سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وأثرها السيئ في الأمة

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الأول

١ - ٥٠٠

مكتبة المعارف

الرياض

الطبعة الأولى للطبعة الجديدة
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤١١٤٥٣٥/٤١١٣٣٥٠
الرياض

١ - فهرس المواضيع

٦٣ (**اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً...**). **لا أصل له مرفوعاً**. وبيان أنه روي موقوفاً ومرفوعاً نحوه.

٦٦ (**إن الله يحب أن يرى عبده تعباً...**). وبيان وضعه، وتساهل السيوطي في إيراده إياه في «الجامع الصغير»! وفصل المؤلف الضعيفة منه على حدة، وكذا الصحيحة.

٦٧ سبب ورود حديث: (**إنما بُعِثْتُ معلماً**)، واستغلال الصوفية إياه، واستدلالهم به على صياحهم ورقصهم في الذكر!

٦٨ **حديث في فضل الشام، وأنه حرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنيهم**. وبيان ضعفه، وإن احتج به ابن تيمية، وبيان أنه صح موقوفاً.

٦٩ (**إياكم وخضراء الدمن...**). **ضعيف جدّاً**. تفرد به الواقدي، وبيان أنه متروك، كذبه جمع، والرد على من وثقه من المتعصبة!

٧٠ (**صنفان من أمتي...**). وبيان وضعه، وأنه لا ينافيه تضعيف العراقي لإسناده، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»!

٧١ أحاديث أخرى فيه موضوعة أيضاً مع تخريجها.

٧٣ (**زينوا موائدكم بالبقل...**). **موضوع**. وبيان المتهم به، والرد على المناوي في إعلاله بغيره! خلافاً لابن الجوزي، والرد على السيوطي في تعقبه إياه بما لا طائل تحته!

٧٤ (**حسبي من سؤالي علمه بحالي**). **لا أصل له**. وبيان ضلال من اقتبس منه من الصوفية: سؤالك منه تعالى تهمة له! وذكر بعض الآيات والأحاديث على خلافه.

٧٦ (**توسلوا بجاهي...**). **لا أصل له**. وبيان أن جاهه ﷺ ومقامه عظيم، ولكن التوسل به غير مشروع، وبيان أن الأحاديث في التوسل به ﷺ منها ما هو صحيح لا يدل عليه، ومنها ما هو ضعيف لا يحتج به، وسياق بعضها، وبيان

عللها.

وضعه، وإنكار العلماء على الحاكم تصحيحه إياه، وتضعيفه هو تبعاً لمن قبله لراويه! وبعض أقوالهم فيه، وذكر احتمال أن يكون أصل الحديث من الإسرائيليات، ومكابرة الكوثري في تصحيحه إياه، وذكر ما ينافي ذٰلك من كلام الكوثري!

٩٢ تقوله على الحاكم، واعتماده في ذٰلك على ما روي عن مالك أنه قال لأبي جعفر المنصور: «هو وسيلتك ووسيلة أبيك وآدم»، وبيان أن فيه من ضعَّفه الجمهور! وهو يعلم! والإشارة إلى رسالة «التوسل» للمؤلف.

٩٤ من آثار الأحاديث الضعيفة في التوسل صرف الناس عن التوسل المشروع.

٩٥ الرد على رسالة «التوسل» لأحد مشايخ الشّمال، وبيان بعض ما فيها من الضلالات والجهالات.

٩٦ من ذٰلك كذبه على ابن عباس، وزعمه أن البيهقي التزم أن لا يذكر في «الدلائل» حديثاً موضوعاً، وإبطاله من وجهين، والتعجب من هٰذا الشيخ وأمثاله الذين أغلقوا باب الاجتهاد ثم هم يجتهدون فيما لا علم لهم به ألبتة، وفي خلاف الأئمة!!

٩٧ كذبه على الأمة بزعمه أنها أجمعت على التوسل والاستغاثة بالرسل والصالحين، ورميه لابن تيمية بالابتداع!! وجهله بتاريخ حياته!!

٩٨ بيان أن التوسل بـ (حق السائلين) لا يدل على التوسل بالأموات لو صح الحديث، فلا حجة فيه لشيخ الشمال، (وراجع المقدمة وما افتراه عليَّ الأنصاريُّ).

٩٩ احتجاجه بقصة عثمان بن حنيف مع الرجل صاحب الحاجة، وإبطاله من وجهين، وبيان أن قصة مجيء بلال المزني إلى قبره ﷺ لا تثبت!

١٠٠ **(الحدة تعتري خيار أمتي)**. تخريجه من طريقين واهيين عن ابن عباس لم يذكر أحدهما السخاوي، وذكر شاهد له خير منهما.

١٠١-١٠٣ **ثلاثة أحاديث في الحدة**. من موضوعات «الجامع الصغير»! وبعضها في «ذيل الموضوعات» للسيوطي! وذكر شيء من آثارها السيئة.

١٠٥ (**الدنيا حرام على أهل الآخرة**...). من موضوعات «الجامع الصغير».

١٠٧ **حديثان في التحذير من الدنيا لا أصل لهما**. وبيان وهمٍ للسيوطي في أحدهما تبعه عليه المناوي!!

١١٢ (**من نام بعد العصر فاختلس عقله**...). **ضعيف**. اضطرب ابن لهيعة في إسناده على ثلاثة وجوه، وقول الليث بن سعد الإمام: لا أدع ما ينفعني بحديث ابن لهيعة! ولفت النظر إلى الفرق بين هٰذا وبين من قد يقول: يُعمل به في فضائل الأعمال!! وذكر طريق أخرى للحديث.

١١٤-١١٦ **ثلاثة أحاديث موضوعة**. وهي في «الجامع الصغير»!

١١٧ (**شهر رمضان معلق بين السماء والأرض**...). **ضعيف**. وبيان علته، والرد على من جوَّد إسناده، وذكر طريق أخرى له، وتساهل بعض المفتين في نشره!

١١٩-١٢٠ **أربعة أحاديث موضوعة**. ثلاثة منها في زيارة قبره ﷺ، وفيها أن من لم يزره فقد جفاه! وجفاؤه ﷺ من الكبائر، وفي أحدها أن من زاره بعد موته كان كمن زاره في حياته! وبيان أنه كذب ظاهر، وأن أحاديث الزيارة كلها ضعيفة.

١٢٣ دفع فرية على ابن تيمية والسلفيين، وبيان أن زيارة قبره ﷺ مشروعة بشرطها، وأن حديث: «لا تشد الرحال...» على عمومه، والاستدلال عليه بعمل الصحابة.

١٢٥-١٢٨ **حديثان في زيارة قبر الأبوين**. **موضوعان**. من موضوعات «الجامع الصغير»، وبيان أنه لا تشرع قراءة القرآن عند زيارة القبور، وضعف ما روي عن ابن عمر من الوصية بالقراءة على قبره.

١٣٠ **حديث موضوع في التمسك بدين أهل البادية والنساء!** وهو من موضوعات

«الجامع الصغير» للسيوطي، وقد أقر ابن الجوزي على وضعه!!

١٣٢ (**سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن**). تخريجه عن جمع من الصحابة، ومن طرق كلها واهية، بعضها أشد ضعفاً من بعض.

١٣٧ بيان مخالفة هٰذا الحديث لهديه ﷺ في مشيته، وتفسير قوله تعالى: ﴿هَوْناً﴾.

١٣٩ **ثلاثة أحاديث موضوعة في ذم النساء**. وهي في «الجامع الصغير»!

١٤١ (**اختلاف أمتي رحمة**). **لا أصل له اتفاقاً**. ومع ذٰلك فهو في «الجامع»! وذكر بعض آثاره السيئة في الأمة، وهو إقرارهم الخلاف الشديد في المسائل الاعتقادية والعملية.

١٤٣ بيان أن اختلاف الصحابة ليس مذموماً، وإنما اختلاف المتأخرين، وما قاله ابن حزم في ذٰلك.

١٤٤ (**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**). **موضوع**. وما قاله أحمد وابن عبدالبر وابن حزم في علته، وبيان المتهم به، والرد على الشعراني الذي جزم بصحته عند أهل الكشف!

١٤٦ **حديث آخر بمعناه**. والرد على السيوطي وغيره فيما زعموه فيه.

١٤٧ **حديث ثالث في ذٰلك**. وهو من موضوعات «الجامع».

١٤٩ **حديث رابع في ذٰلك**. **موضوع أيضاً**. وجزم ابن حزم بكذبه ومخالفته للقرآن في كلام له مفيد، فراجعه.

١٥٢ (**أهل بيتي كالنجوم بأيهم...**). **موضوع**. حتى عند السيوطي!

١٥٣ (**إن البرد ليس بطعام ولا بشراب**). **منكر مرفوعاً، صحيح موقوفاً**. وبيان أنه من الأدلة على بطلان الحديث المتقدم: «أصحابي كالنجوم...».

١٥٥ـ١٥٧ **حديثان في التضحية بالجذع من الضأن**. وبيان ضعفهما، وتكلف أحد

علماء الحنفية في تصحيح الأول منهما، وبيان ثبوت تضحيتهم معه ﷺ بالجذع من الضأن، والرد على ابن حزم في تضعيفه إياه، وتقرير جواز التضحية بالجذع من الضأن دون المعز، ورجوع المؤلف عن القول بخلافه، وبيان علة حديث مسلم: «لا تذبحوا إلا مسنة. . .» بعد أن كان المؤلف اغتر سابقاً به وبتصحيح الحافظ إياه!

١٦١ تفصيل القول في عنعنة أبي الزبير عن جابر، والاحتجاج برواية الليث عنه.

١٦٤ رد دعوى الإجماع على جواز التضحية بالجذع من الضأن، وتساهل بعض العلماء في ادعاء الإجماع.

١٦٥ **(من عرف نفسه؛ فقد عرف ربه)**. **لا أصل له**. ومع ذلك ألف بعضهم رسالة في شرحه!

١٦٧ **(مسح الرقبة أمان من الغل)**. **موضوع**. كما قال النووي وغيره، وروي موقوفاً، وبيان مخالفته لأحاديث الوضوء، وضعف حديث مسح الرأس حتى القذال، والإشارة إلى علله.

١٧٠ **(من أطعم أخاه خبزاً. . .)**. **موضوع**. وبيان خطإ الذين صححوه! وأحدهم قال في راويه: صاحب موضوعات!! وذكره السيوطي في «الزيادة»!!

١٧٢ **(التكبير جزم)**. **لا أصل له**. وبيان أن الأذان تكبيرة تكبيرة لا أصل له، وذكر حديث صحيح يخالفه.

١٧٣ **مسح العينين عند الأذان. لا يصح**.

١٧٥ خروج المهدي ثابت، واستغلال القاديانية للأحاديث الضعيفة.

١٨٠ **(المهدي من ولد العباس)**. من موضوعات «الجامع الصغير».

١٨٣ لا يليق نصب الخلاف بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف.

١٨٤ السبحة بدعة، والحديث الوارد فيها موضوع متناً.

عبدالبر!

٢١٩ **حديث موضوع** أورده العجلوني في «الكشف»، ولم يكشف عن حقيقته! مما يدل على حاله في هٰذا العلم.

٢٢٢-٢٢٣ **حديثان موضوعان في فضل الإطعام في** «الجامع الصغير»!

٢٢٤ **حديث آخر لا أصل له** من «الإحياء»، وبعضه موضوع!

٢٢٦ **حديث موضوع** من «الجامع الصغير»، مع أن أحد الأئمة الذين عزاه إليهم قدح في أحد رواته بأنه كذاب وضاع دجال.

٢٢٧ **حديث آخر موضوع** منه! وقد ثبت موقوفاً.

٢٢٨ **حديث آخر منه من هٰذا النوع**، وترجمة راويه هشام الكلبي، واعترافه بأنه كان يكذب.

٢٢٩ **حديث آخر منه، أقر بوضعه السيوطي في «اللآلي»!**

٢٣٠ **حديث لا أصل له** من «الإحياء»، **وآخر موضوع** من «الجامع»، وبيان مخالفته للحفاظ، وتناقض المناوي فيه!

٢٣٣ **حديث آخر موضوع** من «الجامع»، أسعد الناس به الأكلة الرقصة، وشعر في ذمهم.

٢٣٨ بيان **ضعف حديث النهي عن الانتفاع بشيء من الميتة**، ووهم من حسَّنه، ومن عزاه للدارقطني، وذكر اللفظ الذي صح منه، والفرق بينه وبين الذي قبله من الناحية الفقهية.

٢٤٠ **حديث موضوع في اتخاذ الأغنياء الدجاج** من «الجامع»، ووهم البوصيري في أحد رواته، وتعقُّب السيوطي ابن الجوزي بما لا يجدي.

٢٤٢ **(يا حميراء! من أعطى. . .)**. وبيان ضعفه.

٢٤٥ **(نهى عن الغناء والاستماع. . .)**. **ضعيف جداً**. وبيان حكم الغناء وآلات

الطرب، وذكر حديث صحيح في النهي عنها، والرد على ابن حزم.

٢٤٧ **حديث موضوع في حق الصحبة ولو ساعة من** «الإحياء»، خفي على مخرجه العراقي ثم على السبكي إسناده!

٢٤٨ **حديث لا أصل له من** «الإحياء»، **وآخر موضوع من** «الجامع» استشهد به العراقي للذي قبله مقتصراً على تضعيفه فقط! وقلده العجلوني!

٢٤٩ **حديث موضوع متناً في فضل الصلاة بالعمامة**، أورده السيوطي في «الموضوعات» وفي «الجامع» أيضاً!

٢٥١ تعقب القاري على المنوفي إبطاله الحديث المذكور بأن السيوطي أخرجه في «الجامع»، وبيان بطلان تعقبه إياه.

٢٥١ **حديث آخر موضوع من «الجامع» في فضل الصلاة بالعمامة.**

٢٥٣ **حديث ثالث في فضلها**، وتحقيق بطلانه مع الحديثين قبله، وحكم العمامة وصلاة الجماعة، وبيان الآثار السيئة لهٰذه الأحاديث الثلاثة: العمامة المستعارة، التي قد تتلوها اللحية المستعارة!

٢٥٥ **أحاديث موضوعة في الوجوه الحسان**. أحدها وضعه من جهة متنه، بعضها في «الجامع الصغير»، وأمور كلية يعرف بها الحديث الموضوع لابن القيم، والتوفيق بين قوله في حديث منها: «موضوع»، وقول القاري فيه متعقباً: «ضعيف».

٢٦٠ **حديث ضعيف يشم منه رائحة الجبر**، اغتر العجلوني برمز السيوطي له بالصحة، فصححه!

٢٦١ **حديث باطل**، يشهد الحس بوضعه، حسن النووي إسناده! وبيان وهمه.

٢٦٦ **(أشقى الأشقياء من اجتمع عليه...). موضوع**. وهو في «الجامع الصغير»! والرد على المناوي تحسينه.

٤٠٣ **حديث آخر في التمر، موضوع**. أقر به السيوطي وأورده في «الجامع»!

٤٠٨ **حديثان موضوعان في الزهد في الدنيا**، أورد السيوطي أحدهما في «الموضوعة» و «الجامع»!!

٤١١ **حديثان ضعيفان جدّاً في آداب المائدة**.

٤١٣ **حديث**: **(نهى عن ذبائح الجن)**، وبيان وضعه، ومعناه، وما يغني عنه.

٤١٤ **حديث في السرف**، اعترف السيوطي بوضعه، وأورده في «جامعه»!

٤١٥-٤١٧ **أحاديث ثمانية لا أصل لها** من «الإحياء» في قلة الضحك والشبع.

٤١٧ **(كان إذا تغدى لم يتعش)**. لم يعرفه العراقي والسبكي، وهو معروف بالضعف!

٤١٨ **ثلاثة أحاديث أخرى من «الإحياء» أيضاً لا أصل لها**، منها: «البطنة أصل الداء. . .»، وقصة تجويع المؤلف نفسه أربعين يوماً تطبُّباً.

٤٢٤ **حديث موضوع من «سنن ابن ماجه» في الأدب مع الضيف**.

٤٢٧ **(أحسنوا إلى عمتكم النخلة)**. موضوع. يستشهد له السيوطي بآخر ضعيف جدّاً.

٤٢٨ **(أكرموا عمتكم النخلة؛ فإنها. . .)**. موضوع. وهو في «الجامع».

٤٣٠ **حديث موضوع في حج الملائكة إلى قبر معلم الناس القرآن**، والكشف عن علته، وبيان أنه لا يجوز إطلاق الحج على ما يزار إلا البيت الحرام، وكلمة عن الغلو في تعظيم القبور.

٤٣١ محمد بن عبدالرحيم بن شبيب من المجهولين الذين لم يعرفهم ابن عراق، وهل عبدالله بن محمد بن جعفر الذي في سند الحديث هو أبو الشيخ الثقة أم القزويني الوضاع؟ وترجيح الأول، وأبو همام القرشي الكذاب؛ لم يعرفه الحافظ القاسم بن عساكر.

٤٥٨ **حديثان موضوعان في ذلك.**

٤٥٩ **حديث باطل في سبب طول الليل وقصره والحر والبرد.**

٤٦١ **حديث موضوع في رمي الملائكة للشمس كل يوم بالثلج**، ومخالفته لعلم الفلك، وهو في «الجامع»!

٤٦٢ **حديث الحوت الذي يحمل الأرض، وبيان وضعه.**

٤٦٤ **حديث في فضل رمضان، وأنه يغفر في أول ليلة منه لكل مؤمن**، وبيان علته، مع رواية ابن خزيمة إياه، وشكه في صحته.

٤٦٩ تحقيق أن سكوت ابن أبي حاتم عن المترجم ليس توثيقاً له، وانظر (ص ٢١٤).

٤٧٠ **حديث آخر موضوع في فضل رمضان والعتقاء في كل ليلة فيه**، وترجمة الحافظ أبي القاسم الأصبهاني صاحب «الترغيب والترهيب» (تعليق).

٤٧٣ **(كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين)، وآخر نحوه. موضوعان**. وثناء الذهبي والسخاوي على حفظ ابن تيمية واطلاعه.

٤٧٩ **حديث: (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)**، وبيان ضعفه من جميع طرقه، وبعضها أشد ضعفاً من بعض.

٤٨٣ **حديث موضوع في أن خطيئة داود من النظر**، والنظر فيما استدل به البعض على إبطاله بحديث: «إني أراكم من ورائي»، وبيان أن هٰذه المعجزة خاصة به ﷺ في الصلاة.

٤٨٥ **قصة داود عليه السلام حين نظر إلى المرأة وبطلانها**، وبيان أن «تفسير ابن أبي حاتم» فيه ما لا يصح إسناده.

٤٨٦ **(ابدأ بأمك... ولا تنسوا الجيران...). ضعيف.**

٤٨٩ **حديث موضوع في بيت الضيافة** من «الجامع»! وذكره في «الموضوعة»!

٤٩٠ **حديث ضعيف في العادة السرية وغيرها.**

٤٩٠ **(كما تكونوا يولَّى عليكم . . .). ضعيف سنداً ومعنى.**

٤٩١ **حديث أم الصبيان**، وخفاء وضعه على جمع ؛ كالنووي!

٤٩٣ **حديث التأذين في الأذن**، وتصحيح الترمذي إياه، ورد المباركفوري عليه، ثم تقويته إياه بالحديث الموضوع! والتنبيه على أن الشاهد الذي ضعفه فقط البيهقي وابن القيم تبين بعد وقوف المؤلف على إسناده أنه موضوع أيضاً، فبقي حديث التأذين على الضعف!!

٤٩٤ **حديث موضوع من «الجامع» في أهل البيت.**

٤٩٤-٤٩٦ **أحاديث موضوعة في أن الله يغفر ذنب عبده لمجرد علم العبد بأن له ربّاً!** بعضها في «الجامع»! وبيان أن النجاة إنما هي بالتوبة النصوح والعمل الصالح.

٤٩٧ ضعف حديث: **(المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد)**، ووهم المنذري في تقويته.

٥٠٠ **حديث موضوع**، حتى عند السيوطي، وهو في «جامعه»!

٥٠٢ وهم لصاحب «كشف الخفا» تحت حديث: «أنا ابن الذبيحين»، وبيان أنه لا أصل له، وشيء من جهالات الدكتور القلعجي.

٥٠٣ **(الذبيح إسحاق)**، وذكر طرقه وعللها، والرد على الزرقاني الذي صححه وبيان وهمه.

٥٠٥ كلام ابن القيم في إبطال أن الذبيح إسحاق، وتصويب أنه إسماعيل.

٥٠٧ رأي الحافظ ابن كثير في الآثار القائلة أن الذبيح إسحاق.

٥١١ تحقيق أن عطاء ابن السائب روى عنه حماد بن سلمة بعد الاختلاط أيضاً، فلا يجوز تصحيح حديثه بحجة أنه روى عنه قبل الاختلاط.

٥١٢ بيان ضعف حديث: (إن الله اختار السماء السابعة سكناً له، واختار العرب من بني آدم. . .).

٥١٣ حديث احتيال إدريس عليه السلام على ملك الموت في دخول الجنة وامتناعه من الخروج منها. وبيان وضعه.

٥١٤ حديث في التسوية بين الأولاد في العطية. أعله الهيثمي بمتابَع، وحسنه الحافظ، وفيه راو ضعيف حتى عنده!

٥١٥ (كان يرى في الظلمة). وبيان وضعه، وهو في «الجامع الصغير».

٥١٦ حديث الحسن البصري في إطاعة حواء لإبليس في أمره إياها بتسمية ولدها عبدالحارث ليعيش، وبيان علته مع تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم والذهبي إياه!

٥١٧ تفسير الحسن البصري لآية ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيما آتاهُما﴾؛ بخلاف حديثه المتقدم، وهو أحسن ما قيل في تفسيرها.

٥١٨ تحقيق وضع حديث: (ما مات رسول الله ﷺ حتى قرأ وكتب). وذكر حديث صحيح معارض له في قصة الحديبية.

٥١٩ حديث موضوع فيمن يحب أن يرتفع في الدنيا. . . وهو في «الجامع»، وآخر في قيام الرجل للرجل إلا بني هاشم. . . وبيان مخالفته لهديه ﷺ.

٥٢١ ضعف حديث: (لا تقوموا كما تقوم الأعاجم)، والرد على من حسنه، وموافقة معناه في الجملة لكراهته ﷺ القيام له.

٥٢٤ حديث موضوع في لعن مروان بن الحكم، صححه الحاكم! وآخر في مناقب حِمْير من «الترمذي» و «الجامع».

٥٢٥ حديث: (من مات ولم يعرف إمام زمانه. . .). وحلف ابن تيمية أن النبي ﷺ ما قاله، وهو من أحاديث الشيعة والقاديانية، وكلمة عن كتاب الكليني

ومنزلته عند الشيعة، وإسناد مظلم منه.

٥٢٦ **حديث موضوع في أخوة علي من «الترمذي» و «الحاكم»**.

٥٢٧ **حديث آخر موضوع فيه**، وبيان أن أحاديث المؤاخاة كلها كذب.

٥٢٨ **حديث موضوع في فضل علي أيضاً، وآخر ضعيف في فضل (الجابية)**، وتعقُّب للسيوطي لا يجدي.

٥٣٠ **حديث موضوع في أن الصديقين ثلاثة**، وبيان أنه ثبت تسمية غيرهم صديقاً.

٥٣١ **حديث النظر في المصحف وإلى الوالدين وعلي**؛ موضوع استشهد به السيوطي وفيه وضاع!

٥٣٢ **حديث موضوع في علي أيضاً** صححه الحاكم، فنسبه الذهبي إلى الجهل!

٥٣٣ أحد المحدثين يكذِّب أخاه، وينهى عن كتابة الحديث عنه.

٥٣٤ **حديث: (كل أحد أحق بماله...)**. وبيان ضعفه، ورد المناوي على السيوطي لإشارته لصحته، واستدلال بعضهم به على خلاف الحديث الصحيح الدال على وجوب التسوية بين الأولاد في العطية.

٥٣٦ **أحاديث لا تصح في الهبة**. وبيان أنه لا دليل على اشتراط القبض في الهبة، وجواز رجوع الوالد فيما يعطي ولده، وذكر حديث صحيح في ذلك، ووهم لصديق حسن خان في التخريج.

٥٣٨ **حديث ضعيف في الهبة**. جزم بوضعه الذهبي والعسقلاني، واتهما به راوياً له متابع لم يقفا عليه، وبيان سبب ضعفه.

٥٤٠ **حديث صلاة أربعين صلاة في المسجد النبوي**، وبيان ضعفه، واللفظ الثابت منه، والإشارة إلى خطإ مَن قوَّاه من المعاصرين، وأن اللفظ الثابت منه يخالفه.

٥٤٣ **حديث في فضل العلماء** أبطله الذهبي والعسقلاني ثم السيوطي، ومع ذلك

٥٨٧ بسط القول في حديث: (**من عشق وكتم** . . .)، وبيان وضعه متناً، ومن ضعفه من الأئمة، والرد على من قواه من المتأخرين، وهو من «الجامع».

٥٨٨ طريق أخرى للحديث، وكلام ابن القيم عليها، وطعنه فيها، وبيان وهمه تبعاً لابن الجوزي في تضعيف مخرجه الخرائطي، وبيان أنه ثقة، وأن العلة من شيخه.

٥٩٣ تحقيق ابن القيم القول في «الزاد» في وضع الحديث المذكور بما لا تراه عند غيره.

٥٩٥ **حديث: (أحب الأسماء إلى الله ما عبد وحمد). لا أصل له بهٰذا اللفظ.** عزاه المنذري لمسلم! وذكر الاتفاق على تحريم كل اسم معبد لغير الله.

٥٩٦ **حديثان موضوعان في صيام يوم المحرم**، ذهل الهيثمي عن العلة لوضعهما.

٥٩٨ **حديث لا أصل له من «الإحياء» في المنطق، وحديث آخر موضوع في سورة ﴿آل عمران﴾** تساهل فيه الهيثمي وابن حجر والسيوطي فذكره في «الجامع»!

٦٠٠ **بطلان حديث: (اطلبوا العلم ولو بالصين)**، وتعقب السيوطي حكم ابن الجوزي عليه بالوضع، وبيان ما فيه من الخبط والخلط والبعد عن التحقيق.

٦٠٤ وهم للمناوي في فهم كلام السيوطي، وما ترتب عليه من تقوية الحديث الموضوع، وكلمة موجزة عن حديث: «طلب العلم فريضة»، وأمثلة من الأحاديث الموضوعة الواردة في كتاب «تعاليم الإسلام» لأحد مشايخ الشَّمال؛ عزى بعضها لمسلم والترمذي كذباً، وأمثلة أخرى لبعض المسائل الفقهية المستنكرة فيه، وحيله الشرعية التي استحل بها الربا!

٦٠٩ **حديث موضوع في حروف أبي جاد** من «الجامع».

٦١٠ **حديثان لا أصل لهما** أحدهما في «الإحياء»!

٦١١ **حديث: (من عمل بما يعلم . . .)**، وضعه مجهول على الإمام أحمد بسنده الصحيح!

٦١٣ صالح بن حسان وصالح بن أبي حسان راويان، الأول متهم، والآخر ثقة عند ابن حبان، اختلط أمرهما على الهيثمي، وبيان أنه لا فرق بين عورة الحرة وعورة الأمة.

٦٢٠ استشارته ﷺ لبعض نسائه، وأخذه برأيها خلافاً لبعض الأحاديث الموضوعة.

٦٢٢ **حديث**: (**إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم** . . .)، وبيان علته، والرد على النووي وابن عراق في تقويتهما إياه.

٦٢٦ حديث ضعيف الإسناد وافق الذهبي الحاكم على تصحيحه، وفيه من ضعفه هو نفسه!

٦٢٧ **بيان وضع حديث أن من لم يسم أحد أولاده محمداً فقد جهل**، وإن كان سنده لا يبلغ الوضع، والرد على السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي، وفي عدم نظره في متون الأحاديث الضعيفة، واقتصاره على نقدها من أسانيدها.

٦٢٩ أسماء أولاد المؤلف الذكور معبدون لله، وأحدهم عبدالمصور لا أعلم له سميّاً من قبل، وقد اتبع في ذٰلك من بعض الأفاضل.

٦٣٠ تحقيق أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيف الإسناد أن لا يكون في نفسه موضوعاً أو صحيحاً، والفرق بين ابن الجوزي والسيوطي في نقد الأحاديث.

٦٣٢ **بيان وضع حديث**: (**لا تقصروا الصلاة في أدنى من أربعة برد**) **سنداً ومتناً**، وأنه لا حد في ذٰلك شرعاً ولا لغة، وإنما المرجع العرف.

٦٣٤ **حديث ضعيف جدّاً** روي بلفظين توهمهما المناوي بإسنادين، فجعل أحدهما شاهداً للآخر! وهو في «الجامع»!

٦٣٧ **حديث في النوح والتغني لا أصل له** من «الإحياء»، **وآخر من موضوعات «الحاكم»**.

٦٣٩ **حديث آخر من موضوعات الحاكم** أيضاً، و «الجامع».

إياه برجل ثقة من رجال مسلم لم يعرفاه! وبيان العلة الحقيقية، وذكر حديث صحيح في النهي عن صيام الدهر.

٦٦٩ **ضعف حديث قتل المسلم بالكافر**، وذكر ما يعارضه من «الصحيح».

٦٧١ قصة صحيحة بين أحد المحدثين والإمام زفر حول موضوع الحديثين المذكورين، ورجوع الإمام عن مذهبه إلى الحديث الصحيح، واحتجاج بعض أفاضل الكتاب بهٰذا الحديث الضعيف، ونقد الآثار التي ساقها عن الخلفاء الراشدين مستشهداً بها، وبيان عللها.

٦٧٦ **حديث موضوع احتجت به الحنفية على وجوب الزكاة في كثير ما تنبته الأرض وقليله**، وبيان من وضعه منهم، وذكر حديث صحيح يعارضه، واتباع الإمام محمد إياه خلافاً لإمامه.

٦٧٧ **حديث من موضوعات أبي مطيع البلخي الحنفي**.

٦٨٠ **حديث موضوع في «ابن ماجه» و«الجامع» في الصلاة بين المغرب والعشاء (صلاة الأوابين)**، وبيان أن كل ما جاء في الحض على هٰذه الصلاة لا يصح، وذكر حديثين في ذٰلك ضعيفين جدّاً؛ أحدهما في «الترمذي».

٦٨١ **حديث الوضوء من كل دم سائل، وبيان ضعفه**، وأنه لا يصح حديث في الوضوء من الدم، وذكر آثار صحيحة على نقيضه، وتحقيق القول في راويه أحمد بن الفرج، وأنه شديد الضعف متهم.

٦٨٣ **حديث من موضوعات «الجامع»** وتناقضه!!

٦٨٤ **حديث موضوع في الدَّين** من «الجامع»، وبيان أن الصحيح موقوف.

٦٨٦ **حديثان آخران موضوعان في الدَّين أيضاً**، أحدهما صححه الحاكم وردُّوه، والآخر من «الجامع» أيضاً، وبيان أن بشر بن عبيد متهم، توهمه الحاكم من رجال مسلم.

٦٨٧ **حديث: (السلطان ظل الله. . .).** من موضوعات «الجامع».

٦٩٠ **حديث كثرة الحج والعمرة من موضوعات «الجامع» أيضاً.**

٦٩١ **حديثان ضعيفان في النهي عن ركوب البحر،** والأول ضعفه أبو داود جدّاً؛ لأن فيه مجهولين، والآخر ضعيف جدّاً، وذكر حديث ثابت يخالفهما.

٦٩٤ **حديث: (أكل الشمر أمان. . .) من موضوعات «الجامع»،** وهو من رواية إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، كذبه جماعة، وخفي حاله على الشافعي مع أنه من شيوخه!

٦٩٥ **من موضوعات «الجامع»: (غسل القدمين بالماء البارد. . .).**

٦٩٦ **حديث ضعيف في نذر الحج ماشياً،** صححه الحاكم، وأقره الذهبي والزيلعي والعسقلاني!

٦٩٩ **حديث موضوع في التصدق عن الميت.**

٧٠٠ **حديث ضعيف في التصدق عن الوالدين.**

٧٠١ **(إذا اشتد كَلَب الجوع. . .).** فيه متروك وكذاب، وهو في «الجامع»!

٧٠٣ **حديث لا أصل له في بيع وشرط،** ذكره جماعة من الفقهاء.

٧٠٥ **حديث ضعيف جدّاً** في «الترمذي».

٧٠٦ **حديث ضعيف في النهي عن ركوب ثلاثة على دابة،** وصح خلافه.

٧٠٧ **حديث موضوع من «الجامع»** عزاه لابن عدي مع أن هٰذا أبطله.

٧٠٩ **حديث ضعيف جدّاً في فضل الحج ماشياً،** صححه الحاكم! ورده الذهبي.

٧١٠ **حديث آخر ضعيف في ذٰلك،** وبيان مخالفته لحجه ﷺ راكباً، وهو الأفضل عند الجمهور.

٧١٢ **حديث آخر موضوع في الحج ماشياً.**

٧١٣ **(صائم رمضان في السفر. . .). ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً.**

٧١٤ **(الصبر نصف الإيمان. . .). ضعيف، والموقوف أصح.**

٧١٥ **(ليس بخيركم من ترك دنياه لآخرته. . .). أبطله أبو حاتم**، وذكره السيوطي في «الجامع»! وخطأ الكتاني في عزوه إليه أن السيوطي صححه، وبيان أنه روي موقوفاً، وأنه أولى.

أ — المواضيع والبحوث

من خدمني . وبيان وضعه .
٢١٨ — حديث آخر بمعناه مطولاً وبيان نكارته وما فيه من المجاهيل .
٢١٩ — إن الله أمرني بمداراة الناس . وبيان ضعفه الشديد .
٢١٩ — حديث آخر بمعناه وبيان وضعه وذكر السيوطي إياه في «الجامع»!
٢٢٠ — أما تعلمين أن الله زوجني في الجنة مريم ... وبيان نكارته .
٢٢٠ — إن الله كتب الغيرة على النساء ... وبيان أنه منكر .
٢٢١ — ما تشهد الملائكة من لهوكم إلا الرهان ، وبيان ضعفه الشديد.
٢٢١ — إن الله ليدفع بالمسلم الصالح ... وبيان أنه ضعيف جداً وتقصير الهيثمي في تضعيفه .
٢٢٢ — حديث في فضل شهيد البر والبحر والفرق بينهما وبيان ضعفه وخطأ تعقب المناوي على السيوطي في تخريجه ، وحديث آخر في معناه مطول من موضوعات «الجامع» وبيان مخالفتهما للحديث الصحيح .
٢٢٣ — لا تتوضؤا في الكنيف وبيان وضعه.
٢٢٣ — آفة الدين ثلاثة ... وبيان أنه من موضوعات « الجامع » .
٢٢٤ — أجوع الناس طالب العلم . وبيان وضعه .
٢٢٤ — ضالة المؤمنين العلم... وبيان وضعه .
٢٢٥ — إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، وبيان أنه من موضوعات «الجامع» .
٢٢٥ — إعمل لوجه واحد وبيان ضعفه الشديد والرد على المناوي في حكمه عليه بالوضع .
٢٢٦ — بجلوا المشايخ . . . وبيان وضعه .
٢٢٦ — جبل الخليل جبل مقدس ... وبيان ضعفه الشديد .
٢٢٧ — حديث في فضل الأئمة والمؤذنين وبيان أنه من موضوعات « الجامع ».
٢٢٧ — ذهاب البصر مغفرة للذنوب ... وبيان وضعه واعتراف السيوطي به مع إيراده إياه في « الجامع » .
٢٢٨ — حديث آخر بنحوه . وبيان وضعه .
٢٢٨ — رأس الدين الورع وبيان أنه من موضوعات « الجامع » .
٢٢٩ — رد جواب الكتاب حق كرد السلام. وبيان وضعه ، وأنه روى موقوفاً .
٢٣٠ — فضل رمضان والجمعة بالمدينة وبيان بطلانه مع كونه في « الجامع » !
٢٣٢ — فضل رمضان بمكة ، وبيان أنه من موضوعات «سنن ابن ماجه» !
٢٣٢ — فضل المطيع لوالديه ، وبيان وضعه وتناقض السيوطي فيه وسكوت المناوي عنه .
٢٣٣ — العنبر ليس بركاز . والغيبة تنقض

والإشارة إلى ضعف قولهم : يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال حتى صار عندهم قاعدة .

٢٦٥ ــ منال من مساوئ تلك القاعدة المزعومة وبيان ورود طرف من الحديث موقوفاً وتصحيح ابن كثير لإسناده والنظر فيه واستظهار أنه من الإسرائيليات .

٢٦٥ ــ من الجفاء أن يمسح الرجل جبينه ... وبيان ضعفه الشديد .

٢٦٦ ــ أصلحوا دنياكم ... وبيان ضعفه الشديد والفرق بينه وبين حديث إعمل لدنياك ... .

٢٦٧ ــ حديثان في فضل الحمد وفي حقارة الدنيا ، وبيان أن أحدهما من موضوعات « الجامع » .

٢٦٨ ــ أولاد الزنايحشرون على صورة القردة والخنازير . وبيان نكارته ومخالفته للقرآن وحكم ابن الجوزي بوضعه وتبعه السيوطي وخالفهما ابن عراق .

٢٦٨ ــ لتفتحن القسطنطينية ولنعم الأمير أميرها ، وبيان ضعفه والكشف عن علته وأن عبد الله الغنوي هو غير عبد الله بن بشر الخثعمي .

٢٦٩ ــ ليس على النساء أذان ولا إقامة... وبيان وضعه وخطأ من صرح بأنه لا يعرفه مرفوعاً ومن عزاه للبخاري وحكم أذان المرأة وإقامتها .

٢٧١ ــ لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة ... ثم ذكرهم أربعة ! وبيان بطلانه بهذا اللفظ وإن صححه الذهبي وتحقيق القول في ذلك وفي أن حماد بن سلمة سمع من عطاء ابن السائب بعد اختلاطه ايضا والإشارة إلى تصرف السيوطي في متن الحديث .

٢٧٣ ــ الجمع بين الحديث الصحيح أنه لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة وبين تكلم غلام الأخدود ، وأن شاهد يوسف كان رجلاً وأن ما يذكر من تكلم غير الثلاثة ليس له أصل .

٢٧٣ ــ ٢٨٦ ــ حديث معاذ في ذهابه إلى اليمن وقوله : اجتهد رأيي ولا آلو . وتحقيق الكلام على ضعف إسناده وتخريجه تخريجاً مبسطاً والكشف عن علله الثلاث ونقل أقوال أئمة الحديث في إعلاله وتصريح بعضهم بأنه لا يصح وأنه منقطع وأنه باطل وطعن بعضهم في إمام الحرمين لاعتماده على هذا الحديث في أصول الفقه .

٢٧٥ ــ طريق أخرى للحديث ادعى فيها ابن القيم أنها أجود إسناداً من الأول وبيان خطئه في ذلك وأن فيه المصلوب في الزندقة وأنه اشتبه عليه بآخر هو دونه في الطبقة وهو مجهول .

٣٠١ – من استطاع منكم أن يقي دينه . . . وبيان وضعه .

٣٠٢ – إني لأعلم أنك لا تضر ولا تنفع وبيان نكارته وضعفه .

٣٠٢ – خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين . . وبيان وضعه.

٣٠٣ – كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي . . . وبيان وضعه وأنه روي بدون ذكر الصلاة .

٣٠٣ – إذا توضأتم فأشربوا أعينكم الماء . . . وبيان أنه من موضوعات « الجامع » ، وذكر حديث صحيح يخالفه والرد على من تأوله .

٣٠٤ – نسخ الأضحى كل ذبح . وبيان ضعفه الشديد وصرفه عن سنة صحيحة .

٣٠٥ – كان إذا أوتي بطعام أكل مما يليه . . . الحديث وبيان وضعه وأنه في « الجامع » !

٣٠٦ – كرسيه موضع قدمه . . . وبيان ضعفه وأنه صحيح موقوفا .

٣٠٧ – أعتقوا عنه . . . وبيان ضعفه وتحقيق أن العريف ابن عياش راويه هو لقب لعبد الله الديلمي وأنه ليس هو عبد الله بن فيروز الديلمي الثقة ورد الإمام الطحاوي للحديث لمخالفته القرآن والجواب عنه لو صح .

٣٠٩ – إن عيسى كان يقول : لا تكثروا الكلام وبيان أنه لا أصل له مرفوعاً وخطأ من عزاه لمسلم من المعاصرين .

٣١٠ – يا عم والله لو وضعوا الشمس في يميني . . . وبيان ضعفه ، وذكر اللفظ الثابت فيه .

٣١١ – يا جبريل صف لي النار . . الحديث بطوله وبيان وضعه ومخالفته للقرآن في موضعين منه والاشارة الى قصة هاروت وماروت الباطلة ، وأن إبليس من الجن .

٣١٣ – اللهم اجعلني صبورا . . وبيان نكارته وعلته .

٣١٣ – إن الملائكة قالت يا رب كيف صبرك على بني آدم . . الحديث بطوله وفيه قصة هاروت وماروت وأنهما معذبان إلى يوم القيامة وبيان بطلانه والكشف عن آفته وتحقيق أنه من الاسرائيليات وذكر قصة امرأة زعمت أنها رأتهما معلقين ببابل .

٣١٥ – لعن الله الزُهَرة . . وبيان وضعه مع كونه في « الجامع » .

٣١٥ – أرشدوا أخاكم . وبيان سببه وضعفه .

٣١٥ – إن العبد ليموت والداه وإنه لعاق ، وبيان ضعفه من كل وجوهه .

٣١٦ – التوكؤ على عصا من أخلاق الأنبياء ، وبيان وضعه .

٣١٧ – لا جمعة ولا تشريق . . . وبيان أنه لا أصل له مرفوعاً وأنه صحيح موقوفاً والرد على من ضعف الموقوف وعلى من أوهم رفعه وبيان أنه صح عكسه موقوفاً وأنه الراجح ومحافظة المسلمين على الجمعة في بريطانيا خلافاً لمذهبهم ولهذا الحديث .

٣١٩ – أخروهن من حيث أخرهن الله وبيان أنه لا أصل له أيضاً والرد على الحنفية الذين خالفوا بسببه جماهير العلماء .

٣٢٠ – ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً . . . وبيان ضعفه ونكارته .

٣٢١ – لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله . . . وبيان ضعفه .

٣٢١ – حديثان في جذب الرجل ليصلي معه في الصف الثاني . . . وبيان أن أحدهما ضعيف والآخر ضعيف جداً ، وفائدة فيما تضمنه الحديث من الناحية الفقهية

٣٢٣ – إن لله ملائكة وهم الكروبيون . . . وبيان ضعفه الشديد وذكر الحديث الصحيح بنحوه .

٣٢٤ – حديثان في تكفير الهموم للذنوب أحدهما موضوع والآخر ضعيف .

٣٢٥ – حديث إنما العربية اللسان . . . وبيان ضعفه الشديد .

٣٢٦ – حديث فيمن نسي فشرب قائماً وبيان نكارته مع كونه في مسلم والإشارة إلى ما يغني عنه .

٣٢٦ – الصلاة في مكة إلى غير سترة وبيان ضعفه والرد على من استدل به على جواز المرور بين يدي المصلي في مكة وذلك من وجوه ، وذكر آثار سلفية في اتخاذ السترة في مكة وتنبيه على تحريف وقع لابن الهمام في هذا الحديث .

٣٢٨ – كان يخر على ركبتيه ولا يتكئ وبيان ضعفه ، وكلمة عن توثيق ابن حبان للمجهولين وتأكيد ذلك بأن المؤلف لم ير ابن حبان جرح رجلاً بالجهالة !

٣٢٩ – ذكر حديث وائل بن حجر بمعناه وتخريجه وبيان ضعفه وعلتيه وذكر إسناد آخر له وحديث آخر بمعناه وبيان ضعفهما أيضاً .

٣٣١ – ذكر أثر أن البروك على الركبتين هو بروك البعير وذكر حديثين صحيحين في النهي عن ذلك وآخر في النهوض إلى الركعة معتمداً بيديه على الأرض .

٣٣٢ - من ترك موضع شعرة من جنابة . . . وبيان ضعفه واختلاط راويه عطاء واختلاف العلماء فيه وتحقيق أن حماداً سمع منه بعد الإختلاط أيضاً وبيان ان للحديث أربع علل وذكر متابعة لحماد وان السند لا يصح بها ، وحكم نقض المرأة شعرها في الغسل .

٣٣٥ - ما رفع أحد صوته بغناء . . . وبيان ضعفه الشديد .

٣٣٦ - فيمن صام رمضان في السفر وأنه أفضل وبيان ضعفه وشذوذه وأنه صح موقوفاً وذكر الخلاف في المسألة والراجح منه .

٣٣٧ - سارعوا إلى تعليم العلم والسنة والقرآن . . . الحديث وبيان أنه من موضوعات « الجامع الصغير » .

٣٣٧ - لا تبل قائماً وبيان ضعفه والكشف عن علته ، وحكم البول قائماً .

٣٣٩ - خيار أمتي في كل قرن خمسمائة . . . وبيان أنه من موضوعات « الجامع » .

٣٣٩ - حديث آخر في الأبدال وبيان أنه منكر وخطأ من قواه ووثق رجاله وذكر حديث آخر والرد على من صححه .

٣٤٢ - إذا اغتسلت المرأة من حيضها . . . وبيان ضعفه ، وأن راويه مسلم ابن صبيح هو غير الهمداني ، والإشارة إلى تساهل الضياء في التصحيح ، وهل يجب على المرأة أن تنقض شعرها عند الغسل .

٣٤٣ - لا تضربوا إماءكم على كسر وبيان أنه كذب ، وأن له عللاً أربعة !

٣٤٤* - إعلال المناوي إياه براوٍ لم نجده !

٣٤٤ - استاكوا وتنظفوا ، وبيان ضعفه ، وخطأ السيرطي في تخريجه .

٣٤٥ - إذا شربتم فاشربوا مصاً . . . وبيان ضعفه وعلله الثلاث وخطأ المناوي في اعتماده على نقل الحافظ عن ابن معين توثيق أحد رجاله ، وتحقيق ان هذا التوثيق لا وجود له في كتب الرجال .

٣٤٥ - كان يستاك عرضاً ويشرب مصاً . . وبيان ضعفه وخطأ المناوي في تحسينه حديث آخر في ذلك وبيان ضعفه .

٣٤٥ - كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا يعود وبيان بطلان متنه وضعف إسناده عن ابن عمر والكشف عن علته والرد على من قواه من الحنفية بما لا تراه في كتاب آخر .

٣٤٨ - ذكر أحاديث صحيحة من طرق

أخرى عن ابن عمر تخالف حديث الترجمة وتدل على بطلانه من وجوه ، وبطلان الجمع بينها وبينه . وشرط الجمع بين الحديثين . والكشف عن علة الحديث .

٣٥٠ – نهى أن يبول وفرجه باد إلى الشمس والقمر ، وبيان بطلانه مع وروده في بعض كتب الفقه الحنبلي !

٣٥١ – حديثان صحيحان يبطلان الحديث السابق .

٣٥١ – كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وبيان ضعف إسناده ونكارة متنه ومخالفته لحديثين صحيحين وسكوت بعض العلماء عنه .

٣٥٢ – حديث آخر نحوه وبيان علته .

٣٥٤ – استقبلوا بمقعدتي القبلة وبيان ضعف إسناده وعلله الست ونكارة متنه والرد على من حسنه وزعم سماع عراك من عائشة .

٣٥٩ – تحقيق الكلام في نكارة متنه وذكر المعنى الذي حمله ابن حزم عليه على افتراض صحته وذكر ما يرد عليه .

٣٦٠ – انما هو بمنزلة المخاط والبزاق . . . وبيان نكارة رفعه وصحة وقفه والرد على من رجح الرفع ومن صحح اسناده .

٣٦٢ – كنا نصلي معه ﷺ صلاة الظهر بالهاجرة . . . وبيان ضعفه بهذا السياق والرد على من صحح اسناده ووثق رجاله ، وأنه صح مفرقاً وبيان الفرق بين السياق الضعيف والسياق الصحيح . وذلك من دقائق هذا العلم ، وحكم الإبراد .

٣٦٥ – حديث قدسي : انما أتقبل الصلاة ممن تواضع لعظمتي وبيان ضعف إسناده براويه الحراني وذكر متابع له مع بيان ضعفه الشديد .

٣٦٦ – كان اذا أمن أمن من خلفه حتى ان للمسجد ضجة وبيان أنه بهذا اللفظ لا أصل له وذكر لفظ ابن ماجة بنحوه والنظر في قول من قال أنه بمعنى حديث الترجمة وبيان أنه ضعيف الاسناد والرد على من حسنه وذكر ما صح من الحديث وأثر عطاء في تأمين ابن الزبير ومن وراءه حتى ان للمسجد للجة وبيان صحته عنه وأنه صح عن أبي هريرة نحوه وبيان الراجح في جهر المقتدي بالتأمين .

٣٦٩ – إذا نام العبد في سجوده باهى الله به ملائكته . . . وبيان ضعفه من طريقين وذكر شاهد له وبيان ما له من علة .

علته التي منها تدليس السكوت وبيان أنه صح موقوفاً وذكر حديث آخر صحيح في النهي عن القعود على القبور .

٣٨٩ – نهى أن يعتمد الرجل على يده اذا نهض في الصلاة وبيان نكارته بهذا اللفظ وذكر اللفظ الصحيح والتنبيه على أوهام لبعض العلماء في هذا الحديث ومعارضة بعضهم به حديثاً صحيحاً في الاعتماد على الأرض عند النهوض وذكر حديث آخر ثابت في الإعتماد بيديه عند القيام ، وذكر حديث العجن من طريق فاتت الحفاظ الجامعين فأنكروه وهذا غيره وإسناده حسن .

٣٩٣ – حديث ترك الاعتماد على الأرض . . . وبيان ضعفه .

٣٩٣ – أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار . . وضعفه والرد على من حسنه ، وبيان أن فيه من لم يوثقه أحد بل ضعفوه ، ومنهم البخاري ، ومع ذلك روى له حديثاً واحداً . وتناقض الذهبي فيه ، وإعلال الهيثمي له بمن ليس بعلة !

٣٩٥ – إذا فرغ الرجل من صلاته فقال : رضيت . . . وبيان وصعه .

٣٩٥ – حديث حبس الشمس لعلي ، وبيان ضعفه سنداً ووضعه متناً . وأن كلام الطحاوي فيه لا يعني صحته ، وتساهل الهيثمي في توثيق أحد رواته ، وتناقض متنه ، والنظر في تخطئة الحافظ لابن الجوزي وابن تيمية في الحكم بوضعه .

٣٩٧ – إعلال ابن الجوزي إياه براوٍ أخرج له مسلم اختلف فيه الأئمة ، وجمع ابن تيمية بين أقوالهم ، وتوجيهه لإخراج مسلم له .

٣٩٨ – كلام ابن تيمية في بيان وضع الحديث متناً ، وهو كلام متين جداً لم يسبق إليه .

٤٠٠ – ميل ابن كثير والذهبي إلى أنه موضوع ، ورد الأول على من صححه ، والرد على ابن عراق في رده على الذهبي .

٤٠١ – حديث آخر في رد الشمس وبيان ضعف إسناده والرد على من حسنه وبيان علله ، وأنه لا يصح حديث في رد الشمس لأحد إلا ليوشع عليه السلام .

٤٠٢ – حديث : لو بني هذا المسجد الى صنعاء . . . وبيان أن سنده ضعيف جداً ، وذكر بعض

ومذهب راويه أبي هريرة في ذلك ، وآثار في القراءة خلف الإمام .

٤١٩ – حديث آخر في ذلك ، وبيان ضعفه ، وآثار كثيرة في ترك القراءة خلف الإمام ، والرأي الأصوب من ذلك .

٤٢٠ – حديث : من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له . وبيان بطلانه ، وذكر أثر صحيح في ترك القراءة مع الإمام مطلقا ،وتأويل البيهقي إياه وبيان بطلانه ومرهم نسبته لمسلم .

٤٢١ – حديث فيه أن لجهنم عينين ، وأن الترهيب من الكذب عليه ﷺ إنما هو فيمن يريد عيبه . . . وبيان ضعف سنده ، ووضع متنه ، ولعله من الكرامية ، وذكر طريق أخرى له شرٌ من الأولى .

٤٢٣ – خذوا للرأس ماء جديداً ، وبيان ضعفه الشديد ، وذكر آخر بمعناه ، وبيان أنه شاذ واللفظ المحفوظ فيه ، وذكر آخر ينافيه .

٤٢٤ – حديث الإفطار على ثلاث تمرات أو شيء لم تصبه النار ، وبيان ضعف إسناده الشديد ، وأنه صح دون ذكر النار .

٤٢٥ – حديث : ولدت في زمن الملك العادل . وبيان أنه باطل لا أصل له.

٤٢٥ – بكاء شعيب من حب الله حتى عمي ، وفيه : ما أبكي شوقاً إلى جنتك . . . وبيان ضعفه الشديد ، وما فيه من النكارة المطابقة لعبارة رابعة العدوية المشهورة ، وبيان منافاتها لما كان عليه نبينا والأنبياء قبله .

٤٢٧ – القبلة لا تنقض ولا تفطر ، وبيان ضعفه ، الذي لم يكشف عنه الزيلعي والعسقلاني ، وجهل من يزعم أن الأحاديث كلها بين أحوالها المحدثون ! وشرح كلمة لاسحاق بن راهويه في هذا الحديث .

٤٢٨ – الأمر بالوضوء لمن قبل امرأة ، وبيان ضعفه ، والرد على من استدل به على ان لمس النساء ينقض الوضوء من وجوه ثلاثة ، وترجيح أن اللمس والتقبيل لا ينقض الوضوء مطلقا ، وذكر حديث صحيح في ذلك .

١ ـ المواضيع والبحوث

الصفحــة

٠١٠ حجة الغُماري في تجويزه الزيادة المذكورة، والرد عليه وعلى أخيه الشيخ أحمد مؤلف «تشنيف الآذان باستحباب السّيادة في الصلاة والإقامة والأذان»! وبيان مخالفتهما لوحي السماء.

٠١١ ثناء الغُماري على الشيعة، وطعنه في جماهير المسلمين لأنهم يصلون على الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ، يعني في خطبهم، واستدلاله عليهم بتعليمه ﷺ الصحابة كيفية الصلاة عليه ﷺ في الصلاة، وبيان أنه دليل عليه لا عليهم!! من وجوه خمسة في بعضها بيان تدليسه على القراء.

٠١٢ تصريحه بأن الزيادة على ما علمه الشارع لا يجوز، وبيان مخالفته إياه بزيادته لفظة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية!

٠١٣ مخالفته للسلف في تجويزهم الصلاة على الصحابة تبعاً، كالإمام الشافعي وابن تيمية وابن حجر العسقلاني، ونقل ابن كثير الإجماع على جوازه، وفعله بعض إخوة الغماري! بل فعله هو نفسه في بعض رسائله!

٠١٤ أحاديث صحيحة في صلاة النبي ﷺ على بعض أصحابه، وأنه لا دليل على أن ذلك من خصوصياته ﷺ، بل تبعه ابن عمر فدعى في صلاة الجنازة: «اللهم بارك فيه، **وصل عليه**». فمن هو المبتدع؟!

٠١٥ إخلاله بأدب القرآن ﴿ولا تنابزوا بالألقاب...﴾، ورميه للمؤلف بشتى القبائح كالسفه والوقاحة والزعارة... إلخ!! والوهابية...! والتجسيم! وذكره عني - بلاغاً - أني أفتيت بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين، وهو كذب وافتراء يخالف الواقع.

٠١٦ السبب الذي حمل الغُماري على هذه المخازي، واتفاق هدفه مع هدف ذاك الوزير في التهويش وإثارة الناس.

٠١٧ نقدي للغماري في ما علقه على رسالة «بداية السول» للعز بن عبدالسلام هو الذي حمله على تلك الحملة العمياء، وموقفه منه بين معترف بصواب بعضه بخبث، وزوغانه عن بعض فلم يعترف بالحق، وبعض آخر جادل فيه بالباطل.

٠١٨ تفصيل الكلام في ذلك، وأن النقد كان في خمسة مواضع، وجوابه عنها، وردنا

عليه، وفيه دقائق من هذا العلم الشريف، منها التفريق بين العمل بالحديث الضعيف فيجوز عند القائلين به، وبين ذكره دون بيان ضعفه فلا يجوز اتفاقاً، فخلط الغُماري بينهما! فاعتذر بالعمل عن سكوته عن بيـان الضعف كتمانـاً للعلم، أو جهلاً به!

٢٢. شروط العمل بالحديث الضعيف عند القائلين به، منها أن لا يشتـد ضعفه، وإخلال جماهيرهم بها، وعدم مراعاتهم إياها، وعدم تفـريقهم بين الحديث الضعيف، والحديث الضعيف جداً؛ ومنهم الغُماري، وذكر ثـلاثة أحـاديث ضعفها، وواقع أحدها أنـه ضعيف جداً، والآخـران موضـوعان! ثم تنـاقض فصحح أحدهما في كتابه «الكنز» الذي زعم أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية! والإشارة إلى كثرتها فيه، وإلى نسبتها من عدد أحاديث حرف الألف منه! وأنه شبيه السيوطي في ذلك، وذكر السبب، ولـه حـديث رابـع اقتصـرعلى تضعيفه وفيه من يضع (انظر ص ٣٧).

٢٥. بيان أن من شروط العمل بالحديث الضعيف معرفة ضعفه، وكلام الحافظ ابن حجـر في ذلك، وكتمان الغُماري إياه لأن هذا الشرط يستلزم بيان ضعفه وهو مما أخل الغُماري به.

٢٦. ميل الغُماري إلى جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً، وزعمه أنه عمل به الأئمة! خلافاً لما هو مقرر في «أصول الفقه»، وعند جميع العلماء كما قال النووي، ولذلك زعم الغُماري أيضاً أن هذا مما خالف فيه العلماء فعلهم! وبيان أن ما اتهمهم به هو صفته هو.

٢٧. استدلال الغُماري لجواز العمل بالضعيف في الفضائل بتجاوز الشارع الحكيم في الفضائل ما لم يتجاوز في الفرائض! والرد عليه بما يبطل استدلاله، وبيان أن الضعيف لا يفيد عند العلماء إلا الظن المرجوح، ولا يجوز العمل به، والدليل عليه من الكتاب والسنّة، وبيان ما في استدلاله من الشرك!

٢٩. الرد عليه في جوابه عن سكوته عن الأحاديث الضعيفة التي كنت انتقدته فيها وعن زعمه أنه لم يقلد الترمذي في التحسين، وذكر مثال يرد عليه.

٠٣٠ الرد عليه في رده علي الذهبي في قوله بأن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي، ومكابرة الغُماري في ذلك وتلاعبه بالألفاظ!

٠٣٢ دفاعه بالباطل عن عزوه الحديث لغير المشاهير في حديثين كنت ذكرتهما، أجاب عن أحدهما بالكلام الفارغ، وسكت عن الآخر!!

٠٣٣ اعترافه لكن بأسلوبه الخبيث بصواب انتقادي إياه في تجويده لسند حديث «الخلق عيال الله»، وحمله المسؤولية على الحافظ السخاوي، وبيان أنه بريء منها.

٠٣٤ إصراره على مخالفته للذهبي في حكمه بالوضع على حديث «... علي سيد العرب» وتجاهله موافقة الحافظ له، والرد عليه بوجهين: مجمل ومفصل.

٠٣٦ نصبه الخلاف بينه وبين الذهبي والعسقلاني في سند الحديث، والواقع أنه في متنه، يريد بذلك أن يوهم القراء أن الحديث لا يكون موضوعاً إلا إذا كان في سنده وضاع! خلافاً لأصول الحديث.

٠٣٧ حديث «نعم المذكر السبحة». موضوع متناً، وسبب إصرار الغُماري على أنه ضعيف فقط، وتجويزه تعليق السبحة في العنق! وزعمه أنه نظير وضع الكاتب القلم على أذنه!! واستشهاده بحديث فيه من يضع الحديث، اقتصر هو على تضعيفه! مع أن أخاه حكم عليه بأنه من وضع العجم!

٠٣٨ حديثان آخران حكم أخوه عليهما بالوضع مع أنه ليس فيهما وضاع!

٠٣٨ زعمه في إسناد حديث عائشة في علي أنه نظيف، توهماً منه أن راويه محمد بن معاذ هو العنبري الثقة، وإنما هو غيره، وهو واهٍ.

٠٣٩ قوله في عمر بن الحسن الراسبي: لم يجرحه ابن أبي حاتم، وبيان أنه لا يُفيده شيئاً، وأنه لا يُعرف، والرد على قوله: «وبمقتضى القاعدة المقررة يكون... مقبولاً».

٠٤٠ بيان ما في قوله المذكور من التعمية على القراء، والتدليس، ونسبة الذهبي إلى التعنت والحافظ إلى الهوى، وذلك من وجهين، يتبين منهما أنه هو المتبع

للهوى، لاعتماده على توثيق الحاكم غير الجازم مع تساهله في التوثيق الذي عُرف به، وكلام الشيخ اللكنوي في ذلك.

٠٤١ بيان أن القاعدة التي أشار إليها الغُماري ليست على إطلاقها، والرد على ميله إلى تحسين الحديث بمجموع الطريقين، وبيان أن البحث في متن الحديث وأنه باطل كما قال الذهبي والعسقلاني، والدليل على ذلك من السنة الصحيحة التي كان عليها الصحابة ومنهم علي نفسه رضي الله عنه، وتأويل الغُماري لحديثه الباطل تأويلاً باطلاً أيضاً!

٠٤٣ حديث آخر باطل في علي أنه أحب الرجال إليه ﷺ، ودعاء المؤلف في نهاية الرد بالحديث الثابت: «اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا... واجعل ثأرنا على من ظلمنا...».

* * *

٠٤٥ **حديث باطل في سُنة الجمعة القبلية**، وبيان أنه لم يكن بين أذان عثمان والخطبة وقت لهذه السنة المزعومة، ولو كان فلا يجوز إحداثها، وأن أذانه كان يومئذٍ من المصالح المرسلة، ونص النووي في إبطال الحديث، وقول ابن القيم: فيه عدة بلايا!

٠٤٦ تساهل الهيثمي في نقده، واغترار صاحب «جمع الفوائد» به، وبيان ما في تعقب المناوي للسيوطي من الخلل تبعاً لقول العراقي في حديث علي: «إسناده جيد»!

٠٤٧ حديث **(كان يسبح بالحصى)**، وبيان وضعه، ومخالفته لسنة العقد باليمين، والأمر به.

٠٤٩ بيان ضعف حديث أن **فسخ الحج إلى العمرة** كان خاصاً بالصحابة، وإنكار الإمام أحمد إياه وتجهيله لراويه الحارث بن بلال، وخطأ من نقل توثيقه، وكلام جيد في إنكاره، ومخالفته للحديث الصحيح.

٠٥١ حديث جابر الصحيح في **أمره ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة، وأنه للأبد**، والجواب على من رد دلالته بنهي عمر وعثمان عن متعة الحج جواباً مفصلاً من وجهين.

٠٥٢ اعتراف عمر بأنه ﷺ تمتع هو وأصحابه، وأنه كره ذلك باجتهاد منه، ولذلك رجع عنه بعدُ اتباعاً للسنة رضي الله عنه.

٠٥٣ حديث **دعاء المريض كدعاء الملائكة، ضعيف جداً**، والكشف عن علته الحقيقية التي غفل عنها من حسنه لولا الانقطاع، وقد تنبه لها الحافظ بعد!

٠٥٥ حديث (**اكشف الباس رب الناس عن ثابت بن قيس بن شماس**)، وبيان **ضعف إسناده** لجهالة راويه، وما في متنه من النكارة، وأن شطره الأول عند الشيخين مع زيادة.

٠٥٦ (**نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**). **لا أصل له**. وبيان أنه روي نحوه عن عمر مرفوعاً في سالم مولى أبي حذيفة، لكنه موضوع خلافاً للحافظ السخاوي.

٠٥٨ حديث (**أيما امرأة نكحت على صداق...**)، **وبيان ضعف إسناده**، وتعقب ما استدل به البعض، وأن ما يشترطه بعض الآباء لنفسه في المهر ليس من مكارم الأخلاق.

٠٥٩ (**لو اجتمعتما في مشورة... يعني أبا بكر وعمر**). ضعيف، والرد على من وثق رجاله، وبيان أن له شاهداً متروكاً.

٠٦٠ (**الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء**) **بيان ضعفه** برواية الثقات إياه مرسلاً، وأنه صح عن راويه ابن عباس خلاف الشطر الثاني منه، والكلام على شاهده الذي قال فيه الحافظ: «لا بأس برواته» وغيَّره صدّيق خان إلى «لا بأس بإسناده» وبيان الفرق بين القولين، وعلة هذا الشاهد.

٠٦٥ حديث آخر في **الشفعة في كل شيء، وبيان أنه ضعيف جداً**.

٠٦٦ **نكارة زيادة «ليضل به الناس»** في الحديث المتواتر (**من كذب عليّ...**) مع أنها رويت من طرق، والكشف عن عللها، ومناقشة المؤلف للطحاوي والهيثمي في بعضها.

٠٧٠ بيان أنه لو صحت الزيادة المذكورة «ليضل به الناس» **فليست اللام فيه للتعليل** بل للصيرورة، وبعض الأمثلة في ذلك.

٠٧١ ما قاله العلماء في عدد طرق الحديث المتواتر: (من كذب. . .) واستخراج المؤلف من «جزء الطبراني» فقط نحو (٩٢) طريقاً من (٥٤) صحابياً، وفي أكثرها لفظة «متعمداً» ؛ فهي متواترة أيضاً، خلافاً لمن أنكر تواترها من المعاصرين! وبيان صحة روايته عن أكثر العشرة المبشرين بالجنة.

٠٧٣ (تحية البيت الطواف). **لا أصل له**. وبيان أن عموم الأمر بالتحية عند دخول المسجد يشمل المسجد الحرام، إلا القادم محرماً؛ فالسنة أن يبدأ بالطواف ثم بالركعتين.

٠٧٤ **(إذا رميتم وذبحتم وحلقتم حل لكم. .). ضعيف السند منكر المتن**، واختلاف الرواة فيه، وبيان أن الصحيح دون ذكر الذبح والحلق فيه.

٠٧٥ **(لِيَتَّقِهِ الصائم: الكحل). منكر**، وذكر من ضعفه، والاختلاف في أحد رواته وجهالة الآخر، وثبوت الاكتحال عن أنس، واختلاف العلماء في اكتحال الصائم والحقنة ونحوها، واستظهار ابن تيمية أنها لا تفطر في كلام له متين مفيد من ستة وجوه.

٠٧٩ حديث **(إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم). متفق عليه**، لكن زيادة: **«فضيقوا مجاريه بالجوع والصوم» لا أصل لها**.

٠٨٠ **(من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر. .). ضعيف**،وصححه الحاكم والذهبي!! مع أن راويه مجهول الحال، وغيره لم يذكر الطيب، وهو الصحيح الموافق لسنته ﷺ، والتنبيه على ما في كلام الشوكاني في هذا الحديث.

٠٨٢ حديث آخر في سنة الجمعة القبلية. **منكر**، فيه خمس علل وبيانها بما لا تجده في غير هذا المكان، والتنبيه على خطأ وقع في إسناد الحديث لدى الزيلعي.

٠٨٤ حديث آخر في السنة المزعومة، وبيان ضعفه الشديد وعلتيه.

٠٨٥ **(تفرغوا من هموم الدنيا ما استطعتم. . .). موضوع**. فيه كذاب صُلب على الزندقة.

٠٨٦ **(من كشف خمار امرأة ونظر إليها. . .). ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً**، لكنه مخالف للقرآن، ولحديث آخر موقوف على ابن عباس، وهو الحق.

٠٨٨ (**أيما امرأة خرجت من غير أمر زوجها...**). **موضوع**، فيه كذاب دجال، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»؛ فتعقبه المناوي في «الفيض» بكلام قوي حسن، ثم أساء بسكوته عنه في «التيسير»!

٠٨٩ (**من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي**). **باطل متناً، ضعيف سنداً** فيه علتان، والرد على السخاوي ومن اغتر بتقويته إياه، وبيان وجه بطلان متنه.

٠٩١ (**يا عمر! ههنا تسكب العبرات**). **ضعيف جداً**. والرد على الحاكم والذهبي.

٠٩٢ (**البحر هو جهنم**). **ضعيف**. وبيان علته وتساهل الحاكم والذهبي في تصحيحه.

٠٩٣ (**إن العبد إذا قام في الصلاة فإنه بين عيني الرحمن..**). **ضعيف جداً**، وتساهل ابن القيم بالسكوت عنه مع أن فيه متروكاً رواه بهذا اللفظ مرة، وبلفظ «بين يدي الرحمن» مرة أخرى.

٠٩٤ (**بل ائتمروا بالمعروف...**). **ضعيف**. حسنه الترمذي! وفيه من لم يوثق ومن لم يُعرف، ومخالفته للقرآن، وقواه الغُماري!

٠٩٥ حديث في نهي **المحرم عن الاحتزام**، وآخر في **الترخيص به**، وبيان **ضعفهما**، وثبوت الآخر موقوفاً، وعليه الفقهاء.

٠٩٧ (**حريم البئر البديّ خمسة وعشرون ذراعاً...**). **ضعيف لإرساله**، ووهم الصنعاني في عزوه لأحمد، وحديثه حسن مخالف لهذا.

٠٩٨ (**من اكتحل فليوتر..**). **ضعيف**. صححه ابن حبان ووثق راويه وهو مجهول، والرد على من صححه أو حسنه من المتأخرين، وذكر ما يخالفه من الحديث الصحيح، وتأويل بعض المقلدين إياه.

١٠١ (**أما إنها لا تزيدك إلا وهناً..**). بيان **ضعفه** بعلتين له، ووهم المبارك بن فضالة في روايته عن الحسن البصري مصرحاً بسماعه من عمران بن حصين، وذكر روايات أخرى في سماعه منه وبيان ضعفها وشذوذها، وسرد أسماء جماعة من الثقات رووا عن الحسن عن عمران معنعناً، والرد على من حسنه.

١٠٤ (. . **فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل**). تخريجه بهذه الزيادة من الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة وبيان أنها مدرجة في الحديث ليست من كلامه ﷺ، وذكر من ذهب إلى ذلك من الحفاظ، وبعض الطرق الأخرى للحديث ليس فيها هذه الزيادة، وبيان عدم شرعية العمل بها، وتعقب ما قاله الحافظ فيما روي عن أبي هريرة وابن عمر موقوفاً. وحديث آخر مرفوع صحيح ليس فيه تلك الزيادة المدرجة.

١٠٩ **حديث ضعيف في ثناء الله على الأنصار لأمور منها أن أحدهم إذا خرج من الغائط استنجى بالماء**، وتضعيف الدارقطني إياه خلافاً للنووي والزيلعي، والنظر فيما قالاه في راويه عتبة بن أبي حكيم وترجيح أنه ضعيف عند الأكثر منهم الحافظ وغيره.

١١٢ الفرق بين قول أبي حاتم في الراوي: «صالح» وقول الجمهور ذلك فيه. وما هو المراد من قول ابن عدي في الراوي: «أرجو أنه لا بأس به».

١١٣ تحقيق أن عتبة كان يضطرب في متن الحديث المذكور، وبيان الراجح منه والفرق بينه وبين اللفظ المرجوح الذي استدل به النووي، وذكر كلامه في ذلك والجواب عنه، ورأي المؤلف في الجمع بين الحجارة والماء في الاستنجاء.

١١٦ ذكر الباعث على تحرير القول في هذا الحديث، والرد على أحد حنفية الهند فيما قاله في أحاديث الجمع، وما فيه من تدليسات وأوهام.

١١٩ (**من طلب الدنيا حلالاً** . .). ضعيف. فيه علتان.

١٢٠ (**كان سليمان إذا قام في مُصَلّاه رأى شجرة** . .). ضعيف مرفوعاً، والرد على الحاكم والذهبي، وتحقيق أنه صحيح موقوفاً، وأنه من الإسرائيليات، وموقف المسلم منها.

١٢١ (**وقع في نفس موسى: هل ينام الله** . . . ؟). منكر مرفوعاً. اضطرب فيه راويه، وترجيح أنه موقوف، وأنه من الإسرائيليات التي يجب تكذيبها.

١٢٤ حديث الفِرَق بلفظ: (**كلها في الجنة إلا . . الزنادقة**). موضوع، وبيان من وضعه، ومن سرقه عنه، واللفظ المحفوظ (كلها في النار إلا واحدة . .).

١٢٧ (القرآن ذَلول ذو وجوه . .). **ضعيف جداً**، فيه علل ثلاث.

١٢٧ حديث الأمر **بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب ثلاث غسلات**. **منكر**. تفصيل القول في ذلك وما قاله البيهقي في راويه عبد الملك بن أبي سليمان، وتحقيق أنه ثقة حجة، أخطأ في هذا الحديث في ثلاثة مواضع، وتأييد أن رفعه وهم من غير عبد الملك، والرد على مؤلف «معارف السنن» في تصحيحه المرفوع! وذكر عجيبة أخرى منه اعتمد فيها على ابن نجيم الفقيه!

١٣٢ **التسبيع عن أبي هريرة متواتر**، عارضه الحنفية بطريق عبد الملك الشاذ! وعللوا ذلك بعلة هي عليهم!

١٣٣ حديث في «صحيح مسلم» عن ابن مسعود معلول بعلتين: الإدراج، والاختلاف في قوله فيه: **(كل عظم ذكر ـ أو لم يذكر ـ اسم الله عليه)**، وأنه **ضعيف**، وفي «صحيح البخاري» خلافه في بحث مستفيض دقيق لا تجده في غير هذا المكان.

١٣٧ طريق أخرى عن ابن مسعود ليس فيها مخالفة، والكلام على إسنادها، وطريق ثالثة صحيحة.

١٤٠ خلاصة الكلام على الحديث السابق.

١٤١ **(التوبة تجب ما قبلها)**. **لا أصل له**؛ خلافاً لابن كثير الذي اغتر بكلامه مختصرُه الرفاعيُّ فصحّحه!

١٤١ **(كان الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا قام المصلي لم يَعْدُ بصره موضع قدميه . .)**. **منكر سنداً ومتناً**. وبيان السنة الصحيحة في النظر إلى موضع السجود، وما يرد على المنذري حول هذا الحديث.

١٤٣ **(من قال حين يصبح أو يمسي: اللهم إني أصبحت أشهدك . .)**. **ضعيف**، وتخريجه من طريقين وبيان الاختلاف في بعض ألفاظه.

١٤٦ **(كان إذا سمع صوت الرعد والصواعق قال . . .)**. **ضعيف**. تخريجه من سبعة مصادر مشهورة من طريق فيها مجهول، والرد على من صححه من الكبار، ومن قلدهم كالغُماري.

١٤٧ (. . لا حج لمن لم يتكلم). ضعيف. فيه مجهولان.

١٤٨ (كان يرفع يديه عند التكبير. . على الجنائز). ضعيف جداً. فيه متروكـان، وبيان ما في كلام الهيثمي والعسقلاني من الخلل، وحديث آخر مثله لكنه شاذ عند الدارقطني وغيره لمخالفة رواية الجماعة عن يـزيد بن هارون موقوفاً، ومن تابعه من الثقات الأربعة.

١٥١ (فائدة) في عدم ثبوت رفع اليدين في تكبيرات الجنازة إلا الأولى، وتعجب ابن حزم من أبي حنيفة، ودفاع بعض مقلديه عنه خلافاً لقوله!

١٥١ (مسح رأسه وأمسك مسبحتيه لأذنيه). لا أصل له. وتأييد النووي معناه بحديث صحح البيهقي إسناده، لكنه شاذ مخالف لرواية مسلم، وإن لم يرها الصنعاني! واعتراف المؤلف بخطأ كان وقع منه حول هذا الحديث، ومن كان السبب في التنبيه له.

١٥٥ (كان لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين). ضعيف. صححه الحاكم ورده الذهبي والحافظ، ولكنه حسنه، وبيان منافاته لجزمه بضعف راويه.

١٥٦ (كان إذا نزل منزلاً في سفر أو. .). ضعيف جداً. فيه علتان.
(كان إذا استلم الحجر قال: اللهم. .). موقوف ضعيف. فيه الحارث وغيره وبيان وهم الهيثمي في أحد رواته.

١٥٧ (الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة). موضوع. علقه الترمذي ووصله ابن ماجه وغيره، وصححه الحاكم، ورده المنذري والـذهبي وأعله براوٍ، ونسي شيخه وهو شر منه!

١٥٨ (من حمل سلعته فقد برىء من الكبر). موضوع. فيه متروك متهم، وفي شاهده وضاع سود به السيوطي «جامعه»، وتعقبه المناوي بما يشعر أنه ضعيف عنده! وبيان أنه منتقد من خمسة وجوه!

١٦٠ (لما نزل عليه الوحي بحـراء. .)، وفيه أنـه كان يـريد أن يلقي بنفسـه منه. ضعيف. فيه الواقدي عند ابن سعد، لكن رواه البخاري من غير طريقه، لكن فيه علة خفية؛ وهي أنه من بلاغات الزهري عنده اندرجت عند غيره في القصة

الموصولة عن عائشة!

١٦٣ (. . ورفع الأيدي إذا رأيت البيت، وعلى الصفا والمروة. .). منكر. فيه عطاء المختلط، وتسمية من روى عنه من الثقات قبل الاختلاط، وبه أعله الهيثمي والرد على من تعقبه من الحنفية وما اعتمد عليه فيه، وتفصيل الكلام في الراوي المختلط، متى تقبل روايته ومتى ترد؟

١٦٦ (لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن. .). باطل بهذا اللفظ، فيه ابن أبي ليلى وقد رواه موقوفاً أيضاً، ولا يصح أيضاً.

١٦٨ (من تزوج امرأة لعزها. .). ضعيف جداً. وتساهل الهيثمي والمنذري فيه.

١٦٨ (من ترك الكذب وهو باطل. .). منكر بهذا السياق، وثبت بلفظ آخر، والتنبيه على أوهام للمنذري نشأ منها حديث لا وجود له!

١٧٠ (رخص في الشرب من أفواه الأداوي). منكر. فيه من لم يعرف، وخطأ الهيثمي في اسمه، وصَحّ الحديث بلفظ آخر، وحكم الشرب من في السقاء، وقائماً.

١٧١ (كان إذا قضى صلاته مسح جبهته. .). ضعيف جداً. تخريجه من طريقين واهيين.

١٧٢ (لا تزوجوا النساء لحسنهن. .). ضعيف. تخريجه وعلته، وخطأ من عزاه لصحيح ابن حبان.

١٧٣ (النفقة في البناء لا خير فيه). ضعيف. له علتان، ورد المناوي لتحسين السيوطي له، وذكر ما يغني عنه.

١٧٤ (ما جاء من الله فهو الحق، وما جاء مني فهو السنة. .). ضعيف جداً. استنكره ابن عدي، وسنده مسلسل بالعلل إحداها متهم بالكذب.

١٧٥ (ليس لابن آدم حق فيما سوى. .). منكر. صححه الترمذي والحاكم والذهبي والمناوي، وقلده الغماري، واستنكره الإمام أحمد، وتحقيق أنه من الإسرائيليات.

١٧٦ (**ما من مسلم ينظر إلى امرأة..**). **ضعيف جداً**. من رواية ابن زحر..

١٧٧ (**النظرة سهم من سهام إبليس..**) **ضعيف جداً**. تخريجه من طريقين عن الواسطي، وتحديد أنه الآفة.

١٧٨ (**أربع من أعطيهن فقد..**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر جلها مخطوطة، وتحقيق أن أسانيدها كلها تدور حول المؤمل بن إسماعيل وهو ضعيف؛ إلا «أوسط الطبراني» فوقع فيه موسى بن إسماعيل ـ وهو ثقة ـ وهو خطأ لم يتنبه له المنذري والهيثمي فقلدهما المناوي والغماري، وذكر طريق أخرى واهية فيها ثلاث علل.

١٨٠ (**.. صيام شهر رمضان في المدينة كصيام ألف..**). **موضوع**. مسلسل بمتروكين ومن يضع، وهو مما سود به السيوطي «جامعيه»! وضعفه في «الكبير» وسكت عنه في «الصغير»، فتعقبه المناوي بما هو دون ما يستحق!

١٨٢ (**أحفوا الشوارب.. وانتفوا الذي في الآناف**). **ضعيف**. استنكره ابن عدي وأحمد، وتعقب المناوي السيوطي.

١٨٢ (**سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً..**). **ضعيف جداً**. تخريجه من رواية جمع عن متروك.

١٨٣ (**من سره أن ينظر إلى رجل قد أتى الردم..**). **ضعيف جداً**. فيه مجهول وآخر يغرب ويخطىء كما قال ابن حبان ومع ذلك أورده في «الثقات»! وضعفه غيره.

١٨٤ (**يعاد الوضوء من الرعاف السائل**). **موضوع**. فيه من يضع.

١٨٥ (**امسح برأس اليتيم هكذا..**). **موضوع** عند الذهبي والحافظ، وفيه من يروي المناكير. والتنبيه على تصحيف غريب وقع للحافظ عبد الحق في هذا الحديث، وهو من موضوعات «الجامع الصغير».

١٨٧ (**الصلاة في.. مسجدي عشرة آلاف..**). **موضوع**، فيه وضاعان، ومخالفته للحديث الصحيح أن الصلاة في مسجده ﷺ بألف صلاة، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»!

١٨٨ (**خذ هذا الدم فادفنه . .**). **ضعيف**. فيه علتان، ضعفه الإشبيلي.

١٨٩ (**ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة ولا يرفع . .**). **ضعيف**. علته زهير بن محمد وليس ابن عقيل كما ظن الهيثمي، ثم هو في رواية الطبراني أيضاً خلافاً لما ذكر المنذري.

١٩٠ (**على كل ميسم من الإنسان صلاة . .**). **ضعيف بهذا اللفظ «صلاة»**، وصحيح بلفظ: «**صدقة**» والرد على المنذري والهيثمي اللذين اغتر بهما الغماري فصحح الحديث!

١٩٢ (**من قال: جزى الله عنا محمداً ﷺ بما هو أهله . .**). **ضعيف جداً**. واستغربه أبو نعيم، وتفرد به راوي مناكير.

١٩٢ (**يا عجباً كل العجب للشاك في قدرة الله . .**) **موضوع**. آفته عبد الله بن المسور كذاب محتسب!!

١٩٣ (**آمرك بالوالدين خيراً . .**). **منكر بهذا السياق**. وحصر العلة في حيي بن عبد الله، وذكر اللفظ الصحيح المخالف له.

١٩٤ (**ليست بشجرة نبات إنما هم بنو فلان . .**). **موضوع**. فيه آفات. وذكر رواية أخرى نحوها بإسناد ضعيف جداً، يحتج بهما بعض الشيعة على تكفير معاوية رضي الله عنه، ومثال على جهل أحدهم بهذا العلم الشريف.

١٩٧ (**من عمل بالمقاييس فقد هلك . .**). **باطل** من أحاديث الكليني الشيعي، ضعفه أحدهم، وفيه من ضعفوه هم وبعض المجاهيل، وحال الكليني عند أئمتنا، وكلمة عن كتابه «الكافي» ومنزلته عندهم، وعدد أحاديثه ومبالغتهم في رفع العدد غالبها موقوف، وأكثر الموقوف ضعيف باعترافهم! وذكر ما رمى إليه واضع هذا الحديث، رواية الكليني عن أبي الحسن الكاظم أنه لعن أبا حنيفة! وحسن إسناده المعلق عليه، وهو غير حسن حتى على أقوال علمائهم.

٢٠١ (**من أنكر خروج المهدي فقد كفر . .**). **باطل**. وتعيين المتهم به عند الحافظ. وكلمة حول وجوب الإيمان بخروج المهدي ونزول عيسى عليهما السلام، لكن التكفير ليس بالأمر السهل.

٢٠٣ (**إذا حدثتم عني حديثاً يوافق الحق. .**). **موضوع**. وبيان أنه من وضع الزنادقة، وأحاديث أخرى بمعناه وبيان عللها، والرد على السيوطي في تعقبه لابن الجوزي بها.

٢٠٥ (**إذا حُدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه. .**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر عدة بعضها مخطوط، والكشف عن علته التي لم يعرفها أحدهم، واستنكره أبو حاتم من أجلها، وبيان سبب ترجيح المرسَل على الموصول منه.

٢٠٧ (**لا أعرفن أحداً منكم أتاه عني حديث. .**). **ضعيف**. تخريجه من رواية أحمد عن مختلط، والتنبيه على وهم السيوطي في عزوه الحديث إليه بإسناد آخر تبعه عليه الشوكاني وابن عراق!!

٢٠٨ خلاصة الكلام على الأحاديث المتقدمة، وقول الشوكاني فيها، وإمكان إعلال أحد طرقه بسعيد بن أبي سعيد المقبري لاختلاطه، والجواب عن رواية الشيخين له.

٢٠٩ (**إنها تكون بعدي رواة يروون أحاديث. .**). **ضعيف**. علته الإرسال وحديث آخر نحوه ضعيف فيه ثلاث علل، والنظر فيما قاله الهيثمي في أحد رواته.

٢١٠ (**ستبلغكم عني أحاديث فاعرضوها على القرآن. .**). **ضعيف جداً**. وحديث آخر مثله.

٢١١ (**من حج بمال حرام فقال: لبيك اللهم لبيك. .**). **ضعيف**. وسيأتي بفائدة زائدة (١٤٣٣) مع حديث آخر نحوه أشد ضعفاً منه وأطول، فيه متروك.

٢١٣ (**يأتي على الناس زمان يحج أغنياء. .**). **ضعيف**. فيه علل.

٢١٣ (**إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب**). **ضعيف**. فيه متروك توبع من ضعيف، خالفهما الثقات فأوقفوه، ومع هذا صحّحه الرفاعي في «مختصر ابن كثير»!

٢١٥ (**يا بلال! غنِّ الغزل**). **باطل لا أصل له**.

٢١٥ (**إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها. .**). **موضوع**. وهو من موضوعات ابن

ماجه، أعله البوصيري والمناوي بعلل غير قادحة إلا واحدة.

٢١٦ (إني لأجد نَفَس الرحمن من قبل اليمن). ضعيف. فيه جهالة ومخالفة خلافاً للعراقي والهيثمي، والتنبيه على خطأ العجلوني فيما نقله عن العراقي.

٢١٧ (ليس الإيمان بالتمني..). موضوع. فيه متروك، وروي موقوفاً، وصححه العلائي.

٢١٩ (كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد أكثر..). ضعيف. له علتان لم يكن المؤلف تنبه لإحداهما فحسّنه في بعض تعليقاته.

٢٢٠ (فضلت على آدم بخصلتين..). موضوع. فيه من كان يضع الحديث، وآخر كذاب خبيث. ومع ذلك سوّد به السيوطي «جامعه».

٢٢١ (أعلم الناس من يجمع علم الناس إلى علمه..). ضعيف. فيه كذّاب، لكن له طريق آخر مرسل. وتناقض المناوي في كتابيه.

٢٢٢ (إن المرأة إذا خرجت من بيتها..). ضعيف جداً. فيه متروك، وحسّنه المنذري!

٢٢٢ (لهم ما لنا وعليهم ما علينا. يعني أهل الذمة). باطل لا أصل له. مع شهرته في هذا العصر، وروده في كتاب «الهداية» وإشارة مخرجه الزيلعي إلى أنه لا أصل له، وذكر الحديث الصحيح الذي يدل على بطلانه، وأنه في الذين أسلموا من المشركين، وأثر هذا الحديث الباطل في الفقه الحنفي.

٢٢٥ (من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد..). منكر. وإعلال ابن أبي داود إياه بأبي غطفان، وإنما العلة عنعنة ابن إسحاق، ورد ما استدل به الحنفية بالأحاديث الصحيحة، وقولهم: بأن المصلي تبطل صلاته بالمصافحة، مع أن ابن عباس صافح في الصلاة، وحديث فتح النبي ﷺ الباب لعائشة وهو يصلي.

٢٢٧ (إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل..). ضعيف. تخريجه من طرق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، ومن طريق أخرى عن عمرو بن مرة عن أبي موسى، وبيان أن الأولى هي الراجحة، وأنها ضعيفة للانقطاع والاضطراب في إسناده

على وجوه أربعة وبيانها، وذكر الحامل على كتابة هذا البحث.

٢٣١ (**بعث الله جبريل إلى آدم وحواء..**). **منكر**. فيه علتان، وترجيح ابن كثير الوقف.

٢٣٢ (**كان يرمي الجمرة... ويقول كلما رمى...**). **ضعيف**. له طريقان في أحدهما متهم، وفي الآخر ضعيف خالف رواية الحديث في «الصحيحين».

٢٣٣ (**تخرج الدابة ومعها عصا موسى...**). **منكر**. حسنه الترمذي وفيه علتان. وحديث آخر في الدابة فيه مجهولان.

٢٣٥ (**عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله...**). **ضعيف**. فيه جهالة واضطراب، واستغربه الترمذي.

٢٣٧ (**لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً.. شعراً هجيت به**). **باطل**. تخريجه من طريقين واهيين، وبيان مخالفته لحديث «الصحيحين»، وطعن بعض المعاصرين فيه، والرد عليه وعلى السهيلي الذي حاول الجمع بين هذا وبين حديث الصحيحين.

٢٣٩ (**كان يقلم أظافره ويقص شاربه يوم الجمعة..**). **ضعيف**. تخريجه من طريقين واهيين، وصح موقوفاً.

٢٤٠ (**احضروا الجمعة، وادنوا من الإمام..**). **منكر**. فيه ثلاث علل.

٢٤٠ (**لعن ﷺ مخنثي الرجال..**) الحديث بطوله. **ضعيف**. بيان علته، والرد على المنذري تحسينه إياه.

٢٤١ (**ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا..**). **موضوع**. تخريجه من مخطوطات وبيان المتهم به.

٢٤٢ (**نهانا ـ يعني أهل فارس ـ أن ننكح نساء العرب**). **ضعيف جداً**. تخريجه من طريقين واهيين، ورُوي موقوفاً.

٢٤٣ (**أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة**). **ضعيف**. وبيان علته والرد على الحافظ العراقي تجويده إياه، وذكر حديث ثابت يغني عنه.

٢٤٥ (**أعظم نساء أمتي بركة أصبحهن وجهاً . .**). **باطل**. إسناده واه جداً، وعلته. وإبطال أبي حاتم إياه.

٢٤٥ (**خصلتان لا يجتمعان في مؤمن . .**). **ضعيف**. استغربه الترمذي. ذكره السيوطي بلفظ آخر لم أقف عليه.

٢٤٦ (**كان جالساً يوماً فأقبل أبوه من الرضاعة . . ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام له . .**). **ضعيف**. له ثلاث علل، وذكر الحامل على بيان حاله، **والرد على من استدل به على جواز القيام للغير**، وحض المؤلف الناس جميعاً على الاقتداء به ﷺ في كراهيته له. وذكر الحديث الصحيح الدال على ذلك، ومناقشة من زعم أن ترك هذا القيام بدعة!

٢٤٩ (**ما نحل والد ولداً من نحل أفضل من أدب حسن**). **ضعيف**. تخريجه من تسعة مصادر بعضها مخطوط من طريق واحدة فيها علل، ولذا ضعفه الترمذي والعقيلي والذهبي، وتخريجه من طريقين آخرين واهيين.

٢٥١ (**أنا وامرأة سفعاء الخدين كهاتين . .**). **ضعيف**.

٢٥٢ (**الإسلام يزيد ولا ينقص**). **ضعيف**. لانقطاعه وأبطله الجوزقاني نظراً لمخالفته لبعض الأحاديث الصحيحة، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ورده السيوطي وذهل عن العلة الحقيقية، ولم يعزه لأبي داود، وعزاه إليه الكتاني بزيادة لا أصل لها عنده، وهي عند غيره وتحسينها من طرق.

٢٥٣ (**كان أحب النساء إليه فاطمة . .**). **باطل**. حسنه الترمذي والحاكم والذهبي، وبيان ضعف بعض رواته حتى عند الذهبي نفسه، وبطلان متنه وإن جاء من طريق أخرى حسنه الترمذي أيضاً، وصححه الحاكم ورده الذهبي فأحسن. وذكر أحاديث تبطله، منها تصريح علي رضي الله عنه بأن خير الناس بعده ﷺ أبو بكر. . وذكر حديث بمعنى حديث الترجمة صححه الحاكم واستغربه الذهبي والبحث في علته.

٢٥٦ (**كان من دعاء داود: اللهم إني أسألك حبك . .**). **ضعيف**. حسنه الترمذي وصححه الحاكم ورده الذهبي بأن فيه من قال أحمد فيه: أحاديثه موضوعة.

وبيان أنه غيره وأنه مجهول، وأن قوله في الحديث: كان داود أعبد البشر، ثابت في حديث آخر.

٢٥٧ (**يا ابن عمر! دينك دينك..**). **ضعيف**. فيه مضعف ومن لم يترجم.

٢٥٨ (**كان إذا أتي بطعام.. وإذا أتي بالتمر جالت يده**). **موضوع**. فيه من يضع الحديث، وذكر شاهد قولي، فيه ضعيف ومجهول.

٢٥٩ (**ليلة الغار أمر الله شجرة..**) الحديث بطوله في قصة العنكبوت والحمامتين. **منكر**. تخريجه من مصادر تسعة أكثرها مخطوط مدارها على مجهولين؛ لم يعرفهما الهيثمي! واستنكر الحديث البخاري والذهبي وابن كثير.
حديث آخر في قصة العنكبوت؛ فيها علتان إحداهما الإرسال، والرد على ابن كثير لتحسينه الحديث بشاهد ذكره، وبيان **أنه ضعيف لا يصلح** للاستشهاد به، وفيه علتان أيضاً، **ثم الحديث مخالف للقرآن**، وما قاله البغوي في تفسيره، وذكر حديث يؤيده، والكلام على إسناده، وأنه حسن في نقد الهيثمي.

٢٦٤ (**ليس من امبرِّ امصيام في امسفر**). **شاذ بهذا اللفظ**، وهو لغة لبعض أهل اليمن، وبيان أنه من أوهام معمر، وأنه رواه مرة باللفظ المحفوظ: «**ليس من البر الصيام في السفر**»، وتسمية الصحابة الذين رووه بهذا اللفظ، وتوجيه الحافظ للفظ الشاذ وأنه لا داعي له.

٢٦٥ (**لو كان في غير هذا لكان خيراً لك**). **ضعيف**. صححه الحاكم والذهبي وجوّده المنذري والعراقي! وبيان أنه له علتين: الجهالة والإرسال، وتناقض الحافظ وابن حبان في صحبة جعدة.

٢٦٧ (**قوموا كلكم فتوضأوا**). **باطل**. مسلسل بالعلل منها أنه مرسل عن مجاهد، وأنه روي عنه موقوفاً. وذكر قصة لا أصل لها في سبب قوله ﷺ: «من أكل لحم جزور فليتوضأ»، وبيان أن هذا القول معناه صحيح عنه ﷺ وحكمه ثابت محكم، أعرض عنه كثيرون اغتراراً منهم **بهذا السبب الباطل**.

٢٦٨ (**أفلحت يا قديم إن مت ولم تكن أميراً..**). **ضعيف**. له علتان الضعف في أحد رواته، والانقطاع، والرد على المنذري في قوله: إن الضعف المذكور لا

يقدح، وذلك من وجهين.

٢٧٠ **(كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها..). منكر بزيادة «قبل أن يدخل بها»**، وبيان أنه تفرد بها أبو النعمان المختلط وأن الثقات رووا الحديث دونها عند مسلم وغيره، وخفيت هذه العلة على ابن القيم والمعلق عليه!

٢٧٢ لفظ الحديث الصحيح في «مسلم» وأنه عام يشمل المدخول بها، وأنه محكم غير منسوخ، والدليل عليه من كلام عمر فيه، وأن جعله طلاق الثلاث ثلاثاً كان عن اجتهاد منه وليس عن نص. **وكلمة حول رجوع بعض القانونيين إلى الحديث الصحيح لم يكن اتِّباعاً منهم للسنة وإنما للمصلحة!!**

٢٧٣ **(ما أتى رسول الله ﷺ أحداً من نسائه إلا متقنعاً..). موضوع**. فيه متهم بالكذب وآخر ضعيف، وبيان أنه مخالف لظاهر القرآن.

٢٧٤ **(ما ابتلى الله عبداً ببلاء وهو على طريقة..). موضوع**. فيه كذاب.

٢٧٤ **(يأتي على الناس زمان يكون المؤمن فيه أذل من شاته). ضعيف جداً**. قال الذهبي: لعله موضوع.

٢٧٥ **(هي زكاة الفطر. آية ﴿قد أفلح من تزكى﴾). ضعيف جداً**. وروي موقوفاً بسند مثله في الضعف.

٢٧٦ **(أكل اللحم يحسن الوجه..). موضوع**. تخريجه من مخطوطتين. فيه متهم ومن لا يعرف، وهو من موضوعات «الجامع الصغير».

٢٧٧ **(إذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان). ضعيف**. وعلته الانقطاع، وله شاهد ضعيف جداً. وآخر مثله، وفيه زيادة صحيحة.

٢٧٨ **(من أكل فشبع وشرب فروي فقال..). ضعيف**. فيه مضعف لم يعرفه الهيثمي.

٢٧٩ **(يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من..). ضعيف**. فيه علتان، ومع ذلك حسنه الهيثمي!

٢٨٠ **(أول من يكسى حلة من النار إبليس..). ضعيف**.

٢٨١ (كل باسم الله، ثقة بالله، وتوكلاً عليه). ضعيف. استغربه الترمذي، وله طريقان ضعيفان.

٢٨٣ (إذا مررتم بهؤلاء الذين يلعبون الأزلام: الشطرنج..). موضوع. والكشف عن آفته.

٢٨٤ (إذا مررت عليهم (يعني أهل القبور) فقل: السلام عليكم..). منكر. في سنده مجهول. وبيان ما صح منه في أحاديث أخرى، وبيان أن الموتى لا يسمعون، والجواب عن بعض الأحاديث التي يتوهم منها أنهم يسمعون كحديث القليب.

٢٨٦ (أربع من سعادة المرء: زوجة صالحة..). موضوع. له آفتان.

٢٨٦ (لا يحل أكل لحوم الخيل..). منكر. له أربع علل وبيانها، منها أنه صح ترخيصه ﷺ في لحوم الخيل.

٢٨٩ حديث آخر في النهي عن لحوم الخيل، وكلام الحافظ في تضعيفه.

٢٨٩ (إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا..). ضعيف. حسنه الترمذي وفيه مجهول. وروي من حديث أنس وابن عمر وبيان عللهما.

٢٩١ (الحزم سوء الظن). ضعيف جداً، له طرق واهية قواه السخاوي بها، وبيان مخالفة ذلك للقواعد الحديثية.

٢٩٣ (من حسن ظنه بالناس كثرت ندامته). باطل. وجه ذلك مع ضعف سنده.

٢٩٤ (اللهم إنك لست بإله استحدثناه..). موضوع. فيه أربع علل وبيانها وذكر رواية أخرى أنه من دعاء الأعرابي الذي اتهم بالسرقة. وأنها مختلقة.

٢٩٦ (من سأل القضاء وكل إلى نفسه..). ضعيف. حسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي! وفيه ضعف واضطراب.

٢٩٧ (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجعل نفسه موضع التهمة). ضعيف جداً. فيه متروك. وهو مما فات السيوطي والمناوي في «جوامعهم».

٢٩٧ (إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة..). ضعيف. حسنه الترمذي وفيه عطية

العوفي!

٢٩٨ **(أفضل الناس عند الله منزلة..)**. **ضعيف**. فيه علتان إحداهما أشد من الأخرى، وغفل عن الأولى المنذري والهيثمي.

٢٩٨ **(يجاء بالأمير الجائر يوم القيامة..)**. **منكر**. فيه علتان.

٢٩٩ **(إن أشد أهل النار عذاباً..)**. **ضعيف**. له علتان، وبيان ما صح منه في الأحاديث الأخرى.

٣٠٠ **(لا يقبل الله صلاة إمام حكم بغير ما أنزل الله)**. **ضعيف جداً**.

٣٠١ **(لا يولد بعد سنة مائةٍ مولود لله فيه حاجة)**. **موضوع متنه، ضعيف سنده**، فيه صخر بن قدامة لا يعرف، ولما سئل عن الحديث قال: لا أعرفه! وفيه علل أخرى، وأعله الهيثمي براويين ثقتين لم يعرفهما! وبيان مخالفة الحديث للأحاديث الصحيحة.

٣٠٣ **(إذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدي له..)**. **ضعيف**. له خمس علل، والرد على من صححه أو حسنه، وبيان أنه **معارض لحديث الصحيحين وغيره**، ووهم الشيخ ابن تيمية فيما قاله في رواية إسماعيل بن عياش عن غير الحجازيين، وذكر أقوال الأئمة المخالفة له. وبيان ابن حبان لسبب ضعف ابن عياش في غير الشاميين.

٣٠٧ **(اذهبوا فأنتم الطلقاء)**. **ضعيف**. فيه جهالة وإعضال أو إرسال.

٣٠٨ **(أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك)**. **موضوع**. فيه وضاع ومتروك وضعيف.

٣٠٩ **(من مات فقد قامت قيامته)**. **ضعيف**.

٣١٠ **(لقد أصبح ابن مسعود وأمسى كريماً)**. **ضعيف**. فيه ضعف وإرسال، ومع ذلك صححه الحلبيان!

٣١٠ **(من أسرج في مسجد..)**. **موضوع**. فيه آفات ثلاث، ولم يقف عليه ابن تيمية.

٣١١ حديث آخر نحوه موضوع أيضاً، فيه ضعيف ومتهم.

٣١٢ (**إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة . .**) . **ضعيف الإسناد**. استغربه الترمذي وأبطله الدارقطني فيه الفرج بن فضالة ، وقد روي عنه مطولاً جداً ، واستغربه أبو نعيم ، وفيه انقطاع ، ولم يذكر في «الجامعين» .

٣١٤ (**من حدث عني حديثاً هو لله رِضىً . . .**) . **موضوع** . وبعده حديث آخر مثله .

٣١٥ (**من حفظ على أمتي حديثاً واحداً . .**) . **موضوع** . وقول الذهبي فيه .

٣١٥ (**إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه ، فإنما صورة الإنسان على صورة وجه الرحمن**) . **منكر** . فيه ابن لهيعة وقد خالف الثقات الذين لم يذكروا فيه : «على صورة وجه الرحمن» وأنكرها جماعة .

٣١٦ (**لا تقبحوا الوجه فإن ابن آدم خُلق على صورة الرحمنِ عز وجل**) . **ضعيف** . له أربع علل أعله ابن خُزيمة بثلاث منها ، وبيانها مفصلاً بتحقيق لا تراه في مكان آخر ، ومناقشة قول الحافظ الهيثمي : «رجاله ثقات» وأنه لا يعني الصحة .

٣١٨ إنكار القرطبي والمازَري لهذه الزيادة : «على صورة الرحمن» ، وأنها رواية بالمعنى وأنها إن صحت تحمل على ما يليق به تعالى ، وتعقيب الحافظ عليه بما قد يشعر أنه يميل إلى تصحيحها ، ونقله عن بعض الأئمة المتقدمين ، وخالفهم آخرون ، ومعهم الأحاديث الصحيحة المخالفة لهذه الزيادة ، وذكر واحد منها .

٣١٩ **الرد على الشيخ الفاضل** حماد **الأنصاري في تصحيحه للحديث** غير مراع في ذلك القواعد الحديثية ، وبيان خطئه في عدة أمور مهمة ؛ منها عزوه لمالك أنه أنكر الحديث الصحيح ، بسند عنه لا يصح ، وسوقه لهذا الحديث الضعيف والذي قبله مساق المسلمات دون الجواب عن العلل التي فيه وهو على علم بها ، وذكره كلام الذهبي الذي فيه أربع طرق للحديث الصحيح الذي ليس فيه الزيادة ، موهماً القراء أنه يعني هذا الحديث الضعيف ، وذكر الدليل القاطع على ذلك . وأن التصحيح المروي عن أحمد إنما هو للحديث الصحيح .

٣٢٢ خلاصة الرد السابق .

٣٢٢ (**إني كنت أعلمها ـ أي ساعة الإجابة يوم الجمعة ـ ثم أنسيتها . .**) . **ضعيف** . وفيه مضعف عند الحافظ من رجال الشيخين ، وخطأ من عزا الحديث لابن

ماجه.

٣٢٣ (في الإبل صدقتها.. وفي البَزِّ صدقتها..). ضعيف. علته موسى بن عبيدة، وقد سقط من إسناد الحاكم فصححه، ووافقه الذهبي!! وهو ثابت في إسناد جميع من أخرج الحديث، وفيهم البيهقي الذي رواه من طريق الحاكم!

٣٢٦ (كونوا في الدنيا أضيافاً..). ضعيف جداً. له ثلاث علل.

٣٢٧ (إن لله ديكاً رأسه تحت العرش، وجناحه..). موقوف ضعيف.

٣٢٨ (إن في جهنم وادياً يقال له: هبهب..). ضعيف. والصواب وقفه. وبيان ما في كلام المنذري والهيثمي من التساهل والوهم.

٣٢٩ (صحة يا أم يوسف! قاله لها لما شربت بوله). ضعيف. علته الإرسال والشذوذ، وخطأ من عزاه لأبي داود.

٣٣٠ (خرج من عندي خليلي جبريل آنفاً..) الحديث بطوله. ضعيف صححه الحاكم وابن القيم، وفي سنده جهالة سليمان بن هرم، والرد على الحاكم قوله: «والليث لا يروي عن المجهولين»، مع أنه صرح في مكان آخر بجهالة راوٍ روى عنه الليث!

٣٣٢ (من حج عن ميت فللذي حج عنه مثل أجره..). ضعيف. له علتان، وتمامه ثابت من طرق.

٣٣٢ (ارفع إلى السماء وسل الله السعة). ضعيف. روي مرسلاً ومسنداً ومداره على ليِّن الحديث، وبيان وهم من حسن أحد إسناديه!

٣٣٤ (من طلب قضاء المسلمين حتى يناله..). ضعيف. فيه مجهول.

٣٣٤ (خالقوا الناس بأخلاقهم، وخالفوهم في أعمالهم). ضعيف جداً. آفته يزيد بن ربيعة الرحبي المتروك، انقلب اسمه على الحاكم فصار: ربيعة بن يزيد، فصححه، فرده الذهبي بأن فيه ابن يزيد المتروك! فأصاب في الوصف وأخطأ في التسمية!! وذِكْر آثارٍ موقوفة بمعنى الحديث، وحديث مرفوع بلفظ آخر.

٣٣٧ (الخلافة في المدينة، والملك بالشام). ضعيف. صححه الحاكم وتعقبه الذهبي بالجهالة، واستنكره الإمام أحمد.

٣٣٧ (جزى الله العنكبوت عنا خيراً، فإنها نسجت عليّ . .). منكر. مسلسل بقول كل راوٍ: «أنا أحبها»! فيه من لا يعرف.

٣٣٩ (حب قريش إيمان، وبغضهم كفر . .). ضعيف جداً. فيه متروك.

٣٤٠ (لا يبغض العرب مؤمن، ولا يحب ثقيفاً إلا مؤمن). ضعيف. وحديث آخر في حب ثقيف، وثالث في بغض العرب، وهو ضعيف جداً، وما قبله ضعيف.

٣٤١ (خير يوم. . يوم عرفة إذا وافق يوم جمعة . .). لا أصل له.

٣٤١ (جاءني جبريل فلقنني لغة أبي إسماعيل). منكر.

٣٤١ (حامل القرآن مُوقّىٰ). ضعيف. له علتان.

٣٤٢ (جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب سنة). ضعيف. فيه علتان.

٣٤٣ (خير نساء أمتي أصبحهن وجهاً، وأقلهن مهوراً). موضوع.

٣٤٣ (جئتم تسألوني عن ذي القرنين . .). ضعيف جداً.

٣٤٤ (خير خلكم خل خمركم). منكر سنداً ومعنى. وجزم ابن تيمية بأن النبي ﷺ لم يقله، وأنه كلام صحيح. وردنا عليه هذا التصحيح، وعلى ابن الجوزي قوله: لا أصل له.

٣٤٥ (الجفاء والبغي بالشام). موضوع. والكشف عن آفته.

٣٤٦ (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا . .). موقوف.

٣٤٧ (كان يأكل بكفه كلها). موضوع. وهو أصل العادة المتبعة في بعض البلاد العربية المخالفة لهديه ﷺ، وحكم الأكل بالملعقة.

٣٤٨ (الجمعة واجبة على خمسين رجلاً . .). موضوع. فيه متروك، ويعارضه ما بعده!

٣٤٨ (الجمعة واجبة على كل قرية . . وإن لم يكونوا إلا . . ثلاثة). موضوع. فيه متروك. وأقوال العلماء في العدد لصحة الجمعة، والصواب أنها كالجماعة.

٣٤٩ **(أخوك البكري ولا تأمنه)**. **ضعيف**. له علتان، وشاهد ضعيف جداً.

٣٥٠ **(حب علي يأكل الذنوب كما. .)**. **باطل**. فيه مجهول وضعيف.

٣٥١ **(جرير منا أهل البيت ظهراً لبطن. .)**. **منكر**. أنكر على أبان البجلي والراوي عنه مجهول.

٣٥١ **(حسان حجاز بين المؤمنين والمنافقين. .)**. **ضعيف**. فيه الواقدي، وفي طريق آخر مجهول.

٣٥٢ **(صحبت رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفراً، فما رأيته ترك. .)**. **ضعيف**. فيه من لا يعرف، واستغرب الحديث الترمذي، وأما البخاري فرآه حسناً!

٣٥٣ **(أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الأقراء. .)**. **ضعيف**. له طريقان فيهما متروكان الأمر الذي يشكك في صحة ما نقله الكوثري عن ابن رجب أنه صححه!

٣٥٤ **(إن أباكم لم يتق الله فيجعل له من أمره مخرجاً. .)**. **ضعيف جداً**. فيه متروك ومجهول. وإيهام الكوثري خلاف الواقع! وأن رواية عبد الرزاق ليس فيها كذاب! والتحذير من الاغترار بمقالات الكوثري، والإشارة إلى رد الشيخ اليماني عليه في كتابه «التنكيل»، والاستعداد لطبعه ثانية بعد أن سرق مراراً.

٣٥٧ **(صنعت هذا ـ الجمع بين الصلاتين ـ لكي لا تحرج أمتي)**. **ضعيف**. فيه ضعيف عند الجمهور، واستغراب ما نقله الشوكاني عن أبي حاتم أنه قال فيه: «لا بأس به». وذكر الحديث الصحيح في هذا المعنى من قوله هو.

٣٥٨ **(الغلاء والرخص جندان من جنود الله. .)**. **موضوع**. فيه كذابان.

٣٥٩ **(يا أيها الناس لا يغترن أحدكم بالله. .)**. **ضعيف جداً**. له علتان، ومع ذلك صححه الرفاعي.

٣٦٠ **(غرة العرب كنانة، وأركانها تميم، و. .)**. **باطل**. فيه من لا يعرف، أحدهم تميمي.

٣٦٠ **(لما ألقي إبراهيم في النار قال: اللهم إنك في السماء. .)**. **ضعيف**. فيه علتان. وهو مما صححه بجهل بالغ الحلبيان! وبيان خطأ الهيثمي في إعلاله

الحديث بعاصم بن عمر، وإنما هو عاصم بن أبي النجود، وكلمة حول «مختصر العلو» للمؤلف.

٣٦٢ **(العمامة على القلنسوة . . يعطى بكل كورة يدورها على رأسه نوراً). باطل.**

٣٦٢ **(حببوا الله إلى الناس يحببكم الله). ضعيف.** وتحقيق أن علته بقية، وليس عبد الوهاب بن الضحاك كما زعم المناوي، وأنه صح موقوفاً.

٣٦٣ **(العربون لمن عربن). باطل.** سود به السيوطي «جامعه»، مع إيراده إياه في «الأحاديث الموضوعة»!!

٣٦٣ **(حرمت الخمر لعينها، قليلها و. .). ضعيف.** صح موقوفاً على ابن عباس، واستدلال الحنفية به على تفريقهم بين خمر العنب، فيحرم قليله وكثيره، وبين الأشربة الأخرى؛ فلا يحرم منها إلا الكثير المسكر! خلافاً لحديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»، وطعن صاحب «الهداية» فيه مع وروده عن ثمانية من الصحابة، ورد النسائي به على الحنفية وبالنظر السليم. والجواب عن استدلالهم به على أن تحريم الخمر ليس معللاً بعلة! وزاد عليهم بعض الأحزاب، فزعم أن الأحكام الشرعية . . لا تعلل!

٣٦٦ **(ما من الصلوات صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة . .). ضعيف جداً.** مسلسل بالضعفاء، وبيان أن الحديث صح من طريق أخرى دون الزيادة التي في آخره.

٣٦٧ **(عودوا المريض. . فإن دعوة المريض مستجابة). موضوع.** من رواية متهم بالكذب عمن يضع عن منكر الحديث!!

٣٦٨ **(الخاصرة عرق الكلية، فإذا تحرك فداوه. .). ضعيف.** من طرق واهية.

٣٦٩ **(عند كل ختمةٍ للقرآن دعوة مستجابة). موضوع.** سود به السيوطي «جامعه» وتعقبه المناوي.

٣٦٩ **(من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة. .). ضعيف جداً.**

٣٧٠ **(حب الدنيا رأس كل خطيئة). موضوع.** والراجح أنه من كلام الحكماء.

٣٧١ (**علم الباطن سر من أسرار الله. .**). **موضوع**. سود به السيوطي «جامعه» مع أنه أورده في «الأحاديث الموضوعة»! وأبطله الذهبي.

٣٧٢ (**على الخبير سقطت**). **لا أصل له**. وإنما هو مثل قديم تمثل به الحارث البكري أمام النبي ﷺ، وذكر قصته في ذلك بسند حسن.

٣٧٣ (**اغسلوا قتلاكم**). منكر. وذكر العلة، وبعض الأحاديث الصحيحة المخالفة له؛ الصريحة في أن الشهداء لا يُغسلون.

٣٧٥ (**حجة لمن لم يحج خير من عشر غزوات. .**). **ضعيف**. قواه جمع، وفيه عبدالله بن صالح؛ كثير الغلط، ولشطره الثاني شاهد فيه ثلاث علل.

٣٧٥ (**عشرة مباحة في الغزو: الطعام. .**). **موضوع**. فيه كذاب، لم يذكره السيوطي في «جامعيه»، وسكت عنه المناوي في «جامعه» خلافاً لشرطه!

٣٧٦ (**أعف الناس قتلة أهل الإيمان**). **ضعيف لاضطرابه وجهالته**، وبيان ذلك مفصلاً. وذكر حديث صحيح يغني عنه. والتنبيه على تحريف «أعف» إلى «أعق» من أحد المصححين!

٣٧٨ (**عشر خصال عملتها قوم لوط، بها هلكوا وتزيدها أمتي بخلّة: إتيان الرجال. .**). **موضوع**. مداره على كذاب، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع»، وسكت عنه المناوي!! وحديث آخر مثله في الوضع، سود الغماري بهما كتابه «مطابقة الاختراعات العصرية»! وحديث ثالث مثلهما في الوضع.

٣٨٠ (**حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام. .**). **موضوع**. من موضوعات «ابن ماجه»، وقول المنذري والذهبي فيه، وذكر حديث آخر مختصر أصلح من هذا.

٣٨١ (**لعن الله الراشي والمرتشي، والرائش الذي يمشي بينهما**). منكر. تفرد به الليث بن أبي سليم عن شيخه أبي الخطاب مجهول والحديث صحيح دون قوله «والرائش. .»، والتنبيه على خطأ للمنذري في هذه الزيادة، وبيان حكم زيادة، «في الحكم».

٣٨٢ (**ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالسنة. .**). **ضعيف**. مسلسل بعلل

أربع، وذكر حديث ثابت في الأخذ بالسنين.

٣٨٣ (إذا أنا مت فاغسلوني بسبع قرب من..). ضعيف. كلام البوصيري في بيان الضعف.

٣٨٤ (ما زال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا). منكر. تخريجه من ثمانية مصادر، وذكر من قواه ومن ضعفه، وترجيح الضعف، وذكر الشواهد التي أشار إليها البيهقي، وتخريجها، وبيان عللها، وأنها غير صالحة للشهادة، ومناقشة ابن التركماني للبيهقي في بعضها، وشاهد آخر من رواية الخطيب شنع عليه ابن الجوزي لأن فيه متهماً، ودفاع العلامة المعلمي عنه، وتقويته للحديث بمجموع شواهده، وجوابنا عليه، وبيان تساهله في ذلك، والسبب الذي حمله عليه.

٣٨٧ سبب حكمنا على الحديث بأنه منكر معارضته لحديثين ثابتين.

٣٨٨ تنبيه الحافظ على أوهام بعض الأئمة حول هذا الحديث، وفائدة في تصريح بعض علماء الشافعية أنه لا يصح في الباب حديث.

٣٨٨ (إن لله ضنائنَ من عباده..). ضعيف. له شاهد مختصر فيه متهم.

٣٨٩ (يوم كلم الله موسى كانت عليه جبة صوف..). ضعيف جداً. استغربه الترمذي وضعف هو والعقيلي راويه، وصححه الحاكم لأنه أخطأ في اسم الراوي فتعقبه الذهبي.

٣٩١ زيادة فاحشة وقعت لابن بطة في متن هذا الحديث اتهم ابن الجوزي بها الراوي فخطأه الحافظ والسيوطي، فاتهمه الغماري والكوثري بها، ودافع عنه المعلمي.

٣٩٣ (كلم الله موسى ببيت لحم). ضعيف جداً. فيه متروك ومختلط ومن لا يعرف، سكت عنه المناوي!

٣٩٤ (لقد أنزلت علي عشر آيات من أقامهن..). منكر. كما قال النسائي وأقره ابن كثير، ودلس عليه مختصره الصابوني فصححه! كما صححه الحاكم ورده الذهبي.

٣٩٥ (**من سبح دبر كل صلاة مكتوبة مائة مرة، وكبر مائة. .**). **منكر**. فيه مجهولان، وترجيح الحافظ روايتهما على رواية أخرى. وبيان أن المحفوظ في الحديث بلفظ: «ثلاثاً وثلاثين».

٣٩٦ (**من قال إذا أصبح: سبحان الله وبحمده ألف مرة. .**). **ضعيف**. فيه من لا يعرف.

٣٩٦ (**من قبَّل بين عيني أمه كان له ستراً من النار**). **موضوع**. فيه كذابان. وحكم ابن الجوزي بوضعه، وذكر ما تعقبه به السيوطي والرد عليه.

٣٩٧ (**من دخل المقابر فقرأ (يس) خفف عنهم. .**). **موضوع**. مسلسل بثلاث علل، لم يقف عليها السخاوي فقال: أظنه لا يصح.

٣٩٨ (**هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض؟. .**). **ضعيف**. تخريجه برواية ثمانية مصادر من طريق عبد الله بن عميرة وهو مجهول، وإعلال المنذري الحديث بغيره، ورد ابن القيم عليه بحق، ولكنه تجاهل معه جهالة المذكور، والرد على صاحب «التحفة» وابن تيمية في إيهامهما أن للحديث طرقاً أخرى! وتأويل كلام ابن تيمية بما يعود إلى أنه يعني الطرق إلى ابن عميرة، والرد عليه في محاولته توثيقه اعتماداً منه على تخريج ابن خزيمة له، وبيان أنه متساهل نحو تساهل تلميذه ابن حبان، وذكر أحاديث أخرى تدل على تساهله.

٤٠٢ (**إن الله قرأ (طه) و (يٓس) قبل. .**). **منكر**. له علتان تدوران على متروكين، واستغربه ابن كثير.

٤٠٣ (**يمكث رجل في النار فينادي ألف عام. .**). **ضعيف جداً**. فيه وَاهٍ بمرة كما قال الذهبي.

٤٠٤ (**إن أناساً من أمتي سيتفقهون في الدين. .**). **ضعيف**. فيه مجهول، وثقه المنذري والضياء!

٤٠٥ (**كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً. .**). **ضعيف**. فيه مجهول، والرد على من أعله ببقية بن الوليد، وذكر طريق أخرى فيه متروك.

٤٠٦ (**الصخرة صخرة بيت المقدس على نخلة. .**). **موضوع**. وقول الذهبي: إنه

كذب ظاهر. وترجيح ابن عساكر أنه من قول كعب، وسفر المؤلف إلى القدس قبل احتلالها من اليهود للاطلاع، **فإذا الصخرة صخرة من الصخرات.**

٤٠٧ **(أولُ ما خلق الله القلمُ، ثم خلق النون وهي الدواة..). باطل.** صرح بذلك ابن عدي وصدقه الذهبي، وآفته محمد بن وهب بن مسلم القرشي، وهو غير محمد بن وهب بن عطية الثقة الذي ظنه ابن عدي والدارقطني، وخطأ فاحش للقرطبي، ونحوه للجويني، وتعريف تدليس التسوية، وذكر شاهد للحديث مختصر فيه متروك، وأن ابن كثير لم يحسن بتركه الإشارة إلى كونه في إسناده. وبيان صحة الطرف الأول من الحديث.

٤١٠ **(لا تقوم الساعة حتى لا يبقى..). ضعيف جداً.** صححه الحاكم ورده الذهبي بأن فيه هالكاً، وأن الحديث شبه خرافة، وكأنه يعني آخره، لأن سائره صحيح.

٤١١ **(استفرهوا ضحاياكم فإنها مطاياكم على الصراط). ضعيف جداً.** فيه متروك ومجهول.

٤١٢ **(ثلاث من قَبِلَهن ثقة بالله واحتساباً..). ضعيف.** فيه مجهول ومدلس.

٤١٢ **(يا علي! مثل الذي لا يتم صلاته كمثل حبلى..). ضعيف.** أعله البيهقي بموسى بن عبيدة، واختلف عليه في إسناده. وزاد أبو يعلى فيه زيادة صحيحة، وتخريجها. واستدلال المشايخ بالشطر الأخير منه على وجوب قضاء الصلاة المتروكة عمداً، والرد عليهم. وبيان **أن النائم والناسي يصليان عند التذكر، فإن لم يصليا فلا كفارة لهما. فالمتعمد أولى أن لا يكون له كفارة، وأن قياسه على الناسي والنائم باطل. ونصيحة إلى من كان ابتلي بترك الصلاة.**

٤١٥ **(بارك في عَسَل «بنها»). منكر.**

٤١٦ **(لن تزول قدما شاهد الزور حتى يوجب الله له النار). موضوع.** فيه كذاب ومع ذلك صححه الحاكم والذهبي والمنذري وغيرهم! وسبب ذلك.

٤١٧ **(إن الطير لتضرب بمناقيرها على الأرض..). منكر.** فيه من لا يعرف.

٤١٨ **(كان رجل في بني إسرائيل تاجراً..). ضعيف.** وبيان خطأ الهيثمي في تجويده لإسناده، ومخالفته لرواية الصحيحين في قصة جريج.

٤١٩ (لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية، ولا . .). ضعيف. له علتان.

٤١٩ (يا أيها الناس من ولي منكم عملاً فحجب بابه . .). ضعيف. فيه مستور وواهي الحديث واختلاف العلماء في راويه (الجفري)؛ هل هو بالجيم المضمومة، أم هو (الحُفري) بالمهملة المضمومة، وترجيح ابن ناصر الدين الأول.

٤٢١ (إذا رأيت أمتي تهاب الظالم أن تقول له . .). ضعيف. صححه الحاكم والذهبي وهو منقطع! وروي عن طريق أخرى فيها سنان بن هارون، ووقع في «الفيض»: «سيف» مكان «سنان»، وهو خطأ وهو ضعيف.

٤٢٣ (من رأى من مسلم عورة فسترها . .). ضعيف. فيه مجهول، اضطرب عليه في إسناده واستغربه ابن شاهين، وذكر طرق أخرى لا يتقوى الحديث بها.

٤٢٧ (من علق تميمة فلا أتم الله له، ومن علق . . .). ضعيف. صححه الحاكم والذهبي والمنذري، وفي أحد رجاله جهالة. وصح طرفه الأول بلفظ: « . . فقد أشرك».

٤٢٨ (من كتم شهادة إذا دعي كان . .). ضعيف. فيه ضعيف وآخر اختلط، واستغربه المنذري، وبيان وهمه في قوله: احتج البُخاري بعبد الله بن صالح. وما قاله الذهبي فيه.

٤٢٨ (إن أناساً من أهل الجنة يتطلعون . .). ضعيف جداً. فيه متروك.

٤٢٩ (من حبس العنب أيام القِطاف حتى يبيعه . . ممن يتخذه خمراً . .). باطل. فيه متهم بالكذب، وأفحش ابن حجر فحسَّنه!

٤٣٠ (الطابع معلق بقائم عرش الرحمن فإن . .). موضوع. كما قال الذهبي والعسقلاني، واستنكره جداً ابن عدي، وجهل راويه.

٤٣١ (الطهارات أربع: قص الشارب . .). ضعيف. فيه الصدقي ضعفه به الهيثمي.

٤٣١ (إذا ظُلم أهل الذمة كانت الدولة دولة العدو . .). ضعيف جداً. فيه متروك وضعيف. ورد ما قاله المنذري في الأول منهما.

٤٣٢ (شمي عوارضها، وانظري. .). منكر. وصله ضعيفان، وأرسله ثقتان حافظان أحدهما أبو داود في «المراسيل»، وتصريح الحافظ بأن وصْله وهم، واستنكره أحمد، ونقل كلامه الشيخ محمد الحامد مبتوراً محذوفاً منه هذا التصريح؛ ليستدل بالحديث لمذهبه الحنفي، والرد عليه.

٤٣٣ (تنبيه) فيه بيان أن قصة عمر حين خطب أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من أبيها فأرسلها إليه، فكشف عمر عن ساقيها. . القصة، **فهي غير صحيحة لانقطاعها**، واعتذار المؤلف عن إيراده إياها سابقاً، اعتماداً على الحافظ الذي كان أفاد أن راويها هو ابن الحنفية، ثم تبين للمؤلف، أنه غيره وأنه لم يدرك القصة.

٤٣٤ **(من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه. .). ضعيف**. صححه الحاكم والذهبي، وبيان وهمهما من ثلاثة وجوه، وأنه صح بلفظ آخر، وأن الأول روي بلفظ آخر فيه متروك.

٤٣٦ **(من جرد ظهر أخيه بغير حق. .). ضعيف**. فيه راوٍ لين الحديث وشيخ الطبراني إبراهيم بن محمد لم يوجد، وانقلب اسمه في «المعجم الكبير» إلى محمد بن إبراهيم.

٤٣٧ **(من كانت فيه واحدة من ثلاث زوّجه الله من الحور العين. .). ضعيف**. فيه علل ثلاثة.

٤٣٨ **(إذا وقف العباد للحساب جاء قوم واضعي سيوفهم على رقابهم. .). ضعيف**. ضعفه العقيلي واستغربه أبو نعيم، وحسنه المنذري!

٤٣٩ **(ينادي مناد يوم القيامة: لا يقوم اليوم إلا. .). منكر**. فيه مجهول.

٤٣٩ **(ينادي ملك من بطنان العرش يوم القيامة. .). موضوع**. آفته الحسين بن داود البلخي.

٤٤٠ **(مكارم الأخلاق من أعمال أهل الجنة). منكر**. فيه مجهول، أبطل حديثه هذا أبو حاتم، وأخطأ من جوده كالمنذري ومن قلده كالغماري.

٤٤١ **(ما محق الإسلام محق الشح شيءٌ)، موضوع**. فيه كذاب وضعيف، وله طريق أخرى فيه كذاب آخر!

٤٤١ **(إن الله استخلص هذا الدين لنفسه..). موضوع**. آفته عمرو بن الحصين، وذكره من طرق أخرى لا يتقوى الحديث بها.

٤٤٣ **(خلق الله جنة عدن وغرس أشجارها..). ضعيف**. صححه الحاكم ورده الذهبي وأبطله واتهم به غير من اتهمه ابن عدي، وهو واهم. حديث آخر بمعناه وزيادة. ضعيف. وله طريق آخر جوّده المنذري والهيثمي، وفيه علة دقيقة. وحديث ثالث نحوه أطول منه. ضعيف.

٤٤٦ **(من لقي أخاه المسلم بما يحب ليسره..). منكر**. تفرد به ابن أبي بزة لين الحديث مع إمامته في القراءة.

٤٤٧ **(لا يدخل ولد الزنا الجنة، ولا شيء من نسله..). باطل**. بهذا التمام من جميع الوجوه فإنه مخالف للقرآن مع ضعف جميع طرقه، لكن طرفه الأول ثابت مخرج في «الصحيحة».

٤٤٩ **(من تمام التحية الأخذ باليد). ضعيف**. تخريجه من طرق عن ثلاثة من الصحابة، وبيان ضعفها كلها، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وقد صح موقوفاً على البراء.

٤٥٢ **(يطهر الدباغ الجلد كما تخلل الخمرة فتطهر). لا أصل له**. والكلام على أحاديث الدباغ ونجاسة الخمر وطهارتها.

٤٥٢ **(من مر بالمقابر فقرأ: ﴿قل هو الله أحد﴾ إحدى عشر مرة، ثم وهب..). موضوع**. فيه كذاب، وكلام السخاوي عليه مع تخريجه إياه، وذكره السيوطي في «الموضوعة» وسكت عنه العجلوني!

٤٥٤ **(الزهادة في الدنيا تريح القلب والبدن). ضعيف**. فيه ضعيف، وآخر متروك وهو أشعث بن بُراز، وقد تصحف على الهيثمي إلى «ابن نزار» فلم يعرفه! ولعله تصحف كذلك على المنذري فقال: «رواه الطبراني وإسناده مقارب»! ولكن كيف يقال هذا وفي إسناد الطبراني الغلابي الوضاع، وآخر متروك؟! وذكر طرق

أخرى وبيان عللها وترجيح أن الصواب في الحديث الوقف.

٤٥٦ (**أزهد الناس من لم يَنْسَ القبر والبلى . .**). **ضعيف**. مرسل ضعيف.

٤٥٦ (**ما تزين الأبرار في الدنيا بمثل الزهد في الدنيا**). **موضوع**. مسلسل بأربع علل: متروكان، ومتهمان بالوضع.

٤٥٧ (**يا عائشة! إن أردت اللحوق بي فليكفك . .**). **ضعيف جداً**. استغربه الترمذي وفيه متروك، وآخر نحوه لكنه توبع، وصححه الحاكم واغترّ به الفقيه الهيتمي، وتعقبه الذهبي.

٤٥٩ (**من تواضع لله رفعه الله وقال: انتعش رفعك الله . .**). **موضوع**. فيه كذاب تفرد به وسكت عنه المنذري!

٤٥٩ (**ائتوا المساجد حُسَّراً ومُقَنَّعين . .**). **موضوع**. فيه وضاع، رواه بلفظين، جعل المناوي أحدهما شاهداً للآخر، ومدارهما كلاهما على الوضاع! واعتمدته اللجنة القائمة على تحقيق «الجامع الكبير» للسيوطي! وقد أوردهما فيه، وأحدهما في «الجامع الصغير»!

٤٦٠ (**لتقاتلن المشركين . . على نهر الأردن أنتم شرقيه وهم غربيه . .**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر ثمانية أكثرها مخطوط، وبيان سبب الضعف الذي خفي على الهيثمي والأعظمي المعلق عليه.

٤٦١ (**أبشر فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد . .**). **منكر**. فيه إعضال وضعف، وتحقيق أنه تحرف اسم أحد رواته، وهو ممن لا يحتج به.

٤٦٣ (**إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات . .**). **ضعيف**. مع كونه في البخاري، وله علتان: ضعف راويه عبد الرحمن بن عبد الله، ونقل أقوال الأئمة الذين ضعفوه وهم ثمانية، وذكر ما قاله الحافظ عنه في «مقدمة الفتح» دفاعاً عنه، وأنه ليس بشيء، والعلة الأخرى مخالفة الإمام مالك إياه فأوقفه، ومخالفة الثقات إياه في بقية الحديث التي لم أذكرها معه.

٤٦٥ (**آخر قرية من قرى الإسلام خراباً المدينة**). **ضعيف**. حسنه الترمذي، وتعجب

منه البخاري، ولم يعرف راويه وضعفه غيره.

٤٦٦ **(طلب الحلال جهاد، وإن الله يحب المؤمن المحترف)**. ضعيف، واستنكره أبو حاتم، وللشطر الثاني منه طريق آخر فيه متروك، وآخر ضعيف أعله الهيثمي به فقط!

٤٦٧ **(آفة الحديث الكذب، وآفة العلم النسيان)**. موضوع. له ثلاثة طرق في أحدها وضاع، وفي الآخرين متروكان.

٤٦٨ **(آفة العلم النسيان وإضاعته أن تحدث به غير أهله)**. ضعيف. معضل، وروي موقوفاً، وهو أصح.

٤٦٨ **(آل محمد كل تقي)**. ضعيف جداً. له ثلاثة طرق، فيها متروك، ومتهم، وكذاب، تابعه متروك آخر.

٤٧٠ **(أوقد على النار ألف سنة حتى احمرت..)**. ضعيف. مرفوعاً وموقوفاً، واضطرب فيه شريك القاضي، وقد صح بعضه موقوفاً. وهو من الأحاديث التي صححها الحلبيان!

٤٧٢ **(يا جبريل مالي أراك متغير اللون..)** الحديث بطوله في وصف النار، وفيه أن إبليس كان من الملائكة! وهاروت وماروت!. موضوع. المتهم به سلام الطويل.

٤٧٤ **(استعيذوا بالله من المفاقر..)**. ضعيف جداً. آفته عبد الله بن سعيد المقبري.

٤٧٥ **(من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة.. ومن قال: سبحان الله..)**. موضوع. صححه الحاكم والذهبي، وفيه الكُدَيمي ومن لم يعرف.

٤٧٥ **(ثلاثون خلافة نبوة، وثلاثون نبوة وملك..)**. ضعيف. فيه علل؛ منها جهالة مطر بن العلاء لم يعرفه الهيثمي، وهو في «الجرح» وغيره، وفي المتن نكارة.

٤٧٦ **(أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله)**. ضعيف. فيه جهالة وضعف.

٤٧٧ **(مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله)**. ضعيف. فيه ضعيفان وانقطاع.

٤٧٧ (جاءني جبريل فقال: يا محمد إذا توضأت فانتضح). منكر. استغربه الترمذي، وفيه من استنكر البخاري حديثه. وهو حسن من فعله ﷺ بمجموع طريقين.

٤٧٨ (الرفث: الإعرابة والتعريض للنساء..). ضعيف. والصحيح موقوف.

٤٧٩ (ليس منا من خصىٰ أو اختصىٰ، ولكن صم ووفر شعر جسدك). موضوع، فيه كذاب وضاع؛ سود به السيوطي «جامعه»، وصرح المناوي بحسن إسناده، وقلده الغماري، وعزاه المناوي للبغوي، وما عنده حديث آخر!

٤٨٠ (من سبح الله مائة بالغداة، ومائة بالعشي كان كمن حج مائة..). ضعيف. حسنه الترمذي فلم يصنع شيئاً كما قال الذهبي. وفيه ضعيف.

٤٨١ (يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال و.. يضعها على اليهود والنصارى). منكر بهذا اللفظ. وبيان علته. وذكره باللفظ الصحيح في مسلم وغيره. وشرح النووي له، ولهذا اللفظ المنكر، والاستدراك عليه.

٤٨٣ (أتاني جبريل عليه السلام لثلاث بقين من..). ضعيف جداً. فيه عمرو بن عبيد المعتزلي، ولم يقف المناوي على علته فحسنه!

٤٨٣ (من صلى ركعتين لا يراه إلا الله..). موضوع. فيه السدّي الصغير، وهو مما سود به السيوطي «جامعه»، ولم يتعقبه المناوي!

٤٨٤ (إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم..). ضعيف، صححه جمع، وفاتهم أنه منقطع، جاء موصولاً عند بعضهم فيه عثمان أبو اليقظان وهو ضعيف، ووقع في «المستدرك»: «عثمان بن القطان» فلم يعرفه الذهبي، وهو من أخطاء الحاكم الكثيرة في الأسانيد والرواة، في تحقيق لا تجده في غير هذا الكتاب.

٤٨٧ حول رموز «الجامع الصغير»، واغترار اللجنة القائمة على تحقيق «الجامع الكبير» بها، وعدم التفاتهم إلى إعلال الذهبي له وتعجبه منه وهم على علم به! وخطأ الرمز للحديث بـ (ن) عندهم أي النسائي! وتصحيح الرفاعي والصابوني والغماري للحديث!!!

٤٨٨ **(إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات. .)**. ضعيف. فيه الإفريقي ضعفوه، وممن ضعفه ابن كثير في «تفسيره» ومع ذلك صححه الرفاعي في «مختصره»!

٤٨٩ **(لأن يتصدق الرجل في حياته بدرهم خير له. .)**. ضعيف. والكشف عن علته، والرد على المناوي في نقله عن ابن حبان أنه قال: «حديث صحيح»، ثم صرح هو بصحة إسناده، وقلده الغماري فأورده في «كنزه»!

٤٩٠ **(مثل الذي يعتق عند الموت. .)**. ضعيف. صححه الترمذي وحسنه الحافظ خلافاً لقوله في راويه المجهول، ووافقه المناوي والغماري وغيره.

٤٩١ **(يعظم أهل النار في النار حتى. .)**. ضعيف. فيه ليِّنان، ومخالف لحديثين صحيحين ومع ذلك كله صححه الغماري.

٤٩١ **(أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، واضربوا الهام. .)**. ضعيف. فيه مجهول لا يحتج به، صححه الترمذي! وطريق أخرى فيه مجهول أيضاً، وليس فيه جملة: «واضربوا الهام»، ومن أجلها خرجت الحديث هنا، وإلا فسائره صحيح، وفي الطريق الآخر زيادة أخرى وفيها جهالة أيضاً، وأعلها ابن كثير بالإرسال، وصححها الحلبيان!! والغماري!

٤٩٣ **(إن الجنة لتزخرف لرمضان. .)**. منكر. فيه القلانسي متروك، وله طريق أخرى بزيادة في متنه، لوائح الوضع عليه ظاهرة كما قال المنذري، ومع ذلك صدره بـ (عن)!

٤٩٥ **(نعم السحور التمر، . . ورحم الله المتسحرين)**. ضعيف. له طريقان في أحدهما من يروي الموضوعات، وفي الأخرى ضعيف، وما قبلها ثابت في أحاديث صحيحة، وإنما خرجته هنا من أجل جملة المتسحرين، وقد صحت بلفظ آخر.

٤٩٦ **(من صام يوماً لم يخرقه. .)**. ضعيف. فيه ضعيف مدلس.

٤٩٦ **(قل: اللهم غارت النجوم، وهدأت العيون. .)**. ضعيف جداً. فيه عمرو بن الحصين وغيره.

٤٩٧ (**لكل شيء زكاة، وزكاة الجسد الصوم**). **ضعيف**. روي عن أبي هريرة وسهل بن سعد، وبسط الكلام على أسانيدهما وعللها.

٤٩٨ (**من صام يوماً ابتغاء وجه الله بعده الله من جهنم..**). **ضعيف**. فيه عدة علل منها ابن لهيعة، مع بسط القول والتخريج والتعليل.

٥٠٠ (**أشعرت يا بلال أن الصائم تسبح عظامه..**). **موضوع**. فيه متهم بالكذب وافتعال الحديث، وانتقاد الذهبي في قوله فيه: «فيه جهالة» مع تصريحه بأنه متهم!

٥٠٢ (**إن الصائم إذا أُكل عنده صلت عليه الملائكة..**). **ضعيف**. تخريجه من ستة عشر مصدراً بعضها مخطوط تدور طرقهم كلها على مولاة مجهولة، وقد خولفت؛ فرواه الثقة موقوفاً مختصراً. وبيان أنه في حكم المرفوع، ولفظ آخر للحديث منكر، فيه شريك. وموقف لجنة تحقيق «الجامع الكبير» واغترارهم برمز السيوطي لحسنه، وتصحيح الغماري له!

٥٠٣ (**من فطر صائماً في رمضان من كسب حلال..**). **ضعيف**. تخريجه من طريق واحدة فيها ضعيف ومتروك توبع من ضعيف، وضبط اسم (خِذام).

٥٠٤ (**فضل القرآن على سائر الكلام..**). **ضعيف**. لاضطرابه وإرساله وضعف راويه. والصواب الوقف.

٥٠٦ (**يقول الرب عز وجل: من شغله القرآن وذكري..**). **ضعيف**. حسنه الترمذي فلم يحسن. فيه ضعيف ومتروك، واستنكره أبو حاتم، وتخريج الشطر الأول منه من طرق أخرى يحتمل أحدها التحسين.

٥٠٩ (**من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف عصم..**). **شاذ**. صححه الترمذي وجمعٌ، والمحفوظ بلفظ: «عشر»، وبلفظ: «آخر» أيضاً، وتحقيق ذلك مفصلاً.

٥١٠ (**ثلاثة تحت العرش يوم القيامة: القرآن..**). **ضعيف**. علته الحسن بن عبدالرحمن القرشي، وليس اليشكري الراوي عنه كما قال العقيلي ومن قلده، والتفريق بين عبد الرحمن القرشي هذا وعبد الرحمن الزهري أحد العشرة،

واحتمال أن لا تثبت صحبة القرشي.

٥١١ (**هل تدرون ما يقول ربكم..**). منكر. فيه من لا يعرف.

٥١٢ (**﴿يوم يكشف عن ساق﴾ قال: عن نور..**). منكر. فيه متهم وآخر مجهول. وبيان ما في كلام الهيثمي والحافظ من التساهل، وأنه قد صح مرفوعاً: «يكشف ربنا عن ساقه..».

٥١٣ (**إذا سأل أحدكم ربه مسألة فتعرف..**). ضعيف. فيه جهالة وانقطاع، وبيان سبب الفرق بين كلام الذهبي في «التلخيص»، وكثرة أخطائه فيه، وبين كلامه في غيره من كتبه.

٥١٤ (**يا عمر! أنا وهو كنا أحوج إلى غير هذا، أن تأمرني..**). الحديث، وفيه قصة إسلام زيد بن سَعْنة بطولها المذكورة في كتب السيرة. منكر. تخريجه من سبعة مصادر كلهم عن حمزة بن يوسف وليس بالمعروف، واستنكر الذهبي حديثه هذا، ورد على الحاكم تصحيحه. وذهل الحافظ عن هذه العلة، وأعله بمن توبع! والرد على الدكتور الذي ذكر بجهل بالغ عن الذهبي أنه صححه!

٥١٨ (**﴿إذا زلزلت﴾ تعدل نصف القرآن،..**). منكر. استغربه الترمذي من حديث ابن عباس وأنس في الأول ضعيف جداً، وفي الآخر مجهول، ورويت الفقرة الأولى بلفظ: «ربع القرآن»، وقواه بعضهم ومناقشته في ذلك، والإشارة إلى صحة الفقرة الثانية بالشواهد، والثالثة في «الصحيحين» وغيرهما.

٥٢٠ (**أنزل القرآن بالتفخيم كهيئة الطير..**). منكر. فيه متروك. وصححه الحاكم، ورده الذهبي والمناوي الذي أخذ على السيوطي سكوته عليه. وقد أشار إلى ضعفه في «الكبير».

٥٢١ (**أعربوا القرآن**). ضعيف. وبعده حديثان بهذا اللفظ وفيهما زيادة وهما ضعيفان جداً، وتخريجهما من مخطوطات كثيرة، والكشف عن عللها، وبيان خطأ الحافظ ابن ناصر الدين والمناوي في بعضها.

٥٢٤ (**أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن**). منكر. إسناده مظلم فيه نعيم بن حماد وبقية وغيرهما، ومناقشة المناوي في قوله أن أبا جعفر الذي أرسل الحديث هو

الأنصاري.

٥٢٤ (إن لكل شيء سناماً، وسنام القرآن سورة البقرة..). ضعيف. ضعفه الترمذي بحكيم بن جبير، وصححه الحاكم، وزعم أن حكيماً تُرِكَ لغلوّه في التشيع، والرد عليه وبيان أن تركه لسوء حفظه. لكن الطرف الأول من الحديث له شاهد قوي.

٥٢٥ (إن لكل شيء سناماً..) الحديث نحوه. ضعيف. فيه مجهول وثقه ابن حبان.

٥٢٦ (لكل شيء عروس، وعروس القرآن الرحمن). منكر. تناقض المناوي فيه فأفاد في «الفيض» أنه ضعيف جداً، وحسن إسناده في «التيسير»!

٥٢٧ (من قرأ: ﴿قل هو الله أحد﴾ عشرين مرة..). منكر. فيه من لا يعرف مع نكارة في المتن.

٥٢٧ (سيليكم أمراء يفسدون وما يصلح الله بهم أكثر..). ضعيف جداً. فيه متروك، واستنكره أبو حاتم.

٥٢٨ (سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون..). ضعيف بهذا اللفظ. فيه مجهول اختلف عليه في إسناده، واختلفت المصادر في ضبط كلمة: «فلا تعتلّوا» ولم يحسن قراءته محقق «الضعفاء»!

٥٢٩ (ما من امرىء يقرأ القرآن ثم ينساه؛ إلا لقي الله وهو أجذم). ضعيف. فيه ثلاث علل.

٥٣٠ (من علم أن الله ربه وأني نبيه..). ضعيف. فيه من ليس بمشهور، وخطأ الهيثمي في قوله: «عمران القصير متروك»، وخطأه في تسمية راو عند الطبراني.

٥٣١ (من قرأ القرآن يتأكل به الناس..). موضوع. وتناقض المناوي فيه في شرحيه! والسيوطي في كتابيه!

٥٣٣ (ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر). موضوع. استغربه الترمذي، وأبطله الذهبي، وفي سنده ضعيفان.

٥٣٤ **(ثلاثة لا ترد دعوتهم. . ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام. .). ضعيف.** حسنه الترمذي مع إشارته أن فيه مجهولاً، وهو ما صرح به ابن المديني ومع ذلك صححه الغماري!

٥٣٥ **(القُبلة حسنة، والحسنة عشرة). موضوع.** أبطله ابن عدي لأن فيه إسماعيل التَّيْمي الكذاب.

٥٣٥ **(التسويف شعاع الشيطان. .). موضوع.** أبطله ابن عدي وهو ـ كالذي قبله ـ مما سود به السيوطي «جامعيه».

٥٣٦ **(قريش على مقدمة الناس يوم القيامة. .). موضوع.** من رواية التَّيْمي الكذاب، نبّه على ذلك المناوي في «الفيض»، ثم تجاهل ذلك فاقتصر على تضعيفه في «التيسير»!

٥٣٧ **(ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها، حتى يسأله شسع نعله. .). ضعيف.** استغربه الترمذي، وتحقيق أنه من مناكير قَطَن بن نُسَيْر، لا من مناكير شيخه جعفر كما قيل. وتراجع المؤلف عن تحسينه في «المشكاة»، والنظر في تحسين الحافظ لرواية البزار، وبيان ما فيها من الوهم.

٥٤٠ **(سلوا الله كل شيء حتى الشِّسْع. .). موقوف.** صحيح. وبيان خطأ إيراد السيوطي إياه في «الجامع الصغير» أي مرفوعاً، مع أنه صرح بوقفه في «الجامع الكبير»، وكنتُ اتبعته على رفعه قبل أن أقف على إسناده، وتنبيه على خطأ في اسم أحد الرواة وقع في «المجمع»، تبعه عليه المناوي وَنَقَلَتْهُ عنه لجنة «الجامع الكبير»!!

٥٤١ **(خمس دعوات يستجاب لهن. .). موضوع.** فيه عبد الرحيم بن زيد العَمّي: كذاب، وأبوه ضعيف وبه أعله المناوي فأوهم سلامته من أبيه! وعزاه للحاكم وليس في «المستدرك»! والإشارة إلى ما صح من الحديث.

٥٤٢ **(من حلف على يمين. . فليتركها فإن تركها كفارتها). منكر.** تخريجه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن طريق أخرى عن جده، ومن حديث عائشة وأبي سعيد وأبي هريرة بألفاظ مختلفة متقاربة، وكلها ضعيفة، وأعلها

البيهقي بالمخالفة، وتأويل السندي للحديث على فرض صحته.

٥٤٥ (**كل كلام ابن آدم عليه لا له؛ إلا . .**). **ضعيف**. تخريجه من أحد عشر مصدراً بعضه مخطوط، كلهم بألفاظ مختلفة ومن طريق واحد استغربه الترمذي، وأعله هو وغيره بابن خنيس. والعلة عندي من الذي فوقه! ولم يتنبه لها الغماري تقليداً للمنذري فأورد الحديث في «كنزه»!

٥٤٧ (**إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم. .**). **ضعيف له علتان**، وعزي للبخاري تعليقاً عن ابن عباس مرفوعاً، وهو عنده موقوف ضعيف، وبلفظ آخر.

٥٤٨ (**والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي. .**). الحديث بطوله في فضل علي والمؤاخاة. **موضوع**. فيه ضعيف ومن لا يعرف، ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

٥٥٠ (**كان إذا جلس مجلساً فأراد أن يقوم استغفر. .**). **موضوع**. فيه جعفر بن الزبير.

٥٥٠ (**كان إذا قام من المجلس استغفر. .**). **ضعيف**. مرسل فيه من لا يعرف.

٥٥١ (**اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زماناً. .**). **ضعيف**. فيه ثلاث علل.

٥٥٢ (**الحمد رأس الشكر. .**) **ضعيف**. منقطع.

٥٥٢ (**استعيذوا بالله من طمعٍ يهدي إلى طبع. .**). **ضعيف**. صححه الحاكم، ووافقه الذهبي مع أن فيه راوياً جزم هو بضعفه! فتعقبه المناوي بذلك، وفي «التيسير» أقر الحاكم على تصحيحه! وقلده الغماري فأورده في «كنزه»، وبيان أن هذا الراوي قد توبع، وتخريج الروايات في ذلك، وبيان عللها واضطرابها.

٥٥٤ (**ذراري المسلمين يوم القيامة تحت العرش. .**). **موضوع**. فيه متروك باعتراف السيوطي في «الجامع الكبير»، ثم غض النظر عنه؛ فأورده في «الجامع الصغير»، وكذلك فعلت اللجنة القائمة على «الكبير»، وزعمت أنه رمز له بالحسن! يعني في «الصغير»، وأعرضوا أيضاً عن كلام الأئمة في المتروك الذي نقله المناوي عنهم!

٥٥٥ (**اذهب فاقْلَع نخله**). **ضعيف**. منقطع.

٥٥٦ (**صاحب الدين مأسور في قبره يشكو . .**) . **ضعيف** .

٥٥٨ (**للسائل حق وإن جاء على فرس**) . **ضعيف** . تخريجه عن جمع من الصحابة مبسطاً، مع بيان عللها، وما قاله العلماء في بعض رواتها من الضعف والجهالة والاختلاف في الوصل والإرسال، وحكم ابن الجوزي بالوضع . وجوده العراقي ! !

٥٦٢ (**تهادوا الطعام بينكم؛ فإن ذلك توسعة . .**) **موضوع** . سود السيوطي به «جامعه»، واقتصر المناوي على تضعيفه، وكذا لجنة «الجامع الكبير» !

٥٦٣ (**ما أفلح صاحب عيال قط**) . **باطل** . له طريقان واهيان . وسبب اقتصار الزرقاني على قوله : «ضعيف جداً» وذكر بعض الأحاديث الصحيحة التي تبطله . **والتنبيه** على خطأ السخاوي ومن تبعه بجعل قول أبي قلابة عقب أحدهما مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

٥٦٥ (**خير لهو المؤمن السباحة، وخير لهو المرأة المغزل**) . **موضوع** . آفته جعفر ابن نصر، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأقره السيوطي في «مختصر الموضوعات»، ثم تناقض فتعقبه في «اللآلي» بما لا طائل تحته، وأورده في «الجامع الصغير»! كما تناقض المناوي فأقر ابن الجوزي على الوضع في «الفيض»، وقال : إسناده ضعيف؛ في «التيسير» !

٥٦٦ (**نعم لهو المرأة المغزل**) . **موضوع** . فيه متهم بالكذب وضعيف، وله طرق أخرى واهية .

٥٦٨ (**من فتح على نفسه باباً من السؤال . .**) . **لا أصل له بهذا اللفظ** . وقد رُوي من طرق نحوه بغير هذا اللفظ حسنه الترمذي ! وفيه متهم ،لكن له شواهد يحسن بها .

٥٦٨ (**ثلاثة لا ينفع معهن عمل . .**) . **ضعيف جداً** .

٥٦٩ (**كان يدعو : اللهم اجعل أوسع رزقك عليّ . .**) . **ضعيف جداً** . حسنه الحاكم والهيثمي، واغتر به المؤلف قبل أن يقف على إسناد الطبراني، فيُنقل من «صحيح الجامع» إلى «ضعيف الجامع» .

٥٧٠ (**قلت : يا جبريل أيصلي ربك؟ قال : نعم . .**) . **موضوع بهذا التمام** . فيه متهم

بالكذب، وتناقض فيه ابن حبان فأورده في «الضعفاء» وفي «الثقات»!! واغتر به الهيثمي والسيوطي فأورده شاهداً للحديث الآتي!

٥٧١ (**لما أُسري بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة قال له جبريل: . .**). منكر. مرسل مع عنعنة ابن جريج.

٥٧٢ (**قال بنو إسرائيل لموسى: هل يصلي ربك؟ . .**). ضعيف. فيه عنعنة الحسن البصري.

٥٧٢ (**كان إذا فقد الرجل من إخوانه ثلاثة أيام. .**). موضوع. فيه متروك، وقول الحافظ: «لوائح الوضع عليه ظاهرة». وتناقض كلام المناوي في شرحيه.

٥٧٣ (**اطلبوا الحوائج بعزة الأنفس، فإن الأمور. .**). ضعيف. فيه من لا يعرف، ووثقه ابن حبان! ومن طريقه رواه الضياء في «المختارة»!

٥٧٤ (**لكل شيء معدن، ومعدن التقوى قلوب العارفين. .**). موضوع. فيه متهم بالكذب، وله طريق أخرى فيه متهم بالوضع.

٥٧٥ (**لن تخلو الأرض من ثلاثين مثل إبراهيم. .**). موضوع. فيه من كان يضع، وأبطله الحافظ مع أنه وثق المتهم بوضعه، وادعى أنه أدخل عليه! وأقرهم السيوطي، ومع ذلك أورده في «جامعه» وتعقبه المناوي، ولكنه أقره على تحسين حديث آخر فيه «أربعين» بدل «ثلاثين»! والإشارة إلى أن أحاديث الأبدال كلها ضعيفة، ما تقدم منها وما يأتي.

٥٧٧ (**كان يعجبه النظر إلى الأترج، وكان يعجبه النظر. .**). موضوع. روي عن جمع من الصحابة وطاوس مرسلاً، وتخريجها حديثاً حديثاً وبيان عللها، وقول أحمد في أحدها: «كذب». وأقره السيوطي ثم المناوي، ثم تناقضا! فأورده الأول في «الجامع»، وقال الآخر: إسناده واهٍ! وبيان أن جملة «كان يعجبه القرع» صحيحة في طرق أخرى.

٥٨٢ (**لكل أمر مفتاح، ومفتاح الجنة حب المساكين. .**). موضوع. وضعه عمر الجاري، وسرقه منه آخر متهم بالوضع. وسود به السيوطي جامعه مع إقراره ابن الجوزي على وضعه! وموقف المناوي المتردد في شرحيه، والتنبيه على خطأ

فاحش من المعلق على «كامل ابن عدي».

٥٨٤ (**أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس**). **ضعيف**. له علتان، وحسنه المناوي في «التيسير»! وكلمة في كتابه هذا، وتفضيل «الفيض» عليه.

٥٨٥ (**للمرأة ستران: القبر والزوج..**). **موضوع**. وكذا قال ابن الجوزي، وتعقبه السيوطي بالحديث الآتي بعده. فما صنع شيئاً.

٥٨٥ (**للنساء عشر عورات، فإذا زوجت..**). **منكر**. إسناده مظلم.

٥٨٦ (**لو دعي بهذا الدعاء على شيء بين المشرق والمغرب..**). **موضوع**. فيه من كذبه أبو حاتم ويحيى وابن حبان، وهو من أحاديث «الجامع»، وسكت المناوي عنه في شرحيه!

٥٨٧ (**إذا مدح الفاسق غضب الرب، واهتز لذلك العرش**). **منكر**. إسناده ضعيف جداً، له علتان، وبيان تسامح الحافظ في التعبير عن أحد رواته، وما نقله المناوي عنه. وتخريجه من حديث بريدة، وبيان علته، وأنه صح عنه بلفظ آخر، والتنبيه على بعض الأخطاء للسيوطي والمناوي والشيخ الأعظمي.

٥٩٠ (**ألا إن رحى الإسلام دائرة، قيل..**). **ضعيف جداً**. **وشطره الثاني موضوع**: «**اعرضوا حديثي على كتاب الله..**»، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»، وضَعتْه الزنادقة أو من تأثر بهم من أهل الأهواء، ومن أحاديث «مسند الربيع» الإباضي الذي اعتمده المسمى عز الدين بليق، ونقل منه أحاديث هذا منها، وكلمة عن كتابه «منهاج الصالحين»، وطريقته في تأليفه، وحشده فيه الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ورد المؤلف عليه في جريدة (الرأي). وقول ابن عبد البر في هذا الحديث وأنه من وضع الخوارج. وكلام جيد لابن حزم في هذا الحديث وضعف بصائر كثير من أهل العلم يجوز عليهم مثله..

٥٩٢ (**يقبل الجبار تعالى يوم القيامة فيثني رجله..**). **ضعيف جداً**. وحديث آخر بنفس السند.

٥٩٢ (**لو جاءت العسرة حتىٰ تدخل هذا الجحر..**). **ضعيف جداً**. روي عن أنس وابن مسعود بسندين واهيين جداً. وضعّف أحدهما ابن كثير، وأما مختصره

الرفاعي فصححه!

٥٩٤ (**كل مشكل حرام، وليس في الدين إشكال**). **موضوع**. فيه من كذبه مالك وغيره.

٥٩٤ (**تسحروا ولو بشربة ماء، وأفطروا..**). **موضوع**. أيضاً، لكن الشطر الأول صحيح، وذكر من خرجه عن جمع من الصحابة.

٥٩٥ (**في أبوال الإبل وألبانها شفاء..**). **ضعيف جداً**. فيه متروك وضعيف.

٥٩٥ (**عليكم بأبوال الإبل البرية وألبانها**). **ضعيف**. فيه ضعيفان..

٥٩٦ (**من احتجم يوم السبت والأربعاء..**). **ضعيف**. فيه ضعيف جداً. لكن روي من طريق آخر.

٥٩٦ (**من احتجم يوم الخميس فمرض فيه مات فيه**). **منكر جداً**.

٥٩٧ (**من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر كان دواء لداء السنة**). **منكر**. فيه متروك ومدلس، وأخطأ الذهبي في تجويده لإسناده مع حكمه بنكارته، وإسناد آخر فيه متروك أيضاً.

٥٩٨ (**إن في الجمعة ساعة لا يحتجم فيها..**). **ضعيف**. فيه ضعيفان. وحديث آخر نحوه موضوع. آفته يحيى بن العلاء يضع الحديث، أورده السيوطي في «الجامع الصغير» وتعقب ابن الجوزي بالحديث الذي قبله!

٥٩٩ (**ذروا الحسناء العقيم وعليكم بالسوداء الولود..**). **موضوع**. فيه ضعيف جداً، وآخر شر منه، وأساء السيوطي بذكره في «الجامع الصغير» ومختصراً!!

٦٠٠ (**أقل الحيض ثلاث، وأكثره عشر**). **منكر**. آفته العلاء بن كثير متهم، هكذا جاء مسمى عند الطبراني في «الأوسط» وغيره، وسمي في «كبير الطبراني» (العلاء بن الحارث)، وهو ثقة، ولم يتنبه لهذا الفرق الهيثمي فذكر أنه ابن كثير في كل من «المعجمين»، وقلده الدكتور المعلق على «الأوسط»! وترجيح أن علة الحديث هو الأول، وأن إسناد «كبير الطبراني» لا يصح، ووهم للمناوي في ترجمة (ابن الحارث)، وتوثيق ابن حبان إياه، وإعلاله الحديث بابن كثير.

وأعله الدارقطني وغيره بالراوي عنه أيضاً عبد الملك، وتجاهل هذه العلةَ بعضُ متعصبة الحنفية، مدعين أن العلاء هو ابن الحارث، والرد عليهم من خمسة وجوه. آخرهم الكوثري الحلبي! وبسط الكلام على الطرق التي زعموا أنها تقوي الحديث وبيان شدة ضعفها.

٦٠٩ **(من أم قوماً وفيهم من هو أقرأ..). ضعيف جداً.** فيه متروك ولين.

٦١٠ **(من جحد آية من القرآن فقد حل ضرب عنقه..). منكر.** فيه ضعيف وغيره.

٦١١ **(من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً..). ضعيف.** فيه ضعيفان.

٦١١ **(شر الناس شرار العلماء). ضعيف.** فيه متهم، لكنه توبع، واستغربه المنذري.

٦١٢ **(تدرون ما يقول الأسد في زئيره؟..). منكر.** فيه ثلاثة مجهولون.

٦١٣ **(إذا أحببت رجلاً فلا تماره ولا تجاره..). منكر.** استغربه أبو نعيم وأبطله الذهبي.

٦١٣ **(من أخذ على القرآن أجراً فذاك حظه من القرآن). موضوع** فيه كذاب سود السيوطي كتابه بهذا الحديث.

٦١٤ **(من أخذ على القرآن أجراً فقد تعجل حسناته..). منكر.** إسناده مظلم.

٦١٤ **(كره السؤال في الطريق). ضعيف جداً.** آفته ابن حميد الرازي.

٦١٥ **(إذا دخل الرجل على أخيه فهو أمير عليه..). موضوع.** مسلسل بالمتروكين والوضاعين، وخفي ذلك على المناوي فاقتصر على تضعيفه، ثم قواه بشاهد هو موضوع أيضاً وهو التالي!

٦١٦ **(إذا دخل قوم منزل رجل..). موضوع.** فيه كذاب وضاع، وآخر ضعيف.

٦١٦ **(أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض..). منكر.** حسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي وفيه مجهولان، واستنكره الذهبي في «الميزان» وهو الصواب، وتمنّي المؤلف أن يقوم بواجب تتبع أوهام الذهبي في «تلخيص المستدرك».

٦١٧ (أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم. .). **ضعيف**. صححه الحاكم والذهبي! وفيه مجهول باعتراف الذهبي وغيره، وخطأ الحافظ في قوله فيه: «مجهول الحال»، وتابعه مجهول آخر، يرويه عنه ضعيف!

٦١٨ (إذا شرب أحدكم فليمصه مصاً. .). **ضعيف**. فيه عبد الواحد السوري لم أعرفه، وقد توبع وهما عن أبي عصام، وهما على الراجح اثنان: ثقة وضعيف، ولم يتميز، وله شاهد مرسل صحيح، فيمكن أن يقوى الحديث به.

٦٢١ (بر الوالدين يزيد في العمر، والكذب ينقص من الرزق. .). **موضوع**. فيه الوقاصي الوضاع وعليه تدور طرق الحديث، وخفي ذلك على المنذري ثم المناوي، وسود به السيوطي «جامعه».

٦٢٣ (ليس للنساء سلام، ولا عليهن سلام). **منكر**. فيه جهالة وانقطاع من فوق ومن تحت.

٦٢٤ (لذكر الله بالغداة والعشي خير من حطم السيوف. .). **موضوع**. فيه العدوي المتهم، وآخر مجهول.

٦٢٤ (ما احتلم نبي قط، إنما الاحتلام من الشيطان). **باطل**. روي مرفوعاً وموقوفاً مدارهما على متروك. ورفعه مجهول خالف الثقة الذي أوقفه.

٦٢٥ (إذا حج الرجل بمال من غير حله. .). **ضعيف**. وقد مضى بلفظ (١٠٩١) فمعذرة.

٦٢٦ (إذا حج الرجل عن والديه تقبل منه ومنهما. .). **ضعيف**. من طريقين.

٦٢٨ (من حج عن والديه أو قضى عنهما مغرماً. .). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٦٢٩ (إذا قدم أحدكم من سفر فليهد إلى أهله. .). **ضعيف جداً**. فيه متهم، وله شاهد بإسناد مظلم.

٦٣٠ (إذا قدم أحدكم من سفر فلا يدخل ليلاً، وليضع في خرجه ولو حجراً). **موضوع**. فيه وضاع، تابعه وضاع مثله، لكن الشطر الأول منه صحيح.

٦٣٠ (ما من يوم إلا ينزل مثاقيل من بركات الجنة في الفرات). **ضعيف جداً**. فيه

متروك.

٦٣١ (إن الله لا يهتك ستر عبد فيه مثقال ذرة من خير). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٦٣١ (الصيام جنة ما لم يخرقها بكذب أو غيبة). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٦٣٢ (إذا ضرب أحدكم خادمه فذكر الله فليمسك..). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٦٣٢ (أفضل الصدقة اللسان..). **ضعيف**. فيه أربع علل.

٦٣٤ (يأتيكم عكرمة بن أبي جهل مؤمناً مهاجراً..) الحديث، وفيه أن النبي ﷺ وثب (قائماً على رجليه). **موضوع**. آفته ابن أبي سبرة أو الواقدي. وتحته الرد على الأستاذ عزت الدعاس فيما ذكره من قيامه ﷺ لبعض أصحابه، والتنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت له في تعليقه على حديث: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ».

٦٣٦ كلمة جميلة من الشيخ القارىء حول العمل بالحديث الضعيف.

٦٣٧ تفصيل جيد لابن رشد في أنواع القيام، وما يجوز منه، وما لا يجوز.

٦٣٨ (المدينة خير (وفي رواية أفضل) من مكة). **باطل**. متناً، ضعيف سنداً.

٦٣٩ (إني سألت ربي فقلت: اللهم إنك أخرجتني من أحب أرضك إليك..). **موضوع**. سكت عنه الحاكم والذهبي. آفته الواقدي، وله طريق أخرى فيها متروك.

٦٤٠ (حد الساحر ضربة بالسيف). **ضعيف**. صححه الحاكم والذهبي وفيه إسماعيل المكي، قال الذهبي: «متفق على ضعفه»، وتابعه من لا ترجمة له، وهما يرويانه عن الحسن معنعناً. والصحيح موقوف. وقصة رجل من المهاجرين قتل ساحراً كان يضرب رأس الرجل ثم يصيح به فيقوم خارجاً، فقال الناس: سبحان الله! يحيي الموتى! ومثل هذا الساحر هؤلاء الطرقية الذين يضربون أنفسهم بالسيف والشيش، وقصة المؤلف مع أحدهم.

٦٤٣ (من خلال المنافق إذا حدث كذب.. ولكن المنافق إذا حدث وهو يحدث نفسه أنه يكذب..). **منكر بهذا التمام**. فيه مجهولان بتصريح جمع؛ منهم

العسقلاني؛ ومع ذلك قال: لا بأس بإسناده! وقد اضطرب في إسناده، واستغربه الترمذي، وبيان وجه النكارة في متنه.

٦٤٥ (**احضروا موتاكم ولقنوهم..**). **ضعيف**. فيه ضعيفان، ولبعضه شاهد مرسل. وحديث آخر ذكره الغزالي في فتنة الموت وأن إبليس وجنده يأتون الميت في صفة أبويه، فيعرضون عليه أن يموت على اليهودية.. إلخ لا أصل له.

٦٤٦ (**من قرأ في إثر وضوئه ﴿إنا أنزلناه..﴾ مرة واحدة..**). **موضوع بإسناد مجهول**.

٦٤٧ (**ليهبطن عيسى ابن مريم.. وليأتين قبري حتى يسلم علي وَلأَردَّنَّ عليه**). **منكر بهذا التمام**. صححه الحاكم والذهبي وفيه ثلاث علل، وبيانها، وأن الشطر الأول منه صحيح.

٦٤٨ (**ليس صدقة أعظم أجراً من الماء**). **ضعيف جداً**. فيه متروك وضعيف.

٦٤٨ (**خمس ليال لا ترد فيهن الدعوة: أول ليلة من رجب..**). **موضوع**. فيه كذابان وآخر لم يعرف، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»! طريق أخرى فيه كذاب آخر.

٦٥٠ (**سادة السودان أربعة: لقمان الحبشي..**). **ضعيف**. مرسل فيه مجهول. ورد ما تعقب المناوي السيوطي به.

٦٥١ (**خير السودان أربعة: لقمان..**). **ضعيف**. معضل فيه ضعيف الحفظ.

٦٥١ (**خير السودان ثلاثة: لقمان..**). **منكر**. صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بما لا يكشف عن علته، وهي إسماعيل الشعراني تكلم فيه الحاكم نفسه.

٦٥٣ (**إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم**). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٦٥٣ (**من سأل في المساجد فاحرموه**). **لا أصل له**.

٦٥٤ (**هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً..**). **منكر**. صححه الحاكم والذهبي وغيرهما، والكشف عن علته ونكارته. والرد على السيوطي في استدلاله به على أن السؤال في المسجد ليس بمحرم!

٦٥٥ (ليس لقاتل وصية). موضوع. فيه كذاب. أعله الهيثمي بالراوي عنه بقية! وتجاهل ذلك كله السيوطي فأورده في «جامعه»! فتعقبه المناوي في «فيضه» بما ذكره من طعن أئمة الجرح فيه المستلزم حذفه من «الجامع»، وإذا به يتجاهل هو بدوره ذلك كله، ويقتصر على قوله في «تيسيره»: «ضعيف لضعف مبشر بن عبيد»!!

٦٥٦ (الله الله فيمن ليس له ناصر إلا الله). ضعيف. فيه ضعيف ومستور.

٦٥٦ (كان يقبل بوجهه وحديثه على شر القوم يتألفه بذلك). ضعيف. فيه عنعنة ابن إسحاق، وحسنه الهيثمي، فلعله صرح عنده بالتحديث.

٦٥٧ (فرخ الزنا لا يدخل الجنة). ضعيف. فيه من ضعف، وآخر لم يترجم.

٦٥٨ (ثلاثة لا يدخلون الجنة. مدمن خمر..). ضعيف. صححه الذهبي تبعاً للحاكم. وفيه من ضعف.

٦٥٨ (لا يدخل الجنة صاحب خمس: مدمن خمر..). ضعيف. فيه عطية العوفي، والإشارة إلى ما ثبت منه.

٦٥٩ (من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله). ضعيف. حسنه الترمذي وفيه مجهول الحال لينه الحافظ، وآخر له أغاليط.

٦٦٠ (إن الله يقول: أنا الله لا إله إلا أنا مالك الملوك..). ضعيف جداً. فيه متروك. وآخر ضعيف.

٦٦١ (ألا أخبركم بشراركم؟.. الذي ينزل وحده..). ضعيف. فيه مجهول، وآخر كذاب تابعه ثلاثة: متروك، ومنكر الحديث، ومن لم أعرفه!

٦٦٢ (عليكم بالحزن فإنه مفتاح القلب..). ضعيف. فيه من لم أعرفه وآخر فيه مقال، وحسنه الهيثمي، وقلده المناوي!

٦٦٢ (عليكم بالحناء فإنه ينور وجوهكم..). موضوع. آفته عمر بن حفص الدمشقي خلافاً للمناوي.

٦٦٣ (إذا أردت سفراً فقل لمن تخلف: أستودعكم الله..). ضعيف. فيه ضعيفان. خالفهما ثقتان فروياه بإسنادهما بلفظ آخر. وهو حسن.

٦٦٤ **(إن الله يبغض الشيخ الغربيب . .). ضعيف.** فيه ضعيف.

٦٦٤ **(قصّوا أظافركم وادفنوا قلاماتكم . .). ضعيف.** فيه مجهول. والتنبيه على تحريف في لفظ منه.

٦٦٥ **(سألت ربي أبناء العشرين من أمتي فوهبهم لي). ضعيف.**

٦٦٦ **(ثلاث من كن فيه فهو من الأبدال . .). موضوع.** فيه كذاب وعلل أخرى، وهو مما سود به «الجامع» وأحاديث أخرى في الأبدال ما بين موضوع وضعيف جداً، وكلمة في رسالة السيوطي في الأبدال وأنه لم يذكر ولا حديثاً واحداً في القطب والأوتاد والنجباء!!

٦٧١ **(تعرض الأعمال يوم الإثنين . . و . . على الأنبياء . . . ، وعلى الآباء يوم . .). موضوع.** فيه متهم بالوضع.

٦٧٣ **(لغزوة في سبيل الله أحب إلي من أربعين حجة). ضعيف.** فيه ضعيف يخطىء كثيراً.

٦٧٣ **(إن من ضعف اليقين أن ترضي الناس . .). موضوع.** آفته محمد السدي متهم بالكذب.

٦٧٤ **(آجرت نفسي من خديجة سفرتين بقلوص). ضعيف جداً.** فيه متروك، وقد توبع على بعضه بلفظ آخر، وصححه الحاكم والذهبي!! وفيه عنعنة أبي الزبير، ولم يتنبه بعضهم للفرق بين اللفظين.

٦٧٥ **(آية الكرسي ربع القرآن). ضعيف.** فيه سلمة بن وردان الضعيف، وبيان نكارة حديثه هذا.

٦٧٦ **(آدم في السماء الدنيا . .). منكر.** ضعف المناوي إسناده، وخفي عليه ما فيه من النكارة، وبيانها.

٦٧٧ **(آمروا النساء في بناتهن). ضعيف،** والرد على من حسنه.

٦٧٧ **(آمين خاتم رب العالمين . .). ضعيف.** وبيان علته والرد على لجنة تحقيق «الجامع الكبير» في اعتمادهم على الرموز!

٦٧٨ (آمين قوة للدعاء). ضعيف جداً. فيه متروك وضعيف، وبيان أنه خلا منه «الجوامع»!

٦٧٩ (يا حرملة! ائت المعروف..). ضعيف. وتفصيل القول في ذلك، والرد على من حسنه.

٦٨٢ (جئتم تسألوني عن الصنيعة لمن تحق؟..). منكر. فيه متهم، وله طريق آخر ضعيف بمرة.

٦٨٣ (ابتدروا الأذان ولا تبتدروا الإمَامة). ضعيف. معضل والرد على من زعم أنه مرسل.

٦٨٤ (أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة..). منكر. مسلسل بالمجهولين. وحديث آخر نحوه موضوع، والرد على البوصيري.

٦٨٥ (من يعمل سوءاً يجز به في الدنيا). ضعيف. فيه ضعيفان، والكلام على شواهده وما يصح من الحديث.

٦٨٧ (إن في الجنة لنهراً ما يدخله جبريل من دخلةٍ...). موضوع. فيه كذاب، وآخر ضعيف.

٦٨٧ (ألا إن الكذب يسود الوجه..). موضوع. فيه كذاب، وبيان تساهل البيهقي فيه، وابن حبان والسيوطي والمناوي!

٦٨٨ (خصال لا تنبغي في المسجد: لا يتخذ طريقاً..). ضعيف جداً. لكن صح منه: «لا يتخذ طريقاً».

٦٨٩ (خير نسائكم العفيفة الغَلِمة). ضعيف جداً. فيه متروك. وذكر طريق أخرى معلولة.

٦٩٠ (فلق البحر لبني إسرائيل يوم عاشوراء). موضوع. فيه كذاب وضعيفان. وصح أنه من قول اليهود بحضوره ﷺ.

٦٩١ (استحي الله استحياءك من رجلين..). ضعيف جداً. فيه متروك، وآخر ضعيف. وروي بلفظ آخر مخرج في الصحيحة.

١ ـ المواضيع والفوائد

٠٠٩ (**سيد القوم خادمهم**). تخريجه عن ثلاثة أصحاب، بعضها من مخطوطات، **وبيان ضعف الطرق كلها**، وأن بعضها أشد ضعفاً من بعض، ووهم من عزاه لابن ماجه، وما له منه.

٠١٢ (**فضل الصلاة بالسواك** . .). تخريجه من وجهين **ضعيفين** عن عائشة، والإشارة إلى طرقه الأخرى، وأنها معلولة عند الحافظ.

٠١٣ (**نهى أن يدخل الماء إلا بمئزر**)، والكشف عن علته، والرد على من صححه كالمناوي، وقلده الغماري مجدد القرن!

٠١٤ (**اختضبوا بالحناء** . .)، وبيان أن فيه مجهولين.

٠١٤ (**إذا ظهرت البدع** . .)، تخريجه من مخطوطات ثلاثة، واستنكار الذهبي إياه، وبيان علته، وحديث آخر بمعناه في ابن ماجه، وإعلال البوصيري إياه بأن أحد رواته كذاب، وبيان أنه متابع ممن لا تنفع متابعته، وتفصيل القول في ذلك، وتضعيف العقيلي إياه، وعدم فهم الدكتور القلعجي لكلامه، فصحح الحديث!

٠١٧ (**إذا ظهرت الحيَّة في المسكن** . .). حسنه الترمذي، **وبيان ضعفه**، وما للسيوطي والمناوي حوله من أوهام عدة.

٠١٩ حديث فيه ثلاث فقرات، **منقطع الإسناد** باعتراف الحافظ، ثم نسي - كما ينسى غيره - فحسنه، وذكر له شاهداً، وهو شاهد قاصر، وبيان طريق أخرى فيها زيادة منكرة، **وأن الفقرة الأخيرة من الحديث صحيحة بشواهدها**.

٠٢١ (**الهرة لا تقطع الصلاة** . .)، والرد على من صححه، وبيان أن الصواب **الوقف، ولطرفه الثاني طريقان أخريان ضعيفان**.

٠٢٢ (**الهوى مغفور لصاحبه ما لم** . .). بيان أنه منكر، وعلته من الطريقين.

٠٢٣ (**عليكم بالشفاءين** . .)، ضعفه، والكشف عن علته، والرد على من صححه، منهم المناوي والغماري مجدد القرن!

٠٢٥ (**إن الله أعطاني ثلاث . . إلا أنه أعطى موسى أن يدعو ويؤمن هارون**). ضعيف جداً. وبيان علته.

٠٢٦ (**إذا اغتاب أحدكم أخاه، فليستغفر له . .**). موضوع، وبيان علته، وأنه سرقه بعض المتهمين، والتنبيه على خطإ فاحش وقع فيه بعض الدكاترة!

٠٢٧ حديث آخر بمعناه، روي عن أنس بثلاث طرق، وبيان عللها.

٠٢٩ حديث ثالث بمعناه، وبيان أن فيه شيخاً كذاباً، والرد على من اقتصر فيه على تضعيفه، وأبعد عنه الوضع!

٠٣٠ (**أربع من الشقاء؛ جمود العين . .**). ضعيف من طريقيه، واستنكار الذهبي والعسقلاني إياه.

٠٣٢ (**من احتجم يوم الأربعاء ويوم السبت. .**). ضعيف، من جميع طرقه، وبعضها أشد من بعض، وأحدها مسلسل بالضعفاء، ومن لا يعرف، والمعروف عن الزهري منقطع، وبيان خطأ للمنذري في نقله عن «مراسيل أبي داود»، وذكره ابن الجوزي وغيره في «الموضوعات»، وأقره المناوي، ثم صححه!!

٠٣٥ (**يجزي من السترة. . ولو بدق شعرة**). باطل، أخرجه ابن خزيمة، وأعله بعلة خفيفة جداً، وفيه متهم بالكذب، مع كون الحديث في «صحيح مسلم»، دون: «دقة الشعرة».

٠٣٦ (**إذا أبغض المسلمون علماءهم . .**). صححه الحاكم، واستنكره الذهبي، وفيه من لا يعرف. وما كتبه أحد الحمقى الجهلة تعقيباً على الذهبي.

٠٣٧ (**أوسعوه تملؤوه**). ضعيف، فيه من ضُعِّفَ، واختلف عليه في إسناده.

٠٣٨ (**من أشراط الساعة . . . أن يبردَ الصبيُّ الشيخَ**). ضعيف. من «صحيح ابن خزيمة»، فيه ضعيف، واختلف عليه في إسناده.

٠٣٩ (لا تقوم الساعة حتى . . تغلو الخيل وترخص النساء فلا تغلو إلى يوم القيامة). ضعيف، صححه الحاكم، وأعله الذهبي بالوقف، وإنما العلة الجهالة والاختلاف، والإشارة إلى أن الحديث كله ثابت من طرق؛ إلا جملة الخيل والنساء.

٠٤٠ (إذا وقعت الفأرة في السمن . . وإن كان مائعاً فلا تقربوه). شاذ بهذا التفصيل بين المائع والجامد. وبيان شذوذه عن رواية البخاري، وأصحاب السنن، وغيرهم؛ متناً وسنداً، وذكر من خطَّأه من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين، بأسلوب قد لا تراه في مكان آخر، وذكر روايتين أخريين بهذا التفصيل، إحداهما شاذة أيضاً، والأخرى ضعيفة لم يذكرهما الحافظ.

٠٤٢ فقه الحديث، وبيان من عمل به من السلف؛ كابن عباس وأحمد والبخاري.

٠٤٣ (أكثر جنود الله في الأرض الجراد . .). ضعيف. واختلاف الرواة في إرساله ووصله، وترجيح الإرسال.

٠٤٤ (أوصيك يا أبا هريرة! خصالٌ أربعة . .). ضعيف جداً. وما قال البخاري في راويه.

٠٤٥ (ثلاث من كن فيه حاسبه الله حساباً يسيراً . .). ضعيف جداً. فيه نفس الراوي الذي قبله، مع ذلك صححه الحاكم، ورده الذهبي.

٠٤٦ (الخير كثير، وقليل فاعله). ضعيف. وراويه متروك، لكنه قد توبع من ضعيف.

٠٤٧ (إذا أخذ أحدكم مضجعه، فليقرأ بأم الكتاب . .). ضعيف لجهالة تابعه.

٠٤٧ ثلاثة أحاديث ضعيفة أخرجها الضياء في «المختارة» بسند واحد! ويأتي له رابع (ص٤٩ ـ ٥٠).

٠٤٨ حديث في تحية المسجد أخطأ في لفظه ابن إسحاق أو من أخبره به! مخالفاً لرواية «الصحيحين».

٠٤٩ (كان يكتحل بإثمد وهو صائم). ضعيف. تبرأ ابن خزيمة بعد أن أخرجه في «صحيحه» من عهدة راويه معمر بن محمد. . وبيان أنه ضعيف جداً، وأنه متابع، وأن العلة من محمد والد معمر.

٠٥٠ حديث فيه تفسير زيادة العمر الواردة في أحاديث، وبيان أنه منكر، وأن فيه متهم، وأن ابن كثير ذكره من طريقه، لكن تحرف اسمه على الطابع، ومع ذلك كله صححه المختصران الحلبيان!!

٠٥٢ (آيتان هما قرآن يشفعان. .). ضعيف جداً. أعله المناوي براوٍ متردداً بين أن يكون الجرجاني الصدوق، وبين أن يكون آخر وضاع، فإذا فوقه متروك تساهل الحافظ فقال فيه: «ضعيف»!

٠٥٣ (آية العز: وقل الحمد لله. .). ضعيف. فيه زبان؛ ضعيف، يرويه عنه ضعيفان.

٠٥٣ (ستفتح على أمتي من بعدي الشام. .). ضعيف. له طريقان في كل منهما ضعيف ومجهول.

٠٥٤ (إن الله أمرني بحب أربعة. . علي. .). ضعيف. فيه ضعيفان، ومع ذلك حسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ولم يتعقبه الذهبي بما يقدح فيه، واغتر به المناوي، فقوى راويه، ثم اغتر به الغماري، فصحح الحديث!! وسرقه بعض الوضاعين، فرواه بلفظ آخر. وذكرُ حديثٍ آخر له من موضوعاته في لعن المرأة التي تخرج من بيت زوجها بغير إذنه.

٠٥٦ (من تمنى الغلاء على أمتي. .). موضوع. تتابع على الحكم عليه بالوضع ابن الجوزي، والسيوطي، وابن عراق، ثم تناقض السيوطي فأورده في «الجامع الصغير»!

٠٥٧ (أترعوا الطسوس. .). ضعيف جداً، والرد على البيهقي في اقتصاره على تضعيفه

فقط، وخطأ المناوي فيما نقله عنه.

٠٥٨ (**لا ترفعوا الطست حتى . .**). **ضعيف**، والكشف عن علته، والرد على من جوده.

٠٦٠ (**العدة دين**). **ضعيف**. تخريجه عن الحسن مرسلاً، وعن غيره مسنداً من طريقين ضعيفين، أحدهما باطل عند أبي حاتم.

٠٦١ (**إذا نزل أحدكم منزلاً . .**). **موضوع**. وبيان آفته، وأنه من موضوعات «الجامع الصغير» التي لم ينبه عليها المناوي! والتنبيه على لفظة في الحديث لم تفهم.

٠٦٢ (**السماح رباح، والعسر شؤم**). **منكر**. تخريجه من طريقين واهيين.

٠٦٢ (**القرآن غنى لا فقر بعده . .**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر بعضها مخطوطة، وبيان أنه ضعيف مرسلاً ومتصلاً.

٠٦٤ (**التدبير نصف المعيشة . .**). **ضعيف**. تخريجه من حديث علي وأنس، وبيان ما فيهما من الضعف، واستدراك المؤلف علة أخرى فاتت الحافظ العراقي.

٠٦٥ (**الرضاع يغير الطباع**). **منكر جداً**. تخريجه من بعض المخطوطات، وبيان أن فيه ثلاث علل.

٠٦٥ (**كل عين باكية . .**). **ضعيف جداً**. والكشف عن علته، والرد على السيوطي الذي رمز لحسنه، والمناوي الذي صرح بتحسين إسناده!!

٠٦٦ (**أفضل الدعاء دعاء المرء لنفسه**). **ضعيف**. صححه الحاكم، ورده الذهبي، وذكر علته.

٠٦٧ (**قال إبليس لربه . .**). **منكر**. تخريجه بطوله، والكشف عن علته، وبيان أن فيه قطعة ثابتة في طريق أخرى.

٠٦٨ (**كان يستفتح دعاءه بـ «سبحان . .»**). **ضعيف**. استنكره الذهبي، ثم تناقض

فوافق الحاكم على تصحيحه، وتبعهما الغماري! وفيه من ضعفوه.

٠٧٠ **(أول شهر رمضان رحمة . .). منكر**. وبيان أن فيه متروكاً، وأنه لا أصل له عند العقيلي.

٠٧١ **(إن الله بعثني ملحمة ومرحمة . .). منكر**. تخريجه من مخطوطات كثيرة، وبيان علله الثلاثة، وأن تعقب السيوطي لابن الجوزي لا يجدي، وذكر حديث آخر نحوه، وبيان ضعفه.

٠٧٢ **(انتظار الفرج بالصبر عبادة). موضوع**. تخريجه عن ثلاثة من الصحابة من طرق واهية جداً، وذكر من حكم بوضعه أو أبطله من أهل العلم، وأن السيوطي سود به «جامعه». **وحديث آخر في الانتظار ضعيف جداً**، وبيان علته.

٠٧٥ **(الرفق رأس الحكمة). ضعيف**. وذكر علته، وحكم بعض المحدثين بوضعه، وأنه في التوراة، وما قاله المناوي في تخريجه.

٠٧٦ **(ابتغوا الرفعة عند الله . .). ضعيف جداً**؛ آفته الوازع بن نافع، رواه تارة عن أبي أيوب، وأخرى عن ابن عمر.

٠٧٧ **(البر لا يبلى . .). ضعيف**، وبيان أنه روي مرسلاً وموقوفاً منقطعاً، وتعقب المناوي للسيوطي برواية موصولة ضعفها، وفيها من يضع!

٠٧٨ **(اطلبوا الفضل عند الرحماء. .). ضعيف**. فيه كذاب ومجهول، والكذاب أبو عبدالرحمن السدي، وقع عند العقيلي: «عبدالرحمن السدي»، دون أداة الكنية، فلم يعرفه! وذكر متابعات وطرق أخرى كلها واهية، سكت عن بعضها السيوطي، وفيه من كُذِّب!

٠٨١ **(يا علي! اطلبوا المعروف . .). ضعيف جداً**. صححه الحاكم، ورده الذهبي بالأصبغ بن نُباتة، وفاته من هو شر منه، والتنبيه على **جملة في الحديث صحت بروايات أخرى**.

٠٨٢ (**ما من ذنب بعد الشرك . .**). **ضعيف**. فيه ضعيف، وآخر مدلس.

٠٨٣ (**آخر أربعاء من الشهر . .**). **موضوع**. فيه متروك، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأقره السيوطي، ومع ذلك أورده في «الزيادة على الجامع الصغير»!

٠٨٤ (**آل القرآن آل الله**). **باطل بهذا اللفظ**؛ كما قال الذهبي، وأقره السيوطي، ومع ذلك أورده في «الجامع الصغير»! لكن له لفظ آخر ثابت فراجع، فإنه مهم.

٠٨٦ (**إن الإيمان سربال . .**). **ضعيف جداً**. فيه متهم بالوضع، وذكره السيوطي في «الزيادة على الجامع الصغير».

٠٨٧ (**ابتغوا الخير عند حسان الوجوه**). **كذب**. له عن أبي هريرة وحده ثلاثة طرق، وبيان من خرجها، وعللها، وأن بعضها أشد ضعفاً من بعض، وقول أحمد فيه: كذب.

٠٨٨ (**أعطوا أعينكم حظها من العبادة . .**). **موضوع**. تخريجه من مصدر عزيز مخطوط، وبيان تساهل من ضعفه فقط، كالسيوطي، فأورده في «الجامع».

٠٨٩ (**أبردوا بالطعام . .**). **ضعيف**. تخريجه من طرق كلها واهية، وذكر أربع ملاحظات في تخريج السيوطي إياه.

٠٩١ (**أبشركم بالمهدي . .**). **الحديث بطوله**. ضعيف. تخريجه من طريق أحمد، وبيان أن فيه مجهولاً، وأنه صح مختصراً.

٠٩٢ (**أبشروا يا أصحاب الصفة! . .**). **ضعيف جداً**. تخريجه من طريق صوفي كان يضع للصوفية، وآخر كان يفضل الولاية على النبوة!

٠٩٣ (**الأمانة تجر الرزق . .**). **ضعيف**. بيان علته، وأن بعض المحدثين حكم بوضعه، وخطأ المناوي الذي صرح بحسنه!

٠٩٤ (**الأمانة في الأزد، والحياء في قريش**). **ضعيف**. وإعلال العراقي والهيثمي إياه

بالجهالة برواية الطبراني، والتنبيه على سقط عجيب في النسخة المطبوعة منه في إسناده.

٠٩٤ (**العلم في قريش، والأمانة في الأنصار**). **ضعيف**. علته ابن لهيعة، ومع ذلك حسنه العراقي والهيثمي!!

٠٩٦ (**العمائم تيجان العرب . .**). **منكر**. فيه متروك، وبيان ما في تخريج المناوي إياه من الأوهام والخلط.

٠٩٧ (**أبلغوني حاجة من لا يستطيع . .**). **ضعيف**. تخريجه من مصدر مخطوط عن علي، وفيه متروك وغيره، ومن طريق أخرى **ضعيفة أيضاً**، وخطأ السيوطي في عزوه للطبراني عن أبي الدرداء.

٠٩٨ (**يوم من إمام عادل . .**). **ضعيف**. تخريجه من «معجمي الطبراني»، وبيان اضطراب الراوي في لفظة منه، وأن مداره على ضعيف ومجهول، وتساهل من حسنه.

١٠٠ (**فضل العالم على غيره كفضل النبي على أمته**). **موضوع**. فيه كذاب وغيره، وطريق آخر فيه **كذاب أيضاً، وآخر ضعيف**.

١٠١ (**فضلت على الناس بأربع . .**). **باطل**؛ كما قال الذهبي، وأقره العسقلاني، وإن اختلفا في تعيين الجاني، وتأكيد ما قاله العسقلاني.

١٠٢ (**كان يكره الكي . .**). **ضعيف جداً**. فيه ضعيف، وآخر متروك، وثالث مجهول.

١٠٣ (**لو كان جريج الراهب فقيهاً . .**). **ضعيف**. وبيان ما فيه من العلل، وأن المتهم بالوضع قد توبع.

١٠٤ (**ليس في الأرض من الجنة إلا . .**). **ضعيف**. والبحث عن علته التي لم يعرج نحوها المناوي، ومع ذلك جزم بضعف إسناده، وسببه، وبيان ما هو المستنكر من الحديث، وذكر طريق أخرى لبعضه واهية.

١٠٥ (**سحاق النساء زناً بينهن**). **ضعيف**. فيه متروك، لكن له طريق آخر معنعن، وثق رجاله الهيثمي، وتعقبه الشيخ السلفي، وبيان ما فيه.

١٠٧ (**لا تذهب الدنيا . .**). **الحديث، وفيه السحاق؛ ضعيف جداً**. فيه متروك، وآخر مجهول.

١٠٨ (**لمعالجة ملك الموت أشد . .**). **ضعيف جداً**، مسنداً ومرسلاً.

١٠٩ (**اتخذ الله إبراهيم خليلاً . . واتخذني حبيباً . .**). **موضوع**. وبه جزم ابن الجوزي، وتعقبه المناوي، والسيوطي، والرد عليهما، وبيان مخالفته للحديث الصحيح.

١١٠ (**كان إذا استجد ثوباً لبسه يوم الجمعة**). **موضوع**. تخريجه من طريق كذاب، وبيان تساهل ابن الجوزي فيه، ثم المناوي.

١١١ (**ويحك يا ثعلبة! . .**). **الحديث بطوله، وفيه نزول: ﴿ومنهم من عاهد الله . .﴾** **الآية**. **ضعيف جداً**. فيه متروك، وآخر لين، وتضعيف العراقي والعسقلاني للحديث، وتساهل العراقي فيه.

١١٢ (**لها ما في بطونها . .**). **ضعيف**. ذكر ما قاله الطحاوي والبيهقي وابن الجوزي في تضعيف رواية عبدالرحمن بن زيد، وقول الأول منهم أدق.

١١٣ (**تعلموا العلم، وتعلموا للعلم الوقار**). **ضعيف جداً**. تخريجه من طريقين أحدهما أشد ضعفاً من الآخر.

١١٤ (**إذا خطب أحدكم المرأة، فليسأل عن شعرها . .**). **موضوع**. بيان آفته، وذكر طريق أخرى فيها وضاع أيضاً، واعترف بذلك السيوطي، ثم ذكره في «الجامع الصغير»!!

١١٥ (**إذا خفيت الخطيئة . .**). **موضوع**. وبيان آفته، والرد على من حسنه ومن سكت

عنه، وعلى المناوي الذي ألان القول في تضعيفه، وعلى الدكتور فؤاد الذي اغتر بسكوت ابن تيمية عليه! ثم جزم بغير علم بأنه ليس موضوعاً، ولا شديد الضعف!!

١١٦ (**اتخذوا مع الفقراء أيادي . .**). **كذب**. وتناقض فيه السيوطي؛ فإنه ذكره في «ذيل الأحاديث الموضوعة»، وفي «الجامع الصغير». وعزاه بعضهم لـ «الحلية» مرفوعاً، ولم يوجد إلا مقطوعاً، وفيه كذاب!!

١١٧ (**كان يلعن القاشرة والمقشورة**). **ضعيف**. من رواية من لايعرف من النساء، وروي موقوفاً، وصححه المودودي!

١١٩ (**أحب الأعمال . . حفظ اللسان**). **ضعيف**. حسنه الحافظ والمناوي وبيان علته.

١٢٠ (**انتهاء الإيمان إلى الورع . .**). **موضوع**. فيه متروك، وآخر كذاب يضع، ومع ذلك سود به السيوطي «جامعه»!

١٢١ (**أشد الناس عذاباً . .**). **ضعيف جداً**. بيان علته، وخطأ من عزاه لـ «المستدرك»، وما صح منه.

١٢٢ (**أحد هذا جبل . . وهذا عير جبل يبغضنا . .**). **ضعيف**. تخريجه من مخطوطات، وبيان علته، وما يصح منه.

١٢٣ (**أحسن الطيرة الفأل . .**). **ضعيف**؛ مع ثقة رجاله!

١٢٤ (**إذا بال أحدكم فلينتر ذكره . .**). **ضعيف**. فيه مجهولان عند أبي حاتم وابن معين، وادعاء ابن عبدالبر أن فيه تحاملاً، والرد عليه.

١٢٥ (**إذا بلغ الماء أربعين قلة . .**). **موضوع**. وبيان آفته، وأن الصحيح موقوف على ابن عمرو، وأن المرفوع الصحيح بلفظ: «. . قلتين . .».

١٢٦ (**إذا خرج أحدكم إلى سفر فليودع . .**). **موضوع**. تخريجه من مخطوطات، وبيان

آفته التي ضل عنها المناوي، وعن علة أخرى لم يتعرض لذكرها.

١٢٧ (**إذا صليت الصبح فقل: . . اللهم أجرني من النار . .**). **ضعيف**. وبيان جهالة تابعيه، والاختلاف في اسمه واسم أبيه الصحابي، واستبعد الحافظ تصحيح ابن حبان للحديث، ثم تناقض، فحسنه! وقلده الغماري!

١٢٩ (**إذا صليتم خلف أئمتكم فأحسنوا طهوركم . .**). **كذب**. تخريجه من مخطوط، وعلته.

١٣٠ (**إذا صليتم فارفعوا سبلكم . .**). **ضعيف جداً**. تخريجه عن جمع، وذكر ما قالوا في راويه المتهم، وتناقض المناوي في حديثه.

١٣١ (**إذا ضاع للرجل متاع أو سرق . .**). **ضعيف**. وعلته العنعنة، وبيان خطإ وقع في إسناد ابن ماجه.

١٣٢ (**تصدقوا، فإن الصدقة فكاككم من النار**). **ضعيف**. وتردد العلة بين راويين، وميل المؤلف إلى أنها من ابن زنبور.

١٣٣ (**فهلا بكراً تعضها وتعضك**). **ضعيف**. بيان علته، وخطأ المعلق على «تحريم النرد» للآجري فيما نسبه للبخاري.

١٣٤ (**إذا أراد الله برجل من أمتي خيراً ألقى . .**). **ضعيف**. فيه من لا يعرف، وضعفه المناوي، لكن زعم أن له شواهد!

١٣٥ (**إذا قالت المرأة لزوجها . .**). **موضوع**. فيه آفتان، أورده السيوطي، وتعقبه المناوي، ثم تناقض!

١٣٦ (**إذا مضى للنفساء سبع . .**). **ضعيف**. ضعفه البيهقي، وتعقبه ابن التركماني بما لا يجدي، وفيه راو لم يعرف حاله الحافظ، وفاته أنه صدوق عند أبي حاتم، وترجيح أن التضعيف من أجل الأسود بن ثعلبة؛ مجهول، وأنه روى مع هذا

الحديث حديثاً آخر، خلافاً لابن المديني.

١٣٨ (**أشد الناس عذاباً . . . عالم لم ينفعه علمه**). **ضعيف جداً**. وبيان أنه تفرد به متهم بالكذب، وشيء من ترجمته، وذكر من ضعفه، وزعم المناوي أن للحديث أصلاً أصيلاً!

١٣٩ (**كان يخرج يهريق الماء، فيتسمح بالتراب . .**). **ضعيف جداً**. فيه متروك، وصححه الحاكم والذهبي من طريق أخرى، وفيه متروك أيضاً، وبيان أنه صحيح موقوفاً على ابن عمر، وفيه أن المسافر إذا لم يجد الماء يتيمم، ولا يجب عليه أن يعدل إلى الماء.

١٤٠ (**أحب البيوت إلى الله بيت فيه يتيم مكرم**). **ضعيف جداً**. فيه متروك، واستنكره أبو حاتم. وحديث آخر نحوه ضعيف، صححه الحلبيان!

١٤٣ (**إذا مدح المؤمن في وجهه . .**). **ضعيف**. فيه سيء الحفظ، وآخر لا يعرف حاله.

١٤٤ (**إن الله مَنَّ على قوم فألهمهم الخير . .**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر عزيزة بسند فيه ضعيف.

١٤٥ (**مثل عروة بن مسعود الثقفي . .**). **ضعيف**. فيه مع إرساله ابن لهيعة، وآخر لا يعرف. وله طريق آخر مرسل أيضاً، صححه الرفاعي!

١٤٧ (**استقيموا لقريش ما استقاموا . .**). **ضعيف**. تخريجه من مصادر بعضها مخطوطة نادرة، وبيان علته، وأنه يحتج به الخوارج، واستنكار أحمد إياه، مع إخراجه في مسنده.

١٤٨ (**أغبوا في العيادة**). **ضعيف جداً**. فيه متروك، وما قال فيه أبو حاتم والعراقي.

١٤٩ **حديث آخر مثله، وفيه زيادة منها: «والتعزية مرة». موضوع**.

١٤٩ (**أغنى الناس حملة القرآن**). **ضعيف**. فيه ضعيف، وآخر لا يعرف.

١٥٠ (افرشوا لي قطيفتي في لحدي . .). **ضعيف لإرساله، وتمامه صحيح.**

١٥٠ (نصف ما يحفر لأمتي من القبور من العين). **موضوع**. فيه كذاب، وأورده السيوطي في «الجامع الصغير»!

١٥٠ (أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم). **ضعيف جداً**. فيه منكر الحديث، وآخر مستور.

١٥١ (الزموا الجهاد تصحوا وتستغنوا). **ضعيف جداً**. فيه متروك، وأبطله أبو حاتم، وضعفه المناوي!

١٥٢ (اللهم إني أعوذ بك من . . ومن بوار الأيْم . .). **ضعيف**، فيه من لا يعرف، والتنبيه على أن سائر الحديث صحيح.

١٥٣ (ائتزروا كما رأيت الملائكة تأتزر . .). **موضوع**. أعله الهيثمي براوٍ ضعيف جداً، والحافظ براوٍ آخر ضعيف، وترجيح أنه الأول، وأنه متهم.

١٥٤ (من سره أن ينجو فليلزم الصمت). **ضعيف**. روي من طريقين في أحدهما ضعيف، وابنه لا يعرف، وفي الآخر مجهول عن متهم بالوضع، والحديث أبطله أبو حاتم، وذكرُ ما يُغني عنه.

١٥٥ (نهى أن يخصى أحد . .). **باطل**. تخريجه من مخطوطات، وبيان آفته.

١٥٥ (إن الذي يسجد قبل الإمام . . إنما ناصيته بيد الشيطان). **ضعيف**. فيه ضعيف، وخولف في إسناده، والرد على من حسنه، وبيان أن المحفوظ موقوف.

١٥٧ (الويل كل الويل لمن ترك عياله . .). **موضوع**. فيه مجهولان، وله طريق أخرى توهم المناوي أنها الأولى، وفيها متهم، ومن لا يعرف.

١٥٧ (أول الأرضين خراباً يسراها ثم يمناها). **ضعيف**. فيه راويان مضعفان؛ أحدهما من رجال البخاري، وقول الذهبي والعسقلاني فيه، وتقصير السيوطي في تخريجه،

والمناوي في سكوته عن ضعفه، **ولمحة عن كروية الأرض**.

١٥٩ (**السلطان ظل الله في الأرض**). **منكر**. فيه مجهول، وآخر ضعيف، وبعده ثلاثة أحاديث أخرى، فيها زيادات مع تخريجها وبيان عللها، **وأن زيادة واحدة منها حسنة**.

١٦٢ (**أسَدّ الأعمال ذكر** . .). **ضعيف**. فيه عنعنة مدلس مع إرساله.

١٦٣ (**بادروا بالأعمال سبعاً** . .). **ضعيف**. فيه منكر الحديث، وحسنه الترمذي، وتوجيهه بطريق أخرى صححها الحاكم والذهبي، وفيه علة خفية، وبيانها بما لا تراه في مكان آخر.

١٦٤ (**بادروا بالعمل هرماً ناغصاً** . .). **ضعيف**. تخريجه من طريقين، في أحدهما ضعف، وجهالة، وانقطاع، وفي الأخرى متروك، وسكت عنهما المناوي!!

١٦٤ (**باكروا في طلب الرزق** . .). **ضعيف**. تخريجه من مخطوطات عديدة بطريق واحد ضعيف.

١٦٥ (**بحسب امرىء إذا رأى منكراً** . .). **ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً**، وتخريجه على الوجهين، ورجح البخاري الموقوف.

١٦٦ (**بحسب امرىء من الشر أن يشار إليه** . .). **ضعيف**. من طريقيه؛ فيهما مدلسان وضعفاء، وشاهد لا يغني.

١٦٧ (**براءة من الكبر لبوس الصوف**). **ضعيف جداً**. فيه كذاب، وأرسله متروك.

١٦٨ (**من احتجم أو اطلى يوم السبت** . .). **ضعيف**. فيه جهالة وإرسال.

١٦٨ (**لا قطع في زمن مجاعة**). **ضعيف**. فيه مجهول، تابعه متهم بالكذب.

١٦٩ (**ابنوا المساجد واتخذوها جماً**). **ضعيف**. تفرد برفعه ليث بن أبي سليم، وأوقفه غيره.

١٧٠ (ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها . .). ضعيف. فيه مجاهيل.

١٧٠ (أبو بكر خير الناس إلا أن يكون نبياً). موضوع. وإن كان معناه حقاً كما قال الذهبي، وتردد في واضعه؛ هل هو إسماعيل أم من دونه، وبيان الخلاف في إسماعيل هذا، هل هو ابن زياد الأبُلي، أم ابن زياد الأيلي، أم ابن أبي زياد الشقري؟ واستنكره ابن عدي على عكرمة!

١٧٢ (أنا ابن الذبيحين). لا أصل له. وتخريج قصة عبد المطلب، ونذره أن ينحر بعض ولده إن سهل الله حفر زمزم، وبيان أن إسناده واهٍ، وأن نقل العجلوني عن الزرقاني أن الحديث حسن، وصححه الحاكم والذهبي؛ خطأ منه عليه، وأن الزرقاني إنما قال ذلك في حديث: «الذبيح إسحاق»، وأنه أخطأ في تحسينه إياه، وفي نسبته تصحيحه للذهبي!!

١٧٤ (إن أفضل الضحايا أغلاها وأسمنها). ضعيف. فيه مجاهيل، وبيان ما وقع للذهبي فيه من الوهم والإيهام، والنظر فيما ذكره ابن القيم فيه من الفقه!

١٧٥ (إن لأبي طالب عندي رحماً . .). ضعيف. تخريجه من مخطوط، وفيه ضعيف له متابع لا يعرف.

١٧٥ (إن أتخذ منبراً . .). منكر. تخريجه من مخطوطات وغيرها، وفيه ضعيف جداً.

١٧٦ (إن كنت تحبني فأعد للفقر تجفافاً). منكر. تساهل الترمذي فحسنه، وبيان علته، وأن عزوه لأحمد وهم.

١٧٧ (إن عمار بيوت الله هم أهل الله). ضعيف. تخريجه من مصادر مخطوطة، وبيان علته، والإشارة إلى رواية أخرى ضعيفة أيضاً، وأنه ثبت بلفظ آخر.

١٧٨ (من توضأ فمسح . .). الحديث، وفيه أن ترك المسح أفضل، وأنه نور يوم القيامة. تخريجه من مصدرين مخطوطين، وأنه ضعيف جداً.

١٧٩ (أتاني جبريل بقدر فأكلت . .). باطل. روي مرسلاً وموصولاً، ولا يصح،

وأبطله الخطيب، وهو من موضوعات «الجامع الصغير».

١٨٠ **(أتاني جبريل بهريسة من الجنة . .)**. **موضوع**. وضعه محمد بن الحجاج، وسرقه منه كذابون؛ وبيان ما في تعقب السيوطي لابن الجوزي من الغفلة عن العلة الحقيقية في بعض طرقه، مع نقله عن الخطيب أنه أبطله.

١٨٣ **(أتاني جبريل فقال: أقرىء عمر السلام . .)**. **موضوع**. وبيان آفته، وتسهيل الهيثمي القول فيه.

١٨٤ **(أتاني ملك برسالة . .)**. **ضعيف**. وبه رمز له السيوطي، وتعقبه المناوي فحسنه؟ والرد عليه بما يؤكد خطأه، وإن قلده جمع؛ منهم لجنة التعليق على «الجامع الكبير»!!

١٨٥ **(أنـا أعربكم، أنا من قريش . .)**. **موضوع**. فيه الواقدي الكذاب، ومن لا يعرف، وأورده في «الجامع الصغير»! وسكت عليه المناوي!

١٨٦ **(دعوا الدنيا لأهلها . .)**. **ضعيف**. تخريجه من وجوه عن أنس، وبيان عللها، وتناقض المناوي في تحسينه، وتقليد لجنة تحقيق «الكبير» إياه!

١٨٧ **(المعدة حوض البدن . .)**. **منكر**. تخريجه من مصادر مخطوطة، وإبطال العقيلي إياه، وبيان أن فيه من ليس بعمدة، وآخر ضعيف.

١٨٨ **(آجال البهائم . . في التسبيح . .)**. **موضوع**. تخريجه من مخطوطتين، وذكر آفته، وقول العقيلي وابن الجوزي فيه، وجعجعة السيوطي حوله.

١٨٩ **(إن الله جعل رزق هذه الأمة . .)**. **ضعيف** لإرساله، وبيان ما هو المنكر منه، وما صح منه.

١٩٠ **(اتخـذوا الديك الأبيض . .)**. **موضوع**. فيه كذاب، ومن لا يعرف، وهو في «الجامع الصغير»، وتناقض المناوي في «شرحيه»!

١٩١ **(اتقوا أبواب السلطان . .)**. **موضوع**. وبيان آفته.

١٩٢ (**اتقوا الحجر الحرام . .**). **ضعيف**. فيه مضعف، وانقطاع، ورد دعوى المناوي أن له طرقاً وشواهد.

١٩٣ (**اتقوا زلة العالم، وانتظروا فيئته**). **ضعيف جداً**. فيه متهم بالكذب، ومع ذلك سكت عنه السيوطي، وتعقبه من أجله المناوي، ثم سكت هذا أيضاً عنه في «تيسيره»! وذكر مناقشة رائعة بين ابن مسعود والخولاني حول زلة العالم، وهل يقول: أنا مؤمن؟

١٩٤ (**أتتكم الأزد أحسن الناس وجوهاً . .**). **موضوع**. تخريجه من مصدرين مخطوطين، وبيان أن فيه متهمًا، ومن لا يعرف، وتساهل الهيثمي في تضعيفه.

١٩٥ (**إذا كان أحدكم على وضوء . .**). **ضعيف**. فيه من لا يعرف، وآخر في حفظه ضعف لم يعرفه الهيثمي!

١٩٦ (**ما من أحد يلبس ثوباً ليباهي به . .**). **ضعيف جداً**. فيه علتان، وبيانهما، اقتصر الهيثمي على ذكر إحداهما!

١٩٧ (**خللوا لحاكم وأظفاركم . .**). **موضوع**. تخريجه من مصادر مخطوطة، وبيان آفته، وهو من موضوعات «الجامع»، وسكت عنه المناوي!

١٩٧ (**خُلُقان يحبهما الله، وخلقان . .**). **موضوع**. من موضوعات «الجامع الصغير»، وسكت عنه المناوي، تخريجه من مخطوطات عدة، كلهم من طريق الكديمي الوضاع.

١٩٨ (**خليلي من هذه الأمة أويس القرني**). **منكر**. فيه مع إرساله مجهول لم يسم، وبيان وجه نكارته.

١٩٩ (**خمس تفطر الصائم . .**). **موضوع**. من موضوعات «الجامع» أيضاً مع إقراره بوضعه تبعاً لابن الجوزي! والرد على من اقتصر على تضعيفه.

١٩٩ (**بريء من الشح من أدى الزكاة . .**). **ضعيف**. تخريجه من وجوه كلها معلولة،

وفي بعضها من يدلس تدليس التسوية، وبيانه.

٢٠١ **(ائتدموا ولو بالماء)**. ضعيف. فيه من لا يعرف، وآخر ضعيف، لم يتنبه له الهيثمي!

٢٠٢ **(أتدرين ما خرافة؟ كان رجلاً . .)**. ضعيف. تخريجه من رواية جمع من طريق ضعيف، والرد على من أوهم ثبوته أو سكت عنه ومن عزاه لـ «جامع الترمذي»! **وله لفظ آخر مطول ضعيف جداً**، فيه متهم.

٢٠٤ **(ابن آدم! أطع ربك تسمى عالماً . .)**. موضوع. فيه متروك، وأبطله الذهبي والعسقلاني، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع»، ورده المناوي، ثم تردد في الحكم عليه بالضعف أو الوضع!

٢٠٥ **(ابكين، وإياكن ونعيق الشيطان . .) الحديث. وفيه أن فاطمة قعدت على شفير قبر أختها رقية**. ضعيف. فيه ابن جدعان.

٢٠٦ **(ابن أختكم منكم، وحليفكم منكم . .)**. ضعيف. تخريجه من مصادر عديدة بسند صححه الحاكم والذهبي! وفيه مجهول، لكن لأكثره شواهد، فتنبه.

٢٠٧ **حديثان في النهي عن الحمرة وأنها أحب الزينة إلى الشيطان. أحدهما ضعيف، والآخر ضعيف جداً**.

٢٠٩ **(إن الله بنى الفردوس بيده . .)**. ضعيف. بيان علته التي خفيت على المناوي.

٢١٠ **(إن من القرف التلف)**. ضعيف. فيه من لم يسمّ.

٢١١ **(إن أهـل الجنة إذا دخلوها . .) الحديث بطوله، وفيه: «ويتبدى لهم ربهم في روضة . .» الحديث**. ضعيف. استغربه الترمذي، وبيان علته.

٢١٢ **(أنـا شفيع لكل رجلين تحابا في الله . .)**. موضوع. فيه كذاب، ثم رواه عنه كذاب آخر بإسناد آخر؟! وأورده السيوطي في «زوائد الجامع»!

٢١٣ (اللهم إنك سألتنا من أنفسنا . .). ضعيف جداً. وصححه المناوي، وزعم عن السيوطي أنه حديث متواتر!!

٢١٣ (إذا آخيت رجلاً، فسله عن اسمه . .) ضعيف جداً. فيه متروك، وتناقض فيه المناوي. وحديث آخر نحوه ضعيف! استغربه الترمذي وفيه علتان.

٢١٥ (إذا اتخذ الفيء دولاً . .). ضعيف! استغربه الترمذي أيضاً، وفيه مجهول.

٢١٥ (بادروا أولادكم بالكنى . .). موضوع. كما قال ابن الجوزي، وتعقبه السيوطي بما لا طائل تحته، وبيان أن علته حبيش بن دينار، خلافاً لابن عدي ومن تبعه.

٢١٦ (ذكر علي عبادة). موضوع. تخريجه من ثلاثة طرق، فيها متروكون وكذابون، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»، وتناقض المناوي فيه.

٢١٨ (أصدق الرؤيا بالأسحار). ضعيف. سكت عنه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي؛ مع قوله في راويه: «أحاديثه مناكير»! وأنكره ابن عدي، وذكره الغماري في «كنزه» تقليداً للمناوي!

٢١٨ (إني فيما لم يوح إلي كأحدكم). موضوع. فيه من كان يكذب، ولم يعرفه الهيثمي، وتبعه المناوي، ومع ذلك حسن إسناده!!

٢١٩ (أبو بكر مني بمنزلة هارون من موسى). كذب. كما قال الذهبي، لكنه اتهم به من تابعه ابن عدي الحافظ، وبيان أن المتهم غيره.

٢٢٠ (غطوا حرمة عورته . .). موضوع. فيه متهم بالكذب، وصحابيه لا يعرف، وتناقض فيه الذهبي، وأورده السيوطي في «جامعه».

٢٢١ (السلام قبل الطعام، ولا تدعو أحداً إلى الطعام حتى يسلم). موضوع. استنكره الترمذي، وفيه متروكان، وبيان ما وقع للسيوطي والمناوي من الوهم في متنه، وتخريجه، وأن الجملة الأولى منه ثابتة في حديث آخر.

٢٢٢ (إذا كتبت فبين السين . .). ضعيف. تخريجه من مصادر مخطوطة بإسناد مظلم.

٢٢٣ **(إذا كتب أحدكم كتاباً فليتربه . .). ضعيف.** استنكره الترمذي، وفيه متروك، لكنه توبع خلافاً لنفي الترمذي من طريق إسماعيل بن عياش، وتفصيل ابن عدي القول في روايته عن العراقيين والشاميين.

٢٢٥ **(إذا كتب أحدكم إلى أحد فليبدأ بنفسه). ضعيف.** فيه مجهول، وأعله المناوي بآخر ضعيف، ولم أعرف من هو؟

٢٢٦ **(بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل باب). ضعيف جداً.** تخريجه من مخطوط، وبيان علله الأربع.

٢٢٧ **(أبو بكر وعمر خير الأولين و . .). موضوع.** فيه متهم، وذكر طريق أخرى فيه من لم أعرفه.

٢٢٨ **(أبو سفيان بن الحارث سيد فتيان أهل الجنة). ضعيف** لإرساله، ومخالفته للحديث الصحيح.

٢٢٩ **(أتاني جبريل. . أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي). ضعيف.** صححه الحاكم والذهبي، وبيان وهمها، وأن فيه ضعيفاً مدلساً، وآخر مجهولاً.

٢٣٠ **(اتركوا الترك ما تركوكم، فإن أول من يسلب . .). موضوع.** فيه ثلاث علل منها من يضع الحديث، وخطأ السمهودي في التفريق بين إسناد «الكبير» و «الأوسط» للطبراني، وتحسينه لإسناد «الأوسط»، وفيه الوضاع أيضاً! وقلده المناوي، ثم تراجع عنه، وتصويب حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع، ورأي المؤلف خلافه في الشطر الأول منه.

٢٣٢ **(استاكوا؛ لا تأتوني قلحاً . .). ضعيف.** دون تمامه، وبيان ضعف إسناده، واضطراب الرواة فيه، ومناقشة المؤلف لأحمد شاكر في تصحيحه إياه. وبيان أن الشطر الثاني منه صحيح متواتر.

٢٣٤ **(كان يعجبه أن يفطر على الرطب. .). ضعيف جداً.** فيه متروك، وآخر

ضعيف، لم يترجم في «الميزان» و «ذيله» و «لسانه»!

٢٣٥ (**كان يتنور في كل شهر ويقلم . .**). **ضعيف**. رجاله ثقات لولا تدليس الوليد بن مسلم تدليس التسوية، وبيض له المناوي، وضعفه السيوطي!

٢٣٦ (**البادىء بالسلام بريء من الصرم**). **ضعيف**. وبيان ما فيه من العلل، والرد على المناوي الذي أعله بثقة توهمه من الضعفاء!

٢٣٧ (**إسماع الأصم صدقة**). **ضعيف جداً**. تخريجه من مخطوطات، وبيان علله الثلاثة.

٢٣٨ (**أتاني جبريل، فأمرني أن أضع هذه الآية . .**). **ضعيف**. من رواية شهر، وحسنه ابن كثير، والهيثمي!!

٢٤٠ (**أتاه جبريل، فقال: إن الله يأمرك أن تدعو . .**). صححه الحاكم، والذهبي، وفيه من ضعفه الذهبي نفسه وغيره، ورواية السيوطي الحديث بالمعنى!

٢٤١ (**كان أحب الريحان إليه الفاغية**). **ضعيف**. تخريجه من ثلاثة مصادر منها «ضعفاء العقيلي»، وما رواه عن البخاري في تضعيف راويه، وتوقف ابن القيم في ثبوته، وسكوت المعلقين عليه عنه، وإهمالهما تخريجه!

٢٤١ (**كان أحب الطعام إليه الثريد . .**). **ضعيف**. صححه الحاكم والذهبي؛ لأنه سقط من إسناد الحاكم الرجل الذي لم يسم، ولم يتنبه لذلك المناوي، فصححه أيضاً!

٢٤٢ (**مثل الذي يتكلم يوم الجمعة . .**). **ضعيف**. تخريجه من رواية جمع عن مجالد، وهو علة الحديث، وأعله المناوي بعلة أخرى لا حقيقة لها، **والتنبيه على جملة في الحديث صحت في حديث آخر**.

٢٤٤ (**مثل الذي يجلس يسمع الحكمة . .**). **ضعيف**. فيه علتان، وحسنه المقدسي!

٢٤٥ (**مثل أصحابي في أمتي كالملح . .**). **ضعيف**. تخريجه من رواية جمع عن راوٍ ضعيف عن مدلس، وحسنه الهيثمي من طريق أخرى، وبيان خطئه.

٢٤٦ (**لما وضع نعيمَ بنَ مسعود في القبر . .**). **ضعيف**. مسلسل بعلل ثلاثة، وبيانها، وذكر حديث آخر بمعناه ضعيف أيضاً، والبحث في موضوع حل العقد عن رأس الميت ورجليه، وقول أحمد به.

٢٤٨ (**حسن الوجه وحسن الشعر مال . .**). **موضوع**. تناقض فيه السيوطي، فأورده في «الموضوعة»، وأورده في «الجامع الصغير»! واقتصر المناوي على تضعيفه!

٢٤٨ (**تضاعف الحسنات يوم الجمعة**). **موضوع**. بيان آفته.

٢٤٩ (**تصافحوا فإن المصافحة تذهب . .**). **ضعيف**. استنكره أبو حاتم والذهبي، وبيان علته، ورواية مالك إياه معضلاً.

٢٥٠ (**إن رجلاً دخل الجنة، فرأى عبده . .**). **ضعيف جداً**. تخريجه من مصادر بعضها مخطوط، وبيان علته، وأن المنذري ذكره بلفظ مخالف لجميع المصادر، وقلده في ذلك الهيثمي! وذكر حديثين آخرين لراوي هذا الحديث.

٢٥١ (**كان إذا جلس يتحدث يكثر أن يرفع . .**). **ضعيف**. فيه عنعنة ابن إسحاق، إلا في رواية أحد الضعفاء.

٢٥١ (**ليس من المروءة الربح على الإخوان**). **منكر**. قاله الذهبي، وتبناه المناوي.

٢٥٢ (**من أسف على دنيا فاتته . .**). **ضعيف جداً**. فيه ثلاث علل.

٢٥٣ (**رحم الله من حفظ لسانه . .**). **موضوع**. فيه كذاب خبيث، سود به السيوطي «جامعه».

٢٥٣ (**يا ابن عوف! إنك من الأغنياء، ولن تدخل الجنة إلا زحفاً . .**). **ضعيف جداً**. فيه متهم.

٢٥٤ (**خير الماء الشبِم، وخير المال الغنم . .**). **موضوع**. تخريجه من بعض المخطوطات وبيان آفته، وأنه من موضوعات «الجامع الصغير».

٢٥٥ (**أتاني جبريل، فقال: ربك يقرأ عليك السلام، ويقول: إن من عبادي من . .**). **ضعيف**. فيه من يهم، ومن لا يعرف.

٢٥٦ (**قال الله تعالى: من أهان لي ولياً . . وإن من عبادي . .**). **ضعيف جداً**. تخريجه من مصادر عديدة مخطوطة، وبيان علله بما لا تراه في مكان آخر، **وأن طرفه الأول صحيح لغيره**.

٢٥٨ (**أتاني جبريل، فقال: إن أمتك مختلفة بعدك . .**). **ضعيف جداً**. له علتان، واستنكره الذهبي.

٢٥٩ (. . **أفضل الصدقة: المنيحة . .**). **ضعيف**. وبيان ضعف راويه، وخطأ الهيثمي في ادعائه أنه من رجال (الصحيح).

٢٦٠ (**إني أخاف على أمتي اثنتين . .**). **ضعيف**. بيان علته؛ وأنه صح بلفظ آخر.

٢٦١ (**إني أرى ما لا ترون . .**). **ضعيف**. حسنه الترمذي، وبيان علته، وما أدرج في آخره، وأن أكثره صح من طرق أخرى.

٢٦٢ (**اتقوا البول، فإنه أول ما يحاسب به العبد. .**). **موضوع**. تخريجه من بعض المخطوطات، والكشف عن علته التي توجب الحكم بوضعه، وقد خفيت على المنذري والهيثمي والمناوي والغماري، وبيان سبب ذلك بتفصيل لا تراه في غير هذا الموضع.

٢٦٥ (**اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم . .**). **ضعيف**. تخريجه من سبعة مصادر، بعضها مخطوط من طريق واحد ضعيف، ومناقشة الترمذي في تحسينه إياه، والرد على ابن القطان في تصحيحه لسند ابن أبي شيبة خاصة، وعلى محقق «مسند أبي

يعلى» الذي زعم أنه جاء بسند آخر صحيح، وبيان ما في كلامه من الأوهام.

٢٦٨ **(اتقوا النار ولو بشق تمرة، فإنها تسد . .). ضعيف جداً.** تخريجه عن أبي هريرة، وأبي بكر، وبيان ضعفهما الشديد، **وصحة الشطر الأول منه.**

٢٧٠ **(اتقوا هذا القدر، فإنه شعبة من النصرانية). ضعيف جداً.** تخريجه من سبعة مصادر مخطوطة من طريق واحد، وبيان آفته.

٢٧١ **(أتي بإبراهيم عليه السلام يوم النار . .). ضعيف.** وبيان أن علته المخالفة في متنه ورفعه.

٢٧٤ **(تحفة الصائم الزائر أن تغلف لحيته . .). موضوع.** فيه وضاع وغيره، وألان البيهقي القول فيه!

٢٧٥ **(أثردوا ولو بالماء). ضعيف.** اضطرب في إسناده راويه على ضعفه، وخفي على الهيثمي حال بعض رواته.

٢٧٦ **(لن تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلة منافقوها). ضعيف جداً.** فيه متروك، وقصر المناوي فضعف الحديث!

٢٧٧ **(. . من بات كالاً من عمله، بات مغفوراً له). منكر.** والكشف عن علته، **وبيان أن طرفه الأول صحيح.**

٢٧٨ **(منعني ربي أن أظلم معاهداً ولا غيره). موضوع.** استنكره الذهبي على الحاكم بمرة، وتردد في تحديد المتهم به، وبيان ما فيه، وتعيين المتهم به.

٢٧٩ **(ما من عثرة ولا اختلاج عرق . .). ضعيف.** فيه متهم موصولاً، وضعيف مرسلاً.

٢٧٩ **(اثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين . .). موضوع.** بيان آفته، وخطأ الهيثمي ومن تبعه في عزوه لأحمد، وما وقع للمناوي فيه من التحريف، **والإشارة**

إلى صحة آخر الحديث.

٢٨١ (أتيت بالبراق . .). الحديث بطوله. ضعيف. له طريقان؛ في أحدهما أبو حمزة ميمون الأعور، شديد الضعف، توهمه الهيثمي من رجال الصحيح، وبيان السبب، وفي الآخر انقطاع وضعف، استغربه ابن كثير، وذكر كلامه في ذلك.

٢٨٣ (الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة . .). موضوع. تخريجه من طريقين في كل منهما متروك، والأول متهم بالوضع، وتساهل صاحب «المشكاة».

٢٨٤ (مثل الرافلة في غير أهلها . .). ضعيف. ضعفه الترمذي مع بيان علته، وتفسير (الرافلة).

٢٨٤ (كان يدخل الحمام، وكان يتنور). ضعيف جداً. فيه متهم.

٢٨٥ (إن الغسل يوم الجمعة ليسل الخطايا . .). منكر. وبيان علته، وخطأ توثيق المنذري والهيثمي لرواته، واغتر بهما المناوي والغماري، فصححا الحديث!! وفيه علتان!

٢٨٦ (إذا دعا أحدكم فليؤمن على دعاء نفسه). ضعيف جداً. فيه متروك، واقتصر المناوي على تضعيفه، ثم قواه بما لا سند له عنده!!

٢٨٧ (إن الله يبغض ثلاثة: الغني الظلوم. .). ضعيف جداً. فيه متهم ومدلس، وضعفه العراقي والهيثمي والمناوي.

٢٨٧ (إن الله يطلع في العيدين إلى الأرض . .). موضوع. فيه علل وآفات، منها الأهوازي الكذاب، ومع ذلك أورده في «الجامع الصغير»! وبيض له المناوي، وضعفه في «التيسير»، وبيان السبب.

٢٨٨ (لو أن أحدكم يعمل في صخرة صماء . .). ضعيف. تخريجه من سبعة مصادر، أكثرها مخطوطة، وبيان علته التي لم يلتفت إليها الحاكم والذهبي، والرد عليه من

كلامه، وعلى الهيثمي تحسينه إياه.

٢٨٩ (**الغيرة من الإيمان، والمذاء من النفاق**). **ضعيف**. فيه مجهول عند أبي حاتم، يخطىء عند ابن حبان، وحسنه المناوي، وقلده الغماري، وبيان ما في نقل المناوي من التغاير الذي لم يتنبه هو له، فوقع في الخطإ.

٢٩١ (**من أعطاه الله حفظ كتابه . .**). **ضعيف جداً**. فيه ثلاث علل، أحدها راو متروك.

٢٩٢ (**يا سعد! أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة . .**). **ضعيف جداً**. فيه متهم، ومن لا يعرف، وعزو المنذري والهيثمي الحديث للمعجم الصغير للطبراني، وشك المؤلف في صحة العزو.

٢٩٣ (**اجثوا على الركب، وقولوا: يا رب يا رب!**). **منكر**. قاله ابن حبان في ترجمة راوٍ في «ثقاته»، وقال فيه: «لا يعجبني ذكره»!

٢٩٤ (**من أجرى الله على يديه فَرَجاً لمسلم . .**). **موضوع**. فيه كذاب، وذكر ما يغني عنه من الصحيح.

٢٩٥ (**من قلم أظفاره يوم الجمعة . .**). **موضوع**. فيه كذاب تساهل المناوي في تضعيفه فقط، وجهل من استدل به على سنية تقليم الأظفار يوم الجمعة!

٢٩٧ (**أحد أبوي بلقيس كان جنياً**). **ضعيف**. استنكره الذهبي والمناوي.

٢٩٧ (**أُحد ركن من أركان الجنة**). **ضعيف**. وبيان علته التي لا تستوجب الحكم عليه بالوضع، خلافاً لابن الجوزي، وتعقبه السيوطي، **وبعده حديث آخر نحوه ضعيف جداً، تساهل فيه السيوطي**.

٢٩٩ (**اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله**). **ضعيف**. تخريجه من طرق عن خمسة من الأصحاب، وبيان عللها، وأن بعضها أشد ضعفاً من بعض، والرد على من

حسنه أو صححه، كالهيثمي والسيوطي والمناوي والغماري والقلعجي!

٣٠٢ (**اجعلوا أئمتكم خياركم . .**). **ضعيف جداً**. فيه ثلاث علل، وبيانها مع حديث آخر نحوه.

٣٠٥ (**إن الأرض لتستغفر للمصلي بالسراويل**). **منكر**. فيه ضعيف ومجهول.

٣٠٦ (**أملكوا العجين، فإنه أعظم للبركة**). **منكر جداً**. وتعقب المناوي للسيوطي، وبيان أن في كلامه سقطاً مطبعياً.

٣٠٧ (**إذا كبر العبد سترت تكبيرته ما بين السماء والأرض من شيء**). **موضوع**. وبيان تناقض السيوطي، وإيراده إياه في «الموضوعة»، وفي «الجامع الصغير»!!

٣٠٨ (**إذا كثرت ذنوبك فاسق الماء . .**). **منكر**. فيه من لا يعرف.

٣٠٨ (**إذا كذب العبد تباعد عنه الملك . .**). **منكر**. حسنه الترمذي، وفيه متهم بالكذب! وقيل إنه تفرد به، وذكر متابع له لا يعرف، وراويه عنه متروك. والرد على ابن حبان في توثيقه ذاك المتهم، واتهامه لشيخه الدراوردي الذي احتج به مسلم! وعلى من حسن الحديث تقليداً كالغماري!

٣١١ (**الصائم في عبادة ما لم يغتب**). **منكر**. فيه ذاك المتهم، وأعله المناوي بعلة أخرى لا حقيقة لها، ونقلها عن ابن الجوزي، وليست عنده!!

٣١٢ (**أجيفوا أبوابكم . . فإنه لم يؤذن لهم بالتسور عليكم**). **ضعيف**. حسنه السيوطي، وصححه المناوي، وبيان سببه، **وأن الجملة الأخيرة منه فقط لا تصح**.

٣١٣ (**أحب الأعمال تعجيل الصلاة . .**). **ضعيف بهذا اللفظ**، وبيان العلة، وأنه **صحيح** بلفظ: «أفضل الأعمال . .».

٣١٤ (**أحب الأعمال إلى الله الحب في الله . .**). **ضعيف**. فيه ضعيف عن رجل لم يسم وآخر ضعيف، وإنكار المناوي على السيوطي تحسينه إيّاه في «الفيض»، ثم رجوعه

عنه إلى تحسينه في «التيسير»، وتقليد الغماري إياه!!

٣١٥ (أحب الأعمال إلى الله الحالّ المرتحل..). ضعيف. أعله الترمذي بالإرسال والوصل أكثر ومدارهما على ضعيف. وله شاهد موضوع.

٣١٦ (أحب اللهو إلى الله إجراء الخيل..). ضعيف جداً. فيه ضعيف ومتهم، واقتصر المناوي على تضعيفه فقط.

٣١٧ (أحبوا العرب وبقاءهم..). ضعيف. من طريقين.

٣١٧ (إن الله إذا غضب على أمة..). ضعيف جداً. تخريجه من ثلاثة مخطوطات، وبيان علله الثلاثة، وسكوت المناوي عنه، وتضعيف السيوطي لرواية منها!

٣١٨ (أحبو الفقراء وجالسوهم..). ضعيف. أعله الحاكم بالانقطاع، ونسب المناوي إليه الصحة! وسكت عنها الذهبي، وبيان ما يمكن أن يعل به.

٣١٩ (مقام أحدكم في سبيل الله ساعة..). ضعيف. بيان علته، والاختلاف في اسم صحابيه، وخطأ السيوطي في إسناد الحديث إلى غيره.

٣٢٠ (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر..). ضعيف. فيه ضعيفان، وفيه شاهد لقول بعضهم: إذا حضرت الملائكة هربت الشياطين.

٣٢٠ (إذا أتى أحدكم باب حجرته فليسلم..) الحديث بطوله. ضعيف جداً. وفيه آداب كثيرة بعضها ثابت في أحاديث صحيحة.

٣٢١ (إذا أحب أحدكم أن يحدث ربه فليقرأ..). ضعيف جداً. فيه ضعيف، وآخران؛ أحدهما مجهول، والآخر ليس بثقة.

٣٢٢ (أحب أهل بيتي إلي الحسن والحسين). ضعيف. فيه متفق على ضعفه، وتناقض المناوي فرد تحسين الترمذي إياه في «الفيض»، وأقره في «التيسير»، واغتر به الغماري!

٣٢٢ (**أحب أهلي إلي فاطمة**). **ضعيف**. فيه من ضعفه الذهبي والحافظ، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم؛ وقلدهما المناوي، ثم الغماري!

٣٢٣ (**إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي..**). **موضوع**. اتهم العقيلي به عبد النور المِسمَعي، وتبعه الذهبي، وتعقبه الحافظ، وبيان الصواب من صنيعهما، وخطأ الهيثمي والمناوي تبعاً لابن حبان في توثيقه، وتناقض السيوطي!

٣٢٥ (**الغيبة أشد من الزنا..**). **ضعيف جداً**. مداره على متروك.

٣٢٦ (**افتتحت القرى بالسيف، والمدينة بالقرآن**). **منكر**. فيه متروك متهم.

٣٢٧ (**لو كان حسن الخلق رجلًا يمشي..**). **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٣٢٨ (**لقد أشبع سلمان علمًا**). **ضعيف**. وبيان علته. واختلاف الرواة في لفظه، وأن الصواب منها: «صدق سلمان».

٣٣١ (**أحب العباد إلى الله الأتقياء..**). **ضعيف**. مسلسل بالعلل، وذكر طريق أخرى ضعيفة.

٣٣٢ (**إن الله إذا أنزل عاهةً من السماء..**). **ضعيف**. فيه ثلاث علل مع مخالفته للحديث الصحيح.

٣٣٢ (**من عال أهل بيت..**). **موضوع**. سود به السيوطي «الجامع الصغير»، مع أنه بين آفته في «الجامع الكبير»! وبيض له المناوي!

٣٣٣ (**الوحدة خير من جليس السوء..**). **ضعيف**. فيه علل، والرد على من حسنه، مع قوله: إن المحفوظ موقوف. وبيان ما وقع في إسناده من التحريف، وخطأ المناوي على الحاكم.

٣٣٥ (**مروا أبا ثابت يتعوذ..**). **ضعيف**. فيه من لا يعرف، وصححه الحاكم والذهبي، والإشارة إلى صحة آخره.

٣٣٦ (**معاذ أعلم الأولين و. .**). **موضوع**. سكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بالوضع والحافظ.

٣٣٧ (**كان يصافح النساء وعلى يده ثوب**). **ضعيف**. علته الإرسال، **وضعيف جداً موصولاً**، وبيان ما صح في الباب.

٣٣٩ (**ألا. . أخبركم بشراركم؟ المشّاؤون بالنميمة. .**). **ضعيف**. له شاهد يمكن أن يصير به حسناً.

٣٤٠ (**من وقـر صاحب بدعـة فقد أعان على هدم الإسلام**). **ضعيف عند المؤلف**، موضوع عند ابن حبان وغيره.

٣٤٣ (**احتجموا لخمس عشرة. .**). **ضعيف**. وتفصيل الكلام فيما صح منه، **وبعده حديث آخر نحوه فيه علل أربع**، أعله البوصيري بواحدة منها! ثم عزاه للشيخين وغيرهما. وبيان ما فيه من الأوهام.

٣٤٦ (**من لا حياء له فلا غيبة له**). **ضعيف جداً**. فيه علتان وبيانهما.

٣٤٧ (**كان يحتجم على هامته. .**). **ضعيف**؛ لانقطاعه، وحسنه المناوي، والمؤلف في بعض كتبه!

٣٤٨ (**حبـك الشيء يعمي ويصم**). **ضعيف**. تخريجه من عشرة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ من طريق ضعيف اختلف عليه في رفعه ووقفه، وروي من غير طريقه موقوفاً ومرفوعاً، وبيان ما فيها من العلل.

٣٤٩ **حديث ضعيف في الأكـل من شجـر أحد**. تخريجه من طريقين: ضعيف أعله الهيثمي وتبعه المناوي بمن ليس هو العلة، وواهٍ فيه متروك وآخر متهم.

٣٥٠ (**احذركم سبع فتن. .**). **ضعيف جداً**. صححه الحاكم، ورده الذهبي.

٣٥٢ (**من أصبح وهمه التقوى. .**). **موضوع**. من موضوعات «الجامع الصغير»، فيه

دجال كذاب!

٣٥٣ **(من أصبح لا ينوي ظلم أحد . .)**. **ضعيف جداً**. فيه متروكون عن متروك!

٣٥٤ **(ما صيد من صيد ولا قطع من شجر . .)**. **موضوع**. من موضوعات «الجامع»، وذكر طريق أخرى فيها وضاع وغيره، ومناقشة ابن عساكر في تضعيفه لروايتين فيه، أحدهما ثقة، والآخر كذاب.

٣٥٥ **(حق كبير الإخوة على صغيرهم . .)**. **ضعيف**. وبيان علته موصولاً ومرسلاً، وأن محمد بن السائب النكري هو الكلبي الكذاب كما نص عليه الخطيب، وفرق بينهما ابن حبان!

٣٥٧ **(احرموا أنفسكم طيب الطعام . .)**. **موضوع**. حتى عند السيوطي!

٣٥٨ **(أحسنوا إلى الماعزة . .)**. **ضعيف**. فيه من ليس بمشهور، وشطره الثاني قوي.

٣٥٩ **(من أعيته المكاسب فعليه بتجارة الأنبياء: الغنم . .)**. **موضوع**. فيه كذابان.

٣٦٠ **(الجنة مائة درجة، ما بين كل درجتين خمسمائة عام)**. **منكر بلفظ «خمسمائة»**، فيه ضعيفان أحدهما شريك، وبيان أنه روي عنه بلفظ «مائة» وهو المحفوظ، وخطأ المناوي في ادعائه أن البخاري أخرج الحديث باللفظ الأول! وتقصيره في عزوا اللفظ المحفوظ للحاكم دون البخاري!!

٣٦١ **(إن في الجنة مائة درجة لو أن العالمين . .)**. **ضعيف**. فيه ضعيفان، واستغربه الترمذي، ونقل عنه المناوي تصحيحه، وهو خطأ اغتر به الغماري فأورده في «كنزه»! كما أخطأ من نقل عن ابن حبان أنه أخرجه وصححه!

٣٦٢ **(لأن يؤدب الرجل ولده . .)**. **ضعيف جداً**. فيه راو هالك.

٣٦٣ **(من اغتيب عنده أخوه المسلم . .)**. **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٣٦٣ **(إن أحدكم مرآة أخيه . .)**. **ضعيف جداً**. فيه متروك. والموقوف أصح، والتنبيه

على خطأ عزوه للشيخين!

٣٦٤ **(من رابط فواق ناقة . .). ضعيف جداً.** تخريجه بزيادة فائدة على ما تقدم.

٣٦٥ **(من حمل جوانب السرير الأربع . .). منكر.** فيه متروك، والكلام على طريقه الأخرى وشاهده الذي فات السيوطي.

٣٦٧ **(أنزلت علي الليلة سورة مريم فسمها مريم). ضعيف.** فيه مختلط. وهو مما خلت منه «الجوامع» الأربع!

٣٦٨ **(أنزلوا الناس منازلهم). ضعيف.** له طريقان أحدهما أوهى من الآخر، وهذا صححه الحاكم! ومنشأ وهمه.

٣٦٩ **(ليستتر أحدكم في الصلاة بالخط . .). منكر.** وآخره مخالف للأحاديث الصحيحة.

٣٧٠ **(إن في الجنة لعموداً من ياقوتة . .). ضعيف.** فيه ضعيف بلا خلاف يذكر، وروي عن غيره من الضعفاء.

٣٧١ **(إن في الجنة نهراً يقال له رجب . .). باطل.** فيه من لا يعرف، ورأي الحافظ في الحديث، وتعقيب المؤلف عليه.

٣٧١ **(الدعاء جند من أجناد الله . .). موضوع.** فيه متهم بوضع حديثين، رواه مرسلاً وموصولاً، سكت عنهما المناوي!

٣٧١ **(الخلق كلهم عيال الله . .) ضعيف.** روي عن ثلاثة من الصحابة، وتخريجها عنهم، وبيان عللها، وأن غالبها شديدة الضعف، **وأن الشطر الثاني منه ثابت بنحوه.**

٣٧٤ **(الحسد يأكل الحسنات . .). ضعيف.** تخريجه من طرق، وبيان عللها، وذكر الجمل التي تصح منه.

٣٧٥ (**ملعون من ضار مسلمًا أو ماكَرَه**). **ضعيف**. مدار طرقه على فرقد السبخي الضعيف.

٣٧٦ (**أوحى الله إلى ملك من الملائكة أن اقلب مدينة كذا..**). **ضعيف جداً**. فيه متروك، وثقه الراوي عنه، وهو ضعيف!

٣٧٧ (**كادت النميمة أن تكون سحراً..**). **موضوع**. فيه ثلاثة ضعفاء؛ أحدهم وضاع.

٣٧٧ (**من سعادة ابن آدم استخارته الله..**). **ضعيف**. استغربه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي! ثم ضعفه! والحافظ ضعف راويه، وحسن إسناده! والمنذري أشار إلى نقده تصحيح الحاكم، ثم صرح بتصحيح حديث آخر فيه نفس الرواي الذي في الأول!

٣٧٩ (**من اعتذر إلى أخيه بمعذرة فلم يقبلها..**). **ضعيف**. فيه علل، والرد على المنذري في تجويده إسناده، وذكر شاهد له مع علته.

٣٨٠ (**سلوا الله حوائجكم البتة في صلاة الصبح**). **ضعيف**. فيه من لا يعرف، أو هو مجهول.

٣٨١ (**المجالس بالأمانة إلا ثلاثة..**). **ضعيف**. فيه من لم يسم، ومع ذلك صرح المناوي بتحسين إسناده، وأن السيوطي رمز لحسنه!! وإنما الحسن منه الجملة الأولى دون الاستثناء.

٣٨٢ ((**لا عقل كالتدبير..**). **ضعيف**. روي عن أربعة من الصحابة بطرق أكثرها ضعيفة جداً.

٣٨٤ (**خير ما أعطي الإنسان خلق حسن و..**). **ضعيف**. دون الشطر الأول منه.

٣٨٥ (**من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاذه..**). **ضعيف**. فيه علتان. ذكر العقيلي إحداهما والعراقي الأخرى، وبها تعقب المناوي تحسين السيوطي ثم تناقض فحسن

إسناده، وذكر وهم آخر له!

٣٨٥ **(لكل شيء أس، وأس الإيمان الورع. .). موضوع**. فيه كذابان لم يعرفهما المناوي! وتناقض فيه السيوطي فأورده في «الموضوعات» وفي «الجامع الصغير»! وخطأ آخر له.

٣٨٧ **(لايزال الرجل يذهب بنفسه. .). ضعيف**. حسنه الترمذي، وبيان علته.

٣٨٨ **(من دفع غضبه دفع الله عنه عذابه. . ومن اعتذر إلى أخيه. .). ضعيف جداً**. فيه مجهول ومتهم، وذكر طريق آخر بلفظ: «إلى الله. .»، وفيه ضعيف ومجهول.

٣٨٩ **(من دخل البيت دخل في حسنة. .). ضعيف**. فيه علتان، ووهم عجيب للمناوي.

٣٩١ **(إن الله يحب أبناء الثمانين). ضعيف جداً**. فيه متروك، وبيض له المناوي.

٣٩٢ **(إذا انتاط غزوكم، وكثرت العزائم. .). ضعيف**. فيه ضعيف، وله طريق أخرى مرسلة ضعيفة، وأخرى موقوفة بنحوه، وتوقف المؤلف في كونه في حكم المرفوع.

٣٩٤ **(لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع. . وعن حبنا أهل البيت). باطل بهذا اللفظ**. فيه شيعي غال متهم، وعنعنة مدلس، وسرقه وضاع، وركب له مجهول إسناداً آخر، وزاد ونقص، **وبيان اللفظ الصحيح منه**.

٣٩٥ **(إذا رأيتم الرجل قد أعطي زهداً في الدنيا. .). ضعيف**. له طرق بعضها أشد ضعفاً من بعض، وبيان عللها.

٣٩٧ **(خصلتان من كانتا فيه كتبه الله شاكراً صابراً. .). ضعيف**. حسنه الترمذي في بعض النسخ، وبيان علته.

٣٩٨ **(من رضي بالقليل من الرزق. .). ضعيف جداً**. وله طريقان واهيان.

٣٩٩ (**يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأنبياء . .**) . **باطل بهذا اللفظ**، وبيان علته، وأنه روي بلفظ «الأغنياء»، وهو ضعيف، والمحفوظ أنه في فقراء المهاجرين.

٤٠٠ (**من جاع واحتاج فكتمه الناس . .**) . **منكر**. وبيان آفته التي من أجلها أبطله ابن حبان، وتبعه ابن الجوزي، وضعفه البيهقي، والإشارة إلى شاهد له قاصر ضعيف.

٤٠٢ (**من كانت له سريرة صالحة أو سيئة . .**) . **ضعيف جداً**. فيه متروك.

٤٠٣ (**شيبتني هود وأخواتها . .**) . **ضعيف. وبيان ما صح منه.**

٤٠٤ (**ذكر الأنبياء من العبادة . .**) . **موضوع**. اعترف بذلك السيوطي، ثم أورده في «الجامع»، وتناقض المناوي!!

٤٠٥ (**الدنيا دار من لا دار له . .**) . **ضعيف**. استنكره أحمد، وفيه مدلس مختلط. وآخر قبله الحافظ، وهو ثقة! والرد على من جود إسناده كالمناوي والغماري! والتنبيه على أن قولهم: «رجاله ثقات» لا يعني الصحة.

٤٠٦ (**من كان موسراً لأن ينكح . .**) . **ضعيف**. فيه علل؛ اثنتان قادحة، وخطأ من حسنه.

٤٠٧ (**الختان سنة للرجال مكرمة للنساء**) . **ضعيف**. روي عن ثلاثة من الصحابة، وتخريجها وبيان عللها، وأنه روي موقوفاً وهو أصح، والتنبيه على خطأ في اسم أحد الرواة وقع لبعض المخرجين.

٤١٠ (**سيأتي على الناس زمان لا يبقى من القرآن إلا رسمه . .**) . **ضعيف جداً**. تخريجه من بعض المخطوطات من طرق ثلاثة، في الأوليين متهمان بالوضع، وفي الثالث مختلف فيه، وآخر لا يعرف، وروي موقوفاً.

٤١٢ (**من أعان ظالماً سلطه الله عليه**) . **موضوع**. فيه كذاب. ومع ذلك سود به

السيوطي «جـامعـه»، وتقصير ابن كثير بذكر إسناده من فوق الكذاب! وقوله: «حديث غريب»! فاغتربه الصابوني، وهو لا يورد إلا الصحيح بزعمه!

٤١٣ (من تبرأ من ولده..). **ضعيف**. من مراسيل ابن شهاب.

٤١٤ **(إن مثل الأشعريين في الناس كصرار المسك)**. **ضعيف**. مرسل أيضاً.

٤١٥ **(احفظوني في العباس..)**. **ضعيف**. له طريقان ضعيفان، **والتنبيه على صحة** آخره: «**إن عم الرجل صنو أبيه**».

٤١٦ **(رحم الله والداً أعان ولده على بره..)**. **ضعيف**. روى مرسلاً منقطعاً وموصولاً بسند واهٍ جداً.

٤١٧ **(إن روحي المؤمنـين ليلتقيان على مسيرة يوم..)**. **ضعيف**. فيه علتان، وأعله المناوي بابن لهيعة وهو متابَع!

٤١٧ **(لو بغى جبل على جبل..)**. **ضعيف**. ذكره في «الجامعين» من رواية ابن لال بلفظين مختلفين، وذكر ما تعقبه المناوي به، وما فيه من التحامل عليه، وإيهام خلاف الواقع والسكوت عن أسانيد فيها الوضاعين والضعفاء! وبيان أن الصواب في الحديث الوقف.

٤١٩ **(من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم..)**. **منكر**. فيه ابن لهيعة، واضطرب في إسناده، ومع ذلك حسنه جمع!

٤٢٠ **(ثلاث من كن فيه فهي راجعة على صاحبها..)**. **ضعيف**. استنكره الذهبي، وفيه من لم يعرفه، ووافقه الحافظ.

٤٢١ **(ثلاث من فعلهن فقد أجرم..)**. **ضعيف**. فيه راوٍ واهٍ لم يرو عنه سوى واحد.

٤٢١ **(ثـلاث من كن فيه وقي شح نفسه..)**. **ضعيف**. جاء مرسلاً بإسناد ثقات، حسنه الحافظ! وموصولاً، وفيه هالك.

٤٢٢ (إن الله عند لسان كل قائل . .) . ضعيف . معضل ، وروي موصولاً وفيه مجهول ، ومن طريق آخر فيه متهم ومجاهيل .

٤٢٣ (ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة) . ضعيف . فيه علل منها ذو النون ، ومخالفته لابن وهب .

٤٢٤ (ما كان ولا يكون إلى يوم القيامة مؤمن إلا وله جار يؤذيه) . موضوع . فيه كذاب ، وأعله المناوي بغيره! وهو من موضوعات «الجامع الصغير»!

٤٢٥ (. . شر ما أعطي الإنسان الخلق السيء في الصورة الحسنة . .) . ضعيف . وبيان علته ، وأن **الطرف الأول منه والآخر صحيح برواية أخرى** .

٤٢٥ (ما أذن الله لعبد في شيء أفضل . .) . ضعيف . مرسلاً وموصولاً ، واستغربه الترمذي ، وبيان علة كل منهما ، ووصله أحد الضعفاء أيضاً مع مخالفته للثقة ، واعتراف المؤلف بأنه كان غفل عن علة من هذه العلل ، فصحح الحديث فليضرب عليه في مكانه .

٤٢٧ (أربع لا يصبن إلا بعَجَب : الصمت . .) . موضوع . تتابع الحفاظ على وضعه ، وشذ السيوطي فسود به جامعه ، وتناقض ابن عراق والمناوي حوله .

٤٢٩ (كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رمح أو رمحين) . ضعيف . فيه متروك ، وله شاهد ضعيف ؛ اضطرب الرواة على راويه في إسناده .

٤٣٠ (تسحروا من آخر الليل ، وكان يقول : هو الغداء المبارك) . ضعيف . فيه ضعيف **توبع على الشطر الثاني وبيان أنه صحيح لشواهده** .

٤٣١ (كان لداود نبي الله من الليل ساعة . .) . ضعيف . فيه علتان واضطراب في متنه ، وبيان الصحيح منه ، وفائدة في عدد رواة حديث النزول الإلهي من الصحابة .

٤٣٣ (إن الله يدنو من خلقه فيستغفر . .) . ضعيف . فيه ثلاثة علل ، اثنتان منهما قادحتان ، **وبيان أنه صح شطره الثاني** .

٤٣٣ **(إن الله يدخل بالحجة الواحدة ثلاثة. .)**. **ضعيف**. وبيان أن علته نجيح السندي، وليس إسحاق بن بشر كما ظن ابن الجوزي، فحكم بوضعه، وذكر من تابعه.

٤٣٥ **(يكون اختلاف عند موت خليفة. .)**. **ضعيف**. وبيان أن علته جهالة تابعيه، وأنه اختلف الرواة في إسناده على أربعة وجوه، وتحقيق الراجح منها الذي كشف عن العلة.

٤٣٧ **(الآيات بعد المائتين)**. **موضوع**. صححه الحاكم، ورده الذهبي وغيره، وأشار البخاري إلى وضعه، وهو من موضوعات «الجامع الصغير».

٤٣٨ **(إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله)**. **موضوع**. استغربه الترمذي، وفيه من كذبوه، وآخر مدلس.

٤٣٨ **(يخرج الدجال على حمار أقمر. .)**. **ضعيف جداً**. فيه متروك، وبيان ما ثبت منه.

٤٣٩ **(يخرج الدجال في خفة من الدين. .)**. **ضعيف**. علته عنعنة أبي الزبير، ودعوى الهيثمي أن له إسنادين، وبيان ما صح منه.

٤٤٠ **(شرب اللبن محض الإيمان. .)**. **موضوع**. باعتراف السيوطي ومع ذلك أورده في «جامعه»، وكذلك تناقض فيه موقف المناوي!

٤٤١ **(شعار أمتي إذا حملوا على الصراط. .)**. **ضعيف**. فيه ضعيفان وثالث لا يعرف. **ويليه حديث آخر نحوه** استغربه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي! وبيان سبب وهمهما من كلام الذهبي نفسه! **وبيان الثابت في الباب**.

٤٤٢ **(ردوا مذمة السائل ولو بمثل رأس الذباب)**. **موضوع**. فيه وضاعان أحدهما إسحاق بن نجيح وهو الملطي خلافاً للذهبي، وهو من موضوعات «الجامع الصغير»!

٤٤٣ **(وعدني ربي في أهل بيتي من أقر منهم. .)**. **منكر**. صححه الحاكم، ورده

الذهبي، واستنكره هو وابن عدي.

٤٤٤ (وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي . .). ضعيف لإرساله، وجهالة في أحد رواته، ونكارة في آخره، وهو صحيح دونها.

٤٤٥ (إن رجلين ممن دخل النار اشتد صياحهما. .). ضعيف. حتى عند الترمذي، فيه ضعيفان.

٤٤٥ (يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء. .). موضوع. فيه من يضع، تساهل فيه السيوطي فحسنه، ورده عليه المناوي ثم وافقه! وقلده الغماري فشوه به «كنزه»!

٤٤٦ (حجة للميت ثلاثة: حجة للمحجوج عنه. .). ضعيف. له إسنادان فيهما من لا يعرف، وضعيف.

٤٤٧ (ثلاثة لا يسألون عن نعيم المطعم . .). موضوع. سكتت عنه اللجنة القائمة على التعليق على «الجامع الكبير»!

٤٤٧ (من كان سامعاً مطيعاً؛ فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة). منكر بهذا السياق. فيه ابن إسحاق قال: فذكره دون إسناد! وهو صحيح دون الشطر الأول منه، وكلمة حول احتجاج بعضهم به على إقرار الخلاف، وبيان أنه لا يدل إلا على عدم تعنيف المخطىء، وتعليق للمؤلف على رسالة «كلمة سواء» لمجهول!

٤٤٩ (إن في الجنة سوقاً لا شراء فيه. .). ضعيف. ضعفه الترمذي والمنذري وبيان علته.

٤٤٩ (سيعزي الناس بعضهم بعضاً من بعدي. .). ضعيف.

٤٥٠ (إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر. .). ضعيف. مرفوعاً وموقوفاً وبيان علته.

٤٥١ (إن الكافر ليجر لسانه يوم القيامة فرسخين. .). ضعيف. فيه من لا يعرف مع الاختلاف في كنيته.

٤٥٢ (أشقى الناس ثلاثة: عاقر ناقة ثمود..). ضعيف. له علتان، وبيان ما صح منه.

٤٥٣ (إن لله ملائكة ترعد فرائصهم..). ضعيف. فيه مدلس ومتغير.

٤٥٣ (ليس الجهاد أن يضرب بسيفه في سبيل الله، إنما..). ضعيف. فيه علل، وموقف المناوي.

٤٥٤ (يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله. فأصبحهم وأحسنهم وجهاً..). ضعيف جداً. فيه متروكان أحدهما مقرون بثقة، وبيان ما صح من الحديث.

٤٥٥ (قرأ هذه الآية ﴿ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب﴾..). منكر. والصواب موقوف، وأن الآية حكاية عن كلام امرأة العزيز، وليس عن يوسف.

٤٥٦ (إن مريم سألت الله أن يطعمها لحمًا ليس فيه دم..). ضعيف. له إسنادان وبيان عللهما، ومناقشة الذهبي في قوله: الثاني أنظف من الأول، والإشكال الذي أورده هو على الزيادة في الثاني، وجواب الحافظ عنه.

٤٥٨ (لقد رأيت الملائكة تغسل حمزة). ضعيف. علته الإرسال من الحسن البصري، وبيان أنه صحيح عنده لا عندنا، وتخريجه من طريق آخر موصولاً، لكن فيه كذاب.

٤٥٩ (ما أخاف على أمتي إلا ضعف اليقين). ضعيف. فيه من لم يوثقه غير ابن حبان.

٤٥٩ (أثبتكم على الصراط أشد حباً لأهل بيتي وأصحابي). موضوع. فيه علل، وعند المناوي فيه متهم بالوضع، ومع ذلك اقتصر على تضعيفه!

٤٦٠ (اثنان لا ينظر الله إليهما..). موضوع. فيه آفات.

٤٦١ (أحبكم إلى الله أقلكم طعما..). ضعيف. فيه ضعيف مدلس، وآخر لا يعرف. وأعله المناوي بمن احتج به البخاري، وزعم أنه من أجله ضعفه السيوطي وبيان

خطئه في ذلك، وفي غيره.

٤٦١ **(احذروا الشهرتين: الصوف والحمرة)**. **موضوع**. فيه كذاب وآخر وضاع، وبهما أعله المناوي، لكن انقلب اسم أحدهما عليه! وقلدته اللجنة القائمة على «الجامع الكبير»! وهو مما سود به «الجامع الصغير»!

٤٦٢ **(ما امْعرَّ حاج قط)**. **ضعيف**. فيه شريك القاضي، وصححه الغماري مغتراً بقول بعض الحفاظ: «رجاله رجال الصحيح»!

١ ـ فهرس المواضيع والفوائد

وفيهم بعض الخطباء والمدرسين ، وطلاب العلم الذين أخذوا يدرسون هذا العلم ويتخصصون فيه .

٧ الإشارة إلى أن في الساحة - مع الأسف - بوادر سيئة من تسلط بعض الشباب على هذا العلم ، وكتابتهم وتخريجهم ونسبتهم إلى أنفسهم التحقيق وهم بعد لم يتحصرموا ، وذكر أن من آخر ما وقفت أولئك الثلاثة الذين ادعوا أنهم حققوا « الترغيب والترهيب » في طبعتهم الجديدة ! وأمثلة أربعة تدل عليهم !

١٠ الإشارة إلى أن بعض الكتاب والخطباء لا زالوا مستمرين على الاستدلال بالأحاديث الضعيفة ، غير آبهين بوعيد : « من كذب علي . . » ، وبيان ضعف زيادة : « ليضل به الناس » ، ومثال واحد لرواية أحد الخطباء يوم الجمعة عن النبي ﷺ أنه قال : « الدين المعاملة » ! وأكد ذلك ، مع أنه لا أصل له !

١١ تراجع المؤلف عن حديثين كان أوردهما في « الصحيحة » حينما تبينَتْ له علتهما تمشياً مع قوله : « العلم لا يقبل الجمود » ، وتأسياً بالأئمة الذين كان للواحد منهم أكثر من قول واحد في التعديل والتجريح ، وفي الفقه ؛ غير مبالٍ بتقول المتقولين ، وافتراء المفترين .

١٢ لفت نظر القراء إلى قراءة مقدمة الطبعة الأولى من المجلد الأول والثاني من هذه « السلسلة » استكمالاً للفائدة .

١٣ حديث (احذروا الشهوة الخفية . .) . تخريجه بسند ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء .

٤٠ (**بئس القوم قوم لا يُنزلون الضيف**) . تخريجه بسند ضعيف فيه ابن لهيعة ، وبيان ما في تعليق المناوي عليه من نظر .

٤١ (**بئس العبد عبد هواه يضله . .**) . ضعيف ، تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، وبيان أنه قطعة في حديث آخر بإسناد ضعيف ، وتساهل الهيثمي في راوي الحديث الأول ، وهو متهم بالوضع !

٤٢ (**لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان حتى . .**) . تخريجه بسند ضعيف ، وبيان ما في تخريج الهيثمي إياه من الوهم ، والرد على المناوي في تحسينه إياه .

٤٣ (**إذا أدخل الله الموحدين النار . .**) . موضوع ، فيه وضّاع باعتراف السيوطي ، ومع ذلك سوّد به « الجامع الصغير » ! والإشارة إلى خرافة تحديث إلياس صاحب الخضر أحد الرواة المجهولين بمعنى هذا الحديث ، ثم غاب عنه !!

٤٤ (**يا سلمان ! لا تبغضني . .**) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وذكر طريق أخرى واهية جداً ، وبيان أن قصة غرس الفسيل بطولها صحيحة .

٤٦ (**من كذب عليَّ متعمداً ليضلَّ به الناس . .**) . تخريجه ، وبيان أنه ضعيف بجملة الإضلال ، وذكر من أعله من العلماء ، ومنهم الحافظ ابن حجر .

٤٧ عرض لكلام الحافظ ، وتعليقه على زيادة : « ليضلَّ الناس » ، واستغرابه إياها ، ورده على بعض أهل الجهل ممن تعلق بهذا الحديث ، فيجوِّز وضع الحديث في فضائل الأعمال . وذكره معنيين للزيادة على تقدير صحتها ، وبيانه أن الحديث ورد دون الزيادة عن عدد كبير من الصحابة بأسانيد صحيحة ، وأخرى حسنة ، وتخريجها ، ومن طرق أخرى ضعيفة عن نحو

٥٦ (**نِعْمَ العطية كلمة حق تسمعها . .**) . ضعيف جداً ، تخريجه بأسانيد ثلاثة ؛ كلها فيها متروك متهم أو كذاب .

٥٧ (**برّوا آباءكم ؛ تبرّكم أبناؤكم . .**) . ضعيف ، حكم ابن الجوزي بوضعه ، وتعقبه المناوي بأن له شاهداً ، وبيان أن إسناده ضعيف ، وبه ينجو الحديث من الوضع ، وتحقيق أن شيخ الطبراني فيه (أحمد بن صالح مالكي) محرف ؛ صوابه (أحمد بن داود المكي) ، وأنه ثقة .

٦٠ (**نِعْمَ العون على الدين قوت سنة**) . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف ، فيه من لم يعرف ، ومن طريق آخر فيه من كان يكذب ، ورد تحسين المناوي إياه .

(**نِعْمَ العون على الدين المرأة الصالحة**) . لا أصل له ؛ كما قال العراقي والسبكي .

٦١ (**نعم العون على تقوى الله المال**) . تخريجه بسند صحيح مرسلاً ، ضعيف مسنداً ، وذكر ما يغني عنه من الصحيح ، وتخريجه من رواية جمع بسند صحيح .

٦٢ (**عفّوا عن نساء الناس تعفّ . .**) . تخريجه بإسناد ضعيف عن أبي هريرة ، وتخريجه بلفظ مقارب بإسناد موضوع من حديث عائشة ، وبيان أن الجملة الأولى رويت بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أيضاً ، وبإسناد آخر موضوع .

٦٤ (**بل نبياً عبداً . ثلاثاً**) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وفيه قصة من رواية من لا يعرف .

٦٥ (يا عائشة ! لو شئت لسارت معي . .) . تخريجه بسند ضعيف ، وبيان أن الحديث صحيح دون جملة الحجزة ، وبلفظ « عبداً رسولاً » .

٦٦ (والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة . .) . تخريجه بسند ضعيف ، فيه مجهول وثقه ابن حبان !

(الناس معادن ، والعرق . .) . تخريجه بسند ضعيف ، فيه ضعيفان .

٦٧ (كان إذا أصبح قال : أصبحنا وأصبح . .) . تخريجه بسند ضعيف جداً ، والتنبيه على وروده في « المصنف » بسند جيد ، ولكنه لمتن آخر ! لم يتنبّه لذلك المعلّق على « الدعاء » ، فجعله شاهداً !

٦٨ (قل : اللهم اعف عني . .) . تخريجه بسند ضعيف جداً ، فيه ضعيف وكذاب ، تناقض فيه ابن حبان !

٦٩ (إن الله تبارك وتعالى يقول : إني لست على كل كلام . .) . تخريجه بسند ضعيف جداً مرسل ، فيه من لا يعرف عن (المهاجر بن حبيب) ، وهو محرَّف (المهاصر . .) ، وهو ثقة لكنه تابعي ، أو تابع تابعي !!

٧٠ (لا تضربوا الرقيق . .) . تخريجه بسند ضعيف ، فيه منكر الحديث عند البخاري .

٧١ (من دخل في هذا الدين . .) ، تخريجه بسند ضعيف جداً ، وبيان أنه ورد في آخر حديث صحيح جاء من طرق ، وأن هذه الزيادة منكرة .

٧٢ (إذا ابتاع أحدكم جارية . .) . تخريجه بسند ضعيف ، وتحقيق القول في راويه (محمد بن يونس العصفري) ، وبيان علة الحديث .

٨٤ (إني لأبغض المرأة تخرج . .) . ضعيف جداً ، فيه متروك متهم بالوضع ، وآخر ضعيف .

٨٥ (إن الإسلام بدأ جذعاً . .) . ضعيف ، فيه مجهول لم يسمَّ .

(اتقوا الدنيا ، واتقوا النساء . .) . موضوع ، فيه متروك رمي بالوضع .

٨٦ (احذروا زلة العالم . .) . ضعيف من رواية الديلمي ، وبيان ضعفه .

(احذروا صفر الوجوه . .) . موضوع ، تخريجه بإسناد عن ابن عباس مرفوعاً ، وبيان أنه روي من حديث أنس بنحوه ، وهو موضوع أيضاً ، والإشارة إلى تخريجه برقم (٦٥٧٦) .

٨٧ (احملوا النساء على أهوائهن) . موضوع ، وبيان أن فيه ابن البيلماني ، وعنه محمد بن الحارث ، وما قال فيهما ابن عدي وغيره .

(من مات ولم يعرف إمام زمانه . .) . لا أصل له بهذا اللفظ ، وبيان أن الشيعة يتناقلونه في كتبهم ، ويدَّعون أنه منقول عن النبي ﷺ ومعروف عند أهل السنة ، وهو كذب ، والإحالة إلى الرد عليهم في مثله في « المجلد العاشر » من هذه « السلسلة » .

٨٨ (أكرموا المعزى وصلُّوا في مراحها . .) . تخريجه بسند ضعيف ، وذكر طريق آخر له بسند ضعيف جداً ، وبيان أنه قد صح دون هذه الزيادة : « أكرموا المعزى » ، وذكر طريق أخرى ضعيفة بلفظ : « أحسنوا إلى الماعزة . . » .

٩٠ (أخاف على أمتي بعدي ثلاثاً . .) . تخريجه من مخطوط عزيز ، وبيان أنه موضوع ؛ فيه راويان كذابان ، وذكر شاهد له مرسل ضعيف .

٩١ **(اختضبوا ؛ فإنه يزيد في جمالكم . .)** . موضوع ، تخريجه من مخطوط ، وفيه (يحيى بن ميمون) ، وهو كذاب .

٩٢ **(أخبرني جبريل أن الله عز وجل بعثه . .)** . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد ضعيف .

(اختصم عندي الجن المسلمون . .) . ضعيف جداً ، فيه متروك .

٩٣ **(أخرجوا منديل الغمر . .)** . تخريجه بإسناد ضعيف جداً من رواية الديلمي .

٩٤ **(ليأتين على الناس زمان عضوض . .)** . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، فيه متروك وانقطاع . وتحته تنبيه وتحذير من تصحيح الشيخين الحلبيَّيْن لهذا الحديث في « مختصر تفسير ابن كثير » .

٩٦ **(ما من رجلين اصطرما فوق ثلاث . .)** . منكر ، وتخريجه من مخطوط عزيز ، فيه ثلاثة لم يُعرفوا ، واحتمال تحريف اسم أحدهم .

(حدثني جبريل أن الله أهبط . .) . موضوع ، وبيان آفته من جابر الجعفي أو أبي داود الأعمى ، وفيه ثالث لم أعرفه .

٩٧ **(يا مسلم ! اضمن لي ثلاثاً . .)** . موضوع ، فيه متروكان .

(أحسِن علاقة سوطك . .) . تخريجه بإسناد ضعيف فيه مجهول ، ومن لا يعرف .

٩٨ **(أحسنوا ، فإن غلبتم فكتاب الله . .)** . ضعيف جداً ، وفيه (إسحاق ابن عبد الله) ـ والظاهر أنه ابن أبي فروة ـ متروك .

٩٩ (إنكم قادمون على إخوانكم ..) . تخريجه من مصادر كثيرة بإسناد ضعيف ، وبيان أن الحاكم صححه ، ووافقه الذهبي وفيه باعترافه اثنان لا يعرفان ، وتنبيه على إيراد السيوطي الحديث في « الجامع » دون طرفيه ، وعزوه للحاكم وحده ، وإلى حذف (حسان) للحديث من « الرياض » دون تنبيه .

١٠٠ (احضروا موتاكم ..) . ضعيف ، فيه إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها .

(أبو بكر صاحبي ومؤنسي ..) . موضوع بزيادة : « مؤنسي » ، فيه (الكُديمي) ، وهو متهم بالوضع ، وتحقيق أن سائره صحيح مشهور ، وتفصيل ذلك .

١٠٢ (إني عند الله (...) في أم الكتاب ..) . تخريجه بسند ضعيف ، صححه الحاكم ، ورده الذهبي ، وذكر طريق أخرى له ، وبيان أنه حسن فقط ، وأن حديث الترجمة صحيح بدون الزيادة الأخيرة : « وكذلك ترى .. » .

١٠٤ (أنا رسول من أدركت حياً ..) . ضعيف لإرساله .

(إن الله بعثني لتمام مكارم الأخلاق ..) . ضعيف الإسناد ، وذكر ما يغني عنه من « الصحيحة » .

١٠٥ (اتقوا صاحب هذا الوجع ..) . ضعيف لجهالة بعض رواته ، وتفصيل ما أوجب رد الحديث رغم وجود ما يشهد له ويقوّيه ، إلا زيادة : « إذا هبط وادياً .. » ، فإنها منكرة .

١٢٥ **(احفوا الشوارب ، وأعفوا اللحى ، ولا تشبهوا باليهود)** . ضعيف بذكر اليهود ، صحيح بلفظ « وخالفوا المشركين » ، وإشارة الحافظ إلى عدم جواز قصٍّ اللحية كما يفعل البعض ، ولفت المؤلف النظر إلى ما كان عليه عمل السلف من إعفائها منه إلا ما زاد على القبضة .

١٢٦ **(ليس منا من لم يرحم صغيرنا . .)** . تخريجه من رواية الترمذي وغيره ، وبيان أن مدارها على ليث الضعيف ، والكلام على رواية ابن حبان التي لم يذكر فيها ليثاً هذا ، والشك في ثبوتها ، والإشارة إلى صحة أصل الحديث .

١٢٧ **(اخضبوا لحاكم . .)** . موضوع ، فيه راوٍ متهم بالوضع ، وآخر ضعيف ، وبيان تساهل المناوي ، والنظر في قوله : « له شواهد » .

١٢٨ **(اخبُرْ تقْلِه ، وثق بالناس رويداً)** . ضعيف ، فيه راوٍ ضعيف ، اضطرب في إسناده ، وخولف في رفعه .

١٢٩ **(أول من يشفع يوم القيامة . .)** . موضوع . فيه متروك ، وآخر مجهول .

(اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومائة . .) . موضوع ، في إسناده مدلس ، وقد خولف في رفعه ، وبيان أنه صح مرفوعاً من طرق بلفظ : « . . ابن ثمانين . . » ، وتخريجه .

١٣١ ذكر روايات أخرى مثل حديث الترجمة ، وبيان ما فيها من ضعف ومخالفة .

١٣٣ خلاصة حديث الترجمة أنه منكر ، وإن تعددت طرقه ورواته ، وأنه مثال صالح لبيان أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها ،

١٣٩ (**من اعتز بالعبيد أذله الله**) . ضعيف ، تخريجه من رواية جماعة عن مجهول .

١٤٠ (**ما من مسلمَيْن يموت لهما أربعة أولاد ..**) . ضعيف ، فيه قيس بن عبد الله النخعي ، مجهول ، وثقه ابن حبان ! وفي آخره جملة أنه يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمته أكثر من مضر ، وهي ثابتة في أحاديث أخرى .

١٤١ (**ما من عبدٍ يخطب خطبة ..**) . تخريجه بسند مرسل ، وبيان أنه روي موصولاً عن ابن مسعود ، وبيان علته ، وشيء من ترجمة (محمد ابن السماك الواعظ الكوفي) .

١٤٢ (**أفضل الصدقة حفظ اللسان**) . تخريجه بسند موضوع ، والإشارة إلى شاهد له تقدم بنحوه ؛ إسناده ضعيف .

١٤٣ (**إذا أراد الله بعبدٍ خيراً ؛ جعل له واعظاً ..**) . تخريجه بإسناد ضعيف عند المؤلف ، والكلام عن أحد رواته ، وعن آخر في طريقه غير معروف ، وبيان أن سماع ابن سيرين عن أم سلمة غير ثابت ، بالإضافة الى علة أخرى ؛ وهي وقفه على أم سلمة أو ابن سيرين ، وهو الصحيح .

١٤٥ الكلام على ما في تحسين الدكتور فؤاد عبد المنعم للحديث ، ولجنة « الجامع الكبير » ؛ حيث لم تزد على نقل تجويد العراقي لإسناده في « المغني » ، وظن الدكتور أنه « المغني » لابن قدامة ، فعزاه إليه !!

١٤٦ (**أليس الدهر كله غداً**) . مرسل موضوع ، فيه الواقدي .

(**إذا جاء الموت لطالب العلم ..**) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ،

فيه متروك ، وأثر موقوف في فضل التعلم ظاهر البطلان .

١٤٧ (**اجتنبوا دعوات المظلوم**) . ضعيف ، وذكر ما يغني عنه من الصحيح .

(**الناس ثلاثة : سالم . .**) . ضعيف ، وبيان ما في قول المناوي من أمور ؛ أهمها أنه عزا الحديث لأبي يعلى ، ولفظه مخالف ، وأعله بابن لهيعة وهو متابَع ، وبيان علة رواية الطبراني ، وأن الحديث صح موقوفاً مفسراً ، وتخريجه . رفعه بعض الضعفاء والمجهولين .

١٤٩ (**من يرد الله به خيراً . . ويلهمه رشده**) . ضعيف بهذه الزيادة الأخيرة ، اضطرب راويها إثباتاً ورفعاً ، وفيه لين ، مع مخالفته لحديث الصحيحين دونها . وتخريج رواية أخرى بها ، لكن فيها متهم ، وتصويب أن الحديث بها موقوف .

١٥١ (**إن طالب العلم تبسط له الملائكة . . وتستغفر له**) . موضوع بزيادة الاستغفار ، وذكر ما صح من ألفاظ هذا الحديث دون ذكر الاستغفار ، ومواطن تخريجها من كتب المؤلف ، وبيان أن الاستغفار من الملائكة صح في (العالِم) .

١٥٢ (**من رأيتموه ينشد شعراً في المسجد . .**) . تخريجه بسند ضعيف جداً ، فيه متروك ، خولف في إسناده وفي متنه ، وفي متنه زيادة منكرة أخرى ، وتنبيه على أوهام لبعض العلماء في هذا الحديث .

١٥٤ (**إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها . .**) . تخريجه بسند موضوع ، فيه (ابن أبي سبرة) ؛ رُمي بالوضع .

من حديث أبي هريرة ، وبيان أنه خالف بعض الضعفاء في إسناده ، فجعله من حديث عبد الرحمن بن عوف .

١٦٣ (بئس القوم قوم يمشي الرجل فيهم ..) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، وبيان علله الثلاث .

١٦٤ (غفر الله لزيد بن عمرو ..) . تخريجه بإسناد موضوع ، فيه متهم بالكذب ، وغيره .

١٦٥ (كل نادبة كاذبة ..) . ضعيف مرسل ، وتحته تنبيه في عزو السيوطي .

١٦٦ (كان إذا اجتلى النساء ..) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وذكره من طريق أخرى أشد ضعفاً ؛ بل هو موضوع وفيه قصة ، وبيان أنها عند البخاري مختصرة دون المستنكر منها ، واستغلال أحد الشيعة الحديث الموضوع في الطعن على السيدة عائشة رضي الله عنها .

١٦٧ (كان يقول في سجوده : سجد لك سوادي ..) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وثق الهيثمي رجاله ، وتعقبه الحافظ بأن فيه من هو « منكر الحديث جداً » ، وبيان خطئه في تسميته ، وأن الصواب أنه حميد الأعرج ، وبه تعقب الذهبي الحاكم ، وبيان أنه روي عن عائشة من طريقين آخرين لا يصلحان للشهادة ، وذكر شاهد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل ، وبيانها .

١٦٩ (كان إذا خطب المرأة قال ..) . موضوع ، تخريجه بإسنادين مرسلين ، فيهما (الواقدي) المتهم .

١٧٠ (كان إذا خطب ، فرُدَّ ؛ لم يعد ..) . موضوع ، فيه الواقدي أيضاً ، وجابر بن يزيد المتروك .

(كان إذا جلس ، جلس إليه أصحابه ..) . موضوع ، فيه كذاب ، وتعقب المناوي سكوت السيوطي عنه .

١٧١ (بين الركن والمقام ملتزم ..) . ضعيف جداً ، فيه متروك .

(كان إذا توضأ فضّل ماءً ..) . ضعيف منقطع ، وبيان ما في تصحيح الطبري إياه ، وتعجب المؤلف من أسلوب الطبري في تصحيح الأحاديث دون أن يتكلم عليها بتوثيق ؛ بل وبحكايته عن الآخرين تضعيفها ! وبيان أن الحديث غريب ، وشبهة الانقطاع قائمة ، وتساهل الهيثمي في تحسينه !

١٧٤ (إن أرواح المؤمنين في السماء السابعة ..) . موضوع ، وبيان آفته ، وأن المتهم به روى : « من زار قبر أمه كان كعمرة » !

(إن أرحم ما يكون العبد ..) . موضوع ، وبيان أن فيه وضّاعاً ، وآخر كذّبوه .

١٧٥ (ستفتح مشارق الأرض ومغاربها .. عُمالها في النار إلا ..) . ضعيف مرسل .

(جزاء الغني من الفقير ..) . تخريجه بإسناد ضعيف مسلسل بالمجاهيل ، ونقد قول الهيثمي فيه ؛ لما فيه من الانشغال عن المهم .

١٧٦ (إن المهدي لا يخرج حتى تقتل النفس الزكية ..) . منكر ، بيان أن علته الوقف ، والكلام على زيادة (مجاهد) في السند ، والنسخة التي عزيت إليها من « المصنف » ، وشيء من ترجمة (النفس الزكية) .

١٧٧ (لا تفعلي يا قيلة ! إذا أردت أن تبتاعي . .) . ضعيف منقطع .

١٧٨ (اتقوا الله ، وصِلوا الأرحام . .) . تخريجه بإسناد ضعيف مرسل .

١٧٩ (أخشى ما أخشى على أمتي كبر البطن . .) . تخريجه بإسناد موضوع ، وهو مما سوَّد به السيوطي جامعه !

(اخلعوا نعالكم عند الطعام . .) . موضوع ، فيه كذاب .

١٨٠ (أخلص دينك . .) . تخريجه بإسناد ضعيف منقطع ، وبيان ذلك ، وذكر اختلاف الرواية في تسمية (ابن أبي عمران) ، وغمز المنذري تصحيح الحاكم إياه .

١٨١ (أخلصوا عبادة ربكم . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه راوٍ ضعيف ، وآخر سيىء الحفظ .

(أدِّبوا أولادكم على ثلاث خصال . .) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بثلاثة ضعفاء ، وآخر لا يعرف .

١٨٢ (إن أحب الأعمال إلى الله بعد الفرائض . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ؛ مسلسل بثلاثة من الضعفاء .

١٨٣ (ما أحسن القصد في الغنى . .) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، ومع ذلك حسَّن الحافظ إسناده ، وتساهل مختصِر « تفسير بن كثير » بإيراده إياه مشيراً بذلك إلى صحته ! وإيهامه القراء أنه رواه أبو بكر ـ وهو ابن أبي شيبة عند الإطلاق ـ ، وهو يعني (البزار) !

١٨٥ (عليٌّ عيبةُ علمي) . موضوع ، فيه متروك ، وكذبه ابن معين ، وهو من موضوعات « الجامع الصغير » .

١٨٦ (إذا تزوج أحدكم ، ودخل على أهله . .) . تخريجه من مخطوط ، وهو موضوع ، وبيان علته .

(لا وضوء لمن لم يصلِّ عليَّ) . منكر ، صرَّح ابن حجر بغرابته ، وذكر طريق آخر بإسناد واهٍ آفته (الواقدي) .

١٨٨ (لا يَلَغْ أحدكم كما يَلَغُ الكلب . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه عنعنة بقية بن الوليد ، وآخر مجهول .

(لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه عنعنة أبي الزبير ، وآخر ضعيف ، وبيان أن الجملة الأولى منه صحيحة .

١٨٩ (من اقتصد أغناه الله . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه مجاهيل ، وتنبيه على سقوط هذا الحديث مع نحو خمسة أحاديث أخرى من مطبوعة « مختصر الزوائد » .

١٩٠ (أمرت بحب أربعة من أصحابي . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ؛ فيه منكر الحديث ، وآخر ضعيف .

١٩١ (إنما الخاتم لهذه وهذه . .) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، وذكر حديث يعارضه ، لكنه شاذ ، وبيان أن الصحيح النهي عن التختم في السبابة أو الوسطى .

١٩٢ (إن أكبر الكبائر . . ومنع فضل الماء . .) . تخريجه بسند ضعيف وبيان أن نصفه الأول معروف الصحة .

(الكذب كله إثم . .) . تخريجه بإسناد ضعيف مظلم من رواية

في المفاضلة بين (محمد ورشدين بن كريب) وأن الصواب (ابنَي كريب) .

٢٠٢ (ادفنوا دماءكم ..) . موضوع ، تخريجه من رواية الديلمي ، وتبييض الحافظ له في « مختصر الديلمي » ، وسبب ذلك ، وبيان ما فيه من العلل .

٢٠٣ **(ادفنه ، لا يبحث عنه كلب ..) . ضعيف معضل** ، تخريجه من رواية ابن سعد ، وبيان وجه إعضاله .

٢٠٤ **(ادفنوا الأظفار والدم ..) . موضوع** ، وبيان أن علته عبد الله بن عبد العزيز الدراوردي ، وأنه متهم بالكذب .

(أُدمان في إناء ! ..) . ضعيف ، فيه مجهول .

٢٠٥ **(إن الله يحب أن تعدلوا ..)** . تخريجه بإسناد **ضعيف جداً** فيه متروك . وذكر لفظ آخر له من أربع طرق كلها معلولة ، وبيان أن الحديث عند الشيخين من طرق عن الشعبي ليس فيها قوله : « كما يحب أن .. » ، أو : « كما تحبون أن .. » .

٢٠٦ **(إن الأذان سهلٌ سمحٌ ..)** . تخريجه بإسناد **ضعيف جداً** .

٢٠٧ **([أدَّبني] ربِّي ، ونشأتُ ..) . ضعيف** ، وتخريجه من رواية الجرجاني .

٢٠٨ **(من أكل كراء بيوت مكة ..)** . تخريجه بسند **ضعيف** ، فيه راويان ضعيفان ، والثالث (أبو إسرائيل) ، وبيان احتمال أنه محرّف عن (ابن إسرائيل) ، وهو (إسماعيل بن خليفة) ، وذكر ما يساعد على تقبّل هذا الاحتمال ، وبيان أن الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً ، وذكر ما يخالفه من الحديث الصحيح .

متروك ، وثان لا يعرف ، وثالث ضعيف . وبيان أنه قد توبع لكن من طرق كلها ضعيفة ، والإشارة إلى طريق أخرى للحديث إلا أن إسنادها مظلم .

٢٢٠ (**إن الله تصدق بإفطار الصيام** . .) . تخريجه بإسناد ضعيف من رواية الديلمي ثم من رواية ابن سعد مختصراً ، وفيه قصة ، والدولابي بها بمتن آخر .

٢٢٢ (**ادْرَؤُا الحدود عن المسلمين ما استطعتم** . .) . تخريجه بإسناد ضعيف مضطرب ، والإشارة إلى أن شطره الأول جاء بسند حسن موقوفاً عن ابن مسعود .

٢٢٣ (**أدنى ما يقطع فيه السارق** . .) . ضعيف ، تخريجه من طريقين ، وبيان أن الصحيح في الحديث أنه حكاية عن الواقع في عهده ﷺ ، فصيَّره بعض الضعفاء من كلامه ﷺ ، وبيان أنه صح القطع في ربع دينار قولاً وفعلاً .

٢٢٤ (**إذا أتى أحدكم أهله** . .) . ضعيف ، فيه ليث بن أبي سليم ، وأبو المستهل ، وتردد المؤلف في كونه (الكميت بن زيد) الشاعر .

٢٢٥ (**إذا أتى على العبد أربعون سنة** . .) . موضوع ، فيه الذّارع (أحمد ابن نصر) ؛ وضاع كذاب .

٢٢٦ (**إذا أمّنك الرجل على دمه** . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه راوٍ ضعيف ، وآخر مجهول . وقد صح بسند ولفظ آخر .

٢٢٧ (**إذا أحب الله عبداً ابتلاه** . .) . تخريجه بأسانيد ضعيفة جداً ، وبيان أن الحديث قد صحَّ دون آخره .

٢٢٨ (إذا اختلف الناس ، فالخير . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وذكر متابع له بإسناد ضعيف جداً . وتنبيه على وهم « المطالب العالية » في عزو الحديث لأبي داود ، وليس فيه ، واغترار المعلق على « مسند أبي يعلى » به !

٢٢٩ (إذا اختلف الزمان ، واختلفت الأهواء . .) . موضوع ، رواه الديلمي ، وبيان المتهم به .

(إذا اجتمع العالمُ والعابدُ على الصراط . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه من لا يعرف ، وآخر له حديث منكر .

٢٣٠ (إذا أذن المؤذن يوم الجمعة . .) . تخريجه بإسناد موضوع ، وذكر الآية التي تغني عنه ، وبيان الاختلاف في الأذان الذي يحرم العمل ، وترجيح أنه الذي بين يدي الخطيب .

٢٣١ (إذا أُذِّنَ في قرية آمَنَها الله . .) . تخريجه بسند ضعيف عن أنس ، ومن حديث عبد الله بن سلام ؛ بسند موقوف منقطع ضعيف أيضاً . وروي مرفوعاً .

٢٣٢ (إذا أحب الله عبداً ؛ قذف حبه في قلوب الملائكة . .) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، مع نكارة في متنه ، وبيان أنه صح دون ذكر « قلوب الملائكة » ، ولأجلها خرجته هنا ، وتخريج الحديث الصحيح من رواية الشيخين ، ورواية مسلم أتم .

٢٣٤ (إذا اختلف الناس ، كان ابن سمية مع الحق) . تخريجه عن ابن مسعود بإسناد ضعيف جداً ، فيه متروك ، وقد توبع وخولف . والرد على

الدكتور القلعجي في تعليقه على الحديث من وجوه ثلاثة ، وبيان أنه لا تحقيق عنده .

٢٣٧ (إذا أدركتكم الصلاة وأنتم في مراح الغنم . .) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً وذكر طريق أخرى بلفظ مختصر ، وهو صحيح ؛ له شاهد من حيث البراء . وتنبيه على وهم للسيوطي .

٢٣٩ (إذا ادّعت المرأة طلاق زوجها . .) . ضعيف ، وبيان علته .

(إذا ادّهن أحدكم فليبدأ بحاجبيه . .) . تخريجه بإسناد ضعيف ؛ مرسل مسلسل بالعلل ، وبيانها .

٢٤٠ (إذا أخذ المؤذن في أذانه . .) . موضوع ، فيه من يضع الحديث ، وآخر ضعيف ، وتناقض السيوطي فأورده في « الجامع الصغير » ، وفي « الموضوعة » !! وتنبيه على أن الحديث في « أخبار أصبهان » بغير اللفظ الذي ذكره السيوطي ، وبيان أنه صحّ من الحديث جملة المغفرة .

٢٤١ (إذا أراد أحد منكم سفراً . .) . موضوع ، وفيه متهمان بالوضع .

٢٤٢ (إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره . .) . منكر ، فيه (لاحق بن الحسين) ، وهو آفة سنده ، والرد على المناوي في إعلاله بغيره ، وذكر طريق آخر ضعفه أيسر .

٢٤٤ (نية المؤمن خير من عمله . .) . تخريجه بسند ضعيف من رواية الطبراني في « الكبير » ، وبسند آخر من رواية الخطيب ، فيه من قال فيه أحمد : هو أكذب الناس ! والجملة الأولى عند البيهقي عن أنس بسند ضعيف .

٢٤٥ (إن متّ متّ شهيداً . .) . تخريجه بإسناد ضعيف .

٢٤٥ (إذا أراد الله أن يخلق خلقاً للخلافة ..) . موضوع ، تخريجه بإسنادين ، وبيان علتهما ، وذكر طريق ثالث له بإسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل .

٢٤٨ (إذا أديت زكاة مالك ..) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه عنعنة أبي الزبير وابن جريج ، والنظر في تصحيح الحاكم إياه ، وموافقة الذهبي !

(إذا أراد الله بعبدٍ خيراً فقهه في الدين ..) . تخريجه من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده بإسناد ضعيف جداً فيه متروك ، والنظر في عزو السيوطي الحديث لـ « الشعب » من حديث أنس ، وإنما رواه عن محمد بن كعب مرسلاً ، وفيه (موسى بن عبيدة) ، وهو ضعيف ، ورواه « الديلمي » ، وفيه (الأنصاري) ، وهو منكر الحديث جداً .

٢٤٩ (إذا أراد الله بقومٍ خيراً ؛ أكثر فقهاءهم ..) . تخريجه بإسناد مرسل ضعيف .

٢٥٠ (إذا أراد الله بعبدٍ خيراً ؛ جعل صنائعه ..) . تخريجه بإسناد ضعيف .

٢٥١ (إن لله تسعة وتسعين اسماً ، كلهن في القرآن ..) . بيان أنه منكر بزيادة « كلهن في القرآن » .

(إذا أراد الله بعبدٍ خيراً ؛ صيَّر حوائج ..) . موضوع ، تخريجه من رواية الديلمي .

٢٥٢ (طوبى للمخلصين ..) . موضوع ، تخريجه من رواية أبي نعيم والبيهقي .

٢٥٢ (إذا أراد الله بعبدٍ خيراً ؛ عاتبه في منامه) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً من رواية الديلمي .

٢٥٣ (إذا أراد الله بعبدٍ خيراً ؛ فتح له قلبه ..) . تخريجه بإسناد ضعيف .

٢٥٤ (إذا أراد الله بقريةٍ هلاكاً ..) . تخريجه بإسناد ضعيف ، فيه عنعنة الحسن البصري ، وراوٍ آخر فيه ضعف يسير من قبل حفظه .

(إن من أسوأ الناس منزلة ..) . تخريجه بإسناد ضعيف .

٢٥٥ (مثل المؤمن كالبيت الخرب ..) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك .

(كفى بالمرء إثماً أن يشار إليه بالأصابع ..) . ضعيف جداً ، وله شاهد بنحوه ضعيف أيضاً .

٢٥٦ (أهل الجور وأعوانهم في النار) . منكر ، ومع ذلك صححه الحاكم ، ورده الذهبي .

٢٥٦ (التوبة من الذنب أن لا تعود ..) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وذكر متابعة له بسند ضعيف أيضاً ، وصحح البيهقي وقفه .

٢٥٧ (.. كفى بالمرء من الشح أن يقول : ...) . تخريجه بإسناد مسلسل بالعلل ، ومع ذلك صحح الحاكم إسناده ، ووثق راويه هلالاً وآباءه ، ووافقه الذهبي كما في « التلخيص » المطبوع ، لكن نقل المناوي عنه رده وهو الصواب ، وبيان علل الإسناد ، ومع ذلك فقد صححه الغماري !

٢٥٩ تنبيه على أن الفقرة في مطلع الحديث والتي أُشير إليها بنقط (..) صحيحة ثابتة . ثم رجع المؤلف إلى « مختصر استدراك الذهبي » لابن الملقن ، فلم يجد الحديث فيه .

٢٧٠ (**إن الله ينهاكم عن التعري** . .) . ضعيف جداً ، فيه (حفص بن سليمان) متروك الحديث ، ورواه الثقات عن مجاهد مرسلاً مختصراً ، وبيان خطأ فاحش وقع في اسم راويه « حفص » ؛ فتحرَّف على الهيثمي وغيره إلى (جعفر) ، فجعله من رجال الصحيح ! ونبَّه عليه الحافظ في حاشية « المجمع » ، وتبعه الشيخ الأعظمي بهذا التحريف ، لكنه قال : « وحفص بن سليمان من رجال الصحيح » !

٢٧٢ (**الإيمان [بالقدر] نظام التوحيد**) . تخريجه بإسناد ضعيف .

(**الإيمان بالله والعمل قرينان** . .) . تخريجه بإسناد ضعيف لإرساله ، والإشارة إلى رواية أخرى مرسلة عن مجاهد .

٢٧٣ (**الإيمان والعمل شريكان في قرن** . .) . تخريجه بإسناد موضوع من قبل (أصرم بن حوشب) .

٢٧٤ (**الإيمان بالله باللسان** . .) . تخريجه بإسناد موضوع من رواية الديلمي ؛ فيه هالكان !

(**بشّر من شهد بدراً بالجنة**) . تخريجه بإسناد ضعيف ، وذكر ما يغني عنه من الحديث الصحيح .

٢٧٥ (**بعثت داعياً ومبلغاً** . .) . موضوع . تخريجه من رواية جمع ، وبيان أن مداره على مجهول ظنه السيوطي غيره ، وأنه ثقة ، وردّ ابن عراق عليه .

٢٧٧ (**التوبة النصوح : الندم على الذنب** . .) . تخريجه بإسناد موضوع ، آفته (العدوي) يضع الحديث ، وآخر متروك الحديث ، وذكر الخلاف في كنيته ، وترجيح أنها (أبو خباب) .

٢٨٧ (**عجب ربكم من ذبحكم الضأن ..**) . تخريجه بإسناد موضوع ، آفته (سليمان بن داود المنقري) ، وبيان أنه قد خفي حاله على المناوي ، فأعله بمن فوقه .

٢٨٨ (**سيد الفوارس أبو موسى**) . تخريجه من رواية ابن سعد بإسناد ضعيف معضل .

(**همة العلماء الرعاية ..**) . موضوع ، وبيان أنه لم يصح عند المؤلف مرفوعاً ولا موقوفاً ، وليس عليه نور النبوة .

٢٨٩ (**لا تسبوا السلطان ، فإنه فيء ..**) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً .

٢٩٠ (**إياكم والدَّين ، فإنه هَمّ ..**) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر مخطوط بإسنادين أحدهما موضوع ، والآخر فيه متروك .

٢٩١ (**أيما نائحة ماتت قبل أن تتوب ..**) . منكر ، فيه (عيسى بن ميمون) وهو ضعيف جداً ، وإنكار أحمد والبخاري وابن عدي لأحاديثه ، واتهام ابن حبان إياه بالوضع ، وتساهل الحافظ في قوله فيه : « ضعيف » فقط .

٢٩٢ (**الإيماء خيانة ..**) . تخريجه من رواية ابن سعد بإسناد ضعيف ، مرسل ، وفيه قصة ابن أبي سرح ، وطلب أحد الصحابة إيماء النبي ﷺ بقتله . وبيان أن الشطر الثاني منه صح من طريقين آخرين ، وفيهما القصة .

(**اليُمْن حسن الخلق**) . تخريجه من رواية الخرائطي بسند ضعيف .

(**إذا كان يوم القيامة أتي بالوالي ..**) . تخريجه من رواية البيهقي بإسناد ضعيف .

٢٩٤ (**أيما والٍ وليَ من أمر أمتي بعدي ..**) . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بإسناد ضعيف .

٢٩٥ (الإيمان معرفة بالقلب . .) . موضوع ، تخريجه من رواية جمع غفير بإسناد فيه متهم بالكذب ، بل صرح الدارقطني بوضعه لهذا الحديث ، وذكر متابعات له واهية ، لم تزده إلا وهناً ، وقد أطال المؤلف النفس جداً في تتبع طرقه ، فلم يجد فيها ما يأخذ بعضده . وجزم ابن الجوزي وابن القيم والسخاوي بوضعه .

٢٩٩ (الإيمان عفيف عن المحارم . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية أبي نعيم في « الحلية » .

٣٠٠ (كان يكره أن يرى الرجل جهيراً . .) . موضوع ، تخريجه من مصادر بعضها عال عزيز بسند فيه (مسلمة بن علي) ؛ متروك .

٣٠١ (كان يكره أن يرى المرأة ليس بيدها . .) . تخريجه من مصدرين أحدهما مخطوط بإسناد ضعيف .

(إن أفواهكم طرق القرآن . .) . تخريجه عن علي بإسناد ضعيف جداً ، وبيان أنه قد صح موقوفاً من طريق أخرى عن علي نحوه ، وتحقيق أنه في حكم المرفوع .

٣٠٢ (إن المؤذنين والملبين يخرجون من قبورهم . .) . تخريجه من رواية الطبراني بسند ضعيف جداً ، مسلسل بالعلل ؛ منها (أبو بكر الهذلي) المتروك ، وجماعة لا يعرفون ، واقتصر الهيثمي عليهم في الإعلال ، دون الهذلي! وذكر طريقين آخرين له إسنادهما واهٍ .

٣٠٥ (إن المؤمن يؤجر في هدايته السبيل . .) . تخريجه من رواية ابن نصر وغيره بإسناد ضعيف ، وبيان أن الشطر الأول منه قد صح مفرقاً في أحاديث .

٣٠٦ (من نظر إلى أخيه نظر مودة ..) . تخريجه من رواية ابن عدي وغيره بسند ضعيف جداً ، فيه (سوار بن مصعب) ؛ متروك .

(من نظر إلى مسلم نظرةً يخيفه ..) . تخريجه من رواية البيهقي بإسناد فيه الإفريقي ، وهو ضعيف .

٣٠٧ (ما من عبدٍ يظلم رجلاً مظلمةً في الدنيا ..) . تخريجه من رواية البيهقي أيضاً بإسناد ضعيف جداً .

(من قضى نسكه ، وسلم المسلمون ..) . تخريجه من رواية ابن عدي بسند ضعيف فيه (موسى بن عبيدة) وأخوه (عبد الله) .

٣٠٨ (من أراد أمراً فشاور فيه ..) . تخريجه من رواية البيهقي بسند ضعيف عن ابن عمر ، وبيان أنه روي من حديث ابن عباس ، وفيه متروك .

(مروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر ..) . ضعيف جداً ، تخريجه برواية ابن عدي وفيه من يضع الحديث ، وبرواية ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد فيه متروك ، وروي من حديث أنس أيضاً وهو ضعيف جداً ، لكن معنى الحديث صحيح .

٣٠٩ (خذوا على أيدي سفهائكم) . تخريجه بإسناد ضعيف من رواية البيهقي .

٣١٠ (أفضل الزهد في الدنيا ذكر الموت ..) . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد ضعيف جداً .

(الاستغفار في الصحيفة يتلألأ نوراً) . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد ضعيف .

٣١١ **(الاستغفار ممحاة للذنوب)** . تخريجه من رواية الديلمي أيضاً بإسناد ضعيف جداً ، فيه متروكان ، وثالث غير معروف .

(إذا عاد أحدكم مريضاً ، فلا يأكل . .) . **ضعيف جداً** ، فيه متروك وانقطاع ، وتنبيه على تصحيح خطأ كان في الأصل المصور .

٣١٢ **(إذا ظهرت الفاحشة ؛ كانت الرجفة . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية ابن عدي والديلمي ، وفيه ضعيفان : الابن عن أبيه !

٣١٣ **(إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره . .)** . تخريجه من رواية الديلمي بسند **ضعيف جداً** ، فيه ضعفاء ؛ أحدهم منكر الحديث عند البخاري والعسقلاني .

(ما عظمت نعمة الله عز وجل على عبد . .) . تخريجه من رواية جماعة بإسناد **ضعيف جداً** ، وذكر متابع له ، وضعَّف البيهقي كلا الطريقين ، والإشارة إلى شاهد له ساقط ، لكن روي بلفظ آخر ، وهو مخرج في « الصحيحة » .

٣١٥ **(لكل نبي رفيق في الجنة . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية ابن ماجه وغيره بسند ضعيف جداً عن أبي هريرة ، وبسند آخر لين عن عثمان ، وبإسناد له علل أربع عن طلحة بن عبيدالله ، والإشارة إلى أن كذاباً قَلَبه .

٣١٨ **(لو عاش إبراهيم لوضعت الجزية . .)** . **موضوع** ، تخريجه من رواية ابن سعد عن الواقدي !

(إذا أراد الله بعبدٍ شراً خضّر له . .) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الطبراني في المعاجم الثلاثة بسندِ مَنْ ليس بمشهور ، والرد على تقوية

المنذري والهيثمي إياه ، وبيان ما في عبارته من السقط ، وتنبيه على خطأ العراقي في عزو الحديث لأبي داود .

٣٢٠ (**إذا أراد الله بعبدٍ هواناً** . .) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية جمع مرسلاً ، وفيه مجهول ، وذكر طويق آخر له عن أنس فيه كذاب .

٣٢١ (**إن العبد يدعو الله وهو يحبه** . .) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية الطبراني ؛ فيها متروك ، وفيه جملة رويت في حديث آخر .

٣٢٢ (**إذا أردت أن يحبك الله فابغض الدنيا** . .) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الخطيب بإسناد مرسل فيه من لم أعرفه ، والراوي عنه (أبو الفضل جعفر بن محمد العسكري) ليس هو المترجم في « الثقات » ، والبحث فيه ، والإشارة إلى ما صح منه ، وقد روي معضلاً .

٣٢٤ (**لأن أذكر الله مع قوم بعد صلاة الفجر** . .) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية ابن عدي وغيره ، بسند علته (الأعمش) ، وهو مدلس ، رواه بصيغة التعليق ، وقد توبع عليه بلفظ آخر ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٩١٦) .

٣٢٥ (**ألا يستحي أحدكم من مَلَكَيْه** . .) . تخريجه من رواية البيهقي بإسناد **ضعيف جداً** ، وله شاهد ضعيف ، وهو :

(**ألم أنهكم عن التعرّي** . .) . تخريجه من رواية البيهقي أيضاً بسند **ضعيف** ، وفيه ضعيفان .

٣٢٦ (**من اتقى الله كلَّ لسانه** . .) . **منكر** ، تخريجه من رواية ابن أبي الدنيا ، وكلام العقيلي وابن عساكر عليه .

٣٢٧ **(ريح الجنة يوجد من مسيرة مائة عام . .)** . تخريجه من رواية أبي نعيم وغيره عن أبي هريرة بإسناد **ضعيف جداً** ، فيه متروك ، ولفظ الشجري « خمسمائة عام » ، وسيأتي نحوه عن أنس برقم (٣٦٥١) .

(تكون إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين . .) . **ضعيف** ، تخريجه برواية أبي داود بإسناد حسن ، لولا أن فيه انقطاعاً تبيَّنه المؤلف بعد أن كان أخرجه في « الصحيحة » ، فنقله إلى هنا ، والله الهادي .

٣٢٨ **(إن الله يبغض كل جعظري جواظ . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية ابن حبان بسند منقطع ، كالذي قبله ، وذكر طريق أخرى له ؛ إلا أنها واهية ، وتعجب المؤلف من انطباق هذا الحديث ـ على ضعفه ـ على الكفار ، وبعض المسلمين اليوم .

٣٣٠ **(إذا أراد أحدكم أمراً فليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك . .)** الحديث ، وفي آخره : **(. . لا حول ولا قوة إلا بالله)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية أبي يعلى بسند عن أبي سعيد الخدري ؛ وهو حسن عندي ، إلا أن الراوي شذَّ بهذه الزيادة في آخره خلافاً لكل أحاديث الاستخارة . وذكر عدد ممن أخرج الحديث عن جمع من الصحابة دون الزيادة ، ومنهم البخاري عن جابر ، والرد على من استنكره .

٣٣٢ **(إذا أراد الله بقوم نماءً أو بقاءً . .)** . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد **ضعيف جداً** ، من رواية عراك بن خالد عن أبيه ؛ ضعيفان ، والأب شرّ من الابن .

(إذا أردت أمراً فعليك بالتؤدة . .) . تخريجه من رواية جمع بإسناد **ضعيف** ، فيه من هو سيىء الحفظ ، وقيل بأن له شواهد كثيرة !

٣٣٣ (**إذا أردت أمراً فتدبر عاقبته ..**) . تخريجه من رواية ابن المبارك وغيره بسند موضوع ، وبيان آفته .

٣٣٤ (**أوحى الله إلى موسى عليه السلام : إنك لن ..**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية أبي نعيم ، فيه شيخ الطبراني (علي بن سعيد الرازي) ؛ متكلمٌ فيه .

٣٣٦ (**من سبّ علياً فقد سبّني ..**) . **منكر** ، تخريجه عن أم سلمة من طرق مدارها على أبي إسحاق السبيعي المختلط ، وبيان أن الصحيح عنه أنه موقوف عليها .

٣٣٧ (**طلحة والزبير جاراي في الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه برواية جماعة بسند فيه ضعيفان ، ورد الذهبي على الحاكم .

٣٣٨ (**بئس البيت الحمام ..**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية البيهقي بإسنادين أحدهما ضعيف فيه مدلس ، والآخر منقطع .

(**لا تَدَعُوا صلاة الليل ..**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الطبراني ، وأعله الهيثمي بـ (بقية بن الوليد) ، وإنما العلة من شيخه جرير بن يزيد .

٣٣٩ (**لا تشغلوا قلوبكم بذكر الدنيا**) . تخريجه من رواية ابن أبي الدنيا بإسناد ضعيف معضل .

٣٤٠ (**العباس مني ، وأنا منه ..**) . **ضعيف** ، تخريجه برواية جمع بعضهم بتمامه ، وبعضهم دون الشطر الآخر منه . والرد على من صحح إسناده ، وتناقض الذهبي فيه في « السير » ، وتبعه المعلق عليه ! في موضعين متقاربين فيه ، الأمر الذي يدلك على أن التعليقات بأقلام مختلفة ، وتقوية الشطر الثاني منه بالشواهد .

٣٤٧ (**إذا شربتم الماء فاشربوه مصاً ..**) . تخريجه من رواية الديلمي بسند ضعيف جداً ؛ فيه متروك .

٣٤٨ (**إن الله يحب المتبذّل ..**) . تخريجه من رواية البيهقي وغيره بسند ضعيف ؛ معضل ، وبيان أنه مما فات مصدره على الحافظ العراقي .

(**إن الله يبغض الوسخ والشعث**) . موضوع من رواية البيهقي وغيره ، وبيان آفته .

٣٤٩ (**نهى عن الشهرتين : رقة الثياب ..**) . موضوع ، تخريجه من رواية البيهقي من طريق أبي نعيم ، وقال فيه : « لا نعرفه » ، وهو عمر بن الصبح الكذاب .

٣٥٠ (**لو كنت مؤمّراً أحداً من غير مشورة ..**) . تخريجه من رواية الترمذي وغيره بسند ضعيف جداً ، من رواية أبي إسحاق عن الحارث الأعور ، وجعل بعضهم مكانه (عاصم بن ضمرة) ؛ وبه أعله الذهبي ، وبيان أن العلة (الحارث) .

٣٥١ (**إن الجنة تشتاق إلى أربعة ..**) . ضعيف ، تخريجه من طرق كلها واهية ، وذكر طريق أخرى عن أنس قوّاه جمع بلفظ « ثلاثة » دون ذكر المقداد ، إلا أنه ضعيف الإسناد ، لكنه حسن عندي بالطريق الأولى . وبيان أن بعض الهلكى ركّب على هذا الحديث قصة فيها من كان يضع الحديث .

٣٥٤ (**إن الجنة حُرّمت على الأنبياء كلهم حتى أدخلها ..**) . تخريجه من رواية ابن أبي حاتم وغيره بإسناد ضعيف ، فيه علتان .

٣٥٥ **(اقتدوا باللذَين من بعدي . . فإنهما حبل الله . .)** . تخريجه من رواية ابن شاكر بإسناد ضعيف ، وبيان أن طرفه الأول صحيح له شواهد كثيرة مخرجة في « الصحيحة » .

٣٥٦ **(إذا اشتد الحرّ فاستعينوا بالحجامة . .)** . ضعيف ، تخريجه من رواية الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي والمناوي ! وبيان علله الثلاث ، إحداها أن أحد رواته كذاب ! وذكر طريق أخرى سالمة منه ، وبيان ثبوت جملة التبيّغ منه .

٣٥٧ **(إذا أشرع أحدكم بالرمح . . .)** . ضعيف ، تخريجه من رواية الطبراني ؛ فيه مجهول ، وانقطاع .

٣٥٨ **(إذا أصبح أحدكم ولم يوتر ، فليوتر)** . ضعيف ، تخريجه من رواية الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي ! وليس كما قالا ، وبيانه من وجوه ثلاثة . وبيان أنه يحمل ـ إن صح ـ على المعذور بالنوم أو النسيان ، وذكر الدليل عليه .

٣٥٩ **(إذا أصبحت فقل : اللهم أنت ربي . .)** . تخريجه من رواية ابن السني فقط بإسناد ضعيف جداً .

٣٦٠ **(إذا أعتقت الأَمة وهي تحت العبد . .)** . ضعيف ، تخريجه من رواية أحمد بسند فيه ابن لهيعة .

(إذا أفصح أولادكم . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية ابن السني أيضاً بسند فيه ابن أبي المخارق .

(إذا اشتريت نعلاً فاستجدَّها . .) . ضعيف ، تخريجه برواية الطبراني من طريقين عن أبي أمية ، وهو علته .

٣٦٨ **(أنا الشاهد على الله أن لا يعثر ..)** . تخريجه من رواية الطبراني وغيره بإسناد ضعيف ، حسنه الهيثمي !

٣٦٩ **(كان إذا دخل شهر رمضان .. ثم لم يأتِ فراشه ..)** . تخريجه من رواية البيهقي بسند ضعيف ؛ فيه من يكثر التدليس والإرسال .

(اعتَمّوا ، خالفوا على الأمم قبلكم) . موضوع من رواية البيهقي . وتنبيه على أن قوله : (اعتمُّوا) بمعنى : « البسوا العمائم » ، وليس (أَعتِموا) من العَتَمَة ، وقد أخطأ في هذا جماعة .

٣٧٠ **(أعربوا القرآن ، فإن من قرأ القرآن ..)** . موضوع من رواية الطبراني ، وبيان أنه روي من طرق أخرى بألفاظ متقاربة ، سبق بعضها ، ويأتي تخريج طائفة منها .

٣٧١ **(كيف تهلك أمة أنا أولها ..)** . منكر من رواية ابن عساكر ، وبيان أن ظاهره مخالف للأحاديث الصحيحة . وأنه روي من طريق أخرى أقرب إلى الصواب ، لكن إسنادها ضعيف جداً .

٣٧٢ **(إذا بدا خفّ المرأة بدا ساقها)** . ضعيف ؛ إسناده مظلم من رواية الديلمي ، فيه جماعة لا يعرفون .

(نهى عن ذبيحة نصارى العرب) . تخريجه من رواية أبي نعيم بإسناد ضعيف ، وضعفه البيهقي من طريق أخرى ، ثم روى عن ابن عباس بسند صحيح ما يخالفه .

٣٧٣ **(نهى عن ذبيحة المجوسي ..)** . ضعيف من رواية الدارقطني ، فيه عنعنة أبي الزبير ، وشريك ، وهو ضعيف .

٣٧٤ (الشيبة نور ، من خلع الشيبة . .) . موضوع من رواية العقيلي وغيره كابن حبان الذي قال : « لا أصل له » ، وأقره ابن الجوزي ، وإلزام المؤلف إياه بأن يورده في « الموضوعات » .

(من شاب شيبة في سبيل الله . .) . تخريجه من رواية ابن عساكر بإسناد ضعيف جداً ، فيه متروك ، وآخر ضعيف .

٣٧٥ (خذ من لحيتك ورأسك) . تخريجه بإسناد ضعيف جداً ، وبيان أنه لم يثبت في حديث صحيح الأخذ من اللحية ؛ لا من قوله ﷺ ، ولا من فعله ، وإنما ثبت الأخذ عن بعض السلف ، وذكر ما تيسر منها عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وغيرهم بأسانيد صحيحة .

٣٧٨ بيان أن إسبالها زيادة على القبضة مخالف لعمل هؤلاء السلف ولقول الإمام أحمد وغيره ، وأن الاستدلال بعموم قوله ﷺ : « وأعفوا اللحى » غير وارد هنا لقاعدة أصولية كان الإعراض عنها السبب لانتشار البدع ، في بحث هام ممتع قد لا تراه في غير هذا المكان ، فعضّ عليه بالنواجذ .

٣٨٠ (كان يكثر القناع . .) . تخريجه من رواية البيهقي بإسناد ضعيف ، ومن رواية الترمذي بإسناد آخر ضعيف أيضاً ، وتنبيه على وهم للمناوي .

(كان يأمر بدفن الشعر والأظفار) . تخريجه من رواية الطبراني وغيره بإسناد ضعيف ، وبيان علله الثلاث ، وبيان أن البيهقي ضعفه وأشار إلى أوجه أخرى له ضعيفة كلها ، وتخريج بعضها ، وبيان عللها .

٣٨٣ (بيت لا صبيان فيه ؛ لا بركة فيه . .) . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد ضعيف .

٣٩٠ (ألا يا رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمة ..) . تخريجه من رواية جماعة بإسناد ضعيف جداً .

٣٩١ (كرم المرء دينه ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية ابن حبان وغيره ، وصححه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بالزنجي . وبيان أنه روي من وجهين ضعيفين ، وبيان علتهما .

٣٩٢ (إن الناس ليحجون ويعتمرون ، ويغرسون بعد ..) . تخريجه من رواية عبد بن حميد بإسناد ضعيف بهذا التمام ، ففيه جملة الغرس ، وهي منكرة ، وقد روي دونها بسند صحيح .

٣٩٣ (قال الله عز وجل : إني والجن ..) . ضعيف من رواية البيهقي ، وعلته الانقطاع ، وبيان ما في إطلاق عزو المناوي للحاكم من الإشكال ، وإعلاله إياه بغير الانقطاع .

٣٩٤ (الآخذ بالشبهات يستحل الخمر ..) . تخريجه من رواية الديلمي بإسناد موضوع ، وبيان آفته .

٣٩٥ (من رضي من الله بالقليل من الرزق ..) . تخريجه من رواية ابن شاهين وغيره بإسناد ضعيف ، وذكر شاهد له بإسناد ضعيف جداً .

٣٩٦ (ما أبالي ما رددت به ..) . تخريجه من رواية ابن أبي الدنيا ، وأنه ضعيف لإعضاله .

(ألا أدلكم على الخلفاء مني ومن أصحابي ..) . تخريجه من رواية أبي نعيم وغيره ، وأنه موضوع .

٤١٦ (إن للشيطان كحلاً ولعوقاً ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية البزار وغيره من طريقين ، وبيان ضعف إسنادهما .

٤١٧ (إن الكذب يكتب كذباً ..) . تخريجه بإسناد ضعيف من رواية أحمد وغيره ، وبيان ما يصح منه بمجموع طرقه .

٤١٨ (أبغض خليقة الله إليه يوم القيامة ..) . تخريجه من رواية الخرائطي ، وبيان أنه ضعيف ؛ معضل ، وأنه مما فات على الحافظ العراقي تخريجه ، وكذا السبكي .

٤١٩ (إذا أويت إلى فراشك فقل : الحمد لله ..) . تخريجه من رواية البزار بإسناد ضعيف جداً .

٤٢٠ (إذا أويت إلى فراشك قل : باسمك الله ..) . تخريجه برواية ابن السني بإسناد ضعيف .

(من ابتاع مملوكاً ..) . موضوع ، تخريجه برواية ابن عدي عن عائشة . وتقدم نحوه بإسناد واهٍ (٢٣٤٠) عن معاذ بن جبل .

٤٢١ (إذا تخوف أحدكم السلطان ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية الطبراني والمقدسي ، والكشف عن علته ، وبيان أنه صح موقوفاً ، وأنه قد يكون في حكم الرفع .

٤٢٣ (إذا تزوج الرجل المرأة لدينها ..) . تخريجه من رواية الديلمي بسند ضعيف .

(من أُذل عنده مؤمن فلم ينصره ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية أحمد وغيره ، فيه ابن لهيعة وغيره ممن لا يعرف .

٤٢٤ (إذا أويت إلى فراشك فقل : اللهم ربِّ ..) . ضعيف جداً ، تخريجه برواية الترمذي وغيره ، وضعفه ، وفيه متهم .

٤٢٥ (إن أطيب الكسب كسب التجار ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية جمع .. عن بقية ، ورد أبي حاتم رواية أبي التقى عنه تصريحه بالتحديث . وذكر متابعة من ضعيف يسرق الحديث .

٤٢٦ (التاجر الصدوق تحت ظل العرش ..) . تخريجه من رواية الأصبهاني وغيره بإسناد موضوع .

(السر أفضل من العلانية ..) . ضعيف جداً ، تخريجه من رواية العقيلي ، فيه عنعنة بقية .

٤٢٧ (السعادة كل السعادة طول العمر ..) . تخريجه من رواية القضاعي بإسناد ضعيف ، وذكر طريق أخرى فيها مدلس .

٤٢٨ (عثمان بن عفان وليِّي ..) . موضوع ، تخريجه من رواية عبد الله بن أحمد وغيره ، وبيان أن الحاكم أخرجه باختلاف في السند ، وصححه ، ورده الذهبي . وهو مما أخل السيوطي بشرطه فذكره في « الجامع » !

٤٢٩ (إن من الناس مفاتيح لذكر الله ..) . تخريجه من رواية الطبراني بإسناد ضعيف جداً ، وبيان أن علته خفيت على الهيثمي ، وبيان ما صح منه .

٤٣١ (إذا طلب أحدكم من أخيه حاجة ..) . ضعيف جداً ، تخريجه برواية البيهقي وغيره ، فيه متروكان ، وسكت عليه الحافظ !

(إذا لقيت الحاج ، فسلم عليه وصافحه ..) . تخريجه برواية أحمد وغيره بإسناد موضوع ، وبيان آفته .

٤٤٠ (**إذا تثاءب أحدكم ، فليضع يده .. ولا يعوي ..**) . **موضوع بهذا اللفظ** برواية ابن ماجه عن أبي هريرة ، وبيان آفته ، وذكر لفظه الصحيح عنه وعن أبي سعيد .

٤٤١ (**إذا تخففت أمتي بالخفاف ذات المناقب ..**) . **موضوع** من رواية الطبراني ، وبيان آفته .

(**الوحدة خير من الجليس السوء ..**) . تخريجه من رواية جمع بإسناد ضعيف ، فيه ضعيف الحفظ ، ومن لا يعرف ، ومع ذلك حسنه الحافظ ، وأشار إلى أن المحفوظ موقوف ، وهو معضِل أو مقطوع .

٤٤٣ (**ما ولد في أهل بيت غلام ..**) . **منكر** ، تخريجه من رواية جمع بإسناد **ضعيف** ، فيه مجهولان .

٤٤٤ (**الصمت حكم ، ..**) . تخريجه بإسناد **ضعيف** . صحح البيهقي أنه من قول لقمان ، وتنبيه على وهمِ مَنْ عزاه لابن حبان مطلقاً .

٤٤٥ (**إن الله ليعمر للقوم الديار ..**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية جمع ، وبيان أنه تفرد به (عمران بن هارون الرملي) ، ولا يحتج به عند التفرد .

٤٤٦ (**ألا أدلكم على أشراف أهل الجنة ..**) . تخريجه من رواية السهمي بإسناد **ضعيف** .

٤٤٧ (**الناس رجلان : عالم ومتعلم ..**) . تخريجه من رواية الطبراني وغيره بإسناد **موضوع** ، وبيان آفته .

(**من قرض بيت شِعْر بعد العِشَاء ..**) . **منكر** ، تخريجه من رواية أحمد وجمع ، وذكر متابعة من متروك ، وذكر طريق أخرى له ، ليس فيه

إلا عنعنة الوليد بن مسلم ، وتعقب الحافظ حكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، وإشارته إلى نكارته .

٤٤٩ (إن الله قال : أنا خلقت الخير والشر ..) . تخريجه من رواية الطبراني بإسناد ضعيف جداً ، مسلسل بالضعفاء .

٤٥٠ (الغناء ينبت النفاق ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية أبي داود وغيره بسند فيه مجهول ، وذكر طريق أخرى بإسناد ضعيف أيضاً ، وبيان أنه ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً ، والإحالة في بسط الكلام في ذلك على كتابي « تحريم آلات الطرب » ، وقد يكون صدر قبل هذا .

٤٥١ (من انتسب إلى تسعة آباء ..) . تخريجه من رواية أحمد وغيره بإسناد ضعيف .

٤٥٢ (إن الفتنة تجيء فتنسف العباد ..) . تخريجه من رواية أبي نعيم وغيره بسند ضعيف ، فيه عطية بن بقية ، وهو غير مشهور .

(إن الصداع والمليلة لا تزال ..) . ضعيف ، تخريجه من رواية أحمد وغيره عن ابن لهيعة بإسنادين له عن أبي الدرداء ، وذكر رواية أخرى لغيره موافقة لأحدهما ، وترجيح أنه من مرسل (يزيد بن أبي حبيب) ، وذكر شاهد من حديث أبي هريرة لا يتقوى به ، وبيان السبب ، والرد على تساهل المنذري والهيثمي .

٤٥٤ (إن لقيتم عاشراً ، فاقتلوه) . تخريجه من رواية أحمد وجماعة بإسناد ضعيف ، مداره على ابن لهيعة .

٤٥٥ (خمس هنّ قواصم الظهر : عقوق الوالدين ..) . تخريجه برواية البيهقي بإسناد ضعيف ، وبيان علته .

تنبيه على إعلال المناوي للحديث بـ (الحارث بن النعمان) ، ظناً منه أنه التابعي الصغير !

٤٥٦ (**إن الله تعالى يقول يوم القيامة . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية الحاكم وغيره ، واستغربه سنداً ومتناً ، وبين الذهبي علته ، وذكر شاهد له موقوف لا يصح ؛ فيه متروك .

٤٥٧ (**إن أول ما يرفع من الناس الأمانة . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بإسناد البيهقي ، وفيه ضعيف الحديث ، وبإسناد آخر لابن عساكر ، وهو مظلم .

٤٥٨ (**إذا تسارعتم إلى الخير ، فامشوا حفاة . .**) . **موضوع** ، وتخريجه من رواية الطبراني ، وبيان آفته ، وأن السيوطي سوّد به « الجامع الصغير » !

(**إذا تصدقت بصدقة ، فأمضها**) . تخريجه من رواية أحمد بإسناد ضعيف .

٤٥٩ (**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما**) . تخريجه من رواية الطبراني بإسناد ضعيف ، وبيان علته التي خفيت على الهيثمي ، لأن بصره انتقل إلى إسناد آخر !

٤٦٠ (**ما أتقاه . . . راعي غنم على رأس جبل . .**) . تخريجه برواية الطبراني أيضاً بإسناد **ضعيف جداً** ، وانتقد المناوي رمز السيوطي له بالحسن !!

(**إن لكل أمة سياحة . .**) . **ضعيف جداً** برواية الطبراني بالسند الذي قبله ، وبيان أنه قد ثبت مفرقاً في أحاديث بنحوه .

(**عليكم بالتواضع ، فإن التواضع في القلب . .**) . تخريجه من رواية الطبراني بإسناد موضوع ، آفته (سعيد) المصلوب في الزندقة .

٤٧٨ (**رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر**) . منكر ، تخريجه ، وبيان أن في إسناده ثلاثة ضعفاء . وأنه تحرف اسم أحدهم في « تاريخ الخطيب » ، وأن ابن تيمية قال : « لا أصل له » ، واستنكر معناه . وبيان أن الحافظ ابن حجر رجح أنه من قول أحد التابعين .

٤٨١ (**إن ورك المؤمن اليسرى** . .) . موضوع من تخريج ابن عدي ، فيه هارون بن هارون ، وذكر ما قاله الحفاظ فيه .

٤٨٢ (**إن الله اختار لكم من الكلام أربعاً** . .) . تخريجه من رواية البزار وغيره بإسناد ضعيف .

(**إن للشيطان مصالي وفخوخاً** . .) . تخريجه برواية الديلمي وغيره ، وبيان أنه ضعيف مرفوعاً ، ويحتمل التحسين موقوفاً .

٤٨٣ (**الشباب شعبة من الجنون** . .) . تخريجه برواية القضاعي بسند ضعيف عن زيد بن خالد ، وبيان أنه قطعة من حديثه الطويل ، وقد سبق تخريجه (٢٠٥٩) .

٤٨٤ (**الأكل في السوق دناءة**) . ضعيف ، تخريجه من رواية غير واحد من طريقين ، أحدهما ضعيف ، وفي الآخر من كذبوه ، وذكر شاهدٍ واهٍ .

٤٨٦ (**الاقتصاد نصف العيش** . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية الخطيب ، وبيان أن الجملة الأولى منه رويت بإسناد آخر يأتي .

٤٨٧ (**الأزد أُسْدُ الله في الأرض** . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية جمع ، وبيان أن الترمذي أشار إلى ضعفه ، وساقه بسند صحيح موقوفاً بلفظ مخالف ، وتنبيه على وهم الدكتور عمر تدمري على عزوه تصحيحه

للترمذي ، وكذلك على خطأ السيوطي موهماً أن لفظ الموقوف مثل لفظ المرفوع !

٤٨٨ (**الاستئذان ثلاث ، فبالأولى . .**) . تخريجه برواية أبي عبد الرحمن السلمي بإسناد ضعيف جداً .

٤٨٩ (**الإسلام ذلول . .**) . ضعيف جداً ، تخريجه من رواية أحمد وابن عساكر .

(**الإسلام نظيف ، فتنظفوا . .**) . ضعيف ، تخريجه من رواية الطبراني ، وفيه من يسرق الحديث .

٤٩٠ (**الأصابع تجري مجرى السواك . .**) . ضعيف جداً ، تخريجه من رواية الطبراني عن عمرو بن عوف ، فيه (أبو غزية) ، اتفقوا على تضعيفه ، وبيان تساهل الهيثمي في نقده برواية كثير بن عبد الله المزني ـ وقد كذبه جمع ـ اغتراراً بتحسين الترمذي لأحاديثه ، ونقد الذهبي إياه ، وتخريج الجملة الأولى من طريقين عن أنس ، وبيان ما فيهما ، والرد على من مال إلى تقوية أحدهما .

٤٩٣ (**أيما امرأة قعدت على بيت أولادها . .**) . تخريجه من رواية ابن بشران بسند ضعيف ، وذكر متابعة له بلفظ أعم ، إلا أنه منكر .

٤٩٤ (**أيما امرأة صامت بغير إذن زوجها . .**) . منكر ، تخريجه من رواية الطبراني ، وفيه عنعنة (بقية بن الوليد) ، واستنكار المنذري إياه .

٤٩٥ (**إياكم واستماع المعازف . .**) . ضعيف جداً ، وتخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، وبيان آفته .

٥٠٣ **(إن هذا العلم دين . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه عن أنس بسند فيه متروك ، ومن طريق آخر عنه ، فيه من لا يعرف ، ومن طريق ثالث موقوفاً على ابن سيرين ، وهو الصحيح .

٥٠٤ **(ألا أخبركم بسورة ملأت عظمتها . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية الديلمي ، وبيان أن السيوطي أورده في « الجامع » بزيادة .

٥٠٥ **(أهل شغل الله في الدنيا . .) . موضوع** ، تخريجه من رواية الديلمي بإسناد مظلم ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

٥٠٦ **(اهتز العرش لموت سعد . . حتى تخلعت أعواده) . ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية العقيلي ، وبيان أن الحديث صحيح معروف دون آخره .

(أول من يصافحه الحق عمر . .) . منكر جداً ، تخريجه من رواية جمع بإسناد ضعيف جداً ، وذكر روايات أخرى له كلها ضعيفة ، أحدها عند الحاكم ، وقال الذهبي : « . . في إسناده كذاب » ، وبيان أنه يشير إلى شيخ الحاكم ، ورد المؤلف عيه بأمرين .

٥٠٨ **(إن الله جعل العلم قبضات . .) . منكر** ، تخريجه من رواية الديلمي بإسناد ضعيف مظلم ، فيه متروك ، وآخرون لا يعرفون .

٥٠٩ **(التمسوا الرزق بالنكاح . .) . ضعيف** ، تخريجه من رواية الواحدي والديلمي ، وبيان أن في معناه حديث آخر سيأتي (٣٤٠٠) .

٥٠٩ **(اطلبوا الخير دهركم . .)** . تخريجه من رواية البيهقي بإسناد ضعيف جداً .

٥١٠ **(اطلبوا الرزق في خبايا الأرض)** . **منكر** ، تخريجه من رواية أبي يعلى ، وذكر متابع له ؛ فيه من لم يوثق .

٥١١ **(اطلبوا العلم يوم الاثنين . .)** . **ضعيف** ، تخريجه برواية جمع ، وذكر طريق أخرى له بإسناد ضعيف ، وثالثة بإسناد موضوع ، وله شاهد موضوع وهو :

٥١٣ **(اطلبوا العلم كل اثنين وخميس . .)** . **موضوع** ، تخريجه من رواية ابن عدي بإسناد ضعيف جداً ، وبيان أن الجملة الأخيرة منه قد صحت عن جمع من الصحابة .

(إذا حدثتم الناس فلا تحدثوهم . .) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية جمع ، وبيان أن العلة من شيخ بقية بن الوليد .

٥١٤ **(إذا حسدتم فلا تبغوا . .)** . تخريجه بإسناد **ضعيف جداً** ، وذكر شاهد له مرسل ، فيه متروك .

٥١٥ **(أظهروا النكاح ، وأخفوا الخطبة)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الديلمي ؛ سكت عليه الحافظ في « مختصره » ، وبيان أن الجملة الأولى منه صحت بلفظ : « أعلنوا » ، وهو مخرَّج في « آداب الزفاف » .

(تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد) . **موضوع** ، تخريجه برواية الخطيب ، وعنه ابن الجوزي ، وذكر قول ابن القيم فيه . وبيان أنه روي مرسلاً وهو ضعيف جداً ، وروي مرفوعاً بسند صحيح عن الحسن البصري . وآخر عن عطاء مرسلاً نحوه . وذكر ما صح في معناه .

٥١٧ **(رحم الله قوماً يحسبهم الناس . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية المعافى بن عمرانٍ بإسناد ضعيف ؛ مرسل .

١ - فهرس المواضيع والفوائد

صفحة

١ - فهرس المواضيع والفوائد

صفحة

أخرى إسنادها ضعيف .

٤٢ (إن الرجل المسلم ليصنع في ثلثه عند موته خيراً . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب رافضي كان يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات .

٤٢ (إن الرجل ليلجمه العرق يوم القيامة . . .) . ضعيف ، روي بلفظ : « إن الكافر ليحاسَب يوم القيامة . . . » من طريق آخر ، وكلاهما ضعيف ، والإشارة إلى أنه روي من حديث جابر مرفوعاً بنحوه باختلاف في متنه ، مع شدة ضعف إسناده .

٤٣ (إن الله إذا أحب إنفاذَ أمرٍ . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب وآخر متروك ، وهو ما شان به السيوطي «جامعه»! .

٤٤ (إن الله إذا أراد أن يهلك عبداً نزع منه الحياء . . .) . موضوع ، وهو مما تفرد به ابن ماجه ، وتعقب الشيخ للبوصيري في إعلاله الحديث بما ليس بعلة وغير ذلك .

٤٥ الاختلاف في اسم الراوي ليس علّةً يُضَعَّف بها الإسناد .

٤٥ (إن الله إذا ذكر شيئاً تعاظم ذكره) . ضعيف ، وتعقب الحاكم والذهبي في تصحيحهما له على شرط الشيخين .

٤٦ (إن الله إذا رضي عن العبد . . .) . منكر ؛ في إسناده درَّاج ، أحاديثه مناكير .

٤٧ (إن الله أشد حمية للمؤمن من . . .) . ضعيف ؛ إسناده مسلسل بالمجاهيل .

٤٨ (إن الله اصطفى موسى بالكلام . . .) . ضعيف ؛ فيه مجهول ، ووهم الحاكم فصححه على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي ! وروي موقوفاً ، ولا يصح أيضاً .

٤٩ (إن الله أعطى موسى الكلام . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ، وله طريق أخرى

فيها الكديمي الحافظ ، وهو متهم .

٥٠ (إن الله أعطاني الليلة الكنزيْن : كنز فارس والروم . . .) . ضعيف ؛ فيه راوٍ مجهول .

٥١ (إن الله أعطاني فيما منَّ به عليَّ . . .) . ضعيف ؛ في إسناده صالح بن بشير .

٥١ (إن الله أعطاني السبع مكان التوراة . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه أبو الحجاج السرخسي ، متروك الحديث ، ومَنْ فوقه مضعفون غير الحسن البصري ، لكنه مدلس .

٥٢ (إن الله عز وجل أَمَدَّني يوم بدر وحنين بملائكة . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، وآخر ضعيف .

٥٣ (إن الله أنزل أربع بركات من السماء . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ، وروي بعضه من طريق أخرى فيها متروك!

٥٣ (إن الله باهى بالناس يوم عرفة عاماً . . .) ، وتمامه في فضل عمر رضي الله عنه . باطل ؛ فيه رجل منكر الحديث ، وقال ابن عدي عن أحاديث له ـ هذا منها ـ : « بواطيل » .

٥٥ سرق أحدُ الكذابين المتشيعين لعليٍّ رضي الله عنه هذا الحديث ، وجعل مكان (عمر) : (عليّاً)!

٥٦ (إن الله بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة . . .) . منكر بهذا التمام ؛ آخره ينافي النصوص القرآنية ويخالف واقع حال المسلمين اليوم . أما سائر فقراته فصحيحة .

٥٦ خطأ في إسناد عند الطيالسي انطلى أمره على الشيخ البنا ، فلم يتنبه له!

٨٢ (إن الله لما خلق الدنيـا أعـرض عنهـا . . .) . مـوضـوع ؛ فيـه كـذاب ، مع إرسـاله ، وأورده السيـوطي في «الجامع الصغيـر» ، وبيض لـه المناوي ، وتبعـه الغماري ! وله شاهد في إسناده وضاع وآخر متهم .

٨٣ (إن الله تعالى لما خلق الدنيا نظر إليها . . .) . ضعيف ؛ إسناده مظلم .

٨٤ (إن الله لم يحرم حرمة إلا . . .) . ضعيف بتمامه ؛ فيه المسعودي ، وقد اضطرب في إسناده على وجوه ، مما يدل على قلة ضبطه وعدم حفظه الحديث . أما الشطر الثاني للحديث فهو في «الصحيحين» وغيرها .

٨٥ (إن الله لم يكتب عليَّ الليلَ صياماً . . .) . ضعيف ؛ فيه علتان .

٨٦ (ما أنا انتجيته ، ولكن الله انتجاه) . ضعيف ، والكشف عن علة الحديث الحقيقية .

٨٧ (كان يتمثل بهذا البيت : كفى بالإسلام . . .) . ضعيف ؛ في إسناده علَّتان .

٨٧ (التكبير على الجنائز أربع) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، وذكر الشيخ ما صح في عدد التكبير على الجنائز ، والإحالة على كتابه القيم «أحكام الجنائز» .

٨٨ (ثلاث من الفواقر . . .) . ضعيف ؛ فيه ثلاث عللٍ ، ونقد الشيخ تحسينَ الحافظِ العراقيِّ ، وكذا تقصيرَ الهيثميِّ في إعلاله إياه !

٨٩ (إن الله لو أراد أن لا تناموا عنها لم . . .) . ضعيف ، وذكر طريق أخرى له .

٩١ (من حسب كلامه من عمله . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه ضعيف متهم ، ومع ذلك بيض له المناوي! وذكر طريق أخرى فيها متروك .

٩١ (لا تأخذوا الحديث إلا ممن تجيزون شهادته) . باطل ؛ في إسناده متروك الحديث ، وحكم عليه ابن حبان بالبطلان مرفوعاً .

اللفظ المحفوظ .

١٠١ (إن الله ليتعاهد عبده بالبلاء . . .) . ضعيف ؛ له إسنادان ، أحدهما شديد الضعف ، والآخر ضعفه يسير .

١٠٢ (لو شهدكم اليوم كل مؤمن . . .) . منكر جداً ، وإحدى العلامات التي يعرف بها الحديث الموضوع .

١٠٤ (إن الله ليعجب من مداعبة المرء زوجته . . .) . منكر ؛ إسناده مسلسل بالعلل ، منها : رجل منكر الحديث لا يعرف له حديث مستقيم!

١٠٥ (إن الله لينفع العبد بالذنب يذنبه) . ضعيف ؛ والتنبيه على خطأين وقعا في «الميزان» و «الحلية» .

١٠٦ حديث في اختصاص الأمة بليلة القدر ، موضوع ؛ فيه وضاع ، مع انقطاعه .

١٠٦ (إن الله لا يؤاخذ المزَّاح الصادق في مَزْحِهِ) . ضعيف ؛ إسناده واهٍ جداً ، لكن له إسناد آخر خير منه .

١٠٧ حديث في فضل المؤذن وصاحب الصوت الحسن بالقرآن ، موضوع ؛ فيه كذاب ، وورد من طريق أخرى بنحوه دون جملة الأذان في «الصحيح» .

١٠٨ حديث في أن الله لا يعذب إلا المتمرد عليه ، موضوع ؛ فيه كذاب وضعيف .

١٠٨ حديث في وجوب إنكار المنكر ، لا يصح ؛ اضطرب فيه راويه على وجوهٍ عدة ، وتعقب الشيخ للهيثمي في توثيقه رواة السند !

١٠٩ صَبْرُ الشيخ رحمه الله وجَلَدُهُ على مراجعة لفظ الحديث في مصادر التخريج ومقارنته اللفظ في كل مصدر بالآخر .

١١١ تعقُّبُ الشيخ كلاً من الهيثميِّ وشيخه العراقي .

١١١ (من فرَّق فليس منا) . موضوع ؛ فيه كذاب ، وشيخه وتلميذه ضعيفان ، وأُعلَّ بالانقطاع أيضاً ، وله طريق أخرى ضعيفة مرسلة ، وثمة خلاف في

١٤٧ (إن النبي لا يورِّث ، وإنما . . .) . ضعيف من هذا الوجه ؛ فيه راوٍ لم يُسَمَّ ، والحديث وقصته في «الصحيحين» باختلاف يسير .

١٤٩ (إن النفس ملولة ، وإن أحدكم . . .) . موضوع بهذا التمام ؛ تفرد به كذاب ، وشيخه مدلس وقد عنعن . أما الشطر الثاني منه فهو في «الصحيحين» .

١٤٩ (الود والبغض يتوارث) . ضعيف ، صححه الحاكم! وتعقبه الذهبي فأصاب ، وبيض له المناوي ، ثم وقف عليه الشيخ في مصادر بعيدة مخطوطة ، فأخرجه ، وبين علته .

١٥١ (إن الولاء ليس يحوَّل ولا ينقل) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، وبيان علته .

١٥٢ (إن الهوام من الجن ، فمن رأى . . .) . ضعيف ، وصح عند مسلم بلفظ آخر قريب منه .

١٥٢ (إن اليمين الفاجرة التي يقتطع . . .) . ضعيف ؛ في إسناده جهالة ، وتنبيه الشيخ على خطإ وقع في «الفتح الكبير» ، وأن الحديث سبق في المجلد الخامس بلفظ مختصر وبمصادر زيادة على ما هنا .

١٥٣ (إن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح . . .) . ضعيف جداً بتمامه ؛ في سنده متروك ، وآخر ضعيف ، وأوله مخرج في «الصحيحين» .

١٥٣ (إن أنواع البر كلها نصف العبادة . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين مخطوطين ، وبيان آفة إسناده .

١٥٤ (إن أول ما يجازى به المؤمن بعد . . .) . ضعيف ؛ تخريجه من مصادر مخطوطة ، وبيان شدة ضعف إسناده ، وأن شواهده لا تصلح لتقويته!

١٥٥ (إن أول هذه الأمة خيارهم . . .) . ضعيف ؛ فيه مجهول .

٢٠٣ (إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد ، وأشرب . . .) . منكر بذكر الشرب ، تخريجه وبيان تخليط المناوي فيه وكذا الغماري في «المداوي»! وذكر اللفظ المحفوظ فيه ، والإحالة على «الصحيحة» .

٢٠٥ (إنما بعثت رحمة ولم أبعث عذاباً) . شاذ أو منكر ، وبيان اللفظ المحفوظ المعروف ، والتنبيه على تقصير وقع للمناوي وآخر وقع للغماري!

٢٠٦ (إنما سماهم الله الأبرار لأنهم . . .) . ضعيف ؛ والأشبه وقفه على ابن عمر ، ورد تعقب المناوي على السيوطي ، وإشارة مهمة إلى أن غالب صنيع الغماري في كتابه «المداوي» هو المبالغة في الإنكار على المناوي ونسبته إلى الجهل لتعقبه السيوطي ، والانشغال بذلك عن بيان مرتبة الحديث .

٢٠٧ (إنما سمِّي البيت العتيق ؛ لأنَّ الله أعتقه . . .) . ضعيف موصولاً ؛ والصواب فيه الإرسال ، أو الوقف كما رجحه أبو حاتم . والتنبيه على شيء خفي على الحافظين : الهيثمي والعسقلاني .

٢٠٩ (تدرون لم سمِّي شعبانُ؟ . . .) . موضوع ؛ في إسناده كذاب ومجهول ، وتخريجه من مخطوطٍ موقوفاً ، وسنده كالمرفوع!

٢١٠ (إنما سميت جمعة لأن آدم جُمع فيها خَلْقُه) . ضعيف .

٢١٠ (إنما يدخل الجنة من يرجوها . . .) . ضعيف ، غفل أبو نعيم الحافظ عن علَّته الحقيقية ، وتردد المناوي في اسم الراوي ، وتحرير الشيخ القول فيه ، وذكر ما صح من الحديث .

٢١٢ (إنما يسلِّط الله على ابن آدم من . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ومتروك ومدلس ، ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» ولم يتعقبه المناوي بشيء! وهو مشهور على ألسنة الناس ، خاصة الوعاظ !

٢٤٨ (عمل قليل في سُنة خير من كثير في بدعة) . ضعيف ، روي مرفوعاً وموقوفاً ، ولا يصح .

٢٤٩ (رحم الله المتسرولات) . ضعيف جداً ؛ طرقه تالفة ، وتساهل السيوطي فحسنه بمجموعها ! وترجيح الشيخ وقوع خطإ في «اللآلي» للسيوطي!

٢٥١ (مسألة واحدة يتعلمها المؤمن . . .) . موضوع ؛ وضعه أبو بكر النقاش .

٢٥١ (صاحب الصف وصاحب الجُمَع . . .) . منكر ، وإسناده مظلم!

٢٥٢ حديث موضوع في فضل قارئ القرآن ؛ فيه المعلى بن هلال ، وتناقض ، المناوي في «الفيض» و «التيسير» ، وغفلة الغماري عن ذلك واشتغاله بما لا يجدي !!

٢٥٣ (رهان الخيل طِلْقٌ) . ضعيف ؛ في إسناده علّتان .

٢٥٤ (أربعون رجلاً أمة . . .) . موضوع بهذا اللفظ ؛ فيه كذاب ، وذِكْرُ ما يغني عنه من الصحيح .

٢٥٥ (الفتنة نائمة ، لعن الله من أيقظها) . منكر ، وإسناده مظلم بمرة !

٢٥٦ حديث ضعيف جداً في فضل قراءة سورة الكهف ؛ فيه متروك وآخر منكر الحديث .

٢٥٧ حديث ضعيف جداً في فضل سورة ﴿يس﴾ .

٢٥٧ (إن صدقة السرِّ تطفئ غضب الرب . . .) . منكر ، وإسناده مظلم ، وبيان ما صح من فقراته ، والإشارة إلى قاعدة المناوي في التضعيف .

٢٥٨ (إن صدقة السرِّ تطفئ غضب الرب . . .) . منكر ؛ وإسناده ضعيف ، وبيان ما صح منه ، وذكر مكان تخريجه في «الصحيحة» .

٢٥٩ (كان ﷺ يأمر بدفن سبعة أشياء من الإنسان . . .) . منكر ؛ إسناده مسلسل بالعلل .

٢٦٠ (تنظفوا بكل ما استطعتم . . .) . موضوع ؛ آفته عمر بن صبح ، والتنبيه على أن هذا الحديث أصل لحديث اشتهر على الألسنة ولا يصح أيضاً ، وعلى خطإ وقع في «الفتح الكبير» للسيوطي ، وآخر قبيح وقع للشيخ القرضاوي ، ولماذا أخر المكتب الإسلامي طبع كتاب «غاية المرام» عدة سنين ، وتدليس صاحبه الشاويش على القراء ، وإيذائه الشيخ ناصراً كثيراً ، وزيادة إيذائه له بعد هجرته رحمه الله من دمشق إلى عمّان .

٢٦٣ (أنقوا أفواهكم بالخلال . . .) . موضوع ؛ آفته إبراهيم بن حيان ، وآخرون من سلالة مجهولة ، والإشارة إلى أوهام وقعت للمناوي في غير هذا الحديث ، أقره الغماري على بعضها !

٢٦٤ حديث موضوع في تفسير قوله تعالى : ﴿الأخلاء يومئذ . . .﴾ ، سنده نفس إسناد الحديث السابق!

٢٦٥ (سوداء ولود خير من حسناء لا تلد . . .) . ضعيف ؛ ولأوله شاهد فيه وضاع ! وفضل السقط وإدخاله أبويه الجنة ثابت في السنة ، والإشارة إلى بعض الأحاديث في ذلك . وبيان المناوي أن لفظة (سواد) في الحديث خطأ ، والصواب (سوآء) وتفسيرها .

٢٦٧ (من ترك الصف الأول مخافة أن . . .) . موضوع ؛ فيه وضاع ادّعى الطبراني تفرده به! وليس كذلك .

٢٦٨ (كان يبعث رجالاً إلى البلدان . . .) . وتمامه في فضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . موضوع بهذا التمام ؛ فيه الوليد بن الفضل متهم بالوضع .

٢٦٨ (يأتي على الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه إلا . . .) . منكر ؛ له ثلاث طرق : إحداها فيه مدلِّسان ومجهولان ، وفي الثانية متهم ، والثالثة أعلها الحافظان : الذهبي والعسقلاني ، وحكما على الخبر بالبطلان .

مصائب ذاك الكذاب ، ووافقه العسقلاني ، وحكم عليه الجورقاني بالبطلان ، وخولف الكذاب المشار إليه ، فروي موقوفاً على ابن عباس ولا يصح ؛ علة سنده الإمام أبو حنيفة ، وردُّ الشيخ رحمه الله تعصبَ ابنِ التركماني للإمام وقلبَهُ الحقائق ، وبيان أن الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه ،وإنما إلى حفظه وضبطه رواياته بعد ثبوت عدالته ، والإشارة إلى متعصب آخر علَّق على «المجروحين» لابن حبان بعجائب !

٢٩٣ تنبيه الشيخ على زيف دعوى في «الجوهر النقي» لابن التركماني !

٢٩٤ بيان الشيخ أن الحديث السابق مخالف لما صحَّ من الأحاديث .

٢٩٥ **(من كتب ﴿يس﴾ ، ثم شربها . . .)** . **موضوع** ؛ إسناده مظلم ، ومتنه باطل ظاهر البطلان والوضع .

٢٩٦ **(من بنى لله مسجداً بنى . . .)** . **موضوع** ؛ فيه وضاع ، ونقد الذهبي لمتنه وتصديق الشيخ على كلامه ، وله طريق آخر سقيم ، ولبعض فقراته شواهد هالكة ، ولبعضها الآخر شواهد صحيحة ، وتنبيه الشيخ على أخطاء وقعت في بعض المصادر! واستشكال الشيخ صنيع الحافظ ابن حبان ، وتواضعه في قبول العلم ممن دونه ، وذكر وهمٍ وقع للذهبي ، تبعه عليه العسقلاني !

٣٠٠ **(من سمع خيراً فأفشاه كان كمن . . .)** . **منكر** ؛ إسناده مظلم ، وأقوال العلماء في الحافظ أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي .

٣٠١ **(شر الناس الضَّيِّقُ على أهله . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه متروك وضعفاء .

٣٠٢ **(ليلة الجمعة ويوم الجمعة أربع وعشرون ساعة . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ والكشف عن علَّته .

٣٠٤ **(ما من رجل ينظر إلى وجه والديه نظر رحمة إلا كتب . . .)** . **موضوع**

ظاهر البطلان ، والكشف عن سنده ، واحتمال وقوع تحريف في سند الرافعي ، وسوء صنيع السيوطي في «الجامع الصغير» مما جعل المناوي يسكت عنه !

٣٠٥ (من أصبح لا يهم بظلم أحد غفر له ما اجترم) . ضعيف جداً .

٣٠٦ (إن أهون الخلق على الله العالم يزور العمال) . موضوع ؛ آفته محمد بن إبراهيم الشامي .

٣٠٧ (يؤتى بمداد طالب العلم يوم القيامة . . .) . منكر ، وسنده ضعيف ، وروي بإسناد أوهى منه سيأتي في المجلد العاشر ، وهذا الحديث هو آخر ما راجعه الشيخ قبل وفاته من هذه «السلسلة» ، رحمه الله وغفر له .

٣٠٨ (إذا كان يوم القيامة نوديتُ . . .) . موضوع ؛ آفته داود الغازي .

٣٠٨ (المؤذن عمود الله ، والإمام نور الله . . .) . موضوع ظاهر الوضع والركة ؛ وتعليق التهمة بمحمد بن أحمد بن هارون الريوندي .

٣٠٩ (إذا رضي الرجل عن الرجل . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب .

٣٠٩ (صدق ، بأبي بكر وعمر يتمم الله هذا الدين) . منكر ، وفيه قصة ، وسنده مسلسل بالعلل .

٣١١ (يا علي ! إذا دخلت العروس بيتك . . .) . موضوع ؛ آفته إسحاق الملطي ، والحديث باطل ظاهر البطلان .

٣١١ (من صلى عشرين ركعة بين العشاء . . .) . موضوع ؛ وضعه أبو هدبة الدجال ، كان رقاصاً يرقص في الأعراس!

٣١٢ (إن يوشع بن نون دعا ربه . . .) . منكر ، حكم عليه الحفاظ بالنكارة ، وفي إسناده علَّتان .

٣١٣ (لا تلعنوا الحاكة ؛ فإن أول . . .) . منكر ؛ علته علي بن عاصم ، وإصابة ابن

اللفظ المحفوظ .

٣٢٧ (إن لله خلقاً خلقهم لحوائج الناس . . .) . ضعيف ؛ في سنده ضعيف ، توبع من متروك عن مثله ، وذكر طريق آخر وشاهد آخر له ، كل منهما تالف لا يفرح به! وحكم أبو حاتم عليه بالنكارة .

٣٢٩ (ما من مولود إلا وينثر عليه . . .) . موضوع ؛ في سنده دجال من الدجاجلة ، توبع من مجهول عن مجهول ! والتنبيه على وهم وقع للسيوطي وتبعه عليه ابن عراق! والتنبيه على حديث آخر حسن لا علاقة له بحديث الترجمة !

٣٣١ (نعم المرء بلال . . .) . ضعيف جداً ؛ إسناده تالف ، والتنبيه على فقرة صحت في الحديث عند الإمام مسلم .

٣٣٣ (سمُّوا السِّقْطَ يثقل الله به ميزانكم . . .) . موضوع ؛ آفته أبو هدبة ، والحديث مما سوَّد به السيوطي «جامعه الصغير» ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

٣٣٣ (وضع ﷺ قَلَنْسوة وصلى عليها) . ضعيف جداً ؛ آفته أرطاة بن الأشعث .

٣٣٤ (أيما عبد أو امرأة قال أو قالت . . .) . موضوع ؛ صححه الحاكم مع أنه اتهم أحد رواته ، وأصاب الذهبي في رده عليه .

٣٣٤ (ما من ورقة من ورق الهندباء . . .) . موضوع ؛ إسناده تالف ، ويد الصنع والتركيب فيه ظاهرة ، وله طرق لا يصح شيء منها ألبتة! وشهادة الحفاظ بذلك .

٣٣٦ (جُبلت القلوب على حب . . .) . باطل ؛ موضوع على الأعمش ، وفيه قصة باطلة !

٣٣٨ (من صلى الخَمس فليس من الغافلين) . ضعيف ؛ والكشف عن علته .

وسكت عنه الحاكم!

٣٥٢ (إن أوثق الدعاء أن تقول . . .) ، ضعيف ؛ ولم يتكلّم عليه المناوي بشيء .

٣٥٣ (أوصي الخليفة من بعدي بتقوى الله . . .) ، ضعيف ؛ فيه شهر بن حوشب .

٣٥٤ (أوحى الله عز وجل إلى إبراهيم . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر مخطوطة من طريقين لا تقوي إحداهما الآخرى ! والاستدراك على المناوي .

٣٥٥ (إنها حِبَّةُ أبيكِ وربِّ الكعبة!) . ضعيف ، فيه قصة ، وفي سنده ضعيف ومجهولة .

٣٥٦ (إني أشهد عدد تراب الدهناء . . .) . ضعيف ؛ فيه مجهولان .

٣٥٧ (أول ما افترض الله على أمتي . . .) . ضعيف ؛ إسناده مظلم ، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

٣٥٧ (أول ما نهاني عنه ربي . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه يونس بن واقد ، وآخر مجهول ، والتنبيه على سقط وقع في إسناد «الحلية» .

٣٥٨ (إني دخلت الكعبة ، ولو . . .) . ضعيف ، ومع ذلك صححه الحاكم ووافقه الذهبي !

٣٥٩ (أول ما يرفع من هذه الأمة . . .) . ضعيف ؛ له طريقان : إحداهما ضعفها يسير ، والأخرى ضعفها شديد .

٣٥٩ (أيغلب قوم سئلوا عما . . .) . ضعيف ، ضعفه الترمذي ، وفيه قصة ، وتفسير لفظة في متن الحديث ، وبيان أن الجملة الأخيرة منه صحت .

٣٦٠ (إنه سيأتيكم أقوام من بعدي يطلبون العلم . . .) . موضوع ، وهو مما انفرد به ابن ماجه ، آفته المعلى بن هلال .

٣٧١ (يا بريدة ! ألا أعلمك كلمات . . .) . موضوع ، صحح إسناده الحاكم ، ورده الذهبي ؛ فيه متروك ، وذكر طريق رواية أخرى له موضوعه .

٣٧٢ (ألا أدلكم على أشدكم ؟ . . .) . ضعيف .

٣٧٣ (إياكن ونعيق الشيطان . . .) . ضعيف ؛ فيه ضعيفان .

٣٧٣ (أيما امرأة زوَّجت نفسها من . . .) . موضوع ؛ فيه نوح الجامع .

٣٧٤ (أيما راعٍ استرعى رعيته . . .) . موضوع ؛ آفته الشاذكوني .

٣٧٥ (إذا أعتق الرجل أَمَتَهُ . . .) . ضعيف بتمامه ؛ وإن كان على شرط البخاري ؛ ففيه شذوذ ، والتنبيه على تقصير السيوطي في تخريجه وذكر اللفظ المحفوظ .

٣٧٦ (أيتها الأمة! إني لا أخاف عليكم . . .) . ضعيف جداً ؛ تفرد به متروك .

٣٧٧ (أيما امرئ اقتطع حقَّ امرئ . . .) . ضعيف ، صححه الحاكم ووافقه الذهبي! والكشف عن علته .

٣٧٨ (أيها الناس! اتقوا الله . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر مخطوط ، وبيان علَّته .

٣٧٨ (أيها الناس! لا تعلقوا عليَّ . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه الواقدي ، وله طريق آخر مرسل .

٣٧٩ (لا تكتحل وأنت صائم . . .) . ضعيف ؛ استنكره ابن معين ، في سنده مجهول ، والراوي عنه ـ ابنه ـ مختلف فيه ، وبيان ما صح من الحديث .

٣٧٩ (الأكبر من الإخوة بمنزلة الأب) . موضوع ؛ فيه الواقدي ، وتساهل الهيثمي في نقده !

٣٨٠ (بخل الناس بالسلام) . ضعيف ؛ فيه ضعيف وآخر مجهول .

٣٨٠ (بغض بني هاشم والأنصار كفر . . .) . ضعيف جداً ؛ سنده مسلسل بالضعفاء ، وتعقب الشيخ العراقيّ وتلميذه الهيثمي ، وبيان منشأ خطئهما .

٣٨١ (ألا أخبركم بخير الناس وشر الناس ! . . .) . ضعيف ، وتعقب الحاكم والذهبي في تصحيحهما إياه !

٣٨٢ (يا أبا الحسن! أفلا أعلمك كلمات . . .) . منكر ، وهو حديث طويل في تثبيت الحفظ ، واختلاف نسخ «جامع الترمذي» في تحسين الحديث وعدمه ، والصواب عدمه ؛ وعلته تدليس الوليد بن مسلم ، وقد خفيت على كثير من العلماء ! فحكموا بالوضع على المتن مع صحة الإسناد ! وفوائد في تدليس التسوية ، وتعقب الشيخ على الحافظ الذهبي وكذا ابن كثير ! والضياء المقدسي ، وسبب تخريج الشيخين لحديث الوليد في «صحيحيهما» ، وذكر طريق أخرى هالكة بنحوه ، وحكم الحاكم عليه بالنكارة ، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وأقره السيوطي ، وتعقب يسير على كلام للأخير!

٣٨٨ (بئس الكسب أجر الزمارة . . .) ، موضوع بهذا اللفظ ؛ آفته أحمد بن مقسم .

٣٨٨ (بئس الشعب جياد . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصادر مطبوعة ومخطوطة ، تفرد به رباح بن عبيد الله ، وهو ضعيف .

٣٨٩ (البربري لا يجاوز إيمانه تراقيه) . منكر ، تخريجه من مصدر مخطوط سنده ضعيف منقطع ، وذكر طريق أخرى له ضعيفة عند أحمد ، وسماع ابن أبي ذئب من صالح مولى التوأمة قبل الاختلاط وبعده .

٣٩٠ (البركة في صغر القرص . . .) . موضوع ؛ آفته الكديمي ، وله شاهد تالف ، وحكم ابن الجوزي والسيوطي عليه بالوضع .

٣٩٢ **(البزاق والمخاط والحيض و . . .)** . **ضعيف** ؛ إسناده مسلسل بالعلل ، وضعفه الترمذي ، والتفريق بين مجهول العين ومجهول الحال ، وتعقب البوصيري .

٣٩٣ **(الأمن والعافية مغبون فيهما كثير من الناس)** . **ضعيف جداً أو موضوع** ؛ آفته هارون الرقي .

٣٩٤ **(البكاء من الرحمة . . .)** . **ضعيف** ؛ مرسل وفيه ضعف .

٣٩٤ **(البلاء موكل بالقول)** . **ضعيف** ، روي مرسلاً ومرفوعاً ، ولا يصح إلا الموقوف ، وفائدة جليلة في سماع إبراهيم النخعي من ابن مسعود ، وروي مرفوعاً بزيادة موضوعة ؛ فيه عبد الملك بن هارون .

٣٩٦ **(البيت الذي يذكر الله فيه . . .)** . **ضعيف** ؛ له طريقان ، أحدهما ضعفه يسير ، والآخر ضعفه شديد .

٣٩٧ **(تبدأ الخيل يوم وردها)** . **ضعيف جداً** ؛ آفته كثير بن عبد الله ، وأبوه مجهول ، ونحوه الراوي عنه ، والتنبيه على اختلاف وقع في لفظة ، وخطإ وقع للسندي!

٣٩٩ **(تنزل القرآن فهو كلام الله)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه متروك ، وتصحيح لفظة في الحديث ، والتنبيه على تصحيفين وقعا للسيوطي!

٤٠٠ **(تجب الصلاة على الغلام إذا عقل . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه جويبر ، والسند منقطع ، واستدراك على الحافظ السيوطي .

٤٠٠ **(تجري الحسناتُ على صاحبها . . .)** . **ضعيف** ؛ في سنده مجاهيل .

٤٠١ **(إن هؤلاء النوائح يُجعلن يوم القيامة صفيْن . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه سليمان اليمامي ، وتفسير قول البخاري : «منكر الحديث» .

٤٠١ **(تحروا الدعاء في الفيافي)** . **ضعيف** ، خطأ السيوطي في لفظ الحديث ،

وتعقب المناوي إياه ، والتنبيه على تصحيف وقع في اسم راوٍ .

٤٠٢ (تبارك مصرف القلوب) . ضعيف .

٤٠٣ (تحروا الصدق وإن رأيتم أن . . .) . ضعيف ؛ لإعضاله .

٤٠٣ (تحفة المؤمن في الدنيا الفقر) . ضعيف ، وتعقب الشيخ على المناوي! والتنبيه على وهم آخر وقع له !

٤٠٤ (تحفة الملائكة تجمير المساجد) . ضعيف ؛ سنده مسلسل بالعلل .

٤٠٤ (تخيروا لنطفكم . . .) . موضوع ؛ آفته عيسى بن ميمون ، يروي الموضوعات!

٤٠٥ (تداركوا الغموم والهموم بالصدقات . . .) . موضوع ؛ فيه ميسرة بن عبد ربه ، وسرقه منه بعض المتهمين !

٤٠٦ (تداووا من ذات الجنب بالقسط . . .) . ضعيف ؛ في سنده ضعف واضطراب ، وتعجب الشيخ من تصحيح من صححه!

٤٠٦ (الأشعريون في الناس كصرة . . .) . ضعيف ؛ مع إرساله .

٤٠٧ (ما هلكت أمة قط إلا بالشرك . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصادر مخطوطة ، والكشف عن حال إسناده ، والتنبيه على خطإ وقع في « الميزان » و « اللسان » .

٤٠٩ (ترك السلام على الضرير خيانة) . ضعيف ؛ فيه ابن جدعان ، وآخر لا يعرف .

٤٠٩ (تزوجوا النساء ؛ فإنهن يأتينكم بالمال) . ضعيف ؛ لإرساله ، وتعقب الحاكم والذهبي ، والتنبيه على رداءة نسخة «زوائد البزار»! ونقض بعض الشواهد ، وتعقب الشيخ للحافظ الهيثمي !

٤١١ (تزوجوا في الحجر الصالح . . .) . موضوع ؛ آفته الوليد بن محمد الموقري ،

والتنبيه على تساهل العراقي في نقده !

٤١٢ (تسعة أعشار الرزق في التجارة . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر بعيد ، وبيان أنه مرسل .

٤١٣ (تسمونهم محمداً ثم تسبونهم !!) . ضعيف ؛ علَّته الحكم بن عطية ، هذا الحديث من مناكيره .

٤١٣ (تعلَّموا مناسككم ؛ فإنها من دينكم) . ضعيف ؛ فيه مجهول وضعيف ، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء!

٤١٤ (بعثت إلى الناس كافة . . .) . موضوع ؛ فيه الواقدي .

٤١٤ (هلاك أمتي في العصبية . . .) . موضوع ، تخريجه من تسعة مصادر ، وتفسير لفظة في الجرح ، والكشف عن علة الحديث ، وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع وتعقب السيوطي له بذكر طريق آخر تساهل في نقده له ، وتعقب ابن عراق له ، وتصويبُ الشيخِ ابنَ الجوزي في الحكم عليه بالوضع ، وذكر لون من اضطراب راويه!

٤١٦ (تعلموا العلم ثم اعملوا به . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه محمد بن الفضل بن عطية ، وورد شطره الأول بإسناد آخر ، وتخريج الشيخ له من مصدر مخطوط عزيز .

٤١٧ (تعلموا من أمر النجوم ما تهتدوا به . . .) . ضعيف ؛ فيه المبارك بن فضالة ، وهاني بن يحيى ، وروي شطره الأول من طريق آخر .

٤١٨ (تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله . . .) . ضعيف ؛ فيه كذاب لكنه متابع من ضعيف ، وأنكره الإمام أحمد جداً .

٤١٩ (تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء . . .) . ضعيف جداً ، ضعفه

البيهقي ، وذكر له ابن حجر شاهداً باختلافٍ في لفظه ، ونقد الشيخ إياه .

٤٢٠ (ترفع البركة من البيت إذا . . .) . ضعيف ؛ في سنده مجهولان ، والتنبيه على خطإ في سند الديلمي .

٤٢١ (تعوذوا بالله من ثلاث فواقر . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، ومجهول ، وابن جدعان .

٤٢١ (تقول النار للمؤمن يوم القيامة . . .) . ضعيف ، تخريجه من عشرة مصادر أكثرها مخطوط ، وبيان أن فيه اضطراباً .

٤٢٢ (تمام البر أن تعمل في السر . . .) . ضعيف ؛ فيه ضعيفان ، وتوسع الشيخ في نقده ، وتنصيصهُ على صحة حديث ابن لهيعة إذا روى عنه ابن وهب .

٤٢٤ (تكون لأصحابي هنيهة يغفرها الله لهم . . .) . ضعيف ؛ فيه ابن لهيعة ، وتعقب الشيخ الهيثمي ، وذكر شاهد له لا يصح .

٤٢٥ (تمام النعمة : دخول الجنة . . .) . ضعيف ؛ فيه جهالة ، ومع ذلك حسنه الترمذي!

٤٢٦ (تمعددوا ، واخشوشنوا . . .) . ضعيف جداً ؛ تخريجه من عدة مصادر كلها مخطوطة ، وأعله ابن عساكر بالإرسال ، وفيه متروك اضطرب فيه ، وتساهل العجلوني في نقده!

٤٢٨ (تواضعوا لمن تعلَّمون منه . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، وصوب الذهبي وقفه على عمر .

٤٢٨ (تواضعوا وجالسوا المساكين . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب .

٤٢٩ (كان إذا دهن لحيته بدأ بعنفقته) . موضوع ؛ فيه متروك ، وشيخه شرٌّ منه ، وآخر ضعيف ، وقصر الهيثمي في إعلاله!

١ ـ فهرس المواضيع والفوائد

٥ **(كان إذا رأى الهلال صرف وجهه عنه)** . ضعيف لإرساله ، وضعف أحد رواته .

سياق أحاديث أخرى ضعيفة في الذكر عند رؤية الهلال :

(كان إذا رأى الهلال قال : الله أكبر . . .) . ضعْف إسناده ، وقول الراوي عن شيخ لم يسَمِّه : لا أتهمه ؛ هل هو توثيق له ؟ ووهم للهيثمي في عزو الحديث لعبدالله بن أحمد ، وهو من رواية الأب الإمام ؛ ومؤيدات ذلك .

(كان إذا رأى الهلال قال : اللهم اجعله . . .) . ضعْف إسناده ، والإشارة إلى أنه سيأتي من طريق أخرى .

٦ **(كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهلَّه علينا . . .)** . ضعْف إسناده ، وله شاهد موقوف عن الصحابي نفسه ! وآخر من فعل الصحابة ، وتعقب ابنُ حجر الهيثميَّ في تحسينه إسناده .

٧ **(كان إذا رأى الهلال قال : ربي وربك الله . . .)** . تخريجه ، مع بيان شدة ضعفه ؛ فيه مع الواقدي مجهولان .

(كان إذا رأى الهلال قال : هلال خير . . .) . ضعْفه مرسلاً وموصولاً .

٨ **(كان إذا رأى الهلال قال : هلال خير ورشد . . .)** . ضعْف إسناده ، وخطأ الهيثمي في تحسين إسناده ، وتقديم العذر له بأن ذلك ربما كان لشواهده ، أما إسناده فهو مسلسل بالضعفاء .

(كان إذا رأى الهلال قال : هلال خير ورشد . . .) . شدة ضعف إسناده ، بتخريجه من مصدر آخر ـ فيه زيادة في متنه ـ ؛ عرف فيه الراوي الذي جهله الهيثمي ، وهو راوٍ شديد الضعف .

٩ (كان إذا رأىٰ الهلال قال : هلال خير . . .) . ضعف سنده ، لجهالة راويه .

كلمة جامعة عن أحاديث ذكر الله عند رؤية الهلال ، وتمييز الصحيح منها .

١٠ (كان إذا رأى الهلال قال : الله أكبر . . .) . تكرار لحديث رقم ٣٥٠٢ .

(الحباب شيطان) . روي بأسانيد مرسلة صحيحة ، وغير ذلك .

١٢ حديثان موضوعان في الحجامة .

١٣ (الجهاد أربع . . .) . ضعيف .

١٤ (حق الزوج على امرأته . . .) . ضعيف . وهم المنذري في عزوه للطبراني . وخلط المعلق على «مسند أبي يعلى» بين الطرق ، مما قد يفهم القارئ تقوية الطريق بنفسها !

١٥ أحاديث ثلاثة في الحجامة .

تخريجها والكلام على رواتها وضبط أسماء بعضهم ، مع بيان ما تحرف في بعض المطبوعات .

تنبيه على أن الحديث الأول منها فات الهيثمي في «المجمع» !

١٧ الحديث الثاني ضعيف الإسناد جداً ، ولا يقويه المعضل .

١٨ ومثله الحديث الثالث (الحجامة يوم الأحد شفاء) .

(الحج جهاد كل ضعيف ، وجهاد المرأة حسن التبعل) . ضعف

إسناده ، وأن شطره الأول حسن بطرقه .

١٩ (الحج والعمرة فريضتان . . .) . ضعف إسناده مرفوعاً ، وأن صوابه الوقف على ابن سيرين . وأن أسانيد المرفوع لا تقوي بعضها لشدة ضعف بعض أفرادها .

٢٠ (الحديث عني ما تعرفون) . ضعيف جداً .

٢١ (الحرائر صلاح البيت ، والإماء فساد البيت) ، موضوع . فيه راوٍ كذاب ، ومجاهيل .

(الحسد يفسد الإيمان . . .) . ضعفه ، بسبب جهالة أحد رواته ، وضعف حفظ آخر .

(الحق بعدي مع عمر حيث كان) . موضوع . إشارات الحفاظ إلى علل الحديث .

٢٢ (الحكمة تزيد الشريف شرفاً ، وترفع المملوك . . .) . ضعيف ، فيه مدلس وضعيفان ، وقد عزاه السيوطي لابن عدي و«الحلية» ، ولم نجدهم في الفهرس .

٢٢ (الحكمة عشرة أجزاء ، تسعة منها في العزلة . . .) . ضعيف جداً .

٢٣ (الحليم رشيد في الدنيا . . .) . ضعيف . وتنبيه واستظهار على تصحف لفظه على السيوطي في «جامعيه» .

(الحمد لله رأس الشكر . . .) . ضعيف . منقطع .

٢٤ (الحمد على النعمة أمان لزوالها) . ضعيف ، وإسناده مظلم .

(النفقة في الحج مثل النفقة في سبيل الله . . .) ضعيف ، حديث مضطرب في إسناده ، وفي اختلاف الثقات على اسم أحد رواته ، وجهالة آخر .

٢٦ خطأ المعلق على «مجمع البحرين» في الكلام على إسناد الحديث ، واعتماده على توثيق ابن حبان للمجهولين دون الحفاظ النقاد . وتبعه المعلقون على «الترغيب» وتناقضهم ، وقلة فهمهم ـ أيضاً ـ لما ينقلونه . وأنهم حسنوا الضعيف بنفسه !

٢٧ **(الحمى تحتُّ الخطايا . . .)** . ضعيف ، تخريجه ، وبيان ضعفه .

٢٨ **(الحمى حظ كل مؤمن . . .)** . ضعيف جداً ، ثقة رجال إسناده إلا راوٍ اتهم بخبر باطل . وابن طاهر يضعِّف الحديث بكلام لا يضر في راوٍ ثقة !

أحاديث أخرى في الحمَّى . بعضها أشد ضعفاً من بعض .

٣١ **(من أحب رجلاً لله ، فقال . . .)** . ضعيف ، فيه الإفريقي ، وأخطأ المنذري والهيثمي ـ أيضاً ـ حين تابعه فحسّنا الحديث !

(﴿الحواميم﴾ ديباج القرآن) . موضوع . والصواب وقفه .

٣٢ **(﴿الحواميم﴾ روضة من رياض الجنة)** . ضعيف جداً .

(الحور العين خلقن من الزعفران) . ضعيف . وأنه روي بإسناد أمثل من المرفوع مقطوعاً على مجاهد ، على ضعف إسناده .

٣٣ **(خلق الحور العين من تسبيح الملائكة . . .)** . ضعيف ، راوٍ لم يتميز ، في طبقته أربعة ، وضعف غيره معه في الإسناد ، ونكارة متنه .

٣٤ **(الحياء عشرة أجزاء . . . .)** . ضعيف جداً .

٣٥ **(خالد بن الوليد سيف الله وسيف رسوله . . .)** . ضعيف جداً ، فيه راوٍ تركوه ، وخطأ المناوي حين أعلّ الحديث براوٍ آخر لا يناسب طبقة الإسناد !

٣٦ (خدر الوجه من النبيذ تتناثر . . .) . موضوع ، فيه الواقدي وأخوه المجهول ، وآخر تحرف اسمه على بعض المحدثين .

(خذ الحَبَّ سن الحبِّ . . .) . ضعيف ، لانقطاعه بين عطاء بن يسار ومعاذ الذي مات في طاعون عمواس .

٣٧ (خص البلاء بمن عرف الناس . . .) . ضعيف ، مرفوعاً وموقوفاً .

٣٨ (خصلتان لا يحل منعهما : الماء والنار . . .) . ضعيف . وإسناد آخر شديد الضعف لا يقويه .

(خففوا بطونكم وظهوركم لقيام الصلاة . . .) . موضوع . فيه من يضع الحديث .

٣٩ (خلق الإنسان والحيات سواء . . .) . ضعيف جداً . خطأ إطلاقٍ أطلقه الطبراني ، وتحريف عنده في اسم أحد رواته .

٤٠ (خلق الله الجن على ثلاثة أصناف . . .) . ضعيف .

(خلق الله الخَلْق فكتب . . .) . ضعيف ، وضبط اسم أحد رواته .

٤١ (خلِّلوا بين أصابعكم . . .) . ضعيف جداً . روي بإسنادين في كل واحد منهما متروك ، كذبهما بعضهم .

(خمس من الإيمان : من لم يكن فيه شيء منهن . . .) . ضعيف جداً . تساهل الهيثمي في أحد رواته .

٤٢ (خمس من أوتيهنّ لم يعذر . . .) . ضعيف .

٤٣ (خمس يعجل لصاحبهن العقوبة . . .) . ضعيف جداً . فيه متروك .

(خمسة لا جمعة عليهم . . .) . ضعيف جداً . له طريقان عن مالك لا يتقويان ببعضهما لشدة ضعفهما ، وظن الدارقطني أن له طريقاً واحدةً فقط !

٤٤ (**خمِّروا وجوه موتاكم . . .**) . **ضعيف** ، وهم أحد رواته في رفعه .

(**خيار المؤمنين القانع . . .**) . **ضعيف جداً** . له إسنادان ، في أحدهما كذاب ، والآخر فيه متروك .

٤٥ (**خيار أمتي الذين يشهدون أن لا إله إلا الله . . .**) . **ضعيف** . مرسل .

(**إن خيار أمتي أولها وآخرها . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه متروك .

٤٦ (**خياركم من قصر الصلاة في السفر . . .**) . **ضعيف** . روي بإسناد صحيح مرسل ، ووصله راوٍ منكر الحديث .

٤٧ (**خير أبواب البر الصدقة**) . **ضعيف** . فيه راويان مجهولان .

(**خير إخوتي علي ، وخير أعمامي حمزة**) . **موضوع** . فيه راويان رافضيان .

٤٨ (**خير الدعاء الاستغفار . . .**) . **موضوع** . فيه كذاب ، أورده السيوطي في «جامعيه» مع إيراده له في «ذيل الأحاديث الموضوعة» !

(**خير الدواء السعوط . . .**) . **ضعيف** . مرسل صحيح الإسناد ، وشرح غريب حديثه وضبطه .

٤٩ (**خير الرجال رجال الأنصار . . .**) . **ضعيف** . لضعف أحد رواته ، وجهالة ابنه . هذا الحديث والذي قبله تكرر رقمه سهواً .

(**خير الزاد التقوى ، . . .**) . ضعيف جداً ، فيه الحسن بن عمارة ؛ متروك .

(**خير العبادة أخفها**) . موضوع . فيه كذاب متهم بالوضع ، وعلل أخرى .

٥٠ (**خير الغداء بواكره . . .**) . موضوع . تناقض السيوطي بإيراد الحديث في «ذيل الأحاديث الموضوعة» و«الجامع الصغير» !

(**خير الناس ، مؤمن فقير . . .**) . موضوع . وتساهل العراقي في الحكم عليه ، ونقل المناوي عنه نقلاً آخر يقارب الصواب .

٥١ (**خير الناس قرني . . .**) . ضعيف ، ذكر علل الحديث سنداً ، وأن توثيق ابن حبان والعجلي فيه تساهل وإن اجتمعا ، ووهل الهيثمي في الكلام على إسناده .

ومتنه فيه زيادات تفرد بها عن الأحاديث الصحيحة التي رواها الثقات ، وأصلها في «الصحيحين» . والكلام حول صحبة جعدة بن هبيرة المخزومي .

٥٢ زيادة القرن الرابع لها شواهد من حديث النعمان بن بشير فيه عاصم ابن بهدلة ، رواه مرة على الصواب بدونها .

٥٣ ومن حديث بريدة الأسلمي ؛ فيه راوٍ مجهول . واضطراب عفان أحد الثقات في روايته الحديث .

٥٥ خطأ الهيثمي في إطلاق القول على رجال الإسناد أنهم من رجال الصحيح وفيه ذلك المجهول . والاشتباه الذي وقع لمحقق كتاب الهيثمي .

(تنبيه) : استدلال متعصب حنفي هندي بالحديث ـ على ضعفه ـ في مسألة الاحتجاج بالمراسيل ، وإن تأخر قائلها . وتناقض المعلق على كتابه ، واجتماعهما معاً على الخطأ .

٥٦ شرح معنى الحديث ، وأن الربط بين معناه الحقيقي والمعنى المفترض من المتعصبة لا وجود له في ألفاظ الحديث ولا في معانيه .

٦٧ **(خير طعامكم الخبز ، وخير فاكهتكم العنب)** . **موضوع** . فيه راوٍ متهم برواية الموضوعات .

٦٨ **(خيركم أزهدكم في الدنيا . . .)** . **ضعيف** . لإرساله .

(خيركم خيركم للماليك) . **ضعيف** . فيه راويان ضعيفان .

(سيِّد الإدام في الدنيا والآخرة اللّحم . . .) . **ضعيف جداً** ، تحريف في الإسناد وقع للهيثمي فلم يعرف الراوي . وللحديث متابع فيه كذاب آخر .

وشاهد لبعضه ، فيه انقطاعان وضعف راوٍ . وشاهد فيه راوٍ ضعيف جداً . ثم ذكر باقي متابعاته شديدة الضعف .

٧١ **(خيركم في المئتين كل خفيف الحاذ . . .)** . **باطل** . معرفة العلماء للإسناد المعلول من حال الراوي ومرويه ، وبعض الحوادث التي تحدث معه ، واختلاطه . . . .

٧٣ ذكر إسناد موقوف للحديث ، ولكنه ضعيف مظلم .

والبحث في حال راوي الإسناد الموقوف (عمرو بن عمرو) وآخرين معه .

٧٤ سبب عدم استدراك ابن الملقن الحديث على الذهبي في «تلخيصه المستدرك» .

٧٥ اغترار بعض الكتاب في مقال نافع في الجملة بتصحيح الحديث الموقوف .

(خيركن أطولكن يداً) . **موضوع** . فيه راوية مجهولة ، ومعنى الحديث مخالف للفظ المحفوظ الصحيح للحديث . وخطأ الهيثمي في

تحسين الحديث وما ترتب على تقليده من معاصرِين في جعل هذا الحديث شاهداً للحديث الصحيح !

٧٧ شرح معنى لفظة الحديث الصحيح ، ولفظة الحديث الموضوع ، والفرق بينهما . والنكارة في لفظ الحديث الموضوع . واستبعاد تحسين الحافظ ابن حجر إسناد الحديث .

٧٧ (**خير هذه الأمة أولها وآخرها . . .**) . **ضعيف** ، وقد سبق نحوه ، وهو مرسل ، مع جهالة أحد رواته .

٧٨ (**خير ما يموت عليه العبد أن يكون . . .**) . **ضعيف** ، تحرف اسم أحد رواته ، وتصحيحه من كتب التخريج .

(**خيرهن أيسرهن صداقاً**) . **ضعيف** . فيه راوٍ ضعيف . وإشارة العقيلي إلى رواية ضعيفة أخرى ، وتخريجها ، وترجيحه الموقوف عن عمر .

٧٩ (**خيِّرت بين الشفاعة وبين أن يدخل . . .**) . **ضعيف** ، بالرغم من حسن إسناده ظاهراً ؛ لمخالفة أحد رواته للثقات ، وأن الرواية المحفوظة عن الثقات فيها اضطراب ، وجهالة أحد رواته .

٨١ اعتماد الشيخ أحمد شاكر على توثيق ابن حبان ، أو متابعة المنذري الذي جوّد إسناده . وكلام حول قاعدة ابن حبان ، وتخريج أصل الحديث بإسناد حسن وأسانيد أخرى ضعيفة ، وتعيين مكان الزيادة في متنه عن الأسانيد الصحيحة .

٨٢ (**خيِّر سليمان بين الملك والمال والعلم . . .**) . **موضوع** . فيه كذاب ، وضعيف .

(**الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً**) . ضعيف . أول أسانيده موضوع ، والآخر منكر .

٨٣ (**الخلق الحسن زمام من رحمة الله**) . ضعيف ، إشكالات في تخريج السيوطي للحديث ، مع إيراده الحديث في «الجامع» . وإطلاق المناوي العزو للحاكم !

٨٤ (**الخلق الحسن لا ينزع إلا من ولد . . .**) . ضعيف . جهالة بعض رواته ، وضعف آخر ، ورواية أحاديث أخرى بالإسناد الواحد .

٨٥ (**الخلق كلهم عيال الله . . .**) . ضعيف جداً . له عدة طرق شديدة الضعف ، ذكر أحدها في الحديث السابق .

٨٦ (تنبيه) : سكوت السخاوي عن إسناد الحديث ، واغترار الغماري به ، وانتقاده في التعليق على «بداية السول» ، ومكره في رده على الانتقادات والتراجع عن الخطأ !

اللفظ الثابت في معنى هذا الحديث .

٨٧ (**داووا مرضاكم بالصدقة . . .**) . موضوع . فيه راوٍ متهم بالوضع ، وآخر مجهول نسبه غريب ، أو هكذا تراءى بواسطة القارئة .

(**دثر مكان البيت . . .**) . منكر ، فيه راوٍ منكر الحديث ، وهم فيه الذهبي تبعاً لابن عدي ، وجعلا كلام البخاري في ابنه .

ثم خلط الذهبي ترجمة الابن بترجمة أخ له ـ فيما يظهر ـ ، وتأييد ذلك بنقل نص كلام البخاري .

٨٨ (**دخلت الجنة فوجدت أكثر أهلها أهل اليمن . . .**) . ضعيف . اختلاط ترجمة راوٍ بآخر للمناوي .

٨٩ (**درهم أعطيه في عقل أحب إلي من مئة . . .**) . **ضعيف** ، مسلسل بالضعفاء والمدلسين والمجهولين ، وتوضيح الاختلاف في اسم الراوي المجهول ، وفي متنه . وعزو السيوطي الحديث لأبي يعلى ، وليس فيه ، ولم يعزه إليه الهيثمي .

٩٠ (**درهم الرجل ينفق في صحته . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه متروكان ، أعلّه المناوي بأحدهما فقط !

٩١ (**درهم حلال يشتري به عسلاً . . .**) . **ضعيف** . فيه مجاهيل .

(**دعاء المحسَن إليه للمحسن لا يرد**) . **ضعيف جداً** . فيه متروك .

٩٢ (**دعوة في السر تعدل سبعين في العلانية**) . **ضعيف جداً** . فيه متروك .

(**دعوا الدنيا لأهلها . . .**) . **ضعيف** . إسناده الأول مظلم ، وفي الآخر ضعيفان .

٩٣ (**دعوا صفوان ؛ فإن صفوان خبيث . . .**) . **ضعيف** . وملاحظات على عزو الحديث من السيوطي في «جامعه الكبير» .

٩٤ (**دعوا لي أصحابي وأصهاري . . .**) . **ضعيف** . وتخريجه بلفظ الصحيح المغني عن الضعيف ، وتمييزه .

٩٥ (**دعوتان ليس بينهما وبين الله حجاب . . .**) . **ضعيف** .

وهذا الحديث فيه ألفاظ صحيحة ، وأخرى ضعيفة ، وتمييزها .

(**دعهن يا عمر ! فإن العين دامعة . . .**) . **ضعيف** . سقط اسم الراوي الضعيف من الإسناد فصححه من وقع له ذلك على السقط !

٩٦ (**دم عمار ولحمه . . .**) . **ضعيف** ، تحرف اسم أحد رواته ، ومحاولة

فهم كلمة الهيثمي قبل الاطلاع على سند البزار من «زوائده/الكشف» فعرف صواب اسمه وهو صدوق .

٩٨ **(دوروا مع القرآن حيثما دار)** . ضعيف . له إسنادان ، أحدهما فيه مجاهيل ، والآخر فيه مَنْ تُرِك .

(دين المرء عقله ، ومن لا عقل له . . .) . باطل .

٩٩ **(الدار حرم ، فمن دخل عليك . . .)** . ضعيف ، تخريجه ، وشرح معناه ـ لو صح ـ .

(الداعي والمؤمِّن في الأجر شريكان . . .) . موضوع . فيه كذاب يضع الحديث . وآخر متروك .

١٠٠ **(الدعاء مفتاح الرحمة . . .)** . ضعيف ، فيه مجاهيل ، ومتهم في الرواية ، ترجمته في «تاريخ بغداد» المطبوع غير موجودة .

(الدعاء يرد البلاء) . ضعيف . فيه راوٍ مجهول ، ولعل نسبه محرفٌ .

١٠١ **(الدنيا كلها سبعة أيام . . .)** . موضوع . وخطأ تعقّبٍ من السيوطي لابن الجوزي أن له شواهداً ! وأن كل حديث ورد فيه تحديد وقت يوم القيامة على التعيين لا يثبت إسناده .

١٠٢ تصحيح نقل السخاوي عن ابن حبان في إثبات صحبة ابن زمل ، وأنه لم يجزم بها بل ضعَّف حديثه . وما ورد عن ابن حجر مما يؤيد دعوى السخاوي ، وذكر الأقوال في اسمه .

١٠٣ تساهل السيوطي في تجريح أحد الرواة ، ومعنى قول البخاري فيه : «منكر الحديث» . ومثال آخر للحديث الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه بتعدد طرقه .

١٠٤ ذكر الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين في ذلك، واستظهار أنها من الإسرائيليات ـ إن صح سندها ـ، لأن الأسانيد التي تيسرت ضعيفة وإن صححها السيوطي ـ رحمه الله ـ.

١٠٦ سرد لمجموعة من الفوائد التي التقطت من رسالته العجيبة: «الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف»، منها الاطلاع على إسناد فيه متهم بالوضع، سبق أن استدل به السيوطي، وفيه مجروح كما سبق.

ومن أساليب العلماء الأقدمين في معرفة الكذابين. والتعجب من السيوطي حين يستدل بطرق فيها من اتهم بالكذب، أو يسكت عنها!

١٠٧ بطلان معنى الحديث لمخالفته الواقع المدعوم بحساب السنين، وما ثبت علمياً عن عمر الأرض والإنسان.

(**الدنيا حلوة رطبة**). **ضعيف**، فيه راوٍ مجهول، وراوٍ آخر ذكره الحاكم بكنيته، وتتبع شيوخ الحاكم في «المستدرك» الموافقين له في الكنية في الجزء الأول، ولم يتميز أيهم منهم. واللفظ الصحيح للحديث المغني عنه.

١٠٩ (**من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده...**). **ضعيف**. معنى قول البخاري: «منكر الحديث».

١١٠ (**الدنيا مسيرة خمس مئة سنة**). **ضعيف**. وتحقيق البحث حول اسم أحد رواته.

هنا حديث نقل إلى «الصحيحة» لوجود عاضد له. ولم يذكر البديل.

(**الدنيا لا تصفو لمؤمن، كيف وهي...**). **ضعيف جداً**.

١١١ (**الدنيا لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد**). **موضوع**. متهم به

السلمي الصوفي ، الذي كان يضع أحاديث للصوفية ، وهذا يوافق ما عندهم . وفي الإسناد علة أخرى .

١١١ (**الديك الأبيض الأفرق حبيبي . . .**) . موضوع . طرقه شديدة الضعف .

١١٤ إطلاق العلماء القول بعدم صحة أحاديث في (الديك) واستثناؤهم حديثاً ، والاستدراك عليهم بحديث آخر صحيح .

(**الدَّين هم بالليل مذلة بالنهار**) . ضعيف جداً . فيه راوٍ تركه بعضهم ، وله أحاديث فيها الموضوع .

١١٥ (**الدَّين ينقص من الدين والحسب**) . موضوع . فيه متهم بالوضع .

(**ذاكر الله في رمضان مغفور له . . .**) . موضوع . وتقصير الهيثمي في إعلال أحد أسانيده بمتهم واحد وفيه اثنان !

هنا حديث نقل إلى «الصحيحة» ولم يذكر البديل .

١١٦ (**ذنب العالم واحد . . .**) . ضعيف جداً ، ذكر علله .

(**ذنب عظيم لا يسأل الناسُ اللهَ . . .**) . ضعيف . مرسل وفيه مجهول .

١١٧ (**ذو الدرهمين أشد حساباً من ذي الدرهم . . .**) . موضوع . مرفوعاً . وصح موقوفاً على أبي ذر .

(**ذو السلطان وذو العلم . . .**) . ضعيف . فيه راوٍ وثقه ابن حبان وضعفه غيره ، وقال فيه أبو زرعة : منكر الحديث !

١١٨ (**الذكر الذي لا تسمعه الحفظة . . .**) . ضعيف جداً ، فيه ثلاثة ضعفاء ، أحدهم شديد الضعف ، أعلّه المناوي بواحدٍ منهم ليس أشدهم ضعفاً .

(الذكر خير من الصدقة . . .) . موضوع . فيه كذابان .

١١٩ (الذنب شؤم . . .) . ضعيف . فيه مجهولان .

(خير الصدقة المنيحة . . .) . ضعيف . تحريف وقع في اسم أحد رواته ، وتحقيق القول في صواب اسمه ، وأنه مجهول .

١٢١ تساهل الهيثمي في توثيق رجال الإسناد وفيه متكلم فيه ، وآخر لم يوثقه غير ابن حبان !

١٢١ (رأس العقل بعد الإيمان بالله . . .) . ضعيف . الاختلاف في ضبط اسم راويه الضعيف . وله متابعات أخرى لا تقويه لشدة ضعفها ، وأنها كلّها تدور على ابن جدعان . وطريق أخرى عن أنس فيها كذاب ، وأخرى شديدة الضعف .

١٢٤ (رأس العقل بعد الإيمان بالله . . .) . ضعيف ، فيه مجهول ، وضعيف .

(رأيت لأبي جهل عذقاً في الجنة . . .) . ضعيف . صححه الحاكم ، وردّ الذهبي ذلك عليه بأن فيه ضعيفان ، وتسميتهما . وذكر آخر ؛ روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان .

١٢٥ (رب اغفر وارحم واهدني السبيل . . .) . ضعيف لانقطاعه وضعف ابن جدعان . وقد ذكر الهيثمي أن له إسنادين ، ولم نجد إلا واحداً .

١٢٦ (رحم الله عبدالله بن رواحة . . .) ضعيف . روي مرسلاً ، مع ضعف أحد رواته ، ووصله ضعيف ومدلس .

١٢٧ (رب طاعم شاكر أعظم أجراً . . .) . موضوع . فيه وضّاع .

١٢٨ (رأيت ليلة أسري بي مكتوباً على باب الجنة . . .) . ضعيف جداً .
فيه متهم وضعيف ، وعزو السيوطي الحديث للطبراني فيه تساهل ؛ فإنه عنده ورد مختصراً . واللفظ الذي ذكره إنما هو في «العلل المتناهية» . ووهم البوطي وبليق في كتابين لهما ، والرد عليهما .

١٢٩ (رحم الله المتخللين من أمتي . . .) . ضعيف ، مسلسل بالعلل .

١٣٠ (رحم الله رجلاً غسلته امرأته . . .) . موضوع . فيه الأيلي .
(رحم الله الأنصار . . .) . ضعيف جداً ، فيه متهم ، وما صح من الحديث ، ولفظه الصحيح .

١٣١ (رحم الله حارس الحرس) . ضعيف . وخطأ الحاكم والذهبي في تصحيح الحديث لضعف أحد رواته الذي اضطرب فيه ، وانقطاعه . وله شاهد مرسل .

١٣٢ (إن أخونكم عندي من يطلبه . . .) . منكر . فيه اختلاف في سنده ، وجهالة ، ومخالفة في متنه للأحاديث الصحيحة .

١٣٣ اعتماد المناوي على رموز السيوطي في «الجامع» تناقض منه لما أصّله ، مما تسبب في ذكر الحديث في «صحيح الجامع» فلينقل إلى «ضعيفه» . وعزو السيوطي الحديث للطبراني يخالفه عدم وجوده في «المجمع» !
(رحماء أمتي أوساطها) . ضعيف . فيه ضعيفان .

١٣٤ (رد سلام المسلم على المسلم صدقة) . ضعيف . فيه الهجري .
(ركعتان في جوف الليل يكفران الخطايا) . ضعيف .
(ركعتان من رجل ورع خير من ألف . . .) . موضوع .

١٣٥ (ركعتان من الضحى تعدلان . . .) . موضوع ، وهو بإسناد الحديث الذي قبله .

(ركعتان يركعهما العبد في جوف الليل . . .) . ضعيف . مرسل .

١٣٦ (روِّحوا القلوب ساعة بساعة) . ضعيف . فيه متروك ؛ ، وعزاه السيوطي لـ «مراسيل أبي داود» ، ولعله أصح .

(رياض الجنة المساجد) . ضعيف . فيه مجهول .

(ريح الجنة يوجد من مسيرة خمس مئة عام . . .) . ضعيف . فيه ضعيف ، وباقي الإسناد غير واضح لسواد ران على مخطوط «الديلمي» . وضعفه المناوي على قاعدة : ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف ، وهي قاعدة صحيحة على الغالب .

١٣٧ (ريح الجنوب من الجنة . . .) . ضعيف جداً ، اقتصر ابن كثير على تضعيفه فقط مع أن فيه متروكين !

(الرؤيا ستة : المرأة خير . . .) . ضعيف ، فيه انقطاع واضح وجهالة .

١٣٨ (الربوة هي الرملة) . ضعيف . وأشار ابن جرير إلى ضعفه .

(الرجل أحق بصدر دابته . . .) . ضعيف ، وذكر الحافظ ابن حجر أن صدر الحديث صحيح .

١٣٩ (الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها) . ضعيف . فيه ضعيف ، ومنقطع ، والمحفوظ موقوف .

١٤٠ (الرحمة تنزل على الإمام ، ثم على من على يمينه . . .) . ضعيف جداً ، فيه عمر بن جرير صوابه عمرو بن جرير ، كُذِّب . وآخر مجهول .

(الرزق إلى أهل بيت فيهم السخاء . . .) . ضعيف . فيه علل . وله

شاهد وهم فيه دراج ، وآخر فيه مجاهيل .

١٤١ (**الرضاع يغيِّر الطباع**) . ضعيف جداً . فيه الخشني ، متروك . وآخر مسلسل بالعلل .

١٤٢ (**الركن يمان**) ضعيف جداً . راويه قال فيه البخاري : يتكلمون فيه !

(**الرهن بما فيه**) . ضعيف ، فيه راوٍ مجهول يأتي بما لا يأتي به الثقات . وإن وثقه ابن حبان .

١٤٣ (**الرمي خير ما لهوتم به**) . موضوع . فيه كذاب .

(**زر القبور تَذْكُر بها الآخرة . . .**) . ضعيف . صححه الحاكم في موضعين وافقه الذهبي في أحدهما ، وتعقبه في الآخر بوهمين وإن نص على علته الحقيقية ، وهي الانقطاع ، ووهم للبيهقي توافق مع بعض ما قاله الذهبي . وخفي ذلك على الزبيدي حيث تعقب العراقي - الذي أخطأ بدوره فجوّد إسناده - بكلام البيهقي والذهبي !

١٤٥ (**أشعرت أن العبد إذا خرج يزور أخاه في الله . . .**) . ضعيف . له طريقان فيهما عطاء الخراساني . وكل طريق فيها ضعف آخر .

١٤٦ (**زكاة الفطر على الحاضر والبادي**) . ضعيف . فيه انقطاع ، وراوٍ مجهول وثقه ابن حبان . وروي منقطعاً من ثقة ، ووصله ضعفاء ومتروكون .

١٤٨ (**زكاة الفطر على كل حر وعبد . . .**) . ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً على أبي هريرة .

(**زمزم حفنة من جناح جبريل**) . ضعيف . فيه راوٍ قيل فيه : منكر الحديث ، ليس بالمعروف ، وآخر اسمه مشترك بين عدة .

١٤٩ (**زوال الشمس دلوكها**) . موضوع . فيه متروكان .

(**زوجوا أبناءكم وبناتكم** . . .) . **ضعيف** ، فيه مجاهيل ، أخطأ المناوي فضعفه بابن أبي رواد .

(**زودوا موتاكم لا إله إلا الله**) . **ضعيف** . فيه راوٍ ضعيف ، وذكر أبيه لعله خطأ من النساخ أو وهماً من أحد رواته .

١٥٠ (**زين الحاج أهل اليمن**) . **ضعيف** . مسلسل بالمجاهيل . وقال الهيثمي : «إسناده حسن ، فيه ضعفاء وثقوا» !

١٥١ (**زينوا العيدين بالتهليل** . . .) . **موضوع** . أحد رواته يروي البواطيل والموضوعات .

(**زينوا مجالسكم بالصلاة علي** . . .) . **موضوع** . فيه كذاب ومجاهيل . ضعفه المناوي براويين لم نجدهما في الإسناد ، وضعفه السيوطي ، وفي كلامه تساهل !

١٥٢ (**الزائر أخاه المسلم الآكل من** . . .) . **باطل** . فيه راوٍ مجهول .

١٥٣ (**الزاني بحليلة جاره ؛ لا ينظر الله إليه** . . .) . **ضعيف** . أخطأ المناوي حيث قصَّر فأعله براويين ضعيفين وفيه ثالث كذاب .

(تنبيه) : على وهم فاحش عند الخرائطي ، وتحريف في «جامعي السيوطي» ! و«شرحه» للمناوي ، مع وقوعه للأخير في المتن على الصواب .

١٥٤ (**الرفق فيه الزيادة والبركة** . . .) . **ضعيف** . ما صح من الحديث ، وعزوه .

(**الرفق في المعيشة خير من** . . .) . **ضعيف** ، فيه ابن لهيعة .

(**سابقنا سابق** . . .) . **ضعيف جداً** . فيه راو منكر الحديث ، وإن ذكره

ابن حبان في «الثقات» ، وآخر متروك ، وثالث مجهول . وله متابع بإسناد مجهول .

١٥٦ (**ساعات الأذى في الدنيا . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ منكر الحديث ، له شاهد روي مرسلاً يذكر في الحديث التالي وفيه مجهول .

١٥٧ (**ساعات الأمراض يذهبن . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه مجاهيل وضعيف ، وروي مرسلاً عن الحسن ، وفي سنده مجهول .

١٥٨ (**ساعة السبحة ، حين تزول الشمس**) . **ضعيف جداً** .

١٥٩ (**ساعة في سبيل الله خير من . . .**) . **ضعيف** . وتحقيق القول في أحد رواته وأنه مجهول .

(**سام أبو العرب . . .**) . **ضعيف** . وإن حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ، وموافقة الذهبي له ؛ لأن هناك خلافاً في سماع الحسن من سمرة ، ثم هو مدلس . وله متابعات لا يتقوى بها .

١٦١ (**سافروا مع ذوي الجدود والميسرة**) . **موضوع** . فيه كذاب ومجروحان بهم أعله السيوطي ، ثم تناقض فأورده في «الجامع الصغير» .

١٦٢ (**سأل ﷺ جبريل عن هذه الآية . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ منكر الحديث تحرف على ابن كثير فلم يعرفه ، ثم تبين أنْ لا تحريف عنده بل وقع على الصواب ، ولم يعرفه ؛ لأنه وقع في «تهذيب الكمال» منسوباً إلى جده . ولكنه يشتبه براوٍ آخر يصعب التمييز بينهما .

١٦٣ (**سبحان الله ! فأين الليل إذا جاء النهار؟**) . **ضعيف** ، بتمامه مع القصة ، صحيح دون القصة !

١٦٥ (**سبحان الله ، والحمد لله . . .**) . موضوع ، فيه وضاع . وعزاه السيوطي لابن السني ، ورمز لحسنه كما قال المناوي ، ورموزه لا يوثق بها .

(**سبحي الله عشراً واحمديه عشراً . . .**) . ضعيف . حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وفيه عكرمة خالف غيره من الثقات الذي أرسله . وله طريق أخرى مسندة واهية ، وذكر الرواية الصحيحة الثابتة وتمييز الضعيف منها .

١٦٨ (**سبعة لعنتهم وكل نبي مجاب . . .**) . ضعيف . مسلسل بالضعفاء والمجهولين .

(**سبعون ألفاً من أمتي يدخلون الجنة بغير حساب . . .**) . منكر بذكر لا يرقون . فيه متروك . وتمييز رواياته وألفاظه بتحقيق زائد على بعض المواضع الأخرى .

١٧٠ (**ستشرب من بعدي أمتي الخمر . . .**) . ضعيف .

(**ست خصال من الخير ، جهاد أعداء الله . . .**) . ضعيف . له طرق لا تتقوى ببعضها .

١٧٢ (**ست خصال من السحت . . .**) . ضعيف جداً . فيه راوٍ مختلف فيه وتناقض فيه ابن حبان ، وثلاثة رواة آخرون مجاهيل .

(**ستة أشياء تحبط الأعمال . . .**) . موضوع . فيه وضاع .

١٧٣ (**سترة الإمام سترة من خلفه**) . ضعيف . فيه راوٍ ليِّن الحديث .

(**ستكون فتن ؛ يصبح الرجل فيها مؤمناً . . .**) . ضعيف جداً . راويه متروك .

(سجدتا السهو بعد التسليم . . .) . موضوع . لوجود كذاب يضع الحديث ، وآخر لم أعرفه .
١٧٤ (سطع نور في الجنة . . .) . موضوع .
(سعة في الرزق . . .) . موضوع . أيضاً .
١٧٥ (سفر المرأة مع عبدها ضيعة) . ضعيف . إسماعيل بن عياش ثقة في الشاميين وشيخه لا يذكر بلده .
١٧٦ (سلّم عليَّ ملك ، ثم قال : . . .) . ضعيف ، فيه انقطاع وجهالة ، وعدم وضوح قراءة في اسم الأب لأحد رواته ، مع عنعنة ابن إسحاق .
(سلمان سابق فارس) . ضعيف . من مراسيل الحسن البصري التي هي كالريح .
(سلمان منا أهل البيت) . ضعيف جداً . مرفوعاً ، وصح من طرق عن علي من قوله .
١٨٠ (سلوا الله الفردوس ؛ فإنها سرة الجنة . . .) . ضعيف . فيه اثنان لم أجد من ذكرهما ، وخرجه الحاكم من طريق عقب عليها الذهبي بأن فيها راوٍ هالك . وللشطر الأول منها شاهد عن العرباض .
١٨١ (سمَّى هارون ابنيه شبراً وشبيراً . . .) . ضعيف ، له إسناد فيه راوٍ منكر الحديث ، وآخر - وإن صححه الحاكم ووافقه الذهبي في موضع وسكت عن آخر - ؛ فإن فيه راوياً مجهولاً . وإن صحح له ابن حجر في «الإصابة» ، فقد وصفه في «التقريب» بأنه مستور ، وفيه أبو إسحاق .
١٨٣ وله طريق أخرى مرسلة راويها فيه ضعف .
١٨٤ ذكر ما يعارض الحديث المخرج من أحاديث أخرى ، حُسِّن أحدها في

«الصحيحة» ، وفيه انقطاع ، وآخر فيه مجاهيل .

١٨٦ وقع للهيثمي خطأ في الكلام على أحد رجاله ، لم يتنبه لذلك أخونا حمدي السلفي ، وهو يرى الصواب أمامه !

١٨٧ (تنبيه) : ادعاء كاذب من شيعي ، وتوضيح سبب إطلاق الكذب على ما قد يبدو أنه خطأ !

(سمّوه بأحب الأسماء إليّ . . .) . ضعيف . صحح الحاكم اسناداً له وتعقبه الذهبي ، وخرج له رواية أخرى مرسلة اتهم أحد رواتها بالجهالة ، وهو معروف ثقة .

١٨٨ نكارة الحديث من حيث المعنى ، ثم إيراد شاهد للرواية المرسلة ، لا بأس بها في المتابعات والشواهد .

١٨٩ **(سمّي رجب لأنه يترجب . . .)** . موضوع . فيه كذاب ومجهول .

(سوء الخلق يفسد العمل . . .) . ضعيف جداً . له طريقان لا يتقويان ببعضهما .

١٩٠ **(سوء المجالسة فحش . . .)** . ضعيف . مرسل وضعيف .

(سيأتي على الناس زمان يخيّر فيه الرجل . . .) . ضعيف ، صحح الحاكم إسناده ، مع وجود راوٍ لا يعرف . وله طريق أخرى مرسلة على ضعف فيها .

١٩١ **(سيأتي على أمتي زمان تكثر . . .)** . ضعيف . صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، مع أنه فيه دراجاً الذي ضعفه الذهبي نفسه .

١٩٢ **(سيأتيي عليكم زمان لا يكون فيه شيء . . .)** . ضعيف . فيه روح ابن الصلاح .

(**سيخرج أهل مكة ثم لا يعبر بها . . .**) . **ضعيف** . رواه ابن لهيعة عن أبي الزبير ، الأول سيئ الحفظ ، والثاني مدلس وقد عنعن .

١٩٣ (**سيخرج ناس إلى المغرب . . .**) . **ضعيف** . اضطرب فيه ابن لهيعة على وجهين .

١٩٤ (**سيدرك رجلان من أمتي عيسى . . .**) . **ضعيف** . سكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بضعف أحد رواته ، ووصف الحديث بالنكارة ، والواقع شاهد على بطلان الحديث !

(**سيكون أقوام من أمتي يتغلطون فقهاءهم**) . **ضعيف جداً** . أحد رواته ليس بثقة ، له عدة أحاديث بالسند ذاته .

(**سيكون أمراء بعدي يقتتلون على الملك . . .**) . **ضعيف** . فيه ثروان لم يرو عنه غير واحد ، ووثقه ابن حبان والعجلي . واعتمد كلامهما الهيثمي فوثقه !

١٩٥ (**سيكون بعدي بعوث كثيرة . . .**) . **ضعيف جداً** . استنكر الحديث الإمامُ أحمد ، والذهبي ، وهو مفهوم كلام ابن عدي في أحد رواته . وقد حسَّن العراقي الحديث بمتابعة له وفيه نظر .

١٩٦ (**سيكون بعدي سلاطين ، الفتن على أبوابها . . .**) . **ضعيف جداً** . سكت عنه الحاكم والذهبي مع أن الأخير ذكر حسان بن غالب في «الميزان» ووصفه بالمتروك . ويرويه عن ابن لهيعة وهو ضعيف .

١٩٧ (**سيكون بعدي في آخر الزمان ذئبان القراء . . .**) . **ضعيف** . فيه جماعة لا يعرفون .

١٩٨ (**سيكون من بعدي خلفاء ، ومن بعد . . .**) . ضعيف . اختلفت مصادر التخريج في ضبط اسم أحد رواته ، وفيه معه ممن لا يعرف مثله ، والبحث في اسم صحابيه .

١٩٩ (**سيقتل بعذرا ناس يغضب الله لهم . . .**) . ضعيف . فيه ابن لهيعة ، لكنه من صحيح حديثه ، إلا أن الحديث ضعيف لانقطاعه ، بإسناديه .

(**سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة . . .**) . ضعيف جداً . وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، ولم يرتضه السيوطي ، ولا شيخه ابن حجر .

٢٠١ (**سيدا كهول أهل الجنة أبو بكر . . .**) . موضوع . أي بتمامه ، وإلا صح الطرف الأول منه .

(**سيد الأيام يوم الجمعة ، وأعظمها عند الله . . .**) . ضعيف . اضطرب زهير في إسناده على وجوه ، ثم تبين أن الاضطراب من ابن عقيل ؛ لأن الرواة له عن زهير شاميون ، وهم صحيح حديثهم عنه . وفي الإسناد راوٍ مجهول ، مدار الطرق عليه .

٢٠٤ الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف ، واضطراب الراوي يدل على قلة ضبطه للحديث ، وتراجع عن تحسين الحديث متابعة للبوصيري في «زوائد ابن ماجه» مشياً مع ظاهر إسناد ابن ماجه .

٢٠٥ (**سيد الشهور شهر رمضان . . .**) . ضعيف . روي موقوفاً ومرفوعاً ولا يصح أي واحد منهما .

٢٠٦ (**سيد الناس آدم ، وسيد العرب محمد . . .**) . موضوع ، فيه مجاهيل ، ومن هو ضعيف .

٢٠٧ (**السائحون هم الصائمون**) . **ضعيف** . صحح الحاكم إسناده على شرط الشيخين ، وفيه ضعيف ، وآخر لم يخرجا له شيئاً . وأصله عن ابن مسعود وأبي هريرة موقوفاً .

٢٠٨ (**السباع حرام . يعني المفاخرة بالجماع**) . **منكر** . مداره على دراج عن أبي الهيثم .

(**تنبيه**) : ضبط لفظ الحديث ، وتوجيه للفظ قد تحرف في مصادر التخريج .

٢٠٩ (**السخاء خلق الله الأعظم**) . **ضعيف** . وظاهره أنه مختلَق ؛ اجتمع فيه الرواية عن السفيانين والحمادين معاً ، ولا يعلم ذلك في رواية الثقات ! وطرقه لا تشده لكثرة المجاهيل فيها ، وضعف رواتها .

٢١٠ (**السكينة مغنم ، وتركها مغرم**) . **ضعيف جداً** . فيه سفيان بن وكيع ، اتهم بالكذب ، ولعله بسبب وَرَّاقِه !

٢١١ (**السلام اسم من أسماء الله عظيم . . .**) . **موضوع** . أخطأ المناوي حيث أعله بعطاء بن السائب وفيه من وصفت أحاديثه بأنها موضوعة !

(**السلام تحية لملتنا ، وأمان لذمتنا**) . **موضوع** . فيه وضاع وضعيفان .

٢١٢ (**السلطان العادل المتواضع ظل الله . . .**) . **موضوع** . مع ضعف إسناده إلا أن لوائح الوضع عليه ظاهرة .

(**السنَّة سنتان : سنة في فريضة . . .**) . **موضوع** . تصحيح سياق لفظ الهيثمي الذي ـ لعله ـ عناه ، مما جعل ابن حجر يتعقبه . وظواهر الوضع والصنع لائحة على الحديث ، وشبهه بألفاظ الفقهاء ، ومخالفته للقرآن !

٢١٤ (**السنة سنتان : سنة من نبي مرسل . . .**) . **موضوع** . فيه وضاع .

(السورة التي تذكر فيها البقرة . . .) . موضوع ، فيه وضاع أيضاً .
وكلا الحديثين عند الديلمي .
(السيوف أردية المجاهدين . . .) . ضعيف . روي مسنداً ، ومرسلاً وموقوفاً ، ولا يصح منهما شيء .

٢١٥ (إنكم قد أصبحتم بين أحمر وأخضر . . .) . ضعيف بهذا السياق . لا تثبت صحبة أحدٍ بإسناد ضعيف ، والحديث صوابه موقوف على يزيد بن شجرة أحد أمراء معاوية في الشام . وما صح منه مرفوعاً .

٢١٨ (شاهد الزور مع العشّار في النار) . باطل . روي موقوفاً ، وإسناده رواه مجاهيل ، وتوثيق من لا يعرف لراوٍ لا يعرف ؛ لا عبرة به . كيف وقد جاءوا بإسناد غريب !
(شباب أهل الجنة : الحسن و . . .) . ضعيف . فيه أبو شيبة الجوهري ضعيف ، وراوٍ ثقة يروي عنه ابن له لا يعرف ، ولم يذكر في الرواة عنه .

٢١٩ (شرار أمتي من يلي القضاء . . .) . ضعيف جداً . مسلسل بالعلل .
(شر البيت الحمام) . ضعيف . وقد صح مختصراً .

٢٢٠ (شوبوا شيبكم بالحناء . . .) . ضعيف . مسلسل بمن لم يُترجَم لهم ولا يعرفون ، على اشتباه في أحدهم . وضبط لفظ الحديث . مع ذكر حديث آخر له ، ذكرهما السيوطي في «اللآلئ» وسكت عنهما ، بل ذكر الأول في «الجامع الصغير» أيضاً !

٢٢٢ (شعبان شهري . . .) . ضعيف جداً . واستظهار أن الحديث من موضوعات الخشني ، تقدمت له أحاديث في هذه «السلسلة» تدل على حاله .

(**شفاعتي لأمتي : من أحب أهل بيتي . . .**) . **ضعيف** ، رواه القاسم العلوي ضمن نسخة له أكثرها مناكير .

(**شهادة المسلمين بعضهم على بعض جائزة . . .**) . **موضوع** . أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» .

٢٢٣ (**شيئان لا أذكر فيهما . . .**) . **موضوع** . فيه نهشل ؛ كذبه ابن راهويه .

٢٢٤ (**شيطان الردهة يحتدره رجل من بجيلة . . .**) . **منكر** . استنكره الذهبي متعقباً الحاكم في تصحيحه وأقره الحافظ في «لسان الميزان» . وأخطاء وقعت في «المستدرك» صححت من «الجامع الصغير» ، ونقد كلام الهيثمي بفصل رجال أحمد عن رجال أبي يعلى ، مع أن السند واحد ! واعتماده على توثيق ابن حبان والعجلي مع تساهلهما المعروف في راوٍ جَهّله أربعة من كبار المحدثين .

٢٢٥ (**الشاة بركة ، والبئر بركة . . .**) . **موضوع** . وذكر علله ، وطريقيه لا تتقويان ببعضهما . وتنبيه على وهم فاحش للمناوي .

٢٢٧ (**الشاة من دواب الجنة**) . **ضعيف جداً** . فيه زربيّ ؛ منكر الحديث .

٢٢٨ (**الشام صفوة الله من بلادها . . .**) . **ضعيف جداً** . صححه الحاكم ، ورده الذهبي . وله طرق ضعيفة أيضاً .

٢٢٩ (**الشاهد يوم عرفة . . .**) . **ضعيف** . صح مرفوعاً بلفظ آخر ، وإسناد الحديث هنا صحيحه الوقف على أبي هريرة .

(**الشرك أخفى في أمتي من دبيب النمل . . .**) . **ضعيف جداً** . رغم تعدد طرقه ؛ لشدة ضعفها ؛ إلا شطره الأول .

٢٣١ (**الشرود يرد . يعني البعير الشرود**) . **ضعيف** .

٢٣٢ (الشرب من فضل وضوء المؤمن فيه شفاء . . .) . موضوع . فيه من يضع الحديث ، وتنبيه على صواب اسم أبيه .

(الحلف حنث أو ندم) . ضعيف . وتصويب الحاكم أنه من قول ابن عمر مرفوعاً ، والمرفوع لا يصح .

٢٣٣ (الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة) . ضعيف . مخالفة الثقة لمن هو أحفظ منه ، وأن صوابه موقوف على ابن عمر وغيره . وتوضيح معنى الحديث ، وأن اختلاف رواة الحديث الصحيح في لفظه إنما هو اختلاف لا يضر .

٢٣٦ (الشقي كل الشقي . . .) . موضوع . لأن فيه يعلى بن الأشدق .

(الشمس والقمر وجوههما إلى العرش . . .) . ضعيف جداً . سعيد النشيطي ضعيف جداً ، أبعد الذهبي في «الميزان» فقال : صويلح ، وضعفه في عدة من كتبه ، وفي الحديث العباس بن الفضل ؛ اشتبه على المناوي وإنما هو الأسفاطي الثقة .

٢٣٨ (الشفعاء خمسة : القرآن . . .) . ضعيف . فيه راوٍ مجهول ، أعل المناوي الحديث بثقتين !

٢٣٨ هنا حديث (خديجة بنت خويلد . . .) تكرر مع ما سيأتي فحذفناه .

٢٣٩ (خدمتك زوجك صدقة) . ضعيف .

(ما من مسلم يعمل ذنباً إلا وقف الملك الموكل . . .) . موضوع . وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وقد ثبت الحديث بلفظ آخر .

٢٤٠ (الشيخ في بيته كالنبي في قومه) . موضوع . اتهم به ابن حبان ابن غانم ، ولكنه ثقة ، والبلاء من غيره : عثمان القيرواني ؛ فإنه لا يُعرف

عنه الكثير . وشيخ ابن حبان لا يعرف أيضاً ، وحال شيوخ ابن حبان عنده . وتعقب السيوطي لابن حبان في راويه لا يخرجه عن كونه موضوع ، وشاهده الذي ذكره وصف راويه بالقناطيري لأنه كان يكذب قناطير . وتساهل العراقي في تخريج «الإحياء» فضعفه فقط .

٢٤٢ **(الشيطان يهمّ بالواحد والاثنين . . .) . ضعيف** . ضعفه الهيثمي بابن أبي الزناد ، وفيه راوٍ مجهول ! وأن صواب الإسناد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ حديثاً صحيحاً .

٢٤٣ **(صبحوا بالصبح ؛ فإنه أعظم للأجر) . موضوع** بهذا اللفظ . وذكر لفظه المحفوظ الصحيح .

٢٤٤ **(صالح المؤمنين : أبو بكر وعمر) . موضوع** . فيه كذاب ، سرقه منه بعض الكذابين وجعله وصفاً لعلي وحده .

(صفتي أحمد المتوكل . . .) . ضعيف . فيه من لا يُعرف .

(صغروا الخبز ، وأكثروا عدده . . .) . موضوع . ذكره ابن الجوزي

٢٤٥ في «الموضوعات» ، ولكنه أخطأ فأعله براوٍ وثقه أحمد بن حنبل ، وله شاهد لا يتقوى به لشدة ضعف كل واحد منهما .

(صفوا كما تصف الملائكة عند ربهم . . .) . ضعيف جداً . سعيد

٢٤٧ عن عطاء يغلب على الظن أنه ابن راشد ؛ منكر الحديث ، وفيه من لا يُعرف .

(صل الصبح والضحى ؛ فإنها صلاة الأوابين) . ضعيف . طرقه لا تتقوى ببعضها ـ وقال العقيلي : ليس لهذا المتن إسناد صحيح ـ وذلك لأن فيه الأمر بصلاة الضحى ، ولكن جاءت الوصاة بصلاة

الضحى ، وأنها صلاة الأوابين .

٢٥٠ **(صلوا ركعتي الضحى بسورتيها . . .) . موضوع .**

(صلاة المسافر ركعتان حتى يؤوب . . .) . ضعيف جداً . فيه علل ، وانقطاع .

٢٥١ **(أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً . . .) . ضعيف جداً** . فيه محمد بن حميد متهم بالكذب ، تساهل فيه الهيثمي ! ومتابعه عمرو بن شمر لا يلتفت إليه ، وصحح الحديث الكوثري تقوية لمذهبه !

٢٥٣ **(خذِّل عنا ؛ فإن الحرب خدعة) . ضعيف جداً** . وفيه قصة من السيرة ، وأن آخر الحديث قد صح بل تواتر عن النبي ﷺ من طريق ستة عشر صحابياً .

٢٥٤ مؤلَّف «تنبيه القاري على تقوية ما ضعفه الألباني» لعبدالله الدويش رحمه الله فيه أخطاء تدل على أنه لا يحسن الصناعة الحديثية ، ولا الكتابة فيها ، وتوضيح ذلك بهذا الحديث .

٢٥٦ **(نهى عن الفهر) . ضعيف جداً** . فيه وضاع على الفور ، وسبقت له أحاديث في هذه «السلسلة» .

٢٥٧ **(فائدة)** : في معنى (الفَهْر) .

٢٥٧ **(خديجة بنت خويلد سابقة . . .) . ضعيف** . سكت عليه الحاكم والذهبي لوضوح ضعفه .

٢٥٨ **(ذروة الإيمان أربع خلال . . .) . موقوف . صحيح** ، وقد ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» بما يشعر رفعه !

(صلوا في مرابض الغنم ، ولا توضؤوا من ألبانها . . .) . ضعيف .

فيه عنعنة الحجاج بن أرطاة .

٢٥٩ (صلوا من الليل أربعاً . . .) . ضعيف . مرسل وضعيف .

(صلاة الهجير من صلاة الليل) . ضعيف جداً . فيه المقدام بن داود ومنقطع ، وخطأ الهيثمي في قوله : رجاله موثقون ، وغفل عن علله !

٢٦٠ (صمت الصائم تسبيح . . .) . ضعيف جداً . فيه الربيع بن بدر ؛ متروك .

٢٦١ (لعنت المرجئة على لسان سبعين نبياً . . .) . ضعيف .

(صوت الديك صلاته ، وضربه لجناحيه . . .) . موضوع . فيه متهم بالوضع ، وما صح من أحاديث في الديك ، والاستدراك على ابن قيم الجوزية حديثاً ثانياً صحيحاً .

٢٦٢ (صوموا ، ووفروا أشعاركم . . .) . ضعيف ، لإرساله ، وفيه شرح غريبه .

٢٦٣ (صلاة الأوابين . . .) . ضعيف . مرسل مع ثقة رجاله .

(الصائم بعد رمضان كالكار بعد الفار) . ضعيف جداً .

٢٦٤ (الصائم في عبادة من حين يصبح . . .) . موضوع . فيه كذابان .

(الصبر ثلاثة : فصبر على المصيبة . . .) . ضعيف . له أسانيد ثلاثة لا تتقوى ببعضها .

٢٦٥ (الصبر رضا) . ضعيف . بسبب عنعنة بقية . يخشى أن تكون متابعة هشام بن عمار له تلقيناً !

٢٦٦ (الصبر من الإيمان بمنزلة . . .) . ضعيف جداً . المرفوع منه شديد الضعف ، والموقوف على علي بن أبي طالب منقطع .

٢٦٧ (الصبر والاحتساب هن عتق الرقاب . . .) . ضعيف جداً . فيه متروكان ، وتدليس بقية وما نخشى منه .

(تنبيه) : على اختلاف الحديث بين «المعجم الكبير» للطبراني ، و «الجامع الصغير» للسيوطي .

(لأبشرنك بها يا علي ! . . .) . ضعيف . مسلسل بالمجاهيل .

٢٦٨ (خزائن الله الكلام . . .) . ضعيف جداً . أغلب وابنه حبان شديدا الضعف .

٢٦٩ (الصدقة تسد سبعين باباً . . .) ضعيف . فيه من اتهمه البخاري ، وجبارة الضعيف .

(الصدقات بالغدوات . . .) . ضعيف . وهو مسلسل بالمجاهيل .

٢٧٠ (الصفرة خضاب المؤمن . . .) . موضوع . ذكره الحاكم في «مستدركه» وانتقد من الذهبي الذي استنكره ، وأخطأ بدوره فاتهم به راوٍ ثقة ، وترك القرشي المتهم به الحقيقي . وله متابعة فيها اثنان مجهولان .

٢٧١ (الصلاة تسوِّد وجه الشيطان . . .) . ضعيف جداً . مسلسل بالضعفاء ، وتحرف ثابت الثمالي إلى ثابت البناني !

٢٧٢ (الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة . . .) . ضعيف . لا يعتمد على رواية الضعيف في إثبات الاتصال والانقطاع . وبيان ما أخطأ فيه البوصيري هنا ، مع تصريح إمام كأبي حاتم بالانقطاع ، ووصف للراوي بالتدليس .

٢٧٣ (الصلاة خلف رجل ورع مقبولة . . .) . موضوع . إسناده ضعيف ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

٢٧٤ (**الصلاة على ظهر الدابة . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ مختلف فيه الراجح ضعفه .

(**الصلاة عليَّ نور على الصراط . . .**) . **ضعيف** . فيه أربعة ضعفاء عند ابن حجر . ويناقش في السكن البرجمي ، لكن ورد في طريق أخرى أنه زكريا البرجمي ، وهو الضعيف . وما نتج عن كلام ابن حجر من خلط عند المناوي . ورواه ضعيف فأرسله .

٢٧٦ (**الصلاة عماد الدين . . .**) . **ضعيف جداً** . مسلسل بالعلل .

٢٧٧ (**الصلاة في المسجد الجامع . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ أعله الهيثمي بنوح بن ذكوان الضعيف ، وترك من قال فيه البخاري : منكر الحديث !

(**من لعق الصحفة ولعق أصابعه . . .**) . **ضعيف جداً** . بسبب جهالة العين ، لاثنين لم يُسَمَّيا ، وآخر شديد الضعف مجهول ، له أحاديث بإسناد واحد . ورابع ضعفه الذهبي . وهذا الذي اكتفى به الهيثمي !

٢٧٨ تنبيه على تحريف وقع في «المعجم الكبير» للطبراني .

(**الصلاة قربان كل تقي**) . **ضعيف** . وما صح من الحديث بما يغني عنه !

٢٧٩ (**الصلاة ميزان ، فمن أوفى استوفى**) . **ضعيف** . روي أيضاً موقوفاً على سلمان بإسناد ضعيف .

٢٨٠ (**الصوم يذبل اللحم ويبعد من حر السعير . . .**) . **ضعيف** ، أعله المناوي بمجهول وترك غيره وهو إما مجهول ، أو ضعيف .

٢٨١ (**الصيام نصف الصبر . . .**) . **ضعيف** ، ومتابعات لطرفه الأول .

(ضاف ضيف رجلاً من بني إسرائيل . . .) . ضعيف . عطاء بن السائب اختلط ، وروي عنه الحديث بعد الاختلاط ، واختلاف الرواة عنه عليه في لفظه وسنده . ولعل الحديث من الإسرائيليات !

٢٨٣ (ضالة المؤمن العلم . . .) . موضوع . ومتنه يدل عليه ، مع راويه المجمع على تركه .

(ضع إصبعك السبابة . . .) . موضوع . وهو من الأحاديث التي شان بها السيوطي «جامع الصغير» ، مع أنه أورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة» .

٢٨٤ (يا أنس ! ضع بصرك موضع سجودك) . ضعيف . فيه متروك .

(ضعي يدك عليه ، ثم قولي ثلاث مرات . . .) . موضوع . فيه وضّاع ومجهول ، وآخر جهله ابن القطان الفاسي ، ووثقه البخاري وغيره .

٢٨٥ (ضمّن الله خلقه أربعاً . . .) . موضوع . فيه من وصف بالجهالة والاتهام وعدم الثقة .

(الضحك في المسجد ظلمة في القبر) . موضوع . فيه راوٍ للموضوعات .

٢٨٦ (الضحك ينقض الصلاة . . .) . ضعيف جداً ، وروي موقوفاً ولعله أصحّ .

(الصمت زين العالم ، وستر الجاهل . . .) . ضعيف .

٢٨٧ (الصمت سيد الأخلاق . . .) . موضوع . فيه من يروي الموضوعات .

(طالب العلم طالب الرحمن . . .) . ضعيف . فيه من لا يعرف .

٢٨٨ (طالب العلم لله كالغادي والرائح . . .) . ضعيف . بإسنادين ضعيف ، وآخر مظلم .

(طعام الجواد دواء . . .) . موضوع . اتهم به الذهبي أحمد بن محمد ابن شعيب .

٢٨٩ (طعام المؤمن في زمن الدجال . . .) . ضعيف جداً . صححه الحاكم ورده الذهبي بأن سعيد بن سنان تالف .

(طلب الحلال واجب على كل مسلم) . منكر . فيه علل . وحسنه المنذري ، واستثنى ، وقد حذف الاستثناء الهيثمي . وقلّدهما المعلقون على «الترغيب» وللهيثمي وهم آخر في شيخ الطبراني . وله متابعة أخرى شديدة الضعف .

٢٩٢ (طلب العلم أفضل عند الله من الصلاة . . .) . موضوع . سود به السيوطي «جامعه» ، مع أنه أورده في «ذيل الموضوعات» ، وفيه اختلط عليه كلامٌ في راوٍ بآخر !

٢٩٣ (طلب العلم ساعة خير من قيام ليلة . . .) . موضوع . وهذا الحديث تناقض فيه السيوطي فأورده في «الجامع» مع أنه ذكره في «ذيل الموضوعات» !

(طلوع الفجر أمان لأمتي من طلوع الشمس . . .) . ضعيف . إسناده مظلم .

٢٩٤ (طوبى : شجرة غرسها الله بيده . . .) . موضوع .

(طوبى لمن أسكنه الله إحدى العروسين . . .) . ضعيف . وكلاهما مسلسل بالعلل .

(من لا يستحي من الناس . . .) . موضوع . خفيت تراجم الضعفاء فيه على الهيثمي ، فأعله بمن لا يعرفه فيهم . وتعقبه المناوي بالاعتماد

على رموز «الجامع» ، وهو نفسه نبه أنه لا يعتمد عليها في أول شرحه : «الفيض» !

٢٩٦ **(طوبى لمن بات حاجاً . . .)** . موضوع . فيه وضاع .

٢٩٧ **(طوبى لمن ترك الجهل . . .)** . ضعيف . مرسل وفيه جهالة .

(طوبى لمن تواضع من غير منقصة . . .) . ضعيف . فيه راوٍ أغفله أصحاب التراجم إلا البخاري . وتحقيق القول في (ركب المصري) ، وإطلاق بعض الحفاظ القول على حديثه بالحسن ، وما يريدون من ذلك . وشواهده شديدة الضعف ، حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وتابعه غيره . وحكم على آخر ما ذكرناه الذهبي وغيره بالنكارة وأعلوه بمجهول ، وفيه من هو أولى بإعلال الحديث به .

٣٠٠ **(طوبى لمن رزقه الله الكفاف ثم صبر عليه)** . ضعيف جداً . له إسنادان ضعيفان ، وفي الصحيح ما يغني عنه .

٣٠١ **(طوبى لمن يبعث يوم القيامة وجوفه . . .)** . موضوع . ذيّل به السيوطي على ابن الجوزي ، وأورده مع ذلك في «الجامع الصغير» !

(طهور الطعام يزيد في الطعام . . .) . موضوع . فيه يعلى بن الأشدق .

٣٠٢ **(طول القنوت في الصلاة يخفف سكرات الموت)** . ضعيف . إسناد مظلم .

(طينة المعتَق من طينة المعتِق) . باطل . تناقض آخر للسيوطي حيث أورد الحديث في «ذيل الموضوعات» ، و«الجامع الصغير» معاً !

٣٠٣ **(الطاهر النائم كالصائم القائم)** . ضعيف . فيه ابن لهيعة وأبو صالح .

٣٠٤ **(الطهور ثلاثاً ثلاثاً واجبة . . .) . باطل** . سنده ضعيف ؛ فيه عنعنة مدلسَين ، ومتنه مخالف لما ثبت في الأحاديث الصحيحة .

(الطوفان الموت) . ضعيف . مسلسل بالضعفاء .

٣٠٥ **(ظهر المؤمن حمى . . .) . ضعيف جداً** . فيه ابن المختار ؛ يحدث بالأباطيل .

(الظلمة وأعوانهم في النار) . موضوع . فيه وضاع .

٣٠٦ **(أمرت أن أحدث عن ملك في السماء . . .) . منكر** ، فيه راوٍ منكر الحديث ، زاد على الثقات ألفاظ مستغربة .

(العرش من ياقوتة حمراء . . .) . موضوع . تحرف اسم راويه في المخطوط ، وعرف صوابه محقق «العظمة» . ولهذا الراوي أحاديث منكرة بهذا السند . وقد سوَّد به السيوطي «جامعه الصغير» في حين كان أولى به «الكبير» الذي لم يشترط فيه شيئاً !

٣٠٨ **(سبقكما بها الدوسي) . ضعيف** . صححه الحاكم وتعقبه الذهبي .

٣٠٩ **(عاشوراء يوم التاسع) . موضوع** . وإسناده ضعيف جداً . وهو مخالف لما تواتر من أن العاشر هو عاشوراء ، وأصله موقوف له توجيه حسن ذكره الشوكاني . وحكم صوم يوم التاسع مع عاشوراء . وما صح من أحاديث تبطل حديث الترجمة .

٣١١ **(عالم ينتفع بعلمه خير من ألف عابد) . موضوع** . رواة طرقه متهمون ، أو لا يعرفون .

٣١٢ **(عاشوراء عيد نبي كان قبلكم . . .) . ضعيف** . إبراهيم الهجري ؛ لين الحديث .

(عليكم بالسواك ، فنعم الشيء . . .) . ضعيف . فيه من لم يذكر . وله إسنادان شديدا الضعف .

٣١٣ **(ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة . . .)** . ضعيف جداً . قصر المنذري فأعل الحديث بالحماني وترك ابن أسلم ، وأشار إلى نكارة متنه . ورواه آخر متهم كالحماني بسرقة الحديث . وله متابعات أخرى تالفة .

٣١٥ **(إنما يتجالس المتجالسان بأمانة الله . . .)** . ضعيف . مرسل رجاله ثقات . وصله ابن المغيرة . الذي حدث بموضوعات وما لا أصل له من الحديث . وذكر ما يتقوى به المرسل من أحاديث أخرى .

٣١٦ **(عجلوا بالركعتين بعد المغرب . . .)** . ضعيف جداً . رواه ابن نصر وضعفه .

٣١٧ **(عجلوا صلاة النهار في يوم الغيم . . .)** . ضعيف . مرسل .

(عد الآي في الفريضة والتطوع) . موضوع . فيه وضاع ، ومن يسرق الحديث ، ووهم للهيثمي في راويه الثاني الضعيف . وتركه الإعلال بالوضاع . وتتابع المعلقون على بعض المطبوعات على أوهام واحدة . وتوضيح سبب ذلك . والتفريق بين الرواة الذين خلطوا بينهم .

٣١٩ من تفاهة التخريج ، وقلة فائدة التسويد ، تحقيق القول في سماع مكحول من واثلة مع كون سند الحديث إليه هالك ! مع إهمال حقائق أخرى .

٣٢٠ **(عدد درج الجنة عدد آي القرآن . . .)** . ضعيف . صححه الحاكم في نقل البيهقي عنه ، وأقره السيوطي ، وفيه محمد بن روح ؛ منكر الحديث .

(عد من لا يعودك . . .) . ضعيف . وله مرسل أيضاً ضعيف ، وتوجيه قول البيهقي في المرسل : جيد .

٣٢٢ (عرِّبوا العربي ، وهجنوا الهجين . . .) . ضعيف . مداره موصولاً على العلاء بن الحارث ، وكان اختلط .

٣٢٣ (عرضت عليَّ أمتي البارحة . . .) . ضعيف . فيه كذاب .

(عرف الحق لأهله) . ضعيف . صححه الحاكم ، ورده الذهبي فأصاب . وذكره الضياء في «المختارة» ، وتكلم في راويه الضعيف .

٣٢٤ (عرفة يوم يعرف الناس) . ضعيف . روي مرسلاً ضعيفاً ، ووصله متهمان .

(عزمة على أمتي أن لا يتكلموا في القدر . . .) . موضوع . له إسنادان الأول فيه متهمان ، والآخر مظلم سنده . واشتبه على المناوي رواته بغيرهما .

٣٢٦ (تنبيه) : على تحريفات عجيبة في مطبوعة «الكامل» ، واختلافها عن مخطوطته ، فضلاً عن غيره ، وزاده طابعوه تحريفاً في «فهرس الكامل» المسمى «المعجم» !

٣٢٧ (عشرة أبيات بالحجاز أبقى من عشرين بيتاً . . .) . ضعيف . تخريجه من كتاب نادر ، ولكن إسناده مسلسل بالمجاهيل .

(عضة نملة أشد على الشهيد من مس السلاح . . .) . ضعيف . فيه راوٍ انقلب اسمه ، وهو مجهول ، وإلا فلا يعرف .

٣٢٨ (عفو الله أكثر من ذنوبك . . .) ضعيف . مسلسل بالعلل .

٣٢٩ (علم الإسلام الصلاة ، فمن فرغ لها قلبه . . .) . ضعيف . لضعف

طريف بن شهاب ، مدار الطرق عليه . وذكر اللفظ المحفوظ .

٣٣٠ (تنبيه) : إعلال المناوي الحديث براوٍ لا وجود له في الإسناد ، وآخر متابع .

٣٣١ (**عبدالرحمن بن عوف يسمَّى الأمين . . .**) . **ضعيف جداً** . لأن فيه متروكاً ، وجماعة لا يعرفون ، على صعوبة في قراءة (ميكروفيلم) المخطوط .

(**عبدالله بن عمر من وفد الرحمن . . .**) . **موضوع** . لفظه يدل على وضعه ، وفيه راوٍ متروك الحديث .

(**علامة حب الله حب ذكره . . .**) . **ضعيف** . له سندان الأول منهما موضوع ، رواه كذاب ، والآخر رواه ذو النون المصري عن مالك ، وأحاديثه عنه فيها نظر .

٣٣٢ (**علم لا ينفع وجهالة لا تضر . . .**) . **ضعيف** . روي بإسناد حسن مرسلاً ، والموصول فيه عنعنة بقية .

٣٣٣ (**على الركن اليماني ملك موكل . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه محمد ابن الفضل بن عطية وهو متروك الحديث .

(**على المقتتلين أن ينحجزوا الأول فالأول . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من «سنن أبي داود» و«سنن النسائي» ، وفيه راوٍ لم يرو عنه غير الأوزاعي ، ومع ذلك فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» !

٣٣٤ (**على الوالي خمس خصال . . .**) . **ضعيف** . راويه مجهول عند أبي حاتم ، واتهمه العقيلي برواية المناكير .

(**علموا أبناءكم السباحة والرماية . . .**) . **ضعيف** . ضعفه السخاوي

وغيره ، وفيه راوٍ مجهول .

٣٣٥ (علموا أبناءكم السباحة والرمي . . .) . ضعيف جداً . فيه علل ثلاثة . أورده السيوطي في «الجامع الصغير» ! بل وتعقبه المناوي بأن البيهقي في «الشعب» - وقد عزاه إليه - قد ضعف الحديث . كما ذكرنا .

٣٣٦ (علموا بنيكم الرمي ؛ فإنه نكاية للعدو) . موضوع . فيه متهم بالوضع ، بعض ما وضعه مذكور في «اللسان» .

(علموا رجالكم سورة المائدة . . .) . ضعيف . ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» مرسلاً وضعفه . وتعقب المناوي له بإن الحديث على إرساله فيه رأويان ضعيفان . وللشطر الثاني شاهد موضوع . ولعل أصل الحديث موقوف على عمر .

٣٣٧ (علموا نساءكم سورة الواقعة . . .) . ضعيف . مسلسل بالمجاهيل . وسكوت السيوطي عليه في «الجامع الكبير» .

(عليك بالإياس مما في أيدي الناس . . .) . ضعيف بتمامه . صحح إسناده الحاكم ، وكذلك الذهبي في نسختنا من «التلخيص» ، وتعقب المناوي للسيوطي حين عزاه لسعد وأطلق موهماً أنه ابن أبي وقاص . ثم تحقيق القول في راويه ببحث موسع ، وتحقيق القول مرة أخرى في العلة الحقيقية للحديث . ثم ذكر الشاهد له ، والألفاظ المستثناة من المتابعات .

٣٤٠ (على النساء ما على الرجال . . .) . موضوع . فيه عبدالقدوس ؛ اتهمه ابن حبان بالوضع ، والوحيد الذي سُمِع ابن المبارك يكذِّبه .

(على مثل جعفر فلتبك الباكية) . ضعيف . قصة مقتل جعفر ، وما للحديث من الشواهد . أحدها فيه الواقدي .

٣٤١ **(عليك بالبز ؛ فإن صاحب البز يعجبه . . .)** . ضعيف . مسلسل بثلاثة مجاهيل ، واثنان محتملان لأكثر من راوٍ ، وسادس له أوهام .

٣٤٢ **(ما أخاف على أمتي فتنة أخوف عليها . . .)** . ضعيف . فيه أبو إسحاق السبيعي ، وآخر ضعيف .

(عليك بحسن الخلق ؛ فإن أحسن الناس . . .) . موضوع . قصة بعثة معاذ إلى اليمن ؛ يرويها وضاع للحديث ، بسياق مخالف للمحفوظ .

٣٤٣ **(رحم الله عيناً بكت من خشية الله . . .)** . ضعيف . ضبط نسب راويه الضعيف ، وتحرفه في «اللسان» ، وأحال هناك على «الميزان» ، ولم أره فيه . والله أعلم .

(رحم الله قوماً يحسبهم الناس مرضى . . .) . ضعيف . مرسل ، مع راوٍ مدلس ويسوِّي ، ولعل الصواب الوقف على الحسن .

٣٤٤ **(الرفق يمن ، والخرق شؤم . . .)** . ضعيف أو أشد . هذا الحديث من منكرات أبي غرارة . وخفي ذلك على المناوي ، فأعله بموسى بن هارون الحمال أحد الحفاظ ؛ اشتبه عليه براوٍ آخر ، وذكر ما لجمله من شواهد لكنها لا تقويها لشدة ضعف مفرداتها ، إلا فقرة (الفحش) منه .

٣٤٧ **(زني شعر الحسين وتصدقي بوزنه فضة . . .)** . ضعيف . صححه الحاكم ورده الذهبي ، وشرح كلامه وإعلاله براويه .

٣٤٨ **(قال الله عز وجل : إن أوليائي من عبادي . . .)** . ضعيف . فيه من لا يعرف ، وضعيفان .

٣٤٩ **(السخاء شجرة في الجنة ، وأغصانها في الأرض . . .)** . ضعيف .

روي من حديث جابر وأبي هريرة وأبي سعيد .

حديث جابر مسلسل بالعلل ، أحد رواته : عبدالعزيز بن خالد ، اختلط على ابن الجوزي والمناوي بابن عمران فكذباه ! وعبدالعزيز بن عمران يروي حديث أبي هريرة ، وله علل أخرى .

وحديث أبي سعيد حكم عليه الخطيب بالبطلان . وللحديث طرق أخرى وكلها ضعيفة ، وما أبعد ابن الجوزي حين أورده في «الموضوعات» .

٣٥١ **(عليك يا ابن مظعون بالصيام . . .)** . ضعيف . فيه راويان ضعيفان .

(عليكم بالحجامة في جوزة القمحدوة . . .) . ضعيف . راويه ضعيف ، وثقه ابن حبان واعتمده الهيثمي !

٣٥٢ **(عليكم بالسراري ؛ فإنهن مباركات الأرحام)** . ضعيف . إسناده الأول مسلسل بالعلل أقواها متهم بالوضع ، وروي مرسلاً وفيه ضعف ؛ ومن مسند أنس لكنه شديد الضعف . والراوي إذا لم يذكر في ترجمته جرح ولا تعديل فهو مجهول .

٣٥٤ **(لتكن عليكم السكينة . . .)** . ضعيف . وإشارة البيهقي إلى أن فيه علة ، والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» مع جمع بين روايتيه ! وما قصر من العزو في موضع اللفظ الآخر ، وسبب عدم إيراد الهيثمي له في «المجمع» .

٣٥٥ مخالفة الحديث لما صح من أحاديث عن النبي ﷺ .

(إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول . . .) . منكر بهذا السياق .

إسناده ظاهره الصحة ، وله علة . ثم سرد لأسماء الرواة الثقات الذين

خالفوا عمر بن حفص بن غياث راويه عن أبيه عن أبي إسحاق ، وليست العلة من أبي إسحاق لأن شعبة روى عنه قبل اختلاطه ، ولا من تدليسه لأن شعبة أيضاً لا يروي عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث .

٣٥٧ ما يؤكد خطأ اللفظ المذكور ونكارته ، تواتره باللفظ المحفوظ ، بل له شواهد متكاثرة .

٣٥٨ مثال آخر للحديث في نكارة لفظه ، لكنه محتمل عن حديث الترجمة ، وله توجيه . وبواعث تخريج هذا الحديث ، وما سلك فيه ابن حجر من مسالك خاطئة في تخريج الحديث وتفسيره ، ومشابهة تأويله لتأويل المبتدعة في مسألة الكلام ، وتفسير : كلام الله موسى !

٣٦١ والباعث الآخر هو نقل الكوثري تصحيح الحديث عن الحافظ عبدالحق وبيان ما في نقله من الغفلة أو التدليس ، وكلمة جامعة عن منهج عبد الحق في «الأحكام الوسطى» ، وطريقته في التخريج ، ومخطوطة الكتاب ، والفرق بينها وبين «الأحكام الكبرى» له أيضاً ، والكلام متين مهم !

٣٦٢ عقيدة المسلمين الحقة في نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة كغيرها من الصفات الإلهية ، وفضل طريقة السلف على طريقة الخلف . والتوسع في هذه المسألة في «مختصر العلو» الذي يسر الله طبعه .

٣٦٤ (تنبيه) : على خطأ الدكتور فاروق حمادة في تخريج الحديث وعزوه باللفظ المنكر لعبدالرزاق الذي طريقه طريق الشيخين !

٤٦٥ كشف تدجيل أحد المعلقين ، وما يستحقه من أوصاف تجريح ، ومقدار جهله البالغ بألفاظ علماء الجرح والتعديل ، وعدم تفريقه بين (التغير)

و(الاختلاط) والضار مما لا يضر . وأن راويه عمر بن حفص لو سلمت ثقته المطلقة لعد حديثه شاذاً .

٣٦٧ (**إن شئت أسمعتك تضاغيهم في النار . . . .**) . موضوع . قصور قول الحافظ في «التقريب» عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل : ضعيف ، وصواب القول فيه قول الحافظ نفسه في «الفتح» : متروك . وبهية مجهولة .

٣٦٨ لماذا حكم شيخ الإسلام على الحديث بالوضع؟ وحكم أطفال المشركين يوم القيامة .

(تنبيه) : عزو ابن تيمية الحديث لمسند خديجة وإنما هو من مسند عائشة : سألت خديجة . . . نحوه ، ليس فيه التصريح بأنهم في النار ، وفيه ضعف .

٣٦٩ عزا الحافظ الحديث بلفظ أتم لأحمد ، وليس فيه ، ولعله في «الكامل» ! ونسخة الظاهرية فيها خرم .

(**إن الجنة عرضت علي ، فلم أر مثل ما فيها . . .**) . ضعيف الإسناد . انقلب اسم أحد رواته على زهير بن معاوية فجعله آخر ثقة وهو الضعيف .

٣٧٠ (**إن الحجامة أفضل ما تداوى به الناس**) . ضعيف . صححه الحاكم على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، وفيه راوٍ وثقه ابن حبان وقال : يخطئ ويخالف !

٣٧١ (**أوحى الله إلى موسى : من داوم على قراءة . . . .**) . منكر جداً . سكت عنه العيني ، ولوائح الوضع ظاهرة عليه ، ثم يسر الله الاطلاع

على سنده ؛ فإذا فيه النقاش وهو كذاب ، ثم أتم الله تيسيره ، ووجدت له طريقاً لكنها شديدة الضعف ، والإشارة إلى ما أغنى الله به من حديث صحيح في الباب .

٣٧٣ (**يا أيها الناس ! ما بالكم أسرعتم في حظائر يهود ! . . .**) . ضعيف . ومخالفة الحديث في بعض سياقه للثابت من السيرة ، وما روي من أحاديث تشهد له بالجملة .

٣٧٤ (**قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . . .**) . ضعيف . حديث مسلسل بالقراءة بالاستعاذة ، فيه راويان شديدا الضعف أحدهما إمام في القراءات ، لكنه متهم ، وله متابعات لا تسمن ولا تغني من جوع ، والرد على الفاسي حين قواه بالمتابعات !

٣٧٨ (**تنبيه**) : على اسم أحد رواته والتفريق بينه وبين راوٍ آخر متروك .

(**كان إذا انصرف من صلاته مسح جبهته بيده اليمنى . . .**) . ضعيف . مرسل مع وجود مجاهيل ، ومتابعة واهية .

٣٧٩ (**عليكم بالصدق ؛ فإنه باب من أبواب الجنة . . .**) . موضوع . راويه وضاع ، لعله غيّر في ألفاظ الحديث الصحيح الثابت عن أبي بكر .

(**عليكم بالقرآن ؛ فإنه كلام رب العالمين . . .**) . موضوع . رواه الكديمي مرتين فغير إسناده ، وبدل متنه .

٣٨٠ (**عليكم بالقناعة ؛ فإن القناعة مال لا ينفد**) . موضوع . فيه متهم بالوضع ، وله شاهد شديد الضعف ، عن آخر مثله .

٣٨٢ (**عليكم بالكحل ؛ فإنه ينبت الشعر ، ويشد العين . . .**) . ضعيف جداً . والإشارة إلى شرط ابن حبان بالكلام حول أحد رواته .

(عليكم بالهليلج الأسود ، فاشربوه . . .) . موضوع . سكت عليه الحاكم ، ووهاه الذهبي في تعقبه لكلام ابن حبان ، وعبارة هذا تفيد أنه يضع الحديث .

٣٨٣ (عليكم بركعتي الضحى . . .) . ضعيف جداً . فيه راوٍ متهم بسرقة الحديث ، وقد خولف في إسناده عن راوٍ منكر الحديث فرواه بلفظ :

٣٨٤ (عليكم بركعتي الفجر . . .) . ضعيف جداً . هذا من أحاديث «الجامع الصغير» وسكت عنه المناوي ، وله طريق أخرى شديدة الضعف أيضاً من حديث أنس .

٣٨٥ أما حديث ابن عمر فطريقه الأول مظلم ، ووهم الهيثمي في أحد رواته ، وتركه العلل الأخرى في الإسناد !

٣٨٦ الطريق الثاني فيه مجهول ، ومع ذلك صحح حديثه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، واغتر به المعلق على «عوالي الحارث» ؛ وادعى أن راويه لم يأت بما ينكر ، وتبيان ما في ذلك من خطأ ، ومخالفة في المتن للأحاديث الصحيحة وزيادات وإشارة المنذري إلى ضعفه .

٣٨٨ (عليكم بصلاة الليل ولو ركعة) . ضعيف . له إسنادان الأول ضعيف ، والثاني ظاهره الصحة ، لكن ظهر انقطاعه .

٣٩٠ (علي بن أبي طالب باب حطة . . .) . باطل .

(علي بمنزلة رأسي من بدني) . ضعيف . فيه إسناد مظلم . وآخر فيه ضعيفان .

٣٩١ (علي بن أبي طالب يزهر في الجنة . . .) . ضعيف جداً . صعوبة في قراءة مخطوط الديلمي عبر قارئة الأفلام ، وفيه راوٍ متروك ، وآخر

متهم عند ابن الجوزي ، ولم نجده .

(**عمر سراج أهل الجنة**) . **باطل** . وطرقه شديدة الضعف ، وإيهام تخريج السيوطي الحديث في «الجامع» ، وعدم رواية ابن عساكر له من حديث أبي هريرة .

٣٩٣ (**عمل قليل في سنة . . .**) . **ضعيف** . روي عن الحسن من عدة أوجه مرسلاً . وروي موقوفاً ومرفوعاً على ابن مسعود نحوه وهو ضعيف ، ولكن أصله عن ابن مسعود موقوفاً صحيح .

٣٩٤ (**عمار خلط الله الإيمان ما بين قرنه . . .**) . **ضعيف** .

(**عند أذان المؤذن يستجاب الدعاء . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ مجهول ، وآخر معروف بالضعف .

٣٩٥ (**عنوان كتاب المؤمن يوم القيامة . . .**) . **ضعيف** . ووهم للمناوي حين خلط بين راويين مختلفين في الطبقة .

٣٩٦ (**عودوا المريض وأجيبوا الداعي . . .**) . **موضوع** . فيه نوح بن أبي مريم .

(**عودوا قلوبكم الترقب . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راويان ذاهبا الحديث ، وثالث لهما ضعيف .

(**عورة الرجل على الرجل كعورة الرجل . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم ورده الذهبي .

٣٩٧ (**عمّوا بالسلام ، وعمّوا بالتشميت**) . **ضعيف** ، وتصحيح ابن عساكر اسم راوي الحديث الضعيف .

(**عيادة المريض أعظم أجراً من اتباع . . .**) . **ضعيف جداً** ، فيه ابن

عطية ؛ متروك ، وشيخه مجهول .

(عليكم بسيد الخضاب الحناء . . . .) . موضوع .

٣٩٨ **(العافية عشرة أجزاء ؛ تسعة منها . . .) . ضعيف جداً .**

٣٩٩ **(العالم إذا أراد بعلمه وجه الله . . . .) . ضعيف** . إسناده مظلم .

٤٠٠ **(العالم والعلم في الجنة . . .) . ضعيف** ! إسناده الأول موضوع ، والآخر واهٍ .

(العبد عند ظنه بالله ، وهو مع أحبابه . . .) . ضعيف جداً .

٤٠١ **(العبد من الله ، وهو منه ما لم يخدم . . .) . ضعيف** . راويه ابن زبان اتهم في لقاء ابن عمار شيخه . وله إسناد آخر مرسل ، وهو أمثل من سابقه . وقد أخطأ المناوي فأعله بابن عياش ، وهذا من صحيح حديثه . والدينوري مخرجه متهم ولكنه متابع . فالعلة من غيره . وله متابعة لا تصح أيضاً .

٤٠٣ **(العتل الزنيم : الفاحش اللئيم) . ضعيف** . له إسنادان مرسلان أحدهما حسن . عزاه السيوطي لابن أبي حاتم ، وهو عند أحمد ، وتعقبه بذلك المناوي ، ولفظه يختلف عن حديث الترجمة ، وإلا كان به حسناً . وذكر له السيوطي رواية أخرى ؛ لم يتكلم عليها المناوي !

٤٠٤ **(العجم يبدأون بكبارهم إذا كتبوا . . .) . موضوع** . فيه متهم وله شواهد ذكرها المناوي في مطلق الكتابة إلى العجم ، لا بطريقة الكتابة إليهم .

٤٠٥ **(العجوة من فاكهة الجنة) . ضعيف** . قد صح بدون لفظة : فاكهة .

(العجوة من الجنة ، وفيها شفاء من السم . . .) . ضعيف . خرجه

الضيـاء في «المختـارة» وأعله بابن أبي رواد ، وفيـه علة أخـرى ، لكن شطره الأول صحيح والآخر منكر لمخالفته الحديث الصحيح ، وقد رواه الطبراني بدون الجملة المنكرة ، بل بلفظه الصحيح في «الصغير» . وأخطأ الهيثمي فعزاه لكتبه الثلاثة بتمامه ، وليس في الآخرين ما في «الصغير» .

٤٠٧ **(العدل حسن ، ولكن في الأمراء أحسن ، والسخاء حسن ، . . .)** . موضوع . متن باطل ، ولوائح الوضع ظاهرة عليه ، وإسناده مظلم لم يتكلم عليه المناوي - ربما - لوضوح ذلك .

(العرف ينقطع فيما بين الناس . . .) موضوع . ذهل المناوي عن علته القادحة ، وانشغل براوٍ اختلط عليه فظنه آخر مجهول .

٤٠٨ **(إن العشر : عشر الأضحى . . .)** . منكر . مع ثقة رجاله ، إلا أنه منكر الرفع ، وفيه عنعنة أبي الزبير ، لم يتنبه لها الهيثمي . وعزاه السيوطي للحاكم ، ولم نجد إلا رواية عن ابن عباس موقوفاً .

٤٠٩ **(العلم أفضل من العبادة ، وملاك الدين الورع)** . ضعيف جداً . فيه ضعيف ومتروكا الحديث . وأعله المناوي بواحدٍ منهما . وشاهده موضوع .

٤١٠ **(العلم أفضل من العمل . . .)** . موضوع . غفلة المناوي بإعلال الحديث براوٍ مختلف فيه ، وتركه الوضاع !

٤١١ **(العلم ثلاثة : كتاب ناطق ، وسنة ماضية . . .)** . موقوف . أي : على ابن عمر ؛ رواه مجهول ، وآخر باسنادٍ ثان ، يتقوى به ، ورفعه وهم .

٤١٢ **(العلم حياة الإسلام . . .)** . ضعيف جداً . فيه جويبر المتروك ،

وبقية عمن لا يعرف .

(**العلم خير من العمل . . .**) . **ضعيف** . ومعاناة في قراءة «مسند الديلمي» ، على أن الإسناد فيه راوٍ مبهم بالكنية ؛ لا يعرف .

٤١٣ (**العلم دين ، والصلاة دين . . .**) . **ضعيف** ، فيه تدليس الحجاج بن أرطاة ، وجهالة الرواة عنه .

(**العلم علمان ؛ فعلم ثابت في القلب . . .**) . **منكر مرفوعاً** . أصله من كلام الحسن ، وروي عنه مرفوعاً مرسلاً .

٤١٥ (**العلم ميراثي ، وميراث الأنبياء قبلي . . .**) . **موضوع** . وذكره السيوطي في «ذيل الموضوعات» وتحرف اسم أحد رواته على المناوي !

٤١٦ (**العلم والمال يستران كل عيب . . .**) . **ضعيف** . رواته خلفاء عباسيون لكنهم مجهولون في الرواية .

(**العلم لا يحل منعه**) . **ضعيف** . عزاه السيوطي للديلمي ، وهو عند الشهاب أيضاً .

٤١٧ (**العلماء أمناء أمتي**) . **ضعيف** . أحد رواته صورة نسبه غريبه ، إذا كانت قراءة المخطوط على صعوبته صحيحة ، وطريق آخر له واهية .

(**العلماء ثلاثة : رجل عاش به الناس . . .**) . **موضوع** .

٤١٨ (**العلماء مصابيح الجنة وورثة الأنبياء**) . **موضوع** . أي بتمامه ، وشطره الأول له طريقان عن أبي الدرداء ، وصححه الحافظ ابن حجر .

٤١٩ (**العلماء ورثة الأنبياء ، يحبهم أهل السماء . . .**) . **ضعيف** . وقد ثبت مفرّقاً ، دون : ويحبهم أهل السماء .

(**العمرة من الحج بمنزلة الرأس من الجسد . . .**) . **ضعيف جداً** ،

منقطع وفيه متروك بإسناد الجادة : جويبر عن الضحاك عن ابن عباس .

٤٢٠ (**العيادة فواق ناقة**) . **ضعيف** . إسماعيل بن القاسم تابعي لا يعرف . وأبو علي بن العنزي هو حبان بن علي ؛ ضعيف . وفيه آخر مستور .

(**العيدان واجبان على كل حالم من ذكر وأنثى**) . **موضوع** . إسناده فيه وضّاع ، لكن متنه معناه صحيح ، ويشهد له أدلة على وجوب صلاة العيدين على النساء . فبالقياس الأولوي : الرجال .

٤٢١ (**العينان دليلان ، والأذنان قمعان . . .**) . **ضعيف جداً** . الكلبي النسابة متروك .

(**غبار المدينة شفاء من الجذام**) . **منكر** . فيه أربعة رواة ضعفاء جداً ومجهولين على نسق . ومحمد بن ثابت بن قيس بن شماس تناقض فيه ابن حبان فأورده في الصحابة ثم عاد فذكره في التابعين . وهذا هو الصواب ، فيكون مرسلاً - خامساً - .

٤٢٣ وهم ابن الجوزي في «منهاج الصالحين» في اسم مسنده ، ومتابعة السيوطي له في الوهم ، وكذا فعل آخرون .

وطرقه الأخرى واهية جداً .

٤٢٤ حديث في الباب أورده المنذري وأشار أنه لا أصل له ، وهو الصواب ، خلافاً للمعلقين على «الترغيب» الذين قووا الحديث بمجموع طرقه ، وهي قاعدة لها ضوابط تحكمها .

٤٢٦ أصل الحديث الصحيح في «الصحيحين» لا رابط فيه مع الطب النبوي ، والتسليم للنبي ﷺ إنما يكون فيما صح ، لا في هذه الأحاديث الواهية . والحديث متنه موضوع لمخالفته حال المجذومين في

المدينة النبوية التي لم يبرأ المجذوم من غبارها !

٤٢٧ (**غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم . . .**) . **ضعيف** . خطأ الدراوردي في زيادته ما في آخر الحديث ، لم يتابعه عليها الثقات ، بل تابعه الضعفاء . وفي أحد طرقه صبيح ؛ لم يترجموه ! ومثل هذه الزيادة ما وهِّم فيه عثمان بن واقد لمخالفته الثقات .

٤٣٠ وله إسناد آخر عند الرافعي ، وقفت عليه مظلم وفيه كذاب .

٤٣١ (**غشيتكم السكرتان : سكرة الجهل . . .**) . **ضعيف** . تحريف اسم راويه في إسناد لأبي نعيم في «الحلية» ، ولكن صواب اسمه يبقيه مجهولاً .

٤٣٢ تحديد سنة اختلاط أبي جعفر الأصبهاني الحافظ .

(**غضوا الأبصار واهجروا الدعار . . .**) . **ضعيف جداً** . عزاه السيوطي للطبراني في «الكبير» ، ولم أره فيه ، وقد أعله المناوي بالهاشمي الذي في إسناد الديلمي .

٤٣٣ (**غفر الله لرجل أماط غصن شوك عن الطريق . . .**) . **ضعيف** . من رواية دراج . ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

(**غيرتان : إحداهما يحبها الله ، والأخرى . . .**) . **ضعيف** ، صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وفيه راوٍ مجهول عند الذهبي في «الميزان» ، وإن كان وثقه ابن حبان !

٤٣٤ (**الغبار في سبيل الله ؛ إسفار . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ مختلط ، وآخر يخطئ ويخالف .

(**الغدو والرواح في تعلم العلم . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه نهشل ؛

كذاب .

٤٣٥ **(الغرباء في الدنيا أربعة . . .)** . **موضوع** . لوائح الوضع على متنه ظاهرة . آفته عبدالله بن هارون الصوري ؛ مجهول ، تحرف عند الديلمي إلى : محمد بن هارون . وله طريق آخرى عن الزهري مظلمة .

٤٣٦ **(الغريب إذا مرض فنظر عن يمينه وعن شماله . . .)** . **ضعيف** . فيه اثنان لا يعرفان أحدهما لعله محرف عن كذاب ؛ كما عند الرافعي ، واثنان فيهما ضعف ، ولا يصح في فضل الغربة شيء .

٤٣٧ **(الغريق شهيد . . .)** . **ضعيف جداً** . على ضعف إسناده ، صحت منه فقرات ، مخرجة في «أحكام الجنائز» .

٤٣٨ ذكر أن الدارقطني صحح لفظ : «الغريب شهيد» ، فينظر . وما في أن الموت شهادة في الغربة رواه ابن ماجه بسند ضعيف جداً ، وله عند غيره طريق مثلها .

٤٣٩ **(الغزو خير لوديك)** . **موضوع** . فيه المصلوب .

٤٤٠ **(الغسل يوم الجمعة سنة)** . **ضعيف** . روي موقوفاً على ابن مسعود بسند صحيح ، والمرفوع إسناده ضعيف ، وهو المحفوظ .

٤٤١ **(الغفلة في ثلاث : . . .)** . **ضعيف** . فيه علل ثلاثة تركها الهيثمي إلا واحدة فأعله بالمستور ، وترك الضعيف والمدلس . وهذا متابع . لكنه عاد فرواه بسند آخر ، لكن راويه عنه ؛ لم نجد له ترجمة .

٤٤٢ **(الغنى الإياس مما في أيدي الناس . . .)** . **ضعيف جداً** . مداره على إبراهيم بن زياد ؛ متروك .

(الغسل واجب على كل مسلم . . .) . **ضعيف** .

٤٤٣ (**الغنم أموال الأنبياء**) . ضعيف . فيه موسى بن مطير ، وقد سبق الكلام عليه قريباً .

(**صلوا على موتاكم بالليل والنهار**) . ضعيف . مسلسل بالعلل ومتنه منكر مخالف للأحاديث الصحيحة .

(**إن الله ليضاعف الحسنة ألفي ألف حسنة**) . ضعيف . طريقه الأولى مدارها على ابن جدعان ، ولا يقويها طريق زياد الجصاص لشدة ضعفه ، وتابعهما أبو بشر الحلبي ، لكن الإسناد ضعيف جداً .

٤٤٥ (**إن الله يبغض المعبس في وجوه إخوانه**) . موضوع . فيه كذاب .

(**إن لكل شيء قمامة ، وقمامة المسجد . . .**) . ضعيف ، فيه رشدين .

(**ساعة من عالم يتكئ على فراشه . . .**) . موضوع . إسناده مظلم ، وبيض ابن حجر في «اللسان» لأحد رواته ، وفيه آخر «لا يشتغل به» .

٤٤٧ (**مولى الرجل أخوه وابن عمه**) . ضعيف جداً . ترك المناوي إعلاله براوٍ متروك ، وأعله براوٍ توهم أنه ضعيف ، وهو آخر ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال أبو حاتم . شيخ . وهذه النقول مما فاتت الحافظ في «اللسان» .

٤٤٨ (**نهى عن النفخ في السجود . . .**) . ضعيف جداً . إسناده فيه خالد بن إلياس ؛ متروك ، وشيوخ الطبراني ليسوا من طبقة رجال الصحيح . وللطرف الثاني منه شاهدان يتقوى بهما .

٤٤٩ (**نهى عن المزايدة**) . ضعيف . في سنده سفيان بن وهب ؛ أطلق البزار أنه ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، وهو مختلف في صحبته ، وفي الإسناد علل أخرى . فلا ينظر إلى تحسين الهيثمي ، ولا لرمز

السيوطي لصحته . وليس هو من المسلمات فقهياً . وأشار إلى ضعفه البخاري .

٤٥٠ (**ورسول الله يحب معك العافية**) . موضوع . راويه يحدث بالبواطيل .

٤٥١ (**وأنا أيضاً يصيبني ذلك . . .**) . موضوع . الفضل بن المختار له أباطيل وموضوعات سبقت هنا ، وأحمد بن رشدين شيخ الطبراني ؛ متهم بالكذب .

(**ويحك إذا مات عمر فإن استطعت . . .**) . موضوع . بالإسناد السابق ، وكذا الحديث التالي :

٤٥٢ (**زوجوا عثمان ، لو كان لي ثالثة لزوجته . . .**) . موضوع . لكن تساهل الهيثمي في تضعيف الفضل .

٤٥٣ (**أحب العمل إلى الله سبحة الحديث . . .**) . موضوع . هو بالإسناد المتقدم .

(تنبيه) : فيه لفظة غير مفهومة . واكتفاءُ المنذريِّ بالإشارة إلى ضعفه .

(**من تحبب إلى الناس بما يحبون . . .**) . موضوع ، بالإسناد المتقدم . وتساهل الهيثمي مع الفضل ، وتحرير القول في اسم صحابيه .

٤٥٤ (**الود الذي يتوارث : في أهل الإسلام**) . ضعيف جداً . أو موضوع . فيه متهم بالكذب ، وله لفظ آخر ؛ سبق .

٤٥٥ (**نهانا أن نعمل الأرض ببعض خراجها . . .**) . منكر بذكر الورق . فيه راوٍ مجهول . وله روايات أخرى بألفاظ محفوظة . وما وافقه فهو بأسانيد ضعيفة .

٤٥٦ **(لا يأخذ الرجل من طول لحيته ، ولكن . . .)** . **موضوع** . عفير بن معدان راوي أحاديث أخرى مثله . وقد ثبت الأخذ من اللحية ما زاد عن القبضة عن جمع من السلف .

٤٥٧ **(لا أجر إلا عن حسبة . . .)** . **ضعيف** . تناقض كلام الذهبي في شقيق البلخي الزاهد ، والراوي عنه مجهول .

٤٥٨ **(لا تألوا على الله . . .)** **ضعيف** . فيه الألهاني . الفرق بين رواية «المعجم الكبير» ورواية «المعجم الصغير» .

(لا تباع . . .) . **ضعيف** . فيه ابن لهيعة ، تابعه من هو أمثل منه عند أبي حاتم الرازي ، لكنه من رواية رجل كذبوه .

٤٥٩ **(ليس من مريض يمرض إلا نذر شيئاً . . .)** . **موضوع** . تابع من ليس بثقة من هو منكر الحديث جداً . وذكر بعض منكرات أحد الضعفاء في الإسناد ، وما في الحديث من مخالفة للأحاديث الصحيحة ، وكذلك للواقع .

٤٦١ **(إني على ما ترون بحمد الله . . .)** . **ضعيف** . صححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ووثق رجاله الهيثمي ، فصححنا الحديث في «صفة الصلاة» ، وعند التعليق على «صحيح أبي خزيمة» أعيد النظر في إسناده ؛ فإذا مداره على مؤمل بن إسماعيل وهو ضعيف ، فمن كان عنده نسخة من «صفة الصلاة» فيها هذا الحديث فليضرب عليه .

٤٦٢ **(فاتحة الكتاب تجزي ما لا يجزي شيء من القرآن . . .)** . **ضعيف جداً** . يوسف بن عطية متروك . وآخر لم أعرفه ، مع آخر ضعيف .

٤٦٣ **(فاتحة الكتاب شفاء من السم)** . **موضوع** . إسناده هالك . وله طريق

أخرى فيها وضاع .

وهم لابن كثير والقرطبي في العزو للدارمي لفظاً وإسناداً . وقلدهما الشيخ نسيب الرفاعي .

٤٦٤ (فارس عصبتنا أهل البيت . . .) . موضوع . فيه كذاب .

٤٦٥ (فارس نطحة أو نطحتان . . .) . ضعيف . مرسل .

(فاطمة أحب إلي منك . . .) . ضعيف . فيه راوٍ لم يسم . وهم المناوي في نقل حكم للهيثمي على حديث فانتقل بصره إلى حديث آخر . مع وجود عبارة صعبة الفهم في كلام الهيثمي .

١ - فهرس المواضيع والفوائد

صفحة

ضعيف ، تخريجه من مصـدرين أحدهما عزيز بسند مظلم ، وذكر بعضه من رواية الحسن البصري حديثاً قدسياً .

١١ (**فضل العالم على العابد سبعين درجةً . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه متروك وآخر مدلس وقد عنعنه ، وذكر طريق أخرى ـ للجملة الأولى منه ـ ؛ لا تصح .

١٢ (**فضل الماشي خلف الجنازة على الماشي أمامها كفضل . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية الديلمي بسند مسلسل بالضعفاء .

١٣ (**فضل الوقت الأوَّل من الصلاة على الآخر كفضل . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الديلمي بسند فيه ضعيف ومجهول ، ونقل المناوي عن العراقي تضعيفه لإسناده ، ومعرفة الشيخ لراوٍ لم يعرفه قبل ، وتعجب العسقلاني من إغفال ابن حبان ذكره في «ثقاته» ، وهو من شيوخ عبد الله بن أحمد ، وحال من أذن له أبوه الإمام أن يكتب عنهم .

١٤ (**فضل صلاة الليل على صلاة النهار كفضل . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ ومصدرٍ ثالثٍ مطبوع بسند حسَّنه المنذري ـ وهو كذلك ـ ، لكنه معلّ بالوقف ، وهو الصوابُ ، وتخريج الشيخ الموقوفَ من عدة مصادر ، أحدها عزيز .

١٥ (**فضل قراءة القرآن بنظر على من يقرؤه ظاهراً ؛ كفضل . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين أحدهما مخطوط عزيز بسند ضعيف جداً ؛ فيه أربع علل ، وتساهل الحافظ ابن كثير في نقده .

١٦ (**في البطيخ عشر خصال . . .**) . **باطل** ، تخريجه بسند ضعيف مظلم مسلسل بالعلل ، وتعقب العسقلاني للذهبي في عزوه الحديث وترجيح كونه من الموضوعات لا من الواهيات ، واستظهار الشيخ رحمه الله وقف الحديث على ابن عباس ، وحكم السخاوي على أحاديث فضائل البطيخ بالبطلان ، وذكر بعض الحفاظ أنه لم يصح في فضل البطيخ شيء سوى أنه كان يأكله بالرطب ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٨) .

١٧ **(في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد يستغفر الله . . .)** . **شاذ** ، خولف أحد رواته في متنه المحفوظ بلفظ : « . . . وهو يصلي ، يســأل الله شيئاً إلا أعطاه إيَّاه . . . » ـ وهو في «صحيح مسلم» ـ ، والعلاقة بين الاستغفار والدعاء عموماً ، وحكم الشاهد إذا كان قاصراً في الشهادة من حيث معناه .

١٨ **(في الخيل السائمة ؛ في كل فرس دينار)** . **باطل** ، تخريجه من رواية الدارقطني والبيهقي بسند ضعَّفاه جداً ، وتعقب الشيخ للعسقلاني في ترجمة أحد الرواة ، والتنبيه على مخالفة حديث الترجمة لعموم حديث رواه الستة وغيرهم ، ومخالفته أيضاً مفهوم حديث آخر صحيح ، والتنبيه على تعصب الكوثري البالغ لأبي حنيفة رحمه الله ، وحاله في الحديث ، وحكم شيوخه ، وشيوخ تلميذه أبي يوسف . والإشارة إلى رد الشيخ على متعصب آخر من حنفية العصر .

٢٠ **(في السماء ملكان ؛ أحدهما يأمر بالشدة . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ؛ فيه راوٍ حكم عليه ابن القطان بجهالة الحال ، وحكم عليه الذهبي بجهالة العين ، وسبب ترجيح الشيخ لقولِ ابن القطان .

٢١ **(في السواك عشر خصال . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من طريقين تالفين عن أنس ؛ في كل منهما متروك وكذاب ، وتخريجه من طريقين آخرين عن ابن عباس ؛ أحدهما ضعيف ، والآخر شديد الضعف على وقفه ؛ فيه متروك .

٢٢ **(في اللبن صدقة)** . **ضعيف** ، تخريجه من رواية الديلمي بسند فيه موسى ابن عبيدة ، وهو ضعيف .

٢٣ **(في اللسان الديةُ إذا منع الكلام ، وفي . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوط «الكامل» و « كبرى البيهقي » بسند ضعَّفاه ، وتعقب الشيخ لهما بأن ضعفه شديد .

٢٣ **(في المؤمن ثلاث خصال : الطيرة والظن والحسد . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بعضها مخطوط عزيز بسند فيه ضعيف ؛ خولف في إسناده من

قبل ثقة فرواه مرسلاً ، وهو ما جزم به البغوي ، وتضعيف الشيخ له مرسلاً ومتصلاً ، والإشارة إلى طريقين آخرين مرسلين له مخرجين في «غاية المرام» وقد ورد بلفظ آخر مخرَّج في «الصحيحة» يغني عن حديث الترجمة .

٢٤ (في دية الخطأ عشرون حقَّة ، وعشرون . . .) . ضعيف ، تخريجه من الكتب الستة و «المسند» وغيرهما بسندٍ غمز فيه الترمذي ، وبيَّن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، وصحح الأخير وقفه .

٢٥ (ضالة الإبل المكتومة ؛ غرامتها ومثلها معها) . ضعيف ، تخريجه من أربعة مصادر بسند ضعيف فيه علّتان ، وقد غض النظر عنهما الشيخ الدويش في تعقبه الشيخ الألبانيَّ رحمهما الله ؛ وهذا من عجائبه .

٢٦ الإشارة إلى حذف حديث رجع الشيخ رحمه الله عن تضعيفه ، ونقله إلى «الصحيحة» .

٢٦ (في كل ركعتين تسليمة) . ضعيف ، واستظهار الشيخ أن يكون أصله موقوفاً .

٢٧ (نزلت فاتحة الكتاب من كنز تحت العرش) . ضعيف ؛ تخريجه من رواية علي رضي الله عنه بسند فيه ضعف وانقطاع ، والإشارة إلى أنه روي بنحوه من رواية معقل بن يسار رضي الله عنه ، وتقدم تخريجه

٢٨ (الفاجر الراجي رحمة الله أقربُ إليها من . . .) . موضوع ؛ إسناده هالك بمرة ؛ مسلسل بالعلل ، وله طريق أخرى شديدة الضعف .

٢٨ تصويب اسم راوٍ وقع خطأ في « فيض المناوي » .

٢٨ (كان إبراهيم عليه السلام إذا أصبح قال . . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية الدارمي بسند فيه ضعيفان ، وقد رواه عقبه بلفظ آخر بسند شديد الضعف .

٢٩ (الفطرة على كل مسلم) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين أحدهما

مخطوط عزيز بسند شديد الضعف ، والتنبيه على وهم فاحش للمناوي في إعلاله الحديث ، وبيان سببه .

٣٠ (الفقر شينٌ عند الناس . . .) . موضوع ، تخريجه والكشف عن علّته ، وجرح الحافظ ابن عبد الهادي أحد رواته جرحاً شديداً غريباً .

٣١ (الفلق : جبٌ في جهنم مُغَطّى) . منكر ، استنكره الحافظ ابن كثير ، واستغرب إسناده وجزم بعدم صحة رفعه ، وكشف الشيخ عن علّته .

٣٢ (قابلوا النعال) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين مخطوطين ، أحدهما عزيز بسند فيه جهالة وضعف واختلاف .

٣٣ (قال الله تعالى : يا ابن آدم ! اذكرني بعد الفجر وبعد العصر . . .) . ضعيف ، تخريجه بسندٍ فيه انقطاع وجهالة .

٣٣ (قال الله عز وجلّ : أحبُّ ما تعبَّدني به عبدي إليَّ النصحُ) . ضعيف جداً ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز مخطوط ، بسندٍ فيه متروك وضعيفان .

٣٤ (من حضرته الوفاة وكانت وصيته على كتاب الله . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين بسند فيه مجهولان ، وتخريجه من طريق أخرى مظلمة من عدة مصادر ، بعضها مخطوط عزيز .

٣٥ (ضحكتُ من ناس يؤتى بهم . . .) . ضعيف ، تخريجه والكشف عن حال رواته ، وخبرة المؤلف التي أنعم الله عليه بها ، وفائدة ذلك في تمييز المتون الصحيحة من غيرها ، إذ قد ورد بلفظ آخر مخرج في « الصحيحة» (٢٨٧٣) .

٣٦ (طواف سبعٌ لا لغو فيه يعدل رقبة) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر عالٍ في إسناده متروك ، وروي من طريق أخرى ضعيفة دون قوله : «لا لغو فيه» .

٣٦ (إن الله تبارك وتعالى يقول : أنا أعظم عفواً من أن . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز ومخطوط ؛ بسند مسلسل بالضعفاء ، وقد روي

من طريق أخرى بلفظ آخر بسندٍ ضعيف .

٣٧ **(قال الله عز وجل : إني أنا الله لا إله إلا أنا ، فاعبدوني . . .)** . **ضعيف** ، رواه أبو نعيم وجزم بثبوته عن آل البيت ! ورده المحققون من أهل العلم ، ولأحد رواته متابعة لا تساوي فلساً .

٣٩ **(إن الله تعالى قال : يا عيسى ! إني باعث من بعدك أمَّةً . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز مخطوط بسندٍ صححه الحاكم على شرط البخاري ووافقه الذهبي ! وردَّه الشيخ بأن فيه راوياً لم يخرج له البخاري في «صحيحه» شيئاً وآخر لم يخرج له الستة ألبتة وهو مع ذلك مجهول الحال ، واغترار الشيخ الدويش بتوثيق الهيثمي المعتمد على توثيق ابن حبان ، وبرهنة الشيخ على سطحية النقد عند الدويش ! والتنبيه على أن الحكم على الحديث بالوضع في «ضعيف الجامع» خطأ مطبعي .

٤٠ **(انظروا إلى هذا المُحرم وما يصنع)** . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة له بسند فيه عنعنة ابن إسحاق ، والإشارة إلى وقوع حديث الترجمة خطأ في «صحيح سنن أبي داود» .

٤١ **(من لا يدعو الله يغضب عليه . . .)** . **ضعيف** ، صحح الحاكم إسناده مع الحكم على اثنين من رواته بالجهالة ؛ مما يبرهن أنه كابن حبان تماماً ، واستدراك الشيخ عليه توثيق ابن معين لأحد هذين الراويين ، والفقرة الأولى من الحديث ثابتة مخرجة في «الصحيحة» السادس ؛ لها طريق أخرى وشاهد ، وذكر المؤلف شعراً جميلاً في الدعاء وسؤال الله ، والكف عن سؤال المخلوقين .

٤٣ **(قال الله تعالى : يا ابن آدم ! إنك إذا ما ذكرتني ؛ شكرتني . . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية أبي نعيم بسندٍ تالف فيه ضعيف وكذاب ومتروك ، وعزاه الهيثمي « لأوسط الطبراني » من طريق ذاك المتروك فقط ، ظن

الشيخ رحمه الله بناء على ذلك أنه ليس من رواية ذاك الكذاب .

٤٣ ([قال الله تعالى] : يا ابن آدم ! اثنتان لم تكُن لك واحدة منهما . . .) . ضعيف ، تخريجه من ثلاثة مصادر بسندٍ ضعيف مظلم .

٤٤ (قال داود النبي عليه السلام : إدخالُك يدك في فم التنين . . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية أبي نعيم بسند ضعيف .

٤٥ (قال داود عليه السلام : يا زارع السيئات ! أنت . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر غريب عزيز مخطوط ، والكشف عن علته .

٤٥ (قال لي جبريل : إنه قد حُببت إليك الصلاة . . .) . ضعيف ، تخريجه والكشف عن ضعف إسناده .

٤٦ (قال لي جبريل عليه السلام : قلَّبتُ الأرضَ مشارقها ومغاربها . . .) . موضوع ، تخريجه من مصدرين مخطوطين غريبين وآخر مطبوع بسند ضعيف ، وتصحيح ابن حجر متنه ، وقَسَمُ الشيخ الألباني بأن لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وبيان ذلك .

٤٧ (قال لي جبريل : ليبْكِ الإسلامُ على موت عمر) . موضوع ، تخريجه من مصدرين أحدهما مخطوط بسندٍ تالف .

٤٧ (إن الله في كل يوم ثلاث مئة وستين نظرة . . .) . موضوع ، تخريجه من «ضعفاء ابن حبان» وحكم ابن حبان عليه بالنكارة الشديدة ، وقول ابن الجوزي عنه : «لا أصل له» .

٤٨ (قال موسى عليه السلام لربه عز وجل : ما جزاء من عزَّى الثكلى ؟ . . .) . ضعيف ، تخريجه ، واستظهار الشيخ أن يكون وقع تحريف فيه .

٤٨ (قُبلةُ المسلم أخاه : المصافحة) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر غريب مخطوط وآخر مثله ، والكشف عن علته .

٤٩ (يا حُمَيْراء ! أما شعرتِ أن الأنين اسم . . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية الديلمي بسند مظلم ، وعزاه السيوطي للرافعي بلفظ آخر ، وسنده ضعيف .

٥٠ (قد قال الناس : ربنا الله ، ثم كفر أكثرهم . . .) . ضعيف ، تخريجه من رواية الترمذي بسندٍ استغربه مشيراً إلى ضعفه ، والكشف عن علّته ، وعزاه ابن كثير إلى جمع ليس منهم الترمذي !

٥٠ (قراءتكَ القرآن نظراً تضعفُ لك على . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر غريب مخطوط بسند مرسل ، ذهل عن علته السيوطي ، ولم يميز المناوي طبقة مُرْسِلِهِ !

٥١ (قرض الشيء خير من صدقته) . ضعيف ، تخريجه والكشف عن علّته ، وذكر حديث آخر صحيح مخالف له مع تخريجه .

٥٢ (قسمتِ النار سبعين جزءاً ، فللآمر تسع وستون . . .) . ضعيف ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوط ـ بسند علته عنعنة ابن إسحاق ، ورحلات المؤلف العلمية ، وتسجيل فوائدها ، وبيان حرصه على الكتب والمخطوطات .

٥٣ (قصوا الشارب مع الشفاه) . ضعيف جداً ، وبيان الشيخ رحمه الله أن القص هو السنة ـ لا الحلق ـ بالحديث والأثر ، وذكر علة الآثار المخالفة لذلك ، وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يحفي شاربه .

٥٥ (قصوا الشارب واعفوا اللحى ، ولا . . .) . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، والكشف عن علته ، وذكر شاهدين لأوله بهما يصح .

٥٦ (قطع العروق مسقمةٌ ، والحجامة خير منه) . موضوع ، تخريجه من مخطوطة «تاريخ دمشق» ، والكشف عن علته .

٥٦ (قل إذا أصبحت : بسم الله على نفسي وأهلي ومالي . . .) . ضعيف ، تخريجه مع ذكر سبب وروده ، والكشف عن علته .

٥٦ (قل : اللهم إني أسألك نفساً بك مطمئنة . . .) . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة «تاريخ دمشق» بسند ضعيف ؛ فيه من لم يعرفهم الهيثمي ولا المؤلف .

٥٧ (قل : اللهم ! إني ضعيف ، فقوِّ في رضاك ضعفي ، وخذ . . .) . موضوع ، صحح الحاكم إسناده ! ورده الذهبي ؛ لأن فيه كذاباً .

٥٧ (قل : اللهم ! مغفرتك أوسع من ذنوبي . . .) . ضعيف ، تخريجه بسندٍ ضعَّف ابن سعد راويَهُ ؛ خلافاً للحاكم الذي اكتفى بنفي الجرح عن رواته ، ولم يصححه !

٥٨ (نعم ؛ نبياً رسولاً ، يكلمه الله قبيلاً . . .) . منكر ، تخريجه من مصدر غريب عزيز بسند مسلسل بالضعفاء ، ثم استدراك الشيخ مصدرين عزيزين مخطوطين خرجا الحديث من نفس الطريق ، وذكر طريق أخرى له فيها متهم بالكذب ، والتنبيه على ثبوت حديث الترجمة دون «قبيلاً» ، وتخريجه من ثلاثة مصادر ، اثنان منها مخطوطان .

٦٠ (قلب ابن آدم مثل العصفور ، يتقلَّب في اليوم سبع مرات) . ضعيف ، تخريجه بسند أعله أبو نعيم بالانقطاع ، ووافقه الألباني .

٦٠ (قلب المؤمن حُلْوٌ ، يحب الحلاوة) . موضوع ، تخريجه من «تاريخ بغداد» بسند أعله الخطيب ، وأقره ابنُ الجوزي والذهبيُّ والعسقلاني ، وتعقب السيوطيُّ ابن الجوزي بذكر طريق أخرى له مظلمة استنكر متنها الحافظ البيهقي .

٦٢ (قم ، فصلِّ ؛ فإن في الصلاة شفاءً) . ضعيف ، تخريجه ، والكشف عن حال إسناده .

٦٢ (قولوا : سبحان الله وبحمده مئة مرة ، من قالها . . .) . ضعيف جداً ، حسنه الترمذي ! ورده المؤلف بأن فيه راوياً متروكاً وآخر ضعيف ، وتخريجه من رواية أحمد موقوفاً مع ضعف إسناده .

٦٤ **(قولي : اللهم مصغِّر الكبير ، ومكبِّر الصغير ! صغِّر ما بي)** . **ضعيف** ، تخريجه مع ذكر سبب وروده ، والكشف عن حال إسناده ، وذكر طريق أخرى له ذكرها الحافظ في «اللسان» ، والكلام عليها ، والكشف عن علتها الحقيقية ، وبيان خبرات المؤلف في الحديث والرجال .

٦٦ **(قيمُ الدين الصلاةُ ، وسنام العمل الجهاد . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر غريب عزيز بسند مرسل فيه جهالة ، وذكر العلامة اليماني اختلافاً في اسم راوٍ ، وتصويب المؤلف لوجهٍ منها ، وسبب ذلك .

٦٦ **(القاص ينتظر المقت ، والمستمع ينتظر الرحمة . . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من أربعة مصادر ـ ثلاثة منها مخطوطة ، أحدها غريب ـ ، والكشف عن حال رواته ، ثم تخريجه من طريقين آخرين في أحدهما متروك وفي الآخر كذاب ، والحديث حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وأقره السيوطي ومع ذلك أورده في «الجامع الصغير» ! وصحت الفقرتان الأوليان من قول ميمون بن مهران .

٦٨ **(القتل في سبيل الله يكفر كل شيء أو قال : يكفر الذنوب كلها إلا الأمانة . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ بسند ضعيف ، ورجح بعضهم وقفه وهو الصواب .

٧٠ **(القدر نظام التوحيد ، فمن وحَّد الله وآمنَ بالقدر . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف مرفوعاً ، ثم تخريجه من مصدر عزيز مخطوط موقوفاً وهو الأشبه بالصواب .

٧٠ **(القرآن ألف ألف حرف ، وسبعة وعشرون ألف حرف ، فمن . . .)** . **باطل** ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وحكم عليه الذهبي بالبطلان وأقره العسقلاني وكذا المؤلف ، ومتى يحتاج الحديث إلى نقول لإثبات وضعه ، ومتى يكون قول العالم الواحد كافياً في الجرح .

٧١ **(القلب ملك البدن ، وللملك جنود . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين

أحدهما مخطوط غريب عزيز موقوفاً ، والإشارة إلى روايته المرفوعة ، وفيها من لا يعرف ، وعده الذهبي من المناكير .

٧٢ (القَلَسُ حدثٌ) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين أحدهما عزيز مخطوط بسند فيه متروك .

٧٢ (القنطار اثنا عشر ألف أوقية . . .) . ضعيف ، تخريجه بسندٍ حسنٍ مرفوعاً لولا الاختلاف على أحد رواته في رفعه ولفظه ووصله وإرساله ، وبيان ذلك بتحقيق علمي رصين ، وموافقة الشيخ لاختيار ابن جرير في « تفسيره » في تفسير القنطار حيث اعتمد المعنى اللغوي .

٧٥ (قوموا ، لا ترقدوا في المسجد) . موضوع ، تخريجه من رواية عبد الرزاق بسند تالف ، وهو حديث منكر جداً كما قال الذهبي ، وفي بعض طرقه نكارة أخرى ! وهو مخالف لأحاديث صحيحة كثيرة .

٧٦ (قل ما بدا لك ؛ فإنما الحرب خدعة) . ضعيف جداً ، ؛ فيه متروك ، اتهم بأحاديث أخرى .

٧٧ (كاد الحليم أن يكون نبيّاً) . ضعيف ؛ في إسناده ضعيفان .

٧٧ (كاد الفقر أن يكون كفراً . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز مخطوط ، والكلام على طرقه ، وحكم بعض المحدّثين على بعض طرقه بالوضع .

٧٨ (ويحك يا ثعلبة ! قليل تؤدّي شكرَهُ ، خير من . . .) . وهي قصة طويلة مشهورة على ألسنة القصاص والوعاظ وكذا في كتب التفاسير ، وهي ضعيفة جداً . كما قال الحافظ ابن حجر ، والكشف عن علة إسنادها ، ونقل التضعيف عن بعض الحفاظ ، والتنبيه على اغترار الصابوني بسكوت الحافظ ابن كثير ، وأن الصابوني لا علم عنده بالحديث إطلاقاً ويتشبع بما لم يُعط .

٨٢ **(كان على موسى يوم كلَّمه ربُّه كساء صوف . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من رواية الترمذي والحاكم ، ونقل تضعيف الترمذي ، ورد الذهبي تصحيح الحاكم ، وبيان أن الحافظ قد يخطئ أحياناً .

٨٣ **(كان الكفل من بني إسرائيل ، لا يتورَّع عن ذنب عمله . . .)** . ضعيف ، تخريجه من سبعة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان ـ بسندٍ حسنه الترمذي وأشار إلى أنه روي موقوفاً ، ورد ابن كثير تحسين الترمذي ، والإشارة إلى تساهل الحاكم في التصحيح وموافقة الذهبي له دون تحقيق ! وتخريج الموقوف المشار إليه .

٨٥ **(كأني أنظر إلى خضرة لحم زيدٍ في أسنانكم)** . ضعيف جداً ، تخريجه مع ذكر قصته ، صححه الحاكم ! ورده الذهبي وهو الصواب .

٨٦ **(كبروا على موتاكم بالليل والنهار أربع تكبيرات)** . ضعيف ، تخريجه من أربعة مصادر ـ أحدها مخطوط غريب ـ بسندٍ فيه ضعيف ومدلس .

٨٦ **(كَبُرَ مقتاً عند الله : الأكلُ من غير جوعٍ . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر غريب مخطوطٍ بسند شديد الضعف ، وبيان وهم وقع للمناوي .

٨٧ **(كفى بالدهر واعظاً ، وبالموت مفَرِّقاً)** . ضعيف ، تخريجه مع ذكر سبب وروده ، والكشف عن حال رواته ، ثم وقوف الشيخ على متابعة قوية لأحد رواته في مصدر عالٍ عزيز مخطوط ، وكشف الشيخ عن العلة الحقيقية لحديث الترجمة ، وهو ابن لهيعة وشيخه ، وقد اضطرب فيه وصلاً وإرسالاً .

٨٨ توثيق الراوي إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يوثقه معتَبرٌ . وفائدة حول استفادة ابن عدي من «التاريخ الكبير» للبخاري .

٨٩ **(كانت سيما الملائكة يوم بدر عمائم سود . . .)** . موضوع ؛ في إسناده وضاع ، وله طريق أخرى باختلاف في لفظها شديدة الضعف مسلسلة بالعلل ، ضعفها الهيثمي بواحدة منها فقط . ويستدرك عليه حديث الترجمة . وبيان ذلك ، وثَمَّ طريق أخرى كسابقتها ، والكلام عليها وعلى تقصير الهيثمي في

إعلالها أيضاً .

٩٢ (**كسبُ الإماء حرام) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين بسندٍ فيه علّتان .

٩٢ (**كفى بالسلامة داءً) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسند ضعيف ، وله شاهد لم يستطع الشيخ الوقوف عليه ، وشرح أسباب ذلك .

٩٣ (**كفى بالسيف شا ـ أراد أن يقول : شاهداً ـ . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عالٍ غريب عزيز مع بيان سبب وروده بسند مرسل قوي ، وصله ابن ماجه بسند ضعيف .

٩٤ (**كفى بالمرء سعادة أن يوثَقَ به في أمر دينه ودنياه) . موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسندٍ تالف .

٩٥ (**كفى بالمرء شراً أن يتسخط ما قرب إليه) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر جلّها مخطوط عزيز بسند ضعيف منكر ، ووقع عند بعضهم زيادة في أوّله هي في « صحيح مسلم » .

٩٦ (**كفى بالمرء نقصاً في دينه أن يكثر خطاياه . . .) . ضعيف جداً** ، وإحالة الكلام عليه على الحديث المتقدم برقم (١١٧٩) ، طلباً للاختصار .

٩٦ (**كفى بذكر الموت مُزهداً في الدنيا . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عالٍ عزيز مخطوط بسندٍ ضعيف مرسل .

٩٦ (**كفى بك إثماً أن لا تزال مخاصماً) . ضعيف** ، استغربه الترمذي ، والتعريف براوٍ لم يعرفوه في « التهذيب» وغيره ، والتنبيه على سبق قلم من ابن حجر أو خطأ مطبعي أو نسخي في ذكره صحابيَّ الحديث ، واستخدامات لغوية لكلمة (الأب) ، وتضعيف المنذري ـ وكذا ابن حجر ـ حديث الترجمة ،

وتخريج شاهد له من مخطوط عزيز لكن إسناده تالف .

٩٨ (كفُّوا عن أهل لا إله إلا الله ، لا تكفروهم بذنب . . .) . موضوع ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» بسند هالك .

٩٨ (كُلِ الثومَ نيئاً ، فلولا أني أناجي الملَكَ لأكلْتُه) . ضعيف ، تخريجه ، وذكر إعلال الهيثمي براوٍ فيه ، وكان الأولى إعلاله بتلميذ ذاك الراوي ، والحديث منكر بزيادة (نيئاً) وبدونها صحيح ، تخريجه من رواية الشيخين وغيرهما مع ذكر سبب وروده ، وذكر شاهد له مع كشف علته الحقيقية ، ورد إعلال البوصيري إياه بابن لهيعة لأن الراوي عنه ابن وهب وحديثه عنه صحيح ، وتخريج أحاديث أخرى في الباب .

١٠١ (كلوا السَّفرجلَ على الريق ؛ فإنه يُذهب وَغَرَ الصدر) . ضعيف ، تخريجه وبيان وهاء إسناده ، وغفلة المناوي عن علته الحقيقية ، وذكر شاهد له بلفظ آخر ؛ لا يصح .

١٠٢ (كلوه ، فإني لستُ كأحدكم ؛ إني . . .) . ضعيف ، تخريجه مع ذكر سبب وروده ، ورد تحسين الترمذي له ، وبيان معنى قول الحافظ : مقبول ، وصحة الحديث مع قصته سوى آخره .

١٠٣ (كل ما أصميتَ ، ودعْ ما أنْمَيْتَ) . ضعيف جداً ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» بسندٍ واهٍ جدّاً ، وذكر شاهد له لا يساوي فلساً ، وفائدة حول أنساب الرواة ، وكيفية إلصاقها بأهلها .

١٠٤ (كل الخير أرجو من ربي . يعني : لأبي طالب) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ معضل .

١٠٥ (كل الكذب مكتوب كذباً لا محالة ؛ إلا . . .) . ضعيف بهذا اللفظ ؛ في إسناده شهر بن حوشب ، والإشارة إلى اللفظ الصحيح الذي يغني عنه ، وهو مخرج في الثاني من «الصحيحة» .

١٠٥ (كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم ؛ إلا . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ فيه علّتان ، غفل الهيثمي عن إحديهما ، ومثال على تناقض ابن حبان في الرواة ، والإشارة إلى شاهد موضوع سبق تخريجه .

١٠٦ (كل حرف من القرآن يذكر فيه القنوت فهو الطاعة) . ضعيف ، تخريجه بسندٍ فيه دراج أبو السمح عن أبي الهيثم .

١٠٦ (الضحايا إلى هلال المحرَّم لمن أراد أن . . .) . ضعيف ، تخريجه بسندٍ مرسل .

١٠٧ (الطرق تطهر بعضها بعضاً) . ضعيف ، ضعَّف إسنادَهُ البيهقيُّ ، وكشف عن علتيه المؤلف ، والتنبيه على تصحيف «تطهر» على بعض المؤلِّفين وعدم تنبه المناوي لذلك فشرح هذا التصحيف .

١٠٧ (كل دابة من دواب البحر والبر ليس لها دم ينعقد ؛ فليس . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين أحدهما مخطوط بسندٍ ضعيف .

١٠٨ (يا مقداد ! أقتلت رجلاً يقول : لا إله إلا الله . . .) ، وهو في سبب نزول ﴿ . . . ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً . . .﴾ . ضعيف ، علقه البخاري في «صحيحه» ، وتخريجه من مصدرين أحدهما عزيز مع ذكر قصته بإسنادٍ معلول ، والحكم عليه بالإرسال ، ورد تجويد الهيثمي إياه ، وذكر الطريق الصحيحة لحديث الترجمة بلفظها ، والتنبيه على ضعف زيادة فيه من طريق أخرى ، وذكر حديث آخر أتم في سبب نزول الآية وأنظف إسناداً ، وهو غير حديث أسامة رضي الله عنه المتفق عليه .

١١١ (كل شيء للرجل حلٌّ من المرأة في صيامه ما خلا . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين ـ أحدهما غريب ـ والثالث مطبوع بسندٍ ضعيف .

١١٢ (عليكم بالصوم ؛ فإنه محسمة للعِرْقِ ، مُذهب للأَشر) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ صحيحٍ مرسل ، وفي العلماء من يحتج بالمرسل .

١١٢ (بَردَ أمرُنَا وصلُح) . ضعيف جداً ، تخريجه من ثلاثة مصادر - اثنان منها مخطوطان - ، وذكر قصته مع مقارنة ألفاظها ، وفي إسناده متروك سقط من إسناد إحدى المصادر فاغتر به أحد الجهلة الحاقدين الحاسدين فصحَّح حديث الترجمة ! والإشارة إلى أن صنيع الشيخ الأنصاري في تحقيقاته هو السكوت عن الأحاديث حتى الضعيفة ظاهرة الضعف .

١١٥ (كل شيء ساء المؤمنَ فهو مصيبة) . ضعيف ، مع إرساله .

١١٥ (كل شيء سوى الحديدة ؛ فهو خطأ . . .) . ضعيف ، تخريجه وبيان ضعفه ، وروي مختصراً ولا يصح أيضاً .

١١٦ (كل شيء يتكلَّم به ابن آدم فإنه مكتوب عليه . . .) . ضعيف ، تخريجه بسند صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ! ونقل المناوي النكارة عن الذهبي ، وهو الصواب ، وروي من طريق أخرى مرسلة ضعيفة .

١١٧ (كل مسجد فيه إمام ومؤذن ، فإن الاعتكاف فيه يصلُح) . موضوع ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» ، وذكر إعلال ابن عدي له .

١١٧ (كلمتان قالهما فرعون : ﴿ما علمتُ لكم من . . .﴾ . . .) ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز وآخر مثله ، وإن عزاه السيوطي لمصدر نازل ، وغيره أولى بالعزو ، وسنده ضعيف .

١١٨ (كم من عاقل عقل عن الله تعالى أَمره . . .) . موضوع ؛ في إسناده كذاب متابَعٌ من مثله عن شيخ متروك ، والإشارة إلى تناقض السيوطي .

١١٩ (لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام ؛ إلا . . .) . باطل بزيادة آخره ، أخرجه ابن عدي وأعلَّه ، والإشارة إلى أن الحديث في « الصحيحين » دون آخره .

١٢٠ (كان يُصَلي بنا الظهر ، فنسمع منه . . .) . ضعيف ؛ في إسناده مختلط

مدلس وقد عنعن ، مما جعل الشيخ يستبعد هذا الحديث عن كتابه « صفة صلاة النبي » .

١٢٠ (**كم من مستقبل يوماً لا يستكمله . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين أحدهما عزيز عال بسندٍ مقطوع ، وعزاه السيوطي للديلمي موصولاً مرفوعاً ، وضعفه المناوي ، وفي تخريجه ما يستشكل .

١٢١ (**من تعدُّون الشهيد فيكم ؟ قالوا . . .**) . **ضعيف** ، أخرجه أبو نعيم واستغربه .

١٢١ (**كلامُ أهل السماوات : لاحول ولا قوة إلا بالله**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ فيه علتان .

١٢٢ (**الذنب لا ينسى ، والبر لا يبلى ، والديَّان لا يموت . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة « الكامل » بإسناد تالف أعله ابن عدي ، لكن روي مرسلاً ، وكشف ما في تخريج الشيخ زكريا الأنصاري لآخره من الاضطراب .

١٢٣ (**كما لا ينفع مع الشرك شيء ؛ كذلك . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بإسناد شديد الضعف ، وذكر شاهد له ضعيف ، سيأتي تخريجه في المجلد الثاني عشر .

١٢٤ (**كنتُ من أقل الناس في الجماع حتى أنزل . . .**) . **موضوع** ، وله ألفاظ ، روي من طرق مدارها على الواقدي ، وجل شيوخه فيها مجروحون .

١٢٥ (**أربعٌ من النساء لا مُلاعنةَ بينهن . . .**) . **ضعيف** ، رُوي مرفوعاً وموقوفاً ولا يصحان ، تخريجهما بتوسع والكلام عليهما بكلام علمي متين ، وتعقب الشيخ لابن التركماني وبيان أخطائه وأوهامه ، وأنه يتعصب لمذهبه جداً ، مع استمرار حسن ظن المؤلف به ، والاعتداد بتوثيق ابن حبان من الأخطاء العلمية ، أو الأخذ بقول علماء في الجرح والتعديل ، مع وجود من يخالفهم ، وبدون دليل ، وحكم رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وقد أعل البيهقي حديث الترجمة وأقره الزيلعي ، ورُوي من حديث ابن عباس مرفرعاً ، وحكم عليه ابن عدي بالبطلان .

١٣١ (**المقيم على الزنا كعابد وثن**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر غريب عزيز مخطوط بإسناد ضعيف جدّاً ، وذكر طريق أخرى له فيها متروك .

١٣٢ (**من قرأ بعد صلاة الجمعة ﴿ قل هو الله أحد﴾ و . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة بعضها مخطوط بسند ضعيف مرفوعاً ، وروي من وجه آخر مرسلاً بنحوه وفيه زيادة و لا يصح ، ورُوي بهذه الزيادة من طريق أخرى هالكة فيها وضّاعان .

١٣٣ (**من قذف ذِمِّيّاً حُدَّ له يوم القيامة بسياط من نار**) . **موضوع** ، تخريجه والكشف عن علَّته ، والاستدراك على ابن الجوزي والهيثمي ، والتنبيه على خطأ مطبعي وقع في « كبير الطبراني » وآخر في « تيسير المناوي » عقب الحديث وتغليب الظن أن تحريفاً وقع في « فيض المناوي » . وتناقض السيوطي في هذا الحديث !

١٣٤ (**ليس أحد منكم بأكسب من أحد . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من ثلاثة مصادر مخطوطة عزيزة ، من طريقين تالفين عن ابن مسعود مرفوعاً ، ومقارنة ألفاظها ، وروي من طريق ثالثة بنحوه استغربها جدّاً الذهبيُّ ، وثَمَّ طريق أخرى لا تصح . وتنبيه على العزو والألفاظ .

١٣٦ (**أين ذهبتم ؟! إنما هي : ﴿يا أيها الذين آمنو عليكم أنفسكم . . .﴾ . . .**) . **منكر** ، تخريجه بسندٍ منقطع ، والتنصيص على سقط في « المسند » ، ورد تعقب الشيخ حمدي السلفي للحافظ الهيثمي بكلام علمي متين ؛ في كيفية إثبات الانقطاع أو الاتصال بالتواريخ . والإشارة إلى مخالفة حديث الترجمة لأحاديث صحيحة في الأمر بالمعروف .

١٣٨ (**لا تسبوا ماعزاً . يعني : بعد أن رُجم**) . **ضعيف** ، مسنِدُه مجهول ؛ وتوهيم من عدَّه في الصحابة ، واصطلاح العلماء في المجاهيل ، ومنهج ابن حبان في أمثاله واستظهار وقوع سقط في « الكشف » أو « مسند البزار » .

١٣٩ (من رابط ليلة حـارسـاً من وراء المسلمين . . .) . مـوضـوع ، تخـريجـه ، والكشف عن حال كـذاب في إسناده وثقه بعض المتقدمين ورده ؛ لأن الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل ، ورد كلام المنذري ـ وكذا الهيثمي ـ على الحديث .

١٤١ (إذا اجتمع القوم في سفر ؛ فليجمعوا نفقاتهم عند أحدهم . . .) . ضعيف ، لم يقف عليه الشيخ ، واكتفاؤه بتضعيف السيوطي الإجمالي لبعض مصادره في « الجامع الكبير » حيث تفردت بالتخريج ، وتخريجه من طريق هالكة من مصدر عزيز .

١٤٢ (مِنْ يُمْنِ المرأةِ أن يكون بِكْرُها جاريةً) . موضوع ؛ في إسناده كذاب سبق تخريج حديث له برقم (١٩٣٢) .

١٤٢ (أسقطتْ عائشةُ من رسول الله ﷺ سقطاً ، فسمَّاه عبدالله . . .) . باطل سنداً ومتناً ، وبيان ذلك ، وما يخالفه من صحيح الأحاديث في كنية عائشة . وضعفه ابن القيم وابن حجر .

١٤٣ (إذا ركعتَ ؛ فإنْ شئتَ قلت هكذا . . .) . منكر موقوف ، تخريجه والكشف عن علته ، وتعجب الشيخ من تحسين ابن حجر إسنادَهُ .

١٤٤ ردٌّ مطول على الجاهل الإمعة الملقب بالسقاف في كتابه «صحيح صفة الصلاة» ، وأن كتابه هذا حريٌّ بأن يسمى : صفة صلاة الشافعية ! وضرب أمثلة لبيان ضلاله وجهله وتلاعبه وتقليده فيه لما عليه الشافعية ، وشيء من آرائه الفاسدة الكاسدة ، وبيان أن التطبيق في الركوع منسوخ .

١٤٧ (لقد رأيتني مع النبي ﷺ وحضرت الصلاةُ : صلاة العصر . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه بسندٍ فيه متروك شيعي ، وبيان تسامح أو تساهل الهيثمي في التعبير في الحكم عليه ، وبيان ذلك بكلام علمي متين ، وتعقب الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وتحقيق القول في أول من أسلم من الرجال والنساء والصبيان ، وكذا الأولِ صلاة معه ﷺ ، وتحذير المؤلفِ القراءَ من كتاب

السيوطي لابن الجوزي ، وبيان أن كلام ابن عراق كعدمه ، لا طائل تحته . وهل « تفسير ابن أبي حاتم » لا يرد فيه إلا الصحيح ؟

١٦٦ (جزاك الله يا عائشة خيراً . . .) . كذب موضوع ، تخريجه مع ذكر قصته بسند فيه جهالة ، وبيان لوائح الوضع المتنية ، واستبعاد الشيخ أن يكون الراوي المجهول في هذا الإسناد هو المترجم في « أنساب السمعاني » .

١٦٦ استدراك سقط وقع في « تاريخ الخطيب » .

١٦٧ « ثقات ابن حبان » مصدر فريد في معرفة بعض الرواة المجهولين أو المستورين ؛ إذ جمع فيه مؤلفه من الرواة ما فات مَنْ قبله . ومعنى الغرابة عند المزي .

١٦٨ « الخصائص الكبرى » للسيوطي فيه من الروايات ما صح وما لم يصح حتى الموضوعات .

١٦٨ (نعم ؛ فإنه دَيْنٌ مقضي . يعني : يستدين ويضحي) . منكر ، تخريجه مع ذكر سبب وروده بسندٍ ضعفه الدارقطني وأقره البيهقي وأقرهما النووي ، وكشف الشيخ عن علتينِ أخريين ، واستظهار الشيخ صحة معنى آخره لموافقته عدة أحاديث صحيحة . ومعنى المرسل عند متأخري المحدثين

١٧١ (إنا لا نعبد الشمس ولا القمر ، ولكنا نعبد الله تبارك وتعالى) . منكر ، تخريجه مع ذكر قصته من مصدر عزيز بسندٍ ضعيف ، وإشارة العقيلي إلى أحاديث صحيحة في النوم عن الصلاة ، وتخريج الشيخ لإحداها .

١٧٢ (كَنْسُ المساجد مهور الحور العين) . موضوع ، تخريجه ، وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، وله شاهد تقدم برقم (١٦٧٥) إسناده مظلم اغتر به ابن عراق ، والإشارة إلى تناقض السيوطي .

١٧٣ (كيف أنت إذا بقيت في قوم . . .) . ضعيف ، تخريجه ، وبيان سبب ضعفه .

١٧٣ (كيف أنت صانع في ﴿يوم يقوم الناس . . .﴾ . . .) . ضعيف ، تخريجه ، وبيان تناقض ابن حبان ، والإشارة إلى لفظة منكرة فيه .

١٧٤ (الكافر يُلْجمه العرق يوم القيامة ، حتى يقول . . .) . ضعيف ، تخريجه ،

والكشف عن علله .

١٧٥ (كنتُ بين شرِّ جارين . . .) . موضوع ، تخريجه من « طبقات ابن سعد » بسندٍ فيه الواقدي ؛ كذاب .

١٧٥ (يقول الله تبارك وتعالى : يا ابن آدم ! واحدةٌ لك ، وواحدة لي ، وواحدة فيما بيني وبينك . . .) . ضعيف ؛ فيه علتان ، وذكر شاهد لجُلِّه شديد الضعف .

١٧٦ (عمل الجنة الصدق ، وإذا صدق العبد بَرَّ . . .) . ضعيف ؛ فيه ابن لهيعة .

١٧٧ (غير الضبع عندي أخْوف عليكم من الضبع . . .) . ضعيف ؛ فيه أحد الضعفاء اضطرب فيه .

١٧٧ (الكرسي لؤلؤ ، والقلم لؤلؤ . . . .) . موضوع ، أخرجه أبو نعيم واستغربه ، وكشف الشيخ عن علتيه ، والتنبيه على شدة ذهول السيوطي في عزوه الحديث في « الجامع الصغير » .

١٧٨ رواية أبي زرعة عن راوٍ ما ؛ هي توثيق لذاك الراوي .

١٧٨ (الكَشَرُ لا يقطع الصلاة ، ولكن تقطعها القرقرة) . ضعيف ، رواه الخطيب والدارقطني وأعلاه بالوقف ، وهو الصواب .

١٧٩ (كيف أنت يا عويمر إذا قيل لك يوم القيامة : أعَلِمْتَ أم جَهِلْتَ ؟ . . .) . ضعيف ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان أحدهما عزيز غريب ـ ، والكشف عن علتيه .

١٧٩ (الكرم التقوى ، والشرف التواضع ، واليقين الغنى) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين ـ أحدهما غريب ـ بإسناد معضل ضعيف .

١٨٠ (كان آخر ما تكلم به ﷺ : جلال ربي الرفيع ؛ فقد بلَّغتُ . . .) ضعيف .

تخريجه والكلام عليه ، وتعقب الحاكم والذهبي ، وتحسين أو تصحيح حديث : «كان آخر وصيته ﷺ الصلاة الصلاة . . . » ، وسبب إيراد الحاكم له في «مستدركه» .

١٨١ (كان أعجب الشاة إليه مقدمها) . ضعيف ، أخرجه البيهقي وأعلّه بالانقطاع ، ويعني به الإرسال ، وساق له طريقاً أخرى تالفة ، وعزاه الهيثمي لـ « أوسط الطبراني » من حديث عبد الله بن محمد ولم يعرفه الشيخ الألباني .

١٨٢ (كان أحسن الناس صفةً وأجملها . . .) . ضعيف بتمامه ؛ في إسناده انقطاع ، وجاء جلُّه مفرقاً في أحاديث صحيحة ذكرها الشيخ وخرَّجها .

١٨٤ (كان أحب التمر إليه العجوة) . ضعيف جداً ؛ في إسناده متروك .

١٨٥ (كان إذا أتاه رجل فرأى في وجهه بشراً أخذ بيده) . ضعيف ؛ في إسناده ضعيفان ، مع إرساله .

١٨٥ (كان إذا أُتي بلبن قال : بركة أو بركتان) . ضعيف ؛ في إسناده ضعيفان .

١٨٦ (كان إذا أراد أن يُتْحفَ الرجلَ بتحفةٍ . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين - أحدهما غريب عزيز مخطوط - بسندٍ ضعيف .

١٨٦ (كان إذا أراد أن يزوجَ امرأةً من نسائه . . .) . ضعيف ، تخريجه موصولاً ومرسلاً - بل معضلاً - ، وتحقيق الكلام عليه ، وقد جاء بنحوه من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٩٧٣) .

١٨٧ (كان إذا أراد سفراً قال : اللهم ! بك أصول . . .) . ضعيف ، تخريجه بإسناد صححه بعضهم ! وبيان ضعفه ، ورد تعَقب المناوي للسيوطي ، وتصحيح الحديث بنحوه لكن في الغزو ، وفيه اختلاف يسير .

١٨٩ (كان يدعو إذا استسقى : اللهم ! أنزل في أرضنا بركتها . . .) . ضعيف ، تخريجه من طريقين مدارهما على الحسن وقد عنعن ، وذكر طريق أخرى

مظلمة ، وكشف حالها ، ونقل المناوي عن ابن حجر تضعيفه وأقره .

١٩٠ (كان إذا استلم الركن اليماني قبَّلهُ ووضع خدَّه عليه) . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة « الكامل » وغيرها بسندٍ ضعفه ابن عدي وغيره ، وتعقب الشيخ للبيهقي في تحديد الركن المقصود ، ورد تصحيح الحاكم ، واستظهار وقوع سقط في « تلخيص الذهبي » .

١٩١ (كان إذا اشتدت الريح الشمال قال . . .) . ضعيف ، تخريجه والكشف عن علتيه .

١٩٢ (كان إذا اشتكى اقْتَمحَ كفّاً من شُونيز . . .) . موضوع ؛ في إسناده وضاع كذاب .

١٩٢ (كان إذا أصابه رمدٌ أو أحداً من أصحابه . . .) . ضعيف جداً ، سكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بأن فيه ضعيفين ، وتعَقَّبَ الأخيرَ الشيخُ الألباني بأن أحدهما شديد الضعف .

١٩٣ (كان إذا أصابه كربٌ أو غمٌ يقول . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز بإسناد ضعيف .

١٩٣ (كان إذا اطَّلى حَلقَ عانتَهُ بيده) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ مرسل ، وقد وصله بعضهم ادعى أبو نعيم أنه تفرد به ، وردُّ ذلك بمتابعة قوية ، وكشف العلة الحقيقية لهذا الإسناد .

١٩٤ (كان يدعو بهذه الدعوات إذا أصبح وإذا أمسى . . .) . ضعيف جداً ؛ في إسناده رجل شديد الضعف ، والتنبيه على تقديم وتأخير السيوطي في متن الحديث سهواً .

١٩٥ (كان إذا أوحي إلى رسول الله ﷺ وُقِذَ لذلك ساعة . . .) . ضعيف

جداً ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ شديد الضعف مع إرساله .

١٩٥ (كان إذا بعث أميراً قال . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسندٍ فيه متروك به أعلّه الهيثمي ، وأخطأ السيوطي فحسّنه ! ورده المناوي .

١٩٦ (كان إذا بعث سريَّةً أوجيشاً بعثهم من أول النهار) . ضعيف ، حسنه الترمذي ! وفيه راوٍ مجهول . وثقه ابن حبان !

١٩٦ (كان إذا تعارَّ من الليل قال . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز والكشف عن ضعفه ، وذكر شاهد له دون التعارّ ، فيه ضعف أيضاً .

١٩٧ (كان إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه) . ضعيف ، أخرجه الترمذي وضعَّفه .

١٩٧ (كان إذا توضأ صلّى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة) . ضعيف ، ترجيح المؤلف أن أبا الأحوص سمع هذا الحديث من أبي إسحاق بعد اختلاطه .

١٩٨ (كان إذا جاءه جبريل ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ علم أنها سورة) . ضعيف ، صححه الحاكم ورده الذهبي بالمثنى بن الصباح فأصاب ، وقد خولف المثنى من قِبَلِ ابن عيينة فرواه بلفظ آخر ، وهو المعروف .

١٩٩ (كان إذا جرى به الضحك ؛ وضع يَدهُ على فيه) . ضعيف جداً ؛ تخريجه من مصدر عزيز ، والكشف عن حال رواته .

٢٠٠ (كان إذا حُمَّ ؛ دعا بقربة من ماء . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بإسنادٍ صححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وردُّ ذلك بعنعنة الحسن ، على اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة ، وبضعف إسماعيل بن مسلم .

لصديق حسن خان في أخذه بالحديث مع ضعفه .

٢٠٧ **(ما رفع رسول الله ﷺ رأسه إلى السماء إلا قال . . .)** . ضعيف .

٢٠٧ **(كان إذا رأى سُهَيْلاً قال : لعن الله سهيلاً . . .)** . موضوع ؛ في إسناده جابر الجعفي ، وروي بلفظ آخر من طريقه أيضاً ، والصحيح أنه موقوف من الإسرائيليات ، ورد تعقب السيوطي لابن الجوزي ، وذكر شاهد تالف له طريقان في الأولى منهما كذاب توبع وشيخهما متروك ، والطريق الأخرى فيها كذاب .

٢٠٩ **(كان إذا خرج من الغائط قال : الحمد لله الذي أحسن إليَّ . . .)** . موضوع ؛ في إسناده متروك رمُي بالوضع .

٢١٠ **(كان إذا زوَّج أو تزوَّج نثر تمراً)** . موضوع ؛ رواه البيهقي وأعله بكذاب في إسناده ، ثم رواه من طريق أخرى فيها كذاب أيضاً ليَّن القول فيه ! .

٢١١ **(كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه . . .)** . ضعيف بتمامه ، تخريجه وبيان ضعفه ، والتنبيه على وهم للسيوطي زاد عليه المناوي وهماً ، وترجيح المؤلف أن ابن لهيعة اضطرب في إسناده ، فمرة رواه مرسلاً وأخرى رواه موصولاً ، وذكر شواهد لأوله .

٢١٣ جودة نسخة « المختارة » للضياء في خزائن الظاهرية ؛ لأنها بخط المؤلف .

٢١٤ **(كان إذا سجد رفع العمامة عن جبهته)** . ضعيف ، روي بسندٍ فيه متروك مرسلاً ، وخولف في متنه وهو الصواب .

٢١٥ شرط مهم جدّاً في تقوية المرسل بمثله .

٢١٥ **(كان إذا سلم من صلاته قال : سبحان ربك رب العزة . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلّها مخطوط ـ بسندٍ فيه متروك ، والتنبيه على وهم محض للهيثمي ، وذكر شاهد له واهٍ ، في إسناده راوٍ منكر الحديث ، وتأكيد نكارته في هذا الحديث ، والإشارة إلى طريق أخرى تالفة للحديث

ستأتي برقم (٦٥٢٩) .

٢١٧ **(كان إذا شرب الماء قال : الحمد لله الذي جعله عذباً . . .) . ضعيف** ؛ إسناد الطريق الأول ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين أحدهما مخطوط عزيز ، بإسنادٍ فيه جابر الجعفي مع إرساله ، وتخريج طريق أخرى ـ من مصدر عزيز مخطوط ـ مرسلة أيضاً مع ضعفها .

٢١٨ **(كان إذا شرب في الإناء تنفس ثلاثة أنفاس . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه متروك ، وتخريج شاهد له من مخطوطة « الكامل » أعله ابن عدي وفيه وضاع ، وروي بإسناد آخر ولفظ آخر سيأتي برقم (٥٩٢٩) .

٢١٨ **(كان إذا شرب تنفَّس مرتين) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلّها مخطوط ـ بإسناد أعله الترمذي ، وذكر المحفوظ عنه ﷺ .

٢١٩ **(كان إذا اتَّبع الجنازة أكثر الصمات . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز بإسنادٍ معضل وصله بعض الضعفاء ، وأشار السيوطي في «الجامع الصغير» إلى شاهد له ، وغلبة الظن أنه لا يصح .

٢١٩ **(كان إذا غضب لم يجترئ عليه أحد إلا عليّ) . ضعيف** ، تخريجه من « أوسط الطبراني » وغيره بسندٍ صححه الحاكم ! ورده الذهبي بعلتين ؛ وذكر علة أخرى له .

٢٢٠ **(كان إذا غضبتْ أخذ بأنفها وقال : يا عويشة ! قولي . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة ابن عساكر بإسناد مظلم عن عائشة ، وذكر طريق أخرى عنها واهية بمرة ؛ فيها انقطاع ، وقد رويت متصلة ولا تصحُ أيضاً ، وبعض استخدامات (الحسن) عند المحدثين .

٢٢٢ **(كان إذا فاتته الأربع قبل الظهر ؛ صلاها بعد . . .) . منكر** ، تخريجه من

ثلاثة مصـادر ـ اثنان منهـا مـخطوطان عـزيزان ـ بسندٍ فـيـه قـيس بن الربيع ؛ ضعيف ، خالفه شعبة فرواه نحوه دون حرفٍ فيه ـ وهو المحفوظ ـ ، وقد حسنه الترمذي ، وذكر شاهد مرسل له ، ورد تحسين السيوطي لحديث الترجمة ، وقيمة رموزه ، وخلطه في عزو الألفاظ ، وتعقب المناوي في « فيضه » ، والتنبيه على غفلة المعلق على « زاد المعاد » عن هذا التحقيق .

٢٢٣ (**كان إذا فرغ من طعامه قال : اللهم لك الحمد . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه وبيان علته ، وقد صح بلفظ آخر .

٢٢٤ (**كان إذا قال بلال : قد قامت الصلاة ؛ كبَّر**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين ـ أحدهما غريب عزيز ـ ، وذكر إعلال ابن عدي له ، وكشف علة أخرى له مع بيان نكارة المتن لمخالفته سنة تسوية الصفوف والانتظار .

٢٢٤ (**كان إذا لقي أصحابه لم يُصافحهم حتى . . .**) . **منكر** ، تخريجه من مصدر مخطوط بإسناد ضعيف جداً ، ورد المناوي على السيوطي تحسينه إياه .

٢٢٥ (**كان إذا مرَّ بالمقابر قال : سلام عليكم أهل الديار . . .**) . **موضوع بهذا السياق** ؛ فيه يزيد بن عياض ، وقد صح دون فقرة فيه .

٢٢٦ (**كان إذا مشى أسرع حتى يهرول الرجل وراءه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز بإسناد هالك مرسل ، وله شاهد بنحوه ضعفه يسير .

٢٢٦ (**كان إذا نزل منزلاً لم يرتحل حتى . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من خمسة مصادر ـ ثلاثة منها مخطوطة ـ بإسنادٍ ضعفه العقيلي ، وصححه الحاكم ورده الذهبي ، والإشارة إلى أن الحديث تقدم بنحوه برقم (١٠٤٧) .

٢٢٧ (كـان إذا نظر إلى البيت قـال : . . .) . موضـوع ، رواه الطبـراني وأشـار إلى إعـلاله ؛ فـيـه من يسـرق الحـديث وآخـر وضـاع ، وبه وحـده أعلَّ الهـيـثـميُّ الحديث ، وليَّن القول فيه !

٢٢٨ (كان إذا نظر إلى الهلال قال : . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب وضعيف .

٢٢٨ (كـان إذا هاجت ريح استـقبلها بوجهـه ، وجثا . . .) . ضـعيف جداً ، تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بإسنادٍ فيه متروك .

٢٢٩ القول بأن ما كـان من الريح من الرحـمة فإنه يأتي جمـعاً ، ومـا كـان منهـا من العذاب يأتي مفرداً ؛ كلام مردود بالكتاب والسنة .

٢٢٩ وقوف الشيخ على طريق أخرى تالفة للحديث .

٢٣٠ (كـان إذا وجد الرجل راقداً على وجهه . . .) . ضعيف بتمامه ، تخريجه والكشف عن علته ، وتعـقب السيوطي والمناوي في وهم وقعـا فيه ، وقـد صح الحديث دون جملة فيه .

٢٣١ (كان أصبر الناس على أوزار الناس) . ضعيف ؛ إسناده معضل .

٢٣٢ (كان أفلج الثنيتين ، إذا تكلَّم . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه ، وفي إسناده متروك .

٢٣٢ (كان أكثر دُعائه يوم عرفة . . .) . ضعيف ، تخريجه ، والكشف عن علته .

٢٣٣ (كان شديد البطش) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين عزيزين بإسناد مرسل فيه جابر الجعفي .

٢٣٣ (كان فراشه مِسْحاً) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، وقع في اسـمه تحريف في « شمائل الترمذي » .

٢٣٤ (كـان فيـه دُعـابة) . ضـعيـف ، أخرجـه الخطيب وأعلَّه ، والكشف عن حـال رواته .

٢٤٢ **(كان ربما اغتسل يوم الجمعة ، وربما تركه أحياناً) . موضوع ،** تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ فيه كذاب .

٢٤٢ **(كان ربّما يضع يده على لحيته في الصلاة من غير عبث) . ضعيف ،** تخريجه ، وبيان ضعفه ، وروي من طريق أخرى بنحوه ولا يصح ، وروي مختصراً مرسلاً مع ضعفه ، والتنبيه على تقصير الهيثمي وتقليد المعلّق على « مسند أبي يعلى » له ، وجهل المعلّق على « المقصد العلي » .

٢٤٤ تراجع الشيخ عن تضعيفه حديث : « كان ﷺ إذا اهتم أخذ بلحيته ، فنظر فيها » ، والإشارة إلى أحد كتب المؤلف الأخيرة .

٢٤٤ **(كان لا يجيز على شهادة الإفطار إلا شهادة رجُلين) . موضوع ،** أخرجه البيهقي وقصر في نقده .

٢٤٤ **(كان لا يُحدِّث بحديث إلا تبسم) . ضعيف ؛** في سنده عنعنة بقية ومجهولان فوقه .

٢٤٥ **(لا حِمَى في الإسلام ، ولا مناجشة) . ضعيف جداً ؛** في إسناده متهم بالكذب ، والجملة الأولى منه منكرة ، وذكر ما يغني عن آخره .

٢٤٥ **(كان أحسن البشر قدماً) . ضعيف ،** تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ مرسل .

٢٤٦ **(كان لا يبيت مالاً ولا يقيله) . ضعيف ،** أعلَّه البيهقي بالإرسال .

٢٤٦ **(كان إذا خرج من بيته قال . . .) . ضعيف ،** تخريجه ، ورد تصحيح الحاكم له ـ وكذا موافقة الذهبي له ـ ، وبيان وهمهما في ذلك .

٢٤٦ **(كان إذا رجع من غزاة أو سفر أتى المسجد فصلى . . .) . ضعيف ،** صححه الحاكم ! وردَّه الذهبي فأصاب .

٢٤٧ **(كان إذا قرأ ﴿ أليس ذلك بقادر . . . ﴾ . . .) ضعيف جداً ،** صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! فما أصابا ؛ لأن فيه كذاباً ، يعرفه الذهبي نفسه !

متروك .

٢٦٢ (كان يحبُّ من الفاكهة العنب والبطيخ) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بإسنادٍ معضل ضعيف .

٢٦٢ (كـان يحب هذه السـورة ﴿سـبح اسم ربك الأعلى﴾) . ضـعـيف جـداً ، تخريجه ، وكشف ضعفه .

٢٦٣ (كان يدير كور العمامة على رأسه . . .) . منكر ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة بسندٍ ضعفه ابن حبان بأبي عبد السلام ، وتصحيح آخر الحديث لشواهد كثيرة له ، واهتمام الشيخ بـ «أوسط الطبراني» ، وإنصافه وتجرده في النقد ، وكشف وهم الهيثمي في توثيقه لأبي عبد السلام ، وتعقب السيوطي في سكوته على حديث الترجمة ، وتخريج أثر حسن في طول العمامة .

٢٦٧ (كان يستاك بفضل وضوئه) . ضعيف جداً ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ، وكشف علته ، والإشارة إلى لفظ آخر له سيأتي ، والجمع بينهما لو صَحَّا .

٢٦٧ (كـان يسـتـحب إذا أفطر أن يفطر على لبن . . .) . ضـعـيف ، تخـريجـه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند ضعيف ، ولفظ الحديث منكر .

٢٦٨ (كـان يسـتحب الصـلاة في الحيطان) . ضعـيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط وغيره بسندٍ ضعفه الترمذي .

٢٦٨ (كان يستفتح دعاءه بـ : سبحان ربي الأعلى الوهاب) . ضعيف ، تخريجه من خمسة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان ـ بسندٍ صحَّحه الحاكم ، واختلف المنقول عن الذهبي فيه ، وترجيح تضعيفه إياه .

٢٦٩ (كـان يسـتمطر في أوّل مطرة ، ينزع ثيـابه كلها إلا الإزار) . ضـعـيف ؛ في إسناده ضعيفان .

مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ ، وبيان ضعفه ، وذكر اللفظ المحفوظ له .

٢٧٧ **(كان يغسل مقعدته ثلاثاً)** . **ضعيف جداً** ؛ مسلسل بالضعفاء ، وقد ثبت بلفظ آخر ودون «ثلاثاً» .

٢٧٨ **(كان يقبل وهو محرم)** . **ضعيف** ؛ في إسناده أبو حنيفة ، وصحَّ بلفظ : « . . . وهو صائم» .

٢٧٨ **(كان يُقلَّسُ له يومَ الفطر)** . **ضعيف** ، تخريجه بإسناد ظاهره الصحة ، والكشف عن علته ، وذكر طريق أخرى له مرسلة ضعيفة .

٢٧٩ قاعدة عن الثوري في حديث جابر الجعفي .

٢٨٠ ذكر معنى التقليس . وفائدة حول إثبات الصحبة .

٢٨١ **(كان يكتحل كل ليلة ، ويحتجم كل شهر . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» بإسناد فيه كذاب .

٢٨١ **(كان يكره العطسة الشديدة في المسجد)** . **ضعيف** ، رواه البيهقي وأعلَّه .

٢٨١ **(كان يكره أن يأكل الضب)** . **ضعيف** ؛ فيه إرسال وضعف واختلاف .

٢٨٢ **(كان يكره الصَّوْت عند القتال)** . **ضعيف** ، صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي! وفيه راوٍ لم يخرج له البخاري على ضعف فيه وقد خالفه هشام الدستوائي نرواه موقوفاً ، وروايته هي المحفوظة .

٢٨٣ **(كان يكره ريح الحناء)** . **ضعيف** ؛ في إسناده جهالة .

٢٨٣ **(كان يكره سَوْرة الدم ثلاثاً . . .)** . **ضعيف** ؛ فيه ضعف وجهالة .

٢٨٤ **(كان يكره من الشاة سبعاً . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ مرسلاً مع ضعفه ، وتخريجه موصولاً من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان عزيزان ـ بسندٍ تالف ، وذكر طريق أخرى موصولة كسابقتها .

٢٩٣ **(لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة . . .)** . ضعيف بتمامه ، صححه الحاكم ورده الذهبي ، والإشارة إلى طريقين آخرين للجملة الأولى منه ـ أحـدهما في « تاريخ البخاري » ـ ، وشاهد آخر لها سنده صحيح .

٢٩٤ **(لدرهم أُعطيه في عقل ؛ أحب إليَّ من . . .)** . ضعيف ؛ في إسناده جهالة .

٢٩٤ **(لذكر الله بالغداة والعشي خير من . . .)** . موضوع ؛ تخريجه من مخطوطة «الكامل» بسندٍ فيه كذاب متهم ، وتناقض السيوطي بإيراده إياه في «الجامع الصغير» و « ذيل الموضوعات » !

٢٩٥ **(لسان القاضي بين جمْرَتَين حتى . . .)** . ضعيف ، تخريجه بإسناد معلق ، وتخريجه موصولاً من مصدر غريب عزيز .

٢٩٥ **(لست أدخل داراً فيها نوْح ولا كلب أسود)** . ضعيف ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» بسندٍ فيه ضعيفان .

٢٩٦ **(لسقط أقدمه بين يديَّ ؛ أحب إلي من . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسندٍ فيه ضعيف ، والراوي عنه قد خولف في اسم صحابيه ، لكنها مخالفة مرجوحة .

٢٩٧ **(لشبر في الجنة خير من الأرض وما عليها . . .)** . ضعيف ؛ فيه علَّتان ، وذكر شاهد له لا يصح .

٢٩٨ **(لعشرة في كدٍّ حلال على عَيْل محجوب . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، والكشف عن علتيه ، وإن بيّض له المناوي .

٢٩٨ **(كان رسول الله ﷺ يلعن القاشرة والمقشورة . . .)** . ضعيف ؛ في إسناده مجهولتان ، وآخره في «الصحيحين» عن ابن مسعود .

٢٩٩ **(لعن الذين يشققون الكلام تشقيق الشِّعر)** . ضعيف جداً ، تخريجه ، وتصويب إسناده ، والكشف عن علته الحقيقية .

٣٠٨ (لكل شيء آفة ، وآفة الدِّين ولاة السوء) . ضعيف جداً ، بيان علته ، وحكم الإمام أحمد عليه بالنكارة .

٣٠٩ (لكلِّ شيء حصاد ، وحصاد أمتي . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط ، وبيان علته .

٣٠٩ (لكل شيء حلية ، وحلية القرآن الصوت الحسن) . ضعيف ، روي من طريقين عن أنس ؛ أحدهما شديد الضعف ، وله شاهد تالف .

٣١٠ (لكل شيء صفوة ، وصفوة الصلاة : التكبيرة الأولى) . ضعيف ، في إسناده راوٍ ضعيف ، وله طريق أخرى شديدة الضعف .

٣١١ (كل بني أم ينتمون إلى عَصَبَةٍ ؛ إلا . . .) . ضعيف ، فيه علتان ، وله شاهدان تالفان .

٣١٢ (لكل صائم عند فطره دعوة مستجابة) . ضعيف ؛ إسناده تالف ، وروي موقوفاً ، والإشارة إلى ما هو أقوى منه في الباب .

٣١٣ (لكل نبي حرم ، وحرمي المدينة) . ضعيف ، تخريجه ، والكشف عن علته ، وتعقب الهيثمي والمناوي ، ونقد متنه نقداً علمياً .

٣١٤ (لكل نبي خليل في أمته . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ، والتدليل على كذبه في هذا الحديث ، وتعجب الشيخ من صنيع كلٍّ من السيوطي وابن الجوزي .

٣١٤ (للجار حق) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين أحدهما عزيز ، وتحقيق الكلام عليه ، والإشارة إلى حيرة الأعظمي ، والتنصيص على خطأ في إسناد الخرائطي .

٣١٦ (للجنة ثمانية أبواب : سبعة مغلقة ، وباب . . .) . ضعيف ، سكت عنه الحاكم والذهبي وكأنه لظهور ضعفه ، وتَعَقُّبُ المؤلفِ المنذريَّ والهيثميَّ .

٣٤٢ (لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم ابن آدم . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدرين مخطوطين بإسناد ضعيف جداً ، وروي بإسناد آخر واهٍ سيأتي .

٣٤٤ (لو تعلمون ما أعلم ؛ لضحكتم قليلاً . . .) . ضعيف بتمامه ، صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وقد صحَّ أوله ، وتخريج زيادات فيه مع بيان حالها .

٣٤٦ (لو تعلمون ما في المسألة ؛ ما مشى أحد إلى . . .) . ضعيف ؛ فيه مجهول .

٣٤٦ (لو تعلمون من الدنيا ما أعلم . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز وغيره بإسنادٍ ضعيف ، مع الإشارة إلى خطأ وقع في مطبوعة «المستدرك» .

٣٤٧ (لو عرفتم الله حق معرفته ؛ لعلمتم العلم الذي . . .) . منكر ، ضعيف الإسناد ، رواه البيهقي وضعفه ، ونقد المؤلِّف متنَهُ .

٣٤٩ (لو رأيتم الأجل ومسيره ؛ لأبغضتم الأمل وغروره . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، وبيان ضعفه .

٣٤٩ (لقد رأيتني يوم أُحد وما في الأرض . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك .

٣٥٠ (لو كان المؤمن في جُحر ضبٍّ . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر مخطوطة ، وذكر شاهد تالفٍ له .

٣٥١ (لو لم يبق من الدنيا إلا يوم . . .) . ضعيف .

٣٥١ (لولا عباد لله ركع ، وصبية رضع . . .) . ضعيف ، وذكر شاهد له شديد الضعف .

٣٥٢ (لولا القصاص ؛ لأوجعتُك بهذا السواك) . ضعيف ، تخريجه من سبعة مصادر مع بيان ضعفه وتحقيق القول في رواته ، وتساهل المنذري ثم الهيثمي في الكلام عليه .

٣٥٣ (لولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم . . .) . ضعيف ؛ فيه ابن لهيعة .

٣٥٤ (لولا أن السُّؤَّالَ يكذبون . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه ، مع تحرير القول على جميع طرقه ، ومع بيان شدة ضعفه .

٣٥٦ (ليأتين على الناس زمان يُكذَّب فيه الصادق . . .) . ضعيف ؛ فيه عبد الله ابن صالح كاتب الليث ، وآخر مجهول .

٣٥٦ (ليبعثن الله من مدينة بالشام يقال لها : حمص . . .) . ضعيف ؛ تخريجه من ثلاثة طرق ، ونقدها نقداً علمياً .

٣٥٨ (ليت شعري كيف أمتي بعدي . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك وآخر مجهول .

٣٥٩ (ليجيئن أقوام يوم القيامة . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ، وذكر حديث آخر له اشتهر به .

٣٥٩ (ليخش أحدُكم أن يؤخذ عند أدنى ذنوبه في نفسه) . ضعيف ، تحقيق أنه معضل خلافاً للسيوطي حيث حكم بإرساله .

٣٦٠ (ليدخُلن بشفاعة عثمان بن عفان سبعون ألفاً . . .) . ضعيف ، له طرق في إحداها كذاب .

٣٦١ (ليدركن المسيحُ من هذه الأمة أقواماً . . .) . ضعيف ، صححه الحاكم ! ورده الذهبي وحكم بنكارة الخبر .

٣٦٢ (ليس الخُلف أن يعد الرجل ومن . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز ، والكشف عن علته .

٣٦٣ (ليس بمؤمن مستكمل الإيمان من لم . . .) . موضوع ، تخريجه من مصدرين مخطوطين بسندٍ تالف ، وعيب الشيخ على السيوطي إيراده إياه في « الجامع الصغير » .

٣٨٥ (ليس منا من وطئ حُبْلى) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر أحدها مخطوط بسندٍ فيه علتان .

٣٨٦ (ليغسِّل موتاكم المأمونون) . موضوع ، إسناده هالك .

٣٨٦ (ليكونن في ولد العباس مُلوك . . .) . موضوع ، كشف حال رواته ، وبيان وهائه .

٣٨٧ (كم من ذي طِمْرين لا يؤبه له . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، وبه أعله الهيثمي أيضاً .

٣٨٨ (إن ذكر الله شفاء ، وإن . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط وغيره بسندٍ مرسل ضعيف ، والأشبه أنه موقوف .

٣٨٨ (إن العبد إذا قام في الصلاة فإنه . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه من ثلاث طرق عن أبي هريرة وبيان وهائها ، وذكر شاهد تالف له ، وإشارة العقيلي إلى ثبوت أحاديث في الباب بمعنى حديث الترجمة .

٣٩٠ (رجب شهر الله ، وشعبان شهري ، ورمضان شهر أمتي) . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة « ترغيب الأصبهاني » بسندٍ مرسل .

٣٩٠ (اطلب العافية لغيرك . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك وضعيف .

٣٩١ (الشحيح لا يدخل الجنة) . ضعيف ؛ تفرد به يحيى بن مسلمة .

٣٩١ (إذا خرج الحاجُّ حاجاً بنفقة طيبة . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك ، ومعنى قول البخاري : «منكر الحديث » .

٣٩٢ (ليلة القدر ليلة بلجة . . .) . ضعيف بتمامه ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز فيه مجهولان ، وسوق عدة شواهد لأكثره والكلام عليها .

٣٩٥ (لينظرن أحدكم ما الذي يتمنى . . .) . ضعيف ، معنى قول الترمذي : « حديث حسن » ، وبيان أن الحديث ضعيف مرسل ، وتعقب السيوطي والمناوي .

٣٩٦ (ليس البر في حسن اللباس والزيِّ . . .) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ ضعيف .

٣٩٧ (ماء زمزم شفاء من كل داء) . ضعيف ؛ فيه ضعيف ومجهولان .

٣٩٧ (ما آتى الله عالماً علماً إلا أخذ الله عليه الميثاق . . .) . ضعيف جداً ؛ فيه متروك وضعيف ، وتعقب المناوي للسيوطي ، وتعقب الشيخ لسكوت المناوي على الإسناد .

٣٩٨ (ما أحب أن لي الدنيا وما فيها بهذه الآية . . .) . ضعيف ؛ فيه مجهول وضعيف .

٣٩٩ (أمرنا أن نستغفر بالأسحار سبعين مرة) . ضعيف ، تخريجه ، وتحقيق أنه لا يصح ، وبيان اللفظ المحفوظ مع ذكر شواهد له ، وميل الشيخ ناصر الدين إلى ترجيح عدد المئة في الاستغفار على السبعين ، والرد على من كره من الفقهاء قول الرجل : « أستغفر الله وأتوب إليه » .

٤٠٣ (ما أحببت من عيش الدنيا إلا الطيب والنساء) . ضعيف ، مرسل ضعيف ، والصحيح من كلام ميمون بن مهران ، والتنبيه على خطأي السيوطي والمناوي .

٤٠٤ (ما أحدث عبد أخًا في الله ؛ إلا . . .) . ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء : فيه متروك وعنعنة مدلس وضعيفان ، وسكت عنه المناوي فما أحسن !

٤٠٥ (ما أحسن عبدٌ الصدقة ؛ إلا . . .) . ضعيف ، تخريجه موصولاً من مصدرين مخطوطين عزيزين بسندٍ تالف ، ومن مخطوط عزيز وغيره مرسلاً ، وروي موصولاً ولا يصح .

٤٠٦ (ما أحلَّ الله حلالاً أحب إليه من النكاح . . .) . موضوع ؛ فيه كذاب ، ونعي الشيخ على كثير من الكُتَّاب أخذهم بهذا الحديث مداراة منهم للقوى المحيطة بهم ، وروي بلفظ العتاق مكان النكاح ، وروي آخره موصولاً ومرسلاً

وهو الصواب .

٤٠٧ تعاون المؤلف مع كبار العلماء ، ومساعدتهم في تخريج الأحاديث .

٤٠٨ (ما اختلط حُبِّي بقلبِ عبدٍ فأحبني . . .) . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه بسندٍ هالك .

٤٠٩ (ما أذن الله عز وجل لعبده في الدعاء ؛ حتى . . .) . موضوع ؛ في إسناده متروكان ، وذكر طريقين آخرين له والكلام عليهما .

٤١٠ (ما أُرسل على عادٍ من الريح ؛ إلا . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر مخطوطة بسندٍ تالف سكت عنه ابن كثير ، وذكر طريق أخرى فيها من لا يعرف .

٤١١ (ما ازداد عبدٌ من السلطان دخولاً . . .) . ضعيف ، تخريجه موصولاً من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ تالف ، وذكر طريق أخرى له مرسلة ضعيفة .

٤١١ (ما أزين الحلم لأهله) . ضعيف ، تخريجه من مصدر مخطوط بإسناد موضوع ، وله شاهد إسناده ضعيف .

٤١٢ (ما استرذل اللهُ عبداً إلا حظر عليه العلم والأدب) . موضوع ، تخريجه مرفوعاً وموقوفاً وبيان علله ، وبيان تناقض السيوطي .

٤١٣ (ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيراً له من زوجة صالحة . . .) . ضعيف ؛ فيه ضعيفان ، وله شاهد إسناده تالف ، والإشارة إلى اللفظ المحفوظ .

٤١٤ (ما أصابني شيء منها (يعني : الشاة المسمومة) ؛ إلا . . .) . ضعيف ، ذكر علته الحقيقية ، ورد إعلال المناوي إياه ببقية .

٤١٥ (ما أصبنا من دنياكم إلا النساء) . ضعيف ، تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » وبيان حال إسناده .

٤٢٤ **(ما بعث الله نبياً إلا عاش نصف عمر الذي قبله) . ضعيف جداً** ، تخريجه من حديث زيد بن أرقم وحديث عائشة ، وتفصيل القول فيهما .

٤٢٦ **(ما تصدَّق الناسُ بصدقة مثل علم يُنْشر) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر مخطوطة مع بيان علله .

٤٢٧ **(ما حسَّن الله عز وجل خلق امرئ ولا . . .) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر مخطوطة مرفوعاً ومرسلاً ، وبيان علله .

٤٢٩ **(ما خفَّفتَ عن خادمك من عمله . . .) . ضعيف** ، تخريجه مع بيان علته .

٤٣٠ **(ما خلق الله من شيء إلا وقد خلق له . . .) . منكر** ، صححه الحاكم وحكم عليه الذهبي بالنكارة ، فيه مجهول حال .

٤٣٢ **(ما خلا يهوديٌّ بمسلم إلا حدَّث نفسَهُ بقتله) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ تالف ، وله طريق أخرى لا تصح .

٤٣٣ **(ما خيَّب الله امرأً قام في جوف الليل . . .) . ضعيف** ، تخريجه ، والكشف عن حال إسناده .

٤٣٣ **(ما دعا أحدٌ بشيء في هذا الملتزم إلا . . .) . موضوع** ؛ فيه متهم .

٤٣٤ **(ماذا في الأمرَّيْن من الشفاء : الصبر والثُّفاء) . ضعيف** ، مرسل .

٤٣٤ **(ما ذُكر لي رجل من العرب إلا . . .) . موضوع** ؛ فيه الواقدي وآخران متروكان ، ورابع وخامس لا يعرفان .

٤٣٥ **(ما زان الله العباد بزينة أفضل من . . .) . ضعيف** ، رُوي مرفوعاً ومرسلاً .

٤٣٦ **(ما زوجتُ عثمانَ أمَّ كلثومٍ إلا بوحي من السماء) . ضعيف** ، تخريجه مع بيان ضعفه .

٤٣٦ **(ما زُويت الدنيا عن أحد إلا كانت خيرة له) . ضعيف جداً** ؛ فيه متروك .

٤٣٦ **(ما ساء عمل قوم إلا زخرفوا مساجدهم)** . **ضعيف** ، تخريجه مرفوعاً بسندٍ ضعيف ، وموقوفاً ومقطوعاً بسندين مثله .

٤٣٧ **(ما سبَّحتُ ولا سبَّح الأنبياء قبلي بأفضل من . . .)** . **ضعيف** ؛ فيه مجهولان .

٤٣٨ **(ما شئتُ أن أرى جبريل متعلقاً بأستار الكعبة . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط بإسنادٍ ضعيف .

٤٣٨ **(ما شد سليمانُ طرفه إلى السماء تخشعاً . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين مع بيان ضعفه .

٤٣٩ **(ما صام من ظل يأكل لحوم الناس)** . **ضعيف** ؛ فيه ضعيفان .

٤٤٠ **(ما صبر أهل بيت على جهد ثلاثاً ؛ إلا . . .)** ، تخريجه من ثلاثة مصادر أحدها مخطوط عزيز بإسناد ضعفه البيهقي ، وثقة رجال السند لا تستلزم صحة الحديث ، والتنبيه على تناقض ابن حبان في أحد رواته ، ولم يتنبه لهذا الخطأ والتناقض الذهبي ولا المناوي !

٤٤٣ **(ما صلَّت امرأة صلاة أحب إلى . . .)** . **ضعيف** ، لا يصح مرفوعاً ، وصح موقوفاً ، وذكر شاهد قاصر شديد الضعف للمرفوع ، ورجوع الشيخ عن تحسينه قديماً .

٤٤٤ **(ما ضحك ميكائيل منذ خُلِقت النار)** . **ضعيف** ؛ فيه علتان .

٤٤٥ **(ما ضحَّى مؤمن [ملبياً] حتى تغرب الشمس ؛ إلا . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان اضطراب أحد رواته فيه .

٤٤٦ **(ما ضرب على مؤمن عرق قط ؛ إلا حط الله عنه . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر جلها مخطوط عزيز مع بيان ضعفه ، وبيان تساهل المنذري ومِنْ بعده العسقلاني في تقويتهما إياه . وما يغني عن لفظه هذا في « الصحيح » .

تخريجه من ثلاثة مصادر مخطوطة عزيزة بسندٍ ضعفه البوصيري .

٤٧٢ (**ما من عبد مسلم إلا له بابان . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بزيادات في بعضها ، وضعفه الترمذي .

٤٧٣ الإشارة إلى حذف حديث سبق تخريجه في المجلد الأول .

٤٧٣ (**ما من عبدٍ يمرُّ بقبر رجل كان يعرفه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر جلها مخطوط عزيز بسندٍ هالك ، وروي موقوفاً بسندٍ ضعيف ، وذكر شاهد ضعيف صححه بعضهم ! وتفصيل القول فيه ، والتنبيه على سقط وقع في بعض المصادر .

٤٧٦ (**ما من ساعة من ليلٍ ولا نهار ؛ إلا . . .**) . **ضعيف** ، وقد يكون موضوعاً .

٤٧٧ (**ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي . . .**) . **ضعيف** ؛ مسلسل بالضعفاء ، ولأوله شاهد معلول .

٤٧٨ (**ما من صباح يصبح العباد ؛ إلا ومنادٍ ينادي . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه ضعيف ومجهولان . واستغراب الترمذي لحديث ما : هو تضعيف له .

٤٧٩ (**ما من مُصَلٍّ إلا وملك عن يمينه وملك عن . . .**) . **ضعيف** .

٤٧٩ (**مانع الحديث أهلَهُ كمُحدثه . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ منكر الحديث .

٤٨٠ (**ما هذه ؟! ألقها ، وعليكم بهذه . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ سنده تالف وغفل عن علته البوصيري !

٤٨١ (**مثل الذين يغزون من أمتي . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بينها المخطوط والعزيز مرسلاً بلفظه وموصولاً بلفظ آخر مع بيان ضعفهما ، ثم وقوف الشيخ على لفظ آخر صححه بعض من لا علم عنده بهذا الفن ، والتنبيه على وهم عجيب للزبيدي !

١ ـ فهرس المواضيع والفوائد

وبيان أنه لا يتقوى بمجموعها .

١٦ (**مكان الكي التكميد ، ومكان العلاق . . .**) . **ضعيف** ؛ لانقطاعه .

١٦ (**مكتوب في التوراة : كما تدين تدان . . .**) . **لا أصل له مرفوعاً** ؛ إسناده مقطوع مع ضعفه ، وعزاه السيوطي للديلمي مرفوعاً ، ووهّمه المناوي .

١٧ (**مكة أم القرى ، ومرو أم خراسان**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط بسند فيه راوٍ ضعيف وآخر لا يعرف .

١٧ (**مكة مناخ ، لا تباع رباعها ، ولا تؤجر بيوتها**) . **ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر - بعضها مخطوط - من طريقين عن عبدالله بن عمرو ؛ أحدهما شديد الضعف ، وصحح الدارقطني وقفه ، وضعفه المؤلف مرفوعاً وموقوفاً ، وبيان جواز بيع أرض مكة وإجارتها ، وأنها في ذلك كسائر البلاد .

١٩ (**ملك موكل بالقرآن ، فمن قرأه . . .**) . **موضوع** ؛ في إسناده كذاب ، وذكر تعقب المناوي للسيوطي .

٢٠ (**من أشراط الساعة : أن يمر الرجل في المسجد ، لا يصلي فيه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه مع ذكر قصة فيه ، والكشف عن علته ، وذكر طريق أخرى له لا تصح ، والتنبيه على أن الحديث قد تقدم برقم (١٥٣٠) .

٢١ (**مِن اقتراب الساعة : هلاك العرب**) . **ضعيف** ، استغربه الترمذي وكشف المؤلف عن علته ، وذِكْرُ شاهدٍ له لا يصح .

٢٢ (**من الجفاء : أن أذكر عند الرجل ؛ فلا يصلي عليّ**) . **ضعيف** ؛ لإرساله .

والكشف عن علله ، ونقل تضعيف الحافظ ابن حجر له وكذا الحافظ ابن القطان الفاسي وغيره .

٣٦ **(من اجتنب من الرجال أربعاً ؛ فتحت له أبواب الجنة . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ، والكشف عن علته .

٣٦ **(من أحب أن يسبق الدائب المجتهد . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث جدّاً .

٣٧ **(من أحب قوماً على أعمالهم ؛ حُشر يوم القيامة في زمرتهم . . .)** . **موضوع بهذا اللفظ** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ تالف ، وتساهل السخاوي في نقده وتبعه المناوي على ذلك ، واستبعاد المؤلف أن يكون الطبراني قد رواه من نفس الطريق المشار إليها .

٣٩ **(مَنْ أَحْسَنَ الصلاة حيث يراه الناس . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من خمسة مصادر بعضها مخطوط ، وترجيح المنذري وقفه ، وذكر متابعة للمرفوع لا تساوي فلساً ، واغترار الرفاعي والصابوني بسكوت ابن كثير على الحديث !

٤٠ **(من أحيا سنتي ؛ فقد أحبني . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ جلها مخطوط ـ عن أنس بن مالك مرفوعاً ، مع بيان حالها .

٤٢ **(من أخاف مؤمناً ؛ كان حقّاً على الله أن . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، والكلام على إسناده .

٤٣ **(من أخذ بسنتي فهو مني . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من

مصدرين عزيزين مخطوطين بإسنادٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، وآخران لا يعرفان .

٤٤ **(من ازداد علماً ولم يزدد هدى . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز غريب ، والكشف عن علله ، وبيان تساهل الحافظ العراقي في نقده إياه .

٤٥ **(من استجد ثوباً فقال حين بلغ ترقوته . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما غريب ـ ، وبيان حال إسناده .

٤٦ **(من استحل بدرهم ؛ فقد استحل . يعني : النكاح) . ضعيف** ، تخريجه ، وبيان حاله ، ونقل تضعيف الطحاوي إياه ، وتمييز راوٍ من غيره .

٤٧ **(من استطاب بثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع . . .) . ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه من مخطوطة «كبير الطبراني» بسندٍ ضعيف ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة .

٤٨ **(من استعمل رجلاً على عصابة ، وفي تلك العصابة مَنْ . . .) . ضعيف** ، أعلَّه العقيلي فأصاب ، وصححه الحاكم فأخطأ ، وذكر طريقين آخرين له مع بيان حالهما .

٤٩ صنيع العلماء أنهم لا ينفون المتابعة ، وإن كان الطريقُ إلى المتابع لا يصح .

٥٠ **(من استغفر في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال . . .) . ضعيف جداً** ؛ فيه راويان متروكان ، وقد صح دون : «في دبر كل صلاة» ، وذكر طريق أخرى تالفة لحديث الترجمة ، والإشارة إلى جهل السقاف

تخريجه مع بيان علته ، ورواه الطبراني بنحوه ، ولا يصح ، وذكر طريق أخرى لحديث الترجمة ، ولا تصح أيضاً .

٥٩ **(من أعان مجاهداً في سبيل الله ، أو غارماً . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه ، والكشف عن علته الحقيقية ، وبيان شدة تساهل الحاكم .

٦٠ **(من اعتقل رمحاً في سبيل الله ؛ عقله الله من الذنوب . . .)** . موضوع ؛ فيه متهم وضعيف ومدلسان .

٦١ **(من أفطر يوماً من رمضان ، فمات قبل أن يقضيه ؛ فعليه . . .)** . **ضعيف** ، ورواه بعضهم مرفوعاً بنحوه أيضاً وخُطِّئ في رفعه ولفظه ، وذكره بتمامه من قول ابن عمر .

٦٣ **(من أكثر ذكر الله ؛ أحبه الله)** . **موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بإسناد فيه وضاع .

٦٣ **(من أكرم أخاه المسلم ؛ فإنما يكرم الله تبارك وتعالى)** . **ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر مخطوطة عزيزة بإسنادٍ فيه عنعنة أبي الزبير ، وحَكَمَ عليه الذهبي بالبطلان وأقره بعضهم .

٦٤ **(من أكل الطين ؛ فقد أعان على نفسه)** . **موضوع** ، تخريجه من رواية سلمان وأبي هريرة وابن عباس ومحمد الباقر مرسلاً ، وبيان شدة ضعفه ، وإنكار ابن المبارك إياه ، وميل المؤلف لحكم ابن الجوزي عليه بالوضع .

٦٦ **(من أكل من هذا اللحم شيئاً ؛ فليغسل يده . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ متروك .

٦٧ **(من ألطف مؤمناً ، أو خف له في شيء . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة بإسنادٍ ضعيف جدّاً ، وذكر متابعة له لا تصح ،

وحكم ابن عدي عليه بالنكارة .

٦٨ (**من أمسك بركاب أخيه المسلم . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين وغيرهما ، والكشف عن علته الحقيقية ، وذكر متابعة له مظلمة .

٦٨ (**من أنعم الله عليه بنعمة ، فأراد بقاءها ؛ فليكثر من قول . . .**) . **موضوع** ؛ فيه كذاب .

٦٩ (**من أنعم الله عليه بنعمة ؛ فليحمد الله . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ ، وتحقيق الكلام عليه ، وظن المؤلف وقوع تحريف في «شعب البيهقي» .

٧٠ (**من باع الخمر ؛ فليُشَقِّصِ الخنازيرَ**) . **ضعيف** ، تخريجه من أحد عشر مصدراً ـ بعضها مخطوط ـ ، والكشف عن علته ، وتمييز راوٍ مع تحقيق القول فيه .

٧٢ (**من برَّ والديه ؛ طوبى له ، زاد الله في عمره**) . **ضعيف** ، تخريجه من سبعة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ بسندٍ ضعيف .

٧٢ (**من بلغ حدّاً في غير حدٍّ ؛ فهو من المعتدين**) . **ضعيف** ، تخريجه ، والكلام على إسناده ، والكشف عن علة خفية فيه .

٧٣ (**من تأنى ؛ أصاب أو كاد ، ومن عجل ؛ أخطأ أو كاد**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ جلها مخطوط ـ بسندٍ فيه ضعف .

٧٤ (**من تأهل في بلدٍ ؛ فليصل صلاة المقيم**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وتحقيق الكلام عليه مع بيان ضعفه ، ونقل تضعيف الحافظ العسقلاني إياه ، والكلام على فقهه مختصراً .

٨٦ **(من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قال . . .)** . ضعيف ، وقد صحَّ دون لفظةٍ فيه .

٨٦ **(من توضأ في موضع بوله ، فأصابه الوسواس . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» بسند فيه ضعيفان .

٨٧ **(من مشى مع قوم يُرى أنه شاهد وليس بشاهد . . .)** . ضعيف ؛ فيه راوٍ ضعيف ، وضعف شطره الثاني الحافظ العراقي ، لكن صححه المؤلف ضمن حديث لابن عمر .

٨٨ **(من جمع بين الصلاتين من غير عذر ؛ فقد . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من ثمانية مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ بسندٍ فيه حنش ، وضعَّفَ حديث الترجمة ابن عبدالبر والعقيلي ، وتخريج حديث أشار إليه العقيلي أثناء كلامه .

٨٩ **(من جهز غازياً في سبيل الله حتى يستقل . . .)** . ضعيف ، تخريجه ، والكشف عن علته .

٨٩ **(من حاول أمراً بمعصية ؛ كان ذلك أفوت لما رجا . . .)** . ضعيف . تخريجه من عدة طرق مع كشف عوارها .

٩٠ **(من حج عن أبيه وأمه ؛ فقد قضى عنه حجته . . .)** . باطل ، تخريجه ، وبيان وهائه ، ونقل حكم أبي حاتم عليه بالبطلان .

٩١ **(من حج هذا البيت أو اعتمر ؛ فليكن آخر عهده . . .)** . ضعيف ، تخريجه بسندٍ استغربه الترمذي ، وبيان علتيه ، وذكر اللفظ الصحيح المعروف لحديث الترجمة ونقل تصحيح الحافظ له ، وحسنه المنذري فقط فقصر ، وكلام جيد على فقه الحديث المعروف ، وشرح بعض

الغريب ، والتنبيه على خلط السيوطي في عزوه حديث الترجمة .

٩٤ **(من حجَّ فلم يرفث ولم يفسق ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه) . شاذ بهذا اللفظ** ، رواه جماعة عن ابن عيينة بلفظ : « . . . رجع كيوم ولدته أمه » - وهو المحفوظ - ، وخالفهم ابن أبي عمر ، فشذ ، وشرح المؤلِّف ذلك .

٩٥ **(من حضر إماماً ؛ فليقل حقاً أو ليسكت) . ضعيف** ، تخريجه من أربعة مصادر عزيزة مخطوطة بسندٍ ضعيف ، وخولف أحد رواته ، وتخطئة أبي حاتم الرازي للمخالِف .

٩٦ **(من حضر معصية فكرهها ؛ فكأنما غاب عنها . . .) . ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة بسندٍ ضعيف ، والإشارة إلى ورود الحديث بنحوه .

٩٧ **(من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من السنة . . .) . موضوع** ، تخريجه من ثمانية مصادر مخطوطة عزيزة وآخر مطبوع عزيز ، وأعله ابن عدي وابن نصر المقدسي وتُعُقِّب الأخير بما لا طائل تحته ، وتخريج متابعة وشواهد له من عدة مصادر عزيزة مخطوطة ومطبوعة ، مع بيان شدة ضعفها ووهائها ، وحكاية النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه رغم كثرت طرقه ! وشهادة المؤلف على الحديث بالوضع .

١٠٤ الحديث الصحيح لابد وأن يحفظ برواية المقبولي الرواية ولو في الشواهد على الأقل .

١٠٤ **(من حمل أخاه على شسع ؛ فكأنما حمله على . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسند موضوع ، وذكر شاهد تالف له ، والتنبيه على وهم وقع

للسيوطي في «جامعه الصغير» .

١٠٥ **(من ختم القرآن أول النهار ؛ صلت عليه الملائكة . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه مع بيان علله .

١٠٦ **(من خصى عبده خصيناه)** . **ضعيف** ، تخريجه ، وتحقيق الكلام على ثبوت سماع الحسن البصري من سمرة ، وذكر شاهد له إسناده ضعيف جدّاً ، وبيان علله .

١٠٧ **(من دعا على من ظلمه ؛ فقد انتصر)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر - بعضها عزيز - ، وبيان علته .

١٠٨ **(من ذكر الله ، ففاضت عيناه من خشية الله . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان تساهل الحاكم والذهبي في تصحيحيهما ، بالرغم من إيراد الذهبي أحد رواته في «الضعفاء» ، وبيان أن حديثه لا يحسّن ، فكيف يصحح؟!

١٠٩ **(من ذهب بصره في الدنيا ؛ كان له نوراً يوم القيامة . . .)** . **موضوع** ؛ تخريجه من مخطوطة «كامل ابن عدي» بسندٍ فيه وضاع .

١٠٩ **(من رفع رأسه قبل الإمام أو وضع . . .)** . **منكر** ، تخريجه وبيان علته ، والإشارة إلى خطأ وقع فيه الحافظ ، وقلده الشيخ الأعظمي مع نقله لخطأ مطبعي وقع في كلام الحافظ مما ينفي عن الأعظمي تضلعه في هذا العلم الشريف ؛ نظراً لكثرة أوهامه العلمية وأخطائه المطبعية ، وتعقب المؤلِّف المعلقَ على «الشرح والإبانة» لابن بطة .

١١١ **(من ركع عشر ركعات بين المغرب والعشاء . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ، وبيان علته .

أحد رواته المجاهيل ، فجود إسناده ، وتبعه على ذلك ظله المقلد الأعمى السقاف فصحح الحديث ، وذكر شيء عن ذاك الراوي المجهول .

١٣٠ (**من صام يوماً تطوعاً ، لم يطَّلع عليه أحد . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من حديث سهل بن سعد وأبي هريرة ، وفي الطريق إليهما كذاب ، وتصويب خطأ وقع في الإسناد ، والكلام على طريق أخرى عن أبي هريرة .

١٣١ (**من صدع رأسه في سبيل الله فاحتسب . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من ثمانية مصادر - جلها عزيز مخطوط - بإسناد ضعيف ، والكشف عن علته ، وتعقب المنذري والهيثمي في تحسينه! وقد اغتر بذلك التحسين المعلقون الثلاثة على «الترغيب» !

١٣٢ (**من صلَّى قبل الظهر أربعاً ؛ غفر له . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه ، وبيان علله .

١٣٣ (**من صلى ما بين المغرب إلى صلاة العشاء . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان سبب ضعفه .

١٣٤ (**من صنع إلى أحد من أهل بيتي يداً . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مخطوطة «تاريخ ابن عساكر» بسند فيه راوٍ متروك يروي الموضوعات عن آبائه .

١٣٤ (**من صنع إلى أحد من ولد عبدالمطلب يداً . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند فيه مجهول ، وقد تابعه راوٍ ضعيف جدّاً ، وتعقب الهيثمي في تضعيفه الحديثَ بمن لا يصح إطلاق الضعف عليه .

١٣٥ (**من طلب العلم ؛ تكفل الله برزقه**) . **موضوع** ، تخريجه من خمسة

مصادر مخطوطة ـ منها الغريب ـ وآخر مطبوع عزيز ، بسندٍ فيه وضاع ، ورد دعوى الحافظ في تعيينه أحد الرواة ، وله طريق آخر رجح المؤلف أن يكون فيه ذاك الوضاع نفسه .

١٣٦ (**من عد غداً من أجَلِه ؛ فقد أساء صحبة الموت**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط عزيز غريب ـ بسندٍ مظلم ، والتنبيه على راوٍ في السند من شيوخ الرافضة روى عنه عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» أربعين حديثاً ، كلها موضوعة .

١٣٨ (**من عفا عن دم ؛ لم يكن له ثواب إلا الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان سبب ضعفه ، والإشارة إلى طريق أخرى له .

١٣٨ (**من علم أن الليل يأويه إلى أهله ؛ فليشهد الجمعة**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه راوٍ متروك منكر الحديث .

١٣٨ (**من غدا أو راح وهو في تعليم دينه ؛ فهو في الجنة**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاع ، وترجيح المؤلف كونه موقوفاً .

١٣٩ (**من غسل ميتاً ، فليبدأ بعصره**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه متروك اشتبه اسمه بآخر مثله .

١٣٩ (**من قاد أعمى أربعين خطوة ، غفر له . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من حديث ابن عمر ـ وله عنه ثلاث طرق تالفة ـ ، وجابر بن عبدالله ـ وله عنه طريقان فيهما وضاع ومتهم ـ ، وأنس بن مالك ـ وله عنه طرق واهية ـ ، وابن عباس ـ وحكم عليه ابن عدي بالبطلان ـ ، وتُعُقِّبَ ابنُ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، والتنبيه على تصحيف وقع لابن الجوزي .

١٤٤ (**من قتل حية ؛ فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حل دمه**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وله طرق موقوفة ومرفوعة ، وترجيح الوقف ، والتنبيه على وهم وقع فيه السيوطي في عزوه الحديث ، وذكر لفظ آخر صحيح لحديث الترجمة ، وترجيح المؤلِّفِ الأمرَ بقتل الحيات .

١٤٧ (**من قتل حية ؛ فله سبع حسنات ، ومن . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ، وبيان علته ، وللجملة الأخيرة منه شواهد سبقت الإشارة إليها .

١٤٨ (**من قتل وزغة ؛ محي عنه سبع خطيئات**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، وبيان سبب ضعفه ، وذكر طريق أخرى له لا تصح .

١٤٨ (**من قدم من نسكه شيئاً أو أخره . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ، وأصله في « صحيح البخاري» ، وظَنُّ المؤلف أن أحد الرواة رواه بالمعنى فأخطأ .

١٤٩ (**من قرأ خواتيم الحشر من ليل أو نهار . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند فيه متهم ، وذكر شاهد له فيه وضاع ، وتعقب الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» .

١٥٠ (**من قرأ سورة الدخان في ليلة الجمعة . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه متهم بالوضع ، وله شاهد ضعيف جدّاً ، وروي بلفظ موضوع يأتي في هذه «السلسلة» .

١٥١ (**من قرأ سورة البقرة ؛ توج بتاج في الجنة**) . **موضوع** ، تخريجه

بسند فيه كذاب ، والتنبيه على تحريف فاحش وقع للمناوي في «فيضه» ، وطلب المؤلف حذف حديثٍ من «أحكام الجنائز» .

١٥٣ (**من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من حديث رجاء الغنوي ـ ولا يعرف له رواية ـ بسند فيه متروك ، وتخطئة المناوي في عزوه قولاً للحافظ ، ومن حديث ابن عمر ـ بسند ضعيف جدّاً ـ ، ومن حديث النعمان بن بشير ـ بسند مظلم فيه رافضي ـ ، ومن حديث أنس ـ وله عنه طريقان لا يصحان ـ ، وتعقب شيخ الإسلام ابن تيمية في جزمه بصحة هذا اللفظ .

١٥٦ (**من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مئة مرة . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ضعيفان ، وله طريق آخر موضوع .

١٥٧ (**من قرأ ﴿يس﴾ يريد بها الله ؛ غفر الله له . . .**) . **موضوع** ؛ لوائح الصنع عليه ظاهرة ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه متروك ومجهول ، والإشارة إلى حديث آخر مثله في الوضع في فضل سورة ﴿يس﴾ ، مع نقد متنه وإسناده ، ولشطره الأول شاهد من حديث أنس فيه كذاب ، وله شاهد آخر مرسل أو معضل يأتي في هذه «السلسلة» .

١٥٩ (**من قعد على فراش مغيبة ؛ قيض الله له . . .**) . **ضعيف** ؛ تخريجه بسند فيه ابن لهيعة ، وتعقب حكم أبي حاتم عليه بالبطلان ، وغفلة الهيثمي والمنذري عن عزو الحديث لأحمد ، وذكر شاهد لحديث الترجمة بإسناد لا يصح ـ والصواب وقفه ـ ، وتعقب المعلق على «أمثال أبي الشيخ» في تخاليطه ـ وما أكثرها ـ !

١٦٢ (**من كان عليه دين يهمه قضاؤه ـ أو هم بقضائه ـ . . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، وفي سنده من لا يعرف ، وله إسناد آخر منقطع بلفظ أقرب للصحة ؛ لشواهده .

١٦٢ (**من كان في قلبه مودة لأخيه ، لم يطلعه عليها . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز ، بسند مرسل ضعيف .

١٦٣ (**من كان له صبي ؛ فليتصب له**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز بسند فيه وضاع ، وله طريق أخرى لا تصح ، وذكر شواهد له من قول بعض السلف وفعلهم .

١٦٤ (**من كان له مال يبلغه بيت ربه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند لا يصح ، وذكر طريق أخرى واهية جداً من مصدر عزيز مخطوط ، والإشارة إلى أن لجملة الحج فيه طرقاً أخرى أعلها كلها ابن الجوزي ، وتعقبه السيوطي في حكمه على الحديث بالوضع ، وقد ثبتت هذه الجملة من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

١٦٦ معنى قول ابن معين في الراوي : مظلم .

١٦٧ (**من كان يحب الله عز وجل ورسوله ؛ فليحبَّ أسامة**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ؛ منقطع .

١٦٧ (**من كثر كلامه ؛كثر سقطه ، ومن كثر سقطه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ ، وذِكْر إعلال العقيلي له ، وذِكْر طريق أخرى لا تصح ، والإشارة إلى شاهد يأتي في هذه «السلسلة» .

١٦٩ (**من كثرت صلاته بالليل ؛ حسن وجهه بالنهار**) . **موضوع** ، تخريجه

من عدة مصادر ـ جلها عزيز ـ ، وحكم أبي حاتم عليه بالوضع ، وتحقيق القـول في علتــه ، وذكـر بعض الطرق له مع بيــان عللهــا ، وتناقض السيوطي فيه تناقضاً عظيماً ، وتعجب المناوي من صنيعه .

١٧١ الوضع في الحديث إما أن يكون بقصد أو بدون قصد .

١٧٢ (**من كذب بالقدر ؛ فقد كذب بما أنزل عليّ**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين ، وتحقيق القول في أحد رواته ، وإظهار علته الحقيقية ، واختلاط الأمر على ابن الجوزي والمناوي .

١٧٥ (**من كذب عليّ ؛ فهو في النار**) . **ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه بسند ضعيف ، فيه من اتفقوا على تضعيفه ، وذكر اللفظ الصحيح له .

١٧٦ (**من كف غضبه ؛ ستر الله عورته . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز ، وبيان علته ، وذكر شاهد له ضعيف جدّاً ، وثبوت الشطر الأول منه بلفظ آخر .

١٧٧ (**من كفن ميتاً ؛ كان له بكل شعرة منه حسنة**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان ضعفه ، وتحقيق القول في أحد الرواة حيث يظهر من كلام ابن حبان والذهبي أنهما راويان ، وترجيح أنهما واحد تبعاً للخطيب .

١٧٨ (**من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسندٍ ضعفه الترمذي ، وبيان علته ، وتخريج شاهدٍ له من عدة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ بإسناد تالف .

١٧٩ (**من لبس ثوب شهرة ؛ أعرض الله عنه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، والكلام على إسناده ، والكشف عن علته الحقيقية ، وتعقب المؤلف للبوصيري .

من مصدر مخطوط عزيز ، بسند ضعيف جدّاً ، وذكر شاهد له بسند لا يصح ضعفه ابن رجب ، وقال الحاكم : «هذا حديث منكر» ، وقد فات الذهبي والعسقلاني فائدة في ترجمة أحد الرواة .

١٨٩ **(من مات غدوة ؛ فلا يقيلن إلا في قبره . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» من طريقين ، إحداهما تالفة .

١٨٩ **(من مات محرماً ؛ حشر ملبياً)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند مظلم ، وبعضهم لم تثبت عدالته .

١٩٠ **(من مات مريضاً مات شهيداً ، ووقي فتنة . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ ، وشرح مخالفة الرواة بعضهم بعضاً ، وتصويب ابن الجوزي في حكمه على حديث الترجمة بالوضع ، وتعقب ابن عراق في حكمه على الحديث ، وتصحيح لفظ آخر ذُكر عرضاً .

١٩٤ **(من مات من أمتي يعمل عمل قوم لوط . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ تخريجه من مصدر عزيز بسند فيه متهم ، ساق السيوطي له شاهداً نقده المؤلف .

١٩٥ **(من مثل بذي حياة ؛ فعليه لعنة الله . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند ضعيف .

١٩٦ **(من مشى إلى رجل من أمتي ليقتله ؛ فليقل هكذا . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه ، وذكر لفظ آخر له عند أحمد وغيره ؛ بسند ضعيف فيه مجهول .

١٩٧ **(من وافق موته عند انقضاء رمضان ؛ دخل الجنة . . .)** . **ضعيف** ،

تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند ضعيف .

١٩٧ **(من يتزود في الدنيا ؛ ينفعه في الآخرة) . ضعيف** ، تخريجه من سبعة مصادر ـ كلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ؛ فيه هشام بن عمار ، مع ذكر أقوال أهل العلم فيه ، وحُكْم أبي حاتم على الحديث بالوضع .

١٩٨ **(مناولة المسكين تقي ميتة السوء) . ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر عزيزة بسند ضعيف ؛ فيه مجهولان .

١٩٩ **(موت العالم ثلمة في الإسلام ؛ لا تسد . . .) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه كذاب ، وسيأتي الشطر الأول منه بزيادة في هذه «السلسلة» .

١٩٩ **(المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز مخطوط ، والكلام عليه ، وذكر اللفظ الصحيح ، وشاهد له صحيح موقوفاً على علي بن أبي طالب ؛ مخرج من مخطوط عزيز .

٢٠٠ **(المؤمن [منفعة] ؛ إن ماشيته نفعك . . .) . ضعيف** ، تخريجه من رواية أبي نعيم في «الحلية» ، وفي سنده ضعيف مختلط .

٢٠١ **(المؤمن هين لين ، تخاله من اللين أحمق) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ بسندٍ تالف ، وتعقب البيهقي في تساهله في الحكم عليه ، وذكر لفظ صحيح مختصر له ، ثم ذكر شاهد معضل له .

٢٠٢ **(المؤمن لا يثرب على شيء أصابه في الدنيا . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوطة «معجم الطبراني الكبير» بقصة فيه ، مع كشف عواره .

٢٠٣ **(المؤمن يسير المؤنة)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بإسناد فيه وضاع ، وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، وتعقب السيوطي عليه بطريق أخرى فيها مجهول وانقطاع ، وتخريج المؤلف لها مع بيانه حالها ؛ والإشارة إلى وقوع تحريف في اسم راوٍ في هذه الطريق ، وشيء من جَلدِ المؤلف وصبره وطول نَفَسِه .

٢٠٥ **(المرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من رواية ابن ماجه بإسنادٍ فيه كذاب وضاع .

٢٠٥ **(المزر كله حرام : أبيضه ، وأحمره ، وأسوده ، وأخضره)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ، وذكر شاهد صحيح الإسناد لأوله .

٢٠٦ **(المستشار مؤتمن ؛ فإن شاء أشار . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند ضعيف جداً ، وذكر شاهد له فيه راوٍ مجهول .

٢٠٧ **(المسلمون إخوة ، لا فضل لأحد على أحد . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من رواية الطبراني بسند فيه كذاب .

٢٠٧ **(المصيبة تبيض وجه صاحبها يوم تسود الوجوه)** . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوط «أوسط الطبراني» بسند فيه راوٍ منكر الحديث ، به أعله الهيثمي ، وأشار المنذري إلى تضعيف الحديث .

٢٠٨ **(المعتكف يعود المريض ، ويشهد الجنازة . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز ، بسند فيه وضاع ومجهول ، وذكر شاهد له ضعيف ، وذكر الثابت في السنة في هذه المسألة .

٢٠٩ **(المعروف باب من أبواب الجنة . . .)** . **موضوع** ، تخريجه من مصدرين

ـ أحدهما عزيز ـ ، بسند فيه كذاب ووضاع .

٢٠٩ (**المعك طرف من الظلم**) . **ضعيف** ؛ تخريجه من رواية الطبراني وغيره ، بسند فيه مجهول وعنعنة مدلِّس .

٢١٠ (**المنافق لا يصلي الضحى ، ولا يقرأ : ﴿قل يا أيها . . .﴾**) . **موضوع** ؛ تخريجه من رواية الديلمي ، والكشف عن حال رواته .

٢١١ (**المنافق يملك عينيه : يبكي كما يشاء**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ ، بسند ضعيف جداً .

٢١١ (**المهدي رجل من ولدي ، وجهه كالكوكب . . .**) . **باطل** ؛ تخريجه من رواية الديلمي ، والكشف عن علته الحقيقية .

٢١٢ (**الموت كفارة لكل مسلم**) . **موضوع** ، تخريجه من عدة مصادر من حديث أنس ، وله عنه طريقان أحدهما مظلم ضعفه ابنُ الجوزي ، وذكر عدة متابعات له مع تخريج بعضها من مصادر عزيزة مخطوطة ، لكنها لا تصح ، وتخريج الطريق الآخر ـ وهو موقوف على أنس ـ ولا يصح أيضاً ، والتنبيه على تصحيف وتحريف وقعا في الطرق السابقة ، والحديث معروف محفوظ بلفظ : «الطاعون . . .» .

٢١٥ (**ناموا ؛ فإذا انتبهتم فأحْسِنوا**) . **ضعيف** ، تخريجه من خمسة مصادر عزيزة مخطوطة بسند تفرد به ضعيف .

٢١٥ (**نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام**) . **موضوع** ، تخريجه عن جمع من الصحابة من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ وجميع الطرق عنهم واهية ، ومن طريق مجاهد موقوفاً عليه ، وحكم على الحديث جمع من الأئمة بالبطلان ، وتعقب السيوطي في مخالفته

٢٢٧ (**نعم تحفة المؤمن التمر**) . **ضعيف** ؛ تخريجه بسند ضعيف مرسل ، وتعقب السيوطي في عزوه له ، والذهبيَّ والعسقلانيَّ في عدم ذكرهما أحد الرواة في كتابيهما «الميزان» ، و«اللسان» .

٢٢٨ (**نوروا بالفجر ؛ فإنه أعظم للأجر**) . **ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه مجهول ، وذكر الاختلاف على أحد الرواة ، وذكر طريق أخرى مع تخريجها ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة .

٢٢٩ (**نوروا بيوتكم ما استطعتم ؛ فإن البيت . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية أنس وأبي هريرة بسندٍ ضعيف مع بيان علله ، وتعقب السيوطي في ذكره الحديث من طريق أخرى بسندٍ واهٍ .

٢٣٠ (**نوم الصائم عبادة ، وسكوته تسبيح . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند موضوع ، وذكر متابعة له من عدة مصادر عزيزة مخطوطة ، لا تصح أيضاً ، وذكر شاهد له إسناده ضعيف ، وآخر بلفظ فيه اختلاف بسند مظلم على إعضاله .

٢٣١ (**نوم على علم ؛ خير من صلاة على جهل**) . **ضعيف** ، تخريجه بإسناد مظلم ، وتعقب المناوي في إعلاله الحديث براوٍ ثقة اشتبه عليه بآخر كذاب فوهم وهماً فاحشاً .

٢٣٣ (**النائم في سبيل الله ؛ كالصائم لا يفطر . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ابن لهيعة ، وذكر طريق أخرى من مصدر مخطوط عزيز بسند ضعيف مرسل ضعفه الحافظ العراقي .

٢٣٤ (**النجوم أمان لأهل السماء ، وأهل بيتي أمان لأمتي**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ متروك ،

وذكر عدة شواهد له ـ مع تفصيل القول فيها ـ بعضها دون ذكر جملة أهل البيت ، وذكر اختلاف شديد على راوٍ في إحدى هذه الشواهد ، والإشارة إلى أن الحديث صحيح دون جملة أهل البيت .

٢٣٧ (**النخل والشجر بركة على أهله ، وعلى . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوطة «كبير الطبراني» بسند مسلسل بالعلل .

٢٣٨ (**النظر إلى الكعبة عبادة**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف مرفوعاً ، تصحيحه موقوفاً ومقطوعاً .

٢٣٩ (**النظر إلى علي عبادة**) . **موضوع** ، تخريجه من رواية عشرة من الصحابة ، من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ تخريجاً علمياً دقيقاً ، وتحقيق القول في أسانيدها ، والتوسع في تراجم كثير من الرواة ، وبيان أن أكثر هذه الطرق من رواية الكذابين والوضاعين ، وسائرها من رواية المتروكين والمجهولين ، وذكر فوائد قيمة في الجرح والتعديل في طيات هذا البحث .

٢٥١ (**النميمة والشتيمة والحمية في النار . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند ضعيف ، وسيأتي بتخريج أوسع في هذه «السلسلة» .

٢٥١ (**النية الحسنة تدخل صاحبها الجنة . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاعان ومجهول ، وذكر شاهد باطل له بلفظ آخر .

٢٥٢ (**نهى أن يصافح المشركون ، أو يكنوا . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من رواية أبي نعيم بسند فيه راوٍ كذاب متروك .

٢٥٣ (**نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم ؛ إلا من بأس**) . ضعيف ،

تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه ضعيف ومجهول ، وتعقب الحاكم والذهبي في سكوتهما عنه .

٢٥٤ **(نهى أن يتخلى رجل تحت شجرة مثمرة . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بسند فيه راوٍ شديد الضعف ، وذكر البديل لحديث الترجمة مما ثبت عنه ﷺ ، ثم ذكر شاهد لأول حديث الترجمة بسند تالف من مصدر مخطوط عزيز .

٢٥٥ **(نهى أن يستوفز الرجل في صلاته) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه عنعنة الحسن البصري ، وذكر متابعة له لا تصح ، وتعقب الهيثمي في تخريجه هذا الطريق .

٢٥٥ **(نهى أن يسمى كلب وكليب) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند فيه مدلس .

٢٥٦ **(نهى أن يشار إلى المطر) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه وضاع ، وذكر متابعة له مرسلة .

٢٥٧ **(نهى أن يُضَحَّى ليلاً) . موضوع** ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» ، بسند فيه كذاب ومجهول .

٢٥٧ **(كان ينهانا أن نعجم النوى طبخاً) . ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف .

٢٥٧ **(نهى أن يقال للمسلم : صرورة) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه متروك ، وذكر طرق أخرى له مع بيان حالها .

٢٥٨ **(نهى أن يكون الإمام مؤذناً) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بإسناد ضعفه البيهقي ، وذكر متابعة له حُسِّنَ

بها حديث الترجمة ، وقد أطال المؤلف النفس في حكمه على راوٍ فيها وتعقب البيهقيَّ وغيرَهُ في إطلاق الضعف عليه ، ثم رجع المؤلف عن تحسين الحديث لسقوط راوٍ متهم من مسودة إسناده عنده .

٢٦٠ معنى قول ابن معين (أو إشارته) بيده ؛ إذا سئل عن الراوي .

٢٦١ (**نهى أن ينفخ في الطعام والشراب والثمرة**) . **ضعيف بهذا التمام** ، تخريجه من مخطوطة «المعجم الكبير» للطبراني بسند ضعيف ، وتصحيح الحديث دون زيادة فيه .

٢٦٢ (**نهى عن أكل الرخمة**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه متروك وضعيف ومجهول ، وتعقب البيهقي في حكمه على الحديث .

٢٦٢ (**نهى عن الذبيحة أن تفرس قبل أن تموت**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» وغيره بسند ضعفه البيهقي ، وبيَّن المؤلف سبب ضعفه ، وشرح معنى (تفرس) .

٢٦٣ (**نهى عن السواك بعود الريحان . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسند مرسل ضعيف .

٢٦٣ (**نهى عن السوم قبل طلوع الشمس . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وتخريج عدة شواهد للشطر الثاني منه ـ اثنان منها بسند صحيح أحدهما في «صحيح مسلم» ، والتنبيه على تحريف وقع للمنذري في «ترغيبه» .

٢٦٥ (**نهى عن الصرف ؛ قبل موته بشهرين**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان ضعفه ، مع نقل إعلال البزار والهيثمي إياه .

٢٦٥ **(نهى عن الصلاة في السراويل)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه علتان ، وذكر اللفظ الثابت لحديث الترجمة .

٢٦٦ **(نهى عن لبس الحرير ، وعن لبس الذهب . . .)** . **ضعيف بتمامه** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بسند ضعيف ، وتعقب ابن القيم في تجهيله أحد رواته الثقات ، والكشف عن علته الحقيقية ، وبيان أن جميع فقراته ـ إلا الفقرة الأخيرة ـ ثابتة ، وتخريج طرقها ، والتنبيه على إيراد السيوطي حديث الترجمة بزيادة فيه بسند تالف .

٢٧٠ **(نهى عن العمرة قبل الحج)** . **منكر** ، تخريجه بسند ضعيف صورته صورة المرسل ، والإشارة إلى أن الأحاديث الصحيحة في اعتماره ﷺ قبل حجه كثيرة ـ بعضها في «الصحيحين» ـ ، وتخريج أحدها بإسناد جيد .

٢٧٢ **(نهى عن المراثي)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف صححه بعضهم ! وخولف أحد رواته فيه فذكره بلفظ آخر ، وشرح لفظة غريبة فيه .

٢٧٣ **(حرم سبعة أشياء : النوح ، والشعر . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بسند فيه مجهول ، وتعقب المعلق على «مسند أبي يعلى» وبيان جهله ، والإشارة إلى وجود شواهد لكل فقراته إلا واحدة ، والتنبيه على وهم للهيثمي وتناقض لابن حبان .

٢٧٤ **(نهى عن بيع المحفلات ، فقال : من ابتاعهن . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مدلس وضعيف ، ونقل تعقب المناوي للسيوطي في تصحيحه حديث الترجمة ، وبيان أن الحديث صح بنحوه بزيادة فيه عند مسلم وغيره .

٢٨٨ (**هلك المتقذرون**) . **ضعيف** ، تخريجه من حديث عائشة من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند ضعيف ، وتخريج شاهد له عن أبي هريرة بسند فيه مجهول ، وميل المؤلف إلى كونه من مسند عائشة .

٢٨٩ (**هن أغلب**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه بسند فيه مجهولان .

٢٨٩ (**الهدية تذهب بالسمع والبصر**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه عن أنس من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه متروكان ، وجعله الطبراني من مسند عصمة بن مالك ، وتخريج شاهد له من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه كذاب .

٢٩٠ (**الهدية تعور عين الحكيم**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه راويان هالكان .

٢٩١ (**وأي وضوء أفضل من الغسل؟!**) . **ضعيف مرفوعاً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، والإشارة إلى اختلاف في نسخ «المستدرك» ، وتخريجه موقوفاً بأسانيد صحيحة ، وسبب ترجيح الوقف .

٢٩٣ (**وددت أن ﴿تبارك﴾ الملك في قلب كل مؤمن**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ورده الذهبي ، وذكر متابعة له تالفة .

٢٩٤ (**وزن حبر العلماء بدم الشهداء ، فرجح عليهم**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاع اتهمه الذهبي بوضع كتاب «الحيدة» ، وشرح العسقلاني وجهة نظره وإقراره له .

٢٩٥ (**وفروا اللحى ، وخذوا من الشوارب . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» بسند فيه راوٍ متروك ، وذكره السيوطي

بلفظ فيه اختلاف لعله وهم منه ، ولأوله طريق آخر صحيح .

٢٩٦ (**وقت العشاء ؛ إذا ملأ الليل بطن كل واد**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» بسند ضعيف ، وذكر اختلاف شديد وقع في إسناده ومتنه .

٢٩٨ (**وقروا من تعلمون منه العلم ، ووقروا من تعلمون العلم**) . **موضوع** ؛ فيه وضاع .

٢٩٨ (**ولد الملاعنة عصبته عصبة أمه**) . **ضعيف** ، تخريجه بإسناد رجح المؤلف إرساله .

٢٩٩ (**وما لي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا أتبع**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه بسند ضعيف لعنعنة أبي إسحاق واختلاطه .

٣٠٠ (**وهبت لخالتي غلاماً ، ونهيت أن تجعله حجاماً**) . **ضعيف** ؛ فيه علتان ، وذكر شاهد تالف له .

٣٠٠ الطبراني قد يورد أحاديث بعض الرواة في غير تراجمهم ؛ لمناسبة ما .

٣٠١ (**ويح الفراخ فراخ آل محمد ؛ من خليفة مستخلف مسرف**) . **ضعيف** ؛ في إسناده ضعيفان .

٣٠١ (**ويل للعالم من الجاهل ، وويل للجاهل من العالم**) . **ضعيف** ؛ فيه ضعيف ومدلس .

٣٠١ (**ويل للمالك من المملوك ، وويل للمملوك من . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند فيه علتان ، وذكر طريق أخرى له لا تصح .

٣٠٢ (**ويل للمتألين من أمتي ، الذين يقولون . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه

من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند فيه علتان .

٣٠٣ **(ويل لمن استطال على مسلم ، فانتقص . . .)** . **ضعيف** ؛ فيه مجهول .

٣٠٤ **(الوَرِعُ : الذي يقف عند الشبهة)** . **موضوع** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين بسند فيه كذاب .

٣٠٤ **(الورود : الدخول ؛ لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه من عدة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان عزيزان ـ بسند فيه مجهول ، ورواه الحاكم بزيادةٍ ونقصٍ في سنده ، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة ، وتَعقُّبُ المؤلِّفِ البيهقيَّ والشيخَ الرفاعيَّ في تقويتهما حديث الترجمة من ناحيتين ، ودقة المؤلف في النقد الفقهي والحديثي .

٣٠٦ **(الوضوء شطر الإيمان ، والسواك شطر الوضوء)** . **ضعيف** ؛ مرسل ، وتصحيح الشطر الأول منه .

٣٠٧ **(الوضوء قبل الطعام حسنة ، وبعد الطعام حسنتان)** . **موضوع** ؛ في إسناده متروك وكذاب ، وذكر شاهد له بلفظ آخر بسند تالف ، وآخر بسندٍ مقطوعٍ .

٣٠٨ **(الولد ثمرة القلب ، وإنه مجبنة ، مبخلة ، محزنة)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ضعيفان ومدلس ، وله شواهد صحيحة عدا الجملة الأولى منه .

٣٠٨ **(الولد ريحان الجنة)** . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه علتان ، وقد سبق تخريجه في هذه «السلسلة» بلفظ آخر .

٣٠٩ **(لا أشتري شيئاً ليس عندي ثمنه)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ من طريقين موصولاً وآخر مرسلاً ،

مدارهما على ضعيف ، وقد أشار البخاري إلى تضعيف حديث الترجمة .

٣١٠ (**لا أعافي أحداً قتل بعد أخذه الدية**) . **ضعيف** ، تخريجه من ثلاث طرق مدارها على مدلس وقد عنعنه .

٣١٠ (**لا اعتكاف إلا بصيام**) . **ضعيف** ، تخريجه من حديث عائشة بسند أشار إلى ضعفه الحاكم ، وضعَّفه البيهقي ، وتخريج اللفظ المعروف من رواية عائشة .

٣١١ (**لا بأس بالحديث قدمت فيه أو أخرت ؛ إنْ . . .**) . **موضوع** ؛ في إسناده متهم بالوضع ، وتخريج طريق آخر له موقوفاً ، وترجيح المؤلف وقف حديث الترجمة .

٣١٢ (**لا بأس بتعليق التعويذ من القرآن قبل نزول البلاء . . .**) . **ضعيف** ؛ في إسناده ضعيف ومجهول .

٣١٣ (**لا تأذن امرأة في بيت زوجها . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسند فيه ضعيف ، وتصحيح الشطر الأول منه .

٣١٣ (**لا تبتئسي على حميمك ؛ فإن ذلك من حسناته**) . **ضعيف** ؛ فيه مدلس وضعيف .

٣١٥ (**لا تُجارِ أخاك ولا تشاره**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوط «غريب الخطابي» بسند ضعيف منقطع ، وشرح الخطابي لفظه .

٣١٥ (**لا تجوزوا الوقت إلا بإحرام**) . **ضعيف** ، تخريجه مع بيان ضعفه .

٣١٦ (**لا تزوجن عجوزاً ولا عاقراً ؛ فإني مكاثر . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة - جلها مخطوط - بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي .

٣١٦ (**لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند

فيه مجهول ـ مع ذلك صححه الحاكم ووافقه الذهبي !! ـ ، والتنبيه على عدم وجود الفقرة الثانية في بعض مصادر تخريجه .

٣١٧ **(لا تسأل المرأة زوجها الطلاق في غير كنهه . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند ضعفه البوصيري ، وشرح المؤلف لفظة غريبة فيه .

٣١٨ **(لا تسبوا الأئمة ، وادعوا لهم بالصلاح . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة مخطوطة بأسانيد تالفة مدارها على راوٍ واهٍ ، وتعقب الهيثمي في كلامه على حديث الترجمة ، والكشف عن تحريف وقع في اسم أحد الرواة ، وشيء من صبر المؤلف وجَلَده ودقته في النقد .

٣٢٠ **(لا تسبوا أهل الشام ؛ فإن فيهم الأبدال) . ضعيف** ؛ في إسناده ابن لهيعة ، وذكر توهيم ابن عساكر للطبراني ، وتصحيح الحاكم والذهبي إياه موقوفاً وموافقة المؤلف لهما ، والتنبيه على وهم وقع للمناوي .

٣٢٢ **(لا تسبوا مضر ؛ فإنه كان قد أسلم) . ضعيف** ، روي معضلاً وموصولاً ولا يصح .

٣٢٢ **(لا تستضيئوا بنار أهل الشرك ، ولا تنقشوا . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز وغيره بسندٍ فيه ضعيف .

٣٢٣ **(لا تُسْرف ، لا تسرف . يعني : في الوضوء) . موضوع** ، تخريجه من حديث ابن عمر بسند فيه كذاب وضعيف ومدلس عنعنه ، وتخريجه من حديث ابن عمرو بسند ضعفه المؤلف ثم تبين له حُسْنُه ، فخرجه في «الصحيحة» (٣٢٩٢) .

٣٢٤ (**لا تسكن الكفور ؛ فإن ساكن الكفور كساكن القبور . . .**) . موضوع الشطر الثاني ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين بسند فيه متهم ، وتخريج طريق جيدٍ لشطره الأول ، وتعقُّب ابن الجوزي في حكمه عليه بالوضع .

٣٢٥ (**لا تشموا الخبز كما تشم السباع**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهول ، وتخريج شاهد له لا يصح ، وذكر تعقب المناوي على السيوطي في عزوه .

٣٢٧ (**لا تصحبن أحداً لا يرى لك من الفضل كما ترى له**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند تالف ، وذكر شاهد له بلفظ آخر فيه كذاب .

٣٢٧ (**لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند فيه كذاب ، وتعقب المناوي في تعضيده حديث الترجمة بشاهد ضعيف جداً !

٣٢٩ (**لا تفقع أصابعك وأنت في الصلاة**) . **ضعيف** ، تخريجه والكلام عليه ، وذكر حديث آخر بسند حديث الترجمة في الإقعاء بين السجدتين ، وتقوية المؤلف النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ، وتفريقه بينه وبين الإقعاء الثابت في السنة .

٣٣٠ (**نهى عن قتل الضفدع ؛ وقال : نقيقها تسبيح**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وتخريج شاهد لأوله بسندٍ صحيح ، وآخر بتمامه بسندٍ تالف ، وتصحيحه موقوفاً .

٣٣١ (**لا تقوم الساعة حتى يرفع الركن والقرآن**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسندٍ فيه ضعيفان .

٣٤٠ (**لا حمى في الأراك**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهولان ، وذكر طريق آخرى له ضعيفة بلفظ يخالف عموم حديث الترجمة ، وروي من الطريق الأولى بزيادة فيه .

٣٤١ (**لا خير في الإمارة لرجل مسلم**) . **ضعيف** ؛ فيه ابن لهيعة .

٣٤٢ (**لا زكاة في حجر**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف مع بيان سبب ضعفه ، وذكر البيهقي عدة طرق له لا تصح .

٣٤٢ (**لا شفعة إلا في دار أو عقار**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من طريقين وهو محفوظ من طريق أخرى تالفه ، وذكر المناوي أن له شاهداً جوَّده ابن حجر و لم يجده المؤلف .

٣٤٣ (**لا شفعة لشريك على شريك إذا سبقه بالشراء . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ ضعيف وآخر متروك ، وتعقب البيهقي في حكمه عليهما ، وحكم أبي زرعة على الحديث بالنكارة .

٣٤٤ (**من يسوق إبلنا هذه؟ فقام رجل . فقال : ما اسمك؟ . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي !! وتعقب الهيثمي في حكمه على راويين فيه ، وابن حجر في حكمه على أحدهما ، وشيء من صبر المؤلف وتأنيه ودقته .

٣٤٦ (**لا صلاة للملتفت**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ من طريقين لا يصحان وفيهما اضطراب ، وتخريج شاهد تالف له .

٣٤٧ (**لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر . . .**) . **ضعيف** ؛

فيه راوٍ منكر الحديث توبع ، والكشف عن لفظة مقحمة في الطريق إليه ، وذكر طريق أخرى له بلفظ آخر لا يصح أيضاً ، والإشارة إلى ثبوت الفقرتين الأولين منه ، وتخريج شاهد لحديث الترجمة بإسناد واهٍ جداً .

٣٤٩ (**لا طلاق إلا لعدة ، ولا عتق إلا لوجه الله تعالى**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، واستظهار المؤلف سقوط رفعه من هذا السند .

٣٤٩ (**لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مجهول وآخر ضعيف ، وتصحيحه دون لفظة فيه ، ولأوله طرق في «الصحيحين» .

٣٥٠ (**لا قليل من أذى الجار**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ واهٍ ، وتعقب الهيثمي في حكمه على إسناده .

٣٥١ (**لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وذكر طريق له موقوفة فيها انقطاع ، وذكر شاهد له بسند فيه راويان لم يعرفهما المؤلف ، وذكر السيوطي حديث الترجمة بلفظ آخر بسند فيه كذاب ، وتعقب المناوي في حكمه عليه .

٣٥٣ (**لا وباء مع السيف ، ولا نجاء مع الجراد**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهم .

٣٥٤ (**اغزوا قزوين ؛ فإنه من أعلى أبواب الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف مرسل ، وله طريق آخر لا يصح ،

وحديث الترجمة ـ على إرساله ـ أصح حديث في قزوين .

٣٥٤ **(شكونا إلى رسول الله ﷺ شدة الحر في جباهنا وأكفنا ، فلم يشكنا) . منكر بهذا التمام** ، تخريجه بسند فيه مجهول ، وتخريج طريق آخر له فيه علتان ، وتعقب النووي في تجويد إسناد حديث الترجمة لا سيما وفيه علة المخالفة ، وتخريج سبعة طرق له كلها صحيحة إلا واحدة تثبت هذه المخالفة .

٣٥٨ بيان حكم السجود على حائل منفصل عن المصلي أو متصل به في بحث علمي دقيق ، والرد مفصلاً على الشافعية ، وشرح لفظة غريبة في حديث الترجمة .

٣٦١ **(لا يبولن أحدكم في الماء الناقع) . ضعيف جداً** ؛ فيه متروك .

٣٦١ **(لا يجمع الله في جوف رجل غباراً في سبيل الله ودخان . . .) .** ضعيف بهذا التمام ، تخريجه بسند منقطع ، وتعقب المنذري والهيثمي في وهم وقع لهما ، وقد صحت منه بعض جمله ، بعضها في «البخاري» .

٣٦٢ **(والذي نفسي بيده ! لا يدخل الجنة إلا رحيم . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند مرسل ، وذكره السيوطي بلفظ آخر ، وترجيح المؤلف أن يكون منقطعاً .

٣٦٣ **(لا يُعدل بالرِّعة) . ضعيف** ، تخريجه بسند حسنه الترمذي ! وفيه مجهول .

٣٦٣ **(لا يغتسلن أحدكم في فلاة أو سطح . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف جداً ، مع بيان علله .

٣٦٤ **(لا يقولن أحدكم : إني صمت رمضان كله ، قمته كله) .**

ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر - بعضها عزيز مخطوط - بسند فيه مدلِّس ، وذكر شاهدٍ له بسند واه جداً .

٣٦٥ **(لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره) . ضعيف جداً** ، استغربه الترمذي ، وكشف عن علته المؤلف ، وتخريج طريق له من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند ضعيف جداً ، وذكر شاهدٍ له ضعيف جداً .

٣٦٦ **(يا أيها الناس ! انهو نساءكم عن لُبسِ الزِّينة . . .) . ضعيف** ؛ فيه راوٍ مجهول وآخر ضعيف .

٣٦٧ **(يا سراقة ! ألا أدلك على أعظم الصدقة . . .) . ضعيف** ؛ فيه انقطاع ، وذكره البخاري مرسلاً .

٣٦٧ **(إن من أمتي من يعظم للنار ؛ حتى يكون أحد زواياها) . منكر** ، تخريجه من عدة مصادر بسندٍ خولف فيه أحد رواته في متنه ، وخولفوا جميعاً في تعيين صحابي الحديث ، والتنصيص على سقط وقع في «مسند أحمد» ، وتعقب الحاكم والذهبي والعسقلاني والمنذري في تصحيحهم إياه ، وبيان تناقض الأخير فيه ، وذكر لفظة منكرة فيه .

٣٧١ **(يا عثمان ! هذا جبريل يقول عن الله عز وجل : إني . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه متروك ، وذكر شاهد له فيه ضعيفان .

٣٧٢ **(يخرج من خراسان رايات سود ، لا يردها شيء . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ ضعيف .

٣٧٣ **(يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدي . يعني : سلطانه) . ضعيف** ؛ فيه ضعيفان .

٣٧٣ **(يدعى أحدهم ، فيعطى كتابه بيمينه ، ويمد له في . . .) . ضعيف ،** تخريجه بسند صححه الحاكم والذهبي وحسنه الترمذي ! وفيه مجهول ، والتنبيه على خلاف وقع في اسم شيخ أبي يعلى ، وتعقب المعلق على «الموارد» ، وذكر خلاف آخر في والد أحد رواة حديث الترجمة .

٣٧٧ **(يدور المعروف على يدي مئة رجل ، آخرهم فيه كأولهم) . ضعيف جداً ،** تخريجه بسند فيه متروك وضعيفان .

٣٧٧ **(يرحمنا الله وأخا عاد . يعني : هوداً عليه السلام) . ضعيف ،** تخريجه بسند فيه ضعف ، خولف أحد رواته في متنه وسنده مخالفة قوية ـ وهي المعروفة ـ ، والإشارة إلى لفظة مقحمة فيها عند الإمام مسلم لم يعلق عليها النووي ، وترجيح أن تكون من أحد الرواة ، وذكر طريقين للفظ المعروف ـ أحدهما في «الصحيحين» ـ ، والكلام على الآخر منهما ، والكشف عن علته الحقيقية .

٣٨٢ **(يوزن يوم القيامة مداد العلماء مع دم الشهداء . . .) . موضوع ،** تخريجه بسند ضعيف ، وتخريج شاهدين له بسندين مدارهما على كذاب ، وشاهد آخر بسند فيه مجهولان ، وميل المؤلف إلى أن متنه موضوع .

٣٨٣ **(يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم . . .) . ضعيف ،** تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم والذهبي ! وفيه مدلسان ، وأعله الإمام أحمد بالوقف ، وذكر شاهد له بسند ضعيف .

٣٩٦ **(قضى في ابن الملاعنة أن لا يدعى لأب . . .) . ضعيف** ، فيه قصة وردت في «صحيح البخاري» ، وذكر شاهد لبعضه ، والتنبيه على لفظ ضعيف للقصة .

٣٩٧ **(من أمر بمعروف ، ونهى عن منكر ؛ فهو خليفة الله . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف مرسل ، وذكر شاهد له من مصدرين مخطوطين بسند فيه راوٍ ضعيف وآخر مجهول .

٣٩٨ **(لا قود في المأمومة ، ولا الجائفة ، ولا المنقلة) . منكر** ، تخريجه ، وبيان علله ونكارته ، وأنه مخالف لما صح عنه ﷺ .

٣٩٩ **(يا علي ! إن فيك من عيسى عليه الصلاة والسلام مثلاً . . .) .** ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف صححه الحاكم ! ورده الذهبي .

٤٠١ **(قال جبريل : يا محمد ! ﴿قل هو الله أحد﴾ . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه متهم وضعيفان .

٤٠٢ **(إني أمرت ببدني التي بعثت بها أن تقلَّد اليوم . . .) . منكر** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مختلف فيه ، وذكر أقوال العلماء فيه ، وذكر ثلاث روايات ثابتة تخالف روايته مما تدل على اضطرابه ، والكلام عليه من الناحية الفقهية بنفس طويل .

٤٠٧ **(يا سلمان ! كلُّ طعام وشراب وقعت فيه دابة . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف جداً مع بيان علله ، وتعقب المؤلف على القاري في تقويته الحديث .

٤٢١ (**لا بأس ببول ما أكل لحمه**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من رواية البراء بن عازب ، و جابر بن عبدالله ، وعلي ـ وفي حديثه زيادة ـ ، وتعقب المؤلف علَى القاري وأبي غدة وبيان أن الأخير حطاب جماع مقلد .

٤٢٤ (**ناكح اليد ملعون**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند فيه ضعيف ، وله شاهد مثله استغربه ابن كثير ، وتعقب الشيخ علَى القاري وأبي غدة في حكميهما على الحديث ، وبيان حكم نكاح اليد ، وتخريج عدة آثار لا تصح عن ابن عباس ، ونصيحة المؤلف لمن ابتُلي بهذه العادة .

٤٢٨ (**لا يدخل ولد الزنى ولا شيء من نسله ـ إلى سبعة آباء ـ الجنة**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط وبيان علته الحقيقية ، وتحسين الطرف الأول منه مع بيان معناه ، وتعقب الشيخ علَى القاري وأبي غدة في حكميهما على حديث الترجمة ، وترجيح أن يكون طرفه الأخير من الإسرائيليات .

٤٣٠ (**من حاز شيئاً عشر سنين ؛ فهو له**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز بسندين مرسلين لا يقوي أحدهما الآخر ، ومدارهما على راوٍ ضعيف ، وقد روى عن شيخه ما ينقض الحديث ، وبيان المؤلف سبب تخريجه حديث الترجمة .

٤٣١ (**اجمعوا له العالمين ـ أو قال : العابدين ـ من المؤمنين ، اجعلوه شورى . . .**) . **ضعيف منكر** ، تخريجه من مصدر عزيز ، وتصحيح خطأ مطبعي في سنده الذي أعلَّه مخرجه ، وذكر مصدرين عزيزين

آخرين ، وتعقب الهيثمي من وجهين ، وتعقب أحد الدكاترة الذين اغتروا بكلام الهيثمي ، والإلماع إلى أن السِّمة الغالبة على جماهير الكتاب الإسلاميين اليوم عدم المعرفة بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، وتصويب تحريف وقع في زيادة عبدالله على «مسند أبيه» ، والإشارة إلى صنيع المنذري في «ترغيبه» ، ورأي المؤلف فيما يسمى بـ «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» ، ونعيه على من ينادي به إهماله مشاركة المحدِّثين فيه ـ وهم العمدة ـ !! وبيانه جهل وتناقض كثير ممن يُعدّون من العلماء ، ونصيحة المؤلف لأولئك أن يتمرسوا على الاجتهاد الفردي أولاً ، وبيانه لشيء من المساوئ التي يمكن أن تترتب من جراء هذا المشروع .

٤٣٨ القدرة على تمييز صحيح الأحاديث من ضعيفها شرط أساسي للاجتهاد .

٤٣٩ لا عذر للفقهاء الذين يهملون الاستدلال بالسنة .

٤٤٢ تحمس البعض للاجتهاد الجماعي وهم لا يحسنون الاجتهاد الفردي ؛ سيكون شره أكثر من خيره .

٤٤٥ **(الحزم : تستشير أهل الرأي ثم تطيعهم)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مظلم ، وتخريجه مرسلاً من عدة طرق .

٤٤٦ ترجيح المؤلف ـ رحمه الله ـ أن الشورى الإسلامية ليست ملزمة للأمير بالأخذ ، وإنما فقط مُعْلِمَةٌ ، وتخريج روايات توضح هذه المسألة .

٤٤٨ **(إنا لنكشر في وجوه أقوام ونضحك إليهم ، وإن قلوبنا لتلعنهم)** . **ليس بحديث** ، علقه البخاري وأشار إلى تمريضه موقوفاً على أبي الدرداء ، ووصله بعضهم بأسانيد منقطعة ! وأوهم بعضهم أنه مرفوع !

وأورده آخرون بلفظٍ فيه اختلاف !

٤٥٠ **(تياسروا في الصداق ؛ إن الرجل يعطي المرأة . . .)** . ضعيف ؛ لإعضاله أو إرساله .

٤٥٠ آخر من مات من الصحابة أبو الطفيل عامر بن واثلة .

٤٥٠ **(لما نزل عليه الوحي بـ (حراء) ؛ مكث أياماً لا يرى جبريل . . .)** . ضعيف . تخريجه ، وبيان وهاء إسناده ، والتنبيه على بطلان قصة محاولة النبي ﷺ إلقاء نفسه من رؤوس شواهق الجبال ـ وهي في «صحيح البخاري» عن الزهري بلاغاً ـ ، وتنصيص الحافظ على ضعفها ، وصنيع الإمام مسلم يشعر بضعفها عنده ، ووهم بعضهم فرواها موصولة ! وتأكيد المؤلف ذلك الوهم بسرد بعض الروايات ، وخلاصة حكم المؤلف على الحديث أنه منكر ، وتشبيهه إياه من حيث الرواية بقصة الغرانيق ، وذكر المؤلف الباعثَ على هذا التخريج والتحقيق .

٤٥٨ ليس كل ما سكت عنه الحافظ في «الفتح» في مرتبة الحسن .

٤٥٨ **(لا تهدموا الآطام ؛ فإنها زينة المدينة)** . منكر ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه راوٍ مجمع على ضعفه ، وذكر متابعة للشطر الأول منه بسند فيه ضعيفان ، وتعقب قوي على الهيثمي وابن حجر ، وميل المؤلف إلى تحسين شطره الأول بمجموع الطريقين ، وبيان حكم قطع شجر المدينة وصيد صيدها ، وتَعَقُّبُ الطحاويِّ ـ في تأويله الأحاديث الصحيحة تأويلاً عليلاً ـ ، والكوثريٍّ وبيان تعصبه المذهبي .

٤٦٣ **(أما إنك لو كنت تصيد بالعقيق ؛ لشيعتك . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه متروك وضعيف ، وتعقب الكوثري في تضليله وإيهامه القراء قوة الحديث وأنه جاء من ثلاث طرق مع معرفته بضعفه وأنه من طريق واحدة !

٤٦٤ **(لو كان هذا في غير هذا ؛ لكان خيراً لك) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ ضعيف ، وتعقب الهيثمي والحاكم والذهبي والمنذري في حكمهم عليه .

٤٦٥ **(لأنا بهم أو ببعضهم (يعني : الأعاجم) أوثق مني بكم أو ببعضكم) . ضعيف** ، تخريجه بسند استغربه الترمذي ، فيه راوٍ رجح المؤلف أنه مجهول .

٤٦٦ **(إني كنت أحدثه (يعني : القمر ، وهو في المهد) ويحدثني . . .) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه كذاب ، وتعقب البيهقي في كلامه عليه .

٤٦٧ **(لما أتى جمرة العقبة ؛ استبطن الوادي واستقبل . . .) . منكر** ، تخريجه بسند صححه الترمذي وفيه مختلط ! وقد صح دون لفظتين منكرتين فيه ، وذكر شاهد مرسل ضعيف لبعضه ، وبيان كيفية رمي الجمرات .

٤٦٨ **(ما بين الركن والمقام ملتزماً ، من دعا ـ من ذي حاجةٍ . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسندٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، والإشارة إلى صحة ما ورد من التزامه ﷺ .

٤٦٩ **(همت يهود بالغدر ، فأخبرني الله بذلك ؛ فقمت) . ضعيف** ، تخريجه

من عدة مصادر بغير إسناد ، وبيان أن هذا الحديث وغيره مما يكذِّب ادعاء البوطي اعتماده على الأحاديث الصحيحة في كتابه «فقه السيرة النبوية» ، والإشارة إلى كتاب المؤلِّف «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة والرد على جهالات الدكتور البوطي» .

٤٧٠ **(ألا أخبركم بشر الشهداء؟! الذين يشهدون . . .) . لا أصل له بهذا اللفظ** ، وبيان وهم فاحش للحافظ ابن كثير في عزوه الحديث إلى «الصحيحين» ، وترجيح أن يكون قد رواه بالمعنى ، وذكر أقرب الألفاظ الصحيحة لحديث الترجمة ، وبيان فقهه .

٤٧٢ **(اللهم ! أكثر مال فلان ـ يعني : المانع ناقته ـ . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهول وتعقب المنذري في تعليقه عليه .

٤٧٢ **(ما من غني ولا فقير ؛ إلا ود يوم القيامة . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند فيه متروك ، وذكر السيوطي شاهداً تالفاً له غفل عن علته ، والإشارة إلى أنه سبق تخريجه في هذه «السلسلة» .

٤٧٤ **(إن الشيطان ـ لعنه الله ! ـ قال : لن يفلت مني . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند أعله ابن حجر وأقره الشيخ ، وذكره الطبراني في «الكبير» من الطريق نفسِهِ مع اختلاف في المتن والسند ، وتعقب المؤلف المنذري والهيثمي في عزوهما وتحسينهما .

٤٧٥ **(لا تفتح الدنيا على أحد ؛ إلا ألقى الله عز وجل بينهم العداوة . . .) . ضعيف** ، تخريجه وبيان علتيه ، وتعقب العراقي والعجلوني في سكوتهما عليه والمنذري في تحسينه ، وتناقض فيه

الهيثمي فحسنه مرة وضعفه أخرى .

٤٧٧ **(اليوم الرهان ، وغداً السباق ، والغاية الجنة . . .) . موضوع بهذا التمام** ، تخريجه من أربعة مصادر عزيزة مخطوطة بسند فيه كذاب وضاع ، وذكر شاهد له ببعض اختصار ، والتنبيه على زيادة في حديث الترجمة عند الطبراني ، وتخريج حديث الترجمة مقطوعاً ، ثم مرفوعاً من حديث جابر بإسنادٍ تالف ، وتصحيحه موقوفاً على حذيفة رضي الله عنه .

٤٨٠ **(أما إنه أول طعام دخل بطن أبيك منذ ثلاثة أيام) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ مع قصة فيه بسند فيه مجهول ، والتنبيه على وقوع خطأ في اسم راوٍ في أحد مصادر التخريج .

٤٨٢ **(إن الله تبارك وتعالى لم يأمرني بكنز الدنيا . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند شديد الضعف ، والتنبيه على تحريف وقع فيه ، وصبر المؤلف وجَلَدُهُ وتأنيه في تمييز راوٍ من غيره وتتبع الحديث في مصادره المطبوعة والمخطوطة .

٨٨٥ **(شربتان في شربة ، وإدامان في قدح؟! . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه راوٍ شديد الضعف والتوسع في ترجمته ، وذكر السيوطي له شاهداً لا يصح .

٤٨٦ **(بأبي الوحيد الشهيد . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند موضوع ، والكلام على رجال إسناده ، وتعقب الهيثمي في كلامه عليه .

٤٨٨ **(ردوه لحالته الأولى ؛ فإنه منعتني وطاءته صلاتي الليلة) .**

ضعيف ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسند ضعيف جداً ، وتخريج طريقين له بإسناد ضعيف ، وذكر شاهد لا يصح لحديث الترجمة .

٤٩١ **(هذه الدنيا مثلت لي ، فقلت لها : إليك عني ! . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسندٍ ضعيف جداً ، وتعقب ابن حبان في تناقضه فيه ، والمنذري والهيثمي والحاكم في حكمهم على الحديث .

٤٩٣ **(كان يكنيه بأبي المساكين . يعني : جعفر بن أبي طالب) . ضعيف جداً** ، تخريجه مع ذكر قصة فيه بسند ضعيف جداً ، وتعقب الترمذي في حكمه عليه ، وتخريجه من طريقين آخرين ـ أحدهما صحيح الإسناد ـ بلفظ آخر .

٤٩٥ **(إني قد قرنت ؛ فاقرنوا . يعني : في التمر) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مختلط .

٤٩٦ **(هذا عليٌّ قد أقبل في السحاب) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه راوٍ هالك .

٤٩٧ أحاديث في فضل علي رضي الله عنه : من كتاب : «المراجعات» .

٤٩٧ **(أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر مخطوط من طريقين مدارهما على راويين شديدي الضعف مع تشيعهما ، والإشارة إلى وهم صاحب «كنز العمال» ، وتعقب عبدالحسين الشيعي وبيان أن إيهامه صحة كل ما أورده في «مراجعاته» غير صحيح ، وذكر شاهد له ضعيف جداً مسلسل بالعلل .

٥٠٠ **(عَلِيٌّ أقضى أمتي بكتاب الله ، فمن أحبني . . .) . منكر بهذا التمام** ، تخريجه من مصدر مخطوط بسند مظلم ، وفيه راوٍ منكر الحديث ،

وشطره الأول صحيح لغيره .

٥٠١ **(يا عبدالله ! أتاني ملك فقال : يا محمد ! . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر مخطوط بسند فيه مجهول وكذاب .

٥٠٢ **(مرحباً بسيد المسلمين ، وإمام المتقين)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند مظلم ، وفيه متهم ، ومعناه يؤكد وضعه ، والإشارة إلى حكم العلماء المحققين عليه بالوضع .

٥٠٣ **(يا أنس ! أول من يدخل عليك من هذا الباب . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند مظلم جداً ، وفيه بعض الهلكى ، وحكم الذهبي على الحديث بالوضع إقرار ابن حجر له ، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وقصر في إعلاله إياه ، وأقره السيوطي وابن عراق .

٥٠٥ **(إن الله تعالى عهد إلي عهداً في عليٍّ . . .)** . موضوع ، تخريجه بسند مظلم جداً ومتن موضوع ، لا يعرف فيه إلا راويان واهيان ، وتخريج شاهد مرسل واهٍ جداً له ، ونقل إعلال ابن الجوزي لحديث الترجمة .

٥٠٧ **(يا أبا برزة ! إن رب العالمين عهد إلي عهداً في علي بن أبي طالب . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، حكم عليه ابنُ عدي بنكارة الإسناد والمتن ، وحكم عليه الذهبي وابن الجوزي بالوضع وأقرهما السيوطي وابن عراق .

٥٠٨ **(ليلة أسري بي ؛ انتهيت إلى ربي عز وجل . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند مظلم ، وذكر طريقين

واهيين له ، صحح الحاكم أحدهما ورده الذهبي ، والإشارة إلى شاهد له سبق تخريجه ، وحكم ابن حجر وابن كثير وغيرهما على الحديث بشدة النكارة ، والتنبيه على وهم للسيوطي في عزو حديث الترجمة ، وعلى كذب وتضليل عبدالحسين الشيعي في عزوه إيَّاه .

٥١١ **(يا أنس ! انطلق ، فادع لي سيد العرب ـ يعني : علياً ـ . . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند مظلم جداً ؛ فيه متروك ـ به أعله الهيثمي ـ ، وتخريج عدة شواهد لبعضه بأسانيد واهية صحح بعضها الحاكم ورده الذهبي ، وإشارة المؤلف إلى أن له إسناداً آخر وترجيح أن يكون في «المنتخب» لابن قدامة .

٥١٥ **(أنت تبيِّن لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي)** . موضوع ، صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وَتَعَقُّبُ أبي حاتم في مخالفته جماهير الأئمة في كلامه على أحد الرواة ، وتعقب السيوطي في عزو حديث الترجمة ، وكذا عبدالحسين الشيعي وبيان افترائه .

٥١٦ معنى قول البخاري في الراوي : «متروك الحديث» .

٥١٧ **(من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي! وفيه شيعي متفق على تضعيفه ، وقد صح الشطر الأول منه ـ وهو مخرج في «الصحيحين» ـ ، وتخريج شاهد لشطره الثاني ـ من مصدرين عزيزين مخطوطين ـ بسندٍ واهٍ ، وبيان آفته ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة ، والتنبيه على عدة كذبات لعبدالحسين الشيعي .

٥٢١ **(يا عليُّ ! من فارقني فقد فارق الله ، ومن فارقك يا علي ! فقد فارقني)** . منكر ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي لنكارته ، وكشف المؤلِّف عن علته الحقيقية .

٥٢٢ **(يا علي ! أنت سيد في الدنيا ، سيد في الآخرة . . .)** . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ولم يستبعد الذهبي وضعه ، وكشف المؤلف عن علته الحقيقية ، وحكم أبي حامد الشرقي عليه بالبطلان ، وتصحيح الذهبي معنى الحديث دون آخره ، وتصحيح السيوطيِّ وابن عرَّاق معناه كله ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي وبيانه تعصبه وتدليسه وعدم إنصافه .

٥٢٣ أحاديث معمر في فضائل أهل البيت بين القبول والرد .

٥٢٦ **(يا علي ! طوبى لمن أحبك وصدق فيك ، وويل لمن . . .)** . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسندٍ صححه الحاكم ، وحكم عليه الذهبي بالبطلان وأعله بمتروكين فيه ، وأعله الهيثمي بأحدهما .

٥٢٧ **(يا عمار بن ياسر ! إن رأيت علياً قد سلك وادياً . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه رافضي متهم بالوضع .

٥٢٧ **(كَفِّي وكَفُّ عليٍّ في العدل سواء)** . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند أعله ابن عساكر براوٍ مجهول فيه ـ وكذلك الذهبي وأقره الحافظ ـ ، وتعقُّبُ السيوطيِّ في عزوه الحديث ، وتخريج طريق له من مصدرين ـ أحدهما عزيز

مخطوط ـ بسند تالف ، وبيان تدليس عبدالحسين الشيعي واستغلاله الأحاديث الموضوعة في تسويد «مراجعاته» !!

٥٣٠ (يا فاطمة ! أما ترضين أن الله اطلع إلى أهل الأرض . . .) . موضوع ، روي عن جمع من الصحابة ، وتخريج الطرق إليهم تخريجاً علمياً دقيقاً من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بأسانيد هالكة ، وتصويب خطأ وقع للسيوطي .

٥٣٥ (أنا المنذر ، وعلي الهادي ، بك يا علي يهتدي المهتدون بعدي) . موضوع ، تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة ـ اثنان منها مخطوطان ـ ، وحُكْمُ ابن كثير والذهبي عليه بالنكارة وإقرار ابن حجر للذهبي ، وسكوت الطبرسي الشيعي عن حديث الترجمة ! وتخريج المؤلف إياه موقوفاً بسند صححه الحاكم ! وقال الذهبي بوضعه ، وكشف المؤلف عن واضعه ، وتأكيد المؤلف نكارة حديث الترجمة بذكره اللفظ الصحيح له ، وتخريج طريق آخر له منكر مع بيان علته ، وتعقب ابن مطهر الحلي ، وعبدالحسين الشيعي والخميني في تقليدهما له ـ بل زاد الخميني عليهما كذباً وافتراء ـ ، وذِكر بعض تعليقات الإمام ابن تيمية في إبطال حديث الترجمة ، وبيان جهل الشيعة وضلالهم .

٥٤٠ (أنا وهذا (يعني : علياً) حجة على أمتي يوم القيامة) . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث ، وحكم الذهبي على حديث الترجمة بالبطلان ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي .

٥٤١ (مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . . .) .

موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ ، وبيان آفته ، وتخريج متابعة له لا يفرح بها من مصدرين عزيزين مخطوطين ، وتعقب الهيثمي في كلامه على حديث الترجمة ، وبيان تدليس عبدالحسين الشيعي على القراء وكتمه الحقيقة !

٥٤٤ **(لما أسري بي ؛ رأيت في ساق العرش مكتوباً . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مسلسل بالروافض ، وأعله الهيثمي بأحدهم .

٥٤٥ **(من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ، وإلى نوح في فهمه . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز ، ذكر ابن الجوزي علته ، وأقره السيوطي وابن عراق وذَكَرَا له بعضَ الطرق الأخرى وسكتا عن طريقين واهيين له ، وذِكْرُ ابنِ عراق شاهداً منكراً لحديث الترجمة ، وذِكْرُ المؤلف شاهداً آخر له بلفظ آخر مع بيان نكارته وتعقب ابن حجر والذهبي في عدم ذكرهما أحد رواته في كتابيهما ، والتنبيه على كذب لعبدالحسين الشيعي !

٥٤٩ **(يا علي ! إن فيك من عيسى عليه الصلاة والسلام مثلاً . . .) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وتعقُّبُ المؤلِّفِ على الشيخ أحمد شاكر في تحسينه إياه ، وذكر متابعة واهية ، وطريق تالفة ، وبيان خبث عبدالحسين الشيعي في عزوه الحديث .

٥٥٢ **(إن الأمة ستغدر بك بعدي) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وأشار

البيهقي إلى تضعيفه ، وكشف المؤلف عن ضعفه ، وذكر متابعة فيها نظر ، والتنبيه على خطأ ابن عدي في فهمه كلام البخاري ، وذكر طريق أخرى تالفة لحديث الترجمة ، وشك المؤلف في ثبوت الحديث في «المستدرك» .

٥٥٦ (**أما إنك ستلقى بعدي جهداً . يعني : علياً**) . ضعيف ، تخريجه بسند صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ! وفيه راوٍ مجهول ، وتخريج آخره بقصة فيه ، خرجها الحاكم وصححها ووافقه الذهبي ! وفيها راوٍ ضعفه الذهبي نفسه !

٥٥٧ (**تقاتل الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . . .**) . موضوع بهذا التمام ، سكت عنه الحاكم لظهور آفته ، وقصر الذهبي في نقده ! وفيه رواة هالكون ، وذكر عدة طرق وشواهد لشطره الأول مع تخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً وتفصيل القول فيها ، وبيان شدة ضعفها ؛ وبيان أن فيها الكثير من الشيعة والرافضة الكذابين ، وتعقب ابن عراق في عدم بيان عللها واكتفائه بتليين العقيلي لأسانيدها .

٥٦٧ (**يا علي ! ستقاتل الفئة الباغية ، وأنت على الحق . . .**) . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مظلم .

٥٦٧ (**والذي نفسي بيده ! إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس . . .**) . موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، لم يقف المؤلف على إسناده ودلَّلَ على عدم صحته باقتصار السيوطي في عزوه إلى الديلمي فقط .

٥٦٨ (**يا أبا رافع ! سيكون بعدي قوم يقاتلون علياً . . .**) . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف جداً ، وبيان حال رجاله .

احتجاجه بما هو موضوع أو لا أصل له !!

٥٧٧ **(لا يبغضنا ولا يحسدنا أحد إلا ذِيدَ عن الحوض يوم القيامة . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه راوٍ كذاب .

٥٧٨ **(أيها الناس ! من أبغضنا ـ أهل البيت ـ ؛ حشره الله . . .)** . موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وبيَّن الهيثمي علته ، فلم يَرُق لعبد الحسين الشيعي عزوه إليه !

٥٧٩ **(من مات على حب آل محمد ؛ مات شهيداً . . .)** . باطل موضوع ، حكم عليه الحافظ بالوضع ، وبيان جهل أو تجاهل بل تضليل عبدالحسين الشيعي للقراء .

٥٨٠ **(نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ : ﴿إنما وليكم الله . . .﴾ . . .)** . منكر ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه راوٍ متهم ، والتنبيه على اختلاف وقع في اسم راوٍ آخر ، وتعقب الآلوسي في تعليقه على الإسناد ، وذكر السيوطي له عدة طرق وشواهد واهية ، وتخريج المؤلف شاهدين منها ، وبيان نكارة حديث الترجمة من عدة أوجه ، مع ذكر سبب نزولها الصحيح وتفسير الآية تفسيراً صحيحاً ، وكشف كذب عبدالحسين الشيعي وإمامه في الكذب والدَّجَل ابنِ مطهر الحلي ، ومتابعة الخميني له ، ونقل جيد عن شيخ الإسلام في بيان بطلانه ، وإقرار الذهبي له ، وبيان كذبة أخرى خبيثة للخميني !

٥٨٧ بيان قيمة «تفسير الثعلبي» من الناحية العلمية .

٥٨٩ **(نزلت هذه الآية : ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل . . .﴾ . . .)** .

موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند واهٍ ، والكشف عن آفته ، وبيان تفنن الشيعة في الكذب لإثبات إمامة علي ، وكذب عبدالحسين الشيعي في تعليقه على الحديث وكذلك الخميني وإمامهم في الكذب ابن مطهر الحلي ، ورد مفحم على الخميني ! ونقل جيد عن شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على ابن مطهر الحلِّي ، وبيان افترائهم على أهل السنة ، وكشف الخميني عما تكنه الشيعة من العقائد الباطلة ! وتأويلهم القرآن تأويلاً باطلاً !!

٥٩١ السيوطي من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير ، لكنه يحشدها دون نقدٍ لها !!

٥٩٣ (**لما نصب رسول الله ﷺ علياً بغدير (خم) ، فنادى بالولاية . . .**) . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهم وضعيفان ، وتخريجُ شاهدٍ له أشار ابنُ جرير إلى تضعيفه ، وجزم بضعفه وضعف حديث الترجمة السيوطيُّ وابنُ كثير ، وتعقُّبُ المؤلف لعبدالحسين الشيعي والخميني وكشفه كذبهما ، وبيان أن الشيعة تتتابع على الكذب خلفاً عن سلف !

٥٩٧ (**حديث علي : أنا قسيم النار يوم القيامة ، أقول : خذي ذا ، وذري ذا**) . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ ، وكشف المؤلف عن آفته ، ونقل إنكار الأعمش على راويه حديث الترجمة .

٥٩٨ (**والذي نفسي بيده ! إن هذا وشيعتَهُ لَهُمُ الفائزون . . .**) . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط مع قصة فيه بسندٍ مظلم وفيه

عنعنة مدلس ، وتخريج شاهدٍ مرسلٍ هالكِ السندِ لبعضه ، والإشارة إلى أنه سيأتي تخريجه في هذه «السلسلة» بلفظ مختصر .

٥٩٩ **(افتخر طلحة بن شيبة ـ من بني عبدالدار ـ وعباس بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب . . .)** . ضعيف ، تخريجه بسند مرسل فيه جهالة ، والإشارة إلى أصح الروايات في نزول الآية .

٦٠٠ **(ما حملك على هذا؟ (يعني : علياً) قال : حملني أن . . .)** . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه بسند معلقٍ معضلٍ فيه راوٍ كذاب ، وتخريجه موصولاً عن ابن عباس من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه راوٍ متروك ، وتخريجه مرسلاً ، واستبعاد المؤلف أن تكون له طريق أخرى .

٦٠١ **(في قوله عز وجل : ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ . . .)** . منكر ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ ضعيف جداً ، وذكر طريق أخرى له فيها مختلط ضعيف ، وتخريج الرواية الصحيحة له ، وتخريج رواية ـ لا تصح ـ تعارض حديث الترجمة ، وتعقب السيوطي في سكوته على إسناد حديث الترجمة .

٦٠٢ **(نزلت في علي ثلاث مئة آية)** . ضعيف جداً ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط وغيره من قول ابن عباس وعكرمة ؛ من طرق عنهم بألفاظ متقاربة بأسانيد واهية ؛ فيها روافض غالون ومتروكون .

٦٠٥ **(إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه)** . موضوع ، روي من حديث أبي سعيد الخدري وابن مسعود وسهل بن حنيف والحسن مرسلاً ، وتخريج الطرق إليهم من مصادر عزيزة مخطوطة تخريجاً علمياً دقيقاً ،

وروي من حديث جابر بسند واه بلفظ يناقض حديث الترجمة ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي في طعنه في الأئمة الذين استنكروا الحديث !!

٦٠٩ تصحيح المؤلف لحديث : «يكون هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء من قريش» .

٦١١ **(إن أول أربعة يدخلون الجنة : أنا وأنت والحسن والحسين . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند موضوع مسلسل بالشيعة ، وهَّاه الحافظ .

٦١٢ **(هذا أخي ووصيتي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا . يعني : علياً رضي الله عنه)** . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ أحدها مخطوط ـ مع قصة فيه بسند فيه كذاب شيعي تابعه على بعض القصة والمتن رافضي خبيث ! وسَوْقُ المؤلف عدة طرق باختلاف في متنها لحديث الترجمة ، مع بيان أصح هذه الألفاظ ، وسَوْقُ شاهد له صححه الحاكم والذهبي ، وبيان أن خلافة عليٍّ للنبيِّ ﷺ هي خلافة خاصة في الأهل والعشيرة ، ونقل جيد عن الحافظ ابن كثير في ذلك ، وكشف تدليس الشيعي عبدالحسين حول حديث الترجمة وكذا متبعه الخميني وكذبَهما الخبيث ، والإشارة إلى رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الشيعي .

٦٢٣ تحريف الفرق الضالة ـ بما فيها الشيعة ـ النصوصَ الشرعيةَ المخالفة لأهوائهم .

٦٢٣ **(يا أم سلمة ! إن علياً لحمه من لحمي ، ودمه من دمي ، وهو بمنزلة**

هارون من موسى . . .) . موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند فيه رافضيان متهمان ، والتنبيه على شيء من تدليسات الشيعي عبدالحسين وخبثه .

٦٢٥ **(وأما أنت يا علي ! فأنت مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا النبوة)** . منكر بهذا السياق ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف جداً ، وبيان أن القصة صحيحة ثابتة في «البخاري» وغيره بلفظ آخر ، وتخريج القصة بلفظ البخاري بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وفيه نظر ، وذكر مخالفة لهذه الطريق مع بيان نكارتها ، وذكر شاهد لحديث الترجمة بسياقٍ آخر صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! فوهما .

٦٢٨ **(والذي بعثني بالحق ! ما أخرتك إلا لنفسي ، وأنت مني . . .)** . ضعيف ، تخريجه مع قصة فيه من مصدرين عزيزين - أحدهما مخطوط - مع الكشف عن عواره ، وقد ساقه عبدالحسين الشيعي سياق المسلّمات ! وفيه ما يخالف مذهبه من عدم توريث الأنبياء الأموال !! وبيان أن الحديث الثابت في ذلك ورد عن أكثر من صحابي ، وذكر ما يؤيد ذلك في كتب الشيعة .

٦٣١ **(قم ؛ فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب ، أَغَضِبْتَ عَلَيَّ حين آخيتُ بين . . .)** . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ كذاب وضاع - به أعله الهيثمي - ، ومع ذلك احتج به عبدالحسين الشيعي ! وتخريج المؤلف شاهداً له دون جملة فيه - من مصدر عزيز مخطوط - ولا يصح .

٦٣٢ **(يا علي ! إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي . يا علي ! . . .) . منكر جداً** ، تخريجه من «تاريخ دمشق» بسند فيه حرام ـ والرواية عنه حرام ـ ، واستنكار الذهبيِّ له جداً .

٦٣٤ **(يا عليُّ ! أنت أول المؤمنين إيماناً ، وأول المسلمين إسلاماً . . .) . منكر** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند مظلم ، واستظهار المؤلف وقوع سقط في السند ، والإشارة إلى ثبوت الجملة الأخيرة منه مع استنكارها في هذا السياق .

٦٣٥ **(بات علي ليلة خرج رسول الله ﷺ إلى المشركين على فراشه . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه كذاب وضاع غالٍ في الرفض ، وتخريج طريق آخر له ضعيف ، وذكر اللفظ المعروف عن ابن عباس ، وذكر مَنْ نزلت فيه آية حديث الترجمة .

٦٣٦ **(اسكني ؛ فقد أنكحتُكِ أحبَّ أهلِ بيتي إليَّ) . ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، سكت عنه الحاكم وبيَّن الذهبي خطأً في متنه ، واستظهار المؤلف وجود انقطاع في السند ، والكشف عن كذب الشيعي عبدالحسين وافترائه .

٦٣٨ **(أنت أخي وصاحبي . قاله لعلي) . ضعيف** ، تخريجه والكشف عن علتيه ، وتخريج طريق أخرى له مع بيان حالها ، والإشارة إلى روايته بزيادة فيه بسند موضوع يأتي تخريجه بعد حديث .

٦٣٩ **(بشارة أتتني من عند ربي ؛ إن الله لما أراد . . .) . موضوع** ، جَهَّل رواتَهُ مُخَرِّجُه ، وَوهَّاه الحافظ جداً ، وتعجب منه المؤلف لعدم تصريحه بوضع الحديث ! والإشارة إلى خبث صنيع الشيعي عبدالحسين في

عزوه حديث الترجمة !

٦٤٠ (يا علي ! أنت أخي ، وصاحبي ، ورفيقي في الجنة) . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه كذاب وضاع .

٦٤١ (ألا أرضيك يا علي؟ قال : بلى يا رسول الله ! قال : أنت . . .) . ضعيف ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف ، قصر الهيثمي في إعلاله ، وتخريج عدة شواهد واهية له من عدة طرق حكم الذهبي وابن حجر والسيوطي على بعضها بالوضع ، والتنبيه على خطأ وقع في «المجمع» وآخر في «اللسان» و«الميزان» ، ومع ذلك احتج به الشيعي !! واستغل خطأً ظاهراً للبوصيري أو عليه !

٦٤٦ (ادعوا لي أخي . يعني : علياً . قاله في مرض موته ﷺ) . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه بسند موضوع أعله الحافظ ، وتخريج شاهد له من مصدر عزيز مخطوط مع الكشف عن وهائه ، وذكر ما يبطله هو وحديث الترجمة من الصحيح الثابت عنه ﷺ في «الصحيحين» ، والكشف عن زيادةٍ للشيعي في متن الحديث لتأييد مذهبه ، وتخريج شاهد آخر لحديث الترجمة عن أم سلمة والكشف عن عوار إسناده ، وتعقب الحاكم والذهبي والهيثمي في حكمهم عليه .

٦٥٠ (أوحى الله ـ ليلة المبيت على الفراش ـ إلى جبرائيل . . .) . موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وتعقب عبدالحسين الشيعي في تضليله القراء في عزوه الحديث ، وتصريح المؤلف بأن «تفسير الفخر

الرازي» محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة كـ«الإحياء» !!

٦٥١ (**أنا عبدالله ، وأخو رسول الله ، وأنا الصديق الأكبر . . .**) . **موضوع** ، تخريجه مع بيان آفته ، وحكم الذهبي عليه بالبطلان ، وإيراد ابن الجوزي له في «الموضوعات» ، وتخريج جملة منه من طريقين آخرين ـ قال بنكارة أحدهما الذهبي وبيَّن المؤلف نكارة الآخر ـ ، والإشارة إلى تخريج الطرف الأول منه بسند مرسل يأتي بعد حديث .

٦٥٣ (**كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ : إن الله يقول . . .**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ واستظهار المؤلف سكوت الحاكم والذهبي عليه لبيان علته ، وكشف المؤلف عنها ، والتنبيه على تدليس وكذب عبدالحسين الشيعي الصراح !!

٦٥٤ (**أنشدكم الله ! هل فيكم أحد آخى رسول الله ﷺ . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه رافضي كذاب ، وآخر مجهول خشي المؤلف أن يكون أحد الزنادقة ، والإشارة إلى خبث صنيع الشيعي ! وتخريج طريقين له من عدة مصادر ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، وتصريح العقيلي بوضع حديث الترجمة ، وإشارة الذهبي إلى ذلك ، وجزم ابن عساكر بالوضع .

٦٥٧ (**أنا عبدالله وأخو رسوله**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه بسند مرسل .

٦٥٨ (**لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال ، لأن تكون . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وثبتت منه فقرتان ، وكشف كذبٍ وتدليسٍ مفضوح لعبدالحسين الشيعي ، وتخريج شاهد لحديث

الترجمة استشهد به عبدالحسين وفيه ما يناقض مذهبه !!

٦٦١ (ما أنا أخرجتكم وأسكنته ، ولكن الله أخرجكم وأسكنه) . ضعيف جداً ، تخريجه مع قصة فيه ، سكت عنه الحاكم لظهور علته ، ونصص عليها الذهبيُّ ، وصححه الشيعي بكل وقاحةٍ !

٦٦٢ (أما بعد ؛ فإني أمرت بسد هذه الأبواب . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي وفيه راوٍ ضعيف ! وتعجب المؤلف من تناقض الحافظ ، والإشارة إلى شاهد لين لحديث الترجمة ، قد اختلف على راوٍ فيه مع بيان سبب هذا الاختلاف ، وتخريج شاهد جيد لحديث الترجمة بلفظ آخر ، وذكر طريق أخرى له قوية .

٦٦٦ (إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه مع قصة فيه بسند فيه متروك ومجهول .

٦٦٧ (ما بال أقوام ينتقصون علياً؟! من تنقص علياً فقد . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسند فيه شيعي ضعيف ومجهولون ، والإشارة إلى ثبوت القصة دون حديث الترجمة ، والتنبيه على كذب مكشوف لعبدالحسين الشيعي !

٦٦٩ (سألتُ اللهَ فيك خمساً ، فأعطاني أربعاً ومنعني واحدة . . .) . موضوع ، تخريجه بسند فيه راوٍ متروك كذاب جعل لعلي رضي الله عنه إحدى خصوصيات النبي ، والكشف عن تدليسات خبيثة لعبدالحسين الشيعي في عزوه الحديث !

٦٧١ (اللهم ! إن أخي موسى سألك : ﴿قال رب اشرح لي

صدري . . .﴾ . . .) . موضوع ، طعن فيه العسقلاني ، وأبطله ابن تيمية ، وقال بوضع طرفه الأول ابنُ عدي ، وحلف الذهبيُّ على ذلك ، وتَعَقُّبُ عبدالحسين الشيعي في إيهامه القراء صحة الحديث !

٦٧٣ **(أيها الناس ! إني قد كرهت تخلفكم وتنحيكم عني . . .)** . منكر ، تخريجه مع قصة فيه بإسناد ضعيف ، استنكر المؤلف متنه ، وذكر عبدالحسين الشيعي جزءاً منه لم يقف على إسناده المؤلف ، واستظهاره أن يكون محرفاً من لفظ آخر لا يصح .

٦٧٥ **(والذي نفسي بيده ! فليقيموا الصلاة ، وليؤتوا الزكاة . . .)** . ضعيف ، تخريجه بسند ضعيف جداً وكشف المؤلف عواره ، وتعقب الهيثمي في كلامه عليه ، وذكر مخالفة لأحد رواته في إسناده ومتنه ـ وهو مرسل صحيح الإسناد في متنه نكارة ـ ، وتخريج شاهد له لا يصح .

٦٧٨ **(يا أيها الناس ! إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسندٍ ضعيف ، وكشف كذب وتدليس الشيعي عبدالحسين في تعليقه عليه من وجهين ، وكشف عوار حديث الترجمة ، وتخريج طرفٍ منه بسندٍ صحيح ، فيه زيادة صححها الحاكم على شرط الشيخين ! وسكت عنه الذهبي ! وكشف كذب الشيعي في كلامه عليه ، وبيان جنفه وحيفه وطغيانه وحقده على أئمة السنة ـ ومنهم الإمام مسلم ـ ، وأنه يرمي غيره من أهل السنة بدائه هو ! وكشف وهاء زيادةٍ ذكرها ذاك الشيعي مع بيان نكارتها ، وعودة إلى كشف كذب الشيعي وتدليسه ! ورد افترائه على أنس بن مالك من وجوه قوية مفحمة ، والإشارة إلى سوء صنيعه في

السكوت على الأحاديث الهالكة !

٦٩٠ لا يجوز تفسير النص الشرعي الثابت برواية إسرائيلية .

٦٩٤ **(لكل نبي وصي ووارث ، وإن علياً وصيي ووارثي) . موضوع ،** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، والكشف عن علله ، ونَقْلُ السيوطي إبطال الجورقاني له ، وذكر متابعة له حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وأقره السيوطي وابن عراق ، وترجيح المؤلف أن يكون أحد الرواة الكذابين في الطريق الأولى سرقها ، وحكم الذهبي على الحديث بالكذب وتحديده آفته ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي مع بيان كذبه وتدليسه واتباعه هواه وتجاهله حكم الأئمة على الحديث بالوضع !

٦٩٨ **(ألا قلت : فكيف تكونان خيراً مني ؛ وزوجي محمد ، وأبي هارون ، وعمي موسى؟!) . ضعيف ،** تخريجه بسند استغربه الترمذي ، وذكر طريق أخرى له فيها انقطاع أو سقط ، إشارة ابن عبدالبر إلى تضعيفه ، وتعقب عبدالحسين الشيعي وبيان جهله أو تجاهله !

٧٠٠ **(خذ هذا السيف ، فانطلق ، فاضرب عنق ابن عم مارية . . .) . ضعيف جداً ،** تخريجه مع ذكر قصة فيه ، سكت عليه الحاكم والذهبي ، واستظهر المؤلف أن هذا الصنيع إنما هو لظهور ضعفه ونكارته ، وذكر المؤلف الأصل الصحيح لحديث الترجمة مع تخريجه إياه ، ورد اتهام عبدالحسين الشيعي للسيدة عائشة رضي الله عنها ورميه إياها بالكفر ! وكشف مكره وخبثه ! ووقوف المؤلف على حديث الترجمة عند ابن شاهين بواسطة «الإصابة» .

٧٠٤ **(لقد رأيتِ خالاً بخدِّها ؛ اقشعرت كل شعرة منك) . موضوع ،**

عن علتهما ونكارتهما ، ورد افتراء الشيعي الهالك في احتجاجه بهذه الأحاديث المنكرة وغيرها ، والكشف عن ضلاله ومكره وخبثه في استغلاله حديثاً في «الصحيح» استغلالاً سيئاً .

٧١٥ **(جاء الملك بصورتي إلى رسول الله ﷺ ، فتزوجني . . .) . منكر بزيادة في آخره** ، وهو حديث في مناقب عائشة رضي الله عنها ، صححه الحاكم والذهبي ! وفي سنده راوٍ مجهولُ الحال ، وله طريق أخرى لا يفرح بها ، وكشف تدليس الشيعي عبدالحسين في استغلاله الزيادة المنكرة في الغمز على عائشة رضي الله عنها .

٧١٧ **(دعوهن ؛ فإنهن خير منكم) . منكر** ، تخريجه مع سبب وروده بواسطة «المجمع» ، ووقوع الهيثمي في خطأ نُبِّه عليه ، والحديث في «الصحيحين» دون زيادة فيه .

٧١٨ **(أنفذوا بعث أسامة ، لعن الله من تخلَّف عنه) . منكر** ، تخريجه من «الملل والنحل» للشهرستاني مع بيان علله ، وبيان جهل الشيعي عبدالحسين البالغ بالحديث ، حتى برجال مذهبه ، ورد المؤلف فرية الشيعي في نسبته إحدى كتب الشيعة إلى أهل السنة !

٧٢٠ **(إنه لا يحل المسجد لجنب ولا حائض إلا . . .) . موضوع** ، تخريجه من مخطوطة «تاريخ دمشق» بسندٍ مظلم ، والإشارة إلى طريق أخرى ، وعدم ذكر بعض من خرجه الاستثناء الذي في آخره ، وحكم ابن القيم عليه بالبطلان والوضع وأنه من زيادة بعض غلاة الشيعة ، وذكر مخالفة لأحد رواته مما تدل على اضطرابه ، وتخريج حديث آخر نحو حديث الترجمة مع الكشف عن ضعفه ، والإشارة إلى تقصير وتساهل الهيثمي

في كلامه عليه ، وذكر طريق آخر لحديث الترجمة مختصراً .

٧٢٣ **(لما نزلت : ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ . . .) . باطـل** ، تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» بإسناد مظلم ، ونَقْدُ المؤلِّف مَتْنَهُ ، ونقل إعلال ابن حجر وابن كثير له ، والتنبيه على وهم للهيثمي وخطأ للشيعي عبدالحسين !!

٧٢٦ **(يا أيها الناس ! إن الله أمر موسى وهارون أن . . .) . موضوع** ، تخريجه من مخطوط «تاريخ دمشق» بإسنادٍ فيه وضاع .

٧٢٧ **(أيها الناس ! أما تستحون؟! تجمعون ما لا تأكلون . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ متروك ، وأشار إلى ضعفه المنذري .

٧٢٨ **(ألا تعجبون من أسامة؟! اشترى إلى شهر ! . . .) . ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان عزيزان ـ بسندٍ ضعيف ، أشار المنذري إلى تضعيفه .

٧٢٨ **(إن كرسيه وسع السماوات والأرض . . .) . منكر** . تخريجه بإسناد فيه ثلاث علل ، وإعلال شيخ الإسلام له بكلام جيد ، والإشارة إلى أن حديث الترجمة تقدم في الثاني من «الضعيفة» .

٧٣١ **(لا تمنَّوا الموت ؛ فإن هوْل المطلع شديد . . .) . ضعيف** ، تخريجه ، والكشف عن وهائه ، واستدراك جيد على الإمام البخاري ، ونَفَسٌ قوي من المؤلف في الكلام على حديث الترجمة .

٧٣٢ لماذا رُدَّ حديثُ المضطرب؟

٧٣٣ تساهل ابن حبان في التوثيق مشهور .

٧٣٣ (**لما خلق الله آدم عليه السلام وذريته . . .**) . **ضعيف** ، أشار إلى تضعيفه البيهقي .

٧٣٤ (**ما من شيء أكرم على الله من ابن آدم . . .**) . **منكر مرفوعاً** ، ضعفه البيهقي وكشف المؤلف عن علته ، وصحح البيهقي وقفه .

٧٣٤ (**هلم يا عمر ! اجلس حتى أخبرك بغنى الرب عن . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه مع ذكر سبب وروده ، صححه الحاكم على شرط البخاري ! ورده الذهبي وحكم عليه بالنكارة والغرابة ، وتعقب المؤلف على العسقلاني .

٧٣٧ (**ما أحسن من مسلم ولاكافر إلا أثابه الله . . .**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بإسناد أعله البيهقي ، وإشارة الذهبي إلى نكارة الخبر ، وتوضيح المؤلف هذه النكارة .

٧٣٨ (**ما جزاء من أنعمتُ عليه بالتوحيد إلا الجنة**) . **ضعيف** ، أعله البيهقي ، وتخريج شاهد تالف له ، والإشارة إلى شاهدين آخرين لا يصلحان للشهادة .

٧٣٩ (**قد أفلح من أخلص قلبه للإيمان . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من أربعة مصادر ـ اثنان منها عزيزان مخطوطان ـ بسندٍ منقطع ، حسنه الهيثمي ! وتردد فيه المنذري .

٧٤٠ (**ليس يتحسر أهل الجنة إلا على . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ ، والكشف عن علته ، وخطأ المنذري في تقويته ، والكشف عن وهم للذهبي ، وذكر مخالفة إسنادية في حديث الترجمة ، وذِكْرُ شاهد تالف له قواه البيهقي بحديث الترجمة ! فأخطأ .

مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ ، وأشار المنذري إلى تضعيفه ، وقصر الهيثمي في إعلاله !

٧٧٠ **(كان إذا فرغ من صلاته رفع يديه وضمهما . . .) . منكر بهذا السياق** ، تخريجه من مصدر عزيز بإسناد معضل ، وصله مسلم دون زيادة فيه ـ وهو المعروف ـ ، والإشارة إلى تقصير الأعظمي في عزوه إياه .

٧٧١ الإشارة إلى جهالة صاحب رسالة «الألباني ، شذوذه وأخطاؤه» ، وأن الرسالة محشوة بالبهت والافتراء على الشيخ الألباني ، وبالجهل بعلم الحديث ومصطلحه ، والطعن في أهل الحديث ، مع التعصب الشديد للمذهب الحنفي !

٧٧٢ ورع الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في اتهامه الناس ، واستخارته الله تعالى قبل الرد على المخالف .

٧٧٣ **(ما من عبد يمرض إلا أمر الله حافظه أن . . .) . ضعيف** ؛ إسناده شديد الضعف ، خولف أحد رواته في إسناده ، وتخريجه موقوفاً بسند جوَّده المؤلف ثم تراجع عنه ، وشيء من دقة المؤلف في قراءته المخطوطات .

٧٧٤ **(من عاد مريضاً وجلس عنده ساعة . . .) . موضوع** ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ ، وتعقب المؤلف على أبي نعيم ، مع كشفه عن علل حديث الترجمة ، واستظهاره وقوع سقطٍ في إحدى المصادر .

٧٧٥ **(لا ترد دعوة المريض حتى يبرأ) . موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسندٍ تالف ، أشار إلى ضعفه الحافظ المنذري .

١ - فهرس المواضيع والفوائد

١١ (**لا تصلي الملائكة على نائحة ولا على مرنّة**) . **ضعيف** . تحرف كنية أحد رواته على الهيثمي . واحتجاج هذا بتوثيق ابن حبان خلافاً لباقي العلماء ، وفي عمران القطان كلام كأن الهيثمي لم يلتفت إليه ، مع الجهالة في الإسناد . وتساهل المنذري في تحسينه .

١٣ (**إن هذه النوائح يجعلن يوم القيامة صفين . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسند شديد الضعف . وشرح المؤلف قولَ البخاري : منكر الحديث .

١٣ (**ليس للنساء في الجنازة نصيب**) . **ضعيف جداً** . فيه الصباح أبو عبد الله ـ لا يعرف ـ ولم يجده الهيثمي كما في « المجمع » ، و ضعفه في « مختصر الزوائد » ، وتعقبه الحافظ بأن في الإسناد الجعفي . و ذكر المؤلف شاهداً ضعيفاً لبعضه .

١٤ (**في قول الله عز وجل : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً . . . ﴾ . . .**) . **باطل** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » ؛ علته ضعف ابن لهيعة ، والانقطاع .

١٥ (**تطلع عليكم قبل الساعة سحابة سوداء . . .**) . **ضعيف** . استدركه الحاكم على مسلم ، وأقره الذهبي ! وفيه ضعف ، وجهالة راوٍ وإن صحح له الترمذي حديثاً آخر ووثقه المنذري والهيثمي ! وقد اعتمد جهالته الذهبي في « المغني » . وسكت الحافظ على الحديث في « الفتح » !

١٧ ثم وقوف المؤلف على طريق أخرى للحديث لكنها تالفة ؛ فيها الواقدي ! وذكر ما صح من متن حديث الترجمة عن صحابة آخرين . وقد ذكره

السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » ، على أوهام وقعت له .

١٨ (**يبعث الله يوم القيامة ناساً في صور الذر . . .**) . **موضوع** . فيه كذاب وضاع ، اكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه ! و ذكر حديث صحيح يغني عنه مع تخريجه .

١٩ (**إن العار والتخزية يبلغ من ابن آدم . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « كامل ابن عدي » ، ومداره على الرقاشي وهو واهٍ وقد اضطرب في متنه ، وصححه الحاكم ! ورده الذهبي ، ووهم للمنذري في العزو للمخرجين مع الألفاظ .

٢١ (**إنه يكون للوالدين على ولدهما دَيْن . . .**) . منكر . الحافظ البزار فيه كلام . وشيخه مجهول ، وشيخ هذا مثله ، وخالفهم غيرهم فأوقفه مع اختلاف في المتن .

٢٢ (**يوضع للأنبياء منابر من ذهب . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسند ضعيف . فيه راوٍ متفق على ضعفه ، ومعنى قول البخاري : فيه نظر . وموقف الهيثمي من الحديث خير من موقف المنذري الذي لم يكشف عن علة الحديث ، على صياغة منه لا تسلم من نقد .

٢٣ (**إن الهدية يطلب بها وجه الرسول . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرٍ عزيزٍ مخطوط بسندٍ فيه مجهولان ، مع اختلاف في صحبة الراوي المسند للحديث .

٢٤ **(إياكم والسرية التي إن لقيت فرّت . . .) . ضعيف** . فيه ضعف ابن لهيعة ، وأبوه مستور .

٢٥ **(إذا هممت بأمر فعليك بالتؤدة حتى يأتيك . . .) . ضعيف** . تخريجه من مصدرٍ عزيزٍ مخطوطٍ بسندٍ فيه ضعف ، واستدراك المؤلفِ الحديثَ على « الجامع الكبير » للسيوطي .

٢٥ **(من تعلم علماً لغير الله . . .) . ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر أحدها مخطوط بسندٍ حسنه الترمذي ، وتعقبه المنذري بأنه منقطع ، وفات الأخير عزوه لـ « كبرى النسائي » .

٢٦ **(ما من رجل يضع ثوبه وهو محرم . . .) . منكر** . تخريجه من مصدرٍ عزيزٍ مخطوطٍ ، مداره على عاصم العمري وهو ضعيف ، وقد اخْتُلِفَ عليه في إسناده ومتنه ، وأشار إلى ذلك المنذري .

٢٧ **(أيما مسلم دعا بها ـ يعني : دعوة يونس عليه السلام ـ . . .) . ضعيف جداً** . ذكره الحاكم وسكت عليه هو والذهبي لوضوح علته . وعلاقة ضعف الأحاديث بالآباء والأبناء . وذِكر الرواية الصحيحة للحديث بدون المتن المترجم ، والتنبيه على وهم وقع في مقدمة « موارد الظمآن » .

٢٩ **(ما من مسلم أو إنسان أو عبد يقول . . .) . ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ فيه اضطراب وجهالة ، وتراجع المؤلف عن القول بجهالة حال (سابق) إلى القول بجهالة عينه . وشرح المؤلف الاضطرابَ المشار إليه ، والتنبيه على ما وقع للحاكم من أوهام في سوقه إحدى طرقه ، وتصحيحه إياها هو والذهبي ! وغير ذلك من التعقبات

على من أخطأ في هذا الحديث ، وترجيح المؤلف رواية شعبة على جهالة فيها .

٣٢ ذكر المؤلف طريقاً أخرى لحديث الترجمة فيها مدلس ضعيف ، يخشى أن يكون دلس إحدى العلل السابقة ، وإن حسنه الترمذي مع الاستغراب ! لذلك لم يقوِّ المؤلف الحديث بإسناديه . وهذا من أمثلة الحديث الضعيف الذي لا يتقوى بتعدد طرقه . وحذف المؤلف الحديث من « صحيح الكلم الطيب » .

٣٣ بيان الفرق بين حديث الترجمة وآخر صحيح مختصراً جداً ، مخرج في « السلسلة » الأخرى ، وبثالث ـ هناك ـ مختلف عنه في التوقيت والأجر . ولعلهما الحامل للحافظ ابن حجر على تحسين حديث الترجمة ! و قلّده أحد المعاصرين ! وبيان مافي تعليق النووي على الحديث من أخطاء .

٣٤ وجه آخر للاضطراب في الحديث ، وذكر حديث آخر يشابه في بعض أجزائه حديثاً ثالثاً صحيحاً .

٣٥ (**من صام الأربعاء والخميس . . .**) . **ضعيف** . مسلسل بالعلل . وفيه اضطراب ، وضعفه المنذري ـ إشارة ـ ، والهيثمي بواحد من علله الثلاث !

٣٧ (**لو أن غرباً من جهنم وضع في الأرض . . .**) . **منكر** . تخريجه من مصدر مخطوط بإسناد مسلسل بالعلل ، وروي بأتم من ذلك ، واحتمل المنذري تحسينه ، وتضعيف الهيثمي له بذكر واحدة من علله . ثم وقوف المؤلف على طريق أخرى للحديث في مصدرين أحدهما عزيز مخطوط .

٣٩ **(إن في جهنم لوادياً تستعيذ جهنم . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ فيه مجهول ، وأبوه مبهم ، واستغراب المنذري رفعه ، وتخريجه من طريق أخرى من عدة مصادر ، واختلاف نسخ « جامع الترمذي » في تحسينه مع الغرابة أو استغرابه فقط . وطريق ثالثة فيها راوٍ منكر الحديث ، وله طرق أخرى ، منها الطريق التالي ، وآخر سيأتي في هذا المجلد .

٤٠ ضبط اسم أحد رواته ، والحديث ـ مع تضعيف العقيلي له ـ حشره المعلق على كتابه في فهرس الأحاديث الصحيحة !

٤١ **(تعوذوا بالله من جب الحزن . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها من مخطوط ـ ، وهو تتمة لتخريج الحديث السابق ، فيه راوٍ كذاب ، ومع ذلك حسنه المنذري من طريق البيهقي ، واستبعد المؤلف أن يكون من غير طريق الراوي الكذاب ، ثم تبين له أنّه من غير طريقه ، لكنّه إسناد ضعيف أيضاً .

٤٣ **(يدعى أحدهم فيعطى كتابه بيمينه . . .)** . **ضعيف** . فيه والد السدي ، وهو مجهول العين ـ وإن جعله ابن حجر مجهول الحال ! ـ ، وقد حسن الترمذي الحديث مع الغرابة ! وشرح ذلك . وفات ابن كثير عزوه لمصادر أخرى كالترمذي وابن حبان .

٤٥ **(فائدة)** : في تفسير قوله تعالى : ﴿يوم ندعو كلَّ أُناس بإمامهم . . .﴾ . وأنها شرف لأهل الحديث .

٤٥ **(إن في الجنة طيراً له سبعون ألف ريشة . . .)** . **ضعيف** . في الإسناد

راوٍ متروك متهم بالوضع ، وإشارة المنذري إلى وجود إسناد آخر لحديث الترجمة ، حسنه الترمذي في حديث آخر ، وتصدير المنذري له بصيغة (روي) التي تعني الإشارة إلى ضعف الحديث . ثم وقوف المؤلف على الطريق المشار إليها في مصدرين عزيزين ، وفيها ضعيفان !

٤٦ ثبت من الحديث مع قصته قول ابن مسعود الموقوف في تفسير قوله تعالى : ﴿ متكئين على فرش بطائنها من إستبرق . . . ﴾ ، ووهم الحاكم والذهبي في تصحيحهما له على شرط الشيخين !

٤٧ (**أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة . . .**) . **موضوع** . استدركه الحاكم ، واستغرب متنه ، وجهّل أحد رواته ، وتعقبه الذهبي بوجود وضاع فيه .

٤٨ (**ما من عبد يدخل الجنة إلا جلس عند . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ فيه متهم ، جهله ـ مع غيره ـ الهيثمي ! وليسوا بمجهولين . وثبت بعضه موقوفاً على أبي هريرة ، وصح غناء الحوريات في أحاديث أخر .

٥٠ وهم العراقي في تحسين الحديث ، وتابعه عليه الفاضل علي رضا ، ولعل ذلك بسبب عدم ترجمته للراوي علة الحديث .

٥٠ (**إذا دخل أهل الجنة الجنة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بسندٍ فيه علل . ضعفه الهيثمي بعلتين ، ولم يتعرض للثالثة ، وسكوت ابن القيم على الحديث بعد سوقه إسناده .

٥١ (**إن في الجنة شجرة ، الورقة منها تغطي . . .**) . **موضوع** . تخريجه من

« تاريخ الخطيب » ـ ومن طريقه الذهبي ـ بسندٍ فيه مجهول ، اتهمه الذهبي بحديث الترجمة وأقره ابن حجر ، ومحاولة المؤلف كشف هويته ، مع تخريج طرق أخرى لبعض فقرات الحديث والكشف عن عوارها وشدة وهائها ، واستظهار المؤلف وقوع تحريف في « الروح » لابن القيم .

٥٤ **(من قام إذا استقبلته الشمس . . .) . ضعيف** . لجهالة ابن عم ابن عقيل ، وتليين المؤلف ـ تبعاً لابن حجر ـ حديث ابن عقيل .

٥٥ **(إذا أراد الله بعبد خيراً . . .) . منكر بهذا التمام** . معنى قول الهيثمي : رجاله موثقون . وأن في الإسناد مَنْ يروي المناكير ، وما تفرد به من ألفاظ في هذا الحديث مع ذكر الثابت منه . وتساهل المنذري في تمشية حديث الترجمة ! وخلطه العزو بين ألفاظ المخرجين .

٥٦ **(ليس منا من لم يوقر الكبير . . .) . ضعيف** . فيه ابن أبي سليم ، سقط من إسناد ابن حبان فصححه ! على أن في نسخة « الموارد » تحريفاً . وقد حسنه مع الغرابة الترمذي ! مع ضعف شريك الذي أسقط راوياً من الإسناد . وخرجه الحاكم وضعفه بالليث ، وذكر اللفظ الصحيح الثابت من الحديث .

٥٨ **(إنما الأمور ثلاثة : أمر تبين لك رشده . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ ، وتعقب المنذري والهيثمي في كلامهما على الحديث ، وبيان ضعف الإسناد ، وسبب وقوعهما في الخطأ . وقد قلدهما الغماري (المجتهد !) ، والمعلقون الثلاثة على « الترغيب » ! وتنبيه على سقط وقع في الإسناد في « جامع ابن عبد البر » .

٥٩ **(لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين . . .) . ضعيف الإسناد .** تخريجه من عدة مصادر ، وإشارة أبي داود صاحب « السنن » لضعف الحديث ، وضعف الراوي في روايته عن راوٍ معين ، وإخراج مسلم له في « الصحيح » على هذه الصفة والبخاري استشهاداً ! والحديث مداره على راوٍ مجهول اضطرب الرواة في اسمه .

٦٠ وهم الذهبي في موافقة الحاكم على تصحيح إسناده في « المستدرك » مع علمه بجهالة الراوي ! وإعلال ابن التركماني للحديث بعلة استفادها من ابن القطان . وفيه علل أخرى لم يذكرها ، وكشف المؤلف عن اثنتين منها .

٦٢ اطلاع المؤلف على طريق قوية للحديث ؛ ذكرها في « السلسلة الأخرى » !

٦٢ **(لا يسبغ عبد الوضوء إلا غفر الله له . . .) . منكر .** الراوي المتكلم فيه من رجال « الصحيحين » . ومخالفة حديث الترجمة للثابت في « الصحيح » ، ومن حسَّن الإسناد فكأنه نظر إلى ظاهره ، وأبعدهم من الصواب مَنْ حسَّن متنه ، وتنبيه الحافظ ابن حجر على مخالفة المتن ، وإن لم يتنبه لها المعلق على « الخصال المكفرة » ، وكيف غفل عن الشواهد التي تضعفه ولا تقويه !

٦٤ **(يد الرحمن فوق رأس المؤذن . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه راوٍ مجمع على ضعفه ، زاد في متنه على الثقات في الأحاديث الصحيحة الثابتة .

٦٥ **(لو أقسمت لبررت : إن أحب عباد الله إلى الله . . .) . ضعيف .**

تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث ، وراوٍ آخر نقل الذهبي اتهام أبي حاتم له ، ودفاع ابن حجر عنه ، وأن تكذيبه بمعنى تخطئته . وتعقب المؤلف عليه في « التلخيص » .

٦٧ **(من بنى بيتاً يعبد الله فيه من مال حلال . . .) . منكر بهذا التمام .** تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه راوٍ ضعيف عن شيخه ـ وهو منكر الحديث ـ ، وقد روي موقوفاً على أبي هريرة ، وبيان ما صح مرفوعاً من الحديث .

٦٨ **(كان في بني إسرائيل أخوان ملكان . . .) . ضعيف .** تخريجه بواسطة « الجامع الكبير » للسيوطي .

٦٩ **(انكحوا إلى الأكفاء ، وأنكحوهم . . .) . باطل بهذا التمام .** إسناده واهٍ ، وحكم ببطلانه أبو حاتم . وقد صح منه الطرف الأول .

٧٠ **(هذه الحشوش محتضرة . . .) . منكر بهذا اللفظ .** وقد زاد فيه راويه ألفاظاً على رواية الثقات الصحيحة . والإشارة إلى ما صح من أذكار دخول الخلاء .

٧١ **(من دخل على قوم لطعامٍ لم يدع إليه . . .) . ضعيف .** تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني الكبير » بسندٍ اقتصر الهيثمي على إعلاله بشيخ بقية ، وكأنه غض النظر عن عنعنة بقية ، وقد صرح بالتحديث في طريق أخرى إلا أنها ضعيفة السند إليه . وله إسناد آخر خولف فيه لكنه ضعيف أيضاً . وله طريق أخرى لا تقويه ـ لشدة ضعفها ـ وفيها زيادة صحت .

٧٤ (**من صلى الفجر ـ أو قال : الغداة ـ . . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ ضعفه الدارقطني ، وخالفه ابن حبان والطبراني فوثقاه ، وهذا يدل على تساهل الطبراني كابن حبان ، ولم يعتمد توثيقهما المنذري ، ثم ذكر لفظ الحديث الثابت عن الثقات .

٧٥ (**تنبيه**) : على ضبط اسم الراوي الضعيف ، واختلاف المصادر في اسمه .

٧٥ (**من أمّ قوماً فليتق الله وليعلم أنه ضامن . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه علل . ضعفه الهيثمي بعلة واحدة ، فقصر ، واختصر في ذلك كلام ابن حبان الذي وإن وثق راويه ، فقد ذكر خطأه ووهمه ، والإشارة إلى ما صح من الحديث بلفظ آخر .

٧٧ (**تزاحموا تراحموا**) . **لا أعرف له أصلاً** . وإن اشتهر عند بعض الخطباء ، وذكر ما يمكن أن يكون أصلاً له ، مع بيان ضعفه ، وشرح ألفاظه .

٧٧ (**من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذي . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » وفيه متهم بالوضع ـ وإن جهله أبو حاتم ـ عن شيخه الوضاع ، قصر فيه الهيثمي فضعفه فقط ، وأعل الحديث به وحده . وكذا أشار المنذري إلى تضعيفه !

٧٨ الحديث ؛ إما سرقه بعض الضعفاء فركب له إسناداً فيه مجاهيل . أو أن ذلك من أخطاء النساخ في كتابة اسمه .

٧٩ **(من سد فرجة في الصف . . .)** . **ضعيف** . ترجمة المؤلفِ شيخَ البزار ، وبيان علة الحديث ، مع وهم للبزار في تحديده لراوٍ بالاسم جاء في الإسناد بالكنية ، والإشارة إلى ما يغني عن حديث الترجمة من أحاديث صحيحة .

٨١ **(إن اليهود قوم سئموا دينهم . . .)** . **ضعيف بهذا التمام** . فيه خمس علل ! وسياقه غريب ، وحسنه المنذري وقلده المعلقون على كتابه ، وكذا الهيثمي ، وجعله المنذري من حديث عائشة ، وهو حديث آخر صحيح يغني عن هذا . وتخريج طريق لحديثها فيه مجهول . وأن خصلة إقامة الصفوف هي الضعيفة ، وتحتمل التقوية بالطرق .

٨٤ **(أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام . . .)** . **ضعيف شاذ بهذا اللفظ** . ثبت بلفظ : « . . . رأس حمار » ، وحديث الترجمة فيه راويان مختلفٌ فيهما ، غفل عنهما المنذري - فجود الإسناد - ، والهيثمي - فتعلق بشيخ الطبراني وهو متابع - !

٨٦ وله طريق أخرى لا تصح ، وورد عن ابن مسعود موقوفاً بسند فيه انقطاع . ولعله أصل المرفوع وهم فيه الضعفاء .

٨٨ **(ما بال أقوام يتلى عليهم كتاب الله . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين مرسلاً وموصولاً ، ومداره على راوٍ مجهول .

٨٩ **(هاتان الركعتان فيهما رغب الدهر . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » ، ومداره على ليث ، وهو ضعيف . وحسنه المنذري ، وقد غفل الهيثمي عن ضعف الإسناد ! وذكر ما صح من

الحديث في فضل سورة (الكافرون) .

٩١ **(كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار . . .) . ضعيف جداً** . فيه راوٍ منسوب إلى الوضع .

٩١ **(من صلى قبل الظهر أربع ركعات . . .) . ضعيف** . فيه راوٍ لا يعرف ، وتنبيه على سقط وقع في « تهذيب » ابن حجر .

وروي موقوفاً على ابن مسعود ولا يصح . وروي من كلام كعب بإسناد يحتمل التحسين .

٩٢ الهيثمي لا يتكلم على شيوخ الطبراني عادة .

٩٤ **(صلاة الهجير مثل صلاة الليل) . ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » ، وتفسير معناه ، وفيه ثلاث علل . ضعفه المنذري ، ومشاه الهيثمي .

٩٥ **(من حافظ على أربع ركعات قبل العصر . . .) . ضعيف** . فيه راوٍ سيئ الحفظ ومجهولان ، اكتفى المنذري والهيثمي بتضعيف الحديث بواحد منهما فقط !

٩٦ **(من صلى أربع ركعات قبل العصر . . .) . ضعيف** . مسلسل بالضعفاء ، ضعفه الهيثمي بواحد من هذه العلل ، وروي مختصراً ، وله طريق ثالثة ضعفها الهيثمي ، والمنذري ـ أيضاً ـ إشارة .

٩٧ **(لا تزال أمتي يصلُّون هذه الأربع . . .) . موضوع** . فيه مجهول ووضاع ، اكتفى الهيثمي به ، وله طريق أخرى يتهم به أحد مَجْهولَيْن .

٩٩ **(أربع قبل الظهر كعدلهن . . .) . ضعيف جداً** . فيه متهم بالوضع . وله إسناد آخر خير منه ، سبق قريباً .

١٠٠ **(من صلى صلاة الغداة . . .) . موضوع** . تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند فيه ثلاثة متهمون ، وقد تقدم تخريجه فيما سبق . وأشار المنذري إلى ضعفه !

١٠١ **(من صلى العشاء في جماعة . . .) . ضعيف** . فيه أبو حنيفة ، وقد سبق بسط الكلام عليه ، وهنا إشارة الهيثمي لذلك . وله طريق أخرى شديدة الضعف . ثم تخريجه باللفظ الصحيح عن جمع من الصحابة موقوفاً ، ولها حكم الرفع ، مع تمييز ما تفرد به الضعفاء .

١٠٣ **(كان إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات . . .) . منكر** . فيه جهالة وانقطاع ، ومتنه منكر ؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة في الوتر بعد صلاة القيام .

١٠٤ **(إذا وضعت جنبك على الفراش . . .) . ضعيف** . وتعقب المنذري في إهماله بيان حال الراوي الضعيف .

١٠٥ **(من بات ليلة في خفة من الطعام . . .) . موضوع** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ مسلسل بالضعفاء والمتروكين . وأشار المنذري إلى تضعيفه في كتابه وليته حذفه ، وأعله الهيثمي بواحدة من هذه العلل .

١٠٦ **(ما خيَّب الله أمرأً قام في جوف . . .) . ضعيف** . فيه مجهول ، وأعله

الهيثمي بتدليس الليث مع توثيقه ! والرد عليه . والأعجب من ذلك تعليل المنذري له براوٍ ليس له ذكر في الإسناد .

١٠٧ (**إن في الجنة باباً يقال له : الضحى . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، به ضعفه الهيثمي ، واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه .

١٠٨ (**ألا أهب لك ؟ ! ألا أبشرك ؟ ! . . .**) . **موضوع بهذا السياق** . استدركه الحاكم وصححه مع قوله : لا غبار عليه ! والعجب من موافقة الذهبي له ، مع إتهامه أحد رواته بالوضع في « الميزان » ! وتعقب المنذري للحاكم مع وهم إسنادي لا يضر . وذكر ما صح من الحديث وألفاظه ، وتمييز المنكر من زيادات هذا الإسناد ، وإن وجد لبعضها متابعات إلا أنها لا تصح . وما وقع للهيثمي من أوهام وتساهل في تخريجها .

١١١ (**إن يوم الجمعة وليلة الجمعة . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، ومجهول ، وتنبيه المؤلف على تحريف وقع في نسخته من « مسند أبي يعلى » وتصحيحه من كتب الرجال ثم من « المسند » بعد طباعته ، وذهول الهيثمي عن علته ، واقتصار المنذري على تضعيفه بالإشارة !

١١٣ (**الزكاة قنطرة الإسلام**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر عزيزةٍ مخطوطة ، وإعلاله بالعلة القادحة ، وإن ذكرت غيرها معها ، وإضافة المنذري علة أخرى لا وجود لها في الإسناد ، وذكر تضعيف ابن حجر وغيره له .

١١٤ (**ما خالطت الصدقة . . .**) . **ضعيف** . ضعف الحديث بسبب من هو

متفق على ضعفه ، وانكشاف علة أخرى أمام المؤلف من خلال تتبع مصادر التخريج ، وغمز المؤلف من حفظ البزار الحافظ .

١١٦ **(ظهرت لهم الصلاة فقبلوها ، وخفيت لهم الزكاة . . .) . موضوع .** فيه متهمان ، اكتفى البزار والهيثمي بإعلاله بواحد منهما ، وتليين القول فيه !

١١٦ **(إن في النار حجراً يقال له : ويل . . .) . ضعيف .** فيه مجهولان ، وعزاه الهيثمي لأبي يعلى وهماً .

١١٧ **(طوبى له إن لم يكن عريفاً) . ضعيف جداً .** فيه راوٍ متروك بالإجماع ، اشتبه بغيره على المنذري والهيثمي .

١١٨ **(ما الذي يعطي من سعة بأعظم أجراً . . .) . ضعيف .** إسناده ضعيف ، وله طريق أخرى شديدة الضعف ، ليَّن الهيثمي القول فيها .

١١٩ **(ما نقصت صدقة من مال قط . . .) . ضعيف .** فيه ضعيفان ، وأشار الهيثمي إلى جهالة أحد رواته ، وإن كان عنى شيخ الطبراني فترجمته عزيزة ، ولكنه ثقة ، ولأكثر الحديث شواهد ثابتة .

١٢١ **(من صام الأيام في الحج . . .) . منكر .** وتخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ فيه شيخ الطبراني ، كان يتلقن ولا يتعمد الكذب ، ولعله اختلط ، وذكر وهم وقع للحافظ ابن حجر في « اللسان » ، وكذا وهم آخر للهيثمي !

١٢٣ **(أحذركم الدجالين الثلاث . . .) . منكر بمرة .** رواية ابن خزيمة

للحديث تثبيت له عند الحاكم ، وكشف المؤلف عن ضعف الحديث ، وتعجبه من الذهبي والعسقلاني في إغفالهما ترجمة مجهول في « الميزان » و « اللسان » ! وإغفالهما وابن أبي حاتم والبخاري ترجمة آخر مجهول .

١٢٤ (**أظل الله عبداً . . .**) . **ضعيف جداً** . إسناده مسلسل بالعلل . فيه من نهى الإمام أحمد ابنه عبدالله أن يروي عنه ، ثم أخرج عنه في « الزوائد » ، وتعجب الشيخ أحمد شاكر من ذلك ، واعتذار المؤلف لعبد الله .

١٢٦ (**اذهب بضعفائنا ونسائنا . . .**) . **منكر** . فيه راوٍ ضعفه الحافظ ، ومع ذلك سكت عن الحديث في « الفتح » ، وماذا يعني سكوته هناك .

١٢٧ له طريق أخرى منكرة مثلها ، ومخالفة الحديثين للمحفوظ عن ابن عباس ، ودلالته على رمي الجمار قبل شروق شمس يوم النحر ليست صريحة .

١٢٨ (**من كذب على والديه أو عليَّ . . .**) . **منكر** . تخريجه من مصدر مخطوط وآخر مطبوع بسندٍ فيه مجهول ، وعلة أخرى مظنونة .

١٢٨ (**من كذب علي وقي الشفاعة**) . **منكر** . في إسناده مجهولان .

١٢٩ (**أعطيت أمتي في شهر رمضان . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر مخطوطة عزيزة بسندٍ فيه راوٍ اتهمه ابن حبان بالوضع ، وعنه شيخ لا يعرف ، وله طريق أخرى مثلها ، وصدره المنذري بقوله : روي ؛ إشارة لضعفه .

١٣٢ (**أظلكم شهركم هذا . . .**) . ضعيف . ذكر اختلاف وقع في نسبة راوٍ وترجيح المؤلف ما في « تاريخ البخاري » ، ونقل تضعيف البخاري لهذا الراوي ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » ! وتحقيق المؤلف جهالة الأب .

١٣٤ (**من قام رمضان إيماناً واحتساباً . . .**) . شاذ بزيادة : وما تأخر . تخريجه من مخطوط « كبرى النسائي » ، وتوسع المؤلف رحمه الله في تخريجه وتتبع طرقه ومصادره ببحث فريد ماتع موسع مفصل ، يعترف له الخصوم بسعة الاطلاع وطول النفس ، وهذا الحديث مثل جيد للشاذ في طبقات متعددة من الإسناد ، مع أمثلة مختلفة داخل الحديث الواحد ، وتعارض الإرسال والوصل ، وفي البحث مثل للخطأ الذي يحصل بالجمع بين الروايات أو اختصارها ، وماذا تعني حرف (صـ) في نَسْخِ الكتب عند المحدِّثين .

وتنبيه على أخطاء وقعت للحفاظ فيه .

والراوي الضعيف إذا روى حديثاً على الاتصال ، وهو معروف بالأرسال . والراوي الثقة الحافظ لا يستبعد تعدد أسانيده للحديث الواحد ، وشرط ذلك . وأن تتبع طرق الحديث يبين عللاً قد لا تظهر لأول وهلة .

١٤٦ فضل المؤلف وإنصافه في تراجعه عن تحسين الحديث بعدما تبين له خطؤه .

١٤٧ (**من زوج كريمته من فاسق . . .**) . موضوع . فيه راوٍ وضاع ؛ نسب كلام الشعبي الموقوف الى النبي ﷺ وله الحديث التالي :

١٤٧ (**إذا حملت المرأة فلها أجر الصائم . . .**) . موضوع . تخريجه من عدة

مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ فيه الوضاع السابق .

١٤٨ (**كان يصوم شعبان كله . . .**) . **منكر** . في إسناده **علتان** ، ومع ذلك حسنه المنذري ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » ! وتنبيه المؤلف على تحريف وقع في اسم أحد رواته . وذكر طريق أخرى للحديث من مصدر عزيز مخطوط لكنها لا تساوي شيئاً .

١٥٠ ذكر ما صح من الحديث ، وتخريجه بما يثبت نكارة حديث الترجمة . ووهم المنذري في عزوه إياه بتمامه للشيخين ! وله طرق أخرى . لم يخرجها ابن حجر ولا العيني ! !

١٥١ (**من قال : الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته . . .**) . **منكر** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسند فيه علتان : إحداهما ابن نهيك وهو متروك ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ! وآخر ضعيف ، قال فيه الذهبي : متروك ! وذكر الحافظ أنه لا يحتمل هذا الحديث المنكر .

١٥٢ (**من صام يوم الأربعاء ويوم الخميس . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » من مصدر عزيز مع وجود اختلاف في السند ، وبيان المؤلف أنّ هذا ليس من الناسخ . ، وماذا تعني علامة (صح) في الكتب الحديثية . وتحقيق القول في رواته ، وتحديد المؤلف سبب الاضطراب في الإسناد وتخريج الحديث من وجه آخر ، ولا يصح .

١٥٤ (**من مثَّل بذي روح ثم لم يتب . . .**) . **ضعيف** . مداره على شريك وهو ضعيف وإن كان من رجال مسلم ـ متابعة ـ ، وتساهل المنذري في تحسين إسناده والهيثمي في الكلام عليه وإنْ تبعه على ذلك الشيخ الساعاتي !

وللحديث لفظ محفوظ عند الشيخين .

١٥٥ (**العمرتان تكفران ما بينهما . . .**) . **منكر بالشطر الثاني** . تخريجه من مصدر مخطوط بسندٍ فيه اثنان لا يعرفان ، ولا ذكر لهما في كتب الرجال . وذكر الأسانيد التي تثبت نكارة الشطر الثاني ، وتفرد المجهولين به . وتعجب المؤلف من سكوت المنذري على حديث الترجمة ، والرد عليه مفصلاً بتقسيمه لكتابه إلى صحيح وضعيف . وقد طبع الكتاب كاملاً بعد وفاة المؤلف رحمه الله .

١٥٨ (**الحاج يشفع في أربع مئة أهل بيت . . .**) . **منكر بهذا التمام** . مسلسل بالعلل ، أعله المنذري والهيثمي بواحدة منها ! والشطر الأخير من الحديث صحيح ، أصله في « الصحيحين » .

١٥٩ (**إن آدم أتى البيت ألف أتية . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مصدر مخطوط بسندٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، وما وقع فيه للمعلقين الثلاثة على « الترغيب » من أخطاء .

١٦٠ (**إن للكعبة لساناً وشفتين . . .**) . **باطل** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ ، وظهور إشكال بسبب وجود سقط في الإسناد من المخطوط أو غيره ، والكشف عن علة الحديث .

١٦١ (**إن داود النبي قال : إلهي ! . . .**) . **ضعيف** . إسناده مسلسل بالضعفاء ، أعله الهيثمي بواحد منهم فقط !

١٦٢ (**ما راح مسلم في سبيل الله . . .**) . **منكر** . فيه حفص صاحب

القراءة ، وهو متروك في الحديث ، وضعيفان آخران . ولم يعرف الهيثمي بعض الرواة ، وقلده المعلقون على « الترغيب » !

١٦٣ (**تنبيه**) : على راوٍ ثقة يشتبه بغيره من الضعفاء ، وجمع الحافظ ابن حجر بينهما في « اللسان » ! وقد ميّز بينهما في « التقريب » .

١٦٤ (**من خرج في هذا الوجه . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » ، فيه راوٍ متكلَّمٌ في روايته عن شيخه ، وهذه منها ، ومدار الحديث على من هو منكر الحديث ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وتعقبه السيوطي . واكتفى بتضعيفه العلماء . وحشره القلعجي ـ لجهله ـ في فهرس الأحاديث الصحيحة ! ولابن حجر تعليقات على « مجمع الزوائد » .

١٦٨ (**من بلغ الثمانين من هذه الأمة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه ، وكشف المؤلف عن علته .

١٦٩ (**يا عكراش ! كل من حيث شئت . . .**) . **ضعيف** . تقدم تخريجه مختصراً فيما سبق مِنْ هذه السلسلة ، فيه من يروي المناكير .

١٧١ (**ليدركن الدجال قوماً مثلكم . . .**) . **ضعيف** . استدركه الحاكم على شرط الشيخين ، وتعقبه الذهبي بأنه مرسل . ومسنده ليس صحابياً ، اختلط عليه . وتكرر الحديث فيما يأتي .

١٧١ (**زِني شعر الحسين وتصدقي . . .**) . **منكر** . صححه الحاكم ! ورده الذهبي ؛ فيه علتان ، منها المخالفة في السند والمتن ، والحديث صحيح

بدون شطره الأخير المتعلق برجل العقيقة . وتخريج الروايات الصحيحة في ذلك .

١٧٤ (**الحمد لله الذي أطعمني الخمير . . .**) . **موضوع** . فيه وضاع ، ومع ذلك استدركه الحاكم وسكت عليه هو والذهبي ! ومعارضة الحديث للأحاديث الصحيحة الثابتة المحرمة لبس الحرير .

١٧٥ (**من طاف بالبيت خمسين مرة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ جُلها مخطوط ـ ، واستغربه الترمذي ونقل عن البخاري أنه يُروى عن ابن عباس قوله ، والمرفوع مسلسل بالعلل ، ولم يجده الشيخ المؤلف في « كبير الطبراني » ، والموقوف لم يجده المؤلف أيضاً واستبعد صحته .

١٧٦ (**ما وسعني أرضي ولا سمائي . . .**) . **لا أصل له** . وإنما هو من الإسرائيليات ، وتفسير شيخ الإسلام له بعيداً عن حلول ذات الله بالمخلوقات ، وتأييد العراقي والسخاوي له . وكيفية التعامل مع أقوال العلماء المختلفة . وذكر ما يغني عن حديث الترجمة مما صح من الحديث .

١٧٧ (**ما من مسلم يقف عشية عرفة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، واستنكار البيهقي للحديث ، مع عدم وجود من ينسب إلى الوضع فيه . وعلة الحديث العنعنة .

١٧٩ (**يا مالك يوم الدين . . .**) . ضعيف . فيه مجهول ، وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وآخر ضعيف كذبه الفلاس ـ وبه أعله الهيثمي ـ ، وتخريج المؤلف له ؛ لأن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكره دون عزو .

١٨٠ (**لو يعلم أهل الجمع بمن حلوا . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط ـ ، فيه الحسن بن عمارة ـ وهو العلة ـ مدار الحديث عليه ، وقد أسقطه راوٍ اضطراباً منه ، وخفي على الهيثمي فأعل الحديث بالجهالة .

١٨٢ (**إن استطعت أن تعمل . . .**) . **ضعيف** . أشار شيخ الإسلام لضعفه ، وهو من أحاديث « الإحياء » ، ولم يخرجه العراقي بما يفيد ، وأصله حديث ابن عباس المشهور (بالوصية) بدون حديث الترجمة ، وأسانيده شديدة الضعف ، لا تتقوى ببعضها .

١٨٥ (**من سرق ، وأخاف السبيل . . .**) . **منكر** . سقط اسم راويه الضعيف من « تفسير ابن كثير » ونقله غيره عنه ، وللحديث علتان : إحداهما ضعف ابن لهيعة ، ولا وجه لاحتجاج الشيخ أحمد شاكر بحديثه مطلقاً ! واستغراب المؤلف كيفية إعلال أخيه الأستاذ محمود شاكر للحديث ، وبحث جيد في اللقاء والسماع والاتصال والتدليس .

١٨٧ لا يصح الاستدلال بالحديث على ما ذهب إليه الجمهور في تفسير آية المحاربة .

١٨٨ (**من قال : جزى الله عنا محمداً . . .**) . **منكر** . فيه راوٍ تدخل عليه المناكير ، وضعف الحديث المنذري ـ إشارة ـ والهيثمي ، وقد سبق .

١٨٩ (**من صلى علي في يوم [الجمعة] . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، له طريقان ، لم يقوِّ الحفاظ الحديث بهما ، بل عدّوه منكراً ، وفائدة حول كتاب « المختارة » ونسخة المكتبة الظاهرية منه ، وما

فيها من إلحاقات للمؤلف في نسخته الخاصة .

١٩١ (من قرأ سورة ﴿ يس ﴾ في ليلة الجمعة ...) . ضعيف جداً . تخريجه بسند شديد الضعف ؛ فيه راوٍ منكر الحديث ، وآخر مجهول الحال ، وتخريجه من نفس الطريق مع اختلاف في لفظه .

١٩١ (من قرأ حم ﴿ الدخان ﴾ في ليلة الجمعة ...) . ضعيف جداً . ضعفه الهيثمي براوٍ ، وأغفل الآخر المجهول !

١٩٢ (أتحبون أن يستظل نبيكم بظلٍّ من نار ...) . ضعيف . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسند ضعيف ، وتوثيق ابن حبان للرواة الذين يضعفهم غيره ، وبماذا تثبت صحبة الراوي .

١٩٣ (كان ﷺ يوم بدر في الظل ...) . منكر . تخريجه بنفس الإسناد السابق .

١٩٣ (الشهداء ثلاثة : رجل خرج بنفسه ...) . موضوع . تخريجه ، وتحديد العسقلاني علة الإسناد ، وتأييد المؤلف ذلك مع إعلال المتن بالوضع وشرح ذلك .

١٩٦ (إن من العلم كهيئة المكنون ...) . منكر . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهمان بالوضع واثنان مجاهيل ، واتفاق المحدِّثين على ضعف الحديث .

١٩٨ (أربعة من كنّ فيه ...) . موضوع . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه وضاع ، ومجهول .

١٩٩ (**من قرأ القرآن ؛ فقد استدرج النبوة . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وفيه مجهول ، وتحقيق القول فيه مع تمييزه عن غيره . واستصواب الموقوف من طريق الثقات عنه ، وعن غيره . واستحسان المؤلفِ من سكت على الحديث لمعرفته بجهله !

٢٠١ (**اهجري المعاصي ؛ فإنها . . .**) . **ضعيف** . توثيق الطبراني لأحد رواته مخالف لمن ضعفه ، وكأنه لم يتبين له حاله ، واعتمد كلامه المنذري ! على خلاف الهيثمي الذي رده فأصاب . وله طريق أخرى فيها مجهولان ، وتحقيق القول في أم أنس ! وتناقض الطبراني فيها ، وإن تابعه ابن حجر !

٢٠٣ (**من أكثر ذكر الله فقد برئ من النفاق**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ ، أخطأ راويه في إسناده فرفعه ، وغفلة السيوطي عن هذا !

٢٠٤ (**تنبيه**) : على أوهام وقعت للعلماء حول هذا الحديث . كان المؤلف قد تابع فيها من سبقه قبل الوقوف عليه .

٢٠٥ بيان جهل المعلقين على « الترغيب » للمنذري .

٢٠٦ (**إن الله يقول : يا ابن آدم ! إنك إذا . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه متروك وآخر مختلط .

٢٠٧ (**من قال إحدى عشرة مرة . . .**) . موضوع . تخريجه من عدة مصادر جلها مخطوط عزيز ، وتساهل ابن عدي في راويه فضعفه ، وهو يروي

بواطيل ! وله طريق أخرى مثلها ، وسيأتي تخريجه في هذه « السلسلة » بلفظ آخر .

٢٠٩ **(كفارة المجلس أن لا يقوم حتى يقول . . .) . منكر** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بإسناد فيه وضاع ، وقد روي بإسناد استدركه الحاكم على شرط مسلم بدون زيادة التكرار ، وروي عن عدة صحابة في ذلك ليس فيها هذه الزيادة ، إلا في طريق موقوفة ؛ فيها مختلط .

٢١٠ **(ما من عبد قال : لا إله إلا الله . . .) . موضوع** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط عزيز ـ ، وأشار المنذري إلى تضعيفه فقط ؛ فقصر .

٢١١ **(إن لله تعالى عموداً تحت العرش . . .) . موضوع** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط عزيز ـ بسندٍ فيه وضاع ، وله شاهد تالف مثله .

٢١٢ **(من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . .) . شاذ** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ شك فيه راويه على خلاف الرواية المحفوظة ، وتقلب الضعفاء على رواية الحديث بألفاظ متغايرة . والروايات التي لها حكم الرفع .

٢١٥ **(من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من مصدرٍ عزيز بسندٍ فيه راوٍ شديد الضعف لم يعرفه المنذري ، وتعقب المؤلف للهيثمي في الكلام عليه .

٢١٦ **(من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » ، وسبق الكشف عن علته في

هذه « السلسلة » ، واشتغال البعض بتدقيق ألفاظ لا تقدم ولا تؤخر في فهم الحديث ـ والحديث ضعيف ـ ، والعجز عن الرجوع إلى المصادر ؛ كل ذلك ليس من التحقيق ! !

٢١٧ (**من قال : سبحان الله وبحمده . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ مسلسل بالضعفاء ، وله طريق آخر لا يقويه ، ولفظه منكر ، وثالث تعقب فيه المؤلفُ ابنَ حجر بكلام الذهبي !

٢٢٠ (**سبحان الله وبحمده . . .**) . **ضعيف** . ضعفه المنذري والهيثمي براوٍ رمي بالكذب .

٢٢١ (**إن القبر الذي رأيتموني أناجي فيه . . .**) . **ضعيف** . استدركه الحاكم على شرط الشيخين ! ورده الذهبي ، وفيه نكارة في نزول الآيات ، وذكر بعض الروايات التي لا تصح في سبب النزول . وبيان ما صح في زيارة النبي ﷺ قبر أمه .

٢٢٤ (**يا أبا المنذر ! قل : لا إله إلا الله . . .**) . **ضعيف جداً** . مسلسل بالمتروكين ، في اسم أحدهم إشكال . وأعله المنذري والهيثمي بواحد من خمس علل ! ومعنى (الحُسْن) في كلام ابن عبد البر .

٢٢٦ (**من قال : سبحان الله ، والحمد لله . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ مشاه المنذري ، وتبعه الهيثمي ، وكلامهما متعقب بضعف راوٍ فيه وتدليسه ، وجهالة حال آخر .

٢٢٧ (**من قرأ في ليلة : ﴿ فمن كان يرجو . . . ﴾ . . .**) . **ضعيف** . فيه من تفرد

عنه ثقة ، لم يوثقه أحد على خلاف دعوى ابن حجر في ذلك ، إلا إن كان ابن حبان ، وهو متساهل حتى في نقده ، ورد الذهبي على الحاكم تصحيحه !

٢٢٩ (**من قرأ آية الكرسي في دبر . . .**) . **ضعيف** . وإن حسنه المنذري والهيثمي ؛ لجهالة راوٍ فيه حالاً أو عيناً ، وآخر ضعيف ، وتعقب من قلد المنذري والهيثمي من المعاصرين الذين ردوا على ابن حجر بدون علم ، وذكر الحديث بلفظه الصحيح .

٢٣١ (**من قال في دبر الصلاة . . .**) . **ضعيف** . فيه مجهولان ، ضعفه المنذري والهيثمي بأحدهما !

٢٣٢ (**نزل عليه جبريل عليه السلام فقال . . .**) . **ضعيف** . تخريجه ، وتحقيق القول في أحد رواته وبيان أنه مجهول لا يعرف . وليس له إلا حديثان روى أحدهما ابن خزيمة معلقاً ، ولكنه صحيح .

٢٣٤ (**نزل علي جبريل فقال : إن خير الدعاء . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه وضاع ، وأشار المنذري إلى ضعفه ! وتبعه من علق على كتابه ! !

٢٣٥ (**يا خالد بن الوليد ! ألا أعلمك . . .**) . **موضوع** . فيه الحكم الأيلي ، صاحب موضوعات . وإن كان الدعاء ثابتاً من حديث صحابة آخرين .

٢٣٦ (**ما من عبد يقول : لا إله إلا الله . . .**) . **ضعيف** . فيه مختلط ، وأشار المنذري إلى تضعيفه ، واكتفى الهيثمي بتضعيف الحديث به ، وفيه آخر ضعيف .

٢٣٦ **(من صلّى عليّ من أمتي صلاة . . .) . ضعيف بهذا التمام** . تخريجه بإسناد ضعيف ؛ فيه من لا يعرف ، وبيان تساهل المنذري وسوء صنيع الهيثمي ، وبيان ما صح من الحديث ، ويقارن ما كتبه المؤلف هنا مع ما كتبه في « الصحيحة » .

٢٣٨ **(من صلّى عليّ ؛ بلغتني صلاته . . .) . ضعيف** . فيه أبو جعفر الرازي ، وأعله الهيثمي بمن لم يعرفه ! ووثق الرازي هذا ! وتعقب المؤلف عليه .

٢٣٩ **(من صلّى على محمد وقال : اللهم . . .) . ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ ، وبيان حال ابن لهيعة ، وما اضطرب فيه من الرواية ، وعلة الحديث جهالة راوٍ آخر .

٢٤١ **تنبيهات** : منها اعتماد المنذري والهيثمي توثيق ابن حبان ! وتعقب الناجي للمنذري ، لكنه أعل الحديث بابن لهيعة . وكذا فعل المعلق على « مجمع البحرين » !

٢٤٢ ضبط اسم الراوي المجهول علة الحديث مع بيان التصحيفات التي وقعت في بعض كتب الحديث . مع تحقيق القول في الراوي المشار إليه . وتعقب المؤلف لأحد المحققين الفضلاء .

٢٤٢ **(ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد . . .) . ضعيف بهذا التمام** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ متفق على تضعيفه وآخر مثله إلا أن ابن حبان ذكره في « ثقاته » وغمزه . وأشار البخاري إلى أنه روي مرسلاً ولم يقف المؤلف عليه إلا موصولاً من الطريق

التي أشار إليها البخاري ، ولا يصح من الطريقين عن أبي هريرة ، وروي عن أنس موقوفاً بلفظ آخر وفيه عنعنة الحسن . والشطر الأول من حديث الترجمة صحيح .

٢٤٤ (**ذروة سنام الإسلام : الجهاد . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه ضعيفان على التوالي ، وقد صح الحديث دون آخره .

٢٤٥ (**كل عين باكية يوم القيامة ؛ إلا عين . . .**) . **ضعيف** . تقدّم تخريجه في هذه « السلسلة » ، وفيه علتان ، وقد صح دون زيادة فيه .

٢٤٦ (**إذا رجف قلب المؤمن في سبيل الله . . .**) . **موضوع** . تخريجه من عدة مصادر - بعضها مخطوط - بسندٍ فيه متروك كذاب ، وروي موقوفاً بسندٍ فيه مجهول لم يوثقه إلا ابن حبان .

٢٤٧ (**الساعة التي يستجاب فيها الدعاء . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدر مخطوط بسندٍ فيه راوٍ متهم ، وشرح معنى تسوية الحديث عند المحدثين .

٢٤٨ (**من طلب الدنيا بعمل الآخرة . . .**) . **ضعيف** . إسناده مسلسل بالمجهولين .

٢٤٨ (**من قال : لا إله إلا الله مخلصاً . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه وضاع . وأساء المنذري حين أشار لضعفه فقط بصيغة (روي) ، وبيان ما تدل عليه هذه الكلمة . وما فيها من إيهام شمول الضعيف مع الموضوع .

٢٤٩ (**إن صلاة المرابط تعدل خمس مئة صلاة . . .**) . **ضعيف جداً** .

تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، وأورده المنذري في كتابه ، ولم يشر حتى إلى ضعفه ! !

٢٥٠ (**من ترك صلاة متعمداً . . .**) . **ضعيف جداً بتمامه** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهم بالوضع ، ومع ذلك وثقه ابن حبان ، وأخرج له الحاكم في « المستدرك » ! ! وقد صح الحديث دون آخره .

٢٥١ (**من سلَّ سخيمته على طريق من طرق . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بإسناد ضعيف ، استدركه الحاكم مصححاً ! ووافقه الذهبي ـ مع أنه ضعف راويه ـ علته ـ في « الميزان » ـ ! وله إسناد حسن بلفظ مختصر ، وهذا له شواهد . وتنبيه على تصحيف وقع في متن الحديث في « الكامل » لابن عدي ، وكلمة جامعة من المؤلف حول هذه المطبوعة التي تحتاج إلى إعادة تحقيق ! !

٢٥١ (**تعوذوا بالله من جب الحزن . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك متهم . وقد سبق تخريجه في هذه « السلسلة » من طريق أخرى .

٢٥٤ (**إذا كان يوم القيامة ؛ صارت . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راويان شديدا الضعف ، ومع ذلك جزم المنذري في « الترغيب » بنسبته إلى النّبي ﷺ !

٢٥٥ (**يؤتى يوم القيامة بصحف مختمة . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ ضعيف كثير الوهم ، وتحقيق القول في رواية الشيخين له وعلى أية حال كانت . ثم تبين وجود تحريف في إسناد الطبراني استلزم إعادة تخريجه .

٢٥٧ (**قليل الفقه خير من كثير العبادة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة

مصادر - بعضها عزيز مخطوط - ، والموقف من كلام العالم في الرواة بجرح غير مفسر ، مع معارضة غيره له . وتوضيح علة الحديث الحقيقية ، وتصحيح البيهقي له موقوفاً ، والتنبيه على تحريف وقع في بعض مصادر التخريج .

٢٥٩ **(من جاءه أجله وهو يطلب العلم . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر - أحدها مخطوط - بسندٍ فيه كذاب ، وأعله الهيثمي براوٍ آخر شديد الضعف ؛ لكنه دون الكذاب ، والحديث مضطرب السند ، وقد روي مرسلاً .

٢٦١ **(علماء هذه الأمة رجلان . . .)** . **ضعيف** . فيه علتان اكتفى المنذري في « الترغيب » والهيثمي في « المجمع » بواحدة منهما ، وتحقيق القول في أحد رواته . وتخريج طريق أخرى له فيها مجهول وانقطاع . وجزم الحافظ العراقي بضعفه .

٢٦٣ **(القلوب أربعة . . .)** . **ضعيف** . روي مرفوعاً بسند ضعيف منقطع خولف فيه أحد رواته فروي موقوفاً بنفس الانقطاع ، وما تُعقِّبَ به المؤلف من المعلق عليه « إغاثة اللهفان » لا يلزمه ؛ لأنه ترجيح للموقوف على المرفوع فقط ، مع ما في كلامه من أخطاء ، وتعقب ابن كثير في تحسين إسناده مع تجويده !

٢٦٥ **(ما عبد الله بشيء أفضل من فقه . . .)** . **موضوع** . فيه وضاع ، وتقصير العراقي والمنذري في إعلال الحديث ، والإشارة إلى أن أصله موقوف على الزهري .

٢٦٥ (**تعلموا العلم ، وتعلموا للعلم . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، وله شاهد آخر سبق في هذه « السلسلة » .

٢٦٦ (**تقعد الملائكة على أبواب المسجد . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه مطر الوراق ، ولم يحتج به الشيخان ، وتوضيح حالة إخراجهما له .

٢٦٧ (**إذا كان يوم الجمعة دفع إلى الملائكة . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ مجهول عن آخر متروك يروي الموضوعات .

٢٦٨ (**من أحيا ليلتي العيدين إيماناً . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدر مخطوط مرفوعاً بإسناد فيه كذاب ، وقد سبق تخريجه واستظهار المؤلف أن يكون بقية دلسه عن أحد الكذابين ، فظهر في هذا التخريج ، وروي موقوفاً بسندٍ فيه متهم .

٢٦٨ (**أوحى الله تعالى إلى آدم عليه السلام . . .**) . **موضوع** . تخرجه من مصدر مخطوط ، ودقة أهل الحديث في كتابة الأحاديث ، والإشارة إلى الشك في بعض الألفاظ . وفي الإسناد وضاعان ، ومع ذلك اكتفى المنذري في « الترغيب » بالإشارة إلى ضعفه مع أنّ آثار الوضع عليه بينة !

٢٧٠ (**ما من عبد ولا أمة يضن . . .**) . **منكر** . في متنه نكارة ، وإسناده فيه راوٍ متفق على ضعفه ، بل أشد .

٢٧١ (**المقام المحمود : ذاك يوم ينزل الله تعالى . . .**) . **منكر بهذا التمام** . في سنده ومتنه اختلاف بسبب راويين مختلطين ، وأحدهما مدلس . وقد

سبق الإشارة في هذه « السلسلة » إلى هذا الحديث ، وأنه لا يصح في الأطيط حديث ، وقد صح بعضه ، مع تخريجه .

٢٧٢ (**أشهدوا هذا الحجر خيراً . . .**) . **منكر بهذا اللفظ** . فيه راوٍ مجهول العين ، وأورده ابن حبان في « ثقاته » ! وإسماعيل بن عياش ضعيف في هذا الإسناد . وتعقب المنذري والهيثمي في إطلاق التوثيق على شيخ الطبراني ! وفي فضل الحجر الأسود أحاديث صحيحة ، ليس فيها ما في هذا الحديث .

٢٧٤ (**إن الخيل معقود في نواصيها . . .**) . **موضوع** . أي : بتمامه ، وقد أشار المنذري إلى نكارة بعض ألفاظه ، وتحديدها ، وفي سند الحديث وضاع ، ومجاهيل اكتفى الهيثمي في تضعيف الحديث بهم ! وضبط المؤلف اسم الراوي الأعلى .

٢٧٥ (**إن لم تغل أمتي . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ مجهول ، وثقه ابن حبان ، وتابعه المنذري والهيثمي ، وهذا من تساهلهما . وقد خالفهما غيرهما .

٢٧٦ (**يا بنية ! قومي ؛ فاشهدي رزق ربك . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسندٍ فيه كذاب وضاع ، ومع ذلك اكتفى البيهقي بتضعيفه والمنذري بالإشارة إلى ضعفه ! والرواة عن هذا الوضاع اختلفوا عليه في اسم صحابيه .

٢٧٧ (**من قال حين يدخل السوق : لا إله إلا الله . . .**) . **موضوع** . فيه نهشل . وقد صح الحديث باختصار ، وبلفظ آخر .

٢٧٨ (**لأن يجعل أحدكم في فيه تراباً . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ مداره ـ بعد التحقيق ـ على ابن إسحاق ، وإلا ؛ ففي الإسناد الآخر ـ أيضاً ـ مجهول . وبيان خطأ وتساهل بعض العلماء في الكلام على هذا الحديث . ومن تابعهم من المعاصرين .

٢٧٩ وفيه فوائد : أن العزو للأعلى طبقة أو الأشهر كتاباً هو الأولى ، والجرح المفسر مقدم على التعديل .

٢٨١ محمد بن إسحاق وكلمة جامعة وتحقيق بديع حول حكم روايته للحديث .

٢٨١ (**إني لأعلم أرضاً يقال لها : عُمان . . .**) . **ضعيف** . صحح إسناده أحمد شاكر اعتماداً منه على توثيق ابن حبان ! وغيره يقول : مجهول ، وكلمة جامعة من المؤلف حول كتاب « الثقات » لابن حبان ورجاله الذين يذكرهم فيه ، وما حكم به الشيخ أحمد شاكر من تصحيحات لأحاديث كثيرة بناء على قاعدته هذه !

٢٨٣ نقاش المؤلف مع الشيخ أحمد شاكر رحمهما الله حول قبول أقوال ابن حبان في كتابه « الثقات » أو رفضها ، وما عاناه المؤلف من جهد للوصول إلى الحقيقة معه . وكلمة للمؤلف حول قبول المؤلفين والعلماء للنقاش لكن بطريق غريبة ! وللحديث لفظ آخر وهو الآتي :

٢٨٣ (**إني لأعلم أرضاً يقال لها . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ ، والاختلاف في اسم مسنِده من الصحابة . والسند منقطع . وقد صح شطره الثاني فقط ، وهو مخرج في « السلسلة » الأخرى .

٢٨٥ **(المؤمنون بعضهم لبعض نصحة . . .) . موضوع .** تخريجه من مصدر مخطوط بسندٍ فيه كذاب ، وتساهل البيهقي فضعفه فقط . وقلده المعلقون على « الترغيب » للمنذري ! !

٢٨٦ **(من قال : لا إله إلا الله ، قبل كل شيء . . .) . موضوع .** فيه الغلابي ـ وهو وضاع ـ ، وضعف الهيثمي الحديث بشيخه الضعيف ، مع ذكر توثيق ابن حبان له ! !

٢٨٧ **(مسكين مسكين : رجل ليس له امرأة . . .) . منكر .** تخريجه من مصدرين مخطوطين بسند مرسل ضعيف . وأورده المنذري من كتاب رزين بلفظ ملفق من حديث الترجمة وآخر صحيح .

٢٨٩ **(أول ما يوضع في ميزان العبد نفقته . . .) . منكر .** فيه ضعيف ومتهم ، جهلهما الهيثمي ! واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه !

٢٩٠ **(من ترك الصلاة متعمداً ؛ فقد كفر جهاراً) . ضعيف .** هذا الحديث من مناكير أبي جعفر الرازي ، ولفظه خلت منها أحاديث الترهيب من ترك الصلاة . وللحديث طريق أخرى بلفظ آخر ، وهو صحيح ثابت بشواهده . وقد تساهل المنذري والهيثمي فحسَّنا حديث الترجمة !

٢٩١ **(كان إذا سمع النداء قال : اللهم ! رب هذه الدعوة . . .) . ضعيف .** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ مسلسل بالعلل . وذكر الرواية الصحيحة المغنية عن هذه الطريق الضعيفة . مع إشارة المؤلف إلى أحاديث أخرى ضعيفة أو منكرة في الباب . وذكر فوائد منثورة أثناء التخريج .

٢٩٣ (**ما من مسلم يقول إذا أصبح : الحمد لله . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من عدة مصادر - أحدها مخطوط - ، مداره على أبان بن أبي عياش ، وبه أعله الهيثمي ، ولكنه وهم في اسم صحابيه ، فجعله للتابعي ! وعذر المؤلف له .

٢٩٣ (**من اغتسل يوم الجمعة ؛ غفرت له ذنوبه . . .**) . **موضوع** . فيه علل منها راوٍ شديد الضعف عند البخاري وابن حبان ، وبيان ما في نقل الهيثمي لرأيهما من تساهل ! وتخريج طريق أخرى مع بيان ما فيها من علل ، وأعلها الهيثمي بواحدة منها ! ! ومتابعة التحقيق لمعرفة المحفوظ عن هؤلاء الرواة الضعفاء ! !

٢٩٧ (**كل مال وإن كان تحت سبع أَرَضين . . .**) . **منكر** . تخريجه من مصدرين - أحدهما مخطوط - بسندٍ فيه راوٍ ليِّن الحديث خالف الثقات فرفعه ! وله طريق آخر مرفوع لا يصح وتخريج الموقوف الصحيح على ابن عمر . وللمرفوع شاهد من حديث جابر ؛ لكنه شديد الضعف .

٢٩٩ (**من أنظر معسراً إلى ميسرته . . .**) . **ضعيف** . فيه مجاهيل ، وفي ثنايا التخريج بعض أخلاق السلف .

٣٠٠ (**سلك رجلان مفازة . . .**) . **ضعيف** . شرح كلمة البخاري في الراوي : مقارب الحديث . وتحقيق القول في أبي ظلال وبمن يشتبه به من الرواة . وحكم سكوت البخاري عن الراوي في « التاريخ الكبير » ، وذكر بعض مراتب الرواة .

٣٠٣ للحديث طريق ثانٍ فيه متروك ، وآخر سبق تضعيفه في هذه « السلسلة » ،

الشاذكوني ، وهو متروك وضاع ، ومع ذلك وثقه المنذري ! ! واستبعاد المؤلف أن يكون له إسناد آخر . وقد صح في الحض على صوم الأيام البيض أحاديث كثيرة تغني عن هذا .

٣١٤ (**من صام الأربعاء والخميس . . .**) . **ضعيف** . وإعلال الحديث بالراوي الضعيف أولى من الراوي المختلف فيه . وهما موجودان في الطريق الأولى ، وتخريجه من طريق ثانية ضعيفة جداً ، مسلسلة بالضعفاء . فلا تصلح لتقوية الطريق الأولى ، وذكر طريقين آخرين له واهيين .

٣١٦ (**من صام الأربعاء والخميس والجمعة . . .**) . **ضعيف** . في إسناده الراويان المذكوران في الحديث السابق في الطريق الأولى ، إضافة إلى شيخ الطبراني المتهم بالكذب .

٣١٦ (**انظروا إلى هذا الرجل الذي قد نور الله قلبه . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه راويان أحدهما مجهول الحال ، والآخر يشتبه براوٍ آخر ، وقد وقعت ترجمتهما في « اللسان » معاً ترجمة واحدة ! وترجيح المؤلف أن يكون هذا الخلط من نساخ « اللسان » .

٣١٨ (**إن في جهنم وادياً . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ متفق على ضعفه إلا أن ابن عدي مشى حديثه ! وقد روي الحديث موقوفاً على محمد بن واسع ، وهذه علة أخرى . وقد أشار المؤلف رحمه الله إلى حذف هذا الحديث وأن يطبع غيره مكانه ؛ نظراً لأنه خُرِّجَ قبل ذلك ، لكن وجدنا هنا زيادات على ما هنالك ، فلم نر حذفه .

٣١٩ (**من أرضى سلطاناً بسخط ربه . . .**) . **موضوع** . وثق الحاكم رجاله ، ووافقه الذهبي مع أن فيه راوياً متهماً بالوضع اختلق راوياً تفرد هو بالرواية عنه .

٣٢٠ (**إن صلاح ذات البين أعظم من عامة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوطة « كبير الطبراني » بسندٍ فيه جهالة وانقطاع ـ وهو قطعة من حديث طويل ـ . والاستدلال بتوثيق الهيثمي لرواته على أنه وثقه ابن حبان لاعتماده عليه ! وما كان من المؤلف من جميل الأخلاق بالاعتراف بالفضل لأهله ، وما يعتريه من نقص وعجز ثم تراجع عن الخطأ ، ورحلة المؤلف رحمه الله للدعوة إلى أوربا .

٣٢١ (**صمتم يومكم هذا ؟ . . .**) . **منكر بهذا التمام** . فيه راوٍ مجهول العين ، وإن وثقه ابن حبان على عادته ! وتحقيق القول في اسمه وما اختلف على شعبة فيه . وما وقع للمنذري في « مختصر السنن » من أوهام في تخريجه . وتعقب المؤلف عليه ، وكلمة للمؤلف حول « أحكام عبد الحق الصغرى والكبرى » . ونسخ الظاهرية منها . وتراجع المؤلف عن خلطه « الوسطى » بـ « الكبرى » . وبيان أن لفظ القضاء منكر . وتعجب المؤلف من ابن حجر حين أشار إلى تقوية الحديث ، ثم العمل به .

٣٢٤ حكم قضاء الصوم ، وأن القضاء حكم جديد يحتاج إلى أمر جديد .

٣٢٣ (**إنما جعلت الخطبة مكان الركعتين . . .**) . **لا أصل له مرفوعاً** . وإنما روي موقوفاً على عمر من طريقين فيهما انقطاع . وقد صح عن ابن سيرين نفي صحة فقه هذا القول .

طريقان أيضاً فيهما انقطاع مع جهالة في الطريق الثانية . ورغم كثرة الطرق التي توصل الطريق الثانية إلا أن العلماء على ردها . والطريق الثانية خطأ من الراوي . وتصحيح ابن التركماني للحديث بزعمه أن له طرقاً يتقوى بها ، وكذا فعل ابن القيم ! ومعنى الحديث لو صح ، وما يشهد لفقهه الصحيح من أحاديث صحيحة !

٣٤٠ (**إنا أهل بيت ؛ اختار الله لنا الآخرة . . .**) . **منكر** . استنكر العلماء المتقدمون هذا الحديث على راويه ـ وهو شيعي ، سيئ الحفظ ـ ! واستدرك البوصيري له إسناداً آخر شديد الضعف عند الحاكم ، فما أحسن ، وذكر الذهبي أنه موضوع ! وتحقيق القول في ضبط اسم أحد رواته ، وما فيه من ضعف .

٣٤٣ (**كيف بكم أيها الناس إذا طغى . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدر مخطوط من حديث أبي هريرة ، وضعفه الهيثمي ، وبعد الاطلاع على سنده علم أن أوهاماً وقعت له ، وتعقبه عليها ، وفي إسناده في « أوسط الطبراني » راوٍ مجمع على ضعفه ؛ فأعله براوٍ تحرف اسمه عليه فجهله ! والإسناد الآخر فيه متروك ؛ كما قاله . ومن حديث أبي أمامة فيه راويان أحدهما شديد الضعف .

٣٤٦ وقد روي الحديث بإسناد صحيح معضلاً .

٣٤٧ (تنبيه) : على تحريف وقع في إسناد « مسند أبي يعلى » ، وخبط فيه محققه ! وللحديث طريق ثالثة فيها جهالة .

٣٤٧ (**كان من دعائه الذي يقول . . .**) . موضوع . فيه ابن البيلماني ـ متهم

بالوضع - ، وضعيفان . واكتفى البيهقي بالإشارة إلى ضعفه ؛ ولو أنه لم يورده لأحسن .

٣٤٨ (**هذه صفة ربي عز وجلّ وتقدس . . .**) . **منكر** . إسناده مسلسل بالضعفاء ، وروي على أحوال : مختصراً أو مرسلاً ، ومسنداً من وجه آخر مختصراً ، وهي كلها أسلم إسناداً من حديث الترجمة في سبب نزول الآيات فقط .

٣٥٠ سبب تخريج الحديث : هو تصحيح عبد الله الحبشي له ، مما يدل على جهله بهذا العلم .

٣٥٠ (**من قرأ ألف آية في سبيل الله . . .**) . **منكر** . استدركه الحاكم مصححاً له ، وأقره الذهبي ، وهو مردود بوجود راوٍ ضعيف يروي المناكير !

٣٥١ (**الليل خلق من خلق الله . . .**) . **منكر** . روي مرسلاً ، وروي من طريق أخرى زيد فيها راوٍ مجهول ، مع اختصار في المتن . وتعقب المناوي في أوهام وقعت له . وفي متنه مخالفة للحديث الصحيح في حكم الصيد ونبذه .

أشارة المؤلف - رحمه الله - بخط يده إلى أنه نقل حديثاً من هنا إلى « السلسلة الصحيحة » !

٣٥٣ (**ليدخلن بشفاعة عثمان سبعون ألفاً . . .**) . **منكر** . روي بإسنادين ضعيفين ، وقد صح بدون ذكر عثمان بن عفان مرفوعاً ، إنما هو رأي للمشيخه ، ورأي الحسن أنه أويس . وتعقب المناوي على السيوطي في

حذفه تعقب ابن عساكر عليه .

٣٥٥ (**ليدركن الدجال قوماً مثلكم أو خيراً . . .**) . **منكر** . تخريجه من « مستدرك الحاكم » بسند صححه على شرط الشيخين ، ورده الذهبي بالإرسال ونكارة المتن ، وتعقبُ المؤلفِ الحاكمَ في حكمه على رجال إسناده . واستنكر الذهبي متنه ، وبيان ما في كلامه من أوهام . وقد تكرر الحديث فيما سبق من هذه المجلدة .

٣٥٥ (**ما ترون مما تكرهون ؛ فذلك مما تجزون . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم ! ورده الذهبي بالإرسال ، وفيه راوٍ واهٍ حتى عند الذهبي ! واستظهر المؤلف أنه متابع بسبب عزو السيوطي الحديث لبعض من هم في طبقته ، مع التنبيه على تحريفات وقعت في « الدر المنثور » للسيوطي ، والإشارة إلى طرق أخرى للحديث بالشطر الأول منه .

٣٥٧ (**قسم الله العقل على ثلاثة أجزاء . . .**) . **موضوع** . فيه كذاب يضع الحديث ، وتابعه مثله . مع متابعات أخرى لا وزن لها .

٣٥٨ (**ما يحل لمؤمن أن يشتد إلى أخيه بنظرة . . .**) . **ضعيف** . فيه جهالة مرسله الذي وَهم فيه المناوي ، ثم إن الراوي عنه ضعيف .

٣٥٩ (**مشيك إلى المسجد ، ورجوعك إلى بيتك . . .**) . **منكر** . مرسل ، وفيه مختلط وآخر ضعيف . وتنوع عزو السيوطي في كتبه إلى مصادر مختلفة !

٣٥٩ (**من احتجب عن الناس ؛ لم يحجب عن النار**) . **ضعيف** . إسناده

مظلم ، فيه ثلاثة لا يعرفون .

٣٦٠ **(من بلغه حديث فكذب به . . .) . ضعيف** . التوسع في شرح حال بقية ، وتدليسه ، وروايته عن المجهولين كشيخه هنا . وتعقب الهيثمي في وهم له في هذا الشيخ ! والتعجب من صنيع الغماري في تقويته للحديث ، وما يلزم منه من التلبيس على الناس .

٣٦٢ **(إن لكل شيء شرفاً ، وإن أشرف المجالس ما استقبل . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ ، وسكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي براوٍ متروك ، وتابع هذا الراوي المتروك راوٍ كذاب بالشطر الأول منه .

٣٦٣ **(ما من ميت يموت فيقرأ عنده سورة ﴿ يس ﴾ . . .) . موضوع** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ فيه وضاع ، وتخريج طريق آخر له لكنه مقطوع موقوف . وتعقب الهيثمي في تخريجه الحديث .

٣٦٤ **(لو يعلم المار بين يدي المصلي . . .) . منكر** . تخريجه بإسناد مرسل أو معضل ، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في المسألة .

٣٦٥ **(أشهد أن هؤلاء شهداء عند الله . . .) . ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ صححه الحاكم على شرط الشيخين ، وتعقبه الذهبي بأنه موضوع وأن من رجاله من ليس على شرطهما . وتعقبه في حكمه عليه بالوضع ؛ لعدم مخالفته الأصلين . وحكم سماع الموتى . والراوي إذا لم يرو له الشيخان شيئاً لا يستلزم ضعفه . وسبب ضعف الحديث هو جهالة شيخ الحاكم .

٣٦٦ وهم فاحش للهيثمي في تخريجه ترتب عليه تضعيف الراوي الثقة ! والكلام حول رواية الطبراني - هل هي مرسلة - بمراجعة الأصول .

٣٦٧ وله طريق أخرى عند الحاكم رد عليه الذهبي تصحيحها بأنها مرسلة ، وفيها راوٍ ضعيف ، وأشار البيهقي لضعف الحديث . وأعله ابن رجب بالاضطراب .

٣٦٩ **(من دعا رجلاً بغير اسمه ؛ لعنته الملائكة)** . **ضعيف** . روي من طريق ضعيفة ؛ فيها ضعيف ومدلس ، وله طريق أخرى موقوفة على جد الضعيف الذي في الطريق الأولى ، ولا تثبت صحبته ، والراوي عنه مجهول .

٣٧٠ **(من ذكرت عنده فلم يصلِّ عليّ . . .)** . **ضعيف** . فيه راوٍ متفق على ضعفه ، وآخر مختلف فيه ، وقد صح بلفظ آخر .

٣٧٠ **(من لم يوتر ؛ فلا صلاة له)** . موضوع . فيه راوٍ اتهمه الذهبي بحديث كذب ، وترجيح المؤلف أن يكون هذا الحديث ، وأعل الهيثمي الحديث بشيخه المجهول فقصر ، ومتنه مخالف للمحفوظ - وإن كان ضعيفاً - .

٣٧٢ **(يسمعون ، ولكن لا يستطيعون أن يجيبوا . . .)** . **منكر** . فيه راوٍ مجهول ، وفي السلام على المقابر طريق آخر صالح .

٣٧٢ **(الناس رجلان : عالم ومتعلم . . .)** . **موضوع** . تخريجه من مصدرين - أحدهما مخطوط - بسند فيه كذاب ومتروك ، وتقصير الهيثمي في إعلال طريقيه ، وتعقب المناوي والمؤلف عليه .

٢٧٣ **(نهى أن يبال في الماء الجاري)** . منكر . اعتماد المؤلف على تجويد

المنذري للحديث قبل الاطلاع على سنده ، وفيه علل متعددة أهمها المخالفة في المتن لما رواه الثقات في « صحيح مسلم » وغيره ! واغترار المناوي بتجويد المنذري للحديث ، وتفسير الغماري لحديث الترجمة اعتماداً منه عليه !

٣٧٦ (تنبيه) : حول كتاب السيد سابق « فقه السنّة » وتخريجه للأحاديث ، وما اختصره من تخريج الهيثمي في العزو هنا .

٣٧٦ **(نهى أن يشق التمر عما فيه) . منكر** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، له طريقان إحداهما شديدة الضعف ، وأشار البيهقي إلى ضعفه بذكره آخر مخالفاً له في المتن ، لكنه مرسل ، وتوجيه حديث الترجمة لو صح .

٣٧٧ **(نهى عن إجابة طعام الفاسقين) . ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « شعب الإيمان » بسند ضعيف جداً ، وبيان ما فيه من علل ، أعله المناوي بواحدة منها ، وأعله الهيثمي براوٍ لم يتميز له وهو معروف بالضعف ، ومدار الحديث على الحسن ، وقد عنعن . ومثل لتوثيق ابن حبان لمجهول عند العلماء الآخرين منصوص عليه .

٣٧٩ **(نهى عن أكل الطعام الحار حتى يسكن) . ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « شعب الإيمان » للبيهقي بسند شديد الضعف ، مسلسل بالعلل ، وتخريج طريق آخر له معضل مظلم .

٣٨٠ **(نهى عن الصلاة في الحمام . . .) . موضوع** . فيه دجال ، كان يرقص في الأعراس ، فلما كبر صار يروي عن أنس ! وهو من أحاديث « الجامع

الصغير » ! ولعل المناوي لم يقف عليه ؛ إذ لم يتكلم عليه بشيء !

٣٨١ **(نهى عن العَبِّ نفَسَاً واحداً . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « شعب الإيمان » بسند مرسل أو معضل ، وروي من قول عكرمة بسند صحيح إليه .

٣٨١ **(نهى عن فتح التمرة . . .)** . **ضعيف جداً** . فيه انقطاع ، وجهالة مسنِده ، وراوٍ رمي بالوضع . وآخر مجروح ، ورابع مجهول !

٣٨٢ **(أو ليس الدهر كله غداً ؟)** . **ضعيف** . سكت عنه المناوي ، وفيه راوٍ ضعيف .

٣٨٣ **(ويل لأمتي من علماء السوء . . .)** . **ضعيف** . فيه راوٍ مجهول . وآخر تغير بأخرة ، وقد أبعد المناوي النجعة حين ضعفه براوٍ ثقة ، وجهل آخر مثله .

٣٨٤ **فائدة** : حول إعلال الحديث المنكر بالراوي الثقة المتكلَّم فيه حين تضيق السبل .

٣٨٤ **(ويل للوالي من الرعية . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مسلسل بالعلل ، وتخريج اللفظ الصحيح له بسند جيد ، وله أصل صحيح مخرج في « السلسلة » الأخرى .

٣٨٦ **(لا تأكلوا البصل النِّيء)** . **ضعيف** . فيه مجهولان ، أعله البوصيري والمناوي بابن لهيعة ، وهو من صحيح حديثه ، والعلة من غيره .

٣٨٦ **(ليستغن أحدكم بغنى الله . . .)** . **ضعيف** . علته الإعضال ، ليس كما ذكر السيوطي أنه مرسل ! وخطأ هذا في عزوه لابن المبارك ، وهو من

زيادات المروزي عليه . ولم يطلع المناوي على إسناده ، فلم يتميز له راويه فجمعه مع من يشتبه بهم .

٣٨٨ (**ليس منا من انتهب ، أو سلب . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم ! واختلاف النسخ في قول الذهبي عقبه ، والصواب تضعيفه ؛ كما نقل المناوي عنه وعن الهيثمي .

٣٨٨ (**ما من مولود إلا وقد ذر عليه من تراب . . .**) . **باطل** . إسناده ساقط بمرة . وله أسانيد أخرى مثل الطريق الأولى ، فالحديث باطل من جميع طرقه ، وإن ذكر له السيوطي شواهد قاصرة بأسانيد موقوفة أو مقطوعة ، وقد صح منه جملة واحدة ، مخرج حديثها في « السلسلة » الأخرى .

٣٩١ (**لا تدعوا الركعتين قبل صلاة الفجر . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين ، وأعله الهيثمي برجل قد توبع من غيره ، ومدار الحديث على ليث بن أبي سليم ، فإعلاله به أولى . وله طريق أخرى تساهل الشيخ أحمد شاكر فصححها وفيها رجل مجهول ! وتعقبه فيما وقع فيه من أوهام . واحتجاجه بحديث التابعي ، قبل أن يتميز له ذلك .

٣٩٣ (**من شرب الخمر سخط الله عليه . . .**) . **ضعيف** . تحقيق المؤلف القول في إسناده ، وبيان ما وقع للذهبي من سبق قلم في ترجمة أحد رواته يستلزم منه أن يكون تابعياً . وإعلال المنذري إياه بإسماعيل بن عياش وروايته هنا صحيحة ، وتحديد المؤلف علته الحقيقية .

٣٩٤ (**من فارق الدنيا وهو سكران . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه راوٍ دجال متروك ، واستغراب المؤلف ذكر

المنذري للحديث في « الترغيب » مع تقصيره في إعلاله ، أما ابن عدي فحكم ببطلانه .

٣٩٥ **(من أقرَّ بعين مؤمن . . .)** . ضعيف . تخريجه من « زهد » ابن المبارك بسند ضعيف مرسل مظلم ، مع تحقيق القول في راوٍ يشتبه بآخر .

٣٩٦ **(إن الله بعث حبيبي جبريل عليه السلام . . .)** . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « تاريخ دمشق » بسند شديد الضعف مع إرساله ، أحد رواته متهم بوضع حديث مر في هذه « السلسلة » ، وتضعيف المنذري للحديث إشارة مع عزوه للطبراني . ولم يجده المؤلف بعد مزيد من البحث عنه .

٣٩٧ **(للنار باب لا يدخل منه إلا من شفى . . .)** . **ضعيف جداً** . فيه راو منكر الحديث ، ذكره ابن حبان في « الثقات » من رواية مجروح عنه ! وعزاه السيوطي للحكيم الترمذي ، وتعقب المناوي عليه ؛ فقد رواه بغير إسناد ، وهو عند من هو أشهر منه مسنداً . مع أوهام في العزو في « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً .

٣٩٨ **(لا ترع أخاك المسلم . . .)** . **ضعيف** . أعل العقيلي الحديث براوٍ مختلف فيه ، والأولى إعلاله بغيره - وبه أعله الهيثمي - ، وتنبيه على اختلاف في لفظ الحديث عند مخرجيه ، وللحديث شاهد ضعيف لا يتقوى به !

٤٠٠ **(لا يزال أربعون رجلاً من أمتي . . .)** . ضعيف . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسند فيه اثنان لم يعرفهما الهيثمي ، وأحدهما مع آخر

لم يعرفهما المؤلف . وتخريج طريق آخر له فيه كذاب ! وثالث ـ بلفظ يختلف قليلاً ـ مرسل مع ضعف أحد رواته . وعدم تقوية هذه الطرق بعضها البعض لشدة ضعفها .

٤٠٢ (**من عمل عملاً رياء ؛ لم يكتب . . .**) . موضوع . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه الكلبي الكذاب ، وبه أعله الهيثمي ، والحديث مخالف لنصوص الكتاب والسنة في التوحيد والإخلاص ، وتعجب المؤلف من البيهقي والمنذري في إكتفائهما بتليين الحديث !

٤٠٤ (**كل مسلم عليه صلاة . . .**) . منكر . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » من رواية سماك عن عكرمة ـ وهي ضعيفة ـ ، والراوي عنه متابع . والحديث محفوظ بلفظ الصدقة .

٤٠٥ (**لعن رسول الله ﷺ مخنثي الرجال . . .**) . منكر . في إسناده مجهول خالف ثقةً أرسله ، والرد على الشيخ أحمد شاكر في تصحيحه للحديث وتعقبه على البخاري ، واعتداده بتوثيق ابن حبان للمجهولين .

٤٠٨ (**تنبيه**) : على اختلاف وقع في أسماء بعض الرواة في مصادر التخريج ، وبيان الصواب بطريقة علمية بعيداً عن التقليد . وسقط في نسخ الطبراني . وتراجع المؤلف عن وهم وقع فيه تبعاً لابن حجر .

٤٠٩ (**نصرت بالصبا . . .**) . **ضعيف جداً** . من أحاديث « مسند الشافعي » عن شيخه المتهم عند غيره . وفيه مجهول ، وإرسال ـ وبه فقط أعله الحافظ ابن حجر ـ . وذكر اللفظ الصحيح الثابت المغني عن هذا الحديث .

٤١٠ (**نهى عن الجر**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط عزيز ـ وفيه الربذي الضعيف ، خاصة في شيخه هنا ، وروي على وجه آخر فيه عنعنة ابن إسحاق . وشرح غريب الحديث .

٤١١ (**من أهديت له هدية وعنده قوم . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من حديث ثلاثة من الصحابة لا تتقوى ببعضها ، فحديث ابن عباس فيه مندل ، تابعه عبد السلام بن عبد القدوس ، وكلاهما شديد الضعف ، وخالفا بعضهما في الإسناد . وطريق ثالثة لعل صوابها الوقف ، وفي الموقوف من يخطئ ! وتضعيف البخاريِّ له . وكذا الإمام أحمد واستنكاره إياه .

٤١٤ وحديث عائشة فيه راوٍ منكر الحديث . وحديث الحسن ضعفه الهيثمي براوٍ ضعيف ، ومَن فوقه متهم بالكذب !

٤١٤ تسامح أو تساهل الحافظ ابن حجر في إعلال الحديث . والخشية أن يأتي من المتأخرين من يقويه بتعدد طرقه ، كمفهرس « الضعفاء » للعقيلي مع أن العقيلي ضعف جميع طرقه ! وموافقة المؤلِّفِ السيوطيَّ والقاريَّ على عدم الحكم عليه بالوضع ، ومخالفته السيوطيَّ في إنقاذه من الضعف .

٤١٥ (**الحمد لله ؛ ما دخل بطني طعام . . .**) . **ضعيف** . فيه سويد بن سعيد ، وإن كان من رجال مسلم إلا أن فيه ضعفاً يرد به حديثه ، وتعقب البوصيري في كلامه على الحديث . وذكره شاهداً قاصراً له على ضعفه ! وتعجب المؤلف من المنذري في تفريقه بين إسنادين للحديث ـ ومدارهما على سويد ـ مع تحسين أحد الإسنادين وتصحيح الآخر ! ، ولعل البوصيري قلده في التحسين .

٤١٦ (**إذا تاب العبد من ذنوبه . . .**) . **ضعيف** . فيه مجهولان . وأشار المنذري إلى تضعيفه !

٤١٨ (**النادم ينتظر من الله الرحمة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه بسند فيه راوٍ ضعيف ، وذكر متابعين هالكين لهذا الراوي .

٤١٩ (**إن الله تعالى ناجى موسى بمئة ألف . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه الجنبي الضعيف ؛ أفرط فيه ابن حبان ، عن جويبر ، وهو متروك تساهل فيه الهيثمي ، والحديث من الإسرائيليات ، وقد روي من بلاغات سعيد الفزاري عنهم .

٤٢٠ (**ألا إن كل جواد في الجنة . . .**) . **منكر** . فيه مجاهيل ، وعنعنة الحسن ، وراوٍ أحاديثه مناكير على جهالته ، واستغربه المنذري !

٤٢١ (**إن من الإيمان أن يحب الرجل رجلاً . . .**) . **ضعيف**. فيه جهالة شيخ الطبراني ، وتحرف اسمه في « المعجم الصغير » للطبراني ، وأبو إسحاق السبيعي - وهو مدلس مختلط - . وسكت عليه المنذري .

٤٢٢ (**إن الرجل ليؤتى كتابه . . .**) . **موضوع** . فيه متهمان بالكذب .

٤٢٣ (**الغيبة والنميمة تحتان الإيمان . . .**) . **موضوع** . فيه مجاهيل ووضاع !

٤٢٢ (**إياكم والكبر ؛ فإن الكبر يكون . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه سويد بن عبد العزيز ، وترجيح قول الذهبي فيه أنه واهٍ ، على قول الحافظ أنه ليِّن الحديث ، وتساهل المنذري والهيثمي في توثيقه ! وسيأتي تخريج الحديث مرة أخرى في هذه « السلسلة » .

٤٢٢ **(أيها الناس ! استحيوا من الله . . .) . موضوع بهذا التمام** . فيه وضاع ، وشيخه ضعيف ، وقد روي دون زيادة فيه من طرق تتقوى ببعضها .

٤٢٥ **(بدموع عينيك . . .) . موضوع بهذا اللفظ** . إسناده هالك مسلسل بالمتروكين المتهمين بالكذب ، وقد صح بغير هذا اللفظ .

٤٢٦ **(ما من شيء إلا وله توبة ؛ إلا . . .) . ضعيف جداً** . له طريقان تالفان على إرسال في أحدهما !

٤٢٧ **(من أصلح بين اثنين ؛ أصلح الله أمره . . .) . منكر جداً** . إسناده واه ، وفيه راوٍ ذكر بالكنية لعله مدلس فأسقط كذاباً ، وآخر لا يعرف ويحدث عن الضعفاء .

٤٢٨ **(من اغتيب عنده أخوه . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند ضعيف جداً ؛ فيه أبان بن أبي عياش ، وهو متهم بالكذب .

٤٢٩ **(من تواضع لأخيه المسلم ؛ رفعه الله . . .) . ضعيف** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » وأشار إلى ضعفه المنذري ، وأعله الهيثمي بأحد رواته .

٤٢٩ **(من قل ماله ، وكثر عياله . . .) . موضوع** . فيه متروك اتفاقاً ، واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه !

٤٣٠ **(من مشى في حاجة أخيه المسلم . . .) . ضعيف جداً** . تحرف اسم

أحد رواته عند الأصبهاني ، ومعرفة صوابه من مصادر أخرى و « المجمع » ، وتأييد ذلك بمقارنة طبقات الرواة ، وتحقيق أنه متروك ، وبيان جهل محقق « الترغيب » للأصبهاني ، وفيه راوٍ آخر روى عنه أبو زرعة وخالفه غيره فقال : منكر الحديث !

٤٣١ أبو زرعة لا يروي إلاّ عن ثقة .

٤٣٢ (**لا تزال الملائكة تصلي على أحدكم . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط عزيز ـ بسندٍ ضعيف جداً وله علتان ، ثم ظهر أن في اسم الراوي الأول تحريفاً ، وتحقيق ذلك من كتب الرجال ومصادر التخريج ، ثم تبين للمؤلف أن العلة الثانية غير قادحة .

٤٣٣ (**لا تسبوها ؛ فنعمت الدابة . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه متروك ، ووضاع .

٤٣٤ (**لا يصحبنا اليوم من آذى جاره**) . **منكر** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه ضعيف ومتروك ، أعله الهيثمي بالضعيف فقط ! وله طريق أخرى مرسلة ضعيفة .

٤٣٥ (**تنسخ دواوين أهل الأرض . . .**) . **ضعيف** . توسع المؤلف في تخريجه فيما سيأتي من هذه « السلسلة » ، وتضعيف طريقيه ، وتعقب الهيثمي في توثيق رجال الإسنادين والمنذري في أحدهما .

٤٣٦ (**السواك مطهرة للفم . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه متروكان وانقطاع ، وتوثيق راوٍ لم يطلع الذهبي وابن

حجر على توثيق له ، وأعله الهيثمي بواحد من الضعفاء ! وسكت المنذري على حديث الترجمة ! وقد صح الحديث دون آخر جملة فيه .

٤٣٨ (**تخللوا ؛ فإنه نظافة . . .**) . **موضوع** . تخريجه من عدة مصادر - جلها مخطوط - بسندٍ فيه متهم بالوضع ، والجملة الوسطى من الحديث مشتهرة على الألسنة ، ولم يجد لها الحفاظ أصلاً ، وإن ذكرها الغزالي في « الإحياء » ، وقد سبق تخريج لفظ قريب منه ، وتعقب المنذري في تخريجه للحديث وترجيحه للموقوف ، ولا يصح أيضاً ، وتعقب المؤلف على المناوي والغماري ، والتنبيه على أخطاء وقعت لهما .

٤٤١ (**يخرج خلق من أهل النار . . .**) . **ضعيف** . فيه يزيد الرقاشي ، ضعيف ، وأعله الذهبي بجهالة راوٍ آخر ، ولكنه متابع ، وقد سبق تخريج الحديث في هذه « السلسلة » ، ونحوه الحديث التالي .

٤٤٢ (**إذا كان يوم القيامة جمع الله أهل الجنة . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ شديد الضعف . واستنكر حديثه هذا الحافظ في « اللسان » .

٤٤٣ (**من أتى كاهناً فصدقه بما يقول . . .**) . **ضعيف** . فيه راويان ضعيفان ، وشطر الحديث الأول محفوظ مخرج في كتاب آخر للمؤلف . وقد أعيد تخريج الحديث فيما سيأتي .

٤٤٣ (**لو كان لأحدكم هذه السارية . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ فيه متهم ، وآخر مجهول ، والمنذري - وتابِعُهُ الهيثمي - حسَّنا إسناده !

٤٤٤ (**خطوتان : إحداهما أحب الخطا إلى الله . . .**) . **ضعيف** . صححه الحاكم وتعقبه الذهبي بعلة الانقطاع ، وفيه علة أخرى ، وانتقاد استدراكه على مسلم ، وفيه علل أخرى ، ولشطره الثاني إسنادان : مسند ضعيف ، ومرسل فيه مجهولان .

٤٤٦ (**أمرنا أن نصلي من الليل ما قل أو كثر . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه علتان ؛ إحداهما عنعنة الحسن ، وله سند آخر إلى الحسن يحتمل أن يكون أحد رواته ضعيف ، وله طريق ثالثة مسلسلة بالعلل مظلمة !

٤٤٧ (**لا بد من صلاة الليل ، ولو . . .**) . **ضعيف** . فيه عنعنة ابن إسحاق ، وبه وحده أعله الهيثمي ، وغفل هو والمنذري عن الإرسال أو الإعضال ، ولعلهما تابعا الطبراني حيث أفرد (مسنداً) في « معجمه » لمسنِده ـ وهو إياس القاضي المشهور بالذكاء ـ . وله إسناد آخر صحيح مرسل ببعض المتن .

٤٤٩ (**من قال إذا أصبح وإذا أمسى . . .**) . **منكر** . له إسنادان : أحدهما موقوف ورجاله ثقات ، وآخر مرفوع فيه راوٍ لا يعرف ، وقد خالف الثقات . ومتى يكون الموقوف له حكم الرفع ، واستثناء الزيادات المنكرة في المتن من ذلك ؛ كما في حديث الترجمة .

٤٥٠ له طريق أخرى مرسلة تثبت أن في الحديث اضطراباً .

٤٥١ (**يا علي ! ألا أعلمك دعاء إذا أصابك . . .**) . **منكر** . إسناده مظلم . والعجب من المنذري كيف سكت عليه ؟ بل وسكت على حديث آخر

في « الترغيب » قبله ، فيه متهم ! !

٤٥٣ **(من كان يؤمن بالله ورسوله ؛ فليؤد زكاة ماله . . .) . ضعيف جداً .** قصر الهيثمي فضعفه بالبابلتي ، وهو لا يحتمل هذا ، وفيه ابن نهيك صاحب مناكير ، واتهمه الحافظ بالحديث . واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه !

٤٥٤ **(كان مما ينزل على النبي ﷺ الوحي بالليل . . .) . ضعيف .** فيه مجهول ، وآخر منكر الحديث ذكره ابن حبان في « الثقات » !

٤٥٥ **(كان يصلي قبل الجمعة أربعاً . . .) . منكر .** اغْتُرَّ بظاهر إسناده فجوده أو حسنه بعض العلماء ، وكذا أحد المعاصرين ، وراويه مجهول ضعيف اضطرب في متنه ، فرواه بلفظ الترجمة ، ومرة رواه على الجادة فوافق الثقات ! ! واللفظ الآخر في صلاة النوافل ثابت عن علي . وقد أكد المؤلف في بحثه هذا ما قد سبق وقرره في موضعين من هذه « السلسلة » .

٤٥٧ **(كلوا ؛ ولا تكسروا عظماً . . .) . منكر .** حديث طويل في طبخ جابر داجنه للنبي ﷺ . إسناده مظلم . وقد أخرجه البخاري باختصار شديد ليس فيه ما في هذه القصة . وقد أخطأ فيه معاصر فصححه ، وآخر حين ظن شيخ أبي نعيم آخر متروكاً ، والتفريق بينهما ببحث علمي .

٤٦١ **(تعلموا العلم ؛ فإن تعليمه لله خشية . . .) . موضوع .** إسناده الأول تالف ، والثاني مثله . واحتمال أن يسرقه الكذابون من مثلهم ثم يركبوا له إسناداً آخر ! ولوائح الوضع ظاهرة عليه ، خلافاً لتحسين ابن عبدالبر له . وتعقب المنذري عليه .

٤٦٣ **(إن للصلاة المكتوبة عند الله وزناً . . .) . موضوع** . راويه ابن أبي سبرة ، وهو راوٍ للموضوعات .

٤٦٣ **(من قرأ عشر آيات في ليلة . . .) . منكر** . تخريجه من مخطوط « تاريخ دمشق » بسند فيه راوٍ مجهول الحال خالف ثقة في متنه .

٤٦٥ **(من قال إذا أصبح : سبحان الله وبحمده . . .) . ضعيف** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان ـ بسندٍ فيه مجهول ، وآخر جرحه الأزدي ، وروى عنه أبو زرعة وهو لا يروي إلا عن ثقة .

٤٦٦ أكثر ما روي في العدد في الذكر هو الألف ، ولا يصح ، وهذا وغيره من الأعداد الضخمة من مبتدعات الصوفية ، والذي صح في بعض الأحاديث إنما هو عدد المئة مرة .

٤٦٨ **(من قال حين يصبح ثلاث مرات . . .) . ضعيف** . أشار المنذري إلى تضعيف الحديث ، وفيه الألهاني ، وبه ضعفه الهيثمي ، ولكن معه شيخ الطبراني .

٤٦٩ **(جاءني جبريل بدعوات ، فقال . . .) . موضوع** . فيه الغلابي الوضاع . وخفي ذلك على المنذري فأعله بأبي بكر بن عياش ، وادعى أن له شواهد ! لكنها كلها مثل هذا .

٤٧٠ **(الساعة التي في يوم الجمعة : ما بين . . .) . منكر** . تخريجه من مخطوطة « ضعفاء العقيلي » بإسناد مظلم ؛ فيه مجهول وضعيفان ، وتنبيه على لفظ الترجمة ، ومقابلته بألفاظ مصادر التخريج ، واستظهار وجود سقط في « الضعفاء » للعقيلي .

٤٧١ تحديد ساعة الإجابة يوم الجمعة بمقتضى الأحاديث الصحيحة ، وأن ما عداه مما لا يصح .

٤٧١ (**جهزوا صاحبكم ؛ فإن الفرق أكل كبده**) . **ضعيف** . تخريجه من ثلاث مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ ، واستدركه الحاكم فرده الذهبي بجهالة اثنين فيه ، وتعقبه ابن حجر بواحد منهم ، وله طريق أخرى شديدة الضعف . ولعلها تنقذه من درجة (شبه الموضوع) الذي حكم به الذهبي في رده على الحاكم .

٤٧٣ (**يا أمة الله ! أسفري ؛ فإن الإسفار . . .**) . **منكر** . تخريجه من مخطوط عزيز بإسناد مظلم ، ومتنه منكر ؛ فيه مجاهيل في عدة مواطن ، وترجمة باقي رجال الإسناد ، ومتنه مخالف للأحاديث الصحيحة في مشروعية لبس النقاب للنساء . وإثبات الصحبة لا تكون بمثل هذه الأسانيد المجهولة !

٤٧٥ (**إن جهنم لما سيق إليها أهلها . . .**) . **ضعيف** . روي مرفوعاً بإسنادٍ ضعيف ، ورجح المنذري الوقف على أبي هريرة .

٤٧٦ (**الشهيد يغفر له في أول دفقة من دمه . . .**) . **ضعيف** . تخريج فقرات الحديث وبيان صحيحها من ضعيفها .

٤٧٧ (**إن الرجل لا يكون مؤمناً حتى يكون قلبه . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوطة « ترغيب الأصبهاني » بإسناد فيه نظر ـ كما قاله المنذري ـ ، ولعله لجهالة أحد رواته ـ وإن وثقه ابن حبان على قاعدته المعروفة ! ـ ، وما استظهره المؤلف من تحريف وقع في اسمه ، و ترجمة باقي رجال الإسناد .

٤٧٩ (**إن أسفل أهل الجنة أجمعين درجة . . .**) . **ضعيف** . إسناده مظلم . والبحث في أحوال رواته لاشتباههم برواة آخرين ، وتمييز ذلك في مواطن أخرى والاستفادة منها هنا ، والعجب من المنذري كيف يوثق رواته وهم مجهولون ، وتبعه الهيثمي في ذلك ، ووثق بهما الحافظ ! وله طريق أخرى شديدة الضعف ، مع تحقيق روايات المتن في مصادره .

٤٨١ وقد صح الطرف الأول موقوفاً على عبد الله بن عمرو .

٤٨١ (**تنبيه**) : فائدة حول كتاب « الزهد » لابن المبارك ، وزيادات المروزي ونعيم ابن حماد عليه وتمييزها ، مما يغفل عنه كثير من المحققين فضلاً عن غيرهم . وتعقب العلامة الزبيدي في عزوه الحديث للحاكم .

٤٨٢ (**فخذ عبد الله بن خراش في جهنم مثل أحد . . .**) . **ضعيف** . إسناده مسلسل بالعلل ، وشرح تدليس التسوية ، وحكم العنعنة في طبقات الإسناد . واكتفى الهيثمي بتضعيف الحديث ببعض علله !

٤٨٣ (**ليس منا من حلف بالأمانة . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه ثلاث علل . ومن صيغ الأداء التي لا تفيد الاتصال : (قال) ، أو يستظهر منها وجود انقطاع .

٤٨٤ (**إن الله عز وجل ليدرأ بالصدقة سبعين باباً . . .**) . **ضعيف** . فيه علتان ، وله طريق أخرى مثلها لا تتقوى بها .

٤٨٥ (**ما خلق الله من صباح يعلم . . .**) . **ضعيف** . علته جهالة شيخ بقية ، لا عنعنة بقية وتدليسه ، ولا لينه كما ادعى الهيثمي ! واستظهر المنذري صواب وقفه .

ومرفوعاً ، وفيه راوٍ منكر الحديث ، مع صلاحه وورعه ! وضعفه المنذري إشارة ! !

٤٩٤ (**لا تعجلن إلى شيء تظن أنك . . .**) . **ضعيف جداً** . أشار المنذري إلى ضعفه ، وفيه راوٍ شديد الضعف ، لين القول فيه الهيثمي أيضاً ! وجَلَدُ المؤلف في متابعة الأصول المخطوطة للوصول إلى نص يطمئن إليه متناً وإسناداً .

٤٩٥ (**يجيء الظالم يوم القيامة حتى إذا كان على جسر جهنم . . .**) . **ضعيف** . فيه راوٍ لم يوثقه غير ابن حبان ، وتعقب المنذري في كلامه على رواته ، وكان الهيثمي أدق تعبيراً بوصفهم بـ (وثقوا) . وفي متنه زيادات لم ترد في الحديث الصحيح . وقد حسنه المعلقون على « الترغيب » !

٤٩٧ (**يحشر الناس يوم القيامة . . .**) . **منكر** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسندٍ فيه راوٍ اتفقوا على تضعيفه إلا الإمام أحمد ، ولم يُلتفت إلى ذلك ، وتحرف تضعيف أبي داود إلى توثيق ! !

٤٩٨ وتتابع بعض أهل العلم على تصحيحه ! وتتبع الهيثمي في وهمين آخرين له . وذكر ما صح من الحديث .

٤٩٩ (**الكيِّس : من دان نفسه ، وعمل لما بعد . . .**) . **ضعيف** . واختلاف إسناد الطبراني عن إسناد أحمد وغيره ؛ مما لم يتنبه له صاحبنا السلفي ! وتعقب المؤلف عليه .

٥٠٠ (**كان في عماء (!) فوقه هواء . . .**) . **ضعيف** . والتفريق بين قولهم :

على خطأ واضح في كلام الهيثمي عليه في « المجمع » .

٥٣٠ والطريق الثاني : ضعيف جداً أيضاً ؛ مسلسل بالضعفاء .

٥٣١ **(ليذكرن الله أقوام في الدنيا على الفرش . . .) . ضعيف** . لأنه من رواية دراج عن أبي الهيثم ! وروايته عنه خاصة ضعيفة . وإن حسّنه الهيثمي وصححه ابن حبان .

٥٣٢ **(إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار . . .) . لا أصل له بهذا اللفظ** . أورده الشيرازي ولم يتعقبه النووي بشيء كما فعل في حديث آخر ، وروي بإسناد فيه إعضال ، وبيان صفة الإعضال المتواترة العملية . ونحوه بمعناه عن ابن عمر موقوفاً بسند صحيح . والسنة المتواترة العملية هي الإسرار في صلوات النهار .

٥٣٣ **(يا جبريل ! ما منعك أن لا تأخذ . . .) . موضوع** . فيه متهم . وفائدة قرآنية في الهامش حول (لا) في الجملة إثباتاً وحذفاً .

٥٣٤ **(أتؤمن بشجرة المسك وتجدها في كتابكم ؟ . . .) . موضوع بهذا اللفظ** . تخريجه من مصدرين - أحدهما مخطوط - بسندٍ فيه كذاب ، وقد رواه الثقة باختلاف في مواطن عن حديث الترجمة الذي فيه كذاب .

٥٣٥ **(ندمت أن لا أكون طلبت إلى رسول الله . . .) . ضعيف جداً** . إن لم يكن موضوعاً ؛ ففيه متروك كُذّب ، وضعيف قصر الهيثمي فأعله به فقط !

٥٣٦ **(لا صلاة لمن لا تشهد له)** . ضعيف . هو بإسناد الذي قبله ، وقال فيه الهيثمي ما قال فيه هناك . لكن روي ما يشهد له بإسناد مداره على

ميمون الأعور ، ولعل أصله الوقف على ابن مسعود أو عمر .

٥٣٨ **(الدنيا خضرة حلوة ، من اكتسب فيها مالاً من حله . . .) . ضعيف .** تخريجه من مخطوط « شعب البيهقي » بإسناد ضعيف ، ضعفه المنذري إشارة .

٥٣٨ **(إن رجلاً كان فيمن قبلكم . . .) . منكر بهذا اللفظ .** تخريجه من مصدر مخطوط ومطبوع بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث ، وقد وثق شيخه الضعيف ، ورد ذلك من وجهين ، وله طريق أخرى شديدة الضعف . وقد صح الحديث نحوه بلفظ آخر صحيح .

٥٤٠ **(أهل المدائن حبس في سبيل الله . . .) . منكر .** تخريجه من مخطوطة « تاريخ دمشق » بإسناد ضعيف مظلم . وله إسناد آخر ضعيف جداً فيه علتان خفيت إحداهما على الهيثمي ومن قلده ! وقد صح الحديث مختصراً . وملاحظة قوية من المؤلف حول كتاب رزين .

٥٤١ **(يحشر الحكارون وقتلة الأنفس إلى جهنم . . .) . ضعيف .** تخريجه من مصدرين مخطوطين بسندٍ فيه مدلس وآخر مختلط ، وفي « الترغيب » زيادة من « كتاب رزين » ! لفقهما من حديث آخر ، وفيه ضعف ، غفل عن علته الحقيقية المنذري ثم الهيثمي ! !

٥٤٣ **(أَقِلَّ من الذنوب ؛ يهن عليك الموت . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مخطوطين عزيزين بسندٍ شديد الضعف ، وتساهل البيهقي والمنذري في تضعيفه ، وفيه متهم !

٥٤٤ **(يدعو الله بصاحب الدَّين يوم القيامة حتى يُوقف . . .) . ضعيف .** تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بإسناد أعله الهيثمي بصدقة ابن موسى ، وفيه غيره من الضعفاء ممن لم يوثقهم إلا ابن حبان ! والعجب من المنذري كيف حسَّن إسناده ! بل وادعى أن له أسانيد !

٥٤٦ **(أشكر الناس لله عز وجل : أشكرهم للناس) . ضعيف .** وإن تعددت مخارجه . فحديث الأشعث فيه مجهول وثقه ابن حبان كعادته ! وقد اعتمد توثيقه المنذري والهيثمي . وخولف في متنه فروي باللفظ الصحيح ولكنه من حديث الأشعث منقطع ، والإشارة إلى شاهد قوي له .

٥٤٧ حديث أسامة ضعيف جداً ؛ فيه راوٍ منكر الحديث ، تساهل الذهبي في تضعيفه في « المغني » ، وتنبيه على تحريف عند المناوي .

٥٤٨ وحديث ابن مسعود لم يقف عليه المؤلف ، وتعقب منه على المناوي في تقويته اللفظ المنكر .

٥٤٨ **(أبلغي من لقيت من النساء أن طاعة الزوج . . .) . ضعيف .** تنبيه على ضبط ألفاظ المتن ، تحديث الثقات عن الراوي لا يفيده إن كان ممن أجمع على ضعفه . وفي سند الحديث ضعيفان ، اقتصر الهيثمي ـ في موضعين مختلفين ـ على تضعيفه براوٍ واحد ، وفيه من هو أشد ضعفاً منه ! !

٥٤٩ وله طريق أخرى ، علتها راوٍ ضعيف عند الجمهور ، وتناقض فيه ابن حبان فذكره في « ضعفائه » و « ثقاته » ! وفاتت هذه الطريق الهيثمي ! وهي على شرطه !

٥٥٠ وله شاهد فيه مجهول ، واختلف على اسم صحابية الحديث ، واستظهار وجود سقط في الإسناد علم من مصادر التخريج وكتب الرجال ، وتقديم وتأخير في المتن !

٥٥٤ **(إن المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لذلك . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » بسندٍ ضعيف جداً ، اضطرب ابن حبان في الكلام على راويه ، ونقل تضعيف الهيثمي والمنذري حديث الترجمة .

٥٥٦ **(من كفل يتيماً له ذو قرابة . . .) . ضعيف .** إسناده ضعيف مظلم ، مسلسل بالمجهولين والضعفاء . اكتفى المنذري بتضعيفه بالليث بن أبي سليم الذي رواه بوجه آخر ، وزاد الهيثمي وصفه بما لم يسبق إليه ، وتمهل المؤلف في الرد عليه إحساناً للظن به ، حتى جزم الحافظ ابن حجر بوهمه في ذلك .

٥٥٧ تعجب المؤلف من تقليد الأعظمي للهيثمي ! وتحريف المعلق على « المجمع » لتعليقات الهيثمي ! !

٥٥٨ تغيير الأعظمي لألفاظ الرواية مع أن لها وجهاً في اللغة !

٥٥٨ للحديث أصل صحيح بألفاظ وأسانيد محفوظة .

٥٥٩ **(من كفل يتيماً له أو لغيره وجبت له الجنة . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بسندٍ فيه متروك ، توبع من مثله على الشطر الأول فقط .

٥٦٠ (تنبيه) : على وهم المنذري في عزوه تحسين الحديث وتصحيحه

للترمذي ، وهو لحديث آخر عنده !

٥٦٠ وللحديث طريق أخرى ، قواها المؤلف في « الصحيحة » .

٥٦٢ (**إن يوم الجمعة يوم عيد [وذكر] ، فلا تجعلوا . . .**) . **منكر** . تخريجه من خمسة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بسندٍ صححه الحاكم مع اعترافه بجهالة أحد رواته ! وقد خفي على المؤلف فترة ، فصحح هنا القول فيه اعترافاً بالخطأ ورجوعاً إلى الصواب .

٥٦٣ تعليل الحكم على الحديث بالنكارة لمخالفته الأحاديث الصحيحة في النهي عن إفراد الجمعة بالصوم !

٥٦٤ (**تنبيه**) : على تتابع العلماء على الخطأ : البزار والمنذري والهيثمي وبعض المعاصرين ، فلم يتنبهوا لسقوط الصحابي من الإسناد فأوهموا الصحبة للتابعي ! ! وما زاده المنذري من الإيهام في التحسين والتخريج ! !

٥٦٥ تخريج اللفظ المحفوظ من الحديث ، مع التنبيه على لفظ آخر غير محفوظ خالف فيه الثقة الثقات !

٥٦٦ (**من مشى في حاجة أخيه ؛ كان خيراً له من . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ومطبوع ـ ، واختلاف قول أبي نعيم والطبراني في التفرد أو المتابعة لهذه الطريق ، وفي سياق قصة الحديث ألفاظ مستنكرة ، كالحلف بغير الله ، وسكوت ابن عباس على ذلك !

٥٦٧ وطرقه الأخرى شديدة الضعف ؛ الثانية فيها جهالة ، وتلتقي في إسنادها مع الإسناد الأول بلفظ آخر . وإسناد الثالثة أشد ضعفاً ، لكن لمتنها

المختصر شاهد صحيح في السلسلة الأخرى . وتبيان علل الطرق المذكورة . وخالف الهيثمي شيخه العراقي فجوَّد إسناده !

٥٧٠ **(دخلت الجنة ، فسمعت فيها خشفة بين يدي . . .) . منكر جداً .** رغم أنه في « مسند أحمد » ؛ فسنده مسلسل بمن ليس بثقة ! وتبرئة القاسم من طعن ابن حبان فيه . وضعفه الهيثمي بعلتين من علله ، ولكن المنذري صدره بـ (عن) الموهمة لقوته ! وعزاه لمصدر بعيد ! !

٥٧٢ **(ما أنعم الله على عبد نعمة فعلم أنها من عند الله . . .) . ضعيف جداً .** استدركه الحاكم ، واحتج بأن ليس فيه مجروح ! فتُعقِّب بأن فيه ضعفين ، تابع أحدَهما متروك !

٥٧٤ **(عليكم بقيام الليل . . .) . ضعيف .** فيه مجهول فات المنذري والهيثمي ، وآخر مختلف فيه ، وقد روي من وجه آخر بدون آخره أقوى من هذه الطريق .

٥٧٥ **(من قال إذا أصبح وإذا أمسى : اللهم ! أنت خلقتني . . .) . ضعيف .** عادة الطبراني حين يسوق أحاديث الشيخ من شيوخه أنه ينسبه في أول موطن ثم يذكر أول اسم له فقط اختصاراً ، والهيثمي لا يتكلم - عادة - على شيوخ الطبراني ، وأن شيوخ الطبراني الذين لم يذكروا في « الميزان » على الستر عنده ! !

٥٧٦ رجال الإسناد كلهم ثقات غير شيخ الطبراني فلا يعرف ، ومقاربة المؤلف على تصحيحه إذا علمت ترجمته ، ثم تبين أن فيه - أيضاً - عدم تصريح الحسن بالتحديث ، وتساهل المنذري والهيثمي في تحسين الحديث !

٥٧٧ **(إذا طلعت الشمس من مطلعها كهيأتها . . .)** . **ضعيف** . فيه علتان ذكرهما الهيثمي ، ولكنه ألان القول في (الليث بن أبي سليم) ، وادعى المنذري قبله أن الإجماع لم يقم على ضعفه ، ولا تُرِكَ حديثه ! ! وتساهل المنذري في الحديث وتمشيته بتصديره بصيغة (عن) .

٥٧٨ لا يشترط في الحديث الضعيف أن يكون في إسناده من أُجْمعَ على ضعفه .

٥٧٩ الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل .

٥٧٩ **(يكفيك من الدنيا ما سد جوعتك . . .)** . **ضعيف جداً** . فيه متروك ، وأشار المنذري إلى ضعف الحديث ! ولكنه أطلق العزو إلى الطبراني وهذا يعني أنه في « الكبير » ، مع أنه في « الأوسط » .

٥٨٠ **(ما من أحد يلبس ثوباً ليباهي به . . .)** . **ضعيف جداً** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان عزيزان ـ بسندٍ فيه متروك أعله به الهيثمي ، واكتفى المنذري في تضعيف الحديث بالإشارة !

٥٨١ **(ألا أحدثكم عن الخضر ؟ . . .)** . **ضعيف** . حديث طويل ، له طريقان عن بقية ـ وقد عنعنه ـ ، ولا يصح سندهما إليه . وتتابع العلماء على رد الحديث .

٥٨٢ الراوي الضعيف هل يوصف بأنه صدوق ؟ وفائدة حول « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم .

٥٨٣ تصريح المدلس بالتحديث لا يقبل إذا جاء من طريق ضعيف عنه .

٥٨٤ تصدير المنذري أحاديث بقية في « ترغيبه » بـ (عن) .

الهيثمي بتضعيف الحديثين بهما دون الوضاع ! !

٥٩٠ **(إن الخيل معقود في نواصيها الخير . . .) . موضوع بهذا التمام .** هو بالإسناد السابق ، وتفصيل القول في ترجمة الوضاع . وأن آخر الحديث من زياداته ، وشيخ الطبراني ضعيف ، وأول الحديث صحيح ثابت عن غير واحد من الصحابة .

٥٩٢ **(من سره أن لا يجد الشيطان عنده . . .) . موضوع .** من أحاديث الطبراني في « المعجم الكبير » مما ساقه بإسناد واحد ، فيه وضاع عن مجهول . اكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه ! ! وإشارة المؤلف إلى ما صح من الحديث في هذا الباب مما يغني عن حديث الترجمة .

٥٩٣ **(الحمد لله الذي جعلكِ يا بُنَيَّةُ شبيهةً بسيدة . . .) . ضعيف .** ساق ابن كثير إسناده في قصة طويلة ، ومن ساق الإسناد فقد برأ من عهدته ، وغفل عن هذا من اختصر « تفسير ابن كثير » ! وغيرهم ، وفي متنه مواضع نكارة واضحة !

٥٩٥ **(نعم السواك الزيتون ؛ من شجرة مباركة . . .) . موضوع .** فيه وضاع ، غفل عنه الهيثمي فأعله براوٍ آخر مجهول . وأعل حديثاً آخر به . وتبعه المغربي في « جمع الفوائد » ـ وكذا المعلق عليه ـ ، وتعقب المؤلف عليهم بكلام علمي متين ، ومعرفة المؤلف سبب وهم الهيثمي في ذلك .

٥٩٧ **(من فصل في سبيل الله ، فمات أو قتل . . .) . ضعيف .** فيه مدلسان ، لا يحتج بحديثهما إلا إذا صرحا بالتحديث ، وثبوت المعاصرة يفيد في حديث غير المدلس . صحح الحاكم الحديث على شرط مسلم ،

وتعقبه الذهبي بالانقطاع ، وأن فيه راوياً ليس على شرط مسلم ، وتصريح بقية بالسماع في هذا الحديث شاذ .

٥٩٩ ومثال عملي للانقطاع الذي يعرف عن طريق التاريخ . والمدلس إذا صرح بالتحديث وفي الطريق إليه راوٍ فيه كلام ، أو خالف الثقات ! وتحسين المؤلف لإسناده في موطن آخر !

٦٠٠ (**يا عائشة ! أتخذتِ الدنيا بطنَكِ ؟ ! . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط « شعب الإيمان » بإسنادٍ تساهل البيهقي والعراقي في تضعيفه ، وفيه كذابان وضاعان ! !

٦٠١ (**تنبيه**) : خرج الحديث فيما سبق لبيان الفرق في الإسناد واللفظ بين مصادر التخريج ، لما جمع بينها من عزاه لمصادره !

٦٠١ (**ثلاثة لا تقبل لهم شهادة أن لا إله إلا الله . . .**) . **موضوع** . فيه مجهولان ، عن وضاع . واكتفى المنذري بالإشارة إلى ضعفه ! !

٦٠٢ (**من ولي أمة من أمتي قلت أو كثرت ، فلم . . .**) . **ضعيف** . تحقيق اختلاف الرواة في إسناده ، واستظهار أن مدار الطريق الأولى على ابنة معقل لا كما ورد عند الحاكم أن أمها تابعتها . وأن ذلك لعله من تحريف النساخ ، والطرق إليها ضعيفة ! وتابع بنت معقل أخوها ، واحتمال أن يكون ابن أخيها ؛ نسب إلى جده . ولا يتقوى الحديث بطريقيه لضعف السند إليهما ، ومخالفة متنه للثابت عن معقل .

٦٠٥ (**لا تنكحوا القرابة القريبة ؛ فإن الولد يُخلق ضاوياً**) . **لا أصل له**

مرفوعاً . اشتهر عند متفقهة هذا العصر ، وتعجب المؤلف من أحوال هؤلاء في التعامل مع السنة النبوية . وأن الحديث أصله الوقف على عمر .

٦٠٥ مقارنة بين منهج ابن الأثير في « النهاية » مع الغزالي في « الإحياء » ، وأن الأول شرطه أن يورد كل حديث صح أو لم يصح لشرحه ، في حين أن الآخر كتابه للتربية والآداب ، فالمطلوب منه التمحيص فيما يورده !

٦٠٦ **(نعم ؛ ما لم تقم على باب سدة . . .) . ضعيف** . فيه مجهولان وثقهما ابن حبان على عادته ، وقلده المنذري والهيثمي ! ! وهما كثيرا الاعتداد بما انفرد بتوثيقه .

٦٠٧ **(من مشى مع ظالم ليعينه . . .) . ضعيف** . تخريجه من مخطوط « كبير الطبراني » بإسناد مظلم ، وتقدم تخريجه فيما سبق مختصراً ، وأعيد تخريجه ، مع تفصيل القول في رواة السند . فمُسْنِده فيه خلاف ، وراويان وثقهما ابن حبان فقط ! على شرطه المعروف ! لم يطلع الهيثمي على ترجمة أحدهما ، وبجهالته فقط أعل الحديث ! ! وشيخ الطبراني لم يقف المؤلف على ترجمته . وأبوه ضعيف .

٦١٠ **(لعن الله سبعة من خلقه من فوق سبع سماواته . . .) . ضعيف جداً** . تخريجه من عدة مصادر ـ جلها مخطوط ـ ، ومداره على أخوين ضعفهما شديد ، وضبط أسمائهما ، وتحرير القول فيهما وأنهما في درجة واحدة خلافاً للهيثمي . والعجب من الحاكم كيف صحح لأحدهما ! ! ومن الترمذي الذي حسَّن للآخر ! ! وذكر ما صح من الحديث مع تمييز ما يخالف متنه عما هنا .

٦١٢ **(يا معشر المسلمين ! اتقوا الله وصِلوا أرحامكم . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز ـ بإسناد فيه مجهول ، وراوٍ منكر الحديث ـ له أحاديث ذكر بعضها ابن الجوزي في « الموضوعات » ! ـ وجابر الجعفي ، وبالأخيرين ضعف الهيثمي الحديث . واكتفى المنذري بتصديره بصيغة التمريض : روي ! ! وتمييز الفقرات التي لها أسانيد صحيحة ، أو ضعيفة فقط .

٦١٥ **(أربعة يصبحون في غضب الله ، ويمسون في سخط الله . . .) . ضعيف .** تخريجه من أربعة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بإسناد فيه راوٍ مجهول . وأبوه لعله من أتباع التابعين فحديثه عن أبي هريرة منقطع .

٦١٦ **(يا أيها الناس ! قتيل قُتِل وأنا فيكم . . .) . منكر بهذا التمام .** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ غلب عليه الصلاح ودفن كتبه ، وليس بقوي وقد اضطرب في متنه ، وزاد في آخره زيادة منكرة ، أثبتها مرة ونفاها مرات ، كما هو المحفوظ عن عدة صحابة بأسانيد قوية وبألفاظ متقاربة . وأسانيد ضعيفة يشهد لها الأحاديث الصحيحة ، وكلها بدون الزيادة .

٦١٩ فتوى ابن عباس راوي الحديث بأن القاتل لا توبة له ، وهو على خلاف حديث الترجمة ! والعجب من المنذري كيف سكت على الحديث !

٦١٩ **(من سره أن يمد له في عمره . . .) . ضعيف بهذا التمام .** تخريجه من ستة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بإسنادٍ فيه تدليس وإختلاط السبيعي وقد عنعنه ، وله متابعة فيها مدلسان وراوٍ ضعيف بدون الزيادة المنكرة . وشاهد

بسبب شهر بن حوشب . والحديث فيه أن (الماجد) اسم من أسماء الله الحسنى ، وجلسة للمؤلف في رحلة اضطرارية إلى الإمارات التقى فيها بمن اسمه متعبد باسم الماجد ، وانتقاد المؤلف للصابوني و « إختصاره » لابن كثير ، ووعظه لإظهار الحق ، وذكر ما يغني مما صح عن حديث الترجمة .

٦٢٩ (**لو أن الجن والإنس والشياطين . . .**) . **ضعيف** . ذكر إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية ، وأتبعه بذكر شواهد له ! وفي إسناده ضعيفان !

٦٣٠ (**إن أول هذه الأمة خيارهم . . .**) . **ضعيف** . تحرف اسم راويه على الهيثمي فلم يعرفه ، وترجمته مع ضبط نسبه ، وأنه قليل الضبط خالف غيره من الثقات الذين رووا شطره الثاني فقط بالإسناد الصحيح !

٦٣١ (**كان يقول بعد التكبير وبعد أن يقول . . .**) . **ضعيف** . تخريج الحديث ؛ لخلط صاحبنا الشيخ حمدي السلفي بين هذه الرواية الضعيفة وبين أصله في « الصحيحين » ! وفيه راوٍ ضعيف ، وإن تفرد ابن حبان بتوثيقه !

٦٣٢ (**كان [ﷺ] إذا استفتح الصلاة . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بإسناد ضعيف ؛ فيه الأسلمي ، وهو ضعيف استنكر الذهبي هذا الحديث عليه .

٦٣٣ (**قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ فأما الذين شقوا . . . ﴾ . . .**) . **موضوع** . نقل إسناده من كتاب ابن القيم « الحادي » ، وسكوت ابن القيم والصنعاني عنه ، وفيه كذاب ، وتحرف اسم شيخ الطبراني على المؤلف فلم يعرفه .

٦٣٤ (**إنما الشفاعة يوم القيامة لمن عمل . . .**) . **موضوع** . من أحاديث « نوادر الأصول » للحكيم الترمذي ، نقله المؤلف عن السيوطي ، وشكر له ذكر الإسناد مع أنه سكت عليه ـ وكذا الصنعاني في « رفع الأستار » ، وهو من تحقيقات المؤلف التي يسر الله له نفع الناس بها ، وتقديم العذر للسيوطي دون الصنعاني . والاستظهار أن اسم أحد رواته محرف عن اسم راوٍ كذاب ، ومتنه مخالف لما ثبت في أن وجوه الموحدين المعذبين في النار تسودُّ !

٦٣٦ (**الحقب الواحد ثلاثون ألف سنة**) . **موضوع** . فيه متهم بالوضع ، سبقت له بعض الموضوعات ، وليّن الهيثمي القول فيه ! بل هو متردد القول فيه في مواضع ! واختلاف المراجع في لفظ الحديث ، وتفسير الحقب ، واختلاف الروايات في مدته .

٦٣٧ رد تعليل ابن كثير للحديث براوٍ حسن الحديث مع هذا المتروك !

٦٣٧ هجرة المؤلف من عمان إلى دمشق ، ثم إلى بيروت ، ثم البدء بتحقيق كتاب « رفع الأستار » ، وذكر الداعي لتخريج حديث الترجمة .

٦٣٨ له طريق أخرى موقوفة في «المستدرك» فيها سقط ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة ؛ لعله يصير به حسناً ، وأما حديث ابن عمر ؛ فهو شديد الضعف .

٦٤٠ (**إن آخر رجل يدخل الجنة . . .**) . **ضعيف** . مسلسل بالعلل ، فيه ضعيفان ، ومجهول . وسكت عنه ابن القيم !

٦٤١ (**لما مرض رسول الله ﷺ جاءه . . .**) . **موضوع** . فيه وضاع . وتابعه مثله ، وسرقه ثالث فغاير في الإسناد ، ووهم الحاكم فصححه ! ووافقه الذهبي ! ولعلهما لم يعرفا الوضاع لوروده في الإسناد بكنيته ! وذكر الحاكم له شاهداً آخر فيه مثل ما سبق ، وعقب عليه بقوله : عباد ليس على شرط الكتاب ! ووافقه الذهبي أيضاً ! وهو شديد الضعف .

٦٤٥ احتجاج شيخ الإسلام بحديث الترجمة على حياة الخضر ؛ من أقواله التي تراجع عنها بعد تبحره في العلوم .

٦٤٦ (**إنه يسمع الآن خفق نعالكم . . .**) . **ضعيف** . في إسناده ابن لهيعة ، عن شيخ لا يعرف حاله خالف الثقات فزاد في متنه أشياء .

٦٤٧ (**يا أبا رزين ! إن المسلم إذا زار أخاه المسلم . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه عمرو بن الحصين - وهو متروك - ، وبه أعله الهيثمي ، وفي الإسناد علل أخرى .

٦٤٨ (**إن في الجنة غرفاً يرى ظواهرها من بواطنها . . .**) . **ضعيف جداً** . أشار المنذري إلى تضعيفه ! وفيه راويان شديدا الضعف ، أعله الهيثمي بواحد منهما بأخف ما قيل فيه ، وشيخه أسوأ منه .

٦٤٩ وقد صح متنه مفرقاً في عدة أحاديث .

٦٥٠ (**من زار أخاه المؤمن ؛ خاض في . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، ألان الهيثمي القول فيه ، وكأنه تبع إشارة المنذري إلى ضعفه !

٦٥٠ (**نعم الإدام الخل . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مخطوط « أوسط الطبراني » ومطبوعه بإسناد فيه مدلس ، وباقي رجاله ثقات ، ولعله

الإسناد الذي حسنه المنذري ؛ فإن له إسناداً آخر فيه راوٍ ضعيف . وله متابعة فيها رجل منكر الحديث ! وإن وثقه ابن حبان ؛ فإنه على تساهله ذكر أنه يخطئ ! واختلف الرواة عليه بذكر الزيادة المنكرة ! فأثبتها من فيه ضعف ، والثقة لم يوردها ! وأصل الحديث ـ مختصراً ـ صحيح ، مخرج في « الصحيحة »

٦٥٣ (**رأيت رسول الله ﷺ يكبر أيام التشريق . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه كذاب عن مجهول عن ضعيف ؛ اكتفى الهيثمي بإعلال الحديث به .

٦٥٤ (**من أغلق بابه دون جاره مخافةً على أهله وماله . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بإسناد مسلسل بالعلل . وفيه زيادة صحيحة أوردها المؤلف في « السلسلة الصحيحة » .

٦٥٥ (**تنبيه**) : زيادة أخرى في آخر الحديث أشار المنذري إلى ضعفها ، واستشكال يحتاج إلى وقفة وتأمُّل .

٦٥٥ (**صلاة المرابط تعدل خمس مئة صلاة . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان ـ بسندٍ فيه جميع ـ بالضم والفتح ـ وهو متروك ، أشار المنذري إلى ضعفه ! وأتبعه بحديث مثله واستنكره .

٦٥٦ (**إن فيهم ـ يعني : قريشاً ـ لخصالاً أربعة . . .**) . **منكر** . علته شدة ضعف شيخ الطبراني ، ومخالفته للإمام مسلم حيث روى الحديث في « صحيحه » موقوفاً على عمرو بن العاص في فضل الروم لا قريش ، وفيه زيادة . فكان ينبغي على الذهبي أن يذكره فيما استنكر من حديث هذا الشيخ . وتليين الهيثمي القول فيه !

٦٥٧ **(من كان وُصْلَة لأخيه المسلم . . .) . موضوع** . فيه مجهولان ، وثالث معروف بالكذب والوضع ، وسكت عليه المنذري والهيثمي . وله طريق أخرى تزيده وهناً .

٦٥٩ **(رباط يوم في سبيل الله ؛ كصيام شهر وقيامه . . .) . منكر بذكر (الشهيد)** . شيخ الطبراني ضعيف ، وفيه راويان مجهولان . وروي من طرق أخرى دون الزيادة ، فهي زيادة باطلة . الحديث دونها صحيح .

٦٦٠ **(يقول الله عز وجل : من عادى لي ولياً . . .) . ضعيف جداً** . إسناده مظلم ؛ فيه مجاهيل لا يعرفون ، جاء بهم شيخ الطبراني ، وهو متروك ، وأعل الهيثمي الحديث بالمجاهيل دونه ، وشيخ الطبراني هو العلة ! !

٦٦١ **(يا جارية ! هذه صفة المؤمنين حقاً . . .) . موضوع** . تخريجه من مصدرين مخطوطين بإسناد ضعيف جداً ، وبيان دقة المؤلف في ذكر الألفاظ ونسبتها إلى مصادرها . والكشف عن علل الحديث . ومعنى (الحسن) في استخدام بعض العلماء ، ونقد المؤلف متن الحديث مع شرحه غريبه .

٦٦٤ اقتصر العسقلاني على تضعيف الحديث ولم يبن علله !

٦٦٥ **(إذا رأيت من أخيك ثلاث خصال . . .) . ضعيف جداً** . هو من أحاديث « مقدمة كامل ابن عدي » وطبعته مليئة بالتحريف والأخطاء المطبعية . وإحسان الظن بمحققها . والحديث فيه رشدين بن كريب ، وهو منكر الحديث .

٦٧٥ **(إن جبريل جاء إلى النبي ﷺ حزيناً . . .) . ضعيف جداً** . فيه متهم تفرد بتوثيقه الخطيب في « التاريخ » ، عن مجاهيل .

٦٧٦ **(ينشئ الله سحابة لأهل النار . . .) . ضعيف** . تخريجه من مخطوطين عزيزين وغيرهما بسند مرسل ، وفيه منصور بن عمار ، ضعيف ، اضطرب فيه رفعاً ووقفاً . وترجيح المنذري للموقوف وهم منه ؛ لأنه من اضطراب راويه ، وتليين الهيثمي القول فيه هو من تساهله !

٦٧٧ **(الرفق يمن ، والخرق شؤم) . ضعيف جداً** . ضعفه الهيثمي بالراوي المتروك ، والراوي عنه ضعيف من قبل حفظه .

٦٧٨ **(لما فتح الله على نبيه ﷺ خيبر . . .) . موضوع** . تخريجه من مصدر عزيز بإسناد ليس بشيء ، تتابع العلماء على الحكم بوضعه ؛ لأجل راويه الوضاع ، وخفي حاله على الخطيب ؛ فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً !

٦٧٩ **(دخل رجل على أهله ، فلما رأى ما بهم . . .)** . له طريقان ، أولهما صحيح مخرج في « الصحيحة » ، والآخر فيه شهر بن حوشب .

٦٨١ **(كان يلعق أصابعه ثلاثاً)** . شاذ . إسناد رجاله ثقات ، وقد خولف راويه في متنه ، والثابت المعروف هو : الأكل بثلاث أصابع ولعقها .

٦٨٢ **(كان يتختم في يمينه ويقول . . .) . ضعيف** . فيه علتان ، وآخر الحديث سبق القول عليه ضمن حديث آخر شديد الضعف لا يتقوى به ، ذكره المؤلف في الأول من « الضعيفة » .

٦٨٣ **(كان يتختم في يمينه . . .) . ضعيف جداً** . فيه متروك . وأوله صحيح ثابت .

مصادر مخطوطة عزيزة بإسناد فيه متروكان على التوالي ، وهو من أحاديث « المنهاج » لبليق الذي اشترط استبعاد الضعيف والموضوع منه !

٧٠١ (**من أحب أن يكون أعز الناس . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسندٍ فيه متروك ، ذكره ابن كثير بإسناده فبرأ من عهدته ، وصححه الحلبيان اللذان اختصرا « تفسيره » ! !

٧٠٢ (**قال ربكم : وعزتي وجلالي ! لأنتقمن من الظالم . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بإسناد فيه خلفاء بني العباس ! وحالهم في الرواية مجهول ! وإعلال الهيثمي له بعلتين ليستا قادحتين يمكن الجواب عنهما . وهو من أحاديث « منهاج بليق » !

٧٠٤ (**يا سلمان ! ما من مسلم يدخل على أخيه المسلم . . .**) . **ضعيف جداً** . أورده ابن حبان في « المجروحين » وأعله بأحد رواته ، وسكت عنه الحاكم ، وبيض له الذهبي في « التلخيص » ، على خلاف ما فعله في « الميزان » من وصفه الخبر بالسقوط . ورواه الطبراني مقلوباً . وتساهل الهيثمي في تضعيفه ! وله طريق ثالثة واهية جداً لم يوردها الهيثمي وهي على شرطه ! وحديث الترجمة ذكره بليق في « منهاجه » الذي زعم أنه خلا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، واستدراك المؤلف عليه ثلاث مئة حديث من النوعين ! !

٧٠٥ (**استوصوا بالكهول خيراً . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مخطوط عزيز بإسنادٍ فيه راوٍ تدور كلمات سائر الأئمة حول اتهامه بالوضع .

٧٠٦ (**من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من

مخطوط « مسند الشهاب » بإسناد شديد الضعف ، تابعه من هو شر منه بلفظ مختصر ، وسكت عليه الحاكم بروايته هذه والمختصرة ، وتعقبه الذهبي ببيان علتي الطريقين ، وحكم على الحديث بالبطلان .

٧٠٧ (**لا تظهر الشماته لأخيك . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من ثلاثة عشر مصدراً ـ جلها مخطوط ـ بإسناد حسنه الترمذي ، وحكم ابن حبان ببطلان الحديث ، ورده العسقلاني . وحديث الترجمة من الأحاديث التي حكم القزويني بوضعها ، ورده عليه الحافظ ابن حجر .

٧٠٨ الفرق بين قول الترمذي : « حسن غريب » وقوله : « حسن » فقط .

٧٠٩ وترجيح علم البخاري على علم الترمذي ، ومعنى (الحسن) في كلام الترمذي .

٧٠٩ رواية مكحول عن واثلة ، هل هي محمولة على الاتصال ؟ تحقيق القول في ذلك ، وذكر شاهد للحديث فيه راوٍ شديد الضعف .

٧١٠ (**من كان يحب أن يعلم منزلته عند الله . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بإسناد صححه الحاكم ! ورده الذهبي ، وتساهل فيه المنذري فحسنه ! وقد صح من كلام بعض السلف . وقد ذكر الأثر صاحب « شرح الطحاوية » الحنفي ، ولم يطلع عليه المؤلف حين علق عليه ، وشكره لمن كان السبب في الوقوف عليه وتخريجه ! ونقد تهور شعيب الأرناؤوط في تخريجه .

٧١٣ (**لا فقر أشد من الجهل . . .**) . **موضوع** . شرح بعض العبارات في

التجريح التي تفيد كذب الراوي . وهذا الحديث من أحاديث « المنهاج » لبليق ! مع أخطاء أخرى في تخريجه ؛ فإن فيها خطأً من قلده ، وهو العجلوني ! وطرق الحديث كلها ضعيفة لا تتقوى ببعضها !

٧١٥ **(أول شيء كتب الله في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم . . .)** . موضوع . من أقبح الأحاديث التي شان بها بليق « منهاجه » ! وفيه وضاع ، وضعيف ، وانقطاع !

٧١٥ **(يؤتى بحسنات العبد وسيئاته . . .)** . **ضعيف** . فيه مجهول . واستظهار المؤلف توثيق ابن حبان له من توثيق الهيثمي إياه ! وتساهل ابن كثير فجود إسناده .

٧١٦ **(ما من شيء أحب إلى الله . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من مخطوطين بإسناد شديد الضعف ، وذكر طريق أخرى له فيها متروك ، وأورده السيوطي من طريق ثالثة بزيادة ، ولم يقف عليها المؤلف .

٧١٧ **(سبعة من السنة في الصبي يوم السابع . . .)** . **منكر بهذا التمام** . وإسناده واهٍ . لا يستدل به على مشروعية ثقب أذن الصبي ! وفي متنه تلطيخ رأس المولود بالدم ، وهو من أفعال الجاهلية ! والعجب من تناقض الحافظ ابن حجر ، وتقليده لشيخه الهيثمي ، أو تعجله !

٧١٩ **(إنك لم تدع لنا شيئاً . . .)** . منكر . فيه راوٍ مختلف فيه ، وتناقض فيه ابن حبان ، وترجيح قول من ضعفه ؛ لأنه جرح مفسر ، وتعقب الهيثمي في خطأ له في تخريجه !

بغيره من الرواة . وشطر الحديث الثاني من وضع الزنادقة .

٧٤٦ **(يا معاذ ! إذا كان في الشتاء . . .) . موضوع . تخريجه من ثلاثة** مصادر عزيزة بإسناد موضوع ، ومتنه منكر . مخالف للأحاديث الصحيحة في تغليس النبي ﷺ في الفجر ، وفيه كذاب ، وتابعه المصلوب ! وله إسناد آخر فيه مجهول .

٧٤٩ **(إن الله عز وجل يقول : أنتقم ممن أُبْغِضُ بمن أُبْغِضُ . . .) . ضعيف .** ضعفه الهيثمي على غير عادته بشيخ الطبراني ، وهو ضعيف ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وناقضه الأزدي فاتهمه بالوضع ! وفي الإسناد علل أخرى ؛ الأَوْلى أن يعل الحديث بها .

٧٥٠ **(قال ربكم : ابن آدم ! أنزلت عليك . . .) . ضعيف جداً .** فيه متروك ، وفي متنه نكارة ؛ فقد صح بلفظ آخر .

٧٥١ **(تنبيه) :** على سقط قديم من « المعجم الأوسط » للطبراني واستدراكه من « الدر المنثور » مع بيان تحريف في رمز مخرجه .

٧٥١ **(كان يقول عند الكرب . . .) . منكر بزيادة الصرف .** إسناده ضعيف ؛ في إسناده مجهول ، وتابعه عليه من يزيده وهناً . وسكت عليه الحافظ في « الفتح » ، وقد صح الحديث دون الزيادة المنكرة ، بل بزيادة أخرى صحيحة .

٧٥٣ **(بينا أنا جالس إذ جاء جبريل فوكز بين . . .) . ضعيف .** تخريجه من ستة مصادر بإسناد فيه راوٍ لم ير المؤلف من وثقه إلا أحمد شاكر ، ورد

على ابن عباس ، وعلى مجاهد . وثبت ما يخالفه عن عمر وابن مسعود .

٧٦٤ ذكر مذاهب العلماء في تفسير الآيات ، وما يرجحه من تفسير ابن عباس الثابت عنه ، وإن كان المحو والإثبات شامل للأحكام الشرعية ولغير ذلك ، وما يشهد لهذا التعميم من نصوص . وكل ذلك في غير القضاء المبرم المطابق للعلم الإلهي ، وتوضيح المسألة بما يريح المؤمن من إشكالات قد تقع على خاطره فلا يستطيع دفعها !

٧٦٨ (**﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴾ ؛ قال : يمحو من . . .) . ضعيف جداً .** إن لم يكن موضوعاً ؛ فيه الكلبي عن أبي صالح ، وذكر ما يثبت كذب أحدهما بالأسانيد المتعددة ، وذكر ما يعارضها ، وما حملته من اتهام لأبي صالح فالكلبي به أولى ، وتراجع المؤلف عن خطأ من هذا النوع فيما سبق . وسكت السيوطي على الحديث فما أحسن ! وأتبعه بالترضي على الكلبي الكذاب ! فأوهم صحبته !

٧٧٠ (تنبيه) : على أخطاء حديثيه وقعت لأبي السعود في « تفسيره » .

٧٧١ **(يا أبا بكر ! برد أمرنا وصلح) . ضعيف جداً .** تخريجه من عدة مصادر عزيزة - جلها مخطوط - بإسناد فيه راوٍ متروك ، وهذا قريب من معنى قول البخاري : فيه نظر . وله طريق أخرى واهية مثله .

٧٧٣ سبب تخريج المؤلف الحديث ، وانتقاده ابنَ تيمية شيخَ الإسلام لجعله الحديث من « الصحاح » وما يحتمله هذا اللفظ ، وخطأ ذلك من كل وجوهه . وما في الرد عليه من فائدة علمية وتحقيقات حديثية ، يظهر فيها علم المؤلف ، مع ما هو عليه من تمسك بالحق واتباع للدليل ، دون أن

تأخذه في الله لومة لائم .

٧٧٦ صح الحديث بلفظ آخر خرجه المؤلف في « السلسلة الصحيحة » .

٧٧٦ (**إنه سيولد لك بعدي ولد . . .**) . **منكر بهذا اللفظ** . أورده ابن القيم في كتابه المذكور وساق إسناده ، وسكت عليه ، وفيه راوٍ شيعي ضعيف الحفظ ، خالف الثقات في لفظه ، وجعلوه من لفظ علي للنبي ﷺ . وقد حسنه عبد القادر الأرناؤوط ! ويقع في ذلك هو وأمثاله بسبب وقوفهم على ظاهر الإسناد ! وله إسناد آخر لا يصح ؛ لضعفه ، ولمخالفته في متنه . وإسناد ثالث مختصر ، فيه راوٍ منكر الحديث .

٧٧٩ حكم الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته .

٧٨٠ (**ما سميتموه ؟ قلنا : محمداً . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه راوٍ متروك ، وبه ضعف الحديثَ الهيثميُّ ، وسكت عن الحديث الحاكم ورده الذهبي ، وكذا سكت عنه ابن حجر في « الفتح » موهماً صحته . بل جزم الطبراني بثبوته ! وقد صح مختصراً بما يخالف حديث الترجمة . وروي أيضاً ما يخالفه وسيأتي تخريجه في هذا المجلد .

٧٨٢ (**لا يأخذ أحدكم من طول لحيته . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بإسناد فيه راوٍ ضعيف ، وله شاهد موقوف على ابن عباس في تفسير الآيات ، وعن غيره من مفسري التابعين .

٧٨٣ حكم الأخذ من اللحية . واستشهاد الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بحديث الترجمة وهو يناقض ما يذهب إليه من عدم الأخذ من

اللحية ! وتوضيح المؤلف لما يعلمه من السنة في جواز أخذ ما زاد عن القبضة . وانتقاد مواطن من رسالته في الموضوع ـ حديثياً ـ كخلطه كلامه بكلام النبي ﷺ . وسقوط أحرف من حديث النبي ﷺ انبنى عليه عنده استحباب حلق الشارب ، والحديث في قص بعضه فقط .

٧٨٥ اتفاق المؤلف معه في أن العبرة بما روى الراوي لا بما يرى . لكن تنزيله على مسألتنا محل نظر ؛ لعدم المطابقة .

٧٨٧ **(إن الأقلف لا يترك في الإسلام حتى يُختَن . . .)** . موضوع . في إسناده مجاهيل لا يعرفون إلا بنسخة موضوعة . وحديث المجهول يرد دائماً . لكن في إسناده متهم عندنا وهو ثقة عند الشيعة ! ! وتعجب المؤلف من سكوت البيهقي وابن القيم على الإسناد .

٧٨٩ ولبعضه شاهد ضعيف فيه مجهولتان !

٧٨٩ تحذير المؤلف من الدعوة إلى التقريب بين المذاهب البدعية مع أهل السنة ، أو بين الأديان .

٧٨٩ الشيعة يختلفون مع أهل السنة في الأصول ، فضلاً عن الفروع .

٧٩٠ **(كان يحفي شاربه)** . ضعيف جداً . فيه متروك . وإطلاق العزو « للطبراني » يعني أنه في « الكبير » من معاجمه الثلاثة ، وثناء المؤلف على جهد حمدي السلفي في إخراج « المعجم » إلى عالم المطبوعات . وذكر المؤلف ما له من جهد وعناية « بالمعجم الأوسط » ، من فهرسة وترقيم ومعرفة بسقطها وغير ذلك .

٨٠٣ (**فما عدلت بينهما . . .**) . نقل إلى الصحيحة ، ولم يذكر له بديل .

٨٠٤ (**إن نطفة الرجل بيضاء غليظة . . .**) . **ضعيف** . فيه عطاء بن السائب وقد اختلط ، وتسامح الهيثمي في تخريجه الحديث ، فقد خلط بين المتون ، وحشر اللفظ الصحيح مع الضعيف . وذكر شاهد بزيادة عند البزار مخالفة للأحاديث الصحيحة . وصعوبة تحديد بعض الرواة المتشابهين في الأسماء ، أو عند إهمال نسبهم ، إذا كانا في طبقة واحدة .

٨٠٦ (**يبعث يوم القيامة قوم من قبورهم . . .**) . **موضوع** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بإسناد فيه وضاعان ، ذكره ابن حبان في « صحيحه » لغفلته عنهما ، كما ذكر الحافظ ابن حجر في « التهذيب » ، وإنما كان يستدرك عليه في « اللسان » ! والعجب من سكوت الشيخ زكريا الأنصاري عليه ! ولعله تبعاً لابن كثير ، وهذا أولى بالانتقاد لأنه من الحفاظ النقاد ! ومثله ابن القيم في « تحفته » الذي يقوم المؤلف باختصاره . واغتر به الصابوني فذكر في « مختصره » دليل صحته عنده ! ! مع بقاء تحريف في المتن خفي عليه !

٨٠٩ (**نظرت ـ يعني : ليلة أسري بي ـ ، فإذا . . .**) . **ضعيف جداً** . هو قطعة من حديث طويل جداً في الإسراء والمعراج ، فيه أبو هارون العبدي المتهم ، وساق طرفاً آخر منه ابن القيم في « التحفة » كالمسَلَّم بصحته .

٨١٠ (**إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من تسعة مصادر ـ بعضها مخطوط ـ بسندٍ فيه انقطاع ، ذكره جمع من أهل العلم ، وغفلوا عن ضعف راوٍ فيه ! وأعجب من ذلك تجويد النووي

لإسناده وتحسين ابن القيم له ، وغفلة مؤلف « أسنى المطالب » بعزوه للبخاري ! ! والمناوي الذي ضعفه في « الفيض » وجوده في مختصره : « التيسير » عن النووي ! !

٨١٢ **(يا أبا عبيدة ! قتلت بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين . . .) . ضعيف .** سكت عنه ابن كثير وهو منكر المتن على جهالة إسناده ! وأنكر منه أثر ساقه ابن كثير عن ابن مسعود نحوه مختصراً . وإبطال المؤلف له عقلاً ونقلاً .

٨١٣ « مسند الطيالسي » شرط مؤلفه فيه أن يروي المرفوع . والعجب من الصابوني كيف يورده في « مختصره » وهو خلاف ما اشترط على نفسه ، مغتراً بسكوت ابن كثير الذي برأت عهدته بسوقه إسناده ، وذكر أمثلة نحو حديث الترجمة في اغتراره بسكوت ابن كثير وغير ذلك ؛ مما يدل على جهله ، وإطالة المؤلف في بيان ذلك . ونصيحة المؤلف له ولأمثاله ممن يعملون في مجال التأليف والتحقيق .

٨١٧ إنكار عز الدين بليق حديث الترجمة ، واعتباره من الأحاديث الموضوعة التي وردت في كتب التفسير . وذكر حديث التربة كمثالٍ آخر ! وهذا من سوء فهمه أو قصده ! وتناقضه كثير في رد الصحيح والأخذ بالضعيف والموضوع . وقد سبق له أمثلة . وقد ثبت أول الحديث ، وخُرِّجَ في السلسلة الأخرى .

٨١٩ **(إذا مات أحدكم ؛ فقد قامت قيامته . . .) . موضوع .** فيه وضاعان . وتخريج السخاوي له في « المقاصد » مبهم ! إذ سكت عليه في موضع ، وأشار إلى أنه لا أصل للفظ له في موضع آخر .

٨٢٠ (**يدعى الناس يوم القيامة بأمهاتهم . . .**) . **باطل** . تخريجه من مخطوطة « الكامل» بسندٍ تالف واستنكر متنه ابن عدي ، وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وغيره ، وتعقب السيوطي على ابن الجوزي بطريق آخر ، وسكت عليها ، وفيها وضاع كالطريق الأولى . بل وذكره في الأحاديث المشتهرة ساكتاً عليه ، وضعفه - فقط - الزرقاني والفتني .

٨٢٢ (**لا أجمعهما له . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ شديد الضعف على إرساله ؛ فيه راوٍ متروك . وحكم الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته !

٨٢٣ (**إذا كان يوم القيامة خرج صائح من . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدر عزيز بسندٍ ضعيف ؛ فيه مجهول وضعيف .

٨٢٤ (**من توضأ ، فأسبغ الوضوء . . .**) . **منكر** . تخريجه من مصدر مخطوط ، والكشف عن وهائه .

٨٢٥ (**يوشك أن تظهر فتنة لا . . .**) . **منكر** . تخريجه من المصدر السابق بإسناد فيه علل ، وتعقب الحافظ في « التقريب » في تليينه سلمة الليثي مولاهم ، وإنما هو مجهول !

٨٢٦ (**إذا كان أول ليلة من شهر رمضان . . .**) . **موضوع** . تخريجه من مصدرين - أحدهما المخطوط السابق - بسندٍ تساهل فيه المنذري وأورده في « الترغيب » وشرح المؤلف لتساهله في مقدمة « صحيح الترغيب » ، وهذا الحديث وأمثاله من دواعي تقسيم كتاب المنذري إلى صحيح وضعيف .

٨٢٧ **(إذا كان أول ليلة من رمضان . . .)** . **موضوع** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما المخطوط السابق ـ بسندٍ فيه متهم ، ولعل عدم إيراد ابن الجوزي له في « الموضوعات » لأنه لم يطلع عليه . واكتفاء المنذري بالإشارة إلى ضعفه ، وتقليد المعلقون على طبعته ! وليس فيه من الأحاديث المشهورة إلا الفقرة الأولى .

٨٢٨ **(إذا كان غداة الفطر . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها مخطوط ، والثاني عزيز ـ ومداره على راوٍ مجهول ، وطريقه الأولى فيها مجهول ، وضعيف أيضاً ، والثانية فيها متروكان ، أعلها الهيثمي بواحد منهما !

٨٣٠ **(إن الله يحب أهل البيت الخصب)** . **ضعيف** . تخريجه من مخطوطة « ترغيب الأصبهاني » بسند ضعيف مع إعضاله ، وأعله السيوطي في « جامعه الصغير » بالإعضال فقط !

٨٣١ **(إن الله يحب أن يرى أثر نعمته . . .)** . **ضعيف** . تخريجه من المخطوطة السابقة بسندٍ مسلسل بالعلل . أعله السيوطي في « الجامع » بالإرسال فقط ! وأعله المناوي بضعف مرسله ؛ وفيه عنعنة ابن جريج ، وضعف ابن أبي رواد ، وهذا بالغ ابن حبان في تضعيفه ! وقد تفرد عن الثقات بإرسال ما وصلوه وزيادة في متنه !

٨٣١ **(إنا أمرنا أن نأخذ الخير بأيماننا)** . **ضعيف جداً** . تخريجه من المخطوطة السابقة بسندٍ فيه متروك خالف ثقةً أوقفه فرفعه ، والصواب أنه موقوف ، وفي معناه من الأحاديث الصحيحة ما يغني عنه .

٨٣٢ **(السلطان ظل الله تعالى في الأرض . . .) . موضوع .** تخريجه - والثلاثة أحاديث التي بعده - من المصدر السابق ، وفيه وضاع ، وله أسانيد أخرى مثله ، سبقت .

٨٣٣ **(اطلب العافية لغيرك ترزقها في نفسك) . ضعيف جداً .** فيه ابن لهيعة ، الراوي عنه متروك .

٨٣٤ **(ثلاثة يتحدثون في ظل العرش آمنين . . .) . موضوع .** فيه من رمي بالوضع .

٨٣٤ حال من روى عنه أبو زرعة ؛ وإن ضعفه غيره !

٨٣٤ **(يا بني ! أكثر من الدعاء . . .) . موضوع .** آثار الوضع عليه ظاهرة . وراويه وضاع معروف بذلك ، سبق له حديث استنكره أبو زرعة .

٨٣٥ **(ثلاث من كن فيه آواه الله . . .) . موضوع .** تخريجه من ثلاثة مصادر - أحدها مخطوط - بسندٍ صححه الحاكم ! ورده الذهبي بقول أبي حاتم في عمر بن راشد الجاري . ورواية الثقة عن راوٍ ليس توثيقاً له . وله طريق ثانية فيها متهم ، وهو أولى من اتهام أبي مصعب بها .

٨٣٧ **(في الجنة شجرة أصلها من ذهب . . .) . ضعيف .** تخريجه من المصدر السابق بسندٍ مرسل على ضعف راويين فيه . ووصله متروك ، وفيه راوٍ مبهم . وله شاهد ضعيف ، ولا تتقوى هذه الطرق ببعضها ؛ لشدة ضعف أكثرها .

٨٣٨ **(اقضيا يوماً آخر) . ضعيف .** تخريجه من المصدر السابق بسندٍ فيه رواة مبهمون .

٨٣٩ **(عشر مباح للمسلمين في مغازيهم . . .) . موضوع .** تخريجه من المصدر السابق بسندٍ استنكره ابن راهويه ، وأعله براوٍ ضعيف ، وشيخه متروك .

٨٣٩ **(من مات وعليه صوم نذر . . .) .** منكر . إسناده ضعيف ، ومتنه منكر بزيادة (نذر) فيه ، وحديث الترجمة صحيح بدونها . زادها راوٍ سيئ الحفظ ، أمن تدليسه بتصريحه بالتحديث . ولعله رواه بالمعنى لموافقته الفقه الصحيح المطابق للأحاديث .

٨٤٠ **(إن الدَّيْنَ يُقْتَصُّ من صاحبه . . .) . ضعيف .** فيه الإفريقي ، وبه ضعف الحديث الهيثمي ، وقلده الأعظمي ! وهو قصور ؛ فإن فيه شيخه الضعيف ، ولم يلتفت المتأخرون لتوثيق الفسوي له .

٨٤١ **(أمر عماراً أن يفعل هكذا . . .) . منكر بذكر المرفقين .** مخالف لحديث عمار نفسه بدون ذكرهما . ولولا أن أحد المعلقين نقل تصحيح الحديث لما خرج هنا ؛ لظهور ضعف راويه ابن أبي ليلى ! واحتج بالإسناد على سماع سلمة من ابن أبي أوفى ، ولا يصح ، وسيأتي في الحديث التالي .

٨٤٢ **(تنبيه) :** على إشكالات في تخريج البوصيري للحديث في « زوائد ابن ماجه » .

٨٤٣ **(لا تنفخ ؛ فإن النفخ كلام) .** منكر .تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ ضعيف منقطع ، وانظر الحديث السابق ؛ للمقارنة ، وفي الإسناد ضعيفان خولفا متناً وإسناداً ، مع جهالة المخالف .

٨٤٤ **(يا أيها الناس ! حُرِّمَ هذا المسجدُ على كل جُنُب . . .) . منكر .** تخريجه من مصدرين عزيزين ، وحكم ابن حزم ببطلانه ، وفيه علل ، ومداره على (جسرة) .

٨٤٥ **(لا ترقدوا في مسجدي هذا . . .) . منكر جداً .** تخريجه من مصدرين عزيزين بسندٍ فيه حرام ، قال فيه الشافعي : الرواية عن حرام حرام .

٨٤٥ **(لما تجلى الله تعالى للجبل . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما المصدر السابق ـ وهو من أحاديث « الموضوعات » لابن الجوزي ، وتعقب السيوطي له بوجود متابع للوضاع لا قيمة له ؛ لأنه مثله . وفي الإسناد الأول كذاب لم يضعف الحديث به بعض النقاد !

٨٤٧ **(هل تدرون ما اسم هذا الجبل ؟ . . .) . ضعيف جداً .** تخريجه من مصدرين بسندٍ فيه كثير المزني وهو متهم بالكذب ، اقتصر الهيثمي على تضعيفه ! وشطر الحديث الأول هو المناسب لهذه السلسلة ولهذا خرج هنا ، وإلا ؛ فتمامه ثابت .

٨٤٨ **(أربعة أجبال من أجبال الجنة . . .) . موضوع بهذا التمام .** تخريجه من المصدرين السابقين بسندٍ تالف ؛ فيه كذاب ، وقد صح منه بعضه ـ كالحديث السابق ـ وذكر أماكن تخريجها وتمييزه . وتابع الكذاب متهم ، شيخه ضعيف .

٨٤٩ **(يا أم قيس ! ترين هذه المقبرة . . .) . منكر .** تخريجه من المصدرين السابقين بسندٍ ضعيف ؛ فيه راوٍ مجهول ، وآخر ضعيف ، وجهلهما

الهيثمي . وتابعه المتهم المذكور في متابعة الحديث السابق ؛ فرواه مرسلاً ومختصراً ! ومتنه مخالف للحديث المحفوظ ؛ وإن سكت عليه الحافظ !

٨٥١ (**مقبرة بغربي المدينة ؛ يقرضها السيل يساراً . . .**) . **ضعيف جداً** . تخريجه ـ وما بعده من مصدر عزيز ـ بسندٍ فيه المتروك في المتابعة للحديث السابق . وشيخه مجهول ، وشيخ هذا محتمل بين اثنين .

٨٥١ (**جزاكِ الله من أم وربيبة . . .**) . **ضعيف جداً** . فيه متروكان ، وإن رضي أبو حاتم أحدهما !

٨٥٣ (**أجهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه أبو هارون العبدي المتروك ، وخفي حاله على الهيثمي في « المجمع » ، والحافظ في « الفتح » تقليداً له !

٨٥٤ وقد صح من الحديث شطره الثاني على اختلاف في إرساله ووصله ، وفي إحدى طرقه المرسلة ما يشهد لطريق حديث الترجمة الأولى ، لكنها طريق شاذة مع إرسالها ! وفي متنه ما يحتمل سقوط ألفاظ يقتضيها السياق .

٨٥٥ (**إن الله عز وجل خلق الخلق قسمين . . .**) . **موضوع بهذا التمام** . تخريجه من مصدر عزيز بإسناد واهٍ جداً ، ليس فيه ثقة غير الأعمش وصحابيه . وآثار الوضع والغلو في المتن ظاهرة . وله طريق أخصر منها بدون ذكر التطهير لآل البيت ! وفيه ضعف سبق بيانه ، وقد صح عند مسلم بغير هذا اللفظ على اختصاره .

٨٥٦ (**سيخرج من الكاهنين رجل يدرس القرآن . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها مخطوط ـ بإسناد ضعيف ؛ لجهالة رواته ، وتحرف اسم أحد المجهولين على طابع « تاريخ الإسلام » للذهبي .

٨٥٧ (**يكون في أمتي رجل يقال له . . .**) . **ضعيف** . تخريجه من ثلاثة مصادر بإسناد ضعيف لإعضاله .

٨٥٨ (**إنا لله وإنا إليه راجعون . . .**) . **ضعيف جداً** . ألان الفسوي القول في مسلمة ! وهو متروك ، وضعّف الراوي عنه ، وهو ممن احتج بهم البخاري ! !

٨٥٩ (**نهاني أن أتختم في هذه وهذه . . .**) . **شاذ بهذا اللفظ** . جمع فيه المؤلف طرقه وبيَّن فيها شذوذ هذه الرواية ، بما فيه من درس علمي عملي للحديث الشاذ ، يستفيده طلبة العلم ومن هو أعلى منهم . وخلص فيه إلى أن الرواية إنما هي بالشك ، ورواية العطف غير محفوظة ، وتفسيره بالوسطى والسبابة هو الصواب . ويبقى الشك شاملاً لهما ، فلا يتختم بهما حتى يأتي مرجح . وبهذا يظهر خطأ من جعل (أو) للتقسيم ، ومن تابعه ـ مع رؤيته للصواب ـ أشد خطأ .

٨٦٦ (**يا وائل بن حجر ! إذا صليت . . .**) . **ضعيف** . فيه من لا تُعرف ، ولا يوجد في السنة الثابتة في صلاة الرجل والمرأة ما يميز بينهما ؛ بل جاء عن السلف خلافه . وشرح السنة في رفع اليدين مع التكبير وأحواله .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف لهٰذه الطبعة الجديدة:

الحمد لله رب العالمين، والصلوات الطيِّبات على سيد المرسلين، وعلى أصحابه الغرِّ الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهٰذه هي الطبعة الجديدة للمجلَّد الأول من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» نقدمها اليوم إلى القراء الكرام، المتتبِّعين بشغَفٍ زائد في كل بلاد الإسلام؛ لمؤلَّفاتي التي كتب الله تعالى لها القبول التام، بين الأنام، المخلصين منهم في كل مكان، رغم أنف كل حاسد أو حاقد مطعان. ﴿ذٰلِكَ مِنْ فَضْلِ اللهِ عَلَيْنا وعَلَى النَّاسِ ولكنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرونَ﴾. ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبرحْمَتِهِ فَلْيَفْرَحُوا ذٰلك خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعونَ﴾.

وإن من هٰذا الفضل الإلٰهيِّ أنه تعالى وفَّقني لإخراج هٰذه الطبعة متميزة عن سابقاتها بزيادة فوائد عديدة؛ حديثية وفقهية، وبإضافة مصادر جديدة لبعض الأحاديث والتراجم، يعود الفضل فيها ـ بعد الله تبارك وتعالى ـ لبعض إخواننا المكِّيِّين وغيرهم، جزاهم الله تعالى خيراً.

ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي

المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِن عِلْمِهِ إِلَّا بِما شَاءَ﴾؛ كانَ بدهيّا جدّاً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصـواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعـارضـة عن الإمـام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ فلا يستغـربَنَّ القـارىء الكـريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكـام التي يُرى بعضهـا في هذا المجلد تحت الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث: «لا تذبحوا إلا مسنة»، وغير ذلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة.

وإن مما يساعد على ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري ـ أننا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذلك مَن كان مهتماً بالوقوف على هذه المطبوعات والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل.

وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها؛ كهذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السقاف هداه الله.

ومن الشواهد على ذلك ما تفضل الله به علي، ووفقني إليه، أنني

رفعت من هٰذا المجلد إلى «الأحاديث الصحيحة» حديثين اثنين:

أحدهما: الذي كان في الطبعات السابقة مقروناً برقم (١٧٦) بلفظ:

«كل بناء وبال على صاحبه...».

فرفعته إلى «الصحيحة» (٢٨٣٠)، والسبب في ذٰلك أنني كنت قلت في راويه أبي طلحة الأسدي:

«لم يوثقه أحد...».

وذٰلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولقوله عنه في «التقريب»: «مقبول»!

فكتب أحد إخواني المكلَّفين بالنظر في الكتاب لإعداده لهٰذه الطبعة: أن الهيثمي قد أورده في كتابه: «ترتيب ثقات ابن حبان»، فرجعت إلى أصله: «الثقات»، فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق، فتبيَّن لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب؛ كما فصلت ذٰلك في المجلد السادس من «الصحيحة»، يسر الله لنا طبعه بمنه وكرمه، كما يسر لنا طبع الخامس منه، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى.

والحديث الآخر (٣١٦):

«إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة».

استبدلته بغيره؛ كما سيأتي لأنني تذكرت أنني كنت خرجته فيما بعد في «الصحيحة» (٣٤٣) من طرق كما كنت نبهت هناك.

وقد يقع مثله في غير هٰذين الحديثين، كما يمكن أن يقع عكس ذٰلك

تمـاماً، فرحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإن من السهـل عليَّ ـ بإذنه تعالى وتوفيقه ـ أن أتراجع عن خطأ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهد على ذلك، ولا نذهب بالقـراء بعيداً، فبـالإضافـة إلى ما سبق بيانـه حول الحـديثين المذكورين آنفاً فقد تراجعت عن قولي في (كنانة) راوي حديث التسبيح بالحصى: «مجهول الحال» إلى أنه صدوق أيضاً؛ كما سيرى القراء تحت الحـديث (٨٣): «نعم المذكر السُّبحة...»، مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق؛ لتفرد راوٍ آخر به، وهو ضعيف، ورددت هناك على المصري الجاهل الذي انتصر للشيخ الحبشي في رسالة ذهب فيها إلى سنِّية التسبيح بالسبحة!

وبهذه المناسبة أقول:

إني أنصح كل من أراد أن يرد عليَّ ـ أو على غيري ـ ويبيِّن لي ما يكون قد زلَّ بِهِ قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الـرد النصح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدِّين؛ كما قال ﷺ:

«دبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: البغضـاء والحسـد، والبغضـاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين».

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمـان ومكـان، وكمـا فعـل معي بالـذات كثير منهم ـ ولا يزالون مع الأسف ـ كالأعظمي، والغماري، ومَن نحا نحوهم من المتعصبة الجهلة!

كذاك السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي بـ «الأنوار الكاشفة»، فلتراجع.

وإن من المؤسف حقاً أن تسري عدوى هؤلاء المبتدعة إلى بعض مَن يُظَنُّ أنه من أهل السنة؛ لإقامته بين ظهرانيهم، فيضع يده في يدهم، ويرفع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكر البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الإفتاء في الرياض، فإن هٰذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمر في قلبه من البغض والحقد أن السنة لا تجمعه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفتري السني على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل أن يفتري على من كان مشهوراً بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارَباً أشد المحاربة من أعدائها؟! فقد سبق لهٰذا الرجل أن كتب ضدي في مسألة الذهب المحلق، وركعات التراويح، ولم يلتزم في ذٰلك المنهج العلمي، بل إنه بثَّ في أثنائهِ كثيراً من إفكه وجدله بالباطل، كما كنت كشفت عنه في ردي عليه في مقدمة «آداب الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان(1)، ومقدمة رسالتي «قيام رمضان» بما كنت أظن أنه يكون رادعاً له أن يعود إلى ذٰلك مرة أخرى، فإذا به يفجأ الناس برسالة صغيرة أسماها «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب»، يتهمني فيها بتهمة جديدة، ويزعم (ص ٧ و ٢٥) أنني شنعت على الشيخ رحمه الله وانتهكت

---

(١) هذه الطبعة هي الشرعية، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة؛ فهي غير شرعية؛ لأنها مسروقة عن الأولى، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء، ويمنعه مَن لا يتقي الله، ويتلاعب بحقوق العباد، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص، والله المستعان، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان.

حرمته! كما يتهمني (ص ١٥) أنني نسبت الشيخ إلى التساهل من ناحية العقيدة، وذلك كلُّه بَهْتٌ وافتراءٌ؛ عامله الله بما يستحق.

وليس غرضي في هٰذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبدالحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى مع ذلك الفرق الشاسع بين رد الأنصاري وتهجمه علي، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتداءاته المتكررة.

وإنما غرضي هنا أن أرد عليه انتصاره للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ الذي جعل من آداب المشي إلى المسجد أن يقول: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هٰذا...» إلخ الدعاء المعروف في الحديث الآتي بيان ضعفه، والكشف عن علله برقم (٢٤)، فانتصب الشيخ الأنصاري ـ هداه الله ـ لتمشية احتجاج الشيخ محمد بن عبدالوهاب به بتقوية الحديث، والرد علي لتضعيفي إياه بأسلوب يتبين لكل ذي لب أنه لم يكن فيه باغياً للحق، وإنما الانتصار للشخص، والتشفي ممن يحسده ويحقد عليه! وأنا ذاكر هنا بإيجاز ما اعتمد عليه في ذلك مع الكر عليه بإبطاله، فأقول:

أولاً: قال (ص ٩):

«رواية الأجلاء من حفاظ الحديث دون تنبيه على علته...».

ثم سوَّد خمس صفحات (٩ ـ ١٤) في تخريج الحديث دون فائدة

تذكر؛ لأنهم جميعاً أخرجوه من الطريق المعلول!

ثم أعاد كلامه هٰذا في الصفحة (١٥)!

وهو يعني بذٰلك أن سكوت هٰؤلاء الأجلاء قدوة حسنة للشيخ محمد ابن عبدالوهاب في سكوته عن الحديث!

وليس يخفى على كل ناشىء في هٰذا العلم أن هٰذا من أبطل الباطل؛ لأن لازِمَه أن أئمة الحديث كأصحاب السنن والمسانيد وغيرها إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدهم ساكتين عنها أنه لا علة فيها! فهل يقول بهٰذا من رزقه الله ذرة من العلم، أو الخشية من الله ﴿أَمْ عَلى قُلوبٍ أَقْفالُها﴾؟

وأهل العلم يعلمون أن المحدِّثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدها فقد برئت ذمتهم، ورُفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة، وليس كذٰلك من ساق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به، ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين، فأين هٰذا من صنيع المحدثين؛ الناصحين للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدها التي تكشف عن مراتبها؟!

ثانياً: قال (ص ١٧):

«تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية وفضيل».

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين:

الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

١ - وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذلك على قول الحافظ في «تخريج أحاديث الأذكار»:

«ضَعْفُ عطية إنما جاء مِن قِبَل التشيُّع، ومِن قِبَل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له . . . »، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم[1].

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين؛ كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك؛ كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي «التوسل» (ص **٩٤**)، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في «المغني»[2]، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة «التقريب»، فقال فيه:

«صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، (ص **٣٥** - **٤٣**)، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارىء الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفياً من الألباني!

---

(١) ونقله الزبيدي بمعناه في «شرح الإحياء» (٥ / ٨٩)!

(٢) وسبقه إلى ذلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:

«وهو ضعيف بإجماع أهل العلم». انظر: «مجموع الفتاوى» (١ / ٢٨٨).

﴿ولا يَحيقُ المَكْرُ السَّيِّء إلا بأَهْلِهِ﴾، وها هي الأسماء:

١ ـ سفيان الثوري.
٢ ـ هُشيم.
٣ ـ أحمد بن حنبل.
٤ ـ ابن معين.
٥ ـ البخاري.
٦ ـ أبو داود.
٧ ـ النسائي.
٨ ـ أبو حاتم.
٩ ـ أبو زرعة.
١٠ ـ ابن حبان.
١١ ـ الساجي.
١٢ ـ الدارقطني.
١٣ ـ الحاكم.
١٤ ـ البيهقي.
١٥ ـ ابن حزم.

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

١ ـ ابن الجوزي.
٢ ـ النووي.
٣ ـ ابن تيمية.
٤ ـ ابن قيم الجوزية.
٥ ـ الزيلعي.
٦ ـ ابن عبد الهادي.
٧ ـ الذهبي.
٨ ـ الهيثمي.
٩ ـ ابن حجر نفسُه!
١٠ ـ البوصيري.
١١ ـ محمد بن عبد الوهاب نفسُه!

وغير هٰؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين.

لقد سَمَحَتْ ـ إن لم نقل: سوَّلَتْ ـ للأنصاري نفسُه... أن يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلاً في ذٰلك زلةً لأحدهم، وقولاً للآخر.

أما الزلة؛ فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه! وهٰذا مردود لمخالفته لأقوال أولٰئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في «التقريب»:

«صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعيّاً مدلساً».

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه «يخطىء كثيراً».

ونحوه قوله في «طبقات المدلسين»:

«ضعيف الحفظ»!

وهٰذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس؛ لسوء حفظه. وهٰذا ينافي تحسين حديثه؛ كما فعل الحافظ سامحَهُ الله ردّاً على النووي رحمَهُ الله، ولما كان هوى الأنصاري في هٰذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هٰذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به ﴿ولاَ يَحِيْقُ المَكْرُ السَّيِّىء إلا بأَهْلِهِ﴾.

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالاً غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

«عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس».

قلت: فإصرار ابن معين على قوله: «ليس به بأس»، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

وعلى فرض أنـه يعني أنه ثقة؛ كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقـة الأخـرى: أنـه من الثـابت في علم الحديث أن الجرح ـ وبخاصة إذا كان مفسَّراً ـ مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

والآخر: التدليس.

أما الأول؛ فلم يُعرِّج عليه الشيخ الأنصاري؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتم ذلك! من باب ـ كما يقول بعضهم ـ: «الهرب نصف الشجاعة»!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الـروايات بالتحـديث بقوله: «حدثني أبو سعيد»، فأُمِن بذلك تدليسه[1].

فأقول: عفا الله عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى

(١) ليتأمل القارىء كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيده؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتدَّ بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردِّي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـ «آداب الزفاف»، طبع المكتبة الإسلامية.

بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله؛ كما كنت بينته في «التوسل» (ص ٩٤ ـ ٩٥)، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهٰذا لمَّا ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

«مشهور بالتدليس القبيح»(١).

يشير إلى هٰذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً، ولو ثبت عنه أنه قال: «حدثني أبو سعيد»، فهل كان الأنصاري جاهلاً بهٰذا أم متجاهلاً؟! أحلاهما مر!

ولقد كان الشيخ الكوثري ـ على ضلاله وتعصبه المعروف ـ خيراً من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبَّه لكون تدليس عطية من هٰذا النوع الذي لا يفيد فيه التصريح بالتحديث، ولكنه حاول الإجابة عنه بجواب آخر؛ إلا أنه رجع بخفي حنين كما سترى في الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبهٰذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

وخلاصته أنه اتَّكأ في ذٰلك على بعض الأقوال الشاذة عن أقوال

---

(١) ولم ينتبه لهٰذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على «الدعوات الكبير» (ص ٣٢ / ٤٦) في حديث آخر لعطية، فقال:

«لم يصرح بالسماع من أبي سعيد الخدري».

مع أنه في حديثنا هٰذا أحال ـ جزاه الله خيراً ـ في استيفاء الكلام عليه إلى هٰذه السلسلة فيما يأتي (٢٤).

الجمهرة من العلماء المُجْمِعة على ضعف عطية، وفسر تدليس عطية بغير ما فسروه، مستغلاً في ذلك وهماً للحافظ، معرضاً عن أقواله الأخرى الموافقة للحق الذي عليه سائر العلماء، كل ذلك ارتكبه الأنصاري انطلاقاً منه من القاعدة التي يتكىء عليها أهل الأهواء، وهي: «الغاية تسوغ الوسيلة»! وغايته الطعن في الألباني، والتشهير به، والتظاهر بأنه ينتصر للشيخ محمد بن عبدالوهاب، تقرباً منه إلى الذين يعيش بين ظهرانيهم، وليس مرضاة لله تعالى، تماماً كما فعل صاحبه من قبل الشيخ أبو غدة من باب ما يقال: وأرضهم ما دمت في أرضهم!

وإن أعجب ما في هذا التظاهر مخالفته للشيخ محمد نفسه، فقد سبق مني أن ذكرت الشيخ في جملة المضعِّفين لعطية، وذلك بناء على ما نقله الأنصاري نفسه عنه في حاشية «انتصاره» (ص ١٥) أنه قال الشيخ في «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» بعد أن خرج الحديث:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف»!

قلت: وهذه الجملة هي التي كنا نريدها من الشيخ محمد رحمه الله، وهي وحدها تقضي على «انتصار الأنصاري»، وتجعله هباء منثوراً، ويصدق عليه عموم قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيوتَهُم بأَيْدِيهِمْ وأَيْدِي المُؤمِنينَ﴾! فإنها تستلزم ـ كما هو ظاهر ـ الحكم على الحديث بالضعف الذي يجهد الأنصاري نفسه عبثاً لرده! ﴿ويَأْبَى اللهُ إلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾.

وأنا أظن أن جملة الشيخ لها تتمة، لم يذكرها الأنصاري عمداً؛ كما هي عادته في كتمان ما كان حجة عليه؛ لأنها أصرح في التضعيف، ولما

لم يكن كتـاب الشيخ في متنـاول يدي، فقـد رجعت إلى أصله، وهـو «تلخيص كتـاب الاستغـاثـة» لشيخ الإسـلام ابن تيمية، فوجدت فيه ما ظننت، فقال فيه (ص ٤٢) بعد أن خرج الحديث أيضاً:

«في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ؛ فهو من هٰذا الباب...» إلخ.

يعني التوسل الجائز؛ لأنه سؤال بأفعاله تعالى؛ قال:

«لأن فيه السؤال لله بحق السائلين، وبحق الماشين في طاعته، وحق السائلين أن يجيبهم، وحق الماشين أن يثيبهم...» إلخ.

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ...» صريح في أن الحديث عنده ضعيف، فعدم ذكر الأنصاري لها يدل كل من وقف على هٰذه الحقيقة أنه ليس أميناً في النقل، ولا سيما إذا علم أنه نقل (ص ٢٨) عن ابن تيمية تمام كلامه المذكور مبتدئاً بقوله:

«إن فيه السؤال لله بحق السائلين...» إلخ.

كما نقله قبيل ذٰلك عن محمد بن عبدالوهاب من كتابه «تلخيص تلخيص كتاب الاستغاثة» مبتدئاً من قوله:

«حق السائلين أن يجبيهم...»!

فحـذف منهمـا عبارة ابن تيمية الأولى: «فإن كان هٰذا كلام النبي ﷺ...» المصرحة بتضعيفهما للحديث!

فهل يستطيع أحد بعد هٰذا أن يزعم أن كتمانه لهٰذا النص كان عن

حسن نية منه، بل هل يستطيع أحد أن يدعي أن تأليفه للرسالة من أصلها لم يكن عن سوء نية، وسواد طوية، بعدما تقدم من البينات على ذٰلك، وبخاصة بعد أن نقل هو نفسه عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب تضعيفه لعطية كما تقدم؟!

لا أعتقد أن أحداً يستطيع ذٰلك، ولو كان من المبالغين في إحسان الظن بالناس، كذاك الصوفي الذي زعموا أنه رآه بعضهم يبكي في الطريق، فلما سئل؟ قال مشيراً إلى رجل وامرأة يتسافدان على جانب الطريق:

أبكي شفقة على هٰذين الزوجين (!) إذ لم يجدا بيتاً يستتران فيه لقضاء حاجتهما!!

ثالثاً وأخيراً: وهو الأمر الآخر الذي سبقت الإشارة إليه في قوله:

«تقوية بعض روايات الحديث...».

فقال (ص ٢٣):

«تحسين بعض الحفاظ حديث: (... اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك)».

ثم نقل تحسينه عن الحافظ العراقي، وأبي الحسن المقدسي - شيخ المنذري -، والدمياطي.

والجواب من وجوه:

الأول: قد سبق آنفاً تحقيق أن عطية الذي في هٰذا الحديث الذي

حسنه الثلاثة المذكورون ضعيف عند جماهير العلماء لسوء حفظه، وتدليسه القبيح المحرم، فكيف يجوز تحسين الحديث مع وجود هاتين العلتين فيه؟! وما أحسن ما قيل:

وهَلْ يَسْتَقِيمُ الظِّلُّ والعُودُ أَعْوَجُ؟!

وثمّة علةٌ أخرى تؤكد سوءَ حفظه، فاتني التنبيهُ عليها فيما سبق، وهي اضطرابُه في سنده، فهو تارة يرفعه، وتارة يوقفه؛ كما كنت بينته في الكتاب، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأزيد هنا فأقول: وأخرى الشك، فيقول: «أراه رفعه إلى النبي ﷺ»؛ كما في رواية ابن ضريس، إحدى روايتي ابن خزيمة، اللتين ذكرهما عنه الأنصاري (ص ١٠١)، لكن وقع عنده: «رفعه إلى النبي ﷺ»؛ دون قوله: «أراه»، عزاه إلى (ص ٤١ - ٤٢) من «كتاب التوحيد» لابن خزيمة، ولا أدري أي طبعة منه أراد الأنصاري، فإنه في (ص ١٢) من الطبعة المنيرية التي عندي، والرواية فيها بالشك كما ذكرت، وهو الذي يقتضيه سياق كلام ابن خزيمة، فلا أدري أسقط ذٰلك من نسخة الأنصاري، أم هو أسقطها لغاية في نفسه؟! ولا أستبعد صدور ذٰلك منه، بعد كل ما فعل مما سبق بيانه ويأتي!

وإن ممّا لا يخفى على كل بصير بهٰذا العلم الشريف أنَّ تلون الراوي في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛ إنما هو دليل ظاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً كعطية هٰذا، وكما كابر الأنصاري في ضعفه ـ كما سبق ـ فكذٰلك كابر في تعاميه عن هٰذه العلة التي كان وقف عليها في الكتاب، فحاد عن الجواب

عنها! بل إنه أوهم القراء انتفاءها بحكايته عن أبي حاتم ترجيح رواية الوقف! فعقب عليها بقوله (ص ١٠ و١٨ ـ ١٩):

«إن ترجيح أبي حاتم الوقف غير مؤثر؛ لأنه في حكم الرفع»!

وأقول: لو أن الأنصاري على معرفةٍ بهٰذا العلم الشريف، وعنده شيء من الجرأة الأدبية لرد هٰذا الترجيح بحجة قوية، وهي أن الذين رفعوا الحديث عن عطية أكثر من الذين أوقفوه، وهم كما في الروايات التي خرَّجها في رسالته (ص ٩ ـ ١٨):

١ ـ يزيد بن هارون. أحمد.

٢ ـ سليم بن حيان. ابن خزيمة.

٣ ـ محمد بن سعيد بن يزيد التستري. ابن ماجه.

٤ ـ عبد الله بن صالح العجلي. الطبراني.

٥ ـ يحيى بن أبي بكير. البيهقي.

وخالفهم وكيع بن الجراح، وأبو نعيم.

ولكني أقول: إن هٰذا الترجيح إنما يتماشى مع زعم الأنصاري أن عطية حسن الحديث لا بأس به، ولكنه ساقط عندي، بل إن اختلاف هٰؤلاء الثقات عليه رفعاً ووقفاً من الأدلة على ضعفه، وأنه هو الذي اضطرب في ذٰلك، وكان بودِّي أن أقول: إن الذي اختلف عليه هو فضيل بن مرزوق الذي عليه دار الخلاف، ولكني أرى أن عطية أولى بالحمل عليه في ذٰلك؛ لأنه أشدُّ ضعفاً منه.

وعلى كل حال؛ فسواء كان هٰذا الاضطراب من هٰذا أو ذاك؛ فهو علة أخرى تؤكد ضعف الحديث، وخطأ الذين حسنوه، واستغلال الأنصاري إياه!

وأريد أن أستدرك هنا شيئاً تنبهت له هٰذه الساعة، وهي أن لعطية ثلاثة أولاد: عمرو، وعبدالله، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «شرح علل الترمذي» (٢ / ٧٩١ - ٧٩٢)، وبين ضعفهم كأبيهم، فذٰلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فرداً فرداً، ويؤيده أن عمرو بن عطية، قد روى هٰذا الحديث أيضاً عن أبيه بلفظ آخر أوله:

«كان ﷺ يقول إذا قضى صلاته: اللهم بحق السائلين عليك، فإن للسائل عليك حقاً. . .» الحديث.

وهذا كما ترى مخالف للفظ فضيل بن مرزوق عن عطية، حيث قال فيه:

«من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين. . .».

ولذٰلك؛ فيمكن اعتبار هٰذه الرواية علة أخرى في الحديث، وهي اضطراب عطية في لفظه إن كان ابنه عمرو قد حفظه عنه، كما اضطرب في سنده، فتارة رفعه، وأخرى أوقفه، وإن كان أبو حاتم رجح الوقف كما سبق مع بيان ما فيه، وسيأتي تخريج حديث عمرو بن عطية، ولفظه في آخر المجلد الثاني عشر من هٰذه السلسلة برقم (٥٩٨٦)، إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني: المعارضة بتضعيف من ضعف الحديث، وهم أقدم وأشهر وأكثر:

١ ـ المنذري، مخالفاً في ذلك لشيخه أبي الحسن المقدسي الذي اعتمد عليه الأنصاري من بين الثلاثة المتقدمين آنفاً!

٢ ـ النووي، الذي رد عليه ابن حجر تضعيفه، وهو المضعف!

٣ ـ ابن تيمية، الذي نقل الأنصاري عنه تضعيفه لعطية دون أن ينقل تضعيفه للحديث نفسه!

٤ ـ البوصيري، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه إياه؛ دون أن يعتبر به!

٥ ـ محمد بن عبدالوهاب، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه لعطية، ولم ينقل عنه تضعيفه للحديث أيضاً، وإن كان التضعيف الأول كافياً.

٦ ـ صديق حسن خان.

ويمكن أن نُلحِقَ بهم سابعاً وثامناً، وهما:

٧ ـ النسائي.

٨ ـ ابن القيم.

أما النسائي؛ فلعدم ذكره إياه في كتابه «عمل اليوم والليلة»؛ خلافاً لتلميذه ابن السني الذي أورده في كتابه كما نقله الأنصاري (ص ٢٥)، وكتاب النسائي أنظف بكثير من كتاب تلميذه، فلولا أنه يعلم أنه ضعيف؛

لكان أورده فيه إن شاء الله تعالى.

وأما ابن القيم؛ فكذٰلك لم يذكره في كتابه «الوابل الصيب» المطبوع عدة طبعات، منها التي علق عليها الشيخ الأنصاري، وهو في ذٰلك تابع لشيخه ابن تيمية، فإنه لم يورده أيضاً في كتابه «الكلم الطيب» مع تصريحه المتقدم بضعفه، ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيم قلما يخالف شيخه في آرائه واجتهاداته.

وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عقب التحسين المتقدم عن الثلاثة:

«فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذٰلك مسلك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبدالوهاب».

فلينظر القارىء الكريم إلى خباثة هٰذا الرجل، الذي يكاد قلبه يقطر دماً حسداً وحقداً، إنه يسأل ماكراً، ويجيب من عند نفسه باغياً، وهو يقرأ: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ...﴾، أم هو من مشايخ أهل الكشف، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم؛ كفراً بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عَليمٌ بِما في الصُّدُورِ﴾؟!

أمـا جوابي أنـا الذي أدين الله به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ﴾، مَن اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد.

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي

نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرَّد بهٰذا الحديث كما تقدم (ص١٠)، وفي اتفاق أولٰئك الأئمة الستة أو الثمانية ـ وفيهم محمد بن عبدالوهاب نفسه ـ على ضعف حديثه هٰذا؟

لن أتخرص تخرصك السابق، و ﴿أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾، ولكنْ لا بُدَّ لك من أن تقول: أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك ـ إن كانت لم تسقط بعد بما تقدم! ـ كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطىء الإجماع؟! فإن قلت: لا ؛ ظهر تناقضك وتهافتك، وإن قلت: نعم ؛ حُقَّ فيكَ قول ربِّ العالمين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ المُؤمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وسَاءَتْ مَصِيْراً﴾ عياذاً بالله تعالى.

ثم إن الشيخ الأنصاري ـ هداه الله ـ لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجماته وتخرصاته، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر ـ على الأقل ـ، وهو زعمه (ص ٢٧) أنني لم أطلع على ما فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: «بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هٰذا»!

قلت: التفسير المشار إليه معروف لدي والحمد لله، والشيخ يعلم ذٰلك جيداً؛ لأنه قرأه في آخر الكلام على هٰذا الحديث في هٰذه السلسلة كما سيأتي في صدد الرد على بعض المبتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك:

«إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح

هٰذا الحديث وما في معناه؛ فليس فيه توسلٌ ما بمخلوقٍ، بل هو توسُّل إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة. . . » إلخ .

ونحوه في رسالتي «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص ١٠٠)، وما أظن الشيخ إلا وقد اطلع عليه، لا أقول للاستفادة منه، فهو الغني عن ذٰلك! ولكن لتتبع العثرات!

ولا بأس من أن أختم كلامي هنا بالدعاء المأثور في بعض الأحاديث:

«اللهم إني أعوذ بك من خليل ماكر، عينه تراني، وقلبه يرعاني (أي: يتجسس علي)، إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها».

وسيأتي تخريجه والكلام على إسناده في المجلد السادس من هٰذه السلسلة برقم (٢٩١٣) إن شاء الله تعالى.

وبعد كتابة ما تقدم ذكَّرني أحد الإخوان برسالة لصاحبنا الشيخ حماد الأنصاري حفظه الله سماها: «تحفة القاري في الرد على الغماري»، فيها الرد عليه تحسينه لهٰذا الحديث ـ كالشيخ إسماعيل تماماً ـ وهو ابن عم الشيخ حماد، فتساءلنا: لماذا خصَّ الشيخُ إسماعيلُ برده الألبانيَّ دون ابنِ عمه، وهما متفقان في مخالفته في تحسينه الذي وافق فيه الشيخَ الغماريَّ المشهور بابتداعه واتِّباعه لهواه! وكذٰلك لم يُشْرِك في رَدِّه الشيخَ شعيباً الأرناؤوط مع أنه معنا في التَّضعيف في تعليقه على «شرح الطحاويَّة» (١ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦)؟! أليس في ذٰلك ما يؤكِّد للقراء أن رد الشيخ ليس للنصح والإرشاد، وإنما للتشفِّي من الألباني والتشهير به؛ حسداً وحقداً عليه،

ومحاباة لابن عمه؟! ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾.

وبهذه المناسبة أسوق هنا للشيخ الأنصاري القصة التالية عبرة له وتذكيراً بما كان عليه السلف من الأنصار، لعلهم يكونون لمن خلف من بعدهم قدوة حسنة يحتذى بهم في سلامة القلب، وحسن الخلق.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنا جلوساً مع رسول الله ﷺ، فقال:

«يطلعُ عليكُم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ».

فطلعَ رجلٌ من الأنصارِ تنطفُ لحيتُه من وَضوئه، قد تعلق نعليه في يده الشمال. فلما كان الغد؛ قال النبي ﷺ مثل ذلك، فطلع الرجل مثل المرَّة الأولى. فلما كان اليوم الثالث؛ قال النبي ﷺ مثل مقالته أيضاً، فطلع ذلك الرجل على مثل حاله الأولى.

فلما قام النبي ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: إني لاحَيْتُ أبي، فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي (وفي رواية: حتى تحل يميني)؛ فعلت؟ قال: نعم.

قال أنس: وكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الليالي الثلاث، فلم يره يقوم من الليل شيئاً؛ غير أنه إذا تعارَّ، وتقلب على فراشه، ذكر الله عز وجل وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر، [فيسبغ الوضوء]. قال عبدالله: غير أني لم أسمعه يقول إلا خيراً. فلما مضت الثلاث ليال، وكدت أن أحتقر عمله؛ قلت: يا عبدالله! إني لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجر ثَمّ،

ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرار:

«يطلعُ عليكم الآنَ رجلٌ من أهلِ الجنةِ».

فطلعت أنت الثلاث مرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك؟ فأقتدي بك، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ فقال:

ما هو إلا ما رأيتَ! [فانصرفت عنه].

قال: فلما وليت دعاني، فقال:

ما هو إلا ما رأيتَ، غير أني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، (وفي رواية: غلًّا) ولا أحسد أحداً على خير أعطاه الله إياه.

فقال عبد الله: هٰذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق.

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢٤١ / ٦٩٤)، والروايتان مع الزيادتين له، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٢٨٧ / ٢٠٥٥٩)، وعنه أحمد (٣ / ١٦٦) والسياق له.

وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال المنذري، ورواه غيرهم كما في «الترغيب» (٤ / ١٣).

وقد قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عقب الحديث في «الفتاوى» (١٠ / ١١٩):

«فقول عبد الله بن عمرو له: «هٰذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق» يشير إلى خلوِّه وسلامته من جميع أنواع الحسد.

وبهٰذا أثنى الله تعالى على الأنصار، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾؛ أي: مما أُوتي إخوانهم المهاجرون، قال المفسرون:

«﴿لَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾؛ أي: حسداً وغيظاً مما أوتي المهاجرون».

فهلا اقتديت بهم أيها الأنصاري؟!

وفي ختام هٰذه المقدمة لا بد لي من كليمة أوجهها إلى كل مخلص من قرائنا، حبيباً كانَ أم بغيضاً، فأقول:

كَثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتبين ضدي؟ وجواباً عليه أقول:

فليعلم هٰؤلاء القراء أنني بحمد الله لا أبتدىء أحداً يرد علي ردّاً علميّاً لا تَهَجُّمَ فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وُجِدَ شيءٌ من تلك الشدة في مكان ما من كتبي؛ فذٰلك يعود إلى حالة من حالتين:

الأولى: أن تكون ردّاً على مَن رد علي ابتداء، واشتط فيه وأساء إلي بهتاً وافتراءً؛ كمثل أبي غدة، والأعظمي الذي تستر باسم أرشد السلفي! والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غيرما مرة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثل هٰؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم ـ في اعتقادي ـ الصفح واللين، بل إنه قد يضرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم؛ كما قال

الشاعر:

إذا أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الكَـريمَ مَلَكْتَـهُ
وإِنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الـلَّئيمَ تَمَـرَّدَا
ووَضْعُ النَّدَى في مَوْضِع السَّيْفِ بالعُلَى
مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

بل إن تحمُّلَ ظلم مثل هٰؤلاء المتصدرين لإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكـون أحيانـاً فوق الطاقة البشرية، ولذٰلك جاءت الشريعة الإسلامية مراعية لهٰـذه الـطاقـة، فلم تقل ـ والحمد لله ـ كما في الإنجيل المزعوم اليوم: «مَن ضربك على خدك الأيمن؛ فأدِرْ له الخد الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك»! بل قال تعالى: ﴿فمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عليهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى علَيْكُمْ﴾، وقال: ﴿وَجزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها﴾، وأنا ذاكر بفضل الله تعالى أن تمام هٰذه الآية الثانية: ﴿فَمَنْ عَفَا وأَصْلَحَ فأَجْرُهُ عَلَى اللهِ إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمينَ . ولَمَنِ انْتَصَرَ بعْدَ ظُلْمِهِ فأُولٰئك ما عليهِمْ مِن سَبيلٍ . إِنَّما السَّبيلُ على الذينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ في الأَرْضِ بغَيْرِ الحَقِّ أُولٰئِـكَ لهُمْ عَذَابٌ أَليمٌ. ولَمَنْ صَبَـرَ وغَفَـرَ إِنَّ ذٰلِـكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾، ولكني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن غلب على الـظن أن ذٰلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله؛ كما يدل على ذٰلك سيرته ﷺ العمليَّة مع أعدائه، وقوله ﷺ:

«أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبيّاً أو قتله نبي».

انظر «الصحيحة» (٢٨١).

وأقل ما يؤخَذُ من هٰذه الآيات ونحوها أنها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحق دون تعدٍّ وظلم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ﴾، والسنة تؤكد ذٰلك وتوضحه؛ كمثل قوله ﷺ لعائشة حين اعتدت إحدى ضَرَّاتِها عليها:

«دونَكِ فانْتَصِري».

قالت: فأقبلت عليها حتى رأيتها قد يبس ريقها في فيها، ما ترد علي شيئاً، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه.

رواه البخاري في «الأدب المفرد»، وغيره؛ بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من «الصحيحة» (**١٨٦٢**).

فأرجو من أولٰئك القراء أن لا يبادروا بالإنكار، فإني مظلوم من كثير ممَّن يدَّعون العلم، وقد يكون بعضهم ممَّن يُظَنُّ أنه معنا على منهج السلف، ولكنه ـ إن كان كذٰلك ـ فهو ممن أكل البغضُ والحسدُ كبدَه؛ كما جاء في الحديث:

«دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلَكم: الحسد، والبغضاء، هي الحالقة؛ حالقة الدين، لا حالقة الشعر».

وهو حديث حسن بمجموع طريقيه عن ابن الزبير وأبي هريرة.

فأرجو من أولٰئك المتسائلين أن يكونوا واقعيين، لا خياليين، وأن يرضوا مني أن أقف في ردِّي على الظالمين مع قول رب العالمين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُعْتَدينَ﴾؛ غير متجاوب مع ذٰلك الجاهلي القديم:

أَلا لاَ يَجْـهَـلَنْ أَحَـدٌ عَلَيْنـا
فَنَجْهَـلَ فَوْقَ جَهْـلِ الجَـاهِلِيْنـا

عياذاً بالله أن أكون من الجاهلين.

والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما، صدر من بعض من عُرِف بقلة التحقيق، فقد أقسو على مثله في الكلام عليه، غيرةً مني على حديث رسول الله ﷺ؛ كقولي الآتي تحت الحديث (١٤٢):

«لم يخجل السيوطي ـ عفا الله عنا وعنه ـ أن يستشهد بهٰذا الإسناد الباطل؛ فإن (أبو الدنيا) هٰذا أفاك كذاب، لا يخفى حاله على السيوطي...».

فإن الباعث على هٰذه الشدة إنما هو الغيرة على حديثه ﷺ؛ أن يُنْسَبَ إليه ما لم يقله، وسلفنا في ذٰلك بعض الحفاظ المعروفين بالدين والتقوى، فانظر مثلاً إلى قول الذهبي رحمه الله في الحاكم؛ وقد صحح الحديث الآتي في فضل علي رضي الله عنه برقم (٧٥٧):

«قلت: بل والله موضوع، وأحمد الحراني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك؟!».

فليتأمل القارىء الفرق بين الحاكم والسيوطي من جهة، وبين عبارة الذهبي في الحاكم، وعبارتي في السيوطي من جهة أخرى.

ثم وقفتُ على رسالة جديدة للشيخ الأنصاري ـ وهٰذه المقدِّمة تحت الطَّبع ـ تؤكِّدُ لكل مَن يقرؤها أنَّه ماضٍ في بغضهِ وحسده وافتراءاتِه، وهي

بعنوان: «نقد تعليقات الألباني على شرح الطَّحاويَّة»! وهو فيه ـ كعادته في ردوده عليَّ ـ لا يحسِنُ إلا التهجُّمَ، والتَّحــامــل عليَّ بشتَّى الأســاليب، والغمز، واللمز؛ كقوله في أول حديث انتقدني فيه بغير حق:

«فباعتبار الألباني نفسه محدِّثاً **لا فقيهاً** (!). . . ».

ونحو هٰذا من الإفك الذي لا يصدُرُ من كاتب مخلصٍ يبتغي وجه الحق، وينفع فيه اللِّين والأسلوب الهيِّن في الردِّ عليه؛ لأنه مكابرٌ شديدُ المكابَرة والتمحُّل لتسليك أخطاءِ غير الألباني مع ظهورها، بقدرِ ما يتكلَّف في توهيمِه وتجهيلهِ ـ ولو ببتر كلام العلماء، وتضليل القرَّاء ـ ليستقيمَ ردُّهُ عليهِ!!

وهــو في بعض ما أخــذهُ عليَّ ظلمــاً في «نقده» هٰذا قد سبقهُ إليه الكوثري الصغير أبو غدَّة الحلبي، الذي كنتُ رددتُ عليه في مقدِّمة تخريج «شرح الطحاوية»، فالتقاؤهُ معه في ذٰلك ممَّا يدلُّ على أنَّه لا يتحرَّجُ في أن يتعاوَنَ مع بعضِ أهلِ الأهواء في الردِّ على أهل السنَّة! فلا أدري والله كيف يكونُ مثلُه باحثاً في دارِ الإفتاء؛ وفيها كبارُ العلماء الذين لا يمكن أن يخفى عليهِم حال هٰذا الباحث في انحرافِهِ في الرَّدِّ عن الأسلوب العلميِّ النَّـزيه، إلى طريقتِـه المبتَـدَعـة في اتِّهـامـه لمَن خالفـه من أهل السنَّة بالبهت، والافتـراء، والتـدليس، وتحـريف الكلم عن مواضعـه، وتتبُّـع العَثرات؟!

ومَن أراد أن يتحقَّق من هٰذا الذي أجملتُه مِن أخلاقِ الرجل، بقلمٍ غير قلمي، وأسلوبٍ ناعمٍ غير أسلوبي؛ فليقرأْ ردَّ الأخ الفاضل سمير بن

أمين الزُّهيري المنصوري: «فتح الباري في الذَّبِّ عن الألباني والرَّدِّ على إسماعيل الأنصاريّ»، أرسلهُ إليَّ جزاه الله خيراً وأنا زائرٌ في (جُدَّة) أواخر شعبان هٰذه السنة (١٤١٠هـ)، وهو في المطبعة لمَّا يُنْشَرْ بعد، وما يصل هٰذا المجلَّد إلى أيدي النَّاس؛ إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردٌّ علميٌّ هادىءٌ جدّاً، نزيهٌ، لا يقولُ إلا ما وصَلَ إليهِ علمُه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردِّ على الأنصاري؛ فإنَّه لم يتمالك أن يصرِّح ببعضِ ما سبق وَصْفُه به، فهو يصرِّح (ص ٦٦ و٧٧):

أنَّه غير منصفٍ في النَّقد، ولا أمين في النقل!

وهو يتعجَّب (ص ٨٢ و٨٦) من مكابرة الأنصاريِّ وادِّعائهِ على الألبانيِّ خلافَ الواقع!

ولقد ضاقَ صدرُه من كثرةِ مكابرتِه وتدليسه على القرَّاء، فقال (ص ٨٧):

«أُكَرِّر هنا أنَّني أسأم من توجيهِ النَّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه الله: بأنَّه إذا فاته الإنصاف في النقد؛ فليحرص على أن لا تَفوتَه الأمانة في النقل».

ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨):

«ألا فَلْيَتَّقِ الله الشيخُ الأنصاري، فمهما حاول؛ فلنْ ينالَ من منزلة الشيخ الألباني حفظه الله:

كَنَـاطِـحٍ صَخْـرَةً يَوْمـاً لِيُوهِنَهـا
فَلَمْ يُضِـرْهـا وأَوْهَى قَرْنَـهُ الـوَعِـلُ»

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨ - ٤٠) صرَّح في آخره:

أن الأنصاريَّ «دلَّس وأخفى كلام الشيخ ناصر»!

ثم قال (ص ٤١):

«بل هو يتخيَّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبني عليها نقدَه!».

ثمَّ ردَّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في «نقده» هٰذا، وختم ذٰلك بقوله فيه بارك الله عليه (ص ٤٣):

«بـل كان يجبُ عليه ألَّا يُخْرِجَ «نقده» هٰذا أبداً، لا لأنَّنا ضد نقد الألباني، وإنَّما لأنَّنا ضد أي نقد غير علميٍّ».

ثم إن الأخ الفاضل وصف الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنَّه ينقد من أجل النقد فقط، وهٰذا شيءٌ ظاهرٌ جدّاً في ردودِهِ، وبخاصَّةٍ ردُّه هٰذا.

ثم ضربَ على ذٰلـك مثـلاً: حديثـاً أخـرجـه البخاري ومسلم في «صحيحيهِما»، ومع ذٰلك ذكر شارح «الطحاويَّة» أن له علة! فلمَّا ردَّ ذٰلك الألبانيُّ وأثبتَ صحَّته؛ ثارَ الأنصاريُّ حمِيَّةً للشارح، واعترض على الألباني دون أيِّ حجَّة علميَّة إلا الشغب كعادته، فقال الأخ الفاضل:

«عجبـاً للشيخ الأنصـاري! إنِ انتقـد الشيخ الألبـاني حديثـاً في «الصحيحين» أو أحدهما، وقدم الأدلَّة العلميَّة المقنعة بذٰلك، ونقل كلام

أهل العلم السابقين في ذٰلك الحديث؛ لم يُعْجِب الشيخَ الأنصاريَّ هٰذا الصنيعُ، وتباكى على «الصحيحين»، وندَّد بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن «الصحيحين»؛ فهٰذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح؛ دون أدلَّة علميَّة... المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخُ الأنصاريُّ يبحث عن مخالفة الألبانيِّ بأيِّ شكلٍ، حتى لو كانَ هٰذا بتضعيفِ حديثٍ في «الصحيحين»، ومن غيرِ بيِّنة؛ فلماذا يستنكِرُ على الألبانيِّ نقدَه لأحاديث «الصحيحين» وبأدلَّة علميَّة؟! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هٰذا حظُّ نفس».

ثم قالَ باركَ الله عليه (ص ٥٢ و٦٦):

«وأما عن اتِّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله؛ فلا أحبُّ أن أتعرَّض له!».

أقول: هٰذا بعض ما وصف به الأخُ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعدِّيه وتقوُّله عليَّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلتُ في هٰذه المقدِّمة؛ لأن الغرض أن نُبَصِّرَهُم بحال بعض الطاعنين فيَّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتَّاب المنصِفينَ الحيادِيِّينَ، ولكي لا يُبادِروا إلى استنكار ما قد يَجِدون منِّي من الشدة أحياناً في الردِّ على بعض النَّاقدين بأهوائِهِم وبغير علمٍ، فقديماً قالوا: «قال الحائطُ للوتد: لم تشقُّني؟ قال: سَلْ من يدقُّني»، راجياً ألا يحمِلوني أن أتمثَّل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وأَنَــا المُعَــذَّبُ فيكُمُ
فكَــأَنَّنـي سَبَّــابَــةُ الـمُـتَـنَــدِّمِ

وإنَّ مما يحسن التَّذكير به أن الشيخ الأنصاري كما حابى ابن عمِّه الشيخ الفاضل حمَّاد الأنصاري في سكوتِه عن تضعيفه لحديث عطيَّة المتقدم (ص ١٨)؛ كذلك حابى الأنصاريُّ مَن يوافقه في بعض أوصافه المتقدِّمة؛ كالحسد، والحقد، وتتبُّع العثرات، ودفنه للحسنات! ألا وهو الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على «شرح العقيدة الطحاوية» طبع مؤسسة الرسالة، بالرغم من أنه قد شارَكني في تضعيف الحديث المشار إليه، وفي كثيرٍ ممَّا أنكره الأنصاري عليَّ؛ فإن كثيراً من تخريجاته قد استفادها من تخريجي، وفيه العزو إلى بعض المخطوطات التي لا تطولها يده! دون أن يشير إلى ذلك، فهو يستغلُّ جهود غيره، ثم ينسبها إلى نفسه متشبِّعاً بما لم يعط! فانظر على سبيل المثال: (١ / ٨٨ و٩٤ و٩٦ و١٥٦ و١٦٥ و٢٢٤ و٢٣٤، و٢ / ٣٧٨ و٣٨٩ و٤١٨ و٤٢٣ و٥١٠ و٥٢٠ و٥٤٢ و٥٤٤ و٥٤٩)، وقابل ذلك بتخريجي؛ لتتحقَّق ممَّا ذكرت، على أنَّني قد عدت عن تخريج بعضها؛ كالحديثين المشار إليهما بالرقمين الموضوع عليهما الخط الأفقي، وبقي هو على تقليده إياي! والحديث الأول مخرَّج عندي في «الصحيحة» (٢٨٢٩)، والآخر في «الضعيفة» (٥٤٢٧)، وهو ممَّا استدركته في بعض الطبعات الجديدة بتخريجي على «شرح الطحاوية»؛ كالطبعة الثامنة والتاسعة (ص ٢٩٠).

ومن هنا يظهر للقرَّاء محاباة الأنصاري للشيخ شعيب أيضاً؛ كما

ذكرت آنفاً، ولهٰذا قال الأخ سمير جزاه الله خيراً تحت عنوان: «على مَن كان ينبغي أن يكون ردُّ الأنصاري؟» (ص ٦٣):

«ومعظم ما أخذه الأنصاري في «ردِّه» هٰذا على الشيخ الألباني هو موجـود في طبعة شعيب المشار إليها آنفاً، أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروفٍ بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه الله؟!».

هٰذا، ولقـد كان من الأحاديث التي حشرها الشيخ الأنصاري في «نقده» الحديث الآتي في هٰذا المجلَّد برقم (٣٤٢) بلفظ:

«لما حملت حواء؛ طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد. . .» الحديث.

والـذي يقـرأ كلامه حوله لا يجد فيه سوى الشَّغَب، واللعب على الحبلين ـ كما يقال ـ فهو من جهةٍ يزعم أن العلماء أعلُّوه بستة أمور. . . (وذكرها)، وليس منها تدليس الحسن البصري! فالحديث على هٰذا الذي ذكر هو من العلل يكون عنده واهياً؛ لأن العلل الخمس لا تزال قائمة! ولكنه من جهة أخرى عاد فنقض ذٰلك بقوله:

«إن من أهل العلم مَن لم يعله؛ كالترمذي وحسنه، والحاكم وصححه. . .»!

فهو حيران بين هٰؤلاء المصحِّحين، وأولٰئك المضعِّفين! فهو كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هٰذه مرة، وإلى هٰذه مرة؛ لا تدري أيهما تتبع! كما جاء في الحديث الصحيح! مع أنه ـ أو لعله ـ يدري أن المخالفين

بالتحسين والتصحيح من المتساهلين في ذلك عند العلماء المحقِّقين!

ولذٰلك؛ لما رد عليه الأخ الفاضل نقده إياي في هٰذا الحديث وبيَّن جهله وتناقضه فيه؛ لم يسعه إلا أن يبدي تعجُّبه منه، وينهي ردَّه عليه بقوله (ص ٧٢):

«وهٰذا والله هو العجب: أن لا يدري الإنسان ما يقول»!

ذٰلكم هو الشيخ إسماعيل الأنصاري، ولعلَّ القراء بعد هٰذا البيان يعذروننا إذا قلنا فيه ما فيه؛ دون تعدٍّ أو تجنٍّ عليه كما يفعل هو.

ولقد بلغني وأنا في السعودية أن بعض الشيوخ الفضلاء نصحه أن لا ينشر نقده هٰذا، فأبى إلا أن يتَّبع هواه ويفضحَ نفسه، وعلى نفسها جَنَتْ براقش.

وأختم هٰذه المقدمة بحديث يناسب المقام، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:

«سيخرج في أمَّتي أقوامٌ تتجارى بهِم الأهواء كما يتجارى الكَلَب بصاحبه، ولا يبقى منه عرقٌ ولا مِفْصَلٌ إلا دخله».

«صحيح الترغيب» (رقم ٤٨).

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إلٰه إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

عمان ١٥ شعبان سنة ١٤١٠هـ **وكتب**

محمد ناصر الدين الألباني

بِسْمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

إنَّ الحمـدَ لله، نحمـدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أَنفسِنـا ومن سيِّئات أَعمالِنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهد أَنْ لا إِله إِلا الله وحده لا شريكَ له، وأَشهد أَنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أَيُّهـا الـذينَ آمنـوا اتَّقـوا الله حقَّ تُقـاتِـه ولا تَمـوتُنَّ إلا وأَنتُم مُسلمونَ﴾(١).

﴿يا أَيُّها الناس اتَّقوا ربَّكُم الذي خَلَقَكُم من نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجَها وبَثَّ منهُما رِجالاً كثيراً ونساءً واتَّقوا الله الذي تساءَلونَ به(٢) والأَرْحامَ إِنَّ الله كانَ عليكم رَقيباً﴾(٣).

---

(١) آل عمران: ١٠٢.

(٢) فيه جواز السؤال بالله تعالى، وأما حديث:

«لا يُسأَلُ بوجه الله إلا الجنة».

فضعيف. وعلى فرض صحته؛ فهو محمول على سؤال الأمور الحقيرة؛ كما بينت ذلك في مجلة «المسلمون».

(٣) النساء: ١.

﴿يا أَيُّهـا الـذينَ آمنـوا اتَّقـوا الله وقولوا قولاً سَديداً . يُصْلِحْ لكُم أَعْمالَكم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبكم ومَن يُطِعِ الله ورَسولَه فقد فازَ فوزاً عَظيماً﴾[1] .

«أمـا بعدُ ؛ فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ الله ، وأحسنَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها ، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ ، [وكلَّ ضلالةٍ في النار]»[2] .

ثم إنني كنت بدأت منـذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان : «الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيىء في الأمة» في مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء ، ولا زلت مستمراً في نشرها ؛ لأن هذه الأحـاديث من الكثـرة ـ مع الأسف الشـديد ـ بحيث تعـد المئـات ، بل الألوف ! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث ! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث ! فماذا يقول القارىء الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات

---

(١) الأحزاب : ٧٠ ـ ٧١ .

وهٰذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم ، سواء كان خطبة نكاح ، أو جمعة ، أو محاضرة ، أو غير ذٰلـك ، ولي فيهـا رسـالـة مطبوعة ، نشرتها مجلة «التمدن الإسلامي» الغراء ، وهي مهجورة ـ مع الأسف ـ من العلماء قاطبة فيما علمت ، فلعلهم يعودون إليها ويحيونها .

(٢) هو من حديث لجابر رضي الله عنه قال فيه :

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ذٰلك إذا خطب .

كما رواه مسلم ، والنسائي ، وغيرهما ، والزيادة للنسائي .

وذٰلك يشمل الخطب كلها ، وبصورة خاصة خطبة الجمعة ، فقد جاء التنصيص عليها عند مسلم في رواية له ، فعلى الخطباء أن يحيوا هٰذه السنة أيضاً .

مختلفـة، وأغـراض متبـاينـة؛ منهـا السياسية، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم! ومنها أحاديث وضعت خطأ دون قصـد من بعض المغفَّلين من الصـوفية، وضعفـاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم، ممَّن لا عناية لهم بالحديث وضبطه! وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

ولكن الله تبارك وتعالى سخَّر لهٰذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بيَّنوا ضعفها، وكشفوا عُوارَها، وأوضَحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبدالله ابن المبارك:

«هٰذه الأحاديث المصنوعة؟».

أجاب بقوله:

«يعيش لها الجهابذة».

وقال ابن الجوزي:

«لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسولِ اللهِ، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبُّونَ عن النقل، ويوضِّحونَ الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مغرب.

وقـد كانـوا إذا عُدُّوا قَليلاً   فقد صاروا أعَزَّ مِن القَليلِ»

قلتُ: فإذا كان الأمر كذٰلك في عهد ابن الجوزي، فكم يكون عدد

العلماء الذَّابينَ عن الحديث في هٰذا العصر؟! لا شك أنهم أقل من القليل.

وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانه.

ولست أشك أن أهل العلم ـ ممَّن لم يُعْمِ بصائرَهُم الهوى ـ يُقدِّرون ذٰلك حق قدره؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديثه ﷺ مما ليس منه، كيف ولا والإمام عبدالرحمن بن مهدي يقول:

«لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي»[1]؟!

هذا، ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدِرُه من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتَّبِع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذٰلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفِّقتُ لاتباعها، وتعريف المسلمين عملياً بها، أو ببعضها؛ راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجيُّ في مختلف العصور الإنسانية، بشهادة جماعة من المستشرقين، وغيرهم من المخالفين، وقديماً قيل: «والفضل ما شهدت به

(١) رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ١٠).

الأعداء» .

وقد تبيَّن لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاعِ أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث نبَّهتهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسَّرَ الله تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثة؛ كالإذاعات، والجرائد، والمجلات، وغيرها؛ مما تصدرها المطابع، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهدهم في التحقق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم.

لهٰذا؛ رأيت أولٰئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدلَّ على ذٰلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب، على الاشتراك في «مجلة التمدن الإسلامي» للاطِّلاع على الأحاديث الضعيفة فيها ـ وقد كتب بذٰلك بعضهم إليَّ ـ؛ ليكونوا على بيِّنة من أمرها، فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول الله ﷺ، أو على الأقل في عزو ما لم يصح نسبته إليه ﷺ من الحديث.

ولذٰلك، فقدْ حثَّني كثير من أولٰئك الفضلاء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة؛ ليقف عليها من لا اطِّلاعَ له على المجلة، فيعمَّ النفع بها، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها.

ولطالما كنتُ عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع، فلما

زالت، وتيسر لي ذٰلك، بادرت إلى تحقيقها؛ شاكراً لهم حسن ظنهم بأخيهم.

ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربع مئة حديث، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة، يحوي كل جزء منها مئة حديث، أو أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة، طبعتها في جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد.

وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أموراً أخرى، مثل تعديل أسلوب الكلام عليها، وزيادة تحقيق فيها، ونحو ذٰلك من الفوائد.

وقد أغيِّر حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد أنه أعدل وأرجح، كأن أقول: «ضعيف جداً» بدل: «ضعيف»، أو العكس، و: «ضعيف» بدل: «موضوع»، أو العكس، ونحو ذٰلك.

وهذا، وإن كان نادراً؛ فقد رأيتُ أن أنبِّهَ إليه لأمرين:

الأول: كي لا يُظَنَّ أنَّ ذٰلك التغيير خطأ مطبعي.

والآخر: أن يعلمَ من شاءَ الله أن يعلم أن العلم لا يقبل الجمود، فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب، ومن صحيح إلى أصح، وهكذا. . . وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبيَّن لنا.

هذا، ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها، ولا أدري إذا كان ذٰلك لما

وُفِّقْنا إليه من الصواب بإذن الله تعالى ـ وهٰذا ما أرجوه ـ أو لقلة من له معرفة بهٰذا العلم الشريف، ونقد الأسانيد التي تمكِّنه من الجَوَلانِ في هٰذه البحوث، أو لغير ذٰلك من الأمور[1].

---

(١) اللهمَّ إلا انتقاد الشيخ عبدالله الحبشي الهرري نزيل دمشق، الذي نشره في رسالة أسماها «التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث»، أو ـ كما قال ـ: «تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان»!

وكنت أود أن يشاركنا الشيخ في نقده إيانا في تطبيق تلك القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها، وفي تجديد العمل بها.

ولكنه وإن حاول ذٰلك، فإنه لم يستطع الاستمرار عليه، بل عدل إلى تقليد بعض العلماء ممَّن وافق قولهم رأيه، وإلى اتهامنا بمخالفتهم، وبسوء الفهم لكلامهم! وبالتهور والتحكم النفساني! وسود صفحات كثيرة بأمور لا علاقة لها بمحل النزاع، ولا هي موضع خلاف.

وأورد فيها ـ على صغر حجمها ـ كثيراً من الأحاديث الضعيفة والآثار الواهية، وحسبك مثالاً على ذٰلك حديث أورده في الصفحة الأولى بلفظ: «إنَّ محرم الحلال؛ كمستحل الحرام».

ولا يصح رفعه؛ إنما هو موقوف! وقد بينت ذلك، وخرجته تخريجاً علمياً فيما سيأتي برقم (٦٢١٥) من المجلد الثالث عشر.

انتقد الشيخ عليَّ حكمي على حديث: «نعم المذكر السبحة» بالوضع (انظر رقم ٨٣)، وحكمي على الحديثين المذكورين فيه من حديث صفية وسعد بالضعف، فذهب إلى أن الأول ضعيف لا موضوع، وإلى أن الآخرين صحيحان لا ضعيفان!

فرددتُ عليه في مجلة «التمدن»؛ بينت فيها خطأه في ذٰلك بأسلوب علمي نزيه؛ خلافاً لما جرى هو عليه في رسالته، ثم نشرنا في ذٰلك رسالة مفردة بعنوان «الرد على التعقب الحثيث»، فمن شاء الاطلاع على الحقيقة؛ فليرجع إليها.

وفي أثناء نشرنا الرد في المجلة، ولما يكد ينته؛ طلع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برد آخر سماه «نصرة التعقب الحثيث»، شحنه بالمغالطات والسب، والافتراء، والخروج عن الرد بالتي هي أحسن، حتى لقد أنذرني بسوء الخاتمة إن أنا استمررت على نهجي العلمي المخالف لفهمه وعلمه! فلما رأيت ذٰلك؛ صرفت النظر عن الرد عليه مرة أخرى، حرصاً مني على الوقت؛ كما بينته في خاتمة ردي المشار إليه، ولعلنا نذكر بعض شبهاته عند الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً.

ولا بد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع هٰذه المقالات مرة أخـرى في هٰذا الكتاب، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على «مجلة التمدن الإسلامي» ـ وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة ـ فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم، حتى عرف الناس قدرها، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد، وقد لقي أصحابُ المجلة في سبيل ذٰلك كثيراً من المعـارضـات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين، وغيرهم من الطرقيين الذين تأبى نفوسُهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمدية، ولكنهم ـ أعني أصحاب المجلة ـ لم يبالوا بذٰلك، وصبروا على نشر ما يرونه حقاً، واستمروا عليه، أثابهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام خيراً[1].

أسـأله سبحانه أن يجعل عملي كله صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٢٥ / ٣ / ١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

---

(١) وقـد أضـافـوا إلى ما ذكـرنـاه منقبـة أخـرى، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة (١٣٧٩هـ) بنشر مقالاتنا في «الأحاديث الصحيحة»، فألفت نظر القراء إليها.

تمهيد

في

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، لا أستثني أحداً منهم، ولو كانوا علماءهم، إلا من شاء الله منهم من أئمة الحديث ونقاده؛ كالبخاري، وأحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

وقد أدَّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، ومنها ما هو من الأمور التشريعية، وسيرى القارىء الكريم الأمثلة الكثيرة لما ندَّعيهِ في كثير من الأحاديث الآتية إن شاء الله تعالى.

وقد اقتضت حكمة العليم الخبير سبحانه وتعالى أن لا يدعَ هٰذه الأحاديث التي اختَلَقَها المُغْرِضونَ لغايات شتى؛ تسري بين المسلمين دون أن يُقَيِّضَ لها من يكشف القناع عن حقيقتها، ويبين للناس أمرها، أولٰئك هم أئمة الحديث الشريف، وحامِلو ألوية السنة النبوية الذين دعا لهم رسول الله ﷺ بقوله:

«نَضَّرَ الله امرءاً سمِعَ مقالَتي؛ فوعاها، وحفظها، وبلَّغها، فربَّ

حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه»[1].

فقد قام هٰؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله عن المسلمين خيراً ـ ببيان حال أكثر الأحاديث من صحة، أو ضعف، أو وضع، وأصَّلوا أصولاً متينة، وقعَّدوا قواعد رصينة، مَن أتقنها وتضلَّع بمعرفتها أمكنه أن يعلم درجة أي حديث، ولو لم ينصُّوا عليه، وذٰلك هو علم أصول الحديث، أو مصطلح الحديث.

وألَّف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث، وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي، ونحوها كتب التخريجات، فإنها تبيِّن حال الأحاديث الواردة في كتب مَن ليس من أهل الحديث، وما لا أصل له من تلك الأحاديث، مثل كتاب: «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني، و«تخريج أحاديث الكشاف» له، و«تخريج أحاديث الشفاء» للشيخ السيوطي، وكلها مطبوعة.

ومع أن هٰؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله خيراً ـ قد سهَّلوا السبيل لمن

---

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي وصححه ـ والسياق له ـ، وابن حبان في «صحيحه» عن ابن مسعود.

وقد ثبت عن جماعة من الصحابة بنحوه. فانظر «التعليق الرغيب» (١ / ٦٣)، و«الصحيحة» (٤٠٤).

بعدهم من العلماء والطلاب؛ حتى يعرفوا درجة كل حديث بهٰذه الكتب وأمثالها، فإننا نراهم ـ مع الأسف الشديد ـ قد انصرفوا عن قراءة الكتب المذكورة، فجهلوا بسبب ذٰلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم، أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، ولذٰلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب؛ إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهٰذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله ﷺ:

«مَن كذب عليَّ متعمداً(١) فَلْيَتَبَوَّأْ مقعده من النار».

[حديث صحيح متواتر].

فإنهم، وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة، فقد ارتكبوه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قول النبي ﷺ:

«كَفى بالمرءِ كَذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكل ما سمعَ».

---

(١) لفظة «متعمداً» صحيحة ثابتة في الحديث، وإن حاول التشكيك بها مؤلف كتاب «الأضواء»، بل إنه جزم ببطلانها، وأنها من وضع بعض المحدثين؛ ليروج بها قوله: إنه يجوز رواية الحديث بالمعنى!

وإنكار المؤلف المذكور لها لا يدل فقط على جهله بالحديث وطرقه، بل إنه يدل على جهله أيضاً بأصول الشريعة وقواعدها، فإن هٰذه اللفظة لو لم ترد في الحديث مطلقاً؛ فإن تقديرها في الحديث لا مناص منه كما لا يخفى، وإلا كان المؤلف المذكور أول من يشمله الحديث؛ لأنه ـ على الأقل ـ ليس معصوماً من الخطإ في رواية حديث ما!

رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٨)، وغيره من حديث أبي هريرة.

ثم رُوي عن الإمام مالك أنه قال:

«اعلم أنه ليس يَسْلَمُ رجلٌ حدَّث بكل ما سمِعَ، ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدِّث بكل ما سمع».

وقال الإمام ابن حبان في «صحيحه» (ص ٢٧):

«فصل: ذكر إيجاب دخول النار لمن نَسَبَ الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته».

ثم ساق بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً:

«مَن قال عليَّ ما لم أقـل فليتبوأ مقعده من النار».

وسنده حسن، وأصله في «الصحيحين» بنحوه.

ثم قال:

«ذكر الخبر الدال على صحة ما أومأنا إليه في الباب المتقدم».

ثم ساق بسنده عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَن حدَّثَ عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

وهو حديث صحيح، أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١ / ٧) من حديث سمرة والمغيرة بن شعبة معاً، وقال:

«إنه حديث مشهور».

ثم قال ابن حبان:

«ذكر خبر ثان يدل على صحة ما ذهبنا إليه».

ثم ساق حديث أبي هريرة الأول.

فتبين مما أوردنا أنه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبت من صحتها، وإن من فعل ذٰلك فهو حسبه من الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ:

«إن كذبـاً عليَّ ليس كَكَذِبٍ على أحدٍ، فمَن كَذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار».

رواه مسلم وغيره.

ولخطورة هذا الأمر، رأيت أن أساهم في تقريب سبيل الاطلاع على الأحاديث التي نسمعها في هذا العصر، أو نقرأها في كتاب متداول، مما ليس له أصـل يثبت عند المحدثين، أو له أصل موضوع، لعل في ذٰلك تحذيراً وتذكيراً لمن يتذكر أو يخشى.

ولم أتقيد في سوقها بترتيب خاص، بل حسبما اتفق. ولذلك فإني أبتدئها بذكر حديثين قرأتهما في مقال نشر في العدد (٢٤٠٤) من «جريدة العلم» الغراء، لأحد المرشدين الفضلاء في صدد بحث له مفيد في إسراء النبي ﷺ ومعراجه إلى السماء، والله ولي التوفيق.

دمشق، رمضان سنة ١٣٧٤ هـ **محمد ناصر الدين الألباني**

١ ـ (الدِّينُ هُوَ العَقْلُ، ومَن لا دينَ لهُ؛ لا عَقْلَ لهُ).

باطل. أخرجه النسائي في «الكنى»، وعنه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢ / ١٠٤) عن أبي مالك **بشر بن غالب** بن بشر بن غالب عن الزهري عن مجمع بن جارية عن عمه مرفوعاً دون الجملة الأولى: «الدين هو العقل»، وقال النسائي:

«هذا حديث **باطل منكر**».

قلتُ: وآفته بشر هٰذا، فإنه مجهول كما قال الأزدي، وأقره الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، والعسقلاني في «لسان الميزان».

وقد أخرج الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ١٠٠/ ١ ـ ١٠٤/ ١ ـ زوائده) عن **داود بن المحبِّر** بضعاً وثلاثين حديثاً في فضل العقل، قال الحافظ ابن حجر:

«كلها موضوعة».

ومنها هٰذا الحديث كما ذكره السيوطي في «ذيل اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤ ـ ١٠)، ونقله عنه العلامة محمد طاهر الفتني الهندي في «تذكرة الموضوعات» (ص ٢٩ ـ ٣٠).

وداود بن المحبِّر؛ قال الذهبي:

«صاحب «العقل»؛ وليته لم يصنفه، قال أحمد: كان لا يدري ما الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث غير ثقة، وقال الدارقطني: متروك، وروى عبدالغني ابن سعيد عنه قال: كتاب «العقل» وضعه ميسرة بن عبد ربه ثم **سرقه منه داود بن المحبِّر**، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبدالعزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي».

ومما يحسُنُ التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبَّعتُ ما أورده منها أبو بكر بن أبي

الدنيا في كتابه «العقل وفضله»، فوجدتها كما ذكرت؛ لا يصح منها شيء، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها؟! بل أشار في ترجمته للمؤلف (ص ٤) إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي، عفا الله عنا وعنه.

وقد قال العلامة ابن القيم في «المنار» (ص ٢٥):

«أحاديث العقل كلها كذب».

وانظر الحديث (٣٧٠) و (٥٦٤٤).

٢ - (مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلاتُهُ عنِ الفَحْشاءِ والمُنْكَرِ؛ لَمْ يَزْدَدْ مِن اللهِ إلا بُعداً).

باطل. وهو مع اشتهاره على الألسنة لا يصح من قبل إسناده، ولا من جهة متنه.

أما إسناده؛ فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ /١٠٦ / ٢ - مخطوطة الظاهرية)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٣ / ٢)، وابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٢ / ٤١٤)، و «الكواكب الدراري» (٨٣ / ٢ / ١) من طريق ليث عن طاووس عن ابن عباس.

وهذا إسناد ضعيف من أجل ليث هذا - وهو ابن أبي سليم - فإنه ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «تقريب التهذيب»:

«صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميَّز حديثه، فتُرك».

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٣٤).

وقال شيخه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ١٤٣):

«إسناده لين».

قلتُ: وقد أخرجه الحافظ ابن جرير في «تفسيره» (٢٠ / ٩٢) من طريق أخرى

عن ابن عباس موقوفاً عليه من قوله، ولعله الصواب؛ وإن كان في سنده رجل لم يسم.

ورواه الإمام أحمد في كتاب «الزهد» (ص ١٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» عن ابن مسعود موقوفاً عليه بلفظ:

«مَن لم تأمره الصلاةُ بالمعروف، وتنهاه عن المنكر، لم يزدد بها إلا بعداً».

وسنده صحيح كما قال الحافظ العراقي، فرجع الحديث إلى أنه موقوف.

ثم رأيته في معجم ابن الأعرابي قال (١٩٣ / ١): نا عبدالله - يعني ابن أيوب المخرمي -: نا يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل عن إسماعيل عن الحسن قال:

لما نزلت هٰذه الآية: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهى عَنِ الفَحْشاءِ والمُنْكَرِ﴾[1]، قال رسول الله ﷺ . . . فذكره.

وهٰذا مرسل، وإسماعيل هو ابن مسلم؛ فإن كان أبا محمد البصري، فهو ثقة، وإن كان أبا إسحاق المكي، فهو ضعيف.

لكن قال الحافظ العراقي:

«رواه علي بن معبد في كتاب «الطاعة والمعصية» من حديث الحسن مرسلاً بإسناد صحيح».

قلت: يعني أن إسناده إلى الحسن صحيح، ولا يلزم منه أن يكون الحديث صحيحاً؛ لما عرف من علم «مصطلح الحديث» أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند جمهور علماء الحديث، ولا سيما إذا كان من مرسل الحسن - وهو البصري -، قال ابن سعد في ترجمته:

«كان عالماً جامعاً رفيعاً ثقة . . . ما أرسله فليس بحجة».

وحتى إنه لو فُرِضَ أن الحسن وصل الحديث وأسنده، ولم يصرح بالتحديث،

---

(١) العنكبوت: ٤٥.

أو بسماعه من الذي أسنده إليه، كما لو قال: «عن سمُرة»، أو: «عن أبي هريرة»؛ لم يكن حديثه حجة، فكيف لو أرسله كما في هذا الحديث؟!

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال»:

«كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: «عن فلان»؛ ضعف احتجاجه، ولا سيما عمَّن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع».

على أنه قد ورد الحديث عن الحسن من قوله أيضاً، لم ينسبه إلى النبي ﷺ، كذٰلك أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ٢٦٤)، وإسناده صحيح، وكذٰلك رواه ابن جرير (٢٠ / ٩٢) من طرق عنه، وهو الصواب.

ثم وجدت الحديث في «مسند الشهاب» (٤٣ / ٢) من طريق مقدام بن داود قال: نا علي بن محمد بن معبد بسنده المشار إليه آنفاً عن الحسن مرفوعاً.

ومقدام هٰذا قال النسائي:

«ليس بثقة».

فإن كان رواه غيره عن علي بن معبد، وكان ثقة؛ فالسند صحيح مرسلاً؛ كما سبق عن العراقي، وإلا فلا يصح.

وجملة القول: إن الحديث لا يصح إسناده إلى النبي ﷺ، وإنما صحَّ من قول ابن مسعود، والحسن البصري، ورويَ عن ابن عباس.

ولهٰذا لم يذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «كتاب الإيمان» (ص ١٢) إلا موقوفاً على ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن عروة في «الكواكب»:

«إنه الأصح».

ثم رأيتُ الحافظ ابن كثير قال بعد أن ساق الحديث عن عمران بن حصين، وابن عباس، وابن مسعود، والحسن؛ مرفوعاً:

«والأصح في هٰذا كله الموقوفات عن ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وقتادة، والأعمش، وغيرهم».

قلتُ: وسيأتي حديث عمران في المئة العاشرة إن شاء الله تعالى، وهو بهٰذا اللفظ، إلا أنه قال: «فلا صلاة له»، بدل: «لم يزدد عن الله إلا بعداً».

وهو منكر أيضاً كما سيأتي بيانه هناك بإذن الله تعالى، فانظره برقم (٩٨٥).

وأما متن **الحديث** فإنه لا يصح؛ لأن ظاهره يشمل من صلَّى صلاة بشروطها وأركانها، بحيث إن الشرع يحكم عليها بالصحة، وإن كان هٰذا المصلي لا يزال يرتكب بعض المعاصي، فكيف يكون بسببها لا يزداد بهٰذه الصلاة إلا بعداً؟! هٰذا مما لا يُعقل، ولا تشهد له الشريعة، ولهٰذا تأوله شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:

«وقوله: «لم يزدد إلا بعداً»؛ إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله، أبعده ترك الواجب الأكثر من الله، أكثر مما قربه فعل الواجب الأقل».

وهٰذا بعيد عندي؛ لأن ترك الواجب الأعظم منها، معناه ترك بعض ما لا تصح الصلاة إلا به، كالشروط والأركان، وحينئذ فليس له صلاة شرعاً، ولا يبدو أن هٰذه الصلاة هي المرادة في الحديث المرفوع والموقوف، بل المراد الصلاة الصحيحة التي لم تثمر ثمرتها التي ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهى عن الفَحْشاءِ والمُنْكَرِ﴾[1]، وأكدها رسول الله ﷺ لما قيل له:

إنَّ فلاناً يصلي الليل كله، فإذا أصبح سرق! فقال:

«سينهاهُ ما تقول»، أو قال: «ستمنعه صلاته».

---

(١) العنكبوت: ٤٥.

رواه أحمد، والبزار، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٤٣٠)، والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (٩ / ٩٧ / ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٣١ / ١ / ٦٩ / ١) بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة.

فأنت ترى أن النبي ﷺ أخبر أن هٰذا الرجل سينتهي عن السرقة بسبب صلاته ـ إذا كانت على الوجه الأكمل طبعاً؛ كالخشوع فيها، والتدبر في قراءتها ـ ولم يقل: إنَّه «لا يزداد بها إلا بعداً»، مع أنه لما ينته عن السرقة.

ولذلك قال عبدالحق الإشبيلي في «التهجد» (ق ٢٤ / ١):

«يريد عليه السلام أن المصلي على الحقيقة، المحافظ على صلاته، الملازم لها؛ تنهاه صلاته عن ارتكاب المحارم، والوقوع في المحارم».

فثبت بما تقدم ضعف الحديث سنداً ومتناً. والله أعلم.

ثم رأيت الشيخ أحمد بن محمد عز الدين بن عبدالسلام نقل أثر ابن عباس هٰذا في كتابه «النصيحة بما أبدته القريحة» (ق ٣٢ / ١) عن تفسير الجاربردي، وقال:

«ومثل هٰذا ينبغي أن يحمل على التهديد؛ لما تقرر أن ذٰلك ليس من الأركان والشرائط».

ثم استدل على ذٰلك بالحديث المتقدم: «ستمنعه صلاته»، واستصوب الشيخ أحمد كلام الجاربردي هٰذا، وقال:

«لا يصح حمله على ظاهره؛ لأن ظاهره معارض بما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة من أن الصلاة مكفِّرة للذنوب، فكيف تكون مكفرة، ويزداد بها بعداً؟! هٰذا مما لا يعقل»!

ثم قال:

«قلتُ: وحمل الحديث على المبالغة والتهديد ممكن على اعتبار إنه موقوف على ابن عباس أو غيره، وأما على اعتباره من كلامه ﷺ، فهو بعيد عندي، والله أعلم».

قال:

«ويشهد لذلك ما ثبت في البخاري أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ﴾[1].

ثم رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قال في بعض فتاواه:

«هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ، لكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه، وبكل حال فالصلاة لا تزيد صاحبها بعداً، بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه؛ وإن كان فاسقاً».

قلت: فكأنه يشير إلى تضعيف الحديث من حيث معناه أيضاً، وهو الحق.

وكلامه المذكور رأيته في مخطوط محفوظ في الظاهرية (فقه حنبلي ٣ / ١٢ / ١ - ٢).

وقد نقل الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٩٣) عن ابن الجنيد أنه قال في هذا الحديث:

«كذب وزور».

٣ - (هِمَّةُ الرجالِ تُزِيلُ الجِبالَ).

ليس بحديث. قال الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء»:

«لم أقف على أنه حديث، لكن نقل بعضهم عن الشيخ أحمد الغزالي أنه قال:

---

(١) هود: ١١٤.

قال رسول الله ﷺ:

«همة الرجال تقلع الجبال».

فليراجع».

قلت: قد راجعنا مظانه في كتب السنة، فلم نجد له أصلاً، وإيراد الشيخ أحمد الغزالي له لا يثبته، فليس هو من المحدِّثين، وإنما هو مثل أخيه محمد، من فقهاء الصوفية، وكم في كتاب أخيه «الإحياء» من أحاديث جزم بِنسبتها إلى النبي ﷺ، وهي مما يقول الحافظ العراقي وغيره فيها:

«لا أصل له».

منها:

٤ - (الحَـديثُ في المسْجِـدِ يأْكُلُ الحَسَناتِ كَما تأْكُلُ البَهائِمُ الحَشيشَ).

لا أصلَ له. أورده الغزالي في «الإحياء» (١ / ١٣٦)، فقال مخرجه الحافظ العراقي:

«لم أقف له على أصل».

وبيض له الحافظ في «تخريج الكشاف» (٧٣ / ٩٥ و١٣٠ / ١٧٦).

وقال عبدالوهاب بن تقي الدين السُّبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥ - ١٤٧):

«لم أجد له إسناداً».

والمشهور على الألسنة: «الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»، وهو هو.

٥ ـ (ما تَرَكَ عبدٌ شيئاً للهِ، لا يتْرُكُهُ إلا للهِ؛ إلا عَوَّضَهُ منهُ ما هُو خيرٌ لهُ في دينِهِ ودُنياهُ).

موضـوع بهٰذا اللفظ. وقد سمعته في كلمة ألقاها بعض الأفاضل من إذاعة دمشق في شهر رمضان سنة ١٣٧٩هـ.

أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢ / ١٩٦)، وعنه الديلمي (٤ / ٢٧ ـ الغـرائب الملتقـطة)، والسِّلفي في «الـطيوريات» (٢٠٠ / ٢)، وابن عساكر (٣/ ٢٠٨/ ٢ و ١٥ / ٧٠ / ١) من طريق **عبدالله بن سعد الرقي**: حدثتني والدتي **مروة بنت مروان** قالت: حدثتني والدتي **عاتكة بنت بكار** عن **أبيها** قالت: سمعت الزهري يحدث عن سالم بن عبدالله عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال أبو نعيم عقبه:

«حديث غريب».

وأقول: إن إسناده موضوع، فإن مَن دون الزهري لا ذكر لهم في شيء من كتب الحديث غير عبدالله بن سعد الرقي، فإنه معروف، ولكن بالكذب!

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، وتبعه الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان»:

«كذبه الدارقطني، وقال: كان يضع الحديث، وهَّاه أحمد بن عبدان».

وفيه علة أخرى، وهي جهالة بكار هٰذا، وهو ابن محمد، وفي ترجمته أورده ابن عساكر، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

نعم، صحَّ الحديث بدون قوله في آخره:

«في دينه ودنياه».

أخرجه وكيع في «الزهد» (٢ / ٦٨ / ٢)، وعنه أحمد (٥ / ٣٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (رقم ١١٣٥) بلفظ:

«إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل؛ إلا بدَّلك الله به ما هو خير لك منه».

وسنده صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الأصبهاني أيضاً في «الترغيب» (٧٣ / ١)، ثم روى له شاهداً من حديث أُبي بن كعب بسند لا بأس به في الشواهد.

٦ - (تَنَكَّبوا الغُبارَ؛ فإنَّهُ منهُ تكونُ النسمةُ).

لا أعلم له أصلاً. أورده ابن الأثير في مادة (نسم) من «النهاية»، وذكر أنه حديث! ولا أعرف له أصلاً مرفوعاً.

وقد روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨ / ٢ / ١٩٨)، فقال:

«وقال **عبدالله بن صالح المصري** عن حرملة بن عمران **عمن** حدثهم عن ابن سندر مولى النبي ﷺ قال: أقبل عمرو بن العاص وابن سندر معهم، فكان ابن سندر ونفر معه يسيرون بين يدي عمرو بن العاص، فأثاروا الغبار، فجعل عمرو طرف عمامته على أنفه، ثم قال:

«اتَّقوا الغبار؛ فإنه أوشك شيء دخولاً، وأبعده خروجاً، وإذا وقع على الرئة صار نسمة».

وهٰذا - مع كونه موقوفاً - لا يصح من قبل سنده؛ لأمور:

الأول: أن ابن سعد علقه، فلم يذكر الواسطة بينه وبين عبدالله بن صالح.

الثاني: أن ابن صالح فيه ضعف، وإن روى له البخاري، فقد قال ابن حبان:

«كان في نفسه صدوقاً، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له، فسمعت ابن خزيمة يقول: كان بينه وبينه عداوة، كان يضع الحديث على شيخ ابن صالح، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله، ويرميه في داره بين كتبه، فيتوهم عبدالله أنه خطه،

فيحدث به!».

الثالث: أن الواسطة بين حرملة وابن سندر لم تسم، فهي مجهولة.

٧ - (اثْنَتانِ لا تَقْرَبْهُما: الشِّرْكُ باللهِ، والإضرارُ بالنَّاسِ).

لا أصل له. وقد اشتهر بهٰذا اللفظ، ولم أقف عليه في شيء من كتب السنة، ولعل أصله ما في «الإحياء» للغزالي (٢ / ١٨٥):

قال ﷺ:

«خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر: الشرك بالله، والضر لعباد الله، وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر: الإيمان بالله، والنفع لعباد الله».

وهو حديث لا يعرف له أصل.

قال العراقي في تخريجه:

«ذكره صاحب «الفردوس» من حديث علي، **ولم يسنده ولده في مسنده**».

ولهٰذا أورده السبكي في الأحاديث التي وقعت في «الإحياء» ولم يجد لها إسناداً (٤ / ١٥٦).

٨ - (اعْمَلْ لدُنياكَ كأنَّكَ تعيشُ أبداً، واعْمَلْ لآخِرَتِكَ كأنَّكَ تَموتُ غَداً).

لا أصل له مرفوعاً. وإن اشتهر على الألسنة في الأزمنة المتأخرة، حتى إن الشيخ عبدالكريم العامري الغزي لم يورده في كتابه «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث».

وقد وجدت له أصلاً موقوفاً، رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١ / ٤٦ / ٢): حدثني السجستاني: ثنا الأصمعي عن حماد بن سلمة عن عبيدالله بن العيزار

عن عبدالله بن عَمْرو أنه قال: فذكره موقوفاً عليه، إلا أنه قال: احرث لدنياك... إلخ.

وعبيدالله بن العيزار لم أجد من ترجمه.

ثم وقفت عليها في «تاريخ البخاري» (٣ / ٣٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ٢ / ٣٣٠)؛ بدلالة بعض أفاضل المكيين، نقلاً عن تعليق للعلامة الشيخ عبدالرحمٰن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى، وفيها يتبين أن الرجل وثَّقه يحيى بن سعيد القطان، وأنه يروي عن الحسن البصري وغيره من التابعين، فالإسناد منقطع.

ويؤكده أنني رأيت الحديث في «زوائد مسند الحارث» للهيثمي (ق ١٣٠ / ٢) من طريق أخرى عن ابن العيزار قال: لقيت شيخاً بالرمل من الأعراب كبيراً، فقلت: لقيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم. فقلت: من؟ فقال: عبدالله بن عمرو بن العاص...

ثم رأيت ابن حبان قد أورده في «ثقات أتباع التابعين» (٧ / ١٤٨).

ورواه ابن المبارك في «الزهد» من طريق آخر، فقال (٢١٨ / ٢): أنا محمد ابن عجلان أن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: فذكره موقوفاً، وهٰذا منقطع.

وقد روي مرفوعاً.

أخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ١٩) من طريق **أبي صالح**: ثنا الليث عن ابن عجلان عن **مولى لعمر** بن **عبدالعزيز** عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره في تمام حديثٍ أوَّلُه:

«إن هٰذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك، فإن المُنْبَتَّ لا سفراً قطع، ولا ظهراً أبقى، فاعمل عمل امرىء يظن أن لن يموت أبداً، واحذر حذر [امرىء] يخشى أن يموت غداً».

وهٰذا سند ضعيف، وله علتان؛ جهالة مولى عمر بن عبدالعزيز، وضعف أبي

صالح، وهو عبدالله بن صالح كاتب الليث كما تقدم في الحديث (٦).

ثم إن هٰذا السياق ليس نصاً في أن العمل المذكور فيه هو العمل للدنيا، بل الظاهر منه أنه يعني العمل للآخرة، والغرض منه الحض على الاستمرار برفق في العمل الصالح، وعدم الانقطاع عنه، فهو كقوله ﷺ:

«أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل». متفق عليه.

والله أعلم.

هٰذا، والنصف الأول من حديث ابن عمرو رواه البزار (١ / ٥٧ / ٧٤ ـ كشف الأستار) من حديث جابر، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٦٢):

«وفيه يحيى بن المتوكل، أبو عقيل، وهو كذاب».

قلت: ومن طريقه رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتابه «الأمثال» (رقم ٢٢٩).

لكن يغني عنه قوله ﷺ:

«إن هٰذا الدين يسر، ولن يشاد هٰذا الدين أحد إلا غلبه، فسدِّدوا وقارِبوا وأبشروا...».

أخرجه البخاري في «صحيحه» من حيث أبي هريرة مرفوعاً.

وقد رُوي الحديث بنحوه من طريق أخرى، وسيأتي بلفظ: «أصلحوا دنياكم...» (رقم ٨٧٨). بل رقم ٨٧٤

٩ ـ (أنا جَدُّ كُلِّ تَقِيٍّ).

لا أصل له. سُئل عنه الحافظ السيوطي، فقال:

«لا أعرفه».

ذكره في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٨٩).

١٠ ـ (إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يَرى عَبْدَهُ تَعِباً في طَلَبِ الحَلالِ).

موضوع. رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث علي ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً. قال الحافظ العراقي (٢ / ٥٦):

«وفيه محمد بن سهل العطار؛ قال الدارقطني: يضع الحديث».

قلت: وهٰذا من الأحاديث الموضوعة التي شان بها السيوطي كتابه «الجامع الصغير» خلافاً لما تعهد به في مقدمته، فقال:

«وصنتُه عما تفرد به وضاع أو كذاب».

فإنه ـ عفا الله عنا وعنه ـ لم يفِ بما تعهد به، وفي النية إذا يسَّر الله لنا أن نتوجه إلى تطهيره من تلك الأحاديث، وجمعها في كتاب خاص، ونشره على الناس حتى يكونوا على حذر منها[1].

هٰذا وقد قال الشيخ عبدالرؤوف المناوي في شرحه لـ«الجامع»؛ «فيض القدير» بعد أن نقل ما ذكرته عن العراقي:

«فكان ينبغي للمصنف حذفه».

١١ ـ (إِنَّما بُعِثْتُ معَلِّماً).

ضعيف. أخرجه الدارمي (١ / ٩٩) من طريق عبدالله بن يزيد ـ وهو أبو عبدالرحمن المقري ـ وابن وهب في «المسند» (٨ / ١٦٤ / ٢)، وعبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢٢٠ / ٢)، وعنه الحارث في «مسنده» (ص١٦ ـ من زوائده)، والطيالسي (ص ٢٩٨ رقم ٢٢٥١) كلهم عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم عن

(١) ثم تفضل الله علي، فيسر لي ذٰلك، فجعلت من «الجامع الصغير» كتابين: «صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»، وهو مطبوعان، ولكننا نحذر القراء من دسائس الشاويش في طبعته الجديدة المكثفة للتجارة بهما؛ في تعليقاته عليهما، وفي تقديمه لهما، والله المستعان.

عبدالرحمن بن رافع عن عبدالله بن عمرو:

«أن رسـول الله ﷺ مر بمجلسين في مسجـده، فقـال: كلاهمـا على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه، أما هٰؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم، وأما هٰؤلاء فيتعلمون الفقه والعلم، ويعلمون الجاهل، فهم أفضل، وإنما بُعثت معلماً».

وهٰـذا **سند ضعيف**، فإن **عبدالرحمن بن زياد وابن رافع ضعيفان**؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب».

ورواه ابن ماجه (١ / ١٠١) من طريق **داود بن الزبرقان** عن **بكر بن خنيس** عن **عبدالرحمن بن زياد** عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو به.

وهٰذا سند أشد ضعفاً من الأول، فإن كل مَن دون عبدالله بن يزيد ضعفاء، وقد خالفوا الثقات، فجعلوا ـ أو أحدهم جعل ـ عبدالله بن يزيد المعافري الحُبُلي الثقة، مكانَ عبدالرحمن بن رافع الضعيف، وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٦ / ٢):

«فيه داود وبكر وعبدالرحمن، وهم ضعفاء».

وقال العراقي في «تخريج الإحياء»:

«سنده ضعيف».

وقـد اشتهر الاحتجاج بهٰذا الحديث على مشروعية الذكر على الصورة التي يفعلها بعض أهل الطرق من التحلق والصياح في الذكر، والتمايل يمنة ويسرة، وأماماً وخلفاً؛ مما هو غير مشروع باتفاق الفقهاء المتقدمين، ومع أن الحديث لا يصح كما علمت، فليس فيه هٰذا الـذي زعموه، بل غاية ما فيه جواز الاجتماع على ذكر الله تعالى، وهٰذا فيه أحاديث صحيحة في مسلم وغيره تغني عن هٰذا الحديث، وهي لا تفيد أيضـاً إلا مطلق الاجتمـاع، أمـا ما يضاف إليه من التحلق، وما قرن معه من الرقص؛ فكله بدع وضلالات يتنزه الشرع عنها.

١٢ - (أَوْحى الله إلى الدُّنيا أَنِ اخْدِمي مَنْ خَدَمَني، وأَتْعِبي مَن خَدَمَكِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٤) واللفظ له، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠١) من طرق عن **الحسين بن داود** بن معاذ البلخي قال: ثنا الفضيل بن عياض قال: ثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً. قال الخطيب:

«تفرد بروايته الحسين عن الفضيل، وهو موضوع، ورجالهم كلهم ثقات سوى الحسين بن داود، ولم يكن ثقة، فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أكثرها موضوع».

١٣ - (أَهْلُ الشَّامِ سَوْطُ اللهِ في أَرْضِهِ ينتَقِمُ بهِم ممَّنْ يشاءُ مِن عِبادِهِ وحرامٌ على مُنافِقيهِم أن يَظْهَروا على مُؤْمنيهم، ولا يموتوا إلا غماً وهماً).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤١٦٣) من طريقين عن **الوليد ابن مسلم** عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس عن أبيه عن خريم بن فاتك الأسدي صاحب رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وهذا إسناد ظاهره الصحة، ولعله لذلك احتج به شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل له في «فضائل الشام» (ق ٢٥٩ / ١ من مسودته)، وليس بصحيح، فإن له علتين:

الأولى: عنعنة الوليد؛ فإنه يدلس تدليس التسوية؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«إذا قال الوليد: «عن ابن جريج»، أو: «عن الأوزاعي»، فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال: «ثنا»، فهو حجة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«هو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية».

الأخرى: الوقف. فقد رواه موقوفاً هيثم بن خارجة؛ قال: ثنا محمد بن أيوب به موقوفاً على خريم.

أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٨)، وسنده صحيح، وأوهم ابن تيمية أنه مرفوع، وليس كذلك.

والحديث أورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٦٣)، وقال:

«رواه الطبراني مرفوعاً، وأحمد موقوفاً، ولعله الصواب، ورواتهما ثقات».

١٤ - (إياكُمْ وخَضْراءَ الدِّمَنِ، فقيلَ: وما خَضْراءُ الدِّمَنِ؟ قالَ: المَرأةُ الحَسناءُ في المَنْبَتِ السوءِ).

ضعيف جداً. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٨١ / ١) من طريق **الواقدي** قال: نا يحيى بن سعيد بن دينار عن أبي وجيزة يزيد بن عبيد عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري، وأورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ٣٨)، وقال مخرجه العراقي:

«رواه الدارقطني في «الأفراد»، والرامهرمزي في «الأمثال» من حديث أبي سعيد الخدري، قال الدارقطني: تفرد به الواقدي، وهو ضعيف».

وذكر نحوه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ١١٨ / ١).

قلت: بل هو **متروك**، فقد كذبه الإمام أحمد، والنسائي، وابن المديني، وغيرهم. ولا تغتر بتوثيق بعض المتعصبين له ممَّن قدم لبعض كتبه، وغيره من الحنفية، فإنه على خلاف القاعدة المعروفة عند المحدثين: «الجرح المبين مقدم على التعديل»، ولذا حكم الكوثري بوضعه كما سيأتي تحت الحديث (٢٥).

١٥ ـ (الشامُ كِنانتي، فمَن أرادَها بسوءٍ؛ رمَيْتُه بسهْمٍ منها).

لا أصل له في المرفوع. ولعله من الإسرائيليات، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن الربعي في «فضائل الشام» (ص ٣)[1] عن عون بن عبدالله بن عتبة قال:

«قرأت فيما أنزل الله عز وجل على بعض الأنبياء أن الله تعالى يقول: الشام كِنانتي، فإذا غضبت على قومٍ رميته منها بسهم».

وفي سنده **المسعودي**، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله، وهو ضعيف لاختلاطه، وجماعة آخرون **لم أجد من ترجمهم**، ويُرى مثل هٰذا المعنى في مصر أيضاً، ولا أصل له في المرفوع أيضاً كما يشير إليه كلام السخاوي في «المقاصد الحسنة».

١٦ ـ (صِنْفانِ مِن أُمَّتي إذا صَلَحا صَلَحَ الناسُ: الأمراءُ والفقهاءُ، [وفي رواية: العلماء]).

موضوع. أخرجه تمام في «الفوائد» (٢٣٨ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٩٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٨٤) من طريق **محمد بن زياد اليشكري** عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع. **محمد بن زياد** هٰذا؛ قال أحمد:

«كذاب، أعور، يضع الحديث».

وقال ابن معين والدارقطني:

«كذاب».

---

(١) أجمع كتاب وقعت عليه في موضوعه على طريقة المحدثين، وقد قام بطبعه المجمع العلمي العربي بدمشق مع ملاحق له، أحدها في تخريج أحاديثه وبيان صحيحها من ضعيفها بقلمي، ثم أفردتُ أحاديثه في جزء، وقام بطبعه المكتب الإسلامي بدمشق، ثم طبعناه حديثاً بتحقيقات جديدة، نشر المكتبة الإسلامية بعمان ـ الأردن.

وكذبه أبو زرعة أيضاً وغيره.

والحديث مما أورده السيوطي في «الجامع» خلافاً لشرطه! وأورده الغزالي في «الإحياء» (١ / ٦) جازماً بنسبته إليه ﷺ! وقال مخرجه الحافظ العراقي بعد أن عزاه لابن عبدالبر وأبي نُعيم:

«سنده ضعيف».

(تنبيه):

ولا منافاة بين قول الحافظ هٰذا، وبين حكمنا عليه بالوضع، إذ إن الموضوع من أنواع الحديث الضعيف كما هو مقرر في علم المصطلح.

ومن أحاديث هٰذا الكذاب:

١٧ - (مَن أَذْنَبَ وهُو يَضْحَكُ؛ دَخَلَ النارَ وهُو يَبْكي).

موضوع. أخرجه أبو نُعيم أيضاً (٤ / ٩٦) من طريق عمر بن أيوب: ثنا أبو إبراهيم الترجمان: ثنا **محمد بن زياد اليشكري** بإسناده المتقدم.

وهو من الأحاديث التي سوَّد بها السيوطي أيضاً كتابه «الجامع الصغير»! وقال شارحه المناوي:

«وفيه عمر بن أيوب، قال الذهبي: جرحه ابن حبان».

قلت: وعمر هٰذا الظاهر أنه المزني، وهَّاه الدارقطني كما في «الميزان»، و «لسانه»، فالحمل في الحديث على اليشكري أولى.

ثم رأيته في «الحلية» (٦ / ١٨٥) عن بكر بن عبد الله المزني من قوله، وهو الأشبه.

ومن أحاديث هٰذا الكذاب أيضاً:

١٨ - (اتَّخِذوا الحَمامَ المَقاصيصَ؛ فإنَّها تُلْهي الجِنَّ عن صِبْيانِكُم).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٨٨)، والخطيب (٥/٢٧٩)، وابن عساكر (١٧/٤٦٩) من طريق **محمد بن زياد** بإسناده السابق عن ابن عباس.

وهو من أحاديث «الجامع الصغير» أيضاً! وقد عزاه فيه للخطيب والديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عباس وابن عدي عن أنس، فتعقبه شارحه المناوي بقوله:

«وقضيته أن مخرجه الخطيب خرجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنه عقبه بنقله عن أحمد وابن معين وغيرهما أن محمد بن زياد كان كذَّاباً يضع الحديث. انتهى. وقال ابن حجر: فيه محمد بن زياد اليشكري؛ كذبوه. وفي «الميزان»: كذاب وضاع. ثم أورد له هٰذا الخبر، وابن عدي رواه من حديث عثمان بن مطر عن ثابت عن أنس ابن مالك. قال في «الميزان» عن ابن حبان بعدما ساق له هٰذا الخبر: يروي الموضوعات عن الأثبات، ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه، وتبعه المؤلف في «مختصر الموضوعات» ساكتاً عليه، وحكاه عنه في «الكبير»، وأقره، فكان ينبغي حذفه من هٰذا الكتاب وفاء بشرطه. وممن جزم بوضعه ابن عراق، والهندي، وغيرهما».

قلت: ومنهم ابن القيم في «المنار» (٣٩).

ومن أحاديث اليشكري الكذاب هٰذا:

١٩ - (زَيِّنوا مَجالِسَ نِسائِكُم بالمِغْزَلِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢٨٨ / ٢)، والخطيب (٥ / ٢٨٠) عن **اليشكري** بسنده المتقدم عن ابن عباس مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«اليشكري هٰذا بيِّن الأمر في الضعفاء، يروي عن ميمون أحاديث مناكير لا

يرويها غيره، ولا يتابعه أحد من الثقات عليها».

ومن طريق الخطيب أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧٧)، وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٧٩).

ونحو هٰذا الحديث:

٢٠ - (زَيِّنوا موائِدَكُم بالبَقْلِ ؛ فإنَّهُ مَطْرَدَةٌ للشَّيطانِ مع التسميةِ).

موضوع. أخرجه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢ / ٢٢٩ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٢ / ١٨٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢١٦)، وغيرهما من طريق **العلاء بن مسلمة** عن إسماعيل بن مغراء الكرماني عن ابن عياش عن برد عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، وآفته **العلاء** هٰذا، قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الأزدي: لا تحل الرواية عنه، كان لا يبالي ما روى. وقال ابن طاهر: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات».

وتمام كلام ابن حبان:

«لا يحل الاحتجاج به بحال».

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه»، فأورده من طريق ابن حبان في «الضعفاء»، والديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي أمامة. وقال شارحه المناوي:

«وفيه إسماعيل بن عياش؛ مختلف فيه، عن برد بن سنان؛ أورده الذهبي في الضعفاء، ورواه عنه أبو نعيم، وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً، فلو عزاه له لكان أولى».

قلت: لقد أبعد الشارح النجعة، فعلة الحديث ممَّن دون مَن ذكرهم كما عرفت، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٩٨) من طريق ابن حبان عن **العلاء بن مسلمة** به. ثم قال ابن الجوزي:

«لا أصل له، العلاء يضع . . .». وذكر ما تقدم نقله عن «الميزان».

فتعقبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٢ / ١٢) بقوله:

«قلت: روى له الترمذي».

قلت: وهٰذا تعقب لا طائل تحته مع ثبوت جرح الرجل، فرواية الترمذي عنه لا تُعَدِّلُهُ، وكم في رواته من مجروحين ومتهمين كما لا يخفى على العارفين بتراجم رواة الحديث.

ثم ساق له السيوطي في «اللآلىء» طريقاً أخرى من رواية واثلة بن الأسقع مرفوعاً، وفيه الحسن بن شبيب المكتب؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«هو آفة هٰذا الحديث. قال فيه ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات».

وقد جزم ابن القيم في «المنار» (ص ٣٢) بأن الحديث موضوع، أورده في التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً. ثم قال (ص ٣٥):

«ومنها سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه».

ثم ذكر أحاديث؛ هٰذا منها.

٢١ - (حَسْبي مِنْ سُؤالي عِلْمُهُ بِحالي).

لا أصلَ له. أورده بعضهم من قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهو من الإسرائيليات، ولا أصل له في المرفوع، وقد ذكره البغوي في تفسير سورة الأنبياء مشيراً لضعفه، فقال:

«روي عن كعب الأحبار أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام. . . لما رموا به في المنجنيق إلى النار استقبله جبريل، فقال: يا إبراهيم! ألك حاجة؟ قال: أما إليك فلا. قال جبريل: فسل ربك. فقال إبراهيم: حسبي من سؤالي علمه بحالي».

وقد أخذ هٰذا المعنى بعض من صنف في الحكمة على طريقة الصوفية، فقال:

«سؤالك منه ـ يعني الله تعالى ـ اتِّهام له»!

وهٰذه ضلالة كبرى! فهل كان الأنبياء صلوات الله عليهم متهمين لربهم حين سألوه مختلف الأسئلة؟! فهٰذا إبراهيم عليه الصلاة والسلام يقول: ﴿رَبَّنا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِن ذُرِّيَّتي بِوادٍ غيرِ ذي زَرْعٍ عندَ بيْتِكَ المُحَرَّمِ ربَّنا لِيُقيموا الصَّلاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِن النَّاسِ تَهْوي إِلَيْهِمْ وارْزُقْهُمْ مِن الثَّمراتِ لَعَلَّهُم يَشْكُرونَ . ربَّنا . . .﴾[1] إلى آخر الآيات، وكلها أدعية، وأدعية الأنبياء في الكتاب والسنة لا تكاد تُحصى، والقائل المشار إليه قد غفل عن كون الدعاء الذي هو تضرع والتجاء إلى الله تعالى عبادة عظيمة، بغض النظر عن ماهية الحاجة المسؤولة، ولهٰذا قال ﷺ:

«الدعاء هو العبادة»[2].

ثم تلا قوله تعالى:

«﴿وقالَ رَبُّكُمُ ادْعوني أَسْتَجِبْ لكُم إِنَّ الذينَ يَسْتَكْبِرونَ عنْ عِبادَتي سَيَدْخُلونَ جَهَنَّمَ داخِرينَ﴾[3]».

ذٰلك لأن الدعاء يظهر عبودية العبد لربه، وحاجته إليه، ومسكنته بين يديه، فمَن رغِب عن دعائه، فكأنه رغب عن عبادته سبحانه وتعالى، فلا جرم جاءت الأحاديث متضافرة في الأمر به، والحض عليه، حتى قال ﷺ:

---

(١) إبراهيم: ٣٧ ـ ٤١.

(٢) أخرجه أصحاب «السنن» بسند صحيح، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٢٩).

وهو بلفظ: «مخ العبادة» ضعيف؛ كما أشار إلى ذٰلك الترمذي بقوله: «غريب».

وانظر «المشكاة» (٢٢٣٠).

(٣) غافر: ٦٠.

«مَن لا يَدْعُ الله؛ يغضب عليه».

أخرجه الحاكم (١ / ٤٩١)، وصححه، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو حديث حسن، وتجد بسط الكلام في تخريجه، وتأكيد تحسينه، والرد على من زعم من إخواننا أنني صححته، وغير ذلك من الفوائد في «السلسلة الأخرى» (رقم ٢٦٥٤).

وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها:

«سلوا الله كل شيء، حتى الشسع، فإن الله عز وجل؛ إن لم ييسره لم يتيسر».

أخرجه ابن السني (رقم ٣٤٩) بسند حسن.

وله شاهد من حديث أنس مرفوعاً عند الترمذي (٤ / ٢٩٢)، وغيره، وضعفه، وهو مخرج فيما سيأتي برقم (١٣٦٢).

وبالجملة، فهٰذا الكلام المعزوُّ لإبراهيم عليه الصلاة والسلام لا يصدر من مسلم يعرف منزلة الدعاء في الإسلام، فكيف يصدر ممن سمانا المسلمين؟!

ثم وجدت الحديث قد أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»، وقال (١ / ٢٥٠):

«قال ابن تيمية: موضوع».

٢٢ - (تَوَسَّلوا بجاهي؛ فإنَّ جاهي عندَ اللهِ عظيمٌ).

لا أصل له. وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة».

ومما لا شك فيه أن جاهه ﷺ ومقامه عند الله عظيم، فقد وصف الله تعالى موسى بقوله: ﴿وكانَ عندَ اللهِ وَجيهاً﴾[1]، ومن المعلوم أن نبينا محمداً ﷺ أفضل من

(١) الأحزاب: ٦٩.

موسى، فهو بلا شك أوجه منه عند ربه سبحانه وتعالى، ولكن هٰذا شيء، والتوسل بجاهه ﷺ شيء آخر، فلا يليق الخلط بينهما كما يفعل بعضهم، إذ إن التوسل بجاهه ﷺ يَقصد به مَن يفعله أنه أرجى لقبول دعائه، وهٰذا أمرٌ لا يمكن معرفته بالعقل، إذ إنه من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل في إدراكها، فلا بد فيه من النقل الصحيح الذي تقوم به الحجة، وهٰذا مما لا سبيل إليه البتة، فإن الأحاديث الواردة في التوسل به ﷺ تنقسم إلى قسمين: صحيح، وضعيف.

أما الصحيح؛ فلا دليل فيه البتة على المدَّعى، مثل توسلهم به ﷺ في الاستسقاء، وتوسل الأعمى به ﷺ، فإنه توسلٌ بدعائه ﷺ، لا بجاهه ولا بذاته ﷺ، ولما كان التوسل بدعائه ﷺ بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى غير ممكن؛ كان بالتالي التوسل به ﷺ بعد وفاته غير ممكن، وغير جائز.

ومما يدلك على هٰذا أن الصحابة رضي الله عنهم لما استسقوا في زمن عمر؛ توسلوا بعمه ﷺ العباس، ولم يتوسلوا به ﷺ، وما ذٰلك إلا لأنهم يعلمون معنى التوسل المشروع، وهو ما ذكرناه من التوسل بدعائه ﷺ، ولذلك توسلوا بعده ﷺ بدعاء عمه؛ لأنه ممكن ومشروع، وكذٰلك لم ينقل أن أحداً من العميان توسل بدعاء ذٰلك الأعمى، ذٰلك لأن السر ليس في قول الأعمى: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة...»، وإنما السر الأكبر في دعائه ﷺ له كما يقتضيه وعده ﷺ إياه بالدعاء له، ويشعر به قوله في دعائه: «اللهم فشَفِّعْهُ فيَّ»، أي: اقبل شفاعته ﷺ، أي: دعاءه فيَّ. «وشفِّعني فيه»، أي: اقبل شفاعتي. أي: دعائي في قبول دعائه ﷺ فيَّ.

فموضوع الحديث كله يدور حول الدعاء؛ كما يتضح للقارىء الكريم بهٰذا الشرح الموجز، فلا علاقة للحديث بالتوسل المبتدع، ولهٰذا أنكره الإمام أبو حنيفة، فقال:

«أكره أن يُسأل الله إلا بالله»؛ كما في «الدر المختار»، وغيره من كتب الحنفية.

وأما قول الكوثري في «مقالاته» (ص ٣٨١):

«وتوسل الإمام الشافعي بأبي حنيفة مذكور في أوائل تاريخ الخطيب بسند صحيح».

فمن مبالغاته؛ بل مغالطاته، فإنه يشير بذلك إلى ما أخرجه الخطيب (١ / ١٢٣) من طريق **عمر بن إسحاق بن إبراهيم** قال: نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت الشافعي يقول:

«إني لأتبرك بأبي حنيفة، وأجيء إلى قبره في كل يوم - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى».

فهٰذه رواية ضعيفة؛ بل باطلة، فإن **عمر بن إسحاق بن إبراهيم غير معروف**، وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال، ويحتمل أن يكون هو «عمرو - بفتح العين - ابن إسحاق بن إبراهيم بن حميد بن السكن أبو محمد التونسي»، وقد ترجمه الخطيب (١٢ / ٢٢٦)، وذكر أنه بخاري قدم بغداد حاجاً سنة (٣٤١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، ويبعد أن يكون هو هٰذا، إذ إن وفاة شيخه علي بن ميمون سنة (٢٤٧) على أكثر الأقوال، فبين وفاتيهما نحو مائة سنة، فيبعد أن يكون قد أدركه.

وعلى كل حال، فهي رواية ضعيفة لا يقوم على صحتها دليل، وقد ذكر شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» معنى هٰذه الرواية، ثم أثبت بطلانها، فقال (ص ١٦٥):

«هٰذا كذب معلوم، كذبه بالاضطرار عند من له معرفة بالنقل، فالشافعي لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هٰذا على عهد الشافعي معروفاً، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور

الأنبياء والصحـابة والتابعين مَن كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يَتَوَخَّ الدعاء إلا عنده؟! ثم [إن] أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد، وطبقتهم، لم يكونوا يتحرون الدعاء؛ لا عند أبي حنيفة، ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور المخلوقين؛ خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هٰذه الحكايات من يقل علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هٰذه الحكايات عن مجهول لا يعرف».

وأما **القسم الثاني** من أحاديث التوسل، **فهي أحاديث ضعيفة**، تدل بظاهرها على التوسل المبتدع، فيحسن بهٰذه المناسبة التحذير منها، والتنبيه عليها، فمنها:

٢٣ - (الله الذي يُحْيي ويُميتُ، وهو حَيٌّ لا يَموتُ، اغْفِرْ لأمي فاطمةَ بنتِ أسدٍ، ولَقِّنْها حُجَّتها، ووَسِّعْ عليها مدخَلَها، بحقِّ نبيِّكَ والأنبياءِ الذين مِن قبلي؛ فإنَّك أرحم الراحمين. . .).

ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٤ / ٣٥١ - ٣٥٢)، و«الأوسط» (١ / ١٥٢ - ١٥٣ - الرياض)، ومن طريقه أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٣ / ١٢١): حدثنا أحمد بن حماد بن زُغبة قال: روح بن صلاح قال: حدثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣ / ١٢١) عن أنس بن مالك قال:

لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رضي الله عنهما. . . دعا أسامة ابن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلاماً أسود يحفرون. . . فلما فرغ، دخل رسول الله ﷺ، فاضطجع فيه، فقال. . . فذكره، وقال الطبراني:

«تفرد به روح بن الصلاح».

قلت: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩ / ٢٥٧):

«وفيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وفي قوله: «وبقية رجاله رجال الصحيح» نظر رجيح، ذٰلك لأنَّ زغبة هٰذا ليس من رجال الصحيح، بل لم يرو له إلا النسائي، أقول هٰذا مع العلم أنه في نفسه ثقة.

بقي النظر في حال روح بن صلاح، وقد تفرد به كما قال الطبراني، فقد وثَّقه ابن حبان والحاكم كما ذكر الهيثمي، ولكن قد ضعفه مَن قولهم أرجح من قولهما؛ لأمرين:

الأول: أنه جرح، والجرح مقدم على التعديل بشرطه.

والآخر: أن ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيراً ما يوثق المجهولين، حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو، ولا مَن أبوه! كما نقل ذٰلك ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي»[1]، ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال، فقولهما عند التعارض لا يُقام له وزن، حتى ولو كان الجرح مبهماً، لم يُذكر له سبب، فكيف مع بيانه كما هو الحال في ابن صلاح هٰذا؟! فقد ضعفه ابن عدي (٣ / ١٠٠٥)، وقال ابن يونس:

«رويت عنه مناكير».

وقال الدارقطني:

«ضعيف في الحديث».

وقال ابن ماكولا:

«ضعفوه».

وقال ابن عدي بعد أن خرج له حديثين:

---

(١) وذكرت بعض الأمثلة على ذٰلك في «الرد على التعقب الحثيث» (ص ١٨ ـ ٢١)، ثم في مقدمة كتابي «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» يسر الله لي إتمامه.

«وفي بعض حديثه نكرة».

فأنت ترى أئمة الجرح قد اتفقت عباراتهم على تضعيف هٰذا الرجل، وبيَّنوا أن السبب روايته المناكير، فمثله إذا تفرد بالحديث يكون منكراً لا يحتج به، فلا يغتر بعد هٰذا بتوثيق من سبق ذكره إلا جاهل أو مغرض.

ومما تقدم يتبين للمنصف أن الشيخ زاهداً الكوثري ما أنصف العلم حين تكلم على هٰذا الحديث محاولاً تقويته، حيث اقتصر على ذكر التوثيق السابق في روح بن صلاح، دون أن يشير أقل إشارة إلى أن هناك تضعيفاً له ممَّن هم أكثر وأوثق ممن وثقه!

انظر (ص ٣٧٩) من «مقالات الكوثري» نفسه!

ومن عجيب أمر هٰذا الرجل؛ أنه ـ مع سعة علمه ـ يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة، وأتباع الحديث، الذين يرميهم ظلماً بـ «الحشوية»[1]، فتراه هنا يميل إلى تقوية هٰذا الحديث معتمداً على توثيق ابن حبان ما دام هٰذا الحديث يعارض ما عليه أنصار السنة! فإذا كان الحديث عليه لا له؛ فتراه يردُّه، وإن كان ابن حبان صححه، أو وثق رواته! فانظر إليه مثلاً يقول في حديث مضيه ﷺ في صلاته بعد خلع النعل النجسة، وقد أخرجه ابن حبان والحاكم في «صحيحيهما»؛ قال:

«وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور»!!

انظر (ص ١٨٥) من «مقالاته».

والحديث صحيح؛ كما بينته في «صحيح أبي داود»، وإعلاله بتساهل

(١) وقد رأيت الإمام ابن أبي حاتم الرازي ـ رحمه الله ـ يقول في خاتمة رسالته «أصول السنة واعتقاد الدين»:

«سمعت أبي ـ رضي الله عنه ـ يقول: علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية؛ يريدون إبطال الآثار...».

وهي رسالة نافعة، سنسعى قريباً لنشرها إن شاء الله.

المذكورين تدليس خبيث؛ لأنه ليس فيه من لم يوثقه غيرهما، بل رجاله كلهم رجال مسلم.

وانـظر إليه في كلامـه على حديث الأوعـال، وتضعيفـه إياه، وهـو في ذلك مصيب[1]؛ تراه يعتمد في ذٰلك على أن راويه عبدالله بن عميرة مجهول، ثم يستدرك في التعليق، فيقول (ص ٣٠٩):

«نعم، ذكره ابن حبان في الثقات، لكن طريقته في ذٰلك أن يذكر في الثقات من لم يطلع على جرح فيه، فلا يخرجه ذٰلك عن حد الجهالة عند الآخرين، وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هٰذا في (لسان الميزان)».

قلت: فقد ثبت بهٰذه النقول عن الكوثري أن من مذهبه عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان والحاكم؛ لتساهلهما في ذٰلك، فكيف ساغ له أن يصحح الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه لمجرد توثيقهما لراويه روح بن صلاح، ولا سيما أنه قد صرح غيرهما ممن هو أعلم منهما بالرجال بتضعيفه؟! اللهم لولا العصبية المذهبية لم يقع في مثل هٰذه الخطيئة، فلا تجعل اللهم تعصُّبنا إلا للحق حيثما كان.

ومن **الأحاديث الضعيفة في التوسل**، وهي في الوقت نفسه تدل على تعصب الكوثري، الحديث الآتي:

٢٤ - (مَن خَرَجَ مِن بيْتِهِ إلى الصَّلاةِ، فقالَ: اللهُمَّ إنِّي أَسأَلُكَ بحَقِّ السائِلينَ عليكَ، وأَسأَلُكَ بحَقِّ ممشايَ هٰذا، فإنِّي لم أخْرُجْ أَشَراً ولا بَطَراً. . . ؛ أقبلَ اللهُ عليهِ بوجهه، واستغفَرَ له ألفُ ملكٍ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٦١ - ٢٦٢)، وأحمد (٣ / ٢١)، والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (٩ / ٩٣ / ٣)، وابن السني (رقم ٨٣) من طريق فضيل

(٢) وقد بيَّنْتُ ضعف حديث الأوعال هٰذا في جواب سؤال عنه نشر في مجلة «المسلمون» =

ابن مرزوق عن **عطية العوفي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

وهٰذا سند ضعيف من وجهين:

الأول: فضيل بن مرزوق؛ وثقه جماعة، **وضعفه آخرون**، وقول الكوثري في بعض مقالاته (٣٩٣):

«**وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ولم يضعفه سواه، وجرحه غير مفسر، بل وثقه البستي**».

فيه أخطاء مكشوفة:

أولاً: قوله: «لم يضعفه غير أبي حاتم».

فإنه باطل، وما أظن هٰذا يخفى على مثله، فإن في ترجمته من «التهذيب» بعد أن حكى أقوال الموثقين له ما نصه:

«وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح الحديث، صدوق، يهم كثيراً، يُكتب حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا. وقال النسائي: ضعيف... قال مسعود عن الحاكم: ليس هو من شرط الصحيح. وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه. قال ابن حبان في «الثقات»: يخطىء. وقال في «الضعفاء»: كان يخطىء على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات».

فأنت ترى أنه قد ضعفه مع أبي حاتم النسائيُّ، والحاكمُ، وابنُ حبان؛ مع أنهما من المتساهلين في التوثيق كما تقدم.

ثانياً: قوله: «وجرحه غير مفسر».

= (العدد ٧ من المجلد ٧ / ٦٨٨ - ٦٩٣).

ثم خرجته في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (٥٧٧)، ثم فيما يأتي برقم (٢٢٤٧) من المجلد الخامس إن شاء الله تعالى.

فهٰذا غير مسلَّم به، بل هو مفسر في نفس كلام أبي حاتم الذي نقلته، وهو قوله: «يهم كثيراً»، وقد اعتمد الحافظ ابن حجر هٰذا القول، فقال في ترجمته:

«صدوق يهم».

فمن كان يهم في حديثه كثيراً، فلا شك أنه لا يحتج به؛ كما هو مقرر في محله من علم المصطلح.

ثالثاً: قوله: «بل وثقه البستي».

قلت: البستي هو ابن حبان، وإنما عدل الكوثري عن التصريح باسم (ابن حبان) إلى ذكر نسبته (البستي) تدليساً وتمويهاً، وقد علمت أن ابن حبان كان له فيه قولان، فمرة أورده في «الثقات» (٧ / ٣١٦)، وأخرى في «الضعفاء» (٢ / ٢٠٩)، والاعتماد على هٰذا أولى من الأول؛ لأنه بيَّن فيه سبب ضعفه، فهو جرح مفسر، يُقدم على التعديل؛ كما تقرر في المصطلح أيضاً.

الوجه الثاني في تضعيف الحديث أنه من رواية **عطية العوفي، وهو ضعيف أيضاً**. قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً».

فهٰذا جرح مفسر، يُقدم على قول من وثقه، مع أنهم قلة، وقد خالفوا جمهور الأئمة الذين ضعفوه، وتجد أقوالهم في «تهذيب التهذيب».

وعبارة الحافظ التي نقلتها عن «التقريب» هي خلاصة هٰذه الأقوال؛ كما لا يخفى على البصير بهٰذا العلم، فلا نطيل الكلام بذكرها، ولهٰذا جزم الذهبي في «الميزان» بأنه «ضعيف».

أما تدليسه؛ فلا بد من بيانه ها هنا؛ لأنه به تزول شبهة يأتي حكايتها، فقال ابن حبان في «الضعفاء» ما نصه:

«سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي؛ يحضر بصُفَّته، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ كذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك هٰذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد. فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي! قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب».

فهل تدري أيها القارىء الكريم ما كان موقف الشيخ الكوثري تجاه تلك الأقوال المشار إليها في تضعيف الرجل؟ إنه لم يشر إليها أدنى إشارة، واكتفى بذكر أقوال القلة الذين وثقوه، الأمر الذي ينكره على خصومه. انظر (ص ٣٩٢) من «مقالاته».

وليته وقف عند هٰذا، بل إنه أوهم أن سبب تضعيفه أمر لا يصلح أن يكون جرحاً، فقال (ص ٣٩٤):

«وعطية جرح بالتشيع، لكن حسن له الترمذي عدة أحاديث».

وقصده من هٰذا إفساح المجال لتقديم أقوال الموثقين؛ بإيهام أن المضعفين إنما ضعفوه بسبب تشيعه، وهو سبب غير جارح عند المحققين، مع أن السبب في الحقيقة إنما هو خطؤه كثيراً؛ كما تقدم في كلام الحافظ ابن حجر. فانظر كم يبعد التعصب بصاحبه عن الإنصاف والحق!

وأما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث، والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين، وهٰذا شيء لا يخفى على الشيخ ـ عفا الله عنا وعنه ـ فقد نقل هو نفسه في كلامه على حديث الأوعال الذي سبقت الإشارة إليه عن ابن دحية أنه قال:

«كم حسن الترمذي من أحاديث موضوعة، وأسانيد واهية؟!».

وعن الذهبي أنه قال:

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

انظر (ص ٣١١) من «مقالات الكوثري».

فانظر كيف يجعل كلام الرجل في موضعٍ حجةً، وفي آخر غير حجة!!

ثم أجاب عن شبهة التدليس بقوله:

«وبعد التصريح بالخدري لا يبقى احتمال التدليس، ولا سيما مع المتابعة».

يعني أن عطية قد صرح بأن أبا سعيد في هٰذا الحديث هو الخدري، فاندفعت شبهة كونه هو الكلبي الكذاب.

قلت: وهٰذا دفع هزيل، فالشبهة لا تزال قائمة؛ لأن ابن حبان صرَّح ـ كما تقدم نقله عنه ـ أن عطية لما كان يحدث عن الكلبي، ويكنيه بأبي سعيد؛ كان الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري، فمن أين للشيخ الكوثري أن التصريح بـ «الخدري» إنما هو من عطية وليس من توهم الراوي عنه، أو من وهمه، فقد علمت أنه كان سيىء الحفظ؟! هٰذان احتمالان لا سبيل إلى ردهما، وبذٰلك تبقى شبهة التدليس قائمة.

وأما المتابعة التي أشار إليها، فهي ما فسره بقوله قبل:

«ولم ينفرد عطية عن الخدري، بل تابعه أبو الصديق عنه في رواية عبدالحكم ابن ذكوان، وهو ثقة عند ابن حبان، وإن أعله به أبو الفرج في (علله)».

قلت: لقد عاد الشيخ إلى الاعتداد بتوثيق ابن حبان مع اعترافه بشذوذه في ذٰلك كما سبق النقل عنه، هٰذا مع قول ابن معين في ابن ذكوان هٰذا:

«لا أعرفه».

فإذا لم يعرفه إمام الجرح والتعديل، فأنَّى لابن حبان أن يعرفه؟!

فتبين أن لا قيمة لهٰذا المتابع؛ لجهالة الراوي عنه، فإعلال أبي الفرج للحديث به؛ حق لا غبار عليه عند من ينصف!

ثم بدا لي **وجه ثالث في تضعيف الحديث**، وهو اضطراب عطية أو ابن مرزوق

في روايته، حيث إنه رواه تارة مرفوعاً كما تقدم، وأخرى موقوفاً على أبي سعيد؛ كما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ١١٠ / ١) عن ابن مرزوق به موقوفاً، وفي رواية البغوي من طريق فضيل قال:

«أحسبه قد رفعه».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٨٤):

«موقوف أشبه».

ثم إن الشيخ حاول أن يشد من عضد الحديث بأن أوجد له طريقاً أخرى، فقال:

«وأخرج ابن السني في «عمل اليوم والليلة» بسند فيه الوازع عن بلال، (كذا) وليس فيه عطية، ولا ابن مرزوق».

قلت: ولم يزد الشيخ على هٰذا، فلم يبين ما حال هٰذا الوازع، وهل هو ممن يصلح أن يُستشهد به، أو هل عنده وازع يمنعه من رواية الكذب؟ ولو أنه بيَّن ذٰلك لظهر لكل ذي عينين أن روايته لهٰذا الحديث وعدمها سواء، ذٰلك لأنه ضعيف بمرة عند أئمة الحديث بلا خلاف عندهم، حتى قال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث جداً، ليس بشيء».

وقال لابنه:

«اضرب على أحاديثه، فإنها منكرة».

بل قال الحاكم ـ على تساهله ـ:

«روى أحاديث موضوعة»! وكذا قال غيره، وهو الوازع بن نافع العقيلي.

فمن كان هٰذا حاله في الرواية؛ لا يعتضد بحديثه، ولا كرامة، حتى عند الشيخ نفسه، فاسمع إن شئت كلامه في ذٰلك (ص ٣٩) من «مقالاته»:

«إن تعدد الطرق إنما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط، لا من ناحية تهمة الكذب، فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئاً إذ ذاك».

ومن هنا يتبيَّن للقارىء اللبيب لِمَ سكت الشيخ عن بيان حال الوازع هٰذا!

وجملة القول؛ أن هٰذا الحديث ضعيف من طريقيه، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر، وقد ضعفه البوصيري والمنذري وغيرهما من الأئمة، ومن حسنه فقد وهم، أو تساهل، وقد تكلمت على حديث بلال هٰذا، وكشفت عن تدليس الكوثري فيما سيأتي (٦٢٥٢).

ومن الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة في التوسل:

٢٥ - (لمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الخَطيئةَ؛ قالَ: يا رَبِّ! أسألُكَ بحَقِّ محمدٍ لما غفَرْتَ لي. فقال الله: يا آدمُ! وكيف عَرَفْتَ محمداً، ولم أخْلُقْهُ؟ قالَ: يا ربِّ! لمَّا خَلَقْتَني بيدِكَ، ونفخْتَ فيَّ من روحِكَ؛ رفعْتُ رأسي، فرأيْتُ على قوائِمِ العَرْشِ مكتوباً: لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ اللهِ، فعَلِمْتُ أنَّكَ لَمْ تُضِفْ إلى اسمِكَ إلا أَحَبَّ الخَلْقِ إليكَ. فقالَ الله: صدَقْتَ يا آدَمُ! إنَّهُ لأحَبُّ الخَلْقِ إليَّ، ادْعُني بحَقِّه، فقدْ غَفَرْتُ لكَ، ولولا محمدٌ ما خَلَقْتُكَ).

موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦١٥)، وعنه ابن عساكر (٢/ ٣٢٣ / ٢)، وكذا البيهقي في (باب: ما جاء فيما تحدث به ﷺ بنعمة ربه) من «دلائل النبوة» (٥ / ٤٨٨) من طريق أبي الحارث **عبدالله بن مسلم الفهري**: حدثنا إسماعيل ابن مسلمة: نبأ **عبدالرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم في هٰذا الكتاب».

فتعقبه الذهبي بقوله:

«بل موضوع، وعبدالرحمن واهٍ، وعبدالله بن مسلم الفهري لا أدري من هو».

قلت: والفهري هٰذا أورده في «ميزان الاعتدال» لهٰذا الحديث، وقال:

«خبر باطل، رواه البيهقي في (دلائل النبوة)».

وقال البيهقي:

«تفرد به عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف».

وأقره ابن كثير في «تاريخه» (٢ / ٣٢٣)، ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان» أصلَه «الميزان» على قوله:

«خبر باطل».

وزاد عليه قوله في هٰذا الفهري:

«لا أستبعد أن يكون هو الذي قبله، فإنه من طبقته».

قلت: والذي قبله هو عبدالله بن مسلم بن رشيد؛ ذكره ابن حبان، فقال:

«متهم بوضع الحديث، يضع على ليث ومالك وابن لهيعة، لا يحل كتب حديثه، وهو الذي روى عن ابن هدبة نسخة كأنها معمولة».

والحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٠٧) من طريق أخرى عن عبدالرحمن بن زيد، ثم قال:

«لا يُروى عن عمر إلا بهٰذا الإسناد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٥٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، و «الصغير»، وفيه من لم أعرفهم».

قلت: وهٰذا إعلال قاصر ما دام فيه عبدالرحمن بن زيد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة» (ص ٦٩):

«ورواية الحاكم لهٰذا الحديث مما أُنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»:

«عبدالرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

قلت: وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف باتفاقهم، يغلط كثيراً». اهـ.

وصدق شيخ الإسلام في نقله اتفاقهم على ضعفه، وقد سبقه إلى ذٰلك ابن الجوزي، فإنك إذا فتشت كتب الرجال، فإنك لن تجد إلا مضعفاً له، **بل ضعفه جداً** علي بن المديني، وابن سعد، وقال الطحاوي:

«حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

وقال ابن حبان:

«كان يقلب الأخبار، وهو لا يعلم، حتى كثر ذٰلك في روايته من رفع المراسيل، وإسناد الموقوف، فاستحق الترك».

وقال أبو نعيم نحو ما سبق عن الحاكم:

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة».

قلت: ولعل هٰذا الحديث من الأحاديث التي أصلها موقوف، ومن الإسرائيليات، أخطأ عبدالرحمن بن زيد فرفعها إلى النبي ﷺ، ويؤيد هٰذا أن أبا بكر الآجري أخرجه في «الشريعة» (ص ٤٢٧) من طريق الفهري المتقدم بسند آخر له عن عبدالرحمن بن زيد عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه. ورواه (ص ٤٢٢ ـ ٤٢٥) من طريق أبي مروان العثماني قال: حدثني أبي (في الأصل: ابن، وهو خطأ) عثمان بن خالد عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال:

«من الكلمات التي تاب الله عز وجل على آدم عليه السلام أنه قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك. . . الحديث» نحوه، وليس فيه: ادعني بحقه. . . إلخ.

وهٰـذا موقوف، وعثمان وابنه أبو مروان ضعيفان لا يحتج بهما لو رويا حديثاً مرفوعاً، فكيف وقد رويا قولاً موقوفاً على بعض أتباع التابعين، وهو قد أخذه ـ والله أعلم ـ من مُسلمة أهل الكتاب، أو غير مُسلمتهم، أو عن كتبهم التي لا ثقة لنا بها؛ كما بينه شيخ الإسلام في كتبه.

وكـذٰلـك رواه ابن عسـاكر (٢ / ٣١٠ / ٢) عن شيخ من أهل المدينة من أصحاب ابن مسعود من قوله موقوفاً عليه، وفيه مجاهيل.

وجملة القـول؛ أن الحـديث لا أصـل له عنه ﷺ، فلا جرم أن حكم عليه بالبطلان الحافظان الجليلان الذهبي والعسقلاني؛ كما تقدم النقل عنهما.

ومما يدل على بطلانه أن الحديث صريح في أن آدم عليه السلام عرف النبي ﷺ عقب خلقه، وكان ذٰلك في الجنة، وقبل هبوطه إلى الأرض، وقد جاء في حديث إسنـاده خير من هٰذا ـ على ضعفه ـ أنه لم يعرفه إلا بعد نزوله إلى الهند، وسماعه باسمه في الأذان! انظر الحديث (٤٠٣).

ومـع هٰذا كله، فقـد جازف الشيخ الكـوثري وصححه؛ مع اعترافه بضعف عبدالرحمن بن زيد، لكنه استدرك (ص ٣٩١)، فقال:

«إلا أنه لم يتهم بالكذب، بل بالوهم، ومثله ينتقى بعض حديثه».

قلت: لقد بلغ به الوهم إلى أنه روى أحاديث موضوعة كما تقدم عن الحاكم وأبي نعيم، فمثله لا يصلح أن ينتقى من حديثه حتى عند الكوثري؛ لولا العصبية والهوى، فاسمع إن شئت ما قاله (ص ٤٢) في صدد حكمه بالوضع على حديث: «إياكم وخضراء الدمن. . .»، وقد تقدم برقم (١٤).

«وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع، أو الضعف الشديد من حيث الصناعة

الحديثية؛ هو انفرادُ الكذاب، أو المتهم بالكذب، أو الفاحش الخطأ به».

وقد علمت مما سبق أن مدار الحديث على عبدالرحمن بن زيد الفاحش الخطأ، فيكون حديثه ضعيفاً جداً على أقل الأحوال عنده لو أنصف!

ومن عجيب أمره أنه يقول عقب عبارته السابقة (ص ٣٩١):

«وهٰذا هو الذي فعله الحاكم، حيث رأى أن الخبر مما قَبِلَه مالك فيما روى ابن حميد عنه، حيث قال لأبي جعفر المنصور:

وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام».

فمن أين له أن الحاكم رأى أن الخبر مما قبله مالك؟! فهل يلزم من كون الرجل كان حافظاً أنه كان يحفظ كل شيء عن أي إمام؟! هٰذا ما لا يقوله إنسان! فمثل هٰذا لا بد فيه من نقل يصرح بأن الحاكم رأى. . . وإلا فمن ادَّعى ذٰلك فقد قفى ما ليس له به علم.

ثم هب أن مالكاً قبِلَ الخبر، فهل ذٰلك يلزم غيره أن يقبله وهو لم يذكر إسناده المتصل منه إلى النبي ﷺ. أفلا يجوز أن يكون ذٰلك من الإسرائيليات التي تساهل العلماء في روايتها عن بعض مُسلمة أهل الكتاب، مثل كعب الأحبار، فقد كان يروي عنه بعضها ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة؛ باعتراف الكوثري نفسه (ص ٣٤ - مقالة كعب الأحبار والإسرائيليات)، فإذا جاز هٰذا لهٰؤلاء، أفلا يجوز ذٰلك لمالك؟ بلى، ثم بلى.

فثبت أن قول مالك المذكور لا يجوز أن يكون شاهداً مقوياً للحديث المروي عن النبي ﷺ.

وهٰذا كله يقال لو ثبت ذٰلك عن مالك، كيف ودون ثبوته خرط القتاد؟! فإنه يرويه عنه ابن حميد، وهو **محمد بن حميد الرازي** في الراجح عند الكوثري، ثم اعتمد هو على توثيق ابن معين إياه، وثناء أحمد والذهلي عليه، وتغافل عن تضعيف

جمهور الأئمة له، بل وعن تكذيب كثيرين منهم إياه، مثل أبي حاتم، والنسائي، وأبي زرعة، وصرح هٰذا أنه كان يتعمد الكذب، ومثل ابن خراش، فقد حلف بالله أنه كان يكذب، وقال صالح بن محمد الأسدي:

«كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه».

وقال في موضع آخر:

«كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه».

وقال أيضاً:

«ما رأيت أحداً أحذق بالكذب من رجلين؛ سليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد، كان يحفظ حديثه كله».

وقال أبو علي النيسابوري:

«قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

فهٰذه النصوص تدل على أن الرجل كان مع حفظه **كذاباً**، والكذب أقوى أسباب الجرح، وأبينها، فكيف ساغ للشيخ تقديم التعديل على الجرح المفسر مع أنه خلاف معتقده؟! علم ذٰلك عند من يعرف مبلغ تعصبه على أنصار السنة وأهل الحديث، وشدة عداوته إياهم، سامحه الله، وعفا عنه.

فتبين مما ذكرناه أن هٰذه القصة المروية عن مالك قصة باطلة موضوعة، وقد حقق القول في ذٰلك على طريقة أخرى شيخ الإسلام في «القاعدة الجليلة» (١ / ٢٢٧ - ضمن مجموع الفتاوى)، وابن عبدالهادي في «الصارم المنكي»، فليراجعهما من أراد المزيد من الاطلاع على بطلانها، فإن فيما أوردت كفاية.

وبذٰلك ثبت وضع حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وخطأ من خالف.

ولقد أطلت كثيراً في تحقيق الكلام عليه، وعلى الأحاديث التي قبله، وما كنت أود ذٰلك لولا أني وجدت نفسي مضطراً لذٰلك، لما وقفت على مغالطات الشيخ الكوثري، فرأيت من **الواجب الكشف عنها** لئلا يغتر بها مَن لا علم له بما هنالك! فمعذرة إلى القراء الكرام[1].

هٰذا وإن من الآثار السيئة التي تركتها هٰذه الأحاديث الضعيفة في التوسل؛ أنها صرفت كثيراً من الأمة عن التوسل المشروع إلى التوسل المبتدع، ذٰلك لأن العلماء متفقون ـ فيما أعلم ـ **على استحباب التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه، أو صفة من صفاته تعالى، وعلى توسل المتوسل إليه تعالى بعمل صالح قدمه إليه عز وجل**.

ومهما قيل في التوسل المبتدع، فإنه لا يخرج عن كونه أمراً مختلفاً فيه، فلو أن الناس أنصفوا لانصرفوا عنه؛ احتياطاً، وعملاً بقوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» إلى العمل بما أشرنا إليه من التوسل المشروع، ولكنهم ـ مع الأسف ـ أعرضوا عن هٰذا، وتمسكوا بالتوسل المختلف فيه، كأنه من الأمور اللازمة التي لا بد منها، ولازموها ملازمتهم للفرائض! فإنك لا تكاد تسمع شيخاً أو عالماً يدعو بدعاء يوم الجمعة وغيره إلا ضمنه التوسل المبتدع، وعلى العكس من ذٰلك؛ فإنك لا تكاد تسمع أحدهم يتوسل بالتوسل المستحب، كأن يقول مثلاً: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إلٰه إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان، يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي، يا قيوم، إني أسألك... **مع أنَّ فيه الاسم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى**؛ كما قال ﷺ فيما صحَّ عنه[2].

---

(١) ثم جمعتُ هٰذه الأحاديث ونحوها مما يُحتَجُّ به على التوسل المبتدع في رسالة خاصة، وهي السادسة والأخيرة من رسائل كتابنا: «تسديد الإصابة إلى مَن زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة»، أسأل الله تعالى أن ييسر لنا نشرها مع رسالة «البدعة» التي قبلها.

ثم نشرت الرسالة تحت عنوان: «التوسل: أنواعه وأحكامه».

(٢) انظر كتابنا «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ١٦٧ ـ الطبعة الثالثة / المكتب الإسلامي).

فهل سمعت أيها القارىء الكريم أحداً يتوسل بهٰذا أو بغيره مما في معناه؟ أما أنا فأقول آسفاً: إنني لم أسمع ذٰلك، وأظن أن جوابك سيكون كذٰلك، فما السبب في هٰذا؟ ذٰلك هو من آثار انتشار الأحاديث الضعيفة بين الناس، وجهلهم بالسنة الصحيحة، فعليكم بها أيها المسلمون علماً وعملاً؛ تَهْتَدوا وتَعِزُّوا.

وبعد طبع ما تقدم اطَّلعت على رسالة في جواز التوسل المبتدع لأحد مشايخ الشمال المتهورين، متخمة بالتناقض الدال على الجهل البالغ، وبالضلال والأباطيل والتأويلات الباطلة والافتراء على العلماء، بل الإجماع! مثل تجويز الاستغاثة بالموتى، والنذر لهم، وزعمه أن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية متلازمان! وغير ذٰلك مما لا يقول به عالم مسلم، كما أنه حشاها بالأحاديث الضعيفة والواهية؛ كما هي عادته في كل ما له من رسائل، وليته سكت عنها، بل إنه صحح بعض ما هو معروف منها بالضعف، كقوله (ص ٤٢):

«وفي الأحاديث الصحيحة: إن أحبَّ الخلق إلى الله أنفعهم لعباده».

وغير ذٰلك مما لا يمكن البحث فيه الآن، وإنما القصد أن أنبه القراء على ما وقع في كلامه على الأحاديث المتقدمة في التوسل من التدليس، بل الكذب المكشوف؛ ليوهمهم صحتها، كي يكونوا في حذر منه ومن أمثاله من الذين لا يتقون الله فيما يكتبون؛ لأن غرضهم الانتصار لأهوائهم، وما وجدوا عليه آباءهم وأمهاتهم.

فحديث أنس (رقم ٢٣) الذي بينا ضعف إسناده، أوهم هو أنه صحيح بتمسكه بتوثيق ابن حبان والحاكم لروح بن صلاح! وقد أثبتنا ضعف هٰذا الراوي، وعدم اعتداد العلماء بتوثيق المذكورين، فتذكر. كما أثبتنا عدم أمانة الكوثري في النقل، واتِّباعه للهوى.

وقد جرى على طريقته هٰذه مؤلف هٰذه الرسالة، بل زاد عليه! فإنه بعد أن ساق الحديث موهماً القارىء أنه صحيح، قال عقبه (ص ١٥):

«ولهٰذا طرق منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في «المعرفة»، والديلمي في «الفردوس» بإسناد حسن كما قاله الحافظ السيوطي».

فهٰذا كذب منه على ابن عباس رضي الله عنه ـ وربما على السيوطي أيضاً ـ فليس في حديث ابن عباس موضع الشاهد من حديث أنس، وهو قوله: «بحق نبيك والأنبياء الذين قبلي، فإنك أرحم الراحمين»[1]، وذٰلك مما يوهن هٰذه الزيادة، ولا يقويها؛ خلافاً لمحاولة المؤلف الفاشلة المغرضة!

وأما حديث عمر (رقم ٢٥)، فقال في تخريجه (ص ١٥):

«وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة»، وقد التزم أن لا يذكر في هٰذا الكتاب حديثاً موضوعاً».

قلت: والجواب من وجهين:

الأول: أن الالتزام المذكور غير مسلم به، فقد أخرج فيه غيرما حديث موضوع، وقد نص على ذٰلك بعض النقاد، ومن يتتبع مقالاتنا هٰذه في الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ يجد أمثلة على ذٰلك. وحسبك دليلاً الآن هٰذا الحديث، فقد حكم عليه الحافظان الذهبي والعسقلاني بأنه حديث باطل كما سبق، فما بال المؤلف يتغاضى عن حكمهما، وهما المرجع في هٰذا الشأن؛ ويتعلق بالمتشابه من الكلام؟!

الآخر: أن البيهقي الذي أخرجه في «الدلائل» قد ضعف الحديث فيه كما سبق نقله عنه، فإن لم يكن الحديث عنده موضوعاً، فهو على الأقل ضعيف، فهو حجة على الشيخ الذي يحاول بتحريف الكلام أن يجعله صحيحاً؟!

ثم نقل المؤلف تخريج الحاكم للحديث، وتصحيحه إياه، وتغاضى أيضاً عن تعقب الذهبي إياه، الذي سبق أن ذكرناه، والذي يصرح فيه أنه حديث موضوع! كما تغاضى عن حال راويه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، الذي اتهمه الحاكم نفسه

(١) راجع ترجمة فاطمة بنت أسد رضي الله عنها في «أسد الغابة».

بالوضع! وعن غيره ممن لا يعرف حاله، أو هو متهم، وعن قول الحافظ الهيثمي في الحديث: «فيه من لم أعرفهم»!

عجباً من هٰذا المؤلف وأمثاله! إنهم يزعمون أن باب الاجتهاد قد أُغلق على الناس، فليس لهم أن يجتهدوا؛ لا في الحديث؛ تصحيحاً وتضعيفاً، ولا في الفقه؛ ترجيحاً وتفريعاً، ثم هم يجتهدون فيما لا علم لهم فيه البتة، وهو علم الحديث، ويضربون بكلام ذوي الاختصاص عرض الحائط! ثم هم إن قلدوا قلدوا دون علم، متبعين أهواءهم، وإلا فقل لي بالله عليك: إذا صحح الحاكم حديثاً ـ وهو معروف بتساهله في ذٰلك ـ ورده عليه أمثال الذهبي والهيثمي والعسقلاني، أفيجوز والحالة هٰذه التعلق بتصحيح الحاكم؟! اللهم إن هٰذا لا يقول به إلا جاهل أو مغرض! اللهم فاحفظنا من اتباع الهوى، حتى لا يضلنا عن سبيلك.

ثم زعم المؤلف (ص ١٦) أن الإمام مالكاً قد صح عنده محل الشاهد من هٰذا الحديث، حيث قال للخليفة العباسي:

«ولِمَ تصرِفُ وجهك عنه ﷺ وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم؟».

وقد بيَّنَّا فيما سلف بطلان نسبة هٰذه القصة إلى مالك، وأما المؤلف فلا يهمه التحقق من ذٰلك، وسيان عنده أثبتت أو لم تثبت، ما دام أنها تؤيد هواه وبدعته، إذ الغاية عنده تسوِّغ الوسيلة!

ومن تهور هٰذا المؤلف وجهله أنه يصرح (ص ١٢):

«أن التوسل برسول الله ﷺ وسائر الأنبياء والأولياء والصالحين والاستغاثة بهم... مما أجمعت عليه الأمة قبل ظهور هٰذا المبتدع ابن تيمية الذي جاء في القرن الثامن الهجري[١] وابتدع بدعته»!

---

(١) وهٰذا مما يدل على جهل المؤلف بحياة ابن تيمية رحمه الله وجزاه عن الإسلام خيراً، فإنه إنما جاء في القرن السابع، وتوفي في أول القرن الثامن سنة (٧٢٨هـ).

فإن إنكار التوسل بغير الله تعالى مما صرح به بعض الأئمة الأولين المعترف بفضلهم وفقههم، وقد نقلنا نص **أبي حنيفة** في ذلك (ص ٧٧) من الكتب الموثوق بها من كتب الحنفية، وفيها عن صاحبيه؛ **الإمام محمد وأبي يوسف** نحو ذلك مما يعتبر قاصمة الظهر لهؤلاء المبتدعة، فأين الإجماع المزعوم أيها المتهور؟! وإن من أكبر الافتراء على الإجماع أن ينسب إليه هذا المؤلف جواز الاستغاثة بالأموات من الصالحين؟ وهذه ضلالة كبرى لم يقل بها ـ والحمد لله ـ أحد من سلف الأمة وعلمائها، ونحن نتحدى المؤلف وغيره من أمثاله أن يأتينا ولو بشبه نص عنهم في جواز ذلك. بل المعروف في كتب أتباعهم خلاف ذلك، ولولا ضيق المجال لنقلنا بعض النصوص عنهم.

وأما حديث أبي سعيد الخدري (رقم ٢٤) فاكتفى المؤلف (ص ٣٦) بأن نقل تحسينه عن بعض العلماء، وقد بينا خطأ ذلك من وجوه بما لا مرد لها، فأغنى عن الإعادة.

والمؤلف لا يهمه مطلقاً التحقيق العلمي؛ لأنه ليس من أهله، بل هو يتعلق في سبيل تأييد هواه بالأوهام، ولو كانت كخيوط القمر، أو مدد الأموات!

وبهذه المناسبة أريد أن أقول كلمة وجيزة من جهة استدلال المؤلف بهذا الحديث وأمثاله على التوسل المبتدع، فأقول:

إن حق السائلين على الله تعالى هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث، وما في معناه، فليس فيه توسل ما إلى الله بالمخلوق، بل هو توسل إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة، وهذا أمر مشروع خارج عن محل النزاع، فتأمل منصفاً.

وبهذا يسقط قول هذا المؤلف عقب الحديث:

«فالنبي ﷺ توسل بالسائلين الأحياء والأموات».

لأننا نقول: هذا من تحريف الكلم، فإننا نقول: إنما توسل ـ لو صح الحديث ـ

بحق السائلين، وعرفت المعنى الصحيح، وبحق الممشى، وهو الإثابة من الله لعبده، وذٰلك أيضاً صفة من صفاته تعالى، فأين التوسل المبتدع، وهو التوسل بالذات؟!

وأنهي هٰذا الرد السريع بتنبيه القراء الكرام إلى **أمرين آخرين** وردا في الرسالة المذكورة:

الأمر الأول: ذكر (ص ١٦) حديث الأعمى، وقد سبق بيان معناه، ثم أتبعه بذكر قصة عثمان بن حنيف مع الرجل صاحب الحاجة، وكيف أنه شكى إليه أنه يدخل على عثمان بن عفان، فلا يلتفت إليه! فأمره ابن حنيف أن يدعو بدعاء الأعمى . . . فدخل على عثمان بن عفان، فقضى له حاجته!

احتج المؤلف بهٰذه القصة على التوسل به ﷺ بعد وفاته.

وجوابنا من وجهين:

الأول: أنها قصة موقوفة، والصحابة الآخرون لم يتوسلوا مطلقاً به ﷺ بعد وفاته؛ لأنهم يعلمون أن التوسل به معناه التوسل بدعائه، وهٰذا غير ممكن كما سبق بيانه.

الآخر: أنها قصة لا تثبت عن ابن حنيف، وبيان ذٰلك في رسالتنا الخاصة «التوسل؛ أنواعه وأحكامه»، وقد سبقت الإشارة إليها.

ونحو ذٰلك: أنه ذكر (ص ٢٥) قصة مجيء بلال بن الحارث المزني الصحابي رضي الله عنه لما قُحِط الناس في عهد عمر إلى قبر النبي ﷺ، ومناداته إياه: يا رسول الله! استسق لأمتك، فإنهم قد هلكوا.

فهٰذه أيضاً قصة غير ثابتة، وأوهم المؤلف صحتها محرفاً لكلام بعض الأئمة، مقلداً في ذٰلك بعض ذوي الأهواء قبله، وتفصيل ذٰلك في الرسالة الموميء إليها.

٢٦ - (الحِدَّةُ تَعْتَري خِيارَ أُمَّتي).

ضعيف. أخرجه الطبراني (٣ / ١١٨ / ١ و١٢٣ / ١)، وابن عدي (١٦٣ / ١)، والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٦ / ٤٤ / ٢) عن **سلام الطويل** عن الفضل ابن عطية عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال المخلص:

«قال البغوي: هٰذا حديث منكر، وسلام الطويل ضعيف الحديث جداً».

فأشار إلى أن **الآفة من سلام هٰذا، وهو الصواب**؛ خلافاً لما ذكره ابن الجوزي في «الواهيات» على ما نقله المناوي عنه في «الفيض»، حيث قال:

«لا يصح، وفيه آفات، سلام الطويل متروك، و[كذا] الفضل بن عطية، والبلاء فيه منه».

قلت: هو وإن كان ضعيفاً؛ فإنه لم يتهم، بخلاف سلام الطويل؛ فقد اتهمه غير واحد بالكذب والوضع، فالحمل فيه عليه أولى.

نعم، لم يتفرد به، بل **تابعه محمد بن الفضل** عن أبيه به.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٦١)، والخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٧٣)، إلا أن **محمد** بن **الفضل هٰذا كذاب أيضاً**، فلا يُفرح بمتابعته! كذبه ابن معين، والفلاس وغيرهما.

وكأن الحافظ السخاوي لم يطلع على هٰذه المتابعة، فقد اقتصر في «المقاصد الحسنة» (رقم ٣٩٧) على إعلال الحديث بسلام الطويل، وقال:

«وهو متروك». وعزاه لأبي يعلى والطبراني.

وبالجملة؛ فالحديث من هٰذا الوجه ضعيف جداً، لكن له شاهد بإسناد خير من هٰذا، رواه الحسن بن سفيان في «مسنده»، وبشر بن مطر في «حديثه» (٣ / ٨٩ / ١)، وابن منده في «معرفة الصحابة» (٢ / ٢٦٤ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار

أصبهان» (٢ / ٧)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٥٠) عن دريد بن نافع عن أبي منصور الفارسي مرفوعاً به.

وهٰذا سند ضعيف، فإن أبا منصور هٰذا مختلف في صحبته، وقد قال البخاري:

«حديثه مرسل».

والراوي عنه دريد؛ قال أبو حاتم:

«هو شيخ»؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (١ / ٢ / ٤٣٨).

وقال ابن حبان في «الثقات» (٢ / ٨٢):

«هو مستقيم الحديث».

وقد اضطرب عليه فيه، فرواه من ذكرنا عنه هٰكذا، ورواه الخطيب من طريق أخرى عنه عن منصور مولى ابن عباس مرفوعاً. والله أعلم.

وقد رُوي الحديث بألفاظ وطرق أخرى لا تخلو من كذاب، أذكر ثلاثة منها:

٢٧ - (الحِدَّةُ تَعْتَرِي حَمَلَةَ القُرآنِ؛ لِعِزَّةِ القُرآنِ في أجْوافِهِم).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٢٩ - بيروت)[1] من طريق وهب بن وهب بسنده عن معاذ بن جبل مرفوعاً به. وقال:

«وهب يضع الحديث». وقال العقيلي (٤ / ٣٢٥ - دار الكتب):

«أحاديثه كلها بواطيل».

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية ابن عدي عن معاذ، فقال المناوي:

«وفيه وهب بن وهب بن كثير؛ قال في الميزان: قال ابن معين: يكذب. وقال أحمد: يضع. ثم سرد له أخباراً ختمها بهٰذا، ثم قال: وهٰذه أحاديث مكذوبة».

ومنها:

---

(١) هٰذه الطبعة فيها أخطاء كثيرة عجيبة، مع ادعاء الناشر أنه قام على تحقيقها لجنة من المختصين بإشراف الناشر! ومن هٰذه الأخطاء في هٰذا الحديث أنه وقع فيها (لقوة) مكان (لعزة)!

٢٨ - (الحِدَّةُ لا تَكونُ إلا في صالحي أُمَّتي وأبرارِها، ثم تفيء).

موضوع. رواه ابن بشران في «الأمالي» (٢٣ / ٦٩ / ٢) عن **بشر بن الحسين** عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وبشر هٰذا كذاب، والحديث ذكره السيوطي برواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس، وقال شارحه المناوي:

«رواه الديلمي من حديث بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس. وبشر هٰذا قال الذهبي: قال الدارقطني: متروك».

قلت: وزاد الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«وقال أبو حاتم: يكذب على الزبير. وقال ابن حبان: يروي بشر بن الحسين عن نسخة موضوعة شبيهاً بمئة وخمسين حديثاً».

قلت: ومنها هٰذا الحديث كما نقله الذهبي في ترجمته، لكن بلفظ:

«ليس أحد أحق بالحدة من حامل القرآن؛ لعزة القرآن في جوفه».

وبهٰذا اللفظ رواه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٤١) من طريق بشر، وساق له أحاديث أخرى، وقال:

«وله غير حديث من هٰذا النحو، مناكير كلها».

وقد أورده السيوطي برواية أبي نصر السجزي في «الإبانة»، والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس.

وتعقبه المناوي هنا بما نقلناه عن الذهبي من تكذيب أبي حاتم لبشر هٰذا، وزاد:

«وفي «اللسان» عن ابن حبان: لا ينظر في شيء رواه عن الزبير إلا على جهة التعجب، وكذبه الطيالسي».

ومن الغرائب أن السيوطي أورد حديث معاذ وحديث أنس بلفظيه في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٤) مستدركاً لهما على ابن الجوزي، ثم أوردهما في

«الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرَّد به كذاب أو وضاع! وهٰذه كلها من رواية الكذابين! ونحوه في المناوي في «التيسير»؛ فإنه قال في حديث أنس:

«إسناده ضعيف»!

ومنها:

٢٩ - (خِيارُ أُمَّتي أَحِدَّاؤهم، إذا غَضِبوا؛ رجَعوا).

باطل. رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢١٧ - الظاهرية)، وتمام في «الفوائد» (٢٤٩ / ٢)، وابن شاذان في «فوائد ابن قانع وغيره» (١٦٣ / ٢)، والسِّلَفي في «الطيوريات» (١٤٠ / ٢) من طريق **عبدالله** بن **قنبر**: حدثني أبي قنبر عن علي مرفوعاً. وقال العقيلي عقبه:

«عبدالله لا يُتابع على حديثه من جهة تثبت».

قلت: وعبدالله هٰذا؛ قال الأزدي:

«تركوه». وساق له الذهبي في ترجمته هٰذا الحديث، وقال:

«**خبر باطل**». وأقره العسقلاني.

والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» بسند فيه **يغنم بن سالم** بن قنبر، وهو كذاب؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٦٨)، والسخاوي (ص ١٨٧)، وعزاه للبيهقي أيضاً في «الشعب»، واقتصر الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٤٦) على تضعيف سند الحديث، وهو قصور، إلا أن يلاحظ أن الحديث الموضوع من أنواع الضعيف، فلا إشكال.

وخلاصة القول: إن هٰذه الأحاديث **في الحدة كلها موضوعة إلا حديث دويد** عن أبي منصور الفارسي الذي تقدم لفظه برقم (٢٦)؛ فضعيف لإرساله. والله أعلم.

ومن آثار هٰذه الأحاديث السيئة أنها توحي للمرء بأن يظل على حدته، وأن لا

يعالجها؛ لأنها من خلق المؤمن! وقد وقع هٰذا، فإني ناظرت شيخاً متخرجاً من الأزهر في مسألة لا أذكرها الآن، فاحتد في أثنائها، فأنكرت عليه حدته، فاحتج عليَّ بهٰذا الحديث! فأخبرته بأنه ضعيف، فازداد حدة، وافتخر عليَّ بشهادته الأزهرية، وطالبني بالشهادة التي تؤهلني لأن أنكر عليه! فقلت: قوله ﷺ: «مَن رأى منكم منكراً. . .» الحديث! رواه مسلم. وهو مخرج في «تخريج مشكلة الفقر» (٦٦)، و«صحيح أبي داود» (١٠٣٤)، وغيرهما.

٣٠ - (الخيرُ فيَّ وفي أُمَّتي إلى يوم القِيامَةِ).

لا أصلَ له. قال في «المقاصد»:

«قال شيخنا - يعني: ابن حجر العسقلاني -: لا أعرفه».

وقال ابن حجر الهيتمي الفقيه في «الفتاوى الحديثية» (١٣٤):

«لم يرد هٰذا اللفظ».

قلت: ولـذٰلـك أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١٢٢٠ بترقيمي)، ويغني عن هٰذا الحديث قوله ﷺ:

«لا تزال طائفة من أمَّتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذٰلك».

أخرجه مسلم، والبخاري بنحوه، وغيرهما عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة، وهو مخرج في «الصحيحة»، فانظر «صحيح الجامع» (٧١٦٤-٧١٧٣).

٣١ - (الدُّنيا خطوةُ رجلٍ مؤمنٍ).

لا أصلَ له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١ / ١٩٦):

«لا يعرف عن النبي ﷺ، ولا [عن] غيره من سلف الأمة، ولا أئمتها».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعات» برقم (١١٨٧).

٣٢ - (الدُّنيا حرامٌ على أهلِ الآخرةِ، والآخرةُ حَرامٌ على أهلِ الدُّنيا، والدُّنيا والآخرةُ حرامٌ على أهلِ اللهِ).

موضـوع. وهـو من الأحاديث التي شوه بمثلها السيوطي «الجامع الصغير»، وعزاه للديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عباس. وقد تعقبه المُناوي بقوله:

«وفيه **جبلة بن سليمان**؛ أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: قال ابن معين: ليس بثقة».

قلت: حريٌّ بمن روى هٰذا الخبر أن يكون غير ثقة، بل هو كذاب أشر، فإنه خبر باطل لا يشك في ذٰلك مؤمن عاقل، إذ كيف يحرم رسول الله ﷺ على المؤمنين أهل الآخرة ما أباحه الله لهم من التمتع بالدنيا وطيباتها؛ كما في قوله تعالى: ﴿هُو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرضِ جَميعاً﴾[1]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زينَةَ اللهِ التي أَخْرَجَ لعبادِهِ والطَّيِّباتِ مِن الرِّزْقِ قُلْ هِيَ للذينَ آمَنوا في الحَياةِ الدُّنيا خالِصةً يومَ القيامَةِ﴾[2].

ثم كيف يجوز أن يقال: إن رسول الله ﷺ حرم الدنيا والآخرة معاً على أهل الله تعالى، وما أهل الله إلا أهل القرآن؛ القائمين به، والعاملين بأحكامه، وما الآخرة إلا جنة أو نار، فتحريم النار على أهل الله مما أخبر به الله تعالى، كما أنه تعالى أوجب الجنة للمؤمنين به، فكيف يقول هٰذا الكذاب: إن رسول الله ﷺ حرَّم عليهم الآخرة، وفيها الجنة التي وُعد المتقون، وفيها أعز شيء عليهم، وهي رؤية الله؛ كما قال سبحانه: ﴿وجوهٌ يومَئِذٍ ناضِرَةٌ . إلى رَبِّها ناظِرَةٌ﴾[3]. وهل ذٰلك إلا في الآخرة؟ وقال ﷺ:

«إذا دخل أهل الجنة الجنة؛ يقول الله تعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة وتنجينا من النار؟ قال: فيُكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إلى ربهم، ثم تلا هٰذه الآية: ﴿للذينَ أَحْسَنوا الحُسْنى وزِيادة﴾[4]». رواه مسلم وغيره.

---

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) الأعراف: ٣٢.

(٣) القيامة: ٢٢ - ٢٣.

(٤) يونس: ٢٦.

والذي أراه أن واضع هٰذا الحديث هو رجل صوفي جاهل، أراد أن يبث في المسلمين بعض عقائد المتصوفة الباطلة، التي منها تحريم ما أحل الله بدعوى تهذيب النفس، كأن ما جاء به الشارع الحكيم غير كاف في ذٰلك حتى جاء هٰؤلاء يستدركون على خالقهم سبحانه وتعالى! ومن شاء أن يطلع على ما أشرنا إليه من التحريم فليراجع كتاب «تلبيس إبليس» للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، ير العجب العجاب.

ثم وقفتُ على إسناد الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٤٨) فرأيته قد أخرجه من طريق عبدالملك بن عبدالغفار: حدثنا جعفر بن محمد الأبهري: حدثنا أبو سعيد القاسم بن علقمة الأبهري: حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي: حدثنا محمد ابن حرب: حدثنا جبلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

أقول: فإن لم تكن العلة من جبلة، أو عنعنة ابن جريج، فهي من أحد الثلاثة الذين دون الطوسي، فإني لم أعرفهم. والله أعلم.

٣٣ - (الدُّنيا ضَرَّةُ الآخِرَةِ).

لا أصل له عن النبي ﷺ. كما في «الكشف» وغيره، وإنما يُروى من كلام عيسى عليه السلام نحوه.

٣٤ - (احْذَروا الدُّنيا؛ فإنَّها أَسْحَرُ مِن هاروتَ وماروتَ).

منكر لا أصل له. قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٧٧):

«رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي في «الشعب» من طريقه من رواية أبي الدرداء الرهاوي مرسلاً، وقال البيهقي: إن بعضهم قال: عن **أبي الدرداء** عن رجل من الصحابة. قال الذهبي: لا يُدرى من أبو الدرداء؟ قال: وهٰذا منكر لا أصل له».

قلت: وقد أقره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٦ / ٣٧٥).

ومَن ظن أن أبا الدرداء هٰذا هو الصحابي فقد أخطأ، وعليه جرى فيما يظهر

السيوطي في «الجامع» وفي «الدر المنثور» (١ / ١٠٠)، حيث قال: «عن أبي الدرداء»، فأطلقه ولم يقيده، وتبعه في ذٰلك المناوي، حيث لم يتعقبه بشيء في «الفيض»، وإنما قال:

«ولم يرمز له بشيء، وهو ضعيف؛ لأن فيه هشام بن عمار (الأصل: كمال، وهو تحريف). قال الذهبي: قال أبو حاتم: صدوق، وقد تغير، وكان كلما لقن يتلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مئة حديث لا أصل لها».

وهٰذا الإعلال فيه نظر، فإن للحديث طريقين عن أبي الدرداء كما يستفاد من اللسان، **فالعلة الحقيقية هي جهالة أبي الدرداء هٰذا**.

ورواه ابن عساكر (٢ / ٣٣٣ / ٢) من قول أرطاة بن المنذر، فالظاهر أنه من الإسرائيليات.

(تنبيه): كنت قد خرجت الحديث مسلِّماً بما قاله الحافظ معزوّاً لابن أبي الدنيا والبيهقي، ثم طبع الكتابان والحمد لله، ووقفت على إسناده وقول البيهقي عقبه: إن فيه علة أخرى، وإنه ليس له طريق أخرى؛ خلافاً لقول الحافظ، فرأيت أنه لا بدَّ لي من بيان ذٰلك، فأقول:

١ ـ **أما العلة**؛ فتتبين بعد سوق السند، فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٥٤ / ١٣٢) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧ / ٣٣٩ / ١٠٥٠٤) ـ: حدثني أبو حاتم الرازي: ثنا هشام بن عمار: ثنا صدقة ـ يعني: ابن خالد ـ عن عتبة بن أبي حكيم: ثنا أبو الدرداء الرهاوي. . .

وقال البيهقي: «وقال غيره: عن هشام بإسناده عن رجل من أصحاب النبي ﷺ».

قلت: فالعلة عتبة هٰذا؛ فقد قال الحافظ: «صدوق يخطىء كثيراً».

٢ ـ **وأما الطريق**؛ فقد قال الذهبي في «الميزان»: «أبو الدرداء الرهاوي عن

رجل له صحبة بحديث: «اتقوا الدنيا...»؛ لا يُدرَى مَن ذا؟ والخبر منكر لا أصل له».

فقال الحافظ عقبه: «أخرجه البيهقي في «الشعب» من روايته عن أبي الدرداء به، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عن أبي الدرداء مرسلاً، وهو عند ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» من هٰذا الوجه».

قلت: إذا تأملت الإسناد المذكور من رواية ابن أبي الدنيا والبيهقي؛ علمت أنها ليست طريقاً أخرى، وإنما هي الأولى عن أبي الدرداء الرهاوي مرسلاً؛ فهو من أوهام الحافظ رحمه الله، ويؤكد ذٰلك قول البيهقي المتقدم: «وقال غيره: عن هشام...» إلخ، ومن الواضح أنه يعني بضمير (غيره) أبا حاتم الرازي، فهٰذه طريق أخرى مع كونها معلقة، ولكنها عن هشام وليست عن أبي الدرداء كما وهم الحافظ، فالطريق عنه في الحقيقة واحدة، غاية ما في الأمر أن أبا حاتم الحافظ رواه عن هشام بإسناده الضعيف عنه مرسلاً، ورواه غيره ـ وهو مجهول ـ عنه به عن أبي الدرداء عن الصحابي، والمرسل هو الصحيح على ضعفه، فهٰذا ما لزم بيانه.

٣٥ ـ (مَن أَذَّنَ؛ فَلْيُقِمْ).

لا أصل له بهٰذا اللفظ. وإنما روي بلفظ: «من أذن فهو يقيم».

رواه أبو داود، والترمذي، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، وابن عساكر (٩ / ٤٦٦ ـ ٤٦٧)، وغيرهم من طريق **عبدالرحمن بن زياد الإفريقي** عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن حارث الصدائي مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف من أجل **الإفريقي** هٰذا. قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف في حفظه». وضعفه الترمذي، فقال عقب الحديث:

«إنما نعرفه من حديث الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث».

وضعف الحديث أيضاً البغوي في «شرح السنة» (٢ / ٣٠٢)، وارتضاه الإمام النووي في «المجموع» (٣ / ١٢١)، وأشار لتضعيفه البيهقي في «سننه الكبرى» (١ / ٤٠٠).

وأما قول ابن عساكر: «هٰذا حديث حسن»؛ فلعله يعني حسن المعنى.

وقد ذهب إلى توثيق الإفريقي المذكور بعض الفضلاء المعاصرين، وبناء عليه ذهب إلى أن حديثه هٰذا صحيح! وذٰلك ذهول منه عن قاعدة: «الجرح مقدم على التعديل إذا تبين سبب الجرح»، وهو بيِّن هنا، وهو سوء الحفظ.

وقد أنكر عليه هٰذا الحديث وغيره سفيان الثوري.

وروي الحديث عن ابن عمر، ولكنه ضعيف أيضاً، رواه عبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٨٨ / ٢)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٢٠٢ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٢٤)، والبيهقي، والطبراني (٣ / ٢٧ / ٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ١٥٠).

وضعفه البيهقي أيضاً، فقال:

«تفرد به سعيد بن راشد، وهو ضعيف».

وكذا قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٣ / ١٠)؛ قال:

«وضعف حديثه هٰذا أبو حاتم الرازي، وابن حبان في (الضعفاء)».

وعنه رواه شيخ الإسلام ابن تيمية في «أربعون حديثاً» (ص ٢٤).

قلت: ونص كلام أبي حاتم كما في «علل الحديث» لابنه، قال (رقم ٣٢٦):

«وقال أبي: هٰذا حديث منكر، وسعيد ضعيف الحديث، وقال مرة: متروك الحديث».

وقد بسطت الكلام على ضعف هٰذا الحديث في كتابي «ضعيف سنن أبي داود»

(رقم ٨٣).

وأما قول العقيلي عقب حديث ابن عمر:

«وقد رُوي هٰذا المتن بغير هٰذا الإسناد من وجه صالح».

فإن أراد طريق الإفريقي، فهو غير مسلَّم؛ لما عرفت من ضعفه، والعقيلي نفسه أورده في «الضعفاء» (٢٣٢).

وإن أراد طريقاً ثالثاً فلم أعرفه.

ورواه ابن عدي (٢٩٥ / ١) من حديث ابن عباس، وفيه **محمد بن الفضل بن عطية**، وهو متهم بالكذب ـ كما تقدم ـ.

وقال ابن عدي:

«عامة حديثه لا يتابعه الثقات عليه».

ومن آثار هٰذا الحديث السيئة أنه سبب لإثارة النزاع بين المصلين، كما وقع ذٰلك غيرما مرة، وذٰلك حين يتأخر المؤذن عن دخول المسجد لعذر، ويريد بعض الحاضرين أن يقيم الصلاة، فما يكون من أحدهم إلا أن يعترض عليه محتجاً بهٰذا الحديث، ولم يدر المسكين أنه حديث ضعيف لا يجوز نسبته إليه ﷺ، فضلاً عن أن يمنع به الناس من المبادرة إلى طاعة الله تعالى، ألا وهي إقامة الصلاة.

٣٦ ـ (حُبُّ الوطنِ من الإيمانِ).

موضوع. كما قال الصَّغاني (ص ٧) وغيره.

ومعناه غير مستقيم، إذ إن حب الوطن كحب النفس والمال ونحوه، كل ذٰلك غريزي في الإنسان، لا يمدح بحبه، ولا هو من لوازم الإيمان، ألا ترى أن الناس كلهم مشتركون في هٰذا الحب، لا فرق في ذٰلك بين مؤمنهم وكافرهم؟!

٣٧ - (يأتي على الناسِ زمانٌ هم فيه ذِئابٌ، فَمَنْ لمْ يَكُنْ ذِئباً؛ أَكَلَتْهُ الذِّئابُ).

ضعيف جداً. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٨٠) من طريق الدارقطني بسنده إلى **زياد بن أبي زياد الجصاص**: حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً. وقال:

«قال الدارقطني: تفرد به زياد، وهو متروك».

وقال السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٥٦):

«قلت: قال في «الميزان»: هو مجمع على تضعيفه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما يهم. والحديث أخرجه الطبراني في (الأوسط)».

قلت: وبرواية الطبراني أورده الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٨٧، ٨ / ٨٩)، وأعله بقوله:

«وفيه من لم أعرفهم».

٣٨ - (مَن أخْلَصَ للهِ أَربعينَ يَوماً؛ ظَهَرَتْ يَنابيعُ الحِكْمَةِ على لِسانِهِ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٨٩) من طريق **محمد بن إسماعيل**: ثنا **أبو خالد يزيد الواسطي**: أنبأنا **الحجاج** عن **مكحول** عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً به. وقال أبو نعيم:

«كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله».

قلتُ: ثم ساقه من طريق هنَّاد بن السري: ثنا أبو معاوية عن حجاج عن مكحول مرسلاً.

وكذلك رواه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (٢٠٤ / ١ من الكواكب / ٥٧٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٣١)، وهناد في «الزهد» (رقم ٦٧٨) من طريقه عن حجاج به.

فالحديث إذاً عن حجاج عن مكحول مرسل، ووصله لا يصح، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) من طريق أبي نعيم الموصول، ثم قال:

«لا يصح، يزيد بن أبي يزيد عبدالرحمن الواسطي كثير الخطأ، وحجاج مجروح، ومحمد بن إسماعيل مجهول، ولا يصح سماع مكحول لأبي أيوب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ١٧٦) بقوله:

«قلت: اقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيف الحديث، وله طريق عن مكحول مرسل، ليس فيه محمد بن إسماعيل ولا يزيد».

قلت: ثم ذكره من طريق أبي نعيم وغيره عن حجاج عن مكحول مرسلاً، وسكت عليه، وهو ضعيف؛ لأن حجاجاً ـ وهو ابن أرطاة ـ مدلس، وقد عنعنه، ثم هو مرسل، والحديث أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧).

ثم وجدت له طريقاً آخر، رواه القضاعي (٣٠ / ١) عن عامر بن سيار قال: نا **سوار بن مصعب** عن ثابت عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً، وقال:

«كأنه يريد بذلك من يحضر العشاء الآخرة والفجر في جماعة، ومن حضرها أربعين يوماً يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان».

لكنْ **سوار هذا متروك**؛ كما قال النسائي وغيره.

٣٩ ـ (مَن نامَ بعْدَ العَصْرِ، فاخْتُلِسَ عقلُهُ؛ فلا يَلومَنَّ إلا نَفْسَهُ).

ضعيف. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين» (١ / ٢٨٣) من طريق **خالد بن القاسم** عن الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة

مرفوعاً. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٦٩)، وقال:

«لا يصح، خالد كذاب، والحديث لابن لهيعة، فأخذه خالد، ونسبه إلى الليث».

قال السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٥٠):

«قال الحاكم وغيره: كان خالد يُدخِل على الليث من حديث ابن لهيعة».

ثم ذكره السيوطي من طريق ابن لهيعة، فمرة قال: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، ومرة قال عن ابن شهاب عن أنس مرفوعاً.

وابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه، وقد رواه على وجه ثالث؛ أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢١١ / ١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٣) عنه عن عقيل عن مكحول مرفوعاً مرسلاً، أخرجاه من طريق مروان، قال: قلت لليث بن سعد ـ ورأيته نام بعد العصر في شهر رمضان ـ: يا أبا الحارث! ما لك تنام بعد العصر وقد حدثنا ابن لهيعة... ؟ فذكره. قال الليث: لا أدع ما ينفعني بحديث ابن لهيعة عن عقيل!

ثم رواه ابن عدي من طريق منصور بن عمار: حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قلت: ولقد أعجبني جواب الليث هذا، فإنه يدل على فقه وعلم، ولا عجب، فهو من أئمة المسلمين، والفقهاء المعروفين، وإني لأعلم أن كثيراً من المشايخ اليوم يمتنعون من النوم بعد العصر، ولو كانوا بحاجة إليه، فإذا قيل له: الحديث فيه ضعيف. أجابك على الفور: «يُعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال»!

فتأمل الفرق بين فقه السلف، وعلم الخلف!

والحديث رواه أبو يعلى، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (١٢ / ٢ ـ نسخة السفرجلاني) عن **عمرو بن حصين** عن ابن علاثة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً.

وعمرو بن الحصين هٰذا كذاب؛ كما قال الخطيب وغيره، وهو راوي حديث العدس، وهو:

٤٠ - (عليكُمْ بالقَـرْعِ ؛ فإنَّـهُ يَزيـدُ في الـدِّمـاغِ ، وعليكُمْ بالعَدَسِ ؛ فإنَّه قُدِّسَ على لسانِ سبعينَ نبيًّا).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٦٢ - رقم ١٥٢) من طريق عمرو المـذكـور آنفـاً عن ابن علاثـة عن ثور عن مكحول عن واثلة.

وقال السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٥١) بعد أن ساقه من هٰذا الوجه:

«وعمرو وشيخه متروكان».

قلت: ومع هٰذا فقد أورده في «الجامع الصغير»!

قال الزركشي في «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٤٣ - نسختي):

«ووجـدت بخط ابن الصـلاح أنه حديث باطل... سُئل عنه ابن المبارك؟ فقال: ولا على لسان نبي واحد! إنه لمؤذ ينفخ!».

وذكـره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥) من عدة طرق، وحكم عليه بالوضع. قال المناوي:

«ودندن عليه المؤلف ولم يأت بطائل».

وكـذٰلك أورد حديث العدس هٰذا الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٩)، وكذا ابن القيم، فقال في «المنار» (ص ٢٠):

«ويشبه أن يكون هٰذا الحديث من وضع الذين اختاروه على المن والسلوى وأشباههم!».

وأقره علي القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧).

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧ / ٢٣):

«حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم، ولكن العدس هو مما اشتهاه اليهود، وقال الله لهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلونَ الذي هُو أَدْنى بالذي هُو خيرٌ﴾[1]».

ومن أحاديث عمرو بن الحصين هٰذا الكذاب:

٤١ - (مَن أصابَ مالاً مِن نهاوش؛ أَذْهَبَهُ الله في نهابر).

لا يصح. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٣٧ / ٢)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص ١٦٠) عن **عمرو بن الحصين** قال: نا محمد بن عبدالله بن علاثة قال: نا أبو سلمة الحمصي مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ساقط، **عمرو هٰذا كذاب** كما سبق مراراً، وقال السخاوي في «المقاصد» (رقم ١٠٦١):

«عمرو متروك، وأبو سلمة؛ واسمه سليمان بن سلم، وهو كاتب يحيى بن جابر قاضي حمص، لا صحبة له، فهو مع ضعفه مرسل، وقد عزاه الديلمي ليحيى بن جابر هٰذا، وهو أيضاً ليس بصحابي».

وقال التقي السبكي في «الفتاوى» (٢ / ٣٦٩): «إنه لا يصح»، وله كلام طويلٌ في نقضه! وقد ذكر العسكري في «التصحيفات» (١ / ٢٢٩) عن أبي عبيد أنه غير محفوظ.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن النجار عن أبي سلمة الحمصي. وتعقبه المناوي بأن أبا سلمة هٰذا تابعي مجهول. قاله في «التقريب» كأصله، وبأن عمراً متروك.

---

(١) البقرة: ٦١.

(نهـاوش) بالنـون؛ من نهش الجثـة، جمـع (نهـواش)، أو (هـواش)؛ من (الهـوش) الجمع: وهو كل مال أصيب من غير حله، و(الهواش): ما جمع من مال حرام.

(نهابُر) بنون أوله، أي: مهالك، وأمور مبددة، جمع (نهبر)، وأصل النهابر مواضع الرمل إذا وقعت بها رجل بعير لا تكاد تخلص. والمراد أن من أخذ شيئاً من غير حله، كنهب، أذهبه الله في غير حله. كذا في «فيض القدير».

٤٢ - (الأنبياءُ قادةٌ، والفقهاءُ سادةٌ، ومجالِسُهم زِيادةٌ).

موضوع. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ٣٢٢)، والقضاعي في «مسند الشهـاب» (٢٣ / ١) من طريق أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف جداً، **الحارث هو ابن عبدالله الهمداني الأعور، وقد ضعفه الجمهور**.

وقال ابن المديني:

«كذاب».

وقال شعبة:

«لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث».

وفي «الكشف» (١ / ٢٠٥):

«قال القاري: هو موضوع كما في (الخلاصة)».

وأورده السيوطي في «الجامع» من رواية القضاعي، وبيض له المناوي! ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

٤٣ ـ (شَهْرُ رمضانَ معلقٌ بينَ السماءِ والأرْضِ، ولا يُرْفَعُ إلى اللهِ؛ إلا بزكاةِ الفِطْرِ).

ضعيف. عزاه في «الجامع الصغير» لابن شاهين في «ترغيبه»، والضياء عن جرير، ورمز له بالضعف.

وبيَّن سببه المناوي في «شرحه»، فقال:

«أورده ابن الجوزي في «الواهيات»، وقال: لا يصح، فيه محمد بن عبيد البصري، مجهول».

قلت: وتمام كلام ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٢٤):

«لا يتابع عليه».

وأقره الحافظ عليه في «اللسان».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٠٠):

«رواه أبو حفص بن شاهين في «فضائل رمضان»، وقال: حديث غريب جيد الإسناد».

ففيه نظر من وجهين:

الأول: ثبوت هٰذا النص في كتاب ابن شاهين المذكور، فإني قد راجعت «فضائل رمضان» له في نسخة خطية جيدة في المكتبة الظاهرية بدمشق[1]، فلم أجد الحديث فيه مطلقاً، ثم إنني لم أره تكلم على حديث واحد مما أورده فيه بتصحيح أو تضعيف.

ثم رأيت الحديث رواه أحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢ / ٢٤

---

(١) مجموع (٢٠) ورقة (١٩٥ ـ ٢٠٣).

/ ٢) من هٰذا الوجه، وقال:

«رواه أبو حفص بن شاهين، وقال: حديث غريب جيد الإسناد. قال: ومعناه لا يرفع إلى الله عز وجل بغفران مما جني فيه إلا بزكاة الفطر»!

فلعل ابن شاهين ذكر ذٰلك في غير «فضائل رمضان»، أو في نسخة أخرى منه، فيها زيادات على التي وقفت عليها.

الآخر: على افتراض ثبوت النص المذكور عن ابن شاهين، فهو تساهل منه، وإلا فأنَّى للحديث الجودة، مع جهالة راويه، وقد تفرد به؛ كما قال ابن الجوزي، وتبعه الحافظ ابن حجر العسقلاني كما سبق؟!

وروي من حديث أنس؛ أخرجه الخطيب (٩ / ١٢١)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٨٢٣)، وابن عساكر (١٢ / ٢٣٩ / ٢) عن بقية بن الوليد: حدثني عبدالرحمن بن عثمان بن عمر عنه مرفوعاً.

قلت: وعبدالرحمن هٰذا لم أعرفه، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين، وزعم ابن الجوزي أنه البكراوي الذي قال أحمد فيه: «طرح الناس حديثه» مردود، فإن هٰذا متأخر الوفاة، مات سنة (١٩٥هـ)، فهو من طبقة بقية!

ثم إن الحديث لو صح لكان ظاهر الدلالة على أن قبول صوم رمضان متوقف على إخراج صدقة الفطر، فمن لم يخرجها لم يُقبل صومه، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يقول به، والتأويل الذي نقلته آنفاً عن المقدسي بعيد جداً عن ظاهر الحديث، على أن التأويل فرع التصحيح، والحديث ليس بصحيح.

أقول هٰذا، وأنا أعلم أن بعض المفتين ينشر هٰذا الحديث على الناس كلما أتى شهر رمضان، وذٰلك من التساهل الذي كنا نطمع في أن يحذِّروا الناس منه، فضلاً عن أن يقعوا فيه هم أنفسهم!

٤٤ - (مَن أحدَثَ ولم يَتوَضَّأْ؛ فقد جَفاني، ومَن تَوَضَّأَ ولَمْ يُصَلِّ؛ فقـدْ جَفاني، ومَن صَلَّى ولَمْ يَدْعُني؛ فقدْ جَفاني، ومَن دَعاني فلَمْ أُجِبْهُ؛ فقد جفيتُه، ولستُ بربٍّ جافٍ).

موضوع. قاله الصغاني (٦)، وغيره.

ومما يدل على وضعه أن الوضوء بعد الحدث، والصلاة بعد الوضوء؛ إنما ذٰلك من المستحبات، والحديث يفيد أنهما من الواجبات؛ لقوله: «فقد جفاني»، وهٰذا لا يقال في الأمور المستحبة كما لا يخفى.

ومثله:

٤٥ - (مَن حَجَّ البَيْتَ، ولَمْ يَزُرْني؛ فَقَدْ جَفاني).

موضوع. قاله الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣ / ٢٣٧)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا الزركشي، والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٢).

قلت: وآفته محمد بن محمد بن النعمان بن شبل أو جده قال: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي (٧ / ٢٤٨٠)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٧٣)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٧)، وقالا:

«يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات». قال ابن الجوزي عقبه:

«قال الدارقطني: الطعن فيه من محمد بن محمد بن النعمان».

ومما يدل على وضعه أن جفاء النبي ﷺ من الكبائر؛ إن لم يكن كفراً، وعليه فمَن ترك زيارته ﷺ يكون مرتكباً لذنب كبير، وذٰلك يستلزم أن الزيارة واجبة كالحج، وهٰذا مما لا يقوله مسلم، ذٰلك لأن زيارته ﷺ وإن كانت من القربات، فإنها لا تتجاوز عند العلماء حدود المستحبات، فكيف يكون تاركها مجافياً للنبي ﷺ ومعرضاً عنه؟!

٤٦ - (مَن زارَني وزارَ أبي إبراهيمَ في عامٍ واحدٍ؛ دَخَلَ الجنَّةَ).

موضوع. قال الزركشي في «اللآلىء المنثورة» (رقم ١٥٦ ـ نسختي):

«قال بعض الحفاظ: هو موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث. وكذا قال النووي: هو موضوع لا أصل له».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١١٩)، وقال:

«قال ابن تيمية والنووي: إنه موضوع لا أصل له».

وأقره الشوكاني (ص ٤٢).

٤٧ - (مَن حَجَّ، فزارَ قَبْري بعدَ مَوْتي؛ كانَ كَمَنْ زارَني في حياتي).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٢٠٣ / ٢)، وفي «الأوسط» (١ / ١٢٦ / ٢ من زوائد المعجمين الصغير والأوسط)، وابن عدي في «الكامل»، والدارقطني في «سننه» (ص ٢٧٩)، والبيهقي (٥ / ٢٤٦)، والسلفي في «الثاني عشر من المشيخة البغدادية» (٥٤ / ٢)؛ كلهم من طريق **حفص بن سليمان أبي عمر** عن **الليث بن أبي سليم** عن مجاهد عن عبدالله بن عمر مرفوعاً به. وزاد ابن عدي:

«وصحبني».

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم؛ فإنه كان قد اختلط كما تقدم بيانه في الحديث (٢).

الأخرى: أن حفص بن سليمان هٰذا ـ وهو القارىء، ويقال له: الغاضري ـ

ضعيف جداً كما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله في «التقريب»:

«متروك الحديث».

وذٰلك لأنه قد قال فيه ابن معين:

«كان كذاباً»؛ كما في «كامل» ابن عدي.

وقال ابن خراش:

«كذاب، يضع الحديث».

وقد تفرد بهٰذا الحديث كما قال الطبراني وابن عدي والبيهقي، وقال:

«وهو ضعيف».

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث في أحاديث أخرى له:

«وعامة حديثه غير محفوظ».

ومما سبق تعلم أن قول ابن حجر الهيتمي في «الجوهر المنظم» (ص ٧):

«إن ابن عدي رواه بسند يحتج به».

مما لا يلتفت إليه، فلا يغتر به أحد كما فعل الشيخ محمد أمين الكردي في «تنوير القلوب في معاملة علام الغيوب»، حيث نقل (ص ٢٤٥) ذٰلك عنه مرتضياً له! فوجب التنبيه عليه.

ثم وقفت على متابع لحفص بن سليمان، فقال الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢٦ / ٢ ـ من زوائد المعجمين): حدثنا **أحمد** بن رشدين: ثنا **علي بن الحسن بن هارون الأنصاري**: حدثني الليث ابن بنت الليث بن أبي سليم: حدثتني **عائشة بنت يونس** امرأة الليث بن أبي سليم عن ليث بن أبي سليم به. وقال:

«لا يروى عن الليث إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به علي».

قلت: ولم أجد له ترجمة، ومثله الليث ابن بنت أبي الليث، وامرأته عائشة لم

أجد من ذكرها، وبها أعل الهيثمي الحديث في «المجمع» (٤ / ٢)، فقال:

«لم أجد من ترجمها».

وهٰذا إعلال قاصر لما علمتَ مِن حال مَن دونها.

ثم إن شيخ الطبراني فيه أحمد بن رشدين؛ قال ابن عدي:

«كذبوه، وأنكرت عليه أشياء».

وذكر له الذهبي أحاديث من أباطيله!

ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» أيضاً.

وإذا عرفت حال هٰذا الإسناد؛ تبين لك أن المتابعة المذكورة لا يعتد بها ألبتة، فلا تغتر بإيراد السبكي إياها في «شفاء السقام» (ص ٢٠)؛ دون أن يتكلم عليها، ولا على الطريق إليها! وقد قال المحقق العلامة محمد بن عبدالهادي في الرد عليه في «الصارم المنكي» (ص ٦٣):

«ليس هٰذا الإسناد بشيء يعتمد عليه، ولا هو مما يُرجع إليه، بل هو إسناد مظلم ضعيف جداً؛ لأنه مشتمل على ضعيف لا يجوز الاحتجاج به (وهو ليث بن أبي سليم)، ومجهول لم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره، وابن رشدين شيخ الطبراني قد تكلموا فيه، وعلي بن حسن الأنصاري ليس هو ممَّن يحتج بحديثه، والليث ابن بنت الليث بن أبي سليم وجدَّته عائشة مجهولان؛ لم يشتهر من حالهما عند أهل العلم ما يوجب قبول روايتهما، ولا يعرف لهما ذكر في غير هٰذا الحديث».

قال:

«والحاصل أن هٰذا المتابع الذي ذكره المعترض (السبكي) من رواية الطبراني، لا يرتفع به الحديث عن درجة الضعف والسقوط، ولا ينهض إلى رتبة تقتضي الاعتبار والاستشهاد؛ لظلمة إسناده، وجهالة رواته، وضعف بعضهم واختلاطه، ولو كان الإسناد صحيحاً إلى ليث بن أبي سليم لكان فيه ما فيه، فكيف والطريق إليه ظلمات

بعضها فوق بعض؟!».

واعلم أنه قد جاءت أحاديث أخرى في زيارة قبره ﷺ، وقد ساقها كلها السبكي في «الشفاء»، **وكلها واهية، وبعضها أوهى من بعض**، وهذا أجودها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الآتي ذكره، وقد تولى بيان ذلك الحافظ ابن عبدالهادي في الكتاب المشار إليه آنفاً بتفصيل وتحقيق لا تراه عند غيره، فليرجع إليه من شاء(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» (ص ٥٧):

«وأحاديث زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف، كالدارقطني، والبزار، وغيرهما».

ثم ذكر هذا الحديث، ثم قال:

«فإن هذا كذبه ظاهرٌ، مخالف لدين المسلمين، فإن مَن زاره في حياته، وكان مؤمناً به؛ كان من أصحابه، لا سيما إن كان من المهاجرين إليه، المجاهدين معه، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال:

«لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحدٍ ذهباً؛ ما بلغَ مدَّ أحدهم ولا نصيفه». خرجاه في الصحيحين.

والواحد من بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبة كالحج، والجهاد، والصلوات الخمس، والصلاة عليه ﷺ، فكيف بعمل ليس بواجب باتفاق المسلمين (يعني زيارة قبره ﷺ)، بل ولا شُرِع السفر إليه، بل هو منهي عنه، وأما السفر إلى مسجده للصلاة فيه، فهو مستحب».

(تنبيه): يظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحى نحوه من

---

(١) ثم خرجنا بعضها في كتابنا «إرواء الغليل» برقم (١١٢٨).

السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهٰذا كذب وافتراء، وليست هذه أول فرية على ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وعليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم **أنه يقـول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شيء من المخالفات والبدع**، مثل شد الرحل، والسفر إليها، لعموم قوله ﷺ:

«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد».

والمستثنى منه في هٰذا الحديث ليس هو المساجد فقط ـ كما يظن كثيرون ـ بل هو كل مكان يُقصد للتقرب إلى الله فيه، سواء كان مسجداً، أو قبراً، أو غير ذٰلك، بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له):

فلقيتُ بصرة بن أبي بصرة الغِفاري، فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور. فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت! سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«لا تُعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد. . .» الحديث.

أخـرجـه أحمـد وغيره بسنـد صحيح، وهو مخرَّج في «أحكام الجنائز» (ص ٢٢٦).

فهٰذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، ويؤيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هٰذه المسألة، فمن طعن فيه، فإنما يطعن في السلف الصالح رضي الله عنهم، ورحم الله من قال:

وكـل خيرٍ في اتِّباعِ مَن سَلَفْ وكُلُّ شَرٍّ في ابْتِداعِ مَن خَلَفْ

٤٨ ـ (الوَلَدُ سِرُّ أبيهِ).

لا أصلَ له. قاله السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٧٠٦)، والسيوطي في «الدرر» (ص ١٧٠)؛ تبعاً للزركشي في «التذكرة» (ص ٢١١)، وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٤).

ومعناه ليس مضطرداً، ففي الأنبياء مَن كان أبوه مشركاً عاصياً؛ مثل آزر والد إبراهيم عليه السلام، وفيهم من كان ابنه مشركاً؛ مثل ابن نوح عليه السلام.

٤٩ - (مَن زارَ قبرَ أبوَيْهِ أو أحَدِهِما في كلِّ جمعةٍ؛ غُفِرَ له، وكُتِبَ براً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٩٩)، وفي «الأوسط» (١ / ٨٤ / ١ - من زوائد المعجمين)، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢٢٨ / ٢) من طريق محمد بن النعمان بن عبدالرحمن عن **يحيى بن العلاء البجلي** عن عبدالكريم أبي أمية عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى عن أبي هريرة إلا بهٰذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع. محمد بن النعمان هٰذا؛ قال في «الميزان»، وتبعه في «اللسان»:

«مجهول، قاله العقيلي، ويحيى متروك».

قلت: ويحيى هٰذا مجمع على ضعفه، وقد كذَّبه وكيع، وكذا أحمد، فقال:

«كذاب يضع الحديث».

وقال ابن عدي:

«والضعف على رواياته بيِّن، **وأحاديثه موضوعات**».

وشيخه عبدالكريم أبي أمية هو ابن أبي المخارق، ضعيف أيضاً، ولكنه لم يتهم، ولذٰلك لم يصب الحافظ الهيثمي حين أعل الحديث به فقط، فقال (٣ / ٦٠):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير»، وفيه عبدالكريم أبو أمية، وهو ضعيف».

وأما شيخه العراقي، فقد أعله في «تخريج الإحياء» (٤ / ٤١٨) بما نقلته آنفاً عن «الميزان»، فأصاب، وكذلك أخطأ السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٣٤)، حيث قال:

«عبدالكريم ضعيف، **ويحيى بن العلاء ومحمد بن النعمان مجهولان**».

فإن يحيى بن العلاء ليس بالمجهول، بل هو معروف، ولكن بالكذب!

ثم إن للحديث علة أخرى، وهي الاضطراب، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «القبور»، ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «السنن» (٩٢ / ٢) عن محمد ابن النعمان، يرفع الحديث إلى النبي ﷺ. وهذا معضل.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٠٩):

«سألت أبي عن حديث رواه أبو موسى محمد [بن] المثنى عن محمد بن النعمان أبي النعمان الباهلي عن يحيى بن العلاء عن عمه خالد بن عامر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الرجل يعق والديه أو أحدهما، فيموتان، فيأتي قبره كل ليلة؟ قال أبي: **هذا إسناد مضطرب**، ومتن الحديث منكر جداً، كأنه **موضوع**».

٥٠ - (مَن زارَ قبرَ والِدَيْهِ كلَّ جُمُعَةٍ، فقرأ عندَهما أو عندَه [يس]؛ غُفِرَ له بعدَدِ كلِّ آيةٍ أو حرفٍ).

موضوع. رواه ابن عدي (٢٨٦ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥)، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٩١ / ٢) من طريق أبي مسعود يزيد بن خالد: ثنا **عمرو بن زياد**: ثنا يحيى بن سليم الطائفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن أبي بكر الصديق مرفوعاً.

وكتب بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب أو الذهبي - على هامش نسخة «سنن المقدسي»:

«هذا حديث غير ثابت».

وقال ابن عدي:

«باطل، ليس له أصل بهٰذا الإسناد».

ذكـره في ترجمة عمرو بن زياد هٰذا، وهو أبو الحسن الثوباني، مع أحاديث أخرى له، قال في أحدها:

«موضوع».

ثم قال:

«ولعمرو بن زياد غير هٰذا من الحديث، منها سرقة يسرقها من الثقات، ومنها موضوعات، وكان هو يُتَّهَم بوضعها».

وقال الدارقطني:

«يضع الحديث».

ولهٰذا أورد الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» (**٣ / ٢٣٩**) من رواية ابن عدي، فأصاب. وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (**٢ / ٤٤٠**) بقوله:

«قلت: له شاهد».

ثم ساق سند الحديث الذي قبله! وقد علمتَ أنه حديث موضوع أيضاً! ولو قيل بأنه ضعيف فقط؛ فلا يصلح شاهداً لهٰذا؛ لوجهين:

الأول: أنه مغاير له في المعنى، ولا يلتقي معه إلا في مطلق الزيارة.

الآخر: ما ذكره المناوي في شرحه على «الجامع الصغير»، فإنه قال بعد أن نقل كلام ابن عدي المتقدم:

«ومن ثمَّ اتجه حكم ابن الجوزي عليه بالوضع. وتعقبه المصنف بأن له شاهداً (وأشار إلى الحديث المتقدم)، وذٰلك غير صواب؛ لتصريحهم ـ حتى هو ـ بأن

الشواهد لا أثر لها في الموضوع، بل في الضعيف ونحوه».

والحديث يدل على استحباب قراءة القرآن عند القبور، وليس في السنة الصحيحة ما يشهد لذلك، بل هي تدل على أن المشروع عند زيارة القبور إنما هو السلام عليهم، وتذكُّر الآخرة فقط، وعلى ذٰلك جرى عمل السلف الصالح رضي الله عنهم، **فقراءة القرآن عندها بدعة مكروهة**؛ كما صرَّح به جماعة من العلماء المتقدمين، منهم أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في رواية؛ كما في «شرح الإحياء» للزبيدي (٢ / ٢٨٥)؛ قال:

«لأنه لم ترد به سنة، وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواية: لا تكره؛ لما روي عن ابن عمر أنه أوصى أن يُقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها».

قلت: هٰذا الأثر عن ابن عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح؛ فلا يدل إلا على القراءة عند الدفن، لا مطلقاً؛ كما هو ظاهر.

فعليك أيها المسلم بالسنة، وإياك والبدعة، وإن رآها الناس حسنة، فإن «كل بدعة ضلالة»؛ كما قال ﷺ.

٥١ - (إنَّ الله يُحِبُّ عبدَهُ المؤمِنَ الفَقيرَ المُتَعَفِّفَ أبا العِيالِ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٦١) من طريق **حماد بن عيسى**: ثنا **موسى بن عبيدة**: أخبرني **القاسم بن مهران عن** عمران ابن حصين مرفوعاً. وقال العقيلي في ترجمة القاسم:

«لا يثبت سماعه من عمران بن حصين، رواه عنه موسى بن عبيدة، وهو متروك».

وأقره البوصيري في «الزوائد» (٢٥٣ / ٢)، وقال:

«هٰذا إسناد ضعيف».

قلت: **فللحديث علتان** تبيَّنتا في كلام العقيلي، وهما: **الانقطاع، وضعف ابن عبيدة.**

وله علة ثالثة: وهي جهالة ابن مهران هٰذا. قال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

وعلة رابعة: وهي حماد بن عيسى، وهو الواسطي. قال الحافظ:

«ضعيف».

ولذٰلك قال العراقي:

«سنده ضعيف»؛ كما نقله المناوي، وضعفه السخاوي أيضاً في «المقاصد» (رقم ٢٤٦).

قلت: وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى، ولكنه لا يزداد بها إلا ضعفاً؛ لأنه من رواية **محمد بن الفضل** عن **زيد العمي** عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين به دون قوله: «أبا العيال».

أخرجه ابن عدي (٢٩٥ / ١)، وأبو نُعيم (٢ / ٢٨٢)، وقال:

«غريب من حديث محمد بن سيرين، لم نكتبه إلا من حديث زيد ومحمد بن الفضل بن عطية».

قلت: وفي هٰذا السند ثلاث علل أيضاً:

الأولى: الانقطاع بين عمران وابن سيرين، فإنه لم يسمع منه كما قال الدارقطني؛ خلافاً لما رواه عبدالله بن أحمد عن أبيه.

الثانية: زيد العمي، وهو ابن الحواري؛ **ضعيف.**

الثالثة: محمد بن الفضل بن عطية، **وهو كذاب**؛ كما قال الفلاس وغيره.

٥٢ - (إذا اسْتَصْعَبَتْ على أحدِكُم دابَّتُه، أو ساءَ خُلُقُ زوجَتِهِ، أو أحدٍ من أهلِ بيتِهِ؛ فليُؤذِّنْ في أُذُنِه).

ضعيف. أورده الغزالي (٢ / ١٩٥) جازماً بنسبته إليه ﷺ! وقال مخرجه الحافظ العراقي:

«رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب بسند ضعيف نحوه».

قلت: ولفظه كما في «الفردوس» (٣ / ٥٥٨):

«من ساء خلقه من إنسان أو دابة؛ فأذنوا في أذنيه».

٥٣ - (عليكُمْ بدينِ العَجائِزِ).

لا أصل له. كذا قال في «المقاصد»، وذكره الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٧)، وأورده الغزالي (٣/٦٧) مرفوعاً إليه ﷺ! وقال مخرجه العراقي:

«قال ابن طاهر في «كتاب التذكرة» (رقم ٥١١): تداوله العامة، ولم أقف له على أصل يُرجع إليه من رواية صحيحة ولا سقيمة، حتى رأيت حديثاً لمحمد بن عبدالرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ».

قلت: ثم ذكر الحديث الآتي:

٥٤ - (إذا كانَ في آخِرِ الزَّمانِ، واخْتَلَفَتِ الأهواءُ؛ فعليْكُم بدينِ أهلِ الباديةِ والنِّساءِ).

موضوع. قال ابن طاهر:

«وابن البيلماني (يعني الذي في سنده) له عن أبيه عن ابن عمر نسخة كان يتهم بوضعها».

قال الحافظ العراقي :

«وهٰـذا اللفظ من هٰذا الـوجـه رواه ابن حبان في «الضعفاء» في ترجمة ابن البيلماني» .

قلت: من طريق ابن حبان أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٧١)، ومنـه تبين أن فيه علة أخـرى؛ لأن راويه عن ابن عبـدالرحمن البيلماني محمد بن الحارث الحارثي، وهو ضعيفٌ، وفي ترجمته أورد الحديث ابن عدي (٢٩٧ / ٢)، وقال:

«وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

ثم قال ابن الجوزي :

«لا يصـح؛ محمـد بن الحارث ليس بشيء، وشيخه كذٰلك حدَّث عن أبيه بنسخة موضوعة، وإنما يُعرف هٰذا من قول عمر بن عبدالعزيز» .

وأقره السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ١٣١)، وزاد عليه، فقال:

«قلت: محمـد بن الحـارث من رجال ابن ماجه، وقال في «الميزان»: هٰذا الحديث من عجائبه» .

قلت: **الحمل فيه على ابن البيلماني أولى من الحمل فيه على ابن الحارث**، فإن هٰذا قد وثقه بعضهم، بخلاف ابن البيلماني، **فإنه متفق على توهينه**، وقد أشار إلى ما ذهبت إليه بعض الأئمة، فقال الآجري:

«سألت أبا داود عن ابن الحارث، فقال: بلغني عن بندار قال: ما في قلبي منه شيء، البلية من ابن البيلماني» .

وقال البزار:

«مشهور، ليس به بأس، وإنما تأتي هٰذه الأحاديث من ابن البيلماني» .

فثبت أن **آفة الحديث من ابن البيلماني**. وبه أعله الحافظ ابن طاهر كما تقدم، وكذا السخاوي في «المقاصد».

وقال الشيخ علي القاري:

«**حديث موضوع**».

ثم؛ أليس من العجائب أن يورد السيوطي هٰذا الحديث في «الجامع الصغير» مع تعهده في مقدمته «أن يصونه مما تفرَّد به كذَّاب أو وضَّاع»، مع أن الحديث فيه ذاك الكذاب ابن البيلماني، ومع إقراره ابن الجوزي على حكمه عليه بالوضع؟!

وقد أقرهما على ذٰلك ابن عراق أيضاً في «تنزيه الشريعة» (١٣٦ / ١)، فإنه أورده في «الفصل الأول» الذي يورد فيه ما حكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يخالف فيه كما نص عليه في المقدمة.

٥٥ - (سرعةُ المَشْيِ تُذْهِبُ بهاءَ المؤمِنِ).

منكر جداً. وقد روي من حديث أبي هريرة وابن عمر وأنس وابن عباس.

١ - أما حديث أبي هريرة؛ فقد رُوي من ثلاث طرق عن أبي سعيد المقبري عنه.

الأولى: عن **محمد بن يعقوب الفرجي** قال: نبأنا **محمد بن عبدالملك** بن قريب الأصمعي قال: نبأنا أبي عن **أبي معشر** عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة.

أخرجه أبو سعد الماليني في «الأربعين في شيوخ الصوفية» (٥ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٩٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٤١٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١١٧٨)، وقال:

«لم أسمع لمحمد بن الأصمعي ذكراً إلا في هٰذا الحديث».

قال الذهبي في ترجمته:

«وهو حديث منكر جداً». ثم ساقه بهٰذا السند، ثم قال:

«هٰذا غير صحيح». وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: ولهٰذا الإسناد ثلاث علل:

أ - ابن الأصمعي هٰذا، وهو مجهول كما يشير إليه كلام الخطيب السابق.

ب - الراوي عنه محمد بن يعقوب الفرجي، لم أجد له ترجمة، إلا أن الماليني أورده في «شيوخ الصوفية»، ولم يذكر فيه تعديلاً ولا جرحاً، وكذٰلك فعل الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣٨٨)؛ إلا أنه قال:

«وكان يحفظ الحديث».

ولعله هو الآفة.

ج - أبو معشر، واسمه نجيح بن عبدالرحمن السندي؛ ضعيف اتفاقاً، وضعفه يحيى بن سعيد جداً، وكذا البخاري، حيث قال:

«منكر الحديث».

الطريق الثانية: قال عبدالله بن سالم: **حدثنا عمَّار بن مطر الرهاوي** - وكان حافظاً للحديث -: حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٧٢ - بيروت)، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢ / ٢١٩)، وقال:

«لا يصح».

وذكره الذهبي في ترجمة عمَّار هٰذا، وقال:

«هالك، وثَّقه بعضهم، ومنهم مَن وصفه بالحفظ».

ثم ساقه، ثم ذكر له أحاديث منكرة، ثم ختم ترجمته بقوله:

«قال أبو حاتم الرازي: كان يكذب. وقال ابن عدي: أحاديثه بواطيل. وقال

الدارقطني: ضعيف».

قلت: فهٰذه متابعة قوية لأبي معشر من ابن أبي ذئب، ولكنه لا يُعتد بها، فإنه وإن كان ثقة؛ ففي الطريق إليه ذٰلك الهالك، لكنه رُوي من طريق غيره، وهو:

الطريق الثالثة: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٧٢) ومن طريقه ابن الجوزي عن أبي شهاب عبدالقدوس بن عبدالقاهر بن أبي ذئب أبي شهاب، سمعه من صدقة بن أبي الليث الحصني ـ وكان من الثقات ـ عن ابن أبي ذئب.

ذكره ابن حجر في «اللسان» في ترجمة عبدالقدوس هٰذا بعد أن قال فيه الذهبي:

«له أكاذيب وضعها».

ثم ذكر منها حديثاً، ثم ذكر الحافظ منها حديثاً آخر هو هٰذا، ثم قال:

«وهٰذا إنما يُعرف برواية عمار بن مطر عن ابن أبي ذئب، وكان الناس ينكرونه على عمار».

وقد عرفت حال عمار آنفاً.

وخير هٰذه الطرق الأولى، ومع ذٰلك فهي واهية؛ لكثرة عللها، وقد قال الحافظ في «تخريج الكشاف» (١٣٠ رقم ١٨١):

«وإسناده ضعيف».

٢ ـ **وأما حديث ابن عمر**؛ فأخرجه عباس الدوري في «تاريخ ابن معين» (ق ٤١ / ٢)، وابن عدي (٥ / ١٣ و٧ / ٧٧)، والخطيب في «الجامع» (٥ / ٩١ / ٢ ـ نسخة الإسكندرية)، والواحدي في «الوسيط» (٣ / ١٩٤ / ١)، والثعلبي في «التفسير» (٣ / ٧٨ / ٢)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١١٧٧) عن **الوليد بن سلمة** ـ قاضي الأردن ـ: ثنا **عمر بن صهبان** عن نافع عنه. وقال ابن عدي:

«وعمر هٰذا عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه، ويغلب على حديثه المناكير».

قلت: وهو ضعيف جداً؛ قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال الدارقطني:

«متروك الحديث».

قلت: لكن الراوي عنه الوليد بن سلمة شر منه، فقد قال فيه أبو مسهر ودحيم وغيرهما:

«كذاب».

وقال ابن حبان:

«يضع الحديث على الثقات».

وقد ساق ابن عدي له أحاديث، ومنها هٰذا الحديث؛ أورده في ترجمته أيضاً، وقال ـ وكذا في «المنتخب منه» (ق ٣٥٠ / ١) وغيره:

«عامتها غير محفوظة».

٣ ـ وأما حديث أنس؛ فأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٢٣ / ٦٩ / ٢)، والخطيب في «الجامع» (٢ / ٢٢ / ١) من طريق **محمد بن يونس**: ثنا **يوسف بن كامل**: ثنا **عبدالسلام بن سليمان الأزدي** عن **أبان** عنه مرفوعاً بلفظ: «. . . بهاء الوجه».

وهٰذا إسناد باطل ليس فيهم من هو معروف بالثقة، باستثناء **أنس** طبعاً.

أما **أبان**؛ فهو ابن أبي عياش الزاهد البصري، وقال أحمد:

«متروك الحديث».

وقال شعبة:

«لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان».

قلت: ولا يجوز أن يُقال مثل هٰذا؛ إلا فيمن هو كذاب معروف بذلك، وقد كان شعبة يحلف على ذٰلك، ولعله كان لا يتعمد الكذب، فقد قال فيه ابن حبان:

«كان أبان من العباد يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن، فكان يسمع كلامه ويحفظ، فإذا حدَّث ربما جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعاً، وهو لا يعلم! ولعله روى عن أنس عن النبي ﷺ أكثر من ألف حديث وخمس مئة حديث، ما لكبير شيء منها أصل يُرجع له»!

وأما **عبدالسلام بن سليمان الأزدي**؛ فالظاهر أنه أبو همام العبدي، فإنه من طبقته، سمع داود بن أبي هند، روى عنه حرمي بن عمارة، وأبو سلمة، ويحيى بن يحيى كما قال أبو حاتم على ما في «الجرح والتعديل» (**٣ / ١ / ٤٦**)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، وأما ابن حبان، فأورده في «الثقات» (**٢ / ١٨٢**) على قاعدته، وأورد قبله راوياً آخر، فقال:

«**عبدالسلام بن سليمان** يروي عن يزيد بن سمرة، عداده في أهل الشام، روى عنه الأوزاعي».

والظاهر أنه ليس هو راوي هٰذا الحديث، فإن إسناده ليس شامياً، فإنما هو الذي قبله.

وأما **يوسف بن كامل**؛ فالظاهر أنه العطار، روى عن سويد بن أبي حاتم ونافع ابن عمر الجمحي، روى عنه عمرو بن علي الصيرفي؛ كما في «الجرح والتعديل» (**٤ / ٢ / ٢٢٨**)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولعله في «ثقات ابن حبان»، فليراجع في «أتباع أتباع التابعين» منه، فإن نسختنا منه ينقص منها هٰذا المجلد وما دونه.

وأما **محمد بن يونس**؛ فهو الكديمي؛ قال ابن عدي:

«قد اتهم بالوضع».

وقال ابن حبان:

«لعله وضع أكثر من ألف حديث».

وكذبه أبو داود، وموسى بن هارون، والقاسم بن المطرز، وقال الدارقطني:

«يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله».

٤ ـ **وأما حديث ابن عباس**؛ فعزاه السيوطي في «الجامع» لابن النجار، ولم أقف على إسناده، وغالب الظن أنه واهٍ كغيره، وقد بيَّض له المناوي.

فتبين من هٰذا التحقيق أن هٰذه الطرق كلها واهية جداً، فلا تصلح لتقوية الطريق الأولى منها، وهي على ضعفها أحسنها حالاً، فلا تغتر بقول الحافظ السخاوي في «المقاصد» (٢٤٠):

«وشواهده كثيرة».

فإنها لا تصلح للشهادة كما ذكرنا.

والظاهر أن أصل الحديث موقوف، رفعه أولٰئك الضعفاء عمداً أو سهواً، فقد رأيت في «المنتقى من المجالسة» للدينوري (٥٢ / ٢) بسند صحيح عن مغيرة قال: قال إبراهيم:

«ليس من المروءة كثرة الالتفات في الطريق، ويُقال: **سرعة المشي** تذهب بهاء المؤمن».

وذكره الشيخ علي القاري في «شرح الشمائل» (١ / ٥٢) من قول الزهري.

ويكفي في رد هٰذا الحديث أنه مخالف لهدي النبي ﷺ في مشيه، فقد كان ﷺ سريع المشي؛ كما ثبت ذٰلك عنه في غيرما حديث[1]، وروى ابن سعد في «الطبقات»

---

(١) راجع (باب: ما جاء في مشية رسول الله ﷺ) من كتابي «مختصر الشمائل للترمذي» (ص ٧١)، وراجع (ص ٢٠) منه أيضاً، و«الأدب المفرد» للبخاري (ص ١١٩)، وطبقات ابن سعد (١ / ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، و«مجمع الزوائد» (٨ / ٢٧٣ و٢٨١).

عن الشفاء بنت عبدالله أم سليمان قالت:

كان عمر إذا مشى أسرع.

ولعل هٰذا الحديث من افتراء بعض المتزهدين الذين يرون أن الكمال أن يمشي المسلم متباطئاً متماوتاً كأن به مرضاً!

وهٰـذه الصفة ليست مرادة قطعاً بقوله تعالى: ﴿وعِبادُ الرَّحْمٰنِ الذينَ يَمْشونَ على الأرْضِ هَوْناً وإذا خاطَبَهُمُ الجاهِلونَ قالوا سَلاماً﴾[1].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها:

«﴿هوناً﴾: أي بسكينة ووقار من غير جبرية ولا استكبار، كقوله تعالى: ﴿ولا تَمْشِ في الأرْضِ مَرَحاً﴾[2]، فأما هٰؤلاء فإنهم يمشون بغير استكبار ولا مرح، ولا أشر ولا بطر، وليس المراد أنهم يمشون كالمرضى تصنعاً ورياءً، فقد كان سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام إذا مشى كأنما ينحط من صبب، وكأنما تُطوى الأرض له.

وقد كره بعض السلف المشي بتضعف، حتى رُوي عن عمر أنه رأى شاباً يمشي رويداً، فقال: ما بالك؟ أأنت مريض؟ قال: لا يا أمير المؤمنين. فعَلاهُ بالدِّرَّة، وأمره أن يمشي بقوة.

وإنما المراد بـ (الهون) هنا: السكينة والوقار».

وقد روى الإمام أحمد (رقم ٣٠٣٤) من حديث ابن عباس:

«أن النبي ﷺ كان إذا مشى مشى مجتمعاً؛ ليس فيه كسل».

ورواه البزار أيضاً (٢٣٩١ ـ زوائده)، وسنده صحيح.

وله شاهد عن سيار أبي الحكم مرسلاً، رواه ابن سعد (١ / ٣٧٩).

---

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) الإسراء: ٣٧.

٥٦ - (لولا النِّساءُ؛ لَعُبِدَ اللهُ حقاً حقاً).

موضوع. وله طريقان:

الأول: عن محمد بن عمران الهمذاني: نا عيسى بن زياد الدورقي - صاحب ابن عيينة - قال: ثنا **عبدالرحيم بن زيد العمي** عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي (ق ٣١٢ / ١)، وقال:

«هٰذا حديث منكر، ولا أعرفه إلا من هٰذا الوجه، وعبدالرحيم بن زيد العمي أحاديثه كلها لا يتابعه الثقات عليها».

قلت: وقال البخاري:

«تركوه».

وقال أبو حاتم:

«يترك حديثه، منكر الحديث، كان يفسد أباه؛ يحدث عنه بالطامات».

وقال ابن معين:

«كذاب خبيث».

قلت: وأبوه زيد ضعيف؛ كما تقدم (٥١).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٥٥) من طريق ابن عدي، ثم قال:

«لا أصل له، عبدالرحيم وأبوه متروكان، ومحمد بن عمران منكر الحديث».

قلت: الظاهر أن ابن الجوزي توهم أن محمد بن عمران هٰذا هو الأخنسي الذي قال فيه البخاري في «تاريخه الكبير» (١ / ١ / ٢٠٢):

«كان ببغداد، يتكلمون فيه، منكر الحديث عن أبي بكر بن عياش».

وليس صاحب هٰذا الحديث هو الأخنسي، بل هو الهَمْداني؛ كما صرح ابن عدي في روايته، وهو ثقة، وله ترجمة جيدة في «تاريخ بغداد» (٣ / ١٣٣ - ١٣٤)، فعلة الحديث ممن فوقه.

وأما السيوطي فخفي عليه هٰذا، فإنه إنما تعقب ابن الجوزي بقوله في «اللآلىء» (١ / ١٥٩):

«قلت: له شاهد»!

ومع ذٰلك فهٰذا تعقب لا طائل تحته؛ لأن الشاهد المشار إليه ليس خيراً من المشهود له! وهو:

الطريق الآخر: عن **بشر بن الحسين** عن الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«لولا النساء؛ دخل الرجال الجنة».

رواه أبو الفضل عيسى بن موسى الهاشمي في «نسخة الزبير بن عدي» (١ / ٥٥ / ٢)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٠)، والثقفي في «الثقفيات».

قلت: وبشر هٰذا متروك يكذب؛ كما تقدم (٢٨)، ومن طريقه رواه الديلمي في «مسند الفردوس»، بلفظ:

«لولا النساء؛ لعُبدالله حق عبادته»؛ كما في «فيض القدير».

وقد اقتصر السيوطي في ترجمة بشر هٰذا على قوله عقب الحديث:

«متروك».

فتعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٢٠٤):

«بل كذاب وضَّاع، فلا يصلح حديثه شاهداً».

ومما سبق تعلم أن السيوطي لم يحسن صنعاً بإيراده هٰذه الأحاديث الثلاثة في «الجامع الصغير»؛ خلافاً لشرطه الذي ذكرته أكثر من مرة.

٥٧ ـ (اختلافُ أُمَّتي رحمَةٌ).

لا أصل له. ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند، فلم يوفَّقوا، حتى قال السيوطي في «الجامع الصغير»:

«ولعله خُرِّج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل إلينا»!

وهٰذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه ﷺ، وهٰذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده.

ونقل المناوي عن السبكي أنه قال:

«وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع».

وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (ق ٩٢ / ٢).

ثم إن معنى هٰذا الحديث مستنكر عند المحققين من العلماء، فقال العلامة ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث:

«**وهٰذا من أفسد قول يكون؛ لأنه لو كان الاختلاف رحمة؛ لكان الاتفاق سخطاً**، وهٰذا ما لا يقوله مسلم؛ لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط».

وقال في مكان آخر:

«باطل مكذوب»؛ كما سيأتي في كلامه المذكور عند الحديث (٦١).

وإن من آثار هٰذا الحديث السيئة أن كثيراً من المسلمين يقرُّون بسببه

الاختلاف الشديد الواقع بين المذاهب الأربعة، ولا يحاولون أبداً الرجوع بها إلى الكتاب والسنة الصحيحة، كما أمرهم بذلك أئمتهم رضي الله عنهم، بل إن أولئك ليرون مذاهب هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم إنما هي كشرائع متعددة[1]! يقولون هذا مع علمهم بما بينها من اختلاف وتعارض لا يمكن التوفيق بينها إلا برد بعضها المخالف للدليل، وقبول بعضها الآخر الموافق له، وهذا ما لا يفعلون! وبذلك فقد نسبوا إلى الشريعة التناقض! وهو وحده دليل على أنه ليس من الله عز وجل لو كانوا يتأملون قوله تعالى في حق القرآن: ﴿ولَوْ كانَ مِن عِنْدِ غَيْرِ الله لَوَجدوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً﴾[2]، فالآية صريحة في أن الاختلاف ليس من الله، فكيف يصح إذن جعله شريعة متبعة، ورحمة منزلة؟!

وبسبب هذا الحديث ونحوه ظل أكثر المسلمين بعد الأئمة الأربعة إلى اليوم مختلفين في كثير من المسائل الاعتقادية والعملية، ولو أنهم كانوا يرون أن الخلاف شر؛ كما قال ابن مسعود وغيره رضي الله عنهم، ودلت على ذمه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الكثيرة؛ لَسَعَوْا إلى الاتفاق، ولأمكنهم ذلك في أكثر هذه المسائل بما نصب الله تعالى عليها من الأدلة التي يعرف بها الصواب من الخطأ، والحق من الباطل، ثم عذر بعضهم بعضاً فيما قد يختلفون فيه، ولكن لماذا هذا السعي وهم يرون أن الاختلاف رحمة، وأن المذاهب على اختلافها كشرائع متعددة؟!

وإن شئت أن ترى أثر هذا الاختلاف، والإصرار عليه، فانظر إلى كثير من المساجد؛ تجد فيها أربعة محاريب، يصلي فيها أربعة من الأئمة! ولكل منهم جماعة ينتظرون الصلاة مع إمامهم كأنهم أصحاب أديان مختلفة! وكيف لا وعالمهم يقول: إن مذاهبهم كشرائع متعددة! يفعلون ذلك، وهم يعلمون قوله ﷺ:

---

(١) كما صرح المناوي في «فيض القدير» (١ / ٢٠٩)!!

(٢) النساء: ٨٢.

«إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاةَ إلا المكتوبة».

رواه مسلم وغيره[1].

ولكنهم يستجيزون مخالفة هٰذا الحديث وغيره محافظة منهم على المذهب؛ كأن المذهب معظَّم عندهم ومحفوظ أكثر من أحاديثه عليه الصلاة والسلام!

وجملة القول؛ أن الاختلاف مذموم في الشريعة، فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن؛ لأنه من أسباب ضعف الأمة؛ كما قال تعالى: ﴿ولا تَنَازَعوا فَتَفْشَلوا وتَذْهَبَ ريحُكُمْ﴾[2]، أما الرضا به، وتسميته رحمة، فخلاف الآيات الكريمة المصرحة بذمه، ولا مستند له إلا هٰذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله ﷺ.

وهنا قد يرد سؤال، وهو:

إن الصحابة قد اختلفوا ـ وهم أفاضل الناس ـ أفيلحقهم الذم المذكور؟!

وقد أجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى، فقال (٥ / ٦٧ ـ ٦٨):

«كلا، ما يلحق أولٰئك شيء من هٰذا؛ لأن كل امرئٍ منهم تحرَّى سبيل الله، ووجهته الحق، فالمخطىء منهم مأجور أجراً واحداً، لنيته الجميلة في إرادة الخير، وقد رُفع عنهم الإثم في خطئهم؛ لأنهم لم يتعمدوه، ولا قصدوه، ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهٰكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خَفِيَ عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى وهو القرآن، وكلام النبي ﷺ بعد بلوغ النص إليه، وقيام الحجة به عليه، وتعلق بفلان وفلان، مقلداً عامداً للاختلاف، داعياً إلى عصبية وحمية الجاهلية، قاصداً للفُرقة، متحرياً في دعواه برد القرآن والسنة إليها؛ فإن وافقها النص أخذ به، وإن خالفها تعلق بجاهليته، وترك القرآن وكلام النبي ﷺ؛ فهٰؤلاء هم

---

(١) وهو مخرَّج في «الإرواء» (٤٩٧)، و«صحيح أبي داود» (١١٥).

(٢) الأنفال: ٤٦.

المختلفون المذمومون.

وطبقة أخرى، وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم في قول كل قائل، فهم يأخذون ما كان رخصة في قول كل عالم، مقلدين له غير طالبين ما أوجبه النص عن الله وعن رسوله ﷺ». اهـ.

ويشير في آخر كلامه إلى «التلفيق» المعروف عند الفقهاء، وهو أخذ قول العالم بدون دليل، وإنما اتباعاً للهوى، أو الرخص، وقد اختلفوا في جوازه، والحق تحريمه لوجوه لا مجال الآن لبيانها، وتجويزه مستوحى من هٰذا الحديث، وعليه استند من قال:

«من قلد عالماً؛ لقي الله سالماً»!

وكل هٰذا من آثار الأحاديث الضعيفة، فكن في حذر منها إن كنت ترجو النجاة ﴿يَوْمَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بَنونَ إلَّا مَن أَتى اللهَ بِقَلْبٍ سَليمٍ﴾[1].

٥٨ ـ (أَصْحابي كالنُّجومِ، بأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم؛ اهْتَدَيْتُم).

موضوع. رواه ابن عبدالبر في «جامع العلم» (٢ / ٩١)، وابن حزم في «الإحكام» (٦ / ٨٢) من طريق **سلام بن سليم** قال: حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً به. وقال ابن عبدالبر:

«هٰذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول».

وقال ابن حزم:

«هٰذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هٰذا هو أبو وهب الثقفي، وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهٰذا منها بلا شك».

---

(١) الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩.

قلت: الحمل في هٰذا الحديث على سلام بن سليم ـ ويقال: ابن سليمان وهو الطويل ـ أولى، فإنه مجمع على ضعفه، بل قال ابن خراش:

«كذاب».

وقال ابن حبان:

«روى أحاديث موضوعة».

وأمـا أبو سفيان، فليس ضعيفاً كما قال ابن حزم، بل هو صدوق؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وأخرج له مسلم في «صحيحه».

والحارث بن غصين مجهول كما قال ابن حزم، وكذا قال ابن عبدالبر، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولهٰذا قال أحمد:

«لا يصح هٰذا الحديث»؛ كما في «المنتخب» لابن قدامة (١٠ / ١٩٩ / ٢).

وأما قول الشعراني في «الميزان» (١ / ٢٨):

«وهٰـذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدثين، فهو صحيح عند أهل الكشف»؛ فبـاطـل، وهـراء لا يلتفت إليه! ذٰلك لأن تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهٰذا الحديث؛ لأن الكشف أحسن أحواله ـ إن صح ـ أن يكون كالرأي، وهو يخطىء ويصيب، وهٰذا إن لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه.

وروي الحديث عن أبي هريرة بلفظ:

«مثل أصحابي»، وسيأتي (برقم ٤٣٨).

وروي نحوه عن ابن عباس، وعمر بن الخطاب، وابنه عبدالله.

أما حديث ابن العباس، فهو:

٥٩ - (مَهْما أُوتيتُم مِن كتابِ اللهِ؛ فالعملُ بهِ لا عُذرَ لأحدِكُم في تركِهِ، فإنْ لم يَكُنْ في كتابِ اللهِ؛ فسنةٌ مني ماضيةٌ، فإن لم يكن سنةٌ منِّي ماضيةٌ؛ فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلةِ النجومِ في السماءِ، فأيها أخذتُم بهِ؛ اهتَدَيْتُم، واختلافُ أصحابي لكُم رحمةٌ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٤٨)، ومن قبله أبو العباس الأصم في الثاني من «حديثه رقم ١٤٢ من نسختي»، وعنه البيهقي في «المدخل» (رقم ١٥٢)، والديلمي (٤ /٧٥)، وابن عساكر (٧ / ٣١٥ / ٢) من طريق سليمان بن أبي كريمة عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً؛ سليمان بن أبي كريمة؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣٨) عن أبيه:

«ضعيف الحديث».

وجويبر؛ هو ابن سعيد الأزدي، متروك، كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما، وضعفه ابن المديني جداً.

والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي، لم يلق ابن عباس، وقال البيهقي عقبه:

«هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هٰذا إسناد».

والحديث أورد منه الجملة الأخيرة الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٢٥)، وأورده السيوطي بتمامه في أول رسالته «جزيل المواهب في اختلاف المذاهب» من رواية البيهقي في «المدخل».

ثم قال العراقي:

«وإسناده ضعيف».

والتحقيق أنه ضعيف جداً؛ لما ذكرنا من حال جويبر، وكذٰلك قال السخاوي

في «المقاصد»، ولكنه موضوع من حيث معناه، لما تقدم ويأتي.

فإذا عرفت هٰذا، فمن الغريب قول السيوطي في الرسالة المشار إليها:

«في هٰذا الحديث فوائد، منها إخباره ﷺ باختلاف المذاهب بعده في الفروع، وذٰلك من معجزاته؛ لأنه من الإخبار بالمغيبات، ورضاه بذٰلك وتقريره عليه، حيث جعله رحمة، والتخيير للمكلف في الأخذ بأيها شاء...»!

فيُقال له: أثبت العشر ثم انقش، وما ذكره من التخيير باطل، لا يمكن لمسلم أن يلتزم القول والعمل به على إطلاقه؛ لأنه يؤدي إلى التحلل من التكاليف الشرعية كما لا يخفى.

وانظر الكلام على الحديث الآتي (٦٣).

ومما سبق؛ تعلم أن تصحيح الشيخ مهدي حسن الشاهجهانبوري لهٰذا الحديث في كتابه «السيف المجلى على المحلى» (ص ٣)، وقوله: إنه حديث مشهور؛ ليس بصحيح، بل هو مخالف لأقوال أهل العلم بهٰذا الفن كما رأيت.

وله مثله كثير، فانظر الحديث (٨٧).

وأما حديث عمر بن الخطاب، فهو:

٦٠ - (سألتُ رَبِّي فيما اخْتَلَفَ فيهِ أصْحابي مِن بعدي، فأوْحى اللهُ إليَّ: يا محمد! إنَّ أصحابَكَ عندي بمنزلَةِ النجومِ في السماءِ، بعضُها أضْوَأُ مِن بعضٍ، فمَنْ أخَذَ بشيءٍ ممَّا هُمْ عليهِ مِن اختلافِهِم؛ فهو عندي على هُدى).

موضوع. رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤ / ١١ / ٢)، والخطيب أيضاً، ونظام الملك في «الأمالي» (١٣ / ٢)، والديلمي في «مسنده» (٢ / ١٩٠)، والضياء في

«المنتقى من مسموعاته بمرو» (١١٦ / ٢)، وكذا ابن عساكر (٦ / ٣٠٣ / ١) من طريق **نعيم بن حماد**: ثنا **عبدالرحيم بن زيد العَمِّي** عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع، **نعيم بن حماد ضعيف**؛ قال الحافظ: «يخطىء كثيراً».

وعبدالرحيم بن زيد العمي كذاب؛ كما تقدم (٥٣)، فهو آفته، وأبوه خير منه.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية السجزي في «الإبانة»، وابن عساكر عن عمر. وقال شارحه المناوي:

«قال ابن الجوزي في «العلل»: هٰذا لا يصح، نعيم مجروح، وعبدالرحيم؛ قال ابن معين: كذاب. وفي «الميزان»: **هٰذا الحديث باطل**».

ثم قال المناوي:

«ظاهر صنيع المصنف أن ابن عساكر أخرجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنه تعقبه بقوله: قال ابن سعد: زيد العَمِّي أبو الحواري كان ضعيفاً في الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ومن يروي عنه ضعفاء. ورواه عن عمر أيضاً البيهقي. قال الذهبي: وإسناده واه».

قلت: وروى ابن عبدالبر عن البزار أنه قال في هٰذا الحديث:

«وهٰذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ، رواه عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه عبدالرحيم عن أبيه عن ابن عمر (كذا في الموضعين: ابن عمر، والظاهر أن لفظة (ابن) مقحمة من الناسخ في الموضع الأول)، وإنما أتى ضعف هٰذا الحديث من قبل عبدالرحيم بن زيد؛ لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ، وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ بإسناد صحيح:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»[1].

وهٰذا الكلام يعارض حديث عبدالرحيم لو ثبت، فكيف ولم يثبت؟! والنبي ﷺ لا يُبيح الاختلاف بعده من أصحابه».

ثم روى عن المزني رحمه الله أنه قال:

«إن صح هٰذا الخبر؛ فمعناه: فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه، فكلهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هٰذا، وأما ما قالوا فيه برأيهم؛ فلو كان عند أنفسهم كذٰلك ما خطَّأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه، فتدبر».

قلت: الظاهر من ألفاظ الحديث خلاف المعنى الذي حمله عليه المزني رحمه الله، بل المراد ما قالوه برأيهم، وعليه يكون معنى الحديث دليلاً آخر على أن الحديث موضوع؛ ليس من كلامه ﷺ، إذ كيف يسوغ لنا أن نتصور أن النبي ﷺ يجيز لنا أن نقتدي بكل رجل من الصحابة، مع أن فيهم العالم، والمتوسط في العلم، ومن هو دون ذٰلك! وكان فيهم مثلاً مَن يرى أن البَرَدَ لا يفطر الصائم بأكله! كما سيأتي ذكره بعد حديث.

وأما حديث ابن عمر؛ فهو:

٦١ - (إنَّما أصْحابي مثلُ النُّجومِ، فأيُّهم أخَذْتُم بقولِهِ؛ اهْتَدَيْتُم).

موضوع. ذكره ابن عبدالبر معلقاً (٢ / ٩٠)، وعنه ابن حزم من طريق أبي شهاب الحناط عن **حمزة الجزري** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.

---

(١) وهو من حديث العرباض بن سارية، وقد خرجته في «الإرواء» (٢٤٥٥)، و«ظلال الجنة» (٣١ و٥٤).

وقد وصله عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٨٦ / ١) : أخبرني أحمد ابن يونس : حدثنا أبو شهاب به .

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (٤ / ١١ / ٢) من طريق آخر عن أبي شهاب به .

ثم قال ابن عبدالبر:

«وهٰذا إسناد لا يصح ، ولا يرويه عن نافع من يُحتج به» .

قلت : **وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة** ؛ قال الدارقطني :

«متروك» .

وقال ابن عدي :

«عامة مروياته موضوعة» .

وقال ابن حبان :

«ينفرد عن الثقات بالموضوعات ، حتى كأنه المتعمد لها ، ولا تحل الرواية عنه» .

وقد ساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث من موضوعاته ، هٰذا منها .

قال ابن حزم (٦ / ٨٣) :

«فقد ظهر أن هٰذه الرواية لا تثبت أصلاً ، بل لا شك أنها مكذوبة ؛ لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه ﷺ : ﴿وما يَنْطِقُ عن الهَوَى . إنْ هُو إلاّ وَحْيٌ يوحى﴾[1] ؛ فإذا كان كلامه عليه الصلاة والسلام في الشريعة حقاً كله وواجباً ؛ فهو من الله تعالى بلا شك ، وما كان من الله تعالى فلا يختلف فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿ولَوْ كانَ مِن عنْدِ غيرِ اللهِ لَوَجدوا فيهِ اخْتِلافاً كَثيراً﴾[2] .

---

(١) النجم : ٣ ـ ٤ .

(٢) النساء : ٨٢ .

وقد نهى تعالى عن التفرق والاختلاف بقوله: ﴿ولا تَنازَعوا﴾[1]، فمن المحال أن يأمر رسوله ﷺ باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء، وغيره يحرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً؛ اقتداء بسمرة بن جندب، ولكان أكل البرد للصائم حلالاً؛ اقتداء بأبي طلحة، وحراماً اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحراماً اقتداء بعائشة وابن عمر، وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة».

ثم أطال في بيان بعض الآراء التي صدرت من الصحابة، وأخطؤوا فيها السنة، وذلك في حياته ﷺ، وبعد مماته، ثم قال (٦ / ٨٦):

«فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون؟!».

وقال قبل ذلك (٥ / ٦٤) تحت (باب: ذم الاختلاف):

«وإنما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع لنا دين الإسلام، وما صح عن رسول الله ﷺ الذي أمره الله تعالى ببيان الدين... فصح أن الاختلاف لا يجب أن يراعى أصلاً، وقد غلط قوم، فقالوا: الاختلاف رحمة. واحتجوا بما رُوي عن النبي ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. قال: وهذا الحديث باطل مكذوب، من توليد أهل الفسق؛ لوجوه ضرورية:

أحدها: أنه لم يصح من طريق النقل.

والثاني: أنه ﷺ لم يُجزْ أن يأمر بما نهى عنه، وهو عليه السلام قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسيرٍ فسره، وكذَّب[2] عمر في تأويل تأوله في الهجرة، وخطَّأ أبا السنابل في فتيا أفتى بها في العدة، فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة أن يكون

---

(١) الأنفال: ٤٦.

(٢) قلتُ: يعني: خطَّأه؛ كما في بعض لغات العرب.

عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ، فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذٰلك، وحاشا له ﷺ من هٰذه الصفة، وهو عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنهم يخطئون، فلا يجوز أن يأمرَنا باتباع من يخطىء؛ إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما رووا عنه، فهٰذا صحيح؛ لأنهم رضي الله عنهم كلهم ثقات، فمن أيهم نقل، فقد اهتدى الناقل.

والثالث: أن النبي ﷺ لا يقول الباطل، بل قوله الحق، وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر؛ لأنه من أراد جهة مطلع الجدي؛ فأمَّ جهة مطلع السرطان؛ لم يهتد، بل قد ضل ضلالاً بعيداً، وأخطأ خطأً فاحشاً، وليس كل النجوم يُهتدى بها في كل طريق، فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذٰلك الحديث وسقوطه وضوحاً ضرورياً». اهـ.

ونقل خلاصته ابن الملقن في «الخلاصة» (١٧٥ / ٢)، وأقره، وبه ختم كلامه على الحديث، فقال:

«وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل، لم يصح قط».

وروي هٰذا الحديث بلفظ آخر:

٦٢ - (أَهْلُ بَيْتي كالنُّجومِ، بأيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم؛ اهْتَدَيْتُم).

موضوع. وهو في نسخة أحمد بن نبيط الكذاب، وقد وقفت عليها، وهي من رواية أبي نُعيم الأصبهاني؛ قال: حدثنا أبو الحسن **أحمد بن القاسم بن الريان المصري** المعروف بـ (اللُّكِّي)[1] - بالبصرة في نهر دبيس قراءة عليه في صفر سنة سبع وخمسين وثلاث مئة، فأقر به؛ - قال: نا **أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط ابن شريط أبو جعفر الأشجعي** بمصر - سنة اثنتين وسبعين ومئتين - قال: حدثني أبي

(١) نسبة إلى (اللُّك)، بُليدة في برقة المغرب.

إسحاق بن إبراهيم بن نبيط قال: ثني أبي إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط بن شريط مرفوعاً.

قلت: فذكر أحاديث كثيرة؛ هٰذا منها (ق ١٥٨ / ٢).

وقد قال الذهبي في هٰذه النسخة:

«فيها بلايا! وأحمد بن إسحاق لا يحل الاحتجاج به، فإنه كذاب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: والراوي عنه **أحمد بن القاسم اللُّكِّي** ضعيف.

والحديث أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٤١٩) تبعاً لأصله «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ٢٠١)، وكذا الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ١٤٤)؛ نقلاً عن «المختصر»، لكن وقع فيه: «نسخة نبيط الكذاب»، فكأنه سقط من النسخة لفظة (ابن)، وهو أحمد بن إسحاق نسب إلى جده، وإلا فإن نبيطاً صحابي.

٦٣ - (إنَّ البَرَدَ ليسَ بِطعامٍ ولا بِشرابٍ).

منكر. أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٣٤٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (ق ١٩١ / ٢)، والسِّلَفي في «الطيوريات» (٧ / ١ - ٢)، وابن عساكر (٦ / ٣١٣ / ٢) من طريق **علي بن زيد بن جدعان** عن أنس قال:

«مطرت السماء بَرَداً، فقال لنا أبو طلحة: ناولوني من هٰذا البرد، فجعل يأكل وهو صائم، وذٰلك في رمضان! فقلت: أتأكل البرد وأنت صائم؟ فقال: إنما هو برد نزل من السماء، نطهر به بطوننا، وإنه ليس بطعام ولا بشراب! فأتيتُ رسول الله ﷺ، فأخبرته بذٰلك، فقال: خذها عن عمك».

قلت: وهٰذا سند ضعيف، **وعلي بن زيد بن جدعان ضعيف**؛ كما قال الحافظ

في «التقريب»، وقال شعبة بن الحجاج:

«حدثنا علي بن زيد، وكان رَفَّاعاً».

يعني أنه كان يخطىء، فيرفع الحديث الموقوف، وهٰذا هو علة هٰذا الحديث، فإن الثقات رووه عن أنس موقوفاً على أبي طلحة، خِلافاً لعلي بن زيد الذي رفعه إلى النبي ﷺ، فأخطأ، **فرفعه منكر**، فقد أخرجه أحمد (**٣ / ٢٧٩**)، وابن عساكر (**٦ / ٣١٣ / ٢**) من طريق شعبة عن قتادة، وحميد عن أنس قال:

«مُطرنا برداً، وأبو طلحة صائم، فجعل يأكل منه، قيل له: أتأكل وأنت صائم؟! فقال: إنما هٰذا بركة»!

وسنده صحيح على شرط الشيخين، وصححه ابن حزم في «الإحكام» (٦ / ٨٣).

وأخرجه الطحاوي من طريق خالد بن قيس عن قتادة، ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت، كلاهما عن أنس به نحوه.

ورواه البزار موقوفاً، وزاد:

«فذكرتُ ذٰلك لسعيد بن المسيب، فكرهه، وقال: إنه يقطع الظمأ».

قال البزار:

«لا نعلم هٰذا الفعل إلا عن أبي طلحة».

فثبت أن الحديث موقوف ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وإنما أخطأ في رفعه ابن جدعان كما جزم بذٰلك الطحاوي.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٧١ ـ ١٧٢) مرفوعاً، ثم قال:

«رواه أبو يعلى، وفيه علي بن زيد، وفيه كلام، وقد وُثِّقَ، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١٦) من رواية الديلمي بإسناد يقول فيه كل من رواته: «أصَمَّ الله هاتين إن لم أكن سمعتُه من فلان».

ولكن ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٥٩) رد عليه حكمه عليه بالوضع، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في «المطالب العالية»:

«إسناده ضعيف».

ثم ختم ابن عراق كلامه بقوله:

«ولعل السيوطي إنما عنى أنه موضوع بهٰذه الزيادة من التسلسل، لا مطلقاً. والله أعلم».

قلت: وهٰذا الحديث الموقوف من الأدلة على بطلان الحديث المتقدم: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقديتم اهتديتم»؛ إذ لو صح هٰذا لكان الذي يأكل البرَد في رمضان لا يفطر اقتداء بأبي طلحة رضي الله عنه، وهٰذا مما لا يقوله مسلم اليوم فيما أعتقد.

٦٤ - (نِعْمَ أو نِعْمَتِ الأُضْحِيَةُ الجَذَعُ مِن الضَّأْنِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ٣٥٥)، والبيهقي (٩ / ٢٧١)، وأحمد (٢ / ٤٤٤ - ٤٤٥) من طريق عثمان بن واقد عن **كدام بن عبدالرحمن** عن **أبي كباش** قال:

«جلبت غنماً جذعاناً إلى المدينة، فكسدت علي، فلقيت أبا هريرة، فسألته؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكر الحديث). قال: فانتهبه الناس».

وقال الترمذي:

«حديث غريب».

يعني ضعيف، ولذا قال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٢):

«وفي سنده ضعف».

وبين علته ابن حزم، فقال في «المحلى» (٧ / ٣٦٥):

«عثمـان بن واقد مجهول، وكدام بن عبدالرحمن لا ندري من هو، عن أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة إلى المدينة، فبارت عليه، هٰكذا نص حديثه، وهنا جاء ما جاء أبو كباش، وما أدراك ما أبو كباش، ما شاء الله كان!».

كأنه يتهم أبا كباش بهٰذا الحديث، وهو مجهول مثل الراوي عنه كدام، وقد صرح بذٰلك الحافظ في «التقريب».

وأما عثمان بن واقد؛ فليس بمجهول، فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف.

وللحديث علة أخرى، وهي **الوقف**، فقال البيهقي عقبه:

«وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال: قال البخاري: رواه غير عثمان بن واقد عن أبي هريرة موقوفاً».

وله طريق آخر بلفظ:

«جاء جبريل إلى النبي ﷺ يوم الأضحى، فقال: كيف رأيت نسكنا هٰذا؟ قال: لقد باهى به أهل السماء، واعلم يا محمد أن الجذع من الضأن خير من الثنية من الإبل والبقر، ولو علم الله ذبحاً أفضل منه لفدى به إبراهيم عليه السلام».

وفيه **إسحاق بن إبراهيم الحنيني**. قال البيهقي:

«تفرد به، وفي حديثه ضعف».

قلت: وهـو متفق على ضعفه، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء»، وساق له حديثاً، وقال:

«لا أصل له».

ثم ساق له هٰذا الحديث، ثم قال:

«يروي عن زياد بن ميمون ـ وكان يكذب ـ عن أنس».

ومن أوهى التعقُّب ما تعقَّب به ابن التركماني قول البيهقي المتقدم، فقال:

«قلت: ذكر الحاكم في «المستدرك» هٰذا الحديث من طريق إسحاق المذكور، ثم قال: صحيح الإسناد»!

قلت: وكل خبير بهٰذا العلم الشريف يعلم أن الحاكم متساهل في التوثيق والتصحيح، ولذٰلك لا يلتفت إليه، ولا سيما إذا خالف، ولهٰذا لم يقره الذهبي في «تلخيصه» على تصحيحه، بل قال (٤ / ٢٢٣):

«قلت: إسحاق هالك، وهشام ليس بمعتمد، قال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه».

وليس يخفى هٰذا على مثل ابن التركماني لولا الهوى! فإن هٰذا الحديث يدل على جواز الجذع في الأضحية، وهو مذهب الحنفية، وابن التركماني منهم، ولما كانت الأحاديث الواردة في ذٰلك ضعيفة لا يحتج بها، أراد أن يقوي بعضها بالاعتماد على تصحيح الحاكم! ولو أن تصحيحه كان على خلاف ما يشتهيه مذهبه لبادر إلى ردِّه متذرعاً بما ذكرناه من التساهل! وهٰذا عيب كبير في مثل هٰذا العالم النِّحرير، وعندنا على ما نقول أمثلة أخرى كثيرة لا فائدة كبيرة من ذكرها.

ومن الأحاديث المشار إليها:

٦٥ ـ (يجوزُ الجذعُ مِن الضَّأْنِ أُضحِيَةً).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٧٥)، والبيهقي، وأحمد (٦ / ٣٣٨) من طريق محمد بن أبي يحيى مولى الأسلميين عن أمه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف من أجل أم محمد بن أبي يحيى، فإنها مجهولة كما قال ابن

حزم (٧ / ٣٦٥)، وقال:

«وأم بلال مجهولة، ولا ندري لها صحبة أم لا».

قال السِّنْدي:

«قال الدَّميري: أصاب ابن حزم في الأول، وأخطأ في الثاني، فقد ذكر أم بلال في الصحابة ابن منده، وأبو نعيم، وابن عبدالبر. ثم قال الذهبي في «الميزان»: إنها لا تعرف. ووثقها العجلي».

قلت: الحق ما قاله ابن حزم فيها، فإنها لا تُعرف إلا في هٰذا الحديث، ومع أنه ليس فيه التصريح بصحبتها، ففي الإسناد إليها جهالة كما علمت، فأنَّى ثبوت الصحبة لها؟!

ثم من الغرائب أن يسكت الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٢١٧ - ٢١٨) على هٰذا الحديث مع ثبوت ضعفه!

وفي الباب أحاديث أخرى أوردها ابن حزم في «المحلى» (٧ / ٣٦٤ - ٣٦٥)، وضعفها كلها، وقد أصاب إلا في تضعيفه لحديث عقبة بن عامر، قال:

«ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن».

أخرجه النسائي (٢ / ٢٠٤)، والبيهقي (٩ / ٢٧٠) من طريق بكير بن الأشج عن معاذ بن عبدالله بن خبيب عنه.

وهٰذا إسناد جيد، رجاله ثقات، وإعلال ابن حزم له بقوله:

«ابن خبيب هٰذا مجهول»؛ غير مقبول، فإن معاذاً هٰذا وثقه ابن معين، وأبو داود، وابن حبان، وقال الدارقطني:

«ليس بذاك».

ولهٰذا قال الحافظ في «الفتح» بعد أن عزاه للنسائي:

«سنده قوي».

لكن رواه أحمد (٤ / ١٥٢) من طريق أسامة بن زيد عن معاذ به بلفظ:

«سألت رسول الله ﷺ عن الجذع؟ فقال: (ضح به، لا بأس به)».

وإسناده حسن، وهو يخالف الأول في أنه مطلق، وذاك خاص في الضأن، وعلى الأول فيمكن أن يُراد به الجذع من المعز، وتكون خصوصية لعقبة؛ لحديثه الآخر قال:

«قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا، فصارت لعقبة جذعة، فقلت: يا رسول الله! صارت لي جذعة (وفي رواية: «عتود»، وهو الجذع من المعز) قال: ضح بها».

أخرجه البخاري (١٠ / ٣ - ٤ و ٩ - ١٠)، والبيهقي (٩ / ٢٧٠)، وزاد:

«ولا أرخصه[1] لأحد فيها بعد».

ويمكن أن يُحمل المطلق على الضأن أيضاً، بدليل حديث أسامة، وعليه يحتمل أن يكون ذلك خصوصية له أيضاً، أو كان ذلك لعذر مثل تعذر المسنة من الغنم، وغلاء سعرها، وهذا هو الأقرب؛ لحديث عاصم بن كليب عن أبيه قال:

«كنا نؤمر علينا في المغازي أصحاب محمد ﷺ، وكنا بفارس، فغلت علينا يوم النحر المسان، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة، فقام فينا رجل من مزينة، فقال: (كنا مع رسول الله ﷺ، فأصبنا مثل هذا اليوم، فكنا نأخذ المسنة بالجذعين والثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: إن الجذع يوفي مما يوفي الثني».

أخرجه النسائي، والحاكم (٤ / ٢٢٦)، وأحمد (٢٦٨)، وقال الحاكم:

«حديث صحيح».

وهو كما قال.

---

(١) كذا الأصل، ولعل الصواب: «ولا رخصة».

وقال ابن حزم (٧ / ٢٦٧):

«إنه في غاية الصحة».

ورواه أبو داود (٢ / ٣)، وابن ماجه (٢ / ٢٧٥)، والبيهقي (٩ / ٢٧٠) مختصراً، وفي روايتهم تسمية الصحابي بـ «مجاشع بن مسعود السلمي»، وهو رواية للحاكم.

فهٰذا الحديث يدل بظاهره على أن الجذعة من الضأن إنما تجوز عند غلاء سعر المسانّ وتعسُّرها.

ويؤيده حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً:

«لا تذبحوا إلا مسنَّة، إلا أن يعسُر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن».

أخرجه مسلم (٦ / ٧٢)، وأبو داود (٢ / ٣) (٣ / ٣١٢، ٣٢٧)، وقال الحافظ في «الفتح»:

«إنه حديث صحيح».

وخلاصة القول؛ أن حديث الباب لا يصح، وكذا ما في معناه، وحديث جابر وعاصم بن كليب على خلافها، فالواجب العمل بهما، وتأويلهما من أجل أحاديث الباب لا يسوغ؛ لصحتهما وضعف معارضهما. والله أعلم.

(فائدة): المسنة هي الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم، وهي من الغنم والبقر ما دخل في السنة الثالثة، ومن الإبل ما دخل في السادسة.

والجذع من الضأن ما له سنة تامة على الأشهر عند أهل اللغة وجمهور أهل العلم؛ كما قال الشوكاني وغيره.

(استدراك): ذلك ما كنت كتبته سابقاً منذ نحو خمس سنوات، وكان محور اعتمادي في ذٰلك على حديث جابر المذكور من رواية مسلم عن أبي الزبير عنه

مرفوعاً: «لا تذبحوا إلا مسنة . . .»، وتصحيح الحافظ ابن حجر إياه.

ثم بدا لي أني كنت واهماً في ذلك؛ تبعاً للحافظ، وأن هذا الحديث الذي صححه هو وأخرجه مسلم كان الأحرى به أن يحشر في زمرة الأحاديث الضعيفة، لا أن تتأول به الأحاديث الصحيحة، ذلك لأن **أبا الزبير هذا مدلس**، وقد عنعنه، ومن المقرر في «علم المصطلح» أن المدلس لا يُحتج بحديثه إذا لم يصرح بالتحديث، وهذا هو الذي صنعه أبو الزبير هنا، فعنعن، ولم يصرح، ولذلك انتقد المحققون من أهل العلم أحاديث يرويها أبو الزبير بهذا الإسناد، أخرجها مسلم، اللهم إلا ما كان من رواية الليث بن سعد عنه، فإنه لم يرو عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث، فقال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي الزبير - واسمه محمد بن مسلم بن تدرُس - بعد أن ذكر فيه طعن بعض الأئمة بما لا يقدح في عدالته:

«وأما أبو محمد بن حزم، فإنه يردُّ من حديثه ما يقول فيه «عن جابر» ونحوه؛ لأنه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: «سمعت»، و«أخبرنا»؛ احتجَّ به، ويحتج به ابن حزم إذا قال: «عن» مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة، وذلك لأن سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا الليث قال: جئت أبا الزبير، فدفع إليَّ كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته، فسألته أسَمِعَ هذا من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت به، فقلت: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي».

ثم قال الذهبي:

«وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».

وقال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق، إلا أنه يدلس».

وأورده في المرتبة الثالثة من كتابه «طبقات المدلسين» (ص ١٥)، وقال:

«مشهور بالتدليس، ووهم الحاكم في كتاب «علوم الحديث»، فقال في سنده: «وفيه رجال غير معروفين بالتدليس»! وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس».

وقال في مقدمة الكتاب في صدد شرح مراتبه:

«الثالثة: مَن أكثرَ من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، كأبي الزبير المكي».

قلت: والصواب من ذٰلك المذهب الأول، وهو قبول ما صرحوا فيه بالسماع، وعليه الجمهور؛ خلافاً لابن حزم، فإنه يرد حدثهم مطلقاً، ولو صرحوا بالتحديث؛ كما نص عليه في أول كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» على ما أذكر، فإن يدي لا تطوله الآن، وأرى أنه قد تناقض في أبي الزبير منهم خاصة، فقد علمت مما نقلته لك عن الذهبي آنفاً أن ابن حزم يحتج به إذا قال: «سمعت». وهٰذا ما صرح به في هٰذا الحديث ذاته، فقال في «المحلى» في صدد الرد على المخالفين له (٧/٣٦٣-٣٦٤):

«هٰذا حجة على الحاضرين من المخالفين؛ لأنهم يجيزون الجذع من الضأن، مع وجود المسنات، فقد خالفوه، وهم يصححونه، وأما نحن فلا نصححه؛ لأن أبا الزبير مدلس ما لم يقل في الخبر إنه سمعه من جابر، هو أقر بذٰلك على نفسه، روينا ذٰلك عنه من طريق الليث بن سعد».

انظر: «الإحكام» (١ / ١٣٩ - ١٤٠)، ومقدمتي لـ «مختصر مسلم» (المكتبة الإسلامية).

وجملة القول؛ أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة «عن» ونحوها، وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به، حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له، ويعتضد به..

هٰذه حقيقة يجب أن يعرفها كل محب للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس،

وقد كنت واحداً منهم، حتى تفضل الله علي، فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب علي أن أنبه على ذٰلك، فقد فعلت، والله الموفق، لا رب سواه.

وإذا تبيَّن هٰذا، فقد كنت ذكرت قبل حديث جابر هٰذا حديثين ثابتين في التضحية بالجذع من الضأن، أحدهما حديث عقبة بن عامر، والآخر حديث مجاشع ابن مسعود السلمي، وفيه: «أن الجذع يوفي مما يوفي الثني»، وكنت تأولتهما بما يخالف ظاهرهما توفيقاً بينهما وبين حديث جابر، فإذ قد تبين ضعفه، وأنه غير صالح للاحتجاج به، ولتأويل ما صح من أجله؛ فقد رجعت عن ذٰلك، إلى دلالة الحديثين الظاهرة في جواز التضحية بالجذع من الضأن خاصة، وحديث مجاشع، وإن كان بعمومه يشمل الجذع من المعز، فقد جاء ما يدل على أنه غير مراد، وهو حديث البراء قال:

«ضحَّى خالي أبو بُردة قبل الصلاة، فقال رسول الله ﷺ: تلك شاة لحم. فقال: يا رسول الله! إن عندي جَذَعَة من المعز، فقال: ضحِّ بها، ولا تصلح لغيرك».

وفي رواية:

«اذبحها، ولن تجزىء عن أحد بعدك».

وفي أخرى:

«ولا تجزىء جذعة عن أحد بعدك».

أخرجه مسلم (٦ / ٧٤ - ٧٦)، والبخاري نحوه.

ويبدو جلياً من مجموع الروايات أن المراد بـ «الجذعة» في اللفظ الأخير الجذعة من المعز، فهو في ذٰلك كحديث عقبة المتقدم من رواية البخاري، وأما فهم ابن حزم من هٰذا اللفظ «جذعة» العموم، فيشمل عنده الجذعة من الضأن، فمن ظاهريته وجموده على اللفظ دون النظر إلى ما تدل عليه الروايات بمجموعها، والسياق والسباق، وهما من المقيِّدات؛ كما نص على ذٰلك ابن دقيق العيد وغيره من

المحققين.

ذٰلك هو الجواب **الصحيح** عن حديث جابر رضي الله عنه، وأما قول الحافظ في «التلخيص» (ص ٣٨٥):

«تنبيه: ظاهر الحديث يقتضي أن الجذع من الضأن لا يجزىء إلا إذا عجز عن المسنة، والإجماع على خلافه، فيجب تأويله بأن يُحمل على الأفضل، وتقديره: المستحب أن لا تذبحوا إلا مسنة».

قلت: هٰذا الحمل بعيد جداً، ولو سلم فهو تأويل، والتأويل فرع التصحيح، والحديث ليس بصحيح كما عرفت، فلا مسَوِّغ لتأويله.

وقد تأوله بعض الحنابلة بتأويل آخر، لعله أقرب من تأويل الحافظ، ففسر المسنة بما إذا كانت من المعز[1]! ويرد هٰذا ما في رواية لأبي يعلى في «مسنده» (ق ١٢٥ / ٢) بلفظ:

«إذا عز عليك المسان من الضأن، أجزأ الجذع من الضأن».

وهو وإن كان ضعيف السند كما بينته في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ١١٣١)، فمعناه هو الذي يتبادر من اللفظ الأول.

ولعل الذي حمل الحافظ وغيره على ارتكاب مثل هٰذا التأويل البعيد هو الاعتقاد بأن الإجماع على خلاف ظاهر الحديث، وقد قاله الحافظ كما رأيت.

فينبغي أن يعلم أن بعض العلماء كثيراً ما يتساهلون في دعوى الإجماع في أمور الخلاف فيها معروف، وعذرهم في ذٰلك أنهم لم يعلموا بالخلاف، فينبغي التثبت في هٰذه الدعوى في مثل هٰذه المسألة التي لا يستطيع العالم أن يقطع بنفي الخلاف فيها، كما أرشدنا الإمام أحمد رحمه الله بقوله:

---

(١) انظر «منار السبيل» (١ / ٢٧٠).

«مَن ادَّعى الإجماع فهو كاذب، وما يدريه؟ لعلهم اختلفوا!». أو كما قال.

رواه ابنه عبدالله بن أحمد في «مسائله».

فمما يبطل الإجماع المزعوم في هٰذه المسألة ما روى مالك في «الموطأ» (٢ / ٤٨٢ / ٢) عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يتَّقي من الضحايا والبدن التي لم تُسن. ورواه عبدالرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر؛ قال:

«لا تجزىء إلا الثنية فصاعداً».

ذكره ابن حزم (٧ / ٣٦١)، وذكر بمعناه آثاراً أخرى، فليراجعها من شاء الزيادة.

وختاماً أقول: نستطيع أن نستخلص مما سبق من التحقيق أن حديث هلال هٰذا: «نعمت الأضحية الجذع من الضأن»، وكذا الذي قبله، وإن كان ضعيف المبنى، فهو صحيح المعنى، يشهد له حديث عقبة ومجاشع، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت؛ لما أوردتهما في هٰذه «السلسلة»، ولأوردت بديلهما حديث جابر هٰذا، ولكن ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، ولله في خلقه شؤون.

٦٦ - (مَن عَرَفَ نفْسَهُ؛ فقَدْ عَرَفَ ربَّهُ).

لا أصل له. قال في «المقاصد» للحافظ السخاوي (ص ١٩٨):

«قال أبو المظفر بن السمعاني: لا يُعرف مرفوعاً، وإنما يُحكى عن يحيى بن معاذ الرازي من قوله. وكذا قال النووي: إنه ليس بثابت».

ونقل السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٢٠٣) كلام النووي هٰذا، وأقره، وقال في «القول الأشبه» (٢ / ٣٥١) من «الحاوي للفتاوي»:

«هٰذا الحديث ليس بصحيح».

«ونقل الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ٨٣) عن ابن تيمية أنه قال:

«موضوع».

وقال العلامة الفيروزابادي ـ صاحب «القاموس» ـ في «الرد على المعترضين على الشيخ ابن عربي» (ق ٣٧ / ٢):

«ليس من الأحاديث النبوية، على أن أكثر الناس يجعلونه حديثاً عن النبي ﷺ، ولا يصح أصلًا، وإنما يُروى في (الإسرائيليات):

يا إنسان! اعرف نفسك؛ تعرف ربك».

قلت: هٰذا حكم أهل الاختصاص على هٰذا الحديث، ومع ذٰلك فقد ألف بعض الفقهاء المتأخرين من الحنفية رسالة في شرح هٰذا الحديث! وهي محفوظة في مكتبة الأوقاف الإسلامية في حلب، وكذٰلك شرح أحدهم حديث: «كنت كنزاً مخفياً. . .» في رسالة خاصة أيضاً موجودة في المكتبة المذكورة برقم (١٣٥)، مع أنه حديث لا أصل له أيضاً! كما سيأتي (٦٠٢٣)، وذٰلك مما يدل على أن هٰؤلاء الفقهاء لم يحاولوا ـ مع الأسف الشديد ـ الاستفادة من جهود المحدثين في خدمة السنة وتنقيتها مما أُدخل فيها، ولذٰلك كثرت الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم، والله المستعان.

٦٧ ـ (مَن قرأَ في الفجرِ بـ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[١]، و ﴿أَلَمْ تَرَ كيفَ﴾[٢]؛ لم يرمد).

لا أصل له. قال السخاوي (ص ٢٠٠):

«لا أصل له، سواء أُريد بالفجر هنا سنة الصبح أو الصبح، لمخالفته سنة القراءة فيهما».

---

(١) سورة الانشراح.

(٢) سورة الفيل.

يُشير إلى أن السنة في سنة الفجر: ﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرونَ﴾[1]، و ﴿قُلْ هُو الله أحدٌ﴾[2]، وفي فرض الفجر قراءة ستين آية فأكثر على ما هو مفصل في كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ».

٦٨ - (قِراءةُ سورة ﴿إنَّا أنْزَلْناهُ﴾[3] عقبَ الوُضوءِ).

لا أصل له. كما قال السخاوي. قال:

«ورأيته في المقدمة المنسوبة للإمام أبي الليث من الحنفية، فالظاهر إدخاله فيها من غيره، وهو مفوِّت سنة».

قلت: يعني سنة القول بعد الوضوء: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

وهو في مسلم والترمذي، واللفظ له. أو يقول:

«سبحانك اللهمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

رواه الحاكم وغيره بسند صحيح.

قلت: وقوله: «لا أصل له» يوهم أنه لا إسناد له، وليس كذلك، كما سيأتي (١٤٤٩).

٦٩ - (مَسْحُ الرقبةِ أمانٌ مِن الغِلِّ).

موضوع. قال النووي في «المجموع شرح المهذب» (١ / ٤٦٥):

«هذا موضوع ليس من كلام النبي ﷺ».

---

(١) سورة الكافرون.

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة القدر.

ونقله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٠٣) عن النووي وأقره.

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١ / ٤٣٣) ما مختصره:

«أورده أبو محمد الجويني، وقال: لم يرتضِ أئمة الحديث إسناده، وأورده الغزالي في «الوسيط»، وتعقبه ابن الصلاح، فقال: هٰذا الحديث غير معروف عن النبي ﷺ، وهو من قول بعض السلف».

قال الحافظ:

«يحتمل أن يريد به ما رواه أبو عبيد في كتاب «الطهور» عن عبدالرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبدالرحمن عن موسى بن طلحة قال: «من مسح قفاه مع رأسه وُقِي الغل يوم القيامة».

قلت: فيُحتمل أن يقال: هٰذا وإن كان موقوفاً، فله حكم الرفع؛ لأن هٰذا لا يقال من قبل الرأي، فهو على هٰذا مرسل».

قلت: **لكن المسعودي كان قد اختلط، فلا حجة في حديثه لو كان مرفوعاً، فكيف وهو موقوف؟**

ثم قال الحافظ (١ / ٤٣٤ - ٤٣٥):

«قال أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»: ثنا محمد بن أحمد: ثنا عبدالرحمن بن داود: ثنا عثمان بن خُرَّزاذ: ثنا عمر بن محمد بن الحسن: ثنا محمد ابن عمرو الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه، ويقول: قال رسول الله ﷺ:

«مَن توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة».

وفي «البحر» للروياني:

«قرأت جزءاً رواه أبو الحسين بن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع

عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال:

(من توضأ ومسح بيديه على عنقه وُقِي الغل يوم القيامة)».

وقال:

«هٰذا إن شاء الله حديث صحيح».

قلت (هو الحافظ): بين ابن فارس وفليح مفازة، فينظر فيها».

قلت: وحديث ابن عمر في «تاريخ أصبهان» (٢ / ١١٥)، وعزاه الشيخ علي القاري في «الموضوعات» (ص ٧٣) لـ «مسند الفردوس» بسند ضعيف.

قلت: وعلته محمد بن عمرو الأنصاري هٰذا، وهو أبو سهل البصري، متفق على تضعيفه، وكان يحيى بن سعيد يضعفه جداً، ويقول:

«روى عن الحسن أوابد!».

وشيخ أبي نُعيم ضعيف أيضاً، **وهو محمد** بن **أحمد** بن علي بن المُحْرِم، قال الذهبي في «الميزان»:

«هو من كبار شيوخ أبي نُعيم الحافظ، روى عنه الدارقطني وضعفه، وقال البرقاني: لا بأس به. وقال ابن أبي الفوارس: لم يكن عندهم بذاك، وهو ضعيف».

ثم رأيت ابن عراق قال في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٧٥) بعد أن ذكر الحديث من رواية أبي نُعيم في «التاريخ»:

«وفيه أبو بكر المفيد شيخ أبي نعيم، قال الحافظ العراقي: وهو آفته».

وسيأتي الكلام على الحديث مع زيادة تحقيق برقم (٧٤٤) أو نحوه إن شاء الله تعالى.

قلت: فمثل هٰذا الحديث يعد منكراً، ولا سيما أنه مخالف لجميع الأحاديث الواردة في صفة وضوئه ﷺ، إذ ليس في شيء منها ذكرٌ لمسحِ الرقبة، اللهم إلا في

حديث طلحة بن مُصَرِّف عن أبيه عن جده قال :

«رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى بلغ القذال، وهو أول القفا» .

وفي رواية :

«ومسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج يديه من تحت أذنيه» .

أخرجه أبو داود وغيره، وذكر عن ابن عيينة أنه كان ينكره، وحُقَّ له ذٰلك، فإنَّ له ثلاث علل، كل واحدة منها كافية لتضعيفه، فكيف بها وقد اجتمعت، وهي : **الضعف، والجهالة، والاختلاف في صحبة والد مُصَرِّف**. ولهٰذا ضعفه النووي وابن تيمية والعسقلاني وغيرهم، وقد بينْتُ ذٰلك في «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ١٥) .

٧٠ - (مَن أطْعَمَ أخاهُ خُبْزاً حتى يُشْبِعَهُ، وسقاهُ ماءً حتى يَرْوِيَهُ؛ بعَّده الله عن النارِ سبعَ خنادِقَ، بُعد ما بين خندقينِ مسيرةُ خمسِ مئةِ سنةٍ) .

موضوع. أخرجه الدولابي في «الكنى» (١ / ١١٧)، ويعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢ / ٥٢٧)، وابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص ٢٥٤)، والحاكم (٤ / ١٢٩)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١ / ٩٥ / ١ - من زوائد المعجمين)، وابن عساكر (٦ / ١١٥ / ٢) من طريق إدريس بن يحيى الخولاني : حدثني رجاء بن أبي عطاء عن واهب بن عبدالله الكعبي عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وهٰذا من أغلاطهما الفاحشة، فإن رجاءاً هٰذا لم يوثقه أحد، بل هو متهم، فاسمع ما قال فيه الحاكم نفسه! فيما ذكره الذهبي نفسه في «الميزان»! قال :

«صويلح (!) قال الحاكم : مصري صاحب موضوعات (!) وقال ابن حبان :

يروي الموضوعات، ثم ساق له الحديث الذي وقع لنا مسلسلاً بالمصريين».

قلت: يعني هٰذا.

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٢)، وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٨٧)، وعزاه في «الجامع الكبير» و«الزيادة» لـ (ن)؛ أي: النسائي، وهو وهم أو تحريف. ثم ساق الذهبي إسناده إلى رجاء به، ثم قال:

«هٰذا حديث غريب منكر، تفرد به إدريس؛ أحد الزهاد».

قلت: إدريس هٰذا صدوق كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥)، فالتهمة منحصرة في رجاء هٰذا. وزاد الحافظ في «لسان الميزان»:

«وهٰذا الحديث أورده ابن حبان، وقال: إنه موضوع. وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد. فما أدري ما وجه الجمع بين كلاميه (يعني تصحيحه للحديث، وقوله في راويه: صاحب موضوعات)! كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذهبي: صويلح. وسكوته على تصحيح الحاكم في «تلخيص المستدرك» مع حكايته عن الحافظين (يعني الحاكم وابن حبان) أنهما شهدا عليه برواية الموضوعات»!

قلت: والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٣٠) للطبراني في «الكبير» و«الأوسط»؛ قال:

«وفيه رجاء بن أبي عطاء، وهو ضعيف».

كذا قال، ورجاء أشد ضعفاً مما ذكر؛ كما تقدم، ومع هٰذا، فالهيثمي أقرب إلى الصواب من المنذري، فإنه أورد الحديث في «الترغيب» (٢ / ٤٨ - رقم ١٤)، ثم قال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وأبو الشيخ ابن حيان في «الثواب»، والحاكم، والبيهقي، وقال الحاكم: صحيح الإسناد».

فأقرَّ الحاكم على تصحيحه، فأوهم أنه صحيح، وليس كذٰلك!

وهٰذا هو الحامل لي على نشر هٰذا الحديث، وتحقيق القول في وضعه؛ كي لا يغتر أحد بزلة هٰؤلاء الأفاضل، فيقع الكذب على رسول الله ﷺ، صاننا الله من ذٰلك بمنِّه وفضله.

٧١ - (التَّكبيرُ جَزْمٌ).

لا أصل له. كما قال الحافظ ابن حجر، والسخاوي، وكذا السيوطي، وله رسالة خاصة في الحديث في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٧١)، وقد بيَّن فيها أنه من قول إبراهيم النخعي، وأن معنى قوله: «جزم»: «لا يمد»، ثم ذكر قول مَن فسره بأنه لا يُعرَبُ، بل يسكن آخره، ثم ردَّه من وجوه ثلاثة أوردها، فليراجعها من شاء.

ثم إن الحديث؛ مع كونه لا أصل له مرفوعاً، وإنما هو من قول إبراهيم، فإنما يُريد به التكبير في الصلاة؛ كما يُستفاد من كلام السيوطي في الرسالة المشار إليها، فلا علاقة له بالأذان كما توهم بعضهم، فإنَّ هناك طائفة من المنتمين للسنة في مصر وغيرها تؤذن كل تكبيرة على حدة: (الله أكبر)، (الله أكبر)؛ عملاً بهٰذا الحديث زعموا! والتأذين على هٰذه الصفة مما لا أعلم له أصلاً في السنة، بل ظاهر الحديث الصحيح خلافه، فقد روى مسلم في «صحيحه» (٢ / ٤) من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً:

«إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إلٰه إلا الله، قال: أشهد أن لا إلٰه إلا الله... الحديث».

ففيه إشارة ظاهرة إلى أن المؤذن يجمع بين كل تكبيرتين، وأن السامع يجيبه كذٰلك. وفي «شرح صحيح مسلم» للنووي ما يؤيد هٰذا، فليراجعه من شاء.

ومما يؤيد ذٰلك ما ورد في بعض الأحاديث أن الأذان كان شفعاً شفعاً(١).

---

(١) انظر «صحيح مسلم» (٢ / ٣)، و«صحيح أبي داود» (٥١٥ - ٥٢٢).

٧٢ - (أدَّبَني رَبِّي، فأَحْسَنَ تأْديبي).

ضعيف. قال ابن تيمية في «مجموعة الرسائل الكبرى» (٢ / ٣٣٦):

«معناه صحيح، ولكن لا يُعرف له إسناد ثابت».

وأيده السخاوي والسيوطي، فراجع «كشف الخفاء» (١ / ٧٠).

٧٣ - (مَسْحُ العينينِ بباطِنِ أنملتي السبابتين عندَ قولِ المؤذنِ: أشهَدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ... إلخ، وأن مَن فعل ذٰلك؛ حلت له شفاعته ﷺ).

لا يصح. رواه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً.

قال ابن طاهر في «التذكرة»:

«لا يصح».

كذا في «الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص ٩)، وكذٰلك قال السخاوي في «المقاصد».

٧٤ - (عَظِّموا ضَحاياكُم؛ فإنَّها على الصِّراطِ مَطاياكُم).

لا أصل له بهٰذا اللفظ. قال ابن الصلاح:

«هٰذا حديث غير معروف، ولا ثابت».

نقله الشيخ إسماعيل العجلوني في «الكشف»، ومن قبله ابن الملقن في «الخلاصة» (١٦٤ / ٢)، وزاد:

«قلت: وأسنده صاحب الفردوس بلفظ: (استفرهوا) بدل (عظموا)؛ أي:

ضحُّوا بالثمينة القوية السمينة».

قلت: وسنده ضعيف جداً، وسوف يأتي تحقيق الكلام عليه بإذن الله (٢٦٨٧).

٧٥ - (عَجِّلوا بالصَّلاةِ قبلَ الفَوْتِ، وعَجِّلوا بالتَّوْبَةِ قبلَ الموْتِ).

موضوع. ومعناه صحيح، أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٤ - ٥).

٧٦ - (النَّاسُ كلُّهُم مَوْتى؛ إلا العالِمونَ، والعالِمونَ كُلُّهم هَلْكى؛ إلا العاملونَ، والعامِلونَ كلُّهُم غَرْقى؛ إلا المُخْلِصونَ، والمُخْلِصونَ على خطرٍ عظيمٍ).

موضوع. أورده الصغاني (ص ٥)، وقال:

«وهٰذا الحديث مُفترى ملحون، والصواب في الإعراب: (العالمين)، و (العاملين)، و (المخلصين)».

قلت: وهو شبيه بكلام الصوفية، ومثله قول سهل بن عبدالله التُّستَري:

«الناس كلهم سكارى إلا العلماء، والعلماء كلهم حيارى إلا من عمل بعلمه».

رواه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ٢٢ - بتحقيقي)، ثم روى من طريق أخرى عنه قال:

«الدنيا جهل وموات إلا العلم، والعلم كله حجة إلا العمل به، والعمل كله هباء إلا الإخلاص، والإخلاص على خطر عظيم حتى يختم به».

قلت: وهٰذا أقرب إلى هٰذا الحديث، فلعله هو أصله، رفعه بعض جهلة الصوفية.

٧٧ - (لا مَهدي إلا عيسى).

منكر. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٤٩٥)، والحاكم (٤ / ٤٤١)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١٤٤٧)، وابن عبدالبر في «جامع العلم» (١ / ١٥٥)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣ / ٣ / ٢ ، ٤ / ٩ / ١ ، ٥ / ٢٢ / ٢)، والسِّلَفي في «الطيوريات» (٦٢ / ١)، والخطيب (٤ / ٢٢١) من طريق محمد بن خالد الجَنَدي عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، **ولا مهدي إلا عيسى بن مريم**».

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف فيه علل ثلاث:

الأولى: عنعنة الحسن البصري، فإنه قد كان يدلس.

الثانية: جهالة محمد بن خالد الجنَدي، فإنه مجهول؛ كما قال الحافظ في «التقريب» تبعاً لغيره كما يأتي.

الثالثة: الاختلاف في سنده. قال البيهقي: قال أبو عبدالله الحافظ:

«محمد بن خالد مجهول، واختلفوا عليه في إسناده، فرواه صامت بن معاذ؛ قال: ثنا يحيى بن السكن: ثنا محمد بن خالد... فذكره. قال صامت: عدلت إلى الجَنَد مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدث لهم، فوجدت هٰذا الحديث عنده عن محمد بن خالد عن أبان بن أبي عياش عن الحسن مرسلاً. قال البيهقي: فرجع الحديث إلى رواية محمد بن خالد الجندي، وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش، وهو متروك، عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع، والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح البتة إسناداً».

نقله في «التهذيب».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«إنه خبر منكر».

ثم ساق الرواية الأخيرة عن ابن أبي عياش عن الحسن مرسلاً، ثم قال:

«فانكشف ووهى».

وقال الصغاني:

«موضوع»؛ كما في «الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص ١٩٥).

ونقل السيوطي في «العرف الوردي في أخبار المهدي» (٢ / ٢٧٤ - من الحاوي) عن القرطبي أنه قال في «التذكرة»:

«إسناد ضعيف، والأحاديث عن النبي ﷺ في التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة؛ أصح من هٰذا الحديث، فالحكم بها دونه».

وقد أشار الحافظ في «الفتح» (٦ / ٣٨٥) إلى رد هٰذا الحديث لمخالفته لأحاديث المهدي.

وهٰذا الحديث تستغله الطائفة القاديانية في الدعوة لنبيهم المزعوم؛ ميرزا غلام أحمد القادياني الذي ادَّعى النبوة، ثم ادَّعى أنه هو عيسى بن مريم المبشر بنزوله في آخر الزمان، وأنه لا مهدي إلا عيسى بناءً على هٰذا الحديث المنكر، وقد راجت دعواه على كثيرين من ذوي الأحلام الضعيفة، شأن كل دعوة باطلة لا تعدم من يتبنَّاها ويدعو إليها، وقد أُلِّفت كتب كثيرة في الرد على هٰؤلاء الضُّلَّال، ومن أحسنها رسالة الأستاذ الفاضل المجاهد أبي الأعلى المودودي رحمه الله في الرد عليها، وكتابه الآخر الذي صدر أخيراً بعنوان «البيانات»، فقد بيَّن فيهما حقيقة القاديانيين، وأنهم مرقوا من دين المسلمين بأدلة لا تقبل الشك، فليرجع إليهما من شاء.

(تنبيه): قوله في هٰذا الحديث:

«ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

هٰذه الجملة منه صحيحة ثابتة عنه ﷺ من حديث عبدالله بن مسعود! خرجه مسلم وأحمد.

٧٨ ـ (سُؤرُ المُؤْمِنِ شِفاءٌ).

لا أصل له. قال الشيخ أحمد الغَزِّي العامري في «الجد الحثيث» (رقم ١٦٨ ـ من نسختي):

«ليس بحديث».

وأقرَّه الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» (١ / ٤٥٨).

قلت: وأما قول الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٤٥):

«هو صحيح من جهة المعنى؛ لرواية الدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عباس مرفوعاً «من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه»، أي: المؤمن».

فيقال له كما تعلمنا منه في مثل هٰذه المناسبة: «ثَبِّتِ العرشَ ثم انْقُش»! فإن هٰذا الحديث غير صحيح أيضاً، وبيانه فيما بعد، على أنه لو صح لما كان شاهداً له! كيف وليس فيه أن سؤر المؤمن شفاء؛ لا تصريحاً ولا تلويحاً. فتأمل.

٧٩ ـ (مِن التَّواضُعِ أنْ يشرَبَ الرَّجُلُ مِن سؤرِ أخيهِ، ومَن شَرِبَ مِن سؤرِ أخيهِ ابتغاءَ وجْهِ اللهِ تعالى؛ رُفِعَتْ لهُ سَبعونَ درجةً، ومُحِيَتْ عنهُ سبعونَ خطيئةً، وكُتِبَ له سبعونَ درجةً).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٠) برواية الدارقطني من طريق نوح بن أبي مريم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال ابن الجوزي:

«تفرَّد به نوح، وهو متروك».

وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٢٥٩ ـ طبع المكتبة الحسينية) بقوله:

«قلت: له متابع، قال الإسماعيلي في «معجمه» (ق ١٢٣ / ٢ ـ مصورة الجامعة الإسلامية): أخبرني علي بن محمد بن حاتم أبو الحسن القومسي: حدثنا جعفر بن محمد الحداد القومسي: حدثنا **إبراهيم بن أحمد البلخي**: حدثنا **الحسن ابن رشيد المروزي** عن ابن جريج، وعنه (يعني المروزي هٰذا) ثلاثة أنفس، فيه لين». (الأصل: «فيهم»، وهو خطأ).

قلت: بل الحسن هٰذا منكر الحديث، فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ١٤) بعد أن نقل عن أبيه أنه مجهول:

«يدل حديثه على الإنكار، وذٰلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال:

من صبر في حر مكة ساعة؛ باعد الله عز وجل منه جهنم سبعين خريفاً، ومَن مشى في طريق مكة ساعة؛ كل قدم يضعها ترفع له درجة، والأخرى حسنة».

وفي «اللسان»:

«وقال العقيلي فيه: «في حديثه وهم، ويحدث بمناكير»، ثم ساق حديث ابن عباس الذي استنكره ابن أبي حاتم، وقال: هٰذا حديث باطل لا أصل له».

والحديث رواه السهمي الجرجاني في «تاريخ جرجان» (٢٦٢) من طريق شيخه أبي بكر الإسماعيلي قال: حدثنا علي بن محمد بن حاتم بن دينار أبو الحسن القومسي، وكان صدوقاً. . . إلخ، وقال:

«قال شيخنا أبو بكر الإسماعيلي: **إبراهيم بن أحمد، والحسن بن رشيد مجهولان**».

ومما أوردنا يتبين أن هٰذه المتابعة لا تُسمن ولا تغني من جوع ؛ لشدة ضعفها، وجهالة الراوي عنها، فلا قيمة لتعقُّب السيوطي على ابن الجوزي، ولعله يشير لهٰذا صنيع الشوكاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦٨)، حيث ساق الحديث، ثم اكتفى في تخريجه على قوله:

«رواه الدارقطني، وفي إسناده متروك».

فلم يتعرض للمتابعة المزعومة بذكر!

قلت: ونوح هٰذا كان من أهل العلم، وكان يسمى: الجامع، لجمعه فقه أبي حنيفة، ولكنه متَّهم في الرواية، قال أبو علي النيسابوري:

«كان كذاباً».

وقال أبو سعيد النقاش:

«روى الموضوعات».

وقال الحاكم:

«هو مقدَّم في علومه، إلا أنه ذاهب الحديث بمرة، وقد أفحش أئمة الحديث القول فيه ببراهين ظاهرة».

وقال أيضاً:

«لقد كان جامعاً، رُزق كُلَّ شيء إلا الصدق! نعوذ بالله تعالى من الخذلان».

وكذا قال ابن حبان، وقد أورد الحافظ برهان الدين الحلبي في رسالة «الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث»؛ كما في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص ٢٢١).

ثم إن للحديث علة أخرى لم أرَ مَن تنبَّه لها، وهي **عنعنة ابن جريج**، فإنه على جلالة قدره كان مدلساً.

قال الإمام أحمد:

«بعض هٰذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. يعني قوله: أُخبرت، وحُدثت عن فلان».

كذا في «الميزان».

وقال الدارقطني:

«تجنَّب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما».

كذا في «التهذيب».

فإن سلم الحديث من ابن أبي مريم والحسن بن رشيد، فلن يسلم من تدليس ابن جريج.

٨٠ - (المَهْدِيُّ مِن وَلَدِ العَبَّاسِ عَمِّي).

موضوع. أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (ج **٢** رقم **٢٦** من أصلي المنقول عن مخطوطة الظاهرية)، وعنه الديلمي (٤ / ٨٤)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١٤٣١) من طريق **محمد بن الوليد القرشي**: ثنا أسباط بن محمد وصِلة بن سليمان الواسطي عن سليمان التيمي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان مرفوعاً. وقال الدارقطني:

«غريب، تفرد به محمد بن الوليد مولى بني هاشم بهٰذا الإسناد».

قلت: وهو متهم بالكذب. قال ابن عدي:

«كان يضع الحديث».

وقال أبو عَروبة:

«كذاب».

وبهٰذا أعله المناوي في «الفيض» نقلاً عن ابن الجوزي، وبه تبين خطأ السيوطي في إيراده لهٰذا الحديث في «الجامع الصغير».

قلت: ومما يدل على كذب هٰذا الحديث أنه مخالف لقوله ﷺ:

«المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

أخرجه أبو داود (٢ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، وابن ماجه (٢ / ٥١٩)، والحاكم (٤ / ٥٥٧)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٩٩ ـ ١٠٠)، وكذا العقيلي (١٣٩ و ٣٠٠) من طريق زياد بن بيان عن علي بن نفيل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة مرفوعاً.

وهٰذا سند جيد رجاله كلهم ثقات، وله شواهد كثيرة، فهو دليل واضح على رد هٰذا الحديث.

ومثله:

٨١ ـ (يا عباسُ! إنَّ الله فتَحَ هٰذا الأمرَ بي، وسيخْتِمُهُ بغُلامٍ من ولَدِكَ، يملؤها عدلاً؛ كما مُلِئتْ جوراً، وهو الذي يصلي بعيسى).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ١١٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١٤٣٧) في ترجمة **أحمد بن الحجاج بن الصلت** قال: حدثنا سعيد بن سليمان: حدثنا خلف بن خليفة عن مغيرة عن إبراهيم عن عقلمة عن عمار بن ياسر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم غير أحمد بن الحجاج هٰذا، ولم يذكر فيه الخطيب جرحاً ولا تعديلاً، وقد اتَّهمه الذهبي بهٰذا الحديث، فقال:

«رواه بإسناد الصحاح مرفوعاً، **فهو آفته!** والعجيب أن الخطيب ذكره في «تاريخه»، ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله».

ووافقه الحافظ في «لسان الميزان».

والحديث أورده السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ٤٣١ ـ ٤٣٤)، وسكت عليه! ومن هنا يتبيَّن لك الفرق بين الذهبي والسيوطي، فإن الأول حافظ نقاد، والآخر جمَّاع نقَّال، وهٰذا هو السر في كثرة خطئه وتناقضه في كتبه.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٧) من حديث ابن عباس نحوه، وقال:

«موضوع، المتهم به الغلابي محمد بن زكريا».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٣٥).

ورواه الخطيب في «التاريخ» (٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٣٧٥ / ١٤٣٨) من طريق أخرى، ثم قال ابن الجوزي (٢ / ٣٧٨):

«لا بأس بإسناده»!

كذا قال، وهو منه عجيب، فإن فيه علتين:

إحداهما: عبدالصمد بن علي ـ وهو الهاشمي ـ ضعفه العقيلي (٣ / ٨٤ / ١٠٥٣)، وساق له حديثاً استنكره الذهبي، وسيأتي برقم (٢٨٩٨).

والأخرى: محمد بن نوح بن سعيد المؤذن، أورده الذهبي وقال:

«خبره كذب (يعني هٰذا)، وأبوه مجهول».

(تنبيه): اختلط هٰذا الإسناد على بعض الطلبة، فظن أنه من رواية الغلابي، وليس هو فيه!

وأما صلاة المهدي بعيسى عليه السلام؛ فصحيح ثابت في أحاديث كثيرة.

ومثل هٰذا الحديث:

٨٢ - (ألا أُبَشِّرُكَ يا أبا الفضلِ؟ إنَّ الله عزَّ وجلَّ افتَتَحَ بي هٰذا الأمرَ، وبذريتِكَ يختِمُهُ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٣٥) من طريق لاهز بن جعفر التيمي: ثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي: أخبرني علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«تفرد به لاهز بن جعفر، وهو حديث عزيز».

قلت: وهو متهم، قال فيه ابن عدي:

«بغدادي مجهول، يحدث عن الثقات بالمناكير».

ثم ساق له حديثاً في فضل علي، ثم قال ابن عدي:

«وهٰذا باطل».

قال الذهبي:

«إي والله! هٰذا من أكبر الموضوعات، وعلي؛ فلعن الله من لا يحبه».

والحديث أورده في «كنز العمال» (رقم ٣٨٦٩٣) برواية أبي نعيم في «الحلية» عن أبي هريرة بغير هٰذا اللفظ، ولم أعثر عليه الآن في «الحلية»، فالله أعلم.

(تنبيه): إذا علمت حال هٰذا الحديث والذي قبله، فلا يليق نصب الخلاف بينهما وبين الحديث الصحيح المتقدم قريباً: «المهدي من ولد فاطمة»؛ لصحته، وشدة ضعف مخالفه، وعليه: لا مسوِّغ لمحاولة التوفيق بينهما كما فعل بعض المتقدمين، والأستاذ المودودي رحمه الله في «البيانات» (ص ١١٥، ١٦٥)، والله تعالى هو الموفق، لا إلٰه سواه.

٨٣ - (نِعْمَ المُذَكِّرُ السبحةَ، وإنَّ أفضلَ ما يُسْجَدُ عليهِ الأرضُ، وما أنْبَتَتْهُ الأرضُ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٤ / ٩٨ - مختصره)؛ قال: أنا عبدوس بن عبدالله: أنا أبو عبدالله الحسين بن فنجُويه الثقفي: ثنا علي بن محمد ابن نصرويه: ثنا **محمد بن هارون بن عيسى بن منصور الهاشمي**: حدثني محمد بن علي بن حمزة العلوي: حدثني عبدالصمد بن موسى: حدثتني زينب بنت سليمان ابن علي: حدثتني أم الحسن بنت جعفر بن الحسن عن أبيها عن جدها عن علي مرفوعاً.

ذكره السيوطي في رسالته «المنحة في السبحة» (٢ / ١٤١ - من الحاوي)، ونقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (٢ / ١٦٦ - ١٦٧)، وسكتا عليه!

قلت: وهٰذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض، جل رواته مجهولون، بل بعضهم متهم:

أم الحسن بنت جعفر بن الحسن، لم أجد مَن ترجمها.

وزينب بنت سليمان بن علي ترجمها الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٣٣٤)، وقال:

«كانت من فضائل النساء».

وعبدالصمد بن موسى، هو الهاشمي، ترجمه الخطيب (١٤ / ٤١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن نقل الذهبي في «الميزان» عن الخطيب أنه قال فيه:

«قد ضعفوه».

فلعل ذٰلك في بعض كتبه الأخرى، ثم استدركت فقلت: بل ذٰلك في حديث آخر سيأتي برقم (٢٨٩٨).

ثم قال الذهبي:

«يروي مناكير عن جده محمد بن إبراهيم الإمام».

قلت: فلعله هو آفة هذا الحديث.

ومحمد بن علي بن حمزة العلوي ترجمه الخطيب أيضاً (٣ / ٦٣)، وقال:

«قال ابن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق، مات سنة ٢٨٦».

ومحمد بن هارون هو محمد بن هارون بن العباس بن أبي جعفر المنصور، كذلك أورده الخطيب (٣ / ٣٥٦)، وقال:

«كان من أهل الستر والفضل والخطابة، وولي إمامة مسجد المدينة ببغداد خمسين سنة، وكانت وفاته سنة ٣٠٨».

وأبو عبدالله بن الحسين بن فنجويه الثقفي ثقة مترجم في «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٣٨٣)، و «شذارت الذهب» (٣ / ٢٠٠).

ومثله عبدوس بن عبدالله؛ له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٩٧)، و «لسان الميزان» (٤ / ٩٥).

ومما سبق يتبين لك أن الإسناد ضعيف، لا تقوم به حجة.

ثم إن الحديث من حيث معناه باطل عندي لأمور:

الأول: أن السبحة بدعة لم تكن في عهد النبي ﷺ، إنما حدثت بعده ﷺ[1]، فكيف يُعقل أن يحض عليه الصلاة والسلام أصحابه على أمر لا يعرفونه؟! والدليل على ما ذكرت ما روى ابن وضاح القرطبي في «البدع والنهي عنها» (ص ١٢) عن

---

(١) ويؤيد ذلك قول علماء اللغة:

«إن لفظة: (السبحة) مولدة، لا تعرفها العرب».

انظر (ص ١٣) من الرد على الحبشي.

الصلت بن بهرام قال:

«مر ابن مسعود بامرأة معها تسبيح تسبح به، فقطعه وألقاه، ثم مر برجل يسبح بحصى، فضربه برجله، ثم قال: لقد سبقتم! ركبتم بدعة ظلماً! ولقد غلبتم أصحاب محمد ﷺ علماً!».

وسنده إلى الصلت صحيح، وهو ثقة من أتباع التابعين[1]، فالسند منقطع.

ثم روى عن أبان بن أبي عياش قال: سألت الحسن عن النظام (خيط ينظم فيه لؤلؤ وخرز ونحوهما) من الخرز والنوى ونحو ذٰلك يُسبَّح به؟ فقال: لم يفعل ذٰلك أحد من نساء النبي ﷺ، ولا المهاجرات.

لكن سنده ضعيف جداً.

الثاني: أنه مخالف لهديه ﷺ؛ قال عبدالله بن عمرو:

«رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه».

رواه أبو داود (١ / ٢٣٥)، والترمذي (٤ / ٢٥٥) وحسنه، وابن حبان (**٢٣٣٤** - موارد)، والحاكم (١ / ٥٤٧)، والبيهقي (٢ / ٢٥٣)، وإسناده صحيح كما قال الذهبي، ثم خرجته في «صحيح أبي داود» (**١٣٤٦**).

ثم هو مخالف لأمره ﷺ، حيث قال لبعض النسوة:

«عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس، ولا تغفلن فتنسين التوحيد (وفي رواية: الرحمة)، **واعقدن بالأنامل، فإنهن** مسؤولات ومستنطقات».

وهو حديث حسن، أخرجه أبو داود وغيره، وصححه الحاكم والذهبي، وحسنه النووي والعسقلاني كما في «أمالي الأذكار» (١ / ٨٤)، وله شاهد عن عائشة موقوف، انظر «صحيح أبي داود» (**١٣٤٥**).

---

(١) وأما قول الشيخ الحبشي: «إنه مجهول»؛ فمن عندياته! انظر ردنا عليه (ص ٤١).

ولذلك ضعف الحديثَ جماعة؛ كما ذكره الشيخ محمد خليل القاوقجي في «شوارق الأنوار الجليلة» (ق ١١٣ / ١).

ثم تبين لي فيما بعد أن السند أشد ضعفاً مما ذكرنا، وأن آفته محمد بن هارون ابن عيسى بن المنصور الهاشمي، فإنه كان يضع الحديث كما يأتي، وقولي أولاً: «هو محمد بن هارون بن العباس. . . إلخ» وهم، سببه أنني ذهلت عن الترجمة التي بعد ابن العباس هٰذا في «تاريخ الخطيب»، فقد قال:

«محمد بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن أبي جعفر المنصور، يكنى: أبا إسحاق، ويُعرف بـ (ابن بُريه). . . وفي حديثه مناكير كثيرة، وقال الدارقطني: لا شيء».

وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق»:

«يضع الحديث».

ثم ساق له حديثاً، ثم قال:

«هٰذا من موضوعاته».

وكذٰلك اتهمه الخطيب، فقال عقب الحديث المشار إليه (٧ / ٤٠٣):

«والهاشمي يعرف بابن بُريه، ذاهب الحديث، يتهم بالوضع».

وإنَّما جزمتُ بأن هٰذا هو راوي الحديث؛ لأن السند فيه أنه محمد بن هارون ابن عيسى، وليس فيه أنه محمد بن هارون بن العباس، فهما شخصان اتفقا في اسمهما واسم أبيهما، واختلفا في اسم جدهما، فالأول اسم جده: عيسى، والآخر اسم جده: العباس، وهٰذا مستور، والأول متهم كما عرفت، فانحصرت شبهة وضع الحديث فيه، وبرئت ذمة عبدالصمد بن موسى منه على ضعفه وروايته المناكير.

والفضل في تنبُّهي لهٰذه الحقيقة يعود إلى مقال لي قديم في الكلام على هٰذا الحديث، فالحمد لله على توفيقه.

هٰذا معنى ما كنت أوردتـه في ردِّي على «التعقب الحثيث» للشيخ الحبشي (ص ١٤ ـ ١٥).

فإن قيل: قد جاء في بعض الأحاديث التسبيح بالحصى، وأنه ﷺ أقره، فلا فرق حينئذ بينه وبين التسبيح بالسبحة كما قال الشوكاني؟

قلت: هٰذا قد يسلم لو أن الأحاديث في ذٰلك صحيحة، وليس كذٰلك، فغاية ما رُوي في ذٰلـك حديثـان أوردهمـا السيوطي في رسالته المشار إليها، فلا بد من ذكرهما، وبيان علتهما:

الأول: عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله ﷺ على امرأة، وبين يديها نوى أو حصى تسبح به، فقال:

«أخبركِ بما هو أيسر عليك من هٰذا أو أفضل؟».

فقال:

«سبحان الله عدد ما خلق في السماء...» الحديث.

رواه أبو داود (١ / ٢٣٥)، والترمذي (٤ / ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، وابن حبان (٢٣٣٠ ـ زوائده)، والدورقي في «مسند سعد» (١٣٠ / ١)، والمخلص في «الفوائد» (٩ / ١٧ / ٢)، والحاكم (١ / ٥٤٧ ـ ٥٤٨)[1] من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال حدثـه عن خزيمـة عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص عن أبيها. وقال الترمذي:

---

(١) وعزاه السيوطي في «المنحة» للنسائي وابن ماجه، وتبعه الشوكاني، وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنه لم يروه ابن ماجه مطلقاً.

الثاني: أن النسائي إنما رواه في «اليوم والليلة»؛ كما في «التحفة» (٣ / ٣٢٥)، فكان ينبغي تقييده، ولم أره في المطبوعة منه.

«حديث حسن».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي، فأخطأ؛ لأن خزيمة هٰذا مجهول، قال الذهبي نفسه في «الميزان»:

«خزيمة؛ لا يُعرف، تفرد عنه سعيد بن أبي هلال».

وكذا قال الحافظ في «التقريب»:

«إنه لا يُعرف».

وسعيد بن أبي هلال مع ثقته؛ حكى الساجي عن أحمد أنه اختلط، وكذٰلك وصفه بالاختلاط يحيى كما في «الفصل» لابن حزم (٢ / ٩٥)، ولعله مما يؤيد ذٰلك روايته لهٰذا الحديث، فإن بعض الرواة الثقات عنه لم يذكروا في إسناده خزيمة، فصار الإسناد منقطعاً، ولذٰلك لم يذكر الحافظ المزي عائشة بنت سعد في شيوخ ابن أبي هلال، فلا يخلو هٰذا الإسناد من علة الجهالة أو الانقطاع، فأنى للحديث الصحة أو الحسن؟!

وجهل ذٰلك أو تجاهله بعض من ألف في سنية السبحة! من أهل الأهواء من المعاصرين، مقلداً في ذٰلك شيخه عبدالله الغماري الذي تجاهل هٰذه الحقائق، فأورد هٰذا الحديث في «كنزه» (١٠٣)؛ ليتوصل منه إلى تجويز السبحة لمريديه! ثم إلى تجوزير تعليقها على العنق كما يفعل بعض مشايخ الطرق.

انظر الرد عليه في مقدمة المجلد الثالث من هٰذه «السلسلة» (ص ٣٧)؛ ترى العجب العجاب.

الآخر: عن صفية قالت:

«دخل عليَّ رسول الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح بهن، فقال: يا بنتَ حُيَيّ! ما هٰذا؟! قلت: أسبِّحُ بهنَّ. قال: قد سبحتُ منذ قمتُ على رأسك أكثر من هٰذا. قلت: علمني يا رسول الله! قال: قولي: سبحان الله عدد ما خلق الله من شيء...».

أخرجه الترمذي (٤/ ٢٧٤)، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٧٣/ ٢٥٥/ ١)، والحاكم (١ / ٥٤٧) من طريق **هاشم بن سعيد** عن **كنانة** مولى صفية عنها. وضعفه الترمذي بقوله:

«هٰذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي، وليس إسناده بمعروف، وفي الباب عن ابن عباس».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي[1]، وهٰذا منه عجب، فإن هاشم بن سعيد هٰذا أورده هو في «الميزان»، وقال:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

ولهٰذا قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

وكنانة هٰذا مجهول الحال، لم يوثقه غير ابن حبان.

ثم استدركت فقلت: لكن قد روى عن كنانة جمع، منهم زهير وحُديج ابنا معاوية، ومحمد بن طلحة بن مصرف، وسعدان بن بشير الجهني، وكل هٰؤلاء الأربعة ثقات، يضم إليهم يزيد بن مغلس الباهلي، وثقه جماعة وضعفه آخرون، فسبيل من

---

(١) وتبعه السيوطي في «المنحة»، واغتر به الشوكاني!

روى عنه مثل هٰؤلاء أن يُحشر في زمرة من قيل فيه: «صدوق»؛ كما حققته أخيراً في بحث مستفيض فريد في «تمام المنة» (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦)، فلا تغتر ببعض الجهلة؛ كالسقاف وغيره، وعليه؛ فعلَّة الحديث هاشم فقط.

ومما يدل على ضعف هٰذين الحديثين أن القصة وردت عن ابن عباس بدون ذكر الحصى، ولفظه؛ قال:

عن جويرية أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح، وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال: ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟ قالت: نعم. قال النبي ﷺ:

«لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات، لو وُزِنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده؛ عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته».

أخرجه مسلم (٨ / ٨٣ ـ ٨٤)، والترمذي (٤ / ٢٧٤) وصححه، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٦١ ـ ١٦٥)، وابن ماجه (١ / ٢٣)، وأحمد (٦ / ٣٢٥ و ٤٢٩ ـ ٤٣٠).

فدل هٰذا الحديث الصحيح على أمرين:

الأول: أن صاحبة القصة هي جُويرية؛ لا صفية كما في الحديث الثاني!

الآخر: أن ذكر الحصى في القصة منكر، ويؤيد هٰذا إنكار عبدالله بن مسعود رضي الله عنه على الذين رآهم يعدون بالحصى، وقد جاء ذٰلك عنه من طرق سبق أحدها[1]، ولو كان ذٰلك مما أقرَّه ﷺ لما خفي على ابن مسعود إن شاء الله، وقد تلقَّى هٰذا الإنكار منه بعض من تخرَّج من مدرسته، ألا وهو إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه

(١) وقد أنكر الشيخ الحبشي هٰذه الطرق المشار إليها! فرددتُ عليه بذكر طريق واحد منها بسند صحيح. انظر (ص ٤٤ ـ ٤٧) من «الرد على التعقب الحثيث».

الكوفي، فكان ينهى ابنته أن تعين النساء على فتل خيوط التسبيح التي يُسبح بها!

رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٨٩ / ٢) بسند جيد[1].

قد يقول قائل: إن العدَّ بالأصابع كما ورد في السنة لا يمكن أن يُضبط به العدد إذا كان كثيراً.

فالجواب: إنما جاء هٰذا الإشكال من بدعة أخرى، وهي ذكر الله في عدد محصور كثير، لم يأت به الشارع الحكيم، فتطلبت هٰذه البدعة بدعة أخرى، وهي السبحة! فإن أكثر ما جاء من العدد في السنة الصحيحة فيما ثبت لدي إنما هو مئة، وهٰذا يمكن ضبطه بالأصابع بسهولة لمن كان ذٰلك عادته.

وأما حديث: «من قال في يوم مئتي مرة: «لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له. . .» الحديث، فالمراد: مئة إذا أصبح، ومئة إذا أمسى؛ كما جاء مصرحاً به في بعض الروايات الثابتة، وبيان ذٰلك في «الصحيحة» (٢٧٦٢).

وأما ما رواه ابن أبي شيبة (٢ / ٣٩١) عن وِقاء عن سعيد بن جبير قال: رأى عمر بن الخطاب رجلاً يسبح بتسابيح معه، فقال عمر: إنما يجزيه من ذٰلك أن يقول: سبحان الله. . . إلخ، فهو منكر لوجوه، منها الانقطاع بينه وبين سعيد، وضعف وِقاء، وهو ابن إياس، وهو لين الحديث.

ولو لم يكن في السبحة إلا سيئة واحدة، وهي أنها قضت على سنة العد بالأصابع، أو كادت، مع اتفاقهم على أنها أفضل؛ لكفى! فإني قلما أرى شيخاً يعقد التسبيح بالأنامل!

ثم إن الناس قد تفنَّنوا في الابتداع بهٰذه البدعة، فترى بعض المنتمين لإحدى

---

(١) وفي هٰذا وما قبله رد صريح على الشيخ الحبشي في زعمه أنه لم يسبقني أحد إلى إنكار السبحة. انظر ردي عليه (ص ٤٤ ـ ٥٤).

الطرق يطوق عنقه بالسبحة[1]! وبعضهم يعدُّ بها وهو يحدثك أو يستمع لحديثك! وآخِرُ ما وقعت عيني عليه من ذٰلك منذ أيام أنني رأيت رجلاً على دراجة عادية، يسير في بعض الطرق المزدحمة بالناس، وفي إحدى يديه سبحة!! يتظاهرون للناس بأنهم لا يغفلون عن ذكر الله طرفة عين! وكثيراً ما تكون هٰذه البدعة سبباً لإضاعة ما هو واجب، فقد اتفق لي مراراً ـ وكذا لغيري ـ أنني سلمت على أحدهم، فردَّ عليَّ السلام بالتلويح بها! دون أن يتلفظ بالسلام! ومفاسد هٰذه البدعة لا تحصَى، فما أحسن ما قال الشاعر:

وكُـلُّ خَيْرٍ في اتِّباعِ من سَلَفْ ... وكُلُّ شرٍّ في ابْتِداعِ مَن خَلَفْ

ثم وقفتُ على حديث ثالث عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«كان يسبح بالحصا».

ولكن إسناده واهٍ جداً، فيه مَن روى عن مالك أحاديث موضوعة، وسيأتي بيان ذٰلك برقم (١٠٠٢) من هٰذه «السلسلة» إن شاء الله تعالى.

٨٤ ـ (كُلُّكُم أفضلُ منهُ).

ضعيف. لم أجده في شيء من كتب السنة، وإنما أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١ / ٢٦) بسند ضعيف، فقال:

«حدثني محمد بن عبيد عن معاوية بن عمر عن أبي إسحاق عن خالد الحذاء

---

(١) ويشجعهم على ذٰلك الشيخ عبدالله الغماري شيخ الطريقة الدرقاوية و. . . بقوله: «وتعليق السبحة في العنق ليس فيه شيء، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه»!

لله دره من فقيه يحسن القياس! فإنه من أبطل القياس على وجه الأرض؛ لأنه بناه على حديث موضوع.

انظر مقدمة المجلد الثالث من هذه «السلسلة» (ص ٣٧).

عن أبي قلابة عن مسلم بن يسار أن رفقة من الأشعريين كانوا في سفر، فلما قدموا قالوا: يا رسول الله! ليس أحد بعد رسول الله أفضل من فلان، يصوم النهار، فإذا نزلنا قام يصلي حتى يرتحل! قال: من كان يمهن له أو يعمل له؟ قالوا: نحن. قال: كلكم أفضل منه».

وهٰذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، لكنه مرسل، فإن مسلم بن يسار هٰذا - وهو البصري الأموي - تابعي، ثم إنهم ذكروا في ترجمته أن أكثر روايته عن أبي الأشعث الصنعاني، وأبي قلابة، وهٰذا الحديث من رواية أبي قلابة عنه، وقد كانت وفاتهما بعد المئة ببضع سنين، ولكن أبا قلابة مدلس. قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«إمام شهير، من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه مدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس».

ولهٰذا أورده الحافظ برهان الدين العجمي الحلبي في رسالته «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٢١)، وكذا الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص ٥)، وقال:

«وصفه بذٰلك الذهبي والعلائي».

فلو أن الحديث سلم من الإرسال، لما سلم من عنعنة أبي قلابة، فالحديث ضعيف على كل حال.

ثم رأيت الحديث في «مصنف عبدالرزاق» (٢٠٤٤٢) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: . . . فذكره نحوه، ولم يذكر فيه مسلم بن يسار.

وهٰذا مرسل أيضاً.

ويغني عنه حديث أنس قال:

«كنا مع النبي ﷺ في السفر، فمنّا الصائم، ومنا المفطر، قال: فنزلنا منزلاً في

يوم حار، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، ومنا من يتقي الشمس بيده. قال: فسقط الصوَّام، فقام المفطرون، فضربوا الأبنية، وسقوا الركاب، فقال رسول الله ﷺ:

«ذهب المفطرون اليوم بالأجر».

رواه البخاري (٦ / ٦٤)، ومسلم (٣ / ١٤٤)، واللفظ له، والنسائي في «الكبرى» (ق ٢٠ / ١).

٨٥ - (يُقْتَلُ عندَ كنزِكُم ثلاثةٌ؛ كلُّهُم ابنُ خليفةٍ، ثم لا يصيرُ إلى واحدٍ منهُم، ثم تطلعُ الراياتُ السودُ من قِبَلِ المشرقِ، فيقتلونَكُم قتلاً لم يُقْتَلْهُ قومٌ، ثم ذكرَ شيئاً لا أحفظه، فقال: فإذا رأيتموه؛ فبايعوه، ولو حبواً على الثلجِ، فإنه خليفةُ الله المهدي).

(وفي رواية:

إذا رأيتُم الرايات السود خرجت من قبل خراسان؛ فأْتوها، ولو حبواً... إلخ).

منكر. أخرجه ابن ماجه (٥١٨ - ٥١٩)، والحاكم (٤ / ٤٦٣ - ٤٦٤) من طريقين عن خالد الحذاء عن **أبي قلابة عن** أبي أسماء عن ثوبان مرفوعاً بالرواية الأولى. وأخرجه أحمد (٥ / ٢٧٧) عن علي بن زيد، والحاكم أيضاً (٤ / ٥٠٢) من طريق عبدالوهاب بن عطاء عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به، لكن علي بن زيد - وهو ابن جدعان - لم يذكر أبا أسماء في إسناده، وهو من أوهامه. ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في كتاب «الأحاديث الواهية» (١٤٤٥) مختصراً، وابن حجر في «القول المسدد في الذب عن المسند» (ص ٤٥)، وقال:

«وعلي بن زيد فيه ضعف».

وبه أعله المناوي في «فيض القدير»، فقال:

«نقـل في «الميزان» عن أحمد وغيره تضعيفه، ثم قال الذهبي: **«أراه حديثاً منكراً»**. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، قال ابن حجر:

ولم يصب، إذ ليس فيهم متهم بالكذب. انتهى».

قلت: وفي هٰذا الكلام أخطاء يجب التنبيه عليها:

١ ـ إعلاله الحديث بابن جدعان يوهم أنه تفرد به، وليس كذٰلك، فقد تابعه خالد الحذاء عند الحاكم وابن ماجه؛ كما تقدم، وهو ثقة من رجال «الصحيحين».

٢ ـ إنه يوهم أن ابن الجوزي أورده من طريق ابن جدعان، وليس كذٰلك، فإنما أورده في «الموضوعات» (٢ / ٣٩) من طريق عمرو بن قيس عن الحسن عن أبي عبيدة عن عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ مرفوعاً نحو الرواية الثانية عن ثوبان. ثم قال ابن الجوزي:

«لا أصل له، عمرو لا شيء، ولم يسمع من الحسن، ولا سمع الحسن من أبي عبيدة».

قلت: ولا أبو عبيدة سمع من أبيه ابن مسعود.

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٣٧) بحديث ابن ثوبان هٰذا، وقد قال في «الزوائد» (ق ٢٤٩ / ٢):

«إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في «الميزان»:

«أراه منكراً»؛ كما تقدم.

وهٰذا هو الصواب، وقد ذهل من صححه عن علته، وهي **عنعنة أبي قلابة**، فإنه من المدلسين؛ كما تقدم نقله عن الذهبي وغيره في الحديث السابق، ولعله لذٰلك ضعف الحديث ابن علية من طريق خالد كما حكاه عنه أحمد في «العلل» (١ / ٣٥٦)، وأقره.

لكن الحديث صحيح المعنى؛ دون قوله: «فإن فيها خليفة الله المهدي».

فقد أخرجه ابن ماجة (٢ / ٥١٧ - ٥١٨) من طريق علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً نحو رواية ثوبان الثانية.

وإسناده حسن بما قبله، فإن فيه يزيد بن أبي زياد، وهو مختلف فيه، فيصلح للاستشهاد به، وليس فيه أيضاً ذكر «خليفة الله»، ولا «خراسان».

وهٰذه الزيادة: «خليفة الله»؛ ليس لها طريق ثابت، ولا ما يصلح أن يكون شاهداً لها، فهي منكرة؛ كما يفيده كلام الذهبي السابق، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يُقال: فلان خليفة الله. لما فيه من إيهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز، وقد بيَّن ذٰلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال في «الفتاوى» (٢ / ٤٦١):

«وقد ظن بعض القائلين الغالطين كابن عربي، أن الخليفة هو الخليفة عن الله، مثل نائب الله، والله تعالى لا يجوز له خليفة، ولهذا «قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! فقال: لست بخليفة الله، ولكن خليفة رسول الله ﷺ، حسبي ذٰلك»[1]، بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره، قال النبي ﷺ:

«اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (١ / ١٠ - ١١) نحوه، ولذٰلك كان الصحابة لا ينادونه إلا بـ «يا خليفة رسول الله!»؛ كما رواه الحاكم (٣ / ٧٩ - ٨٠) من طرق، وصحح بعضها، ووافقه الذهبي.

سفرنا، واخلفنا في أهلنا»[1].

وذلك لأن الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف؛ بموت، أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلف، وسمي خليفة؛ لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه، وكل هٰذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزه عنها، فإنه حي قيوم، شهيد، لا يموت ولا يغيب. . . ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه، ولا يقوم مقامه، إنه لا سَميَّ له، ولا كفء، فمن جعل له خليفة، فهو مشرك به».

٨٦ ـ (الطَّاعونُ وَخْزُ إخوانِكُم مِن الجِنِّ).

لا أصل له بهٰذا اللفظ. وإن أورده ابن الأثير في مادة (وخز) من «النهاية»؛ تبعاً لغريبي الهروي، وإنما هو مركب من حديثين صحيحين كما يأتي بيانه.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٤٧):

«لم أره بهٰذا اللفظ بعد التتبُّع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة، لا في الكتب المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وقد عزاه بعضهم لـ «مسند أحمد»، و«الطبراني»، و«كتاب الطواعين» لابن أبي الدنيا، ولا وجود لذٰلك في واحد منها».

قلت: والحديث في «مسند» أحمد (٤ / ٣٩٥ ، ٤١٣ ، ٤١٧)، وكذا الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧١)، والحاكم أيضاً (١ / ٥٠) من طرق عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ:

«الطاعون وخز أعدائكم من الجن».

---

(١) قلت: أخرجه بهٰذا اللفظ الدارمي (٢ / ٢٨٧) من حديث ابن عمر، وأحمد (٥ / ٨٣)، وابن خزيمة (٢٥٣٣) من حديث عبدالله بن سرجس، وسندهما صحيح.

وأصلهما في «مسلم»، وهما مخرَّجان في «صحيح أبي داود» (٢٣٣٩).

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم».

ووافقه الذهبي.

قلت: هو صحيح، أما على شرط مسلم؛ فلا، فإن فيه عند الحاكم، وكذا أحمد في بعض طرقه أبا بلج، واسمه يحيى بن سليم، وهو ثقة، إلا أنه ليس من رجال مسلم، وله عند أحمد طريق أخرى بسند صحيح أيضاً، وصححه الحافظ.

فهٰذا هو المحفوظ في الحديث: «وخز أعدائكم».

وأما لفظ: «إخوانكم»، فإنما هو في حديث آخر، وهو قوله ﷺ:

«فلا تستنجوا بهما (يعني العظم والبقر)، فإنهما طعام إخوانكم من الجن».

رواه مسلم وغيره، انظر «نيل الأوطار».

فكأنه اختلط على بعضهم هٰذا بالأول. قال السيوطي في «الحاوي»:

«وأما تسميتهم إخواناً في حديث العظم؛ فباعتبار الإيمان، فإن الأخوة في الدين لا تستلزم الاتحاد في الجنس».

وقد أطال الكلام على طرق الحديث، وبيان أنه لا أصل لهٰذه اللفظة: «إخوانكم» في شيء من طرقه الحافظ ابن حجر في كتابه القيم «بذل الماعون في فضل الطاعون» (ق ٢٦ / ١ ـ ٢٨ / ٢).

٨٧ ـ (إذا صَعِدَ الخَطيبُ المِنْبَرَ؛ فلا صلاةَ، ولا كلامَ).

باطل. قد اشتهر بهٰذا اللفظ على الألسنة، وعُلق على المنابر، ولا أصل له! وإنما رواه الطبراني في «الكبير» عن ابن عمرو مرفوعاً بلفظ:

«إذا دخل أحدكم المسجد، والإمام على المنبر، فلا صلاة، ولا كلام، حتى

يفرغ الإمام».

وفيه أيوب بن نهيك، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ٢٥٩):

«سمعتُ أبي يقول: هو ضعيف الحديث، سمعت أبا زرعة يقول: لا أحدث عن أيوب بن نهيك، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: وهو منكر الحديث».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٨٤):

«وهو متروك، ضعفه جماعة. . .».

ولهٰذا قال الحافظ في «الفتح» (٢ / ٣٢٧):

«إنه حديث ضعيف».

وأخرجه البيهقي في «سننه» (٣ / ١٩٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«خروج الإمام يوم الجمعة للصلاة يقطع الكلام».

وقال:

«رفعه خطأ فاحش، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب، أو الزهري».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٠١).

وإنما حكمت على الحديث بالبطلان؛ لأنه ـ مع ضعف سنده ـ يخالف حديثين صحيحين:

الأول: قوله ﷺ:

«إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام، فليصل ركعتين».

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما» من حديث جابر، وفي رواية أخرى عنه قال:

جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له: «يا سليك! قم فاركع

ركعتين، وتجوَّز فيهما». ثم قال:

«إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجوز فيهما».

أخرجه مسلم (٣ / ١٤ ـ ١٥) وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٣).

الآخر: قوله ﷺ:

«إذا قلت لصاحبك: أنصت. يوم الجمعة، والإمام يخطب؛ فقد لغوت».

متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (٦١٩).

فالحديث الأول صريح بتأكد أداء الركعتين بعد خروج الإمام، بينما حديث الباب ينهى عنهما! فمن الجهل البالغ أن ينهى بعض الخطباء عنهما من أراد أن يصليهما وقد دخل والإمام يخطب؛ خلافاً لأمره ﷺ، وإني لأخشى على مثله أن يدخل في وعيد قوله تعالى: ﴿أرأيتَ الذي يَنْهى. عَبْداً إذا صَلَّى﴾[1]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخالِفونَ عَنْ أمرِهِ أنْ تُصيبَهُمْ فِتْنَةٌ أو يُصيبَهُم عذابٌ أليمٌ﴾[2]، ولهذا قال النووي رحمه الله:

«هذا نص لا يتطرق إليه التأويل، ولا أظن عالماً يبلغه ويعتقده صحيحاً فيخالفه».

والحديث الآخر يدل بمفهوم قوله: «والإمام يخطب» أن الكلام والإمام لا يخطب لا مانع منه، ويؤيده جريان العمل عليه في عهد عمر رضي الله عنه، كما قال ثعلبة بن أبي مالك:

---

(١) العلق: ٩ ـ ١٠.

(٢) النور: ٦٣.

«إنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر، حتى يسكت المؤذن، فإذا قام عمر على المنبر، لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبتيه كلتيهما».

أخرجه مالك في «موطئه» (١ / ١٢٦)، والطحاوي (١ / ٢١٧) والسياق له، وابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٠١)، وإسناد الأولين صحيح.

فثبت بهٰذا أن كلام الإمام هو الذي يقطع الكلام، لا مجرد صعوده على المنبر، وأن خروجه عليه لا يمنع من تحية المسجد، فظهر بطلان حديث الباب، والله تعالى هو الهادي للصواب.

٨٨ - (الزَّرْعُ للزَّارِعِ ، وإنْ كانَ غاصِباً).

باطل لا أصل له. قال الصنعاني في «سبل السلام» (٣ / ٦٠):

«لم يخرجه أحد، قال في «المنار»: وقد بحثت عنه فلم أجده. والشارح نقله، وبيض لمخرجه».

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (٥ / ٢٧٢):

«ولم أقف عليه، فلينظر فيه».

قلت: نظرت فيه، فلم أعثر عليه، بل وجدته مخالفاً للأحاديث الثابتة في الباب:

الأول: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرقٍ ظالمٍ حق».

أخرجه أبو داود (٢ / ٥٠) بسند صحيح عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، وحسنه الترمذي (٢ / ٢٢٩)، وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٥٠).

قال في «النهاية»:

«(وليس لعرق ظالم حق) ؛ هو أن يجيء الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله، فيغرس فيها غرساً غصباً ليستوجب به الأرض، والرواية: (لعرق) بالتنوين، وهو على حذف المضاف، أي: لذي عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالماً، والحق لصاحبه، أو يكون الظالم من صفة صاحب العرق، وإن روي (عرق) بالإضافة، فيكون الظالم صاحب العرق، والحق للعرق، وهو أحد عروق الشجرة».

قلت: فظاهر الحديث يدل على أنه ليس له حق في الأرض، ويحتمل أنه حق مطلقاً لا في الأرض ولا في الزرع، ويؤيده الحديث التالي، وهو:

الثاني: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء، وترد عليه نفقته».

أخرجه أبو داود (٢ / ٢٣)، والترمذي (٢ / ٢٩١)، وابن ماجه (٢ / ٩٠)، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ٢٨٠)، والبيهقي (٦ / ١٣٦)، وأحمد (٤ / ١٤١) من حديث رافع بن خديج، وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، والعمل عليه عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق[1]، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن».

قال الصنعاني: وله شواهد تقويه.

قلت: وقد خرجتها مع الحديث، وبينت صحته في «إرواء الغليل» (١٥١٩)، فليراجعه من شاء.

---

(١) قلت: وقد فات هذا الإمام الطحاوي، فقال:

«لا نعلم أحداً من أهل العلم تعلق بهذا الحديث، وقال به؛ غير شريك بن عبدالله النخعي، فأما مَن سواه من أهل العلم؛ فهو على خلافه. وهو قول حسن؛ لما قد شده من حديث رسول الله ﷺ هذا...».

٨٩ - (صاحِبُ الشيءِ أَحَقُّ بحملِهِ؛ إلا أنْ يكونَ ضعيفاً يعجِزُ عنهُ، فيعينُهُ أخوهُ المسلمُ).

موضوع. رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٥ / ١ - ٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٢ / ٥٣ - ٥٤)، والحافظ محمد بن ناصر في «التنبيه» (١٦ / ١ - ٢) من طريق **يوسف بن زياد البصري** عن **عبدالرحمن بن زياد** بن أنعم عن الأغر أبي مسلم عن أبي هريرة قال:

دخلت مع رسول الله ﷺ السوق، فقعد إلى البزازين، فاشترى سراويل بأربعة دراهم، قال: وكان لأهل السوق رجل يزن بينهم الدراهم يقال له: فلان الوزان، قال: فدُعي ليزن ثمن السراويل، فقال له النبي ﷺ: «اتَّزن وأرجح». فقال الوزان: إن هٰذا القول ما سمعته من أحد من الناس، فمن أنت؟ قال أبو هريرة: فقلت: حسبك من الرهق والجفاء في دينك ألا تعرف نبيك! فقال: أهٰذا نبي الله؟ وألقى الميزان، ووثب إلى يد رسول الله ﷺ، فجذبها رسول الله ﷺ وقال: «مه! إنما يفعل هٰذا الأعاجم بملوكها، وإني لست بملك، إنما أنا رجل منكم». ثم جلس، فاتَّزن الدراهم، وأرجح كما أمره النبي ﷺ، فلما انصرفنا تناولت السراويل من رسول الله ﷺ لأحملها عنه، فمنعني، وقال: . . . الحديث. قال: قلت: يا رسول الله! أو إنك لتلبس السراويل؟ قال: «نعم، بالليل والنهار، وفي السفر والحضر - قال يوسف: وشككت أنا في قوله: ومع أهلي - فإني أمرت بالستر، فلم أجد ثوباً أستر من السراويل».

قلت: وهٰذا إسناد واهٍ بمرةٍ؛ يوسف هٰذا قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢ / ٣٨٨):

«منكر الحديث».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٧) من طريق ابن عدي عن يوسف هٰذا، ثم قال:

«لا يصح. قال الدارقطني في «الأفراد»: الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالأباطيل، ولم يروه عن الإفريقي غيره».

وقال المناوي في «الفيض»:

«قال الحافظ العراقي وابن حجر: ضعيف. وقال السخاوي: ضعيف جداً، بل بالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه، وقال: فيه يوسف بن زياد عن عبدالرحمن الإفريقي، ولم يروه عنه غيره. ورده المؤلف (يعني السيوطي) أنه لم يتفرد به يوسف، فقد خرجه البيهقي في «الشعب»، و«الأدب» من طريق حفص بن عبدالرحمن. ويرد بأن عبدالرحمن (يعني الإفريقي)؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، فهو كاف بالحكم بوضعه».

قلت: والحق مع ابن الجوزي لما سيأتي، وما ذكره المناوي عن السيوطي من متابعة حفص بن عبدالرحمن؛ لعله تحريف، فالذي رأيته في «التعقبات على الموضوعات» للسيوطي (ص ٣٢ - ٣٣) جعفر بن عبدالرحمن بن زياد، ولا آمن على نسخة «التعقبات» وكذا «الفيض» التحريف، وعلى كل حال لم أعرف ابن عبدالرحمن هٰذا، والله أعلم[1].

وكلام ابن الجوزي السابق نقله السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٦٣)، وارتضاه؛ لأنه لم يتعقبه بشيء، لكنه قال: «أخرجه الطبراني»!

وقال في «الحاوي» (٢ / ١٠١) بعد أن عزاه للطبراني وأبي يعلى:

«ويوسف وشيخه ضعيفان».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٢١ - ١٢٢):

---

(١) ثم تبيَّن لي أن الصواب ما في «الفيض»: «حفص بن عبدالرحمٰن»، فإنه كذٰلك في «الشعب» (٢ / ٢٣٦ / ١)، وكذا في «الآداب» (رقم ٧٥٨) من طريق فتح بن الحجاج عنه. لكنْ فتح هٰذا وشيخه حفص؛ لم أعرفهما.

«رواه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وفيه يوسف بن زياد البصري، وهو ضعيف».

قلت: فذهل عن كونه شديد الضعف، وعن علته الأخرى، وهي ضعف الإفريقي.

ويوسف هٰذا ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦)، وروى عن النسائي أنه قال: ليس بثقة. وعن البخاري والساجي: منكر الحديث. وكذا قال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢٢٢)، فهو متهم.

ثم رأيت السخاوي قد أورد الحديث في «الفتاوى الحديثية» (ق٨٦/ ١)[1]، وقال:

«سنده ضعيف جداً، واقتصر شيخنا في «فتح الباري» على ضعف رواته، ولشدة ضعفه جزم بعض العلماء بأنه ﷺ لم يلبس السراويل».

٩٠ - (عليكُمْ بِلِباسِ الصوفِ؛ تجدوا حلاوةَ الإيمانِ في قلوبِكُم، وعليكُم بلباسِ الصوفِ؛ تَجِدوا قلةَ الأكلِ، وعليكُم بلباسِ الصوفِ؛ تُعرفونَ بهِ في الآخرةِ، وإنَّ لباسَ الصوفِ يورِثُ القلبَ التفكُّرَ، والتفكُّرُ يورثُ الحكمَةَ، والحكمَةُ تجري في الجوفِ مجرى الدمِ، فمَن كثرَ تفكُّرُه؛ قلَّ طعمهُ، وكلَّ لسانُه، ورقَّ قلبُه، ومَن قلَّ تفكُّرُه؛ كَثُرَ طعمُهُ، وعظُمَ بدنُهُ، وقسا قلبُه، والقلبُ القاسي بعيدٌ مِن الجنةِ، قريبٌ مِن النارِ).

موضوع. رواه أبو بكر ابن النقور في «الفوائد» (١ / ١٤٧ - ١٤٨)، وابن بشران في «الأمالي» (٢ / ٩ / ١)، والديلمي في «مسند الفردوس» (٢ / ٢٨١)،

---

(١) مخطوط في مكتبة شيخ الإسلام في المدينة المنورة.

وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٤٨) من طريق الخطيب عن **محمد بن يونس الكديمي**: حدثنا **عبدالله بن داود الواسطي** التمَّار: حدثنا إسماعيل بن عياش عن ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً به.

ثم قال ابن النقور:

«غريب، تفرد به عبدالله بن داود الواسطي التمار، وفيه نظر، وعنه الكديمي».

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، الكديمي يضع، وشيخه لا يحتج به».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٦٤)، إلا أنه بيَّن أن في الحديث إدراجاً، فقال:

«قلت: قال البيهقي في «شعب الإيمان»: أنبأنا أبو عبدالله الحافظ (هو الحاكم صاحب «المستدرك»): أنبأنا أبو بكر الفقيه: أنبأنا محمد بن يونس.

قلت: فساق إسناده مثلما تقدم مقتصراً من المتن على قوله: «عليكم بلباس الصوف؛ تجدوا حلاوة الإيمان».

قال البيهقي: وأنبأنا أبو عبدالرحمن.

قلت: فساق إسناده إلى الكديمي مثله، وزاد في الحديث [متناً][1] منكراً، فضربتُ عليه، وهو قوله:

«عليكم بلباس الصوف تجدون قلة الأكل... إلخ» الحديث.

ويشبه أن يكون من كلام بعض الرواة، فألحق بالحديث، والله أعلم».

وفي العبارة تشويش يوضحها ما في «فيض القدير»:

(١) هٰذه الزيادة استدركتها من «شعب الإيمان» (٢ / ٢٢٥ / ٢)، وهي ترفع التشويش الآتي ذكره، وتؤيد ما في «الفيض»، و«المدرج»، وكان في الأصل أخطاء أخرى، فصححتها منه.

«قال البيهقي: وهٰذه زيادة منكرة، ويشبه كونها من كلام . . .».

ثم وجدت العبارة قد نقلها السيوطي في «المدرج إلى المدرج» (٦٤ / ٢) على الصواب، فقال ما نصه:

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، وقال: إن المرفوع منه: «عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الإيمان في قلوبكم» فقط. والباقي زيادة منكرة، قال: ويشبه . . .».

قلت: وهٰذا هو مستند السيوطي في اقتصاره في «الجامع الصغير» على الشطر الأول من الحديث، عازياً له للحاكم والبيهقي، وماذا يفيده هٰذا ما دام المزيد عليه كالمزيد؛ كلاهما من طريق محمد بن يونس الوضاع؟! وقال ابن حبان: لعله وضع أكثر من ألفي حديث!

ثم رأيته في «المستدرك» (١ / ٢٨) من هٰذا الوجه مقتصراً على الجملة الأولى منه، أورده شاهداً، وقال الذهبي:

«طريق ضعيف».

لكن أخرجه الديلمي أيضاً من طريق **عبدالرحمن بن محمد المروزي**: حدثنا **أحمد بن عبدالله**: حدثنا أخي **محمد** عن إسماعيل بن عياش به نحوه.

قلت: والمروزي هٰذا الظاهر أنه ابن حبيب الحبيبي المروزي؛ قال في «اللسان»:

«قال الدارقطني: يحدث بنسخ وأحاديث مناكير».

وأحمد بن عبدالله، أظنه الجويباري الكذاب المشهور.

وأخوه محمد؛ أرى أنه الذي في «اللسان»:

«محمد بن عبدالله الجويباري، عن مالك، قال الخطيب: (مجهول)».

٩١ ـ (لأنْ أحْلِفَ باللهِ وأكذِبَ أحَبُّ إليَّ مِن أنْ أحْلِفَ بغيرِ اللهِ وأصدُقَ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٢٦٧)، وفي «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨١) من طريق **محمد بن معاوية**: ثنا عُمر بن علي المقدمي: ثنا مسعر عن وبرة عن همام عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال أبو نعيم في «الأخبار»:

«ورواه الناس موقوفاً».

وقال في «الحلية»:

«تفرد به محمد بن معاوية».

قلت: وهو النيسابوري، كذبه الدارقطني. وقال ابن معين:

كذاب.

والمعروف ـ كما ذكر أبو نعيم ـ أن الحديث من قول ابن مسعود.

كذلك رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٧ / ٢) بسند صحيح، ورجاله رجال الصحيح؛ كما في «المجمع» (٤ / ١٧٧).

٩٢ ـ (ثلاثٌ مَن كُنَّ فيهِ نَشَرَ الله عليهِ كَنَفَهُ، وأدخَلَهُ الجنةَ: رفقٌ بالضعيفِ، والشفقةُ على الوالدينِ، والإحسانُ إلى المملوكِ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ٣١٦) من طريق **عبدالله بن إبراهيم الغفاري المديني**: ثني **أبي** عن أبي بكر بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب».

قلت: عبدالله بن إبراهيم؛ نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث، وقال

الحاكم:

«روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره».

قلت: وأبوه مجهول كما في «التقريب».

فالحديث بهٰذا الإسناد موضوع. وقد أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٤٩) مشيراً لضعفه بزيادة:

«وثلاث مَن كنَّ فيه أظله الله عز وجل تحت عرشه يوم لا ظل إلا ظله: الوضوء في المكاره، والمشي إلى المساجد في الظُّلم، وإطعام الجائع».

وقال:

«رواه الترمذي بالثلاث الأول فقط، وقال: حديث غريب. ورواه أبو الشيخ في «الثواب»، وأبو القاسم الأصبهاني بتمامه».

٩٣ - (يصفُّ الناسُ يومَ القيامَةِ صفوفاً، فيمرُّ الرجلُ مِن أهلِ النارِ على الرجلِ، فيقولُ: يا فلانُ! أما تَذْكُرُ يومَ استسقَيْتَ، فسقيتُكَ شَربةً؟ قال: فيُشْفَعُ له. ويمرُّ الرجلُ فيقولُ: أما تَذْكُرُ يومَ ناوَلْتُك طَهوراً؟ فيُشْفَعُ له. ويمرُّ الرجلُ فيقولُ: يا فلانُ! أما تَذْكُرُ يومَ بعثْتَني في حاجةِ كذا وكذا، فذهبْتُ لكَ؟ فيُشْفَعُ له).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٩٤) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً.

ويزيد هذا هو ابن أبان، وهو ضعيف كما قال الحافظ وغيره، وقد روى غيره نحو هٰذا عن أنس، ولا يصح منها شيء.

انظر «الترغيب» (٢ / ٥٠ - ٥١).

٩٤ - (عُـرى الإِسـلامِ وقـواعِـدُ الـدينِ ثلاثـةٌ، عليهِنَّ أُسِّسَ الإِسلامُ، مَن تَرَكَ واحدةً منهنَّ؛ فهو بها كافرٌ حلالُ الدَّمِ: شهادَةُ أنْ لا إلٰهَ إلا الله، والصلاةُ المكتوبةُ، وصومُ رمضانَ).

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (ق ١٢٦ / ٢)، واللالكائي في «السنة» (١ / ٢٠٢ / ١) من طريق **مؤمل بن إسماعيل** قال: ثنا حماد بن زيد عن **عمرو بن مالك النكري** عن أبي الجوزاء عن ابن عباس - قال حماد: ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ - قال... فذكره. قال المنذري (١ / ١٩٦)، وتبعه الهيثمي (١ / ٤٨):

«وإسناده حسن».

قلت: وفيما قالاه نظر، فإن عَمراً هٰذا لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٢٢٨ و٨ / ٤٨٧)، وهو متساهل في التوثيق، حتى إنه ليوثق المجهولين عند الأئمة النقاد كما سبق التنبيه على ذٰلك مراراً[1]، فالقلب لا يطمئن لما تفرد بتوثيقه، ولا سيما أنه قد قال هو نفسه في مالك هٰذا:

«يعتبر حديثه من غير رواية ابنه يحيى عنه، يخطىء ويغرب»[2].

فإذا كان من شأنه أن يخطىء ويأتي بالغرائب، فالأحرى به أن لا يحتج بحديثه إلا إذا تُوبِعَ عليه، لكي نأمن خطأه، فأما إذا تفرَّد بالحديث كما هنا؛ فاللائق به الضعف.

وأيضاً، فإن مؤمل بن إسماعيل صدوق كثير الخطأ؛ كما قال أبو حاتم وغيره.

---

(١) انظر (ص ٨٠ / الحديث ٢٣).

(٢) كذا نقله الحافظ في «التهذيب»، وليس في مخطوطة الظاهرية من «الثقات» (٢ / ٢١٢) ولا في المطبوعة قوله:

«يخطىء ويغرب».

ويغلب على الظن أن الحديث إن كان له أصل عن ابن عباس رضي الله عنه، فهو موقوف عليه، فقد تردَّد حماد بن زيد بعض الشيء في رفعه إلى النبي ﷺ.

نعم، جزم برفعه إلى النبي ﷺ سعيد بن زيد أخو حماد، لكنْ سعيد هٰذا ليس بحجة؛ كما قال السعدي، وقال النسائي وغيره:

«ليس بالقوي».

ثم إن ظاهر الحديث مخالف للحديث المتفق على صحته:

«بُني الإسلام على خمس...» الحديث، وذٰلك من وجهين:

الأول: أن هٰذا جعل أسس الإسلام خمسة، وذاك صيَّرها ثلاثة.

الآخر. أن هٰذا لم يقطع بكفر مَن ترك شيئاً من الأسس، بينما ذاك يقول:

«مَن ترك واحدة منهن فهو كافر».

وفي رواية سعيد بن حماد:

«فهو بالله كافر».

ولا أعتقد أن أحداً من العلماء المعتبرين يكفِّر من ترك صوم رمضان مثلاً غير مستحل له، خلافاً لما يفيده ظاهر الحديث، فهٰذا دليل عملي من الأمة على ضعف هٰذا الحديث. والله أعلم.

ومما لا شك فيه أن التساهل بأداء ركن واحد من هٰذه الأركان الأربعة العملية مما يعرض فاعل ذٰلك للوقوع في الكفر؛ كما أشار إلى ذٰلك قوله ﷺ:

«بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة».

رواه مسلم وغيره[1].

---

(١) وهو مخرَّج في «الروض النضير» (٢٢٤ و٢٢٥)، و«صحيح الترغيب» (٥٦٣).

فيُخشى على من تهاون بالصلاة أن يموت على الكفر والعياذ بالله تعالى . لكن ليس في هٰذا الحديث الصحيح ، ولا في غيره ، القطع بتكفير تارك الصلاة ، وكذا تارك الصيام ، مع الإيمان بهما ، بل هٰذا مما تفرد به هٰذا الحديث الضعيف . والله أعلم .

وأما الركن الأول من هٰذه الأركان الخمسة : «شهادة أن لا إلٰه إلا الله» ؛ فبدونها لا ينفع شيء من الأعمال الصالحة ، وكذٰلك إذا قالها ولم يفهم حقيقة معناها ، أو فهم ، ولكنه أخل به عملياً ، كالاستغاثة بغير الله تعالى عند الشدائد ، ونحوها من الشركيات .

٩٥ - (التَّائِبُ حبيبُ اللهِ) .

لا أصل له بهٰذا اللفظ . وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٤٣٤) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ! وقال الشيخ تاج الدين السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٤ - ١٧٠) :

«لم أجد له إسناداً» .

ونحوه الحديث الآتي :

٩٦ - (إنَّ الله يُحِبُّ العبدَ المؤمِنَ المفتنَ التوابَ) .

موضوع . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (رقم ٦٠٥ ، ٨١٠) ، ومن طريقه أبو نُعيم في «الحلية» (٣ / ١٧٨ - ١٧٩) عن **أبي عبدالله مسلمة الرازي** عن **أبي عمرو البجلي** عن **عبدالملك بن سفيان الثقفي** عن أبي جعفر محمد بن علي عن محمد بن الحنفية عن أبيه مرفوعاً .

وهٰذا إسناد موضوع ؛ **أبو عبدالله مسلمة الرازي لم أجد له ترجمة** ، ولم يورده الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» مع أنه على شرطه ،

وقد فاته من مثله تراجم كثيرة .

وأبو عمرو البجلي؛ قال الذهبي في «الميزان»، ثم الحافظ في «التعجيل» :

«يقال : اسمه عَبيدة، حدث عنه حرمي بن حفص، قال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به» .

وقد جزم الحافظ في «الكنى» من «لسان الميزان» (٦ / ٤١٩) بأنه هو عَبيدة بن عبدالرحمن، ويؤيده أن الذهبي ثم العسقلاني أورداه في «الأسماء» هٰكذا :

«عَبيدة بن عبدالرحمن أبو عمرو البجلي ، ذكره ابن حبان فقال : روى عن يحيى ابن سعيد، حدث عنه حرمي بن حفص، يروي الموضوعات عن الثقات، روى عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب قال :

أخذت من لحية النبي ﷺ شيئاً، فقال : لا يصيبك السوء أبا العرب» .

قلت : وقد أورده ابن أبي حاتم فيمن اسمه «عَبيدة» بالفتح (٣ / ١ / ٩٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وفي هٰذا تنبيه على أنه لا ينبغي أن يُحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على أنه ثقة؛ كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين، وبعض مدَّعي العلم، فإنك ترى هٰذا الرجل قد سكت عنه، ويبعد جداً أن يكون عنده ثقة، مع قول ابن حبان فيه ما تقدم، فتأمل .

بل إن ابن أبي حاتم رحمه الله قد نصَّ في أول كتابه (١ / ١ / ٣٨) على أن الرواة الذين أهملهم من الجرح والتعديل؛ إنما هو لأنه لم يقف فيهم على شيء من ذٰلك، فأوردهم رجاء أن يقف فيهم على الجرح والتعديل، فيلحقه بهم .

وعبدالملك بن سفيان الثقفي؛ قال الحسيني :

«**مجهول**» . وأقره الحافظ في «التعجيل» .

والحديث في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٠٠)، وقال:

«رواه عبدالله وأبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

وعزاه إليهما شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ٥)، وقال:

«سنده ضعيف».

ثم رأيته في «مفتاح المعاني» (٦٧ / ١) من طريق **الواقدي**: ثنا إبراهيم بن إسماعيل عن عبدالله بن أبي سفيان عن يزيد بن ركانة عن محمد بن الحنفية به.

لكن الواقدي كذاب؛ فالحديث موضوع، وإن ذكره في «الجامع» من الطريق الأولى.

٩٧ - (إنَّ الله يُحِبُّ الشَّابَّ التائِبَ).

ضعيف. قال العراقي في «التخريج» (٤ / ٤ - ٥):

«رواه ابن أبي الدنيا في «التوبة»، وأبو الشيخ في كتاب «الثواب»؛ من حديث أنس، بسند ضعيف».

٩٨ - (إنَّ الله يُحِبُّ الشَّابَّ الذي يُفني شبابَهُ في طاعةِ اللهِ عزَّ وجلَّ).

موضوع. رواه أبو نُعيم (٥ / ٣٦٠)، وعنه الديلمي في «مسند الفردوس» (١ / ٢ / ٢٤٧) من طريق **محمد بن الفضل بن عطية** عن سالم الأفطس عن عمر بن عبدالعزيز عن عبدالله مرفوعاً.

وهٰذا إسناد موضوع؛ محمد بن الفضل كذاب، وقد تقدم، هٰذه هي علة الحديث.

ثم إني أخشى أن يكون منقطعاً بين عمر بن عبدالعزيز وابن عمر، فقد كانت سن عمر يوم وفاة ابن عمر نحو ثلاثة عشر سنة.

٩٩ - (إِنَّ الله يُحِبُّ الناسِكَ النَّظيفَ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٠ / ١١ - ١٢) من طريق **عبدالله ابن إبراهيم الغفاري** عن **المنكدر بن محمد** عن أبيه محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع؛ الغفاري متهم بالوضع، والمنكدر لين الحديث؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وهٰذا الحديث والذي قبله من موضوعات «الجامع الصغير»!

١٠٠ - (حسناتُ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقَرَّبينَ).

باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٤٤) بلفظ:

«قال القائل الصادق: حسنات الأبرار...».

قال السبكي (٤ / ١٤٥ - ١٧١):

«ينظر إن كان حديثاً، فإن المصنف قال: قال القائل الصادق. فينظر من أراد».

قلت: الظاهر أن الغزالي لم يذكره حديثاً، ولذٰلك لم يخرجه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»، وإنما أشار الغزالي إلى أنه من قول أبي سعيد الخراز الصوفي، وقد أخرجه عنه ابن الجوزي في «صفوة الصفوة» (٢ / ١٣٠ / ١)، وكذا ابن عساكر في ترجمته كما في «الكشف» (١ / ٣٥٧)، قال:

«وعده بعضهم حديثاً، وليس كذٰلك».

قلت: وممَّن عده حديثاً: الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد الشافعي، فإنه قال في كتابه «الظل المورود» (ق ١٢ / ١):

«فقد رُوي أنه ﷺ قال: . . .»، فذكره.

ولا يشفع له أنَّه صدَّره بصيغة التمريض ـ إن كانت مقصودة منه ـ لأن ذٰلك إنما يفيد فيما كان له أصل ولو ضعيف، وأما فيما لا أصل له ـ كهٰذا ـ فلا.

قلت: ثم إن معنى هٰذا القول غير صحيح عندي؛ لأن الحسنة لا يمكن أن تصير سيئة أبداً؛ مهما كانت منزلة من أتى بها، وإنما تختلف الأعمال باختلاف مرتبة الآتين بها إذا كانت من الأمور الجائزة التي لا توصف بحسن أو قبح، مثل الكذبات الثلاث التي أتى بها إبراهيم عليه السلام، فإنها جائزة؛ لأنها كانت في سبيل الإصلاح، ومع ذٰلك فقد اعتبرها إبراهيم عليه السلام سيئة، واعتذر بسببها عن أن يكون أهلاً لأن يشفع في الناس صلى الله عليه وعلى نبينا وسائر إخوانهما أجمعين.

وأما اعتبار الحسنة التي هي قربة إلى الله تعالى سيئة بالنظر إلى أن الذي صدرت منه من المقربين، فمما لا يكاد يُعقل.

ثم وقفت على كلام مطول في هٰذا الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية قال فيه:

«هٰذا ليس محفوظاً عمَّن قوله حجة، لا عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو كلام [لبعض الناس][1]، وله معنى صحيح، وقد يُحمل على معنى فاسد».

ثم أفاض في بيان ذٰلك، فمَن شاء الاطلاع عليه فليراجعه في رسالته في التوبة (ص٢٥١ ـ ٢٥٥) من جامع الرسائل، تحقيق صديقنا الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله تعالى.

---

(١) بياض في الأصل، نبه عليه المحقق، واستدركته من «مجموع الفتاوى» (٨ / ٣٨٣).

١٠١ - (أَما إنِّي لا أنْسى، ولكِنْ أُنَسَّى لأشرِّعَ).

باطل لا أصل له. وقد أورده بهٰذا اللفظ الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٣٨) مجزوماً بنسبته إليه ﷺ، فقال العراقي في «تخريجه»:

«ذكره مالك بلاغاً بغير إسناد، وقال ابن عبدالبر: لا يوجد في «الموطأ» إلا مرسلاً لا إسناد له، وكذا قال حمزة الكناني: إنه لم يرد من غير طريق مالك. وقال أبو طاهر الأنماطي: وقد طال بحثي عنه وسؤالي عنه للأئمة والحفاظ، فلم أظفر به، ولا سمعت عن أحد أنه ظفر به. قال: وادَّعى بعض طلبة الحديث أنه وقع له مسنداً».

قلت: فالعجب من ابن عبدالبر كيف يورد الحديث في «التمهيد» جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ في غير موضع منه، فانظر (١ / ١٠٠ و٥ / ١٠٨ و١٠ / ١٨٤)؟!

والحديث في «الموطأ» (١ / ١٦١): عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأنسى أو أُنَسَّى لأسن».

فقول المعلق على «زاد المعاد» (١ / ٢٨٦): «وإسناده منقطع»؛ ليس بصحيح بداهة؛ لأنه كما ترى بلاغ لا إسناد له، ولذٰلك قال الحافظ فيما نقل الزرقاني في «شرح الموطأ» (١ / ٢٠٥):

«لا أصل له».

وظاهر الحديث أنه ﷺ لا ينسى بباعث البشرية، وإنما ينسيه الله ليشرع، وعلى هٰذا فهو مخالف لما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكِّروني».

ولا ينافي هٰذا أن يترتب على نسيانه ﷺ حِكَم وفوائد من البيان والتعليم، والقصد أنه لا يجوز نفي النسيان الذي هو من طبيعة البشر عنه ﷺ لهٰذا الحديث الباطل! لمعارضته لهٰذا الحديث الصحيح.

١٠٢ - (النَّاسُ نيامٌ، فإذا ماتوا؛ انْتَبَهوا).

لا أصلَ له. أورده الغزالي (٤ / ٢٠) مرفوعاً إليه ﷺ! فقال الحافظ العراقي، وتبعه السبكي (٤ / ١٧٠ - ١٧١):

«لم أجده مرفوعاً، وإنما يُعزى إلى علي بن أبي طالب».

ونحوه في «الكشف» (٢ / ٣١٢).

١٠٣ - (جالِسوا التَّوَّابينَ؛ فإنَّهم أرَقُّ أفئدةً).

لا أصل له. أورده الغزالي مرفوعاً إلى النبي ﷺ! فقال مخرجه العراقي (٤ / ٣١)، وتبعه السبكي (٤ / ١٧١):

«لم أجده مرفوعاً».

قال العراقي:

«وهو من قول عون بن عبدالله رواه ابن أبي الدنيا في التوبة».

١٠٤ - (مَن لَمْ يَكُنْ عندَهُ صدقةٌ؛ فلْيَلْعَنِ اليهودَ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤ / ٢٧٠) من طريق علي بن الحسين بن حبان قال: وجدت في كتاب أبي - بخط يده - قال أبو زكريا (يعني ابن معين): يعقوب بن محمد الزهري صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدث، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. قال ابن معين:

«هٰذا كذب وباطل، لا يحدث بهٰذا أحد يعقل».

وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٥٧) من طريق الخطيب، ثم قال ابن الجوزي:

«يعقوب؛ قال أحمد بن حنبل: لا يساوي شيئاً».

وتعقبه السيوطي (٢ / ٧٦) بنقول أوردها، فيها توثيق ليعقوب هٰذا، ثم لم يكشف القناع عن علة هٰذا الحديث الباطل، **وهي الانقطاع**، فقد قال الذهبي في ترجمة يعقوب:

«وأخطأ من قال: إنه روى عن هشام بن عروة، لم يلحقه، ولا كأنه ولد إلا بعد موت هشام».

ثم قال:

«وأردأ ما روى: عن رجل عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً هٰذا الحديث».

قلت: ولعل هٰذا الرجل الذي لم يسم هو عبدالله بن محمد بن زاذان المدني، وهو هالك كما يأتي، فقد أخرج الحديث ابن عدي، ومن طريقه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢٨٢)، وكذا الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٣٣ / ٢) من طريق عبدالله هٰذا عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.

أورده ابن الجوزي من هٰذا الوجه أيضاً، وأعله بقوله:

«قال ابن عدي: عبدالله بن محمد بن زاذان؛ له أحاديث غير محفوظة».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«هالك».

ثم ساق له هٰذا الحديث من طريق ابن عدي، قال الذهبي:

«هٰذا كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وللحديث طريق أخرى رواه الخطيب أيضاً (١ / ٢٥٨) من طريق إسماعيل ابن محمد الطلحي عن سليم - يعني المكي - عن **طلحة بن عمرو** عن عطاء عن أبي

هريرة مرفوعاً به .

وأعله ابن الجوزي بقوله :

«لا يصح ؛ طلحة ، وسليم ، والطلحي متروك» .

فتعقبه السيوطي (٢ / ٨٥) بقوله :

«قلت : الطلحي روى عنه ابن ماجه ، ووثقه مطين ، وذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : كأن السيوطي يشير بهٰذا إلى أن علة الحديث ممَّن فوق الطلحي هٰذا ، وهو الصواب ، فإن سليماً هٰذا هو ابن مسلم الخشاب ؛ قال النسائي :

«متروك الحديث» .

وقال أحمد :

«لا يساوي حديثه شيئاً» .

وطلحة بن عمرو ؛ قال النسائي :

«متروك الحديث» .

وقد أنكر عليه عبدالرحمن بن مهدي أحاديث حدَّث بها الناس على مصطبة ، فقال :

«أستغفر الله العظيم وأتوب إليه منها» !

فقال له :

«اقعد على مصطبة وأخبر الناس» .

فقال :

«أخبروهم عني» !

ثم قال السيوطي :

«وقد سرق هٰذا الحديث **أبو الحسن محمد بن أحمد بن سهل الباهلي**، فرواه عن وهب بن بقية عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبيه عن عائشة.

أخرجه ابن عدي (٣١٨ / ١)، وقال:

«الزهري لم يرو عن أبيه حرفاً، والحديث باطل، والحمل فيه على أبي الحسن هٰذا، فإنه كان ممَّن يضع الحديث إسناداً ومتناً، ويسرق من حديث الضعاف، ويلزقها على قوم ثقات».

(تنبيه): أورد هٰذا الحديث الشيخُ العجلونيُّ في «الكشف» (٢ / ٢٧٧)، ولم يتكلم عليه بشيء هو ولا من نقله عنه، وهو ابن حجر الهيتمي! وهٰذا مما يدلُّ على أن الشيخ العجلوني ليس من النقاد، وإلا كيف يخفى عليه حال هٰذا الحديث الباطل.

وقد قال الشيخ علي القاري في هٰذا الحديث (ص ٨٥):

«لا يصح».

يعني أنه موضوع.

ونقل (ص ١٠٩) عن ابن القيم أن من علامات الحديث الموضوع أن يكون باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلامه عليه الصلاة والسلام، ثم ساق أحاديث هٰذا منها، وقال:

«فإن اللعنة لا تقوم مقام الصدقة أبداً».

١٠٥ - (مَن وافَقَ مِن أخيهِ شهوةً؛ غَفَرَ اللهُ لهُ).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦، ٤٣٧)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٦٦) من طريق **نصر بن نجيح الباهلي** قال: حدثنا **عمر أبو حفص** عن زياد النميري عن أنس بن مالك عن أبي الدرداء مرفوعاً. قال العقيلي:

«ونصر وعمر مجهولان بالنقل، والحديث غير محفوظ».

ومن طريق العقيلي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧١)، وقال:

«موضوع، عمر متروك».

وأقره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١١):

وأما السيوطي؛ فتعقبه في «اللآلىء» (٢ / ٨٧) بقوله:

«قلت: أخرجه البزار والطبراني، وقال: أبو حفص لم يكن بالقوي».

قلت: هٰذا القول فيه تساهل كثير، فالرجل شديد الضعف، حتى قال ابن خراش:

«كذاب، يضع الحديث».

ثم ذكر له السيوطي شاهداً، وهو الحديث الآتي، وفيه متهم كما يأتي، فلا قيمة لهٰذا التعقيب!

١٠٦ - (مَن أَطْعَمَ أخاهُ المُسْلِمَ شهْوَتَهُ؛ حرمَهُ الله النارَ).

موضوع. أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» بإسناده إلى **محمد بن عبدالسلام**: حدثنا عبدالله بن مخلد بن خالد التميمي صاحب أبي عبيد: حدثنا عبدالله بن المبارك عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال البيهقي:

«هو بهٰذا الإسناد منكر».

قلت: **وعلته محمد بن عبدالسلام**، وهو ابن النعمان، وقال ابن عدي:

«كان ممَّن يستحل الكذب».

قلت: وهٰذا الحديث ذكره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٨٧) شاهداً للحديث الذي قبله، وقد تبيَّن أنه موضوع أيضاً، وكلا الحديثين أوردهما في «الجامع الصغير»!

١٠٧ - (مَن لذَّذَ أخاهُ بما يَشْتَهي؛ كَتَبَ الله لهُ ألفَ ألفِ حسنةٍ، ومَحى عنهُ ألفَ ألفِ سيئةٍ، ورفَعَ لهُ ألفَ ألفِ درجةٍ، وأطعَمَهُ الله مِن ثلاثِ جنَّاتٍ: جنةِ الفردوسِ، وجنةِ عدنٍ، وجنةِ الخلدِ).

موضوع. أورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ١١) جازماً بنسبته إلى النبي ﷺ! وقال السبكي في «الطبقات»:

«إنه لم يجد له إسناداً».

وأما العراقي؛ فقال في «تخريج الإحياء»:

«وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية محمد بن نعيم عن أبي الزبير عن جابر، وقال: قال أحمد بن حنبل: هٰذا باطل كذب».

وكذا في «الميزان»، و «اللسان».

قلت: لكن ابن الجوزي إنما أورد الحديث (٢ / ١٧٢) إلى قوله: «ألف ألف حسنة»؛ دون باقيه، وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٨٧)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٦٢ / ٢)، وأورده موفق الدين بن قدامة في «المنتخب» (١٠ / ١٩٦ / ١)، ونقل عن أحمد أنه قال:

«هٰذا كذب، هٰذا باطل».

١٠٨ - (كانَ يأكلُ العنبَ خرطاً).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٠ / ١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢ / ٢٠١ / ١) بسنده عن **سليمان [بن] الربيع** عن **كادح بن رحمة**: حدثنا حصين بن نمير عن **حسين بن قيس** عن عكرمة عن ابن عباس عن العباس مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وكادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يُتابع عليه في أسانيده ولا في متونه» .

ومن طريق ابن عدي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٨٧) ، وقال :

«حسين ليس بشيء ، وكادح كذاب ، وسليمان ضعفه الدارقطني» .

ثم ساقه البيهقي وابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده عن **داود بن عبدالجبار أبي سليمان الكوفي** : ثنا الجارود عن حبيب بن يسار عن ابن عباس قال :

رأيت رسول الله ﷺ يأكل العنب خرطاً .

قال العقيلي (٢ / ٣٤) :

«لا أصل له ، وداود ليس بثقة ، ولا يُتابع عليه» .

قلت : ومن طريقه رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١١٠ / ١) ، والطبراني في «الكبير» (٣ / ١٧٤ / ٢) ، وبه تعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢١١) بقوله :

«قلت : أخرجه الطبراني من هٰذا الطريق ، وأخرجه البيهقي في «الشعب» من الطريقين ، ثم قال : «ليس فيه إسناد قوي» ، واقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيفه» .

قلت : وهٰذا تعقيب لا طائل تحته ، فإن تضعيف العراقي والبيهقي إجمالي لا تفصيل فيه ، وإعلال الذين قبلهما مفصل ، فهو يقضي على المجمل ، وداود المذكور قال فيه ابن معين :

«ليس بثقة» . وقال مرة :

«يكذب» .

فمثله لا يصلح شاهداً لحديث كادح الكذاب ، ولهٰذا أقر الذهبيُّ ثم العسقلانيُّ العقيليَّ على قوله : «لا أصل له» !

فإيراد السيوطي لحديث ابن عباس في «الجامع الصغير» مما لا يتفق مع شرطه !

١٠٩ - (عَمَلُ الأبـرارِ مِن الـرجالِ مِن أُمَّتي الخِياطَةُ، وعَمَلُ الأبرارِ مِن أُمَّتي مِن النساءِ المِغْزَلُ).

موضوع. رواه ابن عدي (١٥٣ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٣٠٣)، وابن عساكر (١٥ / ٢٦١ / ١) عن أبي داود النخعي سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«هٰذا مما وضعه سليمان بن عمرو على أبي حازم».

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لرواية تمام، والخطيب، وابن عساكر عن سهل بن سعد، وهو في «تاريخ بغداد» (٩ / ١٥) من طريق أبي داود النخعي هٰذه، وقال المناوي في شرحه على «الجامع الصغير»:

«وظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرَّجه وأقره، والأمر بخلافه، بل قدح في سنده، فتعقبه بأن أبا داود النخعي أحد رواته كذابٌ وضاع دجال، وبسط ذٰلك بما يجيء منه أنه أكذب الناس. وجزم الذهبي في «الضعفاء» بأنه كذاب دجال. وفي «الميزان» عن أحمد: كان يضع الحديث. وعن يحيى: كان أكذب الناس. ثم سرد له أحاديث هٰذا منها، ووافقه في «اللسان»، وحكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يتعقبه المؤلف إلا بإيراد حديث تمام، وقال: «موسى متروك»، ولم يزد على ذلك».

قلت: ذكر السيوطي هٰذا في «اللآلىء» (٢ / ١٥٤)، وكذا في «الفتاوى» له (٢ / ١٠٧) من رواية تمام بإسناده عن موسى بن إبراهيم المروزي: حدثنا مالك بن أنس عن أبي حازم به.

وموسى بن إبراهيم المروزي قد كذبه يحيى، فلا يُفرح بمتابعته، ولهٰذا أورد الحـديث ابن عراق في «الفصل الأول» من «المعاملات» من كتابه «تنزيه الشريعة المـرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٩٤ / ٢)، وهٰذا الفصل قد نص في مقدمة الكتاب أنه «يورد فيه ما حكم ابن الجوزي بوضعه، ولم يُخالَفْ فيه».

وقد قال الذهبي في هٰذا الحديث:

«قبح الله من وضعه»!

ذكره في ترجمة أبي داود هٰذا الكذاب.

ومن أحاديثه:

١١٠ - (لو خَشَعَ قلبُ هٰذا؛ خَشَعَتْ جَوارِحُهُ).

موضوع. عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لرواية الحكيم عن أبي هريرة.

قلت: وصرح الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على «تفسير البيضاوي» (٢٠٢ / ٢) بأن سنده ضعيف، وهو أشد من ذٰلك، فقد قال الشارح المناوي:

(رواه في «النوادر» عن صالح بن محمد عن سليمان بن عمرو عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة قال:

رأى رسول الله ﷺ رجلاً يعبث بلحيته وهو في الصلاة، فذكره.

قال الزين العراقي في «شرح الترمذي»:

«وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي؛ متفق على ضعفه، وإنما يُعرف هٰذا عن ابن المسيب».

وقال في «المغني» (١ / ١٥١):

«سنده ضعيف، والمعروف أنه من قول سعيد، رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، وفيه رجل لم يسم».

وقال ولده: «فيه سليمان بن عمرو مجمع على ضعفه».

وقال الزيلعي:

«قال ابن عدي: أجمعوا على أنه يضع الحديث»).

قلت: رواه موقوفاً على سعيدٍ عبدُالله بن المبارك في «الزهد» (٢١٣ / ١): أنا معمر عن رجل عنه به، وهٰذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل.

وصرَّح عبدالرزاق في «المصنَّف» (٢ / ٢٢٦) باسمه، فقال:

«. . . عن أبان. . .».

وهو ضعيفٌ أيضاً.

قلت: فالحديث موضوع مرفوعاً، ضعيف موقوفاً، بل مقطوعاً.

ثم وجدت للموقوف طريقاً آخر، فقال أحمد في «مسائل ابنه صالح» (ص ٨٣): حدثنا سعيد بن خثيم قال: حدثنا محمد بن خالد عن سعيد بن جبير قال: نظر سعيد إلى رجل وهو قائم يصلي. . . إلخ.

قلت: وهٰذا إسناد جيد، يشهد لما تقدم عن العراقي أن الحديث معروف عن ابن المسيب.

١١١ - (كَذَبَ النَّسَّابونَ، قالَ الله تعالى: وقروناً بينَ ذٰلك كثيراً).

موضوع. أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن سعد وابن عساكر عن ابن عباس، وأورده فيما بعد بلفظ:

«كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبته معد بن عدنان بن أد، ثم يمسك، ويقول: كذب النسابون. . .». وقال:

رواه ابن سعد عن ابن عباس.

وسكت عليه شارحه المناوي في الموضعين، وكأنه لم يطَّلع على سنده، وإلا لما جاز له ذٰلك، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ١ / ٢٨) قال: أخبرنا **هشام** قال: أخبرني **أبي** عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً بتمامه.

قلت: وهشام هٰذا هو ابن محمد بن السائب الكلبي النسابة المفسر، وهو متروك؛ كما قال الدارقطني وغيره.

ووالده محمد بن السائب شر منه؛ قال الجوزجاني وغيره:

«كذاب».

وقد اعترف هو نفسه بأنه يكذب، فروى البخاري بسند صحيح عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي:

«كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب»!

قلت: كذا في «الميزان»، وفيه سقط أو اختصار يمنع نسبة الاعتراف بالكذب إلى الكلبي؛ كما سيأتي بيانه في الحديث (**٥٤٤٩**).

وقال ابن حبان:

«مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به؟!».

ومن هٰذه الطريق أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (**١ / ١٩٧ / ١ ، ١٩٨ / ٢**) من مخطوطة ظاهرية دمشق.

١١٢ - (الجرادُ نثرةُ حوتٍ في البحرِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (**٢ / ٢٩٢**) من طريق زياد بن عبدالله بن علاثة عن **موسى بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن جابر وأنس:

أن النبي ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال: اللهم أهلك كباره، واقتل صغاره،

وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله! كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال: «إن الجراد. . .».

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً؛ موسى بن محمد هٰذا هو التيمي المدني، وهو منكر الحديث؛ كما قال النسائي وغيره، وقد ساق له الذهبي من مناكيره هٰذا الحديث.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤) من رواية موسى هٰذا، ثم قال:

«لا يصح، موسى متروك».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٣٣٣)، فلم يتعقبه بشيء إلا قوله:

«قلت: أخرجه ابن ماجه».

ومع هٰذا فقد أورده في «الجامع الصغير»!

ثم رأيت ابن قتيبة أخرجه في «غريب الحديث» (٣ / ١١٤) من رواية **أبي خالد الواسطي** عن رجل عن ابن عباس موقوفاً عليه.

وهٰذا مع أنه موقوف وهو به أشبه، فإن سنده واه جداً؛ لأن أبا خالد هٰذا ـ وهو عمرو بن خالد ـ متروك، ورماه وكيع بالكذب.

قلت: ويشبه أن يكون هٰذا الحديث من الإسرائيليات.

١١٣ ـ (اتَّقوا مواضِعَ التُّهَمِ).

لا أصل له. أورده الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٣١)، وقال مخرجه الحافظ العراقي: «لم أجد له أصلاً».

وكذا قال السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٢).

وقد روي موقوفاً نحوه، فانظر «شرح الإحياء» للزبيدي (٧ / ٢٨٣).

١١٤ - (مَن رَبَّى صبياً حتى يقولَ: لا إلٰهَ إلا الله؛ لم يحاسِبْهُ الله عزَّ وجلَّ).

موضوع. أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧٥)، وابن عدي (١٦٢ / ٢)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠ / ١٦٣ / ٢) من طريق أبي عمير **عبدالكبير** بن **محمد** بن عبدالله من ولد أنس عن **سليمان الشاذكوني**: حدثنا عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند موضوع؛ عبدالكبير هٰذا وشيخه الشاذكوني كلاهما متهم بالكذب، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٨) من طريق ابن عدي بسنده عن عبدالكبير به. وقال:

«لا يصح، قال ابن عدي: لعل البلاء فيه من أبي عمير، قال: وقد رواه إبراهيم ابن البراء عن الشاذكوني، وإبراهيم حدث بالبواطيل».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٩٠ / ٩١) بقوله:

«قلت: أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن عبدالكبير به، وله طريق آخر».

قلت: ثم ساقه من رواية الخلعي بسنده إلى أبي علي الحسن بن علي بن الحسن السريري الأعسم: حدثني **أشعث بن محمد الكلاعي**: حدثنا عيسى بن يونس به، ثم قال:

«وأشعث (في الأصل: «أشعب» في الموضعين، وهو خطأ) ضعيف».

قلت: وهٰذا تعقب لا طائل تحته، فإن أشعث هٰذا لا يعرف إلا في هٰذا السند، ومن أجله أورده في «الميزان»، ثم قال:

«أتى بخبر موضوع».

يشير إلى هٰذا. وأقره الحافظ في «اللسان».

وفي ترجمة إبراهيم بن البراء من «الميزان»:

«قال العقيلي: يحدث عن الثقات بالبواطيل. وقال ابن حبان: يحدث عن الثقات بالموضوعات، لا يجوز ذكره إلا على سبيل القدح فيه. ثم قال: هو الذي روى عن الشاذكوني عن الدراوردي (كذا) عن هشام عن أبيه عن عائشة مرفوعاً:

«مَن ربَّى صبياً حتى يتشهد؛ وجبت له الجنة».

وهٰذا باطل».

قال الذهبي:

«قلت: أحسب أن إبراهيم بن البراء هٰذا الراوي عن الشاذكوني آخر صغير».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«إبراهيم بن البراء عن سليمان الشاذكوني بخبر باطل عن الدراوردي... الظاهر أنه غير الأول. والشاذكوني هالك. وأما ابن حبان فجعلهما واحداً».

قلت: فقد اتفقت كلمات هٰؤلاء الحفاظ؛ ابن حبان، وابن عدي، والذهبي، والعسقلاني؛ على أن هذا الحديث باطل، وجعلوا بطلانه دليلاً على اتِّهام كل من رواه من الضعفاء والمجهولين، بعكس ما صنع السيوطي من محاولته تقوية الحديث بوروده من الطريق الأخرى التي فيها أشعث الذي أشار الذهبي إلى اتِّهامه بهٰذا الحديث، فتأمل الفرق بين مَن ينقد ومن يجمع!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني وابن عدي، وتعقبه شارحه المناوي بمختصر ما ذكرناه عن الذهبي والعسقلاني من أنه حديث باطل، ثم تناقض المناوي فاقتصر في «التيسير» على تضعيف إسناده!

١١٥ - (أَذيبوا طعامَكُمْ بذِكْرِ اللهِ والصلاةِ، ولا تَناموا عليهِ؛ فتَقْسوا قُلوبُكُم).

موضوع. أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٩ - ٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٥٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤٠ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٩٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٥٦ رقم ٤٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢١١ / ١) من طريق بزيع أبي الخليل: ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع. قال العقيلي:

«بزيع؛ لا يتابع عليه».

وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى:

«وهٰذه الأحاديث مناكير كلها، لا يُتابعه عليها أحد».

وقال البيهقي:

«هٰذا منكر، تفرَّد به بزيع، وكان ضعيفاً».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«متهم، قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات، كأنه المتعمد لها، روى عن هشام عن أبيه عن عائشة هٰذا الحديث».

وفي «اللسان»:

«قال البرقاني عن الدارقطني: متروك. قلت: له عن هشام عجائب. قال: هي بواطيل. ثم قال: كل شيء له باطل. وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، ويرويها عن الثقات»:

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٦٩) من هٰذا الوجه

برواية ابن عدي، ومن روايته أيضاً (٣٧ / ٢) من طريق أصرم بن حوشب: حدثنا عبدالله بن إبراهيم الشيباني عن هشام بن عروة به. وقال ابن الجوزي:

«موضوع، بزيع متروك، وأصرم كذاب، قال ابن عدي: هو معروف ببزيع، فلعل أصرم سرقه منه».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٣ / ٢٥٤) بقوله:

«أخرجه من الطريق الأول: الطبراني في «الأوسط»، وابن السني في «عمل اليوم والليلة»، وأبو نعيم في «الطب»، والبيهقي في «الشعب»، وقال: تفرد به بزيع، وكان ضعيفاً.

وأخرجه من الطريق الثاني: ابن السني في «الطب»، واقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيفه».

قال المناوي في «شرح الجامع»:

«وأنت خبير بأن هٰذا التعقب أوهى من بيت العنكبوت».

وصدق رحمه الله.

واعلم أن أسعد الناس بهٰذا الحديث المكذوب هم أولٰئك الأكَلَةُ الرَّقَصَةُ الذين يملؤون بطونهم بمختلف الطعام والشراب، ثم يقومون آخذاً بعضهم بيد بعض يذكرون الله تعالى ـ زعموا ـ يميلون يمنة ويسرة وأماماً وخلفاً، وينشدون الأشعار الجميلة بالأصواب المطربة، حتى يذوب ما في بطونهم؟ ومع ذٰلك فهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً! وصدق من قال:

مَتى عُلِّمَ النـاسُ في ديننـا ... بأنَّ الـغِنـا سُنَّـةٌ تُتَّبَـعْ
وأنْ يأْكُلَ المَرْءُ أكْلَ الحِمـا ... رِ ويَرْقُصَ في الجَمْع حتَّى يَقَعْ
وقـالـوا: سَكِرْنـا بحُبِّ الإلٰـ ... ـهِ ومَـا أَسْكَرَ القَوْمَ إلا القِصَعْ

كَذاكَ البَهائِمُ إنْ أُشْبِعَتْ يُرَقِّصُها رِيُّها والشِّبَعْ
فيا لَلعُقولِ ويا لَلنُّهى ألا منكِرٌ مِنْكُمُ لِلْبِدَعْ
تُهانُ مَساجِدُنا بالسَّما عِ وَتُكْرَمُ عَنْ مِثْلِ ذاكَ البِيَعْ

١١٦ - (تَعَشَّوْا ولَوْ بِكَفٍّ مِن حَشَفٍ؛ فإنَّ تَرْكَ العَشاءِ مَهْرَمَةٌ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣ / ١٠٠)، والقضاعي (٦٣ / ١) من طريق **عنبسة بن عبدالرحمن القرشي** عن عبدالملك بن علاق عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هٰذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه. عنبسة يضعف في الحديث، وعبدالملك بن علاق مجهول».

قلت: وعنبسة هٰذا؛ قال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث»؛ كما في «الميزان» للذهبي، وساق له أحاديث هٰذا أحدها.

والحديث رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٨ / ٢١٤ - ٢١٥)، والخطيب (٣ / ٣٩٦) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن مسلم (كذا) عن أنس به.

وقال أبو محمد بن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١١):

«قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة، فانتهى إلى حديث كان حدثهم قديماً إسماعيل بن أبان الوراق عن عنبسة بن عبدالرحمن عن عَلَّاق بن مسلم (كذا) عن أنس بن مالك به. قال أبو زرعة: ضعيف. ولم يقرأ علينا».

ثم رأيته في «الكامل» لابن عدي (٢٣٢ / ٢) رواه على وجه آخر من طريق عبدالرحمن بن مسهر البغدادي عن **عنبسة بن عبدالرحمن** عن موسى بن عقبة عن ابن أنس بن مالك عن أبيه مرفوعاً، وقال:

«ابن مسهر هٰذا مقدار ما يرويه لا يتابع عليه، وهٰذا الحديث لعله لم يُؤتَ من قبله، وإنما أُتِيَ مِن قبل عنبسة؛ لأنه ضعيف، والحديث عن موسى غير محفوظ».

قلت: فتبين من الروايات أن عنبسة كان يضطرب في إسناده، فمرة يقول: «عبدالملك بن عَلَّاق»، ومرة: «مسلم»؛ ولا ينسبه، وأخرى: «عَلَّاق بن مسلم»، وتارة: «عن موسى بن عقبة عن ابن أنس»، وهٰذا ضعف آخر في الحديث، وهو الاضطراب في سنده.

وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ١٢)، ومن قبله ابن الجوزي (٣ / ٣٦) ذكره من طريق الترمذي، ونقل كلامه عليه، ولم يزد، فتعقبه السيوطي (٢ / ٢٥٥) بقوله:

«قلت: **ورد من حديث جابر**؛ قال ابن ماجه: حدثنا محمد بن عبدالله الرقي: حدثنا **إبراهيم بن عبدالسلام** بن عبدالله بن باباه المخزومي: حدثنا **عبدالله بن ميمون** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر؛ فإن تركه يُهْرِم».

ووجدت لحديث أنس طريقاً آخر؛ قال ابن النجار في (تاريخه): . . .».

قلت: ثم ساق إسناده من طريق أبي الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد لا يُفرح به! قال الذهبي في «الميزان»:

«أبو الهيثم القرشي عن موسى بن عقبة، قال أبو الفتح الأزدي: كذاب».

وكذا في «اللسان».

وأما حديث جابر فهو عند ابن ماجه (٢ / ٣٢٢) بالسند المذكور، وهو ضعيف جداً.

إبراهيم بن عبدالسلام؛ أحد المتروكين؛ كما في «تهذيب التهذيب».

وفي «الميزان»:

«ضعفه ابن عدي، وقال: عندي أنه يسرق الحديث».

وعبدالله بن ميمون؛ إن كان هو القداح فهو متروك، وإن كان غيره؛ فهو مجهول، وقد رجح الأول الحافظ ابن حجر في «التقريب»، ورجح الآخر المزي في «التهذيب»؛ قال:

«لأن القداح لم يدرك ابن المنكدر إن كان إبراهيم بن عبدالسلام في روايته عنه صادقاً!».

١١٧ - (مَن أحَبَّ أنْ يُكَثِّرَ الله خيرَ بيتِه؛ فلْيَتَوَضَّأْ إذا حَضَرَ غداؤهُ وإذا رُفِعَ).

منكر. رواه ابن ماجه (٣٢٦٠)، وأبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه» (ص ٢٣٥)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٧٥ / ١)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠ / ١٥٣ / ٢) من طرق عن **كثير بن سليم** عن أنس مرفوعاً.

أورده ابن عدي في ترجمة كثير هٰذا، وقال بعد أن ساق له أحاديث أخرى عن أنس:

«وهٰذه الروايات عن أنس عامتها غير محفوظة».

قلت: وقد اتَّفقوا على تضعيف كثير هٰذا، بل قال فيه النسائي:

«متروك».

وقد أعله البوصيري في «الزوائد» بعلة أخرى، فقال:

«جبارة وكثير ضعيفان»..

وفاته أن جبارة لم يتفرد به، فقد تُوبِعَ عليه؛ كما أشرنا إليه بقولنا:

«من طرق».

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ١١):

«قال أبو زرعة: «هٰذا حديث منكر»، وامتنع عن قراءته، فلم يسمع منه».

والمشهور في هٰذا الباب ـ على ضعفه ـ الحديث الآتي برقم (١٦٨):

«بركة الطعام الوضوء قبله وبعده».

فراجعه.

١١٨ ـ (لا تَنْتَفِعوا مِن المَيْتَةِ بشيءٍ).

ضعيف. رواه ابن وهب في «مسنده» عن **زمعة بن صالح** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

وزمعة فيه مقال؛ كذا في «نصب الراية» (١ / ١٢٢).

قلت: ومن طريق ابن وهب أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٢٧١) بهٰذا السند عن جابر قال:

بينا أنا عند رسول الله ﷺ إذ جاءه ناس، فقالوا: يا رسول الله! إن سفينة لنا انكسرت، وإنا وجدنا ناقة سمينة ميتة، فأردنا أن ندهن بها سفينتنا، وإنما هي عود وهي على الماء، فقال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهٰذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: زمعة هٰذا قال الحافظ في «التقريب» وفي «التلخيص» (١ / ٢٩٧): «ضعيف».

الأخرى: عنعنة أبي الزبير، فإنه كان مدلساً.

ومما سبق تعلم أن قول الشيخ سليمان حفيد محمد بن عبدالوهاب رحمهما الله

في حاشيته على «المقنع» (١ / ٢٠):

«رواه الدارقطني بإسناد جيد»؛ غير جيد، على أنني في شك كبير من عزوه للدارقطني، فإني لم أره في «سننه»، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه، ولم أجد مَن عزاه إليه غير الشيخ هٰذا، وابن الجوزي لما أورده في «التحقيق» (١٥ / ١) لم يعزه لأحد مطلقاً، بل قال:

«رواه أصحابنا من حديث جابر».

ولو كان عند الدارقطني لعزاه إليه؛ كما هي عادته، وإنما عزاه الموفق بن قدامة في «المغني» (١ / ٦٧) لأبي بكر الشافعي بإسناده عن أبي الزبير عن جابر؛ قال: «وإسناده حسن».

وقال الحافظ في «التلخيص» (١ / ٢٩٧) بعد أن ذكره من طريق زمعة:

«رواه أبو بكر الشافعي في «فوائده» من طريق أخرى، قال الشيخ الموفق: إسناده حسن».

قلت: قد علمت مما نقلته عن الموفق أنه من طريق أبي الزبير أيضاً عن جابر، وعلمت علته مما بيَّنا، فالإسناد ضعيف على كل حال.

وقد راجعت «فوائد» أبي بكر الشافعي رواية ابن غيلان عنه، فلم أجد الحديث فيه، لكن في النسخة نقص هو الجزء الأول، وأوراق من أجزاء أخرى، كما راجعت من حديثه أجزاء أخرى، فلم أعثر عليه، والله أعلم.

وإنما صح الحديث بلفظ:

«لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».

وفي ثبوته خلاف كبير بين العلماء، لكن الراجح عندنا صحته كما حققناه في كتابنا «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ٣٨).

والفرق بينه وبين هٰذا الحديث الضعيف واضح ، وهو أنه خاص بالإهاب ـ وهو الجلد قبل الدبغ ـ والعصب ؛ فلا يصح الانتفاع بهما إلا بعد دبغهما ؛ لقوله ﷺ :

«كل إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُر» .

وهٰذا عام يشمل الشعر والصوف والعظم والقرن ونحو ذٰلك ، وليس هناك ما يدل على عدم الانتفاع بها إلا هٰذا الحديث الضعيف ، ولا تقوم به حجة ، والأصل الإباحة ، فلا ينقل منها إلا بنقل صحيح ، وهو معدوم .

(تنبيه) : كنت قد أعللت الحديث بضعف زمعة بن صالح ، وعنعنة أبي الزبير ، وبأنه مخالف للحديث الصحيح المخرج في «الإرواء» ، ثم وجدت تصريح أبي الزبير بالسماع في مطبوعة جديدة قيِّمة من آثار السلف ، ووجدت له شاهداً قوياً من حديث عبدالله بن عكيم بهٰذا اللفظ كنت خرجته في «الإرواء» ، فأعدت النظر في إسناده ، فتأكدت من صحته ، فأخرجته مع حديث أبي الزبير في «الصحيحة» (**٣١٣٣**) .

(تنبيه) : كان هنا بهٰذا الرقم حديث : «يا نساء المؤمنات! عليكن بالتهليل والتكبير ، ولا تغفلن فتنسين الرحمة . . . » الحديث ، ثم وجدت له شاهداً موقوفاً على عائشة ، له حكم المرفوع ، فبدا لي أنه لا يليق إيراده هنا مع هٰذا الشاهد ، وقد ذكرته في رسالة «الرد على التعقب الحثيث» ، وليت الذين يردون علينا يفيدوننا مثل هٰذه الفائدة ، حتى نبادر إلى الرجوع إلى الصواب ، مع الاعتراف لهم بالشكر والفضل ، والمعصوم من عصمه الله عز وجل .

١١٩ ـ (عندَ اتِّخاذِ الأغنياءِ الدَّجاجَ ؛ يأذنُ الله بهلاكِ القُرى) .

موضوع . رواه ابن ماجه (٢ / ٤٨) ، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٧٦ / ١ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٢ / ٢٣٨ / ١) من طريق عثمان بن عبدالرحمن (زاد ابن الأعرابي : الحراني) : ثنا **علي بن عروة** عن المقبري عن أبي

هريرة قال: «أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتِّخاذِ الغنم، وأمر الفقراء باتِّخاذ الدجاج، وقال: (فذكره)». قال السندي في «حاشيته على ابن ماجه»:

«وفي «الزوائد»: في إسناده علي بن عروة تركوه. وقال ابن حبان: يضع الحديث. وعثمان بن عبدالرحمن مجهول. والمتن ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذهبي في «الميزان»: وكذبه صالح جزرة وغيره؛ لأنه روى هٰذا الحديث».

قلت: وقول البوصيري في «الزوائد»: إن عثمان بن عبدالرحمن مجهول، ليس كذٰلك، بل هو معروف، وهو الحراني؛ كما صرح به ابن الأعرابي في روايته، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وضُعِّف بسبب ذٰلك، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين».

قلت: وابن الجوزي أورده (٢ / ٣٠٤) من طريق ابن عدي (٥ / ١٨٥١) بسنده إلى علي بن عروة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به دون قوله: «عند اتِّخاذ...».

ثم رواه ابن الجوزي من طريق العقيلي بسنده إلى غياث بن إبراهيم عن طلحة ابن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به، ثم قال:

«لا يصح، علي بن عروة وغياث يضعان الحديث»!

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٢٧) بقوله:

«قلت: له طريق آخر».

ثم ساق طريق ابن ماجه المذكور الذي فيه علي بن عروة الوضاع!

ولذٰلك صرح ابن عراق (٣٢٥ / ١) بضعف هٰذا التعقب.

والحديث في «الضعفاء» للعقيلي (٣٥١) مثل رواية ابن عدي، وقال:

«غياث؛ قال ابن معين: كذاب؛ ليس بثقة ولا مأمون. وقال البخاري: تركوه. وقد تابعه من هو دونه، أو مثله».

١٢٠ - (يـا حُمَيراءُ! مَن أعطى ناراً؛ فكأنَّما تصدَّق بجميع ما نضجَتْ تلكَ النارُ، ومَن أعطى مِلحاً؛ فكأنما تصدَّقَ بجميعِ ما طيَّبَ ذٰلك الملحُ، ومَن سقى مسلماً شربةً من ماءٍ حيثُ يوجدُ الماءُ؛ فكأنَّما أعتقَ رقبـةً، ومَن سقى مسلماً شربةً مِن ماءٍ حيثُ لا يوجدُ؛ فكأنما أحياها).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٩٢) من طريق **علي بن غراب عن زهير بن مرزوق عن علي بن زيد بن جدعان** عن سعيد بن المسيب عن عائشة أنها قالت:

«يا رسول الله! ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء، والملح، والنار. قالت: قلت: يا رسـول الله! هٰذا المـاء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال: يا حميراء...».

وهٰذا سند ضعيف.

علي بن غراب مدلس، وقد عنعنه. وزهير بن مرزوق؛ قال ابن معين:

«لا أعرفه». وقال البخاري:

«منكر الحديث، مجهول». وساق له الذهبي هٰذا الحديث.

وعلي بن زيد بن جدعان؛ فيه ضعف.

والحـديث رواه الـطبـراني في «الأوسط» من طريق ابن زهير هٰذا كمـا في «المجمع» (٣ / ١٣٣).

وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٧٠) الشطر الثاني منه من طريق أخرى عن عائشة، وقال:

«قال ابن عدي: موضوع، آفته أحمد بن محمد بن علي بن الجسين بن شفيق».

فتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٨٥) بطريق ابن ماجه هٰذه، وليس فيها أحمد هٰذا، وأورده من حديث أنس، وأعله بصالح بن بيان، قال الدارقطني:

«متروك».

وأقره السيوطي.

قلت: وقد وجدت للحديث طريقاً ثالثاً، أخرجه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١٥٣) من طريق عبيد بن واقد عن عرضي بن زياد السدوسي عن شيخ من عبد قيس عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف أيضاً.

عُبيدٌ؛ ضعيف.

وعرضي بن زياد؛ لم أجد من ترجمه.

وشيخه؛ مجهول لم يسم.

١٢١ - (قلَّ ما يوجَدُ في آخِرِ الزَّمانِ درهَمٌ مِن حلالٍ، أو أخٌ يوثَقُ بِهِ).

ضعيف جداً أو موضوع. أخرجه أبو نُعيم (٤ / ٩٤) من طريق محمد بن سعيد الحراني: ثنا أبو فروة الرهاوي: ثنا أبي: ثنا محمد بن أيوب الرقي عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً.

محمد بن سعيد الحراني؛ قال النسائي:

«لا أدري ما هو».

وأبو فروة الرهاوي، اسمه يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد، ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأبوه محمد بن يزيد؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٢٨):

«سألت أبي عنه؟ فقال: ليس بالمتين، هو أشد غفلة من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحاً، لم يكن من أحلاس الحديث، صدوق، وكان يرجع إلى ستر وصلاح، وكان النفيلي يرضاه».

وقال البخاري:

«يروي عن أبيه مناكير».

وقال النسائي:

«ليس بالقوي».

ومحمد بن أيوب الرقي؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٩٧):

«سألت أبي عنه؟ فقال: ضعيف الحديث».

قلت: وبهٰذا ترجمه الذهبي في «الميزان»، ثم قال عقبه:

«محمد بن أيوب الرقي، آخر، عن مالك بخبر باطل، وعنه زهير بن عباد».

ثم أعاده بعد خمس تراجم، فقال:

«محمد بن أيوب عن مالك بن أنس؛ قال ابن حبان: «يضع الحديث»، ثم ساق ابن حبان له خبراً باطلاً في فضل أويس».

وقال الحافظ في «اللسان» عقب هٰذه الترجمة:

«محمد بن أيوب الرقي عن ميمون بن مهران وعنه محمد بن يزيد بن سنان؛ قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وفرق النباتي[1] بينه وبين الراوي عن مالك، والذي يظهر لي أنهما واحد».

١٢٢ - (نَهى عن الغِناءِ، والاستماعِ إلى الغناءِ، ونهى عن الغيبةِ، وعن الاستماعِ إلى الغيبةِ، وعن النميمَةِ، وعن الاستماعِ إلى النَّميمَةِ).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٨ / ٢٢٦)، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» مفرقاً كما في «المجمع» (٨ / ٩١)، وأبو نُعيم (٤ / ٩٣)؛ دون ذكر الغناء، كلهم من طريق **فرات بن السائب** عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: والفرات هٰذا؛ قال النسائي والدارقطني:

«متروك».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال أحمد:

«هو قريب من محمد بن الطحان في ميمون، يتهم بما يتهم به ذاك».

قلت: والطحان هٰذا هو ابن زياد اليشكري، وقد كذبه أحمد وغيره، وقد تقدم

---

(١) هو أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي، ويعرف بابن الرومية، إمام بارع في معرفة الحديث وتراجم رجاله، له كتاب «الحافل»، سفر ضخم، جعله ذيلاً لـ «كامل ابن عدي»، توفي سنة (٦٣٧هـ).

له بعض الأحاديث، فانظر الأحاديث (١٦ - ١٩)، وعليه فالفرات هٰذا متهم عند أحمد.

والحديث عزاه العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٢٧) للطبراني، ثم قال: «وهو ضعيف». وقال الهيثمي:

«وفيه فرات بن السائب، وهو متروك».

وفي تحريم النميمة والغيبة أحاديث صحيحة تغني عن هٰذا الحديث الضعيف، فراجع إن شئت «الترغيب» (٣ / ٢٩٦ - ٣٠٣).

وأما الغناء؛ فليس كله محرماً، بل ما كان منه في وصف الخدود والخصور والخمور ونحو ذٰلك فحرام قطعاً، وما خلا من ذٰلك فالإكثار منه مكروه.

وأما آلات الطرب؛ فهي محرمة؛ لقوله ﷺ:

«ليكونن من أمتي أقوام يستحلُّون الحِرَ والحريرَ والخمر والمعازف...» الحديث.

أخرجه البخاري تعليقاً، ووصله أبو داود (٢ / ١٧٤) وغيره بسند صحيح.

وقد ضعفه ابن حزم بدون حجة، ولي رسالة في الرد عليه، أسأل الله تيسير نشرها.

ثم نشرت الحديث، وتكلمت على تضعيف ابن حزم له، وبيَّنت صحته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، فراجعها برقم (٩١).

١٢٣ - (إنَّ الله يسألُ عن صحبةِ ساعةٍ).

اشتهر هٰكذا على الألسنة، ولا أعرفه بهٰذا اللفظ، وهو بمعنى الحديث الآتي، وهو:

١٢٤ - (ما مِن صاحِبٍ يَصْحَبُ صاحِباً ولو ساعةً مِن نهارٍ؛ إلا سُئلَ عن صحبتِهِ: هل أقامَ فيها حقَّ اللهِ أم أضاعَه؟).

موضوع. أورده الغزالي في «الإحياء» (٢ / ١٥٤) جازماً بنسبته إليه ﷺ بلفظ:

«إنه دخل غيضة مع بعض أصحابه، فاجتنى منه سواكين، أحدهما معوج والآخر مستقيم، فدفع المستقيم إلى صاحبه، فقال له: يا رسول الله! كنت والله أحق بالمستقيم مني، فقال:» فذكره. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء»:

«لم أقف له على أصل». وذكر نحوه السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٥٦).

وأقول: قد وجدت له أصلاً، ولكنه موضوع؛ لأنه من رواية **أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي**؛ قال ابن أبي حاتم في ترجمته (١ / ١ / ٧١):

«سألت أبي عنه، فقال: قدم علينا، وكان كذاباً، وكتبتُ عنه، ولاأحدث عنه».

فقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«روى عن عمر بن يونس - يعني جده - عن أبيه سمع حمزة بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ دخل غيضة، فاجتنى سواكين؛ أحدهما مستقيم».

قلت: فذكر الحديث بتمامه؛ إلا أنه قال: «إنه ليس من صاحب يصاحب صاحباً، ولو ساعة، إلا سأله الله عن مصاحبته إياه».

قلت: أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٣ - ١٤٤). ورواه الطبري (٥ / ٥٣) عن فلان عن الثقة عنده مرفوعاً نحوه، وهذا مرسل ضعيف.

١٢٥ - (سوءُ الخُلُقِ ذنبٌ لا يُغْفَرُ، وسوءُ الظَّنِّ خطيئةٌ تفوحُ).

باطل لا أصل له. وقد أورده الغزالي (٣ / ٤٥) جازماً بنسبته إليه ﷺ.

وإذا جاز أن يخفى عليه بطلانه من الناحية الحديثية، فلست أدري كيف خفي

عليه بطلانه من الناحية الفقهية؟! فإن الحديث معارض تمام المعارضة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الله لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ويغْفِرُ ما دونَ ذٰلك لِمَنْ يَشاءُ﴾[1].

ولعل في هٰذا عبرة لمن يتساهلون برواية الأحاديث، ونسبتها إليه ﷺ؛ دون أن يتثبتوا من صحتها على طريقة المحدثين، جزاهم الله عن المسلمين خيراً.

وهٰذا الحديث أورده السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٢) في (فصل الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً مما وقع في كتاب «الإحياء»).

وأما الحافظ العراقي فإنه استشهد له في تخريجه إياه بالحديث الآتي، وهو:

١٢٦ - (ما مِنْ شيءٍ إلا لهُ توبَةٌ؛ إلا صاحِبُ سوءِ الخُلُقِ، فإنهُ لا يتوبُ مِن ذنبٍ؛ إلا عادَ في شرٍّ منهُ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١١٤)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٥١ / ١) من طريق **عمرو بن جميع** عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال الطبراني:

«لم يروه عن يحيى إلا عمرو، ولا يُروى عن عائشة إلا بهٰذا الإسناد».

قلت: وهو موضوع، فإن عمراً هٰذا؛ قال النقاش:

«أحاديثه موضوعة، وكذَّبه يحيى بن معين».

وقال ابن عدي:

«كان يتَّهم بالوضع».

ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٤٥) بعد أن عزاه

(١) النساء: ١١٦.

للطبـراني : «وإسنـاده ضعيف»[1] قصـور؛ إلا أن يُلاحظ أن المـوضـوع من أنـواع الضعيف؛ كما هو مقرر في المصطلح .

وقال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٢٥) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، وفيه عمرو بن جميع ، وهو كذاب» .

والحـديث أورده السيوطي في «الجـامـع» برواية أبي الفتـح الصـابـوني في «الأربعين» عن عائشة ، ويُعترض عليه من وجهين :

الأول: إيراده فيه مع أنه ليس على شرطه لتفرد الكذاب به!

الآخر: اقتصاره في العزو على الصابوني ، فأوهم أنه ليس عند من هو أشهر منه!

ثم إن الحديث أورده العراقي[2] شاهداً للحديث الذي قبله ، وليس بصواب ؛ لأمرين :

الأول: أنه ليس فيه أن سوء الخلق ذنب لا يغفر.

الآخر: أنه ليس فيه : «وسوء الظن خطيئة تفوح» ، وهو تمام الحديث قبله .

١٢٧ ـ (صلاةٌ بعِمامَةٍ تعدِلُ خمساً وعشرينَ صلاةً بغيرِ عمامةٍ ، وجمعةٌ بعمامَةٍ تعْدِلُ سبعينَ جمعةً بغيرِ عمامَةٍ . إنَّ الملائِكَةَ لَيَشْهدونَ الجمعـةَ معْتَمِّينَ ، ولا يزالـونَ يُصَلُّون على أصحـابِ العَمائِمِ حتى تغربَ الشمسُ) .

موضوع . أخرجه ابن النجار بسنده إلى **محمد بن مهدي المروزي** : أنبأنا أبو **بشر بن سيار الرقي** : حدثنا **العباس بن كثير الرقي** عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال لي **مهدي بن ميمون** :

(١و٢) وقد قلده العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٥٧) في الأمرين ، فلا تغتر به .

دخلت على سالم بن عبدالله بن عمر وهو يعتمّ، فقال لي: يا أبا أيوب! ألا أحدثك بحديث تحبه وتحمله وترويه؟ قلت: بلى، قال: دخلت على عبدالله بن عمر وهو يعتمُّ، فقال: يا بني! أحب العمامة، يا بني! اعتمَّ؛ تجل وتكرم وتوقر، ولا يراك الشيطان إلا ولَّى هارباً، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣ / ٢٤٤):

«هٰذا حديث موضوع، ولم أر للعباس بن كثير في «الغرباء» لابن يونس، ولا في «ذيله» لابن الطحان ذكراً، وأما أبو بشر بن سيار؛ فلم يذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، وما عرفت محمد بن مهدي المروزي، ولا مهدي بن ميمون الراوي للحديث المذكور عن سالم، وليس هو البصري المخرج في «الصحيحين»، ولا أدري ممن الآفة».

ونقله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١٠)، وأقره، وتبعه ابن عراق (١٥٩ / ٢).

ثم ذكر السيوطي أنه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق عيسى بن يونس، والديلمي من طريق سفيان بن زياد المخرمي؛ كلاهما عن العباس بن كثير به.

قلت: ثم ذهل عن هٰذا السيوطي، فأورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر عن ابن عمر. وتعقبه المناوي في «شرحه» بأن ابن حجر قال: إنه موضوع. ونقله عنه السخاوي، وارتضاه.

قلت: ولو تعقبه بما نقله السيوطي نفسه في «الذيل» عن ابن حجر كان أولى؛ كما لا يخفى، وكلام السخاوي المشار إليه في «المقاصد» (ص ١٢٤).

ونقل الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٥١) عن المنوفي[1] أنه قال:

---

(١) هو علي بن محمد المصري الشاذلي أبو الحسن، من فقهاء المالكية، توفي سنة (٩٣٩هـ).

«هٰذا حديث باطل».

ثم تعقبه القاري بأن السيوطي أورده في «الجامع الصغير»، مع التزامه بأنه لم يذكر فيه (الموضوع)، ونقل العجلوني نحوه عن النجم.

قلت: وهٰذا تعقُّب باطل؛ تغني حكايته عن إطالة الرد عليه، وما جاءهم ذٰلك إلا من حسن ظنهم بعلم السيوطي، وعدم معرفتهم بما في «الجامع الصغير» من الأحاديث الموضوعة التي نص هو نفسه في غير «الجامع» على وضع بعضها، كهٰذا الحديث وغيره مما سبق ويأتي، فكن امرءاً لا يعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال.

وقد علمت مما سبق أن الحافظ ابن حجر إنما حكم بوضع هٰذا الحديث من قبل ما فيه من مبالغة في الفضل لأمر لا يشهد له العقل السليم بمثل هٰذا الأجر، ولولا هٰذا لاكتفى بتضعيفه؛ لأنه ليس في سنده من يتَّهم. فإذا عرفت هٰذا أمكنك أن تعلم حكم الحديث الذي بعده من باب أولى، وهو:

١٢٨ - (ركعتانِ بعَمامَةٍ خيرٌ مِن سبعينَ رَكْعَةً بلا عَمامَةٍ).

موضوع. أورده السيوطي في «الجامع الصغير» برواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن جابر! وكان حقه أن يورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة»؛ كما صنع بالحديث الذي قبله؛ لأنه أشد مبالغة في فضل الصلاة بالعمامة من ذاك، فكان الحكم عليه بالوضع أولى وأحرى.

هٰذا، وقال المناوي في «شرح الجامع»:

«ورواه عن جابر أيضاً أبو نعيم[1] ومن طريقه، وعنه تلقاه الديلمي، فلو عزاه إلى الأصل؛ لكان أولى. ثم إن فيه طارق بن عبدالرحمن، أورده الذهبي في «الضعفاء»،

(١) قلت: وإليه وحده عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ٤٠/ ٢).

وقـال: قال النسـائي: ليس بقـوي عن محمـد بن عجـلان. ذكـره البخـاري في «الضعفاء»، وقال الحاكم: سيىء الحفظ. ومن ثم قال السخاوي: هٰذا الحديث لا يثبت».

قلت: محمد بن عجلان ثقة، حسن الحديث، فلا يُعَلُّ بمثله هٰذا الحديث.

وطارق بن عبدالرحمن؛ اثنان:

أحـدهمـا: البجلي الكوفي؛ روى عن سعيد بن المسيب ونحوه، وهو ثقة من رجال الشيخين.

والآخـر: القرشي الحجازي، يروي عن العلاء بن عبدالرحمن، ونحوه؛ قال الذهبي:

«لا يكاد يُعرف، قال النسائي: ليس بالقوي».

فالظاهر أن هٰذا هو المراد، وليس الأول؛ لأنه في طبقته، وذكره ابن حبان في «الثقات»، فلعله هو علة الحديث، وإلا فمن دونه، ويؤسفني أنني لم أقف على سند الحديث؛ لأنظر فيه، مع أن المناوي ذكر فيما تقدم أن أبا نعيم رواه أيضاً، ولم أجده في «البغية في ترتيب أحـاديث الحلية» للشيخ عبـدالعـزيز بن محمـد بن الصديق الغماري، فالله أعلم.

ثم رأيت بخط الحافظ ابن رجب الحنبلي في قطعة من شرحه على الترمذي (٨٣ / ٢) ما نصه:

«سُئل أبو عبدالله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ عن شيخ نصيبي يُقال له: محمد ابن نعيم؛ قيل له: روى شيئاً عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: صلاة بعمامة أفضل من سبعين صلاة بغير عمامة؟ قال: هٰذا كذاب، هٰذا باطل».

ثم رأيت رواية أبي نعيم، فتـأكـدت أن آفـة الحـديث ممن دون طارق بن عبدالرحمن، فخرجته فيما سيأتي (برقم ٥٦٩٩).

١٢٩ ـ (الصلاةُ في العَمامَةِ تُعْدَلُ بعشرة آلافِ حسنةٍ).

موضوع. أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١١١) من رواية الديلمي (٢ / ٢٥٦) بسنده إلى أبان عن أنس مرفوعاً، وقال:

«أبان متهم».

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٥٧ / ٢).

قلت: وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد» (ص ١٢٤)؛ تبعاً لشيخه الحافظ ابن حجر:

«إنه موضوع».

وقال المنوفي:

«إنه حديث باطل»؛ كما في «موضوعات» الشيخ القاري (ص ٥١).

ولا شك عندي في بطلان هذا الحديث، وكذا الحديثين قبله؛ لأن الشارع الحكيم يزن الأمور بالقسطاس المستقيم، فغير معقول أن يجعل أجر الصلاة في العمامة مثل أجر صلاة الجماعة، بل أضعاف أضعافها! مع الفارق الكبير بين حكم العمامة وصلاة الجماعة، فإن العمامة غاية ما يمكن أن يقال فيها: إنها مستحبة، والراجح أنها من سنن العادة لا من سنن العبادة، أما صلاة الجماعة؛ فأقل ما قيل فيها: إنها سنة مؤكدة. وقيل: إنها ركن من أركان الصلاة لا تصح إلا بها. والصواب أنها فريضة تصح الصلاة بتركها مع الإثم الشديد، فكيف يليق بالحكيم العليم أن يجعل ثوابها مساوياً لثواب الصلاة في العمامة، بل دونها بدرجات؟! ولعل الحافظ ابن حجر لاحظ هذا المعنى حين حكم على الحديث بالوضع.

ومن آثار هذه الأحاديث السيئة، وتوجيهاتها الخاطئة، أننا نرى بعض الناس حين يريد الدخول في الصلاة يكوِّر على رأسه أو طربوشه منديلاً؛ لكي يحصل بزعمه

على هٰذا الأجر المذكور، مع أنه لم يأت عملاً يطهر به نفسه ويزكيها!

ومن العجائب أن ترى بعض هٰؤلاء يرتكبون إثم حلق اللحية، فإذا قاموا إلى الصلاة لم يشعروا بأي نقص يلحقهم بسبب تساهلهم هٰذا، ولا يهمهم ذٰلك أبداً، أما الصلاة في العمامة؛ فأمر لا يستهان به عندهم! ومن الدليل على هٰذا أنه إذا تقدَّم رجل ملتحٍ يصلي بهم لم يرضوه حتى يتعمم، وإذا تقدم متعمم ـ ولو كان عاصياً بحلقه للحيته ـ؛ لم يزعجهم ذٰلك، ولم يهتموا له؛ فعكسوا شريعة الله حيث استباحوا ما حرمه، وأوجبوا ـ أو كادوا أن يوجبوا ـ ما أباحه.

والعمامة ـ إن ثبت لها فضيلة ـ فإنما يُراد بها العمامة التي يتزين بها المسلم في أحواله العادية! ويتميز بها عن غيره من المواطنين، وليس يراد بها العمامة المستعارة التي يؤدَّى بها عبادة في دقائق معدودة؛ فما يكاد يفرغ منها حتى يسجنها في جيبه! والمسلم بحاجة إلى عمامة خارج الصلاة أكثر من حاجته إليها داخلها، بحكم أنها شعار للمسلم تميزه عن الكافر، ولا سيما في هٰذا العصر الذي اختلطت فيه أزياء المؤمن بالكافر، حتى صار من العسير أن يفشي المسلم السلام على من عرف ومن لم يعرف، فانظر كيف صرفهم الشيطان عن العمامة النافعة إلى العمامة المبتدعة، وسوَّل لهم أن هٰذه تكفي وتغني عن تلك، وعن إعفاء اللحية التي تميز المسلم من الكافر؛ كما قال ﷺ:

«خالِفوا المشركين، احفوا (وفي رواية: قصُّوا) الشوارب، وأوفوا اللحى».

رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر وغيره، وهو مخرج في «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٩٣ ـ ٩٥).

وما مثل من يضع هٰذه العمامة المستعارة عند الصلاة إلا كمثل من يضع لحية مستعارة عند القيام إليها! ولئن كنا لم نشاهد هٰذه اللحى المستعارة في بلادنا، فإني لا أستبعد أن أراها يوماً ما بحكم تقليد كثير من المسلمين للأوروبيين، فقد قرأت في «جريدة العَلَم» الدمشقية عدد (٢٤٨٥) بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٦٤هـ ما نصه:

«لندن ـ عندما اشتدت وطأة الحر، وانعقدت جلسة مجلس اللوردات، سمح لهم الرئيس بأن يخلعوا لحاهم المستعارة!».

فهل من معتبر؟!

١٣٠ ـ (إنَّ الله تعالى لا يُعَذِّبُ حسانَ الوجوهِ، سودَ الحِدَقِ).

موضوع. أخرجه الديلمي: أنبأنا بنجير بن منصور عن جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري وعن **علي بن أحمد الحروري** عن **جعفر بن أحمد الدقاق** عن **عبدالملك بن محمد الرقاشي** عن عمرو بن مروزق عن شعبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

أورده السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١١٣ ـ ١١٤) عند كلامه على الحديث الآتي بعد هٰذا، كأنه ساقه شاهداً له، وسكت عنه، فرأيت أن أتكلم عنه، وأكشف عن علته، ولا سيما أنه قد سألني عنه أقرب الناس إلي، وهو والدي رحمه الله، وجزاه عني خير الجزاء، فأقول:

علة هٰذا الحديث من الرقاشي فمن دونه، وكلهم مجهولون، لم أجد لهم ذكراً في شيء من كتب الرجال التي تحت يدي، إلا الرقاشي، فإنه من رجال ابن ماجه، وله ترجمة واسعة في «تهذيب التهذيب» (٦ / ٤١٩ ـ ٤٢١)، و«تاريخ بغداد» (١٠ / ٤٢٥ ـ ٤٢٧)، ويتلخص مما جاء فيها أنه في نفسه صدوق، لكنه اختلط حين جاء بغداد، فكثر خطؤه في الأسانيد والمتون. فلعل هٰذا الحديث من تخاليطه! وإلا فهو من وضع أحد أولٰئك المجهولين.

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ١٧٤):

«في سنده جعفر بن أحمد الدقاق، وهو آفته فيما أظن، والله أعلم».

قلت: ولست أشك في بطلان هٰذا الحديث؛ لأنه يتعارض مع ما ورد في

الشريعة، من أن الجزاء إنما يكون على الكسب والعمل؛ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيراً يَرَهُ . ومَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَراً يَرَهُ﴾(١)، لا على ما لا صنع ولا يد للإنسان فيه؛ كالحسن، أو القبح، وإلى هٰذا أشار ﷺ بقوله:

«إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صورِكُم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

رواه مسلم (٨ / ١١)، وغيره، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤١٥)، وراجع التعليق عليه في مقدمتي على «رياض الصالحين» للنووي (صفحة: ل - ن)؛ فإنه مهم جداً.

ومثل هٰذا الحديث الموضوع في البطلان الحديث الآتي، وهو:

١٣١ - (عَلَيْكُم بالوُجوهِ المِلاحِ، والحِدَقِ السودِ؛ فإنَّ الله يَسْتَحي أنْ يعذبَ وجهاً مليحاً بالنَّارِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ٢٨٢ - ٢٨٣) في ترجمة الحسن ابن علي بن زكريا بإسناده عن شعبة عن توبة العنبري عن أنس رفعه. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال:

«آفته الحسن بن عليّ بن زكريا العدوي؛ يضع الحديث».

قال السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١١٣):

«هو أحد المعروفين بالوضع».

وقال الشيخ القاري (ص ١١٠):

«فلعنة الله على واضعه الخبيث».

ثم وجدت له طريقاً أُخرى، فقال لاحق بن محمد في «شيوخه» (١١٤ /

---

(١) الزلزال: ٧ - ٨.

١ / ٢): أخبرنا أبو مسعود: ثنا **لاحق بن الحسين المقدسي**: ثنا **محمد بن عبدالله بن أبي دُرَّة القاضي**: ثنا **محمد بن طلحة العروقي**: ثنا **إبراهيم بن سليمان الزيات**: ثنا شعبة عن توبة العنبري عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

قلت: وهٰذا كالذي قبله، أو شر منه، وفيه علل:

١ ـ الزيات هٰذا؛ قال ابن عدي:

«ليس بالقوي».

٢ ـ والعروقي، والراوي عنه محمد القاضي؛ لم أعرفهما.

٣ ـ لاحق هٰذا، وهو آفة الحديث؛ فإنه كذاب وضَّاع، وقال الإدريسي الحافظ:

«كان كذاباً، أفاكاً، يضع الحديث على الثقات، لا نعلم له ثانياً في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة».

وقال الشيرازي في «الألقاب»:

«حدثنا أبو عمر لاحق بن الحسين بن أبي الورد، فذكر خبراً موضوعاً ظاهر الكذب، متنه: «عليكم بالوجوه الملاح...»، فذكره».

قلت: ومن أحاديث هٰذا العدوي الكذاب الحديث الآتي.

١٣٢ ـ (النَّظَرُ إلى الوَجْهِ الحَسَنِ يَجْلو البَصَرَ، والنَّظَرُ إلى الوَجْهِ القبيحِ يُورِثُ الكَلَحَ).

موضوع. أخرجه الخطيب (٣ / ٢٢٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٢ ـ ١٦٣) من طريق **الحسن بن علي بن زكريا البصري**: حدثنا بشر بن معاذ: حدثنا بشر بن الفضل عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس

مرفوعاً.

ورواه محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان الطرازي عن الحسن بن علي بن زكريا بإسناد آخر عن أنس مرفوعاً، لكنها رواية أخطأ فيها الطرازي هٰذا، وقد روى مناكير وأباطيل، والصواب عن الحسن بن زكريا الرواية الأولى؛ كما قال الخطيب. والحسن هٰذا قال ابن عدي:

«عامة ما حدث به إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه، بل نتيقَّن أنه هو الذي وضعها».

وقال ابن حبان:

«لعله حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث».

وقال ابن الجوزي:

«لا نشك أن أبا سعيد هو الذي وضعه».

ومثله:

١٣٣ - (النَّظَرُ إلى وجهِ المرأةِ الحسناءِ والخُضْرَةِ يَزيدانِ في البَصَرِ).

موضوع. أخرجه أبو نُعيم في «الحلية» (٣ / ٢٠١ - ٢٠٢)، وعنه الديلمي (٤ / ١٠٦) من طريق أحمد بن الحسين الأنصاري: ثنا **إبراهيم بن حبيب بن سلام المكي**: ثنا ابن أبي فديك: ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً.

إبراهيم هٰذا لم أجد من ترجمه، وكذا الراوي عنه أحمد بن الحسين. لكن تابعه محمد بن يعقوب عن أبي الشيخ في «التاريخ» (٢٣٦)، إلا أنه قال:

«ثنا إبراهيم بن سلام المكي».

وتابعه أيضاً محمد بن أحمد القاضي البوراني؛ قال: حدثنا إبراهيم بن

حبيب بن سلام به .

رواه أبو نُعيم أيضاً ؛ كما ذكره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١١٦)، والبوراني هٰذا ترجمه الخطيب (١ / ٢٩٥)، وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

«لا بأس به ، ولكنه يحدث عن شيوخ ضعفاء» .

قلت : فالظاهر أن إبراهيم شيخ البوراني في هٰذا الحديث، من أولٰئك الشيوخ الضعفاء ، فهو آفة هٰذا الحديث ، وقد ذكره الذهبي في «الميزان» في ترجمة محمد بن عبدالرحمن أبي الفضل بسنده عن ابن أبي فديك به . وقال :

«خبر باطل» .

قلت : وأورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧)، وقال ابن القيم :

«هٰذا الحديث ونحوه من وضع الزنادقة» .

قلت : وهـو وما بعده مما سوَّد به السيوطي «الجامع الصغير»، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، ولكن بلفظ آخر، وهو:

١٣٤ ـ (ثَلاثَةٌ يَزِدْنَ في قوةِ البَصَرِ : النَّظَرُ إلى الخُضْرَةِ، وإلى الماءِ الجاري، وإلى الوَجْهِ الحَسَنِ) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٣) من طريق وهب ابن وهب القرشي عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن علي بن الحسين عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

«باطل ، وهب كذاب» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١١٥ ـ ١١٧) بأن له طرقاً أخرى يرقى الحديث بها عن درجة الوضع ، ثم ساقها من حديث ابن عمرو وبريدة وعائشة وجابر،

وقد تقدم قبل هٰذا، وأبي سعيد الخدري وابن عباس موقوفاً عليه.

قلت: وكل من هٰذه الطرق فيها ضعيف أو مجهول أو متهم، وبيان ذٰلك مما يطول به الكلام جداً، فاكتفيت بالإشارة، والحكم على هٰذا الحديث وما في معناه بالوضع من قبل معناه، أقوى من الحكم عليه به من جهة الإسناد، فقد قال ابن القيم رحمه الله في رسالته «المنار»:

«فصل: ونحن ننبه على أُمور كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً».

ثم ذكر في بيان ذٰلك فصولاً قيمة جداً، نقلها عنه الشيخ علي القاري في خاتمة «الموضوعات»، قال (ص ١٠٩):

«فصل: ومنها أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء، بل لا يشبه كلام الصحابة، كحديث: «ثلاثة يزدن في البصر: النظر إلى الخضرة، والوجه الحسن». وهٰذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيب والحسن، بل أحمد ومالك».

وتعقبه الشيخ القاري بأنه ضعيف لا موضوع.

قلت: لا تعارض بين قوليهما، فهو ضعيف سنداً، موضوع متناً. وقد سبق لهٰذا بعض الأمثلة.

١٣٥ - (إذا سمعْتُمْ بجَبَلٍ زالَ عنْ مكانِهِ؛ فصَدِّقوا، وإذا سمعْتُم برجلٍ تغيَّرَ عن خُلُقِهِ؛ فلا تصدِّقوا به، وإنَّهُ يصيرُ إلى ما جُبِلَ عليهِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٣) من طريق الزهري أن أبا الدرداء قال:

«بينما نحن عند رسول الله ﷺ نتذاكر ما يكون؛ إذ قال رسول الله ﷺ:» الحديث.

وهٰذا إسناد منقطع.

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ٦٩٦)، وتبعه المناوي في «شرح الجامع الصغير»، فقال:

«قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن الزهري لم يدرك أبا الدرداء. وقال السخاوي: حديث منقطع. وبه يُعرف ما في رمز المؤلف لصحته».

قلت: وكأن الشيخ العجلوني اغترَّ بالرمز المشار إليه، فإنه قال في «الكشف» (١ / ٨٧): «رواه أحمد بسند صحيح»!

ومن عجيب أمره أنه ذكره في موضع آخر (١ / ٨٢) برواية أحمد، وسكت عليه فلم يصححه، ثم أورده في مكان ثالث (١ / ٢٥٩)، ونقل عن «المقاصد» أنه منقطع! وهٰذا من الأدلة الكثيرة على أن العجلوني مقلد ناقل!

وهٰذا الحديث يُسْتَشَمُّ منه رائحة الجبر، وأن المسلم لا يملك تحسينَ خُلُقِهِ؛ لأنه لا يملك تغييره! وحينئذ؛ فما معنى الأحاديث الثابتة في الحض على تحسين الخلق؛ كقوله ﷺ:

«أنا زعيم ببيت في أعلى الجنة لمن حسَّن خلقه».

رواه أبو داود (٢ / ٢٨٨) وغيره في حديث، وسنده صحيح.

فهٰذا يدل على أن حديث الباب منكر، والله أعلم.

١٣٦ - (مَنْ حَدَّثَ حديثاً، فعُطِسَ عندَهُ؛ فهو حقٌّ).

باطل. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٤٨ / ٢)، وكذا الترمذي الحكيم، وأبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وابن شاهين من طريق بقية عن **معاوية بن يحيى** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٧٧) من طريق ابن شاهين، ثم قال:

«باطل، تفرد به معاوية، وليس بشيء؛ وتابعه عبدالله بن جعفر المديني أبو علي عن أبي الزناد. وعبدالله متروك».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٨٦) بأحاديث أوردها؛ بعضها مرفوعة، وبعضها موقوفة، ثم إن بعضها في فضل العطاس مطلقاً، فلا يصلح شاهداً لو صح.

وأما قول النووي رحمه الله في «فتاويه» (ص ٣٦ - ٣٧) بعد أن عزاه لأبي يعلى:

«إسناده جيد حسن، كل رجاله ثقات متقنون؛ إلا بقية بن الوليد؛ فمختلف فيه، وأكثر الحفاظ والأئمة يحتجون بروايته عن الشاميين، وهو يروي هٰذا الحديث عن معاوية بن يحيى الشامي».

قلت: فهٰذا من أوهامه رحمه الله، فإن بقية معروف بالتدليس، وقد رواه عن معاوية معنعناً، وقد قال النسائي وغيره:

«إذا قال: «حدثنا» و «أخبرنا»؛ فهو ثقة».

وقال غير واحد:

«كان مدلساً، فإذا قال: (عن)؛ فليس بحجة».

ولهٰذا قال أبو مسهر:

«أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية».

ذكره الذهبي، ثم قال:

«وبقية ذو غرائب ومناكير».

أقول: هٰذا لبيان حال بقية، وإلا فالظاهر من كلام السيوطي في «اللآلىء» أنه لم يتفرد به عن معاوية.

فعلة الحديث هو معاوية هٰذا، فإنه ضعيف جداً.

قال ابن معين:

«هالك، ليس بشيء».

وقال أبو حاتم:

«ضعيف، في حديثه إنكار».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال الحاكم أبو أحمد:

«يروي عنه الهقل بن زياد عن الزهري أحاديث منكرة شبيهة بالموضوعة».

وقال الساجي:

«ضعيف الحديث جداً».

وهٰكذا باقي أقوال الأئمة كلها متفقة على تضعيفه، ليس فيهم من وثقه، فانظر كيف انصرف النووي عن علة الحديث الحقيقية، وأخذ يدافع عن بقية، مع أنه لم يحمل عليه في هٰذا الحديث أحد! فلولا أن النووي رحمه الله وهِمَ؛ لما جاز له أن يصف يحيى هٰذا بالثقة والإتقان، وقد علم أنه متَّفق على تضعيفه!

والحديث رواه البيهقي أيضاً، وقال: إنه منكر. كما في «شرح المناوي»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٥٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وقال: لا يُروى عن النبي ﷺ إلا بهٰذا الإسناد، وأبو يعلى، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف».

وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٤٢):

«سألت أبي عن حديث رواه داود بن رشيد عن بقية عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد. . . عن النبي ﷺ: «من حدث بحديث، فعُطِس عنده؛ فهو حق»؟ قال

أبي : هٰذا حديث كذب».

فبعـد شهـادة مثل هٰذا الإمام النقّاد أنه حديث كذب، فما يفيد المتساهلين محـاولتُهم إنقـاذ إسنـاد هٰذا الحـديث من الـوضـع إلى الضعف أو الحسن؛ لأنها محاولات لا تتفق مع قواعد الحديث في شيء، وما أحسن ما قاله المحقق ابن القيم رحمه الله فيما نقله عنه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٦ ـ ١٠٧):

«وهٰذا الحديث؛ وإن صحح بعض الناس سنده؛ فالحس يشهد بوضعه؛ لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي ﷺ؛ لم يُحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عنده بشهادة رجل؛ لم يحكم بصدقه».

وتعقبه هو والزركشي من قبل وغيرهما بقولهم:

«إن إسناده إذا صح، ولم يكن في العقل ما يأباه؛ وجب تلقّيه بالقبول».

قلت: أنّى لإسنـاده الصحة، وفيه من اتّفقوا على ضعفه، ويشهد الإمام أبو حاتم بأن حديثه هٰذا كذب؟! ثم العقل يأباه؛ كما بيَّنه ابن القيم فيما سبق، ولو صح هٰذا الحـديث؛ لكـان يمكن الحكم على كل حديث نبـوي عُطِسَ عنده بأنه حق وصدق، ولو كان عند أئمة الحديث زوراً وكَذِباً؟! وهٰذا ما لا يقوله فيما أظن أحد.

١٣٧ ـ (أصدَقُ الحديثِ ما عُطِسَ عندَهُ).

باطل. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٩١ / ٢ / ٣٥٠٢ ـ بترقيمي) من طريق عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال:

«لم يروِه عن ثابت إلا عمارة».

قلت: وعمارة هٰذا؛ قال أحمد:

«يروي عن ثابت عن أنس أحاديث مناكير».

قلت: وهٰذا الحديث من روايته عن ثابت عن أنس، فهو علة الحديث، وإلى ذٰلك أشار الهيثمي بقوله في «المجمع» (٨ / ٥٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه جعفر بن محمد بن ماجد، ولم أعرفه، وعمارة بن زاذان وثقه أبو زرعة وجماعة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وابن ماجد وثَّقه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ١٩٦)، فلا يُعَلُّ به الحديث، والله أعلم.

وقد تقدم الكلام على بطلان الحديث من حيث معناه في الحديث الذي قبله، فأغنى عن الإعادة.

١٣٨ - (ثَلاثٌ يَفْرَحُ بِهِنَّ البَدَنُ، ويَرْبو عليها: الطِّيبُ، والثَّوْبُ اللَّيِّنُ، وشُرْبُ العَسَلِ).

موضوع. رواه ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٣ / ١٤١)، وأبو نُعيم (٦ / ٣٤٠) من طريق الطبراني عن محمد بن رَوْح القَتيري: ثنا يونس بن هارون الأزدي عن مالك بن أنس عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث مالك عن أبيه، تفرد به القَتيري (في الأصل: القشيري؛ في الموضعين، وهو تصحيف)».

قلت: والقَتيري هٰذا بفتح القاف وبعدها مثناة، ضبطه ابن ماكولا وغيره، وتصحف على ابن السمعاني، فذكره في (القنبري)، وقال:

«نسبة إلى قنبر مولى علي رضي الله عنه، منكر الحديث».

قلت: قال فيه ابن يونس أيضاً:

«منكر الحديث».

وقال الدارقطني فيه وفي شيخه يونس بن هارون:

«ضعيفان». وقال في «غرائب مالك»:

«لا يصح هٰذا الحديث عن مالك».

وقال ابن حبان في ترجمة يونس بن هارون:

«روى عجائب، لا تحل الرواية عنه، ما روى مالك عن أبيه ولا جده شيئاً».

١٣٩ - (أشْقَى الأشْقِياءِ: مَنِ اجْتَمَعَ عليهِ فَقْرُ الدُّنْيا والآخِرَةِ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٢)، والبيهقي في «السنن» (٧ / ١٣)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٩٤ / ١ / ٩٤٢٣) من طريق **خالد** بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لا يروى عن أبي سعيد إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به خالد».

قلت: وهو ضعيف متهم، ولكنه لم يتفرد به كما يأتي قريباً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: وهٰذا من أوهامهما الفاحشة؛ فإن خالداً هٰذا قال أحمد:

«ليس بشيء». وقال ابن أبي الحواري:

«سمعت ابن معين يقول: بالشام كتاب ينبغي أن يُدفن؛ كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة».

قال أحمد بن أبي الحواري:

«سمعت هٰذا الكتاب عن خالد، ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه

حوائج!» ذكره الذهبي في «الميزان».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٣٥٩):

«سئل أبي عن خالد هٰذا؟ فقال: يروي أحاديث مناكير».

وللحديث طريق ثانٍ، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٧٨):

«وسمعت أبي، وحدثنا عن حرملة عن ابن وهب عن **الماضي بن محمد الغافقي** أبي مسعود عن هشام عن الحسن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به. قال أبي: هٰذا حديث باطل، وماضي لا أعرفه».

وذكر نحوه في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٢٤٢)، وأقره الذهبي في «**الميزان**»، وقال:

«لم يرو عنه غير ابن وهب، قال ابن عدي: منكر الحديث».

ورواه أبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (٩٩ / ١ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٢ / ٢ / ٢٠٨٥) من طريقين آخرين عن ابن وهب؛ قال: أخبرني الماضي بن محمد عن هشام بن حسام عن الحسن عن أبي سلمة عن أبي سعيد به.

وأعله الهيثمي (١٠ / ٢٦٧) بشيخ الطبراني أحمد بن طاهر، وهو كذاب. وقلده المعلق على «الأوسط» (٢ / ٥٢٨)، وهو مُتابَعٌ كما ترى، وإنما علته الماضي كما عرفت.

وقد أخرجه ابن عدي أيضاً عنه (٦ / ٤٣٢)، وأعله به.

وله طريق ثالث؛ سوف يأتي بلفظ: «اللهم توفَّني إليك فقيراً...».

ورابع: أخرجه القضاعي (٩٤ / ١) عن **محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه** عن عطاء به.

وهٰذا سند واه من أجل يزيد بن سنان، وابنه محمد، وهو أشد ضعفاً من أبيه.

ثم وجدت له شاهداً، لكنه مما لا يُفرح به، يرويه أحمد بن إبراهيم المزني: ثنا محمد بن كثير: ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً؛ بلفظ: «ألا أخبركم بأشقى الأشقياء. . .» الحديث، وهو لفظ ابن عدي عن «الماضي».

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢ / ٣٢٥)، وقال:

«لا يصح، قال ابن حبان: كان المزني يضع [الحديث] على الثقات [وضعاً]».

قلت: فهو بكتاب ابن الجوزي الآخر «الموضوعات» أولى، وله من مثله الشيء الكثير، كما أنه يورد في هٰذا ما هو بـ «العلل» أولى، كما هو معروف عند العلماء.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني. ثم تكلم عليه المناوي بما نقله عن الهيثمي، وذكرت بعض كلامه آنفاً، ثم قال المناوي:

«ومن العجب العجاب أنه رمز لصحته، لكن الحديث كله مضروب عليه في مسودة المصنف».

وأما قوله في «التيسير»: «وهو حسن، لا صحيح؛ خلافاً للمؤلف، ولا ضعيف؛ خلافاً لبعضهم»؛ فهو مما لا يساعد عليه شدة ضعف طرقه، مع إبطال أبي حاتم إياه.

ومن أحاديث هٰذا الماضي:

١٤٠ - (الزِّنا يُورِثُ الفَقْرَ).

باطل. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧ / ٢) عن أحمد بن عبدالرحمن ابن أخي وهب قال: نا عمي قال: أنا **الماضي بن محمد** عن **ليث بن أبي سليم** عن مجاهد عن عبدالله بن عمر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند واه، وله علتان:

الأولى: ضعف ليث بن أبي سليم.

والأخرى: الماضي بن محمد، وهو مجهول، منكر الحديث؛ كما تقدم، وعزاه السيوطي في «الجامع» لرواية القضاعي والبيهقي عن ابن عمر.

وقال المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٩٠):

«رواه البيهقي، وفي إسناده الماضي بن محمد».

قلت: هو عنده في «الشعب» (٤ / ٣٦٣) من طريق ابن عدي، وهٰذا في «الكامل» (٦ / ٤٣٢). وقال الذهبي:

«له أحاديث منكرة، منها هٰذا الحديث».

قلت: والحديث رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤١٠ - ٤١١):

«سمعت أبي وحدثنا عن حرملة عن ابن وهب عن الماضي بن محمد عن هشام عن **ليث بن أبي سليم** عن مجاهد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: فذكره، قال أبي: هٰذا حديث باطل، وماضي لا أعرفه».

قلت: ثم وجدت له متابعاً؛ فقال أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (**٣٥٩** / ٢): حدثنا عبدالله بن محمد: ثنا القاسم بن عباد: ثنا عباد: ثنا أحمد بن حرب عن حسان عن إسماعيل عن ليث به.

قلت: فانحصرت علة الحديث في الليث، ولعل أصله موقوف؛ وهم فيه الليث فرفعه، فقد رواه ابن حبان في «الثقات» (٢ / ٢٩٥) من طريق مكحول الشامي، قال لي ابن عمر: «يا مكحول! إياك والزنا، فإنه يورث الفقر».

ثم وجدت له طريقاً آخر، أخرجه البيهقي في «الشعب»، والديلمي في «مسند الفردوس» (٢ / ٩٩ / ٢ - الغرائب)؛ كلاهما من طريق الحاكم عن شيخه محمد بن صالح بن هانىء - وهو ثقة - قال: ثنا أحمد بن سهل بن مالك: حدثني محمد بن إسماعيل البخاري: ثنا الحسن بن علي الصفار: ثنا أبو خالد الأحمر: ثنا محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر به.

قلت: وهٰذا إسناد حسن، لولا أنني لم أعرف الحسن بن علي الصفار وأحمد بن سهل بن مالك، فمَن كان عنده علم عنهما؛ فليتفضل بإعلامي مشكوراً، وجزاه الله خيراً.

وللحديث شاهد، ولكنه واه، وهو:

١٤١ - (إيـاكُمْ والزِّنا؛ فإن فيه ستَّ خِصالٍ؛ ثلاثاً في الدنيا، وثلاثاً في الآخرةِ، فأمَّا اللواتي في الدُّنيا؛ فإنَّهُ يَذْهَبُ بالبَهاءِ، ويُورِثُ الفقْـرَ، ويُنْقِصُ الـرِّزْقَ، وأمَّا اللَّواتي في الآخرةِ؛ فإنَّهُ يُورِثُ سَخَطَ الرَّبِّ، وسُوءَ الحِسابِ، والخُلودَ في النَّارِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢٠ / ٢٣)، وأبو نعيم (٤ / ١١١) من طريق مسلمة بن علي عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وهٰذا عن الأعمش غير محفوظ، وهو منكر».

وقال أبو نُعيم:

«غريب من حديث الأعمش، تفرد به مسلمة، وهو ضعيف الحديث».

قلت: هو مجمع على تركه، بل قال الحاكم: «روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات»، وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث كثيرة، منها هٰذا، وآخر قال فيه أبو حاتم: «باطل، موضوع»، وسيأتي إن شاء الله برقم (١٤٥).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٠٧) من طريق أبي نُعيم، ثم قال:

«مسلمة متروك، وتابعه أبان بن نهشل عن إسماعيل بن أبي خالد عن الأعمش به، وأبان منكر الحديث جداً، قال ابن حبان: ولا أصل لهٰذا الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٩١) بما نقله عن أبي نُعيم من اقتصاره

على تضعيف مسلمة، وبأن البيهقي أخرجه في «شعب الإيمان»، وقال:

«هٰذا إسناد ضعيف، مسلمة متروك، وأبو عبدالرحمن الكوفي مجهول».

قلت: أبو عبدالرحمن هٰذا وقع في رواية ابن الجوزي بين مسلمة والأعمش، وليس هو في سند «الحلية»، ولا في سند الحديث في «الميزان»، فالله أعلم.

ثم رأيت الحديث في جزء من «أمالي الشريف أبي القاسم الحسيني» (٥٥/ ١)، وفيه أبو عبدالرحمن الكوفي هٰذا، وكذا هو في «الشعب» (٤/ ٣٧٩/ ٥٤٧٥).

ثم وجدت له طريقاً آخر عن الأعمش؛ أخرجه الواحدي في «الوسيط» (٣ / ١٠٠ / ١) من طريق **معاوية بن يحيى** عن سليمان عن الأعمش.

قلت: ومعاوية هٰذا هو الصدفي، وهو ضعيف جداً. قال النسائي:

«ليس بثقة»، وضعفه هو في رواية، وغيره.

ولا يخفى أن تعقُّب السيوطي المذكور لا فائدة منه؛ لأن كلام البيهقي، وكذا أبي نُعيم؛ ليس نصاً في أن الحديث غير موضوع حتى يُعارَضُ به حكم ابن الجوزي بوضعه؛ لما أخبرناك غير مرة أن الموضوع من أنواع الحديث الضعيف. فتنبه.

وقد روي هٰذا الحديث بلفظ آخر، وهو:

١٤٢ - (إيَّاكُم والزِّنا؛ فإنَّ في الزِّنا ستَّ خِصالٍ؛ ثلاثٌ في الدُّنيا، وثلاثٌ في الآخرةِ، فأمَّا اللواتي في دارِ الدُّنيا؛ فذهابُ نورِ الوجْهِ، وانقِطاعُ الرِّزقِ، وسُرْعَةُ الفَناءِ، وأما اللَّواتي في الآخرةِ؛ فغَضَبُ الرَّبِّ، وسوءُ الحِسابِ، والخُلودُ في النَّارِ؛ إلا أنْ يَشاءَ الله).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٢ / ٤٩٣)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٠٧) من طريق كعب بن عمرو بن جعفر البلخي إملاءً: حدثنا

أبـو جابـر عرس بن فهد الموصلي في الموصل: حدثنا الحسن بن عرفة العبدي: حدثني يزيد بن هارون عن حميد الـطويل عن أنس مرفوعاً. وقال الخطيب، وتبعه ابن الجوزي:

«رجال إسناد هٰذا الحديث ثقات، سوى كعب، وكان غير ثقة».

ثم روى عن محمد بن أبي الفوارس أنه قال:

«كان سيىء الحال في الحديث».

وعن العتيقي قال:

«فيه تساهل في الحديث».

والحديث رواه من هٰذا الوجه الواحدي في «تفسيره» (ق ١٥٥ / ١)، وتعقب ابنَ الجوزي السيوطيُّ في «اللآلىء» (٢ / ١٩١) بقوله:

«قلت: وله طريق آخر واه، أخرجه أبو نعيم: حدثنا أبو بكر المفيد: حدثنا أبو الدنيا الأشج عن علي بن أبي طالب رفعه. والله أعلم».

قلت: لم يخجل السيوطي ـ عفا الله عنا وعنه ـ من أن يستشهد بهٰذا الإسناد الباطل، فإن (أبا الدنيا) هٰذا كذاب أفاك لا يخفى حاله على السيوطي، فقد ترجمه الذهبي في «الميزان»، فقال:

«كذاب، طُرُقي، كان بعد الثلاث مائة، ادَّعى السماع من علي بن أبي طالب، واسمه عثمان بن خطاب أبو عمرو، حدث عنه محمد بن أحمد المفيد بأحاديث، وأكثرها متون معروفة ملصوقة بعلي بن أبي طالب... وما يُعْنى برواية هٰذا الضرب، ويفرح بعلوها؛ إلا الجهلة!».

وقال في ترجمته من الأسماء:

«طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي

طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقادون».

فإذا كان السيوطي لا يحكم بوضع حديث يرويه مثل هٰذا الرجل البيِّن كذبه، فهو دليل واضح على مبلغ تساهله في حكمه على الأحاديث، فاعلم هٰذا، ولا تَنْسَهُ؛ يُفِدْكَ ذكرك إياه في مواطن النزاع.

وروي هٰذا الحديث على لفظ آخر، وهو:

١٤٣ - (إيَّاكُم والزِّنا؛ فإنَّ فيه أربعَ خِصالٍ: يذهبُ بالبهاءِ من الوجْهِ، ويَقْطَعُ الرِّزْقَ، ويُسْخِطُ الرَّحْمٰنَ، والخلودَ في النَّارِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٤٤ / ٢ / ٧٢٣٨ - بترقيمي)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٠٦) من رواية ابن عدي عن **عمرو بن جميع** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن جريج إلا عمرو».

وقال ابن الجوزي:

«عمرو كذَّاب». وهو كما قال.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٢٥٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عمرو بن جميع، وهو متروك».

وأما السيوطي؛ فتعقَّبه في «اللآلىء» (٢ / ١٨٩) بقوله:

«قلت: أخرجه الطبراني في (الأوسط)».

وبناء على هٰذا التعقيب الذي لا يسمن ولا يغني من جوع؛ أورد السيوطي الحديث في «الجامع» برواية الطبراني وابن عدي، فتعقبه الشارح المناوي بعد أن ذكر تعقُّب السيوطي لابن الجوزي، فقال:

«وهو تعقُّب أوهى من بيت العنكبوت؛ لأن ابن جميع الذي حُكِم بوضع الحديث لأجله في سند الطبراني أيضاً، فما الذي صنعه؟!».

ثم وجدت له متابعاً، فقال أبو سعيد ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٩ / ٢): أنا **إبراهيم بن إسماعيل الطلحي** أبو إسحاق الكوفي؛ يُعرف بابن جهد: أنا **مختار بن غسان** قال: سمعت **إسماعيل بن مسلم** عن ابن جريج به.

قلت: ومن طريق ابن الأعرابي رواه ابن الحمامي الصوفي في «منتخب من مسموعاته» (٣٤ / ٢)، وهٰذا السند خير من الذي قبله، ولكنه معلول من وجوه ثلاثة:

الأول: **إسماعيل** هٰذا، هو البصري، ثم المكي؛ ضعيف.

الثاني: مختار بن غسان؛ لم يوثقه أحد.

الثالث: إبراهيم بن **إسماعيل**؛ لم أجد من ترجمه. نعم؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٨٨)!

ثم إن مدار السندين على ابن جريج، وقد عنعنه!

١٤٤ - (أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَّاغونَ والصَّوَّاغونَ).

موضوع. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١ / ٢٦٢ - من ترتيب المسند)؛ قال: حدثنا همام عن **فرقد السبخي** عن يزيد بن عبدالله الشخير عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكذا أخرجه ابن ماجه (٢ / ٦)، وأحمد (٢ / ٢٩٢، ٣٢٤، ٣٤٥)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٧٨ / ٢) من طرق عن همام به.

وهٰذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير فرقد هٰذا، وهو أحد زهَّاد البصرة. قال أبو حاتم:

«ليس بقوي في الحديث».

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

وقال البخاري :

«في حديثه مناكير» .

كذا في «الميزان» ، ثم ساق له من مناكيره أحاديث هٰذا أولها! ولهٰذا أورده ابن الجوزي في «العلل» ، وقال :

«لا يصح» .

وللحديث طريق أُخرى رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٧٨) من طريق يحيى بن سلام عن **عثمان بن مقسم** عن نعيم بن المجمر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«أكذب الكاذبين الصياغ» .

ثم قال :

«قال أبي : هٰذا حديث كذب ، وعثمان هو البري ، ويحيى بن سلام هو الذي روى عنه عبدالحكم ، بصري ، وقع إلى مصر» .

قلت : زاد في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ١٥٥) :

«وهو صدوق» .

وأما الدارقطني فضعَّفه .

وقال ابن عدي :

«يُكتب حديثه مع ضعفه» .

وأما عثمان البري ؛ فقد كذَّبه ابن معين ، والجوزجاني ، فهو علة هٰذه الطريق ، وقد ساق الذهبي في ترجمته هٰذا الحديث .

وله طريق ثالث عن أبي هريرة، رواه ابن عدي (٣١٦ / ٢) عن **محمد بن يونس الكديمي**: ثنا أبو نعيم الفضل بن دُكين: ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به، وقال:

«والكديمي أظهر أمراً من أن يُحتاج أنْ يُبَيَّنَ ضَعْفُه».

قلت: يشير بذٰلك إلى أنه كذَّاب وضَّاع.

وللحديث شاهد أخرجه ابن عدي (٣١٥ / ٢) عن **محمد بن الوليد** بن أبان: ثنا **هدبة** قال: ثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً، وقال:

«وهٰذا عن أنس بهٰذا الإسناد باطل، وابن الوليد القلانسي يضع الحديث».

والحديث أورده ابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٥) من الطريقين الأولين.

وقال ابن القيم رحمه الله:

«الحس يرد هٰذا الحديث، فإن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم؛ كالرافضة، فإنهم أكذب خلق الله، والكهان، والطرقية، والمنجِّمون، وقد تأوَّله بعضهم على أن المراد بالصبَّاغ الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزيِّنه، والصوَّاغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، وهٰذا تكلف بارد لحديث باطل».

وتعقَّبه الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧) بقوله:

«وهٰذا غريب منه، فإن الحديث بعينه رواه أحمد، وابن ماجه عن أبي هريرة؛ كما في (الجامع الصغير)».

قلت: وهٰذا لا شيء، فبعد ثبوت ضعف سند الحديث، لا مجال للرد به على من انتقده من حيث معناه، وإنما يصح مثل هٰذا التعقيب فيما لو صح سند الحديث، وهيهات هيهات!

١٤٥ - (كانَ لا يَعودُ مَريضاً إلَّا بعدَ ثَلاثٍ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٣٩)، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (٢٥٥)، وابن عساكر (١٦ / ٢٢٦ / ٢ ، ١٩ / ١٣١ / ١) من طريق **مسلمة بن علي**: ثنا ابن جريج عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً.

قلت: ابن جريج مدلس، وقد عنعنه، وهو إنما يدلِّس عن الضعفاء! ومسلمة متهم؛ كما سبق بيانه في الحديث (١٤١)، وهو آفة هٰذا الحديث، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣١٥):

«سألت أبي عن هٰذا الحديث فقال: هٰذا حديث باطل موضوع. قلت: ممَّن هو؟ قال: مسلمة ضعيف».

وأقره الذهبي في «الميزان»، ومع ذٰلك فقد سوَّد به السيوطي «جامعه»!

وأخرجه البيهقي في «الشعب»، وقال:

«إسناده غير قوي».

وذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» من منكرات مسلمة.

وقد حاول بعضهم أن يشد من عضد الحديث بحديث آخر بمعناه، ولكنه لم ينجح؛ لأنه موضوع كهٰذا، وهو:

١٤٦ - (لا يُعادُ المَريضُ إلَّا بعدَ ثَلاثٍ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٠٠ / ١ / ٣٦٤٧ - بترقيمي) عن **نصر بن حماد** أبي الحارث الوراق عن **روح بن جناح** عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«تفرَّد به أبو الحارث الورَّاق».

قلت: وهٰذا سند لا يساوي شيئاً؛ أبو الحارث هٰذا قال ابن معين:

«كذاب».

وقال البخاري:

«يتكلمون فيه».

وروح متَّهم، ويأتي له حديث آخر قريباً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٥) من رواية ابن عدي بسنده عن نصر به، إلا أنه قال: «روح بن غطيف» بدل: «روح بن جناح»، ثم قال ابن الجوزي ما ملخصه:

«لا يصح؛ روح متروك، وكذا نصر».

وقد تعقَّب ابنَ الجوزي السيوطيُّ في «اللآلىء» (٢ / ٤٠٣)، فقال:

«قلت: له شاهد».

ثم ساق الحديث الذي قبله، فلم يصنع شيئاً؛ لأنه حديث موضوع كما تقدم.

ثم ذكر له شاهداً آخر من طريق **نوح بن أبي مريم**: حدثنا **أبان** عن أنس مرفوعاً.

ونوح هٰذا متهم بالكذب، وقد مضى، وكذا أبان، وهو ابن أبي عيَّاش.

١٤٧ - (تزَوَّجوا ولا تُطَلِّقوا؛ فإنَّ الطَّلاقَ يَهْتَزُّ لهُ العرْشُ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢ / ١٩١)، ومن طريقه ابن الجوزي (٢ / ٢٧٧) في ترجمة **عمرو بن جميع** عن **جويبر** عن الضحَّاك عن النزال ابن سبرة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً. وقال:

«عمرو كان يروي المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الأثبات».

قلت: وهو كذاب، تقدم له أحاديث، وجوَيْبِر ضعيف جداً، وتقدم له شيء، وبهٰذا أعله ابن الجوزي، وقال:

«لا يصح».

والحديث أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص ٨).

وأقر ابنَ الجوزي السيوطيُّ في «اللآلىء» (٢ / ١٧٩)، فالعجب منه كيف أورده من رواية ابن عدي في «الجامع الصغير» الذي اشترط في مقدمته أن يصونه مما تفرَّد به كذاب أو وضَّاع! وأعجب من هٰذا استدراك الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٣٠٤) على حكم الصغاني عليه بالوضع، بقوله:

«لكن عزاه في «الجامع الصغير» لابن عدي بسند ضعيف عن علي»!

وكيف لا يكون هٰذا الحديث موضوعاً، وقد طلَّق جماعة من السلف، بل صح أن النبي ﷺ طلَّق زوجته حفصة بنت عمر رضي الله عنهما؟!

١٤٨ - (تُعادُ الصَّلاةُ مِن قدرِ الدِّرْهَمِ مِن الدَّمِ).

وفي لفظ:

(إذا كانَ في الثَّوْبِ قدْرُ الدِّرْهَمِ مِن الدَّمِ؛ غُسِلَ الثَّوْبُ، وأُعيدَتِ الصَّلاةُ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٢٩٨)، والدارقطني في «سننه» (ص ١٥٤)، والبيهقي (٢ / ٤٠٤) عن **روح بن غُطَيف** عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن حبان:

«هٰذا خبر موضوع، لا شك فيه، ما قاله رسول الله ﷺ، وإنما اخترعه أهل الكوفة، وروح يروي الموضوعات عن الثقات».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٢١٢)، وابن الملقن في «الخلاصة» (ق ٣٠ / ١).

وقال الدارقطني:

«لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف، وهو متروك الحديث».

وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ١٣٨):

«ولا يُتابَع عليه».

وروى البيهقي من طريق الحافظ ابن عدي بسنده إلى أحمد بن العباس قال:

«قلت لابن معين: تحفظ عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فذكر الحديث؟ فقال: لا والله! ثم قال: ممَّن؟ قلت: حدثنا محرز بن عون. قال: ثقة، عمَّن؟ قلت: عن القاسم بن مالك المزني. قال: ثقة، عمَّن؟ قلت: عن روح بن غطيف. قال: ها! قلت: يا أبا زكريا! ما أرى أُتينا إلا من روح بن غطيف؟ قال: أجل. قال ابن عدي: هٰذا لا يرويه عن الزهري ـ فيما أعلمه ـ غير روح بن غطيف، وهو منكر بهٰذا الإسناد، وفيما بلغني عن يحيى الذهلي؛ قال: أخاف أن يكون هٰذا موضوعاً».

والحديث رواه العقيلي في «الضعفاء» (١٣٣) من هٰذا الوجه، ثم قال:

«حدثني آدم قال: سمعت البخاري يقول: هٰذا الحديث باطل، وروح هٰذا منكر الحديث».

ومن طريق العقيلي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٧٦)، وأقره السيوطي في «اللآلىء»، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٤٢٨ / ٢)، فالعجب من السيوطي كيف أورده في «الجامع الصغير»!

وللحديث طريق أُخرى بلفظ آخر، وهو:

١٤٩ - (الدَّمُ مقدارَ الدِّرْهَمِ ؛ يُغْسَلُ، وتُعادُ منهُ الصلاةُ).

موضوع. أخرجه الخطيب (٩ / ٣٣٠)، وعنه ابن الجوزي أيضاً (٢ / ٧٥) من طريق **نوح بن أبي مريم** عن يزيد الهاشمي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع، نوح بن أبي مريم متهم. وقال ابن الجوزي:

«نوح كذَّاب».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٢١٢)، والسيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣)، ومع ذٰلك ذكره في «الجامع»!

واعلم أن هٰذا الحديث هو **حجة الحنفية في تقدير النجاسة المغلظة بالدرهم**، وإذا علمت أنه حديث موضوع؛ يظهر لك بطلان التقييد به، وأن الواجب اجتناب النجاسة ولو كانت أقل من الدرهم، لعموم الأحاديث الآمرة بالتطهير.

١٥٠ - (ثلاثٌ لا يُعادُ صاحِبُهُنَّ: الرَّمَدُ، وصاحِبُ الضرسِ، وصاحِبُ الدُّملةِ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١١ / ١ / ١٥٠ - بترقيمي)، والعقيلي (٤٢١)، وابن عدي (٣١٩ / ٢) من طريق **مسلمة بن علي الخشني**: حدثني الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني وابن عدي:

«لم يروه عن الأوزاعي إلا مسلمة».

قلت: وهو متهم؛ كما يأتي.

وقال العقيلي:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٨) من طريق العقيلي، وقال:

«موضوع، والحمل فيه على مسلمة، وإنما يُروى من كلام يحيى بن أبي كثير».

قلت: وقال العقيلي عقبه: «هٰذا أولى»؛ يعني: أنه من كلام يحيى، وكذا قال البيهقي كما يأتي.

وذكره الحافظ في «التهذيب» من منكرات الخشني، وقال:

«قال أبو حاتم: هٰذا باطل منكر».

وقد تعقَّب ابن الجوزي السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٠٦) بقوله:

«قلت: مسلمة؛ لم يتهم بكذب، والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط»، والبيهقي في «الشعب»، وضعفه».

قلت: الحق مع ابن الجوزي، فإن مسلمة قد روى أحاديث موضوعة، تقدم بعضها، فانظر الحديث (١٤١ و١٤٥)، ولذٰلك لم يصب السيوطي بذكره في «الجامع»، وقد جزم البيهقي في «الشعب» (٦/٥٣٥/٩١٩٠) بأن الصحيح أنه من قول يحيى.

ومما يدل على وضعه أن النبي ﷺ كان يعود صاحب الرمد؛ قال أنس:

«عاد رسول الله ﷺ زيد بن أرقم من رمد كان به».

أخرجه علي بن الجعد في «مسنده» (٢ / ٨٤٤ / ٢٣٣٥)، والحاكم (١ / ٣٤٢) من طريق آخر، وصححه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وله شاهد من حديث زيد نفسه، صححه الحاكم أيضاً والذهبي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٧١٦).

ومن موضوعات الخشني:

١٥١ ـ (العَنْكَبوتُ شَيطانٌ مَسَخَهُ الله؛ فاقْتُلوهُ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٣٢٠ / ١) في ترجمة **مسلمة بن علي الخشني**: حدثنا سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن عبدالله بن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«مسلمة؛ كل أحاديثه، أو عامتها؛ غير محفوظة».

ومما يدلُّ على بطلان هٰذا الحديث أنه مخالف لما ثبتَ في «الصحيح» مرفوعاً:

«إن الله لم يجعل لمسخ نسلاً ولا عقباً». رواه مسلم (٨ / ٥٥).

وقال ابن حزم في «المحلى» (٧ / ٤٣٠):

«وكل ما جاء في المسوخ في غير القرد والخنزير؛ فباطل، وكذب موضوع».

وخالف السيوطي ـ كعادته ـ فذكره في «جامعه»!

١٥٢ ـ (استَشْفوا بما حَمَدَ اللهُ بِهِ نفسَهُ قبلَ أنْ يَحْمَدَهُ خَلْقُهُ، وبما مَدَحَ الله بِهِ نفسَهُ: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾[1]، و ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ﴾[2]، فمن لم يشفِهِ القرآنُ؛ فلا شفاهُ الله).

ضعيف جداً. رواه أبو محمد الخلال في «فضائل ﴿قل هُو الله أحد﴾» (١٩٨ / ٢): حدثنا أحمد بن عروة الكاتب: أنبأ عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال: ثنا يزيد بن عمرو بن البراء أبو سفيان الشوف: ثنا **أحمد بن الحارث الغساني**: ثنا ساكنة بنت الجعد قالت: سمعت رجاء الغنوي يقول: فذكره.

ورواه الواحدي في «تفسيره» (٢ / ١٨٥ / ٢) من طريق آخر عن أحمد بن الحارث الغساني؛ مقتصراً على الجملة الأخيرة منه.

---

(١) سورة الفاتحة.

(٢) سورة الإخلاص.

وكذا أخرجه الثعلبي؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر (ص ١٠٣ رقم ٣٠٤).

قلت: وابن الحارث هٰذا؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ٤٧):

«سألت أبي عنه، فقال: متروك الحديث».

وقال النسائي:

«منكر الحديث».

وقال البخاري والدولابي:

«فيه نظر».

وقال العقيلي:

«له مناكير، لا يتباع عليها».

قال:

«ولا يُعرف لرجاء الغَنَوي رواية، ولا صحت له صحبة».

وأورده السيوطي في «الجامع» برواية ابن قانع عن رجاء الغنوي. قال المناوي في «شرحه»:

«وقد أشار الذهبي في «تاريخ الصحابة» إلى عدم صحة هٰذا الخبر، فقال في ترجمة رجاء هٰذا:

«له صحبة، نزل البصرة، وله حديث لا يصح في فضل القرآن».

انتهى بنصه».

وهٰذا الحديث يوحي بترك المعالجة بالأدوية المادية، والاعتماد فيها على تلاوة القرآن، وهٰذا شيء لا يتفق في قليل ولا كثير مع سنته ﷺ القولية والفعلية، فقد تعالج

ﷺ بالأدوية المادية مراراً، وأمر بذلك، فقال:

«يا عباد الله! تداووا؛ فإن الله لم ينزل داءً إلا وأنزل له دواءً».

أخرجه الحاكم بسند صحيح، وهو مخرج في «غاية المرام» (٢٩٢) عن جمع من الصحابة نحوه.

١٥٣ - (مَنِ اسْتَشْفى بغَيْرِ القُرْآنِ؛ فلا شَفاهُ الله تَعالى).

موضوع. أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ١٢)، وأقره الشيخ العجلوني في «الكشف» (٢ / ٣٣٢).

قلت: وأصل هذا اللفظ في الحديث الذي قبله.

١٥٤ - (السَّخِيُّ قَريبٌ مِن اللهِ، قريبٌ مِن الجنَّةِ، قريبٌ مِن النَّاسِ، بعيدٌ مِن النَّارِ، والبَخيلُ بَعيدٌ مِن اللهِ، بعيدٌ مِن الجَنَّةِ، بعيدٌ مِن النَّاسِ، قريبٌ مِن النارِ، وجاهلٌ سخِيٌّ أحَبُّ إلى اللهِ مِن عابِدٍ بَخيلٍ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣ / ١٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٥٤)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٢٤٦)، وابن عدي (١٨٣ / ٢)، والطبري في «التهذيب» (مسند عمر / ١٠٠ / ١٦٣) من طريق **سعيد بن محمد الورّاق** عن يحيى ابن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً. وضعفه الترمذي بقوله:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن محمد، وقد خولف سعيد بن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة شيء مرسل».

وقال العقيلي :

«ليس لهٰذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا وغيره».

وقال ابن حبان :

«إن كان حفظ سعيد بن محمد إسناد هٰذا الخبر، فهو غريب غريب».

قلت : وسعيد هٰذا؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء».

وقال ابن سعد وغيره :

«ضعيف».

وقال النسائي :

«ليس بثقة».

وقال الدارقطني :

«متروك».

وقد اضطرب في رواية هٰذا الحديث، فمرة رواه كما سبق، ومرة قال : عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيْمي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٣٢ / ١ / ٢٥٤٥ ـ بترقيمي)، وقال :

«لم يروه بهٰذا الإسناد إلا سعيد».

وكذٰلك رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١٢٧ / ٢)، إلا أنه لم يقل : «عن أبيه».

والحديث أورده ابن الجوزي من هٰذه الطريق وغيرها في «الموضوعات» (٢ /

١٨٠)، وقال:

«لا يصح».

ثم بيَّن عللها.

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٩٢ - ٩٣) بطرق أُخرى ذكرها، وكلها ضعيفة عند تدقيق النظر فيها، وقد فاته أن الحافظ أبا حاتم قال في حديث الوراق هٰذا:

«هٰذا حديث منكر».

وكذا قال أحمد؛ كما في ترجمة سعيد من «التهذيب»، وقال أبو حاتم في طريق أُخرى للحديث عن عائشة:

«هٰذا حديث باطل، وسعيد بن مسلمة ضعيف الحديث، أخاف أن يكون أدخل له».

انظر «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤).

١٥٥ - (رَبيعُ أُمَّتي العِنَبُ والبِطِّيخُ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٧٦ - ١٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق **محمد بن أحمد بن مهدي**: حدثنا **محمد بن الضوء بن الدلهمس**: حدثنا عطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر، وقال ابن الجوزي:

«موضوع، محمد بن الضوء كذاب، مجاهر بالفسق».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢١٠)! ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣١٧ / ٢).

قلت: ومحمد بن أحمد بن مهدي ضعيف جداً؛ كما قال الدارقطني.

والحديث أورده ابن القيم في «الموضوعات»، فقال في «المنار» (ص ٢١):

«ومما يُعرف به كون الحديث موضوعاً سماجة الحديث، وكونه مما يُسخر منه».

ثم ذكر أحاديث؛ هٰذا منها.

وأقره الشيخ القاري في «موضوعاته» (ص ١٠٧ - ١٠٨).

وسيأتي في آخر الحديث (١٦٧) عن السخاوي أن أحاديث فضل البطيخ كلها باطلة، ولذٰلك فقد شان به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، فأورده فيه من رواية أبي عبدالرحمن السلمي في «كتاب الأطعمة»، وأبي عمر النَّوقاني في «كتاب البطيخ»، والديلمي في «مسند الفردوس»، عن ابن عمر.

١٥٦ - (احْتَرِسوا مِن النَّاسِ بسوءِ الظَّنِّ).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٣٦ / ١ / ٥٩٢)، وابن عدي (٦ / ٢٣٩٨) من طريق بقية عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن سليم عن أنس مرفوعاً. وقال الطبراني:

«تفرد به بقية».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٨٩):

«بقية بن الوليد مدلس، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، ومعاوية بن يحيى ضعيف جداً، ولم يوثقه أحد، وقد ذكرت بعض أقوال الأئمة في تضعيفه عند الحديث (رقم ١٣٦)، وقد ساق له الذهبي أحاديث مما أُنكر عليه، هٰذا أحدها.

وقد نقل المناوي في «الفيض» أن الحافظ ابن حجر قال في «الفتح»:

«خرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق أنس، وهو من رواية بقية بالعنعنة عن

معاوية بن يحيى، وهو ضعيف، فله علتان، وصح من قول مطرف، أخرجه مسدَّد».

قلت: وكذا أخرجه ابن عساكر (١٦ / ٢٩١ / ٢) عن مطرف.

وروي من قول عمر وغيره، فأخرج أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (ق ١٢ / ١ - ٢) عن عيسى بن إبراهيم عن الضحاك بن يسار عن أبي عثمان النهدي قال: قال عمر بن الخطاب:

«ليأتينَّ على الناس زمان يكون صالحو الحي فيهم في أنفسهم إن غضبوا غضبوا لأنفسهم، وإن رضوا رضوا لأنفسهم، لا يغضبون لله عز وجل، ولا يرضون لله عز وجل، فإذا كان ذٰلك الزمان؛ فاحترسوا» الحديث.

لكن عيسى بن إبراهيم هٰذا - وهو الهاشمي - ضعيف جداً.

وروى أبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٠٢) من طريق آخر عن عمر قال:

«إن الحزم أن تسيء الظن بالناس».

وسنده ضعيف أيضاً.

ورواه ابن سعد (٢ / ١٧٧) من قول الحسن البصري.

وسنده صحيح.

ثم إن الحديث منكر عندي؛ لمخالفته للأحاديث الكثيرة التي يأمر النبي ﷺ فيها المسلمين بأن لا يسيئوا الظن بإخوانهم، منها قوله ﷺ:

«إياكم والظنَّ؛ فإن الظن أكذب الحديث. . .».

رواه البخاري (١٠ / ٣٩٥ - ٣٩٨)، وغيره، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤١٧).

ثم إنه لا يمكن التعامل مع الناس على أساس سوء الظن بهم، فكيف يُعقل أن يأمر ﷺ أمته أن يتعاملوا على هٰذا الأساس الباطل؟!

١٥٧ - (الاقتصادُ في النَّفَقَةِ نِصْفُ المَعيشَةِ، والتَّوَدُّد إلى النَّاسِ نِصْفُ العَقْلِ، وحُسْنُ السُّؤالِ نِصْفُ العِلْمِ).

ضعيف. عزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «مكارم الأخلاق»، والبيهقي في «الشعب» عن ابن عمر، وسكت عليه الشارح المناوي، وهو ضعيف، فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٨٤):

«سألت أبي عن حديث رواه عن هشام بن عمار عن **المخيس بن تميم** عن **حفص بن عمر** عن إبراهيم بن عبدالله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر، فذكره؟ قال أبي: هٰذا حديث باطل، ومخيس وحفص مجهولان».

قلت: وكذا قال الذهبي في ترجمة مخيس، وقال:

«روى عنه هشام بن عمار خبراً منكراً».

ثم ساق هٰذا الحديث، وأقره الحافظ في «اللسان».

ومن هٰذا الوجه أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١ / ٥٥ / ٣٣).

١٥٨ - (اغْتَسِلوا يَوْمَ الجُمُعَةِ، ولو كأساً بدينارٍ).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٤) من رواية الأزدي بسنده إلى ابن جبان: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«[ابن حبان] هو إبراهيم بن البحتري؛ ساقط، لا يحتج به».

قلت: هو إبراهيم بن البراء، وقد سبق له حديث موضوع (رقم ١١٤).

هٰذا، وقد تعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٦)، فقال:

«قلت: له طريق آخر، أخرجه ابن عدي: حدثنا إبراهيم بن مرزوق: حدثنا

حفص بن عمر أبو إسماعيل الديلمي . . . عن أنس مرفوعاً به» .

قلت: وهٰذا تعقُّب فاشل، فإن حفص بن عمر هٰذا كذاب؛ كما قال أبو حاتم فيما نقله الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له أحاديث هٰذا أحدها، ولهٰذا قال ابن عراق (٢٤٨ / ٢):

«فلا يصلح شاهداً» .

ومن الغرائب أن السيوطي أورد الحديث في «الجامع» من رواية ابن عدي هٰذه، ومن رواية ابن أبي شيبة عن أبي هريرة موقوفاً. قال المناوي:

«وهو شاهد للأول (يعني المرفوع)، وبه ردَّ المصنِّف على ابن الجوزي جعلَه الحديث موضوعاً» .

قلت: وهٰذا ردٌّ واهٍ، فإن الحديث إذا ثبت وضعه مرفوعاً إلى النبي ﷺ؛ فلا يفيده أن يرد موقوفاً على بعض الصحابة، إلا أن يكون من الأحاديث التي لا تقال بالاجتهاد والرأي، فحينئذ يكون لها حكم المرفوع، وليس منها هٰذا الحديث كما لا يخفى .

هٰذا، وقد سقط من النسخة المطبوعة من «اللآلىء» إسناد حديث ابن أبي شيبة عن أبي هريرة، فلم نتمكن من النظر في صحته، ولو أنه موقوف .

ثم وقفت على إسناده، فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ / ٢٠ / ٢): نا وكيع عن ثور عن زياد النميري عن أبي هريرة قال: لأغتسلن يوم الجمعة ولو كأساً بدينار.

وهٰذا سند ضعيف. زياد؛ هو ابن عبدالله، وهو ضعيف كما في «التقريب» .

ثم ساق السيوطي موقوفاً آخر على كعب. وسنده ضعيف أيضاً .

وبالجملة؛ فالحديث موضوع مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ضعيف موقوفاً. والله

سبحانه وتعالى أعلم.

ويغني عنه الأحاديث الصحيحة في الأمر بالغسل يوم الجمعة؛ كقوله ﷺ:

«غسل الجمعة واجب على كل محتلم».

رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ١٤٣).

وقد تساهل أكثر الناس بهٰذا الواجب يوم الجمعة، فقلَّ مَن يغتسل منهم لهٰذا اليوم، ومن اغتسل فيه فإنما هو للنظافة، لا لأنه من حق الجمعة، فالله المستعان.

١٥٩ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ على أصْحابِ العَمائِمِ يومَ الجُمُعَةِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٨٩ - ١٩٠) من طريق **العلاء بن عمرو الحنفي**: حدثنا **أيوب بن مدرك** عن مكحول عن أبي الدرداء مرفوعاً.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٥) من هٰذا الوجه، وقال:

«لا أصل له، تفرَّد به أيوب، قال الأزدي: هو من وضعه، كذَّبه يحيى، وتركه الدارقطني». وتعقبه السيوطي بقوله (٢ / ٢٧):

«اقتصر على تضعيفه الحافظان؛ العراقي في «تخريج الإحياء»، وابن حجر في «تخريج الرافعي»، والله أعلم».

قلت: وتقليداً منه لهما - وهو مجتهد عصره! - أورده في «الجامع الصغير»!

وقد تعقَّبه الشارح بقوله بعد أن ذكر قول ابن الجوزي السابق:

«ولم يتعقبه المؤلف بشيء سوى أنه اقتصر على تضعيفه العراقي وابن حجر، ولم يزد على ذٰلك، وأنت خبير بما في هٰذا التعقُّب من التعصُّب».

قلت: وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٧٦) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه أيوب بن مدرك؛ قال ابن معين: إنه كذاب».

ونقل هٰذا عنه الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له هٰذا الحديث.

وفي «اللسان»:

«وقال العقيلي: يحدث بمناكير لا يُتابع عليها. وقال في حديث العمائم: لا يُتابَع عليه».

قلت: والراوي عنه العلاء بن عمرو الحنفي متهم أيضاً، ومن أحاديثه الآتي عقب هٰذا بإذن الله.

ثم رأيت العقيلي قد أخرجه في «الضعفاء» (ص ٤٢) من طريق يوسف بن عدي؛ قال: حدثنا أيوب بن مدرك به.

ويوسف هٰذا ثقة من رجال البخاري، فبرئت ذمة العلاء بن عمرو منه، وانحصرت التهمة في شيخه أيوب بن مدرك.

وأخرجه ابن عدي (١٨ / ١) من طريق ثالث عنه، وقال:

«وهٰذا الحديث منكر».

١٦٠ - (أَحِبُّوا العَرَبَ لثَلاثٍ؛ لأني عَرَبيٌّ، والقُرْآنُ عَرَبيٌّ، وكَلامُ أهلِ الجَنَّةِ عَرَبيٌّ).

موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٨٧)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٦١ - ١٦٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧)، والطبراني في «الكبير» (٣ / ١٢٢ / ١)، و«الأوسط»، وتمام في «الفوائد» (٢٢ / ١)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «صفة الجنة» (٣ / ٧٩ / ١)، والبيهقي في «شعب الإيمان»،

والواحدي في «تفسيره» (٨١ / ١)، وابن عساكر (٦ / ٢٣٠ / ١ و٧ / ٣٤ / ١)، وكذا أبو بكر الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (ق ٦ / ١ ـ نسخة الإسكندرية)؛ كلهم من طريق **العلاء بن عمرو الحنفي**: ثنا **يحيى بن يزيد الأشعري**: أنبأ **ابن جريج عن عطاء** عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد موضوع، وله ثلاث علل:

الأولى: العلاء بن عمرو؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«متروك، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال».

ثم ساق له هٰذا الحديث من طريق العقيلي، ثم قال:

«هٰذا موضوع، قال أبو حاتم: هٰذا كذب».

ثم ساق له حديثاً آخر، ثم قال:

«وهو كذب».

وقال في «اللسان»:

«وقال الأزدي: لا يكتب حديثه».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«ربما خالف».

وقال النسائي:

«ضعيف».

وقال صالح جزرة:

«لا بأس به».

وقال أبو حاتم:

«كتبت عنه، وما رأيت إلا خيراً».

قلت: لعل قول أبي حاتم هذا ـ وهو في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٣٥٩) ـ قبل أن يطلع على روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا يتفق في شيء مع تكذيبه لحديثه كما نقله الذهبي عنه، وهو في كتاب «العلل» لابنه (٢ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦) قال:

«سألت أبي عن حديث رواه العلاء بن عمرو الحنفي، (قلت: فذكره. قال:) فسمعت أبي يقول: هٰذا حديث كذب».

لكن قد يُقال: ما دام أن الحديث له علل كثيرة، فجائز أن تكون العلة عند أبي حاتم في غير العلاء هٰذا. والله أعلم.

وقال في ترجمته من «اللسان»:

«وقال العقيلي بعد تخريجه: منكر، ضعيف المتن، لا أصل له».

وأقره الحافظ.

قلت: وليس في نسختنا من العقيلي قوله: «ضعيف المتن». والله أعلم.

وتوثيق ابن حبان إياه مع قوله فيما نقله الذهبي عنه: «لا يجوز الاحتجاج به بحال»؛ فيه تناقض ظاهر، فلعل التوثيق كان قبل الاطلاع على حقيقة أمره، والله أعلم، وقد يؤيده قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٢) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه العلاء بن عمرو الحنفي، وهو مجمع على ضعفه».

الثانية: يحيى بن يزيد، كذا وقع في هٰذه الرواية: «يزيد»؛ قال الذهبي:

«وهو تصحيف، وإنما هو: بريد».

قلت: وكذٰلك وقع في «الضعفاء» للعقيلي، و«المعرفة» للحاكم، وهٰكذا أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١٢ / ١٣١)، وروى عن ابن معين

أنه قال:

«ضعيف».

وعن ابن نمير قال:

«ما يسوى تمرة!».

وعن أبي زرعة:

«منكر الحديث».

وعن أبيه؛ قال:

«ضعيف الحديث، ليس بالمتروك، يكتب حديثه».

قال في «اللسان»:

«وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء».

وقد تابعه عند الحاكم محمد بن الفضل، وهو متهم؛ كما سبق في الحديث (٢٦)، ثم قال الحاكم:

«حديث يحيى بن يزيد عن ابن جريج صحيح».

فتعقبه الذهبي بقوله:

«بل يحيى ضعفه أحمد وغيره، والعلاء بن عمرو الحنفي ليس بعمدة، وأما محمد بن الفضل؛ فمتَّهم، وأظن الحديث موضوعاً».

وكذلك تعقبه الحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٥ / ١)، فقال:

«قلت: وليس كما قال، بل هو ضعيف؛ لأن يحيى بن يزيد بن أبي بردة ضعيف عندهم، وكذلك راويه عنه: العلاء بن عمرو الحنفي».

الثالثة: عنعنة ابن جريج؛ فإنه كان مدلساً، قال أحمد:

«بعض هٰذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت وحدثت عن فلان».

كذا في «الميزان».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٤١) من طريق العقيلي، ثم قال:

«قال العقيلي: منكر لا أصل له».

قال ابن الجوزي:

«يحيى يروي المقلوبات».

قال السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٤٢):

«قلت: إنما أورده العقيلي في ترجمة العلاء بن عمرو على أنه من مناكيره، وكذا فعل صاحب (الميزان)».

ثم ذكر توثيق ابن حبان وصالح جزرة للعلاء؛ متغافلاً عن قاعدة: (الجرح مقدم على التعديل)، وعن قول ابن حبان الآخر فيه: «لا يحل الاحتجاج به بحال»، وعن قول الحافظ العراقي: «ضعيف عندهم»؛ كما تقدم، ثم ذكر تصحيح الحاكم له[1]، وما تعقبه الذهبي به، ثم تعقبه السيوطي بقوله:

«وله شاهد».

قلت: ولكنه منكر باعتراف السيوطي نفسه، فلم يصنع شيئاً! وهو الآتي بعده.

والحديث أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص

---

(١) وقد اغتر به الشيخ القاري، فقال في «موضوعاته» (ص ٦٣):

«إنه حديث صحيح».

فلا تغتر به أنت!

٧٦ ـ طبعة الخانجي) من طريق العقيلي، وأنه قال: لا أصل له. وأن ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات»، وأقرهما على ذٰلك. إلا أنه نقل قبل ذٰلك عن الحافظ السِّلَفي: «هٰذا حديث حسن». قال شيخ الإسلام:

«فما أدري أراد (حسن إسناده) على طريقة المحدثين، أو (حسن متنه) على الاصطلاح العام!».

قلت: وغالب الظن أنه أراد الثاني، وبه جزم في «الفيض»، لكنه عزاه لابن تيمية، مع أن كلامه كما رأيت لا يدل على جزمه بذٰلك، وعلى كل حال، فإني أستبعد جداً أن يستحسن السِّلَفي إسناد هٰذا الحديث، مع أن أحسن أحواله أن يكون ضعيفاً جداً، وقد حكم بوضعه غير واحد من الأئمة الذين سبقوه، مثل أبي حاتم، والعقيلي؛ دون أن يخالفهم في ذٰلك أحد ممن يوثق بعلمه.

والشاهد الذي أشار إليه السيوطي فيما سبق هو:

١٦١ ـ (أنا عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، ولسانُ أهلِ الجنَّةِ عربيٌّ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٨٥ / ١ / ٩٣٠١)؛ قال: حدثنا مسعدة بن سعد: حدثنا إبراهيم بن المنذر: ثنا **عبدالعزيز بن عمران**: ثنا شبل ابن العلاء عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن شبل إلا عبدالعزيز بن عمران».

وقد ساقه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٤٢) شاهداً للحديث الذي قبله، ثم عقبه بقوله:

«قال الذهبي في «المغني»: شبل بن العلاء بن عبدالرحمن؛ قال ابن عدي: له مناكير».

قلت: وأعله الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٢ ـ ٥٣) بالراوي عنه، فقال:

«وفيه عبدالعزيز بن عمران، وهو متروك».

قلت: وقال ابن معين فيه:

«ليس بثقة».

فالحمل في هٰذا الحديث عليه أولى، ولهٰذا قال الحافظ العراقي في «المحجة» (٥٦ / ١):

«لكن عبدالعزيز بن عمران الزهري متروك، قاله النسائي وغيره، وقال البخاري: لا يكتب حديثه. وعلى هٰذا فلا يصح هٰذا الحديث».

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٠٩).

ومما يدل على بطلان نسبة هٰذا الحديث إليه ﷺ أن فيه افتخاره ﷺ بعروبته، وهٰذا شيء غريب في الشرع الإسلامي، لا يلتئم مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾[1]، وقوله ﷺ:

«لا فضل لعربي على عجمي... إلا بالتقوى».

رواه أحمد (٥ / ٤١١) بسند صحيح؛ كما قال ابن تيمية في «الاقتضاء» (ص ٦٩)[2]، ولا مع نهيه ﷺ عن الافتخار بالآباء، وهو قوله ﷺ:

«إن الله عزَّ وجل أذهب عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية وفخرها بالآباء، الناس بنو آدم، وآدم من تراب، مؤمن تقي، وفاجر شقي، لينتهِيَنَّ أقوامٌ يفتَخِرونَ برجال إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونُنَّ أهونَ على الله من الجُعلانِ التي تدفع النتن بأفواهها».

رواه أبو داود، والترمذي وحسنه، وصححه ابن تيمية (ص ٣٥، ٦٩)، وغيره، وهو مخرج في «غاية المرام» (٣١٢).

---

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) ثم خرجته في «الصحيحة» (٢٧٠٠)، و«غاية المرام» (٣١٣) من طرق.

فإذا كانت هٰذه توجيهاته ﷺ لأمته، فكيف يُعقل أن يخالفهم إلى ما نهاهم عنه؟!

ومن أحاديث ابن عمران هٰذا التي تدل على حاله الحديث الآتي، وهو:

١٦٢ - (لمَّا تجلَّى الله للجبلِ - يعني: جبلَ الطُّورِ - طارَتْ لعَظَمَتِهِ ستَّةُ جِبالٍ، فوقَعَتْ ثلاثةٌ في المدينَةِ، وثلاثةٌ بمكَّةَ، بالمدينةِ: أحدٌ، وورقانُ، ورضوى، ووقع بمكةَ: حراءٌ، وثبيرٌ، وثَوْرٌ).

موضوع. رواه المحاملي في «الأمالي» (١ / ١٧٢ / ١)، ومن طريقه الخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٤٤٠ - ٤٤١)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٦ / ٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» من طريق **عبدالعزيز بن عمران** عن معاوية بن عبدالله عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً.

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٤٥):

«وهٰذا حديث غريب، بل منكر».

قلت: ولم يبيِّن علته، وهي من عبدالعزيز بن عمران، فإنه غير ثقة؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله، وفي ترجمته ساق له الذهبي هٰذا الحديث.

والجلد بن أيوب؛ قال الدارقطني:

«متروك».

ثم وجدت الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٢٠) من طريق الخطيب، وقال:

«قال ابن حبان: موضوع، وعبدالعزيز متروك، يروي المناكير عن المشاهير».

وتعقبه السيوطي (١ / ٢٤) بما لا يجدي؛ كما هي عادته.

١٦٣ ـ (إذا ذَلَّتِ العَرَبُ؛ ذَلَّ الإِسلامُ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٠)، وكذا أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ٤٠٢ / ١٨٨١): حدثنا منصور بن أبي مزاحم: ثنا **محمد بن الخطاب [البصري]** عن **علي بن زيد** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٧٦)، فقال:

«سألت أبي عن حديث رواه منصور بن أبي مزاحم، فذكره؛ قال: فسمعت أبي يقول: هٰذا حديث باطل، ليس له أصل».

قلت: **وله علتان**:

الأولى: محمد بن الخطاب، فإنه مجهول الحال؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣ / ٢ / ٢٤٦):

«سألت أبي عنه؟ فقال: لا أعرفه».

وفي «الميزان»:

«وقال الأزدي: منكر الحديث».

ثم ساق له هٰذا الحديث، يشير بذٰلك إلى أنه منكر، وأقره الحافظ في «اللسان»، وزاد عليه أن ابن الخطاب هٰذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ١٣٩).

قلت: وتوثيق ابن حبان لا يعتمد عليه؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وبخاصة إذا خُولِفَ!

الأخرى: علي بن زيد، وهو ابن جدعان، ضعيف، وقد مضى.

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٥٣):

«رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الخطاب البصري؛ ضعفه الأزدي وغيره، ووثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

فهٰذا من أوهامه رحمه الله ؛ لأن ابن جدعان ليس من رجال الصحيح ، ثم هو ضعيف كما تقدم ، ومنه تعلم خطأ قول المناوي في «فيض القدير» :

«قال العراقي في «القرب» : صحيح » .

ثم نقل ما ذكرت عن الهيثمي آنفاً، ثم قال :

«ورمزُ المصنف لضعفه باطل» . . . يعني أنه صحيح .

ثم ناقض نفسه بنفسه في شرحه الآخر : «التيسير» ، فقال :

«قال العراقي : صحيح . وفيه ما فيه» !

واغتر بذٰلك السيد رشيد رضا ، فقال في مجلة «المنار» (١٧ / ٩٢٠) :

«رواه أبو يعلى بسند صحيح » .

ثم رأيت الحافظ العراقي يقول في «محجة القرب في فضل العرب» (٥ / ٢ - ٥ / ١) بعد أن ساق الحديث من طريق أبي يعلى عن منصور به :

«ومحمد بن الخطاب بن جبير بن حية تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله ، وعلي بن زيد بن جدعان مختلف فيه ، وقد أخرج له مسلم في المتابعات والشواهد» .

وذكـر في البـاب المشار إليه أن محمد بن الخطاب زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ذكرهم ، ولا يخفى أن زوال جهالة العين لا يلزم منه زوال جهالة الحال ، وعلى هٰذا فكلام الحافظ المذكور يدل على أن الحديث ضعيف عنده للعلتين اللتين ذكرهما ، فهٰذا التحقيق الذي ذكرته أنا يجعلني أشك في التصحيح الذي نقله المناوي عن العراقي ، والحق أنه ضعيف ؛ كما رمز له السيوطي ، ولولا أن في معناه ما يدل على بطلانه لاقتصرنا على تضعيفه ، ذٰلك لأن الإسلام لا يرتبط عزه بالعرب فقط ، بل قد يعزه الله بغيرهم من المؤمنين ؛ كما وقع ذٰلك زمن الدولة العثمانية ، ولا سيما في أوائل أمرها ، فقد أعز الله بهم الإسلام ، حتى امتد سلطانه إلى أواسط أوروبا ، ثم لما أخذوا

يحيدون عن الشريعة إلى القوانين الأوروبية؛ يستبدلون الأدنى بالذي هو خير، تقلص سلطانهم عن تلك البلاد وغيرها، حتى لقد زال عن بلادهم أيضاً! فلم يبق فيها من المظاهر التي تدل على إسلامهم إلا الشيء اليسير! فذل بذٰلك المسلمون جميعاً بعد عزهم، ودخل الكفار بلادهم، واستذلوهم إلا قليلاً منها، وهٰذه وإن سلمت من استعمارهم إياها ظاهراً، فهي تستعمرها بالخفاء، تحت ستار المشاريع الكثيرة، كالاقتصاد ونحوه! فثبت أن الإسلام يعز ويذل بعز أهله وذله، سواء كانوا عرباً أو عجماً، «ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، فاللهم! أعز المسلمين، وألهمهم الرجوع إلى كتابك وسنة نبيك، حتى تعز بهم الإسلام.

بيد أن ذٰلك لا ينافي أن يكون جنس العرب أفضل من جنس سائر الأمم، بل هٰذا هو الذي أؤمن به، وأعتقده، وأدين الله به ـ وإن كنت ألبانياً، فإني مسلم ولله الحمد ـ ذٰلك لأن ما ذكرته من أفضلية جنس العرب هو الذي عليه أهل السنة والجماعة، ويدل عليه مجموعة من الأحاديث الواردة في هٰذا الباب[1]؛ منها قوله ﷺ:

«إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».

رواه أحمد (٤ / ١٠٧)، والترمذي (٤ / ٣٩٢) وصححه، وأصله في «صحيح مسلم» (٧ / ٤٨)، وكذا البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ٦) من حديث واثلة بن الأسقع[2]، وله شاهد عن العباس بن عبد المطلب عند الترمذي وصححه، وأحمد، وآخر عن ابن عمر عند الحاكم (٤ / ٨٦)، وصححه.

---

(١) وقد حقق القول في هٰذا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «اقتضاء الصراط المستقيم»، فليراجعه من شاء.

(٢) وهو مخرج في «السلسلة الأخرى» (٣٠٢)، وفي «فقه السيرة» (٥٨).

ولكن هٰذا ينبغي ألا يحمل العربي على الافتخار بجنسه؛ لأنه من أمور الجاهلية التي أبطلها نبينا محمد العربي ﷺ على ما سبق بيانه، كما ينبغي أن لا نجهل السبب الذي به استحق العرب الأفضلية، وهو ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم، الأمر الذي أهَّلهم لأن يكونوا حملة الدعوة الإسلامية إلى الأمم الأخرى، فإنه إذا عرف العربي هٰذا، وحافظ عليه؛ أمكنه أن يكون مثل سلفه؛ عضواً صالحاً في حمل الدعوة الإسلامية، أما إذا هو تجرد من ذٰلك؛ فليس له من الفضل شيء، بل الأعجمي الذي تخلَّق بالأخلاق الإسلامية هو خير منه دون شك ولا ريب، إذ الفضل الحقيقي إنما هو اتِّباع ما بعث به محمد ﷺ من الإيمان، والعلم، فكل من كان فيه أمكن؛ كان أفضل، والفضل إنما هو بالأسماء المحددة في الكتاب والسنة، مثل: الإسلام، والإيمان، والبر، والتقوى، والعلم، والعمل الصالح، والإحسان، ونحو ذٰلك، لا بمجرد كون الإنسان عربياً أو أعجمياً؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وإلى هٰذا أشار ﷺ بقوله:

«من بطَّأ به عمله لم يسرع به نسبه».

رواه مسلم.

ولهٰذا قال الشاعر العربي:

لسْنا وإنْ أحْسابُنا كَرُمَتْ ... يوماً على الأحْسابِ نَتَّكِلُ
نَبْني كَما كانَتْ أوائِلُنا ... تَبْني ونَفْعَلُ مِثْلَ ما فَعَلوا

وجملة القول: إن فضل العرب إنما هو لمزايا تحققت فيهم، فإذا ذهبت بسبب إهمالهم لإسلامهم؛ ذهب فضلهم، ومن أخذ بها من الأعاجم كان خيراً منهم؛ «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

ومن هنا يظهر ضلال من يدعو إلى العروبة، وهو لا يتصف بشيء من خصائصها المفضلة، بل هو أوروبي قلباً وقالباً!

١٦٤ - (المُدَبَّرُ[١] لا يُباعُ ولا يُوهَبُ، وهو حرٌّ من الثلثِ).

موضوع. أخرجه الدارقطني (ص ٣٨٤)، والبيهقي (١٠ / ٣١٤) عن عَبيدة ابن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الدارقطني:

«لم يسنده غير عَبيدة بن حسان، وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر موقوف من قوله».

قلت: وعَبيدة هٰذا - بالفتح -؛ قال أبو حاتم:

«منكر الحديث».

وقال ابن حبان (٢ / ١٨٩):

«يروي الموضوعات عن الثقات».

قلت: وهٰذا منها بلا شك، فقد صح أنه ﷺ باع المدَبَّر، فقال جابر رضي الله عنه: إن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر، لم يكن له مال غيره، فبلغ ذٰلك النبي ﷺ، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبدالله بثمان مائة درهم، فدفع إليه. رواه البخاري (٥ / ٢٥)، ومسلم (٥ / ٩٧)، وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٨٨).

والحديث روى منه ابن ماجه (٢ / ١٠٤)، والعقيلي (٢٩٧)، والدارقطني، والبيهقي؛ من طريق علي بن ظبيان عن عبيدالله نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«المدبر من الثلث».

وقال ابن ماجه:

---

(١) هو العبد يعتقه سيده من دبر؛ أي: بعد موته. في «النهاية»:

«يقال: دبَّرت العبد: إذا علقت عتقه بموتك، وهو التدبير، أي: أنه يُعْتَق بعدما يدبره سيده ويموت».

«سمعت ابن أبي شيبة يقول: هٰذا خطأ».

قال ابن ماجه:

«ليس له أصل».

قلتُ: يعني مرفوعاً.

وقال العقيلي:

«لا يُعرف إلا به. يعني: علي بن ظبيان. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٣٢):

«سُئل أبو زرعة عن حديث رواه علي بن ظبيان عن عبيدالله... (قلت: فذكره)، فقال أبو زرعة: هٰذا حديث باطل، وامتنع من قراءته».

ثم أشار ابن أبي حاتم إلى أنه من قول ابن عمر موقوفاً عليه، ولهٰذا قال ابن الملقن في «الخلاصة» (١٧٩ / ١):

«وأطبق الحفاظ على [أن] الصحيح رواية الوقف».

ورواه أبو داود في «المراسيل» (٣٥١) عن أبي قلابة مرسلاً، ومع إرساله فيه عمر بن هشام القبطي؛ مجهول.

ومنه يتبين خطأ السيوطي في إيراده الحديث في «الجامع» بلفظيه!

١٦٥ - (كُلوا التِّينَ، فلو قُلْتُ: إنَّ فاكهةً نزلَتْ مِن الجَنَّةِ بلا عَجَمٍ؛ لقلتُ: هي التينُ، وإنَّه يذهبُ بالبواسيرِ، وينفعُ مِن النُّقرسِ).

ضعيف. ذكره السيوطي في «الجامع» برواية ابن السني، وأبي نعيم، والديلمي في «مسند الفردوس» (٦ / ٤٧) بدون سند عن أبي ذر. وقال شارحه المناوي:

«رووه كلهم من حديث يحيى بن أبي كثير عن **الثقة** عن أبي ذر».

قلت: فالإسناد ضعيف؛ لجهالة هٰذا الذي قيل فيه: «الثقة»! فإن هٰذا التوثيق غير مقبول عند علماء الحديث، حتى ولو كان الموثق إماماً جليلاً كالشافعي وأحمد، حتى يتبيَّن اسم الموثَّق، فيُنظر هل هو ثقة اتفاقاً أم فيه خلاف، وعلى الثاني ينظر ما هو الراجح، أتوثيقه أم تضعيفه؟ وهٰذا من دقيق نظر المحدثين رضي الله عنهم، وشدة تحرِّيهم في رواية الحديث عنه ﷺ، ولهٰذا قال العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (٣ / ٢١٤) بعد أن ذكر الحديث:

«وفي ثبوته نظر».

قلت: ويغلب على الظن أن هٰذا الحديث موضوع، فإنه ليس عليه نور النبوة، وقد قال الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٢٣):

«جميع ما ورد في الفاكهة من الأحاديث موضوع».

كأنه يعني في فضلها.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر عزاه في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤ / ١٨٦) لأبي نُعيم في الطب، والثعلبي من حديث أبي ذر، وقال:

«وفي إسناده من لا يُعرف».

١٦٦ - (إنَّ أهلَ البيتِ لَيَقِلُّ طُعْمُهُم، فتَسْتَنيرُ بُيوتُهم).

موضوع. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٥ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٢٢)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٣٥)، وابن عدي (٨٩ / ١)، والطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٥ / ٥٢٩٨) من طريق **عبدالله بن المطلب العجلي** عن الحسن بن ذكوان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن الحسن إلا عبدالله بن المطلب».

قلت: أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«لا يعرف».

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، قال العقيلي: عبدالله بن المطلب مجهول، وحديثه منكر غير محفوظ، وقال أحمد: الحسن بن ذكوان أحاديثه أباطيل».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٥٣)، ومع هٰذا فقد أورده في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة، والطريق هو هو! كما رأيت!

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٥) من هٰذا الوجه، وقال:

«سألت أبي عنه؟ قال: هٰذا حديث كذب، وعبدالله بن المطلب مجهول».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«إنه خبر منكر».

وأقره الحافظ في «اللسان».

١٦٧ - (البطيخُ قَبْلَ الطَّعامِ يَغْسِلُ البطْنَ غَسلاً، ويذهَبُ بالدَّاءِ أصلاً).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ٢٨٢ و ١٠ / ٢٨٧ - المصورة)، والذهبي في ترجمة **أحمد بن يعقوب بن عبدالجبار الجرجاني**: ثنا الفضل ابن صالح بن عبيد: ثنا أبو اليمان: ثنا شعيب عن الزهري: حدثني أبو بكر بن عبدالرحمن عن أبيه عن بعض عمات النبي ﷺ مرفوعاً، وفيه قصة للزهري مع عبدالملك. وقال ابن عساكر:

«شاذ؛ لا يصح».

وقال المناوي عقبه في «التيسير»:

«بل لا يصح أصلاً».

وبينه في «الفيض»، فقال:

«فيه مع شذوذه أحمد بن يعقوب بن عبدالجبار الجرجاني. قال البيهقي: روى أحاديث موضوعة لا أستحل رواية شيء منها، ومنها هٰذا الخبر. وقال الحاكم: أحمد هٰذا يضع الحديث، كاشفته وفضحته».

قلت: وهٰذا نقله عن «الميزان»! ووافقه الحافظ في «اللسان»، بل إن السيوطي نفسه قد أورد هٰذا الحديث في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٣٦ / ٦٤٥ - بترقيمي)، وأعله بما تقدم عن ابن عساكر، والذهبي (ص ١٣٦)، ووافقه ابن عراق (٣٣١ / ١)، ومع ذٰلك شان به «الجامع الصغير»!

(فائدة): قال الحافظ السخاوي في «المقاصد»، وتبعه جماعة:

«صنَّف أبو عمر النَّوقاني في فضائل البطيخ جزءاً، وأحاديثه باطلة».

وقد ساق بعضها السيوطي في «الذيل»، ولوائح الوضع عليها ظاهرة جداً.

١٦٨ - (بَرَكَةُ الطَّعامِ الوُضوءُ قبلَهُ وبعْدَهُ).

ضعيف. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٦٥٥): حدثنا قيس عن أبي هاشم عن زاذان عن سلمان قال:

في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله، فذكرت ذٰلك للنبي ﷺ قال: فذكره.

وأخرجه أبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (١ / ٣٢٩)، وعنه البغوي في «شرح السنة» (٣ / ١٨٧ / ١)، والحاكم (٤ / ١٠٦ - ١٠٧)، وأحمد (٥ / ٤٤١) من طرق عن قيس بن الربيع به. وقال أبو داود:

«وهو ضعيف».

وقال الترمذي:

«لا نعرف هٰذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث».

وقال الحاكم:

«تفرَّد به قيس بن الربيع عن أبي هاشم، وانفراده على علو-محله أكثر من أن يمكن تركه في هٰذا الكتاب».

وتعقَّبه الذهبي بقوله:

«قلت: مع ضعف قيس فيه إرسال».

قلت: ولم يتبيَّن لي الإرسال الذي أشار إليه، فإن قيساً قد صرح بالتحديث عن أبي هاشم، وهٰذا من الرواة عن زاذان، وقيل لابن معين: ما تقول في زاذان؟ روى عن سلمان؟ قال: نعم، روى عن سلمان وغيره، وهو ثبت في سلمان».

فعلة الحديث قيس هٰذا وبه أعله كل من ذكرنا وغيرهم، ففي «تهذيب السنن» لابن القيم (٥ / ٢٩٧ / ٢٩٨) أن مُهَنّا سأل الإمام أحمد عن هٰذا الحديث، فقال:

«هو منكر، ما حدث به إلا قيس بن الربيع».

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٠)، فقال:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هٰذا حديث منكر، لو كان هٰذا الحديث صحيحاً؛ كان حديثاً. ويشبه هٰذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هٰذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم».

قلت: وعمرو بن خالد هٰذا كذاب، فإن كان الحديث حديثه؛ فهو موضوع. والله أعلم.

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٢٩) بعد أن ساق كلام الترمذي في قيس بن الربيع:

«قيس بن الربيع صدوق، وفيه كلام لسوء حفظه، لا يخرج الإسناد عن حد الحسن».

قلت: وهٰذا كلام مردود بشهادة أولٰئك الفحول من الأئمة الذين خرجوه وضعفوه، فهم أدرى بالحديث، وأعلم من المنذري، والمنذري يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين، وهو يشبه في هٰذا ابن حبان والحاكم من القدامى، والسيوطي ونحوه من المتأخرين.

وفي الباب حديث آخر، ولكنه منكر، تقدم برقم (١١٧).

ثم قال المنذري:

«وقد كان سفيان يكره الوضوء قبل الطعام، قال البيهقي: وكذٰلك مالك بن أنس كرهه، وكذٰلك صاحبنا الشافعي استحب تركه، واحتج بالحديث. يعني حديث ابن عباس قال:

«كنا عند النبي ﷺ، فأتى الخلاء، ثم إنه رجع، فأُتي بالطعام، فقيل: ألا تتوضأ؟ قال: لم أصل فأتوضأ».

رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي؛ بنحوه، إلا أنهما قالا:

«إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة».

قلت: فهٰذا دليل آخر على ضعف الحديث، وهو ذهاب هٰؤلاء الأئمة الفقهاء إلى خلافه، ومعهم ظاهر هٰذا الحديث الصحيح.

وقد تأول بعضهم الوضوء في هٰذا الحديث بمعنى غسل اليدين فقط، وهو معنى غير معروف في كلام النبي ﷺ كما ذكر ذٰلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»

(٢١/٢٢٧ - ٢٦٥)
(١ / ٥٦)، فلو صح هٰذا الحـديث لكان دليلاً ظاهراً على استحباب الوضوء قبل الطعام وبعده، ولما جاز تأويله.

هٰذا، واختلف العلماء في مشروعية غسل اليدين قبل الطعام على قولين، منهم من استحبَّه، ومنهم من لم يستحبَّه، ومن هٰؤلاء سفيان الثوري، فقد ذكر أبو داود عنه أنه كان يكره الوضوء قبل الطعام؛ قال ابن القيم:

«والقولان هما في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أنه لا يُستحب».

قلت: وينبغي تقييد هٰذا بما إذا لم يكن على اليدين من الأوساخ ما يستدعي غسلهما، وإلا فالغسل والحالة هٰذه لا مُسَوِّغ للتوقف عن القول بمشروعيته، وعليه يُحمل ما رواه الخلال عن أبي بكر المروذي قال:

«رأيت أبا عبدالله (يعني: الإمام أحمد) يغسل يديه قبل الطعام وبعده، وإن كان على وضوء».

والخلاصة؛ أن الغسل المذكور ليس من الأمور التعبدية؛ لعدم صحة الحديث به، بل هو معقول المعنى، فحيث وجد المعنى شُرع، وإلا فلا.

١٦٩ - (إنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قلْباً، وإنَّ قلْبَ القُرْآنِ (يٰس)، مَن قَرَأها؛ فكَأنَّما قَرَأ القُرآنَ عشرَ مرَّاتٍ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٤ / ٤٦)، والدارمي (٢ / ٤٥٦) من طريق حميد ابن عبدالرحمن عن الحسن بن صالح عن **هارون أبي محمد** عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هـذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه، وهارون أبو محمد مجهول، وفي الباب عن أبي بكر الصديق، ولا يصح، وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي هريرة».

قلت: كذا في نسختنا من الترمذي؛ «حسن غريب»، ونقل المنذري في «الترغيب» (٢ / ٣٢٢)، والحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٥٦٣)، والحافظ في «التهذيب»؛ أنه قال: «حديث غريب»، ليس في نقلهم عنه أنه حسنه، ولعله الصواب، فإن الحديث ضعيف ظاهر الضعف، بل هو موضوع من أجل هارون، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد أن نقل عن الترمذي تجهيله إياه:

«قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي في «شهابه»، ثم ساق له هٰذا الحديث».

قلت: هو فيه برقم (١٠٣٥).

وفي «العلل» (٢ / ٥٥ ـ ٥٦) لابن أبي حاتم:

«سألت أبي عن هٰذا الحديث؟ فقال: مقاتل هٰذا، هو مقاتل بن سليمان، رأيت هٰذا الحديث في أول كتاب وضعه مقاتل بن سليمان، وهو حديث باطل لا أصل له».

قلت: كذا جزم أبو حاتم ـ وهو الإمام الحجة ـ أن مقاتلاً المذكور في الإسناد هو ابن سليمان، مع أنه وقع عند الترمذي والدارمي «مقاتل بن حيان»؛ كما رأيت، فلعله خطأ من بعض الرواة. ويؤيده أن الحديث رواه القضاعي؛ كما سبق، وكذا أبو الفتح الأزدي من طريق حميد الرؤاسي بسنده المتقدم عن مقاتل عن قتادة به. كذا قال: «عن مقاتل»، لم ينسبه، فظن بعض الرواة أنه ابن حيان، فنسبه إليه، من هٰؤلاء الأزدي نفسه، فإنه ذكر عن وكيع أنه قال في مقاتل بن حيان:

«ينسب إلى الكذب». قال الذهبي:

«كذا قال أبو الفتح، وأحسبه التبس عليه مقاتل بن حيان بمقاتل بن سليمان، فابن حيان صدوق، قوي الحديث، والذي كذبه وكيع هو ابن سليمان. ثم قال أبو الفتح...».

قلت: فساق إسناد الحديث كما ذكرت آنفاً، فتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: الظاهر أنه مقاتل بن سليمان».

قلت: وإذا ثبت أنه ابن سليمان؛ كما استظهره الذهبي، وجزم به أبو حاتم، فالحديث موضوع قطعاً؛ لأنه - أعني: ابن سليمان - كذاب؛ كما قال وكيع وغيره.

ثم اعلم أن حديث أبي بكر الذي أشار إليه الترمذي وضعفه، لم أقف على متنه، وأما حديث أبي هريرة، فقال الحافظ ابن كثير:

«منظور فيه». ثم قال:

«قال أبو بكر البزار: حدثنا عبدالرحمن بن الفضل: حدثنا زيد بن الحباب: حدثنا حميد المكي مولى آل علقمة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً به، دون قوله: «من قرأها...»، ثم قال البزار: لا نعلم رواه إلا زيد عن حميد».

قلت: وحميد هٰذا مجهول؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وعبدالرحمن بن الفضل شيخ البزار لم أعرفه، وحديثه في «كشف الأستار» برقم (٢٣٠٤).

والحديث مما شان به السيوطي «جامعه»، وكذا الشيخ الصابوني «مختصره» (٣ / ١٥٤) الذي زعم أنه لا يذكر فيه إلا الصحيح من الحديث! وهيهات؛ فإنه مجرد ادِّعاء!

١٧٠ - (إنَّ آدَمَ ﷺ لما أهْبَطَهُ الله تعالى إلى الأرضِ قالتِ الملائِكَةُ: أي ربِّ! ﴿أتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها ويَسْفِكُ الدِّماءَ ونَحْنُ نُسَبِّحُ بحَمْدِكَ ونُقَدِّسُ لكَ قالَ إنِّي أعْلَمُ ما لا تَعْلَمونَ﴾[1]؛ قالوا: ربَّنا نحنُ أطوعُ لكَ مِن بني آدَمَ. قالَ الله تعالى للملائِكَةِ: هَلُمُّوا مَلَكَيْنِ من الملائِكَةِ، حتى يُهْبَطَ بهما الأرضَ، فننْظُرَ كيفَ يَعْملانِ؟ قالوا: ربَّنا! هاروتَ وماروتَ، فأُهْبِطا إلى الأرضِ، ومثلتْ لهما الزُّهْرَةُ امرأةً مِن أحسنِ البشرِ، فجاءَتْهُما، فسألاها نفسَها، فقالت: لا واللهِ حتى تَكلَّما

---

(١) البقرة: ٣٠.

بهٰذه الكلمةِ من الإشراكِ، فقالا: واللهِ لا نُشْرِكُ باللهِ، فذهبَتْ عنهما، ثمَّ رجَعَتْ بصبيٍّ تَحْمِلُهُ، فسألاها نفسَها؛ قالَتْ: لا واللهِ حتى تَقْتُلا هٰذا الصبيَّ؛ فقالا: واللهِ لا نقْتُلُهُ أبداً، فذهَبَتْ ثم رَجَعَتْ بقدحِ خمرٍ، فسألاها نفسَها، قالتْ: لا واللهِ حتى تَشْربا هٰذا الخمرَ، فشَرِبا، فسَكِرا، فوَقَعا عليها، وقَتَلا الصبيَّ، فلمَّا أفاقا، قالَتْ المرأةُ: واللهِ ما تَركْتُما شَيْئاً مما أبَيْتُما عليَّ إلا قدْ فَعَلْتُما حينَ سَكِرْتُما، فخُيِّرا بين عذابِ الدنيا والآخِرَةِ، فاخْتَارا عذابَ الدنيا).

باطل مرفوعاً. أخرجه ابن حبان (٧١٧ ـ موارد)، وأحمد (٢ / ١٣٤، ورقم ٦١٧٨ ـ طبع شاكر)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (ق ٨٦ / ١)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ق ٧٥ / ٢)، والبزار (٢٩٣٨ ـ الكشف)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٥١) من طريق **زهير بن محمد** عن **موسى بن جبير** عن نافع مولى ابن عمر عن عبدالله بن عمر أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: فذكره. وقال البزار:

«رواه بعضهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وإنما أتى رفع هٰذا عندي من زهير؛ لأنه لم يكن بالحافظ».

قلت: والموقوف صحيح كما يأتي.

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٢٥٤):

«وهٰـذا حديث غريب من هٰذا الـوجـه، ورجـالـه كلهم ثقـات من رجـال «الصحيحين» إلا موسى بن جبير هٰذا هو الأنصـاري. . . ذكـره ابن أبي حاتم في «كتاب الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ١٣٩)، ولم يحك فيه شيئاً من هٰذا ولا هٰذا، فهو مستور الحال، وقد تفرَّد به عن نافع».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٤٥١)، ولكنه قال:

«وكان يخطىء ويخالف».

قلت: واغتر به الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥ / ٦٨) بعدما عزى الحديث لأحمد والبزار:

«ورجاله رجال الصحيح، خلا موسى بن جبير، وهو ثقة».

قلت: لو أن ابن حبان أورده في كتابه ساكتاً عليه كما هو غالب عادته، لما جاز الاعتماد عليه؛ لما عرف عنه من التساهل في التوثيق، فكيف وهو قد وصفه بقوله: «يخطىء ويخالف»، وليت شعري مَن كان هٰذا وصفه، فكيف يكون ثقة، ويخرج حديثه في «الصحيح»؟!

قلت: ولذٰلك قال الحافظ ابن حجر في موسى هٰذا: إنه مستور.

ثم إن الراوي عنه زهير بن محمد، وإن كان من رجال «الصحيحين»، ففي حفظه كلام كثير، ضعفه من أجله جماعة، وقد عرفت آنفاً قول البزار فيه أنه لم يكن بالحافظ.

وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٥٩٠):

«محله الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه، فما حدث من كتبه فهو صالح، وما حدث في حفظه ففيه أغاليط».

قلت: ومن أين لنا أن نعلم إذا كان حدث بهٰذا الحديث من كتابه، أو من حفظه؟! ففي هٰذه الحالة يتوقف عن قبول حديثه، هٰذا إن سلم من شيخه المستور، وقد تابعه مستور مثله، أخرجه ابن منده ـ كما في ابن كثير ـ من طريق سعيد بن سلمة: حدثنا موسى بن سَرْجِس عن نافع به بطوله.

سكت عن علته ابن كثير، ولكنه قال:

«غريب» .

أي : ضعيف .

وفي «التقريب» :

«موسى بن سَرْجِس مستور» .

قلت : ولا يبعد أن يكون هو الأول ، اختلف الرواة في اسم أبيه ، فسماه بعضهم جبيراً ، وبعضهم سرجساً ، وكلاهما حجازي ، والله أعلم .

ثم قال الحافظ ابن كثير:

«وأقرب ما يكون في هٰذا أنه من رواية عبدالله بن عمر عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ ، كما قال عبدالرزاق في «تفسيره» : عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب الأحبار قال :

ذكرت الملائكة أعمال بني آدم ، وما يأتون من الذنوب ، فقيل لهم : اختاروا منكم اثنين ، فاختاروا هاروت وماروت . . . إلخ .

رواه ابن جرير من طريقين عن عبدالرزاق به .

ورواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عصام عن مؤمل عن سفيان الثوري به .

ورواه ابن جرير أيضاً : حدثني المثنى : أخبرنا المعلى ـ وهو ابن أسد ـ أخبرنا عبدالعزيز بن المختار عن موسى بن عقبة : حدثني سالم أنه سمع عبدالله يحدث عن كعب الأحبار، فذكره .

فهٰذا أصح وأثبت إلى عبدالله بن عمر من الإسنادين المتقدمين ، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع ، فدار الحديث ، ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل . . . » .

وعلق عليه الشيخ رشيد رضا رحمه الله بقوله :

«من المحقَّق أن هٰذه القصة لم تذكر في كتبهم المقدسة، فإن لم تكن وضعت في زمن روايتها، فهي في كتبهم الخرافية، ورحم الله ابن كثير الذي بيَّن لنا أن الحكاية خرافة إسرائيلية، وأن الحديث المرفوع لا يثبت».

قلت: وقد استنكره جماعة من الأئمة المتقدمين، فقد روى حنبل الحديث من طريق أحمد، ثم قال: قال أبو عبدالله (يعني: الإمام أحمد):

«هٰذا منكر، إنما يُروى عن كعب».

ذكره في «منتخب ابن قدامة» (١١ / ٢١٣).

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٦٩ - ٧٠).

«سألت أبي عن هٰذا الحديث؟ فقال: هٰذا حديث منكر».

قلت: ومما يؤيد بطلان رفع الحديث من طريق ابن عمر أن سعيد بن جبير ومجاهداً روياه عن ابن عمر موقوفاً عليه؛ كما في «الدُّرِّ المنثور» للسيوطي (١ / ٩٧ - ٩٨)، وقال ابن كثير في طريق مجاهد:

«وهٰذا إسناد جيد إلى عبدالله بن عمر، ثم هو - والله أعلم - من رواية ابن عمر عن كعب؛ كما تقدم بيانه من رواية سالم عن أبيه».

ومن ذٰلك أن فيه وصف الملكين بأنهما عصيا الله تبارك وتعالى بأنواع من المعاصي، على خلاف وصف الله تعالى لعموم ملائكته في قوله عز وجل: ﴿لا يَعْصونَ الله ما أَمَرَهُمْ ويَفْعَلونَ ما يُؤمَرونَ﴾(١).

وقد رُويت فتنة المَلَكَين في أحاديث أخرى ثلاثة، سيأتي الكلام عليها في المجلد الثاني رقم (٩١٠ و٩١٢ و٩١٣) إن شاء الله تعالى.

---

(١) التحريم: ٦.

١٧١ ـ (مَن وُلِـدَ لهُ مَوْلـودٌ، فسَمَّـاهُ محمداً تَبَرُّكاً به؛ كانَ هو ومولودُهُ في الجنَّةِ).

موضوع. رواه ابن بكير في «فضل من اسمه أحمد ومحمد» (ق ٥٨ / ١)، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٥٧): حدثنا حامد بن حماد ابن المبارك العسكري: حدثنا إسحاق بن يسار أبو يعقوب النصّيبي: حدثنا حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة عن برد بن سنان عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً.

وقال ابن الجوزي:

«في إسناده من تكلم فيه»، ولم يزد.

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٠٦) بقوله:

«قلت: هٰذا أمثل حديث ورد في الباب، وإسناده حسن، ومكحول من علماء التـابعين وفقهـائِهم، وثَّقـه غير واحـد، واحتج به مسلم في «صحيحه»، وروى له البخاري في «الأدب»، والأربعة، وثقه ابن معين والنسائي، وضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. وقال مرة: كان صدوقاً. وقال أبو زرعة: لا بأس به. والله أعلم».

قلت: لقـد أبعد السيوطي ـ عفا الله عنه ـ النُّجْعة، فأخذ يتكلم على بعض رجال السند، موهماً أنهم موضع النظر منه، مع أن علة الحديث ممَّن دونهم، ألا وهو حامد بن حمَّاد العسكري شيخ ابن بكير؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«روى عن إسحاق بن يسار النصيبي خبراً موضوعاً هو آفته».

ثم ساق له هٰذا.

ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان».

ولذلك قال المحقق ابن القيم:

إنه حديث باطل.

كما نقله الشيخ القاري في «موضوعاته» عنه، (ص ١٠٩)، وأقره.

وغفل عن هٰذا التحقيق المناوي، فأقرَّ تحت الحديث الآتي (٤٣٧) السيوطيَّ على تحسينه، فلا تغتر به.

ثم وجدت ابن عراق قد تعقب السيوطي في «تنزيه الشريعة» (٨٢ / ١) بمثل ما تعقبته به، إلا أنه زاد؛ فقال:

«لكن وجدت له طَريقاً أخرى، أخرجها ابن بكير أيضاً. والله أعلم».

قلت: وسكت عليه! وفيه ثلاثة لم أجد من ذكرهم، فأحدهم آفته.

١٧٢ - (قالَ اللهُ لداودَ: يا داودُ! ابنِ لي في الأرضِ بيتاً، فبنى داودُ بيتاً لنفسهِ قبلَ البيتِ الذي أُمِرَ بهِ، فأوحى الله إليه: يا داودُ! بنيتَ بيتَكَ قبلَ بيتي؟ قال: أيْ ربِّ! هٰكذا قلتَ فيما قَضَيْتَ: مَن مَلَكَ؛ اسْتَأْثَرَ. ثم أخذَ في بناءِ المسجِدِ، فلمَّا تَمَّ سورُ الحائطِ؛ سقَطَ، فشكا ذٰلك إلى اللهِ، فأَوْحى الله إِليهِ أنَّه لا يَصِحُّ أنْ تَبْنِيَ لي بيتاً! قالَ: أيْ رَبِّ! ولِمَ؟ قالَ: لِما جرى على يَدَيْكَ مِن الدِّماءِ. قالَ: أيْ رَبِّ! أوَلَمْ يَكُنْ ذٰلك في هَواكَ؟ قالَ: بلى، ولكنَّهُم عِبادي وإمائِي، وأنا أرْحَمُهُم، فشقَّ ذٰلك عليهِ، فأوْحى الله إليهِ: لا تَحْزَنْ، فإنِّي سأقْضي بناءَهُ على يدِ ابْنِكَ سليمان. . .).

باطل موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥ / ١٢)، و«مسند الشاميين» (ص ٦٢ و ٩٩ - المصورة)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٣٠٠)، وعنه

ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٠٠) عن **محمد بن أيوب** بن سويد: حدثنا أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن أبي الزاهرية عن رافع بن عمير مرفوعاً، وقال ابن الجوزي:

«موضوع، محال؛ تتنزه الأنبياء عن مثله، ويقبح أن يُقال: أُبيح له قتل قوم، أو أُمِر بذلك، ثم أبعد بذلك عن الرضا، كيف وقد قال تعالى في حق العصاة: ﴿ولا تأْخُذْكُمْ بهِما رَأْفَةٌ في دينِ اللهِ﴾[1]؛ قال ابن حبان: ومحمد بن أيوب يروي الموضوعات».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٧٠)، وقال:

«قلت: أخرجه الطبراني، وابن مردويه في «التفسير»، وقد وافق صاحب «الميزان» على أنه موضوع. قال أبو زرعة: محمد بن أيوب رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث. والموضوع منه قصة داود، وأما سؤال سليمان الخصال الثلاث؛ فورد من طرق أخرى»[2].

قلت: وقد حذفت السؤال منه، وأشرت إليه بالنقط (. . .)؛ لأنه صحيح من حديث عبدالله بن عمرو، وقد صححه جمع كما هو مبيَّن في «التعليق الرغيب» (٢ / ١٣٧)، وراجع تعليقي على «صحيح ابن خزيمة» (٢ / ٢٨٨ / ١٣٣٤).

وقد أورده بتمامه الهيثمي (٤ / ٧ ـ ٨)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه محمد بن أيوب بن سويد الرملي، وهو متهم بالوضع».

---

(١) النور: ٢.

(٢) تنبيه: هٰذا القول وقع في الطبعات السابقة من مطبوعات المكتب الإسلامي معزواً لابن الجوزي! وهو خطأ ظاهر، لا يخفى على القارىء اللبيب، ولست أدري ـ والله ـ كيف وقع ذٰلك؟!

١٧٣ - (فِكْرَةُ ساعةٍ خيرٌ مِن عِبادَةِ سِتِّينَ سنةً).

موضـوع. أخـرجـه أبو الشيخ في «العظمة» (١ / ٢٩٧ / ٤٢)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) من طريق **عثمان بن عبدالله القرشي**: حدثنا **إسحاق بن نجيح الملطي**: حدثنا عطاء الخراساني عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«عثمان وشيخه كذابان».

وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٢٧) بقوله:

«قلت: اقتصر العراقي في «تخريج الإحياء» على تضعيفه، وله شاهد».

قلت: ثم ساق من رواية الديلمي - وهٰذا في «مسنده» (٢ / ٤٦) - بسنده إلى **سعيد بن ميسرة** سمعت أنس بن مالك يقول:

«تفكر ساعة في اختلاف الليل والنهار خير من عبادة ألف سنة».

قلت: هٰذا مع كونه موقوفاً ومغايراً للفظ الحديث، فهو موضوع أيضاً، سعيد بن ميسرة؛ قال الذهبي:

«مظلم الأمر، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات. وقال الحاكم: روى عن أنس موضوعات. وكذبه يحيى القطان».

قلت: فمثله لا يُستشهد به، ولا كرامة! ولذٰلك فقد أساء بذكره في «جامعه»!

١٧٤ - (إذا بَنَى الرَّجُلُ المُسْلِمُ سبعَةَ أو تسعَةَ أذْرُعٍ، ناداه منادٍ مِن السَّماءِ: أينَ تَذْهَبُ يا أفسقَ الفاسِقينَ؟!).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٧٥) من طريق الطبراني قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: حدثنا الربيع بن سليمان الجيزي قال: حدثنا **الوليد ابن موسى الدمشقي** قال: ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن **الحسن عن** أنس

مرفوعاً، وقال:

«غريب من حديث الحسن ويحيى والأوزاعي، تفرد به الوليد بن موسى القرشي، وهو ضعيف، ليس كالوليد بن موسى[1] الدمشقي».

قلت: وابن موسى هٰذا القرشي؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني: منكر الحديث، وقواه أبو حاتم، وقال غيره: متروك، ووهَّاه العقيلي، وابن حبان، وله حديث موضوع».

قلت: ولعله يشير إلى هٰذا الحديث، فإنه ظاهر الوضع؛ لأن الارتفاع بالبناء القدر المذكور في هٰذا الحديث ليس ذنباً بله كبيرة حتى يحكم على فاعله بأنه أفسق الفاسقين، فقاتل الله الوضَّاعين ما أقل حياءهم وأجرأهم على النار!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» بهٰذا اللفظ، وبلفظ:

«من بنى فوق عشرة أذرع؛ ناداه مناد من السماء: يا عدوَّ الله إلى أين تريد».

وقال:

«رواه الطبراني عن أنس».

أما شارحه المناوي؛ فقال:

«أغفل المصنف من خرجه[2]، وعزاه في «الدرر» إلى الطبراني عن أنس، وفيه

---

(١) كذا الأصل، ولعل الصواب: (الوليد بن مسلم الدمشقي)، يعني أن هٰذا ثقة، والذي قبله ضعيف، وهو دمشقي أيضاً، وله ترجمة في «تاريخ دمشق» (١٨ / ٤٥٦ / ١ - ٢).

(٢) قلت: ففيه إشارة إلى أن ذكر الطبراني في «الجامع الصغير» زيادة مقحمة من بعض النساخ، وعزوه في «الدرر» إلى الطبراني أيضاً فيه عندي نظر؛ لأن الحديث بهٰذا اللفظ المذكور في «الجامع الصغير» لم يورده السيوطي نفسه في «الجامع الكبير»، وإنما أورد فيه (١ / ٤٧ / ١) لفظ أبي نُعيم، فهٰذا مع عدم إيراد الهيثمي للحديث يجعلنا نشك في كون الحديث عند الطبراني. والله أعلم.

الربيع بن سليمان الجيزي، أورده الذهبي في «ذيل الضعفاء»، وقال: كان فقيهاً، ديناً، لم يتقن السماع من ابن وهب».

قلت: تعصيب الجناية بالجيزي مع أن فوقه من هو أشد ضعفاً منه ليس من الإنصاف في شيء، ألا وهو الوليد بن موسى القرشي، فقد عرفت مما سبق أنه متهم، ثم إن الحسن هو البصري، وهو على جلالة قدره مدلس، ولم يصرح بسماعه من أنس، فهو منقطع.

ثم إن الحديث لم يورده الهيثمي في «المجمع»، وإنما أورد فيه (٤ / ٧٠) ما نصه:

«وعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ مرَّ ببنية قبة لرجل من الأنصار، فقال: ما هٰذه؟ قالوا: قبة. فقال النبي ﷺ: كل بناءٍ، وأشار بيده على رأسه أكبر من هٰذا، فهو وبال على صاحبه يوم القيامة. رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله ثقات».

قلت: هٰذا رواه أبو داود في «سننه» (٣ / ٣٤٧ و ٣٤٨) بنحوه من طريق آخر تبيَّن فيما بعد أنه جيد، كما قال الحافظ العراقي، فنقلته إلى «الصحيحة» (٢٨٣٠).

١٧٥ - (مَن بَنى بِناءً فوقَ ما يكفيهِ؛ كُلِّفَ يومَ القِيامَةِ بحَمْلِهِ على عاتِقِهِ).

باطل. أخرجه الطبراني (٣ / ٧١ / ٢)، وابن عدي (٣٣٣ / ١ - ٢)، وأبو نُعيم (٨ / ٢٤٦) من طريق المسيب بن واضح: ثنا **يوسف** عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً. وقال أبو نُعيم وابن عدي:

«غريب من حديث الثوري، تفرد به المسيب عن يوسف».

ثم رواه أبو نعيم (٨ / ٢٥٢) من طريق محمد (يعني: ابن المسيب): ثنا عبدالله بن خبيق: ثنا يوسف بن أسباط به.

قلت: وهٰذا سند ضعيف من أجل يوسف بن أسباط؛ قال أبو حاتم:

«كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه»؛ كما في «الجرح» (٤ / ٢ / ٤١٨).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع»، والهيثمي في «المجمع» (٤/ ٧٠)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه المسيب بن واضح، وثقه النسائي، وضعفه جماعة».

قلت: قد تابعه عبدالله بن خبيق كما سبق، فعلة الحديث من شيخهما ابن أسباط.

ثم إن له علة أخرى هي الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود، فإنه لم يسمع منه، وأشار لهٰذا الحافظ العراقي، فقال في «تخريج الإحياء» (٤ / ٢٠٤):

«رواه الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد فيه لين وانقطاع».

والحديث قال الذهبي في ترجمة المسيب:

«وهٰذا حديث منكر».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١١٥ و ١١٦):

«سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط... (قلت: فذكره) قال: قال أبي: هٰذا حديث باطل لا أصل له بهٰذا الإسناد».

١٧٦ - (لا تَسْقوني حَلْبَ امْرَأَةٍ).

منكر. أخرجه وكيع في «الزهد» (٣ / ٤٩٤ / ٤٠٨): حدثنا قيس بن الربيع عن امرىء القيس عن عاصم بن بُحَير عن ابن أبي الشيخ المحاربي قال:

أتانا رسول الله ﷺ فقال:

«نصركم الله يا معشر محارب! لا تسقوني...».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٤٣) من طريقين آخرين عن قيس بن الربيع به، وزاد أحدهما:

قال قيس بن الربيع: فرأيت امرأ القيس إذا أتي بشيراز (كذا) قال: حلاب امرأة هٰذا؟!

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف مظلم، ابن أبي الشيخ لا يُعرف إلا في هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد. أورده ابن الأثير وغيره هٰكذا في الصحابة.

وعاصم بن بحير ـ بالحاء المهملة مكبراً أو مصغراً ـ؛ كما في «الإكمال» وغيره، ولم أجد له ترجمة.

وامرؤ القيس؛ أورده في «الميزان» بروايته هٰذه عن عاصم، وقال:

«قال الأزدي: حدث بخبر منكر لا يصح».

وكذا في «اللسان».

وقيس بن الربيع؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به».

قلت: فلا يبعد أن يكون هٰذا الحديث بهٰذا الإسناد المظلم مما أدخله عليه ابنه، والله أعلم.

١٧٧ ـ (مَن بَنى بُنياناً في غيرِ ظُلْمٍ ولا اعتداءٍ، أو غَرَسَ غرساً في غيرِ ظُلْمٍ ولا اعتِداءٍ؛ كانَ أجْرُهُ جارِياً ما انْتَفَعَ بهِ أحدٌ مِن خَلْقِ الرَّحْمٰنِ تبارَكَ وتعالى).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨)، والطحاوي في «المشكل» (١ / ٤١٦ ـ ٤١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٨٧ / رقم ٤١٠ و ٤١١) من طريق **زبان بن فائد** عن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه مرفوعاً.

وهٰذا ضعيف من أجل زبان، فإنه ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته، كما قال الحافظ في «التقريب».

والحديث؛ قال في «المجمع» (٤ / ٧٠):

«رواه أحمد، والطبراني في «الكبير»، وفيه زبان بن فائد؛ ضعفه أحمد وغيره، ووثقه أبو حاتم».

١٧٨ - (مَن عَيَّرَ أخاهُ بذَنْبٍ؛ لمْ يَمُتْ حَتَّى يعْمَلَهُ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ٣١٨)، وابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة»، وابن عدي (٢٩٦ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢ / ٣٣٩ - ٣٤٠) من طريق **محمد بن الحسن** بن أبي يزيد الهمداني **عن** ثور بن يزيد **عن** خالد بن معدان **عن** معاذ بن جبل مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هٰذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل».

قلت: أنَّى له الحسن إذن؟! فإنه مع هٰذا الانقطاع فيه محمد بن الحسن هٰذا، كذبه ابن معين وأبو داود؛ كما في «الميزان»، ثم ساق له هٰذا الحديث.

ولهٰذا أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص ٦)، ومن قبله ابن الجوزي (٣ / ٨٢) ذكره من طريق ابن أبي الدنيا، ثم قال:

«لا يصح، محمد بن الحسن كذاب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٩٣) بقوله:

«قلت: أخرجه الترمذي، وقال: هٰذا حديث حسن غريب، وله شاهد».

قلت: ثم ذكر الشاهد، وهو من طريق الحسن قال:

«كانوا يقولون: مَن رمى أخاه بذنب؛ تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به».

وهو مع أنه ليس مرفوعاً إليه ﷺ، فإن في سنده صالح بن بشير المُرِّي، وهو ضعيف كما في «التقريب»، فلا يصح شاهداً لضعفه وعدم رفعه، وقد رواه عبدالله ابن أحمد في «زوائد الزهد» (ص ٢٨١) قال: أخبرت عن سيار: حدثنا صالح المري قال: سمعت الحسن يقول: فذكره.

وله شاهد آخر مرفوع، ولكنه ضعيف، فانظر أجوبة ابن حجر على القزويني مع مقدمتي لها المنشورة في آخر «المشكاة» بتحقيقنا (ج ٣ ص ح).

١٧٩ - (الـدُّعاء سِلاحُ المؤمِن، وعِمادُ الدينِ، ونورُ السَّماواتِ والأرضِ).

موضوع. أخرجه أبو يعلى (٤٣٩)، وابن عدي (٢٩٦ / ٢)، والحاكم (١ / ٤٩٢)، والقضاعي (٤ / ٢ / ١) من طريق الحسن بن حماد الضبي: ثنا **محمد بن الحسن** بن الزبير الهمداني: ثنا جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الحاكم:

«هٰـذا حديث صحيح، فإن محمـد بن الحسن هٰذا هو التل، وهو صدوق في الكوفيين».

ووافقه الذهبي، وهٰذا منه خطأ فاحش لأمرين:

الأول: أن فيه انقطاعاً؛ كما ذكره الذهبي نفسه في «الميزان» بين علي بن الحسين وجده علي بن أبي طالب.

الآخر: أن محمد بن الحسن الهمداني هٰذا ليس هو التل الصدوق كما قال الحاكم، وإنما هو محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكذاب المذكور في

الحديث المتقدم، ويدل على هٰذا أمور:

١ ـ أن الذهبي نفسه أورد الحديث في ترجمته بعد أن نقل تكذيبه عن ابن معين وغيره، وكذٰلك أورده ابن عدي في ترجمته، فإيراد السيوطي الحديث في «الجامع» خطأ.

٢ ـ أن الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٤٧)، وقال:

«رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو متروك».

٣ ـ أن محمد بن الحسن التل لم يذكر في شيوخه جعفر بن محمد، وإنما ذكر هٰذا في شيوخ محمد بن الحسن الهمداني.

٤ ـ أن التل لم ينسب إلى همدان، وإنما نُسب إليها ابن أبي يزيد، فالظاهر أن لفظة (الزبير) تحرفت على بعض الرواة في «المستدرك» من (أبي يزيد)، وبناءً عليه ذهب الحاكم إلى أنه التل، فأخطأ، والله أعلم.

والجملة الأولى من الحديث وردت من كلام الفضيل بن عياض، رواه السِّلَفي في «الطيوريات» (٦٤ / ١)، ورويت في حديث آخر لا يصح، وهو:

١٨٠ ـ (ألا أدُلُّكـم علىٰ ما يُنْجيكُمْ مِن عَدُوِّكُمْ ويَـدُرُّ لكمْ أرْزاقَكُمْ؟ تدعونَ اللهَ ليلَكُم ونَهارَكُمْ، فإنَّ الدعاءَ سِلاحُ المؤمِنِ).

ضعيف. رواه أبو يعلى (٣ / ٣٤٦ / ١٨١٢) من طريق سلَّام بن سليم عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ١٤٧):

«رواه أبو يعلى من حديث جابر بن عبدالله، وفيه **محمد بن أبي** حميد، وهو ضعيف».

وأما قول الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٠٣) عقب الحديث المتقدم

وقول الهيثمي هٰذا:

«وقال ابن الغرس: قال شيخنا: صحيح. فلعله أراد باعتبار انجباره، فتدبر».

قلت: قد علمت أن الحديث الذي قبله موضوع، فلا تأثير له في تقوية هٰذا الحديث الضعيف؛ كما هو مقرر في علم المصطلح.

على أن له علة أخرى تبيَّنت لي بعد أن وقفتُ على إسناده في «مسند أبي يعلى»، فإنه قال: «حدثنا أبو الربيع: حدثنا سلَّام ـ يعني: ابن سليم ـ عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله به».

قلتُ: سلَّام هٰذا هو الطويل المدنيّ، وهو متروك، متهم بالوضع، فإعلال الحديث به أولى من إعلاله بمحمد بن أبي حميد، وقد مضى له حديث موضوع برقم (٥٨)، وآخر ضعيف توبع عليه برقم (٢٦)، فالحديث موضوع أيضاً كالذي قبله، وليس ضعيفاً فقط كما كنا علَّلناه بابن أبي حميد من قبل بناء على عبارة الهيثمي، فتنبه!

١٨١ ـ (إنَّ الرِّزْقَ لا تَنْقُصُهُ المَعْصِيَةُ، ولا تَزيدُهُ الحَسَنَةُ، وتَرْكُ الدُّعاءِ معصِيةٌ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (١١ / ٢) من طريق **إسماعيل بن يحيى التيمي** عن مسعر بن كدام عن **عطية** عن أبي سعيد مرفوعاً.

وهٰذا إسناد موضوع؛ **إسماعيل** هٰذا كذاب؛ كما قال أبو علي النيسابوري والدارقطني والحاكم، وقال ابن عدي:

«عامة ما يرويه بواطيل».

وعطية العوفي ضعيف، وقد مضى له حديث (رقم ٢٤):

وقال المناوي في «شرح الجامع»:

«قال الهيثمي: وفيه عطية العوفي ضعيف. قال السخاوي: سنده ضعيف».

وقد ذهلوا جميعاً عن علة الحديث الحقيقية، وإلا لما جاز تعصيب الجناية برأس عطية دون إسماعيل الكذاب! ولعله لذلك أورده السيوطي في «الجامع»!

ثم إن مما يدل على بطلان الحديث قوله ﷺ:

«من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن يُنسأ له في أثره، فليصل رحمه».

رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٤٨٦).

فهذا يدل على أن الحسنة سبب في زيادة الرزق، كما أنها سبب في إطالة العمر، ولا تعارض عند التحقيق بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿فإذا جاءَ أَجَلُهُم لا يستَأْخِرونَ ساعَةً ولا يَسْتَقْدِمونَ﴾(١)، ولبسط هذا موضع آخر.

١٨٢ - (خَيْرُكُم المُدافِعُ عنْ عَشيرتِهِ؛ ما لَمْ يأْثَمْ).

موضوع. أخرجه أبو داود (رقم ٥١٢٠) من طريق **أيوب بن سويد** عن أسامة بن زيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن سراقة بن مالك بن جعشم المدلجي قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً من أجل أيوب بن سويد؛ ضعفه أحمد وأبو داود وغيرهما، وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٣١):

«سمعت أبي قال: أول ما أنكرنا على أيوب بن سويد حديث أُسامة بن زيد عن

(١) النحل: ٦١.

سعيد بن المسيب عن سراقة بن مالك (فذكر هٰذا الحديث)، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئاً».

وقال في موضع آخر (٢ / ٢٠٩):

«قال أبي: كنت أسمع منذ حين يذكر عن يحيى بن معين أنه سُئل عن أيوب ابن سويد فقال: ليس بشيء، وسعيد بن المسيب عن سراقة لا يجيء، **وهٰذا حديث موضوع، بابه حديث الواقدي**».

والحديث أعله المنذري في «مختصر السنن» (٨ / ١٨) بأيوب بن سويد، وبالانقطاع بين سعيد بن المسيب وسراقة.

وذهل المناوي في «شرح الجامع الصغير» عن الانقطاع، فأعله بأيوب فقط!

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١١٠) من حديث خالد بن عبدالله بن حرملة المدلجي، ثم قال:

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم».

والذي تقتضيه الصناعة الحديثية أن الحديث ضعيف جداً، لولا حكم أبي حاتم بوضعه، فإنه إمام حجة. والله أعلم.

١٨٣ - (لا صَلاةَ لجارِ المَسْجِدِ إلا في المسجِدِ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (ص ١٦١)، والحاكم (١ / ٢٤٦)، والبيهقي (٣ / ٥٧) من طريق **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. سكت عنه الحاكم! وقال البيهقي:

«وهو ضعيف».

قلت: وعلته سليمان هٰذا، فإنه ضعيف جداً. قال ابن معين:

«ليس بشيء».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

قال الذهبي:

«قال البخاري: من قلت فيه منكر الحديث؛ فلا تحل رواية حديثه».

ثم أخرجه الدارقطني من طريق **محمد بن سكين الشقري** المؤذن: نا عبدالله ابن بكير الغنوي عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به.

وفي لفظ عنده:

«لا صلاة لمن سمع النداء، ثم لم يأت إلا من علة».

وهٰذا سند ضعيف من أجل محمد بن سكين، أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٢٨٣)، وساق له هٰذا الحديث باللفظ الثاني، ثم قال:

«سمعت أبي يقول: هو مجهول، والحديث منكر».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«لا يُعرف، وخبره منكر».

ثم ساق له هٰذا الحديث باللفظ الأول، ثم قال:

«قال الدارقطني: هو ضعيف».

ورواه أحمد في «مسائل ابنه صالح» (ص ٥٦) بسند صحيح عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي به موقوفاً عليه. وزاد: قيل: ومن جار المسجد؟ قال: من سمع النداء. ثم رواه من طريق أبي إسحاق عن الحارث عنه دون الزيادة.

والحديث أخرجه العقيلي في «الضعفاء» من هٰذا الوجه باللفظ الثاني، ثم قال:

«وهٰذا يُروى من وجه آخر صالح».

قلت: يشير إلى حديث ابن عباس مرفوعاً:

«من سمع النداء؛ فلم يأته، فلا صلاة له إلا من عذر».

أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وسند ابن ماجه وغيره صحيح، وقد صححه النووي، والعسقلاني، والذهبي، ومن قبلهم الحاكم، وهو مخرج تخريجاً دقيقاً في «الإرواء» (٥٥١).

وأما قول مؤلف كتاب «التاج الجامع للأصول» (١ / ٢٦٨):

«رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف».

فمن تخليطاته وأخطائه الكثيرة التي بينتُها في «نقد التاج» (رقم ١٨٠).

ثم إن الحديث بلفظه الأول أورده الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، وكذا ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» (٢ / ٩٣) من طريق صالح كاتب الليث: حدثنا عمر بن راشد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً به. وقال:

«قال ابن حبان: عمر؛ لا يحل ذكره إلا بالقدح».

وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٦) بقوله:

«قلت: قد وثَّقه العجلي وغيره، وروى له الترمذي، وابن ماجه، وله طرق أُخَر عن جابر وأبي هريرة وعلي».

ثم ذكر ما تقدم من حديث جابر وأبي هريرة، وأما حديث علي فموقوف، أخرجه البيهقي وأحمد كما تقدم من طريق أبي حيان عن أبيه عن علي موقوفاً.

وهٰذا سند ضعيف أيضاً، والد أبي حيان اسمه سعيد بن حيان؛ قال الذهبي:

«لا يكاد يُعرف».

وقال ابن القطان:

«إنه مجهول».

مع أن ابن حبان والعجلي وثّقاه! فكأنهما لم يعتدّا بتوثيقها؛ كما فعل الذهبي في «الميزان» على ما بيَّنْتُه في «تيسير الانتفاع» نفعنا الله به وإياك.

(**تنبيه**): عمر بن راشد الذي طعن فيه ابن حبان، ووثقه العجلي، هو أبو حفص اليمامي، ومن طبقته راو آخر، وهو عمر بن راشد الجاري المصري، وأنا أرجح أنه راوي الحديث؛ لأمرين:

الأول: أن راويه عنه صالح كاتب الليث؛ مصري.

والآخر: أن شيخه فيه ابن أبي ذئب، وهٰذا ذكروه في شيوخه لا في شيوخ اليمامي، فإذا صح هٰذا؛ فهو أشد ضعفاً من الأول، فإنه متَّفق على تضعيفه، وقال الدارقطني:

«كان يتهم بوضع الحديث على الثقات».

ولكن مجيء الحديث من الطرق التي أوردنا يخرجه عن كونه موضوعاً إلى درجة الضعيف.

وأما قول المناوي:

«ومن شواهده حديث الشيخين: مَن سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر»؛ ففيه نظر من وجهين:

الأول: أنه لا يصلح شاهداً لحديث الباب؛ لأنه أخص منه، فإنه يفيد أن جار المسجد ينبغي أن يصلي في مسجده الذي هو جاره، فإن صلَّى في غيره؛ فلا صلاة له، وهٰذا ما لا يفيده الشاهد المذكور؛ كما لا يخفى، وهٰذا فرق جوهري بين الحديث الضعيف، والحديث الصحيح.

الآخر: أن عزو الحديث للشيخين خطأ بيِّن؛ كما يشعر به تخريجنا المتقدم له.

وبـالجملة؛ فالحـديث بلفـظه الأول ضعيف لا حجـة فيه. وبلفـظه الثـاني صحيح؛ لشاهده المتقدم.

١٨٤ - (إِذا دَخَلْتُم على المَريضِ؛ فنَفِّسوا لهُ في أَجَلِه، فإِنَّ ذٰلكَ لا يَرُدُّ شيئاً، ويُطيِّبُ نفْسَهُ)

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣ / ١٧٧)، وابن ماجه (١ / ٤٣٩)، وابن عدي (٣٢٤ / ٢) من طريق **موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي** عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

وضعفه الترمذي بقوله:

«هٰذا حديث غريب».

قلت: وعلته موسى هٰذا، وقد أخرج له ابن الجوزي في «موضوعاته»، وأقره السيوطي كما تقدم في الحديث (رقم ١١٢)، وقد ساق له الذهبي في ترجمته منكرات، هٰذا أحدها، ونقل المناوي عن النووي أنه قال في «الأذكار»:

«إسناده ضعيف».

وعن ابن الجوزي قال:

«حديث لا يصح».

وهو في كتابه «العلل المتناهية» (٢ / ٣٨٨).

قلت: وفيه أحاديث هي من حق كتابه الآخر: «الموضوعات»، وعلى العكس! انظر الحديثين الآتيين بعده.

وقال الحافظ في «الفتح»:

«في سنده لين».

وكذا قال في «بذل الماعون» (٢ / ٢ من الكراس ١١).

قلت: وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢٤١):

«سألت أبي عن هٰذا الحديث؟ فقال: هٰذا حديث منكر، كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً».

١٨٥ - (الحَمْدُ للهِ، دَفْنُ البَناتِ مِنَ المَكْرُماتِ).

موضوع. أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٣ / ١٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٣ / ١٤٤ / ٢)، و«الأوسط» (١ / ٧٦ / ٢)، و«مسند الشاميين» (٢٤٠٨)، والبزار (٧٩٠ - زوائده)، وأبو القاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة» (٣ / ٢٦ / ١)، والخطيب في «تاريخه» (٥ / ٥٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٥ / ٢)، وابن عساكر (١ / ٢١٦ و ٨ / ٣ / ٥٠٣ / ١ و ١١ / ٢٦٢ / ١ و ١٥ / ١٥٩ / ٢ و ١٦ / ٢٥ / ٢) من طريق عراك بن خالد بن يزيد عن **عثمان بن عطاء** عن **أبيه** عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«لما عزي رسول الله ﷺ على رقية امرأة عثمان بن عفان؛ قال: » فذكره. وقال الطبراني:

«لا يُروى عن النبي ﷺ إلا بهٰذا الإسناد».

وقال المهراني:

«غريب، تفرد به عثمان بن عطاء».

وهٰذا أولى من قول الطبراني المذكور، فإنه مردود برواية ابن عدي إياه في «الكامل» (٣٠٠ / ١) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي: حدثنا عثمان بن عطاء به، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٦)، وقال:

«لا يصح، عثمان ضعيف، وأبوه رديء الحفظ، وعراك ليس بالقوي، ومحمد

ابن عبدالرحمن ضعيف يسرق الحديث. قال: وسمعت شيخنا عبدالوهاب بن الأنماطي الحافظ يحلف بالله عز وجل أنه ما قال رسول الله ﷺ من هٰذا شيئاً قط».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٣٨)، ومع هٰذا؛ فقد أورده في «الجامع الصغير»، وتعقبه شارحه المناوي بما ذكرناه من الإقرار، ثم تناقض، فقال في «التيسير»:

«إسناده ضعيف».

والحديث أورده الصغاني أيضاً في «الموضوعات» (ص ٨).

وقد روي عن ابن عمر، وهو:

١٨٦ - (دَفْنُ البَناتِ مِن المَكْرُماتِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٠ / ٢)، والخطيب **(٧ / ٢٩١)** عن **حميد بن حماد** عن مسعر بن كدام عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً به.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، **حميد** بن حماد قال ابن عدي:

«يحدث عن الثقات بالمناكير، والحديث غير محفوظ».

وقال أبو داود:

«ضعيف».

وبه أعله ابن الجوزي، فأورد الحديث في «الموضوعات» **(٣ / ٢٣٥)** من هٰذا الوجه، ثم قال:

«لا يصح؛ **حميد** يحدث عن الثقات بالمناكير».

وأقره السيوطي في «اللآلىء»؛ كالحديث الذي قبله، ومع هٰذا أورده أيضاً في «الجامع الصغير»! وتعقَّبه المناوي أيضاً بما سبق عن ابن عدي، وقال:

«وحكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره عليه الذهبي والمؤلف في (مختصر الموضوعات)».

ثم تناقض المناوي أيضاً، فقال:

«إسناده ضعيف»!

١٨٧ - (إنَّ الله تعالى يُنْزِلُ على أهْلِ هٰذا المَسْجِدِ - مسجِدِ مكةَ - في كُلِّ يومٍ وليلةٍ عشرينَ ومائةَ رحمةٍ: ستين للطَّائفينَ، وأرْبَعين للمُصَلِّينَ، وعشرينَ للنَّاظِرينَ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢٣ / ٢)، و«الكبير» (١١٤٧٥) - ووقع عنده: يوسف بن الفيض -، وابن عساكر (٩ / ٤٧٦ / ٢)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» عن **عبدالرحمن بن السَّفْر الدمشقي**: ثنا الأوزاعي عن عطاء: حدثني ابن عباس مرفوعاً.

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للحاكم أيضاً في الكنى، وابن عساكر.

وقال الطبراني:

«لم يروه عن الأوزاعي إلا ابن السَّفر».

قلت: وهو كذاب يضع الحديث كما يأتي، قال المناوي في «شرح الجامع» بعد أن عزاه للخطيب أيضاً في «التاريخ»، والبيهقي في «الشعب»:

«ظاهر صنيع المصنف أن ابن عساكر خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة عبدالرحمن بن السفر من حديثه، ونقل عن ابن منده أنه متروك. وتبعه الذهبي».

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢ / ٨٢ - ٨٣):

«حديث لا يصح، تفرَّد به يوسف بن السفر، وهو كما قال الدارقطني والنسائي: متروك. وقال الدارقطني: يكذب. وابن حبان: لا يحل الاحتجاج به. وقال يحيى: ليس بشيء».

ومنه أخذ الهيثمي (٣ / ٢٩٢) قوله بعدما عزاه للطبراني:

«فيه يوسف بن السفر، وهو متروك».

قلت: ويُقال فيه: ابن الفيض، وهٰكذا رواه ابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ١٣٦ - ١٣٧)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١١٦ و٣٠٧)، وقال ابن حبان:

«يوسف بن الفيض يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة، والأوهام الفاحشة، كأنه كان يعملها تعمُّداً».

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٨٧) بسنده هٰذا، وقال: سألت أبي عنه، فقال:

«هٰذا حديث منكر، ويوسف ضعيف الحديث، شبه المتروك».

وفيه يقول ابن عدي:

«روى بواطيل». والبيهقي:

«هو في عداد من يضع الحديث».

ذكره الذهبي في «الميزان»، ثم ساق له أحاديث هٰذا أحدها، وهو عبدالرحمن ابن السفر المتقدم في كلام المناوي.

قال ابن حجر في ترجمته من «اللسان»:

«كذا سماه بعضهم، والصواب يوسف بن السَّفر؛ متروك، وذكره البخاري فقال: عبدالرحمن بن السفر، روى حديثاً موضوعاً».

قلت: وكما ذكره البخاري، رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٢٣ / ١)، وعلى

الصواب رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨٥ / ٢)، ثم رواه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص موقوفاً عليه، وفي سنده جعفر بن محمد الأنطاكي؛ قال الذهبي:

«ليس بثقة، وله خبر باطل».

قلت: وسيأتي هٰذا الخبر بلفظ:

«يبعث معاوية عليه رداء من نور».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٢١): «رواه البيهقي بإسناد حسن»؛ فهو - فيما أظن - من تساهله أو أوهامه.

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن جريج؛ فقال الأزرقي في «أخبار مكة» (٢٥٦): حدثني جدي عن سعيد بن سالم وسليم بن مسلم عن ابن جريج به.

وهٰذا إسناد لا بأس به إلى ابن جريج، فإن جد الأزرقي ثقة، واسمه أحمد بن محمد بن الوليد، وسعيد بن سالم هو القداح؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يَهِم».

وأما قرينُهُ سليم بن مسلم؛ فهو الخشاب، وهو متروك، فلا يعتد به؛ والعمدة على القداح؛ فلولا عنعنة ابن جريج - فإنه مدلس -؛ لحكمت على هٰذا السند بأنه حسن، ولفظ هٰذه الرواية مثل لفظ حديث الترجمة.

ثم رأيت الحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٩٦ - من زوائده) وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٢١) وعنه ابن الجوزي، وقال ابن حبان: «قد تبرأنا من عهدة سالم».

وتابعه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك متهم، رواه الأصبهاني في «الترغيب» (١ / ٤٤٤) من طريق أخرى عن سعيد به مثله.

ثم صدق ظني حين رأيت الحديث في «شعب الإيمان / الحج» للبيهقي (ق

٦٦ / ١)، رواه من طريق النيسابوري باللفظ الآتي بعده، وعلقه من طريق يوسف بن السفر، وقال: «وهو ضعيف».

والحديث في «المعجم الكبير» من طريق أخرى فيه كذاب آخر بلفظ مغاير لهٰذا بعض الشيء، وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٦٢٤٥).

وأما الخطيب؛ فرواه من طريق يوسف هٰذا في «الموضح» (٢ / ٢٥٥)، وقال:

«تفرَّد به أبو الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي».

ورواه في غيره من طريق آخر بلفظ:

١٨٨ ـ (إنَّ اللهَ تَعالى يُنَزِّلُ في كُلِّ يومٍ مائةَ رَحْمَةٍ: ستينَ منها على الطَّائِفينَ بالبَيْتِ، وعشرينَ على أهلِ مكَّةَ، وعشرينَ على سائِرِ النَّاسِ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٣١٤ / ١)، والخطيب في «تاريخه» (٦ / ٢٧)، والبيهقي (٣ / ٤٥٤ ـ ٤٥٥) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري: حدثنا محمد بن صفوان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، وقال ابن عدي:

«وهٰذا منكر، وروي عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، رواه عنه يوسف ابن السفر، وهو ضعيف».

قلت: وابن معاوية هٰذا؛ قال ابن معين والدارقطني:

«كذاب».

زاد الثاني:

«يضع الحديث».

وساق الذهبي في ترجمته هٰذا الحديث:

١٨٩ - (إِيَّاكُمْ والجُلوسَ في الشَّمْسِ ؛ فإنَّها تُبْلي الثَّوْبَ، وتُنْتِنُ الرِّيحَ، وتُظْهِرُ الدَّاءَ الدَّفينَ).

موضوع. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٤١١) من طريق محمد بن زياد الطحان: ثنا ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً. وسكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: ذا من وضع الطحان».

قلت: ومع هذا أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، فتعقبه المناوي بكلام الذهبي هذا، ثم قال المناوي:

«فكان ينبغي للمصنف حذفه».

١٩٠ - (ما مِنْ أحَدٍ إلَّا وفي رَأْسِهِ عِرْقٌ مِن الجُذامِ تَنْعَرُ، فإذا هاجَ؛ سَلَّطَ الله عليهِ الزُّكامَ، فلا تَداوَوْا له).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٤١١)، وكذا القاسم السرقسطي في «غريب الحديث» (٢ / ١٥٤ / ١) من طريق **محمد بن يونس القرشي**: ثنا بشر بن حجر السلمي: ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس عن عائشة مرفوعاً. وسكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: كأنه موضوع، فالكديمي متهم».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٠٥) بإسناده إلى الكديمي به. ثم قال:

«لا يصح، محمد بن يونس هو الكديمي؛ يضع الحديث».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٠٢)، فإنه لم يتعقبه بشيء، إلا أنه ذكر

أن الحاكم أخرجه، وأن الذهبي تعقبه بما سبق، ومع هٰذا أورده في «الجامع الصغير»! وبذٰلك تعقبه المناوي في «شرحيه».

وأخرجه الديلمي (٤ / ٢٢) من طريق ابن لال: حدثنا **محمد بن أحمد بن منصور**: حدثنا الحسين بن يوسف الفحام بمصر: حدثنا محمد بن سحنون التنوخي: حدثنا محمد بن بشر المصري: حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن زيد بن وهب عن جرير بن عبدالله رفعه.

قلت: وهٰذا المتهم به عندي محمد بن أحمد بن منصور أو شيخه الفحام، فإن هٰذا لم أعرفه، ويحتمل أنه الحسين بن يوسف الذي قال ابن عساكر: مجهول. والأول؛ قال الذهبي:

«روى عن أبي حفص الفلاس خبراً باطلاً في لعن الرافضة والجهمية، لا يُدرى من هو، وكذٰلك الراوي عنه».

١٩١ - (الجُمُعَةُ حَجُّ الفُقراءِ، وفي لفظ: المساكينِ).

موضوع. رواه أبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٩٠)، والقضاعي (رقم ٧٩)، وابن عساكر (١١ / ١٣٢) عن ابن عباس؛ باللفظ الأول، وابن زنجويه، والقضاعي (٧٨)؛ باللفظ الثاني أيضاً؛ كما في «الجامع الصغير»، وقال المناوي في «شرحه»:

«ورواه الحارث بن أبي أسامة. أخرجوه كلهم من حديث عيسى بن إبراهيم الهاشمي عن مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس». قال الحافظ العراقي:

«سنده ضعيف».

وأورده في «الميزان» في ترجمة عيسى هٰذا، وقال عن جمع:

«هو منكر الحديث، متروك. وقال السخاوي: مقاتل ضعيف. وكذا الراوي

عنه».

قلت: هٰذا الكلام إنما هو على اللفظ الثاني، وأما اللفظ الأول ـ وهو الثاني في ترتيب السيوطي ـ فلم يتكلم عليه المناوي بشيء، فلعله اكتفى بذٰلك إشارة إلى أن طريقهما واحد، وهو الظاهر من صنيع «الكشف»، ولعله تبع فيه أصله «المقاصد»، فإنه أورده باللفظين، ثم قال:

«وفي سنده مقاتل؛ ضعيف».

قلت: أما مقاتل؛ **فكذاب** كما تقدم نقله عن وكيع في الحديث (١٦٨)، وأما الراوي عنه **عيسى بن إبراهيم**؛ **فضعيف** جداً. قال البخاري والنسائي:

«منكر الحديث».

فما دام أن الحديث من رواية الكذاب، فكان اللائق بالسيوطي أن ينزه منه الكتاب! ولهٰذا ذكره الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧)، ومن قبله ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأقره السيوطي نفسه، لكن بلفظ آخر، وهو:

١٩٢ ـ (الدَّجاجُ غَنَمُ فُقراءِ أُمَّتي، والجُمُعَةُ حَجُّ فُقرائِها).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٨) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ٩٠) من طريق **عبدالله بن زيد ـ محمش ـ النيسابوري** عن هشام بن عبيدالله الرازي عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. ثم قال:

«قال ابن حبان: باطل، لا أصل له، وهشام؛ لا يحتج به. وقال الدارقطني: هٰذا كذب، والحمل فيه على محمش؛ كان يضع الحديث».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٨)، فلم يتعقَّبه بشيء البتة، وأما ابن عراق فتعقبه في «تنزيه الشريعة» (٢٣٦ / ٢) بقوله:

«قلت: اقتصر الحافظ الذهبي في «طبقات الحفاظ» على قوله بعد إيراد

الحديث: هٰذا غير صحيح. والله أعلم».

قلت: وهٰذا التعقُّب لا طائل تحته لسببين:

الأول: أن علة الحديث المقتضية لوضعه ظاهرة، وهو كونه من رواية هٰذا الوضاع، ولا سيما أنه قد صرح الدارقطني بأنه حديث كذب، وابن حبان ببطلانه.

والآخر: أن قوله: «لا يصح»؛ لا ينافي كونه موضوعاً، بل كثيراً ما تكون هٰذه اللفظة مرادفة لكلمة موضوع، وهي هنا بهٰذا المعنى لما سبق، ولأن الذهبي نفسه قد أورد هٰذا الحديث وحديثاً آخر في ترجمة الرازي هٰذا من رواية ابن حبان عنه، ثم قال الذهبي: «قلت: كلاهما باطل».

ووصف هٰذا الخبر في «النبلاء» (١٠ / ٤٤٧) بأنه: «لا يُحتمل»!

ونقل المناوي (٦ / ١٦٣) عنه أنه قال في «الضعفاء»:

«إنهما حديثان موضوعان».

فتبيَّن أن الذهبي من القائلين بوضع الحديث؛ خلافاً لما ظنَّه ابن عراق.

١٩٣ - (مِن سعادَةِ المَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِهِ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٦٠)، والطبراني (٣ / ٢٨٢ / ١)، وابن عدي (٣٥٨ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٩٧) من طريق **يوسف بن الغرق عن سُكَين بن أبي سراج عن المغيرة بن سويد عن ابن عباس** مرفوعاً.

ثم روى الخطيب: عن أبي علي صالح بن محمد: قال بعض الناس:

«إنما هذا تصحيف، إنما هو: من سعادة المرء خفة لِحْيَيْهِ بذكر الله». ثم قال الخطيب:

«سكين مجهول منكر الحديث، والمغيرة بن سويد أيضاً مجهول. ولا يصح هٰذا الحديث، ويوسف بن الغرق منكر الحديث، ولا تصح (لحيته) ولا (لحييه)».

وقال ابن حبان:

«سكين يروي الموضوعات عن الأثبات، والملزقات عن الثقات».

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٦٤ - ١٦٥)، وقال:

«رواه الطبراني، وفيه يوسف بن الغرق؛ قال الأزدي: كذاب».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٦) من هٰذا الوجه، ثم ساقه من رواية الجوهري من طريق سويد بن سعيد: حدثنا بقية بن الوليد عن أبي الفضل عن مكحول عن ابن عباس مرفوعاً بمثله.

ومن رواية ابن عدي من طريق أبي داود النخعي عن حطان بن خفاف عن ابن عباس.

ومن روايته أيضاً (٩٧ / ٢) عن الحسين بن المبارك: حدثنا بقية: حدثنا ورقاء ابن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال ابن الجوزي:

«لا يصح؛ المغيرة مجهول، وسكين يروي الموضوعات عن الأثبات، ويوسف كذاب، وسويد ضعفه يحيى، وبقية مدلس، وشيخه أبو الفضل هو بحر بن كنيز السقاء؛ ضعيف، فكفاه تدليساً، والنخعي يضع، وورقاء لا يساوي شيئاً، والحسين ابن المبارك؛ قال ابن عدي: حدث بأسانيد ومتون منكرة».

قلت: وقال ابن عدي (١٥٣ / ٢) في ترجمة النخعي:

«هٰذا مما وضعه هو».

وتعقَّب ابن الجوزي السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٢١) بما ينتج منه أنه وافقه على وضعه، فإنه إنما تعقَّبه فيما ذكره من الجرح في بعض رواة الحديث، فقال:

«قلت: المغيرة؛ ذكره ابن حبان في (الثقات)».

قلت: قد سبق غير مرة أن توثيق ابن حبان وحده لا يُعتمد عليه؛ لتساهله فيه، ولا سيما عند المخالفة؛ كما هو الأمر هنا، فقد سمعت قول الخطيب في المغيرة هٰذا أنه مجهول.

وكذا قال أبو علي النيسابوري فيما نقله الذهبي في «الميزان»، ثم هب أنه ثقة، فالراوي عنه سكين مجهول أيضاً؛ كما تقدم في كلام الخطيب، وقد قال الحافظ العسقلاني في ترجمته من «اللسان»:

«قال ابن حبان: يروي الموضوعات، روى عن المغيرة عن ابن عباس رفعه: من سعادة المرء خفة لحيته».

قلت: فالحديث إذاً موضوع من هٰذا الوجه حتى عند ابن حبان الذي وثَّق المغيرة، فهو إنما يتَّهم به سكيناً هٰذا، فالراوي عنه يوسف الغرق قد تابعه عليه عبدالرحمن بن قيس عند أبي بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (١٦ / ١ رقم ١٨).

ثم قال السيوطي:

«وورقاء هو اليشكري؛ ثقة، صدوق، عالم، روى عنه الأئمة الستة».

قلت: صدق السيوطي، وأخطأ ابن الجوزي في قوله فيه: «لا يساوي شيئاً»، لكن هٰذا لا ينجي الحديث من الوضع ما دام في الطريق إليه بقية، وهو مدلس مشهور، ولا يفرح بتصريحه بالتحديث هنا؛ لأن الراوي عنه الحسين بن المبارك غير ثقة؛ كما يشعر به كلام ابن عدي المتقدم، وهو في «الكامل» (٩٧ / ٢)، وقد سلمه السيوطي، بل قال الذهبي في ترجمته:

«قال ابن عدي: متهم».

ثم ساق له حديثين هٰذا أحدهما، وقال عقبه:

«وهو كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان».

ويؤيد ما ذهبت إليه من موافقة السيوطي على وضع هٰذا الحديث أنه نقل في فتاواه (٢ / ٢٠٥) عن ابن الجوزي أنه أورده في «الموضوعات»، ولم يتعقبه بشيء، ومع هٰذا أورده في كتابه «الجامع الصغير»! فأخطأ وتناقض، ولذا تعقبه شارحه المناوي ببعض ما ذكرناه عن ابن الجوزي والذهبي والعسقلاني.

والحديث أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢٦٣) من طريق بقية عن أبي الفضل ثم ذكر أنه سأل أباه عنه، فقال:

«هٰذا حديث موضوع باطل».

وذكر ابن قتيبة في «مختلف الحديث» (ص ٩٠) عن أصحاب الحديث أنهم قالوا في هٰذا الحديث:

«لا أصل له».

١٩٤ - (عليكُمْ بهٰذه الشجرةِ المباركَةِ؛ زيتِ الزَّيْتونِ، فتداووا بهِ؛ فإنَّه مصحَّةٌ من الباسورِ).

كذب. رواه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ٢٤٧ / ٧٧٤)، وعنه أبو نعيم في «الطب» (٨٠ / ٢): حدثنا يحيى بن عثمان بن **صالح**: حدثني أبي: ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد واهٍ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٠٠):

«رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، ولكن ذكر الذهبي هٰذا الحديث في ترجمة عثمان بن صالح، ونقل عن أبي حاتم أنه كذب».

قلت: قال ابنه في «العلل» (٢ / ٢٧٩):

«سمعت أبي حدثنا عن يحيى بن عثمان عن أبيه عن ابن لهيعة عن زيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة مرفوعاً بهٰـذا الحديث؛ قال أبي: هٰذا حديث كذب».

وأقره الذهبي في «الميزان»، وأشار إلى علته، فقال:

«قال أبو زرعة: لم يكن عثمان (يعني ابن صالح) ممَّن يكذب، ولكن [كان] يكتب مع خالد بن نجيح، فبُلوا بهِ، كان يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ».

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة خالد بن نجيح من «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٣٥٥) عن أبيه:

«كان يصحب عثمان بن صالح المصري، وأبا صالح كاتب الليث، وابن أبي مريم، وهو كذاب يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح، وهٰذه الأحاديث التي أُنكرت على أبي صالح يتوهم أنها من فعله».

قلت: فالظاهر أن خالداً هٰذا هو الذي افتعل هٰذا الحديث، واستطاع أن يوهم عثمان بن صالح أنه كتبه عن الشيخ، وهو ابن لهيعة، وأما كيف تمكَّن من ذٰلك، فالله أعلم به.

وابن لهيعة ضعيف الحفظ، معروف بذٰلك، ومع هٰذا لم يحملوا في هٰذا الحديث عليه، كأنهم رأوا أنه ـ مع ضعفه ـ لا يليق به ذٰلك، والله أعلم.

وقد خفيت علة هٰذا الحديث على السيوطي، فأورده في «الجامع الصغير»! فتعقبه المناوي في «شرحيه» بتكذيب أبي حاتم المتقدم، وقد ذكره السيوطي من قبل مختصراً بلفظ:

«عليكم بزيت الزيتون، فكلوه، وادَّهنوا به، فإنه ينفع من الباسور». وقال:

«رواه ابن السني عن عقبة».

زاد المناوي:

«ورواه عنه الديلمي أيضاً».

قلت: وسكتا عنه، وظني أنه عنده بلفظ حديث الترجمة وإسناده، فقد رأيته في «الفردوس» (٣ / ٢٧ / ٤٠٥٤) بلفظ حديث الترجمة، ولم أره في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» لابن حجر العسقلاني، والله أعلم.

١٩٥ - (إذا جامَعَ أحدُكُمْ زوجَتَهُ أو جارِيَتَهُ؛ فلا يَنْظُرْ إلى فَرْجِها، فإنَّ ذٰلكَ يورِثُ العَمَى).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧١) من رواية ابن عدي (٤٤ / ١) عن **هشام بن خالد**: حدثنا **بقية** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. ثم قال ابن الجوزي:

«قال ابن حبان: كان بقية يروي عن كذابين ويدلس، وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه، فيشبه أن يكون هٰذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج، ثم دلس عنه، وهٰذا موضوع».

قال السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٧٠):

«وكذا نقل ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه؛ قال الحافظ ابن حجر: لكن ذكر ابن القطان في «كتاب أحكام النظر» أن بقي بن مخلد رواه عن هشام بن خالد عن بقية قال: حدثنا ابن جريج. فما بقي فيه إلا التسوية، قال: وقد خالف ابنَ الجوزيِّ ابنُ الصَّلاحِ، فقال: إنه جيد الإسناد. انتهى. والحديث أخرجه البيهقي في «سننه»[1] من الطريقين: التي عنعن فيها بقية، والتي صرح فيها بالتحديث، والله

(١) لينظر أين أخرجه منه، فإنا لم نجده في مظانِّه، ولا أورده في «شعب الإيمان»، ولا في «الآداب»، والله أعلم.

أعلم».

قلت: وكذٰلك رواه ابن عساكر (١٣ / ٢٩٥ / ٢)، وكذا ابن أبي حاتم (٢ / ٢٩٥) عن أبيه عن هشام عن بقية: حدثنا ابن جريج به.

ساقه ابن أبي حاتم بعد أن روى بهٰذا الإسناد حديثين آخرين لعلَّنا نذكرهما فيما بعد[1]، وأشار إلى أن تصريح بقية بالتحديث خطأ من الراوي عنه هشام، فقال:

«وقال أبي: هٰذه الثلاثة الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقية يدلس، فظن هٰؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا. ولم يفتقدوا الخبر منه».

وأقره الذهبي في «الميزان»، وجعله أصل قوله في ترجمة هشام:

«يروي عن ثقات الدماشقة، لكن يروج عليه».

وكأنه لهٰذا تبع ابنَ الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ابنُ دقيق العيد صاحب «الإمام»؛ كما في «خلاصة البدر المنير» (١١٨ / ٢)، وقال عبدالحق في «أحكامه» (١٤٣ / ١):

«لا يُعرف من حديث ابن جريج».

وقد رواه ابن عساكر في مكان آخر (١٨ / ١٨٨ / ١) من طريق هشام بن عمار عن بقية عن ابن جريج به.

فلا أدري هٰذه متابعة من هشام بن عمار لهشام بن خالد، أم أن قوله: «عمار»؛ محرف عن «خالد»؛ كما أرجح.

ومنه تعلم أن قول ابن الصلاح: «إنه جيد الإسناد»؛ غير صواب، وأنه اغتر بظاهر التحديث، ولم ينتبه لهٰذه العلة الدقيقة التي نبَّهَنا عليها الإمام أبو حاتم جزاه الله خيراً.

---

(١) يأتي أحدهما قريباً بعد حديثين، وأما الآخر فسيأتي تحت الرقم (٦٢٢٦).

ومن الغرائب أن ابن الصلاح مع كونه أخطأ في تقوية هٰذا الحديث؛ فإنه فيها مخالف لقاعدة له، وضعها هو؛ لم يسبق إليها، وهي أنه انقطع التصحيح في هٰذه الأعصار، فليس لأحد أن يصحح! كما ذكر ذٰلك في «مقدمة علوم الحديث» (ص ١٨ - بشرح الحافظ العراقي)، بل الواجب عنده الاتّباع لأئمة الحديث الذين سبقوا[1]! فما باله خالف هٰذا الأصل هنا، فصحَّح حديثاً يقول فيه الحافظان الجليلان أبو حاتم الرازي وابن حبان: إنه موضوع؟! وخالف السيوطي كعادته فذكره في «جامعه»!

والنظر الصحيح يدل على بطلان هٰذا الحديث، فإن تحريم النظر بالنسبة للجماع، من باب تحريم الوسائل، فإذا أباح الله تعالى للزوج أن يجامع زوجه، فهل يُعقل أن يمنعه من النظر إلى فرجها؟! اللهم لا، ويؤيد هٰذا من النقل حديث عائشة قالت:

«كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناءٍ بيني وبينه واحد، فيُبادرني؛ حتى أقول: دع لي، دع لي». أخرجه الشيخان وغيرهما.

فإن الظاهر من هٰذا الحديث جواز النظر، ويؤيده رواية ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سُئِل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته؟ فقال: سألت عطاء، فقال: سألت عائشة، فذكرت هٰذا الحديث بمعناه.

قال الحافظ في «الفتح» (١ / ٢٩٠):

---

(١) وهٰذا يشبه قول بعض الفقهاء المقلدين:

«إن الاجتهاد انقطع منذ القرن الرابع، فليس إلا التقليد».

ثم هم أحياناً يجتهدون، وليت أنهم يصيبون، وأنى لهم الإصابة، وهم فعلاً مقلِّدون؛ لا يعرفون كيف يجتهدون؛ لأنهم ليس لديهم وسائل الاجتهاد، ومنها السنة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، ومعرفة أصول الفقه، وغير ذٰلك من الوسائل المعروفة عند أهل العلم؟!

وقد صرح غير واحد من المحققين بخلاف مذهب ابن الصلاح هٰذا؛ منهم النووي، فانظر كلامه في ذٰلك في كتابه «التقريب» (ص ٤)، الطبعة المصرية.

«وهو نص في جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته، وعكسه».

وإذا تبيَّن هٰذا؛ فلا فرق حينئذ بين النظر عند الاغتسال أو الجماع، فثبت بطلان الحديث.

١٩٦ - (إذا جامَعَ أحدُكُم؛ فلا يَنْظُرْ إلى الفرْجِ، فإنَّهُ يُورِثُ العَمَى، ولا يُكْثِرُ الكلامَ؛ فإنَّه يورِثُ الخَرَسَ).

موضوع. أورده ابن الجوزي (٢ / ٢٧١) من رواية الأزدي عن إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي: حدثنا **محمد بن عبدالرحمن القُشَيْري** عن مسعر بن كدام عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال الأزدي:

«إبراهيم ساقط».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٧٠) بقوله:

«قلت: روى له ابن ماجه، وقال في «الميزان»: قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي وحده: ساقط. قال: ولا يُلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً. انتهى. قال الخليلي في «مشيخته»: هٰذا الحديث تفرد به محمد بن عبدالرحمن القُشَيْري، وهو شامي يأتي بمناكير».

قلت: فهٰذا هو علة الحديث؛ قال فيه الذهبي:

«متهم، ليس بثقة، وقد قال فيه أبو الفتح الأزدي: كذاب، متروك الحديث».

ونقل في «اللسان» عن الدارقطني أنه قال:

«متروك الحديث».

وعن العقيلي قال:

«في أحاديثه عن مسعر عن المقبري حديث منكر، ليس له أصل، ولا يُتابع

عليه، وهو مجهول».

قلت: ونحوه في «كامل ابن عدي» (٦/٢٢٦١)، والحديث في «الجامع» أيضاً.

«ثم ساق له السيوطي شاهداً، وهو:

١٩٧ - (لا تُكْثِروا الكَلامَ عندَ مُجامَعَةِ النِّساءِ؛ فإنَّ منهُ يَكونُ الخَرَسُ والفَأْفَأةُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عساكر (٥ / ٧٠٠) بسنده إلى **أبي الدرداء هاشم بن محمد بن صالح الأنصاري**: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله بن عمرو الأويسي (الأصل: عامر، وهو خطأ): حدثنا **خيران بن العلاء الكيساني** ثم الدمشقي، عن زهير بن محمد عن ابن شهاب عن **قبيصة بن ذؤيب** أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وأورده السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٧٠ - ١٧١) شاهداً للحديث المتقدم من رواية ابن عساكر، وسكت عنه، **وله علل أربع**:

الأولى: الإرسال؛ فإن قبيصة هٰذا تابعي؛ قيل: لهٰ رؤية.

الثانية: زهير بن محمد هو التميمي؛ مختلف فيه، قال الحافظ في «التقريب»:

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها؛ قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. قال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه، فكثر غلطه».

وفي «الميزان»:

«قال الترمذي في «العلل»: سألت البخاري عن حديث زهير هٰذا فقال: أنا أتَّقي هٰذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، وليس هٰذا عندي زهير بن محمد».

قلت: وهٰذا الحديث من رواية أهل الشام عنه، فدل على ضعفه.

الثالثة: خيران بن العلاء؛ ليس بالمشهور، ولم يوثقه غير ابن حبان، وقد أشار لهٰذا الذهبي حين قال في ترجمته:

«وثق، له خبر منكر، لعل ذٰلك من شيخه».

يعني: زهير بن محمد، ولعله عنى هٰذا الحديث.

ثم بدا لي بأن تعصيب علة هٰذا الحديث بمن فوق خيران أو من دونه أولى؛ لأنه قد روى عنه ثمانية، وأثنى عليه الأوزاعي، وهو من شيوخه؛ كما حققته في ترجمته من «تيسير الانتفاع».

الرابعة: أبو الدرداء هاشم بن محمد بن صالح الأنصاري؛ لم أجد له ترجمة، ويبعد جداً أن يكون هو الذي في «ثقات ابن حبان» (٩ / ٢٤٤)؛ لأنه أعلى طبقة من هٰذا بدرجتين، ثم إن ابن حبان لم ينسبه إلى جده الأنصاري، والله أعلم.

وبالجملة؛ فالإسناد ضعيف جداً، لا تقوم به حجة، والخبر منكر، والله أعلم.

١٩٨ - (مَن أُصيبَ بمُصيبَـةٍ في مالِهِ أو جَسَدِهِ، وكَتَمَها، ولمْ يَشْكُها إلى النَّاسِ ؛ كانَ حقاً على اللهِ أنْ يَغْفِرَ لهُ).

موضوع. رواه الطبراني (٣ / ١٢٣ / ١)، وابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٠٢) عن هشام بن خالد: نا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. قال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٣٣١):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه بقية؛ مدلس».

وقال في مكان آخر (١٠ / ٢٥٦):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله وثقوا».

وأظن أن قولـه: «الأوسط»؛ خطأ من النـاسخ، ويؤيده أن المنذري قال (٤ / ١٤٨):

«رواه الطبراني، ولا بأس بإسناده»!

كذا قال! والمقصود أنه أطلق العزو للطبراني، والمراد به في هٰذه الحالة «معجمه الكبير»، والله أعلم.

قلت: ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في «العلل»، وذكر عن أبيه أنه قال:

«حديث موضوع، لا أصل له».

وأقره الذهبي. وقد نقلت كلام أبي حاتم بتمامه في الحديث (١٩٥) فراجعه، وذكره في ترجمة بقية من «الميزان» من طريق ابن حبان، وقال ـ أعني ابن حبان ـ:

«وهٰذا من نسخة كتبناها بهٰذا الإسناد؛ كلها موضوعة، يشبه أن يكون بقية سمعه من إنسان واهٍ عن ابن جريج، فدلس عنه، والتزق به».

قلت: وكأن السيوطي عفا الله عنا وعنه لم يَقِفْ على حُكْم هٰذين الإمامين بوضع هٰذا الحديث، وإلا لما سوَّد به «الجامع الصغير»! أو لعله قلد الهيثمي والمنذري، وقد تعقبهم المناوي بقول أبي حاتم والذهبي، ثم تراجع عن ذٰلك في شرحه الآخر «التيسير»، فنقل كلام المنذري فقط، وأقره!

١٩٩ ـ (حقُّ الوَلَدِ على الوالِدِ أنْ يُحَسِّنَ اسمَهُ، ويُحْسِنَ أدَبَهُ).

موضوع. رواه أبو محمد جعفر بن محمد بن الحسين السراج القاري في «الفوائد» (٥ / ٣٢ / ١ ـ من مجموع ٩٨)، ومحمد بن عبدالواحد المقدسي ـ وهو الضياء ـ في «المنتقى من مسموعاته» (ج٤ ورقة ٢٦ / ١ ـ مجموع ١٠١) من طريق **محمد بن عيسى**؛ قال: ثنا **محمد بن الفضل** عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال القاري:

«غريب، لا أعلم رواه إلا محمد بن الفضل، وهو ضعيف جداً، وأما أبوه؛ فكان ثقة».

قلت: محمد بن الفضل؛ رماه ابن أبي شيبة بالكذب.

وقال الفلاس:

«كذاب».

وقال أحمد:

«حديثه حديث أهل الكذب».

ومحمد بن عيسى هو المدائني، وهو متروك؛ كما قال الدارقطني والحاكم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب»، فتعقبه المناوي بقوله:

«وقضية تصرف المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، بل قال: محمد بن الفضل بن عطية ضعيف بمرة. انتهى. وفيه أيضاً محمد ابن عيسى المدائني؛ قال في «الضعفاء»: قال الدارقطني: ضعيف متروك».

قلت: ولم يتفرد به، فقد رواه أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» (٣ / ٥٧٤) من طريق جبارة؛ قال: حدثنا محمد بن الفضل به.

لكن جبارة هذا هو ابن المغلس؛ قال ابن معين:

«كذاب».

وقال ابن نمير:

«يوضع له الحديث، فيرويه، ولا يدري».

٢٠٠ - (الحَجُّ جِهادٌ، والعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٢٣٢)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٨٦) من طريق الحسن بن يحيى الخشني: ثنا عمر بن قيس: أخبرني طلحة بن

يحيى عن عمه إسحاق بن طلحة عن طلحة بن عبيدالله مرفوعاً. قال البوصيري في «الزوائد» (٢ / ١٣٨):

«هٰذا إسناد ضعيف، عمر بن قيس هو المعروف بـ (مندل)؛ ضعفه أحمد، وابن معين، والفلاس، وأبو زرعة، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم، والحسن أيضاً ضعيف».

قلت: بل هما متروكان، فالأول قال فيه أحمد:

«أحاديثه بواطيل».

والحسن قال فيه النسائي:

«ليس بثقة».

وقال الدارقطني:

«متروك».

وقال ابن حبان:

«منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له».

ثم ساق له حديثاً قال فيه: إنه موضوع. وسأذكره عقب هٰذا إن شاء الله تعالى.

وهٰذا الحديث؛ قال ابن أبي حاتم:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هٰذا حديث باطل».

قلت: لكن له طرق أخرى، فرواه البيهقي في «سننه» (٤ / ٣٤٨) من طريق **سعيد بن سالم** أن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي مرفوعاً به.

قلت: وهٰذا سند ضعيف لإرساله، وسعيد بن سالم فيه ضعف، وقد روى البيهقي عن الشافعي أنه قال:

«هو منقطع».

يعني: مرسل.

ثم قال البيهقي:

«وقد رُوي من حديث شعبة عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولاً، والطريق فيه إلى شعبة طريق ضعيف، ورواه **محمد بن الفضل بن عطية** عن سالم الأفطس عن ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. ومحمد هٰذا متروك».

قلت: بل هو كذاب، كذبه ابن معين، والفلاس، وغيرهما؛ كما سبق برقم (٢٦)، وقد رواه من طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٥٤ / ١).

٢٠١ - (ما مِن نَبِيٍّ يَموتُ، فَيُقيمُ في قبرِهِ؛ إلا أربعينَ صباحاً، حتى تُرَدَّ إليهِ روحُهُ، ومرَرْتُ بموسى لَيْلَةَ أُسْري بي وهُو قائِمٌ في قبرِهِ بينَ عائِلةٍ وعُوَيْلةٍ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٣٣) من طريق شيخه سليمان ابن أحمد، وهو الطبراني صاحب «المعاجم» الثلاثة، وهٰذا في «مسند الشاميين» (ص ٦٤)، وابن عساكر (١٧ / ١٩٧ / ١) عن **الحسن بن يحيى**: ثنا سعيد بن عبدالعزيز عن زيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

ثم قال أبو نُعيم وابن عساكر:

«غريب من حديث يزيد، لم نكتبه إلا من حديث الخُشَني».

قلت: والخشني هٰذا متروك؛ كما تقدم في الحديث قبله، ومن طريقه ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٣٩) و(١ / ٣٠٣) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٢٣٥) عنه، ثم قال (يعني ابن حبان):

«**باطل**، والخشني منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له».

قلت: ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن حبان أنه قال:

«هٰذا باطل موضوع».

وأقره في «تهذيب التهذيب» (٢ / ٣٢٧)، وكذٰلك نقله عنه الذهبي في «الميزان» في ترجمة الخشني هٰذا، وقال:

«إنه انفرد به، أخرجه ابن الجوزي في (الموضوعات)».

وأقره أيضاً.

وأما السيوطي؛ فخالفهم جميعاً! فتعقَّب ابن الجوزي في «اللآلىء» (١ / ٢٨٥)؛ قائلاً:

«قلت: هٰذا الحديث أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في «الحلية»، وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، والخشني من رجال ابن ماجه، ضعفه الأكثر، ولم ينسب إلى وضع ولا كذب، وقال دُحيم: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق سيىء الحفظ. وقال ابن عدي: تحتمل رواياته. ومَن هٰذا حاله لا يحكم على حديثه بالوضع».

قلت: قد علمت مما نقلناه في الحديث السابق (رقم ١٩٨) عن أئمة الجرح والتعديل أن هٰذا الرجل - أعني: الحسن بن يحيى الخشني - متروك، منكر الحديث، ولا يلزم منه أن يكون ممَّن يتعمد الكذب، بل قد يقع منه ذٰلك لكثرة غفلته وشدة سوء حفظه، فلا يَرِدُ على هٰذا قولُ السيوطي: «إنه لم ينسب إلى وضع ولا كذب»؛ إن كان يقصد به الوضع والكذب مطلقاً، وإلا فعبارة ابن حبان المتقدمة: «. . . يروي عن الثقات ما لا أصل له»؛ ظاهرة في نسبة الكذب إليه، ولا سيما بعد حكمه على حديثه الذي نحن بصدد الكلام عليه بأنه موضوع. ولكن عبارته هٰذه لا تفيد اتهامه بأنه يضع قصداً، فتأمل.

ثم إن ما نقله السيوطي عن ابن عدي يوهم أن روايات هٰذا الرجل كلها تحتمل، وهٰذا ما لم يقصد إليه ابن عدي، فإن الحافظ ابن حجر بعد أن نقل عبارة ابن عدي

السابقة عقَّبَها بقوله:

«قلت: قال ذٰلك بعد أن ساق له عدة مناكير. وقال: هٰذا أنكر ما رأيت له».

وهٰـذا في «كامل ابن عدي» (٩٠ / ١)، فجزى الله ابن حجر خيراً، حيث كشف لنا بهٰذه الكلمة عن حقيقة قصد ابن عدي من عبارته المتقدمة. ومنه يتبين أن ابن عدي من جملة المضعفين للخشني، فلا يجوز حشر ابن عدي في جملة الموثقين له؛كما فعل السيوطي عفا الله عنا وعنه،وسيأتي له نحو هٰذا الخطأ في الحديث (٢٣٣).

ثم لو سلمنا أنه وثَّقه مثل دُحيم؛ فلا قيمة تذكر لهٰذا التوثيق إذا ما استحضرنا القاعدة التي تقول: إن الجرح المفسر مقدم على التعديل.

ثم وجدت ما يؤيد الذي ذهبت إليه مما فهمته من عبارة ابن حبان المنقولة آنفاً، وهـو أن الـرجل قد يكذب بدون قصد منه، فإن نصها بتمامها في «ضعفائه» (١ / ٢٣٥):

«منكر الحديث جداً، ويروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يُتـابـع عليه، [وقد سمعتُ ابن جوصاء يوثِّقه ويحكيه عن أبي زرعة]، وكان رجلاً صالحاً يحدث من حفظه، كثير الوهم فيما يرويه، حتى فحشت المناكير في أخباره التي يرويها عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فلذٰلك استحق الترك».

فهٰـذا نص في أنه كان لا يتعمد الكذب، وإنما يقع ذٰلك منه وهماً، فهو على كل حال ساقط الاعتبار، ضعيف جداً، فحديثه قد يُحكم عليه بالوضع لأدنى شبهة.

وأنا أرى أن هٰذا الحديث يعارض قوله ﷺ:

«ما من أحد يسلِّم عليَّ إلا ردَّ الله عليَّ روحي حتى أرد عليه السلام».

رواه أبو داود (١ / ٣١٩)، والبيهقي (٥ / ٢٤٥)، وأحمد (٢ / ٥٢٧) بإسناد حسن عن أبي هريرة، وهو مخرج في الكتاب الآخر؛ «الصحيحة» (٢٢٦٦).

ووجه التعارض أنه يدل على أن روحه ﷺ ليست مستقرة في جسده الشريف، بل هي ترد إليه ليرد سلام المسلمين عليه ﷺ، بينما هٰذا الحديث الموضوع يقرر صراحة أن روح كل نبي ترد إليه بعد أربعين صباحاً من وفاته، فلو صح هٰذا؛ فكيف تردُّ روحه ﷺ إلى جسده ليرد السلام، هٰذا أمر غير معقول، بل هو ظاهر التناقض، فلا بد من رد أحدهما، وليس هو إلا هٰذا الحديث المنكر، حتى يسلم الحديث القوي من المعارض، فتأمل هٰذا فإنه مما ألهمت به، لا أذكر أني رأيته لأحد قبلي، فإن كان صواباً فمن الله، وإلا فمن نفسي.

ومما يدل على بطلان هٰذا الحديث بهٰذا اللفظ أن رؤيته ﷺ لموسى يصلي في قبره صحيح، لكن ليست فيه هٰذه الزيادة: «بين عائلة وعويلة»!

أخرجه مسلم (٧ / ١٠٢) من حديث أنس مرفوعاً:

«مررت على موسى ليلة أُسري بي عند الكثيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره».

وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٦٢٧).

فدل هٰذا على بطلان هٰذه الزيادة في الحديث؛ كما دل حديث أبي هريرة على بطلان الشطر الأول منه، ومع هٰذا كله فقد ذكره في «الجامع»!

ثم إنه سبق في كلام السيوطي أن للحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن! فلا بد من النظر في ذٰلك؛ لتتبين الحقيقة لكل من ينشدها، فأول ذٰلك أن ليس هناك شواهد، وإنما هما شاهدان فقط؛ ذكرهما السيوطي نفسه، لم يزد عليهما.

ثم إن أحدهما من طريق أبي المقدام ثابت بن هرمز الكوفي - صدوق يهم - عن سعيد بن المسيب قال:

«ما مكث نبي في قبره من الأرض أكثر من أربعين يوماً».

زاد في روايةٍ:

«حتى يرفع».

وهٰـذا سنـد قوي، ولكنـه مقـطوع؛ فلا حجـة فيه؛ لاحتمـال كونـه من الإسرائيليات.

ثم إن هٰذه الزيادة يبطلها حديث:

«إن الله حرَّم على الأرض أن تأكلَ أجسادَ الأنبياء».

وهـو حديث صحيح، رواه أبو داود، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم، وغيرهم. (انظر «فضل الصلاة على النبي ﷺ» بتحقيقي رقم ٢٢، ٢٣)، فإنه صريح في أن من خصوصيات الأنبياء أن الأرض لا تُبلي أجساد الأنبياء، وهٰذه الخصوصية تنتفي إذا أثبتنا رفعهم بأجسادهم من قبورهم؛ كما هو مفاد هٰذه الزيادة، فثبت بذٰلك بطلانهـا، ولـو ثبتت لانتفت خصـوصية أخرى لعيسى عليه السلام، وهي كونه في السماء حياً بروجه وجسده، فتأمل مفاسد وآثار الأحاديث الواهية!

ثم إن هٰذه الزيادة لو صحت؛ لعادت بالنقض على الحديث؛ لأنه صريح في أن الروح تعود إليه وهو في قبره، بينما هٰذه الزيادة تفيد أن الجسد يُرفع، فكيف يصح أن يجعل النقيض شاهداً لنقيضه؟!

وأما الشاهد الآخر؛ فيحسن أن نفرده بالكلام عليه، وهو:

٢٠٢ - (إنَّ الأنبيـاءَ لا يُتْـرَكـونَ في قبورِهِم بعد أربعينَ ليلَةً، ولكنَّهُم يصلُّونَ بينَ يديِ اللهِ حتى يُنْفَخَ في الصُّورِ).

موضوع. أخرجه البيهقي في «كتاب حياة الأنبياء» (ص ٤)؛ قال: أنبأنا أبو عبدالله الحافظ: حدثنا **أحمد بن علي الحسنوي** إملاءً: حدثنا **أبو عبدالله بن محمد العباسي الحمصي**: حدثنا أبو الربيع الزهراني: حدثنا إسماعيل بن طلحة بن يزيد عن **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى** عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال البيهقي:

«وهٰذا؛ إن صح بهٰذا اللفظ، فالمراد به ـ والله أعلم ـ لا يتركون يصلون هٰذا المقدار، ثم يكونون مصلين فيما بين يدي الله عز وجل».

قلت: وهٰـذا إسناد موضوع؛ الحسنوي هٰذا متهم، وهو شيخ الحاكم، وقد ضعفه هو، فقال:

«هو في الجملة غير محتج بحديثه».

وقال الخطيب:

«لم يكن بثقة».

وقال فيه محمد بن يوسف الجرجاني الكُشِّي:

«هو كذاب».

ونحوه عن أبي العباس الأصم.

ومحمد بن العباس هٰذا؛ لم أعرفه، ويُراجع له «تاريخ دمشق» لابن عساكر، وكذا شيخه إسماعيل بن طلحة بن يزيد؛ لم أجد له ترجمة.

وابن أبي ليلى؛ ضعيف، سيىء الحفظ، معروف بذٰلك.

والحديث أورده السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٨٥) شاهداً للذي قبله؛ كما سبق، ولا يصلح لذٰلك من وجهين:

الأول: أنه موضوع؛ لما تقدم بيانه آنفاً، وهو سكت عليه، فأساء! وليته على الأقل نقل كلام البيهقي الذي سبق في تضعيفه! وأسوأ منه أنه ذكره في «الجامع»!

الآخـر: أنـه مخالف للمشهود له، فإنه صريح في أن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين، وذٰلك ـ وهو موضوع أيضاً ـ يقول بأن الروح تعود إليه وهو في قبره! فأين هٰذا من ذاك؟!

ثم إن الحديث يعارض حديثاً صحيحاً سبق ذكره في الحديث الذي قبله، فدل

ذٰلك على وضعه أيضاً.

ويعارضه أيضاً قوله ﷺ:

«الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون».

وهو حديث صحيح؛ كما تبين لي بعد أن وقفت على مُتابِع له، قال البيهقي: إنـه تفـرد به، فكتبت بحثـاً حقَّقت فيه صحة الحديث، وأن التفرد المشار إليه غير صحيح، وأودعت ذٰلك في السلسلة الأخرى برقم (٦٢١).

٢٠٣ - (مَنْ صَلَّى عليَّ عنـدَ قَبْـري؛ سمِعْتُهُ، ومَن صلَّى عليَّ نائِياً؛ وُكِلَ بها مَلَكٌ يُبَلِّغُني، وكُفِيَ بها أمرَ دنياهُ وآخِرَتِهِ، وكنتُ له شَهيداً أو شَفيعاً).

موضوع بهٰذا التمام. أخرجه ابن سمعون في «الأمالي» (٢ / ١٩٣ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٣ / ٢٩١ - ٢٩٢)، وابن عساكر (١٦ / ٧٠ / ٢) من طريق **محمد بن مروان** عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرج طرفه الأول أبو بكر بن خلَّاد في الجزء الثاني من «حديثه» (١١٥ / ٢)، وأبو هاشم السيلقي فيما انتقاه على ابن بشرويه (٦ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ١٣٦ - ١٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢١٨)، وقال العقيلي:

«لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابعه إلا من هو دونه، يعني ابن مروان هٰذا».

ثم روى الخطيب بإسناده عن عبدالله بن قتيبة قال: سألت ابن نمير عن هٰذا الحديث؟ فقال:

«دع ذا، محمد بن مروان ليس بشيء».

قلت: ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٠٣) من رواية العقيلي، ثم قال:

«لا يصح، محمد بن مروان هو السدي الصغير؛ كذاب، قال العقيلي: لا أصل لهٰذا الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٨٣) بقوله:

«قلت: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من هٰذا الطريق، وأخرج له شواهد».

قلت: ثم ساقها السيوطي، وبعضها صحيح، مثل قوله ﷺ:

«إن لله ملائكة سيَّاحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام».

وقوله ﷺ:

«ما من أحد يسلم علي...». الحديث، وتقدم ذكره قريباً (ص ٣٦٢).

وهي كلها إنما تشهد للحديث في الجملة، وأما التفصيل الذي فيه، وأنه من صلى عليه عند قبره ﷺ؛ فإنه يسمعه، فليس في شيء منها شاهد عليه، وأما نصفه الآخر، فلم يذكر السيوطي ولا حديثاً واحداً يشهد له، نعم قال السيوطي:

«ثم وجدت لمحمد بن مروان متابعاً عن الأعمش، أخرجه أبو الشيخ في «الثواب»: حدثنا عبدالرحمن بن أحمد الأعرج: حدثنا الحسن بن الصباح: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش به».

قلت: ورجال هٰذا السند كلهم ثقات معروفون، غير الأعرج هٰذا، والظاهر أنه الذي أورده أبو الشيخ نفسه في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٣٤٢ / ٤٦٣)، فقال:

«عبدالرحمن بن أحمد الزهري أبو صالح الأعرج».

ثم روى عنه حديثين، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول، وسيأتي

تخريج أحدهما برقم (٥٨٣٥)، وسوف يأتي له ثالث برقم (٦٢٤٦) بإذن الله.

فقول الحافظ في «الفتح» (٦ / ٣٧٩): «سنده جيد»؛ غير مقبول، ولهٰذا قال ابن القيم في هٰذا السند: إنه غريب؛ كما نقله السخاوي عنه في «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص ١١٦).

وقال ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص ١٩٠):

«وقد روى بعضهم هٰذا الحديث من رواية أبي معاوية عن الأعمش، وهو خطأ فاحش، وإنما هو محمد بن مروان تفرد به، وهو متروك الحديث، متهم بالكذب».

على أن هٰذه المتابعة ناقصة، إذ ليس فيها ما في رواية محمد بن مروان:

«وكُفي بها أمر دنياه...».

كذٰلك أورده الحافظ ابن حجر والسخاوي من هٰذا الوجه؛ خلافاً لما يوهمه فعل السيوطي حين قال:

«... عن الأعمش به».

يعني بسنده ولفظه المذكور في رواية السدي؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهٰذا العلم الشريف.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على الأخنائي» (ص ٢١٠ - ٢١١):

«وهٰذا الحديث وإن كان معناه صحيحاً (لعله يعني في الجملة) فإسناده لا يحتج به، وإنما يثبت معناه بأحاديث أخر، فإنه لا يُعرف إلا من حديث محمد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش وهو عند أهل المعرفة بالحديث موضوع على الأعمش».

وقال في «مختصر الرد المذكور» (٢٧ / ٢٤١ - مجموع الفتاوى):

«حديث موضوع، وإنما يرويه محمد بن مروان السدي عن الأعمش، وهو

كذاب بالاتفاق، وهٰذا الحديث موضوع على الأعمش بإجماعهم».

وجملة القول؛ أن الشطر الأول من الحديث ينجو من إطلاق القول بوضعه؛ لهٰذه المتابعة التي خفيت على ابن تيمية وأمثاله، وأما باقيه فموضوع؛ لخلوه من الشاهد، وبالشطر الأول أورده في «الجامع» من رواية البيهقي!

(فائدة): قال الشيخ ابن تيمية عقب كلامه المتقدم على الحديث:

«وهو لو كان صحيحاً؛ فإنما فيه أنه يبلغه صلاة من صلى عليه نائياً، ليس فيه أنه يسمع ذٰلك؛ كما وجدته منقولاً عن هٰذا المعترض (يريد الأخنائي)، فإن هٰذا لم يقله أحد من أهل العلم، ولا يعرف في شيء من الحديث، وإنما يقوله بعض المتأخرين الجهال؛ يقولون:

«إنه ليلة الجمعة ويوم الجمعة؛ يسمع بأذنيه صلاة من يصلي عليه».

فالقول إنه يسمع ذٰلك من نفس المصلين [عليه] باطل، وإنما في الأحاديث المعروفة أنه يبلغ ذٰلك، ويُعرض عليه، وكذٰلك السلام تبلغه إياه الملائكة».

قلت: ويؤيد بطلان قول أولٰئك الجهال قوله ﷺ:

«أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة، فإن صلاتكم تبلغني...». الحديث، وهو صحيح كما تقدم (ص ٣٦٤)، فإنه صريح في أن هٰذه الصلاة يوم الجمعة تبلغه ولا يسمعها من المصلي عليه ﷺ.

٢٠٤ - (مَن حَجَّ حجَّةَ الإسلامِ، وزارَ قَبْري، وغَزا غزوَةً، وصلَّى عليَّ في المقدسِ؛ لم يسألْهُ الله فيما افْتَرَضَ عليهِ).

موضوع. أورده السخاوي في «القول البديع» (ص ١٠٢)، وقال:

«هٰكذا ذكره المجد اللغوي، وعزاه إلى أبي الفتح الأزدي في الثامن من «فوائده»، وفي ثبوته نظر».

قلت: لقـد تساهل السخاوي رحمه الله، فالحديث موضوع ظاهر البطلان، فكان الأحرى به أن يقول فيه كما قال في حديث آخر قبله:

«لوائح الوضع ظاهرة عليه، ولا أستبيح ذكره إلا مع بيان حاله».

ذٰلك لأنه يوحي بأن القيام بما ذكر فيه من الحج والزيارة والغزو يسقط عن فاعله المؤاخذة على تساهله بالفرائض الأخرى، وهٰذا ضلال، وأي ضلال! حاشا رسول الله ﷺ أن ينطق بما يوهم ذٰلك، فكيف بما هو صريح فيه؟!

ثم رأيت الحديث قد نقله ابن عبدالهادي في رده على السبكي (ص ١٥٥) عنه بسنـده إلى أبي الفتح الأزدي محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ: حدثنا النعمـان بن هارون بن أبي الدلهاث: حدثنا **أبو سهل بدر بن عبدالله المصيصي**: حدثنا الحسن بن عثمان الزيادي: حدثنا عمار بن محمد: حدثني خالي سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً به. ثم قال ابن عبدالهادي رحمه الله تعالى:

«هٰذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب عند أهل المعرفة بالحديث، وأدنى من يعد من طلبة هٰذا العلم يعلم أن هٰذا الحديث مختلق مفتعل على سفيان الثوري، وأنه لم يطرق سمعه قط، قال: والحمل في هٰذا الحديث على بدر بن عبدالله المصيصي؛ فإنه لم يعرف بثقة ولا عدالة ولا أمانة، أو على صاحب الجـزء أبي الفتـح محمـد بن الحسين الأزدي، فإنـه متهم بالـوضع، وإن كان من الحفاظ».

ثم ذكر أقوال العلماء فيه، ثم قال:

«ولا يخفى أن هٰذا الحديث الذي رواه في «فوائده» موضوع مركب مفتعل، إلا على من لا يدري علم الحديث، ولا شم رائحته».

قلت: الأزدي هٰذا ترجمه الذهبي في «الميزان»، وذكر تضعيفه عن بعضهم،

ولم يذكر عن أحد اتهامه بالوضع، وكذلك الحافظ في «اللسان»، ولم يزد على ما في «الميزان»، بل قال الذهبي في «تذكره الحفاظ» (٣ / ١٦٦):

«ووهَّاه جماعة بلا مستند طائل».

فالظاهر أنه بريء العهدة من هذا الحديث، فالتهمة منحصرة في المصيصي هذا، وهو الذي أشار إليه الذهبي في ترجمته في «الميزان»، فقال:

«بدر بن عبدالله أبو سهل المصيصي عن الحسن بن عثمان الزيادي **بخبر باطل**، وعنه النعمان بن هارون».

قال الحافظ في «اللسان»:

«والخبر المذكور أخرجه أبو الفتح الأزدي...».

ثم ذكر هذا الحديث، وقد ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ٥٧١)، وقال (ص ١٢٢):

«قال في «الميزان»: هذا خبر باطل؛ آفته بدر».

٢٠٥ - (ما مِنْ مسلمٍ يُسَلِّمُ عليَّ في شرقٍ ولا غربٍ؛ إلا أنا وملائِكَةُ ربِّي نَرُدُّ عليهِ السلامَ، فقالَ لهُ قائِلٌ: يا رسولَ اللهِ! فما بالُ أهلِ المدينَةِ؟ فقالَ لهُ: وما يُقالُ لكريمٍ في جيرَتِهِ وجيرانِهِ مما أمرَ الله بهِ مِن حفظِ الجِوارِ وحفظِ الجيرانِ؟).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٩): حدثنا سليمان بن أحمد (هو الطبراني): ثنا **عبيدالله بن محمد العمري**: ثنا أبو مصعب: ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نُعيم:

«غريب من حديث مالك، تفرد به أبو مصعب».

قلت: واسم أبي مصعب هٰذا أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري المدني أحد رواة «الموطأ» عن مالك، وهو ثقة فقيه، فالحمل في الحديث على الراوي عنه عبيدالله بن محمد العمري، وهو القاضي؛ قال في «الميزان»:

«رماه النسائي بالكذب».

قلت: ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، ثم قال:

«ليس بصحيح، تفرد به العمري، وكان ضعيفاً»؛ كما في «اللسان»، وقال السخاوي في «القول البديع» (ص ١١٧):

«وفي سنده عبيدالله بن محمد العمري، واتَّهمه الذهبي بوضعه».

وقال ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (ص ١٧٦):

«هو حديث موضوع على رسول الله ﷺ، ليس له أصل، والمتهم بوضعه هٰذا الشيخ العمري المدني، ويكفي في افتضاحه روايته هٰذا الحديث بمثل هٰذا الإسناد الذي كالشمس، ويجوز أن يكون وضع له وأدخل عليه فحدث به، نعوذ بالله من الخذلان».

٢٠٦ - (مَن سبَّ الأنبياءَ؛ قُتِلَ، ومَنْ سَبَّ أصْحابي؛ جُلِدَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٣٧)، و«الأوسط» (١ / ٢٨١ / ٤٧٣٩ - بترقيمي): ثنا **عبيدالله بن محمد العمري القاضي** - بمدينة طبرية - سنة سبع وسبعين ومائتين: ثنا إسماعيل بن أبي أويس: ثنا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

قلت: وهٰذا الإسناد رجاله كلهم ثقات، إلا العمري؛ كما قال الحافظ في «اللسان»، والعمري متهم بالكذب والوضع؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله. قال الحافظ:

«ومن مناكيره هٰذا الخبر».

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٢٦٠)، وقال:

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه عبيدالله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب».

٢٠٧ - (أفضلُ الأيامِ يومُ عَرَفَةَ إذا وافَقَ يومَ الجُمُعَةِ، وهو أفضلُ من سبعينَ حجَّةً في غيرِ جُمُعَةٍ).

باطل لا أصل له. وأما قول الزيلعي - على ما في «حاشية ابن عابدين» (٢ / ٣٤٨) -:

«رواه رَزين بن معاوية في تجريد الصحاح».

فاعلم أن كتاب رزين هٰذا جمع فيه بين الأصول الستة: «الصحيحين»، و«موطأ مالك»، و«سنن أبي داود»، و«النسائي»، و«الترمذي»، على نمط كتاب ابن الأثير المسمى «جامع الأصول من أحاديث الرسول»، إلا أن في كتاب «التجريد» أحاديث كثيرة لا أصل لها في شيء من هٰذه الأصول؛ كما يعلم مما ينقله العلماء عنه مثل المنذري في «الترغيب والترهيب»، وهٰذا الحديث من هٰذا القبيل، فإنه لا أصل له في هٰذه الكتب، ولا في غيرها من كتب الحديث المعروفة، بل صرح العلامة ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٧) ببلاطنه، فإنه قال بعد أن أفاض في بيان مزية وقفة الجمعة من وجوه عشرة ذكرها:

«وأما ما استفاض على ألسنة العوام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة؛ فباطل، لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين».

وأقره المناوي في «فيض القدير» (٢ / ٢٨)، ثم ابن عابدين في «الحاشية».

٢٠٨ - (ما قُبِلَ حَجُّ امرىءٍ؛ إلا رُفِعَ حَصاهُ. يعني حصى الجمارِ).

ضعيف. قال في «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»:

«رواه الديلمي عن ابن عمر مرفوعاً»!

قلت: واقتصاره في العزو على الديلمي إشارة منه - على ما فيه من قصور - إلى ضعف الحديث، وقد صرح بذلك الإمام البيهقي كما يأتي، فقد أخرجه الديلمي (٤ / ٥٠) من طريق عبدالرحمن بن خراش عن العوام عن نافع عن ابن عمر، وعبدالرحمن هذا والعوام لم أعرفهما، لكن أخشى أن يكون في «المصورة» خطأ نسخي، فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٥٥٥) من طريق عبدالله بن خراش عن واسط بن الحارث عن نافع به. وقال:

«واسط؛ عامة أحاديثه لا يُتابع عليها».

وذكر له في «الميزان» مناكير هذا منها.

وأخرج البيهقي في «سننه الكبرى» (٥ / ١٢٨)، والدارقطني (ص ٢٨٩)، والحاكم (١ / ٤٧٦)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢١ / ١) من طريق **يزيد ابن سنان** عن يزيد بن أبي أنسية عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه أبي سعيد قال:

قلنا: يا رسول الله! هذه الحجارة التي يُرمى بها كل عام، فنحتسب أنها تنقص؟ فقال:

«إنه ما تقبل منها رفع، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال».

ضعفه البيهقي بقوله:

«**يزيد** بن سنان ليس بالقوي في الحديث، وروي من وجه آخر **ضعيف عن** ابن

عمر مرفوعاً».

قلت: وخالفه شيخه الحاكم، فقال:

«صحيح الإسناد، يزيد بن سنان ليس بالمتروك».

والحق قول البيهقي، وهو أعلم من شيخه بالجرح والتعديل، إلا أن الحاكم يستلزم من كون يزيد هٰذا ليس بالمتروك؛ أن حديثه صحيح، مع أن هٰذا غير لازم، فإنه قد يكون الراوي ضعيفاً، وهو غير متروك، فيكون ضعيف الحديث، ويزيد من هٰذا القبيل، على أنه قد تركه النسائي، ولهٰذا تعقبه الذهبي في «تلخيص المستدرك» بقوله:

«قلت: يزيد؛ ضعَّفوه».

والحديث ذكره الهيثمي (٣ / ٢٦٠)، وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه يزيد بن سنان التميمي، وهو ضعيف».

قلت: وقد ورد موقوفاً:

أخرجه الأزرقي في «تاريخ مكة» (ص ٤٠٣)، والدولابي في «الكنى» (٢ / ٥٦) من طريق ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال:

«ما تُقُبِّلَ من الحصا رُفِعَ».

وسنده صحيح.

وابن أبي النعم؛ اسمه عبدالرحمن.

وكـذٰلك أخرجه موقوفاً عن ابن عباس الأزرقي والبيهقي بسند صحيح أيضاً،

فالصواب في الحديث الوقف، ولينظر هل هو في حكم المرفوع؟ فإنه لم يتبيَّن لي.

٢٠٩ - (حَلَّتْ شفاعَتي لأمَّتي؛ إلا صاحِبَ بدعةٍ).

منكر. أخرجه ابن وضَّاح القرطبي في كتابه القيم: «البدع والنهي عنها» (ص ٣٦) من طريق **أبي عبدالسلام** قال: سمعت **بكر بن عبدالله المزني** أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: فهٰذا مرسل، بكر هٰذا تابعي لم يدرك النبي ﷺ، ومع إرساله، فالسند إليه ضعيف؛ لأن أبا عبدالسلام - واسمه صالح بن رستم الهاشمي - مجهول؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب».

ومع ضعف إسناد الحديث، فهو مخالف لظاهر قوله ﷺ:

«شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

وهو حديث صحيح، خلافاً لمن يظن ضعفه من المغرورين بآرائهم، المتبعين لأهوائهم! وهو مخرج من طرق في «ظلال الجنة» (٨٣٠ - ٨٣٢)، و«الروض النضير» (٣ و ٦٥)، و«المشكاة» (٥٥٩٨).

٢١٠ - (مِنْ تَمامِ الحَجِّ أن تُحْرِمَ من دُوَيْرَةِ أهلِكَ).

منكر. أخرجه البيهقي (٥ / ٣١) من طريق جابر بن نوح عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿وأتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرَةَ للهِ﴾[1]. قال: فذكره.

وهٰذا سند ضعيف، ضعفه البيهقي بقوله:

«فيه نظر».

قلت: ووجهه أن جابراً هٰذا متَّفق على تضعيفه، وأورد له ابن عدي (٥٠ / ٢)

---

(١) البقرة: ١٩٦.

هٰذا الحديث، وقال:

«لا يُعرف إلا بهٰذا الإسناد، ولم أر له أنكر من هٰذا».

وقد خفي هٰذا على الشوكاني، فقال في «نيل الأوطار» (٤ / ٢٥٤):

«ثبت هٰذا مرفوعاً من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي والبيهقي»!

قلت: وقد رواه البيهقي من طريق عبدالله بن سلمة المرادي عن علي موقوفاً، ورجاله ثقات، إلا أن المرادي هٰذا كان تغير حفظه، وعلى كل حال، هٰذا أصح من المرفوع.

وقد روى البيهقي كراهة الإحرام قبل الميقات عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وهو الموافق لحكمة تشريع المواقيت.

وما أحسن ما ذكر الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١ / ١٦٧)، ومن قبله الهروي في «ذم الكلام» (٣ / ٥٤ / ١) عن الزبير بن بكار قال: حدثني سفيان بن عيينة قال:

«سمعت مالك بن أنس، وأتاه رجل، فقال: يا أبا عبدالله! من أين أحرم؟ قال: من ذي الحليفة، من حيث أحرم رسول الله ﷺ. فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر. قال: لا تفعل، فإني أخشى عليك الفتنة. فقال: وأي فتنة في هٰذه؟ إنما هي أميال أزيدها! قال: وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصَّر عنها رسول الله ﷺ؟! إني سمعت الله يقول:

﴿فَلْيَحْذَرِ الذينَ يُخالِفونَ عنْ أمْرِهِ أنْ تُصيبَهُمْ فتْنَةٌ أو يُصيبَهُم عذابٌ أليمٌ﴾[1]!

فانظر مبلغ أثر الأحاديث الضعيفة في مخالفة الأحاديث الصحيحة والشريعة المستقرة، ولقد رأيت بعض مشايخ الأفغان هنا في دمشق في إحرامه، وفهمت منه أنه

---

(١) النور: ٦٣.

أحرم من بلده! فلما أنكرت ذٰلك عليه احتج عليَّ بهٰذا الحديث! ولم يدر المسكين أنه ضعيف لا يحتج به، ولا يجوز العمل به لمخالفته سنة المواقيت المعروفة، وهٰذا مما صرح به الشوكاني في «السيل الجرار» (٢ / ١٦٨).

ونحو هٰذا الحديث الآتي:

٢١١ - (مَنْ أَهَلَّ بحَجَّةٍ أو عُمرةٍ مِن المسجِدِ الأقصى إلى المسجِدِ الحَرامِ؛ غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذنبِهِ وما تأخَّرَ، أو وجَبَتْ لهُ الجنَّةُ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (١ / ٢٧٥)، وابن ماجه (٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥)، والدارقطني (ص ٢٨٢)، والبيهقي (٥ / ٣٠)، وأحمد (٦ / ٢٩٩) من طريق حكيمة عن أم سلمة مرفوعاً. قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٢ / ٢٨٤):

«قال غير واحد من الحفاظ: إسناده غير قوي».

قلت: وعلته عندي حكيمة هٰذه، فإنها ليست بالمشهورة، ولم يوثقها غير ابن حبان (٤ / ١٩٥)، وقد نبهنا مراراً على ما في توثيقه من التساهل، ولهٰذا لم يعتمده الحافظ، فلم يوثقها، وإنما قال في «التقريب»:

«مقبولة».

يعني عند المتابعة، وليس لها متابع ها هنا، فحديثها ضعيف غير مقبول.

هٰذا وجه الضعف عندي، وأما المنذري؛ فأعله بالاضطراب، فقال في «مختصر السنن» (٢ / ٢٨٥):

«وقد اختلف الرواة في متنه وإسناده اختلافاً كثيراً».

وكذا أعله بالاضطراب الحافظ ابن كثير؛ كما في «نيل الأوطار» (٤ / ٢٣٥).

ثم إن المنـذري كأنـه نسي هٰذا، فقال في «الترغيب والترهيب» (٢ / ١١٩ - ١٢٠):

«رواه ابن ماجه بإسناد صحيح»!

وأنى له الصحة، وفيه ما ذكره هو وغيره من الاضطراب، وجهالة حكيمة عندنا؟!

ثم إن الحديث؛ قال السندي، وتبعه الشوكاني:

«يدل على جواز تقديم الإحرام على الميقات».

قلت: كلا، بل دلالته أخص من ذٰلك، أعني أنه إنما يدل على أن الإحرام من بيت المقدس خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت، وأما غيره من البلاد؛ فالأصل الإحرام من المواقيت المعروفة، وهو الأفضل؛ كما قرره الصنعاني في «سبل السلام» (٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩)، وهٰذا على فرض صحة الحديث، أما وهو لم يصح كما رأيت؛ فبيت المقدس كغيره في هٰذا الحكم، لما سبق بيانه قبل حديث، ولا سيما أنه قد روي ما يدل عليه بعمومه، وهو:

٢١٢ - (ليسْتَمْتِـعْ أحـدُكُم بحِلِّهِ ما اسْتـطاعَ؛ فإنَّهُ لا يَدْري ما يَعْرِضُ في إحرامِهِ).

ضعيف. أخـرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (١٣٢ / ١)، والبيهقي في «سننه» (٥ / ٣٠ - ٣١) من طريق **واصل بن السائب الرقاشي** عن أبي سورة عن عمه أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً. وقال:

«هٰذا إسناد ضعيف، واصل بن السائب منكر الحديث، قاله البخاري وغيره».

قلت: وأبو سورة ضعيف؛ كما في «التقريب».

ثم رواه البيهقي من طريق الشافعي: أنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء مرفوعاً

نحوه. وأعله بقوله:

«وهٰذا مرسل».

قلت: ومسلم شيخ الشافعي هو ابن خالد الزنجي الفقيه، وهو صدوق كثير الأوهام؛ كما في «التقريب».

وابن جريج مدلس، وقد عنعنه.

٢١٣ - (إنِّي لأعلَمُ أرضاً يُقالُ لها: عُمان، ينضَحُ بجانِبِها البحرُ، الحجةُ منها أفضلُ مِن حجَّتينِ من غيرِها).

ضعيف. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (رقم ٤٨٥٣)، والثقفي في «مشيخة النيسابوريين» (١٨٤ - ١٨٥)، والبيهقي في «سننه» (٤ / ٣٣٥) من طريق **الحسن بن هادية** قال:

لقيتُ ابن عمر، فقال لي: ممن أنت؟ قلت: من أهل عُمان. قال: من أهل عمان؟ قلت: نعم. قال: أفلا أحدثك ما سمعت من رسول الله ﷺ؟ قلت: بلى. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: ورجاله كلهم ثقات معروفون، غير ابن هادية هٰذا، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٤٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما قول الحافظ في «اللسان»:

«قال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أعرفه».

فأخشى أن يكون انتقل نظره إلى ترجمة أخرى عقب هٰذه. روى ابن أبي حاتم فيها عن أبيه ما نقله الحافظ عنه. والله أعلم.

وأما ابن حبان، فقد ذكره في «الثقات» (٤ / ١٢٣)، وهٰذا منه على عادته في

توثيق المجهولين؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وتوثيق ابن حبان هٰذا هو عمدة الهيثمي حين قال في «المجمع» (٣ / ٢١٧):

«رواه أحمد، ورجاله ثقات».

وحجة الشيخ الفاضل أحمد محمد شاكر في قوله في تعليقه على «المسند»:

«إسناده صحيح».

وهٰذا غير صحيح؛ لما سبق، وكم له في هٰذا التعليق وغيره من مثل هٰذه التصحيحات المبنية على مثل هٰذه التوثيقات التي لا يُعتمد عليها لضعف مستندها.

٢١٤ - (مَنْ لَمْ يُصَلِّ عليَّ؛ فلا دينَ لهُ).

ضعيف. قال ابن القيم:

«رواه محمد بن حمدان المروزي: حدثنا عبدالله بن حبيق: حدثنا **يوسف بن أسباط** عن سفيان الثوري عن **رجل** عن زر عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً».

كذا أورده في كتابه «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» (ص ٢٥ - ٢٦) ساكتاً عليه؛ لظهور ضعفه من سنده، فأحببت أن أكشف عنه، وله **علتان**:

الأولى: يوسف بن أسباط. قال أبو حاتم:

«كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه».

الأخرى: راويه عن زر، فإنه رجل لم يسم، وعلى هٰذا اقتصر الحافظ السخاوي في «القول البديع» (ص ١١٤) في إعلاله، وهو قصور.

ثم رأيته في «المعجم الكبير» (رقم ٨٩٤١ و ٨٩٤٢) للطبراني، أخرجه من

طريقين عن عاصم عن زر عن عبدالله قال:

«من لم يصل؛ فلا دين له».

وإسناده حسن، وليس فيه: «عليَّ»، ثم هو موقوف، وهو الأشبه بالصواب.

٢١٥ - (مَن صلَّى عليَّ يومَ الجُمُعَةِ ثمانينَ مرةً؛ غَفَرَ اللهُ له ذُنوبَ ثمانينَ عاماً، فقيلَ له: وكيفَ الصلاةُ عليكَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: تقولُ: اللهُمَّ صلِّ على محمدٍ عبدِكَ ونبيِّكَ ورسولِكَ النبيِّ الأميِّ، وتعقُدُ واحداً).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٣ / ٤٨٩) من طريق وهب بن داود بن سليمان الضرير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم: حدثنا عبدالعزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً. ذكره في ترجمة الضرير هذا، وقال:

«لم يكن بثقة».

قال السخاوي في «القول البديع» (ص ١٤٥):

«وذكره ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» [رقم ٧٩٦]».

قلت: وهو بكتابه الآخر «الأحاديث الموضوعات» أولى وأحرى، فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة، وفي الأحاديث الصحيحة في فضل الصلاة عليه ﷺ غنية عن مثل هذا[1]، من ذلك قوله ﷺ:

«من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه بها عشراً».

---

(١) قلت: ومن أحسن ما أُلف في ذلك كتاب «فضل الصلاة على النبي ﷺ» للشيخ إسماعيل بن إسحاق القاضي بتحقيقي، فإن فيه جملة كبيرة من الأحاديث الصحيحة في هذا الباب، فليرجع إليه.

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٦٩).

ثم إن الحديث ذكره السخاوي في مكان آخر (ص ١٤٧) من رواية الدارقطني يعني عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال:

«وحسنه العراقي، ومن قبله أبو عبدالله بن النعمان، ويحتاج إلى نظر، وقد تقدم نحوه من حديث أنس قريباً».

يعني هذا.

قلت: والحديث عند الدارقطني عن ابن المسيب قال: أظنه عن أبي هريرة كما في «الكشف» (١ / ١٦٧).

٢١٦ - (إِنَّا لَنَكْشِرُ في وجوهِ أقوامٍ، وإنَّ قُلوبَنا لتَلْعَنُهُم).

لا أصل له مرفوعاً. وقد بيض له العجلوني في «الكشف» (٢٠٦)، وإنما ذكره البخاري (١٠ / ٤٣٤) معلقاً موقوفاً، فقال:

«ويذكر عن أبي الدرداء: إنا لنكشر...».

وقد وصله جماعة منهم أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٢) من طريق خلف بن حوشب قال: قال أبو الدرداء... فذكره موقوفاً. وهو منقطع؛ كما قال الحافظ في «الفتح».

ووصله أبو بكر بن المقري في «فوائده» من طريق أبي صالح عن أبي الدرداء.

قال الحافظ:

هو منقطع أيضاً.

ووصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث»، والدينوري في «المجالسة» من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء. ولم يذكر

الدينوري في إسناده جبير بن نفير.

قلت: فعلى هٰذا فهو منقطع أيضاً. لكن لعله يتقوى بهٰذه الطرق.

وبالجملة؛ فالحديث لا أصل له مرفوعاً، والغالب أنه ثابت موقوفاً. والله أعلم.

٢١٧ - (الزُّرْقَةُ في العينِ يُمْنٌ، وكانَ داودُ أزرَقَ).

موضوع. رواه الحاكم في «تاريخه» من طريق **الحسين بن علوان** عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

ذكره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١١٤) شاهداً فأساء، ابن علوان هٰذا كذاب وضاع.

والجملة الأولى من الحديث أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٦٢) من رواية ابن حبان، وهٰذا في ترجمة عباد من «الضعفاء» (٢ / ١٦٤) عن **محمد بن يونس** عن **عباد بن صهيب** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، عباد متروك، والراوي عنه هو الكديمي، والبلاء منه».

ومن هٰذا الوجه رواه يوسف بن عبدالهادي في «جزء أحاديث منتقاة» (٣٣٧ / ١)، وقد غفل المعلق على «المراسيل» لأبي داود (٣٣٣) عن إشارة ابن الجوزي إلى أن إعلاله بالكديمي أولى! فأعله بعباد فقط.

ثم ذكره ابن الجوزي من رواية الحارث بن أبي أسامة: حدثنا **إسماعيل المؤدب**: حدثنا **سليمان بن أرقم** عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«من الزرقة يمن». وقال:

«لا يصح ؛ سليمان متروك، وإسماعيل لا يحتج به».

فتعقبه السيوطي بقوله :

قلت : قال أبو داود في «مراسيله» (رقم ٤٧٩) : حدثنا عباس بن عبدالعظيم : حدثنا عبدالرزاق : أنبأنا رجل من **أهل العراق** عن معمر عن الزهري مرفوعاً :

«الزرقة يمن».

قلت : هٰذا مرسل، وفيه العراقي الذي لم يسم، فهو المتهم به، وقد غمز من صحته أبو داود نفسه، فقال عقبه :

«كان فرعون أزرق، وعاقر الناقة أزرق»!

ثم ساق السيوطي الشاهد المتقدم من طريق الحاكم، وقد علمت وضعه، وقد نقل الشيخ العجلوني في «الكشف» (١ / ٤٣٩) عن ابن القيم أنه قال :

«حديث موضوع».

٢١٨ - (مَنْ سافَرَ مِن دارِ إقامَتِهِ يومَ الجُمُعَةِ ؛ دَعَتْ عليهِ الملائِكَةُ أنْ لا يُصْحَبَ في سفرِهِ).

ضعيف. رواه الدارقطني في «الأفراد» من حديث ابن عمر مرفوعاً. قال ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٤٥) :

«وهو من حديث ابن لهيعة».

قلت : هو صعيف من قبل حفظه، وأشار الحافظ في «التلخيص» إلى إعلاله به، وأما تصحيح البجيرمي للحديث في «الإقناع» (٢ / ١٧٧) ؛ فمما لا وجه له إطلاقاً.

وروى ابن أبي شيبة (١ / ٢٠٦ / ١) بسند صحيح عن حسان بن عطية قال:

«إذا سافر يوم الجمعة؛ دُعي عليه أن لا يصاحب، ولا يُعان في سفر».

فهٰذا مقطوع، ولعل هٰذا هو أصل الحديث، فوصله ورفعه ابن لهيعة بسوء حفظه!

وللحديث طريق أخرى، لكنها موضوعة، وهو:

٢١٩ - (مَن سافَرَ يومَ الجُمُعَةِ؛ دَعا عليهِ مَلَكاهُ أنْ لا يُصْحَبَ في سفرِهِ ولا تُقْضَى لهُ حاجَةٌ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «كتاب أسماء الرواة عن مالك» من رواية **الحسين بن علوان** عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. ثم قال الخطيب:

«الحسين بن علوان؛ غيره أثبت منه».

قال العراقي:

«قد ألان الخطيب الكلام في الحسين هٰذا، وقد كذبه يحيى بن معين، ونسبه ابن حبان إلى الوضع، وذكر له الذهبي في «الميزان» هٰذا الحديث، وأنه مما كذب فيه على مالك».

كذا في «نيل الأوطار» (٣ / ١٩٤ - ١٩٥).

قلت: ومن العجيب حقاً أن العراقي نفسه قد ألان القول أيضاً في الحديث هٰذا بقوله في «تخريج الإحياء» (١ / ١٨٨) بعد أن عزاه للخطيب:

«. . . بسند ضعيف»!

وليس في السنة ما يمنع من السفر يوم الجمعة مطلقاً، بل رُوي عنه ﷺ أنه سافر

يوم الجمعة من أول النهار، ولكنه ضعيف؛ لإرساله.

وقد روى البيهقي (٣ / ١٨٧) عن الأسود بن قيس عن أبيه قال:

أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر، فسمعه يقول: لولا أن اليوم يوم جمعة لخرجت، قال عمر رضي الله عنه:

اخرج، فإن الجمعة لا تحبس عن سفر.

ورواه ابن أبي شيبة (٢ / ٢٠٥ / ٢) مختصراً.

وهٰـذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات، وقيس والد الأسود؛ وثقه النسائي وابن حبان.

فهٰـذا الأثر مما يضعف هٰذا الحديث، وكذا المذكور قبله، **إذ الأصل أنه لا يخفى على** أمير المؤمنين عمر لو كان صحيحاً.

٢٢٠ - (إنَّ لهُ (يعني إبراهيم بن محمد ﷺ) مرضعاً في الجنةِ، ولو عاشَ؛ لَكانَ صِدِّيقاً نبياً، ولو عاشَ؛ لَعَتَقَتْ أخوالُهُ القبطَ، وما استرِقَّ قبطيٌّ قطُّ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٥٩ - ٤٦٠) من طريق **إبراهيم بن عثمان**: ثنا الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال:

لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ؛ صلَّى رسول الله عليه، وقال: فذكره.

وهٰذا سند ضعيف من أجل إبراهيم بن عثمان، فإنه متَّفق على ضعفه.

ولكن الجملة الأولى من الحديث وردت من حديث البراء؛ رواه أحمد (٤ / ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤)، وغيره بأسانيد بعضها صحيح.

والجملة الثانية وردت عن عبدالله بن أبي أوفى؛ قيل له: رأيت إبراهيم ابن

رسول الله؟ قال:

«مات وهو صغير، ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي؛ لعاش ابنه، ولكن لا نبي بعده».

رواه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٤٧٦)، وابن ماجه (١ / ٤٥٩)، وأحمد (٤ / ٣٥٣)، ولفظه:

«ولو كان بعد النبي ﷺ نبي ما مات ابنه إبراهيم».

وعن أنس قال:

«رحمة الله على إبراهيم، لو عاش؛ كان صديقاً نبياً».

أخرجه أحمد (٣ / ١٣٣ و ٢٨٠ ـ ٢٨١) بسند صحيح على شرط مسلم، ورواه ابن منده وزاد:

«ولكن لم يكن ليبقى؛ لأن نبيكم آخر الأنبياء».

كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (١٠ / ٤٧٦) وصححه.

وهٰذه الروايات؛ وإن كانت موقوفة، فلها حكم الرفع إذ هي من الأمور الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، فإذا عرفت هٰذا؛ يتبين لك ضلال القاديانية في احتجاجهم بهٰذه الجملة: «لو عاش إبراهيم؛ لكان نبياً»؛ على دعواهم الباطلة في استمرار النبوة بعده ﷺ؛ لأنها لا تصح هٰكذا عنه ﷺ، وإن ذهبوا إلى تقويتها بالآثار التي ذكرنا كما صنعنا نحن فهي تلقمهم حجراً، وتعكس دليلهم عليهم، إذ إنها تصرح أن وفاة إبراهيم عليه السلام صغيراً كان بسبب أنه لا نبي بعده ﷺ؛ ولربما جادلوا في هٰذا ـ كما هو دأبهم ـ وحاولوا أن يوهنوا من الاستدلال بهٰذه الآثار، وأن يرفعوا عنها حكم الرفع، ولكنهم لم ولن يستطيعوا الانفكاك مما ألزمناهم به من ضعف دليلهم هٰذا، ولو من الوجه الأول، وهو أنه لم يصح عنه ﷺ مرفوعاً صراحة.

٢٢١ - (الحَجُّ قبلَ التزَوُّجِ).

موضوع. أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي هريرة، وتعقبه المناوي بقوله:

«وفيه غياث بن إبراهيم؛ قال الذهبي: تركوه. وميسرة بن عبد ربه؛ قال الذهبي: كذاب مشهور».

قلت: والأول أيضاً كذَّاب معروف.

قال ابن معين:

«كذاب خبيث».

وقال أبو داود:

«كذاب».

وقال ابن عدي:

«بيِّن الأمر في الضعف، وأحاديثه كلها شبه الموضوع».

وهو الذي ذكر أبو خيثمة أنه حدث المهدي بخبر: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»، فزاد فيه: «أو جناح»، فوصله المهدي، ولما قام؛ قال:

«أشهد أن قفاك قفا كذاب».

فاعجب من السيوطي كيف يورد في «جامعه» أحاديث هٰؤلاء الكذابين؟!

والحديث في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» (١ / ٩٧) من طريق غياث بن إبراهيم (وما فوقه غير ظاهر في المصورة إلا: ابن ميسرة عن أبيه عن أبي هريرة)، وميسرة بن عبد ربه دون هٰذه الطبقة، فليحقق.

وقد رُوي هٰذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ آخر، وهو:

٢٢٢ - (مَن تَزَوَّجَ قبلَ أنْ يَحُجَّ ؛ فقدْ بدأَ بالمَعْصِيَةِ) .

موضوع. رواه ابن عدي (٢٠ / ٢) عن أحمد بن جمهور القرقساني : حدثنا **محمد بن أيوب** حدثني أبي عن **رجاء بن روح** : حدثتني ابنة وهب بن منبه عن أبيها عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن عدي :

«وبعض روايات أيوب بن سويد أحاديث لا يتابعه أحد عليها» .

ومن طريق ابن عدي ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢١٣) ، وقال :

«محمد بن أيوب ؛ يروي الموضوعات ، وأبوه ؛ قال يحيى : ليس بشيء» .

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٢٠) ، وزاد عليه قوله :

«قلت : وأحمد بن جمهور متهم بالكذب» .

قلت : ورجاء بن روح - كذا في «ابن عدي» ، وفي «الموضوعات» و «اللآلىء» : «ابن نوح» - لم أجد له ترجمة .

٢٢٣ - (الحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمينُ اللهِ في الأَرْضِ ؛ يُصافِحُ بها عبادَهُ) .

منكر. أخرجه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (١ / ٢٢٤ / ٢) ، وابن عدي (١٧ / ٢) ، وابن بشران في «الأمالي» (٢ / ٣ / ١) ، والخطيب (٦ / ٣٢٨) ، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢ / ٨٤ / ٩٤٤) من طريق **إسحاق بن بشر الكاهلي** : حدثنا أبو معشر المدائني عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

ذكره الخطيب في ترجمة الكاهلي هٰذا ، وقال :

«يروي عن مالك وغيره من الرفعاء أحاديث منكرة» .

ثم ساق له هٰذا الحديث ، ثم روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وقد كذبه

أيضاً موسى بن هارون وأبو زرعة، وقال ابن عدي عقب الحديث:

«هو في عداد من يضع الحديث».

وكذا قال الدارقطني كما في «الميزان»، وزاد ابن الجوزي:

«لا يصح . . . وأبو معشر ضعيف».

وقال المناوي متعقباً على السيوطي، حيث أورده في «الجامع» من رواية الخطيب وابن عساكر:

«قال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقال ابن العربي: هٰذا حديث باطل، فلا يُلتفت إليه».

ثم وجدت للكاهلي متابعاً، وهو أحمد بن يونس الكوفي، وهو ثقة، أخرجه ابن عساكر (١٥ / ٩٠ / ٢) من طريق أبي علي الأهوازي: حدثنا أبو عبدالله محمد بن جعفر بن عبيدالله الكلاعي الحمصي بسنده عنه به.

أورده في ترجمة الكلاعي هٰذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكنْ أبو علي الأهوازي متهم، فالحديث باطل على كل حال.

ثم رأيت ابن قتيبة أخرج الحديث في «غريب الحديث» (٣ / ١٠٧ / ١) عن إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً عليه، والوقف أشبه، وإن كان في سنده ضعيف جداً، فإن إبراهيم هٰذا ـ وهو الخوزي ـ متروك؛ كما قال أحمد والنسائي.

لكن روي الحديث بسند آخر ضعيف عن ابن عمرو.

رواه ابن خزيمة (٢٧٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ٣٣ / ٢)، وقال:

«تفرد به عبدالله بن المؤمَّل، ولذا ضعَّفه البيهقي في «الأسماء» (ص ٣٣٣)، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢ / ١٢٣).

وإذا عرفت ذلك، فمن العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب في «ذيل الطبقات» (٧ / ١٧٤ - ١٧٥)، ويتأول ما روي عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: «الحجر الأسود يمين الله حقيقة»، بأن المراد بيمينه أنه محل الاستلام والتقبيل، وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة وليس مجازاً، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً.

وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله؛ لأن التفسير فرع التصحيح؛ كما لا يخفى.

٢٢٤ - (حَمَلَةُ القرآنِ أولياءُ اللهِ، فَمَنْ عاداهُم؛ فقدْ عادى الله، ومَن والاهُم؛ فقدْ والى الله).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٩٠) من طريق أبي نُعيم معلقاً عليه بسنده عن الحسن بن إدريس العسكري: حدثنا إبراهيم بن سهل: حدثنا داود ابن المحبِّر عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر به.

وذكره السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي وابن النجار عن ابن عمر، وتعقبه المناوي بقوله:

«وفيه **داود بن المحبر**، قال الذهبي في «الضعفاء»: قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، ورواه عنه أبو نعيم في «الحلية»، ومن طريقه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه له لكان أولى».

قلت: بل الأولى حذفه أصلاً! فقد أورده السيوطي نفسه في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١٥٥، ص٣٢) من رواية أبي نعيم في «تاريخ أصبهان»، وقال السيوطي:

«قال الحافظ في «اللسان»: هذا خبر منكر، ساقه أبو نعيم في ترجمة الحسن

ابن إدريس، لكن الآفة من داود بن المحبر».

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٣٥ / ١).

والحديث في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٦٤)، وليس في «الحلية»؛ كما ظن المناوي!

والحسن بن إدريس هو من شيوخ أبي الشيخ كما ترجمه في «طبقاته» (٣٨٩ / ٥٣١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك صنع أبو نُعيم.

وإبراهيم بن سهل؛ لم أعرفه.

ثم رواه الديلمي من حديث علي نحوه، وفيه محمد بن الحسين. قال الخطيب (٢ / ٢٤٨):

«قال لي محمد بن يوسف القطان: كان غير ثقة، يضع للصوفية الأحاديث».

٢٢٥ - (لعنَ رسولُ اللهِ ﷺ زائراتِ القبورِ، والمتَّخِذينَ عليها المساجِدَ والسُّرُجَ).

ضعيف بهذا السياق والتمام. أخرجه أصحاب «السنن» الأربعة إلا ابن ماجه، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤ / ١٤٠)، والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (٧ / ٧٠ / ١)، والطبراني (٣ / ١٧٤ / ٢)، وأبو عبدالله القطان في «حديثه» (٥٤ / ١)، والحاكم (١ / ٣٧٤)، والبيهقي (٤ / ٧٨)، وكذا الطيالسي (١ / ١٧١)، وأحمد (٢٠٣٠) من طريق محمد بن جحادة قال: سمعت **أبا صالح** (زاد القطان: بعدما كبر)، وهو رواية لابن أبي شيبة (٢ / ٨٤ / ١) عن ابن عباس قال: فذكره. وقال الحاكم، وتبعه الذهبي:

«أبو صالح باذان، ولم يحتجا به».

وأما الترمذي؛ فقال:

«حديث حسن، وأبو صالح هٰذا هو مولى أم هانىء بنت أبي طالب، واسمه باذان، ويقال: باذام أيضاً».

قلت: وهو ضعيف عند جمهور النقاد، ولم يوثقه أحد إلا العجلي وحده؛ كما قال الحافظ في «التهذيب»، بل كذبه اسماعيل بن أبي خالد، والأزدي، ووصمه بعضهم بالتدليس، وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، مدلس».

قلت: وكأنه لهٰذا قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» بعد أن حكى تحسين الترمذي للحديث؛ قال (٥٩ / ١):

«قلت: فيه وقفة لنكتة ذكرتها في الأصل».

يعني: «البدر المنير»، ولم أقف عليه؛ لنقف على النكتة التي أشار إليها، وإن كان الظاهر أنه أراد بها ضعف أبي صالح المذكور وتدليسه، وبه أعله عبدالحق الإشبيلي في «أحكامه الكبرى» (٨٠ / ١)، فقال:

«وهو عندهم ضعيف جداً».

قلت: فمَن هٰذا حاله؛ لا يحسن تحسين حديثه؛ كما فعل الترمذي! فكيف تصحيحه؛ كما فعل الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»، وعلى «سنن» الترمذي (٢ / ١٣٦ ـ ١٣٨)؟ وهٰذا التحسين والتصحيح بالإضافة إلى اشتهار الاستدلال بهٰذا الحديث على تحريم إيقاد السرج؛ حملني على أن أبين حقيقة إسناد هٰذا الحديث؛ لكي لا يُنسب إليه ﷺ ما لم يقله.

نعم؛ قد جاء غالب الحديث من طرق أخرى، فلعن زائرات القبور. رواه ابن ماجه (١ / ٤٧٨)، والحاكم، والبيهقي، وأحمد (٣ / ١٤٢) من حديث حسان بن ثابت، والترمذي، وابن ماجه، والبيهقي، والطيالسي، وأحمد (٢ / ٣٣٧) عن أبي هريرة بلفظ: «زوّارات القبور». انظر «أحكام الجنائز» (١٨٥ ـ ١٨٧).

ولعن المتخـذين على القبـور المسـاجد. متواتر عنه ﷺ في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت، وأبي عبيدة بن الجراح، وأسامة بن زيد، وقد سقت أحاديثهم، وخرجتها في «التعليقات الجياد على زاد المعاد»، ثم في «تحذير الساجد من اتِّخاذ القبور مساجد»، وهو مطبوع.

ونص حديث عائشة وابن عباس مرفوعاً:

«لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخذوا من قبور أنبيائهم مساجد».

زاد أحمد في روايته:

«يحرم ذٰلك على أمته».

وأخرج أيضاً من حديث ابن مسعود مرفوعاً:

«إن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتَّخذ القبور مساجد».

ومع هٰذه الأحاديث الكثيرة في لعن من يتَّخذ المساجد على القبور؛ تجد كثيراً من المسلمين يتقرَّبون إلى الله ببنائها عليها والصلاة فيها، وهٰذا عين المحادَّة لله ورسوله. انظر «الزواجر في النهي عن اقتراف الكبائر» للفقيه أحمد بن حجر الهيتمي (١ / ١٢١).

وقد صرح بعض الحنفية وغيرهم بكراهة الصلاة فيها، بل نقل بعض المحققين اتفاق العلماء على ذٰلك، فانظر «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١ / ١٠٧، ٢ / ١٩٢)، و«عمـدة القـاري شرح صحيح البخـاري» للعيني الحنفي (٤ / ١٤٩)، وشرحه للحافظ ابن حجر (٣ / ١٠٦).

وأما لعن المتخذين عليها السرج؛ فلم نجد في الأحاديث ما يشهد له، فهٰذا القدر من الحديث ضعيف، وإنْ لهَجَ إخوانُنا السلفيون في بعض البلاد بالاستدلال به، ونصيحتي إليهم أن يمسكوا عن نسبته إليه ﷺ؛ لعدم صحته، وأن يستدلوا على منع السرج على القبور بعمومات الشريعة، مثل قوله ﷺ:

«كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

ومثل نهيه ﷺ عن إضاعة المال، ونهيه عن التشبه بالكفار، ونحو ذٰلك.

٢٢٦ ـ (تَخَتَّموا بالعَقيقِ؛ فإنَّهُ مبارَكٌ).

موضوع. أخرجه المحاملي في «الأمالي» (ج٢ رقم ٤١ ـ نسختي)، والخطيب في «تاريخه» (١١ / ٢٥١)، وكذا العقيلي في «الضعفاء» (٤٦٦) من طريق يعقوب ابن الوليد المدني، وابن عدي (٣٥٦ / ١) من طريق **يعقوب بن إبراهيم الزهري**؛ كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

ومن طريق العقيلي ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤٢٣)، وقال:

«يعقوب كذاب يضع، قال العقيلي: ولا يثبت في هٰذا عن النبي ﷺ شيء».

قلت: قال الذهبي في ترجمة يعقوب:

«قال أحمد: كان من الكذابين الكبار، يضع الحديث».

ثم ساق له هٰذا الحديث.

وقال ابن عدي:

«يعقوب بن إبراهيم هٰذا ليس بالمعروف، وقد سرقه منه يعقوب بن الوليد».

وقد تعقب ابن الجوزي السيوطي في «الآلىء» (٢ / ٢٧٢) كعادته، فقال:

«وللحديث طريق آخر عن هشام أخرجه الخطيب، وابن عساكر (٤ / ٢٨٣ / ٢) من طريق **أبي سعيد شعيب بن محمد** بن إبراهيم الشعيبي: أنبأنا **أبو عبدالله محمد ابن وصيف القامي**: أنبأنا **محمد بن سهل بن الفضل** بن عسكر أبو الفضل: حدثنا خلاد بن يحي عن هشام بن عروة به».

قلت: وهٰذا إسناد مظلم، فإن من دون خلاد لا يعرفون، أما شعيب بن محمد

ابن إبراهيم الشعيبي فلعله الذي في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ٣٥٢):

«شعيب بن محمد بن شعيب العبدي، بغدادي، روى عن بشر بن الحارث وعبدالرحمن بن عفان، كتب عنه أبي في الرحلة الثانية».

وكذا في «تاريخ بغداد» (٩ / ٢٤٤) للخطيب نقلاً عن ابن أبي حاتم.

وأما محمد بن وصيف القامي؛ فلم أجد من ذكره، إلا أن يكون الذي ذكره الخطيب في «تاريخه» (٣ / ٣٣٦):

«محمد بن وصيف أبو جعفر السامري».

ثم ساق له حديثاً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن هٰذا كنيته أبو جعفر، والمترجم كنيته أبو عبدالله. فالله أعلم.

وأما محمد بن سهل بن فضل؛ فيحتمل أنه محمد بن سهل العطار، وقد تردَّد في هٰذا الحافظ ابن حجر في «اللسان»، والله أعلم، والعطار معروف بوضع الحديث، وصفه بذٰلك الدارقطني وغيره، فهو آفة هٰذا الإسناد أو مَن دونَه. والله أعلم.

وقد رُوي الحديث بألفاظ أخرى من طرق أخرى، وكلها باطلة؛ كما قال الحافظ السخاوي في «المقاصد».

وأما قول الشيخ علي القاري في «الموضوعات» (ص ٣٧): «لكن رواه الديلمي من حديث أنس، وعمر، وعلي، وعائشة؛ بأسانيد متعددة، فيدل على أن الحديث له أصل»؛ فهو ذهول عن قول الحافظ السخاوي: «إنها كلها باطلة»، وعن القاعدة المتفق عليها عند المحدثين؛ أن تعدد الطرق إنما يقوِّي الحديث إذا كان الضعف فيها ناشئاً من قلة الضبط والحفظ، وليس الأمر في هٰذا الحديث كذٰلك، فإن غالبها لا يخلو من متهم بالكذب؛ كما يأتي بعد، ثم إن في ألفاظها اضطراباً شديداً، فبعضها يقول:

«فإنه مبارك»؛ كما في حديث عائشة هٰذا.

وبعضها يقول:

«فإنه ينفي الفقر».

وغير ذٰلك من الألفاظ التي لا يشهد بصحتها شرع ولا عقل، ومنها الحديث الآتي:

٢٢٧ ـ (تَخَتَّموا بالعقيقِ؛ فإنَّه يَنفي الفَقْرَ).

موضوع. ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٥٨) من رواية ابن عدي، وعنه الديلمي (٢ / ٣١) عن **الحسين بن إبراهيم البابي**: حدثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً به. وقال ابن الجوزي:

«قال ابن عدي: باطل، والحسين مجهول».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«حديث موضوع». وأقره الحافظ في «اللسان»، وكذا أقر ابن الجوزي على وضعه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٧٣)، وزاد:

«قلت: قال في «الميزان»: حسين لا يُدرى مَن هو، فلعله مِن وضعه».

ومع اعتراف السيوطي بوضعه، فقد ذكره في «الجامع الصغير» من رواية ابن عدي!! ومن طريق ابن عدي وغيره أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٤ / ٢٦ ـ ط)، وأعله بجهالة البابي، ولم أره في «كامل ابن عدي»!

٢٢٨ ـ (تختَّموا بالعقيقِ؛ فإنَّه أنْجَحُ للأمرِ، واليُمْنى أحقُّ بالزينةِ).

موضوع. أخرجه ابن عساكر (٤ / ٢٩١ / ١ ـ ٢) في ترجمة: (الحسن بن محمد ابن أحمد بن هشام السلمي) بسنده إلى أبي جعفر محمد بن عبدالله

البغدادي : حدثني محمد بن الحسن ـ بالباب والأبواب ـ: حدثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً به . قال الحافظ في «اللسان» (٢ / ٢٦٩) :

«وهو موضوع لا ريب فيه، لكن لا أدري من وضعه».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٧٣).

٢٢٩ ـ (تَخَتَّموا بالخَواتِمِ العَقيقِ ؛ فإنَّه لا يُصيبُ أحدُكُم غمٌّ ما دامَ عليهِ).

موضـوع . رواه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٣٢) من طريق علي بن مهرويه القزويني .

وفي سنده **داود بن سليمان الغازي الجرجاني** ؛ كذبه ابن معين .

وقال الذهبي :

«شيخ كذاب، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا».

قلت: وهـذا الحديث من النسخة المذكورة ؛ كما يتبين لمن نظر «المقاصد الحسنة»، و «كشف الخفاء».

٢٣٠ ـ (مَن تَخَتَّمَ بالعَقيقِ ؛ لَمْ يَزَلْ يرى خيراً).

موضوع . رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٥٧) من طريق ابن حبان ـ يعني : في «الضعفاء» (٣ / ١٥٣) ـ عن زهير بن عباد: ثنا أبو بكر بن شعيب عن مالك عن الزهري عن عمرو بن الشريد عن فاطمة بنت النبي ﷺ مرفوعاً، وقال ابن حبان، وتبعه ابن الجوزي :

«أبو بكر يروي عن مالك ما ليس من حديثه».

وأقره في «اللآلىء» (٢ / ٢٧١).

وقال الذهبي في ترجمة أبي بكر المذكور ـ وقد ساق له هٰذا الحديث ـ:

«هٰذا كذب».

ووافقه الحافظ في «اللسان».

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» من هٰذا الوجه، وقال:

«لم يروه عن مالك إلا أبو بكر، تفرد به زهير».

كما في «جزء منتقى» من معجمي الطبراني؛ «الأوسط» و«الكبير»، ومن «مسند المقلين» لدعلج، بخط الحافظ الذهبي، وروايته عن الحافظ المزي (ورقة ١ وجه ٢)، وكذلك هو في «جزء من حديث الطبراني رواية أبي نُعيم» (٢٦ / ١)، وفي «جزء ما انتقاه ابن مردويه من حديث الطبراني» (١١٣ / ١)، ثم رأيته في «المعجم الأوسط» (١ / ٨ / ١٠١).

ومن هٰذا يتبين خطأ قول الهيثمي بعد أن ساق الحديث (٥ / ١٥٤ ـ ١٥٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وعمرو بن الشريد لم يسمع من فاطمة، وزهير ابن عباس الرواسي؛ وثقه أبو حاتم، وبقية رجاله رجال الصحيح»!

فهٰذا خطأ فاحش، فإن أبا بكر هٰذا ليس من رجال الصحيح، بل ولا من رجال «السنن» و«المسانيد»! ثم هو متهم؛ كما يشير إليه كلام ابن حبان وابن الجوزي السابق فيه.

وقد غفل عن هٰذا المعلق على «الأوسط» (١ / ١٠٤)، فنقل كلام الهيثمي، ثم أقره!

وبالجملة؛ **فكل أحاديث التختم بالعقيق باطلة**؛ كما سبق عن الحافظ السخاوي.

٢٣١ ـ (كُلوا البَلَحَ بالتَّمْرِ؛ فإنَّ الشيْطانَ إذا رآهُ؛ غَضِبَ، وقالَ: عاشَ ابنُ آدَمَ حتى أكلَ الجَديدَ بالخَلقِ).

موضوع. رواه ابن ماجه (١ / ٣١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٧)، وابن عدي (٣٦٤ / ٢)، وابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ١٢٠)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٣٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤ / ٢١)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص ١٠٠ ـ ١٠١)، والبيهقي في «الآداب» (٣١٨ / ٦٦٧)، وأبو الحسن الحمامي في «الفوائد المنتقاة» (٩ / ٢٠٧ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٥ / ٣٥٣)، وهبة الله الطبري في «الفوائد» (١ / ١٣٤ / ٢)، واستغربه عن **أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس** قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال ابن عدي، والحاكم في «المعرفة»، والبيهقي، والحمامي، والخطيب:

«تفرد به أبو زكير».

والحاكم مع تساهله المعروف لم يصححه في «المستدرك»، وقال الذهبي في «الميزان»:

«هٰذا حديث منكر».

وكذا قال في «تلخيص المستدرك»، وزاد:

«ولم يصححه المؤلف».

قال السندي:

«وفي «الزوائد»: في إسناده أبو زكير (في الأصل زكريا، وهو تصحيف) يحيى ابن محمد؛ ضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة، سوى أربعة أحاديث. قلت: وقد عد هٰذا الحديث من جملة تلك الأحاديث، وقال النسائي: إنه حديث منكر».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٦)، وقال:

«قال الدارقطني: تفرَّد به أبو زكير عن هشام؛ قال العقيلي: لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به. قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمُّد، فلا يُحتج به، روى هٰذا الحديث، ولا أصل له».

قال ابن الجوزي:

«هٰذا قدح ابن حبان في أبي زكير، وقد أخرج عنه مسلم في «الصحيح»، ولعل الزلل من قبل محمد بن شداد المِسْمَعي (يعني: أحد رواته) عن أبي زكير، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه. وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير، ونعيم ليس بثقة».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٤٣) على وضعه، لكنه تعقبه في محاولته تبرئة أبي زكير من عهدة الحديث، فإنه ذكر له طرقاً أخرى عن أبي زكير، تحمل الباحث على أن يحصر التهمة في أبي زكير، وهو الصواب، وبه أعل الأئمة هٰذا الحديث. والله أعلم.

ومسلم إنما أخرج له في «المتابعات»؛ كما في «التهذيب»، وقال في «التقريب»:

«صدوق، يخطىء كثيراً».

ومع اعتراف السيوطي بوضعه، فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية النسائي، وابن ماجه، والحاكم عن عائشة!

هٰذا، وقد عزاه للنسائي ابن القيم أيضاً في «زاد المعاد» (٣ / ٢١١)، فالظاهر أنه في «سننه الكبرى»، وهو في الوليمة منه؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢ / ٢٢٤)،

وقال النسائي:

«هٰذا منكر».

كما تقدم عن «الزوائد».

ثم إن ابن القيم سكت عن هٰذا الحديث، فكأنه لم يستحضر علته، فكان عمله هٰذا من جملة الدواعي على تحرير القول فيه.

٢٣٢ - (كُلوا التَّمْرَ على الرِّيقِ؛ فإنَّه يَقْتُلُ الدُّودَ).

موضوع. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٩ / ١٠٦ / ١)، وابن عدي (٢٥٨ / ٢) عن **عصمة بن محمد**: حدثنا موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس مرفوعاً.

وقال ابن عدي:

«وعصمة بن محمد؛ كل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٥) من طريق ابن عدي عن عصمة. ثم قال:

«لا يصح، عصمة كذاب».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٤٣)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٢٠ / ٢)، ومن قبلهما ابن القيم في «المنار»، وقال (ص ٢٥):

«هو بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق».

ومع هٰذا فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي بكر الشافعي هٰذا والديلمي عن ابن عباس، فانظر كم هو متناقض؟!

٢٣٣ - (أكثَرُ خَرَزِ الجَنَّةِ العَقيقُ).

موضوع. أخرجه أبو نُعيم في «الحلية» (٨ / ٢٨١) في ترجمة **سلم** (وفي «الحلية»: سالم) **ابن ميمون الخواص** من طريق أبي محمد سلم الزاهد: ثنا القاسم

ابن معن عن أخته أمينة بنت معن عن عائشة مرفوعاً.

وقال:

«غريب من حديث القاسم، لم نكتبه إلا من هٰذا الوجه».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٥٨) من هٰذا الوجه، وقال:

«سلم بن سالم كذاب».

وعقب عليه السيوطي بقوله في «اللآلىء» (٢ / ٢٧٣):

«قلت: اتفقوا على تضعيفه؛ غير ابن عدي، فقال: أرجو أنه يحتمل حديثه. وقال العجلي: لا بأس به، وهو صاحب حديث العدس. ثم راجعت «الحلية»، فوجدته أخرجه في ترجمة سلم بن ميمون الخواص الزاهد المشهور، وهو صوفي من كبار الصوفية والعباد، غير أن في حديثه مناكير؛ قال ابن حبان: غلب عليه الصلاح حتى شغل عن حفظ الحديث وإتقانه».

قلت: وتمام كلام ابن حبان (١ / ٣٤٥):

«فربما ذكر الشيء بعد الشيء، ويقلبه توهماً، فبطل الاحتجاج به».

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٦٧) عن أبيه:

«لم أكتب عنه، روى عن أبي خالد الأحمر حديثاً منكراً شبه الموضوع».

وميل السيوطي إلى أن الحديث لسلم بن ميمون يؤيده إيراد أبي نعيم له في ترجمته، لكن لم أر أحداً ممن ترجمه ذكر له كنية مطلقاً، بخلاف سلم بن سالم، فقد جزم بأن كنيته (أبو محمد) ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ٢٦٦)، وابن سعد في «طبقاته» (٧ / ٣٧٤)، و«تاريخ بغداد» (٩ / ١٤١) للخطيب، واعتمده هو حيث قال في أول ترجمته:

«سلم بن سالم أبو محمد، وقيل: أبو عبدالرحمن البلخي».

فهٰذا يؤيد أنه سلم بن سالم، وهو موصوف بـ «الزاهد» أيضاً، مثل سلم بن ميمون، فكان ذٰلك من دواعي الاشتباه، والأرجح ما ذهب إليه ابن الجوزي أنه سلم ابن سالم، وهو متهم.

وروى الخطيب عن أحمد بن سيار قال:

«سلم بن سالم كان يروي أحاديث ليست لها خُطْم ولا أزِمَّة، شبيهة بالموضوع».

وعن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني قال:

«غير ثقة، سمعت إسحاق بن إبراهيم (هو ابن راهويه) يقول: سُئل ابن المبارك عن الحديث الذي حدث في أكل العدس أنه قدس على لسان سبعين نبياً[1]؟ فقال: ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم به؟ قالوا: سلم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك. قال: وعني أيضاً؟!».

ثم روى الخطيب تضعيفه عن أحمد، والنسائي، وغيرهما.

وقال ابن أبي حاتم في ترجمته (١ / ١ / ٣٦٧):

«سمعت أبا زرعة يقول: لا يكتب حديثه، كان مرجئاً، وكان لا ـ وأومأ بيده إلى فيه ـ يعني لا يصدق».

وقال ابن حبان (١ / ٣٤٤):

«منكر الحديث، يقلب الأخبار قلباً، وكان ابن المبارك يكذبه».

وأما استثناء السيوطيِّ ابنَ عدي من المضعفين له بسبب قوله: «أرجو أن يحتمل حديثه»؛ فغير مستقيم؛ لأنه إنما قال هٰذا بعد أن أورد له أحاديث قال فيها:

(١) انظر الحديث رقم (٤٠).

«هٰذه الأحاديث أنكر ما رأيت له، وله أفراد، وأرجو أن يحتمل حديثه».

كذا في «اللسان».

فهٰذا يفيد أن ابن عدي ضعفه بسبب روايته لتلك الأحاديث المنكرة، ورجاؤه أن يحتمل ما له من الأفراد والأحاديث القليلة، لا يوثقه بعد روايته الأحاديث المنكرة، وهٰذا بين لا يخفى على من له دراية بهٰذا الفن الشريف.

وقد سبق للسيوطي مثل هٰذا الخطأ، فانظر الحديث (٢٠١).

وبالجملة؛ فالحديث موضوع، سواء كان من رواية سلم بن سالم، أو من رواية سلم بن ميمون، فإن كل واحد منهما شر في الحديث من الآخر؛ كما تبيَّن لك من أقوال العلماء فيهما.

وقد مضى عن السخاوي في الحديث (رقم ٢٢٢) أن **كل طرق حديث خاتم العقيق باطلة**.

ثم إن الحديث ذكره الذهبي في ترجمة سلم بن عبدالله الزاهد، وقال:

«وهَّاه ابن حبان، وقال: حدثنا ابن قتيبة، وحدثنا حاتم بن نصر ـ بأستروشنة ـ قالا: ثنا عبيد بن الغار العسقلاني: حدثنا سلم بن عبدالله الزاهد عن القاسم بن معن...».

قلت: فذكر الحديث بإسناده ولفظه، وقد عزاه الحافظ في «اللسان» لأبي نعيم، وقال:

«ولم تقع في روايته ولا رواية ابن حبان تسمية والد سلم، والعلم عند الله».

كذا قال، لكن ابن حبان أورده في ترجمة: (سلم بن عبدالله الزاهد أبو محمد) من «ضعفائه» (١ / ٣٤٤) عقب ترجمة سلم بن سالم المتقدم، وقال:

«لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار».

٢٣٤ - (أطْعِموا نِساءَكُم في نِفاسِهِنَّ التمرَ؛ فإنَّهُ مَنْ كانَ طعامُها في نِفاسِها التمرَ؛ خرجَ ولدُها ذلك حليماً، فإنَّه كانَ طعامَ مريمَ حينَ ولَدَتْ عيسى، ولو علِمَ الله طعاماً هو خيرٌ لها من التمرِ؛ أطعَمَها إياهُ).

موضوع. أخرجه الخطيب (٨ / ٣٦٦) من طريق **داود بن سليمان الجرجاني**: حدثنا **سليمان بن عمرو** عن سعد بن طارق عن سلمة بن قيس مرفوعاً.

ذكره في ترجمة الجرجاني، ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه:

«كذاب».

قلت: وقد سبق له حديث موضوع قريباً (٢٢٩)، وشيخه في هٰذا الحديث سليمان بن عمرو، وهو النخعي، كذاب أيضاً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٧) من هٰذا الوجه، وقال:

«سليمان النخعي وداود كذابان».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلىء» بقوله (٢ / ٢٤٤):

«قلت: داود توبع».

ثم ساقه من رواية ابن منده من طريق حامد بن المسور: حدثنا الحسن بن قتيبة: حدثنا **سليمان بن عمرو النخعي** به.

وأخرجه أبو نُعيم في «الطب» من طريق حامد بن المسور.

قلت: وهٰذه المتابعة لا تجدي؛ لأنها تدور على سليمان النخعي الكذاب أيضاً باعتراف السيوطي، فكأنه يعترف بوضع هٰذا الحديث.

لكنه قد روي بإسناد آخر ضعيف، ولفظه قريب من هٰذا، فانظر الحديث الآتي

(رقم ٢٦٣)، وقد جزم ابن القيم في «المنار» (ص ٢٥) بوضعه، فقال:
«هو بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق».

٢٣٥ - (تَرْكُ الدُّنيا أمرُّ مِن الصَّبْرِ، وأشدُّ من حَطْمِ السُّيوفِ في سبيلِ اللهِ، ولا يَتْرُكُها أحدٌ؛ إلا أعطاهُ مثلَ ما يُعطي الشهداءَ، وتَرْكُها: قلةُ الأكلِ والشبعِ، وبغضُ الثَّناءِ مِن النَّاسِ، فإنهُ مَن أحبَّ الثَّناءَ مِن النَّاسِ؛ أحبَّ الدنيا ونعيمَها، ومَن سرَّهُ النَّعيمُ؛ فليَدَعِ الثَّناءَ مِن النَّاسِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٤٤)؛ قال: أنبأنا أبي: نا أحمد ابن عمرو البزار... عن **عبدالله بن عبدالرحمن الجزري** عن سفيان عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً.

وذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٩١) من رواية الديلمي، وقال السيوطي:

«قال في «الميزان»: عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن الثوري والأوزاعي بمناكير وعجائب، اتهمه ابن حبان بالوضع. وفي «اللسان»: قال ابن حبان: يأتي عن الثوري بالأوابد حتى لا يشك من كتب الحديث أنه عملها» (٢ / ٣٥).

وأقره ابن عراق (٣٥٨ / ١).

قلت: ومع هٰذا فقد أورد السيوطي طرف الحديث الأول في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي هٰذه! فأساء من وجهين:

الأول: إيراده فيه مع أنه من رواية ذاك المتهم بالوضع.

الآخر: اقتصاره على القدر المذكور، فأوهم أنه كذٰلك عند الديلمي، وليس

كذلك.

والشارح المناوي لم يتعقبه بشيء يذكر، فقال:

«ورواه عنه البزار أيضاً، ومن طريقه عنه أورده الديلمي».

قلت: إطلاق العزو للبزار يعني أنه رواه في «مسنده»؛ كما هو المصطلح عليه عند المحدثين، وما أظن البزار أخرجه فيه، وإلا لذكره الهيثمي في «المجمع»، ولم أره فيه، والله أعلم.

ثم استدركت، فقلت: ليس البزار في إسناد الديلمي هو أحمد بن عمرو صاحب «المسند» المعروف به، فإنه توفي سنة (٢٩٢)، ووالد الديلمي - واسمه شيرويه بن شهردار - مات سنة (٥٠٩)، فبينهما قرنان من الزمان!

٢٣٦ - (ما تَزَيَّنَ الأبرارُ في الدُّنيا بمثْلِ الزُّهْدِ في الدُّنْيا).

موضوع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣ / ١٩١ / ١٦١٧): حدثنا سليمان الشاذكوني: حدثنا إسماعيل بن أبان: حدثنا علي بن الحزور قال: سمعت أبا مريم يقول: سمعت عمار بن ياسر يقول... فذكره مرفوعاً. وذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٨٦)، وقال:

«وفيه سليمان الشاذكوني، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب، وقد مضى له عدة أحاديث أقربها الحديث (٢٣٤).

ثم إن اقتصاره عليه يوهم أنه ليس فيه من هو مثله أو قريب منه، وليس كذلك، بل فوقه آخران؛ أحدهما شر من الآخر، استدرك عليه أحدهما المعلق على «المسند»، فقال:

«وعلي بن الحزور؛ متروك، وباقي رجاله ثقات»!

قلت: ولقد أخطأ أيضاً، فإن إسماعيل بن أبان ليس هو الوراق الثقة، وإنما هو إسماعيل بن أبان الغنوي، قال الحافظ:

«متروك، رُمي بالوضع».

٢٣٧ - (ما أسرَّ عبدٌ سَريرةً؛ إلا ألبَسَهُ الله رِداءَها؛ إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الكبير» (١ / ١٨٠ / ١)، وفي «الأوسط» (٤٨٤ - ٤٨٥ - حرم) عن **حامد بن آدم المروزي**: أنا الفضل بن موسى عن **محمد ابن عبيدالله العرزمي** عن سلمة بن كهيل عن جندب بن سفيان مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً، **وفيه علتان:**

الأولى: محمد العرزمي هٰذا، فإنه متروك؛ كما في «التقريب».

الأخرى: حامد بن آدم المروزي، فقد كذبه الجوزجاني وابن عدي، وعده أحمد بن علي السلماني فيمن اشتهر بوضع الحديث، ولهٰذا قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٢٥) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه حامد بن آدم، وهو كذاب».

قلت: لكن تعصيب الجناية به وحده قصور، مع أن فوقه ذاك المتروك، ولا سيما ولم يتفرد به حامد، فقد أخرجه أبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (٧ / ٢)؛ قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سلم الجعابي: ثنا عمر بن أيوب السقطي: ثنا محمد بن عمر بن أبي رزمة: ثنا الفضل بن موسى به.

وابن أبي رزمة هٰذا الظاهر أنه محمد بن عبدالعزيز أبو رزمة، فإنه الذي ذكروه في الرواة عن الفضل بن موسى شيخه في هٰذا السند، فإذا كان هو هٰذا، فهو ثقة من

رجـال البخـاري، ويكون تصحف اسم أبيه عبدالعزيز على بعض النساخ، فكتب بدله: «عمر».

وأما الراوي عنه عمر بن أيوب السقطي؛ فالظاهر أيضاً أنه الموصلي، وهو ثقة من رجال مسلم، بل هو غيره، فهٰذا «عبديٌّ» كما في «التهذيب»، وذاك «سقطي»، وهو مترجم في «تاريخ بغداد» (١١ / ٢١٩)، وهو ثقة، لكن الراوي عنه الجعابي ضعيف، فإنه وإن كان حافظاً مشهوراً، فإنه فاسق رقيق الدين؛ كما قال الذهبي، وذكر الدارقطني أنه اختلط.

وإن كان الجعابي حفظ هٰذا السند؛ فتلك متابعة قوية لحامد بن آدم، وهي مما يستدرك على السيوطي، فإنه أورد الحديث من طريق الطبراني التي فيها ذاك الكذاب، وأعرض عن هٰذه السالمة من مثله! وتبعه على ذٰلك المناوي، إلا أنه تعقبه بكلام الهيثمي السابق في حامد، وذهل عن هٰذه الطريق السالمة منه، وهٰذا كله يصدق المثل السائر:

«كم ترك الأول للآخر»!

٢٣٨ ـ (إذا وُضِعَتِ المائدَةُ؛ فلا يقومُ رجلٌ حتى تُرْفَعَ المائدَةُ، ولا يرفَعُ يدَهُ ـ وإن شَبِعَ ـ حتى يَفْرَغَ القومُ، وليُعْذِرْ؛ فإنَّ الرجلَ يخْجَلُ جليسُهُ، فيَقْبِضُ يدَهُ، وعسى أنْ يكونَ لهُ في الطَّعامِ حاجةٌ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٠٩) من طريق **عبدالأعلى** عن يحيى ابن أبي كثير عن عروة بن الزبير عن ابن عمر مرفوعاً. قال البوصيري في «الزوائد» (٤ / ١٤):

«في إسناده عبدالأعلى بن أعين، وهو ضعيف».

قلت: بل ضعيف جداً؛ قال أبو نعيم:

«روى عن يحيى بن أبي كثير المناكير».

قلت: وهٰذه منها.

وقال الدارقطني:

«ليس بثقة».

وقال ابن حبان:

«لا يجوز الاحتجاج به».

والجملة الأولى من الحديث رُويت بإسناد آخر، ولكنه ضعيف جداً أيضاً، وهو:

٢٣٩ - (نَهى أنْ يُقامَ عنِ الطَّعامِ حتى يُرْفَعَ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٠٩) من طريق الوليد بن مسلم عن منير ابن الزبير عن مكحول عن عائشة مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (٤ / ١٣):

«في إسناده الوليد بن مسلم، مدلس، وكذٰلك مكحول الدمشقي، ومنير بن الزبير؛ قال فيه دحيم: ضعيف. وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالمعضلات، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».

وفي «الميزان» بعد أن ذكر قول ابن حبان فيه، وساق له هٰذا الحديث:

«والحديث أيضاً منقطع».

يعني: بين مكحول وعائشة.

قال المناوي في «شرح الجامع»:

«فرمز المصنف لحسنه غير حسن».

٢٤٠ - (نهى عن ذَبائحِ الجِنِّ).

موضوع. ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٠٢) من رواية ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ١٩) عن عبدالله بن أُذَيْنَة عن ثور بن يزيد عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«قال ابن حبان: عبدالله [منكر الحديث جداً]، يروي عن ثور ما ليس من حديثه».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٢٦)، فقال:

«قلت: أخرجه أبو عبيد في «غريبه»، والبيهقي من طريقه: أنبأنا عمر بن هارون عن يونس عن الزهري رفع الحديث».

قلت: وهٰذا التعقيب لا طائل تحته، فإن عمر بن هارون متفق على تضعيفه، بل قال فيه يحيى بن معين وصالح جزرة:

«كذاب».

فسقط حديثه.

والحديث في «سنن البيهقي» (٩ / ٣١٤) من الوجه الذي ذكره السيوطي، وعنده عقب الحديث ما نصه:

«قال (لعله يعني الزهري): وأما ذبائح الجن؛ أن تشتري الدار، وتستخرج العين، وما أشبه ذٰلك، فتذبح لها ذبيحة للطيرة. وقال أبو عبيد: وهٰذا التفسير في الحديث معناه أنهم يتطيَّرون إلى هٰذا الفعل مخافة أنهم إن لم يذبحوا فيطعموا أن يصيبهم فيها شيء من الجن يؤذيهم، فأبطل النبي ﷺ هٰذا، ونهى عنه».

قلت: لقد علمت أن الحديث غير صحيح، فالعمدة في النهي عن هٰذه الذبائح الأحاديث الصحيحة في النهي عن الطيرة. والله أعلم.

٢٤١ - (إنَّ مِن السَّرَفِ أنْ تأكُلَ كُلَّ ما اشتَهَيْتَ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٢٢)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الجوع» (٨ / ١)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١٠ / ٢١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ١٦٩ / ١) من طرق عن بقية بن الوليد: ثنا يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قال أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجه»:

«وفي «الزوائد»: هٰذا إسناد ضعيف؛ لأن نوح بن ذكوان متفق على تضعيفه. وقال الدميري: هٰذا الحديث مما أنكر عليه».

قلت: وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الموضوعة» (٣ / ٣٠) من رواية الدارقطني عن يحيى بن عثمان حدثنا به. وقال:

«لا يصح، يحيى منكر الحديث، وكذا نوح».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٤٦) بقوله:

«قلت: يحيى بريء من عهدته».

ثم ذكر رواية ابن ماجه من الطرق المشار إليها عن بقية، ورواية الخرائطي في «اعتلال القلوب» من طريق أخرى عن بقية، فانحصرت التهمة بإرشاد السيوطي بنوح ابن ذكوان، وهٰذا يتضمن اعتراف السيوطي بوضع الحديث كما لا يخفى، ومع ذٰلك فقد أورده في «الجامع الصغير» برواية ابن ماجه!

وأما قول المناوي في «شرحه»:

«وعده ابن الجوزي في الموضوع، لكن تُعُقِّب بأن له شواهد».

فما أظنه إلا وهماً، فإني لا أعلم له ولا شاهداً واحداً، ولو كان معروفاً؛ لبادر السيوطي إلى إيراده في «اللآلىء» متعقباً به على ابن الجوزي كما هي عادته! وكذٰلك

لم يذكر له أي شاهد المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٢٤)، والعجلوني في «الكشف» (١ / ٢٥٥). والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي، ثم السيوطي! قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»:

«يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون».

ونحوه في «الميزان» للذهبي.

وثمة علة ثالثة، وهي عنعنة الحسن، وهو البصري، فقد كان يدلس، فلا تغتر بما نقله المنذري عن البيهقي أنه صحح هٰذا الحديث، فإنه من زلات العلماء التي لا يجوز اقتفاؤها.

ثم استدركت فقلت: لعل المناوي يشير إلى مثل هٰذا الحديث الآتي عن عائشة (رقم ٢٥٧)، ولكن هٰذا حديث آخر مخرجاً ولفظاً ومعنى، على أنه ضعيف السند جداً؛ كما سيأتي بيانه هناك.

٢٤٢ - (أَحْيـوا قُلوبَكُم بقلةِ الضَّحِكِ، وقلَّةِ الشِّبَعِ، وطَهِّروها بالجُوعِ ؛ تَصْغُرُ وتَرِقُّ).

لا أصل له. كما يفيده الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٣)، والتاج السبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٣).

٢٤٣ - (أَفْضَلُ النَّاسِ مَنْ قَلَّ طَعْمُهُ وضَحِكُهُ، ويَرضى بما يَسْتُرُ بهِ عورَتَهُ).

لا أصـل له. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٦٩)، والتاج السبكي في «الطبقات الكبرى»:

«لم أجد له أصلاً».

٢٤٤ - (أَفْضَلُكُم عندَ اللهِ مَنزِلَةً يومَ القيامَةِ أَطْوَلُكُم جوعاً وتفكيراً في اللهِ سبحــانــهُ، وأبغَضُكُمْ عنــدَ اللهِ عزَّ وجَـلَّ يومَ القِيـامَـةِ كُلُّ نَؤومٍ أكولٍ شَروبٍ).

لا أصل له. وإن ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٩٦) من حديث الحسن البصري مرسلاً مرفوعاً. فقد قال الحافظ العراقي في «تخريجه»، والتاج السبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٢):

«لم أجد له أصلاً».

٢٤٥ - (البَسـوا واشْـرَبـوا في أنْصـافِ البُطونِ، فإنَّهُ جُزْءٌ مِن النُّبُوَّةِ).

لا أصـل له. كمـا أفاده الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٦٩)، والسبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٢).

٢٤٦ - (إنَّ الأكْلَ على الشِّبَعِ يورِثُ البَرَصَ).

لا أصل له. وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي شحن بها الغزالي كتبه، ولا سيما كتابه «الإحياء»،

وقد قال مخرجه الحافظ العراقي في هٰذا الحديث (٣ / ٧٠):

«لم أجد له أصلاً».

وكذا قال السبكي عبدالوهاب في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٣).

٢٤٧ - (جاهِدوا أنْفُسَكَم بالجوعِ والعَطَشِ ؛ فإنّ الأجْرَ في ذلك كأجْرِ المُجاهِدِ في سبيلِ اللهِ، وإنَّهُ ليسَ مِنْ عَمَلٍ أحبَّ إلى اللهِ مِن جوعٍ وعَطَشٍ).

باطل لا أصل له. وقد ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٦٩) مجزوماً برفعه إلى النبي ﷺ! ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

وقد قال الحافظ العراقي في «تخريجه»:

«لم أجد له أصلاً».

وكذا قال السبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ٦٢).

٢٤٨ - (سَيِّدُ الأعمالِ الجُوعُ، وذُلُّ النَّفْسِ لِباسُ الصُّوفِ).

لا أصل له. قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٩)، والسبكي في «الطبقات الكبرى» (٤ / ١٦٢):

«لم أجد له أصلاً».

٢٤٩ - (الفِكْرُ نِصْفُ العبادَةِ، وقِلَّةُ الطَّعامِ هي العِبادَةُ).

باطل. وقد أفاد العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٦٩) أنه لا أصل له.

٢٥٠ - (كانَ إذا تَغدَّى؛ لمْ يَتَعَشَّ، وإذا تَعَشَّى؛ لم يَتَغَدَّ).

ضعيف. رواه ابن بشران في «الأمالي» (٧٣ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٣٢٣)، وابن عساكر في آخر جزء «أخبار لحفظ القرآن» (ق ٨ / ٢)، وكذا في «التاريخ» (١١ / ٦٥ / ١) عن سليمان بن عبدالرحمن: ثنا أيوب بن حسان الجرشي: ثنا **الوضين بن عطاء** عن عطاء بن أبي رباح قال:

دُعي أبو سعيد الخدري إلى وليمة، فرأى صفرة وخضرة، فقال: أما تعلمون أن رسول الله ﷺ كان. . . الحديث.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات، لكن الوضين بن عطاء سيىء الحفظ، فهو لهٰذا ضعيف، ثم إنه مرسل كما هو الظاهر؛ لأن عطاء لم يوصله عن أبي سعيد بمثل قوله: «عن أبي سعيد»، ونحوه.

(تنبيه): هٰذا الحديث مما خفي مخرجه على الحافظ العراقي، ثم التاج السبكي، فذكرا أنه من الأحاديث التي أوردها الغزالي في «الإحياء»، ولا أصل لها!

وتعقَّبه الزُّبَيْدي في «إتحاف السادة» (٧ / ٤٠٩) برواية أبي نُعيم فقط!

ورواه البيهقي في «الشعب» (٢ / ١٥٨ / ٢) موقوفاً على أبي جحيفة، وفيه الوليد بن عمرو بن ساج، وهو ضعيف، وتناقض فيه ابن حبان كما بينته في «تيسير الانتفاع».

٢٥١ - (مَن أجاعَ بَطْنَهُ؛ عَظُمَتْ فِكْرَتُهُ، وفَطِنَ قلبُهُ).

لا أصل له. كما يفيده كلام الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٣)، والسبكي في «الطبقات» (٤ / ١٦٣).

٢٥٢ - (البِطْنَةُ أصلُ الدَّاءِ، والحِمْيَةُ أصلُ الدَّواءِ، وعوِّدوا كلَّ جسمٍ ما اعتادَ).

لا أصل له. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» مرفوعاً إلى النبي ﷺ! فقال الحافظ العراقي في «تخريجه»:

«لم أجد له أصلاً».

وأقره الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٠٣٥)، وقال المحقق ابن

القيم في «زاد المعاد» (٣ / ٩٧):

«وأما الحديث الدائر على ألسنة كثير من الناس: الحمية رأس الدواء، والمعدة بيت الداء، وعوِّدوا كل جسم ما اعتاد. فهٰذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، قاله غير واحد من أئمة الحديث».

لكن ذكر السخاوي أن الخلال روى من حديث عائشة:

«الأزم دواء، والمعدة داء، وعوِّدوا بدناً ما اعتاد».

وظاهره أنه مرفوع، وقد صرح بذٰلك السيوطي في «الدرر»؛ كما في «كشف الخفاء» (٢ / ٧٤ / ١٧٨٨)، وأورده في «الجامع الكبير» (١ / ٣٢٠ / ٢)، ولكنهم لم يذكروا إسناده لينظر فيه، وغالب الظن أنه لا يصح. والله أعلم.

ثم رأيت ابن القيم ذكره في «الزاد» (٣ / ١٠٢) من كلام الحارث بن كلدة أيضاً بهٰذا اللفظ، وهو الأشبه.

ثم قال ابن القيم:

«والأزم: الإمساك عن الأكل، يعني به: الجوع، وهو من أكبر الأدوية في شفاء الأمراض الامتلائية كلها، بحيث إنه أفضل في علاجها من المستفرغات».

وبهٰذه المناسبة أقول: لقد جوعت نفسي في أواخر سنة **١٣٧٩** أربعين يوماً متتابعاً، لم أذق في أثنائها طعاماً قط، ولم يدخل جوفي إلا الماء! وذٰلك طلباً للشفاء من بعض الأدواء، فعوفيت من بعضها دون بعض، وكنت قبل ذٰلك تداويت عند بعض الأطباء نحو عشر سنوات دون فائدة ظاهرة، وقد خرجت من التجويع المذكور بفائدتين ملموستين:

الأولى: استطاعة الإنسان تحمل الجوع تلك المدة الطويلة، خلافاً لظن الكثيرين من الناس.

والأخرى: أن الجوع يفيد في شفاء الأمراض الامتلائية؛ كما قال ابن القيم

رحمه الله تعالى، وقد يفيد في غيرها أيضاً؛ كما جرب كثيرون، ولكنه لا يفيد في جميع الأمراض على اختلاف الأجسام؛ خلافاً لما يُستفاد من كتاب «التطبيب بالصوم» لأحد الكتاب الأوروبيين، وفوق كل ذي علم عليم.

٢٥٣ - (صوموا تَصِحُّوا).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٢٢٥ / ١ / ٨٤٧٧)، وأبو نعيم في «الطب» (ق ٢٤ / ١ و ٢) من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود: نا زهير بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به. وقال الطبراني:

«لم يروه بهذا اللفظ إلا زهير».

قلت: وهو ضعيف في رواية الشاميين عنه، وهذه منها.

قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ٧٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم في «الطب النبوي» من حديث أبي هريرة بسند ضعيف».

قلت: ولا ينافيه قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٠)، والهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٧٩) بعد أن نسباه للطبراني:

«ورجاله ثقات».

لأنه لا ينفي أن يكون في السند مع ثقة رجاله علة تقتضي ضعفه؛ كما لا يخفى على العارف بقواعد هذا العلم، وقد كشفنا عن علته، ولعل الصغاني قد بالغ حين قال (ص ٧):

«وهذا الحديث موضوع».

ثم إن لفظ الحديث عندهما:

«اغزوا تغنموا، وصوموا تصحوا، وسافروا تستغنوا».

ورواه ابن عدي (٧ / ٢٥٢١) بهٰذا اللفظ من طريق نهشل عن **الضحاك** عن ابن عباس.

ونهشل؛ متروك، والضحاك؛ لم يسمع من ابن عباس.

وقد روي الحديث بدون ذكر الصوم فيه، وهو:

٢٥٤ - (سافِروا تَصِحُّوا، واغْزوا تَسْتَغْنوا).

ضعيف. أخرجه أحمد (٢ / ٣٨٠) من طريق **ابن لهيعة** عن **درَّاج** عن ابن حجيرة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة؛ فإنه ضعيف الحفظ، ودراج؛ فإنه صاحب مناكير، ولكن الراوي عن ابن لهيعة قتيبة بن سعيد؛ قال الذهبي في «سير النبلاء» (٨ / ١٥):

«قال قتيبة: قال لي أحمد: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح. فقلت: لأنا كنا نكتبُ من كتاب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة».

فالعلة من دراج إذن.

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ٢٠٦) عن أبيه:

«إنه حديث منكر».

وله شاهد ضعيف جداً، وهو:

٢٥٥ - (سافِروا تَصِحُّوا وتَغْنَموا).

منكر. رواه ابن عدي (٢٩٩ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١١٢ / ١)، وابن بشران في «الأمالي» (٣ / ٦٦ / ١)، والخطيب في «تاريخه» (١٠ / ٣٨٧)، والقضاعي (٥٢ / ٢)، وكذا تمَّام الرازي في «الفوائد» (رقم ٧٦٧) عن **محمد بن**

عبدالرحمن بن رداد عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويه غير ابن الرداد هٰذا، وعامة ما يرويه غير محفوظ».

وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١١٥):

«ليس بالقوي، ذاهب الحديث».

وقال أبو زرعة:

«لين».

وساق في «الميزان» من منكراته هٰذا الحديث، وسلفه في ذٰلك أبو حاتم، فقد قال ابنه في «العلل» (٢ / ٣٠٦):

«قال أبي: هٰذا حديث منكر».

وابن الرداد هٰذا هو علة الحديث.

وخفي ذٰلك على الهيثمي (٣ / ٢٠١)، فأعله براو آخر في طريق الطبراني وحده!

ثم رواه ابن عدي (١٨٩ / ٢)، وأبو نعيم (ق ٢٥ / ٢) عن سوار بن مصعب عن **عطية** عن أبي سعيد مرفوعاً، وقال:

«سوار هٰذا عامة ما يرويه ليس بمحفوظ».

قلت: وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف.

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١ / ٤٣٤) عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: قال عمر:

وذكره موقوفاً عليه؛ دون قوله: «وتغنموا».

ورجاله ثقات، ولكنه منقطع بين طاوس وعمر، ولعل الموقوف هو الصواب.

٢٥٦ - (يُنْـزِلُ اللهُ كُلَّ يومٍ عشـرينَ ومئـةَ رحمـةٍ، ستونَ منها للطَّائِفينَ، وأربعونَ للعاكِفينَ حولَ البيتِ، وعشرونَ منها للنَّاظِرينَ إلى البيتِ).

موضوع. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١١٥ / ١) من طريق **خالد ابن يزيـد العمري**: ثنا محمد بن عبدالله بن عبيد الليثي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰـذا إسناد موضوع؛ خالد بن يزيد هٰذا كذبه أبو حاتم، ويحيى بن معين، وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

والليثي متروك أيضاً؛ كما في «اللسان» (٥ / ٢١٦)، وغيره.

وللحديث طريقان آخران موضوعان أيضاً بلفظين مغايرين لهٰذا بعض المغايرة، وقد سبق ذكرهما مع الكلام على سنديهما برقمي (١٨٧، ١٨٨)، فمن شاء فليرجع إليهما.

٢٥٧ - (إياكَ والسَّرَفِ؛ فإنَّ أكلَتَيْنِ في يومٍ مِن السَّرَفِ).

موضوع. ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣ / ٧٨) أن النبي ﷺ قال ذٰلك لعائشة. وقال الحافظ العراقي في «تخريجه»:

«رواه البيهقي في «الشعب» من حديث عائشة، وقال: في إسناده ضعف».

قلت: ونص الحديث؛ كما في «الترغيب» (٣ / ١٢٤):

«عن عائشة قالت: رآني رسول الله ﷺ وقد أكلت في اليوم مرتين، فقال: يا عائشة! أما تحبين أن يكون لك شغل إلا جوفك؟ الأكل في اليوم مرتين من الإسراف، والله لا يُحِبُّ المُسْرِفينَ».

وفي رواية: «يا عائشة! اتخذت الدنيا بطنك؟! أكثر من أكلة كل يوم سرف، والله لا يُحِبُّ المُسْرِفينَ».

وقال المنذري:

«رواه البيهقي، وفيه ابن لهيعة».

قلت: هو ضعيف من قبل حفظه، وقد رُوي بنحوه من حديث أنس، فانظر الحديث رقم (٢٤١).

ثم وقفت على إسناده عند البيهقي في «الشعب» (٢ / ١٥٨ / ١)، فتبين أن فيه علة أخرى هي مما يزداد الحديث بها ضعفاً، فإنه قال: أخبرناه أبو عبدالرحمن السلمي... بسنده عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة... به.

وأبو عبدالرحمن هٰذا اسمه محمد بن الحسين الصوفي، قال محمد بن يوسف القطان:

«كان يضع الأحاديث للصوفية».

ثم رواه (٢ / ١٦١ / ٢) من طريق خالد بن نجيح المصري: ثنا عبدالله بن لهيعة به نحوه.

وخالد هٰذا؛ قال أبو حاتم:

«كذاب، يفتعل الحديث».

٢٥٨ - (إنَّ من السُّنَّةِ أنْ يَخْرُجَ الرجلُ معَ ضيفِهِ إلى بابِ الدَّارِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٢٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٤٦ / ٢)، وعنه القضاعي (٩٥ / ١) من طريق **علي بن عروة** عن عبدالملك عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد موضوع، وعلته علي بن عروة هٰذا؛ قال الذهبي:

«قال ابن حبان: كان يضع الحديث، وكذبه صالح جزرة وغيره».

ثم ساق له أحاديث هٰذا منها.

ثم وجدت له طريقاً آخر، أخرجه ابن عدي (١٦٩ / ٢) من طريق سلم بن سالم البلخي: ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، أورده في ترجمة سلم هٰذا في أحاديث أخرى له، ثم قال:

«له أحاديث أفراد وغرائب، وأنكر ما رأيت له ما ذكرته من هٰذه الأحاديث».

قلت: وقد نقل غير واحد الاتفاق على ضعفه، وقال أبو حاتم:

«لا يصدق».

وقال الجوزجاني:

«غير ثقة».

وقد تقدم الكلام عليه في الحديث رقم (٢٣٣).

ثم إن ابن جريج مدلس، وقد عنعنه.

٢٥٩ - (لا تَتَمارَضوا؛ فتَمْرَضوا، ولا تَحْفِروا قُبورَكُمْ؛ فتَموتوا).

منكر. قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٢١):

«سألت أبي عن حديث رواه عاصم بن إبراهيم الداري عن **محمد بن سليمان الصنعاني** عن منذر بن النعمان الأفطس عن وهب بن منبه عن عبدالله بن عباس مرفوعاً بهٰذا الحديث؛ قال أبي: هٰذا حديث منكر».

قلت: وعلته محمد بن سليمان هٰذا، قال الذهبي في «الميزان»:

«مجهول، والحديث الذي رواه منكر».

يعني هٰذا.

٢٦٠ - (أطْعِموا نُفساءَكُمُ الرُّطَبَ. قالوا: ليسَ في كلِّ حينٍ يكونُ الرُّطَبُ. قالَ: فتمرٌ. قالوا: كلُّ التَّمْرِ طيِّبٌ، فأيُّ التَّمْرِ خيرٌ؟ قالَ: إنَّ خيرَ تمراتِكُمْ البرنيُّ؛ يدخِلُ الشفاءَ، ويخرِجُ الدَّاءَ، لا داءَ فيهِ، أشبعُهُ للجائعِ، وأدفَؤهُ للمَقْرورِ).

ضعيف. رواه ابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (٢ / ١٩٢ / ١): حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المطيري: نا القاسم بن إسماعيل الكوفي: نا زيد بن الحباب العكلي عن شعبة عن يعلى بن عطاء الطائفي عن **شهر بن حوشب** عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير القاسم هٰذا، فلم أجد من ترجمه، إلا أن يكون الذي في «ثقات ابن حبان» (٩ / ١٩):

«القاسم بن إسماعيل الهاشمي، كوفي، يروي عن عبيدالله بن موسى، حدثنا عنه محمد بن المنذر بن سعيد».

فإنه من هٰذه الطبقة، على أنه قد توبع كما يأتي.

وشهر بن حوشب؛ ضعيف، لا يحتج به، لكثرة خطئه، وكأنه لذٰلك إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره؛ كما في «خاتمة الترغيب» للمنذري (٤ / ٢٨٤)، وقال الحافظ فيه:

«صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

ثم رأيته في «الطب» لأبي نعيم (٢٣ - ٢٤) من طريق أخرى عن شعبة به، فانحصرت العلة في شهر.

والحديث أورده السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٥٦) شاهداً للحديث المتقدم برقم (٢٣٤) من رواية ابن السني وأبي نعيم معاً في «الطب» من طريق شعبة به، ثم

قال:

«وإسناده على شرط مسلم»!

كذا قال، ولا يخفى ما فيه؛ لِما ذكرنا من حال شهر.

٢٦١ - (أَحْسِنوا إلى عَمَّتِكُم النَّخْلَةِ؛ فإنَّ الله تعالى خَلَقَ آدَمَ، ففَضلَ مِن طينَتِها، فخَلَقَ منها النَّخْلَةَ).

موضوع. رواه ابن عدي (٥٧ / ٢)، والباطرقاني في «جزء من حديثه» (١٥٧ / ٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٨٤)؛ كلهم عن **جعفر بن أحمد بن علي الغافقي**: حدثنا أبو صالح كاتب الليث: حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وهٰذا الحديث موضوع، ولا شك أن **جعفر** وضعه».

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، وجعفر وضاع».

وأقره الحافظ ابن حجر في «اللسان».

وأما السيوطي؛ فتعقبه كعادته في «اللآلىء» (١ / ١٥٦)، فلم يصنع شيئاً؛ لأنه لم يزد على أن ذكر له شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري، وهو الآتي عقب هٰذا، وفيه طعن شديد؛ كما سترى، ومن عجائبه أنه لم يسق إسناده ولا بين حاله!

٢٦٢ - (خُلِقَتِ النَّخْلَةُ والرُّمانُ والعِنَبُ مِن فضلِ طينَةِ آدَمَ ﷺ).

ضعيف جداً. رواه المحاملي في الثالث من «الأمالي» (٣٨ / ٢)، وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٠٩ / ٢) عن الحاكم بن عبدالله الكلبي أبي سالم من أهل قزوين، عن يحيى بن سعيد البحراني من أهل غطيف عن **أبي هارون العبدي** عن أبي سعيد

الخدري قال: سألنا رسول الله ﷺ من ماذا خلقت النخلة؟ فذكره.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً، وأبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جوين، وهو متروك، ومنهم من كذبه؛ كما في «التقريب».

ومع هٰذا الضعف الشديد، فقد ذكره السيوطي في «اللآلىء» شاهداً للحديث الـذي قبله! من رواية ابن عسـاكـر، ولم يقتصر على هٰذا، بل أورده في «الجامع الصغير»، فتعقبه المناوي بقوله:

«وظاهر صنيع المصنّف أنه لم يره لأشهر من ابن عساكر، ولا أقدم، مع أن الديلمي أخرجه عن أبي سعيد أيضاً، لكن سنده مطعون فيه».

قلت: المحاملي أشهر وأقدم من الديلمي أيضاً، فالعزو إليه أولى، والموفق هو الله تعالى.

٢٦٣ - (أكْرِموا عمَّتَكُم النخلةَ؛ فإنها خُلِقَتْ مِن فضلَةِ طينةِ أبيكُمْ آدَمَ، وليسَ مِنَ الشجرِ شجرةٌ أكرَمَ على اللهِ مِن شجرةٍ وَلَدَتْ تحتَها مَرْيَمُ بنتُ عمرانَ، فأطْعِموا نِساءَكُم الوالدَ الرُّطَبَ، فإنْ لم يَكُنْ رطباً فتمرٌ).

موضوع. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٠)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (رقم ٢٦٣)، وابن عدي (٣٣٠ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ٤٤ - ٤٥ - حلب)، والباغندي في «حديث شيبان وغيره» (١٩٠ / ١)، وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٠٩ / ٢ و ١٩ / ٢٦٧ / ١)، وأبو نعيم في «الطب» (٢ / ٢٣ / ٢)، و «الحلية» (٦ / ١٢٣)، والسياق له من طريق مسرور بن سعيد التميمي عن الأوزاعي عن عروة ابن رويم عن علي مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الأوزاعي عن عروة، تفرد به مسرور بن سعيد».

وقال العقيلي:

«حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به».

وقال ابن عساكر:

«عروة لم يدرك علياً، والحديث غريب، والتميمي مجهول».

قلت: بل هو متهم؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«غمزه ابن حبان، فقال: يروي عن الأوزاعي المناكير الكثيرة».

ومن طريق أبي نُعيم أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٨٤)، وقال:

«لا يصح، مسرور منكر الحديث، يروي عن الأوزاعي المناكير».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٥٦)، بقوله:

«أخرجه العقيلي، وقال: إنه غير محفوظ؛ لا يُعرف إلا بمسرور. وأخرجه ابن عدي، وقال: هٰذا منكر عن الأوزاعي، وعروة عن علي مرسل، ومسرور غير معروف، لم أسمع بذكره إلا في هٰذا الحديث. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» عن شيبان به. وأخرجه ابن أبي حاتم، وابن مردويه معاً في «التفسير»، وابن السني. ولأوله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، ولآخره شاهد».

قلت: حديث أبي سعيد الخدري ضعيف جداً، فلا يصلح شاهداً اتفاقاً، وقد بينت حاله قبيل هٰذا.

وأما الشاهد الآخر، فهو حديث أبي أمامة الذي تقدم برقم (٢٦٠)، وقد بيَّنَّا هناك أن إسناده ضعيف.

ثم ذكر الحديث الآتي:

٢٦٤ ـ (ما للنُّفَساءِ عندي شفاءٌ مثلَ الرُّطَبِ، ولا للمريضِ مثلَ العسلِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الطب» عن أبي هريرة مرفوعاً، ذكره السيوطي شاهداً للحديث الذي قبله، ولم يسق إسناده لينظر فيه، ولا هو تكلم عليه ليعرف حاله من لم يقف عليه، وأحسن أحواله أن يكون ضعيفاً، إن لم يكن موضوعاً.

ثم تحقق الظن فيه، فقد رأيته أخرجه (٢ / ٢٤ / ١) في «الطب» عن **علي بن عروة** عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وعلي بن عروة كذاب يضع الحديث، وقد مضى له حديث موضوع برقم (١١٩).

وتبع ابن عراق السيوطي في السكوت عن الحديث في «تنزيه الشريعة» (١ / ٢٠٩)، ولكنه قال: «قلت: وأخرج وكيع في «الغرر» هٰذا من حديث عائشة، لكنه من طريق أصرم بن حوشب»؛ يعني: وهو كذاب.

٢٦٥ ـ (يا أبا هريرةَ! علِّمِ النَّاسَ القرآنَ، وتَعَلَّمْهُ، فإنَّكَ إنْ مِتَّ وأنتَ كذٰلك؛ زارَتِ الملائِكَةُ قبرَكَ كما يُزارُ البيتُ العتيقُ، وعَلِّمِ الناسَ سُنَّتي، وإنْ كَرِهوا ذٰلك، وإنْ أحبَبْتَ أنْ لا توقَفَ على الصِّراطِ طرفةَ عينٍ حتى تَدْخُلَ الجَنَّةَ؛ فلا تُحْدِثْ في دينِ اللهِ حَدَثاً برأيِكَ).

موضوع. أخرجه الخطيب (٤ / ٣٨٠)، وأبو الفرج بن المسلمة في «مجلس من الأمالي» (١٢٠ / ٢) من طريق عبدالله بن صالح اليماني: حدثني **أبو همام القرشي** عن سليمان بن المغيرة عن قيس بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هٰذا الوجه ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٦٤)، وقال:

«لا يصح، وأبو همام: محمد بن مجيب (الأصل: محبب، وهو تصحيف)؛

قال يحيى: كذاب. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٢٢) بقوله:

«قلت: له طريق آخر، قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا **محمد بن عبدالرحيم بن شبيب** عن محمد بن قدامة المصيصي عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً».

قلت: فذكره نحوه؛ إلا أنه قال: «فإن أتاك الموت وأنت كذلك؛ **حجَّت الملائكة إلى قبرك**؛ كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام».

وسكت عليه السيوطي، وهو بهذا اللفظ أشد نكارة عندي من الأول، لما فيه من ذكر الحج إلى القبر، فإنه تعبير مبتدع لا أصل له في الشرع، ولم يرد فيه إطلاق الحج إلى شيء مما يزار إلا إلى بيت الله الحرام، وإنما يُطلق الحج إلى القبور؛ المبتدعة الذين يغالون في تعظيم القبور، مثل شد الرحال إليها، والبيات عندها، والطواف حولها، والدعاء والتضرع لديها، ونحو ذلك مما هو من شعائر الحج، حتى لقد ألف بعضهم كتاباً سماه «مناسك حج المشاهد والقبور»! على ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، وهذا ضلال كبير لا يشك مسلم شم رائحة التوحيد الخالص في كونه أكره شيء إليه ﷺ، فكيف يعقل إذن أن ينطق عليه السلام بهذه الكلمة: «حجت الملائكة إلى قبرك كما يحج المؤمنون إلى بيت الله الحرام»؟! اللهم إن القلب يشهد أن النبي ﷺ ما صدر منه حرف من هذا، فقبح الله من وضعه.

وأنا أتَّهم به ابن شبيب هذا، فإن رجال إسناده كلهم ثقات غيره، أما عبدالله بن محمد بن جعفر شيخ أبي نعيم؛ فهو أبو الشيخ ابن حبان الحافظ الثقة، صاحب كتاب «طبقات الأصبهانيين»، وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣ / ١٤٧ - ١٤٩)، و «شذرات الذهب» (٣ / ٦٩)، وغيرهما.

وأما سائر الرواة؛ فكلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، غير ابن شبيب،

فهو المتهم به، ولم أجد له ترجمة إلا في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٣٤)[١]، فإنه قال:

«محمد بن عبدالرحيم بن شبيب أبو بكر توفي سنة ست وتسعين ومئتين، كان من أئمة القراء، حدث عن عثمان بن أبي شيبة، وابن ماسرجس، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومُشْكُدانة، ومما لم نكتب إلا عنه. . .».

قلت: ثم ساق له أحاديث سأذكر إن شاء الله بعضها، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول، والحمل عليه عندي في هٰذا الحديث، وعنه أيضاً أبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٢٦)، والله أعلم.

ولم يعرفه ابن عراق، فقال في «تنزيه الشريعة» (١١٥ / ٢):

«ولم أقف له على ترجمة، وشيخ أبي نُعيم عبدالله بن محمد بن جعفر أظنه القزويني، وهو ضاع كما مر في المقدمة».

كذا قال. والصواب أنه أبو الشيخ كما ذكرنا، فإن أبا نعيم يكثر عنه في «الحلية» وغيرها، ولو كان هو هٰذا الكذاب لنسبه تمييزاً بينهما، فتأمل.

ثم استدركت فقلت: بل ليس هو القزويني يقيناً؛ لأن أبا نعيم لم يدركه، فقد ولد بعد وفاته بإحدى وعشرين سنة كما سيأتي بيانه تحت الحديث (٥٢٩١).

ثم وجدت لابن شبيب متابعاً، فقال أبو الحسن بن عبد كويه في «ثلاثة مجالس» (٥ / ١): أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالوهاب المقري: ثنا محمد ابن إبراهيم بن شقيق: ثنا محمد بن قدامة المصيصي به.

ثم تبين لي أن محمد بن إبراهيم بن شقيق تحرف اسمه على بعض النساخ، وإنما هو محمد بن عبدالرحيم بن شبيب المذكور آنفاً، فقد قال أبو نعيم في «أخبار

---

(١) من مخطوطات الظاهرية بدمشق (تاريخ: ٦٥).

أصبهان» (٢ / ٢٢٦): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالوهاب المقري: ثنا محمد بن عبدالرحيم بن شبيب به.

وعلقه الديلمي في «مسنده» (٣ / ٢٦٨) على أبي نُعيم، ووقع فيه (عبدالله بن محمد بن جعفر)، كما تقدم في نقل السيوطي وابن عراق عنه، فلعل أبا نُعيم له فيه شيخان، والله أعلم.

وقال ابن منده يحيى في «تاريخ أصبهان» (٢٢٩ ـ مخطوطة الظاهرية) في ترجمة أحمد بن محمد بن أحمد بن سدوس:

«وجدت في كتاب سُمِع منه: حدثنا **أبو بكر بن عبدالوهاب**: حدثنا أبو بكر ابن **عبد**الرحيم المقري: حدثنا محمد بن قدامة المصيصي به».

وقد ترجم أبو نعيم لأبي بكر هٰذا (٢ / ٢٨٩)، وذكر أنه ختم عليه القرآن، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ثم رأيت الحديث أخرجه السلفي في «الأربعين» (٢٠ / ١) من الطريق الأولى إلا أنه قال: «طارق بن شهاب»، بدل: «طاوس»، وكتب محمد بن المحب بخطه على النسخة ما نصه:

«هٰذا **حديث منكر**، قال الحافظ الدمشقي: كذا قال، ووجدته في جزء أبي السكين عن طاوس، وكذٰلك وجدته في «تاريخ بغداد»، وهو الصواب، وطارق وهم فيه السلفي رحمه الله».

ثم رأيت الحديث في «طرق أربعين السلفي» (٥٤ / ١ ـ ٢) للحافظ القاسم ابن الحافظ ابن عساكر، أخرجه من الطريق الأولى مثل رواية السلفي، ثم قال:

«كذا قال: عن طارق بن شهاب، وأظن أنه الصواب. . .».

ثم نقل كلام والده الذي نقله ابن المحب آنفاً، لكن النسخة أصابها الماء، فذهب ببعض الكلمات، فلم نستطع نقل ما كتبه بتمامه.

ثم رواه القاسم من طريق أبي السكين زكريا بن يحيى الطائي : حدثني عبدالله ابن صالح اليماني به . وقال :

«عن طاوس» .

ثم قال القاسم :

«هٰذا حديث غريب، وأبو همام القرشي ؛ لم أجد له ذكراً في الكتب، وليس بمعروف، وعبدالله بن صالح مجهول أيضاً» .

٢٦٦ ـ (كانَ إذا أشْفَقَ مِن الحاجَةِ أنْ ينساها ؛ جَعَلَ في يدِهِ خَيْطاً ليذْكُرها) .

باطل. رواه ابن عدي (١٧٢ / ١)، وابن سعد (١ / ٢٨٦)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٧ ـ من زوائده)، وأبو الحسن الآبنوسي في «الفوائد» (٢٦ / ٢) عن **سالم بن عبدالأعلى** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وقال ابن عدي :

«سالم معروف بهٰذا الحديث، وأنكر عليه ابن معين وغيره» .

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن سعد، والحكيم عن ابن عمر، فتعقبه شارحه المناوي بقوله :

«رواه أبو يعلى ؛ قال الزركشي : فيه سالم بن عبدالأعلى ؛ قال فيه ابن حبان : وضاع . وقال ابن أبي حاتم : حديث باطل . وقال ابن شاهين في «الناسخ» : أحاديثه منكرة . وقال المصنف في «الدرر» : قال أبو حاتم : حديث باطل . وقال ابن شاهين : منكر لا يصح» .

قلت : وقول أبي حاتم رواه عنه ابنه في «العلل» (٢ / ٢٥٢) ؛ قال :

«سألت أبي عن حديث رواه محمد بن يعلى السلمي؛ قال: حدثنا سالم بن عبدالأعلى أبو الفيض عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ (قلت: فذكره) قال أبي: هٰذا حديث باطل. قلت: فما حال سالم؟ قال: ضعيف الحديث، وهٰذا من سالم».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ١٨٦):

«سالم؛ قال ابن معين: ليس حديثه بشيء».

قلت: وتمام كلام ابن معين في «تاريخه» (ق ٨٦ / ٢):

«وهو الذي يروي عن نافع عن ابن عمر...»، فذكر هٰذا الحديث.

ثم قال ابن أبي حاتم:

«وقال أبي: متروك الحديث».

وقال ابن طاهر في «التذكرة»:

«يضع الحديث على الثقات».

وتبع في ذٰلك ابن حبان. وقال الحاكم والنقاش:

«روى عن نافع أحاديث موضوعة».

كذا في «اللسان».

قلت: وهٰذا من روايته عن نافع. وقد رواه الخطيب (١١ / ٨٥) من هٰذا الوجه، وكذا الدارقطني، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٧٣)، وقد ذكره فيه من ثلاث طرق:

الأول: هٰذا.

الثاني: من طريق **أبي عمرو بشر بن إبراهيم الأنصاري**: حدثنا الأوزاعي عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً نحوه.

رواه الدارقطني، وكذا ابن عساكر في «تاريخه» (٣ / ١٠ / ١ ـ المصورة عن

الأزهرية)[1].

قال ابن الجوزي:

«تفرد به بشر، وهو يضع الحديث».

قلت: وقد ذكر الذهبي في ترجمته أن هٰذا الحديث من مصائبه! وأخرج له ابن عدي في «الكامل» (٣٣ / ٢) أحاديث منها هٰذا، ثم قال:

«وهٰـذه الأحـاديث عن الأوزاعي وغيره لا يرويها عنه غير بشر، وهي بواطيل وضعهـا عليهم، وكذٰلك سائر أحاديثه التي لم أذكرها موضوعات عن كل من روى عنهم».

الثالث: من طريق **غياث بن إبراهيم**: حدثنا عبدالرحمن بن الحارث بن عياش ابن أبي ربيعة عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن رافع بن خديج مرفوعاً نحوه. قال الدارقطني:

«تفرد به غياث، وهو متروك».

قلت: وهو متهم بالوضع؛ كما سبق.

وقد ذكر السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٨٠) للحديث **طريقاً رابعاً** من رواية الطبراني في «الكبير» (رقم ٤٤٣١) من طريق **بقية بن الوليد**: حدثنا أبو عبدالرحمن مولى بني تميم عن سعيد المقبري عن رافع بن خديج به.

وسكت عليه، وليس بجيد، فإن بقية إذا روى عن المجهولين ليس بشيء؛ كما قال ابن معين والعجلي، وهٰذه الرواية من هٰذا الصنف، فإن أبا عبدالرحمن هٰذا من شيوخ بقية الذين لا يعرفون؛ كما في «اللسان».

ثم وجدت له طريقاً خامساً عن ابن عمر، أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في

(١) وقد وقع فيه: «الأنماري»؛ بدل: «الأنصاري»، وهو تصحيف.

«المعجم» (١١٠ / ١) قال: نا إبراهيم (يعني: ابن فهد): نا بشر بن عبيدالله الدارسي: نا عيسى بن شعيب عن يحيى بن أبي الفرات عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعاً.

بشر هٰذا أورده السمعاني في «الدارسي»، فقال:

«والمشهور بهٰذه النسبة أبو علي بشر بن عبيدالله الدارسي من أهل البصرة، ويقال له: المدارسي أيضاً، هٰكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، يروي عن حماد بن سلمة، والبصريين، روى عنه يعقوب بن سفيان الفارسي».

قلت: الذي في «ثقات ابن حبان» (٨ / ١٤٢): «الدارس» مكان «الدارسي»، وكذٰلك هو في «ترتيب الثقات» (١ / ٥١ / ١).

ونحوه في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٦٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن عدي؛ فقال:

«منكر الحديث عن الأئمة»!

وفيه نظر بينته في «تيسير الانتفاع».

ويحيى بن أبي الفرات؛ لم أعرفه.

وعيسى بن شعيب فيه ضعف، فأحدهما هو آفة هٰذا الطريق. والله أعلم.

وقد روي ما يخالف هٰذا الحديث، وهو:

٢٦٧ - (مَن حَوَّلَ خاتِمَهُ، أو عَمامَتَهُ، أو عَلَّقَ خيطاً في أصْبُعِهِ؛ ليذَكِّرَهُ حاجَتَهُ؛ فقدْ أشركَ باللهِ عزَّ وجلَّ، إنَّ الله هو يذَكِّرُ الحاجاتِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٣٣ / ١ - ٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٧٤) من طريق بشر بن الحسين: حدثنا الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً. وقال

ابن عدي:

«لا يصح».

وقال ابن الجوزي:

«لا أصل له، بشر يروي عن الزبير بواطيل».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٨٣)، وزاد عليه بقوله:

«قلت: قال ابن حبان: روى بشر بن الحسين الأصبهاني عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمئة وخمسين حديثاً».

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٢٢ / ٢).

٢٦٨ - (مَنْ رَفَعَ قِرطاساً مِن الأرضِ فيهِ ﴿بسمِ اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ﴾؛ إجْلالاً أنْ يُداسَ؛ كُتِبَ عندَ اللهِ مِن الصِّدِّيقينَ، وخُفِّفَ عن والِدَيْهِ وإنْ كانا مُشْرِكَيْن، ومَنْ كَتَبَ ﴿بسمِ اللهِ الرحمٰنِ الرحيمِ﴾، فجَوَّدَهُ تعظيماً للهِ؛ غُفِرَ لهُ).

موضوع. أخرجه أبو الشيخ ابن حبان في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٣٤) مفرقاً في موضعين، وابن عدي (٢٤٦ / ١) بتمامه من طريق **أبي سالم الرواسي العلاء ابن مسلمة** قال: حدثنا **أبو حفص العبدي** عن **أبان** عن أنس مرفوعاً.

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٢٦) من رواية ابن عدي، ثم قال:

«أبان ضعيف جداً، وأبو حفص أشد منه ضعفاً، وأبو سالم العلاء بن مسلمة كذبه محمد بن طاهر الأزدي، لا تحل الرواية عنه».

قال السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٠٢):

«قلت: أورده ابن عدي في ترجمة العبدي، وقال: إنه متروك الحديث. قال: وقد روي عن علي بن أبي طالب من وجه لا يصح».

٢٦٩ - (العالِمُ لا يَخْرَفُ).

موضوع. قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٣٩):

«وسئل أبي عن حديث رواه **العلاء بن زيدل** عن أنس مرفوعاً: «العالم لا يخرف»، فقال: العلاء ضعيف الحديث، متروك الحديث، وقد وجدنا من ينسب إلى العلم: المسعودي، والجريري، وسعيد بن أبي عروبة، وعطاء بن السائب، وغيرهم».

يعني أنهم قد تغيروا في آخر عمرهم.

قلت: العلاء هٰذا؛ قال الذهبي:

«تالف، قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان: روى عن أنس نسخة موضوعة».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو:

٢٧٠ - (لا يَخْرَفُ قارئُ القرآنِ).

موضوع. ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٥)، وتبعه ابن عراق فأورده في «تنزيه الشريعة» (٣٦ / ٢) من طريق أبي نعيم، وهٰذا في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٣): أنبأنا **لاحق بن الحسين**: حدثنا خيثمة بن سليمان: حدثنا عبيد بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى بن جميل: حدثنا بكر بن السرور: حدثنا يحيى بن مالك عن أنس عن أبيه عن الزهري عن أنس رفعه.

ورواه الديلمي (٤ / ١٩٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٨ / ١ / ٢) من

طريق أبي نعيم وغيره: نا لاحق به. ثم قال السيوطي:

«قال في «الميزان»: لاحق كذاب، وروى عنه أبو نعيم في «الحلية» وغيرها مصائب. وقال في «اللسان»: قال الإدريسي: يضع الحديث على الثقات، ولعله لم يخلق في الكذابين مثله. وقال ابن السمعاني: كان أحد الكذابين، وضع نسخاً لا يُعرف أسماء رواتها. وقال ابن النجار: مجمع على كذبه».

قلت: ومع هٰذا كله فقد سوَّد به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»! وبيَّض له المناوي في «شرحيه»!

ورواه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢ / ٢٢٦ / ٢) عن الشعبي من قوله، وسنده ضعيف، فلعله أصل الحديث، رفعه بعض الكذبة!

وقد وجدت له طريقاً أخرى بنحوه، وهو:

٢٧١ - (مَن جَمَعَ القرآنَ؛ مَتَّعَهُ الله بعَقْلِهِ حتى يموتَ).

موضوع. رواه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١١١ / ٢): نا إبراهيم بن الهيثم (يعني: البلدي): نا أبو صالح عبدالله بن صالح: نا **رِشدين بن سعد** عن جرير ابن حازم عن حميد عن أنس مرفوعاً.

ورواه ابن عساكر (٢ / ١١١ / ٢) من طريق آخر عن أبي صالح به.

وهٰذا سند ضعيف جداً، رشدين بن سعد؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث».

قلت: فالظاهر أن هٰذا من تخاليطه، ويحتمل أن يكون من وضع خالد بن نجيح جار لعبدالله بن صالح كان يضع الحديث في كتب عبدالله وهو لا يشعر! انظر «الميزان» (٢ / ٤٦ - ٤٨)، وقول أبي حاتم المتقدم تحت الحديث (١٩٤).

٢٧٢ - (اعْتَبِروا عقلَ الرجلِ في طولِ لحيَتِهِ، ونَقْشِ خاتِمِهِ، وكُنوتِهِ).

موضوع. ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٠) من رواية ابن عساكر بسنده عن **عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي** عن **يزيد بن سنان الأشعري** عن أبي دوس الأشعري قال:

كنا عند معاوية جلوساً؛ إذ أقبل علينا رجل طويل اللحية، فقال معاوية: أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ في طول اللحية؟ فسكت القوم، فقال معاوية: لكني أحفظه. فلما جلس الرجل؛ قال له معاوية: أما اللحية؛ فلسنا نسأل عنها! سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال: فما كنوتك؟ قال: أبو كوكب الدري. قال: فما نقش خاتمك؟ قال: ﴿وتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فقالَ ما لي لا أرى الهُدْهُدَ أمْ كانَ مِن الغائِبينَ﴾[1]، فقال: وجدنا حديث رسول الله ﷺ حقاً.

قال السيوطي:

«يزيد ضعيف، والطرائفي؛ كذبه ابن نمير».

٢٧٣ - (لا حُبْسَ (أي؛ وقفَ) بعدَ سورةِ النِّساءِ).

ضعيف. أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ٢٥٠)، والطبراني (٣ / ١١٤ / ١)، والدارقطني (٤ / ٦٨ / ٣ و ٤)، والبيهقي في «سننه» (٦ / ١٦٢) من طريق **عبدالله بن لهيعة**: ثنا **عيسى بن لهيعة** عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول بعدما نزلت سورة النساء، وفُرِضَتْ فيها الفرائض: فذكره. وقال الدارقطني، وأقره البيهقي:

---

(١) النمل: ٢٠.

«لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه، وهما ضعيفان».

قلت: وبه يُعرف ما في رمز السيوطي في «الجامع الصغير» لحسنه، وقد رده عليه المناوي في «شرحه» بقول الدارقطني هٰذا، وبقول الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢):

«رواه الطبراني، وفيه عيسى بن لهيعة، وهو ضعيف».

والحديث استدل به الطحاوي لأبي حنيفة في قوله:

«إن الوقف باطل».

وهو استدلال واه؛ لأمور:

الأول: أن الحديث ضعيف؛ كما علمت، فلا يجوز الاحتجاج به.

الثاني: أنه معارَض بأحاديث صحيحة في مشروعية الوقف، منها قوله ﷺ لعمر ابن الخطاب:

«حبِّس الأصل، وسبل الثمرة».

أي: اجعَلْهُ وقفاً حَبيساً.

رواه الشيخان في «صحيحيهما»، وهو مخرج في «الإرواء» (٦ / ٣٠ / ١٥٨٢).

الثالث: أنه يمكن تفسيره بمعنى لا يتعارض مع الأحاديث الصحيحة، وبه فسره ابن الأثير في «النهاية»، فقال:

«أراد أنه لا يوقف مال، ولا يُزوى عن وارثه، وكأنه إشارة إلى ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه، كانوا إذا كرهوا النساء لقبح أو قلة مال حبسوهن عن الأزواج؛ لأن أولياء الميت كانوا أولى بهن عندهم».

٢٧٤ - (أوْصاني جِبْرائيلُ عليهِ السلامُ بالجارِ إلى أربعينَ داراً، عشرةٌ من ها هنا، وعشرةٌ من ها هنا، وعشرةٌ من ها هنا، وعشرةٌ من ها هنا).

ضعيف. أخرجه البيهقي (٦ / ٢٧٦) عن إسماعيل بن سيف: حدثتني سكينة قالت: أخبرتني أم هانىء بنت أبي صفرة عن عائشة مرفوعاً، وقال:

«في إسناده ضعف».

قلت: وأقره في «نصب الراية» (٤ / ٤١٤)، وذٰلك لأن إسماعيل هٰذا قال ابن عدي (١ / ٣١٨):

«حدث بأحاديث عن الثقات غير محفوظة، ويسرق الحديث».

قلت: وسكينة وأم هانىء لم أعرفهما.

ولا يفيد هنا بصورة خاصة توثيق ابن حبان (٨ / ١٠٣) لإسماعيل هٰذا؛ لأنه قال:

«مستقيم الحديث إذا حدث عن ثقة».

وقد روي عن كعب بن مالك، وهو:

٢٧٥ - (ألا إنَّ أربعينَ داراً جوارٌ، ولا يَدْخُلُ الجنةَ مَن خافَ جارُهُ بوائِقَهُ. قيلَ للزهري: أربعينَ داراً؟! قال: أربعين هٰكذا، وأربعين هٰكذا).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩ / ٧٣ / رقم ١٤٣) عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك

عن أبيه قال:

«أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! إني نزلت محلة بني فلان، وإن أشدُّهم لي أذى أقربهم لي جواراً، فبعث النبي ﷺ أبا بكر وعمر وعلياً أن يأتوا باب المسجد، فيقوموا عليه، فيصيحوا: ألا...».

ويوسف بن السفر أبو الفيض؛ فيه مقال.

كذا قال الزيلعي (٤ / ٤١٣ - ٤١٤)، وقد ألان القول جداً في ابن السفر هٰذا، فإن مثل هٰذا القول: «فيه مقال»، إنما يُقال فيمن هو مختلف في توثيقه وتجريحه، وابن السفر هٰذا متفق على تركه، بل كذبه الدارقطني، وقال البيهقي:

«هو في عداد من يضع الحديث».

وقد مضى بعض أحاديثه الموضوعة (برقم ١٨٧)، ولهٰذا قال الهيثمي بعد أن ساق له هٰذا الحديث في «المجمع» (٨ / ١٦٩):

«وفيه يوسف بن السفر، وهو متروك».

قلت: وقد خالفه هقل بن زياد، فقال: ثنا الأوزاعي عن يونس عن ابن شهاب الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره مرسلاً.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم ٣٥٠): حدثنا إبراهيم بن مروان الدمشقي: حدثني أبي: ثنا هقل بن زياد به.

ويأتي لفظه بعد حديث.

وهٰذا سند رجاله ثقات، ولولا إرساله؛ لحكمت عليه بالصحة، وعلى مَن يقول بصحة المرسل أن يأخذ به؛ كالحنفية، ولهٰذا أقول: إن قول صاحب «الهداية»: «وما قاله الشافعي: إن الجوار إلى أربعين داراً. بعيد، وما يرويه فيه ضعف»؛ لا يتفق مع قول الحنفية: إن الحديث المرسل حجة، فتأمل.

والحديث؛ قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨٩) بعد أن ساقه من الوجهين المرسل والموصول:

«إنه حديث ضعيف».

وكذا قال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ٣٩٧).

قلت: وأما قوله: ولا يدخل الجنة... فصحيح؛ لأنه جاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه».

أخرجه مسلم (١ / ٤٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٠)، وهو مخرَّج في «السلسلة الأخرى» (رقم ٥٤٩).

وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة أيضاً، وهو:

٢٧٦ - (حَقُّ الجِوارِ إلى أربعينَ داراً، وهٰكذا، وهٰكذا، وهٰكذا؛ يميناً وشمالاً، وقدَّامُ وخلفُ).

ضعيف جداً. رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٠ / ٣٨٥ / ٥٩٨٢): حدثنا محمد بن جامع العطار: حدثنا محمد بن عثمان: حدثنا **عبدالسلام بن أبي الجنوب** عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وعن أبي يعلى؛ رواه ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٥٠)، وأعله بعبدالسلام هٰذا، وقال:

«إنه منكر الحديث».

قلت: وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٤١٤)، ثم تناقض ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٧ / ١٢٧)، انظر «تيسير الانتفاع».

وقال أبو حاتم (٣ / ١ / ٤٥):

«متروك الحديث».

قلت: وفيه علة أخرى، فقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٦٨):

«رواه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف».

قلت: بل هو أسوأ حالاً؛ قال أبو زرعة:

«ليس بصدوق».

ومحمد بن عثمان ـ وهو الجمحي المكي ـ ضعيف، فهٰذه علة ثالثة.

ولهٰذا قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨٩):

«إنه حديث ضعيف».

وقد رُوي مرسلاً، وهو:

٢٧٧ ـ (السَّاكِنُ مِن أربعينَ داراً جارٌ).

ضعيف. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٥٠) عن الزهري **مرسلاً** مرفوعاً، وفيه:

«قيل للزهري: وكيف أربعون داراً؟ قال: أربعون عن يمينه، وعن يساره، وخلفه، وبين يديه».

ورجاله ثقات، فهو صحيح عند من يحتج بالمرسل؛ كما سبق بيانه قبل حديث.

وقد اختلف العلماء في حد الجوار على أقوال؛ ذكرها في «الفتح» (١٠ / ٣٦٧)، وكل ما جاء تحديده عنه ﷺ بأربعين؛ ضعيف لا يصح، فالظاهر أن الصواب تحديده بالعرف. والله أعلم.

٢٧٨ - **(العِلْمُ خزائِنُ، ومِفتاحُها السؤالُ، فاسألوا يَرْحَمْكُمُ الله، فإنَّه يؤجَرُ فيه أربعةٌ: السائِلُ، والمُعَلِّمُ، والمُستَمِعُ، والمجيبُ لهم).**

موضوع. أخرجه أبو نعيم (٣ / ١٩٢)، وأبو عثمان النُّجيرمي في «الفوائد» (٢٤ / ١) من طريق **داود بن سليمان القزاز**: ثنا علي بن موسى الرضى: حدثني أبي عن أبيه جعفر عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«هٰذا حديث غريب، لم نكتبه إلا بهٰذا الإسناد».

قلت: وهو إسناد موضوع من داود بن سليمان هٰذا الجرجاني الغازي؛ قال الذهبي:

«كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضى».

ثم ساق له أحاديث، هٰذا أحدها، وأقره الحافظ في «اللسان».

ولهٰذا فقد أساء السيوطي بإيراده لهٰذا الحديث في «الجامع الصغير»، وقد تعقَّبه شارحه المناوي بما نقلناه عن الذهبي، ثم العسقلاني، ثم كأنه نسي ذٰلك في شرحه الآخر: «التيسير»، فقال:

«إسناده ضعيف»!

نعم، رواه الشيروي في «العوالي» (٢١٣ / ١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢ / ٣٢ - ط. الرياض) من طريق عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي: حدثني أبي: حدثني علي بن موسى الرضى به.

لكن عبدالله هٰذا حاله كحال الجرجاني! قال الذهبي:

«روى عن أبيه عن علي الرضى عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما

تنفك عن وضعه أو وضع أبيه».

٢٧٩ - (نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قومُهُ. يعني: سُطَيحاً).

لا أصل له في شيء من كتب الإسلام المعهودة، ولم أره بإسناد أصلاً.

كذا قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٧١)، وسيأتي بعد حديث ما يعارضه.

٢٨٠ - (أوحى الله إلى عيسى عليهِ السلامُ: يا عيسى! آمِنْ بمحمدٍ، وأْمُرْ مَن أدْرَكَهُ مِن أمَّتِكَ أنْ يُؤمِنوا بهِ، فلولا محمدٌ ما خَلَقْتُ آدَمَ، ولولا محمدٌ ما خَلَقْتُ الجَنَّةَ ولا النارَ، ولقد خَلَقْتُ العرشَ على الماءِ، فاضْطَرَبَ، فكَتَبْتُ عليهِ: لا إلهَ إلا الله محمدٌ رسولُ اللهِ، فسَكَنَ).

لا أصل له مرفوعاً. وإنما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٦١٤ - ٦١٥) من طريق **عمرو بن أوس الأنصاري**: ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: فذكره موقوفاً، وقال:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«أظنه موضوعاً على سعيد».

قلت: يعني: ابن أبي عروبة. والمتهم به الراوي عنه عمرو بن أوس الأنصاري؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«يجهل حاله، وأتى بخبر منكر».

ثم ساق له هٰذا الحديث، وقال:

«وأظنه موضوعاً».

ووافقه الحافظ ابن حجر في «اللسان»، فأقره.

٢٨١ - (ذاكَ نبيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ، يعني: خالدُ بنُ سنانٍ).

لا يصح. أخرجه الحاكم (٢ / ٥٩٨ - ٥٩٩)، وكذا أبو يعلى من طريق **المعلى ابن مهدي**: ثنا أبو عوانة عن أبي يونس قال سماك بن حرب: سئل عنه (يعني: خالد ابن سنان) النبي ﷺ، فقال: فذكره.

وهٰذا إسناد ضعيف لإرساله، والمعلَّى بن مهدي ضعفه أبو حاتم؛ قال: يأتي أحياناً بالمناكير. وقال الهيثمي (٨ / ٢١٤):

«هٰذا منها».

قلت: ورواه الطبراني (٣ / ١٥٤ / ١)، وكذا البزار (٢٣٦١ - زوائده)، وابن عدي (٢٧١ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨٧) من طريق **قيس بن الربيع** عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. قال البزار:

«لا نعرفه مرفوعاً إلا من هٰذا الوجه، وكان قيس بن الربيع ثقة في نفسه؛ إلا أنه كان رديء الحفظ، وكان له ابن يدخل في حديثه ما ليس منه».

قال:

«وقد رواه الثوري عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير مرسلاً».

ذكره ابن كثير في «البداية» (٢ / ٢١١)، وقال ابن عدي:

«لم يوصله، فقال فيه: عن ابن عباس غير ابن الربيع».

ثم قال ابن كثير:

«وهٰذه المرسلات لا يحتج بها ها هنا».

وقال في موضع آخر (٢ / ٢٧١):

«لا يصح».

قلت: وقد وجدته موصولاً؛ أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١٣ / ١٤٨ - ١٤٩) عن محمد بن عمير: حدثني عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي: حدثني جدي إبراهيم بن العلاء: نا **أبو محمد القرشي الهاشمي**: نا هشام ابن عروة عن أبيه عن أبي عمارة بن حزن بن شيطان مرفوعاً به. وقال الخطيب:

«في إسناده نظر».

قلت: ولعل وجهه أن فيه جماعة لم أعرفهم، منهم القرشي هٰذا، وانظر «الإصابة» (٢ / ٥٠٧).

وروي من حديث عائشة.

أخرجه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٤ / ١٧٦) عن **الكلبي** عن أبي صالح عن ابن عباس عن عائشة مرفوعاً به. لكن الكلبي كذاب.

قلت: ومع ضعف الحديث، فإنه معارَض كما قال الهيثمي (٨ / ٢١٤) للحديث الصحيح:

«أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، الأنبياء إخوة لعلات، **وليس بيني وبينه نبي**».

رواه البخاري في «صحيحه» (٦ / ٣٨٠) ومسلم (٧ / ٩٦).

٢٨٢ - (لولاكَ لما خَلَقْتُ الأفلاكَ).

موضوع. كما قاله الصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٧)، وأما قول الشيخ القاري (٦٧ - ٦٨):

«لكن معناه صحيح، فقد روى الديلمي عن ابن عباس مرفوعاً: أتاني جبريل،

فقـال: يا محمد! لولاك لما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار. وفي رواية ابن عساكر: لولاك ما خلقت الدنيا».

فأقول: الجزم بصحة معناه لا يليق إلا بعد ثبوت ما نقله عن الديلمي. وهٰذا مما لم أر أحداً تعرض لبيانه، وأنا وإن كنت لم أقف على سنده؛ فإني لا أتردد في ضعفه، وحسبنا في التدليل على ذٰلك تفرد الديلمي به.

ثم تأكدت من ضعفه، بل وهائه، حين وقفت على إسناده في «مسنده» (١ / ٤١ / ٢) من طريق عبيدالله بن موسى القرشي: حدثنا الفضيل بن جعفر بن سليمان عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به.

قلت: وآفته عبدالصمد هٰذا؛ قال العقيلي:

«حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به».

ثم ساق له حديثاً آخر في إكرام الشهود، سيأتي برقم (٢٨٩٨).

ومن دونه لم أعرفهما.

وأما رواية ابن عساكر؛ فقد أخرجها ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» (١ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩) في حديث طويل عن سلمان مرفوعاً، وقال:

«إنه موضوع».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٧٢).

ثم وجدته من حديث أنس، وسوف نتكلم عليه إن شاء الله.

٢٨٣ ـ (ارموا؛ فإنَّ أيمانَ الرُّماةِ لغوٌ، لا حنثَ فيها ولا كَفَّارة).

باطل. رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٣٧): ثنا يوسف بن يعقوب ابن عبـدالعزيز الثقفي: ثني أبي: ثنا سفيان بن عيينة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده:

أن النبي ﷺ مرَّ بقوم يرمون، وهم يحلفون: أخطأت والله، أصبت والله، فلما رأوا رسول الله ﷺ أمسكوا، فقال: فذكره. قال الطبراني:

«تفرد به يوسف بن يعقوب عن أبيه».

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير يوسف بن يعقوب وأبيه؛ قال الحافظ في ترجمة يوسف من «اللسان»:

«لا أعرف حاله، أتى بخبر باطل بإسناد لا بأس به، قال الطبراني في «كتاب الرمي»: حدثنا يوسف بن يعقوب بمصر. . .».

قلت: فذكر هٰذا الحديث، ثم قال الحافظ:

«الحمل فيه على يوسف، أو على أبيه، فما حدث به ابن عيينة قط، فما أظن في يوسف بن يعقوب العدل، روى عن جعفر بن إبراهيم، وعنه صدقة بن هبيرة الموصولي؛ قال الخطيب: مجهول».

٢٨٤ - (يا مُعاذُ! إنِّي مرسِلُكَ إلى قومٍ أهلِ كِتابٍ، فإذا سُئلْتَ عن المَجَرَّةِ التي في السَّماءِ؛ فقل: هي لُعابُ حيةٍ تحتَ العرشِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (١ / ١٧٦ / ١)، والعقيلي (٣ / ٤٤٩)، وابن عدي (٢٦٣ / ١) من طريق **الفضل بن المختار** عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن جابر بن عبدالله مرفوعاً.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٤٢)، وقال:

«الفضل؛ منكر الحديث».

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١ / ٣٩):

«هٰذا حديث منكر جداً، بل الأشبه أنه موضوع، وراويه الفضل بن المختار هٰذا أبو سهل البصري؛ قال فيه أبو حاتم الرازي: هو مجهول، حدث بالأباطيل. وقال

الحافظ أبو الفتح الأزدي : منكر الحديث جداً. وقال ابن عدي : لا يُتابع على أحاديثه لا متناً ولا إسناداً».

قلت: وقد ساق له الذهبي أحاديث، ثم قال:

«فهٰذه أباطيل وعجائب».

وأورده ابن الجوزي من طريق أخرى عن معاذ بن جبل مرفوعاً نحوه. رواه العقيلي في ترجمة عبدالأعلى بن حكيم (٢٥٣)، وقال:

«هٰذا الحديث غير محفوظ، وعبدالأعلى مجهول بالنقل».

وفيه أبو بكر بن أبي سبرة؛ متروك، وسليمان بن داود الشاذكوني، وهو متهم، وقال الذهبي في ترجمة عبدالأعلى هٰذا:

«وهٰذا إسناد مظلم، ومتن ليس بصحيح».

٢٨٥ - (ليسَ ليومٍ فضلٌ على يومٍ في الصِّيامِ؛ إلا شهرَ رمضانَ، ويومَ عاشوراءَ).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٢١٥ / ٢)، والطحاوي في «معاني الآثار» (١ / ٣٣٧)، وأبو سهل الجواليقي في «أحاديث ابن الضريس» (١٨٩ / ٢)، ومن طريقه أبو مطيع المصري في «الأمالي» (٩٥ / ١)، وابن عدي (٢٥٠ / ١) أيضاً، والخطيب في «الأمالي بمسجد دمشق» (٤ / ٦ / ٢) من طريق **عبدالجبار ابن الورد** عن ابن أبي مليكة عن عبيدالله بن أبي يزيد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات؛ كما قال المنذري في «الترغيب» (٢ / ٧٨)، والهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٨٦)، ولكن عبدالجبار بن الورد في حفظه ضعف؛ كما أشار لذٰلك البخاري بقوله:

«يخالف في بعض حديثه».

وقال ابن حبان:

«يخطىء ويهم».

وأنا لا أشك أنه أخطأ في رواية هٰذا الحديث؛ لأمرين:

الأول: أنه اضطرب في إسناده، فمرة قال: «عن ابن أبي مليكة»؛ كما في هٰذه الرواية، ومرة أخرى قال: «عن عمرو بن دينار». رواه الطبراني. وهٰذا يدل على أنه لم يحفظ.

الآخر: أنه قد خولف في متن هٰذا الحديث، فرواه جماعة من الثقات عن عبيدالله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال:

«ما رأيت النبي يتحرَّى صيام يوم فضله على غيره إلا هٰذا اليوم؛ يوم عاشوراء، وهٰذا الشهر، يعني: شهر رمضان».

رواه البخاري (٤ / ٢٠٠ ـ ٢٠١)، ومسلم (٣ / ١٥٠ ـ ١٥١)، وأحمد (رقم ١٩٣٨، ٢٨٥٦، ٣٤٧٥)، والطحاوي، والطبراني، والبيهقي (٤ / ٢٨٦) من طرق عن عبيدالله به، وأحد أسانيده عند أحمد ثلاثي.

فهٰذا هو أصل الحديث، وهو كما ترى من قول ابن عباس، ولفظه بناء على ما علمه من صيامه ﷺ، فجاء عبدالجبار هٰذا، فرواه مرفوعاً من قول النبي ﷺ، وشتان ما بين الروايتين، فإن هٰذه الرواية الضعيفة تتعارض مع الأحاديث الأخرى التي تصرح بأن لبعض أيام أخرى غير يوم عاشوراء فضلاً على سائر الأيام؛ كقوله ﷺ:

«صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية».

رواه مسلم (٣ / ١٦٨) وغيره عن أبي قتادة، وهو مخرج في «الإرواء» (٩٥٥)، فكيف يُعقل مع هٰذا أن يقول عليه السلام ما رواه عنه عبدالجبار هٰذا؟!

أما الرواية الصحيحة لحديث ابن عباس؛ فإنما فيها إثبات التعارض بين نفي ابن عباس فضل يوم غير عاشوراء، وإثبات غيره؛ كأبي قتادة، وهٰذا الأمر فيه هين؛

لما تقرَّر في الأصول أن المثبت مقدم على النافي ، وإنما الإشكال الواضح أن يُنسب النفي إلى النبي ﷺ ، مع أنه قد صرح فيما صح عنه بإثبات ما عُزي إليه من النفي .

ومما تقدم تبين أن لا إشكال ، وأن نسبة النفي إليه ﷺ وهمٌ من بعض الرواة ، والحمد لله على توفيقه .

٢٨٦ ـ (قَدْ أتى آدَمُ عليهِ السلامُ هٰذا البيتَ ألفَ آتيةٍ مِن الهِنْدِ على رجلَيْهِ ، لم يركَبْ فيهِنَّ ، مِن ذٰلك ثلاث مئة حَجةٍ وسبع مئة عُمرةٍ ، وأولُ حَجةٍ حجَّها آدمُ عليهِ السلامُ وهو واقِفٌ بعرفاتٍ ، أتاهُ جبريلُ عليه السلامُ ، فقالَ : السلامُ عليكَ يا آدَمُ! بَرَّ الله نُسُكَكَ ، أما إنَّا قد طُفْنا هٰذا البيت قبلَ أن تُخْلَقَ بخمسةِ آلافِ سنةٍ) .

ضعيف جداً . رواه ابن بشران في «الأمالي» (١٦٠ / ٢ ـ ١٦١ / ١) من طريق **العباس بن الفضل الأنصاري عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبي جعفر عن أبيه عن** أبي حازم عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهٰذا إسناد ضعيف جداً ، العباس بن الفضل الأنصاري متروك ، واتهمه أبو زرعة ؛ كما في «التقريب» .

والقاسم بن عبدالرحمن هو الأنصاري ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

وقال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث ، مضطرب الحديث ، حدثنا عنه الأنصاري (يعني : محمد

ابن عبدالله) بحديثين باطلين: أحدهما وفاة آدم ﷺ، والآخر عن أبي حازم».

كذا في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ١١٣).

قلت: ولعل الحديث الباطل الآخر عن أبي حازم هو هٰذا، والله أعلم.

٢٨٧ - (ما تَرَكَ القاتِلُ على المَقْتولِ مِن ذنبٍ).

لا أصل له. ولا يُعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضاً، ولكن قد يتفق في بعض الأشخاص يوم القيامة [أن] يطالب المقتول القاتل، فتكون حسنات القاتل لا تفي بهٰذه المظلمة، فتحول من سيئات المقتول إلى القاتل؛ كما ثبت به الحديث الصحيح في سائر المظالم، والقتل من أعظمها.

كذا في «البداية والنهاية» (١ / ٩٣ - ٩٤) لابن كثير.

قلت: يشير إلى قوله ﷺ:

«إن المفلس من أمتي من يأتي بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هٰذا، وقذف هٰذا، وأكل مال هٰذا، وسفك دم هٰذا، وضرب هٰذا، فيعطى هٰذا من حسناته، وهٰذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يُقضى ما عليه، أُخذ من خطاياهم، فطرحت عليه، ثم طرح في النار». رواه مسلم، وهو مخرج في «الصحيحة» (٨٤٧).

٢٨٨ - (كانَ يأخُذُ مِن لحيَتِهِ؛ مِن عَرْضِها وطولِها).

موضوع. أخرجه الترمذي (٣ / ١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٨)، وابن عدي (٢٤٣ / ٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٠٦) من طريق **عمر ابن هارون البلخي** عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وقال الترمذي:

«هٰذا حديث غريب، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون

مقارب الحديث، لا أعرف له حديثاً ليس له أصل ـ أو قال: يتفرد به ـ إلا هٰذا الحديث».

قلت: وفي ترجمته رواه العقيلي، ثم قال:

«ولا يُعرف إلا به، وقد رُوي عن النبي ﷺ بأسانيد جياد أنه قال:

«أعفوا اللحى، وأحفوا الشوارب»[1]، وهٰذه الرواية أولى».

وعمر هٰذا؛ قال في «الميزان»:

«قال ابن معين: كذاب خبيث. وقال صالح جزرة: كذاب».

ثم ساق له هٰذا الحديث. لكن قال ابن عدي عقبه:

«وقد رُوى هٰذا عن أسامة غير عمر بن هارون».

فلينظر، فإنه خلاف ما قاله البخاري والعقيلي أنه تفرد به عمر.

٢٨٩ ـ (مَن قرأَ سورةَ الواقِعَةِ في كلِّ ليلَةٍ؛ لمْ تُصِبْهُ فاقَةٌ أبداً).

ضعيف. أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٧٨ ـ من زوائده)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٧٤)، وابن لال في «حديثه» (١١٦ / ١)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٠ / ٣٨ / ١)، والبيهقي في «الشعب»، وغيرهم من طريق أبي شجاع عن أبي طيبة عن ابن مسعود مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف، قال الذهبي:

«أبو شجاع نكرة لا يُعرف! عن أبي طيبة، ومن أبو طيبة؟! عن ابن مسعود بهٰذا الحديث مرفوعاً».

---

(١) رواه الشيخان، وهو مخرج في «الحجاب» (ص ٩٤ و٩٥).

واعلم أن الأخذ من اللحية ما زاد على القبضة ثابت عن ابن عمر وأبي هريرة ـ وهما من رواة حديث الإعفاء ـ وعن غيرهما من السلف ـ ومنهم الإمام أحمد ـ دون مخالف لهم، والتفصيل له مجال آخر.

وقـد أشـار بهٰذا الكلام إلى أن أبا طيبة نكرة لا يُعرف، وصرح في ترجمته بأنه مجهول.

ثم إن في سند الحديث اضطراباً من وجوه ثلاثة، بيَّنها الحافظ ابن حجر في «اللسان» في ترجمة أبي شجاع هٰذا، فليراجعه من شاء.

وفي «فيض القدير» للمناوي:

«وقال الزيلعي تبعاً لجمع: هو معلول من وجوه:

أحدها: الانقطاع؛ كما بيَّنه الدارقطني وغيره.

الثاني: نكارة متنه؛ كما ذكره أحمد.

الثالث: ضعف رواته؛ كما قاله ابن الجوزي.

الرابع: اضطرابه.

وقـد أجمـع على ضعفه أحمد، وأبو حاتم، وابنه، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم».

وقال المناوي في «التيسير»:

«والحديث منكر».

٢٩٠ - (مَن قرأَ سورَةَ (الواقِعَةِ) كلَّ ليلةٍ؛ لمْ تُصِبْهُ فاقَةٌ أبداً، ومَن قرأَ كُلَّ ليلةٍ: ﴿لا أُقْسِمُ بيومِ القيامَةِ﴾(١)؛ لَقِيَ الله يومَ القيامَةِ ووجْهُهُ في صورَةِ القمرِ ليلةَ البدرِ).

موضوع. رواه الديلمي من طريق **أحمد بن عمر اليمامي** بسنده إلى ابن عباس رفعه.

(١) سورة القيامة.

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (١٧٧)، وقال:

«أحمد اليمامي كذاب».

٢٩١ ـ (مَن قرأ سورةَ (الواقِعَةِ) وتعَلَّمَها؛ لمْ يُكْتَبْ مِن الغافِلين، ولمْ يَفْتَقِرْ هو وأهلُ بيتِهِ).

موضوع. أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٢٧٧) من رواية أبي الشيخ بسنده عن عبدالقدوس بن حبيب عن الحسن عن أنس رفعه. وقال السيوطي:

«عبدالقدوس بن حبيب متروك».

قلت: وقال عبدالرزاق: ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: «كذاب» إلا لعبدالقدوس، وقد صرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث.

٢٩٢ ـ (أمَّا ظُلْمَةُ الليلِ وضَوْءُ النَّهارِ؛ فإنَّ الشمسَ إذا سَقَطَتْ تحتَ الأرضِ؛ فأظْلَمَ الليلُ لذٰلكَ، وإذا أضاءَ الصُّبْحُ؛ ابْتَدَرَها سَبعونَ ألفَ مَلَكٍ وهي تَقاعَسُ كَراهِيَةَ أنْ تُعْبَدَ مِن دونِ اللهِ حتى تَطْلُعَ، فتُضيءَ، فيطولُ النَّهارُ بطولِ مُكْثِها، فَيَسْخُنُ الماءُ لذٰلك، وإذا كانَ الصَّيفُ؛ قلَّ مُكْثُها، فبَرَدَ الماءُ لذٰلك.

وأمَّا الجَرادُ؛ فإنَّهُ نَثْرةُ حوتٍ في البحْرِ؛ يُقالُ لهُ: (الإِيوان)[1]، وفيهِ يَهْلِكُ.

---

(١) وقع في طبعات المكتب الإسلامي بعض الأخطاء؛ مثل هٰذه اللفظة وغيرها مما أشير فوقه بـ (١) في الصفحة التالية؛ تبعاً للمصدر الذي كنتُ نقلتُ الحديث منه، وهو «مجمع الزوائد»، فصححتُها من «المعجم الأوسط».

وأمـا مَنْشَـأُ السَّحـابِ؛ فإنَّه ينشأُ مِن قِبَلِ الخافِقَيْنِ، ومِن بينِ الخافِقَيْنِ تُلْجِمُهُ الصَّبا والجَنوبُ، ويسْتَدْبِرُهُ الشمالُ والدبورُ.

وأمَّـا الرَّعْدُ؛ فإنَّهُ مَلَكٌ بيدِهِ مِخْراقٌ، يُدْني القاصِيَةَ، ويُؤخِّرُ[1] الدَّانيةَ، فإذا رَفَعَ برقتْ، وإذا زَجَرَ رَعَدَتْ، وإذا ضَرَبَ صَعَقَتْ.

وأمَّـا ما للرجـلِ مِن الولدِ[1] وما للمرأةِ؛ فإنَّ للرجلِ العظامَ، والعروقَ، والعصبَ، وللمرأةِ اللحمَ، والدَّمَ، والشعرَ.

وأمَّا البلدُ الأمينُ؛ فمكَّةَ).

باطل. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٨٨ / ٢ / ٧٨٩١) من طريق محمـد بن عبـدالرحمن السلمي: نا أبو عمران الحراني يوسف بن يعقوب: نا ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبدالله أن[1] خزيمة بن ثابت ـ وليس بالأنصاري ـ قال:

يا رسول الله! أخبرني عن ضوء النهار، وظلمة الليل، وعن حر الماء في الشتاء، وعن برده في الصيف، وعن البلد الأمين، وعن منشأ السحاب، وعن مخرج الجراد، وعن الرعد والبرق، وعما للرجل من الولد، وما للمرأة؟ فقال رسول الله ﷺ: فذكره.
وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن جريج إلا أبو عمران الحراني، تفرد به محمد بن عبدالرحمن السلمي».

قلت: هو مجهول؛ كشيخه. وقال الهيثمي:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه **يوسف بن يعقوب أبو عمران**، ذكر الذهبي هٰذا الحديث في ترجمته، ولم ينقل تضعيفه عن أحد».

قلت: روايتـه مثـل هٰذا الحـديث كافية في تضعيفـه، فقـد قال الذهبي في

ترجمته :

«إنه خبر باطل، والراوي عنه مجهول، واسمه محمد بن عبدالرحمن السلمي».

وأقره الحافظ في «اللسان».

٢٩٣ - (وُكِّلَ بالشَّمْسِ تِسْعَةُ أملاكٍ؛ يرمونَها بالثَّلْجِ كُلَّ يومٍ، لولا ذٰلك؛ ما أَتَتْ على شيءٍ إلا أَحْرَقَتْه).

موضوع. رواه ابن عدي (٢٣٠ / ٢)، وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (١ / ٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٨ / ١٩٧ / ٧٧٠٥)، وأبو حفص الكناني في «الأمالي» (١ / ٩ / ٢)، والحافظ أبو محمد السراج القارىء في «الفوائد المنتخبة» (١ / ١٢٥ / ١)، وأبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة» (٧١ / ١)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٧٩، ١٦٥، ١٦٦ / ١) عن **عفير بن معدان** عن سليمان بن عامر الخبائري عن أبي أمامة مرفوعاً. وقال القاري، وابن عدي، وتبعه ابن الجوزي :

«حديث غريب، لا أعلم رواه غير عفير بن معدان».

قلت: وهو ضعيف جداً؛ كما قال الهيثمي (٨ / ١٣١) بعد أن عزا هٰذا الحديث لرواية الطبراني، وكذٰلك عزاه السيوطي في «الجامع»، وقال المناوي بعد أن حكى عن الهيثمي تضعيف عفير المذكور:

«وتعصيب الجناية برأس عفير وحده يوهم أنه ليس فيه من يحمل عليه سواه، والأمر بخلافه، ففيه مسلمة بن علي الخُشني؛ قال في «الميزان»: واه، تركوه، واستنكروا حديثه. ثم ساق له أخباراً هٰذا منها. وقال ابن الجوزي: لا يرويه غير مسلمة، وقد قال يحيى: ليس بشيء. والنسائي: متروك».

قلت: لكن بعض طرقه سالم من مسلمة، فالتعصيب في محله.

وهٰذا الحديث مع ضعفه الشديد إسناداً؛ فإني لا أشك أنه موضوع متناً، إذ

ليس عليه لوائح كلام النبوة والرسالة، بل هو أشبه بالإسرائيليات.

ويؤيد وضعه مخالفته لما ثبت في علم الفلك أن السبب في عدم حرق الشمس لما على وجه الأرض؛ إنما هو بعدها عن الأرض بمسافات كبيرة جداً يقدرونها بمئة وخمسين مليون كيلو متر تقريباً؛ كما في كتاب «علم الفلك» للأستاذ طالب الصابوني الذي يدرَّس في الصف الحادي عشر في سوريا.

ثم رأيت الحديث رواه أبو العباس الأصم في «حديثه» (٣ / ١٤٥ / ١) (رقم ٧٧ ـ من نسختي) موقوفاً على أبي أمامة، فقال: حدثنا أبو عتبة: ثنا بقية: ثنا أبو عائذ المؤذن: حدثني سليم بن عامر عن أبي أمامة قال: فذكره موقوفاً عليه، وإسناده ضعيف، والوقف هو الأشبه. والله أعلم.

٢٩٤ ـ (الأرضُ على الماءِ، والماءُ على صخْرَةٍ، والصَّخْرَةُ على ظهرِ حوتٍ يلتقي حرفاهُ بالعرشِ، والحوتُ على كاهِلِ ملَكٍ قدماه (في) الهواءِ).

موضوع. ذكره الهيثمي (٨ / ١٣١) من حديث ابن عمر مرفوعاً، ثم قال:

«رواه البزار عن شيخه عبدالله بن أحمد ـ يعني: ابن شبيب ـ وهو ضعيف».

قلت: لم أره في «الميزان»، ولا في «اللسان»، ولا في غيرهما من كتب الرجال، فلعله تحرف اسمه على الطابع، والظاهر أنه من الإسرائيليات؛ كالذي قبله.

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (١٧٥ / ١) من طريق محمد بن حرب عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة ـ كثير بن مرة ـ عن ابن عمر مرفوعاً، وقال:

«سعيد بن سنان الحمصي؛ عامة ما يرويه ـ وخاصة عن أبي الزاهرية ـ غير محفوظة».

قلت: وهو ضعيف جداً، بل قال فيه الجوزجاني:

«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

وساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث، هٰذا منها.

ثم رأيت له طريقاً أخرى، أخرجها ابن منده في «التوحيد» (٢٧ / ٢) عن عبدالله بن سليمان الطويل عن دراج عن عيسى بن هلال الصدفي عن عبدالله بن عمر مرفوعاً. وقال:

«هٰذا إسناد متصل مشهور».

قلت: لكن دراجاً ذو مناكير، وقد سبق له بعض مناكيره، وعبدالله بن سليمان الطويل سيىء الحفظ، فلعله أخطأ هو أو شيخه في سنده، فرفعه وهو موقوف.

ومما يؤيد أن الصواب وقفه؛ أن ابن منده رواه (٥ / ١ ـ ٢، ٢٨ / ٢) عن ابن عباس موقوفاً عليه دون ذكر الملك، وسنده صحيح، فهٰذا يؤيد أن الحديث من الإسرائيليات.

ثم وقفت على إسناد البزار بواسطة «كشف الأستار» (٢ / ٤٤٩ / ٢٠٦٦) للهيثمي، قال البزار: حدثنا عبدالله بن أحمد ـ يعني: ابن شبيب ـ: ثنا أبو اليمان: ثنا سعيد بن سنان به مثل رواية ابن عدي المتقدمة. وقال البزار:

«علته سعيد بن سنان».

قلت: فتكشفت لي الحقائق التالية:

الأولى: أن الهيثمي غفل عن العلة القادحة في هٰذا الإسناد، مع تصريح البزار بها، وهي سعيد بن سنان؛ لأنه متهم؛ كما تقدم.

الثانية: أنه تحرف على الهيثمي في الكتابين: «المجمع»، و«الكشف» اسم جد عبدالله بن أحمد، فقال: ابن شبيب، وإنما هو شَبُّويه، كذٰلك وقع في كثير من

الأحـاديث التي رواهـا البزار من طريقه، وهاك أرقام بعضها من المجلد الأول من «الكشف» (٢٩ و٥٣ و٥٠٨ و٥٣٧ و٦٢١ و٧٦٢ و٧٨٢ و٨٥٩ و٨٩٢ و٩٤٨ و ١٠٤٩)، والرقم الأول فيها بهٰذا السند عينه، وإعلال البزار إياه بسعيد نفسه!

الثالثة: لا يوجد في الرواة عبدالله بن أحمد بن شبيب؛ كما سبقت الإشارة إلى ذٰلـك، وإنمـا فيهم عبدالله بن شبيب، أبو سعيد الربعي، فتوهم الهيثمي أنه هو، فضعفـه، وهـو حريٌّ بذٰلـك، وهو من شيوخ البزار أيضاً في عدة أحاديث أخرى؛ كالأحاديث (١٧٣ و٢٤٧ و٤١٧)، ولو فرض أنه هو صاحب هٰذا الحديث؛ لم يجز إعلاله به؛ لأنه متابع عندّ ابن عدي؛ كما تقدم.

وأما ابن شَبَّويه؛ فهو في «ثقات ابن حبان» (٨ / ٣٦٦)، وقال: «مستقيم الحديث».

٢٩٥ - (مَن قرأَ ﴿قُـلْ هُو الله أحدٌ﴾[1] مئتي مرةٍ؛ غُفِرَتْ لهُ ذُنوبُ مئتي سنةٍ).

منكـر. رواه ابن الضـريس في «فضائل القرآن» (٣ / ١١٣ / ١)، والخطيب (٦ / ١٨٧)، وابن بشران (ج١٢ ق٦٢ وجه ١)، والبيهقي في «الشعب» (١ / ٢ / ٣٥ / ١ - ٢) من طريق الحسن بن أبي جعفر الجعفري: ثنا ثابت البناني عن أنس ابن مالك مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف جداً.

الحسن بن جعفر الجعفري؛ قال الذهبي:

«ضعفه أحمد والنسائي، وقال البخاري والفلاس: منكر الحديث. ومن بلاياه

(١) سورة الإخلاص.

هٰذا الحديث».

قلت: إلا أنه لم يتفرد به، فقال السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٣٩):

«أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن»، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق الحسن بن أبي جعفر به. وأخرجه البزار من طريق الأغلب بن تميم عن ثابت عن أنس، وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلب، وهما متقاربان في سوء الحفظ. وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري عن ثابت عن أنس».

قلت: وصالح هٰذا هو ابن بشير الزاهد؛ قال البخاري والفلاس أيضاً: «منكر الحديث».

والخلاصة؛ أن هٰذه الطرق الثلاث شديدة الضعف، فلا ينجبر بها ضعف الحديث. على أن معناه مستنكر عندي جداً، لما فيه من المبالغة، وإن كان فضل الله تعالى لا حد له. والله أعلم.

(تنبيه): لم أر الحديث في «كشف الأستار»، ولا في «مجمع الزوائد». والله أعلم.

٢٩٦ - (إنَّ الله ليسَ بتاركٍ أحداً من المسلمينَ صبيحَةَ أولِ يومٍ مِن شهرِ رَمضانَ؛ إلا غَفَرَ لهُ).

موضوع. رواه الخطيب (٥ / ٩١)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٩٠) من طريق سلام الطويل، عن زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً.

وهٰذا إسناد موضوع.

سلام الطويل اتهمه غير واحد بالكذب والوضع.

وشيخه زياد بن ميمون وضَّاع باعترافه.

ومن هٰذا الوجه أورده، وقال ابن الجوزي ما مخلصه:

«لا يصح، سلام متروك، وزياد كذاب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٠١) بقوله:

«قلت: له طريق آخر».

ثم ساق الحديث الآتي، وهو موضوع أيضاً، فلم يصنع شيئاً! وهو على الراجح نفس الطريق الأولى؛ كما سترى.

٢٩٧ - (إنَّ الله ليسَ بتارِكٍ أحداً من المسلمينَ يومَ الجُمُعَةِ إلا غَفَرَ لهُ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨ - ٤٩ - من زوائده)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٤ / ٢٩٠) عن المفضل بن فضالة عن أبي عروة البصري عن زياد أبي عمار - وقال ابن الأعرابي: زياد بن ميمون - عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لا يُروى إلا بهٰذا الإسناد وأبو عروة عندي معمر، وأبو عمار: زياد النميري».

كذا قال، وفيه نظر في موضعين:

الأول: زياد النميري هو ابن عبدالله البصري، لم أجد من كناه أبا عمار، بخلاف زياد بن ميمون، فقد كنوه بأبي عمار، وقال ابن معين في النميري: «ضعيف». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس». قيل له: هو زياد أبو عمار؟ قال: لا، حديث أبي عمار ليس بشيء.

فقد فرق هٰذا الإمام بين زياد بن عبدالله النميري وبين زياد أبي عمار، فضعف

الأول تضعيفاً يسيراً، وضعف أبا عمار جداً؛ فثبت أنه غير النميري، وإنما هو ابن ميمون؛ كما صرحت بذلك رواية ابن الأعرابي، وهو وضّاع باعترافه؛ كما سبق مراراً.

قال الذهبي:

«زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي عن أنس، ويقال له: زياد أبو عمار البصري، وزياد بن أبي حسان، يدلسونه لئلا يعرف في الحال، قال ابن معين: ليس يسوى قليلاً ولا كثيراً، وقال يزيد بن هارون: كان كذاباً».

ثم ساق له أحاديث مناكير، هٰذا أحدها.

والثاني: قوله: إن أبا عروة البصري هو معمر، يعني: ابن راشد الثقة، شيخ عبدالرزاق، فإن هٰذا وإن كان يكنى أبا عروة، فإني لم أجد ما يؤيد أنه هو في هٰذا السند، وصنيع الحافظين الذهبي والعسقلاني يشير إلى أنه ليس به، فقالا في «الميزان» و«اللسان»:

«أبو عروة عن زياد بن فلان مجهول، وكذٰلك شيخه».

قلت: شيخه هو زياد بن ميمون الكذاب؛ كما سبق آنفاً، فلعل أبا عروة كان يدلسه، فيقول: زياد بن فلان. كما قال في هٰذا الحديث: زياد أبي عمار. لكي لا يعرف، فإذا صح هٰذا؛ فهو كاف عندنا في تجريح أبي عروة هٰذا، والله أعلم.

ثم وجدت ما يؤيد أن الحديث حديث زياد بن ميمون، فقد أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٤ / ١٤٥ / ١) عن عثمان بن مطر عن سلاّم بن سليم عن زياد بن ميمون عن أنس، لكن سلام هٰذا ـ وهو المدائني ـ كذاب أيضاً، وعثمان بن مطر ضعيف.

لكن رواه ابن عساكر (١١ / ٥٠ / ٢) من طريق عثمان بن سعيد الصيداوي: نا سليم بن صالح عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبي عمار به.

وأخرجه الديلمي (٤ / ١٨٩) من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن سلام ابن سلم عن زياد الواسطي عن أنس.

قلتُ: وابن الفضل هٰذا متروك، وسلام بن سلم هو ابن سليم نفسه. وزياد الواسقي هو ابن ميمون ذاته، وقد أورده بحشل في «تاريخ واسط» (٥٨ ـ ٥٩).

وبـالجملة؛ فإن مدار الحـديث على أبي عمـار، وهو زياد بن ميمون، وهو كذاب.

٢٩٨ ـ (سُبحـانَ اللهِ ماذا تَسْتَقْبِلون، وماذا يُستَقْبَلُ بكُم؟ قالها ثلاثاً، فقال عمرُ: يا رسولَ اللهِ! وحيٌّ نَزَلَ، أو عَدُوٌّ حضَرَ؟ قالَ: لا، ولكنَّ الله يَغْفِرُ في أوَّلِ ليلَةٍ من رَمضانَ لكُلِّ أهلِ هٰذه القِبْلَةِ. قالَ: وفي ناحيةِ القومِ رجلٌ يهُزُّ رأسَهُ؛ يقولُ: بَخٍ بَخٍ، فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: كأنَّـكَ ضاقَ صدرُكَ ممَّا سمِعْتَ؟ قالَ: لا واللهِ يا رسولَ اللهِ! ولٰكِنْ ذَكَرْتُ المُنافِقينَ، فقالَ النبيُّ ﷺ: إنَّ المُنافِقَ كافِرٌ، وليسَ لكافِرٍ في ذا شيءٌ).

منكر. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٩٧ / ١ ـ من زوائده)، وأبو طاهر الأنباري في «مشيخته» (١٤٧ / ١ ـ ٢)، وابن فنجويه في «مجلس من الأمالي في فضل رمضان» (٣ / ٢ ـ ٤ / ١)، والواحدي في «الوسيط» (١ / ٦٤ / ١)، والدولابي في «الكنى» (١ / ١٠٧) عن عمرو بن حمزة القيسي أبي أسيد: ثنا أبو الربيع خلف عن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ لما حضر شهر رمضان قال: فذكره. وقال الطبراني:

«لا يُروى عن أنس إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به عمرو».

ومن هٰذا الوجه رواه البيهقي في «شعب الإيمان»؛ كما في «اللآلىء المصنوعة»

(٢ / ١٠١) للسيوطي، أورده شاهداً للحديث الذي قبله، وسكت عليه! وليس بشيء، فإن عمرو بن حمزة هٰذا ضعفه الدارقطني وغيره، وقال البخاري والعقيلي:

«لا يُتابع على حديثه».

ثم ساق له العقيلي حديثين، هٰذا أحدهما، ثم قال:

«لا يُتابَع عليهما».

وخلف أبو الربيع؛ مجهول، وهو غير خلف بن مهران، وقد فرق بينهما البخاري، وكذا ابن أبي حاتم، فقد ترجم لابن مهران أولاً، ووثقه، ثم ترجم لأبي الربيع، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ثم رأيت ابن خزيمة قد أشار لتضعيف هٰذا الحديث، فقد ذكره المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٣)، ثم قال:

«رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والبيهقي، وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر؛ فإني لا أعرف خلفاً أبا الربيع بعدالة ولا جرح، ولا عمرو بن حمزة القيسي الذي دونه. قال المنذري: قد ذكرهما ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيهما جارحاً».

قلت: فكان ماذا؟ فإنه لم يذكر فيه توثيقاً أيضاً، فمثل هٰذا أقرب إلى أن يكون مجهولاً عند ابن أبي حاتم من أن يكون ثقة عنده، وإلا لما جاز له أن يسكت عنه، ويؤيد هٰذا قوله في مقدمة الجزء الأول (ق١ / ص٣٨):

«على أنا ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل؛ كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من روى عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله».

فهٰذا نصٌّ منه على أنه لا يهمل الجرح والتعديل إلا لعدم علمه بذٰلك، فلا يجوز أن يُتَّخَذَ سكوته عن الرجل توثيقاً منه له؛ كما يفعل ذٰلك بعض أفاضل عصرنا

من المحدثين وغيرهم!

وجملة القول؛ أن هٰذا الحديث عندي منكر؛ لتفرد هٰذين المجهولين به.

٢٩٩ - (إذا كانَ أوَّلُ ليلَةٍ مِن شهرِ رمضانَ؛ نَظَرَ الله عَزَّ وجَلَّ إلى خَلْقِهِ، وإذا نَظَرَ الله عَزَّ وجَلَّ إلى عبدِهِ؛ لم يُعَذِّبْهُ أبداً، ولله عزَّ وجلَّ في كلِّ ليلةٍ ألفُ ألفِ عتيقٍ من النَّارِ).

موضوع. رواه ابن فنجويه في «مجلس من الأمالي في فضل رمضان»، وهو آخر حديث فيه، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (ق ١٨٠ / ١) عن حماد بن مدرك: ثنا عثمان بن عبدالله: أنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هٰذا الوجه رواه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٠ / ١٠٠ / ١)، وله عنده تتمة، ثم قال:

«عثمان بن عبدالله الشامي متهم في روايته».

وكذٰلك أورده ابن الجوزي بتمامه في «الموضوعات» (٢ / ١٩٠)، ثم قال ما ملخصه:

«موضوع، فيه مجاهيل، والمتهم به عثمان، يضع».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٠٠ - ١٠١).

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦٨ / ٦٩) من رواية الأصبهاني[1] فقط، مصدراً بقوله: «وروي...»، مشيراً بذٰلك إلى أنه ضعيف أو

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي القرشي الطلحي الأصبهاني صاحب «كتاب الترغيب والترهيب»، مات سنة (٥٣٥هـ)، وهو غير الأصفهاني الذي في طريق ابن الجوزي.

موضوع، فكتبت هٰذا التحقيق لرفع الاحتمال الأول، وتعيين أن الحديث موضوع، لكي لا يغتر من لا علم عنده بإشارة المنذري المحتملة، فيروي الحديث عملاً بما زعموه أنه من قواعد الحديث، وهو أن الحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال! فيُنْسَبُ بسبب ذٰلك إلى النبي ﷺ ما لم يقل!

٣٠٠ - (مَن قَرَأَ ﴿قُلْ هُو الله أحَدٌ﴾[١] مئتي مرةٍ؛ كَتَبَ الله لهُ ألفاً وخمس مئةِ حسنةٍ؛ إلا أنْ يكونَ عليهِ دينٌ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (١ / ٨٤٨ - ٨٤٩)، وعنه البيهقي في «الشعب» (١ / ٢ / ٣٥ / ٢)، والخطيب (٦ / ٢٠٤) من طريق أبي الربيع الزهراني: حدثنا حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً؛ حاتم هٰذا قال ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٢٧٠):

«منكر الحديث على قلته، يروي عن ثابت ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وهو الذي يروي عن ثابت عن أنس رفعه: من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾.. الحديث».

وقال البخاري:

«روى منكراً، كانوا يتقون مثل هٰؤلاء المشايخ».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٤٤) من طريق الخطيب، ثم قال:

«موضوع، حاتم لا يُحتج به بحال».

---

(١) سورة الإخلاص.

فتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٣٨) بأن الترمذي ومحمد بن نصر أخرجاه من طريقه بلفظ آخر، وهٰذ تعقُّب لا طائل تحته؛ كما هو بيِّن، واللفظ المشار إليه هو:

«من قرأ كل يوم مئتي مرة ﴿قل هو الله أحد﴾؛ محي عنه ذنوب خمسين سنة؛ إلا أن يكون عليه دين».

أخرجه الترمذي (٤ / ٥٠)، وابن نصر في «قيام الليّل» (ص ٦٦) من طريق محمد بن مرزوق: حدثني حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هٰذا حديث غريب».

أي: ضعيف. ولذا قال ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٥٦٨):

«إسناده ضعيف».

قلت: حاتم؛ لا يحل الاحتجاج به بحال؛ كما قال ابن حبان، وأورد ابن الجوزي حديثه هٰذا في «الموضوعات» باللفظ الذي قبله، والطريق واحدة.

ورواه الدارمي (٢ / ٤٦١) من طريق محمد الوطاء عن أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«. . . خمسين مرة؛ غفر له ذنوب خمسين سنة».

قلت: وأم كثير هٰذه؛ لم أعرفها، وكذا الراوي عنها محمد الوطاء، وفي «التفسير»: «محمد العطار» من رواية أبي يعلى، وقال ابن كثير:

«إسناده ضعيف».

وقد رُوي من طرق أخرى عن ثابت به بلفظ:

«غفرت له ذنوب مئتي سنة».

وهو منكر كما تقدم قريباً (رقم ٢٩٥).

٣٠١ - (مَن قرأَ ﴿قُلْ هُو اللهُ أحدٌ﴾[1] في مرضِهِ الذي يَموتُ فيهِ؛ لم يُفْتَنْ في قبرِهِ، وأمِنَ مِن ضَغْطَةِ القبرِ، وحَمَلَتْهُ الملائِكةُ يومَ القيامَةِ بأكُفِّها حتى تُجيزَهُ من الصِّراطِ إلى الجَنَّةِ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ٥٤ / ٢ / ٥٩١٣)، وأبو نعيم (٢ / ٢١٣) من طريق **أبي الحارث نصر بن حماد البلخي** قال: ثنا مالك بن عبدالله الأزدي قال: ثنا يزيد بن عبدالله بن الشخير العنبري عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد موضوع، المتهم به نصر هٰذا، وقد تفرد به؛ كما قال الطبراني. قال ابن معين:

«كذاب».

وشيخه مالك بن عبدالله الأزدي؛ لم أعرفه.

٣٠٢ - (كُنْتُ نبياً وآدَمُ بينَ الماءِ والطِّينِ).

موضوع. ومثله:

٣٠٣ - (كُنْتُ نبياً ولا آدَمَ ولا ماءَ ولا طينَ).

موضوع. ذكر هٰذا والذي قبله السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٠٣) نقلاً عن ابن تيمية، وأقره.

وقد قال ابن تيمية في رده على البكري (ص ٩):

«لا أصل له، لا من نقل ولا من عقل، فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل، فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الطين ماء

(١) سورة الإخلاص.

وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد.

ثم هٰؤلاء الضُّلَّال يتوهَّمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خُلِقَتْ قبل الذوات، ويستشهدون على ذٰلك بأحاديث مفتراة، مثل حديث فيه أنه كان نوراً حول العرش، فقال: يا جبريل! أنا كنت ذٰلك النور، ويدعي أحدهم أن النبي ﷺ كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل».

ويشير بقوله: «وإنما كان بين الروح والجسد» إلى أن هٰذا هو الصحيح في هٰذا الحديث، ولفظه:

«كنت نبياً، وآدم بين الروح والجسد».

وهو صحيح الإسناد كما بينته في «الصحيحة» (١٨٥٦).

وقال الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٣٣) بعد أن ذكر الحديثين:

«صرح السيوطي في «الدرر» بأنه لا أصل لهما، والثاني من زيادة العوام، وسبقه إلى ذٰلك الحافظ ابن تيمية، فأفتى ببطلان اللفظين، وأنهما كذب، وأقره في «النور». (كذا، ولعله «الذيل»)، والسخاوي في «فتاويه» أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظين قائلاً: وناهيك به اطلاعاً وحفظاً، أقر له المخالف والموافق، قال: وكيف لا يُعتمد كلامه في مثل هٰذا، وقد قال فيه الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه، وكأن السنة بين عينيه وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة».

٣٠٤ - (ما أكرَمَ شابٌّ شيخاً لسِنِّهِ؛ إلا قَيَّضَ الله لهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عندَ سنِّهِ).

منكر. رواه الترمذي (٣ / ١٥٢)، وأبو بكر الشافعي في «الرباعيات» (١ / ١٠٦ / ١ - ٢)، وعنه البيهقي في «الآداب» (٥٧ / ٥٣)، والعقيلي (٤٥٥)، وأبو

الحسن النعـالي في «جـزء من حديثه» (١٢٤ ـ ١٢٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٨ / ٦ / ١ ، ٢٢ / ٦٠ / ١)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٣٥ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨٥)، وزاهر الشحامي في «السباعيات» (٧ / ١٢ / ٢)، وأبو بكر بـن النَّقُّور في «الفوائد» (١ / ١٤٩ / ١)، وابن شاذان في «المشيخة الصغـرى» (٥٣ / ٢)، والخـطيب في «الفقيه والمتفقـه» (٢٧٧ / ١)، وعبـدالله العثماني الديباجي في «الأمالي» (١ / ٥٦ / ١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤ / ٢٤٩ / ٢)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٣٣ / ١)؛ كل هٰؤلاء أخرجوه عن يزيد بن بيان المعلم عن أبي الرحَّال عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي :

«هٰذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث هٰذا الشيخ : يزيد بن بيان».

وقال العقيلي :

«لا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به».

قلت: وهو ضعيف؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني : ضعيف. وقال البخاري : فيه نظر».

ثم ساق له هٰذا الحديث، وقال:

«قال ابن عدي : هٰذا منكر».

قلت: وشيخه أبو الرحال نحوه؛ قال أبو حاتم :

«ليس بقوي ، منكر الحديث».

وقال البخاري :

«عنده عجائب».

وقد أشار لضعفه ابن النَّقُّور، فقال عقب الحديث:

«إن هٰذا الحديث من مفاريد أبي الرحال خالد بن محمد الأنصاري، ولا يرويه عنه غير يزيد بن بيان، وفيهما نظر. ولا يُعرف لأبي الرحال عن أنس غير هٰذا الحديث الواحد، وهو مُقِلٌّ؛ له خمسة أحاديث».

٣٠٥ - (كُنْ ذَنَباً، ولا تَكُنْ رأساً).

لا أصل له فيما أعلم. وقد أفاد السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٥٤) أنه من كلام إبراهيم بن أدهم، أوصى به بعض أصحابه.

ثم رأيته في «الزهد» لأحمد (٢٠ / ٨٠ / ١) من قول شعيب، وهو ابن حرب المدائني الزاهد، توفي سنة (١٩٧هـ).

وهو كلام يمجُّه ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة، وحضها على معالي الأمور، والأخذ بالعزائم. فتأمل.

٣٠٦ - (لَعَنَ الله النَّاظِرَ إلى عورَةِ المؤمِنِ، والمنظورَ إليهِ).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (١٥ / ٢) عن **إسحاق بن نجيح** عن عباد بن راشد المنقري عن [الحسن] عن عمران بن حصين مرفوعاً، وقال:

«وإسحاق بن نجيح بيِّن الأمر في الضعفاء، وهو ممَّن يضع الحديث؛ قال ابن معين: هو من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث».

قال ابن عدي:

«وهٰذا الحديث عن عباد بن راشد عن الحسن موضوع».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٤٩) من أباطيل إسحاق هٰذا؛ تبعاً للذهبي في «الميزان».

ويغني عن هٰذا الحديث مثل قوله ﷺ:

«احفظ عورتك إلا عن زوجتك، وما ملكت يمينك. . . » الحديث.

وسنده حسن، وقد خرجته في «آداب الزفاف في السنة المطهرة» (ص ٣٤ - ٣٥) من الطبعة الثانية.

٣٠٧ - (لَأنْ أُطْعِمَ أخاً لي في اللهِ لقمَةً أَحَبُّ إليَّ مِن أنْ أتَصَدَّقَ بدِرْهَمَيْنِ، ولَدِرْهَمانِ أُعطيهما إيَّاهُ أحبُّ إليَّ من أنْ أتَصَدَّقَ بعشرينَ، ولَعشرونَ دِرْهَماً أُعطيها إياهُ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَعْتِقَ رَقَبَةً).

موضوع. رواه ابن بشران (٢٦ / ١٠٧) من طريق الحجاج: ثنا بشر عن الزبير عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، آفته من بشر، وهو ابن الحسين؛ كذاب، وهو في نسخة الزبير بن عدي (٥٤ / ٢).

ولكن الحديث رُوي بلفظ آخر، وهو:

٣٠٨ - (لأنْ أُطْعِمَ أخاً في اللهِ مسلماً لقمَةً أحبُّ إليَّ مِن أنْ أتَصَدَّقَ بدرهَمٍ، ولأنْ أُعطِيَ أخاً في اللهِ مسلماً درهماً أحبُّ إليَّ مِن أنْ أتصَدَّقَ بعشرةٍ، ولأن أُعطيَهُ عشرةً أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَعْتِقَ رَقَبَةً).

ضعيف. قال السيوطي في «الجامع الصغير»:

«رواه هناد، والبيهقي في «الشعب» عن بديل مرسلاً».

قال شارحه المناوي:

«وفيه الحجاج بن فُرافِصة؛ قال أبو زرعة: ليس بقوي. وأورده الذهبي في (الضعفاء والمتروكين)».

قلت: ومن طريقه رواه أبو القاسم الحلبي السراج في «حديث ابن السقاء» (٧ / ٧٦ / ٢) عنه عن أبي العلاء عن يزيد مرفوعاً.

كذا في الأصل: «يزيد»، ولم أعرفه، ولعله يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير، وحينئذ فهو بدل من «أبي العلاء»، فإنها كنية يزيد، وعليه فحرف «عن» بين الكنية والاسم مقحم من بعض الرواة، والله أعلم.

ثم رأيته في «الجامع» لابن وهب (ص ٣٣) عن الحجاج بن فرافصة عن أبي العلاء لم يجاوزه، وقد ذكر الذهبي في ترجمة الحجاج هٰذا حديثاً عنه عن يزيد الرقاشي عن أنس، فلعل يزيد في إسناد هٰذا الحديث هو الرقاشي، ويكون الحجاج رواه عنه بواسطة أبي العلاء هٰذا، فإن كان الأمر كما ذكرنا، فهٰذه علة أخرى في الحديث، فإن الرقاشي هٰذا ضعيف، والله أعلم.

ثم ترجَّح عندي أن (يزيد) محرف من (بُدَيل)، فقد رأيت الحديث في «مسند الفردوس» للديلمي؛ أورده في آخر حرف (لا) من طريق حجاج بن فرافصة عن أبي العلاء عن بديل بن ورقاء العدوي؛ رفعه.

ثم رأيته كذٰلك في «زهد هنَّاد» (١ / ٣٤٥ / ٦٤٣) من طريق الحجاج بن فرافصة: أخبرني أبو العلاء عن بديل مرفوعاً.

ثم وجدت له شاهداً أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٨٩ / ١ من الكواكب ٥٧٥): أنبأ عبيدالله الوصافي ابن الوليد عن أبي جعفر مرفوعاً به، إلا أنه قال في الجملة الأخيرة:

«ولأن أعطي أخاً لي في الله عشرة دراهم أحب إلي من أن أتصدق على مسكين بمئة درهم».

وهٰذا سند ضعيف، ومرسل.

ورواه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣١٦) عن الفضل بن موسى السيناني عن

الوصافي عن كرز بن وبرة مرفوعاً. وذكر أن ابن وبرة هٰذا كان معروفاً بالزهد والعبادة، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣٠٩ - (مَن أصْبَحَ والدُّنيا أكبَرَ هَمِّهِ؛ فليسَ مِن اللهِ في شيءٍ، ومَنْ لَمْ يَتَّقِ الله؛ فلَيْسَ مِن اللهِ في شيءٍ، ومَن لَمْ يَهْتَمَّ للمُسْلِمينَ عامةً؛ فليسَ منهُم).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٣١٧)، والخطيب في «تاريخه» (٩ / ٣٧٣) الشطر الأول منه من طريق **إسحاق بن بشر**: ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة عن حذيفة مرفوعاً. وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: إسحاق عدم، وأحسب الخبر موضوعاً».

قلت: وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٣٢) من طريق الخطيب، وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٣١٦ - ٣١٧) بطرق أخرى وشواهد ذكرها.

أما الطرق عن حذيفة، فاثنان آخران:

الأول: عن **أبان** عن **أبي العالية** عن حذيفة أراه رفعه. مثل رواية الخطيب.

قلت: وهٰذا إسناد لا يُستشهد به؛ لأن أبان - وهو ابن أبي عياش - كذبه شعبة وغيره، لكنه قد توبع؛ كما سيأتي بعد حديثين.

الآخر: عن **عبدالله بن سلمة** بن أسلم عن **عقبة بن شداد الجمحي** عن حذيفة رفعه.

وهٰذا سند ضعيف جداً؛ عبدالله هٰذا ضعفه الدارقطني، وقال أبو نُعيم: «متروك».

وعقبة؛ لا يُعرف؛ كما في «الميزان». وفيه جماعة آخرون لم أعرفهم.

وأما الشواهد؛ فهي من حديث ابن مسعود، وأنس، وأبي ذر، وكلها لا تصح، وقد ذكرتها عقب هٰذا:

٣١٠ - (مَن أصْبَحَ وهمُّهُ الدُّنيا؛ فليسَ مِن اللهِ في شيءٍ، ومَن لمْ يَهْتَمَّ بأمرِ المسلمينَ؛ فليسَ منهُم، ومَن أعطى الذِّلَّةَ مِن نفسِهِ طائعاً غير مكرَهٍ؛ فليس منا).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٩ / ١ / ٤٦٦ / ٢) من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً. وقال:

«تفرد به يزيد بن ربيعة».

أورده السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٣١٧)، وسكت عليه!

وأما الهيثمي؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٤٨):

«رواه الطبراني، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك».

وأشار المنذري (٣ / ٩) إلى تضعيفه.

قلت: وقد أنكر أبو حاتم أحاديثه عن أبي الأشعث؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ٢٦١)، وهٰذا منها؛ كما ترى، وقال الجوزجاني:

«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة».

٣١١ - (مَن أصْبَحَ وهمُّهُ غيرُ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ فليسَ مِن اللهِ في شيءٍ، ومَن لمْ يَهْتَمَّ للمسلمينَ؛ فليسَ منهُم).

موضوع. ابن بشران في «الأمالي» (٧ / ١٠٥ / ١) و(١٩ / ٣ / ٢)، والحاكم (٤ / ٣٢٠) من طريق إسحاق بن بشر: ثنا مقاتل بن سليمان عن حماد عن

إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد عن ابن مسعود مرفوعاً. سكت عليه الحاكم، وقال ابن بشران:

«هٰذا حديث غريب، تفرد به إسحاق بن بشر».

وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك»:

«إسحاق ومقاتل ليسا بثقتين، ولا صادقين».

قلت: إسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري؛ كذبه ابن المدني، والدارقطني؛ كما في «الميزان»، وساق له هٰذا الحديث، ثم قال عقبه:

«مقاتل أيضاً تالف».

قلت: وابن سليمان هٰذا هو البلخي؛ قال وكيع:

«كان كذاباً».

والحديث رُوي من حديث أنس، فقال أبو حامد الحضرمي الثقة في «حديثه» (١٥٦ / ٢): نا سليمان بن عمر: ثنا وهب بن راشد عن فرقد السبخي عن أنس مرفوعاً.

ومن هٰذا الوجه رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩ / ١٩٣ / ٢)، وأبو نعيم (٣ / ٤٨)، وقال:

«لم يروه عن أنس غير فرقد، ولا عنه إلا وهب بن راشد، ووهب وفرقد غير محتج بحديثهما وتفردهما».

قلت: فرقد ضعيف؛ لسوء حفظه، ووهب بن راشد؛ هو الرقي؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢ / ٢٧):

«سئل أبي عنه، فقال: منكر الحديث، حدث بأحاديث بواطيل».

وقال ابن حبان:

«لا يجوز الاحتجاج به بحال».

قلت: فالحمل عليه في هٰذا الحديث.

والراوي عنه سليمان بن عمر الرقي؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثقه ابن حبان (٨ / ٢٨٠).

وله طريق أخرى؛ ذكرها السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٣١٦) شاهداً لحديث حذيفة المتقدم من رواية ابن النجار بسنده عن عبدالله بن زبيد الأيامي عن أبان عن أنس مرفوعاً.

وسكت عنه السيوطي، وليس بجيد، فإن عبدالله بن زبيد غير معروف العدالة، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢ / ٦٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثقه ابن حبان (٧ / ٢٣).

وشيخه أبان ـ هو ابن أبي عياش ـ كذبه شعبة وغيره، فمثله لا يُستشهد به.

وله طريق أخرى عن أنس مختصراً بلفظ:

«من أصبح وأكبر همه الدنيا؛ فليس من الله عز وجل».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٦ / ١) عن الحارث بن مسلم الرازي ـ وكانوا يرونه من الأبدال ـ عن **زياد** عنه.

وهٰذا سند واه جداً؛ زياد هٰذا هو ابن ميمون الثقفي، وهو كذاب، ويحتمل أنه النميري، وهو ضعيف، انظر الحديث (٢٩٦).

والحارث؛ قال السليماني:

«فيه نظر».

وله شاهد عن علي.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «مسند موسى بن جعفر الهاشمي» (٧٠ / ١)، وفيه

موسى بن إبراهيم المروزي؛ كذبه يحيى بن معين.

وروي الحديث عن حذيفة، وأبي ذر، وابن مسعود، وتقدمت ألفاظهم قريباً، ومن ألفاظ حديث حذيفة:

٣١٢ - (مَن لا يَهْتَمُّ بأمرِ المسلمينَ؛ فليسَ منهم، ومَن لا يُصْبِحُ ويُمْسي ناصحاً للهِ ورسولِهِ ولكتابِهِ ولإمامِهِ ولعامَّةِ المسلمينَ؛ فليس منهم).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٨٨)، و«الأوسط» (٢ / ١٧١ / ١ / ٧٦٢٦)، وعنه أبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٥٢) من طريق **عبدالله بن أبي جعفر الرازي** عن أبيه عن الربيع عن أبي العالية عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى عن حذيفة إلا بهٰذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف من أجل عبدالله بن أبي جعفر وأبيه، فإنهما ضعيفان.

واقتصر الهيثمي في «المجمع» (١ / ٨٧) في إعلال الحديث على تضعيف الابن فقط، وهو قصور، فإن الأب أشد ضعفاً من الابن.

٣١٣ - (كانَ خَطيئةُ داودَ عليهِ السلامُ النَّظَرَ).

موضوع. رواه الديلمي بسنده عن مجالد بن سعيد [عن] الشعبي عن الحسن عن سمرة قال: قدم على النبي ﷺ وفد عبد القيس، وفيهم غلام ظاهر الوضاءة، فأجلسه النبي ﷺ خلف ظهره، وقال: فذكره.

قال ابن الصلاح في «مشكل الوسيط»:

«لا أصل لهٰذا الحديث».

وقال الزركشي في «تخريج أحاديث الشرح»:

«هٰذا حديث منكر، فيه ضعفاء، ومجاهيل، وانقطاع، قال: وقد استُدل على بطلانه بقوله ﷺ: إني أراكم من وراء ظهري».

كذا في «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ١٢٢ ـ ١٢٣)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (٣٠٨ / ١ ـ ٢).

قلت: والاستدلال المذكور فيه نظر؛ لأن رؤية النبي ﷺ من خلفه إنما هي في حالة الصلاة؛ كما تدل عليه الأحاديث الوارده في الباب، وليس هناك ما يدل على أنها مطلقة في الصلاة وخارجها. فتأمل.

وللحديث طريق أخرى؛ رواها أبو نعيم في «نسخة أحمد بن نبيط»، وهي موضوعة؛ كما سيأتي (برقم ٥٦٢).

ولعل الحديث أصله من الإسرائيليات التي كان يرويها بعض أهل الكتاب، تلقاها عنه بعض المسلمين، فوهم بعض الرواة، فرفعه إلى النبي ﷺ، فقد رأيت الحديث في «كتاب الورع» لابن أبي الدنيا (١٦٢ / ٢) موقوفاً على ابن جبير، فقال: نا محمد بن حسان السمتي عن خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير قال:

«كانت فتنة داود عليه السلام في النظر».

وهٰذا الإسناد فيه ضعف، وهو مع ذٰلك أولى من المرفوع.

وقصة افتتان داود عليه السلام بنظره إلى امرأة الجندي (أوريا) مشهورة مبثوثة في كتب قصص الأنبياء، وبعض كتب التفسير، ولا يشك مسلم عاقل في بطلانها؛ لما فيها من نسبة ما لا يليق بمقام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، مثل محاولته تعريض زوجها للقتل؛ ليتزوجها من بعده!

وقد رُويت هٰذه القصة مختصرة عن النبي ﷺ، فوجب ذكرها، والتحذير منها،

وبيان بطلانها، وهي :

٣١٤ - (إنَّ داودَ النبيَّ عليهِ السَّلامُ؛ حينَ نَظَرَ إلى المرأةِ، فهَمَّ بها، قَطَعَ على بَني إسرائيلَ بَعْثاً، وأوْحى إلى صاحِبِ البعْثِ، فقالَ: إذا حَضَرَ العَدُوُّ؛ فقَرِّبْ فُلاناً، وسمَّاهُ. قال: فقَرَّبَهُ بينَ يدي التابوتِ. قالَ: وكانَ ذٰلك التَّابوتُ في ذٰلكَ الزَّمانِ يُسْتَنْصَرُ بهِ، فمَنْ قُدِّمَ بينَ يدي التابوتِ؛ لم يَرْجِعْ حتى يُقْتَلَ أو يَنْهَزِمَ عنهُ الجيشُ الذي يُقاتِلُهُ، فقُتِلَ زوجُ المرأةِ، ونزلَ المَلَكانِ على داودَ، فقَصَّا عليهِ القصةَ).

باطل. رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» عن **يزيد الرقاشي** عن أنس مرفوعاً؛ كما في «تفسير القرطبي» (١٥ / ١٦٧). وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٣١):

«رواه ابن أبي حاتم، ولا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس، ويزيد، وإن كان من الصالحين؛ لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة».

قلت: **والظاهر أنه من الإسرائيليات** التي نقلها أهل الكتاب الذين لا يعتقدون العصمة في الأنبياء، أخطأ يزيد الرقاشي، فرفعه إلى النبي ﷺ، وقد نقل القرطبي (١٥ / ١٧٦) عن ابن العربي المالكي أنه قال:

«وأما قولهم: إنها لما أعجبته؛ أمر بتقديم زوجها للقتل في سبيل الله، فهٰذا باطل قطعاً، فإن داود ﷺ لم يكن ليريق دمه في غرض نفسه».

(تنبيه): تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في «تفسيره» لمثل هٰذا الحديث الباطل أن ما ذكره في أول كتابه «التفسير»: «أنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأثبتها متناً»؛ كما ذكره ابن تيمية[1]؛ ليس على عمومه، فليُعْلَم هٰذا.

---

(١) في «جواب أهل الإيمان» (ص ٢٦).

٣١٥ - (مَنْ أكَلَ مع مَغْفورٍ لهُ ؛ غُفِرَ لهُ).

كذب لا أصل له. قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً للذينَ كَفروا امرأَةَ نوحٍ وامرَأَةَ لوطٍ كانَتا تَحْتَ عبدَيْنِ مِن عِبادِنا صالِحَيْنِ فخانَتاهُما فلَمْ يُغْنِيا عنهُما مِن اللهِ شيئاً وقيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلينَ﴾[1] :

«وقد استدل بهٰذه الآية الكريمة بعض العلماء على ضعف الحديث الذي يأثره كثير من الناس: «من أكل مع مغفور له غُفر له». وهٰذا الحديث لا أصل له، وإنما يُروى هٰذا عن بعض الصالحين أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال: يا رسول الله! أنت قلت: من أكل. . . الحديث؟ قال: لا، ولكني الآن أقوله»!

وفي «المقاصد» قال شيخنا (يعني ابن حجر) :

«كذب موضوع».

وسبقه إلى ذٰلك ابن القيم في «المنار» (ص ٥١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث سُئل عنها (رقم ٣٢) من نسختي :

«هٰذا ليس له إسناد عند أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب المسلمين، إنما يروونه عن سنان، وليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفارُ والمنافقون».

٣١٦ - (ابدأ بأمِّكَ وأبيكَ، وأختِكَ وأخيكَ، والأدنى فالأدنى، ولا تَنْسَوُا الجيرانَ وذا الحاجَةِ).

ضعيف جداً بهٰذا التمام. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ١٥٠ / ٣١١) من طريق عباد بن أحمد العرزمي : ثنا عمي عن أبيه عن محمد بن سوقة عن

---

(١) التحريم : ١٠.

أبي رفاعة عن معاذ بن جبل قال:

أقبل رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! من أعطي من فضل ما خولني الله؟ قال: فذكره.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣ / ١٢٠):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عباد بن أحمد العرزمي، وهو ضعيف».

قلت: فتعقبه أخونا حمدي السلفي في تعليقه على «المعجم»، فقال:

«قلت: بل هو متروك».

أقول: ولقد أصاب جزاه الله خيراً، فإن العرزمي هٰذا لم يترجم إلا بقول الدارقطني فيه:

«متروك».

فهو شديد الضعف.

وعمه؛ الظاهر عندي أنه عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله العرزمي، فإنهم ذكروا أنه يروي عن أبيه؛ قال في «الميزان»:

«ضعفه الدارقطني، وقال أبو حاتم: ليس بقوي».

قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال (٧ / ٩١):

«يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه».

قلت: وأبوه محمد بن عبيدالله العرزمي متروك أيضاً، وهو مترجم في «التهذيب»، وغيره.

والحديث قد ثبت من حديث طارق المحاربي مرفوعاً نحوه؛ دون قوله:

«ولا تنسوا الجيران وذا الحاجة».

ولذلك خرجته هنا، وحديث طارق مخرج في «إرواء الغليل» مع أحاديث أخرى بمعناه (٨٣٤).

(تنبيه): كان هنا في الطبعة السابقة حديث آخر بلفظ:

«إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع في الآخرة».

فنقلته إلى «الصحيحة» (٣٤٣)؛ لأني وجدت له ما يقويه بلفظه عند ابن ماجه، وبنحوه عند آخرين، فاقتضى التنبيه. وقد كنت نبهت على هذا في فهرس بعض الطبعات التي طُبعت على طريقة الأوفست بواسطة المكتب الإسلامي، والله تعالى هو المسؤول أن يسدد خطانا، وأن يعصمنا من الزلل، ومن كل ما لا يرضيه.

٣١٧ - (إنَّ موسى بنَ عمرانَ مرَّ برجلٍ وهو يضْطَرِبُ، فقامَ يَدْعو لهُ أنْ يعافِيَهُ، فقيلَ لهُ: يا موسى! إنَّه ليس الذي يصيبهُ خبطٌ من إبْليسَ، ولكنَّهُ جوَّعَ نفسَهُ لي، فهوَ الذي تَرى، إنِّي أنْظُرُ إليهِ كلَّ يومٍ مراتٍ أتَعَجَّبُ من طاعَتِهِ لي، فمُرْهُ، فَلْيَدْعُ لكَ، فإنَّ لهُ عندي كُلَّ يومٍ دعوةً).

ضعيف. رواه الطبراني (٣ / ١٣٢ / ١): حدثنا جبرون بن عيسى المقرىء: نا يحيى بن سليمان الحفري: نا فضيل بن عياض عن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن طريقه رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦)، وقال:

«هذا حديث غريب، لم يروه عن فضيل إلا يحيى بن سليمان، وفيه مقال».

قلت: والراوي عنه جبرون؛ لم أعرفه، ولم يزد الدارقطني في «المؤتلف» (٢ / ٨٤٩) على قوله فيه:

«كان يحدث بمصر عن يحيى بن سليمان الحفري نسخة. . .».

والله أعلم.

٣١٨ - (لِكُلِّ شيءٍ زَكاةٌ، وزَكاةُ الدَّارِ بيتُ الضِّيافَةِ).

موضوع. عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للرافعي عن ثابت، وذكره في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١١٤) من رواية ابن أبي شريح في جزء ميني (كذا، ولعله «بيبىٰ»): حدثنا أحمد بن عثمان النهرواني: حدثني عبدالله بن عبدالقدوس أبو صالح الكرخي: حدثنا عاصم بن علي: حدثنا شعبة عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال السيوطي:

«أورده أبو سعيد النقاش في «الموضوعات»، وقال: وضعه أحمد أو شيخه».

وأقره في «الميزان» (١ / ١١٨).

وأورده الجوزقاني في «الأباطيل» (٢ / ٦٤)، وقال:

«حديث منكر، وعبدالله بن عبدالقدوس مجهول».

قلت: لكن له طريق أخرى عن ثابت، رواه ابن عساكر (١٤ / ١٣ / ٢) عن **أبي طالب عيسى** بن **محمد الباقلاني** بسنده الصحيح عن حماد بن سلمة عن ثابت به. ساقه في ترجمة الباقلاني هٰذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو آفته. والله أعلم.

قلت: ثم وجدت له طريقاً ثالثة عن أنس. أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (**٣٦٣**) عن ابن عدي: حدثني **محمد بن القاسم بن شريح أبو** سعيد بجرجان: حدثنا العباس بن محمد الدامغاني: حدثنا **علي بن الحسين الكوفي**: حدثنا عقبة بن الزبير: حدثنا **علي بن عاصم** عن حميد الطويل عن أنس به.

أورده في ترجمة محمد بن القاسم هٰذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وابن

عاصم ضعيف، وعلي بن الحسين رافضي.

٣١٩ - (سبعَةٌ لا يَنْظُرُ الله عزَّ وجَلَّ إليهِمْ يومَ القِيامَةِ، ولا يُزَكِّيهِم، ويقولُ: ادْخُلوا النَّارَ معَ الدَّاخِلينَ: الفاعِلُ، والمَفْعولُ بهِ، والنَّاكِحُ يَدَهُ، وناكِحُ البَهيمَةِ، وناكِحُ المرأَةِ في دُبُرِها، وناكِحُ المرأةِ وابْنَتِها، والزَّاني بحَليلَةِ جارِهِ، والمؤذي لجارِهِ حتى يَلْعَنَهُ).

ضعيف. رواه ابن بشران (٨٦ / ١ - ٢) من طريق **عبدالله بن لهيعة** عن **عبدالرحمن بن زياد** بن أَنْعُم عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة وشيخه الإفريقي، فإنهما ضعيفان من قبل حفظهما.

وقد أورد المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٩٥) قطعة من الحديث، وقال:

«رواه ابن أبي الدنيا والخرائطي وغيرهما».

وأشار لضعفه.

٣٢٠ - (كَما تَكونوا يُوَلَّى عليكُمْ).

ضعيف. أخرجه الديلمي من طريق يحيى بن هاشم عن يونس بن [أبي] إسحاق عن أبيه عن جده عن أبي بكرة مرفوعاً.

والبيهقي في «الشعب» من طريق يحيى عن يونس بن [أبي] إسحاق عن أبي إسحاق مرسلاً.

ويحيى في عداد من يضع.

لكن له طريق أخرى عند ابن جميع في «معجمه» (ص ١٤٩)، والقضاعي في «مسنده» (٤٧ / ١) من جهة **أحمد** بن **عثمان الكرماني** عن المبارك بن فَضالة عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً.

قال ابن طاهر:

«والمبارك، وإن ذكر بشيء من الضعف؛ فالتهمة على مَن رواه عنه، فإن فيهم جهالة».

كذا في «المناوي».

وقال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤ / ٢٥):

«وفي إسناده إلى مبارك مجاهيل».

قلت: ومن هٰذا الوجه رواه السلفي في «الطيوريات» (١ / ٢٨٢).

ثم إن الحديث معناه غير صحيح على إطلاقه عندي، فقد حدثنا التاريخ تولِّي رجل صالح عقب أمير غير صالح، والشعب هو هو!

٣٢١ - (مَن وُلِـدَ لهُ مولودٌ، فأذَّنَ في أذُنِهِ اليُمْنى، وأقامَ في أذُنِهِ اليُسْرى؛ لم تَضُرَّهُ أمُّ الصِّبْيانِ).

موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤ / ١٦٠٢)، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٠ / ٦١٧)، وكذا ابن عساكر (١٦ / ١٨٢ / ٢) من طريق أبي يعلى، وابن بشـران في «الأمالي» (٨٨ / ١)، وأبو طاهر القرشي في «حديث ابن مروان الأنصـاري وغيره» (٢ / ١) من طريق **يحيى بن العـلاء الرازي** عن **مروان بن سليمان** عن طلحة بن عبيدالله العقيلي عن الحسين بن علي مرفوعاً.

قلت: وهٰـذا سنـد موضـوع، يحيى بن العـلاء، ومروان بن سالم؛ يضعان الحديث.

وعزاه ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٩) للبيهقي، ثم قال:

«وقال: إسناده ضعيف».

قلت: وفيه تساهُلٌ لا يخفى.

ونحوه قول الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٥٩):

«رواه أبو يعلى، وفيه مروان بن سليمان الغفاري، وهو متروك».

فتعقبه المناوي في «شرح الجامع الصغير» بقوله:

«وأقول: تعصيب الجناية برأسه وحده يؤذن بأنه ليس فيه من يُحمل عليه سواه، والأمر بخلافه، ففيه يحيى بن العلاء البجلي الرازي؛ قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»: قال أحمد: كذاب وضاع. وقال في «الميزان»: قال أحمد: كذاب يضع. ثم أورد له أخباراً هٰذا منها».

قلت: وقد خفي وضع هٰذا الحديث على جماعة ممَّن صنَّفوا في الأذكار والأوراد؛ كالإمام النووي رحمه الله، فإنه أورده في كتابه برواية ابن السني، دون أن يشير ولو إلى ضعفه فقط، وسكت عليه شارحه ابن علان (٦ / ٩٥)، فلم يتكلم على سنده بشيء! ثم جاء ابن تيمية من بعد النووي، فأورده في «الكلم الطيب»[1]، ثم تبعه تلميذه ابن القيم، فذكره في «الوابل الصيب»؛ إلا أنهما قد أشارا إلى تضعيفه بتصديرهما إياه بقولهما: «ويُذكر»، وهٰذا وإن كان يرفع عنهما مسؤولية السكوت عن تضعيفه، فلا يرفع مسؤولية إيراده أصلاً، فإن فيه إشعاراً أنه ضعيف فقط، وليس بموضوع، وإلا لما أورداه إطلاقاً، وهٰذا ما يفهمه كل من وقف عليه في كتابيهما.

ولا يخفى ما فيه، فقد يأتي من بعدهما من يغتر بصنيعهما هٰذا ـ وهما الإمامان الجليلان ـ فيقول: لا بأس، فالحديث الضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال! أو

---

(١) وقد طبع بتحقيقنا عدة مرات، فانظر الحديث (٢١١ ـ فصل ٤٤).

يعتبره شاهداً لحديث آخر ضعيف يقويه به، ذاهلاً عن أنه يشترط في هٰذا أو ذاك أن لا يشتد ضعفه.

وقد رأيت من وقع في شيء مما ذكرت، فقد روى الترمذي بسند ضعيف عن أبي رافع قال:

«رأيت رسول الله ﷺ أذَّن في أُذُنِ الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة».

وقال الترمذي:

«حديث صحيح، والعمل عليه».

فقال شارحه المباركفوري بعد أن بيَّن ضعف إسناده مستدلاً عليه بكلمات الأئمة في رواية عاصم بن عبيدالله:

«فإن قلت: كيف العمل عليه وهو ضعيف؟ قلت: نعم، هو ضعيف، لكنه يعتضد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، الذي رواه أبو يعلى الموصلي، وابن السني»!

فتأمل كيف قوَّى الضعيف بالموضوع، وما ذٰلك إلا لعدم علمه بوضعه، واغتراره بإيراده من ذكرنا من العلماء، وكدت أن أقع أنا أيضاً في مثله، فانتظر!

نعم، يمكن تقوية حديث أبي رافع بحديث ابن عباس:

«أن النبي ﷺ أذَّن في أُذُنِ الحسن بن علي يوم ولد، وأقام في أذنه اليسرى».

أخرجه البيهقي في «الشعب» مع حديث الحسن بن علي، وقال:

«وفي إسنادهما ضعف». ذكره ابن القيم في «التحفة» (ص ١٦).

قلت: فلعل إسناد هٰذا خير من إسناد حديث الحسن، بحيث إنه يصلح شاهداً لحديث رافع، والله أعلم.

فإذا كان كذٰلك؛ فهو شاهد للتأذين، فإنه الذي ورد في حديث أبي رافع، وأما

الإقامة؛ فهي غريبة، والله أعلم.

وأقول الآن وقد طبع «الشعب»: إنه لا يصلح شاهداً؛ لأن فيه كذاباً ومتروكاً، فعجبت من البيهقي ثم ابن القيم كيف اقتصرا على تضعيفه، حتى كدت أن أجزم بصلاحيته للاستشهاد! فرأيت من الواجب التنبيه على ذلك وتخريجه فيما يأتي (٦١٢١).

٣٢٢ - (سألتُ ربِّي عزَّ وجلَّ أنْ لا يُدْخِلَ أحداً مِن أهلِ بيتِي النَّارَ فأعْطانيها).

موضوع. أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٥٦ / ١): أخبرنا أبو سهل أحمد ابن محمد بن عبدالله بن زياد القطان: ثنا **محمد بن يونس**: ثنا أبو علي الحنفي: ثنا إسرائيل عن **أبي حمزة الثمالي** عن أبي رجاء عن عمران بن حصين مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع. أبو حمزة الثمالي اسمه ثابت بن أبي صفية؛ ليس بثقة؛ كما قال النسائي وغيره. ومحمد بن يونس، هو الكديمي، وهو وضاع مشهور.

وقد أساء السيوطي، فأورده في «الجامع الصغير»، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، إلا أنه قال:

«وأخرجه ابن سعد، والملا في «سيرته»، وهو عند الديلمي وولده بلا سند».

وأما في «التيسير»؛ فقال:

«إسناده ضعيف»!

٣٢٣ - (ما عَلِمَ اللهُ مِن عبدٍ نَدامَةً على ذَنْبٍ؛ إلا غَفَرَ لهُ قبلَ أنْ يَسْتَغْفِرَ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٢٥٣) من طريق **هشام بن زياد** عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«قلت: بل هشام متروك».

وقال ابن حبان (٣ / ٨٨):

«يروي الموضوعات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات، حتى يسبق إلى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به».

وله طريق أخرى بلفظ:

«ما أذنب عبد...».

قلت: وهو موضوع أيضاً، وسيأتي برقم (٧٧٧)، والأول من موضوعات «الجامع»!

٣٢٤ - (مَن أذْنَبَ ذَنْباً، فَعَلِمَ أنَّ لهُ ربّاً؛ إنْ شاءَ أنْ يَغْفِرَهُ لهُ؛ غَفَرَهُ لهُ، وإنْ شاءَ؛ عذَّبَه؛ كانَ حقّاً على اللهِ أنْ يَغْفِرَ لهُ).

موضوع. أخرجه أبو الشيخ في «أحاديثه» (١٨ / ٢)، والطبراني في «حديثه عن النسائي» (٣١٣ / ١)، وابن حبان في «الثقات» (٢ / ١٥٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤ / ٢٤٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٨ / ٢٨٦)، ومُشْرِق بن عبدالله الفقيه في «حديثه» (٦٠ / ٢) من طريق جابر بن مرزوق المكي عن عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عمر بن الخطاب عن أبي طوالة عن أنس مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله، ومَن جابرٌ حتى يكون حجة؟! بل هو نكرة، وحديثه منكر».

وقال في ترجمة جابر من «الميزان»:

«متهم، حدث عنه قتيبة بن سعيد، وعلي بن بحر، بما لا يشبه حديث الثقات. قاله ابن حبان».

قلت: ومع ذٰلك ذكره السيوطي في «الجامع»! ويغني عنه ما أخرجه الحاكم قُبيل هٰذا عن أبي هريرة مرفوعاً:

«إن عبداً أصاب ذنباً، فقال: يا رب! أذنبتُ ذنباً، فاغفره لي. فقال ربه عز وجل: علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب، ويأخذ به، فغفر له . . . » الحديث، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

لكن استدراكه على الشيخين وهم؛ كما كنت ذكرت في تعليقي على «صحيح الجامع» (٢٠٩٩)، فقد أخرجه البخاري (رقم ٧٥٠٧)، ومسلم (٨ / ٩٩)، وأحمد أيضاً (٢ / ٢٩٦ و٤٠٥ و٤٩٢).

٣٢٥ - (مَنْ أذْنَبَ ذنباً؛ فعَلِمَ أنَّ الله قَدِ اطَّلَعَ عليهِ؛ غُفِرَ لهُ، وإن لم يَسْتَغْفِرْ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٧٢ / ١ / ٤٦٣٣) من طريق إبـراهيم بن هراسة عن حمزة الزيات عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً. قال الهيثمي (١٠ / ٢١١):

«وفيه إبراهيم بن هراسة، وهو متروك».

قلت: وكذبه أبو داود، وغيره، وانظر الحديث قبله.

ومما يُبْطِل هٰذه الأحاديث الأربعة، ما تقرر في الشريعة أن النجاة لا تكون

بمجرد الندم والعلم أن الله مطَّلع على المذنب، بل لا بد من التوبة النصوح.

وسوف يأتي حديث آخر بهٰذا المعنى (٦١٧٢).

٣٢٦ - (مَنْ تَمَسَّكَ بسُنَّتي عندَ فَسادِ أمَّتي؛ فلهُ أجْرُ مئةِ شهيدٍ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي في «الكامل» (٩٠ / ٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٩٣ / ١ و ١٤١ / ٢) عن **الحسن بن قتيبة**: أنا **عبدالخالق بن المنذر** عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً، وعلته الحسن بن قتيبة؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«هالك؛ قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم».

قلت: وشيخه ابن المنذر؛ لا يعرف.

وقد عزاه المنذري في «الترغيب» (١ / ٤١) للبيهقي من طريق الحسن هٰذا.

وروي الحديث بلفظ آخر أقرب من هٰذا، وهو:

٣٢٧ - (المُتَمَسِّكُ بسُنَّتي عندَ فَسادِ أُمَّتي لهُ أجرُ شهيدٍ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٠٠) من طريق الطبراني - وهٰذا في «الأوسط» (٢ / ٣١ / ٥٧٤٦) -: ثنا **محمد بن** أحمد بن أبي خيثمة: ثنا محمد ابن صالح العذري: ثنا [عبدالمجيد بن] عبدالعزيز بن أبي رواد عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«غريب من حديث عبدالعزيز عن عطاء».

كذا قال! وزاد الطبراني:

«تفرد به ابنه عبدالمجيد».

قلت: وهو مختلف فيه، وفي «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

ومحمد بن صالح العذري ـ بالذال المعجمة أو المهملة ـ؛ لم أعرفه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٧٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه محمد بن صالح العدوي (كذا)، ولم أر من ترجمه، وبقية رجاله ثقات».

ومنه تعلم أن قول المنذري (١ / ٤١):

«وإسناده لا بأس به».

ليس كما ينبغي.

ويغني عنه حديث:

«إن من ورائكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم...» الحديث.

وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٩٤).

٣٢٨ - (مَن غَدا في طَلَبِ العِلْمِ؛ صَلَّتْ عليه المَلائِكَةُ، ويُورِكَ لهُ في مَعاشِهِ، ولم يُنْتَقَصْ مِن رِزْقِهِ، وكانَ عليهِ مُباركاً).

موضوع. ابن بشران (١٥٤ / ٢)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ٤٥) معلقاً من طريق **أبي زكريا يحيى بن هاشم**: ثنا مسعر بن كدام عن **عطية** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ يحيى بن هاشم؛ كذبه ابن معين وغيره.

وعطية العوفي؛ ضعيف مدلس.

ثم وجدت ليحيى متابعاً ضعيفاً جداً، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٦): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق الأنصاري قال: حدثنا مسعر بن كدام به. وقال العقيلي:

«هٰذا حديث باطل، ليس له أصل، وليس هٰذا الشيخ (يعني: الأنصاري) ممن يقيم الحديث».

ومن هٰذا الوجه ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٣)، وقال:

«أورده ابن الجوزي في «العلل الموضوعات»[1].

٣٢٩ - (رَحِمَ الله أخي يوسُفَ، لوْ لَمْ يَقُلْ: ﴿اجْعَلْني على خَزائِنِ الأرْضِ﴾[2]؛ لاسْتَعْمَلَهُ مِن ساعَتِهِ، ولكنَّه أُخِّرَ لذٰلكَ سنةً).

موضوع. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤ / ٩٠):

«أخرجه الثعلبي عن ابن عباس من رواية إسحاق بن بشر عن جويبر عن الضحاك عنه، وهٰذا إسناد ساقط».

ومن طريق الثعلبي رواه الواحدي في «تفسيره» (٩٣ / ١).

---

(١) كذا الأصل، وأظنه خطأ، والصواب: «العلل المتناهية»، فإن لابن الجوزي كتابين: **أحدهُما**: «الأحاديث الموضوعة» الذي وضع عليه السيوطي كتابه «اللآلىء المصنوعة». **والآخر**: «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وهو المراد هنا، فإنه فيه (١ / ٧٣). والله أعلم.

(٢) يوسف: ٥٥.

٣٣٠ - (سألْتُ الله أنْ يَجْعَلَ حِسابَ أمَّتي إليَّ ؛ لئلَّا تُفْتَضَحَ عندَ الأمَمِ ، فأوحى الله إليَّ : يا محمدُ! بل أنا أُحاسِبُهُم ، فإنْ كانَ منهُم زَلَّةً سَتَرْتُها عنكَ لِئلا تُفْتَضَحَ عندَكَ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ١٠١) بسنده عن أبي بكر النقاش عن الحسن بن الصقر عن يوسف بن كثير عن داود بن المنذر عن بشر بن سليمان الأشعبي عن الأعرج عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به. وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٧٩) من رواية الديلمي، ثم قال:

«النقاش متهم».

قلت: ومع هذا فقد ذكره في كتابه «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن أبي هريرة! وسكت عليه شارحه المناوي، فلم يزد على قوله:

«ورواه ابن شادني وغيره».

كذا! وكأنه لم يقف على إسناده، وإلا لم يجز له السكوت عليه، ولا أن يقتصر على تضعيف إسناده في كتابه الآخر: «التيسير».

ثم ذكره السيوطي من رواية ابن النجار عن أنس بن مالك نحوه.

وفيه محمد بن أيوب الرقي ؛ قال ابن حبان:

«كان يضع الحديث».

وأورده ابن عراق أيضاً في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» (ق ٤٠٠ / ١).

٣٣١ - (أنا ابنُ الذَّبيحَيْنِ).

لا أصل له بهذا اللفظ. وفي «الكشف» (١ / ١٩٩):

«قال الزيلعي وابن حجر في «تخريج الكشاف»: لم نجده بهذا اللفظ».

قلت: الحديث في «التخريج» (٤ / ١٤١)، ونص ابن حجر فيه:

«قلت: بيض له ـ يعني: الزيلعي ـ وقد أخرجه».

قلت: كذا قال، والظاهر أنه ترك بياضاً في الأصل بعد قوله: «أخرجه»؛ لإملائه فيما بعد، فلم يتمكن، وكأنه كان يظن أن له أصلاً، فلم يجده، والله أعلم.

وقد وجدت الحاكم قد علق هذا الحديث مجزوماً بنسبته إلى النبي ﷺ، فقال في «المستدرك» (٢ / ٥٥٩) بعد أن روى أثرين عن ابن عباس وابن مسعود أن الذبيح هو إسحاق:

«وقد كنت أرى مشايخ الحديث قبلنا وفي سائر المدن التي طلبنا الحديث فيه، وهم لا يختلفون أن الذبيح إسماعيل، وقاعدتهم فيه قول النبي ﷺ: «أنا ابن الذبيحين»، إذ لا خلاف أنه من ولد إسماعيل، وأن الذبيح الآخر أبوه الأدنى عبدالله ابن عبدالمطلب، والآن؛ فإني أجد مصنفي هذه الأدلة يختارون قول من قال: إنه إسحاق».

قلت: فلعل الحاكم يشير بالحديث المذكور إلى ما أخرجه قبل صفحات (٢ / ٥٥١) من طريق عبدالله بن محمد العتبي: ثنا عبدالله بن سعيد [عن] الصنابحي قال:

حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل. وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح. فقال معاوية: سقطتم على الخبير، كنا عند رسول الله ﷺ، فأتاه الأعرابي، فقال: يا رسول الله! خلفت البلاد يابسة، والماء يابساً، هلك المال، وضاع العيال، فعد عليَّ بما أفاء الله عليك **يا ابن الذبيحين!** فتبسم رسول الله ﷺ، ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين! **وما الذبيحان؟** قال: إن عبدالمطلب لما أمر بحفر زمزم؛ نذر لله إن سهل

الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم، فأسهم بينهم، فخرج السهم لعبدالله، فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم، وقالوا: أرْضِ ربَّك، وآفْدِ ابنك. قال: ففداه بمئة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني.

وسكت عليه الحاكم. لكن تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: إسناده واه».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ١٨) بعد أن ذكره من هٰذا الوجه من رواية ابن جرير:

«وهٰذا حديث غريب جداً».

وأما ما في «الكشف» نقلاً عن «شرح الزرقاني» على «المواهب»:

«والحديث حسن، بل صححه الحاكم والذهبي لتقوِّيه بتعدد طرقه»!

فوهم فاحش، فإنما قال الزرقاني هٰذا في حديث: «الذبيح إسحاق»، وفيه مع ذٰلك نظر كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم إن صاحب «الكشف» عقب على ما سبق بقوله:

«وأقول: فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في «سيرته» عن السيوطي أن هٰذا الحديث غريب، وفي إسناده من لا يُعرف».

قلت: وقد عرفت أن الطرق المشار إليها في كلام الزرقاني ليست لهٰذا الحديث، فقد اتفق الذهبي والسيوطي على تضعيفه.

ومن جهل الدكتور القلعجي أنه جزم بنسبة حديث الترجمة إلى النبي ﷺ في تعليقه على «ضعفاء العقيلي» (٣ / ٩٤)، ثم ساق عقبه حديث الحاكم، وسكت عنه متجاهلاً تعقُّب الذهبي! وبناء على جزمه؛ ذكره في «فهرس الأحاديث الصحيحة» الذي وضعه في آخر الكتاب (ص ٥٠٥)!

٣٣٢ - (الذَّبيحُ إسحاقُ).

ضعيف. عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للدارقطني في «الأفراد» عن ابن مسعود، والبزار وابن مردويه عن العباس بن عبدالمطلب، وابن مردويه عن أبي هريرة.

قلت: **حديث ابن مسعود**؛ رواه الطبراني أيضاً، وفيه مدلس وانقطاع، ولفظه: «أكرم الناس. . .»، وسيأتي بتمامه قريباً، وقد رواه الحاكم (**١ / ٥٥٩**) عنه مرفوعاً بلفظ «الجامع»، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

وتعقبه الذهبي بأن فيه سنيد بن داود، ولم يكن بذاك.

قلت: قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٤ / ١٧) بعد أن ذكره موقوفاً عليه:

«وهٰذا صحيح عن ابن مسعود».

قلت: فلعله جاء من طريق غير سنيد.

وحديث العباس؛ رواه البزار في «مسنده» (٣ / ١٠٣ / ٢٣٥٠)، وأبو الحسن الحربي في «الثاني من الفوائد» (١٧٠ / ٢) عن **المبارك بن فضالة عن الحسن** عن الأحنف بن قيس عن العباس مرفوعاً باللفظ المذكور أعلاه.

وهٰذا سند ضعيف، الحسن مدلس وقد عنعنه، والمبارك فيه ضعف؛ كما تقدم مراراً، وبه أعله الهيثمي، فقال:

«رواه البزار، وفيه مبارك بن فضالة، وقد ضعفه الجمهور».

قلت: ومع ضعفه فقد اضطرب في روايته، فمرة رفعه؛ كما في هٰذه الرواية، ومرة أوقفه على العباس؛ كما رواه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (١٣ / ١٤٣ / ٢)، وابن أبي حاتم، وكذٰلك رواه جماعة عن المبارك به عن العباس موقوفاً؛ كما قال البزار.

وقال الحافظ ابن كثير (٤ / ١٧):

«وهٰذا أشبه وأصح».

قال الزْرقاني (١ / ٩٧):

«وتعقبه السيوطي بأن مباركاً قد رفعه مرة، فأخرجه البزار عنه مرفوعاً».

قلت: وهٰذا تعقُّب ضعيف؛ لأن مباركاً ليس بالحافظ الضابط حتى تُقبل زيادته على نفسه، بل اضطرابه في روايته دليل على ضعفه؛ كما لا يخفى.

وقد روي من طريق أخرى عن العباس، وسيأتي قريباً برقم (٣٣٥) بلفظ:

«قال داود ﷺ: أسألك بحق آبائي . . .».

وحديث **أبي هريرة**؛ رواه ابن أبي حاتم أيضاً، والطبراني في حديث طويل سيأتي مع بيان علته قريباً.

وروي من حديث **أبي سعيد الخدري** أيضاَ. أخرجه العقيلي (٢٦١) وقال:

«إنه غير محفوظ».

وسوف يأتي إن شاء الله بلفظ:

«إن داود سأل ربه . . .».

وبالجملة؛ فطرق هٰذا الحديث كلها ضعيفة؛ ليس فيها ما يصلح أن يحتج به، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، والغالب أنها إسرائيليات رواها بعض الصحابة ترخصاً، أخطأ في رفعها بعض الضعفاء.

وقد أشار لضعفِه القسطلاني في «المواهب»؛ بقوله:

«إن صح».

وتعقبه الزرقاني بهٰذه الطرق، وزعم أن حديث العباس رواه الحاكم من طرق

عنه، وصححه على شرطهما، وقال الذهبي: صحيح.

وفي هٰذا الزعم أوهام كثيرة، سيأتي التنبيه عليها عند الكلام على حديث العباس باللفظ الآخر رقم (٣٣٦).

ثم قال الزرقاني (١ / ٩٨):

«فهٰذه أحاديث يعضد بعضها بعضاً، فأقل مراتب الحديث أنه حسن، فكيف وقد صححه الحاكم والذهبي»!

قلت: الذهبي لم يصححه. والحاكم وهِمَ في تصحيحه كما سيأتي بيانه. والطرق فيها ضعف، واضطراب، واحتمال كون متونها إسرائيليات، بل هو الغالب؛ كما سبق، فهٰذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضاً، ولا سيما وقد ذهب المحققون من العلماء؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم إلى أن الصواب في الذبيح أنه إسماعيل عليه السلام، قال ابن القيم في «الزاد» (١ / ٢١):

«وأما القول بأنه إسحاق؛ فباطل بأكثر من عشرين وجهاً، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول: هٰذا القول إنما هو متلقًّى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه أن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره، وفي لفظ: وحيده. ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده . . . وكيف يسوغ أن يقال: إن الذبيح إسحاق، والله تعالى قد بشر أم إسحاق به، وبابنه يعقوب، فقال تعالى عن الملائكة أنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى: ﴿لا تَخَفْ إنَّا أُرْسِلْنا إلى قومِ لوطٍ وامرأتُهُ قائِمَةٌ فضَحِكَتْ فبَشَّرْناها بإسحاقَ ومِن وراءِ إسْحاقَ يَعقوبَ﴾ [هود: ٧١]، فمحال أن يبشرها بأنه يكون له ولد، ثم يأمر بذبحه . . .».

ثم ذكر وجوهاً أخرى في إبطال أنه إسحاق، وتصويب أنه إسماعيل، فليراجعها من شاء.

٣٣٣ - (إنَّ الله تبارَكَ وتعالى خَيَّرني بينَ أنْ يَغْفِرَ لِنصْفِ أمَّتي، وبينَ أنْ يُجيبَ شفاعَتي، فاخْتَرْتُ شفاعتي، ورجوتُ أنْ تكونَ أعَمَّ لأمَّتي، ولولا الذي سبقَني إليهِ العبدُ الصالحُ؛ لتَعَجَّلْتُ فيها دَعْوتي، إنَّ الله تعالى لمَّا فرَّجَ عن إسْحاقَ كَرْبَ الذَّبْحِ؛ قيلَ لهُ: يا إسحاقُ! سَلْ تُعْطَ، فقالَ: أما والذي نَفسي بيدِهِ لأتَعَجَّلَنَّها قبلَ نَزَغاتِ الشَّيطانِ: اللهُمَّ مَن ماتَ لا يُشْرِكُ بكَ شيئاً؛ فاغْفِرْ لهُ، وأدْخِلْهُ الجَنَّةَ).

منكر. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي: حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا **عبدالرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً. كذا في «تفسير ابن كثير» (٤ / ١٦)، وقال:

«هٰذا حديث غريب منكر، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث، وأخشى أن يكون في الحديث زيادة مدرجة، وهي قوله: إن الله لما فرج عن إسحاق. . . إلخ، والله أعلم».

قلت: وما خشي ابن كثير بعيد، فإن الزيادة المذكورة لها صلة تامة بقوله قبلها: «ولولا الذي. . .»، فهي كالبيان له، والله أعلم.

وعبدالرحمن بن زيد ضعيف جداً؛ قال الحاكم:

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

قلت: وهو راوي حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وهو حديث موضوع؛ كما سبق بيانه في الحديث (رقم ٢٥).

وذكرت هناك احتمال كونه من الإسرائيليات، أخطأ في روايته عبدالرحمن بن

زيد، فرفعه إلى النبي ﷺ. وأقول هنا:

إن هٰذه الزيادة في الحديث هي من الإسرائيليات أيضاً، بدليل أن كعب الأحبار حدث بها أبا هريرة؛ كما أخرجه الحاكم (٢ / ٥٥٧) بسنده إلى كعب، ثم قال عقبه:

«هٰذا إسناد صحيح، لا غبار عليه».

ووافقه الذهبي.

وأصرح من هٰذه الرواية رواية عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري: أخبرنا القاسم قال:

اجتمع أبو هريرة وكعب، فجعل أبو هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ، وجعل كعب يحدث عن الكتب، فقال أبو هريرة: قال النبي ﷺ:

«إن لكل نبي دعوة مستجابة، وإني قد خبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

فقال له كعب: أنت سمعت هٰذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: أفلا أخبرك عن إبراهيم عليه السلام؟ إنه لما رأى ذبح ابنه إسحاق...

قلت: فذكر القصة، وليس فيها هٰذه الزيادة؛ ولهٰذا قال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر بعض الآثار عن بعض الصحابة في أن الذبيح إسحاق:

«وهٰذه الأقوال ـ والله أعلم ـ كلها مأخوذة عن كعب الأحبار، فإنه لما أسلم في الدولة العمرية؛ جعل يحدث عمر رضي الله عنه عن كتب قديمة، فربما استمع له عمر رضي الله عنه، فترخص الناس في استماع ما عنده، ونقلوا ما عنده منها وسميتها، وليس لهٰذه الأمة والله أعلم حاجة إلى حرف واحد مما عنده».

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» من هٰذا الوجه (٢ / ١٣٨ / ٢ / ٧١٣٦)، وهو دليل على أن الذبيح إسحاق عليه السلام، وبه قال بعضهم، وهو باطل، والصواب أنه أسماعيل؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله، ومثله ما يأتي:

٣٣٤ - (أكرَمُ النَّاسِ يوسُفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ؛ ذبيحِ اللهِ).

منكر. بهذا اللفظ رواه الطبراني في «كبيره» (١٠٢٧٨) من طريق أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه سُئل: من أكرم الناس؟ قال: يوسف بن يعقوب... الحديث.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٢٠٢):

«وفيه بقية؛ مدلس، وأبو عبيدة؛ لم يسمع من أبيه».

قلت: ولكن بقية قد توبع عليه، فقد رواه ابن المظفر في «غرائب شعبة» (١٣٨ / ١) عن معاوية بن حفص وبقية معاً عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود به.

ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً عليه. وهو الصواب.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٨ / ١).

قال الحافظ ابن كثير بعد أن ساقه في «تفسيره» (٤ / ١٧):

«وهذا صحيح عن ابن مسعود».

قلت: والحديث صحيح مرفوعاً دون قوله: «إن إسحاق ذبيح الله»، فإن هذه الزيادة منكرة، فقد أخرج الحديث البخاري (٦ / ٣٢٣ - ٣٢٤)، ومسلم (٧ / ١٠٣) من حديث أبي هريرة: سُئل رسول الله ﷺ: من أكرم الناس؟ قال:

«أتقاهم لله».

قالوا: ليس عن هذا نسألك. قال:

«فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله... الحديث»؛ ليس فيه: «ذبيح الله»، فدل على نكارتها.

وقد جاءت أحاديث في أن إسحاق هو الذبيح ، ولكنها كلها ضعيفة ؛ كما سبق بيانه قريباً. ومن ذلك الحديثان الآتيان :

٣٣٥ - (قال داودُ ﷺ : أسألُكَ بحَقِّ آبائي ؛ إبراهيمَ وإسحاقَ ويَعقوبَ. فقالَ : أمَّا إبراهيمُ ؛ فأُلقي في النَّارِ، فصبَرَ مِن أجلي ، وتلك بَلِيَّةٌ لم تَنَلْكَ ، وأمَّا إسحاقُ ؛ فبَذَلَ نفسَهُ لِيُذْبَحَ ، فصَبَرَ مِن أجْلي ، وتلكَ بَلِيَّةٌ لم تَنَلْكَ ، وأمَّا يعقوبُ ؛ فغابَ عنه يوسُفَ ، وتلكَ بَليَّةٌ لم تَنَلْكَ).

ضعيف جداً. قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٠٢) :

«رواه البزار عن العباس من رواية أبي سعيد عن علي بن زيد، **وأبو سعيد** لم أعرفه ، **وعلي بن زيد** ضعيف ، وقد وُثِّق».

قلت : أبو سعيد هٰذا هو الحسن بن دينار، وهو واهٍ بمرة ، فقد أخرج الحديث ابن جرير من طريق زيد بن الحباب عن الحسن بن دينار عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن المطلب. ذكره ابن كثير (٤ / ١٧) ، وقال :

«لا يصح ، في إسناده ضعيفان ، وهما الحسن بن دينار البصري ؛ متروك ، وعلي بن زيد بن جدعان ؛ منكر الحديث».

قلت : والحسن بن دينار ؛ كنيته أبو سعيد ؛ كما في «الميزان» ، ولكنه لم يتفرد به ، بل توبع عليه مختصراً ؛ كما في الحديث الآتي بعده.

والحديث رواه ابن مردويه أيضاً ؛ كما في «شرح المواهب» للزرقاني (١ / ٩٧) ، وذكر ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» أنه من الإسرائيليات ، وهو الأشبه

بالصواب.

قلت: وإن مما يؤكد ذٰلك أنه لا يشرع في ديننا التوسل بحق الآباء؛ كما تقدم بيانه تحت الأحاديث المتقدمة (٢٢ ـ ٢٥).

٣٣٦ ـ (قالَ نبيُّ اللهِ داودُ: يا رَبِّ! أَسْمَعُ الناسَ يقولونَ: رَبَّ إسحاقَ؟ قالَ: إنَّ إسحاقَ جادَ لي بنَفْسِهِ).

ضعيف. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٥٥٦) من طريق زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة عن **علي بن زيد** عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبدالمطلب مرفوعاً. وقال:

«هٰذا حديث صحيح، رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان، تفرد به».

قلت: وسكت عليه الذهبي، ولم يزد على قوله:

«رواه الناس عن ابن جدعان».

وابن جدعان ضعيف منكر الحديث؛ كما تقدم عن ابن كثير في الحديث الذي قبله.

وأما قول الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٩٧):

«رواه الحاكم من طرق عن العباس، وقال: صحيح على شرطهما. وقال الذهبي: صحيح. ورواه ابن مردويه عن أبي هريرة؛ قال ابن كثير: وفيه الحسن بن دينار؛ متروك. وشيخه منكر».

ففيه أوهام:

الأول: أنه ليس له عند الحاكم إلا هٰذه الطريق.

الثاني: أنه إنما صححه مطلقاً، لم يقل: على شرطهما.

الثالث: أن ابن كثير إنما أعل بما نقله الزرقاني عنه حديثَ العباس الذي قبل هٰذا، وأما علة حديث أبي هريرة؛ فهي عبدالرحمن بن زيد بن أسلم؛ كما تقدم قبل ثلاثة أحاديث.

٣٣٧ - (إنَّ جبريلَ ذَهَبَ بإبراهيمَ إلى جَمْرَةِ العَقَبَةِ، فعَرَضَ لهُ الشيطانُ، فرماهُ بسبعِ حَصَياتٍ، فساخَ، فلما أرادَ إبراهيمُ أنْ يَذْبَحَ ابنَهُ إسحاقَ؛ قالَ لأبيهِ: يا أبتِ! أوثِقْني لا أضطَرِبُ، فيَنْتَضِحُ عليكَ مِن دَمي إذا ذَبَحْتَني، فشدَّهُ، فلما أخذَ الشَّفْرَةَ، فأرادَ أنْ يَذْبَحَهُ؛ نودِيَ مِن خَلْفِهِ ﴿أنْ يا إبراهيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا﴾[(١)]).

ضعيف بهٰذا السياق. أخرجه أحمد (رقم ٢٧٩٥) من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

وهٰذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات، وعلته أن عطاء بن السائب كان قد اختلط، وسمع منه حماد في هٰذه الحالة، وقبلها أيضاً، فقول الزرقاني في «شرح المواهب» (١ / ٩٨)، والشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»: «إسناده صحيح»؛ غير مسلَّم.

ومن المعروف عن الشيخ أحمد أنه يحتج في تصحيح هٰذا السند بأن حماداً سمع من عطاء قبل الاختلاط، ذكر ذٰلك في غير ما موضع من تعليقه على «المسند» وغيره، وهو ذهول عما ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» عن بعض الأئمة أنه سمع منه في الاختلاط أيضاً، فلا يجوز حينئذ تصحيح حديثه إلا بعد تبيُّن أنه سمعه منه قبل الاختلاط.

---

(١) الصافات: ١٠٥.

والحديث أخرجه الحاكم (١ / ٤٦٦) من طريق أخرى عن ابن عباس رفعه دون قصة الذبح، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (رقم ٢٧٠٧) من طريق ثالث عنه أتم منه، وفيه القصة، وفيه تسمية الذبيح إسماعيل، وهو الصواب؛ لما تقدم بيانه في حديث: «الذبيح إسحاق» (رقم ٣٣٢).

٣٣٨ - (إنَّ الله عزَّ وجلَّ خَلَقَ السماواتِ سبعاً، فاختارَ العُلْيا منها، فسَكَنَها، وأسْكَنَ سائِرَ سماواتِه مَن شاءَ مِن خَلْقِه، وخَلَقَ الأرضينَ سبعاً، فاختارَ العُلْيا منها فأسْكَنها مَن شاءَ مِن خلْقِه، ثم خَلَقَ الخَلْقَ، فاختارَ مِن الخَلْقِ بَني آدَمَ، واختارَ مِن بَني آدَمَ العربَ، واختارَ مِن العربِ مُضَرَ، واختارَ مِن مُضَرَ قريشاً، واختارَ مِن قريشٍ بني هاشمٍ، واختارني مِن بني هاشِمٍ، فأنا مِن خيارٍ إلى خِيارٍ، فمَنْ أحبَّ العربَ فبِحُبِّي أحبَّهُم، ومَنْ أبْغَضَ العَرَبَ فبِبُغْضي أبْغَضَهُم).

منكر. رواه الطبراني (٣ / ٢١٠ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٥٨)، وابن عدي (٧٤ / ٢ / ٣٠١ / ٢)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص ١٢)، وكذا الحاكم (٤ / ٧٣ - ٧٤)، وابن قدامة المقدسي في «العلو» (١٦٥ - ١٦٦)، والعراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٢ / ٢٠١) من طريقين عن محمد بن ذكوان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً:

محمد بن ذكوان؛ قال النسائي:

«ليس بثقة».

وضعفه الدارقطني، وغيره. وقد قال العقيلي:

«إنه لا يُتابع عليه».

لكن أخرجه الحاكم من طريق أخرى عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله عن ابن عمر مرفوعاً مختصراً.

قلت: وفي سنده أبو سفيان زياد بن سهيل الحارثي، ولم أجد له ترجمة.

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٦٧ - ٣٦٨) من الطريق الأول، وقال عن أبيه:

«إنه حديث منكر».

وأقره الذهبي في ترجمة ابن ذكوان من «الميزان».

ومما ينبغي أن يُعلم أن القطعة الأخيرة من الحديث المتضمنة فضل العرب وفضل الرسول ﷺ ثابتة في أحاديث صحيحة، قد ذكرنا بعضها عند الكلام على الحديث الموضوع: «إذا ذلت العرب؛ ذل الإسلام»، وتكلمنا هناك عن مسألة أفضلية العرب على العجم، وحقيقتها بشيء من التفصيل، فراجع الحديث (١٦٣)، والذي بعده.

٣٣٩ - (إنَّ إدْريسَ ﷺ كانَ صَديقاً لمَلَكِ الموتِ، فسألَهُ أنْ يُريَهُ الجنـةَ والنَّارَ، فصَعِدَ بإدريسَ، فأراهُ النارَ، ففَزِعَ منها، وكادَ يُغْشى عليهِ، فالتَفَّ عليهِ مَلَكُ الموتِ بجناحِهِ، فقالَ مَلَكُ المَوْتِ: أليسَ قد رأيْتَها؟ قالَ: بلى، ولم أرَ كاليومِ قطُّ. ثم انْطَلَقَ بهِ حتى أراهُ الجَنَّةَ، فدَخَلَها، فقالَ مَلَكُ الموتِ: انطَلِقْ قد رأيتَها. قالَ: إلى أينَ؟ قالَ مَلَكُ الموتِ: حيثُ كنتَ. قالَ إدريسُ: لا واللهِ! لا أخرُجُ منها بعدَ أنْ

دَخَلْتُها. فقيلَ لمَلَكِ الموتِ: أليسَ أنتَ أدْخَلْتَهُ إيَّاها؟ وإنَّه ليسَ لأحدٍ دَخَلَها أنْ يَخْرُجَ منها).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٧٧ / ١ / ٧٤٠٦) من طريق **إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي**: نا حجاج بن محمد عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عبيدالله بن أبي رافع عن أم سلمة مرفوعاً.

قال الهيثمي (٨ / ١٩٩ - ٢٠٠):

«وفيه إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي، وهو متروك».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»:

«قلت: هٰذا رجل كذاب. قال الحاكم: أحاديثه موضوعة».

٣٤٠ - (سَوُّوا بينَ أولادِكُمْ في العَطِيَّةِ، فلو كُنْتُ مُفَضِّلاً أحداً؛ لفضَّلْتُ النساءَ).

ضعيف. أخرجه أبو بكر الآجري في «الفوائد المنتخبة» (١ / ١٠٣ / ١)، والطبراني (٣ / ١٤٢ / ٢)، والحارث بن أبي أسامة في «المسند» (ص ١٠٦ - من زوائده)، والبيهقي (٦ / ١٧٧) من طرق أربعة قالوا: ثنا إسماعيل بن عياش عن **سعيد بن يوسف** عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

وهٰـذا سند ضعيف؛ ابن يوسف هٰذا متفق على تضعيفه، وقال الحافظ ابن عدي بعد أن أخرج له هٰذا (٣ / ٣٨١):

«ليس له أنكر من هٰذا الحديث».

ولذا قال ابن حجر في «التقريب» في ترجمته:

«ضعيف».

ومنه تعلم أن قوله في «الفتح» (٥ / ١٦٣): «وإسناده حسن»؛ غير حسن.

والشطر الأول من الحديث صحيح، روى معناه الشيخان وغيرهما من حديث النعمان بن بشير، بلفظ:

«اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٩٨).

ومن أوهام الهيثمي في «مجمعه» (٤ / ١٥٣) أنه أعلَّه بعبدالله بن صالح فقط، وذكر الخلاف فيه، وهو متابع من سائر الجمع، ولعله سبب وهم الحافظ!

ثم وجدت الحديث قد رواه أبو محمد الجوهري في «الفوائد المنتقاة» (٧ / ٢)، وعنه ابن عساكر (٧ / ١٨٤ / ٢) من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهٰذا إسناد معضل، وهٰذا هو أصل الحديث، فإن الأوزاعي ثقة ثبت، فمخالفة سعيد بن يوسف إياه؛ إنما هو من الأدلة على وهنه وضعفه.

٣٤١ - (كانَ يَرى في الظُّلْمَةِ كَما يَرى في الضَّوْءِ).

موضوع. رواه تمام في «الفوائد» (٢٠٧ / ١ - ٢ / رقم ٢٢١٠ - من نسختي)، وابن عدي (٢٢١ / ٢)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٦ / ٧٥)، والخطيب في «التاريخ» (٤ / ٢٧٢)، ومكي المؤذن في «حديثه» (٢٣٦ / ١)، والضياء المقدسي في «المنتقى من حديث أبي علي الأوَقي» (١ / ٢) عن عبدالله بن المغيرة عن **المعلى ابن هلال** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال البيهقي:

«وهٰذا إسناد فيه ضعيف».

قلت: بل هو ضعيف جداً، وآفته ابن المغيرة هٰذا، ويقال فيه: عبدالله بن محمد بن المغيرة؛ قال العقيلي:

«يحدث بما لا أصل له». وقال ابن يونس:

«منكر الحديث».

وساق له الذهبي أحاديث هٰذا أحدها، ثم قال:

«وهٰذه موضوعات»، ومع ذٰلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»!

ثم استدركت فقلت: الحمل فيه على شيخ ابن المغيرة ـ وهو المعلى بن هلال ـ أولى؛ ذٰلك لأنه اتفق النقاد على تكذيبه؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وتابعه محمد بن المغيرة المزني عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً به.

أخرجه ابن عساكر (١٧ / ١٢٨ / ٢) من طريق مخلص بن موحد بن عثمان التنوخي: نا أبي: نا محمد بن المغيرة به. ولم يذكر في موحد هٰذا جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن المغيرة هٰذا لم أعرفه، ولعله سقط من النسخة اسم ابنه عبدالله؛ كما في الطريق الأول. ثم قال البيهقي:

«وروي ذٰلك من وجه آخر ليس بالقوي، أخبرناه أبو عبدالله الحافظ قال: حدثني أبو عبدالله محمد بن الخليل النيسابوري: حدثنا صالح بن عبدالله النيسابوري: حدثنا عبدالرحمن بن عمار الشهيد: حدثنا المغيرة بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً نحوه.

قلت: وهٰذا إسناد مظلم، فإن مَنْ دونَ المغيرة هٰذا لم أجد لهم ترجمة.

٣٤٢ ـ (لمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ؛ طافَ بها إبليسُ ـ وكانَ لا يعيشُ لها ولَدٌ ـ فقال: سمِّيهِ عبدَ الحارِثِ، فسَمَّتْهُ عبدَ الحارِثِ، فعاشَ، وكانَ ذٰلك مِن وحيِ الشيطانِ وأمرِهِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ١٨١ ـ بولاق)، والحاكم (٢ / ٥٤٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٥٨ / ٢)، وأحمد (٥ / ١١)، وغيرهم من طريق عمر بن

إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً! وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي!

قلت: وليس كما قالوا، فإن الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور، ثم هو مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة. وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: «عن فلان»؛ ضعف احتجاجه».

قلت: وأعله ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٠١) بتفرد عمر بن إبراهيم، وقال:

«وحديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

ومما يبين ضعف هٰذا الحديث الذي فُسر به قوله تعالى: ﴿فلمَّا آتاهُما صالِحاً جَعلا لهُ شُركاءَ فيما آتاهُما...﴾ الآية(1)؛ أن الحسن نفسه فسر الآية بغير ما في حديثه هٰذا، فلو كان عنده صحيحاً مرفوعاً؛ لما عدل عنه. فقال في تفسيرها:

«كان هٰذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم».

ذكر ذٰلك ابن كثير (٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥) من طرق عنه، ثم قال:

«وهٰذه أسانيد صحيحة عن الحسن أنه فسر الآية بذٰلك، وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية». وانظر تمام كلامه، فإنه نفيس.

ونحوه في «التبيان في أقسام القرآن» (ص ٢٦٤) لابن القيم.

---

(1) الأعراف: ١٩٠، وراجع موقف الشيخ الأنصاري الحقود وتردُّده بين المضعفين للحديث والمصححين له كالشاة العائرة (ص ٣٦ - ٣٧) من المقدمة.

٣٤٣ - (ما ماتَ رسولُ اللهِ ﷺ حتَّى قرأَ وكَتَبَ).

موضوع. رواه أبو العباس الأصم في «حديثه» (ج٣ رقم ١٥٣ من نسختي)، والطبراني من طريق أبي عقيل الثقفي عن مجاهد: حدثني عون بن عبدالله بن عتبة عن أبيه قال. . . فذكره. قال الطبراني:

«هٰذا حديث منكر، وأبو عقيل ضعيف الحديث، وهٰذا معارض لكتاب الله عز وجل».

نقله السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٥).

وأما ما جاء في «صحيح البخاري» (٧ / ٤٠٣ - ٤٠٩) من حديث البراء رضي الله عنه في قصة صلح الحديبية:

«فلما كُتب الكتاب؛ كتبوا: هٰذا ما قاضى عليه محمد رسول الله. قالوا: لا نُقر لك بهٰذا، لو نعلم أنك رسول الله؛ ما منعناك شيئاً، ولكن أنت محمد بن عبدالله. فقال: أنا رسول الله، وأنا محمد بن عبدالله، ثم قال لعلي: امحُ «رسول الله». قال علي: والله لا أمحوك أبداً. فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب - وليس يحسن يكتب - **فكتب: هٰذا ما قاضى محمد بن عبدالله. . .**»؛ فليس على ظاهره، بل هو من باب «بنى الأمير المدينة»، أي: أمر.

والدليل على هٰذا رواية البخاري أيضاً (٩ / ٣٥١ - ٣٨١) في هٰذه القصة من حديث المسور بن مخرمة بلفظ:

«والله إني لرسول الله وإن كذبتموني، **اكتب: محمد بن عبدالله**».

ومثله في «صحيح مسلم» (٥ / ١٧٥) من حديث أنس، ولهٰذا قال السهيلي:

«والحق أن معنى قوله: «فكتب»، أي: أمر علياً أن يكتب».

نقله الحافظ في «الفتح» (٧ / ٤٠٦)، وأقره، وذكر أنه مذهب الجمهور من

العلماء، وأن النكتة في قوله: «فأخذ الكتاب. . .»؛ لبيان أن قوله: «أرني إياها»؛ أنه ما احتـاج إلى أن يريه موضـع الكلمة التي امتنع علي من محوها إلا لكونه لا يحسن الكتابة.

٣٤٤ - (ما مِن عبدٍ يُحِبُّ أنْ يَرْتَفعَ في الدنيا درجَةً، فارْتَفَعَ؛ إلا وَضَعَهُ الله في الآخِرَةِ درجَةً أكبرَ منها وأطولَ، ثم قال: ﴿وللآخرَةُ أكبَرُ دَرَجاتٍ وأكْبَرُ تَفضيلاً﴾[١]).

موضوع. أخرجه الطبراني (٦ / ٢٣٤)، وأبو نعيم (٤ / ٢٠٣ - ٢٠٤) من طريق **عبدالغفور بن سعد** الأنصاري عن أبي هاشم الرُّمَّاني عن زاذان عن سلمان الفارسي مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٤٨):

«عبدالغفور كان ممن يضع الحديث». وقال ابن معين:

«ليس حديثه بشيء». وقال البخاري:

«تركوه».

وبه أعله في «المجمع» (٧ / ٤٩)، ومع ذٰلك ذكره في «الجامع»!

٣٤٥ - (يقـومُ الرَّجُلُ للرَّجُلِ؛ إلا بني هاشِمٍ؛ فإنَّهُم لا يقومونَ لأحدٍ).

موضـوع. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨ / ٢٨٩ / ٧٩٤٦)، وأبو جعفر الرزاز في «ستة مجالس من الأمالي» (ق ٢٣٢ / ٢) عن **جعفر بن الزبير** عن

---

(١) الإسراء: ٢١.

القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً.

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٤٠) بعدما عزاه للطبراني:

«وفيه جعفر بن الزبير، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب وضاع، وقد سبقت له عدة أحاديث هو المتهم بها، ولذلك كذبه شعبة، وقال:

«وضع على رسول الله ﷺ أربع مئة حديث».

ومما يدل على وضع هٰذا الحديث أنه يقرر عادة تخالف ما كان عليه الصحابة مع النبي ﷺ ـ وهو سيد بني هاشم ـ فإنهم كانوا لا يقومون له ﷺ لما يعلمون من كراهيته لذلك؛ كما سيأتي في الحديث الذي بعده، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

على أنه قد جاء ما يخالف هٰذا الحديث نصاً، ولكن إسناده ضعيف عندنا، فلا يحتج به، وهو الآتي بعده.

ثم وجدت للحديث طريقاً آخر، فقال ابن قتيبة في «كتاب العرب أو الرد على الشعوبية» (٢٩٢ ـ من رسائل البلغاء): وحدثني يزيد بن عمرو عن محمد بن يوسف عن أبيه عن إبراهيم عن مكحول مرفوعاً نحوه.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، لا تقوم به حجة، وفيه علتان:

الأولى: الإرسال، فإن مكحولاً تابعي.

والأخرى: يزيد بن عمرو شيخ ابن قتيبة؛ فلم أعرفه.

ثم وجدت له طريقاً ثالثاً بلفظ:

«لا يقومنَّ أحد...».

وسيأتي.

ويعارضه الحديث الآتي:

٣٤٦ - (لا تَقوموا كَما تَقومُ الأعاجِمُ؛ يُعَظِّمُ بعضُها بعضاً).

ضعيف. وفي إسناده اضطراب، وضعف، وجهالة. أخرجه أبو داود (٢ / ٣٤٦)، وأحمد (٥ / ٢٥٣) من طريق عبدالله بن نمير، والرامهرمزي في «الفاصل» (ص ٦٤)، وتمام في «الفوائد» (٤١ / ٢) عن يحيى بن هاشم؛ كلاهما عن مسعر عن أبي العنبس عن أبي العَدَبَّس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصا، فقمنا إليه، فقال. . . فذكره.

ثم أخرجه أحمد عن سفيان عن مسعر عن أبي، عن أبي، عن أبي، منهم أبو غالب عن أبي أمامة به.

ورواه عبدالغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٩٣ / ٢) عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن أبي مرزوق عن أبي العَنْبَس عن أبي العَدَبَّس عن أبي أمامة.

ثم أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٦)، والروياني في «مسنده» (٣٠ / ٢٢٥ / ٢) من طريق يحيى بن سعيد عن مسعر: ثنا أبو العَدَبَّس عن أبي خلف: ثنا أبو مرزوق قال: قال أبو أمامة. وقال الروياني: «اليهود» بدل «الأعاجم».

وأخرجه ابن ماجه (٢ / ٤٣١) من طريق وكيع عن مسعر عن أبي مرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة.

وهٰذا اضطراب شديد يكفي وحده في تضعيف الحديث، فكيف وأبو مرزوق لين؛ كما قال الحافظ في «التقريب»؟

وقال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به».

ثم ساق له هٰذا الحديث من الطريق الأول، ثم ساقه من طريق ابن ماجه؛ إلا

أنه قال: (أبي العدبس) بدل: (أبي وائل)، ثم قال:

«وهٰــذا غلط وتخبيط، وفي بعض النسـخ: عن أبي وائـل. بدل: عن أبي العدبس».

وأبو العَدَبَّس مجهول؛ كما في «الميزان» للذهبي، و«التقريب» لابن حجر، وبه أعل الحديث الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨١).

وقـد ذهـل المنـذري عن علة الحـديث الحقيقية ـ وهي الجهـالة والضعف والاضطراب الذي فصلته ـ، فذهب يُعِلُّه في «مختصر السنن» (٨ / ٩٣) بأبي غالب، فذكر أقوال العلماء فيه، وهي مختلفة، والراجح عندي أنه حسن الحديث، ولم يرجح المنذري ها هنا شيئاً، وأما في «الترغيب والترهيب» (٣ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠)؛ فقال بعد أن عزاه لأبي داود وابن ماجه:

«وإسناده حسن، فيه أبو غالب، فيه كلام طويل ذكرته في «مختصر السنن»، وغيره، والغالب عليه التوثيق، وقد صحح له الترمذي وغيره».

قلت: والحق أن الحديث ضعيف، وعلته ممن دون أبي غالب؛ كما سبق.

نعم؛ معنى الحـديث صحيـح من حيث دلالته على كراهة القيام للرجل إذا دخل، وقد جاء في ذٰلك حديث صحيح صريح، فقال أنس بن مالك رضي الله عنه:

«ما كان شخص في الدنيا أحب إليهم رؤية من رسول الله ﷺ، وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذٰلك».

أخـرجـه البخـاري في «الأدب المفـرد» (ص ١٣٦)، والترمذي (٤ / ٧)، وصححه، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، وأحمد أيضاً في «المسند» (٣ / ١٣٢)، وسنـده صحيح على شرط مسلم، ورواه آخـرون كمـا تراه في «الصحيحة» (٣٥٨).

فإذا كان النبي ﷺ يكـره هٰذا القيام لنفسـه، وهي المعصـومـة من نزغـات

الشيطان، فبالأحرى أن يكرهه لغيره ممَّن يخشى عليه الفتنة، فما بال كثير من المشايخ وغيرهم قد استساغوا هٰذا القيام، وألفوه، كأنه أمر مشروع، كلا، بل إن بعضهم ليستحبه مستدلاً بقوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم»؛ ذاهلين عن الفرق بين القيام للرجل احتراماً، وهو المكروه، وبين القيام إليه لحاجة، مثل: الاستقبال، والإعانة على النزول، وهو المراد بهٰذا الحديث الصحيح، ويدل عليه رواية أحمد له بلفظ: «قوموا إلى سيدكم، فأنزلوه»، وسنده حسن، وقوّاه الحافظ في «الفتح»، وقد خرجته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ٦٧).

وللشيخ القاضي عز الدين عبدالرحيم بن محمد القاهري الحنفي (ت: ٨٥١هـ) رسالة في هٰذا الموضوع أسماها: «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»، لم أقف عليها، وإنما ذكرها كاتب جلبي في «كشف الظنون».

٣٤٧ - (لا تَزالُ الأمَّةُ على شريعَةٍ ما لَمْ تَظْهَرْ فيهِم ثلاثٌ: ما لَمْ يُقْبَضْ منهُمُ العلمُ، ويكْثُرْ فيهِم وَلَدُ الخُبْثِ، ويَظْهَرِ السَّقَّارونَ. قالوا: وما السَّقَّارونَ يا رسولَ اللهِ؟! قالَ: بشرٌ يكونونَ في آخِرِ الزَّمانِ تكونُ تَحِيَّتُهُم بينَهُم إذا تَلاقَوُا اللَّعْنَ).

منكر. أخرجه الحاكم (٤ / ٤٤٤)، وأحمد (٣ / ٤٣٩) عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: منكر. وزبان لم يخرجا له».

قلت: وزبان؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته».

٣٤٨ - (هُوَ الوَزَغُ ابنُ الوَزَغِ ، الملعونُ ابنُ المَلْعونِ؛ يعني: مروان بن الحكَمِ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤ / ٤٧٩) من طريق ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف عن عبدالرحمن بن عوف قال:

«كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي ﷺ فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم، فقال: . . .» فذكره. قال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله! وميناء؛ كذبه أبو حاتم».

قلت: وقال ابن معين في كتاب «التاريخ والعلل» (١٣ / ٢):

«ليس بثقة ولا مأمون، وربما قال: من ميناء أبعده الله؟!».

وقال يعقوب بن سفيان:

«غير ثقة ولا مأمون، يجب أن لا يكتب حديثه».

٣٤٩ - (رَحِمَ الله حِمْيَراً؛ أفواهُهُم سلامٌ، وأيديهِم طعامٌ، وهُم أهلُ أمنٍ وإيمانٍ).

موضـوع. أخرجه الترمذي (٤ / ٣٧٨)، وأحمد (٢ / ٢٧٨)، ومن طريقه العراقي في «المحجة» (٤٦ / ٢) عن ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت أبا هريرة يقول:

«كنا عند رسول الله ﷺ، فجاءه رجل أحسبه من قيس، فقال: يا رسول الله! ألعن حميراً؟ فأعـرض عنـه، ثم جاءه من الشق الآخـر، فأعرض عنه، فقال النبي

ﷺ: . . . » فذكره، وقال:

«هٰذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هٰذا الوجه، ويُروى عن ميناء أحاديث مناكير».

قلت: وقد كذبه أبو حاتم؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله.

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد والترمذي، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء! لا في «الفيض»، ولا في «التيسير».

٣٥٠ - (مَنْ ماتَ ولَمْ يَعْرِفْ إمامَ زَمانِهِ؛ ماتَ ميتَةً جاهليةً).

لا أصل له بهٰذا اللفظ. وقد قال الشيخ ابن تيمية:

«والله ما قاله رسول الله ﷺ هٰكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من خلع يداً من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية)».

وأقره الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٢٨)، وكفى بهما حجة.

وهٰذا الحديث رأيته في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية، يستدلُّون به على وجوب الإيمان بدجَّالهم ميرزا غلام أحمد المتنبي، ولو صح هٰذا الحديث؛ لما كان فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماماً يبايعونه، وهٰذا حق؛ كما دل عليه حديث مسلم، وغيره.

ثم رأيت الحديث في كتاب «الأصول من الكافي» للكليني من علماء الشيعة؛ رواه (١ / ٣٧٧) عن محمد بن عبدالجبار عن صفوان عن الفضيل عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبدالله مرفوعاً.

وأبو عبدالله هو الحسين بن علي رضي الله عنهما.

لكن الفضيل هٰذا - وهو الأعور - أورده الطوسي الشيعي في «الفهرست» (ص

١٢٦)، ثم أبو جعفر السروي في «معالم العلماء» (ص ٨١)، ولم يذكرا في ترجمته غير أن له كتاباً! وأما محمد بن عبدالجبار؛ فلم يورداه مطلقاً، وكذٰلك ليس له ذكر في شيء من كتبنا، فهٰذا حال هٰذا الإسناد الوارد في كتابهم «الكافي» الذي هو أحسن كتبهم؛ كما جاء في المقدمة (ص ٣٣).

ومن أكاذيب الشيعة التي لا يمكن حصرها قول التخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٩٧):

«وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة، منقول عن النبي . . .».

ثم ذكره دون أن يقرنه بالصلاة عليه ﷺ، وهٰذه عادته في هٰذا الكتاب! فقوله: «وأهل السنة»؛ كذب ظاهر عليه؛ لأنه غير معروف لديهم؛ كما تقدم، بل هو بظاهره باطل إن لم يفسر بحديث مسلم؛ كما هو محقق في «المنهاج»، و«مختصره»، وحينئذ فالحديث حجة عليهم، فراجعهما.

٣٥١ - (يا عليُّ! أنتَ أخي في الدنيا والآخرةِ).

موضوع. أخرجه الترمذي (٤ / ٣٢٨)، وابن عدي (٥٩ / ١ ، ٦٩ / ١)، والحاكم (٣ / ١٤) من طريق حكيم بن جبير عن جميع بن عمير عن ابن عمر قال:

«لما ورد رسول الله ﷺ المدينة؛ آخى بين أصحابه، فجاء علي رضي الله عنه تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله! آخيت بين أصحابك، ولم تواخ بيني وبين أحد، فقال رسول الله ﷺ . . .» الحديث. وقال الترمذي:

«هٰذا حديث حسن غريب».

وتعقبه الشارح المباركفوري، فقال:

«حكيم بن جبير ضعيف، ورمي بالتشيع».

قلت: تعصيب الجناية برأس حكيم هٰذا وحده ليس من الإنصاف في شيء،

وذٰلك لأمرين:

الأول: أن شيخه جميع بن عمير متهم؛ قال الذهبي:

«قال ابن حبان: رافضي يضع الحديث. وقال ابن نمير: كان من أكذب الناس».

ثم ساق له هٰذا الحديث.

الآخر: أن ابن جبير لم يتفرد به عن جميع، فقد تابعه سالم بن أبي حفصة، وهو ثقة، لكن في الطريق إليه إسحاق بن بشر الكاهلي، وقد كذبه ابن أبي شيبة، وموسى بن هارون، وقال الدارقطني:

«هو في عداد من يضع الحديث».

أخرجه من طريقه الحاكم أيضاً، فتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: جميع اتهم، والكاهلي هالك».

وتابعه أيضاً كثير النواء، رواه ابن عدي، فآفة الحديث جميع هٰذا، وقد قال ابن عدي:

«وعامة ما يرويه لا يتابعه غيره عليه».

ولهٰذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وحديث مواخاة النبي ﷺ لعلي من الأكاذيب».

وأقره الحافظ الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٣١٧).

٣٥٢ - (يا عليُّ! أنتَ أخي وصاحِبي ورفيقي في الجنةِ).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٢ / ٢٦٨) من طريق **عثمان بن عبدالرحمن**: حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند موضوع، عثمان بن عبدالرحمن هو القرشي، وهو كذاب؛ كما تقدم مراراً، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«وأحاديث المواخاة كلها كذب».

وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٤٦٠).

٣٥٣ - (إنَّ الله تعالى أوْحى إليَّ في عليٍّ ثلاثةَ أشياءٍ ليلَةَ أُسْرِيَ بي؛ أنَّه سيدُ المؤمنينَ، وإمامُ المُتَّقينَ، وقائِدُ الغُرِّ المُحَجَّلينَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢١٠) عن **مجاشع بن عمرو**: ثنا **عيسى بن سوادة النخعي**: حدثنا هلال بن أبي حميد الوزان عن عبدالله بن عكيم الجهني مرفوعاً. وقال:

«تفرد به مجاشع».

قلت: وهو كذاب، وكذا شيخه عيسى بن سوادة، وبه وحده أعله الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٢١)، فقصر. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«هٰذا حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحلُّ نسبته إلى الرسول المعصوم، ولا نعلم أحداً هو: سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجَّلين؛ غير نبينا ﷺ، واللفظ مطلق، ما قال فيه: مِن بعدي».

وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص٤٧٣).

٣٥٤ - (خَلَقَ الله تعالى آدَمَ مِن طينِ الجابِيَةِ، وعَجَنَهُ بماءِ الجَنَّةِ).

منكر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ١) وعنه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١١٩)، وكذا الضياء في «المجموع» (٦٠ / ٢) عن هشام بن

عمار: أنا الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن رافع عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهٰذا سند ضعيف جداً.

إسماعيل بن رافع؛ قال الدارقطني وغيره:

«متروك الحديث».

وقال ابن عدي:

«أحاديثه كلها مما فيه نظر».

ثم ساق له هٰذا الحديث، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٩٠)، وقال:

«لا يصح؛ إسماعيل ضعفه يحيى وأحمد، والوليد يدلس».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» بقوله:

«قلت: إسماعيل روى له الترمذي، ونقل عن البخاري أنه قال: هو ثقة، مقارب الحديث».

قلت: وهٰذا تعقب لا طائل تحته؛ لأن الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه سيىء الحفظ، وقد يسوء حفظه جداً حتى يكثر الخطأ في حديثه، فيسقط الاحتجاج به، وإسماعيل من هٰذا القبيل، فقد قال فيه ابن حبان:

«كان رجلاً صالحاً، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

ولهٰذا تركه جماعة، وضعفه آخرون، والبخاري؛ كأنه خفي عليه أمره، والجرح المفسر مقدم على التعديل؛ كما هو معلوم. ولهٰذا قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٩٧)، عن أبيه:

«هٰذا حديث منكر».

٣٥٥ - (الصِّدِّيقونَ ثلاثَةٌ: حبيبُ النجَّارُ مؤمِنُ آلِ (يس) الذي قال: ﴿يا قَوْمِ اتَّبِعوا المُرْسَلينَ﴾(١)، وحِزْقيلُ مؤمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ الذي قالَ: ﴿أتَقْتُلونَ رَجُلاً أنْ يَقولَ رَبِّيَ اللهُ﴾(٢)، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ، وهو أفضلُهُم).

موضوع. ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في «المعرفة»، وابن عساكر عن ابن أبي ليلى، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، غير أنه قال:

«رواه ابن مردويه والديلمي».

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«هذا حديث كذب».

وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٣٠٩)، وكفى بهما حجة.

وإن من أكاذيب الشيعة التي يقلد فيها بعضهم بعضاً أن ابن المطهر الشيعي عزاه في كتابه لرواية أحمد، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده عليه، فقال:

«لم يروه أحمد؛ لا في «المسند»، ولا في «الفضائل»، ولا رواه أبداً، وإنما زاده القطيعي(٣) عن **الكديمي**: حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري: حدثنا **عمرو بن جميع**: حدثنا ابن أبي ليلى عن أخيه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعاً.

---

(١) يٓس: ٢٠.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) يعني على كتاب الإمام أحمد «فضائل الصحابة» (رقم ١٠٧٢)، انظر (ص ٤٣١ - ٤٣٢) من «المختصر».

فعمرو هٰذا؛ قال فيه ابن عدي الحافظ: يتهم بالوضع. والكديمي؛ معروف بالكـذب. فسقط الحـديث، ثم قد ثبت في الصحيح تسمية غير علي صديقاً، ففي «الصحيحين»: أن النبي ﷺ صعد أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال النبي ﷺ: اثبت أحدُ! فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان. . . ».

ضعفه ونكارته، فمن قوَّاه من المعاصرين؛ فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضاً!

وأقـره الـذهبي في «مختصره» (ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، لكن عزو هٰذا الحديث الصحيح لمسلم وهم؛ كما بينته في «الصحيحة» تحت الحديث (٨٧٥).

ثم وجدت الحديث رواه أبو نعيم أيضاً في «جزء حديث الكديمي» (٣١ / ٢)، وسنده هٰكذا: حدثنا الحسن بن عبدالرحمن الأنصاري: ثنا **عمرو بن جميع** عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعاً.

٣٥٦ ـ (النَّـظَرُ في المصحَفِ عبادَةٌ، ونظرُ الولد إلى الوالِدَيْنِ عِبادَةٌ، والنظرُ إلى عليٍّ بنِ أبي طالبٍ عبادةٌ).

موضوع. أخرجه ابن الفراتي[1] من طريق **محمد بن زكريا بن دينار**: حدثنا العباس بن بكار: حدثنا عباد بن كثير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

ذكره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣٤٦) شاهداً، وسكت عليه! وهو موضوع، فإن محمد بن زكريا هو الغلابي، وهو معروف بالوضع.

والجملة الأخيرة منه أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية جماعة من الصحـابـة، وأعلها كلها، وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣٤٢ ـ ٣٤٦) بمتـابعـات وشـواهد كثيرة ذكرها، ولذٰلك أورده في «الجامع الصغير»، وقد صحح الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٣ / ١٤١) أحد شواهده، وفيه نظرٌ بيَّنته فيما سيأتي

---

(١) الأصل: «ابن أبي»! وهو الحافظ أبو الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد الفراتي، نسب إلى جده الأعلى، انظر: «الأنساب» و«السير».

إن شاء الله برقم (٤٧٠٢).

٣٥٧ - (عليٌّ إمـامُ البَرَرَةِ، وقاتِلُ الفَجَرَةِ، مَنْصورٌ مَن نَصَرَهُ، مَخذولٌ مَن خَذَلَهُ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٩)، والخطيب (٤ / ٢١٩) من طريق **أحمد ابن عبدالله بن يزيد الحراني**: ثنا عبدالرزاق: ثنا سفيان الثوري عن عبدالله بن عثمان ابن خثيم عن عبدالرحمن بن عثمان قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . فذكره. وقال:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل واللهِ موضـوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك»!

قلت: وفي «الميزان»:

«قال ابن عدي: يضع الحديث».

ثم ساق له هٰذا الحديث. وقال الخطيب:

«هو أنكر ما روى».

٣٥٨ - (السُّبَّقُ ثلاثـةٌ: فالســابِقُ إلى موسى يوشَـعُ بنُ نونٍ، والسَّابِقُ إلى عيسى صاحِبُ ياسين، والسابقُ إلى محمدٍ ﷺ عليُّ بنُ أبي طالبٍ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني (٣ / ١١١ / ٢) عن الحسين بن أبي السري العسقلاني: نا **حسين الأشقر**: نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن

ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً؛ إن لم يكن موضوعاً، فإن حسيناً الأشقر ـ وهو ابن الحسن الكوفي ـ شيعي غال، ضعفه البخاري جداً، فقال في «التاريخ الصغير» (٢٣٠):

«عنده مناكير».

وروى العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه:

«فيه نظر».

وفي «الكامل» لابن عدي (٩٧ / ١):

«قال السعدي: كان غالياً من الشتَّامينَ للخِيَرَة».

ووثقه بعضهم، ثم قال ابن عدي:

«وليس كل ما يروى عنه من الحديث الإنكار فيه من قبله، فربما كان من قبل من يروي عنه؛ لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً في حديثه بعض ما فيه».

قلت: وكأن ابن عدي يشير بهٰذا الكلام إلى مثل هٰذا الحديث، فإنه من رواية الحسين بن أبي السري عنه، فإنه مثله، بل أشد ضعفاً، قال الذهبي:

«ضعفه أبو داود. وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي؛ فإنه كذاب. وقال أبو عروبة الحراني: هو خال أبي، وهو كذاب».

ثم ساق له هٰذا الحديث من طريق الطبراني.

وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٥٧٠):

«هٰذا حديث منكر، لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك».

ونقل نحوه المناوي عن العقيلي، ونقل عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» أنه

قال:

«لا أصل له عن ابن عيينة».

وليس هٰذا في نسختنا من «الضعفاء» للعقيلي. والله أعلم.

ثم إن المناوي وهم وهماً فاحشاً في كتابه الآخر: «التيسير»، وقال فيه:

«إسناده حسن، أو صحيح»!!

٣٥٩ - (كُلُّ أحَدٍ أحَقُّ بمالِهِ مِن والِدِهِ ووَلَدِهِ والناسِ أجْمَعينَ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٣٥ / ١١٢)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» (١٠ / ٣١٩) من طريق هشيم عن عبدالرحمن بن يحيى عن حبان ابن أبي جبلة مرفوعاً. وأعله البيهقي بقوله:

«هٰذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين».

قلت: وهو ثقة، لكن الراوي عنه لم أعرفه.

ثم عرفته من «تاريخ البخاري» وغيره، وذكر أن بعضهم قلب اسمه، فقال: يحيى بن عبدالرحمن، وهٰكذا أورده ابن حبان في «ثقاته» (٧ / ٦٠٩)، وهو عندي صدوق؛ كما حققته في «التيسير»، وظن العلامة أبو الطيب في تعليقه على الدارقطني أنه عبدالرحمن بن يحيى الصدفي أخو معاوية بن يحيى لينه أحمد، وهو وهم، فإن هٰذا دمشقي؛ كما في «تاريخ ابن عساكر» (١٠ / ٢٤٢)، ويروي عن هشيم، وذاك مصري يروي عنه هشيم؛ كما ترى، **فالعلة الإرسال**.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للبيهقي في «سننه»، ورمز له بالصحة! وقد تعقبه المناوي في «شرحه»، فقال:

«أشار المصنف لصحته، وهو ذهول أو قصور، فقد استدرك عليه الذهبي في «المهذب»، فقال: قلت: لم يصح مع انقطاعه».

قلت: وأخرجه البيهقي أيضاً (٦ / ١٧٨) من طريق سعيد بن أبي أيوب عن بشير بن أبي سعيد عن عمر بن المنكدر مرفوعاً **مرسلاً** دون قوله: «من والده. . .»، وبشير وعمر؛ لم أعرفهما، ولكن في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٧٤) ما نصه:

«بشير بن سعيد المدني، روى عن محمد بن المنكدر، روى عنه سعيد بن أبي أيوب، سمعت أبي يقول ذٰلك».

والظاهر أنه هو هٰذا، ولكن وقع تحريف في اسمه واسم شيخه من نسخة «الجرح» أو «السنن»، والله أعلم.

ثم ترجح أن التحريف في «السنن»، فقد جاء في «التاريخ»، و«ثقات ابن حبان» (٦ / ١٠١) مثل ما في «الجرح»؛ إلا أنهما قالا: «. . . ابن سعد»؛ مكان: «. . . ابن أبي سعيد»، والباقي مثله. فهو من مرسل محمد بن المنكدر. والله أعلم.

ومن الغرائب أن بعضهم استدل بهٰذا الحديث على عدم وجوب التسوية بين الأولاد في العطية؛ خلافاً للحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال لبشر والد النعمان - وكان أعطى أحد أولاده غلاماً -:

«أعطيت سائر ولدك مثل هٰذا؟ قال: لا. قال: فاتّقوا الله واعدلوا بين أولادكم».

أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث النعمان بن بشير، وفي رواية لمسلم وغيره:

«فليس يصلح هٰذا، وإني لا أشهد إلا على حق».

وفي رواية:

«فإني لا أشهد على جور».

وانظر الحديث المتقدم (٣٤٠).

ومع أن هٰذا الحديث ضعيف لا يجوز الاحتجاج به، فإنه لا يخالف حديث النعمان بن بشير، والتوفيق بينهما ممكن، وذٰلك أن يقال: هٰذا عام، وحديث النعمان خاص، وهو مقدم عليه، فيكون معنى الحديث ـ لو صح ـ: كل أحد أحق بماله إذا صح أنه ماله شرعاً، وابن بشير لم يتملك الغلام شرعاً؛ كما أفاده حديث النعمان، فلا تعارض، وراجع لهٰذا البحث «الروضة الندية في شرح الدرر البهية» (٢ / ١٦٤ ـ ١٦٦).

٣٦٠ ـ (لا تَجوزُ الهِبَةُ إلا مقبوضَةً).

لا أصل له مرفوعاً. وإنما رواه عبدالرزاق من قول النخعي؛ كما ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١٢١).

ولا دليل في السنة على اشتراط القبض في «الهبة»[1].

ومن أبواب البخاري في «صحيحه»: «باب: من رأى الهبة الغائبة جائزة». فانظر (٥ / ١٦٠) من «فتح الباري».

٣٦١ ـ (إذا كانَتِ الهِبَةُ لذِي رَحِمٍ؛ لم يُرْجَعْ فيها).

منكر. أخرجه الدارقطني (ص ٣٠٧)، والحاكم (٢ / ٥٢)، والبيهقي (٦ / ١٨١) من طريق **الحسن عن** سمرة بن جندب مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري».

وخالفه تلميذه البيهقي، فقال:

«ليس إسناده بالقوي».

وهٰذا هو الصواب؛ للخلاف المعروف في سماع الحسن ـ وهو البصري ـ من

---

(١) انظر «الروضة الندية» (٢ / ١٦٨).

سمرة، ثم هو مدلس، وقد عنعنه، فأنى له الصحة؟

وقد نقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١١٧) عن صاحب «التنقيح» (وهو العلامة ابن عبدالهادي) أنه قال:

«ورواة هٰذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر، وهو من أنكر ما رُوي عن الحسن عن سمرة».

قلت: وهو مخالف للحديث الصحيح:

«لا يحل للرجل أن يعطي العطية، فيرجع فيها؛ إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومَثَل الذي يعطي العطية، فيرجع فيها؛ كمثل الكلب، أكل حتى إذا شبع؛ قاء، ثم رجع في قيئه».

أخرجه أحمد (رقم ٢١١٩) بسند صحيح، وأصحاب «السنن»، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعاً.

وهو مخرج في «الإرواء»، تحت الحديث رقم (١٦٢٢).

(تنبيه): عزا صديق خان في «الروضة الندية» (٢ / ١٦٨) هٰذا الحديث لرواية الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس، وهو وهم؛ فإن حديث ابن عباس عنده حديث آخر غير هٰذا، وهو:

٣٦٢ - (مَن وَهَبَ هِبَةً، فارْتَجَعَ بها؛ فهوَ أَحَقُّ بها، ما لَمْ يُثَبْ عليها، ولكنَّهُ كالكَلْبِ يعودُ في قيئِهِ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٠٧) من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن عبيدالله عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ١٢٥):

«وأعله عبدالحق في «أحكامه» بمحمد بن عبيد الله العرزمي. قال ابن القطان

كالمتعقب عليه: وهو لم يصل إلى العرزمي إلا على لسان كذاب، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، فلعل الجناية منه. انتهى».

قلت: والعرزمي متروك؛ كما في «التقريب».

لكن قد رُوي بسند أصلح من هٰذا، أخرجه الطبراني (١١٣١٧) من طريق ابن أبي ليلى عن عطاء به. وابن أبي ليلى سيىء الحفظ.

٣٦٣ - (مَنْ وَهَبَ هِبَةً؛ فهو أَحَقُّ بها، ما لم يُثَبْ منها).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ٣٠٧)، والحاكم (٢ / ٥٢)، وعنه البيهقي (٦ / ١٨٠ - ١٨١) من طريقين عن **عبيدالله بن موسى**: أنبأ حنظلة بن أبي سفيان قال: سمعت سالم بن عبدالله عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين؛ إلا أن يكـون الحمل فيه على شيخنا، يعني إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي».

ولم يتعقبـه الـذهبي في «تلخيص المستـدرك» بشيء على ما في النسخـة المطبوعة، لكن قال المناوي في «شرح الجامع الصغير»:

«وقفت على نسخة من «تلخيص المستدرك» للذهبي بخطه، فرأيته كتب على الهامش بخطه ما صورته: موضوع».

وأما في «الميزان»؛ فقال في ترجمة إسحاق هٰذا:

«روى عنه الحاكم، واتهمه».

ونقل الحافظ في «اللسان» قول الحاكم المتقدم في شيخه، وعقَّبه بقوله:

«قلت: الحمل فيه عليه بلا ريب، وهٰذا الكلام معروف من قول عمر؛ غير مرفوع».

وهٰـذا ذهول عجيب من قبل الحافظ، فإن الدارقطني أخرجه من غير طريق

إسحاق هٰذا، فبرئت عهدته منه، وقال الدارقطني عقبه:

«لا يثبت هٰذا مرفوعاً، والصواب عن ابن عمر عن عمر موقوفاً (في الأصل: مرفوعاً، وهو خطأ مطبعي)».

وقد أشار البيهقي في «السنن» إلى أن الخطأ فيه من عبيدالله بن موسى، فإنه بعد أن ساقه من طريق الحاكم؛ قال:

«وكذٰلك رواه علي بن سهل بن المغيرة (شيخ شيخ الدارقطني فيه) عن عبيدالله، وهو وهم، وإنما المحفوظ عن حنظلة عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن عمر ابن الخطاب، يعني: موقوفاً».

ثم ساق سنده بذٰلك إلى عبدالله بن وهب، عن حنظلة.

وكذٰلك رواه وكيع عن حنظلة به؛ كما في «المحلى» لابن حزم (١٠ / ١٢٨).

ثم رأيت الزيلعي ذكر في «نصب الراية» (٤ / ١٢٦) أن البيهقي قال في «المعرفة»:

«**غلط فيه عبيدالله بن موسى**، والصحيح رواية عبدالله بن وهب. . .».

وأقره الزيلعي.

ويؤيد وقفه أن البيهقي أخرجه من طريق سعيد بن منصور: ثنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر موقوفاً.

ورواه بعض الضعفاء، فرفعه، وهو **إبراهيم بن إسماعيل بن جارية**، فقال: عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٧٠)، والدارقطني، والبيهقي، وقال:

«وهٰذا المتن بهٰذا الإسناد أليق، وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وعمرو بن دينار منقطع، والمحفوظ عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه

عن عمر موقوفاً. قال البخاري: هٰذا أصح».

قلت: والحديث مخالف لقوله ﷺ:

«العائد في هبته؛ كالكلب يعود في قيئه». متفق عليه[1]؛ فإنه بعمومه يفيد المنع من الرجوع فيها، ولا يجوز تخصيصه بهٰذا الحديث؛ لضعفه.

٣٦٤ - (مَن صَلَّى في مسجدي أربعينَ صلاةً لا يفوتُهُ صلاةٌ؛ كُتِبَتْ لهُ براءَةٌ مِن النَّارِ، ونَجاةٌ مِن العذابِ، وبَرِيءَ مِن النِّفاقِ).

منكر. أخرجه أحمد (٣ / ١٥٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٣٢ / ٢ / ٥٥٧٦) من طريق عبدالرحمن بن أبي الرِّجال عن **نبيط بن عُمر** عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن أنس إلا نبيط، تفرد به ابن أبي الرجال».

قلت: وهٰذا سند ضعيف. نبيط هٰذا لا يُعرف إلا في هٰذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٤٨٣) على قاعدته في توثيق المجهولين، وهو عمدة الهيثمي في قوله في «المجمع» (٤ / ٨):

«رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط»، **ورجاله ثقات**».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٣٦):

«رواه أحمد، **ورواته رواة الصحيح**، والطبراني في (الأوسط)».

فوهم واضح؛ لأن نبيطاً هٰذا ليس من رواة الصحيح، بل ولا روى له أحد من بقية الستة!

ومما يضعف هٰذا الحديث أنه ورد من طريقين يقوي أحدهما الآخر عن أنس

(١) وهو مخرج في «الإرواء» برقم (١٦٢٢).

مرفوعاً وموقوفاً بلفظ:

«من صلى لله أربعين يوماً في جماعة؛ يدرك التكبيرة الأولى؛ كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق».

أخرجه الترمذي (٢ / ٧ ـ طبع أحمد شاكر).

ثم وجدت له طريقاً ثالثاً عنه مرفوعاً.

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص ٣٦).

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٦٦) بسند ضعيف ومنقطع.

ثم استوعبت طرقه، وبيَّنت ما لها وما عليها في «الصحيحة» (٢٦٥٢).

وهٰذا اللفظ يغاير لفظ حديث الترجمة كل المغايرة، وهو أقوى منه، فتأكد ضعفه ونكارته، فمن قوَّاه من المعاصرين؛ فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضاً!

٣٦٥ ـ (جهِّزوا صاحِبَكُم، فإنَّ الفَرَقَ فَلَذَ كَبِدَهُ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣ / ٤٩٤)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ١ / ١٧٨ / ٢) من طريق ابن أبي الدنيا: حدثني **محمد بن إسحاق بن حمزة البخاري**: ثنا أبي: ثنا عبدالله بن المبارك: أنا محمد بن مطرف عن أبي حازم ـ أظنه عن سهل بن سعد ـ:

أن فتى من الأنصار دخلته خشية من النار، فكان يبكي عند ذكر النار، حتى حبسه ذٰلك في البيت، فذُكر ذٰلك للنبي ﷺ، فجاءه في البيت، فلما دخل عليه اعتنقه الفتى، وخرَّ ميتاً، فقال النبي ﷺ: فذكره. قال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«هٰذا البخاري وأبوه لا يُدرى مَن هما، والخبر شبه موضوع».

وأقره الحافظ في ترجمة إسحاق بن حمزة في «اللسان»؛ إلا فيما قال في إسحاق، فتعقبه بقوله:

«بل إسحاق ذكره ابن حبان في «الثقات». . . وذكره الخليلي في «الإرشاد»، وقال: رضيه محمد بن إسماعيل البخاري، وأثنى عليه، لكنه لم يخرجه في تصانيفه».

٣٦٦ - (جَهَنَّمُ تُحيطُ بالدُّنيا، والجَنَّةُ مِن ورائِها، فلذٰلك صارَ الصِّراطُ على جهنَّمَ طريقاً إلى الجَنَّةِ).

منكر جداً. أخرجه ابن مخلد العطار في «المنتقى من أحاديثه» (٢ / ٨٤ / ٢)، وأبو نُعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٩٣)، ومن طريقه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٧٩) عن **محمد** بن حمزة بن زياد الطوسي: حدثنا **أبي** قال: ثنا قيس بن الربيع عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً.

ومن طريق العطار أخرجه الخطيب (٢ / ٢٩١)، وعنه الذهبي في ترجمة محمد بن حمزة بن زياد، ثم قال:

«هٰذا منكر جداً، محمد واهٍ، وحمزة تركه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس. قال مهنا: سألت أحمد عن حمزة الطوسي؟ فقال: لا يكتب عن الخبيث».

وقال في ترجمة محمد بن حمزة:

«قال ابن منده: حدث بمناكير. قلت: روى عن أبيه، وأبوه؛ فغير عمدة».

والحديث؛ عزاه السيوطي لـ «مسند الفردوس» أيضاً، ورواه أبو الحسن أحمد ابن محمد بن الصلت في «حديثه عن ابن عبدالعزيز الهاشمي» (٧٦ / ١) عن محمد

الطوسي به.

(تنبيه): زاد المناوي في إعلال الحديث، فقال:

«وفيه محمد مخلد؛ قال الذهبي: قال ابن عدي: حدث بالأباطيل»!

قلت: وهٰذا هو الرعيني الحمصي، وهو غير العطار صاحب هٰذا الحديث، وهو ثقة، مترجم في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣١٠)، فوجب التنبيه.

٣٦٧ - (خِيارُ أمَّتي عُلماؤها، وخِيارُ عُلمائِها رُحماؤها، ألا وإنَّ الله يَغفِرُ للعالِمِ أربعينَ ذَنْباً قبلَ أنْ يَغْفِرَ للجاهِلِ ذنباً واحداً، ألا وإنَّ العالِمَ الرحيمَ يَجيءُ يومَ القيامَةِ وإنَّ نورَهُ قدْ أضاءَ يمشي فيهِ بينَ المشرِقِ والمَغْرِبِ؛ كما يُضيءُ الكَوْكَبُ الدُّرِّيُّ).

باطل. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ /١٨٨)، والخطيب في «تاريخه» (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨)، وفي «الموضح» (٢ / ٦٢)، وابن عساكر في «ذم من لا يعمل بعلمه» (٥٨ / ٢)، وفي «التاريخ» (١٦ / ٢٨ / ٢) من طريق **محمد بن إسحاق السلمي**: ثنا عبدالله بن المبارك عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب، لم نكتبه إلا من هٰذا الوجه».

وقال الخطيب:

«محمد بن إسحاق السلمي أحد الغرباء المجهولين، حدث عن عبدالله بن المبارك حديثاً منكراً».

ثم ساق له هٰذا الحديث.

وقال الذهبي في «الميزان»:

«فيه جهالة، وأتى بخبر باطل».

ثم ذكر هٰذا. وأقره الحافظ في «اللسان»، والسيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٣٥)، وقال:

«وأخرجه ابن الجوزي في «الواهيات»، وقد أنكره الخطيب، وكأنه لم يتهم فيه إلا السلمي». ثم قال:

«وله طريق آخر عن ابن عمر، أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق١٠٤ / ١): أنبأنا محمد بن إسماعيل الفرغاني: حدثنا أحمد بن خالد القرشي: حدثنا نوح ابن حبيب: حدثنا ابن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر بمثله سواء، وقال في «الميزان»: أحمد بن خالد؛ لا يُعرف، والخبر باطل».

قلت: وأقره الحافظ في «اللسان»، وقد رواه فيه من طريق القضاعي.

فقد اتفق هٰؤلاء الحفاظ الثلاثة؛ الذهبي، والعسقلاني، والسيوطي على بطلان هٰذا الحديث من الوجهين، فآعجبْ للسيوطي كيف يخالفهم، ويناقض نفسه، فيورد الحديث في «الجامع الصغير» من الطريقين المذكورين، مع اعترافه ببطلانهما! وقد ذكر المناوي نحو هٰذا في «الفيض»، وأما في «التيسير»؛ فاقتصر على تضعيف إسناده!

٣٦٨ - (حامِلُ القُرآنِ حامِلُ رايَةِ الإسلامِ ، مَنْ أكْرَمَهُ؛ فقدْ أكْرَمَ اللهَ، ومَن أهانَهُ؛ فعليهِ لَعْنَةُ اللهِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٨٨) بسنده إلى محمد بن يونس الكديمي بإسناده إلى أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٢٣ رقم ١١٦)، وقال عقبه:

«الكديمي متهم».

قلت: ومع هٰذا فقد ذكره في «الجامع الصغير» بهٰذه الرواية!

فتعقبه المناوي في «شرحيه» بأن الكديمي وضاع.

٣٦٩ - (قَليلُ العَمَلِ يَنْفَعُ مَعَ العِلْمِ، وكَثيرُ العَمَلِ لا يَنْفَعُ مَعَ الجَهْلِ).

موضوع. أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١ / ٤٥) من طريق **محمد بن روح بن عمران القتيري** (في الأصل: القشيري، وهو تصحيف) عن **مؤمل بن عبدالرحمن الثقفي** عن **عباد بن عبدالصمد** عن أنس بن مالك قال:

«جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: العلم بالله عز وجل. قال: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: العلم بالله. قال: يا رسول الله! أسألك عن العمل، وتخبرني عن العلم؟ فقال رسول الله ﷺ: ...» فذكره.

وهٰذا إسناد موضوع؛ محمد بن روح القتيري ضعيف.

ومؤمل بن عبدالرحمن الثقفي؛ قال فيه أبو حاتم:

«لين الحديث، ضعيف الحديث».

وقال ابن عدي:

«عامة حديثه غير محفوظ».

ثم ساق له أحاديث واهية.

وعبَّاد بن عبدالصمد؛ قال في «الميزان»:

«وهَّاه ابن حبان، وقال: حدثنا ابن قتيبة: ثنا غالب بن وزير الغزي: ثنا مؤمل

ابن عبدالرحمن الثقفي: ثنا عباد بن عبدالصمد عن أنس بنسخة كلها موضوعة».

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤١) من رواية الـديلمي بسنده عن محمد بن روح به، ثم أعله بقول ابن حبان الذي ذكرته آنفاً، وبقوله:

«وقال البخاري: عباد بن عبدالصمد منكر الحديث. وقال في «المغني»: مؤمل ابن عبدالرحمن؛ ضعفه أبو حاتم».

قلت: ومع ذٰلك، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير أيضاً، فكيف يتفق هٰذا مع حكمه هو نفسه عليه بالوضع؟!

ولا ينافيه قول العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٧):

«إن سنده ضعيف»؛

لما سبق بيانه مراراً؛ أن الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضعيف.

٣٧٠ ـ (قوامُ المرءِ عقْلُهُ، ولا دينَ لِمَنْ لا عَقْلَ لهُ).

موضوع. ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٦)، فقال:

«قال الحارث: حدثنا داود: حدثنا نصر بن طريف عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً».

قلت: أخـرجه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٧٩٦)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغـداد» (ج١٠ ق١٠٩ / ٢)، والـرافعي في «أخبار قزوين» (٤ / ٩٠) عن الحارث به.

وسكت السيوطي على هٰذا السند؛ لوضوح علته، وذٰلك لأن داود هٰذا هو ابن المحبر، صاحب كتاب «العقل»؛ قال الذهبي:

«وليته لم يصنفه».

وروى عبدالغني بن سعيد عن الدارقطني قال:

«كتاب «العقل» وضعه ميسرة بن عبدربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة...».

ثم قال السيوطي:

«أخرجه البيهقي من طريق حامد بن آدم عن أبي غانم عن أبي الزبير به. وقال: تفرد به حامد، وكان متهماً بالكذب».

قلت: ومع هٰذا أورده في «الجامع الصغير» برواية البيهقي، دون أن يذكر ما أعله به!

وقد تعقبه المناوي بقوله:

«فكان على المصنف حذفه، وليته إذ ذكره لم يحذف من كلام مخرجه علته»!

والحديث عند البيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٢٣ / ٢).

وقد ذكره السيوطي في موضع آخر من «الجامع» بلفظ:

«دين المرء عقله، ومن لا عقل له لا دين له».

وقال:

«رواه أبو الشيخ في الثواب، وابن النجار عن جابر».

ولم يتكلم الشارح عليه بشيء، غير أنه قال:

«ورواه عنه الديلمي أيضاً».

والظاهر أن الطريق واحد، والله أعلم.

وقد تقدم الحديث بنحوه، وهو الحديث الأول.

ثم تبيَّن أنه من رواية عمير بن عمران الحنفي عن ابن جريج به. وسوف يأتي تخريجه برقم (٣٦٠٣).

٣٧١ - (ستُفْتَحُ عليكُمُ الآفاقُ، وستُفْتَحُ عليكُمْ مَدينَةٌ يُقالُ لها: (قزوين)، من رابَطَ فيها أربعينَ يوماً أو أربعينَ ليلةً؛ كانَ لهُ في الجَنَّةِ عمودٌ من ذهبٍ، عليه زَبَرْجَدَةٌ خضراءُ، عليها قبةٌ من ياقوتةٍ حمراءَ، لها سبعونَ ألفَ مصراعٍ من ذهبٍ، على كلِّ مصراعٍ زوجةٌ مِن الحورِ العينِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٧٩)، والرافعي في «أخبار قزوين» (١ / ٦ - ٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٨ / ٤٤٨ - مطبوع) من طريق **داود بن المحبر**: أنبأنا **الربيع بن صَبيح** عن **يزيد بن أبان** عن أنس مرفوعاً.

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٥٥) من هٰذا الوجه، وقال:

«موضوع؛ داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك».

وقال المزي في «التهذيب»:

«هو حديث منكر، لا يُعرف إلا من رواية داود...».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٦٣).

قلت: وفي ترجمته ساق الذهبي له هٰذا الحديث، ثم قال:

«فلقد شان ابن ماجه «سننه» بإدخاله هٰذا الحديث الموضوع فيها».

قلت: ومن هٰذا تعلم قيمة قول الرافعي عقب هٰذا الحديث:

«مشهور، رواه عن داود جماعة، وأودعه الإمام ابن ماجه في «سننه»، والحفاظ يقرنون كتابه بـ «الصحيحين» و «سنن أبي داود»...»!

٣٧٢ - (ما خَلَفَ عبدٌ على أهلِهِ أفضلَ مِن ركْعَتَيْنِ يرْكَعُهُما عندَهُم حينَ يُرِيدُ سَفَراً).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٠٥ / ١): حدثنا عيسى ابن يونس عن الأوزاعي عن المُطْعِم بن المقدام مرفوعاً.

وأخرجه الخطيب في «الموضح» (٢ / ٢٢٠ - ٢٢١) عن موسى بن أبي موسى: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عيسى بن يونس به.

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في جزء «مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيوخه» (رقم ٢٨)[١]؛ قال:

«وسمعت مليح بن وكيع يقول: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سمعت الأوزاعي يقول: حدثني الثقة المطعم بن المقدام به».

ومن طريقه رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٦ / ٢٩٧ / ٢).

قلت: وهٰذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات، لكنه مرسل؛ لأن المطْعِم هٰذا تابعي.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن أبي شيبة عن المطعم بن المقدام.

فتعقبه المناوي بأن فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أورده الذهبي في «الضعفاء».

قلت: وهٰذا تعقُّب عجيب، فإن محمد بن عثمان لا تعلق له بالرواية التي عزاها

---

(١) هي رسالة قيمة، نسختُها من نسخة نادرة بخط الحافظ ابن عساكر وروايته، ثم علقتُ عليها، ووضعت لها فهارس دقيقة، وفيها تراجم عزيزة، يسر الله طبعها.

السيوطي لابن أبي شيبة، فإن هٰذا هو مؤلف كتاب «المصنف» المشهور به، وهو أعلى طبقة من ابن أخيه محمد بن عثمان، و (ابن أبي شيبة) عند الإطلاق؛ إنما يُراد به أبو بكر هٰذا صاحب «المصنف»، واسمه عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي، ويراد به تارة أخوه عثمان بن محمد، ولا يُراد إطلاقاً ابنه محمد بن عثمان، فإن كان المناوي تبادر إليه أنه المراد بـ (ابن أبي شيبة) عند السيوطي؛ فهو عجيب، وإن كان يريد أنه في إسناد (ابن أبي شيبة) صاحب «المصنف»؛ فهو أعجب؛ لما علمت أنه متأخر عنه.

نعم؛ قد رواه محمد بن عثمان أيضاً؛ كما سبق، لكن ليس هو المراد عند السيوطي.

والحديث عزاه النووي في «الأذكار» (ص ٢٧٦) للطبراني من حديث المقطَّم ابن المقدام الصحابي. كذا قال، وإنما هو المطعم، وليس بصحابي؛ كما تقدم، فلعل الخطأ من بعض النساخ.

ثم تبين لي أن الخطأ من النووي نفسه، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه رآه كذٰلك بخط النووي؛ قال:

«وهو سهو نشأ عن تصحيف، إنما هو المُطْعِم، بسكون الطاء، وكسر العين، وقوله: «الصحابي»؛ إنما هو الصنعاني، بصاد، ثم نون ساكنة، ثم عين مهملة، وبعد الألف نون؛ نسبة إلى صنعاء دمشق، وكان في عصر صغار الصحابة، ولم يثبت له سماع من صحابي، بل أرسل عن بعضهم، وجل روايته عن التابعين؛ كمجاهد، والحسن، وسنده معضل، أو مرسل؛ إن ثبت له سماع من صحابي».

نقلته ملخصاً من «شرح الأذكار» لابن علان (٥ / ١٠٥)، وأفاد أنه ليس في «كبير الطبراني»، وإنما في كتاب «مناسك الحج» له.

وقد روي الحديث عن أنس نحوه أتم منه، بلفظ:

«أربع ركعات؛ يقرأ فيهن بفاتحة الكتاب، و﴿قُلْ هُو الله أحدٌ﴾[1]، ثم يقول: اللهم إني أتقرب إليك. . .» إلخ.

وهو مسلسل بالعلل؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله برقم (٥٨٤٠).

ثم إن النووي رحمه الله استدل بالحديث على أنه يستحب للمسافر عند الخروج أن يصلي ركعتين. وفيه نظر بيِّن؛ لأن الاستحباب حكم شرعي لا يجوز الاستدلال عليه بحديث ضعيف؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح، ولا يثبت به شيء من الأحكام الشرعية؛ كما لا يخفى، ولم ترد هٰذه الصلاة عنه ﷺ، فلا تُشْرَع، بخلاف الصلاة عند الرجوع، فإنها سنة.

وأغرب من هٰذا جزمه ـ أعني النووي رحمه الله ـ بأنه:

«يستحب أن يقرأ سورة ﴿لإيلاف قريشٍ﴾، فقد قال الإمام السيد الجليل أبو الحسن القزويني الفقيه الشافعي صاحب الكرامات الظاهرة والأحوال الباهرة والمعارف المتظاهرة: إنه أمان من كل سوء».

قلت: وهٰذا تشريع في الدين دون أي دليل إلا مجرد الدعوى! فمن أين له أن ذٰلك أمان من كل سوء؟! لقد كان مثل هٰذه الآراء التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة من أسباب تبديل الشريعة وتغييرها من حيث لا يشعرون، لولا أن الله تعهد بحفظها، ورضي الله عن حذيفة بن اليمان إذ قال:

«كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تَعَبَّدوها».

وقال ابن مسعود رضي الله عنه:

«اتَّبعوا ولا تَبْتَدعوا، فقد كُفيتم، عليكم بالأمر العتيق».

ثم وقفت على حديث يمكن أن يستحب به صلاة ركعتين عند النصر، وهو مخرَّج في «الصحيحة»(١٣٢٣) فراجعه، وثمة حديث آخر سيأتي برقم (٦٢٣٥ و٦٢٣٦).

---

(١) سورة الإخلاص.

٣٧٣ - (لا تَبْكوا على الدِّينِ إذا وَلِيَهُ أهلُهُ، ولكنِ ابْكُوا عليهِ إذا وَلِيَهُ غيرُ أهلِهِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥ / ٤٢٢)، والحاكم (٤ / ٥١٥) من طريق عبدالملك بن عمرو العَقَدي عن كثير بن زيد عن **داود بن أبي صالح** قال:

«أقبل مروان يوماً، فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فقال: أتدري ما تصنع؟! فأقبل عليه، فإذا هو أبو أيوب، فقال: نعم، جئت رسول الله ﷺ ولم آت الحجر، سمعت رسول الله ﷺ. . .» فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي! وهو من أوهامهما، فقد قال الذهبي نفسه في ترجمة داود هٰذا:

«حجازي لا يُعرف».

ووافقه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، فأنى له الصحة؟!

وذهل عن هٰذه العلة الحافظ الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥ / ٢٤٥):

«رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه كثير بن زيد، وثقه أحمد وغيره، وضعفه النسائي وغيره».

قلت: ثم تبين بعد أن تيسر الرجوع إلى «معجمي» الطبراني أنه ليس في سنده داود هٰذا، فأعله الهيثمي بكثير، فقد أخرجه في «الكبير» (٤ / ١٨٩ / ٣٩٩٩)، و«الأوسط» (١ / ١٨ / ١ / ٢٨٢) بإسناد واحد، فقال: حدثنا **أحمد بن رشدين المصري**: ثنا سفيان بن بشير (وفي «الأوسط»: (بشر)، وزاد: الكوفي): ثنا حاتم بن إسماعيل عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله قال: قال أبو أيوب لمروان بن الحكم، فذكر الحديث مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به حاتم»!

كذا قال، وقد فاتته متابعة العقدي المتقدمة.

وحاتم بن إسماعيل من رجال الشيخين، لكن قال الحافظ:

«صحيح الكتاب، صدوق يهم».

قلت: فمن المحتمل أن يكون وهم في ذكره المطلب بن عبدالله مكان داود بن أبي صالح، ولكن السند إليه غير صحيح، فيمكن أن يكون الوهم من غيره؛ لأن سفيان بن بشير أو بشر؛ لم أعرفه، وليس هو الأنصاري المترجم في «ثقات ابن حبان» (٦ / ٤٠٣) وغيره؛ فإنه تابع تابعي، فهو متقدم على هٰذا؛ من طبقة شيخ شيخه (كثير ابن زيد)!

ولعل الآفة من أحمد بن رشدين شيخ الطبراني؛ فإنه متهم بالكذب؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٧)، فكان على الهيثمي أن يبين الفرق والخلاف بين إسناد أحمد والطبراني من جهة، وعلة كل منهما من جهة أخرى، والمعصوم من عصمه الله تعالى.

ولقد كان الواجب على المعلق على «المعجم الأوسط» الدكتور الطحان أن يتولى بيان ذٰلك، ولكن. . .

وأما قول المناوي: «وداود بن أبي صالح؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات»؛ فمن أوهامه أيضاً، فإنه رجل آخر متأخر عن هٰذا، يروي عن نافع، وسيأتي له حديث إن شاء الله تعالى قريباً برقم (٣٧٥).

وقد شاع عند المتأخرين الاستدلال بهٰذا الحديث على جواز التمسح بالقبر؛ لوضع أبي أيوب وجهه على القبر، وهٰذا مع أنه ليس صريحاً في الدلالة على أن تمسحه كان للتبرك ـ كما يفعل الجهال ـ فالسند إليه بذٰلك ضعيف؛ كما علمت، فلا حجة فيه.

وقد أنكر المحققون من العلماء؛ كالنووي وغيره التمسح بالقبور، وقالوا: إنه

من عمل النصارى. وقد ذكرت بعض النقول في ذٰلك في «تحذير الساجد من اتخاذ القبـور مساجد»، وهي الرسالة الخامسة من رسائل كتابنا: «تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة»، وهي مطبوعة والحمد لله، فانظر (ص١٠٨) منه.

٣٧٤ - (نَهى أنْ يَمْشِيَ الرجُلُ بينَ البعيرَيْنِ يقودُهُما).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٢٨٠) من طريق **محمد بن ثابت البناني** عن أبيه عن أنس مرفوعاً، وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«محمد؛ ضعفه النسائي».

قلت: وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»:

«ضعيف».

٣٧٥ - (نَهى أنْ يَمْشِيَ الرجلُ بينَ المرأتَيْنِ).

موضـوع. أخرجه أبو داود (٢ / ٣٥٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢٦)، والحاكم (٤ / ٢٨٠)، والخلاَّل في «الأمر بالمعروف» (٢٢ / ٢)، وابن عدي (٣ / ٩٥٥) من طريق **داود بن أبي صالح** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلتُ: داود بن أبي صالح؛ قال ابن حبان: يروي الموضوعات».

«قلت: وكذا قال في «الميزان»، ثم ذكر عقبه هٰذا الحديث، وقال المنذري في

«مختصر السنن» (٨ / ١١٨):

«وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، حتى كأنه يتعمدها، وذكر له هٰذا الحديث».

وقال أبو زرعة:

«لا أعرفه إلا بهٰذا الحديث، وهو منكر».

قلت: وذكر له البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٧) هٰذا الحديث، وقال:

«لا يتابع في حديثه».

وكذا قال العقيلي، وزاد:

«ولا يُعرف إلا به».

وتبعه عبدالحق في «الأحكام» (٢٠٥ / ١)؛ قال:

«وله فيه لفظ آخر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استقبلك المرأتان؛ فلا تمر بينهما، خذ يمنة أو يسرة». ذكره أبو أحمد بن عدي».

قلت: أخرجه من طريق يوسف بن الغرق عن داود به. ويوسف كذاب كما تقدم بيانه تحت رقم (١٩٣).

٣٧٦ - (الأقرَبونَ أوْلى بالمَعْروفِ).

لا أصل له بهٰذا اللفظ. كما أشار إليه السخاوي في «المقاصد» (ص ٣٤)، وبعضهم يتوهم أنه آية! وإنما في القرآن قوله تعالى: ﴿قُلْ ما أَنْفَقْتُمْ مِن خيرٍ فللوالِدَيْنِ والأقربينَ﴾[1].

---

(١) البقرة: ٢١٥.

٣٧٧ - (آخِرُ مَن يَدْخُلُ الجَنَّةَ رجلٌ مِن جُهَيْنَةَ ؛ يُقال له : جُهَيْنَةُ ، فيسألُهُ أهلُ الجنةِ : هلْ بقيَ أحدٌ يُعَذَّبُ؟ فيقولُ : لا . فيقولونَ : عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخبرُ اليقينُ) .

موضوع . رواه محمد بن المظفر في «غرائب مالك» (٧٦ / ٢)، والدارقطني في «الغرائب» من طريق **جامع بن سوادة** : حدثنا زهير بن عباد : حدثنا أحمد بن الحسين اللهبي : حدثنا **عبدالملك بن الحكم** : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه . قال الدارقطني :

«هٰذا الحديث باطل، وجامع ضعيف، وكذا عبدالملك» .

قلت : كذا ذكره السيوطي في «ذيل الموضوعات» من طريق الدارقطني ، وتبعه ابن عراق (٣٩٩ / ٢)، ومع هٰذا فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» أيضاً! من رواية الخطيب في «رواة مالك» عن ابن عمر . ولا فائدة من المغايرة في التخريج ؛ لأن طريق الخطيب هي طريق الدارقطني ؛ كما بينه الشارح المناوي .

ومن الغرائب أن العجلوني أورد هٰذا الحديث في «كشف الخفاء» (١ / ١٥)، ثم لم يُبَيِّنْ حاله!

٣٧٨ - (اتَّبِعوا العُلَماءَ ؛ فإنَّهم سُرُجُ الدُّنيا ، ومصابيحُ الآخِرَةِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ٣٩) من طريق **القاسم بن إبراهيم الملطي** : حدثنا لوين المصيصي : حدثنا مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي ، مع أنه أورده أيضاً في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٣٩) عن الديلمي ، وذكر أن القاسم بن إبراهيم

الملطي؛ قال الدارقطني:

«كذاب».

وقال الخطيب:

«روى عن لوين عن مالك عجائب من الأباطيل».

٣٧٩ - (إذا أتى عليَّ يومٌ لا أزدادُ فيهِ علماً يُقَرِّبني إلى اللهِ تعالى؛ فلا بورِكَ لي في طُلوعِ شمسِ ذٰلكَ اليومِ).

موضوع. أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٤ / ٢٤ / ٢)، وابن عدي في «الكامل» (ق١٦١ / ٢)، وأبو الحسن بن الصلت في «حديثه عن ابن عبدالعزيز الهاشمي» (١ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٨٨)، والخطيب في «تاريخه» (٦ / ١٠٠)، وابن عبدالبر (١ / ٦١)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١١٥ / ١ / ٦٧٨٠) من طرق عن **الحكم** بن **عبدالله** عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الزهري، تفرد به الحكم».

قلت: وهو الحكم بن عبدالله بن خُطاف (وقيل: ابن سعد) أبو سلمة الحمصي، وهو كذاب؛ كما قال أبو حاتم، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٣٣) من طريق الخطيب، ثم قال:

«قال الصوري: منكر، لا أصل له، لا يرويه عن الزهري غير الحكم، والحكم؛ قال أبو حاتم: كذاب. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات».

قال السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢٠٩):

«قلت: قال الدارقطني: كان يضع الحديث. روى عن الزهري عن ابن

المسيب نحو خمسين حديثاً لا أصل لها».

ثم قال السيوطي:

«وأخرجه أبو علي الحسين بن محمد بن حسين المقري في «جزئه»: حدثنا أحمد بن عمير: أنبأنا أبو أمية محمد بن إبراهيم: حدثنا النفيلي: حدثنا بقية بن الوليد عن أبي سلمة الحمصي عن الزهري به. وقال ابن عمير: ليس أبو سلمة هٰذا سليمان بن سلم، هٰذا رجل آخر».

قلت: صدق ابن عمير، وكان من تمام الفائدة أن يبين هو أو السيوطي من هو؟ ولكنهما لم يفعلا، وقد تبين لي أنه الحكم بن عبدالله نفسه، فإنه يُكنى أبا سلمة، وقد ذكره بقية بكنيته دون اسمه يدلِّسه، وهٰذا مما اشتهر به بقية، عافانا الله تعالى من كل آفة وبلية، ويؤكد ذٰلك أن بقية قد صرح باسمه في رواية الطبراني وغيره.

ومع إقرار السيوطي ابنَ الجوزي على وضع هٰذا الحديث وتأييده لوضعه، فقد أورده أيضاً في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني، وابن عدي، وأبي نعيم في «الحلية» عن عائشة! ولا يفيده رواية ابن عدي أيضاً إياه، فإن في سنده أيضاً متهماً، وهو بلفظ:

٣٨٠ - (إذا أتى عليَّ يومٌ لم أزْدَدْ فيهِ خيراً؛ فلا بُورِكَ لي فيهِ).

موضوع. رواه ابن عدي، وابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٣٥) من طريق سليمان بن بشار عن سفيان عن الزهري عن سعيد عن عائشة مرفوعاً.

وهٰذا سند موضوع؛ قال الذهبي:

«سليمان بن بشار متهم بوضع الحديث؛ قال ابن حبان: يضع على الأثبات ما لا يحصى. ووهَّاه ابن عدي».

ثم سرد له من الواهيات عدة أحاديث، هٰذا منها.

قلت: ثم رجعت إلى ابن عدي في «كامله»، فرأيته ذكر الحديث في ترجمة ابن بشار هٰذا (١٦١ / ٢) معلقاً عنه عن ابن عيينة عن بقية عن **الحكم بن عبدالله الأيْلي** عن الزهري به؛ مثل لفظ الحديث الذي قبله.

فتبين أن بين سفيان والزهري بقيةَ والحكَمَ، وهو كذاب، وهو الذي في سند الحديث الذي قبله، فمدار الحديثين على هٰذا الكذاب، غير أن في طريق هٰذا كذاباً آخر!

على أنـه قد قيل: إن الحكم بن عبـدالله الأيْلي هو غير الحكم بن عبـدالله الحمصي، ورجحه الحافظ، فإن ثبت ذٰلك؛ فالطريق مختلفة، لكن النتيجة واحدة، فإن الأيْلي هٰذا كذاب أيضاً! فراجع «اللسان».

٣٨١ - (ليسَ مِن أخلاقِ المؤمِنِ المَلَقَ؛ إلا في طَلَبِ العلْمِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٨٤ / ٢)، والسِّلَفي في «المنتخب من أصول السراج اللغوي» (١ / ٩٧ / ٢) عن الحسن بن واصل عن **الخصيب بن جحدر** عن النعمان بن نعيم عن معاذ بن جبل. وقال ابن عدي:

«مداره على الخصيب بن جحدر».

قلت: قال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٩٧):

«كذاب، استعدى عليه شعبة في الحديث».

وقال النسائي في «الضعفاء» (١١):

«ليس بثقة».

قلت: ومثله الراوي عنه الحسن بن واصل، ويُقال: الحسن بن دينار، فقد كذبه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم، وغيرهم، وفي ترجمته ساق الذهبي هٰذا الحديث؛ كما أوردته عن ابن عدي، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٩) من

طريقه، فأدخل بين النعمان بن نعيم، ومعاذ؛ عبدالرحمن بن غنم، وهو عند السِّلَفي بإثبات ابن غنم، وإسقاط ابن نعيم. والله أعلم.

ثم قال ابن الجوزي:

«مداره على الخصيب، وقد كذبه شعبة، والقطان، وابن معين. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات».

وأقره السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١ / ١٩٧)، ثم تناقض فأورده في «الجامع الصغير»، لكن من رواية البيهقي في «الشعب» عن معاذ، ولا يخفى أن هٰذه المغايرة في التخريج لا فائدة منها؛ ما دام أن الحديث يدور على هٰذا الكذاب الخصيب! فقد قال المناوي في «شرح الجامع»:

«وقضية صنيع المصنف أن البيهقي خرجه، وسلمه، والأمر بخلافه، بل عقبه ببيان علته، فقال:

«هٰذا الحديث إنما يُروى بإسناد ضعيف، والحسن بن دينار ضعيف بمرة، وكذا خصيب. هٰذا لفظه بحروفه، فحذْفُ المصنف له من كلامه غير صواب».

قلت: ولعل السيوطي اغتر بإيراد البيهقي له في «الشعب»؛ بناء على ما نقله هو غير مرة عنه؛ أنه لا يورد في «الشعب» ما كان موضوعاً، فاعلم أن هٰذا ليس صحيحاً على إطلاقه، أو هو رأي البيهقي وحده في كتابه، وإلا فكم فيه من موضوعات سبق بعضها، ويأتي الكثير منها، وفي حفظي أن السيوطي قد وافق على وضع بعضها، فهٰذا كله يدلنا على أن السيوطي يغلب عليه التقليد في كثير من الأحيان، وهٰذا هو السبب في وقوع الأحاديث الموضوعة في كتابه «الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع!

هٰذا؛ وللحديث طريق آخر من حديث أبي أمامة، رواه ابن عدي (٢٤٠ / ٢) عن فهر بن بشر: حدثنا عمر بن موسى عن القاسم عنه مرفوعاً به. وقال:

«عمر بن موسى الوجيهي في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً».

قلت: وفهر بن بشر لا يُعرف؛ كما قال ابن القطان، وأقره الحافظ في «اللسان».

وله طريق ثالث بنحو هٰذا اللفظ، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» أيضاً، وهو:

٣٨٢ - (لا حَسَدَ، ولا مَلَقَ؛ إلا في طَلَبِ العلمِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٣٦٥ / ١)، والخطيب (١٣ / ٢٧٥)، وفي العاشر من «الجامع» (٢٠ / ٢ - من المنتقى منه) من طريق **عمرو بن الحصين الكلابي** عن ابن علاثـة عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«هٰذا منكر، لا أعلم يرويه عن الأوزاعي غير ابن علاثة».

وأورده ابن الجـوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٩) من رواية ابن عدي، ثم قال:

«ابن علاثة، محمد بن عبدالله بن علاثة، لا يحتج به. قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٩٧ - ١٩٨) بما خلاصته أن ابن علاثة وثقه ابن معين وغيره، وأن آفة الحديث من عمرو بن الحصين، فإنه كذاب؛ كما قال الخطيب.

قلت: وهٰذا تعقُّب شكلي، لا يعود على الحديث بالتقوية، ما دام أنه لم ينج من هٰذا الكذاب.

لكن السيوطي ذكر له شاهداً لم يتكلم على إسناده، وفيه من لا يعرف، وهو:

٣٨٣ ـ (مَن غَضَّ صَوْتَهُ عندَ العُلماءِ ؛ كانَ يَوْمَ القيامَةِ معَ الذينَ امْتَحَنَ الله قلوبَهُم للتَّقْوى مِن أصحابي، ولا خيرَ في التَّمَلُّقِ والتَّواضُعِ ؛ إلا ما كانَ في اللهِ، أو في طَلَبِ العِلْمِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق ابن السني : حدثنا الحسين بن عبدالله القطان عن عامر بن سيار عن **ابن الصباح** عن عبدالعزيز بن سعيد عن أبيه مرفوعاً. نقلته من «اللآلىء» (١ / ١٩٨)، وسكت عنه!

قلت: وهٰذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض، لم أعرف منه أحداً من بعد القطان غير عامر بن سيار؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٢٢) عن أبيه:

«مجهول».

وأما ابن حبان؛ فذكره على قاعدته في «الثقات» (٨ / ٥٠٢)؛ كما ذكر فيه (٥ / ١٢٥) عبدالعزيز بن سعيد شيخه في هٰذا الحديث! وهٰذا من أوضح الأدلة على فساد قاعدته في التوثيق!

ثم بدا لي أن ابن الصباح هو المثنى اليماني، فإن يكن هو؛ كما يغلب على الظن، فهو ضعيف، اختلط بآخره؛ كما في «التقريب»، وانظر الحديثين اللذين قبله.

ثم تبين أن قوله في «اللآلىء»: «ابن الصباح»؛ خطأ، ولعله مطبعي، والصواب: «أبو الصباح»؛ كما يؤخذ من مراجع كثيرة، أهمها: «كامل ابن عدي»، فقد ساق في ترجمة أبي الصباح (٥ / ١٩٦٦) من طريق الحسين القطان المذكور ـ وهو شيخ ابن عدي ـ عن عامر بن سيار: ثنا **أبو الصباح** ـ يعني: عبدالغفور بن عبدالعزيز أبو الصباح الواسطي ـ عن عبدالعزيز بن سعيد به حديثاً آخر، وقال عقبه:

«وبهٰذا الإسناد اثنان وعشرون حديثاً حدثناه بها الحسين هٰذا».

ثم ختم ترجمته بقوله:

«وعبدالغفور هٰذا؛ الضعف على حديثه بيِّن، وهو منكر الحديث».

قلت: فهو آفة حديث الترجمة، وبخاصة أن البخاري قال في «التاريخ الكبير» (٣ / ٢ / ١٢٧):

«تركوه، منكر الحديث».

وفي معناه قوله في «التاريخ الصغير» (ص ١٩٤):

«سكتوا عنه».

٣٨٤ - (لا يَتْرُكُ الله أحداً يومَ الجُمُعَةِ؛ إلا غَفَرَ له).

موضوع. أخرجه أبو القاسم الشهرزوري في «الأمالي» (١٨٠ / ١)، والخطيب (٥ / ١٨٠) من طريق أحمد بن نصر بن حماد بن عجلان: حدثنا أبي: حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعاً.

ذكره الخطيب في ترجمة أحمد هٰذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«أتى بخبر منكر جداً».

ثم ساق له هٰذا، كأنه يتهمه به.

ووافقه الحافظ في «اللسان»، وفي ذٰلك عندي نظر؛ لأن أباه نصر بن حماد؛ قال ابن معين:

«كذاب».

فالحمل عليه فيه أولى، ومع هٰذا وذاك؛ فالحديث في «الجامع»!

وللحديث طريق أخرى عن أنس نحوه، وهو موضوع أيضاً؛ كما سبق بيانه برقم (٢٩٧).

٣٨٥ - (لا يُحَرِّمُ الحَرامُ الحَلالَ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٢٦)، والدارقطني (١٤٢)، والبيهقي (٧ / ١٦٨)، والخطيب (٧ / ١٨٢) من طريق **عبدالله بن عمر** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، من أجل عبدالله بن عمر، وهو العمري المكبَّر، وهو ضعيف.

وقد رُوي هٰذا الحديث بسند آخر مع زيادة في متنه، يأتي بعد حديث.

٣٨٦ - (يَقولُ الله تعالى للدُّنيا: يا دُنيا! مُرِّي على أولِيائي، ولا تَحْلَوْلي لهُم فتَفْتِنيهِم).

موضوع. أخرجه أبوعبدالرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٨ - ٩)، وعنه الديلمي (٤ / ٢١٨) قال: أخبرنا **أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي**، قال: أخبرنا **الحسين بن داود البلخي** قال: أخبرنا فضيل بن عياض قال: أخبرنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد موضوع، أبو جعفر الرازي هٰذا؛ قال الذهبي:

«لا أعرفه، لكن أتى بخبر باطل، هو آفته».

قلت: ثم ساق خبراً موقوفاً على علي.

والحسين بن داود البلخي؛ قال الخطيب في ترجمته من «التاريخ» (٨ / ٤٤):

«لم يكن ثقة، فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أكثرها موضوع».

ثم ساق له حديثاً آخر بهٰذا السند، ثم قال:

«تفرد بروايته الحسين عن الفضيل، وهو موضوع، ورجاله كلهم ثقات، سوى الحسين بن داود».

ومن طريقه روى هٰذا الحديث القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٧ / ٢).

٣٨٧ ـ (ما اجْتَمَعَ الحلالُ والحرامُ؛ إلا غَلَبَ الحرامُ).

لا أصل له. قاله الحافظ العراقي في «تخريج المنهاج»، ونقله المناوي في «فيض القدير»، وأقره.

وقد استدل بهٰذا الحديث على تحريم نكاح الرجل ابنته من الزنى، وهو قول الحنفية، وهو وإن كان الراجح من حيث النظر، لكن لا يجوز الاستدلال عليه بمثل هٰذا الحديث الباطل، وقد قابلهم المخالفون بحديث آخر، وهو:

٣٨٨ ـ (لا يُحَرِّمُ الحرامُ، إنَّما يُحَرِّمُ ما كانَ بنِكاحٍ حلالٍ).

باطل. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٧٣ / ٢ ـ من زوائد المعجمين)، وابن عدي في «الكامل» (٢٨٧ / ٢)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٩٩)، والدارقطني (ص ٤٠٢)، والبيهقي (٧ / ٢٦٩) من طريق المغيرة بن إسماعيل بن أيوب بن سلمة عن **عثمان بن عبدالرحمن الزهري** عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت:

«سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يتبع المرأة حراماً؛ أينكح ابنتها، أو يتبع الابنة حراماً؛ أينكح أمها؟ قالت: قال رسول الله ﷺ. . .» فذكره.

قال البيهقي:

«تفرد به عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي هٰذا، وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث».

قلت: بل هو كذاب؛ قال ابن حبان:

«كان يروي عن الثقات الموضوعات».

وكذبه ابن معين في رواية عنه.

وقال عبدالحق في «الأحكام» (ق١٣٨ / ٢)، والهيثمي في «المجمع» (٤ / ٢٦٩):

«وهو متروك».

وكذا قال الحافظ في «التقريب»، وزاد:

«وكذبه ابن معين».

قلت: والراوي عنه المغيرة بن إسماعيل؛ مجهول؛ كما قال الذهبي.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤١٨) من طريق المغيرة بن إسماعيل عن عمر بن محمد الزهري عن ابن شهاب به، ثم قال:

«قال أبي: هٰذا حديث باطل، والمغيرة بن إسماعيل وعمر هٰذا؛ هما مجهولان».

قلت: كذا وقع في «العلل»: «عمر بن محمد الزهري»؛ بدل: «عثمان بن عبدالرحمن الزهري»، فلا أدري؛ أهٰكذا وقع في روايته، أم تحرف على الناسخ، أو الطابع؟!

وقد استدل بالحديث الشافعية وغيرهم على أنه يجوز للرجل أن يتزوج ابنته من الزنى، وقد علمت أنه ضعيف؛ فلا حجة فيه.

والمسألة اختلف فيها السلف، وليس فيها نص مع أحد الفريقين، وإن كان النظر والاعتبار يقتضي تحريم ذٰلك عليه، وهو مذهب أحمد وغيره، ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، فانظر «الاختيارات» له (١٢٣ ـ ١٢٤)، وتعليقنا على الصفحة (٣٦ ـ ٣٩) من كتابنا «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد».

٣٨٩ ـ (لـو أذِنَ الله لأهْـلِ الجَنَّـةِ في التِّجارَةِ؛ لاتَّجَروا بالبَزِّ والعِطْرِ).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٩)، والطبراني في «الصغير» (ص ١٤٥)، وفي «الأوسط» (١ / ١٣٥ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٣٦٥)، وأبو عبدالرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٤١٠)، وأبو عثمان النُّجيرمي في «الفـوائـد» (٢ / ٣ / ١)، ومكي المؤذن في «حديثه» (٢٣٠ / ٢)، وابن عساكر (١٤ / ٣٣٧ / ١) من طريق **عبدالرحمن بن أيوب السكوني الحمصي**: ثنا عطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الطبراني:

«تفرد به ابن أيوب».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»، وأقره الحافظ في «اللسان»:

«لا يجوز أن يُحتج بهٰذا».

وقال العقيلي عقب الحديث:

«لا يُتابع عليه».

ثم قال:

«ليس بمحفوظ عن نافع، وإنما يُروى بإسناد مجهول».

ثم ساقه من طريق أخرى مرفوعاً نحوه، وهو:

٣٩٠ ـ (لو تَبايَعَ أهْلُ الجَنَّةِ ـ ولَنْ يَتَبايَعوا ـ؛ ما تَبايَعوا إلا بالبَزِّ).

ضعيف جداً. أخرجه العقيلي (٢٢٩)، وكذا أبو يعلى (١ / ١٠٤ / ١١١) من طريق **إسماعيل بن نوح** عن رجل عن أبي بكر الصديق رفعه. قال العقيلي:

«وإسناده مجهول، وهو أولى (يعني: من حديث السكوني الذي قبله)، وليس

له إسناد يصح».

قلت: وإسماعيل بن نوح؛ متروك؛ كما قال الأزدي، وتبعه الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٤١٦).

٣٩١ - (هٰذه يدٌ لا تَمَسُّها النَّارُ).

ضعيف. أخرجه الخطيب (٧ / ٣٤٢) من طريق محمد بن تميم الفريابي بسنده عن الحسن عن أنس بن مالك قال:

«أقبل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك، فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبي ﷺ، ثم قال له: «ما هٰذا الذي أكفت (!)[1] يداك؟». فقال: يا رسول الله! أضرب بالمر والمسحاة في نفقة عيالي. قال: فقبل النبي ﷺ يده، وقال: . . .» فذكره.

قال الخطيب:

«هٰذا الحديث باطل؛ لأن سعد بن معاذ لم يكن حياً في وقت غزوة تبوك، وكان موته بعد غزوة بني قريظة من السهم الذي رمي به، ومحمد بن تميم الفريابي كذاب، يضع الحديث».

قلت: جرى الخطيب على أن سعداً هٰذا هو ابن معاذ سيد الأوس الصحابي المشهور، وخالفه الحافظ ابن حجر، فجزم في «الإصابة» بأنه آخر، ثم ذكر أن الحديث رواه الخطيب في «المتفق» بإسناد واهٍ، وأبو موسى في «الذيل» بإسناد مجهول عن الحسن به.

---

(١) كذا الأصل، وفيه شيء، ففي «النهاية»:

«في حديث سعد: رآه رسول الله ﷺ، وقد أكْنَبَتْ يداه، فقال له: «أكْنَبَتْ يداك. فقال: أعالج بالمر. . .». أكنبت اليد: إذا ثخنت، وغلظ جلدها، وتعجَّر من معاناة الأشياء الشاقة».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٥١) معتمداً على قول الخطيب السابق، وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٥٤) بكلام الحافظ ابن حجر، وقد ذكرت خلاصته آنفاً، والله أعلم.

قال الشيخ عبدالحي الكتاني في «التراتيب الإدارية» (٢ / ٤٢ ـ ٤٣) بعدما نقل كلام الحافظ:

«قلت: في هٰذه القصة عجيبة، وهي تقبيل النبي ﷺ يد صحابي لأجل ضربه الأرض بالفاس».

قلت: لكن يُقال: أثبت العرش ثم انقش. فإن القصة غير ثابتة؛ كما علمت.

٣٩٢ ـ (إنَّ في الجَنَّةِ باباً؛ يُقالُ لهُ: الضُّحى، فإذا كانَ يومُ القيامَةِ؛ نادى منادٍ: أينَ الذينَ كانوا يُديمونَ على صلاةِ الضُّحى؟ هٰذا بابكُم، فادخلوهُ برحمَةِ اللهِ عزَّ وجلَّ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٥٩ / ١ ـ من زوائد المعجمين)، وأبو حفص الصيرفي في «حديثه» (٢٦٣ / ١)، وكذا ابن لال في «حديثه» (١١٦ / ١)، ونصر المقدسي في «المجلس ١٢١ من الأمالي» (٢ / ٢) عن سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن يحيى إلا سليمان».

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً، وعلته اليمامي هٰذا، فإنه متروك. ومن طريقه رواه الحاكم في جزء له في صلاة الضحى؛ كما في «زاد المعاد» (١ / ١٢٩ ـ ١٣٤).

وله علة أخرى، وهي عنعنة ابن أبي كثير، فإنه كان يدلس.

والحديث؛ ضعفه المنذري في «الترغيب» (١ / ٢٣٧).

٣٩٣ ـ (إنَّ في الجَنَّـةِ بابـاً؛ يُقـالُ لهُ: الضُّحى، فمَنْ صَلَّى الضُّحى؛ حنَّتْ إليهِ صلاةُ الضُّحى؛ كما يَحِنُّ الفصيلُ إلى أمِّهِ، حتى إنَّها لَتَسْتَقْبِلُهُ حتى تُدْخِلَهُ الجَنَّةَ).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٤ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧) من طريق **يحيى بن شبيب اليماني**: حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً. ذكره في ترجمة ابن شبيب، وقال:

«روى أحاديث باطلة».

ثم ذكر له ثلاثة أحاديث، هٰذا أحدها.

ومنها:

٣٩٤ ـ (إنَّ في الجَنَّةِ باباً؛ يُقالُ لهُ: الضُّحى، لا يدخُلُ منهُ إلا مَن حافَظَ على صلاةِ الضُّحى).

موضـوع. رواه الخطيب بإسناد الحديث الذي قبله، وأخرجهما ابن عساكر مدمـوجـاً بينهما في حديث واحد عن أنس كما في «الفتاوى» للسيوطي (١ / ٥٨)، وسكت عليه!

وفي فضـل صلاة الضحى أحـاديث صحيحـة تغني عن مثل هٰذه الأحاديث الباطلة.

٣٩٥ ـ (إنَّ للهِ ملائِكَـةً موكَّلينَ بأبـوابِ الجَوامعِ يومَ الجُمُعَةِ، يستَغْفِرونَ لأصحابِ العَمائِمِ البيضِ).

موضوع. أخرجه الخطيب بإسناد الحديثين السابقين، وقد عرفت أنه من وضع **يحيى بن شبيب اليماني**.

ومن طريق الخطيب ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ١٠٦)، وقال:

«يحيى حدث عن حميد وغيره أحاديث باطلة».

وأيده السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٧)، فقال:

«قلت: قال في «الميزان»: هٰذا مما وضعه على حميد».

وأقره ابن عراق (٢٣٦ / ٢).

قلت: لكن وجدت له طريقاً أخرى؛ رواها أبو علي القشيري الحراني في «تاريخ الرقة» (ق٣٨ / ٢) عن **أبي يوسف محمد بن أحمد الصيدلاني**: ثنا **العباس ابن كثير أبو مخلد الرقي**: ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ميمون بن مهران عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعاً.

ذكره في ترجمة العباس هٰذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأبو يوسف الصيدلاني؛ لم أجد من ترجمه، فهو أو شيخه آفة هٰذه الطريق، فإن من فوقهما ثقات.

ولا يصح في العمائم شيء؛ غير أنه ﷺ لبسها، وتقدم بعض أحاديثها برقم (١٢٧ - ١٢٩).

٣٩٦ - (فضلُ حَمَلَةِ القرآنِ على الذي لم يَحْمِلْهُ؛ كَفَضْلِ الخالِقِ على المَخْلوقِ).

كذب. أخرجه الديلمي (٢ / ١٧٨ / ١ - ٢) من طريق **محمد بن تميم الفريابي**: حدثنا حفص بن عمر: حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس رفعه.

وذكره السيوطي في «الذيل» (ص ٣٢)، وقال:

«قال الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس»: هٰذا كذب. قلت: آفته محمد بن

تميم».

قلت: ثم غفل السيوطي عن هٰذا، فأورده في «الجامع الصغير»:

ومحمد بن تميم هٰذا؛ قال الخطيب كما تقدم قريباً رقم (٣٩١):

«كذاب، يضع الحديث».

وقال الحاكم:

«هو كذاب خبيث».

وقال أبو نعيم:

«كذاب وضاع».

٣٩٧ - (إذا طَلَعَ النَّجْمُ؛ رُفِعَتِ العاهَةُ عنْ أهلِ كُلِّ بلدٍ).

ضعيف. أخرجه الإمام محمد بن الحسن في «كتاب الآثار» (ص ١٥٩): أخبرنا **أبو حنيفة** قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن طريق أبي حنيفة أخرجه الثقفي في «الفوائد» (٣ / ١٢ / ١)، وكذا الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠)، وفي «الأوسط» (١ / ١٤٠ / ٢)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٢١)، وقال:

«والنجم: هو الثريا».

وهٰذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه، فقد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث.

ولذٰلك لم يزد الحافظ ابن حجر في «التقريب» على قوله في ترجمته:

«فقيه مشهور»!

نعم؛ قد تابعه عِسْل بن سفيان عن عطاء، لكنه ضعيف أيضاً، وخالفه في لفظه، فقال:

«إذا طلع النجم ذا صباح؛ رُفعت العاهة».

أخرجه أحمد (٢ / ٣٤١ و ٣٨٨)، والطحاوي في «المشكل» (٣ / ٩٢)، والطبراني في «الأوسط» أيضاً، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٧)، وقال:

«عِسْل بن سفيان في حديثه وهم؛ قال البخاري: فيه نظر».

ولا يخفى وجه الاختلاف بين اللفظين، فالأول أطلق الطلوع وقيد الرفع بـ «عن كل بلد»، وهٰذا عكسه، فإنه قيَّد الطلوع بـ «ذا صباح»، وأطلق الرفع، فلم يقيده بالقيد المذكور. وهٰذا الاختلاف مع ضعف المختَلِفَيْنِ يمنع من تقوية الحديث؛ كما لا يخفى على الماهر بهٰذا العلم الشريف.

٣٩٨ - (لا تَسُبُّوا قريشاً، فإنَّ عالِمها يملأ طِباقَ الأرضِ علماً، اللهُمَّ إنَّك أذقْتَ أوَّلها عذاباً أو وبالاً، فأذِقْ آخِرَها نَوالاً).

ضعيف جداً. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢ / ١٩٩ - من منحة المعبود): حدثنا جعفر بن سليمان **عن النضر بن حميد**[١] الكندي أو العبدي عن **الجارود**[٢] عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً.

ومن طريق الطيالسي أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٢٩٥ ، ٩ / ٦٥)، وعنه الخطيب في «تاريخه» (٢ / ٦٠ - ٦١)، وابن عساكر (١٤ / ٤٠٩ / ٢)،

---

(١) في الأصل: «معبد»، وكذا في «الحلية» في الموضعين، وفي التاريخ: «سعيد»، وكله تصحيف، والتصويب من «اللسان»، فقد ذكر في ترجمته هٰذا الحديث من رواية الطيالسي والعقيلي.

(٢) كذا هو عندهم جميعاً، وفي «اللسان»: «أبو الجارود»، وفي موضع آخر: «ابن الجارود»، والله أعلم.

والحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (١٨٤).

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً؛ النضر بن حميد؛ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ٤٧٧ / ١):

«سألت أبي عنه؟ فقال: متروك الحديث. ولم يحدثني بحديثه».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

والجارود؛ لم أعرفه. وفي «كشف الخفاء» (٢ / ٥٣)؛ تبعاً لأصله «المقاصد» (٢٨١ / ٦٧٥): إنه مجهول.

وأما قوله: «والراوي عنه مختلف فيه»؛ فوهم؛ لأنه متروك بلا خلاف.

فالحديث بهٰذا الإسناد ضعيف جداً.

ثم وجدت الحديث في جزء من «الفوائد المنتقاة» لأبي القاسم السمرقندي (١١١ / ١) رواه من طريق أخرى عن جعفر بن سليمان قال: أنبأ النضر بن حميد الكندي أبو الجارود عن أبي الأحوص . . . به.

فهٰذا يؤيد ما صوبناه في اسم والد النضر أنه (حميد)، ويرجح ما في «اللسان» من أن (أبو الجارود) كنية النضر هٰذا؛ ليس هو شيخه في الحديث. والله أعلم.

ثم رأيته في «مسند الهيثم بن كليب» (٨٠ / ٢) من طريق **فهد بن عوف**: نا جعفر بن سليمان: حدثني النضر بن حميد الكندي: حدثني الجارود عن أبي الأحوص به. فهٰذا يوافق رواية الطيالسي.

لكنْ فهد هٰذا لا يحتج به؛ قال ابن المديني:

«كذاب».

وتركه مسلم والفلاس.

ولكنه عند العقيلي (٤٣٥) من طريق خالد بن أبي زيد القرني ـ وهو صدوق، وهو المَزْرَقي ـ: حدثنا جعفر بن سليمان عن النضر قال: حدثني أبو الجارود به.

قلت: فهٰذه علة أخرى في الحديث، وهي **الاضطراب في سنده، واسم راويه**، وتصويب بعضهم أنه أبو الجارود زياد بن المنذر؛ لمجرد أن المزي ذكر النضر ابن حميد في الرواة عنه لا يكفي؛ لأنه قائم على بعض هٰذه الروايات المتقدمة المختلفة، فإن ثبت أنه هو؛ ازداد الحديث وهناً على وهن؛ لأنه متهم بالكذب والوضع.

وروي الشطر الأول من الحديث عن عطاء مرسلاً بلفظ:

«أكرموا قريشاً، فإن...».

وسيأتي إن شاء الله تعالى.

لكن قوله: «اللهم إنك أذقت...»؛ حسن، فقد أخرجه الترمذي (٤ / ٣٧١)، وأحمد (رقم ٢١٧٠)، والعقيلي (١٩٥)، ومحمد بن عاصم الثقفي في «حديثه» (٢ / ٢)، والضياء في «المختارة» (٢٢٩ / ١)، وكذا المخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٨ / ٦ / ١) من طريق الأعمش عن طارق بن عبدالرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: ورجاله عند أحمد ثقات رجال الشيخين، وفي طارق كلام لا يضر.

بل هو صحيح، فقد وجدت له شاهداً آخر من حديث ابن عمر، أخرجه القضاعي (٢/١٢٠) من طريق أبي سعيد بن الأعرابي قال: أنا محمد بن غالب قال: نا مسلم ابن إبراهيم قال: نا شعبة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير عنه مرفوعاً به.

قلت: وهٰذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير محمد بن غالب، وهو تمتام حافظ مكثر، وثقه الدارقطني.

٣٩٩ ـ (اللهُمَّ اهْـدِ قُريشـاً، فإنَّ علمَ العالِمِ منهُم يسعُ طِباقَ الأرضِ، اللهُمَّ أذَقْتَ أوَّلها نكالاً، فأذِقْ آخِرَها نَوالاً).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨ / ٢)، وأبو نعيم (٩ / ٦٥) من طريق إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

والخطيب (٢ / ٦٠ ـ ٦١)، وعنه العراقي في «محجة القرب» من طريق ابن عياش عن عبدالعزيز بن عبيدالله عن وهب بن كيسان عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهٰـذان إسنـادان ضعيفان جداً؛ إسماعيل بن مسلم وعبدالعزيز بن عبيدالله الحمصي متروكان.

والحديث عزاه في «الكشف» (٢ / ٥٣) للترمذي وأحمد عن ابن عباس، وهو وهم، فإنما أخرجا عنه الشطر الثاني منه؛ كما سبق في الحديث الذي قبله.

٤٠٠ ـ (لَمبارَزَةُ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ لعمرِو بنِ عبدِ ودٍّ يومَ الخَنْدَقِ أفْضَلُ مِن أعمالِ أمَّتي إلى يومِالقيامَةِ).

كذب. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣ / ٣٢) من طريق أحمد بن عيسى الخشاب بـ (تِنِّيس): ثنا عمرو بن أبي سلمة: ثنا سفيان الثوري عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً.

سكت عنه الحاكم! وقال الذهبي في «تلخيصه»:

«قبَّح الله رافضياً افتراه».

قلت: وعلته الخشاب هٰذا، فإنه كذاب؛ كما قال ابن طاهر وغيره. ولعله سرقه من كذاب مثله، فقد أخرجه الخطيب (١٣ / ١٩) من طريق إسحاق بن بشر القرشي عن بهز به.

وإسحاق هٰذا هو الكاهلي الكوفي، وهو كذاب أيضاً، وقد سبقت له أحاديث موضوعة، فانظر مثلاً الحديث (٣٠٩ و ٣١١ و ٣٢٩ و ٣٥١) من هٰذا الجزء.

قلت: وقصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن ود وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة، وإن كنت لا أعرف لها طريقاً مسنداً صحيحاً، وإنما هي من المراسيل والمعاضيل، فانظر إن شئت «سيرة ابن هشام» (٣ / ٢٤٠ - ٢٤٣)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣ / ٤٣٥ - ٤٣٩)، و«سيرة ابن كثير» (٣ / ٢٠٣ - ٢٠٥).

٤٠١ - (إذا صُمْتُم؛ فاسْتاكوا بالغَداةِ، ولا تَسْتاكوا بالعَشِيِّ، فإنَّه ليس مِن صائِمٍ تَيْبَسُ شفتاهُ بالعَشِيِّ؛ إلا كانَتْ نوراً بينَ عينَيْهِ يومَ القيامَةِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني (١ / ١٨٤ / ٢)، والدارقطني (ص ٢٤٩)، وعنه البيهقي (٤ / ٢٧٤) من طريق كيسان **أبي عمر القصار** عن يزيد بن بلال عن علي موقوفاً.

ثم أخرجوه من هٰذا الطريق عن عمرو بن عبدالرحمن عن خباب عن النبي ﷺ مثله.

وضعفه الدارقطني، وتبعه البيهقي، فقالا:

«كيسان أبو عمر؛ ليس بالقوي، ومَن بينه وبين علي غير معروف».

وأقرهما ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (ق ٦٩ / ٢).

وفي «المجمع» (٣ / ١٦٤ - ١٦٥):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورفعه عن خباب، ولم يرفعه عن علي، وفيه كيسان أبو عمر، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره».

ونقل المناوي في «الفيض» عن العراقي أنه قال في «شرح الترمذي»:

«حديث ضعيف جداً».

وعن «تخريج الهداية»:

«فيه كيسان القعاب (كذا)؛ ضعيف جداً. وقال ابن حجر: فيه كيسان؛ ضعيف عندهم».

وأما قول العزيزي في «شرح الجامع الصغير» (١ / ١٢٩):

«وهو حديث ضعيف منجبر»!

فهو وهم منه، إذ لا جابر له، ولم يدع ذٰلك غيره! بل قد روى ما يعارضه، وهو:

٤٠٢ - (كانَ يستاكُ آخِرَ النَّهارِ وهو صائِمٌ).

باطل. أخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» (١ / ١٤٤) عن **أحمد بن عبدالله ابن ميسرة الحراني** عن شجاع بن الوليد عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وأعله ابن حبان بابن ميسرة، وقال:

«لا يحتج به، ورفعه باطل، والصحيح عن ابن عمر من فعله».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٤٦٠).

ويغني عن هٰذا الحديث في مشروعية السواك للصائم في أي وقت شاء أول النهار أو آخره عموم قوله ﷺ:

«لولا أن أشقَّ على أمَّتي؛ لأمرتهم بالسواك عن كل صلاة».

متفق عليه، وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٠).

وما أحسن ما روى الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٧٠ / ١٣٣)، وفي «مسند

الشاميين» (٢٢٥٠) بإسناد يحتمل التحسين عن عبدالرحمن بن غَنْم قال:

«سألت معاذ بن جبل: أأتسوك وأنا صائم؟ قال: نعم. قلت: أي النهار أتسوك؟ قال: أي النهار شئت غدوة أو عشية. قلت: إن الناس يكروهونه عشية، ويقولون: إن رسول الله ﷺ قال: لخلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك؟ فقال: سبحان الله! لقد أمرهم بالسواك، وهو يعلم أنه لا بد أن يكون بفي الصائم خلوف وإن استاك، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمداً، ما في ذٰلك من الخير شيء، بل فيه شر، إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بداً. قلت: والغبار في سبيل الله أيضاً كذٰلك؛ إنما يؤجر من اضطر إليه، ولا يجد عنه محيصاً؟ قال: نعم، فأما من ألقى نفسه في البلاء عمداً، فما له في ذٰلك من أجر».

وقال الحافظ في «التلخيص» (ص ١٩٣):

«إسناده جيد».

ثم قال الزيلعي:

«ويدخل فيه أيضاً من تكلف الدوران، وكثرة المشي إلى المساجد، بالنسبة إلى قوله ﷺ: «وكثرة الخطا إلى المساجد»، ومن يصنع في طلوع الشيب في شعره بالنسبة إلى قوله ﷺ: «من شاب شيبة في الإسلام»؛ إنما يؤجر عليهما من بُلِي بهما».

٤٠٣ - (نَـزَلَ آدَمُ بالهِنْـدِ واسْتَـوْحَشَ، فنَـزَلَ جِبـريـلُ، فنادى بالأذانِ: الله أكبرُ، الله أكبرُ، أشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا الله (مرتين)، أشهدُ أنَّ محمـداً رسـولُ اللهِ (مرتين). قال آدَمُ: مَن محمدٌ؟ قالَ: آخرُ ولدِكَ مِن الأنبياءِ ﷺ).

ضعيف. رواه ابن عساكر (٢ / ٣٢٣ / ٢) عن محمد بن عبدالله بن سليمان: نا علي بن بهرام الكوفي: نا عبدالملك بن أبي كريمة عن عمرو بن قيس عن عطاء

عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف؛ علي بن بهرام لم أعرفه، وقد ذكره الحافظ في الـرواة عن أبي كريمة هٰذا، وسماه علي بن يزيد بن بهرام. ثم وجدته في «تاريخ بغداد»، وجعل يزيداً جده، فقال (١١ / ٣٥٣):

«علي بن بهرام بن يزيد أبو حجية المزني العطار، من أهل إفريقية، انتقل إلى العـراق، فسكنـه إلى حين وفـاتـه، وحـدث ببغـداد عن عبدالملك بن أبي كريمة الأنصـاري. روى عنـه: أحمد بن يحيى الأودي، وموسى بن إسحاق الأنصاري، وعليك الرازي، والحسن بن الطيب الشجاعي».

ثم ساق له حديثين، ولم يذكر فيه جرحاً لا تعديلاً.

ومحمـد بن عبـدالله بن سليمان هما اثنان: أحدهما كوفي؛ قال ابن منده: مجهول.

والآخر خراساني؛ اتهمه الذهبي بحديث موضوع، والظاهر هنا أنه الأول.

وهٰذا الحديث مع ضعفه أقوى من الحديث المتقدم بلفظ: «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب! أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم! وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه بعد؟...» الحديث (رقم ٢٥)، وهو صريح في أن آدم عليه السلام كان يعرف النبي ﷺ وهو في الجنة قبل هبوطه إلى الأرض، وهٰذا صريح في أن آدم عليه السلام لم يعرف محمداً ﷺ حتى بعد نزوله إلى الأرض، ولذٰلك سأل جبريل: «ومن محمد؟»، فهٰذا من أدلة بطلان ذٰلك الحديث؛ كما سبق بيانه عند تحقيق الكلام على وضعه، فتذكر أو راجع إن شئت.

وأنـا لا أجيز لنفسي الاحتجـاج بمثـل هٰذا الحـديث؛ كما هو ظاهر، ولكن التحقيق العلمي يسمح برد الحديث الواهي بالحديث الضعيف ما دام ضعفه أقل منه؛ كما لا يخفى على من مارس هٰذا العلم الشريف.

٤٠٤ - (نَهى عن صوم ِ يوم ِ عَرَفَةَ بعرَفَةَ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٤٢٥)، وأبو داود (١ / ٣٨٢)، وابن ماجه (١ / ٥٢٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤ / ١١٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٠٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٥ / ٣٨ / ٢)، والحاكم (١ / ٤٣٤)، والبيهقي (٤ / ٢٨٤) من طريق حوشب بن عقيل عن **مهدي الهَجَري** عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري».

ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا من أوهامهما الفاحشة، فإن حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجري لم يخرج لهما البخاري، بل إن الهَجَري مجهول؛ كما قال ابن حزم في «المحلى» (٧ / ١٨)، وأقره الذهبي في «الميزان»، وذكر عن أبي حاتم نحوه، وفي «التهذيب» عن ابن معين مثله، فأنى للحديث الصحة، وفيه هٰذا الرجل المجهول؟!

ولذٰلك ضعف هٰذا الحديث ابن حزم، فقال:

«لا يحتج بمثله».

وكذٰلك ضعفه ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٦ و ٢٣٧).

وتوثيق ابن حبان (٧ / ٥٠١) إياه مما لا يعتد به كما نبهت عليه مراراً.

وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتد به؛ لأنه متساهل فيه، ولذٰلك لم يعتمد الحافظ على توثيقهما إياه، فقال في ترجمة الهجري هٰذا:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث. وبما أنه تفرد بهٰذا الحديث، فهو عنده لين.

فإن قيل: قد روى الطبراني عن عائشة مثل هٰذا الحديث؛ فهل يتقوى به؟

قلت: لا؛ لأن في إسنـاده إبراهيم بن محمد الأسلمي، وهو ضعيف جداً، فمثله لا يتقوى به! فقال الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٥ / ١ ـ من زوائده): حدثنا إبـراهيم هو ابن (بياض في الأصل): ثنا محمد بن عبدالرحيم بن شروس: ثنا **إبراهيم ابن محمـد الأسلمي** عن صفـوان بن سليم عن عطار بن يسار عن عائشة مرفوعاً به. وقال:

«لم يروه عن صفوان إلا إبراهيم».

قلت: وهو متروك؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وابن شروس لم أعرفه، ثم رأيته في «الجرح والتعديل» (٨ / ٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول.

وأما ما في «المجمع» (٣ / ١٨٩):

«رواه الـطبـراني في «الأوسط»، وفيه محمد بن أبي يحيى، وفيه كلام كثير، وقد وثق».

قلت: فالظاهر أنه سقط من قلم الناسخ اسم «إبراهيم بن»، فإنه إبراهيم بن محمـد بن أبي يحيى الأسلمي، وقـد كذبه مالك، والقطان، وابن معين، وضعفه الجمهور، فمثله لا يستشهد به، ولا كرامة.

وإبراهيم شيخ الطبراني الذي ترك الهيثمي بعده بياضاً هو ابن محمد بن سبرة الصنعاني، ففي ترجمته أورده الطبراني في «أوسطه» (١ / ١٢٨ / ١ ـ ١٣٠ / ١ ـ ٢ رقم ٢٥١٣)، أورده ابن ناصر الدين وغيره، ولم يذكروا فيه شيئاً.

نقول هٰذا بياناً لحقيقة هٰذا الحديث، ولكي لا يغتر به جاهل، فيحرم به صيام يوم عرفة على الحاج، تمسكاً بظاهر النهي، وإلا فالأحب إلينا أن يفطر الحاج هٰذا اليوم؛ لأنه أقوى له على أداء النسك، ولأنه هو الثابت عنه ﷺ من فعله في حجة

الوداع .

انظر رسالتنا «حجة النبي ﷺ» ، وإليه يشير كلام أحمد رحمه الله ، فقد قال ابنه عبدالله في «مسائله» (ص ١٦٦ - مخطوط) :

«سألت أبي عن الرجل يصوم تطوعاً في السفر، فهل يأثم ؛ لقول رسول الله ﷺ : «ليس من البر الصوم في السفر»؟ فقال: إن صام في سفر صوم فريضة أجزأه، ولا يعجبني أن يصوم تطوعاً ولا فريضة في سفر» .

ثم رأيت الحديث رواه الدولابي (١ / ١٣٣) عن ابن عمر موقوفاً عليه ، وسنده حسن .

وروى ابن سعد (٧ / ١٢٥)، وأبو مسلم الكجي في «جزء الأنصاري» (٦ / ١) عن عمر نحوه. وفي سنده ضعيف .

٤٠٥ - (مَن صَلَّى الصُّبْحَ ، ثمَّ قرأ : ﴿قُلْ هُو الله أحدٌ﴾[1] مئةَ مرةٍ قبلَ أنْ يتَكَلَّمَ ، فكلَّما قرأ : ﴿قُلْ هُو اللهُ أحدٌ﴾ ؛ غُفِرَ لهُ ذنبُ سنةٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني (٢٢ / ٩٦ / ٢٣٢)، وكذا الحاكم (٣ / ٥٧٠)، وابن عساكر (١٩ / ١٩٦ / ٢) من طريق **محمد بن عبدالرحمن القشيري** : حدثتني أسماء بنت واثلة بن الأسقع قالت :

كان أبي إذا صلى الصبح ؛ جلس مستقبل القبلة لا يتكلم حتى تطلع الشمس، فربما كلمته في الحاجة، فلا يكلمني ، فقلت : ما هذا؟ فقال : فذكره .

قلت : سكت عليه الحاكم، وبيَّض له الذهبي ، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٠٩) بعد أن عزاه للطبراني :

---

(١) سورة الإخلاص .

«وفيه محمد بن عبدالرحمن القشيري ، وهو متروك» .

قلت: بل هو كذاب ؛ كما قال الأزدي .

وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٣٢٥) :

«سألت أبي عنه؟ فقال: متروك الحديث، كان يكذب ويفتعل الحديث» .

٤٠٦ - (مَنْ كَبَّرَ تكبيرَةً عندَ غُروبِ الشمْس ، على ساحِلِ البحْرِ ، رافعاً بها صوتَهُ ؛ أعطاهُ الله مِن الأجْرِ بعدَدِ كُلِّ قطرةٍ في البحرِ عشرَ حسنـاتٍ ، ومحـا عنه عشرَ سيِّئاتٍ ، ورَفَعَ لهُ عشرَ درجاتٍ ؛ ما بينَ درَجَتَيْنِ مسيرةُ مئةِ عامٍ بالفرسِ المسرعِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٢٢)، وأبو نعيم (٣ / ١٢٥)، والحاكم (٣ / ٥٨٧) من طريق **إبراهيم بن زكريا العبدسي** : ثنا فديك بن سليمان قال: حدثنـا **خليفة بن حميد** عن إياس بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث إياس، ولم يروه عنه إلا خليفة، تفرد به عنه فديك» .

وسكت عنه الحاكم ، وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«قلت : هٰذا منكر جداً ، وخليفة لا يُدرى من هو ، وفي إسناده إليه من يتهم» .

قلت : يشير إلى العبدسي هٰذا ؛ قال فيه ابن عدي :

«حدث بالبواطيل» .

وقال ابن حبان :

«يأتي عن مالك بأحاديث موضوعة» .

وقال الذهبي في ترجمة خليفة هٰذا من «الميزان» :

«فيه جهالة، وخبره ساقط».

ثم ساق هٰذا الحديث من رواية العقيلي.

ونقل الحافظ في «اللسان» كلام الذهبي في «التلخيص»، وأقره عليه..

وقد ذهل الهيثمي عن المتهم المشار إليه في كلام الذهبي، فاقتصر في إعلاله في «المجمع» (٥ / ٢٨٨) على كلام الذهبي المذكور في ترجمة خليفة، وذٰلك قصور لا يخفى.

ثم رأيت ابن عراق قد أورد الحديث في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٨٨ / ٢)، فأصاب.

٤٠٧ - (مَن كانَتْ لهُ ثلاثُ بناتٍ، فصَبَرَ على لأوائِهِنَّ، وضَرَّائِهِنَّ، وسرَّائِهِنَّ؛ أدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ بفضلِ رحمَتِهِ إياهُنَّ. فقالَ رجلٌ: أو اثنتانِ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: أو اثْنَتانِ. فقالَ رجُلٌ: أو واحدةٌ يا رسولَ اللهِ؟ قال: أو واحدةٌ).

ضعيف بهٰذا اللفظ. أخرجه الحاكم (٤ / ١٧٧)، وأحمد (٢ / ٣٣٥) من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي، وأقره المنذري في «الترغيب» (٣ / ٨٥).

وأقول: كلا؛ فإن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعناه، وعمر بن نبهان فيه جهالة؛ كما قال الذهبي نفسه في «الميزان»، فأنى له الصحة؟!

ويغني عن هٰذا حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ:

«من كان له ثلاث بناتٍ يؤويهِنَّ، ويكفيهِنَّ، ويَرْحَمُهُنَّ؛ فقد وجبت له الجنة البتة. فقال رجل من بعض القوم: واثنتين يا رسول الله؟ قال: واثنتين».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٤) من طريقين عن محمد بن المنكدر عنه.

فهٰذا إسناد صحيح.

٤٠٨ - (أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ ماتُعُبِّدَ بهِ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٥٩ / ٢)، و«الأوسط» (١ / ٤٠ / ١ / ٦٨٥) عن معلل بن نفيل الحراني عن **محمد بن محصن** عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال:

نهى رسول الله ﷺ أن يسمي الرجل عبده أو ولده حارثاً أو مرة أو وليداً أو حكماً أو أبا الحكم أو أفلح أو نجيحاً أو يساراً، وقال:

«أحب الأسماء إلى الله عز وجل ما تعبد به وأصدق الأسماء همام».

والسياق لـ «الأوسط»، وقال:

«لم يروه عن سفيان إلا محمد».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٥١) بعد أن عزاه لـ «المعجمين»:

«وفيه محمد بن محصن العكاشي، وهو متروك».

قلت: بل هو كذاب؛ كما قال ابن معين، وقال الدارقطني:

«يضع الحديث».

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» برواية الشيرازي في «الألقاب»، والطبراني، وأعله الشارح المناوي بكلام الهيثمي السابق، ثم قال:

«وقال في «الفتح»: في إسناده ضعف، ولم يرمز له المؤلف هنا بشيء، ووهم من زعم أنه رمز له بالضعف، ولكنه جزم بضعفه في (الدرر)».

قلت: والاقتصار على تضعيفه قصور مع كونه من رواية هٰذا الكذاب، إلا أن يقال: إن الضعيف من أقسامه الموضوع؛ كما تقرر في «المصطلح»، فلا منافاة.

وانظر الحديث الآتي بعد حديثين.

٤٠٩ - (مَن عَشِقَ، وكَتَمَ، وعَفَّ، فماتَ؛ فهو شهيدٌ).

موضوع. رواه ابن حبان في «المجروحين» (١ / ٣٤٩)، والخطيب في «تاريخه» (٥ / ١٥٦، ٢٦٢، ٦ / ٥٠ - ٥١، ٧١ / ٢٩٨، ١٣ / ١٨٤)، والثعالبي في «حديثه» (١٢٩ / ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢٨١ / ٢)، والسِّلفي في «الطيوريات» (٢٤ / ٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢٦٣ / ٢)، وابن الجوزي في «مشيخته»: «الشيخ الثامن والسبعون» من طرق عن **سويد ابن سعيد الحدثاني**: ثنا علي بن مسهر عن **أبي يحيى القتات** عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: ضعف أبي يحيى القتات، واسمه زاذان، وقيل غير ذٰلك؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«لين الحديث».

الأخرى: ضعف سويد بن سعيد؛ قال الحافظ:

«صدوق في نفسه، إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول».

قلت: وقد تكلم فيه ابن معين من أجل هٰذا الحديث؛ كما يأتي، واتفق الأئمة

المتقدمون على تضعيف هٰذا الحديث، فقال ابن الملقن في «الخلاصة» (٥٤ / ٢):

«وأعله الأئمة؛ قال ابن عدي، والحاكم، والبيهقي، وابن طاهر، وغيرهم: هو أحد ما أنكر على سويد بن سعيد. قال يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لكنت أغزوه».

ولهٰذا قال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (٤٥ / ٢):

«وفي سنده مقال».

وذهب بعض المتأخرين إلى تقوية الحديث بمجيئه من طريق آخر، فقال الزركشي في «اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة» (رقم ١٦٦ ـ نسختي):

«وهٰذا الحديث أنكره يحيى بن معين وغيره على سويد بن سعيد، لكن لم يتفرد به، فقد رواه الزبير بن بكار، فقال: حدثنا عبدالملك بن عبدالعزيز بن الماجشون عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، فذكره. وهو إسناد صحيح».

قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٢٠ ـ طبع الخانجي) بعد أن ساق هٰذه الطريق:

«وينظر؛ هل هٰذه هي الطريق التي أورده الخرائطي منها؟ فإن تكن هي؛ فقد قال العراقي: في سندها نظر. ومن طريق الزبير أخرجه الديلمي في «مسنده»، ولكن وقع عنده عن عبدالله بن عبدالملك بن الماجشون؛ لا كما هنا».

قلت: أما طريق الخرائطي؛ فلم يسقها السخاوي، وقد أوردها العلامة المحقق ابن القيم، وتكلم عليها، فقال في كتاب «الداء والدواء» (ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤):

«أما حديث ابن الماجشون عن عبدالعزيز بن أبي حازم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً؛ فكذب على ابن الماجشون، فإنه لم يحدث بهٰذا، ولا حدث به عنه الزبير بن بكار، وإنما هٰذا من تركيب بعض الوضاعين، ويا سبحان

الله! كيف يحتمل هٰذا الإسناد مثل هٰذا المتن؟! فقبح الله الوضاعين.

وقد ذكره أبو الفرج ابن الجوزي[1] من حديث محمد بن جعفر بن سهل: حدثنا يعقوب بن عيسى من ولد عبدالرحمن بن عوف عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرفوعاً.

وهٰذا غلط قبيح، فإن محمد بن جعفر هٰذا هو الخرائطي، ووفاته سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، فمحال أن يدرك شيخه يعقوبُ ابنَ أبي نجيح، ولا سيما أنه قد رواه في كتابه «الاعتلال» عن يعقوب هٰذا عن الزبير عن عبدالملك عن عبدالعزيز عن ابن أبي نجيح. والخرائطي هٰذا مشهور بالضعف في الرواية، ذكره أبو الفرج في كتاب (الضعفاء)».

قلت: أما الخرائطي؛ فلا أعرف أحداً من المتقدمين رماه بشيء من الضعف، ولهٰذا لم يورده الذهبي في «ميزان الاعتدال»، ولا استدركه عليه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢ / ١٣٩ - ١٤٠)، ثم السمعاني في «الأنساب»، ثم ابن الأثير في «اللباب»، فلم يجرحه أحد منهم، بل ترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» (١٥ / ٩٣ / ١ - ٢)، وروى عن أبي نصر ابن ماكولا أنه قال فيه:

«كان من الأعيان الثقات».

فأنا في شك كبير من صحة ما ذكره أبو الفرج من ضعف الخرائطي، بل هو ثقة حجة. والله أعلم.

---

(١) يعني في «العلل المتناهية» (٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ / ١٢٨٨)، ومنه صححت بعض الأحرف، وذكر عن الإمام أحمد أنه قال:

«يعقوب؛ ليس بشيء».

ولم يذكر ذٰلك الحافظ في «التعجيل».

وقد روى عنه أحمد، وابنه عبدالله، وأبو يعلى، والله أعلم.

ثم طبع كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي، فلم أجد فيه محمد بن جعفر الخرائطي، وإنما ذكر آخرَيْن (٣ / ٤٦ ـ ٤٧) ليسا من طبقة الخرائطي، وهما من رجال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٢٢ / ١٢٢٤ و ١٢٢٦)، فتبين أن الوهم من ابن القيم، والله أعلم.

فلعل علة هٰذا الإسناد من يعقوب بن عيسى شيخ الخرائطي، فإني لم أجد له ترجمة، ومن طبقته يعقوب بن عيسى بن ماهان أبو يوسف المؤدب؛ ترجمه الخطيب (١٤ / ٢٧١ ـ ٢٧٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكنه لم يذكر أنه من ولد عبدالرحمن بن عوف، والله أعلم. وهو من شيوخ أحمد في «المسند»؛ قال الحافظ في «التعجيل»:

«قال أبو زرعة ابن شيخنا: لا أعرفه».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩ / ٢٨٦)، لكن وقع فيه:

«يعقوب بن يوسف بن ماهان».

ثم وجدت الحافظ ابن حجر قد تكلم على الحديث في «التلخيص الحبير» (٥ / ٢٧٣)، وأعله من الطريق الأولى بنحو ما نقلناه عن «الخلاصة»، وأعل الطريق الثانية من رواية يعقوب عن ابن أبي نجيح بأن يعقوب ضعفه أحمد بن حنبل، ثم قال:

«ورواه الخطيب من طريق الزبير بن بكار. . . وهٰذه الطريق غلط فيها بعض الرواة، فأدخل إسناداً في إسناد».

وخلاصة القول: إن هٰذا الطريق ضعيف أيضاً؛ لضعف يعقوب هٰذا، واضطرابه في روايته، فمرة يقول: عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرفوعاً. فيرسله، ولا يذكر الواسطة بينه وبين ابن أبي نجيح، ومرة يقول: عن الزبير عن عبدالملك عن عبدالعزيز عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس. فيسنده، ويوصله.

قال ابن القيم:

«وكلام حفاظ الإسلام في إنكار هٰذا الحديث هو الميزان، وإليهم يرجع في هٰذا الشأن، ولم يصححه ولم يحسنه أحد يعوَّل في علم الحديث عليه، ويرجع في التصحيح إليه، ولا مَن عادته التسامح والتساهل، فإنه لم يَصْفُ نفسه له، ويكفي أن ابن طاهر الذي يتساهل في أحاديث التصوف، ويروي منها الغث والسمين، قد أنكره وشهد ببطلانه(1).

نعم، ابن عباس لا ينكر ذلك عنه(2).

وقد ذكر أبو محمد بن حزم عنه أنه سئل عن الميت عشقاً؟ فقال: قتيل الهوى لا عقل له ولا قدر.

ورفع إليه بعرفات شاب قد صار كالفرخ، فقال: ما شأنه؟ قالوا: العشق. فجعل عامة يومه يستعيذ من العشق.

فهٰذا نفس ما روي عنه [في] ذٰلك.

ومما يوضح ذٰلك أن النبي ﷺ عد الشهداء في الصحيح، فذكر المقتول في الجهاد، والحرق، والغرق، والمبطون، والنفساء يقتلها ولدها، وصاحب ذات الجنب(3)، ولم يذكر منهم من يقتله العشق.

وحسب قتيل العشق أن يصح له هٰذا الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما على أنه لا يدخل الجنة حتى يصبر لله، ويعف لله، ويكتم لله، لكن العاشق إذا صبر، وعف، وكتم، مع قدرته على معشوقه، وآثر محبته لله، وخوفه، ورضاه؛ فهو من أحق

---

(1) قلت: قد أورده في كتابه «تذكرة الموضوعات» (ص 91).

(2) يشير إلى أنه روي موقوفاً على ابن عباس، وهو من طريق سويد أيضاً، ولذٰلك قال في «زاد المعاد»:

«وفي صحته موقوفاً على ابن عباس نظر».

(3) راجع الأحاديث الواردة في ذٰلك ـ وكلها صحيحة ـ في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها».

من دخل تحت قوله تعالى: ﴿وأمَّا مَنْ خافَ مقامَ ربِّهِ ونهى النَّفْسَ عنِ الهوى . فإنَّ الجَنَّةَ هي المأوى﴾ [النازعات: ٤٠ ـ ٤١]، وتحت قوله تعالى: ﴿ولِمَنْ خافَ مقامَ ربِّهِ جَنَّتانِ﴾ [الرحمن: ٤٦]».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب عن عائشة وعن ابن عباس.

وهٰذا يوهم أن له طريقين: أحدهما عن عائشة، والآخر عن ابن عباس.

والحقيقة أنه طريق واحد، وهم في سنده بعض الضعفاء، فصيره من مسند عائشة، وإنما هو من مسند ابن عباس؛ كما تقدم، فقد أخرجه الخطيب في «تاريخه» **(١٢ / ٤٧٩)** من طريق أحمد بن **محمد بن مسروق الطوسي**: حدثنا **سويد بن سعيد**: حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به. وقال:

«رواه غير واحد عن **سويد** عن علي بن مسهر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس، وهو المحفوظ».

وكذا قال في «المؤتلف» أيضاً؛ كما في «اللسان»، وأشار إلى أن الخطأ في هٰذا الإسناد من الطوسي هٰذا؛ قال الدارقطني:

«ليس بالقوي، يأتي بالمعضلات».

قلت: فهٰذا الإسناد منكر؛ لمخالفة الطوسي لرواية الثقات الذين أسندوه عن **سويد** بسنده عن ابن عباس، فلا يجوز الاستكثار بهٰذا الإسناد، والتقوي به؛ لظهور خطئه، ورجوعه في الحقيقة إلى الإسناد الأول.

وقد قال ابن القيم في «الداء والدواء» (ص **٣٥٣**) بعد أن ساق رواية الخطيب هٰذه:

«فهٰذا من أبين الخطأ، ولا يحمل هشام عن أبيه عن عائشة مثل هٰذا عند من

شم أدنى رائحة الحديث، ونحن نشهد بالله أن عائشة ما حدثت بهٰذا عن رسول الله ﷺ قط، ولا حدث به عروة عنها، ولا حدث به هشام قط».

وخلاصة القول؛ أن الحديث ضعيف الإسناد من الطريقين، وقد أنكره العلامة ابن القيم من حيث معناه أيضاً، وحكم بوضعه كما رأيت، وقد أوضح ذٰلك في كتابه «زاد المعاد» أحسن توضيح، فقال (٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧):

«ولا تغتر بالحديث الموضوع على رسول الله ﷺ (ثم ساقه من الطريقين، ثم قال:) فإن هٰذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يجوز أن يكون من كلامه، فإن الشهادة درجة عالية عند الله، مقرونة بدرجة الصديقية، ولها أعمال وأحوال هي شروط في حصولها، وهي نوعان: عامة، وخاصة، فالخاصة الشهادة في سبيل الله، والعامة خمس مذكورة في الصحيح؛ ليس العشق واحداً منها، وكيف يكون العشق الذي هو شرك المحبة، وفراغ عن الله، وتمليك القلب والروح والحب لغيره؛ تُنال به درجة الشهادة؟! هٰذا من المحال، فإن إفساد عشق الصور للقلب فوق كل إفساد، بل هو خمر الروح الذي يسكرها ويصدها عن ذكر الله وحبه، والتلذذ بمناجاته، والأنس به، ويوجب عبودية القلب لغيره، فإن قلب العاشق متعبد لمعشوقه، بل العشق لب العبودية، فإنها كمال الذل والحب والخضوع والتعظيم، فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما تُنال به درجة أفاضل الموحدين وساداتهم وخواص الأولياء؟! فلو كان إسناد هٰذا الحديث كالشمس؛ كان غلطاً ووهماً، ولا يحفظ عن رسول الله ﷺ لفظ العشق في حديث صحيح ألبتة.

ثم إن العشق منه حلال ومنه حرام، فكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه يحكم على كل عاشق يكتم ويعفّ بأنه شهيد؟! أفترى من يعشق امرأة غيره، أو يعشق المردان والبغايا؛ ينال بعشقه درجة الشهداء؟! وهل هٰذا إلا خلاف المعلوم من دينه ﷺ؟! كيف والعشق مرض من الأمراض التي جعل الله سبحانه لها من الأدوية شرعاً وقدراً،

والتداوي منه إما واجب إن كان عشقاً حراماً، وإما مستحب.

وأنت إذا تأملت الأمراض والآفات التي حكم رسول الله ﷺ لأصحابها بالشهادة؛ وجدتها من الأمراض التي لا علاج لها؛ كالمطعون، والمبطون، والمجنون، والحرق، والغرق، ومنها المرأة يقتلها ولدها في بطنها، فإن هٰذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها، ولا علاج لها، وليست أسبابها محرمة، ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبده لغير الله ما يترتب على العشق.

فإن لم يكف هٰذا في إبطال نسبة هٰذا الحديث إلى رسول الله ﷺ؛ فقلِّدْ أئمة الحديث العالمين به وبعلله، فإنه لا يحفظ عن إمام واحد منهم قط أنه شهد له بصحة، بل ولا بحسن، كيف وقد أنكروا على سويد هٰذا الحديث، ورموه لأجله بالعظائم، واستحل بعضهم غزوه لأجله؟!».

وخلاصة الكلام أن الحديث ضعيف الإسناد، موضوع المتن؛ كما جزم بذٰلك العلامة ابن القيم في المصدرين السابقين، وكذا في رسالة «المنار» له أيضاً (ص ٦٣)، ومثله في «روضة المحبين» (ص ١٨٠)، والله أعلم.

٤١٠ - (الترابُ ربيعُ الصبيانِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٥٧٧٥)، وابن عدي (٣١١ / ١) عن **محمد بن مخلد الحمصي**: ثنا مالك بن أنس عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال:

مر النبي ﷺ بالصبيان وهم يلعبون بالتراب، فنهاهم عمر بن الخطاب، فقال النبي ﷺ: دعهم يا عمر! فإن التراب. . . وقال ابن عدي:

«وهٰذا حديث منكر بهٰذا الإسناد ومحمد بن مخلد هٰذا يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل».

قلت: وعد الذهبي هٰذا الحديث من أباطيله، وساق له حديثاً آخر قال فيه:

«وهو كذب ظاهر»، وسيأتي تخريجه برقم (١٢٥٢).

والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٥٩) للطبراني، وقال:

«وفيه محمد بن [مخلد] الرعيني، وهو متهم بهٰذا الحديث وغيره».

قال السخاوي (ص ٧٤):

«ورواه القضاعي من حديث مالك بن سعيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. وقال الخطيب: إن المتن لا يصح».

قلت: وإسناده عند القضاعي في «مسند الشهاب» (١٨ / ١) هٰكذا: أخبرنا **أبو القاسم يحيى بن أحمد بن علي بن الحسين** قال: نا جدي **علي بن الحسين** بن بندار قال: نا علي بن عبدالحميد الغضائري قال: نا محمد بن يوسف الفريابي ـ بمكة ـ قال: نا مالك بن سعيد به.

قلت: الغضائري هٰذا ترجمه السمعاني في «الأنساب»، وقال:

«وكان من الصالحين الزهاد الثقات».

ومن فوقه ثقات معروفون من رجال «التهذيب».

وأما أبو القاسم وجده علي بن الحسين بن بندار؛ فلم أجد من ترجمهما. وفي «الميزان» و«اللسان»: **علي** بن الحسن بن بندار الإستراباذي عن خيثمة الإطرابلسي؛ اتهمه محمد بن طاهر.

قلت: فيحتمل أن يكون هو هٰذا، فإنه من هٰذه الطبقة، وعليه تحرف اسم أبيه «الحسن» بـ «الحسين» في «المسند». والله أعلم.

٤١١ ـ (أَحَبُّ الأسماءِ إلى اللهِ ما عُبِّدَ وما حُمِّدَ).

لا أصل له. كما صرح به السيوطي وغيره. انظر «كشف الخفاء» (١ / ٣٩٠، ٥١)، وقد أخطأ المنذري رحمه الله خطأً فاحشاً حيث ذكره في «الترغيب» (٣ / ٨٥)

من حديث ابن عمر بهٰذا اللفظ في رواية لمسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه.

كذا قال، وإنما أخرج هٰؤلاء عن ابن عمر اللفظ الثاني الذي في «الترغيب»، وهو:

«أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبد الرحمن».

انظر «صحيح مسلم» (٦ / ١٦٩)، و«سنن أبي داود» (٢ / ٣٠٧)، والترمذي (٤ / ٢٩)، وابن ماجه (٢ / ٤٠٤).

وهٰكذا رواه أيضاً الدارمي (٢ / ٢٩٤)، وأحمد (رقم ٤٧٧٤ ، ٦١٢٢)، والحاكم (٤ / ٢٧٤)، والخطيب (١٠ / ٢٢٣) عن ابن عمر.

وكذٰلك أخرجه أبو داود، والنسائي (٢ / ١١٩)، وأحمد (٣ / ٣٤٥) من حديث أبي وهب الجشمي رضي الله عنه، وفيه **عقيل بن شبيب**؛ **مجهول الحال**.

(**فائدة**): نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم كل اسم معبَّد لغير الله؛ كعبدالعزى، وعبدالكعبة. . . وأقره العلامة ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٣٧)، وعليه فلا تحل التسمية بـ: عبد علي، وعبد الحسين؛ كما هو مشهور عند الشيعة، ولا بـ: عبد النبي أو عبد الرسول؛ كما يفعله بعض الجهلة من أهل السنة.

٤١٢ - (مَن صامَ يومَ عَرَفَةَ؛ كانَ لهُ كفارةُ سنتينِ، ومَنْ صام يوماً من المُحَرَّمِ؛ فلهُ بكُلِّ يومٍ ثلاثونَ يوماً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٠٠) من طريق **الهيثم ابن حبيب**: ثنا **سلام الطويل** عن حمزة الزيات عن **ليث بن أبي سُليم** عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً، وقال:

«تفرد به الهيثم بن حبيب».

قلت: اتهمه الذهبي بخبر باطل، وذكره ابن حبان في «الثقات»[1]!

وسلام الطويل متهم، وابن أبي سليم ضعيف.

والحـديث؛ أعله الهيثمي (٣ / ١٩٠) بالهيثم هٰذا، وهو قصور لا يخفى، وأعجب منه قول المنذري في «الترغيب» (١ / ٧٨):

«رواه الطبراني في «الصغير»، وهو غريب، وإسناده لا بأس به»!

وهٰـذا ذهـول عجيب، وإلا فكيف يسلم من البأس إذا كان فيه ذاك المتهم الطويل؟! قال فيه ابن خراش:

«كذاب».

وقال ابن حبان:

«يروي عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها».

وقال الحاكم:

«روى أحاديث موضوعة».

والحديث؛ رواه الطبراني أيضاً في «الكبير» (١٠٩ / ١) من هٰذا الوجه بالشطر الأول فقط، وهٰـذا القدر منه صحيح؛ لأن له شواهد كثيرة، منها حديث أبي قتادة مرفوعاً:

«صيام يوم عرفـة؛ إني أحتسب على الله أن يكَفِّـر السنة التي بعده، والسنة التي قبله».

---

(١) كنت اعتمدت في هٰذا العزو على «اللسان» للحافظ ـ رحمه الله ـ، ثم تبين لي بعد طبع كتاب «الثقات» أنه وهم، وأن الذي فيه (٧ / ٥٧٦) إنما هو الهيثم بن حبيب الصيرفي الثقة، وهو متقدم على هٰذا المتهم، فإنه تابع تابعي؛ كما بينته في «تيسير الانتفاع»، يسر الله تعالى إتمامه بمنه وكرمه، وسيأتي له ذكر (ص ٦٦١) برواية أبي حنيفة عنه.

أخرجه مسلم (٣ / ١٦٧ ـ ١٦٨)، وغيره، وهو قطعة من حديث مخرج في «الإرواء» (٩٥٢).

ثم إن الطبراني روى الشطر الثاني من الحديث بلفظ آخر، وهو:

٤١٣ ـ (مَن صامَ يوماً مِن المُحَرَّمِ ؛ فلهُ بكُلِّ يومٍ ثلاثونَ حسنَةً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٩ / ١): حدثنا محمد بن زريق بن جامع: ثنا **الهيثم بن حبيب**: نا **سلام الطويل** عن حمزة الزيات عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وله علل ثلاث؛ تقدم بيانها في الحديث الذي قبله.

ومع أن إسنادهما واحد، **فالمتن مختلف**، ففي هٰذا قال: «ثلاثون حسنة»، وفي ذاك قال: «ثلاثون يوماً»، وهٰذه علة أخرى تُضم إلى ما قبلها!

وقد ذهل عن علة هٰذا الحديث أيضاً المقتضية لوضعه الهيثمي ؛ كما ذهل عنها في الحديث الذي قبله على ما سبق بيانه، وقد تبعه في هٰذا المناوي في «شرح الجامع الصغير»، فقال:

«قال الهيثمي: فيه الهيثم بن حبيب؛ ضعفه الذهبي»!

٤١٤ ـ (ما أُوتِيَ قومٌ المنطِقَ ؛ إلا مُنِعوا العمَلَ).

لا أصل له. كما أفاده العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٣٧)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥).

٤١٥ - (مَن قرأَ السورَةَ التي يُذكَرُ فيها آلُ عمرانَ يومَ الجُمُعَةِ؛ صلَّى الله عليه وملائِكَتُهُ حتى تَجِبَ الشمسُ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٥ / ٢)، و«الأوسط» (٢ / ٨٠ / ٢ / ٦٢٩٣) من طريق **أحمد بن ماهان بن أبي حنيفة**: ثنا **أبي** عن **طلحة بن زيد** عن **يزيد بن سنان** عن يزيد بن جابر الدمشقي عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً. وقال:

«تفرد به محمد بن ماهان».

قلت: وهٰذا إسناد موضوع؛ أحمد بن ماهان هو أحمد بن محمد بن ماهان؛ يُعرف والده بأبي حنيفة، ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ /٧٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكر عن أبيه أنه قال في محمد بن ماهان:

«إنه مجهول».

وطلحة بن زيد متهم بالوضع، وقد تقدم.

ويزيد بن سنان - وهو أبو فروة الرهاوي - ضعيف.

ومما تقدم تعلم أن قول الحافظ في «تخريج الكشاف» (٣ / ٧٣):

«رواه الطبراني عن ابن عباس، وإسناده ضعيف».

فيه قصور ظاهر، قلده عليه السيوطي في «الدر المنثور» (٢ / ٢)! فقد قال الحافظ نفسه في ترجمة طلحة هٰذا من «التقريب»:

«متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع الحديث».

وكذٰلك قول الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٦٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير»، وفيه طلحة بن زيد الرقي، وهو

ضعيف».

فيه قصور لا يخفى، لكن في نقل المناوي في «شرح الجامع الصغير» عنه أنه قال:

«وهو ضعيف جداً».

فلعله سقط من الناسخ أو الطابع لفظة «جداً».

ثم ذكر المناوي نقلاً عن ابن حجر أنه قال فيه:

«ضعيف جداً».

ونسبه أحمد وأبو داود إلى الوضع.

ثم عقب عليه المناوي بقوله:

«فكان ينبغي للمصنف (يعني السيوطي) حذفه».

٤١٦ - (اطلُبوا العِلْمَ ولو بالصينِ).

باطل. رواه ابن عدي (٢٠٧ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٠٦)، وابن عَلِيَّك النيسابوري في «الفوائد» (٢٤١ / ٢)، وأبو القاسم القشيري في «الأربعين» (١٥١ / ٢)، والخطيب في «التاريخ» (٩ / ٣٦٤)، وفي «كتاب الرحلة» (١ / ٢)، والبيهقي في «المدخل» (٢٤١ / ٣٢٤)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ٧ - ٨)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢٨ / ١) كلهم من طريق الحسن بن عطية: ثنا **أبو عاتكة طريف بن سليمان** عن أنس مرفوعاً. وزادوا جميعاً:

«فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وقال ابن عدي:

«وقوله: ولو بالصين. ما أعلم يرويه غير الحسن بن عطية».

وكذا قال الخطيب في «تاريخه»، ومن قبله الحاكم؛ كما نقله عنه ابن المحب - ومن خطه على هامش «الفوائد» نقلت - وفي ذٰلك نظر، فقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٩٦) عن حماد بن خالد الخياط قال: حدثنا طريف بن سليمان به. وقال:

«ولا يحفظ: «ولو بالصين»؛ إلا عن أبي عاتكة، وهو متروك الحديث، و: «فريضة على كل مسلم»؛ الرواية فيها لين أيضاً، متقاربة في الضعف».

فآفة الحديث أبو عاتكة هٰذا، وهو متفق على تضعيفه، بل ضعفه جداً العقيلي؛ كما رأيت، والبخاري بقوله:

«منكر الحديث».

والنسائي:

«ليس بثقة».

وقال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث»؛ كما رواه ابنه عنه (٢ / ١ / ٤٩٤).

وذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث.

وذكر ابن قدامة في «المنتخب» (١٠ / ١٩٩ / ١) عن الدوري أنه قال:

«وسألت يحيى بن معين عن أبي عاتكة هٰذا، فلم يعرفه».

وعن المروزي أن أبا عبدالله (يعني: الإمام أحمد) ذكر له هٰذا الحديث؟ فأنكره إنكاراً شديداً.

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢١٥)، وقال:

«قال ابن حبان: باطل، لا أصل له».

وأقره السخاوي في «المقاصد» (ص ٦٣).

أما السيوطي؛ فتعقبه في «اللآلىء» (١ / ١٩٣) بما حاصله: أن له طريقين آخرين:

أحدهما: من رواية يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني بسنده عن الزهري عن أنس مرفوعاً به.

رواه ابن عبدالبر.

ويعقوب هٰذا؛ قال الذهبي:

«كذاب».

ثم ذكر أنه رَوى بإسناد صحيح:

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً».

وهٰذا باطل.

والآخر: من طريق أحمد بن عبدالله الجُوَيْباري بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً؛ الشطر الأول منه فقط. قال السيوطي:

«والجويباري وضاع».

قلت: فتبين أن تعقبه لابن الجوزي ليس بشيء!

وقال في «التعقبات على الموضوعات» (ص ٤):

«أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق أبي عاتكة، وقال: متن مشهور، وإسناد ضعيف. وأبو عاتكة من رجال الترمذي، ولم يجرَّح بكذب ولا تهمة، وقد وجدت له متابعاً عن أنس. أخرجه أبو يعلى، وابن عبدالبر في «العلم» من طريق كثير بن شنظير عن ابن سيرين عن أنس، وأخرجه ابن عبدالبر أيضاً من طريق عبيد بن

محمد الفريابي عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس.

ونصفه الثاني؛ أخرجه ابن ماجه، وله طرق كثيرة عن أنس، يصل مجموعها إلى مرتبة الحسن. قاله الحافظ المزي، وأورده البيهقي في «الشعب» من أربع طرق عن أنس، ومن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما».

ولنا عليه تعقبات:

أولاً: لينظر فيما نقله عن البيهقي؛ هل يعني النصف الأول من الحديث، أعني: «اطلبوا العلم ولو بالصين»، أم النصف الثاني؟ فإن هٰذا هو المشهور، وفيه أورد السخاوي قول البيهقي المذكور، لا في النصف الأول، وعليه يدل كلامه في «المدخل» (٢٤٢ - ٢٤٣)، ثم تأكدت من ذٰلك بعد طبع «الشعب» (٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥).

ثانياً: قوله: إن أبا عاتكة لم يجرح بكذب. يخالف ما سبق عن السليماني، بل وعن النسائي إذ قال: «ليس بثقة». لأنه يتضمن تجريحه بذٰلك كما لا يخفى.

ثالثاً: رجعت إلى رواية كثير بن شنظير هٰذه في «جامع ابن عبدالبر» (ص ٩)، فلم أجد فيها النصف الأول من الحديث، وإنما هي بالنصف الثاني فقط، مثل رواية ابن ماجه، وأظن أن رواية أبي يعلى مثلها، ليس فيها النصف الأول، إذ لو كان كما ذكر السيوطي؛ لأوردها الهيثمي في «المجمع»، ولم يفعل.

رابعاً: رواية الزهري عن أنس عند ابن عبدالبر فيها عبيد بن محمد الفريابي، ولم أعرفه، وقد أشار إلى جهالته السيوطي بنقله السند مبتدئاً به، ولكنه أوهم بذٰلك أن الطريق إليه سالم، وليس كذٰلك، بل فيه ذاك الكذاب؛ كما سبق!

ثم وجدت ترجمة الفريابي هٰذا عند ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٣٥) بسماع أبيه عنه، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٤٠٦)، وقال:

«مستقيم الحديث».

فالآفة من يعقوب.

خامساً: قوله: «وله طرق كثيرة . . .»؛ يعني بذٰلك النصف الثاني من الحديث؛ كما هو ظاهر كلامه، وقد فهم منه المناوي أنه عنى الحديث كله! فقد قال في شرحه إياه بعد أن نقل إبطال ابن حبان إياه، وحكم ابن الجوزي بوضعه:

«ونوزع بقول المزي: له طرق ربما يصل بمجموعها إلى الحسن. ويقول الذهبي في «تلخيص الواهيات»: روي من عدة طرق واهية، وبعضها صالح».

وهٰذا وهم من المناوي رحمه الله، فإنما عنى المزي رحمه الله النصف الثاني؛ كما هو ظاهر كلام السيوطي المتقدم، وهو الذي عناه الذهبي فيما نقله المناوي عن «التلخيص»؛ لا شك في ذٰلك ولا ريب.

وخلاصة القول: إن هٰذا الحديث بشطره الأول، الحقُّ فيه ما قاله ابن حبان وابن الجوزي، إذ ليس له طريق يصلح للاعتضاد به.

وأما الشطر الثاني؛ فيحتمل أن يرتقي إلى درجة الحسن كما قال المزي، فإن له طرقاً كثيرة جداً عن أنس، وقد جمعت أنا منها حتى الآن ثمانية طرق، وروي عن جماعة من الصحابة غير أنس؛ منهم ابن عمر، وأبو سعيد، وابن عباس، وابن مسعود، وعلي، وأنا في صدد جمع بقية طرقه لدراستها والنظر فيها، حتى أتمكن من الحكم عليه بما يستحق من صحة أو حسن أو ضعف.

ثم درستها، وأوصلتها إلى نحو العشرين في «تخريج مشكلة الفقر» (٤٨ - ٦٢)، وجزمتُ بحسنِهِ.

واعلم أن هٰذا الحديث مما سوَّد به أحد مشايخ الشَّمال في سورية كتابه الذي أسماه بغير حق: «تعاليم الإسلام»، فإنه كتاب محشو بالمسائل الغريبة، والآراء الباطلة، التي لا تصدر من عالم، وليس هٰذا فقط، بل فيه كثير جداً من الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلاً على ذٰلك أنه جزم بنسبة هٰذا الحديث الباطل إلى

النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردها في «فضل العلم» من أول كتابه (ص ٣)، وغالبها ضعيفة، وفيها غير هٰذا من الموضوعات؛ كحديث: «خيار أمتي علماؤها، وخيار علمائها فقهاؤها»، وهٰذا مع كونه حديثاً باطلاً؛ كما سبق تحقيقه برقم (٣٦٧)، فقد أخطأ المؤلف أو من نقله عنه في روايته، فإن لفظه: «رحماؤها» بدل: «فقهاؤها»!

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص ٢٣٦):

«صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين...»، و: «إن الله وملائكته يصلون على أصحاب العمائم يوم الجمعة».

وقد تقدم الكلام عليهما (برقم ١٢٧ و ١٥٩).

ومنها حديث: «المتعبد بغير فقه كالحمار في الطاحون» (ص ٤ منه)، وسيأتي بيان وضعه برقم (٧٨٢) إن شاء الله تعالى.

ومن غرائب هٰذا المؤلف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهٰذا مما لا يجوز في العلم؛ لأن أقل الرواية عزو الحديث إلى مصدره، ولقد استنكرت ذٰلك منه في أول الأمر، فلما رأيته يعزو أحياناً، ويفتري في ذٰلك؛ هان عليَّ ما كنت استنكرته من قبل! فانظر إليه مثلاً في «الصفحة» (ص ٢٤٧)؛ حيث يقول:

«روى الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: من كتب هٰذا الدعاء، وجعله بين صدر الميت وكفنه؛ لم ينله عذاب القبر (!) ولم يَرَ منكراً ولا نكيراً (!) وهو هٰذا...»، ثم ذكر الدعاء.

فهٰذا الحديث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة ولا الستين! إذ لا يُعقل أن يروي مثل هٰذا الحديث الموضوع الظاهر البطلان إلا من لم يشم راحة الحديث ولو مرة واحدة في عمره!

وفي الصفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله:

«في «صحيح مسلم» قال ﷺ: (من غسل ميتاً، وكتم عليه؛ غفر الله له أربعين سيئة)».

فهٰذا ليس في «صحيح مسلم»، ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط، والبيهقي؛ بلفظ: «أربعين مرة».

فهٰذا قل من جل مما في هٰذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخريجات التي لا أصل لها. ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصداً بيان ما فيه من المنكرات؛ لجاء كتاباً أكبر من كتابه! وإلى الله المشتكى!

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة؛ فكثيرة أيضاً، وليس هٰذا مجال تفصيل القول في ذٰلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط:

قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:

«وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام»!

وهٰذه السنة لا أصل لها ألبتة في شيء من كتب السنة، حتى التي تروي الموضوعات! ولا أعلم أحداً من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص ٢٥٢ - ٢٥٣):

«لا بأس بالتهليل والتكبير والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ (يعني: جهراً) قدام الجنازة؛ لأنه صار شعاراً للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرُّض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه لم يبعد»!

وهٰذا مع كونه من البدع المحدثة التي لا أصل لها في السنة، فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضاً، وإني لأعجب أشد العجب من هٰؤلاء المتأخرين الذين يحرِّمون على

طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه؛ لأنه خلاف السنة، وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم.

وآيم الله إني لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسدِّ باب الاجتهاد حين أرى مثل هٰذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي، ولا تقليد لإمام! فإن هٰؤلاء المقلدين إن اجتهدوا؛ كان خطؤهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم. والله المستعان.

وإليك مثالاً ثالثاً هو أخطر من المثالين السابقين؛ لتضمنه الاحتيال على استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة؛ ألا وهو الربا! قال ذٰلك المسكين (ص ٣٢١):

«إذا نذر المقترض مالاً معيناً لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه صح نذره، بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

ومعنى ذٰلك أنه يحلل للمقترض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة من المستقرض إلى أن يوفي إليه دينه، ولكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به، وهو قربة عنده!!

فهل رأيت أيها القارىء تلاعباً بأحكام الشريعة، واحتيالاً على حرمات الله مثلما فعل هٰذا الرجل المتعالم؟!

أما أنا؛ فما أعلم يفعل مثله أحد، إلا أن يكون اليهود الذي عُرفوا بذٰلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارىء، وكذٰلك قوله ﷺ:

«قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم الشحم جمَلوه (أي: ذوَّبوه)، ثم

باعوه، وأكلوا ثمنه».

رواه الشيخان في «صحيحيهما»، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٩٠).

بل إن ما فعله اليهود دون ما أتى به هٰذا المتمشيخ، فإن أولٰئك، وإن استحلوا ما حرم الله؛ فإن هٰذا شاركهم في ذٰلك، وزاد عليهم أنه يتقرب إلى الله باستحلال ما حرم الله!! بطريق النذر!

ولا أدري؛ هل بلغ مسامع هٰذا الرجل أم لا قوله ﷺ:

«لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود، فترتكبوا محارم الله بأدنى الحيل»؟

رواه ابن بطة في «جزء الخلع وإبطال الحيل»، وإسناده جيد كما قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٥٧)، وغيره في غيره[١].

والذي أعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هٰذا الحديث أو لا؛ لأنه ما دام قد سد على نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما؛ استغناء منه عنهما بحثالات آراء المتأخرين؛ كمثل هٰذا الرأي الذي استحل به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته! فلا فائدة ترجى له من هٰذا الحديث وأمثاله مما صح عنه ﷺ، وهٰذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص، وعدم اتباع الهوى. نسأل الله السلامة.

ومـع أن هٰذا هو مبلغ علم المؤلف المـذكـور، فإنه مع ذٰلك مغرور بنفسه، معجب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالة له في هٰذا الكتاب (ص ٥٨):

«فإنها جمعت فأوعت كل شيء (!) لا مثيل لها في هٰذا الزمان، ولم يسمع الـزمـان بهـا حتى الآن، فجـاءت آية في تنـظيمهـا، وتنسيقهـا، وكثـرة مسـائلها، واستنبـاطهـا، ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالم الوجود عروسـاً حسناء، بعد جهود جبارة، وأتعاب سنين كثيرة، ومراجعات مجلدات كثيرة

---

(١) انظر الكلام على إسناد الحديث في «غاية المرام» برقم (١١)، ففي ثبوته نظر.

وكتب عديدة، فهي الوحيدة في بابها، والزبدة في لبابها، تسر الناظرين، وتشرح صدر العالمين»!

ولا يستحق هٰذا الكلام الركيك في بنائه، العريض في مرامه؛ أن يعلق عليه بشيء، ولكني تساءلت في نفسي، فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم:

«احثوا في وجوه المداحين التراب».

فماذا يقول فيمن يمدح نفسه، وبما ليس فيه؟! فاللهم عرفنا بنفوسنا، وخَلِّقنا بأخلاق نبيك المصطفى ﷺ.

هٰذه كلمة وجيزة، أحببت أن أقولها حول هٰذا الكتاب؛ «تعاليم الإسلام» بمناسبة هٰذا الحديث الباطل؛ نصحاً مني لإخواني المسلمين، حتى يكونوا على بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم. والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

٤١٧ - (رُبَّ مُعَلِّم حُروفِ أبي جادٍ دارِسٍ في النجومِ؛ ليسَ لهُ عندَ الله خلاقٌ يومَ القيامَةِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٥ / ١) من طريق خالد بن يزيد العمري: نا محمد بن مسلم: نا إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: خالد هٰذا؛ كذبه أبو حاتم، ويحيى، وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١١٧) بعد أن عزاه للطبراني:

«وفيه خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب».

قلت: ومع ذٰلك، فقد أورد حديثه هٰذا السيوطي في «الجامع»! وتعقبه المناوي

بما نقلته عن الهيثمي، ثم قال:

«ورواه عنه أيضاً حُمَيد بن زنجويه».

٤١٨ - (اللَّحْمُ بالبُرِّ مَرَقَةُ الأنبياءِ).

ضعيف جداً. أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٤٩٧ - ٤٩٨): أخبرني **أحمد بن عطاء الروذباري** - إجازة - قال: حدثنا علي بن عبدالله العباسي قال: حدثنا **الحسن بن سعد** قال: قال **محمد بن أبي عمير**: قال **هشام بن سالم**: قال عبدالله بن جعفر بن محمد الصادق: حدثني أبي عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً، أحمد بن عطاء؛ قال الخطيب (٤ / ٣٣٦):

«روى أحاديث وهم فيها، وغلط غلطاً فاحشاً، فسمعت أبا عبدالله محمد بن علي الصوري يقول: حدثونا عن الروذباري عن إسماعيل بن محمد الصفار عن الحسن بن عرفة أحاديث لم يروها الصفار عن ابن عرفة؛ قال الصوري: ولا أظنه ممن كان يتعمد الكذب، لكنه اشتبه عليه».

والحسن بن سعد، والاثنان فوقه؛ لم أعرفهم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن النجار عن الحسين، ولم يتكلم عليه الشارح بشيء، فالظاهر أنه لم يقف على سنده.

٤١٩ - (إنَّ العالِمَ والمُتَعَلِّمَ إذا مرَّا بقريةٍ؛ فإنَّ الله يرفَعُ العذابَ عنْ مَقْبَرَةِ تلكَ القريةِ أربعينَ يوماً).

لا أصل له. كما قال السيوطي في «تخريج أحاديث شرح العقائد» (ورقة ٦ / وجه ٢)، وأقره العلامة القاري في «فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد» (٢٥ / ١).

٤٢٠ - (إِنَّكُم في زمـانٍ أُلْهِمْتُم فيهِ العَمَلَ، وسيأتي قومٌ يُلْهَمونَ الجَدَلَ).

لا أصل له. كما أفاده العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٣٧)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (٤ / ١٤٥).

٤٢١ - (مَن مَثَّلَ بالشِّعْرِ؛ فليسَ لهُ عندَ اللهِ خَلاقٌ).

ضعيف. أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٥ / ١): ثنا **حجاج بن نُصير**: نا محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف من أجل حجاج هٰذا؛ قال الحافظ في «التقريب».

«ضعيف، كان يقبل التلقين».

والحديث قال في «المجمع» (٨ / ١٢١):

«رواه الطبراني، وفيه حجاج بن نصير، وقد ضعفه الجمهور، ووثقه ابن حبان، وقال: يخطىء، وبقية رجاله ثقات».

٤٢٢ - (مَن عَمِلَ بما يَعْلَمُ؛ وَرَّثَهُ الله علمَ ما لَمْ يَعْلَمْ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم (١٠ / ١٤ - ١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن يزيد ابن هارون عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً. ثم قال:

«ذكر أحمد بن حنبل هٰذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هٰذا الإسناد عليه؛ لسهولته وقربه، وهٰذا الحديث لا يحتمل بهٰذا الإسناد عن أحمد بن حنبل».

قلت: وفي الطريق إليه جماعة لم أعرفهم، فلا أدري من وضعه منهم.

٤٢٣ - (مِن السُّنَّةِ أنْ لا يُصَلِّيَ الرجلُ بالتَّيَمُّمِ إلا صلاةً واحدةً، ثم يتَيَمَّمُ للصلاةِ الأخرى).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٧ / ٢) من طريق **الحسن بن عمارة** عن الحكم بن عُتيبة عن مجاهد عن ابن عباس قال: . . . فذكره.

وكذلك أخرجه الدارقطني (ص ٦٨)، ومن طريقه البيهقي (١ / ٣٣١ - ٣٣٢)، وقال الدارقطني:

«والحسن بن عمارة ضعيف».

قلت: بل هو شر من ذٰلك، فقد قال فيه شعبة:

«يكذب».

وقال ابن المديني:

«كان يضع الحديث».

وقال أحمد:

«أحاديثه موضوعة».

وقال شعبة أيضاً:

«روى أحاديث عن الحكم، فسألنا الحكم عنها؟ فقال: ما سمعت منها شيئاً».

وقول الصحابي: «من السنة كذا»؛ في حكم المرفوع عند العلماء، ولهٰذا أوردته.

وقد رواه البيهقي (١ / ٢٢٢) عن الحسن بن عمارة بإسناده السابق عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«لا يصلي بالتيمم إلا صلاة واحدة». وقال:

«والحسن بن عمارة؛ لا يحتج به».

قلت: فلا يصح إذن عن ابن عباس مرفوعاً، ولا موقوفاً، بل قد روي عنه خلافه؛ كما ذكره ابن حزم في «المحلى» (٢ / ١٣٢)، يعني أن المتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفروض والنوافل، ما لم ينتقض تيممه بحدث أو بوجود الماء.

وهٰذا هو الحق في هٰذه المسألة؛ كما قرره ابن حزم، وانظر «الروضة الندية» (١ / ٥٩).

٤٢٤ - (لا بأسَ أن يُقَلِّبَ الرجُلُ الجارِيَةَ إذا أرادَ أنْ يَشْتَرِيَها، ويَنْظُرَ إليها؛ ما خَلا عورَتِها، وعَوْرَتُها ما بينَ رُكْبَتَيْها إلى مَعْقِدِ إزارِها).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج٣ ق٩٧ / ٢) من طريق حفص بن عمر الكندي: ثنا صالح بن حسان عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع؛ حفص بن عمر هو قاضي حلب؛ قال ابن حبان:

«يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به».

وصالح بن حسان؛ متفق على تضعيفه، بل قال ابن حبان (١ / ٣٦٧ - ٣٦٨):

«كان صاحب قينات وسماع (!)، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات».

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٥٣):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه صالح بن حسان، وهو ضعيف، وذكره ابن حبان في (الثقات)».

قلت: وفيه مؤاخذتان:

الأولى: تعصيب الجناية بصالح هٰذا وحده - مع أن الراوي عنه مثله في الضعف أو أشد - ليس من العدل في شيء.

الأخرى: أن صالحاً لم يذكره ابن حبان في «الثقات»، وإنما ذكر فيه (٦ / ٤٥٦) صالح بن أبي حسان، وهما من طبقة واحدة، فاشتبه على الهيثمي أحدهما بالآخر، وقد علمت أن ابن حسان اتهمه ابن حبان نفسه بالوضع.

واعلم أنه لم يثبت في السنة التفريق بين عورة الحرة وعورة الأمة، وقد ذكرت ذٰلك مع شيء من التفصيل في كتابي «حجاب المرأة المسلمة»، فليرجع إليه من شاء، وهو الآن تحت الطبع مع زيادات وفوائد جديدة ومقدمة ضافية في الرد على متعصبة المقلدين بإذنه تعالى.

٤٢٥ - (موتُ الغريبِ شهادةٌ، إذا احْتُضِرَ، فرمى ببصرِهِ عن يمينِهِ وعن يَسارِهِ، فلمْ يَرَ إلا غَريباً، وذَكَرَ أَهْلَهُ وولَدَهُ، وتَنَفَّسَ؛ فلهُ بكُلِّ نَفَسٍ يتنفَّسُهُ يَمْحو الله عنه ألفي ألفِ سيئةٍ، ويكتُبُ له ألفي ألفِ حسنةٍ).

موضوع. رواه الطبراني (٣ / ١٠٧ / ١) من طريق **عمرو بن الحصين العقيلي**: نا **محمد بن عبدالله بن علاثة** عن الحكم بن أبان عن وهب بن منبه عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، عمرو بن الحصين كذاب، وقد تقدم له أحاديث موضوعة كثيرة.

وابن علاثة ضعيف، واتهمه بعضهم، لكن قيل: إن الآفة من الراوي عنه ابن

الحصين هٰذا.

والحديث؛ قال الهيثمي (٢ / ٣١٧):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك».

قلت: والجملة الأولى منه ذكرها ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٢١) من طريق أخرى عن ابن عباس، وقال:

«لا يصح».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٣٢ - ١٣٣) بأن له طرقاً أخرى وشواهد».

قلت: وكلها معلولة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فلا يستفيد الحديث منها إلا الضعف فقط، وأما سائر الحديث؛ فموضوع؛ لخلوه من شاهد، ومن عجائب السيوطي أنه ذكر هٰذه الطريق الموضوعة في جملة الطرق والشواهد!

٤٢٦ - (لولا ما طَبَعَ الرُّكْنُ من أنجاسِ الجاهِلِيةِ وأرجاسِها، وأيدي الظَّلَمَةِ والأثَمَةِ؛ لاستُشْفِي بهِ مِن كُلِّ عاهَةٍ، ولألْفِيَ اليومَ كهيئَتِهِ يومَ خَلَقَهُ الله، وإنَّما غَيَّرَهُ الله بالسَّوادِ؛ لأنْ لا يَنْظُرَ أهلُ الدُّنيا إلى زينةِ الجنةِ، ولَيصيرَنَّ إليها، وإنَّها لَياقوتَةٌ بيضاءُ من ياقوتِ الجنَّةِ، وضَعَهُ الله حينَ أنْزَلَ آدَمَ في موضعِ الكعبةِ قبلَ أنْ تكونَ الكعبةُ، والأرضُ يومئذٍ طاهِرَةٌ؛ لم يُعْمَلْ فيها شيءٌ مِن المعاصي، وليسَ لها أهلٌ يُنَجِّسونَها، فوُضِعَ لهُ صفٌّ من الملائِكَةِ على أطرافِ الحَرَمِ يحرُسونَهُ من سُكَّانِ الأرضِ، وسكانُها يومئذٍ الجِنُّ، لا ينبغي لهمْ أنْ يَنْظُروا إليهِ لأنَّهُ شيءٌ من الجَنَّةِ، ومَنْ نَظَرَ إلى الجَنَّةِ؛ دَخَلَها، فليسَ يَنْبَغي أنْ

يَنْظُرَ إليها إلا مَنْ قد وَجَبَتْ له الجنَّةُ، فالملائِكَةُ يذودونَهُم عنهُ، وهم وقوفٌ على أطرافِ الحَرَمِ يُحْدِقونَ بهِ مِن كُلِّ جانِبٍ، ولذٰلك سُمِّيَ الحرمُ؛ لأنهم يحولون فيما بينَهُم وبينَهُ).

منكر. رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٠٧ / ١) عن عوف بن غيلان بن منبه الصنعاني: نا عبدالله بن صفوان عن إدريس ابن بنت وهبِ بن منبه: حدثني وهب بن منبه عن طاووس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف؛ لجهالة من دون وهب بن منبه، فإني لم أجد من ذكرهم، والمتن ظاهر النكارة، والله أعلم.

وفي «المجمع» (٣ / ٢٤٣):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه من لم أعرفه، ولا له ذكر».

ثم وجدت الحديث قد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٦٦) من طريق غوث بن غيلان بن منبه الصنعاني به مختصراً؛ دون قوله: «ولألْفِيَ يوم القيامة...» إلخ.

أورده في ترجمة عبدالله بن صفوان، وروى عن هشام بن يوسف أنه قال:

«كان ضعيفاً، لا يحفظ الحديث».

وتبين منه أن الراوي عنه إنما هو (غوث)، وليس: (عوف)؛ كما كنت نقلته عن مخطوطة «الكبير»، وعلى الصواب وقع في المطبوع منه (١١ / ٥٥ / ١١٠٢٨)، وهو مترجم في «الجرح» (٣ / ٥٧ ـ ٥٨)، و«ثقات ابن حبان» (٧ / ٣١٣ و ٩ / ٢)؛ قال ابن معين:

«لم يكن به بأس».

وإدريس ابن بنت وهب اسم أبيه سنان اليماني؛ ضعفه ابن عدي، وقال

الدارقطني :

«متروك» .

قلت : فهو آفة هٰذا الحديث . والله أعلم .

٤٢٧ - (مَن قالَ : لا إلٰهَ إلا الله قبلَ كُلِّ شيءٍ ، ولا إلٰهَ إلا الله بعدَ كُلِّ شيءٍ ، ولا إلٰـهَ إلا الله يُبْقـي ويُفْني كلَّ شيءٍ ؛ عوفِيَ من الهمِّ والحَزَنِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج٣ ق٩٣ و١) عن **العباس** يعني : **ابن بكـار الضبي** : ثنـا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهٰذا إسناد موضوع ؛ العباس هٰذا ؛ قال الدارقطني :

«كذاب» .

وساق له الذهبي حديثين ؛ قال :

«إنهما باطلان» .

وسيأتي أحدهما برقم (٢٦٨٨) .

واتهمه الحافظ بوضع الحديث المذكور في آخر الحديث الآتي .

وفي «المجمع» (١٠ / ١٣٧) :

«رواه الطبراني ، وفيه العباس بن بكار ، وهو ضعيف ، وثقه ابن حبان» .

قلت : لم يذكر الذهبي في «الميزان» ولا الحافظ في «اللسان» توثيق ابن حبان له . فالله أعلم .

فإن صح ذلك؛ فالجرح المفسر مقدم على التعديل؛ كما هو معروف في المصطلح، وبخاصة إذا كان المعدل معروفاً بالتساهل، كابن حبان.

ثم رأيته في «ثقاته» (٨ / ٥١٢)، وقال:

«وكان يغرب، حديثه عن الثقات لا بأس به».

وبمقابلة كلامه بما زاده في «اللسان» على «الميزان»؛ تبين لي أن الحافظ قد نقل كلام ابن حبان المذكور في «اللسان»، لكن وقع فيه خطأ: «وقال المؤلف...»؛ مكان قوله: «وقال ابن حبان»!

ثم تناقض ابن حبان، فأورد العباس هذا في «ضعفائه» أيضاً (٢ / ١٩٠)!

وشيخه أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي، فيه لين؛ قال أحمد: «يحتمل حديثه؛ إلا أنه يخالف في قتادة».

٤٢٨ - (ابْنَتي فاطمةُ؛ حوراءُ آدميةٌ، لم تَحِضْ، ولم تَطْمِثْ، وإنَّما سمَّاها فاطمةَ؛ لأنَّ الله فَطَمَها ومُحِبِّيها مِن النَّارِ).

موضوع. أخرجه الخطيب (١٢ / ٣٣١) بإسناد له عن ابن عباس، ثم قال:

«في إسناده من المجهولين غير واحد، وليس بثابت».

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤٢١)، وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٠٠).

وذكر الحافظ في ترجمة العباس بن بكار المذكور في الحديث المنصرم بسنده عن أم سليم قالت:

«لم ير لفاطمة دم في حيض ولا نُفاس». ثم قال:

«هذا من وضع العباس».

٤٢٩ - (كانَ لا يَرى بالهميانِ للمحرِمِ بأْساً).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ٩٩ / ١) عن **يوسف بن خالد السَّمْتي**: ثنا زياد بن سعد عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: والسَّمْتي هٰذا كذاب؛ كما قال ابن معين.

وصالح ضعيف.

والصواب في الحديث أنه موقوف على ابن عباس.

كذٰلك أخرجه البيهقي في «سننه» (٥ / ٦٩) من طريق سعيد بن جبير عنه.

وفي سنده **شريك القاضي**، وفيه ضعف.

٤٣٠ - (شاوِروهُنَّ - يعني: النساءَ - وخالِفوهُنَّ).

لا أصل له مرفوعاً. كما أفاده السخاوي، ثم المناوي (٤ / ٢٦٣)، ولعل أصل هٰذه الجملة ما رواه العسكري في «الأمثال» عن عمر قال:

«خالفوا النساء، فإن في خلافهن البركة».

وإن كنت لا أعرف صحته، فإن السيوطي لم يسق إسناده في «اللآلىء» (٢ / ١٧٤) لننظر فيه.

ثم وقفت على إسناده؛ رواه علي بن الجعد الجوهري في «حديثه» (١٢ / ١٧٧ / ١) من طريق **أبي عقيل عن حفص بن عثمان بن عبيدالله** عن عبدالله بن عمر قال: قال عمر رحمه الله . . . فذكره.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، فيه علتان:

الأولى: جهالة حفص هٰذا، فقد أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٨٤) برواية **أبي عقيل** هٰذا وحده، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وفي «ثقات ابن حبان» (٦ / ١٩٦):

«حفص بن عثمان بن محمد بن عرادة عن عكرمة، وعنه أبو عقيل».

فيحتمل أن يكون هو هٰذا، مع ملاحظة اختلاف اسم الجد، وذٰلك مما يؤكد جهالته كما يشير إليه أحمد في قوله الآتي.

والعلة الأخرى: أبو عقيل، واسمه يحيى بن المتوكل العمري، صاحب بهية؛ ضعيف كما في «التقريب»، وقال أحمد:

«روى عن قوم لا أعرفهم».

ثم إن معنى الحديث ليس صحيحاً على إطلاقه؛ لثبوت عدم مخالفته ﷺ لزوجته أم سَلَمة حين أشارت عليه بأن ينحر أمام أصحابه في صلح الحديبية حتى يتابعوه في ذٰلك.

وانظر الحديث الآتي برقم (٤٣٥).

٤٣١ - (استوصوا بالمِعْزى خيراً؛ فإنها مالٌ رفيقٌ، وهو في الجنةِ، وأحبُّ المالِ إلى اللهِ الضَّأْنُ، وعليكُم بالبياضِ، فإنَّ الله خَلَقَ الجَنَّةَ بيضاءَ، فَلْيَلْبَسْهُ أحياؤكُم، وكَفِّنوا فيهِ موتاكُم، وإنَّ دَمَ الشاةِ البَيْضاءِ أعظمُ عندَ اللهِ من دمِ السوداوَيْنِ).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١١٣ / ١ - ٢) وابن عدي (٢ / ٣٧٨) من طريق أبي شهاب عن حمزة النَّصيبي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد موضوع، وعلته حمزة النَّصيبي؛ قال ابن عدي:

«كل ما يرويه أو عامتها موضوعة». وقال ابن حبان (١ / ٢٧٠):

«يضع الحديث».

والحديث؛ قال في «المجمع» (٤ / ٦٦):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه حمزة النَّصيبي، وهو متروك».

ومن طريقه أخرج منه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٣٠) الطرف الأول.

٤٣٢ - (نَهَى عن المُواقَعَةِ قبلَ المُداعَبَةِ).

موضوع. رواه الخطيب (١٣ / ٢٢٠ - ٢٢١)، وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٩٩ / ٢)، وأبو عثمان النُّجيرمي في «الفوائد المخرجة من أصول مسموعاته» (٢٤ / ١) من طريق **خلف بن محمد الخيام** بسنده **عن أبي الزبير عن** جابر مرفوعاً.

قال الذهبي في ترجمة الخيام هذا من «الميزان»:

«قال الحاكم: سقط حديثه بروايته حديث: «نهى عن الوقاع قبل المداعبة».

وقال الخليلي: خلط، وهو ضعيف جداً، روى فنوناً لا تُعرف».

قلت: وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه.

والحديث؛ أورده الشيخ أحمد الغماري في «المغير» (ص ١٠٠).

٤٣٣ - (يُـدعى الناسُ يومَ القيامَةِ بأمَّهاتِهِم ستراً من اللهِ عزَّ وجلَّ عليهِم).

موضوع. رواه ابن عدي (١٧ / ٢) عن **إسحاق بن إبراهيم الطبري**: حدثنا مروان الفزاري عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً. وقال:

«هذا منكر المتن بهذا الإسناد، وإسحاق بن إبراهيم منكر الحديث».

وقال ابن حبان:

«يروي عن ابن عيينة والفضيل بن عياض، منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بالموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال الحاكم:

«روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٤٨) من طريق ابن عدي، وقال:

«لا يصح، إسحاق منكر الحديث».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٤٩) بأن له طريقاً أخرى عند الطبراني، يعني: الحديث الذي بعده، وهو مع أنه مغاير لهٰذا في موضع الشاهد منه، فإن هٰذا نصه: «بأمهاتهم»، وهو نصه: «بأسمائهم»، وشتان ما بين اللفظين.

وقد رده ابن عراق، فقال (٢ / ٣٨١):

«قلت: هو من طريق أبي حذيفة إسحاق بن بشر، فلا يصح شاهداً».

قلت: لأن الشرط في الشاهد أن لا يشتد ضعفه، وهٰذا ليس كذٰلك؛ لأن إسحاق بن بشر هٰذا في عداد من يضع الحديث؛ كما تقدم في الحديث (٢٢٣).

وقد ثبت ما يخالفه، ففي «سنن أبي داود» بإسناد جيد؛ كما قاله النووي في «الأذكار» من حديث أبي الدرداء مرفوعاً:

«إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم».

وفي «الصحيح» من حديث عمر مرفوعاً:

«إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع لكل غادر لواء، فيقال: هٰذه غدرة فلان بن فلان». والله أعلم».

قلت: حديث أبي الدرداء ضعيف؛ ليس بجيد؛ لانقطاعه، وقد أعله بذٰلك أبو داود نفسه، فقد قال عقبه (رقم ٤٩٤٨):

«ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء».

وسوف يأتي تخريجه في هٰذه «السلسلة» (٥٤٦٠).

قلت: وبذلك أعله جماعة آخرون؛ كالبيهقي، والمنذري، والعسقلاني، فلا يُغْتَرَّ بعد هٰذا بقول النووي ومن تبعه. وانظر «فيض القدير».

٤٣٤ - (إنَّ الله تعالى يدعو النَّاسَ يومَ القِيامَةِ بأسمائِهِم[1]؛ ستراً منهُ على عبادِهِ، وأمَّا عندَ الصِّراطِ؛ فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يُعطي كلَّ مؤمِنٍ نوراً، وكلَّ مؤمِنَةٍ نوراً، وكلَّ منافِقٍ نوراً، فإذا اسْتَووا على الصِّراطِ؛ سلبَ الله نورَ المنافِقينَ والمنافِقاتِ، فقالَ المُنافِقونَ: ﴿انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِن نورِكُم﴾ [الحديد: ١٣]، وقالَ المؤمِنونَ: ﴿رَبَّنا أتْمِمْ لنا نورَنا﴾ [التحريم: ٨]، فلا يَذْكُرُ عندَ ذٰلك أحدٌ أحداً).

موضوع. أخرجه الطبراني (٣ / ١١٥ / ١) من طريق إسماعيل بن عيسى العطار: نا **إسحاق بن بشر أبو حذيفة**: نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وإسحاق هٰذا كذاب، وقد تقدم طرفه الأول آنفاً بسند آخر له، كما تقدمت له أحاديث، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٥٩) بعد أن ساق الحديث من رواية الطبراني: «وهو متروك».

٤٣٥ - (طاعَةُ المرأةِ نَدامَةٌ).

موضوع. رواه ابن عدي (ق ٣٠٨ / ١) عن **عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي** عن **عنبسة بن عبدالرحمن** عن محمد بن زاذان عن أم سعد بنت زيد بن ثابت عن أبيها مرفوعاً.

---

(١) كذا الأصل المخطوط في الظاهرية، وكذا في المطبوعة (١١ / ١٢٢ / ١١٢٤٢)، و«مجمع الزوائد» (١٠ / ٣٥٩)، لكن في نقل جمع عن الطبراني بلفظ: «بأمهاتهم»، منهم ابن =

أورده في ترجمة عنبسة هٰذا، وقال:

«وله غير ما ذكرت، وهو منكر الحديث».

قلت: وقال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث».

وأما عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي؛ فقال ابن عدي (٢٩٠ / ٢):

«لا بأس به؛ إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين».

قلت: وعلى هٰذا جرى مَنْ بعدَه من المحققين، وقد ضعفه بعضهم.

والحديث؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٢٧٢) من رواية ابن عدي هٰذه، وقال:

«لا يصح، عنبسة ليس بشيء، وعثمان لا يحتج به».

وروي الحديث عن عائشة بلفظ:

«طاعة النساء ندامة».

أخرجه العقيلي (ص ٣٨١)، وابن عدي (ق ١٥٦ / ١)، والقضاعي (ق ١٢ / ٢)، والباطرقاني في «حديثه» (١٦٨ / ١)، وابن عساكر (١٥ / ٢٠٠ / ٢) عن **محمد بن سليمان بن أبي كريمة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وقال العقيلي:

= حجر في «الفتح» (١٠ / ٥٦٣)، وقال:

«وسنده ضعيف جداً».

والسيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٤٩)، والسخاوي في «المقاصد» (ص ١٢٤)، وغيرهم، فلا أدري إذا كان ذٰلك وهماً منهم، أو نقلاً عن نسخة وقعت لهم من الطبراني. والله أعلم.

«محمـد بن سليمـان؛ حدث عن هشـام ببـواطـل لا أصـل لهـا، منها هٰذا الحديث».

وقال ابن عدي:

«ما حدث بهٰذا الحديث عن هشام إلا ضعيف، وحدث به عن هشام **خالد بن الوليد المخزومي**، وهو أضعف من ابن أبي كريمة».

وقد تعقَّب السيوطيُّ ابنَ الجوزي كعادته، فذكر في «اللآلىء» (٢ / ١٧٤) أن له طريقين آخرين عن هشام، وشاهداً من حديث أبي بكرة، لكن في أحد الطريقين خلف بن محمـد بن إسمـاعيل، وهـو ساقط الحديث؛ كما تقدم عن الحاكم في الحـديث (٤٢٢)، وقـد أخـرجـه من هٰذه الـطريق أبو بكر المقري الأصبهاني في «الفوائد» (١٢ / ١٩٢ / ٢)، وأبو أحمد البخاري في جزء من «حديثه» (٢ / ١).

وفي الطريق الأخرى أيوب البختري، واسمه وهب بن وهب؛ وضاع مشهور.

وأما الشاهد؛ فهو مع ضعف سنده مخالف لهٰذا اللفظ، وهو الآتي بعده.

وفاته شاهد آخر:

أخرجه ابن عساكر (٥ / ٣٢٧ / ٢) من حديث جابر مرفوعاً باللفظ الأول، وفيه جماعة لا يُعرفون.

وعلي بن أحمد بن زهير التميمي؛ قال الذهبي:

«ليس يوثق به».

وأما الشاهد عن أبي بكرة؛ فهو:

٤٣٦ - (هَلَكَتِ الرِّجالُ حينَ أطاعَتِ النِّساءُ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٣٨ / ١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤)، وابن ماسي في آخـر «جزء الأنصاري» (١١ / ١)، والحاكم (٤ / ٢٩١)،

وأحمد (٥ / ٤٥) من طريق أبي بكرة: **بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة**:

أن النبي ﷺ أتاه بشير يبشره بظفر خيل له، ورأسه في حجر عائشة، فقام، فحمد الله تعالى ساجداً، فلما انصرف؛ أنشأ يسأل الرسول؟ فحدثه، فكان فيما حدثه من أمر العدو، وكانت تليهم امرأة، وفي رواية أحمد: «أنه ولي أمرهم امرأة»، فقال النبي ﷺ. . . فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ووافقه الذهبي.

قلت: وهٰذا ذهول منه عما ذكره في ترجمة بكار هٰذا في «الميزان»:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم».

وقال في «الضعفاء»:

«ضعيف، مشاه ابن عدي».

قلت: وأنا أظن أن هٰذا الحديث عن أبي بكرة له أصل بلفظ آخر، وهو ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣ / ٤٦ ـ ٤٧) عنه:

«لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملَّكوا ابنة كسرى؛ قال:

«لن يفلح قوم ولَّوا أمرهم امرأة».

وأخرجه الحاكم أيضاً، وأحمد (٥ / ٣٨، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٥١) من طرق عن أبي بكرة.

هٰذا هو أصل الحديث، فرواه حفيده عنه باللفظ الأول، فأخطأ، والله أعلم.

وبالجملة؛ فالحديث بهٰذا اللفظ ضعيف؛ لضعف راويه، وخطئه فيه.

ثم إنه ليس معناه صحيحاً على إطلاقه، فقد ثبت في قصة صلح الحديبية من «صحيح البخاري» (٥ / ٣٦٥) أن أم سلمة رضي الله عنها أشارت على النبي ﷺ حين امتنع أصحابه من أن ينحروا هديهم أن يخرج ﷺ ولا يكلم أحداً منهم كلمة حتى ينحر بُدْنه ويحلق، ففعل ﷺ، فلما رأى أصحابه ذٰلك؛ قاموا، فنحروا.

ففيه أن النبي ﷺ أطاع أم سلمة فيما أشارت به عليه، فدل على أن الحديث ليس على إطلاقه.

ومثله الحديث الذي لا أصل له:

«شاوروهن وخالفوهن».

وقد تقدم برقم (٤٣٠).

٤٣٧ - (مَن وُلِدَ لهُ ثلاثَةٌ، فلمْ يُسَمِّ أحدَهُم محمداً؛ فقد جَهِلَ).

موضوع. قال الطبراني في «الكبير» (١٠٨ - ١٠٩): حدثنا أحمد بن النضر العسكري: نا **أبو خيثمة مصعب بن سعيد**: نا موسى بن أيمن عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن طريق مصعب هٰذا؛ رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١٩٩ - ٢٠٠ - من زائده)، وابن عدي (٢٨٠ / ٢).

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً؛ مصعب هٰذا؛ قال ابن عدي:

«يحدث عن الثقات بالمناكير».

ثم ساق له منها ثلاثة، عقَّب الذهبي عليها بقوله:

«ما هٰذه إلا مناكير وبلايا».

ثم قال ابن عدي:

«والضعف على رواياته بيِّن».

وقال صالح جزرة:

«شيخ ضرير، لا يدري ما يقول».

وتابعه الوليد بن عبدالملك بن مسرح الحراني، ولكن لم أجد من ترجمه.

ثم وجدناه في «الجرح» (٤ / ٤ / ١٠)، و«ثقات ابن حبان» (٩ / ٢٢٧).

ولكن الراوي عنه أبو بدر أحمد بن خالد بن مسرح الحراني؛ قال الدارقطني:

«ليس بشيء».

فلا قيمة لهٰذه المتابعة، وهي عند الحافظ ابن بكير الصيرفي في «فضل من اسمه أحمد ومحمد» (٥٨ / ١).

وليث ابن أبي سُليم؛ ضعيف باتفاقهم، وقد روى ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٧٨) بإسناد صحيح عن عيسى بن يونس، وقد قيل له: لمَ لم تسمع منه؟ فقال:

«قد رأيته، وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار، فيؤذن!».

وبه أعل ابن الجوزي هٰذا الحديث في «الموضوعات» (١ / ١٥٤)، وقد أورده من رواية ابن عدي بإسناده عن مصعب به، ثم قال:

«تفرد به موسى عن ليث، وليث تركه أحمد وغيره؛ قال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٠١ ـ ١٠٢)، بقوله:

«ليث لم يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع، فقد روى له مسلم والأربعة، ووثقه ابن معين وغيره».

قلت: إنما قال فيه ابن معين: «لا بأس به»؛ كما في «الميزان» و«التهذيب».

وهٰذا في رواية عنه، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه، وهٰذا الذي ينبغي

اعتماده؛ لأن سبب تضعيفه واضح، وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمداً، وهٰذا لا ينافي ضعفه الناتج عن شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه:

«صدوق، يهم».

ومثله قول يعقوب بن شيبة:

«هو صدوق، ضعيف الحديث».

ونحوه قال عثمان بن أبي شيبة، والساجي، وهٰؤلاء هم الذين عناهم السيوطي بقوله: «. . . وغيره».

فتبين أن الأئمة مجمعون على تضعيفه، وكونه ثقة في نفسه لا يدفع عنه الضعف الذي وصف به، وهٰذا بيِّن لا يخفى على من له أدنى إلمام بالجرح والتعديل، فظهر أن ما استروح إليه السيوطي في التوثيق لا فائدة فيه.

نعم؛ قوله: «إن ليثاً لا يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع»؛ صحيح، ولكن قد يحيط بالحديث الضعيف ما يجعله في حكم الموضوع، مثل: أن لا يجري العمل عليه من السلف الصالح، وهٰذا الحديث من هٰذا القبيل، فإننا نعلم كثيراً من الصحابة كان له ثلاثة أولاد وأكثر، ولم يسم أحداً منهم محمداً، مثل: عمر بن الخطاب، وغيره، وأيضاً: فقد ثبت أن أفضل الأسماء: عبدالله، وعبدالرحمٰن، وهٰكذا عبدالرحيم، وعبداللطيف، وكل اسم تعبد لله عز وجل، فلو أن مسلماً سمى أولاده كلهم عبيداً لله تعالى، ولم يسمِّ أحدهم محمداً؛ لأصاب، فكيف يقال فيه: «فقد جهل»؟! ولا سيما أن في السلف من ذهب إلى كراهة التسمي بأسماء الأنبياء، وإن كنا لا نرضى ذٰلك لنا مذهباً.

وإن من توفيق الله عز وجل إياي أن ألهمني أن أُعَبِّد له أولادي كلهم، وهم: عبدالرحمٰن، وعبداللطيف، وعبدالرزاق؛ من زوجتي الأولى ـ رحمهما الله تعالى ـ،

وعبد المصوِّر، وعبدالأعلى؛ من زوجتي الأخرى، والاسم الرابع ما أظن أن أحداً سبقني إليه على كثرة ما وقفت عليه من الأسماء في كتب الرجال والرواة، ثم اتَّبعني على هٰذه التسمية بعض المحبِّين، ومنهم واحد من فضلاء المشايخ، جزاهم الله خيراً.

أسأل الله تعالى أن يزيدني توفيقاً، وأن يبارِكْ لي في آلي: ﴿رَبَّنا هَبْ لَنا مِن أَزْواجِنا وذُرِّياتِنا قُرَّةَ أَعْيُنٍ واجْعَلْنا للمُتَّقينَ إماماً﴾[1].

ثم رُزِقْتُ سنة ١٣٨٣هـ وأنا في المدينة المنورة غلاماً، فسميتُه محمداً، ذكرى مدينته صلى الله عليه وآله وسلم، وعملاً بقوله ﷺ:

«تسمَّوا باسمي، ولا تكنَّوا بكُنْيَتي». متفق عليه.

وفي سنة ١٣٨٦هـ رُزِقْتُ بأخٍ لهُ، فسميتُه عبدَالمهيمن، والحمد لله على توفيقهِ.

وجملة القول؛ أنه لا يلزم من كون الحديث ضعيف السند، أن لا يكون في نفسه موضوعاً، كما لا يلزم منه أن لا يكون صحيحاً.

أما **الأول**؛ فلما ذكرنا.

وأمـا **الآخر**؛ فلاحتمال أن يكون له طرق وشواهد ترقيه إلى درجة الحسن أو الصحيح، وهٰذا أمر لا يتساهل السيوطي في مراعاته أقل تساهل، كما هو بيِّن في تعقبه على ابن الجوزي في «اللآلىء المصنوعة»، بينما لا نراه يعطي الأمر الأول ما يستحقه من العناية والتقدير، فنجده في كثير من الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها، يحاول تخليصها من الوضع؛ ناظراً إلى السند فقط، بينما ابن الجوزي نظر إلى المتن أيضاً، وهو من دقيق نظره الذي يُحمد عليه، ومنها الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه.

---

(١) الفرقان: ٧٤.

ولا يتقوى الحديث بأنه روي من حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده، ومن حديث عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده.

أخرجها ابن بكير في الجزء المذكور «فضل من اسمه أحمد ومحمد»؛ لأن طرقها كلها لا تخلو من متَّهم؛ كما بينه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٨٢ / ١).

أما حديث واثلة؛ ففيه **عمر بن موسى الوجيهي**، وهو وضاع.

وأما حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده؛ ففيه **عبدالله بن داهر الرازي**؛ اتهمه ابن الجوزي، ثم الذهبي؛ بالوضع.

والحديث الثالث؛ آفته **عبدالملك بن هارون**، وهو كذاب وضاع.

٤٣٨ - (مَثَلُ أصْحابي مَثَلُ النُّجومِ، مَنِ اقْتدى بشيءٍ منها اهْتَدى).

موضوع. رواه القُضاعي (١٠٩ / ٢) عن **جعفر بن عبدالواحد** قال: قال لنا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وكتب بعض المحدثين على الهامش، وأظنه ابن المحب، أو الذهبي:

«هٰذا حديث ليس بصحيح».

قلت: يعني أنه موضوع، وآفته جعفر هٰذا؛ قال الدارقطني:

«يضع الحديث».

وقال أبو زرعة:

«روى أحاديث لا أصل لها».

وساق الذهبي أحاديث اتهمه بها، منها هٰذا، وقال:

«إنه من بلاياه»!

وقد تقدم الحديث بنحوه مع الكلام على طرقه وأكثر ألفاظه برقم (٥٨ ـ ٦٢)، فراجعه إن شئت، فإن تحته فوائدَ جمة.

٤٣٩ ـ (يا أهلَ مكةَ! لا تَقْصُروا الصلاةَ في أدْنى مِن أربعَةِ بُرُدٍ من مكةَ إلى عُسفانَ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١١٢ / ١)، والدارقطني في «سننه» (ص ١٤٨)، ومن طريقه البيهقي (٣ / ١٣٧ ـ ١٣٨) من طريق **إسماعيل ابن عياش** عن **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه، وعطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، سببه عبدالوهاب بن مجاهد؛ كذبه سفيان الثوري، وقال الحاكم:

«روى أحاديث موضوعة».

وقال ابن الجوزي:

«أجمعوا على ترك حديثه».

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهٰذه منها، فإن ابن مجاهد حجازي.

وقد قال البيهقي عقب الحديث:

«وهٰذا حديث ضعيف؛ إسماعيل بن عياش لا يحتج به، وعبدالوهاب بن مجاهد ضعيف بمرة، والصحيح أن ذٰلك من قول ابن عباس».

قلت: أخرجه البيهقي من طريق عمرو بن دينار عن عطاء به موقوفاً، وسنده

صحيح .

وابن مجاهد؛ لم يسم في رواية الطبراني، ولذٰلك لم يعرفه الهيثمي (٢ / ١٥٧) .

ومما يدل على وضع هٰذا الحديث، وخطأ نسبته إليه ﷺ ؛ ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته في أحكام السفر (٢ / ٦ - ٧ من مجموعة الرسائل والمسائل) :

«هٰذا الحديث إنما هو من قول ابن عباس، ورواية ابن خزيمة وغيره له مرفوعاً إلى النبي ﷺ باطلة بلا شك عند أئمة الحديث، وكيف يخاطب النبي ﷺ أهل مكة بالتحديد، وإنما قام بعد الهجرة زمناً يسيراً وهو بالمدينة، لا يحد لأهلها حداً كما حده لأهل مكة، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين؟!

وأيضاً، فالتحديد بالأميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض، وهٰذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس، ومن ذكره؛ فإنما يخبر به عن غيره تقليداً، وليس هو مما يقطع به، والنبي ﷺ لم يقدر الأرض بمساحة أصلاً، فكيف يقدر الشارع لأمته حداً لم يجر به له ذكر في كلامه، وهو مبعوث إلى جميع الناس؟!

فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوماً علماً عاماً» .

ومن ذٰلك أيضاً أنه ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء الحديث أن النبي ﷺ في حجة الوداع كان يقصر الصلاة بعرفة، ومزدلفة، وفي أيام منى، وكذٰلك أبو بكر وعمر بعده، وكان يصلي خلفهم أهل مكة، ولم يأمروهم بإتمام الصلاة، فدل هٰذا على أن ذٰلك سفر، وبين مكة وعرفة بريد، وهو نصف يوم بسير الإبل والأقدام .

والحق أن السفر ليس له حد في اللغة ولا في الشرع، فالمرجع فيه إلى العرف، فما كان سفراً في عرف الناس؛ فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم .

وتحقيق هٰذا البحث الهام تجده في رسالة ابن تيمية المشار إليها آنفاً، فراجعها، فإن فيها فوائد هامة لا تجدها عند غيره .

٤٤٠ - (حُسْنُ الخُلُقِ يُذيبُ الخَطايا كما تُذيبُ الشَّمْسُ الجليدَ، وإنَّ الخُلُقَ السوءَ يُفْسِدُ العَمَلَ كما يُفْسِدُ الخَلُّ العَسَلَ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٣٠٤ / ٢) عن عيسى بن ميمون: سمعت محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً به.

ساقه في ترجمة عيسى بن ميمون في جملة أحاديث، ثم قال:

«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بشيء».

وقال البخاري:

«صاحب مناكير».

والنسائي:

«متروك الحديث».

قلت: وقال ابن حبان:

«يروي أحاديث كلها موضوعات».

ولهٰذا لم يحسن السيوطي بإيراده لهٰذا الحديث في «الجامع الصغير» من رواية ابن عدي هٰذه مقتصراً على الشطر الأول منه! وقد علق عليه المناوي بما لا يتبين منه حال الحديث بدقة، فقال:

«ورواه البيهقي في «الشعب»، وضعفه، والخرائطي في «المكارم»؛ قال العراقي: والسند ضعيف، لكن شاهده خبر الطبراني بسند ضعيف أيضاً».

ويشير بخبر الطبراني إلى الحديث الآتي، وخفي عليه أنه من هٰذه الطريق

أيضاً!

وأما حديث الخرائطي ؛ فهو عنده من حديث أنس، وسيأتي بعد حديث.

٤٤١ - (الخُلُقُ الحَسَنُ يُذيبُ الخَطايا كما يُذيبُ الماءُ الجَليدَ، والخُلُقُ السوءُ يُفسِدُ العَمَلَ كما يُفْسِدُ الخَلُّ العَسَلَ).

ضعيف جداً. وله طريقان:

الأول: عن ابن عباس؛ رواه الطبراني في «الكبير» (٣ / ٩٨ / ١)، وفي «الأوسط» (١ / ٤٨ / ١ / ٨٣٨)، وأبو محمد القاري في «حديثه» (٢ / ٢٠٣ / ١) عن **عيسى بن ميمون** قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف جداً؛ عيسى هٰذا هو المدني، ويعرف بالواسطي، وهو الذي في سند الحديث المتقدم؛ روى ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٨٧) عن أبيه أنه قال:

«هو متروك الحديث».

والحديث في «المجمع» (٨ / ٢٤)، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، وفيه عيسى بن ميمون المدني، وهو ضعيف».

الآخر: عن أنس؛ أخرجه تمام في «الفوائد» (٥٣ / ١) عن مخيمر بن سعيد المنبجي: ثنا روح بن عبدالواحد: ثنا **خليد بن دعلج** عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً أيضاً، **خليد** بن دعلج؛ قال النسائي:

«ليس بثقة».

وعده الدارقطني في جماعة من المتروكين.

وروح بن عبدالواحد؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالمتين، روى أحاديث متناقضة».

وقال ابن عدي في ترجمة خليد (١٢٠ / ٢) عقب حديث أورده من رواية روح عن خليد:

«لعل البلاء فيه من الراوي عنه».

٤٤٢ - (إنَّ حُسْنَ الخُلُقِ لَيـذيبُ الخَـطيئةَ كما تُذيبُ الشمسُ الجليدَ).

ضعيف جداً. رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧) من طريق **بقية بن الوليد**: حدثني **أبو سعيد**: حدثني عبدالرحمن بن سليمان عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً، أبو سعيد هٰذا من شيوخ بقية المجهولين الذين يدلسهم؛ قال ابن معين:

«إذا لم يسم بقية شيخه، وكناه، فاعلم أنه لا يساوي شيئاً».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الخرائطي هٰذه، وبيض له المناوي، فلم يتكلم عليه بشيء! وأما في «التيسير»؛ فقال:

«... بإسناد فيه مقال»!

٤٤٣ - (ألا إنَّهُ لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلا مثلَ الذُّبابِ تَمورُ في جوِّها، فاللهَ اللهَ في إخوانِكُم مِن أهلِ القُبورِ، فإنَّ أعمالَكُم تُعْرَضُ عليهِم).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٠٧) من طريق **أبي إسماعيل السكوني**، قال: سمعت **مالك بن أدَّى** يقول: سمعت النعمان بن بشير يقول مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: فيه مجهولان».

قلت: وهما السكوني وابن أدّى؛ كما صرح في «الميزان» أنهما مجهولان؛ تبعاً لأصله «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٣٠٣ و ٤ / ٢ / ٣٣٦)، ولكنه قال: «وُثِّقَ».

يشير بذلك إلى عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان إياهما (٥ / ٣٨٨ و ٧ / ٦٥٦)؛ لما عرف من تساهله في توثيق المجهولين.

٤٤٤ - (كانَ إبْليسُ أولَ مَن ناحَ، وأولَ مَن تَغَنَّى).

لا أصـل له. وقد أورده الغزالي (٢ / ٢٥١) من حديث جابر مرفوعاً، فقال الحافظ العراقي في «تخريجه»:

«لم أجد له أصلاً من حديث جابر، وذكره صاحب «الفردوس» من حديث علي ابن أبي طالب، ولم يخرجه ولده في (مسنده)».

٤٤٥ - (مَنْ طَلَبَ ما عنـدَ اللهِ؛ كانَتِ السماءُ ظِلالَهُ، والأرضُ فراشَهُ، لم يهْتَمَّ بشيءٍ مِن أمرِ الدُّنيا، فهو لا يَزْرَعُ، ويأكلُ الخبزَ، وهو لا يغـرِسُ الشجـرَ، ويـأكُـل الثمـارَ؛ توكـلاً على اللهِ تعالى، وطلباً لِمَرضاتِهِ، فضَمِنَ اللهُ السماواتِ السبعَ والأرضينَ السبعَ رزقَهُ، فهم يَتْعَبونَ فيهِ، ويأتونَ بِهِ حلالاً، ويستوفي هو رزقَهُ بغيرِ حسابٍ عندَ اللهِ تعالى حتى أتاهُ اليقينُ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١١٢) أطول منه، والحاكم (٤ / ٣١٠) والسياق له من طريق **إبـراهيم بن عمـرو السكسكي: ثنـا أبي:** ثنـا عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل منكر وموضوع، إذ عمرو بن بكر متهم عند ابن حبان، وإبراهيم ابنه؛ قال الدارقطني: متروك».

قلت: وفي ترجمة إبراهيم من «الميزان»:

«قال ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة، وأبوه أيضاً لا شيء».

ثم ساق له هٰذا الحديث.

قلت: وتمام كلام ابن حبان:

«تفرد به إبراهيم بن عمرو، وهو مما عملت يداه؛ لأن هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ، ولا ابن عمر، ولا نافع، وإنما هو شيء من كلام الحسن».

٤٤٦ - (ألا أخبـركُم بأفضَلِ الملائِكَةِ؛ جبريلُ عليهِ السلامُ، وأفضلُ النبيينَ آدَمُ، وأفضَلُ الأيامِ يومُ الجمُعَةِ، وأفضَلُ الشهورِ شهرُ رمضـانَ، وأفضَـلُ الليـالي ليلةُ القـدْرِ، وأفضَـلُ النِّسـاءِ مريمُ بنتُ عمرانَ).

موضوع. رواه الطبراني (١١٣٦١) من طريق نافع أبي هرمز عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، نافع أبو هرمز؛ كذبه ابن معين، وقال النسائي: «ليس بثقة».

وأفضل النبيين إنما هو نبيُّنا محمد ﷺ؛ بدليل الحديث الصحيح:

«أنا سيد الناس يوم القيامة...».

أخرجه مسلم (١ / ١٢٧).

فهٰذا يدل على وضع هٰذا الحديث، ومع ذٰلك أورده في «الجامع»!

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٩٨)، وضعفه بنافع، وقال: «متروك».

ثم ذكره في (٣ / ١٤٠) و (٢ / ١٦٥)، وقال عنه في الموضعين: «ضعيف».

٤٤٧ - (يَكونُ في آخِرِ الزَّمانِ عُبَّادٌ جُهَّال، وقُرَّاء فَسَقَة).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣ / ١٣٥)، والحاكم (٤ / ٣١٥)، وأبو نعيم (٢ / ٣٣١ - ٣٣٢)، وعنه الديلمي (٤ / ٣١٩)، وأبو بكر الآجري في «أخلاق العلماء» (ص ٦٢) من طريق **يوسف بن عطية** عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب؛ لم نكتبه إلا من حديث يوسف بن عطية، وفي حديثه نكارة».

قلت: اتهمه ابن حبان بالوضع، وقد سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: يوسف هالك».

وقال البخاري مشيراً إلى شدة ضعفه واتهامه:

«منكر الحديث»، ومع ذٰلك ذكره السيوطي في «الجامع»!

٤٤٨ - (لا تَزالُ هٰذهِ الأمَّةُ (أو قال: أمَّتي) بخيرٍ ما لم يَتَّخِذوا في مساجِدِهم مذابح كمذابِحِ النَّصارى).

ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٠٧ / ١): حدثنا وكيع قال: ثنا **أبو إسرائيل** عن موسى الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: الإعضال، فإن موسى الجهني ـ وهو ابن عبدالله ـ إنما يروي عن الصحابة بواسطة التابعين؛ أمثال: عبدالرحمن بن أبي ليلى، والشعبي، ومجاهد، ونافع، وغيرهم، فهو من أتباع التابعين، وفيهم أورده ابن حبان في «ثقاته» (٧ / ٤٤٩).

وعليه؛ فقول السيوطي في «إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب» (ص ٣٠): «إنه مرسل»؛ ليس دقيقاً؛ لأن المرسل في عرف المحدثين إنما هو قول التابعي: «قال رسول الله ﷺ»، وهٰذا ليس كذٰلك.

الأخرى: ضعف أبي إسرائيل هٰذا، واسمه إسماعيل بن خليفة العبسي؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق سيىء الحفظ».

وهٰذا على ما وقع في نسختنا المخطوطة من «المصنف». ووقع فيما نقله السيوطي عنه في «الأعلام»: (إسرائيل)؛ يعني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة، وهو من طبقة أبي إسرائيل، وكلاهما من شيوخ وكيع، ولم أستطع البت بالأصح من النسختين، وإن كان يغلب على الظن الأول، فإن نسختنا جيدة، مقابلة بالأصل، نسخت سنة (٧٣٥).

وبناء على ما وقع للسيوطي قال:

«هٰذا مرسل صحيح الإسناد»!

وقد عرفت أن الصواب أنه معضل، وهٰذا إن سلم من أبي إسرائيل، وما أظنه بسالم، فقد ترجح عندي أن الحديث من روايته، بعد أن رجعت إلى نسخة أخرى من «المصنف» (١ / ١٨٨ / ١)، فوجدتها مطابقة للنسخة الأولى، وعليه فالسند ضعيف مع إعضاله، ثم رأيته كذٰلك في المطبوعة (٢ / ٥٩).

فائدة: المذابح: هي المحاريب؛ كما في «لسان العرب»، وغيره، وكما جاء مفسراً في حديث ابن عمرو مرفوعاً بلفظ:

«اتقوا هٰذه المذابح».

يعني: المحاريب.

رواه البيهقي (٢ / ٤٣٩) وغيره بسند حسن، وقال السيوطي في «رسالته» (ص ٢١):

«حديث ثابت».

واستدل به على النهي عن اتِّخاذ المحاريب في المساجد، وفيه نظر، بينته في «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»، خلاصته أن المراد به صدور المجالس؛ كما جزم به المناوي في «الفيض».

نعم؛ جزم السيوطي في الرسالة السابقة أن المحراب في المسجد بدعة، وتبعه الشيخ علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (١ / ٤٧٣) وغيره، فهٰذا ـ أعني كونه بدعة ـ يغني عن هٰذا الحديث المعضل، وإن كان صريحاً في النهي عنه، فإننا لا نجيز لأنفسنا الاحتجاج بما لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد روى البزار (١ / ٢١٠ / ٤١٦ ـ كشف الأستار) عن ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب، وقال: إنما كانت للكنائس، فلا تشبهوا بأهل الكتاب. يعني أنه كره الصلاة في الطاق.

قال الهيثمي (٢ / ٥١):

«ورجاله موثقون».

قلت: وفيما قاله نظر، فقد أشار البزار إلى أنه تفرد به أبو حمزة عن إبراهيم، واسم أبي حمزة ميمون القصاب، وهو ضعيف اتفاقاً، ولم يوثقه أحد، فإعلاله به أولى من إعلاله بشيخ البزار محمد بن مرداس؛ بدعوى أنه مجهول، فقد روى عنه

جمع من الحفاظ منهم البخاري في «جزء القراءة»، وقال ابن حبان في «ثقاته» (٩ / ١٠٧):

«مستقيم الحديث».

لكن يقويه ما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم قال: قال عبدالله:

«اتقوا هٰذه المحاريب، وكان إبراهيم لا يقوم فيها».

قلت: فهٰذا صحيح عن ابن مسعود، فإن إبراهيم، وهو ابن يزيد النخعي؛ وإن كان لم يسمع من ابن مسعود، فهو عنه مرسل في الظاهر، إلا أنه قد صحح جماعة من الأئمة مراسيله، وخص البيهقي ذٰلك بما أرسله عن ابن مسعود.

قلت: وهٰذا التخصيص هو الصواب؛ لما روى الأعمش قال:

قلت لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود. فقال إبراهيم:

«إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله، فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله. فهو عن غير واحد عن عبدالله».

علقه الحافظ هٰكذا في «التهذيب»، ووصله الطحاوي (١ / ١٣٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٢٧٢)، وأبو زرعة في «تاريخ دمشق» (١٢١ / ٢) بسند صحيح عنه.

قلت: وهٰذا الأثر قد قال فيه إبراهيم: «قال عبدالله»، فقد تلقاه عنه من طريق جماعة، وهم أصحاب ابن مسعود، فالنفس تطمئن لحديثهم؛ لأنهم جماعة، وإن كانوا غير معروفين؛ لغلبة الصدق على التابعين، وخاصة أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

ثم روى ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد قال:

«لا تتخذوا المذابح في المساجد».

وإسناده صحيح.

ثم روى بسند صحيح عن موسى بن عبيدة قال:

رأيت مسجد أبي ذر، فلم أر فيه طاقاً.

وروى آثاراً كثيرة عن السلف في كراهة المحراب في المسجد، وفي ما نقلناه عنه كفاية.

وأما جزم الشيخ الكوثري في كلمته التي صدر بها رسالة السيوطي السالفة (ص ١٧)؛ أن المحراب كان موجوداً في مسجد النبي ﷺ، فهو مع مخالفته لهٰذه الآثار التي يقطع من وقف عليها ببدعية المحراب؛ فلا جرم جزم بذٰلك جماعة من النقاد؛ كما سبق، فإنما عمدته في ذٰلك حديث لا يصح، ولا بد من الكلام عليه دفعاً لتلبيسات الكوثري، وهو من حديث وائل بن حجر، وهو قوله:

٤٤٩ - (حَضَرْتُ رسولَ اللهِ ﷺ حينَ نَهَضَ إلى المَسْجِدِ، فدَخَلَ المِحْرابَ [يعني: موضعَ المِحْرابِ]، ثم رفَعَ يديهِ بالتكبيرِ، ثم وضَعَ يمينَهُ على يُسراهُ على صدرِهِ).

ضعيف. أخرجه البيهقي (٢ / ٣٠) عن **محمد بن حجر الحضرمي**: حدثنا **سعيد بن عبدالجبار** بن وائل عن أبيه عن **أمه** عن وائل.

ومن هٰذا الوجه رواه البزار (٢٦٨ - زوائده)، والزيادة له، والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ٤٩ / ١١٨)، وقال في «المجمع» (١ / ٢٣٢، ٢ / ١٣٤ - ١٣٥):

«وفيه **سعيد بن عبدالجبار**؛ قال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات»، ومحمد بن حجر ضعيف».

وقال في الموضع الآخر:

«وفيه محمد بن حجر؛ قال البخاري: فيه بعض النظر. وقال الذهبي: له مناكير».

قلت: وبه أعله ابن التركماني في «الجوهر النقي»، وزاد:

«وأم عبدالجبار هي: أم يحيى، لم أعرف حالها، ولا اسمها».

فتبين من كلام هؤلاء العلماء أن هٰذا الإسناد فيه ثلاث علل:

١ ـ محمد بن حجر.

٢ ـ سعيد بن عبدالجبار.

٣ ـ أم عبدالجبار.

فمن تلبيسات الكوثري أنه سكت عن العلتين الأوليين، موهماً القراء أنه ليس فيه ما يخدش إلا العلة الثالثة، ومع ذٰلك فإنه أخذ يحاول دفعها بقوله:

«وليس عدم ذكر أم عبدالجبار بضائره؛ لأنها لا تشذ عن جمهرة الراويات اللاتي قال عنهن الذهبي: وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها».

قلت: وليس معنى كلام الذهبي هٰذا إلا أن حديث هٰؤلاء النسوة ضعيف، ولكنه ضعف غير شديد، فمحاولة الكوثري فاشلة، ولا سيما بعد أن كشفنا عن العلتين الأوليين.

ولذٰلك فإن المقدِّم الآخر لرسالة السيوطي، والمعلق عليها، وهو الشيخ عبدالله محمد الصديق الغماري كان منصفاً في نقده لهٰذا الحديث، وإن كان متفقاً مع الكوثري في استحسان المحاريب، فقد أفصح عن ضعف الحديث، فقال (ص ٢٠) ـ وكأنه يرد على الكوثري، وقد اطلع قطعاً على كلامه ـ:

«والحق أن الحديث ضعيف بسبب جهالة أم عبدالجبار، ولأن محمد بن حجر ابن عبدالجبار له مناكير؛ كما قال الذهبي، وعلى فرض ثبوته، يجب تأويله بحمل المحراب فيه على المصلَّى ـ بفتح اللام ـ للقطع بأنه لم يكن للمسجد النبوي محراب إذ ذاك؛ كما جزم به المؤلف (يعني: السيوطي)، والحافظ، والسيد السمهودي».

قلت: وما ذهب إليه من التأويل هو المراد من الحديث قطعاً ـ لو ثبت ـ بدليل

زيادة البزار: «يعني موضع المحراب»؛ فإنه نص على أن المحراب لم يكن في عهده ﷺ، ولذلك تأوله الراوي بموضع المحراب.

ومن ذلك يتبين للقارىء المنصف سقوط تشبث الكوثري بالحديث سنداً ومعنى، فلا يفيده الشاهد الذي ذكره من رواية عبدالمهيمن بن عباس عند الطبراني[1] من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وفيه:

«. . . فلما بني له محراب، تقدم إليه. . .».

ذلك لأن هذا اللفظ: «بني له محراب»؛ منكر، تفرد به عبدالمهيمن هذا، وقد ضعفه غير واحد؛ كما زعم الكوثري، وحاله في الحقيقة شر من ذلك، فقد قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

فهو شديد الضعف، لا يستشهد به؛ كما تقرر في مصطلح الحديث، هذا لو كان لفظ حديثه موافقاً للفظ حديث وائل، فكيف وهما مختلفان اختلافاً جلياً؛ كما بيَّنَّا؟!

وأما استحسان الكوثري وغيره المحاريب بحجة أن فيها مصلحة محققة، وهي الدلالة على القبلة؛ فهي حجة واهية من وجوه:

أولاً: أن أكثر المساجد فيها المنابر، فهي تقوم بهذه المصلحة قطعاً، فلا حاجة

---

(١) قلت: يعني في «المعجم الكبير» (٦ / ١٥٥ / ٥٧٢٦)، وقد تكلمت على إسناده، وبينتُ نكارة ذكر المحراب فيه من رواية سهل وغيره مفصلاً فيما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ برقم (٥٥٥٤).

حينئذ للمحاريب فيها، وينبغي أن يكون ذٰلك متفقاً بين المختلفين في هٰذه المسألة لو أنصفوا! ولم يحاولوا ابتكار الأعذار إبقاءً لما عليه الجماهير، وإرضاءً لهم!

ثانيـــاً: أن ما شرع للحـاجـة والمصلحـة، ينبغي أن يوقف عنـدمـا تقتضيه المصلحـة، ولا يزاد على ذٰلك، فإذا كان الغرض من المحراب في المسجد، هو الدلالة على القبلة، فذٰلك يحصل بمحراب صغير يحفر فيه، بينما نرى المحاريب في أكثر المساجد ضخمة واسعة يغرق الإمام فيها! زد على ذٰلك أنها صارت موضعاً للزينة والنقوش التي تلهي المصلين وتصرفهم عن الخشوع في الصلاة وجمع الفكر فيها، وذٰلك منهي عنه قطعاً.

ثالثاً: أنه إذا ثبت أن المحاريب من عادة النصارى في كنائسهم، فينبغي حينئذ صرف النظر عن المحراب بالكلية، واستبداله بشيء آخر يتفق عليه، مثل وضع عمود عند موقف الإمام، فإن له أصلاً في السنة، فقد أخرج الطبراني في «الكبير» (١ / ٨٩ / ٢)، و«الأوسط» (٢ / ٢٨٤ / ٩٢٩٦) من طريقين عن عبدالله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبدالله بن خبيب عن جابر بن أسامة الجهني قال:

«لقيت النبي ﷺ في أصحابه في السوق، فسألت أصحاب رسول الله ﷺ: أين يريد؟ قالوا: يخط لقومك مسجداً. فرجعت، فإذا قوم قيام، فقلت: ما لكم؟ قالوا: خط لنا رسول الله ﷺ مسجداً، وغرز في القبلة خشبة أقامها فيها».

قلت: وهٰذا إسناد حسن أو قريب من الحسن، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، لكن التيمي مختلف فيه.

وقد تحرف اسم أحدهم على الهيثمي، فقال في «المجمع» (٢ / ١٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفيه معاوية بن عبدالله بن حبيب، ولم أجد من ترجمه».

وإنمــا هو: «معــاذ»، لا «معــاوية»، و«ابن خبيب»؛ بضم المعجمـة، لا

«حبيب»؛ بفتح المهملة، وعلى الصواب أورده الحافظ في «الإصابة» (١ / ٢٢٠) من رواية البخاري في «تاريخه»، وابن أبي عاصم، والطبراني.

وقد خفيت هٰذه الحقيقة على المعلق على رسالة السيوطي، وهو الشيخ عبدالله الغماري، فنقل كلام الهيثمي في إعلال الحديث بمعاوية بن عبدالله، وأقره!!

وجملة القول: إن المحراب في المسجد بدعة، ولا مسوِّغ لجعله من المصالح المرسلة، ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة، وقلة الكلفة، والبعد عن الزخرفة.

٤٥٠ ـ (لو اعْتَقَدَ أحَدُكُم بحَجَرٍ؛ لنَفَعَهُ).

موضوع. كما قال ابن تيمية وغيره.

قال الشيخ علي القاري في «موضوعاته» (ص ٦٦):

«وقال ابن القيم: هو من كلام عُبَّاد الأصنام الذي يحسنون ظنهم بالأحجار. وقال ابن حجر العسقلاني: لا أصل له. ونحوه: من بلغه شيء عن الله فيه فضيلة...».

قلت: يعني الحديث الآتي بعد:

٤٥١ ـ (مَنْ بَلَغَهُ عنِ اللهِ شيءٌ فيهِ فضيلَةٌ، فأخَذَ بهِ إيماناً بهِ، ورجاءَ ثوابِهِ؛ أعطاهُ اللهُ ذٰلكَ، وإنْ لمْ يَكُنْ كذٰلك).

موضوع. أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (١٠٠ / ١)، وابن الأبار في «معجمه» (ص ٢٨١)، وأبو محمد الخلال في «فضل رجب» (١٥ / ١ ـ ٢)، والخطيب (٨ / ٢٩٦)، ومحمد بن طولون في «الأربعين» (١٥ / ٢) عن فرات بن سلمان وعيسى بن كثير؛ كلاهما عن **أبي رجاء** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن عن جابر بن عبدالله الأنصاري مرفوعاً.

ومن هٰذه الطريق ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٥٨)، وقال: «لا يصح، أبو رجاء كذاب».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٢١٤)، وأنا لم أعرف أبا رجاء هٰذا.

ثم وجدت الحافظ السخاوي صرح أيضاً في «المقاصد» (ص ١٩١) بأنه لا يعرف، وكذا قال في «القول البديع» (ص ١٩٧).

وأما قول المؤرخ ابن طولون:

«هٰذا حديث جيد الإسناد، وأبو رجاء هو ـ فيما أعلم ـ محرز بن عبدالله الجزري مولى هشام، وهو ثقة، وللحديث طرق وشواهد ذكرتها في كتابي «التوشيح لبيان صلاة التسبيح»[1]».

فهو بعيد جداً عن قواعد هٰذا العلم، فإن محرزاً هٰذا؛ إن سُلِّم أنه أبو رجاء، فهو يدلس؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد عنعن، فأنى لإسناده الجودة؟!

على أنني أستبعد أن يكون أبو رجاء هو محرز هٰذا؛ لأسباب:

منها: أنهم ذكروا في ترجمته أن من شيوخه فرات بن سلمان، والواقع في هٰذا الإسناد خلافه، أعني أن فرات بن سلمان هو راوي الحديث عنه؛ إلا أن يُقال: إنه من رواية الأكابر عن الأصاغر. وفيه بعد، والله أعلم.

ويؤيد أنه ليس به، أنني رأيت على هامش «جزء ابن عرفة»: «العطاردي» إشارة إلى أن هٰذا نسبه، ولكن لم يوضع بجانبها حرف «صح» إشارة إلى أن هٰذه النسبة هي من أصل الكتاب سقطت من قلم الناسخ، فاستدركها على الهامش؛ كما هي عادتهم، فإذا لم يشر إلى أنها من الأصل، فيحتمل أن تكون وضعت عليه تبييناً

(١) ثم رأيت الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢) قد ذكر مثل هٰذا الكلام في كتابه «الترجيح لحديث صلاة التسابيح»، فعلمت أن ابن طولون أخذه منه، وهٰذا الكتاب وقفت عليه في مكتبة الحرم المكي سنة (١٣٨٢هـ)، ثم طبعت بتعليق ممن لا علم عنده كما يأتي.

وتوضيحاً، لا على أنها من الأصل، ولعلنا نعثر على نسخة أخرى لهٰذا الجزء، فنتبين حقيقة هٰذه الكلمة. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحافظ القاسم ابن الحافظ ابن عساكر في «الأربعين» للسِّلَفي (١١ / ١) من الطريقين عن أبي رجاء به، وقال:

«وهٰذا الحديث أيضاً فيه نظر، وقد سمعت أبي رحمه الله يضعفه».

ثم أورده ابن الجوزي من رواية الدارقطني بسنده عن ابن عمر، وفيه إسماعيل ابن يحيى؛ قال ابن الجوزي:

«كذاب».

ومن رواية ابن حبان في «المجروحين» (١ / ١٩٩) من طريق **بزيع أبي الخليل** عن محمد بن واسع وثابت بن أبان (كذا الأصل، ولعله ابن أسلم، فإني لا أعرف في الرواة ثابت بن أبان) عن أنس مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«بزيع؛ متروك».

قلت: قال الذهبي في ترجمته:

«متهم. قال ابن حبان: يأتي عن الثقات بأشياء موضوعة، كأنه المتعمد لها».

وقال في «الضعفاء»:

«متروك».

وفي «اللسان» للحافظ ابن حجر:

«وقال الدارقطني: كل شيء يرويه باطل. وقال الحاكم: يروي عن الثقات أحاديث موضوعة».

قلت: ومن طريقه أخرجه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط» بنحوه؛ كما في «المجمع» (١ / ١٤٩)، وسنذكره بعد هٰذا.

ثم إن السيوطي تعقب ابن الجوزي، فساق لحديث أنس طريقاً آخر فيه متهم أيضاً؛ كما يأتي بيانه في الحديث الذي بعده، وذكر كذٰلك طريقاً أخرى لحديث ابن عمر من رواية الوليد بن مروان عنه، وسكت عنه، والوليد هٰذا مجهول؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٨) عن أبيه. وكذا قال الذهبي والعسقلاني.

ثم إن فيه انقطاعاً، فإن الوليد هٰذا روى عن غيلان بن جرير، وغيلان لم يرو عن غير أنس من الصحابة، فهو من صغار التابعين، فالوليد على هٰذا من أتباعهم، لم يدرك الصحابة، فثبت انقطاع الحديث.

ومن عجائب السيوطي أنه ساق بعد هٰذا قصة عن حمزة بن عبدالمجيد، خلاصتها أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فسأله عن هٰذا الحديث، فقال: إنه لمني، وأنا قلته!

ومن المقرر عند العلماء أن الرؤيا لا يثبت بها حكم شرعي، فبالأولى أن لا يثبت بها حديث نبوي، والحديث هو أصل الأحكام بعد القرآن.

وبالجملة؛ فجميع طرق هٰذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وأمثلها ـ كما قال الحافظ ابن ناصر الدين في «الترجيح» ـ طريق أبي رجاء، وقد عرفت وهاءها، ولقد أصاب ابن الجوزي في إيراده إياه في «الأحاديث الموضوعة»، وتابعه على ذٰلك الحافظ ابن حجر، فقال؛ كما سبق في الحديث الذي قبله:

«لا أصل له».

وكفى به حجة في هٰذا الباب، ووافقه الشوكاني أيضاً؛ كما سيأتي في الحديث الذي بعده.

ومن آثار هٰذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه، سواء كان الحديث عند أهل العلم صحيحاً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، وكان من نتيجة

ذٰلك أن تساهل جمهور المسلمين؛ علماء، وخطباء، ومدرسين، وغيرهم في رواية الأحاديث، والعمل بها، وفي هٰذا مخالفة صريحة للأحاديث الصحيحة في التحذير من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت من صحته عنه ﷺ؛ كما بيناه في المقدمة.

ثم إن هٰذا الحديث وما في معناه؛ كأنه عمدة من يقول بجواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ومع أننا نرى خلاف ذٰلك، وأنه لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد ثبوته؛ كما هو مذهب المحققين من العلماء، كابن حزم، وابن العربي المالكي، وغيرهم؛ فإن القائلين بالجواز قيدوه بشروط:

منها: أن يعتقد العامل به كون الحديث ضعيفاً.

ومنها: أن لا يشهر ذٰلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال، فيظن أنه سنة صحيحة؛ كما نص على ذٰلك الحافظ ابن حجر في «تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص ٣ ـ ٤)؛ قال:

«وقد صرح بمعنى ذٰلك الأستاذ ابن عبدالسلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»، فكيف بمن عمل به، ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام، أو في الفضائل، إذ الكل شرع».

قلت: ولا يخفى أن العمل بهٰذه الشروط ينافي هٰذا الحديث الموضوع، فالقائلون بها كأنهم يقولون بوضعه، وهٰذا هو المطلوب، فتأمل.

ثم رأيت رسالة ابن ناصر الدين في صلاة التسابيح التي نقلت عنها تجويده لإسناد هٰذا الحديث قد طُبعت بتعليق المدعو محمود بن سعيد المصري، وقد شغب فيها علينا ما شاء له الشغب ـ كما هي عادته ـ وتأول كلام العلماء بما يتفق مع جدله بالباطل، ومكابرته الظاهرة لكل قارىء، ولا مجال الآن للرد عليه مفصلاً، فحسبي أن أسوق مثالاً واحداً على ما نقول:

لقد تظاهر بالانتصار للتجويد المشار إليه، فرد إعلالي للحديث بتدليس مُحْرِز؛ إن سُلم بأنه هو أبو رجاء، فزعم (ص ٣٢ و ٣٣) بأن محرزاً إنما يدلس عن مكحول فقط! وبذلك تأول ما نقله عن ابن حبان أنه قال:

«كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بيَّن السماع فيه عن مكحول **وغيره**».

فتعامى عن قوله: «وغيره» الصريح في أنه إذا لم يصرح بالسماع عن مكحول وعن غيره؛ فلا يُعتبر بحديثه! كما تعامى عن قول الحافظ المتقدم: «كان يدلس»؛ فإنه مطلق يشمل تدليسه عن مكحول وغيره.

وإنما قلت: «تظاهر...»؛ لأنه بعد تلك الجعجعة رجع إلى القول بضعف الحديث! فقد تشكك (ص ٣٦) أولاً في كون أبي رجاء هو محرز بن عبدالله المدلس! وثانياً خالف ابن ناصر الدين بقوله:

«ولكن الحديث فيه نكارة شديدة توجب ضعفه، فإنه يؤدي للعمل بكل ما يُسمع، ولو كان موضوعاً أو واهياً، ما دام في الفضائل».

قلت: فقد رجع من نقده إياي بخفي حنين! بعد أن سرق ما جاء في استدراكه الأخير من قولي المتقدم قريباً:

«ومن آثار هٰذا الحديث السيئة أنه يوحي بالعمل بأي حديث طمعاً في ثوابه...» إلخ.

أفلا يدل هٰذا على بالغ حقده وحسده ومكابرته؟ بلى، هناك ما هو أعظم في الدلالة، فانظر مقدمتي لكتابي «آداب الزفاف» طبع المكتبة الإسلامية في عمان؛ ترَ العجب العجاب!

والخلاصة؛ أن العلماء اتفقوا على رد هٰذا الحديث ما بين قائل بوضعه أو ضعفه، وهم: ابن الجوزي، وابن عساكر، وولداه، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، والشوكاني، (وهم القوم لا يشقى جليسهم).

وأما الطريق الأخرى التي سبقت الإشارة إليها من حديث أنس؛ فهي:

٤٥٢ - (مَن بَلَغَهُ عنِ اللهِ فضلٌ، فأَخَذَ بذٰلكَ الفضْلِ الذي بَلَغَهُ؛ أعطاهُ اللهِ ما بَلَغَهُ، وإنْ كانَ الذي حَدَّثَهُ كاذباً).

موضوع. أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة» (٤ / ١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١ / ٢٢)، وأبو إسماعيل السمرقندي في «ما قرب سنده» (٢ / ١)، وابن عساكر في «التجريد» (٤ / ٢ / ١) من مخطوطة الظاهرية مجموع (١٠ / ١٢) من طريق عباد بن عبدالصمد عن أنس مرفوعاً.

قلت: وعباد متهم؛ قال الذهبي:

«وهَّاه ابن حبان، وقال: حدث عن أنس بنسخة كلها موضوعة».

ثم ذكر له الذهبي طرفاً من حديث، ثم قال:

«فذكر حديثاً طويلاً يشبه وضع القصاص».

ثم ذكر له آخر، ثم قال:

«فهٰذا إفك بيِّن».

قلت: ومع أن ابن عبدالبر قد ذكر الحديث بإسناده، وذٰلك يبرىء عهدته منه، فقد اعتذر عن ذكره بقوله:

«أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل، فيروونها عن كل، وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام».

وقد تعقبه المحقق الشوكاني فأجاد، فقال في «الفوائد المجموعة» (ص ١٠٠):

«وأقول: إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام؛ لا فرق بينها، فلا يحل إذاعة

(الأصل: إضاعة) شيء منها إلا بما يقوم به الحجة، وإلا كان من التقوُّل على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هٰذا المعنى، وبطلانه».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو:

٤٥٣ - (مَن بَلَغَهُ عنِ اللهِ فضيلَةٌ، فلمْ يُصَدِّقْ بها؛ لم يَنَلْها).

موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦ / ١٦٣) وابن عدي في «الكامل» (ق ٤٠ / ٢) عن **بزيع أبي الخليل الخصاف** عن ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال:

«لا أعلم رواه غير بزيع أبي الخليل».

قلت: وهو متهم بالوضع؛ كما تقدم قبل حديث، وذكره الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٤٩) من حديث أنس، وقال:

«رواه أبو يعلى، والطبراني في «الأوسط»، وفيه بزيع أبو الخليل، وهو ضعيف».

قلت: بل هو متهم؛ كما قال الذهبي، وتقدمت عبارة ابن حبان وغيره في ذٰلك قبل حديث.

٤٥٤ - (إذا صَلَّيْتُم؛ فقولوا: سُبحانَ اللهِ ثلاثاً وثلاثينَ، والحمدُ للهِ ثلاثاً وثلاثينَ، واللهُ أكبَرُ ثلاثاً وثلاثينَ، ولا إلٰهَ إلَّا اللهُ عشراً؛ فإنكم تُدْرِكونَ بذٰلك مَن سَبَقَكُم، وتسبِقونَ مَنْ بعْدَكُم).

ضعيف بهٰذا السياق. أخرجه النسائي (١ / ١٩٩)، والترمذي (٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) من طريق **عتاب بن بشير** عن **خصيف** عن مجاهد، وعكرمة عن ابن عباس قال:

«جاء الفقراء إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! إن الأغنياء يصلون كما

نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم أموال يتصدقون وينفقون، فقال النبي ﷺ. . .» فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

قلت: إسناده ضعيف، خصيف - وهو ابن عبدالرحمن الجزري - صدوق، سيىء الحفظ، خلط بأخرة، وعتاب؛ صدوق يخطىء.

وقوله: «ولا إلٰه إلا الله عشراً»؛ منكر مخالف لحديث أبي هريرة في هٰذه القصة، وفيه: لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له. . . مرة واحدة. وإسناده صحيح؛ كما كنت بينته في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٠٠).

٤٥٥ - (الرجلُ الصالحُ يأتي بالخَبَرِ الصالحِ، والرَّجُلُ السوءُ يأتي بالخَبَرِ السوءِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٩٥)، وابن عساكر (١٣ / ١٨٥ / ٢) من طريق **محمد بن القاسم الطايكاني** قال: ثنا عمر (في «الحلية» عمرو، وهو خطأ) **ابن هارون** عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«غريب، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم».

قلت: وهو وضّاع، وشيخه عمر بن هارون كذاب، وخفي هٰذا على السيوطي، فأورد الحديث في «الجامع الصغير» برواية أبي نعيم، وابن عساكر عن أبي هريرة! ولم يتكلم شارحه على إسناده بشيء؛ غير أنه قال:

«ورواه عنه الديلمي»!

ثم وجدت له طريقاً أخرى، رواه أبو بكر الأزدي في «حديثه» (٥ / ١) عن **يحيى بن عبدويه**: حدثني أبو محمد بن سعيد بن المسيب - وأحسب اسمه

عبدالملك ـ عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به .

قلت : وهٰذا سند ضعيف جداً ، علته ابن عبدويه ، رماه ابن معين بالكذب ، وأما أحمد ؛ فأثنى عليه !

وأبو محمد بن سعيد بن المسيب ؛ لم أعرفه ، ولسعيد ابن يدعى محمداً ، فلعله هٰذا ؛ انقلب اسمه على ابن عبدويه ، فجعله كنيته ، وحسب أن اسمه عبدالملك ، ثم زاد في السند : «عن جده» ، فجعله من مسند المسيب عن أبي هريرة ، والمسيب صحابي ، ولا نعرف له رواية عن أبي هريرة .

وله شاهد لا يساوي فلساً ، أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (٦٦) من طريق **داود ابن المحبر** : حدثنا **عنبسة بن عبدالرحمن القرشي** عن عبدالله بن ربيعة عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وعنسبة وداود وضاعان .

٤٥٦ ـ (إِنَّ فاطِمَةَ حَصَّنَتْ فرجَها ، فحَرَّمَ الله ذُرِّيَتَها على النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني (١ / ٢٥٧ / ١) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٦) ، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٤٩ / ١) ، وابن شاهين في «فضائل فاطمة» (ورقة ٣ وجه ١) ، وتمام في «الفوائد» (٦١ / ٢) ، وابن منده في «المعرفة» (٢ / ٢٩٣ / ١) ، وابن عساكر (٥ / ٢٣ / ١ ، ١٧ / ٣٨٦ / ١) عن معاوية بن هشام : ثنا **عمر بن غياث الحضرمي** عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ثم رواه ابن شاهين ، وكذا أبو القاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة» (٢ / ١١ / ٢) من طريق **حفص بن عمر الأُبُلِّي** : ثنا عبدالملك بن الوليد بن معدان وسلام بن سليم القاري عن عاصم به .

وابن شاهين أيضاً من طريق محمد بن عبيد بن عتبة: ثنا محمد بن إسحاق البلخي: ثنا تليد عن عاصم به.

قلت: فهٰذه طرق ثلاث عن عاصم، وهي ضعيفة جداً، وبعضها أشد ضعفاً من بعض.

ففي الطريق الأولى عمر بن غياث؛ قال العقيلي:

«قال البخاري: في حديثه نظر. قال العقيلي: والحديث هو هٰذا».

وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (ص ٢١٤):

«ولم يذكر سماعاً من عاصم، معضل الحديث».

واتهمه ابن حبان، فقال:

«يروي عن عاصم ما ليس من حديثه».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ١٢٨) عن أبيه:

«هو منكر الحديث».

والراوي عنه معاوية بن هشام فيه ضعف، لكن الحمل فيه على شيخه عمر.

ومن هٰذه الطرق برواية ابن عدي أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٤٢٢)، وقال:

«مداره على عمرو بن غياث، ويقال فيه: «عمر»، وقد ضعفه الدارقطني. وقال ابن حبان: عمرو يروي عن عاصم ما ليس من حديثه، ولعله سمعه في اختلاط عاصم. ثم إن ثبت الحديث؛ فهو محمول على أولادها فقط، وبذٰلك فسره محمد ابن علي بن موسى الرضى، فقال: هو خاص بالحسن والحسين».

قلت: ومن هٰذا الوجه أخرجه الحاكم (٣ / ١٥٢)، وأبو نعيم (٤ / ١٨٨)، وقال:

«هٰذا حديث غريب، تفرد به معاوية».

وأما الحاكم؛ فقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل ضعيف، تفرد به معاوية، وقد ضُعف، عن ابن غياث، وهو واهٍ بمرة».

قلت: ورواه العقيلي أيضاً من طريق آخر عن معاوية بن هشام به، إلا أنه أوقفه على ابن مسعود. وقال العقيلي:

«والموقوف أولى».

قلت: ولا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً.

وأما الطريق الثاني؛ ففيه **حفص بن عمر الأُبُلِّي**، وهو كذاب.

وأما الطريق الثالث؛ ففيه **تليد**؛ قال ابن معين:

«كذاب، يشتم عثمان».

وقال أبو داود:

«رافضي، يشتم أبا بكر وعمر».

وفي لفظ:

«خبيث».

فتبين أن هٰذه الطرق واهية؛ لا تزيد الحديث إلا وهناً.

وقد روى أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧) بسند فيه نظر عن ابن الرضى أنه سُئل عن هٰذا الحديث، فقال: خاص بالحسن والحسين.

وذكره العقيلي من قول أبي كريب أحد رواته عن ابن هشام، وزاد:

«ولمن أطاع الله منهم».

وهٰذا تأويل جيد؛ لو صح الحديث.

وقد ذكر له السيوطي شاهداً من حديث ابن عباس، وهو عندي شاهد قاصر؛ لأنه أخص منه، على أن إسناده ضعيف، وهو:

٤٥٧ ـ (إنَّ الله غيرُ مُعَذِّبَكِ (يعني فاطمةَ رضيَ الله عنها) ولا ولدَها).

ضعيف. أخرجه الطبراني (٣ / ١٣١ / ٢): حدثنا أحمد بن مابهرام الإيذَجي: نا محمد بن مرزوق: ثنا إسماعيل بن موسى بن عثمان الأنصاري: سمعت صيفي بن ربعي يحدث عن عبدالرحمن بن الغسيل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

وقد أورده السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٠٢) شاهداً للحديث الذي قبله، وسكت عنه.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٢٠٢):

«رواه الطبراني، ورجاله ثقات».

وأقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٤١٧).

قلت: وفيه نظر من وجوه:

الأول: أن إسماعيل هٰذا لم يوثقه غير ابن حبان، وقد ذكرنا مراراً أن توثيقه إذا تفرد غيرُ موثوق، ولا سيما إذا خالفه غيره؛ كما هنا، فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٩٦) عن أبيه:

«إنه مجهول».

الثاني: أن محمد بن مرزوق وإن خرَّج له مسلم؛ ففيه لين؛ كما قال ابن عدي.

الثالث: أن الإيذَجي هٰذا أورده السمعاني في «الأنساب»، فقال:

«روى عن محمد بن مرزوق، روى عنه الطبراني، وسمع منه بإيذَج».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والله أعلم.

ثم شككت في كون ابن عثمان الأنصاري هو الذي وثقه ابن حبان؛ لأنه ذكره في (أتباع التابعين) (٦ / ٤٣)، وهٰذا كما ترى دونه بحيث أدركه محمد بن مرزوق شيخ مسلم! ثم هو لم يجاوز في نسبه أباه موسى الأنصاري، فالله أعلم.

٤٥٨ - (دِيَةُ ذِمِّيٍّ دِيَةُ مسلمٍ).

منكر. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٤٥ - ٤٦ / ٧٨٠)، والدارقطني في «سننه» (ص ٣٤٣، ٣٤٩)، والبيهقي (٨ / ١٠٢) من طريق **أبي كرز القرشي** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وضعفه الدارقطني بقوله:

«لم يرفعه عن نافع غير أبي كرز، وهو متروك، واسمه عبدالله بن عبدالملك الفهري».

وذكر الذهبي في ترجمته من «الميزان» أن هٰذا الحديث من أنكر ما له.

ثم رواه الدارقطني من حديث أسامة بن زيد، وأعله بأن فيه **عثمان بن عبدالرحمن الوقَّاصي**؛ متروك الحديث.

قلت: بل هو متهم، وقد تقدم له غيرما حديث.

ثم رواه البيهقي من حديث ابن عباس، وأعله بأن فيه **الحسن بن عمارة**؛ قال:

«وهو متروك، لا يحتج به».

ومن طريق أخرى عنه، وفيه **أبو سعد البقال**؛ قال البيهقي:

«لا يحتج به».

وقال الزيلعي (٤ / ٣٣٦):

«فيه لين».

ورواه الرافقي في «حديثه» (١٩ / ٢) عن أبي هريرة.

وفيه **بركة بن محمد الأنصاري**، وهو الحلبي، وليس فيه بركة! قال الدارقطني:

«كان يضع الحديث».

ثم رواه البيهقي من حديث الزهري **مرسلاً**. وقال:

«رده الشافعي بكونه مرسلاً، وبأن الزهري قبيح المرسل».

قال الشوكاني (٧ / ٥٥)؛ مبيناً وجه ذلك.

«لأنه حافظ كبير، لا يرسل إلا لعلة».

ورواه الإمام محمد في «كتاب الآثار» (ص ١٠٤)؛ قال:

«أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم مرفوعاً».

قلت: وهذا **معضل**، فإن الهيثم هذا هو ابن حبيب الصيرفي الكوفي، وهو من أتباع التابعين، روى عن عكرمة وعاصم بن ضمرة، وتقدم (ص ٥٩٧).

وأبو حنيفة ضعفوا حديثه؛ كما سبق بيانه عند الحديث (٣٩٧).

وتوضيحاً لذلك أقول: ذكرت هناك أن الإمام رحمه الله:

«قد ضعفه من جهة حفظه: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث».

فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممَّن صح ذلك عنهم؛ ليكون

القارىء على بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله عز وجل يقول: ﴿فاسْألوا أهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُم لا تَعْلَمونَ﴾[1]، ويقول: ﴿فاسْأَلْ بهِ خبيراً﴾[2]:

١ ـ قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢ / ٨١):

«سكتوا عنه»[3].

٢ ـ وقال الإمام مسلم في «الكنى والأسماء» (ق ٣١ / ١):

«مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث صحيح».

٣ ـ وقال النسائي في آخِر كتاب «الضعفاء والمتروكين» (ص ٥٧):

«ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط على قلة روايته».

٤ ـ وقال ابن عدي في «الكامل» (٤٠٣ / ٢):

---

(١) النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧٢.

(٢) الفرقان: ٥٩.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (ص ١١٨):

«إذا قال البخاري في الرجل: سكتوا عنه. أو: فيه نظر. فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذٰلك».

وقال العراقي في «شرح ألفيته»:

«هٰذه العبارة يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه».

انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣).

وقال المروزي في «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢١٧):

«قلت: متى يُترك حديث الرجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ».

فتأمل، فإن معنى قول البخاري: «سكتوا عنه»؛ أنه جرح مفسر؛ خلافاً لما يظنه بعضهم.

«له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط، وتصاحيف، وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذٰلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثاً، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاث مائة حديث؛ من مشاهير وغرائب، وكله على هٰذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل عمن يكون هٰذه صورته في الحديث».

٥ ـ قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٥٦):

«كان ضعيفاً في الحديث».

٦ ـ وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٣٢):

«حدثنا عبدالله بن أحمد؛ قال: سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف»[1].

٧ ـ وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٤٥٠):

«ثنا حجاج بن حمزة قال: نا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث»[2].

٨ ـ وقال أبو حفص بن شاهين:

«وأبو حنيفة، فقد كان من الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي؛ لأن للأسانيد نقاداً، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب، وما كذب، نُسب إلى الضعف».

كذا في فوائد ثبتت في آخر نسخة «تاريخ جرجان» (ص ٥١٠ ـ ٥١١).

٩ ـ قال ابن حبان:

(١و٢) وهٰذان إسنادان صحيحان، وقد آثرت نقلهما حتى لا يخطر في بال أحد أنه لعلهما من قبيل بعض الأسانيد التي جاءت في ترجمة الإمام في «تاريخ بغداد»!

«وكـان رجـلاً جَدِلاً، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غَيَّر متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه، استحق تَرْكَ الاحتجاج به في الأخبار».

١٠ ـ وقال الدارقطني في «سننه» وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبدالله بن شداد عن جابر مرفوعاً:

«من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة».

فقال الدارقطني عقبه (ص ١٢٣):

«لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان».

١١ ـ وأورده الحاكم في «معرفة علوم الحديث» في جماعة من الرواة من أتباع التـابعين فمن بعـدهم، لم يحتـج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦):

«فجميع من ذكـرنـاهم قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقنين الحفاظ».

١٢ ـ وذكر الحافظ عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق ١٧ / ٢) حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي في وضوئه ﷺ:

«فمسح برأسه مرة».

وقال عقبه:

«كذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد، ورواه أبو حنيفة عن خالد؛ فقال:

«ومسح رأسه ثلاثاً».

ولا يحتج بأبي حنيفة؛ لضعفه في الحديث».

١٣ ـ وأورده ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء والمتروكين» (**٣ / ١٦٣**)، ونقل تضعيف النسائي وغيره ممن تقدم ذكره، وعن الثوري أنه قال: ليس بثقة. وعن النضر ابن شميل: متروك الحديث.

١٤ ـ قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ق **٢١٥ / ١ ـ ٢**):

«النعمان الإمام رحمه الله؛ قال ابن عدي: عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، كثير الغلط والخطأ على قلة روايته. **وقال ابن معين: لا يكتب حديثه**»[1].

وهٰذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في «التهذيب» ليس قولاً واحداً له فيه.

والحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه؛ كما في هٰذا النقل، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في «معرفة الرجال» (١ / ٦ / ١):

«كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب».

وقال مرة أخرى:

«أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب».

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذٰلك لا يكفي ليحتج بحديثه، حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذٰلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس، بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ

(١) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٠٢).

بشهادتهم، واتَّبع أقوالهم، ولا يمس ذٰلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه؛ خلافاً لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين[1]، فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، ومع ذلك لم يعتبر ذٰلك طعناً في دينهم وعدالتهم؛ كما لا يخفى ذٰلك على المشتغلين بتراجم الرواة، وذٰلك مثل محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى القاضي، وحماد بن أبي سليمان الفقيه، وشريك بن عبدالله القاضي، وعباد بن كثير، وغيرهم، حتى قال يحيى بن سعيد القطان:

«لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث».

رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١ / ١٣)، وقال في تفسيره:

«يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب».

وروى أيضاً عن عبدالله بن المبارك قال:

«قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله (يعني: في الصلاح والتقوى)، وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبدالله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد، أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه».

قلت: فهٰذا هو الحق والعدل، وبه قامت السماوات والأرض، فالصلاح والفقه شيء، وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر، ولكلٍّ رجاله وأهله، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظاً ضابطاً ما دام أنه صدوق في نفسه، أضف إلى ذٰلك جلالة قدره في الفقه والفهم، فليتق الله بعض المتعصبين له ممَّن يطعن في مثل الإمام الدارقطني؛ لقوله في أبي حنيفة: «ضعيف في الحديث»[2]، ويزعم أنه ما قال

(١) انظر «الرفع والتكميل» (ص ١٩)، وتعليق عوامة على «التقريب».

(٢) انظر المصدر السابق؛ «الرفع والتكميل».

ذٰلـك إلا تعصباً على أبي حنيفة، ولم يدر ذٰلك المشار إليه أن مع الدارقطني أئمة الحـديث الكبار؛ مثل الشيخين، وأحمد، وغيرهم ممن سبق ذكرهم، أفكل هٰؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة؟! تالله إن شخصاً يقبل مثل هٰذه التهمة توجه إلى مثل هٰؤلاء الأئمة، لأيسر عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذٰلك فيقول: صدق هٰؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي حنيفة، ولا ضير عليه في ذٰلك، فغايته أن لا يكون محدثاً ضابطاً، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق، حتى قال الإمام الشافعي:

«الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة».

ولذٰلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في «سير النبلاء» (٥ / ٢٨٨ / ١) بقوله، وبه نختم:

«قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هٰذا الإمام، وهٰذا أمر لا شك فيه.

وليسَ يَصِحُّ في الأذهانِ شيءٌ   إذا احْتاجَ النَّهارُ إلى دَليلِ»

ثم إن الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٢٧) من الطريق الأولى، وقال:

«قال الدارقطني: باطل، لا أصل له، وأبو كرز؛ عبدالله بن كرز؛ متروك».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٨٩)، وزاد عليه، فذكر ما سبق نقله عن الذهبي، وأنه أخرجه الطبراني في «الأوسط»، يعني: من الطريق المذكور.

وهٰذا شيء غير معهود من السيوطي، فإن عادته أن يتعقب ابن الجوزي في مثل هٰذا الحديث، الذي له ما سبق ذكره من الشواهد! ولعله إنما أمسك عن ذكرها؛ لأنها مع ضعفها تعارض الحديث الثابت، وهو قوله ﷺ:

«إن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى».

أخرجه أحمد (رقم ٦٦٩٢، ٥٧١٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١ /

٢٦ / ٢)، وأصحاب «السنن»، والدارقطني، والبيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسنه الترمذي (١ / ٣١٢)، وصححه ابن خزيمة؛ كما قال الحافظ في «بلوغ المرام» (٣ / ٣٤٢ - بشرح سبل السلام)، وهو حسن الإسناد عندي.

وعلى هٰذا؛ فكان على السيوطي أن لا يورد الحديث في «الجامع الصغير»؛ لمعارضته لهٰذا الحديث الثابت، ولفظه عند أبي داود:

«كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمان مائة دينار؛ ثمانية آلاف درهم، **ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين**».

وله شاهد من حديث ابن عمر في «المعجم الأوسط» (١ / ١٨٨ / ١).

وقد خرجته في «الإرواء» (٢٢٥١).

ومن أراد تحقيق القول في هٰذا الحديث من الناحية الفقهية؛ فليراجع «سبل السلام» للصنعاني، و «نيل الأوطار» للشوكاني.

٤٥٩ - (صامَ نوحٌ عليهِ الصلاةُ والسلامُ الدَّهْرَ؛ إلا يومَ الفطرِ، ويومَ الأضْحى).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ٥٢٤) من طريق ابن **لهيعة** عن جعفر بن ربيعة عن أبي فراس أنه سمع عبدالله بن عَمْرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٠٨ / ٢):

«هٰذا إسناد ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة».

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات، وأبو فراس اسمه يزيد بن رباح السهمي المصري؛ قال العجلي في «الثقات» (رقم ١٥٧٢ - نسختي):

«مصري (الأصل: بصري)، تابعي، ثقة».

وهو من رجال مسلم، وقد خفي هٰذا على المنذري في «الترغيب» (٢ / ٨٢)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٩٥)، فقالا: إنه لا يعرف. وبه أعلا الحديث، وقد أورداه بزيادة من رواية الطبراني في «الكبير»، وإنما علته ابن لهيعة؛ كما سبق.

ثم إن الحديث لو صح؛ لم يجز العمل به؛ لأنه من شريعة مَن قبلنا، وهي ليست شريعة لنا على ما هو الراجح عندنا، ولا سيما وقد ثبت النهي عن صيام الدهر في غيرما حديث عنه ﷺ، حتى قال ﷺ في رجل يصوم الدهر:

«وددت أنه لم يطعم الدهر».

رواه النسائي (١ / ٣٢٤) بسند صحيح.

٤٦٠ - (أنا أوْلى مَن وَفَّى بذمَّتِه. قالَهُ ﷺ حينَ أمرَ بقتْلِ مسلمٍ كانَ قتَلَ رجلاً مِن أهلِ الذِّمَّةِ).

منكر. أخرجه ابن أبي شيبة (١١ / ٢٧ / ١)، وعبدالرزاق (١٨٥١٤)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٠٧ / ٢٥٠)، والطحاوي (٢ / ١١١)، والدارقطني (ص ٣٤٥)، والبيهقي (٨ / ٢٠ - ٢١) من طريق ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالرحمن ابن البيلماني:

أن النبي ﷺ أتي برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل الذمة، فأمر به، فضرب عنقه، وقال: . . . فذكره.

وأعله الطحاوي بالإرسال، وقد وصله الدارقطني والبيهقي من طريق عمار بن مطر: نا **إبراهيم بن محمد الأسلمي** عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن **ابن البيلماني** عن ابن عمر به. وقال الدارقطني:

«لم يسنـده غير إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك الحديث، والصواب عن **ربيعة عن ابن البيلماني** مرسل **عن** النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله؟!».

وأقره الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٢٢١).

ونقل البيهقي عن الإمام صالح بن محمد الحافظ أنه قال:

«هو مرسل منكر».

قلت: وروي من وجهين آخرين مرسلين:

الأول: **عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد** عن محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ مثله.

أخرجه الطحاوي.

وهٰذا مع إرساله ضعيف جداً؛ يحيى بن سلام ضعفه الدارقطني، ومحمد بن أبي حميد ضعيف جداً، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

الآخر: عن **عبد الله بن يعقوب**: حدثنا **عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي** عنه ﷺ نحوه.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٨ / ٢٥١)؛ قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٣٣٦):

«وقال ابن القطان في «كتابه»: وعبدالله بن يعقوب وعبدالله بن عبدالعزيز مجهولان، ولم أجد لهما ذكراً».

وأقره الزيلعي .

قلت: فهٰذه طرق شديدة الضعف، لا يتقوى بها الحديث، ويزيده ضعفاً أنه معارض للحديث الصحيح ، وهو قوله ﷺ :

«لا يقتل مسلم بكافر» .

أخرجه البخاري (١٢ / ٢٢٠) وغيره عن علي رضي الله عنه، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٠٩)، وبه أخذ جمهور الأئمة، وأما الحنفية؛ فأخذوا بالأول على ضعفه ومعارضته للحديث الصحيح! وقد أنصف بعضهم، فرجع إلى الحديث الصحيح، فروى البيهقي، والخطيب في «الفقيه» (٢ / ٥٧) عن عبدالواحد بن زياد قال:

«لقيت زفر، فقلت له: صرتم حديثاً في الناس وضحكة! قال: وما ذٰلك؟ قال: قلت: تقولون في الأشياء كلها: ادرؤوا الحدود بالشبهات. وجئتم إلى أعظم الحدود، فقلتم: تقام بالشبهات! قال: وما ذٰلك؟ قلت: قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل مؤمن بكافر». فقلتم: يقتل به! قال: فإني أشهدك الساعة أني قد رجعت عنه».

ورواه أبو عبيد بنحوه، وسنده صحيح؛ كما قال الحافظ.

ثم وقفت بعد ذٰلك على فصل للأستاذ المودودي في «الحقوق العامة لأهل الذمة» في كتابه «نظرية الإسلام وهديه»، لفت انتباهي فيه مسألتان:

الأولى: قوله: إن دية الذمي دية المسلم. وقد سبق بيان ما فيه عند الكلام على الحديث (٤٥٨).

والأخرى: قوله (ص ٣٤١):

«دم الذمي كدم المسلم، فإن قتل مسلمٌ أحداً من أهل الذمة؛ اقتص منه له، كما لو قتل مسلماً».

ثم ذكر هٰذا الحديث من رواية الدارقطني محتجاً به، وقد عرفت من تخريجنا

للحديث أن الدارقطني رحمه الله لما خرجه عقبه ببيان ضعفه. فالظاهر أن الأستاذ لم يقف على هٰذا التضعيف، وإنما رأى بعض فقهاء الحنفية الذين لا معرفة عندهم بالتخريج عزى هٰذا الحديث إلى الدارقطني، ولم يذكر معه تضعيفه، فظن الأستاذ أن الدارقطني سكت عنه، ولولا ذٰلك لما سكت عنه الأستاذ، ولأتبعه بنقل التضعيف كما تقتضيه الأمانة العلمية.

ثم إن الأستاذ أتبع الحديث ببعض الآثار عن الخلفاء الثلاثة: عمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، استدل بها أيضاً على قوله المذكور، فرأيت الكلام عليها بما يقتضيه علم الحديث حتى يكون المسلم على بينة من الأمر.

أما أثر عمر؛ فخلاصته أن رجلاً من بني بكر بن وائل قتل رجلاً من أهل الذمة، فأمر عمر بتسليم القاتل إلى أولياء المقتول، فسلم إليهم، فقتلوه.

قلت: فهٰذا لا يصح إسناده؛ لأنه من رواية **إبراهيم** وهو **النخعي** أن رجلاً...

هٰكذا رواه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٠ / ١٠١ / ١٨٥١٥) مختصراً، ورواه البيهقي في «المعرفة» بتمامه؛ كما في «نصب الراية» للزيلعي (٤ / ٣٣٧)، وإبراهيم لم يدرك زمان عمر، وفي إسناد البيهقي أبو حنيفة، وقد عرفت ما قيل فيه قبل حديث.

على أنه قد جاء موصولاً من طريق أخرى فيها زيادة في آخره تفسد الاستدلال به لو صح، وهي:

«فكتب عمر أن يُودى ولا يُقتل».

رواه الطحاوي (٢ / ١١٢) عن النزال بن سبرة قال:

«قتل رجل من المسلمين رجلاً من الكفار...».

أما أثر عثمان؛ ففيه قصة طويلة، خلاصتها أن أبا لؤلؤة لعنه الله لما قتل عمر رضي الله عنه، ذهب ابنه عبيدالله إلى ابنة لأبي لؤلؤة صغيرة تدعي الإسلام، فقتلها،

وقتل معها الهرمزان، وجفينة، وكان نصرانياً، فعل ذلك لظنه أنهم تمالؤوا على قتل أبيه، فلما استخلف عثمان رضي الله عنه؛ استشار المهاجرين على قتله، فكلهم أشاروا عليه بذلك، ثم حال بينه وبين ذلك أنْ كثر اللغط والاختلاف من جل الناس؛ يقولون: لجفينة والهرمزان ـ أبعدهما الله ـ لعلكم تريدون أن تتْبعوا عمر ابنه! ثم قال عمرو بن العاص لعثمان: يا أمير المؤمنين! إن هذا الأمر قد كان قبل أن يكون لك على الناس سلطان، فتفرق الناس عن خطبة عمرو، وانتهى إليه عثمان، وَوُدي الرجلان والجارية.

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢ / ١١١) عن سعيد بن المسيب. وفي سنده **عبدالله بن صالح**، وفيه ضعف.

لكن رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١ / ٢٥٦ ـ ٢٥٨) من طريق أخرى بسند صحيح عن سعيد، وظاهره الإرسال؛ لأنه كان صغيراً لما قتل عمر؛ كان عمره يومئذ دون التاسعة، ويبعد لمن كان في مثل هذه السن أن يتلقّى هذا الخبر عن صاحب القصة مباشرة، وهو عبيدالله بن عمر، ثم لا يسنده عنه، فإن كان سمعه منه، أو من غيره ممَّن أدرك القصة من الثقات، فالسند صحيح، وإلا فلا؛ لجهالة الواسطة. اللهم إلا عند من يقول بأن مراسيل سعيد حجة.

وعلى كل حال فليس في القصة نص على أن المسلم يُقتل بالذمي؛ لأن عثمان والمهاجرين الذين أرادوا قتله لم يصرحوا بأن ذلك لقتله جفينة النصراني، كيف وهو قد قتل مسلمَيْنِ معه: ابنة أبي لؤلؤه، والهرمزان، فإنه كان مسلماً؛ كما رواه البيهقي، فهو يستحق القتل لتقله إياهما، لا من أجل النصراني، والله أعلم.

وأما أثر علي؛ فهو نحو أثر عمر، إلا أن فيه:

«فجاء أخوه (أي القتيل)، فقال: قد عفوت. فقال: لعلهم فزَّعوك أو هدَّدوك؟ قال: لا . . .».

فهٰذا إسناد ضعيف، ضعفه الزيلعي (٤ / ٣٣٧) وغيره، وأعلُّوه بأن فيه **حسين ابن ميمون**؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالقوي في الحديث».

وذكره البخاري في «الضعفاء».

وفيه أيضاً **قيس بن الربيع**، وهو ضعيف.

على أنه بالإضافة إلى ضعف إسناده، فإنه مخالف لحديثه المتقدم:

«لا يقتل مسلم بكافر».

ولهٰذا قال الزيلعي:

«قال الشافعي: فيه دليل على أن علياً لا يروي عن النبي ﷺ شيئاً يقول بخلافه».

فتبين أن هٰذه الآثار لا يثبت شيء منها، فلا يجوز الاستدلال بها، وهٰذا لو لم تعارض حديثاً مرفوعاً، فكيف وهي معارضة لحديث علي المذكور؟!

فهٰذا يبين لك بوضوح أثر الأحاديث الضعيفة، بحيث إنه استبيح بها دماء المسلمين! وعورضت بها الأحاديث الصحيحة الثابتة عن سيد المرسلين ﷺ.

٤٦١ - (النِّساءُ لعَبٌ فتَخَيَّروا).

منكر. رواه الحاكم في «تاريخه»، وعنه الديلمي معلقاً (٣ / ١١٠) من طريق **ابن لهيعة عن الأحوص بن حكيم عن عمرو بن العاص** مرفوعاً.

ذكره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٨٩) شاهداً لحديث علي بمعناه، قال ابن الجوزي فيه:

«لا يصح».

قلت: وهٰذا الشاهد سكت عنه السيوطي كغالب عادته، وهو ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:

ابن لهيعة؛ مشهور بالضعف.

والأحوص؛ قال ابن معين وابن المديني:

«ليس بشيء».

ثم إنه منقطع بين الأحوص وعمرو، ولذٰلك قال ابن عراق (٢ / ٢٢٦):

«سنده ضعيف».

ومما يدل على نكارة بالحديث أنه ثبت أن النبي ﷺ قال:

«إنما النساء شقائق الرجال».

وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» (٢٣٤).

قلت: فيبعد كل البعد أن يصفهن عليه الصلاة والسلام بأنهن (لعب).

وقد رُوي الحديث بأتم منه، وهو ضعيف أيضاً، وهو:

٤٦٢ - (إنَّما النِّساءُ لعبٌ، فمَنِ اتَّخَذَ لعبةً؛ فلْيُحْسِنْها، أو فَلْيَسْتَحْسِنها).

ضعيف. رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص ١١٦ - زوائده): حدثنا أحمد بن يزيد: ثنا عيسى بن يونس عن زهير بن محمد عن أبي بكر بن حزم مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، وفيه ثلاث علل:

الإرسال؛ فإن أبا بكر، وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري؛ تابعي، مات سنة (١٢٠).

وضعف زهير بن محمد الخراساني الشامي.

وأحمد بن يزيد؛ لم أعرفه، ويحتمل أنه ابن الورتنيس المصري، فقد ذكر له رواية عن عيسى بن يونس في «تهذيب الكمال»، فإن كان هو؛ ففيه ضعف. والله أعلم.

وهٰذا الحديث مما فات السيوطي؛ فلم يورده في «الجامع الكبير»، ولا في «اللآلىء»، وكذٰلك فات ابن عراق؛ فلم يورده في «تنزيه الشريعة»، والمناوي في «الجامع الأزهر»!

٤٦٣ - (فيما سَقَتِ السماءُ العُشرُ، وفيما سُقِيَ بنضْحٍ أو غَرْبٍ نصفُ العُشُرِ؛ في قليلِهِ وكثيرِهِ).

موضوع بهٰذه الزيادة: «في قليله وكثيره». رواه **أبو مطيع البلخي** عن أبي حنيفة عن أبان عن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ.

قلت: وهٰذا موضوع. أبو مطيع البلخي، واسمه الحكم بن عبدالله صاحب أبي حنيفة؛ قال أبو حاتم:

«كان كذاباً».

وقال الجوزجاني:

«كان من رؤساء المرجئة ممن يضع الحديث».

وضعفه سائر الأئمة، وقد اتهمه الذهبي بوضع حديث يأتي عقب هٰذا.

وأبان بن أبي عياش متهم أيضاً، وقد مضى له أحاديث.

والحديث أورده الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٣٨٥)، وقال:

«قال ابن الجوزي في «التحقيق»: واحتجت الحنفية بما روى أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة... قال: وهٰذا الإسناد لا يساوي شيئاً، أما أبو مطيع؛ فقال ابن

معين: ليس بشيء. وقال أحمد: لا ينبغي أن يُروى عنه. وقال أبو داود: تركوا حديثه. وأما أبان؛ فضعيف جداً، ضعفه شعبة».

قلت: بل كذبه شعبة؛ كما في «الميزان»، وقد تقدم.

ومما يدل على كذب هٰذا الحديث أن البخاري أخرجه في «صحيحه» من حديث ابن عمر دون قوله: «في قليله وكثيره».

وكذٰلك رواه مسلم من حديث جابر، والترمذي من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في «الإرواء» (٧٩٩).

فهٰذه الزيادة باطلة دون شك أو ريب، ويزيدها بطلاناً ما في «الصحيحين» وغيرهما عنه ﷺ:

«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة».

وهو مخرج في «الإرواء» أيضاً (٨٠٠).

وبهٰذا الحديث الصحيح أخذ الإمام محمد؛ خلافاً لشيخه أبي حنيفة؛ كما صرح به في «كتاب الآثار» (ص ٥٢)، و«الموطأ» (ص ١٦٩ - بشرح اللكنوي).

فهٰذا أيضاً من آثار الأحاديث الضعيفة؛ إيجابُ ما لم يوجبه الله على عباده! وعلى الرغم من هٰذا، فإننا لا نزال نسمع بعضهم يجهر بمثل هٰذا الإيجاب، أخذاً بما تقتضيه المصلحة؛ كما زعموا!

٤٦٤ - (الإيمانُ مُثْبَتٌ في القَلْبِ كالجِبالِ الرَّواسي، وزيادَتُهُ ونَقْصُهُ كفرٌ).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٠٣) في ترجمة عثمان بن عبدالله بن عمرو الأموي من روايته عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة

قال:

لما قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ قال: جئناك نسألك عن الإيمان؛ أيزيد أو ينقص؟ قال. . . فذكره.

قال ابن حبان، وتبعه الذهبي:

«فهٰذا وضعه **أبو مطيع** على حماد، فسرقه هٰذا الشيخ منه، وكان قدم خراسان، فحدثهم عن الليث ومالك، وكان يضع عليهم الحديث، لا يحل كتب حديثه؛ إلا على سبيل الاعتبار».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وأبو مطيع هٰذا هو البلخي صاحب أبي حنيفة، سبق ذكره في الحديث الذي قبل هٰذا.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ١٣١) من رواية الحاكم من طريق أبي مطيع: حدثنا حماد بن سلمة به. وقال ابن الجوزي:

«موضوع، أبو مطيع الحكم بن عبدالله؛ كذاب، وكذا أبو مهزّم، وسرقه منه **عثمان بن عبدالله** بن عمرو بن عثمان بن عفان وهو أيضاً كذاب وضاع؛ قال الحاكم: إسناده فيه ظلمات، والحديث باطل، والذي تولى كبره أبو مطيع، وسرقه منه عثمان، فرواه عن حماد».

ووافقه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣٨).

قلت: وهٰذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصرحة بزيادة الإيمان، كقوله تعالى: ﴿. . . لِيَزْدادَ الذينَ آمَنوا إيماناً. .﴾[1]، فكفى بهٰذا دليلاً على بطلان مثل هٰذا الحديث، وإن قال بمعناه جماعة!

---

(١) الفتح: ٤.

٤٦٥ - (إنَّ لغـةَ إسماعيلَ كانَتْ قدْ دَرَسَتْ، فأتاني بها جبريلُ، فحَفِظْتُها).

ضعيف. أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٦) من طريق علي ابن خَشْرَم قال: ثنا علي بن الحسين بن واقد قال:

«بلغني أن عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله! إنك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال له رسول الله ﷺ: . . . فذكره».

قلت: **وعلته الانقطاع بين علي بن الحسين وعمر**، وقد وصله الحاكم، وكذا الغطريف في جزء له (ورقة ٤ وجه ٢ من مجموع ٥٤ في ظاهرية دمشق) من طريق حامد (وفي جزء الغطريف: حماد) بن أبي حمزة السكري قال: ثنا علي بن الحسين ابن واقد قال: ثنا أبي عن عبدالله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب به.

قلت: وحـامـد هٰذا أو حماد؛ لم أجد له ترجمة، ووالده أبو حمزة السكري مشهور ثقة، واسمه محمد بن ميمون، ولم يذكروا في الرواة عنه ابنه هٰذا، فالله أعلم.

وقد أعله الحاكم بالرواية الأولى، وهي أصح؛ لأن علي بن خَشْرَم ثقة معروف، احتج به مسلم.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للغطريف، وابن عساكر، ولم يتكلم عليه الشارح المناوي بشيء، وكأنه لم يقف على إسناده.

ثم رأيته قال في شرحه الآخر؛ «التيسير»:

«قال ابن عساكر: غريب، معلول».

٤٦٦ - (عُلماءُ أمَّتي كأنبياءِ بني إسرائيلَ).

لا أصل له. باتفاق العلماء.

وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده ﷺ، ولو صح لكان

حجة عليهم؛ كما يظهر بقليل من التأمل.

٤٦٧ - (مَن صلَّى بينَ المَغْرِبِ والعِشاءِ عشرينَ ركْعَةً؛ بنى الله له بيتاً في الجنَّةِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (١ / ٤١٤)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ق ١٧٢ / ١ و ٢٧٧ - ٢٧٨) من طريق **يعقوب بن الوليد المديني** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٨٥ / ١):

«في إسناده يعقوب بن الوليد؛ اتفقوا على ضعفه، وقال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث».

قلت: وقد كذبه أيضاً ابن معين، وأبو حاتم، ومع هٰذا فقد أورد حديثه هٰذا السيوطي في «الجامع الصغير»!

واعلم أن كل ما جاء من الأحاديث في الحض على ركعات معينة بين المغرب والعشاء لا يصح، وبعضه أشد ضعفاً من بعض، وإنما صحت الصلاة في هٰذا الوقت من فعله ﷺ دون تعيين عدد. وأما من قوله ﷺ؛ فكل ما رُوي عنه واهٍ لا يجوز العمل به.

ومن هٰذا القبيل:

٤٦٨ - (مَنْ صَلَّى ستَّ ركَعاتٍ بعدَ المَغْرِبِ قبلَ أنْ يَتَكَلَّمَ؛ غُفِرَ لهُ بها ذنوبُ خمسينَ سنةً).

ضعيف جداً. أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٣٣) من طريق **محمد بن غزوان الدمشقي**: ثنا عمر بن محمد عن سالم بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً.

وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٧٨) من هٰذا الوجه، ثم قال:

«قال أبو زرعة: اضربوا على هٰذا الحديث؛ فإنه شبه موضوع، ومحمد بن غزوان الدمشقي منكر الحديث».

٤٦٩ - (مَن صلَّى بعدَ المَغْرِبِ ستَّ ركعاتٍ لم يَتكَلَّمْ فيما بينَهُنَّ بسوءٍ؛ عُدِلْنَ لهُ بعبادَةِ ثِنْتَي عشرةَ سنةً).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٩)، وابن ماجه (١ / ٣٥٥، ٤١٥)، وابن نصر (ص ٣٣)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٧٢ / ٢)، والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٨ / ٣٤ / ١)، والعسكري في «مسند أبي هريرة» (٧١ / ١)، وابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (١ / ٦١ / ٢) من طريق **عمر بن أبي خثعم** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا عن عمر بن أبي خثعم، وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: عمر بن عبدالله بن أبي خثعم؛ منكر الحديث، وضعفه جداً».

وقال الذهبي في ترجمته:

«له حديثان منكران، هٰذا أحدهما».

٤٧٠ - (الوضوءُ منْ كُلِّ دَمٍ سائِلٍ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ١٥٧) من طريق **بقية عن يزيد بن خالد** عن **يزيد بن محمد عن** عمر بن عبدالعزيز قال: قال تميم الداري: قال رسول الله ﷺ.

وأعله الدارقطني بقوله:

«عمر بن عبدالعزيز لم يسمع من تميم الداري، ولا رآه، واليزيدان مجهولان».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ٣٧).

قلت: وبقية مدلس، وقد عنعنه؛ كما ترى، فهٰذه علة أخرى.

وقال عبدالحق في «الأحكام» (ق ١٣ / ٢):

«وهٰذا منقطعُ الإسناد ضعيفُه».

والحديث رواه ابن عدي في ترجمة **أحمد بن الفرج** عن بقية: ثنا شعبة بسنده عن زيد بن ثابت مرفوعاً. قال الزيلعي:

«قال ابن عدي: هٰذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هٰذا، وهو ممَّن لا يحتج بحديثه، لكنه يكتب، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه. انتهى. وقال ابن أبي حاتم في «كتاب العلل»: أحمد بن الفرج؛ كتبنا عنه، ومحله عندنا الصدق».

قلت: أحمد بن الفرج هٰذا حمصي، ويلقب بـ (الحجازي)، وقد ضعفه جداً محمد بن عوف، وهو حمصي أيضاً، فهو أدرى به من غيره، فقال فيه:

«كذاب، وليس عنده في حديث بقية أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت له في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد ابن عبدربه قال: حدثنا بقية...».

ثم اتهمه بشرب الخمر في كلام له رواه الخطيب (٤ / ٣٤١)؛ قال في آخره:

«فأشهد عليه بالله إنه كذاب».

وكذٰلك كذبه غيره من العارفين به، فسقط حديثه جملة، ولم يجز أن يستشهد به، فكيف يحتج به؟!

ثم رجعت إلى ابن عدي في «الكامل»، فرأيته يقول (ق ٤٤ / ١) بعد أن ساق الحديث:

«ولبقية عن شعبة كتاب، وفيه غرائب، وتلك الغرائب ينفرد بها بقية عنه، وهي محتملة، وهٰذا عن شعبة باطل».

والحق أنه لا يصح حديث في إيجاب الوضوء من خروج الدم. والأصل البراءة. كما قرره الشوكاني وغيره، ولهٰذا كان مذهب أهل الحجاز أن ليس في الدم وضوء، وهو مذهب الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وسلفهم في ذٰلك بعض الصحابة، فروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٩٢)، والبيهقي (١ / ١٤١) بسند صحيح:

«أن ابن عمر عصر بثرة في وجهه، فخرج شيء من دم، فحكه بين أصبعيه، ثم صلى، ولم يتوضأ».

ثم روى ابن أبي شيبة نحوه عن أبي هريرة.

وقد صح عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه أنه بزق دماً في صلاته، ثم مضى فيها.

راجع «صحيح البخاري» مع «فتح الباري» (١ / ٢٢٢ - ٢٢٤)، وتعليقي على «مختصر البخاري» (١ / ٥٧).

٤٧١ - (أَبَى اللهُ أَنْ يَجْعَلَ للبلاءِ سُلطاناً على بدَنِ عبدِهِ المؤمِنِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ٧٩ - ٨٠) من طريق **القاسم بن إبراهيم بن أحمد الملطي عن أبي أمية المبارك بن عبدالله** عن مالك عن ابن شهاب عن أنس مرفوعاً.

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن أنس، **فقال شارحه** المناوي:

«وفيه القاسم بن إبراهيم الملطي؛ كذاب، **لا يطاق! قال فيه** «اللسان»: له

عجائب من الأباطيل».

قلت: فكيف أورد السيوطي حديثه في «الجامع»، وقد ادَّعى أنه صانه عما تفرَّد به كذاب أو وضاع؟! ولا سيما وهٰذا الحديث ظاهر البطلان! فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال:

«أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، والمؤمن يُبْتَلى على قدرِ دينِهِ»(١).

ومن الغريب أن السيوطي نفسه قد حكم عليه بالوضع؛ إذ أورده في «ذيل الموضوعات» (ص ١٨٩) من رواية الديلمي نفسه. وقال السيوطي:

«قال الخطيب: الملطي كذاب يضع الحديث، روى عن أبي أمية عن مالك عجائب من الأباطيل. وقال غيره: أبو أمية المبارك أحد المجهولين».

قلت: وهو مع ذٰلك مجسم ضال، فانظر التعليق على الحديث الآتي برقم (٤٧٦).

٤٧٢ - (الدَّيْنُ شَيْنُ الدِّينِ).

موضوع. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٤ / ١) عن **عبدالله بن شبيب** قال: نا سعيد بن منصور قال: نا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن مالك بن يخامر عن أبيه عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

قلت: ابن شبيب هٰذا اتهمه ابن خراش بأنه يسرق الأحاديث الموضوعة عن الكذابين، وأنا لا أشك أن هٰذا الحديث منها، فقد صح أن النبي ﷺ وزوجه وغيرهما استدانوا غير مرة، فهل شانهم ذٰلك؟!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في «المعرفة» عن مالك بن يخامر والقضاعي عن معاذ.

---

(١) انظر تخريجه في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ١٤٣).

فتعقبه المناوي بأن الأول مرسل، وفيه عبدالله بن شبيب الربعي، قال في «الميزان»:

«أخباريٌ علاَّمة، لكنه واهٍ، وقال الحاكم: ذاهب الحديث. وبالغ فضلك، فقال: يحل ضرب عنقه. وقال ابن حبان: يقلب الأخبار».

ثم ساق له هٰذا الخبر.

قال المناوي:

«وفي إسناد القضاعي إسماعيل بن عياش، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: مختلف فيه، وليس بالقوي».

قلت: هٰذا يوهم أن ابن شبيب ليس في «مسند القضاعي»، وليس كذٰلك، فتنبه.

ثم رأيت الإمام أحمد رواه في «الزهد» (١٣ / ١١ / ١) من طريق سريج بن يونس قال: ثنا ابن عياش به. إلا أنه أوقفه على معاذ، وسنده صحيح، فثبت أن رفعه باطل، تفرد برفعه عبدالله بن شبيب، وهو متهم.

نعم؛ قد تابعه أبو قتادة، فرواه عن صفوان بن عمرو به، لكنه لم يذكر معاذاً في سنده، فقد أرسله.

رواه ابن منده في «المعرفة» (٢ / ١٥٧ / ٢)، والديلمي في «مسنده» (٢ / ١٥١) من طريق أبي نعيم. لكنه رواه عن أبي الشيخ معلقاً: حدثنا **عبدالله بن محمد**: حدثنا سلمة: حدثنا أبو اليمان: حدثنا صفوان بن عمرو به موصولاً؛ مثل رواية ابن شبيب، إلا أنه لم يذكر لفظه.

وسلمة؛ الظاهر أنه ابن شبيب النيسابوري الثقة.

وعبدالله بن محمد هو أبو مسعود العسكري؛ ترجمه أبو الشيخ في «طبقاته» (٤٠٧ / ٥٦٦)، وأبو نعيم في «أخباره» (٢ / ٧٣ ـ ٧٤)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا

تعديلاً، فالظاهر أنه هو علة هٰذه المتابعة، والله أعلم.

فلا تفيد هٰذه المتابعة مع المخالفة، ولا سيما والمتابع أبو قتادة، واسمه عبدالله ابن واقد؛ متروك؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، فالتهمة محصورة فيه وفي ابن شبيب، وأما إسماعيل بن عياش فهو بريء منها، وهو ثقة في روايته عن الشاميين، وهٰذه منها، وقد رواه عنه ابن يونس موقوفاً كما سبق، وهو الصواب.

ومثل هٰذا الحديث في البطلان الحديث الآتي:

٤٧٣ - (الـدَّينُ رايـةُ اللهِ في الأرضِ ، فإذا أرادَ الله أنْ يُذِلَّ عبداً وضَعَهُ في عُنُقِهِ).

موضوع. أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد المنتقاة» (١٣ / ٩٣ / ٢)، والحاكم (٢ / ٢٤)، والديلمي (٢ / ١٥٠) من طريق **بشر بن عبيد الدارسي**: ثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال:

«صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهٰذا خطأ فاحش؛ لأن بشراً هٰذا ليس من رجال مسلم، ولا أخرج له أحد الستة، ثم هو متهم، ولذٰلك تعقبه المنذري في «الترغيب» (٣ / ٣٢)، والذهبي في «التلخيص»، فقالا:

«بل فيه بشر بن عبيد الدارسي؛ واهٍ».

قال المناوي:

«فـالصحة من أين؟ قال فيه ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة، بيِّن الضعف جداً».

وقد ساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث، ثم قال:

«إنها غير صحيحة، والله المستعان».

ثم ساق له آخر، وقال:

«إنه موضوع».

ولست أشك في أن هٰذا الحديث موضوع؛ لما ذكرته في الحديث الذي قبله.

ومثله:

٤٧٤ - (الدَّيْنُ يُنْقِصُ من الدِّينِ والحَسَبِ).

موضوع. أخرجه الديلمي (٢ / ١٥٢) من طريق أبي الشيخ بسنده عن **الحكم ابن عبدالله الأيْلي** عن القاسم عن عائشة مرفوعاً.

وعزاه في «الجامع» للديلمي، وتعقبه شارحه المناوي بقوله:

«وفيه الحكم بن عبدالله الأيْلي؛ قال الذهبي في «الضعفاء»: متروك، متهم بالوضع. ورواه عنها أيضاً أبو الشيخ، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه للأصل لكان أولى».

٤٧٥ - (السُّلطانُ ظِلُّ اللهِ في أَرْضِهِ، مَنْ نَصَحَهُ؛ هُدِيَ، ومَن غَشَّهُ؛ ضَلَّ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في كتاب «فضيلة العادلين» (ورقة ٢٢٦ وجه ١ من مجموع ٦٠ - ظاهرية دمشق) من طريق **يحيى بن ميمون**: ثنا حماد بن سلمة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن طريق **داود بن المحبر** قال: ثنا عقبة بن عبدالله عن قتادة عن أنس مرفوعاً نحوه.

قلت: وهٰذان إسنادان موضوعان:

في الأول: يحيى بن ميمون، وهو ابن عطاء البصري؛ قال الدارقطني وغيره:

«متروك».

وقال الفلاس وغيره:

«كان كذاباً».

وفي الآخـر: داود بن المحبر، وهو متهم أيضاً، وقد تقدم، ومن طريقه رواه العقيلي في «الضعفاء» (**٣٥٨**)، وقال:

«**عقبة** مجهول بالنقل، وحديثه منكر غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به، ولا يتابعه إلا نحوه في الضعف».

وذكره في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «الشعب» عن أنس، وتعقبه المناوي بقوله:

«وفيه **محمد بن يونس القرشي** وهو الكديمي الحافظ، اتَّهمه ابن عدي بوضع الحديث، وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات. قال الذهبي في «الضعفاء» عقبه: قلت: انكشف عندي حاله».

قلت: ومن طريقه أخرجه أبو سعد عبدالرحمن بن حمدان في جزء من «أماليه» (**١٥١ / ٢**) قال: أخبرنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي: أخبرنا عقبة بن عبدالله الرفاعي: أخبرنا قتادة عن أنس. وكذلك هو في «الشعب» (**٦/ ١٩ /٧٣٧٦**) موقوف.

٤٧٦ - (مَنْ قَرَأَ رُبُعَ القرآنِ؛ فقدْ أوتِيَ رُبُعَ النُّبُوَّةِ، ومَن قرأ ثُلُثَ القرآنِ؛ فقد أوتِيَ ثُلُثَ النُّبُوَّةِ، ومَن قرأ ثُلُثَي القرآنِ؛ فقدْ أوتِيَ ثُلُثَي النُّبُوَّةِ، ومَنْ قرأ القرآنَ؛ فقد أوتِيَ النُّبُوَّةَ).

موضـوع. رواه أبـو بكـر الآجري في «آداب حملة القرآن» (ورقة **١٣٥** من مجموع **٦٦** - ظاهرية دمشق) من طريق مسلمة **بن علي** عن زيد بن واقد عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

قلت: مسلمة بن علي متهم، وقد سبق مراراً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٥٢)؛ دون جملة الربع، وقال:

«لا يصح، **بشر** (يعني: ابن نمير) متروك، وقال يحيى بن سعيد: كذاب».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣٤٣) بما لا طائل تحته كعادته! فقال:

«أخرجه ابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء»، والبيهقي في «شعب الإيمان»، وبشر من رجال ابن ماجه».

قلت: فكان ماذا؟! وابن ماجه معروف بتخريجه للكذابين، وقد مضى قريباً حديث أخرجه ابن ماجه من طريق رجل قال فيه الإمام أحمد:

«كان من الكذابين الكبار»!

ثم ساق له السيوطي شاهداً من حديث ابن عمر، وفيه **قاسم بن إبراهيم الملطي**؛ قال السيوطي:

«ليس بثقة».

قلت: فما الفائدة من سياق حديثه إذن؟! وقد قال فيه الدارقطني:

«كذاب».

وقال الذهبي:

«أتى بطامَّة لا تُطاق».

ثم ساق له حديثاً مرفوعاً فيه أن النبي ﷺ رأى ربه ليلة الإسراء، وأنه رأى منه كل شيء، حتى التاج! قاتله الله ما أجرأه على الله! ثم قال الذهبي:

«وأطم منه...».

فذكر هٰذا الحديث، ثم قال:

«وهٰذا باطل وضلال كالذي قبله».

قلت: ومن هٰذا وأمثاله يتبين لك الفرق بين الذهبي والسيوطي.

ثم ذكر السيوطي شاهداً آخر من طريق تمام بن نجيح عن الحسن مرفوعاً.

وقد سكت عليه السيوطي، وهٰذا من مساوئه، فإنه مع إرساله؛ فيه تمام؛ قال ابن حبان:

«روى أشياء موضوعة عن الثقات، كأنه المتعمد لها».

٤٧٧ - (كَثْرَةُ الحَجِّ والعُمْرَةِ تَمْنَعُ العَيْلَةَ).

موضوع. رواه المحاملي في الجزء السادس من «الأمالي» (وجه **١** ورقة **٢٧٨** من المجموع **٦٣** - ظاهرية دمشق)؛ قال: حدثنا **عبدالله بن شبيب** قال: حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثني فليح بن سليمان عن **خالد بن إياس** عن مساور بن عبدالرحمن عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أم سلمة مرفوعاً.

قلت: عبدالله بن شبيب متهم؛ كما تقدم قريباً.

وخالد بن إياس كذٰلك؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (**١ / ٢٧٩**):

«يروي الموضوعات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها، لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال الحاكم:

«روى عن ابن المنكدر وهشام بن عروة والمقبري أحاديث موضوعة».

وكذا قال أبو سعيد النقاش، وضعفه سائر الأئمة.

إذا عرفت هٰذا؛ فقد أخطأ السيوطي حين أورد الحديث في «الجامع الصغير» من هٰذا الوجه، وتعقبه المناوي بنحو ما ذكرنا.

٤٧٨ - (لا يَرْكَبُ البحرَ إلا حاجٌّ، أو مُعْتَمِرٌ، أو غازٍ في سبيلِ اللهِ، فإنَّ تحتَ البَحْرِ ناراً، وتحْتَ النَّارِ بحراً).

منكر. أخرجه أبو داود (١ / ٣٨٩)، والخطيب في «التلخيص» (٧٨ / ١)، وعنه البيهقي (٤ / ٣٣٤) من طريق بشر **أبي عبدالله** عن بشير بن مسلم عن عبدالله ابن عمرو مرفوعاً، وقال الخطيب:

«قال أحمد: حديث غريب».

قلت: وهٰذا سند ضعيف، فيه جهالة واضطراب.

أما الجهالة؛ فقال الحافظ في ترجمة بشر وبشير من التقريب:

«مجهولان».

ونحوه في «الميزان».

نعم؛ تابعه مطرف بن طريف عن بشير بن مسلم عند البخاري في «التاريخ» (١ / ٢ / ١٠٤)، وأبي عثمان النُّجيرمي في «الفوائد» (٢ / ٥ / ١)، لكنه لم يسلم من جهالة بشير، ولذٰلك قال البخاري عقبه:

«ولم يصح حديثه».

وأما الاضطراب؛ فقد بينه المنذري في «مختصر السنن» (٣ / ٣٥٩)، فقال:

«في الحديث اضطراب، روي عن بشير هٰكذا، وروي عنه أنه بلغه عن عبدالله ابن عمرو، وروي عنه عن رجل عن عبدالله بن عمرو، وقيل غير ذٰلك.

وذكره البخاري في «تاريخه»، وذكر له هٰذا الحديث، وذكر اضطرابه، وقال:

لم يصح حديثه. وقال الخطابي: وقد ضعفوا إسناد هٰذا الحديث».

قلت: وقال ابن الملقن في «الخلاصة» (٧٣ / ١):

«وهو ضعيف باتفاق الأئمة؛ قال البخاري: ليس بصحيح. وقال أحمد: غريب. وقال أبو داود: رواته مجهولون. وقال الخطابي: ضعفوا إسناده. وقال صاحب الإمام: اختلف في إسناده».

وقال عبدالحق (٢٠٧ / ٢):

«قال أبو داود: هٰذا حديث ضعيف جداً، بشر أبو عبدالله وبشير مجهولان».

ولا يقويه أنه روي الشطر الأول منه من حديث أبي بكر بلفظ:

٤٧٩ - (لا يَرْكَبُ البحْرَ إلا غازٍ أو حاجٌّ أو مُعْتَمِرٌ).

منكر. أخرجه الحارث بن أبي أسامة (ص ٩٠ - من زوائده): حدثنا **الخليل بن زكريا**: ثنا حبيب بن الشهيد عن الحسن بن أبي الحسن عنه مرفوعاً.

قلت: فهٰذا لا يقوي الحديث الذي قبله؛ لأن إسناده ضعيف جداً من أجل الخليل هٰذا؛ قال ابن السكن:

«حدث عن ابن عون وحبيب بن الشهيد أحاديث مناكير، لم يروها غيره».

وقال العقيلي:

«يحدث عن الثقات بالبواطيل».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«إنه متروك».

قلت: ولا يخفى ما في هٰذا الحديث من المنع من ركوب البحر في سبيل طلب العلم، والتجارة، ونحو ذٰلك من المصالح التي لا يعقل أن يصد الشارع الحكيم

الناس عن تحصيلها بسبب مظنون ألا وهو الغرق في البحر، كيف والله تعالى يمتن على عباده بأنه خلق لهم السفن، وسهل لهم ركوب البحر بها. . . فقال:

﴿وآيَةٌ لهُم أنَّـا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُم في الفُلْكِ المَشْحونِ . وخَلَقْنا لهُم مِن مِثْلِهِ ما يَرْكَبـونَ﴾[1]، أي: السفن، على القول الصحيح الذي رجحه القرطبي، وابن كثير، وابن القيم، وغيرهم.

ففي هٰذا دليل على ضعف هٰذا الحديث، وكونه منكراً، والله أعلم.

ويؤيد هٰذا قوله ﷺ:

«المائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيد، والغرق له أجر شهيدَيْن».

رواه أبو داود والبيهقي عن أم حرام رضي الله عنها بسند حسن، وهو مخرج في «الإرواء» (١١٩٤).

ففيه حض على ركوب البحر حضاً مطلقاً غير مقيد بغزو ونحوه.

وفيه دليل على أن الحـج لا يسقط بكون البحر بينه وبين مكة، وهو مذهب الحنابلة، وأحد قولي الشافعي، وقال في قوله الآخر: يسقط. واحتج له بعضهم بهٰذا الحديث المنكر؛ كما في «التحقيق» لابن الجوزي (٢ / ٧٣ - ٧٤)، وذٰلك من آثار الأحاديث الضعيفة!

٤٨٠ - (مَنْ صامَ يومَ الأربِعـاءِ والخَميسِ ؛ كُتِبَ لهُ بَراءَةٌ مِن النَّارِ).

ضعيف جداً. رواه أبـو يعلى عن ابن عبـاس مرفوعاً، وضعفه المنذري في «الترغيب» (٢ / ٨٦)، وبين السبب الهيثمي، فقال (٣ / ١٩٨):

---

(١) يٓس: ٤١ - ٤٢.

«وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف».

ثم وقفت على إسناده، فوجدت فيه ثلاثة علل أخرى:

ضعف راوٍ آخر.

وعنعنة بقية.

واضطراب ابن أبي مريم في إسناده.

وتفصيل ذٰلك سيأتي برقم (٥٠٢١).

٤٨١ - (أكلُ الشَّمَرِ أمانٌ من القُولَنْجِ).

موضوع. رواه أبو نعيم الأصبهاني في «الطب» (ق ١٣٩ / ١) من طريق أبي نصر أحمد بن محمد: ثنا موسى بن إبراهيم عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهٰذا موضوع، وعلته إبراهيم بن أبي يحيى، وهو الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني، وهو كذاب، صرح بتكذيبه جماعات من الأئمة؛ منهم: يحيى بن سعيد، وابن معين، وابن المديني، وابن حبان، وغيرهم، ومع هٰذا؛ فقد روى عنه الشافعي، واحتج به، وقد أنكر ذٰلك عليه إسحاق بن راهويه؛ كما رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ١٧٨)، وقد قال ابن أبي حاتم في مكان آخر منه (٢٢٣):

«لم يتبين للشافعي أنه كان يكذب».

وقال البزار:

«كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل، فيضع لها إسناداً، وكان قدرياً، وهو من أستاذي الشافعي، وعَزَّ علينا».

قلت: واللذان دونه لم أعرفهما، وصالح مولى التوأمة؛ ضعيف.

ثم بدا لي أنه يحتمل أن يكون موسى بن إبراهيم هو أبو عمران المروزي، فإن يكن هو؛ فهو متهم أيضاً.

٤٨٢ - (غَسْلُ القَدَمَيْنِ بالماءِ البارِدِ بعدَ الخُرُوجِ مِن الحَمَّامِ أمانٌ مِن الصُّداعِ).

موضوع. أبو نعيم في «الطب» من طريق أبي نصر أحمد بن محمد بإسناد الحديث المذكور قبله. وقد علمت أنه موضوع.

وهٰذا الحديث والذي قبله مما شانَ بهِ السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، ولم يتكلم عليهما شارحه المناوي بشيء، فكأنه لم يقف على إسنادهما.

٤٨٣ - (إنَّ الله يُحِبُّ كُلَّ قلبٍ حزينٍ).

ضعيف. رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الهم والحزن» (ورقة ٢ وجه ١ من مخطوط الظاهرية ٧٦ مجموع)، وابن عدي (٣٧ / ٢)، والقضاعي (٨٩ / ٢)، وابن عساكر (١٣ / ٢٠٥ / ٢) من طريق **أبي بكر بن أبي مريم** عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء مرفوعاً.

ومن هٰذا الوجه أخرجه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٣٠٣ / ٢)، والحاكم (٤ / ٣١٥)، وأبو نعيم (٦ / ٩٠) من طريق الطبراني. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: مع ضعف أبي بكر، منقطع».

يعني بالانقطاع ما بين ضمرة وأبي الدرداء، فإن بين وفاتيهما نحو مئة سنة.

وأبـو بكـر بن أبي مريم ضعيف جداً. ومن هٰذا تعلم أن قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٠٩ ـ ٣١٠):

«رواه البزار، والطبراني، وإسنادهما حسن».

غير حسن؛ لأن مداره عند الطبراني على أبي بكر هٰذا كما عرفت، وكذٰلك عند البزار فيما يظهر، وإلا لفرق الهيثمي بين إسناديهما؛ كما هي عادته.

وقد ضعف أبا بكر هٰذا الهيثميُّ نفسه في حديث آخر تقدم قريباً (٤٨٠).

ورواه المعافى بن عمران في «الزهد» (٢٥٨ / ٢) عن إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع وغيره أنه مكتوب في التوراة أو النبي ﷺ قال: فذكره.

وهٰذا مع التردد في رفعه معضل ضعيف جداً.

ثم تبين من «كشف الأستار» (٤ / ٢٤٠ / ٣٦٢٤) أن البزار رواه من طريق عبدالله بن صالح: حدثني **معاوية بن صالح** عن ضمرة بن حبيب به. فليس فيه إلا الانقطاع، لكن ابن صالح فيه ضعف.

٤٨٤ ـ (إنَّ مِن المُثْلَةِ أنْ يَنْذُرَ الرَّجُلُ أنْ يَحُجَّ ماشياً، فمَنْ نَذَرَ أنْ يَحُجَّ ماشياً؛ فلْيَهْدِ هدياً ويركَبْ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٠٥)، وأحمد (٤ / ٤٢٩) من طريق **صالح ابن رستم أبي عامر الخزاز**: حدثني كثير بن شنظير عن **الحسن** عن عمران بن حصين مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وأقره الذهبي، ثم الزيلعي في «نصب الراية» (٣ / ٣٠٥)، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية» (٢٤٢).

وهٰـذا الذي حملني على إيراده كيلا يغتر بذٰلك من لا علم عنده، فإن لهٰذا الإسناد علتين:

الأولى: ضعف أبي عامر هٰذا؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، كثير الخطأ».

والأخرى: عنعنة الحسن، وهو البصري، وكان مدلساً.

وقد روى أحمد وغيره من طرق عن الحسن عن عمران النهي عن المثلة، وليس فيه هٰذا الذي رواه أبو عامر، فدل على ضعفه.

وكـذٰلك جاءت أحاديث كثيرة في أمر من نذر الحج ماشياً أن يركب ويهدي هدياً، وليس في شيء منها أن نذر الحج ماشياً من المثلة. راجع «نيل الأوطار» (٨ / ٢٠٤ ـ ٢٠٧).

٤٨٥ ـ (مَن خافَ اللهَ خَوَّفَ اللهُ منهُ كُلَّ شيءٍ، ومَنْ لَمْ يَخَفِ اللهَ؛ خَوَّفَهُ اللهُ مِن كُلِّ شيءٍ).

منكر. رواه القضاعي (٣٦ / ٢) من طريق عامر بن المبارك العلاف قال: نا سليمان بن عمرو عن إبراهيم بن أبي علقمة عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً.

قلت: وهٰذا سند ضعيف، لم أعرف أحداً من رجاله غير سليمان بن عمرو، وأظنـه سليمان بن أبي سليمان، واسمه فيروز، ويقال: عمرو أبو إسحاق الشيباني مولاهـم الكوفي، وهو ثقة.

ثم تكشفت لي ـ والحمد لله ـ علة الحديث، فقد رجعت إلى ترجمة إبراهيم ابن أبي عبلة من «تهذيب الكمال»، فوجدته قد ذكر في الرواة عنه سليمان بن وهب، فألقي في النفس: العلة سليمان بن عمرو هٰذا، فرجعت إلى «اللسان»، فوجدت فيه

ما نصه:

«سليمان بن وهب النخعي، أخرج أبو الفضل بن طاهر في الكلام على أحاديث الشهاب من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سليمان بن وهب عن إبراهيم بن أبي عبلة عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء رضي الله عنه رفعه: فذكر حديثاً. . .

قال ابن طاهر: سليمان بن وهب هو النخعي، ووهب جده، وهو سليمان بن عمرو، وقد تقدم».

قلت: فتبين لي أن سليمان بن عمرو هٰذا هو النخعي، وهو كذاب وضاع مشهور بذٰلك، وقد تقدمت له أحاديث، فراجع «فهرست الرواة» في آخر المجلد.

ولعل من التساهل أيضاً قول السخاوي في «المقاصد» بعد أن ذكره من حديث واثلة والحسين بن علي وابن مسعود:

«وفي الباب عن علي، وبعضها يقوي بعضاً».

وذٰلك لأن حديث واثلة وابن مسعود لا يجوز الاستشهاد بها؛ لشدة ضعفها، وحديث الحسين وعلي لم يذكر من حال إسنادهما ما يمكن أن يقوّى أحدهما بالآخر!

والحديث ذكره المنذري في «الترغيب» (٤ / ١٤١) من رواية أبي الشيخ في «الثواب»، ثم قال:

«ورفعه منكر».

وكذٰلك ذكره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٢٨)، وزاد:

«وللعقيلي في «الضعفاء» نحوه من حديث أبي هريرة، وكلاهما منكر».

قلت: فيه تساهل واضح، فإن في إسناد هٰذا كذاباً أيضاً؛ كما سيأتي بيانه برقم (٤٥٤٤).

٤٨٦ - (ما مِنْ أهلِ بيتٍ يموتُ منهُم مَيِّتٌ فيَتَصَدَّقونَ عنهُ بعدَ موتِـهِ إلا أهداها لهُ جِبريلُ عليهِ السلامُ على طَبَقٍ نورٍ، ثم يقفُ على شفيـرِ القبرِ [فيقولُ: يا صاحِبَ القبرِ][1] العميقِ: هٰذهِ هديةٌ أهداها إليـكَ أهلُكَ فاقْبَلْهـا، فيـدخُلُ عليهِ، فيَفْرَحُ بها، ويَسْتَبْشِرُ، ويَحْزَنُ جيرانُهُ الذينَ لا يُهْدى إليهِم شيءٌ).

موضـوع. رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٩٥ / ٢ - من زوائد المعجمين): حدثنا محمد بن داود بن أسلم الصدفي: ثنا الحسن بن داود بن محمد المنكدري: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: سمعت أبا محمد الشامي يحدث أنه سمع أبا هريرة أنه سمع أنس بن مالك يقول. . . فذكره مرفوعاً، وقال:

«لا يُروى عن أنس إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسماعيل».

قلت: وهـو صدوق من رجـال الشيخين، وإنما آفة الحديث من شيخه أبي محمد الشامي؛ قال الذهبي:

«روى حديثاً عن بعض التابعين منكراً. قال الأزدي: كذاب».

وكذا في «اللسان».

وكأنهما أرادا بالحديث المنكر هٰذا.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٣٩):

«رواه الطبـراني في «الأوسط»، وفيه أبـو محمد الشامي؛ قال عنه الأزدي: كذاب».

---

(١) هٰذه الزيادة كانت ساقطة في الطبعة الأولى في «المجلة» تبعاً لـ «المجمع»، ثم استدركتُها من «مجمع البحرين في زوائد المعجمين».

٤٨٧ ـ (ما على أحدِكُم إذا أرادَ أنْ يَتَصَدَّقَ لله صدَقَةً تطوُّعاً أن يجْعَلَها عن والِدَيْهِ إذا كانا مُسْلِمَيْنِ، فيكونُ لوالِدَيْهِ أجرها، ولهُ مثلُ أجورِهِما بعد أنْ لا يَنْقُصَ من أجورِهِما شيءٌ).

ضعيف. رواه ابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (١ / ٥٤ / ١)، ومحمد بن سليمان الربعي في «جزء من حديثه» (٢١٢ / ٢)، وابن عساكر في «حديث أبي الفتوح عبدالخلاق» (ورقة ٢٣٦ / ١ من مجموع الظاهرية ٩٢) من طريق **عبدالحميد ابن حبيب**: نا الأوزاعي عن عَمْرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وهٰذا إسناد ضعيف؛ عبدالحميد بن حبيب هو كاتب الأوزاعي؛ قال البخاري وغيره:

«ليس بالقوي».

ورواه ابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (٢ / ٨٨ / ١ ـ ٢) عن **عباد بن كثير** عن عمرو بن شعيب به.

وعباد هٰذا متهم، فلا قيمة لمتابعته.

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٩٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط» بسند ضعيف، دون قوله: إذا كانا مسلمين».

وذكر الهيثمي (٣ / ١٣٩) أن في سند الطبراني خارجة بن مصعب الضبي؛ قال:

«وهو ضعيف».

٤٨٨ ـ (هُزُّوا غَرابيلَكُم، بارَكَ الله فيكُم).

لا أصل له. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢ / ١٩٦):

«وما يروونه عن النبي ﷺ؛ لما قدم إلى المدينة، خرجن بنات النجار بالدفوف،

وهن يقلن :

طلَعَ البَــدْرُ علينــا　　　من ثَنِيَّاتِ الـوَداعِ

إلى آخر الشعر. فقال لهن رسول الله ﷺ هٰذا الحديث؛ فمما لا يعرف عنه ﷺ.

وضرب الدف في الأفراح صحيح، فقد كان على عهده ﷺ».

٤٨٩ ـ (إذا اشْتَـدَّ كَلَبُ الجُوعِ ؛ فعَلَيْكَ برغيفٍ وجَرٍّ مِن ماءِ القَراحِ ، وقُلْ: على الدُّنيا وأهلِها مني الدَّمارُ).

موضوع. عزاه السيوطي في «الجامع» لابن عدي، والبيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة، وتعقبه الشارح المناوي بقوله:

«وفيه **الحسين بن عبدالغفار**؛ قال الدارقطني: متروك. والذهبي: متهم. وأبو يحيى الوقَّار؛ قال الذهبي: كذاب».

قلت: أبـو يحيى هٰذا اسمه زكريا بن يحيى؛ قال ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (١٤٨ / ١):

«يضع الحديث، وأخبرني بعض أصحابنا عن صالح جزرة أنه قال: حدثنا أبو يحيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار».

ثم قال ابن عدي:

«وله أحاديث موضوعات، كان يتهم الوقار بوضعها، والصالحون قد وسموا بهٰذا الاسم أن يرووا أحـاديث في فضائل الأعمال موضوعة بواطل، ويتهم جماعة منهم بوضعها».

وقال في ترجمة الحسين بن عبدالغفار (٩٨):

«حدث بأحاديث مناكير».

وتناقض المناوي، ففي «الفيض» أعله بما تقدم، وفي «التيسير» قال: «إسناده ضعيف»!

قلت: وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة ليس فيها متهم بالوضع، وهو الحديث الآتي عقب هٰذا، وليس فيه:

«وقل: علي الدنيا وأهلها مني الدمار».

وإنما فيه:

«وعلى الدنيا وأهلها الدمار».

فهٰذا إخبار، والأول إنشاء وأمر، ولا يخفى الفرق بينهما.

٤٩٠ - (يا أبا هُرَيْرَةَ! إذا اشتَدَّ الجوعُ؛ فعليكَ برغيفٍ وكوزٍ من ماءٍ، وعلى الدُّنيا وأهلِها الدَّمارُ).

ضعيف. أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (ورقة ١٤ / ١ - من مجموع الظاهرية ٨٢)، وأبو بكر بن السني في «كتاب القناعة» (ورقة ٢٣٧ / ١) من طريق **كثير بن واقد** (وقال أبو بكر: عيسى بن واقد البصري) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وكثير بن واقد، أو عيسى بن واقد؛ لم أجد من ذكره.

ورواه الديلمي (٤ / ٢٦٦) عنه، فسماه عيسى بن موسى! ولم أعرفه أيضاً.

وقد تابعه **الماضي بن محمد** عن محمد بن عمرو به، إلا أنه قال:

«. . . على الدنيا وأهلها مني الدمار»، أي: باللفظ الذي قبله.

أخرجه ابن السني، وابن عدي في ترجمة الماضي هٰذا (٦ / ٢٤٢٥)، وقال:

«مصري، منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ولا أعلم روى عنه غير ابن وهب».

وقال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٤٢) عن أبيه:

«لا أعرفه، والحديث الذي رواه باطل».

وهو منكر الحديث؛ كما قال ابن عدي.

وقد رُوي الحديث بإسناد موضوع، وبلفظ مغاير لهٰذا بعض الشيء، وهو الذي قبله.

٤٩١ - (نهى عن بيعٍ وشرطٍ).

ضعيف جداً. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الفتاوى» (١٨ / ٦٣):

«حديث باطل، ليس في شيء من كتب المسلمين، وإنما يروى في حكاية منقطعة».

وقال فيها أيضاً (٢٩ / ١٣٢)، وفي (٣ / ٣٢٦):

«يروى في حكاية عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك، ذكره جماعة من المصنفين في الفقه، ولا يوجد في شيء من دواوين الحديث، وقد أنكره أحمد وغيره من العلماء، ذكروا أنه لا يُعرف، وأن الأحاديث الصحيحة تعارضه.

وأجمع العلماء المعروفون من غير خلاف أعلمه أن اشتراط صفة في المبيع ونحوه، كاشتراط كون العبد كاتباً، أو صانعاً، أو اشتراط طول الثوب، أو قدر الأرض، ونحو ذٰلك؛ شرط صحيح»...

قلت: وقد أشكل هٰذا على بعض الطلبة في المدينة المنورة، فذكر ما أخرجه

الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٢٨) بأسانيد له عن **عبدالله بن أيوب بن زاذان الضرير** قال: ثنا **محمد بن سليمان الذهلي** قال: ثنا عبدالوارث بن سعيد قال:

قدمت مكة، فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسألت أبا حنيفة، فقلت: ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال: البيع باطل، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط باطل.

ثم أتيت ابن شبرمة، فسألته؟ فقال: البيع جائز، والشرط جائز.

فقلت: يا سبحان الله! ثلاثة من فقهاء العراق اختلفتم علي في مسألة واحدة!

فأتيت أبا حنيفة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالا؛ حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده **أن** النبي ﷺ **نهى عن** بيع وشرط؛ **البيع باطل، والشرط باطل**.

ثم أتيت ابن أبي ليلى، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالا؛ حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها. البيع جائز، والشرط **باطل**.

ثم أتيت ابن شبرمة، فأخبرته، فقال: ما أدري ما قالا؛ حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال:

بعت من النبي ﷺ ناقة، وشرط لي حملانها إلى المدينة. البيع جائز، والشرط جائز.

أقول: ولا إشكال في هٰذا؛ لأن السند مداره على ابن زاذان، وهو شديد الضعف؛ لقول الدارقطني فيه:

«متروك».

وشيخه الذهلي؛ لم أعرفه.

ومن هٰذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٢٦٤ / ٤٥٢١).

ثم لو صح السند بذٰلك إلى أبي حنيفة؛ لم يصح حديثه، لما هو معروف من حال أبي حنيفة رحمه الله في الحديث؛ كما سبق بيانه (ص ٥٣٦، ٦٢٥)، ولذٰلك استغرب حديثه هٰذا الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (٣ / ٢٠ - بشرحه سبل السلام)، وعزاه للطبراني أيضاً في «الأوسط»، واستغربه النووي أيضاً، وحق لهم ذٰلك، فالحديث محفوظ من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ:

«نهى رسول الله ﷺ عن شرطين في بيع...».

أخرجه أصحاب السنن، والطحاوي، وغيرهم، وهو مخرج في «الإرواء» (١٣٠٥).

فهٰذا هو أصل الحديث، وهم أبو حنيفة رحمه الله في روايته إن كان محفوظاً عنه. والله أعلم.

٤٩٢ - (سلوا الله عزَّ وجلَّ من فضلِهِ، فإنَّ الله يُحِبُّ أنْ يُسأَلَ، وأفضلُ العبادَةِ انتظارُ الفَرَجِ).

ضعيف جداً. رواه الترمذي (٤ / ٢٧٩)، وابن أبي الدنيا في «القناعة والتعفف» (ج١ ورقة ١٠٦ / ١ - من مجموع الظاهرية ٩٠)، وعبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٨٩ / ٢) من طريق **حماد بن واقد** قال: سمعت إسرائيل ابن يونس عن أبي إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هٰكذا روى حماد بن واقد هٰذا الحديث، وحماد ليس بالحافظ، وروى أبو نعيم هٰذا الحديث عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن رجل عن النبي ﷺ، وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح».

قلت: وحكيم بن جبير أشد ضعفاً من ابن واقد، فقد اتهمه الجوزجاني بالكذب، وإذا كان الأصح أن الحديث حديثه، فهو حديث ضعيف جداً.

والشطر الأخير من الحديث رواه البزار، والبيهقي في «الشعب»، والقضاعي من حديث أنس، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٤٧) بعد أن عزاه للأول:

«وفيه من لم أعرفه».

قلت: وهٰذا إعلال قاصر، فإن فيه **عنعنة بقية**، **وسليمان بن سلمة** (الأصل: شرحبيل)، وهو الخبائري، وهو كذاب، ومن طريقه أخرجه القضاعي (**١٢٨٣**) وغيره، وسيأتي تخريجه مبسطاً في «المجلد الرابع» (رقم **١٥٧٢**)، فراجعه إن شئت.

٤٩٣ - (نَهى أنْ يَرْكَبَ ثلاثةٌ على دابَّةٍ).

ضعيف. روي من حديث جابر: قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٠٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه سليمان بن داود الشاذكوني، وهو متروك».

قلت: لأنه كان يكذب؛ كما تقدم، وقد قال الطبراني عقبه (١ / ١١٤ / **٧٦٦٣**):

«تفرد به الشاذكوني».

قلت: وشيخه أبو أمية بن يعلى؛ ضعفه الدارقطني.

لكن روي الحديث بإسناد خير من هٰذا، فقال أبو بكر بن أبي شيبة في «كتاب الأدب» (١ / ١٥٣ / ١): حدثنا عبدالرحيم بن سليمان عن **إسماعيل** عن الحسن عن مهاجر بن قنفذ قال:

كنا نتحدث معه، إذ مرَّ ثلاثة على حمار، فقال للآخر منهم: انزل لعنك الله.

قال: فقيل له: أتلعن هٰذا الإنسـان؟! قال: فقال: قد نُهينا أن يركب الثلاثة على الدابة.

وإسماعيل؛ هو ابن مسلم البصري المكي، وهو ضعيف.

ثم روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن زاذان أنه قال (كذا)، رأى ثلاثة على بغل، فقال: لينزل أحدكم، فإن رسول الله ﷺ لعن الثالث.

وهٰـذا مرسل صحيح الإسناد؛ لأن زاذان ـ وهو أبو عبدالله الكندي ـ ثقة من رجال مسلم.

وقد صح ركوبه ﷺ على الدابة، وأمامه عبدالله بن جعفر، وخلفه الحسن أو الحسين. رواه مسلم، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٣١٢)، فإن صح النهي؛ حُمِل على الدابة التي لا تطيق، وذٰلك من باب الرفق بالحيوان، وقد صح في ذٰلك الكثير الطيب، انظر المجلد الأول من «الصحيحة».

٤٩٤ ـ (رُبَّ عابدٍ جاهِلٌ، وربَّ عالِمٍ فاجِرٌ، فاحْذَروا الجُهَّالَ من العُبَّادِ، والفُجَّارَ من العُلماءِ؛ فإنَّ أولٰئكَ فتنةُ الفُتناءِ).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (ورقة ٣٣ ـ ٣٤ ـ من مخطوطة ظاهرية دمشق، رقم ٣٦٤ ـ حديث)، ومن طريقه ابن عساكر في المجلس الرابع عشر في «ذم من لا يعمـل بعلمـه» (ورقة ٥٦ وجه ١ ـ ٢ من مجموع الظاهرية رقم ٧٧)، وفي «التاريخ» (٣ / ١٥٤ / ٢) من طريق بشر بن إبراهيم قال: ثنا ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان عن أبي أُمامة مرفوعاً. وقال ابن عساكر:

«تفرد به بشر هٰذا».

قلت: وهو وضاع.

وقال ابن عدي:

«إنه منكر الحديث عن الثقات والأئمة».

ثم ساق له أحاديث، وقال:

«إنها بواطيل، وضعها بشر».

قلت: وهٰذه أحدها.

ثم قال:

«وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات».

وقال ابن حبان:

«كان يضع الحديث».

ثم رواه ابن عدي (٤٠٠ / ١) في ترجمة محفوظ بن بحر عنه عن **عمر بن موسى** عن خالد بن معدان به؛ دون قوله: «فإن أولٰئك...»، وقال:

«منكر عن خالد بن معدان، والراوي عنه عمر بن موسى، ويقال له: ابن وجيه؛ ضعيف».

قلت: وهو ممن يضع الحديث؛ كما تقدم مراراً.

ومحفوظ هٰذا؛ قال أبو عروبة:

«كان يكذب».

لكن قال ابن عدي عقبه:

«وليس هٰذا من قبل محفوظ».

كأنه يشير إلى أن المتهم به هو ابن وجيه هٰذا، وبشر بن إبراهيم.

وهٰذا الحديث مما أورده السيوطي في كتابه «الجامع الصغير»، ومن عجيب أمره أنه ذكره من رواية ابن عدي الذي ساقه في ترجمة هٰذا الوضاع، ثم سكت السيوطي عن هٰذا كله!

٤٩٥ - (مَنْ حَجَّ مِن مَكَّةَ ماشياً حتى يَرْجِعَ إلى مَكَّةَ ؛ كَتَبَ الله لهُ بكُلِّ خَطْوَةٍ سبعَ مئةِ حسنةٍ ، كلُّ حسنةٍ مثلُ حسناتِ الحَرَمِ . قيلَ : وما حَسَناتُ الحَرَمِ ؟ قالَ : لكُلِّ حسنةٍ مائةُ ألفِ حسنةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٦٩ / ١)، وفي «الأوسط» (١ / ١١٢ / ٢)، والدولابي في «الكنى» (٢ / ١٣)، والحاكم (١ / ٤٦١)، والبيهقي (١٠ / ٧٨) من طريق **عيسى بن سوادة** عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن إسماعيل إلا عيسى» .

قلت : وهو ضعيف جداً ، وأما الحاكم ؛ فقال :

«صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«ليس بصحيح ، أخشى أن يكون كذباً ، وعيسى ؛ قال أبو حاتم : منكر الحديث» .

قلت : وتمام كلام أبي حاتم ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٢٧٧) :

«ضعيف . روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس عن النبي ﷺ حديثاً منكراً» .

قلت : كأنه يعني هٰذا . . .

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ١٠٨)، وقال :

«رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، والحاكم ؛ كلاهما من رواية عيسى بن سوادة ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد . وقال ابن خزيمة : إن صح الخبر ، فإن في القلب من عيسى بن سوادة شيئاً . قال الحافظ (المنذري) : قال البخاري : هو منكر

الحديث».

قلت: ففي قول البخاري هٰذا إشارة إلى اتهامه، وأنه لا تحل الرواية عنه؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً، وانظر الصفحة الآتية (٦٨٠)، وقد أفصح بذٰلك ابن معين، فقال فيه:

«كذاب، رأيته».

ثم وجدت له متابعاً، فقال أبو علي الهروي في الأول من الثاني من «الفوائد» (٩ / ٢): حدثنا **سليمان بن الفضل بن جبريل**: ثنا محمد بن سليمان: ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد به، إلا أنه أوقف الشطر الأخير منه على ابن عباس، وهو:

«بكل حسنة مائة ألف حسنة».

وهٰذا سند واهٍ، سليمان بن الفضل بن جبريل؛ لم أجد له ترجمة، ولعله الذي في «الكامل» لابن عدي (١٦١ / ١):

«سليمان بن الفضل عن ابن المبارك؛ قال ابن عدي: رأيت له غير حديث منكر».

وقال أيضاً:

«ليس بمستقيم الحديث».

والله أعلم.

٤٩٦ - (إنَّ للحاجِّ الرَّاكِبِ بكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطوها راحِلَتُه سبعينَ حسنَةً، والماشي بكُلِّ خطوةٍ يخطوها سبع مئةِ حسنَةٍ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣ / ١٦٥ / ٢)، والضياء في «المختارة» (٢٠٤ / ٢) من طريق **يحيى بن سليم عن محمد بن مسلم الطائفي** عن

إسماعيل بن أمية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، يحيى بن سليم ومحمد بن مسلم ضعفهما أحمد وغيره، وقد اضطرب أحدهما في إسناده، فمرة رواه هٰكذا.

ومرة قال: «إبراهيم بن ميسرة» بدل: «إسماعيل بن أمية».

أخرجه الأزرقي في «أخبار مكة» (ص ٢٥٤)، وكذا الضياء من طريق الطبراني، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٥٤).

ومرة قال: «إسماعيل بن إبراهيم».

رواه البزار (١١٢١ - زوائده).

ومرة أخرى أسقطه، فقال: «عن محمد بن مسلم الطائفي عن سعيد بن جبير».

ذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١ / ٢٧٩)، وقال:

«قال أبي: محمد بن مسلم عن سعيد بن جبير، مرسل، وهٰذا حديث يروى عن ابن سيش؛ رجل مجهول، وليس هٰذا بحديث صحيح».

ورواه ابن عدي (ق ٢٢٦ / ١) من طريق **عبدالله بن محمد القدامي**: ثنا محمد ابن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير به. ولفظه:

«من حج راكباً؛ كان له بكل خطوة حسنة، ومن حج ماشياً؛ كان له بكل خطوة سبعين حسنة من حسنات الحرم. قال: قلت: وما حسنات الحرم؟ قال: الحسنة بمئة ألف».

وقال:

«عبدالله بن محمد **القدامي**؛ عامة حديثه غير محفوظ، وهو ضعيف».

قلت: **وجملة القول**؛ أن الحديث ضعيف؛ لضعف راويه، واضطرابه في سنده ومتنه، وكيف يكون صحيحاً وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام حج راكباً، فلو كان

الحج ماشياً أفضل؛ لاختاره الله لنبيه ﷺ، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى أن الحج راكباً أفضل؛ كما ذكره النووي في «شرح مسلم»، وراجع رسالتي «حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه» (ص ١٦) من الطبعة الأولى، والتعليق (١٦) من طبعة المكتب الإسلامي.

وفي الحديث عند ابن أبي حاتم، وأبي نعيم زيادة في آخره تقدمت في الحديث الذي قبله.

وقد روي بإسناد آخر مختصراً أيضاً، وهو:

٤٩٧ - (للماشي أجْرُ سبعينَ حجةً، وللراكِبِ أجْرُ ثلاثين حجةً).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١١١ - ١١٢) عن محمد بن المحصن العكاشي: ثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن عبدالواحد بن قيس: سمعت أبا هريرة يقول:

«قدم على النبي ﷺ جماعة من مزينة، وجماعة من هذيل، وجماعة من جهينة، فقالوا: يا رسول الله! خرجنا إلى مكة مشاة، وقوم يخرجون ركباناً، فقال النبي ﷺ: . . . فذكره»، وقال:

«لم يروه عن إبراهيم إلا محمد».

قلت: وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم، نسب إلى جده الأعلى، وهو كذاب، وقد مضى غير مرة.

وقال الهيثمي (٣ / ٢٠٩):

«وهو متروك».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو الذي قبله.

٤٩٨ - (صائِمُ رمضانَ في السَّفَرِ كالمُفْطِرِ في الحَضَرِ).

منكر. رواه ابن ماجه (١ / ٥١١)، والهيثم بن كليب في «المسند» (٢٢ / ٢)، والضياء في «المختارة» (١ / ٣٠٥) من طريق **أسامة بن زيد** عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عبدالرحمن بن عوف مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: الانقطاع؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه كما في «الفتح».

الأخرى: أسامة بن زيد في حفظه ضعف، وقد خالفه الثقة، وهو ابن أبي ذئب، فرواه عن الزهري ابن شهاب به موقوفاً.

رواه النسائي (١ / ٣١٦)، والفريابي في «الصيام» (٤ / ٧٠ / ١) من طرق عنه، ولذٰلك قال البيهقي في «السنن» (٤ / ٢٤٤):

«وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع، وروي مرفوعاً، وإسناده ضعيف».

نعم؛ رواه **أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني** عن ابن أبي ذئب به مرفوعاً، لكن أبا قتادة هٰذا متروك، وفي الطريق إليه آخر ضعيف.

أخرجه الخطيب (١١ / ٣٨٣).

وقد رواه النسائي من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن ابن عوف عن أبيه موقوفاً أيضاً.

وإسناده صحيح.

فهٰذا يؤيد خطأ من رفعه عن عبدالرحمن بن عوف.

وقد ذكر الضياء أن الدارقطني أيضاً صحح وقفه على عبدالرحمن.

٤٩٩ - (الصَّبْرُ نصفُ الإيمانِ، واليَقينُ الإيمانُ كُلُّهُ).

منكر. رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٦ / ٢)، وتمام الرازي (٩ / ١٣٨ / ١)، وأبو الحسن الأزدي في «المجلس الأول من المجالس الخمسة» (١٦ - ١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٣٤)، والخطيب في «تاريخه» (١٣ / ٢٢٦)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٦٤)، والقضاعي في «مسنده» (٦ ب / ٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن **محمد بن خالد المخزومي** عن سفيان الثوري عن زبيد الأيامي عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال أبو نعيم والخطيب:

«تفرد به المخزومي عن سفيان بهٰذا الإسناد».

زاد ابن الجوزي:

«وهو مجروح».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»:

«قلت: له عن الثوري. . . مرفوعاً: اليقين الإيمان كله، وهٰذا المتن ذكره البخاري تعليقاً في كتاب الإيمان، ولم يقل فيه: قال النبي ﷺ».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«قال أبو علي النيسابوري: هٰذا حديث منكر؛ لا أصل له من حديث زبيد، ولا من حديث الثوري».

وقال في «الفتح» (١ / ٤١):

«هٰذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح، وبقيته: والصبر نصف الإيمان. وأخرجه أبو نعيم، والبيهقي في «الزهد» من حديثه، يعني: ابن مسعود، ولا يثبت رفعه».

قلت: ويعقوب بن حميد فيه ضعف من قبل حفظه، وبه أعل الحديث

المناوي، وهو قصور بين، ثم ذكر عن البيهقي أنه قال:

«المحفوظ عن ابن مسعود من قوله غير مرفوع».

وقال البيهقي في «الآداب» (ص ٤٠٤):

«والموقوف أصح».

٥٠٠ - (ليس بخَيْرِكُم مَنْ تَرَكَ دُنياهُ لآخِرَتِهِ، ولا آخِرَتَهُ لدُنياهُ؛ حتى يُصيبَ منهما جميعاً، فإنَّ الدُّنيا بلاغٌ إلى الآخرةِ).

باطل. رواه الخطيب في كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم» (ج ١٣ / ورقة ١٣٦ / ١) من طريق محمد بن هاشم البعلبكي: حدثني أبي هاشم بن سعيد عن **يزيد بن زياد البصري** - وكان يسكن صور - عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ومن هٰذا الوجه رواه ابن عساكر في «تاريخه» (١٨ / ١٤٣ / ١)، وزاد في آخره:

«ولا تكونوا كَلًّا على الناس».

ومن طريق ابن عساكر فقط أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، وذكر في كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢ / ٢٠١) أنه رواه الديلمي أيضاً من هٰذا الوجه.

قلت: وهٰذا سند ضعيف جداً، وآفته يزيد هٰذا، وهو الدمشقي، ويقال فيه: ابن أبي زياد، وهو متهم، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وكذا قال أبو حاتم، وقال مرة:

«ضعيف الحديث، كأن حديثه موضوع».

قلت: وقد جزم أبو حاتم في حديث آخر ليزيد هٰذا أنه موضوع، وسيأتي بعد حديثين، وقد اشتهر عن البخاري أنه قال:

«كل من قلت فيه: منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه».

نقله الذهبي في «الميزان» (١ / ٥).

فالحديث بهٰذا الإسناد واهٍ جداً.

وقد وهم الشيخ عبدالحي الكتاني في «التراتيب الإدارية»؛ حيث ذكر فيه (١ / ١٠) أن السيوطي صّحح حديث ابن عساكر هٰذا في «الحاوي»، وهٰذا خطأ فاحش، فلم يصححه السيوطي في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه من «الحاوي»، فإن كان صححه في مكان آخر منه ـ وهٰذا بعيد ـ فهو وهم من السيوطي نفسه رحمه الله، وكم له من مثل ذٰلك.

ثم رأيت الحديث قد رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٢٤ ـ ١٢٥) من طريق الوحاظي عن يزيد بن زياد الدمشقي به، وقال:

«وقال أبي: هٰذا حديث باطل».

ثم وجدت ليزيد متابعاً، فقال أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٩٧): حدثنا أبي: ثنا **محمد بن أحمد بن يزيد**: ثنا **أبو بكر محمد بن عيسى**: ثنا أبو اليمان الحكم ابن نافع: ثنا سعيد بن كثير عن حميد به.

وهٰذه متابعة قوية؛ فإن سعيد بن كثير هٰذا، وهو ابن عفير المصري؛ ثقة، من رجال الشيخين، ولكن في الطريق إليه من يسرق الحديث، وهو محمد بن أحمد بن يزيد، وهو السلمي؛ قال ابن عدي:

«يسرق الحديث».

ومثله شيخه محمد بن عيسى، وهو الطرسوسي؛ قال ابن عدي:

«وهو في عداد من يسرق الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه».

قلت: فهو أو السلمي آفة هٰذا السند، فلا يُفرح بهٰذه المتابعة.

والحديث في نسخة نبيط بن شريط الموضوعة (برقم ٢٢).

وقد رُوي موقوفاً.

أخرجه ابن شاهين في «الفوائد» (ورقة ١ / ٢)، وابن عساكر (٤ / ١٥٥ / ١) من طريق شمر بن عطية قال: قال حذيفة... فذكره نحوه موقوفاً.

وهٰذا إسناد منقطع بين شمر وحذيفة؛ لأن شمراً إنما يروي عن أبي وائل ونحوه من التابعين، لكن رواه المعافى بن عمران في «الزهد» (ق ٢٥٥ / ١)، والقاسم السرقسطي في «غريب الحديث» (٢ / ٥٩ / ١)، وابن عساكر عن محمد بن قيس عن عمرو بن مرة قال: قال حذيفة... فذكره نحوه.

بيد أنه يبدو أنه منقطع أيضاً بين عمرو وحذيفة.

وهٰذا الموقوف مع ضعفه أولى من المرفوع؛ لشدة ضعف إسناد المرفوع، ولقول الإمام أبي حاتم فيه:

«حديث باطل».

وقديماً قالوا:

إذا قالَتْ حَذامِ فَصَدِّقوها   فإنَّ القَوْلَ ما قالَتْ حَذامِ

وله طريق أخرى موضوعة بنحو هٰذا اللفظ، وهو أول حديث في المجلد الثاني.

انتهى المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة»، ويليه المجلد الثاني، وأوله:

٥٠١ - (خيرُكُمْ مَنْ لم يَتْرُكْ آخِرَتَهُ لدُنياهُ).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهارس

* الأبواب في هٰذا الفهرس مرتبة على الحروف، والأحاديث في كل باب مرتبة على الحروف أيضاً.

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

* هٰذه الأرقام الجانبية هي أرقام الصفحات.

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(كان)

(ل)

(م)

(ن)

٣ ـ فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية

الأبواب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة

٤ ـ الإيمان والتوحيد والدين

٥ ـ البيوع والكسب والزهد

٦ ـ التوبة والمواعظ والرقاق

٧ ـ الجنائز والمرض

٨ ـ الجهاد والسفر والغزو

٩ ـ الحج والزيارة

١٠ ـ الحدود والمعاملات

١١ ـ الزكاة والسخاء

١٢ ـ الزواج وتربية الأولاد وتحسين أسمائهم

١٣ ـ الصلاة والأذان

١٤ ـ الصيام

١٥ ـ الطب والعيادة

١٦ ـ الطهارة

١٧ ـ العلم

١٨ ـ الفتن وأشراط الساعة والبعث

١٩ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٠ ـ اللباس والزينة

٢١ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٢ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(أ)

* الأحاديث المشار إليها بـ (*) نقلت إلى «السلسلة الصحيحة».

٦ ـ الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف

٧ ـ الرواة المترجم لهم

(ب)

(خ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(و)

(ي)

٥٠١ — (خيركم من لم يترك آخرته لدنياه ، ولا دنياه لآخرته ، ولم يكن كلاًّ على الناس) .

موضوع . أخرجه أبوبكر الأزدي في « حديثه » (٥ / ١) وأبو محمد الضراب في « ذم الرياء » (٢٩٣ / ١) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٢٢١) عن نعيم بن سالم بن قنبر عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع ، نعيم بن سالم أورده هكذا في « اللسان » وقال :

« قال ابن القطان : « لا يعرف » قلت: تصحف عليه اسمه وإلا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث ، وأول اسمه ياء مثناة من تحت ، ثم غين ثم نون ، وسيأتي » .

ثم قال هناك في « يَغْنم بن سالم » :

« وقال أبو حاتم : ضعيف ، وقال ابن حبان : كان يضع على أنس ، وقال ابن يونس : حدث عن أنس فكذب » .

ومن طريقه رواه الديلمي أيضاً ، كما في « الحاوي » (٢ / ٢٠٢) للسيوطي و « فيض القدير » للمناوي .

وقد روي الحديث بإسناد آخر موضوع عن أنس وهو الذي قبله .

٥٠٢ — (كفى بالموت واعظاً ، وكفى باليقين غنىً ، وكفى بالعبادة شغلاً) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (٩٧ / ١) وابن بشران في « مجلس يوم الجمعة ١٧ ذي الحجة سنة ٤١٢ من الأمالي » (ورقة ٢٠٨ / ٢ من مجموع الظاهرية رقم ٨٧) وأبو الفتح الأزدي في « المواعظ » (٧ / ١) والقضاعي (١١٤ / ١) والقاسم بن عساكر في « تعزية المسلم » (٢ / ٢١٦ / ٢) وكذا أبو نعيم « في حديث الكديمي » (٣٥ / ٢) من طريق الربيع بن بدر عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً الربيع بن بدر متروك .

ثم إنه روي موقوفاً ، فقد أخرجه أحمد في « الزهد » (١٧٦) وابن أبي الدنيا في « كتاب اليقين » (رقم ٣١) بسند صحيح عن جعفر بن سليمان عن يونس قال : حدثني من سمع عمار بن ياسر يقول : فذكره موقوفاً غير مرفوع . وكذلك رواه نعيم بن حماد في « زوائد زهد ابن المبارك » (رقم ١٤٨) عن ابن مسعود موقوفاً وهو الصواب إن شاء الله .

٥٠٣ — (من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة — لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٣٤) والعقيلي في « الضعفاء » (٤٥٧) والبيهقي (٨/٢٢) من طريق يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« يزيد هذا قال البخاري : منكر الحديث » قال : « ولا يتابعه إلا مَن هو نحوه » وقال البيهقي : « ويزيد منكر الحديث » .

قلت : وأفاد البخاري بكلمته السابقة أنه لا تحل الرواية عنه فهو عنده متهم كما تقدم قبل حديثين وذكر الذهبي في ترجمته عن أبي حاتم أنه قال :

« هذا حديث باطل موضوع » . وأقره الذهبي وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٠٤) من حديث أبي هريرة وعمر وأبي سعيد ، وأعلها كلها ثم قال :

« قال أحمد : « ليس هذا الحديث بصحيح » ، وقال ابن حبان : هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات » .

قلت : وتعقبه السيوطي في « اللآلى » (٢ /١٨٧ — ١٨٨) بشواهد أوردها تقتضي أن الحديث ضعيف لا موضوع .

قلت : ومن شواهده ما أخرجه ابن لؤلؤ في « الفوائد المنتقاة » (٢١٨ / ٢) عن الأحوص عن أبي عون المري عن عروة بن الزبير مرفوعاً .

وهذا مع إرساله ضعيف ؛ فإن الأحوص — هو ابن حكيم — ضعيف الحفظ .

ومنها ما عند أبي نعيم في « أخبار أصبهان » (١ /١٥٢ ، ٢٦٤) من طريق داود بن المحبر عن ضمرة بن جويرية عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وابن المحبر كذاب لكن رواه ابن عساكر (٢ /٣٨٢ / ٢) وكذا البيهقي في « الشعب » كما في « اللآلي » من طريقين عن عبد الله بن حفص (وفي اللآلي : عبيد الله بن حفص بن مروان) عن سلمة [بن] العيار الفزاري عن الأوزاعي عن نافع به . ورجاله ثقات غير ابن حفص هذا فلم أجد له ترجمة .

ومنها ما عند أبي نعيم في « الحلية » (٥ /٧٤) عن حكيم بن نافع قال : ثنا خلف بن حوشب عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن المسيب قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره وقال : « غريب تفرد به حكيم » .

قلت : وهو ضعيف .

٥٠٤ — (نِعْمَ الطعام الزبيب ، يشد العصب ، و يذهب بالوصب ، ويطفىء الغضب ، ويطيب النكهة ، ويذهب بالبلغم ، ويصفي اللون ، وذكر خصالاً تمام العشرة لم يحفظها الراوي) .

موضوع . رواه ابن حبــان في «كتاب المجروحين » المعروف بـ « الضعفاء » (١ / ٣٢٤ — طبع الهند) وأبو نعيم في « الطب » (٩ / ١ نسخة الشيخ السفرجلاني) والخطيب في « التلخيص » (٣٦٠ / ٢) وابن عساكر (٧ / ١١٥ / ١) من طريق سعيد بن زَيّاد بن فائد بن زَيّاد بن أبــي هند قال : حدثني أبي زيّاد بن فائد عن أبيه فائد بن زيّاد عن أبيه عن أبي هند الداري قال :

« أهْدي إلى رسول الله ﷺ طبق من زبيب مغطى فكشف عنه رسول الله ﷺ ثم قــال :

« كلوا بسم الله ، نِعْم . . . »

قلت : وهذا موضوع ، سعيد هذا قال الأزدي :

« متروك » . وقــال ابن حبان عقبــه :

« لا أدري البلية ممن هي ؟ أمنه أومن أبيه أوجده ؟ لأن أباه وجده لا يعرف لهما روايةالا من حديث سعيد ، والشيخ اذا لم يروعنه ثقة فهومجهول لا يجوز الاحتجاج به ، لأن رواية الضعيــف لا يخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة ، لأن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيــان » .

قلت : وفي تعليله الأخير ، إشارة قوية إلى أن مذهبه أنه لا يجوزالعمل بالحديث الضعيف ، لأنه في حكم ما لم يرومن الحديث ، وهوتعليل قوي جداً فتأمل .

وساق له الذهبـي حديثاً آخر وهو :

٥٠٥ — (قال الله تبارك وتعالى : من لم يرضَ بقضائــي ، ويصبر على بلائــي ، فليلتمس رباً سوائي) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٢٤) والطبرانــي فــي « الكبيــر » وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١/٣٧٦) والخطيب في « التلخيص » (٢/٣٩) وابن عساكر (٧/١١٥/١ . ١٢/٢٦٧/١ ، ١٥/٣٠٤/١) من طريق سعيد بن زيّاد بالاسنــاد المذكور في الحديث الذي قبله .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٧/٢٠٧) :

« وفيه سعيد بن زيّاد بن هند وهومتروك » . وقال العراقــي (٣/٢٩٦) :

« وإسناده ضعيف » .

وهذا قصور أوتساهل أولعل في نسختنا من « تخريج الإحياء » سقط ، فقد نقل المنــاوي عنه أنه قــال :

« **ضعيف جداً** » وهذا أقرب .

وقد روي الحديث بإسناد آخر لعله خير من هذا وهــو :

٥٠٦ — (من لم يرض بقضاء الله ، ويؤمن بقدر الله ، فليلتمس إلهاً غير الله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ١٨٧) وكذا في « الأوسط » ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٨) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٢٧) من طريق سهيل بن عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن خالد إلا سهيل » .

قلت : ويقال فيه : سهيل بن أبي حزم . وهو ضعيف عند الجمهور ، وقال ابن حبان (١ / ٣٤٩) :

« ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات » .

وللحديث طريق أخرى تقدم قبله ، وثالث لعله يأتي إن شاء الله .

٥٠٧ — (إذا كان يوم القيامة أنبت الله لطائفة من أمتي أجنحة فيطيرون من قبورهم إلى الجنان ، يسرحون فيها ويتنعمون فيها كيف شاءوا ، فتقول لهم الملائكة : هل رأيتم الحساب ؟ فيقولون : ما رأينا حساباً . فتقول لهم : هل جُزْتم الصراط ؟ فيقولون : ما رأينا صراطاً . فتقول لهم : هل رأيتم جهنم ؟ فيقولون : ما رأينا شيئاً . فتقول لهم الملائكة : من أمة من أنتم ؟ فيقولون : من أمة محمد ﷺ . فتقول : ناشدناكم الله حدثونا ما كانت أعمالكم في الدنيا ؟ فيقولون : خصلتان كانتا فينا فبلغنا هذه المنزلة بفضل رحمة الله . فيقولون : وما هما ؟ فيقولون : كنا إذا خلونا نستحي أن نعصيه ، ونرضى باليسير مما قسم لنا ، فتقول الملائكة : يحق لكم هذا) .

موضوع . أورده الغزالي في « الإحياء » (٣ / ٢٩٥) فقال مخرجه العراقي :

« رواه ابن حبان في « الضعفاء » وأبو عبد الرحمن السلمي من حديث أنس مع اختلاف . وفيه حميد بن علي القيسي ساقط هالك . والحديث منكر مخالف للقرآن وللأحاديث الصحيحة في الورود وغيره » .

قلت : اتهمه ابن حبان (١ / ٢٥٩) باحاديث ساقها له . هذا أحدها .

٥٠٨ — (إن الله يحب أنْ تُقْبَلَ رُخصُه ، كما يحب العبد

مغفرةَ ربـه) .

باطل بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسـط » (١ / ١٠٤ / ١ — ٢ زوائد المعجمين) : حدثنا الفضل بن العباس : ثنا إسماعيل بن عيسى العطار : ثنا عمرو بن عبد الجبار : ثنا عبد الله بن يزيد بن آدم عن أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك مرفوعاً بـه . وقـال :

« لا يروى عن هؤلاء الأربعة إلا بهذا الاسناد ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو ثقة كما قال الخطيب ، وانما الآفة من شيخه عمرو بن عبـد الجبـار ، قـال ابن عـدي :

« روى عن عمه مناكير » .

أو من شيخ شيخه عبد الله بن يزيد ، بل هو بالحمل عليه فيه أولى ، فقد قال أحمد :

« أحاديثه موضوعـة » . وقال الجوزجانـي :

« أحاديثه منكرة » . كما في « الميزان » للذهبي ، وقال في موضع آخر :

« ليس بثقة : تركه الأزدي وغيره ، وأتى بعجائب » .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ١٩٧) وقد ساق له حديثاً غير هذا :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : لا أعرفه . وهذا حديث باطل » .

قلت : وحديث الترجمة باطل أيضاً بهذا اللفظ ، فقد ورد من طرق بعضها صحيح بلفظ :

« إن الله يحب أن تؤتى رُخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيتُـه »

وفي رواية :

« . . . كما يحـب أن تؤتـى عزائمــه » .

ورد ذلك عن جماعة من الصحابة ، خرجت أحاديثهم وتتبعت طرقهـا وألفاظها في « إرواء الغليل » (٥٥٧) يسر الله طبعه .

٥٠٩ — (عليكم بالهندباء ، فإنه ما من يوم إلا وهو يقطر عليـه قطرة من قطر الجنة) .

موضوع . أبو نعيم في « الطب » : ثنا أبي : ثنا محمد بن أبي يحيى : ثنا صالح بن سهل : ثنا موسى بن معاذ : ثنا عمر بن يحيى بن أبي سلمة قال : حدثتني أم كلثوم بنت أبي سلمة عن ابن عباس مرفوعـا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . موسى بن معاذ وعمر بن يحيى ضعفهما الدارقطني ، وعمر بن يحيى أظنه الذي في إسناد الحديث الآتي بعد هذا بحديث وقد قال فيه أبو نعيم إنه « متـروك

الحديث » كما يأتـي.

ومَن دونهما لم أعرفهما . ولهذا قال السيوطـي فـي « اللآلي » :

« وهذا الإسناد كله تالف » .

وذكره أيضاً من حديث أنس وقال : إسناده كالذي قبله .

قلت : ومع هذا فقد ذهل السيوطي أو تساهل فأورد حديث ابن عباس هذا في « الجامـع الصغير » من رواية أبي نعيم ! وقال المناوي في شرحه :

« وفيه عمرو بن أبي سلمة ضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وهذا وهم منه رحمه الله فليس في إسناد الحديث عمرو هذا ، والظاهر أنه تصحف عليه أو على بعض النساخ اسم عمر بن يحيى بن أبي سلمة بعمرو بن أبي سلمة هذا . والله أعلم .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩٨) من حديث الحسين رضي الله عنه نحوه .

ورواه السهمي في « تاريخ جرجان » (ص ٦٤) عن الحسين بن علوان عن أبان بن أبـي عياش عن أنس مرفوعا .

وأبان متروك متهم بالكذب .

وابن علوان كذاب وضاع .

وجزم بوضعه ابن القيم كما نقله عنه الشيخ علي القاريء في « موضوعاته » (ص ١٠٧ ، ١٢٦) وأقـره .

٥١٠ — (عليكم بالقرع فإنه يزيد بالدماغ ، عليكم بالعدس فإنه قدس على لسان سبعين نبيا) .

موضوع . رواه أبو موسى المديني في جزء من « الأمالي » (٦٣ / ١) وأبو نعيم فـي « الطب » عن عمرو بن الحصين : ثنا محمد بن عبد الله بن علاثة عن ثور بن يزيد عن مكحول عن واثلة بـن الأسقع مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع ، عمرو بن حصين كذاب وشيخُهُ ابن علاثة ضعيف كما تقدم مرارا ، آخرها تحت الحديث (٤٢٥) .

ومن هذا الوجه رواه الطبرانـي في « الكبير » كما في « المجمع » (٥ / ٤٤) وأورده السيوطـي من روايته في « الجامع الصغير » فلم يوفق . كما سبـق التنبيه عليـه برقم (٤٠) ، والغرض هنـا الكلام على اللفظ الآخر ، وهـو :

« عليكم بالقرع ؛ فانه يزيد في العقل ، ويكثر الدماغ » .

عزاه السيوطي للبيهقي عن عطاء مرسلاً ، وتعقبه المناوي بقوله :

« إن مخلد بن قريش أورده في « اللسان » وقال : قال ابن حبان في « الثقات » : يخطئ » .

قلت : فان لم يكن في هذه الطريق إلا الإرسال فهوضعيف ، وإن كان القلب يميـل الى أن هذا المتن موضوع أيضا . والله أعلم .

ثم وقفت على إسناد الحديث عند البيهقي في « شعب الإيمان » (٢/١٩٨/٢ — مصورة المكتب الاسلامي) ، فاذا فيه علة أخرى ، فإنه رواه عن مخلد بن قريش : أنا عبد الرحمن بن دلهم عن عطاء مرسلاً مع الطرف الثاني من حديث الترجمة ، خلافاً لما يوهمه صنيع السيوطي من ذكره الطرف الأول منه فقط .

قلت : وابن دلهم لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال .

٥١١ — (قلوب بني آدم تلين في الشتاء وذلك لأن الله خلـق آدم من طين ، والطين يلين في الشتاء) .

موضوع . أخرجه أبونعيم في « الحلية » (٥ / ٢١٦) من طريق عمر بن يحيى : ثنا شعبة الحجاج عن ثوربن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً وقـال :

« تفرد برفعه عمر بن يحيى وهو متروك الحديث ، والصحيح من قول خالد » . وقال الذهبي في ترجمتـه :

« أتى بخبر شبه موضوع » ثم ساق له هذا الحديث ثم قـال :

« ولا نعلم لشعبة عن ثور رواية » . وقال في « طبقات الحفاظ » :

« هذا حديث غير صحيح ، مركب على شعبة ، وعمر بن يحيى لا أعرفه ، تركه أبو نعيم » .

وقال الحافظ ابن حجر :

« أظنه عمر بن يحيى بن عمر بن أبـي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد ضعفـه الدار قطنـي والله أعلـم » .

كذا في « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » لابن عراق (١/٦٩) .

قلت : وعمر هذا لعله الذي سبق في إسناد الحديث الذي قبل هذا بحديث . والله أعلم .

٥١٢ — (كلوا الزيت وادهنوا به ، فإنه شفاء من سبعين داء ، منهـا الجـذام) .

منكر . أبونعيم في « الطب » من طريق الطبراني : ثنا يحيى بن عبد الباقي : ثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة : ثنا علي بن محمد الرحال مولى بن هاشم قال : سمعت الأوزاعي يقول : حدثني مكحول عن أبي مالك عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث منكر يحيى بن عبد الباقي هو الأذني ، روى عنه الطبراني حديثـاً

آخر في « المعجم الصغير » (ص ٢٤٤) ، كنيته أبو القاسم كما في « معجم البلدان » مادة « أذنة » ولم أجد من وثقه .

وابن أبي بزة هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكي قال أبو حاتم : « ضعيف الحديث ، ولست أحدث عنه فإنه روى حديثاً منكراً » يعني آخر غير هذا . وقال العقيلي :

« منكر الحديث » .

وعلي بن محمد الرحال لم أر له ترجمة .

وأبو مالك ، الظاهر أنه الذي في « الميزان » و« اللسان » :

« أبو مالك الدمشقي ، عداده في التابعين ، أرسل حديثاً ، وعنه عبد الله بن دينار ، مجهول » .

٥١٣ — (غسل الإناء ، وطهارة الفناء ، يورثان الغنى) .

موضوع . رواه الخطيب (١٢ / ٩٢) والسِّلفي في « الطيوريات » (١٠٥ / ٢) عن علي بن محمد الزهري : حدثنا أبو يعلى الموصلي بإسناده عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« ولم أكتبه إلا عن الزهري هذا ، وكان كذاباً » .

قلت : ولهذا أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٧٧) وأيده السيوطي في « اللآلي » (٢ ٤) ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢٢٨ / ١) فقال :

« قلت : قال في « الميزان » : هذا وضعه علي بن محمد الزهري على أبي يعلى » .

قلت : وأقره الحافظ في « اللسان » ، فاعجب بعد هذا ، كيف أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من هذا الوجه الذي اعترف هو بوضعه ! !

٥١٤ — (لن تهلك الرعية وإن كانت ظالمة مسيئة إذا كانت الولاة هادية مهدية ، ولن تهلك الرعية وإن كانت هادية مهدية إذا كانت الولاة ظالمة مسيئة) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « فضيلة العادلين » (ورقة ٢٢٧ وجه ١ من مجموع الظاهرية رقم ٦٣) من طريق محمد بن حسان السمتي : ثنا أبو عثمان عبد الله بن زيد : ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن ابن عمر مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ، السمتي هذا وثقه الأكثرون ، وضعفه بعضهم ، وقال الدارقطني : « ثقة يحدث عن الضعفاء » .

قلت : فعلى هذا فشيخه في هذا الحديث عبد الله بن زيد ضعيف ، وقد صرح بتضعيفه الازدي كما في « الميزان » و« اللسان » .

قلت : وترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ / ٤٥٩) ، وساق له حديثين ، هذا أحدهما ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . فهو مجهول عندي إن لم يكن ضعيفا .

٥١٥ — (اذكروا الله ذكراً يقول المنافقون : إنكم تراؤون) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني (٣/٧٧/١) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣/٨٠—٨١) بسنده عن سعيد بن سفيان الجحدري عن الحسن بن أبي جعفر عن عقبة ابن أبي ثُبَيْت الراسبي عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« غريب لم يوصله إلا سعيد عن الحسن » .

قلت : والحسن هذا ضعيف جداً ، وقد ذكر له الذهبي أحاديث وصفها بأنها « من بلاياه » ! وقد مضى أحدها برقم (٢٩٥) .

وسعيد بن سفيان قال ابن حبان :

« كان ممن يخطيء » .

قلت : فلعله أخطأ في وصل هذا الحديث عن ابن عباس ، فقد ذكر المنذري (٢/٢٣٠) أن البيهقي رواه عن أبي الجوزاء مرسلاً . والله أعلم .

ثم تبين لي أنه يحتمل أن يكون الخطأ من شيخه الحسن ، بل هو الأقرب لشدة ضعفه ، ولأنه ورد من طريق أخرى عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء مرسلاً وهو .

٥١٦ — (أكثروا ذكر الله حتى يقول المنافقون : إنكم مراءون).

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٠٢٢/١/٢٠٤ ط) وعبدالله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ١٠٨) من طريق سعيد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء مرفوعا .

وهذا سند ضعيف ، لارساله وضعف سعيد بن زيد .

وقد روي عن أبي الجوزاء عن ابن عباس متصلا مرفوعاً ولكن إسناده ضعيف جداً ، وهو الذي قبله ، ونحوه ما روي بلفظ :

٥١٧ — (أكثروا ذكر الله حتى يقولوا : مجنون) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٤٩٩) وأحمد (٣/٦٨) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١/١٠٢) والثعلبي في « التفسير » (٣/١١٧ — ١١٨) وكذا الواحدي في « الوسيط » (٣/٢٣٠/٢) وابن عساكر (٦/٢٩/٢) عن دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

كذا قال ! وأما الذهبي فقد سقط الحديث من « تلخيصه » المطبوع مع « المستدرك » فلم يتبين لي هل تعقبه أم أقره ، والأحرى به الأول لأمرين :

أحدهما : أنه الذي نعهده منه في غير ما حديث من أحاديث دراج التي صححها الحاكم ،

فإنه يتعقبه بدراج ، ويقول فيه « إنه كثير المناكير » وقد مضى أحدها برقم (٢٩٤) .

والآخر : أنه أورد دراجاً أبا السمح في « الميزان » فقال :

« قال أحمد : أحاديثه مناكير وليَّنهُ ، وقال يحيى : ليس به بأس . وفي رواية : ثقة . وقال فضلك الرازي : ما هو ثقة ولا كرامة .وقال النسائي : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقد ساق ابن عدي له أحاديث وقال : عامتها لا يتابع عليها » .

وقد ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث ، هذا أحدها .

ومنه تعلم أن تحسين الحديث كما فعل الحافظ فيما نقله المناوي عنه غير حسن . والله أعلم.

٥١٨ — (من اعتكف عشراً في رمضان كان كحجتين وعُمرتين) .

موضوع . رواه البيهقي في « الشعب » من حديث الحسين بن علي مرفوعاً وقال :

« إسناده ضعيف ومحمد بن زاذان أي أحد رجاله متروك ، وقال البخاري : لا يكتب حديثه ا هـ كلامه وفيه أيضاً عنبسة بن عبد الرحمن ، قال البخاري : تركوه ، وقال الذهبي في « الضعفاء »: متروك متهم أي بالوضع » . كذا في « فيض القدير » .

قلت : وعنبسة هذا هو الذي قال فيه أبو حاتم :

« كان يضع الحديث » كما في « الميزان » للذهبي ، ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/٢٩٢/١) وأبو طاهر الأنباري في « المشيخة » (ق ١/١٦٢ — ٢) بلفظ : « اعتكاف عشر . . . . » ، وقال ابن حبان (١٦٨/٢) :

« صاحب أشياء موضوعة وما لا أصل له » .

٥١٩ — (إن هاتين صامتا عما أحل الله ، وأفطرتا على ما حرم الله عز وجل عليهما ، جلست إحداهما إلى الأخرى ، فجعلتا تأكلان لحوم الناس) .

ضعيف . رواه أحمد (٥ / ٤٣١) عن رجل عن عبيد مولى رسول الله ﷺ :

« أن امرأتين صامتا ، وأن رجلاً قال : يا رسول الله : إن ها هنا امرأتين قد صامتا وإنهما كادتا أن تموتا من العطش ، فأعرض عنه أو سكت ، ثم عاد ، وأراه قال بالهاجرة — قال : يا نبيَّ الله إنهما والله قد ماتتا أو كادتا أن تموتا ، قال ادعهما ، قال : فجاءتا ، قال : فجيء بقدح أو عس ، فقال لإحداهما : قيئي ، فقاءت قيحاً أو دماً وصديداً ولحما ، حتى قاءت نصف القدح ، ثم قال للأخرى : قيئي ، فقاءت من قيح ودم وصديد ولحم عبيط وغيره حتى ملأت القدح ، ثم قال : فذكره .

وهذا سند ضعيف بسبب الرجل الذي لم يسمَّ . وقال الحافظ العراقي (١ / ٢١١) إنه مجهول ورواه الطيالسي (١ / ١٨٨) عن أنس فقال : حدثنا الربيع عن يزيد عنه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، الربيع هو ابن صبيح ضعيف .
ويزيد هو ابن أبان الرقاشي وهو متروك .

٥٢٠ — (من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى ؛ لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) .

موضوع . قال في « المجمع » (٢/١٩٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » عن عبادة بن الصامت . وفيه عمر بن هارون البلخي ، والغالب عليه الضعف . وأثنى عليه ابن مهدي وغيره ولكن ضعفه جماعة كثيرة » .

قلت : ابن مهدي له فيه قول آخر معاكس لهذا وهو :

« لم يكن له عندي قيمة » ! وقد قال فيه ابن معين وصالح جزرة :

« كذاب » . وكذا قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/١٤٢) ، وساق له حديثاً اتهمه بوضعه . وقال ابن حبان (٢/٩١) :

« كان ممن يروي عن الثقات المعضلات . ويدعي شيوخاً لم يرهم » .

فالرجل ساقط متهم ، وقد مضى له بعض الأحاديث الموضوعة ، فانظر الأرقام (٢٤٠ و٢٨٨ و٤٥٥) وما يأتي برقم (٥٢٣) .

وروي الحديث من طريق أخرى بلفظ :

٥٢١ — (من قام ليلتي العيدين محتسباً لله ؛ لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١/٥٤٢) عن بقية بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً . قال في « الزوائد » :

« إسناده ضعيف لتدليس بقية » . وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (١/٣٢٨) :
« إسناده ضعيف » .

قلت : بقية سيء التدليس ؛ فإنه يروي عن الكذابين عن الثقات ثم يسقطهم من بينه وبين الثقات ويدلس عنهم ! فلا يبعد أن يكون شيخه الذي أسقطه في هذا الحديث من أولئك الكذابين .

فقد قال ابن القيم في هديه ﷺ ليلة النحر من المناسك (١/٢١٢) :

« ثم نام حتى أصبح . ولم يحي تلك الليلة . ولا صح عنه في احياء ليلتي العيدين شيء » .

ثم رأيت الحديث من رواية عمر بن هارون الكذاب ، والمذكور في الحديث السابق ، يرويه عن ثور بن يزيد به . فلا استبعد أن يكون هو الذي تلقاه بقية عنه ثم دلسه وأسقطه .

وسيأتي تخريج حديثه فيما بعد إن شاء الله تعالى برقم (٥١٦٣) .

٥٢٢ — (من أحيا الليالي الأربع وجبت له الجنة ؛ ليلة التروية وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة الفطر) .

موضوع . رواه نصر المقدسي في جزء من « الأمالي » (١٨٦ / ٢) عن سويد بن سعيد حدثني عبد الرحيم بن زيد العَمِّي عن أبيه عن وهب بن منبّه عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع كما يأتي بيانه . وأورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن معاذ . فتعقبه شارحه المناوي بقولـه :

« قال ابن حجر في « تخريج الأذكار » : حديث غريب . وعبدالرحيم بن زيد العمي أحد رواته متروك وسبقه ابن الجوزي فقال : حديث لا يصح . وعبدالرحيم قال يحيى : كذاب ، والنسائي : متروك » .

قلت : وسويد بن سعيد ضعيف أيضا . فالإسناد ظلمات بعضها فوق بعض !

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (١٠٠/٢) بلفظ « . . الليالي الخمس . . . » فذكره وزاد في آخره : « وليلة النصف من شعبان » ثم قال :

« رواه الأصبهاني » . وأشار المنذري لضعفه أو وضعه .

قلت : وهو عند الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٥٠/٢) من الوجه المذكور .

٥٢٣ — (من أحسن منكم أن يتكلم بالعربية فلا يتكلمن بالفارسية ، فإنه يورث النفاق) .

موضوع . رواه الحاكم (٤ / ٨٧) من طريق عمر بن هارون : ثنا أسامة بن زيد الليثي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

سكت عليه الحاكم ورده الذهبي بقوله :

« عمر كذبه ابن معين ، وتركه الجماعة » .

وقد سود السيوطي « جامعه » بهذا الحديث ، فتعقبَّه الشارح بكلام الذهبي هذا ، ثم قال : « فكان ينبغي للمصنف حذفه ، وليته إذ ذكره بيَّن حاله » .

٥٢٤ — (ما أنفقَتِ الوَرِق في شيء أحب إلى الله عزوجل من نَحيرة تُنْحر في يوم عيد) .

ضعيف جدا . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٨٨) والطبراني (٣.١/١٠٢/) وأبو القاسم الهمداني في « الفوائد » (١ / ١٩٦ / ١) والدارقطني في « سننه » (ص ٥٤٣) والمخلص في قطعة من « فوائده » (٨٤ / ١) وابن أبي شريح في « جزء بيبي » (١٦٨ / ١ — ٢) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

وعزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني والبيهقي في « سننه » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٤/١٧) :

« رواه الطبراني عن ابن عباس ، وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً . فقد قال ابن حبان :

« روى مناكير كثيرة . وأوهاماً غليظة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » . وقال البرقي فيه :

« كان يتهم بالكذب » . وأشار إلى هذا الذي ذكره البرقي الإمام البخاري بقوله فيه :

« سكتوا عنه » ، قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١١٨ تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله) :

« إذا قال البخاري في الرجل : « سكتوا عنه » ، أو « فيه نظر » ، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده . ولكنه لطيف العبارة في التجريح . فليعلم ذلك » .

قال شارحه أحمد شاكر :

« وكذلك قوله : « منكر الحديث » فإنه يريد الكذابين . ففي « الميزان » للذهبي (ج ١ ص ٥) : نقل ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه » .

٥٢٥ — (ما عمل ابن آدم في هذا اليوم أفضل من دم يهراق ؛ إلا أن تكون رحماً توصل) .

ضعيف . قال المنذري (٢/١٠٢) .

« رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس وفي إسناده يحيى بن الحسن الخشني لا يحضرني حاله » .

وأما الهيثمي فقال (٤/١٨) :

« هو ضعيف وقد وثقه جماعة » .

كذا قال . ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي . والله أعلم .

هذا ما كنت نشرته في « مجلة التمدن الأسلامي » الغراء . وأزيد الآن فأقول :

ذكر السمعاني في مادة (الخشني) جمعاً من الرواة منهم الحسن بن يحيى الخشني . وحكى اختلاف العلماء فيه . وهو من رجال « التهذيب » وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط » .

فلعله هو راوي هذا الحديث . لكن انقلب اسمه على بعض نساخ « الطبراني » فقال : « يحيى بن الحسن الخشني » فلم يعرفه المنذري . وعرفه الهيثمي . ولكنه فاته أن ينبه على انقلاب اسمه على الناسخ . والله أعلم .

ثم راجعت « معجم الطبراني الكبير » فوجدت الحديث فيه (٣/١٠٤/١) عن الحسن بن

يحيى الخشني عن اسماعيل بن عيَّاش عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ في يوم أضحى . . . فذكره .

قلت : فتبين أنه هو الحسن بن يحيى الذي ذكره السمعاني وأنه انقلب اسمه على بعضهم . وازددت علماً بضعف الحديث حين رأيت فيه إسماعيل بن عيَّاش وليث وهو ابن أبي سليم فهو إسناد مسلسل بالضعفاء ! . والحمد لله على توفيقه .

٥٢٦ — (ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم ، إنه ليأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها ، وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوا بها نفساً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٣٥٢) وابن ماجه (٢ / ٢٧٢) والحاكم (٤ / ٢٢١ – ٢٢٢) والبغوي في « شرح السنة » (١ / ١٢٩ / ١) من طريق أبي المثنى سليمان بن يزيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا .

قلت : وحسنه الترمذي وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ! فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : سليمان واهٍ ، وبعضهم تركه » .

وكذلك تعقبه المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٠١) فقال :

« رووه كلهم من طريق أبي المثنى وهو واهٍ وقد وثق » . وقال البغوي عقبه :

« ضعفه أبو حاتم جداً » .

٥٢٧ — (الأضاحي سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : فما لنا فيها ؟ قال : بكل شعرة حسنة ، قالوا فالصوف ؟ قال : بكل شعرة من الصوف حسنة) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/٢٧٣) والحاكم (٢/٣٨٩) عن عائذ الله بن عبد الله المجاشعي عن أبي داود السَّبيعي عن زيد بن أرقم قال :

« قال أصحاب رسول الله ﷺ : ما هذه الأضاحي قال » : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! فردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : عائذ الله قال أبو حاتم : منكر الحديث » .

وهذا تعقب قاصر يوهم أنه سالم ممن فوق عائذ ، قال المنذري بعد أن حكى تصحيح الحاكم :

« بل واهِيَهُ ، عائذ الله هو المجاشعي وأبو داود هو نفيع بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط »

وأبو داود هذا قال الذهبي فيه :

« يضع » . وقال ابن حبان :

« لا تجوز الرواية عنه ، هو الذي روى عن زيد بن أرقم . . . » ، فذكر الحديث .

٥٢٨ ـــ (يا فاطمة ! قومي إلى أضحيتك فاشهديها ؛ فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملتيه ، وقولي : « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » . قال عمران بن حُصين : قلت : يا رسول الله ! هذا لك ولأهل بيتك خاصة وأهل ذاك أنتم ـ أم للمسلمين عامةً ؟ قال : لا ، بل للمسلمين عامةً) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٢٢) من طريق النضر بن إسماعيل البَجَلي : ثنا أبو حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن عمران بن حصين مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! فرده الذهبي بقوله :

« قلت : بل أبو حمزه ضعيف جداً ، و[ابن] إسماعيل ليس بذاك » .

ومن طريق أبي حمزه واسمه ثابت بن أبي صفية رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » كما في « المجمع » (١٧/٤) .

ثم ساق له الحاكم شاهداً من طريق عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً دون قوله : « وقولي . . . » وجعل :« قلت : يا رسول الله هذا لك . . . » من قول فاطمة ، ورده الذهبي أيضاً بقوله :

« قلت : عطيه واهٍ » .

ومن طريقه رواه البزاز وأبو الشيخ ابن حيّان في « كتاب الضحايا » كما في « الترغيب » (٢ / ١٠٢) وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٨ ـــ ٣٩) :

« سمعت أبي يقول : هو حديث منكر » .

ورواه أبو قاسم الأصبهاني عن علي نحوه كما في « الترغيب » . وقال :

« وقد حسن بعض مشايخنا حديث علي هذا ، والله أعلم » .

٥٢٩ ـــ (من ضحى طيبة بها نفسه ، محتسباً لأضحيته ، كانت له حجاباً من النار) .

موضوع . قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ١٧) وقد ذكره من حديث حسن بن علي :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه سليمان بن عمرو النخعي وهو كذاب » .

قلت : وقال ابن حبان فيه (١ / ٣٣٠) :

« كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا انه كان يضع الحديث وضعاً » .

ومن سهو السيوطي أنه أورده في « الجامع الصغير » من هذا الوجه ! ورده عليه شارحه المناوي بكلام الهيثمي هذا ثم قال :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب » .

٥٣٠ — (أيها الناس ضحوا ، واحتسبوا بدمائها ؛ فإن الدم وإن وقع في الأرض ؛ فإنه يقع في حرز الله عز وجل) .

موضوع . قال الهيثمي وقد ذكره من حديث علي أيضاً :

« رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك الحديث » .

٥٣١ — (يخرج قوم هلكى لا يفلحون قائدهم امرأة ، قائدهم في الجنة) .

منكر . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في « المعجم » (١/٧٧) : نا الصاغاني : نا أبو نعيم : نا عبد الجبار بن العباس عن عطاء بن السائب عن عمر بن الهجنّع عن أبي بكرة قال :

« قيل له : ما منعك ألا تكون قاتلت عن صبرتك يوم الجمل ؟ فقال » فذكره مرفوعاً .

ورواه أبو منصور بن عساكر في « الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين » (٢/٢٨ الحديث ١٢) من طريق الصغاني . وأورده العقيلي في « الضعفاء » (٢٨٩) وقال :

حدثنا محمد بن عبيدة قال : ثنا أبو نعيم به وقال :

« عمر بن الهجنّع لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلاّ به وعبد الجبار بن العباس من الشيعة » .

قلت : وهذا صدوق ، وأما عمر بن الهجنّع ، فقال الذهبي تبعاً للعقيلي : « لا يعرف » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١/١٤٥) على قاعدته في توثيق المجهولين ، فلا يغتر به كما نبهنا عليه مراراً .

وعطاء بن السائب كان اختلط ، فالحديث ضعيف منكر ، وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/١٠) من طريق العقيلي ، وأعله بعبد الجبار هذا ، فلم يصنع شيئاً ! ولذلك رد عليه السيوطي في « اللآلي » (١٠٩١) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/١٩٥) بأن العقيلي أورده في ترجمة ابن الهجنع ، فقال فيه ما سبق :

« متروك الحديث » .

قلت : لأنه كان كذّاباً ، فسقط حديثه .

٥٣٢ — (إن الله نظر في قلوب العباد فلم يجد قلباً أنقى من أصحابي ، ولذلك اختارهم ، فجعلهم أصحابا ، فما استحسنوا فهو

عند الله حسن ، وما استقبحوا فهو عند الله قبيح) .

موضوع . رواه الخطيب (٤/١٦٥) من طريق سليمان بن عمرو النخعي : حدثنا أبان بن أبي عياش وحميد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال :

« تفرد به النخعي » .

قلت : وهو كذاب كما سبق مراراً . أقربها الحديث (٥٢٩) . ولهذا قال الحافظ ابن عبد الهادي :

« إسناده ساقط . والأصح وقفه على ابن مسعود » . نقله في « الكشف » (٢/١٨٨) ويعني بالموقوف الحديث الآتي :

٥٣٣ — (ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما ورد موقوفاً على ابن مسعود قال :

« إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد . فاصطفاه لنفسه . فابتعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد . فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون . . . . » الخ

أخرجه أحمد (رقم ٣٦٠٠) والطيالسي في « مسنده » (ص ٢٣) وأبو سعيد ابن الأعرابي في « معجمه » (٢/٨٤) من طريق عاصم عن زر بن حبيش عنه .

وهذا إسناد حسن . وروى الحاكم منه الجملة التي أوردنا في الاعلى وزاد في آخره :

« وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضي الله عنه » وقال :

« صحيح الاسناد » ووافقه الذهبي . وقال الحافظ السخاوي :

« هو موقوف حسن » .

قلت : وكذا رواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢/١٠٠) من طريق المسعودي عن عاصم به الا أنه قال :

« أبي وائل » بدل « زر بن حُبَيْش » .

ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال : قال عبد الله : فذكره . واسناده صحيح . وقد روي مرفوعا ولكن في إسناده كذاب كما بينته آنفاً . وإن من عجائب الدنيا أن يحتج بعض الناس بهذا الحديث على أن في الدين بدعة حسنة . وأن الدليل على حسنها اعتياد المسلمين لها ! ولقد صار من الأمر المعهود أن يبادر هؤلاء إلى الاستدلال بهذا الحديث عندما تثار هذه المسألة وخفي عليهم .

أ — أن هذا الحديث موقوف فلا يجوز أن يحتج به في معارضة النصوص القاطعة في

أن « كل بدعة ضلاله » كما صح عنه ﷺ .

ب — وعلى افتراض صلاحية الاحتجاج به فإنه لا يعارض تلك النصوص لأمور :

الأول : أن المراد به إجماع الصحابة واتفاقهم على أمر . كما يدل عليه السياق . ويؤيده استدلال ابن مسعود به على إجماع الصحابة على انتخاب أبي بكر خليفة . وعليه فاللام في « المسلمون » ليس للاستغراق كما يتوهمون . بل للعهد .

الثاني : سلمنا أنه للاستغراق ولكن ليس المراد به قطعاً كل فرد من المسلمين . ولو كان جاهلا لا يفقه من العلم شيئاً . فلا بد إذن من أن يحمل على أهل العلم منهم . وهذا مما لا مفر لهم منه فيما أظن .

فإذا صح هذا فمن هم أهل العلم ؟ وهل يدخل فيهم المقلدون الذين سدوا على أنفسهم باب الفقه عن الله ورسوله . وزعموا أن باب الاجتهاد قد أغلق ؟ كلا ليس هؤلاء منهم وإليك البيان :

قال الحافظ إبن عبد البر في « جامع العلم » (٢ / ٣٦ ـ ٣٧) :

« حَدُّ العلم عند العلماء ما استيقنته وتبينته . وكل من استيقن شيئاً وتبينه فقد علمه . وعلى هذا من لم يَسْتَيْقن الشيء . وقال به تقليداً . فلم يعلمه . والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع ؛ لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من صحة قوله . والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه ولا وجه القول ولا معناه » [1] .

ولهذا قال السيوطي رحمه الله :

« ان المقلد لا يسمى عالماً » نقله السندي في حاشية ابن ماجه (١ / ٧) وأقره .

وعلى هذا جرى غير واحد من المقلدة أنفسهم بل زاد بعضهم في الإفصاح عن هذه الحقيقة فسمَّى المقلد جاهلاً فقال صاحب « الهداية » تعليقاً على قول الحاشية :

« ولا تصلح ولاية القاضي حتى . . . يكون من أهل الاجتهاد » قال (٥ / ٤٥٦) من « فتح القدير » :

« الصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية . فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا . خلافاً للشافعي » .

قلت : فتأمل كيف سمى القاضي المقلد جاهلاً . فإذا كان هذا شأنهم . وتلك منزلتهم في العلم باعترافهم أفلا تتعجب معي من بعض المعاصرين من هؤلاء المقلدة كيف أنهم يخرجون عن الحدود والقيود التي وضعوها بأيديهم وارتضوها مذهباً لأنفسهم . كيف يحاولون الانفكاك

---

(١) قلت : تأمل هذا النص من هذا الامام ونقله عن العلماء التفريق بين الاتباع والتقليد . وعض عليه بالنواجذ . فانه من العلم المجهول اليوم حتى عند كثير من حملة شهادة الدكتوراة الشرعية . فضلا عن غيرهم . بل إن بعضهم يجادل في ذلك أسوأ المجادلة . ويكابر فيه أشد المكابرة . وإن شئت التفصيل فراجع كتاب « بدعة التعصب المذهبي » لصاحبنا الأستاذ الفاضل محمد عيد عباسي (ص ٣٣ ـ ٣٩) .

عنها متظاهرين بأنهم من أهل العلم لا يبغون بذلك الا تأييد ما عليه العامة من البدع والضلالات ، فإنهم عند ذلك يصبحون من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً ، فيقولون من الأفكار والآراء والتأويلات ما لم يَقُلْه أحد من الأئمة المجتهدين ، يفعلون ذلك . لا لمعرفة الحق بل لموافقة العامة ! وأما فيما يتعلق بالسنة والعمل بها في كل فرع من فروع الشريعة فهنا يجمدون على آراء الأسلاف ، ولا يجيزون لأنفسهم مخالفتها الى السنة ، ولوكانت هذه السنة صريحة في خلافها ، لماذا ؟ لأنهم مقلدون ! فهلا ظللتم مقلدين أيضاً في ترك هذه البدع التي لا يعرفها أسلافكم . فوسعكم ما وسعهم . ولم تُحسِّنوا ما لم يحسنوا ؛ لأن هذا اجتهاد منكم ، وقد أغلقتم بابه على أنفسكم ؟ ! بل هذا تشريع في الدين لم يأذن به رب العالمين ، (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) والى هذا يشير الامام الشافعي رحمة الله عليه بقوله المشهور :

« من استحسن فقد شرع » .

فليت هؤلاء المقلدة اذ تمسكوا بالتقليد واحتجوا به — وهو ليس بحجة على مخالفيهم — استمروا في تقليدهم . فإنهم لو فعلوا ذلك لكان لهم العذر أو بعض العذر لأنه الذي في وسعهم . وأما أن يردوا الحق الثابت في السنة بدعوى التقليد . وأن ينصروا البدعة بالخروج عن التقليد الى الاجتهاد المطلق . والقول بما لم يَقُلْهُ أحد من مقلَّديهم (بفتح اللام) . فهذا سبيل لا أعتقد يقول به أحد من المسلمين .

وخلاصة القول أن حديث ابن مسعود هذا الموقوف لا متمسك به للمبتدعة . كيف وهو رضي الله عنه أشد الصحابة محاربة للبدعة والنهي عن اتباعها . وأقواله وقصصه في ذلك معروفة في « سنن الدارمي » و« حلية الأولياء » وغيرهما . وحسبنا الآن منها قوله رضي الله عنه :

« **اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم . عليكم بالأمر العتيق** » . [1] فعليكم أيها المسلمون بالسنة تهتدوا وتفلحوا .

٥٣٤ — (الهر سبع) .

ضعيف . رواه أحمد (٢ / ٤٤٢) والعقيلي (٣٣١) والبيهقي (١ / ٢٥١ — ٢٥٢) عن عيسى بن المسيَّب عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف من أجل عيسى بن المسيب ، ضعفه ابن معين . وأبو زرعة والنسائي والدارقطني وغيرهم كما في « الميزان » للذهبي . ثم ساق له هذا الحديث وقال العقيلي :

« ولا يتابعه إلاَّ من هو مثله أو دونه » .

٥٣٥ — (حمل العصا علامة المؤمن ، وسنة الأنبياء) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٩٧ — زهر الفردوس) من طريق

(١) راجع تخريجه مع بعض الآثار الأخرى في رسالتي : « الرد على التعقيب الحثيث » .

يحيى بن هاشم الغساني عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . وان ذكره السيوطي في « الفتاوي » (٢/ ٢٠١) وسكت عليه ! بل أورده في « الجامع الصغير » ! فقد تعقبه شارحه المناوي بأن الغساني هذا قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قالوا : كان يضع الحديث ».

٥٣٦ — (كانت للأنبياء كلهم مخصرة يتخصرون بها تواضعا لله عزوجل) .

موضوع . رواه الديلمي من طريق وثيمة بن موسى عن سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس رفعه .

ذكره السيوطي في « الفتاوي » (٢/ ٢٠١) وسكت عليه ! ووثيمة هذا قال ابن أبي حاتم في « الجرح » (٤/ ٢/ ٥) :

« روى عن سلمة أحاديث موضوعة » .

واعلم أنه ليس في الباب في الحض على حمل العصا . حديث يصح . وأن حمل العصا من سنن العادة لا العبادة .

٥٣٧ — (من شم الورد الأحمر ، ولم يُصَلِّ عليَّ ، فقد جفاني) .

موضوع . قال السيوطي في « الفتاوي » (٢/ ١٨٣ . ١٩٢ . ٢٠٨) :

« هومن الأحاديث المقطوع ببطلانها مما في كتاب (نزهة المجالس) لعبد الرحمن الصفوري » .

قلت ولذلك أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (٨٥ و٨٦) وذكر أنه من وضع بعض المغاربة . فراجعه إن شئت .

٥٣٨ — (من وجد ماله في الفيء قبل أن يقسم فهو له ، ومن وجده بعدما قسم فليس له شيء) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص ٤٧٢) من طريق إسحاق بن عبد الله عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« إسحاق هو ابن أبي فروة متروك » .

قلت : ثم رواه من طريق أخرى عن ابن عمر . وفيه رِشدِين بن سعد وهو ضعيف . ومن طريق أخرى عن ابن عباس مرفوعاً نحوه .

وفيه الحسن بن عمارة . وهو يضع .

وقد روي من طرق أخرى ضعفها الزيلعي في « نصب الراية » (٣/ ٤٣٥) وروى الدارقطني وغيره معنى هذا الحديث عن عمر موقوفاً عليه . وهو ضعيف أيضاً لانقطاعه كما قال الدارقطني وغيره .

وقد قال بهذا التفصيل الذي تضمنه هذا الحديث جماعة من العلماء ، وذهب الشافعي وجماعة آخرون الى أنه لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من المسلمين ، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها وهذا هو الحق الذي لا شك فيه وإن تبجح بعض الكتاب المعاصرين بخلافه ، واعتبر ذلك من مفاخر الإسلام فقال :

« إن الاسلام قرر حق تملك الغنائم لمن حازها من المتحاربين ، المسلمون وغيرهم في ذلك سواء » (١)

وهذا باطل لأنه مع أنه لا مستند له إلا هذا الحديث الضعيف ، فهو مخالف لحديث المرأة الصحابية التي أسرها المشركون ، وكانوا أصابوا ناقة النبي ﷺ (العضباء) ، فانفلتت المرأة ذات ليلة ، وهربت على العضباء ، فطلبوها فأعجزتهم ، وقدمت فقالت : إنها نذرت إن أنجاها الله عليها لتنحرنَّها ! فقال ﷺ : « **لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا في معصية الله تبارك وتعالى** » : رواه مسلم (٥/ ٧٨ — ٧٩) وأحمد (٤/ ٤٢٩ ، ٤٣٠ / ٤٣٢ ، ٤٣٤) .

فهذا صريح في أن هذه المرأة لم تملك هذه الناقة ، ولو أن الأمر كما قال ذلك البعض ، لكانت الناقة من حق هذه المرأة وهذا بين لا يخفى . ثم وجدت ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٢/٣٧٤-٣٧٥) استدل بهذا الحديث الصحيح لمذهب أحمد القائل :

« اذا استولى المشركون على أموال المسلمين لم يملكوها ، (قال :) ووجه الحجة أنه لو ملكها المشركون ما أخذها رسول الله ﷺ وأبطل نذرها ، إنما أخذ الناقة لأنه أدركها غير مقسومة » .

٥٣٩ — (لا تذكروني عند ثلاث : تسمية الطعام ، وعند الذبح ، وعند العطاس) .

موضوع . رواه البيهقي (٩/ ٢٨٦) من طريق سليمان بن عيسى : أخبرني عبد الرحيم ابن زيد العَمِّي عن أبيه مرفوعاً وقال :

« هذا منقطع ، وعبد الرحيم وأبوه ضعيفان ، وسليمان بن عيسى السجزي في عداد من يضع الحديث » .

وذكر نحوه ابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » (٢/ ٣٩٢) وعزاه للحاكم بدل البيهقي ، والله أعلم . وقال ابن حبان في عبد الرحيم (٢/ ١٥٢) :

« يروي عن أبيه العجائب مما لا يشك مَن الحديث صناعته أنها معمولة أو مقلوبة كلها »

قلت : فان سلم منهما فلن يسلم من السجزي .

٥٤٠ — (نهينا عن صيد كلب المجوسي وطائره) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/ ٣٤١) والبيهقي (٩/ ٢٤٥) من طريق شريك عن الحجاج

---

(١) انظر كتاب « من هدي الاسلام » المقرر تدريسه للصف الثاني عشر الإعدادي الطبعة الثانية (ص ٩٣) .

عن القاسم بن أبي بزة عن سليمان اليشكري عن جابر . وضعفه الترمذي بقوله :

« غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . والبيهقي بقوله :

« في هذا الإسناد من لا يحتج به » .

قلت : وهما شريك وهو ابن عبد الله القاضي . وهو ضعيف من قبل حفظه . والحجاج وهو بن أرطاة . وهو مدلس وقد عنعنه .

وليس في الباب ما يشهد للحديث . ويمكن فهمه على وجهين :

الأول : أن يكون كلب المجوسي صاد بإرسال صاحبه فعلى هذا لا يجوز أكل صيده فيكون معنى الحديث صحيحاً .

الثاني : أن يكون الذي أرسله مسلماً . وعلى هذا يحل صيده ولا يصح معنى الحديث وقد أوضح المسألة الإمام مالك أحسن التوضيح فقال في « الموطأ » (٢ / ٤١) :

« الأمر المجتمع عليه عندنا أن المسلم اذا أرسل كلب المجوسي الضاري فصاد أو قتل أنه اذا كان متعلماً فأكلُ ذلك الصيد حلال لا بأس به . وإن لم يذكه المسلم ، وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة المجوسي . أو يرمي بقوسه . أو بنبله . فيقتل بها . فصيده ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله . وإذا أرسل المجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن يذكى . وانما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله ، يأخذها المجوسي . فيرمي بها الصيد فيقتله ، وبمنزلة شفرة المسلم يذبح بها المجوسي . فلا يحل أكل شيء من ذلك » .

٥٤١ — (ثلاث من أخلاق الإيمان : من إذا غضب لم يدخله غضبه في باطل ، ومن إذا رضي لم يخرجه رضاه من حق ، ومن إذا قدر لم يتعاط ما ليس له) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٣١) وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٣٢) وابن بشران في « الأمالي الفوائد » (٢ / ١٣٣ / ٢) من طريق حجاج بن يوسف بن قتيبة الهمداني : ثنا بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزبير بن عدي إلا بشر بن الحسين » .

قلت : وهو كذاب كما سبق مراراً . وقال الهيثمي (١/٥٩) بعد أن عزاه للمعجم :

« وفيه بشر بن الحسين وهو كذاب » .

قلت : وراويه عنه الهمداني مجهول كما قال ابن المديني . والحديث مما سود به السيوطي « جامعه » : ولهذا تعقبه شارحه المناوي بكلام الهيثمي المذكور ثم قال :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه من هذا الكتاب » .

ولعل السيوطي اغتر باقتصار الحافظ العراقي على تضعيفه في « تخريج الإحياء » (٤ /٣٠٧)

وهو منه قصور أو ذهول أو تسامح في التعبير ، لأن الحديث الموضوع من أقسام الحديث الضعيف.

ثم ان الحديث هو أول حديث في « نسخة الزبير بن عدي » المحفوظة في ظاهرية دمشق حرسها الله تعالى .

٥٤٢ — (حجوا ، فإن الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن) .

موضوع . رواه أبو الحجاج يوسف بن خليل في « السباعيات » (١/١٨/١) عن يعلى ابن الأشدق عن عبد الله بن جراد مرفوعاً وموقوفاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٣/٢٠٩) و « الجامع » وقال الهيثمي :

« وفيه يعلى بن الأشدق وهو كذاب » .

٥٤٣ — (حجوا قبل أن لا تحجوا : يقعد أعرابها على أذناب أوديتها ، فلا يَصِل إلى الحج أحد) .

باطل . رواه أبو نعيم في « أخبار أصفهان » (٢/٧٦ — ٧٧) والبيهقي (٤/٣٤١) والخطيب في « التلخيص » (٢/٩٦) من طريق عبد الله بن عيسى بن بحير : حدثني محمد بن أبي محمد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : عبد الله هذا هو الجَنَدي ، ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وساق له هذا الحديث وقال :

« إسناد مجهول فيه نظر » وقال الذهبي :

« إسناد مظلم ، وخبر منكر » . وقال في « المهذب » كما في المناوي :

« إسناده واه » .

وشيخه محمد بن أبي محمد مجهول كما قال أبو حاتم ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢/٢٦٨) ! وساق له هذا الحديث ثم قال :

« وهذا خبر باطل ، وأبو محمد لا يدرى من هو؟ » يعني أنه هو علة الحديث . والله أعلم .

٥٤٤ — (حجوا قبل أن لا تحجوا ، فكأني أنظر إلى حبشي أصمع ، أفدع ، بيده معول يهدمها حجراً حجراً) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١/١٤٨) وأبو نعيم (٤/١٣١) والبيهقي (٤/٣٤٠) عن يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني : ثنا حصين بن عمر الأحمسي : ثنا الأعمش عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي مرفوعاً .

سكت عليه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت حصين واه ، ويحيى الحماني ليس بعمدة » .

وأقول : حصين كذاب كما قال ابن خراش وغيره . وقال ابن حبان : (٢٦٨/١) :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » وقد تفرَّد بهذا الحديث كما قال أبونعيم .

وأما الحماني ، فقد تابعه جبارة عند ابن عدي (٢/١٠٢) في ترجمة حصين هذا وقال :

« عامة أحاديثه معاضيل » .

٥٤٥ — (من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ، ولم تنله مودتي) .

موضوع . أخرجه الترمذي (٤/٣٧٦) وأحمد رقم (٥١٩) ومن طريقه العراقي في « محجة القرب الى محبة العرب » (٢/٨) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١/٨) وأبوسعيد ابن الأعرابي في « معجمه » (٢/١٣٦) من طريق حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن عفان مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي . وليس عند أهل الحديث بذاك القوي » .

قلت : بل هوكذاب عند غير واحد منهم . كما سبق ذكره قبل هذا . وحديثه هذا معارض لما صح عنه ﷺ من قوله :

« **شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي** » .

وهومخرج في « الروض النضير » رقم (٤٣ ، ٦٥) . و« المشكاة » (٥٥٩٨ و٥٥٩٩) .

٥٤٦ — (للإمام سكتتان ، فاغتنموا القراءة فيهما بفاتحة الكتاب) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما رواه البخاري في « جزء القراءة » (ص ٣٣) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : فذكره موقوفا عليه .

قلت : وإسناده حسن .

ثم رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً عليه . وسنده حسن أيضاً . [١]

والذي دعاني الى التنبيه على بطلان رفعه أنني رأيت ما نقله بعضهم في تعليقه على قول النووي في « الأذكار » (ص ٦٣) :

« إنه يستحب للامام في الصلاة الجهرية أن يسكت بعد التأمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة » . فقال المعلق عليه وهو الشيخ محمد حسين أحمد :

« قال الحافظ : دليل استحباب تطويل هذه السكتة حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن

---

(١) قلت : فيه دليل على أن قول أبي هريرة في « مسلم » : « اقرأ بها في نفسك يا فارسي » إنما يعني قراءتها في سكتات الإمام إن وجدت . وهذه فائدة هامة . فخذها شاكراً لله تعالى .

أن للامام سكتتين . . . أخرجه البخاري في كتاب « القراءة خلف الإمام » وأخرجه فيه أيضاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وعن عروة بن الزبير قال : يا بني اقرؤا إذا سكت الإمام . واسكتوا إذا جهر . فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

فقوله « حديث أبي سلمة . . . » فيه إيهام كبير أنه حديث مرفوع الى النبي ﷺ ، وأنّ هذا اللفظ من قوله ﷺ كما هو المتبادر عند الإطلاق . وراجعني من أجل ذلك بعض الشافعية محتجاً به ! فبينت له أن الحديث ليس هو من كلامه ﷺ . وإنما هو مقطوع موقوف على أبي سلمة . حتى ولو كان مرفوعاً لكان ضعيفاً لأنه مرسل تابعي .

ثم قلت : ولو صح عنه ﷺ لما كان حجة لكم بل هو عليكم ! قال كيف ؟

قلت : لأنه يقول : « فاغتنموا القراءة في السكتتين » وهما سكتة الافتتاح وسكتة بعد القراءة . وأنتم لا تقولون بقراءة الفاتحة أو بعضها في السكتة الأولى !

نعم نقل ابن بطال عن الشافعي أن سبب سكوت الإمام السكتة الأولى ليقرأ المأموم فيها الفاتحة . لكن الحافظ تعقبه في « الفتح » (٢ / ١٨٣) بقوله :

« وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي . ولا عن أصحابه . إلا أن الغزالي قال في « الإحياء » : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح وخولف في ذلك . بل أطلق المتولي وغيره كراهية تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام » .

وكذلك قول عروة المتقدم حجة على الشافعية . لأنه يأمر المؤتم بالسكوت إذا جهر الإمام . وهذا هو أعدل الأقوال في مسألة القراءة وراء الإمام . أن يقرأ اذا أسر الإمام . وينصت اذا جهر.

وقد فصلت القول في هذه المسألة وجمعت الأحاديث الواردة فيها في تخريج أحاديث « صفة صلاة النبي ﷺ » .

٥٤٧ — (كان للنبي ﷺ سكتتان ، سكتة حين يكبر ، وسكتة حين يفرغ من قراءته) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «جزء القراءة » (ص ٢٣) وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب .

وهذا سند ضعيف أعله الدارقطني في سننه (ص ١٣٨) بالانقطاع فقال عقب الحديث :

« الحسن مختلف في سماعه من سمرة . وقد سمع منه حديثاً واحداً . وهو حديث العقيقة ».

قلت : ثم هو على جلالة قدره مدلس كما سبق التنبيه على ذلك مراراً . ولم أجد تصريحه بسماعه لهذا الحديث بعد مزيد البحث والتفتيش عن طرقه اليه . فلو سُلم أنه ثبت سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة . لما ثبت سماعه لهذا . كما لا يخفى على المشتغلين بعلم السنة المطهرة .

ثم إن للحديث علة أخرى وهي الاضطراب في متنه .

ففي هذه الرواية أنّ السكتة الثانية محلها بعد الفراغ من القراءة . وفي رواية ثانية : بعد الفراغ

من قراءة الفاتحة ، وفي أخرى بعد الفراغ من الفاتحة وسورة عند الركوع .

وهذه الرواية الأخيرة هي الصواب في الحديث لو صح ، لأنه اتفق عليها أصحاب الحسن ، يونس ، وأشعث ، وحميد الطويل . وقد سقت رواياتهم في ذلك في « ضعيف سنن أبي داود » (رقم ١٣٥ و١٣٨) ونقلت فيه عن أبي بكر الجصاص أنه قال :

« هذا حديث غير ثابت » .

فبعد معرفة علة الحديث لا يلتفت المنصف الى قول من حسنه .

وإذا عرفت هذا فلا حجة للشافعية في هذا الحديث على استحبابهم السكوت للإمام بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ، وذلك لوجوه :

الأول : ضعف سند الحديث .

الثاني : اضطراب متنه .

الثالث : أن الصواب في السكتة الثانية فيه أنها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة كلها لا بعد الفراغ من الفاتحة .

الرابع : على إفتراض أنها أعني السكتة بعد الفاتحة ، فليس فيه أنها طويلة بمقدار ما يتمكن المقتدي من قراءة الفاتحة ! ولهذا صرح بعض المحققين بأن هذه السكتة الطويلة بدعة فقال شيخ الإسلام ابن تيميه في « الفتاوي » (٢/١٤٦ — ١٤٧) :

« ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأموم . ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله . فلما لم ينقل هذا أحد . علم أنه لم يكن . وايضاً فلو كان الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه ﷺ . إما في السكتة الأولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فكيف ولم ينقل أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة الثانية يقرءون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان شرعاً لكان الصحابةُ أحق الناس بعلمه . فعلم أنه بدعة » .

قلت : ومما يؤيد عدم سكوته ﷺ تلك السكتة الطويلة قول أبي هريرة رضي الله عنه : « **كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة سكت هُنَيَّة . فقلت : يا رسول الله أرأيت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي** . . . » الحديث فلو كان رسول الله ﷺ يسكت تلك السكتة بعد الفاتحة بمقدارها لسألوه عنها كما سألوه عن هذه .

٥٤٨ — (لئِنْ أظهرني الله عليهم (يعني كفار قريش الذين قتلوا حمزة) لأُمثِّلَن بثلاثين رجلاً منهم) .

ضعيف . رواه ابن اسحاق في « السيرة » عن بعض أصحابه عن عطاء بن يسار قال : نزلت سورة (النمل) بمكة وهي مكية الا ثلاث آيات من آخرها نزلت بالمدينة بعد أحد . حين قتل حمزة ومثل به . فقال رسول الله ﷺ : (فذكره) . فلما سمع المسلمون ذلك قالوا :

والله لئن ظهرنا عليهم لنمثلن بهم مثلة لم يمثلها أحد من العرب بأحد قط ، **فأنزل الله (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)** إلى آخر السورة .

ذكره الحافظ ابن كثير (٥٩٢/٢) وضعفه بقوله :

« وهذا مرسل وفيه رجل مبهم لم يسم ، وقد روي من وجه آخر متصل » .

قلت : وهذا المتصل من حديث أبي هريرة ضعيف كما يأتي بعده .

وروي من حديث ابن عباس وهو :

٥٤٩ — (لئن ظفرت بقريش لأمثلن بثلاثين رجلاً منهم ، فأنزل الله عزوجل في ذلك : « وإن عاقبتم فعاقبوا » إلى قوله : « يمكرون ») .

ضعيف . رواه الطبراني (٣/١٠٧ — ١٠٨) عن أحمد بن أيوب بن راشد البصري : نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن كعب القرظي والحكم بن عتيبة عن مقسم ومجاهد عن ابن عباس قال :

« لما وقف رسول الله ﷺ على حمزة فنظر إلى ما به قال : لولا أن تحزن النساء ما غيبته ، ولتركته حتى يكون في بطون السباع وحواصل الطيور حتى يبعثه الله مما هنالك . قال : وأحزنه ما [رأى] به فقال » فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف . قال الهيثمي (١٢٠/٦) :

« وفيه أحمد بن أيوب بن راشد وهو ضعيف » .

قلت : لم أجد من صرح بتضعيفه من الأئمة المتقدمين . ولا من وثقه منهم ، نعم أورده ابن حبان في « الثقات » وقال : « ربما أغرب » ، وهذا ليس بجرح كما أن إيراده إياه في « الثقات » ليس بتوثيق معتمد ، كما سبق التنبيه عليه مراراً . فالحق أن الرجل في عداد مجهولي العدالة ، ولذلك لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ولم يضعفه . بل قال فيه « مقبول » إشارة الى ما ذكرته . والله أعلم .

ورواه البيهقي في « دلائل النبوة » (ج ١ — غزوة أحد — مخطوط) عن ابن إسحاق قال : ثني بريدة بن سفيان عن محمد بن كعب مرفوعاً .

وهذا مع إرساله ضعيف أيضاً . بريدة بن سفيان قال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

وقد رُوِي هذا الحديث من طريق أخرى عن محمد بن كعب . أخرجه المحاملي في « الأمالي » (ج ٧ رقم ٢) عن عبد العزيز بن عمران : حدثني أفلح بن سعيد عن محمد بن كعب عن ابن عباس .

وهذا سند ضعيف جداً . عبد العزيز قال الحافظ :

« متروك . احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه » .

وروي من حديث أبي هريرة نحوه وأتم منه . وهو :

٥٥٠ — (رحمة الله عليك إن كنتَ ما علمتُ لوصولاً للرحم . فعولاً للخيرات ، والله لولا حزن من بعدك عليك ؛ لسرني أن أتركك حتى يحشرك الله من بطون السباع — أو كلمة نحوها — أما والله على ذلك لأمثلن بسبعين كمُثلتك . فنزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بهذه السورة وقرأ : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) إلى آخر الآية . فكفَّر رسول الله ﷺ (يعني عن يمينه) . وأمسك عن ذلك) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٢/٦/١ - ٢) والحاكم (١٩٧/٣) والبزار والطبراني والبيهقي في « دلائل النبوة » (ج ١ غزوة أحد) والواحدي (١٤٦ ١) عن صالح المرّي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة :

« أن رسول الله ﷺ وقف على حمزة بن عبد المطلب حين استشهد . فنظر إلى منظر لم ينظر الى منظر أوجع للقلب منه . أو أوجع لقلبه منه . ونظر إليه وقد مثل به فقال » فذكره .

وسكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : صالح واه » . وقال الحافظ ابن كثير (٥٩٢/٢) :

« وهذا إسناد فيه ضعف لأن صالحاً هو ابن بشير المرّي ضعيف عند الأئمة » .

وكذلك ضعفه الهيثمي في « المجمع » (١١٩/٦) .

ورواه البيهقي أيضاً من طريق يحيي بن عبد الحميد قال : حدثنا قيس عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً نحوه وزاد

« فقال رسول الله ﷺ : بل نصبر يا رب ! » .

وسنده ضعيف . مسلسل بالضعفاء الثلاثة : ابن أبي ليلى فمن دونه !

قلت : وقد ثبت بعضه مختصراً من طرق أخرى فأخرج الحاكم (١٩٦/٣) والخطيب في « التلخيص » (١/٤٤) عن أنس « أن رسول الله ﷺ مر بحمزة يوم أحد وقد جدع ومثل به فقال :

« لولا أن صفية تجد لتركته حتى يحشره الله من بطون الطير والسباع . فكفنه في نمرة » .

وقال : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي وهو كما قالا . ورواه الحاكم (١٩٧/٣ - ١٩٨) والبزار والطبراني من حديث ابن عباس بسند لا بأس به في المتابعات والشواهد .

وسبب نزول الآية السابقة في هذه الحادثة صحيح فقد قال أبي بن كعب :

« لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون رجلا . ومن المهاجرين ستة . فمثلوا بهم وفيهم حمزة . فقالت الأنصار : لئن أصبناهم مثل هذا لنُرْبِينّ عليهم . فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله عزوجل (**وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به**) الآية . فقال رجل : لا قريش

بعد اليوم . فقال رسول الله ﷺ :
« **كفوا عن القوم غير أربعة** » .
رواه الترمذي (٤ / ١٣٣) والحاكم (٢ / ٣٥٩) وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (٥ / ١٣٥) وحسنه الترمذي . وقال الحاكم :
« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا

٥٥١ — (من قلد عالماً لقي الله سالماً) .

لا أصل له . وقد سئل عنه السيد رشيد رضا رحمه الله فأجاب في مجلة « المنار » (٣٤/٧٥٩) بقولـــه :
« ليس بحديث » .

٥٥٢ — (جلس ﷺ على مِرفَقة حرير) .

لا أصل له . كما أشار لذلك الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » (٤ / ٢٢٧) . وقد احتج به صاحب « الهداية » لمذهب الحنفية الذي يجيز للرجال الجلوس على الحرير !. قال الزيلعي :
« يشكل على المذهب حديث حذيفة قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها . وعن لبس الحرير والديباج . وأن نجلس عليه . أخرجه البخـاري » .
قلت : وهذا هو الحق أنه يحرم الجلوس على الحرير كما يحرم لبسه لحديث البخاري هذا . والأحاديث العامة في تحريم لبسه على الرجال كقوله عليه السلام :
« **لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة** » متفق عليه . فإنها تتنـــاول بعمومها الجلوس عليه . لأن الجلوس لبس لغة وشرعاً . كما قال أنس رضي الله عنه :
« **قمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس** » .
فانظر كيف تصرف الأحاديث الموضوعة الناس عن الأحاديث الصحيحة . (**فاعتبروا يا أولي الأبصار**) .

٥٥٣ — (عاديُّ الأرض لله وللرسول . ثم لكم من بعد ، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو يوسف صاحب أبي حنيفة في « كتاب الخراج » (ص ٧٧) .
قال : حدثني ليث عن طاوس قال : قال رسول الله ﷺ . فذكره .
قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل :
الأولى : الإرسال من طاوس . فإنه تابعي .
الثانية : ضعف ليث وهو ابن أبي سليم لاختلاطه كما بينه ابن حبان في « كتاب المجروحين » (١ / ٥٧و٢ / ٢٣١) .

الثالثة : أبويوسف فيه ضعف من قبل حفظه . قال الفلاس :

« صدوق كثير الخطأ » وضعفه البخاري وغيره ووثقه ابن حبان وغيره .

قلت : وقد تفرد بقوله في آخر الحديث : « وليس لمحتجر . . . » فقد أخرجه يحيى بن آدم في « كتاب الخراج » (ص ٨٥ . ٨٦ . ٨٨) والبيهقي في سننه (٦ / ١٤٣) من طرق كثيرة عن ليث به مرسلاً بدون هذه الزيادة . فهي منكرة .

وكذلك أخرجه الشافعي (٢ / ٢٠٤) والبيهقي عن سفيان الثوري عن ابن طاوس مرسلا .

ووصله البيهقي عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« تفرد به معاوية بن هشام مرفوعاً موصولاً » .

قلت : ومعاوية فيه ضعف . والصواب في الحديث مرسل .

ثم إن هذه الزيادة رواها أبو يوسف أيضاً موقوفاً على عمر رضي الله عنه فلعله الصواب . قال أبو يوسف : وحدثني محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله .

« أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » وذلك أن رجالاً كانوا يَحْتَجِرون من الأرض ما لا يعملون » .

وهذا سند منقطع في موضعين . لكن رواه يحيى بن آدم (ص ٩٠) وأبو عبيد القاسم بن سلام (ص ٢٩٠) عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال :

كان الناس يحتجرون على عهد عمر رضي الله عنه فقال : من أحيا أرضاً فهي له . قال يحيى : كأنه لم يجعلها له بالتحجير حتى يحييها .

وهذا سند صحيح إلى عمر . ولكن ليس فيه « وليس لمحتجر . . . . » .

لكن يظهر أن هذه الجملة ثابتة عن عمر . فقد رواها أبو يوسف عنه من طريق ثانية . ويحيى من طريق ثالثة . وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف فبعضها يقوي بعضاً .

وجملة القول : أن هذه الزيادة رفعها منكر . والصواب أنها من قول عمر . وأما الجملة الأولى من الحديث فضعيفة لإرسالها .

وأما قوله : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » فهي ثابتة عن النبي ﷺ من طرق أخرى عند أبي داود وغيره . وللبخاري معناه ، وقد خرجتها في « الأرواء » (١٥٤٨) . وبعضها في « الأحاديث الصحيحة » رقم (٥٦٨) من المجلد الثاني منه ، وقد تم طبعه قريباً والحمد لله .

فائـــدة فقهيـــــــة :

اعلم أن الإحياء غير التحجير . وقد بين الفرق بينهما يحيى بن آدم أحسن بيان فقال : (ص ٩٠) :

« وإحياء الأرض أن يستخرج فيها عيناً أو قليباً أو يسوق اليها الماء ، وهي أرض لم تزرع ، ولم تكن في يد أحد قبله يزرعها أو يستخرجها حتى تصلح للزرع . فهذه لصاحبها أبداً ، لا تخرج

من ملكه . وإن عطلها بعد ذلك ، لأن رسول الله ﷺ قال : « **من أحيا أرضاً فهي له** » ، **فهذا** إذن من رسول الله ﷺ فيها للناس ، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء » قال :

« والتحجير . فهو غير الإحياء . قال ابن المبارك : التحجير أن يضرب على الأرض من الأعلام والمنار فهذا الذي قيل فيه إن عطلها ثلاث سنين فهي لمن أحياها بعده » .

ويظهر أن هذا الفرق الواضح لم ينتبه له رئيس حزب التحرير الإسلامي فإنه احتج بهذا الحديث المنكر في كتابه « النظام الاقتصادي في الإسلام » (ص ٢٠) على أنه يشترط في إحياء الأرض الموات أن يستثمرها مدة ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وأن يستمر هذا الإحياء باستغلالها فإن لم يفعل سقط حق ملكيته لها » .

والحديث مع أنه منكر ليس فيه الشرط المذكور ، ولا هو في الإحياء كما هو ظاهر بأدنى تأمل . وكم له أو لحزبه مثل هذا الاستدلال الباطل . والاحتجاج بالأحاديث المنكرة والأخبار الواهية .

٥٥٤ — (إن حادينا نام فسمعنا حاديكم فملت إليكم ، فهل تدرون أنى كان الحداء ؟ قالوا : لا والله ، قال : إن أباهم مضر خرج إلى بعض رعاته ، فوجد إبله قد تَفَرَّقت ، فأخذ عصا فضرب بها كف غلامه ، فعدا الغلام في الوادي وهو يصيح : يا يداه يا يداه ! فسمعت الإبل فعطفت عليه ، فقال مضر : لو اشتق مثل هذا لانتفعت به الإبل واجتمعت ، فاشتق الحِداء) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « تلبيس ابليس » (ص ٢٣٨) من طريق أبي البختري وهب عن طلحة المكي عن بعض علمائهم :

« أن رسول الله ﷺ مال ذات ليلة بطريق مكة إلى حاد مع قوم . فسلم عليهم فقال » . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله موضوع . والمتهم به أبو البختري هذا . وهو وهب بن وهب المدني القاضي قال ابن معين :

« كان يكذب عدو الله ! » وقال أحمد :

« كان يضع الحديث وضعاً » . وذكر ابن الجوزي في مقدمة « الموضوعات » (١/٤٧—ط) أنه من كبار الوضاعين . فالعجب منه كيف يروي له في هذا الكتاب (تلبيس إبليس) الذي أكثر قرائه لا علم لهم بالحديث ورجاله ! وقد ساق الذهبي في ترجمة أبي البختري هذا أحاديث كثيرة ثم قال :

« وهذه أحاديث مكذوبة » .

والموضوع في هذا الحديث إنما هو ما عدا الجملة الأولى منه ، فإن لها شاهداً مرسلاً قوياً ، فقال ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٢) : أخبرنا الفضل بن دكين أبو نعيم : نا العلاء بن عبد الكريم عن مجاهد قال :

« كان النبي ﷺ في سفر فبينا هو يسير بالليل ومعه رجل يسايره اذ سمع حادياً يحدو ، وقوم أمامه . فقال لصاحبه : لو أتينا حادي هؤلاء القوم . فقربنا حتى غشينا القوم . فقال رسول الله ﷺ : ممن القوم ؟ قالوا : من مضر . فقال : وأنا من مضر . ونبي حادينا . فسمعنا حاديكم ، فأتيناكم » . ورواه ابن الأعرابي في « حديث سعدان بن نصر » (١ / ٢٢ / ١) .

وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم لولا أنه مرسل ، ولكنه جاء نحوه من طريق آخر . فقال ابن سعد : أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي : أنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس قال :

« بينما رسول الله ﷺ في سفر اذ سمع صوت حادٍ . فسار حتى أتاهم فقال : من القوم ؟ قالوا : مضريون . فقال ﷺ : وأنا مضري . فقالوا : يارسول الله إنا أول من حدا . بينما رجل في سفر فضرب غلاماً له على يده بعصا فانكسرت يده . فجعل الغلام يقول وهو يُسَيِّر الإبل : وايداه وايداه ! وقال : هيباً هيباً . فسارت الابل » .

وهذا مرسل صحيح أيضاً .

ورواه ابن الأعرابي عن عكرمة مرسلا بسند صحيح أيضاً .

وهو يبين أن الأصل في قصة الحداء موقوف . فرفعه ذلك الكذاب أبو البختري !

وقد ذكر الحافظ ابن كثير في « البداية » (٢/١٩٩) عن علماء التاريخ أنهم قالوا : كان مضر أول من حدا . وذلك لأنه كان حسن الصوت . فسقط يوما عن بعيره . فوثبت يده . فجعل يقول : وايداه وايداه ؟ فأعنقت الإبل لذلك . وهذا مخالف لهذا المرسل . والله أعلم .

٥٥٥ — (مِن فقه الرجل المسلم أن يصلح معيشته ، وليس من حبك الدنيا طلب ما يصلحك) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٧٥) عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً وقال :

« سعيد بن سنان أبو مهدي الحمصي عامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : وفي « التقريب » :

« متروك رماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : وروي الحديث من طريق آخر بنحوه . وهو :

٥٥٦ — (مِن فقه الرجل رفقه في معيشته) .

ضعيف . رواه أحمد (٥ / ١٩٤) ومن طريقه الثعلبي في « تفسيره »(٣/١٤٦/ ١) وابن عدي (٢/٣٧) وابن عساكر (١/٣٧٥/١٣) عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال ابن عـدي :

« أبو بكر بن أبي مريم الغالب على حديثه الغرائب . وقلَّ ما يوافقه عليه الثقـات . وهـو ممن لا يحتج به . ولكن يكتب حديثه » .

قلت ثم هو منقطع لأن ضمرة لم يسمع من أبي الدرداء كما أفاده الذهبي . فان بين وفاتيهما نحو مائة سنة .

واقتصر الهيثمي (٤ / ٧٤) على إعلاله باختلاط ابن أبي مريم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية أحمد والبيهقي عن أبي الدرداء . قال شارحه المناوي :

« ثم قال البيهقي تفرد به سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية ا هـ . قال الذهبي في « الضعفاء » : وسعيد بن سنان عن أبي الزاهرية متهم . أي بالوضع » .

قلت : وهذا يوهم أن الحديث من هذه الطريق عند أحمد أيضاً . وليس كذلك كمـا سبق فتنبه . ورواه ابن عدي عن سعيد بن سنان بسند آخر عن ابن عمر نحوه وتقدم لفظه قريبا .

ورواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢/٢٣٧) وأبو نعيم في « الحلية » (١/ ١١) عن فَرج ابن فضالة : نـا لقمان بن عامر عن أبي الدرداء موقوفاً عليه .

والفرج بن فضالة ضعيف كما في « التقريب » وبقية رجاله ثقات . فلعل هذا هو أصـل الحديث موقوف . أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم .

ثم وجدت ما يؤيد وقفه . فقال وكيع بنِ الجراح في « الزهد » (٢ / ٧٨ / ١) : حدثنا سفيان عنِ منصور عن سالم بن أبي الجعد « أن رجلاً صعد إلى أبي الدرداء وهو في غرفة له . وهو يلتقط حباً منثوراً . فقال أبو الدرداء » فذكره موقوفاً عليه .

ورجاله كلهم ثقات لولا أنه مرسل .

وكذلك رواه ابن عساكر (٣ /٣٧٥ / ١) من طريق المعتمر بن سليمان عن منصور به .

ورواه أيضاً من طريق إسماعيل بنِ عَيّاش عن حَريز بن عثمان الرحبي عن أبي حبيـب الحارث بن محمد عن أبي الدرداء موقوفاً .

٥٥٧ — (خذوا من القرآن ما شئتم لما شئتم) .

لا أصل له فيما أعلم . وقال السيد رشيد رضا في « المنار » (مجلد ٢٨ / ٦٦٠) :

« لم أره في شيءٍ من كتبِ الحديث » .

٥٥٨ — (ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر الحبيب) .

موضوع . ذكره محمد بن طاهر المقدسي في « صفوة التصوف » ومن طريقه أبو حفص عمر السهروردي صاحب « عوارف المعارف » : أن النبي ﷺ أنشده أعرابي :

قد لسعَتْ حية الهوى كبدي ... فلا طبيب لها ولا راقي

إلا الحبيب الذي شُغِفت به ... فعنده رقيتي وترياقي

فتواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه فقال معاوية : ما أحسن لهوكم ، فقال : مهلاً يا معاوية ليس . . . . » الحديث .

قال ابن تيمية في رسالة « السماع والرقص » (ص ١٦٩ من مجموعة الرسائل المنيرية ج ٣) :

« هذا حديث مكذوب موضوع باتفاق أهل العلم بهذا الشأن ، « قال : وهذا وأمثاله إنما يرويه من هو أجهل الناس بحال النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم بمعرفة الإيمان والإسلام » !

قلت : ثم راجعت كتاب « صفوة التصوف » للحافظ ابن طاهر المقدسي فلم أجد الحديث فيه ، وإنما عزاه الحافظ في « لسان الميزان » لكتاب آخر له أسماه « السماع » وقد ساق إسناده السهروردي في « العوارف » (ص ١٠٨ — ١٠٩) فإذا هو من طريق أبي بكر عمار بن إسحاق قال : ثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس به . وقال :

« فهذا الحديث أوردناه مسنداً كما سمعناه ووجدناه . وقد تكلم في صحته أصحاب الحديث ، وما وجدنا شيئاً نقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وجد أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم وهيئتهم ، إلا هذا ، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق وقسمتها أن لو صح ، ويخالج سري أنه غير صحيح ، ولم أجد فيه ذوق اجتماع النبي ﷺ مع أصحابه وما كانوا يعتمدونه على ما بلغنا في هذا الحديث . ويأبى القلب قبوله » .

قلت : والمتهم بهذه القصة عمار بن إسحاق هذا فقد قال الذهبي في ترجمته :

« كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها : « قد لسعت حية الهوى كبدي » . فإن الباقين ثقات » .

٥٥٩ — (كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » ، ويقرأ في العشاء الآخرة ليلة الجمعة « الجمعة » و « المنافقين ») .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان (٥٥٢) والبيهقي (٢ / ٣٩١) الشطر الأول منه من طريق سعيد بن سماك بن حرب : حدثني أبي سماك بن حرب — قال : ولا أعلم إلا — عن جابر ابن سمرة قال فذكره . وأخرجه أيضاً في كتابه « الثقات » (٢ / ١٠٤) في ترجمة سعيد هذا . وقال :

« والمحفوظ عن سماك أن النبي ﷺ فذكره » .

قلت : وهذا من تناقض ابن حبان . فإنه من جهة يعله بالإرسال ويبين أنه لا يصح موصولاً عن جابر بن سمرة . ومن جهة أخرى يورد الموصول في « صحيحه » !

وعلة الحديث سعيد بن سماك . فقد قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٢) عن أبيه :

« متروك الحديث » . وتوثيق ابن حبان إياه من تساهله الذي عرف به عند المحققين . وقد يغتر به كثير ممن لا تحقيق عندهم . فيصححون أحاديث كثيرة تقليداً له . من ذلك هذا الحديث ، فقد جاء في « البجيرمي » (٢ / ٦٤) :

« ويستحب أيضاً قراءة (الجمعة) و (المنافقين) في صلاة عشاء ليلة الجمعة ، كما ورد عند ابن حبان بسند صحيح وقد كان السبكي يفعله ، فأنكر عليه بأنه ليس في كلام الرافعي . فرد على المنكر بما مرَّ . أي من الورود وكم من مسائل لم يذكرها الرافعي : فعدم ذكره لها لا يستلزم عدم سنيتها » .

قلت : وهذا الجواب من الوجهة الفقهية صحيح ، يدل على تحرر السبكي من الجمود المذهبي . ولكن الحديث ضعيف غير محفوظ بشهادة ابن حبان نفسه . فلا يثبت به الاستحباب فضلاً عن السنية . بل إن التزام ذلك من البدع . وهو ما يفعله كثير من أئمة المساجد في دمشق وغيرها من البلدان السورية . ولكنهم جمعوا بين البدعة وإرضاء الناس . فقد تركوا قراءة (المنافقون) أصلاً والتزموا قراءة الشطر الثاني من (الجمعة) في الركعتين تخفيفاً عن الناس زعموا !

وكنت منذ القديم أستنكر منهم هذا الالتزام . ولا أعرف مستندهم في ذلك ، حتى رأيت كلام البجيرمي هذا ، المستند على هذا الحديث . الذي كنت أستغربه لعدم وروده في الأمهات الستة وغيرها ولكن ذلك لا يكفي للإنكار . حتى وقفت على إسناده في « موارد الظمآن » ومنه نقلتُ ، فتبين لي ضعفه ، بل وتضعيف ابن حبان نفسه له في كتابه الآخر . فالحمد لله على توفيقه .

ثم إن مما يدل على ضعف الحديث أن الثابت عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ بالسورتين الأوليين في سنة المغرب . وليس في فرضه ، جاء ذلك عنه ﷺ من طرق . وقد خرجته في « صفة الصلاة » (ص ١١٥ — السابعة) .

٥٦٠ — (كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة بعشرين ركعة والوتر) .

موضوع . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/٩٠/٢) وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١/٧٣-٢) والطبراني في « الكبير » (٢/١٤٨/٣) وفي « الأوسط » كما في « المنتقى منه » للذهبي (٢/٣) وفي « زوائد المعجمين » (١/١٠٩/١) وابن عدي في « الكامل » (٢/١)

والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٠٩) وأبو الحسن النَّعالي في « حديثه » (١٢٧ / ١) وأبو عمرو بن منده في « المنتخب من الفوائد » (٢/٢٦٨) والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢/٤٩٦) كلهم من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » . وقال البيهقي :

« تفرد به أبو شيبة وهو ضعيف » .

قلت : وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (٣/١٧٢) أن أبا شيبة ضعيف ، وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٤/٢٠٥) بعد ما عزاه لابن أبي شيبة :

« إسناده ضعيف » . وكذلك ضعفه الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ١٥٣) من قبل إسناده ، ثم أنكره من جهة متنه فقال :

« ثم هو مخالف للحديث الصحيح عن عائشة قالت :

« **ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة** . رواه الشيخان » .

وكذلك قال الحافظ ابن حجر وزاد :

« هذا مع كون عائشة أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها » .

قلت : ووافقها جابر بن عبد الله رضي الله عنه فذكر .

« أن النبي ﷺ لما أحيا بالناس ليلة في رمضان صلى ثماني ركعات . وأوتر » .

رواه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٩٠ ، ١١٤) والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٠٨) وابن حبان في صحيحه (رقم ٩٢٠ — موارد) .

وقد أفسد حديث جابر هذا بعض الضعفاء فرواه محمد بن حميد الرازي حدثنا عمر بن هارون بإسناده عن جابر بلفظ : « **فصلى أربعاً وعشرين ركعة وأوتر بثلاث** » .

أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٧٥و٢٧٦)

قلت : ومع أن إسناده إلى محمد بن حميد لا يصح ، لأن فيه من لا يعرف حاله . فإن محمد بن حميد وشيخه عمر بن هارون متهمان بالكذب فلا يعتد بروايتهما بَلْهَ **مخالفتهما** !

وبالجملة فقد اتفقت كلمات أئمة الحديث على تضعيف حديث أبي شيبة هذا . بل عده الحافظ الذهبي في ترجمته من « الميزان » من مناكيره .

وقال الفقيه أحمد بن حجر الهيتمي في « الفتاوي الكبرى » إنه شديد الضعف .

وأنا أرى أنه حديث موضوع . وذلك لأمور .

الأول : مخالفته لحديث عائشة وجابر .

الثاني : أن أبا شيبة أشد ضعفاً مما يفهم من عبارة البيهقي السابقة وغيره ، فقد قال ابن معين فيه :

« ليس بثقة » . وقال الجوزجاني :

« ساقط » .

وكذبه شعبة في قصة . وقال البخاري :
« سكتوا عنه » .
وقد بينا فيما سبق أن من قال فيه البخاري « سكتوا عنه » فهو في أدنى المنازل وأردئها عنده ، كما قال الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١١٨)

الثالث : أن فيه أن صلاته ﷺ في رمضان كانت في غير جماعة ، وهذا مخالف لحديث جابر أيضاً ، ولحديث عائشة الآخر :

« أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد . وصلى رجال بصلاته . فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه . فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله ﷺ فصلى بصلاته » . الحديث نحو حديث جابر وفيه :

« ولكن خَشِيتُ أن تُفرض عليكم فتعجزوا عنها »
رواه البخاري ومسلم في « صحيحيهما » .
فهذه الأمور تدل على وضع حديث أبي شيبة . والله تعالى هو الموفق .

(**فائدة**)دل حديث عائشة وحديث جابر على مشروعية صلاة التراويح مع الجماعة . وعلى أنها إحدى عشرة ركعة مع الوتر . وللأستاذ نسيب الرفاعي رسالة نافعة في تأييد ذلك اسمها « أوضح البيان فيما ثبت في السنة في قيام رمضان » فننصح بالاطلاع عليها من شاء الوقوف على الحقيقة .

ثم إن أحد المنتصرين لصلاة العشرين ركعة - أصلحه الله - قام بالرد على الرسالة المذكورة في وريقات سماها « الإصابة في الانتصار للخلفاء الراشدين والصحابة » حشاها بالافتراءات . والأحاديث الضعيفة بل الموضوعة . والأقوال الواهية . الأمر الذي حملنا على تأليف رد عليه أسميته « تسديد الإصابة الى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » وقد قسمته الى ستة رسائل طبع منها :

الأولى : في بيان الافتراءات المشار اليها .
الثانية : في « صلاة التراويح » .

وهي رسالة جامعة لكل ما يتعلق بهذه العبادة ، وقد بينت فيها ضعف ما يروى عن عمر رضي الله عنه أنه أمر بصلاة التراويح عشرين ركعة . وأن الصحيح عنه أنه أمر بصلاتها إحدى عشرة ركعة وفقا للسنة الصحيحة . وأن أحدا من الصحابة لم يثبت عنه خلافها فلتراجع فإنها مهمة جدا وإنما علينا التذكير والنصيحة . (١)

---

(١) ثم لخصتها في جزء لطيف بعنوان « فضل قيام رمضان » وهو مطبوع أيضا .

٥٦١ — (إن الله لم يأذن لمترنمٍ بالقرآن) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث جابر مرفوعاً . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٧٠) :

« وفيه سليمان بن داود الشاذكوني ، وهوكذاب » .

قلت : وروايته مثل هذا الحديث مما يدل على كذبه ، فإنه حديث باطل معارض للحديث الصحيح :

« ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي [حسن الصوت] وفي لفظ : حسن الترنم يتغنى بالقرآن [يجهر به] » .

رواه الشيخان والطحاوي وغيرهما كما في كتابي صفة النبي ﷺ (ص ١٣٠ الطبعة السابعة) .

٥٦٢ — (كان يمكن جبهته وأنفه من الأرض ، ثم يقوم كأنه السهم لا يعتمد على يديه) .

موضوع . قال الهيثمي (٢ / ١٣٥) .

« رواه الطبراني في الكبير عن معاذ بن جبل وفيه الخصيب بن جحدر ، وهوكذاب » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على كذبه . روى البخاري في « صحيحه » (١/ ٢٤١) عنه ﷺ :

« أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » .

فهذا خلاف ما روى هذا الكذاب . وهذه الجلسة هي المعروفة بجلسة الاستراحة وهي سنة ، وقد رواها بضعة عشر صحابياً عند أبي داود وغيره بسند صحيح ، فلا التفات إلى من أنكر استحبابها وزعم أنه ﷺ إنما فعلها لحاجة أوشيخوخة !

وأما تمكين الأنف والجبهة من الأرض . فثابت في غير ما حديث صحيح من فعله ﷺ وقوله . ولذلك أوردته في « صفة النبي ﷺ » مخرجاً . فراجعه إن شئت (ص ١٤٩) .

٥٦٣ — (ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين ، فإن الميت يتأذى بجار السوء ، كما يتأذى الحي بجار السوء) .

موضوع . رواه القاضي أبوعبد الله الفلاكي في « الفوائد » (٩١ / ١) وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٥٤) من طريق سليمان بن عيسى : ثنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث مالك لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وسليمان هذا كذاب ، كما تقدم غير مرة ، قال المناوي :

« ومن ثم أورد الجوزقاني الحديث في « الموضوعات » ، وكذا ابن الجوزي وتعقبه المؤلف ، وغاية ما أتى به أن له شاهداً حاله كحاله ! » .

٥٦٤ — (الفقر أزين على المؤمن وأحسن من العذار على خد الفرس) .

ضعيف . وله طرق :

الأول : عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن سعد بن مسعود الكندي مرفوعاً .

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٨١ / ٢ من الكواكب ٥٧٥ ورقم ٥٦٨ — ط) والحربي في « الغريب » (٥ / ٥٢ / ١) وأبو القاسم الهمذاني في « الفوائد » (١ / ٢٠٢ / ٢) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل ابن أنعم هذا ، وقد مضى القول فيه مراراً ، واتهمه ابن حبان فقال (٢ / ٥٣) :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات ، ويأتي عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم ، وكان يدلس عن محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب » .

والحديث أورده السيوطي في « الذيل » (رقم ٨٠٣ بترقيمي) من رواية ابن عدي وحكى قوله فيه إنه حديث منكر . فتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٣٥٩ / ١) بأن هذا لا يقتضي أن يكون موضوعاً . ثم ذكر له الشاهد الآتي عن شداد ، وآخر تقدم بلفظ : « تحفة المؤمن الفقر » .

ومن عجائب السيوطي وتناقضه أنه أورد الحديث في « الجامع الصغير » أيضاً ! من طريق الطبراني ، مع أنه في « الذيل » حكم بوضعه !

ثم إن سعد بن مسعود الكندي مختلف في صحبته كما في « الإصابة » فراجعه إن شئت .

الثاني : عن أحمد بن عمار : ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

رواه القاضي الفلاكي (٩٠ / ٢) .

وهذا ضعيف جداً أيضاً ، ابن عمار هذا هو الدمشقي أخو هشام بن عمار ، قال الدارقطني :

« متروك » . وساق له في « الميزان » حديثاً ثم قال :

« هذا منكر » .

الثالث : عن شداد بن أوس .

رواه الطبراني بسند ضعيف كما في « المغني » للحافظ العراقي (١٦٩/٤) ثم قال :

« والمعروف أنه من كلام عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، رواه ابن عدي في الكامل هكذا » .

٥٦٥ — (من اتخذ مغفراً ليجاهد به في سبيل الله غفر الله له ، ومن اتخذ بيضة بيض الله وجهه يوم القيامة ، ومن اتخذ درعاً كانت له ستراً من النار يوم القيامة) .

منكر جداً . أخرجه الخطيب (١٢٨/٧) من طريق بشران بن عبد الملك البغدادي : حدثنا أبو عبد الرحمن دهثم بن جناح : حدثنا عبيد الله بن ضرار عن أبيه عن الحسن البصري قال : قال رسول الله ﷺ فذكره . وقال :

« منكر جداً . مع إرساله ، والحمل فيه على من بين بشران والحسن ، فانهم ملطيون ، وقد حدثني محمد بن علي الصوري قال : سمعت عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ يقول : ليس في الملطيين ثقة » .

وأقره الحافظ في ترجمة دهثم من « اللسان » .

وعبيد الله بن ضرار قال الذهبي :

« لا يحتج به ولا كرامة » .

وأبوه ضرار وهو ابن عمرو الملطي . قال الذهبي في « المغني » :

« متروك الحديث » .

٥٦٦ — (إن لي حرفتين اثنتين ، فمن أحبهما فقد أحبني ، ومن أبغضهما فقد أبغضني : الفقر والجهاد) .

لا أصل له . قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١٦٨/٤) :

« لم اجد له اصلاً » .

قلت : وهو منكر عندي . فقد صح عنه ﷺ أنه تعوذ من الفقر . فكيف يعقل أن يحُض ﷺ أمته على حب ما تعَوَّذ منه ؟ ! .

٥٦٧ — (خير هذه الأمة فقراؤها ، وأسرعها تضجعاً في الجنة ضعفاؤها) .

لا أصل له . وقال الحافظ العراقي أيضاً (١٦٨/٤) .

« لم اجد له اصلاً » .

٥٦٨ — (من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له) .

موضوع . أورده ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٨٧) وقال :

« فيه مأمون بن احمد الهروي . دجال يضع الحديث » .

وقال الذهبي فيه :

« اتى بطامات وفضائح . وضع على الثقات احاديث هذا منها » . وفي « اللسان » :

« وقال أبونعيم : « خبيث وضاع ، يأتي عن الثقات بالموضوعات » .

قلت : ويظهر لي من الاحاديث التي افتراها أنه حنفي المذهب . متعصب هالك . فإن الاحاديث التي أوردها في ترجمته كلها تدور على الانتصار للإمام أبي حنيفة . والطعن في الإمام الشافعي . فمنها هذا الحديث فهو طعن صريح في المذهب الشافعي الذي يقول بمشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وهو الحق الذي لا ريب فيه كما يأتي ، وانتصار مكشوف لمذهب الحنفية القائل بكراهة ذلك ، فلم يكتف هذا الخبيث بما عليه مذهبه من القول بالكراهة حتى افترى هذا الحديث . ليشيع بين الناس أن الرفع مبطل للصلاة . ولعله أراد بذلك أن يؤيد رواية مكحول عن أبي حنيفة أنه قال :

« **من رفع يديه في الصلاة فسدت صلاته** » وهذه الرواية اغتر بها أمير كاتب الاتقاني فبنى عليها رسالة ألفها لبيان بطلان الصلاة بالرفع ! وكذا اغتر بها من سلك مسلكه فحكم بعدم جواز اقتداء الحنفي بالشافعي لأنهم يرفعون أيديهم ! مع أن هذه الرواية عن أبي حنيفة باطلة كما حققه العلامة أبو الحسنات اللكنوي في « الفوائد البهية . في تراجم الحنفية » (ص ١١٦ . ٢١٦ . ٢١٧) .

وهذا الحديث أورده الشيخ القارئ في « موضوعاته » وقال (ص ٨١) :

« هذا الحديث وضعه محمد بن عكاشة الكرماني قبحه الله » .

ثم نقل (ص ١٢٩) عن ابن القيم انه قال :

« إنه موضوع » .

قلت : وهذا يخالف ما تقدم ان الواضع له الهروي . فإن ثبت هذا فلعل احدهما سرقه من الآخر !

فتأمل ما يفعل عدم الاعتناء بالسنة ، وترك التثبت في الرواية عنه ﷺ وعن علماء الأمة .

(**فائدة**) **الرفع** عند الركوع والرفع منه . ورد فيه احاديث كثيرة جدا عنه ﷺ . بل هي متواترة عند العلماء . بل ثبت الرفع عنه ﷺ مع كل تكبيرة في أحاديث كثيرة . ولم يصح الترك عنه ﷺ إلا من طريق ابن مسعود رضي الله عنه . فلا ينبغي العمل به لانه ناف . وقد تقرر عند الحنفية وغيرهم : أن المثبت مقدم على النافي ، هذا إذا كان المثبت واحداً فكيف إذا كانوا جماعة كما في هذه المسألة ؟ فيلزمهم — عملاً بهذه القاعدة مع انتفاء المعارض — أن يأخذوا بالرفع . وأن لا يتعصبوا للمذهب بعد قيام الحجة . ولكن المؤسف أنه لم يأخذ به منهم إلا أفراد من المتقدمين والمتأخرين حتى صار الترك شعاراً لهم ! .

هذا ومن موضوعات الهروي المذكور آنفا :

٥٦٩ — (من قرأ خلف الإمام مُلِئ فوه نارا) .

موضوع . اورده ابن طاهر في « التذكرة » (ص ٩٣) وقال :

« فيه مأمون بن أحمد الهروي دجال يروي الموضوعات » .

قلت : وقد سبقت ترجمته في الحديث الذي قبله .

والحديث رواه ابن حبان في ترجمته من « الضعفاء » . وعده الذهبي من طاماته !

وقد اغتر بالحديث بعض الحنفية فاحتج به على تحريم القراءة وراء الإمام مطلقاً ! قال أبو الحسنات اللكنوي في « التعليق الممجد على موطأ محمد » (ص ٩٩) :

« ذكره صاحب « النهاية » وغيره مرفوعاً بلفظ « ففي فيه جمرة » ولا أصل له » .

وقال قبيل ذلك :

« لم يرد في حديث مرفوع صحيح النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام وكل ما ذكروه مرفوعاً فيه . إما لا أصل له وإما لا يصح » .

ثم ذكر الحديث بلفظيه مثالاً على ذلك .

هذا وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في القراءة وراء الإمام على اقوال ثلاثة :

١ — وجوب القراءة في الجهرية والسرية .

٢ — وجوب السكوت فيهما .

٣ — القراءة في السرية دون الجهرية .

وهذا الاخير اعدل الاقوال واقربها إلى الصواب وبه تجتمع جميع الادلة بحيث لا يرد شيء منها وهو مذهب مالك وأحمد . وهو الذي رجحه بعض الحنفية . منهم ابو الحسنات اللكنوي في كتابه المذكور آنفاً . فليرجع اليه من شاء التحقيق .

هذا ومن موضوعات هذا الدجال في الطعن على الإمام الشافعي في شخصه :

٥٧٠ — (يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس ، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٤٥٧) من طريق مأمون بن أحمد السلمي : حدثنا أحمد بن عبد الله الجويباري : أنبأنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعاً وقال :

« موضوع . وضعه مأمون أو الجويباري . وذكر الحاكم في « المدخل » أن مأمونا قيل له : ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه ؟ فقال : حدثنا أحمد إلى آخره . فبان بهذا أنه الواضع له » .

قلت : وزاد في « اللسان » :

« ثم قال الحاكم : ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله ﷺ » .

قلت : وللحديث طرق أخرى . لا يفرح بها إلا الهلكى في التعصب لأبي حنيفة ولو برواية الكذب على رسول الله ﷺ . فإن الطرق المشار اليها مدارها على بعض الكذابين والمجهولين . فمن

الغريب جداً أن يميل العلامة العيني إلى تقوية الحديث بها ، وأن ينتصر له الشيخ الكوثري ، ولا عجب منه في ذلك ، فإنه مشهور بإغراقه في التعصب للإمام رحمه الله ، ولو على حساب الطعن في الأئمة الآخرين ، وإنما العجب من العيني ، فإنه غير مشهور بذلك ، وقد رد عليهما ، وتكلم على الطرق المشار اليها بما لا تراه مجموعاً في كتاب العلامة المحقق المعلمي اليماني في كتابه القيم « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » (ج ١ / ٢٠ ، ٤٤٦ — ٤٤٩ — بتحقيقي) .

٥٧١ — (كم من حوراء عيناء ما كان مهرها إلا قبضة من حنطة ، أو مثلها من تمر) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٣) وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٢٥٣) وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٨٤) عن أبان بن المحبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . ذكراه في ترجمة أبان هذا وقال العقيلي :

« شامي منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« روى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه » . وقال في حديثه هذا :

« باطل » .

ونقل العسقلاني في « اللسان » عن العقيلي أنه قال :

« لا يتابعه عليه إلا من هو مثله أو دونه » .

وهذه الجملة ليست في نسختنا من « الضعفاء » للعقيلي والله أعلم .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١/٢٢) :

« قال أبي : هذا حديث باطل ، وأبان هذا مجهول ضعيف الحديث »

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٢٥٣) فأصاب ، قال المناوي :

« وأقره عليه المؤلف — يعني السيوطي — في « مختصرها » فلم يتعقبه » .

انظر « اللآلي » للسيوطي (٢/٤٥٢) .

٥٧٢ — (ثلاث من كن فيه أظله الله تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله ، الوضوء على المكاره ، والمشي إلى المساجد في الظلم ، وإطعام الجائع) .

موضوع . أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي الشيخ في « الثواب » والأصبهاني في « الترغيب » عن جابر . وبجانبه الإشارة الى ضعفه . ولم يتعقبه المناوي هنا بشيء مطلقاً ، فكأنه لم يستحضر إسناده ، مع أن الحديث عند مخرجيه تمام حديث أوله عند الترمذي بلفظ :

(ثلاث من كن فيه نشر الله عليه كنفه . . .) كما تقدم بيانه عن المنذري تحت الحديث (رقم ٩٢) .

وحديث الترجمة أورده السيوطي مفصولاً مستقلاً عن تمامه هذا ، وتعقبه المناوي تحت حديث الترمذي : بأن فيه :

« عبد الله بن إبراهيم الغفاري قال المِزِّي : متهم . أي بالوضع » .

فإذا كان الأمر كذلك وكان الحديثان في الأصل حديثاً واحداً ، فذلك يقتضي أن يُعطى لهما حكم واحد ، وهو الوضع ، ولوكان طريق حديث الترجمة غير طريق الحديث المتقدم لنبه عليه المنذري ، كما هو شأن المحدثين في مثل هذا الأمر ، فلم يتنبه المناوي لهذا التحقيق ، ولذلك لم يتعقبه بشيء . والله الموفق .

٥٧٣ — (من صلى خلف عالم تقي ، فكأنما صلى خلف نبي) .

لا أصل له . وقد أشار لذلك الحافظ الزيلعي بقوله في « نصب الراية » (٢/٢٦) : « **غريب** » .

وهذه عادته في الأحاديث التي تقع في « الهداية » ولا أصل لها ، فيما كان من هذا النوع : « غريب » !

فاحفظ هذا فإنه إصطلاح خاص به .

٥٧٤ — (إنما يفعل هذا (يعني تقبيل اليد) الأعاجم بملوكها ، وإني لست بملك ، إنما أنا رجل منكم) .

موضوع . وهو قطعة من حديث سبق الكلام على إسناده فراجع الحديث (٨٩) .

وقد صح عنه ﷺ تقبيل بعض الناس ليده ﷺ . ولم ينكر ذلك عليهم ، فدل على جواز تقبيل يد العالم . وقد فعل ذلك السلف مع أفاضلهم . وفيه عدة آثار تراها في كتاب « القبل والمعانقة » لأبي سعيد ابن الأعرابي تلميذ أبي داود وفي « الأدب المفرد » للبخاري (ص ١٤٢) .

لكن ليس معنى ذلك أن يتخذ العلماء تقبيل الناس لأيديهم عادة . فلا يلقاهم أحد إلا قبل يدهم — كما يفعل هذا بعضهم — فإن ذلك خلاف هديه ﷺ قطعاً . لأنه لم يفعل ذلك معه إلا القليل من الصحابة الذين لا يعرفون هديه ﷺ وما هو أحب إليه كالمصافحة . ولذلك لم يرد أن المقربين منه العارفين به مثل أبي بكر وغيره من العشرة المبشرين بالجنة كانوا يقبلون يده الشريفة . وهذا خلاف ما عليه بعض المشايخ . ولو لم يكن في عادتهم هذه الا تقبيح السنة القولية والعملية التي حض عليها رسول الله ﷺ ألا وهي المصافحة لكفى . ومن العجيب أن بعضهم يغضب أشد الغضب إذا لم تقبل يده . وما هو إلا شيء جائز فقط . ولا يغضب مطلقاً إذا تركت المصافحة مع أنها مستحبة وفيها أجر كبير . وما ذلك إلا من آثار حب النفس واتباع الهوى . نسأل الله الحماية والسلامة .

٥٧٥ — (ما تلف مال في برولا بحر إلا بحبس الزكاة) .

منكر. قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٦٣) بعد أن ذكره من حديث عمر :

« رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن هارون وهو ضعيف » .

قلت : بل هو كذاب كما تقدم غير مرة . لكن الحديث له طريقٌ أخرى ، ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (١/٢٢٠-٢٢١) من طريق عراك بنِ خالد : حدثني أبي قال : سمعت إبراهيم بن أبي عبلة يحدث عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به . وقال :

« قال أبي : حديث منكر ، وإبراهيم لم يدرك عبادة ، وعراك منكر الحديث » .

٥٧٦ — (إنما أتي داود عليه السلام من النظرة) .

موضوع . رواه أبو بكر بن أبي علي المعدل في « الأمالي » (ق ١٢ / ١) وأبو نعيم في «نسخة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط » (ق ١٥٨ / ٢) حدثني أبي إسحاق قال : حدثني إبراهيم بن نبيط عن نبيط مرفوعاً .

وهذه النسخة (١) قال الذهبي :

« فيها بلايا ، وأحمد بن إسحاق لا يحل الاحتجاج به ؛ فإنه كذاب » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وكتب بعض المحدثين على هذه « الأمالي » بجانب الحديث :

« موضوع » .

وقد سبق الحديث بلفظ :

«كان خطيئة داود عليه السلام النظر» رقم (٣١٢) .

٥٧٧ — (إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له : إنك أنت ظالم ، فقد تودع منهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (رقم ٦٥٢٠) والحاكم (٤ / ٩٦) من طريق أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .

وأقول كلا ؛ ليس بصحيح ، فإن أبا الزبير لم يسمع من ابن عمرو كما قال ابن معين وأبو حاتم . وكأن الحاكم تنبه لهذا فيما بعد فإنه روى (٤ / ٤٤٥) بهذا الإسناد حديثاً آخر ثم قال :

---

(١) وهي محفوظة في مجموع في ظاهرية دمشق (حديث ٧٩ / ١٥٧ — ١٦٧) .

« إن كان أبو الزبير سمع من عبد الله بن عَمرٍ [و] ؛ فإنه صحيح » ووافقه الذهبي .

وأما ترجيح صديقنا الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في « التعليق على المسند » أنّ أبا الزبير سمع منه ، فليس بقوي عندي . ذلك لأنه بناه على رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير قال :

« رأيت العبادلة يرجعون على صدور أقدامهم في الصلاة : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس » .

وابن لهيعة عندنا ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك ضعفه الجمهور ، فلا حجة في روايته لهذه الرؤية ، سيما وهي مخالفة لما سبق عن الامامين ابن معين وأبي حاتم .

ثم لو سلمنا بثبوت سماع أبي الزبير من ابن عمرو في الجملة ، لما لزم منه اتصال إسناد هذا الحديث وثبوته ، لأن أبا الزبير مدلس يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه وقصته في ذلك مع الليث ابن سعد مشهورة .

ولذلك فإني أقطع بضعف هذا الاسناد . والله أعلم .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت أبا الشيخ روى الحديث في جزء « أحاديث أبي الزبير عن غير جابر » (١١ / ١) من هذا الوجه ، ثم رواه (١٥/ ٢) من طريق أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر (كذا بدون واو بعد الراء) مرفوعاً ، فثبت أن أبا الزبير لم يسمعه من عبد الله بن عمرو وأن بينهما عمرو بن شعيب ، ثم هو على هذا الوجه الآخر منقطع أيضاً لأن عمرو بن شعيب لم يسمع من جد أبيه عبد الله بن عمرو .

نعم للحديث شاهد لولا شدة ضعفه لحكمت على الحديث بالحسن ، عزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني في « الأوسط » عن جابر ، قال المناوي :

« وفيه سيف بن هارون ضعفه النسائي والدارقطني » .

قلت : قال الدارقطني في « سؤالات البرقاني عنه » (رقم ١٩٦ بترقيمي) :

« ضعيف ، كوفي متروك » .

قلت : فهو شديد الضعف . والله أعلم .

٥٧٨ — (أحبوا العرب وبقاءهم ، فإن بقاءهم نور في الأسلام ، وإن فناءهم ظلمة في الإسلام) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « نسخة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شريط » (ق ١٠٨/ ١) : حدثني أبي إسحاق قال : حدثني إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط مرفوعاً .

قلت : وهذه النسخة فيها بلايا كما تقدم في الحديث الذي قبله . لكن له طريق آخر رواه أبو الشيخ في « كتاب الثواب وفضائل الأعمال » قال : ثنا أحمد بن محمد بن الجعد : ثنا منصور بن أبي مزاحم : ثنا محمد بن الخطاب عن عطاء بن أبي ميمونه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ذكره الحافظ العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٥ / ٢) ثم قال :

« ليس في إسناده محل نظر إلا أن محمد بن الخطاب بن جبير بن حية الثقفي الجبيري البصري ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وأن أباه أبا حاتم قال « لا أعرفه » . وقال الأزدي : « منكر الحديث » . والأزدي ليس بعمدة ، وقد زالت جهالة عينه برواية جماعة عنه ، فقد روى عنه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي وأبو سلمة المنقري ، ومنصور بن أبي مزاحم ، ذكره ابن حبان في (الثقات) .

قلت : وهو الذي روى حديث « إذا ذلت العرب ذل الإسلام » وقد سبق بيان حاله برقم (١٦٣) ، وقد أورده العراقي في عقب هذا الحديث ، ثم أحال في معرفة ترجمة محمد بن الخطاب عليه . وقد ذكر تحته ما يتلخص منه أنه مجهول الحال ، كما سبق بيانه هناك .

ثم وجدت له متابعاً ، فقال أبو الشيخ في « تاريخ أصبهان » (ق ١٦٠ / ١) : حدثنا أبو زفر قال : ثنا أحمد بن يونس قال : ثنا محمد بن عبد الصمد بن جابر الضبي قال : ثني أبي عن عطاء بن أبي ميمونة به .

قلت : وهذه متابعة واهية فإن عبد الصمد بن جابر الضبي سئل عنه ابن معين فقال : « ضعيف » ، وقال ابن حبان (٢ / ١٤٢) :

« يخطىء كثيراً ويهم فيما يروي على قلة روايته » .

وابنه محمد بن عبد الصمد ، قال الذهبي :

« صاحب مناكير ، ولم يترك » .

وأبو زفر هو الهذيل بن عبيد الله بن عبد الله بن قدامة الضبي ، وفي ترجمته أورد له أبو الشيخ هذا الحديث ، وقال : « مات سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة » ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

وجملة القول أن الحديث ضعيف من طريقيه عن عطاء بن أبي ميمونة .

ثم بدا لي أن فيه علة أخرى ، وهي الانقطاع بين عطاء هذا وأبي هريرة ، فإنهم لم يذكروا له رواية عنه أصلاً ، ويبعد أن يكون سمع منه ، بل لعله ولد بعد وفاة أبي هريرة ، فإن بين وفاتيهما اثنتين وسبعين سنة على الأقل ، فإن أبا هريرة توفي سنة سبع ، وقيل ثمان : وقيل : تسع وخمسين ، ومات عطاء سنة إحدى وثلاثين ومائة .

ولما كانت الطريق الأولى للحديث عن نبيط بن شريط واهية جداً ، فان الحديث يظل على ضعفه . والله أعلم .

٥٧٩ — (هذا أول يوم انتصف فيه العرب من العجم . يعني يوم ذي قار) .

ضعيف . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (١٢ / ٢) عن سليمان بن داود المنقري : ثنا يحيى بن يمان : ثنا أبو عبد الله التيمي عن عبد الله بن الأخرم عن أبيه — وكانت له صحبة —

قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند موضوع . سليمان هذا هو الشاذكوني كذاب ، كذبه في الحديث ابن معين وصالح جزرة .

ويحيى بن يمان ضعيف .

وشيخه أبو عبد الله التيمي لم أعرفه .

وقد رواه الشاذكوني باسناد آخر أقرب إلى الصواب من هذا فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (٢/٦٢) : حدثنا أبو مسلم الكشي : نا سليمان بن داود الشاذكوني : نا محمد بن سواء : حدثني الأشهب الضبعي : حدثني بشير بن يزيد الضبعي — وكان قد أدرك الجاهلية — قال : قال رسول الله ﷺ يوم ذي قار فذكره . قال الهيثمي (٦ / ٢١١) بعد أن عزاه للطبراني : « وفيه سليمان بن داود الشاذكوني وهو ضعيف » .

قلت بل : كذاب كما عرفت . ولكني وجدت له متابعاً قوياً ، فقال خليفة بن خياط في « كتاب الطبقات » (١/١٢) : حدثني محمد بن سواء به .

وخليفة هذا ثقة احتج به البخاري وهو أخباري علامة .

والأشهب الضبعي مجهول أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١/١/٣٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبشير بن يزيد الضبعي ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« أدرك الجاهلية له صحبة » وقال البغوي :

« لم أسمع به إلا في هذا الحديث » . ثم ساقه من طريق الأشهب الضبعي به . وقال الحافظ في « الإصابة » :

« وأخرجه بقي بن مخلد في « مسنده » من هذا الوجه ، وكذلك البخاري في « تاريخه » وذكره ابن حبان في التابعين فقال : شيخ قديم أدرك الجاهلية يروي المراسيل . قلت : وليس في شيء من طرق حديثه له سماع » .

ثم رواه خليفة من الطريق الأول فقال : وحدثني أبو أمية عمر بن المنخل السدوسي قال : حدثنا يحيى بن اليمان العجلي عن رجل من بني تيم اللات عن عبد الله بن الاخرم به .

قلت : فالظاهر أنه لم تثبت صحبته ، وعليه فالحديث له علتان : الإرسال والجهالة . والله أعلم .

(**فائدة**) : **قال الحافظ** :

« ويوم ذي قار من أيام العرب المشهورة كان بين جيش كسرى وبين بكر بن وائل لأسباب يطول شرحها ، قد ذكرها الأخباريون . وذكر ابن الكلبي أنها كانت بعد وقعة بدر بأشهر ، قال : وأخبرني الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : ذكرت وقعة ذي قار عند النبي ﷺ فقال : ذاك أول يوم انتصف فيه العرب من العجم ، وبي نصروا » .

قلت : هذه الكلمة « وبي نصروا » رواها الطبراني من طريق خالد بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده فذكر قصة إرسال النبي ﷺ أبا بكر الى بكر بن وائل وعرضه الإسلام عليهم وفيه :

قالوا : حتى يجيء شيخنا فلان — قال خلاّد : « أحسبه قال : المثنى بن خارجة — فلما جاء شيخهم عرض عليهم أبوبكر رضي الله عنه ، قال : إن بيننا وبين الفرس حرباً فإذا فرغنا مما بيننا وبينها عدنا فنظرنا . فقال أبوبكر : أرأيت إن غلبتموهم أتتبعنا على أمرنا ؟ قال : لا نشترط لك هذا علينا . ولكن اذا فرغنا فيما بيننا وبينهم عدنا فنظرنا فيما نقول . فلما التقوا يوم ذي قارهُمْ والفرس قال شيخهم : ما اسم الرجل الذي دعاكم الى الله ؟ قالوا : محمد ، قالوا : هوشعاركم فنصروا على القوم . فقال رسول الله ﷺ : بي نصروا . قال الهيثمي (٦/ ٢١١) :

« ورجاله ثقات رجال الصحيح غير خلاد بن عيسى وهو ثقة » .

(تنبيـــه) :

بلغ جهل بعض الناس بالتاريخ والسيرة النبوية في هذا العصر أن أحدهم طبع منشورا يرد فيه على صديقنا الفاضل الأستاذ علي الطنطاوي طلبه من الإذاعة أن تمتنع من إذاعة ما يسمونه بالأناشيد النبوية . لما فيها من وصف جمال النبي ﷺ بعبارات لا تليق بمقامه ﷺ . بل فيها ما هو أفظع من ذلك مثل الاستغاثة به ﷺ من دون الله تبارك وتعالى ، فكتب المشار إليه في نشرته ما نصه بالحرف (ص ٤) :

« وها هي (!) الصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا يستصحبون بعض نسائهم لخدمة أنفسهم في الغزوات والحروب . وكانوا يضمدون (!) الجرحى ويهيئون (!) لهم الطعام . وكانوا يوم ذي قار عند اشتداد وطيس الحرب بين الإسلام والفرس كانت النساء تهزج أهازيج وتبعث الحماس في النفوس بقولها :

إن تقبلـــوا نعانـــق ... ونفـــرش النمـــارق

أو تدبـــروا نفـــارق ... فـــراق غيـــر وامـــق

فانظر إلى هذا الجهل ما أبعد مداه ! فقد جعل المعركة بين الإسلام والفرس . وإنما هي بين المشركين والفرس . ونسب النشيد المذكور لنساء المسلمين في تلك المعركة ! وإنما هو لنساء المشركين في غزوة أحد ! كن يحمّسن المشركين على المسلمين كما هو مروي في كتب السيرة !

فقد خلط بين حادثتين متباينتين . وركب منهما ما لا أصل له البتة بجهله أو تجاهله ليتخذ من ذلك دليلاً على جواز الأناشيد المزعومة . ولا دليل في ذلك — لو ثبت — مطلقاً إذ أن الخلاف بين الطنطاوي ومخالفيه ليس هو مجرد مدح النبي ﷺ بل إنما هو فيما يقترن بمدحه مما لا يليق شرعاً كما سبقت الإشارة إليه وغير ذلك مما لا مجال الآن لبيانه . ولكن صدق من قال : « حبك الشيء يعمي ويصم » [1] فهؤلاء أحبوا الأناشيد النبوية وقد يكون بعضهم مخلصاً في ذلك غير

---

(١) قلت : وقد روي مرفوعا الى النبي ﷺ . ولكنه لا يصح كما سيأتي بيانه برقم (١٨٦٨)

مغرض فأعماهم ذلك عما اقترن بها من المخالفات الشرعية .

ثم إن هذا الرجل اشترك مع رجلين آخرين في تأليف رسالة ضدنا أسموها « الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » حشوها بالافتراءات والجهالات التي تنبىء عن هوى وقلة دراية ، فحملني ذلك على أن ألفت في الرد عليهم كتاباً أسميته « تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » موزعاً على ست رسائل صدر منها الرسالة الأولى وهي في بيان بعض افتراءاتهم وأخطائهم . والثانية في (صلاة التراويح) والثالثة في أن (صلاة العيدين في المصلى هي السنة) ثم أصدرنا الخامسة بعنوان « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » .

٥٨٠ — (ما من امرئ مسلم يرد عن عرض أخيه إلا كان حقاً على الله أن يرد عنه نار جهنم يوم القيامة ، ثم تلا هذه الآية : « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ») .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً . ورواه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » كما في « الترغيب » (٣/٣٠٢) ، وذكره ابن كثير في « تفسيره » (٣/٤٣٦) وسكت عليه ، وذلك لظهور ضعفه ، فإن شهر بن حوشب ضعيف . وكذا الراوي عنه ليث وهو ابن أبي سليم ، وقد خولف في إسناده ومتنه فرواه عبيد الله ابن أبي زياد عن شهر عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً نحوه مختصراً دون قوله : (ثم تلا . . .) .

أخرجه أحمد (٦/٤٦١) وأبو الشيخ في « الفوائد » (٨٠/٢) .[1]

وعبد الله بن أبي زياد فيه ضعف أيضاً . قال الحافظ في « التقريب » :

« ليس بالقوي » .

ومما ذكرنا تعلم أن قول المنذري : « رواه أحمد بإسناد حسن وابن أبي الدنيا والطبراني » غير حسن .

لكن الحديث له طريق أخرى عن أم الدرداء مختصراً بلفظ :

« **من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة** » .

أخرجه الترمذي (٣/١٢٤) وأحمد (٦/٤٥٠) من طريق أبي بكر النهشلي عن مرزوق أبي بكر التيمي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن » .

قلت : لعله حسنه بالذي قبله . وإلا فمرزوق هذا مجهول . قال الذهبي :

« ما روى عنه سوى أبي بكر النهشلي » . وأبو بكر النهشلي قال الحافظ :

« صدوق » . والله أعلم .

---

(١) مخطوط في ظاهرية دمشق (حديث ٣٥٧) .

٥٨١ — (إذا استشاط السلطان تسلط الشيطان) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤/٢٢٦) عن عروة بن محمد قال : حدثني أبي عن جدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف عروة بن محمد وأبوه هما عندي مجهولا الحال ، ولم يوثقهما غير ابن حبان على قاعدته ! وقد قال الحافظ في الأول : « مقبول » . يعني عند المتابعة وقال في أبيه : « صدوق » . ولو أنه عكس لكان أقرب إلى الصواب عندي فإن هذا قال الذهبي فيه :

« تفرد عنه ولده الأمير عروة » فكيف يكون صدوقاً سيما ولم يوثقه من يعتبر توثيقه ؟ وأما عروة فقد روى عنه جماعة لكنه لم يوثقه غير ابن حبان كما ذكرنا فبقي على الجهالة .

ولا يغتر بقول الهيثمي (٧/ ٧١) :

« رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات » .

فإنه يعني أنهم ثقات عند ابن حبان !

٥٨٢ — (إن الغضب من الشيطان ، وإن الشيطان خلق من النار ، وإنما تطفأ النار بالماء ، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ) .

ضعيف . أخرجه أحمد بالسند الذي قبله . وكذلك أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤/١/٨) وأبو داود (٢/ ٢٨٧) وابن عساكر (١٥/ ٣٣٧/ ٢) .

قلت : وسنده ضعيف فيه مجهولان ، كما بينته آنفا .

وقد سكت عنه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣/١٤٥و١٥١) وابن حجر في « الفتح » (١٠/ ٣٨٤) .

والحديث روي عن معاوية بلفظ :

« الغضب من الشيطان ، والشيطان من النار ، والماء يطفي النار ، فإذا غضب أحدكم فليغتسل » .

رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢/ ١٣٠) وابن عساكر (١٦/ ٣٦٥/ ١) عن الزبير بن بكار : نا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد عن ياسين بن عبد الله بن عروة عن أبي مسلم الخولاني عن معاوية بن أبي سفيان أنه خطب الناس وقد حبس العطاء شهرين أو ثلاثة ، فقال له أبو مسلم : يا معاوية إن هذا المال ليس بمالك ولا مال أبيك ، ولا مال أمك ، فأشار معاوية إلى الناس أن امكثوا ، ونزل فاغتسل ثم رجع فقال : أيها الناس إن أبا مسلم ذكر أن هذا المال ليس بمالي ولا مال أبي ولا مال أمي ، وصدق أبو مسلم ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول (فذكر الحديث) اغدوا على عطاياكم على بركة الله عز وجل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، ياسين بن عبد الله بن عروة لم أجد له ترجمة .

وعبد المجيد بن عبد العزيز فيه ضعف ، قال الحافظ :

« صدوق يخطىء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .
قلت : لفظ ابن حبان (٢/١٥٢) :
« منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك » .

٥٨٣ — (أتَرِعون عن ذكر الفاجر ؟ ! اذكروه بما فيه يحذره الناس) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٧٢) وكذا ابن حبان (١/٢١٥) وأبو الحسن الحربي في « الأمالي » (١/٢٤٥) وابن عدي (٢/٢٦٠) والمحاملي في « الأمالي » (ج ٥ رقم ١٥) والبيهقي في « سننه » (١٠/٢١٥) والخطيب في « تاريخه » (١/٣٨٢ ، ٣/١٨٨ و ٧/٢٦٢) وفي « الكفاية » (ص ٤٢) وابن عساكر (٢/٧/١٢) وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١/٢١) والهروي في « ذم الكلام » (١/٨١/٤) والسهمي في « تاريخه » (٧٥) من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال العقيلي :
« ليس له من حديث بهز أصل ، ولا من حديث غيره ، ولا يتابع عليه من طريق يثبت » .
وقال البيهقي :
« هذا يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري وأنكره عليه أهل العلم بالحديث . سمعت أبا عبد الله الحافظ (يعني الحاكم) يقول : سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مرة يقول :
كان أبو بكر الجارودي إذا مر بقبر جده يقول : يا أبة لو لم تحدث بحديث بهز بن حكيم لزرتك » ! قال ابن عدي والبيهقي :
« وقد سرقه عنه جماعة من الضعفاء فرووه عن بهز بن حكيم ، ولم يصح فيه شيء » . وقال ابن حبان :
« والخبر في أصله باطل ، وهذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها » .
وخفي هذا على الهروي فقال :
« حديث حسن من حديث بهز وقد توبع جارود بن يزيد عليه » !
وتبعه يوسف بن عبد الهادي في « جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر » ! (٢/٢) .
وروى الخطيب عن أحمد أنه قيل له . رواه غيره ؟ . فقال : ما علمت .
ثم ذكر الخطيب أنه روي عن جماعة ثم قال :
« ولا يثبت عن واحد منهم ذلك . والمحفوظ أن الجارود تفرد به » .
ثم روى عن البخاري أنه قال فيه :
« منكر الحديث . كان أبو أسامة يرميه بالكذب » . وعن أبي دواد :
« غير ثقة » وقال الذهبي في « الميزان » :
« وقال أبو حاتم : كذاب » . وفي « اللسان » :

« قال العقيلي : متروك الحديث ؛ لأنه يكذب ويضع الحديث » .

وذكر المناوي : أن الدارقطني قال في « علله » :

« هو من وضع الجارود ، ثم سرقه منه جمع » . وفي « الميزان » أنه « موضوع » ، ونقله عنه في « الكبير » وأقره ، لكن نقل الزركشي عن الهروي في « كتاب ذم الكلام » أنه حسن باعتبار شواهده » !

قلت : وهذا الاستدراك لا طائل تحته ؛ لأنه ذهول عن الشرط الذي يجب تحققه في الشواهد حتى يتقوى الحديث بها وهو السلامة من الضعف الشديد الناتج من تهمة في الرواة ، وهذا مفقود ههنا لما سبق في كلام الأئمة النقاد أن الحديث من وضع الجارود سرقه منه آخرون ! ولهذا لما حكى السخاوي في « المقاصد » كلام الهروي السابق تعقبه بالرد فقال :

« وليس كذلك ، فقد قال الحاكم فيما نقله البيهقي في « الشعب » : إنه غير صحيح ولا معتمد » .

ولهذا أورد الحديث ابن طاهر في « الموضوعات » (ص ٣) وأعله بالجارود .

قلت : وممن سرقه عنه سليمان بن عيسى السجزي فرواه عن سفيان ، أخرجه ابن عدي (١٦١ / ١) وقال :

« وهذا عن الثوري عن بهز باطل والسجزي يضع الحديث » .

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو :

٥٨٤ — (ليس لفاسق غيبة) .

باطل . رواه الطبراني في « المعجم الكبير» وأبو الشيخ في « التاريخ » (ص ٢٣٦) وابن عدي (ق ٦١ / ٢) وأبو بكر ابن سلمان الفقيه في « مجلس من الأمالي » (١٥ / ٢) وأبو بكر الدقاق في « حديثه » (٢ / ٤٢ / ٢) والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٨١ / ١) والقضاعي في « مسند الشهاب » (٩٧ / ٢) والواحدي في « التفسير » (٤ / ٨٢ / ١) وكذا الخطيب في « الكفاية » (ص ٤٢) كل هؤلاء من طريق جعدبة بن يحيى الليثي : ثنا العلاء بن بشر عن سفيان عن بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . جعدبة قال الدارقطني :

« متروك »

والعلاء بن بشر ضعفه الأزدي . وذكره الحاكم فقال :

« هذا الحديث غير صحيح » ، وقال ابن حبان في « الثقات » في ترجمة العلاء :

« روى عنه جعدبة بن يحيى مناكير » . وقال ابن عدي :

« والعلاء بن بشر هذا لا يعرف ، وهذا اللفظ غير معروف » .

ونقل المناوي عنه عن أحمد أنه قال :

« حديث منكر » .

قلت : وقد وجدت له طريقاً أخرى ، رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٢٣٩ـ٢٤٠) عن محمد بن يعقوب « ثنا إبراهيم بن سلام المكي : ثنا ابن أبي فُديك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ضعيف محمد بن يعقوب هذا هو ابن أبي يعقوب أبو بكر ترجمه أبو نعيم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإبراهيم بن سلام المكي لم أعرفه .

والحديث ذكره ابن القيم في الموضوعات في كتابة « المنار » وقال (ص ٦١) :

« قال الدارقطني والخطيب : قد روي من طرق وهو باطل » .

٥٨٥ — (من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له) .

ضعيف جداً . أخرجه عيسى بن علي الوزير في « ستة مجالس » (١٩٣ / ٢) وأبو القاسم المهرواني في « الفوائد المنتخبة » (٤١ / ١) والبيهقي في « سننه » (١٠ / ٢١٠) والخطيب (٨ / ٤٣٨) وأبو محمد بن شيبان العدل في « الفوائد » (١ / ٢٢٠ / ١) والقضاعي (٣٦ / ١) من طريق رواد بن الجراح أبي عصام العسقلاني : ثنا أبو سعد الساعدي عن أنس مرفوعاً . وقال البيهقي :

« ليس بالقوي » ، وقال المهرواني :

« غريب ، ولم نكتبه إلا من حديث رواد بن الجراح » .

قلت : وله علتان :

الأولى : رواد هذا ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق اختلط بآخره فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

الثانية : أبو سعد هذا قال الذهبي في « الميزان » :

« ليس بعمدة » ثم ساق له هذا الحديث ، ثم قال :

« وقد ذكره علي بن أحمد السليماني في من يضع الحديث » .

وقال الدارقطني في « سؤالات البرقاني عنه » (رقم ٥٧٤ — نسختي) :

« مجهول يترك حديثه » .

وللحديث طريق أخرى عند الخطيب (٤ / ١٧١) وأبي بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١٢٠ / ٢) عن الربيع بن بدر : حدثنا أبان عن أنس به .

وهذا أشد ضعفاً من الذي قبله : الربيع متروك ، وأبان وهو ابن أبي عياش متهم بالوضع .

٥٨٦ — (ليس مني ذو حسد ولا نميمة ولا كهانة ، ولا أنا منه ، ثم تلا هذه الآية « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ») .

موضوع . ذكره الهيثمي (٨ / ٩١) من حديث عبد الله بن بسر ثم قال :
« رواه الطبراني وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك » .
قلت : وذلك لأنه متهم قال ابن الجنيد :
« كان يكذب » .
وساق له الذهبي حديثاً وقال :
« هذا موضوع » .

٥٨٧ — (ثلاثة من كن فيه آواه الله في كنفه ، وستر عليه برحمته ، وأدخله في محبته ، من إذا أعطي شكر ، واذا قدر غفر ، وإذا غضب فتر) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٩٣) والحاكم (١ / ١٢٥) والخطيب في « التلخيص » (٢ / ٧٦) عن عمر بن راشد مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان التيمي : ثنا محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب القرشي عن هشام بن عروة عن محمد بن علي عن ابن عباس مرفوعاً قال الحاكم :
« صحيح الإسناد » ! ورد الذهبي بقوله :
« بل واه . فان عمر قال فيه أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً » .
قلت : وكنيته أبو حفص الجاري وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه فكيف الرواية عنه ؟ ! » . وقد أخرجه البيهقي في « الشعب » وقال عقبه :

« عمر بن راشد هذا شيخ مجهول من أهل مصر يروي ما لا يتابع عليه » .
ولهذا قال المناوي متعقباً على السيوطي الذي أورد الحديث في « الجامع الصغير » :
« لم يصب في إيراده » .
قلت : وله طريق أخرى عن ابن أبي ذئب به .
أخرجه ابن عدي (٣٣١ / ١ — ٢) : حدثنا أحمد بن داود بن أبي صالح : ثنا أبو مصعب المديني ـ يلقب مطرف ـ : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به .
وأحمد هذا قال ابن حبان (١ / ١٣٤) وابن طاهر :

« يضع الحديث »

٥٨٨ — (من دفع غضبه دفع الله عنه عذابه ، ومن حفظ لسانه ستر الله عورته ، ومن اعتذر إلى الله قبل عذره) .

موضوع . رواه أبونعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١١) معلقاً عن عبد السلام بن هاشم : ثنا خالد بن برد عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مكذوب ، المتهم به عبد السلام بن هاشم هذا ، قال فيه عمرو بن علي الفلاس :

« لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه » .

وقد تساهل الهيثمي في تضعيفه فقط فقال في « المجمع » (٨ / ٦٨) بعد أن ساق الحديث دون الجملة الاخيرة منه :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه عبد السلام بن هاشم وهوضعيف » .

ومن رواية الطبراني أورده السيوطي في « الجامع » وتعقبه المناوي بكلام الهيثمي الذي نقلته آنفاً ، إلا أنه وقع في نقله « ابن هلال » بدل « ابن هشام » وهوموافق لما ذكره الهيثمي في مكان آخر (٨ / ٧٠) وكأنه وهم منه ، أوتحريف من بعض النساخ ، إذ ليس في الرواة من يدعى عبد السلام بن هلال . والله أعلم .

والحديث أشار المنذري (٣ / ٢٧٩) لضعفه أووضعه .

٥٨٩ — (لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلا أمَّروا عليهم أحدهم) .

ضعيف . رواه أحمد (رقم ٦٦٤٧) من طريق ابن لهيعة قال : حدثنا عبد الله بن هبيرة عن أبي سالم الجيشاني عن عبد الله بن عمروٍ مرفوعاً في حديث .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة فإنه ضعيف لسوء حفظه . والذي صح في هذا الباب ما أخرجه أبو داود (١ / ٤٠٧) وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« **إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم** » .

وسنده حسن ، وله شواهد انظرها إن شئت في « المجمع » (٥ / ٢٥٥) ، وكلها بلفظ الأمر ليس في شيء منها « لا يحل » . فهذا مما تفرد به ابن لهيعة فهوضعيف منكر .

أقول هذا تحقيقاً للرواية ، وبياناً للفرق بين ما صح من الحديث وما لم يصح . فإنه يترتب على ذلك نتائج هامة أحياناً وذلك لأن لفظ : « لا يحل » نص في حرمة ترك التأمير . وأما لفظ الأمر فليس نصاً في ذلك بل هوظاهر ، ولذلك اختلف العلماء في حكم التأمير فمن قائل بالندب ، ومن قائل بالوجوب ، ولوصح لفظ ابن لهيعة لكان قاطعاً للنزاع .

أقول هذا مع أنني أرى الأرجح الوجوب ، لأنه الأصل في الأمركما هومقرر في علم الأصول ، وممن قال بوجوب التأمير الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٢٢٣) فيراجع كلامه فإنه مفيد .

٥٩٠ — (من أمر بمعروف فليكن أمره بمعروف) .

ضعيف جداً . رواه أبوالعباس الأصم في « جزء من حديثه » (١٩٣ / ١) ورقم (١٢٩

نسختي) وعلي بن الحسن بن إسماعيل العبدي في « حديثه » (١٥٦ / ١ — ٢) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٤٢ / ١) عن سلم بن ميمون الخواص ثنا زافر بن سليمان عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً لما يأتي ، واقتصر السيوطي في عزوه على البيهقي في « الشعب » . وقال المناوي :

« وفيه سلم بن ميمون الخواص أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : قال ابن حبان : بطل الاحتجاج به ، وقال أبو حاتم : لا يكتب حديثه ، عن (زافر) قال ابن عدي : لا يتابع على حديثه ، ووثقه ابن معين . عن (المثنى بن الصباح) ضعفه ابن معين ، وقال النسائي متروك » [1]

قلت : ومع هذا كله سكت الحافظ العراقي على الحديث في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٩٢) !

٥٩١ — (من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل ، إلا وراء الإمام) .

ضعيف . رواه القاضي أبو الحسن الخلعي في « الفوائد » (٤٧ / ١) [2] عن يحيى بن سلام : ثنا مالك بن أنس عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً .

قلت : ويحيى بن سلام ضعفه الدارقطني كما في « الميزان » ، ونقل الزيعلي (١ / ١٠) عنه أعني الدارقطني أنه قال في « غرائب مالك » :

« هذا باطل لا يصح عن مالك » .

قلت : والصواب أنه موقوف كذلك أخرجه الخلعي أيضاً عن القعنبي ، والبيهقي (٢ / ١٦٠) عن ابن بكير ؛ كلاهما عن مالك عن وهب عن جابر من قوله غير مرفوع ، وقال البيهقي :

« رفعه يحيى بن سلام وغيره من الضعفاء عن مالك ، وذلك مما لا يحل روايته على طريقة الاحتجاج به » .

قلت : والحديث صحيح بدون قوله : « إلا وراء الإمام » يشهد له قوله ﷺ .

« **لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب** » رواه الشيخان عن عبادة بن الصامت . وقوله ﷺ لـ « المسيء صلاته » بعد أن أمره بقراءة الفاتحة في الركعة الأولى :

« **ثم اصنع ذلك في صلاتك كلها** » رواه البخاري وغيره .

لكن في معنى هذه الزيادة : « إلا وراء الإمام » قوله ﷺ :

« **من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة** » .

---

(١) في عبارة المناوي أخطاء مطبعية كثيرة صححتها من كتب الرجال .

(٢) جزء (٢٠) من مخطوطة الظاهرية (مجموع ٥٣) .

وهو حديث صحيح عندنا له طرق كثيرة جداً وقد ساقها الزيعلي (٢/ ٦ — ١١) ثم خرجتها في « الإرواء » رقم (٤٩٣) ، وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف ، ولكنه ضعف منجبر ، وقد صح إسناده عن عبد الله بن شداد مرسلاً ، والمرسل إذا جاء متصلاً فهو حجة عند الإمام الشافعي وغيره فاللائق بأتباعه أن يأخذوا بهذا الحديث إذا أرادوا أن لا يخالفوه في أصوله !

وهو من المخصصات لحديث عبادة بن الصامت ، ولكنه يخصصه بالجهرية فقط ، لا في السرية ؛ لأن قراءة الإمام فيها لا تكون قراءة لمن خلفه ، إذ أنهم لا يسمعونها فلا ينتفعون بقراءته ، فلا بد لهم من القراءة في السرية ، وبذلك نكون عاملين بالحديثين ولا نرد أحدهما بالآخر . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما أن القراءة فيها مشروعة دون الجهرية . وهو أعدل الأقوال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتاوي » ومن أراد التفصيل فليرجع إليها ، وسبق شيء من هذا في الحديث (٥٦٩) .

٥٩٢ — (أسست السموات السبع والأرضون السبع على « قل هو الله أحد ») .

موضوع . رواه أبو الحسن الخلعي في « الفوائد » (٥٣ / ٢) والدِّينوري في « المجالسة » (١/٣/٣٦) عن موسى بن محمد بن عطاء قال : ثنا شهاب بن خِراش الحوشبي قال : سمعت قتادة يقول : حدثني أنس بن مالك به مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ موسى بن محمد هذا هو الدمياطي المقدسي قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ١٦١) :

« قال أبي : كان يكذب ويأتي بالأباطيل . وقال موسى بن سهل الرملي : أشهد عليه أنه كان يكذب ، وقال أبو زرعة : كان يكذب » .

وقال ابن حبان (٢ / ٢٤١ — ٢٤٢)

« كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي ما لا أصل له عن الأثبات » . وقال العقيلي (ص ٤١٠) :

« يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات » .

وبالجملة فهو ممن اتفقت كلمات الأئمة على تكذيبه واطراح حديثه ، ولذلك قال الذهبي : إنه أحد التلفاء . ثم نقل تكذيب أبي زرعة وأبي حاتم له وقول ابن حبان فيه . ثم ذكر له أحاديث موضوعة هذا منها ، ومع ذلك كله ووضوح حال الرجل لم يستحي السيوطي فأورد له هذا الحديث في « الجامع الصغير » الذي صانه بزعمه عما تفرد به كذاب أو وَضّاع ! وقد أورده من رواية تمام عن أنس . وتعقبه المناوي بأنه فيه الدمياطي هذا ونقل التكذيب المذكور عن أبي زرعة وأبي حاتم .

ومما يدل على كذبه أن الحديث رواه ابن الضريس في « فضائل القرآن » (٣ / ١١٠ / ١) من

طريق آخر عن كعب الأحبار من قوله ، فرفعه هذا الكذاب باسناد من عنده ألصقه به !

ومن موضوعات هذا الكذاب :

٥٩٣ — (الجنة تحت أقدام الأمهات ، من شئن أدخلن ، ومن شئن أخرجن) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٣٢٥) والعقيلي في « الضعفاء » عن موسى بن محمد بن عطاء : ثنا أبو المليح ثنا ميمون عن ابن عباس مرفوعا . وقال العقيلي :

« هذا منكر » . نقله الحافظ في ترجمة « موسى بن عطاء » وهو كذاب كما سبق بيانه في الذي قبله .

والشطر الأول من الحديث له طريق آخر ، رواه أبو بكر الشافعي في « الرباعيات » (٢/٢٥/١) وأبو الشيخ في « الفوائد » [1] وفي « التاريخ » (ص ٢٥٣) والثعلبي في « تفسيره » (٣/٥٣/١) والقضاعي (٢/٢/١) والدولابي (٢/١٣٨) عن منصور بن المهاجر عن أبي النضر الأبار عن أنس مرفوعاً به .

ومن هذا الوجه رواه الخطيب في « الجامع » كما في « فيض القدير » للمناوي وقال :

« قال ابن طاهر : ومنصور وأبو النضر لا يعرفان ، والحديث منكر ، انتهى . فقول العامري في شرحه : « حسن » غير حسن » .

ويغني عن هذا حديث معاوية بن جاهمة أنه جاء النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أردت أن أغزو وقد جئت أستشيرك ؟ فقال : هل لك أم ؟ قال نعم . قال : فالزمها فإن الجنة تحت رجليها .

رواه النسائي (٢/٥٤) وغيره كالطبراني (١/٢٢٥/٢) . وسنده حسن إن شاء الله ، وصححه الحاكم (٤/١٥١) ووافقه الذهبي ؛ وأقره المنذري (٣/٢١٤) .

٥٩٤ — (هدية الله إلى المؤمن السائل على بابه) .

موضوع . رواه تمام في « الفوائد » (٩/١٦٧/٢) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٦٢/٢) عن أبي أيوب سليمان بن سلمة الخبائري : ثنا سعيد بن موسى (وقال الضياء : ابن زيد الأزدي) : ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وعزاه السيوطي في « الجامع » للخطيب فقط في « رواة مالك » عن ابن عمر ، وتعقبه المناوي بأن الخطيب قال :

« وسعيد مجهول ، والخبائري مشهور بالضعف » . قال المناوي :

« قال في « الميزان » قلت : هذا موضوع ، وسعيد هالك . ا هـ . وأعاده في محل آخر وقال : هذا كذب اهـ وقال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، وسعيد بن موسى اتهمه ابن حبان بالوضع » .

---

(١) مخطوط في ظاهرية دمشق (حديث ٣٥٧) .

قلت : ولم يتفرد به سعيد بن زيد بل تابعه عند تمام سعيد بن أبي مريم . لكن الراوي عنه عبد السلام بن محمد الأموي قال الدارقطني :

« ضعيف جداً » وقال : « منكر الحديث » . وقال الخطيب : « صاحب مناكير » .

قلت : ولعله أراد أن يقول : « سعيد بن زيد » فقال : « سعيد بن أبي مريم » خطأ . وابن أبي مريم ثقة بخلاف الأول .

قلت : ويحتمل أن ذلك من وهم أووضع الخبائري . فقد رأيت ابن حبان أورد الحديث في « الضعفاء » (١ / ٣٢٤) من طريقه قال : ثنا سعيد بن موسى عن مالك به . وساق له حديثاً آخر وقـال :

« لست أدري وضعه سعيد بن موسى أوسليمان بن سلمة . لأن الخبر في نفسه موضوع » .

وتابعه أيضاً موسى بن محمد الدمياطي وهوكذاب كما سبق قبل حديثين . رواه ابن عدي كما في « الميزان » وقـال :

« هذا كذب » وأقره الحافظ في « اللسان »

ومن طريقه رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ٢ / ٣) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٣٥) .

٥٩٥ — (إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش) .

منكر. رواه أبو الشيخ في « العوالي » [١] (٣٢ / ١) والخطيب في « تاريخه » (٧ / ٢٩٨ و ٨ / ٤٢٨) من طريق أبي خلف خادم أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الغيبة » كما ذكره المناوي وقال :

« أبو خلف قال الذهبي : قال يحيى : كذاب . وقال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حجر في « الفتح » : سنده ضعيف . (قال المناوي) : ورواه ابن عدي عن بريدة . قال العراقي : وسنده ضعيف . وفي « الميزان » : خبر منكر » .

٥٩٦ — (الناس كأسنان المشط ، وإنما يتفاضلون بالعافية ، والمرء كثير بأخيه يرفده ويحمله ، ولا خير في صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١٥٣ / ٢) عن المسيب بن واضح : ثنا سليمان بن عمرو : ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً وقال :

« وهذا الحديث وضعه سليمان على إسحاق »

---

(١) من مخطوطات الظاهرية (مجموع ٩٣) .

ومن طريقه رواه القضاعي (٢/٩/١) وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٨٠) من طريق ابن عدي ، وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢/٢٩٠) بأن له طريقاً أخرى .

قلت : أخرجه الدولابي (١/١٦٨) وابن حبان في « المجروحين » (١/١٨٨ — ١٨٩) والخطابي في « غريب الحديث » (٢/١١٩) وابن عساكر (٢/١١٩/ و٣/٢٠٥/٢) وأبو نعيم ببعضه (١٠/٢٥) من طرق عن بكار بن شعيب أبي خزيمة العبدي قال : حدثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد مرفوعاً به .

وهذا سند ضعيف جداً بكار بن شعيب قال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم ساق له هذا الحديث منكراً له عليه كما قال الحافظ في « اللسان » وقال الجوزجاني :

« وهو منكر جداً » . لكن قال السيوطي :

« وقد توبع بكار فقال ابن لال : حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب : حدثنا إبراهيم بن فهد : حدثنا محمد بن موسى حدثنا غياث بن عبد المجيد عن عمر بن سليم عن أبي حازم به .

قلت : وسكت عليه السيوطي ، وهذه متابعة قوية لولا أن الطريق إليها مظلمة ، فإن غياث بن عبد الحميد مجهول كما قال العقيلي :

ومحمد بن موسى لم أعرفه ، وفي طبقته بهذا الاسم جماعة .

وإبراهيم بن فهد قال ابن عدي : « سائر أحاديثه مناكير ، وهو مظلم الأمر » . وقال أبو الشيخ « قال البردعي : ما رأيت أكذب منه » . قال أبو الشيخ : « وكان مشايخنا يضعفونه » .

قلت : فمثل هذا الطريق لا يُستشهد به لشدة ضعفه . وقد وجدت له طريقاً آخر عن سهل بن سعد ، أخرجه أبو الشيخ في « أحاديث أبي الزبير عن غير جابر » (١١/٢) عن سهل بن عامر البجلي ثنا ميمون بن عمرو البصري عن أبي الزبير عن سهل بن سعد مرفوعاً .

ولكنه واه جداً ، سهل بن عامر هذا قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢/١/٢٠٢) :

« قال أبي : وهو ضعيف ، روى أحاديث بواطيل وكان يفتعل الأحاديث » . وفي معناه قول البخاري :

« منكر الحديث » .

وأما ابن حبان فيبدو أنه لم يتبين له حقيقة أمره فلذلك أورده في « الثقات » !

ووجدت له شاهدين آخرين متصل ومرسل .

أما المتصل فأخرجه ابن عساكر (٣/٢٠٥/٢) عن بشر بن عون : حدثنا بكار بن تميم عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع بكار بن تميم مجهول ، والآفة بشر بن عون قال ابن حبان (١/١٨١) :

« له نسخة عن بكار بن تميم عن مكحول نحو مائة حديث كلها موضوعة » .

وأما المرسل فأخرجه الخطيب (٧/٥٧) من طريق بشر بن غياث عن البراء بن عبد الله الغنوي عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ .

وهذا سند ضعيف جداً ، بشر بن غياث ، قال الذهبي :

« مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة » . « وفي اللسان » :

« قال الأزدي : زائغ صاحب رأي ، لا يقبل له قول ، ولا يخرج حديثه ولا كرامة إذ كان عندنا على غير طريقة الإسلام » . ونقل عنه أنه كان ينكر عذاب القبر وسؤال الملكين والصراط والميزان.

والبراء بن عبد الله الغنوي ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما .

والحسن هو البصري فهو مرسل ، وعلى إرساله فالإسناد إليه غير صحيح .

وبالجملة فالحديث ضعيف جداً ، وليس في كل هذه الطرق ما يأخذ بعضده . والله أعلم .

ثم وجدت له طريقاً ثانياً عن أنس ، رواه ابن شاذان الأزجي في « حديثه » (٢/١٠٥/٢) عن رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا سند تالف ! أبو سعد هذا قال الذهبي :

« مجهول . حدث عنه رواد بن الجراح وليس بعمدة ، وقد ذكره علي بن أحمد السلماني في من يضع الحديث » . [1]

٥٩٧ — (نعمْ ؛ خصال أربع : الدعاء لهما ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ وعدهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما . قاله لمن سأله : هل بقي من بر أبوي شيء بعد موتهما أبرهما به ؟) .

ضعيف . رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « الأدب » (١/١٥١/١-٢) : حدثنا الفضيل بن دُكَيْن : حدثنا ابن الغسيل : حدثني أسيد بن علي مولى أبي أَسِيد عن أبيه أنه سمع أبا أسِيد قال : بينما أنا جالس عند النبي ﷺ أتاه رجل من بني سلمة فقال : يا رسول الله هل بقي . . . الحديث .

ورواه الروياني في « مسنده » (٢٥١ / ١) والخطيب في « الموضح » (١/٤١ — ٤٢) والواحدي (١٥٣ / ٢) وأبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (ص ٤١) من طرق أخرى عن عبد الرحمن بن الغسيل به .

وقد تابعه موسى بن يعقوب عن أسيد به إلا أنه قال : « أُسَيْد » بالضم .

أخرجه الخطيب وأشار إلى أنه خطأ وأن الصواب « أسِيد » كما رواه ابن الغسيل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات كلهم ، غير علي مولى أبي أسيد لم يوثقه غير ابن حبان . ولم يرو عنه غير ابنه أسيد ، ولهذا قال الذهبي :

---

(١) قلت : الى هنا ينتهي ما كان نشر في مجلة التمدن الاسلامي من هذه السلسلة . وزدنا في هذه الطبعة فوائد جديدة .

« لا يعرف » ، وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله : « مقبول » .

وعنه رواه أبو داود (٥١٤٢) وابن ماجه (٣٦٦٤) وأحمد (٤٩٧/٣ — ٤٩٨) وابن حبان (٢٠٣٠) .

٥٩٨ — (لما قدم المدينة جعل النساء والصبيان والولائد يقلن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ما دعا لله داع) .

ضعيف . رواه أبو الحسن الخلعي في « الفوائد » (٥٩ / ٢) وكذا البيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ٢٣٣ ـ ط) عن الفضل بن الحباب قال سمعت عبد الله بن محمد بن عائشة يقول فذكره .

وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ، لكنه معضل سقط من إسناده ثلاثة رواة أو أكثر ؛ فإن ابن عائشة هذا من شيوخ أحمد وقد أرسله . وبذلك أعله الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٤٤) .

ثم قال البيهقي كما في تاريخ ابن كثير (٥ / ٢٣) :

« وهذا يذكره علماؤنا عند مقدمه المدينة من مكة لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند مقدمه من تبوك » .

وهذا الذي حكاه البيهقي عن العلماء جزم به ابن الجوزي في « تلبيس إبليس » (ص ٢٥١ تحقيق صاحبي الاستاذ خير الدين وانلي) ، لكن رده المحقق ابن القيم فقال في « الزاد » (٣ / ١٣) :

« وهو وهم ظاهر ؛ لأن « ثنيات الوداع » إنما هي ناحية الشام لا يراها القادم من مكة إلى المدينة ولا يمر بها إلا إذا توجه إلى الشام » .

ومع هذا فلا يزال الناس يرون خلاف هذا التحقيق ، على أن القِصَّة برمتها غير ثابتة كما رأيت !

(تنبيه)

أورد الغزالي هذه القصة بزيادة : « بالدف والألحان » ولا أصل لها كما أشار لذلك الحافظ العراقي بقوله .

« وليس فيه ذكر للدف والألحان » .

وقد اغتر بهذه الزيادة بعضهم فأورد القصة بها ، مستدلاً على جواز الأناشيد النبوية المعروفة اليوم !

فيقال له : « أثبت العرش ثم انقش » ! على أنه لو صحت القصة لما كان فيها حجة على ما ذهبوا إليه كما سبقت الأشارة لهذا عند الحديث (٥٧٩) فأغنى عن الأعادة .

٥٩٩ ــ (إذا مات الرجل منكم فدفنتموه فليقم أحدكم عند رأسه ، فليقل : يا فلان ابن فلانة ! فإنه سيسمع ، فليقل : يا فلان ابن فلانة ! فإنه سيستوي قاعداً ، فليقل : يا فلان ابن فلانة ، فإنه سيقول : أرشدني أرشدني رحمك الله ، فليقل : اذكر ما خرجت عليه من دار الدنيا : شهادة أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور ، فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول له : ما نصنع عند رجل قد لقن حجته ؟ فيكون الله حجيجهما دونه) .

منكر . أخرجه القاضي الخلعي في « الفوائد » (٥٥ / ٢) عن أبي الدرداء هاشم بن محمد الأنصاري . ثنا عتبة بن السكن عن أبي زكريا عن جابر بن سعيد الأزدي قال :

دخلت على أبي أمامة الباهلي وهو في النزع ، فقال لي : يا أبا سعيد إذا أنامت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ أن نصنع بموتانا فإنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، لم أعرف أحداً منهم غير عتبة بن السكن ، قال الدارقطني :

« متروك الحديث » وقال البيهقي :

« واه منسوب إلى الوضع » .

والحديث أورده الهيثمي (٣ / ٤٥) عن سعيد بن عبد الله الأزدي قال : شهدت أبا أمامة . . . الحديث . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفي إسناده جماعة لم أعرفهم » .

قلت : فاختلف في اسم الراوي عن أبي أمامة ففي رواية الخلعي أنه جابر بن سعيد الأزدي وفي رواية الطبراني أنه سعيد بن عبد الله الأزدي . وهذا أورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٧٦) فقال : « سعيد الأزدي » لم ينسبه لأبيه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو في عداد المجهولين . فالعجب من قول الحافظ في « التلخيص » (٥ / ٢٤٣) بعد أن عزاه للطبراني :

« وإسناده صالح . وقد قواه الضياء في « أحكامه » . وأخرجه عبد العزيز في « الشافي » . والراوي عن أبي أمامة سعيد الأزدي بيّض له ابن أبي حاتم » !

فأنّى لهذا الإسناد الصلاح والقوة وفيه هذا الرجل المجهول ؟ ! بل فيه جماعة آخرون مثله في الجهالة كما يشير لذلك كلام الهيثمي السابق ، وهذا كله إذا لم يكن في إسناد الطبراني عتبة بن السكن المتهم ، وإلا فقد سقط الإسناد بسببه من أصله ! وقد قال النووي في « المجموع » (٥ / ٣٠٤) بعد أن عزاه للطبراني :

وإسناده ضعيف . وقال ابن الصلاح : ليس إسناده بالقائم » .

وكذلك ضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٤٢٠) وقال ابن القيم في « الزاد » (١ / ٢٠٦) :

« لا يصح رفعه » .

واعلم أنه ليس للحديث ما يشهد له ، وكل ما ذكره البعض إنما هو أثر موقوف على بعض التابعين الشاميين لا يصلح شاهداً للمرفوع بل هو يُعِلُّه ، وينزل به من الرفع إلى الوقف ، وفي كلمة ابن القيم السابقة ما يشير إلى ما ذكرته عند التأمل . على أنه شاهد قاصر إذ غاية ما فيه : « أنهم كانوا يستحبون أن يقال للميت عند قبره : يا فلان قل لا إله إلا الله ، قل أشهد أن لا إله إلا الله (ثلاث مرات) ، قل : ربي الله ، وديني الاسلام ، ونبيي محمد » .

فأين فيه الشهادة على بقية الجمل المذكورة في الحديث مثل « ابن فلانة » و « أرشدني . . . » وقول الملكين : « ما نصنع عند رجل » . . . » .

وجملة القول أن الحديث منكر عندي إن لم يكن موضوعاً . وقد قال الصنعاني في « سبل السلام » (٢ / ١٦١) :

« ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف ، والعمل به بدعة ، ولا يغتر بكثرة من يفعله » .

ولا يرد هنا ما اشتهر من القول بالعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ، فإن هذا محله فيما ثبت مشروعيته بالكتاب أو السنة الصحيحة . وأما ما ليس كذلك فلا يجوز العمل فيه بالحديث الضعيف ؛ لأنه تشريع ولا يجوز ذلك بالحديث الضعيف ؛ لأنه لا يفيد إلا الظن المرجوح اتفاقاً فكيف يجوز العمل بمثله ؟ ! فليتنبه لهذا من أراد السلامة في دينه ، فإن الكثيرين عنه غافلون . نسأل الله تعالى الهداية والتوفيق .

٦٠٠ — (جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وبغض من أساء إليها) .

موضوع . رواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢/٢١ — ٢٢) وابن عدي (١/٨٢) وأبو موسى المديني في جزء « من أدركه الخلال من أصحاب ابن مندة »[1] (١٥٠ — ١٥١) وأبو نعيم (٤/١٢١) والخطيب (٧/٣٤٦) والقضاعي (٢/٤٩) عن إسماعيل بن أبان عن الأعمش عن خيثمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه » وذكر نحوه ابن عدي وزاد :

« وهو معروف عن الأعمش موقوفاً» .

قلت : وإسماعيل هذا قال فيه أحمد :

« روى أحاديث موضوعة عن فطر وغيره ، فتركناه » . وقال ابن حبان (١/١٢٦) :

«كان يضع الحديث على الثقات » . وقال أبو داود :

« كان كذابـا » .

ونقل المناوي عن « لسان الميزان » قال الأزدي :

« هوكوفي زائغ وهو الذي روى حديث جبلت القلوب ، قال الأزدي : « هذا الحديث باطل » . قال المناوي : ورأيت بخط ابن عبد الهادي في تذكرته : قال مهنأ : سألت أحمد ويحيى عنه ؟ فقالا : ليس له أصل ، وهو موضوع » .

قلت : نقله أيضاً ابن قدامة موفق الدين في « المنتخب » (١٠/١٩٥/٢) عن مهنا به .

ومع هذا كله أورده السيوطي في « الجامع » ! وقال :

« صَحَّحَ البيهقي وقفه » !

قلت : الموقوف موضوع أيضاً فإنه من هذه الطريق ، كذلك رواه ابـن حبـان في « روضة العقلاء » (ص ٢٥٥) وغيره ، ولذلك قال السخاوي :

« هو باطل مرفوعاً وموقوفاً » .

٦٠١ — (اتخذوا السراويلات فإنها من أستر ثيابكم ، وخصوا بها نساءكم إذا خرجن) .

موضوع . رواه العقيلي (ص ١٨) وابن عدي (١/٤) والديلمي (١/٢/٢٠٠) وابن عساكر (٢/٣٨٠/٢) عن إبراهيم بن زكريا الضرير العجلي — من أهل البصرة - : حدثنا همام عـن قتادة عن قدامة بن وبرة عن الأصبغ بن نُباتة عن علي قال :

---

(١) مخطوط في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع (٨٠)

كنت قاعداً عند النبي ﷺ بالبقيع في يوم دجن ومطر ، قال : فمرت امرأة على حمار ومعها مكاري فهوت يد الحمار في وهدة من الأرض ، فسقطت المرأة ، فأعرض النبي عليه السلام بوجهه ، فقالوا : يارسول الله إنها متسرولة . فقال :

اللهم اغفر للمتسرولات من أمتي . ياأيها الناس اتخذوا . . . . . . الحديث .

ذكره العقيلي في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال :

« صاحب مناكير وأغاليط ، ولا يعرف هذا الحديث إلا به ، فلا يتابع عليه » وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث منكر لا يرويه عن همام غير إبراهيم بن زكريا ، ولا أعرفه إلا من هذا الوجه ، وإبراهيم حدث عن الثقات بالأباطيل » .

ومن طريق ابن عدي أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٤٥) وقال :

« موضوع ، والمتهم به إبراهيم » . ثم ذكر ما تقدم عن العقيلي وابن عدي .

فتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢/٢٦٠) بقوله :

« قلت : أخرجه البزار والبيهقي في « الأدب » من هذا الطريق ، وإبراهيم بن زكريا المتهم به الذي قال فيه ابن عدي هذا القول هو الواسطي العبدي ، وليس هو الذي في إسناد هذا الحديث ، إنما هذا إبراهيم بن زكريا العجلي البصري كما أفصح به العقيلي ، وقد التبس على طائفة ؛ منهم الذهبي في « الميزان » فظنهما واحداً ، وفرق بينهما غير واحد ، منهم ابن حبان ، فذكر العجلي في « الثقات » . والواسطي في « الضعفاء » . وكذا فرق أبو أحمد الحاكم في « الكنى » والعقيلي والنباتي في « الحافل » والذهبي في « المغني » . قال الحافظ ابن حجر في « اللسان » : وهو الصواب »

قلت : وهذا التعقب ليس فيه كبير طائل ، ذلك لأن العجلي الذي هو صاحب الحديث لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو مع ما عرف به من التساهل في التوثيق ، فقد عارضه من حكمه أقرب الى الصواب منه ، فقد قال العقيلي فيه :

« صاحب مناكير وأغاليط » .

ثم ساق له حديثين ، هذا أحدهما . وفيه قال ابن عدي ما نقلته آنفاً عنه ، خلافاً لما زعمه السيوطي أنه قال ذلك في الواسطي العبدي . وإليك نص كلامه لتكون على بينة من الأمر ، قال :

« إبراهيم بن زكريا المعلم العبدستاني العجلي الضرير ، يكنى أبا إسحاق ، حدث عن الثقات بالأباطيل » .

ثم ساق له هذا الحديث ، وأعله بما سبق ، فاتفاق هذين الإمامين على تضعيف إبراهيم هذا واستنكار حديثه ، مقدم على توثيق ابن حبان له المستلزم رد الحكم على حديثه بالوضع أو النكارة — كما ذهب إليه السيوطي ، لا سيما وقد ذكر الحافظ النقاد الذهبي أن هذا الحديث من بلايا العجلي !

ثم رأيت ابن أبي حاتم ذكر في « العلل » (١/٤٩٢-٤٩٣) عن أبيه أنه قال :

« هذا حديث منكر ، وإبراهيم مجهول » .

على أن في الحديث علة أخرى من الأعلى ، هي بالاعتماد عليها في إعلال الحديث أولى ، ومن الغريب أن الذين تكلموا عليه لم يتنبهوا لها ، مثل ابن الجوزي ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/٢٧٢) ، ألا وهي الأصبغ بن نُباتة ، فهو متفق على تضعيفه . بل قال أبو بكر ابن عياش :

« كذاب » . وقال النسائي وابن حبان :

« متروك » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال ابن معين وغيره : ليس بشيء » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وبالجملة فالحديث بهذا الاسناد والسياق موضوع . وقد ذكر له السيوطي شواهد من حديث أبي هريرة وغيره مرفوعاً بلفظ :

« اللهم ارحم المتسرولات » . وقال :

« وبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى درجة الحسن » .

قلت : وفي ذلك نظر لأن الطرق التي أشار إليها لا تخلو من وضاع ، أو متهم أو مجهول ، مع أن بعضها مرسل . وبيان ذلك مما لا يتسع له الوقت الآن ، فإلى مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

٦٠٢ — (إن الله عز وجل يقول : أنا الله لا إله إلا أنا ، ملك الملوك ، ومالك الملوك ، قلوب الملوك بيدي ، وإن العباد أطاعوني حولت قلوب ملوكهم عليهم بالرأفة والرحمة ، وإن العباد عصوني حولت قلوب ملوكهم بالسخط والنقمة فساموهم سوء العذاب ، فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوك ، ولكن أشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع أكفكم ملوككم) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني وعنه أبو نعيم (٢/٣٨٩) وتمام (٦/٧٧/١ من مجموع الظاهرية رقم ٩٥) عن أبي عمرو المقدام بن داود قال : ثنا علي بن معبد قال : ثنا وهب بن راشد عن مالك بن دينار عن حلاس بن عمرو عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المقدام بن داود ، قال النسائي :

« ليس بثقة » .

ووهب بن راشد هو الرقي قال ابن عدي :

« ليس حديثه بالمستقيم ، أحاديثه كلها فيها نظر » . وقال الدار قطني :

« متروك » . وقال ابن حبان

« لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال الهيثمي (٥/٢٤٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه وهب (الأصل : إبراهيم وهوتحريف) ابن راشد وهو متروك » .

قلت : وتعصيب الجناية بوحده ليس بجيد ؛ لما علمت أن في الطريق إليه المقداد بن داود ، وهو مثله في الضعف .

٦٠٣ — (إن لله تعالى مجاهدين في الأرض أفضل من الشهداء ، أحياء مرزوقين ، يمشون على الأرض ، يباهي الله بهم ملائكة السماء ، وتزين لهم الجنة كما تزينت أم سلمة لرسول الله ﷺ ؛ هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، والمحبون في الله ، والمبغضون في الله ، والذي نفسي بيده إن العبد منهم ليكون في الغرفة فوق الغرفات ، فوق غرف الشهداء ، للغرفة منها ثلاثمائة ألف باب ، منها الياقوت والزمرد الأخضر ، على كل باب نور ، وإن الرجل منهم ليتزوج بثلاثمائة ألف حوراء ، قاصرات الطرف عين ، كلما التفت إلى واحدة منهن فنظر إليها تقول له : أتذكر يوم كذا وكذا أمرت بالمعروف ، ونهيت عن المنكر ؟ كلما نظر إلى واحدة منهن ذكرت له مقاماً أمر فيه بمعروف ، ونهى فيه عن منكر) .

لا أصل له . ذكره الغزالي (٢/٢٧٣) من حديث أبي ذر ! وقال الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« لم أقف له على أصل ، وهو منكر » .

قلت : ولوائح الوضع عليه ظاهرة . والله أعلم .

٦٠٤ — (السلطان ظل من ظل الرحمن في الأرض ، يأوي إليه كل مظلوم من عباده ، فإن عدل كان له الأجر ، وعلى الرعية الشكر ، وإن جار ، أو حَاف ، أو ظلم كان عليه الإصرُ ، وعلى الرعية الصبرُ . وإذا جارت الولاة قحطت السماء ، وإذا مُنعت الزكاة

هلكت المواشي ، وإذا ظهر الربا(وفي نسخة : الزنا) ظهر الفقر والمسكنة ، وإذا أخفرت الذمّة أديل للكفار) .

موضوع . أخرجه تمام في « الفوائد » (٥ / ٨٠ — ٨١ وفي النسخة الأخرى ٥ /٤٩ـ٥٠) وابن عدي في « الكامل » (١ / ١٧٥) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٢ / ٢٧) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

وروى طرفه الأول القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٢/٢٢) والديلمي (٢/٢٢٠) .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، سعيد بن سنان هو أبو مهدي الحمصي ، اتهمه البخاري بقوله :

« منكر الحديث » . وقال الجوزجاني :

« أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة » . وقال الدار قطني :

« يضع الحديث » . وضعفه سائر الأئمة ، وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه غير محفوظ » . ولذلك أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« هالك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية البزار والحكيم والبيهقي عن ابن عمر . وتعقبه المناوي بقوله :

« وقضية صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وسكت عليه : والأمر بخلافه ، بل تعقبه بما نصه : وأبو المهدي سعيد بن سنان ضعيف عند أهل العلم بالحديث . انتهى . وسعيد بن سنان هذا ضَعّفَهُ ابن معين وغيره ، وقال البخاري : منكر الحديث . وساق في « الميزان » من مناكيره هذا الحديث ، وجزم الحافظ العراقي بضعف سنده » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٩٦) :

« رواه البزار ، وفيه سعيد بن سنان أبو مهدي ، وهو متروك » .

وأشار الحافظ المنذري في « الترغيب » (٣/ ١٣٧) إلى تضعيف الحديث .

٦٠٥ — (لو قيل لأهل النار : إنكم ماكثون في النار عدد كل حصاة في الدنيا سنةً لفرحوا بها، ولو قيل لأهل الجنة : إنكم ماكثون في الجنة عدد كل حصاة في الدنيا سنةً لحزنوا ، ولكنهم خلقوا للأبد والأمد) .

موضوع . رواه الطبراني (٣/ ٧٥/ ٢) وأبو نعيم (٤/ ١٦٨) من طريق الحكم بن ظهير عن السدي عن مرة عن ابن مسعود مرفوعاً : وقال أبو نعيم :

« تفرد به الحكم بن ظهير » .

قلت : وهو كذاب عند ابن معين وغيره ، وقال ابن حبان : (١/ ٢٤٥) :

« يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات » . ثم ساق له حديثاً آخر ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠/ ٣٩٦) :

« وهو مجمع على ضعفه » . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢/ ٢٢٤) :

« قال أبي : هذا حديث منكر » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني فأساء . ولم يتعقبه المناوي إلا بقول الهيثمي المذكور !

والحديث يدل على أبدية الخلود في النار ، والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة تغني عنه من هذه الناحية .

٦٠٦ — (ليأتين على جهنم يوم تصفِق أبوابها ، ما فيها من أمة محمد أحد) .

موضوع . رواه ابن عدي عن العلاء بن زيدل عن أنس مرفوعاً .

قلت : والعلاء هذا قال الذهبي :

« تالف . قال ابن المدني : كان يضع الحديث » . وقال ابن حبان (٢/ ١٦٩) :

« يروي عن أنس بن مالك بنسخة كلها موضوعة ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب » .

وإنما أوردت الحديث لأن عالمين فاضلين أورداه ساكتين عليه ، أحدهما الحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » (٤/ ٨٧ ، رقم ١٩٤) والآخر المناوي ذكره عند شرحه للحديث الذي قبله محتجاً به ! ومعنى الحديث صحيح إن كان المراد بـ « أمة محمد » فيه أمة الإجابة لا أمة الدعوة كما هو ظاهر .

ويؤيده ما ذكره ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢/ ١٧٦ — ١٧٧) من رواية اسحاق بن راهويه : حدثنا عبيد الله (بن معاذ) : حدثنا أبي : حدثنا شعبة عن يحيى بن أيوب عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال :

« ما أنا بالذي لا أقول : إنه سيأتي على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد ، وقرأ قوله : (فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق) الآية . قال عبيد الله : كان أصحابنا يقولون : يعني به الموحدين » .

وقد روي الحديث عن أبي أمامة ولا يصح أيضاً وهو :

٦٠٧ — (ليأتين على جهنم يوم كأنها زرع هاج ، وآخر تخفِق بوابهـا) .

باطل . أخرجه الطبراني في « جزء من حديثه » رواية أبي نعيم (١/٢٨) والخطيب (١٢٢/٩) عن عبدالله بن مسعر بن كدام عن جعفر عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به .

وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٦٨/٣) من هذا الوجه وقال :

« هذا حديث موضوع محال ، جعفر هو ابن الزبير متروك » .

وأقره السيوطي (٤٦٦/٢) ثم ابن عراق (٣٩١/١) .

وأقول : جعفر هذا وضاع ، وقد مضى له أحاديث . لكن الراوي عنه ابن مسعر هالك أيضاً ، وقد أشار لهذا الذهبي في ترجمة جعفر فقال :

« ويروى بإسناد مظلم عنه حديث متنه : يأتي على جهنم . . . »

ثم أعاده في ترجمة ابن مسعر فقال فيه :

« قال أبو حاتم : متروك الحديث : وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . . . » ثم قال :

« وفي معجم الطبراني من حديث هذا التالف عن جعفر بن الزبير (في الأصل « الزبير ابن سعيد » وهو تحريف) عن القاسم عن أبي أمامة في انقطاع عذاب جهنم ، فهذا باطل » .

وأقره الحافظ في « اللسان » وأورده في « تخريج أحاديث الكشاف » (٨٧/٤ رقم ١٩٤) ولم يعزه لأحد !

ولعل الحديث أصله موقوف على بعض الصحابة ، رفعه هذا التالف أو شيخه عمداً أو خطأ . فقد أخرجه البزار عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عَمرو قال :

« يأتي على النار زمان تخفق أبوابها ليس فيه أحد . يعني من الموحدين » . قال الحافظ : « كذا فيه ، ورجاله ثقات ، والتفسير لا أدري ممن هو؟ وهو أولى من تفسير المصنف » .

قلت : الظاهر أن التفسير المذكور ، من مخرجه البزار ، فقد أخرجه الفَسَوي في « تاريخه » بسند البزار عينه عن أبي بلج به ، وليس فيه التفسير المذكور ، هكذا ذكره الذهبي في ترجمة أبي بلج ، وكذا الحافظ في « التهذيب » عن الفسوي وزاد :

« قال ثابت البناني : سألت الحسن عن هذا ؟ فأنكره » .

وأبو بلج هذا في نفسه ثقة ، ولكنه ضعيف من قبل حفظه . ولذلك عد الذهبي هذا الأثر من بلاياه ! ثم قال :

« وهو منكر » .

وجملة نقول أن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً

هـذا وتفسير الزمخشري الذي سبقت الإشـارة إليه في كلام الحافظ هو قوله في «تفسيره» (٢ / ٢٣٦) :

« وقد بلغني أن من الضُّلال من اغتر بهذا الحديث فاعتقد أن الكفار لا يخلدون في النار ، وهذا والعياذ بالله من الخذلان المبين . ولئن صح هذا عن ابن عَمرو فمعناه أنهم يخرجون من النـار إلى برد الزمهرير ، فذلك خلو جهنم وصفق أبوابها » .

وهذا تأويل بعيد . والأقرب ما سبق عن الحافظ ، إلا أنني أرى أن الصواب عدم الاشتغال بالتأويل ما دام أن الحديث لم يصح . والله أعلم .

واعلم أن من أذناب هؤلاء الضلال في القول بانتهاء عذاب الكفار الطائفة القاديانية ، بل هم قد زادوا في ذلك على إخوانهم الضُّلال ، فذهبوا إلى أن مصير الكفار إلى الجنة ! نصَّ على ذلك ابن دجالهم الأكبر محمود بشير بن غلام أحمد في كتاب « الدعوة الأحمدية » . فمن شـاء التأكد من ذلك فليراجعها فاني لم أطلها الآن .

وان مما يجب الوقوف عنده ، وتحقيق القول فيه ما ذكره ابن القيم في « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » (٢ / ١٧١ — ١٧٢) من رواية عبد بن حميد (قال) : بإسنادين صحيحيـــن له عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب :

« لو لبث أهل النار عدد رمل عالج ، لكان لهم يوم يخرجون فيه » .

ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى (لابثين فيها أحقابا) . وقال ابن القيم :

« وحسبك بهذا الاسناد جلالة ، والحسن وإن لم يسمع من عمر ، فانما رواه عن بعضـ التابعين ، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به وقال : قال عمر بن الخطاب » .

قلت : هذا كلام خطابي ، أستغرب صدوره من ابن القيم رحمه الله . لأنه خلاف ما هو مقرر عند أهل الحديث في تعريف الحديث الصحيح : أنه المسند المتصل برواية العدل الضابط . فإذا اعترف بانقطاعه بين الحسن وعمر ، فهو مناف للصحة بله الجلالة ! وخلاف المعروف عندهم من ردهم لمراسيل الحسن البصري خاصة ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في أثر الحسن هذا نفسه :

« فهو منقطع . ومراسيل الحسن عندهم واهية ، لأنه كان يأخذ من كل أحد » !

وقوله : « فانما رواه عن بعض التابعين ، . . » قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ أليس كذلك كل مرسل تابعي ؟ إنما رواه عن تابعي إن لم يكن عن صحابي ؟ فلماذا إذن اعتبر المحدثون الحديـث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف ؟ ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به لو عرف ، وهذا بخلاف ما لو كان المرسِل لا يروي إلا عن صحابـي فإن حديثه حجة ، لأن الصحابة كلهم عدول . فهذا المرسل فقط هو الذي يحتج به مِن بيـن المراسيل كلها ، وهو الذي اختاره الغزالي وصححه الحافظ العلائي في « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » (٧ / ١) ، وأما دعوى البعض أن الإجماع كان على الإحتجاج بالحديث المرسل حتى جاء

الإمام الشافعي ؛ فدعوى باطلة مردودة بأمور منها ما رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » (١/ ١٢) عن عبد الله بن المبارك أنه رد حديث « إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك ، وتصوم لهما مع صيامك » بعلة الإرسال ، في قصة له تراجع هناك . وابن المبارك رحمه الله توفي قبل الشافعي بأكثر من عشرين سنة .

وكلام ابن القيم المذكور ـ مع مخالفته للأصول ـ يلزمه أن يقبل مراسيل الحسن البصري كلها إذا صح السند إليه بها ، وما إخاله يلتزم ذلك ، كيف ومنها ما رواه عن سمرة مرفوعاً :

« لما حملت حواء طاف بها إبليس ، وكان لا يعيش لها ولد . فقال : سميه عبد الحارث . فسمته عبد الحارث ، فعاش ، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره » .

فهذا إسناده خير من إسناد الحسن عن عمر ، لأنه قد قيل أن الحسن سمع من سمرة ، بل ثبت أنه سمع منه حديث العقيقة في « صحيح البخاري » . وهو مع جلالته ، مدلس لا يحتج بما عنعنه من الحديث ، ولو كان قد لقي الذي دلس عنه كسمرة . فهل يحتج ابن القيم بحديثه هذا عن سمرة ويقول فيه : « فانما رواه عن بعض التابعين . . . » ؟ ! كلا إن ابن القيم رحمه الله تعالى أعلم وأفقه من أن يفعل ذلك . مع العلم أن بعضهم قد فسر بهذا الحديث قوله تعالى : (**فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما**) فأرجع ضمير (جعلا) الى آدم وحواء عليهما السلام ! مع أن الحسن نفسه لم يفسر الآية بحديثه هذا كما بيناه فيما تقدم (رقم ٣٤٢) ، وكذلك صنع ابن القيم فانه فسر الآية المذكورة بنحو ما فسره الحسن ، قال في « التبيان » (٢٦٤) :

« فاستطرد من ذكر الأبوين إلى ذكر المشركين من أولادهم » .

وكم من حديث من رواية الحسن مرسلاً أو منقطعاً لم يأخذ به ابن القيم كغيره من أهل العلم بل إن بعضها ثبت عن الحسن الإفتاء بخلافه ، وليس هذا مجال بيانه ، غير أني أقول : إن هذا الأثر الذي رواه الحسن عن عمر ، هو في المعنى كالأثر المتقدم الذي رواه أبو بلج عن عبد الله بن عمرو . ومع ذلك لما سئل عنه الحسن رحمه الله تعالى أنكره ، كما تقدم من رواية الفسوي عن ثابت عنه .

وأقول الآن : إن حديث بطلان الصلاة بالقهقهة قد جاء مرسلاً عن جماعة من التابعين أشهرهم أبو العالية . ومنهم الحسن البصري ، وهو صحيح عنه ، فقد قال البيهقي في « كتاب معرفة السنن والآثار » (ص ١٣٩ ــ طبع الهند) :

« وقد رواه جماعة عن الحسن البصري مرسلا » .

فهل يأخذ به ابن القيم ؟!

ويؤسفني أن أقول : إن القاديانية في ضلالهم المشار اليه آنفاً (ص ٧٣) يجدون متكئاً لهم في بعض ما ذهبوا إليه في بعض كتب أئمتنا من أهل السنة ، فقد عقد العلامة ابن القيم في كتابه « الحادي » فصلاً خاصاً في أبدية النار ، أطال الكلام فيه جداً . وحكى في ذلك سبعة أقوال ، أبطلها كلها ، سوى قولين منها :

الأول : أن النار لا يخرج منها أحد من الكفار . ولكن الله عز وجل يفنيها . ويزول عذابها .
والأخر : أنها لا تفنى وأن عذابها أبدي دائم .

وقد ساق فيه أدلة الفريقين وحججهم من المنقول والمعقول . مع مناقشتها ، وبيان ما لها وما عليها .

والذي يتأمل في طريقة عرضه للأدلة ومناقشته إياها ، يستشعر من ذلك أنه يميل الى القول الأول ولكنه لم يجزم بذلك ، فراجع إن شئت الوقوف على كلامه مفصلا الكتاب المذكور (٢/١٦٧-٢٢٨ طبع الكردي) .

ولكنني وجدته يصرح في بعض كتبه الأخرى بأن نار الكفار لا تفنى وهذا هو الظن به ، فقال رحمه الله في « الوابل الصيب » (ص ٢٦) ما نصه :

« وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال والمآكل والمشارب ودار الخبيثين ، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه الى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكب بعضه على بعض ، ثم يجعله في جهنم مع أهله . فليس فيها إلا خبيث . ولما كان الناس على ثلاث طبقات : طيب لا يشوبه خبث ، وخبيث لا طيب فيه ، وآخرون فيهم خبث وطيب — كانت دورهم ثلاثة :

دار الطيب المحض ، ودار الخبث المحض . وهاتان الداران لا تفنيان .

ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى . وهي دار العصاة فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد ؛ فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة ، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض ، ودار الخبث المحض » .

ولشيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ، لم نقف عليها ، وإنما ذكرها الشيخ يوسف بن عبد الهادي في « فهرسته » (ق ١/٢٦) .

٦٠٨ — (ليؤمكم أحسنكم وجهاً ؛ فإنه أحرى أن يكون أحسنكم خلقا ، وقوا بأموالكم عن أعراضكم ، وليصانع أحدكم بلسانه عن دينه) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢/٩٧) وعنه ابن عساكر (٥/٦٤/١) عن حسين بن المبارك الطبراني : حدثنا إسماعيل بن عيّاش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا . وقال ابن عدي :

« حسين هذا حدث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام » .

ونقل الذهبي وتبعه المناوي عنه أعني ابن عدي أنه قال فيه :

« متهم » . ولم أجد هذا في نسختنا من « الكامل » ثم ساق له الذهبي حديثاً قال عقبه :

« وهذا كذب » . وتقدم الكلام عليه برقم (١٩١) .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/١٠٠) من طريق الحضرمي : حدثنا

حسان بن يوسف التيمي : حدثنا محمد بن مروان عن هشام بن عروة به وقال :

« موضوع . الحضرمي مجهول ، ومحمد بن مروان السدى كذاب ، وتابعه حسين بن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن هشام ، والبلاء من حسين ، فإنه يحدث بمنكرات » .

والحديث رواه الديلمي من طريق الحسين هذا ، كما في « اللآلئ » (٢ / ٢٢) .

ورواه ابن عساكر (١٥ / ٢٤٠ / ١) من طريق محمد بن صبح بن يوسف : حدثنا إسماعيل ابن محمد بن عبد الله بن أبي البحتري عن هشام بن عروة به .

أورده في ترجمة محمد بن صبح ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ومن بينه وبين هشام لم أعرفهم ، وسكت السيوطي عنه !

ثم ذكر له شاهداً من حديث عمرو بن أخطب نحوه ، وسأتكلم عليه عقب هذا إن شاء الله تعالى .

واعلم أنه ليس في الشرع ما يدل على أن هناك ارتباطاً بين حسن الوجه وحسن الخُلُق ، فقد يتلازمان وقد ينفكان ، وقد روى أحمد في « مسنده » (٣ / ٤٩٢) أن أبا لهب لعنه الله كان وضيء الوجه من أجمل الناس . بل قال ابن كثير : « وإنما سمي ابا لهب لإشراق وجهه » ومع ذلك فقد كان من أسوء خلق الله خُلُقاً . وأشدهم إيذاء لرسول الله ﷺ وازدراءً به كما هو مشهور عنه ، وقد صح عنه ﷺ قوله : « **إن الله لا ينظر إلى صوركم ، ولا إلى أجسامكم ، ولا إلى أموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم** » . رواه مسلم وغيره .

٦٠٩ — (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأكبرهم سنا ، فان كانوا في السن سواء فأحسنهم وجها) .

منكر لا أصل له . أخرجه البيهقي (٣ / ١٢١) عن عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز أبي خالد القاضي من ولد عتاب بن أسيد : أنبأ أبو عاصم : أنبأ عزرة بن ثابت عن علباء بن أحمر عن أبي زيد الأنصاري (وهو عمرو بن أخطب) مرفوعاً . وأشار البيهقي لضعفه بقوله :

« إن صح » .

وعلته عبد العزيز هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » واستنكر له هذا الحديث وقال :

« هذا منكر لا أصل له ، ولعله أدخل عليه ، وما عدا هذا من حديثه يشبه حديث الأثبات » .

ذكره الحافظ في « تهذيب التهذيب » **وأقره** . وقال المناوي :

« وفيه عبد العزيز بن معاوية ، غمزه الحاكم بهذا الحديث ، وقال : هو خبر منكر . ورده في « المهذب » بأن مسلماً روى حديثاً بهذا السند انتهى . وبه يعرف أن رمز المصنف لضعفه غير صواب ، وأن حكم ابن الجوزي بوضعه تهور » .

قلت : وفيه عديد من المؤاخذات :

الأول : أن مسلماً لم يحتج بعبد العزيز هذا ، وإنما روى له في المقدمة .

الثاني : أن السيوطي نفسه أقر في « اللآلئ » (٢ / ٢٢) الحاكم على غمزه المذكور .

الثالث : أن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث مطلقا وإنما أورد الجملة الأخيرة منه من طريق أخرى في حديث آخر وهو موضوع باعتراف الذهبي صاحب « المهذب » ، وإقرار المناوي نفسه له كما مضى في الحديث الذي قبله .

رابعاً : أن أبا أحمد الحاكم لم يتفرد بإنكار الحديث بل تابعه عليه ابن حبان ، وأقره الحافظ ، وضعفه البيهقي كما ذكرته عنه آنفاً .

خامساً : أن هناك أحاديث صحيحة تبين الأحق بالإمامة مثل حديث أبي مسعود البدري مرفوعاً :

« **يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة . فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنا** » .

رواه مسلم وغيره . وليس فيه ولا في غيره ذكر للأحسن وجها . فهذا من الأدلة على صحة حكم الأئمة المذكورين على هذا الحديث بالانكار . فأنى للحديث ما أراده له المناوي من القوة ! والله أعلم .

وقد ذهبت بعض المذاهب إلى تقديم الأحسن وجهاً بعد الاستواء في الشروط الأخرى عملاً بهذا الحديث المنكر . بل بالغت بعضها فقالت :

« فالأحسن زوجة لشدة عفته ، فأكبرهم رأسا ، فأصغرهم عضوا » ! [١] .

٦١٠ — (ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله سبحانه من حلل الكرامة يوم القيامة) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٨٦) عن قيس أبي عمارة مولى الأنصار قال : سمعت عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدث عن أبيه عن جده مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف من أجل قيس هذا . قال البخاري :

« فيه نظر » . وذكره العقيلي في « الضعفاء » وأورد له حديثين وقال :

« لا يتابع عليهما » ، أحدهما هذا . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » فلا يلتفت إليه ،

---

(١) مراقي الفلاح (ص ٥٥) من كتب الحنفية . وكأنهم لم يسعهم الوقوف عند الأحاديث الصحيحة كحديث أبي مسعود المتقدم آنفاً ، بل ولا عند الأحاديث الموضوعة والمنكرة ، حتى اخترعوا من آرائهم شروطاً أخرى . وليتها كانت معقولة وغير مستهجنة ، ومن الممكن العمل بها . والا فقل لي بربك كيف يمكن معرفة « الأصغر عضواً » ، مع كونه أكبرهم رأساً إلا بالكشف عن العورات ثم هم مع ذلك يسمون مثل هذه الآراء فقهاً ! فاللهم توفيقك وهدايتك .

بعد جرح إمام الأئمة له ، ولهذا قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :

« فيه لين » .

فمن العجائب أن يسكت الحافظ على الحديث في « التلخيص » (٥/٢٥٢) ، وتبعه على ذلك السيوطي في « اللآلي » (٢/٤٢٤) . وأعجب منه قول النووي في « الأذكار» (١٨٨) : « إسناده حسن » وأقره المناوي ! ولعل النووي تنبه فيما بعد لعلته فلم يورده في « الرياض » . والله أعلم .

٦١١ — (ما خاب من استخار ، ولا ندم من استشار ، ولا عال من اقتصد) .

موضوع . رواه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٠٤) عن عبدالقدوس بن عبدالسلام بن عبد القدوس : ثني أبي عن جدي عبدالقدوس بن حبيب عن الحسن عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الحسن إلا عبدالقدوس تفرد به ولده عنه » .

قلت : عبد القدوس الجدّ : كذاب . وابنه اتهمه بالوضع ابن حبان كما سيأتي في الحديث (٧٦٧) .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني في « الأوسط » فقط وهو قصور ، وكذلك عزاه له الحافظ في « اللسان » ، ومنه تبين أن السند واحد . فلم يحسن السيوطي بإيراده في « الجامع » مع تفرد هذا الكذاب به !

٦١٢ — (الأكل مع الخادم من التواضع ، فمن أكل معه اشتاقت إليه الجنة) .

موضوع . الديلمي (١/٢/٢٦٨) عن أبي علي بن الأشعث : حدثنا شريح بن عبد الكريم : حدثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي الحسيني أبو الفضل في كتاب « العروس » : حدثنا محمد بن كثير القرشي : حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٩٥) [١] في جملة أحاديث ذكرها من طريق الديلمي بإسناده عن أبي الفضل هذا ، وقال السيوطي :

« ابن الأشعث كذبوه ، وقال الديلمي : أسانيد « كتاب العروس » واهية لا يعتمد عليها ، والأحاديث منكرة جداً » .

قلت : ومحمد بن كثير القرشي قال أحمد :

« حرقنا حديثه » ، وقال البخاري :

« منكر الحديث »

(١) قلت : ووقع فيه سقط في إسناد الحديث استدركته من « مختصر الديلمي » للحافظ ابن حجر.

وجعفر بن محمد الحسيني قال الجوزقاني في «كتاب الأباطيل» :

« مجروح » . وبه أعله ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/ ٢٦٧) وقال في ترجمته من المقدمة (١/ ٤٥) :

« أشار الديلمي إلى اتهامه » . يعني قول الديلمي المتقدم .

والحديث قال المناوي : « سنده ضعيف » . والظاهر أنه اقتصر على تضعيفه بناء منه على قاعدة أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف ، وإلا فإنه لو رجع إلى سنده لحكم عليه بالوضع كما صنع السيوطي على تساهله ، ومع ذلك فقد تناقض السيوطي ، فأورده في « الجامع الصغير » أيضاً !

٦١٣ — (ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين ؛ فإن الميت يتأذى بجار السوء كما يتأذى الحي بجار السوء) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦/ ٣٥٤) وأبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (ق ٩١/ ١) عن سليمان بن عيسى : ثنا مالك عن عمه أبي سُهَيل بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو موضوع ، آفته سليمان هذا وهو السجزي ، وهو كذاب كما قال أبو حاتم وغيره ، وقال ابن عدي :

« يضع الحديث » . ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (٣/ ٢٣٧) :

« لا يصح ، سليمان كذاب ، ورواه داود بن الحصين عن إبراهيم بن الأشعث عن مروان ابن معاوية الفَزَاري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به . قال ابن حبان :

داود يحدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، يجب مجانبة روايته ، والبلية في هذا منه : قال : وهذا خبر باطل لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، [ومن روى مثل هذا الخبر عن إبراهيم بن الأشعث عن مروان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا . وجب مجانبة روايته ؛ لأن إبراهيم بن الأشعث يقال له : إمام [1] من أهل بخارى ثقة مأمون ، والبلية في هذا الحديث من داود هذا] » . [2]

قلت : لكن تعقبه الدارقطني في تعليقه عليه فقال :

« إبراهيم بن الأشعث ضعيف يحدث عن الثقات بما لا أصل له . وزعموا أنه كان من العُبّاد . ومروان الفَزاري لم يسمع من سهيل بن أبي صالح ولا روى عنه مما انتهى إلينا » .

---

(١) كذا الأصل ، وفي « الجرح والتعديل » : « ويعرف بـ (لام) » . ولعله الصواب .

(٢) زيادة من « كتاب المجروحين » لابن حبان (١/ ٢٨٦) .

قلت : ويؤيد تضعيف الدارقطني لإبراهيم أن ابن حبان نفسه لما أورد إبراهيم في « الثقات » قال :

« يغرب وينفرد فيخطىء ويخالف » .

فهذا منه نقض لوصفه إياه بأنه ثقة مأمون ، لأنها لا تلتقي مع وصفه إياه بأنه يخطىء ويخالف ، بل هذا إلى التضعيف أقرب منه الى التوثيق فتأمل ، لا سيما وقد اتهمه ابن أبي حاتم (١/١/٨٨) عن أبيه بحديث موضوع وقال :

« كنا نظن بابراهيم الخير فقد جاء بمثل هذا ! » .

واعلم أن داود بن الحصين هذا ليس هو الأموي مولاهم فان ذاك مدني ، وهذا من (المنصورة) كما في « ضعفاء ابن حبان » و(المنصورة) عدة مواضع ، ولعلها هنا مدينة خوارزم القديمة فراجع « معجم البلدان » . ثم إن هذا متأخر عن ذاك ، فالأموي من أتباع التابعين .

وتعقبه السيوطي بما لا يجدي كغالب عادته ! فقال في « اللآلئ » (٢/٤٣٩) :

« قلت : له شواهد . . . . »

ثم ذكرها من حديث علي وابن عباس ، عند الماليني في « المؤتلف والمختلف » ، ومن حديث أم سلمة عند الديلمي .

قلت : وهي شواهد لا تسمن ولا تغني من جوع ! ولم يسق السيوطي أسانيدها لننظر فيها إلا الأخير منها ، وفيه عبد القدوس بن حبيب الكلاعي وهو متهم بالكذب لا يخفى حاله على مثل السيوطي ، قال ابن المبارك وغيره :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » كما يأتي تحت الحديث (٧٦٧) .

وأما إسناد حديث علي فقد وقفت عليه ، أخرجه أبو موسى المديني في « جزء من أدركه الخلال من أصحاب ابن مندة » (ق ١٥١/٢) من طريق سليمان بن عيسى بن نجيح : حدثنا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب مرفوعاً نحوه : وقال :

« غريب من حديث الثوري » .

قلت : بل هو عندي باطل لم يحدث به الثوري ، بل ألصقه به سليمان هذا وهو السجزي الكذاب الذي في الطريق الأولى ليضل به الناس كما فعل في الإسناد الأول ، قاتل الله الكذابين وقبحهم .

ورواه الطبراني في « جزء من حديثه » (ق ٣١/٢) من طريق المقدام بن داود المصري عن عبد الله بن محمد بن المغيرة عن سفيان به .

وهذه متابعة لا يفرح بها ! فإن ابن المغيرة هذا قال النسائي :

« روى عن الثوري ومالك بن مِغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها » . وقال العقيلي :

« يحدث بما لا أصل له » .

وساق الذهبي في ترجمته عدة أحاديث ، ثم قال :

« وهذه موضوعات » !

والمقدام بن داود ليس بثقة كما قال النسائي . فبطلت هذه المتابعة أيضاً .

وذكر له ابن عراق شاهداً آخر من حديث ابن مسعود وقال (٢ / ٣٧٣) :

« أخرجه ابن عساكر في تاريخه » .

وسكت عليه . وهو عند ابن عساكر (١٦ / ٣٠٢ / ٢) من طريق المظفر بن الحسن بن المهند : نا أحمد بن عمر بن جوصا : نا أبو عامر موسى بن عامر : نا الوليد بن مسلم : نا شيبان أبو معاوية عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً به .

وهذا إسناد واه ، وآفته ابن المهند هذا ، ففي ترجمته أورده ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا ذكر له شيئاً من أحواله إلا أنه مات سنة (٣٨١) بـ (أُشْنُهُ) .[1]

وأحمد بن عمر بن جوصا ، قال الذهبي :

« صدوق له غرائب » . وقال الدارقطني :

« لم يكن بالقوي » . وقال مسلمة بن قاسم :

« كان عالماً بالحديث مشهوراً بالرواية ، عارفاً بالتصنيف ، وكانت الرحلة إليه في زمانه ، وكان له ورّاق يتولى القراءة عليه وإخراج كتبه ، فساء ما بينهما ، فاتخذ وراقاً غيره ، فأدخل الوراق الأول أحاديث في روايته وليست من حديثه ، فحدث بها ابن جوصا ، فتكلم الناس فيه ، ثم وقف عليها فرجع عنها » .

قلت : فلعل هذا الحديث مما دسه عليه ذلك الوراق ليشينه به ، هذا إن كان ابن المهند سمعه منه ، وحفظه عنه .

ثم إن الوليد بن مسلم وإن كان ثقة فقد كان يدلس تدليس التسوية ، وقد عنعن في إسناده فلا تقوم الحجة به ، إن سلم ممن دونه !

وبالجملة ، فهذه الطريق خير طرق هذا الحديث . ومع ذلك فلا يثبت الحديث بها لما علمت من العلل التي فيها .

واعلم أن الحافظ السخاوي بعد أن أورد الحديث في « المقاصد » (ص ٣١) من الطريق الأولى وأ لها بقوله :

« وسليمان متروك . بل اتهم بالكذب والوضع » . استدرك فقال :

« ولكن لم يزل عمل السلف والخلف على هذا » .

فينبغي أن يعلم أنه لا يلزم من ذلك أن الحديث صحيح ، لأنه تضمن شيئاً زائداً على ما جرى عليه العمل . ألا وهو تعليل الدفن وسط القوم الصالحين . وهذا لا يستلزم ثبوت التعليل المذكور

---

(١) بالضم ثم السكون وضم النون وهاء محضة : بلدة في طرف أذربيجان كما في « معجم البلدان » .

فيه ، لاحتمال أن تكون علته شيئاً آخر ، وعلى كل حال ، فعلة الحكم أمر غيبي لا يجوز إثباتها بالظن والرجم بالغيب . أو مجرد جريان العمل على مقتضاها . والله أعلم .

٦١٤ — (إن لله تعالى في كل يوم جمعة ستمائة ألف عتيق من النار ، كلهم قد استوجبوا النار) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٦٩) وتمّام في « الفوائد » (١/٢٣٦) وابن عدي في « الكامل » (٢/٢٩) والواحدي في « التفسير » (٤/١٤٥/١) من طريق يحيى بن سُلَيم الطائفي : ثنا الأزور بن غالب عن سليمان التيمي عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

أورده ابن عدي وكذا ابن حبان في ترجمة الأزور هذا ، وقال :

« كان قليل الحديث إلا أنه روى على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير ، فكأنه كان يخطىء وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد » . ثم ساق الحديث وقال :

« هذا متن باطل لا أصل له » . وأما ابن عدي فقال :

« أحاديثه معدودة يسيرة غير محفوظة ، وأرجو أنه لا بأس به » .

كذا قال ! وفي « الميزان » :

« منكر الحديث ، أتى بما لا يحتمل ، فكذب » .

٦١٥ — (التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب) .

ضعيف . رواه القشيري في « الرسالة » (ص ٥٩ طبع بولاق) ومن طريقه ابن النجار (١٠ / ١٦١ / ٢) : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك قال : أخبرنا أحمد بن محمود بن خرذاذ قال : حدثنا محمد بن فضيل بن جابر قال : ثنا سعيد بن عبد الله قال : حدثنا أحمد بن زكريا قال : حدثني أبي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، من دون أنس لم أجد لأحد منهم ذكراً في شيء من كتب التراجم ، اللهم إلا ابن خرذاذ هذا فهو من شيوخ الدارقطني ، وقد ساق له حديثاً بسند له إلى مالك عن الزهري عن أنس . ثم قال الدارقطني :

« هذا باطل بهذا الإسناد ، ومن دون مالك ضعفاء » . وقال في موضع آخر :

« مجهول » كما في « اللسان » .

فالظاهر أنه هو آفة هذا الحديث . والله اعلم .

والحديث أورده في « الجامع الصغير » من رواية القشيري وابن النجار ، ولم يتكلم عليه المُناوي بشيء !

والنصف الأول من الحديث له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وأبي سعيد الأنصاري .

أما حديث ابن مسعود . فأخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠) وأبو عروبة الحراني في « حديثه » (ق ١٠٠ / ٢) والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٧١ / ١) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٤/ ٢١٠) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١/٢/١) والسهمي في « تاريخ جرجان » (٣٥٨) من طريق عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عنه .

ورجال إسناده ثقات ، لكنه منقطع بين أبي عبيدة — وهو ابن عبد الله بن مسعود — وأبيه .

وأما حديث أبي سعيد الأنصاري ، فأخرجه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٢٤٥ / ١) وأبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣٩٨) من طريق يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعيد الأنصاري عن أبيه مرفوعاً به . وزاد في أوله :

« الندم توبة » .

وهذه الزيادة لها طريق أخرى صحيحة عن ابن مسعود ، وهي مخرجة في « الروض النضير » رقم (٦٤٢) . وانظر رقم (١١٥٠) فإنه فيه من حديث أبي هريرة .

وأما هذا الإسناد فهو ضعيف كما قال السخاوي في « المقاصد » (٣١٣) ، وعلته يحيى ابن أبي خالد ، قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ١٤٠) :

« مجهول » . وكذا قال الذهبي . ونقل الحافظ في « اللسان » عن أبي حاتم أنه قال :

« وهذا حديث ضعيف ، رواه مجهول عن مجهول » .

يعني يحيى هذا ، وابن أبي سعيد .

(تنبيه) :

هكذا وقع في « الحلية » (أبي سعيد) ، وكذا وقع في « المقاصد » و « الجامع الصغير » وغيرهما . ووقع في « المعرفة » (أبي سعد) وفي ترجمته أورد ابن أبي حاتم (٤/٢/٣٧٨) هذا الحديث . فيبدو أنه الصواب .

وجملة القول : أن الحديث المذكور أعلاه ضعيف بهذا التمام . وطرفه الأول منه حسن بمجموع طرقه ، وقد قال السخاوي :

« حسنه شيخنا — يعني ابن حجر — لشواهده » . والله أعلم .

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس بزيادة أخرى ، وهو :

٦١٦ — (التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه ، ومن آذى مسلماً كان عليه من الأثم مثل مَنابت النخل) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٧٣ / ١) وابن عساكر في المجلس الثاني

والثلاثين في التوبة من « الأمالي » (ورقة ٤ / ١) من طريق الخطيب بسنده عن سلم بن سالم : ثنا سعيد الحمصي عن عاصم الجذامي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

ثم رواه في « التاريخ » (١٥ / ٢٩٥ / ٢) من طريق أخرى عن سلم : حدثنا سعيد بن عبد العزيز به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سلم بن سالم وهو البلخي الزاهد أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال أحمد والنسائي : ضعيف » .

وسعيد الحمصي لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون سعيد بن سنان أبا مهدي الحمصي وهو ضعيف جداً .

٦١٧ — (استرشدوا العاقل ترشدوا ، ولا تعصوه تندموا) .

موضوع . رواه الخطيب عن سليمان بن عيسى بسنده المتقدم آنفاً برقم (٦١٠) عن أبي هريرة مرفوعا .

وسليمان كذاب كما سبق ، وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث وقال :

« وهذا غير صحيح » . يعني أنه موضوع .

قلت : ولم يتفرد به ، فقد أخرجه أبو الحسن النَّعَّالي في « جزء من حديثه » (١٢٧ / ١) والقضاعي في « مسند الشهاب » (٦١ / ١) عن علي بن زياد المتُّوثي : ثنا عبد العزيز بن أبي رجاء : ثنا مالك بن أنس به . لكنه قال : عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة :

وعبد العزيز هذا قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك ، له مصنف موضوع كله » .

ثم ساق له حديثين في العقل من طريق المتُّوثي هذا عنه به هذا أحدهما ، وقال في الآخر :

« هذا باطل على مالك » .

والأول أورده الدارقطني في « غرائب مالك » من هذه الطريق وقال :

« هذا حديث منكر » . ذكره الحافظ في « اللسان » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أبي هريرة . رواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في « الأمالي » (ص ٩٤) من طريق داود بن المحَبَّر : حدثنا عباد بن كثير عن سهيل بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

وداود هذا وعباد بن كثير كذابان .

وهذا الحديث يكثر من إيراده بعض المشايخ حتى حفظه عنه مريدوه ، ولذلك أوردته محذراً منه لعلهم ينتهون عن نسبته إليه ﷺ خشية أن ينطبق عليهم قوله ﷺ : « **من حدث عني بحديث وهو يُرى أنه كذب فهو أحد الكذابَيْن** » .

٦١٨ – (مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش في الحجر ، ومثل الذي يتعلم العلم في كبره كالذي يكتب على الماء) .

موضوع . أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني في « الكبير » عن أبي الدرداء . وقال الشارح المناوي .

« قال المصنف في « الدرر » : سنده ضعيف ، وقال الهيثمي : فيه مروان بن سالم الشامي ، ضعفه الشيخان وأبو حاتم .

قلت : البخاري ضعفه جداً فقد قال فيه :

« منكر الحديث »

وكذلك قال مسلم وأبو حاتم . وقد سبق أن ذكرنا أن من قال البخاري فيه : « منكر الحديث » فلا تحل الرواية عنه ، ولذلك فإن الاقتصار على تضعيف الرجل قصور ، وكذا الاقتصار على تضعيف حديثه . فإنه يفتح الباب لمن لا علم عنده أن يستشهد به ، مع أنه من المتفق عليه أن الحديث إذا اشتد ضعفه لا يجوز أن يستشهد به . وأنا أرى أن هذا الحديث موضوع ؛ لأن ابن سالم هذا متهم كما يشير إلى ذلك قول البخاري فيه :

« منكر الحديث » . ويؤيده قول أبي عروبة الحراني :

« كان يضع الحديث » . وقول الساجي :

« كذاب يضع الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ٣١٧) :

« يروي المناكير عن المشاهير ، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات » .

والحديث روي من حديث أبي هريرة بلفظ آخر ، وهو :

٦١٩ – (من تعلم العلم وهو شاب كان بمنزلة وسم في حجر ، ومن تعلمه بعد كبر فهو بمنزلة كتاب على ظهر الماء) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢١٨) من طريق هناد بن إبراهيم النسفي بسنده عن بقية بن الوليد عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال :

« لا يصح ، هناد بن إبراهيم النسفي لا يوثق به . وبقية بن الوليد مدلس » .

وأقره على هذا السيوطي في « اللآلئ » (١ / ١٩٦) ، لكن تعقبه بقوله :

« قلت : له شاهد من مرسل إسماعيل بن رافع . أخرجه البيهقي في « المدخل » بهذا اللفظ . ومن طريق أبي الدرداء » .

ثم ساق إسناد أبي الدرداء ولفظه ، وهو موضوع كما بينته قبل هذا ، وأما المرسل فلم يذكر إسناده إلى إسماعيل ، على أن كونه من مرسله كاف في إنزال حديثه من رُتْبَةِ الاستشهاد به . لأنه ضعيف جداً . تركه جماعة ، وقال ابن حبان (١ / ١١٢) :

« كان رجلاً صالحا ، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » .

على أن حق العبارة أن يقال : « من معضل إسماعيل بن رافع » لأن إسماعيل هذا ليس تابعياً ، بل هو يروي عن بعض التابعين ، وعليه فقد سقط من السند اثنان فأكثر ، فالحديث معضل .

٦٢٠ — (من أصبح يوم الجمعة صائماً ، وعاد مريضاً ، وأطعم مسكيناً ، وشيع جنازة ، لم يتبعه ذنب أربعين سنة) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢/١٢٢) ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/٢/١٠٧) عن عمرو بن حمزة البصري : حدثنا الخليل بن مُرَّة عن إسماعيل بن إبراهيم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« موضوع ، عمرو ، والخليل وإسماعيل كلهم ضعفاء مجروحون » .

وتعقبه السيوطي بقوله (٢/٢٨) :

« قلت : هذا لا يقتضي الوضع . وقد وثق أبو زرعة الخليل فقال : شيخ صالح . . . »

قلت : لكن قد أشار البخاري إلى اتهامه بقوله :

« منكر الحديث » . وقال في موضع آخر :

« فيه نظر » . ولا يقول هذا إلا فيمن لا تحل الرواية عنه كما تقدم ذكره مرارا ، وإذا ثبت هذا عن إمام الأئمة فهو جرح واضح . وهو مقدم على التعديل ، لا سيما إذا كان المعدل دون البخاري في العلم بالرجال .

ثم إن المحققين من العلماء قديماً وحديثاً لا يكتفون حين الطعن في الحديث الضعيف سندُه على جرحه من جهة إسناده فقط ، بل كثيراً ما ينظرون إلى متنه أيضاً فاذا وجدوه غير متلائم مع نصوص الشريعة أو قواعدها لم يترددوا في الحكم عليه بالوضع ، وإن كان السند وحده لا يقتضي ذلك كهذا الحديث ، فإن فيه أن فعل هذه الأمور المستحبة في يوم الجمعة سبب في ان لا يسجل عليه ذنب أربعين سنة ! وهذا شيء غريب لا مثيل له في الأحاديث الصحيحة فيما أذكر الآن . ولهذا أقول :

إن الشواهد التي أوردها السيوطي ههنا لا تشهد للحديث إلا في الجملة . أما بخصوص هذه الجملة الأخيرة : « ولم يتبعه ذنب أربعين سنة » فلا ؛ لأنها لم ترد في شيء منها مطلقا ، وكلها أطبقت على أن الجزاء : « وجبت له الجنة » ، ولا يخفى أن هذا شيء والجملة المتقدمة شيء آخر ، إذ لا يلزم من استحقاق الجنة أن لا يتبعه ذنب أربعين سنة ! فقد يسجل عليه ذنب بل ذنوب ثم يحاسب عليها فقد يستحق بها النار فيدخلها ، ثم يخرج منها فيدخل الجنة جزاء هذه الأعمال الفاضلة ، أو بإيمانه . فظهر الفرق بين الشاهد والمشهود ، وهذا مما يؤكد ما ذهب إليه ابن الجوزي من أن الحديث موضوع . فتأمل فأنه شيء خطر في البال ، فان كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمن نفسي .

(تنبيه) : لقد اختلط على المناوي إسناد هذا الحديث بإسناد أحد الشواهد التي سبقت الإشارة إليها ، وهووإن كان ضعيفاً أيضاً ولكنه خير من هذا ضعفاً ، وبناء عليه رد على ابن الجوزي حكمه على الحديث بالوضع فقال :

« إذ قصاراه أن فيه عبد العزيز بن عبد الله الأويسي أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وفيه ابن لهيعة أيضاً » .

فأنت ترى أن هذين ليسا في إسناد هذا الحديث الموضوع فاقتضى التنبيه . ولفظ حديث الأويسي : « من أصبح يوم الجمعة صائما ، وعاد مريضاً ، وشهد جنازة ، وتصدق بصدقة فقد أوجب الجنة » . أخرجه البيهقي وقال :

« الأسناد الأول يؤكد هذا وكلاهما ضعيف »

قلت : وشيخ الأويسي ابن لهيعة ضعيف أيضاً . لكن حديثه صحيح بدون ذكر الجمعة ، فانظر « الصحيحة » (٨٨) .

٦٢١ — (من أغاث ملهوفاً كتب الله له ثلاثاً وسبعين مغفرة ، واحدة فيها صلاح أمره كله ، وثنتان وسبعون له درجات يوم القيامة) .

موضوع . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣٢٠/١/٢) وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٣٨ و٩٥) وابن عدي في « الكامل » (١٤٣ / ٢) والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ١٥) وابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٠٤) وأبو علي الصواف في « حديثه » (٨٥ / ٢) والخطيب (٦ / ٤١) وابن عساكر (٦ / ٢٣٥ / ٢) من طريق زياد بن أبي حسان عن أنس مرفوعا .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٧١) من رواية العقيلي ثم قال :

« موضوع . آفته زياد » . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به » وقال ابن حبان :

« كان شعبة شديد الحمل عليه . وكان ممن يروي أحاديث مناكير ، وأوهاماً كثيرة » .

وقال الحاكم والنقاش :

« روى عن أنس أحاديث موضوعة ، وكان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه » . وقال البيهقي : إنه تفرد به .

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي على عادته ! فذكر (٢ / ٨٦) بأن للحديثين طريقين آخرين وشاهداً . وذلك مما لا طائل تحته . فإن أحد الطريقين رواه ابن عساكر (١٥ /١٩٣/ ٢) وفيه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في روايته عن الحجازيين . وهذه منها . وفي الطريق إليه أبو محمد عبد الله بن عبد الغفار بن ذكوان تكلم فيه الكتاني . وفيه جماعة لم أعرفهم . وفي هذه الطريق زيادة تؤكد وضع الحديث ولفظها « ومن قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . أحد صمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد . كتب الله له بها أربعين ألف ألف حسنة » .

والطريق الآخر رواه الخطيب (١١ / ١٧٥) ، وفيه دينار مولى أنس ، وهوكذاب ، قال ابن حبان (١ / ٢٩٠) :

«كان يروي عن أنس أشياء موضوعة » .

ولذلك لم يحسن السيوطي بإيراده الحديث في « الجامع الصغير » ، وقد أورده ابن طاهر في « تذكرة الموضوعات » (ص ٨٠) .

وأما الشاهد فسيأتي برقم (٧٥١) .

٦٢٢ — (ما جُبل ولي الله إلا على السخاء وحسن الخلق) .

موضوع . رواه أبو القاسم القشيري في « الأربعين » (ق ١٥٧ / ٢) والقاضي أبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (ق ٨٩ /١) وابن عساكر (ج ١٥ /٤٠٧/ ١) من طريق يوسف بن السفر أبي الفيض : ثنا الأوزاعي : حدثني الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مركب موضوع ، وآفته ابن السفر هذا فانه كذاب كما سبق مراراً . وقد أورد الحديث من طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ /١٧٩) وقال :

« قال الدارقطني : يوسف يكذب ، والحديث لا يثبت » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٩١) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (ق ٢٦٢ / ٢) .

قلت : ولا يغتر برواية بقية لهذا الحديث عن الاوزاعي به . أخرجه أبو حامد الشجاعي في « الأمالي » (ق ٣ — ٤) وكذا رواه ابن عساكر أيضاً إلا أنه أسقط من إسناده عائشة فأرسله ، لا يغتر بذلك فإنها من تدليسات بقية المشهورة حيث أسقط من بينه وبين الأوزاعي ابن السفر هذا الكذاب . ويؤيده ان ابن عساكر رواه في رواية أخرى له عن بقية عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي به مرسلاً . فهذه الرواية تدل على أن بقية تلقاه عن الكذاب المذكور .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (٣/ ٢٤٨) من رواية أبي الشيخ عنها . وأشار إلى تضعيفه .

٦٢٣ — (من أفطر يوماً في شهر رمضان في الحضر فليهد بدنة ، فإن لم يجد فليطعم ثلاثين صاعاً من تمر المساكين) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الدارقطني عن خالد بن عمرو الحمصي : حدثنا أبي : أنبأنا الحارث بن عبيدة الكلاعي : حدثنا مقاتل بن سليمان عن عطاء ابن أبي رباح عن جابر مرفوعا : وقال (٢ /١٩٦) :

« مقاتل كذاب . والحارث ضعيف » . وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٠٦) . ومع ذلك فقد أورده في « الجامع الصغير » ! وتعقبه المناوي بقوله :

« وقال مخرجه الدارقطني : الحارث ومقاتل ضعيفان جداً اهـ فقد برىء مخرجه من عهدته

ببيان حاله ، فتصرف المصنف بحذف ذلك من كلامه غير جيد ، وفي « الميزان » : هذا حديث باطل ، يكفي في رده تلف خالد ، وشيخه ضعيف ، ومقاتل غير ثقة ، وخالد كذبه الفريابي ، ووهاه ابن عدي » .

ثم ذكر كلام ابن الجوزي السابق ثم قال :

« وتبعه المؤلف في مختصره ساكتاً عليه » .

٦٢٤ — (من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم يرمد أبدا) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الحاكم عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال (٢ / ٢٠٤) :

« قال الحاكم : أنا ابرأ الى الله من عهدة جويبر » .

وأما السيوطي فكأنه أقره في « اللآلي » فإنه قال عقبه (٢ / ١١١) :

« قلت أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » عن الحاكم وقال : إسناده ضعيف بمرة ، وجويبر ضعيف ، والضحاك لم يلق ابن عباس »

ثم ساق له شاهداً من حديث أبي هريرة رواه ابن النجار ، وفيه إسماعيل بن معمر قال السيوطي : « قال في « الميزان » : ليس بثقة » .

فالعجب منه كيف سها عن هذا فأورده في « الجامع الصغير » ! وقد تعقبه المناوي بما نقله . عن السخاوي أنه قال عقب قول الحاكم السابق :

« بل هو موضوع » . ونقل نحوه عن ابن رجب . ونقل الشيخ القاريْ في « موضوعاته » (ص ١٢٢) عن ابن القيم أنه قال :

« وأما أحاديث الاكتحال والادهان والتطيب يوم عاشوراء فمن وضع الكذابين ، وقابلهم أخرون فاتخذوه يوم تألم وحزن . والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنة . وأهل السنة يفعلون ما أمر به النبي ﷺ من الصوم . ويجتنبون ما أمر به الشيطان من البدع » .

٦٢٥ — (الإيمان نصفان ، نصف في الصبر ، ونصف في الشكر) .

ضعيف جدا . رواه الخرائطي في « كتاب فضيلة الشكر » (١/١٢٩ من مجموع ٩٨) والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢ / ٣٦١) عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك بمرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . يزيد هو ابن أبان وهو متروك كما قال النسائي وغيره .

والحديث ذكره في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي في « الشعب » عن أنس ، وقال المناوي :

« وفيه يزيد الرقاشي . قال الذهبي وغيره : متروك » .

٦٢٦ — (من رابط فُواق ناقة حرَّمه الله على النار) .

منكر. رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص٦) والخطيب (٧/٢٠٣) عن محمد بن حميد : ثنا أنس بن عبد الحميد — أخوجرير بن عبد الحميد — عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا وقال العقيلي :

« هذا حديث منكر » . ذكره في ترجمة أنس هذا ، ثم قال :

« وقد رأيت له غير حديث من هذا النحو ، فإن كان ابن حميد ضبط عنه ، فليس هو ممن يحتج به » .

ثم رواه العقيلي (ص ١٦٥) من طريق سليمان بن مرقاع الجندعي عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« سليمان منكر الحديث ، ولا يتابع في حديثه » .

٦٢٧ — (من صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله من الأجر مثل ما أعطى أيوب على بلائه ، ومن صبرت على سوء خلق زوجها أعطاها الله مثل ثواب آسية أمرأة فرعون) .

لا أصل له بهذا التمام ، أورده هكذا الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٣٩) وقال مخرجه العراقي :

« لم أقف له على أصل » .وأقره الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ٣٥٢) وذكر نحوه السبكي في « الطبقات » (٤ / ١٥٤) .

وأقول : قد وجدت للشطر الأول منه أصلاً ولكنه موضوع ، رواه الحارث ابن أبي اسامة في « مسنده » فقال : حدثنا داود بن المحبر : حدثنا ميسرة بن عبد ربه عن أبي عائشة السعدي عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وابن عباس قالا :

خطبنا رسول الله ﷺ خطبة قبل وفاته . . .

قلت : فذكر حديثاً طويلاً جداً في نحو اثنتي عشرة صفحة ، والصفحة أكبر من هذه ، وهو مركب من أحاديث متفرقة ، وفيه هذا الشطر ، أورده السيوطي بتمامه في « اللآلي » (٢ / ٣٦١ — ٣٧٣) ثم قال :

« قال الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » : هذا الحديث بطوله موضوع على رسول الله ﷺ ، والمتهم به ميسرة بن عبد ربه لا بورك فيه » .

٦٢٨ — (تَنَقَّهْ ، وتَوَقَّهْ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٢٢) والطبراني في « المعجم الكبير » وعنه

أبو نعيم في « الحلية » (٧/ ٢٦٧) وتمام في « الفوائد » (٣/ ٤٠) وأبو محمد الخلدي في « جزء من فوائده » (٤٤/ ١م) وأبو العباس بن المنير في المجلس الخامس من « الأمالي » (٢٨/ ١) والرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (ص ٤٩) وفي « الأمثال » (١٢٣/ ٢) وأبو الحسن الزعفراني في « فوائد أبي شعيب » (ق ٢/٨٢) والخطابي في « غريب الحديث » (١/١٥٣) من طريق عبد الله بن مِسْعَر بن كدام عن مسعر عن وبرة عن عبد الله بن عمر مرفوعا . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » . يعني عبد الله هذا .

قلت : قال الذهبي :

« تالف ، قال أبو حاتم : متروك الحديث » .

قلت : وهو راوي حديث انقطاع عذاب جهنم المتقدم برقم (٦٠٧) .

وذكر له السيوطي شاهداً من رواية الباوردي في « المعرفة » عن سنان مرفوعاً بلفظ :

« تنق وتوق » .

وأعله المناوي بالارسال فقال :

« سنان هو ابن سلمة بن المحبق البصري الهذلي ، ولد يوم حنين ، وله رؤية ، وقد أرسل أحاديث » .

ولم يتعرض للكلام على إسناده إليه ، وما أراه يصح . والله أعلم .

٦٢٩ — (من بات على طهارة ثم مات من ليلته مات شهيداً) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٧٢٩) عن سليمان بن سلمة الخبائري (الأصل : الجنائزي وهو تصحيف) : ثنا يونس بن عطاء بن عثمان بن سعيد بن زياد بن الحارث الصدائي : ثنا سلمة الليثي وشريك بن أبي نمر قالا : ثنا أنس بن مالك مرفوعا .

قلت : وهذا سند موضوع ، سليمان هذا قال ابن الجنيد :

« كان يكذب » .

ويونس بن عطاء قال ابن حبان :

« يروي العجائب ، لا يجوز الاحتجاج بخبره » .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم :

« روى عن حميد الطويل الموضوعات » .

قلت : ومع هذا فقد أورد الحديث السيوطي في « الجامع الصغير » عن ابن السني ! ولم يتعقبه المناوي بشيء ! فلا أدري ما فائدة تسويد الصحيفة بإيراده أحاديث هؤلاء الكذابين ؟!

٦٣٠ ــ (قال الله تعالى : الإخلاص سر من سري ، استودعته قلب من أحببت من عبادي) .

ضعيف . ذكره الغزالي في « الإحياء » (٣٢٢/٤) عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ .
وقال الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« رويناه في جزء من « مسلسلات القزويني » مسلسلاً يقول كل واحد من رواته : سألت فلاناً عن الإخلاص ؟ فقال . . . ، وهو من رواية أحمد بن عطاء الهجيمي عن عبد الواحد بن زيد عن الحسن عن حذيفة عن النبي ﷺ عن جبريل عن الله تعالى .

وأحمد بن عطاء وعبد الواحد بن زيد كلاهما متروك ، ورواه أبو القاسم القشيري في « الرسالة » من حديث علي بن أبي طالب بسند ضعيف » .

تنبيه ــ جاء هذا الحديث في كتاب « من هدي الإسلام » المقرر تدريسه للصف الثامن (ص ٧٤ طبع سنة ١٣٧٥ ــ ١٩٥٥) معزواً للحاكم . ولم أجد من عزاه إليه فهو وهم على الغالب . والله أعلم .

٦٣١ ــ (ثلاثة ليس عليهم حساب فيما طِعموا اذا كان حلالاً ، الصائم ، والمتسحر ، والمرابط في سبيل الله) .

موضوع . الطبراني (٢/١٤٣/٣) عن عبد الله بن عصمة عن أبي الصباح عن أبي هاشم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، نقل المناوي عن الهيثمي أنه قال :

« عبد الله بن عصمة وأبو الصباح مجهولان » . وأقره المُناوي !

وأقول : كلا فإن أبا الصباح ليس مجهولاً بل هو معروف ولكن بالوضع ! أورده الحافظ في الكنى من « اللسان » وسماه عبد الغفور ، ثم أحال عليه في « الأسماء » ، وذكر هناك :

« قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث ، »[1] وقال البخاري : تركوه ، وقال ابن عدي : ضعيف منكر الحديث » .

ثم ساق له أحاديث ، على بعضها آثار الوضع لائحة ! فهو المتهم بهذا الحديث .

ولعل من آثار هذا الحديث السيئة ما عليه حال أكثر المسلمين اليوم ، فإنهم إذا جلسوا في رمضان للإفطار لا يعرف أحدهم أن يقوم عن الطعام إلا قبيل العشاء لكثرة ما يلتهم من أنواع الأطعمة والأشربة والفواكه والحلوى ! كيف لا والحديث يقول : إنه من الثلاثة الذين لا حساب عليهم فيما

---

(١) قلت : وتمام كلامه في « المجروحين » (٢ / ١٤١) : « . . . على الثقات ، كعب وغيره لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التعجب » .

طعموا ! فجمعوا بسبب ذلك بين الإسراف المنهي عنه في الكتاب والسنة ، وبين تأخير صلاة المغرب المنهي عنه في قوله ﷺ : « **لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم** » صححه الحاكم ووافقه الذهبي وهو كما قالا ؛ فإن له طرقاً وشواهد أشرت اليها في « صحيح سُنن أبي داود » (رقم ٤٤٤) . نعم جاء الحَض على تعجيل الفطر أيضاً في أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : « **لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر** » . فيجب العمل بالحديثين بصورة لا يلزم منها تعطيل أحدهما من أجل الآخر ، وذلك بالمبادرة إلى الإفطار على لقيمات يسكن بها جوعه ثم يقوم الى الصلاة ، ثم ان شاء عاد الى الطعام حتى يقضي حاجته منه ، وقد جاء شيءٌ من هذا في السنة العملية فقال أنس : « **كان رسول الله ﷺ يفطر قبل أن يصلي على رطبات ، فإن لم تكن رطبات ، فتمرات ، فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء** » . رواه أبو داود الترمذي وحسنه . وهو في « صحيح أبي داود » برقم (٢٠٤٠) ، وما قبله متفق عليه ، وهو مخرج في « الارواء » (٨٩٩) .

٦٣٢ — (أول من يدعي إلى الجنة الحمادون الذين يحمدون الله في السراء والضراء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ٥٧) وفي « الكبير » أيضاً و« الأوسط » وأبو الشيخ في « أحاديثه » (٢/١٦) وأبو بكر بن أبي علي المعدل في « سبع مجالس من الأمالي» (١/١٢) وأبو نعيم (٦٩/٥) عن علي بن عاصم : ثنا قيس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني وأبو نعيم :

« لم يروه عن حبيب إلا قيس بن الربيع وشعبة بن الحجاج » . زاد الأول :

« تفرد به عن شعبة نصر بن حماد الوراق » .

قلت : ثم أخرجه الطبراني في « الصغير » والبغوي في « شرح السنة » (١/١٤٤/٢) وكذا الضياء في « المختارة » (١/١٣/٧) من طريق نصر بن حماد : ثنا شعبة عن حبيبٍ به .

وهذه المتابعة ضعيفة جداً ؛ فإن راويها نصر بن حماد كذاب كما تقدم مراراً .

وأما الطريق الأول فضعيف . وفيه ثلاث علل :

الأولى والثانية : ضعف علي بن عاصم . وكذا شيخه قيس بن الربيع .

والثالثة : عنعنة حبيب بن أبي ثابت ؛ فإنه مدلس .

وقول الطبراني : « لم يروه عن حبيب الا قيس وشعبة . . . . » إنما هو بالنسبة لما وقع إليه ، وإلا فقد تابعهما عن شعبة سعد بن عامر أخرجه المالييني في « شيوخ الصوفية » (١٧ — ١٨) : أخبرنا أبو علي محمد بن الحسين بن حمزة الصوفي الزادي : أنا أبو الحسن علي بن أحمد الفقيه بـ (بلخ) : أنا محمد بن فضيل الزاهد : أنا سعد بن عامر عن شعبة به . ومن دون ابن فضيل لم أعرفهما . وتابعهما المسعودي أيضاً ، أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصبر » (١ / ٥٠) والحاكم (١ / ٥٠٢) بسند صحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت به . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي ! وفيه مواخذات :

الأول : أن المسعودي لم يخرج له مسلم مطلقاً . وإنما أخرج له البخاري تعليقاً ، فليس هو على شرط مسلم .

الثاني : أن المسعودي ضعيف لاختلاطه ، قال ابن حبان (٢ / ٥١) :

« اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير فلم يتميز فاستحق الترك » .

وقد وصفه الذهبي نفسه في « الميزان » بأنه سيئ الحفظ ، فأنى لحديثه الصحة ؟ !

الثالث : أن حبيب بن أبي ثابت قد عنعنه وهومدلس كما تقدم ، فانى للحديث الصحة ؟ !

والحديث أعله الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٧٠) بقيس بن الربيع قال : « ضعفه الجمهور » .

وكأنه خفيت عليه رواية الحاكم هذه !

ورواه ابن المبارك في « الزهد » (١٦٥ / ١ من الكواكب ٥٧٥) بسند صحيح عن حبيب عن ابن جبير موقوفاً عليه . ولعله الصواب .

٦٣٣ — (من نظر في الدنيا إلى من هو دونه ، ونظَر في الدين إلى من هو فوقه كتبه الله صابراً وشاكراً ، ومن نظر في الدنيا إلى من هو فوقه وفي الدين إلى من هو دونه لم يكتبه الله صابراً ولا شاكراً) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وإن أورده الغزالي (٤ /١٠٨) وعزاه الحافظ العراقي للترمذي من حديث عبد الله بن عمرو ؛ فإن الترمذي إنما رواه (٣/٣٢٠) من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ :

« **خصلتان من كانتا فيه كتبه الله شاكراً صابراً ، ومن لم تكن فيه لم يكتبه الله شاكراً ولا صابراً : من نظر في دينه إلى من هو فوقه فاقتدى به ، ومن نظر في دنياه إلى من هو دونه فحمد الله على ما فضله به عليه كتبه الله شاكراً صابراً ، ومن نظر في دينه إلى من هو دونه ، ونظر في دنياه إلى من هو فوقه فأسف على ما فاته منه لم يكتبه الله شاكراً ولا صابراً** » .

وضعفه الترمذي بقوله :

« هذا حديث غريب » .

وعلته المثنى هذا ، قال العراقي : « ضعيف » . وسكت عليه الحافظ في « الفتح » (١١/٢٧) وهذا يدل على أن ما يسكت عنه الحافظ في هذا الكتاب ليس حسناً دائماً خلافاً لظن بعضهم .

ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

« **انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم ؛ فإنه أجدر أن لا تزدروا نعمة الله عليكم** » .

رواه مسلم والترمذي وصححه ، وهو عند البخاري (١٠ / ٢٧٠) نحوه .

٦٣٤ — (إنكم لا تسعون الناس بأموالكم ، فليسعهم منكم بسط الوجه ، وحسن الخلق) .

ضعيف . رواه علي بن حرب الطائي في « حديثه » (١/٨١) وأبو نعيم (١٠/٢٥) من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة .

وعزاه السيوطي للحاكم أيضاً والبيهقي . قال المناوي :

« قال البيهقي : تفرد به عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه (كذا) . وروي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ا هـ ، وفي « الميزان » : عبد الله بن سعيد هذا واهٍ بمرة ، وقال الفلاس : منكر الحديث متروك ، وقال يحيى : استبان لي كذبه ، وقال الدارقطني ، متروك ذاهب . وساق له أخباراً هذا منها ، ثم قال : وقال فيه البخاري : تركوه » .

قلت : وأورده الهيثمي في « المجمع » (٨/٢٢) برواية أبي يعلى والبزار وقال :

« وفيه عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف » .

وأما قول المنذري (٣/٢٦٠) :

« رواه أبو يعلي والبزار من طرق أحدهما حسن جيد » .

فأخشى أن يكون وهماً لأمرين :

الأول : أنه لو كان له طرق أحدهما حسن . لما اقتصر الهيثمي على ذكر الطريق الضعيف .

الثاني : أن البيهقي قد صرح بتفرد المقبري به . والله أعلم .

ثم إنني لم أجد الحديث في « المستدرك » . ثم وجدته فيه (١/١٢٤) وقال : « عن أبيه » .

٦٣٥ — (ذروا العارفين المحدثين من أمتي ، لا تنزلوهم الجنة ولا النار ، حتى يكون الله الذي يقضي فيهم يوم القيامة) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٠٨/١) والثقفي في « الفوائد العوالي المنتقاة » المعروفة بـ « الثقفيات » (ج ٦ رقم ١٠ من منسوختي) والخطيب (٨/٢٩٢) من طريق أيوب بن سويد : حدثني سفيان عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن مسور ـ بعض ولد جعفر بن أبي طالب — عن محمد بن الحنفية عن أبيه مرفوعاً .

وهذا إسناد موضوع ، المتهم به عبد الله بن مسور قال في « الميزان » :

« قال أحمد وغيره أحاديثه موضوعة » . ثم ساق له أحاديث هذا أحدها . وفي « اللسان » :

« قال ابن المديني : كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ ، ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد ، فيقال له في ذلك ؟ فيقول : إن فيه أجراً » ! وقال البخاري :

« يضع الحديث » . وقال النسائي :

« كذاب » . وقال ابن حبان (٢/٢٩) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : ومع هذا فقد أورد السيوطي حديثه هذا في « الجامع الصغير » !

وللحديث طريق آخر سيأتي بلفظ : « دعوا المذنبين . . . . »

٦٣٦ — (المتحابون في الله على كراسي من ياقوت أحمر حول العرش) .

منكر . رواه الطبراني (١/١٩٨/٢) وابن عدي (٢/٢١٢) و الثقفي في « الثقفيات » (٦/٤٩/٢) عن عبد الله بن عبد العزيز الليثي : حدثني سليمان بن عطاء بن يزيد الليثي عن أبيه عن أبي أيوب مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« حديث غير محفوظ » .

قلت : وسنده ضعيف جداً ، الليثي هذا قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٦) :

« اختلط بآخره فكان يقلب الأسانيد ولا يعلم . ويرفع المراسيل فاستحق الترك » .

وشيخه سليمان بن عطاء الراوي عن أبيه عطاء . ذكره ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣٣) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٢/١٠٩) .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني . وتعقبه المناوي بالليثي هذا ، ونقل عن العلائي انه قال : « لا بأس بإسناده » .

وهذا مردود ففيه كل البأس لما عرفت من كلام الأئمة في الليثي . وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة بمعنى هذا ، وليس في شيء منها « على كراسي من ياقوت » إنما « على كراسي من نور » (انظر الترغيب ٤ /٤٧ — ٤٨) فدل هذا على أن الحديث بهذا اللفظ منكر ، لتفرد هذا الضعيف به ، وخلوه عن جابر يقويه .

٦٣٧ — (إن الله يحب الملحين في الدعاء) .

باطل . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٧) وأبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (٢/٨٩) عن بقية : حدثنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً بل موضوع . يوسف بن السفر كذاب بل قال البيهقي :

« هو في عداد من يضع الحديث » . وقد ذكر المناوي عن الحافظ أنه قال :

« تفرد به يوسف بن السفر عن الأوزاعي ، وهو متروك . وكأن بقية دلسه » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (١/٤١٨) :

« وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها » .

قلت : ولبقيه في هذا الحديث روايتان إحداهما صرح فيها بسماعه له من يوسف بن السفر وهي هذه . والأخرى أسقط من الإسناد يوسف هذا الكذاب فدلسه كما سبق عن الحافظ وهذه أخرجها العقيلي وأبو عروبة الحراني في «جزء من حديثه»(٢/١٠٠) والديلمي (١/٢/٢٣٨ - ٢٣٩) والسلفي في «معجم السفر»(٢/٢١٢) وعبد الغني المقدسي في «الدعاء» (٢/١٤٥) من طريق كثير بن عبيد : حدثنا بقية عن الأوزاعي به .

وبقية متهم بأنه كان يدلس عن الضعفاء والمتروكين ، وهذه الرواية من الشواهد على ذلك . ثم ساقه العقيلي من طريق عيسى بن يونس عن الأوزاعي قال : كان يقال : أفضل الدعاء الإلحاح على الله تبارك وتعالى والتضرع إليه . ثم قال :

« حديث عيسى بن يونس أولى ، ولعل بقية أخذه عن يوسف بن السفر » .

٦٣٨ — (الجالس وسط الحلقة ملعون) .

ضعيف . رواه القطيعي في جزء « الألف دينار » (٢/١٦/١) من طريق شريك عن شعبة وهمام عن قتاده عن أبي مجلز عن حذيفة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . وله علتان :

الأولى : شريك وهو ابن عبد الله القاضي ، قال الحافظ :

« يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

قلت : وقد توبع ؛ لكنه خولف في لفظه كما يأتي .

الثانية : الانقطاع بين أبي مجلز وحذيفة فإنه لم يسمع منه كما قال ابن معين ، بل قال أحمد : إنه لم يدركه كما يأتي .

وقد تابع شريكاً عبد الله بن المبارك . أخرجه الترمذي (٧/٤) بلفظ :

« قال حذيفة : ملعون على لسان محمد . أو لعن الله على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، من قعد وسط الحلقة » . وهكذا أخرجه الحاكم أيضاً (٤ / ٢٨١) وأحمد (٥ / ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠١) عن شعبة به ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » والحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي !

قلت : وقد ذهلوا جميعاً عن الانقطاع الذي ذكرناه ، وبه أعله أحمد . فإنه روى بسند الصحيح عن شعبة أنه قال عقب الحديث :

« لم يدرك أبو مجلز حذيفة » .

قلت : وتابع شعبة أبان بن يزيد العطار ، أخرجه أبو داود(٢/٢٩٢) وابن عدي في«الكامل» (١/٢٦) بلفظ :

« أن رسول الله ﷺ لعن من جلس وسط الحلقة » .

والحديث أورده السيوطي في « الدرر المنتثرة » (ص ١٣٩) بلفظ القطيعي ثم قال :
« رواه أبو داود والترمذي عن حذيفة بن اليمان » .
كذا قال وفيه مؤاخذتان :
الأولى : أن هذا ليس لفظهما كما سبق .
الثانية : أنه سكت عن سنده وهو ضعيف .

٦٣٩ — (ركعتان من المتزوج أفضل من سبعين ركعة من الأعزب) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٣٢) عن مجاشع بن عمرو : حدثنا عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه عن أنس مرفوعاً . وقال :
« مجاشع حديثه منكر غير محفوظ . قال يحيى بن معين : وقد رأيته أحد الكذابين » .
وقال ابن حبان (٢ / ٣٢١) :
« يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره إلا بالقدح » .
ومن طريق العقيلي ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/٢٥٧) ، وتعقبه السيوطي بأن له طريقاً أخرى ، وهو تعقب لا طائل تحته ، فإنه طريق باطل لا يصح أن يستشهد به كما يأتي بيانه في الحديث بعده .
ثم إن في الحديث علة أخرى ، فإن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متهم أيضاً ، وقد سبق له عدة أحاديث ، فإن سلم من مجاشع ، فلم يسلم منه .
ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى رواه أبو الحسين الأبنوسي في « الفوائد » (١/٣٢) عن أحمد بن مسلم قال : ثنا أحمد بن محمد يعني ابن عمر بن يونس قال : ثنا داود بن عبد الله النمري عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به .
قلت : وهذا سند ساقط ، أحمد بن مسلم وداود بن عبد الله النمري لم أجد من ترجمهما .
وأما أحمد بن محمد بن عمر بن يونس فهو كذاب ، قال الذهبي :
« كذبه أبو حاتم وابن صاعد ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال مرة : متروك » .
قلت : والتعقب على ابن الجوزي بهذا الطريق أولى (لو صح) من الطريق الآتي بعد . لأن متنه موافق لهذا المتن بخلاف الآتي فإنه مغاير كما سترى .

٦٤٠ — (ركعتان من المتأهل خير من اثنتين وثمانين ركعة من العزب) .

باطل . تمام الرازي في « الفوائد » (١/١١٨/٦) وعنه الضياء في « المختارة » (١/١١٧) عن

مسعود بن عمرو البكري : ثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً .

قال الذهبي في ترجمة مسعود هذا :

« لا أعرفه ، وخبره باطل »

ثم ساق له هذا الحديث . وأقره الحافظ في « اللسان » إلا أنه قال :

« وقد تقدم نحو هذا المتن من حديث أنس من وجه آخر في ترجمة مجاشع بن عمرو ، وهو معروف به » .

وحديث مجاشع تكلمت عليه آنفاً ، وذكرنا أن ابن الجوزي حكم بوضعه ، ومن العجيب أن السيوطي تعقبه في « اللآلي » (٢/١٦٠) بأن له طريقاً أخرى ثم ساق هذه عن تمام ثم قال :

« أخرجه من هذه الطريق الضياء في « المختارة » لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه فقال : هذا حديث منكر ما لإخراجه معنى » !

فما معنى تعقب السيوطي إذن على ابن الجوزي بهذه الطريق المنكرة باعترافه ، بل ما معنى إخراجه للحديث في « الجامع الصغير » مع قول الحافظ فيه .

« إنه خبر باطل » ؟ !

٦٤١ — (كان الناس يعودون داود ، يظنون أن به مرضاً وما به إلا شدة الخوف من الله تعالى) .

موضوع . أخرجه تمام في « الفوائد » (٢/٤٩) وعنه ابن عساكر (٢/٣٣٨/١٤) وأبو نعيم (١٣٧/٧) وكذا ابن عساكر في ترجمة داود عليه السلام والضياء في « الأحاديث والحكايات » (٢/١٥٠) عن محمد بن عبد الرحمن بن غزوان الضبي : ثنا الأشجعي عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً ، وابن غزوان ضعيف » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » عن ابن عساكر وحده فتعقبه المناوي بأن أبا نعيم رواه أيضاً ثم قال :

« وفيه عندهما محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، قال الذهبي : قال ابن حبان : يضع [1] ، وقال ابن عدي : متهم بالوضع » .

وقال في « الميزان » :

« حدث بوقاحة عن مالك وشريك وضمام بن إسماعيل ببلايا ، قال الدارقطني وغيره : كان يضع الحديث . وقال ابن عدي : له عن ثقات الناس بواطيل » .

زاد في « اللسان » :

---

(١) قلت : ولفظ ابن حبان في « المجروحين » (٢/٢٩٨) : « يروي عن أبيه وغيره العجائب التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة » . وقال عن شيخه ابن خزيمة : « أنا خائف أنه كذاب

« وقال ابن عدي : وهو ممن يضع الحديث . وقال الحاكم : روى عن مالك وابراهيم بن سعد أحاديث موضوعة » .

قلت : والحديث رواه عبد الله بن الإمام أحمد في « زوائد الزهد » (ص ٨٨) عن سعيد ابن أبي هلال أن داود النبي كان الحديث نحوه . فهذا كما تراه موقوف ومُعْضل ، فالظاهر أنــه من الإسرائيليات . والله أعلم .

٦٤٢ — (السواك يزيد الرجل فصاحة) .

موضوع . ابن عدي في « الكامل » (٢/٣٨٨) والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢/١٤٧) من طريق أبي يعلي : نا محمد بن بحر : نا المعلى بن ميمون : نا عمرو بن داود عن سنان بن سنان عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٧٧) وأبو بكر الختلي في « جزء من حديثه » (٢/٤٤) وأبوسعيد بن الأعرابي في « المعجم » (١٢٢ / ١) وعنه القضاعي (١٣ / ١) والديلمي (٢ / ٢٢٢) من طريق أخرى عن المعلى به . وقال العقيلي :

« روى عن سنان بن أبي سنان . وكلاهما مجهول ، والحديث ، معلول » .

وأورده ابن عدي في ترجمة المعلى ، وساق له حديثين آخرين يأتيان بعده ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة . مناكير »

وفي « الكشف » :

« قال الصَّغاني : وضعه ظاهر . وقال ابن الجوزي : لا أصل له » .

٦٤٣ — (إن الملائكة لتفرح بذهاب الشتاء ؛ لما يدخل على فقراء المؤمنين منه من الشدة) .

منكر . رواه ابن عدي با سناد الذي قبله . ورواه العقيلي (٤٢٢) وكذا الطبراني (١/١١٢/٣) من طريق أخرى عن معلى بن ميمون عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

« معلى بن ميمون بصري منكر الحديث ، لا يتابع على حديثه . ولا يعرف إلا به . وله من هذا النحو أحاديث مناكير لا يتابع عليها » .

وقوله : « ولا يتابع على حديثه » عجيب فإنه نفسه أخرجه (ص ١٥٠) من طريق نعيم بن حماد : ثنا سعيد بن دهثم المقدسي قال : حدثنا عبد الله بن نمير الرحبي عن مجاهد به . ولكن سعيد بن دهثم هذا قال العقيلي :

« حديثه غير محفوظ . وعبد الله بن نمير ليس بمعروف بالنقل » .

قلت : ونعيم ضعيف .

٦٤٤ — (حامل كتاب الله له في بيت مال المسلمين في كل سنة مائتا دينار ، فإن مات وعليه دين قضى الله ذلك الدين) .

موضوع . رواه الديلمي عن العباس بن الضحاك : حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله الهروي عن مقاتل بن سليمان عن خولة الطائي عن سليك الغطفاني مرفوعاً .

أورده السيوطي في « اللآلي » شاهداً للحديث الآتي عقبه وقال :

« العباس بن الضحاك ، دجال ، ومقاتل بن سليمان قال وكيع وغيره : كذاب »

قلت : فما فائدة إيراده إذن ؟ وكيف استجاز ذكره إياه في « الجامع الصغير » أيضا ؟ ! ومن عجائبه أنه لم يورده فيه بتمامه بل بشطره الأول فقط ! ولعله إنما ذكره فيه من أجل أن لـــه شاهدا ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » لكن لا يخفى أن الموضوع لا يقوى بطرقه مهما كثرت ، وهذا شيء نبه عليه السيوطي نفسه في « تدريب الراوي » وغيره . والشاهد المذكور هو :

٦٤٥ — (من قرأ القرآن فله مائتا دينار ، فان لم يعطها في الدنيا أعطيها في الآخرة) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٥٥/١) من رواية ابن عدي عن عمرو بن جميع عن جويبر عن الضحاك عن النزال بن سَبْرة عن علي مرفوعاً . وقال :

« جويبر تالف ، وعمرو كذاب » .

وتعقبه السيوطي (٢٤٦/١) بما لا يجدي كغالب عادته ثم قال :

« وله طريق آخر عن علي موقوفاً »

قلت ثم ساقه من رواية البيهقي بإسناده عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي قال : فذكره نحوه . وقال السيوطي :

« عبد الملك كذاب وله طريق أخرى »

ثم ساق الحديث الذي قبله . وفيه دجال ، وآخر كذاب كما سبق من كلام السيوطي نفسه ، فلا أدري ما فائدة تسويد الصحيفة بإيراده أحاديث هؤلاء الكذابين ؟ !

٦٤٦ — (شاب سفيه سخي أحب إلي من شيخ بخيل عابد ، إن السخي قريب من الله ، قريب من الجنة ، بعيد من النار ، وإن البخيل بعيد من الجنة ، قريب من النار) .

موضوع . رواه تمام الرازي (٣/ ٣٨ — ٣٩ من مجموع الظاهرية رقم ٩٥) من طريق محمد بن زكريا الغلابي : ثنا العباس بن بكار : ثنا محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعـــاً .

قلت : والغلابي وضاع ، وقد سبق ذكره مراراً .

والشطر الأول من الحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « تاريخه » والديلمي في « مسند الفردوس » عن ابن عباس ، وسكت عنه شارحه المناوي ! وأورده في « اللآلي » (٢ / ٩٣) بتمامه من طريق تمام ، لكن سقط من إسناده بعض رجاله ، منهم الغلاّبي هذا الذي هو آفة الحديث . فخفيت على الناظر علة الحديث .

والشطر الثاني من الحديث ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق أخرى عن أبي هريرة ، وقال :

« قال العقيلي : ليس لهذا الحديث أصل » .

وقد سبق الكلام عليه برقم (١٥٢) .

٦٤٧ — (أي الخلق أعجب إليكم إيماناً ؟ قالوا : الملائكة ، قال : وما لهم لا يؤمنون وهم عند ربهم عزوجل ؟ قالوا : ، فالنبيون ، قال : وما لهم لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم ؟ قالوا : فنحن ، قال : ومالكم لا تؤمنون وأنا بين أظهركم ؟ قال : فقال رسول الله ﷺ : ألا إنَّ أعجب الخلق إلي ايماناً لقوم يكونون من بعدكم يجدون صحفاً فيها كتاب يؤمنون بما فيها) .

ضعيف . رواه الحسن بن عرفة : ثنا إسماعيل بن عياش الحمصي عن المغيرة بن قيس التميمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا .

رواه عنه إسماعيل بن محمد الصفار في « جزئه » (٩٠ / ٢ مجموع ٢٢) وكذا البيهقي في « الدلائل » (ج ٢) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (٢٦ / ٢) وطراد أبو الفوارس في « ما أملاه يوم الجمعة ١٤ شعبان سنة ٤٧٨ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها ؛ فإن المغيرة بن قيس بصري . وهو ضعيف أيضاً . قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٢٧) :

« بصري ، روى عن عمرو بن شعيب ، روى عنه أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقـــدي ، سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول : هو منكر الحديث » .

قلت : وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ! كما في « اللسان »

ورواه البيهقي من طريق مالك بن مغول عن طلحة عن أبي صالح مرفوعاً . وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : وهو على إرساله ضعيف وقد وصله أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٠٨ـ٣٠٩)

والسهمي (٣٦٣) من طريق خالد بن يزيد العمري : ثنا الثوري عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

لكن العمري هذا كذاب وضاع .

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو :

٦٤٨ — (أتدرون أي أهل الإيمان أفضل إيمانا ؟ قالوا : يا رسول الله الملائكة ؟ قال : هم كذلك ، ويحق ذلك لهم ، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها ؟ بل غيرهم . قالوا : يا رسول الله فالأنبياء الذين أكرمهم الله تعالى بالنبوة والرسالة ؟ قال : هم كذلك ويحق لهم ذلك ، وما يمنعهم وقد أنزلهم الله المنزلة التي أنزلهم بها ؟ بل غيرهم . قال : قلنا : فمن هم يا رسول الله ؟ قال : أقوام يأتون من بعدي في أصلاب الرجال فيؤمنون بي ولم يروني ، ويجدون الورق المعلق فيعملون بما فيه ، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيمانا) .

ضعيف جداً . رواه البغوي في « حديث مصعب الزبيري » (١٥٢ / ٢) وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٧٤ / ١) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (٣٦ ـ ٣٧) من طريق أبي يعلى وهذا في « مسنده » (٢/١٣) والحاكم (٤/٨٥-٨٦) وعنه الهروي في « ذم الكلام » (١/١٤٨) عن محمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل محمد ضعفوه » .

قلت : قد اتهمه البخاري بقوله فيه :

« منكر الحديث » وقال النسائي : « ليس بثقة » . فمثله في مرتبة من لا يستشهد بحديثه ولا يعتبر به كما بينه السيوطي في « تدريب الراوي » (ص ١٢٧) . فعلى هذا لا يصلح الحديث شاهداً للذي قبله ، فلا أدري لم جزم الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١٤٣) بنسبته إلى النبي ﷺ بقوله :

« وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال » فذكره واستدل به على جواز العمل بالوجادة، فلعله ظن أن ابن أبي حميد هذا ممن يستشهد به ، أو أنه وقف له على طريق أو طرق أخرى يتقوى الحديث بها . وحينئذٍ ينبغي النظر فيها ، فإن صلح شيء منها للاستشهاد فبها ، وإلا فنحن على ما تبين لنا الآن .

والحديث عزاه في « الجامع الكبير » (٣/١٧٠/٢) لأبي يعلى والعقيلي والمرهبي في « العلم »

والحاكم ، وتعقبه الحافظ ابن حجر في أطرافه بأن فيه محمد بن أبي حميد متروك الحديث ، وقال في « المطالب العالية » : محمد ضعيف الحديث سيئ الحفظ . وقال البزار : الصواب أنه عن زيد بن أسلم مرسل .

وقد وجدت لابن أبي حميد متابعاً ، أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢٧) عن المنهال ابن بحر قال : حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم به . وقال العقيلي :

« المنهال في حديثه نظر ، وهذا الحديث إنما يعرف لمحمد بن أبي حميد عن زيد بن أسلم وليس بمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير ، ولا يتابِع منهالاً عليه أحد » .

قلت : والمنهال هذا ذكره ابن عدي في « الكامل » ، وأشار إلى تليينه ، ووثقه أبو حاتم وابن حبان ، فإن كان حفظه بهذا الإسناد ، فعلته عنعنة يحيى بن أبي كثير ، فإنه كان مدلساً ، ولهذا أورده العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٦) فقال :

« ذكر بالتدليس » . وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » وابن حجر في « التقريب » ، ولا أستبعد أن يكون سمعه من ابن أبي حميد هذا فدلسه . والله أعلم .

وجملة القول أن هذا الاسناد ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ، وقد وجدت للحديث طريقين آخرين ، أحدهما تقدم قبل هذا ، وهو خير من هذا ، والآخر أشدهما ضعفاً وهو :

٦٤٩ — (إن أشد أمتي حُباً لي قوم يأتون من بعدي ، يؤمنون بي ولم يروني ، يعملون بما في الورق المعلق) .

موضوع بهذا اللفظ . رواه ابن عساكر « في تاريخه » (ج ١١ /١٣٧ /٢) عن أحمد بن القاسم بن الريان اللُّكّيّ المصري : أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط الأشجعي : حدثني أبي : حدثنا أبي قال :

لما نسخ عثمان المصاحف قال له أبو هريرة : أصبت ووفقت ، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول . فذكره . قال أحمد بن القاسم بن الريان : نا الواقدي : نا ابن أبي سبرة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به . كذا قال وقد سقط منه محمد بن سعد كاتب الواقدي .

قلت : وهكذا وقع الحديث من الطريقين عن أبي هريرة في « نسخة نبيط بن شريط » (رقم ٥٧ و ٥٨) ، وفيها بلايا ، كما في ترجمة أحمد بن إسحاق بن إبراهيم هذا من « الميزان » وقال :

« لا يحل الإحتجاج به فإنه كذاب » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

والراوي عنه أحمد بن القاسم بن الريان اللكي بضم اللام وتشديد الكاف نسبة الى (اللك) بليدة من أعمال برقة الغرب . وقال الذهبي :

« لينه ابن ماكولا ، وضعفه الدار قطني » .

ثم وقفت على طريق رابع للحديث ليس فيه الورق المعلق وسوف يأتي بلفظ :
« يا أيها الناس من أعجب الخلق . . . . »

وإنما يصح من هذا الحديث والذي قبله بعضه ، وهو في حديث أبي جمعة رضى الله عنه قال :

تغدينا مع رسول الله ﷺ ومعنا أبو عبيدة بن الجراح فقال : يا رسول الله أحد منا خير منا ؟ أسلمنا وجاهدنا معك ، قال : نعم قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني .

رواه الدارمي (٢ / ٣٠٨) وأحمد (٤ / ١٠٦) والحاكم (٤ / ٨٥) وصححه ووافقه الذهبي.

وأقول : إسناد الدارمي وأحد إسنادي أحمد صحيح إن شاء الله تعالى . وقد عزاه لهؤلاء الثلاثة السيوطي في « تدريب الراوي » (ص ١٥٠) بلفظ آخر ، وهو سهو منه رحمه الله .

٦٥٠ — (أحبوا قريشاً ؛ فانه من أحبهم أحبه الله تعالى) .

ضعيف جداً . رواه الحسن بن عرفة في « جزئه » (١٠٧ / ١) : ثنا عيسى بن مرحوم بن عبد العزيز العطار : ثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، علته عبد المهيمن هذا ، قال البخاري وأبو حاتم :
« منكر الحديث » . وقال النسائي (٢ / ١٤١) :
« ليس بثقة » وفي موضع آخر : « متروك الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١٤١) :
« ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليه من كثرة وهمه . فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به » .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير » والبيهقي في « الشعب » كما في « فيض القدير »

٦٥١ — (من ادَّهَنَ ولم يسم ادهن معه سبعون شيطانا) .

كذب . أخرجه ابن السني (رقم ١٧٠) عن بقية بن الوليد : حدثني مسلمة بن نافع :[1] ثنى أخي دويد بن نافع القرشي قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، على إعضاله ، فإن دويد بن نافع من أتباع التابعين ، روى عن عروة بن الزبير ونحوه . قال الحافظ في « التقريب » :
« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فهو لين الحديث كما نص عليه في المقدمة .

وأخوه مسلمة لم أجد له ترجمة . ولم يترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » .

وبقية مدلس وقد عنعنه . ومن عادته أن يروي عن الضعفاء والمتهمين ثم يدلسهم ويسقطهم من الإسناد ، فلعل هذا الحديث أخذه عن بعض الوضاعين ثم أسقطه . ووهم بعض الرواة في هذا الاسناد فقال عنه : حدثني مسلمة . . . فان صح أنه سمعه منه فهو من شيوخه المجهولين .

---

(١) الأصل : « سلمة بن رافع » . والتصحيح من « الجرح والتعديل » و « وتهذيب التهذيب » وغيرهما .

والله أعلم . وقال ابن ابي حاتم في « العلل » (٢/٣٠٥) .

« سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن النعمان عن شعبة عن مسلمة بن نافع عن أخيه دويد بن نافع قال : قال رسول الله ﷺ :

من ادهن فلم يذكر اسم الله ادهن معه سبعون شيطاناً ؟ قال : الحارث بن النعمان هذا كان يفتعل الحديث ، وهذا حديث كذب ، إنما روى هذا الحديث بقية عن مسلمة بن نافع » .

وهاتان فائدتان هامتان من هذا الإمام :

الأولى : أن الحارث بن النعمان كان يفتعل الحديث . وهذا مما لا تراه في شيء من كتب الرجال ، بل خفي هذا النص على الحافظ الذهبي فقال في ترجمة الحارث هذا من « الميزان » وهو « الحارث بن النعمان بن سالم الأكفاني » قال : « صدوق » ! وأقره الحافظ في « التهذيب » وجزم به في « التقريب » . والله أعلم .

الثانية : الشهادة على هذا الحديث بأنه كذب ، وهو حري بذلك .

٦٥٢ — (ما من عبدين متحابين في الله يستقبل أحدهما صاحبه فيصافحه ويصليان على النبي ﷺ إلا لم يتفرقا حتى يغفر الله لهما ذنوبهما ما تقدم منها وما تأخر) .

منكر جداً بهذا اللفظ . رواه ابن السني (برقم ١٩٠) وابن حبان في « الضعفاء » (١/٢٨٩) والباطرقاني في « جزء من حديثه » (١٦٥ / ١) عن درست بن حمزة : ثنا مطر الوراق عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت . وهذا سند ضعيف ، درست بن حمزة ، ويقال : ابن زياد العنبري قال ابن حبان :

« كان منكر الحديث جداً ، يروي عن مطر وغيره أشياء تتخايل الى من يسمعها أنها موضوعة » . وضعفه الدارقطني .

وقتادة فيه تدليس وقد عنعنه .

وقد جاءت أحاديث كثيرة عن جمع من الصحابة بمعنى هذا الحديث لكن ليس في شيء منها ذكر الصلاة عليه ﷺ ، ولا مغفرة ما تأخر أيضاً من الذنوب ، فدل ذلك على أن هذه الزيادة منكرة . والله أعلم .

والأحاديث المشار إليها أوردها المنذري (٣/٢٧٠-٢٧١)

ثم رأيت النووي قد أورد الحديث في « الأذكار » ساكتا عليه !

٦٥٣ — (الصائم في عبادة وإن كان راقداً على فراشه) .

ضعيف . رواه تمام (١٨/١٧٢ -١٧٣) : أخبرنا أبو بكر يحيى بن عبد الله بن الزجاج قال : ثنا أبو بكر محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا هاشم

ابن أبي هريرة الحمصي عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف يحيى الزجاج ومحمد بن هارون لم أجد من ذكرهما . وبقية رجاله ثقات غير هاشم بن أبي هريرة الحمصي ترجمه ابن أبي حاتم (١٠٥/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . قال :

« واسم أبي هريرة عيسى بن بشير » . وأورده في « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، قال العقيلي : منكر الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » برواية الديلمي في « مسند الفردوس » عن أنس . وتعقبه المناوي بقوله :

« وفيه محمد بن أحمد بن سهل ، قال الذهبي في « الضعفاء » : قال ابن عدى : [هو] ممن يضع الحديث » .

قلت : هو عند الديلمي (٢٥٧/٢) لكن طريق تمام ليس فيها هذا الوضاع كما مر ، فهي تنقذ الحديث من إطلاق الوضع عليه . والله أعلم .

وقد رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ٣٠٣) من قول أبي العاليه موقوفاً عليه بزيادة « ما لم يغتب » . وإسناده صحيح ، فلعل هذا أصل الحديث موقوف ، أخطأ بعض الضعفاء فرفعه . والله أعلم .

٦٥٤ — (ثلاث من جاء بهن مع إيمان دخل أيَّ أبواب الجنة شاء ، وزوج من الحور العين حيث شاء ، من عفا عن قاتله ، وأدى ديناً خفياً ، وقرأ دبر كل صلاة مكتوبة عشر مرات (قل هو الله أحد) . قال : فقال أبو بكر : أو إحداهن يا رسول الله ؟ قال : أو إحداهن) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ١٠٥ / ٢) والطبراني في « الأوسط » (ق ١٨٦ / ٢) وأبو محمد الجوهري في « الفوائد المنتقاة » (٤ / ٢) وأبو محمد الخلال في « فضائل الإخلاص » (ق ٢٠١ / ٢) عن عمر بن نبهان عن أبي شداد عن جابر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى هذا الحديث إلا بهذا الاسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ، عمر بن نبهان ، قال ابن معين .

« ليس بشيء » ، وقال ابن حبان : في « الضعفاء » (٢/٩٠) :

« يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك » .

وأبو شداد لم أعرفه .

والحديث ساقه الحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (١ / ١٥٤ / ١) من طريق أبي يعلى وقال :

« هذا حديث غريب ، أخرجه الطبراني في « كتاب الدعاء » ، وأبو شداد لا يعرف اسمه ولا حاله ، والراوي عنه ضعفه جماعة » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠/ ١٠٢) :

« رواه أبو يعلي وفيه عمر بن نبهان وهو متروك » .

وقال المنذري في « الترغيب » (٣/٢٠٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ورواه أيضاً من حديث أم سلمة . بنحوه » . وأشار إلى تضعيفه.

وحديث أم سلمة أورده الهيثمي أيضاً في « المجمع » (٩/ ٣٠٢) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : ورواه الدينوري عنها بلفظ « من كانت فيه واحدة . . . » وسيأتي برقم (١٢٧٦) وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً مثل حديث جابر دون قول أبي بكر : « أو إحداهن.. » أخرجه ابن السني (رقم ١٣٢) من طريق عمرو بن خالد عن الخليل بن مرة عن إسماعيل ابن إبراهيم الأنصاري عن عطاء عنه .

قلت : وهذا أشد ضعفاً من سابقه : الأنصاري مجهول ،

والخليل بن مرة ضعيف جداً .

وعمرو بن خالد كذاب .

لكن أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧/ ٢٧٤/ ١) من طريق حماد بن عبد الرحمن : نا إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري به .

إلا أن حماداً هذا مما لا يفرح بمتابعته ، قال أبو زرعة :

« يروي أحاديث مناكير » وقال أبو حاتم :

« شيخ مجهول ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث » .

٦٥٥ — (إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله احبسوا علي ، يا عباد الله احبسوا علي ، فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليكم) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣/٨١/١) وأبو يعلي في « مسنده » (٢٥٤/١) وعنه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٥٠٠) كلاهما من طريق معروف بن حسان السمرقندي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الله بن بريدة [1] عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان :

---

(١) هكذا هو في « الطبراني » ووقع في ابن السني : « عن ابن بردة عن أبيه » والظاهر أنه خطأ من بعض النساخ كما يشعر بذلك كلام الحافظ الآتي . والله أعلم .

الأولى: معروف هذا ؛ فانه غير معروف ! قال ابن أبي حاتم(٣٣٣/١/٤)عن أبيه إنه «مجهول» . وأما ابن عدي فقال : إنه «منكر الحديث» ، وبهذا أعله الهيثمي (١٠ / ١٣٢) ، فقال بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني :

«وفيه معروف بن حسان وهو ضعيف»

الثانية : الانقطاع ، وبه أعله الحافظ ابن حجر فقال :

«حديث غريب ، أخرجه ابن السني والطبراني ، وفي السند انقطاع بين ابن بريدة وابن مسعود» . نقله ابن علان في «شرح الأذكار» (٥/ ١٥٠) .

وقال الحافظ السخاوي في «الابتهاج بأذكار المسافر والحاج» (ص ٣٩) :

«وسنده ضعيف ، لكن قال النووي : إنه جربه هو وبعض أكابر شيوخه» .

قلت : العبادات لا تؤخذ من التجارب ، سيما ما كان منها في أمر غيبي كهذا الحديث ، فلا يجوز الميل إلى تصحيحه بالتجربة ! كيف وقد تمسك به بعضهم في جواز الاستغاثة بالموتى عند الشدائد وهو شرك خالص . والله المستعان .

وما أحسن ما روى الهروي في «ذم الكلام» (١/٦٨/٤)

أن عبد الله بن المبارك ضل في بعض أسفاره في طريق ، وكان قد بلغه أن من اضطر (كذا الأصل ، ولعل الصواب : ضل) في مفازة فنادى : عباد الله أعينوني ! أعين ، قال : فجعلت أطلب الجزء أنظر إسناده . قال الهروي : فلم يستجز أن يدعو بدعاء لا يرى إسناده» .

قلت : فهكذا فليكن الاتباع .

ومثله في الحسن ما قال العلامة الشوكاني في «تحفة الذاكرين» (ص ١٤٠) بمثل هذه المناسبة :

«وأقول : السنة لا تثبت بمجرد التجربة ، ولا يخرج الفاعل للشيء معتقداً أنه سنة عن كونه مبتدعاً . وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة وهو أرحم الراحمين ، وقد تكون الاستجابة استدراجاً» .

وللحديث طريق آخر معضل ، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٥٣/١٢) عن محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح أن رسول الله ﷺ قال : فذكره نحوه .

وهذا مع إعضاله ؛ فيه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه . والأصح عن أبان عن مجاهد عن ابن عباس موقوفا عليه كما يأتي بيانه في آخر الحديث التالي .

٦٥٦ — (إذا أضل أحدكم شيئاً ، أو أراد أحدكم غوثا ، وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل : يا عباد الله أغيثوني ، يا عباد الله أغيثوني ؛ فإن لله عباداً لا نراهم) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (مجموع ٦/٥٥/١) : حدثنا الحسين بن إسحاق : ثنا أحمد بن يحيى الصوفي : ثنا عبد الرحمن بن شريك قال : حدثني أبي عن عبد الله بن عيسى عن ابن علي عن عتبة بن غزوان عن نبي الله ﷺ قال : فذكره . وزاد في آخره :

« وقد جرب ذلك »

قلت : وهذا سند ضعيف . وفيه علل :

١ و ٢ — عبد الرحمن بن شريك وهو ابن عبد الله القاضي وأبوه كلاهما ضعيف ، قال الحافظ في الأول منهما :

« صدوق يخطئ » . وقال في أبيه :

« صدوق يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

وقد أشار الى هذا الهيثمي بقوله في « المجمع » (١٠/١٣٢) :

« رواه الطبراني ورجاله وثقوا على ضعف في بعضهم ، إلا أن يزيد (كذا) بن علي لم يدرك عتبة » .

٣ — الأنقطاع بين عتبة وابن علي ، هكذا وقع في أصلنا الذي نقلنا منه الحديث (ابن علي) غير مسمى ، وقد سماه الهيثمي كما سبق (يزيد) ، وأنا أظنه وهماً من الناسخ أو الطابع ، فانه ليس في الرواة من يسمى (يزيد بن علي) ، والصواب (زيد بن علي) ، وهو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ولد سنة ثمانين ، ومات عتبة سنة عشرين على أوسع الأقوال فبين وفاته وولادة زيد بن علي دهر طويل !

وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج الأذكار » :

« أخرجه الطبراني بسند منقطع عن عتبة بن غزوان مرفوعاً وزاد في آخره « وقد جرب ذلك » . ثم قال الحافظ : « كذا في الأصل ، أي الأصل المنقول منه هذا الحديث من كتاب الطبراني ، ولم أعرف تعيين قائله ، ولعله مصنف المعجم . والله أعلم » .

فقد اقتصر الحافظ على إعلاله بالانقطاع ، وهو قصور واضح لما عرفت من العلتين الأوليين .

وأما دعوى الطبراني رحمه الله بأن الحديث قد جرب ، فلا يجوز الاعتماد عليها ، لأن العبادات لا تثبت بالتجربة ، كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

ومع أن هذا الحديث ضعيف كالذي قبله ، فليس فيه دليل على جواز الاستغاثة بالموتى من الأولياء والصالحين ، لأنهما صريحان بأن المقصود بـ « عباد الله » فيهما خلق من غير البشر ، بدليل قوله في الحديث الأول :

« فإن لله في الأرض حاضراً سيحبسه عليهم » . وقوله في هذا الحديث :

« فإن لله عباداً لا نراهم » .

وهذا الوصف إنما ينطبق على الملائكة أو الجن ، لأنهم الذين لا نراهم عادة ، وقد جاء في حديث آخر تعيين أنهم طائفة من الملائكة . أخرجه البزار عن ابن عباس بلفظ :

« إن لله تعالى ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر ، فإذا أصابت أحدكم عرجة بأرض فلاة فليناد : يا عباد الله أعينوني » .

قال الحافظ كما في « شرح ابن علان » (١٥١/٥) :

« هذا حديث حسن الإسناد غريب جداً ، أخرجه البزار وقال : لا نعلم يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد » .

وحسنه السخاوي أيضاً في « الابتهاج » وقال الهيثمي :

« رجاله ثقات » .

قلت : ورواه البيهقي في « الشعب » موقوفاً كما يأتي . فهذا الحديث — إذا صح — يعين أن المراد بقوله في الحديث الأول « يا عباد الله » إنما هم الملائكة ، فلا يجوز أن يلحق بهم المسلمون من الجن أو الإنس ممن يسمونهم برجال الغيب من الأولياء والصالحين ، سواء كانوا أحياءً أو أمواتاً ؛ فإن الاستغاثة بهم وطلب العون منهم شرك بين لأنهم لا يسمعون الدعاء ، ولو سمعوا لما استطاعوا الاستجابة وتحقيق الرغبة ، وهذا صريح في آيات كثيرة ، منها قوله تبارك وتعالى: (**والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير ، إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم . ولو سمعوا ما استجابوا لكم ، ويوم القيامة يكفرون بِشرككم ، ولا ينبئك مثل خبير**). (فاطر -١٣-١٤)

هذا . ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان الإمام أحمد يقويه ؛ لأنه قد عمل به . فقال ابنه عبدالله في « المسائل » (٢١٧) :

« سمعت أبي يقول : حججت خمس حجج منها ثنتين [راكبا] وثلاثة ماشياً ، أو ثنتين ماشياً وثلاثة راكباً ، فضللت الطريق في حجة وكنت ماشياً، فجعلت أقول: (يا عباد الله دلونا على الطريق !) فلم أزل أقول ذلك حتى وقعت على الطريق . أو كما قال أبي . ورواه البيهقي في « الشعب » (٢/٤٥٥/٢) وابن عساكر (١/٧٢/٣) من طريق عبد الله بسند صحيح .

وبعد كتابة ما سبق وقفت على إسناد البزار في « زوائده » (ص ٣٠٣) : حدثنا موسى بن إسحاق : ثنا منجاب بن الحارث : ثنا حاتم بن اسماعيل عن أسامة بن زيد [عن أبان] ابن صالح عن مجاهد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن كما قالوا ، فإن رجاله كلهم ثقات غير أسامة بن زيد وهو الليثي وهو من رجال مسلم ، على ضعف في حفظه ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وموسى بن إسحاق هو أبو بكر الانصاري ثقة ، ترجمه الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٥٢/١٣ — ٥٤) ترجمة جيدة .

نعم خالفه جعفر بن عون فقال : ثنا أسامة بن زيد . . . فذكره موقوفاً على ابن عباس .
أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢/٤٥٥/١) .

وجعفر بن عون أوثق من حاتم بن إسماعيل ، فانهما وإن كانا من رجال الشيخين ، فالأول منهما لم يجرح بشيء ، بخلاف الآخر ، فقد قال فيه النسائي : ليس بالقوي . وقال غيره : كانت فيه غفلة . ولذلك قال فيه الحافظ : « صحيح الكتاب ، صدوق يهم » . وقال في جعفر : « صدوق » .

ولذلك ، فالحديث عندي معلول بالمخالفة ، والأرجح أنه موقوف ، وليس هو من الأحاديث التي يمكن القطع بأنها في حكم المرفوع ، لاحتمال أن يكون ابن عباس تلقاها من مسلمة أهل الكتاب . والله أعلم .

ولعل الحافظ ابن حجر رحمه الله لو اطلع على هذه الطريق الموقوفة ، لانكشفت له العلة ، وأعله بالوقف كما فعلت ، ولأغناه ذلك عن استغرابه جدا . والله أعلم .

٦٥٧ — (من ترك أربع جُمعات من غير عذر ، فقد نبذ الإسلام وراء ظهره) .

ضعيف . أخرجه ابن الحمامي الصوفي في « منتخب من مسموعاته » (ق ١/٣٤) من طريق شريك عن عوف الأعرابي عن سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لأن شريكاً هذا وهو ابن عبد الله القاضي ضعفوه لسوء حفظه .
لا سيما وقد خولف في لفظه ورفعه ، فقال أبو يعلى في « مسنده » (٢/٧١٩) : حدثنا حميد بن مسعدة : نا سفيان بن حبيب عن عوف به موقوفاً على ابن عباس بلفظ :

« من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات ، فقد نبذ . . . » الخ .

قلت : وهو اسناد صحيح كما قال المنذري (١/٢٦١) ، ورجاله ثقات رجال مسلم غير سفيان بن حبيب ، وهو ثقة أخرج له البخاري في « الأدب المفرد » ومنه تعلم خطأ الهيثمي في إطلاقه قوله (٢/١٩٣) : « ورجاله رجال الصحيح » .

والحديث أورده الغزالي في « الإحياء » (١/١٦٠) مرفوعاً بلفظ : « ثلاث » ، فقال مخرجه الحافظ العراقي :

« رواه البيهقي في « الشعب » من حديث ابن عباس » .

قلت : فهذا يدل بظاهره أنه مرفوع عند البيهقي فليراجع من استطاع إسناده في « شعب الإيمان » ، فانه لا يزال غالبه غير مطبوع حتى الآن .

وقد أخرجه الشافعي في « مسنده » (رقم ٣٨١ — ترتيب السندي) : أخبرنا إبراهيم بن محمد : حدثني صفوان بن سليم عن إبراهيم بن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحى ولا يبدل » . وفي بعض

الحديث : (ثلاثا) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً إبراهيم بن محمد وهو ابن أبي يحيى المدني متروك .

وأما إبراهيم بن عبد الله بن سعيد عن أبيه ، فلم أعرفهما ، ولم يترجمهما الحافظ في « التعجيل » . والله أعلم .

٦٥٨ — (عَجَّ حجر إلى الله تعالى فقال : إلٓهي وسيدي عبدتك منذ كذا وكذا سنة (وفي رواية : ألف سنة) ، ثم جعلتني في أس كنيف ؟ فقال : أوما ترضى أن عدلت بك عن مجالس القضاة ؟) .

موضوع . أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٥/٥٨/٢ من مجموع الظاهرية رقم ٩٢) ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخه » (١٥/٣٢٤/١ — ٢) من طريق أبي معاوية عبيد الله بن محمد القري المؤدب قال مرة : ثنا محمود بن خالد : ثنا عمر عن الأوزاعي . ومرة قال : عبد الرحمن ابن ابراهيم : ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الرازي :

« هذا حديث منكر . وأبو معاوية القري هذا ضعيف وكان يحدث بهذا الحديث بالإسنادين جميعا » .

وأقره الشيخ أحمد بن عز الدين بن عبد السلام في « النصيحة بما أبدته القريحة » (ق ١/٤١) .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » من رواية تمام وابن عساكر عن أبي هريرة . وتعقبه شارحه المناوي . بكلام الرازي هذا . ونقل الحافظ في « اللسان » عن ابن عساكر أنه قال فيه : « كان ضعيفاً » .

ثم رأيت السيوطي قد أورد الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (رقم ٦٣٢) من رواية تمام وإنكاره للحديث . ووافقه ابن عراق فأورده في « تنزيه الشريعة » (٢/٣١٥) وقال :

«قال الذهبي في «تلخيص الواهيات» ، وابن حجر في «لسان الميزان» : هذا موضوع» .

٦٥٩ — (أيما شاب تزوج في حداثة سنه ، عج شيطانه : يا ويله عصم مني دينه) .

موضوع . رواه أبو يعلى في « مسنده » (ق ١/١١٥) ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء » (١/٢٧٥) والطبراني في « الأوسط » (١/١٦٢/٢ من الجمع بين زوائده وزوائد « الصغير ») وابن زيدان في « مسنده » (١/٢٠) والخطيب (٨/٣٣) وابن عساكر (٨/٥٠٦/١) عن خالد بن إسماعيل المخزومي : حدثنا عبيد الله بن عمر عن صالح بن أبي صالح مولى التَوْأَمَةِ عن جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ، وله آفتـان :

الأولى : صالح هذا ، فإنه ضعيف ، ولكن الحمل فيه على غيره .

الثانية : خالد هذا وكنيته أبو الوليد ، قال ابن حبـان :

« روى عن عبيد الله بن عمر العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال ، ولا الرواية عنه » وقال الذهبـي :

« قال ابن عدي : كان يضع الحديث ، وقال الدارقطني : متروك » .

ولهذا وصفه الذهبي في « الكنى » من ميزانه » بأنه « الكذاب » . وقال الحافظ محمد بن عبد الهادي تلميذ ابن تيمية في بعض أبحاثه في التفسير والحديث (1) :

« هذا حديث موضوع . وخالد بن إسماعيل المخزومي متروك» وقال الهيثمي في « المجمع » (٢٥٣/٤) :

« رواه أبويعلى والطبراني في « الأوسط »وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي وهومتروك » .

قلت : وقد تابعه عصمة بن محمد عن عبيد الله بن عمر بـه .

أخرجه ابن عساكر (١٨ /٧٦ /١) ، ولكنها متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ، فـإن عصمة هذا حاله كحال المخزومي ، فقال الدارقطني وغيره : « متروك » . وقال يحيى :

«كذاب يضع الحديث » .

٦٦٠ — (كان إذا صلى مسح بيده اليمنى على رأسه ويقـــول : بسم الله الذي لا إله غيره الرحمن الرحيم ، اللهم أذهـــب عنـــي الهـــم والحَزَن) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (ص ٤٥١ — زوائده نسخة الحـرم المكي) والخطيب (١٢ / ٤٨٠) عن كثير بن سليم أبي سلمة سمعت أنساً بـه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً من أجل كثير هذا ، قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والأزدي :

« متروك » . وضعفه غيرهـم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » عن الخطيب ولم يتعقبه الشارح بشيء .

وقد وجدت له طريقاً آخر ، رواه ابن السني (رقم ١١٠) وأبو نعيم في « الحلية »(٢/٣٠١) عن سلامة عن زيد العَمي عن معاوية بن قرة عن أنس .

وهذا موضوع . سلامة هو الطويل كذاب .

---

(١) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (حديث ٤٠٥/٢٢٥/١)

٦٦١ — (كنت أول النَّبيّين في الخلـق ، وآخرهم في البعث ، [فبدأ بي قبلهـم]) .

ضعيف . رواه تمام في « فوائده » (٨/١٢٦/١) وأبو نعيم في « الدلائل » (ص ٦) والثعلبي في « تفسيره » (٣/٩٣/١) من طريق سعيد بن بشير : ثنا قتادة عن الحسن عن أبـي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عنعنة الحسن .

الثانية : سعيد بن بشير ، قال الحافظ : « ضعيف » .

وخالفه أبو هلال فقال : عن قتادة مرسلاً ، فلم يذكر فيه الحسن عن أبي هريرة .

أخرجـه ابن سعد (١/١٤٩) .

والحديث أورده ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم من الوجه الأول ، وفيه الزيادة التي بين القوسين [ ] ، ثم قال ابن كثير :

« سعيد بن بشير فيه ضعف ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به مرسلاً ، وهو أشبه ، ورواه بعضهم عن قتادة موقوفاً » .

وعزاه المناوي لابن لال والديلمي كلهم من حديث سعيد بن بشير به ، ثم قال :

« وسعيد بن بشير ضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث من غرائبه !

ويغني عن هذا الحديث قولـه صلى الله عليه وآله وسلم : « **كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد** » رواه أحمد في « السنة » (ص ١١١) عن ميسرة الفجر .

وسنده صحيح . ولكن لا دلالة فيه ولا في الذي قبله على أن النبي ﷺ أول خلق الله تعالى ، خلافاً لما يظن البعض . وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

٦٦٢ — (صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ؛ القدريـة والمرجئة . قلت يا رسول الله : ما المرجئة ؟ قال : قوم يزعمون أن الايمان قول بلا عمل . قلت : ما القدرية ؟ قال : الذين يقولون : المشيئة إلينا) .

موضوع بهذا التمام . رواه الخطيب في « المتشابه في الرسم » (١/١٤٤) عن الحسن بن سعيد المطوعي : نا عبدان العسكري ثنا الحسن بن علي بن بحر : نا إسماعيل بن داود الجزري : نـا أبو عمران الموصلي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، أبو عمران اسمه سعيد بن ميسرة ، قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (١ / ٣١٣) :

« يقال إنه لم ير أنساً . وكان يروي عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه ، كأنه كان يروي عن أنس عن النبي ﷺ ما يسمع القصاص يذكرونه في القصص » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس موضوعات » . وكذبه يحيى القطان .

وبقية الرواة لم أعرف منهم غير عبدان .

والحديث أورد السيوطي شطره الأول في « الجامع » دون قوله : « قلت : يا رسول الله . . . » وعزاه لأبي نعيم في « الحلية » عن أنس ، والطبراني في « الأوسط » عن واثلة وعن جابر ، وهو في « الحلية » (٩ / ٢٥٤) من طريق عبد الحكم بن ميسرة : ثنا سعد بن بشير عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف : عبد الحكم هذا ضعفه الدارقطني فقال :

« يحدث بما لا يتابع عليه » . وذكره النسائي في « كتاب الضعفاء » كما في « اللسان » . ولم أره في « ضعفاء النسائي » المطبوع في الهند . والله أعلم .

وفي حديث واثلة عند الطبراني محمد بن محصن وهو متهم :

وفي حديث جابر عنده بحر بن كَنِيز السقاء ، وهو متروك انظر « المجمع » (٧ / ٢٠٦) .

٦٦٣ — (لا راحة للمؤمن دون لقاء الله عز وجل) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ١٥٦) من طريق إبراهيم قال : قال عبد الله فذكره .

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم وظاهره الانقطاع بين إبراهيم ، وهو النخعي وعبد الله وهو ابن مسعود ، لكن قال الحافظ أبو سعيد العلائي في النخعي :

« هو مكثر من الإرسال ، وجماعة من الائمة صححوا مراسيله ، وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود » .

قلت : وذلك لما رواه الأعمش قال : قلت لإبراهيم : أسند لي عن ابن مسعود . فقال إبراهيم : إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعتُ ، وإذا قلت : « قال عبد الله » فهو عن غير واحد عن عبد الله » . ذكره في « التهذيب » .

فمثل هذا الإسناد يمكن تحسينه . والله أعلم .

وقال السيوطي في « الدرر » :

« أورده في « الفردوس » عن أبي هريرة مرفوعا ولم يسنده » .

ثم رأيته في « حديث أبي الحسن الأخميمي » (٢ / ٦٣ / ١) من طريق سفيان الثوري عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال : قال عبد الله بن مسعود :

« ليس للمؤمن راحة دون لقاء الله ، فمن كانت راحته في لقاء الله عز وجل فكأنْ قَدْ » .
فهذه طريق أخرى موقوفة على ابن مسعود ، فهو عنه صحيح إن شاء الله تعالى .

٦٦٤ — (من كنوز البر كتمان المصائب ، وما صبر من بَثَّ) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٤٢) عن داود بن المحبر : ثنا عَنْبَسة بن عبد الرحمن القرشي : ثنا عبد الله بن الأسود الأصبهاني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، أورده أبو نعيم في ترجمة عبد الله بن الأسود هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . لكن عَنْبَسة وداود كلاهما كذاب . فأحدهما آفته .

٦٦٥ — (الصدقة تمنع ميتة السوء) .

ضعيف . رواه أبو عبد الله القاضي الفلاكي في « فوائده » (٨٧ / ٢) : أخبرنا عمر بن القاسم المقري : نا القاسم بن أحمد الملطي : ثنا لُوَيْن : ثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، المتهم به الملطي هذا وهو القاسم بن ابراهيم ، وما في الأصل « ابن أحمد » خطأ ؛ فإن الذي يروي عن لوين وعنه عمر بن القاسم هو القاسم بن إبراهيم وهو كذاب . وبقية رجال الإسناد ثقات معروفون ؛ غير عمر بن القاسم المقري وهو صدوق كما قال الخطيب (١١ / ٢٦٩) .

والحديث عزاه في « الجامع » للقضاعي عن أبي هريرة . وقال شارحه المناوي :
« قال ابن حجر : فيه من لا يعرف . وبه يرد قول العامري : صحيح » .
قلت : ولعل تصحيح العامري من أجل شاهده الذي أخرجه الترمذي (٢ / ٢٣) عن أنس مرفوعاً بلفظ « تدفع » وقال :
« غريب » .
قلت : وفيه عبد الله بن عيسى الخزاز ، قال النسائي :
« ليس بثقة » . فلا يصلح إذن حديثه للشواهد . وسيأتي إن شاء الله .

٦٦٦ — (حاكوا الباعة فإنه لا ذمة لهم) .

لا أصل له بهذا اللفظ . غير أن الحافظ ابن حجر قال :
« ورد بسند ضعيف . لكن بلفظ :
(ماكسوا الباعة فإنه لا خلاق لهم) » . قال :
« وورد بسند قوي عن الثوري أنه قال : كان يقال : وذكره » . كذا في « المقاصد الحسنة » للسخاوي (ص ١٧٩) .

٦٦٧ — (غبن المسترسل حرام) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني في « الكبير » عن أبي أمامة مرفوعاً . قال الهيثمي (٤/٧٦) :

« وفيه موسى بن عمير الأعمى . وهو ضعيف جداً » .

ولهذا قال في « المقاصد » :

« وسنده ضعيف جداً » . وزاد عليه في « كشف الخفاء » (١/٣٤٢) :

« ورواه أحمد بلفظ : ما زاد التاجر على المسترسل فهو ربا » .

قلت : لم أره في « المسند » ، ولم يعزه إليه الهيثمي ، وهو على شرطه . فالله أعلم .

وموسى هذا قال الحافظ :

« متروك وقد كذبه أبو حاتم » وفي « الميزان » :

« قال أبو حاتم : ذاهب الحديث كذاب . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات » .

ثم ساق الذهبي أحاذيث ، هذا أحدها .

وقد روى الحديث البيهقي في « سننه » (٥/٣٤٨ — ٣٤٩) من هذا الوجه بنحوه ثم قال :

« موسى بن عمير تكلموا فيه . وقد روي معناه عن يعيش بن هشام القرقساني عن مالك ، واختلف عليه في إسناده ، وهو أضعف من هذا » .

قلت : يعني الحديث الآتي :

٦٦٨ — (غبن المسترسل ربا) .

باطل . رواه البيهقي (٥/٣٤٩) عن يعيش بن هشام عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً . وعنه عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً . وعنه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي مرفوعاً .

وضعفه البيهقي جداً كما سبق في الذي قبله . وعلته يعيش هذا ، ضعفه ابن عساكر كما في « الميزان » وكذا الدارقطني فإنه قال — بعد أن أورد له في « غرائب مالك » هذا الحديث — :

« هذا باطل بهذا الإسناد ، ومن دون مالك ضعفاء » . وقال في موضع آخر : « مجهولون » كما في « اللسان » .

ومنه تعلم أن قول الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢/٧٢ — ٧٣) :

« رواه الطبراني من حديث أبي أمامة بسند ضعيف ، والبيهقي من حديث جابر بسند جيد ، وقال : (ربا) بدل (حرام) » .

قلت : فهو غير مسلم في الحديثين ، أما الاول فلما سبق من شدة ضعفه ، وأما الثاني فلقول الحافظ الدارقطني : إنه باطل من هذا الوجه . فمن أين له الجودة ؟ !

٦٦٩ — (عليكم بالعمائم فإنها سيما الملائكة ، وأرخوها خلف ظهوركم) .

منكر. أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣/٢٠١/١) من طريق محمد بن الفرج المصري : ثنا عيسى بن يونس عن مالك بن مغول عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

وأورده الذهبي بإسناده إلى الطبراني ، ذكره في ترجمة محمد بن الفرج هذا وقال : « أتى بخبر منكر » . ثم ساقه . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وعيسى بن يونس ليس هو ابن أبي إسحق السَّبِيعي ، بل هو عيسى بن يونس الرملي ، وكلاهما ثقة .

وقول المناوي عن الدارقطني : « ضعيف » فمن الظاهر أنه عنى رجلاً آخر غير الرملي ، والظاهر عندي ما ذكرته . والله أعلم .

والحديث خولف فيه محمد بن الفرج ، فرواه ابن عدي (١/٢٩) عن يعقوب بن كعب : ثنا عيسى بن يونس عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبادة مرفوعا .

قلت : وهذا أصح فإن يعقوب بن كعب وهو الحلبي ثقة ، فروايته مقدمة على رواية ابن الفرج المجهول ، لكن الأحوص بن حكيم ضعيف من قبل حفظه ، **فهو علة هذه الطريق** .

والحديث عزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » عن عبادة قال المناوي :

« وكذا رواه ابن عدي كلاهما من حديث الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبادة . قال الزين العراقي في « شرح الترمذي » : والأحوص ضعيف » .

والحديث ضعفه السخاوي في « المقاصد » في أحاديث ذكرها في فضل العمامة ، قال : « وكله ضعيف ، وبعضه أوهى من بعض » .

٦٧٠ — (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين) .

لا أصل له مرفوعاً. وإنما روي عن عمر ، فقال ابن حزم في « المحلى » (٦ / ١٥٨) « ورُوِّينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : فذكره ، وقال ابن حزم : « وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة » .

وأقول : كلا فإن من شروط الإسناد الصحيح أن يخلو من علة قادحة . وهذا ليس كذلك ؛ حبيب بن أبي ثابت على جلالة قدره قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :

« كان كثير الإرسال والتدليس » ! وأورده في « طبقات المدلسين » في الطبقة الثالثة وهي « مَن أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع . . . » فقال (ص ١٢) :

« تابعي مشهور ، يكثر التدليس ، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما ، ونقل أبوبكر بن عياش عن الأعمش عنه أنه كان يقول : « لو أن رجلا حدثني عنك ، ما با ليت أن رويته عنك » . يعني وأسقطته من الوسط » .

فمثله لا يحتج بروايته ؛ إلا إذا صرح بالتحديث . وهو في هذه الرواية قد عنعن فهي مردودة .

٦٧١ — (ذاكر الله في الغافلين مثل الذي يقاتل عن الفارين ، وذاكر الله في الغافلين مثل الشجرة الخضراء في وسط الشجر الذي قد تحات ورقه من الضَّريب . (قال يحيى بن سليم : يعني بـ « الضريب » البرد الشديد) ، وذاكر الله في الغافلين يغفر له بعدد كل فصيح وأعجم . (قال : فالفصيح بنو آدم ، والأعجم البهائم) ، وذاكر الله في الغافلين يعرفه الله عزوجل مقعده من الجنة) .

ضعيف جداً . رواه الحسن بن عرفة في « جزئه » (١/٩٦ — ٢) : ثنا يحيى بن سليم الطائفي قال : سمعت عمران بن مسلم وعباد بن كثير يحدثان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

وكذلك رواه الخطابي في « غريب الحديث » (١ /٨/ ٢) والحافظ ابن عساكر في « فضيلة ذكر الله عزوجل » (٢/٩٤ مجموع ٢٤) من طريق أخرى عن الطائفي به ، إلا أنه أسقط من إسناده عباد بن كثير ، ثم قال :

« هذا حديث غريب » .

ورواه أبو نعيم (٦/١٨١) من طريق الحسن بن عرفة ، وإلى أبي نعيم فقط عزاه السيوطي في « الجامع » . فلو عزاه إلى ابن عرفة كان أولى ، قال الشارح :

« وكذا رواه البيهقي في « الشعب » عن ابن عمر ، قال الحافظ العراقي :

سنده ضعيف . أي وذلك لأن فيه عمران بن مسلم القصير ، قال في « الميزان » : قال البخاري : منكر الحديث . ثم أورد له هذا الخبر » .

قلت : الذهبي إنما أورد الحديث في ترجمة « عمران بن مسلم » الذي قبل ترجمة « عمران بن مسلم القصير » . وهذا قد روى عنه البخاري في « صحيحه » ، والأول قال فيه :

« منكر الحديث » . فهذا دليل على أنه فرق بينهما ، وكذا فرق بينهما جماعة ، فعليه جرى الذهبي . وقول البخاري فيه « منكر الحديث » يشير إلى أنه ضعيف جداً . ولا يفيده متابعة عباد بن كثير ، فإنه متهم كما سبق مراراً .

وكذلك لا يعطيه شيئا من القوة الشاهد الذي ذكر السيوطي قبله ؛ لشدة ضعفه وهو الآتي .

٦٧٢ — (ذاكر الله في الغافلين بمنزلة الصابر في الفارين) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣/٤٩/٢) وعنه أبو نعيم (٤/٢٦٨) عن الواقدي قال : ثنا هشام بن سعد عن محصن بن علي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عون متصلاً مرفوعاً لم يروه عنه إلا محصن ولم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهذا سند موضوع ، الواقدي متهم بالكذب كما سبق مراراً ، ومحصن بن علي مجهول. لكن قال الهيثمي (١٠ / ٨٠ — ٨١) بعد أن ساقه عن ابن مسعود :

« رواه الطبراني « الكبير » و« الأوسط » والبزار ورجال « الأوسط » وثقوا » .

وأستبعد جداً أن يقول هذا في سند « الأوسط » وفيه أيضاً الواقدي ، فالظاهر أنه ليس في سنده الواقدي . ولكن يشكل عليه قول أبي نعيم السابق :

« ولم نكتبه إلا من هذا الوجه » . فلعله — أعني أبا نعيم — لم يسمعه من الطبراني من الطريق الثاني . والله اعلم .

ثم رأيته في « زوائد البزار » (ص ٢٩٥) من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن محصن بن علي به نحوه . وقال : « لا نعلمه يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الاسناد » .

قلت : وإبراهيم هذا هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي متروك .

وقد رأيت الحديث في « الزهد » (ص ٣٢٨) للإمام أحمد رواه بإسناد حسن عن حسان بن أبي سنان قال : فذكره موقوفاً عليه . فلعل هذا هو أصل الحديث موقوف ، فرفعه بعض الرواة خطأً . والله أعلم .

٦٧٣ — (قَسَمٌ من الله عزوجل : لا يدخل الجنة بخيل) .

موضوع . رواه تمام في « فوائده » (٢/٦٠/١ من مجموع الظاهرية رقم ٩٣) وعنه ابن عساكر (١٦/٢٠٣/١) من طريق محمد بن زكريا الغلابي : ثنا العباس بن بكار : ثنا أبو بكر الهذلي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً والغلابي ضعيف » .

قلت : بل موضوع . والغلابي يضع الحديث كما قال الدارقطني

وأبو بكر الهذلي ضعيف جداً ، قال ابن معين وغيره :

« لم يكن بثقة » .

والحديث أورده « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن ابن عباس . وهو قصور بين ، ولم يتكلم عليه شارحه بشيء .

٦٧٤ — (المغبون لا محمود ولا مأجور) .

ضعيف . وله طريقان :

الأول : عن علي ، أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٤ / ٢١٢) عن أبي القاسم الأَبْندوني عن أحمد بن طاهر بن عبد الرحمن أبي الحسن البغدادي بسنده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ، وقال الخطيب :

« سمعت الأبندوني وقد سئل عن حال شيخه هذا ؟ فقال : لو قيل [له] حدثكم أبو بكر الصديق ، لقال نعم ، وضعفه » .

وله عنه طريق آخر ، أخرجه البغوي في « حديث كامل بن طلحة » (٢ / ٢) وأبو حفص الكتاني في « جزء من حديثه » (٤١ / ٢) وأبو القاسم السمرقندي في « ما قرب سنده » (٤ / ١) وعنه ابن عساكر في « تاريخه » (٤ / ٢٦٥ / ١) والشيخ علي بن الحسن العبدي في « جزئه » (١٥٦ — ١٥٧) وابن عساكر أيضاً (٤ / ٢٦٥ / ١) و (٥ / ٦ / ١) كلهم من طريق أبي هاشم القناد البصري عن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه مرفوعا . وهكذا أخرجه الخطيب (٤ / ١٨٠) وكذا أبو يعلى إلا أنه لم يقل : « عن أبيه » فهو عنده من مسند الحسن بن علي كما ذكره الهيثمي (٤ / ٧٥ — ٧٦) ومن قبله الذهبي في ترجمة أبي هشام هذا من كنى « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، وخبره منكر » . ثم ساق هذا الحديث ، وأقره الحافظ العراقي (٢ / ٧٣) .

الثاني : عن الحسن بن علي رضي الله عنهما . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ١٥٢) والطبراني (١ / ٢٧٢ / ٢) عن طلحة بن كامل عن محمد بن هشام عن عبد الله ابن الحسن بن الحسن عن أبيه عن جده مرفوعا .

قلت : ورجاله موثقون غير محمد بن هشام فلم أعرفه ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن هشام بن عروة ، فإن يكن هو ، فهو مجهول ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١١٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً . وقال الهيثمي بعد أن عزاه للطبراني : « وفيه محمد بن هشام ، والظاهر أنه محمد بن هشام بن عروة ، وليس في « الميزان » أحد يقال له محمد بن هشام ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ثم رأيته في « تاريخ ابن عساكر » (١٥ / ١٨٥ / ٢) من هذا الوجه وقال :

« محمد بن هشام القناد » . فهذا يبين أنه غير ابن عروة ، ولكن القناد هذا لم أعرفه ، ويحتمل احتمالاً قوياً أنه هو أبو هشام القناد البصري المتقدم ، فيستفاد منه أن اسمه محمد بن هشام ، وهذا مما لم يذكروه في ترجمته . والله أعلم .

٦٧٥ — (أتاني جبريل فقال : يا محمد ماكس عن درهمك ؛ فإن المغبون لا مأجور ولا محمود) .

لا أصل له بهذا التمام . قال السخاوي :

« رواه الديلمي في « مسند الفردوس » بلا سند عن أنس » .
والشطر الأخير منه ضعيف وهو الذي قبلـه .

٦٧٦ — (من ساء خلقه من الرقيق والدواب والصبيان فاقرؤوا في أذنيه (أَفَغَيْرَ دين الله يبغون) الآية) .

موضوع . رواه أبو الفضل الهمداني في آخر « مجلس من حديث أبي الشيخ » (١/٦٦) وابن عساكر (٥/١٢٢/٢) عن أبي خلف عن أنس بن مالك مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، قال الذهبي :

« أبو خلف الأعمى عن أنس كذبه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث » .

والحديث رواه ابن السني (رقم ٥٠٤) عن المنهال بن عيسى : ثنا يونس بن عبيد قـال : فذكره مختصراً نحوه موقوفاً عليه . ولذلك قال الحافظ :

« هو خبر مقطوع ، والمنهال قال أبو حاتم : مجهول ، وقد وجدته عن ابن عباس . أخرجه الثعلبي (في التفسير) » .

ولم يذكر الحافظ إسناده بتمامه لينظر فيه . وقد نقلت كلامه عن « شرح الأذكار» (٥/١٥٢).

٦٧٧ — (ابنَ آدم ! عندك ما يكفيك وأنت تطلب ما يطغيك . ابن آدم ! لا من قليل تقنع ، ولا من كثير تشبع . ابن آدم ! إذا أصبحتَ معافىً في جسدك ، آمنا في سربك ، عندك قوت يومك فعلى الدنيا العفـاء) .

موضوع . رواه أبو نعيم (٦/٩٨) والخطيب (١٢/٧٢) وكذا ابن السني في « القناعـة » (٢/٣) وابن عساكر (٥/٢٦٣/٢) عن أبي بكر الداهري : نـا ثور بن يزيد عن خالـد ابن مهاجر عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . أبو بكر الداهري . قال الذهبي في الكنى :

« ليس بثقة ولا مأمون » . وقال الجوزجاني :

« كذاب » . وقال العقيلي :

« لا يقيم الحديث ، ويحدث ببواطيل عن الثقات » . وقال أبو نعيم :

« روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » .

والحديث عزاه السيوطي لابن عدي والبيهقي في « الشعب » فتعقبه المناوي بقوله :

« ونقله عن ابن عدي وسكوته عليه يوهم أنه خرجه وسلَّمه . والأمر بخلافه . بل قال

أبوبكر الداهري كذاب متروك ، وقال الذهبي : متهم بالوضع . وهكذا هو في « شعب البيهقي » . وذكر نحوه الحافظ ابن حجر ، فكان ينبغي حذفه » . وقال الحافظ الهيثمي (١٠ / ٢٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر . وفيه أبوبكر الداهري وهو ضعيف » !

٦٧٨ — (نهى أن تحلق المرأة رأسها) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٢ / ٢٧٦) والترمذي (١ / ١٧٢) وتمام في « الفوائد » (رقم ٢٢٧٤ — نسختي) وعبد الغني المقدسي في « السنن » (ق ١٧٤ / ٢) من طرق عن همام عن قتادة عن خلاس بن عمرو عن علي قال : فذكره مرفوعاً .

ثم رواه الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن همام نحوه ، ولم يذكر فيه عن علي . وقال :

« حديث علي فيه اضطراب ، وروي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عائشة أن النبي ﷺ نهى . . . » .

قلت : والاضطراب المذكور إنما هو من همام ، فكان تارة يجعله من مسند علي ، وتارة من مسند عائشة ، وهذا أصح ؛ لمتابعة حماد عليه كما ذكره الترمذي . وقال عبد الحق : في « أحكامه » بعد أن ذكره من الوجه الأول عنه :

« وخالفه هشام الدستوائي وحماد بن سلمة ، فروياه عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلاً » .

قلت : وهذا ظاهره أنه لم يذكر عائشة في إسناده أصلاً ، وعليه فهو وجه آخر من الاضطراب الذي أشار إليه الترمذي . وعلى الوجه الثاني فهو منقطع . لأن قتادة لم يسمع من عائشة ، فهذا الاضطراب يمنع من تقوية الحديث ، ولذلك لم يحسنه الترمذي ، مع ما عرف به من التساهل .

ولا يقويه ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٨٩ / ١ — منتخبه) عن معلى بن عبد الرحمن : ثنا عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به ؛ لأن المعلى هذا شديد الضعف ، ومن طريقه أخرجه البزار في « مسنده » وقال :

« روى عن عبد الحميد أحاديث لم يتابع عليها ، ولا نعلم أحداً تابعه على هذا الحديث »

ذكره في « نصب الراية » (٣ / ٩٥) . وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٦٣) :

« رواه البزار ، وفيه معلى بن عبد الرحمن وقد اعترف بالوضع . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس بـه » !

قلت : هذا رجاء ضائع بعد اعترافه بالوضع ، وقد قال فيه الدارقطني :

« ضعيف كذاب » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث . وقال أبو زرعة :

« ذاهب الحديث » كما في « الميزان » .

فهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول ، دليل على أن ابن عدي وغيره ممن أثنى عليه لم يعرفه .

وروى البزار أيضا قال : حدثنا عبد الله بن يوسف الثقفي : ثنا روح بن عطاء بن أبي ميمونة : ثنا أبي عن وهب بن عمير قال : سمعت عثمان يقول : فذكره مرفوعاً وقال :

« وهب بن عمير لا نعلمه روى غير هذا الحديث ، ولا نعلم حدث عنه إلا عطاء بن أبي ميمونة ، وروح ليس بالقوي » .

قلت : روح قال فيه أحمد :

« منكر الحديث » . وضعفه ابن معين . وأما ابن عدي فقال : ما أرى برواياته بأساً .

ووهب ابن عمير ، أورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٤) من رواية عطاء عنه عن عثمان ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً . فهو مجهول .

وعبد الله بن يوسف الثقفي لم أعرفه ، فهو إسناد مظلم ؛ ولذلك فلم ينشرح القلب لتقوية الحديث بمثله . والله اعلم .

٦٧٩ — (إذا كان يوم عرفة ، إن الله ينزل إلى السماء الدنيا . فيباهي بهم الملائكة فيقول : انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً ضاحِين من كل فجٍّ عميق ، أشهدكم أني قد غفرت لهم ، فتقول الملائكة : يا رب فلان كان يرهق ، وفلان وفلانة ، قال : يقول الله عزوجل : قد غفرت لهم . قال رسول الله ﷺ : فما من يوم أكثر عتيق من النار من يوم عرفة) .

ضعيف . رواه ابن مندة في « التوحيد » (١٤٧ / ١) وأبو الفرج الثقفي في « الفوائد » (٧٨ / ٢ و ٩٢ / ١) والبغوي في « شرح السنة » (١ / ٢٢١ / ١ مخطوط و ٧ / ١٥٩ — طبع المكتب الإسلامي) عن مرزوق مولى أبي طلحة : حدثني أبو الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال ابن مندة :

« هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي . ومرزوق روى عنه الثوري وغيره ، ورواه أبو كامل الجحدري عن عاصم بن هلال عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، ومحمد بن مروان عن هشام عن أبي الزبير عن جابر » . وقال الثقفي :

« إسناد صحيح متصل . ورجاله ثقات أثبات . مرزوق هذا هو أبو بكر مرزوق مولى طلحة ابن عبد الرحمن الباهلي ثقة . روى عنه الثوري وأبو داود الطيالسي وغيرهم من الأئمة » .

قلت : لكن قال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطئ » وقال ابن خزيمة « أنا بريء من عهدته » .

ـ وقد خولف في بعض سياقه ، رواه محمد بن مروان العقيلي : حدثنا هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر به بلفظ :

« ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذي الحجة ، قال : فقال رجل : يا رسول الله هن أفضل أم عدتهن جهاداً في سبيل الله ؟ قال : هن أفضل من عدتهن جهاداً في سبيل الله ، وما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفة ، ينزل الله تبارك إلى السماء الدنيا ، فيباهي بأهل الأرض أهل السماء ، فيقول : انظروا إلى عبادي ، جاؤوا شعثاً غبراً ، ضاحين ، جاؤوا من كل فج عميق يرجون رحمتي ، ولم يروا عذابي ، فلم يُرَ يوم أكثر عتيقاً من النار من يوم عرفة » .

أخرجه أبو يعلي في « مسنده » (ق ١١٦ / ٢) وابن حبان (١٠٠٦) والبزار أيضاً كما في « الترغيب » (٢ / ١٢٦) و « مجمع الزوائد (٣ / ٢٥٣) وقال :

« وفيه محمد بن مروان العقيلي وثقه ابن معين ، وابن حبان ، وفيه بعض كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . وقال الحافظ في ترجمة العقيلي هذا :

« صدوق له أوهام » .

قلت : إنما علة الحديث أبو الزبير ، فإنه مدلس ، وقد عنعنه في جميع الطرق عنه . قال الحافظ :

« صدوق ، إلا أنه يدلس » . وقال الذهبي :

« وأما ابن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه : عن جابر ، ونحوه ، لأنه عندهم ممن يدلس . . . . وفي « صحيح مسلم » عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر . . . ففي القلب منها شئ » .

والحديث رواه ابن خزيمة أيضاً والبيهقي باللفظ الأول كما في « الترغيب » .

نعم قد صح من الحديث مباهاة الله ملائكته بأهل عرفة ، وقوله : « انظروا إلى عبادي جاؤوني شعثاً غبراً » من حديث أبي هريرة وابن عمرو وعائشة ، وهي في « الترغيب » (٢ / ١٢٨-١٢٩) وقد خرجت حديث عائشة في « الصحيحة » (٢٥٥١) .

٦٨٠ — (إن لإبليس مردة من الشياطين يقول لهم : عليكم بالحجاج والمجاهدين فأضلوهم عن السبيل) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣ / ١١٩ / ٢) وابن شاهين في « رباعياته » (١٨٧ / ٢) وزاهر الشحّامي في «السباعيات» (٨ / ١٨ / ١) وابن عساكر في «التجريد» (١٩ / ١) عن نافع أبي هرمز مولى يوسف بن عبد الله السلمي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . نافع هذا قال أبو حاتم :

« متروك الحديث » وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقد قيل : إنه نافع بن هرمز . وقيل إنه غيره ، وفي ترجمة ابن هرمز

ساق الذهبي هذا الحديث والله أعلم . وأيهما كان فهو ضعيف جداً ، وابن هرمز كذبه ابن معين .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٣/٢١٥) ثم السيوطي في « الجامع » عن ابن عباس رواية الطبراني في « الكبير » وقال الهيثمي :

« وفيه نافع بن هرمز أبو هرمز وهو ضعيف » .

قلت : ولم ينفرد به فقد رواه ابن عساكر (١/١٥) من طريق جبارة بن مُغَلِّس : نا كثير ابن سليم عن أنس به .

قلت : وهذا سند واه جداً ؛ كثير بن سليم وهو الأَيْلي ضعفوه ، بل قال البخاري : « منكر الحديث » . وقال النسائي : « متروك » ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » : (٢/٢٢٣) :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ويضع عليه » .

وجبارة بن مغلس ضعيف .

٦٨١ — (عليكم بالصلاة بين العشاءين ؛ فإنها تذهب بملاغاة أول النهار ، وتهذب آخره) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من رواية إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن الأعمش : حدثنا أبو العلاء العنبري عن سلمان مرفوعاً .

« وإسماعيل هذا متروك يضع الحديث ، قاله الدارقطني . واسم أبي زياد مسلم ، وقد اختلف فيه على الأعمش » . كذا في « تخريج الإحياء » (١/٣٠٩ — ٣١٠) .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » وقد تعقبه المناوي بكلام الحافظ العراقي المذكور ثم قال :

« فكان ينبغي للمصنف حذفه » !

٦٨٢ — (أول من أشفع له من أمتي أهل المدينة . وأهل مكة ، وأهل الطائف) .

ضعيف . رواه الضياء المقدسي في « المختارة » (٢/١٢٩) عن الطبراني : ثنا العباس ابن الفضل الأسفاطي : ثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة : ثنا حرمي بن عمارة : حدثني سعيد ابن المسيب الطائفي عن عبد الملك بن أبي زهير الثقفي أن حمزة بن عبد الله ابن أبي أسماء أخبره أن القاسم بن الحسن الثقفي أخبره أن عبد الله بن جعفر أخبره به مرفوعاً . ثم قال :

« ذكر ابن أبي حاتم : سعيد بن السائب الطائفي يروي عن عبد الملك بن أبي زهير . وذكر حمزة بن عبد الله بن أبي تيماء الثقفي روى عنه عبد الملك بن أبي زهير » .

يعني أن سعيد بن السائب هو سعيد بن المسيب المذكور في السند بدليل أن ابن أبي حاتم

ذكر أنه يروي عن شيخه في هذا السند عبد الملك بن أبي زهير. وابن أبي حاتم ذكر ذلك في ترجمة عبد الملك هذا (٢ / ٢ / ٣٥١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما سعيد فوثقه (٢/١/٣٠) .

وأما حمزة بن عبد الله بن أبي أسماء فالظاهر أن ابن أبي تيماء تحرف على بعض الرواة كما يفيده كلام الضياء فيما نقله عن ابن أبي حاتم ، وقد ترجمه (١/٢/٢١٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » على قاعدته في توثيق المجهولين باعترافه ، فقد أورد قبل هذه الترجمة بترجمتين رجلاً آخر فقال (٢ / ٦٤) :

« حمزة شيخ يروي المراسيل لا أدري من هو » !

ثم قال في حمزة هذا :

« حمزة بن عبد الله الثقفي يروي عن القاسم بن حبيب ، روى عنه عبد الملك بن زهير » .

كذا وقع فيه : ابن زهير .

وأما القاسم بن حسن الثقفي ، فالظاهر أنه الذي في « ثقات ابن حبان »(١ / ١٨٦) :

« القاسم بن الحسن يروي عن عثمان بن عفان ، روى عنه محمد بن إسحاق » .

والخلاصة أن الإسناد ضعيف مسلسل بالمجهولين : القاسم هذا ، والراوي عنه حمزة وعنه عبد الملك بن أبي زهير ، فإيراد الضياء له في « المختارة » لا يجعله عندنا من الأحاديث المختارة ، بل هذا يؤيد ما ذكرته مراراً من أن شرطه في هذا الكتاب قائم على كثير من التساهل من الإغضاء عن جهالة الرواة تارة ، وعن ضعفهم تارة أخرى .

٦٨٣ — (أمان لأهل الأرض من الغرق القوس ، وأمان لأهل الأرض من الاختلاف الموالاة لقريش ، قريش أهل الله ، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صاروا حزب إبليس) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (١/٢٨٠) وتمام (٣/٢٠/٢) وعنه ابن عساكر (٥/٣٧٩/١) والحاكم (٤/٧٥) وكذا الطبراني (٣/١٢٣/٢) ومن طريقه العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٢/١٩) عن إسحاق بن سعيد بن الأركون : ثنا خليد بن دعلج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : واهٍ ، وفي إسناده ضعيفان »

قلت : الأول منهما ابن الأركون هذا . وقال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بثقة »

والثاني خليد بن دعلج قال ابن حبان :

« كان كثير الخطأ » . وقال الساجي :

« مجمع على تضعيفه » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وعده الدارقطني في جماعة المتروكين .

فالإسناد ضعيف جداً ، وقد اقتصر العراقي على إعلاله بخليد فقط وهو قصور .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق أخرى عن خليد وقال (١٤٣/١) :

« موضوع ، خليد ضعفوه ، والراوي عنه منكر الحديث ، ووهب كذاب يضع ، وهو المتهم به » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٨٦/١) بهذه الطريق الخالية من وهب الكذاب فأصاب .

ثم ذكر للشطر الأول منه شاهداً من رواية سعيد بن منصور عن سعيد أن هرقل كتب إلى معاوية يسأله عن القوس ؟ فكتب إلى ابن عباس يسأله ؟ فكتب اليه ابن عباس :

« إن القوس أمان لأهل الأرض من الغرق » .

وسكت السيوطي عن إسناده ، وهو صحيح ، وقد رواه البخاري أيضاً في « الأدب المفرد » (ص ١١٣) ولكن لا يصح عندي شاهداً ؛ لأنه موقوف ، فيحتمل أن يكون مما تلقاه ابن عباس عن أهل الكتاب . والله أعلم .

٦٨٤ — (إنكم في زمان من ترك منكم عشر ما أمر به هلك ، ثم يأتي زمان من عمل منهم بعشر ما أمر به نجا) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢٤٦/٣) وتمام في « الفوائد » (٢/١٠/١ رقم ٧٤) وأبو نعيم في « الحلية » (٣١٦/٧) والهروي في « ذمّ الكلام » (١/١٥/١) والسهمي (٤٢٠) وابن عساكر (٢/١٣٤/١٥) عن نعيم بن حماد : نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وضعفه الترمذي بقوله :

« غريب لا نعرفه إلا من حديث نعيم بن حماد » . وقال أبو نعيم :

« تفرد به نعيم » .

قلت : وهو ضعيف لكثرة وهمه حتى قال أبو داود :

« عنده نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصل » . قال الذهبي :

« وقد سرد ابن عدي في « الكامل » جملة أحاديث انفرد بها نعيم ، منها هذا الحديث » .

قال المناوي :

« وأورده ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : قال النسائي : حديث منكر رواه نعيم بن حماد ، وليس بثقة » .

قلت : لكنه لم ينفرد به كما زعموا ، فقد وجدت له طريقين آخرين :

الأول : عن أبي ذر ، أخرجه الهروي (١٤ — ١٥) من طريقين عن محمد بن طفر بن منصور ثنا محمد بن معاذ ثنا علي بن خَشْرَم : ثنا عيسى بن يونس عن الحجاج بن أبي زياد عن أبي الصديق أو عن أبي نضرة — شك الحجاج — عن أبي ذر مرفوعاً به نحوه أتم منه .

قلت : وهذا سند رجاله كلهم ثقات غير محمد بن طفر هذا فلم أجد من ترجمه ، ولعله هو آفة هذا الإسناد النظيف .[1]

الثاني : عن الحسن البصري مرفوعاً ، أخرجه أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (١٠ / ٢) عن إبراهيم بن محمد عن ليث بن أبي سليم عن معاوية عن الحسن به .

وهذا سند ضعيف جداً ، وفيه علل :

١ — إرسال الحسن ، ومراسيله قالوا : هي كالريح !

٢ — اختلاط ليث بن أبي سليم .

٣ — إبراهيم بن محمد إن لم يكن الأسلمي المتروك فلم أعرفه ، لكنه قد توبع كما يأتي .

والحديث سئل عنه أحمد فلم يعرفه ، وحدث به رجل فلم يعرفه . ذكره ابن قدامة في « المنتخب » (١٠/١٩٦) .

ثم رأيت ابن أبي حاتم أورده في « العلل » (٢ / ٤٢٩) من طريق نعيم بن حماد ، ثم قال :

« فسمعت أبي يقول : هذا عندي خطأ رواه جرير وموسى بن أيمن عن ليث عن معروف عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرسل » .

٦٨٥ — (لا صرورة في الاسلام) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٧٢٩) والحاكم (٤٤٨/١) وأحمد (٣١٢/١) والطبراني في « المعجم الكبير » (١/١٢٨/٣) والضياء في « المختارة » (١/٦٨/٦٥) من طريق عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا من أوهامهما ، فإن عمر هذا هو ابن عطاء بن ورّاز ، وهو ضعيف اتفاقاً ، والذهبي نفسه أورده في « الميزان » وقال :

« ضعفه يحيى بن معين والنسائي وقال أحمد : ليس بقوي » .

وهو غير عمر بن عطاء بن أبي الخوّار ، فهذا ثقة ، وهو يروي عن ابن عباس مباشرة ، فلعل الأول اشتبه عليهما بهذا فصححا إسناده !

وللحديث شاهد مجهول ، أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧٩ / ١) عن كلاب ابن علي الوحيدي — من بني عامر — عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً به دون قوله « في الإسلام » .

---

(١) ثم وجدت لابن طفر متابعين . فأخرجت لذلك حديثه هذا في « الصحيحة » (٢٠١٠) فراجعه ، فان متنه يختلف عن هذا بعض الشيء .

وكلاب هذا مجهول كما قال الذهبي والعسقلاني .

٦٨٦ — (اللهم واقية كواقية الوليد) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٣٧١ — بتحقيقي) وابن عدي في « الكامل » (ق ١١ / ١) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن سالم عن ابن عمر قال :

« كان النبي ﷺ يقول . . . . . . » فذكره وقال :

« لا يحدث به عن يحيى غير ابن عياش » .

قلت : وهو شامي ضعيف في غير روايته عن الشاميين ، وهذا منه ، وابن الضحاك كذاب . لكن الظاهر أنه روي من غير طريقه ، فقد أورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨٢) بهذا اللفظ وقال :

« قال أبو يعلى : يعني المولود . كذا فسر لنا . رواه أبو يعلى ، وفيه راو لم يسم ، وبقية رجاله ثقات » .

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى في « مسنده » (١٣٣٣/٣) : حدثنا أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الحيري : نا سفيان : نا شيخ من أهل المدينة عن سالم به .

لكن الحيري هذا لم أعرفه ، فلعله في « ثقات ابن حبان » .

٦٨٧ — (اتخذوا السودان ، فإن ثلاثة منهم من سادات أهل الجنة ؛ لقمان الحكيم ، والنجاشي ، وبلال المؤذن) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٧٠) والطبراني (٣/١٢٣/٢) وعنه ابن عساكر (٣ / ٢٣٢ / ٢) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي : نا أُبَيْنُ بن سفيان المقدسي عن خليفة بن سلام عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً أُبين بن سفيان قال ابن حبان :

« كان يقلب الأخبار ، وأكثر روايته عن الضعفاء » . وقال البخاري :

« لا يكتب حديثه » . وقال الدارقطني :

« ضعيف له مناكير » .

والحديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن حبان وقال ابن الجوزي (٢٣٢/٢) :

« لا يصح ، والمتهم به أُبين كان يقلب الأخبار ، وعثمان لا يُحتج به » .

قلت : عثمان صدوق ، وإنما ضعف لروايته عن الضعفاء ، وهذا لا يقدح فيه ، وقد وثقه ابن معين ، وعلة الحديث أُبين هذا وإعلال ابن الجوزي له بعثمان أيضاً قد تبع فيه ابن حبان ، فقد قال عقب الحديث :

« وعثمان بن عبد الرحمن قد تبرأت من عهدته ، هذا متن باطل لا أصل له » .

ثم ذكر السيوطي شاهداً من حديث واثلة بن الأسقع ، أخرجه الحاكم (٤ / ٢٨٤) لكن ليس فيه الأمر باتخاذ السودان ، ولا أنهم من سادات أهل الجنّة ، وذكر مهجعاً بدل النجاشي . فهو شاهد قاصر.

ويعارض هذا الحديث أحاديث رويت في ذم السودان يأتي بعضها ، فانظر الأرقام (٧٢٦و٧٢٧ ، ٣٢١٨) .

٦٨٨ — (أوحى الله عزوجل إلى داود النبي ﷺ : يا داود ! ما من عبد يعتصم بي دون خلقي ، أعرف ذلك من نيته ، فتكيده السموات بمن فيها إلا جعلت له من بين ذلك مخرجاً ، وما من عبد يعتصم بمخلوق دوني أعرف منه نيته إلا قطعت أسباب السماء بين يديه وأرسخت الهوى من تحت قدميه ، وما من عبد يطيعني إلا وأنا معطيه قبل أن يسألني ، وغافر له قبل أن يستغفر لي) .

موضوع . أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (٥ /٥٨ /٢) من طريق يوسف بن السَّفْر عن الأوزاعي عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، المتهم به ابن السفر ؛ فإنه ممن يضع الحديث كما تقدم . ولعله من الاسرائيليات التي تلقاها كعب بن مالك عن بعض مسلمة أهل الكتاب ، ثم نسبه هذا الكذاب الى رسول الله ﷺ .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن عساكر وحده . وهذا قصور واضح ، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء .

٦٨٩ — (زين الصلاة الحذاء) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١/٢٩٢) : أخبرنا أبو يعلى قال : ثنا يحيى ابن أيوب : نا محمد بن الحجاج اللخمي : حدثنا عبد الملك بن عمير عن النزال بن سبرة عن علي مرفوعاً . وقال :

« هذا ليس له أصل عن عبد الملك بن عمير ، وهو مما وضعه محمد بن الحجاج على عبد الملك » .

قلت : ومن طريقه رواه تمام في « الفوائد » (٢/١٣٨) .

وابن الحجاج هذا هو صاحب حديث الهريسة ، وقد روى ابن عدي تكذيبه عن جماعة من الأئمة ، ولهذا فقد أساء السيوطي بإيراده لهذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي يعلى ، قال المناوي في « شرحه » :

« وقال الهيثمي : فيه محمد بن الحجاج اللخمي وهوكذاب انتهى . فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب » .

وحديثُ الهرِيسة المشار إليه هو الآتي :

٦٩٠ — (أطعمني جبريل الهريسة من الجنة لأشد بها ظهري لقيام الليـــل) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٧٤) وكذا ابن حبان (٢ / ٢٩٠) وابن عدي (٢/٢٩١) وتمام (١١٤/٢٩ — ١١٥) من طريق محمد بن الحجاج عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن خراش عن حذيفة ، وقال تمام :

« لم يروهذا الحديث إلا محمد بن الحجاج » . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث موضوع ، وضعه محمد بن الحجاج » . وقال فيه ابن حبان :

« كان محمد يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا تحل الرواية عنه » .

وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق هذا الكذاب بألفاظ مختلفة ، ثـم قـال (٣/١٨) :

« هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج وكان صاحب هريسة (!) وغالب طرقه تدورعليه ، وسرقه منه كذابون » .

وتعقبه السيوطي كعادته في « اللآلي » بأن له شواهد كثيرة (٢ / ٢٣٤ — ٢٣٧) . ولوأردنا الكلام عليها لطال بنا المقال فحسبي أن أتكلم على شاهد واحد منها هوخيرها باعتراف السيوطي لتعرف حقيقة أمر هذا الشاهد ، ثم تقيس عليه ما غاب عنك من الشواهد الأخرى . قال الأزدي : حدثنا عبد العزيز بن محمد بن زبالة : حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي : حدثنـــا عَمر[و] بن بكرعن أرطأة عن مكحول عن أبي هريرة قال :

شكى رسول الله ﷺ إلى جبريل قلة الجماع . فتبسم جبريل حتى تلألأ مجلس رسول الله ﷺ من بريق ثنايا جبريل ، ثم قال : أين أنت عن أكل الهريسة ؛ فإن فيها قوة أربعين رجلاً ؟ قال الأزدي :

« إبراهيم ساقط ، فنرى أنه سرقه وركب له إسناداً » . قال السيوطي ، (٢/٢٣٦) :

« قلت : إبراهيم روى له ابن ماجه ، وقال في « الميزان » : قال أبوحاتم وغيره : صدوق ، وقال الأزدي وحده : ساقط . قال : ولا يلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رهقاً . انتهى . وحينئذ فهذا الطريق أمثل طرق الحديث » .

قلت : لم ينفرد الأزدي بجرح إبراهيم هذا بل سبقه إلى ذلك الساجي فقال كما فـي « التهذيب » :

« يحدث بالمناكير والكذب » .

ولست أشك أن حديثه هذا كذب فإن لم يكن هو آفته فهو شيخه عمرو بن بكر وهو السَّكْسَكي قال ابن حبان (٢ / ٧٨) :

« روى عن الثقات الأوابد والطامّات التي لا يشك مَن هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة ، لا يحل الاحتجاج به » . وقال الذهبي :

« أحاديثه شِبْهُ موضوعة » .

على أن ابن زبالة قريب منه في الضعف ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٣٢) :

« يروي عن المدنيين الثقات الأشياء المعضلات » .

٦٩١ — (ثلاث من كنوز البر : إخفاء الصدقة ، وكتمان الشكوى ، وكتمان المصيبة ، يقول الله عزوجل : إذا ابتليت عبدي ببلاء فصبر ، لم يشكني إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، ودماً خيراً من دمه ، فإن أرسلته أرسلته ولا ذنب له ، وإن توفيته فإلى رحمتي).

موضوع . تمام (٢/١١٩/٦) وعنه ابن عساكر (٢/١٢٠/١٥) والطبراني في « الكبير » وأبو القاسم الحنّائي في « الفوائد » (١/١٤٧) وأبو نعيم في « الحلية » (١١٧/٧) وفي « الأربعين الصوفية » (٢/٦٠) من طريق الجارود بن يزيد : ثنا سفيان يعني الثوري عن أشعث عن ابن سيرين عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الحنائي وأبو نعيم :

« تفرد به الجارود . وزاد الأول : وهو ضعيف الحديث » .

وكذا قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٩٩) إلا أنه قال : « وهو متروك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » بقوله (٣٩٥/٤) :

« قلت : لم يُتَّهَم الجارود بوضع » .

قلت : بلى ، فقد قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢٢٥/١/١) :

« كان أبو اسامة يرميه بالكذب . وقال أبي : هو كذاب » . وقال العقيلي :

« يكذب ويضع الحديث » . وقال الحاكم :

« روى عن الثوري أحاديث موضوعة » . ونحوه قول ابن حبان :

« ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، وروى عن الثقات ما لا أصل له » . ثم قال في حديث الترجمة :

« لا أصل له » .

ثم ذكر السيوطي له شواهد منها :

٦٩٢ — (ثلاث من كنوز البر ، كتمان الأوجاع ، والبلوى ، والمصيبات ، ومن بث لم يصبر).

ضعيف جداً . رواه تمام (٩/ ١٤٠ / ١) من طريق ناشب بن عمرو : ثنا مقاتل بن حيان عن قيس بن سكن عن ابن مسعود مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، ناشب بن عمرو قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني : « ضعيف » .

وقد روي الحديث من وجه آخر نحوه وهو .

٦٩٣ — (مِن كنوز البر كتمان المصائب والأمراض والصدقة) .

ضعيف . رواه الرُّوياني في « مسنده » (٢٥٠ / ١) وابن عدي (١٥١ / ٢) وأبونعيم (١٩٧/٨) والقضاعي (٢١ / ٢) عن زافر بن سليمان عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال أبونعيم :

« غريب من حديث نافع وعبد العزيز ، تفرد به عنه زافر » .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقد نقل ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٣٢) عن أبي زرعة أنه قال :

« هذا حديث باطل » . قال ابن أبي حاتم : « وامتنع أبوزرعة أن يحدث به » .

وقد رواه أبوزكريا البخاري في « فوائده » كما في « اللآلي » (٢ / ٣٩٦) عن هشام بن خالد : حدثنا بقية عن ابن أبي رواد به نحوه .

وهذا إسناد ضعيف ، بقية هو ابن الوليد وكان يدلس عن الضعفاء والكذابين وقد عنعنه .

ورواه أبوالحسين البوشنجي في « المنظوم » (٤ / ٢) وأبوعلي الهروي في « الفوائد » (٧ / ١) عن عبد الله بن عبد العزيز عن أبيه به .

وعبد الله هذا هو عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد ، قال أبوحاتم وغيره :

« أحاديثه منكرة » . وقال ابن الجنيد : « لا يساوي شيئاً » . وقال ابن عدي :

« روى أحاديث عن أبيه لا يتابع عليها » .

لكن قد رواه أبونعيم في كتاب « الأربعين » (ق ٦٠ / ٢) من طريق منصور بن أبي مزاحم عن عبد العزيز به .

ومنصور هذا ثقة من رجال مسلم . ولكن يغلب على الظن أن السند إليه لا يصح . ومن المؤسف أنه لا سبيل الآن إلى الرجوع إلى « الأربعين » للنظر في إسناده ؛ لأنه مخطوط من مخطوطات الظاهرية ، وهي الآن خارج المكتبة في صناديق حديدية مقفلة صيانة لها من الحرق بسبب الحرب القائمة بين العرب واليهود .

ثم أُعيدت الكتب إلى المكتبة ، فراجعت « الأربعين » فإذا هو يقول : حدثني عيسى بن حامد الرّخجي — ببغداد — : حدثنا الحسن بن حمزة : ثنا منصور بن أبي مزاحم به .

والرخجي هذا ثقة ، ترجمه الخطيب (١١ / ١٧٨ — ١٧٩) . وأما الحسن بن حمزة فلم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه هو علة هذا الإسناد . والله أعلم .

٦٩٤ — (أنا خاتم الأنبياء ، وأنت يا علي خاتم الأولياء) .

موضوع . رواه الخطيب (١٠ / ٣٥٦—٣٥٨) عن عبيد الله بن لؤلؤالسلمي : أخبرنا عمر ابن واصل قال : سمعت سهل بن عبد الله يقول : أخبرني محمد بن سوارخالي : حدثنا مالك ابن دينار : أخبرنا الحسن بن أبي الحسن البصري عن أنس مرفوعاً في حديث طويل ساقه في فضل علي . هذا منه . ثم قال الخطيب :

« هذا الحديث موضوع من عمل القصاص ، وضعه عمر بن واصل ، أووضع عليه » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ /٣٩٨) ونقل كلام الخطيب هذا وأقره هو والسيوطي (١/ ٣٧٩ — ٣٨٠) .

وذكره الحافظ في « اللسان » في ترجمة ابن لؤلؤ هذا وقال :

« روى عن عمر بن واصل حديثاً موضوعاً ساقه الخطيب في ترجمته » . ثم ذكره .

وإن من عجائب السيوطي أن يذكر لهذين المتهمين عنده — فضلاً عن غيره حديثاً آخر في كتابه « الجامع الصغير » . وهوالآتي بعده .

٦٩٥ — (بعثت بمداراة الناس) .

موضوع . رواه أبوسعد الماليني في « الأربعين في شيوخ الصوفية » (٦ / ٢) عن عبيد الله بن لؤلؤة الصوفي:أخبرني عمر بن واصل قال : سمعت سهل بن عبد الله يقول : أخبرني محمد بن سوار : أخبرني مالك بن دينارومعروف بن علي عن الحسن عن محارب بن دثارعن جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ لما نزلت سورة (براءة) : فذكره .

قلت : وهذا موضوع المتهم به ابن لؤلؤة أوشيخه عمر بن واصل فإنهما تفردا برواية الحديث الذي قبله ، وهو موضوع قطعاً ، وأحدهما هوالذي اختلقه ، ومع هذا فالسيوطي لا يتورع عن أن يروي لهما هذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي في « الشعب ».وقد تعقبه المناوي بهذين المتهمين . ثم قال :

« وفيه مالك بن دينارالزاهد ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، ووثقه بعضهم » .

٦٩٦ — (لا بأس بقضاء شهر رمضان مفرقاً) .

ضعيف . رواه الماليني في « الأربعين » (١/١١) عن أبي عبيد البُسري محمد بن حسان الزاهد : نا أبو الجماهر محمد بن عثمان : ثنا يحيى بن سليم الطائفي : ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن سليم الطائفي ضعيف لسوء حفظه . وبقية رجاله ثقات غير محمد بن حسان الزاهد ، فهوغير معروف الحال . قال السمعاني :

« من مشاهير الصوفية » . وقال ياقوت في « معجمه » :

« له كلام في الطريقة وكرامات » .

وقد حدث عن جمع ، وعنه آخرون سماهم ياقوت ، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلا ، وقد خالفه الحافظ ابن أبي شيبة فقال في « المصنف » (٣ / ٣٢) ، وعنه الدارقطني (ص ٢٤٤). والبيهقي في « سننه الكبرى » (٤ / ٢٥٩) : ثنا يحيى بن سليم الطائفي عن موسى بن عقبة عن محمد المنكدر قال :

بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان ؟ فقال : فذكره نحوه .

وهذا عن الطائفي أصح ، وهو مرسل أو معضل قال البيهقي :

« وقد وصله غير أبي بكر عن يحيى بن سليم ، ولا يثبت متصلاً » .

وكأنه يشير الى هذه الطريق ثم قال :

« وقد روي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً ، وقد روي في مقابلته عن أبي هريرة في النهي عن القطع مرفوعاً ، وكيف يكون ذلك صحيحاً ومذهب أبي هريرة جواز التفريق ، ومذهب ابن عمر المتابعة ؟ ! » .

وأما الوجه الآخر فلعله ما عند الدارقطني أيضاً عن سفيان بن بشر : ثنا علي بن مُسْهِر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه . وقال :

« لم يسنده غير سفيان بن بشر »

قلت : وهو في عداد المجهولين فإني لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب الرجال ، وكأنه لذلك ضعفه البيهقي كما سبق ، وأشار إلى ذلك الحافظ في « التلخيص » حيث قال بعد أن ذكره من طريق الدار قطني :

« قال : ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسلاً . قلت : وإسناده ضعيف أيضاً » .

وأما قول الشوكاني في « نيل الأوطار » (١٩٨/٤) :

« وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال : ما علمنا أحداً طعن في سفيان بن بشر» !

فهو تصحيح قائم على حجة لا تساوي سماعها ! فإن كل راوٍ مجهول عند المحدّثين يصح أن يقال فيه : « ما علمنا أحداً طعن فيه » ! فهل يلزم من ذلك تصحيح حديث المجهول ! ؟ اللهم لا ، وإنها لزلة من عالم يجب اجتنابها . وأما حديث أبي هريرة المقابل لهذا فلفظه : « **من كان عليه من رمضان شيء فَلْيَسْرُدْه ولا يقطعه** » . ولكنه حسن الإسناد عندي تبعاً لابن القطان وابن التركماني ، ولذلك أوردته في « الأحاديث الصحيحة » .

٦٩٧ — (الإيمان بالنية واللسان ، والهجرة بالنفس والمال) .

موضوع . رواه عبد الخالق بن زاهر الشحامي في « الأربعين » (١/٢٦٠) عن نوح بن أبي مريم عن يحيى بن سعد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول في خطبته سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : نوح بن أبي مريم معروف بالوضع ، وقد سبق مراراً ، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد

ما رواه عنه جماعة بإسناده الصحيح هذا مرفوعاً بلفظ :

« **إنما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى . فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله** . . . » الحديث . رواه الشيخان وغيرهما ، ولذلك فقد أساء السيوطي بإيراده هذا الحديث الموضوع في « الجامع » !

٦٩٨ — (إن فاتحة الكتاب وآية الكرسي والآيتين من (آل عمران) : (شهد اللهُ أن لا إله إلا هو والملائكةُ وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم . إن الدين عند الله الاسلام) و (قل اللهم مالكَ المُلكِ تؤتي الملكَ من تشاء وتنزع الملكَ ممن تشاء وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء) إلى قوله : (وترزق من تشاء بغير حساب) هن مُشَفَّعات ، ما بينهن وبين الله حجاب ، فقلن : يا رب ! تهبطنا إلى أرضك وإلى من يعصيك ؟ قال الله : بي حلفت لا يقرؤهن أحد من عبادي دبر كل صلاة إلا جعلت الجنة مأواه على ما كان فيه ، وإلا أسكنته حظيرةَ الفردوس ، وإلا قضيت له كل يوم سبعين حاجة أدناها المغفرة) .

موضوع . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١/٢١٨) وابن السني (رقم ٣٢٢) وعبد الخالق الشحامي في « الأربعين » (٢/٢٦) عن محمد بن زنبور عن الحارث بن عمير : ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال ابن حبان :

« موضوع لا أصل له ، والحارث كان ممن يروي عن الأثبات الموضوعات » .

قلت : وثقه المتقدمون مثل ابن معين وغيره ، لكن قال الذهبي في « الميزان » :

« وما أراه إلا بين الضعف ، فإن ابن حبان قال في « الضعفاء » : روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات . وقال الحاكم : روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة » . زاد في « المغني » :

« قلت : أنا أتعجب كيف خرج له النسائي » .

ثم ساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

« قال ابن حبان : موضوع لا أصل له » .

وأقره في « الميزان » والحافظ في « التهذيب » ولكنه قال :

« والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث » ، ومال إليه الشيخ المعلِّمي رحمه الله في « التنكيل » (٢/ ٢٢٣) .

قلت : بل علته الحارث هذا ؛ لأن مدار الحديث على محمد بن زنبور عنه ، وابن زنبور لم يتهمه أحد ، بخلاف الحارث فقد علمت قول ابن حبان والحاكم فيه ، بل كذبه ابن خزيمة كما يأتي فهو آفة هذا الحديث ، وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال : (١/ ٢٤٥) :

« تفرد به الحارث قال ابن حبان : كان يروي عن الأثبات الموضوعات ، روى هذا الحديث ولا أصل له . وقال ابن خزيمة : الحارث كذاب ، ولا أصل لهذا الحديث » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (١/ ٢٢٩ — ٢٣٠) بأمرين :

الأول : ما سبق من توثيق بعضهم للحارث ، وهذا لا يجدي شيئاً بعد طعن ابن حبان وغيره فيه وروايته لهذا الحديث الذي يعترف ابن حبان والذهبي بوضعه ويوافقهم الحافظ ابن حجر كما يشير إليه قوله السابق في « التهذيب » .

الثاني : بقوله : وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي أيوب . ثم ساقه . وفي إسناده كذاب كما يأتي ، فما فائدة الاستشهاد به ؟ !

(**فائدة هامة**) : قال ابن الجوزي عقب الحديث :

« قلت : كنت قد سمعت هذا الحديث في زمن الصبا فاستعملته نحواً من ثلاثين سنة لحسن ظني بالرواة ، فلما علمت أنه موضوع تركته ، فقال لي قائل : أليس هو استعمال خير؟ قلت : استعمال الخير ينبغي أن يكون مشروعاً ، فاذا علمنا أنه كذب خرج عن المشروعيّة » .

أقول : وإذا خرج عن المشروعية فليس من الخير في شيء ، فإنه لو كان خيراً لبلغه ﷺ أمته ، ولو بلغه ، لرواه الثقات ، ولم يتفرد بروايته من يروي الطامات عن الأثبات .

وإن فيما حكاه ابن الجوزي عن نفسه لعبرة بالغة ، فإنها حال أكثر علماء هذا الزمان ومن قبله ، من الذين يتعبدون الله بكل حديث يسمعونه من مشايخهم ، دون أي تحقق منهم بصحته ، وإنما هو مجرد حسن الظن بهم . فرحم الله امرأً رأى العبرة بغيره فاعتبر .

وحديث أبي أيوب المشار إليه هو :

٦٩٩ — (لما نزلت (الحمد لله رب العالمين) ، وآية (الكرسي) ، و(شهد الله) ، وقل : (اللهم مالك الملك) الى (بغير حساب) ، تعلقن بالعرش وقلن : أنزلتنا على قوم يعملون بمعاصيك ؟ فقال : وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لا يتلوكن عبد دبر كل صلاة مكتوبة الا غفرت له ما كان فيه وأسكنته جنة الفردوس ، ونظرت اليه كل يوم سبعين مرة ، وقضيت له سبعين حاجة ، أدناها المغفرة) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق محمد بن عبد الرحمن بن بَحِير بن ريسان : حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق : حدثنا يحيى بن أيوب : حدثنا إسحاق بن أسيد عن يعقوب بن إبراهيم عن محمد بن ثابت بن شرحبيل عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب مرفوعاً .

ذكره السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٢٩ — ٢٣٠) شاهداً للحديث الذي قبله ، ثم سكت عليه فأساء ؛ لأن ابن ريسان هذا قال الذهبي :

« اتهمه ابن عدي ، وقال ابن يونس : ليس بثقة ، وقال أبوبكر الخطيب : كذاب » .

ثم ساق له حديثين ثم قال :

« وهذان باطلان » ! وقال ابن حبان (٢ / ٢٦٠) :

« كان ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات ، ويأتي بالمناكير عن المشاهير » .

٧٠٠ — (أيما ناشيء نشأ في طلب العلم والعبادة حتى يكبر وهو على ذلك أعطاه الله يوم القيامة ثواب اثنين وسبعين صديقاً) .

ضعيف جداً . رواه تمام (٢٩ / ١١٢ / ١ رقم ٢٤٢٨) وابن عبد البر في « جامع العلم » (١ / ٨٢) من طريق يوسف بن عطية قال : نا مرزوق — وهو أبو عبد الله الحمصي — عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل يوسف بن عطية وهو الصفار البصري قال البخاري : « منكر الحديث » . وقال النسائي والدولابي : « متروك » .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (١ / ١٢٥) ثم قال :

« وهو متروك الحديث » . ونقل المناوي في « فيض القدير » عن « ميزان الذهبي » أنه قال : « هذا منكر جداً » .

قلت : وهذا صواب ولكن لم أره في ترجمة يوسف بن عطية من « الميزان » فلينظر .

٧٠١ — (إن الرجل إذا ولي ولاية تباعد الله عزوجل منه) .

لا أصل له . ذكره الغزالي في « الإحياء » (٢ / ١٢٩) من حديث أبي ذر مرفوعاً ، فقال الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« لم أقف له على أصل » .

٧٠٢ — (كان نقش خاتم سليمان لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٨٥) وابن عدي (١٩٨ / ١) وتمام الرازي (٦ / ١١١ / ١) وابن عساكر (٧ / ٢٨٨ / ١) من طريق شيخ بن أبي خالد البصري : ثنا حماد

ابن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً .

ساقه العقيلي في ترجمة شيخ هذا وساق له حديثين آخرين يأتيان قريباً ثم قال :

« كلها مناكير ليس لها أصل إلا من حديث هذا الشيخ » . وقال ابن عدي فيها :

« بواطيل » . وقال ابن حبان (١ / ٣٦٠) :

« لا يجوز الاحتجاج به بحال » . ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها . ثم قال :

« ثلاثتها موضوعات ، لا رسول الله ﷺ قاله ، ولا جابر رواه ، ولا عمرو حدث به ، ولا حماد بن سلمة » ، والثاني من الأحاديث الثلاثة يأتي بعد حديث .

وقال الذهبي في ترجمته :

« شيخ مجهول دجال ، قال الحاكم : روى عن حماد بن سلمة أحاديث موضوعات في الصفات وغيرها » . ثم قال الذهبي :

« فمن أباطيله عن حماد . . . » فذكر له هذا الحديث والذي بعده .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي ثم قال: (١ / ٢٠١):

« لا يصح ، شيخ يروي الأباطيل ، لا يحتج به » .

وتعقبه السيوطي بأنه ورد من طريق آخر عن عبادة بن الصامت .

قلت : وفيه متهم فلا طائل من هذا التعقب كما يأتي بعده .

وروي موقوفاً على ابن عباس !

أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٦٩) ، وفيه داود بن سليمان الجرجاني وهو كذاب .

وأما حديث عبادة فهو :

٧٠٣ — (كان فص خاتم سليمان بن داود سماوياً ، فألقي اليه فأخذه فوضعه في خاتمه ، وكان نقشه : أنا الله لا إله إلا أنا ، محمد عبدي ورسولي) .

موضوع . رواه الطبراني وعنه ابن عساكر (٧ / ٢٨٨ / ١) عن مخلد الرعيني : حدثنا حميد بن محمد الحمصي عن أرطاة بن المنذر عن خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت مرفوعاً .

ذكره السيوطي في « اللآلىء » (١ / ١٧١) شاهداً للحديث الذي قبله فأساء ، لأن الرعيني هذا قال ابن عدي :

« حدث بالأباطيل » ثم ذكر له من أباطيله حديثين سبق أحدهما وهو « التراب ربيع الصبيان » رقم (٤١٠) . والآخر يأتي بعد برقم (١٢٥٢) إن شاء الله تعالى .

وحميد بن محمد الحمصي لم أجده . والله أعلم .

٧٠٤ — (أهل الجنة جرد إلا موسى بن عمران ؛ فإن لـه لحيـة إلى سرتـه) .

باطل . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٨٥) وابن عدي (١٩٨ / ١) والرازي في « فوائده » (٦ / ١١١ / ١) عن شيخ بن أبي خالد البصري : ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعا . وقال العقيلي :

« منكر ليس له أصل إلا من حديث هذا الشيخ » .

وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى :

« وهذه بواطيل كلها » .

قلت : وهو متهم بالوضع ، وقد ذكر له الذهبي أباطيل هذا أحدها ، والثاني سبق قبلـه بحديـث .

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي عن شيخ به . وقال (٣/٢٥٨) :

« قال ابن حبان : موضوع ، شيخ بن أبي خالد كان يروي عن الثقات المعضلات لا يحتج بـه بحـال » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٤٥٦) .

٧٠٥ — (من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجـاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب) .

ضعيف . رواه ابن نصر في « قيام الليل » (٣٨) والطبراني (٣/٩٢/١) وابن عساكـر (٤/٢٩٦/١) عن الحكم بن مصعب : حدثني محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيـه عن جده مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه أبو داود (رقم ١٥١٨) والنسائي في « عمل اليوم والليلة » كما في ترجمة الحكم هذا من « التهذيب » والحاكم (٤/٢٦٢) وأحمد (١/٢٤٨) وابن السني (٣٥٨) وأبو محمد الحسن بن محمد بن إبراهيم في « أحاديث منتقاة » (١٤٥ / ٢) والبيهقي (٣/٣٥١) .

قلت : وسنده ضعيف ، الحكم بن مصعب مجهول كما قال الحافظ في « التقريب » . فقول صاحب التاج (٥/١٥٨) : « سنده صحيح » غير صحيح ، ولعله اغتر برمز السيوطي لـه بالصحة في « الجامع » ، وقول الحاكم : « صحيح الاسناد » ! وغفل أو تغافل عن تعقب المناوي للسيوطي ، بنحو ما ذكرنا ، وعن تعقب الذهبـي للحاكم بقولـه :

« قلت : الحكم فيه جهالة » ، وكذا قال في « المهذب » (ق ١٦٨ / ٢) أيضا .

وأخرجه ابن ماجه (٣٨١٩) من هذا الوجه ، إلا أنه لم يذكر « عن أبيه » .

٧٠٦ — (كان إذا سمع المؤذن قال : « حي على الفلاح » قال : اللهم اجعلنا مفلحين) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٩٠) عن أبي داود سليمان بن سيف : حدثنا عبد الله بن واقد عن نصر بن طريف عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن معاوية ابن أبي سفيان مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته نصر بن طريف ، قال النسائي وغيره :
« متروك الحديث » . وقال يحيى بن معين :
« من المعروفين بوضع الحديث » . وقال الفلاّس :
« وممن أجمع عليه أهل العلم [١] أنه لا يروى عنهم قوم منهم نصر هذا » .
وعبد الله بن واقد هو الحراني ، وهو ضعيف جداً ، قال البخاري :
« تركوه منكر الحديث » . وقال في موضع آخر : « سكتوا عنه » . وقال النسائي :
« ليس بثقة » . وضعفه الجريري جداً .

وسليمان بن سيف (وفي الأصل : يوسف خطأ) هو الحراني ثقة ، فالآفة ممن فوقه . ومن عجائب السيوطي أنه أورد الحديث برواية ابن السني هذه في « الدرر المنتثرة » (ص ٨٦) وسكت عليه مع انه ألفه لأجل « بيان حال الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة العامة ومن ضاهاهم من الفقهاء الذين لا علم لهم بالحديث » !

وأسوأ من ذلك أنه أورده في « الجامع الصغير من حديث البشير النذير » !

٧٠٧ — (كان إذا اهتم قبض على لحيته) .

ضعيف . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٤٥) وتمام الرازي في « فوائده » (٦ / ١١١) : أخبرنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر بن هشام الكندي ابن بنت عديس : ثنا أبو زيد الحوطي : ثنا محمد بن مصعب : ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، جعفر بن محمد هذا لم أجد له ترجمة .
وأبو زيد الحوطي اسمه أحمد بن عبد الرحيم قال ابن القطان :
« لا يعرف حاله » .

ومحمد بن مصعب هو القرقساني ضعيف لكثرة خطأه ، وقال ابن حبان :
« يروي عن الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات » .

---

(١) وقع في « الميزان » و« اللسان » : « . . . من أهل الكذب . . . » وهو خطأ فاحش . صححته من « الجرح والتعديل » .

قلت : لكنه عند ابن حبان من طريق أبي حريز سهل مولى المغيرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بـه . وقـال :

« أبو حريز يروي عن الزهري العجائب » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » بنحوه من رواية ابن السني وأبي نعيم في « الطب » عن عائشة ، وأبي نعيم عن أبي هريرة » .

ولم يتكلم شارحه المناوي على حديث عائشة بشيء ، وقد عرفت علته ، وإنما حصر كلامـه في حديث أبي هريرة فقال :

« قال الزين العراقي : إسناده حسن ا هـ . لكن أورده في « الميزان » و« لسانه » في ترجمـة سهل مولى المغيرة من حديث أبي هريرة فقـال :

قال ابن حبان : لا يحتج به ، يروي عن الزهري العجائب . ورواه البزار عن أبي هريـرة قال الهيثمي : وفيه رشدين ضعفه الجمهور » .

قلت : وهو في « زوائد البزار » (ص ٢٥ — ٢٦) من طريق رشدين بن سعد عن عقيـل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بـه .

ورواه ابن عدي (ق ١٨٨ / ٢) عن سهل المتقدم عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمـة عن عائشة . وقال : « وسهل عامة ما يرويه لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » .

وبالجملة فالحديث ضعيف من جميع طرقه ، لضعف رواته واضطرابهم في إسناده .

وروي عن عائشة بلفظ :

« **كان إذا اشتد غمه مسح بيده على رأسه ولحيته وتنفس صعداء ، وقال : حسبي الله ونعم الوكيل ، فيعرف بذلك شدة غمه** » .

رواه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٢٥٨ / ٢) : حدثنا أبو بكـر محمـد بـن عبد الله الفقيه : ثنا أبو بكر محمد بن إسماعيل بن علي : ثنا أبو سفيان الغنوي : ثنا أحمد بن الحارث : حدثتني أمي أم الأزهر عن سدرة مولاة ابن عامر قالت سمعت عائشة تقول : فذكره مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته أحمد بن الحارث قال أبو حاتم :

« متروك الحديث ». وقال البخاري : « فيه نظر » .

ومن فوقه لم أجد من ذكرهما .

والحديث حسن إسناده الهيتمي في « أسنى المطالب » (٤٦ / ١) فلعله بزعمه لطرقـه ! أو تقليداً منه للعراقي !

٧٠٨ — (كان لا يقعد في بيت مظلم حتى يضاء له بسراج)

موضوع . ابن سعد (١ / ٣٨٧) وتمام (٩ / ١٤١ / ١) من طريق يحيى بن يمان عـن سفيان عن جابر عن أم محمد عن عائشة مرفوعاً .

(تنبيه) وما سبق من أقوال الأئمة في الواقدي ، جرح مفسر لا خفاء فيه ، فلا تلتفت بعد ذلك إلى محاولة إبن سيد الناس في مقدمة كتابه « عيون الأثر » (ص ١٧ — ٢١) المدافعة عنه اعتماداً منه على توثيق من وثقه ، ممن لم يتبين له حقيقة أمره ، ولا إلى قول ابن الهمام معبـراً عن رأي الحنفية فيه :

« والواقدي عندنا حسن الحديث » ، كما نقله الشيخ أبو غدة الكوثري (!) في تعليقه على « قواعد في علوم الحديث » للتهانوي (ص ٣٤٩) ؛ بمناسبة قول التهانوي هذا في صدد رده على قول الحافظ في « الفتح » :

« وقد تعصب مغلطاي للواقدي ، فنقل كلام من قواه ووثقه ، وسكت عن ذكر من وهّاه واتّهمه ، وهم أكثر عدداً وأشد إتقانا ، وأقوى معرفة من الأولين . . . وقد أسند البيهقي عـن الشافعي أنه كذبه » . فرده التهانوي بقوله :

« ولم يتعصب مغلطاي للواقدي ، بل استعمل الانصاف ؛ فان الصحيح في الواقـدي التوثيـق » !

أقول : فلا تغتر بهؤلاء الذين مالوا إلى توثيقه ، فانهم خالفوا القاعدة المتفق عليها عنـد المحدثين أن الجرح المفسر مقدم على التعديل ، ولعل الحنفية يقولون هنا كما قالوا فيما جـرح بـه أبو حنفية رحمه الله : إن مصدر ذلك التعصب ! وبذلك طعنوا في أئمة المسلمين بغير حق ، في سبيل تخليص رجل منهم مما قيل فيه بحق . فاعتبروا يا أولي الأبصار .

وبعد كتابة ما سبق رأيت للشيخ زاهد الكوثري كلاماً حسناً حول جرح الواقدي اتبع هنا سبيل أئمة الحديث وأقوالهم ، فأرى أنه لا بأس من نقل كلامه ملخصاً ، لا احتجاجاً به - فليس هو عندنا في موضع الحجة — وإنما رداً به على متعصبة الحنفية — وهو منهم — الذين لا يبالون بمخالفة أقوال أئمة الحديث ونقاده ، إذا كان لهم في ذلك هوى ، كما فعل التهانوي ، وقلده أبو غدة الكوثري ، مع أنه خلاف قول شيخه الكوثري الذي يفخر بالانتساب إليه ، فقد قال في « مقالاته » (ص ٤١ — ٤٤) في صدد رده على من احتج بحديث الواقدي المتقدم برقم (١٤) :

« انفرد بروايته من كذبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض ، فقال النسائي في « الضعفاء » : الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله ﷺ أربعة : الواقدي بالمدينة . وقال البخاري : قال أحمد : الواقدي كذاب . وقال ابن معين : ضعيف ليس بثقة . وقال أبو داود : لا أشك أنـه كان يفتعل الحديث . وقال أبو حاتم : كان يضع . كما في « تهذيب التهذيب » وغيره . وجـرح هؤلاء مفسر لا يحتمل أن يحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى ، وإنمـا مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد الكـذاب أو المتهم بالكذب أو الفاحش الخطأ ، لا النظر إلى ما في نفس الأمر ؛ لأنه غيب . فالعمدة فـي هذا الباب هي علم أحوال الرواة ، واحتمال أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلاً احتمال لم ينشأ من دليل فيكون وهماً منبوذا » .

ومن الغرائب أن يغتر بتوثيق الواقدي بعض متعصبة الشافعية ، وما سبب ذلك إلا غلبة الأهواء ، والجهل بهذا العلم على كثير من الكتاب كالدكتور البوطي الذي اعتمد على روايات الواقدي وصححها في كتابه « فقه السيرة » ، كما تراه مفصلاً في ردي عليه في رسالة مطبوعة ، فليراجعها من شاء .

وقد قصر في الكلام على الحديث بعض الأئمة ! فأعله الهيثمي في « المجمع » (١٠/٣٦٠) بالواقدي فقط . فقال :

« وهو ضعيف جداً »

ونقله عنه المناوي في « الفيض » بإسقاط لفظ « جداً » !

وأغرب منه قول الحافظ السخاوي في « المقاصد » (٢٠٦) :

« ورجاله موثقون ، إلا أنه نقل عن الدارقطني في شعيب أنه متروك ، والأكثر على قبوله » .

قلت : وهذا قصور فاحش من مثل هذا الحافظ ، فكيف يصح إعلال الحديث برجل مختلف فيه ولم يتهم ، وفي الطريق إليه كذابان ؟ !

ومن قصر فيه أيضاً الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » (١/٢١٣) ؛ فإنه نقل كلام السخاوي باختصار ، وأقره ! ولا عجب في ذلك فهو في الحديث ناقل مقلد ، وليس بالعالم المجتهد .

أقول : وحري بمثل هذا الحديث الباطل أن لا يرويه الا مثل هذين الكذابين ، فإنه حديث خطير يقضي على باب كبير من أبواب التربية والاصلاح في الشرع ، ألا وهو باب الوعيد وما فيه من الآيات والاحاديث في إيعاد العصاة من هذه الأمة بالنار الموقدة (التي تطلع على الافئدة) ، والأحاديث الصحيحة في بيان هذا كثيرة جداً أذكر بعض ما يحضرني الآن منها على سبيل المثال :

١ — ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : المسبل إزاره والمنان الذي لا يعطي شيئاً إلا منَّةً ، والمُنَفِّق سلعته بالحلف الكاذب .

رواه مسلم عن أبي ذر . وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٩٢) و« تخريج الحلال » (١٧٠) .

٢ — ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم : شيخ زان ، وملك كذاب ، وعائل مُستكبِر . رواه مسلم عن أبي هريرة .

٣ — قوله ﷺ في حديث الشفاعة : « حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله أمر الله الملائكة أن يخرجوهم ، فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد امتحشوا » [1] رواه الشيخان عن أبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد :

فيخرجون خلقاً كثيراً قد أخذت النار إلى نصف ساقيه ، وإلى ركبتيه و . . . » . رواه مسلم

---

(١) اي احترقوا ، والمحش احتراق الجلد وظهور العظم . كذا في « الفتح »

فهذه الأحاديث وغيرها صريحة في بطلان هذا الحديث ، اذ كيف يكون العذاب أليماً وهو كحر الحمام ؟ ! بل كيف يكون كذلك وقد أحرقتهم النار ، وأكلت لحمهم ، حتى ظهر عظمهم ؟ ! وبالجملة فأثر هذا الحديث سيء جداً لا يخفى على المتأمل فإنه يشجع الناس على استباحة المحرمات ، بعلة أن ليس هناك عقاب إلا كحر الحمام !

٧١٠ — (كان يستعط بدهن الجلجان إذا وجع رأسه . يعني دهن السمسم) .

لا يصح . رواه المخلص (٢/٢٠٣) عن عثمان بن عبد الرحمن عن أبي جعفر عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وعثمان هذا هو الوقاصي وهو كذاب كما مضى مراراً .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع » بنحوه من رواية ابن سعد عن أبي جعفر مرسلاً . ولم يتكلم عليه المناوي بشيء فإن كان في طريقه الوقاصي هذا فالحديث موضوع ، والا فينظر فيه .

ثم رأيت ابن سعد أخرجه في « الطبقات » : (١/٤٤٨) من طريق إسرائيل عن جابر عن أبي جعفر به نحوه وزاد :

« ويغسل رأسه بالسدر » .

قلت : وجابر هو ابن يزيد الجعفي ، وهو متهم كما تقدم (٧٠٨) .

٧١١ — (إذا سمعتم النداء فقوموا ؛ فإنها عزمة من الله) .

موضوع . رواه أبو نعيم (٢/١٧٤) عن أحمد بن يعقوب قال : ثنا الوليد بن سلمة عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد (الأصل أحمد وهو خطأ) ابن المسيب عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الوليد بن سلمة وهو الطبراني قال دُحَيم وغيره :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات » .

وأحمد بن يعقوب قال المناوي :

« هو الترمذي ، قال الدارقطني : لا أعرفه ويشبه أن يكون ضعيفاً » .

٧١٢ — (نعم الرجل الفقيه ، إن احتيج إليه انتفع به ، وإن استُغني عنه أغنى نفسه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١٣/١٧٣/١) عن عباد بن يعقوب الرواجِني : أنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي رفعه .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عيسى بن عبد الله هذا العلوي ، قال الدارقطني :
« متروك الحديث » ، وقال ابن حبان (٢/١١٩) :
« يروي عن آبائه أشياء موضوعة » .
وساق له الذهبي أحاديث ظاهر عليها الوضع ، وقال في أحدها :
« هذا لعله موضوع » .
ومن تلك الاحاديث : « كان يعجبه النظر إلى الحمام الأحمر والأترج » . وسيأتي برقم (١٣٩٣) .

وقد تساهل في عيسى هذا أبو حاتم الرازي — على خلاف عادته ، فقال ابنه في « الجرح والتعديل » (٣/١/٢٨٠) عنه :
« لم يكن بِقَوِيّ الحديث » .

٧١٣ — (كان إذا أخذ من شعره أو قلم أظفاره ، أو احتجم بعث به إلى البقيع فدفن) .

باطل . قال ابن أبي حاتم (٢/٣٣٧) :
« سئل أبو زرعة عن حديث رواه يعقوب بن محمد الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : فذكره . قال أبو زرعة :
« حديث باطل ليس له عندي أصل . وكان حدثهم قديماً في كتاب « الآداب » ، فأبى أن يقرأه ، وقال : اضربوا عليه ويعقوب بن محمد هذا واهي الحديث » .
وقال الحافظ في « التقريب » :
« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .
قلت : ولعل الآفة من بعض الضعفاء الذين تلقى هذا الحديث عنه فإنه لم يسمع من هشام ابن عروة بل لم يلحقه كما جزم بذلك الذهبي في حديث آخر له موضوع تقدم برقم (١٠٤) فراجعه .

٧١٤ — (النساء على ثلاثة أصناف ، صنف كالوعاء تحمل وتضع ، وصنف كالعَرِّ — وهو الجرب — ، وصنف ودود ولود ؛ تعين زوجها على إيمانه ، فهي خير له من الكنز) .

منكر . رواه تمام في « الفوائد » (٢/٢٠٦) عن عبد الله بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن جابر مرفوعاً ، وقال :
« عبد الله بن دينار هو الحمصي »
قلت : وهو ضعيف كما جزم به الحافظ في « التقريب » تبعاً لغير واحد من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم ، فقد قال ابنه في « العلل » (٢/٣١٠) بعد أن ساق الحديث :

« وقال أبي ، هذا حديث منكر ، عبد الله بن دينار منكر الحديث » . بل قال الدارقطني « ضعيف لا يعتبر بـه » .

٧١٥ — (نعم الفارس عويمر ، غير أنه — يعني — غير ثقيل) .

ضعيف . أورده الحاكم (٣/٣٣٧) معلقا ، فقال :

« وقيل : إن رسول الله ﷺ نظر إلى أبي الدرداء والناس منهزمون كل وجه يوم أحد ، فقال . . » فذكره . وكذلك علقه ابن سعد في « الطبقات » (٧/٣٩٢) فقال :

« قال محمد بن عمر : وروى بعضهم أن أبا الدرداء شهد أحداً ، وأن رسول الله ﷺ نظر إليه . . . » .

وقد روي مرسلاً ، فقال الحافظ في ترجمة عويمر من « الإصابة » (٥/٤٦) :

« قال صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد : قال رسول الله ﷺ يوم أحد :

« نعم الفارس عويمر ، وقال : هو حكيم أمتي » .

٧١٦ — (من لبس نعلاً صفراء لم يزل في سرور ما دام لابسها ، وذلك قول الله عزوجل « صفراء فاقع لونها تسر الناظرين ») .

موضوع . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢/٣١٩) فقال :

رواه سهل بن عثمان العسكري عن ابن العذراء عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فذكره موقوفاً عليه وقال :

« قال أبي هذا حديث كذب موضوع » .

قلت : وأقره الحافظ ابن حجر في « تخريج أحاديث الكشاف » (ص ٧ رقم ٥٢) .

وقال السيوطي في « الدر » (١/٧٨) :

« أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني والخطيب والديلمي عن ابن عباس قال . . . » . فذكره موقوفاً أيضاً .

قلت : والآفة من ابن العذراء هذا ، فقد أورده الذهبي في « فصل من عرف بأبيه » وقال :

« عن ابن جريج ، له حديث في النعل الأصفر ، لا شيء » . وكذا في « اللسان » .

ومن تساهلات ابن كثير رحمه الله في « تفسيره » أنه أورده جازماً بقوله (١/١١٠) :

« وقال ابن جريج . . . » !

وهذا مما لا يليق به ، ما دام أن السند إلى ابن جريج غير ثابت لجهالة ابن العذراء هذا ، واتهام الإمام أبي حاتم إياه بهذا الحديث ، بل كان من الواجب على ابن كثير أن ينقل كلام الإمام كما فعل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ، لكن الظاهر أنه لم يستحضره عند كتابته . والله أعلم .

والحديث أورده الزمخشري في « تفسيره » بلفظ :
« من لبس نعلاً صفراء قل همه » .
فقال ابن حجر في تخريجه .
«موقوف لم أجده » .

٧١٧ — (من أشرك بالله فليس بمحصن) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٣٥٠) والبيهقي (٨/٢١٦) من طريق إسحاق ابن ابراهيم الحنظلي : أنبأ عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به ، وقال الدارقطني :

« لم يرفعه غير إسحاق ، ويقال : إنه رجع عنه ، وابصواب موقوف » .

قلت : الرفع ليس من إسحاق ، بل هو تلقاه مرفوعاً تارة ، وموقوفاً تارة أخرى ، فروى كما سمع ، فقد ساقه الزيلعي في « نصب الراية » (٣/٣٢٧) ناقلا إياه من « مسنده » أعني مسند إسحاق بن راهويه وهو ابن ابراهيم الحنظلي وقال عقبه :

« قال إسحاق : رفعه مرة ، فقال : عن رسول الله ﷺ ، ووقفه مرة »

وقال الزيلعي عقبه وبعد أن نقل كلام الدارقطني المتقدم :

« وهذا لفظ إسحاق بن راهويه في « مسنده » كما تراه وليس فيه رجوع ، وإنما أحال التردد على الراوي في رفعه ووقفه » .

قلت : وأنا أرى أن التردد المذكور إنما هو من شيخ إسحاق وهو عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، فإنه وإن كان ثقة ومن رجال مسلم ، ففي حفظه شيء ، أشار إليه الحافظ بقوله فيه في « التقريب » :

« صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر » .

قلت : وهذا من روايته عن عبيد الله كما ترى فهو منكر مرفوعاً ، والمحفوظ موقوف على ابن عمر ، كذلك رواه جمع من الثقات عن نافع . فأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق موسى بن عقبة ، والبيهقي من طريق جويرية كلاهما عن نافع عن ابن عمر موقوفاً . وقال البيهقي :

« هكذا رواه أصحاب نافع عن نافع » .

وأما ما رواه الدارقطني والبيهقي من طريق أحمد بن أبي نافع : نا عفيف بن سالم : نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة به عن ابن عمر مرفوعا فهو وهم ، قال الدارقطني :

« وهم عفيف في رفعه والصواب موقوف من قول ابن عمر » .

قلت : عفيف ثقة عند ابن معين وغيره ، وإنما الوهم عندي من أحمد بن أبي نافع ؛ فإنه لم تثبت عدالته ، وبه أعله ابن عدي فقال : عن أبي يعلى الموصلي : « لم يكن موضعا للحديث » ، وذكر له أحاديث أنكرت عليه منها هذا فقال :

« هو منكر من حديث الثوري » .

قلت : وجدت له طريقاً أخرى . رواه ابن عساكر (١٣ / ٣٩٤ / ١) عن الهيثم بن حميد : نـا العلاء بن الحارث : نا عبد الله بن دينار : أخبرنـي نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العلاء بن الحارث كان اختلط .

و شيخه عبد الله بن دينار إن كان هو الحمصي المتقدم في الحديث (٧١٤) فهو ضعيـف ، وإن كان المدني فهو ثقة ، والأول أقرب لأن العلاء دمشقي ، والله أعلم .

٧١٨ — (من اعْتَمَّ فله بكل كُورَة حسنة ، فاذا حط فله بكل حطة حطة خطيئة) .

موضوع . ذكره الهيتمي في « أحكام اللباس » (٩ / ٢) في جملة أحاديث أوردها فـي فضل العمامة لم يخرجها ولكنه عقبه بقوله :

« ولولا شدة ضعف هذا الحديث لكان حجة في تكبير العمائم » .

قلت : وهذا الحديث وأمثاله من أسباب انتشار البدع في الناس ، لأن أكثرهم حتى من المتفقهه لا تمييز عندهم بين الصحيح والضعيف من الحديث ، وقد يكون موضوعاً ، ولا علم عنده بذلك فيعمل به وتمر الأعوام وهو على ذلك فإذا نبه على ضعفه بادرك بقوله : لا بأس ، يعمـل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ! وهو جاهل بأن الحديث موضوع أو شديد الضعف كهذا ، ومثله لا يجوز العمل به اتفاقاً ، وإني لأذكر شيخاً كان يؤم الناس في بعض مساجد حلب ، على رأسه عمامة ضخمة تكاد لضخامتها تملأ فراغ المحراب الذي كان يصلي فيه ! فإلى الله المشتكـى مما أصاب المسلمين من الانحراف عن دينهم بسبب الأحاديث الضعيفة والقواعد المزعومة ؟

٧١٩ — (مكارم الأخلاق عشرة تكون في الرجل ولا تكون في ابنه ، وتكون في الابن ولا تكون في أبيه ، وتكون فـي العبـد ولا تكون في سيده ، فقسمها الله عزوجل لمن أراد السعادة : صـدق الحديث ، وصدق البأس ، وحفظ اللسان ، وإعطاء السائـل ، والمكافأة بالصنائع ، وأداء الامانة ، وصلة الرحم ، والتذمم للجار ، والتذمم للصاحب ، وإقراء الضيف ، ورأسهن الحياء) .

ضعيف جداً . تمام في « فوائده » (١٥/١٠٢/١) من طريق الوليد بن الوليد قال : حدثني ثابت بن يزيد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، الوليد هذا هو الدمشقي ، قال الذهبي :

« منكر الحديث وقواه أبو حاتم ، وقال غيره : متروك ، ووهاه العقيلي وابن حبان ، وله حديث موضوع » .

قلت : وكأنه يعني هذا الحديث فقد قال الحافظ في ترجمة الوليد هذا من « اللسان » بعد أن ذكر أن ابن حبان أورده في « الضعفاء » :

« وأورد له عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة خبراً قال فيه : لا أصل له من كلام النبي ﷺ » .

والظاهر أنه يعني هذا .

ثم تأكدت من هذا الذي استظهرته ، فقد رأيت ابن حبان قد ساق الحديث في ترجمة الوليد من كتابه « الضعفاء والمجروحين » وقال في الحديث ما سبق نقله عن الحافظ ، وقال في الوليد :

يروي عن ابن ثوبان وثابت بن يزيد العجائب » .

ثم إن الظاهر أيضاً من كلامهم أن الوليد كان يرويه تارة عن الأوزاعي مباشرة وتارة يدخل بين نفسه وبين الأوزاعي ثابت بن يزيد ، فقد قال الذهبي في ترجمة « ثابت » هذا بعد أن ساق الحديث :

« رواه الحاكم والبيهقي في « الشعب » وقال الحاكم : « ثابت بن يزيد الذي أدخله الوليد بينه وبين الأوزاعي مجهول ، وينبغي أن يكون الحمل عليه » . وقال البيهقي : وروي من وجه آخر عن عائشة موقوفاً وهو أشبه » .

وصرح المناوي بشدة ضعف المرفوع ، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال :

« لا يصح ، ولعله من كلام بعض السلف ، وثابت بن يزيد ضعفه يحيى » .

٧٢٠ — (لا يدخل ملكوت السماوات من ملأ بطنه) .

لا أصل له . وإن أورده الغزالي في « الإحياء » حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ ! فقد قال الحافظ العراقي في « تخريجه » (٣/٦٩) :

« لم أجده » .

وكذا قال السبكي في « الطبقات » (٤/١٦٢) .

ثم وجدت له طريقا موقوفاً ، فقال ابن وهب في « الجامع » (ص ٧٧) : حدثنا ابن أنعُمَ أن عائشة زوج النبي ﷺ تقول : فذكره موقوفاً عليها .

وهذا إسناد معضل ، وقد وُصل ، فقال الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٤١ ، ٤٥ ، ٥٣) : حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السوسي : حدثنا أبو بدر شجاع بن الوليد : حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم : حدثنا زياد بن أبي منصور عن عائشة به .

قلت : وهذا سند ضعيف ، زياد هذا لم أجد له ترجمة . وابن أنعم ضعيف . والسوسي مترجم في « تاريخ بغداد » (٥/٢٠٢) .

٧٢١ — (لا تميتوا القلوب بكثرة الطعام والشراب ، فإن القلب كالزرع يموت إذا كثر عليه الماء) .

لا أصل له . وإن جزم الغزالي بعزوه إلى النبي ﷺ ! فقد قال مخرجه العراقي (٣/٧٠) « لم أقف له على أصل » .

٧٢٢ — (الليل والنهار مطيتان ، فاركبوهما بلاغاً إلى الآخرة ، وإياك والتسويف بالتوبة ، وإياك والغرة بحلم الله) .

ضعيف جداً . رواه أبو الطيب محمد بن حميد الحوراني في « جزئه » (ورقة ٧٠ وجه ١ - من مجموع ظاهرية دمشق رقم ٨٧) من طريق عمرو بن بكر عن سفيان الثوري عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً من أجل عمرو هذا ، قال الذهبي :

« واهٍ ، قال ابن عدي : له أحاديث مناكير عن الثقات : ابن جريج وغيره ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات الطامات » . ثم قال الذهبي في ترجمته :

« أحاديثه شبه موضوعة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بالشطر الأول فقط وقال :

« رواه ابن عدي وابن عساكر عن ابن عباس » . وتعقبه المناوي بقوله :

« قضية كلام المصنف أن ابن عدي خرجه وأقره ، والأمر بخلافه ؛ فإنه أورده في ترجمة عبد الله بن محمد بن المغيرة وقال : عامة ما يرويه لا يتابَع عليه . وفي « الميزان » قال أبو حاتم : غير قوي ، وقال ابن يونس : منكر الحديث ، ثم ساق له هذا الخبر » .

قلت : ومن طريقه رواه تمام (٢٥٠/٢)

٧٢٣ — (ما زنى عبد قط فأدمن على الزنا إلا ابتلي في أهل بيته) .

موضوع . رواه ابن عدي (١٥/٢) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١/٢٧٨) عن

إسحاق بن نجيح عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« وإسحاق بن نجيح بين الأمر في الضعفاء ، وهو ممن يضع الحديث » .

وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٤٩ رقم ٧٢٨) وقال :

« إنه من أباطيل إسحاق بن نجيح » .

ومما يؤيد بطلان هذا الحديث أنه يؤكد وقوع الزنى في أهل الزاني ، وهذا باطل يتنافى مع الأصل المقرر في القرآن (**وأن ليس للإنسان الا ما سعى**) .

نعم إن كان الرجل يجهر بالزنا ويفعله في بيته فربما سرى ذلك إلى أهله والعياذ بالله تعالى ولكن ليس ذلك بحتم كما أفاده هذا الحديث ، فهو باطل . ومثله :

٧٢٤ — (من زنى زُنيَ به ولو بحيطان داره) .

موضوع . رواه ابن النجار بسنده عن القاسم بن إبراهيم الملطي : أنبأنا المبارك بن عبد الله المختط : حدثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً . قال ابن النجار :

« فيه من لا يوثق به » .

قلت : وهو القاسم الملطي كذاب . كذا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ١٣٤) و« تنزيه الشريعة » لابن عراق (١/٣١٦) .

قلت : ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن النجار هذا ! ! وخفي أمره على المناوي فلم يتعقبه بشيء !

٧٢٥ — (اشتروا الرقيق وشاركوهم في أرزاقهم يعني كسبهم ، وإياكم والزنج ؛ فإنهم قصيرة أعمارهم ، قليلة أرزاقهم) .

موضوع . رواه الطبراني (٣/٩٣/١) وفي « الأوسط » (١/١٥٥/١) : حدثنا أحمد ابن داود المكي : نا حفص بن عمر المازني : نا حجاج بن حرب الشقري : نا سليمان بن علي ابن عبد الله ابن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه مظلم لا تعرف عدالة واحد منهم غير علي بن عبد الله فإنه ثقة ، وأما ابنه سليمان فهو كما قال ابن القطان :

« هو مع شرفه في قومه لا يعرف حاله في الحديث » .

ومن دونه فلم أجد لهم ترجمة ، غير حفص بن عمر المازني فقال الحافظ في « اللسان » :

« لا يعرف » .

وقد روي من غير طريقه ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٥٨) من طريقين عن عبد العزيز بن عبد الواحد : ثنا عبد الله بن حرب الليثي : ثنا جعفر بن سليمان بن علي عن أبيه به .

وهذا سند مظلم أيضاً فإن من دون سليمان ثلاثتهم لم أجد من ترجمهم ، غير أن جعفر بن سليمان أورده الحافظ في الرواة عن أبيه سليمان من « التهذيب » .

هذا حال إسناد الحديث ، وأما متنه فإني أرى عليه لوائح الوضع ظاهرة ، فإن قصر الأعمار وقلة الأرزاق لا علاقة لها بالأمم ، بل بالأفراد ، فمن أخذ منهم بأسباب طول العمر وكثرة الرزق التي جعلها الله تبارك وتعالى أسباباً طال عمره ، وكثر رزقه ، والعكس بالعكس ، وسواء كانت هذه الأسباب طبيعية أو شرعية ، أما الطبيعية فهي معروفة ، وأما الشرعية فمثل قوله ﷺ : « **من أحب أن ينسأله له في أجله ، ويوسع له في رزقه ، فليصل رحمه** » . رواه البخاري . **وقوله** « **حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويطيلان الأعمار** » رواه أحمد وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٥١٩) .

والله تبارك وتعالى سهل لكل أمة لأخذ بأسباب الحياة من الرزق وطول العمر وغير ذلك ، ولم يخصها بقوم دون قوم ولذلك نجد كثيراً من الأمم التي كانت متأخرة في مضمار الرقي أصبحت في مقدمة الأمم رُقياً وثروة كاليابان وغيرها ، فليس من المعقول ان يحكم الشارع الحكيم على أمة كالزنج بالفقر ويطبعهم بطابع قصر العمر ، مع أنهم بشر مثلنا وهو يقول (**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**) وقصر العمر وقلة الرزق ليسا من التقوى في شيء كما يشير إلى ذلك الحديثان المذكوران ، بل إنهما ليصرحان أن خلافهما وهما الغنى وطول العمر من ثمار التقوى ، فإذن أي أمة أخذت بأسباب طول العمر وسعة الرزق لا سيما إذا كانت من النوع الشرعي فلا شك أن الله تبارك وتعالى يبارك لها في عمرها ورزقها ، لا فرق في ذلك بين أمة وأمة ؛ للآية السابقة : (**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**) .

وخلاصة القول : إن هذا الحديث موضوع متناً لعدم اتفاقه مع القواعد الشرعية العادلة التي لا تفرق بين أمة وأمة أو قوم وقوم . ولذلك ما كنت أود للسيوطي أن يورده في « الجامع الصغير » وإن كان ليس في إسناده من هو معروف بالكذب أو الوضع ، ما دام أن الحديث يحمل في طياته ما يشهد أنه موضوع ، وفي كلام ابن القيم الآتي (ص ١٥٨ — ١٦٠) ما يشهد لذلك . والله أعلم .

٧٢٦ — (إن اللوح المحفوظ الذي ذكر الله : (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) في جبهة إسرائيل) .

ضعيف . أخرجه الطبري في « التفسير » (٣٠ / ٩٠) عن قرة بن سليمان قال : ثنا حرب ابن سريج قال : ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : فذكره موقوفا عليه ، وكذلك أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٦٧) وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، وقرة مجهول ضعيف الحديث » .

وقال في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ١٣١) :

« قرة بن سليمان الجهضمي الأزدي جليس حماد بن زيد ، روى عن هشام بن حسان

ومعاوية بن صالح ، روى عنه أبوالوليد الطيالسي وعمرو بن علي ، سألت أبي عنه ؟ فقال : ضعيف الحديث » .

وحرب بن سريج قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

والحديث أورده ابن كثير في « تفسيره (٩ / ١٧٠ — منار) ساكتاً عليه وأتبعه برواية ابن أبي حاتم — يعني في « التفسير » — بسنده عن أبي صالح : ثنا معاوية بن صالح أن أبا الأَعْيَس — هوعبد الرحمن بن سَلْمان — قال :

« ما من شيء قضى الله ، القرآن فما قبله وما بعده إلا وهو في اللوح المحفوظ ، واللوح المحفوظ بين عيني إسرافيل ، لا يؤذن له بالنظر فيه » .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفا على أبي الأَعْيَس ، ففي السند إليه أبو صالح وهو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وفيه ضعف من قبل حفظه ، على أن أبا الأَعْيَس نفسه لم يوثقه غير ابن حبان ، أورده في « ثقات التابعين » وقال :

« يروي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ » .

قلت : والظاهر من ترجمة « التهذيب » له أنه من أتباع التابعين والله أعلم ، وقد ساق له الدولابي في « الكنى » (١ / ١١٨) آثاراً أخرى ، ولم يذكر له حديثاً مرفوعاً .

٧٢٧ — (دعوني من السودان ، إنما الأسود لبطنه وفرجه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٢ / ٢) والخطيب (١٤ / ١٠٨) من طريق عبد الله بن رجاء : أخبرني يحيى بن أبي سليمان المديني عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : ذكر السودان عند رسول الله ﷺ فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن رجاء هو الغُداني . قال الحافظ :

« يهم قليلاً » ، فليس هو علة الحديث وإنما شيخه يحيى هذا ، قال الحافظ :

« لين الحديث » .

وبه أعل ابن الجوزي الحديث فأورده في « الموضوعات » وقال (٢ / ٢٣٣) :

« لا يصح ، ويحيى قال البخاري : منكر الحديث » .

وهو قد تبع البخاري في هذا التجريح ، ومن المعلوم أن البخاري لا يقول في الراوي « منكر الحديث » الا إذا كان متهماً عنده . ولهذا فإن تعقب السيوطي في « اللآلي » على ابن الجوزي بأن يحيى هذا روى له أبو داود والترمذي والنسائي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » — لا يساوي شيئاً ، فإن توثيق ابن حبان في مثل هذا المقام مما لا يعتد به العلماء الأعلام ، لا سيما مع تضعيف الأئمة الآخرين لهذا الراوي .

وجملة القول أن هذا الاسناد ضعيف لا تقوم به حجة ، وأما المتن فلا أشك في وضعه ، ولنعم ما صنع ابن الجوزي في إيراده إياه في « الموضوعات » ، وتعقب السيوطي إياه إنما هو جمود منه على السند دون أن ينعم النظر في المتن وما يحمله من معنى تتنزه الشريعة عنه ، إذ كيف يعقل أن تذم هذه الشريعة العادلة أمة السودان بحذافيرها وفيهم الأتقياء الصالحون العفيفون كما في سائر الأمم ، وليت شعري ما يكون موقف من كان غير مسلم من السودان إذا بلغه هذا الذم العام لبني جنسه من شريعة الإسلام ؟ ! فلا جرم أن ابن القيم قال كما يأتي بعد حديث :

« أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب » . وأقره الشيخ مُلا علي القاري في « موضوعاته » (ص ١١٩) ، بل إن ابن القيم رحمه الله قال في صدد التنبيه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً ، قال (صفحة ٤٨ — ٤٩) :

« ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن » .

ثم ساق أحاديث عدة هذا آخرها .

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس وهو :

٧٢٨ — (لا خير في الحبش ، إذا جاعوا سرقوا ، وإذا شبعوا زنوا ، وإن فيهم لَخَلَّتَيْن حسنتين : إطعام الطعام ، وبأس عند البأس) .

موضوع . رواه الطبراني (٣/١٥٢/١) عن محمد بن عمرو بن العباس الباهلي : نا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس قال :

قيل : يا رسول الله ما يمنع حبش بن المغيرة أن يأتوك إلا أنهم يخشون أن تردهم قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف رجاله كلهم ثقات غير عوسجة وهو المكي مولى ابن عباس ليس بالمشهور كما في « التقريب » ، ومن طريقه أخرجه ابن عدي (٢٦١/١) وروى عن البخاري أنه قال :

« لم يصح حديثه » . ثم ساقه .

قلت : وذكره السيوطي شاهداً للحديث الذي بعده فلم يصب ، فإنه حديث موضوع المتن كما سبق بيانه في الذي قبله .

وقد روي من حديث عائشة وهو :

٧٢٩ — (الزنجي إذا شبع زنى ، وإذا جاع سرق ، وإنّ فيهم لسماحة ونجدة) .

موضوع . رواه أبو سعيد الأشج في « حديثه » (٢/١١٤) : حدثنا عقبة بن خالد : حدثني عنبسة البصري عن عمرو بن ميمون عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، آفته عنبسة هذا وهو ابن مهران البصري الحداد ، قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال أبو داود :

« ليس بشيء » . وقال ابن حبان (٢ / ١٦٧) :

« كان يروي عن الزهري ما ليس من حديثه ، وفي حديثه المناكير التي لا يشك مَن الحديث صناعته أنها مقلوبة » .

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي عن أبي سعيد الأشج به . ثم قال ابن الجوزي (٢ / ٢٣٣) :

« لا يصح ، عنبسة قال النسائي : متروك » .

وتعقبه السيوطي بالحديث الذي قبله وسبق الجواب عنه .

وقد وافق ابن الجوزي على وضع الحديث الإمام ابن القيم فقال في « المنار » (ص ٤٩) :

« أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب » .

« ثم ذكر أحاديث هذا أحدها ، وثانيها الحديث الآتي :

٧٣٠ — (تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا في الأكفاء ، وإياكم والزنج فإنه خلق مشوه) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣١٤) عن روح بن جبر : ثنا الهيثم بن عدي عن هشام مولى عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا .

قلت : وروح هذا لم أعرفه .

وأما الهيثم فكذاب ، كذبه ابن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم .

وأما هشام مولى عثمان فلم أعرفه أيضا .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن حبان وهذا في « الضعفاء » (٢ / ٢٨١) بسنده عن محمد بن مروان السدي عن هشام بن عروة به وقال (٢ / ٢٣٣) :

« السدي كذاب ، وتابعه عامر بن صالح الزبيري عن هشام وليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بثقة » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (ص ٢٧٢) فقال :

« قلت : له طريق آخر » .

ثم ساقه من رواية أبي نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٧٧) : حدثنا أحمد بن إسحاق : ثنا أحمد بن عمرو بن الضحاك : حدثني عبد العظيم بن إبراهيم السالمي : ثنا عبد الملك بن يحيى : ثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس مرفوعاً وقال :

« غريب من حديث زياد والزهري ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وسكت عليه السيوطي في « اللآلى » وأورده في « الجامع » من هذا الوجه ، وإسناده مظلم ؛ فإن من دون ابن عيينة لم أجد لهم ترجمة ، غير عبد العظيم هذا فأورده الحافظ في « اللسان » وقال :

« يُغْرِبُ ، من ثقات ابن حبان » .

قلت : فهو أو شيخه أو من دونه آفة هذا الحديث ؛ فإن شطره الثاني منكر جداً ، وقد سبق قول ابن القيم :

« أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب » .

ثم ذكر أحاديث هذا أحدها .

وأما الجملة الأولى من الحديث ، فقد وجدت لها طريقاً أخرى ، رواه الضياء في « المختارة » (٢/٢٢٣) من طريق تمام الرازي : ثنا أبو عبد الرحمن ضحاك بن يزيد السكسكي بـ (بيت لَهْيا) : ثنا محمد بن عبد الملك : ثنا سفيان بن عيينة به مقتصراً على قوله « تخيروا لنطفكم » .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ الضحاك هذا مجهول الحال أورده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٨/ ٢٣٠) وقال :

« روى عن وزيرة بن محمد وأبي زرعة الدمشقي ، روى عنه تمام بن محمد وعبد الرحمن ابن عمر بن نصر ، مات سنة ٣٤٧ » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وشيخه محمد بن عبد الملك لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون ابن أبي الشوارب الأموي البصري . والله أعلم .

ولهذه الجملة شواهد لا تخلو أسانيدها من مقال ، ولعلنا نتفرغ لتتبعها وتحقيق القول فيها إن شاء الله ، وهي على كل حال لا تبلغ أن تكون موضوعة ، [1] بخلاف الجملة الاخيرة « وإياكم والزنج . . . » فإنها ظاهرة البطلان كسائر الأحاديث التي تقدمت بمعناها ، وقد ذكر هذه الجملة ابن معين في « التاريخ والعلل » (١/٢٩) من حديث عائشة موقوفا عليها ، ولعله أشبه فقال :

« مسلمة بن محمد ليس حديثه بشيء يروي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت . . . . » فذكره .

ونحو هذه الزيادة في الضعف ما يرويه عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« تخيروا لنطفكم ، فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن ، وأشباه أخواتهن » .

---

(١) بل هي صحيحة بمجموع طرقها . وقد جمعتها وخرجتها في « الصحيحة » (١٠٦٧) .

أخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى هذا (ق ٢/٢٩٤) وقال :
« وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد » .
وروى عن البخاري أنه قال فيه :
« صاحب مناكير » وقال في موضع آخر : « منكر الحديث » وعن النسائي :
« متروك الحديث » .
وقال ابن حبان (٢/١١٦) :
« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات أشياء كأنهـــا موضوعـــات » .

٧٣١ — (تزوجوا ولا تطلقوا ؛ فإن الطلاق يهتز له العرش) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١/١٥٧) وعنه الديلمي (٢/١/٣٠) والخطيب في « تاريخه » (١٢/١٩١) من طريق عمرو بن جميع عن جويبر عن الضحاك عـــن النزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

ساقه الخطيب في ترجمة عمرو هذا بعد أن قال فيه :

« كان يروي المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الأثبات » وروى عن ابن معين أنـــه قال فيــه :

« كان كذاباً خبيثاً » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الخطيب وقال :

« لا يصح فيه آفات ، الضحاك مجروح ، وجويبر ليس بشيء ، وعمرو قال ابن عـــدي : كان يتهم بالوضع » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (رقم ١٩١٦ بترقيمي) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعـة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » (١/٣٠١) ، ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغيـــر » !

قلت : وهذا الحديث يلهج به كثير من الخطباء الذين يكادون يصرحون بتحريم الطلاق الذي أباحه الله تبارك وتعالى . وبعضهم يضع القيود العملية لمنع وقوع الطلاق . ولو كان بمحض اختيار الزوج ! فإلى الله المشتكى .

٧٣٢ — (أول من أشفع له من أمتي أهل بيتي ، ثم الأقرب فالأقرب ، ثم الأنصار ، ثم من آمن بي واتبعني ، ثم اليمن ، ثـــم سائر العرب ، ثم الأعاجم ، ومن أشفع له أولاً أفضل) .

موضوع . رواه الطبراني (٣/٢٠٥/٢) وابن عدي (١٠٠ / ٢) والمخلص في « الفوائد المنتقاه » (٦/٦٩/١) عن حفص بن أبي داود عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعـا ، ومن هذا الوجه رواه الخطيب في « الموضح » (٢/ ٢٧) من طريق الدارقطني بسنده عن حفص وقال الدارقطني :

« غريب من حديث ليث عن مجاهد تفرد به حفص بن أبي داود عنه ، وهوحفص بن سليمان بن المغيرة أبوعمر المقرىء صاحب عاصم بن أبي النجود » ، وقال ابن عدي :

« لا يرويه عن الليث غير حفص ، وعامة حديثه غير محفوظ » .

ومن طريق الدارقطني أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (٣/ ٢٥٠):

« قال الدارقطني : تفرد به حفص عن ليث . قلت : أما ليث فغاية في الضعف عندهم . الا أن المتهم به حفص . قال ابن خراش : متروك يضع الحديث » .

ووافقه السيوطي (٢/ ٤٥٠) ثم ابن عراق (١/٣٩٢ — ٢) .

٧٣٣ — (أول من أشفع له من أمتي العرب الذين رأوني وآمنوا بي وصدقوني ، ثم أشفع للعرب الذين لم يروني وأحبوني وأحبوا رؤيتي) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٢٥٨) عن زهير بن العلاء : ثنا عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك مرفوعا .

أورده في ترجمة عطاء ، وهوثقة محتج به في الصحيحين ، فكان الأولى إيراده في ترجمة زهير بن العلاء . قال الذهبي :

« روي عن أبي حاتم الرازي أنه قال : أحاديثه موضوعة منها . . . » فذكر له حديثاً يأتي قريباً بلفظ « كثرة العرب . . . » .

٧٣٤ — (ألا أنبئكم بالفقيه ؟ قالوا : بلى ، قال : من لا يقنط الناس من رحمة الله ، ولا يؤيسهم من روح الله ، ولا يُؤمنهم من مكر الله ، ولا يدع القرآن رغبة عنه إلى ما سواه ، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفقه ، ولا في علم ليس فيه تفهم ، ولا قراءة ليس فيها تدبر) .

منكر . رواه ابن وهب في « المسند » (٨/١٦٥/١) : أخبرني عقبة بن نافع عن إسحاق ابن أسيد عن أبي مالك وأبي إسحاق عن علي بن أبي طالب مرفوعا .

وأخرجه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢ / ٤٤) من طريق ابن وهب ، وقال : « لا يأتي هذا الحديث مرفوعاً إلا من هذا الوجه وأكثرهم يوقفونه على علي » .

قلت : وهو الأشبه فإن هذا الإسناد المرفوع فيه علتان :

الأولى : إسحق بن أسيد وهو أبو محمد المروزي نزيل مصر ، قال الحافظ : « فيه ضعف » .

والأخرى : عقبة بن نافع فإنه مجهول ، أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣١٧) برواية ابن وهب فقط عنه ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً .

٧٣٥ — (كثرة العرب وإيمانهم قرة عين لي ، فمن أقر بعيني أقررت بعينه) .

موضوع . رواه ابن عدي (١ / ٢٥٨) عن زهير بن العلاء : ثنا عطاء بن أبي ميمونة عن أوس بن ضمعج عن ابن عباس مرفوعا .

أورده في ترجمة عطاء هذا وكان حقه أن يورده في ترجمة زهير ؛ فإنه المتهم بوضع هذا الحديث كما سبق ذكره قريباً في « أول من أشفع له من أمتي العرب . . . » رقم **(٧٣٣)** .

وقد ذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٦٧) أن أباه سئل عن حديثه هذا؟ فقال : « هذا حديث موضوع ، وذكر له أحاديث من روايته . فقال : هذه أحاديث موضوعة ، وهذا شيخ لا يشتغل به » .

٧٣٦ — (تزوجوا الأبكار فإنهن أعذب أفواها ، وأفتح أرحاما ، وأثبت مودة) .

موضوع . رواه الواحدي في « الوسيط » (٣ / ١١٥ / ٢) عن إسحاق بن بشر الكاهلي : حدثني عبد الله بن إدريس المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الكاهلي وهو كذاب كما قال جماعة ، وقال الدارقطني : « هو في عداد من يضع الحديث » .

وقد روي الحديث بإسناد خير من هذا بلفظ قريب منه إلا أنه قال :

« **وأنتق أرحاماً . وأرضي باليسير** » . والباقي مثله سواء ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٦٢٣) .

٧٣٧ — (من ولد له مولود فليحسن أدبه واسمه ، فإذا بلغ فليزوجه ، فإن بلغ ولم يزوجه فأصاب إثماً باء بإثمه) .

ضعيف . رواه ابن بكير الصيرفي في « فضائل من اسمه أحمد ومحمد » (٦٠ / ٢) : ثنا

محمد بن عبد الله العسكري : ثنا أبو يعقوب إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربي (الأصل : وميمون الحربي وهو خطأ) : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا شداد بن سعيد الراسبي عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات معروفون من رجال « التهذيب » غير الحربي وهو ثقة وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٦/٣٨٢) .

والراوي عنه محمد بن عبد الله العسكري لم أعرفه ، وفي شيوخ ابن بكير عند الخطيب (٨/١٣) محمد بن عبد الله بن علم الصفار ، وقد ترجمه الخطيب (٥/٤٥٤) وقال :

« لم أسمع أحداً من أصحابنا يقول فيه إلا خيراً » . فلعله هو .

والراسبي مختلف فيه ، أورده العقيلي في « الضعفاء » (١٨٠) وقال :

« قال البخاري : ضعفه عبد الصمد ، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء » .

وذكره الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« قال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكرا ، وقال العقيلي : له أحاديث لا يتابع عليها » . وفي « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فلعله علة الحديث .

٧٣٨ — (تزوجوا الزرق فإن فيهن يُمناً) .

موضوع . رواه الواحدي في « الوسيط » (٣/١١٥/٢) عن إسحاق بن بشر الكاهلي : حدثني عبد الله بن إدريس المدني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته الكاهلي وهو وضاع كما سبق قبل حديث .

٧٣٩ — (شر الحمير الأسود القصير) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢٦) وأبو محمد المخلدي في « الفوائد » (٢/٢٤٥) عن بقية : حدثنا مبشر بن عبيد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعا . وقال العقيلي :

« مبشر بن عبيد قال أحمد : « أحاديثه أحاديث موضوعة كذب » وقال مرة : « ليس بشيء ، يضع الحديث » . وقال البخاري : منكر الحديث » .

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/٢٢١) من رواية العقيلي هذه وأصاب . وتعقبه السيوطي (رقم ١٧٢٨) فما أجاد ؛ لأنه لم يزد على قوله :

« إن مبشراً هذا روى له ابنّ ماجه » .

قلت : فكان ماذا ؟ ! قال :

« وقال البخاري : منكر الحديث » .

قلت : وهذا لا ينافي قول أحمد : « يضع الحديث » لأنه أفاد زيادة علم على ما أفادته عبارة البخاري ، على ان هذه العبارة منه تفيد أنه متهم عنده كما سبق بيانه مرارا .

٧٤٠ — (شر المال في آخر الزمان المماليك) .

موضوع . رواه أبو الحسن الحلبي في « الفوائد المنتقاة » (١/١١/١) وأبو نعيم في « الحلية » (٤/٩٤) عن أبي فروة يزيد بن سنان بن يزيد الرهاوي : نا أبي : نا محمد بن أيوب عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٢/٣١١) وقال :

« لا يرويه بهذا الإسناد ، إلا يزيد بن سنان عن محمد بن أيوب ، وقد أتي هذا الحديث من الرهاوي لا من ابن أيوب ، وفي حديث الرهاوي ما لا يوافقه الثقات عليه » . وقال أبو نعيم :

« تفرد به محمد بن أيوب » .

قلت : وقد ضعفه أبو حاتم لكن الراوي عنه يزيد بن سنان أشد ضعفاً فقد قال النسائي فيه :

« ضعيف متروك الحديث » . وقال مرة : « ليس بثقة » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية أبي نعيم وحده ، وتعقبه المناوي بقوله :

« أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال : يزيد متروك ، وتبعه على ذلك المؤلف في مختصره الكبير فأقره ولم يتعقبه بشيء » .

قلت : وقد أصاب السيوطي هناك في « اللآلئ » (٢/١٤٠) ، وأخطأ في إيراده في « الجامع » ، فقد جزم المحقق ابن القيم في « المنار » (ص ٤٩) بأنه حديث موضوع ، وسبقه ابن الجوزي (٢/٢٣٥) .

٧٤١ — (الصمت أرفع العبادة) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٧٣) معلقاً عن عبد الله بن محمد بن موسى البازيار : ثنا أشعث بن شداد السجستاني : ثنا يحيى بن يحيى : ثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا .

أورده في ترجمة عبد الله هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : وشيخهُ أشعث بن شداد لم أجد من ذكره .

ويحيى بن يحيى الظاهر أنه أبو زكريا الحنظلي النيسابوري وهو ثقة من رجال الشيخين ، لكن قال المناوي تعليقا على قول السيوطي في « الجامع » : رواه الديلمي في مسند الفردوس عن أبي هريرة :

« و فيه يحيى بن يحيى الغساني ، قال الذهبي : جرحه ابن حبان »

فإن كان قوله « الغساني » جاء في طريق الديلمي فلا كلام ، وإن كان من اجتهاد المناوي فأنا أرجح أنه خطأ ، وأن الصواب ما ذكرته ، لأن الحافظ ذكر في الرواة عن المغيرة بن عبد الرحمن « يحيى بن يحيى » فإطلاقه يبعد أن يريد به هذا الغساني المجروح ، ولا يريد الحنظلي الثقة ، والله اعلم .

وأما المغيرة هذا فهو الحزامي المدني قال الحافظ : « ثقة له غرائب » .

والحديث في « مسند الفردوس » (٤ / ٢٦٠) لكنني لا أطول مصورته الآن ؛ لأتحقق من نسبة « الغساني » هل هي فيه أم لا ؟

٧٤٢ — (عاقبوا أرقاءكم على قدر عقولهم) .

باطل . رواه عبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٢ / ٢٣٠ / ١) وتمام في « الفوائد » (٢٠٧ / ٢) وابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٨ / ١) من طريق الدارقطني وغيره عن سليمان بن عبد الرحمن : نا عبد الملك بن مهران عن عبيد بن نجيح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

« تفرد به عبيد بن نجيح عن هشام ، وتفرد به سليمان عن عبد الملك عنه » .

قلت : وعبد الملك بن مهران قال فيه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٤٨) :
« صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهم ، لا يقيم شيئاً من الحديث » .
ثم ساق له أحاديث ثم قال :
« كلها ليس لها أصل ، ولا يعرف منها شيء من وجه يصح » .

وساق له ابن عدي في « الكامل » (٣١٦ / ١) حديثاً وقال :
« متنه منكر ، وله غير ما ذكرت وهو مجهول ليس بالمعروف » .
وروى ابن عساكر عن ابن السكن أنه قال فيه :
« منكر الحديث » . وعن ابن أبي حاتم : أنه مجهول . وذكر له الذهبي حديثين قال :
« إنهما باطلان » وما أرى أنا إلا أن هذا الحديث من أباطيله . وقد أورده السيوطي في « الجامع » فأساء . ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء !

٧٤٣ — (عجبت لطالب الدنيا والموت يطلبه ، وغافلٍ وليس بمغفول عنه ، ولضاحك ملءَ فيه ولا يدري أأرضى الله أم أسخطه) .

ضعيف جداً . رواه تمام في « الفوائد » (٩٤ / ١) وابن عدي (٧٩ / ٢) عن يحيى ابن علي الأسلمي عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود يرفعه . وقال :
« أحاديث حميد ليست بمستقيمة . ولا يتابع عليها » . وفي « الميزان » :

« متروك ، وقال ابن حبان : « يروي عن ابن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة » .
وقال النسائي : « ليس بالقوي » . ومن مناكيره . . . » .
ثم ذكر أحاديث هذا أحدها . وقال الدارقطني :
« متروك وأحاديثه تشبه الموضوعة » .

قلت : وحميد هذا هو ابن عطاء الأعرج الكوفي ؛ وليس هو بصاحب الزهري ، ذاك حميد ابن قيس الأعرج كما قال ابن حبان (١/٢٥٧) .

ورواه القضاعي (٤٩/١) عن إسحاق بن إبراهيم بن يونس قال : نا سفيان بن وكيع قال : نا أبي عن حميد به .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن عدي والبيهقي في « الشعب » . وبيض له المناوي !

٧٤٤ — (من توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/١١٥) : حدثنا محمد بن أحمد بن محمد : ثنا عبد الرحمن بن داود ثنا : عثمان بن خرّزاذ : ثنا عمرو بن محمد بن الحسن المُكْتِب : ثنا محمد ابن عمرو بن عبيد الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول : فذكره مرفوعا .

أورده في ترجمة عبد الرحمن بن داود هذا وهو أبو محمد الفارسي وقال فيه :
« كان من الفقهاء كثير الحديث » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أجده عند غيره .

وشيخه محمد بن أحمد بن محمد هو إما أبو بكر المعدل فهو ثقة أمين كما قال أبو نعيم في ترجمته (٢/٩٠٠) ، وإما أبو عثمان بن أبي هريرة قال في ترجمته (٢/٢٩٦) :
« أحد العباد والأخيار ، سمع الكثير صاحب أصول وكتب كثيرة » .
والأقرب الأول . والله أعلم .

وبعد كتابة ما تقدم رأيت ابن عراق قال في « تنزيه الشريعة » بعد أن ساق الحديث عن أبي نعيم :

« وفيه أبو بكر المفيد شيخ أبي نعيم ، قال الحافظ العراقي : وهو آفته » .

قلت : وهذا متهم كما قال الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وقد كنت ذكرت عند حديث « مسح الرقبة أمان من الغل » رقم (٦٩) أنه محمد بن أحمد ابن علي المحرم ، والآن رجعت عنه لما وقفت على إسناد الحديث عند أبي نعيم ، وإنما أوقعني في ذلك الخطأ أنني كنت نقلته بواسطة الحافظ ابن حجر وهو لم يذكر في سند الحديث اسم جد هذا الشيخ ، فلما وقفت عليه عند أبي نعيم إذا باسم جده (محمد) ، فتيقنت أنه ليس ذلك المحرم ،

فهو أحد هؤلاء الثلاثة الذين ذكرتهم هنا ، وقد رأيتَ أن الحافظ العراقي جزم بأنه أبو بكر المفيد ، وهو حجة في هذا العلم . فالعمدة عليه في تعيين الرجل . والله أعلم .

وفي السند رجل آخر ضعيف جداً ، وهو محمد بن عمرو بن عبيد الأنصاري وهو بصري ، وقد حكيت أقوال العلماء في تضعيفه هناك .

وقد تبين لي الآن علة ثالثة وهي عمرو بن محمد بن الحسن ترجمه الخطيب فقال (١٢/٢٠٤) :

« هو الزمن المعروف بالأعسم ، بصري سكن بغداد » . ثم روى عن الدارقطني أنه قال فيه :

« منكر الحديث » وفي رواية أخرى عنه :

« كان ضعيفاً كثير الوهم » . وفي « اللسان » :

« قال الحاكم : ساقط روى أحاديث موضوعة عن قوم لا يوجد في حديثهم منها شيء » .

وذكر عن ابن حبان والنقاش نحوه .

قلت : فتعصيب التهمة به في هذا الحديث أولى من تعصيبها بشيخ أبي نعيم ؛ لأنه فوقه في السند ، وأوهى منه ، والله أعلم .

٧٤٥ — (من خرج حاجاً فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة ، ومن خرج معتمراً فمات كتب له أجر المعتمر إلى يوم القيامة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١١١/٢) عن أبي معاوية : ثنا محمد بن إسحاق عن جميل بن أبي ميمونة عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا جميل ، ولا عنه إلا ابن إسحاق تفرد به أبو معاوية » .

ومن هذا الوجه رواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٣٣ / ١) وزاد :

« ومن خرج غازياً في سبيل الله فمات كتب له أجر الغازي إلى يوم القيامة » .

وهكذا أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ١١٢) وقال :

« رواه أبو يعلى من رواية محمد بن إسحاق ، وبقية رواته ثقات » .

قلت : يعني أن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه . فهذه علة ، وفيه علة أخرى ، فقال الهيثمي (٣/٢٠٨ — ٢٠٩) بعد أن عزاه للطبراني وحده :

« وفيه جميل بن أبي ميمونة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : وتساهل ابن حبان في التوثيق معروف . فالرجل مجهول الحال . والله اعلم .

٧٤٦ — (لا همَّ إلا هم الدين ، ولا وجع إلا وجع العين) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٤٦) والطبراني في « الأوسط » (٦٨ / ١ و ١٤٥ / ١) وفي الصغير » (ص ١٧٦) وعنه القضاعي (٧٢ / ٢) وابن عدي (١٨٨ / ١) قالا

حدثنا محمد بن يونس البصري العصفري : ثنا قرين بن سهل بن قرين : حدثني أبي : ثنا محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا ابن أبي ذئب ، تفرد به سهل » .

قلت : وقال ابن حبان :

« يروي عن ابن أبي ذئب وغيره من الثقات ما ليس من حديثهم » . ولذا قال الذهبي :

« غمزه ابن حبان وابن عدي ، وكذبه الأزدي » .

وذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث هـذا أحدها وقال :

« منكر باطل إسناده ومتنه » .

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٤٤) . وتعقبه السيوطي بما لا ينفع فقال (٣٩٣ — طبع الهند) :

« قلت : أخرجه أبونعيم في « الطب » والبيهقي في « شعب الإيمان » وقال :

« حديث منكر » .

وله طريق آخر ، قال الشيرازي في « الألقاب » . . . فساق إسناده من طريق يحيى ابن عبد الله خاقان : حدثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعا به ثم قال السيوطي :

« وأخرجه الخطيب في « رواة مالك » وقال : منكر عن مالك ، وخاقان مجهول ، وقال الذهبي في « الميزان » : يحيى بن عبد الله خاقان يكنى أبا سهل عن مالك — ثم ساق الحديث ثم قال : فهذا موضوع » . ولم يتعقبه السيوطي بشيء إلا أنه قال : « وله شاهد موقوف » .

قلت : وفيه ابن لهيعة ، ولو صح فهو شاهد على الحديث لا له ؛ لأن الموقوف لا يصح أن يشهد للمرفوع كما لا يخفى ؛ ولذلك قال المناوي في « الفيض » :

« وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، ونوزع بما لا طائل فيه » .

والموقوف المشار إليه وجدته في « الفوائد المنتقاة الحسان العوالي » لابن الديباجي(٢٠/٨٥/١) من طريق ابن لهيعة عن خالد بن يزيد قال : قال عمرو بن العاص . . . فذ كره .

والحديث أخرجه أبونعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٩٥) من طريق الحسين بن معـاذ — مستملي عمرو بن علي — : ثنا ابن أخي الربيع بن مسلم عن الربيع بن مسلم عن محمد بن زيـاد عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ : « لا غم إلا غم الدين ، ولا . . . » .

قلت : والحسن بن معاذ هو ابن داود بن معاذ . قال الذهبي :

« ليس بثقة ، حديثه موضوع » .

٧٤٧ — (قال الله تعالى : من لم يرض بقضائي وقدري فليلتمس ربـاً غيري) .

ضعيف جداً . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للبيهقي في « الشعب » عن أنس . ولم

يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء ، وكأنه لم يقف على سنده ، وقد وجدته في الجزء الرابع من « التجريد » لابن عساكر ، رواه (٤/١ — ٢) من طريق البيهقي عن الحاكم بسنده عن علي بن يزداد الجرجاني — وكان قد أتي عليه مائة وخمس وعشرون سنة — قال : سمعت عصام بن الليث الليثي السدوسي — من بني فزارة في البادية — قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، على بن يزداد الجرجاني قال الذهبي في ترجمة شيخه عصام بن الليث :

« لا يعرفان » .

وساق له في « اللسان » هذا الحديث من طريق الحاكم ثم قال :

« أخرجه أبوسعد ابن السمعاني في « الأنساب » وقال :

« هذا إسناد مظلم لا أصل له » .

وقال الذهبي أيضا في ترجمة علي بن يزداد الجرجاني :

« شيخ لابن عدي متهم ، روى عن الثقات أوابد » . وأقره في « اللسان » .

فالإسناد ضعيف جداً . وقد روي باسناد آخر مثله في الضعف ، وقد مضى برقم (٤٩٤) .

٧٤٨ — (الجمال صواب القول بالحق ، والكمال حسن العفاف بالصدق) .

ضعيف جداً . رواه أبونعيم في « فضائل الخلفاء الأربعة » (٢/٢/٢) والسلفي في « أحاديث وحكايات » (١/٧٨) وابن النجار(١/١٧٤/١٠) والديلمي (٨١/٢) وابن عساكر (٢/٤٧١/٨) عن عمر بن إبراهيم عن أيوب بن سيار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

جاء العباس إلى النبي ﷺ وعليه ثياب بياض ، فلما نظر تبسم ، قال العباس ، يا رسول الله ما الجمال ؟ قال فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته أيوب بن سيار فإنه ليس بثقة كما قال النسائي وغيره ، وقال ابن حبان (١٥٩/١) :

« يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .

والراوي عنه عمر بن إبراهيم وهو الكردي الهاشمي مثله في الضعف ، لكنه قد توبع عليه ، أخرجه أبونعيم في « أخبار أصبهان » (٨٦/٢ — ٨٧) عن همام بن مسلم عن أيوب به .لكن هماما هذا مثله في الضعف قال الدارقطني :

« متروك » .

قلت : فلا يستشهد به لا سيما وقد قال ابن حبان : « يسرق الحديث » . فلعله سرقه من الكردي هذا .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الحكيم عن جابر . وتعقبه المناوي في شرحه عليه بقوله :

« قضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، وهو عجيب ! فقد رواه أبو نعيم في « الحلية » والديلمي في « الفردوس » والبيهقي في « الشعب » فعدوله للحكيم واقتصاره عليه الموهم غير لائق ، ثم إن فيه أيوب بن سيار (الاصل يسار وهو خطأ مطبعي) الزهري قال الذهبي : ضعيف جدا تفرد به عنه عمر بن إبراهيم وهو ضعيف جداً » .

وفي قول الذهبي أن عمر تفرد به عن أيوب نظر ، للمتابعة التي ذكرتها ، وعزوه للحلية فيه وقفة ؛ فإني لم أجده في « الحلية » . والله أعلم .

٧٤٩ — (من أغاث ملهوفاً كتب الله له ثلاثة وسبعين مغفرة واحدة منها صلاح أمره كله ، واثنتان وسبعون درجات له يوم القيامة) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٤٠) . وكذا ابن حبان (١ / ٣٠٤) وأبو نعيم في « الأخبار » (٢ / ٧٤) عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي قال : حدثنا زياد بن أبي حسان عن أنس مرفوعا . وقال العقيلي :

« لا يعرف إلا به » . يعني زيادا هذا . وقال ابن حبان :

« كان شعبة شديد الحمل عليه ، وكان ممن يروي أحاديث مناكير ، وأوهاماً كثيرة » . وقال البخاري : « كان شعبة يتكلم فيه » ، وفي « الميزان » :

« قال الحاكم : روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة ، وكان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، قال الدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم وغيره : لا يحتج به » .

وقال النقاش فيه مثل قول الحاكم المتقدم .

ومن طريق زياد رواه أبو يعلى والبزار كما في « المجمع » (٨ / ١٩١) .

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق العقيلي ثم قال (٢ / ١٧١) :

« موضوع ، والمتهم بوضعه زياد » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلى » (ص ٣٥٢) بأن له طريقين آخرين وشاهداً من حديث ثوبان .

أما الطريق الأول فساقه من رواية ابن عساكر بسنده عن القاضي أبي محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الغفار بن ذكوان : حدثنا أبو علي محمد بن سليمان بن حيدرة : حدثنا أبو سليم إسماعيل بن معن (الأصل : حصني وهو خطأ) : حدثنا [أبو] المغيرة : حدثنا إسماعيل بن عياش : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره .

قلت : وسكت عليه السيوطي فما أحسن ؛ فإن ابن ذكوان هذا أورده الذهبي في « الميزان » ثم ابن حجر في « اللسان » وقالا :

« تكلم فيه عبد العزيز الكتاني » .

ومحمد بن سليمان بن حيدرة مجهول الحال ، وحيدرة اسم أحد جدوده ، واسم جده الأدنى الحر بن سليمان . هكذا ذكره ابن عساكر في « تاريخه » (١٥ /١٩٣/ ٢) وفي ترجمته ساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً ؛ وتمام الحديث عنده .

« ومن قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أحداً صمداً لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، كتبَ الله له بها أربعين ألف حسنة » .

وبقية رجال الإسناد ثقات غير أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها ، وإسماعيل بن معن له ترجمة في ابن عساكر (٢ /٤١٥/ ٢) .

وجملة القول : أن سند هذه الطريق مظلم فلا يدفع بمثله حكم ابن الجوزي عليه بالوضع ، لا سيما وفيها تلك الزيادة التي تؤكد هذا الحكم لما فيها من المبالغة في الأجر لمجرد النطق بتلك الجملة المباركة ، وهذه المبالغة من أمارات وضع الحديث كما هو مقرر في محله .

وأما الطريق الثاني ، فساقه السيوطي من رواية أبي طاهر الحنائي بسنده عن عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج : حدثنا دينار مولى أنس بن مالك : حدثني أنس بن مالك به . وهكذا رواه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٧٥) في ترجمة الزجاج هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهذا إسناد تالف دينار هذا قال ابن حبان (١ / ٢٩٠) :

« يروي عن أنس أشياء موضوعة » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس قريبا من مائة حديث موضوعة » .

فإيراد السيوطي لهذا الطريق التالف ، وسكوته عليه من العجائب !

وقد فاته طريق ثالث ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٥٠) عن أبان عن أنس مرفوعا .

لكن أبان هذا وهو ابن ابي عياش كذاب فلا يفرح به !

وأما الشاهد فهو الحديث الآتي :

٧٥٠ — (من فرج عن مؤمن لهفان غفر الله له ثلاثاً وسبعين مغفرة ، واحدة يصلح بها أمر دنياه وآخرته ، وثنتين وسبعين يوفيها الله تعالى يوم القيامة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ /٤٩ — ٥٠) من طريق إسماعيل بن أبان الأزدي (الأصل الأودي وهو تصحيف) قال : ثنا حماد بن عثمان القرشي — مولى الحسن بن علي — قال : حدثني يزيد بن أبي زياد البصري عن فرقد عن شميط — مولى ثوبان — عن ثوبان مرفوعا ، وقال :

« غريب من حديث فرقد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو مظلم ، فان فرقداً هذا وهو ابن يعقوب السَّبَخي قال البخاري :
« في حديثه مناكير » وقال النسائي :
« ليس بثقة » .
. ويزيد بن أبي زياد البصري لم أعرفه ، وفي طبقته بهذا الاسم والنسب ثلاثة أحدهم شامي ، وهو ضعيف جداً ، والآخران كوفيان ، أحدهما من رجال « التهذيب » وهو ضعيف . والآخر من رجال « الميزان » ولا تقوم به حجة . فلعله أحدهم ويكون نسبته بصرياً خطأ من أحد الرواة ولعله من الراوي عنه : حماد بن عثمان القرشي ، ولم أجد له ترجمة . ويراجع له « الجرح والتعديل » فانى لا أطوله الآن .

ثم رجعت اليه فلم أجد فيه سوى حماد بن عثمان الذي روى عن الحسن البصري وهو مجهول . فكأنه غير هذا .

وهذا الحديث أورده السيوطي شاهدا للحديث الذي قبله فلم يحسن لشدة ضعفه ونكارة لفظه . والله أعلم .

٧٥١ — (من قضى لأخيه حاجة كنت واقفاً عند ميزانه ، فإن رجح وإلا شفعت له) .

موضوع . رواه أبونعيم في « الحلية » (٦/٣٥٣) عن عبد الله بن إبراهيم بن الهيثم الغفاري : ثنا مالك بن أنس والعمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :
« غريب من حديث مالك ، تفرد به الغفاري » .
قلت : قال الذهبي :
« نسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث . وقال الحاكم :
« يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة » .

٧٥٢ — (وجبت محبة الله على من أغضب فحلم) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢/٣٣١) : حدثنا ابن أبي صالح . ثنا أبومصعب : حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :
« وهذا عن مالك منكر » .
قلت : أورده في ترجمة أبي مصعب هذا وسماه مطرفاً ، وقال :
« يحدث عن ابن أبي ذئب ومالك وغيرهما بالمناكير » .
قلت : مطرف هذا من شيوخ البخاري في « الصحيح » وهو ثقة كما قال ابن سعد والدارقطني وغيرهما ، وبه جزم الحافظ في « التقريب » وقال :
« لم يصب ابن عدي في تضعيفه » .
وقد ساق الذهبي له أحاديث في « الميزان » من طريق ابن عدي عن ابن أبي صالح هذا

وهو أحمد بن داود ، ومنها هذا الحديث ثم قال :

« قلت ، وهذه أباطيل حاشا مطرفاً من روايتها ، وإنما البلاء من أحمد بن داود ! فكيف خفي هذا على ابن عدي فقد كذبه الدارقطني ؟ ! ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى » .

وكذا قال الحافظ في « التهذيب » ، وقد فعل الذهبي ما أشار إليه ، فنقل الحديث إلى ترجمة أحمد هذا وقال :

« وهذا موضوع » .

ووافقه الحافظ ابن حجر في « اللسان » وذكر أن أحمد هذا قال فيه ابن حبان وابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

قلت : ومن طريقه أخرج الحديث أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٥/١٣٥) والقضاعي في « مسند الشهاب » (٤٦/٢) والقاضي أبو بكر الشهرزوري في « جزء فيه مجلسان » (٤/٢) وابن عساكر (٥/٨٤/٢) .

وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (١٦٧ — ١٦٨) من طريق أبي نعيم ، ثم قال السيوطي :

« قال في « الميزان » : هذا موضوع ، من أكاذيب ابن داود » .

قلت : وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٣٥٩ — ٢) .

ومع هذا كله فقد سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » ! فتعقبه المناوي بكلام الذهبي على الحديث وبقول ابن طاهر في راويه :

« كان يضع الحديث » . وكذا قال ابن حبان (١/١٣٤) .

٧٥٣ — (من قضى لأخيه المسلم حاجة كان له من الأجر كمن خدم الله عمره) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٠/٢٥٤ — ٢٥٥) والخطيب في « التاريخ » (٥/١٣٠ — ١٣١) والسلفي في « أحاديث منتخبة » (١/١٣٥) عن أحمد بن محمد النوري قال : نا سَرِيّ السقطي عن معروف الكرخي عن ابن السماك عن الأعمش عن أنس مرفوعا . وفي لفظ للخطيب : « . . . كمن حج واعتمر » .

قلت : وهذا سند ضعيف مسلسل بجماعة من الصوفية لا تعرف أحوالهم في الحديث وهم النوري والسقطي والكرخي ، وفي ترجمة الأول من « التاريخ » أمور مخالفة للشرع كنذره أن لا يقعد على الأرض أربعين يوماً ! وقد وفى فلم يقعد ! وكطلبه من الله أن يخرج له سمكة وزن ثلاثة أرطال لا تزيد ولا تنقص ! وإلا رمى بنفسه في الفرات ! فزعموا أن السمكة أخرجت له على ما أراد ، فقال له الجُنَيْد : لو لم يخرج كنت ترمي بنفسك ؟ قال : نعم . فهذا يدل على أنه كان جاهلاً ،

أو أنه كان من غلاة الصوفية الذين لا يقيمون لنصوص الشريعة وزنا . أعاذنا الله من ذلك بمنه وكرمه .

ثم إن في الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين الاعمش وأنس ، قال في « التهذيب » :

« لم يثبت له منه سماع » .

وابن السماك اسمه محمد بن صبيح ولا بأس به كما قال الدارقطني .

والحديث أورده السيوطي باللفظين كحديثين مستقلين ! عزى الأول للحلية ، والآخر للتاريخ ، وقال المناوي فيه :

« وفيه من لم أعرفه » .

يعني الصوفية الثلاثة . ثم قال في اللفظ الأول عطفاً على رواية « الحلية » له :

« وكذا الخطيب عن إبراهيم بن شاذان عن عيسى بن يعقوب بن جابر الزجاج عن دينار مولى أنس ، وقضية كلام المصنف أن ذا لا يوجد مخرجا لأعلى من أبي نعيم وإلا لما عدل إليه واقتصر عليه ، والأمر بخلافه ، فقد خرجه البخاري في « تاريخه » ولفظه : « من قضى لأخيه حاجة فكأنما خدم الله عمره » . وكذا الطبراني والخرائطي عن أنس يرفعه بسند قال الحافظ العراقي ضعيف . وأورده ابن الجوزي في (الموضوع) » .

قلت : طريق دينار هذه ليست لهذا الحديث بهذا اللفظ ، بل هو من طريق الصوفية المتقدم ، ولفظ حديث دينار « من قضى لأخيه حاجة من حوائج الدنيا قضى الله له اثنتين وسبعين حاجة أسهلها المغفرة » فهذا حديث آخر وقد تقدم الكلام عليه في الحديث (٧٥٠) وليس هو عند أبي نعيم من هذا الوجه بل هو عند الخطيب كما سبق .

ثم إن ابن الجوزي لم يورد هذا الحديث في « الموضوع » وإنما أورد فيه الحديث المشار اليه آنفاً برقم (٧٥٠) ، فتأمل كم في كلام المناوي من أخطاء . والعصمة لله وحده .

وللحديث طريق آخر عن أنس ، أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤/٢/٤٣) وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٧٧ — ٧٨) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٢٢٥) والخرائطي في « المكارم » (ص ١٧) والخطيب (٣/١١٤) عن بقية عن متوكل بن يحيى القنسريني عن حميد بن العلاء عنه مرفوعا .

قلت : وهذا ساقط ، وبقية وهو ابن الوليد مدلس وقد عنعنه . والمتوكل هذا قال الأزدي :

« حديثه ليس بالقائم » .

وحميد بن العلاء قال الأزدي :

« لا يصح حديثه » . وكأنه يعني هذا .

ووجدت له شاهداً من حديث عبد الله بن عمر . أخرجه أبو العباس الأصم في « حديثه » (رقم ١٣٠ من نسختي) عن أبي مسلم محمد بن مخلد الرعيني : حدثنا سعيد بن عبد الجبار عن محمد بن جابر عن خصيف بن عبد الرحمن عنه مرفوعاً .

وهذا إسناد هالك ؛ الرعيني قال ابن عدي :
« حدث بالأباطيل » . وقال الدارقطني :
« متروك الحديث » .
وسعيد بن عبد الجبار قال الذهبي :
« لا يعرف » .

وفرق بينه وبين سميه الذي قبله وهو الزبيدي الحمصي وكان جرير يكذبه . ولا مانع عندي من أن يكونا واحدا ويؤيده أن الحافظ بعد أن ترجم للزبيدي في « التهذيب » لم يورد هذا الذي نحن في صدده تمييزاً كما هي عادته ، وكذلك لم يورده في « اللسان » اكتفاء منه بايراده إياه في « التهذيب » بناء على أنهما واحد . والله اعلم .

ومحمد بن جابر وخصيف بن عبد الرحمن ضعيفان .

٧٥٤ — (نعم الشيء الهدية أمام الحاجة) .

موضوع . رواه الطبراني (١/٢٩٤/١) : حدثنا أحمد بن الحسن الصوفي : نا الهيثم بن خارجة : نا يحيى بن سعيد العطار عن يحيى بن العلاء عن طلحة بن عبيد الله عن الحسين بن علي مرفوعا . ورواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/٣١) من طريق يزيد بن سنان البصري — بمصر — ثنا يحيى بن سعيد العطار به .

قلت : وهذا إسناد تالف يحيى بن سعيد قال ابن حبان :
« يروي الموضوعات عن الاثبات لا يجوز الاحتجاج به » .
ويحيى بن العلاء كذاب يضع الحديث كما تقدم عن الامام أحمد تحت الحديث (٣٢١) .
وذكره ابن قدامة في « المنتخب » (١٠/١٩٥/١) من طريق عبد الله : حدثني أبي : نا عباد بن العوام : حدثني شيخ عن الزهري مرفوعاً . قال أبي : يقولون إنه سليمان بن أرقم ، وسليمان لا يساوي حديثه شيئاً .
ثم رأيت هذا في « كتاب الضعفاء » (١٥٦) للعقيلي قال : حدثنا عبد الله به .
قلت : وقد وصله أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٧٥) عن عثمان بن عبد الرحمن ابن عمر بن سعيد بن أبي وقاص عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .
وهذا سند ساقط أيضاً ، عثمان هذا قال ابن معين :
« كان يكذب » . وقال ابن المديني : « ضعيف جداً » وهذا معنى قول البخاري : « تركوه » .
وقال فيه ابن حبان (٢/٩٨) مثل ما سبق في يحيى بن سعيد . ومن طريقه رواه الحاكم في « تاريخه » كما في « اللآلئ » (ص ٤٩٢) للسيوطي وقد تعقب به وبحديث الحسين الذي قبله حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع ؛ فلم يصنع شيئاً لأن مدارهما على كذابين كما علمت .
وله طريق أخرى عن عروة . رواه الخطيب (٨/١٦٦) عن عمرو بن خالد الأعشي : حدثنا

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

لكن عمرو هذا كذاب وضاع ، رماه بذلك غير واحد من الائمة . وقد أورده ابن الجوزي من طريقه في « الموضوعات » وقال (٢ / ٩١) :

« لا يصح ، عمرو بن خالد كذبه العلماء ، منهم أحمد ويحيى ، وقال ابن راهوية : كان يضع الحديث » .

وقد روي من حديث أنس ، رواه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق خداش بن مخلد : حدثنا يعيش بن هشام : حدثنا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعا ذكره ابن الجوزي وقال :

« قال الدارقطني : هو باطل عن مالك ، وقد روي عن الموقري عن الزهري عن أنس ، والموقري ضعيف » .

قلت : وخداش بن مخلد لم أجد له ترجمة .

وأما الموقري وهو الوليد بن محمد فهو ساقط كذبه ابن معين وقال النسائي : « متروك الحديث » . وقال ابن حبان :

« روي عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط » .

٧٥٥ — (إن الله عزوجل لما قضى خلقه استلقى ، ووضع إحدى رجليه على الأخرى وقال : لا ينبغي لأحد من خلقه أن يفعل هذا) .

منكر جداً . رواه أبو نصر الغازي في جزء من « الأمالي » (٧٧ / ١) من طرق عن إبراهيم ابن المنذر الحزامي : ثنا محمد بن فليح بن سليمان عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين قال :

بينا أنا جالس إذ جاءني قتادة بن النعمان رضي الله عنه فقال : انطلق بنا يا ابن حنين إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فإني قد أخبرت أنه قد اشتكى ، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد ، فوجدناه مستلقياً رافعا رجله اليمنى على اليسرى ، فسلمنا وجلسنا ، فرفع قتادة بن النعمان يده إلى رجل أبي سعيد فقرصها قرصة شديدة ، فقال أبو سعيد : سبحان الله يا ابن أم أوجعتني ! فقال له : ذلك أردت ، إن رسول الله ﷺ قال : فذكره . فقال أبو سعيد : لا جرم والله لا أفعله ابداً . وقال :

« قال الإمام أبو موسى (يعني المديني الحافظ) : رواه ابن الأصفر عن إبراهيم بن محمد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن قتادة ، ورواه محمد بن المبارك الصوري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر ، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد كلاهما عن قتادة ، ورواه عن قتادة أيضا سوى عبيد بن حنين وأبي الحباب وبسر ابن سعيد ـ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . ورواه عن إبراهيم بن المنذر محمد بن إسحاق الصّغاني

ومحمد بن المصفى ومحمد بن المبارك الصوري وجعفر بن سليمان النوفلي وأحمد بن رشدين وأحمد بن داود المكي وابن الأصفر وغيرهم ، وحدث به من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي عاصم وأبو القاسم الطبراني ، وروي عن شداد بن أوس أيضا مرفوعا . وروي عن عبد الله ابن عباس وكعب بن عجرة رضي الله عنهما موقوفا ، وعن كعب الأحبار أيضا ، وروي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى : (الرحمن على العرش استوى) هذا المعنى ، ورواة هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح ، وذلك كله بعد قول الله تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق) إنما يوافق الاسم الاسم ، ولا تشبه الصفة الصفة » .

قلت : مع التنزيه المذكور فان الحديث يستشم منه رائحة اليهودية الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى بعد أن فرغ من خلق السموات والأرض استراح ! تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيراً ، وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة سبحانه وتعالى عن ذلك . وأنا اعتقد أن أصل هذا الحديث من الاسرائيليات وقد رأيت في كلام أبي نصر الغازي انه روي عن كعب الأخبار ، فهذا يؤيد ما ذكرته ، وذكر أبو نصر أيضاً أنه روي موقوفا عن عبد الله بن عباس وكعب بن عجرة ، فكأنهما تلقياه — إن صحّ عنهما — عن كعب كما هو الشأن في كثير من الإسرائيليات ، ثم وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ .

ثم إن قول أبي نصر « إن رواة طريق قتادة من رجال الصحيح » صحيح ، وكذلك قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٠٠) بعد أن عزاه للطبراني ، ولكن لا يلزم من ذلك ، أن يكون سند الحديث بالذات صحيحاً لجواز أن يكون فيه من تكلم فيه ، وإن كان صاحب الصحيح احتج به ، فإنه يجوز أن ذلك لأنه لم يثبت جرحه عنده ، أو أنه كان ينتقي من حديثه مع اعتقاده أن فيه ضعفاً يسيراً لا يسقط به حديثه جملة عنده ، خلافاً لغيره .

وإسناد هذا الحديث من هذا القبيل ، فإن محمد بن فليح بن سليمان وأباه وإن أخرج لهما البخاري فإن فيهما ضعفاً وخاصة الأب ، فقد ضعفه ابن معين حتى جعله دون الدراوردي وهذا حسن الحديث ! وقال في رواية :

« فليح ليس بثقة ولا ابنه » ، وكذلك ضعفه ابن المديني والنسائي والساجي وقال :

« هو من أهل الصدق ، ويهم »

ولذلك لم يسع الحافظ إلا الاعتراف بضعفه فقال في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأما ابنه محمد فهو أحسن حالا من أبيه ، ففي « الميزان » :

« قال أبو حاتم : ما به بأس ، وليس بذاك القوي . ووثقه بعضهم وهو أوثق من أبيه . وقال ابن معين ليس بثقة » . وقال الحافظ :

« صدوق يهم » . وإن مما يدل على ضعفهما وضعف حديثهما اضطرابهما في إسناده :

فتارة يقولان : عن سعيد بن الحارث عن عبيد بن حنين عن قتادة .

وتارة : عن سالم أبي النضر بدل سعيد بن الحارث ، ويقرن مع ابن حنين بسر بن سعيد ، وتارة يجعل مكانهما أبا الحباب سعيد بن يسار ، وهذا كله من فوائد أبي نصر رحمه الله في هذا الجزء من « الأمالي » . حيث حفظ لنا فيه ما ينير السبيل على البحث في حال هذا الحديث .

وأما إسناد حديث شداد فلم أقف عليه لننظر فيه ، وغالب الظن أن فيه علة تقدح في صحته . والله أعلم .

ومما يوهن من شأن هذا الحديث أنه صح عن عباد بن تميم عن عمه **أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد ، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى** . رواه البخاري (١ / ٤٦٦) بفتح الباري طبع بولاق) وترجم له بـ « باب الاستلقاء في المسجد » ثم روى عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان يفعلان ذلك ، فلو كان الاستلقاء المذكور لا ينبغي لأحد من خلقه سبحانه كما زعم الحديث لما فعل ذلك رسول الله ﷺ ثم خلفاؤه من بعده ، كما لا يخفى . ولا يعارض هذا ثبوت النهي عن الاستلقاء في صحيح مسلم (٦ / ١٥٤) وغيره لأنه غير معلل بهذه العلة المذكورة في هذا الحديث المنكر ، وللعلماء مذهبان في الجمع بين هذا النهي وبين فعله ﷺ المخالف للنهي :

الأول : ادعاء نسخ النهي .

الثاني : حمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك [١] وفي كل من المذهبين إشارة الى رد هذا الحديث ، فانه لا يتمشى معهما البتة ، أما على المذهب الأول فلأن الحديث صريح في أن الاستلقاء المذكور فيه من خصوصيات الله عز وجل فكيف يجوز ذلك ؟ ! وأما على المذهب الثاني فلأنه صريح في ان العلة عنده هو انكشاف العورة او عدم انكشافها ، فلو كان يصح عنده أن العلة كون الاستلقاء من خصوصياته سبحانه لم يجز التعليل بغيرها وهذا ظاهر لا يخفى أيضاً .

وجملة القول إن هذا الحديث منكر جدا عندي ، ولقد قف شعري منه حين وقفت عليه ، ولم أجد الآن من تكلم عليه من الأئمة النقاد غير أن الحافظ الذهبي أورده في ترجمة « فليح » ، كأنه يشير بذلك إلى أنه مما أنكر عليه كما هي عادته في « ميزانه » . والله أعلم .

ثم وجدت في بعض الآثار ما يشهد لكون الحديث من الإسرائيليات ، فروى الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٣٦١) بسند حسن أنه قيل للحسن (وهو البصري) : قد كان يكره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى ؟ فقال : ما أخذوا ذلك إلا عن اليهود » .

ثم رأيت البيهقي سبقني إلى الكلام على الحديث بنحو ما ظهر لي ، فقال في « الأسماء والصفات » (ص ٣٥٥) بعد أن ساقه من طريق إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح :

« فهذا حديث منكر ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه ، وفليح بن سليمان مع كونه من شرط البخاري ومسلم ، فلم يخرجا حديثه هذا في « الصحيح » ، وهو عند بعض الحفاظ غير محتج به » .

---

(١) وهذا هو الذي رجحه الحافظ في « الفتح » .

ثم روى بسنده عن ابن معين قال : لا يحتج بحديثه . وفي رواية : قال : ضعيف . قال : وبلغني عن النسائي أنه قال : ليس بالقوي . قال :

« فاذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفا في جواز الاحتجاج به عند الحفاظ لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم . وفيه علة أخرى ، وهي أن قتادة بن النعمان مات في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . وصلى عليه عمر ، وعبيد بن حنين مات سنة خمس ومائة ، وله خمس وسبعون سنة في قول الواقدي وابن بكير ، فتكون روايته عن قتادة منقطعة ، وقول الراوي : وانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد لا يرجع إلى عبيد بن حنين ، وانما يرجع الى من ارسله عنه ، ونحن لا نعرفه ، فلا تقبل المراسيل في الأحكام ، فكيف في هذا الأمر العظيم ؟ ! » .

٧٥٦ — (الامر المفظع ، والحمل المضلع ، والشر الذي لا ينقطع إظهار البدع) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١/٣٢٧/١) وابن أبي عاصم في « السنة » رقم (٣٦) وابن بطة في « الإبانة » (١/١٧٣/١ — ٢) عن بقية : ثنا عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير الثمالي مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، عيسى هذا هو الهاشمي ، قال البخاري والنسائي : « منكر الحديث » . وقال أبو حاتم والنسائي أيضاً :

« متروك الحديث » .

وموسى بن أبي حبيب ضعفه أبو حاتم .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٢٦٨ — ٢٦٩) من رواية الحاكم وقال : « لا يصح ، قال الحاكم : عيسى واهي الحديث بمرة » . وأقره السيوطي (رقم ٦٥٢) من « اللآلئ » ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/١٣٦) ، ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » ، من رواية الطبراني هذه ؛ واقتصر المناوي في شرحه على قوله :

« والحديث ضعيف » !

٧٥٧ — (من وطئ امرأة وهي حائض ، فقضي بينهما ولد ، فأصابه جذام ، فلا يلومن إلا نفسه) .

ضعيف . رواه أبو العباس الأصم في « حديثه » (ج ٢ رقم ١٤٧) والطبراني في « الأوسط » (١/١٦٩/١) : ثنا بكر بن سهل : نا محمد بن أبي السري العسقلاني : نا شعيب ابن إسحاق عن الحسن بن الصلت عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزهري الا الحسن بن صلت — شيخ من أهل الشام — تفرد به ابن أبي السَّرِيّ » .

قلت : وهو صدوق له أوهام كثيرة كما في « التقريب » .

والحسن بن الصلت لم أجد له ترجمة ولم يذكره الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » مع أنه على شرطه !

والحديث أعله الهيثمي (٤/٢٩٩) ببكر هذا فقال :

« ضعفه النسائي وقال الذهبي : قد حملَ الناس عنه وهو مقارب الحديث » .

٧٥٨ — (من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١/٣٢/٢) : حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زِبريق الحمصي : ثني ابي : ثنا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن عياس بن مُؤنس أن أبا الحسن نمران بن مخمر حدثه أن أوس بن شرحبيل أحد بني المجمّع حدثه به مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً عمرو بن إسحاق لم أعرفه ولم يورده ابن عساكر في « تاريخه » مع أنه على شرطه .

وأبوه إسحاق بن إبراهيم بن زِبريق ضعيف جداً ، قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال أبو داود : « ليس بشيء » وكذبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي وهو أعرف بأهل بلده ، وأما أبو حاتم فقال : لا بأس به !

وعياش بن مؤنس وشيخه أبو الحسن نمران بن مخمر لم أعرفهما .

٧٥٩ — (أربع من سعادة المرء : أن تكون زوجته موافقة ، وأولاده أبراراً ، وإخوانه صالحين ، وأن يكون رزقه في بلده) .

ضعيف جدا . رواه النسائي في « حديثه » (٢/١٣٢) وابن عساكر في « تاريخه » (٢/٣٢٥/١٥) من طريقين عن بقية بن الوليد عن أبي يعقوب المدني عن عبد الله بن الحسين عن أبيه عن جده . وقال ابن عساكر :

« غريب جدا » .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو يعقوب المدني لم أعرفه ، فهو من شيوخ بقية المجهولين الذين كان يدلسهم ، قال ابن معين :

« إذا لم يسم بقية شيخه وكناه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً » . وقال ابن المبارك :

« نعم الرجل بقية لولا أنه يكني الأسماء ، ويسمي الكنى » !

وعبد الله بن الحسين لم أعزفه ، ولا نعلم للحسين بن علي بن أبي طالب ابناً اسمه عبد الله ، و(الحسين) كذلك وقع في الطريقين ، ولعله خطأ من بعض الرواة أوالنساخ ، ويؤيده أن الحديث أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (ج ٧٣/٢٥٨/١) والديلمي (١/١/١٦٦) من طريق عمرو بن جميع عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده مرفوعا .

وعلى هذا فالحديث من مسند الحسن بن علي بن أبي طالب لا من مسند علي ، فإن عبد الله هذا هو ابن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، وهو ثقة مأمون ، لكن الراوي عنه عمرو بن جميع كذاب :

وقد وجدت له طريقا أخرى عن الحسين عن علي رضي الله عنهما ، فقال الدنيوري في « المجالسة » كما في « المنتقى منها » (٢/٢١ نسخة حلب) : حدثنا محمد بن الحسين : حدثني علي بن الحسين بن موسى عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وهذا إسناد ساقط من دون موسى (وهو ابن عبد الله بن حسن المتقدم) لم أعرفهم ، لكن الدينوري نفسه متهم واسمه أحمد بن مروان ، قال الذهبي :

« اتهمه الدارقطني ، ومشاه غيره » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وصرح الدارقطني في « غرائب مالك » بأنه يضع الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر والديلمي عن علي ، وابن أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » عن عبد الله بن الحكم عن أبيه عن جده . ولم يتعقبه المناوي بشئ غير أنه قال :

« رمز المصنف لضعفه » .

وقد عرفت أنه ضعيف جداً من طريق ابن عساكر ، وباطل من الطريقين الآخرين ، وقوله « عبد الله بن الحكم » أظنه تصحيف من « عبد الله بن الحسن » كما سبق في رواية أبي بكر الشافعي ، وكذلك هو في « الجامع الكبير » (١/٩٠/١) لكن وقع فيه « . . . ابن أبي الحسن » !

٧٦٠ — (المؤمن كيس فطن حذر) .

موضوع . رواه القضاعي (٢/٢/٢) عن سليمان بن عمرو النخعي عن أبان عن أنس بن مالك مرفوعـا .

قلت : وهذا موضوع ، النخعي هذا كان يضع الحديث كما قال أحمد وغيره .

وأبان هو ابن أبي عياش متروك متهم ، ولهذا فقد أساء السيوطي بإيراده إياه في « الجامع الصغير » من رواية القضاعي هذه . وقد تعقبه المناوي بقوله :

« قال العامري : « حسن غريب » ، وليس فيما زعمه بمصيب . بل فيه أبو داود النخعي

كذاب ، قال في « الميزان » عن يحيى : كان أكذب الناس . ثم سرد له عدة أخبار هذا منها . قال ابن عدي : أجمعوا على أنه كان وضاعاً » .

٧٦١ — (المدينة قبة الإسلام ، ودار الإيمان ، وأرض الهجرة ، ومبْوأ الحلال والحرام) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٢٤ / ١) عن عيسى بن مينا — قالون — : ثنا عبد الله بن نافع عن أبي المثنى القارئ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال السيوطي في « الحجج المبينة » (٦٩ / ٢) :

« سنده حسن » .

وكأنه أخذه من قول الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٥٨) :

« وفيه عيسى بن مينا قالون ، وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات » ،

وفي هذا نظر من وجهين :

الأول : أن عيسى بن مينا لم يوثقه غير ابن حبان ، وقد قال فيه الذهبي :

« أما في القراءة فثبت ، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة ، سئل عنه أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك وقال : تكتبون عن كل أحد ! » .

قلت : ففي كلام أحمد بن صالح هذا إشارة إلى ضعف هذا الرجل إلى درجة أنه لا يكتب حديثه !

الثاني : أن أبا المثنى القارىء واسمه سليمان بن يزيد ضعيف كما قال الدارقطني وتبعه الحافظ في « التقريب » . وقال أبوحاتم :

« منكر الحديث ليس بالقوي » . وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢ / ١١٢) فهو عمدة الهيثمي في توثيقه . لكن توثيق ابن حبان لا قيمة له لا سيما مع مخالفة من هو أعرف منه بالرجال كأبي حاتم والدارقطني ، لا سيما وهو أعني ابن حبان قد تناقض ، فإنه قد ذكره في « الضعفاء » أيضاً فقال (٣/١٥١) :

« يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار » .

٧٦٢ — (من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٥٥) وابن ماجة (٢ / ٣٤٣) والدولابي (١ / ١٨٥) والعقيلي في « الضعفاء » (٢٤٨) وابن بشران في « الأمالي » (١٦٩ / ٢) وابن عدي (١٥٠ / ١) عن سعيد بن زكريا عن الزبير بن سعيد الهاشمي عن عبد الحميد بن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« وقال البخاري : عبد الحميد بن سالم لا يعرف له سماع من أبي هريرة » . ثم قال العقيلي :
« ليس له أصل عن ثقة » . وقال الذهبي :
« ما حدث عنه غير الزبير » .
قلت : ومعنى هذا أن عبد الحميد مجهول ، وقد صرح بهذا الحافظ في « التقريب » ، وقال في « الزبير » هذا :
إنه لين الحديث .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق العقيلي وقال (٣/٢١٥) :
« لا يصح ، قال يحيى : « الزبير ليس بشيء . . . . » ثم ذكر كلام العقيلي .
قلت : ولم يتعقبه السيوطي في « اللآلئ » إلا بأن له شاهداً . وسيأتي بيان ما فيه ، وأما ابن عراق فقال في « تنزيه الشريعة » (١/٣٨٤) :
« ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش « تلخيص الموضوعات » ما نصه : الزبير بن سعيد لم يتهم يكذب فكيف يحكم على حديثه بالوضع ؟ ! والله أعلم والحديث من طريقه أخرجه ابن ماجه في « سننه » والبيهقي ، وله طريق آخر عن أبي هريرة . أخرجه أبو الشيخ في الثواب ».

قلت : ساقه السيوطي في « اللآلئ » (٥٦٢) شاهداً ، وذلك تساهل كبير فإن فيه وضاعاً . ثم إن لفظه مغاير في بعض أطرافه وهو :

٧٦٣ — (من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق عوفي من الداء الاكبر ، الفالج والجذام والبرص) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في « الثواب » بسنده عن علي بن عروة عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع ، وآفته علي بن عروة قال ابن حبان (٢/١٠٥) :
« كان يضع الحديث على قلة روايته » . وكذبه صالح جزرة وغيره .
ومن العجائب أن السيوطي ثم ابن عراق أوردا هذا الحديث شاهداً للحديث الذي قبله مع أنه مما لا يخفى عليهما أن الحديث الشديد الضعف لا يصلح في الشواهد ! فكأنهما لم يتنبها لحال ابن عروة هذا ، وكذلك المناوي ، فإنه قال :
« إن السيوطي لم يتعقب ابن الجوزي إلا بأن له هذا الشاهد » .
ثم ساقه وسكت عليه . ولذلك رأيت أنه لا بد من بيان حاله حتى لا يغتربهم غافل .

٧٦٤ — (إذا أعطى أحدكم الريحان فلا يرده ؛ فإنه خرج من الجنة) .

ضعيف . رواه الترمذي (٤ / ١٨) عن حنان عن أبي عثمان النهدي مرفوعاً ، وقال :

« هذا حديث غريب حسن ، ولا نعرف لحنان غير هذا الحديث ، وأبو عثمان النهدي قد أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره ، ولم يسمع منه » .

قلت : وحنان في عداد المجهولين ، فالحديث له علتان : الجهالة والإرسال ، فهو ضعيف فتحسين الترمذي له مع استغرابه إياه مستغرب ! ، والمناوي إنما نقل عنه الاستغراب فقط ، وكذلك هو في نسخة بولاق من « الترمذي » (٢ / ١٣٠) فلعله الصواب ، والله أعلم .

(تنبيه) : ثم إنني أقول : قد يشكل على بعض القراء استغرابي المذكور . وجواباً عليه أقول :

وجه ذلك أن جمع الترمذي بين لفظتي « غريب » و « حسن » إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته بخلاف ما لو قال : « حديث حسن » فقط ، دون لفظة « غريب » فانه يعني أنه حسن لغيره ، وبخلاف ما لو قال : « حديث غريب » فقط . فإنما يعني أن إسناده ضعيف ولذلك رجحت الاستغراب فقط ، لأن الارسال ينافي الحسن لذاته عند المحدثين ، لا سيما إذا كان في الاسناد جهالة . فاحفظ هذا فإنه هام .

٧٦٥ — (تذهب الأرضون كلها يوم القيامة إلا المساجد ؛ فإنها تنضم بعضها إلى بعض) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢١ / ١) : حدثنا علي بن سعيد : ثنا نصار بن حرب : ثنا أصرم بن حوشب الهمداني : ثنا قرة بن خالد عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعا . ورواه ابن عدي (٢٧ / ٢) من طريق آخر عن أصرم به . ثم قال بعد أن ساق له أحاديث أخرى :

« وهذه الأحاديث بواطيل عن قرة بن خالد . لا يحدث بها عنه غير أصرم هذا » .

قلت : قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » وقال ابن حبان (١ / ١٧٢) :

« كان يضع الحديث على الثقات » . ولهذا أورده ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢٣٥ / ١) من رواية ابن عدي عنه تبعاً للسيوطي في « اللآلئ » (٢ / ١٧) مقراً لابن الجوزي على وضعه .

وكذلك جزم بوضعه ابن القيم في كلامه المنقول في مخطوط (٥٤٨٥ / ١١٤ / ٢) . ومع هذا أورده السيوطي في « الجامع الصغير » !

٧٦٦ — (أربع لا يشبعن من أربع : أرض من مطر ، وأنثى من ذكر ، وعين من نظر ، وعالم من علم) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٨١) ومن طريقه ابن الجوزي في

« الموضوعات » (١ / ٢٣٤) عن محمد يعني ابن الفضل عن التيمي عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال :

« غريب ، تفرد به محمد بن الفضل ، وهو ابن عطية » .

قلت : وهو كذاب كما قال الفلاس ، وقال أحمد :

« حديثه حديث أهل الكذب » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٧٤) :

« كان يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وله طريق أخرى ، رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٢٠) وكذا ابن حبان (٢ / ٢٦) عن محمد بن الحسن بن زَبَالة : ثنا عبد الله بن محمد بن عجلان عن أبيه عن جده عن أبي هريرة ، وقال العقيلي :

« لا أصل له ، عبد الله بن محمد بن عجلان منكر الحديث ، لا يتابع على هذا الحديث » .

قلت : وقال ابن حبان :

« لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب ، وروى عن أبيه نسخة موضوعة » .

قلت : ومحمد بن الحسن بن زَبَالة كذاب أيضا ، وقول السيوطي في « اللآلئ » (١ / ٢١٠) :

« محمد بن الفضل روى له الترمذي وابن ماجه ، وابن زَبَالة روى له أبو داود » ، فهو مما لا يساوي شيئاً بعد تكذيب الأئمة لهما .

وروي الحديث عن عائشة ، أخرجه ابن عدي (٢٥١ / ١) وابن حبان (٢ / ١٤٣) وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٣ / ٢٣١ / ١) وابن عساكر (٣ / ٢٧٥ / ٢ ، ١٣ / ١٩٥ / ١) وكذا الطبراني في « الأوسط » عن عبد السلام بن عبد القدوس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا . وقال ابن عدي :

« لا يرويه عن هشام غير عبد السلام ، وهو بهذا الإسناد منكر ، وعبد السلام عامة ما يرويه غير محفوظ » . وقال ابن حبان :

« يروي الأشياء الموضوعة » .

ويبدو أنه قد توبع ولكن من كذاب مثله أو أكذب منه ، فقد أورده الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في « تذكره الموضوعات » (ص ١١) وقال :

« فيه حسين بن علوان وعبد السلام بن عبد القدوس وهما ضعيفان » .

ونقل السيوطي عنه أنه قال في « تذكرة الحفاظ » :

« رواه عن هشام حسين بن علوان الكوفي ، وكان يضع الحديث ، وعبد السلام هذا لعله سرقه منه فإنه بحسين أشهر » .

قلت : وفي ترجمة ابن علوان ساق الذهبي الحديث في جملة أحاديث له ، ثم قال :

« وذكر له ابن حبان أحاديث من هذا النمط مما يعلم وضعه على هشام » . ولما ساق الذهبي هذا الحديث عقبه بقوله :

« قلت : وكذاب من كذب ! »

قلت : وأما السيوطي فلم يعلم وضعه لأنه أورده في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم عن أبي هريرة ، وابن عدي والخطيب في « التاريخ » عن عائشة ، وتعقبه المناوي بنحو ما سبق منا ، وأقر ابن الجوزي على ذكره في (الموضوعات) !

وأما السيوطي فتعقب ابن الجوزي في « اللآلئ » (١ / ٢١٠ — ٢١١) بما لا طائل تحته وقد ذكرنا قريباً نموذجاً من تعقبه . وذكر أن الخرائطي رواه في « اعتلال القلوب » عن محمد بن كعب القرظي من قوله نحوه .

وهذا مع أنه موقوف وفي سنده أبا معشر وهو ضعيف فإنه يدل على أن الحديث لا أصل له مرفوعاً عن رسول الله ﷺ ، ولعل أولئك الكذابين سرقوه ورفعوه إليه ﷺ .

والحديث أورده ابن القيم في « المنار » فقال (ص ٤٨) :

« ومما يعرف كون الحديث موضوعاً ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن » .

ثم ساق أحاديث هذا أولها .

٧٦٧ — (خلق الورد الأحمر من عرق جبريل ليلة المعراج ، وخلق الورد الأبيض من عرقي ، وخلق الورد الأصفر من عرق البراق) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٤ / ٢٣٦ / ١) عن الحسن بن عبد الواحد القزويني : نا هشام ابن عمار : نا مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث موضوع آفته القزويني هذا قال الذهبي :

« روى في خلق الورد الأحمر خبراً كذباً ، وهو غير معروف » .

وقال ابن عساكر عقب الحديث :

« قرأت بخط عبد العزيز الكتاني : قال لي أبو النجيب الأرموي :

هذا حديث موضوع ، وضعه من لا علم له ، وركبه على هذا الإسناد الصحيح » .

وأقره الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » .

٧٦٨ — (إن أحسن الحسن الخلق الحسن) .

موضوع . رواه أبو بكر الطُرَيْثيثي في « مسلسلاته » (١ / ٢) والقضاعي (٨٣ / ١) عن أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري عن محمد بن زكريا الغلاّبي قال : نا الحسن عن الحسن عن الحسن بن أبي الحسن عن الحسن أن النبي ﷺ قال : فذكره قال أبو العباس :

« أما الحسن الأول فهو الحسن بن زياد .
والحسن الثاني فهو الحسن بن حسان .
والحسن الثالث هو الحسن بن أبي الحسن البصري .
والحسن الرابع هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه » .
ومن طريق الطُرَيْثيثي رواه ابن الجوزي في « مسلسلاته » (الحديث ٣٦) لكنه قال :
« الحسن الأول هو الحسن بن حسان العبدي ، والثاني ابن دينار . . . » .
والباقي مثله ولعله الصواب فقد ساقه من طريق أخرى عن محمد بن زكريا الغلابي قال : ثنا الحسن بن حسان العبدي عن الحسن بن دينار عن الحسن البصري قال : قال الحسن بن علي بن طالب . فذكره موقوفا عليه ثم قال :

« هذا الحديث لا أصل له موقوفا ، أنبأنا أبوزرعة بن محمد بن طاهر عن أبيه قال ، هذا حديث مصنوع لا أصل له ، والحسن بن دينار قد كذبه أحمد ويحيى ، وإنما أراد التسلسل وتكلف من بعده هذه القاعدة » .

قلت : والغلابي يضع الحديث كما قال الدارقطني ، وساق له الذهبي حديثا ثم عقب عليه بقوله :

« فهذا كذب من الغلابي » .

قلت : ومدار الحديث مرفوعا وموقوفاً عليه فهو موضوع على كل حال ، وهو مما سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » فقد أورده فيه من رواية المستغفري في « مسلسلاته » وابن عساكر عن الحسن بن علي . ولم يتعقبه المناوي إلا بأن فيه الحسن بن دينار أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال النسائي وغيره متروك » .

وهذا تقصير منه فالغلابي مثل ابن دينار أو شر منه ، لأن ابن دينار وإن كذب فلم ينسب للوضع .

٧٦٩ — (من ذهب في حاجة أخيه المسلم فقضيت حاجته كتبت له حجة وعمرة ، وإن لم تقض كتبت له عمرة) .

موضوع . رواه ابن عساكر في « التاريخ — ترجمة الحسن بن علي » من طريق البيهقي بسنده عن عمرو بن خالد الأسدي : أنا أبو حمزة الثُمالي عن علي بن الحسن قال :

خرج الحسن يطوف بالكعبة ، فقام إليه رجل فقال : يا أبا محمد ! اذهب معي في حاجتي إلى فلان ، فترك الطواف وذهب معه ، فلما ذهب خرج إليه رجل حاسداً للرجل الذي ذهب معه ، فقال : يا أبا محمد تركت الطواف وذهبت مع فلان إلى حاجته ؟ قال : فقال له حسن : كيف لا أذهب معه ورسول الله ﷺ قال ؟ فذكره : فقد اكتسبت حجة وعمرة ، ورجعت إلى طوافي .

قلت : وهذا سند واه بمرة ، أبوحمزة الثُّمالي ضعيف ، واسمه ثابت ابن أبي صفية .
وعمروبن خالد الأسدي هوأبويوسف ويقال : أبوحفص الأعشى قال ابن حبان (٢/٧٩) : « يـروي عن الثقـات الموضوعات . لا تحل الرواية عنه إلا على جهة الاعتبـار » . وقال ابـن عـدي :
« منكر الحديث » . وساق له حديثاً حكم بوضعه وأن البلاء منه .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي عن الحسن بن علي . وهو مما بيض له المناوي .

٧٧٠ — (إذا كان عشية عرفة هبط الله عزوجل إلى السماء الدنيا فيطلع إلى أهل الموقف : مرحباً بزواري والوافدين إلى بيتي ، وعزتـي لأنزلن إليكم ولأساوي مجلسكم بنفسي ، فينزل إلى عرفة فيعمهـم بمغفرته ويعطيهم ما يسألون إلا المظالم ، ويقول : يا ملائكتي أشهدكم أني قد غفرت لهم ، ولا يزال كذلك إلى أن تغيب الشمس ، ويكون إمامهم إلى المزدلفة ، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة ، فإذا أشعـر الصبح وقفوا عند المشعر الحرام غفرلهم حتى المظالم ، ثم يعرج إلى السماء وينصرف الناس إلى منى) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٤/٢٤٠/١) عن أبي علي الأهوازي بسنده عن الحسن بن سعيد : نا أبوعلي الحسين بن إسحاق الدَّقيقي : نا أبوزيد حماد بن دليل ، عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال :
« هذا حديث منكر ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين » .
قلت : بل هوحديث موضوع ، ولوائح الوضع عليه لائحة ، ولعل آفته أبوعلي الأهوازي ، واسمه الحسن بن علي ، وهووإن وثقه بعضهم ، فقد قال الخطيب .
«كذاب في الحديث وفي القرا آت جميعاً » . وقال ابن عساكر عقب كلامه السابق :
« وللأهوازي أمثاله في كتاب جمعه في « الصفات » سماه «كتاب البيان في شرح عقـود أهل الإيمان » ، أودعه أحاديث منكرة كحديث « إن الله تعالى لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل ، فأجراها حتى عرقت ، ثم خلق نفسه من ذلك العرق » ! مما لا يجوز أن يروى ولا يحل أن يعتقد . وكان مذهبه مذهب السالمية يقول بالظاهر ، ويتمسك بالأحاديث الضعيفة التي تقوي له رأيـه . [1]

(١) قلت : لعل إبن عساكر يعني بـ (رأيه) غلوه في إثبات الصفات كما يدل عليه هذا الحديث ونحوه مما اتهم بوضعه . وإلا فالتمسك بظاهر النصوص دون تأويل أوتعطيل هومذهب السلف الصالح والأئمة الأربعة وغيرهم . لا يرغب عنه إلاكل هالك .
ثم إن (السالمية) نسبة إلى أحمد بن محمد بن سالم الزاهد البصري شيخ السالمية . قال في « الشذرات » (٣/٣٦) :
«كان له أحوال ومجاهدات . وعنه أخذ الاستاذ أبوطالب صاحب « القوت » . وقد خالف أصول السنة في مواضع . وبالغ في الإثبات في مواضع . وعمردهراً وبقي الى سنته بضع وخمسين وثلاثمائة » .

وحديث إجراء الخيل موضوع ، وضعه بعض الزنادقة ليشنع على أصحاب الحديث في روايتهم المستحيل ، فقبله بعض من لا عقل له ورواه ، وهومما يقطع ببطلانه شرعا وعقلاً » .

قلت : وهذا الحديث الباطل من وضع محمد بن شجاع الثلجي الحنفي كما صرح به علماء الحديث ، وقد قال ابن عدي في ترجمته (١/٣٧٦) :

«كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به ، روى عن حبان بن هلال — وهوثقة — عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : فذكر حديث الخيل هذا ، ثم قال : مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو ، فلا يجب أن يشتغل به لأنه ليس من أهل الرواية . حمله التعصب على أن وضع أحاديث ليثلب أهل الأثر بذلك » .

قلت : وهذا الحديث الباطل هو أول حديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (١/١٠٥) .

« موضوع اتهم به محمد بن شجاع ، ولا يضع مثل هذا مسلم » . قال السيوطي (١/٣) : « ولا عاقل » .

وقد أورده ابن الجوزي من طريق الحاكم : أنبأنا إسماعيل بن محمد الشعراني قال : أخبرت عن محمد بن شجاع الثلجي بإسناده الذي ذكره ابن عدي .

وابن شجاع هذا اتفق أئمة الحديث على تركه ، بل كذبه بعضهم كالساجي وغيره وعلمتَ آنفا اتهام ابن عدي له بالوضع .

فمن عجائب تعصب الشيخ زاهد الكوثري على أهل الحديث انتصاراً لأهل مذهبه أنه يبرىء ابن شجاع هذا من عهدة هذا الحديث ويتهم به حماد بن سلمة رحمه الله المتفق على جلالته وصدقه ، والذي قال فيه بعضهم :

« اذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام » . انظر تعليقه على « السيف الصقيل » (ص ٩٦ — ٩٧) .

وهو حين يبرئ ابن شجاع منه يحتج على ذلك بأن السند منقطع بينه وبين شيخ الحاكم : الشعراني ، ثم سرعان ما يتناسى هذا حين يتهم به حماد بن سلمة مع أن الطريق هو هو !

ثم هو يفتري على ابن عدي لأنه اتهم ابن شجاع هذا بوضع هذا الحديث وغيره فينسب إليه ما لم يقله فاسمع إليه حيث يقول في تعليقه على « تبيين كذب المفتري » لابن عساكر (ص ٣٧٠) :

« ومن غريب التعدي ما يقوله ابن عدي أنه (يعني ابن شجاع) كان يضع الأحاديث ويدسها في كتب أهل الحديث ليفضحهم فيروونها بسلامة باطن » .

فإن قوله : « ويدسها في كتب أهل الحديث » ليس من كلام ابن عدي كما يظهر لك

بمقابلته بنص كلامه الذي نقلته آنفاً من كتابه « الكامل » . وغرضه من هذا الدس إقناع القـــاري بما زعمه من تعدي ابن عدي والرد عليه بقوله :

« لأن ابن شجاع ما كان خادماً ولا ربيباً عند راوٍ من الرواة حتى يتصور أن يدس بين كتب أحدهم شيئاً . . . فاذا لم يُبَرهِن الجارح على كتب من دَس ابن شجاع وماذا دس وكيف دســـ لا ينجيه من هذه الوقيعة اذا وقعت الواقعة كونه يرويها عن عامي (يعني ابن عدي) مثلـــــه . . . فلعنة الله على الكاذبين » .

هذا مما علقه وهذى به حول ما نسبه لابن عدي من دس ابن شجاع في كتب الحديث ، وإذا عرفت أن هذا مدسوس على ابن عدي فعلى من يعود دعاؤه « فلعنة الله على الكاذبين » ؟

٧٧١ — (يبعث الله الأنبياء على الدواب ، ويبعث صالحاً على ناقته ، كما يوافي بالمؤمنين من أصحابه المحشر ، ويبعث بابْنَيْ فاطمة : الحسن والحسين على ناقتين ، وعلي بن أبي طالب على ناقتي ، وأنــا على البراق ، ويبعث بلالاً على ناقة ينادي بالأذان وشاهده ، حقا حقا ، حتى إذا بلغ : « أشهد أن محمدا رسول الله » شهدتها جميع الخلائق من المؤمنين الأولين والآخرين ، فقبلت ممن قبلت منه) .

موضوع . رواه الخطيب في « التاريخ » (٣/ ١٤٠ — ١٤١) وعنه ابن عساكر (٣/ ٢٣١ / ١ — ٢) عن محمد بن عائذ : حدثنا علي بن داود القنطري : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف وله علل :

الأولى : عنعنه ابن جريج ؛ فإنه مدلس .

الثانية : ضعف عبد الله بن صالح .

الثالثة : جهالة محمد بن عائذ وهو ابن الحسين بن مهدي الخلال وفي ترجمته ساق لـــه الخطيب هذا الحديث ولم يذكر فيها غير ذلك !

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق الخطيب وقال (٣/٢٤٦) :

« موضوع . عبد الله بن صالح كاتب الليث منكر الحديث جداً كان له جار يضع الحديـــث على شيخ عبد الله ، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنـــه خطـه فيحدث بـه » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلى » (٢/ ٤٤٦) بأن له طريقا آخر ، أخرجه الحاكـم فـــي « المستدرك » (٣/١٥٢) من طريق أبي مسلم قائد الأعمش : ثنا الأعمش عن سهيل بن أبـي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ورده الذهبي فقال :
« أبومسلم لم يخرجوا له ، قال البخاري : فيه نظر. وقال غيره متروك » .
وتعقبه أيضا بأن له شواهد من حديث بريدة ، وعلي ، وأنس .
قلت : لكن كلها من رواية الكذابين فلا يستشهد بها ، ولا يخرج الحديث عن كونه موضوعا ، لا سيما ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

٧٧٢ — (يبعث الله ناقة صالح فيشرب من لبنها هو ومن آمن به من قومه ، ولي حوض كما بين عدن إلى عُمان ، أكوابه عدد نجوم السماء ، فيستسقي الأنبياء ، ويبعث الله صالحاً على ناقته ، قال معاذ ابن جبل : يا رسول الله وأنت على العضباء ؟ [قال : أنا] على البراق ؛ يخصني الله به من الأنبياء ، وفاطمة ابنتي على العضباء ، ويؤتى بلال على ناقة من نوق الجنة فيركبها ، وينادي بالأذان فيصدقه من سمعه من المؤمنين حتى يوافي المحشر ، ويوتى بلال بحلتين من حلل الجنة فيكساهما ، فأول من يكسى من المسلمين بلال ، وصالح المؤمنين بعد) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٣ / ٢٣١ / ٢) عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعا .
قلت : ومحمد بن الفضل كذاب .
ثم رواه ابن عساكر من طريق سلام بن سليم : حدثنا خليفة بن عثمان عمن حدثه عن مكحول عن كثير بن مرة الحضرمي مرفوعا .
وهذا إسناد تالف ، وله علل :
الأولى : الإرسال ؛ فإن الحضرمي هذا تابعي . ووهم من عده من الصحابة كما في « التقريب » .
الثانية : جهالة الراوي عن مكحول ؛ فإنه لم يسم .
الثالثة : خليفة بن عثمان هذا لم أعرفه .
الرابعة : سلام بن سليم وهو المدائني الطويل متهم بالكذب والوضع ، فهو آفة الحديث .

٧٧٣ — (إذا كان يوم القيامة حملت على البراق ، وحملت فاطمة على ناقة العضباء ، وحمل بلال على ناقة من نوق الجنة ، وهو يقول : الله اكبر الله اكبر إلى آخر الاذان ، يسمع الخلائق) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٣ / ٢٣١ / ٢) عن إسحاق بن محمد الفَرَوي : حدثنا عيسى ابن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، عيسى هذا قال الدارقطني : « متروك » . وقال ابن حبان (٢ / ١١٩) :

« يروي عن آبائه أشياء موضوعة » . ذكره الذهبي وساق له أحاديث هذا أحدها وقال : « هذا لعله موضوع » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وإسحاق الفَرَوي صدوق ، كف فساء حفظه .

ثم إن الإسناد معضل على ما وقع في « التاريخ » وكذلك نقله السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٤٤٧) مع اختلاف يسير في السند ، لكن الظاهر أنه موصول ، فقد ذكره في « الميزان » من طريق الفَرَوي ، وفيه بعد قوله عن جده : « عن أبيه عمر بن علي عن علي مرفوعاً » .

٧٧٤ — (يحشر المؤذنون يوم القيامة على نوق من نوق الجنة يقدمهم بلال ، رافعي اصواتهم بالأذان ينظر إليهم الجمع ، فيقال : من هؤلاء ؟ فيقال : مؤذنو أمة محمد ﷺ ؛ يخاف الناس ولا يخافون ، ويحزن الناس ولا يحزنون) .

موضوع . رواه الخطيب (١٣ / ٣٨) وعنه ابن عساكر (٣ / ٢٣٢ / ١ — ٢) عن موسى ابن إبراهيم المروزي : حدثنا داوود بن الزبرقان عن محمد بن جحادة عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع آفته إما داود ، وإما موسى المروزي وكلاهما كذاب ، والكذب في الثاني أكثر .

٧٧٥ — (يجئ بلال يوم القيامة على راحلة رحلها ذهب وزمامها در وياقوت ، يتبعه المؤذنون حتى يدخلهم الجنة ، حتى إنه ليدخل من أذن أربعين يوماً يطلب بذلك وجه الله) .

موضوع . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٩٠) من طريق الدارقطني عن أبي الوليد المخزومي : حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا . وقال :

« قال الدارقطني : تفرد به أبو الوليد خالد بن اسماعيل قال ابن عدي : كان يضع الحديث على الثقات » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ١٣) .

قلت : ومن طريقه رواه ابن عساكر (٣ / ٢٣٢ / ١) مختصراً ومطولاً .

٧٧٦ — (صِلُوا قراباتكم ولا تجاوروهم ؛ فإن الجوار يورث بينكم الضغائن) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٤٩) والديلمي (٢/٢٤٧) عن داود بن المحبرّ قال : ثنا أبوبكر عبد الله بن عبد الجبار القرشي عن سعيد بن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه عن جده مرفوعاً وقال العقيلي :

« حديث منكر لا يحفظ إلا من هذا الشيخ ، ولا أصل له » .

يعني سعيد بن أبي بكر هذا ، وقال فيه :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا بهذا ، وعبد الله بن عبد الجبار مجهول » .

قلت : وداود بن المحبرّ هو صاحب « كتاب العقل » وأكثر أحاديثه موضوعات كما قال الحافظ ، فلعله آفة الحديث ، وقد أشار لهذا الذهبي فقال في ترجمة سعيد هذا وقد ذكر له هذا الحديث :

« حديث منكر ، والآفة ممن بعده » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٨٨) من رواية العقيلي هذه ، وأقره السيوطي في « اللآلئ » (٢/٢٩٨) وأيده بكلام الذهبي السابق ، فاعجب منه بعد هذا كيف أورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية العقيلي أيضا ! وتعقبه المناوي بنحو ما ذكرنا وأنهى كلامه بقوله :

« ولهذا حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع » . وأقره المناوي . وكأنه خفي عليه إقرار السيوطي أيضا له .

٧٧٧ — (ما أذنب عبد ذنباً فساءه إلا غفر الله له ، وإن لم يستغفر منه) .

موضوع . رواه أبوبكر الشافعي في « الفوائد » (١/١١٤/١) وابن حبان في « الضعفاء » (١/١٨٠) عن بشر بن إبراهيم أبي سعيد القرشي (الأصل القزويني وهو تصحيف) : نا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعا . ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (٣/١٥٤/٢) .

وهذا موضوع . وآفته بشر هذا قال الذهبي :

« قال العقيلي : « روى عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها » . وقال ابن عدي : « هو عندي ممن يضع الحديث » ، وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الثقات » . فمن مصائبه . . . » . ثم ذكر له أحاديث هذا منها .

وللحديث طريق أخرى بلفظ « ما علم الله من عبد ندامة . . . » مضى برقم (٣٢٣)

٧٧٨ — (لا تصلح الصَّنيعة الا عند ذي حسب أو دِين ، كما لا تصلح الرياضة إلا في نجيب) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٨) وابن الاعرابي في معجمه (١/٣٢) والخطيب في « التاريخ » (١٦٤/١٤) وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١/٢٩١) وأبو الخطاب نصر القاري في « حديث أبي بكر بن طلحة » (١/١٦٣) وابن عساكر (٢/٢٩٥/٤) عن يحيى بن هاشم السمسار : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« السمسار كان يضع الحديث على الثقات ، ولا يصح في هذا شيء » .

قلت : ولهذا أورد الحديث ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/١٦٧) من طريق الخطيب وحكى كلام العقيلي الذي نقلته آنفا .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢/٨٢) ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة (٢/٢٦٥) بأن السمسار لم يتفرد به بل له متابعون : عبيد بن القاسم والمسيب بن شريك وأبو المطرف المغيره ابن المطرف ، وبأن له شاهدا عند الطبراني .

قلت : أما عبيد بن القاسم فهو كذاب يضع الحديث كما قال صالح جزرة وأبو داود ، ومثله قول ابن حبان (٢/١٦٥) : « روى عن هشام بن عروة نسخة موضوعة ، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب » . فلا قيمة لمتابعته . وروايته عند البزار وكذا القضاعي (١/٧٤) .

وأما المسيب بن شريك فضعيف جداً قال البخاري :

« سكتوا عنه » وقال مسلم وجماعة :

« متروك » . فلا يعتد بمتابعته أيضا وروايته عند ابن عدي كما ذكر في « اللآلي » والبيهقي في « الشعب » كما في « تنزيه الشريعة » وقال البيهقي :

« حديث ضعيف . ورواه جماعة من الضعفاء عن هشام ، ويقال إنه من قول عروة » .

قلت : وهذا هو الأشبه أنه من قول عروة بن الزبير ، فقد رواه كذلك الخطيب (١٣٩/١٣) من طريق علي بن المديني قال :

« المسيب بن شريك كتبت عنه كتابا كثيراً ، ولم أترك عندي عنه إلا ثلاثة أحاديث : حدثنا المسيب عن هشام عن أبيه قال : لا تكون الصَّنيعة . . . الخ » .

وأما أبو المطرف المغيرة بن المطرف فلم أعرفه ، والطريق إليه لا يصح ، فقال السيوطي :

« وقال ابن لال : حدثنا أبو عبد الله بن أوس : حدثنا إبراهيم بن سعيد الشاهيني : حدثنا محمد بن عباد بن موسى العكلي : حدثنا أبو المطرف المغيرة بن المطرف عن هشام به . »

قلت : وهذا سند مظلم لم أعرف أحداً ممن دون هشام غير العكلي هذا ، ولم يحمد ابن معين أمره ، وقال ابن عقده :

« في أمره نظر » .

ورواه ابن عدي (٢/٩٧) من طريقِ حسين بن المبارك الطبراني حدثنا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة به . وقال : « منكر المتن ، والبلاء فيه من الحسين هذا ، وأحاديثه منا كير » .

وأما الشاهد الذي سبقت الإشارة إليه من رواية الطبراني فهو :

٧٧٩ — (إن المعروف لا يصلح إلا لذي دِين ، أولذي حسب ، أولذي حلم) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٣/١١١/١) عن سليمان بن سلمة الحمصي : حدثنا منيع بن السري الحوازي : حدثنا عبد الله بن حميد المزني عن مريج بن مسروق الهوزني عن أبي زكريا عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ساقط من دون أبي زكريا لم أعرفهم غير سليمان بن سلمة الحمصي وهو متهم بالكذب وهو الخبائري . وأما أبوزكريا فقد ترجمه ابن عساكر وسماه إياس بن زيد الخزاعي والد عبد الله بن أبي زكريا وقال :

أدرك عمر بن الخطاب ، وروى أن عمر وصفه بالرجل الصالح .

والحديث أشار إليه السيوطي في « اللآلئ » (٢/٨٢) على أنه شاهد للحديث الذي قبله . ولا يجوز عندي الإستشهاد به لشدة ضعفه ، كما قرره العلماء في « المصطلح » منهم السيوطي نفسه في « تدريب الراوي » وأورده في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني وابن عساكر ، فكشف المناوي عن حال إسناده فقال :

« قال الهيثمي : فيه عند الطبراني سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك انتهى [1] . فكان ينبغي للمصنف الإشارة لضعفه ، واستيعاب مخرجيه إشارة إلى اكتسابه بعض القوة ، إذ منهم البيهقي ، رواه باللفظ المزبور عن أبي أمامة وقال : في إسناده من يجهل » .

قلت : كثرة المخرجين للحديث لا تعطيه قوة إذا انتهت أسانيدهم إلى طريق واحدة ، فقد رأيت أن إسناد الطبراني يدور على الخبائري الذي في طريق ابن عساكر ، والظاهر أن إسناد البيهقي ينتهي إليه أيضا بدليل قوله : « في إسناده من يجهل » ، فانهم فوق الخبائري عند ابن عساكر كما رأيت ، وإن كان يحتمل أن يقال : إنه ليس بحتم أن يكون فيه الخبائري هذا . ولكنه عندي بعيد . والله أعلم .

٧٨٠ — (من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له : اللهم أنت حي لا تموت ، وخالق لا تغلب ، وبصير لا ترتاب ، وسميع لا تشك ، وصادق لا تكذب . . . (الحديث وفيه !) والذي بعثني بالحق لو دعي

---

(١) مجمع الزوائد (٨/١٨٣)

بهذه الدعوات والأسماء على صفائح الحديد لذابت ، ولو دعا بها على ماءٍ جار لسكن ، ومن بلغ إليه الجوع والعطش ثم دعا ربه أطعمه الله وسقاه ، ولوأن بينه وبين موضع يريده جبل لانْشَعَبَ له الجبلِ حتى يسلكه إلى الموضع ، ولو دعي على مجنون لأفاق ، ولو دعا على امرأة قد عسر عليها ولدها لَهَوَّنَ عليها ولدها . (الحديث وفيه) ومن قام ودعا فإن مات مات شهيداً ؛ وإن عمل الكبائر ، وغفر لأهل بيته ، ومن دعا بهـا قضى الله له ألف ألف حاجة) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٣/٩٧ / ١ — ٢) وابن الجوزي في « الموضوعـات » (٣/ ١٧٥) عن أحمد بن عبد الله النيسابوري عن شقيق بن إبراهيم البلخي عن إبراهيم بن أدهم عن موسى بن يزيد عن أويس القرني عن عمربن الخطاب وعلي بن أبي طالب مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه ابن الجوزي في « الموضوعات »(٣/ ١٧٥ - ١٧٧)وقال :

« موضوع . احمد بن عبد الله النيسابوري هوالجويباري ، ورواه الحسين بن داود البلخي عن شقيق ، ورواه سليمان بن عيسى عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن أدهم ، والجويباري والحسين وسليمان وضاعون . والله أعلم أيهم وضعه أولاً وسرقه منه الآخران وبدلا وغيرا . وقد روي من طريق مظلم فيه مجاهيل وفيه زيادات ونقصان » .

ورواية الحسين البلخي وسليمان بن عيسى أخرجها أبونعيم في « الحلية » (٨/٥٥ — ٥٦) ومن طريقه وطريق ابن النجار أورده السيوطي في « اللآلئ » (٢/ ٣٥٠ — ٣٥٢) وأقر ابن الجوزي على قوله :

« موضوع . وفي متنه كلمات ركيكة ، يتنزه رسول الله ﷺ عن مثلها » .

٧٨١ — (أربع لا يصبـن إلا بعجب : الصمـت — وهو أول العبادة — ، والتواضع ، وذكر الله ، وقلة الشيء) .

موضوع . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢/ ١٨٥) والطبراني (١/ ٦٥/ ٢) وابن عدي في « الكامل » (١/٨١) وأبو طاهر الزيادي في « ثلاثة مجالس » (١٩٣/ ١) والحاكم فـي « المستدرك » (٤/ ٣١١) وتمام في « الفوائد » (١٥٣/ ٢ ، ٢٦٧ / ١) عن العوام بن جويريـة عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعا . وقال ابن عدي :

« الأصل فيه موقوف من قول أنس »

قلت : وعلة المرفوع ابن جويرية هذا ، قال ابن حبان :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات » .
ثم ساق له هذا الحديث هو والذهبي ثم قال هذا :
« قلت : والعجب أن الحاكم أخرجه في (المستدرك) » .
قلت : ورد عليه في « تلخيص المستدرك » أيضاً بقول ابن حبان المذكور.
والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي وقال (٣/١٣٥) :
« لا يصح ، العوام يروي الموضوعات عن الثقات ، وكان يأتي بالشيء على التوهم لا التعمد ، فلا يحتج به » .

ولم يتعقبه السيوطي في « اللآلئ » (٢/٣١٩ — ٣٢٠) إلا بأن الحاكم أخرجه في « المستدرك » والبيهقي في « الشعب » من هذا الوجه !

وهذا تعقب لا طائل تحته كما هو بين ، فمن العجيب أن يورد السيوطي الحديث في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني والحاكم والبيهقي ! فتعقبه المناوي بما خلاصته :

« سكت المصنف عليه فأوهم أنه لا علة فيه ، وهو اغترار بقول الحاكم « صحيح » . وغفل عن تشنيع الذهبي في « التلخيص » والمنذري والحافظ العراقي عليه بأن فيه العوام بن جويرية » .
ثم ذكر كلام ابن حبان فيه ، وتعجب الذهبي من إخراج الحاكم للحديث . ثم قال :
« ومن ثم أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » . وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل كعادته ! » .

قلت : وجزم ابن أبي حاتم في « العلل » (٢/١١٤) بأنه موقوف على الحسن أو أنس .

٧٨٢ — (المتعبد بلا فقه كالحمار في الطاحونة) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٣٤٥) عن محمد بن رزق الله الكَلوذاني : ثنا نعيم بن حماد : ثنا بقية عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع مرفوعا . وقال :
« وهذا حديث لا أعلم رواه عن بقية غير نعيم » .
قلت : قد تابعه محمد بن إبراهيم : ثنا بقية به .
أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥/٢١٩) ، وقال :
« لم نكتبه إلا من حديث بقية » .

قلت : وبقية مدلس وقد عنعنه ، وكان يدلس عن الثقات ما أخذه عن مثل مجاشع بن عمرو وعمر بن موسى الوجيهي وغيرهما من الكذابين والوضاعين كما قال ابن حبان ، فهو آفة هذا الحديث عندي ، وأما ابن الجوزي فقد أورده في « الموضوعات » فأصاب ، لكنه أعله بمحمد بن إبراهيم هذا ـ وهو الشامي فقال (١/٢٦٢) :

« لا يصح ، والمتَّهم به محمد بن إبراهيم ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث ، لا يحل الاحتجاج به » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢١٩) بمتابعة نعيم بن حماد . أخرجه الطيالسي [1] في « ترغيبه » . وفاته أن ابن عدي أخرجه أيضا من طريقه كما ذكرنا ، ونعيم ضعيف ، لكن الآفة من تدليس بقية كما بينت ، وإنما لم يعله به ابن الجوزي لأنه إنما وقع الحديث عنده من رواية أبي نعيم عن الشامي هذا ، وهووضاع ، فاقتصرعليه ، وإلا لووقعت له متابعة نعيم بن حماد هذه لأعله إن شاء الله بالتدليس المذكور ، والله أعلم .

ومن عجائب السيوطي أنه أورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم التي فيها ذاك الوضاع ، وأعرض عن رواية ابن عدي والطيالسي التي ليس فيها هذا الوضاع !

٧٨٣ — (تناصحوا في العلم ؛ فإن خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانته في ماله ، وإن الله عز وجل مسائلكم يوم القيامة) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٣٢ / ٢) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة قالا : نا عبيد بن يعيش : نا مصعب بن سلام عن أبي سعد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبي سعد هذا ، وقد جزم السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٠٧ — ٢٠٨) بأنه سعيدُ بن المرزبان البقّال ، قال : « وهوصدوق مدلس » . وسبقه إلى ذلك الحافظ المنذري (١ / ٧٥) والهيثمي في « المجمع » (١ / ١٤١) ، وليس به ، بل هوعبد القدوس ابن حبيب أبوسعيد الكلاعي . ومن الحجة على ذلك :

١ — أن الحديث من رواية الطبراني عن الحضرمي (وهومُطيَّن) ومحمد بن أبي شيبة معاً ، وقد روى الخطيب (٣ / ٤٣) قصة الخلاف بينهما في هذا السند ، وخلاصة ذلك أن مطيناً قال فيه : « عن أبي سعد » يريد البقال . وقال ابن أبي شيبة : « عن أبي سعيد » يريد عبد القدوس بن حبيب . وحكى الخطيب عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي أن الصواب رواية ابن أبي شيبة ، لأن أبا نعيم هذا سمع الحديث من مُطيَّن بهذا السند قال فيه : « أبي سعيد » . قال أبو نعيم :

« وهذا سماعي من مطين قديماً ، ثم سمعت منه هذا الحديث بعد ذلك بعشرين سنة في « فوائد الحاج » قال : حدثنا عبيد بن يعيش : حدثنا مصعب بن سلام عن أبي سعد . قال أبو جعفر الحضرمي : يعني عبد القدوس بن حبيب الدمشقي عن عكرمة عن ابن عباس ، كأن الحضرمي ينبه بذلك ، وقال : « يعني عبد القدوس » . ولم يقل « عن أبي سعيد » ، وقال : « عن أبي سعد ، فأقرسعداً على حاله ولم يقر الإسم » .

فهذا يدل على رجوع مطين إلى أن راوي الحديث عن عكرمة هوعبد القدوس هذا وإن أصر

---

(١) ليس هوأبا داود الطيالسي صاحب « المسند » ، فانه متأخر عنه .

على تكنيته بأبي سعد ، وإنما هي أبوسعيد ، كما رواه الخطيب عن ابن أبي شيبة عن شيخيه إبراهيم بن محمد بن ميمون وعماربن رجاء عن عبيد بن يعيش .

وتابعهما أبو العباس أحمد بن إسحاق الخشّاب المصري عند مشرق بن عبد الله الحنفي في « حديثه » (١/٦١) .

وتابعهم القاسم بن محمد بن حماد الدلال في « أمالي أبي جعفر الطوسي » (ص ٧٩) أربعتهم قالوا : « أبي سعيد » وهوعبد القدوس ويؤيده .

٢ — أن الخطيب رواه (٣٥٦/٦ — ٣٥٧ ، ٣٨٩) وابن عساكر (١/٣٩٩/٢) عن إسحاق بن أبي إسرائيل عن عامر بن سياركلاهما : نا عبد القدوس بن حبيب عن عكرمة به .

فهذا كله يبين أن راوي الحديث عن عكرمة هو عبد القدوس هذا وكنيته أبو سعيد كما سبق في رواية ابن أبي شيبة عند الخطيب ومشرق عن غيره . وعليه فقول الطبراني من رواية ابن أبي شيبة والحضرمي : « أبي سعد » تأوله بعضهم على أنه حَمَلَ رواية ابن أبي شيبة على رواية الحضرمي ، ولوعكس لأصاب !

وإذا عرفت أن الراوي هوعبد القدوس بن حبيب الكلاعي يتبين لك أن السند واهٍ بمرة ، لأن الكلاعي هذا قال فيه ابن المبارك :

« كذاب » . وصرح ابن حبان في « الضعفاء » (١٢٦/٢) بأنه :
« كان يضع الحديث » .

ولذلك أورد ابن الجوزي الحديث من رواية الخطيب عن إسحاق عن الكلاعي في « الموضوعات » وقال (٢٣٢/١) :

« تفرد به عبد القدوس وكان يضع على الثقات . قاله ابن حبان » . وتعقبه السيوطي بأمرين :

أولاً : برواية الطبراني عن أبي سعد . بناءً على أن أبا سعد هوسعيد بن المرزبان البقّال ! وقد عرفت أنه وهم ، وأن الصواب أنه الكلاعي هذا الكذاب .

وثانياً : وبما أخرجه أبونعيم في « الحلية » (٢٠/٩) : حدثنا الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي : ثنا علي بن عبد الحميد الغضائري : ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني : ثنا عبد الرحمن ابن مهدي : ثنا الحسن بن زياد عن يحيى بن سعيد الحمصي عن إبراهيم بن مختار (الاصل : محمد) عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعا . وقال السيوطي :

« إبراهيم روى له الترمذي وابن ماجه . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال أبو داود : لا بأس به . وقال ابن معين : ليس بذاك . ويحيى بن سعيد صاحب حديث . وله رحلات . قال ابن مصفى : ثقة . وضعفه ابن معين وغيره » .

قلت : وفي « التقريب » :

« إبراهيم بن المختار صدوق ضعيف الحفظ ، ويحيى بن سعيد ضعيف » .

قلت : واتهمه ابن حبان فقال :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

ثم إن السيوطي قد أبعد النجعة ، فإن آفة الحديث ، إنما هو الحسن بن زياد وهو اللؤلؤي ، فقد قال أبو داود والفَسَوي والعقيلي والساجي :

« كذاب » . وضعّفه الآخرون .

وللحديث علة أخرى وهي الانقطاع ، فقد قال شعبة وغيره : إن الضحاك (وهو ابن مزاحم الهلالي) ما رأى ابن عباس قط .

٧٨٤ — (قريش خالصة الله ، فمن نصب لها حرباً ، أو فمن حاربها سلب ، ومن أرادها بسوء خزي في الدنيا والآخرة) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٢/٣٩٨/٢) عن أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمي : أنا جعفر بن محمد بن الحارث المراغي : نا أبو يعقوب إسحاق بن يعقوب الدمشقي : نا أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي : نا إسحاق بن سعيد بن الأركون عن أبي مسلم سلمة بن العيار عن عبيد الله بن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عمرو بن العاص مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد تالف : مشرح مختلف فيه ، ولا أدري إذا كان سمع من عمرو بن العاص أولا ؟ والأقرب الثاني فان بين وفاتيهما نحو ثمانين سنة !

وعبد الله بن لهيعة ضعيف .

وإسحاق بن سعيد بن الأركون قال الدارقطني :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« ليس بثقة » .

وأحمد بن أنس لم أجد له ترجمة وهو من شرط ابن عساكر في « تاريخه » فيراجع فإن نسختنا منه ناقصة .

وإسحاق بن يعقوب الدمشقي في ترجمته ساق ابن عساكر هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وجعفر بن محمد بن الحارث المراغي لم أعرفه .

وأبو عبد الرحمن السلمي هو الصوفي المشهور قال الذهبي :

« تكلموا فيه وليس بعمدة . قال الخطيب : « قال لي محمد بن يوسف القطان : كان يضع الحديث للصوفية » . قال الذهبي : وفي القلب مما ينفرد به » .

قلت : أفلا يعجب القارىء الكريم معي من الحافظ السيوطي كيف أورد هذا الحديث المظلم في كتابه « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر هذه التالفة ؟! وأما المناوي فقد بيض له ولم يتكلم عليه بشيء !

وفي فضل قريش من الأحاديث الصحيحة ما يغنيهم عن مثل هذا الحديث الباطل كقوله ﷺ : « **الناس تبع لقريش في هذا الشأن** » وقوله : « **الائمة من قريش** » وهو حديث متواتر ، كما قال الحافظ ابن حجر ، فيما نقله الشيخ على القاري في « شرح النخبة » .

٧٨٥ — (لو أن بكاء داود وبكاء جميع أهل الأرض يعدل ببكاء آدم ما عدله) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٧/٢٥٧) وابن عساكر (٢/٣١٨/١) من طريق الطبراني : نا أحمد بن يحيى بن خالد الرقي : نا يحيى بن سليمان الجعفي : نا أحمد بن بشر الهمداني : نا مسعر بن كدام عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه يرفعه .

وعزاه الهيثمي في « المجمع » (٨/١٩٨) للطبراني في « الأوسط » وقال :

« ورجاله ثقات » .

وأقره المناوي في « الفيض » . وفيه نظر فان أحمد بن بشر [1] هذا أورده الحافظ في « اللسان » وقال :

« مجهول . قاله مسلمة في (الصلة) » .

قلت : وقد خالفه محمد بن بشر العبدي وهو ثقة حافظ فأوقفه على ابن بريدة ، أخرجه ابن عساكر وقال :

« قال ابن عدي ولم يذكر فيه بريدة . ولا النبي ﷺ ، وهذه الرواية أصح » .

قلت : وكذلك رواه موقوفا أحمد في « الزهد » (ص ٤٧) من طريق المسعودي عن علقمة ابن مرثد قال : فذكره موقوفا عليه .

وكذلك رواه ابن أبي الدنيا في « الرقة » (١/١٣٧) عن مسعر عمن حدثه عن ابن سابط موقوفاً عليه .

وهذا هو الصواب موقوف ، ورفعه منكر ، بل هو عندي باطل موضوع ؛ لأنه لا يشبه كلام النبوة لما فيه من المبالغة ، فالظاهر أنه من الإسرائيليات السمجة التي دست في كتب أهل الكتاب مر القرون ، ثم أخطأ بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ وهو منه بريئ !

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر هذه . وتعقبه المناوي بأنه رواه الطبراني أيضا والديلمي فاقتصاره على ابن عساكر غير جيد .

---

(١) في « اللسان » : « بشير »

قلت : لا سيما وهو عند ابن عساكر من طريق الطبراني كما رأيت . ثم نقل المناوي كلام الهيثمي المتقدم في توثيق رجال الإسناد وسكت عليه ! وفيه ما علمت من الجهالة والوقف والنكارة . والله ولي التوفيق .

٧٨٦ — (دعاء الوالد لولده مثل دعاء النبي لأمته) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٥) عن إبراهيم بن معمر : ثنا أبو أيوب بن أخي زبريق بن الحمصي : ثنا يحيى بن سعيد الأموي : ثنا خلف بن حبيب الرقاشي : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعا .

أورده في ترجمة إبراهيم هذا وكنيته أبو إسحاق الجوزداني ، روى عنه جماعة ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وكذلك صنع الحافظ ابن عساكر (٢ / ٢٧٥ / ٢) .

وأبو أيوب هذا لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، وكذا لم أعرف خلف بن حبيب الرقاشي ، وأخشى أن يكون وقع في السند تحريف ، وأنه تحريف قديم من بعض رواة « أخبار أصبهان » ، فان الإسناد هو في « تاريخ ابن عساكر » ، من طريق أبي نعيم كما ذكرته عن أبي نعيم . أما الحامل على الخشية المذكورة فهو أنني رأيت ابن قدامة ذكر في « المنتخب » (١١ / ٢١٤ / ٢) :

« قال إسحاق بن ابراهيم (هو ابن هانئ) : عرضت على أبي عبد الله : يحيى بن سعيد عن سعد أبي حبيب عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً به ؟ فقال :

حديث باطل منكر ، وسمعته يقول : سعد أبو حبيب ليس بشيء » .

ثم رأيته في « مسائل ابن هاني » (ص ١٥٦ مخطوطة المكتب الاسلامي) . [1]

فصواب الاسناد إذن « سعد أبي حبيب عن يزيد الرقاشي » وهكذا وقع في « اللآلي » (٢ / ٢٩٥) . ويؤيده ما في « الميزان » :

« سعد أبو حبيب عن يزيد الرقاشي ، قال احمد : ليس حديثه بشيء » .

وقد سقطت هذه الترجمة من « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ، مع أنها ليست في كتاب « تهذيب التهذيب » له .

ثم إن الحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٨٧) مستنداً على حكم الأمام أحمد عليه بالبطلان كما سبق ، وأقره السيوطي في « اللآلي » ثم تناقض ، فأورده في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي عن أنس ! وتعقبه المناوي بقوله :

---

(١) وقد قام الأخ زهير الشاويش بطبعه . ثم حالت الحرب القائمة في لبنان دون نشره . فرج الله عن عباده .

« ورواه عنه أيضا أبو نعيم وعنه أورده الديلمي مصرحا ، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أحسن ، قال الزين العراقي في شرح « الترمذي » : « هذا حديث منكر » . وحكم ابن الجوزي بوضعه ، وقال : قال أحمد : هذا حديث باطل منكر . وأقره عليه المؤلف في مختصر الموضوعات » .

٧٨٧ — (العباس وصِيِي ووارثي) .

موضوع . رواه الخطيب (١٣ / ١٣٧) وابن عساكر (٢ / ٣٠٦ / ٢) من طريقين عن جعفر ابن عبد الواحد قال : أخبرنا سعيد بن سلم الباهلي عن المسيب بن زهير بن المسيب عن المنصور أبي جعفر عن أبيه عن جده مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع آفته جعفر هذا قال الدارقطني :

« يضع الحديث » . وقال أبو زرعة :

« روى أحاديث لا أصل لها » .

وسعيد بن سلم الباهلي لم أعرفه .

ثم وجدته في « تاريخ بغداد » (٩ / ٧٤ — ٧٥) وذكر أنه كان عالماً بالحديث والعربية ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ، ووقع في « تاريخ ابن عساكر » « سعيد بن سلام » وهو تصحيف .

والمسيب بن زهير مجهول الحال لم أجد له ترجمة إلا في « التاريخ » للخطيب ، وساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الخطيب هذه ومن رواية ابن حبان عن محمد بن الضوء بن الصلصال بن الدلهمس عن أبيه عن جده مرفوعا به ، وقال (٢ / ٣١) :

« موضوع ، جعفر كذاب يضع . ومحمد بن الضوء يروي عن أبيه المناكير » .

وأقره السيوطي في « اللآلئ » (١ / ٤٢٩ — ٤٣٠) ، ومع ذلك فقد أورده في « الجامع الصغير » من رواية الخطيب فما أكثر تناقضه !

ومحمد بن الضوء هذا له ترجمة في « الضعفاء » لابن حبان (٢ / ٣٠٣ — ٣٠٤) وقال :

« روى عن أبيه المناكير » . ثم ساق له الحديث . وترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٧٤ — ٣٧٦) وقال فيه :

« ليس بمحل لأن يؤخذ عنه العلم لأنه كان كذاباً . وكان أحد المتهتكين المشتهرين بشرب الخمور ، والمجاهرة بالفجور » . وقال الجوزقاني في « الموضوعات » :

« محمد بن الضوء كذاب » .

٧٨٨ — (آخر ما تكلم به إبراهيمُ حين أُلقِيَ في النار : حسبي الله ونعم الوكيل) .

موضوع . رواه أبو القاسم الحُرْفي في « الفوائد » (٢/٢) والخطيب (٩/١١٨) وابن عساكر (٢/١٦٤/١) عن سلام بن سليمان : حدثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا . وقال الخطيب والحُرْفي :

« هذا حديث غريب من رواية أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً ، لا أعلم رواه غير سلام بن سليمان عن إسرائيل ، والمحفوظ ما رواه الناس عن اسرائيل وأبي بكر بن عيّاش عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس قال :

« لما ألقي إبراهيم في النار . الحديث » .

قلت : وسلام بن سليم هو سلام بن سلم ويقال ابن سليم أو ابن سليمان والصواب الأول كما في « التهذيب » وهو سلام الطويل المدائني كذاب متهم بالوضع كما تقدم مراراً ، فكان على السيوطي أن لا يورده في « الجامع » على ما شرطه في مقدمته أنه « صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع » .

وقد خالفه عثمان بن عمر فرواه عن إسرائيل به موقوفا على أبي هريرة .

رواه الخطيب (٥/٢٢٨ — ٢٢٩) ومن قبله البخاري .

ولا يفيد هنا قول المناوي : « إن الموقوف صحيح أخرجه البخاري ، ومثله لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع » . لأننا نقول : إنه يحتمل أن يكون هذا مما تلقاه ابن عباس من أهل الكتاب ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، فلا يجوز أن ينسب اليه ﷺ ، وهذا بين ظاهر إن شاء الله تعالى .

٧٨٩ — (عنوان صحيفة المؤمن حب علي بن أبي طالب) .

باطل . رواه الخطيب في « تاريخه » (٤/٤١٠) ومن طريقه ابن عساكر (٢/٥٥/٢) عن أبي الفرج أحمد بن محمد بن جوري العُكبري : حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن مهران الرملي : حدثنا ميمون بن مهران بن مخلد بن أيان الكاتب : حدثنا ابو النعمان عارم بن الفضل : حدثنا قدامة بن النعمان عن الزهري قال : سمعت أنس بن مالك يقول : والله الذي لا إله إلا هو سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

أورداه في ترجمة أبي الفرج هذا وقالا :

« وفي حديثه غرائب ومناكير » . وقال الذهبي في ترجمته :

« عن خيثمة بحديث موضوع » . قال المناوي عقبه :

« كأنه يشير إلى هذا » .

قلت : كلا ؛ فإن هذا الحديث ليس من روايته عن خيثمة كما ترى . ثم قال المناوي :

« وقال ابن الجوزي : حديث لا أصل له » .

وإنما أشار الذهبي إلى هذا الحديث في ترجمة قدامة بن النعمان فقال :

« عن الزهري ، لا يعرف ، والخبر باطل ، ثم إن سنده مظلم إليه » . قال الحافظ في « اللسان » :

« والخبر المذكور رواه الخطيب . . . » ثم ذكر هذا الحديث .

٧٩٠ — (تلمد الفقير عند الشهوة لا يقدر على إنفاذها أفضل من عبادة الغني سبعين سنة) .

موضوع . رواه ابن النجار في « الذيل » من طريق أحمد بن محمد بن جوزي عن أحمد بن زكريا عن إبراهيم بن أخي عبد الرزاق عن عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس رفعه . فذكره .

أورده الحافظ في ترجمة ابن جوزي هذا من « اللسان » وقال :

« حديث موضوع » .

قلت : واتهمه الذهبي بوضع حديث آخر كما سبق في الحديث الذي قبله . لكن فوقه في إسناد هذا الحديث إبراهيم بن أخي عبد الرزاق وهو كذاب كما قال الدارقطني ، وقال ابن حبان (١٠٤/١) :

« روى عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة ، لا يجوز الاحتجاج بها » .

فتعصيب الجناية بابن جوزي ليس بأولى من تعصيبها بإبراهيم هذا . ومن أكاذيبه الحديث الآتي :

٧٩١ — (الضيافة على أهل الوَبَر ، وليست على أهل المَدَر) .

موضوع . رواه ابن عدي (٧/١) والقضاعي في « مسند الشهاب » (١/١٩) عن إبراهيم ابن عبد الله بن أخي عبد الرزاق — أظنه عن عبد الرزاق — عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

ساقه في ترجمة إبراهيم هذا مع أحاديث أخرى له . ثم قال ابن عدي :

« وهذه الأحاديث مناكير ، مع سائر ما يروي ابن أخي عبد الرزاق هذا » .

وقال الذهبي بعد أن ساقها ونقل عن الدارقطني أنه كذاب :

« فهذه الأشياء من وضع هذا المدبر » . وأقره الحافظ ، فاعجب بعد هذا كيف أورد السيوطي الحديث في « الجامع » من رواية القضاعي هذه مع شهادة هذين الإمامين الذهبي والعسقلاني بوضعه ! ولهذا تعقبه المناوي بقول الدارقطني وغيره في إبراهيم هذا ، ثم قال :

« ومن ثم قال القاضي حسين : « إنه موضوع » ، فمن شنع عليه فكأنه لم يقف على ما رأيت » .

قلت والضيافة واجبة شرعاً على كل مُستطيع ، سواء كان بدوياً أومدنياً . لعموم الأحاديث ، ولا يجوز تخصيصها بمثل هذا الحديث الموضوع ، ومدتها ثلاثة أيام حق لازم ، فما زاد عليها فهو صدقة .

٧٩٢ — (سوء الخلق شؤم) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « ثلاثة مجالس » من « الأمالي » (١/٩٧) : سعيد بن نفيس المصري : سهل بن سوادة : نا عبد الله بن صالح — كاتب الليث — قال : حدثني الليث عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن صالح فيه ضعف . ومَن دونه لم أجد من ترجمهما .

والحديث عزاه في « الجامع » لابن شاهين في « الأفراد » عن ابن عمر ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

وقد روي الحديث من طرق أخرى لا يصح منها شيء ؛ ولذلك قال الحافظ العراقي : « حديث لا يصح » .

نقله المناوي وأقره .

ومن المفيد أن أسوق هذه الطرق هنا ، وأتكلم على عللها ، وأبين ألفاظها :

٧٩٣ — (الشؤم سوء الخلق) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٣٧) عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضَمرة بن حبيب عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، أبو بكر هذا كان اختلط ، ثم هو منقطع بين ضمرة وعائشة فإن بين وفاتيهما (٧٣) سنة .

ثم رأيت الحديث في « الحلية » (٦/١٠٣) رواه في ترجمة حبيب بن عبيد من هذا الوجه إلا أنه جعل حبيباً هذا بدل ضمرة ، وكذلك أخرجه أحمد (٦/٨٥) ، وكلاهما يروي عنه أبو بكر بن أبي مريم ، فمن الصعب الجزم بالصواب من الروايتين ، بل لعل هذا الاختلاف من اختلاط أبي بكر هذا وضعفه .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٨/٢٥) .

وله شاهد من حديث جابر ، أخرجه أبو القاسم السهمي في « تاريخ جرجان » (٩٩) عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم اليزيدي ؛ حدثنا موسى بن عمر بن علي بن عمران : حدثنا عبيد الله بن عائشة البصري : حدثنا إسماعيل بن حكيم : أخبرنا الفضل بن عيسى عن محمد ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعا .

بيد أن هذا إسناد ضعيف من أجل الفضل هذا .

ومن طريقه رواه الطبراني أيضا في « الأوسط » وقال الهيثمي :

« وهو ضعيف » .

ورواه ابن وهب في « الجامع » (٧٦ — ٧٧) : أخبرني يحيى بن أيوب عن ابن أبي حسين عن زيد بن الأخنس الكعبي عن سعيد بن المسيب قال : سئل رسول الله ﷺ عن الشؤم ؟ قال : سوء الخلق .

قلت : وهذا مرسل ، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير زيد بن الأخنس أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٥٥٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢/٨٨) ! وذكر هو وابن أبي حاتم أنه روى عنه إسماعيل بن أمية ، فقد روى عنه ثقتان هذا أحدهما ، والآخر ابن أبي حسين راوي هذا الحديث عنه ، وهو إما عبد الله بن عبد الرحمن ، واما عمر بن سعيد وكلاهما مكيان ثقتان محتج بهما في الصحيحين ، فابن الاخنس مستور . والله أعلم .

ثم رأيته في « تاريخ ابن عساكر » (١٨/٩٢/٢) من طريق اسماعيل بن الفضل الرقاشي عن محمد بن المنكدر به .

وإسماعيل بن الفضل لم أعرفه .

لكن يبدو أنه محرف عن « إسماعيل عن الفضل » بدليل رواية السهمي . والله أعلم .

٧٩٤ — (سوء الخلق شؤم ، وحسن الملكة نماء ، والصدقة تدفع ميتَةَ السوء) .

ضعيف . رواه أحمد (٣/٥٠٢) وعباس الدوري في « التاريخ والعلل » لابن معين (٤١/١ — ٢) وابن عساكر (٦/٩٥/٢ و ١١/٤٨/١) وأبو داود (٥١٦٢) بالشطر الأول عن عثمان بن زفر عن بعض ولد رافع بن مكيث عن رافع بن مَكِيث مرفوعا . ولفظ أحمد :

« حسن الخلق نماء ، وسوء الخلق شؤم ، والبر زيادة في العمر ، والصدقة تمنع ميتة السوء » .

قلت : وهذا سند ضعيف عثمان هذا مجهول كما في « التقريب » مات سنة (٢١٨) .

ورافع بن مَكِيث صحابي ، وبعض ولده لم أعرفه .

وقد اضطرب فيه عثمان ، فمرة رواه هكذا ، ومرة قال : حدثني محمد بن خالد بن رافع ابن مكيث عن عمه الحارث بن رافع بن مكيث ، — وكان رافع من جهينة ، قد شهد الحديبية مع رسول الله ﷺ — عن رسول الله ﷺ بالشطر الأول .

أخرجه أبو داود (٥١٦٣) .

ورواه ابن منده في « المعرفة » (١٤/٢ — ٤٤٤٣ عام) عن عثمان بن عبد الرحمن قال : نا عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن أم سعد بنت الربيع عن أبيها مرفوعا به . وزاد :

« وطاعة النساء ندامة »

قلت : وهذا سند واهٍ جدا ، عنبسة بن عبد الرحمن متروك ، وعثمان بن عبد الرحمن هو الحراني ، ضعيف .

٧٩٥ — (سوء الخلق شؤم ، وشراركم أسوؤكم خُلُقاً) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٤٩) وعنه الخطيب (٤ / ٢٧٦) وعن هذا ابن عساكر (٢ / ٣١ / ٢) عن أبي سعيد أحمد بن عيسى الخرّاز البغدادي الصوفي : اخبرنا عبد الله بن إبراهيم الغفاري : حدثنا جابر بن سليم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد تالف ، الغفاري هذا نسبه ابن حبان (٢ / ٣٩) إلى أنه يضع الحديث .

وأبو سعيد الخراز صوفي مشهور وقد ترجم له الخطيب ثم ابن عساكر ترجمة طويلة ولم يذكروا حاله في الرواية .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الخطيب هذه فأساء ، لما عرفت من حال الغفاري . ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

٧٩٦ — (ليس للدَّين دواء إلا القضاء والوفاء والحمد) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب (٧ / ١٩٨) وابن عساكر (٢ / ٢١ / ١) من طريقه عن جعفر ابن عامر بن أبي الليث البغدادي : حدثنا أحمد بن عمار بن نصير الشامي : حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

أورده الخطيب في ترجمة جعفر هذا وقال :

« شيخ مجهول ، روى عن الحسن بن عرفة أحاديث مُنكرة » . ثم ساق له هذا الحديث .

وأما ابن عساكر فأورده في ترجمة أحمد بن عمار ، وهو أخو هشام بن عمار ، وقال عقبه :

« قال الشيخ أبو بكر الخطيب : أحمد بن عمار بن نصير الشامي شيخ مجهول ، وهذا حديث منكر » . وإنما قال الخطيب : « شيخ مجهول » في حق جعفر هذا كما رأيت ، فلعل ما نقله ابن عساكر عنه في موضع آخر من كتب الخطيب . ثم روى عن الدارقطني أنه قال :

« أحمد هذا متروك الحديث » .

والحديث أورده الذهبي في ترجمة ابن عمار هذا وقال :

« وهذا منكر » .

ثم قال في ترجمة جعفر بن عامر هذا :

« عن أحمد بن عمار أخي هشام بخبر كذب ، واتهمه بن الجوزي » . وأقره الحافظ .

٧٩٧ — (الإحصان إحصانان : إحصان عفاف ، وإحصان نكاح) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١٨٢/١ — ٢) وابن عساكر (٢/١٥/١ و١٤ / ٣٥٨ / ١) عن مبشر بن عبيد قال : سمعت الزهري يحدث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا ، زاد ابن عساكر في رواية :

« فمن قرأها (والمحصِنات) بكسر الصاد فهن العفائف ، ومن قرأها (والمحصَنات) فهن المتزوجات » .

وهذا مدرج في الحديث بلا شك . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزهري إلا مبشر» .

قلت : قال الهيثمي (٤/٢٦٣) :

« وهو متروك » . وعزاه للبزار أيضا .

قلت : وقد قال فيه الإمام أحمد :

«كان يضع الحديث » .

قلت : ولهذا كان على السيوطي أن لا يورده في « الجامع الصغير » وفاء بوعده أنه صانه عما تفرد به وضاع أوكذاب .

٧٩٨ — (عليكم بغسل الدبر ؛ فإنه يذَهب بالباسور) .

موضوع . رواه ابن حبان في « المجروحين » (٢/٩٩) وابن عدي (١/٨٧) وأبو نعيم في « الطب » (٢/٢٥/١) من طريق أبي يعلى عن عثمان بن مطر الشيباني : ثنا الحسن بن أبي جعفر : ثنا علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر مرفوعا . وقال ابن عدي :

« هذا يرويه ابن أبي جعفر عن علي بن الحكم وعن ابن أبي جعفر عثمان بن مطر ، ولعل البلاء من عثمان » .

قلت : وقال ابن حبان :

«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » . وقال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . وضعفه غيره .

وشيخه الحسن بن أبي جعفر ضعيف . وفي ترجمته ساقه ابن عدي مع أحاديث أخر ، ثم قال :

« وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو صدوق ، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهماً ، أو شبه عليه فغلط » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن السني وأبي نعيم عن ابن عمر. وقال المناوي :

« ورواه عنه أيضا أبويعلى والديلمي . وأورده في « الميزان » في ترجمة عثمان بن مطر الشيباني من حديثه ، ونقل عن جمع تضعيفه ، وأن حديثه منكر ، ولا يثبت . وساقه في « اللسان » في ترجمة عمر بن عبد العزيز الهاشمي وقال : شيخ مجهول ، له أحاديث مناكير لا يتابع عليها » .

قلت : وهومن روايته باسناده عن الحارث عن علي مرفوعا .

والحارث وهو الأعور متهم كما تقدم مرارا .

٧٩٩ — (ما الميت في قبره إلا كالغريق المستغيث ينتظر دعوة تلحقه من أب أو أم أو أخ أو صديق ، فإذا لحقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها ، وإن الله عزوجل لَيُدخل على أهل القبور من دعاء أهل الدور أمثال الجبال ، وإن هدية الأحياء إلى الأموات الاستغفار) .

منكر جدا . رواه الضياء في « المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره » (١/٢٦٨) من طريق ابن شاذان : ثنا محمد بن الفضل العطار قال : نا محمد بن جابر بن أبي عياش المصيصي : ثنا عبد الله بن المبارك قال : نا يعقوب بن القعقاع عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا .

ورواه الضياء في « السنن » أيضا (٢/٨٦) عن الفضل بن محمد الباهلي : ثنا محمد بن جابر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علته ابن أبي عياش هذا ، قال الذهبي :
« لا أعرفه ، وخبره منكر جدا » .

ثم ساق له هذا الحديث . وقال الحافظ في « اللسان » :

« أورده البيهقي في « الشعب » ونقل عن أبي علي الحافظ ، أنه غريب من حديث ابن المبارك ، لم يقع عند أهل خراسان ، قال : ولم أكتبه إلا عن هذا الشيخ . يعني الفضل بن محمد . قال البيهقي : وتابعه محمد بن خزيمة عن ابن أبي عياش ، وابن أبي عياش تفرد به » .

٨٠٠ — (إن الله خلق الجنة بيضاء ، وإن أحب الزي إلى الله عزوجل البياض ، فألبسوها أحياءكم ، وكفنوها موتاكم ، ثم جمع الرعاء ، فقال : من كان فيكم ذا غنم سود فليخلطها ببيض) .

موضوع . رواه أبوجعفر البَخْتري في « ستة مجالس » (١١٥ / ١ — ٢) وأبونعيم في « صفة الجنة » (ق ٢٠ / ٢) عن هشام بن أبي هشام قال : نا عبد الرحمن بن حبيب مولى بني

مخزوم عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً عبد الرحمن بن حبيب هو ابن أدْرَك ، قال النسائـي :

« منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وفي « الميزان » :

« صدوق ، وله ما ينكر » .

وهشام بن أبي هشام هو ابن زياد متفق على تضعيفه . وقال ابن معين والنسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية البزار عن ابن عباس دون قولـه « فألبسوها الخ » فقال المناوي :

« قال الهيثمي عقب عزوه للبزار : « فيه هشام بن زياد وهو متروك » . وظاهر حال المصنف أنه لم يره مخرجا لأحد من الستة وإلا لما عدل عنه ، وإنه لشيء عجاب ، فقد خرجه ابن ماجـه عن ابن عباس المذكور بلفظ :

« **إن الله خلق الجنة بيضاء ، وأحب الزي إليه البياض فليلبسها أحياؤكم ، وكفنوا فيهـا موتاكم** » انتهى بلفظه » .

قلت : وأنا في شك كبير من وجود هذا الحديث في « سنن ابن ماجه » فقد راجعته فـي مظانه : « الجنائز » و« اللباس » و« صفة الجنة » فلم أجده ، ويؤيده أنه ليس في مسند ابـن العباس من « ذخائر المواريث » للنابلسي ، ولا في أصله « تحفة الأشراف » للحافظ المِزّي ، ولا في فهرست ابن ماجه الذي وضعه محمد عبد الباقي في آخر « السنن » التي قام هو على تحقيقها ، ولم يعزه لابن ماجه ابن القيم في « حادي الارواح » (١ / ٢١٨ — ٢١٩) ، ولا دل على شيء منه كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » للمستشرقين . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « زوائد مسند البزار » (ص ١٧٠) من طريق هشام أبي المقدام عن حبيب بن الشهيد عن عطاء به . وقال الهيثمي عقبه :

« هشام ضعيف متروك » .

ثم أخرجه أبو نعيم عن أبي شهاب عن حمزة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس نحـوه .

وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة الجعفي النصيبي قال الحافظ :

« متروك متهم بالوضع » .

٨٠١ — (إن الله عزوجل جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وإن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب) .

موضوع . رواه الطبراني (١ / ٢٥٨ / ٢) : عن عبادة بن زياد الأسدي : ثنا يحيى بن العلاء الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع ، آفته يحيى بن العلاء ، كذاب يضع كما تقدم مرارا .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني عن جابر ، والخطيب في « التاريخ » عن ابن عباس ، فقال المناوي في رواية الطبراني :

« قال الهيثمي (٩ / ١٧٢) : فيه يحيى بن العلاء وهومتروك . وقال ابن الجوزي قال أحمد : يحيى بن العلاء كذاب يضع . وقال الدارقطني : « أحاديثه موضوعة » ، وذكر في « الميزان » نحوه في ترجمة العلاء ، وأورد له أخباراً هذا منها » . ثم قال في رواية الخطيب :

« قال ابن الجوزي : « حديث لا يصح . فيه ابن المرزبان . قال ابن الكاتب : كذاب . ومَن فوقه إلى المنصور ما بين مجهول وغير موثوق » . وفي « الميزان » في ترجمة عبد الرحمن ابن محمد الحاسب : « لا يُدْري من ذا ؟ وخبره كذب . رواه الخطيب » . ثم ساق هذا الخبر » .

٨٠٢ — (كل بني أنثى ؛ فإن عصبتهم لأبيهم ، ما خلا ولد فاطمة فإني أنا عصبتهم وأنا أبوهم) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٢٥٨ / ٢) : حدثنا محمد بن زكريا الغلابي : ثنا بشر بن مهران : ثنا شريك بن عبد الله عن شبيب بن غرقدة عن المستظل بن حصين عن عمر مرفوعا .

ثم رواه عن شيبة بن نَعامة عن فاطمة بنت حسين عن فاطمة الكبرى مرفوعا .

قلت : والطريق الأول واه بمرة : شريك هو القاضي وهو ضعيف .

وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم :

« ترك أبي حديثه » .

وبه أعل المناوي الحديث تبعا للهيثمي . وخفي عليهما أنه من رواية محمد بن زكريا الغلابي . وهو كذاب .

وأما الطريق الثاني فهو خير من هذا ؛ فإن شيبة بن نعامة . ضعفه يحيى بن معين وقال ابن حبان (١ / ٣٥٨) :

« يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه . وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات . لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » أيضاً ! والمعتمد أنه ضعيف .

والحديث قال الهيثمي (٩ / ١٧٣) :

« رواه الطبراني وأبو يعلى وفيه شيبة بن نعامة لا يجوز الاحتجاج به » . قال المناوي :

« وأورده ابن الجوزي في « الأحاديث الواهية » وقال : « لا يصح » . فقول المصنف (يعني السيوطي) : « هو حسن » غير حسن » .

٨٠٣ — (كل من ورد القيامة عطشان) .

موضوع . رواه الخطيب (٣/٣٥٦) من طريق محمد بن هارون بن بُرَيَة الهاشمي قال : حدثنا السَّرِيّ بن عاصم : حدثنا ابن السماك : حدثنا الهيثم بن جماز قال :

دخلت على يزيد الرقاشي في يوم شديد حر . فقال : ادخل يا هيثم ! ادخل ادخل ، حتى نبكي على الماء البارد ، وقد عطش نفسه أربعين سنة ، ثم قال : حدثني أنس بن مالك فذكره مرفوعا وقال :

« ابن برية في حديثه مناكير كثيرة ، قال الدارقطني : لا شيء » .

قلت : وقال الخطيب في مكان آخر (٧/٤٠٣) :

« ذاهب الحديث يتهم بالوضع » . وقال ابن عساكر :

« يضع الحديث » ، كما يأتي قريباً تحت الحديث (٨٠٦) .

قلت : لكنه لم يتفرد به ، فقد أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣/٥٤ ، ٨/٢١٦) عن علي بن المبارك المسروري (وفي الموضع الآخر ، المروزي وهو تصحيف) ثنا السَّرِيُّ بن عاصم به .

لكن المسروري هذا لا يستشهد به ، فقد ترجمه الخطيب (١٢/١٠٥ — ١٠٦) وأشار إلى سوء حفظه . ولكن الذهبي اتهمه بخبر كذب . قال الحافظ في « اللسان » :

« والخبر المذكور في « الفضائل » من كتاب « الموضوعات » لابن الجوزي » .

ثم إن السري بن عاصم كذبه ابن خراش ، واتهمه النقاش بأنه وضع حديثاً . وذكر له الذهبي أحاديث وصَفها بأنها من بلاياه ومصائبه ، منها الحديث الآتي عقب هذا .

والهيثم بن جماز متروك كما قال النسائي والساجي ، بل ذكره البرقي في الكذابين .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

فلا أدري كيف استجاز السيوطي أن يورد هذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم ، مع ما في سنده من هؤلاء الكذابين والضعفاء !

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨/١١٥/١) .

ثم رواه من طريق أخرى عن السري بن عاصم به .

فهذه ثلاث طرق إلى السري فهو آفة الحديث ، إن سلم من الهيثم . والله أعلم .

٨٠٤ — (الإيمان بالقدر يذهب الهم والحُزن) .

ضعيف . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٨/١) عن أبي سعيد الحسن بن أحمد الطوسي قال : نا جماهر بن محمد قال : نا علي بن الحسين قال : نا المزاحم بن عوام عن الأوزاعي عن عمرة بن أبي لبابة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم لم أعرف منه أحداً من رواته غير الأوزاعي ، ولا أعرف في

الرجال (عمرة) فلعل في النسخة تصحيفا .

ثم وقفت على الحديث عند الديلمي في « مسند الفردوس » (١/٢/٣٥٩) من طريق الحاكم ، فرأيته فيه « عبدة بن أبي لبابة » وهو ثقة ، فالآفة ممن دونه .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « تاريخه » والقضاعي عن أبي هريرة ، فقال المناوي :

« وفيه السري بن عاصم الهمداني مؤدب المعتز ، قال في « الميزان » : وهاه ابن عدي وقال : يسرق الحديث ، وكذبه ابن خراش ، قال : ومن بلاياه هذا الخبر . وأورده ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : السري قال ابن حبان : « لا يحل الاحتجاج به » .

قلت : وسبقت ترجمته بأتم منه في الحديث الذي قبله ، لكنه ليس هو في إسناد القضاعي والحاكم كما رأيت ، وهو يرويه عن محمد بن مصعب : ثنا الأوزاعي به كما في « الميزان » .

٨٠٥ — (إن الله إذا أراد أن يجعل عبداً للخلافة مسح يده على جبهته) .

موضوع . رواه الخطيب في « التاريخ » (٢/١٥٠) من طريق مسرة بن عبد الله — مولى المتوكل على الله — قال : نبأنا الحسن بن يزيد قال : نبأنا عبد الله بن المبارك قال : نبأنا سليمان بن مهران : قال إبراهيم بن جعفر الأنصاري المعروف بالراهب عن أنس بن مالك مرفوعا ، وقال :

« مسرة بن عبد الله ذاهب الحديث » .

قلت : وساق له الذهبي في ترجمته حديثاً قال : إنه موضوع ، ونقل الحافظ في « اللسان » عن الخطيب أنه قال :

« هذا الحديث كذب ، والحمل فيه على مسرة . قلت : ومن موضوعاته . . . » .

قلت : ثم ساق الحافظ له حديثا ثالثاً فيظهر مما ذكرنا أن مسرة كذاب وضاع . فما كان يحسن بالسيوطي أن يورد هذا الحديث من رواية الخطيب هذه في « الجامع الصغير » ! لا سيما مع قول الخطيب : « إنه حديث كذب » .

ولا يبرر له ذلك إتباعه إياه بحديث ابن عباس الآتي بعده ؛ لأن فيه وضاعاً أيضا . وإن خفي ذلك على بعضهم . وكذلك ما رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤١٧) وابن عدي في « الكامل » (٢/٣٢٧) وابن النجار (١٠/١٨٣/١) عن مصعب النوفلي عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعا به . فقد قال العقيلي :

« مصعب النوفلي مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه » ، وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ، والبلاء فيه من مصعب بن عبد الله النوفلي هذا ، ولا أعلم له شيئاً آخر » .

وأما حديث ابن عباس فهو :

٨٠٦ — (إن الله إذا أراد أن يخلق خلقاً للخلافة مسح يده على ناصيته ، فلا تقع عليه عين أحد إلا أحبه) .

موضوع . رواه الحاكم (٣ / ٣٣١) : حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ — بالكوفة — : ثنا أبو إسحاق محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي : ثنا موسى بن عبد الله بن موسى الهاشمي : ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان قال : سمعت أبي يقول :

دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت له جُمَّة . فجعلت أنظر إلى حسنها . فقال : كان لأبي محمد بن علي جُمَّة . وحدثني أن أباه علي بن عبد الله كانت له جُمّة . وحدثني أن أباه عبد الله بن العباس كانت له جُمَّة . وكان للعباس جُمَّة . وحدثني أن النبي ﷺ كانت له جُمَّة . وكان لهاشم بن عبد مناف جُمَّة . فقلت لأبي : إني لأعجب من حسنها ، قال : ذلك نور الخلافة . قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده قال : فذكره . وقال :

« رواة هذا الحديث عن آخرهم كلهم هاشميون معروفون بشرف الأصل » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ليسوا معتمدين » .

قلت : وهذا كلام مجمل . وهاك تفصيله :

أبو جعفر المنصور هو الخليفة العباسي المعروف . وحاله في الحديث غير معروف .

ويعقوب بن جعفر بن سليمان وأبوه . لم أجد من ترجمهما .

وأما محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي . فهو آفة الحديث ، ويعرف بابن بْرِيَة ، ترجمه الخطيب (٣ / ٣٥٦) وقال :

« في حديثه مناكير كثيرة » . ثم روى عن الدارقطني انه قال :

« لا شيء » .

وقال الخطيب في مكان آخر (٧ / ٤٠٣) :

« ذاهب الحديث ، يتهم بالوضع » .

قلت : وقال الحافظ ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٣٢٨ / ٢) :

« هو من ولد أبي جعفر المنصور . يضع الحديث » .

قلت : فهذا من وضعه ولا شك . ولا أدري كيف فات هذا الحافظ ابن حجر فقد أعله بشيخ الحاكم كما في « فيض القدير » وقال :

« إنه ضعيف . وهو من الحفاظ » !

ولا يستقيم هذا الإعلال لوجهين :

الأول : ما عرفته من حال ابن بْرِيَة .

الثاني : أن شيخ الحاكم لم يتفرد به ، فقد أخرجه ابن الجوزي في « المسلسلات » (الحديث ـ ٤٣) والكازروني في « مسلسلاته » أيضاً (ق ١٣١ / ٢) من طريق أحمد بن يعقوب قال : ثنا محمد بن هارون به دون قوله : « فلا تقع عليه . . . » .

وأحمد بن يعقوب هذا هو أبو الحسن المعدل ، ترجمه الخطيب (٥ / ٢٢٧) وذكر أنه روى عن جماعة منهم ابن بُرْيَةَ هذا ، ثم روى عن أبي نعيم أنه قال فيه : « ثقة » .

فبرئت منه عهدة شيخ الحاكم ، وانحصرت التهمة في ابن بُرْيَة ، والله الموفق .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٩٧) من طريقين آخرين من حديث أبي هريرة وأنس ، وسيأتي تحقيق الكلام عليهما برقم (٢٢١٧) .

٨٠٧ — (أبغض العباد إلى الله عز وجل من كان ثوباه خيراً من عمله ، أن تكون ثيابه ثياب الأنبياء ، وعمله عمل الجبارين) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٧٢) عن أبي صالح كاتب الليث : ثنا سليم ابن عيسى أبو يحيى عن سفيان الثوري عن جعفر بن بُرقان عن ميمون بن مهران عن عائشة مرفوعا . ذكره في ترجمة سليم هذا وقال :

« مجهول في النقل ، حديثه (هذا) منكر غير محفوظ » . وقال الذهبي :

« روى عن الثوري خبراً منكراً ، ساقه العقيلي » .

ثم ساقه من طريقه ثم قال :

« قلت : هذا باطل » .

قلت : وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٥١) من طريق العقيلي هذه وأعله بكلامه الذي نقلته آنفا وبكاتب الليث ، وقال : قال أحمد : ليس بشيء ، وأقره السيوطي في « اللآلئ » (برقم ٢٤٨٧) على وضعه ، وزاد عليه أنه نقل كلمة الذهبي أنه باطل . وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٣٥) . ومع ذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية العقيلي والديلمي ! فتعقبه شارحه المناوي بما خلاصته أن ابن الجوزي قال : « موضوع » وأقره عليه السيوطي في الأصل (يعني الجامع الكبير) » وممن جزم بوضعه ابن عراق والهندي .

قلت : وسليم بن عيسى هذا الذي جهلوه ، إنما هو – فيما أرى – سليمان بن عيسى ابن نجيح المعروف بالكذب . فقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٨٠ من مختصره للحافظ) هكذا : عن سليمان بن عيسى بن نجيح عن الثوري به . وقال الحافظ عقبه :

« قلت : سليمان متروك » .

وقال الذهبي في « الميزان » :

« هالك ، قال الجوزجاني : كذاب مصرح . وقال أبوحاتم : كذاب ، وقال ابن عدي : يضع الحديث » .

ثم ذكر له عدة أحاديث من بلاياه !

٨٠٨ — (أوحى الله إلى الدنيا : أن اخدمي من خدمني ، وأتعبي من خدمك) .

موضوع . رواه الخطيب في « التاريخ » (٨/ ٤٤) عن الحسين بن داود البلخي : حدثنا الفضيل بن عياض عن منصورعن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعا . وقال :

« تفرد بروايته الحسين عن الفضيل وهو موضوع ، ورجاله كلهم ثقات سوى الحسين بن داود ، ولم يكن ثقة » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/ ١٣٦) من طريق الخطيب هذه ومن طريق أخرى عن الحسين البلخي به وذكر كلام الخطيب محتجاً به . وتعقبه السيوطي بأن له شاهدا عن قتادة بن النعمان ، ولكن فيه مجاهيل ، وهو:

٨٠٩ — (أنزل الله إليَّ جبريل في أحسن ما كان يأتي صورة فقال : إن الله عزوجل يقرئك السلام يا محمد ! ويقول لك : إني أوحيت إلى الدنيا أن تمرري وتكدري وتضيقي وتشددي على أوليائي ؛ كي يحبوا لقائي ، وتسهلي وتوسعي وتطيبي لأعدائي ، حتى يكرهوا لقائي ؛ فاني خلقتها سجناً لأوليائي ، وجنة لأعدائي) .

منكر . رواه الطبراني ، وعنه ابن المرزبان في « الفوائد » (١/ ٢) وابن عساكر في « التاريخ » (١٧/ ٤٠٩/ ١ — ٢) من طريق البيهقي وهذا في « الشعب » ؛ قال الطبراني ، حدثنا الوليد بن حماد الرملي : أنبأنا أبو محمد عبد الله بن الفضل (الأصل المفضل وهو خطأ) بن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري : حدثني أبي ؛ الفضل عن أبيه عاصم عن أبيه عن قتادة ابن النعمان مرفوعاً . وقال البيهقي :

« لم نكتبه إلا بهذا الإسناد ، وفيهم مجاهيل » .

« وأورده السيوطي في « اللآلئ » (ص ٥٠٦) شاهداً للحديث الذي قبله . ومن غرائبه أنه أورده في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي فقط دون رواية الطبراني !

والمجاهيل الذين أشار إليهم البيهقي هم الفضل بن عاصم ، وابنه عبد الله ، وشيخ الطبراني الوليد الرملي ، وقد أورده الحافظ ابن حجر في « اللسان » ، وساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ، إشارة منه إلى أنه مجهول ، ولكنه قال :

« أخرجه الطبراني عن الوليد ، وقد أشار العلائي في « الموشى » إلى أن عبد الله وأباه لا يعرفان » .

قلت : وفي متن الحديث عندي نكارة ظاهرة ، والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « المجموع » (٦/٧٦/١) ساق فيه كاتبه إسناد الحديث نقلا عن الطبراني كما في « اللآلئ » مع التصحيح الذي ذكرناه في اسم الفضل .

٨١٠ — (إن الله أمرني بمداراة الناس كما أمرني بإقامة الفرائض) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي في « الكامل » (١/٣٤) وابن مردويه في « ثلاثة مجالس من الأمالي » (١/١٩٢) ، عن بشر بن عبيد الدارسي : نا عمار بن عبد الرحمن عن المسعودي عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه أبو مطيع المصري في « الأمالي » أيضاً (١/٣٣/٢) والديلمي (١/٢/٣٢٠) . وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٢/٩٠) للحكيم الترمذي وابن عدي بسند فيه متروك . وقال ابن عدي :

« بشر بن عبيد منكر الحديث ، وهو بين الضعف ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً ، وهو إذا روى إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو محتمل ، أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم » . وكذبه الأزدي .

وساق له الذهبي أحاديث منها هذا ، ثم عقبها بقوله :

« وهذه الأحاديث غير صحيحة ، والله المستعان » .

٨١١ — (بعثت بمداراة الناس) .

موضوع . رواه أبو سعد الماليني في « الأربعين الصّوفية » (٢/٨) عن عبيد الله بن لؤلؤ الصوفي : أخبرني عمر بن واصل قال : سمعت سهل بن عبيد الله يقول : أخبرني محمد بن سوار : أخبرني مالك بن دينار ، ومعروف بن علي عن الحسن عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ لما أنزلت سورة براءة : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، وآفته ابن لؤلؤ هذا أو شيخه ، وهما بغداديان ، وقد ترجم لهما الخطيب في « تاريخه » ، وساق في ترجمة الأول منهما حديثا ظاهر الوضع ثم قال (١٠/٣٥٨) :

« هذا الحديث موضوع من عمل القصاص وضعه عمر بن واصل ، أو وضع عليه . والله أعلم » .

ولما ترجم لابن واصل لم يقل فيه شيئا سوى أنه ساق له حديثاً آخر من طريق ابن لؤلؤ هذا عنه ، وسكت عليه ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة كهذا الحديث . والله أعلم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية البيهقي في « الشعب » عن جابر . وتعقبه المناوي بقوله :

« وفيه عبيد الله بن لؤلؤ عن عمر بن واصل ، قال في « لسان الميزان » : يروي عنه الموضوع ، وعمر بن واصل اتهمه الخطيب بالوضع ، وفيه أيضا مالك بن دينار الزاهد ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، ووثقه بعضهم » .

٨١٢ — (يا عائشة ! أما تعلمين أن الله زوجني في الجنة مريم بنت عمران ، وكلثم أخت موسى ، وامرأة فرعون) .

منكر . رواه أبو الشيخ في « التاريخ » (ص ٢٨٨) بسند صحيح عن أبي الربيع السمتي : ثنا عبد النور بن عبد الله بن سنان عن يونس بن شعيب عن أبي أمامة مرفوعا .

ذكره من حسان حديث أبي عبيد الله محمد بن أحمد بن عمرو الأبهري . ورواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٩) عن إبراهيم بن عرعرة : حدثنا عبد النور به . وقال :

« يونس بن شعيب حديثه غير محفوظ ، قال البخاري : منكر الحديث » . وقال ابن عدي كما في « اللسان » :

« هذا الحديث هو الذي أنكره عليه البخاري » .

قلت : لكن الراوي عنه مثله أو شر منه ، فقد قال فيه الذهبي :

« كذاب » . ثم اتهمه بوضع حديث .

لكن الحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني في « الكبير » عن سعد بن جنادة وقال المناوي :

« قال الهيثمي : فيه من لم أعرفه » .

٨١٣ — (إن الله تبارك وتعالى كتب الغيرة على النساء ، والجهاد على الرجال ، فمن صبر منهن كان لها مثل أجر الشهيد) .

منكر . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٦١ / ٢) والعقيلي (ص ٢٦٨) وابن الأعرابي في « معجمه » (١/٨٢) وعنه القضاعي (١/٩٣) والدولابي (٢/١٠٠) وابن عدي (٢٧٩ — ٢٨٠) والبزار عن عبيد بن الصباح عن كامل بن العلاء عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا ، قال المناوي :

« قال البزار لا نعلمه إلا من هذا الوجه ، وعبيد لا بأس به ، وكامل كوفي مشهور ، على أنه لم يشاركه أحد فيه » .

وقال الهيثمي (٤/٣٢٠) :

« رواه البزار والطبراني وفيه عبيد بن الصباح ، ضعفه أبو حاتم ، ووثقه البزار ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وأورد ابن أبي حاتم حديثه هذا في « العلل » (١ / ٣١٣) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ قال : هذا حديث منكر . وقال مرة أخرى : هذا حديث موضوع بهذا الإسناد » .

قلت : وساقه الذهبي في ترجمة عبيد بن الصباح من مناكيره ، وكأنه نسي هذا فصحح له حديثاً آخر تبعاً للحاكم : بلفظ : « إذا أردت أن تغزو . . . » وهو في « الترغيب » (٢ / ١٦٢) .

٨١٤ — (ما تشهد الملائكة من لهوكم إلا الرهان والنضال) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣ / ٢٠٣ / ١) عن عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، عمرو هذا قال الذهبي :

« متَّهم ، قال أبو حاتم : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : اتهم بوضع الحديث . وقال العقيلي وغيره : منكر الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني هذه ، وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء !

٨١٥ — (إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة أهل بيت من جيرانه البلاءَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن جرير في « التفسير » (٥ / ٥٧٤ / ٥٧٥٣) والعقيلي في « الضعفاء » (٤٦٣) والواحدي في تفسيره « الوسيط » (١ / ٩١ / ٢) عن يحيى بن سعيد العطار : حدثنا حفص بن سليمان عن محمد بن سوقة عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر مرفوعا ، ثم قرأ عبد الله بن عمر (ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ لفسدت الأرضُ) . وقال العقيلي :

« يحيى بن سعيد العطار شامي منكر الحديث لا يتابع على حديثه ، وليس بمشهور بالنقل ، قال ابن معين : ليس بشيء » .

ورواه ابن عدي (١٠٠ / ٢) من هذا الطريق في ترجمة حفص وقال :

« لا يرويه عن ابن سوقة غير حفص ، وعامة حديثه غير محفوظ » .

قلت : وهو أبو عمر الأسدي القارئ ، وهو ضعيف جداً ، بل قال ابن خراش :

« كذاب يضع الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » برِواية الطبراني فقط ، وقال شارحه المناوي :

« ضعفه المنذري ، وقال الهيثمي : فيه يحيى بن سعيد العطار وهو ضعيف . وفي « الميزان » :

يحيى هذا ضعفه ابن معين ووهاه أبو داود ، وقال ابن خزيمة : لا يحتج به ، ثم أورد له هذا الخبر » .

قلت : إعلال الحديث بحفص بن سليمان كما فعل ابن عدي أولى من إعلاله بالعطار لشدة ضعفه كما عرفت ؛ ولأنه فوقه في الطبقة .

٨١٦ — (شهيد البر يغفر له كل ذنب إلا الدَّيْن والأمانة ، وشهيد البحر يغفر له كل ذنب والدين والأمانة) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٨/٥١) وابن النجار (١٠/١٦٧/٢) عن نجدة ابن المبارك : ثنا حسن المرهبي عن طالوت عن إبراهيم بن أدهم عن هشام بن حسان عن يزيد الرقاشي عن بعض عمات النبي ﷺ مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، نجدة هذا قال الحافظ :

« مقبول » .

ويزيد الرقاشي زاهد ضعيف .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي نعيم فقط ، وتعقبه المناوي بقوله :

« وقضية صنيع المصنف أن هذا لم يخرجه أحد من الستة وإلا لما عدل عنه ، والأمر بخلافه ، فقد عزاه في « الفردوس » وغيره إلى ابن ماجة من حديث أنس مرفوعا . قال ابن حجر : وسنده ضعيف . وقال جدنا الأعلى الإمام الزين العراقي : وفيه يزيد الرقاشي ضعيف » .

قلت : وما تعقب به السيوطي لا وجه له ، بل هو ذهول عن ان السيوطي قد ساق حديث ابن ماجه عن أنس عقب هذا الحديث مباشرة ! وهو حديث طويل ؛ هذا الحديث قطعة منه . وسنده أشد ضعفاً من هذا وهو الحديث الآتي :

٨١٧ — (شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمَتَشحِّط في دمه في البر ، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله عزوجل وكَّل مَلَك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ولشهيد البحر الذنوب والدين) .

موضوع بهذا التمام . رواه ابن ماجه (رقم ٢٧٧٨) والطبراني في « المعجم الكبير » (ق ٢٥/١ مجموع ٦) عن قيس بن محمد الكندي : ثنا عُفَير بن معدان الشامي عن سليم بن

عامر قال : سمعت أبا أمامة يقول فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، بل الغالب أنه موضوع على سليم بن عامر الثقة ، فإن في متن الحديث من المبالغة ما لا نعرفه في الأحاديث الصحيحة ، وآفته عندي عُفير هـذا ؛ فإنه متهم . قال أبو حاتم :

« يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له » .

قلت : وهذا منه ، وتقدم له حديث آخر موضوع برقم (٢٩١) .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن ماجه والطبراني في « الكبير » . وذكر المناوي أن الطبراني رواه عن الكندي أيضا ثم قال :

« قال الزين العراقي : وعفير بن معدان ضعيف جداً » .

واعلم أن هذا الحديث والذي قبله مخالف لعموم قوله ﷺ :

« **يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدَّين** » .

أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما ، وهو مخرج عندي في « إرواء الغليل » (١١٨٢) و« تخريج مشكلة الفقر » (٦٧) و« تخريج الحلال والحرام » (٣٤٨) .

٨١٨ — (لا تتوضؤوا في الكنيف الذي تبولون فيه ؛ فـإن وضوء المؤمن يوزن مع حسناته) .

موضوع . رواه ابن النجار (١٠ / ١٢٩ / ١) عن يحيى بن عنبسة : ثنا حميد عن أنس مرفوعـا .

قلت : ويحيى هذا قال ابن حبان :

« دجال وضاع » . وقال ابن عدي :

« منكر الحديث مكشوف الامر » .

ذكره الذهبي . ثم ساق له أحاديث منها هذا ثم قال :

« هذا كله من وضع هذا المدبر » .

٨١٩ — (آفة الدِّين ثلاثة : فقيه فاجر ، وإمام جائر ، ومجتهد جاهـل) .

موضوع . رواه ابو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٢٨) وعنه الديلمي فـي « المسنـد » (١ / ١ / ٧٦) عن نهشل بن سعيد الترمذي عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً :

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ، وفيه علتان :

١ — الانقطاع بين الضحاك وابن عباس .

٢ — نهشل بن سعيد كذاب كما قال ابن راهويه والطيالسي ، وقال ابن حبان :
« يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم » . وقال أبوسعيد النقاش :
« روى عن الضحاك الموضوعات » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الديلمي عن ابن عباس . فقال المناوي :
« ورواه عنه أبونعيم . ومن طريقه وعنه تلقاه الديلمي ، ونهشل قال الذهبي في « الضعفاء » : قال ابن راهوية : كان كذاباً ، والضحاك لم يلق ابن عباس ، ومن ثم قال المؤلف في درر البحار: سنده واه »

قلت : فكان على السيوطي أن لا يورده في « الجامع » وفاءً بشرطه !

٨٢٠ — (أجوع الناس طالب العلم ، وأشبعهم الذي لا يبتغيه) .

موضوع . رواه ابن حبان في « كتاب المجروحين » (٢ / ٢٦١ — ٢٦٢) وأبونعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٥٩) وعنه الديلمي (١ / ١ / ٨٥) عن محمد بن الحارث عن ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال :

سئل النبي ﷺ : أي الناس أجوع ؟ قال : طالب العلم . قال : فأيهم أشبع ؟ قال : الذي لا يبتغيه .

قلت : آفته ابن البيلماني . واسمه محمد بن عبد الرحمن ، قال الذهبي :
« ضعفوه ، قال النسائي وأبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حبان : حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة » .

قلت : ثم ساق له أحاديث هذا أحدها . وقال ابن عدي :
« كل ما يرويه البيلماني فإن البلاء فيه منه ، ومحمد بن الحارث أيضاً ضعيف » .
وقال الحافظ ابن حجر في « الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس » :
« قلت : محمد بن الحارث وشيخه ضعيفان » .
قلت : وتقدم لهما حديث آخر برقم (٥٤) .

٨٢١ — (احبسوا على المؤمنين ضالتهم ، قالوا : وما ضالة المؤمنين ؟ قال : العلم) .

موضوع . رواه الديلمي في « المسند » (١ / ١ / ٢٠) وعفيف الدين أبو المعالي في « فضل العلم » (١١٤ / ١) عن عمرو بن حكام عن بكر عن زياد بن أبي حسان عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع ، زياد هذا قال الحاكم والنقاش :
« روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة » .
وكان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، وقال الدارقطني :

« متروك » .

وبكر هو ابن خنيس ، قال النسائي وغيره :ضعيف .وقال ابن حبان في « المجروحين » (١٨٦/١) :

« يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق الى القلب أنه المتعمد لها » .

وعمرو بن حكام ضعيف ، وإنما آفة الحديث ممن فوقه .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الديلمي وابن النجار في « تاريخه » عن أنس . فتعقبه المناوي بقوله :

« وفيه إبراهيم بن هاني أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « مجهول أتى بالبواطيل » عن عمرو بن حكام تركه أحمد والنسائي . عن بكر بن خنيس قال الدارقطني : متروك عن زياد بن أبي حسان تركوه » .

فاعجب من السيوطي كيف سود كتابه بحديث هذا حال إسناده ، ثم ازدد عجباً منه حين تعلم أنه هو نفسه أورد الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٤٢) من رواية الديلمي !!

٨٢٢ — (إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقاً كنتم شريكا في الأجر ، وإن يك باطلاً كان وزره عليه) .

موضوع . رواه عثمان بن محمد المَخْمي في « حديثه » (١/٢٠٨) عن عباد بن يعقوب قال : ثنا سعيد بن عمرو العنبري عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، آفته مسعدة بن صدقة هذا ، قال الدارقطني : « متروك » .

ذكره الذهبي ثم ساق له هذا الحديث ثم قال :

« هذا موضوع » . ووافقه الحافظ في « اللسان » .

وأما السيوطي فذهل عن قول هذين الحافظين فأورده في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « علوم الحديث » وأبي نعيم وابن عساكر عن علي . فتعقبه المناوي بقوله :

« رمز لضعفه ، وليس بضعيف فقط ، بل قال في « الميزان » : موضوع » .

٨٢٣ — (اعمل لوجه واحد يكفك الوجوه كلها) .

ضعيف جداً . رواه السهمي في « تاريخ جرجان » (٣٥٠،١٧٠) عن أبي هرمز : سمعت أنساً يقول فذكره مرفوعا .

قلت . وهذا سند ضعيف جداً ، أبوهرمز هذا اسمه نافع بن هرمز قال أبو حاتم :
« متروك ذاهب الحديث » . وقال النسائي : « ليس بثقة » .
واختلف فيه قول ابن معين ، فكذبه مرة ، وقال مرة : لا يكتب حديثه .
وقال مرة : لا أعرفه . وقال مرة : ليس بشيء .
والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عدي والديلمي عن أنس . وتعقبه المناوي بقوله :
« وفيه أبو عبد الرحمن السلمي سبق أنه وضاع للصوفية ، ومحمد بن أحمد بن هارون قال الذهبي في « الضعفاء » : متهم بالوضع . ونافع بن هرمز أبو هرمز قال في « الميزان » : كذبه ابن معين . وتركه أبو حاتم وضعفه أحمد انتهى . وبه يعرف أن سنده مهلهل بالمرة فكان ينبغي للمصنف حذفه » .
قلت : السلمي وابن هارون ليسا في سند السهمي ، وكذا ابن عدي ، فإن الجرجاني رواه عنه في أحد الموضعين المشار إليهما ، فآفة الحديث أبو هرمز هذا فقط ، وحينئذ فلا يصل الأمر إلى الحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم .

٨٢٤ — (بجِّلوا المشايخ ؛ فإن تبجيل المشايخ من إجلال الله تعالى) .

موضوع . رواه ابن حبان في « المجروحين » (٤/٢) وابن عدي (٢٠٣ /٢) وابن منده في « تاريخ أصبهان » (ق٢٣٥/ ٢) عن صخر بن محمد الحاجبي : حدثنا الليث بن سعد عن الزهري عن أنس مرفوعا .
ومن هذا الوجه رواه لاحق بن محمد الإسكافي في « شيوخه » (١/١١٥) .
قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته صخر هذا قال ابن حبان عقبه :
« لا تحل الرواية عنه » . وقال فيه ابن طاهر :
« كذاب » وقال ابن عدي :
« كان يضع الحديث ، حدث عن الثقات بالبواطيل » . وقال أيضاً :
« وهذا حديث موضوع على الليث » .
وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١٨٢/١) من رواية ابن حبان عنه ، وأقره السيوطي في « اللآلئ » (١٤٩/١) . ورواه الخطيب من هذا الوجه في الجزء الثاني من « الجامع » كما في « المنتقى منه » (٢/١٨) .

٨٢٥ — (جَبَل الخليل جبل مقدس ، وإن الفتنة لما ظهرت في

بني إسرائيل أوحى الله تعالى إلى أنبيائهم أن يفروا بدينهم إلى جبل الخليل) .

منكر . رواه ابن عساكر (١/١٧٢/١) عن إبراهيم بن ناصح : انبأنا نعيم بن حماد : انبأنا محمد بن حميد عن الوَضين بن عطاء أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت : وهذا إسناد واه جدا ؛ فإنه مع ارساله فيه نعيم بن حماد وهو ضعيف جداً .

وإبراهيم بن ناصح وهو الأصبهاني قال أبو نعيم :

« متروك الحديث » . وقال ابن مردويه في « تاريخه » : « حدث بمناكير » .

قلت : وهذا من منكراته ، بل أخشى أن يكون موضوعاً ، وإن أورده السيوطي في « الجامع الصغير» ولم يعلّه المناوي بأكثر من الإرسال وهذا تقصير ظاهر !

٨٢٦ — (دخلت الجنة ، فرأيت فيها جنابذ من لؤلؤ ، ترابها المسك ، فقلت : لمن هذا ياجبريل ؟ فقال : هذا للمؤذنين والأئمة من أمتك) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٣١٣) عن محمد بن إبراهيم الشامي : ثنا محمد بن العلاء الأيلي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن أنس بن مالك عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعا وقال :

« لا أعلم يرويه غير محمد بن ابراهيم الشامي وهو منكر الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة » .

قلت : وقال الدارقطني :

« كذاب » . قال الذهبي :

« قلت : صدق الدارقطني رحمه الله ، وابن ماجه فما عرفه ، قال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه ، كان يضع الحديث » .(١)

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي يعلى عن أُبَيٍّ ، وسكت عليه المناوي !

٨٢٧ — (ذهاب البصر مغفرة للذنوب ، وذهاب السمع مغفرة للذنوب ، وما نقص من الجسد فعلى مقدار ذلك) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢/١٢٨) وأبو الحسن النَّعَّالي في جزء من « حديثه »

---

(١) في « الضعفاء » (٢/٢٩٥) بتقديم الجملة الأخرى على الأولى .

(٢/١٢٨) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٩٦/٢) وعنه الخطيب في « تاريخه » (١٥٢/٢) عن داود بن الزِّبْرقان عن مطر عن هارون بن عنترة عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« وهذا منكر المتن والإسناد ، يرويه داود بن الزبرقان ، وعامة مايرويه عن كل من روى عنه مما لايتابعه أحد عليه » .

قلت : وهو متروك كما قال الحافظ .

ومطر هو الورَّاق فيه ضعف .

وهارون بن عنترة لا بأس به ، فآفة الحديث من ابن الزبرقان .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٠٤/٣) من طريق الخطيب ونقل قول ابن عدي المتقدم : « منكر المتن والإسناد » وقال :

« وهارون لا يحتج به ، وداود ليس بشيء » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٤٠٢/٢) وكذا ابن عراق ؛ فإنه أورده في « الفصل الأول » من « تنزيه الشريعة » (٣٧٩ - ٣٨٠) وقال :

« وقد أورد الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ هذا الحديث من جهة الخطيب وقال : غريب . والله أعلم » .

ومع اعتراف السيوطي بوضعه فقد أورده في « الجامع الصغير » من رواية ابن عدي والخطيب عن ابن مسعود ، وتعقبه المناوي بحكم ابن الجوزي بوضعه ومتابعة السيوطي له في « مختصر الموضوعات » !

وفي الباب حديث آخر نحوه وهوموضوع أيضاً وهو :

٨٢٨ — (ذهاب إحدى رجلي الرجل غفران نصف ذنوبه ، وذهابهما كلاهما غفران ذنوبه كلها ، وذهاب إحدى عينيه غفران نصف ذنوبه ، وذهابهما كليهما استحلال الجنة) .

موضوع . رواه النَّرْسي أبو نَصْر في « منتقى من الجزء الثاني من حديثه »(١/٧٢) عن عبد الرحمن بن قريش قال : نا أبو العباس الفضل بن عبد الله قال : ثنا مالك ابن سليمان قال : نا قيس عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا اسناد موضوع ، المتهم به ابن قريش هذا ، قال الذهبي :

« اتهمه السليماني بوضع الحديث » .

٨٢٩ — (رأس الدين الورع)

موضوع : رواه ابن عدي (١/٥٧) عن جعفر بن عبد الواحد قال : قال لنا . حكام بن مسلم : ثنا أبي عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً .

ذكره في ترجمة جعفر هذا وهو الهاشمي وساق له أحاديث أخر ثم قال :

« وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد كلها بواطيل ، وكان يتهم بوضع الحديث » ثم قال :

« وعامة أحاديثه موضوعة » .

قلت : وقال ابن حبّان (٢٠٩/١) :

« كان يسرق الحديث ، ويقلب الأخبار ، حتى لا يشك مَنْ الحديث صناعته أنه كان يعملها ، وكان لا يقول : « حدثنا » في روايته ، كان يقول : قال لنا فلان ابن فلان » . وقال الدارقطني :

« كان يضع الحديث » . وقال أبو زرعة :

« روى أحاديث لا أصل لها » .

قلت : ومع ذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عدي نفسه ! ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

٨٣٠ — (رد جواب الكتاب حق كرد السلام) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٩٠) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢٨٩/٢) عن [أحمد بن] عبد الله بن حكيم الفرياناني – قرية بمرو – المروزي – وهو شيخ ضعيف – :حدثنا الحسن بن محمد أبو محمد البلخي – قاضي مرو – عن حميد عن أنس مرفوعا . وقال ابن عدي :

« منكر مسنداً ، وإنما يرويه العباس بن ذريح عن الشعبي عن ابن عباس قوله . والحسن هذا ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات » .

قلت : وقال ابن حبان (١/٢٣٢ – ٢٣٣) :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لايجوز الرواية عنه بحال » .

ثم غفل فأورده أيضا في « الثقات » ! وقال أبو سعيد النقاش :

« حدث عن حميد عن أنس أحاديث موضوعة » .

قال الذهبي ثم العسقلاني :

« هذا أحدهما ، والآخر : « من زوج كريمته . . . » »

قلت : وسيأتي بإذنه تعالى برقم (٥٠٨٤) مع آخر بعده .

(تنبيه) : وقعت هذه الكلمة « الفرياناني » في ابن عدي محرفة هكذا « الفرنایاني » ،

كما سقط منه « أحمد بن » والتصويب من « المجروحين » و « الميزان » و « اللسان » « ومعجم البلدان » .

ثم إن أحمد بن عبد الله هذا ليس بثقة أيضا ، بل قال أبو نعيم الحافظ : « مشهور بالوضع » . وقال ابن حبَّان (١٣٣/١) :

« كان ممن يروي عن الثقات ماليس من أحاديثهم ، وعن غير الأثبات مالم يحدثوا » .

قلت : فهو آفة الحديث أو شيخه .

ورواه البغوي في « حديث علي بن الجعد » (١/١٠٧/٩) عن شريك عن العباس بن ذريح عن عامر عن ابن عباس موقوفا عليه ولعله الصواب ، وبه جزم ابن عدي كما تقدم آنفا.

٨٣١ — (رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان ، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان) .

باطل . رواه الطبراني (٢/١١١/١) وابن عساكر (٢/٥١٠/٨) عن عبد الله بن أيوب المخرمي: نا عبد الله بن كثير بن جعفر عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث مرفوعاً .

قلت : وهذا سند واهٍ ، عبدالله هذا أورده الذهبي في « الميزان » وساق له هذا الحديث وقال :

« لا يُدرى من ذا ؟ وهذا باطل ، والإسناد مظلم ، تفرد به عنه عبد الله بن أيوب المخرمي ، لم يحسن ضياء الدين بإخراجه في (المختارة) » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وعبد الله بن أيوب المُخَرِّمي هو عبد الله بن محمد بن أيوب وهو صدوق ، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٨١/١٠ – ٨٢) .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني والضياء عن بلال . وتعقبه المناوي بأن الهيثمي قال : (١٤٥/٣، ٣٠١) :

« فيه عبد الله بن كثير وهو ضعيف » . وبكلام الذهبي المذكور . وقد وجدت له شاهداً من حديث ابن عمر ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٣٣٧/٢ – ٣٣٨) عن الهيثم بن بشر بن حماد : ثنا عمرو بن عثمان : ثنا عبد الله بن نافع عن عاصم بن عمر العمري عن عبدالله ابن دينار عنه مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عاصم بن عمر العمري ضعيف . بل قال ابن حبَّان (١٢٣/٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات » .

وعبد الله بن نافع هو الصائغ ، قال الحافظ :

« ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين من كبار العاشرة » .

وعمرو بن عثمان إن كان الحمصي فصدوق ، وإن كان الرقي فضعيف .

والهيثم بن بشر بن حماد لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولعله آفة هذه الطريق .

ووجدت له طريقا آخر عن ابن عمر .

أخرجه ابن عساكر (١/٣٤٩/١٢) عن عمر بن أبي بكر الموصلي[1] عن القاسم بن عبد الله العمري عن كثير المزني عن نافع عنه مرفوعا به . وفيه زيادة صحيحة في أوله وهي :

« **صلاة في مسجدي كألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام** » **الحديث** .

أورده في ترجمة الموصلي هذا وروى عن أبي حاتم أنه قال فيه:

« ذاهب الحديث متروك الحديث » . وعن أبي زرعة أنه قرنه بابن زَبالة والواقدي في الضعف في الحديث . وعن الحافظ سعيد أبي عمر البَرْذَعي أنه قال :

« هو آفة من الآفات » .

قلت : والقاسم بن عبد الله العمري مثله أو شر منه ، فقد قال الإمام أحمد :

«كان يكذب ويضع الحديث » .

وكثير المزني هو ابن عبد الله بن عمرو بن عوف متهم أيضا بالكذب . وبهذا التمام أورده السيوطي أيضا في « الجامع » من رواية البيهقي في « الشعب » عن ابن عمر . وتعقبه المناوي بقوله :

« ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه . والأمر بخلافه . فإنه عقبه بالقدح في سنده فقال: هذا إسناد ضعيف بمرة انتهى بلفظه ، فحذف المصنف له من سوء الصنيع » .

قلت : وعليه فمن حسن الصنيع أن لا يورده السيوطي في كتابه أصلاً ، ولو ساق القدح المذكور فيه !

هذا ، ورواه البزار مختصرا عن ابن عمر بلفظ :

« **رمضان بمكة أفضل من ألف رمضان بغير مكة** » .

أورده السيوطي أيضا . وأعلّه الهيثمي في « المجمع » (١٤٥/٣) بعاصم بن عمر، وهو ضعيف كما سبق .

قلت : وأسناده عند البزار (ص ١٠٢ - زوائده) هكذا : حدثنا عمرو بن حماد بن بنت حماد بن مسعدة : ثنا عبد الله بن نافع : ثنا عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به . وقال :

---

(١) الأصل : (المؤملي) والتصويب من « الجرح » (١٠٠/١/٣) .

« تفرد به عاصم بن عمر ، لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وعاصم متفق على ضعفه » .

قلت : وعبد الله بن نافع هو الصائغ المدني قال الحافظ :

« ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين » .

وعمرو بن حماد بن بنت حماد بن مسعدة لم أجد له الآن ترجمة .

وروي الحديث عن ابن عباس بلفظ « . . مائة الف » . وإليك لفظه بتمامه مع بيان حاله :

٨٣٢ — (من أدرك رمضان بمكة فصام وقام منه ما تيسر له ، كتب الله له مائة ألف شهر رمضان فيما سواها ، وكتب الله له بكل يوم عتق رقبة ، وكل ليلة عتق رقبة ، وكل يوم حُملان فرس في سبيل الله ، وفي كل يوم حسنة ، وفي كل ليلة حسنة) .

موضوع . رواه ابن ماجه (رقم ٣١١٧) عن عبد الرحيم بن زيد العَمِّي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وآفته عبد الرحيم هذا ، فقد قال ابن معين فيه :

« كذاب خبيث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة ولا مأمون » . وقال ابن حبّان (١٥٢/٢) :

« يروي عن أبيه العجائب مما لايشك مَن الحديث صناعته انها معمولة أو مقلوبة كلها » .

ثم رأيت الحديث في « العلل » لابن أبي حاتم ، وقال (٢٥٠/١) :

« هذا حديث منكر ، وعبد الرحيم بن زيد متروك الحديث » .

٨٣٣ — (العبد المطيع لوالديه ، والمطيع لرب العالمين في أعلى عليين) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق أبي نعيم بسنده عن الخضر بن أبان : حدثنا إبراهيم بن هدبة عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا سند موضوع ، آفته ابراهيم هذا ؛ فإنه كذاب مشهور .

والخضر بن أبان ضعفه الحاكم وغيره ، ولهذا أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (رقم ١١٤٦ - بترقيمي) وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (ق ١/٤٠٤) . ومع ذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير » أيضا من رواية الديلمي عن أنس ! ولم يتعقبه المناوي بشيء سوى أنه قال :

« ورواه عنه أبو نعيم أيضا وعنه تلقاه الديلمي مصرحاً ، فلو عزاه للأصل لكان أولى » .

فيا عجباً منه . فإذا لم يخف عليه أن الديلمي تلقاه عن أبي نعيم فكيف خفي عليه أن فيه ذلك الكذاب ، وكيف عرف انه تلقاه عنه ؟ ! . وإن لم يخف عليه فكيف سكت عنه ؟ !

٨٣٤ — (العنبر ليس بركاز ، بل هو لمن وجده) .

موضوع . رواه ابن النجار في « الذيل » (٢/٢١/١٠) عن سلّام الطويل عن إبراهيم بن (الأصل : « عن » وهو تحريف) إسماعيل بن مُجَمِّع عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد ساقط ، إبراهيم بن إسماعيل ضعيف ، لكن الآفة من سلّام الطويل فإنه ضعيف جداً . بل قال ابن خراش :

« كذاب » . وقال ابن حبان والحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : فلهذا يستنكر على السيوطي إيراده لهذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية ابن النجار هذه : وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء ! فالظاهر أنه لم يقف على إسناده .

٨٣٥ — (الغيبة تنقض الوضوء والصلاة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٢٧٩) وعنه الديلمي (٢/٣٢٥) عن سهل بن صُقير الخلاطي : ثنا إسماعيل بن يحيى بن عبد الله [عن] ابن أبي مُليكة : ثنا مالك ابن انس عن صفوان بن سليم عن ابن عمر مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع ، آفته إسماعيل هذا ، وهو أبو يحيى التيمي كذاب وضاع ، قال الدارقطني :

« كان يكذب على مالك والثوري وغيرهما » .

وقال الحاكم :

« روى عن مالك ومسعد وابن أبي ذئب أحاديث موضوعة » .

وسهل بن صُقير ، قال الخطيب :

« يضع الحديث » . وقال ابن ماكولا : « فيه ضعف » .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » فأورده فيه من رواية الديلمي عن ابن عمر ؛ وعلق عليه المناوي بقوله :

« ورواه عنه أبونعيم ، وعنه تلقاه الديلمي ، فإهمال المصنف للأصل ، واقتصاره على الفرع غير مرضي » .

قلت لقد انشغل المناوي بالقشر عن اللب . فسكت عن الحديث مع ظهور آفته ، بل إنه ذكر ما يشعر بثبوته عنده فقال :

« تمسك بظاهره قوم من المتنسكين والعُباد ، فأوجبوا الوضوء من النطق المحرم ، وهو غلو لا يوافق عليه الجمهور ، والحديث عندهم خرج مخرج الزجر عن الغيبة » .

قلت : التأويل فرع التصحيح ، فكيف هذا والحديث موضوع ؟ ! ولو صح إسناده لكان أسعد الناس به أولئك المتنسكون . ولكن هذا من ثمرة الجهل بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ؛ فإن الجهال بها يشرعون في الدين ماليس منه !

ثم رأيت في « المشكاة » (٤٨٧٣) من رواية البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس : إن رجلين صليا صلاة الظهر أو العصر ، وكانا صائمين ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال : **أعيدوا وضوء كما وصلاتكما ، وامضيا في صومكما ، واقضياه يوماً آخر ، قالا : لم يا رسول الله ؟ قال : اغتبتم فلاناً** » .

ولم أقف على إسناده حتى الآن ، وما أراه يصح .

٨٣٦ — (لرباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من غير شهر رمضان أعظم أجراً من عبادة مائة سنة صيامها وقيامها ، ورباط يوم في سبيل الله من وراء عورة المسلمين محتسباً من شهر رمضان أفضل عند الله وأعظم أجرا — أراه قال — من عبادة ألف سنة صيامها وقيامها ، فإن رده الله إلى أهله سالماً لم تكتب عليه سيئة ألف سنة ، وتكتب له الحسنات ، ويجرى له أجر الرباط إلى يوم القيامة) .

موضوع . رواه ابن ماجه (٢/١٧٥) عن محمد بن يعلى السلمي : ثنا عمر بن صبيح عن عبد الرحمن بن عمرو عن مكحول عن أُبيٍّ بن كعب مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، والمتهم به ابن صبيح هذا ، قال الذهبي :
« ليس بثقة ولا مأمون ، قال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث ، وقال الازدي : كذاب » .
والراوي عنه محمد بن يعلي السلمي ضعيف جداً .

ثم هو منقطع بين مكحول وأبي ، وقد قال الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٥١) بعد أن عزاه لابن ماجه :
« وآثار الوضع ظاهرة عليه ، ولا عجب فراويه عمر بن صبيح الخراساني ، ولولا أنه في الأصول لما ذكرته » .

ونقل أبو الحسن السندي في «حاشيته على ابن ماجة» عن الحافظ ابن كثير أنه قال :

« أخلق بهذا الحديث أن يكون موضوعاً ؛ لما فيه من المجازفة ؛ ولأنه من رواية عمر بن صبيح أحد الكذابين المعروفين بوضع الحديث » .

٨٣٧ — (من أرضى السلطان بما يسخط الله فقد خرج من دين الله) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الأخبار » (٢/٣٤٨) والحاكم (٤/١٠٤) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١/٩٩) عن عنبسة بن عبد الرحمن القرشي : ثنا عِلاق بن أبي مسلم عن جابر مرفوعا . وقال الحاكم :

« تفرد به عِلاق بن أبي مسلم ، والرواة إليه ثقات » ! ووافقه الذهبي ! وتبعه المناوي ! وهو ذهول فاحش منهم جميعاً ، وبخاصة الذهبي ، فقد أورد في « الميزان » عنبسة هذا وقال :

« قال البخاري : تركوه ، وروى الترمذي عن البخاري :

ذاهب الحديث . وقال أبو حاتم : كان يضع [الحديث] » . وقال ابن حبان (٢/١٦٨) :

« هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به » .

قلت : وعلاق بن أبي مسلم ما روى عنه غير عنبسة هذا ، فهو مجهول العين ، وقد صرح بجهالته الحافظ في « التهذيب » و « التقريب » . وقال الذهبي :

« وهّاه : الازدي ، وما لينه القدماء » !

قلت : فهل وثقوه ؟!

٨٣٨ —(من أدرك رمضان ، وعليه من رمضان شيء لم يقضه ، لم يتقبل منه ، ومن صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه ، فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه) .

ضعيف ، أخرجه أحمد (٢/٣٥٢) : حدثنا حسن : حدثنا ابن لهيعة : حدثنا أبو الأسود عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ .

وأخرج الشطر الأول منه الطبراني في « الأوسط » (٢/٩٩) من طريق عبد الله بن يوسف: ثنا ابن لهيعة به . وقال :

« لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد . تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو سيء الحفظ . وقد اضطرب في اسناده ومتنه .

أما السند ، فرواه حسن وعبد الله بن يوسف عنه كما ذكرنا . وتابعهما جماعة كما يأتي .

وخالفهم ابن وهب فقال : عنه عن أبي الأسود عن عبد الله بن أبي رافع مولى أم سلمة عنه . وابن المبارك فقال عنه . . . عن عبد الله عن أبي هريرة .

وخالف الجماعة عمروبن خالد عنه فأوقفه ! قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١/ ٢٥٩) :

« سئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن لهيعة ، فاختلف على ابن لهيعة ، رواه عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أبي الاسود فقال : عن عبد الله بن أبي رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال . . . (فذكره) . ورواه عبد الله بن عبد الحكم ، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم وعمرو بن خالد الحراني وأبو صالح كاتب الليث والنضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عبد الله ابن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ؛ إلا عمرو بن خالد فإنه أوقفه ولم يرفعه . ورفع الباقون الحديث الى النبي ﷺ ورواه ابن المبارك فقال : أخبرنا عبد الله بن عقبة - نسب ابن لهيعة إلى جده ، لأن ابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة — عن أبي الأسود عن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ينسب عبد الله . فقال أبو زرعة : الصحيح عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت : ويتلخص من ذلك أن ابن لهيعة كان يضطرب فيه على وجوه، فتارة يسمي تابعي الحديث عبد الله بن أبي رافع . وتارة يسميه عبد الله بن رافع . وتارة : عبد الله ، لا ينسبه . وتارة يرفع الحديث ، وتارة يوقفه . والإضطراب علامة على أن الراوي لم يضبط حفظ الحديث . ولذلك كان المضطرب من أقسام الحديث الضعيف في « علم المصطلح » .

ولا يقال :لعل هذا الإضطراب من الرواة عن ابن لهيعة ، لا منه . لأننا نقول : هذا مردود لأنهم جميعا ثقات ، وفيهم عبد الله بن وهب وعبد الله بن المبارك ، وهما ممن سمعا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، فذلك يدل على أن الاضطراب منه ، وأنه قديم لم يعرض له بعد احتراق الكتب ، والله أعلم .

وإن مما يؤكد ضعف الحديث ما رواه البيهقي (٤/ ٢٥٣) عن عبد الوهاب ابن عطاء : سئل سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن رجل تتابع عليه رمضانان وفرَّط فيما بينهما ؟ فأخبرنا عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أبي هريرة أنه قال : « يصوم الذي حضر ، ويقضي الآخر ، ويطعم لكل يوم مسكينا » . وإسناده صحيح .

ورواه من طرق أخرى عن عطاء به . ثم قال :

« وروى هذا الحديث إبراهيم بن نافع الجلاب عن عمر بن موسى بن وجيه عن الحكم

عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا . وليس بشيء ؛ إبراهيم وعمر متروكان . وروينا عن ابن عمر وأبي هريرة في الذي لم يصم حتى أدركه رمضان آخر؟ يطعم ولا قضاء عليه . وعن الحسن وطاوس والنخعي . يقضي ولا كفارة عليه . وبه نقول ، لقوله تعالى : (فعدة من أيام أخر) » .

قلت : فلو كان هذا الحديث عند أبي هريرة مرفوعا إلى النبي ﷺ لم يقل بالقضاء ؛ لأنه يتنافى مع قوله فيه « لم يتقبل منه » . وهذا ظاهر بين . والله أعلم .

ومن هذا التحقيق يتبين لك ما هو الصواب في قول الهيثمي في « المجمع » (٣/١٧٩) :

« رواه أحمد والطبراني في « الأوسط » باختصار ، وهو حديث حسن » .

وقوله في مكان آخر (٣/١٤٩) عقب رواية الطبراني :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وأحمد أطول منه ، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن ، وفيه كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

٨٣٩ — (من أسبغ الوضوء في البرد الشديد كان له من الأجر كفلان) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٣) عن إبراهيم بن موسى البصري : ثنا أبو حفص العبدي عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن علي مرفوعا . وقال :

« لم يروه عن علي بن زيد إلا أبو حفص ، واسمه عمر بن حفص » .

قلت : قال أحمد :

« تركنا حديثه وحرقناه » . وقال علي : « ليس بثقة » . وقال النسائي:« متروك » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١ /٢٣٧) من رواية الطبراني هذه وقال :

« وفيه عمر بن حفص العبدي وهو متروك » .

قلت : وعلي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف .

وإبراهيم بن موسى البصري لم أعرفه ، ولعله من أولئك الرواة الذين رووا عن العبدي وقال فيهم أبو زرعة الرازي وقد سئل عن العبدي :

« واهي الحديث ، لا أعلم حدث عنه كبير أحد ، **إلا مَن لا يدري الحديث** » .

رواه الخطيب في « تاريخه » (١١ / ١٩٤) ، ولم يَرِد في « الميزان » ، ولا في « اللسان » !

وقد توبع العبدي ممن هو أسوأ منه حـالاً بزيادة في متنه وهو الآتي .

٨٤٠ —(من أسبغ الوضوء في البرد الشديد كان له من الأجر كفلان ، ومن أسبغ الوضوء في الحر الشديد كان له من الأجر كِفْل) .

موضوع . رواه ابن النجار (١٠ / ٢٠٩ / ٢) عن محمد بن الفضل عن علي بن زيد قال : سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا سند واه بمرة ، علي بن زيد هو ابن جدعان وهو ضعيف كما سبق .

ومحمد بن الفضل هو ابن عطية المروزي وهو كذاب .

وقد تابعه على الشطر الأول منه عمر بن حفص العبدي عن علي بن زيد به .

قلت : وهو متروك كما تقدم آنفا مع تخريجه .

٨٤١ — (من كرُم أصله ، وطاب مولدُه ، حسن محضرُه) .

باطل . رواه ابن عدي في « الكامل » (٥٧ / ١) عن جعفر بن نصر بن سويد أبي ميمون : حدثنا علي بن عاصم : ثنا داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة مرفوعا وقال :

« جعفر بن نصر حدث عن الثقات بالبواطيل ، وليس بالمعروف ، وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، ولجعفر غير ما ذكرت من الأحاديث ، موضوعات على الثقات » .

وذكر نحوه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٠٨) وساق له حديثين آخرين وقال :

« وهذان متنان موضوعان » .

وقال الذهبي : في هذا الحديث :

« باطل » . وأقره الحافظ .

قلت : ومع ذلك كله فقد سود به السيوطي كتابه « الجامع » فأورده فيه من رواية ابن النجار عن أبي هريرة ، وتعقبه المناوي بقول ابن عدي أنه باطل ، نقله عن ابن الجوزي عنه ثم قال :

« رواه الديلمي عن ابن عمر » .

٨٤٢ — (لا تستشيروا الحاكة ولا المعلمين ؛ فإن الله سلب عقولهم ، ونزع البركة من أكسابهم) .

موضوع . رواه ابن النجار (١٠ / ١٩٧ / ١) عن علي بن جعفر بن صالح البغدادي بسنده عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعا . وقال في علي هذا :

« روى حديثا منكراً » . ثم ساقه .

وللحديث طريق آخر ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٢٤) عن يحيى ابن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعا به وقال :

« موضوع . عبيد الله بن زحر قال ابن حبان: « يروي الموضوعات عن الأثبات . وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ عبيدُ الله وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » .

وذكر السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٠٠) نقلاً عن الذهبي أن الآفة فيه من أحمد بن

يعقوب الحذاء ؛ فإنه الذي رواه بإسناد له عن يحيى بن أيوب به . أخرجه الديلمي .

قلت : وجزم الذهبي بأنه حديث موضوع ، وله طريق آخر عن علي بن يزيد ، رواه الخطيب في « تاريخه » (١٢ / ١٢٤) والسِّلفي في « الطيوريات » (١٣٣ / ٢) عن علي بن يوسف ابن أيوب الدقاق : حدثنا أحمد بن محمد بن غالب — غلام خليل — : حدثنا محمود بن غيلان : حدثنا الوليد بن مسلم عن معان بن رفاعة عن علي بن يزيد [1] بـه.

أورده الخطيب في ترجمة الدقاق هذا، ولم يذكر فيه جرحاً و لا تعديلاً ، ولذلك قال ابن الجوزي عقبـه :

« موضوع . غلام خليل يضع ، والراوي عنه لا يعرف » .

٨٤٣ — (لا تعجزوا في الدعاء فإنه لا يهلك مع الدعاء أحد) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٦٧) وابن عدي (٢٤١ / ١) وابن حبان في « صحيحه » (٢٣٩٨ — موارد) وأبو نعيم في « أخبار اصبهان » (٢ / ٢٣٢) والحاكم (١ / ٤٩٣ — ٤٩٤) والضياء في « المختارة » (٥٠ / ١) عن معلى بن أسد العَمِّي : حدثني عمر (وفي « المستدرك » : عمرو) بن محمد عن ثابت البناني عن أنس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« لا أعرف عمراً (!) ؛ تعبت عليه » .

قلت : كذا وقع في « المستدرك » : « عمرو » بزيادة الواو ، وهو من أوهامه ، والصواب : « عمر » بدونها كما عند الآخرين هو معروف ، ولكن بالضعف ! قال العقيلي :

« عمر بن محمد لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به » .

قلت : وهو عمر بن محمد بن صهبان ، كذلك وقع منسوباً في رواية أبي نعيم ، ويؤيده أنه وقع في رواية « المستدرك » « الأسلمي » وابن صهبان أسلمي ، ولذلك أورد ابن عدي الحديث في ترجمة عمر بن محمد بن صهبان وقال عقبه :

« وعمر بن صهبان عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه ، والغالب على حديثه المناكير » .

قلت : وعمر بن محمد بن صهبان قال أبو زرعة واهٍ . قال الذهبي : « هو عمر بن صهبان نسب إلى جده ، » . وقال هناك .

« عمر بن صهبان الأسلمي . . . قال أحمد : لم يكن بشيء ، وقال ابن معين : لا يساوي فلساً . وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم والدارقطني : متروك الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ٨١) :

وكان محمد يروي عن الثقات المعضلات ، التي إذا سمعها من الحديث صناعته لم يشك أنها معمولـة » .

---

(١) الاصل « زيد » في المصدرين المذكورين وهو خطأ .

وأما الضياء المقدسي ؛ فإنه ظن أن عمر بن محمد هذا هو غير ابن صهبان وأنه ثقة ، ولذلك أورده في « المختارة » ، وإنما غره في ذلك قول ابن حبان في رواية الضياء عنه ، « عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب » .

قلتُ: ابن زيد هذا ثقة اتفاقا ، ولو صح أنه هو لكان الحديث صحيحاً ، ولكن هيهات ، فقد صرحت رواية أبي نعيم أنه ابن صهبان ، ونحوها رواية الحاكم ، والأخذ بما جاء في صلب الرواية أولى من الأخذ بتفسير مُخَرِّج الحديث ، كابن حبان ؛ لأن هذا كالنص مع القياس في الفقه ، ومن المعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد في مورد النص !

ويؤيد أنه ابن صهبان أنه هو الذي ذكروا في ترجمته أن من شيوخه ثابت البناني ، ومن الرواة عنه معلى بن أسد ، وهذا من روايته عنه كما رأيت ، بينما لم يذكروا ذلك في ترجمة ابن زيد ، فتعين أن صاحب هذا الحديث إنما هو ابن صهبان ، وهو ضعيف جداً كما علمت من أقوال العلماء فيه ، وبذلك يسقط الحديث من درجة الاعتبار ، ويظهر خطأ تصحيح الحاكم والضياء له ، والله الموفق .

٨٤٤ — (من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفي ثمنه درهم حرام لم يقبل له صلاة ما كان عليه) .

ضعيف جداً . رواه أبو العباس الأصم في « حديثه » (١ / ١٤٠) : حدثنا أبو عتبة : نا بقية : نا يزيد بن عبد الله الجهني عن ابن جعونة عن هاشم الأوقص قال : سمعت ابن عمر يقول : فذكره مرفوعا .

وكذا رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » (٢٧٣ / ٢) والأكفاني في « حديثه » (٦٨ / ٢) .

ورواه الضياء في « المنتقى من المسموعات بمرو» (٢١ / ٢) من طريق عيسى بن أحمد : نا بقية : ثنا زيد بن عبد الله الجهني عن أبي معاوية عن هاشم به .

ورواه أحمد (٢ / ٩٨) من طريق أسود بن عامر عن بقية عن عثمان بن زفر عن هاشم به .

ورواه الخطيب (١٤ / ٢١) وعنه ابن عساكر (٤ / ١ / ٢) من طريق أبي العباس الأصم به .

ثم رواه من طريق هارون بن أبي هارون — وهو صدوق — : حدثنا بقية بن الوليد عن مسلمة الجهني : حدثني هاشم الأوقص به .

فأسقط رجلين ؛ يزيد بن عبد الله الجهني وابن جعونة ، وجعل مكانهما مسلمة الجهني .

ثم رواه الخطيب وابن عساكر عن مؤمَّل بن الفضل : حدثنا بقية عن جعونة عن هاشم .

ثم رواه ابن عساكر من طرق أخر عن بقية على وجوه أخرى من الاضطراب عن هاشم وقال :

« وهذا الاضطراب في الحديث من بقية فإنه كان يخلط فيه » .

قلت : ومداره على هاشم الأوقص ، وقد قال البخاري فيه :

« ضال غير ثقة » ، كما رواه ابن عدي عنه (٣٥٣ / ٢) .

٨٤٥ — (ما أكرم النساء إلا كريم ، ولا أهانهن إلا لئيم) .

موضوع . رواه الشريف أبوالقاسم علي الحسيني في « الفوائد المنتخبة » (١٨ / ٢٥٦ / ٢) ، ومن طريقه الحافظ ابن عساكر في « تاريخه » (٤ / ٢٨٢ / ١) وعنه ابن أخيه أبومنصور بن عساكر في « الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين » (ص ١٠١ الحديث ٣٩) من طريق أبي عبد الغني الحسن بن علي بن عيسى الأزدي : نا عبد الرزاق بن همام : أنا إبراهيم بن محمد الأسلمي عن داود بن الحصين عن عكرمة بن خالد عن علي بن أبي طالب مرفوعا . وقال الشريف :

« هذا حديث غريب . . . لا أعلمه رواه إلا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي » .

وكذا قال أبومنصور وزاد :

« ولم يكتب عنه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ، وفيه علل :

١ — داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة كما قال الحافظ في « التقريب » ومستنده قول ابن المديني :

« ما رواه عن عكرمة فمنكر » . وكذا قال أبوداود .

٢ — إبراهيم الأسلمي كذاب كما قال يحيى القطان وابن معين وابن المديني ، وروى أبوزرعة في « تاريخ دمشق » (٣٤ / ١) بسند صحيح عن يحيى بن سعيد قال :

« لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر ، وإنما للكذب » . وفي رواية أخرى عنه :

« أشهد على إبراهيم أنه يكذب » . وقال ابن حبان : (١ / ٩٢) :

« كان يرى القدر ويذهب إلى كلام جهم ، ويكذب مع ذلك في الحديث » .

قلت : ومن الغرائب أن يخفى حال هذا الكذاب على الإمام الشافعي وهو من شيوخه ! ولعل سبب ذلك ما قال ابن حبان : إنه كان يجالسه في حداثته ويحفظ عنه حفظ الصبي ، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ، فلما دخل مصر في آخر عمره ، وصنف الكتب المبسوطة احتاج الى الأخبار ، ولم تكن معه كتب ، فأكثر عنه ، وربما كنى عنه ولا يسميه في كتبه » .

٣ — أبو عبد الغني الأزدي متهم بالوضع ، وفي ترجمته ساق ابن عساكر هذا الحديث ، وقال فيها :

« وكان ضعيفاً » .

ثم روى عن أبي نعيم أنه قال :

« حدث عن مالك أحاديث موضوعة » . وكذا قال الحاكم ، ثم تعقب ابن عساكر أبا نعيم بقوله :

« ولا أعلم روى عن مالك ولا أدركه » .

قلت : وهو إنما يروي عن مالك بواسطة عبد الرزاق ، وقد ساق له الدارقطني من هذا الوجه حديثاً وقال :

« باطل وضعه أبو عبد الغني على عبد الرزاق » . وكذا رواه ابن عساكر في ترجمته . لكن قد ساق له ابن حبان (١ / ٢٣٥) حديثاً آخر صرح فيه بقوله : « ثنا مالك . . . » فهو من أكاذيبه عليه . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات ، لا تحل الرواية عنه بحال » .

(تنبيه) أول الحديث عندهم : « **خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي** » . وإنما لم أورد هذه الزيادة لمجيئها من طرق بعضها صحيح وبعضها حسن ، وقد خرجتها في « آداب الزفاف » (ص ١٥١) ، ولأن الحديث اشتهر في العصر الحاضر بدون هذه الزيادة فإفراده عنها أدعى إلى تيسير الوقوف عليه ، وقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » بتمامه من رواية ابن عساكر وحده عن علي ، وهذا على خلاف شرطه في أول الكتاب حيث قال : « وقد صنته عما تفرد به كذاب أو وضاع » فكيف هذا وقد اجتمع فيه كذاب ووضاع معاً ؟ ! ومن الغرائب أن المناوي بيض له فلم يتكلم عليه بشيء ! .

٨٤٦ — (إن الله تعالى فضَّل المرسلين على المقربين ، فلما بلغت السماء السابعة لقيني ملك من نور ، على سرير من نور . فسلّمت عليه ، فرد علي السلام ، فأوحى الله إليه : يسلم عليك صفيي ونبيي فلم تقم اليه ، وعزتي وجلالي لتقومن فلا تقعدن إلى يوم القيامة) .

موضوع . رواه الخطيب في « تاريخه » (٣ / ٣٠٦ — ٣٠٧) عن محمد بن مسلمة الواسطي : حدثنا يزيد بن هارون : حدثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن عباس مرفوعا . وقال :

« هذا الحديث باطل موضوع ، رجال إسناده كلهم ثقات سوى محمد بن مسلمة ، رأيت هبة الله بن الحسن الطبري يُضعف محمد بن مسلمة ، وسمعت الحسن بن محمد الخلال يقول : محمد بن مسلمة ضعيف جداً » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٩٢) من طريق الخطيب . واحتج بكلامه المذكور في وضعه ، وأقره الذهبي في « الميزان » وكذا السيوطي في « اللآلئ » (١ / ٢٧٤ — ٢٧٥) . ومع ذلك فقد أورد في كتابه « الجامع الصغير » حديثا آخر للواسطي هذا . فوجب بيانه وهو :

٨٤٧ — (إياك وقرين السوء فإنك به تعرف) .

موضوع . رواه سليم بن أيوب الفقيه في جزئه « عوالي مالك » وهو آخر حديث فيه . أخرجه بإسناده عن طريق مالك — عن محمد بن مسلمة الواسطي : ثنا موسى الطويل عن أنس مرفوعا .

ومن طريق سليم هذا رواه ابن عساكر في « التاريخ » (٤/٣٣٣/١) وكذا في « التجريد » (٤/٢١/٢) وفي المجلس الثالث والخمسين من « الأمالي » (٤٦/١) وقال :

« هذا حديث سباعي غريب » .

قلت : وإسناده موضوع آفته إما محمد بن مسلمة الواسطي فإنه متهم بالوضع كما سبق في الحديث الذي قبله . وإما شيخه موسى الطويل وهوابن عبد الله ، فقال ابن حبان (٢/٢٤٢) :

« روى عن أنس أشياء موضوعة ، كان يضعها ، أووضعت له فحدث بها » . وقال أبونعيم :

« روى عن أنس المناكير ، لا شيء » .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » ! فأورده فيه من رواية ابن عساكر وحده . وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء ! وبهذا الإسناد الحديث الآتي .

٨٤٨ — (من أذن سنة على نية صادقة ، لا يطلب عليها أجراً حُشِر يوم القيامة فأوقف على باب بالجنة فقيل له : اشفع لمن شئت) .

موضوع . رواه ابن شاهين في « رباعياته » (١/١٧٦) وتمام (١/١٤٧) وابن عساكر (٢/٢/٥) عن محمد بن مسلمة الواسطي : ثنا موسى الطويل : ثنا مولاي أنس بن مالك مرفوعا .

وهذا موضوع كما عرفت مما سبق بيانه في الحديث السابق ، ومن العجائب أن السيوطي أورده أيضاً في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر وحده عن أنس ، مع أنه أورده أيضا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٠٤) من رواية ابن النجار عن محمد بن مسلمة هذا به وقال :

« قال ابن حبان : موسى روى عن أنس موضوعات » ،

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٢٥٦) .

ولما أورده في « الجامع الصغير » تعقبه المناوي بقوله :

« قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، فيه موسى الطويل كذاب ، قال ابن حبان : زعم أنه رأى أنساً . وروى عنه أشياء موضوعة ، ومحمد بن مسلمة غاية في الضعف » .

٨٤٩ — (من حافظ على الأذان سنة وجبت له الجنة) .

موضوع . رواه الخطيب البغدادي في « الموضح » (٢/١٨٦) عن أبي قيس الدمشقي عن عبادة بن نسيّ عن أبي مريم السكوني عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ مرفوعا . وقال :

« أبو قيس هذا هو محمد بن عبد الرحمن القرشي »وذكر له أسماء وكنى كثيرة جداً . ثم روى عن ابن نُمَيْر أنه ذُكر له روايةُ الكوفيين عن محمد بن سعيد الذي يقال له : ابن أبي قيس . فقال : لم يعرفوه . إنما العيب على من روى عنه من أهل الشام بعد المعرفة به . مَن يروي عن هذا العدو لله ؟ ! [1] كذاب يضع الحديث . صلب في الزندقة . ولقدحدث الناسَ . قبحه الله ! وقال ابن سعيد : سمعت عبد بن أحمد بن سوادة أبا طالب يقول : قلب أهل الشام اسم محمد بن سعيد الزنديق

---

(١) الأصل (والله) ، والتصويب من « التهذيب » .

على مائة اسم وكذا وكذا اسماً ؛ قد جمعتهن في كتاب ، وهو الذي أفْسد كثيراً من حديثهم » .

وهذه فائدة هامة من كلام الحافظ الخطيب أن أبا قيس هذا هو محمد بن سعيد المصلوب ، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٤٣٦) ، وكأن الذهبي لم يقف على كلامه حيث قال في الكنى من « الميزان » :

« أبو قيس الدمشقي عن عبادة بن نسي ، أظنه المصلوب ، هالك » .

وأما الحافظ فجزم في « الكنى » من « التهذيب » و« التقريب » أنه المصلوب ، وخفي هذا كله على السيوطي وبعضه على المناوي ، فأما الأول فقد أورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية البيهقي عن ثوبان وفيها أبو قيس كما سيأتي ، فلو كان يظن على الأقل أنه محمد بن سعيد الكذاب لما استجاز إن شاء الله أن يرويه له ؛ لعلمه بقول النبي ﷺ « **من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين** » .

وأما المناوي فقال في شرحه على « الجامع » :

« وفيه أبو قيس الدمشقي عن عبادة بن نسي ، أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » فقال : كأنه المصلوب ، متهم » .

فوقف المناوي عند ظن الذهبي ، وهو المصلوب يقيناً كما سبق .

واعلم أن العلماء مطبقون على تكذيب هذا المصلوب ، فقال أحمد :

« حديثه حديث موضوع » . وقال : « عمداً كان يضع » ، وقال ابن حبان (٢ / ٢٤٧) :

« كان يضع الحديث على الثقات ، لا يحل ذكره إلا على وجه القدح فيه » . وقال أبو أحمد الحاكم :

« كان يضع الحديث ، صُلب على الزندقة » . وقال ابن الجوزي (١ / ٤٧) :

« والوضاعون خلق كثير ، فمن كبارهم وهب بن وهب القاضي ، ومحمد بن السائب الكلبي ، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب . . . » . وحكاه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٤٧٣) وأقره .

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي في « ترجمة محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب من « الكامل » (ق ٢٩١ / ١) بسنده عنه عن عبادة بن نسي به وقال :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وأما أبو مريم السكوني فأورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٣٦) وساق له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر الحافظ في « الإصابة » في ترجمة أبي مريم الفلسطيني : « وأبو مريم السكوني ، آخر ، تابعي معروف ، يروي عن ثوبان ، وعنه عبادة بن نسي ، ذكره البخاري وغيره » .

وهكذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (١ / ٢٧٣) ، فيبدو أنه مجهول الحال .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي مريم ، رواه ابن عساكر (١٥ / ٢٨٦ / ١) عن محمد بن عبد الله بن نمْران الذماري : نا أبو عمرو العنسي عن أبي مريم مولى السكوني

أنه سمع ثوبان به . وقال :
« أبو عمرو هو شراحيل بن عمرو العنسي » .
قلت : وهو ضعيف جداً ، وكذا الراوي عنه ابن نمران ، فقد روى ابن عساكر بسنده عن محمد بن عوف الحمصي الحافظ أنه ضعفهما جداً ، وعن أبي زرعة أنه قال في ابن نمران :
« منكر الحديث لا يكتب حديثه » وعن الدارقطني : « ضعيف » .
وقال ابن أبي حاتم (٤/٢/٣٠٧) :
« سألت أبي عنه فقال : هو ضعيف الحديث جداً » .

٨٥٠ — (من أذن سبع سنين محتسباً كتب الله له براءة من النار) .

ضعيف جداً . رواه الترمذي (١/٢٦٧/٢٠٦ طبع حمص) وابن ماجه (١/رقم ٧٢٧) والطبراني (٣/١٠٩/٢) وابن السَّماك في « التاسع من الفوائد » (٣/١) وابن بشران في « الأمالي الفوائد » (٢/١٢٥/١) والخطيب في « تاريخه » . (١/٢٤٧) من طريقين عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :
« حديث غريب » . يعني ضعيف ، وقال العقيلي في « الضعفاء » : (ص ١٥٥) :
« وفي إسناده لين » . وقال البغوي في « شرح السنة » (١/٥٨/١) :
« وإسناده ضعيف » . وأشار المنذري في « الترغيب » (١/١١١) لتضعيفه .
قلت : وعلته جابر هذا ، وهو ابن يزيد الجعفي ، وهو ضعيف بل كذبه بعض الائمة ، وكان رافضياً يؤمن أن عليا لم يمت ، وأنه في السحاب وسيرجع !
ورواه ابن عدي (٢/٩٩) عن محمد بن الفضل عن مقاتل بن حيان وحمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
قلت : ومحمد بن الفضل ، هو ابن عطية كذاب .

٨٥١ — (من أذن خمس صلوات إيمانا واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن أم أصحابه خمس صلوات إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)

ضعيف . رواه رزق الله التميمي الحنبلي في جزء من « أحاديثه » . (١/٢) والأصبهاني في « الترغيب » (١/٤٠) الجملة الأولى فقط ، عن إبراهيم بن رستم قال : أنبأ حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .
ومن هذا الوجه رواه البيهقي في « سننه » (١/٤٣٣) إلا أنه جمع الجملتين في جملة واحدة فقال :

« **من أذن خمس صلوات وأمهم . . .** » الحديث وقال :
« لا أعرفه إلا من حديث إبراهيم بن رستم » .
قلت : وهو ضعيف ، ومحله الصدق .
وله حديث آخر في فضل المؤذن المحتسب يأتي بعد هذا ، واعلم أنه لم يأت حديث صحيح في فضل المؤذن يؤذن سنين معينة ، إلا حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ :
« **من أذن اثنتي عشرة سنة وجبَتْ له الجنة ، وكتب له بكل أذان ستون حسنة ، وبكل إقامة ثلاثون حسنة** » .
رواه الحاكم بإسنادَيْن ، وصححه ، ووافقه الذهبي وهو كما قالا ؛ فإن أحد أسناديه صحيح ، كما بينته في « الصحيحه » (٤٢) .

٨٥٢ — (المؤذن المحتسب كالشهيد المُتَشَحِّط في دمه ، يتمنى على الله ما يشتهي بين الأذان والإقامة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/٢٥ مجمع البحرين في زوائد المعجمين) عن إبراهيم بن رستم عن قيس بن الربيع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عمر مرفوعا .
ومن هذا الوجه رواه أبوبكر المطرز في « الأمالي القديمة » (١/ ١٧٢ /١) .
قلت : وهذا سند ضعيف من أجل قيس بن الربيع وإبراهيم بن رستم وهو الخراساني ، وكلاهما ضعيف ، وقد تفرد به عن قيس كما قال الحاكم على ما في « اللسان » .
والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (١/ ١١١) والهيثمي في « مجمع الزوائد» (٢/٣) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ :
« المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في دمه ، إذا مات لم يُدَوَّدْ في قبره » . وقالا :
« رواه الطبراني في « الكبير » . قال الهيثمي :
« وفيه إبراهيم بن رستم وهو مختلف في الاحتجاج به ، وفيه من لم نعرف ترجمته » .
قلت : وهو في « المعجم الكبير » أيضا من طريق أخرى عن سالم الأفطس عن مجاهد عن ابن عمر بأتم منه وهو :

٨٥٣ — (المؤذن المحتسب كالشهيد يتشحط في دمه حتى يفرغ من أذانه ، ويشهد له كل رطب ويابس ، وإذا مات لم يدود في قبره) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الكبير » (٣/٢٠٥ / ٢) : حدثنا أحمد بن الجعد الوشا : نا محمد بن بكار : نـا محمد بن الفضل عن سالم الأفطس عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعا .

ورواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٣) عن محمد بن عيسى العطار : ثنا محمد ابن الفضل بن عطية : ثنا سالم الأفطس به .

قلت : وهذا سند ضعيف بمرة ، آفته محمد بن الفضل بن عطية ، وهو كذاب ، وقال الهيثمي (٣/٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير ، وفيه محمد بن الفضل القسطاني ولم أجد من ذكره » .

قلت : لم يقع في نسختنا من « المعجم الكبير » : (القسطاني) ، وهي نسخة جيدة ، عليها سماعات كثيرة ، لعلماء مشهورين ، منهم الضياء المقدسي ، إلا أن يكون وقع ذلك في مكان آخر من « المعجم » ، ومحمد بن الفضل هذا هو ابن عطية كما سبق ، والدليل على ذلك أمور :

١ — أن الخطيب ذكر (٣ / ١٤٧) في الرواة عنه محمد بن بكار بن الريان ، وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى .

٢ — أن أبا نعيم صرح بأنه ابن عطية في روايته ، وهي وإن كان فيها محمد بن عيسى العطار وهو ابن حبان المدائني ضعيف ، فهي في الشواهد لا بأس بها .

٣ — قال الذهبي في « الميزان » : « محمد بن بكار ، روى عن محمد بن الفضل بن عطية عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس يرفعه : « **الحج جهاد ، والعمرة تطوع** » ، قال ابن حزم : ابن بكار وابن الفضل مجهولان .

قلت : أما ابن بكار فصحيح أنه مجهول ، وأما ابن الفضل فتكلم فيه أحمد و . . . وهو ضعيف متروك بالاجماع » .

قلت : فهذا يدل على أن ابن الفضل معروف بالرواية عن سالم الأفطس ، وقد خفي على الذهبي أن ابن بكار هذا هو ابن الريان وليس مجهولا ، بل هو ثقة من رجال مسلم في « صحيحه » .

هذا وأما محمد بن الفضل القسطاني فهو راوٍ آخر غير ابن عطية ، وهو متأخر عنه . قال ابن أبي حاتم : « كتبت عنه وهو صدوق » . وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٣ / ١٥٢ — ١٥٣) .

(**تنبيه**) . الجملة الثانية من الحديث « **ويشهد له كل رطب ويابس** » صحيحة ثابتة عنه ﷺ ، جاءت من حديث ابن عمرو وأبي هريرة وغيرهما . انظر « الترغيب » .

٨٥٤ — (اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون بعدي ، يروون أحاديثي وسنتي ، ويعلمونها الناس) .

باطل . رواه الرَّامَهُرمُزي في « الفاصل » (ص ٥) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨١) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (١ / ٣٦ / ١) والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٨٢ / ٢) وكذا القاضي عياض في « الإلماع » (٣ / ٤) وعبد الغني المقدسي في « كتاب العلم » (٥٠ / ٢) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٧٤ / ١) ومحمد بن طولون في

« الأربعين » (١/٥) كلهم من طريق أحمد بن عيسى بن عبد الله الحلواني : ثنا ابن أبي فُدَيْك عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : سمعت علي بن أبي طالب يقول :

خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : فذكره .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الاوسط » كما في « المجمع » (١٢٦/١) ، وأورده أبو نعيم في ترجمة أحمد بن عيسى هذا وقال :

« توفي بأصبهان في خلافة الرشيد ». ولم يذكر فيه جرحاً ، وهذا عجب فقد قال الدارقطني فيه « كذاب » . كما في « الميزان » للذهبي . وساق له هذا الحديث وقال :

« وهذا باطل » . وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » ، ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » . وتعقبه المناوي بما نقلناه عن الدارقطني والذهبي وأتبع ذلك بقوله :

« فكان ينبغي حذفه من الكتاب » .

وذكر المناوي أن مخرجه الطبراني قال :

« تفرد به أحمد بن عيسى هذا » .

قلت : وفيه نظر ، فقد قال الخطيب : وأخبرني علي بن أبي علي البصري قال : ثنا أبو العباس عبيد الله بن الحسن بن جعفر بن أبي موسى القاضي المَوْصِلي ، قال : ثنا سعيد بن علي بن الخليل قال : ثنا عبد السلام بن عبيد : قال ابن أبي فديك به .

ومن طريق الخطيب رواه الكازَروني في « المسلسلات » (٢/٩٩) .

لكن عبد السلام هذا قال الدارقطني :

« ليس بشيء » وقال الأزدي : « لا يكتب حديثه » وقال ابن حبان (١٤٤/٢) :

« كان يسرق الحديث ويروي الموضوعات » .

قلت : فالظاهر أن هذا الحديث مما سرقه من أحمد بن عيسى !

وللحديث طرق أخرى :

٢ — أخرجه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٢/٤٩) وعفيف الدين في فضل العلم » (٢/١٢٤) عن عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي : حدثني أبي : حدثني أبو الحسن علي بن موسى الرضا . . . . . قلت فساق إسناده عن آبائه من أهل البيت إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم .

وعبد الله هذا متهم بالوضع ، له بهذا السند نسخة موضوعة باطلة ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه ، كما قال الذهبي .

٣ — أخرجه السِّلَفي في « الطيوريات » (١/٣٤) عن إبراهيم بن ميمون : نا عيسى ابن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

وآفة هذه الطريق عيسى بن عبد الله وهو ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب . قال ابن حبان (١١٩/٢) :

« يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة » .

٤ — أخرجه ابن بطة في « الإبانة » (١/١٢٩/٢) وابن عساكر (١٤/٣٤٧/٢) عن عبيد بن هشام الحلبي قال : ثنا ابن أبي فُديك عن عمر بن كثير عن الحسن رفعه نحوه .

وهذا مع إرساله واه ، عبيد بن هشام هذا قال أبو داود :

« ثقة إلا أنه تغير في آخر أمره ، لقن أحاديث ليس لها أصل » .

قلت : فالظاهر أن هذا الحديث من جملة ما لقنوه فتلقنه !

٥ — أخرجه أبو نعيم وغيره بسند موضوع عن علي بلفظ آخر وهو :

٨٥٥ — (ألا أدلكم على الخلفاء مني ومن أصحابي ومن الأنبياء قبلي ؟ هم حفظة القرآن والأحاديث عني وعنهم ، في الله ولله) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/١٣٤) والخطيب في « شرف أصحاب النبي » (١/٣٦/١) عن عبد الغفور عن أبي هاشم عن زاذان عن علي مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته عبد الغفور هذا وهو أبو الصباح الأنصاري الواسطي قال ابن معين :

« ليس حديثه بشيء » . وقال ابن حبان (٢/١٤١) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات ، كعب وغيره ، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التعجب » .

٨٥٦ — (طلب الحق غربة) .

موضوع . رواه ابن عساكر في « التاريخ » (٥ / ١٦١ / ١ — ٢) في ترجمة حمزة ابن محمد بن عبد الله الجعفري الطوسي الصوفي : أنا أبو القاسم عبد الواحد بن أحمد الهاشمي الصوفي : نا أحمد بن منصور بن يوسف الواعظ الصوفي قال : سمعت أبا محمد جعفر بن محمد الصوفي يقول : سمعت الجنيد بن محمد الصوفي يقول : سمعت السَّريَّ بن المغلس السقطي الصوفي ، عن معروف الكرخي الصوفي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي ابن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالصوفية ، وغالبهم غير معروفين ، ومنهم حمزة هذا ؛ فإن ابن عساكر لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد قال الذهبي في « الميزان » :

« علان بن زيد الصوفي ، لعله واضع هذا الحديث الذي في « منازل السائرين » فقال : سمعت الخلدي : سمعت الجنيد : سمعت السَّريَّ عن معروف . . . (قلت : فذكره) رواه عنه عبد الواحد بن أحمد الهاشمي ، ولا أعرف الآخر » .

وأقره الحافظ في « اللسان » والمناوي في « الفيض » .

قلت : وأنت ترى أنه ليس في إسناد الحديث عند ابن عساكر « علان بن زيد » ، فلعله سقط من قلم أحد النساخ . والله أعلم .

٨٥٧ — (من حبس طعاماً أربعين يوماً ، ثم أخرجه فطحنه وخبزه وتصدق به لم يقبله الله منه) .

موضوع . رواه ابن عدي (ق ١٣٠ / ٢) والخطيب في « تاريخه » (٨ / ٣٨٢) وابن عساكر (٧ / ٥٥ — ٥٦) من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية قال : سمعت ديناراً أبا مكيس يقول : خدمت أنس ثلاث سنين ، فسمعته يحدث عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع آفته دينار هذا ، قال الذهبي :

« حدث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك! تالف متهم ،قال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة » .

ثم ساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها . ثم قال :

« قال القناص : أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثا » . قال الذهبي :

« قلت : إن كان من هذا الضرب ، فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفاً كلها كذب ! » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس قريباً من مائة حديث موضوعة » .

قلت : ولذلك أورد ابن الجوزي حديثه هذا في « الموضوعات » وقال (٢ / ٢٤٤) :

« لا يصح دينار روى عنه أشياء موضوعة » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٤٦ — ١٤٧) بأنه ورد من حديث معاذ وعلي .

قلت : وهذا لا شيء ، فإن فيهما من هو متهم ، ولا بد من بيانهما . أما حديث معاذ فهو :

٨٥٨ — (من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٥ / ٣٤٦ / ٢) عن خلاد بن محمد بن هانيء بن واقد الأسدي : حدثني أبي : نا عبد العزيز بن عبد الرحمن الطيالسي (!) نا خصيف عن سعيد بن جبير عن معاذ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : كذا الأصل (الطيالسي) وقال ابن عساكر الصواب : (البالسي) . [1] قلت : وهو متهم ، قال الذهبي :

« اتهمه الإمام أحمد . وقال ابن حبان (٢ / ١٣٢) :

« كتبنا عن عمر بن سنان عن إسحاق بن خالد البالسي عنه نسخة شبيهاً بمائة حديث مقلوبة ، منها ما لا أصل له ، ومنها ما هو ملزق بإنسان [ليس يروي ذلك الحديث بتة] . لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال النسائي وغيره :

ليس بثقة ، وضرب أحمد على حديثه » .

---

(١) قلت : قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٣٢ — هندية) : « من (بالس) » . والزيادة الآتية بين المعكوفتين منه . و(بالس) مدينة مشهورة بين الرقة وحلب على عشرين فرسخاً من حلب ، كما في « اللباب » لابن الأثير .

قلت : فالعجب من السيوطي كيف يتعقب ابن الجوزي في الحديث السابق بمثل هـذا الحديث الذي ضرب عليه الإمام أحمد ، وراويه متهم . مع أنه يعلم أن مثله لا يفيد في الشواهد ، وإنما يفيد فيها الراوي الصدوق الذي ضعف من قبل حفظه كما قرره هو في « التقريب شرح التدريب » . ومحمد بن هانيء لم أجد له ترجمة .

وابنه خلاد ترجمه ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً .

فهذا هو الشاهد الأول الذي استشهد به السيوطي في « اللآلئ » للحديث الذي قبله وقد عرفت وضعه ، وأما الشاهد الآخر فهو

٨٥٩ — (من احتكر طعاماً أربعين يوماً على المسلمين ثم تصدق به لم يكن له كفارة) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من طريق محمد بن مروان السُّدِّي عن يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن علي رفعه .

قلت : ومحمد بن مروان كذاب كما قال ابن نمير وغيره ، وأشار إلى ذلك البخاري بقوله : « سكتوا عنه » . وقال ابن معين :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٨١) :

« كان محمد يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وهذا الحديث أورده السيوطي في « اللآلئ » مع الحديث الذي قبله شاهداً للحديث الذي قبلهما ، وقد علمت من الحديث الذي قبله أن مثله لا ينفع في الشواهد ؛ لشدة ضعفه .

على أن هذا الحديث لو ثبت لا يصلح شاهداً ؛ لأنه يقول : « لم يكن له كفارة » . وذاك يقول : « لم يقبله الله منه » وفرق واضح بين الأمرين ، فانه لا يلزم من عدم صلاحية العمل ليكون كفارة لجرم أو ذنب أن لا يقبل منه مطلقا ، بل قد يقبل ويثاب عليه صاحبه ومع ذلك لا يصلح أن يكون كفارة لذلك الذنب . وهذا بين إن شاء الله تعالى .

ولما سبق من حال السدي والبالسي راوي الحديث الذي قبله تعقب ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٩٣) السيوطي في استشهاده بالحديثين بقوله : « إنهما لا يصلحان شاهدين » .

٨٦٠ — (إذا أراد الله بأهل بيت خيراً فقههم في الدين ، ووقَّر صغيرهم كبيرهم ، ورزقهم الرفق في معيشتهم ، والقصد في نفقاتهم ، وبَصَّرهم عيوبهم فيتوبوا منها ، وإذا أراد الله بهم غير ذلك تركهم هملاً) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٦ / ١١١ / ٢) من طريق الدارقطني بسنده عن موسى بن محمد ابن عطاء : نـا المنكدر بن محمد عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الدارقطني :

« غريب من حديث ابن المنكدر عن أنس ، تفرد به ابنه المنكدر عنه ، ولم يروه عنه غير موسى بن محمد بن عطاء » .

قلت : وهو الدمياطي البلقاوي ، وكان يضع الحديث كما قال ابن حبان وغيره ، وساق له الذهبي أحاديث قال في أحدها :

« هذا موضوع » . وفي غيره :

« وهذا باطل » . وفي ثالث :

« وهذا كذب » !

قلت : فالعجب من السيوطي كيف سود « الجامع الصغير » بهذا الحديث ! وقد عزاه للدارقطني في « الأفراد » !

وأخرجه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٣ / ٢) عن الفضل بن محمد العطار : نا سليم ابن منصور بن عمار : نا أبي : نا المنكدر بن محمد به ، دون قوله : « وبَعِّدهم . . . . »

فهذه متابعة لموسى بن محمد بن عطاء من منصور بن عمار ، وهذا مع كونه مضعفاً فالسند إليه هالك ، فان الفضل هذا قال الدارقطني :

« يضع الحديث » وقال ابن عدي :

« يسرق الحديث » :

فالظاهر أنه مما سرقه من ابن عطاء .

٨٦١ — (ضع القلم على أذنك ؛ فإنه أذكر للمُمْلي) .

موضوع . رواه الترمذي (٣ / ٣٩١) وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٦٩) وابن عدي (٢ / ٢٣٢) وابن عساكر (١٦ / ١٩ / ١) عن عنبسة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد ابن ثابت قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب ، فسمعته يقول : فذكره وقال :

« إسناده ضعيف وعنبسة ومحمد ضعيفان » .

قلت : والأول شر من الآخر ، وهو عنبسة بن عبد الرحمن الأموي ، قال أبو حاتم :

« كان يضع الحديث » . وقال ابن حبان :

« هو صاحب أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به » . وأشار البخاري إلى اتهامه فقال :

« تركوه » . وقال النسائي :

« متروك » .

قلت : ولهذا أورد ابن الجوزي الحديث في « الموضوعات » (١ / ٢٥٩) من رواية الترمذي هذه ثم قال :

« لا يصح ، عنبسة متروك ، وقال أبو حاتم الرازي : كان يضع الحديث » .

وتعقبه السيوطي بأنه ورد من حديث أنس ، ثم ساقه من طريقين فيهما متهمان كما سيأتي

عقب هذا ، فلا يصلح الاستشهاد بهما كما هو مقرر في محله من علم المصطلح . ومن الغرائب قول المناوي :

« وزعم ابن الجوزي وضعه ، ورده ابن حجر بأنه ورد من طريق أخرى لابن عساكر ، وورده بسندين مختلفين يخرجه عن الوضع » .

قلت : كيف هذا وفي السند الأول من كان يضع الحديث كما عرفت ، وفي الآخر مثله كما يأتي . ولهذا لم يصب السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي ، كما لم يحسن صنعاً في إيراده لهذا الحديث في « الجامع الصغير » !

٨٦٢ — (إذا كتبت فضع قلمك على أذنك ؛ فإنه أذكر لك) .

موضوع . رواه الديلمي (١/١/١٤٦) وابن عساكر (٨/٢٥١/٢) عن عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا موضوع آفته عمرو هذا كذبه ابن معين وغيره ، وقال أحمد :

«كان يضع الحديث » . وكذا قال ابن حبان (٢/٧٨) .

ثم وجدت للحديث طرقاً أخرى عن أنس .

١ — قال أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٣٣٧) : حدثنا أحمد بن إسحاق : ثنا أحمد بن سمير بن نصر : ثنا أبو عبد الرحمن الراعي : ثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف : ثنا إبراهيم بن زكريا : حدثني عثمان بن عمرو بن عثمان البصري عنه مرفوعا به . ورواه الديلمي — كما في « اللآلئ » (١/٢١٦) من طريق أخرى عن إبراهيم بن محمد القرشي عن إبراهيم بن زكريا الواسطي عن عمرو بن أبي زهير عن حميد عن أنس به . كذا وقع فيها « عمرو بن أبي زهير عن حميد » فلا أدري هل هو تحريف من بعض النساخ أو هكذا هو في رواية الديلمي ، وأياً ما كان فمدار هذا الطريق على إبراهيم بن زكريا الواسطي وقد قال فيه ابن حبان (١/١٠٢) :

« يأتي عن مالك بأحاديث موضوعة » وقال :

« يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، إن لم يكن المتعمد لها فهو المدلس عن الكذابين » . وضعفه غيره أيضا .

وشيخه عمرو ، أو عثمان بن عمرو لم أعرفه . ومثله إبراهيم بن محمد القرشي .

ورواه تمام (٢٩/١٠٢/١ رقم ٢٤٢٧) عن عثمان بن عبد الرحمن عن إبراهيم بن محمد عن حميد عن انس مرفوعا .

وعثمان هذا هو القرشي الوقاصي وهو كذاب كما سبق مرارا .

٢ — رواه الباطرقاني في « مجلس من الأمالي » (٢/٢٦٦) عن إسماعيل بن عمرو البلخي ثنا عثمان البري عن ابن غنام عن أنس به .

قلت : وعثمان هذا هو ابن مقسم قال ابن معين :

« هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث » .

والحديث مما سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » فأورده فيه من رواية ابن عساكر

هذه ! وبيض لها المناوي فلم يتكلم عليه بشيء !

٨٦٣ — (إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات ، فإن كان خيراً استبشروا به ، وإن كان غير ذلك قالوا : اللهم لا تمتهم حتى تهديهم كما هديتنا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/ ٦٤ — ١٦٥) من طريق سفيان عمن سمع أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف لجهالة الواسطة بين سفيان وأنس ، وبقية الرجال ثقات .

والحديث عزاه الأستاذ سيد سابق في « فقه السنة » (٤/ ٦٠) لأحمد والترمذي ، فأخطأ من وجهين :

الأول : أنه سكت عليه ، ولم يبين علته ، فأوهم صحته .

الثاني : أنه عزاه للترمذي وهذا خطأ فليس في « سنن الترمذي » ولا عزاه السيوطي في « الفتح الكبير » إلا لأحمد فقط ، وكذلك فعل الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢/ ٣٢٨ — ٣٢٩) ، ولو كان في الترمذي لما أورده فيه كما هو شرطه .

وله شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري ولكنه ضعيف جداً وهو الحديث الآتي :

٨٦٤ — (إن نفس المؤمن إذا قبضت تلقاها من أهل الرحمة من عباده كما يتلقون البشير من الدنيا ، فيقولون : أَنْظِروا صاحبكم يستريح ؛ فإنه قد كان في كرب شديد ، ثم يسألونه ماذا فعل فلان ؟ وما فعلت فلانة هل تزوجت ؟ فإذا سألوه عن الرجل قد مات قبله فيقول أيْهات ، [1] قد مات ذلك قبلي ! فيقولون : إنا لله وإنا إليه راجعون ذُهِب به إلى أمه الهاوية ، فبئست الأم وبئست المربية . وقال :

وإن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من أهل الآخرة ؛ فإن كان خيراً فرحوا واستبشروا وقالوا : اللهم هذا فضلك ورحمتك ، وأتمم نعمتك عليه وأمِتْه عليها ، ويعرض عليهم عمل المسيء فيقولون : اللهم ألهمه عملاً صالحَاً ترضى به عنه وتقربه إليك) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني في « الكبير » (١/ ١٩٤/ ٢) وفي « الأوسط » (١/ ٧٢/ ١ — ٢ من الجمع بينه وبين الصغير) وعنه عبد الغني المقدسي في « السنن » (١٩٨/ ١) عن مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن مكحول عن عبد الرحمن بن سلامة عن أبي رهم السماعي

---

(١) كذا الأصل ، وفي « المجمع » : « هيهات » ، والمعنى واحد قال ابن الأثير : وهي كلمة تبعيد مبنية على الفتح ، وناس يكسرونها ، وقد تبدل الهاء همزة فيقال : (أيهات) .

عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعا ، وقال الطبراني :
« لم يروه عن مكحول إلا زيد وهشامِ تفرد به مسلمة » .
قلت : وهو متهم قال الحاكم :
« روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات » .
والحديث قال الهيثمي (٢ / ٣٢٧) :
« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه مسلمة بن علي، وهو ضعيف » .
قلت : ورواه سلام الطويل عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي رهم به . ذكره ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٣٦) في ترجمة سلام الطويل وقال :
« روى عن الثقات الموضوعات » .
والنصف الأول من الحديث له طريق أخرى عن عبد الرحمن بن سلامة ، بلفظ « إن نفس المؤمن إذا مات . . . » . وسندها ضعيف أيضاً ، فيها محمد بن إسماعيل بن عياش ، قال أبوداود :
« ليس بذاك » . وقال أبوحاتم : « لم يسمع من أبيه شيئاً » .

٨٦٥ — (يجلسني على العرش) .

باطل . ذكره الذهبي في « العلو » (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن عبد الله بن مسعود قال :
بينا أنا عند رسول الله ﷺ أقرأ عليه حتى بلغت (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) قال : فذكره . وقال الذهبي :
« هذا حديث منكر لا يفرح به ، وسلمة هذا متروك الحديث ، وأشعث لم يلحق ابن مسعود » .
قلت : قد وجدت له طريقاً أخرى موصولاً عن ابن مسعود مرفوعاً نحوه ، ولا يصح أيضاً كما سيأتي بيانه برقم (٥١٦٠) إن شاء الله تعالى .
ثم ذكر الذهبي نحوه عن عبد الله بن سلام موقوفا عليه وقال :
« هذا موقوف ولا يثبت إسناده ، وإنما هذا شيء قاله مجاهد كما سيأتي » .
ثم رواه (ص ٧٣) من طريق ليث عن مجاهد نحو حديث ابن مسعود موقوفا على مجاهد . وكذلك رواه الخلال في « أصحاب ابن منده » (١٥٧ / ٢) . ثم قال الذهبي :
« لهذا القول طرق خمسة ، وأخرجه ابن جرير في « تفسيره » ، وعمل فيه المروزي مصنفاً » !
ثم رواه (ص ٧٨) من طريق عمر بن مدرك الرازي : ثنا مكي بن إبراهيم عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس موقوفا مثله . وقال :
« إسناده ساقط ، وعمر هذا متروك ، وجويبر (سقط الخبر من الأصل ولعله . مثله) ، وهذا مشهور من قول مجاهد ، ويروى مرفوعاً ، وهو باطل » .
قلت : ومما يدل على ذلك أنه ثبت في « الصحاح » أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبينا ﷺ .
ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدمين بأثر مجاهد

هذا كما ذكره الذهبي (ص ١٠٠ — ١٠١ و ١١٧ — ١١٨) عن غير واحد منهم ، بل غلا بعض المحدثين فقال : لو أن حالفاً حلف بالطلاق ثلاثاً أن الله يقعد محمداً ﷺ على العرش واستفتاني ، لقلت له : صدقت وبررت !

قال الذهبي رحمه الله :

« فابصر — حفظك الله من الهوى — كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر ، واليوم فيردون الأحاديث الصريحة في العلو ، بل يحاول بعض الطَّغام أن يرد قوله تعالى : (**الرحمن على العرش استوى**) » .

قلت : وإن مثل هذا الغلو لمما يحمل نفاة الصفات على التشبث بالاستمرار في نفيها ، والطعن بأهل السنة المثبتين لها ، ورميهم بالتشبيه والتجسيم ، ودين الله الحق بين الغالي فيه والجافي عنه ، فرحم الله امرءاً آمن بما صح عن رسول الله ﷺ في الصفات وغيرها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى ، ولم يقبل في ذلك ما لم يصح عنه ﷺ كهذا الحديث ، فضلاً عن مثل هذا الأثر !

وبهذه المناسبة أقول : إن مما ينكر في هذا الباب ما رواه أبو محمد الدَّشْتي في « إثبات الحد » (١٤٤/١ — ٢) من طريق أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش : أنشدنا أبو طالب محمد بن علي الحربي : أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله قال :

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى نسنده
فأما حديث بإقعاده ... على العرش فلا نجحده
أمرُّوا الحديث على وجهه ... ولا تدخلوا فيه ما يفسده
ولَا تنكروا أنه قاعد ... ولا تجحدوا أنه يقعده

فهذا إسناده لا يصح ، من أجل أبي العز هذا ، فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من « الشذرات » (٧٨/٤) وقال :

« قال عبد الوهاب الأنماطي : كان مُخلطاً » .

وأما شيخه أبو طالب وهو العشاري فقد أورده في وفيات سنة (٤٥١) وقال (٢٨٩/٣) :

« كان صالحاً خيراً عالماً زاهداً » .

فاعلم أن إقعاده ﷺ على العرش ليس فيه إلا هذا الحديث الباطل ، وأما قعوده تعالى على العرش فليس فيه حديث يصح ، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفى . وقد وقفت فيه على حديثين ، أنا ذاكرهما لبيان حالهما :

٨٦٦ — (إن كرسيه وسع السماوات والأرض ، وإنه يقعد عليه ، ما يفضل منه مقدار أربع أصابع — ثم قال بأصابعه فجمعها — وإن له أطيطاً كأطيط الرَّحْل الجديد إذا رُكب من ثقله) .

منكر. رواه أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني في فتياله حول الصفات (١/١٠٠) من

طريق الطبراني عن عبيد الله بن أبي زياد القَطَواني : ثنا يحيى بن أبي بكير : ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن خليفة عن عمر بن الخطاب قال :

أتت امرأة النبي ﷺ فقالت : ادع الله أن يدخلني الجنة ، فعظَّم الرب عزوجل ، ثم قال : فذكره .

ورواه الضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ٥٩) من طريق الطبراني به ، ومن طرق أخرى عن ابن أبي بكير به . وكذلك رواه أبو محمد الدَّشتي في « كتاب إثبات الحد » (١٣٤ — ١٣٥) من طريق الطبراني وغيره عن ابن أبي بكير به ولكنه قال :

« هذا حديث صحيح ، رواته على شرط البخاري ومسلم » .

كذا قال : وهو خطأ بين مزدوج فليس الحديث بصحيح ، ولا رواته على شرطهما ، فإن عبد الله بن خليفة لم يوثقه غير ابن حبان ، وتوثيقه لا يعتد به كما تقدم بيانه مراراً ؛ ولذلك قال الذهبي في ابن خليفة هذا :

« لا يكاد يعرف » . فأنى للحديث الصحة ؟ ! بل هو حديث منكر عندي .

ومثله حديث ابن إسحاق في « المسند » وغيره . وفي آخره : « **إن عرشه لعلى سماواته وأرضه هكذا مثل القبة . وإنه لَيَئِطُّ به أطيط الرَّحْل بالراكب** » .

وابن إسحاق مدلس ، ولم يصرح بالسماع في شيء من الطرق عنه . ولذلك قال الذهبي في « العلو » (ص ٢٣) :

« هذا حديث غريب جداً فَرد ، وابن اسحاق حجة في المغازي اذا أسند ، وله مناكير وعجائب ، فالله أعلم أقال النبي ﷺ هذا أم لا ؟ وأما الله عزوجل فليس كمثله شيء جل جلاله ، وتقدست أسماؤه . ولا اله غيره . (قال :) .

« الأطيط الواقع بذات العرش من جنس الأطيط الحاصل في الرَّحْل ، فذاك صفة للرَّحْل وللعرش . ومعاذ الله أن نعده صفة لله عزوجل . ثم لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت » .

هذا حال هذا الحديث وهو الأول من حديثي القعود على العرش، وأما الآخر فهو:

٨٦٧ — (يقول الله عزوجل للعلماء يوم القيامة إذا قعد على كرسيه لقضاء عباده : إني لم أجعل علمي وحكمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم ، على ما كان فيكم ، ولا أبالي) .

موضوع بهذا التمام . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٣٧ / ٢) : حدثنا أحمد ابن زهير التستري قال : حدثنا العلاء بن مسلمة قال : حدثنا إبراهيم الطالقاني قال : حدثنا ابن المبارك عن سفيان عن سماك بن حرب عن ثعلبة بن الحكم مرفوعا .

ورواه أبو الحسن الحربي في « جزء من حديثه » (٣٥ / ٢) : حدثنا الهيثم بن خلف : ثنا العلاء بن مسلمة أبو سالم : ثنا إسماعيل بن المفضل قال : نا عبد الله بن المبارك به .

قلت : وهذا سند موضوع فإن مداره على العلاء بن مسلمة أبي سالم ، قال في « الميزان » :

« قال الأزدي : لا تحل الرواية عنه ، كان لا يبالي ما روى . وقال ابن طاهر ، كان يضع الحديث ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات » .

وكذا في « التهذيب » ، فلم يوثقه أحد ، ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه ابن حبان بالوضع » .

وقد اختلف عليه في شيخه ، فأحمد بن زهير سماه إبراهيم الطالقاني ، والهيثم بن خلف سماه إسماعيل بن المفضل ، وأيهما كان فإني لم أعرفهما .

ومع ظهور سقوط إسناد هذا الحديث ، فقد تتابع كثير من العلماء على توثيق رجاله وتقوية إسناده ، وهو مما يتعجب منه العاقل البصير في دينه ، فهذا المنذري يقول في « الترغيب » (١ / ٦٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورواته ثقات » .

ومثله وإن كان دونه خطأ قول الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون » .

وذلك لأن قوله « موثقون » وإن كان فيه إشارة إلى أن في رجاله من وثق توثيقاً غير معتبر ولا مقبول ، فهو صريح بأن ثمة من وثقه ، وقد عرفت آنفا أنه متفق على تضعيفه !

وأبعد من هذين القولين عن الصواب قول الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ١٤١):

« إسناده جيد » . ونحوه قول السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٢١) :

« لا بأس به » ثم حكى قول الهيثمي المتقدم .

فهذا القول من ابن كثير والسيوطي نص في تقوية الحديث ، وليس كذلك قول المنذري والهيثمي ، أما قول الهيثمي فقد عرفت وجهه ، وأما المنذري فقوله : « رواته ثقات » غاية ما فيه الإخبار عن أن سند الحديث فيه شرط واحد من شروط صحته ، وهو عدالة الرواة وثقتهم ، وهذا وحده لا يستلزم الصحة ؛ لأنه لا بد من اجتماع شروط الصحة كلها المذكورة في تعريف الحديث الصحيح سنده عند أهل الحديث .

والخلاصة أن الحديث موضوع بهذا السياق ، وفيه لفظة منكرة جداً وهي قعود الله تبارك وتعالى على الكرسي ، ولا أعرف هذه اللفظة في حديث صحيح ، وخاصة أحاديث النزول وهي كثيرة جدا بل وهي متواترة كما قطع بذلك الحافظ الذهبي في « العلو » (ص ٥٣ ، ٥٩) ، وذكر أنه ألف في ذلك جزءاً .

وقد روي الحديث بدون هذه اللفظة من طرق أخرى كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، فلا بد من ذكرها لئلا يغتر بها أحد [1] لكثرتها فيقول : بعضها يقوي بعضا ! كيف وقد أورد بعضها ابن الجوزي في « الموضوعات » ؟ ! .

---

(١) كما وقع لي ذلك قديماً في تخريج أحاديث « الترغيب » حيث أشرت للحديث بالحسن تقليدا مني لابن كثير ومن ذكرنا معه ، والآن فقد رجعت عن ذلك . غفر الله لي و لهم .

٨٦٨ — (يبعث الله العباد يوم القيامة ، ثم يميز العلماء ، ثم يقول : يا معشر العلماء إني لم أضع علمي فيكم إلا لعلمي بكم ، ولم أضع علمي فيكم لأعذبكم ، انطلقوا فقد غفرت لكم) .

ضعيف جدا . رواه ابن عدي (٢/٢٠٥) وأبو الحسين الكلابي في « نسخة أبي العباس طاهر التميمي » (٥ — ٦) وابن عبد البر في « الجامع » (١/٤٨) وأبو المعالي عفيف الدين في « فضل العلم » (٢/١١٤) عن صدقة بن عبد الله عن طلحة بن زيد عن موسى بن عبيدة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه أبو بكر الآجري في « الأربعين » (رقم ١٦) إلا أنه وقع فيه « يونس بن عبيد » بدل « موسى بن عبيدة » ، ولعله تصحيف . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، وإن كان الراوي عنه صدقة بن عبد الله ضعيف ، فابن شابور ثقة وقد رواه عنه » .

يعني أن طلحة بن زيد تفرد به ، فلزمه الحديث كما قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٢٦٣) .

قلت : وطلحة هذا متهم بالوضع ، فهو آفة الحديث ، وإن كان شيخه موسى بن عبيدة ضعيفاً جداً كما قال ابن كثير في « التفسير » (٣/١٤١) ، والهيثمي في « المجمع » (١/١٢٧) ، واقتصرا على إعلاله به ، وهو قصور بين إذا علمت أن الراوي عنه متهم . ومن هذا القبيل قول الحافظ العراقي في « المغني » (١/٧) :

« سنده ضعيف » ! وعزاه هو والهيثمي وغيرهما للطبراني .

وقد روي الحديث عن ثعلبة بن الحكم ، وابن عباس ، وأبي أمامة أو واثلة بن الاسقع (هكذا على الشك) ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، والحسن البصري موقوفا عليه .

أما حديث ثعلبة فسنده ضعيف جداً بل موضوع ، وفيه زيادة منكرة ليست في جميع طرق الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه قبل هذا .

٢ — وأما حديث ابن عباس فأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٣٢) عن عدي بن أرطاة ابن الأشعث عن أبيه عن مجالد عن الشعبي عنه مرفوعاً . وقال :

« عدي حديثه غير محفوظ ، والرواية في هذا فيها لين وضعف » .

قلت : وهو غير عدي بن أرطأة الفزاري الشامي ؛ فانه تابعيٌ أكبر من هذا كما صرح بذلك الحافظ .

وأبوه أرطأة بن الأشعث لم أعرفه .

ومجالد وهو ابن سعيد ضعيف أيضاً .

٣ — وأما حديث أبي أمامة أو واثلة بن الأسقع ، فرواه ابن عدي في « الكامل » (٢٨٨ / ١) وابن عساكر (١٢ / ٢١٩ / ١) عن عثمان بن عبد الرحمن القرشي عن مكحول عن أبي امامة أوواثلة بن الاسقع مرفوعا .

وهذا سند ضعيف جداً بل موضوع . عثمان هذا هوالوقاصي قال ابن معين :
« يكذب » . وقال ابن حبان (٢ / ٩٨) :
« يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات » .
وضعفه ابن المديني جدا . وقال ابن عدي عقب الحديث :
« منكر لم يتابعه الثقات » .
أورده في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الجمحي مشيراً إلى أن الحديث حديثه . وتعقبه الذهبي بأنه ليس من حديثه وإنما هومن حديث القرشي الوقاصي .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي وترجم للقرشي بما يدل على أنه عنده الطريفي ، وليس الجمحي ولا الوقاصي! فراجعه مع كلام ابن حبان على الطريفي (٢ / ٩٦ — ٩٧) .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٢١ — ٢٢٢) بالطرق الآتية وطريق ثعلبة ! وليس بشيء ، لشدة ضعفها كما سبق ويأتي .

٤ ـ وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الطبسي في « ترغيبه » بسنده عن نصر بن أحمد البورَجاني : حدثنا عبد السلام بن صالح : حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا .

وهذا له ثلاث علل :
الأولى : عنعنه ابن جريج فإنه مدلس .
الثانية : ضعف ابن صالح وهو أبو الصلت الهروي . والاكثرون على تضعيفه ، بل اتهمه ابن عدي وغيره بالكذب والوضع .
الثالثة : نصر بن أحمد البورجاني لم أجد له ترجمة . ووقع اسمه في حديث آخر يأتي بعد هذا بحديث : « نصر بن محمد بن الحارث » ولم أجده أيضاً .
الرابعة : الإختلاف في سنده ، فقد رواه البورجاني عن أبي الصلت كما رأيت . وخالفه يعقوب بن يوسف المطوعي : حدثنا أبو الصلت الهروي : حدثنا عباد بن العوام عن عبد الغفار المدني عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .
أخرجه ابن النجار كما في « اللآلي » .
والمطوعي هذا ثقة كما قال الدارقطني ، وترجمته في « التاريخ » (١٤ / ٢٨٩) ، وحينئذ فروايته أصح من رواية البورجاني ، وفيها عبد الغفار المدني قال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٦٣) :

« مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ ولا يعرف الا به » .

ثم ساق له حديثا آخر يأتي بعد حديث . وقال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، وكأنه أبومريم ، فإن خبره موضوع » .

واسم أبي مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري صرح غير واحد من الائمة بأنه كان يضع الحديث ، ولكنه معدود في أهل الكوفة كما في « ضعفاء ابن حبان » (٢ / ١٣٦) ، وصاحب هذا الحديث مدنـي .

٥ — وأما حديث ابن عمر فرواه ابن صرصري في « أماليه » بسنده عن محمد بن يونس ابن موسى القرشي : حدثنا حفص بن عمر بن دينار الأبلي : حدثني سعيد بن راشد السماك : حدثني عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

سكت عنه السيوطي مع وضوح بطلانه فإن سعيد السماك متروك ، وحفص كذاب ، ومحمد ابن يونس القرشي وهو الكديمي وضاع !

٦ — وأما حديث جابر فأخرجه الطبسي أيضاً بسنده عن عبد القدوس : حدثنا إسماعيل ابن عياش عن أبي الزبير عن جابر .

عبد القدوس هذا هو ابن حبيب الكلاعي وهو كذاب يضع .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها .

وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

٧ — وأما حديث الحسن فأخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (ص ١٦٠) عن حماد ابن زيدك عن جويبر عن أبي معاوية سهل عن الحسن قال : فذكره .

قلت : وهذا مع وقفه ففيه سهل أبو معاوية هذا ولم أعرفه ، ولعله سهل بن معاذ بن أنس الجهني ، وهو مختلف فيه .

وجويبر وهو متروك .

وحماد بن زيدك أورده السهمي ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ورواه ابن عساكر (٥ / ٩٤ / ١) عن عبد الله بن داود قال : سمعت أبا عمر الصنعاني وهو يقول : فذكره موقوفا عليه .

وهذا مع وقفه فإنه منقطع فإن أبا عمر الصنعاني واسمه حفص بن ميسرة الشامي توفي سنة (١٨١) .

ومما سبق يتبين أن طرق الحديث كلها ضعيفة جداً ، لا يصلح شيء منها لتقوية الحديث ، فلم يبعد ابن الجوزي بإيراده إياه في « الموضوعات » . والله أعلم .

٨٦٩ — (إن لله عند كل بدعة كيد بها الإسلامُ وأهله ولياً يذب عنه ويتكلم بعلاماته ، فاغتنموا تلك المجالس بالذب عن الضعفاء ، وتوكلوا على الله وكفى بالله وكيلا) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٦٣) : حدثنا محمد بن أيوب قال : حدثنا عبد السلام بن صالح : ثنا عباد بن العوام قال : حدثنا عبد الغفار المدني عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عبد الغفار مجهول بالنقل ، حديثه هذا غير محفوظ ولا يعرف إلا به » وقال الذهبي :

« لا يعرف ، وكأنه أبو مريم فإن خبره موضوع » .

يشير إلى هذا الحديث ، وأبو مريم اسمه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري صرح غير واحد من الأئمة بأنه كان يضع الحديث وقال ابن حبان (٢/ ١٣٦) :

« كان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان ، ويشرب الخمر حتى يسكر ، ومع ذلك يقلب الأخبار ، لا يجوز الاحتجاج به ، تركه أحمد وابن معين » .

والحديث رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٢٢) والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٢/٨٠) عن عبد السلام به .

٨٧٠ — (إن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه إلا العلماء بالله ، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغِرَّة [١] بالله عزوجل) .

ضعيف جدا . رواه أبو عبد الرحمن السلمي في « الأربعين الصوفية » (٨ / ٢) وأبو عثمان النجيرمي في « الفوائد » (٢ / ٧ / ٢) عن نصر بن محمد بن الحارث : ثنا عبد السلام بن صالح : ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا .

ومن طريق السلمي رواه الديلمي في « مسند الفردوس » كما في « ذيل ثبت الشيخ إبراهيم الكُوراني » (١٢/ ١) ورواه الطبسي عن نصر بن محمد به كما في « اللآلي » (١ / ٢٢١) .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، وله ثلاث علل تقدم بيانها في الحديث الذي قبله بحديث ، رقم الشاهد (٤) . وقد أشار لضعفه المنذري في « الترغيب » (١ / ٦٢) ، وصرح بتضعيفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٥ طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية) .

٨٧١ — (يا أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم ، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر ، جعل الله صيامَه فريضة ، وقيامَ ليله تطوعاً ، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه ، ومن أدى فيه فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه ، وهو شهر الصبر ، والصبر ثوابه الجنة ، وشهرُ المواساة ، وشهر يزاد فيه في رزق المؤمن ، ومن فطر فيه صائماً كان مغفرة لذنوبه ، وعتق رقبته من النار ، وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء . قالوا : يا رسول

---

(١) أي الاغترار .

الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم ، قال : يعطي الله هذا الثواب من فطر صائما على مذقة لبن ، أوتمرة ، أوشربة من ماء ، ومن أشبع [1] صائما سقاه الله من الحوض شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة ، وهو شهر أوله رحمة ، ووسطه مغفرة ، وآخره عتق من النار ، فاستكثروا فيه من أربع خصال ؛ خصلتان ترضون بهما ربكم ، وخصلتان لا غنى بكم عنهما ، أما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم فشهادة أن لا إله إلا الله ، وتستغفرونه ، واما الخصلتان اللتان لا غنى بكم عنهما ؛ فتسألون الجنة ، وتعوذون من النار) .

منكر. رواه المحاملي في « الأمالي » (ج ٥ رقم ٥٠) وابن خزيمة في « صحيحه » (١٨٨٧) وقال : « إن صح » ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ١/٦٤٠ — ٢) والسياق له عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي قال :

خطبنا رسول الله ﷺ آخر يوم من شعبان فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل علي بن زيد بن جدعان ؛ فإنه ضعيف كما قال أحمد وغيره ، وبين السبب الإمام ابن خزيمة فقال : « لا أحتج به لسوء حفظه » . ولذلك لما روى هذا الحديث في صحيحه قرنه بقوله : « إن صح الخبر » . وأقره المنذري في « الترغيب » (٢ / ٦٧) وقال: إن البيهقي رواه من طريقه . قلت وفي إخراج ابن خزيمة لمثل هذا الحديث في « صحيحه » إشارة قوية إلى أنه قد يورد فيه ما ليس صحيحا عنده منبهاً عليه ، وقد جهل هذه الحقيقة بعض من ألَّفَ في « نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة » ، وفيهم من وصفوه على ظهر الغلاف بقولهم : « وخرج أحاديثها العالم الفاضل المحقق خادم الحديث الشريف . . . . » فقالوا (ص ٣٤ القسم الثاني) :

« رواه ابن خزيمة في صحيحه وصححه » !

وهذا يقال فيما إذا لم يقفوا على كلمة ابن خزيمة عقب الحديث ، أما إذا كانوا قد وقفوا عليها ، فهوكذب مكشوف على ابن خزيمة ! وليس هذا بالغريب منهم فرسالتهم هذه كسابقتها محشوة بالبهت والافتراء الذي لا حدود له ، مما يعد الاشتغال بالرد عليهم إضاعة للوقت مع أناس لا ينفع فيهم التذكير ! وحسبنا على ذلك مثال واحد قالوا (ص د) :

« فهو يعترف من جديد بصحة رواية صلاة التراويح بعشرين ركعة الثابتة من فعل عمر رضي الله عنه وجمع الناس عليها بعد أن كان ينكرها ، فها هو يقول في صفحة (٢٥٩ من رسالته الثانية من تسديد الإصابة » : « وحمل فعل عمر رضي الله عنه على موافقة سنته ﷺ أولى من حمله على مخالفتها » .

---

(١) وقع في « الترغيب » (٢/ ٦٧) برواية أبي الشيخ : « ومن سقى صائماً » والصواب ما أثبتنا كما جزم بذلك الناجي انظر « التعليق الرغيب » .

فإذا رجع القارىء إلى قولنا هذا وجده مقولا في ترجيح رواية الثمان على العشرين هـذا الترجيح الذي ألفت الرسالة كلها من أجله ، ومع ذلك يجهرون بقولهم أنني اعترفت من جديد بصحة العشرين ! وصدق رسول الله ﷺ حين قال :

« **إذا لم تستح فاصنع ما شئت** » .

ولقد أصدروا رسالتهم هذه الثانية في هذا الشهر المبارك الذي قال فيه رسول الله ﷺ : « **من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه** » ! رواه البخاري وغيره ![1]

ثم إن الحديث قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٤٩) عن أبيه أنه :

« حديث منكر » .

٨٧٢ — (لا تقولوا قوس قزح ، فإن قزح شيطان ، ولكن قولوا : قوس الله عزوجل ، فهو أمان لأهل الأرض من الغرق) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٢ / ٣٠٩) والخطيب (٨ / ٤٥٢) من طريق زكريا بن حكيم الحَبَطي عن أبي رجاء العُطارِدي عن ابن عباس مرفوعا . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث أبي رجاء ، لم يرفعه فيما أعلم إلا زكريا بن حكيم » .

قلت : وفي ترجمته ساقه الخطيب ثم عقبه بقول ابن معين فيه وكذا النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان (١ / ٣١١) :

« يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم ، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٤٤) من رواية الخطيب ثم قال :

« لم يرفعه غير زكريا ، قال فيه يحيى والنسائي : ليس بثقة ، قال أحمد : ليس بشيء ، قال ابن المديني : هالك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » فقال (١ / ٨٧) :

« قلت : أخرجه أبو نعيم في « الحلية » ، قال النووي في « الأذكار » : يكره أن يقال قوس قزح ، واستدل بهذا الحديث ، وهذا يدل على أنه غير موضوع » .

قلت : وهذا تعقب يغني حكايته عن رده ! لأن الحديث في « الحلية » من هذه الطريق التي فيها ذلك الهالك المتفق على تضعيفه ، فمثله لا يكون حديثه إلا ضعيفاً جدا ، فكيف يستدل به على حكم شرعي وهو الكراهة ؟ ! بل لا يجوز الإستدلال به عليه ولو فرض أنه ضعيف فقط ، أي ليس موضوعا ولا ضعيفاً جداً ، لأن الأحكام الشرعية لا تثبت بالحديث الضعيف اتفاقاً . وما أرى النووي رحمه الله تعالى أتي إلا من قبل تلك القاعدة الخاطئة التي تقول : « يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال » ! وهي قاعدة غير صحيحة كما أثبتُّ ذلك في مقدمة كتابنا « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » ، ولعله يطبع قريبا إن شاء الله تعالى ، فإنه — أعني النووي — ظن ان الحديث ضعيف فقط ! وهو أشد من ذلك كما رأيت . والله المستعان .

---

(١) وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٠٤٥) .

ومن مساوىء هذه القاعدة المزعومة إثبات أحكام شرعية بأحاديث ضعيفة ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً وحسبك منها الآن هذا الحديث ، بل إن بعضهم يُثبت ذلك بأحاديث موضوعة اعتماداً منه على تضعيف مطلق للحديث من بعض الأئمة ؛ بينما هو في الحقيقة موضوع ، ولا ينافي القول به الاطلاق المذكور. وهذا باب واسع لا مجال لتفصيل الكلام فيه في هذا المكان .

هذا ويغلب على الظن أن أصل الحديث موقوف ، تعمد رفعه ذلك الهالك ، أو على الأقل أخطأ في رفعه ، ويؤيده أن العقيلي أخرج الحديث في ترجمته من « الضعفاء » (١٦٤) بسنده المتقدم عن ابن عباس موقوفاً عليه ، وقد رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣/٨٥ — ٨٦) من طريق أخرى عنه موقوفا عليه مختصراً بلفظ : « **إن القوس أمان لأهل الأرض من الغرق** » . ورجاله كلهم ثقات ، وقال الحافظ ابن كثير في « البداية » (١/٣٨) :

« إسناده صحيح » .

وفيه عندي نظر لأن في سنده عارماً أبا النعمان واسمه محمد بن الفضل وكان تغير بل اختلط في آخر عمره .

ويؤيده أيضا أن ابن وهب رواه في « الجامع » (ص ٨) والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (١/١٧٦ — ١٧٧) من حديث علي موقوفاً عليه أيضا . ثم رواه ابن وهب عن القاسم ابن عبد الرحمن من قوله .

وإذا ثبت أن الحديث موقوف ، فالظاهر حينئذ أنه من الإسرائيليات التي تلقاها بعض الصحابة عن أهل الكتاب ، وموقف المؤمن تجاهها معروف ، وهو عدم التصديق ولا التكذيب ، إلا إذا خالفت شرعا أو عقلاً . والله أعلم .

٨٧٧ — (إن من الجفاء أن يمسح الرجل جبينه قبل أن يفرغ من صلاته ، وأن يصلي لا يبالي مَنْ إمامه ؟ وأن يأكل مع رجل ليس من أهل دينه ، ولا مِن أهل الكتاب في إناء واحد) .

ضعيف جداً . رواه تمام (ج ٢٩) وابن عساكر (٢/٢٣٦/٢) عن أبي عبد الله نجيح ابن إبراهيم النخعي : نا معمر بن بكار : حدثني عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، بل موضوع ، عثمان بن عبد الرحمن هو الوقّاصي متَّهم ، قال البخاري :

« سكتوا عنه » . وقال ابن حبان (٢/٩٩) :

« كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم ساق له الطرف الأول من الحديث نحوه .

ومعمر بن بكار ، قال العقيلي :

« في حديثه وهم ، ولا يتابع على أكثره » . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » !

ونجيح بن إبراهيم النخعي قال مسلمة بن قاسم :

« ضعيف » . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » أيضا !

والشطر الأول من الحديث أخرجه ابن ماجه (رقم ٩٦٤) عن هارون بن عبد الله بن الهُدَيْر التيمي عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن الهُدَيْر هذا واسمه هارون بن هارون بن عبد الله ، قال البخاري .

« لايتابع في حديثه » . وقال النسائي « ضعيف » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به » . وقال البوصيري في « الزوائد » :

« اتفقوا على ضعف هارون » .

ونقل المناوي عن مغلطاي أنه قال :

« حديث ضعيف ؛ لضعف هارون » .

٨٧٤ — (أصلحوا دنياكم ، واعملوا لآخرتكم ؛ كأنكم تموتون غدا) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي (٢/٦٠) عن مقدام بن داود قال : نا علي بن معبد قال : نا عيسى بن واقد الحنفي عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي هريرة مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، سليمان بن أرقم ومقدام بن داود ضعيفان جداً .

وعيسى بن واقد لم أعرفه .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للديلمي في « مسند الفردوس » عن أنس . وتبعه نجم الدين الغزي في « حسن التَّنَبُّه فيما ورد في التَّشَبُّه » (٨/ ٧٠) وقال المناوي :

« وفيه زاهر بن طاهر الشحامي ، قال في « الميزان » كان يخل بالصلوات فترك الروايةَ عنه جمعٌ . وراويه عن أنس مجهول » .

ثم رأيته في « مختصر الديلمي » للحافظ ابن حجر (١/١/٢٧) من طريق زاهر بن أحمد : ثنا البغوي : حدثنا زهير بن حرب عن رجل عن قتادة عن أنس .

فالراوي عن قتادة هو المجهول ، وليس راويه عن أنس !

قلت : وهذا الحديث نحو الحديث المتقدم بلفظ « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً . . . » (رقم ٧) . وإنما قلت : « نحو » لأن هذا أقل إغراقاً في الحض على العمل للدنيا من ذاك ، بل هذا لا تأباه الشريعة ، وأما ذاك فلا أعتقد أن في الشرع هذه المبالغة في الحض على السعي للدنيا ، بل الأحاديث متضافرة على الترغيب في التفرغ للعبادة ، وعدم الانهماك في الدنيا ، كقوله ﷺ : « **ما قل وكفى خير مما كثر وألهى** » . فراجع لهذا الموضوع « الترغيب والترهيب » (٤ / ٨١ — ٨٣) للمنــذري .

٨٧٥ — (لو أن الدنيا كلها بحذافيرها بيد رجل من أمتي ثم قال : « الحمد لله » ، لكانت « الحمد لله » أفضل من ذلك كله) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١٥ / ٢٧٦ / ٢) عن أبي المفضل محمد بن عبد الله بن محمد ابن همام بن المطلب الشيباني : حدثني محمد بن عبد الحي بن سويد الحربي الحافظ : نا زريق : نا عمران بن موسى الجند يسابوري — نزيل بردعة — : نا سورة بن زهير الغامري — من أهل البصرة — حدثني هشيم عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا موضوع ، آفته أبو المفضل هذا ، قال الخطيب (٥ / ٤٦٦ — ٤٦٧) :

« كان يروي غرائب الحديث وسؤالات الشيوخ فكتب الناس عنه ؛ بانتخاب الدارقطني ، ثم بان كذبه فمزقوا حديثه ، وأبطلوا روايته ، وكان بعدُ يضع الأحاديثَ للرافضة . قال حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق : كان يضع الحديث ، وكان له سمت ووقار ! وقال لي الأزهري : كان أبو المفضل دجالاً كذاباً » ورواه ابن عساكر عنه في ترجمة أبي المفضل هذا .

ومَنْ بينه وبين هشيم لم أعرفهم غير زريق ، والظاهر أنه ابن محمد الكوفي . روى عن حماد بن زيد . قال الذهبي : « ضعفه الأمير ابن ماكولا » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر هذه ، وهذا مما يؤكد إخلاله بشرطه الذي نص عليه في أول الكتاب ، وهو أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ، فإن هذا الحديث إنما ساقه ابن عساكر في ترجمة أبي المفضل هذا وقد سمعت ما قالوا فيه ، فهذا يؤيد تساهل السيوطي عفا الله عنه ؛ فإنه لم تخف عليه هذه الترجمة ، ومع ذلك أخرج لصاحبها هذا الحديث !

وأما المناوي فبيض له ! فكأنه لم يقف على إسناده !

وقد روى الحديث باسناد آخر نحوه وهو :

٨٧٦ — (لو أن الدنيا كلها بيضة واحدة فأكلها المسلم أو قال : حَساها ، ثم قال : « الحمد لله » كان « الحمد لله » أفضل من ذلك) .

ضعيف . رواه أبو محمد السراج القارئ في « منتخب الفوائد » (٤ / ١١٧ / ١ — ٢) عن محمد بن أحمد القرشي أبي عبد الله قال : ثنا علي بن غراب الكوفي قال : ثنا جعفر بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن جابر — كذا قال — قال رسول الله ﷺ فذكره . وقال :

« هذا الحديث غريب جداً من حديث جعفر بن محمد عن أبيه ، ومن رواية حفص بن غياث ، لا أعلم روي إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهذا سند ضعيف ورجاله ثقات غير محمد بن أحمد القرشي ضعفه الدارقطني ، وهو محمد بن أحمد بن أنس القرشي النيسابوري وقال الحافظ في « اللسان » .

« قرأت بخط الحسيني أن الذهبي اتهمه بالوضع » .

٨٧٧ — (أولاد الزنا يحشرون يوم القيامة على صورة القردة والخنازير) .

منكر. رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٣٩) عن زيد بن عياض عن عيسى بن حطان الرَّقاشي عن عبد الله بن عمرومرفوعا . وقال : « لا يحفظ من وجه يثبت » .

ثم رَوى عن سلام بن أبي مطيع قال : حدث رجل أيوب يوماً حديثاً ، فأنكره أيوب ، فقال أيوب : من حدثك بهذا ؟ قال : محمد بن واسع . قال : بخ ، ثقة . قال : عن من ؟ قال عن زيد بن عياض . قال : لا تزده » .

وللحديث علة أخرى وهي الرقاشي هذا ، فهووإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (١٦٢/١) فقد قال ابن عبد البر : « ليس ممن يحتج بحديثه » .

والحديث عندي ظاهر النكارة مخالف لأصل إسلامي عظيم وهو قوله تبارك وتعالى : (لا تزر وازرة وزر أخرى) . فما ذنب أولاد الزنا حتى يحشروا على صورة القردة والخنازير؟ !

ورحم الله من قال : غيري جنى وأنا المعذّب فيكم فكأنني سبابة المتندم !

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق العقيلي هذه ، وقال (١٠٩/٣) :

« موضوع لا أصل له » .

ووافقه السيوطي في « اللآلى » (١٩٧١) . وأما ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١/٣١٠) فقد تعقبهما بقوله :

« لم أرمن اتهمهما بكذب ووضع ، وقال الذهبي في زيد بن عياض :

قلت : كأن أيو ب رحمه الله يغمز من زيد بن عياض ، فيقول للرجل حينما ذكره : «لا تزده » . أي لا تزد في ذكرمن فوقه من الاسناد لانه سقط ما دام أنه من طريق ابن عياض . ذكره ابن أبي حاتم مختصراً ولم يضعفه ، والله أعلم » .

قلت : وكأنه ذهل عن الأصل القرآني العظيم الذي ذكرناه ، والله أعلم .

٨٧٨ — (لتفتحن القسطنطينية ، ولنعم الأمير أميرها ، ولنعم الجيش ذلك الجيش) .

ضعيف . رواه أحمد وابنه في زوائده (٤/٣٣٥) وابن أبي خيثمة في « التاريخ » (٢/١٠/١٠١ ـ مخطوطة الرباط) والبخاري في « التاريخ الصغير » (ص ١٣٩) والطبراني في « الكبير » (ج ١ / ١١٩ / ٢) وابن قانع في « المعجم » (ق ١٥/ ٢) والحاكم (٤/ ٤٢٢) والخطيب في « التلخيص » (ق ٩١ / ١) وابن عساكر (١٦/ ٢٢٣/ ٢) عن زيد بن الحباب قال : حدثني الوليد بن المغيرة : حدثني عبد الله بن بشر الغَنَوي : حدثني أبي قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول : (فذكره) ، قال عبد الله : فدعاني مسلمة

ابن عبد الملك فسألني عن هذا الحديث ؟ فحدثته ، فغزا القسطنطينية . وقال الحاكم :
« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ، وقال الخطيب « تفرد به زيد بن الحباب » .

قلت : وهوثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه ضعف ، وليس هذا منه ، وفي « التقريب » :
« صدوق يخطئ في حديث الثوري » وعبد الله بن بشر الغنوي لم أجد من ترجمه ، وإنما ترجموا لسميه « عبد الله بن بشر الخثعمي » ، وهذا أورده ابن حبان في « ثقات أتباع التابعين » وقال (٢ / ١٥٠) :

« من أهل الكوفة ، يروي عن أبي زرعة بن عمروبن جرير ، روى عنه شعبة والثوري » .
وأخرج له الترمذي والنسائي .

فهو متأخر عن الغنوي هذا فليس به ، ومن الغريب أن الإمام أحمد أورد الحديث في مسند « بشر بن سحيم » مشيراً بذلك إلى أنه هو بشر الغنوي في هذا الحديث ، ولم أجد من وافقه على ذلك والله أعلم .

وكذلك وقع في روايته « عبد الله بن بشر الخثعمي » بينما وقع عند الآخرين « الغَنَوي » .
ثم رجعت إلى « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر فرأيته ترجم لعبد الله بن بشر الغنوي هذا ترجمة طويلة وذكر الاختلاف في نسبه وفي اسمه أيضاً ، وحكى أقوال المحدثين في ذلك ثم جنح إلى أنه غير الخثعمي الثقة الذي أخرج له الترمذي والنسائي ، وأنه وثقه ابن حبان وحده ، والله أعلم .

وجملة القول أن الحديث لم يصح عندي لعدم الاطمئنان إلى توثيق ابن حبان للغَنَوي هذا ، وهو غير الخثعمي كما مال اليه العسقلاني . والله أعلم .

٨٧٩ — (ليس على النساء أذان ولا إقامة ، ولا جمعة ولا اغتسال جمعة ، ولا تَقَدَّمُهُن امرأة ، ولكن تقوم في وسطهن) .

موضوع . رواه ابن عدي في « الكامل » (٦٥ / ١) وابن عساكر (١٦ / ١٥٩ / ٢) عن الحكم عن القاسم عن أسماء (يعني بنت يزيد) مرفوعاً . وقال ابن عدي بعد أن ساق أحاديث أخرى للحكم هذا وهو ابن عبد الله بن سعد الأيلي :

« أحاديثه كلها موضوعة ، وما هو منها معروف المتن فهو باطل بهذا الإسناد ، وما أمليت للحكم عن القاسم بن محمد والزهري وغيرهم كلها مما لا يتابعه الثقات عليه ، وضعفه بين على حديثه » .

وقال أحمد :
« أحاديثه كلها موضوعة » ، وقال السعدي وأبو حاتم :
« كذاب » ، وقال النسائي والدارقطني وجماعة :
« متروك الحديث » كما في « الميزان » ، ثم ساق له أحاديث هذا منها

والحديث رواه البيهقي في « السنن الكبرى » (١ /٤٠٨) من طريق ابن عدي ، ثم قال عقبه :

« هكذا رواه الحكم بن عبد الله الأيْلي ، وهو ضعيف ، ورويناه في الأذان والاقامة عن أنس بن مالك موقوفا ومرفوعاً ، ورفعه ضعيف ، وهو قول الحسن وابن المسيب وابن سيرين والنخعي » .

(تنبيه) : أخطأ في هذا الحديث عالمان جليلان : أحدهما الحافظ أبوالفرج ابن الجوزي فإنه قال في « التحقيق » (١/٧٩) :

« وقد حكى أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على النساء أذان ولا إقامة » . وهذا لا نعرفه مرفوعا ، إنما رواه سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم والشعبي وسليمان بن يسار ، وحكى عن عطاء أنه قال : يُقِمْنَ » .

قلت : فلم يعرفه ابن الجوزي مرفوعاً ، وقد روي كذلك كما سبق .

والآخر الشيخ سليمان بن عبد الله حفيد الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله تعالى فقال الشيخ سليمان في حاشيته على « المقنع » (١/٩٦) :

« رواه البخاري عن أسماء بنت يزيد » !

وهذا خطأ فاحش لا أدري منشأه ، وهو الذي حملني على تحقيق القول في هذا الحديث ونشره على الناس ، وخاصة إخواننا النجديين ؛ خشية أن يغتروا بهذا القول ثقةً منهم بالشيخ رحمه الله تعالى ، والعصمه لله وحده .

ثم تبين أن (البخاري) محرف من « النَّجاد » فقد عزاه إليه بعض الحنابلة كما حدثني أحد أساتذة الجامعة الإسلامية في المدينة في (١٧/٩/١٣٨١) . و« النجاد » هذا أحد محدثي فقهاء الحنابلة وحفاظهم ، واسمه أحمد بن سلمان بن الحسن أبو بكر الفقيه ، ولد سنة ٢٥٣ ، وتوفي سنة ٣٤٨ .

ثم إن الحديث أخرج الشطر الأول منه عبد الرزاق في « المصنف » (٥٠٢٢) والبيهقي من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال : فذكره موقوفاً .

وهذا سند ضعيف مع وقفه ؛ فإن عبد الله بن عمر هذا هو العمري المكبر وهو ضعيف . وأما قول الشوكاني في « النيل » (٢/٢٧) :

« إسناده صحيح » فليس بصحيح . ولعله توهم أن العمري هذا هو المصغر ، فإنه ثقة وليس به ؛ فإن اسمه عبيد الله ، على أنه أوهم أن الحديث مرفوع عن ابن عمر ، وليس كذلك كما عرفت .

وقد روي عن ابن عمر خلافه ، فقال أبو داود في « مسائله » (٢٩) :

« سمعت أحمد سئل عن المرأة تؤذن وتقيم ؟ قال : سئل ابن عمر عن المرأة تؤذن وتقيم ؟ قال : أنا أنهى عن ذكر الله عزوجل ؟ ! أنا أنهى عن ذكر الله عزوجل ؟ ! استفهام ».

وهذا أولى من الذي قبله وإن كنت لم أقف على إسناده ، وغالب الظن أنه لو لم يكن ثابتاً عند أحمد لما احتج به .

ثم صدق ظني ، فقد وجدت الأثر المذكور أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١ / ٢٢٣) بسند جيد عن ابن عمر . ويؤيده ، ما عند البيهقي عن ليث عن عطاء عن عائشة أنها كانت تؤذن وتقيم ، وتؤم النساء وتقوم وسطهن . ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة مختصراً .

وليث هو ابن أبي سليم ، وهو ضعيف .

ثم روى البيهقي عن عمرو بن أبي سلمة قال : سألت ابن ثوبان : هل على النساء إقامة ؟ فحدثني أن أباه حدثه قال : سألت مكحولاً ؟ فقال : إذا أذَّنَّ فأقمن فذلك أفضل ، وإن لم يزدنَ على الإقامة أجزأت عنهن ، قال ابن ثوبان : وإن لم يقمن فإن الزهري حدث عن عروة عن عائشة قالت :

« كنا نصلي بغير إقامة » .

قلت : وابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي وليس هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كما ذكر المعلق على « سنن البيهقي » ، وهو العامري المدني ، فإن هذا العامري متقدم على العنسي هذا من التابعين ، والعنسي من أتباع التابعين ، وهو حسن الحديث ، وبقية الرجال ثقات ، فالسند حسن ، وقد جمع البيهقي بين هذا وبين رواية ليث المتقدمة بقوله :

« وهذا إن صح مع الأول ، فلا يتنافيان ، لجواز أنها فعلت ذلك مرة ، وتركته أخرى لبيان الجواز ، والله أعلم . ويذكر عن جابر بن عبد الله أنه قيل له : أتقيم المرأة ؟ قال : نعم » .

والحق في هذه المسألة ما قاله أبو الطيب صديق خان في « الروضة الندية » (١ / ٧٩) :

« ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهن ، والأمر لهم أمر لهن ، ولم يرد ما ينتهض للحجة في عدم الوجوب عليهن ، فإن الوارد في ذلك في أسانيده متروكون ، لا يحل الاحتجاج بهم ، فإن ورد دليل يصلح لإخراجهن فذاك ، وإلا فهن كالرجال » .

٨٨٠ — (لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى ابن مريم ، وشاهد يوسف ، وصاحب جريج ، وابن ماشطة بنت فرعون) .

باطل بهذا اللفظ ، رواه الحاكم في « المستدرك » (٢ / ٢٩٥) : حدثنا أبو الطيب محمد ابن محمد الشعِيري : ثنا السَّرِيُّ بن خُزَيمة : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا جرير بن حازم : ثنا محمد ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً — وقال :

« هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » !

ووافقه الذهبي ، وهو عجب ، فإن السري بن خزيمة لم أجد له ترجمة ، وكذلك محمد بن محمد الشعيري لم أجده إلا أن يكون ، هو الذي أورده السمعاني في « الأنساب » : محمد بن جعفر بن محمد الشعيري ؛ قال (٢ / ٣٣٥) :

« حدث عن عثمان بن صالح الخياط ، روى عنه علي بن هارون الحربي » . ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً .

وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل عندي ، وذلك لأمرين :

الأول : أنه حصر المتكلمين في المهد في ثلاثة ، ثم عند التفصيل ذكرهم أربعة !

والثاني : ان الحديث رواه البخاري في « صحيحه — أحاديث الأنبياء » من الطريق التي عند الحاكم فقال : حدثنا مسلم بن إبراهيم بسنده عند الحاكم تماماً إلا أنه خالفه في اللفظ فقال :

« لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى ، وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج (قلت فذكر قصته وفيها : ثم أتى الغلامَ فقال : من أبوك يا غلام ؟ فقال الراعي ثم قال :) وكانت امرأة ترضع ابناً لها من بني إسرائيل فمر بها رجل راكب ذو شارة ، فقالت « اللهم اجعل ابني مثلَه ، فترك ثديها فأقبل على الراكب ، فقال : اللهم لا تجعلني مثله » . الحديث ،

وأخرجه مسلم أيضا (٨ / ٤ — ٥) من طريق يزيد بن هارون : أخبرنا جرير بن حازم به . ورواه أحمد (٢ / ٣٠٧ — ٣٠٨) من طريقين آخرين عن جرير به .

والظاهر أن أصل حديث الترجمة موقوف ، فقد أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١٢ / ١١٥) : حدثنا ابن وكيع : قال : حدثنا العلاء بن عبد الجبار عن حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

« **تكلم أربعة في المهد وهم صغار** . . . » .

قلت فذكرهم كما في رواية الحاكم الباطلة !

ورجال هذا الموقوف موثقون ولكن فيه علتان :

الأولى : عطاء بن السائب ؛ فإنه كان قد اختلط ، وحماد بن سلمة روى عنه قبل الاختلاط وبعده ، خلافاً لمن يظن خلافه من المعاصرين !

الثانية : ابن وكيع هذا وهو سفيان ، قال الحافظ :

« كان صدوقا إلا أنه ابتُلِيَ بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ، فقال ابن جرير : « حدثنا الحسن بن محمد قال : أخبرنا عفان قال : ثنا حماد قال : أخبرني عطاء بن السائب عن سعيد بن جبيرٍ عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « **تكلم أربعة وهم صغار . فذكر فيهم شاهد يوسف** » .

قلت : وأخرجه الحاكم (٢ / ٤٩٦ — ٤٩٧) من طريق أخرى عن عفان به وقال : « صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ، مع أنه قال في عطاء في « الضعفاء » (٢ / ١٨٧) : « مختلف فيه ، من سمع منه قديماً فهو صحيح » .

وقد علمت مما سبق أن جماد بن سلمة سمع منه في اختلاطه أيضا ، ولا يمكن تمييز ما سمعه في هذا الحال عن ما سمعه قبلها ، فلذا يتوقف عن تصحيح روايته عنه .

ثم إن السيوطي قد أورد حديث أبي هريرة من طريق الحاكم في « الجامع الصغير » بلفظ : « لم يتكلم في المهد إلا عيسى بن مريم . . . » فحذف منه كما ترى لفظة « ثلاث » لمعارضتها للتفصيل المذكور في الحديث عقبها كما سبق بيانه ، وهذا تصرف من السيوطي غير جيد عندي ، بل الواجب إبقاء الرواية كما هي ، مع التنبيه على ما فيها من التناقض ، فلربما دل هذا التناقض على ضعف أحد رواة الحديث كما فعلنا نحن حيث بينّا أن الحديث في « البخاري » من الطريق التي أخرجها الحاكم بغير هذا اللفظ .

هذا . ولم أجد في حديث صحيح ما ينافي هذا الحصر الوارد في حديث الصحيحين إلا ما في قصة غلام الأخدود ففيها أنه قال لأمه : « يا أمَّهْ اصبري فإنك على الحق » رواه أحمد (٦ / ١٧ — ١٨) من حديث صهيب مرفوعا بسند صحيح على شرط مسلم . وفيه عنده زيادة أن أمه كانت ترضعه ، والقصة عند مسلم أيضاً (٨ / ٢٣١) دون هذه الزيادة ، وقد عزاها الحافظ في « الفتح » (٦ / ٣٧١) لمسلم ، وهو وهم إن لم تكن ثابتة في بعض نسخ مسلم . وقد جمع بين هذا الحديث وحديث الصحيحين بأن حمل هذا على أنه لم يكن في المهد . والله أعلم .

ومن تخاليط عطاء بن السائب أنه جعل قول هذا الغلام : « اصبري . . . » من كلام ابن ماشطة بنت فرعون ! وسيأتي في لفظ : « لما أسري بي . . . »

ثم إن ظاهر القرآن في قصة الشاهد أنه كان رجلاً لا صبياً في المهد ، إذ لو كان طفلاً لكان مجرد قوله إنها كاذبة كافياً وبرهانا قاطعاً ؛ لأنه من المعجزات ، ولما احتيج أن يقول : « من أهلها » ولا أن يأتي بدليل حي على براءة يوسف عليه السلام وهو قوله : (إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قُدَّ من دبر) الآية . وقد روى ابن جرير بإسناد رجاله ثقات عن ابن عباس أن الشاهد كان رجلاً ذا لحية ، وهذا هو الأرجح . والله أعلم .

(فائدة) ما يذكر في بعض كتب التفسير وغيرها أنه تكلم في المهد أيضا إبراهيم ويحيى ومحمد صلى الله تعالى عليهم أجمعين . فليس له أصل مسند إلى النبي ﷺ . فاعلم ذلك .

٨٨١ — (الحمد لله الذي وَفَّق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله) .

منكر . أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده ١ / ٢٨٦ — منحة المعبود » وكذا أحمد (٥ / ٢٣٠ ، ٢٤٢) وأبو داود في « السنن » (٢ / ١١٦) والترمذي (٢ / ٢٧٥) وابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٣٤٧ و ٥٨٤ — طبع بيروت) والعقيلي في « الضعفاء » (٧٦ — ٧٧) والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (١ / ٩٣ و ١١٢ — ١١٣ مخطوطة الظاهرية ، ١٥٤ — ١٥٥ و ١٨٨ — ١٨٩ — مطبوعة الرياض) والبيهقي في « سننه » (١٠ / ١١٤) وابن عبد البر في

« جامع بيان العلم » (٢ / ٥٥ — ٥٦) وابن حزم في « الإحكام » (٦ / ٢٦ ، ٣٥ ، ٧ / ١١١ — ١١٢) من طرق عن شعبة عن أبي العون عن الحارث بن عمرو — أخي المغيرة بن شعبة — عن أصحاب معاذ بن جبل عن معاذ بن جبل :

أن النبي ﷺ حين بعثه إلى اليمن قال له : كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ ، قال : أقضي بما في كتاب الله . قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ ، قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟ ، قال : أجتهد رأيي لا آلو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : فذكره ، وقال العقيلي :

« قال البخاري : لا يصح ، ولا يعرف إلا مرسلاً » .

قلت : ونصه في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٧٥) :

« لا يصح ، ولا يعرف إلا بهذا ، مرسل » .

قلت : يعني أن الصواب أنه عن أصحاب معاذ بن جبل ليس فيه « عن معاذ » . وقال الذهبي :

« قلت : تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث بن عمرو الثقفي أخو المغيرة بن شعبة ، وما روى عن الحارث غير أبي عون فهو مجهول ، وقال الترمذي : ليس إسناده عندي بمتصل » .

قلت : ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بأن الحارث هذا مجهول .

ثم رواه أحمد (٥ / ٢٣٦) وأبو داود وابن عساكر (١٦ / ٣١٠ / ٢) من طريقين آخرين عن شعبة ، إلا أنهما قالا : « عن رجال من أصحاب معاذ أن رسول الله لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن » . الحديث ، لم يذكر : « عن معاذ » .

قلت : هذا مرسل وبه أعله البخاري كما سبق ، وكذا الترمذي حيث قال عقبه :

« هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده عندي بمتصل » .

وأقره الحافظ العراقي في « تخريج أحاديث منهاج الأصول » للبيضاوي « ق ٧٦ / ١ » .

قلت : فقد أعل هذا الحديث بعلل ثلاث :

الأولى : الإرسال هذا .

الثانية : جهالة أصحاب معاذ .

الثالثة : جهالة الحارث بن عمرو. قال ابن حزم :

« هذا حديث ساقط ، لم يروه أحد من غير هذا الطريق ، وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا ، فلا حجة فيمن لا يعرف من هو؟ وفيه الحارث بن عمرو ، وهو مجهول لا يعرف من هو؟ ولم يأت هذا الحديث قط من غير طريقه » .

وقال في موضع آخر بعد أن نقل قول البخاري فيه : « لا يصح » :

« وهذا حديث باطل لا أصل له » .

وقال الحافظ في « التلخيص » (ص ٤٠١) عقب قول البخاري المذكور :

« وقال الدارقطني في « العلل » : رواه شعبة عن أبي عون هكذا . وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه . **والمرسل اصح** . قال أبو داود (يعني الطيالسي) : وأكثر ما كان يحدثنا شعبة عن أصحاب معاذ ان رسول الله . وقال مرة : عن معاذ . وقال ابن حزم :

« لا يصح لأن الحارث مجهول ، وشيوخه لا يعرفون ، قال : وادعى بعضهم فيه التواتر ، وهذا كذب ، بل هو ضد التواتر ، لأنه ما رواه أحد غير أبي عون عن الحارث ، فكيف يكون متواتراً ؟ ! » . وقال عبد الحق :

« لا يسند ، ولا يوجد من وجه صحيح » . وقال ابن الجوزي في « العلل المتناهية » :

« لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه ، وإن كان معناه صحيحا » . وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرد ، في الكلام على هذا الحديث :

« اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار ، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل ، فلم أجد غير طريقين :

أحدهما : طريق شعبة .

والاخرى : عن محمد بن جابر عن أشعث بن أبي الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ ، وكلاهما لا يصح . قال :

وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرمين في كتاب « أصول الفقه » : « والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ » قال : « وهذه زلة منه ، ولو كان عالماً بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة » ، (قال الحافظ رحمه الله تعالى) :

« قلت : أساء الأدب على إمام الحرمين ، وكان يمكنه أن يُعَبِّر بألين من هذه العبارة ، مع أن كلام إمام الحرمين أشد مما نقله عنه ! فإنه قال : « والحديث مدون في « الصحاح » متفق على صحته (!) لا يتطرق إليه التأويل » . كذا قال رحمه الله ، وقد أخرجه الخطيب في كتاب « الفقيه والمتفقه » من رواية عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل ، فلو كان الإسناد إلى عبد الرحمن ثابتاً لكان كافياً في صحة الحديث » .

قلت : لم يخرجه الخطيب ، بل علقه (ص ١٨٩) بقوله : « وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ . وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة » .

قلت: وهيهات ، فإن في السند إليه كذاباً وضاعاً ، فقد أورده ابن القيم في « تهذيب السنن » تعليقاً على هذا الحديث ، فقال (٥/٢١٣) :

« وقد أخرجه ابن ماجه في « سننه » من حديث يحيى بن سعيد الأموي عن محمد بن سعيد بن حسان عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم : حدثنا معاذ بن جبل قال :

« لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال : لا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم ، وإن

أشكل عليك أمر ، فقف حتى تَبَيَّنَهُ ، أوتكتب إلي فيه » .
وهذا أجود إسناداً من الأول ، ولا ذكر للرأي فيه » .
قلت : كيف يكون أجود إسناداً من الأول وفيه محمد بن سعيد بن حسان وهو الدمشقي المصلوب ؟ ! قال في « التقريب »
« قال أحمد بن صالح ؛ وضع أربعة آلاف حديث ، وقال أحمد : قتله المنصور على الزندقة وصلبه » . وقد سبق نحوه (ص ٢٤٤) عن غيره من الأئمة .

قلت : ولعله اشتبه على ابن القيم رحمه الله بمحمد بن سعيد بن حسان الحمصي ، وليس به ، فإنه متأخر عن المصلوب ، ولم يذكروا له رواية عن ابن نَسَيّ ، ولا في الرواة عنه يحيى بن سَعيد الأموي ، وإنما ذكروا ذلك في الأول ، على أنه مجهول كما قال الحافظ ، وأيضا فإن هذا ليس من رجال ابن ماجه ، وإنما ذكروه تمييزا بينه وبين الأول .
والحديث في « المقدمة » من « سنن ابن ماجه » (١ / ٢٨) ، وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ٥ / ٢) :
« هذا إسناد ضعيف ، محمد بن سعيد هو المصلوب اتهم بوضع الحديث » .
على أن قول ابن القيم : « ولا ذكر للرأي فيه » . إنما هو بالنظر إلى لفظ رواية ابن ماجه ، وإلا فقد أخرجه ابن عساكر في « تاريخه » (١٦ / ٣١٠ / ١) من طريق المصلوب هذا بلفظ :
« **قال معاذ : يا رسول الله : ارأيت ما سئلت عنه مما لم أجده في كتاب الله ولم أسمعه منك ؟ قال : اجتهدْ رأيَك** » .
ثم رواه ابن عساكر (١٦ / ٣١٠ / ٢) من طريق سليمان الشاذكوني : نا الهيثم بن عبد الغفار عن سبرة بن معبد عن عبادة بن نسي به بلفظ :
« **اجتهد رأيك ؛ فإن الله إذا علم منك الحق وفقك للحق** » .
والهيثم هذا قال ابن مهدي :
« يضع الحديث » .
والشاذكوني كذاب .

قلت : وأجاب ابن القيم عن العلة الثانية ، وهي جهالة أصحاب معاذ بقوله في « إعلام الموقعين » (١ / ٢٤٣) :
« وأصحاب معاذ وإن كانوا غير مسمين فلا يضره ذلك ، لأنه يدل على شهرة الحديث ، وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى . . . »
أقول : فهذا جواب صحيح لو أن علة الحديث محصورة بهذه العلة ، أما وهناك علتان أخريان قائمتان ، فالحديث ضعيف على كل حال ، ومن العجيب أن ابن القيم رحمه الله لم يتعرض للجواب عنهما مطلقاً . فكأنه ذهل عنهما لانشغاله بالجواب عن هذه العلة . والله أعلم .
ثم تبين لي أن ابن القيم اتبع في ذلك كله الخطيب البغدادي في « الفقيه والمتفقه » (١١٣ /

١ — ٢ من المخطوطة ، ١٨٩ — من المطبوعة) ، وهذا أعجب ؛ أن يخفى على مثل الخطيب في حفظه ومعرفته بالرجال علة هذا الحديث القادحة !

(**تنبيه**) أورد ابن الأثير هذا الحديث في « جامع الأصول » (١٠ / ٥٥١) عن الحارث ابن عمرو باللفظ الذي ذكرته ، ثم قال :

« وفي رواية : « أن معاذاً سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله بما أقضي ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم أجد ؟ . قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم أجد ؟ ! قال استَدِقَّ الدنيا ، وتَعَظَّم في عينيك ما عند الله واجتهد رأيك فيسددك الله للحق » . ثم قال عقبه :

« وأخرجه أبو داود » .

قلت : وليست عنده هذه الرواية ، ولا رأيت أحداً عزاها إليه غيره . ولا وجدت لها أصلاً في شيء من المصادر التي وقفت عليها ، فهي منكرة شديدة النكارة ؛ لمخالفتها لجميع الروايات المرسلة منها والموصولة ، وجميعها معلة بالجهالة . ومر على هذا العزو لأبي داود المحقق الفاضل لـ « جامع الأصول » (١٠ / ١٧٧ — ١٧٨ — طبعة دمشق) دون أي تعليق أو تحقيق !

تنبيه آخر : ذهب الشيخ زاهد الكوثري المعروف في مقال له إلى تقوية هذا الحديث ، وليس ذلك بغريب منه ما دام أنه قد سبق إليه ، ولكن الغريب حقاً أنه سلك في سبيل ذلك طريقاً معوجة ، لا يعرفها أهل الجرح والتعديل ، فرأيت أن أنقل خلاصة كلامه فيه ، ثم أرد عليه وأبين خطأه وزغله . قال في « مقالاته » (ص ٦٠ — ٦١) :

« وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ الحارث بن عمرو الثقفي ، وليس هو مجهول العين بالنظر إلى أن شعبة بن الحجاج يقول عنه : إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة ، ولا مجهول الوصف من حيث أنه من كبار التابعين ، في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي المتوفى سنة ١١٦ ، ولم ينقل أهل الشأن جرحاً مفسراً في حقه ، ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته ، بل يكفي في عدالة وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح مفسر من أهل الشأن ، لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال تلك الطبقة . أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم وهكذا . والحارث هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » وإن جهله العقيلي وابن الجارود وأبو العرب .وقد رَوى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث — أبو إسحاق الشيباني وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية والمعترف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته » .

قلت : وفي هذا الكلام من الأخطاء المخالفة لما عليه علماء الحديث، ومن المغالطات والدعاوي الباطلة ما لا يعرفه إلا من كان متمكناً في هذا العلم الشريف ، وبياناً لذلك أقول :

١ — قوله : « ليس هو مجهول العين بالنظر إلى أن شعبة يقول عنه : ابن أخي المغيرة » .

فأقول : بل هو مجهول ، وتوضيحه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أحداً من علماء الحديث — فيما علمت — لم يقل أن الراوي المجهول إذا عرف

اسم جده بله اسم أخي جده خرج بذلك عن جهالة العين إلى جهالة الحال أو الوصف . فهي مجرد دعوى من هذا الجامد في الفقه ، والمجتهد في الحديث دون مراعاة منه لقواعد الأئمة ، وأقوالهم الصريحة في خلاف ما يذهب إليه ! فإنهم أطلقوا القول في ذلك ، قال الخطيب : « المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد . . . »

الثاني : أنه خلاف ما جرى عليه أئمة الجرح والتعديل في تراجم المجهولين عيناً ، فقد عرفت مما سبق ذكره في ترجمة الحارث هذا أنه مجهول عند الحافظين الذهبي والعسقلاني وكفى بهما حجة ، لا سيما وهما مسبوقون إلى ذلك من ابن حزم وغيره ممن ذكرهم الكوثري نفسه كما رأيتَ !

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ذُهيل بن عوف بن شماخ التميمي أشار الذهبي إلى جهالته بقوله في « الميزان » : « ما روى عنه سوى سليط بن عبد الله الطهوي » . وصرح بذلك الحافظ فقال في « التقريب » : « مجهول من الثالثة » .

ومن ذلك أيضاً زريق بن سعيد بن عبد الرحمن المدني ، أشار الذهبي أيضاً إلى جهالته ، وقال الحافظ : « مجهول » . والأمثلة على ذلك تكثر ، وفيما ذكرنا كفاية ، فأنت ترى أن هؤلاء قد عرف اسم جد كل منهم ، ومع ذلك حكموا عليهم بالجهالة .

الثالث : قوله : « شعبة يقول عنه : إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة » ، فأقول : ليس هذا من قول شعبة ، وإنما هو من قول أبي العون كما مر في إسناد الحديث ، وشعبة إنما هو راوٍ عنه ، وهو في هذه الحالة لا ينسب إليه قول ما جاء في روايته ، حتى ولو صحت عنده لأنه قد يقول بخلاف ذلك ، ولذلك جاء في علم المصطلح ، « وعمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً بصحته ، ولا مخالفته قدح في صحته ولا في رواته » . كذا في « تقريب النووي » (ص ٢٠٩ بشرح التدريب » .

وكأن الكوثري تعمد هذا التحريف ونسبة هذا القول لشعبة — وليس له — ليُقَوِّي به دعوى كون الحارث بن عمرو هو ابن أخي المغيرة ، لان أبا العون — واسمه محمد بن عبيد الله ابن الثقفي الأعور وإن كان ثقة ، فانه لا يزيد على كونه راوياً من رواة الحديث ، وأما شعبة فإمام نقاد . على أننا لو سلمنا بأنه من قوله ، فذلك مما لا يفيد الكوثري شيئاً من رفع الجهالة كما سبق بيانه .

٢ — قوله : « ولا مجهول الوصف من حيث أنه من كبار التابعين في طبقة شيوخ أبي عون . . . » .

فأقول : الجواب من وجهين :

الأول : بطلان هذه الدعوى من أصلها ، لأن شيوخ أبي عون ليسوا جميعاً من كبار التابعين حتى يلحق بهم الحارث هذا ، فان من شيوخه أبا الزبير المكي وقد مات سنة (١٢٦) ؛ ولذلك جعله الحافظ من الطبقة الرابعة، وهم الذين جُل روايتهم عن كبار التابعين . ومن شيوخه والده عبيد الله بن سعيد ، ولا تعرف له وفاة ، لكن ذكره ابن حبان في « أتباع التابعين » وقال . يروي المقاطيع .

قال الحافظ : فعلى هذا فحديثه عن المغيرة مرسل . يعني منقطع . ولذلك جعله في « التقريب » من الطبقة السادسة ، وهم **من صغار التابعين الذين لم** يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج .

إذا عرفت هذا فادعاء أن الحارث بن عمرو من كبار التابعين افتئات على العلم ، وتخرص لا يصدر من مخلص ، والصواب أن يذكر ذلك على طريق الاحتمال ، فيقال : يحتمل أنه من كبار التابعين ، كما يحتمل أنه من صغارهم .

فان قيل : فأيهما الأرجح لديك ؟ قلت : إذا كان لا بد من اتباع أهل الاختصاص في هذا العلم ، وترك الإجتهاد فيما لا سبيل لأحد اليوم إليه ، فهو أنه من صغار التابعين ، فقد أورده الامام البخاري في « التاريخ الصغير » في فصل « من مات ما بين المائة إلى العشر » (ص ١٢٦ — هند) وأشار إلى حديثه هذا وقال :

« ولا يعرف الحارث إلا بهذا ، ولا يصح » .

ولذلك جعله الحافظ في « التقريب » من الطبقة السادسة التي لم يثبت لأصحابها لقاء أحد من الصحابة فقال :

« مجهول ، من السادسة » .

فان قيل : ينافي هذا ما ذكره الكوثري (ص ٦٢) أن لفظ شعبة في رواية علي بن الجعد قال : سمعت الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة يحدث عن **أصحاب رسول الله ﷺ** عن معاذ ابن جبل . كما أخرجه ابن أبي خيثمة في « تاريخه » ومثله في « جامع بيان العلم » لابن عبد البر . فهذا صريح في أنه لقي جمعاً من أصحاب النبي ﷺ فهو تابعي .

فأقول : نعم والله إن هذه الرواية لتنافي ذلك أشد المنافاة ، ولكن يقال للكوثري وأمثاله : أثبت العرش ثم انقش ؛ فإنها رواية شاذة ، تفرد بها علي بن الجعد مخالفاً في ذلك لسائر الثقات الذين لم يذكروا رسول الله ﷺ مضافاً إلى (الأصحاب) ، وإنما قالوا : أصحاب معاذ كما تقدم في الاسناد عند جميع من عزونا الحديث اليهم ، إلا في رواية لابن عبد البر ، وهي من روايته عن أحمد بن زهير قال : حدثنا علي بن الجعد . . وأحمد بن زهير هو ابن أبي خيثمة . وإليك أسماء الثقات المخالفين لابن الجعد في روايته تلك :

الأول : أبو داود الطيالسي نفسه في « مسنده » وعنه البيهقي .

الثاني : محمد بن جعفر عند أحمد والترمذي .

الثالث : عفان بن مسلمة عند أحمد أيضاً .

الرابع : يحيى بن سعيد القطان ، عند أبي داود وابن عبد البر في الرواية الأخرى .

الخامس : وكيع بن الجراح .
السادس : عبد الرحمن بن مهدي .] عند الترمذي .

السابع : يزيد بن هارون .
الثامن : أبو الوليد الطيالسي .] عند ابن سعد

فهؤلاء ثمانية من الثقات وكلهم أئمة أثبات ، لا سيما وفيهم يحيى القطان الحافظ المتقن لو أن بعضهم خالفوا ابن الجعد لكان كافياً في الجزم بوهمه في نسبته (الأصحاب) الى الرسول ﷺ لا إلى معاذ ، فكيف بهم مجتمعين ؟ ! ومثل هذا لا يخفى على الكوثري ، ولكنه يتجاهل ذلك عمداً لغاية في نفسه ، وإلا فان لم تكن رواية ابن الجعد هذه شاذة فليس في الدنيا ما يمكن الحكم عليه بالشذوذ ، ولذلك لم يعرج على هذه الرواية كل من ترجم للحارث هذا .

فثبت مما تقدم أن الحارث بن عمرو هو من صغار التابعين ، وليس من كبارهم ، وقد صرح بسماعه من جابر بن سمرة في رواية الطيالسي في « مسنده » (٢١٦) عن شعبة عنه .

والآخر : هب أنه من كبار التابعين ،فذلك لا ينفي عنه جهالة العين فضلاً عن جهالة الوصف عند أحد من أئمة الجرح والتعديل ، بل إن سيرتهم في ترجمتهم للرواة يؤيد ما ذكرنا ، فهذا مثلاً حريث بن ظُهير من الطبقة الثانية عند الحافظ ، وهي طبقة كبار التابعين ، فإنه مع ذلك أطلق عليه الحافظ بأنه مجهول . وسبقه إلى ذلك الإمام الذهبي فقال : « لا يعرف » . ومثله حصين ابن نمير الكندي الحمصي . قال الحافظ : « يروي عن بلال ، مجهول من الثانية » . ونحوه خالد بن وهبان **ابن خالة أبي ذر**. قال الحافظ : « مجهول ، من الثالثة » .

٣ ـــ قوله : « ولم ينقل أهل الشأن جرحاً مفسراً في حقه » .

قلت : لا ضرورة إلى هذا الجرح ، لأنه ليس بمثله فقط يثبت الجرح ، بل يكفي أن يكون جرحاً غير مفسر إذا كان صادراً من إمام ذي معرفة بنقد الرواة ، ولم يكن هناك توثيق معتبر معارض له ، كما هو مقرر في علم المصطلح ، فمثل هذا الجرح مقبول ، لا يجوز رفضه ، ومن هذا القبيل وصفه بالجهالة . لأن الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه ، وقد عرفت أنه مجهول عند جمع من الأئمة النقاد ومنهم الامام البخاري .فأغنى ذلك عن الجرح المفسر.وثبت ضعف الحديث .

٤ ـــ قوله : « ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقل توثيق عن أهل طبقته » .

فأقول : فيه أمور :

أولاً : أن الحارث هذا لم يثبت أنه تابعي كبير كما تقدم فانهار قوله من أصله .

وثانياً : أنه لا قائل بأن الراوي سواء كان تابعياً أو ممن دونه بحاجة إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته ، بل يكفي في ذلك أن يوثقه إمام من أئمة الجرح والتعديل سواء كان من طبقته أو ممن دونها ، فلما كان الحارث هذا لم يوثقه أحد ممن يوثق بتوثيقه ، بل جهلوه فقد سقط حديثه .

٥ ـــ قوله : « بل يكفي في عدالته . . . (إلى قوله) من رجال تلك الطبقة » .

قلت : هذه مجرد دعوى ، فهي لذلك ساقطة الاعتبار ، فكيف وهي مخالفة للشرط الأول من شروط الحديث الصحيح : « ما رواه عدل ضابط . . » فلوسلمنا أن عدالته تثبت بذلك ،

فكيف يثبت ضبطه وليس له من الحديث إلا القليل بحيث لا يمكن سبره وعرضه على أحاديث الثقات ليحكم له بالضبط أو بخلافه ، أو بأنه وسط بين ذلك . كما هو طريق من طرق الأئمة النقاد في نقد الرواة الذين لم يُرْوَ فيهم جرح أو تعديل ممن قبلهم من الأئمة .

ويكفي في إبطال هذا القول مع عدم وروده في « علم المصطلح » أنه مباين لما جاء فيه : أن أقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين كما تقدم عن الخطيب . ولما تعقبه بعضهم بأن البخاري روى عن مرداس الأسلمي . ومسلماً عن ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنهما غير واحد . رده النووي في « التقريب » بقوله (ص ٢١١) .

« والصواب نقل الخطيب ، ولا يصح الرد عليه بمرداس وربيعة فإنهما صحابيان مشهوران ، والصحابة كلهم عدول » .

وأيده السيوطي في « التدريب » فقال عقبه ؛

« فلا يحتاج إلى رفع الجهالة عنهم بتعداد الرواة ، قال العراقي : هذا الذي قاله النووي متجه إذا ثبتت الصحبة ، ولكن بقي الكلام في أنه هل تثبت الصحبة برواية واحد عنه أولا تثبت إلا برواية اثنين عنه ، وهو محل نظر واختلاف بين أهل العلم . والحق أنه إن كان معروفاً بذكره في الغزوات أو في من وفد من الصحابة أو نحو ذلك فإنه تثبت صحبته » .

قلت : فتأمل كلام العراقي هذا يتبين لك بطلان قول الكوثري ، لأنه تساهل في إثبات عدالة التابعي الكبير فلم يشترط فيه ما اشترطه العراقي في إثبات الصحبة المستلزمة لثبوت العدالة ! فإنه اشترط مع رواية الواحد عنه أن يكون معروفاً بذكره في الغزوات أو الوفود . وهذا ما لم يشترط الكوثري مثله في التابعي ! فاعتبروا يا أولي الأبصار . ولعله قد وضح لك أنه لا فرق بين التابعي الكبير ومن دونه في أنه لا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم . وتثبت العدالة بتنصيص عدلين عليهما أو بالاستفاضة . كما هو معلوم .

٦ — قال : « أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم وهكذا » .

قلت : بل والتابعي الكبير كذلك كما حققناه في الفقرة السابقة .

٧ — قال : « والحارث هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » . وإن جهله العقيلي وابن الجارود وأبو العرب » .

قلت : فيه أمران :

الأول : أنه تغافل عن أئمة آخرين جهلوه ؛ منهم الامام البخاري والذهبي والعسقلاني وغرضه من ذلك واضح وهو الحط من شأن هذا التجهيل !

والآخر : اعتداده بتوثيق ابن حبان هنا خلاف مذهبه الذي يصرح في بعض تعليقاته [1] بأن ابن حبان يذكر في « الثقات من لم يطلع على جرح فيه ، فلا يخرجه ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين ، وقد رد شذوذ ابن حبان هذا في (لسان الميزان) » .

---

(١) انظر « مقالات الكوثري » (ص ٣٠٩) و « شروط الأئمة الخمسة » (ص ٤٥) .

وهذا من تلاعبه في هذا العلم الشريف ، فتراه يعتد بتوثيق ابن حبان حيث كان له هوى في ذلك كهذا الحديث ، وحديث آخر في التوسل كنت خرجته فيما تقدم برقم (٢٣) ، ولا يعتد به حين يكون هواه على نقيضه كحديث الأوعال وغيره ، وقد شرحت حاله هذا هناك بما فيه كفاية .

ولكن لا بد لي هنا من أن أنقل كلامه في راوي حديث الأوعال وهو عبد الله بن عميرة راويه عن العباس بن عبد المطلب ، فهو تابعي كبير ؛ لتتأكد من وجود التشابه التام بينه وبين الحارث بن عمرو الراوي للحديث عن معاذ ، ومع ذلك يوثق هذا بذاك الأسلوب الملتوي ، ويجهل ذاك وهو فيه على الصراط السوي ! قال في « مقالاته » (ص ٣٠٩) :

« وقال مسلم في « الوحدان » (ص ١٤) : «انفرد سماك بن حرب بالرواية عن عبد الله بن عميرة » . فيكون ابن عميرة مجهول العين عنده ، (يعني مسلماً) لأن جهالة العين لا تزول إلا برواية ثقتين ، (تأمل) وقال إبراهيم الحربي — أجل أصحاب أحمد — عن ابن عميرة لا أعرفه. وقال الذهبي في « الميزان » عن عبد الله بن عميرة : فيه جهالة » .

قلت : ثم وصفه الكوثري بأنه شيخ خيالي ! وبأنه مجهول عيناً وصفة !

ونحوه قوله في « النكت الطريفة » (ص ١٠١) وقد ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن ابن مسعود :

« وهو مجهول . قال الذهبي : « لا يعرف » وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التوثيق » ! وقال في (قابوس) . « وإنما وثقه ابن حبان على طريقته في توثيق المجاهيل إذا لم يبلغه عنهم جرح ، وهذا غاية التساهل » ! !(ص ٤٨ منه)

فقابل كلامه هذا بالقاعدة التي وضعها من عند نفسه في قبول حديث التابعي الكبير حتى ولو نص الأئمة على جهالته تزداد تأكداً من تلاعبه المشار إليه . نسأل الله السلامة . ولو كانت القاعدة الموضوعة صحيحة لكان قبول حديث ابن عميرة هذا أولى من حديث الحارث ، لأنه روى عن العباس فهو تابعي كبير قطعاً؛ولذلك جعله ابن حجر من الطبقة الثانية ، بينما الحارث إنما يروي عن بعض التابعين كما سبق ، ولكن هكذا يفعل الهوى بصاحبه . نسأل الله العافية .

٨ — قال أخيراً : « وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث — أبو إسحاق الشيباني ، وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية ، والمعترف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته » !

قلت : فيه مؤاخذتان :

الأولى : أن كون شعبة معروفاً بالتشدد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة ، بله من فوقهم ، فقد وجد في شيوخه جمع من الضعفاء ، وبعضهم ممن جزم الكوثري نفسه بضعفه ! ولا بأس من أن أسمي هنا من تيسر لي منهم ذكره :

١ — إبراهيم بن مسلم الهَجَري .

٢ — أشعث بن سوار .
٣ — ثابت بن هرمز .
٤ — ثُوَير بن أبي فاختة .
٥ — جابر الجُعفي .
٦ — داود بن فَراهيج .
٧ — داود بن يزيد الأودي .
٨ — عاصم بن عبيد الله (**قال الكوثري في « النكت » (ص ٧٤) : ضعيف لا يحتج به**) .
٩ — عطاء بن أبي مسلم الخراساني .
١٠ — علي بن زيد بن جدعان .
١١ — ليث بن أبي سُلَيم .
١٢ — مجالد بن سعيد . — **قال الكوثري في « النكت » (ص ٦٣) : « ضعيف بالاتفاق » وضعّف به حَديث : « زكاة الجنين زكاة أمه » ! ثم ضَعّف به فيه (ص ٩٥) حديث « لعن الله المحلل والمحلل له » ! ! فلم يتجه من تضعيفه إياه أنه من شيوخ شعبه ! [1] .**
١٣ — مسلم الأعور .
١٤ — موسى بن عبيدة .
١٥ — يزيد بن أبي زياد .
١٦ — يزيد بن عبد الرحمن الدالاني .
١٧ — يعقوب بن عطاء .
١٨ — يونس بن خبّاب .

من أجل ذلك قالوا في علم المصطلح : وإذا روى العدل عمن سماه لم يكن تعديلا عند الأكثرين ، وهو الصحيح كما قال النووي في « التدريب » (ص ٢٠٨) وراجع له شرحه « التقريب » وإذا كان هذا في شيوخه فبالأولى أن لا يكون شيوخ شيوخه عدولاً إذا سموا ، فكيف إذا لم يسموا ؟ !

الأخرى : قوله : « والمعترف له بزوال الجهالة . . . » .

أقول : إن كان يعني أن ذلك معترف به عند المحدثين ، فقد كذب عليهم ، فقد عرفت مما سردناه آنفاً طائفة من الضعفاء من شيوخ شعبة مباشرة، فبالأولى أن يكون في شيوخ شيوخه من هو ضعيف أو مجهول ، وكم من حديث رواه شعبة ، ومع ذلك ضعفه العلماء بمن فوقه من مجهول أو ضعيف ، من ذلك حديثه عن أبي التَّيَّاح : ثني شيخ عن أبي موسى مرفوعاً بلفظ : « **إذا أراد أحدكم أن يبول فلْيَرْتَدْ لبوله موضعاً** » ، فضعفوه بجهالة شيخ أبي التياح كما سيأتي برقم (٢٣٢٠) ، ومن ذلك حديث « **من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة** . . . » الحديث. رواه شعبة باسناده عن أبي المطوس عن أبي هريرة مرفوعاً : فضعفه البخاري وغيره بجهالة أبي

---

(١) ولا يفوتني التنبيه على أن الحديثين المذكورين صحيحان رغم أنف الكوثري وتعصبه المذهبي ، وهما مخرجان في « إرواء الغليل » (٢٦٠٦ و١٩٥٥) .

المطوس فراجع « الترغيب والترهيب » (٢ / ٧٤) و« المشكاة » (٢٠١٣) و« نقد الكتاني » (٣٥) .

وإن كان يعني بذلك نفسه ، أي أنه هو المعترف بذلك ، فهو كاذب أيضاً — مع ما فيه من التدليس والإيهام — ؛ لان طريقته في إعلال الأحاديث بالجهالة تناقض ذلك ، وإليك بعض الأمثلـة :

١ — عبد الرحمن بن مسعود ، صرح في « النكت الطريفة » (ص ١٠١) بأنه « مجهول » مع أنه من رواية شعبة عنه بالواسطة ! وقد قمت بالرد عليه عند ذكر حديثه الآتي برقم (٢٥٥٦) وبيان تناقضه ، وإن كان الرجل فعلاً مجهولاً .

٢ — عمرو بن راشد الذي في حديث وابصة في الأمر بإعادة الصلاة لمن صلى وراء الصف وحده . قال الكوثري في « النكت » (ص ٢٨) : « ليس معروفاً بالعدالة فلا يحتج بحديثه » . مع أنه يرويه شعبة بإسناده عنه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٨٣) ، و« إرواء الغليل » (٥٣٤) . وراجع تعليق أحمد شاكر على الترمذي (١ / ٤٤٨ — ٤٤٩) ».

٣ — وكيع بن حُدُس الراوي عن أبي رَزِين العُقَيلي حديث « **كان في عماء ما فوقه هواء ، وما تحته هواء** . . . » قال الكوثري في تعليقه على « الأسماء » (ص ٤٠٧) : « مجهول الصفة » . مع أنه يعلم أن شعبة قد روى له حديثاً آخر عند الطيالسي (١٠٩٠) وأحمد (٤ / ١١) .

فما الذي جعل هؤلاء الرواة مجهولين عند الكوثري ، وجعل الحارث بن عمرو معروفاً عنده وكلهم وقعوا في إسناد فيه شعبة ؟ !

الحق ، والحق أقول : إن هذا الرجل لا يخشى الله ، فإنه يتبع هواه انتصاراً لمذهبه ، فيبرم أمراً أو قاعدة من عند نفسه لينقضها في مكان آخر متجاوباً مع مذهبه سلباً أو إيجاباً . وفي ذلك من التضليل وقلب الحقائق ما لا يخفى ضرره على أهل العلم . نسأل الله العصمة من الهوى .

وبعد ، فقد أطلت النفس في الرد على هذا الرجل لبيان ما في كلامه من الجهل والتضليل نصحاً للقراء وتحذيراً ، فمعذرة إليهم .

هذا ولا يهولنَّك اشتهار هذا الحديث عند علماء الأصول ، واحتجاجهم به في إثبات القياس ، فان أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله ، ولا تمييز لديهم بين صحيحه وسقيمه ، شأنهم في ذلك شأن الفقهاء بالفروع ، إلا قليلا منهم ، وقد مر بك كلام إمام الحرمين في هذا الحديث — وهو من هو في العلم بالأصول والفروع ، فماذا يقال عن غيره ممن لا يساويه في ذلك بل لا يدانيه ، كما رأيت نقد الحافظ ابن طاهر إياه ، ثم الحافظ ابن حجر من بعده ، مع إنكاره على ابن طاهر سوء تعبيره في نقده .

ثم وجدت لكل منهما موافقا ، فقد نقل الشيخ عبد الوهاب السبكي في ترجمة الإمام من « طبقاته » عن الذهبي أنه قال فيه .

« وكان أبو المعالي مع تبحره في الفقه وأصوله ، لا يدري الحديث ! ذكر في كتاب

« البرهان » حديث معاذ في القياس فقال : هو مدون في « الصحاح » متفق على صحته . كذا قال ، وأنى له الصحة ، ومداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول ،عن رجال من أهل حمص لا يدرى من هم ؟ عن معاذ » .

ثم تعقبه السبكي بنحو ما سبق من تعقب الحافظ لابن طاهر .ولكنه دافع عنه بوازع من التعصب المذهبي ، لا فائدة كبرى من نقل كلامه وبيان ما فيه من التعصب ، فحسبك أن تعلم أنه ذكر أن الحديث رواه أبو داود والترمذي ، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ « الصحاح » عليها . فكأن السبكي يقول : فللإمام أسوة بهؤلاء الفقهاء في هذا الاطلاق ! فيقال له : أو لو كان ذلك أمراً منكراً عند العلماء بالحديث ؟ ! وفي الوقت نفسه فقد تجاهل السبكي قول الإمام في الحديث « متفق على صحته » ؛ فإنه خطأ محض لا سبيل إلى تبريره أو الدفاع عنه بوجه من الوجوه ، ولذلك لم يدندن السبكي حوله ولو بكلمة . ولكنه كان منصفاً حين اعترف بضعف الحديث ، وأن الإمام صحح غيره من الأحاديث الضعيفة فقال :

« وما هذا الحديث وحده ادّعى الإمام صحته وليس بصحيح ، بل قد ادعى ذلك في أحاديث غيره ، ولم يوجب ذلك عندنا الغض منه » .

وأقول أخيراً : إن وصف الرجل بما فيه ليس من الغض منه في شيء ، بل ذلك من باب النصح للمسلمين ، وبسبب تجاهل هذه الحقيقة صار عامة المسلمين لا يفرقون بين الفقيه والمحدث ، فيتوهمون أن كل فقيه محدث ، ويستغربون أشد الاستغراب حين يقال لهم الحديث الفلاني ضعيف عند المحدثين وإن احتج به الفقهاء ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، تجدها مبثوثة في تضاعيف هذه « السلسلة » ، وحسبك الآن هذا الحديث الذي بين يديك .

وجملة القول أن الحديث لا يصح إسناده لإرساله ، وجهالة راويه الحارث بن عمرو ، فمن كان عنده من المعرفة بهذا العلم الشريف ، وتبين له ذلك فبها ، وإلا فحسبه أن يستحضر أسماء الأئمة الذين صرحوا بتضعيفه ، فيزول الشك من قلبه ، وها أنها ذا أسردها وأقربها إلى القراء الكرام :

١ — البخاري	٦ — ابن طاهر
٢ — الترمذي	٧ — ابن الجوزي
٣ — العقيلي	٨ — الذهبي
٤ — الدارقطني	٩ — السبكي
٥ — ابن حزم	١٠ — ابن حجر

كل هؤلاء — وغيرهم ممن لا نستحضرهم — قد ضعفوا هذا الحديث ، ولن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم ، كيف وهم أولى الناس بالقول المأثور : (**هم القوم لا يشقى جليسهم**) .

هذا ولما أنكر ابن الجوزي صحة الحديث أتبع ذلك بقوله :

« وإن كان معناه صحيحاً » كما تقدم .

فأقول : هو صحيح المعنى فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص ، وهذا مما لا خلاف فيه ، ولكنه ليس صحيح المعنى عندي فيما يتعلق بتصنيف السنة مع القرآن وإنزاله إياه معه ، منزلة الاجتهاد منهما . فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص في الكتاب والسنة ، فكذلك لا يأخذ بالسنة إلا إذا لم يجد في الكتاب . وهذا التفريق بينهما مما لا يقول به مسلم ، بل الواجب النظر في الكتاب والسنة معا وعدم التفريق بينهما ، لما علم من أن السنة تبين مجمل القرآن ، وتقييد مطلقه ، وتخصص عمومه كما هو معلوم . ومن رام الزيادة في بيان هذا فعليه برسالتي « منزلة السنة في الاسلام ، وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن » . وهي مطبوعة ، وهي الرسالة الرابعة من « رسائل الدعوة السلفية » . والله ولي التوفيق .

٨٨٢ — (لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها ، فإنكم إن لا تعجلوها قبل نزولها ، لا ينفك المسلمون ، وفيهم إذا هي نزلت من إذا قال وفق وسدد ، وإنكم إن تعجلوها تختلف بكم الأهواء ، فتأخذوا هكذا وهكذا ، وأشار بين يديه وعلى يمينه وعن شماله) .

ضعيف . أخرجه الدارمي في « سننه » (١/٤٩) عن أبي سلمة الحمصي أن وهب بن عمرو الجمحي حدثه أن النبي ﷺ قال : فذكره .

ثم روى عن أبي سلمة أيضا أن النبي ﷺ سئل عن الأمر يحدث ليس في كتاب ولا سنة ؟ فقال :

« **ينظر فيه العابدون من المؤمنين** »

قلت : وهذا معضل ؛ لأن أبا سلمة واسمه سليمان بن سُلَيم الكلبي الشامي من أتباع التابعين . والأول مرسل ضعيف ؛ لأن وهب بن عمرو الجمحي لم أعرفه ، ويحتمل أنه وهب بن عمير . قال ابن أبي حاتم : (٤/٢/٢٤) :

« روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ، روى عنه عطاء بن أبي ميمونة » . ولم يذكر فيه غير ذلك فهو مجهول .

وقد روى نحوه من حديث علي وسيأتي برقم (٤٨٥٤) .

قلت : وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد ، فالعمل عليه عند السلف ، فقد صح عن مسروق أنه قال :

« سألتُ أبيّاً بن كعب عن شيء ؟ فقال : أكان هذا ؟ قلت : لا ، قال : فأجِمَّنا حتى يكون ، فإذا كان ؛ اجتهدنا لك رأينا » .

أخرجه ابن عبد البر في « الجامع » (٢/٥٨) . وإسناده صحيح .

وروى الدارمي عن زيد المنقري قال :

« جاء رجل يوماً إلى ابن عمر فسأله عن شيء لا أدري ما هو؟ فقال له ابن عمر : لا تسأل عما لم يكن فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن .

أخرجه الدارمي (١ / ٥٠) باسناد صحيح عنه ، وهو والد حماد بن زيد بن درهم الأزدي الحافظ ، وقد وثقه ابن حبان ، وروى عنه إبناه حماد هذا وسعيد .

ثم روى الدارمي بإسناده الصحيح عن طاوس قال : قال عمر : على المنبر :

« أُحَرِّج بالله على رجل سأل عما لم يكن ؛ فإن الله قد بين ما هو كائن » .

وعن الزهري قال : بلغنا أن زيد بن ثابت الأنصاري كان يقول : إذا سئل عن الأمر؟ : أكان هذا ؟ فإن قالوا : نعم قد كان ، حدث فيه بالذي يعلم والذي يرى ، وإن قالوا : لم يكن ، قال : فذرون حتى يكون .

وإسناده إلى الزهري صحيح .

وعن عامر (هو الشعبي) قال : سئل عمار بن ياسر عن مسئلة ؟ فقال : هل كان هذا بعد ؟ قالوا : لا ، قال :

دعونا حتى تكون ، فإذا كانت تجشمناها لكم . وإسناده صحيح .

وعن ابن عون قال : قال القاسم : إنكم تسألون عن أشياء ما كنا نسأل عنها ، وتَنَقِّرون عن أشياء ما كنا ننقرعنها ، وتسألون عن أشياء ما أدري ما هي ؟ ، ولو علمناها ما حل لنا أن نكتمكموها . وإسناده صحيح .

قلت : ولذلك كان مما أخذه الأئمة على أبي حنيفة رحمه الله فرضه المسائل التي لا تقع أو لما تقع ، وجوابه عليها ، ثم قلده أتباعه على ذلك ، فشحنوا كتبهم العديدة بها ، ولذلك قال الحافظ ابن عبد البر في « باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصله وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار» من «كتابه الجامع » (٢ / ١٤٥) :

« وسئل رقبة بن مصقلة عن أبي حنيفة ؟ فقال : « هو أعلم الناس بما لم يكن ، وأجهلهم بما قد كان » . وقد روي هذا القول عن حفص بن غياث في أبي حنيفة ، يريد أنه لم يكن له علم بآثار من مضى . والله أعلم » .

وانظر ما يشبه هذا الكلام في أبي حنيفة وأصحابه في (ص ١٤٨ منه) .

٨٨٣ — (قال ربكم عزوجل : لو أن عبادي أطاعوني لأسقيتهم المطر بالليل ، وأطلعت عليهم الشمس بالنهار ، ولما أسمعتهم صوت الرعد) .

ضعيف . رواه الطيالسي (٢٥٨٦) وعنه أحمد (٢ / ٣٥٩) وكذا الحاكم (٤ / ٢٥٦) من طريق صدقة بن موسى السلمي الرقيقي : ثنا محمد بن واسع عن شُتَير بن نهار عن أبي هريرة مرفوعا . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وتعقبه الذهبي بقوله :
« قلت : صدقة ضعفوه » .

قلت : وشُتَير ويقال فيه سُمير ، قال الذهبي في « الميزان » :
« نكرة » .
قلت : وصدقة بن موسى السلمي الدقيقي ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال أيضاً :
« ضعفوه » . وقال في « الميزان » :
« ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وليس بالقوي » .

ثم ساق له مما أنكر عليه ثلاثة أحاديث ، هذا أحدها .

٨٨٤ — (ما ينفعكم أن أصليَ على رجل روحه مرتهن في قبره ، ولا تصعد روحه إلى الله ، فلو ضمن رجل دينه قمت فصليت عليه ، فإن صلاتي تنفعه) .

ضعيف . رواه البيهقي في « سننه » (٦ / ٧٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي : ثنا عيسى ابن صدقة عن عبد الحميد بن أبي أمية قال :
شهدت أنس بن مالك وهو يقول : الحمد لله الذي حبس السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه . فقال له رجل : يا أبا حمزة : لو حدثتنا حديثاً عسى الله أن ينفعنا به ، قال : من استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ؛ فإني شهدت رسول الله ﷺ وأُتِيَ بجنازة رجلٍ ليصلي عليه ، فقال : عليه دين ؟ قالوا : « نعم » قال : فما ينفعكم . . »
ثم روى عن البخاري أنه قال :
« قال أبو الوليد (يعني الطيالسي) : هو ضعيف ، يعني عيسى بن صدقة هذا » .
قلت : وكذا ضعفه أبو حاتم . وقال الدارقطني :
« متروك » . وقال ابن حبان (٢ / ١١٧) :
« منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير عليه » .
قلت : وعبد الحميد بن أبي أمية قال الدارقطني :
« لا شيء » .
وبه أعل الحديث الهيثمي فقال في « مجمع الزوائد » (٣ / ٤٠) :
« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه عبد الحميد بن أمية — كذا الأصل — وهو ضعيف » .
قلت : وهذا إعلال قاصر لما عرفت من حال ابن صدقة ، لا سيما وأن بعض الرواة عنه قد أسقط عبد الحميد هذا من الإسناد ، وجعله من رواية ابن صدقة عن أنس ! أخرجه البيهقي من طريق يونس بن محمد : ثنا عيسى بن صدقة قال :

دخلت أنا وأبي وإمام الحي على أنس بن مالك ، فقالوا له : حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ينفعنا الله به ، قال :

مات رجل فجاء رسول الله ﷺ ، فقلنا : يا رسول الله أتصلي عليه ؟ فقال : هل عليه دين . الحديث ، دون قوله : « ولا تصعد روحه . . . » وزاد « حتى يبعثه الله يوم القيامة فيحاسبه » .

وقد تابعه على إسقاطه عبيد الله بن موسى إلا أنه قلب اسم عيسى بن صدقة فقال : عن صدقة بن عيسى قال سمعت أنساً يقول :

أتي النبي ﷺ برجل يصلي عليه ، فقال : عليه دين ؟ قالوا : نعم ، قال : « إن ضمنتم دينه صليت عليه » .

أخرجه البيهقي ، فهذا يرجح رواية إسقاط عبد الحميد من الإسناد لاتفاق ثقتين عليه ، وتنحصر علة الحديث في عيسى بن صدقة هذا ، وهو الصحيح في اسمه كما قال أبو حاتم والذهبي وغيرهما ، وقول عبيد الله فيه : « صدقة بن عيسى » خطأ انقلب عليه ، والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ١٩٨ / ١) للباوَرْدي والبيهقي . وسقط (البيهقي) من « كنز العمال » (٣ / ٢٣٥) . والله أعلم .

واعلم أن في ضمان الدين عن الميت أحاديث صحيحة في البخاري والسنن وغيرها وكذلك في ترك الصلاة على من عليه دين وعلى الغالّ . وإنما حملني على تخريج هذا وبيان ضعفه أنني رأيت ابن الجوزي جزم بنسبته إلى النبي ﷺ في كتابه « صيد الخاطر » (ص ٣٥٠) !

٨٨٥ — (لا تمنوا الموت ، فإن هول المطلع شديد ، وإن من السعادة أن يطول عمر العبد ، ويرزقه الله الإنابة) .

ضعيف . رواه أحمد (٣ / ٣٣٢) عن الحارث بن يزيد (وفي رواية : الحارث بن أبي يزيد) قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ، الحارث هذا لم يوثقه غير ابن حبان ، وقد اضطرب في اسمه على الوجهين المذكورين ، وثمة وجه ثالث فقيل فيه « سلمة بن أبي يزيد » بدل « الحارث » ، قال البخاري : « ولا يصح » .

فالسند ضعيف عندي ، واما المنذري فقال (٤ / ١٣٦) :

« رواه أحمد بإسناد حسن ، والبيهقي » .

٨٨٦ — (يدعو اللهُ بالمؤمن يوم القيامة حتى يوقفه بين يديه ، فيقول : عبدي ! إني أمرتك أن تدعوَني ، ووعدتك أن أستجيبَ لك ، فهل كنت تدعوني ؟ فيقول : نعم يا ربِّ ! فيقول : أما إنك لم تَدعُني بدعوة إلا استجِيبَ لك ، فهل ليس دعوتني يوم كذا وكذا

لغمٍ نزل بك أن أَفرج عنك ، ففرجت عنك ؟ فيقول : نعم يا رب ! فيقول : فإني عَجَّلْتُها لك في الدنيا ، ودعوتني يوم كذا وكذا لغمٍ نزل بك أن أفرج عنك ، فلم تر فرجاً ؟ قال : نعم يارب ! فيقول : إني ادَّخرت لك بها في الجنة كذا وكذا ، قال رسول الله ﷺ : فلا يَدَعُ الله دعوةً دعا بها عبدُه المؤمن إلا بين له ، إما أن يكون عَجَّلَ له في الدنيا ، وإما أن يكون ادَّخر له في الآخرة ، قال : فيقول المؤمن في ذلك المقام ، يا ليته لم يكن عجل له في شيء من دعائه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٤٩٤) عن الفضل بن عيسى عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنهما مرفوعا . وقال :

« هذا حديث تفرد به الفضل بن عيسى الرقاشي ، ومحله محل من لا يتهم بالوضع » . وأقره الذهبي ، ووافقه من قبله المنذري (٢ / ٢٧٢) .

قلت : ولم يصنعا شيئاً ، فإنه إن لم يكن متهما فقد اتفقوا على تضعيفه ، والذهبي نفسه أورده في « الميزان » وقال فيه : « ضعفوه » . ثم ساق أقوال الأئمة في تجريحه وقال في كتابه « المغني » :

« مجمع على ضعفه » . وقال فيه الحافظ في « التقريب » :

« منكر الحديث » .

قلت : فمثله لا يحسن إيراد حديثه في « المستدرك على الصحيحين » كما لا يخفى .

والحديث رواه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٢٠٨) من هذا الوجه بلفظ : « إن الله يدعو بعبده يوم القيامة . . . » الحديث مختصراً وفي آخره : « حتى يقول العبد ليته لم يستجب لي في الدنيا دعوة » .

٨٨٧ — (كان فيمن كان قبلكم رجل مسرف على نفسه ، وكان مسلماً ، كان إذا أكل طعامه طرح تفالة طعامه على مزبلة ، فكان يأوي إليها عابِد ، فإن وجد كسرة أكلها ، وإن وجد بقلة أكلها ، وإن وجد عرقاً تعرقه . . . (الحديث وفيه) : فأمر الله عزوجل بذلك الملك فأخرج من النار جمرةً ينفض ، فأعيد كما كان ، فقال : يا رب هذا الذي كنت آكل من مزبلته قال : فقال الله عزوجل : خذ بيده فأدخله الجنة من معروف كان منه إليك لم يعلم به ، أما لو علم به ما أدخلته النار) .

باطل . رواه تمام في « الفوائد » (٢٣٢٩) من طريق منصور بن عبد الله الوراق : حدثني علي بن جابر بن بسر الأودي : ثنا حسين بن حسن بن عطية : ثنا أبي عن مسعر بن كدام عن عطية عن أبي سعيد مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جدا ، وفيه علل :

الأولى : عطية وهو ابنُ سعد العوفي ضعيف ، وكان يدلس تدليسا خبيثا ، فكان يقول : عن أبي سعيد يوهم أنه الخدري وهو يعني الكلبي الكذاب ، وقد سبق تفصيل ذلك في الحديث (٢٤ ص ٣٢ ج ١) .

الثانية : حسن بن عطية وهو ابن العوفي المذكور آنفا ، قال البخاري :

« ليس بذاك » . وقال ابن حبان (١/١/٢٢) :

« منكر الحديث ، فلا أدري البلية في أحاديثه منه أو من ابنه أو منهما معاً » .

الثالثة : ابنه الحسين بن الحسن بن عطية ، قال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » . كما في « الجرح والتعديل » (١/٢/٤٨) . وقال ابن معين : كان ضعيفاً في القضاء ، ضعيفاً في الحديث » . وله ترجمة واسعة في « تاريخ بغداد » (٨/٢٩ — ٣٢) ، وذكر له أخباراً طريفة في لحيته التي كانت تبلغ إلى ركْبته !

الرابعة : علي بن جابر ومنصور الوراق لم أجد من ترجمهما .

والحديث مع ضعف إسناده الشديد ، فهو منكر بل باطل ظاهر البطلان ، يشهد القلب بوضعه ، ولعله من الإسرائيليات التي تلقاها الكلبي من أهل الكتاب ثم دلَّسَهُ عنه عطية العوفي ، فإن من غير المعقول أن يثاب ذلك الرجل المجرم بعمل عمله لا يقصد به نفع الناس ولو قصده لم ينفعه حتى يبتغي به وجه الله ، كما هو معلوم ، مع أن العمل نفسه قد يمكن إدخاله في باب الإسراف وتضييع المال ، فتأمل .

وإن مثل هذا الحديث ليفتح باباً كبيراً على الناس من التواكل والتكاسل عن القيام بما أمر الله به ، والانتهاء عما نهى عنه ، والاعتماد على الأعمال العادية التي لا يقصد بها التقرب إلى الله ، متعللين بأنه عسى أن ينتفع بها بعض الناس فيغفر الله لنا !!

٨٨٨ — (مصر كنانة الله في أرضه ، ما طلبها عدو إلا أهلكه الله) !

لا أصل له . أورده السخاوي في « المقاصد » (١٠٢٩) وقال :

« لم أره بهذا اللفظ في مصر ، ولكن عند أبي محمد الحسن بن زولاق في « فضائل مصر » له بمعناه ، ولفظه :

« مصر خزائن الأرض كلها ، من يردها بسوء قصمه الله » .

وعزاه المقريزي في « الخطط » لبعض الكتب الإلهية » .قلت ، وابن زولاق هذا لا أعرف عنه شيئاً ، ولا عن كتابه ، وهل هو على طريقة المحدثين في سوق الأحاديث بالأسانيد أم هو

على طريقة المتأخرين في ذكر الأحاديث تعليقاً بدون إسناد ؟ فإذا كان الأول ، فلا أدري لماذا سكت عليه الحافظ السخاوي ، ولقد كان من الواجب عليه أن يسوق إسناده على الأقل ليمكن النظر فيه والحكم على الحديث به ، وإن كان يغلب على الظن أنه لا يصح ، بل هو مأخوذ من بعض أهل الكتاب كما أشار إلى ذلك المقريزي ، فهو مثل حديث « **الشام كنانتي** . . . » وقد تقدم برقم (١٥) .

٨٨٩ — (الجيزة روضة من رياض الجنة ، ومصر خزائن الله في الأرض) .

موضوع . أخرجه أبونعيم في « نسخة نُبَيْط بن شَرِيط » (ق ١٥٨ / ٢) عن أحمد بن إبراهيم ابن نبيط بن شريط أبي جعفر الأشجعي قال : حدثني أبي إسحق بن إبراهيم بن نُبيط قال : حدثني أبي إبراهيم بن نبيط عن جده نبيط بن شريط مرفوعا .

وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٨٧) من طريق أبي نعيم ، ثم قال :

« قال في « الميزان » : أحمد هذا حدث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا ، منها هذا الحديث ، لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٥٧) ، وذكر العجلوني هذا الحديث في « كشف الخفاء » (ص ٢١٢) وقال :

« قال في « اللآلى » : **كذب** » . والله أعلم .

٨٩٠ — (من لم يكثر ذكر الله تعالى فقد برىء من الإيمان) .

موضوع . قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و« الصغير » من حديث أبي هريرة ، وهو حديث غريب » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٧٩) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » عن شيخه محمد بن سهل بن المهاجر عن مؤمَّل بن إسماعيل ، وفي « الميزان » :

« محمدٌ بن سهل عن مؤمل بن إسماعيل يروي الموضوعات » .

فإن كان هو ابن المهاجر فهو ضعيف ، وإن كان غيره فالحديث حسن » !

قلت : وعلق عليه الحافظ ابن حجر بما نصه :

« بل هو موضوع على الحالين ، والمجهول إذا انفرد (الأصل إذ) لم يكن حديثه حسناً بحال » .

وهذا كلام جيد . وما قاله الذهبيّ في « الميزان » في ابن سهل هذا أقره عليه الحافظ في « اللسان » . وزاد عليه أنه ساق له هذا الحديث ، وهو ظاهر الوضع .

ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث لم يروه الطبراني في « الصغير » بهذا اللفظ ، خلافــا لما يوهمه صنيع المنذري ثم الهيثمي ، بل بلفظ :

« **من أكثر ذكر الله فقد بريء من النفاق** » . ص ٢٠٣

وفرق ظاهر بين اللفظين ، وإن كان مدارهما على إسناد واحد عند الطبراني ، يرويهمـا عن شيخ واحد هو محمد بن سهل هذا المتهم ، ولكنه لم ينفرد باللفظ الثاني ، فقد أخرجه أبو محمد المَخْلدي في « الفوائد المنتخبة » (٣/١/٢) ومحمد بن الحسن الأزدي في « أحاديث منتقـاة » (ق ٢ / ١ — ٢) وأبو موسى المديني في « اللطائف » (ق ٨١/٢) من طرق أخرى عن مؤمل بن إسماعيل به . فبرئت عهدة ابن سهل من هذا اللفظ الثاني ، وانحصرت التهمة به في اللفظ الأول .

وعلة اللفظ الثاني هو هذا الذي دارت عليه الطرق : مؤمل بن إسماعيل ؛ فإنه ضعيف لسوء حفظه وكثرة خطإه ، قال أبو حاتم :

« صدوق شديد في السنة ، كثير الخطأ » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال أبو زرعة :

« في حديثه خطأ كثير » .

ومن هذا التحقيق يتلخص أن الحديث بلفظه الأول موضوع ، كما قال الحافظ ابن حجر ، وبلفظه الثاني ضعيَف ، ولقد أحسن السيوطي صنعاً حيث أورده في « الجامع الصغير » من رواية « صغير الطبراني » دون اللفظ الآخر . والله الموفق .

وفي باب ذكر الله تعالى والإكثار منه وفضله أحاديث كثيرة مجموعة في « الترغيب » وغيره تغني عن مثل هذا الحديث .

٨٩١ — (كان بلال إذا أراد أن يقيم الصلاة قال : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، يرحمك الله) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/٢٧/١ — مجمع البحرين) : حدثنـا مقدام بن داود : ثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة : ثنا كامل أبو العلاء عن أبي صالح عن أبـي هريرة به . وقال :

« لم يروه عن كامل إلا عبد الله » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته ابن المغيرة هذا ، فقد ساق له الذهبي أحاديث وقال :

« هذه موضوعات » .

ومقدام بن داود ليس بثقة كما قال النسائي :

وفي مجمع « الزوائد » (٧٥/٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبد الله بن محمد بن المغيرة ، وهو ضعيف » .

قلت : وهذا إعلال قاصر من جهتين :

الأولى : أنه ألان القول في تضعيف ابن المغيرة وقد عرفت أنه صاحب موضوعات . وقد قال النسائي :

« روى عن الثوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها » .

الأخرى : أنه عصب التهمة بابن المغيرة مع أن الراوي عنه المقدام مثله أو قريب منه .

وهذا الحديث كأنه الأصل لتلك البدعة الفاشية التي رأيناها في حلب وإدلب وغيرها من بلاد الشمال ، وهي الصلاة والسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جهراً قبيل الإقامة . وهي كالبدعة الأخرى وهي الجهر بها عقب الأذان كما بينه العلماء المحققون ، — وذكرناه في الرسالة الأولى من « تسديد الإصابة » .

على أن الظاهر من الحديث — لو صح — أن بلالاً كان يدخل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في حجرته ليخبره بأنه يريد أن يقيم حتى يخرج عليه الصلاة والسلام فيقيم بلال ، أو لعله لا يسمع الإقامة فيخبر بها .

(**تنبيه**) : إن العلماء إذا أنكروا مثل هذه البدعة ، فلا يتبادرَنّ إلى ذهن أحد أنهم ينكرون أصل مشروعية الصلاة على النبي ﷺ ! بل إنما ينكرون وضعها في مكان لم يضعها رسول الله ﷺ فيه ، أو أن تقترن بصفات وهيئات لم يشرعها الله على لسان نبيه ، كما صح عن ابن عمر رضي الله عنه **أن رجلاً عطس فقال : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : وأنا أقول : الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، ولكن ما هكذا علمنا رسول الله ﷺ ! قل : الحمد لله رب العالمين أو قال : على كل حال** .

فانظر كيف أنكر ابن عمر رضي الله عنه وضع الصلاة بجانب الحمد بحجة أنه ﷺ لم يصنع ذلك ، مع تصريحه بأنه يصلي على النبي ﷺ دفعاً لما عسى أن يرد على خاطر أحد أنه أنكر الصلاة عليه ﷺ جملة ! كما يتوهم ذلك بعض الجهلة حينما يرون أنصار السنة ينكرون هذه البدعة وأمثالها ، فيرمونهم بأنهم ينكرون الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، هداهم الله تعالى إلى اتباع السنة .

٨٩٢ — (من أحب أن يحيا حياتي ، ويموت موتتي ، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عزوجل ، غرس قضبانها بيديه ، فلْيَتَوَلَّ علي بن أبي طالب ، فإنه لن يخرجكم من هدى ، ولن يدخلكم في ضلالة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٤/٣٤٩ —٣٥٠ و ٣٥٠) والحاكم (٣/١٢٨) وكذا الطبراني في « الكبير » وابن شاهين في « شرح السنة » (١٨/٦٥/٢) من طرق عن يحيى

ابن يعلى الأسلمي قال : ثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم ـ زاد الطبراني : وربما لم يذكر زيد بن أرقم ـ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به يحيى » .

قلت : وهو شيعيٌّ ضعيف ، قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال البخاري :

« مضطرب الحديث » . وقال ابن أبي حاتم (١٩٦/٢/٤) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، ضعيف الحديث » .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (١٠٨/٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف » .

قلت : وأما الحاكم فقال : « صحيح الإسناد » ! فرده الذهبي بقوله :

« قلت : أنى له الصحة والقاسم متروك ، وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف ، واللفظ ركيك ، فهو إلى الوضع أقرب » .

وأقول : القاسم ـ وهو ابن شيبة ـ لم يتفرد به ، بل تابعه راويان آخران عند أبي نعيم ، فالحمل فيه على الأسلمي وحده دونه .

نعم للحديث عندي علتان أخريان :

الأولى : أبو إسحاق ، وهُو السَّبيعي فقد كان اختلط مع تدليسه ، وقد عنعنه .

الأخرى : الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي ، فانه يجعله تارة من مسند زيد بن أرقم ، وتارة من مسند زياد بن مطرف ، وقد رواه عنه مطين والباوَرْدي وابن جرير وابن شاهين في « الصحابة » كما ذكر الحافظ ابن حجر في « الإصابة » وقال :

« قال ابن منده : « لا يصح » . قلت : في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي ، وهو واهٍ » .

قلت : وقوله « المحاربي » سَبق قلم منه ، وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي .

(**تنبيه**) لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث ونقده ، والكشف عن علته ، أسباب عدة ، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرج الحديث في « مراجعاته » (ص ٢٧) تخريجاً أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله ، واستغل في سبيل ذلك خطأً قلمياً وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله ، فبادرت إلى الكشف عن إسناده ، وبيان ضعفه ، ثم الرد على الايهام المشار إليه ، وكان ذلك منه على وجهين ، فأنا أذكرهما ، معقباً على كل منهما ببيان ما فيه فأقول :

الأول : أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلاً عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف ، وصدره برقم (٣٨) . ثم قال :

« ومثله حديث زيد بن أرقم . . . » فذكره ، ورقم له بـ (٣٩) . ثم علق عليهما مبيناً

مصادر كل منهما ، فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسناداً ! و الحقيقة خلاف ذلك ، فان كلاً منهما مدار إسناده على الأسلمي ، كما سبق بيانه ، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم . وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم ، ويوقفه على زياد ابن مطرف ، وهومما يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق .

والآخر : أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علته ، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده . وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في « الإصابة » :

« قلت : في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي وهوواه » .

فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله :

« أقول : هذا غريب من مثل العسقلاني ، فان يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق ، وقد أخرج له البخاري . . . ومسلم . . . » .

فأقول : أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه في توهيمه الحافظ في توهينه للمحاربي ، وهويعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاربي ، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين ، فقد وثقه الحافظ نفسه في « التقريب » وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي ، فقد قال في ترجمة الأول :

« يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة ، من صغار التاسعة مات سنة ست عشرة » . وقال بعده بترجمة :

« يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف ، من التاسعة » .

وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكوروهومتفق على توثيقه ، ومن رجال « صحيح البخاري » الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان ؟ ! كل ما في الأمر أن الحافظ في « الإصابة » أراد أن يقول « . . . الأسلمي وهوواهٍ » فقال واهماً : « المحاربي وهوواه » ! .

فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال ، فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين ، وإنما في كتب « المحاربي » مكان « الأسلمي » ، أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهوأن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس هو الأسلمي الواهي ! فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله :

« ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة . . . وأمانة النقل » .

أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من «المستدرك» وهو يرى فيه يحيى بن يعلى موصوفاً بأنه « الأسلمي » فيتجاهل ذلك ، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة .وأين أمانته أيضاً وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا ؟! فضلاً عن أن الذهبي أعلَّه بمن هو أشد ضعفاً من هذا كما رأيت ، ولذلك ضعفه السيوطي في « الجامع الكبير » على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال :

« وهوواهٍ » .

وكذلك وقع في « كنز العمال » برقم (٢٥٧٨) ، ومنه نقل الشيعي الحديث ، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث . فأين الأمانة المزعومة أين ؟ ! .

(**تنبيه**) أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من « الصحابة » ، وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته : « فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان ، وقد كنت أولاً — رتَّبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام ، ثم بدا لي أن أجعله قسماً واحداً ، وأميز ذلك في كل ترجمة » .

قلت : فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة ، ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث ، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى ، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في « التجريد » بقوله : (١/ ١٩٩) :

« زياد بن مطرف ، ذكره مطين في الصحابة ، ولم يصح » .

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين ، أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين ، وعليه فهو علة ثالثة في الحديث .

ومع هذه العلل كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ : « **من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين** » . رواه مسلم في مقدمة « صحيحه » . فالله المستعان .

وكتاب « المراجعات » للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه ، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف ، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق الواقع ، بل والكذب الصريح ، مما لا يكاد القارىء الكريم يخطر في باله أن أحداً من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله ، من أجل ذلك قويت الهمة في تخريج تلك الأحاديث ـ على كثرتها ـ وبيان عللها وضعفها ، مع الكشف عما في كلامه عليها من التدليس والتضليل ، وذلك مما سيأتي بإذن الله تعالى برقم (٤٨٨١ — ٤٩٧٥) .

٨٩٧ — (من سره أن يحيا حياتي ، ويموت ميتتي ، ويتمسك بالقصبة الياقوتة التي خلقها الله بيده ، ثم قال لها : « كوني فكانت » فَلْيَتَوَلَّ علي بن أبي طالب من بعدي) .

موضوع . رواه أبو نعيم (١ / ٨٦ و ٤ / ١٧٤) من طريق محمد بن زكريا الغلابي : ثنا بشر بن مهران : ثنا شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب عن حذيفة مرفوفا . وقال :

« تفرد به بشر عن شريك » .

قلت : هو ابن عبد الله القاضي وهو ضعيف لسوء حفظه .

وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم :

« ترك أبي حديثه » . قال الذهبي :

« قد روى عنه محمد بن زكريا الغلاّبي ، لكن الغلابي متهم » .

قلت : ثم ساق هـذا الحديث . والغلابي قال فيه الدارقطني :

« يضع الحديث » . فهو آفته .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٣٨٧) من طرق أخرى ، وأقره السيوطي في « اللآلي » (١/٣٦٨ — ٣٦٩) ، وزاد عليه طريقين آخرين أعلّهما ، هـذا أحدهما وقال :

« الغلابي متهم » .

وقد روي بلفظ أتم منه ، وهو

٨٩٤ — (من سره أن يحيا حياتي ، ويموت مماتي ، ويسكن جنة عدن غرسها ربي ، فليوال علياً من بعدي ، وليوال وليه ، وليقتد بالأئمة من بعدي ، فإنهم عترتي ، خلقوا من طينتي ، رزقوا فهماً وعلماً ، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي ، القاطعين فيهم صلتي ، لا أنالهم الله شفاعتي » .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١/٨٦) من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم : ثنا أحمد ابن محمد بن يزيد بن سليم : ثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلى — أخو محمد بن عمران — : ثنا : يعقوب بن موسى الهاشمي عن ابن أبي روّاد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا . وقال :

« وهو غريب » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، كل من دون ابن أبي رواد مجهولون ؛ لم أجد من ذكرهم ، غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأطرابلسي المعروف بابن أبي الحناجر ، قال ابن أبي حاتم (١/١/٧٣) : « كتبنا عنه وهو صدوق » . وله ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (٢/ق ١١٣ — ١/١١٤) .

وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب ، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات ، التي يتشبث الشيعة بها ، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها ، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها ، وهي فضيلة علي رضي الله عنه .

ثم الحديث عزاه في « الجامع الكبير » (٢/٢٥٣/١) للرافعي أيضا عن ابن عباس . ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في « تاريخ دمشق » (١٢/١٢٠/٢) من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه :

« هذا حديث منكر ، وفيه غير واحد من المجهولين » .

قلت : وكيف لا يكون منكراً وفيه مثل ذاك الدعاء ! « لا أنا لهم الله شفاعتي » الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته .

وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب « المراجعات » عبد الحسين الموسوي نقلا عن كنز العمال (٦/١٥٥ و٢١٧ — ٢١٨) موهماً أنه في مسند الإمام أحمد ، معرضاً عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعاً للسيوطي ! .

وكم في هذا الكتاب « المراجعات » من أحاديث موضوعات ، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها ، وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم ! إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه ، بل حشر كل ما روي فيه ! وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقاماً من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في « مصطلح الحديث » يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات ، ثم اعتمدوا جميعا على ما صح منها ، لو أنهم فعلوا ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أمهات المسائل المختلف فيها بينهم ، أما والخلاف لا يزال قائماً في القواعد والأصول على أشده فهيهات هيهات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم ، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة . والله المستعان .

٨٩٥ — (لا تسبوا علياً ؛ فإنه ممسوس في ذات الله تعالى) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « الحلية » (١/٦٨) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا هارون بن سليمان المصري : ثنا سعد بن بشر الكوفي : ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن يزيد ابن أبي زياد عن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه مرفوعا .

قلت : وهذا سند واه جداً ، مسلسل بعلل عدة :

الأولى : إسحاق بن كعب فإنه

« مجهول الحال » كما قال ابن القطان والحافظ .

الثانية : يزيد بن أبي زياد وهو الدمشقي ، قال الحافظ :

« متروك » .

الثالثة : سعد بن بشر الكوفي لم أعرفه ، وأخشى أن يكون وقع في اسمه تحريف ، فقد أورد الحديث الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩/١٣٠) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه سفيان بن بشر أو بشير ، متأخر ، ليس

هو الذي روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا ، وفي بعضهم ضعف » .

الرابعة : هارون بن سليمان المصري لم أجد من ذكره .

ومما سبق تعلم تقصير الهيثمي في الكلام عليه ، والإفصاح عن علله التي تقضي على الحديث بالضعف الشديد ، إن سلم من الوضع الذي يشهد به القلب ، والله أعلم .

٨٩٦ — (جددوا إيمانكم ، قيل : يا رسول الله وكيف نجدد إيماننا ؟ قال : أكثروا من قول : لا إله إلا الله) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٢٥٦) وأحمد (٢/٣٥٩) من طريق صدقة بن موسى السلمي الدقيقي : ثنا محمد بن واسع عن شُتَير بن نهار عن أبي هريرة مرفوعا . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : صدقة ضعفوه » .

قلت : وشتير نكرة كما في « الميزان » ، فقول المنذري في « الترغيب » (٢/٢٣٩) :

« رواه أحمد والطبراني ، وإسناد أحمد حسن » ليس بحسن ، وكذا قول الهيثمي (١٠/٨٢) :

« رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات » . وفي موضع آخر (١/٥٢) :

« رواه أحمد وإسناده جيد ، وفيه سمير بن نهار وثقه ابن حبان » .

فقد تبين منه أن توثيقه في الموضع الأول لبعض رجاله إنما عمدته في ذلك توثيق ابن حبان ، وقد بينا في « ردنا على الشيخ الحبشي » وفي غيره أن توثيق ابن حبان مما لا ينبغي الاعتماد عليه ؛ لأن من قاعدته فيه توثيق المجهولين !

٨٩٧ — (أعظم الناس هماً المؤمن الذي يهتم بأمر دنياه وآخرته) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢/٢١٤٣) وابن أبي الدنيا في « الهم و الحزن » (٢/٧٤) عن إسماعيل بن بهرام : ثنا الحسن بن محمد بن عثمان — زوج بنت الشعبي — : ثنا سفيان عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعا . وقال ابن ماجه :

« غريب ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو صدوق كما في « التقريب » ، لكن شيخه الحسن بن محمد بن عثمان لم يوثقه أحد ، وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

ويزيد الرقاشي ضعيف كما في « التقريب » . وقال المناوي في « الفيض » :

« قال في « الميزان » عن النسائي وغيره : متروك ، وعن شعبة : لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه ! انتهى . ورواه عن أنس أيضاً البخاري في « الضعفاء » ، فكان ينبغي للمصنف

ذكره للتقوية ، وبه يصير حسناً لغيره » !

قلت : بل لا يزال الحديث واهياً ، لأن البخاري رواه في « الضعفاء » من هذا الوجه كما في « الميزان » ، فلا أدري كيف غفل المناوي عن هذا ؟ ولئن كان علم ذلك وحسنه ؛ فالأمر أدهى وأمر ، لأن إخراج البخاري للطريق الواهي لا سيما في « الضعفاء » لا يقويه كما هو بدهي .

٨٩٨ — (كل معروف صدقة ، وما أنفق الرجل في نفسه وأهله كتب له صدقة ، وما وقى به المرءُ عرضه كتب له به صدقة ، وما أنفق المؤمن من نفقة فإن خلفها على الله ، فالله ضامن إلا ما كان في بنيان ، أو معصية . فقلت لمحمد بن المنكدر : وما وقى به الرجل عرضه ؟ قال : ما يعطي الشاعر وذا اللسان المتَّقَى) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٢/١١٧) وابن عدي (٢٤٩ / ٢) والدارقطني (ص ٣٠٠) والحاكم (٢/٥٠) والبغوي في « شرح السنة » (١/١٨٨/١) والثعلبي في « تفسيره » (٣/١٤٥/١٠) من طرق عن عبد الحميد بن الحسن الهلالي : ثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عبد الحميد ضعفه الجمهور » .

قلت : لأنه كان يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد ، كما قال ابن حبان (٢/١٣٥ — ١٣٦) ، وقال الساجي :

« ضعيف يحدث بمناكير » .

قلت : فهذا جرح مفسر ، فهومقدم على توثيق ابن معين له ، مع تفرده به .

ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال في « الميزان » :

« غريب جداً » .

قلت : لكن الجملتان الأوليان من الحديث صحيحتان ، لأن لهما شواهد كثيرة في الصحيحين وغيرهما ، وإنما أوردناه هنا للزيادة التي بعدهما ، وقد ساق لها الحاكم شاهداً بلفظ آخر ، ولكنه موضوع وهو :

٨٩٩ — (من استطاع منكم أن يقيَ دينه وعرضه بما له فليفعل) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٢ / ٥٠) عن حامد بن آدم : ثنا أبو عصمة نوح . عن عبد الرحمن ابن بُدَيْل عن أنس بن مالك مرفوعا .

ذكره الحاكم شاهداً . . للحديث الذي قبله وقال :
« ليس من شرط هذا الكتاب » . وتعقبه الذهبي بقوله :
« قلت : أبو عصمة هالك » .
قلت : وهو نوح بن أبي مريم الجامع ، كذاب وضاع مشهور ، وقد قيل فيه :
« جمع كل شيءٍ إلا الصدق » !
والراوي عنه حامد بن آدم كذبه ابن عدي وغيره . وقال ابن معين :
« كذاب لعنه الله » . وعده السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث :
قلت : ومع هذا كله فقد سود السيوطي « جامعه » بهذا الحديث !

٩٠٠ — (إني لأعلم أنك لا تضر ولا تنفع ، ولكن هكذا فعل أبي إبراهيم) .

منكر . أخرجه ابن قانع في « حديث مجاعة بن الزبير أبي عبيدة » (ق ٧٢ / ٢) : ثنا أبو عبيدة عن القاسم بن عبد الرحمن عن منصور بن الأسود عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة هرول ، ومشى أربعاً ، واستلم ، ثم بكى وقال : فذكره.

قلت : وهذا سند ضعيف أبو عبيدة هذا ضعيف ، والحديث منكر رفعه ، والصحيح أنه من قول عمر بن الخطاب كما هو مشهور في « الصحيحين » وغيرهما دون قوله « ولكن . . . » وقال بدلها : « ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » .

وقد ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » (٣ / ١١٨ / ١) عن عمر مرفوعا ، وعن أبي بكر موقوفا ، وقال :
« رواه ابن أبي شيبة والدارقطني في (العلل) »
وسكت على إسناده كما هي عادته ، وما أراه يصح . والله أعلم .

٩٠١ — (خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين : صلاتهم وصيامهم) .

موضوع . رواه ابن ماجه رقم (٧١٢) عن بقية عن مروان بن سالم عن عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .
قلت : قال البوصيري في « الزوائد » (ق ٤٧ / ٢) :
« هذا إسناد ضعيف ، لتدليس بقية بن الوليد » .
قلت : شيخه مروان شر منه ، قال فيه البخاري وغيره :
« منكر الحديث » وقال أبو عروبة الحراني :
« يضع الحديث » : وقال ابن حبان (٢ / ٣١٧) :
« كان ممن يروي عن المشاهير المناكير ، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات » .

٩٠٢ — (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتَر ، مسحوق من كل بركة) .

موضوع . رواه السبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » (١ / ٨) من طريق إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا . وقال (١ / ١٠) :

« لا يثبت » .

قلت : بل هو موضوع بهذا السياق ، وآفته إسماعيل هذا ، قال الدارقطني :

« متروك الحديث » .

قلت : وقد روي الحديث من طريق أخرى عن الزهري به دون ذكر الصلاة ، ودون قوله « أبتر . . . » وهو ضعيف الإسناد كما حققته في « إرواء الغليل ، في تخريج أحاديث منار السبيل » (رقم ١ و ٢) .

٩٠٣ — (إذا توضأتم فأشربوا أعينكم الماء ، ولا تنفضوا أيديكم من الماء ؛ فإنها مراوح الشيطان) .

موضوع . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٦ رقم ٧٣) وابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٩٤) وابن عدي في « الكامل » (٤٠ / ١) من طريق البَخْتري بن عُبَيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : هذا حديث منكر ، والبَخْتري ضعيف الحديث ، وأبوه مجهول » .
وكذا قال ابن عدي أن الحديث منكر .

قلت : والبختري هذا متهم ، قال أبو نعيم :

« روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات » . وكذا قال الحاكم والنقاش . وقال ابن حبان :

« روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب ، كان يسرق الحديث ، وربما قلبه » .

قلت : وحديثه هذا من الأدلة على ذلك ، فقد روي عنه ﷺ ما يقطع كل عارف بهديه ﷺ في طهوره أنه لم يكن يفعل بمقتضى هذا الحديث ، بل صح عنه ما يخالفه في شطره الثاني ، فقد أخرج الشيخان وغيرهما عن ميمونة زوج النبي ، ﷺ قالت :

وضعت للنبي ﷺ غسلاً فسترته بثوب ، وصب على يديه فغسلهما ، ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه ، فضرب بيده الأرض فمسحها ، ثم غسلها ، فمضمض واستنشق ، وغسل وجهه وذراعيه ، ثم صب على رأسه ، وأفاض على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته ثوباً ، فلم يأخذه ، فانطلق **وهو ينفض يديه** .

ومن تراجم البخاري لهذا الحديث : « باب نفض اليدين من الغسل عن الجنابة » . قال الحافظ : « استدل به على جواز نفض ماء الغسل والوضوء ، وهو ظاهر ، قال : وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره » . ثم ذكر هذا ثم قال :

« قال ابن الصلاح : « لم أجده » . وتبعه النووي ، وقد أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » وابن أبي حاتم في « العلل » من حديث أبي هريرة ، ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا لأن يحتج به » .

وقال ابن عدي في « الكامل » في ترجمة البَخْتري (ق ١٤٠ / ١) :

« روى عن أبيه عن أبي هريرة قدر عشرين حديثاً ، عامتها مناكير ، فمنها : أشربوا أعينكم الماء » . وقال الذهبي :

« هذا أنكرها » .

إذا عرفت هذا فمن العجائب قول بعضهم : أن الأولى ترك النفض لقوله ﷺ : « اذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم » ! فاحتج بالحديث الضعيف ! وتأول بعضهم من أجله الحديث الصحيح الذي ذكرته فحمل النفض المذكور فيه على تحريك اليدين في المشي ، حكاه القاضي عياض ورده بقوله : « وهو تأويل بعيد » .

فتعقبه الشيخ علي القاري في « المرقاة » بقوله (١ / ٣٢٥) :

« قلت : وإن كان التأويل بعيداً فالحمل عليه جمعاً بين الحديثين أولى من الحمل على ترك الأولى » !

قلت : وكأنه خفي عليه ضعف هذا الحديث وإلا فمثله لا يخفى عليه أنه لا يسوغ تأويل النص الصحيح من أجل الضعيف ، فهذا من آثار الأحاديث الضعيفة والجهل بها ؛ فتأمل.

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (ج ١ / ٥٠ / ١) بهذا السياق من رواية الديلمي في « مسند الفردوس » عن أبي هريرة . وأورده فيه (١ / ١٠١ / ٢) وفي « الصغير » بلفظ « أشربوا أعينكم الماء عند الوضوء ، ولا تنفضوا . . . » الحديث من رواية أبي يعلى وابن عدي ، وزاد في « الكبير » : « وابن عساكر » وقال فيه :

« والبَخْتري ضعفه أبو حاتم ، وتركه غيره » ثم ذكر قول ابن عدي المتقدم أن الحديث من مناكيره .

٩٠٤ — (نسخ الأضحى كلَّ ذبحٍ ، وصومُ رمضان كلَّ صوم ، والغسلُ من الجنابة كلَّ غسل ، والزكاةُ كلَّ صدقة) .

ضعيف جدا . رواه الدارقطني في « سننه » (ص٥٤٣) من طريق الهيثم بن سهل : المسيب ابن شريك : نا عبيد المكتب عن عامر عن مسروق عن علي مرفوعا . وقال :

خالفه المسيب بن واضح عن المسيب — هو ابن شريك — وكلاهما ضعيفان ، والمسيب ابن شريك متروك » .

ثم ساقه من طريق ابن واضح : نا المسيب بن شريك عن عتبة بن يقظان عن الشعبي عن مسروق به . وقال :

« عتبة بن يقظان متروك أيضا » .

ورواه البيهقي (٩/٢٦١ — ٢٦٢) عن ابن شريك بالوجهين ، ونقل عن الدارقطني ما سبق من التضعيف الشديد ، وأقره عليه . ونقل الزيلعي في « نصب الراية » (٤/٢٠٨) عنه أنه قال :

« إسناده ضعيف بمرة » . وأقره عليه .

ومن آثار هذا الحديث السيئة أنه صرف جماً غفيراً من هذه الأمة ، عن سنة صحيحة مشهورة ، ألا وهي العقيقة ، وهي الذبح عن المولود في اليوم السابع ، عن الغلام شاتين ، وعن الأنثى شاةً واحدة ، وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة تراجع في كتاب « تحفة الودود في أحكام المولود » للعلامة ابن القيم ، اجتزئ هنا بايراد واحد منها وهوقوله ﷺ :

« مع الغلام عقيقه ، فاهريقوا عنه دماً »

رواه البخاري (٩/٤٨٦) وغيره من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا .

لقد تُرك العمل بهذا الحديث الصحيح وغيره مما في الباب حتى لا تكاد تسمع في هذه البلاد وغيرها أن أحداً من أهل العلم والفضل — دع غيرهم — يقوم بهذه السنة ! ولو أنهم تركوها إهمالاً كما أهملوا كثيراً من السنن الأخرى لربما هانت المصيبة ، ولكن بعضهم تركها إنكاراً لمشروعيتها ! لا لشيئ إلا لهذا الحديث الواهي ! فقد استدل به بعض الحنيفة على نسخ مشروعية العقيقة ! فإلى الله المشتكى من غفلة الناس عن الأحاديث الصحيحة . وتمسكهم بالأحاديث الواهية والضعيفة .

٩٠٥ — (كان إذا أُتي بطعام أكل مما يليه ، وإذا أتي بالتمر جالت يده) .

موضوع . رواه أبوبكر الشافعي في « الفوائد » (١/١٠٦) وابن حبان (٢/١٦٥) وابن عدي في « الكامل » (٢/٢٥٤) وأبوالشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢٢٢) والخطيب في « تاريخ بغداد » (١١/٩٥) واللفظ له من طريق عبيد بن القاسم : نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا .

قلت : وهذا سند موضوع ، آفته عبيد هذا وهو ابن أخت سفيان الثوري كذبه ابن معين . وقال صالح جزرة :

« يضع الحديث » . وكذا قال أبوداود كما في « الميزان » . ثم ساق له أحايث هذا أحدها .

وقال ابن حبان :

« كان يروي عن هشام بنسخة موضوعة لا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب » :

والحديث مما سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » أورده فيه من رواية الخطيب فقط ! وتعقبه المناوي فأجاد قائلا :

« وظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الخطيب خرجه وسكت عليه ، وهو تلبيس فاحش ، فقد تعقبه بما نصه : قال أبو علي (صالح بن محمد جزرة) : هذا كذب ، وعبيد بن أخت سفيان كان يضع الحديث ، وله أحاديث مناكيرا هـ كلامه » .

وأورده الهيثمي (٥ / ٢٧) وقال : « رواه البزار وفيه خالد بن اسماعيل وهو متروك » .

قلت : والشطر الثاني منه ، رواه أبو الشيخ من طريق رجل من بني ثور عن هشام بن عروة به .

وهذا الرجل الذي لم يسم هو عبيد بن القاسم الكذاب المذكور في الطريق الأولى لأنه ابن أخت سفيان الثوري كما سبق ، وهذا من الأدلة الكثيرة على عدم الاحتجاج بحديث المجهولين لاحتمال أن يكونوا من الضعفاء ، أو الكذابين ، فلا يجوز الإحتجاج بهم حتى ينكشف حقيقة أمرهم .

ولعل ما يتداوله أهل الشام فيما بينهم وهم يتفكهون : « كل شيء بحشمة إلا التوت » أصله هذا الحديث الموضوع !

وله شاهد ضعيف من قوله ﷺ ، سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى برقم (١١٢٧) .

٩٠٦ — (كرسيه موضع قدمه ، والعرش لا يُقدَّرُ قدرُه) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (٢٥٢ / ١ — ٢) عن شجاع بن مخلد الفلاس عن أبي عاصم عن سفيان عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

سئل النبي ﷺ عن قول الله (وسع كرسيه السموات والأرض) قال : فذكره . ورواه من طرق أخرى عن أبي عاصم به موقوفا على ابن عباس وقال :

« إنه الأولى » .

والموقوف أخرجه الطبراني في « معجمه الكبير (ج ٣) وقد فاتني موضعه منه ، وغالب الظن أنه بين الورقة (١٥٠ والورقة ١٧٠) وقال الهيثمي (٦ / ٣٢٣) :

« ورجاله رجال الصحيح » .

وكذلك أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في « العرش » (١١٤ / ٢) والحاكم (٢ / ٢٨٢) عن أبي عاصم به موقوفا وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

ورواه ابن مردويه من طريق شجاع بن مخلد به مرفوعا كما في « تفسير ابن كثير » وقال :

« وهو غلط . ورواه ابن مردويه من طريق الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي وهو متروك عن السُّدي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا ولا يصح أيضا » .

وروى ابن أبي شيبة أيضا (١١٤ / ١ — ٢) وابن جرير في تفسيره (٥ / ٣٩٨ طبع شاكر) والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٢٩٠ — هند) عن عمارة بن عمير عن أبي موسى قال :

« الكرسي موضع القدمين ، وله أطيط كأطيط الرجل » .

قلت : وإسناده صحيح إن كان عمارة بن عمير سمع من أبي موسى ؛ فإنه يروي عنه بواسطة ابنه إبراهيم بن أبي موسى الأشعري ، ولكنه موقوف ، ولا يصح في الأطيط حديث مرفوع ، كما تقدم تحت رقم (٨٦٦) . وانظر تفسير ابن كثير (٢ / ١٣ — ١٤ طبع المنار) .

٩٠٧ — (أعتقوا عنه ، يعتق الله بكل عضو منه ، عضواً منه من النار) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢٩٦٤) وعنه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢ / ٤٥ — طبع الرياض) والطحاوي في « المشكل » (١ / ٣١٥) والحاكم (٢ / ٢١٢) وعنه البيهقي (٨ / ١٣٢ — ١٣٣ و١٣٣) وأحمد (٣ / ٤٧١) عن ضمرة بن ربيعة عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة عن الغَرِيف بن الديلمي قال :

« أتينا واثلة بن الأسقع فقلنا له : حدثنا حديثاً ليس فيه زيادة ولا نقصان ، فغضب وقال : إن أحدكم ليقرأ ومصحفه معلق في بيته فيزيد وينقص ! قلنا : إنما أردنا حديثاً سمعته من النبي ﷺ . قال :

أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب — يعني النار — بالقتل ، فقال : فذكره .

ثم رواه الطحاوي (١ / ٣١٤) وأحمد (٤ / ١٠٧) من طريق عبد الله بن المبارك ، والخطيب من طريق يحيى بن حمزة ، كلاهما عن إبراهيم بن أبي عَبْلَة عن الغَرِيق بن عياش به مختصراً بلفظ : أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم ، فقالوا : إن صاحباً لنا أوجب ، قال :

« فليعتق رقبة ، يفدي الله بكل عضو منها عضواً منه من النار » .

ثم رواه أحمد (٣ / ٤٩٠) من طريق ابن عُلاثة قال : ثنا إبراهيم بن أبي عَبْلَة عن واثلة ابن الأسقع به . فأسقط من الإسناد الغريق هذا . وابن عُلاثة فيه ضعف .

قلت : والاسناد ضعيف من أجل الغريق فإنه لم يروعنه غير إبراهيم بن أبي عبلة ، ولم يوثقه غير ابن حبان (١ / ١٨٣) . قال الحافظ في « التهذيب » :

« وقال ابن حزم : مجهول . وذكره بالعين المهملة » .

قلت : وكذلك وقع في « مستدرك الحاكم » وقال :

« عريف هذا لقب لعبد الله بن الديلمي ، حدثنا بصحة ما ذكرته أبو إسحاق إبراهيم ابن فراس الفقيه : ثنا بكر بن سهل الدمياطي : ثنا عبد الله بن يوسف التِّنِّيسي : ثنا عبد الله بن سالم : حدثني إبراهيم بن أبي عَبْلَة قال :

كنت جالساً بـ (ريحاء) ، فمرَّ بي واثلة بن الأسقع متوكئاً على عبد الله بن الديلمي ، فأجلسه ، ثم جاء إليّ فقال : عَجبٌ ما حدثني هذا الشيخ ؛ يعني واثلة . قلت : ما حدثك ؟ فقال : حدثني : كنت جالساً مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فأتاه نفر من بني سليم فقالوا . . . » .

قلت : فذكر الحديث مثل رواية ضمرة ثم قال الحاكم :

« فصار الحديث بهذه الروايات صحيحاً على شرط الشيخين » .

قلت : ووافقه الذهبي ، وليس كذلك لأمرين :

الأول : أن هذه الرواية التي ساقها مستدلاً على صحة ما ذكر ؛ فيها الدمياطي وهو ضعيف .

لكنه قد توبع فقال الطحاوي (١/٣١٦) : حدثنا علي بن عبد الرحمن : حدثنا عبد الله ابن يوسف الدمشقي : ثنا عبد الله بن سالم به .

وعلي بن عبد الرحمن هو المعروف بـ (عَلاّن) المصري ، قال ابن أبي حاتم (٣/١/١٩٥) : « صدوق » .

وتابعه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : حدثنا عبد الله بن يوسف به . أخرجه ابن حبان (١٢٠٦) .

ثم رواه الطحاوي من طريق الوليد بن مسلم : حدثني مالك بن أنس وغيره عن إبراهيم ابن أبي عبْلة أنه حدثهم عن عبد الله بن الديلمي عن واثلة نحو حديث ابن المبارك .

قلت : فهذا كله يصحح ما ذكره الحاكم أن الغريف لقب لعبد الله بن الديلمي ، أو على الأصح يدل على أن اسم الغريف عبد الله . وهي فائدة لا تجدها في كتب الرجال . ولكن هل يصير الحديث بذلك صحيحا ؟ ذلك ما سترى الجواب عنه فيما يأتي .

الأمر الثاني : أن عبد الله بن الديلمي المذكور في هذه الروايات ليس هو الذي عناه الحاكم : عبد الله بن فيروز الديلمي أبو بشر ، وهو الذي وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما ، وروى له أصحاب السنن إلاّ الترمذي ، بل هو ابن أخي هذا ، فقد تقدم في بعض الروايات أنه الغريف بن عياش ، وفي أخرى عند الطحاوي والخطيب « الغريف بن عياش بن فيروز الديلمي » ، ولذلك قال في ترجمة أبي بشر من « التهذيب » :

« هو أخو الضحاك بن فيروز . وعم الغريف بن عياش بن فيروز » .

فإذا ثبت أنــه عبد الله بن عياش بن فيروز وهو غير عبد الله بن فيروز . وجب أن نتطلب معرفة حاله . وإذا عرفت مما سبق في ترجمته أنه مجهول . نستنتج من ذلك أن الحديث ضعيف لا يصح وأن الحاكم والذهبي وهما في تصحيحهما إياه . لا سيما وقد صححاه على شرط الشيخين . والعصمة لله وحده .

وفي الحديث علة أخرى . وهي الاضطراب في متنه . ففي رواية ضمرة وعبد الله بن سالم : « أعتقوا عنه » . وفي رواية ابن المبارك ومالك : « فليعتق رقبة » . وتابعهما عليها يحيى ابن حمزة وهانئ بن عبد الرحمن عند الطحاوي . ولفظ هانئ : « مروه فليعتق رقبة » .

فهذه الرواية أرجح لاتفاق هؤلاء الأربعة عليها . وفيهم مالك وابن المبارك وهما في التثبت والحفظ على ما هما عليه ، كما قال الطحاوي .

ثم ذكر أن الرواية الأولى تعارض القرآن فقال :

« ووجدنا كتاب الله تعالى قد دفع مثل هذا المعنى عن ذوي الذنوب ، وهو قوله تعالى في الجزاء عن كفارة الصيد المقتول في الإحرام في (سورة المائدة) على ما ذكره فيها ، ثم أعقبه بقوله : (ليذوق وبال أمره) ، فأخبر أنه جعل الكفارة في الصيد في الإحرام على قاتله ليذوق وبال قتله . فمثل ذلك على كل كفارة عن ذنب ، إنما يراد بها ذوق المذنب وبالها . وفي ذلك ما يمنع تكفير غيره عنه في ذلك بعتاق عنه أو بغيره » .

ثم ختم الطحاوي كلامه على الحديث بأن ذكر وجهاً للتوفيق بين الروايتين لا أرى فائدة من حكايته ، لسببين :

الأول : أن الحديث من أصله ضعيف .

الثاني : أنه لو صح فإحدى الروايتين خطأ قطعاً ، لأن الحادثة واحدة لم تكرر ، وبالتالي فاللفظ الذي نطق به عليه الصلاة والسلام واحد ، اختلف الرواة في تحديده ، فلا بد من المصير إلى الترجيح . وقد فعلنا ، وذلك يغني عن محاولة التوفيق ، والله أعلم .

(**تنبيه**) الحديث سكت عليه المنذري في « مختصر السنن » (٥ / ٤٢٤) وقال : « أخرجه النسائي » ، والظاهر أنه يعني في « الكبرى » له فإني لم أجده في « الصغرى » . ولا عزاه إليه النابلسي في « ذخائر المواريث » (٢ / ١٢٥ — ١٢٦) . وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٠٧ / ١) لأبي داود وابن حبان والطبراني في « الكبير » والحاكم والبيهقي .

هذا وقد يستدل بالحديث من يقول بوصول ثواب العمل إلى غير عامله إذا وهبه له . وهو خلاف قوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) . وما في معناه من الأحاديث . ولو صح هذا الحديث لكان من جملة المخصصات للآية . وقد حقق الامام الشوكاني القول في هذا الموضوع وذكر ما وقف عليه من المخصصات المشار اليها . فراجعه في « نيل الأوطار » (٣ / ٣٣٣ — ٣٣٦) . مع فصل « ما ينتفع به الميت . من كتابي « أحكام الخبائز » (ص ١٦٨ — ١٧٨) .

٩٠٨ — (إن عيسى بن مريم كان يقول: لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم ، فإن القلب القاسي بعيد من الله ، ولكن لا تعلمون ، ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب ، وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد ، فإنما الناس مبتلى ومعافى ، فارحموا أهل البلاء ، واحمدوا الله على العافية) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما أورده الإمام مالك في « الموطأ » (٢ / ٩٨٦ / ٨) بدون إسناد : أنه بلغه أن عيسى ابن مريم كان يقوله .

وليس من عادتي أن أورد مثل هذا الكلام ؛ لأن راويه لم يعزه إلى النبي ﷺ . ولكني

رأيت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي كتب تحت هذا الكلام في نسخة « الموطأ » التي قام هو على تصحيحها وتخريج أحاديثها ما نصه :

« مرسل ، وقد وصله العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم في : ٤٥ ـ كتاب البر والصلة والآداب ، ٢٠ — باب تحريم الغيبة ، حديث ، ٧ » .

ولما وقف على هذا بعض من لا علم عنده ، نقل هذا الكلام المنسوب إلى عيسى عليه السلام في كتاب له ، وعزاه للموطأ ومسلم ! فلما وقفت عليه (قبل أن يطبع كتابه ، وخير له أن لا يطبعه لكثرة أوهامه) استنكرت عزوه لمسلم أشد الاستنكار ، ولما نبهته على ذلك احتج بتخريج فؤاد عبد الباقي — وهو يظنه لبالغ جهله بهذا العلم أنه من تخريج الإمام مالك نفسه ! — فأكدت له أنه خطأ . ثم رأيت من الواجب أن أنبه عليه هنا ، كي لا يغتر به آخرون ، فيقعون في الكذب على رسول الله ﷺ من حيث لا يريدون ولا يشعرون .

وقد تبين لي فور رجوعي إلى تخريج عبد الباقي أن الخطأ — فيما أظن — ليس منه مباشرة ، بل من الطابع ، فإن هذا التخريج كان حقه أن يوضع في الباب الذي يلي كلام عيسى عليه السلام ، ففيه أورد مالك حديثاً مرسلاً في الغيبة ، وهو الذي وصله مسلم في الباب الذي ذكره فؤاد عبد الباقي ، فيبدو أن التخريج كان مكتوباً في ورقة مفصولة عن الحديث ، فسها الطابع وطبعه تحت كلام عيسى عليه السلام ، فكان هذا الخطأ الفاحش ، وبقي حديث الغيبة بدون تخريج ، ثم لا أدري إذا كان الاستاذ فؤاد أشرف على تصحيح الكتاب بنفسه وهو يطبع ، فذهل عن هذه الخطيئة ، أو وكل أمر التصحيح إلى من لا علم عنده بالحديث إطلاقاً . فبدهي أن تنطلي عليه الخطيئة ، والعصمة لله وحده .

نعم قد روي الحديث مرفوعاً مختصراً ، وإسناده ضعيف كما سيأتي بيانه برقم (٩٢٠) .

٩٠٩ — (يا عم ! والله لو وضعوا الشمس في يميني ، والقمر في يساري ، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في « المغازي » (١ / ٢٨٤ — ٢٨٥ سيرة ابن هشام) : حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس أنه حدث :

أن قريشاً حين قالوا لأبي طالب هذه المقالة [1] بعث إلى رسول الله ﷺ فقال له : يا ابن أخي إن قومك قد جاؤني فقالوا لي كذا وكذا . للذي كانوا قالوا له ، فأبق علي وعلى نفسك ،

---

(١) يعني قولهم — كما ذكره في السيرة قبيل هذا الحديث :

« يا أبا طالب إن لك سناً وشرفاً ومنزلة فينا . وإنا قد استنهيناك من ابن أخيك فلم تنهه عنا ، وإنا لا نصبر على هذا من شتم آلهتنا حتى تكفه عنا . أو ننازله وإياك في ذلك حتى يهلك أحد الفريقين » .

ولا تحملني من الأمر ما لا أطيق ، قال: فظن رسول الله ﷺ أنه قد بدا لعمه فيه بداء ؛ أنه خاذله ومسلمه ، وأنه قد ضعف عن نصرته والقيام معه ، قال : فقال رسول الله ﷺ : (فذكره) . قال ثم استعبر رسول الله ﷺ فبكى ، ثم قام ، فلما ولّ ، ناداه أبو طالب : أقبل يا ابن أخي ! فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : اذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت ، فوالله لا أسلمك لشيء أبدا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، يعقوب بن عتبة هذا من ثقات أتباع التابعين ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى بسند حسن لكن بلفظ :

« ما أنا بأقدر على أن أدع لكم ذلك ، على أن تستشعلوا لي منها شعلة ، يعني الشمس » .

وقد خرجته في « الأحاديث الصحيحة » رقم (٩٢) .

٩١٠ — (يا جبريل صف لي النار ، وانْعَتْ لي جهنم ، فقال جبريل : إن الله تبارك وتعالى أمر بجهنم فأوقد عليها ألف عام حتى ابيضت ، ثم أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت ، ثم أمر فأوقد عليها ألف عام حتى اسودت ، فهي سوداء مظلمة ، لا يضيء شررها ، ولا يطفأ لهبها ، والذي بعثك بالحق لو أن خازناً من خزنة جهنم برز إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لمات من في الأرض كلهم من قبح وجهه ، ومن نتن ريحه ، والذي بعثك بالحق لو أن حلقة من حلق سلسلة أهل النار التي نعت الله في كتابه وضعت على جبال الدنيا لارفَضَّتْ وما تقارَّت حتى تنتهي إلى الأرض السفلى ، فقال رسول الله ﷺ : حسبي يا جبريل لا يتصدع قلبي ، فأموت ، قال : فنظر رسول الله ﷺ إلى جبريل وهو يبكي ، فقال : تبكي يا جبريل وأنت من الله بالمكان الذي أنت به ، فقال : مالي لا أبكي ؟ أنا أحق بالبكاء ! لعلي ابتلى بما ابتلي به إبليس ، فقد كان من الملائكة ، وما أدري لعلي ابتلى بمثل ما ابتلي به هاروت وماروت ، قال : فبكى رسول الله ﷺ وبكى جبريل عليه السلام ، فما زالا يبكيان حتى نوديا : أن يا جبريل ويا محمد إن الله عزوجل قد أمَّنكما أن تعصياه . فارتفع جبريل عليه السلام ، وخرج

رسول الله ﷺ فمر بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون ، فقال : أتضحكون ووراءكم جهنم ؟ ! لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولَبَكَيتُمْ كثيرا ، ولما أسغتم الطعام والشراب ، ولخرجتم إلى الصُّعُداتِ تجأرون إلى الله عزوجل .. فنودي : يا محمد ! لا تقنط عبادي ، إنما بعثتك ميسراً ولم أبعثك معسراً ، فقال رسول الله ﷺ : سددوا وقاربوا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » بسنده عن عمر بن الخطاب قال :

« جاء جبريل إلى النبي ﷺ في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه ، فقام إليه رسول الله ﷺ فقال : يا جبريل : مالي أراك متغير اللون ؟ فقال : ما جئتك حتى أمر الله بمفاتيح النار. فقال رسول الله ﷺ : يا جبريل صف لي النار. الحديث ، أورده المنذري في « الترغيب والترهيب » (٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦) وأشار لضعفه أو وضعه ، وقد بين علته الهيثمي في « المجمع » فقال (١٠ / ٣٨٧) :

« وفيه سلاّم الطويل وهو مجمع على ضعفه » .

قلت : وذلك لأنه كان كذابا كما قال ابن خراش ، وقال ابن حبان : (١ / ٣٣٥ - ٣٣٦) :

« روى عن الثقات الموضوعات ، كأنه كان المعتمد لها » . وقال الحاكم — على تساهله — :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا منها بلا شك فإن التركيب والصنع عليه ظاهر ، ثم إن فيه ما هو مخالف للقرآن الكريم في موضعين منه :

الأول : قوله في إبليس : « كان من الملائكة » والله عزوجل يقول فيه : (كان من الجن ففسق عن أمر ربه) ، وما يروى عن ابن عباس في تفسير قوله : (من الجن) أي من خزان الجنان ، وأن إبليس كان من الملائكة . فمما لا يصح إسناده عنه ، ومما يبطله أنه خلق من نار كما ثبت في القرآن الكريم ، والملائكة خلقت من نور كما في « صحيح مسلم » عن عائشة مرفوعا ، فكيف يصح أن يكون منهم خلقة ، وإنما دخل معهم في الأمر بالسجود لآدم عليه السلام لأنه كان قد تشبه بهم وتعبد وتنسك . كما قال الحافظ ابن كثير ، وقد صح عن الحسن البصري أنه قال :

« ما كان إبليس من الملائكة طرفة عين قط وإنّه لأصل الجن ، كما أن آدم عليه السلام أصل البشر » .

الموضع الثاني . قوله: « ابتلي به هاروت وماروت » .

فإن فيه إشارة إلى ما ذكر في بعض كتب التفسير أنهما أنزلا إلى الأرض . وأنهما شربا الخمر وزنيا وقتلا النفس بغير حق ، فهذا مخالف لقول الله تعالى في حق الملائكة : (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) ، ولم يرد ما يشهد لما ذكر ، إلا في بعض الإسرائيليات التي لا ينبغي

أن يوثق بها ، وإلا في حديث مرفوع . قد يتوهم — بل أوهم — بعضهم صحته ، وهو منكر بل باطل كما سبق تحقيقه برقم ١٧٠ ، ويأتي بعد حديث من وجه آخر .

٩١١ — (اللهم اجعلني صبوراً ، اللهم اجعلني شكوراً ، اللهم اجعلني في عيني صغيراً ، وفي أعين الناس كبيرا) .

منكر . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢ / ١٩١) وذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٨٤) كلاهما من طريق عقبة بن عبد الله الأصمّ عن ابن بريدة عن أبيه .

« أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : علمني دعوة ، فقال »... فذكره . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« هذا حديث منكر لا يعرف ، وعقبة لين الحديث » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨١) من دعائه ﷺ لا من تعليمه وقال :

« رواه البزار ، وفيه عقبة بن عبد الله الأصم ، وهو ضعيف ، وحسن البزار حديثه » .

قلت : ولعل تحسين البزار لحديثه يعني حديثاً خاصاً غير هذا ، وأراد الحسن المعنوي لا الاصطلاحي ، فقد قال هو نفسه في عقبة هذا .

« غير حافظ ، وإن روى عنه جماعة فليس بالقوي » .

وقال ابن حبان (٢ / ١٨٨) :

« كان ممن ينفرد بالمناكير عن الثقات المشاهير ، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع » .

٩١٢ — (إن الملائكة قالت : يا رب كيف صبرك على بني آدم في الخطايا والذنوب ؟ قال : إني ابتليتهم وعافيتكم ، قالوا لو كنا مكانهم ما عصيناك ، قال : فاختاروا ملكين منكم ، فلم يألوا أن يختاروا ، فاختاروا هاروت وماروت ، فنزلا ، فألقى الله تعالى عليهما الشَّبَق ، قلت : وما الشبق ؟ قال : الشهوة ، قال : فنزلا ، فجاءت امرأة يقال لها الزُّهَرَةَ ، فوقعت في قلوبهما ، فجعل كل واحد منهما يخفي عن صاحبه ما في نفسه ، فرجع إليها ، ثم جاء الآخر ، فقال : هل وقع في نفسك ما وقع في قلبي ؟ قال : نعم ، فطلباها نفسها ، فقالت : لا أَمَكِّنكما حتى تعلماني الاسم الذي تعرجان به إلى السماء وتهبطان ، فأبيا ، ثم سألاها أيضا فأبت ، ففعلا ، فلما استطيرت

طمسها الله كوكباً وقطع أجنحَتها ، ثم سألا التوبة من ربهما ، فخيرهما ، فقال : إن شئتما رددتكم الى ما كنتما عليه ، فإذا كان يوم القيامة عذبتكما ، وإن شئتما عذبتكما في الدنيا فإذا كان يوم القيامة رددتكما الى ما كنتما عليه ، فقال أحدهما لصاحبه : إن عذاب الدنيا ينقطع ويزول ، فاختارا عذاب الدنيا على الآخرة ، فأوحى الله إليهما أن ائتيا بابل ، فانطلقا إلى بابل فخسف بهما ، فهما منكوسان بين السماء والأرض معذبان إلى يوم القيامة) .

باطل مرفوعا . رواه الخطيب في تاريخه (٨/٤٢ — ٤٣) وكذا ابن جرير في تفسيره (٢/٣٦٤) من طريق الحسين : سُنَيد بن داود : حدثنا الفرج بن فضالة عن معاوية بن صالح عن نافع قال :

سافرت مع ابن عمر ، فلما كان آخر الليل قال : يا نافع طلعت الحمراء ؟ قلت : لا (مرتين أو ثلاثة) ، ثم قلت : قد طلعت ، قال : لا مرحباً بها ولا أهلا ، قلت : سبحان الله : نجم سامع مطيع ؟ قال: ما قلت لكَ إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ ، قال لي رسول الله ﷺ : فذكره بتمامه ، لكن ليس عند ابن جرير : « فنزلا . . . » إلخ : وقال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (١/٢٥٥) :

« غريب جدا » .

قلت : وآفته الفرج بن فضالة أو الراوي عنه سُنَيد ؛ فإنهما ضعيفان كما في « التقريب » ، والحديث أصله موقوف أخطأ في رفعه أحدهما ، والدليل على ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن مجاهد قال : كنت نازلاً على عبد الله بن عمر في سفر ، فلما كان ذات ليلة قال لغلامه (الظاهر انه نافع) : انظر هل طلعت الحمراء ؟ لا مرحباً بها ولا أهلاً ، ولا حياها الله ، هي صاحبة الملَكين ، قالت الملائكة ، يا رب كيف تدع عصاة بني آدم . . . ؟ قال إني ابتليتهم . . . الحديث نحوه . قال ابن كثير :

« وهذا إسناد جيد ، وهو أصح من حديث معاوية بن صالح هذا » .

ثم هو مما أخذه ابن عمر عن كعب الأحبار كما تقدم بالسند الصحيح عنه في الحديث الذي قبله بحديث . والله أعلم ، ثم قال ابن كثير :

« وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم ، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل ، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن

الهوى . وظاهر سياق القرآن إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها ، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى ، والله أعلم بحقيقة الحال » .

قلت : وقد زعمت امرأة من أهل دومة الجندل أنها رأتهما معلقين بأرجلهما ببابل ، وأنها تعلمت منهما السحر ، وهما في هذه الحال . في قصة طويلة حكتها لعائشة رضي الله تعالى عنها ، رواها ابن جرير في « تفسيره » (٢ / ٣٦٦ — ٣٦٧) بإسناد حسن عن عائشة ، ولكن المرأة مجهولة فلا يوثق بخبرها ، وقد قال ابن كثير (١ / ٢٦٠) :

« إنه أثر غريب ، وسياق عجيب » .

وقد اكتفيت بالإشارة إليه ، فمن شاء الوقوف على سياقه بتمامه فليرجع إليه .

ومما يتصل بما سبق الحديث الآتي :

٩١٣ — (لعن الله الزُّهَرَة ؛ فإنها هي التي فتنت الملكين : هاروت وماروت) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٦٤٨) وابن منده في « تفسيره » كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٢٥٦) من طريق جابر عن أبي الطفيل عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . وقال الحافظ ابن كثير .

« لا يصح ، وهو منكر جداً » .

قلت : وآفته جابر وهو ابن يزيد الجعفي وهو متهم بالكذب ، وكان يؤمن برجعة علي ويقول : إنه دابة الأرض المذكورة في القرآن !

والحديث أورده السيوطي في « الدر المنثور » (١ / ٩٧) وكذا في « الجامع الصغير » من رواية ابن راهويه وابن منده ، وبيض له المناوي فلم يتعقبه بالشيء . ومن العجيب ، أن السيوطي لم يورده في « الجامع الكبير » وهو كان أحق به !

٩١٤ — (أرشدوا أخاكم) .

ضعيف . رواه الحاكم (٢ / ٤٣٩) عن سعد بن عبد الله بن سعد عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال :

« سمع رسول الله ﷺ رجلاً قرأ فلحن ، فقال رسول الله ﷺ . . . » . فذكره ، وقال : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وأقول كلا ؛ فإن عبد الله بن سعد والد سعد وهو الأيلي غير معروف ، ولم يترجموا له ، مع أنهم ترجموا لابنه ، ولم يذكروا له رواية عن أبيه ، والله أعلم .

٩١٥ — (إن العبد ليموت والداه أو أحدهما وإنه لعاق ، فلا يزال يدعو لهما حتى يكتب عند الله باراً) .

ضعيف . أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣/٨٨) من طريق لاحق بن الحسين بسنده عن إسماعيل بن محمد بن جحادة عن أبيه عن أنس مرفوعاً قال :

« لا أصل له ، لاحق كذاب يضع » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلئ المصنوعة » (٢/٢٩٧) بأن له طريقاً آخر ، أخرجه البيهقي في « الشعب » قال : انبأنا أبوعبد الرحمن السلمي . . . عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن جحادة عن أنس بن مالك به . وقال السيوطي :

« ويحيى بن عقبة ضعيف » .

قلت : بل هو شر من ذلك ، فقد قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » . وقال ابن معين : « كذاب خبيث عدو الله » .

وقد أورده ابن عراق في « الوضاعين » من مقدمة كتابه « تنزيه الشريعة » ثم نسي ذلك فتابع السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي ! وأورد الحديث من أجل ذلك في « الفصل الثاني (٢/٢٩٧) .

قلت : وأبوعبد الرحمن السُّلمي متهم أيضا ، فالسند هالك ، لكن قال السيوطي بعد ذلك .

« وقال ابن أبي الدنيا في « كتاب القبور » : حدثني خالد بن خداش : حدثنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي عن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : قال رسول الله ﷺ : إن الرجل ليموت . . . » الحديث . قال خالد : فحدثت حماد بن زيد فأعجب بذلك . أخرجه البيهقي وقال : هذا على إرساله أصح من الأول . وقال العراقي في « تخريج الإحياء » هذا مرسل صحيح الإسناد » .

قلت : كلا ، فإن خالد بن خداش مخدوش ! قال الذهبي في « الميزان » :

« وثق ، وقال أبو حاتم وغيره ، صدوق ، وقال ابن معين ينفرد عن حماد بأحاديث ، وقال ابن المديني وزكريا الساجي : ضعيف » .

ثم ساق الذهبي له حديث : « **لا يولد مولود بعد ستمائة لله فيه حاجة** » **وقال** : « **منكر** » .

قلت : فالإسناد على إرساله ضعيف من أجله . فالحديث لا يصح بوجه من الوجوه . والله أعلم .

٩١٦ — (التوكؤ على عصا من أخلاق الانبياء ، كان لرسول الله ﷺ عصا يتوكأ عليها ، ويأمرنا بالتوكؤ عليها) .

موضوع . رواه أبوالشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢٥٩) وابن عدي في « الكامل » (ق ١/٣٣٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن المعلّى بن هلال عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال : « التوكؤ . . . » الحديث .

أورده ابن عدي في ترجمة المعلى هذا ، وقال :

« هو في عداد من يضع الحديث » .
وعثمان بن عبد الرحمن هو الحراني الطائفي ، وهو صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، وضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين ، كما في « التقريب » .

٩١٧ — (لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع) .

لا أصل له مرفوعا ، **فيما علمت** ؛ إلا قول أبي يوسف في «كتاب الآثار» له رقم (٢٩٧) : « وزعم أبو حنيفة أنه بلغه عن النبي ﷺ أنه قال . . . » فذكره مرفوعا . وهذا وهم ، وإليه أشار أبو يوسف بقوله « وزعم أبو حنيفة » مع أنه إمامه ، على أنه معضل . وقد أشار إلى ما ذكرنا الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » بقوله (٢ / ١٩٥) :
« غريب مرفوعاً ، وإنما وجدناه موقوفاً على علي » .
وأوهم الحافظ ابن حجر أنه مرفوع ، فقال في « التخليص » (١٣٢) :
« حديث علي : لا جمعة ولا تشريق الا في مصر ، ضعفه أحمد » . وقال النووي في « المجموع » (٤ / ٤٨٨) :
« ضعيف جداً » .
كذا قالا ، ولم يذكرا من خرجه ، ولا إسناده لينظر فيه ، وما أظنه إلا وهماً منهما ، ومما يؤيد ذلك أن الإمام أحمد إنما ضعف الموقوف على علي ، وأما المرفوع فما ذكره ، ولا أعتقد أنه سمع به ! . قال إسحاق بن منصور المروزي في « مسائله عن الإمام أحمد » (ص ٢١٩) :
« ذكرت له قول علي : « لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع » ؟ قال : الأعمش لم يسمعه من سعد » .
قلت : سعد هذا هو ابن عُبَيدة ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٠٤ / ١) : نا أبو معاوية عن الأعمش عن سعد بن عُبَيدة عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن علي قال : فذكره .
ورواه علي بن الجعد الجوهري في « حديثه » (١٢ / ١٧٨ / ١) من طريق أبي جعفر الرازي عن الأعمش به . وأعله أحمد بالانقطاع بين الأعمش وسعد بن عُبيدة .
قلت : لكن لم يتفرد به الأعمش ، بل تابعه طلحة وهو ابن مُصَرِّف عند ابن أبي شيبة ، وزبَيْد اليامي عند الطحاوي في « مشكل الآثار » ، (٢ / ٥٤) والبيهقي أيضاً في « السنن » (٣ / ١٧٩) ، كلاهما عن سعد بن عُبيدة به .
وسعد بن عبيدة ثقة من رجال الستة . ومثله أبو عبد الرحمن السلمي فالسند صحيح موقوفا . وصححه ابن حزم في « المحلى » (٥ / ٥٣) . وهو مقتضى كلام أبي جعفر الطحاوي ، ولكنه قال :
« لم يقله علي رضي الله عنه رأيا ، إذ كان مثله لا يقال بالرأي ، وإنما قاله بتوقيف عن رسول الله ﷺ » !

كذا قال ، وفيه نظر واضح ، فإن القلب يشهد أن ذلك يقال بالرأي والاجتهاد ، ولذلك ظلت المسألة من موارد النزاع ، وقد صح خلافه عن عمر بن الخطاب أفيقال : إنه توقيف أيضا مع أنه هو الصواب ؟ ! فروى ابن أبي شيبة في « باب من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها » من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أنهم كتبوا إلى عمر يسألونه عن الجمعة ، فكتب :

« جَمِّعوا حيثما كنتم » .

قلت : وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأبو رافع هذا اسمه نُفَيع بن رافع الصائغ المدني ، واحتج بهذا الأثر الإمام أحمد على تضعيف أثر علي وزاد .

« وأول جمعة جُمِّعت بالمدينة ، جَمَّع بهم مصعب بن عُمير ، فذبح لهم شاة ، فكفتهم ، وكانوا أربعين ، وليس ثَمَّ أحكام تجري » .

قال إسحاق المروزي :

« قلت له : أليس ترى في قرى مرو لو جَمَّعوا ؟ قال : نعم » .

ثم روى ابن أبي شيبة (١ / ٢٠٤ / ٢) بسند صحيح عن مالك قال :

« كان أصحاب محمد ﷺ في هذه المياه بين مكة والمدينة يُجَمِّعون » .

وروى البخاري (٢ / ٣١٦ بشرح الفتح) وأبو داود (١٠٦٨) وغيرهما عن ابن عباس قال :

« إن أول جمعة جُمِّعتْ في الإسلام بعد جمعة جُمِّعتْ في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة لَجمعةٌ جمعت بـ (جُوثاء) ، قرية من قرى البحرين ، وفي رواية : قرية من قرى عبد القيس » .

وترجم له البخاري وأبو داود بـ « باب الجمعة في القرى » . قال الحافظ :

« ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ ، لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن ، كما استدل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل ، فلم ينهوا عنه » .

قلت : وفي هذه الآثار السلفية عن عمر و مالك وأحمد من الاهتمام العظيم اللائق بهذه الشعيرة الاسلامية الخالدة : صلاة الجمعة ، حيث أمروا بأدائها والمحافظة عليها حتى في القرى وما دونها من أماكن التجمع ، وهذا — دون أثر علي — هو الذي يتفق مع عمومات النصوص الشرعية وإطلاقاتها ، وبالغ التحذير من تركها ، وهي معروفة ، وحسبي الآن أن أذكر بآية من القرآن : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) ، وصلاة الظهر بعدها ينافي تمامها : (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) .

ولما سافرت في رمضان سنة ١٣٩٦ إلى بريطانيا سرني جداً أنني رأيت المسلمين في لندن يقيمون صلاة الجمعة والعيد أيضا ، وبعضهم يصلون الجمعة في بيوت اشتروها أو استأجروها وجعلوها (مصليات) يصلون فيها الصلوات الخمس والجمعات . فقلت في نفسي : لقد أحسن

هؤلاء بالمحافظة على هذه العبادة العظيمة هنا في بلاد الكفر ، ولو تعصبوا لمذهبهم — وجلهم من الحنفية — لعطلوها وصلوها ظهرا ! فازددت يقيناً بأنه لا سبيل إلى نشر الاسلام والمحافظة عليه إلا بالاستسلام لنصوص الكتاب والسنة ، واتباع السلف الصالح ، المستلزم الخروج عن الجمود المذهبي إلى فسيح دائرة الاسلام ، الذي بنصوصه التي لا تبلى يصلح لكل زمان ومكان ، وليس بالتعصب المذهبي . والله ولي التوفيق .

٩١٨ — (أخِّروهن من حيث أخرهن الله . يعني النساء) .

لا أصل له مرفوعا . وقد أشار إلى ذلك الحافظ الزيلعي في « نصب الراية (٢ / ٣٦) بقوله :
« حديث غريب مرفوعا . وهو في « مصنف عبد الرزاق » [١] موقوف على ابن مسعود فقال : أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن ابن مسعود قال : كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا ، فكانت المرأة [لها الخليل] تلبس القالِبَين فتقوم عليهما ، تطول بهما لخليلها ، فألقي عليهن الحيض ، فكان ابن مسعود يقول : أخروهن من حيث أخرهن الله . قيل : فما القالِبَان ؟ قال : أرجل من خشب يتخذها النساء يتشرفن الرجال في المساجد . ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في (معجمه) » .

قلت : ورواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٣٦ / ٢) من طريق زائدة أيضا عن الأعمش به ، إلا أنه لم يذكر أبا معمر في سنده .

ثم ذكر الزيلعي أن بعض الجهال (كذا) من فقهاء الحنيفة كان يعزوه إلى « مسند رزين » و« دلائل النبوة » للبيهقي . قال : « وقد تتبعته فلم أجده فيه لا مرفوعا ولا موقوفا »

وأفحش من هذا الخطأ ، أن بعضهم عزاه للصحيحين كما نبه عليه الزركشي ، ونقله السخاوي (٤١) وغيره عنه ، ونقل الشيخ علي القاري في « الموضوعات » عن ابن الهمام أنه قال في « شرح الهداية » : لا يثبت رفعه ، فضلا عن شهرته ، والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود ، كما في « كشف الخفاء » (١ / ٦٧) .

قلت : والموقوف صحيح الإسناد ، ولكن لا يحتج به لوقفه ، والظاهر أن القصة من الإسرائيليات .

ومن العجائب أن الحنفية أقاموا على هذا الحديث مسألة فقهية خالفوا فيها جماهير العلماء ، فقالوا : إن المرأة إذا وقفت بجانب الرجل أو تقدمت عليه في الصلاة أفسدت عليه صلاته ، وأما المرأة فصلاتها صحيحة ، مع أنها هي المعتدية ! بل ذهب بعضهم إلى إبطال الصلاة ولو كانت على السدة فوقه محاذية له !

وقد استدلوا على ذلك بالأمر في هذا الحديث بتأخيرهن ، ولا يدل على ما ذهبوا إليه البتة ، وذلك من وجوه :

أولا : أن الحديث موقوف فلا حجة فيه كما سبق .

---

(١) (ج ٣ / ١٤٩ رقم ٥١١٥ — طبع المكتب الإسلامي) ، والزيادة منه ، مع تصحيح بعض الألفاظ .

ثانيا : أن الأمر وإن كان يفيد الوجوب فهو لا يقتضي فساد الصلاة ، بل الإثم كما سيأتي عن الحافظ .

ثالثا : أنه لو اقتضى فساد الصلاة فإنما ذلك إذا خالف الرجل الأمر ولم يؤخر المرأة أو لم يتقدم عليها ، أما إذا دخل في الصلاة ثم اعتدت المرأة ووقفت بجانبه ، أو تقدمت عليه ، فلا يدل على بطلان صلاته بوجه من الوجوه ، بل لو قيل ببطلان صلاة المرأة في هذه الحالة لم يبعد ، لو كان صح رفع الحديث ، ومع ذلك فهم لا يقولون ببطلان صلاتها ! وهذا من غرائب أقوال الحنفية التي لا يشهد لصحتها أثر ولا نظر ! نعم من السنة أن تتأخر المرأة في الصلاة عن الرجال كما روى البخاري وغيره عن أنس بن مالك قال :

« **صليت خلف النبي ﷺ ، أنا ويتيم في بيتنا خلف النبي ، ﷺ وأمي أم سُلَيم خلفنا** » .

قال الحافظ في « شرحه » (٢ / ١٧٧) :

« وفيه أن المرأة لا تصُف مع الرجل ، وأصله ما يخشى من الافتتان بها ، فإذا خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور . وعن الحنفية : تفسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب . وفي توجيهه تعسف ، حيث قال قائلهم ؛ دليله قول ابن مسعود هذا ، والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ، ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة ، فإذا حاذت الرجلَ فسدت صلاة الرجل ، لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ! وحكاية هذا تغني عن تكلف جوابه . والله المستعان . فقد ثبت النهي عن الصلاة في الثوب المغصوب ، وأمر لابسه أن ينزعه ، فلو خالف فصلى فيه ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك . وأوضح منه ؛ لو كان لباب المسجد صُفَّةٌ مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن ينتقل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ، ولا سيما إن جاءت بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه » .

٩١٩ — (ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا صعدت لا يردها حجاب ، فإذا وصلت إلى الله عزوجل نظر الله إلى قائلها ، وحق على الله أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه) .

منكر . رواه ابن بشران في « الأمالي » (١ / ٧٠ و ٢ / ١٠٨) عن علي بن الحسين بن يزيد الصدائي : ثنا : أبي : ثنا الوليد بن القاسم عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن طريق ابن بشران رواه الخطيب في ترجمة علي بن الحسين هذا (١١ / ٣٩٤) وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٨٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وأنه روى عنه أبو بكر الشافعي وأبو علي أحمد بن الفضل بن خزيمة .

قلت : وقد خالفه في متنه الإمام الترمذي فرواه عن الحسين بن يزيد به ، بلفظ :

« . . . إلا فتحت له أبواب السماء حتى تفضي إلى العرش ، ما اجتنب الكبائر » .

قلت : فهذا يدل على ضعف علي بن الحسين عندي ، لمخالفته الترمذي في لفظ حديثه ، على قلة روايته ، ولذلك أوردت الحديث بلفظ الترمذي في « الأحاديث الصحيحة » و« المشكاة » (٢٣١٤) .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢/١٧٥/٢) للخطيب وحده .

٩٢٠ — (لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله ، فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة للقلب ، وإن أبعد الناس من الله القلب القاسي) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٦٦) والواحدي في « الوسيط » (١/٢٧/٢) وأبو جعفر الطوسي الفقيه الشيعي في « الأمالي » (ص ٢) والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢/٦٥/١-٢) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حاطب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم » .

قلت : وهو ابن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي ، ترجمه ابن أبي حاتم (١/١١٠/١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا ، وأورده الذهبي في « الميزان » وساق له هذا الحديث من غرائبه ، وقال :

« ما علمت فيه جرحاً » .

قلت : فقد يقال فهل علمت فيه توثيقاً ؟ فإن عدم الجرح لا يستلزم التوثيق كما لا يخفى ، ولذلك فالأحسن في الإفصاح عن حاله قول ابن القطان :

« لا يعرف حاله » . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » على قاعدته ! واغتر به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فصحح إسناده في « عمدة التفسير » (١/١٦٨) .

والحديث رواه الإمام مالك في « الموطأ » (٢/٩٨٦/٨) أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول : فذكره بأتم منه من قول عيسى عليه السلام ، وقد مضى قريبا (٩٠٨) .

وهذا هو اللائق بمثل هذا الكلام أن يكون مما يرويه أهل الكتاب عن عيسى عليه الصلاة والسلام ، وليس من حديث نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

(تنبيه) : هذا الحديث لم يورده السيوطي في « الجامع الكبير » ، مع أنه ذكره في « الزيادة على الجامع الصغير » ، ووقع لبعض الأفاضل فيه وهم فاحش ، سبق بيانه هناك .

٩٢١ — (إذا انتهى أحدكم إلى الصف وقد تم ، فَليجْبِذ إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٣٣/١ـ مجمع البحرين) عن حفص بن عمر

الربَّالي : ثنا بشر بن إبراهيم : حدثني الحجاج بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا . وقال :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد تفرد به بشر » .

قلت : وهو الأنصاري المفلوج ، قال ابن عدي :

« وهو عندي ممن يضع الحديث » . وقال ابن حبان (١ / ١٨٠) :

« كان يضع الحديث على الثقات » .

قلت : فقول الهيثمي (٢ / ٩٦) : « وهو ضعيف جداً » فيه تساهل ظاهر ، وأسوء منه سكوت الحافظ عنه في « بلوغ المرام » (٢ / ٢٥ — بشرح السبل) مع أنه قال في « التلخيص » (٢ / ٣٧) : « إسناده واه » .

وقد خالفه في إسناده يزيد بن هارون الثقة الحافظ فرواه عن الحجاج بن حسان عن مقاتل بن حَيان مرسلاً نحوه .

رواه البيهقي (٣ / ١٠٥) .

وقد روي من طريق أخرى عن عكرمة عن ابن عباس موصولا به نحوه ، وليس فيه الجبذ ، بل قال له : « **أعد صلاتك** » .

قلت : وهو بهذا اللفظ صحيح لأن له شواهد كثيرة من حديث وابصة بن معبد وغيره ؛ وقد تكلمت عليها وتتبعت طرقها في « إرواء الغليل » (٥٣٤) .

وللحديث شاهد واهٍ من رواية وابصة بلفظ :

٩٢٢ — (ألا دخلت في الصف ، أوجذبت رجلاً صلى معك ؟ ! أعد الصلاة) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الأعرابي في « المعجم » وأبو الشيخ في « تاريخ أصبهان » وأبو نعيم في « أخبار اصبهان » من طريق يحيى بن عَبدَوَيْه : حدثنا قيس بن الربيع عن السُّدّي عن زيد بن وهب عن وابصة بن معبد :

« أن رجلا صلى خلف الصف وحده ، فقال له النبي ﷺ » . فذكره .

قلت : ولكن إسناده واه جدا ، فلا يصلح للشهادة ، فإن قيساً ضعيف ، وابن عبدويه أشد ضعفا منه ، كما بينته في المصدر المشار إليه آنفاً ، فأغنى عن الإعادة ، فإعلال الحافظ إياه بقيس وحده قصور . وأفاد أن الطبراني أخرجه أيضاً في « الأوسط » فرفعه السَّريّ بن إسماعيل وهو متروك . وأما الهيثمي فعزاه لأبي يعلى من طريق السري هذا ، وهو في « مسنده » (٢ / ٤٤٥) .

(**فائدة**) : إذا ثبت ضعف الحديث ، فلا يصح حينئذ القول بمشروعية جذب الرجل من الصف ليصف معه ، لأنه تشريع بدون نص صحيح ، وهذا لا يجوز ، بل الواجب أن ينضم إلى الصف إذا امكن وإلا صلى وحده ، وصلاته صحيحة ، لأنه (لا يكلف الله نفس إلا وسعها) ،

وحديث الأمر بالإعادة محمول على ما إذا قصر في الواجب وهو الإنضمام إلى الصف وسد الفرج ، وأما إذا لم يجد فرجة ، فليس بمقصر ، فلا يعقل أن يحكم على صلاته بالبطلان في هـذه الحالة ، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال في « الاختيارات » (ص ٤٢) :

« وتصح صلاة الفذ لعذر ، وقاله الحنفية ، وإذا لم يجد إلا موقفا خلف الصف ، فالأفضل أن يقف وحده ، ولا يجذب من يصافه ، لما في الجذب من التصرف في المجذوب ، فإن كان المجذوب يطيعه ، فأيهما أفضل له وللمجذوب ؟ الاصطفاف مع بقاء فرجة ، أو وقوف المتأخر وحده ؟ وكذلك لو حضر اثنان ، وفي الصف فرجه ، فايهما أفضل ، وقوفهما جميعا أو سد أحدهما الفرجة ، وينفرد الآخر ؟ الراجح الاصطفاف مع بقاء الفرجة ، لأن سد الفرجة مستحب ، والاصطفاف واجب » .

قلت : كيف يكون سد الفرجة مستحبا فقط ، ورسول الله ﷺ يقول في الحديث الصحيح : « **من وصل صفاً ، وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله** » ! [1] فالحق أن سد الفرجة واجب ما أمكن ، وإلا وقف وحده لما سبق . والله اعلم .

(تنبيه) : هذا الحديث لم يورده السيوطي في « الجامع الكبير » البتة ! !

٩٢٣ — (إن لله ملائكة ، وهم الْكُرُوبيُّون ، من شحمة أذن أحدهم إلى ترقوته مسيرة سبعمائة عام للطائر السريع في انحطاطه) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٢ / ٢٣١ / ٢) عن محمد بن أبي السَّرِيّ : نا عمرو ابن أبي سلمة عن صدقة بن عبد الله القرشي عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبد الله مرفوعا وقال :

« روى إبراهيم بن طَهمان عن موسى بن عقبة شيئا من هذا » .

قلت : وهذا سند واه جدا ، وله علتان :

الأولى : محمد بن أبي السَّرِيّ ، وهو متهم .

والأخرى : صدقة هذا وهو الدمشقي السمين وهو ضعيف ، ووقع في السند « القرشي » ، ولم ترد هذه النسبة في ترجمته من « التهذيب » ، فلعله تحرف على الناسخ نسبته « الدمشقي » بالقرشي . والله أعلم .

وقد خالفه إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة به بلفظ :

« **أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله تعالى من حملة العرش ، ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة سنة** » .

وهو بهذا اللفظ صحيح كما قد بينته في « الأحاديث الصحيحة » رقم (١٥١) .

---

(١) أنظر المشكاة (١١٠٢) .

٩٢٤ — (إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة ولا الصيام ولا الحج ولا العمرة . قال : فما يكفرها يا رسول الله ؟ قال : الهموم في طلب المعيشة) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٤ / ١) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٢٣٥) والخطيب في « التلخيص » (٦١ / ٢) وابن عساكر (١٥ / ٣٣٢ / ١) عن محمد بن سلام المصري : ثنا يحيى بن عبد الله بن بُكير : ثنا مالك بن أنس عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن مالك إلا يحيى ، تفرد به محمد » . وقال الخطيب :

« روى عن يحيى بن بكير حديثا منكراً » . ثم ساقه ، وقال ابن عساكر .

« غريب جداً » .

قلت : اتهمه الذهبي بهذا الحديث فقال :

« حدث عن يحيى بن بكير عن مالك بخبر موضوع » .

قلت : وهو هذا ، قال الحافظ في « اللسان » :

« والخبر المذكور عن أبي هريرة رفعه ، (قلت : فذكره من رواية الطبراني ثم قال :) وأخرجه الدارقطني في « الغرائب » من طريقين آخريين عن محمد بن سلام ، وقال : الحمل فيه على محمد بن سلام الحمراوي البزار » .

قلت : وقد أغرب ابن الملقن في « الخلاصة » (١٧١ / ١) حيث عزى الحديث للخطيب فقط في كتابه « تلخيص المتشابه » من حديث يحيى بن بكير . . . » .

ووجه الإغراب أنه عزاه للخطيب فأوهم أنه لم يروه من هو أعلى طبقة منه ، ثم هو لم يذكر من السند ما هو موضع العلة منه ، بل طوى صفحاً عنها ، وذكر من السند من هم فوقها ، مما لا فائدة من ذكره مطلقا ، اللهم إلا ايهام أن ما لم يذكره من السند ليس فيهم من ينظر فيه !

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ٢١٩ / ١) لابن عساكر فقط ! وقال :

« وفيه محمد بن يوسف بن يعقوب الرقي ضعيف » .

قلت : بل هو كذاب وضاع ، قال الدارقطني :

« وضع من الأحاديث ما لا يضبط » .

قلت : لكنه لم يرد له ذكر في إسناد الحديث هذا عند من ذكرنا .

ثم إن الحديث عزاه السيوطي للخطيب في « المتفق والمفترق » عن أبي عبيد عن أنس . قال الأزدي :

« أبو عبيد رضي الله عنه (!) عن أنس شبه لا شيء » .

وروي بلفظ آخر وهو :

٩٢٥ — (إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها صيام ، ولا صلاة ، ولا حج ، ولا جهاد ، إلا الغموم والهموم في طلب العلم) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٨٧) عن أحمد بن علي بن زيد الدَّيْنَوَري : ثنا يزيد بن شريح بن مسلم الخُوارِزْمي : ثنا علي بن الحسين بن واقد : حدثني أبي : ثنا أبو غالب عن أبي أمامة مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، أحمد بن علي ويزيد بن شريح لم أجد من ترجمهما .

ومن فوقهما ثقات معروفون وفيهم كلام يسير لا يضر .

وهذا الحديث مما فات السيوطي فلم يورده في « الجامع الكبير » : بله « الصغير » !

٩٢٦ — (يا ايها الناس إن الرب واحد ، والأب واحد ، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم ، وإنما هي اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربي) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٧ / ٢٠٣ / ٢) عن العلاء بن سالم : نا قرة بن عيسى الواسطي : نا أبو بكر الذهلي عن مالك بن أنس الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال :

جاء قيس بن مطاطية إلى حلقة فيها سلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي ، فقال : هذا الأوس والخزرج قد قاموا بنصرة هذا الرجل فما بال هذا ؟ فقام إليه معاذ بن جبل فأخذ بتلبيبه ، ثم أتى به النبي ﷺ فأخبره بمقالته ، فقام النبي ﷺ قائما يجر رداءه حتى دخل المسجد ثم نودي : أن الصلاة جامعة ، وقال : (فذكره) ، فقام معاذ بن جبل وهو آخذ بتَلْبيبه ، قال : فما تأمرنا بهذا المنافق يا رسول الله ؟ قال : دعه إلى النار . فكان قيس ممن ارتد في الردة ، فقتل .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً أبو بكر الذهلي (كذا الأصل ، والصواب الهُذَلي) وهو متروك ، كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما ، وكذبه غندر .

ثم رأيت الحديث في موضع آخر من « تاريخ ابن عساكر » (٨ / ١٩٠ — ١٩١) من هذا الوجه « وفيه » الهُذَلي على الصواب . وقال :

« هذا حديث مرسل ، وهو مع إرساله غريب ، تفرد به أبو بكر سُلمى بن عبد الله الهذلي البصري ، ولم يروه عنه إلا قرة » .

قلت : ولم أجد من ترجمه ، فهذه علة أخرى .

ومثله الراوي عنه : العلاء .

وعلى الصواب ذكره ابن تيمية في « الاقتضاء » (١٦٩ — طبع الأنصار) من رواية السِّلفي ، ثم قال ابن تيمية :

« هذا الحديث ضعيف ، وكأنه مركب على مالك ، لكن معناه ليس ببعيد ، بل هو صحيح من بعض الوجوه » .

٩٢٧ — (لا يشربن أحد منكم قائماً ، فمن نسي فليستقيء) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه مسلم في صحيحه (٦/١١٠ — ١١١) من طريق عمر بن حمزة : أخبرني أبو غطفان المُري أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وعمر هذا وإن احتج به مسلم فقد ضعفه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم ، ولذلك أورده الذهبي في « الميزان » . وذكره في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه ابن معين لنكارة حديثه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

قلت : وقد صح النهي عن الشرب قائما في غير ما حدث ، عن غير واحد من الصحابة ، ومنهم أبو هريرة ، لكن بغير هذا اللفظ ، وفيه الأمر بالاستقاء ، لكن ليس فيه ذكر النسيان ، فهذا هو المستنكر من الحديث ، وإلا فسائره محفوظ ، ولذلك أوردته في « الأحاديث الصحيحة » تحت رقم (١٧٧) .

٩٢٨ — (رأيت رسول الله ﷺ يصلي مما يلي باب بني سهم ، والناس يمرون بين يديه ، ليس بينه وبين الكعبة سُترة . (وفي رواية) : طاف بالبيت سبعاً ، ثم صلى ركعتين بحذائه في حاشية المقام ، وليس بينه وبين الطُّواف أحد) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦/٣٩٩) والسياق له وعنه أبو داود (١/٣١٥) والأزرقي في « أخبار مكة » (ص ٣٠٥) والبيهقي في « سننه الكبرى » (١/٢٧٣) عن سفيان بن عيينة قال : حدثني كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة سمع بعض أهله يحدث عن جده به .

قلت : وهذا سند ضعيف لجهالة الواسطة بين كثير وجده .

وفيه علة أخرى وهي الاختلاف في إسناده ، فقد رواه سفيان مرة عن كثير ، هكذا ، وقال مرة أخرى : حدثني كثير بن كثير عمن سمع جده ، وقال سفيان : وكأن ابن جريج انبأ عنه قال : ثنا كثير عن أبيه ، فسألته ؟ فقال : ليس من أبي سمعته ، ولكن من بعض أهلي عن جدي !

قلت : ورواية ابن جريج أخرجها النسائي (١/١٢٣ و ٢/٤٠) وابن ماجه (٤٩٥٨) وهي الرواية الثانية ، وهي رواية لأحمد وابن حبان (٤١٥ — موارد) وكذا البيهقي وقال :

« وقد قيل عن ابن جريج عن كثير عن أبيه قال : حدثني أعيان بني المطلب عن المطلب ، ورواية ابن عيينة أحفظ » .

قلت : ويحتمل عندي أن يكون الاختلاف من نفس كثير بن كثير ، بل لعل هذا أولى من

نسبة الوهم إلى ابن جريج ؛ لأن كثيراً ينزل عن ابن جريج في العدالة والضبط كثيراً ! ومما يؤيد الاحتمال المذكور أنه قد تابع ابن جريج زهيرُ بن محمد العَنبري ، عند ابن حبان (٤١٤) .

وأي الأمرين كان فالحديث ضعيف لجهالة الواسطة كما سبق .

ثم رأيت الحديث في « فوائد محمد بن بشر الزبيري » (١/٢٨) من طريق سالم بن عبد الله ، رجل من أهل البصرة عن كثير بن كثير أن المطلب بن أبي وداعة رأى النبي ﷺ خرج من الكعبة وقام بحيال الركن الأسود فصلى ركعتين ، والناس يمرون بين يديه : النساء والرجال » . فهذا اختلاف آخر يؤكد ضعف الحديث .

وإذا عرفت ذلك فقد استدل بعضهم بالحديث على جواز المرور بين يدي المصلي في مسجد مكة خاصة ، وبعضهم أطلق ، ومِن تراجم النسائي للحديث « باب الرخصة في ذلك » يعني المرور بين يدي المصلي وسترته . ولا يخفى عليك فساد هذا الاستدلال ، وذلك لوجوه :

الأول : ضعف الحديث .

الثاني : مخالفته لعموم الأحاديث التي توجب على المصلي أن يصلي إلى سُترة وهي معروفة ، وكذا الأحاديث التي تنهى عن المرور كقوله ﷺ :

« **لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه** » .

رواه البخاري ومسلم وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٩٨) .

الثالث : أن الحديث ليس فيه التصريح بأن الناس كانوا يمرون بينه ﷺ وبين موضع سجوده ، فإن هذا هو المقصود من المرور المنهي عنه على الراجح من أقوال العلماء . ولذلك قال السندي في « حاشيته على النسائي » :

« ظاهره أنه لا حاجة إلى السُترة في مكة . وبه قيل ، ومن لا يقول به ، يحمله على أن الطائفين كانوا يمرون وراء موضع السجود ، أو وراء ما يقع فيه نظر الخاشع » .

ولقد لمست أثر هذا الحديث الضعيف في مكة حينما حججت لأول مرة سنة (١٣٦٩) ، فقد دخلتها ليلاً فطفت سبعاً ، ثم جئت المقام ، فافتتحت الصلاة ، فما كدت أشرع فيها حتى وجدت نفسي في جهاد مستمر مع المارة بيني وبين موضع سجودي ، فما أكاد أنتهي من صد أحدهم عملاً بأمره ﷺ حتى يأتي آخر « فأصده » وهكذا ! ! ولقد اغتاظ أحدهم من صدي هذا ، فوقف قريباً مني حتى انتهيت من الصلاة ، ثم أقبل علي منكراً ، فلما احتججت عليه بالأحاديث الواردة في النهي عن المرور ، والآمرة بدفع المار ، أجاب بأن مكة مستثناة من ذلك ، فرددت عليه ، واشتد النزاع بيني وبينه ، فطلبت الرجوع في حله إلى أهل العلم ، فلما اتصلنا بهم إذا هم مختلفون ! واحتج بعضهم بهذا الحديث ، فطلبت إثبات صحته فلم يستطيعوا ، فكان ذلك من أسباب تخريج هذا الحديث ، وبيان علته .

فتأمل فيما ذكرته يتبين لك خطر الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة .

ثم وقفت بعد ذلك على بعض الآثار الصحيحة عن غير واحد من الصحابة تؤيد ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، وأنها تشمل المرور في مسجد مكة ، فإليك ما تيسر لي الوقوف عليه منها :

١ — عن صالح بن كيسان قال : رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه . رواه أبوزرعة في « تاريخ دمشق » (٩١ / ١) وابن عساكر (٨ / ١٠٦ / ٢) بسند صحيح .

٢ — عن يحيى بن أبي كثير قال : رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام ، فركز شيئاً ، أوهيأ شيئاً يصلي إليه . رواه ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ١٨) بسند صحيح .

(**تنبيه على وهم نبيه**) :

اعلم أن لفظ رواية ابن ماجه لهذا الحديث :

« رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سُبعه جاء حتى يحاذي بالركن ، فصلى ركعتين . . . » .

وقد ذكر العلامة ابن الهمام في « فتح القدير » هذه الرواية ، لكن تحرف عليه قوله « سُبعه » الى « سَعْيه » ! فاستدل به على استحباب صلاة ركعتين بعد السعي ، وهي بدعة محدثة لا أصل لها في السنة كما نبه على ذلك غير واحد من الأئمة كأبي شامة وغيره كما ذكرته في ذيل « حجة النبي ﷺ » الطبعة الثانية ، وكذلك في رسالتي الجديدة « مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف » فقرة (٦٩) .

٩٢٩ — (كان يخر على ركبتيه ، ولا يتكئ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (رقم ٤٩٧ — موارد) من طريق معاذ بن محمد ابن معاذ بن أُبَيّ بن كعب عن أبيه عن جده عن أُبَيّ بن كعب عن النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف مسلسل بالمجهولين ، قال ابن المديني :

« لا نعرِف محمد بن معاذ هذا ، ولا أباه ، ولا جده في الرواية ، وهذا إسناد مجهول » . كذا في « الميزان » و« اللسان » . وقال الحافظ في ترجمة محمد هذا من « التقريب » .

« مجهول » ، وقال في ابنه معاذ :

« مقبول » .

قلت : وأما ابن حبان فأوردهم في « الثقات » على قاعدته في توثيق المجهولين ، ثم أخرج حديثهم في صحيحه كما ترى ، فلا تغتر بذلك ، فإنه قد شذ في ذلك عن التعريف الذي اتفق عليه جماهير المحدثين في الحديث الصحيح وهو : « ما رواه عدل ، ضابط ، عن مثله » . فأين العدالة ، وأين الضبط في مثل هؤلاء المجهولين . لا سيما وقد رووا منكراً من الحديث خالفوا به الصحيح الثابت عنه ﷺ من غير طريق كما سيأتي بيانه .

ولقد بدا لي شيء جديد يؤكد شذوذ ابن حبان المذكور ، ذلك أنني حصلت نسخة من كتابه القيم « المجروحين » في موسم حج السنة الماضية (١٤٩٦) فلم أَرَ له فيه راوياً واحداً جرحه

بالجهالة حتى الآن ! فهذا يؤكد أن الجهالة عنده ليست جرحا !

هذا ، وفي معناه حديث وائل بن حجر قال :

« رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » .

أخرجه أبو داود (١ / ١٣٤) والنسائي (١ / ١٦٥) والترمذي (٢ / ٥٦) والطحاوي (١ / ١٥٠) وابن حبان في « صحيحه » (رقم ٤٨٧ — موارد) والدارقطني (١٣١ — ١٣٢) والحاكم (١ / ٢٢٦) وعنه البيهقي (٢ / ٩٨) كلهم من طريق يزيد بن هارون : أخبرنا شريك [1] عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وقد اختلفوا فيه ، فقال الترمذي عقبه :

« هذا حديث حسن غريب ، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك » .

وقال الحاكم :

« احتج مسلم بشريك » ! ووافقه الذهبي ! وليس كما قالا ، على ما ياتي بيانه ، وقال ابن القيم في « الزاد » (١ / ٧٩) وقد ذكر الحديث :

« هو الصحيح »

وخالفهم الدارقطني فقال عقبه :

« تفرد به يزيد عن شريك ، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك ، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به » .

وخالفهم أيضاً البخاري ثم البيهقي فقال هذا في « سننه » (٢ / ٩٩) :

« هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي ، وإنما تابعه همام من هذا الوجه مرسلاً ، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين رحمهم الله تعالى » .

وهذا هو الحق الذي لا يشك فيه كل من أنصف ، وأعطى البحث حقه من التحقيق العلمي ، أن هذا الإسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : تفرد شريك به .

والأخرى : المخالفة .

وقد سمعت آنفا الدارقطني يقول في شريك : إنه ليس بالقوي فيما يتفرد به . وفي « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

قلت : فمثله لا يحتج به إذا تفرد فكيف إذا خالف كما يأتي بيانه . وقول الحاكم والذهبي : « احتج به مسلم » من أوهامها ، فإنما أخرج له مسلم في المتابعات كما صرح بذلك المنذري في خاتمة « الترغيب والترهيب » . وكثيراً ما يقع الحاكم في مثل هذا الوهم ويتبعه عليه الذهبي على خلاف ما يظن به ، فيصححان أحاديث شريك على شرط مسلم ، وهي

---

(١) وقع في « الموارد » « إسرائيل » بدل « شريك » ، وهو خطأ من الناسخ وليس من الطابع ، فقد رجعت إلى الأصل المخطوط المحفوظ في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة فرأيته فيه (ق ٣٥ / ١) : (إسرائيل) كما في المطبوعة عنه ، فتنبه .

لا تستحق التحسين فضلا عن التصحيح ، فكيف على شرط مسلم ؟ ! فليتنبه لهذا من أراد البصيرة في دينه ، وأحاديث نبيه ﷺ .

وأما المخالفة التي سبقت الإشارة إليها فهي من جهتين : المتن والسند .

فأما المتن ، فقد روى الحديث جماعة من الثقات عن عاصم بن كليب به ، فذكروا صفة صلاته ﷺ بأتم مما ذكره شريك عن عاصم ، ومع ذلك فلم يذكروا كيفية السجود والنهوض عنه إطلاقاً ، كما أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وغيرهم عن زائدة وابن عيينة وشجاع بن الوليد كلهم عن عاصم به . [1] فدل ذلك على أن على أن ذكر الكيفية في حديث عاصم منكر لتفرد شريك به دون الثقات .

وأما المخالفة في السند ، فهو أن هماماً قال : ثنا شقيق أبو الليث قال : حدثني عاصم بن كليب عن أبيه .

« أن النبي ﷺ كان إذا سجد وقعت ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه » .

« أخرجه أبو داود والبيهقي وقال :

« قال عفان ، وهذا الحديث غريب » . [2]

قلت : فقد خالف شريكاً شفيق فأرسله ، ولكن شفيقاً هذا ليس خيرا من شريك ، فإنه مجهول لا يعرف ، كما قال الذهبي وغيره .

ولهمام فيه إسناد آخر ، ولكنه معلول أيضاً ، فقال : ثنا محمد بن جحادة عن عبد الجبار ابن وائل بن حجر عن أبيه عن النبي ﷺ :

« كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه . . . فلما أراد أن يسجد وقعت ركبتاه على الأرض قبل أن تقع كفاه . . . فإذا نهض ، نهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذيه » .

أخرجه أبو داود والبيهقي [3] وعلته الانقطاع ، فقال النووي في « المجموع شرح المهذب » (٣/٤٤٦) :

« حديث ضعيف ، لأن عبد الجبار بن وائل اتفق الحفاظ على أنه لم يسمع من أبيه شيئا ، ولم يدركه » .

وفي الباب حديث آخر معلول أيضا ، رواه العلاء بن إسماعيل العطار : ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس قال :

« رأيت رسول الله ﷺ انحط بالتكبير فسبقت ركبتاه يديه » .

أخرجه الدارقطني (١٣٢) والحاكم (١/٢٢٦) وعنه البيهقي (٢/٩٩) والحازمي في « الاعتبار » (٥٥) وابن حزم في « المحلى » (٤/١٢٩) والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » . وقال الدارقطني والبيهقي :

---

(١) « صحيح أبي داود » (٧١٤ — ٧١٨) .

(٢) « ضعيف أبي داود » (١٢١) .

(٣) المصدر نفسه (١٥١) .

« تفرد به العلاء بن إسماعيل » .

قلت : وهو مجهول كما قال ابن القيم في « الزاد » (١/ ٨١) ، ومن قبله البيهقي كما في « التلخيص » لابن حجر ، وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١/ ١٨٨) عن أبيه :

« هذا حديث منكر » .

قلت : وأما قول الحاكم والذهبي : « حديث صحيح على شرط الشيخين » فغفلة كبيرة منهما عن حال العلاء هذا ، مع كونه ليس من رجال الشيخين ! وقال الحافظ في ترجمته من « اللسان » :

« وقد خالفه عمر بن حفص بن غياث ، وهذا من أثبت الناس في أبيه ، فرواه عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وغيره عن عمر موقوفا عليه ، وهذا هو المحفوظ » .

قلت : أخرجه الطحاوي (١/ ١٥١) بالسند المذكور عن إبراهيم عن أصحاب عبد الله علقمة والأسود فقالا :

حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرَّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخر البعير ، وضع ركبتيه قبل يديه . وسنده صحيح ،

قلت : وقد صرح الأعمش عنده بالتحديث ، ورواه عبد الرزاق (٢٩٥٥) نحوه .

وفي هذا الأثر تنبيه هام ، وهو أن البعير يبرك على ركبتيه ، يعني اللتين في مقدمتيه ، وإذا كان كذلك لزم أن لا يبرك المصلي على ركبتيه كما يبرك البعير ؛ لما ثبت في أحاديث كثيرة من النهي عن بروك كبروك الجمل ، وجاء في بعضها توضيح ذلك من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ :

« **إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه** » .

رواه أبو داود بسند جيد . وفي رواية عن أبي هريرة بلفظ :

« **كان النبي ﷺ إذا سجد بدأ بوضع يديه قبل ركبتيه** » .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١/ ١٤٩) هو الذي قبله بالسند المشار اليه آنفا ، وروى له شاهدا من حديث ابن عمر من فعله وفعل النبي ﷺ . وسنده صحيح ، وصححه الحاكم والذهبي .

فهذه الأحاديث الثابتة تدل على نكارة الأحاديث المتقدمة جميعها ، ومما يدل على ضعف بعضها من جهة ما فيها من الزيادة في هيئة القيام الى الركعة الثانية ، حديث أبي قلابة قال :

« **كان مالك بن الحويرث يأتينا فيقول : ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فيصلي في غير وقت الصلاة ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة استوى قاعداً ، ثم قام فاعتمد على الأرض** » .

أخرجه الإمام الشافعي في « الأم » (١/ ١٠١) والنسائي (١/ ١٧٣) والبيهقي

(٢/١٢٤ — ١٣٥) بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجه البخاري (٢/٢٤١) من طريق أخرى عن أبي قلابة نحوه .

ففيه دلالة صريحة على أن السنة في القيام إلى الركعة الثانية إنما هو الاعتماد ، أي باليد ؛ لأنه افتعال من العماد ، والمراد به الاتكاء وهو باليد كما في « الفتح » قال :

« وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم اذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما » .

قلت : وفيه عنده (٢٩٦٤ , ٢٩٦٩) العمري وهو ضعيف ، لكن للاعتماد فيه شاهد قوي سأذكره باذن الله تحت الحديث الآتي برقم (٩٦٧) .

فقد ثبت مما تقدم أن السنة الصحيحة إنما هو الاعتماد على اليدين في الهوى إلى السجود وفي القيام منه ، خلافا لما دلت عليه هذه الأحاديث الضعيفة ، فكان ذلك دليلا آخر على ضعفها .

٩٣٠ — (من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها ، فُعِلَ به كذا وكذا من النار) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢٤٩) وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/٣٥) وعنه ابن ماجه (٥٩٩) والدارمي (١/١٩٢) والبيهقي (١/١٧٥) وأحمد (١/٩٤و١٠١) وابنه في « زوائده عليه » (١/١٣٣) من طرق عن حماد بن سلمة : ثنا عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن أبي طالب مرفوعا به . قال علي : فمن ثَمَّ عاديت شعري ، وكان يجزه .

قال الحافظ في « التلخيص » (ص ٥٢) :

« وإسناده صحيح ، فإنه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط ، لكن قيل : إن الصواب وقفه على علي » . وقال الشوكاني في « نيل الأوطار » (١/٢٣٩) عقب كلام الحافظ هذا :

« وقال النووي ، ضعيف ، وعطاء قد ضعف ، قبل اختلاطه ، ولحماد أوهام ، وفي إسناده أيضا زاذان وفيه خلاف » .

وقال الصنعاني في « سبل السلام » (١/١٢٧) مستدركا على الحافظ :

« ولكن قال ابن كثير في « الإرشاد » : إن حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سيء الحفظ ، وقال النووي : إنه حديث ضعيف » .

قلت : وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وتضعيفه أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره ، فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ، ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة . وحديث علي هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده ، فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ، والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه » .

قلت : وهذا هو الصواب بلا ريب كما يأتي بيانه . ويتلخص مما تقدم أن الحديث أعل بأربع علل :

الاولى : الخلاف في زاذان .
الثانية : أن حماد له أوهاما .
الثالثة : أن عطاء بن السائب ضعف مطلقاً ، بعد الاختلاط وقبله .
الرابعة : أنه صحيح الرواية قبل الاختلاط ، ولكن لا يدرى هل روى هذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده .

وإذ الأمر كذلك ، فلا بد من تحقيق القول في هذه العلل كلها ، والنظر إليها من زاوية علم الحديث ومصطلحه ، وتراجم رواته ، ووزنها بميزانها الذي هو القسطاط المستقيم ، فأقول :

١ — هذا الخلاف لا يضر في زاذان فقد وثقه الجمهور من الأئمة الفحول ، الذين عليهم العمدة في باب الجرح والتعديل ، وحسبك منهم بحيى بن معين ، فقد قال فيه :

« ثقة لا يسأل عن مثله » :

ووثقه أيضا ابن سعد وابن عدي والعجلي والخطيب ، وكذا ابن حبان ، ولكنه قال :

« كان يخطىء كثيراً » !

قلت : وهذا من أفراده وتناقضه ، إذ لو كان يخطىء كثيراً لم يكن ثقة ! ولعل قول ابن حبان هذا هو عمدة قول الحاكم أبي أحمد فيه :

« ليس بالمتين عندهم » .

ولا نعلم أحداً تكلم فيه غير هذين ، وهو كلام مردود لأنه غير مدعم بالدليل ، مع مخالفته لتوثيق من سمينا من الأئمة ، وبالاضافة إلى ذلك فقد احتج به مسلم ، وأشار الذهبي في أول ترجمته إلى أن حديثه صحيح ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

٢ — وهذا التعليل واه كالذي قبله ، فإن حماد بن سلمة إمام من ائمة المسلمين ثقة حجة ما في ذلك شك ولا ريبٌ ، ولا يخرجه من ذلك أن له أوهاماً ، وإلا فمن الذي ليس له أوهام ؟ ! ولو كان الراوي الثقة يرد حديثه لمجرد أوهام له ، لما سلم لنا إلا القليل من جماهير الثقات من رجال الصحيحين فضلا عن غيرهما . ولذلك جرى علماء الحديث سلفا وخلفا — ومنهم النووي — على الاحتجاج بحديث حماد بن سلمة إلا إذا ثبت وهمه ، وهيهات أن يثبت هنا ، على أنه قد رُوي له متابع ، وإن كان السند بذلك واهياً كما يأتي .

٣ — إن هذا التضعيف لا حجة عليه ، فإن المعروف عند الأئمة أن عطاء بن السائب ثقة في نفسه ، لم يصرح أحد منهم بتضعيفه مطلقا ، وإنما وصفوه بأنه اختلط في آخر عمره ، فمن عرف من الرواة عنه أنه سمع منه قبل الاختلاط فحديثه عنه صحيح ، والا فلا ، أنظر « تهذيب التهذيب » وغيره .

٤ — وهذا التعليل أو الإعلال — كما هو الأصح — هو الذي يمكن التمسك به في تضعيف هذا الحديث ، فإنه ليس لدينا ما يصح أن يعتمد عليه في ترجيح أنه حدث به قبل

الاختلاط ، وجزم الحافظ ابن حجر رحمه الله بأن حماد بن سلمة قد سمع منه قبل الاختلاط ، لا يصح أن يكون مرجحا ، ذلك لأن حماداً هذا قد سمع منه بعد الاختلاط أيضا ، كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في « التهذيب » ، فقد قال في آخر ترجمة عطاء بعد أن نقل أقوال العلماء في اختلاطه وفيمن روى عنه في هذه الحالة وقبلها :

« فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهير وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح ، ومن عداهم يتوقف فيهم ، إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم ، والظاهر أنه سمع منه مرتين ، يعني قبل الاختلاط وبعده » . وقال قبيل ذلك :

« فاستفدنا من هذه القصّة أن رواية وهيب وحماد (يعْني ابن سلمة) وأبي عوانة عنه في جملة ما يدخل في الاختلاط » .

قلت : وهذا تحقيق دقيق يجب أن لا ينساه — كما وقع للحافظ نفسه — من يريد أن يكون من أهل التحقيق ، ولازم ذلك أن لا يصحح حديث حماد بن سلمة عن عطاء لاحتمال أن يكون سمعه منه في حالة الاختلاط ، فلقد أصاب الصنعاني كبد الحقيقة حين قال بعدما تقدم نقله عنه :

« والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه » .

نعم لو صح ما أشرنا إليه من المتابعة لصح الحديث ، ولكن هيهات ! فقال أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمران المعروف بـ (ابن الجُنْدي) في « الفوائد الحسان الغرائب » (١/٨) : حدثنا علي بن محمد بن عبيد : نا عيسى بن جعفر الوراق قال : أنا عفان ، قال : أنا شعبة وحماد ، أو قال : شعبة وحماد حدثانا عن عطاء بن السائب به .

قلت : وهذا سند ظاهره الصحة فإن رجاله من شيخ ابن الجندي فمن فوقه كلهم ثقات من رجال الصحيح غير عيسى بن جعفر الوراق فانه صدوق وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (١١/١٦٨ — ١٦٩) ، وعلي بن محمد بن عبيد ثقة حافظ ترجمه الخطيب أيضا ترجمة طيبة (١٢/٧٣ — ٧٤) .

ولكن علة الحديث من صاحب « الفوائد » وهو ابن الجندي ، فقد ترجمه الخطيب بقوله (٥/٧٧) :

« كان يضعف في روايته ، ويطعن عليه في مذهبه ، سألت الأزهري عنه ؟ فقال : ليس بشيء » :

وقال الحافظ في « اللسان » :

« وأورد ابن الجوزي في « الموضوعات » في فضل علي حديثاً بسند ، رجاله ثقات إلا الجندي : فقال : هذا موضوع ، ولا يتعدى الجندي » . (١)

قلت : ومما يؤيد ضعف هذا الرجل ، أنه روى الحديث عن طريق عفان — وهو ابن مسلم —

---

(١) « الموضوعات » لابن الجوزي (١/٣٦٨ — ٣٦٩) .

عن شعبة ، وقد رواه الإمام أحمد عن عفان — وهو شيخه فيه — فلم يذكر شعبة فيه ! وكذلك رواه البيهقي من طريق أخرى عن عفان ، وكذلك رواه الآخرون عن غير عفان وهم جماعة عن حماد وحده ، فدل ذلك على أن ذكر شعبة في هذا السند منكر ، تفرد به ابن الجُنْدي هذا ، ولولا ذلك لكانت متابعة قوية من شعبة لحماد ، ولصح بذلك الحديث ، ولكن هيهات هيهات ! !

وقد ثبت في غير ما حديث صحيح أنه لا يجب على المرأة أن تنقض شعرها في غسل الجنابة ، فالرجل مثلها إن كان له شعر مضفور كما هو معروف من عادة بعض العرب قديماً ، واليوم أيضاً عند بعض القبائل .

وأما في الحيض فيجب نقضه ، هذا هو الأرجح الذي تقتضيه الأحاديث الواردة في هذا الباب ، فانظر « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (رقم ١٨٨) ، وما يأتي تحت الحديث (٩٣٧) .

٩٣١ — (ما رفع أحد صوته بغناء ، إلا بعث الله عز وجل إليه شيطانين يجلسان على منكبيه يضربان بأعقابهما على صدره حتى يمسك) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » (١٥٦ / ١) عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، علته علي بن يزيد وهو الألَهاني أو عبيد الله بن زحر .

أما الألَهاني ، فقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال أبو زرعة :

« ليس بقوي » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وأما ابن زحر ، فقال أبو مُسْهِر :

« صاحب كل معضلة ، وإن ذلك على حديثه لبين » . وقال ابن المديني :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ٦٣) :

« يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله ، وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » !

قلت : القاسم أبو عبد الرحمن خير منهما ، وليس هو محلاً للتهمة إن شاء الله تعالى ، بل الراجح فيه عند المحققين أنه حسن الحديث ، فالعلة في هذا الحديث ممن دونه . والله أعلم .

والحديث عزاه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٦ / ١٦٥ — طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية) للطبراني أيضا في « الكبير » وقال :

« وهوضعيف » . وقال تلميذه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨/١١٩ — ١٢٠) :
« رواه الطبراني بأسانيد ، ورجال أحدها وثقوا وضعفوا » !

كذا قال ، وكأنه يشير بذلك إلى رجال هذا الإسناد ، وهوواهٍ جداً كما بينا . والله أعلم .

٩٣٢ — (من أفطر (يعني في السفر) فرخصة ، ومن صام فالصوم أفضل) .

ضعيف شاذ . رواه أبو حفص الكتاني في « الأمالي » (١/١٠/١) : حدثنا محمد بن هارون الحضرمي ثنا أبو هاشم زياد بن أيوب : ثنا أبو معاوية الضرير : نا عاصم الأحول عن أنس بن مالك قال :

« سئل رسول الله ﷺ عن الصوم في السفر؟ قال : فقال » فذكره .

قلت : وهذا سند رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري ، غير الحضرمي ، وهو ثقة كما قال الدارقطني وغيره ، وله ترجمة جيدة في « تاريخ بغداد » ، فظاهر الإسناد الصحة ، وقد اغتررت به برهة يسيرة من الزمن ، ثم بدا لي أنه معلول بالوقف ، فقد قال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢/١٤٩/٢) : حدثنا أبو معاوية ومروان بن معاوية عن عاصم قال : سئل انس عن الصوم في السفر؟ فقال : فذكره بالحرف الواحد هكذا موقوفا على أنس .

قلت : وهذا هو الصواب ، لأن أبا معاوية — واسمه محمد بن حازم — وإن كان ثقة وأحفظ الناس لحديث الأعمش . فهو قد يَهم في حديث غيره كما قال الحافظ في « التقريب » ، فمثله يحتج به إذا لم يخالف . أو لم يختلف عليه كما وقع في هذا الإسناد ، فأبو هاشم زياد بن أيوب رفعه ، وابن أبي شيبة أوقفه ، ولا بد من مرجح ، وهو أعني ابن أبي شيبة قد قرن مع أبي معاوية مروان بن معاوية وهو ثقة حافظ كما في « التقريب » فأوقفه أيضاً ، ولم يختلف عليه فيه ، فروايته أولى ، لا سيما مع موافقة إحدى الروايتين عن أبي معاوية له ، وهذا ظاهر لا يخفى إن شاء الله تعالى .

ومما يرجح أن الحديث موقوف على أنس ، وليس بمرفوع ، ما روى ابن أبي شيبة أيضا : قال مروان بن معاوية : عن عاصم عن ابن سيرين قال : كان عثمان بن أبي العاص يقول في ذلك مثل قول أنس بن مالك .

قلت : وهذا سند صحيح أيضا موقوفاً .

فتبين أن الصواب في هذا الحديث الوقف ، وأنه شاذ مرفوعاً ، ولعل هذا هو السر في عدم وروده في شيء من كتب « السنن » و « المسانيد » وغيرها ، ككتب التخريجات ، مثل « نصب الراية » للزيلعي ، و « تلخيص الحبير » للعسقلاني ، ونحوها .

وقد اختلف العلماء ، في صوم رمضان في السفر على أقوال معروفة ، ولا شك أن الإفطار فيه رخصة ، والأخذ بها أحب إلينا إذا كان المفطر لا يتحرج من القضاء ، وإلا فا لأحب لدينا

حينئذ الصيام ، والله أعلم . ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليراجع « نيل الأوطار » ، أوغيره من كتب أهل العلم والتحقيق .

٩٣٣ — (سارعوا إلى تعليم العلم والسنة والقرآن ، واقتبسوهن من صادق ، من قبل أن يخرج أقوام في أمتي من بعدي يدعونكم إلى تأسيس البدعة والضلالة ، فوالذي نفسي بيده لباب من العلم من صادق خير لكم من الذهب والفضة تنفقونها في سبيل الله تعالى بغير هدى من الله ، من مشى في تعليم العلم والسنة والقرآن فعمل بما أمر الله وسن رسول الله ﷺ ، فإذا عمل بذلك فله بكل خطوة يخطوها حسنة ، وتحط عنه سيئة ، وترفع له درجة في الجنة) .

موضوع . رواه الخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢ / ٥١ / ٢) عن محمد بن عَبيدة المروزي : حدثنا حسان بن إبراهيم : حدثنا سعيد بن مسروق الثوري : حدثنا يزيد بن حيان : حدثنا زيد ابن أرقم قال : سمعت علي ابن أبي طالب يقول : فذكره مرفوعا .

قلت : وهذا حديث موضوع ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وآفته محمد بن عَبيدة المروزي . قال الذهبي :

« قال ابن ماكولا : صاحب مناكير » . وأورد قبله

« محمد بن عبيدة عن (بياض في الأصل) وضع أحاديث ، قاله أبو سعيد النقاش » . قال الحافظ في « اللسان » .

« وأنا أظنه الذي بعده » .

قلت : يعني المروزي المذكور .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » و« الكبير » من رواية الرافعي في « تاريخه » عن جابر بلفظ :

« **سارعوا في طلب العلم ، فالحديث من صادق خير من الدنيا وما عليها من ذهب وفضة** » .

قلت : وسكت عليه المناوي .

٩٣٤ — (لا تَبُلْ قائما) .

ضعيف . رواه ابن حبان في « صحيحه » (١٣٥) عن هشام بن يوسف عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ظاهره الصحة ، فإن رجاله ثقات ، لكنه معلول بعنعنة ابن جريج فإنه كان مدلساً ، وقد تبين أنه إنما تلقاه عن بعض الضعفاء ، فقال الترمذي في « سننه » (١ / ١٧) :

« وحديث عمر إنما روي من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : رآني النبي ﷺ وأنا أبول قائما فقال : « يا عمر لا تبل قائما » . فما بلت قائما بعده » . قال الترمذي :

« وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أيوب السختياني » .

قلت : وقد أخرجه ابن ماجه (١ / ١٣٠) وتمام في « الفوائد » (ق ١٢٣ / ٢) والبيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ١٠٢) عن عبد الرزاق ثنا ابن جريج عن عبد الكريم أبي أمية به .

وعبد الكريم أبو أمية هو ابن أبي المخارق ، قال البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٣ / ٢) :

« وهذا إسناد ضعيف ، عبد الكريم متفق على تضعيفه ، وقد تفرد بهذا الخبر ، وعارضه خبر عبيد الله بن عمر العمري الثقة المأمون المجمع على تثبته ، ولا يغتر بتصحيح ابن حبان هذا الخبر ، فإنه قال بعده : أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمعه من نافع . وقد صح ظنه ، فإن ابن جريج إنما سمعه من ابن أبي المخارق كما ثبت من رواية ابن ماجه والحاكم في « المستدرك » ، واعتذر عن تخريجه بأنه إنما أخرجه في المتابعات ، وحديث عبيد الله العمري أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والبزار في مسنده » .

قلت : ولم أعرف حديث عبيد الله الذي أشار إليه ، و« المصنف » لا أطوله الآن ، فإني أكتب هذا وأنا في المدينة المنورة ، وهو في المكتبة الظاهرية بدمشق ، لكن الظاهر أنه يعني مثل حديث عبد الله بن دينار أنه رأى عبد الله بن عمر بال قائما .

أخرجه البيهقي (١ / ١٠٢) وقال :

« وهذا يضعف حديث عبد الكريم ، وقد روينا البول قائماً عن عمر وعلي وسهل بن سعد وأنس بن مالك » .

وإذا عرفت ضعف الحديث فلا شيء في البول قائما إذا أمن الرشاش ، وقد قال الحافظ في « الفتح » :

« ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء » .

ثم وقفت على حديث عبيد الله العمري في « مصنف ابن أبي شيبة » (١ / ١٢٤ ــ طبع الهند) و« مسند البزار » (ص ٣١ ــ زوائده) ، فاذا هو لا يعارض حديث الترجمة ــ كما ادعى البوصيري ــ فانه رواه عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال :

« ما بُلت قائماً منذ أسلمت » . وإسناده صحيح .

فالأولى المعارضة بأثر عبد الله بن دينار المتقدم عن ابن عمر ، على اعتبار أنه هو الذي روي الحديث عنه كما هو ظاهر ، ثم بما روى ابن أبي شيبة أيضاً قبيل الموضع المشار إلى صفحته آنفا من طريق أخرى عن زيد قال : « رأيت عمر بال قائماً » . وزيد هذا هو ابن وهب الكوفي ، وهو

ثقة كسائر من دونه ، فالاسناد صحيح أيضا . ولعل هذا وقع من عمر رضي الله عنه بعد قوله المتقدم ، وبعد ما تبين له أنه لا شيء في البول قائما .

٩٣٥ — (خيار أمتي في كل قرن خمسمائة ، و الأبدال أربعون ، فلا الخمسمائة يَنْقصون . ولا الأربعون ، كلما مات رجل أبدل الله عز وجل من الخمسمائة مكانه ، وأدخل من الأربعين مكانه . قالوا : يا رسول الله ! دلنا على أعمالهم ، قال : يعفون عمن ظلمهم ، ويحسنون إلى من أساء إليهم ، ويتواسون فيما آتاهم الله عز وجل) .

موضوع . أخرجه أبونعيم في « الحلية » (١ / ٨) من طريق الطبراني ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٥١) : عن سعيد بن أبي زيدون : حدثنا عبد الله بن هارون الصوري : حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن نافع عن ابن عمر مرفوعا .

قلت : وهذا سند مظلم ، سعيد بن أبي زيد وعبد الله بن هارون لم أعرفهما ، إلا أن الثاني منهما أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« عن الأوزاعي ، لا يعرف ، والخبر كذب في أخلاق الأبدال » .

قلت : وهو هذا ، وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » فأساء ، لا سيما وقد وقع في بعض النسخ مرموزاً له بالحسن ! واغتر بذلك بعض المتأخرين [١] فقال : « حديث حسن » !

وأما المناوي فقد تنبه لعلته ، فقال بعد نقل كلام الذهبي السابق :

« ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه ، ووافقه عليها المؤلف في « مختصر الموضوعات » فأقره ولم يتعقبه » .

واعلم أن أحاديث الأبدال لا يصح منها شيء ، وكلها معلولة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وأنا ذاكر لك بعضها ، وكاشف عن عللها ؛ إن شاء الله تبارك وتعالى .

٩٣٦ — (الأبدال في هذه الأمة ثلاثون ، مثل إبراهيم خليل الرحمن عز وجل ، كلما مات رجل أبدل الله تبارك وتعالى مكانه رجلاً) .

---

(١) هو السيد إسماعيل بن مهدي الغرباني اليماني في كتابه « نفس الرحمن فيما لأحباب الله من علو الشأن » ، ينتصر فيه للمستغثين بغير الله ، ويرد على المنكرين عليهم ، وما رايت أجهل منه فيمن كتب في هذه المواضيع ؛ إلا أن يكون الشامي ! فإنه يظن أن « الخلال في كرامات الأولياء » كتاب ألفه الإمام أحمد ! انظر تعليقه على الصفحة (٢٤) من الكتاب المذكور . وإنما هو كتاب للخلال باسم « كرامات الأولياء » كما ستراه في الحديث الآتي .

منكر. رواه الإمام أحمد (٥/٣٢٢) والهيثم بن كليب في « مسنده » (١٥٩ / ١ — ٢) والخلال في «كرامات الأولياء » (ق ١/ ٢) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٠) وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١/٦٧/ ٢) عن الحسن بن ذكوان عن عبد الواحد بن قيس عن عبادة بن الصامت مرفوعا ، وقال أحمد عقبه :

« هو حديث منكر » .

قلت : وفيه علتان :

الأولى : عبد الواحد بن قيس ، مختلف فيه ، فوثقه ابن معين في رواية وأبو زرعة . وقال ابن معين في رواية أخرى : لم يكن بذاك ولا قريب ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وكذا قال صالح بن محمد البغدادي وزاد :

« روى عن أبي هريرة ولم يسمع منه » . وقال الذهبي :

« لم يلق أبا هريرة ، إنما روايته عنه مرسلة ، إنما أدرك عروة ونافعاً » .

قلت : فعلى هذا فهو لم يدرك عبادة بن الصامت ، فالسند مع ضعفه منقطع !

الثانية : الحسن بن ذكوان ، مختلف فيه أيضاً ، وقد ضعفه الجمهور ، وقال أحمد :

« أحاديثه أباطيل » . وقال ابن معين :

«كان صاحب أوابد » ، وقال ابن حجر في « التقريب » :

« صدوق يخطىء ، وكان يدلس » . ورمز له بأنه من رجال البخاري .

قلت : وقد عنعن هنا .

ومما تقدم تعلم ما في قول الهيثمي من الإيهام ؛ فقال في « مجمع الزوائد (١٠ / ٦٢) وقلده السيوطي في « الحاوي » (٢ / ٤٦١) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ، غير عبد الواحد بن قيس ، وقد وثقه العجلي وأبو زرعة وضعفه غيرهما » . ولم يذكر السيوطي : « وضعفه غيرهما » !

فقد أوهم شيئين :

الأول : أنْ لا انقطاع بين عبد الواحد وعبادة . وليس كذلك كما بينا .

الثاني : أن الحسن بن ذكوان ثقة ، لوصفه إياه بأنه من رجال الصحيح ، وسكوته عما قيل فيه من التضعيف ، والوصف بالتدليس !

قلت : وبهذا التحقيق يتبين لك خطأ قول السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٣٢) :

« وسنده حسن » ! وقول ابن عراق (٢ / ٣٠٧ — طبع مصر) :

« وسنده صحيح » ! !

وقد روي الحديث عن عُبادة بلفظ آخر وهو :

« **لا يزال في أمتي ثلاثون ، بهم تقوم الأرض ، وبهم تمطرون ، وبهم تنصرون** » .

قلت : وهو ضعيف أيضاً فيه من لا يعرف ، فقد قال الهيثمي (١٠ / ٦٣) :

« رواه الطبراني من طريق عَمرو البزار عن عنبسة الخواص وكلاهما لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني أيضاً عن عبادة بلفظ : « الأبدال في أمتي ثلاثون . . . » فلعل ما نقلته عن « المجمع » محرف عنه . وقال الشارح المناوي :

« قال المصنف : سنده صحيح » ! ولم يتعقبه المناوي بشيء ! وكأنه لم يقف على كلام الهيثمي فيه .ولا على إسناده . وقد ساق السيوطي في « الحاوي » (٢ / ٤٦١) فقال : قال الطبراني في « الكبير » : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني محمد بن الفرج : ثنا زيد بن الحباب : أخبرني عمر البزار عن عبيسة الخواص عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت . . . فذكره بلفظ « الجامع الصغير » .

قلت : كذا في نقله : « عُمَر » بدون الواو . « عبيسة » ، ولعل هذا الثاني تحريف ، وأما الأول فمحتمل . فإن في شيوخ زيد بن الحباب عند المزي في « تهذيبه » (١ / ٢٢٧ / ١) عُمَر بن عبد الله بن أبي خثعم اليمامي ، وعمرو بن عبد الله بن وهب النخعي ، وعمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعد بن يربوع المخزومي ، فان كان الأول ـــ بدون الواو ـــ فهو ضعيف جداً ، وإن كان أحد الآخرين فهو ثقة ، ولكن لم يوصفوا جميعاً بـ (البزار) . فالله أعلم من هو منهم ، أو هو غيرهم . وعلى كل حال فتصحيح مثل هذا الإسناد لا وجه له مطلقاً ، ولا أدري من أين نقل المناوي تصحيح السيوطي له ، وهو مرموز له في بعض نسخ « الجامع » بالحسن ، وللذي قبله بالصحة ! ! على أن رموز الجامع لا يوثق بها لأسباب ذكرتها في مقدمة كتابَيَّ « صحيح الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع الصغير » ، وهما مطبوعان ، فليرجع إليهما من شاء .

وأخرج ابن عساكر في « التاريخ » (١ / ٢٧٧) من طريق الطبراني وغيره عن عمرو بن واقد عن يزيد بن أبي مالك عن شهر بن حوشب قال :

« لما فتحت مصر سبوا أهل الشام ، فأخرج عوف بن مالك رأسه من برنسه ثم قال : يا أهل مصر ! أنا عوف بن مالك ، لا تسبوا أهل الشام فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فيهم الأبدال ، وبهم تنصرون ، وبهم ترزقون » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، شهر بن حوشب سيء الحفظ ، وعمرو بن واقد متروك كما في « التقريب » . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني » وفيه عمرو بن واقد ، وقد ضعفه جمهور الأئمة ، ووثقه محمد بن المبارك الصوري ، وشهر اختلفوا فيه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وروي الحديث عن علي مرفوعاً بلفظ آخر ، سيأتي تخريجه إن شاء الله برقم (٢٩٩٣) .

٩٣٧ ــ (إذا اغتسلت المرأة من حيضها ، نَقَضَتْ شعرها ، وغسلت بالخَطْميّ والأشنان ، وإذا اغتسلت من الجنابة لم تنقُض رأسها ، ولَم تغسل بالخَطْمي والأشنان) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢ /٣٤/ ١) والبيهقي في « السنن الكبرى » (١ /١٨٢) من طريقين عن مسلم بن صُبَيح : ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا .

ومن هذا الوجه رواه الدارقطني أيضا في « الأفراد » كما في « نصب الراية » (١ / ٨٠) .

وقال الخطيب :

« قال علي بن عمر (يعني الدارقطني) : هذا حديث غريب من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، تفرد به مسلم بن صبيح عن حماد ، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف لتفرد ابن صبيح به ، وهو في عداد المجهولين ، فإني لم أجد من ترجمه ، وقد يشتبه بمسلم بن صبيح الهمداني الذي أخرج له الستة ، وليس به ، فان هذا متأخر ، من طبقة شيوخ الإمام أحمد ، وذاك الهمداني تابعي يروي عن ابن عباس وغيره ، وهو معروف ثقة ، وله ترجمة في « التهذيب » للحافظ ابن حجر ، وكان يحسن به أن يورد بعده مسلم بن صبيح هذا المجهول تميزاً له عن الذي قبله ، كما هي عادته في أمثاله ، ولكنه لم يفعل . والله أعلم ، ثم رأيته قد ميزه في « تبصير المنتبه » (٣ /٨٣٣) ولم يذكره بعدالة أوجرح ، وقيده بضم الصاد المهملة .

وقد أخرجه الضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (ق ٢٣ / ٢ ــ مسند أنس) من طريق الطبراني وهذا في « المعجم الكبير » (١ /٣٧/ ٢) قال حدثنا أحمد بن داود المكي : ثنا سلمة بن صبيح اليحمدي ثنا حماد بن سلمة به .

كذا سماه ابن داود « سلمة » بدل « مسلم » ، وليس هو تصحيفاً ، فقد قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ /٢٧٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه سلمة بن صبيح اليحمدي ولم أجد من ذكره » .

قلت : ولعل « سلمة » وهم من ابن داود فاني لا أعرفه أيضاً . وقد خالفه عثمان بن خُرزاذ وهو ثقة ، أخرجه الخطيب .

وأيهما كان فالرجل مجهول لا يعرف ، فهو علة الحديث . وخفي هذا على الصنعاني فقال في « السبل » (١ /١٣٨) بعد أن عزاه لمن ذكرنا :

« فهذا الحديث مع إخراج الضياء له ، وهو يشترط الصحة فيما يخرجه ، يثمر الظن في العمل به » .

قلت : وهذا مسلم بالنسبة لمن لم يقف على إسناده ، وأما من وقف عليه ، فقد يختلف الحكم

بالنسبة له ، ويرى خلاف ما ذهب الضياء إليه ، وعول عليه ، كما هو الشأن في هذا الحديث وروايه مسلم بن صبيح ، وهو من الأدلة الكثيرة على أن الضياء رحمه الله متساهل في التصحيح كالحاكم ، وإن كان هو أحسن حالاً منه كما شهد بذلك ابن تيمية رحمه الله .

والحديث سكت عليه الشوكاني في « نيل الأوطار » (١ / ٢١٧) ، فأوهم سلامته من العلة ، فاقتضى التنويه بها ، وتحقيق الكلام على الحديث . والله سبحانه هو الموفق .

وقد استدل الصنعاني بالحديث على أن نقض الشعر من المرأة الحائض في غسلها ليس واجباً عليها ، بل هو على الندب لذكر الخِطمي والأشنان فيه ، قال :

« إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب » .

قلت : وإذا عرفت ضعف الحديث فالاستدلال به على ما ذكر الصنعاني غير صحيح ، لا سيما وقد ثبت من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « **انقضي شعرك واغتسلي** » . ولهذا كان أقرب المذاهب إلى الصواب التفريق بين غسل الحيض فيجب فيه النقض ، وبين غسل الجنابة فلا يجب ، كما بينت ذلك في الكلام على حديث عائشة هذا في « الأحاديث الصحيحة » رقم (١٨٨) .

٩٣٨ — (لا تضربوا إماءكم على كسر إنائكم ، فإن لها آجالاً كآجال الناس) .

كذب . رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٦) : حدثنا أبو دُلَف عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن دلف العجلي : ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الدَّعاء : ثنا جعفر بن عاصم : ثنا أحمد بن أبي الحَوارِي : ثنا عباس بن الوليد قال : حدثني علي بن المديني عن حماد بن زيد عن مالك بن دينار عن الحسن عن كعب بن عجرة مرفوعا .

قلت : وهذا سند واه جدا ، وفيه علل :

أولاً : أبو دُلَف هذا ، أورده الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٤٦٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

ثانياً : يعقوب بن عبد الرحمن الدَّعّاء وهو أبو يوسف الجصاص ، قال الخطيب (١٢ / ٢٩٤) :

« في حديثه وهم كثير ، قال أبو محمد بن غلام الزهري : ليس بالمرضي ، مات سنة (٣٣١) » .

ثالثاً : جعفر بن عاصم ، لم أجد له ترجمة .

رابعاً : عنعنة الحسن وهو البصري ، فقد كان يدلس .

قلت : وبقية ، رجال الإسناد ثقات معروفون مترجم لهم في « التهذيب » ، وعباس بن الوليد هو ابن مَزْيَد أبو الفضل البيروتي مات سنة (٢٧٠) . وقد روى عنه جماعة ، وكتب عنه

أحمد بن أبي الحواري وهو أكبر منه ، توفي سنة (٢٤٦) فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر.

هذا ما تبين لي فيه وأما المناوي فقال في هذا الحديث :

« أورده في « الميزان » في ترجمة العباس بن الوليد الشرقي ، وقال : ذكره الخطيب في « الملخص »[1] فقال : روى عن ابن المديني حديثا منكراً ، رواه عنه أحمد بن أبي الحواري من حديث كعب بن عجرة مرفوعا ، ثم ساق هذا بعينه » .

قلت : ولم أجد هذه الترجمة في « الميزان » للذهبي ، ولا في « الضعفاء » له ، ولا في « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر ، فالله أعلم من أين وقع ذلك للمناوي .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢/ ٢٩٥ — ٢٩٦) بسنده عن ابن أبي الزرقاء عن ميمون بن مهران قال : فذكره موقوفا عليه وقال :

« قال أبي : هذه الحكاية كذب » .

قلت : وفيه وهب بن داود قال الخطيب : « لم يكن بثقة » . وفيه أيضاً من لم أعرفه .

٩٣٩ — (استاكوا وتنظفوا ، وأوتروا فإن الله وتر يحب الوِتر) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة (١/ ٦٣/ ١) : وكيع قال : حدثنا سفيان عن موسى بن أبي عائشة عن سليمان بن سعد مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله كلهم ثقات غير سليمان بن سعد وهو تابعي مجهول ، أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢/ ١/ ١١٨) فقال :

« روي عن النبي ﷺ ، مرسل ، روى عنه موسى بن أبي عائشة » .

قلت : ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ، وقد أخطأ بعض الضعفاء فسماه سليمان بن صرد ، وأسنده ، لأن ابن صرد هذا صحابي ! وهو إسماعيل بن عمرو البجلي ، فقال : ثنا الحسن بن صالح عن موسى بن أبي عائشة عن سليمان بن صُرَد مرفوعا به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١/ ٥٩/ ٢ — زوائد المعجمين) وقال :

« لا يروى عن سليمان إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف لأن البجلي هذا ضعفه غير واحد كما قال الذهبي في « الضعفاء » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢/ ٢٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي ، ضعفه أبو حاتم والدارقطني ، وابن عدي ، ووثقه ابن حبان » .

وإذا عرفت الفرق بين رواية ابن أبي شيبة والطبراني يتبين لك خطأ عزو السيوطي في « الجامع » الحديث الى المذكورين من رواية سليمان بن صُرد ، ثم خطأ رمزه له بالحسن ، وقد فات الأمر الأول على المناوي فلم يتنبه له . وأما الآخر ، فقد تعقبه بقول الهيثمي الذي ذكرته ثم قال :

(١) كذا ، ولعل الصواب « التلخيص » .

« وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه إلا أن يراد أنه حسن لغيره » .
وهذا الكلام يشعر بأن المناوي لم يطلع على سند الحديث عند ابن أبي شيبة فإنه عنده من غير طريق البجلي ، ولكن ذلك لا يقوى حديثه بل يضعفه ؛ للمخالفة التي سبق بيانها .

٩٤٠ — (إذا شربتم فاشربوا مَصاً ، وإذا استكتم فاستاكوا عَرْضا) .

ضعيف . رواه البيهقي (١ / ٤٠) من طريق أبي داود في « مراسيله » عن هُشَيم عن محمد ابن خالد القرشي عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ .
قلت : وهذا سند ضعيف لإرساله ، وعنعنة هشيم ؛ فإنه مدلس ، وجهالة القرشي هذا ، ومن ثم رمز له السيوطي بالضعف ، فأصاب ، وتعقبه المناوي بقوله فما أصاب :
« رمز لضعفه اغتراراً بقول ابن القطان : « فيه محمد بن خالد لا يعرف » وفاته أن الحافظ ابن حجر رده على ابن القطان بأن محمدا هذا وثقه ابن معين وابن حبان » .
وهذا تعقب واهٍ جاءه من التقليد والاستسلام لرد الحافظ ابن حجر دون تبصر ، وهو في كتابه « التلخيص » (ص ٢٣) كما نقله المناوي ، وفاته أن الجواد قد يكبو ، فإن توثيق ابن معين المذكور مما لم يذكره أحد ، حتى ولا الحافظ نفسه في « التهذيب » ، فأخشى أن يكون وهماً منه ، ويؤيده أنه صرح في « تقريب التهذيب » أن القرشي هذا « مجهول » ، فوافق في ذلك قول ابن القطان : « لا يعرف » وكذلك قال الذهبي في « الميزان » فمع اتفاق هؤلاء على تجهيله ، هل يعقل أن يكون توثيق ابن معين له ثابتاً عنه ؟ !
ثم لو سلمنا جدلاً ثبوت ذلك عنه ، فهل يسلم السند من العلتين الأولَيَيْن : التدليس والإرسال ؟ !
وبذلك يتبين أن لا وجه لذلك التعقب على السيوطي ، بل هو من تعصب المناوي عليه ، عفا الله عنا وعنهم .
وروي في الاستياك عرضا حديث آخر ، وهو بلفظ :

٩٤١ — (كان يستاك عرضاً ، ويشرب مصاً ، ويقول : هو أهنأ وأمرأ وأبرأ) .

ضعيف . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٩٩) والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢٣ / ١ — ٢) وابن شاهين في « الخامس من الأفراد » (٣١ — ٣٢) والبيهقي في سننه » (١ / ٤٠) وابن عساكر (٤ / ٦٣ / ٢) عن اليمان بن عدي ثنا ثُبَيْت بن كثير الضبي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن بهز مرفوعا . وقال ابن شاهين :
« حديث غريب الإسناد ، حسن المتن . وبهز لا أعرف له نسباً ولا أعرف له غير هذا الحديث » .

قلت : وعلته ثبيت هذا وهو ضعيف ، كما قال الهيثمي (٢ / ١٠٠) بعد ما عزاه للطبراني وحده . وتناقض فيه ابن حبان ، فذكره في « الثقات » وذكره في « الضعفاء » أيضا . وقال :

« منكر الحديث على قلته ؛ لا يجوز الاحتجاج به » . وقال ابن عدي :

« غير معروف » . وقال الحافظ في « التلخيص » (ص ٢٣) :

« وهو ضعيف ، واليمان بن عدي أضعف منه » .

قلت : وقد تابعه ضعيف مثله إلا أنه خالفه في إسناده ، وهو علي بن ربيعة القرشي المدني فقال : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ربيعة بن أكثم به . فجعل ربيعة هذا بدل « بهز » .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١٠ / ١١٠ / ٢) والعقيلي في « الضعفاء » (٢٩٥) والبيهقي ، وقال العقيلي :

« ولا يصح ، علي بن ربيعة القرشي مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يتابعه إلا من هو دونه » .

قلت : يشير إلى ثُبيت بن كثير ، والقرشي هذا قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٨٥) عن أبيه :

« هو مثل يزيد بن عياض في الضعف » .

ويزيد هذا ضعيف الحديث ، منكر الحديث عند أبي حاتم ، وغيره يكذبه ، وقال الحافظ في « التلخيص » (ص ٢٣) بعدما عزاه للعقيلي والبيهقي :

« إسناده ضعيف جداً » ثم ذكر الاختلاف الذي ذكرته ، ثم قال عن ابن عبد البر :

« ربيعة قتل بخيبر فلم يدركه سعيد ، وقال في « التمهيد » : لا يصحان من جهة الإسناد » .

ولم يحرر المناوي القول في هذين الطريقين فظن أن أحدهما يقوي الآخر ، فصرح أن الحديث صار بذلك حسنا !

وفي الباب حديث آخر ، وهو :

٩٤٢ — (كان يستاك عرضا ، ولا يستاك طولاً) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « كتاب السواك » من حديث عائشة مرفوعا . قال الحافظ (٢٣) :

« وفي إسناده عبد الله بن حكيم وهو متروك » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٧) :

« كان يضع الحديث على الثقات ، ويروي عن مالك والثوري ومسعر ما ليس من أحاديثهم » .

٩٤٣ — (كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، ثم لا يعود) .

باطل موضوع . رواه البيهقي في « الخلافيات » من حديث محمد بن غالب ثنا أحمد بن

محمد البرتي [١] : ثنا عبد الله بن عون الخراز [٢] : ثنا مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعـا .

قلت : وهذا سند ظاهره الجودة ، وقد اغتر به بعض الحنفية ، فقال الحافظ مغلطـاي : « لا بأس بسنده » :

ولا أدري كيف يقول ذلك مثل هذا الحافظ مع اشتهار الحديث في « الصحيحين » و« السنن الاربعة » و« المسانيد » عن مالك باسناده المذكور عن ابن عمر برفع اليدين في الركوع أيضا ، لا سيما وقد نبه على ذلك مخرجه البيهقي وشيخه الحاكم فقالا :

« هذا باطل موضوع لا يجوز أن يذكر إلا على سبيل التعجب والقدح فيه ، فقد روينـا بالأسانيد الزاهرة عن مالك خلاف هذا » .

نقلت هذا وسند الحديث وقول مغلطاي من « ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه» للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني (ص ٤٨ — ٤٩) . وهو متعصب جداً للحنفية على أهـل الحديث ، ولا يعبأ بقواعدهم العلمية ، ومما يدلك على هذا تعقبه لقول الحافظين المذكوريـن وحكمهما على الحديث بالبطلان ، فقال :

« قلت : تضعيف الحديث لا يثبت بمجرد الحكم ، وإنما يثبت ببيان وجوه الطعن ، وحديث ابن عمر هذا رجاله رجال الصحيح ، فما أرى له ضعفاً بعد ذلك ، اللهم إلا أن يكون الراوي عن مالك مطعوناً ، لكن الأصل العدم ، فهذا الحديث عندي صحيح لا محالة » !

قلت : هذا الكلام يدل على أحد شيئين : إما أن الرجل لا يعبأ بما هو مقرر عند المحدثيـن من القواعد ، أو أنه جاهل بها ، وغالب الظن أنه الأول ، فمثله مما لا أظن يبلغ به الجهل إلى أن لا يعلم تعريف الحديث الصحيح عندهم ، وهو « ما رواه عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلا » ، وإذا كان الأمر كذلك فقوله « . . . لا يثبت بمجرد الحكم . . . » جهل منه أو تجاهل بشرط من شروط الحديث الصحيح ، وهو عدم الشذوذ ، وقد أشار الحاكم والبيهقي إلى أن الحديث لم يسلم من الشذوذ وذلك قولهما :

« فقد روينا بالأسانيد الزاهرة عن مالك خلاف هذا » .

قلـت : فالحاكم والبيهقي لم يحكما على الحديث بالبطلان بمجرد الدعـوى كما زعـم النعماني ، بل قرنا ذلك بالدليل لمن يريد أن يفهم ، وهو الشذوذ ، على أن هناك أدلة أخـرى تؤيد الحكم المذكور على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

ولو لم يكن ثمة دليل على بطلان الحديث إلا وروده في كتاب الامام مالك « الموطأ » (١/٩٧) على خلاف هذا اللفظ لكفى ، فكيف وقد رواه جمع كثير من المصنفين والرواة عن مالـك على خلافـه ؟

---

(١) الأصل (البراني) والصواب ما أثبته وهو بكسر الباء الموحدة وسكون الراء ثم مثناة فوقية نسبة إلى (بِرت) قرية بنواحي بغداد .

(٢) الاصل (الخزار) والتصويب من « التقريب »

فأخرجه البخاري (٢ / ١٧٤) وأبوعوانة في « صحيحه » (٢ / ٩١) والنسائي (١ / ١٤٠ و ١٦١ — ١٦٢) والدارمي (١ / ٢٨٥) والشافعي (رقم ١٩٩) والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ١٣١) وأحمد (٤٦٧٤ و ٥٢٧٩) من طرق كثيرة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه .

« **أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه ، إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، رفعهما كذلك** » . الحديث والسياق للبخاري عنه .

والواقع أن الحديث بهذا اللفظ المخالف لهذا الحديث الباطل متواتر عن مالك رحمه الله . فقد سرد ابن عبد البر أسماء من رواه عن مالك من الرواة فجاء عددهم نحو الثلاثين !

وقد وافقه جماعة من الثقات في روايته عن ابن شهاب به .

أخرجه البخاري (٢ / ١٧٥ و ١٧٦) ومسلم (٢ / ٦ و ٧) وأبو عوانة (٢ / ٩٠) وأبو داود (١ / ١١٤) والترمذي (٢ / ٣٥) وابن ماجه (١ / ٢٨١) والطحاوي والدارقطني (ص ١٠٨) وكذا الشافعي (١٩٨) وأحمد (٥٠٨١ و ٥٤٠ و ٦٣٤٥) من طرق كثيرة عن ابن شهاب به .

وتابع الزهري جابر وهو الجعفي قال :

« **رأيت سالم بن عبد الله رفع يديه حذاء منكبيه في الصلاة ثلاث مرات ، حين افتتح الصلاة . وحين ركع . وحين رفع رأسه . قال جابر ، ! فسألت سالماً عن ذلك ؟ فقال سالم : رأيت ابن عمر يفعل ذلك . وقال ابن عمر : رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك** » .

رواه الطحاوي وأحمد (٥٠٥٤) ، والجعفي ضعيف .لكن سكت على الحديث الطحاوي وكأن ذلك لطرقه .

وتابع سالماً نافع مولى ابن عمر :

« **أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه . وإذا ركع رفع يديه . وإذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه . وإذا قام من الركعتين رفع يديه .ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي ﷺ**

أخرجه البخاري في « صحيحه » (٢ / ١٧٦) وفي « رفع اليدين » (ص ١٤) وأبو داود (١ / ١١٨) والبيهقي (٢ / ١٣٦) عن عبيد الله عنه ، ورواه مالك (١ / ٩٨ — ٩٩) عن نافع به دون قوله « وإذا ركع رفع يديه » ودون الرفع عند القيام ، ومن طريقه رواه الشافعي وأبو داود .

وتابعه أيوب عن نافع به المرفوع فقط . دون الرفع عند القيام .

أخرجه البخاري في « جزئه » (١٧) والبيهقي (٢ / ٢٤ و ٧٠) وأحمد (٥٧٦٢) .

وتابعه صالح بن كيسان عن نافع به أخرجه أحمد (٦١٦٤)

وتابع سالماً أيضا محارب بن دثار قال :

« **رأيت ابن عمر يرفع يديه كلما ركع . وكلما رفع رأسه من الركوع . قال : فقلت له : ما هذا ؟ قال : كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه** » .

أخرجه أحمد (٦٣٢٨) بإسناد صحيح .

إذا عرف هذا فهذه الروايات والطرق الصحيحة عن ابن عمر رضي الله عنه تدل على بطلان هذا الحديث من وجوه :

الأول : ما أشار اليه الحاكم والبيهقي من مخالفة راويه عن مالك لجميع من رواه عنه من الثقات على خلاف هذا الحديث وإثبات الرفع الذي نفاه ، لا سيما وقد بلغ عددهم مبلغ التواتر كما سبق ، ومخالفة الفرد لأقل منهم بكثير يجعل حديثه شاذاً مردوداً عند أهل العلم ، فكيف وهم جمع غفير ؟ !

الثاني : أن مالكا رحمه الله لوكان عنده علم بهذا الحديث المنسوب إليه لرواه في كتابه « الموطأ » وعمل به ، وكل من الأمرين منفي .

أما الأول ، فلما سبق بيانه أنه روى فيه الحديث المخالف له بسنده هذا .

والآخر أنه عمل بخلافه ، وقال بمشروعية الرفع بعد الرفع في تكبيرة الأحرام كما حكاه عنه الترمذي في « سننه » (٢/٣٧) ولم يحك عنه خلافه ، ونقل الخطابي والقرطبي أنه آخر قولي مالك وأصحهما كما في « الفتح » (٢/١٧٤) .

الثالث : أن ابن عمر رضي الله عنه كان يحافظ بعد وفاة النبي ﷺ على الرفع المذكور كما سبق ذلك عنه صريحاً ، فلوكان هذا الحديث ثابتاً عنه لما رفع وهو من أحرص أصحابه ﷺ على اتباعه ، كما هو معلوم . كيف لا وقد صح عنه أنه كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى ! أخرجه البخاري في « رفع اليدين » (ص ٨) وعبد الله بن الإمام أحمد في « مسائله عن أبيه » والدارقطني (١٠٨) بسند صحيح عنه .[1]

الرابع : أن الذي روى هذا الحديث عن ابن عمر إنما هو سالم ابنه ، — فيما زعموا — ومن الثابت عنه أنه كان يرفع يديه أيضا كما حكاه الترمذي أيضا عنه ، وسبق ذلك في بعض الروايات عنه — فلوكان هذا الحديث مما رواه عن أبيه حقا لما خالفه أصلا ، كما هو ظاهر .

فدل ذلك كله على صحة قول الحاكم والبيهقي في الحديث : إنه باطل ، وأن قول الشيخ النعماني : « فهذا الحديث عندي صحيح لا محالة » محال ! .

ومما سبق تعلم بطلان قول الشيخ المذكور عقب جملته المذكورة :

« وغاية ما يقال فيه : أن ابن عمر رأى النبي ﷺ حيناً يرفع . فأخبر عن تلك الحالة ، وأحيانا لا يرفع . وأخبر عن تلك الحالة ، وليس في كل من حديثه ما يفيد الدوام والاستمرار على شيء معين منهما . ولفظ « كان » لا يفيد الدوام إلا على سبيل الغالب » .

قلت : وهذا الجمع بين الروايتين . باطل أيضاً . لأن الشرط في الجمع إنما هو ثبوت الروايتين . أما وإحداهما صحيحه . والأخرى باطلة . فلا يجوز الجمع حينئذ ، وكيف يعقل أن الراوي الواحد يقول مرة : كان لا يرفع . وأخرى : كان يرفع . ولا يجمع هو نفسه بينهما في عبارة

---

(١) واما ما رواه الطحاوي (١/١٣٣) من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال : « صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الاولى من الصلاة » . فهو شاذ أيضا للخلاف المعروف في أبي بكر بن عياش .

واحدة ولو مرة واحدة ؟ هذا مما لا نعرف له مثيلاً في شيء من الأحاديث ! وإنما يقال مثل هذا الجمع في روايتين صحيحتين عن صحابيين مختلفين ، مثل حديث ابن عمر هذا في الرفع وحديث ابن مسعود بمعنى هذا الحديث الباطل عن ابن عمر .

فإن قال قائل : قد عرفنا بطلان هذا الحديث من الوجوه السابقة ،فممّن العلة فيه ؟ هل هي من عبد الله بن عون الخراز الذي رواه عن مالك أم ممن دونه !

والجواب : أنه ليس في إسناده من يمكن الظن بأن الخطأ منه ، غير محمد بن غالب ، وهو الملقب بـ (تمتام) ؛ فإنه وإن كان الدارقطني وثقه ، فقد قال :

« إلا أنه يخطىء ، وكان وهم في أحاديث » . وقال ابن المناوي :

« كتب عنه الناس ، ثم رغب أكثرهم عنه لخصال شنيعة في الحديث وغيره » .

فالظاهر أنه هو الذي أخطأ في هذا الحديث ، ولعله من الأحاديث التي أشار إليها الدارقطني.

وأما شيخه البرتي فهو ثقة ثبت حجة كما قال الخطيب (٥ / ٦١) ، وكذا شيخ هذا وهو الخراز ثقة من رجال مسلم ، فانحصرت الشبهة في (تمتام) . والله أعلم .

٩٤٤ — (نهى أن يبول الرجل وفرجه بادٍ إلى الشمس والقمر) .

باطل . رواه الحكيم الترمذي في « كتاب المناهي » عن عَبّاد بن كثير عن عثمان الأعرج عن الحسن : حدثني سبعة رهط من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو هريرة ، وجابر ، وعبد الله ابن عمرو ، وعمران بن حصين ، ومعقل بن يسار ، وعبد الله بن عمر ، وأنس بن مالك ، يزيد بعضهم على بعض في الحديث أن النبي ﷺ نهى . . .

قلت : فذكر حديثا طويلاً جداً في النواهي ، ساقه في « تنزيه الشريعة » بتمامه في نحو خمس صفحات ! (٢ / ٣٩٧ — ٤٠١) ، وذكر الحافظ ابن حجر في كتابه « التلخيص » (٣٧) قطعة من أوله ؛ هذا بعضه وقال :

« وهو حديث باطل لا أصل له ، بل هو من اختلاق عَبّاد » .

وتبعه السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٩٩) . ثم ابن عراق وقال :

« وذكر النووي في « شرحه على المهذب » من هذا الحديث النهي عن استقبال الشمس والقمر ، وقال : حديث باطل لا يعرف » .

قلت : ومن الغرائب أن يذكر هذا الحكم الوارد في هذا الحديث الباطل في بعض كتب الحنابلة مثل « المقنع » لابن قدامة (١ / ٢٥ — ٢٦) و « منار السبيل » لابن ضويان (١ / ١٩) ، وقال هذا معللاً :

« تكريماً لهما » ! وفي حاشية الأول منهما :

« لأنه روي أن معهما ملائكة ، وأن اسماء الله مكتوبة عليها » !

قلت : وهذا التعليل مما لا أعرف له أصلاً في السنة ، وكم كنت أود أن لا يذكر مثل هذا

الحكم وتعليله في مثل مذهب الإمام أحمد رحمه الله الذي هو أقرب المذاهب إلى السنة ، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه ، فقد أصاب مذهبه من بعض أتباعه نحو ما أصاب المذاهب الأخرى من الملحقات والبدعات . ولذلك كان لزاماً على جميع الأتباع الرجوع إلى السنة الصحيحة ، وهذا لا سبيل إليه إلا بدراسة هذا العلم الشريف ، ولعلهم يفعلون .

ومما يبطل هذا الحكم حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً :

« **لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول ، ولكن شرقوا أو غربوا** » .

أخرجه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (رقم ٧).

وذلك أن قوله : « ولكن شرقوا أو غربوا » صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما إذ لا بد أن يكونا في الشرق أو الغرب غالباً .

ويبطله أيضا قوله ﷺ :

« **الشمس والقمر ثوران مكوران في النار يوم القيامة** »

أخرجه الطحاوي والبخاري مختصراً كما بينته في « الأحاديث الصحيحة » (١٢٣) .

قلت : فهذا يبطل تعليل ابن ضويان ؛ فإن إلقاءهما في النار وإن لم يكن تعذيباً لهما ، فليس من باب إكرامهما كما هو ظاهر لا يخفى !

٩٤٥ — (كان يصلي بعد العصر ، وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال) .

منكر . رواه أبو داود (١ / ٢٠١) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أن رسول الله ﷺ كان . . . . الحديث .

قلت : وهذا سند ضعيف رجاله ثقات كلهم ، لكن ابن اسحاق مدلس وقد عنعنه ، وقد صح ما يعارض حديثه هذا ، وهو ما أخرجه أحمد (٦ / ١٢٥) عن المقدام بن شريح عن أبيه قال :

« **سألت عائشة عن الصلاة بعد العصر؟ فقالت : صلِّ ، إنما نهى رسول الله ﷺ قومك أهل اليمن عن الصلاة إذا طلعت الشمس** » .

قلت : وسنده صحيح على شرط مسلم ،

ووجه المعارضة واضح منه ، وهو قولها « صَلِّ » فلو كان عندها علم بالنهي الذي رواه ابن اسحاق عنها لما أفتت بخلافه إن شاء الله تعالى ، بل لقد ثبت عنها **أنها كانت تصلي بعد صلاة العصر ركعتين** . أخرجه البخاري (٣ / ٨٢) ومسلم (٢ / ٢١٠) .

فهذا كله يدل على خطأ حديث ابن اسحاق ونكارته .

وهذا من جهة الصلاة ، وأما من حيث الوصال . فالنهي عنه صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ .

ثم إن الحديث يخالف من جهة ثانية حديث أم سلمة المشار إليه ، فإن فيه :

« فقالت : أم سلمة ، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما ، (تعني الركعتين بعد العصر) ثم رأيته يصليهما . أما حين صلاهما فإنه صلى العصر ، ثم دخل وعندي نسوة من بني حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلت إليه الجارية ، فقلت : قومي بجنبه فقولي له : تقول أم سلمة : يا رسول الله إني أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين ، وأراك تصليهما . فإن أشار بيده ، فاستأخري عنه ، قال : ففعلت الجارية ، فأشار بيده ، فاستأخرَتْ عنه ، فلما انصرف ، قال : يا بنت أبي أمية ! سألتِ عن الركعتين بعد العصر ؛ إنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان » .

ووجه المخالفة هو أن النهي عن الصلاة بعد العصر في الحديث متأخر عن صلاته ﷺ بعدها ، وفي حديث أم سلمة أن النهي متقدم وصلاته بعده متأخر ، وهذا مما لا يفسح المجال لادعاء نسخ صلاة الركعتين بعد العصر ، بل إن صلاته ﷺ إياهما دليل على تخصيص النهي السابق بغيرهما . فالحديث دليل واضح على مشروعية قضاء الفائتة لعذر ، ولو كانت نافلة بعد العصر. وهو أرجح المذاهب ، كما هو مذكور في المبسوطات .

والحديث سكت عليه الحافظ في « الفتح » (٢ / ٥١) وتبعه الصنعاني في « سبل السلام » (١ / ١٧١) ثم الشوكاني في « نيل الأوطار » (٣ / ٢٤) وسكوتهم الموهم صحته هو الذي حملني على تحرير القول فيه ، والكشف عن علته . والله الموفق .

ثم رأيت ابن حزم ذكره (٢ / ٢٦٥) من طريق أبي داود ولم يضعفه ، بل صنيعه يشعر بصحته عنده ، فإنه أجاب عنه (٢ / ٢٦٨) بما يتعلق به من جهة دلالته ووفق بينه وبين ما يعارضه من جواز الركعتين بعد العصر عنده ، ولو كان ضعيفا لضعفه وما قصر ، ولكنه قد قصر !

ورأيت أبا الطيب الشهير بشمس الحق العظيم آبادي قد تنبه في كتابه « إعلام أهل العصر ، بأحكام ركعتي الفجر » (ص ٥٥) لعلة أخرى في الحديث فقال :

« وهذا معارض بما أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة أنها قالت : وهم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها . فإنما مفاد كلامها في رواية ذكوان (يعني في حديث ابن اسحاق) أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر ، ومفاد كلامها في رواية طاوس أن النهي يتعلق بطلوع الشمس وغروبها ، لا بفعل صلاة الفجر والعصر » .

قلت : وهذه معارضة أخرى تضاف إلى المعارضتين السابقتين ، وهي مما تزيد الحديث ضعفا على ضعف .

٩٤٦ — (قدم عليّ مالٌ فشغلني عن الركعتين كنت أركعهما بعد الظهر ، فصليتهما الآن . فقلت : يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال : لا) .

منكر. رواه أحمد (٦/ ٣١٥) الطحاوي (١/ ١٨٠) وابن حبان في « صحيحه » (٦٢٣) عن يزيد بن هارون قال : أنا حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة قالت :

« صلى رسول الله ﷺ العصر، ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، فقلت : يا رسول الله صليت صلاة لم تكن تصليها ؟ فقال : فذكره .

وهذا سند ظاهره الصحة ، ولكنه معلول ، فقال ابن حزم في « المحلى » (٢/ ٢٧١) :

« حديث منكر ، لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة ، وأيضا فإنه منقطع لم يسمعه ذكوان من أم سلمة ، برهان ذلك أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة « أن النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر فقلت : ما هاتان الركعتان ؟ قال : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاءني مال فشغلني ، فصليتهما الآن » ، فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها : « أَفَنَقْضِيهما نحن ؟ قال : لا » فصح أن هذه الزيادة لم يسمعها ذكوان من أم سلمة ، ولا ندري عمن أخذها ، فسقطت » .

قلت : ورواية أبي الوليد الطيالسي التي علقها ابن حزم وصلها الطحاوي (١/ ١٧٨) .

وتابع أبا الوليد عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي : ثنا حماد بن سلمة به دون الزيادة .

أخرجه البيهقي (٢/ ٤٥٧) . ونقل الحافظ في « التلخيص » (٧٠) عنه أنه ضعف الحديث بهذه الزيادة ، ونص كلام البيهقي وهو في كتابه « المعرفة » كما نقله صاحب « إعلام أهل العصر » (ص ٥٥) :

« ومعلوم عند أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة دون هذه الزيادة ، فذكوان إنما حمل الحديث عن عائشة ، وعائشة حملته عن أم سلمة ، ثم كانت ترويه مرة عنها عن النبي ﷺ ، وترسله أخرى ، وكانت ترى مداومة النبي ﷺ عليهما ، وكانت تحكي عن النبي ﷺ أنه أثبتهما ، قالت : « **وكان إذا صلى صلاة أثبتها** » ، وقالت « **ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين عندي بعد العصر قط** » ، وكانت تروي أنه « **كان يصليهما في بيوت نسائه ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يحب ما خفف عنهم** » فهذه الأخبار تشير إلى اختصاصه بإثباتهما ، لا إلى أصل القضاء . هذا وطاوس يروي أنها قالت : « **وهم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها** » . وكأنها لما رأت رسول الله ﷺ أثبتهما بعد العصر ذهبت في النهي هذا المذهب ، ولو كان عندها ما يروون عنها في رواية ذكوان وغيره من الزيادة في حديث القضاء لما وقع هذا الاشتباه ، فدل على خطإ تلك اللفظة . وقد روي عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان عن عائشة « **أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل ، وينهى عن الوصال** » . وهذا يرجع إلى استدامته لهما لا أصل القضاء » .

قلت : والتأويل فرع التصحيح ، وحديث محمد بن عمرو هذا لا يصح إسناده كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ، فتنبه .

٩٤٧ — (استقبلوا بمقعدتي القبلة) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/١/١٤٣) وابن ماجه (١/١٣٦) والطحاوي (٢/٣٣٦) والدارقطني (٢٢) والطيالسي (١/٤٦ — من ترتيبه) وأحمد (٦/١٣٧ و٢١٩) وابن عساكر (٥/٥٣٧/١) من طريق موسى ووكيع وبهز ويحيى بن إسحاق وأسد بن موسى خمستهم عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك ابن مالك عن (وقال موسى : سمعت) عائشة قالت :

« ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة . فقال : أراهم قد فعلوها ؟ ! (وفي لفظ : أوقد فعلوها ؟ !) استقبلوا . . » الحديث .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علل كثيرة :

الأولى : الاختلاف على حماد بن سلمة .

الثانية : الاختلاف على خالد الحذاء ، وهو ابن مهران .

الثالثة : جهالة خالد بن أبي الصلت .

الرابعة : مخالفته للثقة .

الخامسة : الانقطاع بين عراك وعائشة .

السادسة : النكارة في المتن .

العلة الأولى الاختلاف على حماد بن سلمة ، فرواه الخمسة الذين سميناهم عنه عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عنها ، وخالفهم أبو كامل ، واسمه الفضيل بن حسين فقال : ثنا حماد عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت أن عراك بن مالك حدث عن عمر ابن عبد العزيز أن عائشة قالت . . . الحديث فأدخل بين عراك وعائشة عمر بن عبد العزيز .

أخرجه أحمد (٦/٢٢٧) .

وخالفهم يزيد بن هارون ، فقال : أنا حماد عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز ، فذكروا الرجل يجلس على الخلاء فيستقبل القبلة ، فكرهوا ذلك ، فحدث عن عـــراك بن مالك عن عائشة . فجعل عمر بن عبد العزيز بين ابن أبي الصلت وعراك .

أخرجه أحمد (٦/٢٣٩) : ثنا يزيد به .

وخالفه علي بن شيبة فقال : ثنا يزيد بن هارون . . . فساق سنده مثل رواية الخمسة عن حماد إلا أنه زاد في الإسناد فقال : « فحدث عراك عن عروة بن الزبير عنها . فأدخل بينه وبينها عروة بن الزبير !

أخرجه الطحاوي (٢/٣٣٦) .

قلت : فهذا اختلاف شديد على حماد ، ولعل الأرجح الوجه الأول ؛ لاتفاق الجماعة عليه ، مع احتمال ان يكون حماد نفسه مصدر الاختلاف ، فقد كان يخطىء أحيانا .

الثانية : وهي الاختلاف على خالد الحذاء ، فهوعلى وجوه :

الأول : قال أبو عوانة ويحيى بن مطر والقاسم بن مطيب ثلاثتهم عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك عن عائشة .

أخرجه الدارقطني .

الثاني : عن عبد الوهاب الثقفي عن خالد عن رجل عن عراك عنها . فزاد رجلاً بين الحذاء وعراك .

أخرجه أحمد (٦/١٨٣) والدارقطني .

وتابعه وهيب عن خالد به .

رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/١/١٤٣) .

الثالث : عن علي بن عاصم : ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال :

كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك ، فقال عمر : ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها ببول ولا غائط منذ كذا وكذا . فقال عراك : حدثتني عائشة . . .

أخرجه الدارقطني وأحمد (٦/١٨٤) والبيهقي (١/٩٢ — ٩٣) وقال :

« تابعه حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في إقامة إسناده » .

قلت : يعني رواية حماد المتقدمة من رواية الجماعة عنه ، وإلا فقد اختلفوا عليه كما سبق بيانه ، وقال الدارقطني :

« هذا أضبط إسناد ، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت ، وهو الصواب » .

قلت : وتابعه عبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء به . لكنه لم يصرح بسماع عراك من عائشة .

أخرجه ابو الحسن القطان في « زياداته على ابن ماجه » (١/١٣٦) .

قلت : وهذا الوجه من الاختلاف على خالد الحذاء أرجح لاتفاق علي بن عاصم — على ضعف فيه لسوء حفظه — وعبد العزيز بن المغيرة عليه ، ومتابعة حماد بن سلمة لهما في رواية الجماعة عنه كما تقدم .

فهذا الاضطراب في إسناد الحديث وإن كان من الممكن ترجيح الوجه الاخير منه كما ذكرنا ، فإنه لشدته لا يزال يبقى في النفس منه شيء . وعلى التسليم بهذا الترجيح يظهر فيه علة أخرى وهي :

الثالثة : جهالة خالد بن أبي الصلت ، وذلك أنه لم يكن مشهوراً بالعدالة ، ولا معروفاً بالضبط ، عند علماء الجرح والتعديل ، فأورده ابن أبي حاتم (١/٣٣٦ — ٣٣٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، بل صرح الامام أحمد بجهالته فقال :

« ليس معروفاً » . وقال عبد الحق الإشبيلي : « ضعيف » . ولعله يعني بسبب جهالته . وقال الذهبي في « الميزان » وقد ساق له هذا الحديث :

« لا يكاد يعرف ، تفرد عنه خالد الحذاء ، وهذا حديث منكر ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وما علمت أحداً تعرض إلى لينه ، ولكن الخبر منكر » .

قلت : ولعل الذهبي أراد بقوله : « وما علمت . . . » يعني من القدامى ، وإلا فقد ضعفه عبد الحق كما سبق . وأما توثيق ابن حبان إياه ، فمما لا يقام له وزن — وإن اغتر به بعض المتقدمين والمعاصرين كما يأتي — لما عرف أنه متساهل في التوثيق ، وقد بينت ذلك في « الرد على التعقيب الحثيث » ، وهذا إذا تفرد بالتوثيق ولم يخالف ، فكيف إذا خالف ؟ . وقال ابن حزم في « المحلى » (١/١٩٦) :

« حديث ساقط ، وخالد بن أبي الصلت مجهول لا يدرى من هو؟ » . وفي « التهذيب » :

« وتعقب ابن مُفَوِّز كلام ابن حزم فقال : هو مشهور بالرواية ، معروف ، بحمل العلم ، ولكن حديثه معلول » .

قلت : وهذا القدر من الوصف لا يقتضي أن يكون الموصوف ثقة ضابطاً إلا عند بعض المتساهلين ، فكم من المعروفين بحمل العلم والرواية لا يحتج بهم إما للجهالة بضبطهم وحفظهم ، أو لظهور ضعفهم . ولذلك نجد الحافظ ابن حجر الذي من كتابه « التهذيب » نقلت التعقب المذكور لم يتبنَّه ؛ فلم يوثقه في « التقريب » بل قال فيه :

« مقبول » . أي عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

إذا عرفت ذلك ، فمن كان حاله ما ذكرنا من الجهالة فحري بحديثه أن لا يحتج به ، وهذا إذا لم يخالف الثقات ، فكيف مع المخالفة ؟ ! وهذه علة أخرى وهي :

الرابعة : مخالفة ابن أبي الصلت للثقة ، وهو جعفر بن ربيعة ، فقد رواه عن عراك عن عروة عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم ، لا تستقبل القبلة .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢/١/١٤٣) وابن أبي حاتم في « العلل (١/٢٩) وابن عساكر (٥/٢٣٧/١) . وقال البخاري :

« وهذا أصح » . وكذا قال ابن عساكر . وقال ابن أبي حاتم :

« سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت . . . (قلت : فذكره ، ثم قال :) قال أبي : فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث ، حتى كتبت بمصر عن . . . جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف ، وهذا أشبه » .

قلت : ولا يشك حديثي أن ترجيح هؤلاء الأئمة الثلاثة وقف الحديث هو الصواب ؛ ذلك لأن الذي أوقفه إنما هو جعفر بن عراك ، وهو ثقة اتفاقا ، وقد احتج به الشيخان ، بينما الذي خالفه وهو خالد بن أبي الصلت لم يوثقه أحد من الأئمة المعروفين والموثوق بتوثيقهم ، ولو سلمنا جدلاً أن توثيق ابن حبان المتقدم مما يُعتد به فهل من المعقول أن ترجح رواية من وثقه هو وحده ، وجهله آخرون على رواية من وثقه الجماعة من الأئمة ، واحتج به الشيخان ؟ !

وإذا تبين لك ما ذكرنا تعرف سقوط تعقب البوصيري للإمام البخاري بقوله في « الزوائد » (ق ١/٢٥) :

« وهذا الذي علل به البخاري ليس بقادح ، فالإسناد الأول حسن [١] . رجاله ثقات معروفون ، وقد أخطأ من زعم أن خالد بن أبي الصلت مجهول . وأقوى ما أعل به هذا الخبر أن عِراكاً لم يسمع من عائشة ، نقلوه عن الإمام أحمد ، وقد ثبت سماعه منها عند مسلم » .

قلت : والجواب على هذا من وجوه :

الأول : أن المخالفة التي أعل البخاري الحديث بها لم يجب عنها البوصيري بشيء عنها أصلا ، إلا مجرد الدعوى « ليس بقادح » ! مع أنه ساق كلامه للرد عليه ، فانصرف عنه إلى الرد على غيره ! وذلك دليل على ضعف رده وسلامة الحجة عند المردود عليه !

الثاني : أن رجال الإسناد كلهم ثقات رجال مسلم غير ابن أبي الصلت فإن كان ثقة فلماذا اقتصر البوصيري على تحسين الإسناد ولم يصححه ؟! أليس في هذا وحده ما يدل على أن في ابن أبي الصلت شيئاً يمنع حتى الموثقين له من تصحيح حديثه ! فما هو هذا الشيء ؟ ليس هو الا عدم الاطمئنان لتوثيق ابن حبان ، وإن تظاهروا بالاعتداد بتوثيقه !

الثالث : جزمه بخطإ من جهل ابن أبي الصلت ، مردود عليه بما سبق بيانه في العلة (الثالثة) ، فأغنى عن الإعادة .

الرابع : دعواه أن الانقطاع الذي ذكره هو أقوى ما أعل به الحديث ، ليس مسلما عندي ، بل الأقوى هو المخالفة التي لم يستطع الإجابة عنها ، ثم الجهالة .

الخامس : أن ردَّه للانقطاع بقوله : « ثبت سماعه منها عند مسلم » ، خطأ مبنيّ على خطأ ، وذلك لأنه ليس عند مسلم ما زعمه من سماع عراك من عائشة ، وما علمت أحداً سبقه إلى هذا الزعم ، وإنما ذكر الشيخ ابن دقيق العيد أن مسلماً أخرج في « صحيحه » حديث عراك عن عائشة : « جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها . . » الحديث [٢] . نقله الزيلعي في « نصب الراية » (٢/١٠٧) ، وليس فيه السماع المدعى كما ترى .

السادس : أنه لو فرضنا أن عِراكاً سمع من عائشة بعض الأحاديث ، فلا يلزم من ذلك أنه سمع منها كل حديث يروى من طريقه عنها ؛ لاحتمال عدم ثبوت السند بذلك عنه ، كما هو الشأن في هذا الحديث ، وهذه علة أخرى فيه وهي :

الخامسة : الانقطاع بين عراك وعائشة . والدليل على ذلك مجموع أمرين :

١ — أن أكثر الروايات التي سبق ذكرها لم يقع فيها تصريح عراك بالسماع من عائشة .

---

(١) سبقه إلى تحسينه النووي . ثم تبعهما الصنعاني في « سبل السلام » (١/١١٦) وفي « العدة شرح العمدة » (١/١٣١) أيضا لكنه عقب ذلك بقوله « إلا أنه أشار البخاري في تاريخه إلى أن فيه علة » .

(٢) وهو في مسلم (٨/٣٨) وتمامه « فأطعمتُها ثلاث تمرات . فأعطت كل واحدة منها تمرة . ورفعت إلى فيها تمرة لتأكلها . فاستطعمتها ابنتاها التمرة التي كانت تريد أن تأكلها بينهما . فأعجبني شأنها فذكرت الذي صنعت لرسول الله ﷺ فقالت : إن الله قد أوجب لها بها الجنة . أو أعتقها بها من النار » .

وإنما وقع في رواية علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ كما سبق ، وقول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المحلى » (٢ / ١٩٧) : « وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة فارتفعت شبهة الغلط » ، ليس مسلماً ؛ لأن هذه المتابعة مشكوك في ثبوتها ؛ فإن كل من رواه عن حماد لم يصرح بالسماع سوى موسى وهو ابن إسماعيل التَّبوذكي ، وأما الثقات الآخرون فرووه معنعناً ، وهم وكيع ابن الجراح ، وبهز بن أسد ، ويحيى بن إسحاق ، وأسد بن موسى ، ويزيد بن هارون في رواية عنه ، وعبد العزيز بن المغيرة ؛ كلهم قالوا : « عن عائشة » وروايتهم أرجح من رواية الفرد ولو كان ثقة ، مع أنه يمكن أن تكون المخالفة ليست منه بل من حماد نفسه ، لما سبق ذكره من أنه كان يخطيء أحياناً ، فكان في الغالب يرويه معنعناً ، فحفظ ذلك منه الجماعة ، ونادراً يرويه بالسماع فحفظ ذلك منه موسى ، وهذا اضطراب من حماد نفسه ، كما كان يضطرب في إسناده على ما سبق بيانه .

ومما يرجح رواية العنعنة ، رواية جماعة آخرين لها مثل أبي عوانة ويحيى بن مطر والقاسم ابن مطيب وعبد الوهاب الثقفي ووهيب عن خالد الحذاء على خلاف بينهم وبين الجماعة الأولى كلهم أجمعوا على روايته بالعنعنة .

فهؤلاء عشرة أشخاص وزيادة رووه بالعنعنة فلا يشك كل من وقف عليها أنها هي الصواب ، وأن رواية السماع منكرة أوشاذة ، وقد صرح بهذا الامام أحمد فقال إبراهيم بن الحارث :

« أنكر أحمد قول من قال : عن عراك سمعت عائشة ، وقال : عراك من أين سمع من عائشة » . وقال أبو طالب عن أحمد :

« إنما هو عراك عن عروة عن عائشة ، ولم يسمع عراك منها » وذكر ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ١٠٣ — ١٠٤ — طبع بغداد) بعد أن ساق الحديث أن الإمام أحمد قال :

« مرسل ، عراك بن مالك من أين سمع عن عائشة ، إنما يروي عن عروة ؛ هذا خطأ . ثم قال : من يروي هذا ؟ قلت : حماد بن سلمة عن خالد الحذاء ، فقال : قال غير واحد : عن خالد الحذاء ليس فيه سمعت وقال غير واحد أيضا عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعت » .

فقد أشار الإمام أحمد رحمه الله إلى أن ذكر السماع غير محفوظ عن حماد من جهة ، ولا عن خالد الحذاء من جهة أخرى . وذلك ما فصلناه آنفا .

ولو أن الذين خالفوا الإمام أحمد ورجحوا رواية السماع تأملوا في كلامه ثم تتبعوا الروايات التي ذكرناها لما أقدموا إن شاء الله على مخالفته ؛ لأن الحجة الواضحة معه . ولكنه رحمه الله اكتفى بالاشارة إليها ، وقد فصلناه لك تفصيلا لا يدع مجالا للشك في خطإ المخالفين . وقال موسى بن هارون :

« لا نعلم لعراك سماعاً من عائشة » .

وليس من السهل في نظر الباحث المحقق تخطئة هذين الإمامين ، كما فعل المعلق على « المحلى » ، ومن قبله البوصيري بمجرد ذكر السماع في بعض الروايات مع شذوذها ، ثم هي

كلها مدارها على خالد بن أبي الصلت الذي لا دليل عندنا على ثقته وضبطه كما سبق ، وما يدرينا ولعل هذا الاختلاف عنه في السماع والعنعنة إنما هو منه ، وذلك دليل على تردده وعدم حفظه . ويؤيد هذا ما يأتي ، وهو :

الأمر الثاني : أن جعفر بن ربيعة قد خالف خالد بن أبي الصلت ، فأدخل بين عراك وعائشة عروة ، كما تقدم . وهذا أرجح من وجهين :

أولا : أن جعفر بن أبي ربيعة أوثق من ابن أبي الصلت كما تقدم بيانه .

ثانيا : أن روايته موافقة لبعض الروايات عن خالد وهي رواية يزيد بن هارون عن حماد ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عن عروة بن الزبير عنها .

أخرجه الطحاوي كما تقدم . فهذا يؤكد وهم ابن أبي الصلت أو بعض من دونه في ذكر السماع من عراك لعائشة .

وقد خالف جعفر خالداً في موضع آخر من السند وهو أنه أوقفه ولم يذكر فيه رسول الله ﷺ ، وقد سبق بيان ذلك في العلة (الرابعة) .

العلة السادسة : النكارة

وقد بقي الكلام على العلة الاخيرة وهي السادسة ، وهي النكارة في المتن ، وبيان ذلك في ما يأتي :

من المعلوم أن النبي ﷺ كان نهى أصحابه عن استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط نهياً عاماً لم يقيده بالصحراء ، فاذا روي في حديث ما كهذا الذي نحن في صدد الكلام عليه أن الصحابة كرهوا استقبال القبلة ، فما يكون ذلك منهم إلا اتباعاً لرسول الله ﷺ اتباعاً يستحقون عليه الأجر والمثوبة ، لأنهم على أقل الدرجات مجتهدون مخطئون مأجورون أجراً واحداً ، وسبب خطئهم عملهم بالنص على عمومه ، أو عملهم بالمنسوخ الذي لم يعرفوا نسخه ، وأي الأمرين فرض ، فلا يعقل أن ينكر النبي ﷺ على أصحابه طاعتهم إياه فيما كان نهاهم عنه قبل أن يبلغهم النص المخصص أو الناسخ ، كيف وهو المعروف بتلطفه مع أصحابه في تأديبهم وتعليمهم ، كما يدل على ذلك سيرته الشريفة معهم ، كحديث الأعرابي الذي بال في المسجد ، وحديث معاوية بن الحكم السلمي الذي تكلم في الصلاة جاهلا وغير ذلك مما هو معروف ، فلم ينكر رسول الله ﷺ عليهم إنكاراً شديدا مع أنهم فعلوا أشياء لم يسبق أن جوزها لهم رسول الله ﷺ ، وأما في هذا الحديث فهو ينكر عليهم أشد الإنكار عملهم ، وما هو ؟ كراهيتهم لاستقبال القبلة ، التي كانوا تلقوها عنه ﷺ ، فهل يتفق هذا الإنكار مع هديه ﷺ في التلطف في الإنكار؟ كلا ثم كلا ، بل لو أراد ﷺ أن يبدل شيئاً من الحكم السابق أو أن ينسخه من أصله لقال لهم كما قال في أمثاله :

« كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، وكنت نهيتكم عن الانتباذ في الأوعية فانتبذوا ، وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي ألا فادخروا » .

أخرجه مسلم وغيره وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٠٤٨) .

فلو أن قوماً من أصحاب النبي ﷺ استمروا على العمل بهذا النهي لعدم بلوغ الرخصة إليهم ، أفكان ينكر ﷺ عليهم أم يكتفي بتعليمهم ؟ لاشك أن الجواب إنما هو تعليمهم فقط ، فكذلك الأمر في كراهة الاستقبال ، كان يكتفي معهم بتعليمهم ، وأما أن ينكر عليهم بقوله « أوقد فعلوها » فانه شيء ثقيل لا أكاد أتخيل صدوره منه ﷺ ، وقد أراحنا الله تعالى من التصديق به بعد أن علمنا عدم ثبوته بالطريق التي أقام الحجة بها على عباده في تعريفهم بتفاصيل شريعته ، وأعني الإسناد .

واعلم أن كلامنا هذا إنما هو قائم على أساس ما ذهب إليه بعض العلماء من الاستدلال بالحديث على نسخ النهي عن استقبال القبلة . وأما على افتراض أنه كان قبل النهي عن استقبال القبلة فلا يرد الإستنكار المذكور ، وعليه حمل ابن حزم الحديث على فرض صحته فقال (١/١٩٧ — ١٩٨) :

« ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأن نصه يبين أنه إنما كان قبل النهي ، لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم ، فلو صح لكان منسوخا بلا شك » .

قلت : لكن يرد على هذا الافتراض أنه يبعد أن يكره الصحابة شيئاً دون توقيف من رسول الله ﷺ لهم ، وافتراض ثبوت ذلك عنهم فيه إساءة الظن بهم وأنهم يشرعون بآرائهم ، وهذا ما لا يجوز أن نظنه بهم ، ولذلك فالحديث كيف ما أول فهو منكر عندي ، والله أعلم .

٩٤٨ — (إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق ، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة ، أو إِذْخِرة . [يعني المني]) .

منكر مرفوعا . رواه الدارقطني (٤٦) والبيهقي (٢/٤١٨) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق : نا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال :

« سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب ؟ قال : » فذكره . وقال الدارقطني :

« لم يروه غير إسحاق الأزرق عن شريك (يعني مرفوعا) . محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ليلى ثقة في حفظه شيء » . وقال البيهقي :

« ورواه وكيع عن ابن أبي ليلى موقوفا على ابن عباس ، وهو الصحيح » .

قلت : وهذا وصله الدارقطني : حدثنا محمد بن مخلد : نا الحسّاني : نا وكيع به .

ويرجح هذا أنه ورد موقوفا من طريقين آخرين عن عطاء ، فقال الشافعي في « سننه » (١/٢٤) : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يخبره عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في المني يصيب الثوب ، قال :

« أمطه عنك — قال احدهما — بعود أو إذخِرة ، فإنما هوبمنزلة البصاق والمخاط » .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين . وقد أخرجه البيهقي من طريق الشافعي ثم قال :

« هذا صحيح عن ابن عباس من قوله ، وقد روي مرفوعا ، ولا يصح رفعه » .

قلت : وجملة القول أن المرفوع فيه ثلاث علل :

الأولى : ضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى كما أشار الى ذلك الدارقطني بقوله « في حفظه شيء » على تسامح منه في التعبير !

الثانية : ضعف شريك أيضا وهو ابن عبد الله القاضي ، وأستغرب من الدارقطني سكوته عنه هنا . مع أنه قال فيه وقد ساق له حديث وضع الركبتين قبل اليدين عند الهوي إلى السجود :

« وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به » . (انظر الحديث المتقدم (٩٢٩) .

الثالثة : تفرد إسحاق الأزرق بروايته عن شريك مرفوعا : وهو — أعني الأزرق — وإن كان ثقة ، فقد خالفه وكيع وهو أوثق منه ، ولذلك رجح روايته البيهقي كما تقدم . لكن يبدولي أن الراجح صحة الروايتين معاً عن شريك ؛ الموقوفة والمرفوعة . وأن هذا الاختلاف إنما هو من شريك أو شيخه ابن أبي ليلى ، لما عرفت من سوء حفظهما ، فهذا الإعلال أولى من تخطئة إسحاق الأزرق الثقة . وهذا أولى من نَصب الخلاف بين الثقتين كما فعل البيهقي من جهة ، وابن الجوزي من جهة أخرى ، أما البيهقي فقد رجح رواية وكيع على إسحاق ، وعكس ذلك ابن الجوزي فقال بعد أن ذكر قول الدارقطني « لم يرفعه غير إسحاق الازرق عن شريك » :

« قلنا : إسحاق إمام مخرج عنه في « الصحيحين » ، ورفعه زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ومن وقفه لم يحفظ » .

كذا قال : وقد عرفت أن الصواب تصحيح الروايتين وأن كلاً من الثقتين حفظ ما سمع من شريك ، وأن هذا أو شيخه هو الذي كان يضطرب في رواية الحديث عن عطاء ، فتارة يرفعه . وتارة يوقفه ، فسمع الأزرق منه الرفع ، وسمع وكيع منه الوقف ، وكل روى ما سمع ، وكل ثقة .

ومن العجيب أن ابن الجوزي يتغافل عن العلتين الأوليين ، ويجادل في العلة الثالثة ، وقد عرفت ما في كلامه فيها ، ولوسلم له ذلك ، فلم يسلم الحديث من العلتين ، وأعجب من ذلك أن العلة الأولى قد نبه عليها الدارقطني في جملته التي ذكرنا عنه في أول هذا التحقيق ، فلما نقلها ابن الجوزي عنه اقتصر منها على الشطر الأول الذي فيه اعلال الحديث بالوقف ، ولم يذكر الشطر الثاني الذي فيه الإشارة إلى العلة الأولى وهي ضعف ابن أبي ليلى ! وهذا شيء لا يليق بأهل التحقيق والعلم .

ومن الأوهام حول هذا الحديث قول الإمام الصنعاني — في « العدة على شرح العمدة » (١ / ٤٠٤) :

« ثبت عنه (يعني ابن عباس) مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال : إنه بمنزلة البصاق والمخاط . . . أخرجه الدارقطني من حديث إسحاق بن يوسف الأزرق : حدثنا شريك . . . » .

ثم أعاده قائلاً (١/٤٠٥) :

« وإسناده صحيح كما قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) » . (١)

قلت : وهذا هو السبب الذي دفعني إلى كتابة هذا التحقيق حول هذا الحديث ، وبيان أن رفعه وهم ، وإن كان ما تضمنه من الحكم على المني بالطهارة هو الصواب ، وحسبنا في ذلك جزم ابن عباس رضي الله عنه بأنه بمنزلة المخاط والبصاق ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ، ولا ما يعارضه من الكتاب والسنة . وقد حقق القول في المسألة ابن قيم الجوزية في المصدر السابق تحت عنوان « مناظرة بين فقيهين في طهارة المني ونجاسته » (٣/١١٩ — ١٢٦) وهو بحث هام جداً في غاية التحقيق .

٩٤٩ — (كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر بالهاجرة (٢) ، فقال لنا : أبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه ابن ماجه (١/٢٣٢) وابن أبي حاتم في « العلل » (رقم ٣٧٦ و ٣٧٨) وابن حبان في « صحيحه » (٢٦٩ ـ موارد) والطحاوي في « شرح المعاني » (١/١١١) والبيهقي (١/٤٣٩) وأحمد (٤/٢٥٠) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، علته شريك وهو ابن عبد الله القاضي وهو ضعيف لسوء حفظه كما تقدم آنفا ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

قلت : ومن ذلك تعلم أن قول الحافظ في « الفتح » (٢/١٣) :

« رجاله ثقات ، رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان » ، وهم أو تساهل منه ، وإن قلده فيه الصنعاني في « العدة » (٢/٤٨٥) ، وأشد منه في الوهم قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٤٦/١) :

« إسناده صحيح ، ورجاله ثقات » ! !

وليت شعري كيف يكون ثقة صحيح الإسناد وفيه من كان يخطئ كثيراً ، وهو معروف بذلك لدى أهل العلم ؟ ! ولا سيما وقد اضطرب في إسناد هذا الحديث ، فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : « عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله » .

---

(١) البدائع (٣/١٢٣) .

(٢) الهاجرة اشتداد الحر في نصف النهار.

رواه على الوجهين أبو حاتم الرازي ، فقال ابنه (١ / ١٣٦ / ٣٧٨) :

« سمعت أبي يقول : سألت يحيى بن معين وقلت له : حدثنا أحمد بن حنبل بحديث إسحاق الأزرق عن شريك عن بيان . . . (قلت : فذكره ثم قال :) وذكرته للحسن بن شاذان الواسطي فحدثنا به ، وحدثنا أيضا عن إسحاق عن شريك عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله ؟ قال يحيى : ليس له أصل ، إني [1] نظرت في كتاب إسحاق فليس فيه هذا . قلت لأبي : فما قولك في حديث عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ الذي أنكره يحيى ؟ قال : هو عندي صحيح ، وحدثنا به أحمد ابن حنبل بالحديثين جميعاً عن إسحاق الأزرق . قلت لأبي : فما بال يحيى نظر في كتاب إسحاق فلم يجده ؟ قال : كيف ؟ نظر في كتابه كله ؟ ! إنما نظر في بعض وربما كان في موضع آخر » .

فقد حكم أبو حاتم على الحديث بالصحة من رواية شريك بسنده عن أبي هريرة خلافاً لما يوهمه صنيع الحافظ في « التلخيص » (٦٧) أنه صحح حديث المغيرة ، والسياق المذكور من كلام أبي حاتم يشهد لما ذكرنا . ويؤيده أن أبا حاتم أعلّ الطريق الأولى . فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ١٣٦ / ٣٧٦) بعد أن ساقها :

« ورواه أبو عوانة عن طارق عن قيس قال : سمعت عمر بن الخطاب قال : أبردوا بالصلاة »

قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« أخاف أن يكون هذا الحديث (يعني الموقوف على عمر) يدفع ذاك الحديث . قلت : فأيهما أشبه ؟ قال : كأنه هذا ، يعني حديث عمر ، قال أبي في موضع آخر : لو كان عند قيس عن المغيرة عن النبي ﷺ لم يحتج أن يفتقر إلى أن يحدث عن عمر موقوفاً » .

وقد ذكر الحافظ في « التلخيص » عن ابن معين نحوما ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه فقال :

« وأعله ابن معين بما روى أبو عوانة عن طارق عن قيس عن عمر موقوفا . وقال : لو كان عند قيس عن المغيرة مرفوعا لم يفتقر إلى أن يحدث به عن عمر موقوفا ، وقوى ذلك عنده أن أبا عوانة أثبت من شريك » .

قلت : وهذا هو الذي تقتضيه القواعد العلمية أن الحديث معلول بتفرد شريك به ومخالفته لمن هو أثبت منه ، فلا وجه عندي لتصحيح الحديث كما فعل أبو حاتم ، وقال الحافظ قبيل ما نقلنا عنه آنفاً ! « وذكر الميموني عن أحمد أنه رجح صحته » وفي « طرح التريب » للحافظ العراقي (٢ / ١٥٤) :

« وذكر الخلال عن الميموني أنهم ذاكروا أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ حديث المغيرة بن شعبة ، فقال : أسانيد جياد ، قال : وفي رواية غَير الميمونَي : [1] وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد » .

---

(١) قلت : الأصل (إنما) ولعل الصواب ما أثبتنا .

(١) يعني عن الإمام أحمد من قوله ، وليس رواية في الحديث كما توهم البعض على ما يأتي التنبيه عليه .

فهذا النقل عن الإمام أحمد غريب عندي لقوله « أسانيد جياد » مع أنه ليس له إلا إسناد واحد كما يفيده قول الحافظ ابن حجر :

« تفرد به إسحاق الأزرق عن شريك . . . . » .

وقال البيهقي عقب الحديث :

« قال ابوعيسى الترمذي — فيما بلغني عنه — : سألت محمدا يعني البخاري — عن هذا الحديث ؟ فعده محفوظاً ، وقال : رواه غير شريك عن بيان عن قيس عن المغيرة قال : كنا نصلي الظهر بالهاجرة ، فقيل لنا : أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ، رواه أبو عيسى عن عمر بن إسماعيل بن مجالد عن أبيه عن بيان كما قال البخاري » .

قلت : عمر بن إسماعيل ضعيف جداً ، قال ابن معين : كذاب خبيث رجل سوء .وقال النسائي : « ليس بثقة ، متروك الحديث » . وأبوه فيه ضعف ، فمثل هذه الطريق لا يقوى طريق شريك لشدة ضعفها ، فلا أدري ما وجه عَدِّ البخاري الحديث محفوظا ، فان كان بالنظر إلى الطريق الأولى فقد عرفت ضعفها وتفرد شريك بها ، وإن كان من أجل هذه الطريق فهي ضعيفة جدا .

وخلاصة القول : أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة عندي ، لتفرد الضعيف به ، وعدم وجود شاهد معتبر له .

ثم إن الكلام عليه إنما هو بالنظر لوروده بهذا السياق الذي يدل على أن صلاته ﷺ بالهاجرة منسوخ بقوله : أبردوا . . . وهو ظاهر الدلالة على ذلك ، وبه احتج الطحاوي وغيره على النسخ ، فاذا تبين ضعفه سقط الاحتجاج به . وأما إذا نظرنا إلى الحديث نظرة أخرى وهي أنه تضمن أمرين اثنين : صلاته ﷺ بالهاجرة ، وأمره بالابراد ، دون أن نربط بينهما بهذا السياق الذي يمنع من فعل أي الأمرين ، ويضطرنا إلى القول بالنسخ ، أقول : إذا نظرنا اليه هذه النظرة ، فالحديث صحيح .

أما الأمر الأول فقد ورد من حديث جابر قال :

« كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة » .

أخرجه البخاري (٢ / ٣٣) ومسلم (٢ / ١١٩) وغيرهما .

واما الأمر بالإبراد ، فقد ورد في « الصحيحين » وغيرهما من طرق عن أبي هريرة وعن أبي سعيد أيضا ، وابن عمر .

فاذا عرف هذا ، فقد اختلف العلماء في الجمع بين الأمرين ، فذهب الطحاوي وغيره إلا أن الأول منسوخ . وقد عرفت ضعف دليله ، وذهب الجمهور إلى أن الأمر بالإبراد أمر استحباب ، فيجوز التعجيل به . والابراد أفضل ، وذهب بعض الأئمة إلى تخصيص ذلك بالجماعة دون المنفرد ، وبما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بُعد ، فلو كانوا مجتمعين ، أو كانوا يمشون في كِنٍ

فالأفضل في حقهم التعجيل ، والحق التسوية ، وأنه لا فرق بين جماعة وجماعة ، ولا بينهما وبين الفرد ، فالكل يستحب لهم الإبراد ، لأن التأذي بالحر الذي يتسبب عنه ذهاب الخشوع ، يستوي فيه المنفرد وغيره كما قال الشوكاني (١/٢٦٥) . واما تخصيص ذلك بالبلد الحار ، فهو الظاهر من التعليل في قوله : « فإن شدة الحر من فيح جهنم » . ويشهد له من فعله ﷺ حديث أنس قال :

« كان رسول الله ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة » .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١١٦٢) والنسائي (١/٨٧) والطحاوي (١/١١١) . وله عنده شاهد من حديث أبي مسعود بسند حسن .

(**تنبيه**) : قال الحافظ في « التلخيص » في تخريج حديث المغيرة :

« وفي رواية للخلال : وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ الإبراد » .

وتلقى هذا عنه الشوكاني في « نيل الأوطار » (١/٢٦٥) دون أن يعزوه إليه كما هو الغالب عليه من عادته ! ثم بنى على ذلك قوله في الصفحة التي قبل المشار إليها :

« فرواية الخلال من أعظم الأدلة الدالة على النسخ » .

قلت : لكن الظاهر مما نقله الحافظ العراقي عن الخلال فيما سبق ذكره في هذا البحث أن هذه الرواية ليست من حديث المغيرة ، وإنما هي من قول الإمام أحمد رحمه الله . وقد صرح بهذا الحافظ في « الفتح » (٢/١٣) فقال :

« ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ » .

وكذا قال الصنعاني في « العدة » (٢/٤٨٥) دون أن يعزوه للحافظ أيضاً !

٩٥٠ — (قال الله تبارك وتعالى : إنما أتقبل الصلاة ممن تواضع بها لعظمتي ، ولم يستطل على خلقي ، ولم يبت مصراً على معضيتي ، وقطع نهاره في ذكري ، ورحم المسكين وابن السبيل ، والأرملة ، ورحم المصاب ، ذلك نوره كنور الشمس ، أكلؤه بعزتي ، وأستحفظه ملائكتي ، وأجعل له في الظلمة نورا ، وفي الجهالة حلْماً ، ومَثَله في خلقي كمثل الفردوس في الجنة) .

ضعيف . رواه البزار (ص ٦٥ — زوائده) وابن حبان في « المجروحين » (٢/٣٥) عن عبد الله بن واقد الحراني عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وعبد الله بن واقد كان متعففاً صالحا متفقها برأي أبي حنيفة حافظاً له . ولم يكن حافظاً للحديث ، فضعف حديثه وترك . كذا في « الأحكام الكبرى » (٥٧/١ — ٢) لعبد الحق الإشبيلي . وقال في « المجمع » (٢/١٤٧) :

« رواه البزار وفيه عبد الله بن واقد الحراني ضعفه النسائي ، والبخاري ، وابراهيم الجوزجاني ، وابن معين في رواية ، ووثقه في رواية ، ووثقه أحمد ، وقال : كان يتحرى الصدق وأنكر على من تكلم فيه ، وأثنى عليه خيراً ، وبقية رجاله ثقات » . وكذا قال في « الترغيب (١/١٨٦) أن بقية رواته ثقات ، وأشار إلى أن في ابن واقد هذا ضعفاً ، ولم يسق فيه كلاماً للأئمة . وجمهور الأئمة على تضعيفه ، وأحمدوإن أثنى عليه خيرا فقد نسبه للخطإ والتدليس ، وقال : « لعله كبر واختلط » .

لكنه لم ينفرد به ، فأخرجه الحسن بن علي الجوهري في « مجلس من الأمالي » (ق ٦٩/٢) من طريق ابن نُمَيْر : ثنا ابن كثير ، عن عبد الله بن طاوس عن أبيه به .

قلت : لكن ابن كثير واسمه محمد بن كثير البصري السلمي القصاب ، قال ابن المديني :
« ذاهب الحديث » . وقال البخاري والساجي :
« منكر الحديث » . وضعفه آخرون .
وروي من حديث علي مرفوعا نحوه ، وزاد في آخره :
« لا يتسنى ثمارها ، ولا يتغير حالها » .
رواه ابن عساكر في « مدح التواضع » (ق ٩٠/١ — ٢) وقال :
« قال الدارقطني : غريب تفرد به الدِّيْنَوري » .
قلت : يعني أبا جعفر محمد بن عبد العزيز بن المبارك الدينوري ، قال الذهبي :
« منكر الحديث ، ضعيف ، ذكره ابن عدي ، وذكر له مناكير ، وكان ليس بثقة يأتي ببلايا » .

ثم ساق له حديثين من بلاياه وموضوعاته . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال :
« وأورد له ابن عدي أحاديث قال في بعضها : باطل بهذا الاسناد ، ثم قال : وله غير ما ذكرت من المناكير » .

٩٥١ — (كان إذا أمَّن أمَّن مَنْ خلفه حتى إن للمسجد ضجة) .

لا أصل له بهذا اللفظ فيما نعلم . وقد نص على ذلك الحفاظ ، فقال الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (ص ٩٠) :

« لم أره بهذا اللفظ ، لكن روى معناه ابن ماجه من حديث بشر بن رافع » (ثم ذكر الحديث الآتي) ثم قال :

« **تنبيه** : قال ابن الصلاح في الكلام على « الوسيط » : هذا الحديث أورده الغزّالي هكذا تبعاً لإمام الحرمين ؛ فإنه أورده في « نهايته » كذلك ، وهو غير صحيح مرفوعاً ، وإنما رواه الشافعي من حديث عطاء قال :

« كنت أسمع الأئمة ابن الزبير فمن بعده يقولون : آمين حتى إن للمسجد للجة » .

وقال النووي مثل ذلك ، وزاد : هذا غلط منهما . وكأنه وابن الصلاح ارادا لفظ الحديث ، والحق معهما ، لكن سياق ابن ماجه يعطي بعض معناه كما أسلفناه » .

قلت : ما سلف من كلامه ينص على أن سياق ابن ماجه يعطي معناه كله لا بعضه ، فليتأمل فان السياق المشار إليه يحتمل بعض المعنى أوكله ، أما البعض فهوجهر الإمام وحده ، وهوصريح في ذلك ، وأما الكل ، فهو هذا مع جهر المؤتمين لقوله فيه « فيرتج بها المسجد » ، فإن هذا يحتمل أن الارتجاج سَببه تأمين الرسول ﷺ وهوصريح الحديث ، ويحتمل أنه بسبب تأمين المؤتمين معه ، وهومحتمل . وهذا هولفظ ابن ماجه :

٩٥٢ — « كان إذا تلا (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال : آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول [فيرتج بها المسجد] » .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ١٤٨) والسياق له وابن ماجه (١ / ٢٨١) والزيادة له ، كلاهما من طريق بشربن رافع عن أبي عبد الله بن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وقول الحافظ أبوزرعة ابن العراقي في « طرح التثريب » (٢ / ٢٦٨) : « وإسناده جيد » غير جيد ، يبينه ما يأتيك من النصوص . فقال الحافظ في « التلخيص » (٩٠) :

« وبشربن رافع ضعيف ، وابن عم أبي هريرة ، قيل : لا يعرف ، وقد وثقه ابن حبان » .

وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ٥٦ / ١) :

« هذا إسناد ضعيف ، أبوعبد الله لا يعرف حاله ، وبشر ضعفه أحمد ، وقال ابن حبان : يروي الموضوعات » .

قلت : وتمام كلام ابن حبان (١ / ١٧٩) :

« كأنه كان المتعمد لها » .

ومن أوهام الشوكاني رحمه الله أنه قال في هذا الحديث بعد أن ذكره المجد ابن تيمية بلفظ أبي داود ولفظ ابن ماجه (٢ / ١٨٨) قال الشوكاني :

« أخرجه أيضا الدارقطني ، وقال : إسناده حسن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما » والبيهقي وقال : حسن صحيح » !

وهؤلاء إنما أخرجوا الشطر الأول من الحديث بلفظ :

« **كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال : آمين** » . فليس فيه تسميع من يليه من الصف . . . الخ . فهذا اللفظ لا يحتمل ما يحتمله لفظ ابن ماجه من تأمين المؤتمين أيضا حتى يرتج بها المسجد ، فثبت الفرق بين اللفظين ، ولم يجز عزو الأول منهما إلى من أخرج الآخر ، كما هو ظاهر .

على أن هذا اللفظ إسناده ضعيف أيضاً ، فإن فيه عندهم جميعا اسحاق بن إبراهيم ابن العلاء الزبيدي وهو المعروف بابن زبريق وهوضعيف ، قال أبوحاتم :

« شيخ لا بأس به » وأثنى عليه ابن معين خيراً ، وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال محمد بن عوف :

« ما أشك أن إسحاق بن زبريق يكذب » .

لكن هذا اللفظ معناه صحيح ، فإن له شاهداً من حديث وائل بن حجر بسند صحيح .

وأما اللفظ الأول فلا أعرف ما يشهد له من السنة إلا ما رواه الشافعي في « مسنده » (١/٧٦) : أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال :

« **كنت أسمع الأئمة وذكر ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ، ويقول من خلفهم آمين ، حتى أن للمسجد للجة** » .

سكت عليه الحافظ كما سبق قريباً ، وفيه علتان :

الأولى : ضعف مسلم بن خالد وهو الزنجي ، قال الحافظ :

« صدوق ، كثير الأوهام » .

الثانية : عنعنة ابن جريج ؛ فإنه كان مدلسا ، ولعله تلقاه عن خالد بن أبي أنوف فقد رواه عن عطاء بلفظ :

« **أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد (يعني الحرام) إذا قال الإمام : (ولا الضالين) رفعوا أصواتهم بآمين . (وفي رواية) : سمعت لهم رجة بآمين** » .

أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٢/٧٤) والبيهقي (٢/٥٩) والرواية الأخرى له .

وخالد هذا ترجمه ابن أبي حاتم (١/٢/٣٥٥ - ٣٥٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا ، وأورده ابن حبان في « الثقات » وفي ترجمته ساق له هذا الأثر ، وتوثيق ابن حبان فيه تساهل معروف ، ولذلك فإني غير مطمئن لصحة روايته ، فان كان ابن جريج أخذه عنه فالطريق واحدة ، وإلا فلا ندري عمن تلقاه ابن جريج ، ويبدو أن الإمام الشافعي نفسه لم يطمئن أيضا لصحة روايته هذه ، فقد ذهب إلى خلافها ، قال في الأم « (١/٩٥) :

« فإذا فرغ الإمام من قراءة أم القرآن قال آمين ، ورفع بها صوته ، **ليقتدي** به من كان خلفه ، فإذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ، ولا أحب أن يجهروا بها » .

فلو أن هذا الأثر ثابت عن أولئك الصحابة عند الشافعي لما أحب خلاف فعلهم إن شاء الله ولذلك فالأقرب إلى الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه الشافعي أن يجهر الإمام دون المؤتمين . والله أعلم .

ثم رأيت البخاري قد علق أثر ابن الزبير المذكور بصيغة الجزم ، فقال الحافظ في « الفتح » (٢/٢٠٨) :

« وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال ويعني ابن جريج ، قلت له : أكان

ابن الزبير يؤمن على أثر ام القرآن ؟ قال : نعم ، ويؤمن من وراءه حتى أن للمسجد للجة ، ثم قال : إنما آمين دعاء » .

قلت : وهو في « مصنف عبد الرزاق » برقم (٢٦٤٠ ج ٢) ومن طريقه ابن حزم في « المحلى » (٣/٣٦٤) .

فقد صرح ابن جريج في هذه الرواية أنه تلقى ذلك عن عطاء مباشرة ، فأمِنَّا بذلك تدليسه ، وثبت بذلك هذا الأثر عن ابن الزبير

وقد صح نحوه عن أبي هريرة ، فقال أبو رافع :

« إن أبا هريرة كان يؤذن لمروان بن الحكم ، فاشترط أن لا يسبقه بـ (الضالين) حتى يعلم أنه قد دخل الصف ، فكان إذا قال مروان : (ولا الضالين) قال أبو هريرة : آمين يَمُدُّ بها صوته ، وقال : إذا وافق تأمين أهل الأرض تأمين أهل السماء غفر لهم » .

أخرجه البيهقي (٢/٥٩) وإسناده صحيح .

فاذا لم يثبت عن غير أبي هريرة وابن الزبير من الصحابة خلاف الجهر الذي صح عنهما ، فالقلب يطمئن للأخذ بذلك أيضا ، ولا أعلم الآن أثراً يخالف ذلك ، والله أعلم .

٩٥٣ — (إذا نام العبد في سجوده باهى الله عزوجل به ملائكته ، قال : انظروا إلى عبدي ، روحه عندي ، وجسده في طاعتي !)

ضعيف . رواه تمام في « الفوائد » (ق ٢٦٣ / ٢) وعنه ابن عساكر (١١/٤٤٤/١) عن داود بن الزبرقان عن سليمان التيمي عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، داود بن الزبرقان قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه الأزدي » . وقال ابن حبان (١/٢٨٧) :

« يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم » .

قلت : ومن طريقه رواه البيهقي أيضا في « الخلافيات » كما في « تلخيص الحبير » (ص ٤٤) واقتصر هناك على قوله في داود هذا : إنه ضعيف : وقال :

« وروي من وجه آخر عن أبان عن أنس ، وأبان متروك » .

وروي من حديث أبي هريرة مرفوعا .

أخرجه ابن سَمعون في « الأمالي » (١/١٧٢) عن حجاج بن نصير : نا المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي هريرة .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه ثلاث علل :

١ — حجاج بن نُصير ، قال الحافظ :

« ضعيف كان يقبل التلقين » .

٢ — المبارك بن فضالة ضعيف أيضا ، قال الحافظ :
« صدوق ، يدلس ويسوي » .
٣ — الحسن وهو البصري ؛ فإنه على جلالته كان يدلس ، ومن طريقة الأئمة النقاد إعلال الحديث بعنعنة الحسن البصري ، فانظر « اللآلي المصنوعة » للسيوطي (٢ / ٣٨٩) ، على أنه اختلف في ثبوت سماعه من أبي هريرة ، .

لكن ذكر الحافظ في « التلخيص » أنه رواه ابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » من حديث المبارك بن فضالة ، فان كان عنده من غير طريق حجاج بن نصير ، فقد ذهبت العلة الأولى وبقيت الثانية والثالثة . ثم قال الحافظ .

« وذكره الدارقطني في « العلل » من حديث عباد بن راشد كلاهما (يعني المبارك وعباداً) عن الحسن عن أبي هريرة ، قال الدارقطني : وقيل : عن الحسن : بلغنا عن النبي ﷺ . قال : والحسن لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : وعباد بن راشد صدوق له أوهام ، فمتابعته للمبارك تذهب بالعلة الثانية ، فيبقى في الحديث العلة الثالثة ، وبها أعل الحديث ابن حزم في « المحلى » فقال (١ / ٢٢٨) :
« وهذا لا شيء ، لأنه مرسل ، لم يخبر الحسن ممن سمعه » . ثم قال الحافظ :
« ومرسل الحسن ، أخرجه أحمد في « الزهد » ، وروى ابن شاهين عن أبي سعيد معناه ، وإسناده ضعيف » .

قلت : وسنده في « الزهد » (٢٠ / ٨١ / ١) صحيح ، فرجع الإسناد إلى أنه من مرسل الحسن البصري فهو علته .

والحديث على ضعفه قد استدل به من ذهب إلى أن نوم الساجد — وألحقوا به الراكع — لا ينقض الوضوء ، قال ابن حزم :
« لو صح لم يكن فيه إسقاط الوضوء عنه » .
وهو كما قال ، وقال الصنعاني في « سبل السلام » (١ / ٩٢) :
« ومن استدل به قالوا : سماه ساجداً وهو نائم ، ولا سجود إلا بطهارة ، وأجيب بأنه سماه باعتبار أول أمره ، أو باعتبار هيئته » .

وقد ذكر الصنعاني اختلاف العلماء ، في هذه المسألة ، وجمع الأقوال فيها فبلغت ثمانية ، الصواب منها القول الأول وهو أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال قليلاً كان أو كثيرا ، ونصره ابن حزم بأدلة قوية فراجعه .
ومثل هذا الحديث في الضعف والدلالة الحديث الآتي .

٩٥٤ — (من استحق النوم وجب عليه الوضوء) .

شاذ لا يصح . رواه الحافظ ابن المظفر في « غرائب شعبة » (٢/١٤٨) : ثنا أبو الفضل العباس بن إبراهيم : ثنا أبو غسان مالك بن الخليل : ثنا محمد بن عَبّاد الهُنائي : ثنا شعبة عن

الجريري عن خالد بن غلاق — ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة مرفوعا :

قلت : وهذا سند رجاله كلهم ثقات : أبو الفضل العباس بن إبراهيم له ترجمة في « تاريخ الخطيب » (١٢ / ١٥١ — ١٥٢) وقال :

« وكان ثقة » . وسائرهم من رجال « التهذيب » . لكن قوله : « لا أعلمه إلا . . . » فيه بعض الشك في رفعه ، ويقوي الشك أن الهنائي خولف في رفعه ، فقال علي بن الجعد : أنا شعبة فذكره موقوفاً . أخرجه البغوي في «الجعديات» (٧ / ٦٩ / ١) ومن طريقه البيهقي (١ / ١١٩) . وعلي بن الجعد ثقة ثبت ، وقد تابعه ثقات ، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٩ / ٢) : حدثنا هُشَيم وابن عُلَيَّة عن الجُريري عن خالد بن غِلاق القيسي عن أبي هريرة قال : فذكره موقوفا عليه . ولعله الصواب . وزاد ابن علية ، قال الجَريري : فسألنا عن استحقاق النوم ؟ فقالوا « إذا وضع جنبه » .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثلاثة الثقات على وقفة يجعل رواية الهنائي شاذة ، ولذلك قال البيهقي :

« وقد روي مرفوعاً ولا يصح رفعه » . وقال الحافظ في « التلخيص » (٤٣) بعد أن ذكره من طريق البيهقي :

« وروي موقوفاً ، وإسناده صحيح ، ورواه في « الخلافيات » من طريق آخر عن أبي هريرة وأعله بالربيع بن بدر عند ابن عدي ، وكذا قال الدارقطني في « العلل » أن وقفه أصح » .

قلت : ويشهد لوقفه أن البيهقي رواه (١ / ١٢٢ — ١٢٣) من طريق أخرى عن يزيد ابن قسيط أنه سمع أبا هريرة يقول :

« ليس على المحتبي النائم ، ولا على القائم النائم ، ولا على الساجد النائم وضوء حتى يضطجع ، فاذا اضطجع توضأ » ، وقال :

« وهذا موقوف » .

قلت : وإسناده جيد كما قال الحافظ في « التلخيص » .

لكن الراجح أن العمل على خلافه كما تقدم في آخر الحديث الذي قبله .

٩٥٥ — (يا معاذ إذا كان في الشتاء فَغَلِّس بالفجر ، وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تُمِلَّهم ، وإذا كان الصيف فأسفر بالفجر ؛ فإن الليل قصير ، والناس ينامون ، فأمهلهم حتى يدّاركوا) .

موضوع . رواه البغوي في « شرح السنة » (١ / ٥٢ / ١) من طريق أبي الشيخ وهذا في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٧٦ و ٨٠) عن يوسف بن أسباط : المنهال بن الجراح عن عبادة ابن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . بل موضوع ، آفته المنهال بن الجراح ، وهو الجراح بن المنهال ، انقلب على يوسف بن أسباط ، وكذلك قلبه محمد بن إسحاق كما ذكر الحافظ في « اللسان » ، وهو متفق على تضعيفه ، وقال البخاري ومسلم :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والدارقطني :

« متروك » ، وقال ابن حبان (١ / ٢١٣) :

« كان يكذب في الحديث ، ويشرب الخمر » .

وذكره البَرقي في « باب من اتهم بالكذب » .

ومما يؤكد كذبه في هذا الحديث أنه خلاف ما جرى عليه رسول الله ﷺ من التغليس بصلاة الفجر دون تفريق بين الشتاء والصيف ، كما تدل على ذلك الأحاديث الصحيحة فأكتفي بذكر واحد منها ، وهو حديث أبي مسعود البدري « **أن النبي ﷺ صلى الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ، ولم يعد إلى أن يسفر** » .

رواه أبو داود بسند حسن كما قال النَّووي وابن حبان في « صحيحه » (٢٧٩) وصححه الحاكم والخطابي والذهبي وغيرهم كما بينته في « صحيح ابي داود » (رقم ٤١٧) . والعمل بهذا الحديث هو الذي عليه جماهير العلماء ، من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ، ومنهم الإمام احمد أن التعجيل بصلاة الفجر أفضل ، لكن ذكر ابن قدامة في « المقنع » (١ / ١٠٥) رواية أخرى عن الإمام أحمد : « إن أسفر المأمومون فالأفضل الإسفار » ، واحتج له في الشرح بحديث معاذ هذا ، وعزاه لأبي سعيد الأموي في مغازيه !

٩٥٦ — (إذا أنكح أحدكم عبده أو أجيره ، فلا ينظرَنَّ إلى شيء من عورته ؛ فإن أسفل من سرته إلى ركبتيه من عورته) .

ضعيف مضطرب . يرويه سوّار بن داود أبو حمزة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فرواه هكذا محمد بن عبد الرحمن الطّفاوي وعبد الله بن بكر السهمي — المعنى واحد — قالا : حدثنا سوار به .

أخرجه الإمام أحمد (رقم ٦٧٥٦) عنهما معاً هكذا . وأخرجه الدارقطني (٨٥) وعنه البيهقي (٢ / ٢٢٨ — ٢٢٩) والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٧٨) وكذا العقيلي في « الضعفاء » (١٧٣ — ١٧٤) عن السهمي وحده .

وتابعهما وكيع عن سوار لكنه قلب اسمه فقال : « داود بن سوّار » بلفظ :

« **إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره ، فلا ينظر إلى ما دون السرة ، وفوق الركبة** » .

أخرجه أبو داود (١ / ١٨٥ — ١٨٦ — عون) وقال :

« وهم وكيع في اسمه ، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال : ثنا أبو حمزة سوار الصيرفي » .

وخالفهم النضربن شميل فقال : أنا أبوحمزة الصيرفي وهوسواربن داود به بلفظ :

« **إذا زوج أحدكم عبده : أمته أوأجيره ، فلا تنظر الأمة إلى شيء من عورته ، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة** » .

أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي .

فهذه الرواية على خلاف الروايات السابقة فإنها صريحة في أن المنهي عن النظر إنما هي الأمة ، وأن ضمير « عورته » راجع إلى « أحدكم » والمقصود به السيد ، وهذه الرواية أرجح عندي لسببين :

الأول : أنها أوضح في المعنى من الأولى لأنها لا تحتمل إلا معنى واحداً . بخلاف الأولى، فإنها تحتمل معنيين : أحدهما يتفق مع معنى هذه ، والآخر يختلف عنه تمام الاختلاف ، وهو الظاهر من المعنيين ، وهوأن المنهي عن النظر إنما هوالسيد ، وأن ضمير « **عورته** » راجع الى العبد أوالأجير أي الأمة ، ولهذا استدل بعض العلماء بهذه الرواية على أن عورة الأمة كعورة الرجل ما بين السرة والركبة ، قال : « ويريد به (يعني بقوله : عبده أوأجيره) الأمة ؛ فإن العبد والأجير لا يختلف حاله بالتزويج وعدمه »[1] لكن المعنى الأول أرجح بدليل هذه الرواية التي لا تقبل غيره ويؤيده السبب الآتي وهو :

الآخر : أن الليث بن أبي سليم قد تابع سواراً في روايته عن عمروبه ولفظه :

« **إذا زوج أحدكم امته عبده أوأجيره ، فلا تنظرإلى عورته ، والعورة ما بين السرة والركبة** » .

أخرجه البيهقي (٢ / ٢٢٩) عن الخليل بن مرة عن الليث .

وهذا السند إلى عمرو ، وإن كان ضعيفا ، فإنه لا بأس به في الشواهد والمتابعات ، وهذا صريح في المعنى الأول لا يحتمل غيره أيضا ، لكن روي الحديث بلفظ آخر ، لا يحتمل إلا المعنى الآخر ، وهومن طريق الوليد : ثنا الأوزاعي عن عمروبن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ :

« **إذا زوج أحدكم عبده أمته [أوأجيره] فلا ينظرن إلى عورتها** » .

كذا قال : « عورتها » .

أخرجه البيهقي (٢ / ٢٢٦) ، والوليد هوابن مسلم وهويدلس تدليس التسوية ، وقد عنعن بين الأوزاعي وعمرو ، ثم هولوصح ، فليس فيه تعيين العوْرة من الأمة ، ولذلك قال البيهقي بعد أن أتبع هذه الرواية برواية وكيع المتقدمة :

« وهذه الرواية إذا قرنت برواية الأوزاعي دلنا على أن المراد بالحديث نهي السيد عن النظر إلى عورتها إذا زوجها ، وأن عورة الأمة ما بين السرة والركبة . وسائرطرق هذا الحديث يدل ؛ وبعضها ينص على [أن] المراد به نهي الأمة عن النظرإلى عورة السيد ، بعد ما زوجت ، أونهي الخادم من العبد اوالأجير عن النظرإلى عورة السيد بعدما بلغا النكاح ، فيكون الخبرواردا في بيان مقدارالعورة من الرجل ، لا في بيان مقدارها من الامة » .

---

(١) انظر الحاشية على « المقنع » (١ / ١١٠) .

وجملة القول أن الحديث اضطرب فيه سوار ، فلا يطمئن القلب إلى ترجيح رواية من روايتيه ، وإن كنا نميل إلى الرواية التى وافقه عليها الليث بن أبي سليم وإن كان ضعيفا ، فإن اتفاق ضعيفين على لفظ من لفظين ، أولى بالترجيح من اللفظ الآخر الذي تفرد به أحدهما ، هذا لو اتفق الرواة عنه فيه ، فكيف وقد اختلفوا ، والبيهقي ، وإن مال إلى أن الحديث ورد في عورة الرجل لا الأمة ، فقد جزم بضعفه للاختلاف الذي ذكرنا ، فقال :

« فأما حديث عمرو بن شعيب فقد اختلف في متنه ، فلا ينبغي أن يعتمد عليه في عورة الأمة وإن كان يصلح الاستدلال به وبسائر ما يأتي عليه معه في عورة الرجل . وبالله التوفيق » .

وإذا عرفت ذلك ، فمن الغرائب أن تتبنى بعض المذاهب هذا الحديث فتقول : بأن الأمة عورتها عورة الرجل ! ويرتب على ذلك جواز النظر إليها ، بل هذا ما صرح به بعضهم ، فقالوا : « فيجوز للأجنبي النظر إلى شعر الأمة وذراعها وساقها وصدرها وثديها » ! ذكره الجصاص في « أحكام القرآن » (٣/٣٩٠) ، ولا يخفى ما في ذلك من فتح لباب الفساد ، مع مخالفة عمومات النصوص التي توجب على النساء إطلاقاً التستر ، وعلى الرجال غض البصر انظر كتابنا « حجاب المرأة المسلمة » (٢٢ — ٢٥) .

٩٥٧ — (إن الله عزوجل قد رفع لي الدنيا ، فأنا أنظر إليها وإلى ما هو كائن فيها إلى يوم القيمة كأنما أنظر إلى كفي هذه ؛ جِلّياناً من أمر الله عزوجل جلاه لنبيه كما جلاه للنبيين قبله) .

ضعيف جدا . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٦/١٠١) من طريق الطبراني : ثنا بكر بن سهل : ثنا نعيم بن حماد : ثنا بقية عن سعيد بن سنان : ثنا أبو الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعـا .

قلت : وهذا إسناد واهٍ فيه اربع علل :

١ — : سعيد بن سنان متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع .

٢ — وبقية مدلس وقد عنعنه .

٣ — ونعيم بن حماد ضعيف .

٤ — وبكر بن سهل ضعيف أيضا .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٨/٢٨٧) وقال :

« رواه الطبراني ، ورجاله وثقوا على ضعف كثير في سعيد بن سنان الرهاوي » .

٩٥٨ — (كان لا يمس من وجهي شيئاً وأنا صائمة . قالته عائشـة)

منكر. رواه ابن حبان في صحيحه (٩٠٤) : أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع : حدثنا عثمان بن أبي [شيبة : ثنا وكيع عن] [1] زكريا بن أبي زائدة عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن محمد بن الأشعث عن عائشة قالت : فذكره مرفوعا إلى النبي ﷺ ، وقد رواه الإمام أحمد (٦/١٦٢) فقال : ثنا وكيع عن زكريا به . . . مثله . يعني مثل حديث ساقه قبله فقال : ثنا يحيى بن زكريا : حدثني أبي عن صالح الأسدي عن الشعبي عن محمد بن الأشعث ابن قيس عن عائشة أم المؤمنين قالت :

« **ما كان رسول الله ﷺ يمتنع من شيء من وجهي وهو صائم** » .

قلت : وفي هذا السياق مخالفتان : الأولى في السند ، والأخرى في المتن .

أما المخالفة في السند ، فهي أنه جعل مكان العباس بن ذريح ؛ صالحاً الأسدي ، وهو صالح بن أبي صالح الأسدي ، وهو مجهول كما يشير إلى ذلك الذهبي بقوله :

« تفرد عنه زكريا بن أبي زائدة » .

وقد قيل : عنه عن محمد بن الأشعث عن عائشة بإسقاط الشعبي من بينهما . أخرجه النسائي وقال : « إنه خطأ ، والصواب الأول » كما في « تهذيب التهذيب » .

وأخرجه النسائي في « العِشْرة » من « الكبرى » (ق ١/٨٤) من طريق زياد بن أيوب قال : حدثنا ابن أبي زائدة قال : أخبرني أبي عن صالح الأسدي عن الشعبي به . فهذا يرجح رواية أحمد عن وكيع ، ويدل على أن رواية ابن حبان شاذة .

ثم رأيتها في « مصنف ابن أبي شيبة » (٣/٦٠) عن وكيع مثل رواية أحمد .

وأما الاختلاف في المتن فظاهر بأدنى تأمل ، وذلك أن يحيى بن زكريا ، جعل المتن نفي امتناعه ﷺ من تقبيل وجه عائشة وهو صائم ، بينما جعله وكيع — في رواية ابن حبان — نفي تقبيله ﷺ لها وهي صائمة ! فإذا كان لفظ رواية وكيع عند أحمد ، مثل لفظ رواية يحيى ابن زكريا كما يدل عليه احالة أحمد عليه بقوله : « مثله » كما سبقت الإشارة اليه ، إذا كان الأمر كذلك كانت رواية وكيع عند ابن حبان شاذة لمخالفتها ، لروايته عند أحمد ورواية يحيى بن زكريا . ويؤكد هذا موافقة لفظ زياد بن أيوب عند النسائي للفظ أحمد .

وسواء كان الأمر كما ذكرنا أو لم يكن ، فاننا نقطع بأن هذه الرواية شاذة بل منكرة ، لمخالفتها للحديث الثابت بالسند الصحيح عن عائشة انه ﷺ كان يقبلها وهما صائمان ، فقال الإمام أحمد (٦/١٦٢) : ثنا يحيى بن زكريا قال : أخبرني أبي عن سعد بن إبراهيم عن رجل من قريش من بني تميم يقال له طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت :

« **تناولني رسول الله ﷺ . فقلت : إني صائمة ، فقال : وأنا صائم** » .

وهذا سند صحيح ، وقد رواه جماعة من الثقات عن سعد بن إبراهيم به نحوه ، كما بينته في « الأحاديث الصحيحة » فانظر « كان يقبلني . . . » (رقم ٢١٩)

---

(١) سقطت هذه الزيادة من النسخة المطبوعة ، فاستدركتها من أصلها المخطوط المحفوظ في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة (ق ١/٦٨) ، بعد أن ضيعت وقتا كثيراً في معرفة عثمان بناء على ما وقع في المطبوعة ! وأما فهرس الخطإ فيها ، فقد جاء التصويب فيه خطأً أيضاً !

وعلة حديث الترجمة إنما هي تفرد محمد بن الأشعث بهما ، وهو في عداد مجهولي الحال ، فقد أورده البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٦) وابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٠٦) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، نعم ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ٢٣١) وروى عنه جمع من الثقات ، فمثله حسن الحديث عندي إذا لم يخالف . ولكن لما كان قد تفرد بهذا الحديث وخالف فيه الثقة وهو طلحة بن عبد الله بن عثمان القرشي الذي أثبت أنه ﷺ كان يقبل عائشة وهي صائمة ، كان الحديث بسبب هذه المخالفة شاذاً بل منكراً .

وقد اتفق الشيخان على إخراج حديثها بلفظ « **كان يقبل وهو صائم** » وليس فيه بيان أنها كانت صائمة أيضا كما في حديث القرشي عنها ، وقد خفي هذا على بعض أهل العلم ، كما خفي عليه حال هذا الحديث المنكر ، فقال الصنعاني في « سبل السلام » (٢ / ٢١٨) :

« **تنبيه** » : **قولها** : « وهو صائم » لا يدل على أنه قبلها وهي صائمة فقد أخرج ابن حبان باسناده [عنها] أن النبي ﷺ كان لا يمس وجهها وهي صائمة ، وقال : ليس بين الخبرين تضاد؛ لأنه كان يملك إربه ، ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثابة حاله ، وترك استعماله إذا كانت المرأة صائمة ، علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن ، انتهى » .

فقد فات ابن حبان حديث القرشي المشار إليه ، وتبعه عليه الصنعاني ، وذهل هذا عن علة حديث ابن حبان ! وتبعه على ذلك الشوكاني (٤ / ١٨٠) . ولكن هذا لم يفته حديث القرشي ، بل ذكره من طريق النسائي ، فالعجب منه كيف ذكر الحديثين دون ان يذكر التوفيق بينهما ، والراجح من المرجوح منهما .

فهذا هو الذي حملني على تحرير القول في نكارة هذا الحديث . والله ولي التوفيق .

ثم إني لما رأيت الحديث في « المصنف » ووجدت متنه بلفظ : « كان لا يمتنع من وجهي وأنا صائمة » ، تيقنت شذوذ لفظ ابن حبان . كما تبينت أنه لا علاقة لابن الأشعث به ، وإنما هو من ابن حبان نفسه أو من شيخه عمران . والله أعلم .

٩٥٩ — (الوضوء مما خرج ، وليس مما دخل) .

منكر . رواه ابن عدي (١٩٤ / ٢) والدارقطني (ص ٥٥) والبيهقي (١ / ١١٦) عن الفضل بن المختار عن ابن أبي ذئب عن شعبة — يعني — مولى ابن عباس عنه أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال البيهقي :

« لا يثبت » .

قلت : وله ثلاث علل :

الأولى : الفضل بن المختار ، وهو أبو سهل البصري وهو متروك ، قال أبو حاتم : « أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل » . وقال ابن عدي :

« عامة أحاديثه منكرة لا يتابع عليها » . وساق له الذهبي أحاديث ، قال في واحد منها :
« يشبه أن يكون موضوعاً » ، وفي الأخرى ،
« هذه أباطيل وعجائب » !

الثانية : شعبة مولى ابن عباس ، وهو صدوق سيء الحفظ ، كما في « التقريب » . وقال في « التلخيص » (ص ٤٣) :

« وفي إسناده الفضل بن المختار ، وهو ضعيف جداً ، وفيه شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف ، وقال ابن عدي : الأصل في هذا الحديث أنه موقوف ، وقال البيهقي : لا يثبت مرفوعا ، ورواه سعيد بن منصور موقوفا من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عنه ، ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة ، وإسناده أضعف من الأول ، ومن حديث ابن مسعود موقوفاً » .

قلت : فقد أشار الحافظ إلى أن في الحديث علة أخرى وهي :

الثالثة : وهي الوقف ، فإن شعبة المذكور علاوة على كونه ضعيفاً ، فقد خالفه الثقة أبو ظبيان وهو حصين بن جندب الجهني فقال : عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال :

« **الفطر مما دخل ، وليس مما خرج ، والوضوء مما خرج وليس مما دخل** » .

رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان . ذكره الحافظ في « الفتح » (٤ / ١٤١) وقد علقه البخاري في « صحيحه » مجزوماً به مقتصرا على الشطر الأول منه » وقد وصله أيضا البيهقي في « سننه » (١ / ١١٦ و ٤ / ٢٦١) من طريق أخرى عن وكيع به ، وهذا سند صحيح موقوف . فهو الصواب كما أشار إلى ذلك ابن عدي ثم البيهقي ثم الحافظ .

وأما حديث أبي أمامة الذي أشار اليه الحافظ في كلامه السابق فهو الآتي عقبه .

(**تنبيه**) : ذكر الشوكاني حديث الترجمة هذا بلفظ : الفطر مما دخل ، والوضوء مما خرج » وقال :

« أخرجه البخاري تعليقا ، ووصله البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة » .

ثم ضعفه بالفضل بن المختار ، وشعبة مولى ابن عباس .

أقول : وفي هذا التخريج على إيجازه أوهام لا بد من التنبيه عليها .

الأول : أن الحديث عند البخاري وابن أبي شيبة موقوف وليس بمرفوع كما تقدم .

الثاني : أن إسنادهما صحيح وليس بضعيف .

الثالث : أن البخاري لم يخرجه بتمامه ، بل الشطر الأول منه فقط ، كما سبق منا التنصيص عليه .

وقد وقع في بعض هذه الأوهام الصنعاني قبل الشوكاني ! فإنه ذكر الحديث مرفوعا إلى النبي ﷺ مجزوماً به بلفظ : « الفطر مما دخل وليس مما خرج » . ثم قال في تخريجه :

« علقه البخاري عن ابن عباس ، ووصله عنه ابن ابي شيبة » .

فوهم الوهم الأول . وزاد وهما آخر . وهو أن المرفوع صحيح لجزمه به وعدم ذكر علته ،

فهذا وذاك هو الذي حملني على تحقيق القول في هذا الحديث لكيلا يغتر بكلامهما من لا علم عنده بأوهامهمـا .

هذا وللحديث شاهد من رواية أبي امامة ، ولكنه ضعيف جدا وهو.

٩٦٠ — (إنما الوضوء علينا مما خرج ، وليس علينا مما دخل) .

ضعيف جدا . رواه الطبراني في « الكبير » عن أبي أمامة قال :

« دخل رسول الله ﷺ على صفية بنت عبد المطلب فغرفت له ، أوفقربت له عرقا فوضعته بين يديه ، ثم غرفت أو قربت آخر فوضعته بين يديه ، فأكل ، ثم أتى المؤذن فقال : الوضوء الوضوء . فقال » ، فذكره . قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٥٢) :

« وفيه عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد ، وهما ضعيفان لا يحل الاحتجاج بهما » .

قلت : ولذلك قال الحافظ فيما سبق نقله عنه في الكلام على الحديث الذي قبله .

« إنه أشد ضعفاً منه » .

٩٦١ — (إنما الإفطار مما دخل ، وليس مما خرج) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » : حدثنا أحمد بن منيع : حدثنا مروان بن معاوية عن رَزِين البكري قال : حدثنا مولاة لنا يقال لها : سلمى من بكر بن وائل أنها سمعت عائشة تقول :

« دخل علي رسول الله ﷺ ، فقال : يا عائشة هل من كسرة ؟ فأتيته بقرص ، فوضعه في فيه ، وقال : يا عائشة هل دخل بطني منه شيء ؟ كذلك قبلة الصائم ، إنما الإفطار . . . » .

قلت : وهذا سند ضعيف ، من أجل سلمى هذه ، فانها لا تعرف كما في « التقريب » ، ورزين البكري إن كان هو الجهني فثقة ، وإلا فمجهول .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي في « المجْمع » (٣ / ١٦٧) قال :

« رواه أبو يعلى وفيه من لم أعرفه » .

والصواب في الحديث أنه موقوف على ابن عباس كما سبق بيانه قبل حديث .

٩٦٢ — (ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة ، ولكن بشيء وقر في صدره) .

لا أصل له مرفوعا . قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٠ و ١٠٥ طبعـة الحلبـي) :

« رواه الترمذي الحكيم في « النوادر » من قول بكر بن عبد الله المزني ، ولم أجده مرفوعا » .

وأقره الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » (رقم ٩٧٠) .

ومن المؤسف أن يُسْمع هذا الحديث من بعض الوعاظ في المسجد النبوي ، سمعته منه فـي

أواسط شهر شوال سنة ١٣٨٢ هـ مصرحاً بصحته ، وقد حاولت الاتصال به بعد فراغه من الوعظ ، واستدللت على المنزل الذي كان حل فيه ، ثم عرض لي ما حال بيني وبين ذلك ، ثم سافر في اليوم الثاني ، فعسى أن يطلع على هذه الكلمة ، فتكون له ولغيره تذكرة ، (والذكرى تنفع المؤمنين) .

٩٦٣ — (كان يخطب يوم الجمعة ، ويوم الفطر ، ويوم الأضحى على المنبر » .

ضعيف . قال الهيثمي (٢ / ١٨٣) وقد ذكره من حديث ابن عباس :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، ضعفه أحمد وابن المديني والبخاري والنسائي ، وبقية رجاله موثقون » .

قلت : وقال الحافظ في الحسين هذا :

« ضعيف » .

قلت : ومما يدل على ضعفه روايته مثل هذا الحديث ، فإن من المعلوم أن النبي ﷺ إنما كان يصلي الفطر والأضحى في المصلى ، ولم يكن ثمة منبر يرقى عليه ، ولا كان يُخرج منبره ، من المسجد إليه ، وإنما كان يخطبهم قائماً على الأرض ، كما ثبت في « الصحيحين » وغيرهما من حديث جابر ، وأول من أخرج المنبر إلى المصلى مروان بن الحكم ، فأنكره عليه أبو سعيد الخدري كما في « الصحيحين » عنه قال :

« كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ، فأول شيء يبدأ به الصلاة ، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس . . . فلم يزل الناس على ذلك ، حتى خرجت مع مروان ، وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر . فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت ، فإذا مروان يريد أن يرتقيَه قبل أن يصلي . فجبَذْتُ بثوبه . . » الحديث « انظر « فتح الباري » (٢ / ٣٥٩) .

وأما الحديث الذي رواه المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر قال :

« شهدت مع رسول الله ﷺ الأضحى بالمصلى ، فلما صلى وقضى خطبته نزل عن منبره ، فأتي بكبش فذبحه رسول الله ﷺ بيده وقال : بسم الله ، والله اكبر ، هذا عني ، وعمن لم يضح من أمتي » .

أخرجه أبو داود (٢ / ٥) والدارقطني (٥٤٤) وأحمد (٣ / ٣٦٢) .

قلت : فهذا معلول بالانقطاع بين المطلب وجابر ، فقد قال أبو حاتم :

« المطلب لم يسمع من جابر ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته » .

وقال مرة : « يشبه أنه أدركه » . يعني جابراً . فان صح هذا فعلته عنعنة المطلب ، فإنه مدلس قال الحافظ :

« صدوق كثير التدليس والإرسال » .

قلت : فمثله لا يحتج به ، لا سيما والحديث في الصحيحين من طريق أخرى عن جابر ، وليس فيه ذكر المنبر كما تقدم .

٩٦٤ — (كان إذا قام يخطب أخذ عصاً فتوكأ عليها وهو على المنبر) .

لا أصل له بهذه الزيادة « وهو على المنبر » . فيما أعلم ، وقد أورده هكذا الزرقاني في « شرح المواهب اللدنية » (٧ / ٣٩٤) من رواية أبي داود ؟ والصنعاني في « سبل السلام » (٢ / ٦٥) من روايته من حديث البراء بلفظ : « كان إذا خطب يعتمد على عنزة له » . والذي رأيته في « سنن أبي داود » (١ / ١٧٨) من طريق أبي جناب عن يزيد بن البراء عن أبيه أن النبي ﷺ نُووِلَ يوم العيد قوساً فخطب عليه . وكذا رواه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٤٦) وابن أبي شيبة (٢ / ١٥٨) ورواه أحمد (٤ / ٢٨٢) مطولاً وكذا الطبراني وصححه ابن السكن فيما ذكره الحافظ في « التلخيص » (١٣٧) ، وفيه نظر فإن أبا جناب واسمه يحيى بن أبي حية ضعيف ، قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه لكثرة تدليسه » .

فأنت ترى أنه ليس في الحديث أن ذلك كان على المنبر ، ويوم الجمعة ، بل هو صريح في يوم العيد دون المنبر ، ولم يكن ﷺ يخطب فيه على المنبر ، لأنه كان يصلي في المصلى ، ولذلك لم يصح التعقب به — كما فعل الزرقاني تبعاً لأصله : القسطلاني — على ابن القيم في قوله في « زاد المعاد » (١ / ١٦٦) :

« ولم يكن يأخذ بيده سيفاً ولا غيره ، وإنما كان يعتمد على عصا ، ولم يحفظ عنه أنه اعتمد على سيف ، وما يظنه بعض الجهال أنه كان يعتمد على السيف دائما ، وأن ذلك إشارة إلى أن الدين قام بالسيف فمن فرط جهله ، فإنه لا يحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس ولا غيره ، ولا قبل اتخاذه أنه أخذ بيده سيفا ألبتة ، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس » .

فقوله « قبل أن يتخذ المنبر » صواب لا غبار عليه ، وإن نظر فيه القسطلاني وتعقبه الزرقاني كما أشرنا آنفا ، وذلك قوله في شرحه :

« كيف وفي أبي داود : كان إذا قام يخطب أخذ عصاً فتوكأ عليها وهو على المنبر » !

فقد علمت مما سبق أن هذا لا أصل له عند أبي داود ، بل ولا عند غيره من أهل السنن الأربعة وغيرهم ، فقد تتبعت الحديث فيما أمكنني من المصادر ؛ فوجدته روي عن جماعة من الصحابة ، وهم الحكم بن حَزْن الكُلَفِي ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس ، وسعد القرظ المؤذن ، وعن عطاء مرسلاً ، وليس في شيء منها ما ذكره الزرقاني ، وإليك ألفاظ أحاديثهم مع تخريجها :

١ — عن الحكم بن حزن قال :

« شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئاً على عصا أو قوس ، **فحمد الله** ، وأثنى عليه . . . » الحديث .

أخرجه أبو داود (١/١٧٢) بسند حسن وكذا البيهقي (٣/٢٠٦) وأحمد وابنه في زوائد « المسند » (٤/٢١٢) ، قال الحافظ في « التلخيص » (١٣٧) :

« وإسناده حسن ، فيه شهاب بن خراش ، وقد اختلف فيه ، والأكثر وثقوه وقد صححه ابن السكن وابن خزيمة » .

٢ — عن عبد الله بن الزبير .

« أن النبي ﷺ كا يخطب بمخصرة في يده » .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١/٣٧٧) وأبو الشيخ (١٥٥) بسند رجاله ثقات ، غير أن فيه ابن لهيعة ، سيء الحفظ .

٣ — عن عبد الله بن عباس قال :

« كان رسول الله ﷺ يخطبهم يوم الجمعة في السفر ، متوكئاً على قوس قائماً » .

رواه أبو الشيخ (١٤٦) بسند واهٍ جدا ، فيه الحسن بن عمارة وهو متروك .

٤ — عن سعد القرظ المؤذن

« أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب في الحرب خطب على قوس ، واذا خطب في الجمعة خطب على عصا » .

أخرجه البيهقي (٣/٢٠٦) ، وفيه عبد الرحمن بن سعد بن عمار وهو ضعيف .

٥ — عن عطاء يرويه عنه ابن جريج قال :

« قلت لعطاء : أكان رسول الله ﷺ يقوم على عصا إذا خطب ؟ قال : نعم ، كان يعتمد عليها اعتمادا » .

أخرجه الشافعي في « الأم » (١/١٧٧) وفي « المسند » (١/١٦٣) والبيهقي من طريقين عن ابن جريج به ، فهو إسناد مرسل صحيح ، وأما قول الحافظ :

« رواه الشافعي عن إبراهيم عن ليث بن أبي سليم عن عطاء مرسلاً ، وليث ضعيف » .

فوهم منه تبعه عليه الشوكاني (٣/٢٢٨) ، فليس الحديث عنده بهذا الإسناد ، ثم لو كان كذلك فهو ضعيف جداً ، لأن إبراهيم — وهو ابن أبي يحيى الأسلمي — أشد ضعفا من الليث ، فانه متهم بالكذب .

وجملة القول : أنه لم يرد في حديث أنه ﷺ كان يعتمد على العصا أو القوس وهو على المنبر ، فلا يصح الاعتراض على ابن القيم في قوله : إنه لا يحفظ عن النبي ﷺ بعد اتخاذه المنبر أنه كان يرقاه بسيف ولا قوس وغيره ، بل الظاهر من تلك الأحاديث الاعتماد على القوس إذا خطب على الأرض ، والله أعلم .

فإن قيل : في حديث الحكم بن حزن المتقدم أنه شهد النبي ﷺ في خطبة الجمعة متوكئاً على عصا أو قوس . وقد ذكروا في ترجمته أنه أسلم عام الفتح ، أي سنة ثمان ، وأن المنبر عمل له سنة سبع فتكون خطبته ﷺ المذكورة على المنبر ، ضرورة أنه رآه يخطب بعد أن اتخذ له المنبر ، وهذا ظاهر مع تذكر أنه لا يعلم أن النبي ﷺ صلى الجمعة في غير مسجده ﷺ .

قلت : هذا الاستنتاج صحيح لو أن المقدمتين المذكورتين ثابتتان ، وليس كذلك ، أما الأولى : وهي أن الحكم أسلم عام الفتح ، فهذا لم أر من ذكره ممن ألف في تراجم الصحابة وغيرهم ، وإنما ذكره الصنعاني في « سبل السلام » (٢ / ٦٥) عند الكلام على حديثه المتقدم ، فقال :

« قال ابن عبد البر : إنه أسلم عام الفتح ، وقيل : يوم اليمامة . وأبوه حَزْن بن أبي وهب المخزومي » .

وقد رجعت إلى كتاب « الاستيعاب » لابن عبد البر ، فلم أره ذكر ذلك . ثم عدت إلى الكتب الأخرى مثل « أسد الغابة » لابن الأثير ، و« تجريده » للذهبي ، و« الإصابة » و« تهذيب التهذيب » للعسقلاني ، فلم أجدهم زادوا على ما في « الاستيعاب » ! فلو كان لذلك أصل عند ابن عبد البر لما خفي عليهم جميعاً ، ولما أغفلوه ، لا سيما ، وترجمته عندهم جرداء ليس فيها إلا أنه روى هذا الحديث الواحد ! [1] ثم إن في حديثه ما قد يمكن أن يؤخذ منه أن إسلامه قد كان متقدماً على عام الفتح فإنه قال :

« وفدت إلى رسول الله ﷺ سابع سبعة أو تاسع تسعة ، فقلنا : يا رسول الله زرناك فادع الله لنا بخير ، فأمر بنا ، أو أمر لنا بشيء من التمر ، **والشأن إذ ذاك دون** ، فأقمنا أياماً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله ﷺ . . . » الحديث .

فقوله : « والشأن إذ ذاك دون » يشعر بأنه قدم عليه ﷺ والزمان زمان فقر وضيق في العيش ، وليس هذا الوصف بالذي ينطبق على زمان فتح مكة كما هو ظاهر ، فإنه زمن فتح ونصر وخيرات وبركات ، فالذي يبدو لي أنه أسلم في أوائل قدومه ﷺ إلى المدينة . والله أعلم .

وقول الصنعاني : « وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي » خطأ آخر ، لا أدري كيف وقع له هذا والذي قبله ، فان حزن بن أبي وهب قرشي مخزومي وليس كَلْفياً . وهو جد سعيد بن المسيب بن حزن .

وأما المقدمة الأخرى وهي أن المنبر عمل له ﷺ سنة سبع ، فهذا مما لا أعلم عليه دليلا إلا جزم ابن سعد بذلك ، ولكن الحافظ ابن حجر لم يسلم به ونظر فيه لأمرين ؛ أصححهما أنه خلاف ما دل عليه حديث ابن عمر :

« أن النبي ﷺ لما بَدَّن قال له تميم الداري : ألا أتخذ لك منبراً يا رسول الله يجمع أو يحمل عظامك ؟ قال : بلى . فاتخذ له منبراً مرقاتين » .

---

(١) ثم إنه كَلْفي ، نسبة إلى كلفَة بن عوف بن نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن ، فليس مخزومياً .

أخرجه أبو داود (١ / ١٧٠) بسند جيد كما قال الحافظ (٢ / ٣١٨) .

وتميم الداري إنما كان إسلامه سنة تسع ، فدل على أن المنبر انما اتخذ في هذه السنة لا قبلها . ولكن قال الحافظ .

« وفيه نظر أيضا لما ورد في حديث الإفك في « الصحيحين » عن عائشة قالت : « فثار الحيان الأوس والخزرج حتى كادوا أن يقتلوا . ورسول الله ﷺ على المنبر فخفضهم حتى سكتوا » . فإن حمل على التجوز في ذكر المنبر ، وإلا فهو أصح مما مضى » .

ويشير الحافظ بهذا إلى أن قصة الإفك وقعت في غزوة المريسيع سنة أربع أو خمس على قولين ، ورجح الحافظ (٧ / ٣٤٥) الثاني ، وعليه فقد كان المنبر موجودا في السنة الخامسة ، فهو يعارض ما دل عليه حديث تميم ، فلا بد من التوفيق بينهما ، وذلك بحمل ذكر المنبر في حديث الإفك على التجوز كما ذكره الحافظ . والله أعلم .

وسواء ثبت هذا الجمع أو لم يثبت ، فيكفي في الدلالة على عدم صحة ذلك الاستنتاج ثبوت ضعف المقدمة الأولى وهي كون الحكم بن حزن أسلم سنة ثمان . والله أعلم .

٩٦٥ — (إذا دخل النور القلب انفسح وانشرح . قالوا : فهل لذلك إمارة يعرف بها ؟ قال : الإنابة إلى دار الخلود ، والتنحي عن دار الغرور ، والاستعداد للموت قبل الموت) .

ضعيف . روي من حديث عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ، ومن حديث الحسن البصري ، وأبي جعفر المدائني كلاهما مرسلاً .

١ — أما حديث ابن مسعود ، فله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني : حدثنا محمد بن مسلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أُنيْسَة ، عن عمرو بن مرة عن أبي عَبيدة عنه .

أخرجه ابن جرير (١٢ / ١٠٠ / ١٣٨٥٥) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان :

أ — ضعف الحراني هذا ، ضعفه الدارقطني وغيره .

ب — الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود فإنه لم يسمع منه .

الثانية : عن عدي بن الفضل ، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود .

أخرجه الحاكم (٤ / ٣١١) ساكتاً عنه ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« عدي ساقط » .

قلت : قال ابن معين وأبو حاتم :

« متروك الحديث » .

قلت : وشيخه المسعودي كان اختلط ، واسم جده عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي .

الثالثة : عن محبوب بن الحسن الهاشمي عن يونس عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن مسعود به نحوه .

أخرجه ابن جرير (رقم ١٣٨٥٧) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، محبوب هذا — وهو لقبه واسمه محمد — مختلف فيه . قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال النسائي : ضعيف . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وروى له البخاري متابعة .

وأما الراوي عنه يونس فهو ابن عبيد ، ثقة من رجال الشيخين ، وهو أكبر سناً من المسعودي ، فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر .

وأما ابن عتبة فهو المسعودي الذي في السند الذي قبله . وقد أشكل هذا على الأستاذ الأديب محمود محمد شاكر في تعليقه على تفسير ابن جرير من جهة أنهم لم يذكروا في الرواة عنه يونس بن عبيد ، مع كونه في طبقة شيوخ المسعودي ، فلو كان يونس روى عنه لذكر مثل ذلك في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة .

ثم رجح أن الصواب « عن يونس عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عتبة » . وهو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، وليس هو والد عبد الرحمن كما هو ظاهر من نسبهما . قال الأستاذ مبرراً لترجيحه :

« وهو الذي يروي عن عمه « عبد الله بن مسعود » وولد في عهد النبي ﷺ ورآه ومات سنة (٧٤) ، فهو الخليق أن يروي عنه يونس بن عبيد » .

قلت : هكذا قال ، وأنا أرى أن ذلك بعيد عن الصواب لوجوه :

أولاً : أن الاشكال من أصله غير وارد ، لأنه إنما يمكن القول به على فرض صحة السند بذلك ، أما وهو ضعيف من أجل محبوب ، فلا إشكال لأنه يمكن أن يقال حينئذ : أخطأ محبوب في تسمية شيخ يونس ، ولا ضرورة بعد ذلك إلى محاولة الكشف عن خطإه وبيان الصواب فيه بمجرد الظن كما صنع الأستاذ .

ثانيا : إن حضرته في سبيل الخلاص من إشكال ، وقع في إشكال آخر وهو تصويبه أنه من رواية يونس بن عبيد عن عبد الله بن عتبة الذي توفي سنة (٧٤) ، وقد ذكر هو نفسه أن يونس ابن عبيد مات سنة (١٤٠) والصواب أنه مات قبل ذلك بسنة . وعلى ذلك فتبين وفاتيهما (٦٥) سنة ، فكم كان سن يونس حين وفاة ابن عتبة ؟ ذلك مما لم يصرحوا به ، ولكن يمكن استنتاج ذلك ، من قول حميد بن الأسود « كان أسن من ابن عون بسنة » ، وإذا رجعنا إلى ترجمة ابن عون واسمه عبد الله وجدنا أن مولده كان سنة (٦٦) فإذن مولد يونس يكون سنة (٦٥) فإذا طرحنا هذا من

(٧٤) سنة وفاة ابن عتبة عرفنا أن سن يونس حين وفاة ابن عتبة انما هوتسع سنين ، فهل يمكن لمن كان في مثل هذه السن ان يتلقى العلم عن الشيوخ ويحفظه ؟ لسنا نشك أن ذلك ممكن ، ولكنه بلا ريب شيء نادر ، فادعاء وقوع مثله مما لا تطمئن النفس إليه إلا إن جاء ذلك بالسند الصحيح فيما نحن فيه ، وهيهات ، فإنه لو ثبت أن يونس بن عبيد روى عن ابن عتبة لذكروا ذلك في ترجمته ، لأنه يكون إسناداً عاليا ، لا يغفل مثله عادة لو صح ، وقد ذكروا فيها كثيراً من شيوخه من التابعين ، أقدمهم وفاة حصين بن أبي الحر ، عاش إلى قرب التسعين وإبراهيم التيمي مات سنة (٩٢) فهما أكبر شيوخه ، وابن عتبة اكبر منهما بستة عشر عاما وأكثر ، فلوكان من شيوخه لذكروه فيهم إن شاء الله تعالى .

ثالثا : قد كشفت الطريق التي قبل هذه أن راوي الحديث إنما هوعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، فهي متفقة مع هذه الطريق في تسمية الراوي به ، ولكن اختلفتا في الرواية عنه فالأولى قالت : عنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود . فوصلته وهذه قالت عنه عن ابن مسعود ، فأعضلته ، وأسقطت من السند راويين ، ولا شك ان هذه الطريق على ضعفها أقرب إلى الصواب من التي قبلها .

وجملة القول أن هذه الطريق ضعيفة أيضا لإعضالها وضعف محبوب راويها .

والحديث قال السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٤٤) :

« أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وابن جرير وأبو الشيخ وابن مردويه والحاكم والبيهقي في « الشعب » من طرق عن ابن مسعود مرفوعا » .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٨٢) :

« رواه الحاكم والبيهقي في « الزهد » من حديث ابن مسعود » .

ثم سكت عليه ! وما كان يحسن به ذلك لما عرفت من شدة ضعف إسناده .

٢ — واما حديث ابن عباس ، فيرويه حفص بن عمر العَدَني : ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عنه مرفوعا نحوه .

أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » (٣ / ١٠٨ / ١) [١] .

وهذا سند ضعيف وله علتان .

الأولى : الحكم بن أبان ضعيف الحفظ ، وفي « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

والأخرى : حفص بن عمر العدني ، ضعيف جداً ، قال ابن معين والنسائي :

« ليس بثقة » . وقال العقيلي :

« يحدث بالأباطيل » ، وقال الدارقطني :

« متروك » .

---

(١) يوجد منه مجلدان في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة .

قلت : فهو آفة الحديث . وقد فات هذا الإسناد جماعة من الحفاظ المخرجين ، فلم يذكروه ولا أشاروا إليه البتة ، كالحافظ ابن كثير والسيوطي وغيرهما ، فالحمد لله الذي يسر لي طريق الوقوف عليه ومعرفة حاله .

٣ — وأما حديث الحسن البصري ، فلم أقف على إسناده ، وانما ذكره السيوطي من تخريج ابن أبي الدنيا في « كتاب ذكر الموت » عنه مرسلا نحوه . وهو لم يتكلم على إسناده كما هي عادته ، وذلك من عيوب كتابه الحافل بالأحاديث والآثار .

٤ — وأما حديث أبي جعفر المدائني ، فأخرجه ابن جرير (١٣٨٥٢ و ١٣٨٥٣) وابن أبي حاتم من طرق عن عمرو بن مرة عن أبي جعفر قال : قال النبي ﷺ : فذكر نحوه .

ثم رواه ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن قيس عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن المسور [1] قال : تلا رسول الله ﷺ . . . الحديث نحوه .

ورواه ابن جرير (١٣٨٥٦) عن خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن المِسْوَر به .

قلت : وهذا سند مرسل هالك ، فإن أبا جعفر هذا هو عبد الله بن المِسْوَر كما في رواية عمرو بن قيس عن عمرو ، ورواية ابن أبي كريمة كلاهما عن عبد الله بن المِسْوَر ، وقد ذكر الذهبي في كنى « الميزان » :

« أبو جعفر الهاشمي المسوري هو عبد الله المسور ، وهو أبو جعفر المدائني » .

وقد ذكروا في ترجمته من « الأسماء » :

« قال أحمد وغيره : أحاديثه موضوعة ، وقال ابن المديني : كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ ، ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد ، فيقال له في ذلك ، فيقول : إن فيه أجرا ! وقال النسائي : « كذاب » . وقال إسحاق بن راهويه :

« كان معروفا عند أهل العلم بوضع الحديث ، وروايته إنما هي عن التابعين ، ولم يلق أحداً من الصحابة » .

والحديث قال في « الدر » :

« أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في « الأسماء والصفات » عن عبد الله بن مسعود » .

وعزاه الحافظ ابن كثير في تفسيره لعبد الرزاق وحده ! وهو أول طرق هذا الحديث عنده من ثلاث طرق ، والطريق الثاني لديه : عن أبي عبيدة عن [2] ابن مسعود . والثالثة طريق عبد الرحمن بن عبد الله [3] بن عتبة عنه . ثم ختمها بقوله :

« فهذه طرق لهذا الحديث مرسلة ومتصلة ، يشد بعضها بعضاً » .

قلت : وهذا من أوهامه رحمه الله تعالى ، فإن طريقه الأولى معضلة مع كذب الذي أعضله !

---

(١) تصحف اسمه في تفسير ابن كثير فصار « عبد الله بن مسعود » !

(٢) وقع في تفسير ابن كثير « بن » بدل « عن » !

(٣) وقع فيه « عبيد » بدل « عبد الله » !

والثانية منقطعة ، مع ضعف أحد رواته ، والثالثة معضلة أيضا مع ضعف أحد رواته فأين الطريق المتصلة ؟ !

وقد زدنا عليه طريقين آخرين إحداهما عن الحسن وهي مرسلة أيضا ، والأخرى عن ابن عباس ، وهي الوحيدة في الاتصال ، ولكن فيها متروك كما سبق بيانه .

وجملة القول : أن هذا الحديث ضعيف لا يطمئن القلب لثبوته عن رسول الله ﷺ لشدة الضعف الذي في جميع طرقه ، وبعضها أشد ضعفا من بعض ، فليس فيها ما ضعفه يسير يمكن أن يَنجبر ، خلافا لما ذهب إليه ابن كثير ، وإن قلده في ذلك جماعة ممن ألفوا في التفسير ، كالشوكاني في « فتح القدير » (٢ / ١٥٤) ، وصديق حسن خان في « فتح البيان » (٢ / ٢١٧) ، وجزم الآلوسي في « روح المعاني » بنسبته إليه ﷺ ! ومن قبله ابن القيم في « الفوائد » (ص ٢٧ — طبع دار مصر) ، وعزاه للترمذي ! فجاء بوهم آخر . والعصمة لله وحده .

٩٦٦ — (من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط ، فكأنما جلس على جَمرة) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١ / ٢٩٧) عن ابن وهب وسليمان بن داود (وهو الطيالسي) كلاهما عن محمد بن أبي حميد عن محمد بن كعب عن أبي هريرة مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، فإن ابن أبي حميد هذا قال البخاري :
« منكر الحديث » . وقال النسائي :
« ليس بثقة » ، ولهذا قال الحافظ في « الفتح » (٣ / ١٧٤) بعد أن ذكر الحديث .
« إسناده ضعيف » .

وقد رواه عنه أبو داود الطيالسي في « مسنده » بلفظ آخر فقال (١ / ١٦٨ — ترتيبه) :
حدثنا محمد بن أبي حميد عن محمد بن كعب عن أبي هريرة قال :
قال رسول الله ﷺ :
« **لأن يجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر** » . قال أبو هريرة : يعني يجلس لغائط أو بول .

قلت : وهذا التفسير للجلوس وإن كان باطلاً في نفسه كما سيأتي ، فهو بالنظر لكونه منسوباً لأبي هريرة أقرب من رفعه إلى النبي ﷺ كما في رواية الطحاوي ، وهو أخرجها كما رأيت من طريق ابن وهب عن ابن أبي حميد . ثم من طريق الطيالسي عنه بلفظ ابن وهب مغايراً للفظه في « المسند » . وهذا أقرب أيضا ؛ لأنه روى الحديث المرفوع على الجادة كما رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ :
« **لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر** » .

رواه مسلم (٣/٦٢) وأصحاب السنن إلا الترمذي والطحاوي وغيرهم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا . فهذا هو المحفوظ عن أبي هريرة بالسند الصحيح عنه [1] ، فرواية ابن أبي حميد منكرة لمخالفتها لرواية الثقة ، أما على رواية الطحاوي فظاهر ، وأما على رواية الطيالسي التي فيها التفسير الباطل ؛ فلأنها تضمنت زيادة على رواية الثقة من ضعيف فلا تقبل اتفاقا . وأيضا ، فقد ثبت عن أبي هريرة عمله بالحديث على ظاهره ، فروى الشافعي في « الأم » (١/٢٤٦) وابن أبي شيبة في « المصنف » (٤/١٣٧) عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه قال :

« كنت أتتبع أبا هريرة في الجنائز ، فكان يتخطى القبور ، قال : « لأن يجلس . . . » فذكر الحديث موقوفا ، وسنده جيد ، [2] فدل هذا على بطلان ما روى ابن أبي حميد عن أبي هريرة من تفسير الجلوس على القبر بالبول والتغوط عليه ؛ لأن أبا هريرة استدل بالحديث على تخطيه للقبور وعدم وطئها ، فدل على أنه هو المراد ، وهو الذي لا يظهر من الحديث سواه . ومن الغرائب أن يتأوله بعض العلماء الكبار بالجلوس للغائط وأغرب منه أن يحتج الطحاوي لذلك باللغة ، فيقول : « وذلك جائز في اللغة ، يقال : جلس فلان للغائط ، وجلس فلان للبول » ! ! .

وما أدري والله كيف يصدر مثل هذا الكلام من مثل هذا الإمام ، فإن الجلوس الذي ورد النهي عنه في الأحاديث مطلق ، فهل في اللغة « جلس فلان » بمعنى تغوط أوبال ؟ ! فما معنى قوله إذن : يقال جلس فلان للغائط . . . » فمن نفى هذا ، وما علاقته بالجلوس المطلق ؟ ! ولذلك جزم العلماء المحققون كابن حزم والنووي والعسقلاني ببطلان ذلك التأويل ، فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجع « المحلى » (٥/١٣٦) و« فتح الباري » (٣/١٧٤) .

وإن من شؤم الأحاديث الضعيفة أن يستدل بها بعض أهل العلم على تأويل الأحاديث الصحيحة كهذا الحديث ، فقد احتج به الطحاوي لذلك التأويل الباطل ! واحتج أيضا بحديث آخر فقال : « حدثنا سليمان بن شعيب قال : ثنا الخصيب قال : ثنا عمرو بن علي قال : ثنا عثمان ابن حكيم عن أبي امامة أن زيد بن ثابت قال : هلم يا ابن أخي أخبرك إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث : غائط أو بول » .

قلت : وهذا سند رجاله ثقات معروفون غير عمرو بن علي ، فلم أعرفه ، ولم أجد في هذه الطبقة من اسمه عمرو بن علي ، ويغلب على الظن أن واو (عمرو) زيادة من بعض النساخ ، وأن الصواب (عمر بن علي) [3] وهو عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي وهو ثقة ولكنه كان يدلس تدليساً عجيباً يعرف بتدليس السكوت ! قال ابن سعد : كان يدلس تدليسا شديداً يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت فيقول : هشام بن عروة والأعمش » .

---

(١) وتابعه سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه أخرجه ابن عدي (٦٠/٢) والخطيب (١١/٢٥٢) وكذا أبو نعيم في « الحلية » (٧/٢٠٧) ، لكن فيه الجارود بن يزيد متروك . وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٩) .

(٢) وسيأتي له طريق أخرى باسناد صححه الحافظ .

(٣) ثم تأكدت من ذلك ، حينما رأيت الحافظ المزي قد ذكر في « التهذيب » عثمان بن حكيم في شيوخ عمر بن علي هذا .

قلت : ومثل هذا التدليس حري بحديث صاحبه أن يتوقف عن الاحتجاج به ، ولو صرح بالتحديث خشية أن يكون سكت بعد قوله حدثنا ، ولا يفترض في كل الرواة الآخذين عنه أن يكونوا قد تنبهوا لتدليسه هذا . وكأنه لهذا الذي أوضحنا ، اقتصر الحافظ في « الفتح » (٣ / ١٧٤) على قوله « ورجال إسناده ثقات » ولم يصححه ، بينما رأيناه قد صرح بتصحيح إسناد الحديث من طريق أخرى عن عثمان بن حكيم بنحوه ، وقد علقه البخاري عنه فقال :
« وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة ، فأجلسني على قبر ، وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليه » . فقال الحافظ :

« وصله مسدد في « مسنده الكبير » ، وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه : حدثنا عيسى بن يونس : حدثنا عثمان بن حكيم : حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جمرة فتحرق ما دون لحمي حتى تفضي إليّ أحب إلي من أن أجلس على قبر ، قال عثمان : فرأيت خارجة بن زيد في المقابر ، فذكرت له ذلك فأخذ بيدي .. الحديث . وهذا إسناد صحيح » .

ففي هذا الإسناد الصحيح لم يصرح الراوي برفع ذلك إلى النبي ﷺ بخلاف السند الذي قبله المعلول ، أقول هذا ، وأنا على ذكر أن قول الصحابي « نهى عن كذا » في حكم المرفوع ، ولكن هذا شيء ، وقوله « إنما نهى عن كذا » شيء آخر ، ففي هذا القول شيئان : الأول النهي ، وهو في حكم المرفوع ، والآخر وهو تعليل النهي فهو موقوف ولا يلزم من كون الأول مرفوعا ، أن يكون الآخر كذلك . لجواز أنه قاله باجتهاد من عنده لا بتوقيف له من النبي ﷺ ، ويؤيد هذا ورود النهي عن الاتكاء على القبر الذي هو دون الجلوس عليه ، فقال الحافظ :

« ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الأنصاري مرفوعا « لا تقعدوا على القبور » . وفي رواية له عنه : « رآني رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال : لا تؤذ صاحب القبر » ، إسناده صحيح ، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقته » .

قلت : وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (٢٠٩ — ٢١٠) .

٩٦٧ — (نهى أن يعتمد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة) .

منكر. أخرجه أبو داود (١ / ١٥٧) : حدثنا أحمد بن حنبل ، وأحمد بن محمد بن شَبّويه ، ومحمد بن رافع ، ومحمد بن عبد الملك الغزال ، قالوا : ثنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر قال :

« نهى رسول الله ﷺ — قال أحمد بن حنبل — أن يجلس في الصلاة وهو معتمد على يده . — قال ابن شبويه : أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة . وقال ابن رافع : نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده ، وذكره في باب الرفع من السجود ، وقال ابن عبد الملك : نهى أن يعتمد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة » .

قلت : فقد اختلف في لفظ هذا الحديث على عبد الرزاق كما ترى على أربعة وجوه :
الأول : رواية أحمد بلفظ « نهى أن يجلس الرجل في الصلاة وهومعتمد على يده » .
الثاني : رواية ابن شبوية بلفظ : نهى أن يعتمد الرجل على يده في الصلاة .
الثالث : رواية ابن رافع : نهى أن يصلي الرجل وهو معتمد على يده .
الرابع : رواية ابن عبد الملك باللفظ المذكور أعلاه .

ومن البين الواضح أن الحديث واحد ؛ لأن الطريق واحدة ، وإنما تعددت الطرق من بعد عبد الرزاق ، واختلفوا عليه ، وإذا كان كذلك ، فينبغي النظر في الراجح من هذه الوجوه المختلفة ، لأن في بعضها معارضة للبعض الآخر ، وهو الوجه الأول والرابع ، فإن الأول صريح في أن النهي عن الاعتماد في الصلاة في الجلوس ، وذلك يكون في التشهد أو بين السجدتين ، والآخر صريح في أن النهي عن الاعتماد إنما هو إذا نهض في الصلاة ، وذلك من التشهد الأول في المعنى ، فلا تعارض بينهما ؛ كما أنه لا تعارض بينهما من جهة وبين الوجهين الآخرين من جهة أخرى ؛ لأنهما مجملان بالنسبة إلى الوجهين الآخرين ؛ يقبلان التفسير بأحدهما فبأيهما يفسران ؟ هذا هو موضع البحث والتحقيق .

وإن مما لا شك فيه أن الوجه الأول هو الراجح ، وذلك ظاهر من النظر في الراوي له عن عبد الرزاق ، وهو الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، فإنه من الأئمة المشهورين بالحفظ والضبط والاتقان ، فلا يقوم أمامه أياً كان من الثقات عند المخالفة ، لا سيما إذا كان فيه كلام مثل راوي الوجه الآخر محمد بن عبد الملك الغزال هذا ؛ فإنه وإن وثقه النسائي وغيره ، فقد قال مسلمة : « ثقة كثير الخطإ » .

قلت : فمثله لا يحتج به إذا خالفه ثقة ، فكيف إذا كان المخالف له إماماً ثَبْتاً كالإمام أحمد ابن حنبل ؟ ! فكيف إذا توبع فيه الإمام أحمد ، وبقي الغزال فريداً غريباً ، فقد أخرج أحمد الحديث في « مسنده » (رقم ٦٣٤٧) هكذا كما رواه عنه أبو داود ، وتابعه إسحاق بن إبراهيم الدَّبري راوي « مصنف عبد الرزاق » عنه ، فقد أورد الحديث فيه (٢ /١٩٧ / ٣٠٥٤) بلفظ أحمد إلا أنه قال : « يديه » ، وترجم له بقوله : « باب الرجل يجلس معتمداً على يديه في الصلاة » وكذلك رواه البيهقي في « سننه » (٢ /١٣٥) من طريق « المسند » ومن طريق أبي داود عن أحمد مقروناً مع شيوخ أبي داود الآخرين في هذا الحديث وساق ألفاظهم كما فعل أبو داود . ثم قال في رواية أحمد :

« وهذا أبين الروايات ، ورواية غير ابن عبد الملك لا تخالفه ، وإن كان أبين منها ، ورواية ابن عبد الملك وهم ، والذي يدل على أن رواية احمد بن حنبل هي المراد بالحديث أن هشام بن يوسف رواه عن معمر كذلك » .

ثم ساق من طريق الحاكم ، وهذا في « المستدرك » (١ / ٢٧٢) عن إبراهيم بن موسى . ثنا هشام بن يوسف عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر « **أن النبي ﷺ نهى رجلاً وهو جالس معتمدا على يده اليسرى في الصلاة وقال : إنها صلاة اليهود** » . وقال الحاكم . « صحيح على شرط الشيخين » ، ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

ويدل على ذلك أيضا رواية هشام بن سعد قال : عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً ساقطاً يده في الصلاة فقال : « لا تجلس هكذا ، إنما هذه جلسة الذين يعذبون » .

أخرجه أحمد (٥٩٧٢) بسند جيد ، ورواه أبو داود والبيهقي من طرق أخرى عن هشام به موقوفا ، والرفع زيادة من ثقة فهي مقبولة ، لا سيما وطريق إسماعيل بن أمية أقوى من هذه ولم يختلف عليه في رفعه .

فتبين مما سبق أن الحديث عن ابن عمر في النهي عن الاعتماد في الجلوس في الصلاة وهذا هو المحفوظ ، وأن رواية الغزال إياه في النهي عن الاعتماد إذا نهض شاذ بل منكر ، لمخالفته لروايات الثقات على سوء حفظه .

(**تنبيه**) : قد وقعت بعض الأوهام حول هذا الحديث لبعض العلماء ، فرأيت من النصيحة التنبيه عليها :

أولاً : قال النووي في « المجموع » (٣ / ٤٤٥) مبيناً علة الحديث :
« إنه من رواية محمد بن عبد الملك الغزال وهو مجهول » !
وقد عرفت أنه ليس بمجهول ، بل هو ثقة سيء الحفظ .

ثانيا : نقل صاحب « عون المعبود » (١ / ٣٧٦) عن السيد عبد الله الأمير أنه قال : إن محمد ابن عبد الملك هذا هو محمد بن عبد الملك بن مروان الواسطي قال فيه في « التقريب » : « صدوق » . وأقره عليه ، وهو وهم منهما ؛ فإن محمد بن عبد الملك هذا هو الغزال كما صرح بذلك أبو داود في روايته كما تقدم ، وقد نبه على هذا الوهم الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى .

ثالثا : احتج بهذا الحديث الحنفية والحنابلة على أن المصلي لا يعتمد على يديه عند النهوض من السجدة الثانية في وتر من الصلاة ، وأغرب من ذلك أن يتابعهم عليه العلامة ابن القيم في كتابه المفرد في « الصلاة » ! وذكر في « زاد المعاد » أنه ﷺ كان لا يعتمد على الأرض بيديه ! وليس له في هذا النفي مستند صحيح كما بينته في « التعليقات الجياد » (١ / ٣٨) . بل هو معارض لظاهر حديث مالك بن الحويرث أنه كان يقول : ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فصلى في غير وقت الصلاة ، فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة استوى قاعدا ، ثم قام فاعتمد على الأرض .

أخرجه النسائي (١ / ١٧٣) والشافعي في « الأم » (١ / ١٠١) والبيهقي (٢ / ١٢٤ و ١٣٥) باسناد صحيح على شرط الشيخين ، وهو عند البخاري (٢ / ٢٤١) نحوه .

أقول : فظاهر قوله « فاعتمد على الأرض » أي بيديه عند النهوض . وقد قال السيد عبد الله الأمير « وعند الشافعي : واعتمد بيديه على الأرض » . ولكنني لم أجد هذه الزيادة « بيديه » عند الشافعي ولا عند غيره ، وإن كان معناها هو المتبادر من الاعتماد . وفي « الفتح » :

« قيل : يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد ؛ لأنه افتعال من العماد ، والمراد به الاتكاء ، وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما » .

قلت : تقدم بيان ضعف إسناده تحت الحديث (٩٢٩) . لكنني وجدت له شاهداً قوياً موقوفاً ومرفوعاً يرويه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس قال :

رأيت ابن عمر إذا قام من الركعتين اعتمد على الأرض بيديه . فقلت لولده ولجلسائه : لعله يفعل هذا من الكبر؟ قالوا : لا ولكن هكذا يكون . أخرجه البيهقي (٢ / ١٣٥) .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات كلهم .

فقوله : « هكذا يكون » صريح في أن ابن عمر كان يفعل ذلك اتباعاً لسنة الصلاة ، وليس لسن أو ضعف ، وقد جاء عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

فأخرجه أبو إسحاق الحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٩٨ / ١) عن الأزرق بن قيس : رأيت ابن عمر يعجن [1] في الصلاة : يعتمد على يديه إذا قام . فقلت له : ؟ فقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله .

قلت : وإسناده حسن ، وهو هكذا : حدثنا عبيد الله (الأصل : عبد الله وهو خطأ من الناسخ) بن عمر حدثنا يونس بن بكير عن الهيثم عن عطية بن قيس عن الأزرق بن قيس به .

قلت : وابنا قيس ثقتان من رجال الصحيح .

والهيثم هو ابن عمران الدمشقي ، أورده ابن حبان في « الثقات » (٢ / ٢٩٦) وقال :

« يروي عن عطية بن قيس ، روى عنه الهيثم بن خارجة » .

وأورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٨٢ — ٨٣) وقال :

« روى عنه محمد بن وهب بن عطية ، وهشام بن عمار ، وسليمان بن شرحبيل » .

قلت : ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، لكن رواية هؤلاء الثقات الثلاثة عنه ويضم إليهم رابع وهو الهيثم بن خارجة ؛ وخامس وهو يونس بن بكير ، مما يجعل النفس تطمئن لحديثه ؛ لأنه لو كان فيه شيء من الضعف لتبين في رواية أحد هؤلاء الثقات عنه ، ولعرفه أهل الحديث كابني حبان وأبي حاتم . زد على ذلك أنه قد توبع على روايته هذه كما تقدم قريباً من حديث حماد بن سلمة نحوه . والله أعلم .

وأما يونس بن بكير وعبيد الله بن عمر ، فثقتان من رجال مسلم ، والآخر روى له البخاري أيضا وهو عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ، ووقع في « التهذيب » (ابن عمرو) بزيادة الواو

---

(١) أي يعتمد على يديه إذا قام كما يفعل الذي يعجن العجين . « نهاية » .

وهوخطأ مطبعي ، وقد ذكر الخطيب في الرواة عنه من ترجمته (١٠ / ٣٢٠) إبراهيم الحربي هذا.

وجملة القول : أن الاعتماد على اليدين عند القيام سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وذلك مما يؤكد ضعف هذا الحديث في النهي عن الاعتماد ، وكذا الحديث الآتي بعده .

(**تنبيه**) : لقد خفي حديث ابن عمر هذا المرفوع على الحفاظ الجامعين المصنفين كابن الصلاح والنووي والعسقلاني وغيرهم ، فقد جاء في « تلخيص الحبير » (١ / ٢٦٠) ما نصه :

« حديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ كان إذا قام في صلاته وضع يده على الأرض كما يضع العاجن . قال ابن الصلاح في كلامه على « الوسيط » : هذا الحديث لا يصح ، ولا يعرف ، ولا يجوز أن يحتج به . وقال النووي في « شرح المهذب » : هذا حديث ضعيف ، أو باطل لا أصل له . وقال في « التنقيح » : ضعيف باطل » .

هذه هي كلماتهم كما نقلها الحافظ العسقلاني عنهم ، دون أن يتعقبهم بشيء ، اللهم إلا بأثر ابن عمر الذي عزاه في « الفتح » لعبد الرزاق ، فإنه عزاه هنا للطبراني في « الأوسط » ، فلم يقف على هذا الحديث المرفوع صراحة ، مصداقا للقول المشهور : كم ترك الأول للآخر . فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

٩٦٨ — (من السنة في الصلاة المكتوبة إذا نهض الرجل في الركعتين الأوليين أن لا يعتمد على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « سننه » (٢ / ١٣٦) والضياء في « المختارة » (١ / ٢٦٠) عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زياد السوائي عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، علته عبد الرحمن هذا ، قال الذهبي : « ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » . « ضعيف » .

قلت : وهو راوي حديث علي في وضع اليدين في الصلاة تحت السرة ، رواه بهذا السند الواهي . فإن زياد بن زياد هذا مجهول كما قال الحافظ تبعاً لأبي حاتم .

(**تنبيه**) : هذا الحديث . وإن كان في « المختارة » فهو مضروب عليه مع حديث وضع اليدين المشار إليه بخط أفقي ، مما يشعر بأن المصنف عدل عنه . وهو اللائق به ، فإن ايراد مثل هذا الحديث بهذا الإسناد مما لا يتفق في شيء مع « الأحاديث المختارة » .

٩٦٩ — (أولا يجد أحدكم ثلاثة أحجار : حجرين للصفحتين وحجراً للمسربة) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (٢١) والبيهقي (١ / ١١٤) من طريق أُبَيّ بن العباس بن

سهل الساعدي عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال :

« سئل رسول الله ﷺ عن الاستطابة ؟ فقال . . . » وقال الدارقطني :

« إسناده حسن » . وأقره البيهقي وتبعهما ابن القيم فقال في « إعلام الموقعين » (٤٨٧/٣) :

« حديث حسن » .

قلت : وفي ذلك نظر عندي ، فإن أبياً هذا وقد تفرد بهذا الحديث مجروح ، ولم يوثقه أحد ، بل كل من عرف كلامه فيه ضعفه ، فقال ابن معين :

« ضعيف » . وقال أحمد : « منكر الحديث » . وقال البخاري : « ليس بالقوي » . وكذا قال النسائي ، وقال العقيلي : « له أحاديث لا يتابع على شيء منها : (حجران للصفحتين وحجر للمسربة) » . وأورده ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٩٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

وأما قول الذهبي في « الميزان » :

« قلت : أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث » .

فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه ممن ذكرنا من الأئمة ، ولعله استأنس بتخريج البخاري له ، ولا مستأنس له فيه ، بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي ، لا سيما وهو لم يخرج له إلا حديثاً واحداً ليس فيه تحريم ولا تحليل ولا كبير شيء ، وإنما هو في ذكر خيل النبي ﷺ ، ولفظه : « **كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللُّحيف** » . ومع ذلك فلم يتفرد به بل تابعه أخوه عبد المهيمن بن عباس عند ابن منده كما ذكر الحافظ في « الفتح » (٦ / ٤٤ — ٤٥) ، وكأن الذهبي تراجع عن ذلك حين أورد أبياً هذا في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه ابن معين ، وقال أحمد : منكر الحديث » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« فيه ضعف ، ماله في البخاري غير حديث واحد » .

(تنبيه) وقع للصنعاني في « سبل السلام » (١ / ١١٧) وهم عجيب حول هذا الحديث ، فقال في شرح حديث سلمان في النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة احجار :

« وقد ورد كيفية استعمال الثلاثة في حديث ابن عباس : حجران للصفحتين وحجر للمسربة — وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر » .

فتصحف عليه « أبي بن عباس » بـ « ابن عباس » ! ثم سقط عنه باقي السند وأنه من مسند سهيل بن سعد الساعدي !

ثم إنه جزم بورود الحديث ، وليس بجيد ، والظاهر أنه قلد الدارقطني أو غيره فقد رأيت الحديث — بعد كتابة ما تقدم — في « تلخيص الحبير » (ص ٤١) :

« قال المصنف — يعني الرافعي — هو حديث ثابت ، رواه الدارقطني وحسنه والبيهقي والعقيلي في « الضعفاء » من رواية أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال : سئل رسول الله ﷺ . . . قال الحازمي : لا يروى إلا من هذا الوجه . وقال العقيلي : لا يتابع على

شيء من أحاديثه ، يعني أبياً ، وقد ضعفه ابن معين وأحمد وغيرهما ، وأخرج له البخاري حديثاً واحدا في غير حكم » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢١١) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه عتيق بن يعقوب الزبيري قال أبو زرعة أنه حفظ « الموطأ » في حياة مالك » .

قلت : وهذا قد وثقه الدارقطني وابن حبان ، وهو الراوي لهذا الحديث عن أبي بن العباس ، فالتعلق عليه في إعلال الحديث دون شيخه أبي لا يخفى ما فيه .

٩٧٠ — (إذا فرغ الرجل من صلاته فقال : رضيت بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبالقرآن إماما ، كان حقاً على الله عز وجل أن يرضيه) .

موضوع . عزاه في « الجامع الكبير » » (١ / ٦٨ / ١) لأبي نصر السِّجْزي في « الإبانة » عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده رضي الله عنهم وقال :

« غريب » .

قلت : بل هو موضوع ، فقد وقفت على إسناده ، أخرجه الحافظ عبد الغني المقدسي في « الثالث والتسعين » (٤٣ / ٢) من طريق السِّجْزي بِسَنده عن زيد بن الحريش : ثنا عمرو بن خالد عن أبي عقيل الدورقي عن هشام بن عروة به ..

قلت : وهذا سند موضوع ، آفته عمرو بن خالد وهو أبو خالد القرشي ، قال أحمد وابن معين وغيرهما :

« كذاب » . وقال إسحاق بن راهويه وابو زرعة :

« كان يضع الحديث » . ونحوه في «المجروحين» (٢ / ٧٤ — ٧٥) لابن حبان .

وزيد بن الحريش هو الأهوازي ، قال ابن القطان :

« مجهول الحال » .

٩٧١ — (اللهم إن عبدك علياً احتبس نفسه على نبيك ، فَرُدَّ عليه شرقها . (وفي رواية) : اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فارْدُدْ عليه الشمس ، قالت أسماء ، فرأيتها غربت ، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت) .

موضوع . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٩) من طريق أحمد بن صالح : حدثنا ابن أبي فديك : حدثني محمد بن موسى عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن أسماء بنت عميس « أن النبي ﷺ صلى الظهر بـ (الصهباء) ، ثم أرسل علياً عليه السلام في حاجة ، فرجع

وقد صلى النبي ﷺ العصر ، فوضع النبي ﷺ رأسه في حجر علي [فنام] ، فلم يحركه حتى غابت الشمس ، فقال النبي ﷺ (فذكره باللفظ الأول وزاد) : قالت أسماء : فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال ، وعلى الأرض ، ثم قام علي فتوضأ وصلى العصر ، ثم غابت ، وذلك في (الصهباء) » . قال الطحاوي :

« محمد بن موسى هو المدني المعروف بـ (الفطري) ، وهو محمود في روايته ، وعون بن محمد ، هو عون بن محمد بن علي بن أبي طالب . وأمه هي أم جعفر ابنة محمد بن جعفر بن أبي طالب » .

وأقول : وهذا سند ضعيف مجهول ، وكلام الطحاوي عليه لا يفيد صحته ، بل لعله يشير إلى تضعيفه ، فإنه سكت عن حال عون بن محمد وأمه ، بينما وثق الفطري هذا ، فلو كان يجد سبيلاً إلى توثيقهما لوثقهما كما فعل بالفطري ، فسكوته عنهما في مثل هذا المقام مما يشعر أنهما عنده مجهولان ، وهذا هو الذي ينتهي إليه الباحث ، فإن الأول منهما ، أورده ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » ٢/٢٢٨) على قاعدته في توثيق المجهولين !

وأما أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب ، فهي من رواة ابن ماجه ، أخرج لها حديثاً واحداً في « الجنائز » (رقم ١٦١١) وقد أعله الحافظ البيوصيري بأن في إسناده مجهولتين ، إحداهما أم عون هذه ، وقد ذكرها الحافظ في « التهذيب » دون توثيق أو تجريح ، وقال في « التقريب » :

« مقبولة » يعني عند المتابعة ، وإلا فهي لينة الحديث عنده .

قلت : وقد توبعت من فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهي ثقة فاضلة ، إلاّ أن الطريق إليها لا يصح . أخرجه الطحاوي (٢/٨) والطبراني في « الكبير » من طريق الفضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت :

« كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ، ورأسه في حجر علي ، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس ، فقال رسول الله ﷺ : صليت يا علي ! قال : لا ، فقال رسول الله ﷺ . . . » فذكر الرواية الثانية . قال الهيثمي في « المجمع » (٨/٢٩٧) بعد أن ساق هذه الرواية والتي قبلها ، ومنه نقلت الزيادة فيها :

« رواه كله الطبراني بأسانيد ، ورجال أحدها رجال الصحيح غير إبراهيم بن حسن ، وهو ثقة وثقه ابن حبان ، وفاطمة بنت علي بن أبي طالب لم أعرفها » .

قلت : بل هي معروفة ، فهي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب كما تقدم ، والظاهر أنها وقعت في معجم الطبراني منسوبة إلى جدها علي بن أبي طالب ، ولذلك لم يعرفها الهيثمي . والله أعلم .

أما قوله في « إبراهيم بن حسن » أنه ثقة ، ففيه تساهل لا يخفى على أهل العلم ، لأنه لم يوثقه غير ابن حبان كما عرفت ، وهو قد أشار إلى أن توثيقه إياه إنما بناه على توثيق ابن حبان ، وإذا كان هذا معروفاً بالتساهل في التوثيق فمن اعتمد عليه وحده فيه فقد تساهل ، وقد أورد إبراهيم هذا ابن أبي حاتم (١/١/٩٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهو في أول المجلد الثاني من « كتاب الثقات » لابن حبان .

ثم إن فضيل بن مرزوق وإن كان من رجال مسلم فإنه مختلف فيه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » : « صدوق يهم » ، وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلام له طويل على هذا الحديث في « منهاج السنة » (٤/١٨٩) :

« وهو معروف بالخطأ على الثقات ، وإن كان لا يتعمد الكذب ، قال فيه ابن حبان : « يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية الموضوعات » . وقال فيه أبو حاتم الرازي : « لا يحتج به » .وقال فيه يحيى بن معين مرة : « هو ضعيف » وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه : « لاأعلم إلا خيرا » وقول سفيان : « هو ثقة » ؛ فإنه ليس ممن يتعمد الكذب ولكنه يخطئ ، واذا روى له مسلم ما تابعه عليه غيره ، لم يلزم أن يروي ما انفرد به ، مع أنه لم يعرف سماعه عن إبراهيم ولا سماع إبراهيم من فاطمة ، ولا سماع فاطمة من أسماء ، ولا بد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلاً من هؤلاء عدل ضابط ، وأنه سمع من الآخر ، وليس هذا معلوماً » .

قلت : ثم إن في هذه الطريق ما يخالف الطريق الأولى ، ففيها أن النبي ﷺ كان يقظاناً يوحى إليه حينما كان واضعاً رأسه في حجر علي رضي الله عنه ، وفي الأولى أنه كان نائماً ، وهذا تناقض يدل على أن هذه القصة غير محفوظة ، كما قال ابن تيمية (٤/١٨٤) .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال (١/٣٥٦) :

« موضوع بلا شك ، وقال الجوزقاني : هذا حديث منكر مضطرب » .

ثم أعله بالفضيل هذا فقط ، وفاته جهالة إبراهيم ، ولم يتعقبه السيوطي في هذا ، وإنما تعقبه في تضعيف الفضيل ، فقال في « اللآلئ » (١/١٧٤ — الطبعة الأولى) :

« ثقة صدوق ، واحتج به مسلم في « صحيحه » وأخرج له الأربعة » .

وهذا ليس بشيء ، وقد عرفت الجواب عن ذلك مما سبق ، ثم ساق له السيوطي طرقاً أخرى كلها معلولة ، وأما قول الحافظ في « الفتح » (٦/١٥٥) :

« وقد اخطأ ابن الجوزي بإيراده له في « الموضوعات » ، وكذا ابن تيمية في كتاب « الرد على الروافض » في زعمه وضعه . والله أعلم » .

فهو مع عدم تصريحه بصحة إسناده ، فقد يوهم من لا علم عنده أنه صحيح عنده ! وهو إنما يعني أنه غير موضوع فقط ، وذلك لا ينفي أنه ضعيف كما هو ظاهر . وابن تيمية رحمه الله لم يحكم على الحديث بالوضع من جهة إسناده ، وإنما من جهة متنه ، أما الإسناد ، فقد اقتصر على تضعيفه ، فإنه ساقه من حديث أسماء وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة ،

ثم بين الضعف الذي في أسانيدها ، وكلها تدور على رجال لا يعرفون بعدالة ولا ضبط ، وفي بعضها من هو متروك منكر الحديث جداً ، وأما حكمه على الحديث بالوضع متناً ، فقد ذكر في ذلك كلاماً متيناً جداً ، لا يسع من وقف عليه ، إلا أن يجزم بوضعه ، وأرى أنه لا بد من نقله ولو ملخصاً ليكون القارىء على بينة من الأمر ، فقال رحمه الله :

« وحديث رد الشمس لعلي ، قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما ، وعدوا ذلك من معجزات النبي ﷺ ، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث ، يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع ، كما ذكره ابن الجوزي في (الموضوعات) » . ثم ذكر حديث « الصحيحين » في حبس الشمس لنبي من الانبياء ، وهو يوشع بن نون ، كما في رواية لأحمد والطحاوي بسند جيد كما بينته في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » رقم (٢٠٢) ثم قال :

« فإن قيل : فهذه الأمة أفضل من بني إسرائيل ، فإذا كانت قد ردت ليوشع فما المانع أن ترد لفضلاء هذه الأمة ؟ فيقال : يوشع لم ترد له الشمس ، ولكن تأخر غروبها وطول له النهار ، وهذا قد لا يظهر للناس ، فإن طول النهار وقصره لا يدرك ، ونحن إنما علمنا وقوفها ليوشع بخبر النبي ﷺ ، وأيضاً لا مانع من طول ذلك ، لو شاء الله لفعل ذلك ، لكن يوشع كان محتاجاً إلى ذلك لأن القتال كان محرماً عليه بعد غروب الشمس ؛ لأجل ما حرم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت . وأما أمة محمد فلا حاجة لهم إلى ذلك ، ولا منفعة لهم فيه ، فإن الذي فاتته العصر إن كان مفرطاً لم يسقط ذنبه إلا بالتوبة ، ومع التوبة لا يحتاج إلى رد ، وإن لم يكن مفرطاً كالنائم والناسي فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب .

وأيضا فبنفس غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة ، فالمصلي بعد ذلك لا يكون مصلياً في الوقت الشرعي ولو عادت الشمس ، [1] وقول الله تعالى (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يتناول الغروب المعروف ، فعلى العبد أن يصلي قبل هذا الغروب وإن طلعت ثم غربت . والأحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب ، فالصائم يفطر ولو عادت بعد ذلك لم يبطل صومه ، مع أن هذه الصورة لا تقع لأحد ، ولا وقعت لأحد ، فتقديرها تقدير ما لا وجود له .

وأيضا فالنبي ﷺ فاتته العصر يوم الخندق ، فصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه ، ولم يسأل الله رَدَّ الشمس ، وفي « الصحيح » أن النبي ﷺ قال لأصحابه بعد ذلك لما أرسلهم إلى بني قريظة : « لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة » ، فلما أدركتهم الصلاة في الطريق ، قال بعضهم : لم يرد منا تفويت الصلاة ، فصلوا في الطريق ، فقالت طائفة : لا نصلي إلا في بني قريظة ، فلم يعنف واحدة من الطائفتين ، فهؤلاء الذين كانوا مع النبي ﷺ صلوا العصر بعد غروب الشمس ، وليس علي بأفضل من النبي ﷺ ، فاذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب ،

---

(١) قلت : ومثله عندي من غربت عليه الشمس ولم يصل العصر ، ثم ركب الطائرة فرأى الشمس فصلى ، فإنه لم يصل أيضاً ، لما ذكره الشيخ رحمه الله من الآية الكريمة .

فعلي وأصحابه أولى بذلك ، فإن كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزي أوناقصة تحتاج إلى رد الشمس كان رسول الله ﷺ أولى برد الشمس ، وإن كانت كاملة مجزئة فلا حاجة إلى ردها .

وأيضا فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها ، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والإثنان ، علم كذبهم في ذلك .

وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس ، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه ، وأخرجوه في « الصحاح » و« السنن » و« المسانيد » من غير وجه ، ونزل به القرآن ، فكيف تـرَد الشمس التي تكون بالنهار ، ولا يشتهر ذلك ، ولا ينقله أهل العلم نقل مثله ؟ ! ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها ، وإن كان كثير من الفلاسفة والطبيعيين وبعض أهل الكلام ينكر انشقاق القمر وما يشبه ذلك ، فليس الكلام في هذا المقام ، لكن الغرض أن هذا من أعظم خوارق العادات في الفلك ، وكثير من الناس ينكر إمكانه ، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله ، فكيف يقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور ، فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع .

وإن كانت الشمس احتجبت بغيم ثم ارتفع سحابها ، فهذا من الأمور المعتادة ، ولعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها ، وهذا إن كان قد وقع ففيه أن الله بين له بقاء الوقت حتى يصلي فيه ، ومثل هذا يجري لكثير من الناس » .

ثم قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

« ثم تفويت الصلاة بمثل هذا إما أن يكون جائزاً ، وإما أن لا يكون ، فإن كان جائزاً لم يكن على علي رضي الله عنه إثم إذا صلى العصر بعد الغروب ، وليس علي أفضل من النبي ﷺ ، وقد نام ﷺ ومعه علي وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس ، ولم ترجع لهم إلى الشرق . وإن كان التفويت محرماً فتفويت العصر من الكبائر ، وقال النبي ﷺ : « من فاتته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه » ، وعلي كان يعلم أنها الوسطى وهي صلاة العصر ، وهو قد روى عن النبي ﷺ في « الصحيحين » أنه قال : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غربت الشمس ، ملأ الله أجوافهم وبيوتهم نارا » . وهذا كان في الخندق ، وهذه القصة كانت في خيبر كما في بعض الروايات ، وخيبر بعد الخندق ، فعلي أجل قدراً من أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ورسول الله ، ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه ، وقد نـزه الله علياً عن ذلك ، ثم إذا فاتت لم يسقط الإثم عنه بعود الشمس .

وأيضا فإذا كانت هذه القصة في خيبر في البَرِّيَّةِ قدام العسكر ، والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة ، كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه ، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان ، فلو نقله الصحابة لنقله منهم أهل العلم ، كما نقلوا أمثاله ، لم ينقله المجهولون الذين لا يعرف ضبطهم وعدالتهم ، **وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يثبت** ؛ تعلم عدالة ناقليه وضبطهم ، ولا يعلم اتصال إسناده ، وقد قال النبي ﷺ عام خيبر : « لأعطين الراية رجلاً يحب اللهَ ورسولَه ، ويحبه اللهُ ورسولُه » ، فنقل ذلك غير واحد من

الصحابة ، وأحاديثهم في « الصحاح » و« السنن » و« المسانيد » ، [1] وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، ولا رواه أهل الحديث ولا أهل « السنن » ولا « المسانيد » ، بل اتفقوا على تركه ، والإعراض عنه ، فكيف يكون مثل هذه الواقعة العظيمة التي هي — لوكانت حقاً — من أعظم المعجزات المشهورة الظاهرة ، ولم يروها أهل الصحاح والمسانيد ، ولا نقلها أحد من علماء المسلمين وحفاظ الحديث ، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة . (قال) : وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق . (قال) : وقد صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل علي كالإمام أحمد وأبي نعيم والترمذي والنسائي وأبي عمر بن عبد البر ، وذكروا فيها أحاديث كثيرة ضعيفة ، ولم يذكروا هذا ! لأن الكذب ظاهر عليه بخلاف غيره » .

ثم ختم شيخ الاسلام بحثه القيم بقوله :

« وسائر علماء المسلمين يَوَدون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي ﷺ وفضيلة علي عند الذين يحبونه ويتولونه ، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب فردوه ديانة . والله أعلم » .

وقد مال إلى ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية في هذا الحديث تلميذاه الحافظان الكبيران ابن كثير والذهبي ، فقال الأول منهما بعد ان ساق حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام (١ / ٣٢٣) من « تاريخه » :

« وفيه أن هذا كان من خصائص يوشع عليه السلام ، فيدل على ضعف الحديث الذي رُوِّيناه أن الشمس رجعت حتى صلى علي بن أبي طالب صلاة العصر ، بعد ما فاتته بسبب نوم النبي ﷺ على ركبته ، فسأل رسولَ الله ﷺ أن يردها عليه حتى يصلي العصر فرجعت . وقد صححه أحمد [2] بن صالح المصري ، ولكنه منكر ليس في شيء من « الصحاح » و« الحسان » ، وهو مما تتوفر الدواعي على نقله ، وتفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة لا يعرف حالها . والله أعلم » .

وقال الذهبي في « تلخيص الموضوعات » :

« أسانيد حديث رد الشمس لعلي ساقطة ليست بصحيحة ، واعترض بما صح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « أن الشمس لم تحبس إلا ليوشع بن نون ، ليالي سار إلى بيت المقدس » .
وقال شيعي : إنما نفى عليه السلام وقوفها ، وحديثنا فيه الطلوع بعد المغيب فلا تضاد بينهما .
قلت : لوردت لعلي ، لكان ردها يوم الخندق للنبي ﷺ أولى ، فإنه حزن وتألم ودعا على المشركين لذلك . ثم نقول : لو ردت لعلي لكان بمجرد دعاء النبي ﷺ ، ولكن لما غابت خرج وقت العصر ، ودخل وقت المغرب ، وأفطر الصائمون ، وصلى المسلمون المغرب ، فلوردت الشمس للزم تخبيط الأمة في صومها وصلاتها ، ولم يكن في ردها فائدة لعلي ، إذ رجوعها لا يعيد العصر أداءً .

---

(١) قلت : وقد جمع طرقه الحافظ ابن عساكر في ترجمة علي رضي الله عنه في « تاريخ دمشق » .
(٢) الأصل (علي) والتصويب من « مشكل الآثار » وغيره .

ثم هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت وتوفرت الهمم والدواعي على نقلها ، إذ هي في نقض العادات جارية مجرى طوفان نوح ، وانشقاق القمر » .

هذا كله كلام الذهبي نقلته من « تنزيه الشريعة » لابن عراق (١ / ٣٧٩) ، وهو كلام قوي سبق جله في كلام ابن تيمية ، وقد حاول المذكور رده من بعض الوجوه فلم يفلح ، ولو أردنا أن ننقل كلامه في ذلك مع التعقيب عليه لطال المقال جداً ، ولكن نقدم إليك مثالا واحدا من كلامه مما يدل على باقيه ، قال :

« وقوله : ورجوعها لا يعيد العصر أداء . جوابه : إن في « تذكرة القرطبي » ما يقتضي أنها وقعت أداء ، قال رحمه الله : فلو لم يكن رجوع الشمس نافعاً ، وأنه لا يتجدد الوقت لما ردها عليه الصلاة والسلام » .

والجواب على هذا من وجوه :

أولا : أن يقال : أثبت العرش ثم انقش .

ثانيا : لو كان الرجوع نافعاً ويتجدد الوقت به لكان رسول الله ﷺ أحق وأولى به في غزوة الخندق ، لا سيما ومعه علي رضي الله عنه وسائر أصحابه ﷺ كما تقدم عن ابن تيمية رحمه الله تعالى .

ثالثاً : هب أن في ذلك نفعاً ، ولكنه على كل حال هو نفع كمال — وليس ضرورياً . بدليل عدم رجوع الشمس له ﷺ في الغزوة المذكورة ، فإذا كان كذلك فما قيمة هذا النفع تجاه ذلك الضرر الكبير الذي يصيب المسلمين بسبب تخبيطهم في صلاتهم وصومهم كما سبق عن الذهبي ؟!

وجملة القول : أن العاقل إذا تأمل فيما سبق من كلام هؤلاء الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه ، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يحتج به ، تيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له .

٩٧٢ — (أمر ﷺ الشمس أن تتأخر ساعة من النهار ، فتأخرت ساعة من النهار) .

ضعيف . أخرجه أبو الحسن شاذان الفضلي في « جزئه في طرق حديث رد الشمس لعلي رضي الله عنه » من طريق محفوظ بن بحر : حدثنا الوليد بن عبد الواحد : حدثنا معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مرفوعا .

ذكره السيوطي في « اللآلئ » كشاهد لحديث أسماء بنت عميس الذي قبله ثم قال :

« وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق الوليد بن عبد الواحد به ، وقال : لم يروه عن أبي الزبير إلا معقل ، ولا عنه إلا الوليد » .

وسكت عليه السيوطي ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٩٧) ، وتبعه الحافظ في « الفتح » (٦ / ١٥٥) .

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن » !

وهذا عجيب من هذين الحافظين ، اذ كيف يكون الإسناد المذكور حسناً وفيه العلل الآتية :

أولاً : أبو الزبير مدلس معروف بذلك وقد عنعنه ، وقد وصفه بذلك الحافظ نفسه في « التقريب » ، وفي « طبقات المدلسين » ، وقال الذهبي في ترجمته من « الميزان » بعد أن ذكر أنه عند العلماء ممن يدلس :

« وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

فإذا كان هذا حال ما أخرجه مسلم عنه معنعناً ، فماذا يقال فيما لم يخرجه هو ولا غيره من سائر الكتب الستة ، ولا أصحاب المسانيد كهذا الحديث ؟ !

ثانياً : الوليد بن عبد الواحد ، مجهول لا يعرف . ولم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة ، كـ « التهذيب » و « التقريب » و « الميزان » و « اللسان » و « التعجيل » و « الجرح والتعديل » و « تاريخ بغداد » ، وقد تفرد بهذا الحديث كما سبق عن الطبراني فكيف يحسن إسناد حديثه ؟ !

ثالثاً : محفوظ بن بحر ، قال ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٩٩ — ٤٠٠) :

« سمعت أبا عروبة يقول : كان يكذب » ، ثم قال :

« له أحاديث يوصلها ، وغيره يرسلها ، وأحاديث يرفعها ، وغيره يوقفها على الثقات » .

قلت : وغالب الظن أن رواية الطبراني تدور عليه أيضاً ، ويؤسفني أن السيوطي لم يسبق إسناده بكامله ، كما تقدم ، فإن كان الأمر كما ظننت ، فالإسناد موضوع ، وإن كان على خلافه فهو ضعيف في أحسن أحواله ، لتحقق العلتين الأوليين فيه .

ومن ذلك يتبين خطأ الهيثمي والعسقلاني في تحسينهما إياه ، وكذا سكوت السيوطي عليه ، والموفق الله تبارك وتعالى .

(تنبيه) : قد جاءت أحاديث وآثار في رد الشمس لطائفة من الأنبياء . ولا يصح من ذلك شيء إلا ما في الصحيحين وغيرهما أن الشمس حبست ليوشع عليه السلام ، قد بينت ذلك في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » رقم (٢٠٢) .

٩٧٣ — (لو بني هذا المسجد إلى صنعاء كان مسجدي) .

ضعيف جداً . رواه أبو زيد عمر بن شَبَّة النُّميْرِي في « كتاب أخبار المدينة » : حدثنا محمد ابن يحيى عن سعد بن سعيد عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . كذا في « الرد على الإخنائي » (١٢٦) .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ، آفته أخو سعد بن سعيد واسمه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك متهم بالكذب . وأخوه سعد لين الحديث . وقد أشار إلى تضعيف الحديث ابن النجار في « تاريخ المدينة » المسمى بـ « الدرر الثمينة » (ص ٣٧٠) بقوله : « وروي عن أبي هريرة أنه قال : . . . ، فذكره .

والظاهر أن أصل الحديث موقوف رفعه هذا المتهم ، فقد رواه عمر بن شبة من طريقين مرسلين عن عمر قال :

« لو مد مسجد النبي ﷺ إلى ذي الحليفة لكان منه » .

هذا لفظه من الطريق الأولى ، ولفظه من الطريق الأخرى :

« لوزدنا فيه حتى بلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ ، وجاءه الله بعامر » .

ثم إن معناه صحيح ، يشهد له عمل السلف به حين زاد عمر وعثمان في مسجده ﷺ من جهة القبلة ، فكان يقف الإمام في الزيادة ، ووراءه الصحابة في الصف الأول ، فما كانوا يتأخرون إلى المسجد القديم كما يفعل بعض الناس اليوم ! قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكتاب السابق (ص ١٢٥) :

« وقد جاءت الآثار بأن حكم الزيادة في مسجده ﷺ حكم المزيد ، تضعف فيه الصلاة بألف صلاة ، كما أن المسجد الحرام حكم الزيادة فيه حكم المزيد ، فيجوز الطواف فيه ، والطواف لا يكون الا في المسجد لا خارجاً منه . ولهذا اتفق الصحابة على أنهم يصلون في الصف الأول من الزيادة التي زادها عمر ثم عثمان . وعلى ذلك عمل المسلمين كلهم ، فلولا أن حكمه حكم مسجده ، لكانت تلك صلاة في غير مسجده ، ويأمرون بذلك » ثم قال :

« وهذا هو الذي يدل عليه كلام الأئمة المتقدمين وعملهم ، فإنهم قالوا : إن صلاة الفرض خلف الإمام أفضل . وهذا الذي قالوه هو الذي جاءت به السنة ، وكذلك كان الأمر على عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما . فإن كلاهما زاد من قِبلي المسجد ، فكان مقامه في الصلوات الخمس في الزيادة ، وكذلك مقام الصف الأول الذي هو أفضل ما يقام فيه بالسنة والإجماع ، وإذا كان كذلك ، فيمتنع أن تكون الصلاة في غير مسجده أفضل منها في مسجده ، وأن يكون الخلفاء والصفوف الأول كانوا يصلون في غير مسجده . وما بلغني عن أحد من السلف خلاف هذا ، لكن رأيت بعض المتأخرين قد ذكر أن الزيادة ليست من مسجده ، وما علمت له في ذلك سلفاً من العلماء » .

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو :

٩٧٤ — (لوزدنا في مسجدنا . وأشار بيده إلى القبلة) .

ضعيف جدا . رواه ابن النجار في « تاريخ المدينة » (٣٦٩) من طريق محمد بن الحسن ابن زَبَالة : حدثني محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن مصعب بن ثابت عن مسلم ابن خبّاب .

« أن النبي ﷺ قال يوماً وهو في مصلاه (فذكره) . فلما توفي ﷺ وولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : (فذكره) فأجلسوا رجلاً في موضع مصلى النبي ﷺ ، ثم رفعوا يد الرجل وخفضوها حتى رأوا أن ذلك نحو ما رأوا النبي ﷺ رفع يده ثم مدّ ، ووضعوا طرفه بيد الرجل ثم مدوه فلم يزالوا يقدمونه ويؤخرونه حتى رأوا أن ذلك شبيه بما أشار رسول الله ﷺ من الزيادة ، فقدم عمر القبلة ، فكان موضع جدار عمر في موضع عيدان المقصورة .

قلت : وهذا سند واه جدا ، ابن زبالة اتهموه بالكذب كما في « التقريب » ، وقال ابن حبان (٢ / ٢٧١) :

« كان ممن يسرق الحديث ، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم من غير تدليس عنهم » .

٩٧٥ — (حياتي خير لكم ، تحدثون ويحدث لكم ، ووفاتي خير لكم ، تعرض علي أعمالكم ، فما رأيت من خير حمدت الله عليه ، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم) .

ضعيف . رواه الحافظ أبو بكر البزار في « مسنده » : حدثنا يوسف بن موسى : ثنا عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي رواد عن سفيان عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله هو ابن مسعود عن النبي ﷺ قال :

« **إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام** » . **قال** : **وقال رسول الله** ﷺ : « **حياتي خير لكم** . . . » . ثم قال البزار :

« لم نعرف آخره يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه » .

ذكره الحافظ ابن كثير في « البداية » (٥ / ٢٧٥) ثم قال :

« قلت : وأما أوله وهو قوله عليه السلام : « إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام » ، فقد رواه النسائي من طرق متعددة عن سفيان الثوري وعن الأعمش كلاهما عن عبد الله بن السائب به » .

قلت : الحديث عند النسائي في « سننه » (١ / ١٨٩) كما ذكر الحافظ من طرق عديدة عن سفيان عن عبد الله بن السائب ، لكن ليس عنده وعن الاعمش ، وإنما رواه من طريقه أيضا الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٨١ / ٢) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٥) وابن عساكر (٩ / ١٨٩ / ٢) .

قلت : فاتفاق جماعة من الثقات على رواية الحديث عن سفيان دون آخر الحديث « حياتي . . . » ، ثم متابعة الأعمش له على ذلك مما يدل عندي على شذوذ هذه الزيادة ؛ لتفرد عبد المجيد بن عبد العزيز بها ، لا سيما وهو متكلم فيه من قبل حفظه ، مع أنه من رجال مسلم ، وقد وثقه جماعة وضعفه آخرون ، وبين بعضهم السبب ، فقال الخليلي :

« ثقة ، لكنه أخطأ في أحاديث » . وقال النسائي :

« ليس بالقوي ، يكتب حديثه » . وقال ابن عبد البر :

« روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٥٢) :

« منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير ، فاستحق الترك » .

قلت : ولهذا قال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وإذا عرفت ما تقدم فقول الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٢٤) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

فهو يوهم أنه ليس فيهم من هو متكلم فيه ! ولعل السيوطي اغتر بهذا حين قال في « الخصائص الكبرى » (٢ / ٢٨١) :

« سنده صحيح » .

ولهذا فإني أقول : إن الحافظ العراقي — شيخ الهيثمي — كان أدق في التعبير عن حقيقة إسناد البزار حين قال عنه في « تخريج الإحياء » (٤ / ١٢٨) :

« ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن عبد المجيد بن أبي رواد وإن أخرج له مسلم ، ووثقه ابن معين والنسائي ، فقد ضعفه بعضهم » .

قلت : وأما قوله هو أو ابنه في « طرح التثريب ، في شرح التقريب » (٣ / ٢٩٧) :

« إسناده جيد » .

فهو غير جيد عندي ، وكان يكون كذلك لولا مخالفة عبد المجيد للثقات على ما سبق بيانه ، فهي علة الحديث ، وإن كنت لم أجد من نبه عليها ، أو لفت النظر إليها ، إلا أن يكون الحافظ ابن كثير في كلمته التي نقلتها عن كتابه « البداية » . والله أعلم .

نعم ، لقد صح إسناد هذا الحديث عن بكر بن عبد الله المزني مرسلاً ، وله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن غالب القطان عنه .

أخرجه إسماعيل القاضي في « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (رقم ٢٥ بتحقيقي) وابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢ / ٢) .

ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين .

الثانية : عن كثير أبي الفضل عنه .

أخرجه إسماعيل أيضاً (رقم ٢٦) ، ورجاله ثقات رجال مسلم غير كثير ، واسم أبيه يسار ، وهو معروف كما بينه الحافظ في « اللسان » رداً على قول ابن القطان فيه : « حاله غير معروفة » .

الثالثة : عن جسر بن فرقد عنه .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (٢٣٠ من بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) ، وجسر ضعيف .

قلت : فلعل هذا الحديث الذي رواه عبد المجيد موصولاً عن ابن مسعود أصله هذا المرسل عن بكر . أخطأ فيه عبد المجيد فوصله عن ابن مسعود ملحقاً إياه بحديثه الأول عنه . والله أعلم .

وقد وقفت عليه من حديث أنس ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن أبي سعيد الحسن بن علي بن زكريا بن صالح العدوي البصري : ثنا خراش عن أنس مرفوعا مختصراً نحوه وفيه « تعرض علي أعمالكم عشية الاثنين والخميس » .

أخرجه ابن عدي (١٢٤ / ٢) وأبو منصور الجَرْباذْقاني في « الثاني من عروس الأجزاء »

(ق / ١٣٩ / ٢) وعبد القادر بن محمد القرشي الحنفي في « جزء له » (٢/٢)، وعزاه الحافظ العراقي (١٢٨/٤) للحارث بن أبي أسامة في « مسنده » بإسناد ضعيف ، أي بهذا الاسناد ، كما بينه المناوي في « فيض القدر » بعد أن نقل عنه تضعيفه إياه بقوله :

« أي وذلك لأن فيه خراش بن عبد الله ساقط عدم ، وما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب ، وقال ابن حبان : لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار . ثم ساق له أخباراً هذا منها » .[1]

قلت : فالاسناد موضوع ، فلا يفرح به .

الثانية : عن يحيى بن خِدام : ثنا محمد بن عبد الملك بن زياد أبوسلمة الأنصاري : ثنا مالك ابن دينار عن أنس به نحوه وفيه :

« **تعرض علي أعمالكم كل خميس** » .

أخرجه أبو طاهر المخلص في « الثاني من العاشر من حديثه » (ق ٢/٢١٢) : حدثنا يحيى (يعني ابن محمد بن صاعد) : ثنا يحيى بن خِدام به .

قلت : وهذا موضوع أيضا آفته الأنصاريَ هذا ، قال العقيلي :

« منكر الحديث » ، وقال ابن حبان :

« منكر الحديث جدا ، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وقال ابن طاهر :

« كذاب وله طامات » . وقال الحاكم أبو عبد الله :

« يروي أحاديث موضوعة » .

والراوي عنه يحيى بن خِدام روى عنه جماعة من الثقات . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الحاكم أبو أحمد في ترجَمة الأنصاري المذكور :

« روى عنه يحيى بن خِدام عن مالك بن دينار أحاديث منكرة . فالله تعالى أعلم الحمل فيه على أبي سلمة أو على ابن خِدام » .

وجملة القول أن الحديث ضعيف بجميع طرقه ، وخيرها حديث بكر بن عبد الله المزني وهو مرسل ، وهو من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين ، ثم حديث ابن مسعود ، وهو خطأ ، وشرها حديث أنس بطريقيه .

٩٧٦ — (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل ، يعني الجماع بدون إنزال) .

ضعيف مرفوعاً . أخرجه مسلم (١٨٧/١) والبيهقي (١٦٤/١) من طريق ابن وهب : أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت :

---

(١) لم أر الحديث في ترجمة خراش من كتاب « المجروحين » لابن حبان (٢٨٣/١) .

« إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يُكْسِل ، هل عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله ﷺ » فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عنعنة أبي الزبير فقد كان مدلساً ، قال الحافظ في « التقريب » ، « صدوق ، إلا أنه يدلس » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

قلت : ثم ذكر لذلك بعض الأمثلة ، وهذا منها عندي .

الثانية : ضعف عياض بن عبد الله وهو ابن عبد الرحمن الفهري المدني ، وقد اختلفوا فيه ، فقال البخاري :

« منكر الحديث » . وهذا منه إشارة إلى أنه شديد الضعف كما هو معروف عنه ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الساجي :

« روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر » .

قلت : وهذا من روايته عنه كما ترى ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال ابن شاهين في « الثقات » : وقال ابو صالح : ثبت ، له بالمدينة شأن كبير ، في حديثه شيء » .

قلت : ولخص هذه النقول الحافظ في « التقريب » بقوله :

« فيه لين » . وأشار الذهبي في « الميزان » إلى تضعيف قول من وثقه بقوله في ترجمته :

« وثق ! وقال أبو حاتم ، ليس بالقوي » .

ولذلك أورده في « كتاب الضعفاء » وحكى فيه قول أبي حاتم المذكور.

وبالجملة ، فالرجل ضعيف لا يحتج به إذا انفرد ولو لم يخالف ، فكيف وقد خالفه من هو مثله في الضعف فرواه موقوفا على عائشة ، ألا وهو أشعث بن سوار فقال : عن أبي الزبير به عن عائشة قالت :

« فعلناه مرة فاغتسلنا ، يعني الذي يجامع ولا ينزل » .

أخرجه أحمد (٦/ ٦٨ و ١١٠) وأبو يعلى (٢٢٣ / ٢) .

وأشعث هذا ضعيف كما في « التقريب » . وأخرج له مسلم متابعة ، فروايته أرجح عندي من رواية عياض ، لأن لها شاهداً من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أنها سئلت عن الرجل يجامع ولا ينزل ؟ فقالت : فعلت أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا منه جميعا » .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢٣٣ / ١) وابن الجارود في « المنتقى » (رقم ٩٣) وغيره بسند صحيح كما بينته في زوائده على « الصحيحين » برقم (٥٤) الذي أنا في صدد تأليفه ، أرجو الله أن يسهل لي إتمامه .

قلت : فهذا هو اللائق بهذا الحديث أن يكون موقوفا ، وأما رفعه فلا يصح ، والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « المدونة » (١/ ٢٩ — ٣٠) هكذا : ابن وهب عن عياض بن عبد الله القرشي وابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر.

فزال بذلك تفرد عياض به ، وانحصرت العلة في عنعنة أبي الزبير مع المخالفة .

٩٧٧ — (إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف) .

ضعيف مرفوعا . أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار» (١/ ٢٣١) : حدثنا ابن أبي داود قال : ثنا المقدَّمي : قال : حدثني عمر بن علي قال : ثنا ابن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، ولذلك قال الحافظ في « الفتح » (٢/ ٢١٤) إنه حسن . ولكنه معلول ، وعلته خفية جدا ، فان الرجال كلهم ثقات ، والمقدمي اسمه محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم مولى ثقيف وثقه أبو زرعة وقال أبو حاتم : « صالح الحديث محله الصدق » كما في « الجرح والتعديل » (٣/ ٢/ ٢١٣) .

وعمر بن علي هو عم المقدمي ، وهو علة الحديث فإنه وان كان ثقة محتجاً به في « الصحيحين » فقد كان يدلس تدليسا سيئاً جداً ، قال ابن سعد :

« كان ثقة ، وكان يدلس تدليسا شديداً ، يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عروة ، والأعمش ! » ، (١)

وقال أحمد : « كان يدلس ، سمعته يقول : « حجاج ، وسمعته » . يعني حديثاً آخر ، قال أحمد : كذا كان يدلس ! (٢) » وقال أبو حاتم : « محله الصدق ، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة ، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة » .

قلت : وأنا أخشى أن يكون دلس في هذا الحديث عن بعض الضعفاء حيث زاد الرفع ، والمعروف أنه موقوف ، فقال ابن أبي شيبة (١/ ٩٩/ ٢) : « نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن عجلان به موقوفا بلفظ : « لا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف » ، ثم قال : « نا يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان به بلفظ :

« إذا دخلت والإمام راكع ، فلا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف » .

ومما يضعف هذا الحديث سواء المرفوع منه والموقوف أنه قد صح ما يخالفه مرفوعا عن النبي ﷺ وموقوفا على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد بينت ذلك في « الأحاديث الصحيحة » تحت (رقم ٢٢٩) بلفظ :

« إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب راكعا حتى يدخل في الصف ، فان ذلك السنة » .

---

(١) وهذا يعرف بتدليس السكوت .

(٢) وهذا يعرف بتدليس العطف .

فهذا الحديث وإسناده صحيح كما بينته هناك هو العمدة في هذا الباب وقد عمل به كبار الأصحاب كما أثبته هناك .

٩٧٨ — (أعلنوا هذا النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واضربوا عليه بالدفوف) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الترمذي (١ / ٢٠٢) والبيهقي (٧ / ٢٩٠) من طريق عيسى ابن ميمون الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعا . وقال الترمذي :

« حديث غريب حسن ، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث » .

وقال البيهقي :

« عيسى بن ميمون ضعيف » .

وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وروى ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٢٨٧) وابن حبان (٢ / ١١٦) عن عبد الرحمن بن مهدي قال :

« استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره ، فقال : لا أعود » . وعن ابن معين قال :

« عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة ، ليس بشيء » . وعن أبي حاتم قال :

« هو متروك الحديث » .

قلت : تابعه ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد به دون قوله : « واجعلوه في المساجد » .

أخرجه ابن ماجه (١٨٩٥) والبيهقي وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٦٥) من طريق خالد بن إلياس عن ربيعة ، وقال أبو نعيم :

« تفرد به خالد بن إلياس » . وقال البيهقي : وقال في « الزوائد » :

« هو ضعيف » .

« اتفقوا على ضعفه ، بل نسبه ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش إلى الوضع » .

(**تنبيه**) : زاد البيهقي في الرواية الأولى :

« ولْيُولِمْ أحدكم ، ولو بشاة ، فإذا خطب أحدكم وقد خضب بالسواد فليعلمها ولا يغرنها » .

وقد عزاه بهذه الزيادة الصنعاني (٣ / ١٥٤) للترمذي وهو وهم ، فليس عنده ولا عند ابن ماجه مثل هذه الزيادة . وقال المناوي في « فيض القدير » :

« جزم البيهقي بصحته (!) قال ابن الجوزي : ضعيف جداً ، وقال ابن حجر في « الفتح » : سنده ضعيف ، وقال الزيلعي في « تخريج أحاديث الهداية » : ضعيف » .

قلت : قوله « بصحته » أظنه محرفا من « بضعفه » ، فقد عرفت أن البيهقي ضعفه بعيسى ابن ميمون .

وأما تحسين الترمذي للحديث فإنما هو باعتبار الفقرة الأولى منه ، فإن لها شاهداً من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا ، والترمذي إنما أورده في « باب ما جاء في إعلان النكاح » .

وأما الجملة التي بعدها فإني لم أجد لها شاهداً فهي لذلك منكرة .

وقد خرجت شواهد الفقرة الأولى في « آداب الزفاف » (ص ٩٧) ، و« إرواء الغليل » (٢٠٥٣) .

٩٧٩ — (من أدى إلى أمتي حديثاً يقيم به سنة ، أو يُثلم به بدعة ، فله الجنة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١٠ / ٤٤) والخطيب في « شرف أصحاب الحديث » (٢ / ٥٧ / ١) وكذا ابن شاذان في « المشيخة الصغيرة » (رقم ٤٦ من نسختي) وأبو القاسم القشيري في « الأربعين » (ق ١٥٠ — ١٥١) والسلفي في « أربعينه » (١٠ / ٢) وعنه ابن عساكر في « أربعين السلفي » (٩ / ٢) وابن البنّاء في « الرد على المبتدعة » (٢ / ٢) وعفيف الدين في « فضل العلم » (ق ١٢٤ — ١٢٥) ومحمد بن طولون في « الأربعين » (١٤ / ١) من طريق عبد الرحيم بن حبيب والعلاء بن مسلمة بعضهم عن الأول ، وأكثرهم عن الآخر كلاهما عن إسماعيل بن يحيى التيمي عن سفيان الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس مرفوعا .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته اسماعيل هذا ، قال الذهبي :

« حدث عن ابن جريج ومسعر بالأباطيل ، قال صالح جزرة : كان يضع الحديث ، وقال الأزدي : ركن من أركان الكذب لا تحل الرواية عنه ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه بواطيل . وقال أبو علي النيسابوري والدارقطني والحاكم : كذاب » .

قلت : وقد تلقاه عنه كذابان مثله ! أحدهما العلاء بن مسلمة ، قال ابن حبان : (٢ / ١٧٤)

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال ابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

والآخر عبد الرحيم بن حبيب ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابن حبان (٢ / ١٥٤) :

« كان يضع الحديث على الثقات وضعاً ، لعله وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ » . وقال أبو نعيم الأصبهاني :

« روى عن ابن عيينة وبقية الموضوعات » .

والحديث مما سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » ! وعزاه لحلية أبي نعيم فقط ! وتعقبه المناوي في « فيض القدير » بقوله :

« وفيه عبد الرحيم (الأصل عبد الرحمن وهو خطأ) بن حبيب أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : « متهم بالوضع » ، وإسماعيل بن يحيى التيمي قال — أعني الذهبي — كذاب يضع » .

وقد اغتر بالسيوطي بعض المتأخرين من المغاربة ، فأورده في كتابه « لبانة القاري من صحيح البخاري » ذكره في مقدمته محتجاً به وجازماً بنسبته الى النبي ﷺ !

٩٨٠ — (إذا أكلتم فاخلعوا نعالكم ، فإنه أروح لأقدامكم) .

ضعيف جداً . رواه الدارمي (٢/١٠٨) وأبوسعيد الأشج في « حديثه » (٢١٤/١) والحاكم (٤/١١٩) وكذا أبوالقاسم الصفار في « الأربعين في شعب الدين » كما في « المنتقى منه » للضياء المقدسي (٤٨/٢) و« المنتخب منه » لأبي الفتح الجويني (٧٤/١) والديلمي في « مسند الفردوس » (١/١/١٠٢ — مختصره) عن موسى بن محمد عن أبيه عن أنس مرفوعا . وقال الحاكم :

« حديث صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أحسبه موضوعا ، وإسناده مظلم ، وموسى تركه الدارقطني » .

وأقولُ : هو موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أبومحمد المدني ، متفق على تضعيفه ، وضعفه طائفة تضعيفا شديداً ، فقال البخاري :

« عنده مناكير » . وقال أبو داود :

« لا يكتب حديثه » . وقال أبوحاتم :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وأحاديث عقبة بن خالد عنه من جناية موسى ، ليس لعقبة فيها جرم » .

قلت : وهذا الحديث من رواية عقبة عنه ، فهو من جناية موسى ، وفي تعبير أبي حاتم هذا توهين شديد له كما لا يخفى .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٥/٢٣) وقال :

« رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، ورجال الطبراني ثقات إلا أن عقبة بن خالد السكوني لم أجد له من محمد بن الحارث سماعاً » .

قلت : محمد بن الحارث والد موسى لكنه نسب إلى جده ؛ فإنه محمد بن إبراهيم بن الحارث كما عرفت من ترجمة ابنه ، والحديث من رواية الولد عن أبيه ، كذلك أخرجه الحاكم وغيره كما تقدم عن عقبة بن خالد عن موسى بن محمد عن أبيه ، فالظاهر أنه سقط من إسناد الطبراني أو من ناسخ كتابه قوله « عن أبيه » فصار الحديث منقطعا بين عقبة ومحمد بن الحارث . والله أعلم .

ولفظ رواية أبي يعلى وإسناده خلاف ما سبق كما يتبين مما يأتي :

« إذا قرب لأحدكم طعامه وفي رجليه نعلان فلينتزع نعليه ، فإنه أروح للقدمين ، وهو من السنة » . قال المناوي :

« وفيه معاذ بن سعد ، قال الذهبي : مجهول . وداود بن الزبرقان ، قال أبو داود : متروك . والبخاري : مقارب » .

قلت : ثم وقفت على إسناد أبي يعلى في « مسنده » قال (٣/١٠٣٦) : حدثنا معاذ بن شعبة : نا داود بن الزبرقان عن أبي الهيثم عن إبراهيم التيمي عن أنس مرفوعا به . وبهذا الاسناد أخرجه البزار أيضاً (ص ١٥٩ — زوائده) .

قلت : ومعاذ بن شعبة هوأبوسهيل البصري . روى عن عباد بن العوام وعثمان بن مطر . روى عنه موسى بن إسحاق الأنصاري ، كما في « الجرح والتعديل » (٤/١/٢٥١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . ومنه تبين أنه تصحف اسم أبيه (شعبة) إلى (سعد) على المناوي ، فنقل عن الذهبي أنه قال « معاذ بن سعد مجهول » . وهذا إنما هو الذي يروي عن جنادة بن أبي أميــة . فهو تابعي مجهول من الطبقة الرابعة عند الحافظ !

٩٨١ — (من كانت له حَمولة تأوي [1] إلى شِبْعٍ [وَرِيٍّ] ، فليصم رمضان حيث أدركه) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٧٨) وأحمد (٣/٤٧٦ و٥/٧) والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٥٩) من طرق عن عبد الصمد بن حبيب بن عبد الله الأزدي : حدثني حبيب بن عبد الله قال : سمعت سنان بن سلمة بن المُحَبِّق الهذلي يحدث عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال العقيلي — والزيادة له — :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

يعني عبد الصمد هذا ، وقد أورده البخاري في « الضعفاء » أيضا وقال (ص ٢٤) :

« لين الحديث ، ضعفه أحمد » . وقال المنذري في « مختصر السنن » (٣/٢٩٠) :

« قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه ، وليس بالمتروك . وقال : يحول من « كتاب الضعفاء » — ثم ذكر ما نقلناه عن البخاري ثم قال — وقال البخاري أيضا : منكر الحديث ، ذاهب الحديث ، ولم يعد البخاري هذا الحديث شيئاً » .

قلت : وفيه علة أخرى ، وهي جهالة ابنه حبيب بن عبد الله ، قال الذهبي في « الميزان » والعسقلاني في « التقريب » :

« مجهــول » .

والحديث أورده الحافظ شمس الدين ابن عبد الهادي في رسالتــه « الأحــاديث الضعيفة والموضوعة » (ق ٢/٢١٧) في جملة أحاديث من « ما يذكره بعض الفقهاء والأصوليين أو المحدثين محتجاً به أو غير محتج به مما ليس له إسناد ، أو له إسناد ولا يحتج بمثله النقاد من أهل العلم » . ثم ساق أحاديث كثيرة هذا أحدها .

---

(١) أي تأويه . فإن (أوى) لازم ومتعد على لفظ واحد . وفي الحديث يجوز الوجهان . والمعنى تؤوي صاحبها أو تأوي بصاحبها إلى (شبع) بكسر الشين وسكون الموحدة ما أشبعك . والمعنى من كانت له حمولة تأويه إلى حال شبع ورفاهية أو إلى مقـام يقدر فيه على الشبع ولم يلحقه في سفره وعثاء ومشقة وعناء (فليصم رمضان حيث أدركه) أي رمضان .

٩٨٢ — (لا تكون لأحد بعدك مهراً . قاله للذي زوجه المرأة على سورة من القرآن) .

منكر . أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال :

« زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ، وقال » فذكره ، قال الحافظ في « الفتح » (٩ / ١٧٤) :

« وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف » .

قلت : هو أبو النعمان هذا ، والظاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٤٩)

« أبو النعمان . روى عن أبي وقاص عن زيد بن أرقم . وروى عن سلمان . روى عنه علي ابن عبد الأعلى ، قال أبي : مجهول » .

والحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد الساعدي قال :

« إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك . فَرَ فيها رأيك . فلم يجبها شيئاً . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك فَرَ فيها رأيك فلم يجبها شيئاً . ثم قامت الثالثة . فقالت : إنها وهبت نفسها لك فَرَ فيها رأيك . فقام رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها . قال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا . قال : اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد . فذهب يطلب . ثم جاء فقال : ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد . قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : نعم . سورة كذا ، وسورة كذا . قال : اذهب فقد أنكحتُكَها بما معك من القرآن » .

وكذلك رواه مالك والنسائي والترمذي والبيهقي (٧ / ٢٤٢) دون قوله : « لا تكون لأحد بعدك » ، ولقد وهم صاحب « الروض المربع » من كتب الحنابلة وهماً فاحشاً ، فعزا الحديث بلفظ سعيد بن منصور المرسل إلى البخاري [1] ! فقد تبين أن البخاري ليس عنده هذه الزيادة ولا عند غيره ممن ذكرنا . فدل ذلك على أنها زيادة منكرة لتفرد هذا الطريق الواهي بها دون سائر طرق الحديث وشواهده وهي كثيرة قد أخرجها الحافظ رحمه الله في « الفتح » (٩ / ١٦٨) فليراجعها من شاء .

وقد روي الحديث عن ابن مسعود بزيادة أخرى منكرة أيضا وهو :

٩٨٣ — (قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها) .

منكر . رواه الدارقطني في « سننه » (٣٩٤) ومن طريقه البيهقي (٧ / ٢٤٣) عن عتبة ابن السكن : نا الأوزاعي : أخبرني محمد بن عبد الله بن أبي طلحة : حدثني زياد بن زياد : حدثني عبد الله بن سَخْبرة عن ابن مسعود : « أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله

(١) ثم غلب على ظني أن لفظ « البخاري » محرف من « النجاد » فقد عزاه إليه في « منار السبيل » الحديث (١٩٨٧ — إرواء الغليل) . وقد مضى له مثيل . فانظر الحديث (٨٧٩) .

رأْفيَّ رأيك ، . . . » الحديث نحوحديث سهل الصحيح المذكورقبله ، وفيه : « قال : فهل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم سورة البقرة وسورة المفصل ، فقال رسول الله ﷺ . . . » فذكره وقال الدارقطني :

« تفرد به عتبة وهو متروك الحديث » . وقال البيهقي :

« عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع ، وهذا باطل لا أصل له » .

قلت : ومن أحاديث هذا المتهم :

٩٨٤ — (كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار حين ترتفع الشمس أربع ركعات . فقالت عائشة : يا رسول الله أراك تستحب الصلاة في هذه الساعة ؟ قال : يفتح فيها أبواب السماء ، وينظر الله تبارك وتعالى إلى خلقه ، وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في « التلخيص » (١/٨٨ — ٢) عن عتبة بن السكن الحمصي : حدثنا الأوزاعي : حدثنا صالح بن جبير : حدثني أبوأسماء الرحَبي : حدثني ثوبان مرفوعاً وقال :

« تفرد به عتبة بن السكن عن الأوزاعي » .

قلت : وقد عرفت من الحديث السابق أن ابن السكن هذا متهم بالوضع .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٢/٢١٩) :

« رواه البزار ، وفيه عتبة بن السكن ، قال الدارقطني : متروك ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يخطئ ويخالف » .

قلت : ولذلك أشار المنذري في « الترغيب (١/٢٠٣) إلى ضعفه .

قلت : وليس عند البزار قوله « حين ترتفع الشمس » ، وهو يدفع دلالة الحديث على ما ترجم له المنذري وهو : « الترغيب في الصلاة قبل الظهر وبعدها » فتأمل .

٩٨٥ — (من لم تَنْهَهُ صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له) .

منكر . رواه ابن أبي حاتم في « تفسيره » : حدثنا محمد بن هارون المخرمي الفلاس : حدثنا عبد الرحمن بن نافع أبو زياد : حدثنا عمر بن أبي عثمان : حدثنا الحسن عن عمران بن حصين قال :

« سئل النبي ﷺ عن قول الله تعالى : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) ؟ قال » : فذكره ، ذكره ابن كثير (٢/٤١٤) وابن عروة في « الكواكب الدراري » (١/٨٣/ — ١/٢) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين الحسن وهو البصري وعمران بن حصين ، فإنهم اختلفوا في سماعه منه [1] فإن ثبت ، فعلته عنعنة الحسن فإنه مدلس معروف بذلك .

والأخرى : جهالة عمر بن أبي عثمان ، أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣/١/١٢٣) وقال :

« سمع طاوساً قوله . روى عنه يحيى بن سعيد » .

٩٨٦ — (إذا خلع أحدكم نعليه في الصلاة ، فلا يجعلهما بين يديه فيأتم بهما ، ولا من خلفه ، فيأتم بهما أخوه المسلم ، ولكن ليجعلهما بين رجليه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٩٥) من طريق أبي سعيد الشَقَري عن زياد الجصاص عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ وقال :

« لا يروي عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جدا ، فإن زيادا هذا وهو ابن أبي زياد الجصاص قال الذهبي في « الميزان » :

« قال ابن معين وابن المديني : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهٍ . وقال النسائي والدارقطني : متروك . واما ابن حبان فقال في « الثقات » : ربما يهم ، قلت : بل هو مجمع على ضعفه » .

قلت : والراوي عنه أبو سعيد الشَقَري واسمه المسيب بن شريك مثله في الضعف أو أشد ، فقد قال فيه أحمد :

« ترك الناس حديثه » . وضعفه البخاري جدا فقال :

« سكتوا عنه » . وقال مسلم وجماعة :

« متروك » . وقال الفلاس :

« متروك الحديث ، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه » . وقال الساجي :

« متروك الحديث ، يحدث بمناكير » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٢/٥٥) بلفظ :

« إذا صلى أحدكم فخلع نعليه ، فلا يخلعهما عن يمينه فيأثم ، ولا من خلفه فيأتم بهما صاحبه ، ولكن ليخلعهما بين ركبتيه » . وقال :

« رواه الطبراني في الكبير ، وفيه زياد الجصاص ضعفه ابن معين وابن المديني وغيرهما ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

كذا قال ، وقد عرفت مما سبق أن ابن حبان قد خالف في هذا التوثيق إجماع الأئمة الذين ضعفوه ، فلا يعتد بتوثيقه !

---

(١) انظر « نصب الراية » (١/٩٠) مع التعليق عليه » .

والحديث قد روي من طريق أخرى وهو :

٩٨٧ — (إذا صليت فصل في نعليك ، فإن لم تفعل فضعهما تحت قدميك ، ولا تضعهما عن يمينك ، ولا عن يسارك فتؤذي الملائكة والناس ، وإذا وضعتهما بين يديك كأنما بين يديك قبلة) .

منكر . رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ /٤٤٨ — ٤٤٩) عن أبي خالد إبراهيم بن سالم حدثنا عبد الله بن عمران البصري عن أبي عمران الجوني عن أبي برزة الأسلمي عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف علته إبراهيم هذا . قال الذهبي في « الميزان » : « قال ابن عدي : له مناكير » . ثم ساق له الذهبي حديثين منكرين . ثم قال : « وسئل أبو حاتم عن عبد الله بن عمران ؟ فقال : شيخ » .

وروي الحديث من طريق ثالث . هو

٩٨٨ — (أَلزِمْ نعليك قدميك ، فإن خلعتهما فاجعلهما بين رجليك ، ولا تجعلهما عن يمينك ، ولا عن يمين صاحبك ، ولا وراءك فتؤذي من خلفك) .

ضعيف جدا . رواه ابن ماجه (١ /٤٣٧ — ٤٣٨) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . لأنَّ عبد الله هذا متروك كما في « التقريب » لابن حجر . و « الضعفاء » للذهبي ولفظه : « تركوه » وسلفه في ذلك البخاري . وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ٨٩ /١) :

« هذا إسناد ضعيف . عبد الله بن سعيد متفق على تضعيفه » .

قلت : ومما يؤكد ضعفه أنه قد خالفه في متن هذا الحديث ثقتان فروياه عن أبيه سعيد بن أبي سعيد بلفظ

« **إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذِ بهما أحداً . ليجعلهما بين رجليه . أو ليصل فيهما** » .

وإسناده صحيح . وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (رقم ٦٦٢) .

٩٨٩ — (يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة ، وحد يقام في الأرض أزكى فيها من مطر أربعين يوماً) .

ضعيف . رواه سمويه في « الفوائد » (٣٧ /٢) : ثنا أحمد بن يونس : أخبرني سعد أبو غيلان الشيباني قال : سمعت عفان بن جبير الطائي عن أبي حريز الأزدي أو حريز عن عكرمة

عن ابن عباس مرفوعا . ورواه الطبراني (٣/١٤٠/١) من طريق أخرى عن أحمد بن يونس به إلا أنه لم يقل في سنده « أوحريز » .

قلت : وهذا سند ضعيف مسلسل بجماعة لا يعرفون من سعد إلى أبي حريز غير أن سعداً لم يتفرد به ، فقد رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١٨٢/١ ، ١/١٤٤) من طريق زريق بن السحت : نا جعفر بن عون : نا عفان بن جبير الطائي عن عكرمة به وقال :
« لا يروي عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ومداره على عفان بن جبير هذا ، وقد أورده ابن أبي حاتم ، (٣/٢/٣٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولعل ابن حبان أورده في « الثقات » ! والظاهر أنه قد اختلف عليه فرواه زريق هذا عن جعفر بن عون عنه عن عكرمة به . وخالفه سعد أبو غيلان فرواه عنه عن أبي حريز أو حريز عن عكرمة به . فزاد في السند أبا حريز أوحريز ، ويبدو أن حريزاً مجهول ، فإن ابن أبي حاتم لم يذكر في ترجمته أكثر من قوله :
« كوفي ، كان أبوه أبا حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان » . وله ترجمة طويلة في « اللسان » وأفاد أنه كان من شيوخ الشيعة وأنه كوفي أزدي .
وأما أبوه عبد الله بن الحسين فصدوق يخطئ كما في « التقريب » .
وأما سعد أبو غيلان فأورده ابن أبي حاتم أيضا (٢/١/٩٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
وأما زريق الذي في الوجه الثاني فلم أجد له ترجمة .
وأما جعفر بن عون فثقة من رجال الشيخين .

وجملة القول أن إسناد الحديث ضعيف لتفرد عفان بن جبير به ، كما أشار إلى ذلك الطبراني ، وهو مجهول ، وللاختلاف عليه في إسناده كما عرفت ، فقول المنذري في « الترغيب » (٣/١٣٥) ثم العراقي في « تخريج الإحياء » (١/١٥٥) :
« رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وإسناد الكبير حسن » .
ففيه نظر كبير ، لما عرفت من تسلسل إسناد الكبير بالمجهولين .
نعم الشطر الثاني من الحديث حسن لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة ، ولذلك أوردته في « الأحاديث الصحيحة » (رقم ٢٣١) .

٩٩٠ — (من لم يذر المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٣٥ — طبع الحلبي) ومن طريقه البيهقي في « سننه » (٦/١٢٨) وأبو نعيم في « الحلية » (٩/٢٣٦) من طريق عبد الله بن رجاء : أخبرني عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ فذكره وقال أبو نعيم .
« غريب من حديث أبي الزبير ، تفرد به ابن خثيم بهذا اللفظ ، وعبد الله بن رجاء هو المكي ، ليس بالعراقي البصري » .

قلت : وهو ثقة من رجال مسلم وأصله من البصرة قال ابن سعد :

« كان ثقة كثير الحديث ، وكان من أهل البصرة ، فانتقل إلى مكة فنزلها إلى أن مات بها » .

وأما العراقي البصري فهو الغُداني وليس مكياً ، وهو مع كونه ممن احتج بهم البخاري في « صحيحه » ففيه كلام كثير ، وقد ظن المناوي في « فيض القدير » أنه هو راوي هذا الحديث فأعله بـه فقـال :

« وفيه عبد الله بن رجاء ، أورده الذهبي في « ذيل الضعفاء » وقال : صدوق ، قال الفلاس : كثير الغلط والتصحيف » .

وهذا هو الغداني كما صرح به الذهبي نفسه في ترجمته ، وليس هو صاحب هذا الحديث كما صرح بذلك أبو نعيم فيما نقلته عنه آنفاً ، وكذلك أبو داود حيث قال في روايته :

« ثنا ابن رجاء يعني المكي » . والغداني ليس مكياً كما ذكرنا ، فلا أدري كيف خفي هذا على المناوي .

وإنما علة الحديث أبو الزبير واسمه محمد بن مسلم بن تدرس ، فإنه وإن كان ثقة ومن رجال مسلم ، فهو مدلس وقد عنعنه ، وقد قال الذهبي في ترجمته من « الميزان » :

« وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

قلت : فلا يطمئن القلب لصحة هذا الحديث مع هذه العنعنة ، لا سيما وهو ليس في « صحيح مسلم » .

(تنبيه) : عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لأبي داود والحاكم ، ولم أجده في « مستدركه » في المواضع التي يظن وجوده فيها . فالله أعلم .

ثم وجدته فيه بواسطة الفهرس الذي أنا في صدد وضعه له ، يسر الله لي إتمامه ، أخرجه في « التفسير » (٢ / ٢٨٥ — ٢٨٦) من طريق ابن رجاء المكي به .

(فائدة) : المخابرة هي المزارعة ، وفي القاموس :

« المزارعة المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ، ويكون البذر من مالكها . وقال : والمخابرة أن يزرع على النصف ونحوه » .

وقد صح النهي عن المخابرة من طرق أخرى عن جابر رضي الله عنه . عند مسلم (٥ / ١٨ و ١٩) وغيره ، ولكنه محمول على الوجه المفضي إلى الغرر والجهالة ، لا على كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة لثبوت جواز ما لا غرر فيه في أحاديث كثيرة وتفصيل ذلك في المطولات مثل « نيل الاوطار » و « فتح الباري » وغيرهما .

٩٩١ — (من صلى صلاة مكتوبة مع الإمام فليقرأ بفاتحة الكتاب في سكتاته ، ومن انتهى إلى أم القرآن فقد أجزأه) .

ضعيف جداً . رواه الدارقطني في « سننه » (ص ١٢٠) والحاكم (١ / ٢٣٨) والبيهقي في « جزء القراءة » (ص ٥٤) عن فيض بن إسحاق الرقي : نا محمد بن عبد الله بن عبيد بن

عمير الليثي عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جدا ؛ ابن عمير هذا متروك كما قال الدارقطني والنسائي ، وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال البيهقي عقب الحديث : « لا يحتج به » وقال الدارقطني : « ضعيف » .

قلت : وهذا الحديث يخالف المعروف من مذهب أبي هريرة رضي الله عنه ، وذلك أن مفهومه أن القراءة في غير سكتات الإمام — أعني حالة جهره — لا تشرع ، والثابت عن أبي هريرة مشروعية القراءة إطلاقاً ، وهو ما أخرجه مسلم (٢ / ٩) وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً :

« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج (ثلاثاً) غير تمام » . فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك . فهذا كالنص عنه في أنه أمر المؤتم بالقراءة وراء الامام ولو كان يجهر ، لكن قد يقال : أن لا مخالفة ، وذلك بحمل المطلق على القراءة في سكتات الامام ، فانه ثبت عن أبي هريرة أمره بها كما تقدم تحت الحديث (٥٤٦) ، وذلك من الأدلة على خطأ رفع حديث الترجمة .

ثم إن ما ذهب إليه أبو هريرة من القراءة في الجهرية وراء الامام ، له في الصحابة موافقون ، ومخالفون . فمن الأول ما أخرجه البيهقي (٢ / ١٦٧) وغيره عن يزيد بن شريك أنه سأل عمر عن القراءة خلف الإمام ؟ فقال : اقرأ بفاتحة الكتاب . قلت : وإن كنت أنت ؟ قال : وإن كنت أنا ، قلت : وإن جهرتَ به ؟ قال : وإن جهرتُ . وسنده صحيح .

ثم ذكر البيهقي في الموافقين جماعة من الصحابة وفي ذلك نظر من جهة السند والمعنى لا ضرورة بنا إلى استقصاء القول في ذلك بعد أن ذكرنا ثبوته عن أبي هريرة وعمر .

وأما المخالفون فيأتي ذكر بعضهم في الحديث الآتي :

٩٩٢ — (إذا كنتَ مع الإمام فاقرأ بأم القرآن قبله إذا سكت) .

ضعيف . رواه البيهقي في « جزء القراءة » (ص ٥٤) من طريق المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : فذكره . ثم رواه من طريق ابن لهيعة نا عمرو بن شعيب به نحوه .

ثم رواه هو والدارقطني (١٢١) من طريق محمد بن عبد الوهاب : نا محمد بن عبد الله ابن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب به .

وخالفه فيض بن إسحاق الرقي فرواه عن ابن عبيد هذا باسناد آخر نحوه فانظر الحديث المتقدم . ثم قال البيهقي :

« ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير ، وإن كان غير محتج به ، وكذا من تقدم ممن رواه عن عمرو بن شعيب ؛ فلقراءة المأموم فاتحة الكتاب في سكتة الإمام شواهد صحيحة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده خبراً عن فعلهم ، وعن أبي هريرة وغيره من فتواهم ، ونحن نذكرها إن شاء الله تعالى في ذكر أقاويل الصحابة » .

قلت : ابن عمير هذا متروك شديد الضعف كما مضى قريبا ، فلا يستشهد به . ونحوه المثنى ابن الصباح ، فقد ضعفه الجمهور من الأئمة ، وقال النسائي وابن الجنيد :
« متروك الحديث » وقال النسائي في موضع آخر :
« ليس بثقة » ، وقال الساجي :
« ضعيف الحديث جدا ، حدث بمناكير يطول ذكرها ، وكان عابداً يهم » .
قلت : وأيضا فإنه كان ممن اختلط في آخر عمره كما قال ابن حبان .

وأما ابن لهيعة . فهو معروف بالضعف ؛ لأنه خلط بعد احتراق كتبه ، فيحتمل أن يكون هذا من تخاليطه . ومع الاحتمال يسقط الاستدلال .

وأما الشواهد التي أشار إليها البيهقي فعلى فرض التسليم بصحتها ، فهي موقوفة ، فلا يصح الاستشهاد بها على صحة المرفوع ، لا سيما والآثار في هذا الباب عن الصحابة مختلفة ، فقد روى البيهقي في « سننه » (٢ / ١٦٣) بسند صحيح عن أبي الدرداء أنه قال : « لا أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم » .

وروى هو (٢ / ١٦٠) وغيره بسند صحيح أيضاً عن جابر قال : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الامام » .

وعن ابن عمر أنه كان يقول : « من صلى وراء الإمام كفاه قراءة الإمام » . وسنده صحيح أيضا . وعن ابن مسعود أنه سئل عن القراءة خلف الإمام ؟ قال : أنصت ؛ فإن في الصلاة شغلاً ويكفيك الإمام . رواه الطحاوي (١ / ١٢٩) والبيهقي (٢ / ١٦٠) وغيرهما بسند صحيح .

قلت : فهذه آثار كثيرة قوية تعارض الآثار المخالفة لها مما إشار إليه البيهقي وذكرنا بعضها آنفا ، فإذا استشهد بها لصحة هذا الحديث . فلمخافه أن يستشهد بهذه الآثار على ضعفه . والحق أنه لا يجوز تقوية الحديث ولا تضعيفه بآثار متعارضة فتأمل .

والذي نراه أقرب إلى الصواب في هذه المسألة مشروعية القراءة وراء الإمام في السرية دون الجهرية . إلا إن وجد سكتات الإمام ، وليس هناك حديث صريح صحيح لم يدخله التخصيص يوجب القراءة في الجهرية ، وليس هذا موضع تفصيل القول في ذلك فاكتفينا بالإشارة .

٩٩٣ — (من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له) .

باطل . رواه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٥١ — ١٥٢) وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » : حدثني إبراهيم بن سعيد القشيري عن أحمد بن علي بن سلمان المروزي عن [سعيد بن] [1] عبد الرحمن المخزومي عن سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ . ثم قال ابن حبان في ترجمة المروزي هذا :

« هذا الحديث لا أصل له . وأحمد بن علي بن سلمان لا ينبغي أن يشتغل بحديثه » .

ونقله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ١٩) والحافظ في « اللسان » ولم يعلق عليه بشيء .

وابن سلمان هذا ترجمه الخطيب أيضاً (٤ / ٣٠٣) وقال :

(١) سقطت من « المجروحين » . واستدركتها من « تهذيب المزي » و « اللسان » .

« قرأت بخط الدارقطني — وحدثنيه أحمد بن محمد العتيقي عنه — قال : أحمد بن علي بن سلمان المروزي متروك يضع الحديث » .

قلت : وقد روي موقوفاً على زيد بإسناد خير من هذا ، أخرجه البيهقي في « سننه » (٢/١٦٣) من طريق الحسين بن حفص عن سفيان عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن ابن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت قال : فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا سند رجاله ثقات غير ابن زيد بن ثابت فلم أعرفه ، والظاهر أنه سعد والد موسى المذكور في هذا الاسناد فانه موسى بن سعد بن زيد بن ثابت ، فإن كان هو ، فهو مجهول لا يعرف في شيء من كتب الرجال ، ولا ذكر في الرواة عن أبيه . وقد روى عن أبيه أخواه خارجة وسلمان كما في « التهذيب » ، ولم يذكر معهما سعداً هذا . والله أعلم .

وقد أشار البيهقي إلى تضعيف هذا السند . فقال :

« وهذا إن صح بهذا اللفظ — وفيه نظر — فمحمول على الجهر بالقراءة . والله تعالى أعلم . وقد خالفه عبد الله بن الوليد العدني فرواه عن سفيان عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد لم يذكر أباه في إسناده . قال البخاري : لا يعرف بهذا الإسناد سماع بعضهم من بعض ولا يصح مثله » .

قلت : والعدني هذا قال الحافظ : صدوق ربما أخطأ . ولم يحتج به مسلم ، بخلاف الحسين ابن حفص فإنه صدوق احتج به مسلم ، فروايته أرجح . وفيها المجهول كما عرفت فلا يصح الحديث لا مرفوعا ، ولا موقوفا ، والموقوف أشبه .

نعم أخرج البيهقي بسند صحيح عن عطاء بن يسار أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ؟ فقال : لا أقرأ مع الإمام في شيء . وقال :

« أخرجه مسلم . وهو محمول على الجهر بالقراءة مع الإمام . والله أعلم » .

قلت : هذا حمل بعيد جداً ، وإنما يحمل على مثله التوفيق بين الأثر والمذهب ! وإلا فكيف يؤول بمثل هذا التأويل الباطل الذي انما يقول البعض مثله إذا كان هناك من يرى مشروعية جهر المؤتم بالقراءة وراء الإمام . فهل من قائل بذلك حتى يضطر زيد رضي الله عنه إلى إبطاله ؟ ! اللهم لا ، ولكنه التعصب للمذهب عفانا الله منه . وإن مما يؤكد بطلانه أن الإمام الطحاوي رواه (١/١٢٩) من الطريق المذكور عن زيد بلفظ : « لا تقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات » !

وأما عزوه لمسلم ففيه نظر ، فإني لم أجده عنده . والله أعلم .

٩٩٤ — (من تقول علي ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعداً . قيل : يا رسول الله وهل لها من عينين ؟ قال : ألم تسمع إلى قول الله عزوجل : (إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً) . فأمسك القوم أن يسألوه ، فأنكر ذلك من شأنهم ، وقال :

مالكم لا تسألوني ؟ قالوا : يا رسول الله سمعناك تقول : من تقول علي ما لم أقل . . . ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه ، نقدم حرفاً ونؤخر حرفا ، ونزيد حرفاً وننقص حرفا ، قال : ليس ذلك أردت ، إنما قلت : من تقول علي ما لم أقل يريد عيبي وشين الإسلام ، أوشيني وعيب الإسلام) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « الكفاية » (ص ٢٠٠) بسند صحيح عن علي بن مسلم الطوسي قال : ثنا محمد بن يزيد الواسطي عن أصبغ بن زيد عن خالد بن كثير عن خالد بن دُريك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف وإن كان رجاله كلهم ثقاتا ؛ فإنه منقطع بين ابن دريك والرجل ، فإنه لم يدرك أحداً من الصحابة ، ولذلك أورده ابن حبان في أتباع التابعين .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد ساق إسناده في « تفسيره » (٣ / ٣١٠) من رواية ابن أبي حاتم وابن جرير من طريقين آخرين عن محمد بن يزيد الواسطي بسنده المذكور عن خالد بن دريك (قال :) باسناده عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

فهذا صريح في الانقطاع بين ابن دريك والرجل لقوله « باسناده » وهذا يقتضي أن يكون بينه وبين الرجل راوٍ واحد على الأقل ، وهو مجهول لم يسم ، فهو علة الحديث .

ثم إن في آخره ما يشعر بأن التقول عليه لا بأس به إذا لم يكن في شين الإسلام وعيب النبي عليه الصلاة والسلام ، فكأنه من وضع الكرامية الذين كانوا يرون جواز الكذب على النبي ﷺ في الترغيب والترهيب وفضائل الاعمال ، فإذا أنكر ذلك عليهم بقوله ﷺ : « من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» قالوا : نحن ما كذبنا عليه إنما نكذب له ! [1] .

وقد روي الحديث من طريق أخرى لا يصح أيضا ، رواه أبونعيم في « المستخرج على صحيح مسلم » (١ / ٩ / ١) عن محمد بن الفضل بن عطية عن الأحوص بن حكيم عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعا به مع تقديم وتأخير وقال :

« هذا حديث لا أصل له فيما أعلم ، والحمل فيه على محمد بن الفضل بن عطية لاتفاق أكثر الناس على إسقاط حديثه » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٤٨) بعد أن عزاه للطبراني في « الكبير » :

« وفيه الأحوص بن حكيم ضعفه النسائي وغيره ، ووثقه العجلي ويحيى بن سعيد القطان في رواية ، ورواه عن الأحوص محمد بن الفضل بن عطية ضعيف » .

قلت : بل هو شر من ذلك كما أشار إليه أبو نعيم في كلمته السابقة ، وقال الحافظ في « التقريب » :

---

(١) أنظر « الباعث الحثيث » (١٥٨) .

« كذبوه » . وقال الذهبي في « الضعفاء » :
« متروك باتفاق » .
والحديث أخرجه ابن منده أيضا في « معرفة الصحابة » (٢/٢٨٢/٢) .

٩٩٥ — (خذوا للرأس ماء جديداً) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١/٢١٤/٢) عن دهثم بن قُرّان عن نِمْران بن جارية عن أبيه مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، دهثم قال الحافظ ابن حجر :
« متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١/٢٣٤) :
« رواه الطبراني في « الكبير » وفيه دهثم بن قران ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات » .

قلت : وذكره ابن حبان في « الضعفاء » أيضا وقال (١/٢٩٠) « كان ممن يتفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروي عن الثقات أشياء لا أصول لها ، قال ابن معين : لا يكتب حديثه » .

قلت : وهذا معناه أنه متروك كما قال الحافظ ، وهو قول ابن الجنيد . ومثله قول أحمد :
« متروك الحديث » . وقال النسائي :
« ليس بثقة » .

ونمران بن جارية مجهول لا يعرف كما قال الذهبي والعسقلاني .

ونحو هذا الحديث في المعنى ما أخرجه البيهقي (١/٦٥) من طريق الهيثم بن خارجة : ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع الأنصاري أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ ، فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه . وقال :

« وهذا إسناد صحيح ، وكذلك روي عن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص وحرملة بن يحيى عن ابن وهب ، ورواه مسلم بن الحجاج في « الصحيح » عن هارون بن معروف وهارون بن سعيد الأيلي وأبي الطاهر عن ابن وهب بإسناد صحيح أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ — فذكر وضوءه ، قال — ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . ولم يذكر الأذنين . وهذا أصح من الذي قبله » .

وتعقبه ابن التركماني فقال :
« قلت : ذكر صاحب الإمام أنه رأى في رواية ابن المقرئ عن حرملة عن ابن وهب بهذا الإسناد . وفيه : ومسح بماء غير فضل يديه ، لم يذكر الأذنين » .

قلت : فقد اختلف في هذا الحديث على ابن وهب ، فالهيثم بن خارجة وابن مقلاص وحرملة بن يحيى — والعهدة في ذلك على البيهقي — رووه عنه باللفظ الأول الذي فيه أخذ الماء الجديد لأذنيه .

وخالفهم ابن معروف وابن سعيد الأيلي وأبو الطاهر ، فرووه عنه باللفظ الآخر الذي فيه أخذ

الماء لرأسه لم يذكر الأذنين . وقد صرح البيهقي بأنه أصح كما سبق . ومعنى ذلك أن اللفظ الأول شاذ ، وقد صرح بشذوذه الحافظ ابن حجر في « بلوغ المرام » ، ولا شك في ذلك عندي ؛ لأن أبا الطاهر وسائر الثلاثة قد تابعهم ثلاثة آخرون ، وهم حجاج بن إبراهيم الأزرق ، وابن أخي ابن وهب — واسمه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، أخرجه عنهما أبو عوانة في « صحيحه » (١/ ٢٤٩) ، وسريج بن النعمان عند أحمد (٤/ ٤١) ، ولا ريب أن اتفاق الستة على الرواية أولى بالترجيح من رواية الثلاثة عند المخالفة ، ويؤيد ذلك أن عبد الله بن لهيعة قد رواه عن حبان ابن واسع مثل رواية الستة . أخرجه الدارمي (١ / ١٨٠) وأحمد (٤/ ٣٩ — ٤٢) . وابن لهيعة وإن كان ضعيفاً ، فإن رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة ، كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة ، وهذا مما رواه عنه عبد الله بن المبارك عند الإمام أحمد في رواية ، وهو أحد العبادلة الثلاثة ، فهو شاهد قوي لرواية الجماعة يؤكد شذوذ رواية الثلاثة ، وعليه فلا يصلح شاهداً لهذا الحديث الشديد الضعف ، ولا نعلم في الباب غيره ، على أنها لو كانت محفوظة لم تصلح شاهدا له ، لأنه أمر ، وهو بظاهره يفيد الوجوب بخلاف الفعل كما هو ظاهر .

إذا عرفت هذا ، فقد اختلف العلماء في مسح الأذنين هل يؤخذ لهما ماء جديد أم يمسحان ببقية ما مسح به الرأس ؟ فذهب إلى الأول أحمد والشافعي ، قال الصنعاني (١ / ٧٠) :

« وحديث البيهقي هذا هو دليل ظاهر » ، وقال في مكان آخر (١/ ٦٥) :

« والأحاديث قد وردت بهذا وهذا » .

قلت : وفيما قاله نظر ، فإنه ليس في الباب ما يمكن الاعتماد عليه إلا حديث البيهقي وقد أشار هو إلى شذوذه ، وصرح بذلك الحافظ كما سبق ، فلا يحتج به ، ويؤيد ذلك أن الأحاديث التي ورد فيها مسح الرأس والاذنين لم يذكر أحد أنه ﷺ أخذ ماء جديدا . ولو أنه فعل ذلك لنقل ، ويقويه ظاهر قوله ﷺ : « **الأذنان من الرأس** » . قال الصنعاني (١ / ٧١) :

« وهو وإن كان في أسانيده مقال ، إلا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضا » .

قلت : بل له طريق صحيح ، وقد سقته وغيره في « الأحاديث الصحيحة » (رقم ٣٦)

وخلاصة القول : أنه لا يوجد في السنة ما يوجب أخذ ماء جديد للأذنين فيمسحهما بماء الرأس ، كما يجوز أن يمسح الرأس بماء يديه الباقي عليهما بعد غسلهما ، لحديث الرُّبَيِّع بنت معوذ : « **أن النبي ﷺ مسح برأسه من فضل ماء كان في يده** » . أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٢١) . وهو مما يؤكد ضعف حديث الترجمة . وبالله تعالى التوفيق .

٩٩٦ — (كان يحب أن يفطر على ثلاث تمرات ، أو شيء لم تصبه النار) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٥١) وأبو يعلى في « مسنده » (١٦٣ / ١) واللفظ له ، وعنه الضياء في « المختارة » (٤٩ / ١) كلاهما عن أبي ثابت عبد الواحد بن ثابت عن أنس مرفوعا .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً عبد الواحد قال البخاري :
« منكر الحديث » . وقال العقيلي :
« لا يتابع على هذا الحديث » . وذكره الهيثمي في « المجمع » (٣/١٥٥) وقال :
« رواه أبويعلى ، وفيه عبد الواحد بن ثابت وهو ضعيف » .
قلت : وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق أخرى عن ثابت عن أنس به أتم منه ، دون قوله : « أو شيء لم تصبه النار » . فهي زيادة منكرة لتفرد هذا الضعيف بها مخالفاً للثقة ، وهو ثابت هذا وهو البناني ، ولفظ حديثه :

« كان يفطر على رطبات قبل أن يصلي ، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات ، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء » . وقال الترمذي :
« حديث حسن غريب » .
وقد خرجت هذا في « الإرواء » بتفصيل فراجعه برقم (٩٠٤) . .

٩٩٧ — (ولدت في زمن الملك العادل) .

باطل لا أصل له . قال البيهقي في « شعب الإيمان » (٢/٩٧/١) بعد أن ذكر كلاماً جيداً للحليمي في « شعبه » :
« وتكلم في بطلان ما يرويه بعض الجهال عن نبينا ﷺ : « ولدت في زمن الملك العادل ». يعني أنو شروان . وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ (يعني الحاكم صاحب « المستدرك ») قد تكلم أيضاً في بطلان هذا الحديث ، ثم رأى بعض الصالحين رسول الله ﷺ في المنام ، فحكى له ما قال أبو عبد الله ، فصدقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله ، وقال : ما قلته قط » .
قلت : والمنامات وإن كان لا يحتج بها ، فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم كما لا يخفى على أهل العلم والنهي .

٩٩٨ — (بكى شعيب النبي ﷺ من حب الله عزوجل حتى عمي ، فرد الله إليه بصره ، وأوحى إليه : يا شعيب ما هذا البكاء ؟ ! أشوقاً إلى الجنة أم خوفاً من النار؟ قال : إلهي وسيدي أنت تعلم ، ما أبكي شوقاً إلى جنتك ، ولا خوفاً من النار ، ولكنني اعتقدت حبك بقلبي ، فإذا أنا نظرت إليك فما أبالي ما الذي صنع بي ، فأوحى الله عزوجل إليه : يا شعيب إن يك ذلك حقاً فهنيئاً لك لقائي يا شعيب ! ولذلك أخدمتك موسى بن عمران كليمي) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في « تاريخه » (٦/٣١٥) : أخبرنا أبو سعد — من حفظه — : حدثنا أبي : حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسحاق الرملي : حدثنا أبو الوليد هشام بن عمار : حدثنا

إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعيد عن خالد بن معدان عن شداد بن أوس مرفوعا .

أورده في ترجمة أبي سعد هذا وسماه إسماعيل بن علي بن الحسن [1] بن بندار الواعظ الأستراباذي وقال :

« قدم علينا بغداد حاجاً وسمعت منه بها حديثاً واحداً مسنداً منكراً ، ولم يكن موثوقاً به في الرواية » . ثم ساق له هذا الحديث .

ورواه ابن عساكر (٢ / ٤٣٢ / ٢) من طريق الخطيب ، ثم قال :

« رواه الواحدي عن أبي الفتح محمد بن علي الكوفي عن علي بن الحسن بن بندار كما رواه ابنه إسماعيل عنه فقد برئ من عهدته ، والخطيب إنما ذكره لأنه حمل فيه على إسماعيل » . ثم ساقه (٨ / ٣٥ / ١) بسنده عن الواحدي به .

قلت : فانحصرت التهمة في علي بن الحسن والد إسماعيل هذا قال الذهبي :

« اتهمه محمد بن طاهر » . وقال ابن النجار :

« ضعيف » . وقال أبو محمد عبد العزيز بن محمد النخشبي :

« روى عن الجارود الذي كان يروي عن يونس بن عبد الأعلى وطبقته ، فروى علي هذا عنه عن هشام بن عمار ، فكذب عليه ما لم يكن هو يجترىء أن يقوله ، لا تحل الرواية عنه إلا على وجه التعجب » .

ومحمد بن إسحاق الرملي لا يعرف إلا في هذا السند ، وقد ساق له ابن عساكر في ترجمته (١٥ / ٣٥ / ١) حديثاً آخر عن هذا الشيخ ابن عمار ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا .

ومما ينكر في هذا الحديث قوله : « ما أبكي شوقاً إلى جنتك ولا خوفاً من النار » ! فإنها فلسفة صوفية ، اشتهرت بها رابعة العدوية ، إن صح ذلك عنها ، فقد ذكروا أنها كانت تقول في مناجاتها : « رب ! ما عبدتك طمعاً في جنتك ، ولا خوفاً من نارك » . وهذا كلام لا يصدر إلا ممن لم يعرف الله تبارك وتعالى حق معرفته ، ولا شعر بعظمته وجلاله ، ولا بجوده وكرمه ، وإلا لَتعبده طمعاً فيما عنده من نعيم مقيم ، ومن ذلك رؤيته تبارك وتعالى ، وخوفاً مما أعده للعصاة والكفار من الجحيم والعذاب الأليم ، ومن ذلك حرمانهم النظر إليه كما قال : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) ، ولذلك كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام — وهم العارفون بالله حقاً — لا يناجونه بمثل هذه الكلمة الخيالية ، بل يعبدونه طمعاً في جنته — وكيف لا وفيها أعلى ما تسمو إليه النفس المؤمنة ، وهو النظر إليه سبحانه ، ورهبةً من ناره ، ولم لا ، وذلك يستلزم حرمانهم من ذلك ، ولهذا قال تعالى بعد أن ذكر نخبة من الأنبياء : (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين) . ولذلك كان نبينا محمد ﷺ أخشى الناس لله ، كما ثبت في غير ما حديث صحيح عنه .

هذه كلمة سريعة حول تلك الجملة العدوية ، التي افتتن بها كثير من الخاصة فضلاً

---

(١) في « تاريخ بغداد » (الحسين) ، والتصويب من « تاريخ بن عساكر » و« اللسان » .

عن العامة ، وهي في الواقع (كسراب بقيعة يحَسُبه الظمآن ماء) . وكنت قرأت حولها بحثاً فياضاً ممتعاً في « تفسير العلامة ابن باديس » فليراجعه من شاء زيادة بيان .

٩٩٩ — (إن القُبلة لا تنقض الوضوء ، ولا تفطر الصائم) .

ضعيف . أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » (٤/٧٧/٢مصورة الجامعة الإسلامية) قال : أخبرنا بقية بن الوليد : حدثني عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلها وهوصائم وقال : فذكر الحديث وقال :

« **يا حُمَيْراء إن في ديننا لسعة** » قال إسحاق :

« أخشى أن يكون غلطا » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات غير عبد الملك بن محمد ، أورده الذهبي في « الميزان » لهذا الحديث مختصراً بلفظ الدارقطني الآتي ، وقال :

« وعنه بقية بـ (عن) . قال الدارقطني : ضعيف » .

وكذا في « اللسان » لكن لم يقع فيه : « بـ (عن) » .

والمقصود بهذا الحرف أن بقية روى عنه معنعناً ، ويشير بذلك إلى رواية الدارقطني للحديث في « سننه » (ص ٥٠) قال : وذكر ابن أبي داود قال : نـا ابن المصفى : ثنا بقية عن عبد الملك ابن محمد به مختصراً بلفظ :

« **ليس في القبلة وضوء** » .

وقد خفيت على الذهبي رواية إسحاق هذه التي صرح فيها بقية بالتحديث ، ولعله لذلك لم يذكر الحافظ في « اللسان » قوله : « بـ (عن) » . والله أعلم .

والحديث أورده الزيلعي في « نصب الراية » (١/٧٣) من روايه ابن راهويه كما ذكرته ، دون قول إسحاق : « أخشى أن يكون غلطاً » ، وسكت عليه ، ولم يكشف عن علته ، وتبعه على ذلك الحافظ في « الدراية » (ص ٢٠) ، وكان ذلك من دواعي تخريج الحديث هنا وبيان علته ، وإن كان معنى الحديث صحيحاً كما يأتي في الذي بعده ، ففي هذا الحديث — ومثله كثير — لأكبر دليل على جهل من يزعم أنه ما من حديث إلا وتكلم عليه المحدثون تصحيحاً وتضعيفاً !

ثم إن قول إسحاق . « أخشى أن يكون غلطاً » .

فالذي يظهر لي — والله أعلم — أنه يعني أن الحديث بطرفيه محفوظ من حديث عائشة رضي الله عنهما عنه ﷺ فعلاً منه ، لا قولاً ، فكان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ ، كما يأتي في الحديث الذي بعده ، كما كان يقبلها وهوصائم . [1] فأخطأ الراوي ، فجعل ذلك كله من قوله ﷺ . وهو منكر غير معروف . والله أعلم .

---

(١) أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهومخرج في « الصحيحة » (٢١٩ — ٢٢١) و « الارواء » (٩١٦) .

١٠٠٠ — (توضأ وضوءاً حسناً ، ثم قم فصل . قاله لمن قبل امرأة) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤/١٢٨ — تحفة) والدارقطني في « سننه » (٤٩) والحاكم (١/١٣٥) والبيهقي (١/١٢٥) وأحمد (٥/٢٤٤) من طرق عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل :

« أنه كان قاعداً عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل ، وقال : يا رسول الله ما تقول في رجل أصاب امرأة لا تحل له ، فلم يدع شيئاً يصيبه الرجل من امرأته إلا وقد أصابه منها ، إلا أنه لم يجامها ؟ فقال : توضأ وضوءاً حسناً ثم قم فصل ، قال : فأنزل الله تعالى هذه الآية (أقم الصلاة طرفَي النهارِ وزُلَفاً من الليل) الآية ، فقال : أهي له خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : بل للمسلمين عامة » . وقال الترمذي .

« هذا حديث ليس إسناده بمتصل ، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ، ومعاذ مات في خلافة عمر ، وقتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين ، وقد روى عن عمر ورآه . وروى شعبة هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي ﷺ مرسلا » .

قلت : وبهذا أعله البيهقي أيضاً فقال عقبه :

« وفيه إرسال ، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل » .

وأما الدارقطني فقال عقبه : « صحيح » . ووافقه الحاكم ، وسكت عنه الذهبي . والصواب أن الحديث منقطع كما جزم به الترمذي والبيهقي ، فهو ضعيف الإسناد .

وقد جاءت هذه القصة عن جماعة من الصحابة في « الصحيحين » و « السنن » و « المسند » وغيرها من طرق وأسانيد متعددة ، وليس في شيء منها أمره ﷺ بالوضوء والصلاة ، فدل ذلك على أن الحديث منكر بهذه الزيادة . والله أعلم .

وأما قول أبي موسى المديني في « اللطائف » (ق ٦٦ / ٢) بعد أن ساق الحديث من طريق أحمد :

« هذا حديث مشهور ، له طرق » .

فكأنه يعني أصل الحديث ، فإنه هو الذي له طرق ، وأما بهذه الزيادة فهو غريب ، ومنقطع كما عرفت . والله أعلم .

إذا تبين هذا فلا يحسن الاستدلال بالحديث على أن لمس النساء ينقض الوضوء ، كما فعل ابن الجوزي في « التحقيق » (١ / ١١٣) ، وذلك لأمور :

أولاً : أن الحديث ضعيف لا تنهض به حجة .

ثانياً : أنه لو صح سنده ، فليس فيه أن الأمر بالوضوء إنما كان من أجل اللمس ، بل ليس فيه أن الرجل كان متوضئاً قبل الأمر حتى يقال : انتقض باللمس ! بل يحتمل أن الأمر إنما كان من أجل المعصية تحقيقاً للحديث الآخر الصحيح بلفظ :

« ما من مسلم يذنب ذنباً فيتوضأ ويصلي ركعتين إلا غفر له » .

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وصححه جمع ، كما بينته في « تخريج المختارة »(رقم ٧) .

ثالثاً : هب أن الأمر إنما كان من أجل اللمس ، فيحتمل أنه من أجل لمس خاص ، لأن الحالة التي وصفها ، هي مظنة خروج المذي الذي هو ناقض للوضوء ، لا من أجل مطلق اللمس ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال .

والحق أن لمس المرأة وكذا تقبيلها لا ينقض الوضوء ، سواء كان بشهوة أو بغير شهوة ، وذلك لعدم قيام دليل صحيح على ذلك ، بل ثبت أنه ﷺ كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ. أخرجه أبو داود وغيره ، وله عشرة طرق ، بعضها صحيح كما بينته في « صحيح أبي داوود » (رقم ١٧٠ — ١٧٣) ، وتقبيل المرأة إنما يكون مقروناً بالشهوة عادة . والله تعالى أعلم .

تم المجلد الثاني من « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، بفضل الله وتوفيقه . ويليه بعده المجلد الثالث وأوله — :

(١٠٠١ — كان يركع قبل الجمعة أربعاً . . .) .

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

الفهـــارس

الرقم

— ب —

(١) هكذا وقع هذا الحديث في الأصل مكرراً سهواً فمعذرة .

— ل —

(١) وقع هذا الحديث فيما سبق مكرراً سهواً في موضعين فمعذرة .

— ن —

— هـ ، و —

— لا —

— ي —

ج — الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية ، ورُتبت هذه على الحروف .

١ — الأخلاق والبر والصلة

٢ — الأدب والاستئذان

(١) أنظر التعليق المتقدم قريباً ص ٤٦٢

٣ ـــ الأضاحي والذبائح والأطعمة

٤ ـــ الإيمان والتوحيد والدين

٥ – البيوع والكسب والزهد

٦ – التوبة والمواعظ والرقائق

٧ — الجنائز والمرض والموت

٨ — الجهاد والسفر والغزو

٩ — الحج والعمرة والزيارة

١٠ — الحدود والمعاملات والأحكام

١١ – الزكاة والسخاء

١٢ – الزواج وتربية الأولاد

١٣ – السيرة النبوية

١٤ – الصلاة والأذان

١٥ - الصيام والقيام

١٦ - الطب

١٩ - الفتن وأشراط الساعة والبعث والجنة والنار

٢٠ - فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢١ - اللباس والزينة

٢٢ – المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٣ – المناقب والمثالب

— ل —

— م —

— ن —

هـ – ي

هـ - الآثار الموقوفة

— أ —

الصفحة

ب - ف

— ك —

— ل —

ز - الرواة المترجم لهم

— أ —

— ث —

— ج —

— ح —

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الثالث

١٠٠١ - ١٥٠٠

مكتبة المعارف
الرياض

الطبعة الثانية

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤٠١٣٧٠٨ - ٤٠٢٣٩٧٩

الرياض - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــدمــة :

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحابته، وَمَنْ سار على سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فهـذا هو المجلّد الثـالث من «سلسلة الأحاديث الضعيفـة والموضوعة وأثرها السيّء في الأُمّة» ، قد يَسّر اللهُ تبارك وتعالى طبعه ونشره بعد توقُّف عنه دام سنين، كُنّا في ذلك غير مختارين، إذ الأمر كلُّه بيد الله عزّ وجل، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾.

وهو ـ كالمجلَّدين السابقين ـ يتضمّن خمسمائة حديث غير صحيح، كثير منها متداول على الألسنة، وسـائرهـا مبثوث في بـطون الكتب، على اختلاف اختصاصاتها ومواضيعها، ومناهج مؤلفيها.

وإنّي أحمد الله تبارك وتعالى حمداً كثيراً طَيِّباً على نعمة الإسلام أولاً، وعلى أَنْ هداني إلى السنّة ثانياً، ووفّقني ـ بفضله ـ إلى نُصرتها وخِـدمتها ثالثاً، وذلك بالدعوة إليها والتفقُّه فيها؛ بعد تمييز صحيحها من ضعيفها، فإنّ هذا التمييزَ، هو المنهجُ الـذي ينبغي أن يُقام عليـه الفقهُ الإسـلاميُّ، بله العقيدة الإسلامية، وإلاّ اختلط الباطلُ بالحقِّ، والخطأُ بالصوابِ، وتعددتِ الأقوالُ والآراءُ، حتى يحتارَ فيها كثيرٌ من العلماء، ولا يجدون إلى معـرفة الراجح منها سبيلاً، فيذرونها مُعَلَّقة: قيل كذا، وقيل كذا! أو أنهم يصيرون

إلى الترجيح بغير مُرَجِّح اتِّباعاً للمصلحة ـ زعموا ـ أو الهوى! فقطعاً لدابرِ ذلك كُلِّه كان لا بُدَّ من التزام هذا المنهج السليم من التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث؛ ليكون المسلمُ على بصيرة من دينه وقوفاً منه مع أمر ربه: ﴿**قُلْ هٰذِهِ سَبيلي أَدْعُو إِلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَن اتَّبَعَني**﴾.

وقد تجاوب مَعَنا في ذلك كثيرٌ جداً من أفاضل العلماء والمؤلِّفين والدعاة والطَّلبَة في مختلف البلاد الإسلامية، ولا أدلَّ على هذا من الطلبات الكثيرة التي تصلني منهم يوماً بعد يوم، مُلِحِّين بضرورة متابعة نشر ما عندي من السلسلتين وغيرهما، ليزدادوا بها علماً، ويأخذوا بالصحيح وفقهه، وَيَذَروا الضعيفَ إلى غيره.

ومقابل هؤلاء الأفاضل بعض الشيوخ؛ المُقَلِّدين وغيرهم من الصوفيِّين والطُّرُقيِّين، الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي يسيطرون بها على قلوب العامّة ثم على ما في . . . لذلك فهم لا يرضون عن ذلك التمييز، ولازِمه من التمسك بالإسلام على ضوء الكتاب والسنّة الصحيحة، ويحاربون الدعاة إليه محاربةً شديدةً لا هوادةَ فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحلُّه إلا الكُفَّار الذين قال الله فيهم: ﴿**إنَّما يَفْتَري الكَذِبَ الّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ**﴾؛ لأنهم يعلمون أنّ هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافاتهم وخرافاتهم التي يستغلُّون بها السُّذَّج، وطَيِّبي القلوب من الناس.

ولَدَيَّ على ذلك أمثلةٌ كثيرةٌ، وحسبي الآن في هذه المقدمة مثالان اثنان، لهما صلة وثقى بها:

الأول: أن وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربية ـ ولعله صوفي، أو حوله بطانة صوفية ـ أصدر مذكّرة نُشِر مضمونها في أوائل شوال سنة

(١٤٠٦هـ) في بعض الجرائد كالبيان وغيرها، يتّهم فيها إخواننا السلفيين في تلك الإمارة بتهم شتى، منها (التطرف)! والخطورة على العقيدة الإسلامية! وإنكار المذاهب الأربعة!!! وكلّ ذلك كذبٌ وزورٌ، الهدف منه ظاهر لكل ذي بصيرة في الدين، وهو التمهيد وتهيئة الجو لمنعهم من الدعوة إلى الله، وتبصير الناس بدينهم على كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، ومنهج السلف الصالح؛ ومنهم الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين.

ولم تكتف المذكرةُ بهذه التُّهَم، بل أضافت إلى ذلك تهماً أخرى، تتعلق بشخصي أنا، هي أظهر بطلاناً من سابقاتها، فقالت:

«ويتزعمها شخص يُدعى ناصرالدين الألباني».

فهذا كذب وزور، يشهد به كل من يعرفني شخصياً، فإن انكبابي على التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم، هذا لو كانت نفسي تميلُ إليه، فكيف وهو منافٍ لطبيعتي العلمية؟؟

وأوضح ما في المذكّرة من الافتراء، قولُها عقب الزعم السابق:

«كما جرى طردُهُ من الإمارات قبل أربع سنوات ومنعه من العودة للبلاد»!

قلت: وهذا كذبٌ له قرونٌ كما يُقال في بعض اللغات؛ فإنه لم يكن شيء من ذلك ألبتة. والحمد لله، وليس أدَلَّ عليِ ذلك من أنني عدت إليها بتاريخ **١٩٨٥/٣/٢٩** بإذن دخول رسمي رقم **٦٠٩٤**/أ، ثم خرجت كذلك بتاريخ **١٩٨٥/٤/٥** كما هو مسجل في جواز سفري رقم **٢٨٤٠٢٤** س ر/٧٧.

ثم إنني أرى أن هذا الخبرَ الكاذبَ الذي صدر من شخص مسؤول هناك، لا يمسّني أنا شخصياً فقط، بل ويمسّ الدولة التي هو وزير فيها، إذ لا يعقل أن يوافق حُكّامها ـ وهم مسلمون مثلي ـ على الطرد المزعوم، لا لسبب يُذكر سوى أنني أقول: ﴿رَبِّي الله﴾، وأدعو إليه، وهو القائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَىٰ الله وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ المُسْلِمِيْنَ﴾، في الوقت الذي يُسمح فيه للكفّار بالدخول إلى البلاد على اخْتِلاف أديانهم وغاياتهم؟! اللهمّ فإنّي إليكَ أشكو غربة الإسلام وأهله، اللهمّ فأَعِزَّ المسلمين، وأَذِلَّ الكافرين والمنافقين.

ثم إنَّ من فريات تلك المذكرة قولها:

«إن هذه الجماعة تنكر المذاهب الأربعة»!

فأقول: هذا كذبٌ وزورٌ، فنحن نُقَدِّرُ الأئمةَ الأربعةَ ـ وكذا غيرهم ـ حق قدرهم، ولا نستغني عن الاستفادة من علمهم، والاعتماد على فقههم، دون تعصُّب لواحد منهم على الآخرين، وذلك مِمّا بَيّنته بياناً شافياً منذ أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي: «صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها»، فإليها أُحِيلُ من كان يريدُ التأكّد من كذب هذه الفرية.

وإنّ مِن أفرى الفِرى قولَها عطفاً على ما سبق:

«وتُشَكّك بسنة رسول الله ﷺ عن طريق تكذيب أحاديث (!) الصحاح المعتمدة، والتشكيك بصحة بعض الأحاديث النبوية الأخرى»!

فأقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَٰذا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ و ﴿إِفْكٌ مُبِيْنٌ﴾، واعتداءٌ جسيم على مسلم نذر نفسه ووقته وجهده لخدمة السنة والدفاع عنها والرد على مخالفيها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقضى في ذلك أكثر من نصف

قرن من الزمان، لا يَكَلّ ولا يَمَلّ، والحمد لله. وله في ذلك المؤلفات الكثيرة التي يشهد بفائدتها وأهميتها كبارُ العلماءِ والأدباءِ، وينتفع بها الملايينُ من طُلاَّب العلم في كل البلاد الإسلامية وغيرها، وقد أُعيدَ طبع الكثير منها، وبعضها يُنْبىء عن ذلك صريح اسمها، مثل «دفاع عن الحديث النبوي» و«منزلة السنة في الإسلام، وأنه لا يُستغنى عنها بالقرآن»، و«الذَّبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد» ولم يُطبع بعد، وهو في الرد على من نفى صحة نسبة «المسند» للإمام أحمد، وغيرها كثير مما هو مطبوعٌ معروفٌ، وقد جمع أسماءَ الكثير منها بعضُ المُحِبِّين في كتبٍ ورسائلَ، وقفتُ وأنا أكتبُ هذه المقدمة على واحدة منها مطبوعة بعنوان:

«سُلَّم الأماني في الوصول إلى فقه الألباني».

وفي اعتقادي أن تلك المذكرة الجائرة، تُشير بهذه الفرية الباطلة إلى جهودنا المستمرّة في خدمة السنّة المطهّرة التي منها بيانُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الدائرة على ألسنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم من خاصّة المسلمين وعامّتهم، متوهّمين أنها أحاديثُ صحيحةٌ، وهي عند أهل العلم ضعيفةٌ أو موضوعةٌ، فَيَتَّهِمُهم الجُهّال بأنهم يُكَذّبون بالأحاديث الصحيحة، والله المستعان.

وفي ختام هذا الردّ لا بُد لي من أن أُذَكِّر صاحب تلك المذكرة وبطانته إن كانوا مؤمنين بقول رب العالمين:

﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ به بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾.

وبقوله ﷺ الثابت عنه ـ وهم لا يُكَذِّبُونَ بالأحاديث الصحيحة إن شاء الله! ـ:

«من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله رَدْغَة الخَبال حتى يخرج مما قال، وليس بخارج». (الصحيحة ٤٣٨ والإرواء ٢٣١٨)، و(ردغة الخَبال) جاء تفسيرها في حديث آخر أنها: عصارة أهل النار. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

ذلك هو المثال الأول من أمثلة محاربة الدعاة إلى الكتاب والسنة؛ وتمييز صحيحها من ضعيفها.

والآن جاء وقت بيان **المثال الآخر** فأقول:

هناك في المغرب رجل ينتمي إلى العلم، وله رسائل معروفة ويزعم أنه خادم الحديث الشريف، وهو الشيخ عبدالله بن الصدِّيق الغُماري وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروفٌ بعدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنّة، ولِكُلِّ من ينتمي إلى عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حمله! ولا أدل على ذلك من كتيب له طُبع في هذه السنة (١٩٨٦) بـ(طنجة) بعنوان:

«القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع»!

أقول: إن كل من يقرأ هذا العنوان من القُرَّاء مهما كان اتِّجاهه ـ يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألبانيُّ من البدع ـ وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»، وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغُماري بـ«المبتدع»؟ مع أنه كان ﴿**أحقَّ بها وأهلها**﴾، لأنه هو المعروف بالابتداع في الدين، والانتصار للمبتدعة والطُرُقِيِّين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارىء دليلاً على ما

أقول؛ أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته(١)، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها؛ بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارىءُ بقراءة كُتيّب الغُماري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثيّ مَحْض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: «بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ» للإمام العزّ بن عبدالسلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأنَّه لا علاقةَ له بالبدعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانُه. ثم يتابع القارىءُ القراءةَ فيجد أن الشيخ الغُماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد المسألة التي من أجلها وَصَمَ الغُماريُّ الألبانيَّ بـ (المبتدع)، ألَا وهي قولُه بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه ﷺ أُمته إياها بقوله:

«قولوا: اللهم صل على محمد...».

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي ﷺ، ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون الغُماري هو المبتدع حقاً وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني؟!

قلت: بل وعلى السلف جميعاً من صحابة وتابعين، وأئمة مجتهدين، فإنّهم قدوتي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على «صفة الصلاة»، وختمها بقوله:

---

(١) انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد: «الحسبة».

«ولو كانت زيادة (سيدنـا) مندوبـة ما خفيت عليهم حتى أغفلوهـا، والخير كله في الاتباع».

وأشار الغُماري إلى فتوى الحافظ التي ذكرت خلاصتهـا في تعليقي على «فضل الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي (ص٢٦)، وتعقب الغُماري هذه الخلاصةَ بقوله (ص٢٠ـ ٢١):

«وهذا جمودٌ شديدٌ، وتزمُّتٌ ممقوت. . .»، إلى آخر هرائه الذي ذكر فيه حكاية عن فلَّاح لا تنطبق إلّا عليه، ثم قال:

«فنحن حين نذكر السيـادة في الصلاة على النبي ﷺ لم نـزدها من أنفسنا(!) ولكن من قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم». . . والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، **لضعف فهمه وقلّة إدراكه**، فهو حين يُصَلّي على النبي ﷺ في خطبة كتبه يُصَلّي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لِما تقدم بيانه».

فتأمل أيها الأخ القارىء! إلى غرور هذا الرجل وجهله وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإنَّ لازِمَه أنَّ السلفَ كانوا غافلين عن دلالتِهِ، فما أحقَّه بوعيد قوله تعالى في كتابه: ﴿وَمَنْ يُشاقِق الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّن لَهُ الهُدَى وَيَتَّبِعْ **غَيْرَ سَبيلِ المُؤْمنينَ** نُوَلِّه ما تَوَلَّى ونُصْلِهِ جهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾.

وقد زاد عليه أخـوه أحمدُ في ذلـك، فألّف كتـاباً يُغنيـك اسمُه عن مضمونه ودَلالةً على انحرافه عن السبيل وهو: «تشنيف الآذان باستحبـاب السيادة في الصلاة والإقامة والأذان»! ووافقـه الغُماريُّ الصغيـرُ على ذلك (ص٥١) من رسالته التي سمّاها: «إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة»! على حد قوله ﷺ: «. . . يُسَمّونها بغير اسمها»!

ذلك قولُهم! وهم يعلمون أن الأذان وما ذُكِرَ معه توقيفيٌّ بوحي السماء، وقد بَلَّغَهُ ﷺ أصحابه وعلَّمهم إياه كما أُنْزِلَ، فلا يجوز التقدُّمُ بين يديه ﷺ والزيادةُ عليه اتفاقاً، ولا إخال يخالف فيه إلا ضالٌّ مُضِلٌّ، حتى ولا صاحب هذا الرد المفظع! فإنه قد صرحْ فيه بذلك، ولكنه ـ لجهله البالغ ـ وضعه في غير موضعه، فقال (ص ٩ ـ ١٠):

«وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضاً ولم يتفطن له إلا الشيعة(!) ذلك أن الناس حين يُصَلّون على النبي ﷺ يذكرون معه أصحابهُ، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابةُ فقالوا: كيفَ نُصَلّي عليك؟ أجابهم بقوله: «قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد»، وفي رواية: «اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته»، ولم يأت في شيء من طُرُق الحديث ذِكْرُ أصحابه. مع كثرة الطرق وبلوغها حدَّ التواتر، **فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علّمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز**».

قلتُ: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة على ما علمه الشارع.. إلخ، فهذا حقٌّ نقولُ به ونلتزمُه، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكن ما بالك أنت وأخوك خالفتم ذلك، واستحببتم زيادة كلمة (سيدنا) في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم تَرِدْ في شيء من طُرُق الحديث؟! أليس في ذلك استدراكٌ صريحٌ عليه صلى الله عليه وآله وسلم يا من يَدَّعي تعظيمه بالتقدُّم بين يديه؟!

أمّا سائر كلامك فباطل لوجوه:

الأول: أنك أثنيت على الشيعة بالفِطْنة، ونَزَّهْتَهُمْ عن البِدعة، وهم فيها من الغارقين الهالكين، واتَّهَمْتَ أهلَ السنة بها وبالبلادة والغباوة، وهم ـ

والحمد لله ـ مُبَرَّؤن منها، فحسبُك قولُه ﷺ في أمثالك: «إذا قال الرجل: هَلَك الناس فهو أهلكُهم». رواه مسلم.

الثاني: أنك دلَّسْتَ على القُرّاء، فأوهمتهم أن الحديث بروايتيه هو مختصر كما ذكرته ليس له تتمة، والواقع يُكَذِّبك، فإنّ تتمتَه في «الصحيحين» وغيرهما:

«كما صلَّيت على إبراهيم...، اللهمّ بارك على محمد...» إلخ الصلوات الإبراهيمية المعروفة عند كل مُصَلٍّ، ومذكورة في «صفة الصلاة».

الثالث: فإنْ قلتَ: فاتني التنبيهُ على تمام الحديث.

قلنا لك: هَبْ أنّ الأمرَ كذلك ـ وما أظنّ ـ فاستدلالُكَ بالحديث حينئذ باطلٌ، لأنّ أهل السنة جميعاً الذين اتَّهَمْتَهم بما سبق لا يذكرون أصحابه ﷺ في هذه الصلوات الإبراهيمية!

الرابع: فإنْ قلتَ: إنّما أعني ذكرهم الصحابة في الصلاة على النبي وآله في الخُطب!

قلنا: هذا وإن كنت قد صرحتَ به في آخر رسالتك (ص ٢١) ونقلتُه عنك فيما سبق (ص ١٠) ـ فإنه لا يساعدك على إرادةِ هذا المعنى استدلالُك بالحديث لكونه خاصّاً بالصلاة لا الخطبة كما بَيَّنْتُ آنفاً، وقولك في آخر تنبيهك المزعوم:

«فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع، واستدراك عليه وهو لا يجوز».

حقاً إن ذلك لا يجوز، ولكن أين تعليمه الصلاة عليه في خطبة الكتاب الذي ذُكر فيه هو ﷺ وآله دون الأصحاب، حتى يكون ذكرهم زيادة واستدراكاً

عليه صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين؟!

الخامس: فإنْ قلتَ: إنما استدللتُ بالحديث لقوله ﷺ: «قولوا: اللهم صل على محمد...»، فعَمَّ ولم يخص صلاة ولا غيرها.

فأقول: هذا العموم المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية كلما ذكر عليه الصلاة والسلام، وما رأيتك فعلت ذلك ولو مرة واحدة في خطبة كتاب أو في حديث ذكر فيه النبي ﷺ، ولا عَلِمْنَا أحداً من السَّلَف فعل ذلك، والخير كلُّه في الاتباع، والسرُّ في ذلك أنَّ هذا العمومَ المُدَّعىٰ إنما هو خاصٌّ بالتشهُّد في الصلاة كما أفادَتْهُ بعضُ الأحاديث الصحيحة، ونبَّه عليه الإمامُ البيهقيُّ فيما ذكره الحافظ في «فتح الباري» (١١/ ١٥٤ - ١٥٥ - الطبعة السلفية)، فَلْيراجِعْه مَن شاء، ولذلك كنتُ اخترتُ الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية في كل تشهُّد؛ وسط وأخير، وهو نصّ الإمام الشافعي كما تراه في «صفة الصلاة» (ص ١٨٥) مشروحاً.

وكيف يمكن أن يكون هذا الاستدلالُ صواباً وفيه ما سبق بيانُهُ من المخالفاتِ والمنكراتِ؟ مع أنه لم يَقُلْ أحدٌ من أهل العلم ببدعيّة ذكر الصحابة معه ﷺ في الصلاة عليه تبعاً كما تزعم أنت، بل ما زالوا يذكرونهم في كُتُبهم سَلَفاً وخَلَفاً، كالإمام الشافعي في «رسالته» على ما ذكره الحافظ السَّخَاوي في «القول البديع»، والرافعي والشِّيرازي والنَّووي وابن تيميّة وابن القَيِّم وابن حَجَر، وغيرهم كثير وكثير جداً لا يمكن حَصْرُهم، ما زال كل واحد منهم «يصلي على النبي ﷺ في خطبة كتبه، يصلي على أصحابه معه» كما أفعل أنا أحياناً؛ اقتداءً بهم، وبخاصة أن الحافظ ابن كثير نقل في «تفسيره» الإجماع على جوازه، ومع ذلك كُلِّه رميتني بسبب ذلك بدائك

وبدَّعتني، أفهؤلاء الأئمّة مبتدعةٌ عندك! وَيْحك، أم أنت تزن بميزانين وتكيل بِكَيْلين؟! وماذا تقولُ في أخيك الشيخ أحمد فإنّه أيضاً يفعل مثلي في خُطب بعض كتبه، مثل كتابه «مسالك الدلالة» ورسالته في القبض، أتراه مبتدعاً أيضاً؟ يمكن أن يكون كذلك في غير هذه المسألة، أمّا فيها فلا، وكذلك فعل أخوك الآخر المُسَمّى عبدالعزيز في خطبة كتابه «التحذير» وكتابه «تسهيل المَدْرَج إلى المُدْرَج» أمبتدعٌ هو أيضاً؟! بل هو ما حَقَّقْتَه أنت بذاتك في رسالتك «الأربعين الصدِّيقية» وخاتمة رسالتك الأخرى في «الاستمناء»! فما قولُ القراء في هذا الرجل المُتَقَلِّب كالحِرْباء؟!

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن الغُماري اتفق مع أخيه على استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، مع كونها زيادةً على تعليمه ﷺ واستدراكاً عليه! وهو لا يجوزُ في صريح كلامه!!

وتفرَّد هو خلافاً لأخويه وجماهير العلماء من قبل ومناقضةً لنفسه ـ على إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في الخُطبة، وزعم أنه بِدعةٌ، وأنّي لِفعلي ذلك مبتدعٌ عنده! وهو يعلم أن النبيَّ ﷺ كان يُصَلّي على أصحابه بمناسبات مختلفة، ومن ذلك حديث «كان إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال: «اللهم صلِّ عليهم»، فأتاه أبو أَوْفى بصدقتِهِ فقال: «اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى». رواه الشيخان وغيرهما، وهو مُخَرَّج في «الإرواء» (٨٥٣) وغيره. ولا دليل على أن ذلك من خصوصياته ﷺ، بل قد صح عن ابن عمر أنه كان يقول في الجنازة: «اللهم بارك فيه وصل عليه، واغفر له، وأورده حوض رسولك...». رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤١٤)، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وبعد هذا كله، فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو

(المبتدع)؟ وأنه يجوز لي أن أتمثل بالمثل السائر: «رمتني بدائها وانسلّت».

ثم إني أعتذر إليهم، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت، ولكن لعلّ الأمر كما قال تعالى: ﴿**وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾. ولعل من الخير أن يأخذ منه القراءُ مثالاً صالحاً لطريقة معالجة هذا الرجل لبعض المسائل الفقهية، ومبلغ علمه فيها، وصورةً عن أسلوبه في رَدّه على من يخالفُه في الرأي، وكثرة نبزه إياه بشتى الألقاب، خلافاً لقول الله تعالى في القرآن: ﴿**وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾، وحسبك من ذلك عنوان كُتَيِّبه! وأما ما في جوفِهِ مما قاء به فشيءٌ ما رأيتُه ولا سمعتُه من فاجر فاسق مثل رميه إياي بـ(اللمز، والتجهيل، والسّفه، والوقاحة، والزعارّة، والعَرَامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب)، وغير ذلك مما لا يُتَصَوَّرُ بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارىء من نقل كلامه في ذلك إلّا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هذا الزمان، ولكن لا بُدَّ من نقل شيء منه حتى لا يظنَّ ظانٌّ ظنَّ السَّوْءِ، قال (ص١٩) عامله الله بما يستحقُّ:

«وقد أخطأ من زَعَمَهُ وهابيّاً بل هو أعمقُ من الوهابيّين تعصُّباً وأشدُّ منهم تَعَنُّتاً، وأجمدُ على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطةٍ في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهذا شعارُ أدعياء السنة والسلفيّة في هذا الزمان»!

قال:

«وَبَلَغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين نصرهم الله...»، إلخ هرائه وافترائه. قال:

«فمـا بـالُ هـذا الألبـانيِّ المبتـدعِ يُفـرّق بين المسلمين ويُضَلّل جمهـورهم. . . ولم يَبْقَ من المسلمين سُنِّيٌّ إلا هو ومَنْ على شـاكلتهِ من الحشوية والمُجَسِّمة الذين ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلاله».

أعودُ مرة أخـرى لأقول: ﴿**سُبْحَـانَكَ هَـٰذَا بُهْتَانٌ عَـظِيمٌ**﴾ و ﴿**إِفْكٌ مُبِيْنٌ**﴾.

ولا مجالَ للردِّ عليك في هذه الفريات والأكاذيب سوى أَنْ أخاطبك بقول الله تعالى للمشركين واليهود: ﴿**قُلْ هَاتُوْا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُم صَادِقِيْنَ**﴾ ولن تستطيعَ إلى ذلك سبيلاً، إلاّ إنِ استـطاع المشركـون واليهودُ أن يـأتوا ببرهانهم!

وإنَّ من عدل الله تعالى وحكمتهِ في الظالم الفاسق من عباده أن يُجري على لسـانه مـا يدلّ النـاس على كـذبـه وبهتـانـه، مثـل قـول الغُمـاري: «وبَلَغنا. . .»، فإنه مخالفٌ لصريح الآية: ﴿**يَا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا. . .**﴾، فلو أن الغُماريَّ كان مؤمناً حقاً لاستجاب لأمر ربه ولتبين له أن ما بلغه كذبٌ أيضاً وزورٌ، وهذا أقولُه إذا لم يكن هو مصدرَ هذه الفرية أيضاً، فإنها ليست بأخطر من سابقاتها! عامله الله بما يستحق، فإن الذي أفتيتُ به خلافُ ما ادّعاه(١)، والله المستعان.

وقد يتساءلُ بعضُ القُرَّاءِ عن السبب الذي حمل هذا الغُماريَّ على ارتكاب كل هذه الرزايا والمخازي؟

فأقول: لا أعلم لذلك سبباً يُذكر، إلاّ عداءَه الشـديدَ لأنصـار السنة والداعين إليها، والمعروفين في بعض البلاد بـ (السلفيّين). فهـو يبغضهم بُغضاً شديداً، ويحقد عليهم حقداً بالغاً، فهو عليهم (أحقد من جَمَل) كما

(١) وقد نشر شيء من ذلك في بعض المجلات، مثل «التوحيد» المصرية، و«الجامعة السلفية» الهندية، وسجل في بعض الأشرطة.

جاء في المَثَل، ولذلك رماهم بالحشوية وبالتجسيم، كما فعل أسلافهُ من الجهميّة والمُعَطّلة منذ القديم، وخَصّني أنا من بينهم فاتّهمني بمختلف الأكاذيب، وبالتفريق والتضليل! وما نقلته عنه من التُّهم دليلٌ واضحٌ على أنَّ هذا إنما هو صفتُه، فالله حسيبُه.

ولعلَّ القراء يلاحظون معي اتفاق هدفِ الغُماريّ هذا، مع هدف ذاك الوزير الصوفي في التهويش، وإثارة الناس على السَّلفيين عامة، وعَلَيَّ خاصة، وفي هذه السنة بالذات، فهل كان ذلك عن اتفاق سابق بينهما في مكان ما، كما قال عز وجل: ﴿**أَتَوَاصَوْا بِهِ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُوْنَ**﴾، أم الأمر كما قال في آيةٍ أخرى: ﴿**تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾؟!

وفي اعتقادي؛ أن الذي حمله على أنْ خَصَّني بتلك الحملة الشَّعْواء العمياء أنني كنت انتقدتُه لأوّل مناسبةٍ عَرَضَتْ لي، وذلك في مُقَدّمتي لرسالة العزّ بن عبدالسلام: «بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ»، في بعض ما علّقه هو عليها من قبل، فلما وقف على نقدي هذا، وتبيّن له صوابُه، لم يَسَعْهُ إلا أن يعترفَ ببعضِهِ، ولكنْ بطريقةٍ خبيثةٍ، يُخفي بها على القُرَّاءِ أنه مما استفاده من نقدي! وسكت عن بعض وزاغ عنه، فلم يتعرّض له بذكر! ولا يخفى على القراء، أن معنى ذلك أنه معترفٌ أيضاً بصواب نقدي إياه فيه أيضاً، وأنه حقٌّ، ولكنه مع ذلك فقد كتمه، فَصِفَةُ مَنْ تكونُ هذهِ يا أيّها الغُماري؟، والله عزّ وجل يقولُ في كتابه: ﴿**وَلَا تَلْبِسُوْا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُم تَعْلَمُوْنَ**﴾. وقال: ﴿**يَا أَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُوْنَ الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الحَقَّ وَأَنْتُم تَعْلَمُوْنَ**﴾؟!

وفي بعضٍ آخر زاغ عن الحقّ، وجادل بالباطل، وبطريقةٍ فيها الكثيرُ من اللفّ والدَّوَران.

ولا بُد لي من بيان ذلك ولو طال بنا الكلام، فإنه هو المقصود من الرد على هذا الرجل في هذه المقدمة، وما قبله كان من قبيل التوطئة له، والله المستعانُ.

وقبل الشروع في ذلك، لا بأس من التنبيهِ على أن نقدي للغُماري لم يكن فيه شيءٌ من التهجُّم عليه، ولا لَمْزُتُهُ بأشياءَ حصلت في تلك الرسالة كما زعم في مقدمة كتَيِّبِهِ الصغير، اللهمّ إلّا إن كـان يَعُدُّ الـردَّ العلميَّ، وبيانَ أوهامِ مَنْ يُخَلِّط في هذا العلم، تَهَجُّماً وَلَمْزاً؛ فقد فعلتُ ذلك، وهو شأنُ أهلِ العلم دائماً، كما قال مالكٌ رحمه الله تعالى: «ما منّا من أحدٍ إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ»، فكيف إذا كان المردودُ عليه من أهل الأهواء يَدّعي ما لا علم له به؟ كهذا الرجل المعجب بعلمه الذي سمح لمن طبع رسالته في الكبائر أن يُلَقِّبه بـ (الإمام الحافظ)! بل قـال هو عن نفسـه في مقدمتها! أنه تمكن في علم الأصول، **وَبَرَّز فيه على الشيوخ؛ بله الأقران!** وقال فيها مُتَعالياً على العلماء:

«وهذا بحثٌ مهمّ، **يجهله كثيرٌ من أهل العلم**»!

عجيبٌ ـ والله ـ أمرُ هذا الرجل، يتبجّح بكل هذا، ثم يرميني به دون ما خجل أو حياء. انظر كتيبه الصغير (ص١٢).

ومناقشتي إياه ـ فيما تقدم ـ حول استحبابه زيادة كلمة (سيدنـا) في الصلوات الإبراهيمية، واستنكاره الصلاة على الصحـابة، قـد بَيَّنْتُ للقراء مَبْلَغَهُ من العلم ومعرفتَه بالفقه، وأنه دَعِيٌّ في هذا التبجُّح ونحوه، والآن أبدأ ـ بإذنه تعالى ـ ببيان ما وعدتُ به آنفاً، وشرح موقفه تجاه نقدي السابق إياه، وبذلك يظهرُ أيضاً للقراء جميعاً أنَّ علمه في الحديث وأصوله، كعلمه في الفقه وأصوله، ولولا تلك الأكاذيبُ والأباطيلُ التي رماني بها لما استحسنتُ

أن أذكِّرَ القراء بقول الشاعر في مثله وهو يصدق عليه :

زَوَامِلُ للأَشْعارِ لا عِلْمَ عِنْدهم بِجَيِّـدها إلا كعلم الأَبَـاعـرِ
لَعَمْرُكَ ما يَدْري البعيرُ إذا غَدَا بأحمالهِ أَوْ راح ما في الغَرَائرِ

لقد كان نقدي على الغُماريِّ محصوراً في خمسة مواضيعَ، أُلَخِّصُها هنا بما يلي :

الأول: أنه لا يُعْنىٰ ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صِحّة أو ضعف إلا نادراً، مع أن ذلك هو المقصودُ من التخريج .

الثاني: أنه يعتمد على تحسين الترمذي، **وظنّي به أنه يعلم تساهله فيه** . . .

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعلّ ذلك **كان سهواً منه**، بعضها في «الصحيحين» .

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير كأصحـاب «الصحاح» و«السنن» .

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود: «الخلق كلهم عيال الله . . .» بقوله: «إسناده جيد»! مع أنَّ فيه متروكاً، وكحديث: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيـد العرب». فـإنه قـال: «حديث ضعيف، خـلافاً لقـول الذهبي: إنـه موضوع» .

فماذا كان جوابُ الغُماري على نقدي هذا؟ لم تُساعده نفسه الأمّارة بالسوء على الإجابة العلمية الهادئة، فقد افتتح الجواب باتّهامه إياي ببعض تُهمه الكثيرة المُتَقَدّمة، فزعم أنّني تهجّمتُ عليه وَلَمَزْتُه! وهذا كذبٌ واضحٌ لمن تأمّل تأدُّبي معه وتَلَمُّسي له العذر بقولي: «وظنّي به أنـه يعلم . . .»،

وقولي: «ولعلّ ذلك كان سهواً»، فضاع ـ مع الأسف ـ الأدبُ معه، وجزاني جزاء سِنِّمار!

وإليك الآن جوابَه عن تلك المواضيع، لتزدادَ معرفةً بعلمـهِ في هذا المجال أيضاً، وبخُلُقه كذلك:

١ ـ لقد اعترف بما ذكرتُه ولم يحاولِ الزَّوَغان عنه ـ كما هي عادتُه ـ ولكنه سوّغ ذلك بقوله:

«لم أُبَيِّن الأسانيد، لأنّ الرسالةَ في الفضائل النبويّة، ولتلكَ الأحاديث ما يُؤَيّدها من القرآن والسنة الصحيحة. على أن ممّا قرره العُلماء... جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والترغيب ما لم يكن موضوعاً...».

وجواباً عليه أقولُ:

أولاً: هذا عذرٌ أقبحُ من ذنب كما يُقال، لأنّ كون الأحاديث في الفضائل... كما زعمتَ، لا يمنعك ـ لو استطعتَ ـ من بيان مراتبها كما لم يَمْنَعْك ذلك من تخريج الكثير منها.

ثانياً: لقد أَثْبَتُّ لك أنّ هذا الذي فعلتَه هو من باب الاشتغال بالوسيلة عن الغاية، وأنّ ذلك ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف. وضربتُ لك هناك مثلاً بالذي يتوضّأ ثم لا يُصَلّي. فما بالُك أعرضتَ عن الجواب عنه، ولم تَنْبس ببنت شَفة حوله؟! أليس هذا اعترافاً منك أنك لست منهم؟!

ثالثاً: أمّا استرواحُك إلى ما نَسَبْتَه للعلماء من جواز العمل بالضعيف في الفضائل، فهو من خَلْطك وزَوَغانك الذي عُرِفْتَ به في ردودك، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن ذكر الحديث الضعيف دون بيان ضعفه شيء، والعمل به شيء آخر، كما هو ظاهرٌ بداهةً، فإنّ العُلَماءَ رحمهم الله وإن اختلفوا في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل على تفصيلٍ يأتي ذِكْرُهُ أو الإشارةُ إليه، فإنه لا قائل مطلقاً بوجوب العمل به، بخلاف ذكره دون بيان ضعفه؛ فإنه لا يجوزُ بداهةً، لأنّ الذي يفعلُ ذلك ـ كالشيخ الغُماري مثلاً ـ له حالةٌ من حالتين لا ثالث لهما:

الأولى: أن يعرفَ ضعفه ثم لا يُبَيِّنه. فهذا لا يجوزُ لما فيه من إثم كتمانِ العلم، وإيهام من لا علم عنده ـ وهم جمهورُ المسلمين خاصّتهم وعامّتهم ـ صحتَّه، وهو مما صرح الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» بعدم جوازه، وكنت نقلتُ نصَّ كلامه وكلام غيره من الأئمة في مقدمة كتابي «الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، ومقدمة كتابي «صحيح الترغيب والترهيب»، فليرجع إليهما من شاء البَسْط.

والأخرى: أن لا يعرفَ ضعفَه؛ لجهله بهذا العلم، كما هو الغالبُ على أكثر الناس وبخاصة في هذا الزمان، وإمّا لعدم توفر الأسباب التي تُيَسِّر له معرفةَ ضعفِهِ، ففي هذه الحالة ينبغي له أن يُشير إلى ذلك بصيغة التمريض: «رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا»، كما ذكر ذلك ابنُ الصلاح وغيره، وفي رأيي أنه لا بُدَّ من التصريح اليوم بواقع الأمر، كأنْ يقولَ: «رُوي . . . ولا أدري أثابت هو أم لا؟»، أو يقول: «وهو ضعيف، أو ضعيف الإسناد»، إذا كان يعلم ذلك. انظر تمام هذا البحث في مقدمة «صحيح الترغيب» (ص ٢١ ـ ٢٢).

قلت: فالغُماري إما أنْ يعلمَ ضعف تلك الأحاديث الضعيفة وَسكَتَ عنها فهو آثمٌ. وإما أن لا يعلمَ، فعليه أن يعترف بذلك، ولا يدافع عن جهله

فيركن إلى قول من قال: يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال! فإنه زَوَغانٌ منه عن البحث كما بَيَّنْتُ آنفاً، على أنه حُجَّة عليه لو كان يعلم، وبيانه فيما يأتي بإذنه تبارك وتعالى.

الثاني: أنك حكيت عن الذين أجازوا العَمَلَ بالحديث الضعيف في الفضائل في أثناء تسويغك لعدم بيانك لضعف أحاديثك ما هو حُجَّةٌ عليك لو كنتَ تدري ما يخرج من فمك، ويجري به قلمُك، فقد ذكرتَ عنهم (ص ٤) أنهم اشترطوا لجواز العمل به شروطاً منها:

١ ـ أن لا يشتدَّ ضعفُ الحديث.

٢ ـ وأن لا يُعتقد ثبوتُه عن النبي ﷺ.

وهذا منهم شيءٌ جيد جداً، جزاهم الله خيراً، وإن كان تحقيقُ ذلك عسيراً جداً على العلماء فضلاً عن غيرهم من العامّة ومُدَّعي العلم، بحيث صارت تلك الشروطُ نظريةً غيرَ واقعيةٍ كما حَقَّقْتُ ذلك في مقدمة «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٤٧ ـ ٥١)، و «صحيح الترغيب» (٣٤ ـ ٣٦)، وضربتُ بعضِ الأمثلةِ وَقَعَتْ لبعضِ العُلَماءِ قَبْلَنا، وأذكرُ الآن أمثلةً أخرى صدرت من الغُماري هذا:

١ ـ «مَنْ جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

هكذا أورده في «تنوير البصيرة» (ص ٦٢) وقال:

«ضعيف».

وإنما هو ضعيفٌ جداً كما قال الحافظُ ابنُ حجر، فيه حَنَش بن قيس وهو متروكٌ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في «الضعيفة» (٤٥٨١).

٢ ـ «ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صُمْ وَوَفِّرْ شَعْرَ جَسدِك».

قال الغماري في «الاستمناء» (ص ٣٠):

«رواه الطبراني بإسناد ضعيف»!

وأقول: بل هو موضوعٌ، فيه المُعَلّى بن هلال الطَّحّان قال الحافظ:

«اتفق النُّقَّاد على تكذيبه»!

ولذلك أوردتُه في هذا المجلد من «الضعيفة» (١٣١٤)، وذكرت فيه قول الهيثمي في الطحان هذا:

«متروك».

ورددتُ فيه على من حَسّنه غفلةً عن علّتـهِ، أو توهُّمـاً أن له طـريقاً أخرى، وإنما هو حديثٌ آخرُ! كما ستراه مُفَصَّلاً بإذنه تعالى.

ثم رأيتُ الغُمـاري قد أورد الحـديث في كتابـه الذي سمـاه «الكنز الثمين» (رقم ٣٢٠٥)، وقد صرح في مقدمته (ص ٤):

«أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ أو واهيةٌ».

فأقول: قد تبيّن لي أنه غير صادق فيمـا قال، وهـذا هو المثـال بين يديك، والسبب تقليدُه للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كُتَيِّبِهِ الصغير (ص ٤)، فقد عاد إليه، وهذا من عدل الله وحكمته في عباده كما قيل: «من حفر بئراً لأخيه وقع فيه»! وقد كنتُ تَتَبَّعْتُ أحاديثَ حرف الألف من كتـابه المذكور «الكنز»، فوجدتُ فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع من أصل (١٤٠٢) حديثاً، ولو أنّ في الوقت مُتَّسَعاً، لوضعتُ عليه كتاباً أُبَيِّنُ فيه تلك الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضِّعاف في بقيّةِ أحرف الكتاب، فقد وجدتُه فيه كالسيوطي في «الجامع الصغير»؛ الذي قال في مقدمته: أنه صانه عمّا تفرّد به كذّابٌ أو وضّاعٌ، ثم لم يَفِ بذلك، كما تراه مفصـلاً في «ضعيف

الجامع الصغير» ومقدمته، ومن ذلك هـذا الحديث، ومن «الجـامع» نقله الغُماري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك وقع منه هذا التناقض الفاحش الشديد: «ضعيف»، «صحيح»، وليس ذلك من قبيلِ اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أُتـي من قِبَلِ رُكونهِ إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحثٍ عـارفٍ بهذا العلم أن يُضَعِّف فقط، بله أن يُصَحِّح حديثاً فيه من اتّفَقَ النقاد على تكذيبه؟! وليس له طريقٌ أُخرى!

٣ ـ «ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة».

ذكره الغُماري في رسالته «إزالة الالتباس» (ص ٢١) في أول أحاديثَ ستّة استدلّ بها القائلون بأنّ ستر الرأس من آداب الصلاة، ولكنّ الغُماري وهّاها كلها في صدد رَدّهِ عليهم، فإنه لا يرى أن ذلك كما قالوا، إلّا أنه قال في هذا الحديث:

«رواه أبو نعيم والدَّيْلمي، قـال الحافظ السَّخَـاوي: لا يثبت. وقال المُناوي: حديث غريب. قلت: وهذا الحديث مع ضعفهِ أقوى ما وَرَدَ في هذا الباب»!

كذا قال! تقليداً منه أيضاً للمُناوي في «فيض القدير» و«التيسير»، وقد فاتهما أن فيه أحمدبن صالح الشُّمومي المكي كان يضع الحديث، ولعلهما توهما أنه أحمدبن صالح المصري الحافظ الثقة. وفي إسناده علّتان أُخريان، وقد بيّنت ذلك كُلَّه في المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة رقم (**٥٦٩٩**).

والغرض مما سبق أمران اثنان:

الأول: أن يكونَ طالبُ العلم على انتباهٍ وحذرٍ من حكم الغُماري أو

غيره من المُتَساهلين أو المُقَلّدين والجاهلين على الحديثِ بالضعفِ المطلق غير مقرونٍ ببيان شدّة الضعفِ، ويُرَتّب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو في الواقع واهٍ شديدُ الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقاً.

والآخر: أن الشرط الأول الذي تقدّم ذِكْرُهُ عن الغُماري يستلزم أمرين اثنين:

بيانَ ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.

وبيان ذلك أن الغُماري إذا ذكر حديثاً ما وهو يعلم - فَرَضاً - أنه ضعيفٌ، وسكت عنه، ولكنْ من أين للقُرَّاء أن يعرفوا ضعفه عنده، وقد كتمه عنهم؟! فهم - والحالةُ هذه - سيعملون به ظانّين أنه ثابتٌ لسكوته عليه، كما هو واقعٌ معروفٌ من عامة الناس، فلهذا يجبُ بيانهُ، تفريقاً بين الضعيف والقوي اعتقاداً وعملاً، وهذا ما صرّح به الحافظ ابن حَجَر عقب الشرط الأول، فقال في «تبيين العَجَب بما ورد في فضل رَجَب» (ص ٢١):

«وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كونَ ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك، لئلا يعمل المرءُ بحديث ضعيف، فَيُشَرِّعُ ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظنّ أنه سنةٌ صحيحةٌ، وقد صرّح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذبٌ فهو أحدُ الكَذَّابين»، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكل شرع».

قلت: وهذا الشرط مما تعمّد الغُماري طيَّه وكتمانَه أيضاً عن قُرَّائه، لأنه يعلم أنه يُدان به أكثر من الشرطين السابقين، ويُؤكّد ما قلتُ من وجوب بيان ضعف الحديث حتى لا يعمل به كما لو كان ثابتاً.

وبـذلك يتجلّى للقُـرّاء أنّ اعتـذار الغُمـاري عن سكـوتـه عن تلك الأحاديث الضعيفة بدعوى أنها في الفضائل، أنه ـ كما سبق ـ عذرٌ أقبح من ذنب، ومُكابرةٌ عن الاعتراف بالحقّ، وهو الكِبْر الذي من كان في قلبه ذَرَّةٌ منه لا يدخل الجنة كما صَحَّ عن النبي ﷺ.

فالله أسألُ أن يُطهِّر قلوبنا من الشقاق والنفاق، وسوء الأخلاق.

وفي ردِّ الغُماري هنا أمورٌ أُخرى زلّت قَدَماه فيها؛ يطول الكلام حولها جداً، وبخاصة في هذه المقدمة، وهو مَيْلُهُ إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً! ويزعم أنه كان في زاويته الصدِّيقية يلفت أنظار الطلبة إلى الأحاديث الضعيفة التي عمل بها الأئمة أو الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها.

فتأمل أيها القارىء إلى هذا المفتري على الأئمّة، كيف يُضَلِّلُ طلبَته وقُرَّاءَه بمثل هذا الكلام المُضَلّل، فإنه يعلم أن عملهم بالحديث الضعيف يحتمل أن يكون لمطابقته لما يجوز الاستدلال به عنـد فِقْدانِهم الحـديثَ كالقياس مثلاً، أو نحوه ممّا يقول به بعضُهم، فكيف إذا كان معـه عندهم حـديثٌ ضعيفٌ؟! وقد ذكـر هو نفسُـه نحـو هـذا المعنى في رسـالتـه في «الاستمناء» (ص٣٥)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، كما لا يخفى على ذوي العلم والكمال. كما تعلم أيضاً أن من المقرر عند علماء أصول الفقه والحديث أنه لا يُعمل به في الأحكام(١). وقد ذكر هذا هو نفسُه في الصفحة المذكورة، ولكنه عاد لينقض ذلك بقوله (ص٣٧): «وقولهم: الحديث لا يُعمل به في الأحكام هو مما خالف فيه العلماءُ قولَهم، ذلك أنهم استدلّوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة. . .»، إلى آخر ما قال، وبئسَ ما قال،

(١) انظر «المجموع» للإمام النووي (١ / ٥٩) فقد عزا ذلك للعلماء جميعاً دون استثناء.

فإنه يَتَّهِم عُلماء الحديث والأصول جميعاً بأنهم يقولون بخلاف ما يفعلون! وتالله إن رأيتُ مثل هـذا الرجل بَهْتاً وافتراءً وقِلَّةَ حياءٍ، فلقد هانت عندي كلُّ افتراءاته عَلَيَّ؛ - التي سبق أن ذكرتُ بعضها - حين رأيت اتِّهامَه المذكور للعُلَماءِ دون أي استثناء، وما ذلك إلا لِيَتَّخِذَ فِعْلَهم - إنْ ثَبَتَ - حُجَّةً له فيما ذهب إليه من الجواز. والحقُّ والحقَّ أقول: هو الذي يفعل بخلاف ما يقول، فكثيراً ما يردُّ الحديث الذي عند خصمه بضعف إسناده كما فعل في حديث «صلاة بعمامة. . .» المُتَقَدّم، فإنه لم يعمل به مع أنه موافقٌ لقوله في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام، فهذا من الأدلّة الكثيرة على أنه يكيلُ بكيلين، ويلعبُ على الحبلين.

ومن تلك الأمورِ التي زَلَّ فيها الغُماريُّ المغمورُ قوله:

«والجمهورُ الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها اقتدوا بصنيع الشارع حيث تجاوزَ في الفضائل ما لم يتجاوزْ في الفرائض والأحكام. وإليك أمثلةً من ذلك. . .».

ثم ساق سبعةً منها كلُّها تدورُ حول إباحتِهِ تعالى على لسان نبيِّه في النوافل ما لم يَبح لهم في الفرائض!

فأقول: هذا من تدليساتِهِ ومُغالَطاتِهِ الخبيثة، إذ إنَّ التجاوز الذي في هذه الأمثلة ونحوها لا يعني الاستحبابَ المقصودَ من قول القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف. . . لأنهم إنما يَعْنونَ الاستحبابَ، أي أنّ العمل به أفضلُ من تركه، وليس الأمرُ كذلك في الأمثلة التي أوّلها صلاة النافلة؛ من قعود مع القُدرة على القيام، فهذا جائزٌ وليس بمستحبّ، بل المستحبّ أن يُصلي قائماً، وكذلك القول في سائر أمثلته. فسقط كلامه بِرُمَّتِهِ.

ثم لو صحَّ كلامُه في الفضائل فما فائدته وهو يقول بما هو أكثر وأدهى

وأَمَرّ، وهو جوازُ العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً؟!

لعلّه يُقدّم لِلْقُرَّاء مَدْرَكاً أيضاً لهذا القول لم يعرفه الأوّلون والآخِرون، كما فعل في الذي قبله مُتَجاهلاً مَدْرَكَ العلماء الذين قالوا بعدم جواز العمل بالضعيف في الفضائلِ بله الأحكام، وهو أنّ الحديث الضعيف لا يُفيد إلاّ الظنّ المرجوح، والعمل بالظنّ المرجوح لا يجوزُ بأدلّة معروفة في الكتاب والسنة، بل ذلك من عمل المشركين الذين قال فيهم ربُّ العالمين: **﴿إِنْ يَتَّبِعُوْنَ إلَّا الظَّنَّ وما تَهْوَىٰ الأَنْفُسُ﴾**، **﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً﴾**، وهو أكذب الحديث، وقد نهى النبيُّ ﷺ عن العمل به في الحديث الصحيح: «إياكم والظنَّ فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث». (انظر مقدمة «صفة صلاة النبي ﷺ»، و«صحيح الترغيب»، و«صحيح الجامع»، و«ضعيف الجامع»)، فإنَّ فيها بَسْطاً وافياً للموضوع.

فتجاوز المَغْمور كلَّ هذه الأدلّةِ وأعرض عنها إلى رأيه الفَجّ، وهو يعلم قول أهل العلم جميعاً: «لا اجتهادَ في مورد النصّ»، و«إذا ورد الأثر بَطَلَ النظر»، ولكنْ ما قيمةُ قولهم تجاه من ابتلي باتِّباع الهوى، وقلب الحقائق ولم يَخْشَ الله تبارك وتعالى!؟ نسألُ الله السلامةَ.

ولقد قَفّ شعري ـ والله ـ من قوله: «اقْتَدوا بصنيع الشارع»! فإنَّ التشريع من أفعالِه تعالى الخاصة به، فليس لأحدٍ أن يصنعَ صُنْعَه، ويُشَرِّعَ للناس ما لم يشرعه **﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ ما لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾**؟! فهل يعني المغمورُ بقوله هذا: أنه يجوز لغيره تعالى أن يقتدي به وَيُشَرِّع للناس مثلَ تشريعه، أم أنّ الهوى أعمى قلبه فنطق بكلمةِ الكُفْر، وما قَدَرَ الله حقَّ قدرِه؟!

بقي شيءٌ واحدٌ مضى من كلامه لم نتعرّض له بِرَدٍّ، وهو قوله:

«ولتلك الأحاديث (يعني الضعيفةَ التي سكت عن بيانِ ضعفها) ما يُؤَيِّدُها من القرآن والسنة»!

هذه مجرّد دعوى، يستطيعُها البَطَلَة، ولا يعجزُ عنها أصغر الطَّلَبة، ولو كانوا من المُتَخَرِّجين من الزاوية(!) فلا تستحقّ الردّ ولو بكلمة.

وبهذا ينتهي رَدّي على جوابه عن نقدي الأول إياه، فلننقل إلى القُرّاء جوابَه عن نقدي الثاني له، وهو اعتمادُه على تحسين الترمذي مع تساهلِهِ فيه. فقد قال:

٢ - «لم أَعْتمد على تحسين الترمذي في تلك الرسالة إلا مرّةً أو مَرَّتَيْنِ على الأكثر، ولم يكن تقليداً بل إقرارٌ له لأنه صوابٌ».

أقول: هذا كسابقهِ مُجَرّد دعوى، فهي مردودةٌ، ولو كان صادقاً لسَارَعَ إلى الدفاع عن نفسه بالدليلِ والحُجَّة، فإنه في موضعِ التُّهمةِ، فلماذا لا يدفعُها عن نفسه إنْ كان قادراً عليها؟! وذلك بأن يأتي بحديثٍ من الأحاديث التي أشارَ إليها ويُبَيِّن وجه الصواب في تحسينه. ومن المؤسف أن رسالة «بداية السول» بتعليقه ليست الآن في متناول يدي، لنؤكّد للقُرَّاء أنه غيرُ صادقٍ فيما يَدّعيه، بمثال ننقلُه منها، ولكنْ من الممكن التمثيل بحديث عرض مفاتح كنوز الأرض على النبي ﷺ واختياره أن يكون نبياً، وفيه أنه قال: «أجوعُ يوماً وأشبعُ يوماً...» الحديث، فإنه في الرسالة (الفقرة ٢٩ - بتحقيقي)، وهو مما حسّنه الترمذي، وقد بيّنت في تعليقي عليها أنّ إسناد الترمذي وأحمد وغيرهما ضعيفٌ جداً، وذكرت له بعض الشواهد، لكن ليس فيها ذكر الجوع والشبع، وانتهيتُ فيه إلى أن هذه الزيادة منكرة، فإن كان هذا الحديثُ مما عناه الغُماري في جوابه المتقدم، وإلا فهو قد اعتمد على الترمذي في تحسينه إياه في كتاب آخرَ له، وهو الذي سماه «الكنز الثمين»

(رقم ٢١٤٩)، وقد زعم في مقدّمته أنه ليس فيه أحاديثُ ضعيفةٌ، كما تقدّم، فهو دليلٌ واضحٌ على صحّة ما نَسبتُه إليه من اعتمادهِ على تحسين الترمذي المعروف تساهله فيه عند النُّقّاد.

ثم سَوّد الغُماري نصفَ صفحة من رسالته يردّ فيها على قول الذهبي:

«لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»، بكلام نقله عن الحافظ العراقي استخلص منه أنّ ما اعتبره الذهبي تساهُلاً منه هو في الحقيقة اختلافٌ في الاجتهاد! ثم ختم الغُماري ذلك بقوله:

«نعم قد تَعَقّبته في تحسينه أو تصحيحه في كثير من مؤلَّفاتي وتعليقاتي»!

قلت: تساهُل الترمذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث «سننه» حديثاً حديثاً، فكان الضعيفُ منها نحو ألف حديث، أي قريباً من خُمس مجموعها، ليس منها ما قوَّيْته لمُتابعٍ أو شاهد، ومع ذلك فإنه يَكْفينا منك الآن اعترافُك بتعقُّبك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئاً عندك، وحينئذٍ فلا فرق بين تسميته متساهلاً أو مجتهداً، لأنّ التساهل من مثله لا يكون إلّا عن اجتهاد، وليس عن هوىً أو غرضٍ! وكذلك يُقال في المتشددين منهم، ومن أجل ذلك، فانتقادي إيّاك لا يزال قائماً، وبخاصة أنه كان فيه ما نصُّه:

«فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكتَ عن تحسينه، بل لا بُدّ له من التصريح بتأييده أو نقده حسب واقع إسناده. . .» إلخ.

وأقولُ الآنَ: لماذا سَكَتَّ عن تلك الأحاديث، ولم تُبَيِّن رأيَك فيها ما دام أنك تعقَّبته في غيرها، وأَدَرْتَ الموضوعَ إلى ما لا فائدة فيه من الردّ على

الذهبي؟! فهلاّ جَعلته على ما جاء في رسالة «رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة» للشيخ محمدبن مقبول الأهدل، وقد وضَعْتَ لها مُقَدِّمَةً في ستّ صفحات مُؤَيِّداً فيها ما ذهب إليه من مشروعية الرفع المذكور، وكتبتَ عليها بعض التعليقات، وليس فيها حديثٌ واحدٌ ثابتٌ ـ ولا أقول: صحيحٌ ـ بل فيه مثل ذاك الحديث الواهي: «ما من عبدٍ يبسطُ كفَّيْهِ في دُبُر كُلِّ صلاة. . .»، وسكتَ عنه الغُماري؛ لسبب لا يخفى على القارىء، وفيه رجلٌ اتّهمه الإمامُ أحمدُ وغيره، كما بيّنته في «الضعيفة» (٥٧٠١)، فقد جاء في هذه الرسالة (ص١٣١) ما نصه:

«وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:

إنّ الترمذي حسَّن أحاديثَ فيها ضُعفاءُ، وفيها من رواية المدلِّسين، ومن كَثُرَ غَلَطُهُ، وغير ذلك، فكيف يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟!»(١).

هذا كلامُه، فلماذا لم تُعَلِّق عليه، وهو أحقّ بالتعليق لو كنت منصفاً لا تكيل بكيلين، ولا تزن بميزانين؟!

٣ ـ وأما نقدي الثالث إياه، وهو: «إهماله تخريج بعض الأحاديث. . . وبعضها في (الصحيحين). . .»، فلم يتعرّض له بجواب. فهو اعترافٌ منه ضِمْنِيٌّ بأنه حقّ، ولكن أليس كان أشرفَ له أن يُصَرِّح بذلك؟! بلى، لو أنه كان منصفاً، أليس هذا وما قبلَه وما يأتي بعده من الأدلّة القاطعة على أنك أنت المتصف بكل تلك التُّهَم الخبيثةِ التي رميتَني بها، ومنها ما ختمتَ به كُتَيِّبَك، بقولك:

«أمّا الإنصافُ وعفّةُ اللسانِ فَيَسْمَعُ عنهما ولا يحسّهما من نفسِه»! فالله حسيبُك، وهو يتولّى الصالحين، ويُدافع عن الذين آمنوا.

(١) وانظر «مرقاة المفاتيح» للشيخ القارىء (١/٢١).

٤ ـ وأمّا نقدي الرابع إياه المصدّر بأنه يعزو الحديث لغير المشاهير. . . وذكرت على سبيل المثال حديثين:

الأول: «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر»، عزاه هو لابن أبي عاصم في «الأدب»، وسكت عنه، ومع أن كتاب «الأدب» هذا غير مطبوع فقد أحال عليه، وأعرض عن عزوه للترمذيّ وكتابهِ مع كونه أشْهَرَ، فهو مطبوعٌ وكذلك ابن حِبّان، ولا يجوزُ مثل هذا العزو مع وجود من هو أَوْلَى به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السِّدرة عزاه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في «الصحيحين»!

هذا خلاصة نقدي إياه، فليتأمّل القارىء جوابه الآتي عليه يتبين له علمُ الرجلِ وخُلُقُهُ! قال بعد أن اختصر نقدي إياه في الحديث الآخر:

«وأقول: هذا التعقُّب غفلةٌ منه كبيرة، ذلك أن مؤلِّف الرسالة قال في الخصلة الأولى: إنه ساد الكُلّ، فقال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، فعزوت الحديث لمن رواه بهذا اللفظ. . ولم أخالف القاعدة في العزو. لكنّ الألباني غفل وذهل».

هذا آخر كلامه، وما لم أذكره مُشيراً إليه بالنقطتين لا علاقة له مُطْلَقاً بجوابه، مع أنه كما قيل: أسمعُ جَعْجَعَةً ولا أرى طِحْناً، وإلاّ فما معنى قوله: فعزوتُ الحديث لمن رواه بهذا اللفظ، فهذا وحده يدل على أن الرجل لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، لأنّ قولَه هذا مع كونه لا يخفى على القراء، لأنه إعادةٌ للنقطةِ التي هي موضع انتقادي عليه، لأنّي سأقول له مرة أخرى: لماذا عزوته لابن أبي عاصم، ولم تعزه لمن هو أولى بالعزو منه

كالترمذي وابن حبان؟ فهذا هو وجهُ المخالفة يا من تستغفلُ الناس وتتّهمهم بما فيك.

وأما الحديث الثاني فلم يتعرّض له بجواب على الإطلاق. فهذا مع ما فيه من الاعتراف الضِّمني بأن الرجل حَوّاش قَمّاش لا تحقيقَ عنده، فهو أشرفُ له وأسترُ من جوابه عن الحديث الأول، لما فيه من الزَّوَغانِ والمجادَلةِ بالباطل. والله المستعانُ.

٥ ـ وأمّا نقدي الخامس إياه، فقد اعترف أيضاً بصوابه في الحديث الأول. ولكنْ بصورةٍ لا تُشَرِّفه وتليقُ بطريقته! وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنه جرى في أجوبته السابقة أن يبدأ بقوله: «قال الألباني أولاً...»، «قال الألباني ثانياً...»، «قال الألباني رابعاً...» ولم يقل: قال الألباني ثالثاً. تَهرُّباً وتكبُّراً أن يعترف بالحق كما سبق. فلما جاء إلى جوابه عن هذا النقد لم يقل أيضاً: قال الألباني خامساً، لكي يُغَطِّي اعترافه الصريحَ بخطئه أنه بسبب نقد الألباني وإرشاده، فقال عَقِبَ جوابِهِ السابق المُنتهي بقوله الذي هو أسوأُ منه: «غفل وذهل»:

«وقولي في حديث ابن مسعود: «الخَلْق عيال الله» سندهُ جيّدٌ، سهو لا أدري كيف حصل لي؟ بل أوقعني فيه صنيعُ الحافظ السخاوي»!

فأقول: لو أن غيرك قال: «لا أدري» لم أستجز لنفسي أن أقول له:

إنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فتلكَ مُصيبةٌ ... أَوْ كُنْتَ تَدْري فَالمُصِيبةُ أعظمُ!

وإنما أقول لك بصراحة: إذا كنتَ صادقاً في قولك هذا، ولم يكن من دسائسك وأهوائك، فإنّك قد أُتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: «قَمِّش ثم فَتِّش»، فأنتَ قَمَّاش حَوَّاش، تركن في الغالبِ إلى التقليدِ؛ الذي ترمي به غَيْرَك، وأنتَ فيه غريقٌ! ولولا ذاك لَمَا وقع منك هذا الخطأُ الفاحشُ الذي

يترفَّعُ عنه المبتدىءُ في هذا العلم الشريف، فإنك لمّا رأيتَ السخاويَّ خَرَّجَ الحديث من رواية ابن مسعود وأنس وغيرهما، وسَكَتَ عن إسناد ابن مسعود وأعَلَّ غيره، وختم بحثه بقوله: «وبعضُها يُؤَكِّد بعضاً»، توهّمتَ من ذلك كلِّه ما دفعك إلى الوقوع في الخطأ، فلو أنك فَتَّشت عن إسناد ابن مسعود لوجدت فيه ذاك المتروك «موسى بن(١) عُمَير أبوهارون القُرَشي».

تلك هي الناحيةُ الأُولى.

وأما الناحيةُ الأخرى: فهي دِفاعُه عن نفسه بالباطل، وحملُه مسؤولية خطئه على الحافظ السخاوي كما سبق، وهذا من جَنَفِهِ وظُلمه الذي لا يكادُ ينجو منه حتى الموتى، ولا من تزويره، فإنّ السخاوي لم يُجَوِّد إسناده، كل ما في الأمر أنه سكت عنه، وهذا وإنْ كان منه غير جيد، فهل يفهم منه أحدٌ مهما كان غريقاً في الجهل: أنه جَوَّدَ إسناده كما يزعم الغُماري؟!

هذا وقد خَرَّجْتُ الحديث فيما يأتي برقم (٣٥٩٠) وتكلَّمتُ على طُرُقِهِ، وأشرت إلى أنه إنما يثبت منه بلفظ: «خير الناس أنفعُهم للناس».

وأما الحديث الآخر: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب». وهو الذي كنتُ انتقدتُ عليه قولَه فيه: «حديث ضعيف خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع»، ومخالفتَه إيّاه، وبيّنت له هناك أن الحافظ العسقلاني قد أقرّه على وضعه! لأنّ مدار الحديث عند الحاكم الذي عزاه الغُماري إليه - على وضّاعَين معروفَين.

فقد كابر الغُماري أيضاً فيه كما سترى، فإنه قال ما خلاصته:

---

(١) سقط من الأصل المطبوع «موسى بن» فليتنبه.

«وقول الذهبي: موضوع، غلوّ غير مقبول لأنّه وَرَدَ عن غير الوضّاعين».

ثم ذكر له طريقين آخرين:

أحدهما: عن أنس مرفوعاً. قال الهيثمي: «فيه خاقان بن عبدالله ابن الأهتم ضعّفه أبو داود». وذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه.

والآخر: عن عائشة أيضاً مرفوعاً به. رواه الحاكم وقال:

«صحيح الإسناد، وفيه عمر بن الحسن الراسبي، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمتُ بصحّته على شرط الشيخين».

قال الغُماري عقبه من عند نفسه:

«قلت: إسنادُ الحديث نظيفٌ ليس فيه كذّابٌ ولا متَّهم، والراسبي ذكره ابن أبي حاتم برواية محمدبن موسى الجُرَشي عنه، ولم يجرحه بشيء. وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديلُ الحاكم مقبولاً، لكنّ الذهبي تعقّب قولَ الحاكم: أرجو أنه صدوقٌ، فقال: أظنّ أنه هو الذي وضعه. وهو تعنُّتٌ شديدٌ وقولٌ بالظنّ، والظنّ أكذبِ الحديث. والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبيَّ على هذا الحكم المتعنّت، وغفل عما تقتضيه القاعدةُ في هذا المقام؟! فالحديثُ بهذين الطريقينِ: طريقِ أنسٍ وطريقِ عائشة، لا يَبعُدُ أن يكون من قبيل الحَسَنِ لغيره».

والجواب وبالله التوفيق على وجهين: مجمل ومفصل:

أما المجمل، فلا نُسَلّم حُسْنَه بمجموع الطريقين، لأنَّ في طريق عائشة راوياً واهياً شديد الضعف توهّمه الغُماري ثقةً، أو تجاهله كما سيأتي بيانه في (المفصل).

وأمّا الضعف من حيثُ إسنادهُ فليس البحثُ الآن فيه، والغُماري نَصَبَ الخلاف فيه؛ بَيْنه وبين الحافظ الذهبي والعسقلاني؛ لغايةٍ في نفسه، وليس كذلك، وإنما هو في متنهِ لقولهما بِبُطْلانهِ، مع تصريحهما بـأنَّ فيه من لا يُعرف كما يأتي، وذلك يعني أنه ضعيفُ السند، ولا منافاةَ بينهما كما لا يخفى على العارفِ بهذا العلم، ويأتي بيانُه قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب المفصل فهو من وجوه:

١ ـ تعليلُه لردّ حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله:

«لأنّه وَرَدَ عن غير الوضّاعَين».

فهو مرفوضٌ من أصله، وهو بذلك يُوهم القراء أنّ الحديث لا يكون موضوعاً إلا إذا كان فيه وضّاعٌ، وهذا خلافُ ما صرّح به العلماءُ في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديثٍ حكموا عليه بوضعه أو بُطلانه، وليس في إسنادهِ وضّاعٌ أو كذّابٌ، وفي هذه السلسلةِ عشراتُ الأمثلةِ على ذلك، وقد جاء في «اختصار علوم الحديث» لابن كثير:

«يُعرف الموضوع بأمور كثيرة.. ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة».

والغُماري يعرف هذا جيداً، لأنه مما لا يخفى على صِغَار الطلبة، ولكنه يتجاهلُ الحقائقَ لِيَصْدُقَ عليه ما يتّهمُ به غيرَه، المرّة بعد المرّة، انظر مثلاً كتيّبه الآخر: «إتقان الصنعة» (ص٤٧)، وكتب «الأحاديث الموضوعة»، كلّها قائمة على هذا، فما من كتاب منها إلّا وفيه أحاديثُ موضوعةٌ بأسانيدَ ضعيفةٍ، لأنّ الوضع جاء من داخل المتن الدالّ على بطلانه، وعلى هذا

حكمتُ أنا على حديث «نِعْمَ المذكّر السّبحة»، الذي يصرّ الغُماري وبعض تلامذته على أنه ضعيف فقط، غير ملتفتٍ إلى معناه الدالّ على بطلانه كما كنتُ بيّنتُه فيما مضى برقم (٨٣)، وما ذلـك إلاّ محافـظةً منه على وسـائل التَّمشْيُخ(!) وجَلْبِ المُريدين السُّذَّج الذين يغترّون بالمظاهر، وَلأَمْرٍ ما قال الغُماري هذا في رسالته السابقة (ص٤٨):

«وتعليقُ السّبحة في العنق ليس فيه شيءٌ، وهو نظير وضع الكـاتب القلم على أذنه»!!

ثم ذكر حديث: «ضَعِ القلمَ على أُذُنك فإنه أذكر للمُملي».

وقـال:

«رواه الترمذي بإسناد ضعيف»!

وهو يعلم أن فيه عنبسة بن عبدالرحمن الأموي؛ قال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث».

وله طرقٌ أُخرى تدور أيضاً على وضّاعين وكذّابين كما تراه مفصلاً في المجلد الثاني من هذه السلسلة، رقم (٨٦١ - ٨٦٢).

من أجل ذلك لم يَسَعْ أخاه الشيخ أحمد الغُماري إلا أن يورد هـذا الحديث في كتابه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» من رواية الترمذي وغيره (ص ١٨ و ٦٥ - ٦٦) وقال:

«وهذا من وضع العجم، وقال ابنُ الجوزي: إنه موضوع».

فهل خفي هذا على الغُماري الصغير، أم تعمّد مخالفة أخيه الأكبر لمجرد أنه اتّفق مع الألباني في الحكم على الحديث بالوضع، أم هو الدَّوَرَان وراء المصلحة مهما كانت المخالفة للعلم والعلماء، والعياذ بالله تعالى؟!

ومن ٱلأمثلة على الحديث الموضوع متناً بشهادة مَنْ لا يستطيع الغُماريُّ أن يصفه بـ(المبتدع) وهو أخوه السابقُ الذكر، فقد قال في حديث: «اجعلوا أئمتكم خياركم. . .» (ص١٠).

«قلت: إسنادُهُ مُظلمٌ كما قالوا، ومتنُه موضوعٌ». وانظر هذه السلسلة (١٨٢٢ - ١٨٢٣).

وأقربُ مثال لما نحن فيه قولُه في حديث: «تختَّموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر» (ص٣٦):

«قلت: فيه الحسينُ بن إبراهيم البَابي، **قال الذهبي: لا يُدْرى [من هو]، فلعلّ الحديث مِن وضعه**. . .». وانظر الحديث برقم (٢٢٧).

وهذا البابي كما ترى مجهولٌ، ومع ذلك حكم عليه الغُماري الكبير بالوضع، وقد قال الذهبي في حديث السيادةِ في راويه المجهول مثل هذا القول وأقوى منه كما يأتي، ومع ذلك زاغ عنه الغُماري الصغير. والله المستعان. وبذلك يسقط تعليلُه المذكورُ، ويتبيّن لكل ذي عينين أن الغُماري هذا لا يُراعي في كلامه على الحديث قواعدَ العُلَماء، وإنما يتكلّم عليه حسبما يُوحي إليه هواه!

٢ - قوله في حديث عائشة: إسنادهُ نظيفٌ، ليس فيه كذاب ولا متهم.

فأقول: هذه الدعوى كاذبةٌ، حَمَلَكَ عليها جمودُك على قول الحاكم ومن بعده بأنّ فيه ذاك الراسبي، فاستلزمت منه أنه ليس فيه علة أخرى هي أقوى من الراسبي، فإنّ الحاكم أخرجه (٣/ ١٢٤) من طريق محمد بن معاذ عنه. وابن معاذ هذا لا أستبعد عنك أن تتوهّم أنه العنبري الثقة - إن كنت رجعت إلى «المستدرك» فوقعت عيناك عليه! - وإنما هو الشعراني أبو بكر

النُّهاوَندي كما حققته وبسطت القول عليه فيما سيأتي في المجلد الثاني عشر رقم (٥٦٧٨) وقد قال فيه الذهبي والعسقلاني :

« واهٍ » .

أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم، وبذلك يسقط ما ادّعاه الغُماري من النظافة!

٣ ـ قوله : والراسبي ذكره ابن أبي حاتم . . ولم يجرحه بشيء .

فأقول : نعم لم يجرحه، ولم يوثقه أيضاً، فكان ماذا؟ غاية ما يمكن أن يُقال فيه : إنه سكت عنه، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابنُ أبي حاتم نفسُه في مقدمة كتابه. على أن الراوي عنه محمدبن موسى الجُرَشي مجروحُ لا يُحْتَجُّ به عنده كما يفيده قوله في ترجمته (٤/١/٨٤) :

«شيخ»! (انظر باب بيان درجات رواة الآثار) منه .

قلت : فما قيمةُ الراسبي إذا لم يعرفه ابنُ أبي حاتم إلّا من رواية الجُرَشي الذي لا يُحتج به؟! ولذلك قال الذهبيُّ والعسقلانيُّ في الراسبي هذا :

«لا يُعرف، وأتى بخبر باطل، متنُه : علي سيد العرب» .

فأقول : قابِلْ قولَهما هذا بقولهما المتقدم في حديث التختُّم بالعقيق الذي احتجَّ به الغُماري الكبير على وضعه، تتبيّن وتتأكّد من بُطلان إنكار الغُماري الصغير عليهما كما يأتي .

٤ ـ قوله : «وبمقتضى القاعدة المُقَرّرة يكون تعديل الحاكم له مقبولاً . . . إلخ» .

فأقول: تأمّل أيها القارىء كيف يُعَمّي الأمر على القراء، فَيُطلق القاعدة ولا يُبَيِّنها، تدليساً عليهم، وإيهاماً لهم بأنّه متمسِّكٌ بالقاعدة المقررة في علم المصطلح، وينسب الحافظ الذهبي إلى التعنُّت ويُلحق به الحافظ العسقلاني في الغفلة!! ولا يشكّ أحدٌ أنهما أعلم منه وأتقى، وأبعد عن اتِّباع الهوى الذي ابْتُلي به هذا الغُماري المسكين في كثير من كتاباته وبخاصة ما كان منها في انتقاده للآخرين. وبيان ذلك هنا من وجهين:

الأول: أنّ الحاكم لم يجزم بأنّ الراسبيَّ هذا صدوق، وإنما قال: أرجو. وفرقٌ واضحٌ بين الأمرين.

والآخر: هَبْ أنه جزم بأنه صدوق، فما قيمة قوله وهو معروف عند العلماء بأنه من المتساهلين(١)، ولا سيما إذا لم يَعْتَدّ بقولِهِ الحُفَّاظُ الذين جاؤوا من بعده واستدركوا عليه كالذهبي وغيره، وقد ذكر اللكنويُّ رحمه الله في «الأجوبة» (١٦١): أنه إذا تعارض قولُ الحاكم مع الذهبي، رُجِّح قول الذهبي، لأن الأول متساهلٌ والثاني غير متساهل. فالحديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبيُّ بكونه ضعيفَ الإسناد؛ يُرَجَّحُ فيه قولُ الذهبي على قول الحاكم، وكم من حديثٍ حكم عليه الحاكمُ بالصحة وتعقّبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وأقول: هذا إذا كان الذهبيُّ وحده مخالِفاً للحاكم، فكيف إذا كان معه الحافظُ ابن حجر كما هو الشأنُ هنا. فسقط بذلك تشبُّثُ الغُماري بالحاكم.

فإن قيل: ما هي القاعدةُ المُقَرّرَةُ التي اعتمد عليها الغُماري في رده

---

(١) انظر «الأجوبة الفاضلة» لأبي الحسنات اللكنوي (ص٨٠ـ ٨٦).

على الذهبي والعسقلاني ولم يبينها؟

فأقول: هي قولُ ابن الصلاحِ وغيره أنه يكفي الواحدُ في التعديل على الصحيح. وقد عرفتَ مما سبق أنها ليسَتْ على إطلاقها، وأنّ المقصود بها من لم يكن معروفاً بالتساهُل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما، وهذا مما لا يخفى على الغُماري، ولكنه يُجادل بالباطل وينساق لهواه. نسأل الله السلامة.

٥ ـ قوله: فالحديث بهٰذينِ الطريقينِ. . . لا يبعدُ أن يكون من قبيل الحَسَن لغيره.

فأقول: كلا، وذلك لوجهين:

الأول: أنّ فيه ذلك الواهيَ محمدبن مُعاذ كما سبق بيانه في الفقرة (٢)، ومثله لا يفيد في المتابعات والشواهد كما هو مقرّر في علم المصطلح.

والآخر: أنَّ البحثَ في مَتْن الحديث كما تقدّم في الجواب المجمل، فلا فائدة من محاولتك لإخراج سند الحديث من الضعف، ومتنُه باطلٌ بشهادة الحافظين الذهبي والعسقلاني، وهما المرجعُ في مثل هذا الأمر دونَك، وما أحسنَ ما قيل في مثل هذه المناسبة:

وابنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعيسِ

فإن قيلَ: فما وجهُ بُطلانِ هذا الحديث متناً؟

فأقول مخالفتُه للسنّة الصحيحة الثابتة من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه في «صحيح البخاري» وغيره، وهي مُخَرّجة في «ظلال الجنة» (رقم ١١٩٠ ـ ١١٩٨)، بل قد صح ذلك عن علي نفسه رضي الله عنه، فروى البخاري بسنده الصحيح عن محمدبن الحنفية قال:

قلت لأبي: أيّ الناس خيرٌ بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبوبكر. قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.. الحديث. ورواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم من طرق عنه، وهو مُخَرَّجٌ في «ظلال الجنـة» (١٢٠٠ـ ١٢٠٨). وروى (١١٦٦) بسند حسن عن عمر قال لأبي بكر: لا بل نبايعك، وأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ. وقد جاء في «الصحيحين» مرفوعاً أن أبابكر كان أحبَّ الرجال إلى النبي ﷺ، فكيف يُعْقَلُ بعـد هذه النصـوص القاطعة بأفضلية أبي‌بكر رضي الله عنه أن يُقال: «وعلي سيّد العرب»، وقد تقدّم أنّ من علامات الحديث الموضوع أن يُخالف السنّة الصحيحة، فهي عُمدة الذهبي والعسقلاني في قولهما ببطلان الحديث.

ولقد كنتُ أوردت معنى ما تقدم من السنة في رَدّي على الغُماري في مقـدمة «البـداية»، وأشـرت إلى نِسْبتِهِ إلى التشيُّـع، بسبب تحمُّسه لهـذا الحديث الباطل، وذكرتُ أنه من وضع الشِّيعةِ. ثم تأكدتُ من ذلك حين رأيته يرد على الحافظَين وَيَسْتعلي عليهما، وينسبهما إلى الغفلة كما تقدم، ولا يتبرّأ من التشيع الذي رُمي به، بل إنه زاد على ذلك ـ ضِغْثاً على إبّالة ـ فسوّد ثـلاث صفحاتٍ في الـطعن على أهل السنّـة وأئمة الحـديث كـابن تيميّـة والذهبيّ، فيرميهما بالنّصب، وإنكار فضائل علي رضي الله عنه، ويُصرح بأن كثيراً من أهل السنة انخدعوا بالنواصب! فردّوا أحاديثَ كثيرةً في فضل علي رضي الله عنه، ومنها هذا الحديثُ بزعمه فيتأوله بقوله: «فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: «علي سيّد العرب» أنه ذو الشرف والمجد فيهم، لأنّه من أهل البيت. . . إلخ».

فأقول: أَثْبتِ العرشَ ثم انقُشْ، فإنّ التأويل فرعُ التصحيح كمـا هو معروفٌ عند العلماء، والحديثُ ضعيفُ الإسنادِ كما سبق تحقيقهُ، فهو لا

يستحقّ التأويل.

على أنّ سياق الحديث يبطله، فإن قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» صريح في تفضيله ﷺ على جميع ولد آدم، وهو الذي فهمه العلماء ومنهم العزّ بن عبدالسلام في رسالته «بداية السُّول» كما سيأتي بيانه تحت الحديث رقم (٥٦٧٨)، فلو صحّت زيادة «وعلي سيّد العرب» دلّت أيضاً على تفضيله بعده ﷺ على العرب جميعاً، وهذا باطلٌ بشهادةِ الصحابة كما تقدّم، ومنهم عليٌّ نفسه، رضي الله عنهم أجمعين.

ومثلُ هذه الزيادةِ في البُطلان والمخالفة حديث:

«كان أحبَّ النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة، ومن الرجال علي».

وسيأتي في هذا المجلد إن شاء الله تعالى برقم (١١٢٤) مع تخريجه والكشف عن علّته، وَوَهْم من وَهِمَ فيه، وذكر بعض الأحاديث الصحيحة الدالّة على بُطلانه.

وبعد، فإنّ مجال الردّ على الغُماري والكشف عن أوهامه وتدليساته على القراء، وضلالاته وافتراءاته وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذاك الخزرجيُّ ـ مجالٌ واسعٌ جداً، وفيما سبق من البيان كفايةٌ لكل منصفٍ راغبٍ في الهداية، وإنّي مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عمّا رمونا به من البَهت والافتراء، فإنْ لم يفعلا فإنّي داعٍ بما ثبت عن رسول الله ﷺ:

«اللهمّ مَتِّعنا بأسماعنا وأَبصارنا وقوّتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثَأْرَنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مُصيبتنا في ديننا، ولا تجعلِ الدنيا أكبَر هَمِّنا، ولا مبلغَ علمِنا، ولا تُسَلِّط علينا من لا يرحمُنا».

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.

عمّان ٢٥ محرم سنة ١٤٠٧هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

١٠٠١ - (كانَ يركَعُ قبلَ الجُمعةِ أربعاً، وبعدَها أربعاً لا يفصلُ بينَهن).

باطل. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ /١٧٢/ ١) عن بقية بن الوليد، عن **مبشر بن عبيد** عن **الحجاج بن أرطاة** عن **عطية العوفي** عن ابن عباس مرفوعاً.

ورواه ابن ماجه في سننه (١ /٣٤٧) من هذا الوجه دون قوله: «وبعدها أربعاً».

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٢ /٢٠٦):

«سنده واهٍ جداً، فمبشر بن عبيد معدود في الوضاعين، وحجاج وعطية ضعيفان».

وقال البُوصيري في «الزوائد» (ق ٧٢ /١):

«هذا إسناد مسلسل بالضعفاء، عطية متفق على تضعيفه، وحجاج مدلس، ومبشر ابن عبيد كذاب، وبقية بن الوليد يدلس تدليس التسوية، وصلاته ﷺ بين الأذان والإقامة يوم الجمعة متعذر؛ لأنه كان بينهما الخطبة، فلا صلاة حينئذ بينهما. نعم بعد إحداث عثمان للأذان على الزوراء، يمكن أن يصلي سنة الجمعة قبل خروج الإمام للخطبة».

قلت: ولكنه لم يرد إطلاقاً أنه كان بين أذان عثمان والخطبة وقت لصلاة أربع ركعات سنة الجمعة المزعومة، ولا ورد أيضاً أنهم كانوا يصلونها في عهده رضي الله عنه، فبطل الاحتمال المذكور، على أنه لو ثبت وجود مثل هذا الوقت، لم يدل ذلك على جواز إحداث عبادة لم تكن في عهده ﷺ، بخلاف إحداث عثمان للأذان، فإنه كان من باب المصالح المرسلة، كما حققت ذلك كله في رسالتنا «الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة»، فليراجعها من شاء، فإن فيها تحقيقاً لكثير من المسائل المتعلقة بصلاة الجمعة، وكأنه لِما سبق ذكره حكم بعض الأئمة على هذا الحديث بالبطلان. فقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢ /٣٤١):

«سنده واهٍ، قال النووي في الخلاصة:

إنه حديث باطل».

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ١٧٠):

«هذا الحديث فيه عدة بلايا...».

ثم أطال في بيان ذلك بما خلاصته ما نقلناه عن البُوصيري من العلل الأربع. ومن العجيب أن يَخفى ذلك على الحافظ الهيثمي، فإنه قال في «المجمع» (٢/ ١٩٥):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه الحجاج بن أرطاة وعطية العوفي وكلاهما فيه كلام».

ففاته ذكر العلّتين الأخريين، لا سيما التي سببها مبشر بن عبيد الكذاب الوضاع، ثم تلطف جداً في تضعيف الحجاج وعطية، فأوهم أن الضعف في إسناد الحديث يسير وليس بشديد، فكان من نتائج ذلك أن جاء مِن بعده صاحب «جمع الفوائد» فلخص كلام الهيثمي بقوله فيه (١/ ٢٦٨):

«للكبير بِلينٍ»!

فأفصح بذلك عما يدل عليه كلام الهيثمي مما أشرنا إليه من الضعف اليسير، وذلك خطأ منه جرّ إلى خطأ أوضح بسبب التقليد، وعدم الرجوع في التحقيق إلى الأصول، وإلى أقوال الأئمة الفحول، والله المستعان.

وأما قول المناوي في «فيض القدير» بعد أن نقل عن الحافِظَين العراقي وابن حجر أنهما قالا في حديث ابن ماجه: «سنده ضعيف جداً» وبعد أن بين وجه ذلك بنحو ما سبق، قال متعقباً على السيوطي:

«قد أساء التصرف حيث عدل لهذا الطريق المعلول، واقتصر عليه، مع وروده من طريق مقبول، فقد رواه الخلعي في فوائده من حديث علي كرم الله وجهه. قال الحافظ الزين العراقي: إسناده جيد».

فأقول: إنني في شك من ثبوت ذلك عن علي، وإن كان العراقي قد تابعه على

هذا القول تلميذُة البوصيري، وقد وجدت في كلام هذا ما فتح الطريق عليّ لتحقيق شكّي المشار إليه، فقد قال في «الزوائد» (ق ١/٧٢) بعد أن أعلّ إسناد ابن ماجه على ما نقلته عنه:

«رواه أبو الحسن الخلعي في «فوائده» بإسناد جيد، من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمرة عن علي عن النبي ﷺ».

وهكذا قال أبو زرعة في «شرح التقريب» (٤٢/٣)، والظاهر أن البوصيري نقله عنه.

قلت: والمعروف من هذه الطريق عن علي بلفظ:
«كان يصلي قبل الظهر أربع ركعات».
هكذا أخرجه أحمد وغيره، فهو المحفوظ والله أعلم.

ولئن صحّ ما عند الخلعي فهو محمول على ما قبل الأذان وصعود النبي ﷺ على المنبر لفقدان المحل كما تقدم بيانه، والله وليّ التوفيق.

وكتاب الخِلَعي المذكور منه أجزاء مخطوطة في المكتبة الظاهرية، وليس في شيء منها هذا الحديث لننظر في إسناده.

ثم وقفتُ عليه عند غيره، فتأكدتُ مما ذهبت إليه هنا أنه غير معروف، فانظر الحديث الآتي برقم (٥٢٩٠) إن شاء الله تعالى.

وقد روي الحديث عن ابن مسعود أيضاً، وسنده ضعيف منكر، كما يأتي بيانه بلفظ:

«كان يصلّي قبل الجمعة أربعاً. . . .». رقم (١٠١٦).

١٠٠٢ ـ (كانَ يُسبِّح بالحصَى).

موضوع. رواه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (٦٨) من طريق **صالح ابن علي النوفلي**: حدّثنا **عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي**: حدّثنا ابن المبارك عن

سفيان الثوري عن سُمَيّ عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، آفته القدامي ـ نسبة إلى قُدامة بن مظعون ـ وهو متّهم. قال الذهبي في «الميزان»:

«أحد الضعفاء، أتى عن مالك بمصائب».

ثم ذكر بعض مصائبه!

وفي «اللسان»:

«ضعّفه ابن عدي والدارقطني.

وقال ابن حبّان:

«يقلب الأخبار، لعله قلب على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً، وروى عن إبراهيم بن سعد نسخة أكثرها مقلوب». وقال الحاكم والنقاش: روى عن مالك أحاديث موضوعة. وقال أبو نعيم: روى المناكير».

قلت: وصالح بن علي النوفلي لم أجد من ترجمه.

وهذا الحديث يخالف ما ثبت عن عبد الله بن عَمرو، قال:

«**رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه**».

أخرجه أبو داود (١/٢٣٥) بسند صحيح، وحسّنه النـووي في «الأذكار» (ص ٢٣)، وكذا الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (ق ١٨/١). وعزاه الأول للنسائي، وهو عنده (١/١٩٨) ضمن حديث، وكذلك أخرجه في «عمل اليوم والليلة» (٨١٩).

وثبت عند أبي داود أيضاً وغيره، أن النبي ﷺ **أمر النساء أن يعقِدن بالأنامل** وقال: «فإنهن مسؤولات مستنطقات». وصححه الحاكم والذهبي.

فهذا هو السنة في عدّ الذكر المشروع عدّه، إنما هو باليد، وباليمنى فقط، فالعدّ باليسرى أو باليدين **معاً**، أو بالحصى كل ذلك خلاف السنة، ولم يصح في العد بالحصى فضلاً عن السبحة شيء، خلافاً لما يفهم من «نيل الأوطار» و «السنن والمبتدعات» وغيرهما. وقد بسطت القول في ذلك في رسالتنا «الرد على التعقيب الحثيث»، فليرجع

إليها من شاء التوسع في ذلك.

واسترواح بعض المعاصرين إلى الاستدلال بعموم حديث «الأنامل» وغيره غفلة منه، لأنه عموم لم يجر العمل به، وتجاهل منه لحديث العقدباليمين، لا يليق بمن كان من أهل العلم، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

١٠٠٣ - (بَل لنا خاصَّة. يعني فَسْخَ الحج إلى العُمْرةِ).

ضعيف. أخرجه أصحاب «السنن» إلا الترمذي والدارمي والدارقطني والبيهقي وأحمد (٣/٤٦٨) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن **الحارث بن بلال بن الحارث** عن أبيه قال:

«قلت: يا رسول الله! فسخُ الحج لنا خاصة؟ أم للناس عامة؟ قال: » فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، فإن الحارث هذا لم يوثقه أحد، بل أشار الإمام أحمد إلى أنه ليس بمعروف، وضعّفَ حديثه هذا كما يأتي.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبـول»، يعني عنـد المتـابعـة، وإلّا فليّن الحـديث، كمـا نصّ عليــه في «المقدمة».

وأمّا ما نقله الشوكاني في «نيـل الأوطار» (٤/ ٢٨٠) عن الحـافظ أنه قـال في الحارث هذا: «من ثقات التابعين»، فإن صحّ هذا عنه، فهو من أوهامه، لأنه لو كان ثقة عنده لوثّقه في «التقريب»، ولذكر من وثّقه في أصله «التهذيب»، وكل ذلك لم يكن، بل قال أبو داود في «المسائل» (ص ٣٠٢):

«قلت لأحمد: حديث بلال بن الحارث في فسخ الحج؟ قال: ومن بلال بن الحارث أو الحارث بن بلال؟! ومن روى عنه؟! ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة، وهذا أبو موسى يفتي به في خلافة أبي بكر، وصدر من خلافة عمر».

وقال ابن القيّم في «زاد المعاد» (١/ ٢٨٨):

«وأما حديث بلال بن الحارث، فلا يُكتب؛ ولا يُعارض بمثله تلك الأساطين الثابتة. قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يرى للمُهِلّ بالحج أن يفسخ حجه إن طاف بالبيت وبين الصفا والمروة. وقال في المتعة: هو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ. وقال ﷺ: «اجعلوا حجكم عمرة»(١). قال عبد الله: فقلت لأبي: فحديث بلال بن الحارث في فسخ الحج؟ يعني قوله: «لنا خاصة» قال: لا أقول به، لا يعرف هذا الرجل (قلت: يعني ابنه الحارث)، هذا حديث ليس إسناده بالمعروف، ليس حديث بلال بن الحارث عندي بثَبْتٍ».

قال ابن القيّم:

«ومما يدل على صحة قول الإمام أحمد، وأن هذا الحديث لا يصح، أن النبي ﷺ أخبر عن تلك المتعة التي أمرهم أن يَفسخوا حَجَّهم إليها أنها لِأَبَدِ الأبد، فكيف يثبت عنه بعد هذا أنها لهم خاصة؟! هذا من أَمْحل المحال، وكيف يأمرهم بالفسخ، ويقول: «دَخَلَتِ العمرة في الحج إلى يوم القيامة»(٢)، ثم يثبت عنه أن ذلك مختص بالصحابة، دون مَن بعدهم؟ فنحن نشهد بالله أن حديث بلال بن الحارث هذا لا يصحّ عن رسول الله ﷺ وهو غلط عليه».

وأمّا ما رواه مسلم في «صحيحه» وأصحاب «السنن» وغيرهم عن أبي ذر أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة، فهذا مع كونه موقوفاً، إن أريد به أصل المتعة، فهذا لا يقول به أحد من المسلمين، بل المسلمون متفقون على جوازها إلى يوم القيامة، ولذلك قال الإمام أحمد:

«رحم الله أبا ذرّ هي في كتاب الرحمن: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج﴾».

وإن أريد به متعة فسخ الحج، احتمل ثلاثةَ وجوه من التأويل، ذكرها ابن القيم، فليراجعها من شاء، فإن غرضنا هنا التنبيه على ضعف هذا الحديث الذي يحتج به من لا

---

(١) انظر كتابي «حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه».
(٢) انظر المصدر السابق.

يذهب إلى أفضلية متعة الخج ويرى الإفراد أو القِرَانَ أفضل، مع أن ذلك خلاف الثابت عنه ﷺ في أحاديث كثيرة استقصاها ابن القيم في «الزاد» فلتُطلب من هناك.

وقال ابن حزم في «المحلّى» (٧/١٠٨):

«والحارث بن بلال مجهول، ولم يخرّج أحد هذا الخبر في صحيح الحديث، وقد صحّ خلافه بيقين، كما أوردنا من طريق جابر بن عبد الله أن سراقة بن مالك قال لرسول الله إذْ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة: يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟ فقال رسول ﷺ:

«بل لأبد الأبد». رواه مسلم».

وبهذه المناسبة أقول:

من المشهور الاستدلال في رد دلالة حديث جابر هذا وما في معناه على أفضلية التمتع، بل وجوبه بما ثبت عن عمر وعثمان من النهي عن متعة الحج، بل ثبت عن عمر أنه كان يضرب على ذلك، ورُوي مثله عن عثمان(١)، حتى صار ذلك فتنة لكثير من الناس وصاداً لهم عن الأخذ بحديث جابر المذكور وغيره، وَيَدعُمون ذلك بقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»، وقوله: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي، أبي بكر وعمر»، ونحن نجيب عن هذا الاستدلال غيرة على السنة المحمدية من وجوه:

الأول: أن هذين الحديثين لا يراد بهما قطعاً اتباع أحد الخلفاء الراشدين في حالة كونه مخالفاً لسنته ﷺ باجتهاده، لا قصداً لمخالفتها، حاشاه من ذلك، ومن أمثلة هذا ما صحّ عن عمر رضي الله عنه أنه كان ينهى من لا يجد الماء أن يتيمم ويصلّي(٢)!! وإتمام عثمان الصلاة في منى مع أن السنة الثابتة عنه ﷺ قصرها كما هو ثابت مشهور، فلا يشك عاقل، أنهما لا يُتَّبعان في مثل هذه **الأمثلة** المخالفة للسنة، فينبغي أن يكون

---

(١) انظر المحلى (٧/١٠٧).

(٢) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما». فانظر كتابي «مختصر صحيح الإمام البخاري» رقم (١٩١) و «صحيح مسلم» (١/١٩٣).

الأمر هكذا في نهيهما عن المتعة للقطع بثبوت أمره ﷺ بها.

لا يقال: لعل عندهما علماً بالنهي عنها، ولذلك نَهَيَا عنها، لأننا نقول:

قد ثبت من طرق أن نهيهما إنما كان عن رأي واجتهادٍ حادث، فقد روى مسلم (٤/٤٦) وأحمد (١/٥٠) عن أبي موسى أنه كان يفتي بالمتعة، فقال له رجل: رُويدَك ببعض فتياك، فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعد، حتى لقيه بعد، فسأله، فقال عمر: قد علمتُ أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلّوا مُعَرِّسين بهن في الأراك، ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم».

ورواه البيهقي أيضاً (٥/٢٠).

وهذا التعليل من عمر رضي الله عنه إشارة منه إلى أن المتعة التي نهى عنها هي التي فيها التحلل بالعمرة إلى الحج كما هو ظاهر، ولكن قد صحّ عنه تعليل آخر يشمل فيه مُتعة القِران أيضاً فقال جابر رضي الله عنه:

تمتعنا مع رسول الله ﷺ، فلما قام عمر قال:

«إن الله كان يحلّ لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القُرآن قد نَزَل منازله، فأتموا الحج والعمرة لله كما أمركم الله، فافصلوا حجكم من عمرتكم؛ فإنه أتمّ لحجتكم، وأتم لعمرتكم».

أخرجه مسلم والبيهقي (٥/٢١).

فثبت مما ذكرنا أن عمر رضي الله عنه تأول آية من القرآن بما خالف به سنته ﷺ فأمر بالإفراد، وهو ﷺ نهى عنه، ونهى عمر عن المتعة، وهو ﷺ أمر بها، ولهذا يجب أن يكون موقفنا من عمر هنا كموقفنا منه في نهيه الجنب الذي لا يجد الماء أن يتيمم ويصلي، ولا فرق.

الثاني: أن عمر رضي الله عنه، قد ورد عنه ما يمكن أن يؤخذ منه أنه رجع عن نهيه عن المتعة. فروى أحمد (٥/١٤٣) بسند صحيح عن الحسن أن عمر رضي الله عنه أراد أن ينهى عن متعة الحج، فقال له أُبَيّ: ليس ذاك لك، قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ، ولم ينهنا عن ذلك، فأضرب عن ذلك عمر.

قلت: الحسن ـ وهو البصري ـ لم يسمع من أُبَيٍّ، ولا من عمر، كما قال الهيثمي (٣/ ٢٣٦)، ولولا ذاك لكان سنده إلى عمر صحيحاً، لكن قد جاء ما يشهد له، فروى الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٣٧٥) بسند صحيح عن ابن عباس قال:

«يقولون: إن عمر رضي الله عنه نهى عن المتعة، قال عمر رضي الله عنه: لو اعتمرت في عام مرتين ثم حججت لجعلتها مع حجتي».

رواه من طريق عبد الرحمن بن زياد قال: ثنا شعبة عن سلمة بن كُهيل قال: سمعت طاووساً يحدّث عن ابن عباس.

قلت: وهذا سند جيد رجاله ثقات معروفون، غير عبد الرحمن بن زياد وهو الرصاصي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: لا بأس به. ولم يتفرّد به، فقد أخرجه الطحاوي أيضاً من طريق أخرى عن سفيان عن سلمة بإسناده عنه قال: قال عمر: فذكرَ مثله. وسنده جيد أيضاً، وقد صححه ابن حزم فقال (٧/ ١٠٧) في صدد الرد على القائلين بمفضولية المتعة، المحتجين على ذلك بنهي عمر عنها:

«هذا خالفه الحنفيون والمالكيون والشافعيون؛ لأنهم متفقون على إباحة متعة الحج، وقد صحّ عن عمر الرجوع إلى القول بها في الحج، رُوِّينا من طريق شعبة عن سلمة بن كُهيل عن طاووس عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: لو اعتمرتُ في سنة مرتين ثم حججت لجعلت مع حجتي عمرة. ورويناه أيضاً من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل به. ورويناه أيضاً من طرق».

فقد رجع عمر رضي الله عنه إلى القول بالمتعة اتباعاً للسنة، وذلك هو الظنّ به، رضي الله عنه، فكان ذلك من جملة الأدلة الدالّة على ضعف حديث الترجمة. والحمد لله ربّ العالمين.

١٠٠٤ ـ (إذا دَخلتَ على مريضٍ فَمُرْهُ أن يَدعو لك، فإنَّ دعاءَه كدعاءِ الملائكةِ).

ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (١/ ٤٤٠): حدثنا جعفر بن مسافر: حدثني كثير

ابن هشام : **ثنا** جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران **عن** عمر بن الخطاب قال : قال لي النبي ﷺ . فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: الانقطاع بين ميمون وعمر، وبه أعلّوه، فقال البوصيري في «الزوائد»(ق ١/٩٠):

«هذا الإسناد رجاله ثقات(١)، إلا أنه منقطع، قال العلائي في «المراسيل»، والمِزِّي في «التهذيب»: إن رواية ميمون بن مهران عن عمرمرسلة».

وقال المنذري في «الترغيب» (٤/١٦٤):

«ورواته ثقات مشهورون، إلا أن ميمون بن مهران لم يسمع من عمر».

وقال النووي في «الأذكار»:

«صحيح أو حسن، لكن ميمون لم يدرك عمر».

وتبعه الحافظ في «الفتح» فقال (١٠/٩٩):

«أخرجه ابن ماجه بسند حسن لكن فيه انقطاع».

وغفلوا جميعاً عن العلة الأخرى، وهي:

الثانية: وهي أن راويه عن جعفر بن برقان ليس هو كثير بن هشام كما هو ظاهر هذا الإسناد، بل بينهما رجل متّهم، بيّن ذلك الحسن بن عرفة فقال: ثنا كثير بن هشام الجزري عن **عيسى بن إبراهيم الهاشمي** عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران به.

أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٧٨).

وعيسى هذا قال فيه البخاري والنسائي:

«منكر الحديث». وقال أبو حاتم:

(١) هكذا في نسختنا من «الزوائد»، ونقل السندي عنه أنه قال: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات إلا أنه . . .» وما في نسختنا أقرب إلى المعروف في استعمالاتهم.

«متروكِ الحديث».

فلعله سقط من رواية جعفر بن مسافر وهماً منه، فقد قال فيه الحافظ:

«صدوق ربما أخطأ».

ثم رجعت إلى «التهذيب» فرأيته قد تنبه لهذه العلة، فقال متعقباً لقول النووي الذي نقلته عنه آنفاً:

«فمشى على ظاهر السند، وعلته أن الحسن بن عرفة رواه عن كثير، فأدخل بينه وبين جعفر **رجلاً ضعيفاً جداً**، وهو عيسى بن إبراهيم الهاشمي. كذلك أخرجه ابن السني والبيهقي من طريق الحسن، فكأن جعفراً كان يدلس تدليس التسوية. إلا أني وجدت في نسختي من ابن ماجه تصريح كثير بتحديث جعفر له، فلعل كثيراً عنعنه فرواه جعفر عنه بالتصريح، لاعتقاده أن الصيغتين سواء من غير المدلس، لكن ما وقفت على كلام أحد وصفه بالتدليس، فإن كان الأمر كما ظننت أولاً، وإلا فيسلم جعفر من التسوية ويثبت التدليس في كثير، والله أعلم».

قلت: لكنَّ أحداً لم يَصِفْ أيضاً بالتدليس كثيراً هذا، فالأقرب أن جعفراً وهم في سنده؛ فأسقط عيسى منه كما سبق مني، فإنه موصوف بالوهم كما عرفت من «تقريب الحافظ»، وسلفه في ذلك ابن حبان، فإنه قال فيه في «الثقات»:

«كتب عن ابن عيينة، ربما أخطأ».

١٠٠٥ - (اكْشِفْ البَاس، ربَّ الناس! عَنْ ثابت بن قَيْس بن شمّاس).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢/ ٣٣٧ - طبع الحلبي) وابن حبان في «صحيحه» (رقم ١٤١٨ - موارد) **عن يوسف بن محمد بن ثابت بن قيس بن شمّاس** عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ

أنه دخل على ثابت بن قيس وهو مريض، **فقال**: فذكره. ثم أخذ تراباً من بُطحان فجعله في قَدَحٍ، ثم نفث عليه بماء فصبه عليه. ولفظ ابن حبان:

«فجعله في قدَح فيه ماء فصبّه عليه». لم يذكر النفث.

قلت: وهذا سند ضعيف علّته يوسف بن محمد، وقَلَبَهُ بعض الرواة فقال: «محمد بن يوسف» قال أبو داود: «والصواب الأول».

قلت: وهو مجهول العين، أورده ابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الذهبي في «الميزان»:

«لا يُعرف حاله، روى عنه عمرو بن يحيى بن عمارة».

قلت: الصواب عدم ذكر لفظ (حاله)؛ فإنه إذا كان لم يَروِ عنه غير عمرو هذا فهو مجهول العين كما قلنا، وليس مجهول الحال كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث. وأما الحافظ فقال في «التقريب»:

«مقبول». يعني عند المتابعة وإلا فَلَيِّن الحديث كما نصّ عليه في المقدمة.

واعلم أننا إنما أوردنا هذا الحديث لما في آخره من جعل البطحان (وهو الحصا الصغار) في القدح إلخ، فإنه غريب منكر، وأما الدعاء «اكشف الباس ربّ الناس» فهو ثابت من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ:

«كان يعود بعض أهله، يمسح بيده اليمنى ويقول: اللهم ربَّ الناس، أذهبِ الباس، واشْفِهِ أنت الشافي، لاشفاءَ إلا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سقماً».

أخرجه الشيخان وغيرهما، وله فيهما وفي «المسند» طرق (٦/ ٤٤، ٤٥، ٥٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ٢٠٨، ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٨٠).

١٠٠٦ - (نِعْمَ العبدُ صُهَيب، لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ).

لا أصل له. قال السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (١٢ / ٢):

«قد اشتهر في كلام الأولين وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر بن الخطاب. وذكر الشيخ بهاء الدين السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب. وكذا قال جمع من أهل اللغة. ثم رأيت بخط شيخنا رحمه الله أنه ظفر به في «مشكل الحديث»

لأبي محمد بن قتيبة، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسناداً. وقال: «أراد أن صهيباً إنما لم يعص الله حَياءً لا لمخافة عذابه». انتهى. وقد وقعت على معنى ذلك من قول عمر(١) رضي الله عنه، إلا أنه في حق سالم مولى أبي حذيفة، فروى أبو نعيم في «الحلية» من طريق عبد الله بن الأرقم:

«حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمِسْوَر بن مخرمة، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن سالماً شديد الحب لله عزّ وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه»، وسنده ضعيف».

قلت: بل هو موضوع؛ لأنه في «الحلية» (١ / ١٧٧) **معلق من طريق محمد بن إسحاق عن الجراح بن منهال عن حبيب بن نجيح** عن عبد الرحمن بن غَنْم قال:

«قدمت المدينة في زمان عثمان، فأتيت عبد الله بن الأرقم فقال: حضرت عمر رضي الله عنه عند وفاته مع ابن عباس والمِسور بن مخرمة، فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره، فلقيت ابن عباس فذكرت ذلك له، فقال: صدق، انطلق بنا إلى المسور بن مخرمة حتى يحدثك به، فجئنا المِسور، فقلت: إن عبد الله بن الأرقم حدثني بهذا الحديث، قال: حسبك لا تسل عنه بعد عبد الله بن الأرقم».

قلت: فهذا إسناد هالك، مسلسل بالعلل:

الأولى: أنه معلق غير متصل.

الثانية: أن محمد بن إسحاق مدلّس وقد عنعنه.

الثالثة: أن الجراح بن المنهال متهم بالكذب، وكنيته أبو العطوف. قال البخاري ومسلم: «منكر الحديث».

وقال النسائي والدار قطني:

«متروك».

وقال ابن حبان:

«كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر».

---

(١) كذا الأصل والظاهر أن الصواب «حديث عمر» لأنه مرفوع كما سترى.

الرابعة: جهالة حبيب بن نجيح، قال أبو حاتم (١/٢/١١٠):

«مجهول، ولا يعتبر برواية أبي العطوف عنه. يعني لضعف أبي العطوف».
وكذا قال الذهبي في «الميزان»:
«مجهول».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجهولين!

١٠٠٧ - (أيّما امرأة نُكِحتْ على صَداقٍ أو حِباء أو عِدَّة قبل عِصْمَة النكاح، فهو لها، وما كان بعد عِصْمة النكاح، فهو لمن أُعْطِيَهُ، وأحقُّ ما أُكْرِمَ عليهِ الرجل ابنتُه أو أختُه).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢١٢٩) والنسائي (٢/٨٨ - ٨٩) وابن ماجه (١٩٥٥) والبيهقي (٧/٢٤٨) وأحمد (٢/١٨٢) عن **ابن جريج عن** عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لأن ابن جريج مدلس وقد عنعنه.

وقد تابعه مدلس آخر وهو الحجاج بن أرطاة فقال: عن عمرو بن شعيب به ولفظه:

«ما استُحِل به فرجُ المرأةِ من مَهرٍ أو عِدة، فهو لها، وما أُكرِمَ به أبوها أو أخوها أو وليّها بعد عقدة النكاح، فهو له، وأحق ما أكرم الرجلُ به ابنتُه أو أختُه».

أخرجه البيهقي.

(تنبيه): استدل بعضهم بهذا الحديث على أنه يجوز لولي المرأة أن يشترط لنفسه شيئاً من المال! وهو لو صحّ كان دليلاً ظاهراً على أنه لو اشترط ذلك لم يكن المال له بل للمرأة، قال الخطابي:

«هذا يُتَأول على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر».

وقد اعتاد كثير من الآباء مثل هذا الشرط، وأنا وإن كنت لا أستحضر الآن ما يدل على تحريمه، ولكني أرى ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنه لا يخلو من شيء، فقد صحّ أن النبي ﷺ قال: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، ولا أظن مسلماً سليم الفطرة، لا يرى أن مثل هذا الشرط ينافي مكارم الأخلاق، كيف لا، وكثيراً ما يكون سبباً للمتاجرة بالمرأة إلى أن يحظى الأب أو الولي بالشرط الأوفر، والحظ الأكبر، وإلا أعضلها! وهذا لا يجوز لنهي القرآن عنه.

١٠٠٨ ـ (لو اجتَمْعتُما في مَشُورةٍ ما خالفْتُكُما. يعني أبا بكر وعمر رضي الله عنهما).

ضعيف. رواه أحمد (٤/ ٢٢٧) عن **شَهر بن حَوشب** عن عبد الرحمن بن غَنْم أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر وعمر: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، شهر ضعيف لسوء حفظه، وأعلّه الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٥٣) بعلّة أخرى فقال:

«رواه أحمد ورجاله ثقات، إلا أن ابن غنم لم يسمع من النبي ﷺ».

ولا يخفى ما في قوله: «ورجاله ثقات» من البعد عن الصواب، فإن شهراً لا يصحّ أن يوصف بكونه ثقة، وفيه الكلام المعروف عن جماعة من الأئمة.

ولا يتقوّى الحديث بحديث البراء بن عازب أن النبي ﷺ قال لأبي بكرٍ وعمر:

«الحمد لله الذي أيَّدني بكما، ولولا أنكما تَخْتَلفان علي ما خالفْتُكما».

قال الهيثمي (٩/٥٢):

«رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك وهو متروك».

قلت: وقد كذبه غير واحد، وذكر له الذهبي حديثين موضوعين عن مالك! ولذلك فلا يصح الاستشهاد به لكن الشطر الأول من حديث حبيب هذا أخرجه الحاكم (٣/ ٧٤) عن **عاصم بن عمر** أخي عبيد الله عن سُهيل بن أبي صالح عن محمد بن إبراهيم بن

الحارث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي أروى الدوسي قال:

كنت جالساً عند النبي ﷺ ، فاطَّلَعَ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال رسول الله ﷺ :

«الحمد لله الذي أيدني بكما». وقال:

«صحيح الإسناد». ورده الذهبي بقوله:
«قلت: عاصم واه».

١٠٠٩ - (الشّريكُ شفيعٌ، والشُّفْعَة في كل شيء).

منكر. أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٤) والطحاوي (٢ / ٢٦٨) والدار قطني (٥١٩) والطبراني في «الكبير» (٣/١١٥ / ١) وعنه الضياء في «المختارة» (٦٢ / ٢٨٩ /٢) والبيهقي (٦/١٠٩) من طريق **أبي حمزة السكري** عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مُلَيكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره وقال الترمذي:

«**هذا حديث غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري**، وقد رَوَى غير واحد هذا الحديث عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مُليكة عن النبي ﷺ مرسلاً. وهذا أصحّ».

وقال الدار قطني:

«خالفه شعبة وإسرائيل وعمرو بن أبي قيس وأبو بكر بن عياش؛ فرووه عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مُليكة مرسلاً، وهو الصواب، ووهم أبو حمزة في إسناده».

وكذا قال البيهقي: أن الصواب مرسل.

قلت: واسم أبي حمزة محمد بن ميمون، وهو ثقة فاضل محتج به في «الصحيحين» كما في «التقريب»، لكن فيه كلام يسير، فقال النسائي:

«لا بأس به إلا أنه كان قد فقد بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك

فحديثه جيد».

وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط كما في «التهذيب»، وقال أبو حاتم: «لا يحتج به» كما في «الميزان».

قلت: فمثله يحتج به إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف، وأما مع المخالفة فلا، فإذ قد خالف في هذا الحديث فزاد في السند ابن عباس ووصله خلافاً للثقات الآخرين الذين أرسلوه، دلّ ذلك على وهمه كما جزم به الدار قطني، وأشار إليه الترمذي، وأن الصواب في الحديث أنه مرسل، فهو على ذلك ضعيف لا يُحتج به.

وقد رُوي عن أبي حمزة على وجه آخر، رواه البيهقي من طريق عبدان عنه عن محمد بن عبيد الله عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال:

«ومحمد هذا هو العَرْزَمِيّ ، متروك الحديث. وقد روي بإسناد آخر ضعيف عن ابن عباس موصولاً».

ثم ساقه باللفظ الآتي عقب هذا، وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٨١ /٢) عن أبي حمزة عن العَرْزَمِيّ به. وقال:

«لا أعلم رواه عن محمد بن عبيد الله غير أبي حمزة. وقوله: «والشفعة في كل شيء» منكر. ومحمد بن عبيد الله العرزمي عامةُ رواياته غير محفوظة».

قلت: ومما يؤيد نكارة هذا الحديث عن ابن عباس أن الطحاوي روى (٢/ ٢٦٩) من طريق معن بن عيسى عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال:

«لا شفعة في الحيوان».

احتج به الطحاوي على أن قوله في حديث الباب: «الشفعة في كل شيء»، ليس على عمومه يشمل الحيوان وغيره. قال:

«وإنما معناه الشفعة في الدور والعقار والأرضين ، والدليل على ذلك ما قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما، حدثنا أحمد بن داود قال: ثنا يعقوب قال: ثنا معن بن عيسى. . .».

قلت: وإسناد هذا الموقوف جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير أحمد بن داود هذا وهو ابن موسى الدوسي أبو عبد الله وثّقه ابن يونس كما في «كشف الأستار» عن «المغاني».

والحديث قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٤٥):

«رواه البيهقي، ورجاله ثقات، إلا أنه أُعِلّ بالإرسال، وأخرج له الطحاوي شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس برواته».

ونقله هكذا الشوكاني في «نيل الأوطار» (٥ / ٢٨٣) ولكنه - كما هي عادته - لم يَعزُهُ إلى الحافظ! وكذلك صنع صديق خان في «الروضة الندية» (٢/١٢٧) إلا أنه وقع عنده بلفظ «بإسناد لا بأس به». بدل «لا بأس برواته» وشتّان ما بين العبارتين، فإن الأولى نص في تقوية الإسناد، بخلاف الأخرى، فإنها نص في تقوية رواتـهِ، ولا تَلازُمَ بين الأمرين، كما لا يخفى على الخبير بعلم مصطلح الحديث، وذلك لأن للحديث، أو الإسناد الصحيح شروطاً أربعة: عدالة الرواة وضبطهم، واتصاله، وسلامته من شذوذ أو علة، فإذا قال المحدث في سند ما: «رجاله لا بأس بهم» أو «ثقات» أو «رجال الصحيح»، ونحو ذلك، فهو نص في تحقق الشرط الأول فيه، وأما الشروط الأخرى فمسكوت عنها، وإنما يفعل ذلك بعض المحدثين في الغالب لعدم علمه بتوفر هذه الشروط الأخرى فيه، أو لعلمه بتخلف أحدها، مثل السلامة مِن الانقطاع أو التدليس أو نحو ذلك من العلل المانعة من إطلاق القول بصحته(١)، وهذا هو حال إسناد هذا الشاهد، فإن فيه علة لا تسمح بتصحيحه مع كون رجاله ثقاتاً، فإنه عند الطحاوي (٢/٣٦٩) من طريق يوسف بن عدي قال: ثنا ابن إدريس عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال:

«قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء». فأول علّةٍ تبدو للناظر لأول وهلة في هذا السند هو عنعنةُ ابن جريج، فإنه كان يدلس بشهادة غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، بل قال الدار قطني: «تجنّب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلس

(١) وراجع لزيادة البيان مقدمتي لكتابيّ «صحيح الترغيب والترهيب»، و«ضعيف الترغيب».

إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما»، ووصفه بالتدليس الذهبي والعسقلاني وغيرهما. على أنه يمكن للباحث في طرق هذا الحديث أن يكشف عن علة أخرى في هذا السند، وذلك أن جماعة من الثقات الأثبات رووه عن عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به، بلفظ:

«قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شِرْك لم يقسم، رَبعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يُؤذِن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإن باع فلم يُؤذنه فهو أحق به».

أخرجه مسلم (٥ / ٥٧) والنسائي (٢ / ٢٣٤) والدارمي (٢/٢٧٣ ـ ٢٧٤) والطحاوي (٢ / ٢٦٥) وابن الجارود (رقم ٦٤٢) والدار قطني (٥٢٠) والبيهقي (١٠١/٦) كلهم عن الجماعة به.

وقد صرّح ابن جُريج بالسماع من أبي الزبير، وهذا من جابر في رواية الطحاوي، وهو رواية لمسلم. فهذا هو المحفوظ عن ابن إدريس عن ابن جريج، إنما هو عن أبي الزبير ليس عن عطاء.

وقد تابعه إسماعيل بن إبراهيم ـ وهو ابن عُلَيَّة ـ عن ابن جريج به.

أخرجه النسائي (٢ / ٢٢٩) وصرح عنده ابن جريج بالتحديث وأحمد (٣/ ٣١٦) وعنه أبو داود (٢/ ٢٥٦) والبيهقي.

ومن الملاحظ في هذا اللفظ أن طرفه الأول موافق تماماً لرواية يوسف بن عدي عن ابن جريج المتقدمة؛ إلا في حرف واحد وهو قوله: «في كل شِرْك»، فإن لفظه في الرواية المشار إليها «في كل شيء»، فأخشى أن يكون تصحف على بعض رواتها. ويؤيده تمام الحديث في الرواية المحفوظة «لم يقسم . . . » فإنه يدل على أن الحديث ليس فيه هذا العموم الذي أفادته تلك الرواية، بل يدل على أنه خاص بغير المنقول من دار أو بستان أو أرض، قال الحافظ في «الفتح» (٤ / ٣٤٥):

«وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع، وصدره يُشعر بثبوتها في المنقولات، وسياقه يُشعر باختصاصها بالعقار، وبما فيه العقار».

فثبت مما تقدم أن هذا الشاهد عن جابر لا يصلح شاهداً لحديث ابن عباس لثبوت خطأ الراوي في قوله:«شيء» بدل:«شِرك»، فهو شاذ، ومقابله هو المحفوظ.

على أنه يمكن أن يقال: لو سلّمنا جدلاً بأن هذا اللفظ محفوظ، فإن مما لا شك فيه أنه مختصر من الرواية المحفوظة كما تقدم، فلا بد أن يضم إليه تمام الحديث الذي رواه الثقات، وعند ذلك يتبين أن عموم هذا اللفظ ليس بمراد، وأن اختصار الحديث من الراوي اختصار مخلٌ بالمعنى.

ويؤيد ذلك أن الحديث ورد من طريق أخرى عن جابر بهذا التمام، فقال أحمد: (٢٩٦/٣):

ثنا عبد الرزاق: أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال:

«إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل **مال** لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة».

ومن طريق أحمد أخرجه أبو داود (٢ / ٢٥٦) وعنه البيهقي (١٠٢/٦ - ١٠٣) ثم أخرجه هذا من طريق أخرى عن عبد الرزاق به، إلا أنه قال: «كل ما لم يقسم». وهكذا وقع عند أبي داود من طريق أحمد، ويرجح هذا أن البخاري أخرجه من طريق عبد الواحد ابن زياد عن معمر به. لكن وقع في مكان آخر عند البخاري من هذا الوجه (٤ / ٣٢٣) بلفظ: «كل مال» مثل رواية أحمد، إلا أن كلام الحافظ في شرحه يُشعر بأن اللفظ إنما هو باللفظ الذي قبله «كل ما لم يقسم» فالظاهر أن خلافه خطأ على عبد الواحد من بعض الرواة أو النسّاخ. نعم أخرجه البخاري من طريق أخرى عن عبد الرزاق بلفظ أحمد، «كل مال» ورجّح الحافظ هذا اللفظ بأن إسحاق بن راهويه قد رواه عن عبد الرزاق بلفظ «قضى بالشفعة في **الأموال** ما لم تقسم». والله أعلم.

فلو أن بعض الرواة اقتصر من هذا الحديث على قوله: «قضى بالشفعة في الأموال» لأوهم العموم الذي أوهمته رواية الطحاوي الشاذة، فالحمد لله الذي حفظ لنا أحاديث نبينا

كاملة غير منقوصة، وجعلها بياناً للقرآن وألزمنا العمل بها كما ألزمنا العمل به.

(تنبيه): عرفت مما سبق ضعف حديث ابن عباس وشاهده من حديث جابر، فلا تغتر بما يدلّ عليه كلام الصنعاني في «سبل السلام» من الميل إلى تصحيحه، بعد أن عرفت الحق فيه، لا سيما وهو قد اغتر بقول الحافظ في حديث جابر في «البلوغ»: «ورجاله ثقات»، فإنه مثل قوله في «الفتح» كما تقدم: «لا بأس برواته»، وقد سبق تفصيل الكلام في المراد بمثل هذا القول، وأنه لا يستلزم الصحة، فلا يُفيد إعادة الكلام فيه، وإنما الغرض الآن أن الصنعاني قد خلط خلطاً عجيباً في كلامه على حديث ابن عباس هذا، فإنه قال عقب حديث جابر عند الطحاوي:

«ومثله عن ابن عباس عند الترمذي مرفوعاً: «الشفعة في كل شيء» وإن قيل: إن رفعه خطأ، فقد ثبت إرساله عن ابن عباس، وهو شاهد لرفعه، على أن مرسل الصحابي إذا صحّت عنه الرواية حجّة».

هكذا قال! وقد علمت أن الخلاف ليس في رفعه ووقفه، وإنما في إرساله ووصله، فكأنه أطلق على الوصل الرفع، فلئن كان ذلك، فما معنى قوله: «ثبت إرساله عن ابن عباس، على أن مرسل الصحابي حجّة..» لا شكّ أن هذا كلام مضطرب لا يتحصّل منه على شيء!

وأما اللفظ الآخر الذي سبقت الإشارة إليه فهو:

١٠١٠ - (الشُّفْعَةُ في العَبيدِ، وفي كلِّ شَيء).

ضعيف جداً. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/١٨/٣) وعنه ابن عساكر (٢/١٨٥/١٣) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٤٣) والبيهقي (١١٠/٦) من طرق، عن عمر بن هارون البلخي عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وهذا الحديث يعرف بعفان البلخي عن عمر بن هارون، ووثب عليه ابن حميد، رواه عن عمر بن هارون، وكان وثاباً».

كذا قال، وهو عند البيهقي من طريقين آخرين عن ابن هارون، وعند الشافعي من طريق ثالثة عنه فلم ينفرد به عفان البلخي، فالصواب ما يقوله البيهقي:

«تفرد به عمر بن هارون البلخي عن شعبة وهو ضعيف لا يحتج به».

قلت: بل هو متروك شديد الضعف، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«تركوه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك وكان حافظاً».

١٠١١ - (مَنْ كذبَ عليَّ مُتعمِّداً؛ لِيُضِلَّ بهِ الناسَ، فَليتَبوّأ مقعدَهُ من النَّارِ).

منكر بهذه الزيادة، وقد رويت من حديث عبد الله بن مسعود، والبراء بن عازب، وعمرو بن حريث، وعمرو بن عَبَسة.

١ - أما حديث ابن مسعود، فمداره على طلحة بن مصرف، يرويه عنه الحسن بن عمارة، والأعمش.

أما حديث ابن عمارة، فأخرجه الطبراني في جزء «طرق حديث من كذب عليّ متعمداً» (ق ١/٣٥) بسنده عنه عن طلحة بن مصرف عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

وهذا سند رجاله ثقات غير الحسن بن عمارة فهو متروك متّهم بالكذب.

أما حديث الأعمش، فقد رواه جماعة، واختلفوا عليه في سنده ومتنه على وجوه:

الأول: سفيان الثوري، فقال:

عن الأعمش عن طلحة به، مثل رواية الحسن بن عمارة متناً وسنداً، إلا أنه قال:

«عن عمرو بن شُرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/١٧٤): حدثنا أحمد بن شعيب: حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا أبو أحمد: حدثنا سفيان به.

قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات، فظاهره الصحّة، لكن فيه هذا الاختلاف الذي نحن في صدد بيانه، وما سيأتي ذكره.

الثاني: يونس بن بُكير، فقال:

عن الأعمش عن طلحة به مثل رواية الحسن سنداً ومتناً، إلا أنه أسقط منه (أبي عمار).

أخرجه الطحاوي والطبراني (١/٣٥)، ورجاله ثقات أيضاً، وفيه ما سبق، وليس عند الطبراني الزيادة، ورواه البزّار كالطحاوي، قال الهيثمي (١/١٤٤):

«ورجاله رجال الصحيح».

الثالث: أبو معاوية، فقال: عن الأعمش به، مثل رواية الحسن إسناداً، إلا أنه جعله من مسند علي لا من مسند ابن مسعود، وخالف في المتن فلم يذكر فيه الزيادة.

أخرجه الطبراني في جزئه (٢/٣٢) من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي قال: نا أبو معاوية به.

لكن اليَربُوعي هذا لين الحديث كما في «التقريب».

وقد خالفه محمد بن العلاء فقال: حدثنا الأعمش به مثله إلا أنه لم يذكر ابن مسعود فأرسله.

رواه الطحاوي.

ومما سبق يتبين أن أصحّ روايات هؤلاء الثلاثة رواية سفيان الثوري، لأنه أوثقهم وأضبطهم وأحفظهم، وعليه يمكن أن يقال: إن إسناد الحديث من هذا الوجه صحيح، ولا يضره الاختلاف المذكور لأنه مرجوح.

قلت: وكان ينبغي أن يقال هذا، لولا أن هناك شيئين يقفان في سبيل ذلك:

الأول: أن الأعمش موصوف بالتدليس، وقد عنعنه في جميع الروايات عنه، فذلك يمنع من تصحيح هذا الحديث، وإن كان العلماء المتأخرون قد مشَّوا أحاديثه المعنعنة إلا إذا بدا لهم ما يمنع من ذلك، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإن فيه ما يأتي، وهو:

الثاني: أن الحديث قد صحّ عن ابن مسعود من طرق ليس في شيء منها تلك الزيادة، فأخرجه الترمذي (٢/ ١١٠) والطحاوي (١/ ١٦٧) والطيالسي (٣٦٢) وأحمد (١/ ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٥٤) والطبراني (١/٣٤) كلهم عن زر، والطيالسي (٣٤٢) وأحمد (١/ ٣٨٩، ٤٠١، ٤٣٦) والطبراني (٢/٣٤) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، والطبراني أيضاً عن أبي وائل ومسروق، كلهم عن ابن مسعود مرفوعاً به دون الزيادة.

قلت: فهذا كله يدل على أن هذه الزيادة غير محفوظة عن ابن مسعود رضي الله عنه، بل هي شاذة أو منكرة، وقد قال الطحاوي عقب رواية يونس بن بكير المتقدمة:

«وهذا حديث منكر، وليس أحد يرفعه بهذا اللفظ غير يونس بن بكير، وطلحة بن مصرف ليس في سِنّه ما يدرك عمرو بن شرحبيل، لقدم وفاته».

كذا قال، وقد عرفت أن سفيان الثوري قد رفعه بهذا اللفظ، وجوّد إسناده، فذكر بين طلحة بن مصرف وعمرو بن شرحبيل أبا عمار واسمه عَريب ـ بفتح المهملة ـ ابن حميد الدُّهني، وهو ثقة، فالسند متصل مرفوع، وإنما علته الحقيقية العنعنة والمخالفة كما سبق بيانه، وقد أعله غير الطحاوي بنحو إعلاله، فقال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٧٨) بعد أن ذكر الحديث من رواية البزار، وذكر أن الزيادة «لا تثبت»:

«اختلف في وصله وإرساله، ورجّح الدار قطني والحاكم إرساله، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف».

قلت: لم أقف على أحد أرسله غير أبي معاوية من رواية محمد بن العلاء عنه عند الطحاوي كما تقدم، وأبو معاوية ـ واسمه محمد بن خازم ـ وإن كان أحفظ الناس لحديث الأعمش كما قال الحافظ في «التقريب» فقد خالفه سفيان الثوري وهو الثقة الحافظ الإمام، وتابعه يونس بن بكير، وهو من رجال مسلم لكنه يخطىء، فروايتهما أرجح من رواية أبي

معاوية، لأنهما أكثر عدداً، لا سيما ومعهما زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة. والله أعلم.

وجملة القول: أن هذه الزيادة لا تثبت في حديث ابن مسعود، والعلة: **العنعنة** والمخالفة في نقدي، والإرسال في رأي الطحاوي والدار قطني والحاكم، وقال عبد الحق في «الأحكام» (١٥٣):

«**لا تصح**».

وقد روي الحديث عن طلحة بن مصرف بإسناد آخر وهو:

٢ ـ وأما حديث البراء بن عازب، فيرويه **محمد بن عبيد الله العَرْزَمي** عن طلحة ابن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عنه.

أخرجه الطبراني في جزئه (٢/٣٩).

قلت: وعلته العَرْزَمي هذا فإنه ضعيف جدًا، وهـذا معنى قول الحـافظ فيه: «متروك».

٣ ـ وأما حديث عمرو بن حريث، فيرويه **عمر بن صبح** عن خالد بن ميمون عن **عبد الكريم بن أبي المخارق** عن عامر بن عبد الواحد عنه.

أخرجه الطبراني في جزئه أيضاً (٢/٤٢).

قلت: وفيه علتان:

الأولى: عمر بن صبح هذا، قال الحافظ: «متروك، كذبه ابن راهويه».

الثانية: عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف، وبه أعله الهيثمي فقال في «مجمع الزوائد» (١/١٤٦):

«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف».

قلت: ربط العلة به وحده ليس من الإنصاف في شيء، وفي الطريق إليه ذاك الكذاب، عمر بن صبح، إلا أن يقال: إنه ليس في طريق الطبراني في «الكبير»، لكني أستبعد هذا لأنه لو كان كذلك لذكر في جزئه الخاص بهذا الحديث وطرقه هذه الطريق السالمة من ذاك الكذاب، أو على الأقل لجمع بينهما، كما رأيناه فعل في أحاديث أخرى، كحديث ابن مسعود على ما تقدم نقله عنه.

٤ ـ وأما حديث عمرو بن عَبَسة، فأورده الهيثمي وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» وإسناده حسن».

قلت: لكن الزيادة فيه لم تتفق عليها نسخ «المجمع»، بل تفرّدت بها النسخة الهندية، كما في هامش الكتاب، ويترجح عندي عدم ثبوتها، لأن الطبراني قد أخرج الحديث في جزئه (١/٤٣) وليس فيه أيضاً هذه الزيادة.

ثم إن في قوله: «وإسناده حسن» نظراً، فإن فيه محمد بن أبي النوار، أورده ابن أبي حاتم (١١١/١/٤) وذكر أنه روى عنه ثلاثة من الثقات، ولم يحكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً. وهذا من شيوخه بريد بن أبي مريم، ثم ذكر ابن أبي حاتم عقبه ترجمة أخرى، فقال:

«محمد بن أبي النوار سمع حبان السلمي ـ صاحب الدفينة، سمع ابن عمر ـ سمعت أبي يقول: لا أعرفه».

فقد فرق بينهما أبو حاتم. وفي «اللسان»:

«قال النباتي: جمعهما البخاري وهو أشبه». والله أعلم.

(تنبيه): سبق فيما نقلته عن الحافظ ابن حجر (ص ٢٠) أن الحديث رواه الدارمي عن يعلى بن مرة.

وقد رجعت إلى «سنن الدارمي»، فوجدت الحديث فيه (٧٦/١) كما ذكر الحافظ، لكن ليس فيه تلك الزيادة! فلا أدري أذلك من اختلاف نسخ «السنن»، أم أن الحافظ وهم، وقد يؤيد الثاني أن الطبراني أخرجه (٢/٤٤) عن يعلى كما أخرجه الدارمي بدون الزيادة. ومن الممكن أن يقال: إنه لا وهم فيه، وإنما تساهل في إطلاق العزو إليه. والله أعلم.

ثم إن الحديث لو صحّ بهذه الزيادة فليست اللام فيه للعلة، بل للصيرورة كما فُسِّر قوله تعالى: ﴿فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس﴾، والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال. أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة﴾؛ ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾، فإن قتل

الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها، لا لاختصاص الحكم كما قال الحافظ رحمه الله وغيره.

(فائدة): لقد اشتهر عند العلماء أن هذا الحديث متواتر بدون الزيادة طبعاً، وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، قال الحافظ: «فأول من وقفت على كلامه في ذلك علي بن المديني، وتبعه يعقوب بن شيبة فقال:

«رُوي هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم»، ثم إبراهيم الحربي وأبو بكر البزار، فقال كل منهما: إنه أورده من حديث ربعين من الصحابة. وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد؛ فزاد قليلاً. وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي: رواه ستون نفساً من الصحابة، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً».

قلت: وقد وقفت والحمد لله على كتاب الطبراني في ذلك كما سبقت الإشارة إليه، وقد رأيت أن أسوق أسماء رواتها من الصحابة رضي الله عنهم، مع الإشارة إلى عدد الطرق عن كل واحد منهم بجانب الاسم، وهناك آخرون منهم ساق الطبراني أحاديثهم لدلالتها على التحذير من الكذب على النبي ﷺ ولكنها أحاديث أخرى، ولذلك لم أسق أسماءهم فليُعلم ذلك.

١ ـ أبو أمامة الباهلي	٣	١٠ـ أبو هريرة	١١
٢ ـ أبو بكر الصديق	٢	١١ـ أسامة بن زيد بن حارثة	١
٣ ـ أبو ذرّ الغفاري	١	١٢ـ أنس بن مالك	١٥
٤ ـ أبو سعيد الخدري	٥	١٣ـ البراء بن عازب	١
٥ ـ أبو عُبيدة بن الجراح	١	١٤ـ بُريدة بن الحصيب	١
٦ ـ أبو قَتادة الأنصاري	٣	١٥ـ جابر بن حابس العبدي	١
٧ ـ أبو قُرصَافَة: جُنْدرة بن خَيْشَنَة	١	١٦ـ جابر بن عبد الله	٣
٨ـ أبو موسى الأشعري	١	١٧ـ خالد بن عرفطة	١
٩ ـ أبو موسى الغافقي	١	١٨ـ رافع بن خديج	١

١٩ـ الزبير بن العوّام	١
٢٠ـ زيد بن أرقم	١
٢١ـ السائب بن يزيد	١
٢٢ـ سعد بن المدحاس	١
٢٣ـ سعيد بن زيد بن عمرو	١
٢٤ـ سلمان الفارسي	١
٢٥ـ سلمة بن الأكوع	١
٢٦ـ صهيب بن سنان	١
٢٧ـ طارق بن أشيم	١
٢٨ـ طلحة بن عبيد الله	١
٢٩ـ عائشة بنت أبي بكر	٢
٣٠ـ عبد الله بن الحارث	١
٣١ـ عبد الله بن الزبير	١
٣٢ـ عبد الله بن زغب	١
٣٣ـ عبد الله بن عباس	١
٣٤ـ عبد الله بن عمر	٣
٣٥ـ عبد الله بن عمرو بن العاص	٥
٣٦ـ عبد الله بن مسعود	٥
٣٧ـ عُتبـة بن غزوان	١
٣٨ـ عثمان بن عفان	٣
٣٩ـ العرس بن عميرة الكندي	١
٤٠ـ عقبة بن عامر	٢
٤١ـ علي بن أبي طالب	٧
٤٢ـ عمار بن ياسر	١
٤٣ـ عمر بن الخطاب	٣
٤٤ـ عمران بن الحصين	١
٤٥ـ عمرو بن حريث	١
٤٦ـ عمرو بن عبسة	١
٤٧ـ عمرو بن مرة الجهني	١
٤٨ـ قيس بن سعد بن عبادة	١
٤٩ـ كعب بن قسطة	١
٥٠ـ معاذ بن جبل	١
٥١ـ معاوية بن أبي سفيان	٢
٥٢ـ المغيرة بن شعبة	٢
٥٣ـ نبيط بن شريط	١
٥٤ـ يعلى بن مرة	١

وقد لاحظت أن جميع هؤلاء الصحابة الذين رووا هذا الحديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قد ثبت في حديثهم لفظة «متعمداً» حاشا أفراداًمنهم، وهم أصحاب الأرقام (٦، ٧، ١١، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٣١) وهي ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما في حديث طائفة ممن رواها عند الطبراني، فهي إذن متواترة فيه نحو تواتره، فهي ثابتة عنه ﷺ يقيناً خلافاً لمن زعم بجهله البالغ أنها من وضع بعض المحدثين! كما كنت ذكرت في مقدمة هذه السلسلة (١/ ١١).

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة أن البيهقي نقل عن الحاكم ووافقه، أن الحديث جاء من رواية العشرة المبشرين بالجنة، قال:

«وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره».

قال الحافظ:

«فقد تعقبه غير واحد، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي، (يعني في مقدمة كتاب الموضوعات) ومن بعده، والثابت منها ما قدمت ذكره، فمن الصحاح: علي والزبير، ومن الحسان: طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة، ومن الضعيف المتماسك طريق عثمان، وبقيتها ضعيف ساقط».

قلت: قد عرفت من الكشف السابق أن لحديث عثمان رضي الله عنه ثلاث طرق ثم إن أحدها صحيح، والآخر حسن، وقد أخرجهما الطحاوي أيضاً (١/١٦٥-١٦٦)، فحديثه من الصحيح أيضاً.

١٠١٢- (تَحيَّةُ البَيْتِ الطوافُ).

لا أعلم له أصلاً، وإن اشتهر على الألسنة، وأورده صاحب «الهداية» من الحنفية بلفظ:

«من أتى البيت فَلْيُحَيِّهِ بالطواف».

وقد أشار الحافظ الزيلعي في تخريجه إلى أنه لا أصل له، بقوله (٢/٥١):

«غريب جداً».

وأفصح عن ذلك الحافظ ابن حجر فقال في «الدراية» (ص ١٩٢): «لم أجده».

قلت: ولا أعلم في السنة القولية أو العملية ما يشهد لمعناه، بل إن عموم الأدلة الواردة في الصلاة قبل الجلوس في المسجد تشمل المسجد الحرام أيضاً، والقول بأن تحيته الطواف مخالف للعموم المشار إليه، فلا يقبل إلا بعد ثبوته وهيهات، لا سيما وقد ثبت بالتجربة أنه لا يمكن للداخل إلى المسجد الحرام الطواف كلما دَخلَ المسجد في أيام المواسم، فالحمد لله الذي جعل في الأمر سعة، ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

وإن مما ينبغي التنبه له أن هذا الحكم إنما هو بالنسبة لغير المحرم ، وإلا فالسنة في حقه أن يبدأ بالطواف ثم بالركعتين بعده. انظر بدع الحج والعمرة في رسالتي «مناسك الحج والعمرة» ، رقم البدعة (٣٧).

١٠١٣ـ (إذا رميتُم وذبحتُم وحلَقتُم حَلَّ لكم كلُّ شيءٍ إلا النِّساء).

منكر. رواه الطبري في «تفسيره» (ج ٤ رقم ٣٩٦٠) ، والدارقطني في «سننه» (٢٧٩) عن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة قالت:

«سألت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: متى يحلّ المحرم؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ . . . . . » فذكره، ثم قال: قال (يعني الحجاج): وذكر الزهري عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ مثله.

قلت: وهذا إسناد ـ كما قال الحافظ في «بلوغ المرام» ـ فيه ضعف، وعلته الحجاج وهو ابن أرطاة وهو مدلس وقد عنعنه، وبالإضافة إلى ذلك فقد اختلفوا عليه في متنه، فقال عبد الرحيم عنه هكذا، وخالفه يزيد ـ وهو ابن هارون ـ فقال:

أخبرنا الحجاج عن أبي بكر بن محمد به دون قوله:

«وذبحتم».

أخرجه الطحاوي (١/ ٤١٩) وأحمد (٦/ ١٤٣) والبيهقي (٥/ ١٣٦) وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/ ٦٤/ ٢).

وخالفهما عبد الواحد بن زياد فقال:

ثنا الحجاج عن الزهري به، دون قوله:

«وذبحتم وحلقتم».

أخرجه أبو داود (١/ ٣١٠ ـ التازية) والطحاوي، وقال أبو داود:

«هذا حديث ضعيف، الحجاج لم يرَ الزهري».

قلت: وهؤلاء الذين رووا الحديث عنه كلهم ثقات، فالحمل في هذا الاختلاف في متنه ليس عليهم، بل على الحجاج نفسه، وقد أشار إلى هذا البيهقي فقال عقبه:

«وهذا من تخليطات الحجاج بن أرطاة، وإنما الحديث عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ كما رواه سائر الناس عن عائشة».

قلت: وكأنه يشير إلى حديثها:

«طَيّبْتُ رسول الله ﷺ لإحرامه حين أحرم، ولحله حين أحل، قبل أن يفيض».

أخرجه الشيخان وغيرهما من طرق كثيرة عنها، وقد تجمّع عندي منها ثلاثة عشر طريقاً خرّجتها في كتابي «الحج الكبير»، لكن ليس منها طريق عمرة هذه. والله أعلم.

وفي حديث عائشة هذا ما يشهد لبعض حديث الحَجاج في رواية عنها بلفظ:

«. . . . وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت».

وهذا القدر منه له شاهد من حديث ابن عباس أوردته في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ـ ٢٣٩). فيتلخص من ذلك أن للحديث أصلاً ثابتاً، لكن دون ذكر الذبح والحلق فيه، فهو بهذه الزيادة منكر. والله أعلم.

١٠١٤ـ (ليتَّقِهِ الصائمُ. يعني الكحل).

منكر. أخرجه أبو داود (١/٣٧٣) والبيهقي (٤/٢٦٢) عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه أمر بالإثمد المروح عند النوم، وقال: فذكره، واللفظ لأبي داود. ولفظ البيهقي:

«لا تكتحل بالنهار وأنت صائم، اكتحل ليلاً، الإثمد يَجلو البصر، ويُنبت الشعر». وأشار البيهقي لتضعيفه بقوله:

«وقد رُوي في النهي عنه نهاراً وهو صائم حديث أخرجه البخاري في (التاريخ)».

وقال أبو داود عقبه: «قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر».

وذكر مثله في «المسائل» (ص ٢٩٨) عن الإمام أحمد أيضاً.

قلت: وله علتان:

الأولى: ضعف عبد الرحمن بن النعمان، وبه أعله المنذري، فقال في «مختصر السنن» (٣/٢٦٠):

«قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق».

قال الذهبي بعد أن ذكر هذين القولين المتعارضين فيه:

«وقد رَوى عن سعد بن إسحاق العجري فقلب اسمه أولاً فقال: إسحاق بن سعد ابن كعب. ثم غلط في الحديث فقال: عن أبيه عن جده، **فضعفه راجح**».

قلت: ولذلك أورده في «الضعفاء» أيضاً، ولكنه قال:

«مختلف فيه، فلا يُترك». يعني أنه ليس شديد الضعف.

وقد أشار إلى هـذا الحافظ في «التقريب» فقال:

«صدوق، ربما غلط». وقد فاتت المنذري علة أخـرى وهي:

الثانية: جهالة أبيه النعمان بن معبد، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة «الصيام» فقال (ص ٤٩ بتحقيقنا) عقب ما سبق عن المنذري:

«لكن من الذي يعرف أباه وعدالته وحفظه؟!». ولهذا قال الذهبي فيه:

«غير معروف». وقال الحافظ:

«مجهول».

قلت: ومن ذلك تعلم ما في قول المجد ابن تيمية في «المنتقى»:

«وفي إسناده مقال قريب».

ثم أعلّه بعبد الرحمن فقط كما فعل المنذري تماماً!

وقد ثبت عن أنس رضي الله عنه أنه كان يكتحل وهو صائم.

أخرجه أبو داود بسند حسن.

وقال الحافظ في «التلخيص» (١٨٩): «لا بأس به».

وفي معناه أحاديث مرفوعة لا يصحّ منها شيء كما قال الترمذي وغيره، ولكنها موافقة للبراءة الأصلية، فلا ينقل عنها إلا بناقل صحيح، وهذا مما لا وجود له، وقد اختلف العلماء في الكحل للصائم، وكذا الحقنة ونحوها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المصدر السابق (ص ٤٧):

«فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك، ومنهم من فطر بالجميع إلا بالكحل. والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك، فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ويفسد

الصوم بها، لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كما بلغوا سائر شرعه، فلمّا لَمْ ينقل أحد من أهل العلم عن النبي ﷺ في ذلك حديثاً صحيحاً مسنداً ولا مرسلاً، علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك، والحديث المروي في الكحل ضعيف، رواه أبو داود، ولم يروِهِ غيره ولا هو في مسند أحمد ولا سائر الكتب».

ثم ساق هذا الحديث، ثم قال:

«والذين قالوا: إن هذه الأمور تفطر، لم يكن معهم حجة عن النبي ﷺ وإنما ذكروا ذلك بما رأوه من القياس، وأقوى ما احتجوا به قوله ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً».قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله. وعلى القياس: كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها سواء كان ذلك في موضع الطعام والغذاء أو غيره من حشو جوفه. والذين استثنوا الكحل قالوا: العين ليست كالقبل والدبر، ولكن هي تشرب الكحل كما يشرب الجسم الدهن والماء». ثم قال:

«وإذا كان عمدتهم هذه الأقيسة ونحوها لم يَجُزْ إفساد الصوم بمثل هذه الأقيسة لوجوه:

أحدها : أن القياس وإن كان حجة إذا اعتبرت شروط صحته، فقد قلنا في «الأصول»: إن الأحكام الشرعية بينتها النصوص أيضاً، وإن دلّ القياس الصحيح على مثل ما دل عليه النص دلالة خفية. فإذا علمنا أن الرسول لم يحرم الشيء ولم يوجبه، علمنا أنه ليس بحرام ولا واجب، وأن القياس المثْبِت لوجوبه وتحريمه فاسد. ونحن نعلم أنه ليس في الكتاب والسنة ما يدل على الإفطار بهذه الأشياء فعلمنا أنها ليست مفطّرة.

الثاني : أن الأحكام التي تحتاج الأمة إلى معرفتها لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عامّاً، ولا بد أن تنقلها الأمة، فإذا انتفى هذا، عُلم أن هذا ليس من دينه. وهذا كما يُعلم أنه لم يُفرض صيام شهرٍ غير رمضان، ولا حج ببيت غير البيت الحرام، ولا صلاة مكتوبة غير الخمس. ولم يوجب الغسل في مباشرة المرأة بلا إنزال، ولا أوجب الوضوء من الفزع العظيم، وإن كان في مظنته خروج الخارج، ولا سن الركعتين بعد الطواف بين

الصفا والمروة، كما سن الركعتين بعد الطواف بالبيت.

وبهذه الطرق يُعلم أيضاً أنه لم يوجب الوضوء من لمس النساء، ولا من النجاسات الخارجة من غير السبيلين، فإنه لم ينقل أحد عنه ﷺ بإسناد يثبت مثله أنه أمر بذلك، مع العلم بأن الناس كانوا ولا يزالون يحتجمون ويتقيّؤون، ؟ ويُجرحون في الجهاد وغير ذلك، وقد قطع عرق بعض أصحابه ليخرج منه الدم وهو الفصاد، ولم ينقل عنه مسلم أنه أمر أصحابه بالتوضؤ من ذلك» (قال):

«فإذا كانت الأحكام التي تعم بها البلوى، لا بد أن يبينها الرسول ﷺ بياناً عاماً، ولا بد أن تنقل الأمة ذلك، فمعلوم أن الكحل ونحوه مما تعم به البلوى، كما تعم بالدهن والاغتسال والبخور والطيب. فلو كان هذا مما يفطر لبينه النبي ﷺ كما بين الإفطار بغيره. فلمَّا لَمْ يبين ذلك، عُلم أنه من جنس الطيب والبخور والدهن. والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ، وينعقد أجساماً، والدهن يشربه البدن ويدخل إلى داخله، ويتقوى به الإنسان، وكذلك يتقوى بالطيب قوة جيدة، فلمّا لَمْ يُنْهَ الصائم عن ذلك، دلّ على جواز تطيبه وتبخره وادّهانه، وكذلك اكتحاله.

الوجه الثالث: إثبات التفطير بالقياس يحتاج إلى أن يكون القياس صحيحاً وذلك إما قياس على بابه الجامع، وإما بإلغاء الفارق، وإما أن يدل دليل على العلة في الأصل معدٍّ لها إلى الفرع، وإما أن يُعلم أن لا فارق بينهما من الأوصاف المعتبرة في الشرع، وهذا القياس هنا منْتَفٍ. وذلك أنه ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفَطِّر الذي جعله الله ورسوله مُفَطّراً هو ما كان واصلاً إلى دماغ أو بدن أو ما كان داخلاً من منفذ أو واصلاً إلى الجوف، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله ورسوله.

الوجه الرابع: إن القياس إنما يصحّ إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سبرنا أوصاف الأصل، فلم يكن فيها ما يصلح للعلة إلا الوصف المعين. (قال): فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يَجُزْ أن يقول بالحكم بهذا دون هذا. ومعلوم أن النص والإجماع أثبتا الفطر بالأكل والشرب والجماع والحيض. والنبي ﷺ قد نهى

المتوضىء عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائماً، وقياسهم على الاستنشاق أقوى حججهم كما تقدم. وهو قياس ضعيف لأن من نشق الماء بمنخريه ينزل الماء إلى حلقه، وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفم، ويغذي بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش، ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء فلو لم يرد النص بذلك، لعُلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطراً ولا جزءاًمن المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر وليس كذلك الكحل والحقنة، فإن الكحل لا يغذي ألبتة، ولا يُدخل أحد كحلاً إلى جوفه لا من أنفه ولا من فمه، وكذلك الحقنة لا تغذي، بل تستفرغ ما في البدن، كما لو شمّ شيئاً من المسهلات، أو فزع فزعاً أوجب استطلاق جوفه، وهي لا تصل إلى المعدة.

فإذا كانت هذه المعاني وغيرها موجودة في الأصل الثابت بالنص والإجماع، فدعواهم أن الشارع علق الحكم بما ذكروه من الأوصاف، معارض بهذه الأوصاف، والمعارضة تبطل كل نوع من الأقيسة، إن لم يتبين أن الوصف الذي ادعوه هو العلة دون هذا.

الوجه الخامس: أنه ثبت بالنص والإجماع منع الصائم من الأكل والشرب والجماع، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»(١). ولا ريب أن الدم يتولد من الطعام والشراب. وإذا أكل وشرب اتسعت مجاري الشياطين، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات، وإلى ترك المنكرات، فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل والشرب، والحكم ثابت على وفقه، وكلام الشارع قد دل على اعتبار هذا الوصف وتأثيره، وهذا منْتَفٍ في الحقنة والكحل وغير ذلك.

---

(١) قلت: هذا حديث صحيح، أخرجه الشيخان من حديث أنس وصفية رضي الله عنهما، هكذا، وقد ذكره ابن تيمية في مكان آخر من رسالته في «الصيام» (ص ٧٥) بزيادة: «فضيّقوا مجاريه بالجوع والصوم». ولا أصل لها في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها، وإنما هي في «كتاب الإحياء» للغزالي فقط كما نبهت عليه في التعليق على الرسالة المذكورة.

فإن قيل: بل الكحل قد ينزل إلى الجوف ويستحيل دماً؟

قيل: هذا كما قد يقال في البخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ فيستحيل دماً، وكالدهن الذي يشربه الجسم. والممنوع منه إنما هو ما يصل إلى المعدة فيستحيل دماً ويتوزع على البدن.

الوجه السادس: ونجعل هذا وجها سادساً (الأصل خامساً) فنقيس الكحل والحقنة ونحو ذلك على البخور والدهن ونحو ذلك، لجامع ما يشتركان فيه، مع أن ذلك ليس مما يتغذى به البدن ويستحيل في المعدة دماً. وهذا الوصف هو الذي أوجب أن لا تكون هذه الأمور مفطرة. وهذا موجود في محل النزاع».

هذا كله من كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى مع شيء من الاختصار، آثرت نقله على ما فيه من بسط وتطويل، لما فيه من الفوائد والتحقيقات التي لا توجد عند غيره، فجزاه الله خيراً.

ومنه يتبين أن الصواب أن الكحل لا يفطر الصائم، فهو بالنسبة إليه كالسواك يجوز أن يتعاطاه في أي وقت شاء، خلافاً لما دل عليه هذا الحديث الضعيف الذي كان سبباً مباشراً لصرف كثير من الناس عن الأخذ بالصواب الذي دل عليه التحقيق العلمي، ولذلك عنيت ببيان حال إسناده، ومخالفته للفقه الصحيح، والله الموفق.

ومما سبق يمكننا أن نأخذ حكم ما كثر السؤال عنه في هذا العصر، وطال النزاع فيه. ألا وهو حكم الحقنة (الإبرة) في العضل أو العرق، فالذي نرجحه أنه لا يفطر شيء من ذلك، إلا ما كان المقصود منه تغذية المريض، فهذه وحدها هي التي تفطر والله أعلم.

١٠١٥ - (من سُنّةِ الحج أنْ يُصلي الإمام الظهرَ والعصرَ، والمغربَ والعشاءَ الآخرةَ والصبحَ بمِنَى، ثم يغدو إلى عَرفة فيَقيلُ حيثُ قُضيَ لَهُ، حَتى إذا زالَتِ الشمسُ خَطبَ الناسَ، ثم صلى الظهرَ والعصرَ جميعاً، ثم وقَفَ بعرفات حتى تغرُبَ الشمسُ فإذا رمى الجَمْرة الكُبرى حَلَّ له كل شيءٍ حُرِّمَ عليه إلا النساءَ والطيبَ حتى يزورَ البيتَ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (١/٤٦١)، وعنه البيهقي (٥/١٢٢) عن **إبراهيم بن عبد الله**: أنبأ يزيد بن هارون: أنبأ يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال: من سنة الحج.. إلخ. وقال الحاكم:

«حديث على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر، فإن يزيد بن هارون وإن كان على شرطهما فليس هو من شيوخهما، وإنما يرويان عنه بواسطة أحمد وإسحاق ونحوهما، وإبراهيم بن عبد الله الراوي للحديث عن يزيد فضلاً عن كونه ليس من شيوخهما، فهو غير معروف، بل لم أجد له ترجمة تذكر، فقد أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/١٢٠) فقال:

«إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي، قدم بغداد سنة **٢٤٤** وحدّث بها عن يزيد ابن هارون وسرور بن المغيرة. روى عنه عبد الله بن محمد بن ناجية ويحيى بن صاعد». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، فلا يحتج بحديثه، على أنه قد خولف في بعض متنه، فروى الطحاوي (١/٤٢١) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث قال: حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد به مختصراً بلفظ: سمعت عبد الله بن الزبير يقول:

«إذا رمى الجمرة الكبرى، فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء حتى يطوف بالبيت».

فلم يذكر الطيب، فهذا هو الأصح، لأنه الموافق لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها طيّبت النبي ﷺ حين رمى جمرة العقبة كما تقدم في آخر الحديث (١٠١٣).

أقول: هذا أصح، وإن كان عبد الله بن صالح فيه ضعف من قبل حفظه، فإن من البَدَهي أن ما وافق السنة الصحيحة من الروايات عند الاختلاف، أولى مما خالفها منها.

(تنبيه): إنما أوردت هذا في «الأحاديث الضعيفة» مع أن ظاهره الوقف فليس من الأحاديث؛ لما تقرر في مصطلح الحديث أن قول الصحابي: «من السنة كذا» في حكم المرفوع، وعبد الله بن الزبير صحابي معروف، وقد خفي هذا على الشوكاني في «نيل

الأوطار» فإنه أورد هذا الحديث فيما استدل به المانعون من الطيب بعد الرمي، ثم أجاب عنه (٥/ ٦١) بما ملخصه:

إنه أثر موقوف لا يصلح للمعارضة، وعلى فرض كونه مرفوعاً فهو أيضاً لا يُعتدّ به بجانب الأحاديث المثبتة لحِل الطيب.

قلت: والجواب الصحيح عنه أنه وإن كان ظاهره الرفع فهو لا يصلح للمعارضة المذكورة لوجهين:

الأول: أنه ضعيف السند كما سبق بيانه.

الثاني: أنه لو صح سنده، فهو عند التعارض مرجوح من حيث الدلالة، لأنه وإن كان ظاهراً في الرفع فليس نصاً فيه بخلاف حديث عائشة المشار إليه فإنه صريح في ذلك. والله أعلم.

١٠١٦ـ (كانَ يصلي قبلَ الجمعةِ أربعاً، وبعدها أربعاً).

منكر. رواه الطبراني في «معجمه الأوسط» (رقم ـ ٤١١٦ ـ مصورتي): حدثنا علي ابن سعيد الرازي: ثنا سليمان بن عمرو بن خالد الرقي: ثنا عَتّاب بن بشير عن خُصَيْف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يَرْوِ هذا الحديث عن خصيف إلا عتاب بن بشير».

قلت: سكت عليه الزيلعي في «نصب الراية» (٢ / ٢٠٦)، وقال الحافظ في «الدراية» (ص ١٣٣):

«وفي سنده ضعف».

قلت: وفيه خمس علل:

الأولى: الانقطاع بين ابن مسعود وابنه أبي عبيدة، فإنه لم يسمع منه، كما صرح بذلك أبو عبيدة نفسه على ما هو مذكور في ترجمته، وقد حاول بعض من ألف في مصطلح الحديث من حنفية هذا العصر أن يثبت سماعه منه دون جدوى!

الثانية :ـ ضعف خصيف، وهو ابن عبد الرحمن الجزري الحراني، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق سيىء الحفظ، خلط بآخره».

الثالثة: عتاب بن بشير، مختلف فيه، قال ابن معين: ثقة. وقال مرة: ضعيف، وقال النسائي: ليس بذاك في الحديث. وقال أحمد: أرجو أن لا يكون به بأس، روى بآخره أحاديث منكرة، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف.

قلت: وهذا الحديث من روايته عنه، فهو من مناكيره، ويؤيد ذلك أنه ورد موقوفاً على ابن مسعود، من طريقين عنه، فقال عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٥٢٤): عن معمر عن قتادة:

إن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات، وبعدها أربع ركعات.

قلت: وهذا سند صحيح لولا أن قتادة لم يسمع من ابن مسعود كما قال الهيثمي (٢/١٩٥).

ثم قال عبد الرزاق (٥٥٢٥): عن الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال:

«كان عبد الله يأمرنا ان نصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً».

قلت: وهذا سند صحيح لا علة فيه، وعطاء بن السائب وإن كان اختلط؛ فالثوري قد روى عنه قبل الاختلاط.

الرابعة: سليمان بن عمرو لم أجد من وثقه، ولكن كتب عنه أبو حاتم كما قال ابنه في «الجرح والتعديل» (٢/١/١٣٢).

فثبت مما تقدم أن رفع هذا الحديث منكر، وأن الصواب فيه الوقف. والله أعلم.

الخامسة: وهي العلة الحقيقية، وهي خطأ عتاب بن بشير في رفعه، فإنه مع الضعف الذي في حفظه قد خالفه محمد بن فضيل فقال: عن خصيف به موقوفاً على ابن مسعود.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٣١ و ١٣٣).
وابن فضيل ثقة من رجال الشيخين.

ومع ضعف الحديث فلا دليل فيه على مشروعية ما يسمونه بسنة الجمعة القبلية كما سبق بيانه في الحديث (١٠٠١)، فراجعه فإنه بمعنى هذا.

(تنبيه): وقع إسناد الحديث في « «نصب الراية» (٢/ ٢٠٦) هكذا: حدثنا علي ابن إسماعيل الرازي: أنبأ سليمان بن عمر بن خالد الرقي.والصواب ما تقدم نقلاً عن «المعجم الأوسط».

وقد روي الحديث عن أبي هريرة أيضاً، وهو:

١٠١٧ - (كانَ يصلي قبلَ الجمعةِ ركعتين، وبعدَها ركعتين).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب (٦/ ٣٦٥) من طريق الطبراني عن البزار: ثنا إسحاق بن سليمان البغدادي: حدثنا الحسن بن قتيبة: حدثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يصلي. . . . . . وقال الطبراني:

«لم يروِهِ عن سفيان إلا الحسن بن قتيبة».

قلت: قال الذهبي رداً لقول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»:

«بل هو هالِك، قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم».

والحديث ذكره الحافظ في «الفتح» (٢/ ٣٤١) بهذا اللفظ إلا أنه قال: «وبعدها أربعاً» وقال:

«رواه البزار، وفي إسناده ضعف».

ولم يورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» أصلاً، ولا في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي، ولا في «زوائد البزار على مسند أحمد» للحافظ العسقلاني. والله أعلم.

وفي الحديث علة أخرى وهي جهالة إسحاق بن سليمان، فقد أورده الخطيب لهذا

الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

١٠١٨ - (تفرّغوا مِنْ هُمومِ الدنيا ما استطعْتُم، فإنه مَنْ كانت الدُّنيا أكبرَ همِّهِ، أفشَى الله عليهِ ضَيْعَتَهُ، وجعلَ فقرَهُ بين عينيهِ، ومن كانت الآخرةُ أكبرَ همِّهِ جمعَ الله لهُ أمورَه، وجعلَ غِنَاهُ في قلبِهِ، وما أقبلَ عبدٌ بقلبِهِ، إلى الله تعالى إلا جعلَ الله عزّ وجلَّ قلوبَ المؤمنينَ تَفِد عليهِ بالودِّ والرحمةِ، وكان الله إليه بكل خيرٍ أسرعَ).

موضوع. رواه ابن الأعـرابي في «معجمه» (١٧٧ - ١٧٨) وعنـه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٥٨) والطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم - ٥١٥٧ - مصورتي) والبيهقي في «الزهد» (٢/٩٨) والسمعاني في «الفوائد المنتقاة» (٢/٢) وكذا أبو نعيم في «الحلية» (١/٢٢٧) عن جنيد بن العـلاء بن أبي وهرة عن **محمـد بن سعيد** عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الـدرداء مرفـوعاً، وقـال أبو نعيم تبعـاً للطبراني:

«تفرد به جنيد بن العلاء عن محمد بن سعيد».

قلت: جنيد هذا مختلف فيه، فقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حبان: ينبغي مجانبة حديثه، كان يدلس. ثم تناقض فذكره في «الثقات» أيضاً! وقال البزار: «ليس به بأس».

قلت: فآفة الحديث من شيخه محمد بن سعيد وهو ابن حسان المصلوب، وهو كذاب، صلب في الزندقة كما قال الذهبي في «الضعفاء»، وفي ترجمته ساق الذهبي له هذا الحديث، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٤٨):

«رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه محمد بن سعيد بن حسان المصلوب وهو كذاب».

بل هي في ترجمة محمد بن سعيد بن حسان الحمصي انظر ميزان الاعتدال

وعزاه المنذري في «الترغيب» (٤/٨٢) للطبراني في «معجميـه» والبيهقي في «الزهد»، وأشار إلى تضعيفه.

١٠١٩ـ (مَنْ كشفَ خِمارَ امرأةٍ ونظر إليها فقد وَجَبَ الصداقُ، دخلَ بها أو لم يدخل بها).

ضعيف. أخرجه الدار قطني في «سننه» (٤١٩) من طريق **ابن لَهِيعة**: نا أبو الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، لإرساله، ولضعف ابن لهيعة، ومن طريقه علقه البيهقي (٧/٢٥٦) وقال:

«وهذا منقطع، وبعض رواته غير محتج به».

يعني ابن لهيعة. لكن قد أخرجه هو من طريق عبد الله بن صالح: حدثني الليث: حدثني عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن يزيد عن محمد بن ثوبان بلفظ:

«مَنْ كشفَ امرأةً فنظرَ إلى عورتِها فقد وجبَ الصَّداقُ».

وهذا سند رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن صالح فمن رجال البخاري وحده، وفيه ضعف، لكنه قد توبع، فقال ابن التركماني في «الجوهر النقي»:

«أخرجه أبو داود في «مراسيله» عن قتيبة عن الليث بالسند المذكور، وهو على شرط الصحيح، ليس فيه إلا الإرسال».

وقال الحافظ في «التلخيص» (ص ٣١١):

«رواه أبو داود في «المراسيل» من طريق ابن ثوبان ورجاله ثقات».

قلت: فهو ضعيف لإرساله، وقد صحّ موقوفاً، فأخرجه الدار قطني وعنه البيهقي من طريق عبد الله بن نُمَير: ثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال:

«إذا أجيفَ البابُ، وأُرْخِيتِ الستُورُ، فقد وجبَ المهرُ».

ورجاله كلهم ثقات معروفون رجال مسلم غير علي بن عبد الله بن مبشر شيخ الدارقطني فلم أجد له ترجمة. ولكنه أخرجه هو والبيهقي من طريق أخرى عن عمر وقَرَنَ البيهقي معه علياً رضي الله عنهما. فهو عن عمر ثابت، وله عند الدارقطني طريق أخرى عن علي وحده، فهو بها قوي أيضاً.

ثم أخرجه الدارقطني من طريق ابن أبي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثله.

قلت: وسنده صحيح.

وهو في «الموطأ» (٢/ ٦٥) بإسنادين منقطعين عن عمر وزيد بن ثابت.

وجملة القول أن الحديث ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً، ولا يقال: فالموقوف شاهد للمرفوع لأنه لا يقال بمجرد الرأي، لأمرين:

الأول: أنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسُّوهنَّ وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم..﴾ فهي بإطلاقها تشمل التي خلا بها. وما أحسن ما قال شريح: «لم أسمع الله تعالى ذكر في كتابه باباً ولا ستراً، إذا زعم أنه لم يمسها فلها نصف الصداق»(١).

الثاني: أنه قد صحّ خلافه موقوفاً، فروى الشافعي (٢/ ٣٢٥): أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ليث بن أبي سُلَيم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسها ثم يطلقها: ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول: ﴿وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة﴾. ومن طريق الشافعي رواه البيهقي (٧/ ٢٥٤).

قلت: وهذا سند ضعيف، لكن قد جاء من طريق أخرى عن طاوس، أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور: ثنا هُشَيم: أنبأ الليث عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل أُدخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم أنه لم يمسها، قال: «عليه نصف الصداق».

قلت: وهذا سند صحيح، فبه يَتَقَوَّى السندُ الذي قبله، والآتي بعده عن علي بن أبي طلحة، بخلاف ما نقله ابن كثير (١/ ٢٨٨ـ ٢٨٩) عن البيهقي أنه قال في الطريق الأولى:

«وليث وإن كان غير محتج به، فقد رويناه من حديث ابن أبي طلحة عن ابن

---

(١) تفسير القرطبي (٣/ ٢٠٥)، وهو عند البيهقي بسند صحيح عنه نحوه.

عباس، فهو مُقَوٍّ له»:

وهذا معناه أنه يرى أن الليث في رواية هشيم عنه هو ابن أبي سليم أيضاً، لكن الحافظ المِزِّي لم يذكر في ترجمة ابن أبي سليم أنه روى عنه هشيم، وإنما عن الليث بن سعد. والله أعلم.

ثم أخرج البيهقي عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن..﴾ الآية فهو الرجل يتزوج المرأة وقد سمى لها صداقاً، ثم يطلقها من قبل أن يمسها، والمس الجماع، فلها نصف الصداق، وليس لها أكثر من ذلك.

قلت: وهذا ضعيف منقطع. ثم روى عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود قال:

«لها نصف الصداق، وإن جلس بين رجليها» وقال:

«وفيه انقطاع بين الشعبي وابن مسعود».

فإذا كانت المسألة مما اختلف فيه الصحابة، فالواجب حينئذ الرجوع إلى النص، والآية مؤيدة لما ذهب إليه ابن عباس على خلاف هذا الحديث، وهو مذهب الشافعي في «الأم» (٥/٢١٥)، وهو الحق إن شاء الله تعالى.

١٠٢٠ - (أيما امرأةٍ خرجَتْ مِنْ غَيرِ أمرِ زوجِها كانتْ في سخَطِ الله حتى ترجعَ إلى بيتِها أو يرضى عنها).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٢٠٠ - ٢٠١) من طريق أبي نعيم الحافظ بسنده عن **إبراهيم بن هُدبة**: حدثنا أنس مرفوعاً.

ذكره في ترجمة إبراهيم هذا وقال:

«حدث عن أنس بالأباطيل».

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها. ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه:

«كذاب خبيث». وعن علي بن ثابت أنه قال:

«هو أكذب من حماري هذا». وقال الذهبي:

«حدّث ببغداد وغيرها بالبواطيل، قال أبو حاتم وغيره: كذاب».

وفي «اللسان»:

«وقال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، وقال العقيلي والخليلي: يُرمى بالكذب».

قلت: ومع هذا كله فقد سوّد السيوطي «جامعه الصغير» بهذا الحديث من رواية الخطيب، وتعقبه المناوي في «فيض القدير» بقوله وأجاد:

«وقضية كلام المصنف أن الخطيب خرجه وأقره، وهو تلبيس فاحش فإنه تعقبه بقوله: قال أحمد بن حنبل: إبراهيم بن هدبة لا شيء، في أحاديثه مناكير. (ثم ذكر قول ابن معين المتقدم فيه وغيره ثم قال:) وقال الذهبي في «الضعفاء»: هو كذاب، فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب، وليته إذْ ذكره بيَّن حاله!».

قلت: وهذا حق، ولكن المناوي - عفا الله عنه - كأنه ينتقد السيوطي حباً للنقد، وليس لفائدة القراء والنصح وإلا كيف يجوز لنفسه أن يسكت عن الحديث مطلقاً فلا يصفه ولو بالضعف في كتابه الآخر «التيسير بشرح الجامع الصغير» وهو قد ألّفه بعد «الفيض» كما ذكر ذلك في المقدمة! أليس في صنيعه هذا كتمانٌ للعلم يؤاخذ عليه أكثر من مؤاخذته هو للسيوطي؟ وكنت أود أن أقول: لعل ذلك وقع منه سهواً، ولكن حال بيني وبين ذلك أنني رأيت له من مثله أشياء كثيرة، سيأتي التنبيه على بعضها إن شاء الله.

(تنبيه): هدبة هنا بالباء الموحدة كما في «المؤتلف والمختلف» للشيخ عبد الغني بن سعيد الأزدي الحافظ، وهكذا وقع في «تاريخ بغداد» و«الميزان» و«اللسان» بالباء الموحدة، ووقع في «فيض القدير» «هدية» بالمثناة التحتية، وهو تصحيف.

١٠٢١ - (مَنْ زارَني بعدَ مَوْتي، فكأَنَّما زارَني في حَياتِي).

باطل. رواه الدارقطني في «سننه» (ص ٢٧٩ - ٢٨٠) عن **هارون أبي قزعة** عن **رجل** من آل حاطب عن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهكذا رواه المحاملي والساجي كما في «اللسان».

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: الرجل الذي لم يُسَمَّ، فهو مجهول.

والثانية: ضعف هارون أبي قزعة، ضعفه يعقوب بن شيبة، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في «الضعفاء»، وقال البخاري:

«لا يتابع عليه».

ثم ساق له هذا الحديث، لكنه لم يذكر فيه حاطباً، فهو مرسل، وقد أشار إلى ذلك الأزدي بقوله:

«هارون أبو قزعة يروي عن رجل من آل حاطب المراسيل».

قلت: فهذه علة ثالثة، وهي الاختلاف والاضطراب على هارون في إسناده[1]، فبعضهم يوصله، وبعضهم يرسله، وقد اضطرب في متنه أيضاً، وبين ذلك كله الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص١٠٠)؛ فليرجع إليه من شاء التفصيل.

وبالجملة فالحديث واهي الإسناد، وقد روي بإسناد آخر مثله في الضعف أو أشد من حديث ابن عمر، وسبق الكلام عليه مفصلاً برقم (٤٧). واختلف حافظان جليلان في أيهما أجود إسناداً، على عُجَرهما وبُجَرهما! فقال شيخ الإسلام: أجودهما حديث ابن عمر، وقال الذهبي: أجودهما حديث حاطب هذا. وعزاه لابن عساكر كما في «المقاصد» (٤١٣)، وإذا قابلت إسناد أحدهما بالآخر، وتأملت ما فيهما من العلل، تبين لك أن الصواب قول الذهبي، لأن هذا الحديث ليس فيه متهم بالكذب بخلاف حديث ابن عمر؛ فإن فيه من اتهم بالكذب ووضع الحديث، كما بينته هناك.

وإذا عرفت هذا، فقول السخاوي في «المقاصد» بعد حديث ابن عمر المشار إليه ونقله عن ابن خزيمة والبيهقي أنهما ضعّفاه:

---

(١) كما اضطرب الرواة في إسناد هذا الحديث على ما عرفت، اضطربوا أيضاً في ضبط اسم راويه هارون أبي قزعة، فقيل فيه هكذا، وقيل: هارون بن قزعة، وقيل: هارون بن أبي قزعة، كما في التعليق المغني.

أقول: ولعل الصواب الوجه الأول، فقد قال ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٨٨):
«وهارون أبو قزعة لم يُنسب».

«وكذا قال الذهبي: طرقه كلهـا لينة، لكن يتقوّى بعضها ببعض، لأن ما في رواتها متهم بالكذب».

قلت: فهذا التعليل باطل، لما ذكـرنا من وجود المتهم في طريق ابن عمـر، وعليه فالتقوية المشار إليها باطلة أيضاً. فتنبه.

وأما متن الحديث فهو كذب ظاهر، كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ونقلنا كلامه في ذلك عند حديث ابن عمر المشار إليه، فلا نعيده.

ومما سبق تعلم أن ما جاء في بعض كتب التربية الدينية التي تدرّس في سورية تحت عنوان: «زيارة قبر النبي ﷺ»:

«أن هذا الحديث رواه الدار قطني وابن السكن والطبراني وغيـرهم بروايـات مختلفة تبلغ درجة القبول».

لم يصدر عن بحث علمي في إسناده، ولا نظر دقيق في متنه، الذي جعل من زار قبره ﷺ، بمنزلة من زاره في حياته، ونال شرف صحبته، التي من فضائلها ما تحدث عنه ﷺ بقوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفس محمد بيده، لو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»!

فمن كان بينه وبين هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم هذا البون الشاسع في الفضل والتفاوت، كيف يعقل أن يجعله ﷺ مثل واحد منهم، بمجرد زيارة قبره ﷺ، وهي لا تعدو أن تكون من المستحبات؟!

١٠٢٢ - (يَا عُمَرُ! هٰهُنَا تُسْكَبُ العَبَراتُ).

ضعيف جداً. أخرجـه ابن ماجـه (٢/٢٢١ - ٢٢٢) والحاكم (١/٤٥٤) عن **محمد بن عون** عن نافع عن ابن عمر قال:

«استقبل رسول الله ﷺ الحَجَرَ، ثم وضع شفتيه عليه يبكي طويلاً، ثم التفت،

فإذا هو بعمر بن الخطاب يبكي، فقال: فذكره. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: وذلك من أوهامهما، فإن محمد بن عون هذا وهو الخراساني متفق على تضعيفه، بل هو ضعيف جداً. وقد أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء» وقال:

«قال النسائي: متروك».

وفي «الميزان» وزاد:

«وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء».

ثم ساق له الذهبي هذا الحديث مشيراً إلى أنه مما أنكر عليه. والظاهر أنه الحديث الذي عناه أبو حاتم بقوله:

«ضعيف الحديث، منكر الحديث، روى عن نافع حديثاً ليس له أصل».

ذكره ابن أبي حاتم (٤/١/٤٧)، وساق له في «التهذيب» هذا الحديث ثم قال:

«وكأنه الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

١٠٢٣ - (البحرُ هو جهنَّمُ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٤/٢٢٣) والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/٧١ و٤/٢/٤١٤) والحاكم (٤/٥٩٦) والبيهقي (٤/٣٣٤) وأبو نعيم في «اخبار أصبهان» (٢/١) من طريق أبي عاصم قال: ثنا عبد الله بن أمية قال: حدثني محمد بن حُيَي قال: حدثني صفوان بن يعلى عن أبيه مرفوعاً به. وزادوا:

«فقالوا ليعلى؟ فقال: ألا ترون أن الله عز وجلّ يقول: ﴿ناراً أحاط بهم سرادقها﴾، قال: لا والذي نفس يعلى بيده لا أدخلها (وفي رواية: لا أدخله) أبداً حتى أعرض على الله عزّ وجلّ، ولا يصيبني منها (وفي الأخرى: منه) قطرة حتى ألقى الله عزّ وجلّ». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، ومعناه أن البحر صعب كأنه جهنم». ووافقه الذهبي.

وليس كذلك، فإن محمد بن حُيَي هذا أورده البخاري وابن أبي حاتم (٣/٢/٢٣٩) برواية ابن أمية هذا فقط عنه، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول العين، ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال في «المهذب»:

«لا أعرفه».

قلت: فكان حقه أن يورده في «الميزان» ولم يفعل، ولم يستدركه عليه ابن حجر في «اللسان»، وإنما أورده في «التعجيل» كما أورده ابن أبي حاتم وقال:

«وذكره ابن حبان في (الثقات)».

قلت: وابن حبان متساهل في التوثيق كما هو معروف.

١٠٢٤ - (إنَّ العبدَ إذا قامَ في الصَّلاةِ فإنَّهُ بينَ عَيْنَي الرَّحْمنِ، فإذا التفتَ قال لهُ الربُّ: يا ابنَ آدمَ إلى مَنْ تلتفِتُ؟! إلى مَنْ [هو] خَيْرٌ لكَ منّي؟! ابنَ آدمَ أقْبِلْ على صلاتِكَ فأنَا خيرٌ لكَ مِمَّنْ تلتفِتُ إليهِ).

ضعيف جداً. رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٤) والبزار في «مسنده» (٥٥٣ - كشف الأستار) عن إبراهيم بن يزيد الخُوزي عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. والسياق للعقيلي، ولفظ البزار:

«بين يدي الرحمن».

وروى العقيلي عن ابن معين أنه قال:

«إبراهيم هذا ليس بشيء». وعن البخاري أنه قال: «سكتوا عنه». وقال أحمد والنسائي: «متروك الحديث». وقال ابن معين: «ليس بثقة».

ومن هذه الطريق رواه الواحدي في «الوسيط» (٣/٨٦/١).

والحديث أورده في «المجمع» (٢/٨٠) و «الترغيب» (١/١٩١) من رواية البزار، وضعّفاه، وأورده ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٢/٣٩) بلفظ العقيلي،

ساكتاً عليه ، وليس بجيد ، ولذلك أوردته لأبين حقيقة حاله .

ورواه البزار (٥٥٢) من حديث جابر نحوه من رواية الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر .

والفضل هذا منكر الحديث كما قال الحافظ في «التقريب» .

١٠٢٥ - (بَل ائْتمرُوا بالمعروف، وتناهَوْا عنِ المنكر، حتَّى إذا رأَيْتَ شُحًّا مُطاعاً، وهوىً مُتَّبعاً، ودُنْيا مُؤْثَرةً، وإعجابَ كُلِّ ذي رأي برأيهِ، فعليكَ بنفسكَ ودَعْ عنكَ العوامَّ، فإنَّ منْ ورائكُم أيامَ الصبر، الصبرُ فيهنَّ مثلُ قبضٍ على الجمرِ، للعامِلِ فيهِم مِثْلُ أجرِ خمسينَ رجلاً يعملونَ مثلَ عملِهِ).

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٤٣٧) والترمذي (٤/٩٩ - تحفة) وابن ماجه (٢/٤٨٧) وابن جرير في «تفسيره» (١٠/١٤٥ و١٤٦) والطحاوي في «المشكل» (٢/٦٤ - ٦٥) وابن حبان في «صحيحه» (١٨٥٠) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/٧/٢) من طرق عن عتبة بن أبي حكيم قال: حدثني **عمرو بن جارية اللخمي** قال: حدثني **أبو أمية الشعباني** قال: سألت أبا ثعلبة الخشني فقلت: يا أبا ثعلبة كيف تقول في هذه الآية: ﴿عليكم أنفُسكم﴾؟ قال: أما والله لقد سألت عنها خبيراً، سألت عنها رسولَ الله ﷺ فقال: فذكره .

وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

كذا قال ، وفيه عندي نظر، فإن عمرو بن جارية وأبا أمية لم يوثقهما أحد من الأئمة المتقدمين، غير ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق كما هو معروف عند أهل العلم، ولذلك لم يوثقهما الحافظ في «التقريب»، وإنما قال في كل منهما: «مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فليّن الحديث كما نص عليه في «المقدمة» من «التقريب» .

ثم إن عتبة بن أبي حكيم فيه خلاف من قبل حفظه، وقال الحافظ فيه :

«صدوق يخطىء كثيراً»، فلا تطمئن النفس لتحسين إسناد هذا الحديث، لا سيما

والمعروف في تفسير الآية يخالفه في الظاهر، وهو ما أخرجه أصحاب السنن وأحمد وابن حبان في «صحيحه» (١٨٣٧) وغيرهم بسند صحيح عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قام فحمد الله، ثم قال: ياأيها الناس! إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه يوشك أن يعمهم بعقابه».

وقد خرجته في «الصحيحة» (١٥٦٤).

لكن لجملة «أيام الصبر» شواهد خرجتها في «الصحيحة» أيضاً، فانظر تحت الحديثين (٤٩٤ و٩٥٧).

(تنبيه): مع كل هذه العلل في هذا الحديث فقد صححه الشيخ الغماري في «كنزه» وكأنه قلد في ذلك الترمذي دون أي بحث أو تحقيق، أو أنه اتبع هواه الذي ينبئك عنه تعليقه عليه الذي يستغله المتهاونون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ والمخالف للآية السابقة. والله المستعان.

١٠٢٦ - (يا صاحبَ الحَبْل ألقِهِ).

ضعيف: ذكره ابن حزم في «المحلّى» فقال (٧/ ٢٥٩):

«رُوِّينا من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح بن أبي حسان أن رسول الله ﷺ رأى محرِماً محتزماً بحبل فقال. .» فذكره. وقال:

«مرسل لا حجة فيه».

قلت: وهو كما قال، ورجاله ثقات، غير صالح بن أبي حسان فهو مختلف فيه، فقال البخاري: ثقة. وقال النسائي: مجهول. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وفي «التقريب»:

«صدوق من الخامسة».

قلت: ومع ضعف هذا الحديث، فقد روي ما يخالفه، وهو بلفظ:

«رخص عليه السّلام في الهميان للمُحرم».

ذكره ابن حزم (٧/ ٢٥٩) فقال:

«روينا من طريق عبد الرزاق عن الأسلمي عمن سمع صالحاً مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: فذكره مضعفاً له.

قلت: وهو ظاهر الضعف، فإن صالحاً هذا ضعيف، والراوي عنه مجهول لم يُسَمَّ.

والأسلمي أظنه الواقدي وهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي وهو متروك.

قلت: والصواب فيه الوقف، فقد أخرج الدارقطني (٢٦١) والبيهقي (٥/٦٩) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن عطاء وسعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

«رخص للمحرم في الخاتم والهِمْيان».

وشريك سيء الحفظ، لكنه لم يتفرد به، فقد ذكره ابن حزم من طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهِمْيان للمحرم:

«لا بأس به».

قلت: وهذا إسناد جيد موقوف، وقد علقه البخاري (٣/٣٠٩) عن عطاء، ووصله الدارقطني من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن عطاء مثله.

قلت: وهذا سند صحيح، ولهذا قال الحافظ في «الفتح»:

«وهو أصح من الأول».

يعني من رواية شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن ابن عباس، وهو كما قال، لما عرفت من حال شريك فمخالفته لسفيان لا تقبل، لكن خفيت على الحافظ طريق حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس التي ذكرنا، فالصواب أنه صحيح عن كل من ابن عباس، وعطاء، وهذا إنما تلقاه عنه. وقد ورد نحوه عن عائشة أيضاً أنها سئلت عن الهِمْيان للمحرم؟ فقالت: وما بأس؟ ليستوثق من نفقته.

أخرجه البيهقي بسند صحيح عنها. ورواه سعيد بن منصور بلفظ:

«إنها كانت ترخص في الهِمْيان يشده المحرم على حَقْوَيه، وفي المنطقة أيضاً».

نقله ابن حزم عنه، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وخلاصة القول: أن حديث ابن عباس هذا المخالف لحديث الترجمة **ضعيف** مرفوعاً، صحيح موقوفاً، وفيه دليل على جواز شد الهميان والمنطقة للمحرم. قال الحافظ:

«قال ابن عبد البر: أجاز ذلك فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذا لم يمكن إدخال بعضه في بعض، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر، وعنه جوازه».

وقد ذهب إلى جواز ذلك كله ابن حزم قال (٧/ ٢٥٩):
«لأنه لم يَنْهَ عن شيء مما ذكرنا قرآن ولا سنة، ﴿وما كان ربك نسياً﴾».

١٠٢٧ - (حَرِيمُ البئرِ البديّ خمسة وعشرون ذراعاً، وحَريمُ البئرِ العاديةِ خمسونَ ذراعاً).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (ص٥١٨) من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ومن طريق محمد بن يوسف بن موسى المقرىء بسنده إلى إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري به. وقال:

«الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومَن أسنده فقد وهم».

قلت: وفي الطريق الأولى الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف كما قال الزيلعي (٤/ ٢٩٣).

وفي الطريق الأخرى محمد بن يوسف المقرىء، قال الحافظ في «التلخيص» (٢٥٦):

«وهو متهم بالوضع، وأطلق عليه ذلك الدارقطني وغيره».

قلت: ولذلك جزم البيهقي بضعف الحديث، فقال بعد أن علقه من هذين الطريقين موصولاً:

«وهو ضعيف».

وقد روي من طريق ثالثة عن الزهري به .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٠٩) والحاكم في «المستدرك» (٤/٩٧) من طريق **عمر بن قيس المكي** عن الزهري .

قلت : وسكت عليه الحاكم ثم الذهبي فأساءا ، لأن عمر هذا متروك كما في «التقريب» وقال في « التلخيص » : «فيه ضعف» .

قلت : وفي هذا التعبير تساهل لا يخفى ، وقال الزيلعي بعد أن ذكره من طريق الحاكم :

«وسكت عنه ، قال عبد الحق في «أحكامه» : والمراسيل أشبه» .

قلت : ولا يشك في هذا من شم رائحة الحديث ، فإن الطرق كلها واهية عن الزهري به موصولاً ، مع مخالفتها لروايات الثقات الذين أرسلوه عن الزهري ، منهم إسماعيل بن أمية عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرفوعاً به .

أخرجه الحاكم وكذا أبو داود في «مراسيله» .

وأخرجه البيهقي من طريق يونس عن الزهري به إلا أنه أوقفه على ابن المسيب ، كما في النسخة المطبوعة من «البيهقي» ، وأما الحافظ في «التلخيص» ، فقد نقل عنه أنه رواه من هذه الطريق عن ابن المسيب مرسلاً .

(تنبيه) : عزى الصنعاني في «سبل السلام» (٣/٧٨) هذا الحديث لأحمد عن أبي هريرة ، وهو وهم منه ، فإن الحديث عنده (٢/٤٩٤) عنه بلفظ آخر وهو :

«حريم البئر أربعون ذراعاً من حواليها كلها لأعطان الإبل والغنم» .

وهو بهذا اللفظ حسن عندي كما بينته في السلسلة الأخرى (رقم - ٢٥١) .

١٠٢٨ - (مَن اكتحلَ فليوتِرْ ، مَنْ فعلَ فقد أحسنَ ، ومَنْ لا فَلا حرجَ ، ومَنْ اسْتَجْمَرَ فَليوتِرْ ، مَنْ فعلَ فقد أحسنَ ، وَمَنْ لا فَلا حرجَ ، وَمَنْ أكلَ مما تخلَّلَ فليلفظْ ، وما لاكَ بلسانِهِ فليبتلعْ ، مَنْ فعل فقد أحسنَ ، وَمَنْ لا فلا حرجَ ، ومَنْ أتى الغائِطَ فليسْتَتِرْ ، فإنْ لم يجدْ إلا أن يجمعَ كثيباً مِنْ رملٍ

فليستَدْبِرْهُ فإنَّ الشيطانَ يلعبُ بمقاعدِ بني آدمَ ، مَن فعل فقد أحسنَ ، وَمَنْ لا فلا حَرَج) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ /٦ ـ ٧) والدارمي (١ /١٦٩ ـ ١٧٠) وابن ماجه (١ /١٤٠ـ ١٤١) والطحاوي (١ /٧٢) وابن حبان (١٣٢) مختصراً والبيهقي (١ /٩٤ و ١٠٤) وأحمد (٢ /٣٧١) من طريق الحصين الحبراني عن أبي سعيد ـ زاد بعضهم: الخير ـ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به . وقال أبو داود :

« أبو سعيد الخير هو من أصحاب النبي ﷺ ».

قلت : هو كما قال على ما هو الراجح في التحقيق كما بينته في « ضعيف سنن أبي داود » (رقم ٩) ، لكن الراوي عنه الحصين الحبراني مجهول كما قال الحافظ في « التلخيص » (ص٣٧) وكذا في « التقريب » لـه ، وفي « الخلاصة » للخزرجي . وقال الذهبي : « لا يعرف » . وأما توثيق ابن حبان إياه ، فَمِمّا لا يعول عليه لما عرف من قاعدته في توثيق المجهولين ، كما فصلت القول عليه في « الرد على التعقيب الحثيث » ولهذا لم يعرج الأئمة المذكورون على توثيقه ، ولم يعتمدوا عليه في هذا ولا في عشرات بل مئات من مثله وثقهم هو وحده ، وحكموا هم عليهم بالجهالة ، ولذلك وجدنا البيهقي أشار إلى تضعيف هذا الحديث بقوله عقبه :

« وهذا ـ إن صح ـ فإنما أراد والله أعلم وتراً يكون بعد ثلاث » .

وإنما حمله على هذا التأويل أحاديث كثيرة تدل على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، والنهي عن الاستنجاء بأقل من ذلك كحديث سلمان رضي الله عنه قال :

« . . . ونهانا ﷺ أن يستنجي أحدنا بأقل من ثلاثة أحجار » . رواه مسلم وغيره .

فلو صح قوله في هذا الحديث : « ومن استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا حرج » ، وجب تأويله بما ذكره البيهقي ، ولكني أقول : لا حاجة بنا إلى مثل هذا التأويل بعدما تبين لنا ضعفه وتفرد ذاك المجهول به .

وإذا عرفت هذا ، فلا تغتر بقول النووي في « المجموع » (٢ /٥٥) :

« هذا حديث حسن » ! ولا بقول الحافظ نفسه في « الفتح » (١ /٢٠٦) :

«إسناده حسن»، ولا بما نقله الصنعاني في «سبل السلام» عن «البدر المنير» أنه قال: «حديث صحيح، صححه جماعة، منهم ابن حبان والحاكم والنووي».

لا تغتر بأقوال هؤلاء الأفاضل هنا جميعاً، فإنهم ما أمعنوا النظر في سند الحديث، بل لعل جمهورهم اغتروا بسكوت أبي داود عنه، وإلا فقل لي بربك كيف يتفق تحسينه مع تلك الجهالة التي صرح بها من سبق ذكره من النقاد: الذهبي والعسقلاني والخزرجي؟ بل كيف يتمشى تصريح ابن حجر بذلك مع تصريحه بحسن إسناده لولا الوهم، أو المتابعة للغير بدون النظر في الإسناد؟! ومن ذلك قول مؤلف(١) «معارف السنن شرح سنن الترمذي» (١/١١٥):

«وهو حديث صحيح رجاله ثقات كما قال البدر العيني».

فإن هذا التصحيح، إنما هو قائم على أن رجاله ثقات، وقد تقدم أن أحدهم وهو حصين الحبراني لم يوثقه غير ابن حبان، وأنه لا يعتد بتوثيقه عند تفرده به، لا سيما مع عدم التفات أولئك النقاد إليه وتصريحهم بتساهل من وثقه.

فمن الغرائب والابتعاد عن الإنصاف العلمي، التشبث بهذا الحديث الضعيف المخير بين الإيتار وعدمه لرد ما دل عليه حديث سلمان وغيره مما سبقت الإشارة إليه من عدم إجزاء أقل من ثلاثة أحجار، مع إمكان التوفيق بينهما بحمل هذا - لو صح - على إيتارٍ بعد الثلاثة كما تقدم، وأما قول ابن التركماني رداً لهذا الحمل: «لو صح ذلك لزم منه أن يكون الوتر بعد الثلاث مستحباً لأمره عليه السلام به على مقتضى هذا الدليل، وعندهم لو حصل النقاء بعد الثلاث فالزيادة عليها ليست مستحبة، بل هي بدعة».

فجوابنا عليه: نعم هي بدعة عند حصول النقاء بالثلاثة أحجار، فنحمل هذا الحديث على الإيتار عند عدم حصول النقاء بذلك، بمعنى أنه إذا حصل النقاء بالحجر الرابع فالإيتار بعده على الخيار مع استحبابه، بخلاف ما إذا حصل النقاء بالحجرين فيجب الثالث لحديث سلمان وما في معناه. وبالله التوفيق.

---

(١) هو الشيخ الفاضل محمد بن يوسف الحسيني البنّوري، وقد أهداه إليّ بتاريخ ١٤/١٢/١٣٨٣هـ بواسطة أحد طلابنا في الجامعة الإسلامية، جزاه الله خيراً.

١٠٢٩ - (أَمَا إنَّها لا تزيدك إلا وهناً، انبِذْها عَنْكَ، فإنَّكَ لو مِتَّ وهي عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أبداً).

ضعيف. أخرجه الإمام أحمد (٥/٤٤٥) : ثنا خلف بن الوليد: ثنا المبارك عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين أن النبي ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة - أراه قال: من صفر- فقال: ويحك ما هذه؟ قال: من الواهنة قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف وله علتان:

الأولى: عنعنة المبارك وهو ابن فضالة فقد كان مدلساً، وصفه بذلك جماعة من الأئمة المتقدمين، قال يحيى بن سعيد:

«لم أقبل منه شيئاً، إلا شيئاً يقول فيه: حدثنا».

وقال ابن مهدي:

«كنا نتبع من حديث مبارك ما قال فيه: حدثنا الحسن».

ومع ذلك فقد قال فيه الدارقطني:

«لين، كثير الخطأ، يعتبر به».

وذكر نحوه ابن حبان والساجي.

الثانية: الانقطاع بين الحسن وعمران بن حصين، فإنه لم يسمع منه كما جزم بذلك ابن المديني وأبو حاتم وابن معين، قال الأوّلان:

«لم يسمع منه، وليس يصح ذلك من وجه يثبت».

وقد أشار بذلك إلى مثل رواية المبارك هذه، فإنه صرح فيها كما ترى بأن الحسن قال: «أخبرني عمران بن حصين»، وفي «المسند» (٥/٤٤٠) حديثان آخران من هذا الوجه مع التصريح المذكور، وقد أشار الإمام أحمد أيضاً إلى تضعيف ذلك فقال:

«قال بعضهم عن الحسن: حدثني عمران بن حصين» إنكاراً على من قال ذلك. بل إنه صرح بذلك في رواية أبي طالب عنه قال:

«كان مبارك بن فضالة يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديث عن الحسن: «قال: ثنا عمران بن حصين»، وأصحابُ الحسن لا يقولون ذلك». قال في «التهذيب»:

«يعني أنــه يصرح بسمــاع الحسن منه ، وأصحاب الحسن يذكرونه عنـه بالعنعنة» .

قلت : قد تتبعت أصحاب الحسن وما رووه عنه عن عمران في «مسند الإمام أحمد» الجزء الرابع ، فوجدتهم جميعاً قد ذكروا العنعنة ، وهم :

١ ـ أبو الأشهب (ص ٢٤٦) وهو جعفر بن حبان و(٤٣٦) .

٢ ـ قتادة (٤٢٧ و٤٢٨ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٤٢ و ٤٤٥ و ٤٤٦) .

٣ ـ أبو قزعة (٤٢٩) .

٤ ـ يونس (٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٤٤ و ٤٤٥) .

٥ ـ منصور (٤٣٠) .

٦ ـ علي بن زيد بن جدعان (٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٤٤ و ٤٤٥) .

٧ ـ حميد (٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤٣ و ٤٤٥) .

٨ ـ خالد الحذاء (٤٣٩) .

٩ ـ هشام (٤٤١) .

١٠ـ خيثمة (٤٣٩ و٤٤٥) .

١١ـ محمد بن الزبير (٤٣٩ و٤٤٣) .

١٢ـ سِمَاك (٤٤٥ و٤٤٦) .

كل هؤلاء ـوهم ثقات جميعاً باستثناء رقم (٦و ١١)ـ رووا عن الحسن عن عمران أحاديث بالعنعنة لم يصرحوا فيها بسماع الحسن من عمران، بل في روايةٍ لقتـادة أن الحسن حدثهم عن هياج بن عمران البرجمي عن عمران بن حصين بحديث : «كان يحث في خطبته على الصدقة ، وينهى عن المثلة» ،فأدخل بينهما هياجاً، وهو مجهول كما قال ابن المديني وصدقه الذهبي .

نعم وقع في رواية زائدة عن هشام تصريحه بسماع الحسن من عمران، فقال زائدة: عن هشام قال: زعم الحسن أن عمران بن حصين حدثه قال: . . فذكر حديث تعريسه ﷺ في سفره ونومه عن صلاة الفجر .

وهذه الرواية صريحة في سماعه من عمران، ولم أجد أحداً تعرض لذكرها في هذا الصدد، ولكني أعتقد أنها رواية شاذة، فإن زائدة ـ وهو ابن قدامة ـ، وإن كان ثقة فقد خالفه جماعة منهم يزيد بن هارون وروح بن عبادة فروياه عن هشام عن الحسن عن عمران به. فعنعناه على الجادّة.

أخرجه أحمد (٤/ ٤٤١). وهكذا أخرجه (٥/ ٤٣١) من طريق يونس عن الحسن عن عمران به.

ووقع التصريح المذكور في رواية شريك بن عبد الله عن منصور عن خيثمة عن الحسن قال: كنت أمشي مع عمران بن حصين... رواه أحمد (٤/ ٤٣٦). وهذه رواية منكرة لأن شريكاً سيء الحفظ معروف بذلك، وقد خولف، فرواه الأعمش عن خيثمة عن الحسن عن عمران به معنعناً. أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٩ و ٤٤٥).

وخلاصة القول أنه لم يثبت برواية صحيحة سماع الحسن من عمران، وقول المبارك في هذا الحديث عن الحسن: «قال: أخبرني عمران»، مما لا يثبت ذلك لما عرفت من الضعف والتدليس الذي وصف به المبارك هذا.

وإن مما يؤكد ذلك أن وكيعاً قد روى هذا الحديث عن المبارك عن الحسن عن عمران به معنعناً مختصراً.

أخرجه ابن ماجه (٢/ ٣٦١).

وكذا رواه أبو الوليد الطيالسي: حدثنا مبارك به.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤١٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٢/ ٣٩١). وكذلك رواه أبو عامر صالح بن رستم عن الحسن عن عمران به.

أخرجه ابن حبان (١٤١١) والحاكم (٤/ ٢١٦) وقال:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!

قلت: وفي ذلك ما لا يخفى من البعد عن التحقيق العلمي الذي ذكرناه آنفاً، وأيضاً فإن أبا عامر هذا كثير الخطأ كما في «التقريب» فأنى لحديثه الصحّة؟! ومثله قول البوصيري في «الزوائد»:

«إسناده حسن لأن مبارك هذا هو ابن فضالة».

ذكره السندي. ونحوه قول الهيثمي في «المجمع» (٥/١٠٣):

«رواه أحمد والطبراني وقال: إن مت وهي عليك وكلت إليها. قال: وفي رواية موقوفة: «انبذها عنك، فإنك لو مت وأنت ترى أنها تنفعك لمتَّ على غير الفطرة»، وفيه مبارك بن فضالة، وهو ثقة، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»!

قلت: لو كان ثقة اتفاقاً وبدون ضعف لم يفرح بحديثه ما دام مدلساً، وقد عنعنه كما عرفت مما سبق، فكن رجلاً يعرف الرجال بالحق، لا الحقَّ بالرجال.

ومن ذلك قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في «كتاب التوحيد»:

«رواه أحمد بسند لا بأس به»! فقد عرفت ما فيه من البأس الذي بيناه في شرح علتي الحديث.

ويمكن أن نستنبط من تخريج الهيثمي السابق للحديث علةً ثالثة وهي الوقف، وهو الأشبه عندي، وإن كان في إسنادها عند الطبراني (رقم ٤١٤) محمد بن خالد بن عبد الله: ثنا هشيم عن منصور عن الحسن، موقوفاً. فقد قال الحافظ في ابن خالد هذا: «ضعيف». والله أعلم.

١٠٣٠- (إنَّ أمَّتي يأتون يومَ القيامةِ غُرّاً مُحَجَّلينَ مِنْ آثارِ الوضوءِ، فمن استطاعَ منكمْ أنْ يُطيل غُرَّتَهُ فليفعلْ).

مدرج الشطر الآخر، وإنما يصح مرفوعاً شطره الأول، وأما الشطر الآخر: «فمن استطاع...» فهو من قول أبي هريرة، أدرجه بعض الرواة في المرفوع، وإليك البيان:

أخرجه البخاري (١/١٩٠) والبيهقي (١/٥٧) وأحمد (٢/٤٠٠) عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم المُجْمِر أنه قال:

«رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد، وعليه سراويل من تحت قميصه، فنزع سراويله، ثم توضأ، وغسل وجهه ويديه، ورفع في عضديه الوضوءَ، ورجليه، فرفع في ساقيه، ثم قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. والسياق لأحمد، وليس عند البخاري ذكر السراويل والقميص ولا غسل الوجه والرجلين.

ثم أخرجه مسلم (١/ ١٤٩) والبيهقي أيضاً من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد ابن أبي هلال به

أنه رأى أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين، ثم غسل رجليه حتى رفع إلى الساقين. الحديث مثله. وابن أبي هلال مختلط عند الإمام أحمد، لكنه توبع، فقد أخرجه مسلم وكذا أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٤٣) والبيهقي (١/ ٧٧) من طريق سليمان بن بلال: حدثني عمارة بن غزية الأنصاري عن نعيم بن عبد الله المُجمر قال:

«رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع[1] في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع[2] في العضد، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، وقال: قال رسول الله ﷺ:

أنتم الغر المحجَّلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غُرته وتحجيله».

وقد تابعه ابن لهيعة عن عمارة بن غزية به نحوه، وفيه:

«وكان إذا غسل ذراعيه كاد أن يبلغ نصف العضد، ورجليه إلى نصف الساق، فقلت له في ذلك، فقال: إني أريد أن أطيل غرتي، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

إن أمتي يأتون يوم القيامة غراً محجلين من الوضوء، ولا يأتي أحد من الأمم كذلك».

أخرجه الطحاوي (١/ ٢٤) ورجاله ثقات، غير أن ابن لهيعة سَيِّىء الحفظ، ولكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

ثم أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٤ و٥٢٣) من طريق فليح بن سليمان عن نعيم بن عبد الله به بلفظ:

(١ و٢) معناه أدخل الغسل فيهما. قاله النووي.

«أنه رَقَى إلى أبي هريرة على ظهر المسجد، فوجده يتوضأ، فرفع في عضديه، ثم أقبل عليَّ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره بلفظ:

«إن أمتي يوم القيامة هم الغر المحجلون. . .» إلا أنه زاد: فقال نعيم: لا أدري قوله: «من استطاع أن يطيل غرته فليفعل» من قول رسول الله ﷺ أو من قول أبي هريرة!

قلت: وفليح بن سليمان وإن احتج به الشيخان ففيه ضعف من قبل حفظه، فإن كان قد حفظه، فقد دلنا على أن هذه الجملة في آخر الحديث «من استطاع. . .» قد شك نعيم في كونها من قوله ﷺ، وقد قال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٩٠):

«ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه. والله أعلم».

قلت: وقد فات الحافظ رواية ليث عن كعب عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ. فذكره بهذه الجملة.

أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٢)، لكن ليث وهو ابن أبي سُلَيم ضعيف لاختلاطه. وقد حكم غير واحد من الحفاظ على هذه الجملة أنها مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة، فقال الحافظ المنذري في «الترغيب» (١/ ٩٢):

«وقد قيل: إن قوله: من استطاع إلى آخره، إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه. ذكره غير واحد من الحفاظ والله أعلم».

قلت: وممن ذهب إلى أنها مدرجة من العلماء المحققين شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فقال هذا في «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (١/ ٣١٦):

«فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ، بيَّن ذلك غير واحد من الحفاظ. وكان شيخنا يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله ﷺ، فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالته غير ممكنة، إذ تدخل في الرأس فلا تسمى تلك غرة».

قلت: وكلام الحافظ المتقدم يشعر بأنه يرى كونها مدرجة، وممن صرح بذلك

تلميذه إبراهيم الناجي في نقده لكتاب «الترغيب»، المسمى بـ «العجالة المتيسرة» (ص ٣٠)، وهو الظاهر مما ذكره الحافظ من الطرق، ومن المعنى الذي سبق في كلام ابن تيمية.

ومن الطرق المشار إليها ما رَوى يحيى بن أيوب البجلي عن أبي زرعة قال:

«دخلت على أبي هريرة فتوضأ إلى منكبيه، وإلى ركبتيه، فقلت له: ألا تكتفي بما فرض الله عليك من هذا؟ قال: بلى، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مبلغ الحلية مبلغ الوضوء»، فأحببت أن يزيدني في حليتي».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٠) وعلقه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٢٤٣)، وإسناده جيد، وله طريق أخرى عند مسلم وغيره عن أبي حازم قال:

«كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة، فكان يمد يده حتى يبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فَرّوخ! أنتم ههنا؟ لو علمت أنكم ههنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء».

قلت: فليس في هذه الطريق تلك الجملة «فمن استطاع...» ولو كانت في حديث النبي ﷺ لأوردها أبو هريرة محتجاً بها على أبي زرعة وأبي حازم اللذين أظهرا له ارتيابهما من مد يده إلى إبطه، ولما كان به حاجة إلى أن يلجأ إلى الاستنباط الذي قد يخطىء وقد يصيب، ثم هو لو كان صواباً لم يكن في الإقناع في قوة النص كما هو ظاهر.

فإن قيل: فقد احتج أبو هريرة رضي الله عنه بالنص في بعض الطرق المتقدمة وذلك قوله عقب الوضوء: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ».

والجواب: أن هذه الطريق ليس فيها ذكر الإبط، وغاية ما فيها أنه «أشرع في العضد والساق»، وهذا من إسباغ الوضوء المشروع، وليس زيادة على وضوئه ﷺ، بخلاف الغسل إلى الإبط والمنكب، فإن من المقطوع به أنه زيادة على وضوئه ﷺ لعدم ورود ذلك عنه في حديث مرفوع، بل روي من طرق عن غير واحد من الصحابة ما يشهد

لما في هذه الطريق، أحسنها إسناداً حديث عثمان رضي الله عنه قال: «هلموا أتوضأ لكم وضوء رسول الله ﷺ فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين حتى مَسَّ أطراف **العضد**». الحديث. رواه الدار قطني (٣١) بسند قال الصنعاني في «السبل» (١ / ٦٠): حسن. وهو كما قال لولا عنعنة محمد بن إسحاق، فإنه مدلس.

على أن قوله في تلك الطريق: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ» أخشى أن تكون شاذة لأنه تفرد بها عمارة بن غُزَية دون من اتبعه على أصل الحديث عن نعيم المُجمر، ودون كل من تابع نعيماً عليه عن أبي هريرة. والله أعلم.

ومن التحقيق السابق يتبين للقراء أن قول الحافظ في «الفتح» (١ / ١٩٠ - ١٩١) عقب إعلاله لتلك الزيادة بالإدراج، وبعد أن ذكر رواية عمرو بن الحارث المتقدمة ورواية عمارة بن غزية أيضاً:

«واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل، فقيل: إلى المنكب والركبة، وقد ثبت عن أبي هريرة **روايةً ورأياً**، وعن ابن عمر من فعله. أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد بإسناد حسن».

فأقول: قد تبين من تحقيقنا السابق أن ذلك لم يثبت عن أبي هريرة رواية، وإنما رأياً، والذي ثبت عنه رواية، فإنما هو الإشراع في العضد والساق. كما سبق بيانه، فتنبه ولا تقلد الحافظ في قوله هذا كما فعل الصنعاني (١ / ٦٠)، بعد أن جاءك البيان.

ثم إن قوله في أثر ابن عمر المذكور: «. . . بإسناد حسن» فيه نظر عندي وذلك أن إسناده عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٩) هكذا: حدثنا وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر أنه كان ربما بلغ بالوضوء إبطه في الصيف.

قلت: فهذا إسناد ضعيف من أجل العمري وهذا هو المكبَّر واسمه عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، قال الحافظ نفسه في «التقريب»: ضعيف. ولذلك لم يحسنه في «التلخيص»، بل سكت عليه ثم قال عقبه (ص ٣٢):

«رواه أبو عبيد بإسناد أصح من هذا فقال: ثنا عبد الله بن صالح: ثنا الليث عن

محمد بن عجلان عن نافع . وأعجب من هذا أن أبا هريرة يرفعه إلى النبي ﷺ في رواية مسلم» .

قلت:عبد الله بن صالح هو كاتب الليث المصري ، وهو ضعيف أيضاً، أورده الذهبي في «الضعفاء» فقال :

«قال أحمد : كان متماسكاً ثم فسد ، وأما ابن معين فكان حسن الرأي فيه . وقال أبو حاتم : أرى أن الأحاديث التي أنكرت عليه مما افتعل خالد بن نجيح ، وكان يصحبه ، ولم يكن أبو صالح ممن يكذب ، كان رجلاً صالحاً . وقال النسائي : ليس بثقة» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الخطأ ، ثَبْت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : فمثله لا يحتج بحديثه لاحتمال أن يكون مما أدخله عليه وافتعله خالد بن نجيح ، وكان كذاباً . ففي ثبوت الإطالة المذكورة عن ابن عمر من فعله ، وقفة عندي . والله أعلم .

وممن روى هذا الحديث بدون هذه الزيادة المدرجة عبد الله بن بسر المازني رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«أمتي يوم القيامة غر من السجود محجلون من الوضوء» .

أخرجه الترمذي (١١٨/١) وصححه وأحمد (١٨٩/٤) ولفظه أتم ، وسنده صحيح ، ورجاله ثقات .

١٠٣١ـ (يا معشرَ الأنصار إنَّ الله قد أثنى عليكم خيراً في الطهور ، فما طهورُكُم هذا؟ قالوا : نتوضّأُ للصَّلاةِ ، ونغتسلُ مِنَ الجنابةِ ، فقالَ رسولُ الله ﷺ : فهلْ معَ ذلكَ غيرُهُ؟ قالوا : لا ، غيرَ أنَّ أحدَنَا إذا خرجَ مِنَ الغائطِ أحبَّ أنْ يَسْتَنْجيَ بالماءِ ، فقال رسول الله ﷺ : هُوَ ذاكَ فعليْكُمُوه) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (رقم ٤٠) والدارقطني

(٢٣) والبيهقي (١ / ١٠٥) من طرق عن محمد بن شعيب بن شابور: حدثني عتبة بن أبي حكيم الهمداني عن طلحة بن نافع أنه حدثه قال: حدثني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك الأنصاري أن هذه الآية لما نزلت:﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين﴾،فقال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الدارقطني:

«عتبة بن أبي حكيم ليس بالقوي».

قلت: هو ممن اختلفوا فيه، فوثقه بعض الأئمة، وضعفه آخرون، ولذلك قال الذهبي فيه:

«هو متوسط حسن الحديث».

وكلام الحافظ فيه يشعر أنه ضعيف عنده فقال في «التقريب»:

«صدوق يخطىء كثيراً».

وأما النووي والزيلعي فقد مشياه، وقوّيا حديثه فقال الأول في «المجموع» (٢ / ٩٩):

«إسناد صحيح إلا أن فيه عتبة بن أبي حكيم، وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً، فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية».

قلت: وفي هذا الكلام نظر من وجهين:

الأول: قوله: وثقه الجمهور، فإن هذا يوهم أن الذين ضعفوه قلة، وليس كذلك، فقد تتبعت أسماءهم فوجدتهم ثمانية من الأئمة، وهم:

١ ـ أحمد بن حنبل، كان يوهنه قليلاً.

٢ ـ يحيى بن معين. قال مرة: ضعيف الحديث. وقال أخرى: والله الذي لا إله إلا هو إنه لمنكر الحديث.

٣ ـ محمد بن عوف الطائي: ضعيف.

٤ ـ الجوزجاني: غير محمود في الحديث، يروي عن أبي سفيان حديثاً يجمع فيه جماعة من الصحابة، لم نجد منها عند الأعمش ولا غيره مجموعة.

٥ ـ النسائي : ضعيف. وقال مرة : ليس بالقوي .
٦ ـ ابن حبان : يعتبر حديثه من غير رواية بقية عنه .
٧ ـ الدار قطني : ليس بالقوي . كما تقدم .
٨ ـ البيهقي : غير قوي ، كما يأتي .

وتتبعت أيضاً أسماء الموثِّقين فوجدتهم ثمانية أيضاً وهم :

١ ـ مروان بن محمد الطاطري : ثقة .
٢ ـ ابن معين : ثقة .
٣ ـ أبو حاتم الرازي : صالح .
٤ ـ دُحيم : لا أعلمه إلا مستقيم الحديث .
٥ ـ أبو زرعة الدمشقي ، ذكره في «الثقات» .
٦ ـ ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به .
٧ ـ الطبراني : كان من ثقات المسلمين .
٨ ـ ابن حبان ، ذكره في «الثقات» .

هذا كل ما وقفت عليه من الأئمة الذين تكلموا في عتبة هذا توثيقاً وتجريحاً ، ومن الظاهر أن عدد الموثِّقين مثل عدد المضَعِّفِين سواء ، وبذلك يتبين خطأ القول بأنه «وثقه الجمهور» ، ولو قيل:«ضعفه الجمهور» لكان أقرب إلى الصواب ، وإليك البيان :

لقد رأينا اسم ابن معين وابن حبان قد ذُكرا في كل من القائمتين ، الموثِّقين والمضَعِّفِين . وما ذلك إلا لاختلاف اجتهاد الناقد في الراوي ، فقد يوثقه ، ثم يتبين له جرح يستلزم جرحه به فيجرحه ، وهذا الموقف هو الواجب بالنسبة لكل ناقد عارف ناصح ، وحينئذ فهل يقدم قول الإمام الموثق أم قوله الجارح؟ لا شك أن الثاني هو المقدم بالنسبة إليه ، لأنه بالضرورة هو لا يجرح إلا وقد تبين له أن في الراوي ما يستحق الجرح به ، فهو بالنسبة إليه جرح مفسر فهو إذن مقدم على التوثيق ، وعليه يعتبر توثيقه قولاً مرجوحاً مرجوعاً عنه ، فيسقط إذن من القائمة الأولى اسم ابن معين وابن حبان كموثِّقين وينزل عددهم من الثمانية إلى الستة!

ثم إننا إذا نظرنا مرة أخرى في القائمة المذكورة لوجدنا فيهم أبا حاتم الرازي وقوله:«صالح». وهذا وإن كان توثيقاً في اعتبار أكثر المحدثين. ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه، فقد ذكر ابنه في مقدمة الجزء الأول من «الجرح والتعديل» (ص ٢٧) ما نصه:

«ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت، فهو ممن يُحتج بحديثه. وإذا قيل:إنه صدوق. أو:محله الصدق. أو:لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه. وينظر فيه. وهي المنزلة الثانية وإذا قيل:شيخ. فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية. وإذا قيل:**صالح الحديث**، فإنه يكتب حديثه للاعتبار. وإذا أجابوا في الرجل بلَيِّن الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً...».

فهذا نص منه على أن كلمة «صالح الحديث» مثل قولهم:«لين الحديث» يكتب حديثه للاعتبار والشواهد، ومعنى ذلك أنه لا يحتج به، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل عند أبي حاتم، خلافاً لما يدل عليه كلام السيوطي في «التدريب» (٢٣٣-٢٣٤). وعلى هذا فيرفع اسم أبي حاتم أيضاً من قائمة الموثقين إلى قائمة المضعفين، ويصير عددهم خمسة، وعدد أولئك تسعة،وإذا ضممنا إليهم قول البيهقي: إنه غير قوي كما يأتي، صاروا عشرة.

ثم إن قول ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به» ليس نصاً في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أو أول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: «ما أعلم به بأساً» كما في «التدريب» (ص ٢٣٤).

ومما سبق يتبين بوضوح أن الجمهور على تضعيف عتبة بن أبي حكيم، وأن ضعفه مفَسَّر مبيَّن، فضعفه هو الذي ينبغي اعتماده في ترجمته، وقد لَخَّص ذلك كله الحافظ ابن حجر في كلمته المتقدمة:«**صدوق يخطىء كثيراً**». فهذا جرح مفسر، فمن أين جاء به الحافظ لولا بعض الكلمات التي سبق بيانها من بعض الأئمة؟

ومن ذلك كله تعلم أن إسناد الحديث ضعيف، وأن قول الزيلعي فيه (١/٢١٩):

«وسنده حسن» غير حسن، لأنه بناه على أقوال بعض من سبق ذكرهم في الموثقين فقال:

«وعتبة بن أبي حكيم فيه مقال، فقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وضعفه النسائي، وعن ابن معين فيه روايتان»:

ولذلك أيضاً ضعف الحديث ابن التركماني، فإن البيهقي على الرغم من أنه لم يصرح بتقويته، وإنما سكت عليه، لم يرض ذلك منه ابن التركماني، فتعقبه بقوله:

«قلت: في سنده عتبة بن أبي حكيم ضعفه ابن معين والنسائي، وقال إبراهيم بن يعقوب السعدي: غير محمود الحديث، وقال البيهقي في باب الركعتين بعد الوتر: (غير قوي)».

وقال البوصيري في «الزوائد» (٢٨/١):

«هذا إسناد ضعيف، عتبة بن أبي حكيم ضعيف، **وطلحة لم يدرك أبا أيوب**».

قلت: ومما يدل على ضعف عتبة أنه اضطرب في رواية متنِ هذا الحديث وضبطه، فرواه محمد بن شعيب عنه باللفظ المتقدم:

«غير أن أحدنا **إذا خرج من الغائط** أحب أن يستنجي بالماء».

ورواه صدقة بن خالد عنه بلفظ:

«قالوا: نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة **ونستنجي بالماء**».

أخرجه ابن ماجه (١/١٤٦-١٤٧) والحاكم (٢/٣٣٤-٣٣٥) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/١٤٠) وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وقد عرفت مما سبق أن الصواب أنه ضعيف الإسناد، والغرض الآن أن نبين أن عتبة كان يضطرب في ضبط هذا الحديث، فتارة يرويه باللفظ الأول. وتارة باللفظ الآخر، وليس هذا الاضطراب من الراوِيَيْن عنه محمد بن شعيب وصدقة بن خالد فإنهما ثقتان اتفاقاً، فتعين أنه من عتبة نفسه.

واللفظ الآخر هو الراجح عندنا، بل هو في نفسه صحيح ثابت، لأمرين:

الأول: أنه روي كذلك من طريق أخرى عن أبي أيوب وحده.

والآخر: أن له شواهد كثيرة من حديث أبي هريرة وابن عباس وعويمر بن ساعدة. وقد خرجتها في «صحيح أبي داود» (رقم ٣٤) ثم في «الإرواء» (٤٥).

وأما الطريق فأخرجه الحاكم (١/ ١٨٨) من رواية واصل بن السائب الرَّقاشي عن عطاء بن أبي رباح وابن سورة عن عمه أبي أيوب قال: قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا، والله يحب المتطهرين﴾ ؟ قال: كانوا يستنجون بالماء.

ذكره الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس المشار إليه، والرقاشي ضعيف كما في «التقريب» فيعتبر به، ولا يحتج بما يتفرد به.

فإن قيل: فما الفرق بين اللفظين حتى احتيج إلى ترجيح أحدهما على الآخر؟

فالجواب: هو أن اللفظ الراجح، إنما فيه ذكر الاستنجاء مطْلقاً، غير مقيد بالخروج من الغائط، بخلاف اللفظ المرجوح فإن فيه القيد المذكور وهو بظاهره يدل على أنهم كانوا يستنجون بالماء بعد استنجائهم بالحجارة، ذلك لأنه من غير الجائز أن يمدحوا ويثني الله عليهم لو فرض أنهم كانوا يقومون قبل الاستنجاء بها، هذا بعيد جداً، فإذن الحديث بهذا اللفظ دليل على استحباب الجمع بين الماء والحجارة في الاستنجاء فهو حينئذ يمكن اعتباره شاهداً لحديث ابن عباس الذي أخرجه البزار بلفظ:

«فقالوا: إنا نتبع الحجارةَ بالماء».

وهو ضعيف الإسناد كما صرح به الحافظ في «التلخيص» و «البلوغ» وبينه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٢١٨)، بل هو منكر عندي لمخالفته لجميع طرق الحديث بذكر الحجارة فيه. بل بالغ النووي فقال في «الخلاصة» كما نقله الزيلعي:

«وأمّا ما اشتهر في كتب التفسير والفقه من جمعهم بين الأحجار والماء فباطل لا يعرف».

وذكر معنى هذا في «المجموع» أيضاً، ولكنه استنبط معناه من لفظ الحديث هذا، فقال بعد أن ذكره بلفظيه مع حديث أبي هريرة وعويمر بن ساعدة:

«فهذا الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والأحجار. وأما قول المصنف: قالوا: نتبع الحجارة الماء. فكذا يقوله أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير **فليس له أصل في كتب الحديث**. وكذا قال الشيخ أبو حامد في التعليق: إن أصحابنا رووه. قال: **ولا أعرفه. فإذا عرف أنه ليس له أصل من جهة الرواية، فيمكن تصحيحه من جهة** الاستنباط، **لأن الاستنجاء بالحجر كان معلوماً عندهم يفعله جميعهم، وأما الاستنجاء** بالماء فهو الذي انفردوا به، فلهذا ذكر ولم يذكر الحجر لأنه مشترك بينهم وبين غيرهم، ولكونه معلوماً فإن المقصود بيان فضلهم الذي أثنى الله عليهم بسببه، ويؤيد هذا قولهم: «**إذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجي بالماء**» فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلاء، والعادة جارية بأنه لا يخرج من الخلاء إلا بعد التمسح بماء أو حجر. وهكذا المستحب أن يستنجي بالحجر في موضع قضاء الحاجة، ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر، والله أعلم».

وجوابنا عن هذا الاستنباط أنه غير مُسَلَّم، وبيانه من وجهين:

الأول: أن أي حكم شرعي يستنبط من نص شرعي، فلا بد لهذا أن يكون ثابت الإسناد، وقد بينت فيما سبق أن هذا النص ضعيف الإسناد منكر المتن، فلا يصح حينئذ الاستنباط منه.

الآخر: هب أن النص المشار إليه ثابت الإسناد، فالاستنباط المذكور لا نسلم بصحته، لأن الحجارة لم تذكر فيه ولو إشارة، وأخذ ذلك من مجرد ثناء الله تعالى عليهم بضميمة أن الاستنجاء بها كان معروفاً لديهم غير لازم، لأن الثناء المشار إليه يتحقق ويصدق عليهم بأي شيء فاضل تفرد به الأنصار دون غيرهم، وإذا كان من المسلَّم به أن الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة لكمال تطهيره، فحسب الأنصار حينئذ فضلاً أنهم كانوا يفعلون ذلك الذي لا يفعله بل ولا يعرفه غيرهم إلا أهل الكتاب، ومنهم تلقاه الأنصار كما في بعض الروايات الثابتة.

فإن قيل: ما ذكرته الآن ينافي ما تقدم من قولك: إن الحديث يدل بظاهره على

الجمع المذكور. فأقول: نعم، ولكن هذا الظاهر ليس هناك ما يلزمنا الجمود عنده، لأنه لم يجر العمل به من النبي ﷺ ولا من أحد من الصحابة، ألا ترى إلى قول النووي في آخر كلامه السابق:

«وهكذا المستحب أن يستنجى بالحجر في موضع قضاء الحاجة، ويؤخر الماء إلى أن ينتقل إلى موضع آخر».

فهل يستطيع أحد أن يدعي أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يفعلون ذلك؟! وحينئذ فلا بد من تأويل النص المذكور بما لا يتنافى مع ما هو المعروف من الاستنجاء بالماء في مكان قضاء الحاجة، وذلك بأن نفسر قولهم -إن صحّ-:«إذا خرج من الغائط» أي أراد الخروج، ومثل هذا التفسير معروف في كثير من الأحاديث، مثل حديث أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قالَ: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث». وقد اتفقوا على أن المعنى: كان إذا أراد دخول الخلاء، ومثله قول الله تبارك وتعالى: ﴿فإذا قرأتَ القرآن فاستعذْ بالله﴾، أي أردت قراءة القرآن. ونحو ذلك كثير.

وخلاصة القول: أن الحديث بهذا اللفظ ضعيف الإسناد منكر المتن،وقد ترتب عليه استنباط حكم نقطع بأنه لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه، ألا وهو الاستنجاء بالحجارة أولاً، ثم بالماء في مكان آخر، بل الراجح عندي أنه لا يشرع الجمع بينهما ولو في المكان الأول، لأنه لم ينقل أيضاً عنه ﷺ، ولما فيه من التكلف، فبأيّهما استنجى حصلت السنة، فإن تيسر الأمران معاً بلا كلفة فلا مانع من ذلك لما فيه من تنزيه اليد عن الرائحة الكريهة. والله أعلم.

(تنبيه): إن الذي دفعني إلى تحرير القول في هذا الحديث هو أنني رأيت بعض من ألف في شرح الترمذي من حنفية الهند(١) نقل كلام النووي في الاستنباط المذكور وذكر أنه صحح إسناد الحديث، وأقر كل ذلك فأحببت أن أبين حقيقة الأمر، عسى أن ينتفع به من قد يقف عليه.

ثم رأيته ذكر كلاماً آخر عقب الحديث فيه أشياء تستحق التنبيه عليه، فرأيت من

---

(١) هو الشيخ محمد يوسف البنوري في «معارف السنن» (١ / ١٢١-١٣٢).

الواجب بيان ذلك أيضاً، قال (١/١٣٣):

«ثم إن أحاديث الجمع قد أخرجها الهيثمي في «زوائده» بأسانيد فيها كلام للمحدثين، وبوب عليها (باب الجمع بين الماء والحجارة)، وأخرج فيه حديث ابن ساعدة وابن عباس وابن سلام وغيرهم، وفيها الجمع، وليس فيها رواية لم يُتكلم فيها، ومع هذا ليس فيها حديث صريح غير حديث ابن عباس. وأجود ما يحكى في الباب أثر علي بن أبي طالب: إن من كان قبلكم كانوا يُبَعِّرون بعراً وأنتم تثلطون ثلطاً، فأتبعوا الحجارة الماء. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» وعبد الرزاق في «مصنفه» والبيهقي في «سننه» **بطرق عديدة**، وهو أثر جيد كما يقول الإمام الزيلعي في «نصب الراية» وكذا أخرجه البيهقي روايةً عن عائشة من طريق قتادة في الباب».

قلت: وفي هذا الكلام تدليسات عجيبة وبعض أوهام فاحشة:

أولاً: يسمي الأحاديث المشار إليها وقد تقدمت بـ «أحاديث الجمع» مع أنها ليست كذلك إلا على استنباط النووي الواهي، فهو يقلده في ذلك ويبالغ حتى سماها بهذه التسمية المغلوطة، ولا يقتصر على هذا، بل يؤكد ذلك بقوله: «وفيها الجمع» ثم لكي لا يمكن المخالف من نقده يعود فيقول: «ومع هذا ليس فيها حديث صريح غير حديث ابن عباس» يعني صريحاً في الجمع.

ثانياً: ثم يزعم أن تلك الأحاديث التي فيها الجمع! ليس فيها حديث صريح في الجمع! بوّب الهيثمي عليها «باب الجمع بين الماء والحجارة»، وهذا خلاف الواقع فإنه إنما بوّب عليها بقوله: «باب الاستنجاء بالماء» انظر الجزء الأول ص **٢١٢** من «مجمع الزوائد»، وإنما بوّب الهيثمي بما ذكر الحنفي لحديث ابن عباس وحده الذي تفرد بروايته البزار وسبق أن ضعفناه نقلاً عن الحافظ، وقال الهيثمي نفسه عقبه:

«رواه البزار وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري ضعفه البخاري والنسائي وغيرهما، وهو الذي أشار بجلد مالك».

ثالثاً: قوله: (**بطرق عديدة**). فيه تدليس خبيث، فإنه لا يروى إلا من طريق واحدة، هي طريق عبد الملك بن عمير عن علي، وإنما له طرق عديدة عن عبد الملك

هذا، وشتان بين الأمرين، فإنه على قوله لا شك في ثبوت هذا الأثر عن علي وجودته، لطرقه المزعومة، وأما على ما هو الواقع من طريقه الوحيدة، فالثبوت محتمل وإن كان الراجح عندنا خلافه، وبيانه فيما يأتي:

رابعاً: قوله: «وهو أثر جيد» أقول: بل هو غير جيد، وإن كان صرح بذلك الزيلعي، فإنه معلول بالانقطاع بين علي وعبد الملك، وبالاختلاط وذلك أن عبد الملك هذا، وإن كان من رجال الشيخين، فقد تكلم فيه من قبل حفظه، وذكروا له رؤية لعلي رضي الله عنه، ولم يذكروا له سماعاً، ثم هو على ذلك مدلس، وصفه به ابن حبان، ولذا أورده الذهبي في «الضعفاء» فقال:

« قال أحمد: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: مختلط. وقال أبو حاتم: ليس بحافظ. ووثقه جماعة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ثقة فقيه، تغير حفظه، وربما دلّس».

قلت: فإن كان قد حفظه، فلم يسمعه من علي، فإنه ذكره بصيغة تشعر بذلك، فإنه قال في جميع الطرق عنه: «قال: قال علي. . ». ومن المعلوم أن المدلس إذا لم يصرح بالتحديث فلا يحتج بحديثه، فمن أين تأتي الجودة إذن لهذا الأثر؟

خامساً: قوله عقب أثر علي المذكور: «وكذا أخرجه البيهقي روايةً عن عائشة من طريق قتادة في الباب».

قلت: وهذا تدليس آخر فإن حديث قتادة في الباب عند البيهقي (١/١٠٦) عن معاذة عن عائشة أنها قالت:

«مُرْنَ أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول، فإني أستحييهم، وكان رسول الله ﷺ يفعله».

ثم رواه من طريق أخرى نحوه بلفظ: «فأمَرْتهن أن يستنجين بالماء» وهو مخرج في «الإرواء» (٤٢).

فأنت ترى أنه ليس فيه ذكر للحجارة إطلاقاً. فكيف جاز له أن يجعله مثل أثر علي في الجمع بين الماء والحجارة؟ لا يقال:لعله اغتر بإيراد البيهقي له في «باب الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء»، لأننا نقول:إن ذلك خطأ أو تساهل من البيهقي لا يجوز لمن يدعي التحقيق انتصاراً لمذهبه أن يقلد من أخطأ مثل هذا الخطأ البيّن، لا سيما إذا كان مخالفاً له في المذهب، وخاصة إذا نبه على ذلك من كان موافقاً له في المذهب، ألا وهو الشيخ ابن التركماني، فإنه تعقب البيهقي لإيراده في هذا الباب حديث عتبة المتقدم وحديث عائشة هذا، فقال في كل منهما:

«ليس في الحديث ذكر المسح بالأحجار فهو غير مطابق للباب».

فلا أدري كيف استجاز المومى إليه تجاهل هذه الحقيقة؟

وكم في كتابه من أمور كثيرة لو تتبعها الباحث لملأت مجلداً ضخماً بل مجلدات، ولكن ذلك يحتاج إلى وقت وفراغ، وهيهات ذلك هيهات، ولكن لعلنا ننبه على شيء من ذلك كلما سنحت لنا الفرصة، فإنه قد قيل منذ القديم: «ما لا يدرك كله، لا يترك جله أو كله».

١٠٣٢- (مَنْ طلبَ الدنيا حَلالاً استِعفافاً عن المسألةِ وسعياً على أهلِهِ، وتعطفاً على جارِه، بعثَه الله يومَ القيامَةِ ووجْهُهُ مثلُ القمرِ ليلةَ البدرِ، ومنْ طلبَها حلالاً متكاثراً بها مفاخراً لقيَ الله وهو عليهِ غَضْبان).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١١٠و٨/ ٢١٥) من طريق **الحجاج بن افِصة** عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«غريب من حديث مكحول، لا أعلم له راوياً عنه إلا الحجاج».

قلت: وهو ضعيف لسوء حفظه، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال أبو زرعة: ليس بالقوي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق عابد، يَهِم».

قلت: وفيه علة أخرى وهي الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة، فإنه لم يسمع منه كما قال البزار.

١٠٣٣ـ (كانَ سليمانُ نبيُّ الله عليهِ السلام إذا قامَ في مُصلّاهُ رأى شجرةً ثابتةً بينَ يديهِ، فيقول: ما اسمك؟ فتقولُ: كذا، فيقولُ: لأي شيء أنت؟ فتقول: لكذا وكذا، فإنْ كانت لدواءٍ كتب، وإن كانَ لغرس غرست، فبينَما هو يصلي يوماً إذْ رأى شجرةً ثابتةً بينَ يديهِ، فقالَ؟ ما اسمك؟ قالتْ: الخرنُوبُ، قال: لأي شيءٍ أنتِ؟ قالت: لخرابِ هذا البيْتِ، قال سليمان عليهِ السلام: اللهمَّ عَمِّ على الجنِّ موتي حتَّى يَعلمَ الإنسُ أنَّ الجنَّ لا تعلمُ الغيبَ، قالَ: فَتَحَتَها عصاً فتوكأَ عليها [حولاً ميتاً والجنُّ تَعملُ]، قال: فأكَلَها الأرَضَة فسقَطَ، فخرَّ، فوجدُوه ميتاً حولاً، فتبيَّنَتِ الإنْسُ أنَّ الجنَّ لو كانوا يَعلمونَ الغيبَ ما لبثُوا حولاً في العذابِ المُهينِ ـوكانَ ابنُ عباس يَقْرَؤُها هكذاـ فشكرت الجنُّ الأرَضَة، فكانَتْ تأتيها بالماءِ حيث كانت).

ضعيف مرفوعاً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٢٨١) والحاكم (٤/١٩٧ـ ١٩٨و ٤٠٢) والضياء المقدسي في «المختارة» (٦١/٢٤٩/١) وابن جرير وابن أبي حاتم كما في «ابن كثير» (٣/٥٢٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٣٠٠/١) من طريق إبراهيم بن طهمان عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن عطاء بن السائب كان اختلط، وليس ابن طهمان ممن روى عنه قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير فقال: عن عطاء بن السائب به موقوفاً على ابن عباس.

أخرجه الحاكم (٢/٤٢٣) وصححه أيضاً ووافقه الذهبي.

الثاني: أن عطاء قد خولف في رفعه، فقد رواه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير به موقوفاً على ابن عباس أيضاً.

أخرجه الحاكم (٤/١٩٨) وابن عساكر من طريق الأحوص بن جواب الضبي: ثنا عبد الجبار بن عباس الهمداني عن سلمة بن كهيل به.

قلت: وهذا سند صحيح لا علة فيه، وهو يشهد أن أصل الحديث موقوف كما رواه جرير عن عطاء، وهو الصواب، وهو الذي رجَّحه الحافظ ابن كثير مع أنه لم يقف على رواية جرير هذه الموقوفة، ولا على رواية سلمة بن كهيل المؤيدة لها، فكيف به لو وقف عليهما؟ فقال رحمه الله:

«وفي رفعه غرابة ونكارة، والأقرب أن يكون موقوفاً، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني(١) له غرابات، وفي بعض حديثه نكارة».

ثم ذكره موقوفاً من وجه آخر عن ابن عباس، وعن ابن مسعود أيضاً ثم قال:

«هذا الأثر والله أعلم إنما هو مما تُلقي من علماء أهل الكتاب، وهي وقف، لا يصدق منه إلا ما وافق الحق، ولا يكذب منها إلا ما خالف الحق، والباقي لا يصدق ولا يكذب».

قلت: ومن النوع الذي خالف الحق الحديث الآتي:

١٠٣٤ - (وقعَ في نفسِ موسى: هل ينامُ الله تعالى ذِكرُه؟ فأرسلَ الله إليهِ ملكاً، فأرَّقَهُ ثلاثاً، ثُمَّ أعطاهُ قارورتَيْن، في كل يدٍ قارورة، وأمرَهُ أن يحتفظَ بهمَا، قال: فجعلَ ينامُ، وتكـادُ يداهُ تلتقيَـانِ، ثم يستيقظُ فيحبس إحداهُما عن الأخرى، ثم نامَ نومةً فاصطفَقَتْ يداهُ، وانكسرتِ القارورتَان، قال: ضربَ الله لهُ مثلاً أن الله لو كان ينامُ لمْ تسْتَمسِك السموات والأرضُ).

منكر. أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (رقم ٥٧٨٠ ج٥): حدثنا إسحاق بن أبي

(١) كذا الأصل، ولعله سبق قلم من ابن كثير، وإلا فالحديث من رواية عطاء بن السائب كما ترى، وليس لعطاء بن أبي مسلم الخراساني فيه ذكر.

إسرائيل قال: حدثنا هشام بن يوسف عن أمية بن شبل عن **الحَكَم بن أبان** عن عكرمة عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يحكي عن موسى ﷺ على المنبر قال: فذكره.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٩٠/ ٢) عن إسحاق به. ثم قال:

«تابعه يحيى بن معين عن هشام، ورواه معمر عن الحكم فجعله من قول عكرمة».

قلت: ثم ساقه هو وابن جرير (٥٧٧٩) من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس في قوله: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ أن موسى سأل الملائكة: هل ينام الله؟ فأوحى الله إلى الملائكة وأمرهم أن يؤرقوه ثلاثاً. الحديث مثله.

قلت: وآفة هذا الحديث عندي الحكم بن أبان هذا، وهو العدني فإنه وإن كان وثقه جماعة كابن معين وغيره، فقد قال ابن المبارك: ارمِ به. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

«ربما أخطأ». وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق عابد وله أوهام».

قلت: فالظاهر من مجموع كلام الأئمة فيه ما أشار إليه الحافظ: أنه كان ثقة في نفسه، ولكنه كان يخطىء أحياناً بسبب شيء في حفظه، ولعله أُتِيَ من كثرة عبادته وغلوه فيها، كما هو المعهود في أمثاله من الصالحين! فقد روى ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ١١٣) بسند صحيح عن ابن عيينة قال: قدم علينا يوسف بن يعقوب ـ قاض كان لأهل اليمن وكان يذكر منه صلاح(١) ـ فسألته عن الحكم بن أبان فقال: ذاك سيد أهل اليمن، كان يصلي من الليل، فإذا غلبته عيناه نزل إلى البحر، فقام في الماء يُسَبِّح مع دواب البحر!

---

(١) ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٢٣٣) وذكر عن أبيه أنه قال: «لا أعرفه، هو شيخ مجهول». وقال الذهبي عقبه: «قلت: كان قاضي صنعاء ومفتيها، وهو صدوق إن شاء الله». وأقره الحافظ في «اللسان» قلت: وقد توبع على هذا الخبر، فراجع له «الحلية» (١٠/ ١٤١).

قلت: فمثل هذه العبادة والغلو فيها حري بصاحبها أن لا يظل محتفظاً بذاكرته التي متعه الله بها والاستفادة منها بضبط الحديث وحفظه!

وإن اضطرابه في هذا الحديث لمن أقوى الأدلة على عدم ضبطه لحديثه، فهو تارة يرويه عن عكرمة عن أبي هريرة موفوعاً، وتارة عن عكرمة من قوله لا يتعداه، وهذا هو اللائق بمثل هذا الحديث أن يكون موقوفاً على عكرمة وهو تلقاه من بعض أهل الكتاب، فهو من الإسرائيليات التي لا يجب علينا التصديق بها، بل هو مما يجب الجهر بتكذيبه وبيان بطلانه، كيف لا؛ وفيه أن موسى كليم الله يجهل تنزه الله تبارك وتعالى عن السهو والنوم فيتساءل في نفسه: «هل ينام الله؟»؟! وهل هذا إلا كما لو قال قائل: هل يأكل الله تبارك وتعالى؟ هل كذا، هل كذا، وغير ذلك مما لا يخفى بطلانه على أقل مسلم! ولهذا صرح بضعف هذا الحديث غير واحد من العلماء، فقال القرطبي في «تفسيره» (١/٢٧٣):

«ولا يصحّ هذا الحديث، ضَعَّفَهُ غير واحد، منهم البيهقي».

وقال الذهبي في ترجمة أمية بن شبل:

«يماني، له حديث منكر، رواه عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً قال: وقع . . . الحديث. رواه عنه هشام بن يوسف وخالفه معمر عن الحكم عن عكرمة قوله. وهو أقرب، ولا يسوغ أن يكون هذا وقع في نفس موسى عليه السلام، وإنما روي أن بني إسرائيل سألوا موسى عليه السلام عن ذلك».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ساق رواية معمر الموقوفة على عكرمة (١/٣٠٨):

«وهو من أخبار بني إسرائيل، وهو مما يعلم أن موسى لا يخفى عليه مثل هذا من أمر الله عزّ وجلّ، وأنه منزه عنه. وأغرب من هذا كله الحديث الذي رواه ابن جرير: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل. . . (قلت: فساقه مرفوعاً كما تقدم، ثم قال): **وهذا حديث غريب جداً، والأظهر أنه إسرائيلي لا مرفوع**. والله أعلم».

ثم ذَكَر من رواية ابن أبي حاتم بسنده عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس:

أن بني إسرائيل قالوا: يا موسى هل ينام ربك؟ قال: اتقوا الله، فناداه الله عز وجل: يا موسىٰ سألوك هل ينام ربك، فخذ زجاجتين في يديك فقم الليل، ففعل موسى فلما ذهب من الليل ثلث نعس، فوقع لركبتيه، ثم انتعش فضبطهما حتى إذا كان آخر الليل نعس فسقطت الزجاجتان فانكسرتا، فقال: يا موسى لو كنت أنام لسقطت السموات والأرض فهلكت كما هلكت الزجاجتان في يديك، فأنزل الله عزّ وجلّ على نبيه ﷺ آية الكرسي.

قلت: وهذا هو الأشبه بهذه القصة أن تكون من سؤال بني إسرائيل لموسى، لا من سؤال موسى لربه تبارك وتعالى، ومثل هذا ليس غريباً من قوم قالوا لموسى: ﴿أرنا الله جهرة﴾!

على أن في سنده جعفر بن أبي المغيرة، وثقه أحمد وابن حبان، لكن قال ابن منده: «ليس بالقوي في سعيد بن جبير». والله أعلم.

١٠٣٥ـ (تَفْتَرِقُ أمَّتِي على بضعٍ وسَبعينَ فِرْقَةً، كُلُّها في الجنَّةِ، إلا فِرقةٌ واحدةٌ وهي الزَّنَادِقَةِ).

موضوع بهذا اللفظ. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٢٠١ - بيروت) ومن طريقه ابن الجوزي في«الموضوعات» (١/٢٦٧) من طريق **معاذ بن ياسين الزيات**: حدثنا **الأبرد بن الأشرس** عن يحيى بن سعيد عن أنس مرفوعاً.

ثم رواه هو والديلمي (٢/١/٤١) من طريق **نعيم بن حماد**: حدثنا **يحيى بن اليمان** عن **ياسين الزيات** عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس به.

ورواه ابن الجوزي عن الدارقطني من طريق **عثمان بن عفان القرشي**: حدّثنا أبو إسماعيل **الأُبُلِّي حفص بن عمر** عن مسعر عن سعد بن سعيد به.

ثم قال ابن الجوزي:

قال العلماء: وضعه الأبرد، وسرقه ياسين الزيات، فقلب إسناده وخلط، وسرقه عثمان بن عفان وهو متروك، وحفص كذاب، والحديث المعروف: «واحدة في الجنة، وهي الجماعة».

ونقله السيوطي في «اللآلي» (١/١٢٨) وأقره، وكذا أقره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٣١٠) والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٥٠٢) وغيرهم.

وأقول: في الطريق الأولى معاذ بن ياسين، قال العقيلي:

«مجهول، وحديثه غير محفوظ».

قلت: يعني هذا الحديث ثم قال:

«هذا حديث لا يُرجع منه إلى صحة، وليس له أصل من حديث يحيى بن سعيد ولا من حديث سعد».

قلت: وشيخه الأبرد بن الأشرس شرّ منه، قال الذهبي:

«قال ابن خزيمة: كذاب وضَّاع. قلت: حديثه: تفترق أمتي.......» فذكره، وزاد الحافظ في «اللسان»:

«وهذا من الاختصار المجحف المفسد للمعنى، وذلك أن المشهور في الحديث: كلها في النار، فقال هذا»!

قلت: وفي الطريق الثانية ثلاثة من الضعفاء على نسق واحد، نعيم ويحيى وياسين، وهذا شرهم، فقد قال البخاري فيه:

«منكر الحديث».

وقال النسائي وابن الجنيد:

«متروك».

وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات».

قلت: فهو المتهم بهذا، ولعله سرقه من الأبرد كما سبق في كلام ابن الجوزي، فقد ذكر الحافظ في ترجمته من «اللسان» أن له طريقاً أخرى عنه، رواه الحسن بن عرفة عنه عن يحيى بن سعيد، فقد اضطرب فيه. قال الحافظ:

«فقال تارة عن يحيى بن سعيد، وتارة عن سعد بن سعيد. وهذا اضطراب شديد سنداً ومتناً. والمحفوظ في المتن: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي». وهذا من أمثلة مقلوب المتن».

قلت: وهذا المتن المحفوظ قد ورد عن جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد وجدت له عنه وحده سبع طرق، خرجتها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» بلفظ: «افترقت اليهود. . .»، وخرجته هناك من حديث أبي هريرة ومعاوية وأنس وعوف بن مالك رضي الله عنهم برقم (٢٠٣ و ٢٠٤ و ١٤٩٢)، وذلك مما يؤكد بطلان الحديث بهذا اللفظ الذي تفرد به أولئك الضعفاء، وخاصة ياسين الزيات هذا، فقد خالفه من هو خير منه: عبد الله بن سفيان، فرواه عن يحيى بن سعيد عن أنس باللفظ المحفوظ كما بينته هناك.

وفي الطريق الثالثة: عثمان بن عفان القرشي وهو السجستاني قال ابن خزيمة:

«أشهد أنه كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ».

ومثله شيخه حفص بن عمر الأُبُلِّي، قال العقيلي في «الضعفاء» (١/٢٧٥):

«يروي عن شعبة ومسعر ومالك بن مغول والأئمة؛ البواطيل».

وقال أبو حاتم:

«كان شيخاً كذاباً».

١٠٣٦ ـ (القُرآنُ ذلولٌ ذو وجوهٍ، فاحمِلُوهُ على أحسنِ وجوهِهِ).

ضعيف جداً. رواه الدارقطني (ص ٤٨٥) عن زكريا **بن عطيـة: نا سعيـد بن خالد**: حدثني **محمد بن عثمان** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علل ثلاث:

الأولى: جهالة محمد بن عثمان قال ابن أبي حاتم (٤/١/٢٤):

«سمعت أبي يقول: هو مجهول».

الثانية: سعيد بن خالد لم أعرفه.

الثالثة: زكريا بن عطية قال ابن أبي حاتم (١/٢/٥٩٩):

«سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث».

وقال العقيلي:

«هو مجهول».

١٠٣٧ ـ (إذا وَلَـغَ الكلبُ في إناءِ أحـدِكُم فليُهْرِقْـهُ، وليغسلْهُ ثلاثَ مراتٍ).

منكر بلفظ (ثلاث). أخرجه ابن عدي في «الكامـل»: حدثنـا أحمد بن الحسن الكرخي ـ من كتابه ـ حدثنا الحسين الكرابيسي: حدثنا إسحاق الأزرق: حدثنا عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة(١) قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. ثم أخرجه عن عمـر بن شَبَّة: ثنا إسحاق الأزرق به موقوفاً، وقال:

«لم يرفعه غير الكرابيسي، والكرابيسي لم أجد له حديثاً منكراً غير هذا، وإنما حمل عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن، فأما في الحديث فلم أرَ به بأساً».

(١) وقع في مطبوعة «الكامل» (٢/٧٧٦ ـ تحقيق لجنة من المختصين!): «الزهري» مكان «أبي هريرة»! وكم في هذه المطبوعة من أخطاء لا تعد ولا تحصى!

ذكره ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/٢٤١ ـ ٢٤٢) ثم تلميذه الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٣١) وزاد هذا:

ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٣٣٣) من طريق ابن عدي ثم قال: هذا حديث لا يصح، لم يرفعه غير الكرابيسي، وهو ممن لا يحتج بحديثه. انتهى.

وقال البيهقي في «كتاب المعرفة»: حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات، تفرد به عبد الملك من بين أصحاب عطاء، ثم عطاء من بين أصحاب أبي هريرة، والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء وأصحاب أبي هريرة يروونه «سبع مرات»، وعبد الملك لا يُقبل منه ما يخالف فيه الثقات، ولمخالفته أهل الحفظ والثقة في بعض رواياته تركه شعبة بن الحجاج، ولم يحتج به البخاري في «صحيحه» وقد اختلف عليه في هذا الحديث، فمنهم من يرويه عنه مرفوعاً، ومنهم من يرويه عنه من قول أبي هريرة، ومنهم من يرويه عنه من فعله. قال: وقد اعتمد الطحاوي الرواية الموقوفة في نسخ حديث السبع، وأن أبا هريرة لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه! وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الأثبات من أوجه كثيرة لا يكون مثلها غلطاً، برواية واحد قد عرف بمخالفته الحفاظ في بعض حديثه؟ ».

قلت: الحق أن عبد الملك ثقة مأمون كما قال الترمذي، وقد احتج به مسلم، ولا نعلم لمن ضعفه حجة يمكن الاعتماد عليها، وقد وثقه جماعات من الأئمة الكبار فراجع كلماتهم فيه في «التهذيب»، ومن أحسنهم وأعدلهم قولاً فيه أبو حاتم وابن حبان، فقد ذكره في «كتاب الثقات» وقال:

«ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهم. وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثَبْت، صحت عنه السُّنة بأوهام يهم فيها، والأولى فيه قبول ما يروي بتثبت، وترك ما صح أنه وهم فيه، ما لم يفحش، فمن غلب خطؤه على صوابه استحق الترك».

قلت: وقد تبين للعلماء أنه أخطأ في هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الأول: رفعه إلى النبي ﷺ، والوقف فيه أرجح.

الثاني: روايته بلفظ «ثلاث»، وإنما هو بلفظ «سبع».

الثالث: لم يذكر فيه التَّتريب، وهو ثابت، إلا أن الخطأ الأول يترجح عندي أنه من بعض الرواة عنه وإليك البيان:

أما الأول: فقد رواه الكرابيسي عن إسحاق الأزرق عن عبد الملك بسنده مرفوعاً كما تقدم. وقال ابن عدي:

«لم يرفعه غير الكرابيسي».

قلت: والكرابيسي هذا وإن كنا نقطع أنه وهم في رفع هذا الحديث عن إسحاق الأزرق كما يشير إلى ذلك كلام ابن عدي المذكور فإنّا لم نجد فيما ذكروه فيه من أقوال الأئمة ما يمكن جرحه به، إلا قول ابن الجوزي هنا: «لا يحتج بحديثه»، فإن كان يعني جملةَ حديثه كما هو ظاهر عبارته، فهو جرح غير مقبول من مثله، لأنه مما لم يسبق إليه من أحد من الأئمة المتقدمين، ولأنه جرح مبهم غير مفسر، وما كان كذلك فلا يعتد به. كما هو مقرر في «المصطلح». وإن كان يعني بذلك حديثه هذا، فهو كما قال، فإذن الرجل في نفسه ثقة، والأصل في مثله أن يحتج بحديثه، إلا ما ثبت وهمه فيه فيرد، ومن الثابت أنه وهم في هذا الحديث، فقد رواه عمر بن شَبَّة عن إسحاق الأزرق موقوفاً كما سبق، وعمر بن شبّة ثقة مثل الكرابيسي أو خير منه، فقد صرح جماعة من الأئمة بتوثيقه كالدارقطني والخطيب وغيرهما ولم يتكلم فيه أحد بسوء، وتترجح روايته على رواية الكرابيسي بمتابعة سعدان ابن نصر إياه، واسمه سعيد والغالب عليه سعدان، قال أبو حاتم: صدوق. ووثقه الدارقطني، وأخرج متابعته هذه في «السنن» (ص ٢٤).

وإن مما يؤيد أن رفعه وهم، وأنه ليس من عبد الملك أنه رواه عبد السلام بن حرب عند الطحاوي (١/ ١٣) وأسباط بن محمد عند الدارقطني كلاهما عن عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة موقوفاً. وقال الدارقطني:

«هذا موقوف، ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء».

وعبد السلام بن حرب وأسباط بن محمد ثقتان حجتان، فإذا انضم إليهما إسحاق

الأزرق وهو ثقة أيضاً، من رواية عمر بن شَبَّة وسعدان عنه تبين بوضوح أن المحفوظ في هذه الطريق الوقف، وأن رفعه من الكرابيسي عن الأزرق وهم منه عليه، فلا تغتر بعد هذا البيان بقول أحد المتأخرين في كتابه «معارف السنن» (١/٣٢٥):

«وبالجملة هذا المرفوع صحيح أو حسن».

فإن ذلك منه جَرْيٌ على ظاهر حال رجال إسناده وهو كونهم ثقاتاً، دون اكتراث منه إلى ضَرورة توفر بقية شروط الحديث الصحيح فيه التي منها أن لا يشذ ولا يعل! وما يحمله على ذلك إلا الانتصار للمذهب، ولو على حساب الحديث الصحيح! نسأل الله السلامة.

ثم وقفت على عجيبة أخرى من التعصب، فإن المؤلف المشار إليه بعد تلك الكلمة أحال فيما سماه بـ «البحث الشافي» إلى مصادر لبعض الحنفية المتعصبة، منها «البحر الرائق» لابن نُجيم المصري، فلما رجعت إليه فإذا به يخالف المؤلف المشار إليه فيما ذهب إليه من التصحيح، فإنه سلم بضعف إسناد هذا الحديث المرفوع، ولكن قواه بالحديث الموقوف!! وتفصيل هذه العجيبة أنه قال ما معناه:

«رُوي عن أبي هريرة فعلاً وقولاً، مرفوعاً وموقوفاً من طريقين: الأولى طريق الدارقطني الموقوفة، والأخرى المرفوعة هذه».

ووجهها أن ما سماه بالطريقين مدارهما على عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة. فهي طريق واحدة، وإنما بعض الرواة وهمَ على عبد الملك نرفعه كما سبق تحقيقه، فالطريق إذن واحدة وبناء على هذا التقسيم الخيالي قال ابن نُجيم:

«ومن المعلوم أن الحكم بالضعف والصحة إنما هو في الظاهر، أما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً، وثبوت كون مذهب أبي هريرة ذلك؛ قرينة تفيد أن هذا مما أجاده الراوي المضعف، وحينئذ يعارِض حديث السبع (يعني المتفق على صحته!) ويقدم عليه»!

قلت: ولا يخفى بطلان هذا الكلام على ذي إنصاف وعلم، وأما المتعصب الهالك في تعصبه فلا تفيده الأدلة ولو أتيته بكل آية! وبيان ما ذكرت من البطلان من وجوه: يأتي

ذكرها فيما بعد لأني أريد أن أتابع الكلام على الخطأين الآخرين فأقول:

وأما الموضع الثاني، وهو أن عبد الملك رواه عن عطاء عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ «ثلاث»، فقد خالفه حماد بن زيد عن أيوب عن محمد وهو ابن سيرين عن أبي هريرة قال في الكلب يلغ في الإناء؛ قال: **يهراق ويغسل سبع مرات**.

أخرجه الدارقطني (ص ٢٤) وقال:

«صحيح موقوف».

وعلقه البيهقي (١/٢٤٢) عن حماد، ثم قال:

«وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات».

وقال الحافظ في «الفتح» (١/٢٢٢).

«ورواية من روى عنه موافقةً فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد، ومن حيث النظر. أما النظر فظاهر، وأما الإسناد، فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه، وهذا من أصح الأسانيد، وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك. . . وهو دون الأول في القوة بكثير».

قلت: ولعله مما يؤيد أرجحية رواية حماد بن زيد عن أيوب أنه قد رواه هشام بن حسان عن محمد بن سيرين مثله.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ / ٢٦٨) وسنده صحيح، ولا يخالفه أنه أخرجه أيضاً من طريق معتمر بن سليمان قال: سمعت أيوب يحدث عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً به. لأن الراوي قد يرفع الحديث تارة ويوقفه أخرى فهو صحيح مرفوعاً وموقوفاً.

وأما الموضع الثالث: فقد ثبت في حديث هشام بن حسان المتقدم ذكر التراب بلفظ:

«طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يُغسل سبع مرات أولاهن بالتراب».

وهذا أولى من حديث عبد الملك عن عطاء لوجوه:

الأول: أن إسناده أصح من إسناد عبد الملك كما سبق في كلام الحافظ.

الثاني: أنه قد جاء مرفوعاً من طريق هشام به.

أخرجه مسلم وأبو عوانة في «صحيحيهما» وغيرهما كما بينته في «صحيح أبي داود» (رقم ٦٤).

وجاء ذكر التراب مع التسبيع من طريقين آخرين عن أبي هريرة.

أخرجهما الدارقطني وقال في أحدهما: «هذا صحيح». وهو كما قال.

وله طريق رابعة عند البزار ذكرتها في المصدر السابق.

الثالث: أن له شاهداً من حديث عبد الله بن مغفل مرفوعاً بلفظ:

«إذا ولغَ الكلبُ في الإناءِ فاغسِلُوهُ سبعَ مراتٍ، وعفِّروهُ الثَّامنةَ في الترابِ».

وهو حديث صحيح. أخرجه مسلم وأبو عوانة في «صحيحيهما» وابن الجارود في «المنتقى» (رقم ٥٣) وغيرهم، وقال ابن منده:

«إسناد مجمع على صحته». انظر «صحيح أبي داود» (رقم ٦٧).

وأما التسبيع وحده فله طرق كثيرة جداً عن أبي هريرة تكاد تكون متواترة، فقد أخرج مسلم وأبو عوانة أربعاً منها. وسبق أربع أخرى في التتريب فهي ثمان، فإذا انضم إليها حديث عبد الله بن عمر عند ابن ماجه (١/ ١٤٩) بسند صحيح، وحديث عبد الله بن مغفل المذكور آنفاً، فالمجموع عشر طرق عن ثلاثة من الأصحاب، فهل يبقى بعد هذا البيان أدنى شك لدى أي منصف في كون حديث أبي هريرة في التثليث شاذاً، بل منكراً كما وصفه ابن عدي، بل باطلاً كما هو ظاهر؟!

وخلاصة القول: إن الذي رُوي عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً من التثليث مع ترك

ذكر التتريب لا يصح من قبل إسناده، بل هو باطل لمخالفته ما ثبت عنه يقيناً مرفوعاً من التسبيع والتتريب، مع ثبوت ذلك عنه موقوفاً، فهو الذي يجب الاعتماد عليه في هذه المسألة لا سيما وقد شهد له حديث عبد الله بن مغفل وحديث عبد الله بن عمر.

وإن من عجائب الحنفية أيضاً أنهم استجازوا معارضة كل هذه الطرق عن أبي هريرة والشواهد المذكورة بطريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة وهي وحيدة استجازوا ذلك إحساناً منهم للظن به رضي الله عنه، وهو غير ثابت عنه! وغفلوا عن أن ذلك يستلزم إساءة الظنّ به بالنظر إلى الروايات الثابتة عنه بالتسبيع، وبمن وافقه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين!!

١٠٣٨ـ (لكُم (يعني الجن) كلُّ عظم ذُكِرَ اسمُ الله عليهِ يَقَعُ في أيديكُم أوفر ما يكونُ لحماً، وكلُّ بعرةٍ عَلَفٌ لدَوابِّكُم).

أخرجه مسلم (٢/ ٣٦)وابن خزيمة في «صحيحه» (رقم ٨٢) والبيهقي (١/ ١٠٨ ـ ١٠٩) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن داود عن عامر قال:

«سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال فقال علقمة: أنا سألت ابن مسعود فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا، ولكنا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استُطيرَ أو اغتِيلَ، قال: فَبِتْنا بشرِّ ليلةٍ باتَ بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قِبَل (حِراء)، قال: فقلنا: يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فقال: أتاني داعي الجن فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن، قال: فانطَلَق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم.

وسألوه الزاد، فقال: فذكره، فقال رسول الله ﷺ: فلا تستنجوا بهما، فإنهما طعام إخوانكم من الجن».

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، ولكنه معلول بعلتين:

الأولى: إن قوله: «**وسألوه الزاد. . .**» إلخ مدرج في الحديث ليس من مسند ابن مسعود بل هو عن الشعبي قال: وسألوه الزاد إلخ. فهو مرسل، كما بينه البيهقي بقوله عقبه:

«رواه مسلم في «الصحيح» هكذا، ورواه عن علي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند بهذا الإسناد إلى قوله: وآثار نيرانهم، **قال الشعبي**: وسألوه الزاد، وكانوا من جنّ الجزيـــرة، إلى آخر الحديث من قول الشعبي مفصلاً من حديث عبد الله».

قلت: هكذا هو في «الصحيح» عقب رواية عبد الأعلى المتقدمة، وهكذا رواه الترمذي في «سننه» (٤/١٨٣) قال: حدثنا علي بن حجر به، إلا أنه قال: «**كل عظم لم يذكر اسم الله عليه**» كما يأتي بيانه في «العلة الأخرى» وكذلك رواه البيهقي بسندين له عن علي بن حجر به، إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على لفظ عبد الأعلى فكأنه عنده بلفظه: «كل عظم ذكر. . .». ثم قال:

«ورواه محمد بن أبي عدي عن داود إلى قوله: «وآثار نيرانهم»، ثم قال: قال داود: ولا أدري في حديث علقمة أو في حديث عامر أنهم سألوا رسول الله ﷺ تلك الليلة الزاد فذكره».

ثم ساق البيهقي إسناده إلى محمد بن أبي عدي به. ثم قال:

«ورواه جماعة عن داود مدرجاً في الحديث من غير شك».

ورواية إسماعيل ابن عُلَيَّة قد أخرجها الإمام أحمد أيضاً مقروناً مع رواية غيره من الثقات فقال: (٤١٤٩): حدثنا إسماعيل: أخبرنا داود وابن أبي زائدة ـ المعنى ـ قالا: حدثنا داود به مثل رواية إسماعيل عند مسلم.

وتابعهما يزيد بن زُرَيع قال: ثنا داود بن أبي هند به.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (١ / ٢١٩)، وأخـرجه الـطيالسي أيضـاً في

«مسنده» (١/ ٤٧) لكنه أدرجه في الحديث ولم يفصله عنه! وقد قرن بروايته وهيب بن خالد.

ثم أخرجه أبو عوانة من طريقين عن عبد الوهاب بن عطاء قال: أَبَنَا داود بن أبي هند به. زاد في إحدى الطريقين: قال داود: فلا أدري هو في الحديث أو شيء قاله الشعبي؟ وأخرجه الطحاوي (١ / ٧٤) من طريق ثالثة عن ابن عطاء بدون هذه الزيادة.

ثم أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن داود به إلى قوله: «وآثار نيرانهم»، ولم يذكر ما بعده إطلاقاً.

وجملة القول: إن أصحاب داود بن أبي هند اختلفوا عليه في هذه الزيادة على وجوه:

الأول: أنها من مسند ابن مسعود، كذلك رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى ووهيب بن خالد، وكذا يزيد بن زُرَيع وعبد الوهاب بن عطاء في إحدى الروايتين عنهما.

الثاني: أنها من مرسل الشعبي، وليس من مسند ابن مسعود، جزم بذلك عن داود إسماعيل ابن علية وابن أبي زائدة، ويزيد بن زريع في الرواية الأخرى عنه. ويمكن أن يلحق بهؤلاء عبد الله بن إدريس فإنه لم يذكرها أصلاً كما سبق، ولو كانت عنده من مسند ابن مسعود لذكرها إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن داود شك في كونها من مسند ابن مسعود، أو من مرسل الشعبي. كذلك رواه عنه محمد بن أبي عدي وعبد الوهاب بن عطاء في الرواية الأخرى عنه.

ولا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف أن هذا الاختلاف إنما يدل على أن المختلَف عليه وهو داود بن أبي هند لم يضبط هذا الحديث ولم يحفظه جيداً، ولذلك اضطرب فيه على الوجوه الثلاثة التي بينتها، ولا يمكن أن يكون ذلك من الرواة عنه لأنهم جميعاً ثقات، فكلٌ روى ما سمع منه، وإذا كان كذلك فالاضطراب دليل على ضعف الحديث كما هو مقرر في علم مصطلح الحديث لأنه يشعر بأن راويه لم يحفظه.

هذا ما تحرر لدي أخيراً، وأما الدارقطني فقد أعله بالإرسال فقال كما في «شرح مسلم» للنووي:

«انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: «فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم»، وما بعده من قول الشعبي. كذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي: ابن علية وابن زريع، وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم. هكذا قال الدارقطني وغيره، ومعنى قوله: إنه من كلام الشعبي أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ. والله أعلم».

قلت: قول الشعبي: «وسألوه الزاد...» صريح في رفعه إلى النبي ﷺ فلا داعي لقول النووي: «فالشعبي لا يقول...» إلخ. فإن مثل هذا إنما يقال فيما ظاهره الوقف كما لا يخفى.

العلة الأخرى: الاضطراب في متنه أيضاً على داود، فعبد الأعلى يقول عنه: «**كل عظم ذكر اسم الله عليه**» وتابعه على ذلك إسماعيل ابن علية وابن أبي زائدة عند أحمد وعبد الوهاب بن عطاء عند الطحاوي.

وخالف هؤلاء وُهَيب بن خالد ويزيد بن زريع عند الطيالسي وعند أبي عوانة عن يزيد وحده فقالا: «**كل عظم لم يذكر اسم الله عليه**».

واختلفوا على إسماعيل ابن علية فرواه أحمد عنه كما سبق، وتابعه علي بن حجر عن إسماعيل عند مسلم، وخالفه الترمذي فقال: حدثنا علي بن حجر به باللفظ الثاني: «لم يذكر..».

وهذا الاختلاف على داود في ضبط متن الحديث مما يؤكد ضعفه، وأن داود لم يكن قد حفظه.

ثم رجعت إلى ترجمته من «التهذيب» فوجدت بعض الأئمة قد صرحوا بهذا الذي ذكرته فيه، فقال ابن حبان:

«كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الروايات، **إلا أنه كان يَهِمُ إذا حدّث من حفظه**».

وقال أحمد:

«**كان كثير الاضطراب والخلاف**».

قلت: واضطراب داود في هذا الحديث من أقوى الأدلة على هذا الذي قاله فيه الإمام أحمد، فرحمه الله، وجزاه خيراً، ما كان أعلمه بأحوال الرجال!

وخلاصة الكلام في هذا الحديث أنه ضعيف للاضطراب في سنده ومتنه، ولم أجد له شاهداً نقوّيه به، بل هو مخالف بظاهره لحديث أبي هريرة: «أنه كان يحمل مع النبي ﷺ إداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة فقال: أَبغني أحجاراً أستنفض بها، ولا تأتني بعظم ولا بروثة» فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي، حتى وضعت إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت معه، فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: «هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جنّ نصيبين ـ ونِعمَ الجنّ ـ فسألوني الزاد، فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظمٍ ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعماً. وفي لفظ: طعاماً».

أخرجه البخاري (٧/١٣٦) والطحاوي (١/٧٤) والبيهقي (١/١٠٧ ـ ١٠٨).

قلت: ووجه المخالفة أن ظاهره أن العظم والروثة زاد وطعام للجن أنفسهم، وليس شيء من ذلك لدوابهم، والتوفيق بينه وبين حديث ابن مسعود بحمل الطعام فيه على طعام الدواب كما فعل الحافظ في «الفتح» وتبعه الصنعاني في «سبل السلام» (١/١٢٣)، لا بأس به لو ثبت حديث ابن مسعود، أما وهو ضعيف كما سبق فلا وجه للتوفيق حينئذ.

على أن هذا الحديث قد روي عن ابن مسعود بإسناد آخر بلفظ يغاير بظاهره اللفظ السابق، وهو:

«أولئكَ جِنُّ نصيبين سألُوني المتاعَ ـ والمتاعُ الزادُ ـ فَمَتَّعْتُهم بكلِّ عظْمٍ حائلٍ،

أو بعْرةٍ أو رَوْثةٍ، فقلتُ: يا رسولَ الله، وما يُغْني ذلكَ عنهم؟ قـالَ: إنَّهم لَن يجدوا عظماً، إلا وجدوا عليهِ لحْمَهُ يومَ أُكِلَ، ولا رَوثَةٍ إلا وجدُوا فيها حَبَّها يومَ أُكِلَتْ، فلا يَسْتَنْقِيَّن أحدٌ مِنكم إذا خرجَ من الخَلاء بعَظْمٍ ولا بعرةٍ ولا رَوْثَةٍ).

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٦/٣٢ـ طبع البابي الحلبي) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي أنه قال لابن مسعود: حُدِّثْتُ أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن، قال: أجل، قال: فكيف كان؟ فذكر الحديث كله، وذكر أن النبي ﷺ خط عليه خطاً وقال: لا تبرح منها، فذكر أن مثل العجاجة السوداء غشيت رسول الله ﷺ، فذعر ثلاث مرات، حتى إذا كان قريباً من الصبح، أتاني رسول الله ﷺ فقال: أنِمْتَ؟، قلت: لا والله، ولقد هممت مراراً أن أستغيث بالناس حتى سمعتُك تقرعهم بعصاكَ تقولُ: اجلسوا، قال: لو خرجتَ لم آمنْ أن يَختطِفَك بعضُهم، ثم قال: هل رأيت شيئاً؟ قال: نعم رأيت رجالاً سوداً مستشعري ثياب بيض، قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون، غير عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي،أورده ابن أبي حاتم (٢/٢/١١٧) وقال:

«رَوى عن جابر بن عبد الله، رَوى عنه قتادة وأبو بشر جعفر بن إياس».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ومثله يورده ابن حبـان في «الثقات»، ولست بطائله الآن حتى أتأكد من أنه أورده أوْ لا. وقد ذكر الحافظ في ترجمة أبيه من «التهذيب» أنه كان من كبار رجال معاوية، وكان أميراً له على البصرة.

ثم رأيته في «الثقات» (٧/٥١)،ذكره فيمن روى عن التابعين، فقال: «يروي عن كعب، وعنه قتادة». وحقّه أن يورده في التابعين لتصريحه في هذا الحديث أنه لقي ابن مسعود وسمع منه. وفيه أنه رواه عنه يحيى بن أبي كثير، فقد روى عنه ثلاثة من الثقات، فمثله يحسن بعضهم حديثه، ولا أقل من أن يستشهد به. فلعله لذلك لما ذكره ابن كثير في «تفسيره» (٤/١٦٥) من طريق ابن جرير سكت عليه.

وذكره الزيلعي في «نصب الراية» (١ / ١٤٤ - ١٤٥) من رواية أبي نعيم في «دلائل النبوة» عن الطبراني بسنده إلى معاوية بن سلام عن زيد بن سلام أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني عمرو بن غيلان الثقفي قال:

أتيت عبد الله بن مسعود فقلت له: حُدِّثْتُ أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن: . . الحديث. وعزاه الصنعاني في «السبل» وتبعه الشوكاني في «النَّيْل» (١/ ٨٥) لأبي عبد الله الحاكم في «دلائل النبوة» فإن عنى «دلائل النبوة» من «المستدرك» فليس فيه. والله أعلم.

ورواه الدارقطني في «سننه» (ص ٢٩) من وجه آخر عن معاوية بن سلام به مختصراً إلا أنه قال: «فلان بن غيلان» وقال:

«مجهول، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان».

وبه أعله الزيلعي، فقال عقب رواية الطبراني:

«وفي سنده رجل لم يسمّ».

ولا يخفى أن هذا القول غير مستقيم بالنسبة لرواية الطبراني، فلو عزاه للدارقطني ثم ذكره عقبة لأصاب.

وللحديث طريق أخرى، يرويه أبو فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث المخزومي عن عبد الله بن مسعود به، نحوه وفيه:

«قد زودتهم الرجعة، وما وجدوا من روث وجدوه شعيراً، وما وجدوه من عظم وجدوه كاسياً».

أخرجه أحمد (رقم ٤٣٨١)، وأبو زيد هذا قال الذهبي:

«لا يعرف، قال البخاري في «الضعفاء»: لا يصح حديثه - يعني هذا - وقال أبو أحمد الحاكم: رجل مجهول، قلت: ما له سوى حديث واحد».

قلت: يعني هذا، وهو مخرج في «ضعيف أبي داود» (رقم ١٠) زيادة على ما هنا.

وقد جاء مختصراً من طريق عبدالله بن الديلمي عن ابن مسعود قال:

«قدم وفد من الجن على رسول الله ﷺ فقالوا: يا محمد! انْهَ أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثة أو حممة، فإن الله جعل لنا فيها رزقاً، قال: فنهى النبي ﷺ».

أخرجه أبو داود وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (٢٩).

ومن طريق موسى بن عُلَيّ بن رباح قال: سمعت أبي يقول: عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ أتاه ليلة الجنّ ومعه عظم حائل، وبعرة، وفحمة، فقال:

«لا تستنجين بشيء من هذا إذا خرجت إلى الخلاء».

أخرجه أحمد (١/٤٥٧) والدارقطني (١/٥٦/٧) والبيهقي (١/١٠٩ - ١١٠) وأعلاَّه بعدم ثبوت سماع عُلي من ابن مسعود، ورده عليه ابن التركماني في «الجوهر النقي» فراجعه.

ورواه عبد الله بن صالح: حدثني موسى بن عُلَيّ به أتم منه.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩١٥٨ - بترقيمي) وقال:

«لم يَروِ عُلَيّ بن رباح عن ابن مسعود حديثاً غير هذا».

قلت: وهو ثقة كابنِه، فإن كان سمعه من ابن مسعود فهو صحيح من الوجه الأول. وأما عبد الله بن صالح، ففيه ضعف، وبه أَعَلَّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/٢١٠).

وبالجملة فالحديث مشهور عن ابن مسعود كما قال الحافظ في «التلخيص» (١/١٠٩)، فهو صحيح عنه قطعاً، لكن في بعض طرقه ما ليس في البعض الآخر، وقد تبين من مجموع ما أخرجنا منها أن رواية مسلم المتقدمة عن داود بن أبي هند صحيحة بتمامها إلا قوله في حديث الترجمة: «علف لدوابكم» وجملة: «اسم الله» على وجهيها، لخلوها عن شاهد، واضطراب داود في ذلك وصلاً وإرسالاً. ومن أجل ذلك خرجته هنا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٠٣٩ - (التوبةُ تَجبُّ ما قَبلها).

لا أعرف له أصلاً، خلافاً لما يُشعره صنيع الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً﴾، قال (٣/١٢٩):

«وذلك لأن التوبة تجب ما قبلها، وفي الحديث الآخر: التائب من الذنب كمن لا ذنب له».

فقوله: «.. الحديث الآخر» يعطي أن الذي قبله حديث، فهو في تعبيره الحديث الأول، ولذلك تورط بكلامه هذا الشيخ الرفاعي فأورده في فهرس «الحديث الشريف»! من «مختصره» (٢/٦١٩)، وليس هذا فقط بل ووضع بجانبه قوله: «صح»!! وكذلك فعل في الحديث الآخر، وهذا الخطب فيه سهل، فإنه معروف في بعض كتب السنة، وقد حسنته في «صحيح الجامع الصغير» (٣٠٠٥) بخلاف هذا فإني لا أعرف له أصلاً البتة، ومع ذلك فقد صححه المذكور، هداه الله.

وفي ظني أن الحديث التبس أمره على ابن كثير ومختصره بالحديث الصحيح: «إن الاسلام يَجُبُّ ما كان قبله، وإن الهجرة تجب ما كان قبلها» زاد في رواية: «وإن الحج يهدم ما كان قبله». وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٨٠).

١٠٤٠ - (كان الناسُ في عهدِ رسولِ الله ﷺ إذا قامَ المصلِّي يصلِّي، لم يَعْدُ بصرُ أحدِهم موضعَ قدمَيْه، فلما توفِّيَ رسولُ الله ﷺ، فكان الناسُ إذا قامَ أحدُهم يصلِّي لم يَعْدُ بصرُ أحدِهم موضعَ جبينِه، فتُوفِّيَ أبو بكرٍ، وكانَ عمرُ، فكانَ الناسُ إذا قامَ أحدُهُم يصلِّي، لَمْ يَعْدُ بصرُ أحدِهم موضعَ القبلةِ، وكانَ عثمانُ بنُ عفان، فكانت الفتنةُ، فتلفَّتَ الناسُ يَميْناً وشِمَالاً).

منكر. أخرجه ابن ماجه (١/٥٠١-٥٠٢) والطبراني في «الأوسط» (رقم - ٩٢٥٨ - مصورتي) عن محمد بن إبراهيم بن المطلب بن السائب بن أبي وداعة السهمي: حدثني موسى بن عبد الله بن أبي أمية المخزومي: حدثني مصعب بن عبد الله عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ أنها قالت: فذكره. وقال الطبراني:

«لا يروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف، وله علتان:

الأولى: موسى بن عبد الله بن أبي أمية، أشار الذهبي إلى جهالته بقوله:

«تفرد عنه محمد بن إبراهيم بن المطلب».

وصرح بذلك الحافظ في «التقريب» فقال:

«مجهــول».

وهذا معنى قول المنذري في «الترغيب» (١/١٩٢):

«رواه ابن ماجه بإسناد حسن، إلا أن موسى بن عبد الله لم يخرج له من الستة غير ابن ماجه، **ولا يحضرني فيه جرح ولا تعديل**».

ونقله عنه البوصيري في «الزوائد» (١٠٤ / ٢) وأقره.

والعلة الأخرى: محمد بن إبراهيم هذا، فيه جهالة، فإنه لم يَروِ عنه سوى اثنين، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان، ولذلك لم يوثقه الحافظ، بل قال فيه: «مقبول». يعني عند المتابعة، وإلا فليّن الحديث. كما نص عليه في المقدمة، وقد تفرد بهذا الحديث ولا يعرف إلا من طريقه، فهو غير مقبول.

فتبين مما سبق أن الحديث منكر إسناداً. وهو منكر أيضاً متناً عندي، وبيان هذا من وجهين:

الأول: أنه يدل على أن السنة أن ينظر القائم في صلاته إلى موضع قدميه، وهذا خلاف المعروف الثابت عنه ﷺ أنه كان إذا صلى طأطأ رأسه، ورمى ببصره نحو الأرض. وفي حديث آخر أنه ﷺ لمّا دخل الكعبة ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها(١).

(١) انظر «صفة الصلاة» (ص ٥٨ الطبعة الثالثة)، قال السِّندي مشيراً إلى هذه المخالفة «لكن مختار كثير من الفقهاء أنه ينظر إلى موضع سجوده».

والآخر: أنه دلّ على أن الصحابة بعد وفاته ﷺ قد خالفوا سنته ﷺ إلى شيء آخر، وهذا مستبعد جداً عن الصحابة إن لم يكن مستحيلاً عادة. والله أعلم.

(تنبيه): إيراد الحافظ المنذري هذا الحديث في «الترغيب والترهيب» مما لا يتناسب مع موضوع كتابه، لأنه ليس فيه شيء من معنى «الترغيب والترهيب» وقد نص هو في المقدمة على أنه لم يذكر فيه ما كان من أفعال النبي ﷺ المجردة عن زيادة نوع من موضوع كتابه إلا نادراً، في ضمن باب أو نحوه. فهذا من النادر، اللهم إلا أن يكون أورده من أجل ما في آخره من تلفت الناس يميناً وشمالاً بعد الفتنة، وحينئذ فليس له علاقة بالترهيب المرفوع، فتأمل.

١٠٤١- (مَنْ قال حين يُصبحُ أو يُمْسي: اللهمَّ إني أصبحتُ أُشهِدُكَ وأُشهِدُ حَمَلَةَ عرشِكَ وملائكتَكَ، وجميعَ خلقِكَ أنكَ أنت الله لا إلهَ إلا أنت، وأنَّ محمداً عبدُكَ ورسولُكَ أَعْتَقَ الله رُبُعَهُ مِنَ النَّارِ، فَمَنْ قالَها مرَّتَيْنِ أَعْتَقَ الله نِصْفَهُ، وَمَنْ قَالَها ثَلاثاً أَعْتَقَ الله ثَلاثَةَ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ قَالَها أَرْبَعاً أَعْتَقَهُ الله مِنَ النَّارِ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢/٦١٢) عن **عبد الرحمن بن عبد المجيد** عن هشام ابن الغاز بن ربيعة عن مكحول الدمشقي عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: عبد الرحمن بن عبد المجيد لا يُعرف كما في «الميزان» وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

الأخرى: أنهم اختلفوا في سماع مكحول من أنس، فأثبته أبو مسهر، ونفاه البخاري، فإن ثبت سماعه منه فالعلة عنعنة مكحول فقد قال ابن حبان:

«ربما دلس».

وللحديث طريق أخرى عن أنس، فقال البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ١٢٠١): حدثنا إسحاق قال: حدثنا بقية عن مسلم بن زياد مولى ميمونة زوج النبي ﷺ قال: سمعت أنس بن مالك قال: فذكره.

وكذلك رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٨) عن النسائي، وهذا في «العمل» أيضاً رقم(٩): أخبرنا إسحاق بن إبراهيم به، إلا أنه وقع فيه:

«بقية بن الوليد: **حدثني** مسلم بن زياد».

فصرح بقية بالتحديث، وما أراه محفوظاً، ولعله خطأ من بعض النساخ، فإن الطريق مدارها كما ترى على إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه، فالبخاري قال في روايته: (عن)، وهو الصواب، فقد أخرجه أبو داود (٢/ ٦١٥) والترمذي (٤/ ٢٥٨)(١) من طريقين آخرين صحيحين عن بقية عن مسلم بن زياد به نحوه وزاد بعد قوله: «لا إلهَ إلا أنت»:

«وحدكَ لا شريكَ لكَ».

وهي عند النسائي أيضاً، وقالا بدل قوله: «أعْتَقَ الله رُبُعَه ...» «إلا غفرَ الله لَهُ ما أصابَ في يومِهِ ذلكَ، وإنْ قالَها حين يُمسي غفرَ الله لهُ ما أصابَ في تلكَ الليلةِ مِنْ ذنب».

فلهذه الطريق علتان أيضاً:

إحداهما: عنعنة بقية، فإنه كان معروفاً بالتدليس.

والأخرى: جهالة مسلم بن زياد هذا، قال ابن القطان:

«حاله مجهول».

---

(١) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (١٠/ ١١٩) وقال: وفيه بقية وهو مدلس.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول». يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما تقدم مراراً.

ولا يقال: ينبغي أن يكون هنا مقبولاً لمتابعة مكحول إياه. لأننا نقول: يمنع من ذلك أمور:

الأول: أن مكحولاً قد رمي بالتدليس ورواه بالعنعنة كما سبق، فيحتمل أن يكون بينه وبين أنس مسلم بن زياد هذا أو غيره فيرجع الطريقان حينئذ إلى كونهما من طريق واحدة، لا يعرف تابعيها عيناً أو حالاً، فمن جود إسناده أو حسّنه لعلّه لم يتنبه لهذا.

الثاني: أن الطريق إلى مسلم بن زياد لا تصح لعنعنة بقية كما عرفت.

الثالث: أنهم اختلفوا عليه في لفظ الحديث، فإسحاق رواه عنه مثل رواية مكحول، والطريقان الآخران روياه عنه بلفظ:«إلا غفر الله له...» كما تقدم، فهذا اضطراب يدل على أن الحديث غير محفوظ، وكأنه من أجل ذلك كله، لم يصححه الترمذي، بل ضعفه بقوله:

«**حديث غريب**».

وأمّا ما نقله المنذري في «الترغيب» (١/٢٢٧) عن الترمذي أنه قال:

«حديث حسن».

فهو وهم أو نسخة.

ومثله وأغرب منه نقل ابن تيمية في «الكلم الطيب» (ص ١١) عنه:

«حديث حسن صحيح»!

١٠٤٢ - (كانَ إذا سمعَ صوتَ الرعدِ والصواعقِ قالَ: اللهمَّ لا تقتُلْنا بغضبِكَ، ولا تهلكنَا بعذابِكَ، وعافنَا قبلَ ذلكَ).

لعله " ٧٥١ "

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٢٧١) والترمذي (٤/٢٤٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٢٩٨) وكذا النسائي (٩٢٧و ٩٢٨) والحاكم (٤/٢٨٦) والبيهقي (٣/٣٦٢) وأحمد (٢/١٠٠-١٠١) كلهم من طريق **أبي مطر** عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي!

ونقل ابن علّان شارح «الأذكار» (٤/٢٨٤) عن ابن الجزري أنه قال في «تصحيح المصابيح»:

«ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» والحاكم وإسناده جيد، وله طرق».

وعن الحافظ أنه قال -يعني في «تخريج الأذكار»- متعقباً على النووي تضعيفه للحديث:

«أخرجه أحمد و. . . وأخرجه الحاكم من طرق متعددة (بينها الحافظ ثم قال:) فالعجب من الشيخ يطلق الضعف على هذا وهو متماسك، ويسكت عن حديث ابن مسعود -أي السابق فيما يقول إذا انقض الكوكب - وقد تفرد به من اتهم بالكذب»(١).

قلت: لا شك أن سكوت النووي رحمه الله عن الحديث المشار إليه، مما لا يحسن من مثله. غير أن إطلاقه التضعيف على هذا الحديث فهو مما لا غبار عليه، ذلك لأن مداره عندهم جميعاً على أبي مطر هذا، وهو كما قال الذهبي نفسه في «الميزان»:

«لا يُدرى من هو».

ومثله قول الحافظ في التقريب»:

«مجهول».

---

(١) انظر «مجمع الزوائد» (١٠/١٣٨) و «المعجم الأوسط» (٧٨٦٩).

فأنى لحديث مثله الصحة أو الجودة أو التماسك؟!

وأما الطرق المتعددة التي عزاها الحافظ للحاكم، فلا أدري أين أخرجها من كتابه «المستدرك»، فإنه لم يذكر في المكان الذي سبقت الإشارة إليه إلا طريق أبي مطر الوحيدة هذه، ومن المؤسف أن الشارح ابن علان اكتفى بقوله: «بينها الحافظ»، ولم يبين ذلك لنطلع عليه، فإني في شك كبير من أن يكون للحديث طرق متعددة خاصة في «مستدرك الحاكم»، فإني قد بحثت عنه في عدة مواضع مظنونة منه، فلم أعثر عليه إلا في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه، وهو في «كتاب الأدب» منه. والله أعلم.

ثم رجعت إلى فهرسي الذي وضعته لـ «المستدرك» أخيراً فلم يدلني إلا على الموضع المشار إليه. والله أعلم.

(تنبيه): لقد اغتر المناوي في «الفيض» بكلام ابن حجر الذي نقله ابن علان، ولذلك قال في «التيسير»: «وبعض أسانيده صحيح، وبعضها ضعيف». وقلده في ذلك الشيخ الغماري في «الكنز الثمين» فأورده فيه برقم (٢٦٧١)، وقد زعم في مقدمته: أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة في «الجامع الصغير»!

١٠٤٣ - (قولي لها تتكلَّمُ، فإنَّهُ لا حجَّ لِمَن لم يتكلَّمْ).

ضعيف. أخرجه ابن حزم في «المحلّى» (٧/١٩٦) من طريق **عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحمسي عن أبيه** عن زينب بنت جابر الأحمسية: أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجّت معها مُصمتة: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، وعلته عبد الله بن جابر الأحمسي وابنه عبد السلام. قال ابن القطان:

«لا يعرف هو ولا ابنه، وليس له إلا حديث واحد، ولا روى عنه إلا ابنه».

نقله في «الميزان».

١٠٤٤ـ (كانَ يرفعُ يديهِ عندَ التَّكبيرِ في كلِّ صلاةٍ وعلى الجنائزِ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ـ ٨٥٨٤ مصورتي) عن عباد بن صهيب: ثنا عبد الله بن محرر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال:

«لم يروِ هذه اللفظة: «وعلى الجنائز» إلا ابن محرر، تفرد بها عباد».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، آفته عباد بن صهيب وعبد الله بن محرر متروكان، وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٣/٣٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبد الله بن محرر وهو مجهول».

قلت: فهذا سهو منه رحمه الله، فإن ابن محرر هذا معروف، ولكن بالضعف الشديد، قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وقال الدارقطني وجماعته:

«متروك الحديث». انظر «تهذيب التهذيب».

ثم إن اقتصاره عليه في إعلال الحديث يوهم أنه ليس فيه علة أخرى. وليس كذلك، فإن عباد بن صهيب متروك أيضاً كما سبق، وله ترجمة في «لسان الميزان».

ومن ذلك تعلم أن قول الحافظ في «التلخيص» (ص ١٧١) بعد أن ذكر قول الطبراني المتقدم: «لم يرو هذه اللفظة... إلا ابن محرر تفرد بها عباد»:

«وهما ضعيفان». وقوله في «الفتح» (٣/١٤٨):

«إسناده ضعيف».

قلت: في ذلك كله تسامح كبير، فإن حقه أن يقول: ضعيفان جداً، وضعيف جداً، ومما يشهد لذلك قوله في «التقريب»:

«عبد الله بن محرر متروك».

ثم رد الحافظ على الطبراني نفيه المذكور بأن الدارقطني رواه من طريق أخرى بلفظ آخر وهو:

١٠٤٥- (كانَ إذا صلَّى على الجنازَةِ رفعَ يديهِ في كلِّ تكبيرةٍ، وإذا انصرفَ سلَّمَ).

شاذ. قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/٢٨٥):

«أخرجه **الدارقطني** في «علله» عن عمر بن شبّة(١): حدثنا يزيد بن هارون: أنبأ يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أن النبي عليه السلام كان إذا... قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبّة(١)، وخالفه جماعة، فرووه عن يزيد بن هارون موقوفاً، وهو الصواب».

وأقره الزيلعي ثم الحافظ في «التلخيص» (ص ١٧١)، وهو الحق إن شاء الله تعالى، فإن رواية الجماعة الذين أشار إليهم الدارقطني - والمفروض أنهم جميعاً ثقات، وإلا لما رجح روايتهم- فهؤلاء مجتمعين أحفظ وأضبط دون ما ريب من ابن شبة وحده، لا سيما وقد ذكروا له حديثاً أخطأ فيه كما هو مبين في «التهذيب» ، وكأن هذا مما حمل الحافظ في «التقريب» على أن يقتصر في ترجمته على قوله فيه: «صدوق» فأورده في المرتبة الرابعة وهي الأخيرة عنده من مراتب التعديل، أي أنه حسن الحديث، لأن المرتبة الثالثة من وصفه بقوله: ثقة، أو مُتقن، أو ثَبْت، أو عدل، وهذه خاصة بمن كان صحيح الحديث، أما المرتبة الخامسة، فهي لمن قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ «صدوق سَيِّىء الحفظ، أو صدوق يَهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بآخره». وهذه لمن كان ضعيف الحديث أو قريباً منه.

ومما يؤيد رواية الجماعة عن يزيد بن هارون، أنه تابعه جماعة من الثقات بعضهم متابعة تامة، وبعضهم متابعة قاصرة، وهاك بيانها:

---

(١) في الأصل «شيبة» في الموضعين والتصحيح من «التلخيص» وكتب الرجال.

١ - قال البخاري في «رفع اليدين» (ص ٣٣ -طبعة الإمام): قال أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا يحيى بن سعيد به.

وهذا سند صحيح غايةً على شرط الشيخين، وزهير هو ابن معاوية بن حُدَيج قال في «التقريب»: «ثقة ثَبْت». وأحمد بن يونس هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب إلى جده، وهو كما قال الحافظ: «ثقة حافظ» وهو من شيوخ البخاري فهو إسناد موصول، وإن كان في صورة المعلق كما هو مقرر في «مصطلح الحديث».

٢ - قال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/١١٢): حدثنا ابن فُضيل عن يحيى به.

وهذا سند صحيح أيضاً على شرطهما، ومتابعة تامة أيضاً قوية من ابن فضيل واسمه محمد وثقه ابن معين وجماعة.

٣ - قال عبد الله بن إدريس: سمعت عبيد الله(١) عن نافع به. أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في «رفع اليدين» والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٤٤) من طرق عن إدريس به.

قلت: وهذا سند صحيح أيضاً على شرطهما، رجاله كلهم ثقات أثبات، وعبيد الله هو ابن عمر المصغر، وهو ثقة، وأما أخوه عبد الله بن عمر المكبر فهو ضعيف لسوء حفظه.

٤ - قال البخاري: حدثنا محمد بن عرعرة: حدثنا جرير بن حازم قال: سمعت نافعا به نحوه.

قلت: وهذا سند صحيح أيضاً، رجاله كلهم ثقات على شرط البخاري في «صحيحه».

فهذه أربع طرق صحيحة، كلها متفقة على رواية الحديث عن نافع عن ابن عمر

---

(١) هكذا وقع عند البيهقي «عُبيد» مصغراً، ووقع عند الآخرين «عبد» مكبراً والراجح عندي الأول، لأمرين: أولاً: أنه هو المذكور في شيوخ ابن إدريس، والثاني أنه وقع كذلك في «الفتح» (١٤٨/٣) معزواً لجزء البخاري.

موقوفاً عليه، فإذا ضمت إلى رواية الجماعة عن يزيد بن هارون كان ذلك دليلاً قاطعاً إن شاء الله تعالى على تصويب روايتهم الموقوفة، وتخطئة رواية ابن شبّة المرفوعة وهذا بين ظاهر. والله الموفق لا رب سواه.

(فائدة): قال ابن حزم رحمه الله تعالى (٥/١٢٨):

«وأما رفع الأيدي، فإنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط(٢)، فلا يجوز فعل ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض. والعجب من قول أبي حنيفة برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة. ولم يأت قط عن النبي ﷺ، ومنعه رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ».

وقد نقل تعجب ابن حزم هذا من أبي حنيفة بعض مقلديه في تعليقه على «نصب الراية» واعترض عليه بقوله:

«قلت: هذه النسبة منه أعجب».

وأقول: لا عجب، فإن قول أبي حنيفة هذا ثابت عنه، منقول في كثير من كتب أتباعه، مثل حاشية ابن عابدين وغيره، وعليه عمل أئمة بلخ من الحنفيين، وإن كان عمل الأحناف اليوم على خلافه، وعليه جرت كتب المتون، وهذا هو الذي غرّ المشار إليه على الاعتراض على ابن حزم والرد عليه، وهو به أولى.

١٠٤٦- (مسحَ رأسَهُ، وأمسكَ مسبحتَيه لأذنَيْهِ).

لا أصل له. وإن أورده الشيخ الشيرازي في «المهذب»، في بعض نسخه، فإنه لم يورده في نسخ أخرى منه معتمدة، وذلك أنه أمر بالضرب عليه، لما تبين له أنه لا أصل له، فقال النووي في شرحه عليه (١/٤١١):

«هو موجود في نسخ المهذب المشهورة، وليس موجوداً في بعض النسخ

---

(٢) انظر لهذا كتابنا «أحكام الجنائز» طبع المكتب الإسلامي (ص ١١٥-١١٦).

المعتمدة **وهو حديث ضعيف، أو باطل لا يعرف**، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وهنا نكتة خفيت على أهل العناية بـ «المهذب» وهي أن مصنفه رجع عن الاستدلال بهذا الحديث، وأسقطه من «المهذب»، فلم يُفِدْ ذلك بعد انتشار الكتاب. قال: وجدت بخط بعض تلامذته في هذه المسألة من تعليقه في الخلاف في الحاشية عند استدلاله بهذا الحديث: قال الشيخ: ليس له أصل في السنن، فيجب أن تضربوا عليه في «المهذب» فإني صنفته من عشر سنين وما عرفته. قال أبو عمرو بن الصلاح: وبلغني أن هذا الحديث مضروب عليه في أصل المصنف الذي هو بخطه، ويغني عن هذا، حديث عبد الله بن زيد «أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه». حديث حسن رواه البيهقي، وقال: إسناده صحيح».

قلت: هو كما قال البيهقي: إسناده صحيح، لكنه شاذ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي نفسه، فإنه لما أخرجه (١/ ٦٥) من طريق الهيثم بن خارجة: ثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع الأنصاري: أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بن زيد يذكر أنه رأى رسول الله ﷺ.. فذكره وقال: «وهذا إسناد صحيح» أتبعه بقوله:

«وكذلك رُوي عن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص وحرملة بن يحيى عن ابن وهب ورواه مسلم بن الحجاج في «الصحيح» عن هارون بن معروف وهارون بن سعيد الأيلي وأبي الطاهر عن ابن وهب بإسناد صحيح أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ، فذكر وضوءه قال: ومسح رأسه بماء غير فضل يديه، ولم يذكر الأذنين».

ثم قال:

«وهذا أصح من الذي قبله».

فأشار بهذا إلى شذوذ الرواية الأولى كما ذكرنا آنفاً، وقد صرح الحافظ بمعنى ذلك بقوله في «بلوغ المرام»، فإنه ذكر الرواية الأولى من رواية البيهقي. ثم ذكر لفظ مسلم ثم أعقبه بقوله:

«وهو المحفوظ».

ولا ينافيه ما سبق في كلام البيهقي أن الهيثم بن خارجة لم يتفرد به، بل تابعه ابن مقلاص وحرملة بن يحيى، ذلك لأن الرواية عنهما لم تصح، كما يشير إليه كلام البيهقي وهو قوله: «رُوي» ولعل ذلك من أجل أنه من رواية محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله عنهما. أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/١٥١) وقال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي عبيد الله هذا، فقد احتَجا جميعاً بجميع رواته». ووافقه الذهبي، ولم يتعرض لابن أبي عبيد الله هذا وأظنه الذي في «الميزان»:

«محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار العامري، عن الربيع وابن عبد الحكم وبحر بن نصر، وعنه الضراب وابن منده وابن جميع، قال ابن يونس: كان يكذب، وحدث بنسخة موضوعة، توفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة».

فإن كان هو فما في «المستدرك»: «ابن أبي عبيد الله» محرَّف من «ابن عبد الله».

بَيدَ أنه لم يتفرد به عن حرملة، فقد خرجه الحاكم أيضاً من طريق أخرى قوية في الظاهر، فقال: حدثناه أبو الوليد الفقيه غير مرة: ثنا الحسن بن سفيان: ثنا حرملة بن يحيى: ثنا ابن وهب به. لكنِ قال الحافظ في «التلخيص» (ص ٣٣):

«رواه الحاكم بإسنادٍ ظاهر الصحة».

ثم ذكر رواية الهيثم بن خارجة المتقدمة وتصحيح البيهقي لإسنادها ثم تعقبه بقوله:

«لكن ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في «الإمام» أنه رأى في رواية ابن المقري عن ابن قتيبة عن حرملة بهذا الإسناد، ولفظه: «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه». ولم يذكر الأذنين.

قلت: وكذا هو في «صحيح ابن حبان» عن ابن سلم عن حرملة، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خشرم عن ابن وهب».

قلت: وفاته أنه عند مسلم أيضاً (١/١٤٦) من طريق جماعة آخرين عن ابن وهب كما تقدم في كلام البيهقي، ولم يفته ذلك في «بلوغ المرام» كما تقدم، واغتر بصنيعه في

«التلخيص» الصنعاني فقال في «سبل السلام» (١ / ٧٠):

«ولم يذكر في «التلخيص» أنه أخرجه مسلم، ولا رأيناه في مسلم»!

وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق أبي الطاهر، وأبو عوانة في «صحيحه» (١ / ٢٤٩) وأحمد (٤ / ٤١) من طريقين آخرين عن ابن وهب به.

وتابعه حجاج بن إبراهيم الأزرق عن عمرو بن الحارث عند أبي عوانة.

وتابعه ابن لهيعة عن حبان بن واسع عند أحمد (٤ / ٣٩ و٤٠-٤٢).

وابن لهيعة صحيح الحديث إذا كان من رواية أحد العَبادلة عنه، وهذا منها، فإن عبد الله بن المبارك ممن رووه عنه.

وجملة القول أن حديث عبد الله بن زيد هذا قد رواه ثلاثة من الثقات عن عمرو بن الحارث:

أ - حرملة.

ب - ابن وهب.

ج - حجاج الأزرق.

وثلاثتهم قالوا في روايتهم عنه: «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه»، إلا في بعض الروايات عن الأول فقال: «فأخذ لأذنيه ماءً خلاف الماء الذي أخذ لرأسه». فهذا الاختلاف إما أن يكون من الرواة أنفسهم أو من حرملة ذاته، وأيهما كان، فالرواية التي وافق فيها الثقات أولى بالترجيح والقبول من التي خالفهم فيها، لا سيما وقد تأيدت برواية ابن لهيعة المذكورة، فهذا كأنه يؤيد ما ذهب إليه الحافظ أن حديث «أخذ ماءً جديداً للأذنين» غير محفوظ، ويرد قول النووي أنه حديث حسن، وقد كنت وقعت في خطأ أفحش منه؛ فقلت في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (الطبعة الأولى) عند الكلام على الحديث (٣٦): «وهو حديث صحيح كما بينته في «صحيح سنن أبي داود» (رقم ١١١)».

والذي بينت صحته هناك إنما هو لفظ مسلم: «ومسح برأسه بماء غير فضل يده».

لذلك فإني أهتبل هذه الفرصة وأعلن أنه خطأ مني رجعت عنه فمن كان وقف عليه فليصححه. وأستغفر الله من كل خطأ وذنب.

ويعود الفضل لتنبهي لهذا الخطأ إلى أحد طلابنا المجتهدين الأذكياء في السنة الثالثة من الجامعة الإسلامية، فإنه كتب إلي بتاريخ (١٦/٥/٨٤هـ) يستفسر عن التوفيق بين تصحيحي للحديث المذكور، وتضعيفي إياه في درس الحديث في السنة الأولى من الجامعة. فكتبت إليه أبين هذا الخطأ، وأؤكد له ضعفه وأشكره على اهتمامه بالتحقيق العلمي. وجزاه الله خيراً. وقد كنت نوهت بذلك في التعليق على «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٥٦ ـ طبع المكتب الإسلامي).

١٠٤٧ـ (كانَ لا ينزلُ منزلاً إلاّ ودّعَهُ بركعتيْن).

ضعيف. أخرجه ابن خزيمة (١٢٦٠) وعنه الحاكم (١/٣١٥ـ٣١٦و٢/١٠١) وزاهر الشحّامي في «السباعيات» (ج ٧/١٨/٢) عن عبد السلام بن هاشم: ثنا **عثمان ابن سعد الكاتب** ـوكانت له مروءة وعقل ـعن أنس بن مالك قال: فذكره مرفوعاً. وقال الحاكم:

«حديث صحيح، وعثمان بن سعد الكاتب ممن يجمع حديثه في البصريين».

وتعقبه الذهبي في الموضع الأول بقوله:

«قلت: ذكر أبو حفص الفلاّس عبد السلام هذا فقال: لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه».

وقال في الموضع الآخر:

«قلت: لا، فإن عبد السلام كذبه الفلاس، وعثمان ليِّن».

قلت: وعثمان هذا متفق على تضعيفه، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»، فلا أدري بعد هذا وجه ما نقله المناوي عنه فقال:

«وقال ابن حجر: حسن غريب، وقول الحاكم: صحيح، غلطوه فيه».

قلت: وكذلك تحسينه إياه ينبغي أن يكون خطأً، ما دام أنه غريب، وفيه ذلك الراوي الضعيف. وأما إعلال الذهبي إياه بعبد السلام أيضاً، فهو باعتبار هذه الطريق، وقد وجدت له متابعاً عند الحاكم (١/٤٤٦) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد: ثنا ابن عاصم: ثنا عثمان بن سعد به. وقال الحافظ عقبه:

«صحيح على شرط البخاري». وردّه الذهبي بقوله:

«كذا قال، وعثمان ضعيف ما احتج به البخاري».

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٢٥٣) إلا أنه جعل «يحيى بن كثير» بدل «أبو عاصم» وكلاهما ثقة، وابن كثير هو العنبري البصري، ولعل هذا الاختلاف من أبي قلابة، فإنه كان تغير حفظه. والله أعلم.

والحديث أخرجه أبو يعلى أيضاً والبزار والطبراني في «الأوسط» من طريق ابن سعد.

ويشبه هذا الحديث حديث آخر أشد ضعفاً منه وهو:

١٠٤٨ـ (كانَ إذا نزلَ منزلاً في سفرٍ، أو دخلَ بيتَهُ لم يجلسْ حتَّى يركعَ ركعَتينِ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٠٠/٧٧٠) عن محمد بن عمر الواقدي: ثنا حارثة بن أبي عمران بسنده عن فضالة بن عبيد به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٢٨٣):

«وفيه الواقدي، وقد وثّقه مصعب الزبيري وغيره، وضعّفه جماعة كثيرون من الأئمّة».

والحديث رمز له السيوطي بالضعف في بعض نسخ «الجامع الصغير»، وقال المناوي:

«سكت المصنف عليه فلم يرمز إليه، فأوهم أنه لا بأس بسنده، وليس كذلك، فقد قال الحافظ ابن حجر في «أماليه»: «سنده واه» هكذا قال، وقال شيخه الزين العراقي في شرح الترمذي: (فيه الواقدي)».

قلت: وهو متروك كما تقدم مراراً.

ثم إن شيخه حارثة مجهول كما قال أبو حاتم والذهبي.

١٠٤٩ـ (كانَ إذا اسْتَلَمَ الحَجرَ قالَ: اللَّهُمَّ إيماناً بِكَ، وتَصديقاً بِكتَابِكَ، واتباعاً سُنَّةَ نَبِيِّكَ).

موقوف ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ـ٤٨٨ـ

مصورتي) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه كان: فذكره.

قلت: وهذا سند واهٍ، من أجل الحارث وهو الأعور وهو ضعيف.

ثم أخرجه (رقم -٥٦١٧ و٥٩٧١) من طريق عون بن سلام: ثنا محمد بن مهاجر عن نافع قال:

«كان ابن عمر إذا استلم الحجر قال:» فذكره. وزاد في آخره:

«ثم يصلي على النبي ﷺ».

قلت: وهذا سند ضعيف أيضاً، وعلته محمد بن مهاجر وهو القرشي الكوفي، قال الذهبي:

«لا يعرف».

وقال ابن حجر:

«لين».

ووهم الهيثمي في «المجمع» فقال (٣/ ٢٤٠):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال (الصحيح)».

ووجه الوهم أن محمد بن مهاجر هذا ليس من رجال (الصحيح)، ولم يخرج له من الستة سوى النسائي في «عمل اليوم والليلة»، ثم هو ضعيف كما عرفت. والظاهر أن الهيثمي توهم أنه محمد بن مهاجر بن أبي مسلم الشامي، فإنه من رجال مسلم، وهو ثقة ومن طبقة هذا، ولكنه ليس به، وليس من شيوخه نافع، ولا من الرواة عنه عون بن سلام، بخلاف الأول، كما يتبين للباحث في ترجمة الرجلين في «تهذيب التهذيب».

١٠٥٠ - (الأضحيةُ لصاحِبِها بكلِّ شعرةٍ حسنةٌ).

موضوع. ذكره الترمذي في«سننه» معلقاً بدون إسناد، ومشيراً إلى تضعيفه بقوله (١/ ٢٨٢):

«ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قال:» فذكره.

قلت: وأصله ما أخرجه ابن ماجه (٣١٢٧) وابن عدي في «الكامل» (٢/٣١٦- ١/٣١٧) والحاكم (٢/ ٣٨٩) والبيهقي في «سننه» (٩/ ٢٦١) من طريق **عائذ الله** عن

أبي داود عن زيد بن أرقم قال:

«قال أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول الله ما هذه الأضاحي؟ قال: سنة أبيكم إبراهيم، قالوا: فما لنا فيها يا رسول الله؟ قال: بكل شعرة حسنة، قال: فالصوف يا رسول الله؟ قال: بكل شعرة من الصوف حسنة».

أورده ابن عدي في ترجمة عائذ الله هذا وقال:

«لا يصح حديثه»، وروى هذا عن البخاري أيضاً. ثم ساق هذا الحديث.

وأما الحاكم فقال عفى الله عنا وعنه:

«صحيح الإسناد»! ورده الذهبي بقوله:

«قلت: عائذ الله قال أبو حاتم: منكر الحديث».

قلت: وهذا يوهم أنه سالم ممن فوقه، وليس كذلك فإن أبا داود هذا مطعون فيه أيضاً، بل هو أولى بتعصيب الجناية به من الراوي عنه، لأنه متّهم بالكذب، بل إن الذهبي نفسه قال عنه في ترجمة عائذ الله:

«يضع».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٥٥):

«يروي عن الثقات الموضوعات توهماً، لا يجوز الاحتجاج به، هو الذي روى عن زيد بن أرقم. . » فذكر هذا الحديث.

وقال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢/١٠١-١٠٢) معقباً على الحاكم:

«بل واهية، عائذ الله هو المجاشعي، وأبو داود هو نُفَيع بن الحارث الأعمى وكلاهما ساقط».

وقال البوصيري في «الزوائد»:

«في إسناده أبو داود واسمه نفيع بن الحارث وهو متروك، واتهم بوضع الحديث».

١٠٥١- (مَنْ حملَ سلعتَهُ فقد برِىءَ مِنَ الكِبْرِ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٦٥) والقضاعي (٢/٣٢) عن

مسلم بن عيسى الصفار قال: نا أبي قال: نا سفيان عن محمد ين المنكدر عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، مسلم هذا قال الدارقطني: متروك. واتهمه الذهبي في «تلخيص المستدرك» بوضع الحديث.

وله شاهد لا يفرح به، أخرجه ابن عدي في الكامل» (ق ٢٤٠/٢) من طريق عمر ابن موسى عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً.

أورده في ترجمة عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي، وروى عن يحيى أنه قال: «شامي وليس بثقة».

وعن البخاري: «منكر الحديث». ثم ساق له أحاديث كثيرة ثم قال:

«وله غير ما ذكرت من الحديث كثير، وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه، وما لم أذكره كذلك، وهو بين الأمر في الضعفاء، وهو في عداد من يضع الحديث متناً وسنداً».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في«الشعب» عن أبي أمامة، وتعقبه المناوي بقوله:

«قضية صنيع المصنف أن مخرجه البيهقي خرجه وأقره، والأمر بخلافه، بل تعقبه بقوله: «في إسناده ضعف»، وذلك لأن فيه سويد بن سعيد -وهو ضعيف- عن بقية -وهو مدلس- عن عمرو بن موسى الدمشقي، قال في «الميزان»: لا يعتمد عليه ولا يعرف ولعله الوجيهي».

قلت: وفي هذا التعقب نظر من وجوه:

أولاً: تعصيب الجناية بسويد بن سعيد أيضاً لا وجه له، لأنه قد تابعه يحيى بن عثمان عند ابن عدي، وهو الحمصي. صدوق عابد.

ثانياً: قوله: «عمرو» بالواو لا وجود له في الرواة، فلعل الواو زيادة من قلم بعض النساخ أو الطابع.

ثالثاً: ليس في «الميزان» عمر أو عمرو بن موسى الدمشقي موصوفاً بقوله: «لا

يعتمد عليه. .» إلخ. وإنما فيه:«عمر بن موسى الأنصاري الكوفي. قال الدارقطني: متروك الحديث. قلت: كأنه الوجيهي». وقد قال في ترجمة الوجيهي ووهم من عدّه كوفياً لأنه يروي أيضاً عن الحكم بن عتيبة وقتادة».

رابعاً: عمر بن موسى الدمشقي هو الوجيهي قطعاً، ففي ترجمته ذكر ابن عدي هذا الحديث، ووصفه يحيى بأنه شامي وفي «الميزان» أنه دمشقي.

خامساً: قول البيهقي: «في إسناده ضعف» فيه تساهل كبير، فإن مثل هذا إنما يقال في إسناد حديث فيه راو غير متهم، أما وهذا فيه ذلك الوجيهي الوضاع فلا ينبغي تليين القول فيه، كما لا يخفى على المحققين من أهل المعرفة بهذا العلم الشريف.

ثم إن الطريق الأولى لهذا الحديث مما فات السيوطي فلم يخرجه، ولا استدركه عليه المناوي في شرحه، مصداقاً لقول القائل: «كم ترك الأول للآخر» ورداً على بعض المغرورين القائلين: إن علم الحديث قد نضج بل واحترق. هداهم الله سواء السبيل.

ثم لعل ذلك الصفار المتهم بالوضع سرق هذا الحديث من الوجيهي وركب عليه إسناداً غير إسناده! قاتل الله الوضاعين وقبح فعلهم.

١٠٥٢ - (لمَّا نزلَ عليهِ الوحيُ بحراءَ مكثَ أيّاماً لا يَرى جبريلَ، فحزنَ حزناً شديداً حتى كانَ يغدو إلى (ثبير) مرةً، وإلى (حراءَ) مرةً، يريدُ أنْ يلقيَ بنفسِهِ منهُ، فبينا هو كذلكَ عامداً لبعضِ تلكَ الجبالِ، إذْ سمعَ صوتاً مِنَ السَّماءِ فوقفَ صَعِقاً للصَّوتِ، ثُمَّ رفعَ رأسَهُ فإذا جبريلُ على كرسي بين السَّماء والأرضِ متربِّعاً عليهِ يقولُ: يا محمَّد أنت رسولُ الله حقَّاً، وأنا جبريلُ، قال: فانصرفَ رسولُ الله ﷺ وقد أقرَّ الله عينَهُ، وربطَ جأشَهُ).

ضعيف. رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/١/١٣٠ - ١٣١): أخبرنا **محمد بن عمر**؛ قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي موسى عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لما نزل الوحي. . إلخ.

قلت: وهذا سند واه جداً، محمد بن عمر هو الواقدي وهو متهم بالكذب على علمه بالمغازي والسير(١)، وشيخه إبراهيم بن محمد بن أبي موسى لم أعرفه، ولكني **أظن أن** جده (أبي موسى) محرف من (أبي يحيى) فإن كان كذلك فهو معروف ولكن **بالكذب**، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو اسحاق المدني، كذبه جماعة. ويرجح أنه هو؛ كونه من هذه الطبقة وكون الواقدي الراوي عنه أسلمياً مدنياً أيضاً. وقد قال النسائي في آخر كتابه «الضعفاء والمتروكون» (ص ٥٧):

«والكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة:

١ ـ ابن أبي يحيى بالمدينة.
٢ ـ والواقدي ببغداد.
٣ ـ ومقاتل بن سليمان بخراسان.
٤ ـ ومحمد بن سعيد بالشام، يعرف بالمصلوب».

فهذا الإسناد من أسقط إسناد في الدنيا، ولكن قد جاء الحديث من طريق أخرى من حديث عائشة في صحيح البخاري وغيره، بيد أن له علة خفية، فلا بد من بيانها فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (رقم٢٢ ـترتيب الفارسي) من طريق ابن أبي السري:

حدثنا عبد الرزاق: أَبَنَا معمر عن الزهري: أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة قالت:

«أول ما بدىء برسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة يراها في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب له الخلاء، فكان يأتي حراء فيتحنَّث فيه... حتى فَجَأَهُ الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه فقال: اقرأ. قال رسول الله ﷺ: فقلت: ما أنا بقارىء...» الحديث إلى قوله: «قال (يعني ورقة): نعم لم يأت أحد قط بما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصُرك نصراً مؤزراً، ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي فترة». وزاد:

---

(١) انظر ترجمته بالتفصيل في «تاريخ الخطيب» (٣/١ـ ٢٠).

«حتى حزن رسول الله ﷺ حزناً غدا منه مراراً لكي يتردى من رؤوس شواهق الجبال، فلما أوفى بِذِروة جبل كي يلقي نفسه منها تبدّى له جبريل، فقال له: يا محمد! إنك رسول الله حقاً، فيسكن لذلك جأشه وتقر نفسه فيرجع، فإذا طال عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة الجبل تبدّى له جبريل، فيقول له مثل ذلك».

وابن أبي السري هو محمد بن المتوكل وهو ضعيف حتى اتهمه بعضهم، وقد خولف في إسناده فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٢٣٢ـ ٢٣٣): ثنا عبد الرزاق به. إلا أنه قال:

«حتى حزن رسول الله ﷺ ـ**فيما بلغنا**ـ حزناً غدا منه..» إلخ. فزاد هنا في قصة التردي قوله:

«فيما بلغنا.».

وهكذا أخرجه البخاري في أول «التعبير» من «صحيحه» (١٢/ ٣١١ـ ٣١٧) من طريق عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبد الرزاق به بهذه الزيادة، وأخرجه مسلم (١/ ٩٧ ـ ٩٨) من طريق محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق به، إلا أنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على لفظ قبله من رواية يونس عن ابن شهاب. وليس فيه عنده قصة التردي مطلقاً. وهذه الرواية عند البخاري أيضاً في «التفسير» (٨/ ٥٤٩ـ ٥٥٤) ليس فيها القصة. فعزو الحافظ ابن كثير في تفسيره الحديث بهذه الزيادة للشيخين فيه نظر بَيِّن. نعم قد جاءت القصة في الرواية المذكورة عند أبي عوانة في «مستخرجه» (١/ ١١٠ـ ١١١): حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال: أبَنَا ابن وهب قال: أخبرني يونس ابن يزيد به، وفيه قوله: «فيما بلغنا». فهذه الرواية مثل رواية أحمد وابن أبي شيبة عن عبد الرزاق تؤكد أن إسقاط ابن أبي السري من الحديث قوله: «فيما بلغنا» خطأ منه ترتب عليه أن اندرجت القصة في رواية الزهري عن عائشة، فصارت بذلك موصولة، وهي في حقيقة الأمر معضلة، لأنها من بلاغات الزهري، فلا تصح شاهداً لحديث الترجمة المذكور أعلاه. قال الحافظ ابن حجر بعد أن بين أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر، وفاته أنها في رواية يونس بن يزيد أيضاً عند أبي عوانة، قال:

«ثم إن القائل: «فيما بلغنا» هو الزهري، ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري، وليس موصولاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في «التفسير» من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله: «فيما بلغنا»، ولفظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزناً غدا منه» إلخ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، **والأول هو المعتمد**».

وأشار إلى كلام الحافظ هذا الشيخ القسطلاني في شرحه على البخاري في «التفسير» واعتمده.

ومحمد بن كثير هذا هو الصنعاني المصيصي قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق كثير الغلط».

وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ضعّفه أحمد».

قلت: فمثله لا يحتج به، إذا لم يخالف، فكيف مع المخالفة، فكيف ومن خالفهم ثقتان عبد الرزاق ويونس بن يزيد، ومعهما زيادة؟!

وخلاصة القول أن هذا الحديث ضعيف لا يصح لا عن ابن عباس ولا عن عائشة، ولذلك نبهت في تعليقي على كتابي «مختصر صحيح البخاري» (١/٥) على أن بلاغ الزهري هذا ليس على شرط البخاري كي لا يغترَّ أحد من القراء بصحته لكونه في «الصحيح». والله الموفق.

١٠٥٣ - (السُّجُود على سبعةِ أعضاءٍ: اليدينِ، والقدمينِ، والرُّكبتينِ والجبهةِ. ورفعُ الأيدي إذا رأيتَ البيتَ، وعلى الصفا والمروةِ، وبعرفةَ، وبجَمْعٍ، وعند رميِ الجمارِ، وإذا أُقيمتِ الصَّلاةُ).

منكر بذكر رفع الأيدي. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٥٥/١): حدثنا أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي: ثنا عمرو بن يزيد أبو بُريد الجرمي:

نا سيف بن عبيد الله : نا ورقاء عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: فذكره.

وعن الطبراني رواه الضياء في «المختارة» (٦١/ ٢٤٩/ ٢).

قلت: وهذا سند ضعيف، وعلته عطاء بن السائب وكان اختلط، فلا يحتج بحديثه إلا ما رواه الثقات عنه قبل اختلاطه وهم: سفيان الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وحماد بن زيد، وأيوب السختياني، ووهيب. كما يستفاد من مجموع كلام الأئمة فيه على ما لخصه ابن حجر في «التهذيب» وفاته وهيب فلم يذكره في جملة هؤلاء الثقات! وعلى كل حال فليس منهم ورقاء وهو ابن عمر راوي هذا الحديث عنه. فيتوقف عن الاحتجاج بحديثه كما هو مقرر في «المصطلح» ويعامل معاملة الحديث الضعيف حتى يثبت، وهيهات، فقد جاء الحديث من طريق طاووس عن ابن عباس مرفوعاً بالشطر الأول منه. رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (٣١٠).

فالشطر الثاني منكر عندي لتفرد عطاء به، وقد أعله الهيثمي في «المجمع» فقال (٣/ ٢٣٨):

«وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط».

وتعقبه المعلق على «نصب الراية» فقال (١/ ٣٩٠):

«قلت: ورقاء من أقران شعبة، وسماع شعبة عن عطاء بن السائب قديم صحيح على أنه قال ابن حبان: اختلط بآخره، ولم يُفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول».

قلت: وهذا التعقب لا غناء فيه، لأنه لا يلزم من كون ورقاء من أقران شعبة أن يكون سمع من عطاء قديماً كما سمع منه شعبة، ألا ترى أن في جملة من روى عن عطاء إسماعيل بن أبي خالد وهو من طبقة عطاء نفسه، بل أورده الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من التابعين، بينما ذكر ابن السائب في الطبقة الخامسة، فهو إذن من أقران عطاء وليس من أقران شعبة، ومع ذلك لم يذكروه فيمن روى عن عطاء قبل الاختلاط،

ومثله سليمان التيمي، فهذا يبين أن السماع من المختلط قبل اختلاطه ليس لازماً لكل من كان عالي الطبقة، كما أن العكس، وهو عدم السماع؛ ليس لازماً لمن كان نازل الطبقة، وإنما الأمر يعود إلى معرفة واقع الراوي هل سمع منه قديماً أم لا، خلافاً لما توهمه المعلق المشار إليه.

ومما يؤيد ذلك أن بعض الرواة يسمع من المختلط قبل الاختلاط وبعده ومن هؤلاء حماد بن سلمة، فإنه سمع من عطاء في الحالتين كما استظهره الحافظ في «التهذيب»، ولذلك فلا يجوز الاحتجاج أيضاً بحديثه عنه خلافاً لبعض العلماء المحدَثين المعاصرين. والله يغفر لنا وله.

وأمّا ما نقله ذلك المعلق عن ابن حبان، فهو رأي لابن حبان خاصة دون سائر الأئمة الذين حرصوا أشد الحرص على معرفة الرواة الذين سمعوا منه قبل الاختلاط، والذين سمعوا منه بعده، ليميزوا صحيح حديثه من سقيمه، وإلا كان ذلك حرصاً لا طائل تحته، إذا كان حديثه كله صحيحاً، أضف إلى ذلك أن في «المصطلح» نوعاً خاصاً من علوم الحديث وهو «معرفة من اختلط في آخر عمره» وقد ذكروا منهم جماعة أحدهم عطاء وقالوا فيهم:

«فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شَكَّ في ذلك لم تقبل»(١).

والحديث رواه الطبراني أيضاً في «الأوسط» (١٦٧٨، ١٦٧٩) وكذا في «حديثه عن النسائي»(ق ٢/٣١٤) بسنده هذا، ولكنه فصل بين الشطر الأول منه والآخر، جعلهما حديثين ثم قال:

«لم يرو هذين الحديثين عن عطاء بن السائب إلا ورقاء، ولا ورقاء إلا سيف تفرد به أبو بُريد».

وعمرو بن يزيد أبو بُريد: صدوق، ومثله سيف بن عبيد الله إلّا أنه ربّما خالف، كما في «التقريب».

(١) «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير (ص ٢٧٤).

وقد خالفه ابن فضيل فقال: عن عطاء به موقوفاً على ابن عباس وهذا أصح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١/٧٧/٢).

والحديث بظاهره يدل على أن الأيدي لا ترفع في غير هذه المواطن، وهذه الدلالة غير معتبرة عند الحنفية لأنها بطريق المفهوم، لكن قد رُوي الحديث بلفظ آخر يدل بمنطوقه على ما دل عليه هذا بمفهومه، فوجب علينا بيان حاله، فأقول:

١٠٥٤- (لا تُرفعُ الأيدي إلا في سبعِ مواطنَ: حين تفتتَحُ الصَّلاةُ، وحين يدخلُ المسجدَ الحرامَ فينظرَ إلى البيتِ، وحين يقومُ على المروةِ، وحين يقفُ مع النَّاسِ عشيَّةَ عرفةَ، وبِجَمعٍ، والمقامَيْنِ حين يرمي الجمرةَ)

باطل بهذا اللفظ. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٤٦/٢): حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا محمد بن عمران بن أبي ليلى: حدثني أبي: نا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقسم عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمن، فإنه سَيّىء الحفظ. ورواه البزار في «مسنده» (رقم ٥١٩ ـ كشف الأستار) من طريقه بلفظ: «ترفع الأيدي..». دون «لا» النافية وقال:

«رواه جماعة فوقفوه، وابن أبي ليلى ليس بالحافظ، إنما قال: «ترفع الأيدي»، ولم يقل: لا ترفع إلا في هذه المواضع».

وأقره عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق ١٠٢/١) وقال:

«رواه غير واحد موقوفاً، وابن أبي ليلى لم يكن حافظاً».

وقال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«صدوق سيّىء الحفظ جداً».

وكذا قال الذهبي في «الضعفاء». إلا أنه لم يقل: «جداً». وذلك لا يخرج حديثه من رتبة الضعف المطلق، وإنما من رتبة الضعف الشديد كما هو ظاهر. وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٣/٢٣٨):

«في إسناده محمد بن أبي ليلى وهو سيىء الحفظ، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى».

فهو غير مستقيم، لأن السّيىء الحفظ حديثه من قسم المردود كما هو مقرر في «المصطلح» وخصوصاً في «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر. وهذا إن كان يعني بقوله: «حديثه» حديثه جملة، كما هو الظاهر، وإن كان يعني هذا الحديث بخصوصه فما هو الذي جعله حسناً؟ وهو ليس له شاهد يقويه، ثم إنه يستحيل أن يكون هذا الحديث حسناً، وقد تواتر عن النبي ﷺ رفعه يديه عند الركوع والرفع منه، ورفع يديه في الدعاء في الاستسقاء وغيره. وقد كفانا بسط الكلام في رد هذا الحديث الحافظ الزيلعي الحنفي في «نصب الراية» (١/٣٨٩- ٣٩٢)، وبين أنه لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً، فراجعه.

ثم إن في إسناد الطبراني محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وفيه كلام كثير، فلا يُحتج به عند المخالفة على الأقل، كما هو الشأن هنا، إذ زاد (لا) في أوله خلافاً لرواية البزار، وهي أصحّ، إذ ليس فيها إلا ابن أبي ليلى. ويؤيد ذلك أنه أخرجه الشافعي (٢/٣٨/١٠٢٣) من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج قال: حُدِّثتُ عن مقسم به بلفظ:

«تُرفع الأيدي في الصلاة . . . » فذكر هذه السبع وزاد:

«وعلى الميت».

بيد أنه سند ضعيف، لانقطاعه بين ابن جريج ومقسم، ولعل الواسطة بينهما هو ابن أبي ليلى نفسه.

وسعيد بن سالم فيه ضعف من قبل حفظه، لكنه قد توبع، فقد أخرجه البيهقي في «السنن» (٥/٧٢-٧٣) من طريق الشافعي، ثم قال:

«وبمعناه رواه شعيب بن إسحاق عن ابن جريج عن مقسم، وهو منقطع لم يسمعه ابن جريج من مقسم، ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، وعن نافع عن ابن عمر، مرة موقوفاً عليهما، ومرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ

دون ذكر الميت: وابن أبي ليلى هذا غير قوي في الحديث».

١٠٥٥ـ (مَنْ تزوَّجَ امرأةً لعزِّهَا لم يزِدْهُ اللهُ إلاّ ذُلاًّ، ومَنْ تزوَّجَهَا لِمَالِها لم يزِدْهُ اللهُ إلا فقراً، ومَنْ تزوّجَها لِحُسنها لم يزدْهُ اللهُ إلاّ دناءةً، وَمَنْ تزوّجَ امرأةً لم يتزوَّجها إلاّ لِيغُضَّ بصرَهُ أو لِيُحْصن فرجَهُ أو يَصِلَ رَحِمَهُ بارَكَ اللهُ له فيها، وبارَكَ لها فيهِ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٢٥٢٧) عن **عبد السلام بن عبد القدوس** عن إبراهيم بن أبي عبلة قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن إبراهيم إلا عبد السلام».

قلت: وهو ضعيف جداً ضعّفه أبو حاتم وقال أبو داود: «عبد القدوس ليس بشيء وابنه شر منه» وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٥٠ـ ١٥١):

«يروي الموضوعات، وروى عن إبراهيم بن أبي عبلة...».

قلت: فذكر هذا الحديث. فاقتصار الهيثمي (٤/ ٢٥٤) على قوله: «وهو ضعيف» قصور أو ذهول. وكذلك أشار المنذري في «الترغيب» (٣/ ٧٠) إلى أنه ضعيف!

١٠٥٦ـ (مَنْ تركَ الكذبَ وهو باطلٌ بُنِيَ له قصرٌ في رَبَضِ الجنَّةِ، ومَنْ تركَ المراءَ وهو مُحِقٌّ بُني لهُ في وسطها، ومَنْ حَسَّنَ خُلُقَه بُنِيَ لهُ في أعلاها).

منكر بهذا السياق. أخرجه الترمذي في «سننه» (١/ ٣٥٩ ـ بولاق) وابن ماجه (رقم ٥١) والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٨) وابن عدي (١٧٠/ ٢) عن **سلمة بن وردان الليثي** عن أنس بن مالك مرفوعاً به. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن وردان عن أنس».

قلت: وهو ضعيف عند جمهور الأئمة، ولذلك جزم بضعفه الحافظ في

«التقريب» وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه الدارقطني وغيره».

قلت: وممن ضعفه الحاكم فقال:

«حديثه عن أنس مناكير أكثرها».

قلت: فأنى لحديثه هذا الحُسن وهو عن أنس، وقد تفرد به كما يشير إلى ذلك الترمذي نفسه، لا سيما وقد رُوي الحديث عن أبي أمامة ومعاذ بن جبل بسندين يقوي أحدهما الآخر بلفظٍ مغاير لهذا الحديث في فقرته الأولى والثانية، مما يدل على أن سلمة ةذ. انقلب عليه الحديث، فراجع بيان ذلك في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (رقم ـ٢٧٣).

ومن المهم هنا التنبيه على أوهام وقعت للحافظ المنذري في هذا الحديث فقال في «الترغيب» (١ / ٨٠):

«عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك المراء وهو مبطل بني له بيت في ربض الجنة، ومن تركه وهو محق بني له في وسطها..» رواه أبو داود والترمذي واللفظ له وابن ماجه والبيهقي، وقال الترمذي: حديث حسن».

والأوهام التي فيه:

أولاً: أن الحديث بهذا السياق ليس من حديث أبي أمامة، وإنما من حديث أنس.

ثانياً: أنه ليس عند أبي داود من حديث أنس، وإنما من حديث أبي أمامة، وقد ذكره المنذري في مكان آخر من كتابه (٣/٢٥٧ـ ٢٥٨) على الصواب.

ثالثاً: ليس في حديث أنس ذكر «المراء» في الفقرة الأولى منه، بل فيه «الكذب»، وإنما هو في الفقرة الثانية منه كما رأيت، بخلاف حديث أبي أمامة فهو على العكس من ذلك بلفظ:

«أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً، وبيتٍ في وسط

الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً . . » .

وتوضيح ذلك في المكان المشار إليه من «الأحاديث الصحيحة» .

فكأن الحافظ المنذري رحمه الله اختلط عليه حديث أنس بحديث أبي أمامة فكان من ذلك حديث آخر لا وجود له في الدنيا! والمعصوم من عصمه الله تعالى .

١٠٥٧- (رخّصَ في الشُّربِ مِنْ أفوَاهِ الأداوي) .

منكر. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٣٩/ ١) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي : نا **عبد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد**: نا أبو معاوية عن هشام ابن حسان عن ابن عباس قال: فذكره .

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات معروفون غير عبد الله بن يحيى بن الربيع بن أبي راشد فلم أجد له ترجمة، وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٧٨):

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبد الله بن يحيى بن أبي راشد ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

هكذا وقع في النسخة «محمد بن عبد الله . . » وأظنه خطأ من الهيثمي انتقل نظره حين النقل من عبد الله بن يحيى إلى الراوي عنه محمد فكتب: «محمد بن عبد الله . . » والله أعلم .

ومما يؤيد ضعف هذا الحديث أنه ثبت من رواية خالد الحذَّاء عن ابن عباس قال: «نهى النبي ﷺ عن الشرب من في السقاء» .

أخرجه البخاري (٤/ ٣٧ ـ طبع أوروبا) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٤٢/ ١) وغيرهما .

وأخرجه البخاري من حديث أبي هريرة أيضاً وأبي سعيد الخدري .

فلا يجوز الشرب من فم السقاء كما لا يجوز الشرب قائماً، إلا لعذر كما في حديث كبشة قالت:

«دخل عليَّ رسول الله ﷺ فشرب من فِي قربة معلقة قائماً، فقمت إلى فيها فقطعتُه».

أخرجه الترمذي (١/ ٣٤٥) وقال:

«حديث حسن صحيح».

فهذا ونحوه محمول على العذر.

١٠٥٨- (كانَ إذا قضى صلاتَهُ مسحَ جبهتَهُ بيدِهِ اليُمنى ثمّ قالَ: أشهدُ أن لا إلهَ إلّا الله الرّحمن الرّحيم، اللَّهمَّ أَذْهِبْ عنِّي الهمَّ والحزنَ).

ضعيف جداً أخرجه ابن السني في «اليوم والليلة» (رقم ١١٠) وابن سمعون في «الأمالي» (ق ١٧٦/ ٢) عن **سلام المدائني** عن **زيد العمّي** عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، والمتهم به سلام المدائني وهو الطويل وهو كذاب كما تقدم مراراً.

وزيد العمّي ضعيف.

وله عن أنس طريق أخرى: عن **جبارة**: حدثنا **كثير** عن أنس مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٧٥/ ١) في جملة أحاديث لكثير هذا وهو ابن سليم وقال:

«وهذه الروايات عن أنس، عامتها غير محفوظة».

قلت: وكثير ضعيف ومثله جبارة وهو ابن المغلس، بل لعله أشد ضعفاً منه، فقد رماه بعضهم بالكذب.

وبالجملة فالحديث ضعيف جداً.

(تنبيه): تقدم الحديث برقم (٦٦٠)، فهممت بحذفه من هنا اكتفاءً بما مضى، ولكني وجدت فيه فوائد أخرى لم تذكر هناك، فأبقيت عليه.

وقد روي بلفظ أتم منه وهو:

١٠٥٩- (كانَ إذا قضى صلاتَهُ مسحَ جبهتَهُ بكفِّهِ اليُمنى ثم أمَرَّهَا على وجهِهِ حتى يأتيَ بها على لحيتِهِ ويقولُ: بِسمِ الله الذي لا إلهَ إلاَّ هو عالمُ الغيبِ والشَّهادةِ الرّحمنُ الرحيمُ، اللّهمَّ أَذْهِبْ عنّي الغَمَّ والحزنَ والهمَّ، اللّهمَّ بِحمدِكَ انصرفتُ، وبذنبي اعترفتُ، أعوذُ بكَ مِنْ شرِّ ما اقترفْتُ، وأعوذُ بكَ مِنْ جهدِ بلاءِ الدّنيا، ومِنْ عذابِ الآخرةِ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٠٤) عن **داود بن المحبر**: ثنا العباس بن رزين السلمي عن خِلاس بن عمرو عن ثابت البناني عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، المتهم به داود هذا وهو صاحب كتاب «العَقل» وهو كذاب كما تقدم غير مرة فانظر الحديث (١و ٢٢٤).

والعباس بن رزين السلمي لم أعرفه.

١٠٦٠- (لا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ، فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُردِيَهُنَّ، ولا تَزَوَّجُوهُنَّ لأموالِهِنَّ فعَسَى أَمْوالُهُنَّ أَنْ تَطْغِيَهن، ولكن تَزَوّجُوهُن على الدِّيْنِ، ولَأَمَةٌ خَرْماءُ سَوْدَاءُ ذاتُ دِيْنٍ أَفْضَلُ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٨٥٩) والبيهقي (٧/ ٨٠) عن **الإفريقي** عن عبد الله ابن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من الإفريقي، وقد مضى في أول السلسلة، وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ١١٧/ ١) ما ملخصه:

«هذا إسناد ضعيف، فيه الإفريقي واسمه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الشعباني وهو ضعيف. وعنه رواه ابن أبي عُمَر وعبد بن حميد في «مسنديهما»، وكذا رواه سعيد ابن منصور. وله شاهد في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة».

وأمّا ما نقله السندي في «حاشيته»، وتبعه محمد فؤاد عبد الباقي عن «الزوائد» أنه قال بعد تضعيفه للإفريقي:

«والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» بإسناد آخر».

فهذا ليس في نسختنا من «الزوائد»، وهو يوهم أن الحديث بهذا المتن عند ابن حبان وعن ابن عَمرو، وليس كذلك، وإنما عنده حديث أبي سعيد الخدري «تنكح المرأة على مالها...» الحديث نحو حديث أبي هريرة الذي اعتبره البوصيري شاهداً لهذا وليس كذلك، لأنه لا يشهد إلا لجملة التزوج على الدين، فإنه بلفظ:

«تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

أخرجه الشيخان وأصحاب السنن إلا الترمذي والبيهقي وغيرهم، وهو مخرج في «الإرواء» (١٧٨٣)، و«غاية المرام» (٢٢٢).

وفي حديث أبي سعيد: «وخُلُقها» بدل الحسب. وقال:

«فعليك بذات الدين والخُلُق تربت يمينك».

أخرجه ابن حبان (١٢٣١) والحاكم (٢/١٦١) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٩/٧) وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي. وإنما هو حسن فقط.

١٠٦١- (النفقةُ كلُّها في سبيلِ الله إلّا البِنَاءَ، فَلا خيرَ فيهِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٧٩)، وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢/٢١/٢) وابن مخلد العطار في جزء من «الأمالي» (٢/٩٨) وابن عدي (١/١٥١) من طريقين عن زافر بن سليمان عن إسرائيل عن شبَيب بن بشرٍ عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب».

قلت: يعني ضعيف، وذلـك لأن شبيب بن بشر صـدوق يخطىء، وزافر كثيـر الأوهام كما في «التقريب».

وأعله المناوي بعلة ثالثة وهي محمد بن حميـد الرازي شيـخ الترمـذي، قال البخاري: فيه نظر، وكذبه أبو زرعة.

قلت: لكن تابعه الحسن بن عرفة عنـد العطار وهـو ثقة، فـزالت الشبهة منـه وانحصرت فيمن فوقه ممن ذكرنا.

ثم قال المناوي:

«وبه يعرف ما في رمز المصنف (يعني السيوطي) لحسنه».

قلت: وقد أشار المنذري في «الترغيب» (٣/٥٧) إلى ضعفه، وهو الصواب، ولكن يُغني عنه قوله ﷺ: «يُؤجر الرجل في نفقته كلّها إلاّ في التراب».

وهو مُخرّج في التعليق على «المشكاة» برقم (٥١٨٢) التحقيق الثاني.

١٠٦٢- (ما جاءَ مِنَ الله فهوَ الحَقُّ، وما جاءَ مِنِّي فهوَ السُّنَّةُ، وما جاءَ مِنْ أصحابي فهوَ سَعَةٌ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (١/٩٣): ثنـا **الحسن** ثنا صـالح بن حـاتم بن وردان: حدثنا **سعد بن سعيد** عن **أخيه** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«وهذا الحديث منكر، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف وهو صالح بن جميل، فظن الحسن (يعني ابن علي العدوي) أنه صالح بن حاتم وهو صدوق فـألزقـه عليه العدوي هذا، وعامة ما حدث به إلا القليل موضوعات».

ثم أورده في ترجمة سعد بن سعيد المقبري (١/١٧٤) من طريق **صالح بن جميل الزيات**: ثنا **سعد** بن سعيد به، وقال:

«لا أعلم يرويه عن سعد بن سعيـد **بهذا الإسنـاد غير** صالح بن جميل الزيات هذا، **وسعد** بن سعيد عامة ما يرويه غير محفوظ».

قلت: وأخو سعد بن سعيد اسمه عبد الله، قال يحيى بن سعيد: «استبان كذبه» وقال الذهبي: «ساقط بمرة».

قلت: فهو آفة الحديث، وبه أعله عبد الحق في «الأحكام» رقم (١٣٧) وإن كان فيه العلتان الأخريان: جهالة صالح بن جميل، وضعف سعد بن سعيد.

١٠٦٣- (ليسَ لابنِ آدمَ حَقٌّ فيما سوى هذهِ الخِصالِ: بيتُ يسكُنُه، وثوبٌ يُواري عورتَهُ، وجلف الخبزِ والماءِ).

منكر. رواه الترمذي (٢/٥٥) وابن أبي الدنيا في «المجموع» (١/٩) وفي «ذم الدنيا» (١/١٠) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٧) وابن السني في «القناعة» (١/٢٤٣) والحاكم (٤/٣١٢) والضياء في «المختارة» (١/١٢٠-١٢١) ورقم (٣١٠- ٣١٢- تحقيقي) عن **حريث بن السائب**: ثنا الحسن: ثنا حمران عن عثمان مرفوعاً.

وكذا رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/١٤٤/٢) وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وصححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي!! وأقرهما المناوي!

كذا قالوا! وحريث هذا مختلف فيه، فقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس. وقال الساجي: ضعيف. وقال أحمد: روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان. يعني هذا. وذكر أن قتادة خالفه فقال: عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب. قال أحمد: ثنا روح: ثنا سعيد يعني عن قتادة به.

قلت: فثبت أن الحديث من الإسرائيليات أخطأ الحريث هذا في رفعه.

وقد رُوي بلفظ:

«كل شيء فضل عن ظل بيت، وجلف الخبز، وثوب يواري عورة الرجل، والماء لم يكن لابن آدم فيه حق».

رواه الطيالسي (٨٣) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦١) وأحمد (١/٦٢) وفي

«الزهد» (ص ٢١) والطبراني (١/٨/٢) وأبو بكر ابن السني في «القناعة» (٢/٢٤٣) وأبو علي الصواف في «الفوائد» ٣/١٦٧/٢) وعنه أبو نعيم في «الفوائد» (٥/٢١٦/١) عن حريث بن السائب قال: سمعت الحسن يقول: ثنا حمران عن عثمان مرفوعاً.

وذكر ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/١/٢) عن حنبل قال:

«سألت أبا عبد الله (يعني الإمام أحمد) عن حريث بن السائب قال: ما كان به بأس إلا أنه روى حديثاً منكراً عن عثمان عن النبى ﷺ، وليس هو عن النبي ﷺ. يعني هذا الحديث».

قلت: وذكر الضياء عن الدار قطني أنه سئل عن الحديث فقال:

«وهم فيه حريث، والصواب عن الحسن بن حمران عن بعض أهل الكتاب».

وقد خفيت هذه العلة على من صححه بالإضافة إلى الضعف الذي ذكرته في الحديث، والعجب من المناوي، فإنه لم يكتف بإقراره لتصحيح الحاكم والذهبي، بل زاد على ذلك في «التيسير» فقال: «وإسناده صحيح» واغتر بذلك صاحب ما سماه بـ «الكنز لثمين» فأورده فيه برقم (٣١٩٢) وقد ادعى أن كل ما فيه ثابت كما تقدم. والواقع يشهد أنه لم يستطع الوفاء بذلك كالسيوطي في «جامعه»، وإن كان كتابه أنظف منه، وسيأتي التنبيه على بعض ما وقع فيه من الضعيف كلما تيسر لي ذلك.

١٠٦٤- (ما مِنْ مسلمٍ ينظرُ إلى امرأةٍ أوّلَ نظرةٍ ثمَّ يَغُضُّ بصرَهُ إلاّ أحدثَ الله لهُ عبادة يجدُ حلاوتَها).

ضعيف جداً. رواه أحمد (٥/٢٦٤) والروياني في «مسنده» (٣٠/٢١٨/ ٢) والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٩٢) عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند واه جداً. قال ابن حبان (٢/٦٢-٦٣):

«**عبيد الله** بن زحر منكر الحديث جداً، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبد الله وعلي بن يزيد

والقاسم أبو عبد الرحمن، لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«له صحيفة غرائب، عن علي بن يزيد، ليس بحجة».

وقال في ترجمة «علي بن يزيد» وهو الألهاني:

«قال النسائي والدار قطني: متروك».

وقد أشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٣) إلى تضعيف هذا الحديث وقال:

«رواه أحمد والطبراني والبيهقي، وقال: إن صح . . »

١٠٦٥ـ (النّظرةُ سهمٌ مِنْ سهامِ إبليسَ مَنْ تركَهَا خوفاً مِنَ الله آتاهُ الله إيماناً يجدُ حلاوتَهُ في قلبِهِ).

ضعيف جداً. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢١) عن **إسحاق** بن سيار النصيبي قال: نا **إسحاق بن عبد الواحد الموصلي** عن هشيم عن عبد الرحمن بن إسحاق عن محارب بن دثار عن صِلَة بن زفر عن حذيفة مرفوعاً.

ثم رواه من طريق إبراهيم يعني ابن سليمان قال: نا أرطاة بن حبيب قال: نا هُشيم عن عبد الرحمن بن إسحاق عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً.

ورواه الحاكم (٤/٣١٣ـ ٣١٤) من طريق إسحاق بن عبد الواحد القرشي: ثنا هُشيم به. وقال: «صحيح الإسناد» ورده الذهبي بقوله:

«**إسحاق واه، وعبد الرحمن هو الواسطي ضعفوه**».

وقال المنذري (٣/٦٣):

«خرَّجه الطبراني والحاكم من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي وهو واه».

قلت: فهو آفة الحديث لسلامة الطريق الأخرى عند القضاعي من إسحاق بن عبد الواحد.

والواسطي ضعيف جداً، واتفقوا على تضعيفه كما قال النووي وغيره.

١٠٦٦ـ (أَربعٌ مَنْ أُعطِيَهُنَّ فقد أُعطيَ خيرَ الدُّنيا والآخرةِ: قلبٌ شاكرٌ، ولسانٌ ذاكرٌ، وبدَنٌ على البلاءِ صابرٌ، وزوجةٌ لا تبغيهِ خوناً في نفسِها ولا مالِهِ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الشكر» (**٢/٥**): حدثنا محمود بن غيلان المروزي: نا **المؤمَّل بن إسماعيل**: نا حماد بن سلمة: نا حميد الطويل عن طلق بن حبيب عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

وهكذا أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (**١/١١٦/٣**): حدثنا محمد بن جابان الجندَيْسا بوري: نا محمود بن غيلان به.

ومن طريق الطبراني أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (**٢/٢٨٣**).

ثم أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم **٧٣٥١**) بإسناده المتقدم إلا أنه وقع فيه «موسى» بدل «**المؤمل**»، وكذا وقع في «زوائد المعجمين» (**١/١٦٣/١**) وهو خطأ لا شك فيه، لا أدري ممن هو؟ ولعله من بعض النساخ القدامى، فقد تورط به جماعة، فحكموا على إسناد «الأوسط» بغير ما حكموا به على «الكبير» كما سيأتي، وهو هو! فإن شيخه فيهما واحد، وهو الجنديسا بوري، وشيخ هذا كذلك، وهو ابن غيلان المروزي، وقد رواه عنه ابن أبي الدنيا كما رواه في «الكبير» فكان ذلك من المرجحات لروايته على رواية «الأوسط» ويؤيد ذلك أمران:

الأول: أن الحسن بن سفيان قال: ثنا محمود بن غيلان به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (**٣/٦٥**) وفي «الأربعين الصوفية» (**٢/٥٨**): حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان: ثنا الحسن بن سفيان به.

ومن طريق أبي نعيم رواه الضياء أيضاً في «المختارة».

والآخر: أن ابن غيلان قد توبع عليه، فقال ابن أبي الدنيا في «كتاب الصبر» (ق **٢/٤٣**): حدثنا محمود بن غيلان **والحسن بن الصباح** قالا: ثنا المؤمَّل بن إسماعيل به.

قلت: وفي هذا رد على الطبراني، فإنه قال:

«لم يروه عن طلق إلا حميد، ولا عنه إلا حماد، ولا عنه إلا مؤمَّل -وفي الأصل موسى، وقد عرفتِ خطأه- تفرد به محمود».

فقد تابعه الحسن بن الصباح، وكأنه لذلك لم يذكر أبو نعيم هذا التفرد وإنما تفرد المؤمل، فقال:

«غريب من حديث طلق، لم يروه متصلاً مرفوعاً، **إلا مؤمل عن حماد**».

قلت: وهو ضعيف لكثرة خطئه، وقد وصفه بكثرة الخطأ الإمام البخاري والساجي وابن سعد والدارقطني، وقال ابن نصر:

«إذا تفرد بحديث، وجب أن يتوقف، ويتثبت فيه، لأنه كان سيِّىء الحفظ، كثير الغلط».

ولخص ذلك الحافظ في «التقريب» فقال:

«صدوق سيِّىء الحفظ».

قلت: فمؤمل بن إسماعيل هذا هو علة هذا الحديث، **وقد تفرد به كما حققناه في** هذا التخريج بما لم نسبق إليه والفضل لله عز وجل، فاسمع الآن ما قاله العلماء، مما وصل إليه علمهم، وهم على كل حال مجزيون خيراً إن شاء الله تعالى. قال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣/٦٧):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وإسناد أحدهما جيد».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٧٣):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجال الأوسط رجال الصحيح».

كذا قالا؛ ظناً منهما أن المؤمل بن إسماعيل لم يتفرد به، وأنه تابعه موسى بن إسماعيل، في رواية «الأوسط»، ولو صح ذلك، لكان الإسناد جيداً، رجاله رجال الصحيح، لأن موسى ابن إسماعيل وهو التبوذكي ثقة محتج به في «الصحيحين» ولكنه لا يصح ذلك، لأن الرواية المشار إليها خطأ من بعض النساخ كما سبق تحقيقه، واغتر بكلام المنذري والهيثمي بعض من جاء بعدهما، فقد أورده السيوطي في «الجامع

الصغير» من رواية الطبراني في «الكبير» والبيهقي في «الشعب» ورمز لحسنه! ونقل المناوي كلامهما المتقدم ـ أعني المنذري والهيثمي ـ ثم قال:

«وبذلك يعرف أن إهمال المؤلف الطريق الصحيح، وإيثاره الضعيف من سوء التصرف، هذا وقد رمز لحسنه»!

وأكد كلامه هذا ولخصه في «التيسير» بقوله:

«وبعض أسانيد الطبراني جيد»!

وقلده الشيخ الغُماري فأورد الحديث في «كنزه» (٣٤٢)!

فتأمل كيف يقع الخطأ من الفرد، ثم يغفل عنه الجماعة ويتتابعون وهم لا يشعرون، ذلك ليصدق قول القائل: «كم ترك الأول للآخر»، ويظل البحث العلمي مستمراً، ولولا ذلك لجمدت القرائح، وانقطع الخير عن الأمة.

ثم إن للحديث طريقاً أخرى، ولكنها واهية جداً، أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/١٦٧) عن هشام بن عبيد الله الرازي: ثنا الربيع بن بدر: ثنا أبو مسعود: حدثني أنس بن مالك مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد واه جداً:

١ ـ هشام بن عبيد الله الرازي فيه ضعف.

٢ ـ الربيع بن بدر، متروك شديد الضعف.

٣ ـ أبو مسعود هذا لم أعرفه.

١٠٦٧ ـ (صَلاةُ الجمعةِ بالمدينةِ كألفِ صلاةٍ فيما سواها، [وصيامُ شهرِ رمضانَ في المدينةِ كصيامِ ألفِ شهرٍ فيما سواهَا]).

موضوع بهذا اللفظ. رواه ابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/٥٧/٢) وفي «العلل الواهية» (٢/٨٦ـ٨٧) وابن النجار في «الدرر الثمينة في تاريخ المدينة» (٣٣٧) عن عمر بن أبي بكر الموصلي عن القاسم بن عبد الله عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن الجوزي: «لا يصح».

قلت: وهذا سند مظلم مسلسل بمن هو متروك وكذاب:

الأول: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف. قال الشافعي:

«ركن من أركان الكذب».

الثاني: القاسم بن عبد الله وهو العمري المدني. قال أحمد:

«كان يضع الحديث».

الثالث: عمر بن أبي بكر الموصلي، قال أبو حاتم:

«متروك الحديث، ذاهب الحديث».

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «الشعب» بزيادة في أوله: «صلاة في مسجدي هذا كألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». وتعقبه شارحه المناوي بقوله:

«ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه سكت عليه، والأمر بخلافه، فإنه عقبه بالقدح في سنده، فقال: هذا إسناد ضعيف بمرة، انتهى بلفظه. فحذفُ المصنف له من سوء الصنيع».

قلت: وقد كان من أحسن الصنيع أن يحذف السيوطي هذا الحديث من كتابه أصلاً، فإنه قد تعهد في مقدمته أن يصونه مما تفرد به كذاب أو وضاع، ولكنه لم يوفق كثيراً في تنفيذ ما تعهد به، غفر الله لنا وله، فإن هذا الحديث فيه متروك ووضاع وكذاب، كما شرحناه لك بما لا تجده في كتاب، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ولقد كان صنيع السيوطي في كتابه الآخر «الجامع الكبير»، أقرب إلى الصواب فإنه قال فيه (٢/٦١/٢):

«رواه البيهقي وضعفه، وابن عساكر».

فذكره التضعيف هنا وحذفه إياه من «الجامع الصغير» هو بلا شك من سوء الصنيع كما قال المناوي، ولو عكس لكان أقرب إلى الصواب، وإنما الصواب حقاً أن يحكي التضعيف هنا وهناك، ليسدّ بذلك الطريق على بعض المتأولين أو المغرضين

والخاطئين، ألا ترى أنه قد وضع في آخر الحديث من نسخة «الجامع الصغير» التي عليها شرح المناوي ـ فضلاً عن غيرها ـ حرف (ح) الرامز إلى أن الحديث حسن؟! فلو أنه ذكر التضعيف المذكور لما تجرأ أحد أن يرمز له بالحسن، لأنه حينئذ يناقض التصريح بالتضعيف. فتأمل.

وأما الزيادة التي زادها البيهقي، فهي صحيحة ثابتة من حديث ابن عمر في «صحيح مسلم» ومن حديث أبي هريرة في «الصحيحين»، وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وغيرهما، وقد خرجتهما في «إرواء الغليل» (رقم ١١١٤ـ ١١١٥).

١٠٦٨ـ (أَحْفُوا الشَّوارِبَ وأَعْفُوا اللِّحىَ، وانتفوا الذي في الآنافِ).

ضعيف. رواه ابن عدي (١٠٢/١) عن حفص بن واقد اليربوعي: حدثنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وقال بعد أن ساق لحفص هذا أحاديث أخرى:

«وهذه الأحاديث أنكر ما رأيت لحفص بن واقد، وهذا الحديث قد رواه غير حفص بن واقد عنه».

قلت: فالآفة من إسماعيل بن مسلم، والظاهر أنه المكّي البصري الذي يكثر من الرواية عن الحسن البصري وهو ضعيف لسوء حفظه، والشطر الأول من الحديث صحيح ثابت من طريق جماعة من الصحابة، والشطر الثاني منه لم نره إلا من هذه الطريق وهي واهية، وقد عزاه السيوطي لابن عدي والبيهقي فتعقبه المناوي بقوله:

«ظاهر صنيعه يوهم أن مخرجيه خرجاه وسكتا عليه، والأمر بخلافه، بل تعقبه البيهقي بقوله: قال الإمام أحمد: هذا اللفظ الأخير غريب، وفي ثبوته نظر. انتهى».

١٠٦٩ـ (سيأتيكُم عنّي أحاديثُ مختلفةٌ، فما جاءكُمْ موافقاً لكتابِ اللهِ ولسنَّتي فهو منِّي، وما جاءكُمْ مخالفاً لكتابِ اللهِ ولسنَّتي فليسَ منِّي).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠٠) والدارقطني (٥١٣)

والخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (٤٣٠) عن صالح بن موسى عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقال ابن عدي وقد ذكر له أحاديث غير هذا:

«وهذه الأحاديث عن عبد العزيز غير محفوظة، إنما يرويها عنه صالح بن موسى، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث».

وفي «الضعفاء» للذهبي:

«ضعفوه».

وفي «التقريب»:

«متروك».

١٠٧٠- (مَنْ سرَّه أنْ ينظرَ إلى رجلٍ قد أتى الرَّدْمَ فلينظرْ إلى هذا).

ضعيف جداً. أخرجه البزار في «مسنده» (رقم ٢٠٨٩) قال: حدثنا عمرو بن مالك: أبَنَا محمد بن حمران: ثنا عبد الملك بن نعامة الحنفي: عن يوسف بن أبي مريم الحنفي قال:

بينا أنا قاعد مع أبي بكرة، إذ جاء رجل فسلّم عليه، فقال: أما تعرفني؟ فقال له أبو بكرة: من أنت؟ قال: تعلم رجلاً أتى النبي ﷺ فأخبره أنه رأى الرَّدْم؟ فقال أبو بكرة: أنت هو؟ قال نعم، قال: اجلس حدثنا، قال:

انطلقت حتى انطلقت إلى أرض ليس لأهلها إلا الحديد يعلمونه، فدخلت بيتاً، فاستلقيت فيه على ظهري، وجعلت رجلي على جداره، فلما كان عند غروب الشمس سمعت صوتاً لم أسمع مثله فرُعِبتُ فجلست، فقال لي رب البيت: لا تذعَرن فإن هذا لا يضرك، هذا صوت قوم ينصرفون هذه الساعة من عند هذا السدّ، قال: فيسرك أن تراه؟ قلت: نعم، قال: فغدوت إليه، فإذا لبنة من حديد، كل واحدة مثل الصخرة، وإذا كأنه البُرد المُحَبَّر، وإذا مسامير مثل الجذوع، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: صِفْه

لي ، فقلت: كأنه البرد المحبرة، فقال رسول الله ﷺ: فذكره، قال أبو بكرة: صدق.

وقال البزار:

«لا نعلم أحداً رواه إلا أبو بكرة ولا له إلا هذا الطريق».

قلت: وهو ضعيف جداً، فيه ضعف وجهالة.

أما الضعف فهو من قبل عمرو بن مالك وهو الراسبي ترك التحديث عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٨٥ / ٢):

«منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»، ولكنه قال:

«يغرب ويخطىء».

قلت: فإذا كان من شأنه أنه يخطىء، فإيراده في كتابه «الضعفاء» أولى به من «الثقات» كما لا يخفى.

وأما الجهالة، فهو أن عبد الملك بن نُعامة الحنفي لم أجد من ذكره. ومثله شيخه يوسف بن أبي مريم الحنفي، إلا أنه قد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٢٣٢)، ولكنه بيض له! وقد أشار إلى ما سبق الحافظ الهيثمي بقوله في «المجمع» (٨ / ١٣٤):

«رواه البزار عن شيخه عمرو بن مالك، تركه أبو زرعة وأبو حاتم، ووثقه ابن حبان وقال: يخطىء ويُغرب ، وفيه من لم أعرفه».

١٠٧١ـ (يُعادُ الوضوءُ مِنَ الرُّعافِ السائلِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٤٢٧ / ٢) عن **يغنم بن سالم**: ثنا أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«يغنم يروي عن أنس مناكير، وأحاديثه عامتها غير محفوظة».

وقال ابن حبان:

«كان يضع على أنس بن مالك».

وقال ابن يونس:
«حدث عن أنس فكذب».

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام» (رقم ٢٤٤):
«يغنم منكر الحديث ضعيفُه».

١٠٧٢- (امسحْ برأسِ اليتيمِ هكذا إلى مُقدَّمِ رأسِهِ، ومَنْ لهُ أبٌ هكذا إلى مؤخّرِ رأسِهِ).

موضوع. رواه البخاري في «التاريخ» (١/١/٩٧) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٨١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/١٩٧/١) من طريق الخطيب وهذا في «تاريخه»(٥/٢٩١) عن سلمة بن حيان العَتَكي: حدثنا صالح الناجي قال: كنت عند محمد بن سليمان أمير البصرة فقال: حدثني أبي عن جدي الأكبر -يعني ابن عباس- مرفوعاً.

أوردوه في ترجمة محمد بن سليمان هذا وقالا، أعني الخطيب وابن عساكر:
«لا يحفظ له غيره».

وقال البخاري:
«منقطع» يعني بين محمد بن سليمان -وهو ابن علي بن عبد الله بن عباس- وبين ابن عباس. وقال العقيلي فيه:
«ليس يعرف بالنقل وحديثه هذا غير محفوظ ولا يعرف إلا به».
وقال الذهبي عقب الحديث:
«هذا موضوع». وأقره الحافظ في «اللسان».

والانقطاع الذي أشار إليه البخاري إنما هو بالنظر إلى هذا الإسناد، وإلاّ فقد رواه محمد بن مرزوق وإبراهيم بن مسلم بن رشيد قالا: حدثنا صالح الناجي به إلا أنه قال: حدثنا محمد بن سليمان عن أبيه عن جده عن ابن عباس، وهذا موصول.

أخرجه البزار في «مسنده» (١٩١٣ ـكشف الأستار)، وقال:

«لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم [له] إسناداً غير هذا الإسناد، وإنما كتبناه لأنّا لم نحفظه إلا من هذا الوجه».

وفي لفظ لابن عساكر:

«الصبي الذي له أب يُمسح رأسُهُ إلى الخلف، واليتيم يمسح رأسه إلى قدام».

ولفظ العقيلي:

«يُمسح اليتيم هكذا: ووصفه صالح من أوسط رأسه إلى جبهته ومن له أب فهكذا ووصف صالح من جبهته إلى وسط رأسه».

أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٣/٨) من رواية «الأوسط» (والظاهر أنه سقط ذكر البزار قبله من الطابع أو الناسخ) وقال:

«وفيه محمد بن سليمان وقد ذكروا هذا من مناكير حديثه».

(تنبيه على وهم نبيه):

لقد تصحف هذا الحديث على الحافظ عبد الحق الإشبيلي، فإنه أورده في «باب التيمم» من كتابه «الأحكام» (رقم ٥٣٨ ـ منسوختي) من طريق العقيلي بلفظ:

«يمسح المتيمم هكذا..»!

وهذا من أغرب تصحيف وقفت عليه، لا سيما من مثل هذا الحافظ، ولست أدري كيف خفي هذا عليه مع أن معناه أكبر منبه عليه إذ لا قائل بالتيمم على الرأس؟ لا سيما وتمام الحديث يؤكد ذلك: «ومن له أب فهكذا..»! فجلّ من لا يسهو ولا ينسى.

ثم إن الحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب وابن عساكر، وكأنه خفي عليه شهادة الحافظين المتقدمين: الذهبي والعسقلاني بوضعه، والقلب يشهد بذلك. والله المستعان.

وفي مسح رأس اليتيم حديث آخر من رواية أبي هريرة وغيره، وهو مخرج في الصحيحة (٨٥٤).

١٠٧٣- (الصّلاةُ في المسجِدِ الحرامِ مائةُ ألف صلاةٍ، والصَّلاةُ في مسجدي عشرةُ آلاف صلاةِ، والصّلاةُ في مسجِدِ الرَّباطاتِ ألفُ صلاةٍ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٤٦) عن **عبد الرحيم بن حبيب**: ثنا داود **ابن عجلان**: ثنا إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن أنس مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«لم نكتبه إلا من حديث عبد الرحيم عن داود».

قلت: وكلاهما متهم.

أما داود فقال ابن حبان:

«يروي عن أبي عقال عن أنس المناكير الكثيرة والأشياء الموضوعة».

وقال الحاكم والنقاش:

«روى عن أبي عقال أحاديث موضوعة».

وأما عبد الرحيم بن حبيب، فقال ابن حبان:

«لعله وضع أكثر من مائة حديث على رسول الله ﷺ».

وقال أبو نعيم:

«روى عن ابن عيينة وبقية الموضوعات».

قلت: ومع هذا فقد تجرأ السيوطي أو غفل فسود بهذا الحديث «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم وحده ولم يتعقبه المناوي بشيء غير أنه قال:

«إسناده ضعيف».

فكأنه لم يقف على سنده فاكتفى بتضعيفه بناءً على قاعدة: إن ما تفرد به أبو نعيم فهو ضعيف!

ومما يستنكر في هذا الحديث قوله: إن الصلاة في مسجده ﷺ بعشرة آلاف، والثابت عنه ﷺ في الأحاديث الكثيرة الصحيحة أنها بألف صلاة وقد سقت هذه الأحاديث وخرجتها في «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»، ثم في «الإرواء» (٩٧١ و ١١٢٩).

١٠٧٤ـ (خُذْ هذا الدَّمَ فادفنْهُ مِنَ الدَّوابِّ والطَّيرِ، أو قـالَ: النَّاسِ والدَّوابِّ).

ضعيف. أخرجه المحاملي في آخر مجلس من «الأمالي» (ق ١/٢٢٩) وابن حيويه الخزاز في «حديثه» (١/٢) وابن عدي في «الكامل» (ق ١/٤١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦٧/٧) والسياق له من طريق بُرَيه بن **عمر بن سفينة** عن أبيه (سقط من «السنن»: عن أبيه) عن جده قال:

احتـجم النبي ﷺ، ثم قال لي: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: **عمر بن سفينة**، قال الذهبي في «الميزان»:

«لا يعرف، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال البخاري: إسناده مجهول».

وأورده العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٢) وقال:

«حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به».

والأخرى: ابنه بُرَيْه مصغراً، واسمه إبراهيم، أورده العقيلي أيضاً (ص ٦١) وقال:

«لا يتابع على حديثه». وقال ابن عدي:

«له أحاديث يسيرة غير ما ذكرت، ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاماً، وأحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به».

وقال أيضاً:

«وتفرد بريه عن أبيه بمناكير».

والحديث ضعفه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام» (رقم ٥٧٦ ـ من نسختي وتحقيقي)، وسكت عليه الحافظ في «التلخيص» (ص ١٠) فلم يُجِد.

١٠٧٥ـ (ثلاثةٌ لا يقبلُ الله لهم صلاةً، ولا يرفعُ لهم إلى السَّماءِ حسنةً: العبدُ الآبقُ حتى يرجعَ إلى مواليهِ فيضعَ يدهُ في أيديِهم، والمرأةُ الساخطُ عليهَا زوجُها حتى يرضى، والسَّكرانُ حتى يصحو).

ضعيف. رواه ابن عدي في «الكامل» (ق ١/١٤٩) وابن خزيمة (٩٤٠) وابن حبان في «صحيحه» (١٢٩٧) وابن عساكر (١/٥/١٢) عن هشام بن عمار: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به.

ذكره ابن عدي في ترجمة زهير هذا، وقال عقبه:

«رواه ابن مُصفّا أيضاً عن الوليد».

قلت: وخالفهما في إسناده موسى بن أيوب وهو أبو عمران النصيبي الأنطاكي فقال: ثنا الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ـ ٩٣٨٥) وقال:

«لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد».

قلت: وأنا أظن أن هذا الاضطراب والاختلاف في إسناده إنما هو من زهير بن محمد نفسه وهو الخراساني الشامي، فإن الراوي عنه الوليد بن مسلم ثقة، وكذلك الرواة عنه كلهم ثقات، وهم شاميون جميعاً، وقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»:

«سكن الشام ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ثقة فيه لين».

والحديث قال المنذري في «الترغيب» (٣/٧٨-٧٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل، وابن خزيمة وابن حبان في «صحيحيهما» من رواية زهير بن محمد».

قلت: وهذا التخريج يوهم أن الطبراني ليس في روايته زهير بن محمد وهو خلاف الواقع، فإن زهيراً في رواية الجميع، إلا أن شيخه عند الطبراني هو ابن عقيل، وعند ابن حبان وكذا ابن خزيمة محمد بن المنكدر وذلك من اضطراب زهير كما بينا.

وذكر المناوي في «شرحيه» عن الذهبي أنه قال في «المهذب»:

«هذا من مناكير زهير».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٣١):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه محمد بن عقيل، وحديثه حسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، وعلة الحديث لين زهير واضطرابه في سنده. ولولا ذلك لكان الحديث ثابتاً.

ولبيان هذه الحقيقة التي قد لا تجدها في غير هذا المكان كتبنا ما سبق. والله هو الموفق.

والحديث مما أورده الغُماري في «كنزه» (١٥٥٦) خلافاً لشرطه!

١٠٧٦- (على كُلِّ ميسمٍ مِنَ الإنسان صلاةٌ، فقالَ رجلٌ مِنَ القومِ: هذا شديدٌ وَمَنْ يُطِيقُ هذا؟ قال: أمرٌ بالمعروفِ ونَهْيٌ عنِ المنكرِ صلاةٌ، وإنَّ حملاً عَنِ الضَّعيفِ صلاةٌ، وإنَّ كلَّ خطوةٍ يخطوهَا أحدُكمْ إلى صلاةٍ صلاةٌ).

ضعيف. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق ١٢٩/٢) وابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٩٧) وأبو الحسن محمد بن محمد البزاز البغدادي في «جزء من حديثه» (ق ١٧٤/١) وابن مردويه في «ثلاثة مجالس من الأمالي» (ق ١٩١/٢) من طرقٍ عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لأن سماكاً، وإن كان من رجال مسلم ففيه ضعف من قبل حفظه، وخصوصاً في روايته عن عكرمة. قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما يُلَقَّن».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» بهذا اللفظ، ثم قال (٣/١٠٤):
«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الكبير» و «الصغير» بنحوه، وزاد فيها:
«ويجزي من ذلك كله ركعتا الضحى»، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح».

قلنا: ولنا على هذا الكلام ملاحظات:

الأولى: أن قوله: ورجال أبي يعلى رجال الصحيح، يوهم أنهم ثقات جميعاً، وليس كذلك، لحال رواية سماك عن عكرمة، كما بينا.

الثانية: أن قوله في رواية الطبراني:«بنحوه». يشعر بأن الحديث عنده بتمامه في المعنى، وإنما هو عنده مختصر جداً ولفظه:
«على كل سُلامى من بني آدم في كل يوم صدقة، ويجزي من ذلك كله ركعتا الضحى».

فكان الأولى أن يقول: «مختصراً» مكان «بنحوه».
والحديث قال المنذري في «الترغيب» (١/١٢٦):
«رواه ابن خزيمة في صحيحه».
قلت: وأشار المنذري إلى أنه حديث صحيح أو حسن أو قريب من أحدهما بتصديره إياه بلفظة «عن» واغتر به مؤلف «الكنز» فأورده فيه (٢١٦٧)!

فالحديث ضعيف الإسناد، ضعيف المتن بهذا اللفظ «صلاة»،وهو صحيح بلفظ «صدقة» من حديث أبي ذر وغيره عند مسلم وغيره، فاقتضى التنبيه على ذلك، وهو مخرج في «الصحيحة» (برقم ٥٧٧) وقبله أحاديث أخرى بمعناه، فراجعها إن شئت.

ثم إن الهيثمي أورد الحديث بلفظ: «يصبح على كل..».

وليس في نسختنا من «مسند أبي يعلى» لفظ «يصبح»، ولا في شيء من المصادر الأخرى التي عزونا الحديث إليها، نعم هو في حديث أبي ذر الذي أشرنا إليه.

ووقع في «المجمع»: «مسلم» بدل «ميسم» وهو خطأ مطبعي.

١٠٧٧ـ (مَنْ قالَ: جزى الله عنَّا محَمداً ﷺ بما هو أهلُهُ، أتعبَ سبعينَ كاتباً ألفَ صباحٍ).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٢٤/٢) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٠٦) وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ق ٢٦٠/١) وأبو نعيم أيضاً في «أخبار أصبهان» (٢/٢٣٠) من طرق عن هانيء بن المتوكل الإسكندراني: نا معاوية ابن صالح عن جعفر بن محمد عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال أبو نعيم:

«حديث غريب من حديث عكرمة، وجعفر، ومعاوية، تفرد به هانيء».

قلت: وهو ضعيف جداً. قال ابن حبان:

«كان تدخل عليه المناكير، وكثرت، فلا يجوز الاحتجاج به بحال، فمن مناكيره...».

قلت: ثم ساق له أحاديث هذا أحدها.

وأورده ابن أبي حاتم (٤/٢/١٠٢) ولم يذكر فيه جرحاً. ولكنه قال:

«سألت أبي عنه فقال: أدركته ولم أسمع منه». وفي نسخة: «ولم أكتب عنه». وهي الموافقة لما نقله الحافظ في «اللسان» عن أبي حاتم.

قلت: وكأن أبا حاتم رحمه الله يشير بذلك إلى أنه أعرض عنه وتركه. والله أعلم.

١٠٧٨ـ (يا عجباً كلَّ العجبِ للشَّاكِّ في قدرةِ الله وهو يَرى خَلْقَهُ، بل عجباً كلَّ العجبِ للمُكذِّبِ بالنشأةِ الأخرى وهو يرى الأولى، ويا عجباً كلَّ العجبِ للمكذِّبِ بنشورِ الموتِ وهو يموتُ في كلِّ يومٍ وفي كلِّ ليلةٍ

ويَحْيَى، ويـا عجباً كـلَّ العجبِ للمُصدِّق بـدارِ الخلودِ وهو يسعى لـدارِ الغرورِ، ويا عجباً كلَّ العجبِ للمختالِ الفخورِ، وإنّما خُلِقَ مِنْ نُطفةٍ، ثم يَعُودُ جيفةً وهو بينَ ذلكَ لا يدري ما يُفعلُ بهِ).

موضوع. رواه القضاعي (٤٩/١-٢) عن موسى الصغير عن عمرو بن مرة عن **أبي جعفر عبد الله بن مسور الهاشمي** مرفوعاً.

قلت: وهذا حديث موضوع، آفته عبد الله بن مسور هذا، وهو من أتباع التابعين كذاب وضاع، رماه بذلك جماعة من الأئمة كأحمد والبخاري والنسائي وغيرهم، وكان يفتعل ذلك حسبة! قال ابن المديني:

«كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ، ولا يضع إلا ما فيه أدب أو زهد، فيقال له في ذلك؟ فيقول: إن فيه أجراً»!

قلت: وهذا الحديث من اختلاقه، فإن علامات الوضع عليه لائحة. قبحه الله وقبح أمثاله من الكذابين الـذيـن شوهوا جمال حديث النبي ﷺ، بما أدخلوا فيه من الغرائب والأباطيل.

وقد جاء هذا الحديث في كتاب «المنازل والديار» (ص ١٠٢) من المخطوطة التي قام بطبعها المكتب الإسلامي في دمشق.

١٠٧٩- (آمُركَ بالـوالديْنِ خيـراً، قالَ: والـذي بعثـكَ بـالحقِّ نبيّـاً لأُجاهدنَّ، ولأترُكهما! قالَ: أنت أعلمُ).

منكر بهذا السياق.أخرجه أحمد (١٧٢/٢) من طريق ابن لهيعة: حدثني حُيَي ابن عبد الله أن أبا عبد الرحمن حدثه أن عبد الله بن عمرو قال:

«إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فسأله عن أفضل الأعمال؟ فقال رسول الله ﷺ: الصلاة، ثم قال: مه؟ قال: الصلاة، ثم قال: مه؟ قال: الصلاة، ثلاث مرات، قال: فلما غلب عليه، قال رسول الله ﷺ: الجهاد في سبيل الله، قـال الرجـل: فإن لي

والدين، قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة ضعيف سَيِّىء الحفظ.

والمحفوظ في هذا الحديث من طرق أخرى عن ابن عمرو بلفظ:

«فقال: أحي والداك، قال: نعم، قال: ففيهما فجاهد».

أخرجه الشيخان وغيرهما، وقد ذكرت طرقه وشواهده في «إرواء الغليل» (رقم ١١٩٩). فقوله في هذا الحديث:

«أنت أعلم» مخالف لقوله: «ففيهما فجاهد» فهو منكر بهذا اللفظ. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن حبان (٢٥٨) من طريق ابن وهب: أخبرني حيي ابن عبد الله به.

فقد توبع ابن لهيعة، وبرئت ذمته منه، وانحصرت العلة في حيي بن عبد الله فإنه مختلف فيه، قال ابن معين:

«ليس به بأس». وقال ابن عدي:

«أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة». وقال أحمد:

«أحاديثه مناكير». وقال البخاري:

«فيه نظر». وقال النسائي:

«ليس بالقوي».

قلت: فمثله لا يحتج به عند المخالفة. والله أعلم.

١٠٨٠- (ليستْ بشجرةِ نباتٍ، إنما هُم بنو فلان، إذا ملكوا جاروا، وإذا ائتمنوا خانوا، ثمّ ضربَ بيدهِ على ظهرِ العباسِ، قالَ: فيُخرجُ اللهُ مِنْ ظهرِكَ يا عمِّ! رجلًا يكونُ هلاكهُمْ على يديهِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣٤٣/٣) عن **محمد بن زكريا الغلّابي**: حدثنا عبد الله بن الضحاك الهَدادي: حدثني هشام بن محمد الكلبي أنه كان عند المعتصم في أول أيام المأمون حين قدم المأمون بغداد، فذكر قوماً بسوء السيرة

فقلت له: أيها الأمير! إن الله تعالى أمهلهم فطغَوا، وحلم عنهم فبغوا، فقال لي: حدثني أبي الرشيد عن جدي المهدي عن أبيه المنصور عن أبيه محمد بن علي عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه:

«أن النبي ﷺ نظر إلى قوم من بني فلان يتبخترون في مشيهم، فعرف الغضب في وجهه، ثم قرأ: ﴿والشجرة الملعونة في القرآن﴾، فقيل له: أي الشجر هي يا رسول الله حتى نجتثَّها؟ فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع فيه آفات:

أولاً: المنصور وغيره من الملوك العباسيين لا يعرف حالهم في الحديث.

ثانياً: هشام بن محمد الكلبي، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«تركوه كأبيه، وكان رافضياً».

ثالثاً: عبد الله بن الضحاك الهدادي، لم أجد له ترجمة، ولم يورده السمعاني في هذه النسبة (الهَدادي).

رابعاً: محمد بن زكريا الغلابي أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال الدارقطني: كان يضع الحديث».

وساق له الذهبي في «الميزان» حديثاً في فضل الحسين رضي الله عنه، ثم قال:

«فهذا كذب من الغلابي».

قلت: وهذا الحديث كذلك، فهو الذي اختلقه، أو الكلبي الرافضي، فإنه ظاهر البطلان، لما تضمنه من تحريف الكلم عن مواضعه، وتأويل قوله تعالى: ﴿والشجرة الملعونة في القرآن﴾ بأن المراد بها بنو أمية، وإنما هي شجرة الزقوم كما في «صحيح البخاري» عن ابن عباس رضي الله عنه:

«﴿وما جعلنَا الرُّؤيا التي أَرَيناكَ إلاّ فتنةً للنَّاسِ﴾ قال: هي رؤيا عين أُرِيَها رسول الله ﷺ ليلة أسري به، ﴿والشجرة الملعونة﴾ شجرة الزقوم».

ومثل هذا الحديث في البطلان، ما رَوى ابن جرير الطبري قال:

حُدِّثت عن محمد بن الحسن بن زبالة: حدثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل ابن سعد: حدثني أبي عن جدي قال:

«رأى رسول الله ﷺ بني فلان ينزون على منبره نَزوَ القرود، فساءه ذلك فما استجمع ضاحكاً حتى مات، قال: وأنزل الله في ذلك ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة﴾ الآية».

وهذا السند ضعيف جداً كما قال الحافظ ابن كثير:

«فإن محمد بن الحسن بن زبالة متروك، وشيخه أيضاً ضعيف بالكلية. ولهذا اختار ابن جرير أن المراد بذلك ليلة الإسراء، وأن الشجرة الملعونة هي شجرة الزقوم، قال: لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك. أي في الرؤيا والشجرة».

هذا حال هذين الحديثين في الضعف بل البطلان، ومع ذلك، فإننا لا نزال نرى بعض الشيعة في العصر الحاضر يروون مثل هذه الأحاديث، ويحتجون بها على تكفير معاوية رضي الله عنه مثل المعلق على كتاب «أصول الكافي» للكليني المتعبد لغير الله، المسمى بعبد الحسين المظفر، فإنه كتب، بل سود صفحتين كاملتين في لعن معاوية وتكفيره، وأن النبي ﷺ أخبر بموته على غير السنة، وأنه أمر بقتله، ساق (ص ٢٣ـ ٢٤) في تأييد ذلك ما شاء له هواه من الآثار الموضوعة والأحاديث الباطلة، منها هذان الحديثان الباطلان. ولذلك بادرت إلى بيان حالهما نصحاً للناس. وغالب الظن أن عبد الحسين هذا لا يعلم حال إسنادهما، ولئن علم فما يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما مع بطلانهما لأن الغاية عند أمثاله تبرر الوسيلة، والغاية لعن معاوية وتكفيره ولو بالاعتماد على الأحاديث الموضوعة، والشيعة قد عرفوا بذلك منذ زمن بعيد كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه.

وإنما رجحت أنه لا يعلم ذلك لأنني رأيت تعليقاته تدل على ذلك، فها هو ـ مثلاً ـ يقول في أول تعليق له على الكتاب وقد قال راويه عن الكليني: «أخبرنا أبو جعفر محمد ابن يعقوب الكَلِيني..»:

«الذي يقول: أخبرنا هو أحد رواة «الكافي».. أو القائل هو المصنف رحمه الله

على عادة كثير من المؤلفين القدماء» !

فأين هذه العادة المزعومة، وهل يعقل في المؤلف الكليني مثلاً، أن يقول عن نفسه: «أخبرنا الكليني»؟! ذلك مبلغه من العلم، وحق لمن ينصب العداء لأصحاب رسول الله ﷺ وناشري الإسلام في الأرض، أن يكون في تلك المنزلة من العلم!

١٠٨١- (مَنْ عملَ بالمقاييسِ فقد هلكَ وأهلكَ، ومَنْ أفتى النَّاسَ بغيرِ علمٍ، وهو لا يعلمُ النَّاسخَ والمنسوخَ، والمُحْكَمَ مِنَ المُتَشابهِ، فقد هلكَ وأهلكَ).

باطل. رواه الكَلِيني الشيعي في «أصول الكافي» (رقم ١٠٤ ـ طبعة النجف)، قال: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن داود بن فرقد عمن حدثه عن ابن شبرمة قال: ما ذكرت حديثاً سمعته من جعفر بن محمد عليه السلام إلا كاد أن يتصدع قلبي، قال: حدثني أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ، قال ابن شبرمة: وأقسم بالله ما كذب أبوه على جده، ولا جده على رسول الله، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: قال المعلق عليه عبد الحسين المظفر الشيعي:

«ضعيف إسناده».

يعني من أجل شيخ داود بن فرقد، فإنه لم يُسمَّ.

قلت: وليس هذا فقط، فإن كل من دونه مجاهيل لا يعرفون لا عندنا ولا عندهم. فهذا داود بن فرقد أورده الطوسي في «الفهرست» ولم يزد في ترجمته على قوله (رقم ٢٧٤):

«له كتاب»!

ويونس هو ابن عبد الرحمن مولى آل يقطن. قال الطوسي (٧٨٩):

«له كتب كثيرة، أكثر من ثلاثين كتاباً.. قال أبو جعفر بن بابويه: سمعت ابن الوليد رحمه الله يقول: كُتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة

يعتمد عليها، إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، ولم يروه غيره فإنه لا يعتمد عليه، ولا يُفتى به».

وأما محمد بن عيسى فهو ابن عبيد اليقطيني، فقد عرفت شيئاً من حاله عندهم من الترجمة السابقة، وقال الطوسي في ترجمته (٦٠١):

«ضعيف. استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال«نوادر الحكمة» وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة».

وأما علي بن إبراهيم فهو ابن هاشم القُمي قال الطوسي (٣٧٠):

«له كتب، منها كتاب التفسير و. . . و. . . أخبرنا بجميعها جماعة ومحمد بن علي ماجيلو به عن علي بن إبراهيم إلا حديثاً واحداً استثناه من «كتاب الشرائع» في تحريم لحم البعير، وقال: لا أرويه لأنه محال»!

وأورده الذهبي في «الميزان» وقال:

«رافضي جلد، له تفسير فيه مصائب».

وأقره الحافظ ابن حجر في «اللسان».

وأما الكَلِيني مؤلف «الأصول» فهو إمام عندهم، وقد ترجمه الطوسي فقال (٥٩١):

«يكنى أبا جعفر، ثقة عارف بالأخبار، له كتب منها كتاب «الكافي» يشتمل على ثلاثين كتاباً أوله كتاب العقل. . وآخره «كتاب الروضة»، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة».

قلت: وهو من رجال «لسان الميزان» ولم يوثقه، فكأنه مستور عنده. وكذلك صنع الذهبي في «سير النبلاء» فقال (١٠/ ١٢٤ ـ من المصورة):

«شيخ الشيعة وعالم الإمامية صاحب التصانيف، وكان ببغداد وبها توفي سنة ٣٢٨».

وكتابه «الكافي» ينقسم إلى قسمين «أصول الكافي» و «فروع الكافي» وقد طبع كل منهما أكثر من مرة، وطبع الأول مع تعليقات عليه وتخريج بقلم عبد الحسين المظفر في النجف سنة (١٣٧٦). وقفت على الجزء الأول والثاني منه فيهما (٢١١) حديثاً،

غالبه غير مرفوع إلى النبي ﷺ.

وكتابهم هذا «الكافي» له المنزلة الأولى من بين كتب الحديث الأربعة المعروفة عندهم، حتى لقد ذكر عبد الحسين المذكور في مقدمة التعليق (ص ١٣) أنه ورد فيه كما قيل عن إمامنا المنتظر عجل الله فرجه (!) :«الكافي كاف لشيعتنا» ومن المشهور عنهم أنه بمنزلة «صحيح البخاري» عندنا! بل صرح لي أحد دعاتهم وهو الشيخ طالب الرفاعي النجفي أنه أصح عندهم من البخاري!!

وذكر أيضاً في المقدمة المذكورة أن أحاديثه بلغت زهاء سبعة عشر ألف حديث! وفي هذا العدد من المبالغة والتهويل ما لا يخفى على مَن درس أحاديث الكتاب وأمعن النظر في متونها، فقد تتبعت أحاديث الجزأين المذكورين البالغ عددها (٢١١)، فوجدت غالبها موقوفاً على علي رضي الله عنه وبعض أهل بيته، كأبي عبد الله زين العابدين وأبي جعفر الباقر رضي الله عنهم أجمعين، والمرفوع منها نحو ثلاثة وعشرين حديثاً خمسة منها في الجزء الأول، والباقي في الثاني ،أي بنسبة عشرة في المائة تقريباً، وإليك أرقامها: (٩و ١١و١٥و ٢٥ و٢٨ و٣٥ و٣٩ و٤٤ و٥٠ و٥٧ و٨٠ و٨٧ و١٠٤و١٠٧ و١٠٨ و١١٥ و١١٩ و١٢٧ و١٥٩ و١٦١ و١٦٩ و١٩٠ و١٩٩).

ولتعلم أيها القارىء الكريم مدى صحة قولهم أن هذا الكتاب أصح من «صحيح البخاري» أو على الأقل هو مثله عندهم، أذكر لك الحقيقة الآتية:

وهي أن هذا العدد من الأحاديث المرفوعة، لا يثبت إسناد شيء منها لضعف رجالها، وانقطاع إسنادها، كما بينه المعلق عليه نفسه في تعليقه على كل حديث منها، حاشا الأحاديث (٥٧، ٨٠، ١٩٩)، فقد قواها، وهي مع ذلك لا تثبت أمام النقد العلمي النزيه!

وخذ هذه الشهادة الآتية، التي تبين لك بوضوح حقيقة ذلك القول، وهي من المعلق عبد الحسين فقد قال بعد ما ذكر عناية الشيعة بالكتاب شرحاً واختصاراً ونقداً (ص ١٩):

«وكفاك لتعرف مدى العناية بنقده أنهم أحصوا ما يشتمل عليه من الأحاديث،

فكان مجموعها (١٦,١٩٩) حديثاً، ثم أحصوا ما فيه من أنـواع الأحاديث من جهـة التوثيق والتصحيح، فعدوا الأخبار الصحيحة فكانت (٥٠٧٣) أي أقل من الثلث، وعدوا الأخبار الضعيفة، فكانت (٩٤٨٥) أي أكثر من النصف، وذلك عدا المـوثق والقوي والمرسل، فانظر إلى أي مدى بلغ نقده»!

فأقول: بخٍ بخٍ لكتابهم «الصحيح» وأكثر من نصف أحاديثه يعني المرفـوعة والموقوفة على أئمتهم غير صحيح! يشهد بذلك أشد الناس تعصباً له، ودفاعاً عنـه! ﴿وشهد شاهد من أهلها﴾.

وأنا إنما قدمت لك هذا الحديث، كمثال على تلك الأحاديث الضعيفة سنداً، لتعلم أن فيها ما يقطع المبتدىء بهذا العلم الشريف ببطلانها متناً، فإن الألفاظ التي وردت فيه «الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه» هي كالألفاظ الأخرى التي اصطلح عليها أهل العلم، مثل «العام والخاص، والمطلق والمقيد» ونحوها مما أحدث بعد النبي ﷺ، لهي أكبر دليل على أنه حديث باطل موضوع، لم يقله ﷺ، ولا حدث به جعفر بن محمد عن أبيه رضي الله عنهما، ولا رواه ابن شبرمة، فإنه ثقة فقيه، وهو أتقى من أن يروي الكذب على رسول الله ﷺ، وإنما هو من اختلاق بعض من دونه من الشيعة من الضعفاء والمجهولين، وفيهم بعض الغلاة والرافضة كما تقدم.

وكأن واضع هذا الحديث ـ عامله الله بما يستحق ـ وضعه ليمهد به لقبول الطعن في أبي حنيفة الإمام رحمه الله تعالى باعتباره أنه يُكثر من استعمال القياس، فقد روى الكَلِيني في كتابه (رقم ١٦٦ و ١٧٠) بإسنادين لـه عن أبي الحسن موسى بن جعفـر الكاظم أنه قال:

«لعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال علي، وقلتُ أنا، وقالت الصحابة، وقلتُ».

وقد حسن أحد إسناديه المعلق عليه عبد الحسين، وهو غير حسن لأن الكَلِيني رواه عن شيخه علي بن إبراهيم وهو القُمِّي الذي روى حديث تحريم لحم البعير الذي حكم الطوسي الشيعي عليه بأنه محال كما سبق في ترجمته قريباً (ص ١٩٨). وهذا يرويه عن أبيه إبراهيم وهو ابن هاشم القمي، وهو مجهول الحال أورده الطوسي في

«الفهرست» (رقم ٦) ثم الحافظ في «اللسان» ولم يذكرا فيه توثيقاً.

وهذا يرويه عن ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم.

ومحمد بن حكيم مجهول العين، ليس له ذكر عندنا أصلاً، ولما أورده الطوسي برقم (٦٣٣ و ٦٦٦) لم يزد على قوله:

«له كتاب»!

بمثل هذا السند يروي الشيعة عن أئمة أهل البيت الطعن بـل اللعن في أئمة المسلمين، فإذا أنكرنا أنْ يصدر ذلك عن أحد من عامة أهل البيت فضلاً عن أئمتهم، قالوا: بلى ذلك مَروي عندنا عنهم، فإذا قلنا: ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ وَجِموا!

وليس ذلك غريباً منهم، ما داموا أنهم لا يتورعون عن الجهر بتكفير معاوية رضي الله عنه، كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله، ولا عن تفسيق كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم، وقد سمعت ذلـك من بعضهم، ثم هم مع ذلـك كله يتظاهرون بالدعوة إلى التفاهم والتقارب، فهلا تركوا للصلح مجالاً؟!

١٠٨٢ـ (مَنْ أنكرَ خروجَ المهدِي فقد كفرَ بما أُنزلَ على محمّدٍ، ومَنْ أنكرَ نزولَ عيسى بنَ مريمَ فقد كفرَ، ومَنْ أنكرَ خروجَ الدَّجّالِ فقد كفرَ، ومَنْ لم يؤمنْ بالقدرِ خيرهِ وشرهِ فقد كفرَ، فَإنَّ جبريلَ عليهِ السَّلامُ أخبرَني بأنَّ الله تعالى يقولُ: مَنْ لم يؤمِنْ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّهِ فليتّخِذْ ربّاً غيري).

باطل. رواه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٢٦٥/١ـ٢): ثنا **محمد ابن الحسن بن علي** ثنا أبو عبد الله **الحسين بن محمد بن أحمد**: ثنا إسماعيل بن أبي إدريس: ثنا مالك بن أنس: ثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا حديث باطل، المتهم به شيخ الكلاباذي محمـد بن الحسن، أو شيخه الحسين بن محمد بن أحمد، فقد جاء في «الميزان»:

«محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري، عن وراق الحميدي، فذكر حديثاً موضوعاً في الدعاء عند الملتزم». وأقره الحافظ في «اللسان» وزاد عليه فقال:

«ووجدت في «كتاب معاني الأخبار» للكلاباذي خبراً موضوعاً».

ثم ذكره بإسناده كما نقلناه عنه، إلا أنه وقع فيه عنده تحريف في بعض الأسماء، وقال عقبه مشيراً إلى الأنصاري هذا الذي ترجمه الذهبي:

«وقد غلب على ظني أنه هذا، وشيخه ما عرفته بعد البحث عنه».

وقال في ترجمة شيخه الحسين بن محمد بن أحمد:

«عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك بخبر باطل مضى ذكره في ترجمة محمد ابن الحسن بن علي بن راشد».

وقوله: «مضى» سبق قلم منه رحمه الله، والصواب: «يأتي» كما هو ظاهر، وقول المصحح في تعليقه على «اللسان»:

«هكذا في الأصل، ولكن كيف يمكن مضيه من قبل، ولم يأت إلى الآن من اسمه محمد؟! فلعله تصحيف اسم آخر».

وأقول: لا تصحيف، ولو رجع إلى ترجمة محمد بن الحسن، لوجد فيها الحديث المشار إليه، ولعلم أن الخطأ في قوله «مضى». والله أعلم.

واعلم أن الإيمان بكل ما ذكر في هذا الحديث من خروج المهدي، ونزول عيسى، وبالقدر خيره وشره - كل ذلك واجب الإيمان به، لثبوته في الكتاب والسنة، ولكن ليس هناك نص في أن «من أنكر ذلك فقد كفر»، ومن أجل هذا أوردت الحديث وبينت وضعه، وهو ظاهر الوضع، وكأنه من وضع بعض المحدثين أو غيره من الجهلة، وضعه ليقيم به الحجة على منكري ذلك من ذوي الأهواء والمعتزلة، ولن تقوم الحجة على أحد بالكذب على رسول الله ﷺ والافتراء على الله تعالى، فقاتل الله الوضاعين ما أجرأهم على الله عز وجل.

والتكفير ليس بالأمر السهل، نعم من أنكر ما ثبت من الدين بالضرورة بعدما قامت الحجة عليه، فهو الكافر الذي يتحقق فيه حقيقة معنى «كفر» وأما من أنكر شيئاً لعدم ثبوته عنده، أو لشبهة من حيث المعنى، فهو ضال، وليس بكافر مرتد عن الدين شأنه في ذلك شأن من ينكر أي حديث صحيح عند أهل العلم. والله أعلم.

١٠٨٣- (إذا حُدِّثْتُم عنِّي حديثاً يوافقُ الحقَّ فخذوا بِه، حدّثتُ بِهِ أو لم أُحدِّثْ بِهِ).

موضوع. أخرجه العُقيلي في «الضعفاء» (ص٩) والهروي في «ذم الكلام» (٤/٧٨/٢) وابن حزم في «الأحكام» (٢/٧٨) من طريق **أشعث بن براز** عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال العقيلي:

«ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسنادٌ يصح، وللأشعث هذا غير حديث منكر».

وقال ابن حزم عقبه:

«**كذاب ساقط**». وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق العقيلي وذكر كلامه المتقدم وزاد:

«وقال يحيى: هذا الحديث وضعته الزنادقة. وقال الخطابي: لا أصل له. وروي من حديث يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان، ويزيد مجهول، وأبو الأشعث لا يروي عن ثوبان».

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (١/٢١٣) بقوله:

«قلت: هذا الطريق أخرجه (هنا بياض في الأصل) وقول المؤلف أن يزيد مجهول مردود، فإن له ترجمة في «الميزان» وقد ضعفه الأكثر، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال أبو مُسهر: كان يزيد بن ربيعة فقيهاً غير متهم، ما ينكر عليه أنه أدرك أبا الأشعث، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم، وقوله: إن أبا الأشعث لا يروي عن ثوبان مردود، فقد روى أبو النضر: حدثنا يزيد بن ربيعة: حدثنا أبو الأشعث الصنعاني قال: سمعت ثوبان يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «يقبل الجبار فيثني رجله على الجسر» الحديث».

قلت: في «الميزان» جملة حذفها السيوطي، وليس ذلك بجيد، لا سيما وهي تخالف ما يتجه إليه من تمشية حال يزيد هذا، فقال الذهبي:

«وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة، وأما ابن عدي، فقال: أرجو أنه لا بأس به».

وفيه إشعار بأن الذهبي لم يتبن قول ابن عدي هذا، ويؤيده أنه أورد المترجم في «الضعفاء» وقال:

«قال البخاري: أحاديثه منكرة، وقال النسائي: متروك».

وقد ساق له في «الميزان» أحاديث مما أنكر عليه، هذا أحدها، ثم قال فيه: «منكر جداً».

ثم ذكر السيوطي للحديثين ثلاث طرق أخرى عن أبي هريرة أحدها واهٍ جداً، والثاني معلول، والثالث ضعيف مع أنه أخطأ في سنده فلا بد من سوقها لبيان حقيقة أمرها:

١٠٨٤- (لا أعرفنَّ ما يُحدَّثُ أحدُكُمْ عنِّي الحديثَ، وهو مُتَّكِىء على أريكتِهِ فيقوْلُ: أَقرأُ قرآناً! ما قيلَ مِنْ قولٍ حسنٍ فأنا قلتُهُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢١): حدثنا علي بن المنذر: ثنا محمد بن الفضيل: ثنا **المقبري** عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، رجاله كلهم ثقات غير المقبري، وهو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال البخاري:

«تركوه». وكذا قال الذهبي في «الضعفاء».

ونحوه قول الحافظ في «التقريب»:

«متروك». وقال يحيى بن سعيد:

«جلست إليه مجلساً فعرفت فيه الكذب».

قلت: وهذا الحديث لم يورده البوصيري في «الزوائد» مع أنه على شرطه، فكأنه ذهل عنه، ولذلك لم يتكلم عليه أبو الحسن السندي في حاشيته على ابن ماجه! ولا محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه عليه! وذكره السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣١٤) شاهداً لحديث ابن براز المتقدم، وتبعه على ذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٦٤) ساكتين عليه، ولا يخفى أن حديث مثل هذا المتهم بالكذب لا يصح شاهداً، إنما يصلح لذلك العدل السَّيِّىء الحفظ الذي لم يكثر خطؤه ولم يتهم،

كما هو معلوم في «المصطلح».

وجدّ المقبري هو ابن سعيد كما سبق وهو ثقة، وقد روى عن أبيه سعيد بن أبي سعيد بإسناد أصلح من هذا وهو معلول، وهو:

١٠٨٥- (إذا حُدِّثتُم عنِّي بحديثٍ تعرفونَهُ ولا تنكرُونَهُ، قلتُهُ أو لم أقلْهُ فصدِّقُوا بهِ، فإنِّي أقولُ ما يُعرفُ ولا يُنكَرُ، وإذا حُدِّثُتُمْ بحديثٍ تُنكرونَهُ ولا تعرفونَهُ، فكذبوا بهِ، فإنِّي لا أقولُ ما يُنكرُ، ولا يُعرفُ).

ضعيف. أخرجه المخلَّص في «الفوائد المنتقاة» (٩/٢١٨/١) والدارقطني في «سننه» (ص ٥١٣) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٣٩١) والهروي في «ذم الكلام» (٤/٧٨/٢) وكذا أحمد كما في «المنتخب» (١٠/١٩٩/٢) لابن قدامة، وليس هو في «المسند» كلهم عن يحيى بن آدم: ثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري (زاد الدارقطني والخطيب: عن أبيه) عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الهروي:

«لا أعرف علة هذا الحديث، فإن رواته كلهم ثقات، والإسناد متصل».

قلت: قد عرف علته وكشف عنها الإمام البخاري رحمه الله تعالى، ثم أبو حاتم الرازي، فقال الأول في «التاريخ الكبير» (٢/١/٤٣٤):

«وقال ابن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن النبي ﷺ: «ما سمعتم عني من حديث تعرفونه فصدقوه». وقال يحيى: «عن أبي هريرة» **وهو وهم ليس فيه أبو هريرة**».

يعني أن الصواب في الحديث الإرسال، فهو علة الحديث.

فإن قيل: كيف هذا ويحيى بن آدم ثقة حافظ محتج به في «الصحيحين»، وقد وصله بذكر أبي هريرة فهي زيادة من ثقة فيجب قبولها؟

فأقول: نعم هو ثقة كما ذكرنا، ولكن هذا مقيد بما إذا لم يخالف من هو أوثق منه وأحفظ، أو الأكثر منه عدداً، وفي صنيع البخاري السابق ما يشعرنا بذلك، وقد أفصح عنه بعض المحدثين فقال ابن شاهين في «الثقات»:

«قال يحيى بن أبي شيبة: ثقة صدوق ثبت حجة ما لم **يخالف** من هو فوقه مثل وكيع».

وقد خالف هنا ابن طهمان واسمه إبراهيم كما سبق. وهو ثقة محتج به في «الصحيحين»، ولا أقول إنه فوق يحيى، ولكن معه جماعة من الثقات تابعوه على إرساله، وذلك ما أعل به الحديث الإمام أبو حاتم، فقال ابنه في «العلل» (٢/ ٣١٠/ ٣٤٤٥):

«سمعت أبي وحدثنا عن **بسام بن خالد** عن شعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بلغكُمْ عنِّي حديثٌ يحسُنُ بي أن أقولَهُ فأنا قلتُهُ، وإذا بلغكُمْ عنِّي حديثٌ لا يحسُنُ بي أنْ أقولَهُ فليسَ منِّي ولم أقلْهُ».

قال أبي: **هذا حديث منكر، الثقات لا يرفعونه**».

يعني لا يجاوزون به المقبري، ولا يذكرون في إسناده أبا هريرة، وإنما تأولت كلامه بهذا لأمرين:

الأول: ليوافق كلام البخاري المتقدم فإنه صريح في ذلك.

والآخر: أن تفسير كلامه على ظاهره مما لا يعقل قصده من مثله، لأنه والحالة هذه لا طائل من إعلاله بالوقف، فإن صيغته تنبىء عن أن الحديث مرفوع معنى، صدر ممن كلامه تشريع، ولأن المعنى حينئذ أن أبا هريرة رضي الله عنه قال هذا الكلام وصح ذلك عنه! فهل يعقل أن يقول هذا مسلم فضلاً عن هذا الإمام؟!

فإن قيل: فقد تابع يحيى بن آدم على وصله شعيبُ بن إسحاق هذا وهو ثقة محتج به في «الصحيحين» أيضاً، فلم لا يرجح الوصل على الإرسال؟

قلت: ذلك لأن الطريق إلى شعيب غير صحيح، فإن **بسام بن خالد** الراوي عنه غير معروف، فقد أورده الذهبي في «الميزان» ثم العسقلاني في «اللسان»، ولم يزيدا في ترجمته على أن ساقا له هذا الحديث من طريق ابن أبي حاتم وكلام أبيه فيه!

وأما قول الشيخ المحقق العلامة المعلّمي اليماني فيما علّقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص ٢٨٠) في بسام هذا: «صوابه: هشام».

فكان يمكن أن يكون كذلك لولا أن الذهبي والعسقلاني نقلاه كما وقع في المطبوعة من «العلل» إلا أن يقال: إن نسخة الشيخين المذكورين فيها خطأ، وهو بعيد جداً.

١٠٨٦- (لا أعرفنَّ أحداً منكمْ أتاهُ عنِّي حديثٌ وهو متَّكِئٌ في أريكتِهِ فيقولُ: اتلُوا بهِ عليَّ قرآناً! ما جاءَكم عنِّي مِنْ خيرٍ قُلتُهُ أو لم أَقُلْهُ فأنا أقولُهُ، وما أتاكُمْ مِنْ شَرٍّ فإنِّي لا أقولُ الشَّرَّ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٢/٤٨٣) والبزار (رقم ١٢٦ كشف الأستار) عن أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل أبي معشر، واسمه نجيح بن عبد الرحمن السِّندي، قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، أَسَنَّ واختلط».

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام» (٢/٧):

«**لم يكن قوياً في الحديث**».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/١٥٤):

«رواه أحمد والبزار، وفيه أبو معشر نجيح ضعفه أحمد وغيره، وقد وُثِّق».

قلت: وقد تابعه المقبري، وهو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد، أخرجه ابن ماجه (رقم ٢١) نحوه وهو متهم، وقد تقدم حديثه قريباً برقم (١٠٨٤).

(**تنبيه**): أورد السيوطي هذا الحديث في «اللآلىء» (١/٢١٣-٢١٤) من رواية أحمد بإسناد آخر له عن أبي هريرة، وذلك من أوهام السيوطي رحمه الله، تبعه الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٢٧٩) ولم يتنبه له ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٦٤)، فإنه لا أصل له بالإسناد المشار إليه، لا في «المسند»، ولا في غيره، وإنما روى أحمد (٢/٣٦٦) به حديثاً آخر متنه:

«المؤمن القوي خير وأفضل وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل

خير . . .» الحديث وهو صحيح مخرج في «ظلال الجنة» (٣٥٦).

وجملة القول: أن هذه الأحاديث الأربعة عن أبي هريرة ليس فيها شيء يصح، وهي تدور على ثلاث طرق عنه، فالأوليان منها ليس لها إلا إسناد واحد، وفيها متهم ومتروك، والأخرى لها ثلاثة أسانيد، تدور كلها على سعيد بن أبي سعيد المقبري وهي كلها ضعيفة وبعضها أشد ضعفاً من بعض كما سبق بيانه، ولهذا قال الشوكاني في «الفوائد» عقب هذه الطرق (٢٨١):

«وبالجملة، فهذا الحديث بشواهده لم تسكن إليه نفسي، مع أنه لم يكن في إسناد أحمد، ولا في إسناد ابن ماجه من يتهم بالوضع، فالله أعلم، وإني أظن أن ابن الجوزي قد وُفِّق للصواب بذكره في موضوعاته».

قلت: وما ذكره في إسناد ابن ماجه غير مسلم، فإن فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متهم كما تقدم.

وأقول: ومن الممكن إعلال الطريق الأخرى بسعيد بن أبي سعيد نفسه، فإنه وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين فقد كان اختلط كما ذكر غير واحد من الأئمة منهم ابن سعد ويعقوب بن شيبة، وكذا ابن حبان فقال في كتابه «الثقات» (١/٦٣):

«وكان اختلط قبل أن يموت بأربع سنين».

وقول الذهبي:

«شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط».

فلا أدري ما وجهه بعد أن أثبت اختلاطه من ذكرنا من العلماء والمثبت مقدم على النافي؟! وكذلك قوله:

«ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه».

فهذا مما لا دليل عليه إلا الظن.

والحق أن مثل سعيد هذا يُنتقَى حديثه، فلا يقبل كله، ولا يطرح كله، وما أظن الشيخين أخرجا له إلا على هذا النهج، إن كان ثبت عندهما اختلاطه.

وقد روي الحديث عن غير أبي هريرة من أصحاب النبي ﷺ، ولكن طرقها مما لا

تقوم الحجة بها أيضاً، وإليك بيانها:

١٠٨٧ـ (إنّها تكونُ بعدي رواةٌ يرْوونَ عنِّي الحديثَ، فاعرِضوا حديثَهُم على القرآنِ، فما وافقَ القرآنَ فخذوا بهِ، وما لم يوافقِ القرآنَ فلا تأخذُوا بهِ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (٥١٣) والهروي في «ذم الكلام» (٢/٧٨) عن **أبي بكر بن عياش** عن عاصم عن زِر بن حبيش عن علي بن أبي طالب مرفوعاً. وأعله الدارقطني فقال:

«هذا وهم، والصواب عن عاصم عن زيد، عن علي بن الحسين مرسلاً عن النبي ﷺ».

قلت: وأبو بكر بن عياش وإن كان من رجال البخاري ففي حفظه ضعف، ولهذا قال الحافظ في «التقريب»:

«ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

١٠٨٨ـ (سَيفشُو عنِّي أحاديثُ، فما أتاكُمْ مِنْ حديثي فاقرأُوا كتابَ الله، واعتبروهُ، فما وافقَ كتابَ الله فأنا قلتُهُ، وما لم يوافقْ كتابَ الله فلم أقلْهُ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٩٤/٢): حدثنا علي بن سعيد الرازي: نا الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوي: نـا **قتادة بن الفضيل عن أبي حاضر** عن **الوضين** عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف وفيه علل:

الأولى: الوضين بن عطاء فإنه سيّء الحفظ.

الثانية: قتادة بن الفضيل، قال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول». يعني عند المتابعة.

الثالثة: أبو حاضر هذا أورده الذهبي في «الميزان» ثم الحافظ في «اللسان» في «باب الكنى» ولم يسمياه، وقالا:

«عن الوضين بن عطاء، مجهول».

قلت: فليس هو المسمى عثمان بن حاضر المترجم في «التهذيب»، فإنه تابعي يروي عن العبادلة وغيرهم. ولا هو المسمى عبد الملك بن عبد ربه بن زيتون الذي أورده ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٧٣) وقال:

«يروي عن رجل عن ابن عباس، عداده في أهل الشام، روى عنه أهلها، كنيته أبو حاضر».

وكذا في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٣٥٩) إلا أنه قال:

«روى عنه عيسى بن يونس».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٧٠):

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه وهو منكر الحديث».

ففيه نظر، فقد علمت أن أبا حاضر هذا من أتباع التابعين، وأما المترجم فهو من أتباع أتباعهم. ثم هو قد أخذ قوله: «منكر الحديث» من «الميزان» و «اللسان». وهما ذكراه في ترجمة «عبد الملك بن عبد ربه الطائي»، فهل الطائي هذا هو أبو حاضر عبد الملك؟ ذلك ما لا أظنه، والله أعلم.

الرابعة: الزبير بن محمد الرهاوي، فإني لم أجد له ترجمة.

١٠٨٩- (ستبلغُكُمْ عنِّي أحاديثُ، فاعرضوهَا على القرآنِ، فما وافقَ القرآنَ فالزَموهُ، وما خالفَ القرآنَ فارفضوهُ).

ضعيف جداً. أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٧٨) عن صالح المُري: حدثنا الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف مرسل، الحسن هو البصري.

وصالح المري هو ابن بشير وهو ضعيف جداً، أورده الذهبي في «الضعفاء»:

«قال النسائي وغيره: متروك».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

١٠٩٠ـ (ما حُدِّثْتُمْ عنِّي ممّا تعرفونهُ فخذوهُ، وماحدِّثتم عنِّي ممَّا تنكرونَهُ، فلا تأخذوا به، فإنِّي لا أقولُ المنكرَ، ولستُ منْ أهلِهِ).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤٣٠) عن سليم **أبي مسلم المكي** وهو ابن مسلم عن يونس بن يزيد عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً. آفته سليم المكي وهو الخشاب، قال ابن معين:

«جهمي خبيث».

وقال النسائي:

«متروك الحديث».

وقال أحمد:

«لا يساوي حديثه شيئاً».

١٠٩١ـ (مَنْ حجَّ بمالٍ حرامٍ فقالَ: لبَّيكَ اللهم لبيك، قالَ الله عزَّ وجلَّ لهُ: لا لبَّيكَ ولا سعدَيكَ، وحجُّكَ مردودٌ عليكَ).

ضعيف. رواه ابن مردويه في «ثلاثة مجالس من الأمالي» (١٩٢/ ١ـ٢) ومن طريقه الأصبهاني في «الترغيب» (ص ٢٧٤ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) وابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/٥٩/١) عن الدُّجَين بن ثابت اليربوعي: نا أسلم مولى عمر ابن الخطاب عن **عمر بن الخطاب** مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، الدجين هذا أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«لا يُحتج به».

وقال في الميزان»:

«قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني وغيره. ليس بالقوي».

وذكر المنذري في «الترغيب» (٢/ ١١٤) أن الأصبهاني رواه يعني في «الترغيب» من حديث أسلم مولى عمر بن الخطاب مرسلاً.

ذكره عقب الحديث الآتي وأشار إلى تضعيفهما.

١٠٩٢ـ (مَنْ أَمَّ هذا البيتَ مِنَ الكسبِ الحرامِ، شَخَصَ في غيرِ طاعةِ اللهِ، فإذا أهلَّ ووضعَ رجلَهُ في الغَرْزِ أَو الرِّكابِ وانْبَعَثَتْ بِهِ راحلتُهُ قالَ: لبَّيكَ اللَّهمَّ لبَّيكَ، ناداهُ منادٍ مِنَ السَّماءِ: لا لبيكَ ولا سعديك، كسبُكَ حرامٌ، وزادُكَ حرامٌ، وراحلتُكَ حرامٌ، فارِجعْ مأزوراً غيرَ مأجورٍ، وأَبْشرْ بما يسوؤُك، وإذا خرجَ الرّجلُ حاجّاً بمالٍ حلالٍ، ووضعَ رجلَهُ في الرِّكابِ، وانبعثَتْ بِهِ راحلتُهُ قالَ: لبَّيكَ اللَّهمَّ لبَّيكَ، ناداهُ منادٍ مِنَ السَّماءِ: لبَّيكَ وسعديكَ، قد أجبتُكَ، راحلتُكَ حلالٌ، وثيابُكَ حلالٌ، وزادُكَ حلالٌ، فارجعْ مأجوراً غير مأزورٍ، وأَبشر بما يسرُّكَ).

ضعيف جداً. رواه البزار في «مسنده» (رقم ـ١٠٧٩) من طريق سليمان بن داود: ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به وقال:

«الضعف بين على أحاديث سليمان ولا يُتابعه عليها أحد، وهو ليس بالقوي»!

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢١٠):

«رواه البزار وفيه سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف».

قلت: بل هو ضعيف جداً. قال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: «منكر الحديث» وقد مرمعناأن البخاري قال: من قلت فيه: «منكر الحديث» فلا تحل رواية حديثه. وقال ابن حبان: ضعيف. وقال آخر: متروك».

وقال في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢/١١٤) عن أبي هريرة بنحوه مع تقديم الحاج بالمال الحلال على الحاج بالمال الحرام، وقال:

«رواه الطبراني في (الأوسط)». وأشار إلى ضعفه.

قلت: وهو عنده (رقم ـ ٥٣٦١) من طريق اليمامي المذكور.

١٠٩٣ـ (يأتي على النّاس زمانٌ يحجّ أغنياءُ أمّتِي للنّزهةِ، وأوساطُهُمْ للتّجارةِ وقرّاؤُهُم للرِّياءِ والسُّمعةِ، وفقراؤُهُمْ للمسألةِ).

ضعيف. أخرجه الخطيب (١٠/٢٩٦) ومن طريقه ابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/٦٤/١ـ٢): حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن السرخسي ـقدم علينا الحج ـ قال: حدثنا إسماعيل بن جميع، قال: حدثنا مغيث بن أحمد عن فرقد السبخي (كذا وفي «المنهاج» مغيث بن أحمد البلخي) قال: حدثني سليمان بن عبدالرحمن عن مخلد بن عبد الرحمن الأندلسي: عن محمد بن عطاء الدلهي (ليس في «المنهاج» الدلهي) عن جعفر بن سليمان قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد مظلم، كل من دون جعفر بن سليمان لم أجد له ترجمة، سوى شيخ الخطيب عبد الرحمن بن الحسن، فإنه أورده في «ناريخه» وساق له هذا الحديث، ولم يزد!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/٧٦/١) من رواية الخطيب والديلمي.

١٠٩٤ـ (إنَّ في المعاريضِ لمندوحةً عن الكذبِ).

ضعيف. رواه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١/٩٧): نا أنيس: نا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني: حدثنا داود بن الزبرقان عن سعيد عن قتادة عن زرارة

ابن أبي أوفى عن عمران بن حصين.

ومن طريق أبي سعيد رواه القضاعي (١/٨٥) وقال: أنيس أبو عمرو المستملي.

ورواه ابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/١٨٧/١) من طريق ابن أبي الدنيا، وابن عدي (٢/١٢٨) ومن طريقه البيهقي في «السنن» (١٠/١٩٩) من طريق أخرى عن الترجماني به، وقال:

«تفرد برفعه داود بن الزبرقان» قال ابن عدي:

«وعامة ما يرويه مما لا يتابعه أحد عليه».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال أبو داود:

«ضعيف ترك حديثه».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال الجوزجاني:

«كذاب».

وفي «التقريب»:

«متروك، وكذبه الأزدي».

قلت: وقد خولف في إسناده، فأخرجه البيهقي من طريق عبد الوهاب بن عطاء: أنبأ سعيد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن مطرف عن عمران أنه قال: فذكره موقوفاً عليه. وقال:

«هذا هو الصحيح موقوف».

قلت: وكذلك رواه شعبة عن قتادة به موقوفاً عليه، ولفظه: قال مطرف بن عبد الله ابن الشخير: صحبت عمران بن حصين إلى البصرة فما أتى علينا يوم إلا أنشدنا فيه الشعر، وقال: فذكره.

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٨٨٥)، وقال ابن الجوزي:

«ورواه أبو عوانة عن قتادة عن مطرف عن عمران فوقفه، وهو الأشبه».

قلت: ورواه البيهقي بسند صحيح عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه. والغزالي

مع تساهله فقد أورد الحديث في «الإحياء» (٩/ ٤٤ طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية) موقوفاً عن عمر وغيره.

ثم رأيته مرفوعاً من طريق أخرى، فقال ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٢٢):

«أخبرنا محمد بن جرير الطبري: حدثنا الفضل بن سهل الأعرج: ثنا سعيد بن أوس: ثنا شعبة(١) عن قتادة به مرفوعاً».

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير الفضل بن سهل الأعرج، قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٦٣):

«سئل أبي عنه فقال: صدوق».

لكن سعيداً هذا ،قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، فلا يطمئن القلب لمخالفته لمثل شعبة ومن معه ممن أوقفه.

والحديث مما سوّد به الشيخ نسيب الرفاعي كتابه الذي سَمَّاه «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير»، فإنه رغم تنصيصه في مقدمتِهِ أنه التزم فيه أن لا يورد فيه الأحاديث الضعيفة التي وقعت في أصله: «تفسير ابن كثير»، فقد ذكر في كتابه هـذا عشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وسيأتي التنبيه على بعضها إن شاء الله تعالى، وهذا أحدها (٣/ ٤٦٥)، وتقدَّم بعضٌ آخر منها.

١٠٩٥ - (يا بلالُ! غنِّ الغزَلَ).

باطل لا أصل له. ولعله في بعض كتب الأدب التي تروي ما هب ودب من مثل كتاب أبي الفرج الأصبهاني «الأغاني»! فقد أورد هذا الحديث مؤلفو كتاب «التربية الموسيقية» (ص ٥٦ - طبع سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥) دون أن يعزوه إلى كتاب!

١٠٩٦ - (إذا أعطيتُم الزَّكاةَ فَلا تنسَوْا ثوابَها أَنْ تقولُوا: اللهُمَّ اجعلْهَا مَغنماً، ولا تجعلْهَا مَغرماً).

(١) كذا الأصل، وأظنه تصحيفًا، والصواب «سعيد» وهو ابن أبي عروبة، فإنه الذي في شيوخ سعيد بن أوس.

موضوع. رواه ابن ماجه (رقم ١٧٩٧) وابن عساكر (٢/٢٢٥/٧) عن البختري ابن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلتُ: قال في «الزوائد»:

«في إسناده الوليد بن مسلم الدمشقي، وكان مدلساً، والبختري متفق على ضعفه».

وقال المُناوي في «فيض القدير»:

«قال في الأصل: وضعف. وذلك لأن فيه سويد بن سعيد قال أحمد: متروك».

قلت: إنما علة الحديث البختري هذا، فإنه عند ابن عساكر من طريق أخرى عنه فانتفت التهمة عن الوليد وسعيد وانحصرت في البختري وهو متهم، فقد قال أبو نعيم:

«روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات».

وكذا قال الحاكم والنقاش، وقال ابن حبان:

«ضعيف ذاهب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد وليس بعدل، فقد روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب».

وقال الأزدي:

«كذاب ساقط».

١٠٩٧- (إنِّي لأجدُ نفَسَ الرَّحمنِ مِنْ قِبلِ اليمنِ).

ضعيف. أخرجه الإمام أحمد، قال (٢/٥٤١): ثنا عصام بن خالد: ثنا حريز (وفي الأصل: جرير وهو تصحيف) عن شبيب أبي روح أن أعرابياً أتى أبا هريرة فقال: يا أبا هريرة! حدثنا عن النبي ﷺ، فذكر الحديث فقال: قال النبي ﷺ:

«ألا إن الإيمان يمان، والحكمة يمانية، وأجد نفس ربكم من قبل اليمن، (وقال المغيرة(١): من قبل المغرب)، ألا إن الكفر والفسوق وقسوة القلب في الفَدّادين

(١) لم أدر من المغيرة هذا؟ وليس له ذكر في سند الحديث.

أصحاب الشعر والوبر، الذين يغتالهم الشياطين على أعجاز الإبل».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٥٦) من رواية أحمد إلى قوله: «من قبل اليمن» ثم قال:

«ورجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة». ومثله قول شيخه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٩٢):

«رواه أحمد، ورجاله ثقات».

قلت: في النفس من شبيب شيء، فإنه لم يصرح بتوثيقه أحد غير ابن حبان (١/٨٦)، وقول أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات» ليس نصاً في توثيقه لشبيب بالذات، لاحتمال أن أبا داود لم يعلم أو لم يخطر في باله حين قال ذلك أن شبيباً من شيوخ حريز، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١/٣٥٨) ولم يحكِ فيه جرحاً ولا توثيقاً، ولعله لذلك قال ابن القطان:

«شبيب لا تعرف له عدالة».

وأيضاً فقد روى الحديث جماعة من التابعين الثقات عن أبي هريرة لم يذكر أحد منهم فيه هذه الجملة «وأجد نفس ربكم من قبل اليمن»، أخرجه كما ذكرنا الشيخان في «صحيحيهما» وأحمد (٢/٢٣٥ و ٢٥٢ و ٢٥٨ و ٢٦٧ و ٢٦٩ و ٢٧٧ و ٣٧٢ و ٣٨٠ و ٤٠٧ و ٤٢٥ و ٤٥٧ و ٤٧٤ و ٤٨٠ و ٤٨٤ و ٤٨٨ و ٥٠٢ و ٥٤١) فهي عندي منكرة، أو على الأقل شاذة.

(تنبيه): أورد الحديث الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» وقال (١/٢١٧):

«قال العراقي: لم أجد له أصلاً»!

قلت: ينافي ما نقلته عن كتابه «التخريج» فالله أعلم بصحة نقل العجلوني عنه.

١٠٩٨ - (ليسَ الإيمانُ بالتَّمنِّي ولا بالتحلِّي، ولكنْ ما وقر في القلبِ وصدّقه الفعلُ، العلمُ عِلْمٌ باللِّسانِ وَعِلْمٌ بالقلبِ، فأمَّا عِلْمُ القلبِ فالعلمُ النَّافعُ، وعِلْمُ اللسانِ حُجَّةُ اللهِ على بني آدمَ).

موضوع. رواه ابن النجار في «الذيل» (٢/٨٨/١٠) عن **عبد السلام بن صالح**: ثنا **يوسف بن عطية**: ثنا قتادة عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد هالك، يوسف بن عطية وهو الصفار الأنصاري قال البخاري: «منكر الحديث».

وقال النسائي والدولابي:

«متروك الحديث». زاد النسائي: «وليس بثقة».

وعبد السلام بن صالح، وهو أبو الصلت الهروي أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: لم يكن بثقة، وقال ابن عدي: متهم. وقال غيره: رافضي».

قلت: وقد رواه بعض الضعفاء عن الحسن موقوفاً عليه.

أخرجه ابن أبي شيبة في «كتاب الإيمان» (رقم ٩٣ بتحقيقي) من طريق جعفر بن سليمان: نا زكريا قال: سمعت الحسن يقول:

«إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني، إنما الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل».

وهذا سند ضعيف من أجل زكريا هذا وهو ابن حكيم الحبطي، قال الذهبي في «الميزان»:

«هالك». وأقره الحافظ في «اللسان». لكن قال المناوي في «الفيض» تحت قول السيوطي: «رواه ابن النجار والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس»:

«قال العلائي: حديث منكر، تفرد به عبد السلام بن صالح العابد، قال النسائي متروك. وقال ابن عدي: مجمع على ضعفه، وقد روي معناه بسند جيد عن الحسن من قوله وهو الصحيح. إلى هنا كلامه، وبه يعرف أن سكوت المصنف عليه لا يرتضى».

قلت: فلعل العلائي وقف على سند آخر لهذا الأثر عن الحسن؛ ولذلك جوّده. والله أعلم.

١٠٩٩ - (كانَ رسـولُ الله ﷺ يصومُ يومَ السَّبتِ ويومَ الأحَدِ، أكثر مما يصومُ مِنَ الأيَّـامِ ، وَيقُولُ: إنَّهمـا عيـدُ المشـركينَ، فـأَنـا أحبُّ أن أخالفهُمْ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٦/٣٢٤) وابن خزيمة (٢١٦٧) وابن حبان (٩٤١) والحاكم (١/٤٣٦) وعنه البيهقي (٤/٣٠٣) من طريق **عبد الله بن محمد بن عمر بن علي** قال: ثنا أبي عن كريب أنه سمع أم سلمة تقول: فذكره. وقال الحاكم:
«إسناده صحيح». ووافقه الذهبي.

قلت: وفي هذا نظر؛ لأن محمد بن عمر بن علي ليس بالمشهور، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤/١/١٨/٨١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» على قاعدته! وأورده الذهبي في «الميزان» وقال:
«ما علمت به بأساً، ولا رأيت لهم فيـه كلامـاً، وقد روى لـه أصحاب السنن الأربعة».
ثم ذكر له حديثاً رواه النسائي ثم قال:
«وأورده عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه الوسطى»، وقال: إسناده ضعيف. وقال ابن القطان: هو كما ذكر ضعيف، فلا يعرف حال محمد بن عمر. ثم ذكر له بعد حديث كريب عن أم سلمة (قلت: فساق هذا ثم قال:) أخرجه النسائي، قال ابن القطان: فأرى حديثه حسناً. يعني لا يبلغ الصحة».

قلت: فأنت ترى أن ابن القطان تناقض في ابن عمر هذا، فمرة يحسن حديثه، ومرة يضعفه، وهذا الذي يميل القلب إليه لجهالته، لا سيما وحديثه هذا مخالف بظاهره لحديث صحيح ولفظه:

«لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلاّ لحـاء عنبة، أو عود شجرة فليمضغه».

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، وإسناده

صحيح ، بل له طريقان آخران صحيحان، كما بينته في «الإرواء» (رقم ٩٦٠).

وفيه علة أخرى، وهي أن عبد الله بن محمد بن عمر حاله نحو حال أبيه ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال ابن المديني :

«وسط». وقال الحافظ :

«مقبول». يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة ولم يتابع في هذا الحديث، فهو ليّن.

ولم أكن قد تنبّهتُ لهذه العلة في تعليقي على «صحيح ابن خزيمة»، فحسنتُ ثمة إسناده، والصواب ما اعتمدته هنا. والله أعلم.

١١٠٠- (فُضِّلتُ على آدمَ بخصلتَيْنِ: كانَ شيطاني كافراً فأعانني اللهُ عليهِ حتَّى أسلمَ، وكُنَّ أزواجي عوناً لي، وكانَ شيطانُ آدمَ كافراً، وكانتْ زوجتُهُ عوناً لَهُ على خطيئتهِ).

موضوع. أخرجه أبو طالب مكي المؤذن في «حديثه» (ق ٢٣٣ / ١) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ٣٣١) والبيهقي في «دلائل النبوة» (ج٢ باب ما تحدث رسول الله ﷺ بنعمة ربه) عن **محمد بن الوليد بن أبان أبي جعفر**: ثنا **إبراهيم بن صرمة** عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

قلتُ: وهذا إسناد موضوع، آفته أبو جعفر هذا، وهو القلانسي البغدادي، قال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن عدي : كان يضع الحديث، وقال أبو عروبة : كذاب. فمن أباطيله . . .».

قلت : فذكر له أحاديث هذا أحدها.

قلت : إبراهيم بن صرمة ضعفه الدارقطني وغيره . وقال ابن عدي :

«عامة حديثه منكر المتن والسند». وقال أبو حاتم :

«شيخ».

وقال ابن معين :
«كذاب خبيث» . كذا في «الميزان» .
قلت: وقد سود السيوطي كتابه «الجامع الصغير» ، فأورد فيه هذا الحديث الباطل من رواية البيهقي وحده في «الدلائل» ، فتعقبه المناوي بالقلانسي وقول الذهبي فيه . وفاتته العلة الأخرى وهي ابن صرمة هذا . وأما في «التيسير» فقال: «وفيه كذاب» .

١١٠١ - (أَعلمُ النَّاسِ مَنْ يجمعُ علْمَ النَّاسِ إلى علْمِهِ ، وكلُّ صاحبِ علْمٍ غرثان) .

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢/١٢٠) وعنه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/١٢١) عن مسعدة بن اليسع عن شبل بن عباد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله :

أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ قال: أي الناس أعلم؟ قال: من جمع . . » .
قلت: وهذا إسناد موضوع آفته مسعدة هذا، قال الذهبي في «الميزان»:
«هالك ، كذبه أبو داود، وقال أحمد بن حنبل: حرقنا حديثه منذ دهر» .
وقال ابن أبي حاتم (٣٧١/١/٤):
«سألت أبي عنه فقال : هو ذاهب منكر الحديث لا يشتغل به ، يكذب على جعفر ابن محمد» .

قلت : وهذا الحديث مما سوّد به السيوطي «جامعه الصغير» ، وتعقبه المناوي بقول الهيثمي (١٦٢/١) :
«فيه مسعدة بن اليسع وهو ضعيف جداً» .

قلت: وعليه فقوله في «التيسير»:
«وإسناده ضعيف» .
يخالف ما نقله عن الهيثمي وأقره عليه كما يخالف حال راويه مسعدة .

نعم قد وجدت له متابعاً قوياً يمنع من الحكم على الحديث بالوضع وإن كان مرسلاً، فقال الدارمي في «سننه» (١/٨٦) : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم : نا يحيى بن أبي بكير: نـا شبل عن عمرو بن دينار عن طاوس قال: قيل: يا رسول الله! أي الناس أعلم؟ الحديث .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ ولكنه مرسل .

١١٠٢- (إنَّ المرأَةَ إذا خرجتْ مِنْ بيتِها وزوجُها كارهٌ لذلك لعنها كلُّ ملكٍ في السَّماءِ وكلُّ شيءٍ مرَّت عليهِ غير الجنِّ والإنسِ حتَّى ترجِعَ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٧٠/ ١ - ٢) عن عيسى بن المساور: ثنا **سويد بن عبد العزيز** عن محمد بن بريد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن عمرو إلا محمد ، تفرد به سويد» .

قلت : وهو ضعيف جداً، قال الذهبي في «الضعفاء» :

«قال أحمد : متروك الحديث» .

وقال في «الميزان» .

« هو واهٍ جداً » .

وقال الهيثمي في «المجمع» :

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه سويد بن عبد العـزيز وهو متروك ، وقد وثقه دُحَيم وغيره ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/٧٩) إلى أن الحديث حسن أو قريب من الحسن ؛ فلا تغتر به .

١١٠٣ - (لهم ما لَنا ، وعليهمْ ما علينَا . يعني أهلَ الذِّمةِ) .

بـاطـل لا أصـل له. وقـد اشتهـر في هـذه الأزمنـة المتـأخـرة، على ألسنـة

كثير من الخطباء والدعاة والمرشدين ، مغترّين ببعض الكتب الفقهية ، مثل «الهداية» في المذهب الحنفي ، فقد جاء فيه ، في آخر «البيوع» :

«وأهل الذمة في المبايعات كالمسلمين ، لقوله عليه السلام في **ذلك الحديث**، فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ».

فقال الحافظ الزيلعي في «تخريجه»: «نصب الراية» (**٤/ ٥٥**):

«**لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف** ، ولم يتقدم في هذا المعنى إلا حديث معاذ، وهو في «كتاب الزكاة»، وحديث بريدة وهو في «كتاب السير»، وليس فيهما ذلك » .

ووافقه الحافظ في «الدراية » (ص **٢٨٩**) .

قلت : فقد أشار الحافظان إلى أن الحديث لا أصل له عن رسول الله ﷺ ، وأن صاحب «الهداية» قد وهم في زعمه ورود ذلك في الحديث . وهو يعني ـ والله أعلم ـ حديث ابن عباس ؛ وهو الذي أشار إليه الزيلعي :

« أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم . . » الحديث . وهو متفق عليه . فليس فيه ـ ولا في غيره ـ ما عزاه إليه صاحب «الهداية» .

بل قد جاء ما يدل على بطلان ذلك ، وهو قوله ﷺ في الحديث الصحيح :

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله . . فإذا فعلوا ذلك فقد حُرِّمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، **لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين**» .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما بينته في «الأحاديث الصحيحة » (**٢٩٩**) .

فهذا نص صريح على أن الذين قال فيهم الرسول ﷺ هذه الجملة :

« لهم مالنا ، وعليهم ما علينا» .

ليس هم أهل الذمة الباقين على دينهم ، وإنما هم الذين أسلموا منهم ، ومن

غيرهم من المشركين !

وهذا هو المعروف عند السلف، فقد حدث أبو البختري :

«أن جيشاً من جيوش المسلمين ـ كان أميرهم سلمان الفارسي ـ حاصروا قصراً من قصور فارس، فقالوا : يا أبا عبد الله ألا تَنْهَد إليهم ؟ قال : دعوني أدعهم كما سمعت رسول الله ﷺ يدعو، فأتاهم سلمان، فقال لهم : إنما أنا رجل منكم فارسي، ترون العرب يطيعونني، **فإن أسلمتم فلكم مثل الذي لنا، وعليكم مثل الذي علينا**، وإن أبيتم إلا دينكم، تركناكم عليه، وأعطونا الجزية عن يد، وأنتم صاغرون . . ».

أخرجه الترمذي وقال : «حديث حسن» وأحمد (٥/ ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٤) من طرق عن عطاء بن السائب عنه.

ولقد كان هذا الحديث ونحوه من الأحاديث الموضوعة والواهية سبباً لتبني بعض الفقهاء من المتقدمين، وغير واحد من العلماء المعاصرين، أحكاماً مخالفة للأحاديث الصحيحة، فالمذهب الحنفي مثلاً يرى أن دم المسلمين كدم الذميين، فيقتل المسلم بالذمي، وديته كديته مع ثبوت نقيض ذلك في السنة على ما بينته في حديث سبق برقم (٤٥٨)، وذكرتُ هناك من تبناه من العلماء المعاصرين !

وهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه اليوم طالما سمعناه من كثير من الخطباء والمرشدين يرددونه في خطبهم، يتبجحون به، ويزعمون أن الإسلام سوّى بين الذميين والمسلمين في الحقوق، وهم لا يعلمون أنه حديث لا أصل له عن رسول الله ﷺ ! فأحببت بيان ذلك، حتى لا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقل!

ونحوه ما روى أبو الجنوب قال : قال علي رضي الله عنه :

«من كانت له ذمتنا، فدمه كدمنا، وديته كديتنا».

أخرجه الشافعي (١٤٢٩) والدارقطني (٣٥٠) وقال :

«وأبو الجنوب ضعيف».

وأورده صاحب «الهداية» بلفظ :

«إنما بذلوا الجزية، لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا».

وهو مما لا أصل له، كما ذكرته في «إرواء الغليل» (١٢٥١).

١١٠٤- (مَنْ أشارَ في صلاتِهِ إشارةً تفهمُ عنهُ، فَلْيَعُدْ لَهَا. يعني الصَّلاةَ).

منكر. أخرجه أبو داود (٩٤٤) والطحاوي (١/٢٦٣) والدارقطني (١٩٥ - ١٩٦) وعنه البيهقي (٢/٢٦٢) من طريق **محمد بن إسحاق** عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن **أبي غطفان** عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال أبو داود:

«هذا الحديث وهم». وقال الدارقطني:

«قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان رجل مجهول، ولعل الحديث من قول ابن إسحاق، والصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يُشير في الصلاة، رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبي ﷺ قال الدارقطني: رواه ابن عمر وعائشة أيضاً».

قلت: أبو غطفان قد وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، ولم يقل فيه مجهول غير ابن أبي داود، فهو ثقة كما قال الحافظ في «التقريب».

وإنما علة الحديث ابن إسحاق وهو مدلس وقد عنعنه.

ومن الغرائب قول الزيلعي في «نصب الراية» (٢/٩٠):

«حديث جيد»!

مع أنه حكى عن ابن الجوزي أنه أعله في «التحقيق» بهذه العلة، والتي قبلها ثم ذكر أنه:

«تعقبه صاحب «التنقيح» في الأولى، دون الأخرى. وأن الإمام أحمد سئل عن الحديث، فقال: **لا يثبت إسناده، ليس بشيء**».

وسلم بذلك الزيلعي ولم يتعقبه بشيء، ولا مجال لذلك.

وهو قد استدل به لما جاء في «الهداية» على المذهب الحنفي:

«ولا يرد السلام بلسانه، ولا بيده لأنه كلام معنى، حتى لو صافح بنيّة التسليم تبطل صلاته».

وهذا مع أنه لا دليل عليه سوى هذا الحديث، وقد تبين ضعفه، فإنه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة عنه ﷺ أنه كان يشير في الصلاة، ولذلك فهو حديث منكر، وفي كلام ابن أبي داود السابق إشارة إلى ذلك. ولهذا قال عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» عقبه (رقم ١٣٧٠):

«والصحيح إباحة الإشارة على ما ذكر مسلم وغيره».

يعني من حديث جابر في رد السلام إشارة، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٨٥٩) وحديث أنس المشار إليه آنفاً هو فيه برقم (٨٧١).

ولا يدل لهذا المذهب حديث أبي داود مرفوعاً:

«لا غرار في صلاة ولا تسليم».

لما ذكرته في تخريجه في «الأحاديث الصحيحة» (رقم ٣١١)، وقد ذكرت فيه حديث ابن عمر في إشارته ﷺ في الصلاة، فراجعه إن شئت.

وأما مصافحة المصلي، فهي وإن لم ترد عن النبي ﷺ فيما علمت، فلا دليل على بطلان الصلاة، لأنها عمل قليل، لا سيما وقد فعلها عبد الله بن عباس رضي الله عنه، فقال عطاء بن أبي رباح:

«أن رجلاً سلم على ابن عباس، وهو في الصلاة، فأخذ بيده، وصافحه وغمز يده».

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٩٣/٢) والبيهقي في «سننه» (٢/٢٥٩) بإسنادين عن عطاء أحدهما صحيح، والآخر رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أن فيه عنعنة حبيب ابن أبي ثابت.

وليس كل عمل في الصلاة يبطلها، فقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«جئت ورسول الله ﷺ يصلي في البيت، والباب عليه مغلق، فمشى [عن يمينه

أو يساره] حتى فتح لي ثم رجع إلى مقامه، ووصفت الباب في القبلة».

أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وعبد الحق في «الأحكام» (رقم ١٣٧٤) وإسناده حسن كما بينته في «صحيح أبي داود» (٨٨٥).

١١٠٥ - (إنَّ أَوَّلَ ما دخلَ النقصُ على بني إسرائيلَ، كان الرجلُ يلقى الرّجلَ فيقولُ: يا هذا اتَّقِ الله ودعْ ما تصنعُ فإنَّه لا يحَلُّ لك، ثمَّ يلقاهُ مِنَ الغدِ، فلا يمنعُهُ أنْ يكونَ أكيلَهُ وشريبَهُ وقعيدَهُ، فلمَّا فعلُوا ذلكَ ضربَ الله قلوب بعضِهِمْ ببعضٍ، ثُمَّ قالَ: ﴿لعِنَ الذينَ كَفَروا مِنْ بَني إسرائِيلَ على لِسَانِ داوُدَ وعيسى ابن مَرْيَمَ﴾ إلى قوله: ﴿فاسقونَ﴾، ثمَّ قالَ: كلَّا والله لتأمرنَّ بالمعروفِ ولتنهونَّ عنِ المنكرِ ولتأخذنَّ على يدي الظَّالمِ، ولتأطرنَّهُ على الحقِّ أطراً، ولتقصرنَّهُ على الحقِّ قصراً).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) والترمذي (٢/١٧٥) وابن ماجه (٤٠٠٦) والطحاوي في «المشكل» (٢/٦١-٦٢) وابن جرير في «التفسير» (٦/٣٠٥) وأحمد في «المسند» (١/٣٩١) من طرق عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود به.

وخالف المؤمل بن إسماعيل فقال: ثنا سفيان قال: ثنا علي بن بذيمة عن أبي عبيدة - أظنه عن مسروق - عن عبد الله به نحوه.

أخرجه ابن جرير.

والمؤمل هذا ضعيف لسوء حفظه.

وخالفه عبد الرحمن بن مهدي فقال: ثنا سفيان عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره هكذا مرسلاً. وهو أصح.

أخرجه الترمذي (٢/١٧٥ - ١٧٦) وابن جرير وابن ماجه.

وتابعه سالم الأفطس عن أبي عبيدة عن ابن مسعود به وزاد في آخره:

«أو ليضربنَّ الله بقلوبِ بعضِكُمْ على بعضٍ، ثمَّ ليلعننَّكُمْ كما لعنَهُم».

أخرجه أبو داود (٤٣٣٧) وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (ق ١/٥٣)

وعبد الغني المقدسي فيه (٢/٨٥) والخطيب في «تاريخه» (٨/٢٩٩) والبغوي في «تفسيره» (٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧) من طرق عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن سالم به .

وسالم هذا هو ابن عجلان الأفطس وهو ثقة من رجال البخاري .

ورواه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن العلاء بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن مرة عن سالم الأفطس به .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٤٨) وابن جرير وكذا ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» وابن أبي الدنيا (٥٤/١ ـ ٢) وقال أبو داود بعد أن ذكره معلقاً :

«ورواه خالد الطحان عن العلاء عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة» .

قلت : كأنه يشير إلى أن قول المحاربي : «عبد الله بن عمرو بن مرة» وهم . وهو الظاهر لمخالفته لرواية الجماعة عن العلاء . والمحاربي لا بأس به ، وكان يدلس كما قال أحمد ، وقد عنعنه ، فلعل الوهم ممن دلسه .

ورواية الطحان التي علقها أبو داود هي التي وصلها البغوي كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أخرجها من طريق أبي يعلى : أنا وهب بن بقية : أنا خالد ـ يعني ابن عبد الله الواسطي ـ عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود . وقد أخرجها أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٦٢) بهذا الإسناد .

وقد خولف وهب بن بقية في هذا الإسناد ، فقال أبو جعفر الطحاوي : حدثنا محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغدادي : ثنا عمرو بن عون الواسطي : ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره بنحوه .

قلت : هكذا في الأصل «عمرو بن مرة عن أبي موسى» . لم يذكر بينهما أبا عبيدة ، فلا أدري أسقط من الأصل ، أم الرواية هكذا وقعت للطحاوي ؟ ! وغالب الظن الأول ، لأمور :

١ ـ أن عمرو بن مرة لم يسمع من أبي موسى بل لم يذكروا له رواية عنه ، وكان لا

يدلس، فينبغي أن يكون بينهما راوٍ، وليس هو إلا أبو عبيدة.

٢ ـ أن ابن كثير قال: قال شيخنا الحافظ المزي: «وقد رواه خالد بن عبد الله الواسطي عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى».

قلت: والظاهر أنه يشير إلى هذه الرواية.

٣ ـ أنهم ذكروا لأبي عبيدة رواية عن أبي موسى.

٤ ـ أن الهيثمي أورده في «المجمع» (٧/٢٦٩) من حديث أبي موسى ثم قال: «رواه الطبراني، ورجاله رجالُ الصحيح».

وغالب الظن أنه عند الطبراني من هذا الوجه الذي ذكره المزي، فإذا كان كذلك، وفرضنا أنه كانت الرواية عنده عن عمرو بن مرة عن أبي موسى، لنبه الهيثمي على انقطاعها، وإن كان يفوته كثيراً التنبيه على مثله. والله أعلم.

ثم إن إسناد الطحاوي المتقدم رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين غير شيخ الطحاوي محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغدادي وهو ثقة مأمون كما روى الخطيب في ترجمته (١/٣٩٢) عن عبد الرحمن بن يوسف بن خراش. مات سنة ست وسبعين ومائتين(١).

وعلى هذا فينبغي أن يكون هذا الإسناد صحيحاً، لاتصاله، وثقة رجاله، لولا أنه قد اختلف في إسناده على العلاء بن المسيب، فرواه عمرو بن عون الواسطي عن خالد ابن عبد الله عنه هكذا.

وخالفه وهب بن بقية فرواه عن خالد عن العلاء عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود.

وهذه الرواية أولى بالأخذ بها والاعتماد عليها، لأنّ وهب بن بقية ثقة أيضاً من رجال مسلم، وروايته موافقة لرواية أبي داود المتقدمة عن العلاء، وهي من رواية أبي

---

(١) قلت: ولم يعرفه العيني في كتابه «مغاني الأخيار» كما في تلخيصه «كشف الأستار»، وليس هو محمد بن إبراهيم المروزي المترجم في «الميزان» والمتكلم فيه كما توهم المعلق على «الكشف» بل هو آخر، وترجمته عند الخطيب أيضاً عقب هذا.

شهاب الحناط واسمه عبد ربه بن نافع الكتاني من رجال الشيخين.

ومن المحتمل أن يكون هذا الاختلاف على العلاء بن المسيب ليس من الرواة عنه، بل منه نفسه، لأنه مع كونه ثقة، فقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، حتى قال الحافظ في «التقريب»:

«ثقة ربما وهم».

قلت: فمن الممكن أن يكون وهم في قوله في هذا الإسناد: عن عمرو بن مرة [عن أبي عبيدة] عن أبي موسى، وإذا كان قد صح عنه على الوجه الآخر «عن عمرو عن أبي عبيدة عن ابن مسعود». فالقلب يطمئن لهذه الرواية دون تلك لموافقتها لرواية علي ابن بذيمة وسالم الأفطس عن أبي عبيدة عن ابن مسعود.

وعلى ذلك، فإسناد الطحاوي وكذا الطبراني عن أبي موسى يكون شاذاً، فلا يكون صحيحاً، وهذا إذا سلم من الانقطاع بين عمرو بن مرة وأبي موسى على ما سبق بيانه.

وإذا تبين هذا فالمحفوظ في هذا الحديث أنه من رواية أبي عبيدة عن ابن مسعود فهو على هذا إسناد ضعيف منقطع. قال المنذري في «الترغيب» (٤/ ١٧٠):

«أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، وقيل: سمع».

قلت: والصواب الأول، فقد قال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا. وقال الترمذي: لا يعرف اسمه، ولم يسمع من أبيه شيئاً. وكذلك قال ابن حبان: أنه لم يسمع من أبيه شيئاً. وبهذا جزم الحافظ المزي في «تهذيب التهذيب»، وتبعه الحافظ في «تهذيبه».

قلت: فقول الترمذي عقب الحديث:

«حديث حسن غريب».

مما يتعارض مع الانقطاع الذي اعترف به هو نفسه. وذلك من تساهله الذي عرف به.

وجملة القول أن الحديث مداره على أبي عبيدة، وقد اضطرب الرواة عليه في إسناده على أربعة وجوه:

الأول: عنه عن أبيه عبد الله بن مسعود.

الثاني: عنه عن مسروق عن ابن مسعود.

الثالث: عنه مرسلاً.

الرابع: عنه عن أبي موسى.

ولقد تبين من تحقيقنا السابق أن الصواب من ذلك الوجه الأول، وأنه منقطع فهو علة الحديث. وبه جزم المحقق أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» رقم (٣٧١٣). وبالله التوفيق.

وكان الحامل على كتابة هذا البحث أن بعض الكُتَّاب ادعى في مجلة «الوعي الإسلامي» العدد الأول من السنة الثانية (ص ٩٦) أن الحديث مما صح عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه. فأحببت أن أتيقن من خطئه فيما قال، فكان من ذلك هذا المقال. وكتبت إلى المجلة بخلاصة نافعة منه في أشياء أخرى بتاريخ لا يحضرني منه إلا السنة ١٣٨٦هـ، ولكنها لم تنشر. ولله في خلقه شؤون.

١١٠٦ـ (بعثَ الله جبريلَ إلى آدمَ وحوَّاءَ فقالَ لهما: ابْنِيَا لي بيتاً، فخطَّ لهما جبريلُ، فجعلَ آدمُ يحفرُ وحوَّاء تنقلُ حتَّى أجابَهُ الماءُ، ثمَّ نوديَ مِنْ تحتهِ: حسبُكَ يَا آدمُ! فلمَّا بناهُ أوحى الله إليهِ أنْ يطوفَ بهِ، وقيلَ لهُ: أنتَ أوَّلُ النَّاسِ، وهذا أوّلُ بيتٍ، ثمَّ تناسخت القرونُ حتَّى حجَّهُ نوحٌ، ثمَّ تناسخَتِ القرونُ حتَّى رفعَ إبراهيمُ القواعدَ منهُ).

منكر. أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ٣٢٠) وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ٣٢١) من طريق **يحيى بن عثمان بن صالح** قال: حدثنا **أبو صالح الجهني** قال: حدثنا **ابن لهيعة** عن يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال النبي ﷺ: فذكره. وقال البيهقي:

«تفرد به ابن لهيعة مرفوعاً».

قال الحافظ ابن كثير في «السيرة» (١/٢٧٢):

«قلت: وهو ضعيف، ووقْفه على عبد الله بن عمرو أقوى وأثبت».

قلت: هذا يوهم أنه روي عنه موقوفاً بإسناد أقوى، مع أنه لم يخرجه هو ولا البيهقي موقوفاً، فالظاهر أنه يعني أن الوقف به أشبه، والله أعلم.

ثم إن فيه علتين أخريين:

الأولى: أبو صالح الجهني هو عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث، قال الحافظ:

«صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

قلت: فيحتمل أن الغلط منه، فتعصيبه بابن لهيعة ليس بلازم.

الأخرى: يحيى بن عثمان، قال الحافظ:

«صدوق رُمي بالتشيع، وليَّنه بعضهم لكونه حدث من غير أصله».

١١٠٧ ـ (كانَ يرمي الجمرةَ في هذا المكانِ، ويقولُ كلّما رمى بحصاةٍ: الله أكبرُ، الله أكبرُ، اللَّهمَّ اجعلهُ حجّاً مبروراً، وذنباً مغفوراً، وعملاً مشكوراً).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «سننه» (٥/١٢٩) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/١١٠) عن **عبد الله بن حكيم المزني**: حدثني أبو أسامة قال:

«رأيت سالم بن عبد الله بن عمر استبطن الوادي، ثم رمى الجمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة: الله أكبر، الله أكبر.. فسألته عما صنع فقال: حدثني أبي أن النبي ﷺ كان يرمي الجمرة...» الحديث. وقال البيهقي:

«عبد الله بن حكيم ضعيف».

قلت: بل هو شر من ذلك، وهو أبو بكر الداهري البصري، قال أحمد وغيره: «ليس بشي».

وقال الجوزجاني :
«كذاب» .
وقال أبو نعيم الأصبهاني :
«روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات» .
وقال العقيلي :
«يحدث بالبواطيل عن الثقات» .
وقد روي بإسناد آخر، ولكنه ضعيف. يرويه ليث بن أبي سليم عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ونحوه، ثم قال :
«هكذا رأيت الذي أنزلت عليه سورة البقرة صنع» .
وليث ضعيف، وكان اختلط، وشيخه محمد بن عبد الرحمن ثقة، فالآفة من الليث .

ومما يضعف حديثه أن الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن يزيد دون قوله : «الله أكبر، اللهم اجعله حجاً . إلخ» . وهو في مختصري لـ «صحيح البخاري» برقم (٨٥٠) يسر الله تمام طبعه، بمنه وكرمه، وقد خرجته في «إرواء الغليل» (١٧٢٤)، وقد جاء التكبير وحده في حديث آخر مخرج من حديث ابن عمر في «الصحيحين» وغيرهما، وهو في «مختصر البخاري» برقم (٨٥١) ومن حديث أم سليمان بن عمرو بن الأحوص وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٧١٥) الأمر الذي يؤكد نكارة هذه الزيادة .

١١٠٨- (تخرجُ الدَّابَّـةُ، ومعها عصى موسى عليهِ السَّـلامُ، وخاتم سليمانَ عليهِ السَّلام، فتخْطُمُ الكافرَ بالخاتمِ ، وتجلو وجه المؤمنِ بالعصا، حتَّى إنَّ أهلَ الخوانِ ليجتمعونَ على خوانٍ، فيقولُ هذا : يـا مؤمنُ، ويقولُ هذا : يا كافرُ) .

منكـر . أخرجـه الطيـالسي (ص ٣٣٤) وأحمد (٢/٢٩٥و ٤٩١) والتـرمـذي

(١٢/ ٦٣ -بشرح ابن العربي) وابن ماجه (٢/ ١٣٥١/ ٤٠٦٦) والثعلبي في «تفسيره» (ق ٢٤/ ١) كلهم من طريق عن **علي بن زيد** عن **أوس بن خالد** عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن».

قلت: كذا قال وفيه علتان:

الأولى: أوس بن خالد، ذكره البخاري في «الضعفاء». وقال ابن القطان:

«له عن أبي هريرة ثلاثة أحاديث منكرة، وليس له كبير شيء».

كذا في «الميزان».

وفي «التقريب»:

«مجهول».

الأخرى: علي بن زيد وهو ابن جدعان، ضعيف.

١١٠٩- (تخرجُ الدَّابةُ [من] أجيادَ، فيبلغُ صدرُها الرُّكنَ اليمانيَّ ولَمَّا يخرجْ ذَنَبُها بعدُ، وهي دابَّةٌ ذاتُ وبرٍ وقوائمَ).

ضعيف. أخرجه الواحدي في «الوسيط» (٣/ ١٧٩/ ١) والحافظ الذهبي في «الميزان» من طريق فرقد بن الحجاج القرشي قال: سمعت **عقبة بن أبي الحسناء** اليماني قال: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإن فرقداً في عداد مجهولي الحال، وشيخه عقبة مجهول العين، وفي ترجمته ساق الذهبي الحديث، وقال فيه:

«**مجهول**، رواه الكناني عن أبي حاتم الرازي. ثم قال أبو حاتم: روى عنه فرقد بن الحجاج مجهول. وكذا قال ابن المديني: عقبة مجهول. قلت: أما فرقد، فقد حدث عنه ثلاث ثقات، وما علمت فيه قدحاً».

قلت: وقد ترجم الاثنين ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٣٠٩/ ١٧٢٤و٣/ ٢/ ٨٢/ ٤٦٥) وقال في كل منهما عن أبيه:

«شيخ».

وأما ابن حبان فأوردهما في «الثقات» (٢/٢٤٢و ١/١٦٥) وقال في الأول منهما فرقد:

«يخطىء».

١١١٠ - (عُدِلَتْ شهادةُ الزُّورِ بالإِشراكِ بالله (ثلاث مرات)، ثمَّ قرأَ: ﴿فاجتنبُوا الرِّجسَ من الأَوثانِ، واجتنبُوا قولَ الزّورِ حنفاءَ لله غيرَ مشركينَ بهِ﴾).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٥٩٩) والترمذي (٢/٤٩) وابن ماجه (٢٣٧٢) وأحمد (٤/٣٢١) من طريق محمد بن عبيد: حدثني سفيان -وهو ابن زياد العصفري- عن أبيه عن حبيب بن النعمان الأسدي عن خريم بن فاتك قال:

«صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما انصرف قام قائماً فقال: . . .» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علتان: الجهالة، والاضطراب في سنده.

أما الجهالة، فمن قبل حبيب بن النعمان. قال ابن القطان:

«لا يعرف».

ومثله الراوي عنه ابن زياد العصفري. قال ابن القطان:

«مجهول».

وقال الذهبي:

«لا يدرى من هو؟ عن مثله!» يعني حبيباً.

وأما الاضطراب، فإن محمد بن عبيد رواه كما ذكرنا، وخالفه مروان بن معاوية الفزاري فقال: عن سفيان بن زياد عن فاتك بن فضالة عن أيمن بن خريم «أن النبي ﷺ قام خطيباً. . .» الحديث.

أخرجه أحمد (٤/١٧٨و٢٣٢و٣٢٢) والترمذي (٢/٤٨) وقال:

«**هذا حديث غريب**، إنما نعرفه من حديث سفيان بن زياد، واختلفوا عليه في رواية هذا الحديث، ولا نعرف لأيمن بن خريم سماعاً من النبي ﷺ».

ثم ساقه من الطريق الأولى، ثم قال:

«هذا عندي أصح، وخريم بن فاتك له صحبة».

قلت: لكن الراوي عنه مجهول، وكذا الذي بعده كما عرفت، فالحديث ضعيف، وقد أشار إلى ذلك الترمذي بقوله: «حديث غريب».

(تنبيه): قد عرفت مما تقدم أن حبيب بن النعمان والراوي عنه زياد العصفري هما من رجال أصحاب السنن حاشا النسائي، ومع ذلك فالأول منهما رمز له الحافظ في كتابيه «التهذيب» و«التقريب» ثم الخزرجي في «الخلاصة» بـ (دق) ففاتهم الرمز له بـ (ت) أيضاً. والآخر رمزوا له بـ (س) أي النسائي، ففاتهم الرمز له بالثلاثة (دقت)، ثم لا أدري إذا كان الرمز المذكور (س) أرادوا به سننه الكبرى أم الصغرى. والراجح الأول. والله أعلم.

ثم إن محمد بن عبيد الذي رجح روايته الترمذي هو الطنافسي الأحدب ثقة حافظ احتج به الشيخان، ومثله المخالف له مروان بن معاوية، وليس فيه علة سوى أنه كان يدلس أسماء الشيوخ، وشيخه في إسناده فاتك بن فضالة مجهول أيضاً!

١١١١- (لَأَنْ يمتلِئَ جوفُ أحدِكمْ قيحاً، خيرٌ لهُ مِنْ أنْ يمتلئَ شعراً هجيتُ به).

باطل بزيادة هجيت به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٣٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧ / ٢٨٥ / ٢) عن **النضر بن محرز** عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبد الله عن النبي ﷺ. وقال العقيلي:

«النضر بن محرز لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به، وإنما يعرف هذا الحديث بالكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس».

ثم ساق إسناده من طريق محمد بن مروان السدي عن الكلبي به.

قلت: الكلبي هو محمد بن السائب أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«كذبه زائدة وابن معين وجماعة».

ومحمد بن مروان السدي، قال الذهبي:

«متروك متهم».

قلت: وقد خولف في إسناده، فرواه **إسماعيل بن عياش** عن محمد بن السائب عن أبي صالح قال:

«قيل لعائشة: إن أبا هريرة يقول: لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلىء شعراً، فقالت عائشة: يرحم الله أبا هريرة، حفظ أول الحديث ولم يحفظ آخره، إن المشركين كانوا يهاجون رسول الله ﷺ، فقال: لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلىء شعراً من مهاجاة رسول الله ﷺ».

أخرجه الطحاوي (٢ / ٣٧١) فقال: حدثنا يونس قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني إسماعيل بن عياش به.

قلت: وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها، فإن ابن السائب كوفي، وعليه دار الحديث، فهو آفته.

ثم رأيت ابن عدي قد أخرجه في «كامله» (١/٣٤٥) من طريق **حبان بن علي** عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً مثل حديث جابر دون قصة عائشة وأبي هريرة.

وحبان بن علي هو العنزي وهو ضعيف كما في «التقريب».

وبالجملة فهذه الطريق موضوعة، وقد روى ابن عدي عن سفيان قال:

«قال لي الكلبي: كل شيء أحدث عن أبي صالح فهو كذب»(١).

«وأما طريق جابر، فهي واهية، فإن النضر بن محرز قال فيه ابن حبان:

«منكر الحديث جداً. لا يحتج به».

ومن طريقه رواه أبو يعلى في «مسنده» لكن وقع فيه «أحمد بن محرز». وقال الحافظ في «اللسان»:

---

(١) قال الحافظ في «الفتح»: «وابن الكلبي واهي الحديث، وأبو صالح شيخه ما هو الذي يقال له السمان المتفق على تخريج حديثه في «الصحيح» عن أبي هريرة، بل هذا آخر ضعيف يقال له: باذان».

«وأحمد لم أقف له على ترجمة، فلعله من تغيير بعض الرواة، أو (النضر) لقبه».

وأحمد هذا هو الذي أشار إليه الحافظ بقوله في «الفتح» (١٠/٤٥٤): بعدما عزاه لأبي يعلى:

«وفيه راو لا يعرف».

وزاد عليه الهيثمي فقال في «المجمع» (٨/ ١٢٠):

«وفيه من لم أعرفهم».

قلت: وهذا يؤيد ما ذكره الحافظ من احتمال أن اسم أحمد من تغيير بعض الرواة، فإن فيمن دونه من لا يعرف أيضاً. ثم قال الحافظ:

«فلم تثبت هذه الزيادة».

قلت: بل هي باطلة قطعاً، فإن الحديث في «الصحيحين» من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً بدونها، وفي «البخاري» عن ابن عمر، وفي «مسلم» عن سعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري، وفي «الطحاوي» عن عمر، كلهم لم يذكر الزيادة في الحديث، فدل على بطلانها.

على أن في سياق الحديث ما يشعر ببطلان هذه الزيادة من حيث المعنى أيضاً، فمن شاء البيان فليرجع إلى تخريجنا للحديث في «السلسلة الصحيحة» رقم (٣٣٦).

(تنبيه): ثم قال الحافظ:

«وذكر السهيلي في «غزوة ودان» عن جامع ابن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضي الله عنها تأولت هذا الحديث على ما هُجِيَ به النبي ﷺ، وأنكرت على من حمله على العموم في جميع الشعر. قال السهيلي: فإن قلنا بذلك، فليس في الحديث إلا عيب امتلاء الجوف منه، فلا يدخل في النهي رواية اليسير على سبيل الحكاية، ولا الاستشهاد به في اللغة. ثم ذكر استشكال أبي عبيد(١)، وقال: عائشة أعلم منه».

وأقول: يقال للسهيلي: أثبت العرش ثم انقش، فإن الحديث عن عائشة لم يثبت

(١) انظر كلام أبي عبيد الذي أشار إليه في «الفتح»، أو في «الأحاديث الصحيحة».

فإن في سنده عند ابن وهب متهماً بالكذب بل هو معترف على نفسه بالكذب كما تقدم من رواية الطحاوي عنه، فلا تغتر بسكوت الحافظ على ما عزاه السهيلي لابن وهب، فإن الظاهر أنه أعني الحافظ لم يستحضر أن الحديث عند الطحاوي من طريق ابن وهب، وهو لما عزاه للطحاوي ذكر أن فيها ابن الكلبي الواهي، فلو أنه استحضر ذلك لنبه عليه. والله أعلم.

والذي دعاني لتحقيق القول في الحديث هو أن بعض ذوي الأهواء من نابغة العصر قد اتخذ رواية ابن وهب هذه حجة على الطعن في أبي هريرة ونسبته إلى سوء الحفظ لأنه لم يحفظ في حديثه هذه الزيادة، كما حفظته السيدة عائشة بزعمه، وجهل أن الحديث عليها مكذوب كما عرفت من هذا التحقيق كما جهل أو تجاهل أن أبا هريرة رضي الله عنه قد تابعه على رواية الحديث كما رواه بدون الزيادة أربعة آخرون من أفاضل الصحابة كما حققناه في «السلسلة الصحيحة» رقم (٣٣٠) والحمد لله على توفيقه.

١١١٢ـ (كانَ يُقلِّمُ أظفارَهُ ويقصُّ شاربَهُ يومَ الجمعةِ قبلَ أنْ يخرجَ إلى الصَّلاةِ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/٥٠ من ترتيبه) عن عتيق بن يعقوب الزبيري: ثنا إبراهيم بن قدامة عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن الأغر إلا إبراهيم».

قلت: ومن طريقه رواه البزار أيضاً من رواية عتيق بن يعقوب عنه وقال:

«إبراهيم ليس بحجة».

ذكره في «الميزان» وقال:

«وهو خبر منكر».

وأشار عبد الحق لتضعيف الحديث في «أحكامه» (٢/٧١) رقم (١٦٩٠ ـ بتحقيقي).

ورواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٢٧٧) من هذا الوجه إلا أنه أرسله.

ثم رواه من طريق أبي مصعب حدثني إبراهيم بن قدامة عن عبد الله بن محمد بن حاطب عن أبيه مرفوعاً نحوه.

ثم رواه من حديث ابن عمرو، وفيه محمد بن القاسم الأسدي وهو كذاب عن محمد بن سليمان المشمولي: نا عبيد الله بن سلمة بن وهرام عن أبيه، وكلهم ضعيف.

ثم رواه من حديث ابن عمر دون ذكر الأظفار.

وفيه الوليد بن مسلم وهو مدلس وقد عنعنه.

نعم صح موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنه، فقال نافع:

«كان ابن عمر يقلم أظفاره، ويقص شاربه في كل جمعة».

أخرجه البيهقي (٢/٢٤٤) وصححه. واستدل به على ضعف ما رُوي عن ابن عمر مرفوعاً:

(المُسْلِمُ يَوْمَ الجُمعَةِ مُحْرِمٌ، فَإذَا صلَّى فَقَدْ حَلَّ).

وذكره نحوه عن ابن عباس مرفوعاً وقال:

«إنما رويا عنهما بإسنادين ضعيفين لا يحتج بمثلهما».

١١١٣- (احضرُوا الجمعةَ، وادنوا مِنَ الإمامِ، فإن الرجلَ لَيكونُ مِنْ أهلِ الجنَّةِ فيتأخَّرُ عنِ الجمعةِ، فيؤخَّرُ عَنِ الجنَّةِ وإنَّهُ لَمِنْ أهلِها).

منكر بهذا اللفظ. رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧٠) عن **الحكم بن عبد الملك** عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً. قال الطبراني:

«لم يروه عن قتادة إلا الحكم».

قلت: وهو ضعيف، وفيه علة أخرى وهي عنعنة الحسن وهو البصري فإنه مدلس. وفيه مخالفة ثالثة في السند والمتن، وقد بينت ذلك في «الأحاديث الصحيحة» بلفظ «احضروا الذكر..» (٣٣٨) فأغنى عن الإعادة.

١١١٤- (لعنَ ﷺ مُخَنَّثي الرِّجالِ الَّذينَ يتشبَّهونَ بالنِّساءِ،

والمُترجِّلاتِ مِنَ النِّساءِ المُتشبِّهين بالرِّجالِ، والمُتبتِّلينَ مِنَ الرِّجالِ الّذي يقولُ: لا يتزوَّجُ! والمُتبتِّلاتِ مِنَ النِّساءِ اللاَّتي يقلْنَ ذلك، وراكبَ الفلاةِ وحدَهُ، فاشتدَّ ذلكَ على أصحابِ رسولِ الله ﷺ، حتَّى استبانَ ذلكَ على وجوهِهِمْ، وقالَ: البائتُ وحده).

ضعيف بهذا التمام. أخرجه أحمد (٢/٢٨٧ و٢٨٩) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ١٩٦) عن طيب بن محمد عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال: فذكره. أورده العقيلي في ترجمة الطيب هذا وقال:

«يخالف في حديثه».

وقال الذهبي:

«لا يكاد يعرف، وله ما ينكر».

ثم ذكر له هذا الحديث.

وقال الحافظ في «التعجيل»:

«ضعفه العقيلي، وقال أبو حاتم: لا يعرف، ووثقه ابن حبان. أخرج البخاري حديثه (يعني هذا) فقال: لا يصح».

وما نقله الحافظ عن البخاري هو في «التاريخ الكبير» له (٢/٢/٣٦٢).

ومما سبق تعلم أن قول المنذري في «الترغيب» (٣/١٠٦):

«رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، إلا طيب بن محمد، وفيه مقال، والحديث حسن».

أنه بعيد عن شهادة أئمة الجرح والتعديل في الطيب هذا وفي حديثه، ولذلك خرجته.

١١١٥- (ألا رُبَّ نفسٍ طاعمةٍ ناعمةٍ في الدّنيا جائعةٍ عاريةٍ يومَ القيامة، ألا يا رُبَّ نفسٍ جائعةٍ عاريةٍ في الدّنيا طاعمةٍ ناعمةٍ يومَ القيامَةِ، ألا رُبَّ مُكرمٍ لنفسهِ وهو لها مُهين، ألا رُبَّ مُهينٍ لنفسِهِ وهو لها مُكرم، ألا يا

رُبَّ مُتخوِّضٍ ومُتنعِّم فيما أفاءَ الله على رسولِهِ ماله عند الله مِنْ خَلاقٍ، ألا وإنَّ عَمل النارِ سهلٌ بسهوةٍ، ألَا رُبَّ شهوةٍ ساعةٍ، أورثَتْ حزناً طويلاً).

موضوع. رواه أبو العباس الأصمّ في «حديثه» (٣/١٤٢/١): حدثنا أبو عتبة: ثنا بقية: ثنا **سعيد بن سنان** عن أبي الزاهرية عن جبير بن نضير عن ابن البجير وكان من أصحاب رسول الله قال:

أصاب يوماً النبي ﷺ الجوع فوضع على بطنه حجراً ثم قال: فذكره.

ورواه ابن بشران في «الأمالي» (٢٥-٢٦) من طريق إسحاق بن راهويه أنبأ بقية بن الوليد حدثني سعيد بن سنان به، والقضاعي (ق ١١٤/٢) من طريق ثالثة عن بقية به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً بل موضوع، آفته سعيد بن سنان هذا، وهو أبو مهدي الحمصي، قال الذهبي في «الضعفاء»: «هالك». وقال الحافظ:

«متروك، ورماه الدار قطني وغيره بالوضع».

وروى أحمد (١/٣٢٧) والقضاعي جملة النار في حديث لابن عباس، فيه نوح ابن جعونة وهو متهم. انظر اللسان (٦/١٧٢).

١١١٦- (نهانَا (يعني أهلَ فارس) أَنْ ننكحَ نساءَ العربِ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٣/٢) عن **الهيثم بن محفوظ السعدي**: نا أبو إسرائيل عن **السري بن إسماعيل** عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي يعلى عن سلمان الفارسي قال: فذكره وقال:

«لم يروه عن ابن أبي يعلى إلا الشعبي ولا عنه إلا السري ولا عنه إلا أبو إسرائيل تفرد به الهيثم».

قلت: قال الذهبي:

«لا يُدرى مَن هو».

والسري بن إسماعيل ضعيف جداً كما قال الساجي، وقال النسائي:

«متروك الحديث». وكذا قال أبو داود، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٧٥).

وقد رُوي من طريق أخرى، يرويه شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق عن الحارث عن سلمان قال:

«نهانا رسول الله ﷺ أن نتقدم إمامكم، أو ننكح نساءكم».

أخرجه البيهقي (٧/١٣٤) وقال:

«وروي ذلك من وجه آخر ضعيف عن سلمان».

قلت: كأنه يشير إلى الطريق الأولى.

والحارث هو الأعور، وهو متروك أيضاً.

وشريك ضعيف لسوء حفظه وقد خولف في إسناده، فرواه جماعة من الثقات عن أبي إسحاق بإسناد آخر موقوفاً.

أخرجه البيهقي وغيره، وقال البيهقي:

«هذا هو المحفوظ: موقوف».

قلت: ومداره على أبي إسحاق وهو السبيعي وهو مدلس وكان اختلط، وقد تكلمت على حديثه هذا الموقوف في «الإرواء» (١٦٣٢) بما يكفي.

١١١٧- (أعظمُ النِّساءِ بركةً أيسرُهُنَّ مؤنةً).

ضعيف. رواه النسائي في «عشرة النساء» (٢/٩٩/١) وابن أبي شيبة (٧/١٩/٢) والحاكم (٢/١٧٨) والبيهقي (٧/٢٣٥) وأحمد (٦/٨٢و١٤٥) من طريق **ابن سخبرة** عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ قال: فذكره. إلا أن الحاكم والبيهقي قالا:

«صداقاً». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي.

قلت: كذا قالا، وابن سخبرة ليس من رجال مسلم ولا أحد من أصحاب الستة غير النسائي، قال الذهبي نفسه:

«لا يعرف، ويقال: هو عيسى بن ميمون». ونحوه في «التهذيب» و«التقريب».

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣/٢٨٧/١) في ترجمة عيسى بن ميمون:

«روى عن القاسم بن محمد، روى عنه حماد بن سلمة، فسماه ابن سخبرة».

ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: استعديت على عيسى بن ميمون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيره فقال: لا أعود. وقال ابن معين: عيسى بن ميمون صاحب القاسم عن عائشة، ليس بشيء. وقال أبي: هو متروك الحديث.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٥٥):

«رواه أحمد والبزار، وفيه ابن سخبرة، يقال: اسمه عيسى بن ميمون، وهو متروك».

قلت: لكن وقع مسمى في رواية الحاكم فقال: «عمر بن طفيل بن سخبرة المدني». ومن طريق الحاكم رواه البيهقي، لكن وقع عنده «عمرو» بالواو، وسواءٌ كان «عُمرَ» أو «عَمْراً» فلم أجد من ذكره، فتصحيحه على شرط مسلم وهم، لأنه غير معروف كما تقدم عن الذهبي، فإن كان هو عيسى بن ميمون المدني كما جزم ابن أبي حاتم فهو واهٍ جداً.

ومنه يعلم أن قول الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/١٣١ ـ طبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية) بعدما عزاه لأحمد والبيهقي:

«وإسناده جيد»، غير جيد.

وبعد كتابة ما تقدم رأيت الحديث قد أخرجه أبو مسعود أحمد بن الفرات في «أحاديثه» (ق ٣٩/١) عن ابن سخبرة وسماه «الطفيل». وكذلك رواه مسمًّى الخطيب في «الموضح» (١/١٧٤) من طرق عن الطفيل. ورواه هو والقضاعي في «مسند الشهاب» ($\frac{٢}{٢}$/٢) من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم به. وتابعه عند الخطيب موسى بن تليذان. ولم أعرفه، وأما تسميته ابن سخبرة بـ «الطفيل» فهو خطأ بين لأن الطفيل بن سخبرة صحابي وهو أخو عائشة لأمها.

ويغني عن هذا الحديث حديث عائشة الآخر بلفظ:

«إنَّ مِنْ يُمْنِ المرأةِ تيسيرَ خطبتِها وتيسيرَ صُداقِها، وتيسيرَ رحمِها».

أخرجه ابن حبان والحاكم وغيرهما بسند حسن كما بينته في «الإرواء» (١٩٨٦).

١١١٨ـ (أعظمُ نساءِ أمَّتي بركةً أصبحُهُنَّ وجهاً وأقلُّهُنَّ مهراً).

باطل. رواه الواحدي في «الوسيط» (٢/١١٥/٢) عن **محمد بن سليمان بن أبي كريمة** حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند واهٍ جداً، ابن سليمان هذا قال العقيلي:

«حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها، منها هذا الحديث».

قلت: يعني حديثاً رواه بهذا السند تقدم برقم (٤٣٤).

والحديث قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/١٣٠ ـطبع لجنة نشر الثقافة الإسلامية):

«رواه أبو عمر النَّوْقاني في «كتاب معاشرة الأهلين» ، وصححه».

قلت: فلينظر إذا كان عنده من هذا الوجه كما أظن أو من غيره، وهو بعيد، فقد أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤١٠/١٢٢٨) بإسناده عن ابن أبي كريمة به. وقال:

«قال أبي: هذا حديث باطل، وابن أبي كريمة ضعيف الحديث».

١١١٩ـ (خصلتانِ لا يجتمعانِ في مؤمنٍ، البخلُ وسوءُ الخُلُقِ).

ضعيف. رواه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٢٨٢) والترمذي (١/٣٥٥) وأبو سعيد بن الأعرابي في«معجمه»(٢/١٠٩) والدولابي (٢/١٢٥) والقضاعي (١/٢٤) عن **صدقة بن موسى** عن مالك بن دينار عن عبد الله بن غالب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صدقة بن موسى».

قلتُ: وهو ضعيف لسوء حفظه، قال المناوي في «الفيض»:

«قال الذهبي: وصدقة ضعيف، ضعفه ابن معين وغيره، وقال المنذري: ضعيف».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له أوهام».

(تنبيه): كل من ذكرنا أخرج الحديث باللفظ المذكور، وقد ذكره السيوطي في موضعين من «الجامع» الأول بهذا اللفظ من رواية البخاري والترمذي، والآخر من رواية سَمُّوَيْهِ بلفظ: «لا تجتمع خصلتان في مؤمن: البخل والكذب». ولم أقف على إسناده، وغالب الظن أنه كهذا لا يصح. والله أعلم.

١١٢٠- (كانَ جالساً يوماً، فأقبلَ أبوهُ مِنَ الرَّضاعةِ، فوضَع لهُ بعضَ ثوبِهِ، فقعدَ عليهِ، ثمَّ أَقبلتْ أمُّهُ، فوضعَ لها شقَّ ثوبِهِ مِنْ جانبِهِ الآخرِ، فجلستْ عليهِ، ثمَّ أقبلَ أخوهُ مِنَ الرَّضاعةِ، فقامَ لهُ رسولُ الله ﷺ، فأجلسَه بينَ يديهِ).

ضعيف. أخرجه أبو داود في «السنن»(٥١٤٥): حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني: ثنا ابن وهب قال: حدثني عمرو بن الحارث أن عمر بن السائب حدثه أنه بَلَغَه أن رسول الله ﷺ كان جالساً.. فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علل:

الأولى: جهالة المبلغ لعمر بن السائب، ويحتمل أن يكون صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، لأنه على الإحتمال الثاني، يحتمل أن يكون التابعي الذي لم يسم ثقة، ويحتمل غير ذلك، ولهذا لا يحتج علماء الحديث بالمرسل، كما هو مقرر في علم المصطلح. والاحتمال الثاني أرجح من الأول لأن عمر ابن السائب، أورده ابن حبان في «أتباع التابعين» من «كتاب الثقات» (٢/ ١٩٧) وقال:

«يروي عن القاسم بن أبي القاسم والمدنيين. روى عنه عمرو بن الحارث».

وذكر الحافظ في «التقريب» أنه من الطبقة السادسة وهي طبقة الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

وعلى هذا فالحديث معضل.

الثانية: أن عمر بن السائب نفسه، لم تثبت عندي عدالته، فإنه لم يوثقه أحد غير

ابن حبان، وتساهله في التوثيق معروف، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٤/١/٣) ولم يحك فيه توثيقاً، فهو في حكم المستورين، وأما الحافظ فقال من عنده أنه: «صدوق».

ثم بدا لي أنه لعل ذلك لأنه روى عنه أيضـاً الليث بن سعد وابن لهيعة وأسامة بن زيد

الثالثة: أحمد بن سعيد الهمداني، مختلف فيه، فوثقه ابن حبـان والعجلي، وضعفه النسائي، وقال الذهبي في «الميزان»:

«لا بأس به، قد تفرد بحديث الغار، قال النسائي: غير قوي».

قلت: وخلاصة القول أن الحديث ضعيف لا يحتج به.

وإن ما حملني على الكشف عن حال هذا الحديث أنني رأيت نشرة لأحد مشايخ (إدلب) بعنوان: «قيام الرجل للقادم عليه جائز»، ذكر فيهـا اختلاف العلمـاء في هذه المسألة، ومال هو إلى القول بالجواز واستدل على ذلك بأحاديث بعضها صحيح لا دليل فيه، كحديث: «قوموا إلى سيدكم»، وبعضها لا يصح كهذا الحديث، وقد أورده من رواية أبي داود، دون أن يعلم ما فيه من الضعف، وهذا أحسن الظن به! ولذلك قمت بواجب بيانه، نصحاً للأمة، وشفقة أن يغتر أحد به.

ونحن وإن كنا لا نقول بتحريم هذا القيام الذي اعتاده الناس اليوم، والذي حكى الخلاف فيه الشيخ المشار إليه نفسه ـلعدم وجود دليل التحريم ـ فـإننا نـدعو النـاس جميعاً، وفي مقدمتهم أهل العلم والفضل أن يقتدوا بالنبي ﷺ في موقفه من هذا القيام، فإن كان أحبه ﷺ لنفسه، فليحبوه لأنفسهم، وإن كان كرهه لنفسه المعصومة عن وسوسة الشيطان وحبائله، فعليهم أن يكرهوه لأنفسهم من باب أولى ـكما يقول الفقهاءـ لأنها غير معصومة من وساوس الشيطان وحبائله، فما هو موقفه ﷺ من القيام المذكور؟ الجواب:

قال أنس رضي الله عنه: «ما كان شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ رؤيةً، وكانوا لا يقومون له، لما يعلمون من كراهيته لذلك» أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» والترمذي بإسناد صحيح على شرط مسلم، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وبوّب له بقوله:

«باب ما جاء في كراهيـة قيام الرجل للرجل».

فمن كان صادقاً في بحثه العلمي لهذه المسألة، مخلصاً فيه، لا يريد منه إرضاء الناس، ولا إقرارهم على ما اعتادوه مع مشايخهم على خلاف سنة الصحابة مع نبيهم، -ولعل الشيخ منهم- فليُحيي هذه السنة التي أماتها أهل العلم فضلاً عن غيرهم، وليتبع النبي ﷺ في كراهته لهذا القيام، وعلامة ذلك أن لا يغضب إذا دخل مجلساً لم يقم له أهله، بل إذا قاموا له حسب العادة، وعلى خلاف سنته ﷺ تلطف معهم، وشكرهم على حسن نيتهم، وعلّمهم ما كان خافياً عليهم من سنة نبيهم ﷺ، وبذلك تحيا السنن وتموت البدع، وتطيب النفوس ويذهب التباغض والتقاطع. ومن عجيب أمر ذلك الشيخ، أنه مع حكايته الخلاف في هذه المسألة وأن النبي ﷺ كان يكره القيام له من أصحابه، وأن من الورع ترك القيام، ذكر الشيخ هذا كله، ومع ذلك فإنه في آخر النشرة، يسمي ترك هذا القيام بدعة! وينبز الدعاة إليه بـ «المبتدعين»، مع أنهم لا يـزيدون على القـول بكراهته، لكراهة النبي ﷺ إياه باعتراف الشيخ.

نعم إن الشيخ -تبعاً لغيره- يعلل كراهته ﷺ لذلك بقوله: «لتواضعه ﷺ». ونحن وإن كنا لا نجد هذا التعليل منصوصاً عليه في الحديث، فيحتمل أن تكون الكـراهة المذكورة لذلك، وأن تكون لما فيه من التشبه بالأعاجم، ويحتمل أن يكون لمجموع الأمرين، ولغيرهما، مع ذلك فإننا نتخذ هذا التعليل من الشيخ حجة عليه وعلى أمثاله، فنقول:

كره رسول الله ﷺ القيام له تواضعاً منـه، فهل يكـرهه الشيـخ أيضاً تـواضعاً منه؟! وهل يرى هذا التواضع حسناً ينبغي الاقتداء به، وحمل الناس عليه، وخاصة أهل العلم؟ فإن كان الجـواب نعم، فقد عاد إلى الصواب، ووافقنا عليه، وإن قال: ليس بحسن، فنسأل المفتي عن حكم من يستقبح فعله ﷺ وتواضعه؟ أيبقى على إسلامه، أم يمـرق من الدين كمـا يمرق السهم من الـرمية، ويحبط عمله، وهـو في الآخـرة من الخاسرين؟

ومن جهله أنه ذكر في النشرة المشار إليها أن الزهري أتى إلى الإمام أحمد يسلم

عليه، فلما رآه الإمام أحمد وثب إليه قائماً وأكرمه. ولا يدري المسكين أن الإمام أحمد لم يدرك الزهري، وأن بين وفاتيهما نحو قرن وربع القرن!

ومن ذلك أنه لما ذكر دليل القائلين بعدم استحباب القيام معترضين على القائلين به للحديث المتقدم «قوموا إلى سيدكم»، ألا وهو قوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم فأنزلوه». لم يزد في الجواب عليه على قوله: «لكن يؤيد كون القيام له لا لنزوله آخر هذا الحديث وهو: وكان رجال من بني عبد الأشهل يقولون: قمنا له على أرجلنا صفين، يحييه كل رجل منا حتى انتهى إلى رسول الله ﷺ كما في السيرة الشامية».

قلت: وهذا منتهى الجهل باللغة والحديث، وقلة الأدب مع النبي ﷺ الذي يعرض صاحبه للكفر والعياذ بالله تعالى. وإلا فقل لي بربك: كيف نوفق بين قوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم فأنزلوه»، وبين قول هذا المسكين مستدركاً على النبي الكريم: أن القيام لم يكن لنزوله!؟

وآخر الحديث الذي زعم ليس له أصل في شيء من كتب السنة التي تروي الأحاديث بالأسانيد التي بها يمكن معرفة ما يصح منها مما لا يصح.

فتأمل صنيع هذا الشيخ الذي نصب نفسه لمعاداة أهل الحديث وأنصار السنة، والرد عليهم بمثل هذا الجهل، وتذكر قول من قال:

طبيب يداوي الناس وهو مريض.

١١٢١ـ (ما نحلَ والدُ ولداً مِنْ نحلٍ أفضلَ مِنْ أدبٍ حسنٍ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٤٢٢) والترمذي (١/٣٥٤) والحاكم (٤/٢٦٣) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ٤٦/١) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣١٥) وابن الضريس في «أحاديث مسلم بن إبراهيم الفراهيدي» (ق ٦/١) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٠٥) والخطيب في «الموضح» (٢/١٦٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/٢/٢٢٦ و١٧/٢/١٩٨) كلهم من طريق **عامر بن أبي عامر الخزاز**، حدثنا أيوب بن موسى عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: **فذكره**.

وضعفه الترمذي بقوله:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عامر بن أبي عامر الخزاز، وهو عامر بن صالح بن رستم الخزاز، وأيوب بن موسى هو ابن عمرو بن سعيد بن العاصي، **وهذا عندي حديث مرسل**».

وقال البخاري عقب الحديث:

«مرسل، ولم يصح سماع جده من النبي ﷺ».

وأما الحاكم، فقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل مرسل ضعيف، ففي إسناده عامر بن صالح الخزاز واهٍ».

وقال العقيلي:

«عامر بن صالح بن رستم، لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به، رأيت في كتاب محمد بن وارة - أخرجه إليّ ابنه بـ(الري) -: سألت أبا الوليد عن عامر بن أبي عامر الخزاز فقال: كتبت عنه حديث أيوب بن موسى عن أبيه عن جده (قلت: فذكر الحديث هذا)، فبينما نحن عنده يوماً إذ قال: حدثنا عطاء بن أبي رباح، أو: سمعت عطاء بن أبي رباح، وسئل عن كذا وكذا، فقلت: في سنة كم؟ قال: في سنة أربع وعشرين، قلنا: فإن عطاء توفي في سنة بضع عشرة».

قلت: ويتلخص مما تقدم، أن للحديث علتين:

الأولى: ضعف عامر بن صالح الخزاز، وفي «التقريب»:

«صدوق، سَيِّء الحفظ، أفرط فيه ابن حبان فقال: يضع».

الثانية: الإرسال. وبيانه أنه من رواية أيوب بن موسى، عن أبيه عن جده مرفوعاً. وجد أيوب هو عمرو بن سعيد بن العاصي كما تقدم في كلام الترمذي، وعمرو هذا تابعي، قال الحافظ:

«وهم من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤية، وكان عمرو مسرفاً على نفسه».

يعني بخروجه على عبد الملك بن مروان ينازعه الخلافة، فاحتال عليه عبد الملك فقتله.

قلت: وللحديث علة ثالثة، وهي جهالة موسى بن عمرو بن سعيد، قال الذهبي: «ما حدث عنه سوى ولده أيوب بن موسى».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مستور».

قلت: ورُوي الحديث عن ابن عمر وأبي هريرة بإسنادين واهيين.

أما حديث ابن عمر فيرويه محمد بن عبد الله بن حفص الأنصاري نا **محمد بن موسى** السعدي عن **عمرو بن دينار** عن سالم عن أبيه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/$\frac{١٩٤}{٢}$/٢) وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٦٢) وقال:

«هو بهذا الإسناد منكر، محمد بن موسى منكر الحديث، وليس بذاك المعروف، ولم أرَ أحداً يحدث عنه غير محمد بن عبد الله بن حفص الأنصاري».

قلت: وعمرو بن دينار ليس هو المكي الثقة، بل الأعور البصري قهرمان آل الزبير ضعيف أيضاً.

وأما حديث أبي هريرة، فيرويه **مهدي بن هلال** حدثنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه العقيلي (٤٢٥) وقال:

«ليس بالمحفوظ من حديث هشام بن حسان، وإنما يعرف من رواية عامر بن أبي عامر الخزاز عن أيوب بن موسى عن أبيه عن جده وفيه أيضاً مقال».

قلت: ومهدي هذا كذبه يحيى بن سعيد وابن معين.

١١٢٢ـ (أنا وامرأةٌ سفعاءُ الخدَّينِ كهاتينِ يومَ القيامةِ (وأومأَ يزيدُ بنُ زُرَيْعْ بالوسطى والسَّبَّابةِ): امرأةٌ آمت مِنْ زوجِها ذاتُ منصبٍ وجمالٍ، حبستْ نفسَها على يتاماها، حتَّى بانوا أو ماتوا).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٥١٤٩) وأحمد (٦/٢٩) من طريق النهاس بن قَهْم قال: حدثني شداد أبو عمار عن عوف بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، علته النهاس هذا قال الحافظ:
«ضعيف».

١١٢٣ـ (الإِسلامُ يزيدُ ولا يَنقُصُ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٩١٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٥٤ بتحقيقي) والحاكم (٤/٣٤٥) والبيهقي (٦/٢٩٤) والطيالسي (٥٦٨) وأحمد (٥/٢٣٠ و ٢٣٦) والجوزقاني في «الأباطيل» (٢/١٥٧) من طريق شعبة حدثني عمرو بن أبي حكيم عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود قال:

«أُتي معاذ بيهودي وارثه مسلم، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول أو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، فورثه».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: لكنه معلول بالانقطاع، فقد أخرجه أبو داود من طريق عبد الوارث عن عمرو بن أبي حكيم الواسطي: ثنا عبد الله بن بريدة أن أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر: يهودي ومسلم، فورث المسلم منهما، وقال: حدثني أبو الأسود أن رجلاً حدثه أن معاذاً حدثه قال: سمعت رسول الله ﷺيقول: فذكره، فورث المسلم.

فهذا يدل على أن أبا الأسود لم يسمعه من معاذ، بينهما رجل لم يسم، فهو مجهول، فهو علة الحديث، وبه أعله البيهقي، فقال بعد أن ساقه من طريق أبي داود:

«وهذا رجل مجهول، فهو منقطع».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/٤٣) بعدما ذكر تصحيح الحاكم له:

«وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ، ولكن سماعه منه ممكن، وقد زعم الجوزقاني أنه **باطل**، وهي مجازفة».

قلت: الذي يبدو لي أن حكم الجوزقاني عليه بأنه باطل، إنما هو باعتبار ما فيه من توريث المسلم من اليهودي الكافر، فإن الأحاديث الصحيحة على خلاف ذلك كقوله

ﷺ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وهو مخرج مع غيره مما في معناه في كتابي «إرواء الغليل» (١٦٧٣).

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الجوزقاني بإسناد آخر له عن يحيى بن يعمر به وأعله بأن فيه محمد بن مهاجر، وهو المتهم به فظننت أن الجوزقاني حكم عليه بالبطلان بالنظر إلى هذه الطريق، ولذلك تعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢/٤٤٢) بأن ابن المهاجر بريء منه. ثم ساق بعض الطرق المتقدمة، ولم يعزه لأبي داود، وذهل عن العلة الحقيقية في هذا الحديث، وهو ما نبه عليه البيهقي ثم العسقلاني. والله أعلم.

والحديث عزاه الشيخ المنتصر الكتاني في كتابه «نصوص حديثية» لأبي داود بزيادة: «الإسلام يعلو ولا يعلى، ويزيد ولا ينقص». وهي زيادة لا أصل لها عند أبي داود ولا عند غيره ممن أخرج الحديث، اللهم إلا عند بحشل في «تاريخ واسط» فإنه أخرج الحديث من طريق عمران بن أبان عن شعبة به بلفظ: «الإيمان يعلو ولا يعلى» بدل: «يزيد ولا ينقص»، وابن أبان ضعيف. وهو بهذا اللفظ حسن لمجيئه من طرق كما بينته في «الإرواء»، رقم (١٢٦٨).

والحديث جزم المناوي بضعفه.

١١٢٤- (كانَ أحبُّ النِّساءِ إلى رسولِ الله ﷺ فاطمةَ، ومِنَ الرِّجالِ عليّ).

باطل. أخرجه الترمذي (٢/٣١٩) والحاكم (٣/١٥٥) من طريق جعفر بن زياد الأحمر عن **عبد الله بن عطاء** عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: فذكره. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!!

قلت: عبد الله بن عطاء، قال الذهبي نفسه في «الضعفاء»:

«قال النسائي: ليس بالقوي».
وقال الحافظ في «التقريب»:
«صدوق يخطىء ويدلس».
قلت: وقد عنعن إسناد هذا الحديث، فلا يحتج به لو كان ثقة، فكيف وهو صدوق يخطىء؟!
ثم إن الراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر، مختلف فيه، وقد أورده الذهبي أيضاً في «الضعفاء» وقال:
«ثقة ينفرد، قال ابن حبان: في القلب منه!!».
وقال الحافظ في «التقريب»:
«صدوق يَتَشَيَّع».
قلت: فمثله لا يطمئن القلب لحديثه، لا سيما وهو في فضل علي رضي الله عنه! فإن من المعلوم غلو الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مما لم يثبت!
وإنما حكمت على الحديث بالبطلان من حيث المعنى لأنه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ في أحب النساء والرجال إليه كما يأتي.
وقد رُوي الحديث عن عائشة رضي الله عنها، وهو باطل عنها أيضاً، يرويه جميع ابن عمير التيمي قال:
«دخلت مع عمتي (وفي رواية: أمي) على عائشة، فسئلت: أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها». أخرجه الترمذي (٢ / ٣٢٠) والحاكم (٣ / ١٥٤) من طريقين عن جميع به والسياق للترمذي وقال:
«حديث حسن غريب». وقال الحاكم ـ والرواية الأخرى له ـ:
«صحيح الإسناد»! ورده الذهبي فأحسن:
«قلت: جميع متهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً».
ويؤيد قوله شيئان:
الأول: أنه ثبت عن عائشة خلافه، فقال الإمام أحمد (٦ / ٢٤١): ثنا عبد الواحد الحداد عن كهمس عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: أي الناس كان أحب إلى

رسول الله ﷺ؟ قالت: عائشة، قلت: فمن الرجال؟ قالت: أبوها».

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح.

والآخر: أنه صح عن النبي ﷺ خلافه، من رواية عمرو بن العاص قال:

«أتيت رسول الله ﷺ فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، ثم من؟ قال: عمر. فعد رجالاً».

أخرجه الشيخان وأحمد (٤/٢٠٣).

وله شاهد من حديث أنس قال:

«قيل: يا رسول الله، أي الناس...» دون قوله: «ثم من...».

أخرجه ابن ماجه (١٠١) والحاكم (٤/١٢) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين». وهو كما قال.

وشاهد آخر، فقال الطيالسي (١٦١٣): حدثنا زمعة قال: سمعت أم سلمة الصرخة على عائشة، فأرسلت جاريتها: انظري ما صنعت، فجاءت فقالت: قد قضت، فقالت: يرحمها الله، والذي نفسي بيده، قد كانت أحب الناس كلهم إلى رسول الله ﷺ، إلا أباها».

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد.

قلت: وكون أبي بكر رضي الله عنه أحب الناس إليه ﷺ هو الموافق لكونه أفضل الخلفاء الراشدين عند أهل السنة، بل هو الذي شهد به عليٌّ نفسه رضي الله عنه، برواية أعرف الناس به ألا وهو ابنه محمد بن الحنفية قال:

«قلت لأبي: أي الناس خير بعد النبي ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر..» الحديث.

أخرجه البخاري (٢/٤٢٢).

فثبت بما قدمنا من النصوص بطلان هذا الحديث. والله المستعان.

(فائدة): وأمّا ما روى الحاكم (٣/١٥٥)، قال:

«حدثنا مكرم بن أحمد القاضي: ثنا أحمد بن يوسف الهمداني: ثنا عبد المؤمن

ابن علي الزعفراني: ثنا **عبد السلام بن حرب** عن عبد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه، أنه دخل على فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال: يا فاطمة والله ما رأيت أحداً أحب إلى رسول الله ﷺ منكِ، والله ما كان أحد من الناس بعد أبيك ﷺ أحب إلي منك». وقال:

«صحيح الإسناد على شرط الشيخين». وقال الذهبي:

«قلت: غريب عجيب».

فأقول: أما أنه على شرط الشيخين، فوهم لا شك فيه، لأن من دون عبد السلام ابن حرب لم يخرجا لهم، وعبد السلام بن حرب ليس من شيوخهما.

وأما أنه صحيح، ففيه نظر، والعلة عندي تتردد بين عبد السلام، وعبد المؤمن فالأول، وإن كان من رجال الشيخين، فقد اختلفوا فيه، ووثقه الأكثرون، وقال الحافظ:

«ثقة حافظ، له مناكير».

وأما عبد المؤمن، فلم أر من وثقه توثيقاً صريحاً، وغاية ما ذكر فيه ابن أبي حاتم (٣/١/٦٦) أن الإمام مسلماً قال:

«سألت أبا كريب عن عبد المؤمن بن علي الرازي فأثنى عليه، وقال: لولا عبد المؤمن من أين كان يسمع أبو غسان النهدي من عبد السلام بن حرب؟».

والله أعلم

١١٢٥ـ (كانَ مِنْ دعاءِ داودَ يقولُ: اللَّهمَّ إنِّي أسألُكَ حبَّكَ، وحبَّ مَنْ يحبُّكَ، والعملَ الَّذي يبلغني حبَّكَ، اللَّهمَّ اجعلْ حبَّكَ أحبَّ إلَيَّ مِنْ نفسي وأهلي، ومِنَ الماءِ البارِدِ، وكانَ إذا ذُكرَ داودُ يُحدِّثُ عنهُ قالَ: كانَ أعبدَ البشرِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٤٣٣) والحاكم (٢/٤٣٣) وابن عساكر (٥/٣٥٢/٢) من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن **عبد الله بن ربيعة الدمشقي** ـ وقال الحاكم: عبد الله بن يزيد الدمشقي، وقال ابن عساكر: عبد الله بن ربيعة بن يزيد

الدمشقي ـحدثني عائذ الله أبو إدريس الخولاني عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل عبد الله هذا قال أحمد: أحاديثه موضوعة».

وأقول: جرى الذهبي على ظاهر ما وقع في «المستدرك» عبد الله بن يزيد الدمشقي، فظن أنه عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، فهو الذي قال فيه أحمد ما سبق، ورواية الترمذي وابن عساكر تدلان أنه ليس هو لأن اسم أبيه ربيعة، واسم جده يزيد، فهو غيره، ولهذا قال فيه الحافظ:

«مجهول». والله أعلم.

لكن قوله في داود: «كان أعبد البشر» له شاهد من حديث ابن عمرو، رواه مسلم، وقد خرجته في «الصحيحة» (٧٠٧).

١١٢٦ـ (يا ابْنَ عمرَ! دِينَكَ دِينَكَ، إنّما هوَ لحمُكَ ودمُكَ، فانظرْ عمَّن تأخذ، خذْ عن الَّذينَ استقاموا، ولا تأخذْ عنِ الَّذينَ مالوا).

ضعيف. أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص ١٢١) من طريقين عن المبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطي قال: ثنا **العطاف بن خالد** عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، العطاف هذا مختلف فيه، وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«وثقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: ليس بذاك».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يهم».

والمبارك مولى إبراهيم بن هشام المرابطي لم أجد له ترجمة.

١١٢٧ـ (كانَ إذا أُتيَ بطعامٍ أكلَ ممَّا يليهِ، وإذا أُتيَ بالتَّمرِ جالتْ يدُهُ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣١٥) والخطيب في «تاريخه» (٩٥/١١) من طريق عبيد بن القاسم حدثنا هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ، فذكره.

أورده في ترجمة عبيد هذا وروى عن ابن معين أنه ليس بثقة. وفي رواية: «كان كذاباً خبيثاً». وعن أبي علي صالح بن محمد: «كذاب كان يضع الحديث». وعن أبي داود: «كان يضع الحديث».

وقد مضى الحديث مع بسط الكلام عليه برقم (٩٠٩)، والغرض من إيراده الآن إنما هو ذكر شاهد له من قوله ﷺ، لبيان ضعفه أيضاً يرويه العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سوية أبو الهذيل: حدثنا عبيد الله بن عكراش عن أبيه عكراش بن ذؤيب قال:

«بعثني بنو مرة بن عبيد بصدقات أموالهم إلى رسول الله ﷺ، فقدمت عليه المدينة فوجدته جالساً بين المهاجرين والأنصار، قال: ثم أخذ بيدي فانطلق بي إلى بيت أم سلمة، فقال: هل من طعام؟ فأتينا بجفنة كثيرة من الثريد والوذر، وأقبلنا نأكل منها، فخبطت يدي من نواحيها، وأكل رسول الله ﷺ من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال:

«يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد».

ثم أتينا بطبق فيه ألوان الرطب، أو من ألوان الرطب (عبيد الله شك) قال: فجعلت آكل من بين يدي، وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق وقال:

«يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد».

ثم أتينا بماء فغسل رسول الله ﷺ يديه ومسح ببلل كفيه وجهه وذراعيه ورأسه وقال: يا عكراش هذا الوضوء مما غيرت النار».

أخرجه الترمذي (١ / ٣٣٩) والسياق له وابن ماجه (٣٢٧٤) وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٩٧- ٩٨) وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن الفضل، وقد تفرد به».

قلت: وهو ضعيف كما في «التقريب».

وعبيد الله بن عكراش قال الذهبي في «الميزان»:

«فيه جهالة، وقال ابن حبان: منكر الحديث، وقال البخاري: في إسناده نظر. وقال أبو حاتم: مجهول».

١١٢٨- (ليلةَ الغارِ أمرَ الله عزَّ وجلَّ شجرةً فخرجَتْ في وجهِ النَّبِيِّ ﷺ تسترُه وإنَّ الله عزَّ وجلَّ بعثَ العنكبوتَ فنسجتْ ما بينَهُما فستَرتْ وجهَ النَّبيِّ ﷺ، وأمرَ الله حمامتينِ وحشيَّتينِ فأقبلتا تدفّانِ(وفي نسخة: ترفّانِ)حتّى وقعا بينَ العنكبوتِ وبينَ الشَّجرةِ، فأَقبلَ فتْيانُ قريشٍ مِنْ كلِّ بطنٍ رجلٌ معهم عِصيُّهُم وقِسيُّهم وهراواتهمْ حتَّى إذا كانوا مِنَ النَّبيِّ ﷺ على قدرِ مائتي ذراعٍ قالَ الدَّليلُ سراقةُ بنُ مالكٍ المُدلج: انْظُروا هذا الحجرَ ثمَّ لا أدري أينَ وضعَ رِجلَهُ رسولُ الله ﷺ، فقالَ الفتْيَانُ: إنَّكَ لم تخطُرْ منذ اللَّيلةَ أَثَرَهُ حتَّى إذا أصبحنَا قالَ: انظروا في الغارِ! فاستقدمَ القَومُ حتَّى إذا كانوا على خمسينَ ذراعاً نظر أوّلهم فإذا الحمامات، فرجعَ، قالوا: ما ردَّكَ أَنْ تنظرَ في الغارِ؟ قالَ: رأيتُ حمامَتينِ وحشيَّتينِ بفمِ الغارِ فعرفتُ أن ليس فيهِ أحدٌ، فسمعها النّبيُّ ﷺ فَعرفَ أنَّ الله عزَّ وجلَّ قد درأَ عنهما بهما، فسمَّتَ عليهما فَأحرزهما الله تعالَى بالحرمِ فأفرجا كُلَّ ما ترون).

منكر. رواه ابن سعد (١ /٢٢٨- ٢٢٩) والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١٧ / ١٣ / ١-٢)والبزّارفي «مسنده» (٢ / ٢٩٩ / ١٧٤١ «كشف الأستار») والطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٤٤٣ / ١٠٨٢) والعقيلي (٣٤٦) وخيثمة الأطرابلسي في «فضائل

الصديق» (١٦/٥/٢) وكذا الشريف أبو علي الهاشمي في «الفوائد المنتقاة» (١/١٠٨) وأبو نعيم في «الدلائل» (٢/١١١) وكذا البيهقي (٢/٤٨١-٤٨٢) عن **عوف ابن عمرو** أبي عمرو القيسي ويلقب (عُوَيْن) قال: ثنا **أبو مصعب المكي** قال: أدركت زيد ابن أرقم والمغيرة بن شعبة وأنس بن مالك يذكرون أن النبي ﷺ ليلة الغار. وقال الهاشمي:

«تفرد به أنس ومن ذكر معه، لا نعرفه إلا من حديث مسلم بن إبراهيم عن عون بن عمرو القيسي عن أبي مصعب».

وقال العقيلي:

«لا يتابع عليه عون، وأبو مصعب رجل مجهول».

قلت: وأشار البزار إلى جهالته بقوله:

لا نعلم رواه إلا عون بن عمير، وأبو مصعب فلا نعلم حدث عنه إلا عُوين».

وقال ابن معين في عون: «لا شيء».

وقال البخاري:

«منكر الحديث مجهول».

ذكره الذهبي في «الميزان»، وساق له حديثين مما أنكر عليه هذا أحدهما.

وقال الحافظ ابن كثير في تاريخه «البداية» (٣/١٨٢):

«وهذا حديث غريب جداً».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٥٣):

«رواه البزار والطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: يشير إلى عون وأبي مصعب، فإن من دونهما ثقات معروفون، فهي غفلة عجيبة منه عن هذه النقول. فسبحان من لا يضل ولا ينسى.

١١٢٩- (انطلق النبي ﷺ وأبو بكر إلى الغارِ، فَدَخَلا فيهِ، فجاءَت العنكبوتُ، فنسجتْ على بابِ الغارِ، وجاءتْ قريشٌ يطلبونَ النَّبيَّ ﷺ، وكانوا إذا رأوا على بابِ الغارِ نَسجَ العنكبوتِ، قالوا: لم يدخلْهُ أحدٌ، وكانَ

النَّبيُّ ﷺ قائماً يصلِّي وأبو بكرٍ يرتقبُ، فقالَ أبو بكر رضيَ الله عنهُ للنَّبيِّ ﷺ: فداكَ أبي وأمِّي هؤلاء قومُكَ يطلبونك! أَمَا والله ما على نفسي أبكي، ولكن مخافةَ أنْ أرى فيكَ ما أكرهُ، فقالَ لهُ النَّبيُّ ﷺ: ﴿لا تحزنْ إنَّ الله معنا﴾).

ضعيف. أخرجه الحافظ أبو بكر القاضي في «مسند أبي بكر» (ق ٩١/١-٢): حدثنا **بشار الخفاف** قال: حدثنا جعفر بن سليمان قال: حدثنا أبو عمران الجَوْني قال: حدثنا المعلى بن زياد عن الحسن قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: الإرسال، فإن الحسن هو البصري وهو تابعي كثير الإرسال والتدليس.

والأخرى: ضعف الخفاف، وهو بشار بن موسى أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه أبو زرعة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف كثير الغلط، كثير الحديث».

قلت: وإنما يصح من الحديث آخره لوروده في القرآن الكريم: ﴿إلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ الله، إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا ثَانيَ اثْنَيْنِ إذْ هُمَا فِي الغَارِ إذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: لا تَحْزَنْ إنَّ الله مَعَنَا، فَأَنْزَلَ الله سَكِيْنَتَهُ عَلَيْهِ، وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾.

وقول أبي بكر: «أما والله..» في الصحيحين نحوه من حديث البراء.

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٣/١٨١):

«وهذا مرسل عن الحسن، وهو حسن بماله من الشاهد».

كذا قال! ويعني بالشاهد ما ساقه من طريق أحمد، وهذا في «المسند» (٣٢٥١) من طريق عبد الرزاق في «المصنف» (٥/٣٨٩)، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٤٠٧/١٢١٥٥) من طريق عثمان الجزري أن مقسماً مولى ابن عباس أخبره عن ابن عباس في قوله: ﴿وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ﴾ قال:

«تشاورت قريش ليلة بمكة، فقال بعضهم: إذا أصبح فأثبتوه بالوثاق يريدون النبي ﷺ، وقال بعضهم: اقتلوه، وقال بعضهم: بل أخرجوه، فأطلع الله عزّ وجل نبيه على ذلك، فبات عليّ على فراش النبي ﷺ تلك الليلة، وخرج النبي ﷺ حتى لحق بالغار، وبات المشركون يحرسون علياً، يحسبونه النبي ﷺ فلما أصبحوا ثاروا إليه، فلما رأوا علياً رد الله مكرهم، فقالوا: أين صاحبك هذا؟ قال: لا أدري، فاقتصوا أثره، فلما بلغوا الجبل خلط عليهم، فصعدوا في الجبل، فمروا بالغار، فرأوا على بابه نسج العنكبوت، فقالوا: لو دخل ههنا لم يكن نسج العنكبوت على بابه، فمكث فيه ثلاث ليال».

قال ابن كثير عقبه:

«وهذا إسناد حسن، وهو من أجود ما رُوي في قصة العنكبوت على فم الغار».

كذا قال، وليس بحسن في نقدي، لأن عثمان الجزري إن كان هو عثمان بن عمرو بن ساج الجزري فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/١/١٦٢) عن أبيه:

«لا يحتج به».

وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«تكلم فيه».

وإن كان هو عثمان بن ساج الجزري ليس بينهما عمرو، فقد جنح الحافظ في «التهذيب» إلى أنه غير الأول، ولا يعرف حاله، ولم يفرق بينهما في «التقريب»، وقال:

«فيه ضعف».

وابن عَمرو لم يوثقه أحد غير ابن حبان، ومن المعروف تساهله في التوثيق، ولذلك فهو ضعيف لا يحتج به كما قال أبو حاتم.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٧):

«رواه أحمد والطبراني، وفيه عثمان بن عمرو الجزري، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ولذلك قال المحقق أحمد شاكر في تعليقه على «المسند»:

«في إسناده نظر».

ثم إن الآية المتقدمة ﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ فيها ما يؤكد ضعف الحديث، لأنها صريحة بأن النصر والتأييد إنما كان بجنود لا ترى، والحديث يثبت أن نصره ﷺ كان بالعنكبوت، وهو مما يرى، فتأمل.

والأشبه بالآية أن الجنود فيها إنما هم الملائكة، وليس العنكبوت ولا الحمامتين، ولذلك قال البغوي في «تفسيره» (٤/١٧٤) للآية:

«وهم الملائكة نزلوا يصرفون وجوه الكفار وأبصارهم عن رؤيته».

وقد جاء في بعض الحديث ما يشهد لهذا المعنى، وهو ما أخرج أبو نعيم عن أسماء بنت أبي بكرٍ رضي الله عنها:

«أن أبا بكر رضي الله عنه رأى رجلاً مواجه الغار، فقال: يا رسول الله إنه لرائينا، قال: كلا إن الملائكة تستره الآن بأجنحتها، فلم ينشب الرجل أن قعد يبول مستقبلهما، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بكر لو كان يراك ما فعل هذا».

وأخرجه الطبراني مطولاً في قصة الهجرة، وقال الهيثمي (٦/٥٤):

«رواه الطبراني وفيه يعقوب بن حميد بن كاسب وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: المتقرر في يعقوب هذا أنه حسن الحديث، وقال الحافظ فيه:

«صدوق، ربما وهم».

فإذا لم يكن في الإسناد علة أخرى فهو حسن، ولكني لا أستطيع الجزم بذلك لأن الهيثمي رحمه الله قد عهدنا منه السكوت في كثير من الأحيان عن العلة في الحديث مثل الانقطاع والتدليس ونحو ذلك، ولذلك نراه نادراً ما يقول: إسناد صحيح، أو: إسناد حسن، وإنما يقول: رجاله ثقات، أو موثقون. أو: فيه فلان وهو ضعيف، أو: مختلف فيه ونحو ذلك. ولذلك فلا ينبغي للعارف بهذا العلم أن يصحح أو يحسن بناء على مثل تلك العبارات منه. فإذا يسر الله لنا الوقوف على إسناد الطبراني أو أبي نعيم استطعنا الحكم على الحديث بما يستحقه من رتبة. والله الموفق.

ثم وقفت على إسناده في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/١٠٦/٢٨٤) فتبين أنه

حسن لولا أن شيخ الطبراني أحمد بن عمرو الخلّال المكي لم أقف له على ترجمة، وقد أخرج له في «المعجم الأوسط» (١/٢٩/١ - ١/٣٠) نحو ١٦ حديثاً، مما يدل على أنه من شيوخه المشهورين، فإن عرف أو توبع فالحديث حسن، يصلح دليلاً على نكارة ذكر العنكبوت والحمامتين. والله أعلم.

١١٣٠- (ليسَ مِنْ امبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفر).

شاذ بهذا اللفظ. أخرجه أحمد (٥/٤٣٤) عن معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري -وكان من أصحاب السقيفة- قال سمعت رسول الله ﷺ فذكره.

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وعلته الشذوذ ومخالفة الجماعة. فقد قال أحمد أيضاً: ثنا سفيان عن الزهري به بلفظ:

«ليس من البر الصيامُ في السفر».

وتابعه عليه ابن جريج ويونس ومحمد بن أبي حفصة والزبيدي كلهم رووه عن الزهري بلفظ سفيان.

وتابعهم معمر نفسه عند البيهقي وقال:

«وهو المحفوظ عنه ﷺ».

وليس يشك عالم بأن اللفظ الذي وافق معمرٌ الثقات عليه، هو الصحيح الذي ينبغي الأخذ به، والركون إليه، بخلاف اللفظ الآخر الذي خالفهم فيه، فإنه ضعيف لا يعتمد عليه، لا سيما ومعمر، وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبي في ترجمته:

«له أوهام معروفة، احتملت له في سعة ما أتقن، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وما حدث به بالبصرة، ففيه أغاليط».

وإن مما يؤكد وهم معمر في هذا اللفظ الذي شذ به عن الجماعة أن الحديث قد ورد عن جماعة آخرين من الصحابة، مثل جابر بن عبد الله، وعبد الله بن أبي برزة الأسلمي، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، وعمار بن ياسر وأبي الدرداء، جاء ذلك عنهم من طرق كثيرة، وكلها أجمعت على روايته باللفظ الثاني الذي رواه الجماعة، وقد خرجت أحاديثهم جميعاً في «إرواء الغليل» (٩٢٥) فمن شاء الوقوف

عليها، فليرجع إليه إن شاء الله تعالى .

وإنما عنيت هنا عناية خاصة لبيان ضعف الحديث بهذا اللفظ لشهرته عند علماء اللغة والأدب، ولقول الحافظ ابن حجر في «التلخيص»:

«هذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري (يعني: كعب بن عاصم) كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها الراوي عنه، وأداها باللفظ الذي سمعها به. وهذا الثاني أوجه عندي. والله أعلم».

فأقول: إن إيراد الحافظ رحمه الله تعالى هذين الاحتمالين قد يشعر القارىء لكلامه أن الرواية ثبتت بهذا اللفظ عن الأشعري، وإنما تردد في كونه من النبي ﷺ نفسه، أو من الأشعري، ورجح الثاني. وهذا الترجيح لا داعي إليه، بعد أن أثبتنا أنه وهم من معمر، فلم يتكلم به النبي ﷺ ولا الأشعري، بل ولا صفوان بن عبد الله، ولا الزهري. فليعلم هذا فإنه عزيز نفيس إن شاء الله تعالى.

١١٣١- (لوْ كانَ هذا في غير هذا لكانَ خيراً لكَ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٢/٢٣٨) و الحاكم (٤/١٢١- ١٢٢) وأحمد (٣/٤٧١و ٤/٣٣٩) والطبراني في «الكبير» (١/١٠٠/٢) والبيهقي في «الشعب» (٢/١٦١/٢ - ١٦٢/١) من طريق شعبة قال: سمعت أبا إسرائيل قال: سمعت جعدة قال: سمعت النبي ﷺ ورأى رجلاً سميناً، فجعل النبي ﷺ يومىء إلى بطنه بيده ويقول: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وقال المنذري (٣/١٢٣):

«رواه ابن أبي الدنيا والطبراني بإسناد جيد والحاكم والبيهقي».

وكذا قال الحافظ العراقي في «المغني» (٣/٨٨ الطبعة التجارية)، إلا أنه ذكر أحمد بدل ابن أبي الدنيا، ولم يذكر الطبراني، ولم أره في «كتاب الجوع» لابن أبي الدنيا. وقال الهيثمي (٥/٣١):

«رواه الطبراني وأحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبي إسرائيل الجشمي وهو ثقة».

قلت: في هذا التوثيق عندي نظر، لأن عمدته على أن ابن حبان ذكر أبا إسرائيل في «الثقات»، ولم يوثقه غيره كما يستفاد من ترجمته المختصرة في «تهذيب التهذيب»:

«أبو إسرائيل الجشمي، وعنه شعبة بن الحجاج. ذكره ابن حبان في «الثقات»، واسمه شعيب».

ومن المعلوم تساهل ابن حبان في التوثيق كما نبهنا عليه مراراً، ولهذا نرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين لا يحتجون بمن يتفرد ابن حبان بتوثيقه، ولا يوثقونه، فهذا أبو إسرائيل لم يوثقه ابن حجر في «التقريب» وإنما قال فيه:

«مقبول»، يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة.

ولذلك فإني أرى أن تجويد الحافظ المنذري والعراقي لإسناد هذا الحديث، غير جيد، لأنه قائم على الاعتماد على توثيق ابن حبان لرواية أبي إسرائيل، وهو بالتجهيل أولى منه بالتوثيق لأنه لم يرو عنه غير شعبة، مع عدم توثيق غير ابن حبان له. والله أعلم.

ثم وجدت للحديث علة أخرى، وهي الاختلاف في صحبة جعدة وهو ابن هبيرة الأشجعي، وترى تفصيل القول في ذلك في «تهذيب ابن حجر» وتعليق الدكتور عواد على «تهذيب المزي» (٤/٥٦٦)، وتناقض رأي ابن حجر فيه، ففي «التهذيب» يرجح قول أبي حاتم أنه تابعي، وفي «التقريب» يجزم بأنه صحابي صغير له رؤية، وليس يخفى على طالب العلم أن هذا التناقض من مثل هذا الحافظ ما هو إلا لأنه ليس هناك دليل قاطع في صحبة جعدة هذا يرفع الخلاف، وإن مما يؤكد ذلك أن ابن حبان نفسه الذي وثق أبا إسرائيل هذا أورد جعدة في التابعين من «ثقاته» (٤/١١٥) وقال:

«ولا أعلم لصحبته شيئاً صحيحاً فأعتمد عليه فلذلك أدخلناه في التابعين».

وبناءً على ذلك أورد أبا إسرائيل في «أتباع التابعين» من «ثقاته» (٦/٤٣٨) وقال:

«يروي عن جعدة بن هبيرة، روى عنه شعبة بن الحجاج».

قلت: وهذا تناقض ظاهر من ابن حبان يشبه تناقض الحافظ السابق، لأن أبا إسرائيل هذا إذا كان ثقة عنده لزمه القول بصحبة جعدة لأنه صرح في هذا الحديث بها: «سمعت النبي ﷺ» وإذا كان قوله هذا ليس صحيحاً يعتمد عليه، لزمه القول بأنّ أبا إسرائيل ليس ثقة يعتمد عليه، وهذا هو الذي يظهر لي لتفرد شعبة بالرواية عنه كما تقدم. والله أعلم.

١١٣٢- (قومُوا كلّكمْ فتوضَّأوا).

باطل. رواه ابن عساكر (١٧/ ٣٦٠/ ٢) عن **يحيى بن عبد الله البابلتي**: حدثنا الأوزاعي: حدثني **واصل بن أبي جميل أبو بكر** عن مجاهد قال:

«وجد النبي ﷺ[1] ريحاً، فقال: ليقم صاحب الريح فليتوضأ، فاستحيا الرجل أن يقوم، فقال رسول الله ﷺ: ليقم صاحب هذا الريح فليتوضأ، فإن الله لا يستحيي من الحق، فقال العباس: يا رسول الله أفلا نقوم كلنا نتوضأ؟ فقال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، مسلسل بالعلل: الإرسال من مجاهد وهو ابن جبر وضعف واصل بن أبي جميل والبابلتي.

وأصل الحديث موقوف، فقد روى مجالد: نا عامر عن جرير يعني ابن عبد الله البجلي:

«أن عمر رضي الله عنه صلى بالناس، فخرج من إنسان شيء، فقال: عزمت على صاحب هذه إلا توضأ، وأعاد صلاته. فقال جرير: أو تعزم عل كل من سمعها أن يتوضأ، وأن يعيد الصلاة، قال: نعما قلت، جزاك الله خيراً، فأمرهم بذلك».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٠٧/ ١): حدثنا معاذ بن المثنى: نا مسدد: نا يحيى عن **مجالد**.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، رجال مسلم غير معاذ بن المثنى وهو ثقة مترجم في «تاريخ بغداد»، غير أن **مجالداً** وهو ابن سعيد الهمداني قال الحافظ في «التقريب»:

---

(١) كذا الأصل، وسقط منه: «من رجل».

«ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره».
فقول الهيثمي (١/ ٢٤٤):
«رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله رجال الصحيح».
قلت: فهذا القول، مما لا يخفى بعده عن الصواب على من عرف ما بيّنا.

ويشبه هذا الحديث ما يتداوله كثير من العامة، وبعض أشباههم من الخاصة، زعموا أن النبي ﷺ كان يخطب ذات يوم، فخرج من أحدهم ريح، فاستحيا أن يقوم من بين الناس، وكان قد أكل لحم جزور، فقال رسول الله ﷺ ستراً عليه: «من أكل لحم جزور فليتوضأ». فقام جماعة كانوا أكلوا من لحمه فتوضأوا!

وهذه القصة مع أنه لا أصل لها في شيء من كتب السنة ولا في غيرها من كتب الفقه والتفسير فيما علمت، فإن أثرها سيىء جداً في الذين يروونها، فإنها تصرفهم عن العمل بأمر النبي ﷺ لكل من أكل من لحم الإبل أن يتوضأ، كما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره: قالوا: يا رسول الله أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: لا، قالوا: أفنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: توضأوا. فهم يدفعون هذا الأمر الصحيح الصريح بأنه إنما كان ستراً على ذلك الرجل، لا تشريعاً! وليت شعري كيف يعقل هؤلاء مثل هذه القصة ويؤمنون بها، مع بعدها عن العقل السليم، والشرع القويم؟! فإنهم لو تفكروا فيها قليلاً، لتبين لهم ما قلناه بوضوح، فإنه مما لا يليق به ﷺ أن يأمر بأمر لعلة زمنية. ثم لا يبين للناس تلك العلة، حتى يصير الأمر شريعة أبدية، كما وقع في هذا الأمر، فقد عمل به جماهير من أئمة الحديث والفقه، فلو أنه ﷺ كان أمر به لتلك العلة المزعومة لبينها أتم البيان، حتى لا يضل هؤلاء الجماهير باتباعهم للأمر المطلق! ولكن قبح الله الوضاعين في كل عصر وكل مصر، فإنهم من أعظم الأسباب التي أبعدت كثيراً من المسلمين عن العمل بسنة نبيهم ﷺ، ورضي الله عن الجماهير العاملين بهذا الأمر الكريم، ووفق الآخرين للاقتداء بهم في ذلك وفي اتباع كل سنة صحيحة. والله ولي التوفيق.

١١٣٣ـ (أفلحتَ يا قُدَيْمُ إنْ متَّ ولم تكنْ أميراً ولا كاتباً ولا عريفاً).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٩٣٣) وأحمد (٤/ ١٣٣) وابن عساكر في «تاريخ

دمشق» (١٧/ ٨٠/ ١) عن **صالح بن يحيى بن المقدام** عن جده المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ ضرب على منكبه ثم قال له: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، صالح هذا أورده الذهبي في «ديوان الضعفاء»، وقال: «مجهول».

وقال في «المغني» و «الكاشف»:

«قال البخاري: فيه نظر».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«لين».

وأما قول المنذري (٣/ ١٣٤):

«وفيه كلام قريب لا يقدح».

فهذا مردود لوجهين:

أولاً: أن الذين ترجموا صالحاً كان كلامهم فيه على ثلاثة أنواع:

١ ـ منهم من ضعفه ضعفاً شديداً، وهو الإمام البخاري، فقد قال: «فيه نظر»، كما تقدم.

وعبارة البخاري هي من أشد أنواع التجريح عنده.

٢ ـ ومنهم من جهله مثل موسى بن هارون الحمال وابن حزم.

ويمكن أن نذكر معهم ابن أبي حاتم، فإنه أورده في كتابه (٢/ ١/ ٤١٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣ ـ ومنهم من وثقه، وهو ابن حبان وحده، فقد أورده في «ثقات أتباع التابعين» وقال (٦/ ٤٠٩):

«يخطىء».

فأنت ترى أنهم جميعاً متفقون على تجريح الرجل، إما بالضعف الشديد، وإما بالجهالة، وإما بالوهم.

ثانياً: أن الكلام الذي لا يقدح إنما يُسلَّم لو قيل في رجل ثبت أنه ثقة، والأمر هنا ليس كذلك، لأن توثيق ابن حبان مما لا يوثق به عند التفرد كما هو الشأن هنا لما عرفت

من تساهله فيه، فلذلك لا يقبل توثيقه هذا إذا لم يخالف ممن هو مثله في العلم بالجرح والتعديل، فكيف إذا كان مخالفه هو الإمام البخاري؟ فكيف إذا كان مع ذلك هو نفسه يقول فيه كما تقدم:

«يخطىء» ؟!

فيتلخص من ذلك أن الكلام الذي فيه قادح، يُسقط الاحتجاج بالحديث.

ثم إن إيراد ابن حبان إياه في «أتباع التابعين» ينبهنا إلى أن في الحديث علة أخرى وهي الانقطاع، فإن صالحاً هذا رواه عن جده المقدام لم يذكر بينهما أباه يحيى بن المقدام، فهو منقطع، فهذه علة أخرى، ويؤيده أنه سيأتي له قريباً حديث آخر برقم (١١٤٩) من روايته عن أبيه عن جده، فإن كان هذا تلقاه عن أبيه فهو -أعني أباه- مجهول كما سيأتي هناك، ولذلك ذكر الحافظ في ترجمة صالح هذا من «التقريب» أنه من الطبقة السادسة. وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

١١٣٤- (كانَ الرَّجلُ إذا طلَّقَ امرأتَهُ ثلاثاً قبلَ أَنْ يدخلَ بها جعلوها واحدةً على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدراً مِنْ إمارةِ عمر، فلمَّا رأى النَّاسَ قد تتابعوا فيها، قالَ (يعني عمر): أجيزُهُن عليهِم).

منكر بهذا السياق. أخرجه أبو داود (٢١٩٩) وعنه البيهقي (٧/٣٣٨-٣٣٩): حدثنا محمد بن عبد الملك بن مروان: ثنا **أبو النعمان**: ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحد عن طاوس:

«أن رجلاً يقال له: أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدراً من إمارة عمر؟ وقال ابن عباس: بلى كان الرجل..».

قلت: وهذا إسناد معلول عندي بأبي النعمان واسمه محمد بن الفضل السدوسي ولقبه عارم، وهو وإن كان ثقة فقد كان اختلط، وصفه بذلك جماعة من الأئمة منهم أبو

داود والنسائي والدارقطني وغيرهم، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١/٥٩):

«سمعت أبي يقول: اختلط في آخر عمره، وزال عقله فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح».

قلت: وهذا الحديث من رواية ابن مروان وهو أبو جعفر الدقيقي الثقة، ولا ندري أسمع منه قبل الاختلاط أم بعده؟ وهذا عندي أرجح، فقد خولف عارم في إسناده ومتنه. فرواه سليمان بن حرب عن حماد بن زيد فقال: عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس به، إلا أنه لم يذكر فيه:

«قبل أن يدخل بها».

أخرجه مسلم (٤/١٨٢) والبيهقي (٧/٣٣٦). وقال ابن أبي شيبة (٥/٢٦): نا عفان بن مسلم قال: نا حماد بن زيد به.

ورواه محمد بن أبي نعيم: نا حماد بن زيد به.

أخرجه الدار قطني (٤٤٣)، وابن أبي نعيم صدوق.

فهي زيادة شاذة إن لم نقل منكرة، تفرد بها عارم.

ويؤكد ذلك أن عبد الله بن طاوس قد روى الحديث عن أبيه كما رواه سليمان بن حرب بإسناده عنه بدون الزيادة.

أخرجه مسلم والنسائي (٢/٩٦) والطحاوي (٢/٣١) والدار قطني (٤٤٤) والبيهقي وأحمد (١/٣١٤) والحاكم أيضاً (٢/١٩٦) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، إلا أنهما وهما في استدراكهما على مسلم.

قلت: فهذه الروايات الصحيحة تدل على أن عارماً إنما حدث بالحديث بعد الاختلاط، ولذلك لم يضبطه، فلم يحفظ اسم شيخ أيوب فيه، وزاد تلك الزيادة فهي لذلك شاذة غير محفوظة لمخالفته الثقات فيها، وقد خفيت هذه العلة على العلامة ابن القيم؛ فصحح إسناد الحديث في «زاد المعاد» (٤/٥٥)، وانطلى ذلك على المعلق عليه (٥/٢٤٩و٢٥١)، وأعله المنذري في «مختصر السنن» (٣/١٢٤) بقوله:

«الرواة عن طاووس مجاهيل».

وإذا عرفت ذلك فلا يجوز تقييد لفظ الحديث الصحيح بها، كما فعل البيهقي، بل ينبغي تركه على إطلاقه فهو يشمل المدخول بها وغير المدخول بها، وإليك لفظ الحديث في «صحيح مسلم»:

«كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم».

قلت: وهو نص لا يقبل الجدل على أن هذا الطلاق حكم محكم ثابت غير منسوخ لجريان العمل عليه بعد وفاته ﷺ في خلافة أبي بكر، وأول خلافة عمر، ولأن عمر رضي الله لم يخالفه بنص آخر عنده بل باجتهاد منه ولذلك تردد قليلاً أول الأمر في مخالفته كما يشعر بذلك قوله: «إن الناس قد استعجلوا .. **فلو أمضيناه عليهم** ..»، فهل يجوز للحاكم مثل هذا التساؤل والتردد لو كان عنده نص بذلك؟!

وأيضاً، فإن قوله: «قد استعجلوا» يدل على أن الاستعجال حدث بعد أن لم يكن، فرأى الخليفة الراشد، أن يمضيه عليهم ثلاثاً من باب التعزير لهم والتأديب، فهل يجوز مع هذا كله أن يترك الحكم المحكم الذي أجمع عليه المسلمون في خلافة أبي بكر وأول خلافة عمر، من أجل رأي بدا لعمر واجتهد فيه، فيؤخذ باجتهاده، ويترك حكمه الذي حكم هو به أول خلافته تبعاً لرسول الله ﷺ وأبي بكر؟! اللهم إن هذا لمن عجائب ما وقع في الفقه الإسلامي، فرجوعاً إلى السنة المحكمة أيها العلماء، لا سيما وقد كثرت حوادث الطلاق في هذا الزمن كثرة مدهشة تنذر بشر مستطير تصاب به مئات العائلات.

وأنا حين أكتب هذا أعلم أن بعض البلاد الإسلامية كمصر وسوريا قد أدخلت هذا الحكم في محاكمها الشرعية، ولكن من المؤسف أن أقول: إن الذين أدخلوا ذلك من الفقهاء القانونيين لم يكن ذلك منهم بدافع إحياء السنة، وإنما تقليداً منهم لرأي ابن تيمية الموافق لهذا الحديث، أي إنهم أخذوا برأيه لا لأنه مدعم بالحديث، بل لأن

المصلحة اقتضت الأخذ به زعموا ، ولذلك فإن جل هؤلاء الفقهاء لا يدعمون أقوالهم واختياراتهم التي يختارونها اليوم بالسنة ، لأنهم لا علم لهم بها ، بل قد استغنوا عن ذلك بالاعتماد على آرائهم ، التي بها يحكمون ، وإليها يرجعون في تقدير المصلحة التي بها يستجيزون لأنفسهم أن يغيروا الحكم الذي كانوا بالأمس القريب به يدينون الله ، كمسألة الطلاق هذه، فالذي أودُّه أنهم إن غيروا حكماً أو تركوا مذهباً إلى مذهب آخر، أن يكون ذلك اتباعاً منهم للسنة، وأن لا يكون ذلك قاصراً على الأحكام القانونية والأحوال الشخصية ، بل يجب أن يتعدوا ذلك إلى عباداتهم ومعاملاتهم الخاصة بهم ، فلعلهم يفعلون !

١١٣٥ - (ما أَتى رسولُ الله ﷺ أحداً مِنْ نسائِهِ إلا متقنعاً، يرخي الثَّوبَ على رأسِهِ ، وما رأيتُهُ مِنْ رسولِ الله ﷺ ولا رآه منِّي).

موضوع . رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص ٢٥١ - ٢٥٢) عن **محمد ابن القاسم الأسدي**: نا كامل أبو العلاء عن أبي صالح - أُراه - عن ابن عباس قال: قالت عائشة رضي الله عنها: فذكره.

قلت : وهذا إسناد موضوع، آفته الأسدي هذا كذبه أحمد وقال:
«أحاديثه موضوعة ، ليس بشيء» .
وأبو صالح هو باذام وهو ضعيف .

والشطر الثاني من الحديث قد روي من طريقين آخرين ولكنهما واهيان كما بينته في «آداب الزفاف» (ص٣٢ - الطبعة الثانية) وذكرت هناك عن عائشة نفسها ما يدل على بطلانه .

وأما الشطر الأول ، فمع تفرد ذاك الكذاب به فإنه يدل على بطلانه أيضاً القرآن الكريم وهو قول الله عز وجل : ﴿**نسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُم**﴾ أي : كيف شئتم . فمع هذه الإباحة الصريحة في كيفية الإتيان ، لا يعقل هذا التضييق الذي تضمنه هذا الحديث الموضوع كمالا يخفى .

١١٣٦ - (ما ابتلى الله عبداً ببلاء وهو على طريقةٍ يكرهُهَا إلا جعلَ الله ذلكَ البلاء لهُ كفَّارةً وطهوراً، ما لم ينزل ما أصابهُ مِنَ البلاءِ بغيرِ الله، أو يدعو غيرَ الله في كشفِهِ).

موضوع. رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١/١٦٢) حدثني يعقوب بن عبيد قال: أنبأ هشام بن عمار قال: أنبأ يحيى بن حمزة قال: ثنا الحكم بن عبد الله أنه سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي يحدث أنه سمع أبا هريرة يحدث قال:

دخلت على أم عبد الله ابنة أبي ذباب عائداً لها من شكوى فقالت: يا أبا هريرة إني دخلت على أم سلمة أعودها من شكوى فنظرت إلى قزحة في يدي فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ساقط موضوع، من أجل الحكم بن عبد الله وهو ابن سعد الأيلي قال الذهبي في «الضعفاء»:

«متروك متهم».

وقال في «الميزان»:

«وقال أحمد: أحاديثه كلها موضوعة. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال السعدي وأبو حاتم: كذاب».

١١٣٧ - (يأتي على النَّاسِ زمانٌ يكونُ المؤمنُ فيه أذلّ مِنْ شاتِهِ).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (١٥/٣٩٠/٢) عن عباد بن يعقوب الرواجني أنبأنا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا سند واه، عيسى بن عبد الله قال أبو نعيم:

«روى عن آبائه أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه، لا شيء».

وقال ابن عدي: «حدث عن آبائه بأحاديث غير محفوظة».

وساق له الذهبي حديثين قال في أحدهما :

«لعله موضوع» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه وبيض له المناوي في«شرحيه»!

١١٣٨- (هي زكاةُ الفطرِ. آية : ﴿قد أفلحَ مَنْ تزكَّى﴾).

ضعيف جداً. أخرجه البزار في «مسنده» (١/٤٢٩/٩٠٥) وابن عدي في «الكامل» (ق ٣٣٣/١) والبيهقي (٤/١٥٩) من طريق عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن قوله : ﴿قَدْ أَفلَحَ مَنْ تَزَكَّى وذكر اسم رَبِّهِ فصَلَّى﴾ قال: فذكره.

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً، كثير هذا هو ابن عبد الله بن عمرو بن عوف ، قال الشافعي وأبو داود :

«ركن من أركان الكذب» .

وقال الدار قطني وغيره:

«متروك» .

وعبد الله بن نافع هو الصائغ المخزومي المدني ، قال الحافظ :

«ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين» .

والحديث أورده السيوطي في «الدر المنثور» (٦/٣٣٩) بتخريج البزار وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم في «الكنى» وابن مردويه والبيهقي في «سننه» بسند ضعيف عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف به .

قلت: فضعّف إسناده بعبد الله بن نافع ، وتضعيفه بكثير أولى لما عرفت من سوء حاله ، ولكن لعله سكت عنه لشهرته بذلك .

وللحديث شاهد موقوف ، رواه **أبو حماد الحنفي** عن عبيد الله (وفي نسخة عبد الله) بن عمر عن نافع عن عمر أنه كان يقول:

« نـزلت هذه الآيـة :. ﴿قد أفلحَ من تـزكى وذكـر اسم ربـه فصلى﴾ في زكـاة رمضان».

قلت : وهو مع وقفه ضعيف الإسناد جداً، فإن أبا حماد الحنفي واسمه مفضل بن صدقة قال النسائي :

«متروك».

وقال ابن معين :

«ليس بشيء».

وعبد الله بن عمر إن كان هو المكبر فضعيف، وإن كان المصغر فثقة .

١١٣٩ - (أَكْلُ اللَّحْمِ يُحَسِّنُ الوَجْهَ، وَيُحَسِّنُ الخُلُقَ).

موضوع رواه الرازي في «الفوائد» (١٥ / ١٠١ / ٢) وابن عساكر (١٤ / ٢١١ / ١) عن محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري : حدثنا أبو الحسن محمد بن إسحاق بن الحريص(١) : حدثنا محمد بن حسان بن يزيد الحوري : حدثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت: وهذا سند واهٍ جداً بل هو موضوع، فإن الأنصاري هذا قال الحافظ عبد العزيز الكتاني :

«كان يتهم».

والمحمدان فوقه لم أعرفهما(١)، وسائرهم من رجال الستة، واعتقادي أن هذا السند مركب عليهم، فإن أحدهم أسمى من أن يحدث بمثل هذا الحديث الباطل الظاهر البطلان، وإني لأعجب من السيوطي كيف سود به كتابه «الجامع الصغير»! وأما المناوي فقد بيض له في «الفيض» وقال في «التيسير» : «إسناده ضعيف»!

---

(١) وابن الحريص ترجمه ابن عساكر في «تاريخه» (١٥ / ٣١-٣٢) ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

١١٤٠-(إذا تغوَّلَتِ الغيلانُ فنادوا بالأذانِ) .

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٢/٤٤/١) : ثنا يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن الحسن عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

وبهذا الإسناد أخرجه الإمام أحمد (٣/٣٨١-٣٨٢) وأبو يعلى (٥٩٣-٥٩٤) في حديث .

وكذلك أخرجه أحمد (٣/٣٠٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥١٧) من طريقين آخرين عن هشام بن حسان به .

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢٥٦/١) وكذا أبو داود (٢٥٧٠) ولكنه لم يسق لفظه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ، وإنما علته الانقطاع بين الحسن وهو البصري وجابر، فإنه لم يسمع منه كما قال أبو حاتم والبزار.

وقد رواه البزار (٤/٣٤/٣١٤٩) من طريقين عن يونس عن الحسن عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً به نحوه . وقال البزار: لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم سمع الحسن من سعد شيئاً» .

وقال الهيثمي (١٠/١٣٤):

«ورجاله ثقات إلا أن الحسن البصري لم يسمع من سعد فيما أحسب» .

وله شاهد واهٍ جداً من رواية عمر بن صبح عن مقاتل بن حيان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه بن عدي في «الكامل » (ق ٢٤٤/١) وقال:

«هذا الحديث بهذا الإسناد بعض متنه لا يعرف إلا من طريق عمر بن صبح عن مقاتل ، وابن صبح منكر الحديث» .

وقال الذهبي :

«ليس بثقة ولا مأمون ، قال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث» .

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً به . وزاد :

«فإن الشيطان إذا سمع النداء أدبر وله حصاص» .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث عدي بن الفضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه . وقال:

«لم يروه عن سهيل إلا عدي» .

قلت : وهو متروك كما قال الهيثمي (١٠ / ١٣٤) .

والزيادة المذكورة عند مسلم (٢ / ٥-٦) من طريقين عن سهيل به. وهذا يدل على نكارة ما زاده عدي عليها . ويؤكده أن في أحد الطريقين المشار إليهما عند مسلم عن سهيل قال: أرسلني أبي إلى بني حارثة ، قال: ومعي غلام لنا أو صاحب لنا ، فناداه مناد من حائط باسمه ، قال : وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئاً، فذكرت ذلك لأبي فقال: لو شعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك ، ولكن إذا سمعت صوتاً فناد بالصلاة، فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال:

« إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ، ولّى وله حُصاص» .

قلت : فهذا يبين أن هذه الزيادة التي تفرد بها عدي - وهو ابن الفضل - أصلها مقطوع من كلام أبي صالح والد سهيل ، فرفعه عدي !

١١٤١- (مَنْ أكلَ فشبعَ، وشربَ فرويَ، فقالَ : الحمدُ لله الَّذي أطْعمني فأشبعني، وسقَاني فأرْواني، خرجَ مِنْ ذنوبِهِ كيومِ ولدتهُ أُمُّهُ) .

ضعيف. أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٧): أخبرنا أبو يعلى : حدثنا محمد بن إبراهيم السامي : ثنا إبراهيم بن سليمان: ثنا حرب بن سريج(١) عن حماد بن أبي سليمان قال:

«تغديت عند أبي بردة ، فقال: ألا أحدثك ما حدثني به عبد الله بن قيس رضي الله عنه؟ قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

(١) بالمهملة والجيم. كذا قيده الحافظ، ووقع في ابن السني «شريح» وهو خطأ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير حرب بن سريج، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«فيه ضعف».

قلت: وخفي ذلك على المنذري فسكت عليه في «الترغيب» (٣/ ١٢٩) وعزاه لأبي يعلى. وأغرب منه قول الهيثمي (٥/ ٢٩):

«رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

وليس فيهم من لا يعرف إطلاقاً، فلعله تحرف عليه بعض أسماء رواته.

١١٤٢- (يُؤتى بالقاضي العدلِ يومَ القيامَةِ فيلقى مِنْ شدةِ العذابِ ما يتمنّى أنَّهُ لم يقضِ بينَ اثنينِ في تمرةٍ قَطُّ).

ضعيف. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٥٤٦): حدثنا **عمر بن العلاء اليشكري** قال: حدثني **صالح بن سرج** من عبد القيس عن عمران بن حطان قال: سمعت عائشة تقول، وذكر عندها القضاة، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. ومن طريق الطيالسي أخرجه أحمد (٦/ ٧٥) وأبو بكر المروزي في «أخبار الشيوخ» (١/ ٢٧/ ٢) وابن أبي الدنيا في «الأشراف» (٢/ ٧٣/ ٢) والبيهقي (١٠/ ٩٦) كلهم عن الطيالسي به.

وأخرجه ابن حبان (١٥٦٣) والطبراني في «الأوسط» (رقم ـ ٢٧٨١ ـ مصورتي) والبيهقي أيضاً من طريقين آخرين عن عمر بن العلاء به، إلا أن ابن حبان قال: «عُمره» بدل «تمرة».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: صالح بن سرج أورده الذهبي في «الميزان» ولم يزد فيه على قوله:

«قال أحمد بن حنبل: كان من الخوارج».

وأورده في «الضعفاء» وقال:

«مجهول».
وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٦/ ٤٦٠).

والأخرى: عمر بن العلاء. كذا وقع في المصادر المتقدمة إلا المسند فوقع فيه «عَمرو» بفتح أوله. قال الحافظ في «التعجيل»:
«وهو قول الأكثر».

وذكر في ترجمته أنه روى عنه جماعة من الثقات، ولم يذكر فيه توثيقاً فهو مجهول الحال. والله أعلم.

قلت: فقول الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٩٣):
«رواه أحمد وإسناده حسن».
غير حسن، لما بينا من حال الرجلين.

١١٤٣ـ (أَوَّلُ مَنْ يُكسى حلّةً مِنَ النَّارِ إبليسُ، يضعها على حاجبِهِ، وهوَ يسحبُهَا مِنْ خلفِهِ، وذرِّيتُهُ مِنْ خلفِهِ، وهوَ يقولُ: يا ثبوراهُ! وهم ينادونَ: يا ثبوراهُمْ، حتَّى يقفَ على النَّارِ، فيقولَ: يا ثبوراهُ! فينادونَ: يا ثبوراهُمْ، فيُقالَ: ﴿لَّا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً، وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣/ ١٥٢ و ١٥٣ ـ ١٥٤ و ٢٤٩) والبزار (٤/ ١٨٣) والطبري في «تفسيره» (١٨/ ١٤١) من طريق حماد بن سلمة قال: ثنا **علي بن زيد** عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، علي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف، كما في «التقريب».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٩٢) وقال:
«رواه أحمد والبزار، ورجالهما رجال الصحيح غير علي بن زيد وقد وثق»!

وذكره ابن الجوزي في تفسيره «زاد المسير» (٦/ ٧٦)(١) دون عزو فقال:

---

(١) قام بطبعه المكتب الإسلامي بدمشق، جزاه الله خيراً.

«روى أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ . .».

فجزم برواية أنس له عن رسول الله ﷺ، فلم يحسن، وكم فيه من أحاديث ضعيفة وواهية، يسكت عنها، ولا يبين وهنها، بل ربما أوهم صحتها، كهذا، وقد تولى بيان حال الكثير منها الأستاذ المعلق عليه، ولكنه سكت أيضاً عن غير قليل منها كهذا الحديث، فإنه خرجه ولم يبين حال إسناده، بل وأقره على جزمه!

١١٤٤- (كُلْ [باسم الله]، ثقةً بالله، وتوكُّلًا عليهِ).

ضعيف. رواه أبو داود (٣٩٢٥) والترمذي (١/٣٣٥) وابن ماجه (٣٥٤٢) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٥٧) وأبو العباس الأصم في «جزء من حديثه» (ق ٢/١٩٢) والحاكم (٤/١٣٦-١٣٧) والعقيلي في «الضعفاء» (٤٢٨) وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٩٦) وأبو عبد الله الدقاق في «معجم مشايخه» (ق ١/٤) والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ١/٤٩) من طريق **المفضل بن فَضَالة** عن حبيب بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر:

«أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم، فأدخلها معه في القصعة فقال». فذكره. وقال الترمذي:

«**هذا حديث غريب**، لا نعرفه إلا من حديث المفضل بن فضالة، وهو شيخ بصري، والمفضل بن فضالة شيخ آخر مصري أوثق من هذا وأشهر، وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة: أن ابن عمر أخذ بيد مجذوم، وحديث شعبة أثبت عندي وأصح».

قلت: وحديث شعبة وصله العقيلي من طريق سعيد بن منصور قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد قال: حدثنا شعبة عن حبيب بن الشهيد قال: سمعت عبد الله بن بريدة يقول:

«كان سلمان يعمل بيديه، ثم يشتري طعاماً، ثم يبعث إلى المجذومين فيأكلون معه».

قلت: فجعل سلمان مكان ابن عمر، ولعله الصواب، فإن إسناده صحيح، وعبد الرحمن بن زياد هذا هو الرصاصي، قال أبو حاتم:

«صدوق». وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال العقيلي عقب روايته:

«هذا أصل الحديث، وهذه الزيادة أولى به، والمفضل ليس بمشهور بالنقل، قال يحيى: ليس هو بذاك».

وقال ابن عدي:

«ولم أر في حديثه أنكر من هذا الحديث، وباقي حديثه مستقيم».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«مقارب الحديث، لا يحتج به. قاله الترمذي». وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

قلت: فقول الحاكم: «حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي مما لا يخفى بُعده عن الصواب، ونحوه قول المناوي في «التيسير»: «إسناده حسن» مغتراً بما نقله في «الفيض» عن ابن حجر أنه قال: «حديث حسن»!

قلت: وقد وجدت له متابعاً، يرويه عبيد الله بن تمام عن إسماعيل المكي عن محمد بن المنكدر به.

أخرجه ابن عدي (٨/٢و ٢٣٧/١) وقال في الموضع الأول:

«إسماعيل هذا أحاديثه غير محفوظة، إلا أنه ممن يكتب حديثه».

وقال في الموضع الآخر:

«وهذا قد رُوي من غير هذا الطريق عن محمد بن المنكدر، وعبيد الله في بعض ما يرويه مناكير».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وأورده ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» (٣٨٦/٢) من الوجهين عن محمد ابن المنكدر.

١١٤٥ـ (مَلْعُونٌ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ).

موضوع. أخـرجه الديلمي (٤/٦٣) عن **عباد بن عبد الصمد** عن أنس رفعه.
قلت: وهذا موضوع، آفته عباد هذا قال البخاري: «منكر الحديث».
وقال ابن حبان:
«روى عن أنس نسخة كلها موضوعة».
وقال الحافظ السخاوي في «عمدة المحتج في حكم الشطرنج» (١/٩):
«وقد سئل عنه النووي؟ فقال: لا يصح».
ونحوه ما أورده السيوطي في «الجامع» من رواية عبدان وأبي موسى وابن حزم عن حبة بن مسلم مرسلاً به وزاد:
«والناظر إليها كالآكل لحم الخنزير».
قال المناوي:
«وحبة هذا تابعي لا يعرف إلا بهذا الحديث، وفي «الميزان»: إنه خبر منكر».
قلت: وهو من روايـة ابن جريج عن حبـة، وقـال في أصح الطريقين عنه ـ وكلاهما ضعيف ـ:
«حدثت عن حبة بن مسلم».
فله علتان: الإرسال والانقطاع.

١١٤٦ـ(إذا مررتم بهؤلاءِ الَّذينَ يلعبونَ الأزلامَ: الشَّطرنج والنّرد وما كانَ منَ اللَّهوِ، فلا تسلِّموا عليهم، فإنْ سلَّموا عليكُم فـلا تردُّوا عليهِم، فإنَّهم إذا اجتمعوا وأَكَبُّوا عليها، جاءَ إبليسُ أخزاهُ الله بِجنودِهِ فأحدقَ بِهمْ، كلما ذهبَ رجلٌ يصرفُ بصرهُ عن الشطرنجِ لكزَ في ثغرِهِ، وجاءتِ الملائكَةُ مِنْ وراءِ ذلكَ فأحدقُوا بهمْ، ولم يدنوا منهُم، فما يزالـونَ يلعنونَهُمْ حتَّى يتفرقوا عنها حِينَ يتفرَّقون كالكلابِ اجتمعَتْ على جيفةٍ، فأكَلَتْ منها، حتَّى ملأَتْ بطونَها ثُمَّ تفرَّقَتْ).

موضوع. أخرجه الآجري في «كتاب تحريم النرد والشطرنج والملاهي» (ق ٢/٤٣) من طريق **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته سليمان بن داود اليمامي قال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقد مر لنا أن البخاري قال: من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل رواية حديثه. وقال ابن حبان: ضعيف. وقال آخر: متروك».

وكتب الحافظ ابن المحب المقدسي بخطه على هامش كتاب الآجري:

«هذا حديث ضعيف».

قلت: بل هو موضوع، وعلامات الوضع عليه لائحة، وآفته اليمامي المذكور، فإنه متهم عند البخاري كما عرفت. والله أعلم.

١١٤٧ـ (إذا مررتَ عليهم (يعني أهلَ القبورِ) فقلْ: السَّلامُ عليكُمْ يا أهلَ القبورِ مِنَ المسلمينَ والمؤمِنِيْنَ، أَنتمْ لنا سلفٌ، ونحنُ لكم تبعٌ، وإنَّا إنْ شاءَ الله بكم لاحقونَ. فقالَ أبو رزينَ: يا رسولَ الله ويسمعونَ؟ قالَ: ويسمعونَ، ولكنْ لا يستطيعونَ أَنْ يجيبوا، أو لا ترضى يا أَبا رزينٍ أنْ يردَّ عليكَ [بعددِهمْ منَ] الملائكةِ).

منكر. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٦٩) وعبد الغني المقدسي في «السنن» (ق ٩٢: ٢) عن **النجم بن بشير** بن عبد الملك بن عثمان القرشي حدثنا **محمد بن الأشعث** عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال:

«قال أبو رزين: يا رسول الله: إن طريقي على المقابر، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم؟ قال: » فذكره. وقال العقيلي والزيادة له:

«محمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية، وحديثه هذا غير محفوظ، ولا

يعرف إلا بهذا الإسناد. وأما «السلام عليكم يا أهل القبور» إلى قوله: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» فيروى بغير هذا الإسناد من طريق صالح، وسائر الحديث غير محفوظ».

والنجم بن بشير أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فهو بهذه الزيادة منكر، لتفرد هذا المجهول بها، وأما بدونها فهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث عائشة وبريدة، وهو مخرج في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها».

وهذه الزيادة منكرة المتن أيضاً، فإنه لا يوجد دليل في الكتاب والسنة على أن الموتى يسمعون، بل ظواهر النصوص تدل على أنهم لا يسمعون. كقوله تعالى: ﴿وما أنت بمسمعٍ من في القبور﴾ وقوله ﷺ لأصحابه وهم في المسجد: «أكثروا علي من الصلاة يومَ الجمعة، فإن صلاتكم تبلغني...» فلم يقل: أسمعها. وإنما تبلغه الملائكة كما في الحديث الآخر: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام». رواه النسائي وأحمد بسند صحيح.

وأما قوله ﷺ: «العبد إذا وضع في قبره، وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه، فيقولان له..» الحديث رواه البخاري فليس فيه إلا السماع في حالة إعادة الروح إليه ليجيب على سؤال الملكين كما هو واضح من سياق الحديث.

ونحوه قوله ﷺ لعمر حينما سأله عن مناداته لأهل قليب بدر: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» هو خاص أيضاً بأهل القليب، وإلا فالأصل أن الموتى لا يسمعون، وهذا الأصل هو الذي اعتمده عمر رضي الله عنه حين قال للنبي ﷺ: إنك لتنادي أجساداً قد جيفوا، فلم ينكره الرسول ﷺ بل أقره، وإنما أعلمه بأن هذه قضية خاصة، ولولا ذلك لصحح له ذلك الأصل الذي اعتمد عليه، وبين له أن الموتى يسمعون خلافاً لما يظن عمر، فلما لم يبين له هذا، بل أقره عليه كما ذكرنا، دل ذلك على أن من المقرر شرعاً أن الموتى لا يسمعون. وأن هذه قضية خاصة.

وبهذا البيان ينسد طريق من طرق الضلال المبين على المشركين وأمثالهم من

الضالين، الذين يستغيثون بالأولياء والصالحين ويدعونهم من دون الله، زاعمين أنهم يسمعونهم، والله عز وجل يقول: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ، وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾. وراجع لتمام هذا البحث الهام مقدمتي لكتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات» للآلوسي.

١١٤٨- (أربع مِنْ سعادةِ المرءِ: زوجةٌ صالحةٌ، وولدٌ أبرارٌ، وخُلطاء صالحون، ومعيشةٌ في بلدِهِ).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/١٦٦- مختصره للحافظ ابن حجر) من طريق **سَهل بن عامر البجلي**: حدثنا **عمرو بن [جميع]** عن عبد الله بن الحسن بن الحسن عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، وله آفتان:

الأولى: عمرو بن جميع كذبه ابن معين، وقال الدار قطني وجماعة:

«متروك».

وقال ابن عدي:

«كان يُتهم بالوضع».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

والأخرى: سَهْل بن عامر البجلي، كذبه أبو حاتم. وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال ابن أبي حاتم (٢/١/٢٠٢) عن أبيه:

«ضعيف الحديث، روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة، وكان يفتعل الحديث».

١١٤٩- (لا يحلُّ أكلُ لحومِ الخيلِ والبغال والحميرِ).

منكر. أخرجه أبو داود (٣٧٩٠) والنسائي (٢/١٩٩) وابن ماجه (٣١٩٨)

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣٢٢) والبيهقي (٩/٣٢٨) وأحمد (٤/٨٩) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ١٨٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ٣٨٢٦) والواحدي في «الوسيط» (٢/١٢٧/٢) كلهم من طرق عن بقية بن الوليد: حدثني ثور بن يزيد عن **صالح بن يحيى** بن المقدام بن معدي كرب عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال العقيلي:

«صالح بن يحيى فيه نظر. وقد رُوي عن جابر قال: أطعمنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل، ونهانا عن لحوم البغال والحمير. ورُوي عن أسماء ابنة أبي بكر قالت: ذبحنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه. وإسنادهما أصلح من هذا الإسناد».

وقال البيهقي:

«فهذا إسناد مضطرب، ومع اضطرابه مخالف لحديث الثقات».

ثم روى عن موسى بن هارون أنه قال:

«لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجده، وهذا ضعيف».

قلت: فللحديث أربع علل:

الأولى: ضعف صالح بن يحيى كما أشار إلى ذلك البخاري بقوله فيه:

«فيه نظر».

أو أنه مجهول كما يشعر بذلك كلام موسى بن هارون المذكور، وهو الذي جزم به الذهبي في «الضعفاء». وقال الحافظ في «التقريب»:

«ليِّن».

وأما ابن حبان فأورده في «أتباع التابعين» من «الثقات»! واغتر به الحافظ المنذري فقال في «الترغيب» (٣/١٣٤):

«وفي صالح بن يحيى كلام قريب لا يقدح»!

الثانية: جهالة يحيى بن المقدام بن معدي، كما في كلام موسى بن هارون المتقدم، واعتمده الذهبي، فقال في «الميزان»:

«لا يعرف إلا برواية ولده صالح عنه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مستور».

الثالثة: الاضطراب الذي أشار إليه البيهقي وبينه بقوله:

«ورواه محمد بن حمير عن ثور عن صالح أنه سمع جده المقدام. ورواه عمر بن هارون البلخي عن ثور عن يحيى بن المقدام عن أبيه عن خالد».

ومحمد بن حمير ثقة وقد تابعه سليمان بن سليم أبو سلمة وهو ثقة أيضاً، عن صالح بن يحيى بن المقدام عن جده المقدام عن خالد قال:

«غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة خيبر.. الحديث، وفيه: وحرام عليكم لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها..».

أخرجه أحمد.

ومتابعة أبي سلمة عند الطبراني (٣٨٢٧)، لكنه قال: عن صالح عن أبيه عن جده عن خالد. يعني مثل إسناد ثور بن يزيد برواية بقية عنه.

نعم رواه سعيد بن غزوان عن صالح عن جده عن خالد..

رواه الطبراني (٣٨٢٨).

الرابعة: النكارة والمخالفة كما تقدم في كلام البيهقي. ويعني بذلك أمرين اثنين:

الأول: قوله عن خالد: غزونا مع رسول الله ﷺ وأنه ﷺ قال الحديث في هذه الغزوة. قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٦١):

«وتعقب بأنه شاذ منكر، لأن في سياقه أنه شهد خيبر، وهو خطأ، فإنه (يعني خالداً) لم يسلم إلا بعدها على الصحيح، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح..، وأعل أيضاً بأن في السند راوياً مجهولاً».

والآخر: أنه صح برواية الثقات أنه ﷺ رخص في لحوم الخيل. أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله، وله عنه طرق وألفاظ ذكرتها في **«الصحيحة»** فلتطلب من هناك.

وأمّا ما روى عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر والخيل والبغال».

فقد أورده الحافظ في «الفتح» من رواية الطحاوي وأبي بكر الرازي وابن حزم، وقال الحافظ:

«قال الطحاوي: وأهل الحديث يضعّفون عكرمة بن عمار. قلت: لا سيما في يحيى بن أبي كثير، فإن عكرمة وإن كان مختلفاً في توثيقه، فقد أخرج له مسلم، لكن إنما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة. وقال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب.. وعلى تقدير صحة هذه الطريق، فقد اختلف على عكرمة فيها، فإن الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخيل ذكر، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه، فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحمر في الحكم، أظهر اتصالاً، وأتقن رجالاً وأكثر عدداً».

ثم ذكر أن الطبري أخرجه من طريق يحيى بن أبي كثير أيضاً عن رجل من أهل حمص قال: كنا مع خالد فذكر أن رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها. وقال:

«وأعل بتدليس يحيى وإبهام الرجل».

قلت: وأنا أظن أن هذا الرجل هو يحيى بن المقدام بن معدي كرب المتقدم في الطريق الأولى فإنه حمصي وهو مجهول كما سبق، فلا يذهبن وَهْلُ أحد إلى أنه يمكن تقوية تلك الطريق بطريق الطبري هذه، لأن مدارهما على مجهول. والله أعلم.

١١٥٠ـ (إذا مررتُمْ برياضِ الجنَّة فارتعوا، قلتُ: يا رسولَ الله وما رياضُ الجنَّة؟ قالَ: المساجدُ، قلتُ: وما الرَّتعُ يا رسولَ الله؟ قالَ: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلاّ الله، والله أكبرُ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٢٦٥) من طريق يزيد بن حبان أن حميد المكي

مولى ابن علقمة حدثه أن عطاء بن أبي رباح حدثه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

كذا قال! وحميد المكي قال البخاري كما في «الميزان»:

«لا يتابع على حديثه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

قلت: فأنى لحديثه الحسن؟!

ويزيد بن حبان، كذا في النسخة المطبوعة من «الترمذي» في بولاق، وأظنه محرفاً، والصواب: زيد بن حباب، فإنهم لم يذكروا غيره راوياً في ترجمة حميد المكي. والله أعلم.

وزيد بن الحباب من رجال مسلم، وفيه خلاف، قال الحافظ:

«صدوق يخطىء في حديث الثوري».

وقد روي الحديث من طريق أخرى وهي مع ضعفها فإنه مختصر ولفظه:

«إذا مررتُمْ برياضِ الجنَّةِ فارتعوا، قالوا: وما رياضُ الجنَّةِ؟ قالَ: حِلقُ الذِّكرِ».

«أخرجه الترمذي (٢/٢٦٥) وأحمد (٣/١٥٠) وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢٩) من طريق محمد بن ثابت البناني قال: حدثني أبي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب من حديث ثابت عن أنس».

قلت: والقول فيه كالذي قبله، فإن محمد بن ثابت البناني متفق على تضعيفه وقد تفرد به عن أبيه، فقال ابن عدي عقبه وقد ساق له أحاديث أخرى:

«وهذه الأحاديث مع غيرها مما لم أذكره عامّتها مما لا يتابع محمد بن ثابت عليه»

وأورده الذهبي في «الميزان» فقال:

«قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي ضعيف».

ثم ساق له مما أنكر عليه حديثين، هذا أحدهما.

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أنس، ولكنها واهية، لأنها من رواية زائدة بن أبي الرقاد: ثنا زياد النميري عن أنس به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٦٨).

قلت: وهذا إسناد واه، وله علتان: زياد النميري وزائدة بن أبي الرقاد قال الذهبي في «الميزان»:

«ضعيفان».

وقال الحافظ في الأول منهما:

«ضعيف».

وفي الآخر:

«منكر الحديث».

وبهذا جرحه البخاري، وهو بهذا التعبير عنده يعني أنه متهم. وقد قال النسائي:

«ليس بثقة».

ووجدت له شاهداً من حديث ابن عمر به.

أخرجه أبو نعيم أيضاً (٦/٣٥٤): حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الله المقدسي: ثنا محمد بن عبد الله بن عامر: ثنا قتيبة بن سعيد: ثنا مالك عن نافع عن سالم عنه. وقال:

«غريب من حديث مالك، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن عبد الله بن عامر».

قلت: ولم أعرفه، وأخشى أن يكون قد وقع في اسمه تحريف.

وشيخ أبي نعيم علي بن أحمد بن عبد الله المقدسي لم أجد له ترجمة، وهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، ولكنه لم يورده.

ثم وجدت لحديث أبي هريرة المختصر شاهداً من حديث جابر في مستدرك الحاكم، ولذلك أخرجته في «الصحيحة» برقم (٢٥٦٢).

١١٥١- (الحزمُ سوءُ الظَّنِّ).

ضعيف جداً. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٣) عن أبي الحسن علي

ابن الحسين بن بندار بن خير قال: نا الحسين بن عمر بن مودود قال: أنا أبو التقى قال: نا بقية بن الوليد قال: نا **الوليد بن كامل** عن نصر بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ مرفوعاً.

قلت: وكتب بعض المحدثين -ولعله ابن المحب- تحته بقوله:

«مرسل والوليد ضعيف».

قلت: وعلي بن الحسن بن بندار قال الذهبي:

«اتهمه محمد بن طاهر».

وفي «اللسان»:

«قال عبد العزيز النخشبي: لا تحل الرواية عنه إلا على وجه التعجب».

ورواه الحربي في «الغريب» (٥/٢١٢/١) عن جرير عن الحكم بن عبد الله: كانت العرب تقول:

«العقل التجارب، والحزم سوء الظن».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي الشيخ عن علي، والقضاعي عن عبد الرحمن بن عائذ.

أما إسناد القضاعي فقد بينا أنه واه جداً، وذكر نحوه المناوي متعقباً على العامري الذي قال في شرحه: «صحيح»!

وأما إسناد أبي الشيخ، فلم يتكلم عليه المناوي بشيء! وفيه علتان:

الأولى: الوقف على علي. كذلك ذكره الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم ٣٢) من رواية أبي الشيخ ومن طريقه الديلمي. بل كذلك أورده السيوطي نفسه في «الدرر» عن علي موقوفاً، وهو في «كشف الخفاء» (رقم ١١٢٩). فما كان ينبغي له أن يورده في «الجامع الصغير» لأنه خاص بالأحاديث المرفوعة كما يدل عليه تمام اسم كتابه: «من أحاديث البشير النذير».

والأخرى: الضعف الشديد أيضاً، فقد قال السيوطي نفسه في المصدر السابق:

«رواه أبو الشيخ بسند واهٍ جداً عن علي موقوفاً»!

وضعفه السخاوي أيضاً، ولكنه لم يصرح بضعفه الشديد كما فعل السيوطي وذلك منه تقصير، لأنه قد يغتر بعضهم باقتصاره على التضعيف، فيظن أنه من النوع الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طرق أخرى! بل ذلك ما وقع فيه السخاوي نفسه، فإنه قد قال بعد أن ساق هذه الطرق والطريق الآتية عن ابن عباس:

«وكلها ضعيفة، وبعضها يتقوى ببعض».

فأقول: إن هذه التقوية غير جارية على قواعد علم الحديث، لأن شرطها أن لا يشتد ضعف مفردات الطرق، وهذا مفقود هنا كما تقدم بيانه. زد على ذلك أن الحديث مخالف للنصوص الصحيحة كما سبق ذكره تحت الحديث: «احترسوا من الناس بسوء الظن» رقم (١٥٦).

ثم رأيت الحديث في «مسند الفردوس» للديلمي (ص ١٠٩ـ مصورة الجامعة) فإذا فيه ـ مع وقفه ـ هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهو متروك.

وأما حديث ابن عباس المشار إليه، فلفظه:

١١٥٢ـ (مَنْ حسَّنَ ظنَّه بالنَّاسِ كثرتْ ندامتُهُ).

باطل. رواه تمام في «الفوائد» (٢/١/١٤) وابن عساكر (٢/١٤٩/١٦) عن **أبي العباس محمود بن محمد بن الفضل الواقفي**: حدثني **أبو عبد الله أحمد بن أبي غانم الواقفي**: نا الفريابي عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

أورده ابن عساكر في ترجمة أبي العباس هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخه **أحمد بن أبي غانم الواقفي** لم أجد من ذكره، واسم أبيه (بزيع) كما ذكر ابن عساكر في ترجمة أبي العباس هذا.

والحديث مع ضعف سنده فإنه باطل عندي لأنه يتضمن الحض على إساءة الظن بالناس، وهذا خلاف المقرر في الشرع أن الأصل إحسان الظن بهم.

١١٥٣ـ (اللَّهمَّ إنَّكَ لستَ بإلَهٍ استحدثناهُ، ولا بربٍّ ابتدعناهُ، ولا كانَ لنا قبلكَ مِنْ إلهٍ يُلجأُ إليهِ ونذرُكَ، ولا أعانكَ على خلقنا أحدٌ فنشركهُ فيكَ، تباركْتَ وتعاليتَ. قالَ ﷺ: هكذا كانَ داودُ عليهِ السَّلامُ يقولُ).

موضوع. رواه الطبراني (رقم ـ ٧٣٠٠) وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٥٥و٣٧٣و ٦/٤٧) عنه وعن غيره والحاكم (٣/٤٠١) وابن عساكر (٥/٣٥٩/١) عن عمرو بن الحصين: نا فضيل بن سليمان النميري عن موسى بن عقبة عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن عبد الرحمن بن مغيث عن كعب قال: أخبرني صهيب أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته عمرو بن الحصين، قال الخطيب:

«كذاب».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«تركوه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٧٩):

«رواه الطبراني، وفيه عمرُو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

ونقله المناوي عنه، ولم يزد عليه.

قلت: وفوقه ثلاث علل أخرى:

الأولى: فضيل بن سليمان النميري. أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه مسلم».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له خطأ كثير».

والثانية: أبو مروان والد عطاء وليس بالمعروف كما قال النسائي.

والثالثة: عبد الرحمن بن مغيث مجهول كما في «التقريب».

وعمرو بن الحصين تابعه عند أبي نعيم عمرو بن مالك الراسبي ، وهذه متابعة لا تجدي ، لأن الراسبي هذا قال فيه ابن عدي :

«يسرق الحديث».

قلت: وتركه أبو زرعة، فلا يبعد أن يكون سرقه من عمرو بن الحصين.

وروى الحاكم (٢/٦١٩ - ٦٢٠) من طريق اليمان بن سعيد المصيصي : ثنا يحيى بن عبد الله المصري : ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن عبد الله ابن عمر قال:

«كنا جلوساً حول رسول الله ﷺ إذ دخل أعرابي جهوري بدوي يماني على ناقة حمراء، فأناخ بباب المسجد، فدخل فسلّم، ثم قعد، فقالوا: يا رسول الله ! إن الناقة التي تحت الأعرابي سرقة ، قال : أَثَمَّ بينة؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : يا علي خذ حق الله من الأعرابي إن قامت عليه البينة ، وإن لم تقم فرده إلي ، قال : فأطرق الأعرابي ساعة ، فقال له النبي ﷺ : قم يا أعرابي لأمر الله وإلا فأدْلِ بحجتك ، فقالت الناقة من خلف الباب: والذي بعثك بالكرامة يا رسول الله إن هذا ما سرقني ، ولا ملكني أحد سواه ، فقال له النبي ﷺ: يا أعرابي بالذي أنطقها بعذرك ما الذي قلت ؟ قال : قلت: اللهم إنك لست برب استحدثناه ، ولا معك إله أعانك على خلقنا ، ولا معك رب فنشك في ربوبيتك، أنت ربنا كما نقول ، وفوق ما يقول القائلون، اسألك أن تصلي على محمد، وأن تُبَرِّئني ببراءتي، فقال له النبي ﷺ : والذي بعثني بالكرامة يا أعرابي لقد رأيت الملائكة يبتدرون أفواه الأزقة يكتبون مقالتك ، فأكثر الصلاة علي».

وقال الحاكم :

«رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات، ويحيى بن عبد الله المصري هذا لست أعرفه بعدالة ولا جرح».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت : هو الذي اختلقه».

وقال في ترجمته من «الميزان» :

«. . . عن عبد الرزاق فذكر **حديثاً باطلاً بيقين**، فلعله افتراه».

وأقره الحافظ في «اللسان» وزاد: أن الحديث أورده الحاكم وقال:

«وهذا موضوع على الإسناد المذكور، وقد أخرجه الطبراني في «الدعاء» من طريق سعيد بن موسى الأزدي الحمصي عن الثوري عن عمرو بن دينار عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما فذكر نحوه بطوله، واليمان ضعيف كما سيأتي في ترجمته، وهو بسعيد أشبه، فلعله انقلب على اليمان، وسعيد تقدم أنه متهم بالوضع».

١١٥٤ - (مَنْ سألَ القضاءَ وُكِّلَ إلى نفسِهِ، ومَنْ أُجْبرَ عليهِ يُنزِلُ الله عليهِ ملكاً فيسدِّدُهُ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٥٧٨) والترمذي (١/٢٤٨) والحاكم (٤/٩٢) والبيهقي (١٠/١٠٠) وأحمد (٣/١١٨و ٢٢٠) من طرق عن إسرائيل عن **عبد الأعلى** عن بلال بن أبي موسى عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب» وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

كذا، وعبد الأعلى هذا هو ابن عامر الثعلبي ضعيف، وأورده الذهبي نفسه في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه أحمد وأبو زرعة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يهم».

قلت: ومع ضعفه، فقد اضطرب في إسناد هذا الحديث، فرواه إسرائيل عنه كما تقدم.

وقال أبو عوانة: **عن عبد الأعلى** عن بلال بن مرادس الفزاري عن خيثمة البصري عن أنس.

علقه أبو داود، ووصله البيهقي والترمذي وقال:
«هو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى».

قلت: كأنه يعني أن أبا عوانة واسمه الوضاح بن عبد الله اليشكري، أحفظ من إسرائيل وهو ابن يونس بن أبي إسحاق، ولست أشك في ذلك، ولكن عبد الأعلى هذا ليس بالحافظ الضابط، حتى إذا اختلف عليه في الإسناد صرنا إلى الترجيح! كلا، بل الصواب أن نجعل اختلاف الثقات عليه دليلاً على ضعفه هو، وأنه لم يضبط الإسناد. والله أعلم.

١١٥٥ - (مَنْ كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فلا يجعلْ نفسهُ موضعَ التُّهمةِ).

ضعيف جداً. رواه أبو عبد الله الفلاكي في «الفوائد» (٩٠-٩١) عن أحمد بن عمار: ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، ابن عمار هذا قال الدار قطني فيه:
«متروك».

وقد مضى له حديث آخر برقم (٥٥٠).

والحديث مما لم يطلع عليه الحافظ السيوطي فلم يذكره في «جامعيه» «الصغير» و «الكبير»!! وكذا فات على المناوي في «الجامع الأزهر»!

١١٥٦- (إنَّ أحبَّ النَّاسِ إلى اللهِ يومَ القيامةِ، وأدناهُمْ منهُ مجلساً إمامٌ عادلٌ، وأبغضُ النَّاسِ إلى اللهِ وأبعدُهم منهُ مجلساً إمامٌ جائرٌ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٢٤٩) وأحمد (٣/٢٢) عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم - ١٥٩١ و ٤٧٧٠) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/١١٤) والسِّلَفي في «الطيوريات» (ق ١٧٧/١) من طريق محمد بن جُحَادة عن عطية به مختصراً بلفظ:

«أشد الناس عذابا يوم القيامة إمام جائر».
وقال الترمذي:
«حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
كذا قال! وعطية هو ابن سعد العوفي ضعيف مدلس كما سبق بيانه عند الحديث (٢٤).

١١٥٧ - أفضلُ النَّاسِ عندَ الله منزلةً يومَ القيامةِ إمامٌ عدلٌ رفيق، وشرُّ عبادِ الله منزلةً يومَ القيامةِ إمامٌ جائرٌ خرقٌ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٠٠/٢): نا **أحمد بن رشدين**: ثنا يحيى بن بكير: ثنا **ابن لهيعة**: حدثني محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ قال: فذكره وقال:
«لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».
قلت: وهو ضعيف. لكن ابن رشدين أشد ضعفاً منه وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشدين بن سعد أبو جعفر المصري قال الذهبي في «الميزان»:
«قال ابن عدي: كذبوه، وأنكرت عليه أشياء. قلت: فمن أباطيله..».
ثم ساق له حديثاً في فضل الحسن والحسين.
وقد ذهل عن هذه العلة الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣/١٣٦)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٥/١٩٧) فاقتصرا على إعلال الحديث بابن لهيعة فقط، فقال الأول:
«وحديثه حسن في المتابعات».
وقال الآخر:
«وحديثه حسن، وفيه ضعف»!

١١٥٨- (يجاءُ بِالأميرِ الجائرِ يومَ القيامَةِ، فتخاصِمُهُ الرَّعيةُ، يتفلَّجونَ عليهِ، فيُقالُ لهُ: سُدَّ عنَّا ركناً منْ أركانِ جهنَّم).

منكر. أخرجه البزار (١٧٨ - زوائد ابن حجر) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٩) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٤٠) عن **حبان بن أغلب بن تميم** ثنا أبي

عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

أورده ابن عدي في ترجمة الأغلب هذا مع أحاديث أخرى وقال:

«عامتها غير محفوظة، إلا أنه من جملة من يكتب حديثه».

وروى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بشيء».

وعن البخاري أنه قال:

«منكر الحديث».

والحديث أورده المنذري وقال (٣/١٣٦):

«رواه البزار، وهذا الحديث مما أنكر على أغلب بن تميم».

قلت: وابنه حبان بفتح أوله قال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث».

١١٥٩ـ (إنَّ أشدَّ أهلِ النَّارِ عذاباً يومَ القيامةِ مَنْ قتلَ نبياً أو قتلَهُ نبيٌّ، وإمامٌ جائرٌ، وهؤُلاءِ المصوِّرونَ).

ضعيف. رواه الطبراني (٣/١/٨١) عن عمر بن خالد المخزومي: نا أبو نباتة يونس بن يحيى عن عباد بن كثير عن ليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف عن خيثمة ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: ليث بن أبي سليم، ضعيف لاختلاطه.

الأخرى: عباد بن كثير، فإن كان الثقفي البصري فهو متهم. قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب».

وإن كان الرملي الفلسطيني ـ وهو الأرجح عندي أو الذي يغلب على ظني ـ فهو ضعيف، قال الحافظ:

«ضعيف، قال ابن عدي: هو خير من عباد الثقفي».

وذهل عنه المنذري فاقتصر في إعلاله على الأول، فقال في «الترغيب» (١٣٦/٣):

«رواه الطبراني، ورواته ثقات إلا ليث بن أبي سليم وفي «الصحيح» بعضه، ورواه البزار بإسناد جيد إلا أنه قال: وإمام ضلالة».

قلت: هو في «المسند» أيضاً للإمام أحمد بهذا اللفظ، ومن أجله خرجته في «الأحاديث الصحيحة» رقم (٢٨١) لأن ثمة فرقاً ظاهراً بين اللفظين كما لا يخفى.

وفي المصورين وأنهم أشد الناس عذاباً ـ حديث آخر صحيح، فانظره في «تخريج الحلال» (١٢١).

١١٦٠ ـ (لا يقبلُ الله صلاةَ إمامٍ حكمَ بغيرِ ما أنزلَ الله عزَّ وجلَّ).

ضعيف جداً. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٠) والباغندي في «مسند عمر» (ص١٢٠) وعنه المقدسي في «المختارة» (٢/١٠٣) عن **يونس بن موسى**: **كُديم** قال: حدثنا الحسن بن حماد الكوفي قال: حدثنا **عبد الله بن محمد العدوي** قال: سمعت عمر بن عبد العزيز يقول على المنبر: حدثني عبادة بن عبادة بن عبد الله عن طلحة بن عبد الله مرفوعاً وقال العقيلي:

«حديث غير محفوظ، والعدوي لا يصح حديثه».

قلت: قال البخاري في «الضعفاء الصغير» (ص٢٠):

«منكر الحديث».

ونحوه في «التاريخ الصغير» له (ص ١٧٥).

وقال وكيع:

«يضع الحديث».

وقال ابن حبان:

«لا يجوز الاحتجاج بخبره».

ذكره الذهبي وساق له حديثين هذا أحدهما.

قلت: ويونس بن موسى هو والد محمد الكديمي الكذاب، ولم أجد له ترجمة

الآن ، إلا أنه لم يتفرد به ، فقال الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٨٩) :

«أخبرني أبو النضر الفقيه ومحمد بن الحسن الشامي قالا : ثنا الحسن بن حماد الكوفي به ». وقال :

«هذا حديث صحيح الإسناد» .

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : سنده مظلم ، وفيه عبد الله بن محمد العدوي متهم» .

وقال في «الضعفاء» :

«كان يضع الحديث» .

(تنبيه) : أورد المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٣٦) هذا الحديث من رواية الحاكم بلفظ :

«إمام جائر» . وأعله بالعدوي .

ولم أره عند الحاكم إلا باللفظ المذكور أعلاه. فالله أعلم .

١١٦١ - (لا يولد بعدَ سنةِ مائةٍ مولودٌ لله فيه حاجةٌ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير » (٧٢٨٣) : حدثنا أحمد بن القاسم بن مُساور الجوهري ومحمد بن جعفر بن أعين قالا : ثنا خالد بن خداش : ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن الحسن عن **صخر بن قدامة** قال: فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن موضوع ، وعلته صخر بن **قدامة هذا** ، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث ، ولم يورده البخاري في «التاريخ » ولا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل » ولا ابن حبان في «الثقات» فإنه على شرطه !

وثمة علة أخرى وهي عنعنة البصري ، فإنه كان مدلساً، ويبدو لي أن الآفة ممن حدثه عن صخر ؛ فإن هذا قد أنكر الحديث لما سئل عنه ، فقد أخرجه ابن شاهين عن خالد به . وزاد في آخره :

«قال أيوب : فلقيت صخر بن قدامة فسألته عنه فقال: لا أعرفه»!

ذكره الحافظ في «الإصابة» وقال:

«قال ابن منده : صخر بن قدامة مختلف في صحبته . قلت : لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ ، ولم يصرح الحسن بسماعه منه ، فهذه علة أخرى لهذا الخبر» .

قلت : فإن ثبتت عدالته ، فالمتهم به الواسطة بينه وبين الحسن البصري ، لأنه إن كان عدلاً ، فيبعد أن يكون حدث ثم ينكره . فتأمل .

وقد خفيت هذه العلة الأولى على ابن الجوزي ، فإنه أورد الحديث في «الموضوعات» (١٩٢/٣) عن خالد بن خداش دون أن يعزوه لأحد، ثم قال:

«قال أحمد بن حنبل : ليس بصحيح . قلت : فإن قيل : فإسناده صحيح ، فالجواب : إن العنعنة تحتمل أن يكون أحدهم سمعه من ضعيف أو كذاب ، فأسقط اسمه ، وذكر من رواه له عنه بلفظ (عن). وكيف يكون صحيحاً وكثير من الأئمة والسادة ولدوا بعد المائة» .

وأشار الذهبي إلى أن له علة ثالثة ، وذلك بأن أورده في ترجمة خالد بن خداش هذا ، وذكر اختلاف العلماء فيه . ثم ساقه من رواية الرمادي في «تاريخه» : حدثنا خالد ابن خداش به . وعقب عليه بقوله :

«قلت: وصخر تابعي ، والحديث منكر» .

قلت : وما أشار إليه مما لا يلتفت إليه ، فإن خالداً هذا وثقه جماعة ، وروى له مسلم ، وفوقه ما ذكرنا من العلل ، فالتعلق بها في إنكار الحديث هو الواجب .

وقد خفي ذلك كله على الهيثمي فقال في «المجمع» (١٥٩/٨) :

«رواه الطبراني عن شيخيه أحمد بن القاسم بن مساور ومحمد بن جعفر بن أعين، ولم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصحيح» !

فأقول: ابن مساور ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٣٤٩/٤) برواية جمع من الحفاظ الثقات عنه وقال :

«وكان ثقة» .

ومثله قرينه ابن جعفر، وهو محمد بن جعفر بن محمد بن أعين أبو بكر، ترجمه

الخطيب أيضاً (٢/١٢٨ـ ١٢٩) وروى عن سعيد بن يونس أنه قال:
«بغدادي قدم مصر ، وحدث بها ، وكان ثقة».
ولذلك لما أخرج ابن شاهين الحديث من طريقه ، وقال عقبه :
«هذا حديث منكر ، وهذا البغدادي (يعني محمداً هذا) لا أعرفه» تعقبه الحافظ بقوله . :
«قلت : هو ثقة مشهور، ولم يتفرد به».
وجملة القول : إن علة الحديث الإرسال ، وجهالة المرسل ، وعنعنة الحسن البصري . والمتن موضوع قطعاً لمعارضته لأحاديث كثيرة صحيحة ، كحديث «لاتزال طائفة من أمتي . . » بطرقه الكثيرة المخرجة في «الصحيحة» (٢٧٠ و ٤٠٣) وحديث : «أمتي كالمطر لا يدرى الخير في أوله أم في آخره» وهو مخرج في «الصحيحة» (٢٢٨٦) مع مخالفة الحديث للواقع كما تقدم عن ابن الجوزي .
واعلم أن الحديث وقع في جميع المصادر التي نقلت عنها بلفظ الترجمة «مائة» إلا «الميزان» ، فهو فيه بلفظ «ستمائة»، وكذا في «موضوعات علي القارىء» (ص - ٤٧١) ووقع في «اللآلي المصنوعة» (٢/ ٣٨٩) من رواية ابن قانع بلفظ : «المائتين» . وهو باللفظ الأول أبطل من اللفظين الآخرين . كما لا يخفى على ذي عينين .

١١٦٢ -(إذا أُقرِضَ أحدُكُمْ قرضاً فأُهدِيَ لهُ ، أو حملَهُ على الدَّابَّةِ ، فلا يركبْها ، ولا يقبلْهُ إلا أن يكونَ جرى بينَهُ وبينَهُ قبلَ ذلكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/ ٨١): حدثنا هشام بن عمار: ثنا **إسماعيل بن عياش**: حدثني **عتبة بن حميد الضبي** عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي قال: سألت أنسَ ابن مالك: الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدي له؟ قال: قال رسول الله ﷺ . . فذكره .
قلت : وهذا إسناد ضعيف ظاهر الضعف ، فإن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها لأن عتبة هذا بصري ، وهو صدوق له أوهام كما في «التقريب» .
وله علة أخرى فقد قال في «الزوائد»:

«في إسناده عتبة بن حميد الضبي ضعفه أحمد وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ويحيى بن أبي إسحاق لا يعرف».

وأخرجه البيهقي (٥ / ٣٥٠) من طريق سعيد بن منصور : ثنا إسماعيل بن عياش به إلا أنه قال: «يزيد بن أبي يحيى»، ثم أخرجه من طريق أخرى عن هشام به مثل رواية ابن ماجه . ثم قال البيهقي :

«قال المعمري : قال هشام في هذا الحديث: «يحيى بن أبي **إسحاق الهنائي**»، ولا أراه إلا وهم ، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس ، ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقفاه».

قلت : ويحيى بن يزيد من رجال مسلم لكن استظهر ابن التركماني في «الجوهر النقي» أن الحديث لابن أبي إسحاق لا لابن يزيد . وقد علمت أن ابن أبي إسحاق هذا مجهول ، وبه صرح الحافظ في «التقريب».

وبالجملة فللحديث خمس علل:

١ ـ ضعف إسماعيل بن عياش.

٢ ـ ضعف عتبة بن حميد الضبي.

٣ ـ الاضطراب في سنده.

٤ ـ جهالة ابن أبي يحيى.

٥ ـ روايته موقوفاً.

فالعجب من رمز السيوطي لحسنه كما نقله المناوي في «الفيض» ثم تبناه في «التيسير»! وأعجب منه قول العزيزي : «وهو حديث صحيح» كما نقله شارح «الموافقات» (٢ / ٣٨٤) فإن الحديث مع هذا الضعف الذي في إسناده يعارضه حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما أن رجلاً تقاضى رسول الله ﷺ فأغلظ له، فهمّ أصحابه به ، فقال: «دعوه ؛ فإن لصاحب الحق مقالاً ، اشتروا له بعيراً فأعطوه»، قالوا: إنا نجد له سناً أفضل من سنه ، قال: «اشتروه ، فأعطوه إياه ؛ فإن خيركم أحسنكم قضاء». وأحاديث زيادته ﷺ في الوفاء وحثه على ذلك كثيرة مستفيضة أخرجها البيهقي (٥ / ٣٥١ ـ ٣٥٢) وبعضها في «صحيح البخاري».

ففي هذه الأحاديث إقراره ﷺ للدائن على أخذ الزيادة التي قدمها إليه المدين باختياره ، وحض المدين على الزيادة في الوفاء، وقد أمر بذلك ﷺ بقوله : «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا أن تكافئوه، فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه» . وهو مخرج في «الصحيحة« (٢٥٤).

ثم رأيت لشيخ الإسلام ابن تيمية بحثاً حول هذا الحديث في «إقامة الدليل على إبطال التحليل» (ص١٢٧ ـ ١٢٨) ج٣ من الفتاوى ذهب فيه إلى أن الحديث حديث حسن . وأن راويه عن أنس قال : «إنما هو ـ والله أعلم ـ يحيى بن يزيد الهنائي ، فلعل كنية أبيه أبو إسحاق وهو ثقة من رجال مسلم ، قال : وعتبة بن أبي حميد معروف بالرواية عن الهنائي ، قال فيه أبو حاتم : هو صالح الحديث ، وأبو حاتم من أشد المزكين شرطاً في التعديل ، وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال: هو ضعيف ليس بالقوي ، لكن هذه العبارة يقصد بها أنه ممن ليس يصحح حديثه ، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفاً ويحتجون به لأنه حسن، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلا إلى صحيح وضعيف ، وفي مثله يقول الإمام أحمد : الحديث الضعيف خير من القياس . يعني الذي لم يقوَ قوة الصحيح ، مع أن مخرجه حسن . وإسماعيل بن عياش حافظ ثقة في حديثه عن الشاميين وغيرهم ، وإنما يضعف حديثه عن الحجازيين وليس هذا عن الحجازيين ، فثبت أنه حديث حسن ، لكن في حديثه عن غيرهم نظر، وهذا الرجل بصري الأصل» .

قلت : وفي هذا الكلام ملاحظات ، أهمها قوله : «إن حديث إسماعيل صحيح عن الشاميين وغيرهم ، وإنما يضعف حديثه عن الحجازيين فقط» .

وهذا عندي خطأ والصواب العكس تماماً، أعني حديثه عن الشاميين فقط صحيح وعن غيرهم من الحجازيين والعراقيين ضعيف وهو ما صرحت به عبارات الأئمة بعضهم بصريح كلامهم وبعضهم بعمومه فقال ابن معين في رواية مضر بن محمد الأسدي عنه :

«إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت» .

وقال أحمد :

« هو في الشاميين أحسن حالاً مما روى عن المدينيين **وغيرهم**» .

ونحوه عن أبي داود. وقال ابن المديني :

«كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، فأمّا ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف» .

وفي رواية ابنه عبد الله عنه :

«خلط في حديثه عن **أهل العراق**» .

وقال ابن عدي :

«وحديثه عن الشاميين مستقيم وهو في الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين **خاصة**»(١) .

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» :

«وضعف روايته عن غير الشاميين أيضاً النسائي وأبو أحمد الحاكم والبرقي والساجي» .

قلت : والبخاري أيضاً ، ونص كلامه كما في «تاريخ بغداد » (٦ / ٢٢٤) :

«إذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، وإذا حدث عن **غير أهل بلده ففيه نظر**» .

فهذه النقول عن هؤلاء الفحول تؤيد ما ذهبنا إليه، وهو المشهور عند المشتغلين بعلم السنة كما قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم» .

وقد أفسد جملته الأخيرة المُحَشّي عليه حيث قال :

«مخلط في غيرهم . أي عن أهل الحجاز» .

وهذا خطأ كخطأ ابن تيمية ، وقصد الحافظ بعبارته أوسع من ذلك . ولم أجد من سبق شيخ الإسلام إلى القول بأن حديثه عن الشاميين وغيرهم إلا الحجازيين صحيح .

وقد بين ابن حبان سبب ضعفه في غير الشاميين بقوله في «الضعفاء» (١ / ١٢٥) :

«كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حداثتِه ، فلما كبر تغير حفظه ، فما حفظ

---

(١) وانظر كلامه في الحديث الآتي (١١٩٧) .

في صباه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء غلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، فمن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن حد الاحتجاج به».

وقد ذكر الخطيب أن إسماعيل قدم قدمتين: الأولى إلى الكوفة، والأخرى إلى بغداد، وولاه أبو جعفر المنصور خزانة الكسوة، وحدث بها حديثاً كثيراً، ثم حكى أن وفاته كانت سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة. ولكنه لم يذكر موضع وفاته أهو بغداد أم حمص.

إذا عرفت ما سبق يتبين لك أن الحديث ضعيف الإسناد لأن شيخ إسماعيل فيه بصري غير شامي، وأن الشيخ ابن تيمية أخطأ في تحسينه، كيف لا وفي الحديث العلل الأخرى؟ والجواب عن بقية كلام الشيخ يطول وحسبنا ما تقدم.

هذا من جهة إسناد الحديث، وأما من جهة متنه فقد ذكرت فيما تقدم أنه معارض بحديث الصحيحين مما يؤكد ضعفه، ولكن شيخ الإسلام رحمه الله حمله على الهدية قبل الوفاء، فإذا صح هذا فلا تعارض بينهما، لكن ظاهر هذا الحديث أعم من ذلك، نعم ذكر الشيخ آثاراً عن بعض الصحابة، بعضها صريح بما حمل عليه الحديث، لكن البحث إنما هو في متن الحديث هل هو خاص بما ذكر أو هو أعم من ذلك كما يظهر لنا؟ وقد قال الشيخ بعد تلك الآثار:

«فنهي النبي ﷺ هو وأصحابه المقرض عن قبول هدية المقترض قبل الوفاء لأن المقصود بالهدية أن يؤخر الاقتضاء وإن كان لم يشترط ذلك ولم يتكلم به فيصير بمنزلة أن يأخذ الألف بهدية ناجزة وألف مؤخرة وهذا ربا، ولهذا جاز أن يزيده عن الوفاء ويهدي له بعد ذلك لزوال معنى الربا».

وهذا كلام فقيه، وإنما البحث في إسناد الحديث ومعناه كما تقدم. فتأمل.

١١٦٣- (اذهبُوا فأنتمُ الطُّلقاءُ).

ضعيف. رواه ابن إسحاق في «السيرة» (٤/٣١-٣٢)، وعنه الطبري في

«التاريخ» (٣/ ١٢٠) قال: فحدثني بعض أهل العلم أن رسول الله ﷺ قام على باب الكعبة فقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا كل مأثرة أو دم أو مال يدَّعى فهو موضوع تحت قدمي هاتين، إلا سدانة البيت وسقاية الحاج، ألا وقتيل الخطأ شبه العمد بالسوط والعصا ففيه الدية مغلظة مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها، يا معشر قريش إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالآباء، الناس من آدم، وآدم من تراب. ثم تلا هذه الآية: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ الآية كلها. ثم قال:

يا معشر قريش ما ترون أني فاعل فيكم؟ قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم، قال: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، ثم جلس رسول الله ﷺ في المسجد فقام إليه علي بن أبي طالب ومفتاح الكعبة في يده فقال: يا رسول الله! اجمع لنا الحجابة مع السقاية صلى الله عليك، فقال رسول الله ﷺ: أين عثمان بن طلحة؟ فدعي له فقال: هاك مفتاحك يا عثمان اليوم يوم بِرّ ووفاء».

ونقله الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٣٠٠ - ٣٠١) ساكتاً عليه.

وهذا سند ضعيف مرسل. لأن شيخ ابن إسحاق فيه لم يسم، فهو مجهول. ثم هو ليس صحابياً، لأن ابن إسحاق لم يدرك أحداً من الصحابة، بل هو يروي عن التابعين وأقرانه، فهو مرسل أو معضل.

١١٦٤- (أعدى عدوِّكَ نفسُكَ التي بينَ جنبيكَ).

موضوع. رواه البيهقي في «الزهد الكبير» (٢/٢٩) عن محمد بن عبد الرحمن ابن غزوان: ثنا إسماعيل بن عياش عن حنش السرجي عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، ابن غزوان كذاب معروف، قال الذهبي:

«حدث بوقاحة عن مالك وشريك وضمام بن إسماعيل ببلايا. قال الدار قطني وغيره: كان يضع الحديث. وقال ابن عدي: له عن ثقات الناس بواطيل».

وبه أعله العراقي في «تخريج الإحياء» فقال (٣/ ٤):

«أحد الوضاعين».

وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين وهذا منه.

وحنش واسمه الحسين متروك.

والحديث مما فات السيوطي في «الجامع الكبير» والمناوي في «الجامع الأزهر».

١١٦٥ـ (أنتَ على ثَغْرةٍ مِنْ ثُغَر الإسلا مِ ، فلا يؤتَينَّ مِنْ قِبَلكَ).

لم أجده بهذا اللفظ. لكن أوقفني بعض الإخوان ـ جزاه الله خيراً ـ على ما في كتاب «السنة» للمروزي (ص٨) رواه بسند صحيح عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد مرفوعاً بلفظ:

«كل رجل من المسلمين على ثغرة من ثغر الإسلام، الله الله ، لا يُؤتى الإسلام من قبلك».

قلت: فهذا بمعناه، لكن فيه علتان:

الأولى: الإرسال، فإن ابن مرثد هذا تابعي له مراسيل كما في «التقريب».

والأخرى: الوضين بن عطاء، فإنه مختلف فيه، وقد جزم الحافظ بأنه سيِّء الحفظ، فيخشى أن يكون أخطأ في رفعه، فقد عقبه المروزي بروايتين موقوفتين على الأوزاعي والحسن بن حيّ، وفيهما ضعف. والله أعلم.

ونحوه قوله ﷺ:

«استقبل هذا الشعب حتى تكون في أعلاه ولا يغرن من قبلك الليلة».

وهو صحيح كما بينته في «السلسلة الصحيحة» (٣٧٨).

١١٦٦ـ (مَنْ ماتَ فقدْ قامتْ قيامتُهُ).

ضعيف. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٥٦ ـطبع الحلبي):

«رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت» من حديث أنس بسند ضعيف».

ومن حديثه رواه العسكري والديلمي كما في «المقاصد الحسنة» (ص٧٥و

٤٢٨) بلفظ: «إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته».
وسكت عليه!

١١٦٧ - (لقد أصبح ابن مسعود وأمسى كريماً).

ضعيف. أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن مسلم: أخبرني [إبراهيم بن] ميسرة قال:

بلغني أن ابن مسعود مرّ بلهوٍ معرضاً، فلم يقف، فقال رسول الله ﷺ.. فذكره كما في «تفسير ابن كثير» وزاد: «ثم تلا إبراهيم بن ميسرة: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً﴾».

وكذا رواه ابن عساكر كما في «الدر المنثور» (٥/ ٨٠/ ٨١)، والزيادة منه، وهي في «ابن كثير» أيضاً في رواية أخرى ساقها قبل هذه.

وهذا إسناد ضعيف، إبراهيم بن ميسرة تابعي ثقة، فهو مرسل. ومحمد بن مسلم وهو الطائفي صدوق يخطىء كما في «التقريب». والحديث مما صححه الحلبيان في مختصرهما لابن كثير. هداهما الله عز وجل.

١١٦٨- (مَنْ أسرجَ في مسجدٍ مِنْ مساجِدِ الله بسراجٍ، لم تزلِ الملائكةُ وحملةُ العرشِ يستغفرونَ لهُ؛ ما دامَ في ذلكَ المسجِدِ ضوءٌ مِنْ ذلكَ السِّراجِ).

موضوع. رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «كتاب العرش» (١١١/ ١-٢): حدثنا أبو يعقوب الكاهلي: نا مهاجر بن كثير الأسدي أبو عامر: ثنا الحكم بن مصقلة عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص ٣١ من زوائده): حدثنا إسحاق بن بشر: ثنا أبو عامر الأسدي مهاجر بن كثير به.

قلت: وهذا إسناد موضوع، وفيه آفات:

الأولى: الحكم بن مصقلة، قال الذهبي:

«قال الأزدي: كذاب. وقال البخاري: «عنده عجائب». ثم ذكر له حديثاً موضوعاً، لكن فيه إسحاق بن بشر فهو الآفة...».

قلت: ثم ساق له هذا الحديث.

الثانية: مهاجر بن كثير. قال أبو حاتم والأزدي:

«متروك الحديث».

الثالثة: إسحاق بن بشر وهو أبو يعقوب الكاهلي الذي في سند ابن أبي شيبة وهو كذاب عند جماعة، وقال الدار قطني:

«هو في عداد من يضع الحديث».

(تنبيه): لم يقف شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا الإسناد، فقد ذكر الحديث في «الفتاوى» (٢/١٩٨) وقال:

«لا أعرف له إسناداً عن النبي ﷺ».

فقد عرفنا إسناده، وبينا حاله، ومنه علمنا أنه كَلَا إسناد!

وقد جاء بإسنادٍ آخر، ولكنه لا يغني شيئاً، وهو:

١١٦٩- (مَنْ أسرجَ في مسجدٍ سراجاً لم تزل الملائكةُ تصلِّي عليهِ ما دامَ في السِّراجِ قطرةٌ).

موضوع. رواه أبو الحسن الحمامي في «الفوائد المنتقاة» (٩/٢٠٦/٢): حدثنا محمد بن العباس بن الفضل: ثنا سنان بن محمد بن طالب: ثنا **عبد الله بن أيوب**: ثنا **أيوب بن عتبة** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال أبو الفتح بن أبي الفوارس:

«هذا حديث غريب من حديث يحيى بن أبي كثير، لا أعلم حدث به إلا أيوب بن عتبة».

قلت: وهو ضعيف كما في «التقريب». لكن الآفة ليست منه وإنما من الراوي عنه عبد الله بن أيوب وهو ابن أبي علاج الموصلي، قال الذهبي:

«متهم بالوضع مع أنه من كبار الصالحين».

ثم ساق له أربعة أحاديث وقال فيها:

«وهذه بواطيل».

وقال في أحدها:

«فهذا كذب بين».

١١٧٠ـ (إذا فعلتْ أمَّتي خمسَ عشرةَ خَصلةً حلَّ بها البلاءُ: إذا كانَ المغنمُ دولاً، والأمانةُ مغنماً، والزَّكاةُ مغرماً، وأطاعَ الرَّجلُ زوجَتَهُ، وعقَّ أمَّهُ، وبرَّ صديقَهُ، وجفا أباهُ، وارتفعَتِ الأصواتُ في المساجِدِ، وكانَ زعيمُ القومِ أرذلَهمْ، وأُكرمَ الرَّجلُ مخافةَ شرِّهِ، وشُربتِ الخمورُ، ولُبِسَ الحريرُ، واتُّخذتِ القيناتُ والمعازفُ، ولعنَ آخرُ هذهِ الأمّةِ أوَّلَها، فليترقَّبُوا عند ذلكَ ريحاً حمراءَ أو خسفاً ومسخاً).

ضعيف الإسناد. أخرجه الترمذي (٢/٣٣) والخطيب (٣/١٥٨)، من طريق الفرج بن فضالة الشامي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب مرفوعاً. وقال:

«حديث غريب، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه».

قلت: وفي ترجمته من «الميزان»:

«وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن **حديثه هذا؟ فقال**: باطل، فقلت: **من فرج؟** قال: نعم، ومحمد هو ابن الحنفية».

وفي «فيض القدير»:

«وقال العراقي والمنذري: ضعيف لضعف فرج بن فضالة. وقال الذهبي: منكر، وقال ابن الجوزي: مقطوع واهٍ لا يحل الاحتجاج به».

قلت: وقد رواه الفرج بإسناد آخر بزيادات كثيرة فيه، وهو الآتي بعده:

١١٧١- (مِنَ اقترابِ السّاعةِ اثنتانِ وسبعونَ خصلةً، إذا رأيتُم النَّاسَ أماتُوا الصَّلاةَ، وأضاعُوا الأمانةَ، وأكلُوا الرِّبا، واستحلُّوا الكذبَ، واسْتَخَفُّوا الدّماءَ، واستعلوا البناءَ، وباعوا الدِّينَ بالدُّنيا، وتقطَّعتِ الأرحامُ، ويكونُ الحُكمُ ضعفاً، والكذبُ صدقاً، والحريرُ لباساً، وظهرَ الجورُ، وكثُرَ الطَّلاقُ وموتُ الفجأةِ، وائْتُمنَ الخائنُ، وخُوِّنَ الأمينُ، وصُدِّقَ الكاذبُ، وكُذِّبَ الصَّادقُ، وكثُرَ القذفُ، وكانَ المطرُ قيظاً، والولدُ غيظاً، وفاضَ اللّئامُ فيضاً، وغاضَ الكرامُ غيضاً، وكانَ الأُمراءُ فجرةً، والوزراءُ كذبةً، والأُمناءُ خونةً، والعرفَاءُ ظلمةً، والقُرَّاءُ فسقةً، إذا لبسُوا مسوكَ الضَّأْنِ، قلوبُهْم أنتنُ مِنَ الجيفةِ وأَمرُّ مِنَ الصَّبرِ، يُغشيهِمُ الله فتنةً يتهاوكونَ فيها تهاوكَ اليهودِ الظّلمةِ، وتظهرُ الصَّفراءُ - يعني الدنانير- وتُطلبُ البيضاءُ - يعني الدَّراهم - وتكثرُ الخطايَا، وتغل الأمراءُ، وحُلّيتِ المصاحفُ، وصُوِّرتِ المساجدُ، وطوّلتِ المنائرُ، وخربتِ القلوبُ، وشُربتِ الخمورُ، وعُطِّلتِ الحدودُ، وولدَتِ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وترى الحفاةَ العراةَ، وقد صاروا ملُوكاً، وشاركَتِ المرأةُ زوجها في التِّجارةِ، وتشبَّهَ الرّجالُ بالنِّساءِ، والنّساءُ بالرِّجالِ، وحُلف بالله مِنْ غيرِ أنْ يُستحلفَ، وشهدَ المرءُ مِنْ غيرِ أنْ يُستشهدُ، وسُلِّم للمعرفةِ، وتُفُقِّهَ لغيرِ الدِّيْنِ، وطُلِبَتِ الدُّنيا بعمل الآخرةِ، واتُّخذَ المغنمُ دولاً، والأمانةُ مغنماً، والزَّكاةُ مغرماً، وكانَ زعيمُ القوم أرذلَهمْ، وعقَّ الرَّجُلُ أباهُ، وجفا أُمَّهُ، وبرَّ صديقهُ، وأطاعَ زوجتهُ، وعلتْ أصواتُ الفسقةِ في المساجدِ، واتُّخذت القيناتُ والمعازِفُ، وشُربتِ الخمورُ في الطُّرُقِ، واتُّخذَ الظلمُ فخراً، وبِيعَ الحكمُ، وَكَثُرَتِ الشُّرطُ، واتُّخِذَ القرآنُ مزاميرَ، وجلود السِّباعِ صفافاً، والمساجدُ طُرُقاً، ولعنَ آخرُ هذهِ الأمَّةِ أوَّلَها، فليتَّقُوا (كذا) عند

ذلك ريحاً حمراءَ، وخسفاً ومسخاً وآيات).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٥٨) من طريق **سويد بن سعيد عن فرج بن فضالة** عن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً. قال أبو نعيم:

«غريب من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير، لم يروه عنه فيما أعلم إلا فرج بن فضالة».

قلت: وهو ضعيف كما قال الحافظ العراقي (٣/٢٩٧)، وفيه علة أخرى وهي الانقطاع، فقد قال أبو نعيم في ترجمة عبد الله بن عبيد هذا (٣/٣٥٦):

«أرسل عن أبي الدرداء وحذيفة وغيرهم».

وللفرج فيه إسناد آخر بلفظ أخصر تقدم آنفاً.

والحديث مما فات السيوطي والمناوي فلم يورداه في «جامعيهما».

١١٧٢- (مَنْ حدَّثَ عنِّي حديثاً هو لله رضى، فأنا قلتُهُ، وبهِ أُرسلتُ).

موضوع. رواه ابن عـدي (١/٤١) عن **البَخْتَري بن عبيد**: ثنا أبي: ثنا أبو هريرة مرفوعاً. وقال:

«البَخْتري روى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثاً **عامتها مناكير**».

ثم ذكر له ثلاثة منها، هذا أحدها.

قلت: وقال أبو نعيم الأصبهاني:

«روى عن أبي هريرة موضوعات».

وكذا قال الحاكم والنقاش كما سبق في «سيكون أناس..».

ولا شك عندي أن هذا الحديث من موضوعاته، لأن فيه الإغراء على افتـراء الأحاديث على النبي ﷺ أو على الأقل جواز روايتها ونسبتها إليه إذا كان معناهـا مما يرضي الله عز وجل! ولعل البختري هذا كان من أولئك الذين يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ تقرباً إلى الله بزعمهم ويقولون: نحن لا نكذب على رسول الله ﷺ وإنما نكذب له! كما قال بعض الكَرّامية! ومن هذا القبيل ما يأتي:

١١٧٣ـ (مَنْ حدَّثَ حديثاً كما سمعَ ؛ فإنْ كانَ برَّاً وصدقاً، فلكَ ولهُ، وإنْ كانَ كذباً فعلى مَنْ بدأه).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٧٩٦١) عن **جعفر بن الزبير** عن أبي أمامة مرفوعاً.

قال في «المجمع» (١/١٥٤):

«وفيه جعفر بن الزبير وهو كذاب».

ونحو هذا الحديث ما رواه مسعدة **بن صدقة** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن أبيه عن علي مرفوعاً:

«إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يكن حقاً كنتم شركاءه في الأجر، وإن يكن باطلاً كان وزره عليه».

أورده الذهبي في ترجمة مسعدة هذا من «الميزان» وقال:

«قال الدار قطني: متروك».

ثم ساق الحديث وقال:

«هذا موضوع».

وأقره الحافظ العسقلاني ثم المناوي.

١١٧٤ـ (مَنْ حفظَ على أمَّتي حديثاً واحداً كانَ لهُ أجرُ أحدَ وسبعينَ نبيَّاً صِدِّيقاً).

موضوع. أخرجه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/٣٥) من حديث ابن عباس، ثم قال:

«هذا مما تحرم روايته إلا مقروناً بأنه مكذوب من غير تردد، وقبح الله من وضعه، وإسناده مظلم، وفيهم ابن رزام، كذاب، لعله آفته».

١١٧٥ـ (إذا قاتلَ أحدُكم فليتجنَّب الوجهَ، فإنَّما صورةُ الإنسانِ على صورة وجهِ الرَّحمنِ).

منكر. أخرجه ابن الإمام أحمد في «كتاب السنة» (ص ١٨٦) وأبو بكر بن أبي عاصم في «كتاب السنة» أيضاً (١/ ٢٣٠/ ٥٢١ ـ بتحقيقي) والدار قطني في كتاب «الصفات» (٦٥/ ٤٩) عن ابن لهيعة عن أبي يونس عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير ابن لهيعة، وهو ضعيف لسوء حفظه، وقد صح الحديث من طرق بنحوه، ولكن ليس فيه ذكر «على صورة وجه الرحمن» سبحانه وتعالى، فهي زيادة منكرة لمخالفتها لتلك الطرق، وبعضها في «الصحيحين» خرجتها في «الصحيحة» (٤٥٠و٨٦٢) و«ظلال الجنة» (١/ ٢٢٨).

وهذه الرواية سكت عنها في «الفتح» (٥/ ١٨٣)!

وقد أنكرها جماعة مع ورودها من طريق آخر، ولكنه معل كما يأتي بعده.

والحديث رواه عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به دون قوله: «فإنما..».

أخرجه أحمد (٣/ ٣٨، ٩٣) وإسناده حسن في الشواهد، وله شواهد أخرى فانظر تعليقي على «السنة» لابن أبي عاصم رحمه الله تعالى.

(تنبيه): وقع عند الدارقطني: «عن الأعرج» مكان: «عن أبي يونس»، فإن كان محفوظاً عن ابن لَهيعة، فهو من تخاليطه الدالة على عدم ضبطه لروايته.

١١٧٦ـ (لا تُقبِّحوا الوجهَ؛ فإنَّ ابْنَ آدمَ خُلقَ على صورةِ الرَّحمنِ عزَّ وجلَّ).

ضعيف. أخرجه الآجري في «الشريعة» (ص ٣١٥) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٧) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٠٦/ ٢) والدار قطني في كتاب «الصفات» (٤٨/٦٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٢٩١) من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ولكن له أربع علل، ذكر ابن خزيمة ثلاثة

منها فقال:

إحداها: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده فأرسله الثوري ولم يقل: «عن ابن عمر».

والثانية: أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت.

والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس لم يعلم أنه سمعه من عطاء ثم قال:

«فمعنى الخبر -إنْ صح من طريق النقل مسنداً- أن ابن آدم خلق على الصورة التي خلقها الرحمن حين صور آدم ثم نفخ فيه الروح».

قلت: **والعلة الرابعة**: هي جرير بن عبد الحميد فإنه وإن كان ثقة كما تقدم فقد ذكر الذهبي في ترجمته من «الميزان» أن البيهقي ذكر في «سننه» في ثلاثين حديثاً لجرير ابن عبد الحميد قال:

«قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ».

قلت: وإن مما يؤكد ذلك أنه رواه مرة عند ابن أبي عاصم (رقم ٥١٨) بلفظ:

«على صورته». لم يذكر «الرحمن». وهذا الصحيح المحفوظ عن النبي ﷺ من الطرق الصحيحة عن أبي هريرة، والمشار إليها آنفاً.

فإذا عرفت هذا فلا فائدة كبرى من قول الهيثمي في «المجمع» (٨/١٠٦):

«رواه الطبراني ورجاله **رجال الصحيح** غير إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وهو ثقة، وفيه ضعف».

وكذلك من قول الحافظ في «الفتح» (٥/١٣٩):

«أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات».

لأن كون رجال الإسناد ثقاتاً ليس هو كل ما يجب تحققه في السند حتى يكون صحيحاً، بل هو شرط من الشروط الأساسية في ذلك، بل إن تتبعي لكلمات الأئمة في الكلام على الأحاديث قد دلني على أن قول أحدهم في حديث ما: «رجال إسناده ثقات»، يدل على أن الإسناد غير صحيح، بل فيه علة ولذلك لم يصححه، وإنما صرح بأن رجاله ثقات فقط، فتأمل.

ثم إن كون إسناد الطبراني فيه الطالقـاني لا يضر لـو سلم الحديث من العلل السابقة، لأن الطالقاني متابع فيه كما أشرت إليه في أول هذا التخريج .

وقد يقال: إن الحديث يقوى بما رواه **ابن لهيعة** بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«إذا قاتل أحدكم فليتجنب الوجه فإنما صورة وجـه الإنسان على صـورة وجه الرحمن».

قلت : قد كان يمكن ذلك لولا أن الحديث بهذا اللفظ منكر كما سبق بيانه آنفاً، فلا يصح حينئذ أن يكون شاهداً لهذا الحديث .

ومنه تعلم ما في قول الحافظ في «الفتح» بعد أن نقل قول القرطبي :

«أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه إن الله خلق آدم على صورة الرحمن، قال: وكأن من رواه [رواه] بالمعنى متمسكاً بما تَوَهّمه **فغلط في ذلك ، وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة**، ثم قال: وعلى تقدير صحتها فيحمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى»، فقال الحافظ:

«قلت : الزيادة أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة» والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات ، وأخرجها ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول ، قال : «من قاتل فليتجنب الوجه فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن» . فتعين إجراء ما في ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله» .

قلت : والتأويل طريقة الخلف ، وإمراره كما جاء طريقة السلف ، وهو المذهب، **ولكـن** ذلـك موقوف على صحة الحديث عن الرسول ﷺ ، وقد علمت أنه لا يصح كما بينا لك آنفاً ، وإن كان الحافظ قد نقل عقب كلامه السابق تصحيحه عن بعض الأئمة ، فقال :

« وقال حرب الكرماني في «كتاب السنة» : سمعت إسحاق بن راهويه يقول : صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقال إسحاق الكوسج : سمعت أحمد يقول : هو حديث صحيح » .

قلت : إن كانوا يريدون صحة الحديث من الطريقين السابقين فذلك غير ظاهر لنا ومعنا تصريح الإمام ابن خزيمة بتضعيفه وهو عَلَم في الحديث والتمسك بالسنة والتسليم بما ثبت فيها عن النبي ﷺ ومعنا أيضا ابن قتيبة حيث عقد فصلا خاصا في كتابه «مختلف الحديث» (ص٢٧٥ ـ ٢٨٠) حول هذا الحديث وتأويله حيث قال فيه :

«**فإن صحت رواية ابن عمر عن** النبي ﷺ بذلك فهو كما قال رسول الله ﷺ ، فلا تأويل ولا تنازع» .

وإن كانوا وقفوا للحديث على غير الطريقين المذكورين ، فالأمر متوقف على الوقوف على ذلك والنظر في رجالها ، نقول هذا لأن التقليد في دين الله لا يجوز ، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي ، مع اختلاف أقوال الأئمة في حديثه ، وأنا أستبعد جداً أن يكون للحديث غير هذين الطريقين ، لأن الحافظ لم يذكر غيرهما ، ومن أوسع اطلاعاً منه على السنة؟ نعم له طرق أخرى بدون زيادة «الرحمن» فانظر : «إذا ضرب أحدكم . . » و «إذا قاتل أحدكم . . . » في «صحيح الجامع» (٦٨٧ و ٧١٦) وغيره .

وخلاصة القول : إن الحديث ضعيف بلفظيه وطريقيه ، وأنه إلى ذلك مخالف للأحاديث الصحيحة بألفاظ متقاربة ، منها قوله ﷺ :

«**خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً**» .

أخرجه الشيخان وغيرهما «الصحيحة ٤٥٠» .

(تنبيه هام) : بعد تحرير الكلام على الحديثين بزمن بعيد وقفت على مقال طويل لأخينا الفاضل الشيخ حماد الأنصاري نشره في مجلة «الجامعة السلفية» ذهب فيه إلى اتباع ـ ولا أقول تقليد ـ من صحح الحديث من علمائنا رحمهم الله تعالى ، دون أن يقيم الدليل على ذلك بالرجوع إلى القواعد الحديثية وتراجم الرواة التي لا تخفى على مثله ، لذلك رأيت ـ أداءً للأمانة العلمية ـ أن أبين بعض النقاط التي تكشف عن خطئه فيما ذهب إليه مع اعترافي بعلمه وفضله وإفادته لطلبة العلم وبخاصة في الجامعة الإسلامية جزاه الله خيراً .

أولاً : أوهم القُرّاء أن ابن خزيمة رحمه الله تعالى تفرد من بين الأئمة بإنكاره لحديث «**على صورة الرحمن**» مع أن معه ابن قتيبة والمازري ومن تبعه ، كما تقدم ، وهو

وإن كان ذكر ذلك في آخر البحث، فقد كان الأَوْلى أن يذكره في أوله حتى تكون الصورة واضحة عند القراء.

ثانياً: نسب إلى الإمام مالك رحمه الله أنه أنكر الحديث أيضاً قبل ابن خزيمة! وهذا مما لا يجوز نسبته للإمام لأمرين:

الأول: أن الشيخ نقل ذلك عن الذهبي، والذهبي ذكره عن العقيلي بسنده: حدثنا مقدام بن داود.. إلخ، ومقدام هذا يعلم الشيخ أنه متكلم فيه، بل قال النسائي فيه: «ليس بثقة» فلا يجوز أن ينسب بروايته إلى الإمام أنه أنكر حديثاً صحيحاً على رأي الشيخ، وعلى رأينا أيضاً لما يأتي.

والآخر: أن الرواية المذكورة في إنكار مالك ليس لهذا الحديث المنكر، وإنما للحديث الصحيح المتفق عليه فإنه فيها بلفظ: «إن الله خلق آدم على صورته». وكذلك هو عند العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٥١) في هذه الرواية، فحاشا الإمام مالك أن ينكر الحديث بهذا اللفظ الصحيح أو غيره من الأئمة. ولذلك فالقارىء العادي يفهم من بحث الشيخ أن الإمام ينكر هذا الحديث الصحيح!

ثالثاً: ساق إسناد حديث ابن عمر أكثر من مرة، وكذلك فعل بحديث أبي هريرة دون فائدة، وساقهما مساق المسلَّمات من الأحاديث وهو يعلم العِلَلَ الثلاثَ التي ذكرها له ابن خزيمة لأنه في صدد الرد عليه، ومع ذلك لم يتعرض لها بذكر! بله جواب، وكذلك يعلم ضعف ابن لهيعة الذي في حديث أبي هريرة، فلم ينبس ببنت شفة!

رابعاً: نقل كلام الذهبي الذي ذكره عقب رواية المقدام، وفيه: أن هذا الحديث لم ينفرد به ابن عجلان فقد رواه (الأرقام الآتية منّي):

١ ـ همام عن قتادة عن أبي أيوب المراغي عن أبي هريرة.

٢ ـ ورواه شُعَيب وابن عُيَيْنة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

٣ ـ ورواه جماعة كالليث بن سعد وغيره عن ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة.

٤ ـ ورواه شعيب أيضاً وغيره عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة. انتهى

وأقول: نص كلام الذهبي قبيل هذه الطرق:

«قلت: الحديث في أن الله خلق آدم على صورته؛ لم ينفرد به ابن عجلان..»إلخ.

فأنت ترى أن كلام الذهبي في وادٍ، وكلام الشيخ في وادٍ آخر. فهذه الطرق الأربعة ليس فيها زيادة «صورة الرحمن»، والشيخ ـ سامحه الله ـ يسوقها تقوية لها، وهو لو تأمل فيها لوجدها تدل دلالة قاطعة على نكارة هذه الزيادة، إذ لا يعقل أن تفوت على هؤلاء وكلهم ثقات، ويحفظها مثل ابن لهيعة، ومن ليس له في العير ولا في النَّفير! وإني ـ والله ـ متعجب من الشيخ غايةِ العجب كيف يسوق هذه الروايات نقلاً عن الذهبي وهو قد ساقها لتقوية الحديث الصحيح الذي أنكره مالك بزعم المقدام بن داود الواهي، والشيخ ـ عافانا الله وإياه ـ يسوقها لتقوية الحديث المنكر!

وإن مما يؤكد أن الذهبي كلامه في الحديث الصحيح وليس في الحديث المنكر أنه قال في آخره:

«وقال الكوسج: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا الحديث صحيح. قلت: وهو مخرج في الصحاح».

قلت: فقوله هذا يدلنا على أمرين:

الأول: أنه يعني الحديث الصحيح، لأنه هو المخرج في «الصحاح» كما سبق مني.

والآخر: أنه هو المقصود بتصحيح أحمد المذكور، فلم يبق بيد الشيخ إلا تصحيح إسحاق، فمن الممكن أن يكون ذلك فهماً منه، وليس رواية. والله أعلم.

خامساً وأخيراً: قرن الشيخ الحافظ الذهبي والعسقلاني مع أحمد وإسحاق في تصحيح الحديث.

وجوابي عليه: أن كلام الذهبي ليس صريحاً في ذلك، بل ظاهره أنه يعني

الحديث الصحيح. وأما ابن حجر فعمدة الشيخ في ذلك قوله: «رجالـه ثقات» وقد علمت مما سبق أن هذا لا يعني الصحة، ولو سلمنا جدلاً أنه صححه هو أو غيره قلنا: ﴿هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾.

وخلاصة (التنبيه) أن الشيخ حفظه الله حكى قولين متعارضين في حديث «على صورة الرحمن» دون ترجيح بينهما سوى مجرد الدعوى، وذكر لـه طريقين ضعيفين منكرين دون أن يجيب عن أسباب ضعفهما، بل أوهم أن له طرقاً كثيرة يتقوى بها، وهي في الواقع مما يؤكد وهنهما عند العارفين بهذا العلم الشريف وتراجم رواته. وهذا بخلاف ما صنع شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه «نقض التأسيس» في فصل عقده فيه لهذا الحديث بأحد ألفاظه الصحيحة: «إن الله خلق آدم على صورته» أرسل إليّ صورة منه بعض الأخوان جزاه الله خيراً فإن ابن تيميّة مع كونه أطال الكلام في ذكر تأويلات العلماء له وما قالوه في مرجع ضمير «صورته»، ونقل أيضاً كلام ابن خزيمة بتمامهِ في تضعيف حديث الترجمة وتأويله إياه إن صح، فرد عليه التأويل، وسلم له التضعيف، ولم يتعقبه بالرد، لأنه يعلم أن لا سبيل إلى ذلك، كما يتبين للقارىء من هذا التخريج والتحقيق، ولهذا كنت أودّ للشيخ الأنصاري أن لا يصحح الحديث، وهو ضعيف من طريقيه، ومتنه منكر لمخالفته للأحاديث الصحيحة.

نسألُ الله تعالىٰ لنا وله التوفيقَ والسدادَ في القول والعمل، وأن يحشرنا في زمرة المخلصين الصادقين ﴿يومَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَاَ بَنُونَ إلاّ مَنْ أَتىٰ الله بِقَلْبٍ سَليمٍ﴾.

١١٧٧ - (إنِّي كنتُ أعلمُها (أي: ساعةَ الإجابةِ يومَ الجمعةِ) ثمَّ أُنْسِيتُهَا كما أُنْسِيْتُ ليلةَ القدرِ).

ضعيف. أخرجه ابن خزيمة (١٧٧١) والحاكم (١/ ٢٧٩) عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن أبي سلمة قال: قلت: والله لو جئت أبا سعيد الخدري فسألته عن هذه الساعة، لعله يكون عنده منها علم، فأتيته، فقلت: يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في يوم الجمعة، فهل عندك منها علم؟ فقال: سألنا النبي ﷺ فقال: فذكره. قال: ثم خرجت من عنده فدخلت على عبد الله بن سلام. ثم ذكر الحديث.

قلت : كذا ذكره ابن خزيمة والحاكم وقال :
«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .
قلت : وفي صحته نظر فإن فليحاً هذا وإن كان من رجال الشيخين ففيه كلام كثير.
وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الخطأ» ، وكأنه لهذا سكت عن إسناده في «الفتح» (٢ / ٣٣٣) ولم يصححه ، وكذلك لم يصححه الحافظ العراقي ، وإنما قال : «ورجاله رجال الصحيح» كما نقله الشوكاني (٣ / ٢٠٩) ، وهذا لا يستلزم التصحيح ، بل فيه إشارة إلى نفيه ، وإلا لصرح بصحة سنده ، ولم يقتصر على ذكر شرط واحد من شروط الصحة وهو كون رجاله رجال الصحيح ، وفيه إشارة لطيفة إلى أنهم أو بعضهم قد لا يكونون من الثقات عند غير صاحبي «الصحيح» ، أو على الأقل عند بعضهم وإلا لقال : «رجاله ثقات رجال الصحيح» ، وهذا هو الواقع كما تفيده عبارة الحافظ في «التقريب» في «فليح» ، وقد مرت آنفاً ، وممن ضعفه من القدامى ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم . وقال الساجي :
«هو من أهل الصدق ، ويهم» .
قلت : فمثله لا يطمئن القلب لصحة حديثه عند التفرد ، فكيف عند المخالفة ؟!

(تنبيه) : عزا الحديث في «الفتح الكبير» لابن ماجه وابن خزيمة والحاكم والبيهقي في «الشعب» . ولم أره عند ابن ماجه بهذا الإسناد والسياق ، وإنما عنده (١١٣٩) من طريق أخرى عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال : قلت ورسول الله ﷺ جالس : إنا لنجد في كتاب الله : في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي سأل الله فيها شيئاً إلا قضى له حاجته . قال عبد الله : فأشار إليَّ رسول الله ﷺ : أَوْ بعض ساعة فقلت : صدقت أو بعض ساعة . . الحديث . فهذا خلاف حديث الترجمة ، وهو المحفوظ عنه ﷺ في غير ما حديث عنه فراجع إن شئت «المشكاة» وغيره .

١١٧٨ - (في الإبل صدقتُها ، وفي الغنمِ صدقتُها ، وفي البقرِ صدقتُها ، وفي البزِّ صدقتُها ، ومَنْ رفعَ دنانيرَ أو دراهِمَ أو تبراً أو فضَّةً لا يعدها لغريمٍ ، ولا يُنفقُها في سبيلِ الله فهو كنزٌ يكوى به يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه الدار قطني في «سننه» (ص٢٠٣) : حدثنا دعلج بن أحمد من أصل كتابه : ثنا هشام بن علي : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا سعيد بن سلمة : ثنا **موسى** عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل موسى هذا وهو ابن عبيدة ـ بضم أوله ـ وهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» .

وهشام بن علي هو السيرافي كما في الرواة عن عبد الله بن رجاء من «التهذيب» ، ولكني لم أجد من ترجمه ، ويظهر أنه من المشهورين فقد ذكره الذهبي فيمن سمع عنهم دعلج بن أحمد من «تذكرة الحفاظ» (٣/٩٢) .

ثم رأيت ابن حبان قد أورده في كتابه «الثقات» (٩/٢٣٤) وقال:
«مستقيم الحديث، كتب عنه أصحابنا» .

وتوفي سنة (٢٨٤) كما ذكر الذهبي في ترجمة أحمد بن المبارك النيسابوري من «التذكرة» . فموسى بن عبيدة هو العلة .

والحديث أخرجه الحاكم (١/٣٨٨) بهذا السند عن هذا الشيخ لكن وقع في سنده سقط لا أدري أهو من الحاكم أو شيخه حين حدثه به والأغلب على الظن الأول ، فقال الحاكم : أخبرني دعلج بن أحمد السجزي ـ ببغداد ـ : ثنا هشام بن علي السدوسي : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا سعيد بن سلمة بن **أبي الحسام** : **ثنا** عمران بن أبي أنس به .

فسقط من السند موسى بن عبيدة وهو علة الحديث ، فاغتر الحاكم بظاهره فقال :

«إسناد صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي!! على أن عمران بن أبي أنس وسعيد بن سلمة لم يحتج بهما البخاري كما بينته في «التعليقات الجياد» (٣/٨٦) فتصحيحه على شرطهما خطأ بين .

ومما يؤيد خطأ إسناد الحاكم أن البيهقي أخرج الحديث (٤/١٤٧) من طريق أخرى عن هشام بن علي مثل رواية الدار قطني ، فقال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان :أنبأ أحمد بن عبيد الصفار : ثنا هشام بن علي : ثنا ابن رجاء : ثنا سعيد

هو ابن سلمة بن الحسام: حدثني **موسى** عن عمران بن أبي أنس به. دونَ قوله: «وفي البقر صدقتها» ثم قال:

«سقط من هذه الرواية ذكر البقر، وقد رواه دعلج بن أحمد عن هشام بن علي السدوسي فذكر فيه «وفي البقر صدقتها»، أخبرنا بذلك **أبو** عبد الله الحافظ: أخبرني دعلج بن أحمد السجزي ببغداد حدثنا هشام بن علي السدوسي فذكره».

قلت: وأبو عبد الله الحافظ شيخ البيهقي في إسناده الثاني هو صاحب «المستدرك». وصنيع البيهقي في روايته لهذا الحديث عنه يدل على أن **إسناد الحاكم فيه موسى بن عبيدة أيضاً** وإلا لذكر البيهقي الخلاف بين هذا الإسناد و الإسناد الذي ساقه قبله كما هي عادة المحدثين في مثل هذا الاختلاف، وكما فعل البيهقي هنا في بيان الخلاف في موضع من متنه. فهذا يؤيد خطأ الحاكم في «المستدرك» فتنبه.

وقد كنت اغتررت تبعاً للنووي وابن حجر بظاهر رواية الحاكم هذه فحكمت بحسنها في «التعليقات الجياد»، والآن هداني الله لعلة هذا الحديث فبادرت لأعلن أنه ضعيف الإسناد من أجلها، وإن كان رواه ابن جريج عن عمران بن أبي أنس، فإن ابن جريج مدلس وقد عنعنه ولم يسمعه منه كما **بينته هناك، ويأتي أيضاً**.

والحديث عزاه السيوطي في «الدر المنثور» **(٣/٢٣٣)** لابن أبي شيبة وابن مردويه عن أبي ذر بتمامه، وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً مثله.

قلت: وطريق أبي هريرة لا بد أن يكون ضعيفاً، وحسبك دليلاً على ذلك تفرد ابن مردويه به!

ثم عزا الحديث في «الجامع الصغير» لابن أبي شيبة وأحمد والحاكم والبيهقي عن أبي ذر بتمامه، وعزوه لأحمد فيه تساهل لأنه لم يرو منه إلا الشطر الأول وليس عنده: «ومن رفع . . .» إلخ، وهو عنده من طريق ابن جريج عن عمران وصرح فيه أنه بلغه عن عمران كما ذكرته في المصدر المشار إليه آنفاً.

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» **(٣/٢١٣)**: حدثنا زيد بن حباب قال: حدثني موسى بن عبيدة قال: حدثني عمران بن أبي أنس به. **إلا أنه لم** يذكر صدقة

الغنم والبقر والبَزّ . فهذا يؤكد وهم الحاكم وأن الحديث مداره على موسى هذا الضعيف، والله تعالى ولي التوفيق .

١١٧٩ - (كونوا في الدُّنيا أضيافاً، واتَّخذوا المساجدَ بيوتاً ، وعوِّدوا قلوبكم الرِّقَّةَ، وأكثروا التفكُّرَ والبكاءَ ، ولا تختلفنَّ بكمُ الأهواءُ ، تبنونَ ما لا تسكنونَ ، وتجمعونَ مالا تأكلونَ ، وتأملونَ مالا تدركونَ) .

ضعيف جداً: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣٥٨) والقضاعي في «مسنده» (٧٣١) من طريق بقية: ثنا **عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير** صاحب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

قلت : وهذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض ، وله علل ثلاث:

الأولى: أن الحكم بن عمير في صحبته نظر ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

«روى عن النبي ﷺ أحاديث منكرة، يرويها عيسى بن إبراهيم؛ وهو ضعيف، عن موسى بن أبي حبيب وهو ضعيف، عن عمه الحكم» . نقله في «الإصابة»، (١) وقد أشار الذهبي إلى ضعف قول من قال أنه صحابي كما يأتي في العلة الآتية:

الثانية : موسى بن أبي حبيب ، قال الذهبي في «الميزان» وأقره الحافظ في «اللسان» :

«ضعفه أبو حاتم وغيره ؛ ساقط ، وله عن الحكم بن عمير - رجل قيل : له صحبة- والذي أرى أنه لم يلقه، وموسى مع ضعفه متأخر عن لُقي صحابي كبير» .

الثالثة: عيسى بن إبراهيم متروك كما قال الذهبي وسبقه النسائي، وقال البخاري : «منكر الحديث»، وأبو حاتم : «متروك الحديث ».

وساق له عدة أحاديث بهذا الإسناد وغيره ، وقال في بعضها : إنه منكر.

(١) وقال في ترجمة موسى من «اللسان» : «وقال أبو حاتم في ترجمة الحكم بن عمير: روى عن النبي ﷺ لا يذكر السماع ولا اللقاء - أحاديث منكرة من رواية ابن أخت موسى بن أبي حبيب وهو ذاهب الحديث، ويروي عن موسى عيسى بن إبراهيم وهو ذاهب الحديث».
قلت: كذا في النسخة المطبوعة ولعل قوله: «ابن أخت» زيادة من النساخ .

قلت : سمعت هذا الحديث من فم شيخ دمشقي يلقيه على منبر مسجد مضايا يوم الجمعة الواقع في ١٨ / ١١ / ٧١ هـ وقد جعله محور خطبته ! فاستنكرت الحديث في نفسي ، ولكني ما كان تقدَّم مني تخريجُه ، فخرجته بعد يوم فتحقق ظني وأنه منكر ، والحمد لله على توفيقه ، ووفق مشايخنا لتحري الصحيح من حديث رسوله ﷺ ، وحفظهم أن يقولوا عليه ما لم يقل .

١١٨٠- (إنَّ لله ديكاً رأسُهُ تحتَ العرشِ ، وجناحُهُ في الهواءِ ، وبراثنُهُ في الأرضِ ، فإذا كانَ في الأسحارِ وأدبارِ الصلواتِ خفقَ بجناحِهِ ، وصفَّقَ بالتَّسبيحِ ، فتصيحُ الدِّيكةُ تجيبُهُ بالتَّسبيحِ) .

موقوف ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٣٩١) : حدثنا بكر بن أحمد ابن مقبل البصري : ثنا أحمد بن محمد بن المعلى الأدمي : ثنا جعفر بن سلمة : ثنا حماد بن يزيد أبو يزيد المقري : ثنا عاصم بن بهدلة عن زر عن صفوان بن عسال : قال : فذكره موقوفاً عليه ، لم يرفعه إلى النبي ﷺ .

وكذلك أورده الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٣٤) من رواية الطبراني وقال : «وفيه عاصم بن بهدلة وهو ضعيف ، وقد حسن حديثه» .

قلت : المتقرر فيه أنه حسن الحديث يحتج به إذا لم يخالف .

لكن حماد بن يزيد أبو يزيد المقري ، ليس بالمشهور ، أورده البخاري في التاريخ (٢ / ١ / ٢١) وابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٥١) من رواية جمع عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» .

وجعفر بن سلمة وهو الوراق البصري الخزاعي قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٨١) : «ثقة رضا» .

وأحمد بن محمد بن المعلى الأدمي ، ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٧٤) وقال :

«سمع منه أبي بالبصرة في الرحلة الثالثة ، [روى عنه أبي وأبو عوانة]»

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق».

وبكر بن أحمد بن مقبل البصري وثقه الدارقطني كما في «سؤالات السهمي» (ص ١٨٢) ووصفه الذهبي في «العبر» (١/٤٤١) بالحافظ.

فالحديث علته الوقف إن سلم من أبي يزيد المقري.

١١٨١ - (إنَّ في جهنَّمَ وادياً يقالُ لهُ: هَبْهَبْ، حقاً على الله أنْ يسكنهُ كلَّ جبَّارٍ عنيدٍ).

ضعيف. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٩) وابن لال في «حديثه» (١٢٣ / ١) وابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٢٠) والحاكم (٤/٥٩٦) وابن عساكر (٥/٥٨/١) وكذا أبو يعلى والطبراني من طريق **الأزهر بن سنان** عن محمد بن واسع عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعاً. وقال الحاكم ووافقه الذهبي:

«تفرد به أزهر بن سنان»!

قلت: وهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب»، ولذلك لم يصححه الحاكم ولا الذهبي، بل أورده في «الميزان» وقال:

«قال ابن عدي: ليست أحاديثه بالمنكرة جداً، أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بشيء».

ثم ساق له أحاديث مما أنكرت عليه هذا أحدها.

وقد خالفه هشام بن حسان فقال: «عن محمد بن واسع قال: بلغني أن في النار جباً يقال له: جب الحزن، يؤخذ المتكبرون فيحملون في توابيت من نار فيجعلون في ذلك البئر فيطبق عليهم جهنم من فوقهم».

أخرجه العقيلي وقال:

«وهذا حديث أولى من حديث أزهر».

قلت: فتبين من رواية هشام بن حسان - وهو ثقة - أن أزهر بن سنان قد أخطأ في رفع الحديث وفي لفظه، وأن الصواب الوقف. والله أعلم.

ومن ذلك تعرف أن قول المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٣٩):

«رواه الطبراني بإسناد حسن وأبو يعلى والحاكم وقال: صحيح الإسناد».

وقول الهيثمي (٥/ ١٩٧):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

فيه أمران:

الأول: أنه ضعيف غير حسن كما تقدم.

والآخر: أن الحاكم - مع تساهله المعروف - لم يصححه. والله أعلم.

١١٨٢- (صِحَّةً يا أُمَّ يُوسُفَ! قاله لها لما شربت بوله).

ضعيف. قال في «المواهب اللدنية» (٤/ ٢٣١ بشرح الزرقاني):

«وعن ابن جريج قال: أخبرت أن النبي ﷺ كان يبول في قدح من عيدان ثم يوضع تحت سريره، فجاء فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها: بركة كانت تخدم أم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة: أين البول الذي كان في القدح؟ قالت: شربته، قال: **صحة يا أم يوسف**! فما مَرِضَتْ قط حتى كان مرضها الذي ماتت فيه. رواه عبد الرزاق في «مصنفه». ورواه أبو داود متصلاً عن ابن جريج عن حُكيمة عن أمها أميمة بنت رُقيقة».

قلت: إنما روى أبو داود منه أوله دون قوله: فجاء إلخ. وسنده موصول حسن، ولذلك أوردته في «صحيح سنن أبي داود» (رقم ١٩)، وقد أخرجه بتمامه موصولاً البيهقي في «سننه» (٧/ ٦٧) لكن ليس عنده: «صحة.. إلخ» وكذلك أورده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٧١)، وزاد بدلها: «فقال النبي ﷺ: لقد احتظرت من النار بحظار» وقال:

«رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن أحمد بن حنبل وحكيمة وكلاهما ثقة».

وهو في «كبير الطبراني» (٢٤/٢٠٥/٥٢٧).

قلت: فدل هذا على ضعف هذه الزيادة: «صحة»، لشذوذها وإرسالها.

١١٨٣- (خرجَ مِنْ عندي خليلي جبريلُ آنفاً فقالَ: يا محمَّدُ! والّذي بعثَكَ بالحقِّ إنَّ لله عبداً منْ عبيدِهِ عَبَدَ الله خمسمائةِ سنةٍ على رأس جبلٍ في البحرِ عرضُهُ وطولُهُ ثلاثونَ ذراعاً في ثلاثينَ ذراعاً، والبحرُ محيطٌ بهِ أربعةَ آلافِ فرسخٍ مِنْ كلِّ ناحيةٍ وأخرجَ الله تعالَى له عيناً عذبةً بعرضِ الإِصبعِ تبضُّ بماءٍ عذبٍ فَتُستنقعُ في أسفلِ الجبلِ، وشجرةَ رمانٍ تُخرجُ لهُ كلَّ ليلةٍ رُمَّانةً فتغذِّيْهِ يومهُ فإذا أمسى نزلَ فأَصابَ مِنَ الوضوءِ وأخذَ تلكَ الرُّمَّانة فأكلَها ثمَّ قامَ لصلاتِهِ، فسألَ ربَّهُ عزَّ وجلَّ عندَ وقتِ الأجلِ أَنْ يقبضهُ ساجداً وأَنْ لا يجعلَ للأَرْضِ ولا لشيءٍ يفسدُهُ عليهِ سبيلاً حتَّى يبعثَهُ وهو ساجدٌ، قالَ: ففعلَ، فنحنَ نمرُّ عليهِ إذا هبطنا وإذا عرجْنَا فنجدُ لهُ في العلم أَنَّهُ يُبعثُ يومَ القيامةِ فيوقفُ بينَ يدي الله عزَّ وجلَّ فيقولُ لهُ الرَّبُّ: أدْخِلوا عبدي الجنَّةَ برحمتِيْ فيقولُ: بلْ بعملِيْ، فيقولُ الرَّبُّ: أدخلوا عبديَ الجنَّةَ برحمتي، فيقولُ: يا ربِّ بل بعملي، فيقولُ الرَّبُّ: أَدخِلوا عبديَ الجنَّةَ برحمتي، فيقولُ: ربِّ بل بعملي، فيقولُ الله عزَّ وجلَّ للملائكةِ: قايسوا عبديَ بنعمتي عليهِ وبعملِهِ، فتوجدُ نعمةُ البصرِ قد أحاطتْ بعبادةِ خمسمائةِ سنةٍ وبقيتْ نعمةُ الجسدِ فضلاً عليهِ، فيقولُ: أَدخلوا عبديَ النَّارَ، قالَ: فيُجرُّ إلى النَّارِ فينادي: ربِّ برحمتِكَ أدخلني الجنَّةَ، فيقولُ: رُدُّوه، فيُوقفُ بينَ يديهِ فيقولُ: يا عبدي مَنْ خلقكَ ولم تكُ شيئاً؟ فيقولُ: أنتَ يا ربِّ، فيقولُ: كانَ ذلكَ مِنْ

قِبلكَ أو برحمتِي؟ فيقولُ: بل برحمتِكَ، فيقولُ: مَنْ قوَّاكَ لعبادةِ خمسمائةِ عامٍ؟ فيقولُ: أنتَ يا ربِّ، فيقولُ: مَنْ أنزلَكَ في جبلٍ وسطَ اللُّجَّةِ وأخرجَ لكَ الماءَ العذبَ مِنَ الماءِ المالحِ، وأخرجَ لكَ كلَّ ليلةٍ رُمَّانةً وإنَّما تخرجُ مرَّةً في السَّنةِ، وسألْتني أنْ أقبضَكَ ساجداً ففعلْتُ ذلكَ بكَ؟ فيقولُ: أنتَ يا ربِّ، فقالَ الله عزَّ وجلَّ: فذلك برحمتي، وبرحمتي أُدخلُكَ الجنَّةَ، أدخِلُوا عبدِيَ الجنَّةَ فنِعْمَ العبدُ كنتَ يا عبدي، فيدخلُهُ الله الجنَّةَ. قالَ جبريلُ عليه السلام: إنَّما الأشياءُ برحمةِ الله تعالى يا مُحمَّدُ).

ضعيف. أخرجه الخرائطي في «فضيلة الشكر» (١٣٣- ١٣٤) والعقيلي في «الضعفاء» (١٦٥) وتمام في «الفوائد» (٢٦٥/٢- ٢٦٦/١) وابن قدامة في «الفوائد» (٢/٦/١-٢) وكذا الحاكم (٤/٢٥٠- ٢٥١) من طريق سليمان بن هرم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرج علينا النبي ﷺ فقال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». كذا قال! وتبعه ابن القيم في «شفاء العليل» (ص ١١٤)، وهو منه عجيب، فإن سليمان هذا مجهول كما يأتي عن العقيلي، وقول الحاكم عقب تصحيحه المذكور: «والليث لا يروي عن المجهولين» مجرد دعوى لا دليل عليها، والحاكم نفسه أول من ينقضها فقد روى في «المستدرك» (٤/ ٢٣٠) حديثاً آخر من رواية الليث عن إسحاق بن بُزْرُج بسنده عن الحسن بن علي، وقال عقبه:

«لولا جهالة إسحاق لحكمت للحديث بالصحة»!

وهذا مناقض تمام المناقضة لدعواه السابقة، ولذلك تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله، وسليمان غير معتمد».

وذكر في ترجمة سليمان هذا من «الميزان»:

«قال الأزدي: لا يصح حديثه».

وقال العقيلي:

«مجهول وحديثه غير محفوظ».

ثم قال الذهبي عقبه:

«لم يصح هذا، والله تعالى يقول: ﴿ادخلوا الجنةَ بما كنتم تعملون﴾ ولكن لا ينجي أحداً عمله من عذاب الله كما صح، بل أعمالنا الصالحة هي من فضل الله علينا ومن نعمه لا بحول منا ولا بقوة. فله الحمد على الحمد له».

وحديث ابن بزرج المشار إليه خرجته في آخر الجزء الثاني من «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (صلاة العيد/ التحقيق الثاني) ولعله يُيسر لن إعادة طبعه مع الجزء الأول إن شاء الله تعالى.

١١٨٤- (مَنْ حجَّ عَنْ ميِّتٍ فللَّذي حجَّ عنهُ مثلُ أجرهِ، ومَنْ فطَّرَ صائماً فلهُ مثلُ أجرهِ، ومنْ دلَّ على خيرٍ فلهُ مثل أجرِ فاعلِهِ).

ضعيف. أخرجه الخطيب (١١/٣٥٣) من طريق أبي حجية علي بن بهرام العطار: حدثنا عبد الملك بن أبي كريمة عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: جهالة أبي حجية هذا فقد ترجمه الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والأخرى: عنعنة ابن جريج فإنه مدلس.

والفقرة الثانية والثالثة قد جاءتا من طرق ثابتة، وإنما أوردته من أجل الفقرة الأولى، فإنها غريبة منكرة.

١١٨٥- (ارْفَعْ إلى السَّماءِ، وسَلِ الله السَّعةَ).

ضعيف. رواه الطبراني (رقم -٣٨٤٢): حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي: نا يعقوب بن حميد: نا **عبد الله بن عبد الله الأموي**: حدثني **اليسع بن المغيرة** عن أبيه عن خالد بن الوليد:

أنه شكى إلى رسول الله ﷺ الضيق في مسكنه، فقال: فذكره.

ثم رواه (رقم ـ٣٨٤٣) بهذا السند عن ابن حميد: نا عبد الله بن الحارث عن **الربيع بن سعيد** عن **اليسع بن المغيرة** عن خالد بن الوليد مثله.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من الوجهين فإن مدارهما على اليسع بن **المغيرة** وهو لين الحديث كما في «التقريب».

ومثله الراوي عنه في الطريق الأولى عبد الله بن عبد الله الأموي.

وفي الطريق الأخرى الربيع بن سعيد وهو النوفلي أورده ابن أبي حاتم (٤٦٢/٢/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ويعقوب بن حميد ثقة، لكن في حفظه ضعف يسير، فيحتمل أن روايته الحديث بالطريقين مما لم يضبطه، فاضطرب فيه. والله تعالى أعلم.

وقد روي الحديث مرسلاً عن اليسع بن **المغيرة** قال:

شكا خالد بن الوليد إلى رسول الله ﷺ ضيق منزله، فقال:

«اتسع في السماء».

رواه أبو داود في «المراسيل» (ص ٥٢) ولم نقف على سنده، لأنه محذوف من النسخة ككل أحاديثها، لكن الظاهر أنه من طريق الربيع المذكور كما يشير إلى ذلك قول ابن أبي حاتم في ترجمته:

«روى عن اليسع بن المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، روى عنه عبد الله بن الحارث المخزومي، مرسل».

ثم تأكدت مما استظهرت، فالحديث في نسخة مصورة من «المراسيل» (ق٢٦/١).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٩٣/١) بلفظ:

«ارفع البنيان إلى السماء، واسألوا الله السعة» وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» والخطيب وابن عساكرعن اليسع بن مغيرة به» وقال:

«قال الخطيب: في اليسع نظر».

وأورده في «الجامع الصغير» باللفظ الذي نقلته عن الطبراني إلا أنه زاد فيه لفظة: «البنيان» وليست عنده.

ومما سبق من التحقيق تعلم أن قول الهيثمي (١٦٩/١٠):

«رواه الطبراني بإسنادين أحدهما حسن» ؛ ليس بحسن. وقلده الغماري في «الإتقان» (١٢٧)! ومثله قول المناوي عقب ذلك:

«وبه تعرف أن رمز المصنف لضعفه غير سديد».

فإن رمز السيوطي لضعفه هو بلا شك عمل رشيد، وتعقب المناوي عليه هو الأحق بقوله: «غير سديد» سيما وقد أتبعه بقوله:

«نعم، قال العراقي: في سنده لين. وكأن كلامه في الطريق الثاني».

قلت: بل هو في الطريقين معاً فإن مدارهما على اليسع وهو لين الحديث كما سبق بيانه.

١١٨٦- (مَنْ طلبَ قضاءَ المسلمينَ حتى ينالَهُ، ثمَّ غلبَ عدلُهُ جَورَهُ، فلهُ الجنّةُ، ومَنْ غلبَ جَورُهُ عدلَهُ فلهُ النَّارُ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٥٧٥) وعنه البيهقي (١٠/٨٨) من طريق **موسى بن نجدة** عن جده يزيد بن عبد الرحمن وهو أبو كثير قال: حدثني أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، موسى بن نجدة، قال الذهبي:

«لا يعرف».

وقال الحافظ:

«مجهول».

١١٨٧- (خَالِقُوا النَّاسَ بِأَخلاقِهِمْ، وخَالِفُوْهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ).

ضعيف جداً. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٥٥-٤٥٦): حدثنا محمد ابن أحمد بن الوليد: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع: حدثنا **يزيد بن ربيعة** عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال:

«كيفَ أنتمْ إذا كنتُم في قومٍ قد درسَتْ عهودُهُم، ومرجَتْ أماناتُهم، وصاروا حثالة هكذا -وشبك بين أصابعه- قالوا: كيف نصنع يا رسول الله؟ قال: صبراً صبراً،

خالِقُوا . . .». وقال:

«هذا يروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللفظ من طريق صالح».

ذكره في ترجمة يزيد بن ربيعة الرحبي هذا، وروى عن البخاري أنه قال: «عنده مناكير».

قلت: وفي ترجمته أيضاً أورد الحديثَ الذهبيُّ في «الميزان» وقال:

«وقال أبو داود وغيره: ضعيف، وقال النسائي: متروك».

وقد انقلب اسمه في «المستدرك» إلى «ربيعة بن يزيد»، وجعله من مسند «أبي ذر» لا من مسند «ثوبان»! ولست أدري أذلك من المؤلف أم الراوي أم الناسخ، فقد أخرجه (**٣/٣٤٣**) من طريقين عن عثمان بن سعيد الدارمي :ثنا أبو توبة الربيع بن نافع: ثنا ربيعة بن يزيد عن أبي الأشعث عن أبي عثمان النَّهْدي عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ:

«يا أبا ذر كيف أنت. . » الحديث. وقال:

«صحيح على شرط الشيخين». وتعقبه الذهبي بقوله:

«ابن يزيد لم يخرجوا له، قال النسائي وغيره: متروك».

وأقول: ليس في الرواة: ربيعة بن يزيد سوى واحد، وهو أبو شعيب الإيادي الدمشقي القصير، وهو أعلى طبقة من يزيد بن ربيعة الرحبي، فإنه روى عن غير واحد من الصحابة، وعنه جماعة من التابعين وغيرهم منهم يزيد بن ربيعة هـذا، كما في «التهذيب» مات سنة (**١٢٣**)، فليس هو من هذه الطبقة، كيف والراوي عنه أبو توبة الربيع بن نافع، وقد مات سنة (**٢٤١**) فبينهما نحو ثمانين سنـة؟

ولذلك فأنا أقطع بأن ما في «المستدرك» :«ربيعة بن يزيد» خطأ لا أدري منشأه، ومن الغرائب قول الذهبي في تعقبه السابق:

«ابن يزيد . . ».

وإنما هو يزيد بن ربيعة الرحبي ، وهو الذي يصح فيه قول الذهبي :

«لم يخرجوا له. . » إلخ.

ومن طريقه رواه البزّار والطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (**٧/٢٨٣**).

ولا أستبعد أن يكون هذا الخطأ من الحاكم نفسه، فإن له في كتابه هذا أوهاماً كثيرة، يعرفها أهل العلم بالحديث ورواته، وقد اعتذر بعضهم له، بأنه مات قبل أن يبيض كتابه. والله أعلم.

وأما قول العقيلي فيما تقدم:

«هذا يروى بغير هذا الإسناد..».

فكأنه يعني ما روى حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن باباه قال: قال عبد الله:

«خالطوا الناس وزايلوهم، وصافوهم بما تشتهون، فدينكم لا تَكْلِمُونه».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٤٦/١) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢/٢١).

قلت: وإسناده صحيح لولا عنعنة حبيب؛ فإنه مدلس.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٨٠) هكذا موقوفاً وقال:

«رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات».

قلت: وعلقه البخاري في «الأدب» من «الصحيح» (١٠/٤٣٦ -فتح) وقال الحافظ:

«وصله الطبراني من طريق عبد الله بن باباه عن ابن مسعود قال: ... وأخرجه ابن المبارك في «كتاب البر والصلة» من وجه آخر عن ابن مسعود، وعن عمر مثله، لكن قال: وانظروا لا تكلموا دينكم».

وقال البيهقي عقبه:

«رُوي عن علي رضي الله عنه. وأسنده بعض الضعفاء عن عبد الله، وليس بشيء».

قلت: وقد أخرجه الدارمي (١/٩٢) عن علي موقوفاً بلفظ:

«خالطوا الناس بألسنتكم وأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم وقلوبكم، فإن للمرء ما اكتسب، وهو يوم القيامة مع من أحب».

قلت: وإسناده حسن.

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (٢/١٧/٢) و «المنتخب» (١٣٢/١) للعسكري في «الأمثال» عن ثوبان.

نعم قد صح الحديث مرفوعاً بلفظ:

«خالطوهم بأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم».

وهو مخرج في «الصحيحة» رقم (٤٥٢).

١١٨٨- (الخلافةُ بالمدينةِ والمُلكُ بالشّامِ).

ضعيف. رواه البخاري في «التاريخ» (١٦/٢/٢) والحاكم (٧٢/٣) والبيهقي في «الدلائل» (٤٤٧/٦ - طبع بيروت) عن هشيم عن العوام بن حوشب عن **سليمان بن أبي سليمان** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: سليمان وأبوه مجهولان».

وقال في «الميزان»:

«سليمان لا يكاد يعرف».

وفي «المنتخب» لابن قدامة (١/٢٠٦/١٠):

«قال مهنا: وسألت يحيى (يعني ابن معين) عن سليمان بن أبي سليمان يحدث عنه العوام بن حوشب عن أبي هريرة(فذكر الحديث) فقال: لا نعرف هذا يعني سليمان ابن أبي سليمان. وقال لي أحمد: أصحاب أبي هريرة المعروفون ليس هذا عندهم».

وفي «الجامع الكبير» (١/٣٤٠/١):

«رواه البخاري في «تاريخه» والحاكم وتُعُقِّبَ، وابن عساكر عن أبي هريرة، ونعيم ابن حماد في «الفتن» عنه موقوفاً».

١١٨٩- (جزى الله عزَّ وجلَّ العنكبوتَ عنَّا خيراً، فإنَّها نسجتْ عليَّ وعليكَ يا أبا بكرٍ في الغارِ، حتّى لم يَرنا المشركونَ ولم يَصلُوا إلينا).

منكر. رواه الديلمي في «مسند الفردوس»: نا والدي وقال: أنا أحبها منذ سمعت شيخي أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المراغي والمطهر بن محمد بن جعفر البيع بأصبهان قالا: إنا نحبها منذ سمعنا من أبي سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السمان قال: أنا أحبها منذ سمعت من أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن جعفر الصوفي قال: أنا أحبها منذ سمعت من أبي بكر محمد بن محمود الفارسي الزاهد ببلخ قال: أنا أحبها منذ سمعت أبا سهل ميمون بن محمد بن يونس الفقيه قال: أنا أحبها منذ سمعت من **عبد الله بن موسى السلامي** قال: أنا أحبها منذ سمعت من **إبراهيم بن محمد** قال: أنا أحبها منذ سمعت من أحمد بن العباس الحصري قال: أنا أحبها منذ سمعت من عبد الملك بن قريب الأصمعي قال: أنا أحبها منذ سمعت ابن عون قال: أنا أحبها منذ سمعت من محمد بن سيرين قال: أنا أحبها منذ سمعت من أبي هريرة قال: أنا أحبها منذ سمعت من أبي بكر الصديق يقول: لا أزال أحب العنكبوت منذ رأيت رسول الله ﷺ أحبها وقال: فذكره. قال الديلمي: وأنا أحبها منذ سمعت والدي يقول هذا الحديث.

قلت: أما أنا فلا أحبها ولا أبغضها لعدم ثبوت الحديث المذكور عن رسول الله ﷺ، بل هو منكر إن لم يكن موضوعاً، وإن سكت عليه السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/١٤٦/١-٢)، لأن عبد الله بن موسى السلامي ترجمه الخطيب (١٠/١٤٨-١٤٩) وقال:

«في رواياته غرائب ومناكير وعجائب».

ثم روى عن أبي سعد الإدريسي الحافظ أنه قال:

«كان صحيح السماع إلا أنه كتب عمن دب ودرج من المجهولين وأصحاب الزوايا. قال: وكان أبو عبد الله بن منده سَيِّىء الرأي فيه، وما أراه كان يتعمد الكذب في فضله».

وقال الذهبي:

«روى حديثاً ما له أصل، سلسله بالشعراء، منهم الفرزدق».

قلت: والحديث المشار إليه رواه الخطيب (٣/٩٨ - ٩٩).

وشيخه إبراهيم بن محمد لم أعرفه، ولعله من شيوخه المجهولين الذين أشار إليهم الخطيب فيما تقدم.

وفي من دونه جماعة لم أعرفهم.

واعلم أنه لايصحّ حديث في عنكبوت الغار والحمامتين على كثرة ما يذكر ذلك في بعض الكتب والمحاضرات التي تلقى بمناسبة هجرته ﷺ إلى المدينة، فكن من ذلك على علم. وقد مضى منها ثلاثة أحاديث (ص ٢٥٩ - ٢٦٣).

١١٩٠ - (حبُّ قريش إيمانٌ، وَبغضُهم كفرٌ، وحبُّ العربِ إيمانٌ، وبغضُهم كفرٌ، ومَنْ أحبَّ العربَ فقد أَحبَّنِي، ومنْ أبغضَ العربَ فقد أبغضني).

ضعيف جداً. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥١) والطبراني في «الأوسط» (٢٣٠٦) عن معقل بن مالك قال: حدثنا الهيثم بن جَمّاز قال: حدثنا ثابت عن أنس مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن ثابت إلا الهيثم».

وقال العقيلي:

«حديثه غير محفوظ، قال ابن معين: ضعيف».

وقال النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (٣٠):

«متروك الحديث».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٣):

«رواه البزار (وفي مكان آخر ١٠ / ٥٣: الطبراني في «الأوسط»)، وفيه الهيثم بن جماز وهو متروك».

وأخرج الحاكم (٤/٨٧) منه قوله:

«حب العرب إيمان، وبغضهم نفاق». وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: الهيثم متروك، ومعقل ضعيف».

قال في «الفيض»:

«قال العراقي في «القرب»: لكن له شاهد من حديث ابن عمر في «المعجم الكبير» للطبراني».

قلت: وهو ضعيف، ومع ضعفه فلا يؤثر في المشهود له لشدة ضعفه كما هو معروف، ثم إن شهادته قاصرة، فإن لفظه:

١١٩١ - (لا يبغضُ العربَ مؤمنٌ، ولا يحبُّ ثقيفاً إلَّا مؤمنٌ).

ضعيف. قال في «المجمع» (١٠/٥٣) بعد أن ذكره من حديث ابن عمر مرفوعاً:

«رواه الطبراني، وفيه سهل بن عامر وهو ضعيف».

قلت: والشطر الثاني رواه الطبراني (**١٢٣٣٩**) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

« . . . رجل يؤمن بالله واليوم الآخر». وفيه نعيم بن حماد وهو ضعيف.

وللشطر الأول منه شاهد ولكنه **ضعيف جداً** ولفظه:

١١٩٢ - (لَا يبغضُ العَرَبَ إلَّا مُنَافِقٌ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي (١/١٤٥) عن إسماعيل بن عياش عن زيد بن جَبِيرة عن داود بن الحصين عن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه مرفوعاً وقال:

«زيد بن جبيرة عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

قلت: وفي «التقريب»:

«متروك».

والحديث في «زوائد المسند» (١/٨١) من هذا الوجه، لكنه قال: «عن علي»!

١١٩٣ - (خيرُ يومٍ طلعتْ عليهِ الشَّمسُ يومُ عرفةَ إذا وافقَ يومَ جمعةٍ، وهو أفضلُ مِنْ سبعينَ حجَّةٍ في غيرها).

لا أصل له. قال السخاوي في «الفتاوى الحديثية»(ق١٠٥/ ٢):

«ذكره رزين في «جامعه» مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولم يذكر صحابيه، ولا من خرجه. والله أعلم».

١١٩٤ - (جاءني جبريلُ فلقَّنني لغةَ أبي إسماعيلَ).

منكر. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١١٧) معلقاً عن **أحمد بن يحيى بن الحجاج الجرواآني** عن عمرو بن علي: ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال:

قال عمر: يا نبي الله مالَكَ أفصحنا؟ فقال النبي ﷺ: فذكره. وقال في أحمد هذا:

«حدث بمناكير، وهذا من مناكير حديثه».

قلت: ومن مناكيره ما سيأتي بلفظ: «من كسح مسجداً...».

١١٩٥ - (حاملُ القرآنِ مُوقَّىً).

ضعيف. رواه أبو حفص الكتاني في «حديثه» (١٣٤ / ١) والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٨/ ١٠/ ٢) عن أبي حفص **عن شيخ من أهل الشام** عن مكحول **عن** عثمان بن عفان مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف وله علتان:

الأولى: جهالة هذا الشيخ الشامي.

الثانية: الانقطاع بين مكحول وعثمان.

وأبو حفص هو عمر بن عبد الرحمن الأبار وهو ثقة وكذلك سائر رجاله ثقات إلا ما بينت.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للديلمي في «مسند الفردوس» فقال شارحه المناوي:

«رواه عن عثمان من طريقين، وفيه محمد بن راشد المكحولي، قال النسائي: ليس بالقوي».

قلت: ولعل المكحولي هذا هو الشيخ الشامي في الطريق الأولى. والله أعلم.

ثم إنني رأيته في «مسند الفردوس» من طريق واحدة، فإن النسخة المصورة التي عندي سيئة، وبعض صفحاتها غير ظاهرة، أخرجه (ص ٨٩) من طريق سورة بن الحكم: حدثنا محمد بن راشد عن مكحول به. وسورة هذا في حكم مجهول الحال، فقد أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٣٢٧) والخطيب في «تاريخه» (٩/٢٢٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

١١٩٦ - (جلوسُ المؤذِّنِ بينَ الأذانِ والإقامةِ في المغربِ سنَّةٌ).

ضعيف. رواه تمام في «الفوائد» (رقم ٢٢٦٥ - نسختنا) من طريق أبي جعفر محمد ابن علي بن الخضر البزّاز - بالرقة -: ثنا **إسحاق بن عبد الله أبو يعقوب البوقي** من كتابه: ثنا **هُشَيم عن** الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: تدليس هشيم، فقد كان مدلساً كثير التدليس كما في «التقريب»، وقد عنعنه.

الثانية: البوقي هذا، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«روى عن مالك وهشيم، قال ابن منده: له مناكير».

وأما أبو جعفر محمد بن علي بن الخضر، فقد أورده أبو علي الحراني في «تاريخ الرقة» (ق ٤٢/٢) فقال:

«مات محمد بن الخضر بن علي بالرافقة(١) في ذي الحجة سنة إحدى وتسعين ومائتين».

(١) هي الرقة نفسها، بلدة كبيرة على الفرات في سورية.

كذا وقع فيه: «الخضر بن علي» على القلب فلا أدري أهذا هو الصواب أم ما في نسختنا من «الفوائد»؟ والله أعلم.

ثم رأيته في «زهر فردوس الديلمي» (٢ / ٧٤) وأصله «مسند الفردوس» (ص ٧٤ - ٧٥) وفق ما في «التاريخ» فهذا هو الصواب. والله أعلم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» وحده عن أبي هريرة بلفظ: «الإمام» بدل «المؤذن»، و استدرك عليه المناوي «فوائد تمام»، وأعله بهشيم فقط، ولم يتعرض لاختلاف اللفظ. والله أعلم.

١١٩٧ - (خيرُ نساءِ أُمَّتي أصبحُهنَّ وجهاً، وأقلُّهنَّ مهوراً).

موضوع. رواه ابن عدي (٩٧ / ٢) وعنه ابن عساكر (٥/٦٤/١) عن **حسين بن المبارك الطبراني**: حدثنا **إسماعيل بن عياش** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً وقال ابن عدي:

«هذا الحديث منكر المتن، وإن كان عن إسماعيل بن عياش لأن إسماعيل يخلط في حديث الحجاز والعراق، وهو ثبت في حديث الشام، والبلاء في هذا الحديث من الحسين ابن المبارك هذا لا من إسماعيل بن عياش، والحسين أحاديثه مناكير».

قلت: ونقل الذهبي عن ابن عدي أنه قال فيه: «متهم». ولم أجد هذا في ترجمته من «الكامل». والله أعلم. ثم ساق له أحاديث هذا أحدها.

١١٩٨ - (جئتم تسألوني عن ذي القرنين، إنَّ أوَّلَ أمرِه أنّهُ كانَ غلاماً مِن الرُّومِ أُعطيَ ملكاً فسارَ حتَّى أتى ساحلَ أرضِ مصرَ، فابتنى مدينةً يقالُ لها: الإسكندريّةَ) الحديث بطوله.

ضعيف جداً. أخرجه ابن عساكر (٦/٥٧/١ - ٢) عن **عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم** عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن **سعيد بن مسعود** عن رجلين من كندة من قوم قالا:

استطلنا يومنا فانطلقنا إلى عقبة بن عامر الجهني، فوجدناه في ظل داره جالساً فقلنا له: إنا استطلنا يومنا فجئنا نتحدث عندك، فقال: وأنا استطلت يومي فخرجت إلى هذا الموضع، قال: ثم أقبل علينا وقال:

كنت أخدم رسول الله ﷺ، فخرجت ذات يوم فإذا أنا برجال من أهل الكتاب بالباب معهم مصاحف، فقالوا: من يستأذن لنا على رسول الله ﷺ؟ فدخلت على النبي ﷺ فأخبرته فقال: مالي ولهم يسألونني عما لا أدري؟ إنما أنا عبد لا أعلم إلا ما علمني ربي عز وجل. ثم قال: أبغني وَضُوءاً. فأتيته بوضوء فتوضأ ثم خرج إلى المسجد فصلى ركعتين، ثم انصرف فقال لي وأنا أرى السرور والبشر في وجهه؛ فقال: أُدْخِل القوم علي ومن كان من أصحابي فأَدْخِله أيضاً. قال: فأذنت لهم فدخلوا فقال لهم: إن شئتم أحدثكم عما جئتم تسألونني عنه من قبل أن تكلموا، وإن شئتم فتكلموا قبل أن أقول، قالوا: بل أخبرنا، قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن زياد ضعيفان.

وسعيد بن مسعود لم أعرفه.

١١٩٩ - (خيرُ خلِّكُم خَلُّ خمرِكُمْ).

منكر. أخرجه البيهقي في «المعرفة» من حديث **المغيرة بن زياد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً**. وقال:

«المغيرة ليس بالقوي».

كذا في «المقاصد الحسنة» (رقم ٤٥٦).

قلت: وفيه علة أخرى وهي عنعنة أبي الزبير، فإنه كان مدلساً. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١/٧١):

«**فهذا الكلام لم يقله النبي** ﷺ، ومن نقله عنه فقد أخطأ، ولكن هو كلام صحيح،

فإن خل الخمر لا يكون فيها ماء، ولكن المراد به الذي بدأ الله بقلبه، وأيضاً فكل خمر يعمل من العنب بلا ماء فهو مثل خل الخمر».

قلت: وقوله: «هو كلام صحيح» **ليس بصحيح عندي على إطلاقه**، فإنه بظاهره يقر اقتناء الخمر وتحويله خلاًّ، وذلك يستفاد من قوله: «خمركم» فإنه أضاف الخمر إلى المسلمين! وهذا منكر من القول لا يعقل أن يصدر من النبي ﷺ وهو القائل حين سئل عن اتخاذ الخمر خلاً: «لا»، رواه مسلم وأبو داود، وفي روايته: «إنها كانت لأيتام فأمر بإراقتها» ولذلك كان القول الصحيح في تخليل الخمر: إنه لا يجوز بحال من الأحوال.

قال شيخ الإسلام:

«فلما أمر ﷺ بإراقتها، ونهى عن تخليلها، وجبت طاعته فيما أمر به ونهى عنه، فيجب أن تراق الخمرة ولا تخلل، هذا مع كونهم كانوا يتامى، ومع كون تلك الخمر كانت متخذة قبل التحريم، فلم يكونوا عصاة».

ومما سبق من التخريج يتبين أن قول ابن الجوزي في «التحقيق» (١ /٦٦): إنه حديث لا أصل له، ليس بصواب، وإن كان ابن عبد الهادي أقره في «التنقيح» عليه، فإن تخريج البيهقي إياه يرد قولهما.

وقال العجلوني في «الكشف»:

«وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع كالصغاني».

وفيه ما سبق، إلا أن يقصدا المعنىٰ ؛ فهو قريب.

١٢٠٠ - (الجفاءُ والبغيُ بالشَّامِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٢٥ /١) وعنه ابن الجوزي في «العلل» (١/٣١٢) عن **الفضل بن المختار** عن **أبان** عن أنس مرفوعاً. وقال:

«أبان بن أبي عياش بيّن الأمر في الضعف، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب إلا أنه يشتبه عليه ويغلط، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

قلت: وهو متروك وقد كذبه شعبة.

والفضل بن المختار قال الذهبي:

«غير ثقة».

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٨٧) من رواية ابن عدي وقال:

«أورده ابن الجوزي في «العلل» وقال:

لا يصح، أبان متروك الحديث، والفضل بن المختار قال أبو حاتم: يحدث بالأباطيل».

قلت: فهو بكتابه «الموضوعات» أولى.

١٢٠١ - (حاسِبُوا أنفسَكُمْ قبلَ أن تُحاسَبوا، وزنوا أنفسَكُمْ قبلَ أن تُوزنوا، فإنَّهُ أهونُ عليكُم في الحسابِ غداً، أن تُحاسبوا أنفسَكم اليومَ، وتزيَّنُوا للعرضِ الأكبر ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾).

موقوف. علقه ابن الجوزي في «تاريخ عمر بن الخطاب» (ص ١٧٦ - ١٧٧) عن ثابت بن حجاج قال: قال عمر: فذكره. وقد وصله أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١ / ٥٢) من طريق جعفر بن برقان عن ثابت بن حجاج به. وإسناده جيد؛ إن كان ثابت سمعه من عمر؛ فإن صورته صورة المعلق المنقطع، وقد ذكر له الحافظ في «التهذيب» رواية عن بعض الصحابة ليس منهم عمر، بل إن البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا له رواية إلا عن بعض التابعين، ولذلك أورده ابن حبان في أتباع التابعين من كتابه «الثقات» (٦/ ١٢٧) وقال:

«روى عن جماعة من التابعين». والله أعلم.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٥٨/ ١) من طريق أخرى عن مالك بن مغول بلاغاً عن عمر نحوه. وعلق الفقرة الأولى منه الحكيم الترمذي في «كتاب الأكياس والمغترين» (٣١) عن عمر موقوفاً دون إسناد.

١٢٠٢ـ (كانَ يأكلُ بكفِّهِ كلِّها).

مــوضــوع. أخــرجـه العقيلي في «الضعفــاء» (٤/ ٩٠) وابن الجـوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣٥-٣٦) من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن امرأته أم الحجاج بنت محمد بن مسلم قالت:

كان أبي يأكل بكفه (الأصل: بكفيه وهو خطأ مطبعي) فقلت: لو أكلت بثلاث أصابع. قال: فذكره.

أورده العقيلي في ترجمة ابن أخي الزهري واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم، وقد ضعفه بعضهم، وقال العقيلي عقبه:

«لم يتابع عليه».

وأقول: الراجح فيه أنه «صدوق صالح» كما قال الذهبي، واحتج به الشيخان. وإنما علة الحديث عندي امرأته أم الحجاج فإني لم أعرفها، وأبوها محمد بن مسلم هو الإمام الزهري عم زوج ابنته، وهو تابعي صغير، فالحديث إلى الجهالة التي فيه مرسل أو معضل.

وأما ابن الجوزي فلم يعرفه، لأنه لم يقع مسمى في روايته، فقال:

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمرأة مجهولة وأبوها لا يعرف، وفي «الصحيح» أن رسول الله ﷺ كان يأكل بثلاث أصابع».

وهذا الحديث الموضوع أصل تلك العادة المتبعة في بعض البلاد العربية، وهي أكلهم الأرز ونحوه بأكفهم من (المناسف)، فهم بذلك يخالفون السنة الصحيحة، وهي الأكل بثلاث أصابع، ويعملون بالحديث الموضوع المخالف لها!

ومن الغريب أن بعضهم يستوحش من الأكل بالملعقة، ظناً منه أنه خلاف السنة! مع أنه من الأمور العادية، لا التعبدية، كركوب السيارة والطيارة ونحوها من الوسائل الحديثة، وينسى أو يتناسى أنه حين يأكل بكفه أنه يخالف هديه ﷺ.

١٢٠٣- (الجمعةُ واجبةٌ على خمسين رجلاً، وليسَ على من دون الخمسينَ جمعةٌ).

موضوع. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم -٧٩٥٢) وابن عدي (٢/٥٣) والدار قطني (١٦٤) عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً. وقال:

«وجعفر هذا أحاديثه عامتها مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بيِّن».

وقال الدار قطني:

«وجعفر متروك».

قال المناوي في «الفيض»:

«قال الذهبي في «المهذب»: حديث واهٍ. وقال الهيثمي: فيه جعفر بن الزبير صاحب القاسم وهو ضعيف جداً، وقال ابن حجر: جعفر بن الزبير متروك».

ويعارضه الحديث الآتي، وهو مثله في الوضع، أو شر منه رواية! وكلاهما من الأحاديث التي شان بها السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، وقد سبق التنبيه على الكثير من أمثالها. والله المستعان.

١٢٠٤- (الجمعةُ واجبةٌ على كلِّ قريةٍ فيها إمامٌ، وإنْ لم يكونوا إلَّا أربعةٌ، حتَّى ذكرَ ﷺ ثلاثة).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/٦٥) عن معاوية بن سعيد التجيبي عن **الحكم بن عبد الله بن سعيد** عن الزهري عن أم عبد الله الدوسية مرفوعاً وقال:

«الحكم أحاديثه كلها موضوعة، وما هو منها معروف المتن فهو باطل بهذا الإسناد، وما أمليت له عن القاسم بن محمد والزهري وغيرهما كلها مما لا يتابعه الثقات عليه».

ومن طريقه أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٣٥٨/٢) والدار قطني (١٦٥و ١٦٦) وقال:

«الزهري لا يصح سماعه من الدوسية، والحكم هذا متروك».

وقال في موضع آخر:

«ولا يصح هذا عن الزهري، كل من رواه عنه متروك».

(فائدة): لقد اختلفت أقوال العلماء كثيراً في العدد الذي يشترط لصحة صلاة الجمعة حتى بلغت إلى خمسة عشر قولاً، قال الإمام الشوكاني في «السيل الجرار» (١/٢٩٨):

«وليس على شيء منها دليل يستدل به قط، إلا قول من قال: إنها **تنعقد** جماعة الجمعة بما **تنعقد** به سائر الجماعات».

قلت: وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى.

١٢٠٥ - (أخوكَ البكريّ ولا تأمنْهُ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/١/٣٩) وأبو داود (٤٨٦١) وأحمد (٥/٢٨٩) وابن سعد (٤/٢٩٦) من طريق **ابن إسحاق عن** عيسى بن معمر عن **عبد الله ابن عمرو بن الفغواء الخزاعي** عن أبيه قال:

«دعاني رسول الله ﷺ وقد أراد أن يبعثني بمال إلى أبي سفيان يقسمه في قريش بمكة بعد الفتح، فقال: «التمس صاحباً»، قال: فجاءني عمرو بن أمية الضمري، فقال: بلغني أنك تريد الخروج، وتلتمس صاحباً، قال: قلت: أجل، قال: فأنا لك صاحب، قال: فجئت رسول الله ﷺ، قلت: قد وجدت صاحباً، قال: فقال: «من؟» قلت: عمرو بن أمية الضمري، قال:

«إذا هبطت بلاد قومه فاحذره، فإنه قد قال القائل: أخوك البكري ولا تأمنه».

فخرجنا حتى إذا كنت بـ (الأبواء)، قال: إني أريد حاجة إلى قومي بـ (وَدّان)، فتلبث لي، قلت: راشداً، فلما ولى، ذكرت قول النبي ﷺ، فشددت على بعيري حتى خرجت أوضِعُه، حتى إذا كنت بـ (الأصافِر) إذا هو يعارضني في رهط، قال: وأوضَعْتُ، فسبقته، فلما رآني قد **فتُّه**، انصرفوا، وجاءني فقال: كانت لي إلى قومي حاجة، قال: قلت: أجل، ومضينا حتى قدمنا مكة، فدفعت المال إلى أبي سفيان».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: الجهالة. قال الذهبي في «الميزان»:

«عبد الله بن عمرو بن الفغواء لا يعرف».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مستور».

والأخرى: عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس معروف لكنه قد صرح بالتحديث عند البخاري.

وله شاهد، لكنه ضعيف جداً، فلا يصلح للتقوية، لأنه يرويه زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن أسلم قال:

«خرجت في سفر، فلما رجعت قال لي عمر: من صحبت؟ قلت: صحبت رجلاً من بني بكر بن وائل، فقال عمر: أما سمعت رسول الله ﷺ قال: . . .» فذكره.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (رقم - ٣٩٢٧ بترقيمي) والعقيلي في «الضعفاء» (١٣٨) وابن عدي في «الكامل» (ق١٤/ ٢ و١٤٧/ ١) وقال:

«والحديث بهذا الإسناد منكر». وقال الطبراني:

«لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد».

قلت: وآفته زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال العقيلي:

«لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به».

قلت: وأبوه ضعيف جداً، وقد سبقت ترجمته في المجلد الأول تحت الحديث (٢٥). ثم رواه العُقَيلي وابن عدي عن البخاري أنه قال فيه:

«منكر الحديث».

وهذا معناه عنده أنه متهم، والله أعلم.

١٢٠٦- (حبُّ عليٍّ يأكلُ الذنوبَ كما تأكلُ النَّارُ الحطبَ).

باطل. رواه ابن عساكر (٤/ ٢١٤/ ٢و١٢/ ١٢١/ ٢) وكذا الخطيب (٤/ ١٩٤) **عن أحمد بن شبويه**: حدثنا **محمد بن سلمة الواسطي**: حدثنا يزيد بن هارون:

حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الخطيب:

«رجال إسناده الذين بعد محمد بن سلمة كلهم معروفون ثقات،والحديث باطل مركب على هذا الإسناد».

وفي ترجمة أحمد هذا من «اللسان» بعد أن ذكر كلام الخطيب:

«قلت: ومحمد بن سلمة ستأتي ترجمته وأنه ضعيف، والراوي عنه أحمد بن شبويه هذا مجهول، فالآفة من أحدهما».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٧٠) من رواية الخطيب هذه ونقل كلامه فيه. وأيده السيوطي فنقل كلام «اللسان».

١٢٠٧- (جريرٌ منَّا أهلَ البيتِ ظهراً لبطنٍ. قالَها ثلاثاً).

منكر. رواه الطبراني (برقم-٢٢١١) عن **سليمان بن إبراهيم بن جرير** عن أبان ابن عبد الله البجلي عن أبي بكر بن حفص قال: قال علي بن أبي طالب فذكره مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٢٥/ ٢) وقال:

«وأبان هذا عزيز الحديث، ولم أجد له حديثاً منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال الذهبي:

«حسن الحديث وثقه ابن معين، ومما أنكر عليه هذا الحديث».

قلت: والراوي عنه سليمان بن إبراهيم بن جرير قال الحافظ في «اللسان»:

«لا يعرف حاله، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم شيئاً».

قلت: فلعله هو علة هذا الحديث.

١٢٠٨- (حسانُ حجازٌ بينَ المؤمنينَ والمنافقينَ، لا يحبُّهُ منافِقٌ، ولا يبغضُهُ مؤمنٌ).

ضعيف. رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ١٨٥/ ١) عن **محمد بن عمر الواقدي**: حدثني سعيد بن أبي زيد الأنصاري قال: وحدثني من سمع أبا عبيدة بن

عبد الله بن زمعة الأسدي يخبر أنه سمع حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سمع عائشة تقول:

فذكره مرفوعاً.

قلت: الواقدي كذاب، لكن رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٤٩) وابن عساكر من طريق آخر عن أبي ثمامة عن **عمر بن إسماعيل** عن هشام بن عروة عن أبيه عنها نحوه.

وعمر هذا؛ قال الذهبي:

«لا يُدرَى من هو أصلاً».

ثم ذكر له هذا الحديث.

وقال العقيلي:

«الحديث غير محفوظ، ولا يعرف إلا من هذا الوجه، وكلاهما هو والراوي عنه مجهول».

١٢٠٩- (صحبْتُ رسولَ الله ﷺ ثمانيةَ عشرَ سَفَراً، فما رأيتُهُ ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر).

ضعيف. أخرجه أبو داود (**١٢٢٢**) والترمذي (**٢/٤٣٥**) والبيهقي (**٣/١٥٨**) من طريق صفوان بن سليم عن **أبي بُسْرَة الغفاري** عن البراء بن عازب قال: فذكره.

وقال الترمذي:

«حديث غريب، وسألت محمداً عنه، فلم يعرف اسم أبي بسرة الغفاري، ورآه حسناً».

قلت: ولعل محمداً (وهو البخاري) يعني الحسن بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي، فإنه بالاعتبار الثاني ضعيف غريب كما قال الترمذي رحمه الله تعالى، وعلته أبو بسرة هذا قال الذهبي في «الميزان»:

«لا يعرف، تفرد عنه صفوان بن سليم».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول».

يعني عند المتابعة كما نص عليه في المقدمة، وإلا فلين الحديث، وبما أنه لم يتابع على هذا الحديث، فهو عنده ضعيف.

ولسنا نعلم حديثاً صحيحاً في محافظته ﷺ على شيء من السنن الرواتب في السفر سوى سنة الفجر والوتر. والله أعلم.

١٢١٠- (أيّما رجلٍ طلَّقَ امرأتَهُ ثلاثاً عندَ الأقراءِ، أو ثلاثاً مبهمةً، لم تحلَّ له حتَّى تنكحَ زوجاً غيرَهُ).

ضعيف. أخرجه البيهقي (٧/ ٣٣٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ٢٧٥٧) من طريق **محمد بن حميد الرازي**: نا **سلمة بن الفضل** عن عمرو بن أبي قيس عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال:

«كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي رضي الله عنه، فلما قتل علي رضي الله عنه قالت: لتهنأك الخلافة! قال: بقتل علي تظهرين الشماتة! اذهبي فأنت طالق، يعني ثلاثاً، قال: فتلفعت بثيابها وقعدت حتى قضت عدتها، فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقها، وعشرة آلاف صدقة، فلما جاءها الرسول قالت: متاع قليل من حبيب مفارق، فلما بلغه قولها بكى ثم قال: لولا أني سمعت جدي، أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول: (فذكره) لراجعتها».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: سلمة بن الفضل وهو الأبرش القاضي، قال الحافظ:

«صدوق كثير الخطأ».

والأخرى: محمد بن حميد الرازي، قال الحافظ:

«حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه».

قلت: بل هو ضعيف جداً، كما يتبين لمن راجع أقوال أئمة الجرح فيه، ولهذا قال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال أبو زرعة: كذاب، وقال صالح: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن الشاذكوني».

قلت: ولا يتقوى هذا الإسناد بقول البيهقي عقبه:

«وكذلك روي عن عمرو بن شمر، عن عمران بن مسلم وإبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة».

وذلك لأن عمرو بن شمر متهم، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي والدار قطني وغيرهما:

«متروك الحديث».

وقال ابن حبان:

«رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات».

قلت: إذا تبين ذلك، فمن العجيب ما نقله الشيخ زاهد الكوثري في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق» (ص ٢٤) عن الحافظ ابن رجب الحنبلي عقب هذا الحديث، فقال:

«وإسناده صحيح، قاله ابن رجب الحنبلي الحافظ بعد أن ساق هذا الحديث في كتابه (بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة)».

فإن صح هذا النقل عن ابن رجب فإنها زلة فاحشة منه، وإلا فالكوثري معروف لدى المحققين من أهل العلم باتباعه لهواه في كثير مما ينقل، أو يحكم، ومن ذلك الحديث الآتي بعده.

وقصة إمتاع الحسن امرأته وقولها: «متاع قليل» لها طريقان آخران عند الطبراني (٢٥٦١و ٢٥٦٢).

١٢١١ـ (إِنَّ أباكُمْ لمْ يتَّقِ الله تعالَى، فيجعل لَهُ مِنْ أمرِهِ مخرجاً، بانتْ منهُ بثلاثٍ على غيرِ السنّةِ، وتسعمائةٍ وسبعٌ وتسعونَ إثمٌ في عنقِهِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٣٦/١) والطبراني في «المعجم الكبير» من طريق **عُبيد الله بن الوليد الوصّافي عن داود بن إبراهيم عن عبادة بن الصامت** قال:

«طلق بعض آبائي امرأته ألفاً، فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفاً، فهل له من مخرج؟ قال. . » فذكره.

وفي رواية للطبراني عن عبادة أيضاً قال:

«طلق جدي امرأة له ألف تطليقة، فانطلقت إلى النبي ﷺ فسألته؟

فقال: أما اتقى الله جدك؟! أمّا ثلاثة فله، وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣٨/٤):

«رواه كله الطبراني، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي وهو ضعيف».

وكذا قال الحافظ في «التقريب» أنه ضعيف.

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«**ضعفوه**».

قلت: والأقرب قول ابن عدي فيه:

«**الوصافي ضعيف جداً، يتبين ضعفه على حديثه**».

وفي ترجمته ساق له هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه من حديثه، وكذلك صنع الذهبي في «الميزان»، وذكر أن النسائي والفلاس قالا في الوصافي:

«متروك»، أي شديد الضعف.

وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٦٣/٢):

«منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد له فاستحق الترك».

قلت: وهذا الحديث يرويه الوصافي عن داود بن إبراهيم، وهو مجهول. قال الذهبي وتبعه العسقلاني:

«لا يُعرف ، وقال الأزدي : لا يصح حديثه» .

قلت : وكأن الأزدي عنى حديثه هذا . والله أعلم .

ومع هذا الضعف الشديد في إسناد هذا الحديث ، فقد سكت عليه الشيخ زاهد الكوثري في كتابه المشار إليه في الحديث السابق ، بل أوهم أنه لا علة فيه فإنه قال بعد أن ساقه من طريق الطبراني (ص ٣١) :

«ومثله في «مسند عبد الرزاق» عن جده عبادة ، إلا أن في رواية عبد الرزاق عللاً» !

فمفهوم هذا أن رواية الطبراني لا علل فيها ، خلافاً لرواية عبد الرزاق ، وليس كذلك ، فقد بينا لك أن في إسناد الطبراني علتين أيضاً ، فيصير الحديث بذلك ضعيفاً جداً ، فإياك أن تغتر بمقالات الكوثري وكتاباته فإنه على سعة اطلاعه وعلمه مدلس صاحب هوى ، وقد ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك في الجزء الأول من هذه السلسلة ، وللشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني كتاب ضخم هام في الرد عليه والكشف عن أهوائه وأضاليله ، وتعصبه لمذهبه ، على أئمة الحديث ورجاله ، أسماه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» ، وهو في أربعة أقسام ، وقد كنت قمت على طبعه والحمد لله لأول مرة بتحقيقي وتعليقي في مجلدين ، ثم طبع سرقةً من بعض الناشرين ؛ منهم من صوَّره على أخطائه المطبعية دون أي جهد ، ومنهم من طبعه بحرف جديد ، وتصرف لا يليق ، وقد أعدنا النظر فيه مجدداً ، استعداداً لطبعه ثانية طبعة مصححة منقحة . والله ولي التوفيق .

ثم وقفت بعد سنين على إسناد عبد الرزاق في «مصنفه» وقد طبع في بيروت سنة (١٣٩٢ هـ) فإذا به يقول فيه (١١٣٣٩) : أخبرنا يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد العجلي عن إبراهيم عن داود بن عبادة قال : طلَّق جدي امرأة . . فذكره .

هكذا وقع فيه : إبراهيم عن داود . . ولعله من تضليلات يحيى بن العلاء ، فإنه كان كذاباً .

وهذا يؤكد للقارىء ما ذكرته آنفاً في حق الكوثري ، وإلا لما جاز له أن يسكت عنه ويكتفي بقوله : «إن فيه عللاً» ! لأنه لا يقال هذا في اصطلاحهم وفيهم الكذاب ! ! بل وفيه

أيضاً العلتان المتقدمتان في رواية الطبراني التي سكت عنها الكوثري مضللاً للقراء! فتأمل كم في كلام الكوثري من تدليس وتضليل. نسأل الله السلامة.

١٢١٤- (صنعتُ هـذا (يعني الجمع بينَ الصّـلاتينِ) لكي لا تُحرجَ أمتي).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم -٤٢٧٦) عن **عبد الله بن عبد القدوس** عن الأعمش عن عبد الرحمن بن ثروان عن زاذان عن عبد الله بن مسعود قال:

جمع رسول الله ﷺ بين الأولى والعصر، وبين المغرب والعشاء، فقيل له في ذلك فقال: فذكره. قال الطبراني:

«لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله».

قلت: وهو ضعيف عند الجمهور مثل ابن معين وأبي داود والنسائي والدار قطني وغيرهم. ولذلك قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق رمي بالرفض، وكان أيضاً يخطىء».

والحديث قال الهيثمي (٢/ ١٦١):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و «الكبير»، وفيه عبد الله بن عبد القدوس؛ ضعفه ابن معين والنسائي، ووثقه ابن حبان، وقال البخاري: «صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء». قلت: وقد رَوَى هذا عن الأعمش وهو ثقة».

قلت: نعم الأعمش ثقة، وقول البخاري في الراوي عنه: «صدوق» لا ينفي كونه ضعيفاً، بل غاية ما فيه أنه صدوق لا يكذب، فإذا ثبت ضعفه بشهادة غيره من الأئمة كما تقدم، فلا تعارض حينئذ بين قول البخاري وشهادتهم، ولذلك ضعفه الذهبي والعسقلاني كما سبق، فتأمل.

وأما قول الشوكاني في «نيل الأوطار» (٣/ ٩٢ -بولاق):

«وقال أبو حاتم: لا بأس به».

فغريب، لم أرَ من ذكره غيره، ولا أورده ابن أبي حاتم في كتابه (٢/٢/١٠٤) لا عن أبيه ولا عن غيره.

والصحيح في هذا الباب حديث ابن عباس رضي الله عنه:

«أن النبي ﷺ جمع بين الظهرِ والعصر، وبين المغرب والعشاء، بالمدينة من غير خـوف، ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يحرج أمته».

أخرجه مسلم والأربعة إلا ابن ماجه، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٣٤-٣٥)، و«صحيح أبي داود» (١٠٩٦).

فالحديث إذن حديث ابن عباس أخطأ فيه عبد الله بن عبد القدوس، من وجهين:

الأول: أنه جعله من مسند ابن مسعود، وهو عن ابن عباس.

والآخر: أنه رفع التعليل بنفي الحرج وهو موقوف.

(فائدة): واعلم أن حديث ابن عباس يدل على جواز الجمع في الإقامة لرفع الحرج، وليس مطلقاً، فتنبه لهذا فإنه هام.

١٢١٣- (الغلاءُ والرخصُ جندانِ مِنْ جنودِ الله، اسمُ أحدِهما: الرغبةُ، والآخر الرهبةُ، فإذا أرادَ الله أَنْ يغليَهُ قَذفَ في قلوبِ التجارِ الرغبةَ فحبسوا ما في أيديهم، وإذَا أرادَ الله أَنْ يرخصَهُ قذفَ في قلوبِ التجارِ الرهبةَ فأخرجوا ما في أيديهم).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٣٠): حدثنا **محمد** بن زكريا **الغلابي** قال: حدثنا **العباس بن بكّار الضبي** قال: حدثنا عبد الله بن المثنى قال: حدثني ثمامة بن عبد الله عن أنس مرفوعاً وقال:

«هذا حديث باطل لا أصل له».

ذكره في ترجمة الضبي هذا وقال فيه:

«الغالب على حديثه الوهم والمناكير».

قلت: وقال الدارقطني:

«كذاب».

وقال الذهبي:

«اتهم بحديث: إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ: يا أهل الجمع غضوا أبصاركم عن فاطمة. .» الحديث وسيأتي (٢٦٨٨).

ثم ساق له هذا الحديث وقال:

«أيضاً باطل».

واتهمه الحافظ في «اللسان» بوضع ما رواه بسنده عن أم سلمة قالت:

«لم يُرَ لفاطمة دم في حيض ولا نفاس».

قلت: والراوي عنه الغلابي كذاب أيضاً، فأحدهما اختلق هذا الحديث. وقد أورده ابـن الجوزي في «الموضوعات» من رواية العقيلي هذه، ووافقه السيوطي في «اللآلىء» (رقم ١٧٨٤) ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢/٢٩٣).

١٢١٤ـ (يا أيها الناسُ لا يغترَّنَّ أحدُكُم بالله، فـإنّ الله لو كانَ غافلاً شيئاً لأغفلَ البعوضةَ، والخردلةَ، والذَّرَّة).

ضعيف جداً. أخرجه ابن أبي حاتم قال: ذكر عن أبي عمر الحوضي حفص بن عمر: حدثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي: حدثنا سعيد بن أبي سعيد: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره مرفوعاً.

كذا في «تفسير ابن كثير» (٣/٣٧٩).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وإنما سكت عنه ابن كثير لظهور ضعفه لأهل العلم، وله علتان:

الأولى: أبو أمية هذا واسمه إسماعيل قال الذهبي في «الضعفاء»:

«بصري متروك».

والأخرى: الانقطاع بين ابن أبي حاتم والحوضي.

ومع كل هذا أورده الرفاعي في «مختصره» (٣/٢٥٦) الذي زعم في مقدمته أنه

التزم فيه الأحاديث الصحيحة! وهيهات أن يستطيع ذلك، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. المستعان.

١٢١٥ـ (غرةُ العربِ كنانةُ، وأركانُها تميمٌ، وخطباؤها أسدٌ، وفرسانُها قيسٌ، ولله تباركَ وتعالى مِنْ أهلِ السماواتِ فرسانٌ، وفرسانُهُ في الأرضِ قيسٌ).

باطل. رواه ابن عساكر (١٦/٢٠٦/١) عن **المستهل بن داود التميمي**: نا عبد السلام بن مكلبة عن **عثمان بن عقال** عن ابن أبي مليكة عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد مظلم لحديث باطل، أورده ابن عساكر في ترجمة المستهل هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والراويان فوقه لم أجد من ذكرهما! ولعل الأول منهم هو آفة الحديث فإنه تميمي!

والحديث مما سود به السيوطي جامعه الصغير، وبيض له المناوي في كتابيه!

١٢١٦ـ (لمَّا أُلقيَ إبراهيمُ في النّارِ، قالَ: اللّهمَّ إنّكَ في السَّماءِ واحدٌ، وأنا في الأرضِ واحدٌ أعبدُكَ).

ضعيف. أخرجه أبو يعلى والبزار (٣/١٠٣/٢٣٤٩ـ كشف الأستار) قالا: حدثنا أبو هشام: حدثنا إسحاق بن سليمان عن أبي جعفر عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٧٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٩) والخطيب في «تاريخه» (١٠/٣٤٦).

وأخرجه الذهبي في ترجمة أبي هشام واسمه محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي ـوذكر اختلاف العلماء فيهـ من طريق الحسن بن سفيان: حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي به. ثم ضعفه بقوله:

«غريب جداً».

وقال في «العلو للعلي الغفار» (ص ٧)(١):

«حديث حسن الإسناد»!

وكذا قال في «الأربعين» له (١/١٧٨).

وأقول:

بل هو ضعيف، كما أفاده قوله الأول، لأن فيه علتين:

الأولى: أبو جعفر وهو عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان. قال الحافظ: «صدوق سيىء الحفظ».

الثانية: أبو هشام هذا قال الحافظ:

«ليس بالقوي، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه».

والحديث ذكره ابن كثير في «التفسير» بإسناد أبي يعلى ساكتاً عليه، فظنّ بعض الجهلة أن سكوته يعني أنه صحيح عنده وليس كذلك كما كنت بيَّنتُه في مقدمة المجلد الرابع من«الصحيحة»، فقد أورده الشيخ نسيب الرفاعي في «مختصر تفسير ابن كثير» (٣/٥٠) وتبعه بلديُّه الصابوني فأورده في «مختصره» أيضاً (٢/٥١٤) وقد زعما كلاهما أنهما التزاما في كتابيهما أن لا يذكرا إلاّ الأحاديث الصحيحة، وكذبا -والله- فإنهما لم يفعلا، ولا يستطيعان ذلك، لأنهما لم يدرسا هذا العلم مطلقاً، بل وليس بإمكانهما أن يرجعا في ذلك إلى كتب أهل العلم وإلا لاعتمدا عليهم في ما ادعياه من التصحيح، ولذلك ركبا رأسيهما، وجاءا ببلايا وطامات لم يُسبقا إليها. والله المستعان.

(تنبيه): ادعى الهيثمي (٨/٢٠٢) أن عاصماً هذا هو ابن عمر بن حفص، وأعل الحديث به، وإنما هو عاصم بن أبي النجود، كما جاء مصرحاً في رواية الدارمي، فإنه هو المعروف بالرواية عن أبي صالح، وعنه أبو جعفر الرازي.

---

(١) وقد اختصرته، وحذفت منه الأحاديث المنكرة والروايات الواهية، ووضعت له مقدمة هامة في تأييد مذهب السلف في الصفات، والرد على المؤولة، وبعض الجماعات الإسلامية التي لا تهتم بالدعوة لتصحيح المفاهيم على المنهج السلفي، وقد طبع هذه السنة (١٩٨١).

١٢١٧- (العمامةُ على القَلنسوةِ فصلُ ما بينَنا وبينَ المشركينَ، يُعطَى يومَ القيامةِ بكلِّ كورةٍ يدورها على رأسِهِ نوراً).

باطل. رواه الباوَرْدي عن ركانة مرفوعاً كما في «الجامع الصغير» وبيض المناوي له فلم يتكلم عليه بشيء.

وقال الشيخ الكتاني في «الدعامة» (ص ٧):

«إن سنده واه».

يعني أنه ضعيف جداً كما في الصفحة (٣٤) منه.

وقد صرح بشدة ضعف هذا الحديث الفقيه أحمد بن حجر الهيتمي في كتابه «أحكام اللباس» (ق ٩/٢) فقال:

«ولولا شدة ضعف هذا الحديث لكان حجة في تكبير العمائم».

قلت: والحديث عندي باطل لأن تكثير كورات العمامة خلاف هدي النبي ﷺ فيها، بل هو من ثياب الشهرة المنهي عنها في أحاديث خرَّجت بعضها في آخر كتابي «حجاب المرأة المسلمة».

والشطر الأول من الحديث رواه الترمذي وضعفه، وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٠٣).

١٢١٨- (حبِّبوا الله إلى الناسِ يحببْكم الله).

ضعيف. رواه خالد بن مرداس في «حديثه» (١/٣٠): ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الله بن بسر اليحصبي قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: فذكره موقوفاً عليه. ومن طريق ابن مرداس رواه ابن عساكر (٢/١٥١/٨).

قلت: وهذا سند موقوف حسن بل صحيح، فإن ابن عياش صحيح الحديث إذا روى عن الشاميين وهذا الحديث عنهم.

وابن مرداس وثقه الخطيب (٣٠٧/٨) وقد أوقف الحديث وهو الصحيح.

وخالفه عبد الوهاب بن الضحاك فرواه عن ابن عياش به مرفوعاً. لكن عبدالوهاب هذا كذاب كما قال أبو حاتم وغيره، ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» و الضياء المقدسي في «المختارة» كما في «فيض القدير» فقد قال متعقباً على السيوطي:

«وفيه عبد الوهاب بن الضحاك الحمصي، قال في «الميزان»: كذبه أبو حاتم، وقال النسائي وغيره: متروك، وقال الدار قطني: منكر الحديث، والبخاري: عنده عجائب، ثم أورد له أوابد هذا منها».

ثم وقفت على إسناد الطبراني فتبين لي أن عبد الوهاب متابع، قال الطبراني: «ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: ثنا أبي (ح): وحدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق: ثنا عبد الوهاب بن الضحاك قالا: ثنا بقية عن صفوان بن عمرو به مرفوعاً».

كذا وجدته في جزء فيه أحاديث منقولة عن «معجم الطبراني الكبير» مع أسانيدها في «المجموع» (٦). ثم رأيته هكذا في «المعجم» نفسه (٧٤٦١). ثم ساقه عقبه (٧٤٦٢) بإسناد آخر له عن بقية به.

وعبد الوهاب بن نجدة ثقة، فبرئت عهدة ابن الضحاك منه، وتبين أن العلة من بقية وهو ابن الوليد، فإنه مدلس وقد عنعنه، وأن تعصيب المناوي العلة بعبد الوهاب غفلة منه عمن تابعه.

١٢١٩ - (العربونُ لمنْ عربنَ).

باطل. رواه الدارقطني في «الغرائب»: حدثنا **بركة بن محمد الحلبي**: حدثنا **أحمد بن علي بن أخت عبد القدوس**: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قال في «الميزان»:

«هذا حديث باطل، وبركة متهم. قال الدار قطني: ابن أخت عبد القدوس متروك الحديث».

كذا في «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ١٢٨) و «تنزيه الشريعة» (١٩٧/٢).

قلت: ومع هذا فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» أيضاً من رواية الخطيب في «رواة مالك» عن ابن عمر. وتعقبه المناوي بما نقلته عن «الذيل» غير أنه لم يعزه إليه!

١٢٢٠ - (حُـرِّمت الخمرُ لعينِها قليلُها وكثيرُها، والسُّكْرُ منْ كلِّ شرابٍ).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/١٢٤) من طريقين عن أبي إسحاق السبيعي عن **الحارث** عن علي مرفوعاً.

والحارث هذا هو ابن عبد الله الهمداني الأعور وقد كذبه أبو إسحاق السبيعي هذا والشعبي وابن المديني.

نعم ورد هذا الحديث عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف رواه النسائي (٢/٣٣٢) والطحاوي (٢/٣٢٤) وأحمد في «الأشربة» (٥٩/١٠٩) والطبراني (١٠٨٣٧ و١٠٨٣٩ـ ١٠٨٤١ و١٢٣٨٩ و١٢٦٣٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٢٤) وإسناده صحيح، والمرفوع علقه أبو نعيم، وهي رواية شاذة مخالفة لرواية الجماعة الموقوفة.

لكن رواه الطبراني من طريق ابن المسيب عن ابن عباس مرفوعاً كما ذكره الزيلعي في «نصب الراية» (٤ /٣٠٧) ولم يتكلم على إسناده، ولم يسقه الحافظ الهيثمي في «المجمع» (٥/٥٣) مع أنه ساق الموقوف وعزاه للطبراني.

على أن نهاية بحث الزيلعي في هذا الحديث يدل على أن الصواب فيه أنه موقوف على ابن عباس. والله أعلم.

وهذا الحديث استدلت به الحنفية على أن الخمر إنما هو ما كان من عصير العنب، فهذا يحرم منه قليله وكثيره، وأن المسكر من الأشربة الأخرى التي تتخذ من الحنطة والشعير والعسل والذرة فهي حلال، والمحرم منها القدر المسكر فقط! وهذا مذهب باطل لمخالفته النصوص الصحيحة الصريحة القاطعة بخلافه مثل قوله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» رواه مسلم وغيره عن ابن عباس(١). وقوله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» وهو حديث صحيح ورد عن نحو ثمانية من الصحابة بأسانيد ثابتة قد

---

(١) وله شواهد كثيرة ذكرها الزيلعي وغيره، خرجت بعضها في «الإرواء» (٨/٤٠ـ٤٥)، ولهذا قال الشيخ علي القاري في «شرح مسند الإمام أبي حنيفة» (ص٥٩): « كاد أن يكون متواتراً»:

فلا تغتر بقول صاحب الهداية: «هذا الحديث طعن فيه يحيىٰ بن معين» فإنه لا أصل له عن ابن معين، كما أفاده الزيلعي (٤/٢٩٥)، وابن معين أجلّ من أن يخفىٰ عليه صحة مثل هذا الحديث.

أوردها الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٣٠١-٣٠٦) وخرجت طائفة منها في «الإرواء» (٢٣٧٥ و ٢٣٧٦)، وقد روى بعضها النسائي في «سننه» (٢/ ٣٢٧) ثم قال:

«وفي هذا دليل على تحريم السكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخر الشربة، وتحليلهم ما تقدمها الذي يسري في العروق قبلها، ولا خلاف بين أهل العلم أن السكر بكليته لا يحدث على الشربة الآخرة دون الأولى والثانية بعدها. وبالله التوفيق».

(تنبيه): ما حكيناه عن الحنفية آنفاً هو الذي حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله، ورواه الإمام محمد في «الآثار» (ص ١٤٨) عن أبي حنيفة وأقره. لكن ذكر العلامة أبو الحسنات اللكنوي في «التعليق الممجد على موطأ محمد» (ص ٣١١) أن الإمام محمد يقول بتحريم شرب قليل كل مسكر وكثيره أسكر أو لم يسكر، كما هو مذهب الجمهور، فلعل الإمام محمداً له في المسألة قولان. ولكن القول الثاني هو الصواب لموافقته للأحاديث الصحيحة التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا بعضها.

ومن الآثار السيئة لهذا الحديث أنه يلزم من القول به إباحة المسكرات المتخذة من غير العنب على ما سبق بيانه، وإسقاط الحد عن شاربها ولو سكر! وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف كما في «الهداية» (٨/ ١٦٠) لكنه قال بعد ذلك: إن الأصح أنه يحد بناء على قول الإمام محمد به. وهو منسجم مع قوله الآخر الموافق لمذهب الجمهور في تحريم كل مسكر.

واستدل الحنفية أيضاً بالحديث على أن تحريم الخمر ليس معللاً بعلة فقالوا:

«لما كانت حرمتها لعينها لا يصح التعليل، لأن التعليل حينئذ يكون مخالفاً للنص»(١).

يعني هذا الحديث.

والجواب أن يقال: أثبت العرش ثم انقش. فالحديث غير ثابت كما سبق، ثم هو معارض بمثل الحديث المتقدم: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» فإنه صريح في تحريم كل مسكر بجامع الاشتراك مع خمر العنب في علة الإسكار.

---

(١) نقله ابن الهمام (٨/ ١٥٦).

وقد قلد الحنفية في هذه المسألة بل زاد عليهم حزب التحرير الذي كان يرأسه الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله فاستدل به على أن العبادات لا تعلل فقال في «مفاهيم حزب التحرير» (ص ٢٤):

«فالأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات والأخلاق والمطعومات والملبوسات لا تعلل، قال عليه الصلاة والسلام: حرمت الخمرة لعينها».

وهذا يدل على جهل بالغ بالسنة، فالحديث غير صحيح ومعارض للحديث الصحيح كما علمت، ثم هو لو صح خاص بالخمر ولا عموم فيه فكيف يصح الاستدلال به على أن جميع العبادات وما ذكر معها لا تعلل؟! فاللّهم هداك.

١٢٢١ - (ما مِنَ الصّلواتِ صلاةٌ أفضلَ منْ صلاةِ الفجرِ يومَ الجمعةِ في الجماعةِ، وما أحسبُ مَنْ شهدَها منكُم إلاَّ مغفوراً لهُ).

ضعيف جداً. أخرجه البزار (٦٢١ - كشف الأستار) والطبراني في «المعجم الكبير» (رقم - ٣٦٦) وفي «الأوسط» (رقم ١٨٦) من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الطبراني:

«لا يروى عن أبي عبيدة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء. قال الدارقطني:

«عبيد الله بن زحر ليس بالقوي، وشيخه علي متروك».

وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/١٦٨):

«رواه البزار والطبراني في «الكبير» و «الأوسط» كلهم من رواية عبيد الله بن زحر

عن علي بن يزيد وهما ضعيفان».

والحديث أورده عبد الحق في «أحكامه» برواية «مسند البزار» بنحوه، وأشار إلى تضعيفه بعلي بن يزيد وحده، وهو قصور، كما يدل عليه قول الهيثمي المذكور، والدارقطني المشهور.

لكن قد جاء الحديث بإسناد آخر صحيح عن ابن عمر، دون قوله: «وما أحسب».

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٥٦٦) فهو بهذه الزيادة منكر. والله أعلم.

١٢٢٢- (عودُوا المرضى، ومُرُوهم فليدعوا الله لكم، فإنَّ دعوة المريضِ مستجابةٌ وذنْبَهُ مغفورٌ).

موضوع. رواه الثقفي في «الثقفيات» (٤/٢٧/١) عن سهل بن عمار العتكي: ثنا عبد الرحمن بن قيس: ثنا هلال بن عبد الرحمن: ثنا عطاء بن أبي ميمونة أبو معاذ عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته عبد الرحمن بن قيس -وهو الضبي الزعفراني- أو سهل بن عمار، أما عبد الرحمن فكذبه ابن مهدي، وقال أبو علي صالح بن محمد: «كان يضع الحديث».

انظر «تاريخ بغداد» (١٠/٢٥١-٢٥٢).

وأما سهل بن عمار، فقال الذهبي في «الميزان»:

«متهم، كذبه الحاكم». وقال الحافظ:

«وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له الحاكم في «المستدرك» وتعقبه المصنف في «تلخيصه» بالتناقض، وقال ابن منده: كان ضعيفاً».

وهلال بن عبد الرحمن هو الحنفي، قال الذهبي:

«عن ابن المنكدر، قال العقيلي: منكر الحديث، ثم علق له ثلاثة مناكير، وله عن عطاء بن أبي ميمونة وغيره، الضعف على أحاديثه لائح فيترك».

١٢٢٣ـ (الخاصرةُ عرقُ الكليةِ، فإذا تحركَ فداوهِ بالماءِ المحرَقِ والعسلِ).

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٩٦) عن **الحسين بن علوان** ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً وقال:

«وللحسين بن علوان أحاديث كثيرة وعامتها موضوعة، وهو في عداد من يضع الحديث».

وقال ابن حبان:

«كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعاً، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب».

لكن الحديث له طريق آخر عن عروة، فقال الحاكم (٤/٤٠٥): «حدثنا محمد ابن صالح بن هانىء: ثنا السري بن خزيمة: ثنا أحمد بن يونس: ثنا **مسلم بن خالد** عن عبد الرحمن بن خالد المديني عن ابن شهاب عن عروة به». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي! وهذا منه عجيب فإن مسلم بن خالد وهو الزنجي ضعيف وقد ساق له الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان» أحاديث كثيرة منكرة، ثم قال:

«فهذه الأحاديث وأمثالها يرد بها قوة الرجل ويضعف».

وفي السند جماعة آخرون لم أعرفهم: محمد بن صالح بن هانىء شيخ الحاكم، وشيخه السري بن خزيمة، وقد روى خبراً باطلاً خالف فيه الإمام البخاري، أو الخطأ من الراوي عنه كما سيأتي بيانه، فانظر «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة....».

وعبد الرحمن بن خالد المديني لم أعرفه أيضاً، وفي طبقته عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر الفهمي المصري روى عن الزهري وعنه الليث وغيره، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكنه مصري والمترجم مدني. والله أعلم.

ثم رأيته عند أبي نعيم في «الطب» (٢/٢/٢) من طريق مسلم بن خالد عن **عبد الرحيم بن يحيى المديني** عن ابن شهاب به.

وعبد الرحيم بن يحيى لم أعرفه أيضاً. والله أعلم.

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن هشام بن عروة به. ولكنه لا يساوي شيئاً، فإنه من رواية **يحيى بن هاشم**: ثنا هشام بن عروة به.

أخرجه يوسف بن خليل الأدمي في «عوالي حديث هشام بن عروة» (١٨٨ / ١).

ويحيى هذا هو السمسار، وهو ممن يضع الحديث. ومن بلاياه الحديث الآتي:

١٢٢٤ـ (عندَ كلِّ ختمةٍ للقرآنِ دعوةٌ مستجابةٌ).

موضوع. رواه أبو الفرج الإسفراييني في «جزء أحاديث يَغْنَم بن سالم» (١/٢٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦٠) عن **يحيى بن هاشم** قال: حدثنا مسعر بن كدام عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (٥/ ٤٩ / ١). وقال أبو نعيم:

«لا أعلم رواه عن مسعر غير يحيى بن هاشم».

قلت: وهو السمسار كذاب يضع الحديث. وقد ساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث هذا أحدها، وقال:

«إنها من بلاياه»!

ومع هذا فقد سود به السيوطي «الجامع الصغير» وتعقبه المناوي بنحو ما ذكرنا.

١٢٢٥ـ (مَنْ غسلَ ميتاً فأَدَّى فيهِ الأمانة ـ يعني سترَ ما يكونُ منهُ عندَ ذلكَ ـ كَانَ مِنْ ذنوبِهِ كيومِ ولِدتْهُ أمُّهُ. قالَ: لِيَلِهِ مَنْ كانَ أَعْلَمَ، فإنْ كانَ لا يعلمُ فرجلٌ ممّنْ ترونَ أنَّ عندَهُ وَرَعاً وأمانةً).

ضعيف جداً. رواه البيهقي (٣/٣٩٦) والطبراني في «الأوسط» (٣٧١٨ـ بترقيمي) وابن عدي (١٦٤ / ١ـ٢) عن سلام بن أبي مطيع عن **جابر الجعفي** عن الشعبي عن يحيى الجزار عن عائشة مرفوعاً. وقالا:

«لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد تفرد به سلام». قال ابن عدي:

«وهو عندي لا بأس به وبرواياته».

قلت: لكن جابر الجعفي متروك، وبه أعله عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» (رقم ١٩٠٠ بتحقيقي).

١٢٢٦- (حبُّ الدّنيا رأسُ كلِّ خطيئةٍ).

موضوع. قال في «المقاصد»:

«رواه البيهقي في «الشعب» بإسناد حسن إلى الحسن البصري رفعه مرسلاً».

قلت: والمرسل من أقسام الحديث الضعيف، لا سيما إذا كان مرسله الحسن البصري، قال الدار قطني:

«مراسيله فيها ضعف».

والحديث رواه عبد الله بن أحمد في «الزهد» (ص٩٢): من طريقين عن عيسى عليه السلام من قوله وهو الأشبه على إعضال الطريقين. والله أعلم.

ورواه ابن عساكر (١/٩٨/٧) من قول سعد بن مسعود الصيرفي وذكر أنه تابعي، وأنه كان رجلاً صالحاً.

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» دون «الكبير» من رواية البيهقي فقط.

قلت: والظاهر من هذا التخريج أن مخرجه البيهقي سكت عليه، وليس كذلك فقد قال المناوي متعقباً على السيوطي:

«ثم قال: أعني البيهقي: «ولا أصل له من حديث النبي ﷺ». قال الحافظ العراقي: «ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح» ومثل به في شرح الألفية للموضوع من كلام الحكماء، وقال: هو من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا، أو من كلام عيسى عليه السلام كما رواه البيهقي في «الزهد» وأبو نعيم في «الحلية». وعده ابن الجوزي في «الموضوعات». وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن ابن المديني أثنى على مراسيل الحسن، والإسناد إليه حسن، وأورده الديلمي من حديث علي وبيض لسنده».

وقال في «التيسير»:

«وقال المؤلف (يعني السيوطي): في «فتاويه»: رفعه وهم، بل عده الحفاظ موضوعاً».

وقال ابن تيمية في «الفتاوى» (٢/١٩٦):

«هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي، وأما عن النبي ﷺ فليس له إسناد معروف» وذكر نحوه في «مجموع الفتاوى» (١١/٩٠٧) وزاد:

«ويذكر عن المسيح ابن مريم عليه السلام. وأكثر ما يغلو في هذا اللفظ المتفلسفة ومن حَذَا حذوهم من الصوفية على أصلهم في تعلّق النفس، إلى أمور ليس هذا موضع بسطها».

١٢٢٧- (عِلمُ الباطنِ سرٌّ منْ أسرارِ الله عزَّوجلَّ، وحكمٌ مِنْ أحكامِ الله، يقذفُهُ في قلوبِ منْ يشاءُ منْ عبادِهِ).

موضوع. أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» فقال (١/١٢١):

«رواه ابن الجوزي في «الواهيات» (١/٧٤) من حديث علي بن أبي طالب وقال: لا يصح، وعامة رواته لا يعرفون».

قلت: قال الذهبي في «تلخيصه»: «هذا باطل».

قلت: وابن عراق نقل ما ذكره عن ابن الجوزي -عن السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» وهو فيه برقم (٢١٥ بترقيمي)، ومع حكم السيوطي عليه بالوضع فقد أورده في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن علي! وهو عنده (٣/٢٩٠ -زهر الفردوس) من طريق ابن شاهين -وعنه ابن الجوزي أيضاً عن علي بن جعفر بن عنبسة: حدثنا دارم ابن قبيصة بن نهشل الصنعاني: سمعت يحيى بن الحسن بن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن الحسين بن علي عن علي مرفوعاً به.

ويحيى ومن دونه لم أجد من ذكرهم سوى ابن عنبسة، فقد أشار الخطيب إلى جهالته كما في ترجمة عبد الله بن الحسن بن إبراهيم الأنباري من «اللسان».

١٢٢٨- (على الخَبير سقطت).

لا أصل له مرفوعاً. وفي «المقاصد» (١٣٦):

«هو كلام يقوله المسؤول عما يكون به عالماً، جاء عن جماعة منهم ابن عباس مما صح عنه حيث سئل عن البدنة إذا عطبت، وفي «دلائل النبوة» للبيهقي من طريق ابن إسحاق في نحو هذا أن أبا حاجز الحضرمي قاله حين سئل عنه».

قلت: فالظاهر أنه مثل قديم معروف عند العرب، فقد صح أنه تمثل به الحارث ابن حسان البكري أمام النبي ﷺ، فقد أخرج أحمد (٣/ ٤٨١- ٤٨٢) والترمذي (٣٢٦٩) والطبراني في «الكبير» (٣٣٢٥) من طريق عفان بن مسلم ومحمد بن مخلد الحضرمي قالا: حدثنا سلام أبو المنذر القاري: ثنا عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن الحارث بن حسان قال:

«مررت بعجوز بالربذة، منقطع بها في بني تميم، فقالت: أين تريدون؟ قلنا: نريد رسول الله، قالت: فاحملوني معكم، فإن لي إليه حاجة، قال: فدخلت المسجد والمسجد غاص بالناس، وإذا راية سوداء تخفق، وبلال متقلد بالسيف قائم بين يدي رسول الله ﷺ، فقعدت في المسجد، فلما دخل رسول الله ﷺ أذن لي، فدخلت، فقال: هل كان بينكم وبين بني تميم شيء؟ قلت: نعم يا رسول الله، فكانت لنا الدائرة عليهم، وقد مررت على عجوز منهم بالربذة منقطع بها، فقالت: إن لي إلى رسول الله ﷺ حاجة، فحملتها، وها هي تلك بالباب، قال: فأذن لها رسول الله ﷺ، فدخلت، فلما قعدت، قلت: يا رسول الله! إن رأيت أن تجعل الدهناء حجازاً بيننا وبين بني تميم فافعل، فإنها كانت لنا مرة، قال: فاستوفزت العجوز، فأخذتها الحمية، وقالت: يا رسول الله! فأين تضطر مضرك؟ قال: قلت: يا رسول الله! أنا والله كما قال الأول: «بكر حملت حتفاً»، حملت هذه ولا أشعر أنها كائنة لي خصماً، أعوذ بالله ورسول الله أن أكون كوافد عاد، قال رسول الله ﷺ: وما وافد عاد؟ قال: قلت: «على الخبير سقطت» فقال رسول الله ﷺ: «إيه» يستطعمني الحديث، وقال عفان: أعوذ بالله أن أكون كما قال الأول، قال: وما قال الأول؟ قال: على الخبير سقطت، قال: «هيه» يستطعمه الحديث،

فقال: إن عاداً قحطوا فبعثوا وافدهم قَيْلًا، فنزل على معاوية بن بكر شهراً يسقيه الخمر وتغنيه الجرادتان، وقال سلام: -يعني القينتين- قال: ثم مضى حتى أتى جبال مهرة فقال: اللّهم إنك تعلم أني لم آت لأسِيرٍ فأفاديه، ولا لمريض فأداويه، فاسق عبدك ما أنت مسقيه، واسق معه بكر بن معاوية (كذا الأصل على القلب، وفي النسخة الأخرى على العكس: «معاوية بن بكر») شهراً، -يشكر له الخمر التي شربها عنده- قال: فمرت سحابات سود فنودي منها: أن تَخَيَّرِ السحاب، فقال: إن هذه لسحابةٌ سوداء، فنودي منها: أن خذها رماداً رِمْدَداً لا تدع من عاد أحداً، قال: قلت: يا رسول الله فبلغني أنه لم يرسل عليهم من الريح إلا كقدر ما يرى من الخاتم، قال أبو وائل: وكذلك بلغنا».

قلت: وهذا سند حسن وسكت عنه الترمذي.

١٢٢٩- (اغسلوا قتلاكُمْ).

منكر. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٠٧): ثنا **أحمد بن عبد الله بن سابور الدقاق**: حدثنا الفضل بن الصباح: ثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **فذكره، وقال ابن عدي**:

«وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلا عن ابن سابور».

قلت: ورجاله ثقات رجال «التهذيب» غير ابن سابور هذا، فقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٢٢٥) وروى عن الدارقطني أنه قال فيه: «ثقة». ثم أشار الخطيب إلى أنه وهم في إسناد حديث، فروى من طريقه: حدثنا بركة بن محمد الحلبي: حدثنا يوسف بن أسباط: حدثنا **حماد بن سلمة** عن محمد بن جُحادة عن قتادة عن أنس أن عائشة قالت:

«ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط».

قال الخطيب:

«لا أعلم رواه عن بركة بن محمد هكذا غير ابن سابور، والمحفوظ عن بركة ما أخبرنيه أبو القاسم الأزهري. . .: حدثنا عبد الله بن أبي سفيان -بالموصل-: حدثنا بركة ابن محمد الحلبي: حدثنا يوسف بن أسباط عن **سفيان** عن محمد بن جُحادة به.

يعني أنه أخطأ في إسناده، فذكر سفيان مكان حماد.

وقال الذهبي في ترجمة حنظلة بن أبي سفيان بعد أن ذكر أنه ثقة بإجماع:

«ثم ساق له ابن عدي حديثاً منكراً، ولعله وقع الخلل فيه من الرواة إليه، فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن سابور. . (فذكره، وقال:) رواته ثقات، ونكارته بينة».

قلت: ووجه النكارة أنه جاء في أحاديث كثيرة ترك النبي ﷺ غسل الشهداء منها حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً:

«ادفنوهم في دمائهم (يعني شهداء أحد)، ولم يغسلهم».

أخرجه البخاري وغيره. وفي رواية لأحمد:

«لا تغسلوهم، فإن كل جرح يفوح مسكاً يوم القيامة».

وهو صحيح أيضاً على ما بينته في «أحكام الجنائز» (ص ٥٤- طبع المكتب الإسلامي).

والتعليل المذكور في الحديث دليل واضح على أنه لا يشرع غسل الشهيد، ولذلك كان الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه منكراً، وأنا أظن أن الخطأ من ابن سابور، فإنه وإن وثقه الدارقطني، فقد أثبت الخطيب وهمه في إسناد حديث عائشة المتقدم، فيظهر أنه وهم في هذا أيضاً متناً.

والحديث أورده عبد الحق في «أحكامه» (١٩٢٦ - بتحقيقي) من رواية ابن عدي، وقال:

«وحنظلة ثقة مشهور، وإسحاق بن سليمان ثقة، والفضل بن الصباح وابن سابور كتبتهما حتى أنظرهما».

قلت: أما ابن الصباح فهو أبو العباس السمسار، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، وترجم له الخطيب (١٢/ ٣٦١-٣٦٢) وروى بإسنادين له عن ابن معين أنه ثقة، وعن البغوي أنه كان من خيار عباد الله.

وأما ابن سابور، فقد عرفت حاله.

١٢٣٠- (حجّةٌ لِمَن لم يحجَّ خيرٌ منْ عشرِ غزواتٍ، وغزوةٌ لمنْ حجَّ خيرٌ مِنْ عشرِ حججٍ، وغزوةٌ في البحرِ خيرٌ منْ عشرِ غزواتٍ في البرِّ، ومنْ جازَ البحرَ كأنما جازَ الأودية كلَّها، والمائدُ فيهِ كالمتشحِّطِ في دمِهِ).

ضعيف. رواه ابن بشران في «الأمالي» (٢٧/١١٧/١) عن عبد الله بن صالح: حدثني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الحاكم (٢/١٤٣) والطبراني في «الكبير» والبيهقي كما في «الترغيب» (٢/١٨٥) وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري». ووافقه الذهبي، وكذا المنذري قال:

«وهو كما قال، ولا يضر ما قيل في عبد الله بن صالح؛ فإن البخاري احتج به».

قلت: وبناءً على ذلك قال المناوي:

«وسنده لا بأس به».

وفي كل ذلك نظر، فإن ابن صالح فيه كلام كثير، وقد قال الحافظ فيه:

«صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

وروى ابن ماجه (٢٧٧٧) عن بقية عن معاوية بن يحيى عن ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً:

«غزوة في البحر مثل عشر غزوات..» الحديث نحوه.

قلت: وهذا إسناد واه، مسلسل بالعلل:

الأولى: ليث بن أبي سليم، وكان اختلط.

الثانية: معاوية بن يحيى، وهو الصدفي؛ ضعيف.

الثالثة: بقية، وهو ابن الوليد، وكان يدلس عن الضعفاء والمجهولين.

١٢٣١- (عشرةٌ مباحةٌ في الغزوِ: الطَّعامُ والأدمُ والثمارُ والشجر والحبلُ والزيتُ والحجرُ والعودُ غيرُ منحوتٍ والجلدُ الطَّريُّ).

موضوع . رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/١٠٠/٢) عن أبي سلمة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً .

أورده في ترجمة أبي سلمة هذا، وسماه الحكم بن عبد الله بن خطاف، وروى عن ابن أبي حاتم أنه قال فيه:

«كذاب متروك الحديث، والحديث الذي رواه باطل، وعن النسائي أنه قال: ليس بثقة ولا مأمون».

قلت: والحديث مما فات السيوطي في «جامعيه»، واستدركه المناوي في كتابه «الجامع الأزهر» (٢/١٥/٢)، ولكنه سكت عنه خلافاً لشرطه الذي نص عليه في مقدمته قائلاً:

«أذكر فيه كل حديث معقباً له ببيان حال راويه من أهل الضعف والكمال» !

١٢٣٢- (أعفُّ الناسِ قِتلةً أهلُ الإيمانِ) .

ضعيف، **لاضطرابه وجهالته**. ومداره على إبراهيم النخعي، وقد اختلف الرواة عليه على وجوه:

الأول: شِباك عن إبراهيم عن **هُنَيّ بن نُوَيْرة** عن علقمة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه أبو داود (٢٦٦٦): حدثنا محمد بن عيسى وزياد بن أيوب قالا: ثنا هُشيم أخبرنا مغيرة عن شباك به.

وهكذا أخرجه ابن الجارود (٨٤٠): حدثنا زياد بن أيوب به، إلا أنه قال: «ثنا المغيرة لعله قال: عن شباك . .».

الثاني: وخالفهما سريج بن النعمان عند أحمد (١/٣٩٣) وعمرو بن عون عند الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/١٠٥) كلاهما قالا: ثنا هشيم به، إلا أنهما لم يذكرا: «عن هني».

والأول أرجح، لأنه قد تابعه شعبة عن المغيرة عن شباك عن إبراهيم عن هني بن نويرة به.

أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٢) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/٤٧/٢) والطحاوي وابن أبي عاصم في «الديات» (ص ٥٦) ويحيى بن صاعد في «مسند ابن مسعود» (١/١٠٠) كلهم عن غندر عن شعبة به.

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد أيضاً (١/٣٩٣) لكن سقط منه قوله: «عن شباك»، فصار الإسناد عنده هكذا:

«عن المغيرة عن إبراهيم..».

فلا أدري أهكذا الرواية عنده أم سقط من الناسخ أو الطابع؟ ويؤيد الاحتمال الأول أن جرير بن عبد الحميد رواه أيضاً عن مغيرة عن إبراهيم عن هني به. فأسقط شباكاً.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥٢٣ ـ موارد).

وكذلك رواه أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم به.

أخرجه البيهقي (٨/٦١) وقال:

«رواه هشيم عن مغيرة عن شباك عن إبراهيم».

قلت: والمغيرة هو ابن مقسم، وهو ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم كما في «التقريب»، فرواية من رواه عنه عن إبراهيم بإسقاط شباك من بينهما محفوظة عنه، إلا أن السقط هو من تدليس المغيرة نفسه. والله أعلم.

وأما رواية من رواه عنه بإسقاط هني من بين إبراهيم وعلقمة فهي مرجوحة، والراجح إثباته، وهو ليس بالمشهور بالرواية، ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، ولم يرو عنه غير إبراهيم النخعي، وآخر لا يعرف، ولذلك أشار الذهبي في «الكاشف» إلى أن التوثيق المذكور غير موثوق به، فقال: «وثق»، ومثله قول الحافظ فيه: «مقبول»، أي: غير مقبول إلا إذا توبع.

على أنه قد أسقطه أيضاً آخر، ولكنه أوقفه، وهو:

الثالث: عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: قال ابن مسعود: فذكره موقوفاً عليه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٤٥/٢): حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش به.

قلت: وهذا إسناد صحيح لولا عنعنة الأعمش وهو موقوف، وهو أصح من الذي قبله، لخلوه من الاضطراب والجهالة، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٩١) وقال:

«رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

وجملة القول أن الحديث ضعيف مرفوعاً، وقد يصح موقوفاً. والله أعلم.

ويغني عنه قوله ﷺ:

«إن الله كتب الإحسانَ على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذِّبحة، ولْيُحِدّ أحدُكم شَفرته، ولْيُرح ذَبيحته».

أخرجه مسلم وغيره، وقد خرجته في «الإرواء» (٢٢٣١)، وقد طبع والحمد لله في ثمان مجلدات.

(تنبيه): هكذا وقع في جميع المصادر المتقدمة: «أعف»، من العفة أي: أرحم الناس بخلق الله، وأشدهم ابتعاداً عن التمثيل والتشويه بالمقتول، وكذلك وقع في الأصل المخطوط من «مجمع الزوائد»، لكن المصحح الذي قام على طبعه أفسده، فجعله: «أعق» بالقاف! وقال معلقاً عليه:

«في الأصل: (أعف)».

وهذا من أعجب ما رأيت من التصحيح، بل التصحيف، فإن الأصل صحيح رواية ودراية، والمصحّح بزعمه لا يظهر معناه هنا، فإن (أعق) من (العَق) وهو القطع!

وحرّف المصحح المشار إليه عنوان الباب الذي ترجم به المصنف الهيثمي للحديث بقوله: «باب حسن القتل» فجعله «باب أعق القتل»!! فالله المستعان.

١٢٣٣- (عشرُ خصالٍ عملَتْها قومُ لوطٍ بها أهلكُوا، وتزيدُها أمّتي بخلّةٍ: إتيانُ الرجالِ بعضِهم بعضاً، ورميهُم بالجلاهقِ والخذْفِ، ولعبُهم بالحمامِ، وضربُ الدّفوفِ، وشربُ الخمورِ، وقصُّ اللِّحيةِ، وطولُ

الشَّاربِ، والصّفيرُ، والتّصفيقُ، ولباسُ الحريرِ، وتزيدُها أُمّتي بخلّةٍ: إتيانُ النِّساءِ بعضِهنَّ بعضاً).

موضوع. رواه ابن عساكر في «التاريخ» (١٤/ ٣٢٠/١-٢) عن **إسحاق بن بشر**. أخبرني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن مرفوعاً.

قلت: وإسحاق هذا كذاب، سواء كان هو البخاري صاحب «كتاب المبتدأ» أو الكاهلي الكوفي، فكلاهما كذاب وضاع، والعجب من السيوطي كيف يخفى عليه هذا؟ فأورد الحديث في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه، وبيض له المناوي فلم يتعقبه بشيء!

ورُوي بعضه موقوفاً على أنس، أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/ ٦٢) من طريق **أبي عمران سعيد بن ميسرة البكري الموصلي** عن أنس بن مالك أنه دخل عليه شاب قد سكن عليه شعره فقال له: مالك والسكينة؟! افْرِقْهُ أَوْ جُزَّهُ، فقال له رجل: يا أبا حمزة! فيمن كانت السكينة؟ قال: في قوم لوط، كانوا يسكنون شعورهم، ويمضغون العلك في الطرق والمنازل، ويخذفون، ويفرجون أقبيتهم إلى خواصرهم.

قلت: وهذا موضوع أيضاً، سعيد بن ميسرة كذبه يحيى القطان وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات».

وقال الحاكم:

«روى عن أنس موضوعات».

قلت: وهذا الحديث والذي قبله مما سود به الشيخ الغماري كتابه «مطابقة الاختراعات العصرية» (ص ٦١ و٦٢) وكم له من مثلهما في هذا الكتاب الذي لو اقتصر فيه على ما صح عنه ﷺ لكان آية في بابه.

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو موضوع أيضاً وهو:

«عشرةٌ منْ أخلاقِ قومِ لوطٍ: الخذفُ في النادِي، ومضغُ العلكِ، والسِّواكُ على ظهرِ الطريقِ، والصّفرُ، والحمامُ، والجلاهقُ، والعمامةُ التي لَا يتلحَّى بها، والسكينةُ، والطّريفُ بالحناءِ، وحلُّ أزرارِ الأقبيةِ، والمشيُ في الأسواقِ والأفخاذُ باديةٌ».

أخرجه الديلمي (٢/٣٠١) عن إسماعيل بن أبي زياد الشـامي عن جُوَيْبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، إسماعيل هذا كذاب.

وجويبر متروك.

١٢٣٤- (حرسُ ليلَةٍ في سبيلِ الله أفضلُ منْ صيامِ رجلٍ وقيامهِ في أهلِهِ ألفَ سنةٍ، السّنةُ ثلاثمائَةٍ وستُّونَ يوماً، واليومُ كألفِ سنةٍ).

موضوع. رواه ابن ماجه (٢/١٧٦) والعقيلي في «الضعفاء» (١٤٩) وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٠٦٠) وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ق ٦٧/٢) وابن عساكر (٧/١١٢/١) عن سعيد بن خالد بن أبي الطويل قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً بل موضوع، فإن سعيداً هذا اتهمه غير واحد فقال البخاري:

«فيه نظر».

وقال أبو حاتم:

«لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق».

وقال الحاكم:

«روى عن أنس أحاديث موضوعة».

قلت: وهذا منها، قال المنذري في «الترغيب» (٢/١٥٤):

«رواه ابن ماجه، ويشبه أن يكون موضوعاً».

وقال الذهبي بعد أن ساق له هذا الحديث:

«فهذه عبارة عجيبة لو صحت لكان مجموع ذلك الفضل ثـلاثمائـة ألف ألف سنة».

قلت: وهو عند العقيلي دون قوله: «السنة ثلاثمائة..» ثم قال:

«لا يتابع عليه وقد رُوي من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا».

قلت: كأنه يشير الى حديث عثمان مرفوعاً بلفظ:

«حرس ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقام ليلها ويصام نهارها».

وإسناده كما قال: أصلح من هذا، لكنه ضعيف فيه مصعب بن ثابت قال الحافظ: «لين الحديث».

وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (٢/١٥٤).

١٢٣٥ - (لعن الله الراشيَ والمرتشي، والرائشَ الذي يمشي بينهما).

منكر. أخرجه الحاكم (٤/١٠٣) وأحمد (٥/٢٧٩) والبزار (١٣٥٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (رقم ١٤٩٥) عن ليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن ثوبان رضي الله عنه عن النبي ﷺ به. واللفظ للحاكم، وقال الآخرون:

«لعن رسول الله ﷺ..».

وقال الحاكم:

«إنما ذكرت ليث بن أبي سليم في الشواهد لا في الأصول».

وأقول: لقد ذكر ليث في هذا الحديث زيادة لم يروها غيره وهي «الرائش...» كما ذكر البزار، فهي زيادة منكرة لتفرد ليث بها، وهو ضعيف لاختلاطه.

وشيخه أبو الخطاب، قال البزار وتبعه المنذري في «الترغيب» (٣/١٤٣):

«لا يعرف».

وقال الذهبي:

«مجهول».

أما الحديث بدون هذه الزيادة فصحيح، وله طرق ذكرتها في «إرواء الغليل» «كتاب القضاء» رقم الحديث (٢٦٢٠).

تنبيه: أورد المنذري الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي في الحكم». وقال:

«رواه الترمذي وحسنه وابن حبان في «صحيحه» والحاكم وزادوا: (والرَّائِشُ يَعْنِي الذي يسْعى بينهما)».

وليس لهذه الزيادة أصل في حديث أبي هريرة عند أحد من الثلاثة المذكورين، ولا عند غيرهم فيما علمت، فاقتضى التنبيه.

ثم إن هذه الزيادة الأخرى: «في الحكم»، في إسنادها عندهم عمر بن أبي سلمة، وهو صدوق يخطىء. لكن لهذه الزيادة شاهد من حديث أم سلمة، قال المندري:

«رواه الطبراني بإسناد جيد».

فهي قوية بهذا الشاهد. والله أعلم.

١٢٣٦- (ما منْ قومٍ يظهرُ فيهم الزّنا إلّا أخذوا بالسَّنَةِ، وما منْ قومٍ يظهرُ فيهمُ الرِّشا، إلا أُخذوا بالرُّعبِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٤/٢٠٥) عن ابن لهيعة عن عبد الله بن سليمان عن محمد بن راشد المرادي عن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مسلسل بالعلل:

الأولى: الانقطاع بين المرادي وعمرو. قال الحافظ في «التعجيل»:

«وقد سقط رجل بين محمد وعمرو، فقد ذكر ابن يونس في المصريين محمد بن راشد المرادي، روى عن رجل عن عبد الله بن عمرو، وذكر البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في «الثقات»: محمد بن راشد بن أبي سكينة، روى عن أبيه، وعنه حرملة بن عمران المصري، قال البخاري: «حديثه في المصريين». وأنا أظن أنه هذا والله أعلم».

الثانية: جهالة المرادي هذا، قال الحسيني:

«مجهول غير معروف».

الثالثة: عبد الله بن سليمان وهو أبو حمزة البصري الطويل. قال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

الرابعة: ابن لهيعة، وهو عبد الله سيِّيء الحفظ.

واعلم أن في الأخذ بالسنين حديثاً آخر بلفظ:

«ولم يُنقصوا المكيالَ والميزانَ إلا أُخذوا بالسّنينَ، وشدَّةِ المؤنةِ وجورِ السُّلطان عليهمْ..».

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٦).

١٢٣٧- (إذا أنا متُّ، فاغسلوني بسبعِ قربٍ، منْ بئري بئرِ غرسٍ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١٤٦٨): حدثنا عباد بن يعقوب: ثنا الحسين بن زيد ابن علي بن الحسين بن علي عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن النجار أيضاً في «التاريخ» (١/١٢٩/١٠).

قال البوصيري في «الزوائد» (ق ١/٩٢):

«هذا إسناد ضعيف، عباد بن يعقوب الرواجني أبو سعيد قال فيه ابن حبان:

«كان رافضياً داعية، ومع ذلك روى المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك».

وقال ابن طاهر في «التذكرة»:

«عباد بن يعقوب من غلاة الروافض، روى المناكير عن المشاهير، وإن كان البخاري روى له حديثاً واحداً في «الجامع»، فلا يدل على صدقه، وقد أوقفه عليه غيره من الثقات، وأنكر الأئمة عليه روايتَه عنه، وَتَركَ الروايةَ عن عباد جماعة من الحفاظ».

قلت: إنما روى البخاري لعباد هذا مقروناً بغيره، وشيخه الحسين بن زيد مختلف فيه».

انتهى ما في «الزوائد».

قلت: والحسين هذا أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«في حديثه ما يعرف وينكر».

وكذلك أورد عباداً فيه وضعفه بما قال ابن حبان فيه.

والحديث أورده الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٧٠) وسكت عليه! ولذلك خرجته، لأن سكوته يعني أنه حسن عنده كما هو القاعدة عندهم، وليست مضطردة فتنبه!

١٢٣٨ـ (ما زال رسولُ الله ﷺ يقنتُ في صلاةِ الغداةِ حتّى فارقَ الدُّنيا).

منكر. أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/١١٠/٤٩٦٤) وابن أبي شيبة (٢/٣١٢) ـ مختصراً ـ والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٤٣) والدارقطني (ص ١٧٨) والحاكم في «الأربعين» وعنه البيهقي (٢/٢٠١) وكذا البغوي في «شرح السنة» (٣/١٢٣/٦٣٩) وابن الجوزي في «الواهية» (١/٤٤٤ـ ٤٤٥) وأحمد (٣/١٦٢) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس قال:

«كنت جالساً عند أنس بن مالك، فقيل له: إنما قنت رسول الله شهراً، فقال:». فذكره. وقال البغوي:

«قال الحاكم: إسناده حسن».

وقال البيهقي:

«قال أبو عبد الله: هذا إسناد صحيح سنده، ثقة رواته، والربيع بن أنس تابعي معروف..» وأقره!

وتعقبه ابن التركماني بقوله:

«كيف يكون سنده صحيحاً وراويه عن الربيع أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي متكلم فيه، قال ابن حنبل والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: يهم كثيراً، وقال الفلاس: سيِّىء الحفظ، وقال ابن حبان: يحدث بالمناكير عن المشاهير».

وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (١/٩٩):

«فأبو جعفر قد ضعفه أحمد وغيره، وقال ابن المديني: كان يخلط. وقال أبو زرعة: كان يهم كثيراً.. وقال لي شيخنا ابن تيمية قدس الله روحه: وهذا الإسناد نفسه هو إسناد حديث: ﴿وإذ أخذَ ربُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ حديث أبي بن كعب الطويل، وفيه: وكان روح عيسى عليه السلام من تلك الأرواح التي أخذ عليها العهد والميثاق في زمن آدم، فأرسل تلك الروح إلى مريم عليها السلام حين انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً فأرسله الله في صورة بشر فتمثل لها بشراً سوياً، قال: فحملت الذي يخاطبها

فدخل من فيها. وهذا غلط محض، فإن الذي أرسل إليها الملك الذي قال لها: ﴿إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً﴾. ولم يكن الذي خاطبها بهذا هو عيسى بن مريم، هذا محال. والمقصود أن أبا جعفر الرازي صاحب مناكير لا يحتج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة».

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»:

«صدوق سيىء الحفظ خصوصاً عن مغيرة».

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/١٣٢) بعد أن خرج الحديث:

«وضعفه ابن الجوزي في «التحقيق»، وفي «العلل المتناهية» وقال:

هذا حديث لا يصح، فإن أبا جعفر الرازي واسمه عيسى بن ماهان قال ابن المديني: كان يخلط...».

لكن قال البيهقي في «المعرفة» كما في «الزيلعي»:

«وله شواهد عن أنس ذكرناها في (السنن)».

قلت: فوجب النظر في الشواهد المشار إليها هل هي صالحة للاستشهاد بها أم لا؟ وهما شاهدان:

الأول: يرويه إسماعيل بن مسلم المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس قال:

«قنت رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ـوأحسبه قال: رابع ـ حتى فارقتهم».

أخرجه الدارقطني والبيهقي وقال:

«لا نحتج بإسماعيل المكي ولا بعمرو بن عبيد».

قلت: إسماعيل ضعيف الحديث، وقال الخطيب في «الكفاية» (٣٧٢):

«متروك الحديث». وكذلك قال النسائي، وتركه جماعة. وعمرو متهم بالكذب مع كونه من المعتزلة، ثم إن الحسن البصري مع جلالته، فهو مدلس وقد عنعنه. فلو صح السند إليه فلا يحتج به، فكيف وقد رواه عنه متروكان؟

الثاني: يرويه خليد بن دعلج عن قتادة عن أنس بن مالك قال:
«صليت خلف رسول الله ﷺ فقنت، وخلف عمر فقنت، وخلف عثمان فقنت».
أخرجه البيهقي شاهداً، وتعقبه ابن التركماني بقوله:

«قلت: يحتاج أن ينظر في أمر خليد هل يصلح أن يستشهد به أم لا؟ فإن ابن حنبل وابن معين والدارقطني ضعفوه. وقال ابن معين مرة: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وفي «الميزان»: عدّه الدارقطني من المتروكين.

ثم إن المستغرب من حديث الترجمة قوله: «ما زال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا». وليس ذلك في حديث خليد، وإنما فيه أنه عليه السلام قنت، وذلك معروف، وإنما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا. فعلى تقدير صلاحية خليد للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث أنس؟».

قلت: وللحديث شاهد آخر، يرويه دينار بن عبد الله خادم أنس عن أنس قال:
«ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الصبح حتى مات».

أخرجه الخطيب في «كتاب القنوت» له، وشنع عليه ابن الجوزي بسببه لأن ديناراً هذا قال ابن حبان فيه:

«يروي عن أنس آثاراً موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه».

وقد دافع عن الخطيب العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» في فصل خاص عقده لذلك، دافع فيه عن رواية الخطيب لهذا الحديث ونحوه من أوجه سبعة بينها. ولكنه رحمه الله مال إلى تقوية الحديث فقال عقب الشاهد المذكور:

«فقد ورد من وجهين آخرين أو أكثر عن أنس، صحح بعض الحفاظ بعضها، وجاء نحو معناه من وجوه أخرى، راجع «سنن الدارقطني» و«سنن البيهقي»، وبمجموع ذلك يقوى الحديث».

فأقول: قد استقصينا في هذا التحقيق جميع الوجوه المشار إليها وهي كلها واهية جداً، سوى الوجه الأول، فإنه ضعيف فقط، ولكنه منكر لما سيأتي بيانه.

والوجه الثاني: فيه إسماعيل بن مسلم المكي وعمرو بن عبيد المعتزلي وهما متروكان.

والوجه الثالث: فيه خليد بن دعلج، وهو ضعيف على أن حديثه شاهد قاصر لأنه لم يقل فيه: «قنت في الفجر حتى فارق الدنيا»!

والوجه الرابع: فيه دينار بن عبد الله، وهو متهم كما عرفت ذلك من عبارة ابن حبان السابقة، وقد أقره الشيخ المعلمي رحمه الله، فمع هذا الضعف الشديد في كل هؤلاء الرواة على التفصيل المذكور كيف يصح أن يقال: «وبمجموع ذلك يقوى الحديث»؟!

وظني أنه إنما حمله على هذا التساهل في تقوية هذا الحديث المنكر، إنما هو تحمسه الشديد في الرد على ابن الجوزي، والدفاع عن الخطيب البغدادي، وكان يكفيه في ذلك أن يذكر ما هو معلوم عنده أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده فقد برئت عهدته منه، ولا لوم عليه في ذلك حتى ولو كان موضوعاً، وابن الجوزي الذي له كتاب «الموضوعات» هو نفسه قد يفعل ذلك في بعض مصنفاته، مثل كتابه «تلبيس إبليس»، بل رأيته ذكر في غيره ما لا أصل له من الحديث، وبدون إسناد، مثل حديث «صلاة النهار عجماء». ذكره في «صيد الخاطر» كما نبهت عليه في التخريج المختصر له الملحق بآخره.

وأما أن الحديث منكر، فلأنه معارض لحديثين ثابتين:

أحدهما: عن أنس نفسه: «أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعى لقوم أو دعى على قوم».

أخرجه الخطيب نفسه في كتابه «القنوت» من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري: ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنه.

والآخر: عن أبي هريرة قال:

«كان رسول الله ﷺ لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم، أو على قوم».

قال الزيلعي (٢ / ١٣٠):

«أخرجه ابن حبان عن إبراهيم بن سعد عن سعيد وأبي سلمة عنه. قال صاحب «التنقيح»:

وسند هذين الحديثين صحيح، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة».

وحديث أنس عزاه الحافظ في «التلخيص» (١/٢٤٥) لابن خزيمة في «صحيحه» من طريق سعيد به. وحديث ابن حبان لم يورده الهيثمي في «موارد الظمآن».

وقال الحافظ في «الدراية» (ص ١١٧) عقب الحديثين:

«وإسناد كل منهما صحيح».

وقال في «التلخيص» عقب ما سبق ذكره من الأحاديث عن أنس:

«فاختلفت الأحاديث عن أنس، واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة».

يعني حديث أبي جعفر الرازي هذا.

ثم قال:

« (تنبيه): عزا هذا الحديث بعض الأئمة إلى مسلم فوهم، وعزاه النووي إلى «المستدرك» للحاكم، وليس هو فيه، وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في القنوت، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم، فظن الشيخ أنه في (المستدرك)».

(فائدة): جاء في ترجمة أبي الحسن الكرجي الشافعي المتوفى سنة (٥٣٢) أنه كان لا يقنت في الفجر، ويقول:

«لم يصح في ذلك حديث».

قلت: وهذا مما يدل على علمه وإنصافه رحمه الله تعالى، وأنه ممن عافاهم الله عز وجل من آفة التعصب المذهبي، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه.

١٢٣٩- (إنَّ لله ضنائنَ منْ عبادِهِ، يغذوهم في رحمتِهِ، ويحييهِم في عافيتِهِ، وإذا توفَّاهم توفاهم إلى جنَّتِهِ، أولئكَ الذينَ تمرُّ عليهمُ الفتنُ كاللَّيلِ المظلمِ وهم منها في عافيةٍ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠١/ ١-٢) والعقيلي في «الضعفاء»

(٤٠٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١) والخطيب في «التلخيص» (ق ٢/٦٨) والهروي في «ذم الكلام» (١/٨٣/٤) من طريقين عن إسماعيل بن عياش: حدثني مسلمة بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف. قال العقيلي:

«مسلمة بن عبد الله مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، والرواية في هذا الباب لينة».

وقد روي الحديث من طريق أخرى مختصراً بلفظ:

«إن لله عزّ وجل عباداً يحييهم في عافية، ويميتهم في عافية، ويدخلهم الجنة في عافية».

رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٣٢٥٥): حدثنا بكر: ثنا **إبراهيم بن البراء ابن النضر بن أنس**: ثنا حماد بن سلمة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً. وقال:

«لا يروى عن أبي مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ لحماد عن الأعمش إلا هذا، وقد روى حماد عن الحجاج بن أرطاة عن الأعمش، ولا ينكر أن يكون قد سمع من الأعمش، لأنه قد روى عن جماعة من الكوفيين منهم سلمة بن كهيل وحماد بن سليمان وعاصم بن بهدلة وأبو حمزة الأعور وغيرهم».

قلت: لكن الراوي عنه إبراهيم بن البراء متهم بالكذب. قال ابن عدي:

«ضعيف جداً حدث بالبواطيل». وقال ابن حبان:

«يحدث عن الثقات بالموضوعات».

١٢٤٠- (يومَ كلّمَ اللهُ موسى عليهِ السَّلامُ، كانتْ عليهِ جبّـةُ صوفٍ، وسراويلُ صوفٍ، وكساءُ صوفٍ، وكُمَّةُ صوفٍ، ونعلاهُ مِنْ جلدِ حمارٍ غيرِ ذكيٍّ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٣٢٣/١) والحسن بن عرفة في «جزئه» (٩-١٠) والعقيلي في «الضعفاء» (٩٧) وابن عدي في «الكامل» (٧٩/٢) وابن شاهين في

«الأمالي» (٢/٦٦) وأبو موسى المديني في «منتهى رغبات السامعين» (١/٢٥٦/٢) وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠/١٢٥/٢) وكذا الحاكم في «المستدرك» (٢/٣٧٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/١٦١/١) والذهبي في «الميزان» من طرق عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«حميد هذا أحاديثه غير مستقيمة، ولا يتابع عليها».

وقال العقيلي:

«حميد بن علي الأعرج منكر الحديث».

وقال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي، قال: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث، وحميد ابن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة. قال أبو عيسى: (الكُمَّة) القلنسوة الصغيرة».

قلت: وأما الحاكم فقال:

«هذا حديث صحيح على شرط البخاري»!

وإنما قال ذلك لأنه وقع في إسناده: «حميد بن قيس» أي المكي الثقة، وذلك من أوهامه، ولذا تعقبه الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«قلت: بل ليس على شرط (خ)، وإنما غره أن في الإسناد حميد بن قيس، كذا، وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي، أو ابن عمار، أحد المتروكين، فظنه المكي الصادق».

قلت: فالسند ضعيف جداً، من أجل تفرد حميد هذا الواهي به، قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«يروي عنه خلف بن خليفة، واه».

وقال في موضع آخر:

«متروك. قال أحمد: ضعيف، وقال أبو زرعة عنه: واه، وقال الدارقطني:

متروك، وقال ابن حبان: يروي عن ابن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها كلها موضوعة، وقال النسائي: ليس بالقوي».

ثم ساق له الذهبي من مناكيره أحاديث هذا أحدها.

ثم رأيت في «منتخب ابن قدامة» (١١/٢٠٩/٢):

«قال مهنا: سألت أحمد عن حديث خلف بن خليفة عن حميد الأعرج.. فذكره فقال: منكر ليس بصحيح، أحاديث حميد عن عبد الله بن الحارث منكرة».

وقد وقع لابن بطة الحنبلي وهم فاحش في متن هذا الحديث، فقد رواه عن إسماعيل بن محمد الصفار: حدثنا الحسن بن عرفة: ثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج به وزاد في آخره:

«.. فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة؟ قال: أنا الله»!

هكذا ساقه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٩٢) وقال:

«لا يصح، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد».

فتعقبه الحافظ في «اللسان» (٤/١١٣) ثم السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (١/١٦٣) فقال:

«كلا والله، بل حميد بريء من هذه الزيادة المنكرة فقد أخبرنا به الحافظ.. أنا إسماعيل بن محمد الصفار..».

قلت: فذكره كما تقدم من تخريج الجماعة بدون الزيادة، وجزء ابن عرفة هو من رواية الصفار هذا، وليس فيه الزيادة، وكذلك هو عند بعض من ذكرنا من المخرجين من غير طريق الصفار عن خلف بن خليفة به دون الزيادة، وكذلك رواه أبو يعلى في «مسنده» عن خلف. ثم قال الحافظ:

«وقد رويناه من طرق ليس فيها هذه الزيادة، وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا، فما أشك أن إسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بهذا قط، والله أعلم بغيبه».

قلت: يمكن أن يقال أن هذا من أوهام ابن بطة، فقد قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«إمام، لكنه ذو أوهام».

ثم ساق له حديثين قال في كل منهما:

«باطل». يعني بخصوص الإسناد الذي رواه ابن بطة به. ثم قال:

«ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية كان إماماً في السنة، إماماً في الفقه، صاحب أحوال وإجابة دعوة رضي الله عنه».

وقال في «العلو للعلي الغفار» (ص ١٤١ طبع الأنصار):

«صدوق في نفسه، تكلموا في إتقانه».

وقال في «الضعفاء»:

«يهم ويغلط».

ثم رأيت الحافظ قد استظهر ما ذكرنا فقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١ / ٢٢٩) بعد أن ذكر كلام الحافظ الذي نقلته عن «لسانه»:

«قلت: قال الذهبي في «تلخيصه» (يعني: تلخيص الموضوعات): تفرد بها ابن بطة، وإلا فهو في نسخة الصفار عن الحسن بن عرفة عن خلف بدونها، انتهى. ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية «مختصر الموضوعات» لابن درباس: هذا الحديث في نسخة الحسن بن عرفة رواية إسماعيل الصفار عنه، وليس فيه هذه الزيادة الباطلة التي في آخره، والظاهر أن هذه الزيادة من سوء حفظ ابن بطة انتهى».

وعلق عليه بعض من قام على التعليق على «تنزيه الشريعة» وأظنه الشيخ عبد الله محمد الصديق الغماري فقال:

«ولم لا تكون من وضعه؟».

قلت: لأنه عالم فاضل صالح بلا خلاف، والخطأ لا يسلم منه إنسان، ولمجرد وقوع خطأ واحد من مثله لا يجوز أن ينسب إلى الوضع حتى يكثر منه، ويظهر مع ذلك أنه قصد الوضع، وهيهات أن يثبت ذلك عنه!

على أن بعض أهل العلم من المحققين المعاصرين(١) قد ذهب إلى أن هذه

(١) هو العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن العلمي اليماني ذكر ذلك في ترجمته لابن بطة رقم (١٥٣) من كتابه العظيم «التنكيل». وقد مضت كلمة حوله ذكر ذلك رداً على الكوثري =

الزيادة إنما ذكرها ابن بطة «على وجه الاستنباط والتفسير، واعتمد في رفع الالتباس على قرينة حالية، مع علمه بأن الحديث مشهور، فجاء من بعده فتوهم أنه ذكر ذلك الكلام على أنه جزء من الحديث..».

وهذا الجواب وإن كان ليس بالقوي في وجهة نظري، فهو أولى من نسبة الإمام ابن بطة إلى أنه تعمد وضعها، مع ثبوت فضله وصلاحه عند أهل العلم(١).

ثم إن وصف الشيخ المعلمي الحديث بأنه مشهور عند ابن بطة، الظاهر أنه يعني به الشهرة اللغوية التي لا تتنافى مع الضعف، وهو كذلك في «علم المصطلح» حتى إنهم ليطلقونه على ما لا إسناد له. فتنبه.

١٢٤١- (كلَّمَ الله موسى ببيتِ لحمٍ).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر في «التاريخ» (٥/٣٤١/١) من طريق تمام الحافظ: نا علي بن يعقوب بن شاكر: نا أحمد بن أبي رجاء: نا سعيد بن محمد المصيصي: نا يحيى بن صالح: نا سعيد بن عبد العزيز عن مسلم عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، مسلم هذا هو ابن كيسان الكوفي الملائي وهو ضعيف جداً، قال ابن معين:

«ليس بثقة».

وقال البخاري:

«يتكلمون فيه»، وقال في موضع آخر: «ذاهب الحديث لا أروي عنه».

وقال النسائي:

«متروك».

وسعيد بن عبد العزيز وهو التنوخي وهو ثقة لكنه كان اختلط.

= الذي زعم أن هذه الزيادة من وضع ابن بطة موافقاً فيه الغماري وكلاهما من أهل الأهواء على علمهما ﴿ومن يضلل الله فما له من هاد﴾.

(١) وراجع لهذا آخر ترجمة ابن بطة في «التنكيل».

ومن دون يحيى بن صالح -وهو الوحاظي ثقة- لم أجد لهم ترجمة، ما عدا تمام فهو حافظ مشهور.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه. ولم يتكلم عليه المناوي بشيء!

١٢٤٢- (لقد أنزلتْ عليَّ عشرُ آياتٍ منْ أقامهنَّ دخلَ الجنَّةَ، ثم قرأ: ﴿قد أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِيْ صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾. الآيات).

منكر. أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢١٨/٢) والحاكم (٣٩٢/٢) وكذا الترمذي (٢٠١/٢) وأحمد (٣٤/١) والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦٠/٤) من طريق عبد الرزاق: نا **يونس بن سليم** قال: أملى عليَّ يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاريِّ: سمعت عمر بن الخطاب يقول:

«كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يسمع عنده دويّ كدويّ النحل، فمكثنا ساعة، فاستقبل القبلة، ورفع يديه قال: اللّهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنّا، [وأعطنا] ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وأرضِنا وارضَ عنا، ثم قال: . . .» فذكره.

وقال العقيلي في ترجمة يونس بن سليم هذا وهو الصنعاني:

«لا يتابع على حديثه هذا، ولا يعرف إلا به».

وقال النسائي:

«هذا حديث منكر لا نعلم أن أحداً رواه غير يونس بن سليم، ولا نعرفه».

وأقره الحافظ ابن كثير في «تفسيره» وأما مختصره الصابوني؛ فقد دلس على قرائه -كعادته- فأورد الحديث خلافاً لشرطه في مقدمته أولاً، وحذف تضعيف النسائي له وإقرار الحافظ إياه ثانياً، وجعل تخريج الحافظ له في حاشيته موهماً أنه من علمه، ثالثاً!

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي فقال:

«قلت: سئل عبد الرزاق عن شيخه ذا؟ فقال: أظنه لا شيء».

١٢٤٣ـ (مَنْ سبّحَ دبرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ مائةَ مرةٍ، وكبرَ مائةَ مـرةٍ، وهلَّلَ مائةَ مرةٍ، غفرَ الله لهُ ذنوبَهُ وإنْ كانتْ أكثرَ منْ زبدِ البحرِ).

منكر. أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقـم ١٤١) ومحمد بن الحسن الطبري في «الأمالي» (١/٤) والسياق له من طريق **يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن عطاء بن أبي علقمة بن الحارث بن نوفل** عن أبي هريـرة قال: قـال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عطاء بن أبي علقمة بن الحارث مجهول كما في «التقريب».

ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح مثله، وبه أعـلّه النسائي.

وقد خالفه الحجاج بن الحجاج فرواه عن أبي الزبير عن أبي علقمة عن أبي هريرة به بلفظ:

«من سبح دبر صلاة الغداة مائة تسبيحة. . .» الحديث لم يذكر التكبير مائة مرة.

أخرجه النسائي (١/١٩٩) وفي «اليوم والليلة» أيضاً (١٤٠).

وأبو علقمة هو المصري مولى بني هاشم.

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم، إلا أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه، فيخشى أن يكون تلقاه عن ضعيف مثل يعقوب هذا ثم دلسه، وكأن الحافظ رحمه الله يميل إلى هذا، فقد ذكر في ترجمة عطاء بن أبي علقمة حديثههذا،ثم ذكر رواية الحجاج عن أبي الزبير، ثم قال:

«فكأن الصواب: يعقوب بن عطاء عن أبي علقمة إن شاء الله تعالى».

والمحفوظ في هذا الحديث إنما هو بلفظ:

«ثلاثاً وثلاثين» كما رواه مسلم وغيره من طريق أخرى عن أبي هريرة **مرفوعاً**، وهو مخرج في «الأحاديث الصحيحة» رقم (١٠١).

١٢٤٤- (منْ قالَ إذا أصبحَ : سبحانَ الله وبحمدِهِ ألفَ مرةٍ، فقد اشترى نفسَهُ منَ الله تبارك وتعالَى، وكانَ منْ آخرِ يومِهِ عتيقاً منَ النَّارِ).

ضعيف. أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٨/٢٢٤/٢) عن الحارث بن أبي الزبير المدني مولى النوفليين قال: حدثني **أبو يزيد اليمامي** عن **طاوس بن عبد الله ابن طاوس** عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، طاوس بن عبد الله بن طاوس لم أجد من ذكره، وكذا الراوي عنه أبو يزيد اليمامي.

وأما الحارث بن أبي الزبير المدني، فقال ابن أبي حاتم (١/٢/٧٥) عن أبيه:

«هو شيخ بقي حتى أدركه أبو زرعة وأصحابنا، وكتبوا عنه».

قلت: فكأنه ثقة، وأما الأزدي فقال:

«ذهب علمه».

وساق له حديثاً من روايته عن إسماعيل بن قيس. وتعقبه الذهبي بقوله:

«إسماعيل تالف».

١٢٤٥- (منْ قبّلَ بينَ عينيْ أمِّهِ كانَ لهُ ستراً منَ النَّارِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠٢/٢) وأبو بكر الخبّاز في «الأمالي» (١٦/٢) من طريق **أبي صالح العبدي خلف بن يحيى قاضي الري**: ثنا **أبو مقاتل** عن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال ابن عدي:

«وهذا منكر إسناداً ومتناً، وعبد العزيز بن أبي رواد عن ابن طاوس ليس بمستقيم، وأبو مقاتل ليس هو ممن يعتمد على رواياته».

قال الذهبي:

«وهاه قتيبة شديداً، وكذبه ابن مهدي . . ».

ثم ساق له هذا الحديث من مناكيره.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٦/٣) من طريق ابن عدي، وذكر إعلاله المتقدم، وزاد:

«وقال عبد الرحمن بن مهدي: والله ما تحل الرواية عنه».

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢/٢٩٥- ٢٩٦) ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٩٦) فقالا:

«إن البيهقي أخرجه في «الشعب» من هذا الطريق، وقال: إسناده غير قوي».

قلت: وهذا التعقب واهٍ لا يساوي شيئاً، ما دام أن فيه ذاك الكذاب، ولذلك فقد أحسن الشوكاني صنعاً حين أورد الحديث في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (٢٣١/٣٧) من الرواية نفسها وقول ابن عدي المذكور دون أن يعرج على التعقب المذكور.

على أنه لو سلم من الكذاب المشار إليه، فإن خلفاً وهو الراوي عنه ليس خيراً منه، فقد قال ابن أبي حاتم (١/٢/٣٧٢) عن أبيه:

«متروك الحديث، كان كذاباً، لا يشتغل به ولا بحديثه».

١٢٤٦- (مَنْ دخلَ المقابرَ، فقرَأَ سورةَ (يٓس) خفَّفَ عنهم يومئذٍ، وكانَ لهُ بعددِ مَنْ فيها حسنات).

موضوع. أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣/١٦١/٢) من طريق محمد بن أحمد الرياحي: ثنا أبي: ثنا أيوب بن مدرك عن أبي عبيدة عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد مظلم هالك مسلسل بالعلل:

الأولى: أبو عبيدة. قال ابن معين:

«مجهول».

الثانية: أيوب بن مدرك متفق على ضعفه وتركه، بل قال ابن معين: «كذاب». وفي رواية: «كان يكذب». وقال ابن حبان:

«روى عن مكحول نسخة موضوعة، ولم يره»!.

قلت: فهو آفة هذا الحديث.

الثالثة: أحمد الرياحي، وهو أحمد بن يزيد بن دينار أبو العوام، قال البيهقي: «مجهول». كما في «اللسان».

وأما ابنه محمد، فصدوق له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١/٣٧٢).

وقال الحافظ السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (ق ١٩/١):

«رواه أبو بكر عبد العزيز صاحب الخلال بإسناده عن أنس مرفوعاً. كما في «جزء وصول القراءة إلى الميت» للشيخ محمد بن إبراهيم المقدسي، وقد ذكره القرطبي، وعزاه للطبراني عن أنس، إلا أنني لم أظفر به إلى الآن. وهو في «الشافي» لأبي بكر عبد العزيز صاحب الخلال الحنبلي كما عزاه إليه المقدسي، وأظنه لا يصح».

قلت: لو وقف على إسناده لجزم بعدم صحته، فالحمد لله الذي أوقفنا عليه، حتى استطعنا الكشف عن علته. فله الحمد والمنة.

وقد روي الحديث بلفظ آخر يقال عند المحتضر وهو موضوع أيضاً، وسيأتي برقم (٥٢١٩).

١٢٤٧- (هلْ تدرونَ بُعدَ ما بينَ السماءِ والأرضِ؟ إنَّ بُعْدَ ما بينهما إمَّا واحدةٌ، أو اثنتانِ أو ثلاثٌ وسبعون سنةً، ثم السماءُ فوقَها كذلكَ حتَّى عدَّ سبعَ سمواتٍ، ثم فوقَ السَّابعةِ بحرٌ بينَ أَسفلِهِ وأعلاهُ مثلُ ما بينَ سماءٍ إلى سماءٍ، ثم فوقَ ذلكَ ثمانيةُ أوعالٍ، بينَ أظلافِهم ورُكبِهم مثلُ ما بينَ سماءٍ إلى سماءٍ، ثم الله تباركَ وتعالى فوقَ ذلكَ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٠/٢٧٦) وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٩٩ طبع السعادة) وابن ماجه (١/٨٣) وأحمد (١/٢٠٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٦٩) وعثمان الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (ص ٩٠-٩١) عن الوليد بن أبي ثور، والترمذي (٤-٢٠٥ -تحفة) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٦٨)

عن عمرو بن أبي قيس، وأبو داود وعنه البيهقي عن إبراهيم بن طهمان ثلاثتهم عن سماك ابن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال:

«كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها فقال: ما تسمون هذه؟ قالوا: السحاب، قال: «والمزن؟» قالوا: والمزن، قال: «والعنان؟» قالوا: والعنان، قال: «هل تدرون. . »».

وخالفهم في الإسناد والمتن شعيب بن خالد فقال: ثني سماك بن حرب عن عبدالله بن عميرة عن عباس به، فأسقط منه الأحنف، فهذه مخالفته في السند.

وأما مخالفته في المتن، فقال: بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة».

أخرجه الحاكم (٢/٣٧٨) وأحمد (١/٢٠٦) من طريق يحيى بن العلاء عن عمه شعيب بن خالد.

قلت: وشعيب هذا ليس به بأس كما قال النسائي وغيره. فالعلة من ابن أخته يحيى بن العلاء فإنه متروك متهم كما تقدم غير مرة، فلا يعتد بمخالفته، وقول الحاكم عقبه:

«صحيح الإسناد»! فمن أوهامه، وليس ذلك غريباً منه، وإنما الغريب موافقة الذهبي إياه على تصحيحه، مع أنه قد أورد ابن العلاء هذا في «الميزان» وذكر نقولاً كثيرة عن الأئمة في توهينه، منها قول أحمد:

«كذاب يضع الحديث».

ويقابل هذا بعض الشيء إعلال الحافظ المنذري للحديث في «مختصر السنن» بقوله (٧/٩٣):

« وفي إسناده الوليد بن أبي ثور، ولا يحتج بحديثه».

وليس ذلك منه بجيد، فقد تابعه إبراهيم بن طهمان، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين»، وهذه المتابعة في «سنن أبي داود» الذي اختصره المنذري فكيف خفيت عليه؟! ولذلك قال ابن القيم في «تهذيب السنن» (٧/٩٢):

«أما ردّ الحديث بالوليد بن أبي ثور ففاسد، فإن الوليد لم ينفرد به. . ».

ثم ذكر متابعة ابن طهمان وعمرو بن أبي قيس ثم قال:

«فأي ذنب للوليد في هذا؟! وأي تعلق عليه؟! وإنما ذنبه روايته ما يخالف قول الجهمية، وهي علته المؤثرة عند القوم».

قلت: لا شك أنه لا ذنب للوليد في هذا الحديث بعد متابعة من ذكرنا له، ولكن الحديث لا يثبت بذلك حتى تتوفر فيمن فوقه شروط رواة الحديث الصحيح أو الحسن على الأقل، وذلك ما لم نجده، فإن عبد الله بن عميرة لم تثبت عدالته، فقال الذهبي في «كتاب العلو» (ص ١٠٩) عقب الحديث:

«تفرد به سماك بن حرب عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة، ويحيى بن العلاء متروك، وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن سماك، وإبراهيم ثقة».

وقال في ترجمة ابن عميرة من «الميزان»:

«فيه جهالة، قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس».

والبخاري بقوله هذا كأنه يشير إلى جهالته، وكذلك مسلم، فقال في «الوحدان»:

«تفرد سماك بالرواية عنه».

وصرح بذلك إبراهيم الحربي فقال:

«لا أعرفه».

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» على قاعدته المعروفة وقال (١/ ١٠٩- ١١٠):

«عبد الله بن عميرة بن حصين القيسي من بني قيس بن ثعلبة، كنيته أبو المهاجر، عداده في أهل الكوفة، يروي عن عمر وحذيفة، وهو الذي روى عن الأحنف بن قيس، روى عنه سماك بن حرب، وهو الذي يقول فيه إسرائيل: عبد الله بن حصين العجلي».

قلت: وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ١٢٤- ١٢٥) لكن جعلهم ثلاثة: «عبد الله بن عميرة، عن الأحنف. عبد الله بن عمير أبو المهاجر القيسي عن عمر. عبد الله بن عميرة بن حصين كوفي أبو سلامة، ويقال: عبد الله بن حصن العجلي، روى عن حذيفة».

وذكر أن ثلاثتهم روى عنهم سماك بن حرب لا غير. وذهب الحافظ في

«التقريب» إلى أن الصواب أنهم واحد كما قال ابن حبان، ويعكر عليه عندي أن ابن حصين كنيته أبو سلامة، بينما القيسي الذي روى عن عمر كنيته أبو المهاجر، فلعلهما اثنان، أحدهما عبد الله بن عميرة راوي هذا الحديث. والله أعلم.

وخلاصة القول: أن ابن عميرة هذا غير معروف عند أئمة الحديث، ولذلك فقول الترمذي عقبه:

«حديث حسن غريب».

ينبغي أن يعد من تساهله الذي عرف به، حتى قال الذهبي من أجل مثل هذا التساهل:

«ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي».

وأما قول صاحب «تحفة الأحوذي» رحمه الله عقب قول الترمذي المذكور:

«وأخرجه أبو داود من ثلاث طرق، اثنتان منها قويتان».

فوهم محض، فإنه لا طريق له إلا هذه الطريق المجهولة، كما صرح بذلك الذهبي رحمه الله فيما تقدم.

ومثل ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة فتاواه» (٣/١٩٢):

«هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي و غيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر».

لكن هناك في كلامه قرينة تدل على أنه لم يرد الطريقين إلى النبي ﷺ كما هو المتبادر من الإطلاق، وإنما أراد طريقين إلى الراوي عن ابن عميرة، يفهم هذا من التخريج السابق وقوله بعدما تقدم:

«فقال (يعني بعض المعارضين له): أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف، فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتج به إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي ﷺ، قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره كإمام الأئمة ابن خزيمة ما ثبت به الإسناد، كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره، وعدم معرفته».

قلت: وفي هذا الجواب ما لا يخفى، ومثله إنما يفيد مع المقلد الذي لا علم عنده بطرق إعلال الحديث والجرح والتعديل، أو من لم يقف على إسناده الذي به يتمكن من نقده إن كان من أهله، أو من لم يطلع على كلام أهل النقد في بعض رجاله، أما بعد أن عرف إسناد الحديث، وأنه تفرد به عبد الله بن عميرة، وتفرد سماك بالرواية عنه، وقول الحربي فيه: لا أعرفه، وإشارة مسلم إلى جهالته، وتصريح الذهبي بذلك كما سبق، فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل تلميذه ابن حبان، الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين ثم التخريج لأحاديثهم في كتابه «الصحيح»! ولعله تأسى بشيخه في ذلك، غير أنه أخطأ في ذلك أكثر منه.

وقد يكون من المفيد أن نذكر أمثلة أخرى من الأحاديث الضعيفة التي وردت في «كتاب التوحيد» لابن خزيمة مع بيان علتها، ليكون القارىء على بينة مما ذكرنا من تساهل ابن خزيمة رحمه الله تعالى.

الحديث الأول:

١٢٤٨ - (إنَّ الله تباركَ وتعالى قرأ (طه) و (يس) قبلَ أنْ يخلقَ آدمَ بألفي عامٍ، فلمَّا سمعتِ الملائكةُ القرآنَ قالوا: طوبى لأمةٍ ينزلُ هذا عليهم، وطوبى لألسنٍ تتكلّمُ بهذا، وطوبى لأجوافٍ تحملُ هذا).

منكر. أخرجه الدارمي (٢/٤٥٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (١٠٩) وابن حبان في «الضعفاء» (١/١٠٨) والواحدي في «الوسيط» (٣/١٦/٢) وابن عساكر في «التاريخ» (٥/٣٠٨/٢ و١٢/٣٠/٢) عن **إبراهيم بن المهاجر** بن مسمار قال: **ثنا عمر ابن حفص بن ذكوان** عن مولى الحُرَقَة (قال ابن خزيمة: وهو عبد الله بن يعقوب بن العلاء ابن عبد الرحمن) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا متن موضوع كما قال ابن حبان، وإسناده ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: إبراهيم، قال الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث:

«قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس به بأس. قلت: انفرد بهذا الحديث».

قلت: وفي ترجمته أورده ابن حبان وقال:

«منكر الحديث جداً».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف»!

والأخرى: شيخه عمر بن حفص بن ذكوان. أورده ابن أبي حاتم (٣/١/١٠٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ثم أورد بعده: «عمر بن حفص أبو حفص الأزدي البصري.. سمعت أبي يقول.. هو منكر الحديث».

قال الذهبي في «الميزان»:

«وهو عمر بن حفص بن ذكوان، قال أحمد: تركنا حديثه وحرقناه، وقال علي: ليس بثقة. وقال النسائي: متروك..».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/١٤١) بعد أن عزاه لابن خزيمة:

«**هذا حديث غريب، وفيه نكارة، وإبراهيم بن مهاجر وشيخه تكلم فيهما**».

قلت: وأما عبد الله بن يعقوب بن العلاء بن عبد الرحمن، فلم أعرفه، والظاهر أن في الأصل تحريفاً، فإنه في «تفسير ابن كثير»:

«... مولى الحُرَقَة يعني عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة».

قلت: وهذا هو الصواب، فإن عبد الرحمن بن يعقوب، له رواية عن أبي هريرة. وعنه عمر بن حفص بن ذكوان. وهو والد العلاء بن عبد الرحمن فلعل صواب الأصل:

«وهو عبد الرحمن بن يعقوب أبو العلاء بن عبد الرحمن».

الحديث الثاني مما في «التوحيد» لابن خزيمة من الأحاديث الضعيفة:

١٢٤٩- (يمكثُ رجلٌ في النارِ فينادي ألفَ عامٍ: يا حنّانُ يا منّانُ! فيقولُ الله تباركَ وتعالى: يا جبريلُ! أخرِجْ عبدي فإنّهُ بمكان كذا وكذا، فيأتي جبريلُ النارَ، فإذا أهلُ النارِ منكبِّينَ على مناخرهم، فيقولُ: يا جبريلُ!

اذهبْ فإنَّهُ في مكان كذا وكذا ، فيخرجُهُ ، فإذا وقفَ بينَ يـدي الله تباركَ وتعالى، يقولُ الله تبارَكَ وتعالَى: أي عبدِي كيفَ رأيتَ مكانَكَ؟ قالَ: شرُّ مكانٍ، وشرُّ مقيلٍ ، فيقولُ الرّبُّ سبحانَهُ وتعالى : ردّوا عبدي، فيقولُ: يا ربّ ما كانَ هذا رجائي، فيقولُ الرّبُّ سبحانَهُ وتعالى : أدخلوا عبديَ الجنَّةَ) .

ضعيف جداً. أخرجه ابن خزيمـة في «التوحيد» (ص ٢٠٥- ٢٠٦) من طريق سلام بن مسكين قال: ثنا أبو ظلال القسملي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، أبو ظلال واسمه هلال بن ميمون، قال الذهبي:

«واهٍ بمرة، قال ابن معين والنسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال البخاري: عنده مناكير».

ومن ضعاف «المختارة» للضياء:

١٢٥٠- (إنَّ أُناساً مِنْ أمّتي سيتفقَّهونَ في الدِّينِ، ويقـرؤنَ القرآنَ، ويقولونَ: نأتي الأمراءَ فنصيبُ منْ دنيـاهمْ، ونعتزلُهم بديننا ، ولا يكونُ ذلكَ، كما لا يُجتنى منَ القتادِ إلاّ الشّوكُ، كذلكَ لا يُجتنى منْ قربهم إلاّ . قال محمد بن الصباح: كأنه يعني الخطايا).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٥٥) من طريق يحيى بن عبد الرحمن الكنديّ عن عبيد الله بن أبي بردة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

قلت: وإسناده ضعيف من أجل عبيد الله هذا، وهو عبيد الله بن المغيرة بن أبي بردة، قال الذهبي:

«تفرد عنه أبو شيبة يحيى بن عبد الرحمن الكندي».

ومعنى هذا أنه مجهول، وكيف لا ولم يوثقه أحد حتى ابن حبان؟! نعم أخرجه الضياء في «المختارة» (٦٣/٥/١) ومقتضاه أن يكون عبيد الله عنده ثقة كما قال الحافظ

في «التهذيب».

قلت: لكن الضياء متساهل في التخريج في الكتاب المذكور كما ثبت لنا بالتتبع(١)، فإنه يروي للكثير من المجاهيل كهذا، ولذلك لم يعرج عليه الحافظ نفسه في «التقريب»، فقال:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث. كما نص عليه في المقدمة.

نعم قال المنذري في «الترغيب» (٣/١٥١):

«رواه ابن ماجه، ورواته ثقات».

فهذا من أوهامه أو تساهله رحمه الله تعالى.

١٢٥١ـ (كبُرتْ خيانةً أنْ تحدِّثَ أخاكَ حديثاً هو لكَ مصدِّقٌ وأنتَ لهُ كاذبٌ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٩٣) وأبو داود (٤٩٧١) وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠٤) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١/٥١) والبيهقي (١٩٩/١٠) وفي «الشعب» (١/٤٩/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٣٤١/٥) من طريق بقية بن الوليد عن **ضبارة بن مالك الحضرمي** عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير أن أباه حدثه أن سفيان بن أسيد الحضرمي حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول: فذكره.

ثم ساقه ابن عدي من طريق محمد بن ضبارة بن مالك الحضرمي سمع أباه يحدث عن أبيه عن عبد الرحمن بن جبير به. وقال:

«وهذا الحديث لا أعلمه يرويه غير بقية عن ضبارة».

كذا قال، وهو عجب، فقد رواه محمد بن ضبارة أيضا عن أبيه ضبارة كما ساقه هو، فهل نسي أم ماذا؟

وعلة هذا الإسناد إنما هي ضبارة هذا فإنه مجهول كما في «الميزان»،

(١) وقد حققت من كتابه المذكور «مسند الخلفاء الراشدين»، يسر الله لي إخراجه للناس مطبوعاً محققاً كاملاً، بفضله وكرمه.

و«التقريب»، وليست هي بقية بن الوليد كما أشار إلى ذلك في «فيض القدير» نقلاً عن المنذري، فإن بقية إنما يخشى منه التدليس، وقد صرح بالتحديث عند ابن عدي والقضاعي وابن عساكر، فأمنا بذلك شر تدليسه، وقد تابعه محمد بن ضبارة كما تقدم، ولكني لم أجد لمحمد هذا ترجمة.

ولا يقوي الحديث أن له شاهداً من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً به.

أخرجه الإمام أحمد (٤/١٨٣): ثنا عمر بن هارون عن ثور بن يزيد عن شريح ابن جبير بن نفير الحضرمي عنه.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي أيضاً وأبو نعيم في «المستخرج» (١/٨/٢) وفي «الحلية» (٦/٩٩) وقال:

«غريب من حديث ثور، تفرد به عمر بن هارون البلخي».

قلت: وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب». فقول الحافظ العراقي فيما نقله المناوي: «سنده جيد» ليس بجيد، كيف والبلخي هذا قد كذبه ابن معين وغيره كما تقدم في الحديث (٢٨٨)؟!

قلت: فلشدة ضعفه لا يصلح أن يستشهد بحديثه. والله الموفق.

١٢٥٢- (الصَّخرةُ صخرةُ بيتِ المقدسِ على نخلةٍ، والنخلةُ على نهرٍ مِنْ أنهارِ الجنَّةِ، وتحتَ النخلةِ آسيةُ امرأةُ فرعونَ، ومريمُ بنت عمرانَ ينظمانِ سموطَ أهلِ الجنةِ إلى يومِ القيامةِ).

موضوع: رواه ابن عساكر (١/٢٧٤/١٩) عن إبراهيم بن محمد: نا محمد بن مخلد: نا إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن سعود بن عبدالرحمن عن خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت مرفوعاً. وقال:

«رواه غيره عن خالد، فجعله من قول كعب وهو أشبه».

ثم ساق إسناده بذلك.

والحديث ساقه الذهبي في ترجمة محمد بن مخلد الرعيني الحمصي وقال:

«رواه أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي الخطيب في «فضائل بيت المقدس» بإسناد مظلم إلى إبراهيم بن محمد عن محمد بن مخلد وهو كذب ظاهر».

وقال في ترجمة محمد بن مخلد:

«حدث بالأباطيل من ذلك...».

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما.

وقال ابن حجر في «اللسان»:

«قال ابن عدي: منكر الحديث عن كل من روى عنه(١)، وقال الدارقطني في غرائب مالك: متروك الحديث».

ولقد شددت الرَّحل إلى بيت المقدس لأول مرة بتاريخ (٢٣/٥/١٣٨٥هـ) حين اتفقت حكومتا الأردن وسوريا على السماح لرعاياهما بدخول أفراد كل منهما إلى الأخرى بدون جواز سفر، فاهتبلتها فرصة، فسافرت فصليت في المسجد الأقصى، وزرت الصخرة للاطلاع فقط؛ فإنه لا فضيلة لها شرعاً، خلافاً لِزعم الجماهير من الناس ومشايعة الحكومات لها، ورأيت مكتوباً على بابها من الداخل حديثاً فيه أن الصخرة من الجنة، ولم يخطر في بالي آنئذ أن أسجله عندي لدراسته، وإن كان يغلب على الظن أنه موضوع كهذا.

وأما حديث «العجوة والصخرة من الجنة».

فهو ضعيف لاضطرابه كما بينته في «إرواء الغليل» رقم (٢٧٦٣) طبع المكتب الإسلامي.

١٢٥٣ـ (أولُ ما خلقَ اللهُ القلمَ، ثم خلقَ النونَ وهي الدواةُ، وذلكَ في قول الله: ﴿نٓ. والقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُوْنَ﴾، ثم قالَ له: اكتبْ، قالَ: وما أكتبُ؟ قالَ: ما كانَ وما هو كائنٌ مِنْ عملٍ أو أجلٍ أو أثرٍ، فجرى القلمُ بما هو كائنٌ

---

(١) الذي في ترجمة محمد بن مخلد من «كامل ابن عدي» (١/٣٧١): «يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل».

إلى يومِ القيامـةِ، ثم ختمَ على في القلمِ فلم ينطقْ، ولا ينـطقُ إلى يومِ القيامة، ثم خلقَ العقلَ فقالَ الجبَّـارُ: ما خلقتُ خلقـاً أعجبُ إليَّ منكَ، وعـزَّتي لأُكَمِّلَنَّكَ فيمن أحببتُ، ولأُنقصنَّـك فيمْن أبغضتُ، ثم قالَ ﷺ: فأكملُهم عقلاً أطوعُهم لله وأعملُهم بطاعتِهِ، وأنقصُ النَّاسِ عقلاً أطوعهُم للشيطانِ وأعملُهم بطاعتِهِ).

باطل. رواه ابن عدي (١/٣١٣) وابن عساكـر (٢/٤٨/١٦) عن محمد بن وهب الدمشقي: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا مالك بن أنس عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«وهذا بهذا الإسناد باطل منكر».

قال الذهبي:

«وصدق ابن عدي في أن الحديث باطل».

قلت: وآفته محمد بن وهب هذا،وهو محمد بن وهب بن مسلم القرشي، قال ابن عساكر:

«ذاهب الحديث».

وهو غير محمد بن وهب بن عطية الذي أخرج له البخاري، وقد ترجم له ابن عساكر أولاً، ثم ترجم لابن مسلم هذا، وساق له هذا الحديث. فأصاب.

وأما ابن عدي فذكره في ترجمة الأول، ظناً منه أنه هو صاحب الحديث. قال الحافظ في «التهذيب»:

«وليس كما ظن، وقد فرق بينهما أبو القاسم بن عساكر فأصاب».

قلت: ويبدو أن الدارقطني أيضاً توهم أنه هو، ففي «اللسان» أن الدارقطني أورد الحديث في «الغرائب» وقال:

«هذا حديث غير محفوظ عن مالك ولا عن سمي، والوليد بن مسلم ثقة، ومحمد ابن وهب، ومن دونه ليس بهم بأس، وأخاف أن يكون دخل على بعضهم حديث في حديث».

قلت: ومنشأ الوهم أن كلاً من الرجلين دمشقي، وكلاهما يروي عن الوليد بن مسلم، وعنهما الربيع بن سليمان الجيزي، ولم يقع في إسناد هذا الحديث منسوباً إلى جده بل كما تقدم «محمد بن وهب الدمشقي»، فاشتبه الأمر على ابن عدي والدارقطني والمعصوم من عصمه الله. على أنهما قد اتفقا على إنكار الحديث، وذلك مما يدل اللبيب على دقة نقد المحدثين للمتون، فإنهما مع ظنهما أن راوي الحديث هو محمد بن وهب بن عطية الثقة فقد أنكراه عليه، وحاول الدارقطني أن يكتشف العلة بقوله: «وأخاف..» ، لكن الله تعالى ادخر معرفتها للحافظ ابن عساكر، مصداقاً للمثل السائر: كم ترك الأول للآخر!

وإذا عرفت هذا فقد أخطأ الإمام القرطبي خطأً فاحشاً في عزوه هذا الحديث لرواية الوليد بن مسلم فقال في «تفسيره» (١٨/٢٢٣):

«روى الوليد بن مسلم قال: حدثنا مالك..» إلخ.

فإن جزمه بأن الوليد روى ذلك معناه أن من دون الوليد ثقات محتج بهم، وكذلك من فوقه كما هو بادٍ للعيان، فينتج من ذلك أن إسناد الحديث صحيح، ولا يخفى ما فيه!

ويشبه صنيع القرطبي هذا، عزو الجويني لحديث «الاغتسال بالماء المشمس يورث البرص». وهو باطل كهذا[1] عزاه للإمام مالك، فأنكر العلماء ذلك عليه، فقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص»:

«واشتد إنكار البيهقي على الشيخ أبي محمد الجويني في عزوه هذا الحديث لرواية مالك! والعجب من ابن الصباغ كيف أورده في «الشامل» جازماً به، فقال: «روى مالك عن هشام». وهذا القدر هو الذي أنكره البيهقي على الشيخ أبي محمد».

ثم تذكرت أن الوليد بن مسلم وإن كان ثقة كما قال الدارقطني آنفاً؛ لكنه كثير التدليس والتسوية كما قال الحافظ في «التقريب»، وتدليس التسوية هو أن يسقط من السند رجلاً من فوق شيخه، كأن يكون مثلاً بين مالك وسمي رجل فيسقطه، فهذا الفعل يسمى تدليس التسوية عند المحدثين، والوليد معروف بذلك عندهم، فالمحققون لا يحتجون

(١) راجع الكلام عليه في كتابنا «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» رقم (١٨).

بما رواه الوليـد إلا إذا كان مسلسـلاً بالتحـديث أو السماع. والله أعلم.

وعليه ففي الحديث علة أخرى وهي العنعنة.

وقد وجدت له شاهداً من رواية الحسن بن يحيى الخشني عن أبي عبد الله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به، دون قوله:

«ثم قال ﷺ: فأكملهم..».

أخـرجه الـواحدي في «تفسيـره» (٤/١٥٧/٢) وابن عسـاكـر في «تـاريخـه» (١/٢٤٧/١٧)، ومن طريقه فقط ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسيره» مجتزأً من إسناده على قوله: «عن أبي عبد الله..» مشيراً بذلك إلى أنه علة الحديث. وقد فتشت عنه في كتب الرجال، فلم أجده، فهو مجهول غير معروف.

على أنه كان يحسن بالحافظ ابن كثير بل يجب عليه أن يبتدىء بإسناده من عند الخشني الراوي عن هذا المجهول، لكي لا يتوهم الواقف عليه أنـه لا علة فيه غيـر المجهول المشار إليه، كيف والخشني هذا متروك متهم برواية الأحاديث الموضوعة التي لا أصل لها! وقد سبق أحدها برقم (٢٠١)، فراجعه والذي قبله.

نعم قد صح من الحديث طرفه الأول:

«إن أول شيء خلقه الله القلم، وأمره فكتب كل شيء».

وهو مخرج في السلسلة الأخرى برقم (١٣٣).

١٢٥٤- (لا تقومُ الساعةُ حتى لا يبقى على وجهِ الأرضِ أحدٌ لله فيهِ حاجةٌ، وحتى توجدَ المرأةُ نهاراً جهاراً تُنكحُ وسطَ الطريقِ، لا ينكر ذلكَ أحدٌ ولا يغيرُه، فيكونُ أَمثلُهم يومئذٍ الذي يقـولُ: لو نحيتَهـا عن الطريقِ قليلاً، فذاكَ فيهم مثلُ أبي بكرٍ وعمرَ فيكم).

ضعيـف جداً. أخرجه الحاكم (٤/٤٩٥) من طريق القاسم بن الحكم العُرَني: ثنا سليمان بن أبي سليمان: ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل سليمان هالك، والخبر شبه خرافة».

قلت: وكأنه يعني ما في آخره من المبالغة في أنه مثل أبي بكر وعمر، وإلا فسائر الحديث صحيح عن أبي هريرة وغيره، ولذلك أوردته في «الصحيحة» تحت رقم (٤٧٥).

وفي الحديث علة أخرى وهي ضعف القاسم بن الحكم العرني قال في «التقريب»:

«صدوق فيه لين».

١٢٥٥ـ (استفرهوا ضحاياكم، فإنها مطاياكم على الصراطِ).

ضعيف جداً. رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٣٣) عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه قال: سمعت أبا هريرة يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، آفته يحيى؛ وهو ابن عبيد الله بن عبد الله بن موهب المدني قال أحمد: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً. وقال مسلم والنسائي: متروك الحديث.

وأما أبوه عبيد الله فمجهول، قال الشافعي وأحمد واللفظ له:

«لا يعرف». وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» فقال:

«روى عنه ابنه يحيى، لا شيء. وأبوه ثقة، وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل ابنه يحيى».

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال في «التلخيص» (٤/١٣٨):

«أخرجه صاحب «مسند الفردوس» من طريق يحيى بن عبيد الله بن موهب... ويحيى ضعيف جداً».

وتقدم الحديث بلفظ: «عظموا ضحاياكم..» وأنه لا أصل له. انظر رقم (٧٤) إن شئت.

١٢٥٦ـ (ثلاثٌ منْ فعلَهنَّ ثقةً باللهِ واحتساباً، كانَ حقاً على الله أنْ يعينَه وأنْ يباركَ لـه : مَنْ سعى في فكاكِ رقبةٍ ثقةً بالله واحتسابَاً كان حقاً على الله أنْ يعينَه وأنْ يباركَ له، ومنْ تزوجَ ثقةً بالله واحتساباً كانَ حقاً على الله أنْ يعينه وأنْ يباركَ لهُ، ومنْ أحيا أرضاً ميتةً ثقةً بالله واحتساباً كانَ حقاً على الله أنْ يعينَهُ وأنْ يباركَ لهُ).

ضعيف. رواه ابن منـده في «المنتخب من النـوائـد» (٢/٢٦٥) والثقفي في «الفوائد» المعروفة بـ «الثقفيات» (ج ٩ رقم ١٧) وكذا الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمـرو» (١/١١٩) والبيهقي (١٠/٣١٩) وكذا الـطبراني في «الأوسط» (٥٠٥٠) عن عمرو بن عاصم الكُلابي : نا جدي : **عبيد الله بـن الوازع** عن أيوب السختياني عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه أبو القاسم الحامض في «حديثه» كما في «المنتقى منـه» (٣/١٠/١)، وقال الطبراني كما في «مجمع البحرين» (٢/١٦٦):

«لم يروه عن أيوب إلا عبيد الله تفرد به عمرو».

قلت: وهو صدوق في حفظه شيء كما في «التقريب» وقد أخرجه الشيخان.

وجده عبيد الله بن الوازع مجهول كما قال الحافظ في «التقريب»، وأشار إلى ذلك الذهبي بقوله في ترجمته:

«ما علمت له راوياً غير حفيده».

قلت: وأبو الزبير مدلس معروف بالتدليس وقد عنعنه، فالعجب من الذهبي حيث قال في «المهذب» كما في «فيض القدير»:

«إسناده صالح مع نكارته عن أيوب».

١٢٥٧ـ (يا عليُّ مثلُ الذي لا يتمُّ صلاتَه كمثلِ حبلى حملتْ، فلما دنا نفاسها أسقطتْ، فلا هي ذاتُ ولدٍ، ولا هي ذاتُ حملٍ. ومثلُ المصلِّي

كمثلِ التاجر لا يخلصُ له ربحه حتى يخلصَ له رأسُ مالِهِ، كذلكَ المصلِّي لا تُقبلُ نافلتُه حتى يؤدي الفريضةَ).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٣٨٧) وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (ق ١٩٦/١) وأبو يعلى في «مسنده» (١/٩٠) الشطر الأول منه من طريق **موسى بن عبيدة الربذي** عن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وقال البيهقي.

«موسى بن عبيدة لا يحتج به، وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه زيد بن الحباب وأسباط بن محمد هكذا، ورواه سليمان بن بلال عن موسى بن عبيدة عن صالح ابن سويد عن علي كذلك مرفوعاً، وهو إن صح . . ». ثم ساق إسناده إلى سليمان به.

وقد وصله ابن شاذان في «الفوائد» (١/١١٩/٢) وابن بشران في «الفوائد» (٢٦/١٠٥/٢) والرامهرمزي في «الأمثال» (٧٠/١-٢).

وأعله الهيثمي (٢/١٣٢) بالربذي هذا فقال:

«ضعيف»، وأشار المنذري (١/١٨٣) إلى تضعيفه. وزاد أبو يعلى في أوله:

«نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ وأنا راكع».

وقد خالفه في إسنادها إبراهيم بن عبد الله بن حنين فقال عن أبيه أنه سمع علي بن أبي طالب يقول:

فذكرها دون حديث الترجمة، وجعله من سماع عبد الله بن حنين من علي دون ذكر أبيه بينهما.

أخرجه مسلم (٢/٤٨و٤٩) وأحمد (١/١١٤و ١٢٣ و١٣٦) وأبو يعلى (١/١١٩و ١٢١و ١٥٧و ١٧٥ و١٧٦).

نعم قد ذكر مسلم خلافاً آخر في إسناده على عبد الله بن حنين، لا يضر في هذه القطعة من الحديث، لا سيما ولها طرق أخرى في «مسند» أحمد وأبي يعلى وغيرهما.

وقد شاع الاستدلال بالشطر الأخير منه «المصلي لا تقبل نافلته حتى يؤدي الفريضة» على ما يفتي به كثير من المشايخ من كان مبتلىً بترك الصلاة وإخراجها عن

وقتها عامداً بوجوب قضائها مكان السنن الراتبة فضلاً عن غيرها، ويقولون:إن الله عز وجل لا يقبل النافلة حتى تصلى الفريضة! وهذا الحديث مع ضعفه لا يدل على ما ذهبوا إليه لو صح، إذ إن المقصود به فريضة الوقت مع نافلته، ففي هذه الحالة لا تقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة، فلو أنه صلاهما معا كفريضة الظهر ونافلتها مثلاً في الوقت مع إتيانه بسائر الشروط والأركان، كانت النافلة مقبولة كالفريضة، ولو أنه كان قد ترك صلاة أو أكثر عمداً فيما مضى من الزمان. فمثل هذه الصلاة لا مجال لتداركها وقضائها، لأنها إذا صليت في غير وقتها فهو كمن صلاها قبل وقتها ولا فرق، ومن العجائب أن العلماء جميعاً متفقون على أن الوقت للصلاة شرط من شروط صحتها، ومع ذلك فقد وجد من قال من المقلدين يسوّغ بذلك القول بوجوب القضاء: المسلم مأمور بشيئين: الأول الصلاة، والآخر وقتها، فإذا فاته هذا بقي عليه الصلاة! وهذا الكلام لو صح أو لو كان يدري قائله ما يعني لزم منه أن الوقت للصلاة ليس شرطاً، وإنما هو فرض، وبمعنى آخر هو شرط كمال، وليس شرط صحة، فهل يقول بهذا عالم؟!

وجملة القول: أن القول بوجوب قضاء الصلاة على من فوتها عن وقتها عمداً مما لا ينهض عليه دليل، ولذلك لم يقل به جماعة من المحققين مثل أبي محمد بن حزم والعز بن عبد السلام الشافعي وابن تيمية وابن القيم والشوكاني وغيرهم. ولابن القيم رحمه الله تعالى بحث هام ممتع في رسالة «الصلاة» فليراجعها من شاء، فإن فيها علماً غزيراً، وتحقيقاً بالغاً لا تجده في موضع آخر.

وبديهي جداً أن النائم عن الصلاة أو الناسي لها لا يدخل في كلامنا السابق، بل هو خاص بالمتعمد للترك، وأما النائم والناسي، فقد أوجد الشارع الحكيم لهما مخرجاً، فأمرهما بالصلاة عند الاستيقاظ أو التذكر، فإن فعلا تقبل الله صلاتهما وجعلها كفارة لما فاتهما، وإن تعمدا الترك لأدائها حين الاستيقاظ والتذكر كانا آثمين كالمتعمد الذي سبق الكلام عليه، لقوله ﷺ: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها حين يذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك». أخرجه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه. فقوله: «لا كفارة لها إلا ذلك» أي إلاّ صلاتها حين التذكر. فهو نص على أنه إذا لم يصلها حينذاك فلا

كفارة لها، فكيف يكون لمن تعمد إخراجها عن وقتها المعتاد الذي يمتد أكثر من ساعة في أضيق الصلوات وقتاً، وهي صلاة المغرب، كيف يكون لهذا كفارة أن يصليها متى شاء وهو آثم مجرم، ولا يكون ذلك للناسي والنائم وكلاهما غير آثم؟!

فإن قال قائل: لا نقول إن صلاته إياها قضاء هي كفارة له، قلنا: فلماذا إذاً تأمرونه بالصلاة إن لم تكن كفارة له، ومن أين لكم هذا الأمر؟ فإن كان من الله ورسوله فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، وإن قلتم: قياساً على النائم والناسي. قلنا: هذا قياس باطل لأنه من باب قياس النقيض على نقيضه وهو من أفسد قياس على وجه الأرض. وحديث أنس أوضح دليل على بطلانه إذ قد شرحنا آنفاً أنه دليل على أن الكفارة إنما هي صلاتها عند التذكر وأنه إذا لم يصلها حينئذ فليست كفارة، فمن باب أولى ذاك المتعمد الذي لم يصلها في وقتها المعتاد وهو ذاكر.

فتأمل هذا التحقيق فعسى أن لا تجده في غير هذا المكان على اختصاره، والله المستعان وهو ولي التوفيق.

والذي ننصح به من كان قد ابتلي بالتهاون بالصلاة وإخراجها عن وقتها عامداً متعمداً، إنما هو التوبة من ذلك إلى الله تعالى توبة نصوحاً، وأن يلتزم المحافظة على أداء الصلوات في أوقاتها ومع الجماعة في المسجد، فإنها من الواجب، ويكثر مع ذلك من النوافل ولا سيما الرواتب، فإنها سبب لجبر النقص الذي يصيب صلاة المرء كمّاً وكيفاً لقوله ﷺ:

«أول ما يحاسب به العبد صلاته، فإن كان أكملها، وإلا قال الله عز وجل: انظروا هل لعبدي من تطوع؟ فإن وجد له تطوع، قال: أكملوا به الفريضة».

أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» رقم (٨١٠-٨١٢).

١٢٥٨- (باركَ في عسلِ «بنها»).

منكر. أخرجه الدوري في «التاريخ والعلل» (رقم -٥٢٧٣- تحقيق الدكتور نور

سيف) قال: سمعت يحيى (ابن معين) يقول: يروي ليث عن ابن شهاب قال: فذكره مرفوعاً.

قلت ليحيى: حدثك به **عبد الله بن صالح**؟ قال: نعم. قال يحيى: بنها: قرية من قرى مصر.

قلت: وهذا مع كونه مرسلاً أو معضلاً، فإن عبد الله بن صالح وهو كاتب الليث فيه كلام معروف.

١٢٥٩- (لن تزولَ قدما شاهدِ الزورِ حتى يوجبَ اللهُ له النارَ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٢٣٧٣) والحاكم (٤/٩٨) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٥٤) من طريق **محمد بن الفرات** عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وأقره المنذري في «الترغيب» (٣/١٦٦)! وكل ذلك من إهمال التحقيق، والاستسلام للتقليد، وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد، ومحمد بن الفرات ضعيف بالاتفاق، بل هو واهٍ جداً. قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار:

«كذاب».

وقال البخاري:

«منكر الحديث، رماه أحمد بالكذب».

وقال أبو داود:

«روى عن محارب أحاديث موضوعة منها عن ابن عمر في شاهد الزور». كما في «التهذيب».

والذهبي نفسه أورده في «الميزان» من أجل هذه النصوص وساق له هذا الحديث. وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٤٦/٢):

«هذا إسناد ضعيف، محمد بن الفرات أبو علي الكوفي متفق على ضعفه، وكذبه الإمام أحمد. ورواه الحاكم وقال: «صحيح الإسناد» والطبراني في «الأوسط» وابن

عدي في «الكامل» وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» وأبو يعلى الموصلي من طريق محمد بن الفرات».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن ماجه وحده، ورُمز له بالصحة، واغتر به مؤلف «التاج الجامع للأصول الخمسة» الشيخ منصور علي ناصف فقال (٤/٦٧):

«رواه ابن ماجه بسند صحيح»!

وأما المناوي فَبَيَّضَ له في «شرحيه»، ولم يتكلم عليه بشيء خلافاً لعادته! فاقتضى ذلك كله هذا البحث والتحقيق.

ثم إن الحديث ليس عند الطبراني في «الأوسط» من هذه الطريق كما يوهمه كلام البوصيري، ولا بهذا اللفظ، بل هو عنده من طريق أخرى وبلفظ آخر وهو:

١٢٦٠- (إن الطيرَ لتضربُ بمناقيرِها على الأرضِ، وتحركُ أذنابَها مِنْ هولِ يومِ القيامةِ، وما يتكَلمُ شاهدُ الزورِ، ولا تفارقُ قدماهُ على الأرضِ حتى يُقذَفَ بهِ إلى النارِ).

منكر. رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٦٦): حدثنا محمد بن إسحاق: ثنا أبي: ثنا سعيد بن الصلت: ثنا **أبو الجهم القرشي**: ثنا عبد الملك بن عمير عن محارب ابن دثار: سمعت ابن عمر يقول: فذكره مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن عبد الملك إلا أبو الجهم، ولا عنه إلا سعيد».

قلت: ولم أجد له ترجمة وكذا شيخه أبو الجهم القرشي وقد أشار لهذا الهيثمي بقوله (٤/٢٠٠):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفه».

ثم رأيت العقيلي رواه في «الضعفاء» (**٤٥٣**) وابن عساكر (**١٦/١٣٥/٢**) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن شاذان قال: حدثنا سعد بن الصلت قال: حدثنا **هارون ابن الجهم أبو الجهم القرشي به**، وقال العقيلي:

«هارون بن الجهم بن ثوير بن أبي فاختة يخالف في حديثه وليس بمشهور بالنقل» قال: «وليس له من حديث عبد الملك بن عمير أصل، وإنما هذا حديث محمد بن الفرات الكوفي عن محارب بن دثار عن ابن عمر، حدثناه الصائغ عن شبابة عن محمد بن الفرات».

ولذا قال الذهبي في هذا الحديث:

«إنه منكر». وأقره الحافظ.

١٢٦١- (كانَ رجلٌ في بني إسرائيلَ تاجراً، وكانَ ينقصُ مرةً، ويزيدُ أخرى، قالَ: ما في هذهِ التجارةِ خيرٌ، ألتمسُ تجارةً هي خيرٌ منْ هذهِ، فبنى صومعةً وترهَّبَ فيها، وكانَ يقالُ له: جريجٌ، فذكرَ نحوهُ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٢/٤٣٤) من طريق عمر(١) بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، علته عمر هذا، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه ابن معين. وقال النسائي: ليس بالقوي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

قلت: فقول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٨٦):

«رواه أحمد وإسناده جيد»؛ غير جيد، ولا سيما أن قصة جريج في «الصحيحين» وغيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً، وليس فيها هذا الذي رواه عمر هذا، فقد تفرد هو به، فيكون منكراً من منكراته عن أبيه، فقد قال الذهبي في ترجمته:

«ولعمر عن أبيه مناكير، وقد علق له البخاري قصة جريج والراعي فقال: وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه».

(تنبيه): قوله في آخر حديث الترجمة: «فذكر نحوه» يعني حديث قصة جريج المذكور قبل هذا في «المسند». وهي المروية في «الصحيحين» كما سبق آنفاً.

(١) الأصل (عمرو) وهو خطأ مطبعي.

١٢٦٢- (لا يقرأُ في الصبحِ بدونِ عشرينَ آيةً، ولا يقرأُ في العشاءِ بدونِ عشرِ آيات).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم -٤٥٣٨): حدثنا **المقدام ابن داود**: ثنا أسد بن موسى: ثنا **ابن لهيعة**: ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن خلاد بن السائب عن رفاعة الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: ابن لهيعة، واسمه عبد الله، وهو ضعيف لسوء حفظه واحتراق كتبه، إلا من رواية العبادلة عنه كعبد الله بن وهب وغيره، وليس هذا منها.

والأخرى: المقدام بن داود، قال النسائي:

«ليس بثقة».

والحديث اقتصر الهيثمي في «المجمع» (٢/١١٩) على إعلاله بابن لهيعة وقال:

«اختلف في الاحتجاج به».

والصواب أنه ليس بحجة إلا في رواية أحد العبادلة عنه كما ذكرنا مراراً.

١٢٦٣- (يا أيها الناسُ مَنْ وليِ منكُمْ عملاً فحجبَ بابَهُ عن ذي حاجةِ المسلمينَ حجبَهُ الله أنْ يلجَ بابَ الجنةِ، ومنْ كانتِ الدنيا نهمتَهُ حرمَ الله عليهِ جواري، فإنّي بعثتُ بخرابِ الدنيا، ولم أُبعثْ بعمارتِها).

ضعيف. رواه الطبراني في «الكبير»: حدثنا جبرون بن عيسى المغربي: ثنا **يحيى ابن سليمان الجُفري**: ثنا فضيل بن عياض عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه:

أن معاوية بن أبي سفيان ضرب على الناس بعثاً، فخرجوا، فرجع أبو الدحداح، فقال له معاوية: ألم تكن خرجت مع الناس؟ قال: بلى، ولكني سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً فأحببت أن أضعه عندك مخافة ألا تلقاني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره..

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير جبرون ، قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٢٠٨/٣) : «توفي سنة أربع وتسعين ومـائتين».

والجفري ،أورده السمعاني في مادة (الجفري) بضم الجيم وسكون الفاء ،وهي بناحية البصرة، ثم ساق جماعة ينسبون إليها، ثم قال :

«وأبو زكريا يحيى بن سليمان الإفريقي المعروف بالجفري نسبـه في قريش، وظني أنه موضع بإفريقية، والله أعلم، حدث، وآخر من حدث عنه جبرون بن عيسى بـن يزيد، توفي سنة ٢٣٧».

وأما الذهبي فأورده في «المشتبه»: «الحُفري» بحاء مضمومة وقال:

«عن فضيل بن عياض وعباد بن عبد الصمد، وعنه جبرون بن عيسى».

وكـذلك وقـع في نسخة مخـطوطة جيـدة من «الميزان» (الحُفـري) بالمهملة المضمومة وقال: «ما علمت به بأساً»، ووقع في «الميزان» المطبـوع في مصر سنـة (١٣٢٥) «الجفري» بالجيم، وهو تصحيف لمخالفته المخطوطة و«المشتبه»، وإن كان هو الموافق للصواب، فقد ذكر الحافظ ابن ناصر الدين في «التوضيح» (١/١٤٢/٢) أن الذهبي تبع ابن ماكولا والفرضي في ضبطه بضم الحاء المهملة. ثم قال:

«وقد وجدته في«تاريخ ابن يونس»بخط الحافظ أبي القاسم بن عساكر وسماعه على الحافظ أبي بكر بن أبي نصر اللفتواني الأصبهاني وعليه خطه، وجدته (الجُفري) بالجيم منقوطة مضمومة وكذلك وجدته في«المستخرج»لأبي القاسم بن منـده، وهو الأشبه بالصواب، ولعله منسوب إلى «جفرة عتيب» اسم قبيلة في بلاد المغرب».

ثم ذكر الحافظ ابن ناصر الدين أن يحيى بن سليمان هذا روى عنه أيضاً ابنه عبد الله بن يحيى، ولم يذكر فيه تجريحاً ولا تعديلاً، فالرجل عندي مستور وإن قـال فيه الذهبي: « ا علمت به بأساً» كما سبق، ولعل ابن حبان أورده في «كتاب الثقات»، فقد رأيت المنذري يشير إلى توثيقه، فقد قال في «الترغيب» (١٤٢/٣) عقب هذا الحديث:

«رواه الطبراني، ورواته ثقات، إلا شيخه جبرون بن عيسى فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل».

وأما الهيثمي فقال في «المجمع» (٢١١/٥):

«رواه الطبراني عن شيخه جبرون بن عيسى عن يحيى بن سليمان الجُفري ولم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصحيح».

فهذا يشعر أنه لم يره في «ثقات ابن حبان». فالله أعلم.

قلت: ولعل سبب هذا الاختلاف، إنما هو اختلاف وجهة نظرهما في الذي ترجم له ابن حبان في «الثقات» هل هو هذا أم غيره؟ وقد وجدت في «أتباع التابعين» منه المجلد التاسع ترجمتين، أحدهما: يحيى بن سلام الإفريقي المصري (ص ٢٦١)، والأخرى يحيى بن سليمان الجعفي (ص ٢٦٣)، وهذا مترجم في «التهذيب»، وليس بظاهر أن أحدهما هو (الجفري). فالله أعلم.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر أورد الحديث في ترجمة أبي الدحداح من «الإصابة» من رواية أبي نعيم أيضاً، ثم قال:

«ولا يصح، جبرون واهي الحديث».

١٢٦٤- (إذا رأيتَ أمتي تهابُ الظالمَ أنْ تقولَ له: إنكَ ظالمٌ، فقد تُودِّعَ منهم).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤/٩٦) وأحمد (٢/١٦٣و ١٨٩- ١٩٠) وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/٦٥/٢) وابن عدي في «الكامل» (ق ١٨٥/٢و ١٨٧/٢) من طريق الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وذهلا عن كونه منقطعاً، وبه أعله البيهقي، فقال المناوي في «الفيض» متعقباً عليهما:

«لكن تعقبه البيهقي نفسه بأنه منقطع حيث قال: محمد بن مسلم هو أبو الزبير المكي، ولم يسمع من ابن عمرو».

قلت: وبه أعله ابن عدي كما يأتي، فقد أخرجه آنفاً من طريق سنان بن هارون عن الحسن بن عمرو به إلا أنه قال: عن جابر. بدل «عن ابن عمرو» وقال:

«وهذا رواه جماعة عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو.

وأبو الزبير عن عبد الله بن عمرو يكون مرسلاً، وقد رواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحناط عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو. وهذا أيضاً مرسل لأن عمراً لم يلق عبد الله بن عمرو. فأما الإسناد الآخر الذي رواه سنان ابن هارون عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن جابر. فلا نعرفه إلا من حديث سنان، وأبو الزبير لا يروي هذا عن جابر، وإنما يرويه عن عبد الله بن عمرو، ولسنان ابن هارون أحاديث، وليست بالمنكرة عامتها، وأرجو أنه لا بأس به».

قلت: وقد أشار إلى أن بعض أحاديثه منكرة، وهذا منها عنده أيضاً فقد قال في المكان الأول الذي سبقت الإشارة إليه:

«هكذا يروى عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو، ومن قال: عن جابر فقد أغرب».

والحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٦٢) من رواية ابن عمرو ثم قال:

«رواه أحمد والبزار بإسنادين، ورجال أحد إسنادي البزار رجال الصحيح، وكذلك رجال أحمد».

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للطبراني في «الأوسط» من حديث جابر.

وقال المناوي في «فيض القدير»:

«وفيه سيف بن هارون ضعفه النسائي والدارقطني».

قلت: كذا وقع في «الفيض» «سيف»، ولا أدري أهكذا وقعت الرواية عند الطبراني أم هو تحريف من بعض النساخ، فإن سيفاً هذا على ضعفه قد رواه عن الحسن ابن عمرو عن أبي الزبير عن ابن عمرو كما رواه الجماعة عن الحسن، أخرجه ابن عدي، وإنما رواه عن الحسن عن أبي الزبير عن جابر أخوه سنان بن هارون، ولا يعرف إلا من حديث سنان كما قال ابن عدي؛ كما تقدم. فالله تعالى أعلم.

ثم تبينت بعد الرجوع إلى «أوسط الطبراني» (٧٩٨٩) أنه تحرف، وأن الصواب ما تقدم «سنان»، وقال الطبراني:

«لم يروه عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير إلا سنان».

١٢٦٥- (مَنْ رأى مِنْ مسلمٍ عورةً فستَرها، كانَ كمنْ أحيا موؤدةً من قبرهَا).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٥٨) وأبو داود (٤٨٩١) والطيالسي في «المسند» (١٠٠٥) وابن شاهين في «جزء من حديثه» (ق ٢/٢٠٥ -محمودية) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١/٤٢) من طريق عبد الله بن المبارك: حدثنا إبراهيم بن نشيط عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم قال:

«جاء قوم إلى عقبة بن عامر فقالوا: إن لنا جيراناً يشربون ويفعلون، أفنرفعهم إلى الإمام؟ قال: لا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . » فذكره. والسياق للبخاري.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات،غير أبي الهيثم وهو المصري مولى عقبة بن عامر الجهني واسمه كثير، قال الذهبي:

«لا يعرف».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول». يعني عند المتابعة وإلا فلين الحديث.

وتابع ابنَ المبارك عبدُ الله بن وهب: أخبرني إبراهيم بن نشيط به إلا أنه لم يذكر فيه «عقبة بن عامر» فلا أدري أسقط ذلك من الناسخ أم هكذا وقعت الرواية عنده؟(١)

أخرجه الحاكم (٣٨٤/٤) وقال:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي! وقد علمت أن كثيراً هذا مجهول بشهادة الذهبي نفسه! وقال ابن شاهين:

«حديث غريب من حديث إبراهيم بن نشيط».

قلت: هو ثقة، ولم يتفرد به كما يأتي، وإنما علة الحديث أبو الهيثم كثير هذا. وقد اضطرب فيه على كعب بن علقمة، فقال ابن المبارك وابن وهب: عن ابن نشيط عنه هكذا. وقال ليث بن سعد: عن إبراهيم بن نشيط الخولاني عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم عن دُخَيْن كاتب عقبة قال:

---

(١) انظر التعليق على «بغية الحازم» ترجمة كثير هذا.

«قلت لعلقمة: إن لنا جيراناً يشربون الخمر، وأنا داعٍ لهم الشرط فيأخذونهم، فقال: لا تفعل، ولكن عظهم وتهددهم، قال: ففعل، فلم ينتهوا، قال: فجاء دخين فقال: إني نهيتهم فلم ينتهوا، وأنا داعٍ لهم الشرط، فقال عقبة: ويحك لا تفعل فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . .» فذكره.

أخرجه أبو داود (٤٨٩٢) وأحمد (٤/١٥٣) والخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ق ٧ـ٨)، لكن سقط منه أو من خطي الذي نقلت عنه حرف «عن» بين أبي الهيثم ودُخين، فصار هكذا «عن أبي الهيثم دُخين» وكذلك وقع في «الترغيب» (٣/١٧٥) لكن على التقديم والتأخير «دخين أبي الهيثم» وعزاه لأبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم، ثم قال:

«رجال أسانيدهم ثقات، لكن اختلف فيه على إبراهيم بن نشيط اختلافاً كثيراً ذكرت بعضه في مختصر (السنن)».

قلت: فالظاهر أن ما في «الأمر بالمعروف» وجه من وجوه الاختلاف الذي أشار إليه المنذري، وكتاب ابن حبان قد رتبه الهيثمي مقتصراً على زوائده على الصحيحين، ومن المفروض أن يكون الحديث فيه، لكن لا تطوله الآن يدي. وأما النسائي فإنما أخرجه في «الكبرى» له وهي غير مطبوعة، وفي المكتبة الظاهرية أجزاء قليلة منها.

ثم رأيت الحديث في «زوائد ابن حبان» (١٤٩٢) من طريق الليث فإذا هو مثل ما جاء في «الترغيب».

ومما يرجح الرواية الأولى التي لم يذكر فيها «دُخَين» اتفاق ابن المبارك وابن وهب عليها عن إبراهيم بن نشيط، وأن ابن لهيعة قد تابع إبراهيم عليها، فقال: ثنا كعب بن علقمة عن مولى لعقبة بن عامر يقال له: أبو كثير قال: لقيت عقبة بن عامر، فأخبرته أن لنا جيراناً يشربون الخمر. . الحديث.

كذا قال ، وهو من أوهام ابن لهيعة، والصواب كثير كما تقدم.

أخرجه أحمد (٤/١٤٧و ١٥٨).

وعلى كل حال فمدار الحديث على كثير وهو مجهول، فهو علة الحديث كما سبق.

ورواه **إسحاق بن سعيد الأركون القرشي**: نا **سعيد** بن عبد العزيز التنوخي عن

إسماعيل بن عبيد الله ـ وكانَ ثَبْتاً ـ عمن حدثه عن عقبة بن عامر الجهني وجابر بن عبد الله مرفوعاً به نحوه.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٤٢٦/١).

قلت: وهذا إسناد واه، فإنه مع احتمال أن يكون شيخ إسماعيل الذي لم يسم هو أبا الهيثم نفسه، ففي الطريق إليه ابن سعيد الأركون، قال أبو حاتم:

«ليس بثقة».

وقال الدارقطني:

«منكر الحديث».

وله طريقان آخران عن جابر:

الأولى: عن أبي معشر عن محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً.

أخرجه أبو سهل القطان في «الفوائد المنتقاة» (ق ٩٧/١).

قلت: وأبو معشر اسمه نجيح وهو ضعيف من قبل حفظه.

والأخرى: عن طلحة عن الوضين بن عطاء عن بلال بن سعد عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٣٣ـ ٢٣٤) وابن عساكر (١٤/٣٦٤/٢) وقال أبو نعيم:

«تفرد به طلحة».

قلت: وهو ابن زيد الرقي قال أحمد وأبو داود:

«يضع الحديث».

وضعفه آخرون.

وبالجملة، فليس في هذه الطرق ما يمكن الاطمئنان إليه في تقوية الحديث. والله أعلم.

وفي معناه حديث «من ستر على مسلم عورة فكأنما أحيا ميتاً». طب والضياء عن شهاب. كذا في «الجامع الصغير»، وقال الهيثمي (٦/٢٤٧) بعد أن عزاه للطبراني من طريق مسلم بن أبي الذيّال عن أبي سنان المدني:

«لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات». والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ ذكره في ترجمة (شهاب) غير منسوب من «الإصابة».

«وقال أبو عمر: هو أنصاري. روى الطبراني من طريق مسلم عن أبي الذيال عن أبي سفيان سمع جابر بن عبد الله يحدث عن شهاب رجل من أصحاب النبي ﷺ كان ينزل مصر أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من ستر على مؤمن عورة، فكأنما أحيا ميتاً». وروى ابن منده من طريق حفص الراسبي قال: قال جابر بن عبد الله لرجل يقال له: شهاب: أما سمعت النبي ﷺ يقول: فذكر نحوه؟ قال: فقال: نعم. فقال له جابر: أبشر فإن هذا حديث لم يسمعه غيري وغيرك. وزعم ابن منده أن حفصاً هذا أبو سنان. قلت: وفيه نظر، فقد أخرجه الحسن بن سفيان من طريق أبي همام الراسبي -وكان صدوقاً- حدثنا حفص أبو النضر عن جابر به وأتمَّ منه».

قلت: ولم أعرف حفصاً هذا. وكذلك مسلم عن أبي الذيال لم أعرفهما. ولا يبعد أن يكون الأصل «مسلم بن أبي الذيال» ومع ذلك لم أعرفه.

ثم وقفت على إسناده عند الطبراني في «المعجم الكبير»، وقد طبع منه في بغداد إلى حرف (الظاء) من أسماء الصحابة، فإذا به يقول: (٧/٣٧٤/٧٢٣١): حدثنا محمد ابن معاذ الحلبي: ثنا القعنبي: ثنا معتمر بن سليمان عن سلم بن أبي الذيال عن أبي سنان رجل من أهل المدينة سمع جابر بن عبد الله يحدث عن شهاب رجل من أصحاب رسول الله ﷺ كان ينزل مصر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا يبين أن ما في «الإصابة» محرف في ثلاثة مواطن، وأن صواب الإسناد: «سلم بن أبي الذيال عن أبي سنان». وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون كلهم من رجال مسلم من القعنبي فصاعداً غير أبي سنان هذا، وفي الرواة من يكنى بأبي سنان من رجال «التهذيب» و «اللسان» جماعة ليس فيهم مدني سوى يزيد بن أمية أبو سنان الدؤلي المدني، روى عن علي وابن عباس وأبي واقد الليثي، وهو ثقة، فإن يكن هو، فالسند صحيح إلا محمد بن معاذ الحلبي، فإنّي لم أجد له ترجمة، لكنه من شيوخ الطبراني الذين يكثر عنهم، فقد روى له في «المعجم الأوسط» (١/١٢٨/ ١-١٢٩/٢) نحو عشرين حديثاً عن شيوخ له عدة، أحدها في «المعجم الصغير» برقم (٨٤٢ -الروض النضير). والله أعلم.

١٢٦٦ـ(مَنْ علَّقَ تميمةً فلا أتمَّ الله له، ومنْ علَّقَ ودعةً فلا ودعَ الله له).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤/٢١٦و ٤١٧) وعبد الله بن وهب في «الجـامع» (١١١) من طريق حيوة بن شريح قال: حدثنا **خالد بن عبيد المَعَافري** أنه سمع أبـا مصعب مشرح بن هاعان المَعَافري أنه سمع عقبة بن عامر الجهني يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

كذا قالا! وخالد بن عبيد المعافري أورده ابن أبي حاتم في كتابه (١/٣٤٢) من رواية حيوة هذا عنه ليس إلا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والظاهر أنه لا يعرف إلا في هذا الحديث، فقد قال الحافظ في «التعجيل»:

«وثقه ابن حبان. قلت: ورجال حديثه موثقون».

كأنه يعني حديثه هذا. ويشير بقوله: «موثقون» إلى أن في بعض رواته كلاماً، وهو مشرح بن هاعان، فقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«تكلم فيه ابن حبان».

قلت: لكن وثقه ابن معين، وقال عثمان الدارمي: «صدوق».

وقال ابن عدي في «الكامل» (١/٤٠٣):

«أرجو أنه لا بأس به».

قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وإنما علة هذا الحديث جهالة خالد ابن عبيد هذا.

وقد صح الحديث عن عقبة بن عامر بإسناد آخر بلفظ:

«من علق تميمة فقد أشرك».

وهو في الكتاب الآخر برقم (٤٨٨).

والحديث قال المنذري (٤/١٥٧):

«رواه أحمد وأبو يعلى بإسناد جيد والحاكم وقال: صحيح الإسناد»!

١٢٦٧ـ (من كتمَ شهادةً إذا دُعيَ كانَ كمن شهِدَ بالزورِ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ـ٤٣٣٥) عن **عبد الله بن صالح**: حدثني معاوية بن صالح عن **العلاء بن الحارث** عن مكحول عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن العلاء إلا معاوية ولا عنه إلا عبد الله».

قلت: وهو ضعيف. أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«كاتب الليث، قال أحمد: كان متماسكاً ثم فسد، وأما ابن معين، فكان حسن الرأي فيه، وقال أبو حاتم: أرى أن الأحاديث التي أنكرت عليه مما افتعل خالد بن نجيح وكان يصحبه، ولم يكن أبو صالح ممن يكذب، كان رجلاً صالحاً، وقال النسائي: ليس بثقة».

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢/١٦٧):

«حديث غريب، رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد احتج به البخاري».

فليس بجيد، فلم يحتج به البخاري، وإنما روى له تعليقاً، كما رمز له في «الخلاصة» وغيرها مثل «التقريب» للحافظ ابن حجر وقال:

«صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

والعلاء بن الحارث صدوق، لكنه كان قد اختلط.

والحديث قال الهيثمي (٤/٢٠٠):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عبد الله بن صالح وثقه عبد الملك ابن شعيب بن الليث، فقال: ثقة مأمون، وضعفه جماعة».

١٢٦٨ـ (إنَّ أناساً منْ أهلِ الجنةِ يتطلَّعونَ إلى أناسٍ منْ أهلِ النارِ، فيقولونَ: بمَ دخلتُم النارَ؟ فوالله ما دخلنَا الجنةَ إلا بما تعلمنا منكم؟ فيقولونَ: إنّا كنا نقولُ ولا نفعلُ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ٩٧) وعنه ابن عساكر (٢/٤٣٤/١٧) عن زهير بن عباد الرواسي: حدثنا **أبو بكر الداهري بن عبد الله بن حكيم** عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن الوليد بن عقبة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا أبو بكر الداهري».

قلت: وهو متروك، وقال الهيثمي (٧/٢٧٦):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أبو بكر الداهري وهو ضعيف جداً».

وأشار المنذري في «الترغيب» (٣/١٧٤) إلى تضعيفه.

١٢٦٩- (مَنْ حبسَ العنبَ أيامَ القطافِ حتى يبيعَهُ مَنْ يهودي أو نصرانيّ أو ممن يتخذُه خمراً، فقد تقحمَ النارَ على بصيرةٍ).

باطل. رواه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٣٦) والطبراني في «الأوسط» (٥٤٨٨) والسهمي (٢٩٩) عن عبد الكريم بن عبد الكريم عن **الحسن بن مسلم** عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف جداً، وآفته الحسن بن مسلم وهو المروزي التاجر، قال ابن حبان:

«لا أصل لهذا الحديث من حديث الحسين بن واقد، فينبغي أن يعدل بالحسن عن سنن العدول لروايته هذا الحديث المنكر».

وقال الذهبي:

«أتى بخبر موضوع في الخمر. قال أبو حاتم: حديثه يدل على الكذب».

قلت: فذكر الحديث هو وابن الجوزي في «التحقيق» (٣/٢٢) من طريق ابن حبان وأقره.

ولقد أخطأ الحافظ ابن حجر في هذا الحديث خطأً فاحشاً فسكت عليه في «التلخيص» (٢٣٩)، وقال في «بلوغ المرام» (١٦٩/٣٧):

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن»!

وقال ابن أبي حاتم في «العلل (١/٣٨٩/١١٦٥):

«سألت أبي عن هذا الحديث فقال: حديث كذب باطل، قلت: تعرف عبد الكريم هذا؟ قال: لا، قلت: فتعرف الحسن بن مسلم، قال: لا، ولكن تدل روايته (الأصل: روايتهم) على الكذب».

وعبد الكريم هذا مترجم في «تاريخ جرجان» وفي «اللسان» وذكرت كلامهما في «تخريج أحاديث الحلال والحرام» (ص ٥٦).

١٢٧٠- (الطَّابعُ معلَّقٌ بقائمةِ عرشِ الرحمنِ، فإن انتُهكتِ الحرمةُ، وعُملَ بالمعاصي، واجتُرِئ على الدِّينِ، بعثَ الله الطَّابعَ، فيطبعُ على قلوبهِم، فلا يعقلونَ بعد ذلكَ شيئاً).

موضوع. رواه ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٣٢) وابن عدي في «الكامل» (ق ١٦٠/٢) وكذا البزار (٤/١٠٣/٣٢٩٨) والبيهقي في «الشعب» (٢/٣٧٧/٢) والديلمي (٢/٢٦٥) عن سليمان بن مسلم: ثنا سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«حديث منكر جداً، وسليمان بن مسلم الخشاب قليل الحديث وشبه المجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً».

وقال البزار:

« لا نعلم رواه عن سليمان التيمي إلا سليمان بن مسلم».

قلت: قال البيهقي عقبه:

«تفرد به الخشاب وليس بالقوي».

وقال ابن حبان:

«لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص».

وذكره الذهبي في «الميزان»، وساق له حديثين هذا أحدهما، وقال:

«هما موضوعان في نقدي».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وأشار الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣/١٧٨) إلى تضعيفه وقال:

«رواه البزار والبيهقي».

١٢٧١- (الطهاراتُ أربعٌ: قصُّ الشاربِ، وحلقُ العانـة، وتقليمُ الأظفارِ والسواكُ).

ضعيف. رواه أبو سعيد الأشجُّ في «حديثه» (٢/٢١٤) والبزار (٢/٣٧٠/٤٩٦٧) عن **معاوية بن يحيى** عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن أبي الدرداء مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، معاوية بن يحيى وهو الصدفي، قال الحافظ:

«ضعيف».

وكذا قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٦٨) ونسبه أيضاً للطبراني في «الكبير»، وتبعه المناوي في «شرحيه».

١٢٧٢- (إذَا ظُلمَ أهلُ الذمةِ كانتْ الدولةُ دولةَ العدوِّ، وإذا كثرَ الزنا كثرَ السبا، وإذا كثرَ اللوطيةُ رفعَ الله يدَه عن الخلقِ فلا يبالي في أي وادٍ هلكوا).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الكبير» (١٧٥٢) عن **نعيم بن حماد** قال: حدثنا **عبد الخالق بن زيد بن واقد** عن أبيه، قال: سمعت بسر بن عبيد الله يذكر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً عبد الخالق هذا قال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال البخاري:

«منكر الحديث». وهذا معناه عنده أنه في منتهى الضعف كما هو مشروح في

«المصطلح»، فقول المنذري في «الترغيب» (٣/١٩٨):

«ضعيف ولم يترك»؛ ليس بصواب.

ثم إن الراوي عنه نعيم بن حماد ضعيف أيضاً.

١٢٧٣- (شُمِّي عوارضَها، وانظري إلى عرقوبيها).

منكر. أخرجه الحاكم (٢/١٦٦) وعنه البيهقي (٧/٨٧) من طريق **هشام بن علي**: ثنا موسى بن إسماعيل: ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه.

«أن النبي ﷺ أراد أن يتزوج امرأة، فبعث امرأة لتنظر إليها فقال: (فذكره). قال: فجاءت إليهم فقالوا: ألا نغديك يا أم فلان! فقالت: لا آكل إلا من طعام جاءت به فلانة، قال: فصعدت في رف لهم فنظرت إلى عرقوبيها ثم قالت: أفليني يا بنية! قال: فجعلت تفليها، وهي تشم عوارضها، قال: فجاءت فأخبرت». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي!

وغمز من صحته البيهقي فقال عقبه:

«كذا رواه شيخنا في «المستدرك»، ورواه أبو داود السجستاني في «المراسيل» عن موسى بن إسماعيل مرسلاً مختصراً دون ذكر أنس. ورواه أيضاً أبو النعمان عن حماد مرسلاً. ورواه محمد بن كثير الصنعاني عن حماد موصولاً. ورواه عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس موصولاً».

قلت: وعلة إسناد الحاكم هشام بن علي وهو شيخ شيخه علي بن حمشاذ العدل ولم أجد له ترجمة في شيء من المصادر التي عندي. وقد خالفه أبو داود، فقال في «المراسيل» (ق١١/٢): حدثنا موسىٰ بن إسماعيل: ناحماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً. فالصواب المرسل.

ويؤيده رواية أبي النعمان عن حماد مرسلاً. وأبو النعمان هو محمد بن الفضل عارم السدوسي، وهو ثقة ثبت تغير في آخر عمره واحتج به الشيخان. وأما محمد بن كثير الصنعاني الذي رواه عن حماد موصولاً فهو ضعيف، قال الحافظ:

«صدوق كثير الغلط».

قلت: فمخالفة هذا وهشام بن علي لأبي داود وأبي النعمان، مما يجعل روايتهما شاذة بل منكرة. ولا تتأيد برواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس التي علقها البيهقي ووصلها أحمد (٣/ ٢٣١)، لأن عمارة هذا ضعيف أيضاً. قال الحافظ:

«صدوق كثير الخطأ».

ولذلك قال في «التلخيص» (٣/ ١٤٧) بعد أن عزاه لمن ذكرنا وزاد الطبراني[1]:

«واستنكره أحمد، والمشهور فيه طريق عمارة عن ثابت عنه».

ثم ذكر طريق الحاكم الموصولة وقال:

«وتعقبه البيهقي بأن ذكر أنس فيه وهم».

والخلاصة أن الحديث مرسل فهو ضعيف، لا سيما مع استنكار أحمد إياه. والله أعلم.

(تنبيه): أورد الشيخ محمد الحامد في كتابه «ردود على أباطيل» (ص ٤٤) ونقل تخريجه عن تلخيص الحافظ دون أن يشير إلى ذلك، وحذف منه إعلاله للحديث واستنكار أحمد إياه!! أورده تحت عنوان «ما يباح النظر إليه من الخاطب إلى مخطوبته»، واستدل به على جواز إرسال امرأة إلى المخطوبة لتراها، ثم تصفها للخاطب. وأن القول بجواز النظر من الخاطب إلى غير الوجه والكفين من المخطوبة باطل. ولم يتعرض لذكر الأحاديث المؤيدة لهذا القول الذي أبطله بدون حجة شرعية سوى التأييد لمذهبه. وقد رددت عليه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٥-٩٩)، وخرجت فيها أربعة أحاديث فيها أمره ﷺ للرجل أن ينظر إلى من يريد خطبتها، وفي بعضها: «أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها» وأن بعض رواته من الصحابة كان يتخبأ ليرى منها ما يدعوه إلى تزوجها، فراجعها تزدد علماً وفقهاً.

(تنبيه): كنت ذكرت في المصدر المذكور (١/ ١٥٦) نقلاً عن «تلخيص الحبير» لابن حجر العسقلاني (ص ٢٩١-٢٩٢) من الطبعة الهندية رواية عبد الرزاق وسعيد بن

---

(١) قلت: لم يعزه الهيثمي (٤/ ٢٧٦) إلا لأحمد والبزار، وقد راجعت له «المعاجم الثلاثة» للطبراني فلم أره في شيء منها. فالله أعلم.

منصور وابن أبي عمر (الأصل: أبي عمرو وهو خطأ) عن سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن الحنفية أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم. . القصة، وفيها أن عمر رضي الله عنه كشف عن ساقيها.

وقد اعتبرتها يومئذ صحيحة الإسناد، اعتماداً مني على ابن حجر ـ وهو الحافظ الثقة ـ وقد أفاد أن راويها هو ابن الحنفية، وهو أخو أم كلثوم، وأدرك عمر ودخل عليه، فلما طبع «مصنف عبد الرزاق» بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ووقفت على إسنادها فيه (١٠/١٠٣٥٢) تبين لي أن في السند إرسالاً وانقطاعاً، وأن قوله في «التلخيص»: « . . ابن **الحنفية**» خطأ لا أدري سببه، فإنه في «المصنف»: « . . . عمرو ابن دينار عن **أبي جعفر** قال: . . » وكذلك هو عند سعيد بن منصور (٣ رقم ٥٢٠) كما ذكر الشيخ الأعظمي، وأبو جعفر هذا اسمه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد جاء مسمًّى في رواية ابن أبي عمر بـ «**محمد بن علي**» كما ذكره الحافظ نفسه في «الإصابة»، وساقه كذلك ابن عبد البر في «الاستذكار» بإسناده إلى ابن أبي عمر، وعليه فراوي القصة ليس ابنَ الحنفية، لأن كنيته أبو القاسم، وإنما هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما تقدم، لأنه هو الذي يكنى بأبي جعفر، وهو الباقر. وهو من صغار التابعين، روى عن جديه الحسن والحسين وجد أبيه علي بن أبي طالب مرسلاً، كما في «التهذيب» وغيره، فهو لم يدرك علياً بله عمر، كيف وقد ولد بعد وفاته بأكثر من عشرين سنة، فهو لم يدرك القصة يقيناً، فيكون الإسناد منقطعاً، فرأيت أن من الواجب علي ـ أداءً للأمانة العلمية ـ أن أهتبل هذه الفرصة، وأن أبين للقراء ما تبين لي من الانقطاع. والله تعالى هو المسؤول أن يغفر لنا ما زلت به أقلامنا، ونَبَتْ عن الصواب أفكارنا، إنه خير مسؤول.

١٢٧٤ ـ (مَنْ زنى أو شَربَ الخمرَ نزعَ الله منه الإيمانَ كما يخلعُ الإنسانُ القميصَ من رأسه).

ضعيف. أخرجه الحاكم (١/٢٢) من طريق سعيد بن أبي أيوب: ثنا عبد الله بن

الوليد عن ابن حجيرة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره وقال:

«[صحيح] على شرط مسلم، فقد احتج بعبد الرحمن بن حجيرة وعبد الله بن الوليد وهما شاميان».

كذا قال، ووافقه الذهبي. وقد وهما من وجوه:

الأول: أن ابن حجيرة هنا ليس هو عبد الرحمن بل ابنه عبد الله بن عبد الرحمن ابن حجيرة، فإنه هو الذي يروي عنه عبد الله بن الوليد. كما جاء في ترجمتيهما. وعلى هذا ففي الإسناد إشكال، ذلك لأن عبد الله هذا ليس له رواية عن أبي هريرة ولا عن غيره من الصحابة، وكل ما قالوه في ترجمته أنه روى عن أبيه لا غير. وعلى هذا فكأنه سقط من الإسناد قوله: «عن أبيه». والله أعلم.

الثاني: أن عبد الله بن الوليد وابن حجيرة ليسا شاميين، وإنما هما مصريان.

الثالث: أن عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة ليس من رجال مسلم أصلاً.

وكذا عبد الله بن الوليد، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه الدارقطني فقال:

«لا يعتبر بحديثه».

وقال الحافظ:

«لين الحديث».

ومنه يتبين أن الإسناد ضعيف.

نعم قد جاء الحديث بإسناد صحيح لكن بلفظ:

«إذا زنى العبد خرج منه الإيمان وكان كالظلة، فإذا انقلع منها رجع إليه الإيمان».

وهو في «الأحاديث الصحيحة» (٥٠٩).

ومثل حديث الترجمة في الضعف ما رواه عمرو بن عبد الغفار: ثنا العوام بن حوشب: حدثني علي بن مدرك عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«إن الإيمان سربال يسربله الله من يشاء، فإذا زنى العبد نزع منه سربال الإيمان، فإن تاب رد عليه».

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/١١٩/١-٢).

وعمرو هذا قال أبو حاتم:

«متروك الحديث».

وقال ابن عدي:

«اتهم بوضع الحديث».

١٢٧٥- (مَنْ جرَّدَ ظهرَ أخيهِ بغيرِ حقٍّ لقيَ اللهَ وهو عليه غضبانُ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٥٢٤): نا إبراهيم: نا محمد بن صدقة الجُبْلاني: نا اليمان بن عدي عن محمد بن زياد الألَهاني عن أبي أمامة مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن محمد بن زياد إلا اليمان».

قلت: وهو لين الحديث كما في «التقريب» ضعفه أحمد والدارقطني، وقال أبو أحمد الحاكم:

«ليس بالقوي عندهم».

وقال البخاري:

«في حديثه نظر».

وأما أبو حاتم فقال:

«شيخ صدوق».

وبقية رجاله ثقات غير إبراهيم وهو ابن محمد بن عرق ولم أجد له ترجمة.

ومنه تعلم أن قول المنذري (٣/٢٠٧) ثم الهيثمي (٤/٢٥٣):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وإسناده جيد»؛ غير جيد - واغتر بهما المناوي في التيسير، والغماري في «كنزه» - ولذا قال الحافظ في «فتح الباري»:

«في سنده مقال».

ثم وقفت على إسناده في «الكبير» (٧٥٣٦)، فإذا هو بإسناد «الأوسط» نفسه إلا أنه قال: «محمد بن إبراهيم بن عرق الحمصي» والظاهر أنه انقلب على بعض النساخ،

فإنه ليس في شيوخه إلا إبراهيم بن محمد بن عرق، لا في «الصغير» ولا في «الأوسط» (٢/٤/١-١٩٢/٢). وأيضاً فقد ساق في «الكبير» بعد حديث الترجمة بحديث واحد حديثاً آخر (٧٥٣٨) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي: ثنا.. ويُراجع لترجمته «تاريخ ابن عساكر» فإني أكتب هذا وأنا في (عمان الأردن).

١٢٧٦- (مَنْ كانتْ فيهِ واحدةٌ منْ ثلاثٍ زوجهُ اللهُ منَ الحورِ العينِ: منْ كانتْ عندَهُ أمانةٌ خفيةٌ شهيّةٌ فأدّاها منْ مخافةِ اللهِ عزَّ وجلَّ، أو رجلٌ عفا عنْ قاتلِهِ، أو رجلٌ قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ دبرَ كلِّ صلاةٍ).

ضعيف. رواه الدِّيْنَوَري في «المنتقى من المجالسة» (٢/١٢٤): حدثنا محمد ابن عبد الرحمن مولى بني هاشم: أنبأنا أبي: أنبأنا رواد بن الجراح: أنبأنا محمد بن مسلم عن عبد الله بن الحسن عن أم سلمة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه علل:

الأولى: الانقطاع بين عبد الله بن الحسن وهو أبو هاشم المدني العلوي وأم سلمة.

الثانية: ضعف رواد. قال الحافظ:

«صدوق اختلط بآخره فترك».

الثالثة: محمد بن عبد الرحمن لم أجد له ترجمة، وكذا أبوه.

ولعل الطبراني رواه من هذا الوجه فقد قال الهيثمي (٣٠٢/٦):

«رواه الطبراني وفيه جماعة لم أعرفهم».

ثم رأيته في «المعجم الكبير» للطبراني (٩٤٥/٣٩٥/٢٣) من طريق أخرى عن رواد بن الجراح: ثنا عبد الله بن مسلم به.

قلت: كذا وقع فيه: «عبد الله بن مسلم» مكان «محمد بن مسلم»، ولم يتبين لي الصواب. والله أعلم.

وله شاهد من حديث جابر تقدم برقم (٦٥٤)، وهو ضعيف جداً، فلا يستفيد الحديث منه قوة.

١٢٧٧- (إذا وقفَ العبادُ للحساب، جاءَ قومٌ واضعي سيوفِهم على رقابهِمْ تقطرُ دماً، فازدحموا على بابِ الجنةِ، فقيلَ: مَنْ هؤلاءِ؟ قالَ: الشهداءُ كانوا أحياءً مرزوقينَ، ثمَّ نادى منادٍ: ليقُمْ مَنْ أجرُهُ على الله فليدخلِ الجنةَ، ثمَّ نادى الثّانيةَ: ليقُمْ منْ أجرُهُ على الله فليدخلِ الجنةَ. قالَ: ومن ذا الذي أجرُهُ على الله؟ قالَ: العافونَ عن الناسِ، ثم نادى الثالثةَ: ليقُمْ من أجرُهُ على الله فليدخلِ الجنةَ. فقامَ كذا وكذا ألفاً فدخلوها بغيرِ حسابٍ).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٤) وابن أبي عاصم في «الجهاد» (ق ٩١/٢) والطبراني في «الأوسط» (٢١٩٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٧/٦) من طريق الفضل بن يسار عن غالب القطان عن الحسن عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال أبو نعيم:

«حديث غريب من حديث الحسن تفرد به الفضل عن غالب».

قلت: وفي ترجمة الفضل أورده العقيلي وقال:

«ولا يتابع من وجه يثبت».

وقال أيضاً:

«هذا يروى بغير هذا الإسناد من وجه أصلح من هذا».

قلت: ويشير بذلك إلى قضية العافين عن الناس، ولم أقف على الإسناد الذي يشير إليه، وقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٨٣/١) من الوجه الأول.

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢١٠) بهذا السياق عن أنس وقال:

«رواه الطبراني بإسناد حسن».

كذا قال، وهو سهو منه أو تساهل، فإنه عند الطبراني من الطريق السابق وقد عرفت ضعفه، فقد قال الهيثمي في «المجمع» (٢٩٥/٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط». . وفي إسناده الفضل بن يسار، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه».

١٢٧٨- (ينادي منادٍ يومَ القيامةِ: لا يقومُ اليومَ إلّا أحدٌ له عندَ الله يدٌ، فيقولُ الخلائقُ: سبحانكَ لك اليدُ، فيقولُ ذلكَ مراراً، فيقولُ: بلى منْ عفا في الدنيا بعدَ قدرةٍ).

منكر. رواه ابن عدي في «الكامل» (١/٢٤٢) عن **عمر بن راشد**: ثنا عبد الرحمن بن عقبة بن سهل عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«عمر بن راشد هذا ليس بالمعروف، وأحاديثه كلها مما لا يتابعه الثقات عليها».

قلت: وهو عمر بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان، قال ابن عدي:

«شيخ مجهول كان بمصر يحدث عنه مطرف أبو مصعب المدني وأحمد بن عبد المؤمن المصري ويعقوب بن سفيان الفارسي».

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها.

قلت: وعمر هذا هو الجاري المدني المترجم في «الميزان» و«التهذيب»، وصرح بذلك الذهبي في «الضعفاء» وهو صنيع الحافظ في «اللسان» فإنه ساق في ترجمته بعض الأحاديث التي أوردها ابن عدي في ترجمة المولىٰ، وهذا منها.

١٢٧٩- (ينادي ملكٌ منْ بطنانِ العرشِ يومَ القيامةِ، يا أمةَ محمدٍ، الله قد عفا عنكم جميعاً المؤمنينَ والمؤمناتِ فتواهبوا المظالمَ، وادخلوا الجنةَ برحمتي).

موضوع. رواه البغوي في «شرح السنة» (٤/٢٥٢/٢) عن **الحسين بن داود البلخي**: ثنا يزيد بن هارون: ثنا حميد عن أنس رفعه.

ومن هذا الوجه رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٣٧).

قلت: وهذا موضوع آفته البلخي هذا، قال الخطيب:

«لم يكن بثقة، فإنه روى نسخة عن يزيد عن حميد عن أنس أكثرها موضوع».

قلت: وهذا منها.

١٢٨٠ـ (مكارمُ الأخلاقِ منْ أعمالِ أهلِ الجنةِ).

منكر. أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٣/١٢) وابن الأعرابي في «معجمه» (ق ٦٢-٦٣) وتمام الرازي في «الفوائد» (ق ٢١٠/١) والطبراني في «الأوسط» (٦٦٤٦) والسِّلفي في «الطيوريات» (٢٨٤/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٤١/٢) والضياء المقدسي في «جزء من حديثه» بخطه (١٢١/١) كلهم من طريق طلق بن السمح المصري: ثنا يحيى بن أيوب عن حميد الطويل قال:

«دخلنا على أنس بن مالك نعوده من وجع أصابه، فقال لجاريته: اطلبي لأصحابنا ولو كسراً فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، طلق بن السمح قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٩١/١/٢):

«سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ مصري ليس بمعروف».

وقال الذهبي في «الميزان» عقبه:

«وقال غيره: محله الصدق إن شاء الله». وأورده في «الضعفاء» وقال: «فيه ضعف».

ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١١٢/٢) وقال:

«قال أبي: **هذا حديث باطل**، وطلق مجهول».

وأقره الحافظ في ترجمة «طلق» من «التهذيب» ولم يذكر فيه توثيقه عن أحد.

ولهذا قال في «التقريب»:

«مقبول» يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نص في «المقدمة».

ومما سبق تعلم أن قول المنذري في «الترغيب»:

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد جيد»؛ غير جيد، وإن تابعه عليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٧/٨)، وقلدهما المناوي في «شرحيه»، والغماري في «كنزه»؛ فإن طلقاً هذا مجهول الحال، وإن روى عنه جماعة، لأنه لم يوثقه أحد، هذا مع حكم أبي حاتم على الحديث بالبطلان.

١٢٨١ـ (ما محقَ الإسلام محقَ الشحِّ شيءٌ).

موضوع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٨٨٢ـ٨٨٣ـ مخطوطة الهند) والطبراني في «الأوسط» (٤٨٧ـ حرم) وتمام الرازي في «الفوائد» (ق ٢٧١/٢) من طريق **عمرو بن الحصين العقيلي**: ثنا **علي بن أبي سارة** عن ثابت عن أنس مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، عمرو بن الحصين متروك اتفاقاً، وقال الخطيب: «كان كذاباً».

وشيخه علي بن أبي سارة ضعيف.

وقال المناوي في «فيض القدير» تعليقاً على قول السيوطي: «رواه أبو يعلى عن أنس»:

«وضعفه المنذري، وقال الهيثمي: «فيه علي بن أبي سارة، وهو ضعيف»، وقال في محل آخر: رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه عمرو بن الحصين وهو مجمع على ضعفه».

قلت: وقد وجدت له طريقاً أخرى، ولكنها لا تزيد الحديث إلا وهناً، أخرجه الحجاج بن يوسف بن قتيبة الأصبهاني في «نسخة الزبير بن عدي» (ق ٢/١) من طريق بشر بن الحسين: نا الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً به.

وهذا سند هالك، بشر هذا قال أبو حاتم:

«يكذب على الزبير».

وقال ابن حبان:

«يروي بشر بن الحسين عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً».

١٢٨٢ـ (إنّ الله استخلصَ هذا الدّينَ لنفسهِ، فلا يصلحُ لـدينِكم إلا السخاءُ وحسنُ الخُلقِ، ألا فزينوا دينَكم بهما).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٩١/١ـ من «زوائد المعجمين») عن عمرو بن الحصين العقيلي: ثنا إبراهيم بن أبي عطاء عن أبي عبيدة عن الحسن عن عمران بن حصين مرفوعاً وقال الطبراني:

«تفرد به عمرو».

قلت: وهو كذاب كما تقدم مراراً. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٧/٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

والحديث أورده المنذري (٢٤٨/٣) من رواية الطبراني والأصبهاني وأشار إلى تضعيفه. وقال المناوي في «الفيض» عقب كلام الهيثمي:

«وله طرق عند الدارقطني في «المستجاد» والخرائطي في «المكارم» من حديث أبي سعيد وغيره أمثل من هذا الطريق، وإن كان فيها لين كما بينه الحافظ العراقي، فلو جمعها المصنف، أو آثر ذلك لكان أجود».

وأقول: ما أظن أن في شيء من تلك الطرق ما يتقوى الحديث به، ولذلك ضعّفه المناوي في «التيسير»، ومن ذلك أن الأصبهاني أخرجه في «الترغيب والترهيب» (ق١١٨/١ و ١/١٥٦) من طريق عبدالله بن وهب الدينوري بسنده عن مُجّاعة بن الزبير عن الحسن به.

وهذا إسناد واهٍ بمرة، آفته الدينوري هذا ؛ فإنه مع كونه حافظاً رحالاً ، فقد قال الدارقطني:

«كان يضع الحديث».

ومجاعة بن الزبير مختلف فيه.

وبينهما من لم أعرفه.

ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧و٥٣) من حديث جابر، من طريقين عن محمد بن المنكدر عنه به دون قوله: «ألا فزينوا . . ».

وفي الأولى من لم أعرفه، وفي الأخرى عبد الملك بن مسلمة البصري، ومن طريقه أخرجه أبو حاتم في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٣٧١/٢/٢) وابن حبان في «الضعفاء» (١٣٤/٢) وقال:

«يروي المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عني بعلم السنن».

وقال أبو حاتم:

«حدثني بحديث في الكرم عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام، بحديثٍ موضوع». يعني هذا.

١٢٨٣ ـ (خلقَ اللهُ جنةَ عدنٍ، وغرسَ أشجارَها بيدِهِ، فقالَ لها: تكلّمي، فقالتْ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾).

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٣٧) من طريق العلاء بن مسلمة، والحاكم (٢/٣٩٢) وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٣٣) من طريق العباس بن محمد الدوري: ثنا **علي بن عاصم**: أنبأ حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

وردّه الذهبي في «التلخيص» بقوله:

«قلت: بل ضعيف».

قلت: وعلته علي بن عاصم هذا كان سيىء الحفظ كثير الخطأ، وإذا بُين له لا يرجع عنه، ولذلك ضعفه جمهور أئمة الحديث، وكذبه ابن معين وغيره، وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث وقال:

«وهذا حديث باطل، ولقد أساء ابن عدي في إيراده هذا في ترجمة علي، فالعلاء متهم بالكذب».

قلت: قد تابعه العباس الدوري عند الحاكم كما سبق، فبرئت منه عهدة العلاء، وثبت الحمل فيه على علي، كما فعل ابن عدي.

وقد تابعه أيضاً أبو سالم المعلى بن مسلمة الرؤاسي عن علي به.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/١١٨).

وقد روي الحديث بلفظ آخر وهو:

١٢٨٤ـ (خلقَ الله جنةَ عدنٍ بيدِهِ، ودلّى فيها ثمارَها، وشقَّ فيها أنهارَها، ثم نظرَ إليها فقالَ: ﴿قد أفْلَحَ الْمُؤْمِنُوْنَ﴾، قالَ: وعزتي لا يجاورُني فيكِ بخيلٌ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٧٤/٢) و «الأوسط» (٥٦٤٨) من طريق **حماد بن عيسى العبسي** عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس يرفعه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، حماد بن عيسى العبسي، قال الذهبي في «الميزان»:

«فيه جهالة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مستور، وقيل: هو الذي قبله».

يعني حماد بن عيسى الجهني الواسطي غريق الجحفة، فإن كان هو فهو معروف بالضعف، قال الحاكم والنقاش:

«يروي عن ابن جريج وجعفر الصادق أحاديث موضوعة».

لكن للحديث طريق أخرى. فقال المنذري في «الترغيب» (٣/٢٤٧و ٤/٢٥٢) وتبعه الهيثمي (١٠/٢٩٧) واللفظ له:

«رواه الطبراني في «الأوسط» و «الكبير» وأحد إسنادي الطبراني في «الأوسط» جيد».

قلت: وفيما قالا نظر من وجهين:

الأول: أن الإسناد الآخر فيه ضعف أيضاً، وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٢٤) و «الكبير» أيضاً (٣/١٢٢/١) وعنه الضياء في «المختارة» (٦٣/١٣/٢) وتمام الرازي في «الفوائد» وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٣٤٠/١ و ١٥/٧٠/١) من طريق **هشام بن خالد**: ثنا **بقية عن** ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«لما خلق الله جنة عدن خلق فيها مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ثم قال لها: تكلمي فقالت: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾».

فهذا إسناد ضعيف من أجل عنعنة بقية، وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»:

«بقية عن الحجازيين ضعيف».

كذا قال، وبقية صدوق في نفسه، وإنما عيبه أنه كان يدلس عن الضعفاء

والمتروكين، فإذا صرح بالتحديث وكان من فوقه ثقة، ومن دونه ثقة فهو حجة، وإلا فلا.
وقد رأيت الحديث في«صفة الجنة» لأبي نعيم (٣/١-٢) أخرجه من هذا الوجه، لكنه قال: ثنا بقية: حدثني ابن جريج به. وكذلك وقع في «الأوسط» فإن كان محفوظاً عن هشام بن خالد، فلا يحتج به أيضاً، لأن هشاماً وهو الأزرق كان يروج عليه الخطأ فيقول في كل خبر يرويه عن بقية: حدثنا، وبقية لم يقل: حدثنا، كما في رواية الأكثرين. وتقدم له حديث آخر بلفظ:

«من أصيب بمصيبة. . » الحديث (١٩٨).

والآخر: أن متن الإسناد الآخر يختلف عن متن الأول، فإنه:

أولاً: ليس فيه «قال: وعزتي. .».

وثانياً: أن القائل فيه: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ هي الجنة، وفي الأول هو الله تعالى. فلا يجوز القول في المتن الأول: «رواه الطبراني . . بإسنادين أحدهما جيد». والإسناد الجيد - إن سلم بجودته - متنه مختلف عن متن الإسناد الضعيف! فتأمل هذا فإنك قد لا تراه في مكان آخر.

وقد روي الحديث بأتم منه وهو:

١٢٨٥- (خلقَ اللهُ جنةَ عدنٍ بيدِه، لبنةٌ من درةٍ بيضاءَ، ولبنةٌ من ياقوتةٍ حمراءَ، ولبنةٌ من زبرجدةٍ خضراءَ، ومِلاطُها مسك، وحشيشُها الزّعفران، حصباؤها اللّؤلُؤ، وترابُها العنبرُ، ثم قالَ لها: انطقي، قالتْ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، فقالَ الله عز وجلّ: وعزتي وجلالي لا يجاورُني فيك بخيلٌ، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولئكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» كما في «الترغيب» (٣/٢٤٧و ٤/٢٥٢) و«تفسير ابن كثير»، وأبو نعيم في «صفة الجنة» له (٣/١-٢) من طريق **محمد ابن زياد بن الكلبي**: حدثنا يعيش بن حسين (وفي أبي نعيم: بشر بن حسن) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف محمد بن زياد بن الكلبي، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن معين: لا شيء».

ويعيش بن حسين، أو بشر بن حسن لم أعرفه، وأغلب الظن أنه وقع محرفاً في «التفسير» ومنه نقلت، وفي «صفة الجنة» لأبي نعيم كما سبقت الإشارة إلى ذلك. والله أعلم.

١٢٨٦- (مَنْ لقيَ أخاهُ المسلمَ بما يحبُّ ليسرَّه، سرَّه الله يومَ القيامةِ).

منكر. أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/١٥٩): حدثنا **أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن أبي بزة** قال: حدثنا الحكم بن عبد الله أبو حمدان البصري -وكان قدرياً- قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٤٤) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٦٨) وقال:

«هذا حديث منكر بهذا الإسناد».

وقال الطبراني:

«تفرد به ابن أبي بزة».

قلت: واسمه أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة المكي، قال الذهبي في «الميزان»:

«إمام في القراءة ثبت فيها. قال الإمام أحمد: لين الحديث. وقال العقيلي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث لا أحدث عنه. وقال ابن أبي حاتم: روى حديثا منكراً».

وأورده في «الضعفاء» وقال:

«نفرد بحديث (الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي)».

قلت: فهو علة الحديث.

وله علة أخرى وهي عنعنة الحسن وهو البصري فإنه وإن كان قد سمع من أنس بن مالك، فإنه كان يدلس.

ويمكن استخراج علة ثالثة، فإن ابن عدي أورده في ترجمة الحكم بن عبد الله وهو أبو النعمان، ووقع عند ابن عدي في سند هذا الحديث «أبو مروان» وقد ذكر في ترجمته أنه يكنى بهذا، وبأبي النعمان، ولم يذكر أنه يكنى بأبي حمدان. فلعلها تحرفت في «الكنى» من الناسخ أو الطابع، ولم يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً غير أنه ساق له أحاديث استنكرها، هذا منها كما تقدم. وقال:

«لا يتابعه عليها أحد».

ولكنه من رجال البخاري، ووثقه الخطيب وابن حبان إلا أنه قال: «ربما أخطأ»، وقال أبو حاتم: «كان يحفظ وهو مجهول».

وذكر الحافظ في «التهذيب»:

«ويهجس في خاطري أن الراوي عن سعيد (بن أبي عروبة) هو أبو مروان، وهو غير أبي النعمان الراوي عن شعبة. فالله أعلم».

قلت: وإذا تبين لك حال هذا الحديث وما فيه من العلل، فلا تغتر بقول المنذري (٣/٢٥٢):

«رواه الطبراني في «الصغير» بإسناد حسن، وأبو الشيخ في (كتاب الثواب)».

وكذا قول الهيثمي (٨/١٩٣):

«رواه الطبراني في «الصغير» وإسناده حسن».

فإن ذلك من تساهلهما، ومن أجل ذلك رأيت أن أحرر القول في إسناده، وأبين حقيقة أمره، لكي لا يغتر بتحسينهما من لا علم عنده كالغماري في «كنزه». والله الموفق.

١٢٨٧ـ (لا يدخلُ ولدُ الزنا الجنةَ، ولا شيءٌ من نسلِهِ، إلى سبعةِ آباءٍ).

باطل. رواه الطبراني في «الأوسط» (رقم ـ ١٤٥) عن الحسين بن إدريس الحلواني: نا سليمان بن أبي هوذة: نا عمرو بن أبي قيس عن **إبراهيم بن المهاجر** عن

مجاهد عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذُباب عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن إبراهيم إلا عمرو».

قلت: وهو صدوق له أوهام، لكن شيخه إبراهيم بن المهاجر وهو ابن جابر البجلي صدوق لين الحفظ، فهو علة الحديث.

وأما إعلال الهيثمي للحديث بقوله (٦/٢٥٧):

«وفيه الحسين بن إدريس وهو ضعيف».

فلا وجه له، لأن الحسين هذا وثقه الدارقطني وأخرج له ابن حبان في«صحيحه» وكان من الحفاظ كما قال ابن ماكولا، وغاية ما جرح به قول ابن أبي حاتم فيه:

«كتب إلي بجزء من حديثه، فأول حديث منه باطل، والثاني باطل، والثالث ذكرته لعلي بن الجنيد فقال: أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل، وكذا هو عندي فلا أدري البلاء منه أو من خالد بن هياج».

فقد تردد ابن أبي حاتم في اتهام الرجل بهذه البواطيل فينبغي التوقف عن الجزم بأنه المتهم، حتى يأتي البيان وقد وجدنا الحافظ ابن عساكر قال:

«البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك».

ومما يؤكد أن الحسين بن إدريس بريء العهدة من هذا الحديث أنه لم يتفرد به كما يشعر بذلك قول الطبراني المتقدم، وقال عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١٨٩/٢) :حدثنا عبد الرحمن بن سعد الرازي: حدثنا عمرو بن أبي قيس به.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١١١)، وقال ـ وتبعه السيوطي في «اللآلىء» ـ (٢/١٩٣):

«لا يصح، إبراهيم بن مهاجر ضعيف، قال الدارقطني: اختلف على مجاهد في هذا الحديث على عشرة أوجه، فتارة يروى عن مجاهد عن أبي هريرة، وتارة عن مجاهد عن ابن عمر، وتارة عن مجاهد عن ابن أبي ذُباب، وتارة عن مجاهد عن ابن عمرو موقوفاً، إلى غير ذلك، وكله من تخليط الرواة».

قلت: وقد بين أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/٣٠٧ـ ٣٠٩) هذه الوجوه العشرة من الاضطراب، وزاد عليها فأفاد وأجاد، فمن شاء فليرجع إليه.

وللحديث طرق أخرى بنحوه كلها معلولة، وقد ساق ابن الجوزي بعضها وبين عللها ثم قال:

«إن هذه الأحاديث مخالفة للأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾».

وزاد عليه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٢٨):

«قلت: ولقوله ﷺ: «ولد الزنا ليس عليه من إثم أبويه شيء». أخرجه الطبراني من حديث عائشة. قال السخاوي: وسنده جيد. والله أعلم».

قلت: وقد تكلم على الحديث جماعة من العلماء كالحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤/١٧٦/٢١٠) والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٧٠/١٣٢٢) وابن طاهر في «تذكرة الموضوعات» (ص ١٠٩) وابن القيم في «المنار» (ص ٤٨)، واتفقوا جميعا على أنه ليس على ظاهره، وعلى أنه ليس له إسناد صالح للاحتجاج به، وغاية ما ادعاه بعضهم رداً على ابن طاهر وابن الجوزي أنه ليس بموضوع! ولذلك تكلفوا في تأويله حتى لا يتعارض مع الأصل المتقدم، بما تراه مشروحاً في كثير من المصادر المتقدمة. وأنا أرى أنه لا مسوغ لتكلف تأويله بعد ثبوت ضعفه من جميع طرقه، ولذلك فقد أحسن صنعاً من حكم عليه بالوضع كابن طاهر وابن الجوزي. والله أعلم.

ثم بدا لي تقييد هذا الحكم، بهذا اللفظ المخرج هنا بتمامه، وأما طرفه الأول منه، فقد روي نحوه من طرق أخرى يقوي بعضها بعضاً، وصحح أحدها ابن حبان في حديث خرجته في «الصحيحة» برقم (٦٧٢)، وذكرت هناك المعنى المراد منه فراجعه.

١٢٨٨- (مِنْ تمام التحيةِ الأخذُ باليدِ).

ضعيف. روي من حديث عبد الله بن مسعود، وأبي أمامة، والبراء بن عازب:

١ ـ حديث ابن مسعود. يرويه **يحيى بن سليم** عن سفيان عن منصور عن خيثمة عن **رجل** عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه الترمذي (٢/١٢١) وأبو أحمد الحاكم في «الفوائد» (١١/٧٠/٢) وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم».

قلت: وهو الطائفي وهو سيىء الحفظ، وبقية الرجال ثقات غير الرجل الذي لم يسم. ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (١١/٤٧):

«وفي سنده ضعف».

وحكى الترمذي عن البخاري أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد النخعي أحد التابعين.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢/٣٠٧) عن أبيه:

«هذا حديث باطل».

٢ - حديث أبي أُمـامة. وله عنه طريقان:

الأولى: من طـريق **عبيـد الله بن زحـر عن علي** بن يـزيـد عن **القـاسم أبي عبد الرحمن** عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«تمامُ عيادةِ المريضِ أن يضعَ أحدُكم يدَه على جبهتِهِ،أو على يدِه فيسأله:كيف هو؟ وتمامُ تحياتِكم بينكم المصافحة».

أخرجه الترمذي (٢/١٢٢) وأحمد (٥/٢٦٠) وكذا الروياني في «مسنده» (٣٠/٢١٩و ٢٢٠/٢) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٣٦/١) ومحمد بن رزق الله المنيني في «حديث أبي علي الفزاري» (٢/٨٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٥٩/١) وقال الترمذي:

«هذا إسناد ليس بذاك. قال محمد (يعني البخاري): وعبيد الله بن زحر ثقة، وعلي بن يزيد ضعيف، والقاسم بن عبد الرحمن يكنى أبا عبد الرحمن وهو مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية، وهو ثقة، والقاسم شامي».

وقال الحافظ في «الفتح» (١١/٤٦) بعد أن عزاه للترمذي:

«سنده ضعيف».

وقال في «بذل الماعون» (٣/١/ الملزمة ١١):

«سنده لين».

والأخرى: عن بشر بن عون: ثنا بكار بن تميم عن مكحول عنه مرفوعاً بالجملة الأخيرة منه فقط.

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١١٧/١).

وهذا إسناد ضعيف بشر وبكار مجهولان كما قال أبو حاتم، واتّهمهما ابن حبان.

ولكنهما قد توبعا، فأخرجه تمام أيضاً من طريق عمر بن حفص عن عثمان بن عبد الرحمن عن مكحول به.

وهذه متابعة واهية جداً، عثمان هذا وهو الوقاصي قال الذهبي: «تركوه».

وعمر بن حفص هو المدني لم يوثقه غير ابن حبان، وروى عنه جماعة.

وله طريق أخرى: عن يحيى بن سعيد المدني عن القاسم به دون قوله: «وتمام..».

أخرجه ابن السني (٥٣٠).

ويحيى هذا متروك.

٣ ـ حديث البراء. أخرجه أبو محمد الخلدي في جزء من «الفوائد» (٤٩ـ ٥٠): أخبرنا القاسم: ثنا جبارة قال: أنا حماد بن شعيب عن أبي جعفر الفراء عن الأغر أبي مسلم عنه به.

وهذا إسناد ضعيف، حماد بن شعيب وهو الحماني قال الذهبي في «الضعفاء»: «ضعفه النسائي وغيره».

وقد خالفه في إسناده إسماعيل بن زكريا فقال: عن أبي جعفر الفراء عن عبد الله ابن يزيد عن البراء بن عازب قال:

«مِنْ تمامِ التحيةِ أن تصافحَ أخاك».

فأوقفه، وهو الصواب، لأن إسماعيل بن زكريا ثقة محتج به في «الصحيحين» فروايته أصح من مثل حماد بن شعيب، وبقية رجال الإسناد ثقات كلهم، فالسند صحيح موقوف.

وكذلك أخرجه ابن عساكر (١/٢٧٤/١٧) عن ليث بن أبي سليم عن

عبد الرحمٰن بن الأسود بن يزيد النخعي قال: فذكره موقوفاً.

وليث ضعيف. وقد رواه غيره عن عبد الرحمن بن يزيد، فقال الترمذي عقب ما نقلته عنه في الحديث الأول:

«قال محمد (يعني البخاري): وإنما يروى عن منصور عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد أو غيره قال: من تمام التحية الأخذ باليد».

قلت: وجملة القول أن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فليس فيها ما يمكن الاعتماد عليه كشاهد صالح، فالذي أستخير الله فيه أنه ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً. والله أعلم.

١٢٨٩ـ (يطهرُ الدباغُ الجلدَ، كما تخللُ الخمرةُ فتطهرُ).

لا أصل له. كما في «التحقيق» لابن الجوزي، و «التنقيح» لابن عبد الهادي (٢/١٥/١).

والأحاديث في أن الإهاب يطهره الدباغ صحيحة معروفة في مسلم والسنن والمسانيد وغيرها، مثل حديث ابن عباس مرفوعاً «أيما إهاب دبغ فقد طهر» وهو مخرج في «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» (٢٨)، وإنما أوردته من أجل الشطر الثاني منه الدال على أن الخمرة نجسة في الأصل، فليس في الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ما يؤيد أن الخمرة نجسة، ولذلك ذهب جماعة من الأئمة إلى أنها طاهرة، وأنه لا تلازم بين كون الشيء محرماً وكونه نجساً. ومن هؤلاء الليث بن سعد وربيعة الرأي وغيرهم ممن سماهم العلامة القرطبي في «تفسيره»، فليراجعه من شاء، وهو اختيار الإمام الشوكاني في «السيل الجرار» (١/ ٣٥ـ ٣٧) وغيره.

١٢٩٠ـ (منْ مرَّ بالمقابرِ فقرأَ ﴿قلْ هو الله أحد﴾ إحدى عشرةَ مرةً، ثم وهبَ أجرَهُ للأمواتِ، أُعطيَ منَ الأجرِ بعددِ الأمواتِ).

موضوع. أخرجه أبو محمد الخلال في «فضائل الإخلاص» (ق ٢٠١/ ٢) والديلمي في «مسند الفردوس» عن **عبد الله بن أحمد** بن عامر: حدثنا **أبي**: حدثنا علي

ابن موسى عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبيه محمد بن علي عن أبيه عن أبيه الحسين عن أبيه علي مرفوعاً.

قال في «الميزان»:

«عبد الله بن أحمد بن عامر عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة، ما تنفك عن وضعه أو وضع أبيه».

ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٤٤).

وقال الحافظ السخاوي في «الفتاوي الحديثية» له (ق ١٩/٢ شيخ الإسلام):

«رواه القاضي أبو يعلى بإسناده عن علي، ورواه الدارقطني أيضاً والنجاد كما ذكره الإمام شمس الدين محمد بن إبراهيم المقدسي في «جزء فيه وصول القراءة إلى الميت»، وعزاه القرطبي في «تذكرته» للسلفي. وأسنده صاحب «مسند الفردوس» أيضاً كلاهما من طريق عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي عن أبيه عن علي بن موسى الرضى.. عن علي. لكن عبد الله وأبوه كذابان، ولو أن لهذا الحديث أصلاً لكان حجة في موضوع النزاع ولارتفع الخلاف، ويمكن أن تخريج الدارقطني له [إنما هو] في «الأفراد» لأنه لا وجود له في «سننه». والله أعلم».

والحديث أورده العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٢٨٢/ ٢٦٣٠) وقال:

«رواه الرافعي في «تاريخه» عن علي».

كذا قال فلم يصنع شيئاً بسكوته عنه، وذلك لعدم علمه بحاله! ومثله يتكرر منه كثيراً في هذا الكتاب الذي تمام اسمه ينبىء عن موضوعه: «.... ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»! فإن هذا الحديث مع شهرته ولهج القبوريين به، لم يتبين للشيخ حاله. وهو موضوع بشهادة الحافظين السخاوي والسيوطي. ولا يخدج على هذا أن السيوطي أورده أيضاً في «الجامع الكبير» (٢/٢٩٨/١) من رواية الرافعي، ومنه نقله العجلوني! فإن جامعه هذا جمع فيه ما هب ودب، بخلاف كتابه الآخر «الجامع الصغير» فإنه ذكر في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع. ومع ذلك فإنه لم

يستطع القيام بهذا، فوقع فيه كثير من الموضوعات، كما يتبين لمن يتتبع ما ننشره في هذه «السلسلة»(١)، أما هذا الحديث فقد وفق لصيانة كتابه منه.

أحاديث في الزهد

١٢٩١- (الزهادةُ في الدنيا تريحُ القلبَ والبدنَ).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥٩) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٣) والطبراني في «الأوسط» (٦٢٥٦- بترقيمي) من طريق **أشعث بن بُراز** عن علي ابن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، علي بن زيد هو ابن جدعان ضعيف.

وأشعث بن بُراز ضعيف جداً، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«متروك الحديث». وضعفه متفق عليه.

(وبُـراز) بضم الباء ثم راء ثم زاي، وتحـرف على الحافظ الهيثمي فقـال في «المجمع» (١٠/٢٨٦):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه أشعث بن نزار، ولم أعرفه، وبقيـة رجالـه وثقوا، على ضعف في بعضهم».

هكذا وقع له «نزار»، وليس في الرواة «أشعث بن نزار» ولذلك لم يعرفه، فهو معذور، ولكن كيف نعلل قول المنذري في «الترغيب» (٤/٩٦):

«رواه الطبراني، وإسناده مقارب»؟

فهل نقول: إنه لم يعرفه أيضاً، ثم أحسن الظن به، فقال في إسناده: «مقارب»! أم نقول: إنه عرفه وأنه ابن بُراز المتروك؟ غالب الظن الأول، فإن ابن براز لا يمكن أن يقال

---

(١) وأبين من ذلك الرجوع إلى كتابي «ضعيف الجامع الصغير» وهو مطبوع في ثلاث مجلدات.

في سند هو فيه : «مقارب» وقد اتهمه البخاري بقوله فيه:«منكر الحديث» كما هو معروف عنه. وأما ابن جدعان فهو خير منه بكثير، فمثله يحتمل أن يقال في إسناده: «مقارب» دون ابن بُراز. ولكن إن جاز ذلك فيهما، فكيف يجوز لهما أن يقولا ذلك في إسناد الطبراني، وفيه شيخه محمد بن زكريا الغلابي وهو وضاع عن يحيى بن بسطام وهو مختلف فيه، حتى قال أبو داود:

«تركوا حديثه»؟!

وللحديث شاهد مرسل، يرويه **محمد بن مسلم** عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره وزاد:

«. . والرغبة في الدنيا تطيل الهم والحزن».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ق ٩/١): حدثني الهيثم بن خالد البصري قال: حدثنا الهيثم بن جميل قال: ثنا محمد بن مسلم.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن مسلم وهو الطائفي وهو ضعيف لسوء حفظه.

ثم رواه ابن أبي الدنيا (٢/٣٤) من طريق **إبراهيم بن الأشعث** عن الفضيل بن عياض يذكر عن النبي ﷺ . . . فذكره مثل حديث طاوس.

قلت: وهذا مع كونه معضلاً، فإبراهيم بن الأشعث فيه ضعف من قبل حفظه.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١٨ / ٢) عن **أبي عتبة أحمد بن الفرج** قال: نا **بقية بن الوليد** عن **بكر بن خنيس** عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً مثله، وزاد:

«والبطالة تقسي القلب».

وهذا إسناد ضعيف جداً، لضعف أحمد بن الفرج، وعنعنة بقية فإنه مدلس، وبكر بن خنيس أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال الدارقطني: متروك».

ثم روى ابن أبي الدنيا (١/١٠) عن عبد الله الداري قال:

«كان أهل العلم بالله عز وجل والقبول عنه يقولون. . » فذكره دون الزيادة الأخيرة.

فهذا هو الصواب في الحديث أنه موقوف من قول بعض أهل العلم، رفعه بعض الضعفاء عمداً أو سهواً. والله أعلم.

١٢٩٢- (أزهدُ الناسِ مَنْ لم ينسَ القبرَ والبلى، وتَركَ أفضلَ زينةِ الدنيا، وآثرَ ما يبقى على ما يفنى، ولم يَعُدَّ غداً من أيامِهِ، وعدَّ نفسَه في الموتى).

ضعيف. رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ق ١١/١-٢) عن سليمان بن فروخ عن الضحّاك بن مزاحم قال:

أتى النبي ﷺ رجل فقال: يا رسول الله من أزهد الناس؟ قال: من لم ينسَ . . .

قلت:وهذا إسناد ضعيف مرسل الضحاك هو ابن مزاحم الهلالي. قال الحافظ:

«صدوق، كثير الإرسال».

وسليمان بن فروخ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/١٣٥) قائلاً:

«روى عنه أبو معاوية وقريش بن حبان العجلي».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فأورده على قاعدته في «الثقات» (٢/١١١) من رواية قريش عنه!

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للبيهقي فقط في «الشعب» عن الضحاك مرسلاً. وقال المناوي في «الفيض»:

«رمز لضعفه».

وقال في «التيسير»:

«وإسناده ضعيف».

١٢٩٣- (ما تزينَ الأبرارُ في الدنيا بمثلِ الزهدِ في الدنيا).

موضوع. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٩٨/١-٢) عن سليمان الشاذكوني: ثنا

إسماعيل بن أبان: ثنا علي بن الحَزَوَّر قال: سمعت أبا مريم يقول: سمعت عمار بن ياسر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: هذا إسناد هالك مسلسل بالعلل السوداء!

١ ـ أبو مريم وهو الثقفي. قال الحافظ:

«مجهول».

٢ ـ علي بن الحَزَوَّر. قال:

«متروك شديد التشيع».

٣ ـ إسماعيل بن أبان وهو الغنوي الخياط الكوفي.

قال الحافظ:

«متروك رمي بالوضع».

٤ ـ سليمان الشاذكوني وهو ابن داود. متهم بالوضع والكذب في الحديث. أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن معين: كان يكذب. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: متروك».

ومن هذا البيان والنقد تعلم تقصير الهيثمي حين قال في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٨٦):

«رواه أبو يعلى، وفيه سليمان الشاذكوني وهو متروك»!

وأشار المنذري في «الترغيب» (٤/٩٦) إلى تضعيفه!

١٢٩٤ ـ (يا عائشةُ! إنْ أردتِ اللحوقَ بي، فليكفِكِ من الدنيا كزادِ الركبِ، ولا تستخلقي ثوباً حتى ترقعيه، وإياكِ ومجالسةَ الأغنياءِ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (١/٣٢٩) وابن سعد في «الطبقات» (٨/١/٥٢) وابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ق ١٠/٢) والحاكم (٤/٣١٢) وابن عدي في «الكامل» (ق ١٩٨/١) والبغوي في «شرح السنة» (٣/٣٠٧/١) من طريق سعيد بن محمد الوراق عن **صالح بن حسان** عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان و سمعت محمداً (يعني البخاري) يقول: هو منكر الحديث» .

وقال ابن عدي:

«صالح بن حسان بعض أحاديثه فيه إنكـار، وهو إلى الضعف أقـرب منه إلى الصدق» .

قلت: وقول البخاري المتقدم فيه يشعر أنه في منتهى الضعف عنده، على ما عرف من اصطلاحه في هذه الكلمة. ولهذا قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك» .

ولذلك فقد أخطأ الحاكم خطأ فاحشاً حين قال:

«هذا حديث صحيح الإسناد»! واغتر به الفقيـه الهيتمي، فصححه في كتـابه «أسنى المطالب في صلة الأقارب» (ق ١/٤١) ولم يدر أن الذهبي قد تعقبه بقوله:

«قلت: الوراق عدم» .

وهو كما قال، لكن الوراق لم يتفرد به فيما يبدو، فقد رأيت الحديث في «أحاديث محمد بن عاصم» لعبد الغني المقدسي (ق ١/١٥٢) من طريق **أبي يحيى الحماني**: ثنا صالح بن حسان به.

وأبو يحيى اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطىء من رجال الشيخين، فهو خير بكثير من مثل الوراق، فإعلال الذهبي الحديث به دون حسان مما لا يخفى ما فيه!

وقال المنذري في «الترغيب» (٩٨/٤):

«رواه الترمذي والحاكم والبيهقي من طريقه وغيرها كلهم من رواية صالح بن حسان وهو منكر الحديث عن عروة عنها. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، وذكره رزين، فزاد فيه: قال عروة: فما كانت عائشة تستجد ثوباً حتى ترقع ثوبها وتنكسه، ولقد جاءها يوماً من عند معاوية ثمانون ألفاً فما أمسى عندها درهم، قالت لها جاريتُها: فهلا اشتريت لنا منه لحماً بدرهم؟ قالت: لو ذكرتني لفعلت» .

١٢٩٥ـ (مَنْ تَواضعَ لله رفعهُ الله، وقالَ: انتعشْ رفعَكَ الله، فهو في نفســهِ صغيــرٌ، وفي أعينِ الناسِ عـظيمٌ، وَمَنْ تكبرَ خَفضَـهُ الله، وقـال: اخسـأ خفضَكَ الله، فهو في نفسِه كبيرٌ، وفي أعينِ الناسِ صغيرٌ، حتى يكونَ أهونَ عليهم من كلبٍ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ٨٤٧٢) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٢٩) والحسن بن علي الجوهري في «مجلس من الأمالي» (ق ٦٦/ ٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٠) من طريق **سعيد بن سلام العطار**: ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول:

«يا أيها الناس تواضعوا فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . .» فذكره. وقال الطبراني وأبو نعيم والخطيب واللفظ لهما:

«غريب من حديث الثوري تفرد به سعيد بن سلام».

قلت: وهو كذاب كما في «المجمع» (٨/ ٨٢) وعزاه للطبراني في «الأوسط». وسكت عليه المنذري (٤/ ١٥) فأساء.

١٢٩٦ـ (ائتوا المساجدَ حُسَّراً ومقنعين، فإن ذلك من سيمـا (وفي لفظ: فإن العمائمَ تيجانُ) المسلمين).

موضوع. رواه ابن عدي (ق ٣٣٨/ ٢) عن مبشر بن عبيد عن الحكم عن يحيى الجزار باللفظ الأول، وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى باللفظ الآخر عن علي بن أبي طالب مرفوعاً، وقال:

«ومبشر هذا بيِّن الأمر في الضعف، وعامة ما يرويه غير محفوظ».

قلت: قال الإمام أحمد:

«كان يضع الحديث».

وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٣٠):

«يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

قلت: وهذا الحديث مما سود به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، فأورده فيه من رواية ابن عدي باللفظ الأول، وأورده في «الجامع الكبير» باللفظ الآخر من رواية ابن عدي وابن عساكر، وقد أخرجه هذا في جزء «أربعين حديثاً في الطيلسان» (ق ٥٤/١ رقم الحديث ٢٨)، من طريق مبشر هذا.

ولم يتنبه المناوي لهذا، فإنه بعد أن أعل اللفظ الأول بأن فيه مبشر بن عبيد وقال نقلاً عن العراقي أنه متروك قال:

«ومن ثم رمز المؤلف لضعفه، لكن يشهد له ما رواه ابن عساكر بلفظ...».

فذكره باللفظ الآخر! ومداره كالأول على ذاك الوضاع. وخفي هذا على اللجنة القائمة على تحقيق «الجامع الكبير» فنقلوا كلام المناوي هذا وأقروه! فهكذا فليكن التحقيق، ومن لجنة من العلماء المتخصصين كما قال الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار في تقديمه للكتاب (٣/١/١) وليس من محقق واحد!!

ومع أن المناوي أفاد عن العراقي أن مبشراً متروك كما تقدم وذلك يعني أن الإسناد ضعيف جداً، فإنه لم يلتزم ذلك فإنه قال في كتابه الآخر «التيسير بشرح الجامع الصغير» الذي هو كالمختصر لـ «فيض القدير» له:

«رواه ابن عدي عن علي أمير المؤمنين بسند ضعيف»!

ولعل ذلك كان بسبب ما توهمه من الشاهد المزعوم، فالله المستعان، ومن عصمه فهو المعصوم.

١٢٩٧- (لتقاتلُن المشركين حتى تقاتلَ بقيتُكم الدجالَ، على نهرٍ بالأردنِّ، أنتم شرقيَّه، وهم غربيَّه، وما أدري أين الأردنُّ يومئذٍ من الأرضِ).

ضعيف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٢٢/٧) وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (٢٠٦/٢- مصورة الجامعة الإسلامية) وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٦٥/٢

ـمصورة الجامعة أيضاً) والبزار في «مسنده» (٤/ ١٣٨ ـكشف الأستار) والطبراني في «مسند الشاميين» (ص ١٢٣ ـ الجامعة) وأحمد بن عبد الله بن رزيق البغدادي في «الأفراد والغرائب» (٦/ ٢٥٦/ ١) وابن منده في «المعرفة» (٢/ ٢٠١/ ٢) والديلمي في «مسند الفردوس» (٤/ ١٨٦) من طرق عن **محمد بن أبان القرشي** عن يزيد بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن نهيك بن صريم السكوني مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، محمد بن أبان القرشي قال الذهبي في «الميزان»:

«**ضعفه أبو داود وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي**».

ووافقه العسقلاني في «اللسان» ونقل تضعيفه عن أئمة آخرين منهم ابن حبان، ونص كلامه في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٦٠):

«كان ممن يقلب الأخبار، وله الوهم الكثير في الآثار».

وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٤٩):

«رواه الطبراني والبزار، ورجال البزار ثقات».

وأقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على «كشف الأستار» وذلك من أوهامهما، فإنه عند البزار من طريق محمد بن أبان القرشي أيضاً. وفي اعتقادي أن سبب الوهم هو أنهما ظنا أنه محمد بن أبان بن وزير البلخي وهو ثقة حافظ من شيوخ البخاري، وليس به.

كتبت هذا لما كثر السؤال عنه بمناسبة احتلال اليهود للضفة الغربية من الأردن أول حزيران الماضي سنة ١٩٦٧م، أخزاهم الله وأذلهم، وطهر البلاد منهم ومن أعوانهم.

١٢٩٨ـ (أبشرْ فإن الجالبَ إلى سوقِنا كالمجاهدِ في سبيلِ الله، والمحتكرَ في سوقِنا كالملحدِ في كتابِ الله).

منكر. رواه الحاكم (٢/ ١٢) عن إسماعيل بن أبي أويس: حدثني محمد بن طلحة عن عبد الرحمن بن طلحة عن **عبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة** عن عمه اليسع ابن المغيرة قال:

مر رسول الله ﷺ برجل بالسوق يبيع طعاماً بسعر هو أرخص من سعر السوق، فقال: تبيع في سوقنا بسعر هو أرخص من سعرنا؟ قال: نعم. قال: صبراً واحتساباً؟ قال: نعم. قال: فذكره.

سكت عليه الحاكم! وقال الذهبي:

«**قلت: خبر منكر، وإسناد مظلم**».

وأعله الحافظ العراقي بقوله في «تخريج الإحياء» (٤/ ١٨٩):

«**وهو مرسل**».

قلت: بل هو معضل، فإن اليسع هذا يروي عن عطاء بن أبي رباح وابن سيرين، ثم هو مع إرساله قال أبو حاتم فيه:

«ليس بالقوي».

وقال الحافظ:

«لين الحديث».

وعبد الرحمن بن أبي بكر بن المغيرة لم أجد من ذكره، ولعله من أجل ذلك وصف الذهبي إسناده بأنه مظلم!

وأما محمد بن طلحة عن عبد الرحمن بن طلحة، ففي الرواة محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة التيمي، فلعله هو ولكن تحرف على بعض النساخ أو الرواة لفظ (ابن) إلى (عن). والله أعلم، وقد قال الذهبي فيه:

«**وثق**».

وقال أبو حاتم:

«**لا يحتج به**».

ثم رأيت ما يشهد لما قلته من التحريف، وهو أن الحافظ المزي ذكر في ترجمة محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن طلحة أنه روى عنه إسماعيل بن أبي أويس. وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى.

١٢٩٩ ـ (إن العبدَ ليتكلم بالكلمةِ لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجاتٍ . .) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٦٤٧٨ فتح) وأحمد (٢ / ٣٣٤) والمروزي في «زوائد الزهد» (٤٣٩٣) والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٦٧ / ١) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت : وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى : سوء حفظ عبد الرحمن هذا مع كونه قد احتج به البخاري، فقد خالفوه وتكلموا فيه من قبل حفظه، وليس في صدقه.

١ ـ قال يحيى بن معين: «حدث يحيى القطان عنه، وفي حديثه عندي ضعف».

رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٣٣٩ / ٩٣٦) ، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٦٠٧).

٢ ـ قال عمرو بن علي: لم أسمع عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) يحدث عنه بشيء قط.

رواه ابن عدي .

٣ ـ وقال أبو حاتم : «فيه لين، يكتب حديثه ولا يحتج به».

رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٤ / ٢٥٤).

٤ ـ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٥١):

« كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل البخاري ممن يحتج به في كتابه ويترك حماد بن سلمة».

٥ ـ وقال ابن عدي في آخر ترجمته بعد أن ساق له عدة أحاديث : «بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء».

٦ ـ وقال الدارقطني :

«خالف فيه البخاري الناس ، وليس بمتروك» .

٧ ـ وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«وثق ، وقال ابن معين : في حديثه ضعف» .

وتبنى في «الكاشف» قول أبي حاتم في تليينه .

٨ ـ ولخص هذه الأقوال ابن حجر في «التقريب» فقال : «صدوق يخطىء» .

ولا يخالف هؤلاء قول ابن المديني : «صدوق» . وقول البغوي : «صالح الحديث» ، لأن الصدق لا ينافي سوء الحفظ . وأما قول البغوي فشاذ مخالف لمن تقدم ذكرهم فهم أكثر وأعلم ، وكأنه لذلك لم يورده الحافظ في ترجمة عبد الرحمن هذا من «مقدمة الفتح» (ص ٤١٧) بل ذكر قول الدارقطني وغيره من الجارحين ، ولم يستطع أن يرفع من شأنه إلا بقوله :

«ويكفيه رواية يحيى القطان عنه» .

وقد ساق له حديثاً (ص ٤٦٢) مما انتقده الدارقطني على البخاري لزيادة تفرد بها ، فقال الدارقطني :

«لم يقل هذا غير عبد الرحمن ، وغيره أثبت منه وباقي الحديث صحيح» .

ولم يتعقبه الحافظ بشيء بل أقره فراجعه إن شئت .

وبالجملة فضعف هذا الراوي بعد اتفاق أولئك الأئمة عليه أمر لا ينبغي أن يتوقف فيه باحث ، أو يرتاب فيه منصف .

وإن مما يؤكد ذلك ما يلي :

والأخرى : مخالفة الإمام مالك إياه في رفعه ، فقال في «موطئه» (**١٤٩/٣**) : عن عبدالله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن أبا هريرة قال : فذكره موقوفاً عليه وزاد :

«في الجنة».

فرواية مالك هذه موقوفاً مع هذه الزيادة يؤكد أن عبد الرحمن لم يحفظ الحديث فزاد في إسناده فجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ونقص من متنه ما زاده فيه جبل الحفظ الإمام مالك رحمه الله تعالى. وثمة دليلٌ آخر على قلة ضبطه أن في الحديث زيادة شطر آخر بلفظ:

«وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم».

فقد أخرجه الشيخان من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً به إلا أنه قال:

«... ما يتبين فيها يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب».

وعند الترمذي وحسنه بلفظ:

«... لا يرى بها بأساً يهوي بها سبعين خريفاً في النار».

وقد خرجت هذه الطريق الصحيحة مع شاهد لها في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٥٤٠). ثم خرجت له شاهداً من غير حديث أبي هريرة برقم (٨٨٨).

وبعد فقد أطلت الكلام على هذا الحديث وراويه دفاعاً عن السنة ولكي لا يتقول متقول، أو يقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض:

إن الألباني قد طعن في «صحيح البخاري» وضعف حديثه، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أحكم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديماً وحديثاً، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة. والله ولي التوفيق.

١٣٠٠ - (آخر قريةٍ من قرى الإسلامِ خراباً المدينة).

ضعيف: رواه الترمذي (٢/٣٢٦) وابن حبان (١٠٤١) وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٨ - ٦٩) عن سلم بن جنادة قال: حدثني أبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث جنادة عن هشام بن عروة، قال: تعجب محمد بن إسماعيل من حديث أبي هريرة هذا».

وقال المناوي في «فيض القدير»:

«رمز المصنف لضعفه، وهو كما قال، فإن الترمذي ذكر في «العلل» أنه سأل عنه البخاري؟ فلم يعرفه، وجعل يتعجب منه، وقال: كنت أرى أن جنادة هذا مقارب الحديث انتهى. وقد جزم بضعف جنادة المذكور جمع منهم المزِّي وغيره».

قلت: وفي «التهذيب»:

«قال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ ما أقرَبه من أن يترك حديثه، عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر. وذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: وقال الساجي: حدث عن هشام بن عروة حديثاً منكراً».

قلت: ولعله يعني هذا. ثم ذكر أنه وثقه ابن خزيمة أيضاً، وكأن ابن حبان أخذ توثيقه عنه فإنه شيخه، وهما متساهلان في التوثيق، كما هو معلوم عند أهل العلم والتحقيق، فتضعيف من ضعفه أولى بالاعتماد منهما.

١٣٠١ - (طلبُ الحلالِ جهادٌ، وإنَّ الله يحبُّ المؤمنَ المحترفَ).

ضعيف أخرجه محمد بن مخلد في «فوائده» من طريق ابن فضيل عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

وكذا رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٨٩/٢/٩) وكتب بعض الحفاظ وأظنه ابن المحب، كتب على الهامش بجانبه:

«ساقط».

قلت: وعلته ليث وهو ابن أبي سليم، ضعيف كان اختلط.

ومن طريقه أخرج الشطر الأول منه ابن عدي في «الكامل» (١/٣١٢) لكن جعله من مسند ابن عمر. وهو رواية لابن مخلد بالشطر الثاني فقط.

وكذلك أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٢٨) وقال عن أبيه:

«هذا حديث منكر».

وللشطر هذا طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن عدي (١/٢٤) من طريق أبي الربيع السمان عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عنه.

وكذلك أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٩٣/٣) وفي «الأوسط» (رقم - ٩٠٩٧) والباغندي في «حديث شيبان وغيره» (١/١٩٠) وقال الطبراني:

«لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو الربيع».

قلت: واسمه أشعث بن سعيد السمان وهو متروك كما في «التقريب».

ومن هذا التخريج يتبين تقصير الهيثمي بإعلاله الحديث بعاصم فقط! قال في «المجمع» (٤/٦٢):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف»!

وإن كان لا بد من الاقتصار في الإعلال على أحدهما فإعلاله بأبي الربيع أولى لأنه أضعف الرجلين. وقد ساق الذهبي الحديث في ترجمته في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث.

١٣٠٢ - (آفةُ الحديث الكذب، وآفةُ العلم النسيانُ، وآفةُ الحلمِ السفهُ، وآفةُ العبادةِ الفترة، وآفةُ الظرفِ الصلفُ، وآفةُ الشجاعة البغيُ، وآفةُ السماحةِ المنُّ، وآفةُ الجمالِ الخيلاءُ).

موضوع. رواه الطبراني في «الكبير» (٢٦٨٨) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٨) عن محمد بن عبد الله أبو رجاء الحبطي عن أبي إسحاق عن الحارث أن علياً رضي الله عنه قال: فذكره مرفوعاً.

ثم رواه هو وأبو بكر الأبهري في «الفوائد المنتقاة» (ق ١٣٦/٢ - ١٣٨/٢) عن **حماد بن عمرو النصيبي أبي إسماعيل عن السَّريِّ بن خالد** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي به وزاد:

«وآفةُ الظرف الصلف ، وآفةُ الجود السرف ، وآفةُ الدين الهوى» .

قلت : وكتب أحد المحدثين ـ وأظنه ابن المحب ـ على الهامش أنه حديث موضوع .

قلت : وذلك لظهور الصنع والوضع في متنه ، وآفته الحارث ؛ وهو الأعور الهمداني ضعيف متهم .

وفي الطريق الأخرى النصيبي وهو وضاع . والسَّري بن خالد مجهول .

وأخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ١ / ٧٧) من طريق ابن لال عن محمد بن بكير الحضرمي حدثنا **الحسن بن عبد الحميد الكوفي** عن أبيه عن جعفر بن محمد به .

والحسن هذا متهم ، قال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، روى عنه محمد بن بكير حديثاً موضوعاً في ذكر علي عليه السلام» .

وكذا في «اللسان» .

والحديث من أحاديث «الجامع الصغير» الموضوعة وما أكثرها فيه ، فكن على ذكر منها وحذر .

١٣٠٣ ـ (آفةُ العلمِ النسيانُ ، وإضاعتُه أن تحدثَ به غيرَ أهلِه) .

ضعيف . رواه أبو سعيد الأشَجّ في «حديثه» (٢٢٢ / ١) حدثنا أبو أسامة عن الأعمش قال: قال رسول الله ﷺ .

ورواه أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (٢٤ / ٢) عن علي بن الحسين قال: ثنا أبو داود عن الأعمش قال: كان يقال: فذكره ولم يرفعه .

قلت : والوقف أصح ، والمرفوع ضعيف معضل .

١٣٠٤ ـ (آلُ محمدٍ كلُّ تقيٍّ) .

ضعيف جداً . وهو من حديث أنس ، وله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن نافع أبي هرمز قال: سمعت أنس بن مالك قال: قيل: يا رسول الله من آل محمد؟ قال: كل تقي.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الرباعيات» (٢/١٩/٢) وأبو الشيخ في «عواليه» (٢/٣٤/١) وتمام في «الفوائد» (٢٣٩/٢) وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١/١٤٩) وكذا العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٥) وقال:

«لا يتابع عليه - يعني أبا هرمز - الغالب على حديثه الوهم».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»:

«ضعفه أحمد وجماعة، وكذبه ابن معين مرة، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة».

ثم ساق له هذا الحديث.

الثانية : قال أبو بكر الشافعي: حدثنا **محمد بن سليمان**: ثنا أبو نعيم: ثنا مصعب بن سليم الزهري قال: سمعت أنس بن مالك به.

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً، رجاله ثقات، رجال مسلم غير محمد بن سليمان هذا وهو ابن هشام أبو جعفر الخزاز المعروف بابن بنت مطر الوراق، وهو متهم. قال الذهبي: «ضعفوه بمرة. قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال ابن عدي: يوصل الحديث ويسرق». ثم ساق له أحاديث من أكاذيبه!

الثالثة : عن **نعيم بن حماد**: ثنا **نوح بن أبي مريم** عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك به وزاد: «إن أولياؤه إلا المتقون».

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٦٣) وقال: «تفرد به نعيم».

قلت : وهو ضعيف. لكن شيخه نوح بن أبي مريم كذاب فهو آفته. لكن تابعه **محمد بن مزاحم** : ثنا النضر بن محمد الشيباني عن يحيى بن سعيد به.

أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/١/٧٥) وسكت عنه الحافظ في مختصره، ومحمد بن مزاحم وهو أخو الضحاك بن مزاحم؛ متروك الحديث كما قال أبو حاتم،

وشيخه النضر بن محمد الشيباني لم أعرفه .

وجملة القول أن الحديث ضعيف جداً، لشدة ضعف رواته وتجرده من شاهد يعتبر به .

١٣٠٥ - (أوقدَ على النارِ ألفَ سنةٍ حتى احمرتْ ، ثم أوقدَ عليها ألفَ سنةٍ حتى ابيضتْ ، ثم أوقدَ عليها ألفَ سنةٍ حتى اسودتْ ، فهي سوداءُ مظلمةٌ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣/٣٤٦ - تحفة) وابن ماجه (٢/٥٨٧) قالا : حدثنا عباس بن محمد الدوري البغدادي ، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» (ق ٩/١) حدثني أبو الفضل مولى بني هاشم قالا: نا يحيى بن أبي بكير: نا **شريك** عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره .

وقال الترمذي وحده :

«حدثنا سويد بن نصر أنا عبد الله عن شريك عن عاصم عن أبي صالح أو رجل آخر عن أبي هريرة نحوه ، ولم يرفعه وحديث أبي هريرة في هذا موقوف أصح ، ولا أعلم أحداً رفعه غير يحيى بن أبي بكير عن شريك» .

قلت : يحيى هذا ثقة محتج به في الصحيحين ، فلا مجال للغمز منه ،ولا سيما وفوقه شريك وهو ابن عبد الله النخعي القاضي وهو سيء الحفظ كما مر في هذه السلسلة مراراً ، فهو علة الحديث ، ويؤكد ذلك اضطرابه فيه فتارة يرفعه وأخرى يوقفه ، وتارة يجزم في إسناده فيقول: عن أبي صالح ، وتارة يشك فيه فيقول: «عن أبي صالح أو عن رجل آخر» ، وذلك من علامات قلة ضبطه وسوء حفظه فلا جرم ضعفه أهل العلم والمعرفة بالرجال، فالحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً .

نعم قد صح بعضه عن أبي هريرة موقوفاً، أخرجه مالك في «الموطأ» (٣/١٥٦) عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال :

«أترونها حمراء كناركم هذه؟ لهي أسود من القار. والقار الزفت» .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ، ولولا أنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات لقلت ـ كما قال غيري ـ إنه في حكم المرفوع . والله أعلم .

والحديث قال ابن كثير في تفسيره (٤/٥٤٤) بعد أن ذكره من المصدرين السابقين :

«وقد روي هذا من حديث أنس ، وعمر بن الخطاب» .

قلت: حديث أنس ضعيف الإسناد، ومع ذلك فهو مختصر ليس فيه إلا الجملة الأخيرة منه في حديث آخر بلفظ :

«ونار جهنم سوداء مظلمة» .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٨٨):

«رواه البزار ، ورجاله ضعفاء على توثيق لين فيهم» .

قلت: فيه تساهل ظاهر ، فإن من رجاله زائد بن أبي الرقاد كما تبين من الرجوع إلى «كشف الأستار» (٣٤٨٩) .

وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال البخاري : منكر الحديث» .

وأما حديث عمر فواهٍ جداً، بل آثار الوضع عليه لائحة فلا بد من ذكره على طوله ، وهو الآتي بعده .

هذا الحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي ضخم بها الشيخ الصابوني الحلبي كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» (٣/٦٧٠) وما كنت لأهتم بذلك لولا أنه تشبع بما لم يعط وزعم في مقدمته أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتاب يكذبه .وقد كنت بينت ذلك بياناً شافياً، مع بعض الأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة» ، وهذا الحديث من الأمثلة الجديدة على ذلك ، وتقدم غيره .

ثم اطلعت على «مختصر تفسير ابن كثير» للشيخ نسيب الرفاعي الحلبي ، فإذا به قد سبق ابن بلده إلى هذا الزعم الكاذب في مقدمته ، وأخل به كإخلاله أو أشد ، فقد زاد عليه في التشبع بما لم يعط: أنه وضع في آخر كل مجلد فهرساً لأحاديثه صدَّر كل حديث منها بذكر مرتبته بقوله: «صح»،«حسن» وأحياناً «مرسل» «ض» كل ذلك بمحض رأيه غير

مستند في ذلك إلى عالم بهذا الفن حتى ولا إلى ابن كثير نفسه، ولا مجال الآن لضرب الأمثلة، وقد مرّ شيء منها، ثم إني أذكر أنني خرجت مثالاً واحداً منها صححه بجهل بالغ، وفي إسناده عند ابن كثير من قال فيه ابن معين: كذاب يضع الحديث، وسيأتي هذا الحديث برقم (٥٦٥٥) بإذن الله تعالى.

كتبتُ هذا نصحاً للقراء وتحذيراً، والله المستعان من المتاجرين بادعاء العلم في آخر الزمان.

١٣٠٦ - (يا جبريلُ مالي أراكَ متغيرَ اللونِ؟ فقال: ما جئتُك حتى أمرَ الله عز وجلَّ بمفاتيحِ النارِ، فقالَ رسول الله ﷺ: يا جبريلُ صفْ لي النارَ، وانعتْ لي جهنمَ، فقالَ جبريلُ: إنَّ الله تباركَ وتعالى أمرَ بجهنمَ فأوقدَ عليها ألفَ عامٍ حتى ابيضتْ، ثم أمرَ فأوقدَ عليها ألفَ عامٍ حتى احمرتْ، ثم أمرَ فأوقدَ عليها ألفَ عامٍ حتى اسودتْ، فهي سوداءُ مظلمةٌ، لا يضيءُ شررُها، ولا يطفأُ لهبُها، والذي بعثَك بالحقِّ لو أن ثوباً من ثياب النار علق بين السماءِ والأرضِ لماتَ من في الأرضِ جميعاً من حرِّه، والذي بعثك بالحقِّ لو أنّ خازناً من خزنةِ جهنمَ برزَ إلى أهل الدنيا فنظروا إليه لماتَ منْ في الأرضِ كلُّهم من قبحِ وجههِ ومن نتنِ ريحه، والذي بعثك بالحقِّ لو أنَّ حَلْقةً من حلقِ سلسلةِ أهلِ النارِ التي نعتَ الله في كتابِهِ وُضعتْ على جبالِ الدنيا لارفضّتْ وما تقارت حتى تنتهي إلى الأرضِ السفلى، فقال رسولُ الله ﷺ: حسبي يا جبريلُ لا يتصدعُ قلبي فأموتُ قال: فنظر رسول الله ﷺ إلى جبريل وهو يبكي، فقال: تبكي يا جبريلُ؟ وأنت من الله بالمكانِ الذي أنتَ به! قال: ومالي لا أبكي؟ أنا أحقُّ بالبكاءِ لعلي أن أكونَ في علمِ الله على غيرِ الحالِ التي أنا عليها، وما أدري لعلي أبتلى بمثل ما ابتليَ به إبليسُ، فقد كانَ من

الملائكةِ، وما يدريني لعلي أبتلى بمثل ما ابتلي به هاروتُ وماروت، قال: فبكى رسول الله ﷺ وبكى جبريلُ عليه السلامُ، فما زالا يبكيان حتى نوديا: أن يا جبريلُ ويا محمدُ: إن الله عزَّ وجلَّ قد أمنكما أن تعصيا. فارتفع جبريلُ عليه السلام، وخرجَ رسولُ الله ﷺ فمرَّ بقوم من الأنصارِ يضحكون ويلعبون، فقالَ: أتضحكون ووراءَكم جهنمُ؟! لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيراً، ولمَا أسغتم الطعام والشراب، ولخرجتُم إلى الصعداتِ تجأرون إلى الله عزَّ وجلَّ. فنوديَ: يا محمدُ: لا تقنِط عبادي، إنما بعثتُك ميسراً، ولم أبعثْك معسراً، فقالَ رسولُ الله ﷺ: سددوا، وقاربوا).

موضوع بهذا السياق والتمام أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (ق ٩/١) والطبراني في المعجم الأوسط (٢٧٥٠ - بترقيمي لمصورة الجامعة الإسلامية) عن سلام الطويل عن الأجلح بن عبد الله الكندي عن عدي بن عدي الكندي قال: قال عمر بن الخطاب: جاء جبريل إلى النبي ﷺ في حين غير حينه الذي كان يأتيه فيه، فقام إليه رسول الله ﷺ فقال: فذكره. وقال الطبراني:

«لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد تفرد به سلام».

قلت: وقال الهيثمي (١٠/٣٨٦ - ٣٨٧) بعد ما عزاه للطبراني:

«وهو مجمع على ضعفه».

قلت: وقد اتهمه غير واحد بالكذب والوضع كما تقدم غير ما مرة، وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين»:

«يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها».

قلت: وفي هذا الحديث ما يؤكد ما اتهموه به أعظمها قوله في إبليس: ﴿كان من الملائكة﴾ وهذا خلاف القرآن: ﴿كان من الجن ففسق عن أمر ربه﴾. ثم إن الملائكة

خلقت من نور كما في «صحيح مسلم» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٥٨)، وأما إبليس فخلق من نار كما في القرآن والحديث.

ونحوه قوله : «ما ابتلي به هارون وماروت ، فإنه يشير إلى ما يروى من قصتهما مع الزهرة ومراودتهما إياها وشربهما الخمر وقتلهما الصبي ، وهي قصة باطلة مخالفة للقرآن أيضاً كما سبق بيانه في المجلد الأول برقم (١٧٠)

ولا يفوتني التنبيه أن قوله: «لو تعلمون . . . » إلى قوله: «تجأرون إلى الله عز وجل» قد جاء طرفه الأول في «الصحيحين» ، والباقي عند الحاكم وغيره ، فانظر الحديث الآتي إن شاء الله برقم (٤٣٥٤). وتخريج «فقه السيرة» (ص ٤٧٩).

١٣٠٧ ـ (استعيذوا بالله من المغاقر ، قيل : وما المغاقرُ؟ قال: الإمامُ الجائرُ الذي إن أحسنتَ لم يقبلْ ، وإنْ أسأتَ لم يتجاوزْ ، ومنْ جارِ السوءِ الذي عينُه تراكَ وقلبُه يرعاك ، وإن رأى خيراً دفنَه ، وإن رأى شراً أذاعَه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ١٧٤/ ١) عن أحمد بن إسماعيل المدني : ثنا سعد بن سعيد المقبري عن أخيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«وهذا أخاف أن يكون البلاء فيه من أحمد بن إسماعيل المدني ، وهو الذي يقال له : أبو حذافة ، ضعيف جداً ، لا من سعد بن سعيد» .

وتعقبه الذهبي بقوله في أحمد هذا في «الميزان» :

«لم ينقم على أبي حذافة متن ، بل إسناد ، ولم يكن ممن يتعمد» . يعني الكذب .

قلت : فالأرجح أن آفة هذا الحديث هو أخو سعد هذا المذكور في الإسناد، واسمه عبد الله بن سعيد المقبري فقد قال فيه يحيى بن سعيد :

«استبان لي كذبه في مجلس» .

وقال الذهبي :

«ساقط بمرة» .

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وإسناده ضعيف جداً أيضاً، وسيأتي بيان ذلك برقم (٣٤١٢).

١٣٠٨ - (من قَالَ: لا إلهَ إلا الله دخل الجنة، ووجبتْ له الجنةُ ومن قالَ: سبحانَ الله وبحمدهِ مائة كتبَ الله له ألفَ حسنةٍ وأربعاً وعشرين حسنة، قالوا: يا رسول الله إذاً لا يهلكُ منا أحدٌ؟ قالَ: بلى، إن أحدَكم ليجيء بالحسناتِ لو وضعت على جبلٍ أثقلتْه، ثم تجيء النعمُ، فتذهب بتلكَ، ثم يتطاولُ الربُّ بعد ذلك برحمتهِ).

موضوع. أخرجه الحاكم (٤/٢٥١) من طريق أحمد بن شريح أنبأ محمد بن يونس السامي(١). ثنا يحيى بن شعبة بن يزيد: حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره وقال:

«صحيح الإسناد شاهد لحديث سليمان بن هرم».

قلت: ووافقه الذهبي، وذلك من أوهامه، فإن يحيى بن شعبة بن يزيد، وأحمد ابن شريح لم أجد لهما ترجمة. ومحمد بن يونس؛ هو الكديمي، وهو واهٍ جداً، اتهمه غير واحد بالكذب والوضع، فأنى لحديثه الصحة، ولا سيما من فوقه ومن دونه مجهول.

١٣٠٩ - (ثلاثون خلافةُ نبوةٌ، وثلاثون نبوةٌ وملكٌ، وثلاثون ملكٌ وتجبرٌ، وما وراءُ ذلكَ فلا خيرَ فيه).

ضعيف. أخرجه يعقوب بن سفيان في «تاريخه» (٢/٣٦١) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٤٢٤ - بترقيمي) من طريق مطر بن العلاء الفزاري قال: حدثنا عبد الملك بن يسار الثقفي قال: حدثني أبو أمية الشعباني - وكان قد أدرك الجاهلية - قال: حدثني معاذ بن جبل مرفوعاً، واللفظ ليعقوب، وليس عند الطبراني الثلاثون الأولى

(١) الأصل (اليمامي) والتصحيح من «التهذيب» و«تاريخ الخطيب» و«المشتبه» للذهبي.

وقال:

«لا يروى عن أبي أمية إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن».

قلت: هو ثقة، لكن شيخه مطر بن العلاء الفزاري شبه مجهول، لم يذكروا له راوياً غير سليمان هذا، وقال ابن أبي حاتم (٢٨٩/١/٤) عن أبيه: «هو شيخ».

وترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٢٩٥-٢٩٦) ولم يذكر فيه سوى قول أبي حاتم هذا. وأما ابن حبان فذكره في تبع أتباع التابعين من «ثقاته» (١٨٩/٩).

ولم يقف الهيثمي له على ترجمة فقال (١٩٠/٥) بعد أن عزاه لأوسط الطبراني:

«وفيه مطر بن العلاء الرملي ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وفي الإسناد علة أخرى، وهي أبو أمية الشعباني واسمه (يَحمُد) وهو مجهول الحال كما يبدو من ترجمته في «التهذيب»، فإنه ذكره من رواية ثلاثة عنه غير معروفين: عمرو بن جارية اللخمي، وعبد الملك بن سفيان الثقفي، وعبد السلام بن مكلبة، ولم يوثقه غير ابن حبان ذكره (٥٥٨/٥) من رواية الأول فقط عنه، وفي «التقريب»: «مقبول».

والأول منهم لم يوثقه أيضاً غير ابن حبان (٢١٨/٧)، وقال فيه الحافظ: «مقبول». وبيض له الذهبي في «الكاشف».

والثاني عبد الملك بن سفيان الثقفي لم أجد له ترجمة ولا في «ثقات ابن حبان».

والثالث عبد السلام بن مكلبة لم أجده إلا برواية واحد عنه عند ابن أبي حاتم (٤٧/١/٣) فقط.

ثم إن في متن الحديث نكارة من وجوه أهمها قوله في آخره: «وما وراء ذلك فلا خير فيه»، فإنه مخالف لقوله ﷺ في حديث حذيفة بعد أن ذكر المُلك الجبري:

«ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت».

وهو مخرج في «الصحيحة» (٥).

١٣١٠- (أفضلُ الأعمالِ الحبُّ في الله، والبغضُ في الله).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٤٥٩٩) من طريق **يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن**

رجل عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ:

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الرجل الذي لم يسم فهو مجهول. وأيضاً فإن يزيد بن أبي زياد وهو القرشي الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف لسوء حفظه. وسيأتي من رواية أحمد بلفظ: «أحب الأعمال...» (١٨٣٣).

١٣١١ - (مفاتيحُ الجنةِ شهادةُ أنْ لا إلهَ إلا الله).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥/٢٤٢) والبزار (رقم -٢ كشف الأستار) عن إسماعيل ابن عياش عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل قال: قال لي رسول الله ﷺ: فذكره. وقال البزار:

«شهر لم يسمع من معاذ».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، شهر ضعيف لسوء حفظه، ثم إنه منقطع بين شهر ومعاذ، كما أفاده البزار.

وإسماعيل بن عياش ثقة، ولكنه ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وهذه منها، فإن شيخه ابن أبي حسين مكي.

١٣١٢ - (جاءني جبريلُ فقالَ: يا محمدُ! إذا توضأت فانتضحْ).

منكر. أخرجه الترمذي (١/٧١/٥٠) وابن ماجه (١/١٥٧/ ٤٦٣) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٨٥) من طريق **الحسن بن علي الهاشمي** عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة:

«أن جبريل عليه السلام علم النبي ﷺ الوضوء فقال..» فذكره.

وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب. وسمعت محمداً (يعني: البخاري) يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث».

قلت: وهو متفق على تضعيفه. وقال العقيلي:

«لا يتابع عليه من هذا الوجه، وقد روي بغير هذا الإسناد بإسناد صالح».

قلت: وكأنه يعني ما رواه ابن لهيعة عن عقيل عن الزهري عن عروة قال: حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة قال: قال رسول الله ﷺ:

«علمني جبرائيلُ الوضوءَ، وأمرني أن أنضحَ تحتَ ثوبي لما يخرجُ من البولِ بعدَ الوضوء».

أخرجه ابن ماجه (رقم ٤٦٢) والبيهقي (١٦١/١) وأحمد (١٦١/٤) من طرق عن **ابن لهيعة به**، والسياق لابن ماجه، وسياق الآخرين ليس فيه الأمر بالنضح، وإنما هو من فعله ﷺ، وكأن هذا الاختلاف، إنما هو من ابن لهيعة فإنه سيىء الحفظ، وقد تابعه على رواية الفعل رشدين بن سعد إلّا أنه خالفه في السند فقال: عن عقيل وقرة عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد أن جبريل عليه السلام.. الحديث نحوه من فعله ﷺ.

أخرجه الدار قطني في «سننه» (ص ٤١) وأحمد (٢٠٣/٥) وليس في سنده «وقرة».

فالحديث الفعلي حسن بمجموع الطريقين عن عقيل، واختلاف ابن لهيعة وابن سعد في إسناده لا يضر لأنه على كل حال مسند، فإن أسامة بن زيد صحابي كأبيه.

وأما الحديث القولي فمنكر. والله أعلم.

١٣١٣- (الرفث: الإعرابةُ والتعريضُ للنساءِ بالجماعِ، والفسوق: المعاصي كلُّها، والجدالُ: جدالُ الرجلِ صاحبَه).

ضعيف: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٠٢/٣): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح: نا **سوار بن محمد بن قريش العنبري البصري**: نا يزيد بن زريع: نا روح بن القاسم عن ابن طاوس عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿**فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ قال: فذكره.

وبهذا الإسناد أخرجه العقيلي في «الضعفاء (ص ١٧٤) في ترجمة سوار **هذا** ونسبه العنبري وقال:

«ولا يتابع على رفع حديثه، بصري كان بمصر».

ثم ساقه من طريق إسماعيل بن عُليَّة قال: حدثنا روح بن القاسم به موقوفاً وقال:

«هذا أولى».

وقال الذهبي في ترجمة سوار هذا:

«محله الصدق، رفع حديثاً فأخطأ».

يعني هذا الحديث، فقد ساقه الحافظ العسقلاني بعد كلمة الذهبي هذه، من طريق العقيلي، ونقل عنه ما حكيناه عنه آنفاً.

وأورده الضياء في «المختارة» (٦٢/٢٨٢/١) من طريق الطبراني به. ثم رواه من طريق سهل بن عثمان: ثنا يزيد بن زريع به موقوفاً. وهذا يؤكد خطأ سوار في رفعه لهذا الحديث.

ثم رواه من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس به موقوفاً، وقال:

«أرى أن الموقوف أولى من المرفوع، وروى البخاري نحو هذا تعليقاً».

١٣١٤- (ليسَ منا من خَصى، أو اختصى، ولكن صُمْ ووفرْ شعر جسدِك).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١١٧/٣) عن معلى الجعفي عن ليث عن مجاهد وعطاء عن ابن عباس قال:

«شكى رجل إلى النبي ﷺ العزوبة؛ فقال: ألا أختصي؟ فقال له النبي ﷺ: لا، ليس منا..».

قلت وهذا إسناد موضوع آفته المعلى هذا وهو ابن هلال الحضرمي ويقال: الجعفي الطحان الكوفي، وهو كذاب وضاع، شهد بذلك كبار الأئمة مثل السفيانين وابن المبارك وابن المديني وغيرهم، وقال الحافظ في «التقريب»:

«اتفق النقاد على تكذيبه».

وبه أعله الهيثمي (٤/٢٥٤) وقال فيه:

«متروك».

قلت: فيا عجباً للسيوطي كيف لم يخجل من تسويد كتابه «الجامع الصغير» بهذا الحديث؟! وليس هذا فحسب، بل قواه أيضاً فيما زعم شارحه المناوي:

«ورواه البغوي في «شرح السنة» بسند فيه مقال، ورمز المصنف لحسنه»!

ثم إنني أخشى أن يكون في عزو المناوي إياه للبغوي شيء من الوهم، أو التساهل، فقد روى البغوي حديثاً آخر مطولاً فيه الشطر الأول من هذا، من حديث عثمان بن مظعون، لا من رواية ابن عباس، وهو الذي في إسناده مقال كما كنت نقلته في تعليقي على «المشكاة» (٧٢٤).

وأقول الآن بعد أن تم طبع كتاب البغوي: «شرح السنة»، فإنه أورده (٢ / ٣٧٠) من طريق رشدين بن سعد: حدثني ابن أنعم عن سعد بن مسعود أن عثمان بن مظعون أتى النبي ﷺ فقال: ائذن لنا في الاختصاء، فقال رسول الله ﷺ:

«ليس منا من خصى ولا اختصى، إن اختصاء أمتي الصيام..» الحديث فهذا الإسناد فيه علتان:

الأولى: الإرسال، فإن سعد بن مسعود تابعي لم يدرك القصة ولم يسندها كما هو ظاهر، وقد خفيت هذه العلة على المعلق على «الشرح» فلم يتعرض لها بذكر.

والثانية: ضعف رشدين وابن أنْعُم؛ واسمه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وقد سبق تضعيفهما أكثر من مرة.

ومع ضعف إسناده فليس فيه الشطر الثاني من الحديث كما رأيت.

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين أن المناوي أخطأ مرتين:

الأولى: أنه عزا حديث الترجمة للبغوي، والذي عنده حديث آخر متناً ومخرجاً.

والأخرى: أنه أقر السيوطي على رمزه - كما قال - له بالحسن، وكان اللائق به أن يتعقبه بأن فيه ذاك الكذاب الوضاع. على أنه لم يكتف بالإقرار المذكور، بل صرح في «التيسير» بأن إسناد الطبراني حسن! وقلده الغماري كما سبق في المقدمة (٢٢-٢٣)!

١٣١٥- (من سبحَ الله مائةً بالغداةِ، ومائةً بالعشيِّ، كانَ كمن حجَّ مائةَ مرةٍ، ومَنْ حمدَ الله مائةً بالغداةِ، ومائةً بالعشيِّ، كان كمنْ حمل على مائةِ فرسٍ في سبيل الله، أو قال: غزا مائة غزوةٍ، ومَنْ هللَ الله مائةً بالغداة ومائةً

بالعشيِّ لم يأتِ في ذلك اليومِ أحدٌ بأكثر مما أتى، إلا مَنْ قالَ مثلما قالَ، أو زاد على مثل ما قالَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٢٥٩) من طريق أبي سفيان الحميري ـهوسعيد ابن يحيى الواسطي ـ عن الضحاك بن حُمْرة عن عمرو بن شعيب عن أبيـه عن جده قال: قالَ رسول الله ﷺ: فذكره وقال:

«حديث حسن غريب».

قلت: بل هو ضعيف الإسناد منكر المتن في نقدي، فإن ابن حمرة بضم الحاء وفتح الراء ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» ولذلك تعقب الذهبي الترمذي بقوله: «وحسَّنه فلم يصنع شيئاً».

١٣١٦- (يجيءُ يومَ القيامةِ ناسٌ من المسلمين بذنوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيغفرُها لهم، ويضعُها على اليهود والنصارى).

منكر بهذا اللفظ، تفرد به حرمي بن عمارة: حدثنا **شداد أبو طلحة الراسبي** عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه (يعني أبا موسى الأشعري) عن النبي ﷺ قال: فذكره وزاد آخره: «فيما أحسب أنا. قال أبو روح: لا أدري ممن الشك».

أخرجه مسلم (٨/١٠٥) من هذا الوجه، وأخرجه من طريق طلحـة بن يحيى وعون بن عتبة وسعيد بن أبي بردة نحوه دون قوله: «ويضعها..» وكذلك أخرجه أحمد (٤/٣٩١) عن عون وسعيد، و (٤/٤٠٢) عن بريد وهو ابن عبد الله بن أبي بردة، و (٤/٤٠٧) عن عمارة ومحمد بن المنكدر، و (٤/٤٠٨) عن معاويـة بن إسحاق، و (٤/٤١٠) عن طلحة بن يحيى أيضاً، كلهم قالوا: عن أبي بردة به نحـوه دون قولـه: «ويضعها..» ومن ألفاظهم عند مسلم:

«إذا كان يومُ القيامةِ دفعَ الله عزَّ وجلّ إلى كلِّ مسلمٍ يهودياً أو نصرانياً فيقولُ: هذا فكاكك من النار».

هكذا رواه الجماعة عن أبي بردة دون تلك الزيادة، فهي عندي شاذة بل منكرة

لوجوه:

أولاً: أن الراوي شك فيها، وهو عندي شداد أبو طلحة الراسبي، أو الراوي عنه حرمي بن عمارة، ولكن هذا قد قال -وهو أبو روح-: «لا أدري ممن الشك» فتعين أنه الراسبي، لأنه متكلم فيه من قبل حفظه، وإن كان ثقة في ذات نفسه، ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً. وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع عليها».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

وليس له في مسلم إلا هذا الحديث. قال الحافظ في «التهذيب»:

«لكنه في الشواهد».

ثانياً: ولما كان قد تفرد بهذه الزيادة التي ليس لها شاهد في الطرق السابقة، وكان فيه ما ذكرنا من الضعف في الحفظ، فالقواعد الحديثية تعطينا أنها زيادة منكرة، كما لا يخفى على المهرة.

ثالثاً: أن هذه الزيادة مخالفة للقرآن القائل في غير ما آية: **﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** ولذلك اضطر النووي إلى تأويلها بقوله:

«معناه: أن الله يغفر تلك الذنوب للمسلمين ويسقطها عنهم، ويضع على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم وذنوبهم، فيدخلهم النار بأعمالهم لا بذنوب المسلمين، ولا بد من هذا التأويل لقوله تعالى: **﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾**، وقوله: «ويضعها» مجاز، والمراد يضع عليهم مثلها بذنوبهم..»!

وأقول: لكن التأويل فرع التصحيح، وقد أثبتنا بهذا التخريج والتحقيق أن الحديث بهذه الزيادة منكر، فلا مُسوِّغَ لمثل هذا التأويل.

وليس كذلك أصل الحديث فإنه صحيح قطعاً، ومعناه كما قال النووي:

«ما جاء في حديث أبي هريرة: لكلِّ أحدٍ منزلٌ في الجنةِ، ومنزلٌ في النار،

فالمؤمنُ إذا دخلَ الجنةَ خَلَفَه الكافرُ في النارِ، لاستحقاقِه ذلك بكفره، ومعنى (فكاكك من النار) أنك كنت معرضاً لدخولِ النارِ، وهذا فكاكُك، لأن الله تعالى قدرَ عدداً يملؤها، فإذا دخلها الكفار بكفرهم وذنوبهم صاروا في معنى الفكاك للمسلمين». والله أعلم.

١٣١٧- (أتاني جبريلُ عليهِ السلامُ لثلاثٍ بقينَ منْ ذي القعدة فقالَ: دخلتْ العمرةُ إلى الحجِّ إلى يومِ القيامِة، فعندَ ذلكَ قالَ رسولِ الله ﷺ: لو استقبلْتُ منْ أمري ما استدبرتُ لم أسُق الهديَ).

ضعيف جداً. رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٤/١٦٨/٢): حدثنا أحمد (يعني ابن عبد الله بن سيف): ثنا يونس بن عبد الأعلى: ثنا علي بن معبد: ثنا عبيدالله بن عمرو عن عمرو بن عبيد عن أبي جمرة عن ابن عباس مرفوعاً. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٨٤/١) من طريق عبيد بن جناد: نا عبيد الله بن عمرو به.

قلت: وهذا إسناد واه جداً، عمرو بن عبيد وهو المعتزلي قال ابن حبان:

«كان يكذب في الحديث وهماً لا تعمداً».

وفي «التقريب»:

«اتهمه جماعة، مع أنه كان عابداً».

ويبدو أن المناوي لم يقف على علة الحديث، ولذلك لم يزد على قوله:

«رمز المؤلف لحسنه»! ثم قلده في ذلك فقال في «التيسير»:

«وهو حسن»!

ومن أجل ذلك خرجته، ولما فيه من التأريخ.

وأما الشطر الثاني من الحديث فصحيح ثابت من حديث جابر الطويل في «مسلم» وغيره، ومن حديث ابن عباس، وهما مخرجان في «الإرواء» (٤/١٥٢و٢٠١-٢٠٣).

١٣١٨- (مَنْ صلى ركعتين لا يراهُ إلا الله عزَّ وجلَّ والملائكةُ كانتْ له براءةً من النارِ).

موضوع. رواه ابن عساكر (١٢ / ٢٦٤ / ١) عن **محمد بن مروان** عن **داود بن أبي هند** عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، محمد بن مروان وهو السدي الصغير، قال الذهبي:

«تركوه، واتهمه بعضهم بالكذب...».

وقال الحافظ:

«متهم بالكذب».

وهذا الحديث مما سود به السيوطي «جامعه» مع الأسف، ومن الظاهر أن المناوي لم يقف على إسناد ابن عساكر، ولذلك لم يتعقبه بشيء، سوى أنه قال:

«ورواه أيضاً أبو الشيخ والديلمي، فاقتصار المصنف على ابن عساكر غير جيد».

وهذا التعقب ليس فيه كبير فائدة إلا لو كان من طريق أخرى، وهذا مما لم يبينه، أو لم يعلمه، وإلا لوجب أن يبينه، ولذلك بيض في «التيسير» له!

١٣١٩ـ (إن الله لم يفرض الزكاةَ إلا ليطيبَ ما بقيَ من أموالِكم، وإنما فرضَ المواريثَ لتكونَ لمن بعدَكم).

ضعيف. أخرجه أبو داود (١ / ٢٦٤) والحاكم (١ /٤٠٨ـ ٤٠٩) والضياء المقدسي في «المختارة» (٦٧/ ١١٢ / ١) من طريقين عن **يحيى بن يعلى المحاربي**: ثنا أبي: ثنا غيلان عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس قال:

لما نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ..﴾ قال: كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر رضي الله عنه: أنا أفرج عنكم، فانطلق، فقال: يا نبي الله! إنه كبر على أصحابك هذه الآية، فقال رسول الله ﷺ: فذكره، فكبّر عمر، ثم قال له:

«ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء؟ المرأة الصالحة، إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي! وأقره ابن كثير (٢ / ٣٥١).

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٣٦):

«سنده صحيح».

كذا قالوا، وفيه نظر عندي، أما كونه «على شرط الشيخين» فهو من الأوهام الظاهرة، لأن غيلان -وهو ابن جامع- ليس من رجال البخاري، وإنما روى له مسلم وحده.

وأما كونه صحيحاً، فهو ما يبدو لأول وهلة، ولكني قد وجدت له علة، وهي الانقطاع، فأخرجه الحاكم (٢/٣٣٣) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري: ثنا يحيى ابن يعلى بن الحارث المحاربي: ثنا أبي: ثنا غيلان بن جامع عن **عثمان بن القطان الخزاعي** عن جعفر بن إياس به. وقال:

«صحيح الإسناد».

وتعقبه الذهبي فقال:

«قلت: عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب».

وأقول: ورجال إسناده ثقات معروفون من رجال «التهذيب» غير إبراهيم بن إسحاق الزهري وهو ثقة كما قال الدارقطني، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦/٢٥-٢٦) وقال:

«وكان ثقة خيراً فاضلاً ديناً صالحاً، مات سنة (٢٧٧) وقد بلغ ثلاثاً وتسعين سنة».

قلت: فقد زاد في الإسناد بين غيلان وجعفر (عثمان) هذا فهي زيادة مقبولة، ولا سيما وقد توبع عليها كما يأتي، فوجب أن نعرف حاله، وقد رأيت قول الذهبي فيه آنفاً:

«لا أعرفه».

ولم يورده هو في «الميزان» ولا الحافظ في «اللسان». فمن المحتمل أن يكون هو عثمان بن عمير أبو اليقظان الكوفي الأعمى المترجم في «التهذيب»، فقد أورد الحافظ ابن كثير (٢/٣٥١) هذا الحديث من طريق ابن أبي حاتم قال: ثنا أبي: ثنا حميد بن مالك: ثنا يحيى بن يعلى المحاربي: ثنا أبي: ثنا غيلان بن جامع المحاربي عن **عثمان ابن أبي اليقظان** عن جعفر به، وهكذا رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (ق ١٨٢/٢-

١٨٣/١): نـا الترقفي: نـا يحيى بن يعلى به. ولا نعلم في الـرواة «عثمان بن أبي اليقـظان» فلعل لفـظة (بن) زيادة من بعض النسـاخ سهـواً، والأصـل: (عثمـان أبي اليقظان)، ويؤيده أن المناوي ذكر في «الفيض» أن الذهبي قال في «المهذب»:

«**فيه عثمان أبو اليقظان، ضعفوه**».

قلت: و«المهذب» هذا للذهبي، وهو كالمختصر لـ «السنن الكبرى» للبيهقي، ولكنه يتكلم على أحاديثه تصحيحاً وتضعيفاً بأوجز عبارة، كمـا رأيت آنفاً، **فهـو مثل** «تلخيصه» على «المستدرك». وهذا الحديث قد أخرجه البيهقي في «سننه» (٨٣/٤) من طريق الصفّار: ثنا عباس بن عبد الله الترقفي: ثنا يحيى بن يعلى بن الحارث فذكره فقال: «**عثمان أبي اليقظان**».

ثم ساقه من روايته عن شيخه الحاكم بإسنـاده من طريق إبـراهيم بن إسحاق الزهري المتقدم.. وقال البيهقي:

«فذكره بمثل إسناده، وقصر به بعض الرواة عن يحيى فلم يذكر في إسناده عثمان أبا اليقظان».

قلت: وفي قول البيهقي هذا فائدتان هامتان:

الأولى: أن قول الحاكم في هذا الإسناد المتقدم: «عثمان بن القطان الخزاعي» هو من أخطائه الكثيرة التي وقعت في«مستدركه»،فحق للذهبي وغيره أن لا يعرفه، لأنه وهم لا حقيقة له.

والأخرى: خطأ روايته الأولى التي ليس فيها ذكر لعثمان هذا، وأنه سقط من بعض الرواة، وعليه فتصحيح من صححه خطأ أيضاً، كما هو ظاهر، فالحمد لله الذي وافق حكمي حكم الإمام البيهقي من حيث السقط، وأيد بكلامه الصريح الاحتمـال المتقدم مني أن هذا الساقط هو عثمان بن عمير أبو اليقظان.

ويؤيده قول الضياء عقب الحديث:

«رواه أحمد بن إبراهيم الدورقي وسليمان بن الشاذكوني عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن أبيه عن غيلان بن جامع عن **عثمان بن عمير أبي اليقـظان** عن جعفر بن

إياس».

قلت: فزاد في الإسناد (**ابن عمير أبي اليقظان**)، **فهذا يحملنا على الجزم بأن من قال فيه «عثمان بن القطان»، أو «عثمان بن أبي اليقظان» فقد أخطأ**

والخلاصة: أن علة هذا الحديث عثمان بن عمير أبو اليقظان، وهو متفق على تضعيفه كما يشعر بذلك قول الذهبي المتقدم في «المهذب»:

«ضعفوه».

وكذلك قال في «الكاشف» و «الميزان» و «الضعفاء»، وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع».

قلت: هذا الحديث جاء في بعض نسخ «الجامع الصغير» مرموزاً له بالصحة، واغتر بذلك اللجنة القائمة على تحقيق «الجامع الكبير» فقالوا (٢/ ١٦٠٠):

«الحديث في الصغير برقم ١٧٧٤ ورمز لصحته»!

وقد أنبأناك مراراً أن رموز «الجامع» لا يعتد بها، وهذا من الأمثلة العديدة على ذلك. ومن عجيب أمر هذه اللجنة أنها تركن إلى الرمز، ولا تعتمد على تضعيف الحافظ الذهبي الذي نقله المناوي في شرحه وهو من مراجعهم، والرقم الذي ذكروه هو رقم الحديث في شرحه. فهل يعني إعراضهم عن تضعيف المناوي له تبعاً للذهبي أن تصحيحهم للأحاديث ذوقي، وليس على المنهج العلمي الحديثي؟!

ثم إنه قد وقع عندهم مرموزاً للحديث بـ (ش د ع ك ن)، و (ن) في اصطلاح السيوطي إنما يعني النسائي، وليس عنده مطلقاً، وإنما هو محرّف من (ق) أي البيهقي، ولو كان عند النسائي لقدم في الذكر على (ع ك) كما هي عادته تبعاً لعرف المحدثين لتقدمه عليهما طبقة وعلماً.

(**تنبيه**): هذا الحديث مما صححه الشيخ نسيب الرفاعي والشيخ الصابوني في «مختصر تفسير ابن كثير» بإيرادهما إياه فيه، وزاد الأول على الآخر بأنه صرح بصحته في فهرسه الذى وضعه في آخر المجلد الثاني (ص ٢٢٧) ولئن كان من الممكن الاعتذار

عنهما بأنهما اغترا بسكوت ابن كثير على تصحيح الحاكم المتقدم، فما عذرهما في غيره من الأحاديث التي صححاها دون الناس جميعاً أو على الأقل دون ابن كثير وأسانيدها بيّنة الضعف؟! وقد تقدم بعضها، والحديث التالي مثال آخر بالنسبة للرفاعي، ثم رأيت الغماري قد سلك سبيل هؤلاء فأورده في «كنزه»، والله المستعان.

١٣٢٠ـ (إنَّ الله لم يرضَ بحكم نبي ولا غيره في الصدقاتِ حتى حكمَ هو فيها من السماءِ، فجزَّأَها ثمانيةَ أجزاءٍ، فإن كنتَ من تلكَ الأجزاءِ أعطيتُك منها).

ضعيف. أخرجه أبو داود (١/٢٥٨ـ ٢٥٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٣٠٤ـ ٣٠٥) والبيهقي (٤/١٧٤) والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ق ٦٩/١ـ٢ زوائده) كلهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم أنه سمع زياد بن نعيم الحضرمي أنه سمع زياد بن الحارث الصدائي يقول:

أمَّرني رسول الله ﷺ على قومي، فقلت: يا رسول الله! أعطني من صدقاتهم، ففعل، وكتب لي بذلك كتاباً، فأتاه رجل فقال: يا رسول الله! أعطني من الصدقات، فقال رسول الله ﷺ: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه يعقوب الفسوي في «التاريخ» (٢/٤٩٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/٣٠٢/٥٢٨٥) مطولاً وفيه عندهما قصة.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الرحمن هذا، فقد ضعفوه كما قال الذهبي في «الضعفاء»:

«مشهور جليل، ضعفه ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»، ووهاه أحمد».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«كان ضعيفاً في حفظه، وكان رجلاً صالحاً».

وبه أعله المناوي في «شرحيه». وأشار البغوي في «شرح السُّنة» (٦/٩٠) إلى تضعيفه، وذكر السيوطي في «الجامع الكبير» (٤٩٧٥) أنه رواه الدارقطني وضعفه.

إذا عرفت هذا يتبين لك تهور الشيخ نسيب الرفاعي بإقدامه على تصحيح هذا الحديث بإيراده إياه في «مختصر تفسير ابن كثير» وقد التزم في مقدمته أن لا يورد فيه إلا الصحيح أو الحسن أحياناً! بل أقول: حتى ولو لم يلتزم ذلك لم يجز له أن يورده إلا ببيان ضعفه الذي ذكره ابن كثير نفسه بقوله (٢ / ٣٦٤):

«رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه ضعف».

والحق ـ والحق أقول ـ لقد كان موقف ابن بلده الصابوني تجاه هذا الحديث خيراً من الرفاعي، فإنه لم يورده في «مختصره» وإن كنت لا أدري إذا كان ذلك منه وقوفاً مع تضعيف ابن كثير ووفاءاً بشرطه، أم بدافع الاختصار فقط؟

وقد مضى حديث آخر لعبد الرحمن هذا برقم (٣٥) هو جزء من القصة المشار إليها آنفاً.

١٣٢١ـ (لأنْ يتصدقَ الرجلُ في حياتِهِ بدرهمٍ خيرٌ له من أن يتصدقَ بمائةٍ عندَ موتِهِ).

ضعيف. رواه أبو داود (٢٨٦٦) وابن حبان (٨٢١) والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١٩٨ / ١ـ٢) والضياء في «المختارة» (١٠ / ٩٨ / ٢) عن ابن أبي فديك: أنبأ ابن أبي ذئب عن شرحبيل عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله كلهم ثقات غير شرحبيل وهو ابن سعد أبو سعد المدني، وهو ضعيف، يكاد يكون من المجمع على ضعفه، وقد اتهمه بعضهم، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق اختلط بآخره». ومنه تعلم أن قول المناوي:

«ثم قال: أعني ابن حبان: حديث صحيح، وأقره ابن حجر».

فإنما صدر عن غير تحقيق، فإن ابن حبان ليس من عادته أن يعقب على الأحاديث بقوله: «حديث صحيح»، ولا نقله الهيثمي في «موارد الظمآن» عقب هذا الحديث، وإنما أوقعه في هذا الخطأ قول الحافظ في «الفتح» (٥ / ٣٧٤) في هذا الحديث:

«رواه أبو داود، وصححه ابن حبان».

وهذا لا يعني أنه قال: «حديث صحيح» لما ذكرنا، وإنما يعني: رواه ابن حبان. في «صحيحه» وهذا شيء معروف عند أهل العلم، وجره هذا الخطأ إلى التصريح بصحة سنده في «التيسير». وتقدم غيره.

نقول هذا بياناً للواقع، وإلا فلا فرق عند الباحثين والعارفين بتساهل ابن حبان بين إخراجه للحديث في «صحيحه» وسكوته عنه، وبين ما لو قال فيه: «حديث صحيح» فإنه لا بد في الحالتين من التأكد من صحة حكمه بالصحة، وقد فعلنا، فنقلنا قول الحافظ فيه الدال على ضعفه، وأن إقراره لتصحيح ابن حبان لحديثه لا حجة فيه بعد معرفة ضعف راويه، وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«اتهمه ابن أبي ذئب، وضعفه الدارقطني وغيره».

ثم رأيت الغماري قلد المناوي - كعادته - فأورد الحديث في «كنزه».

١٣٢٢- (مثلُ الذي يعتقُ عندَ الموتِ كمثلِ الذي يهدي إذا شبعَ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٩٦٨) والنسائي (٢/١٢٥) والترمذي (٢/١٧) والدارمي (٢/٤١٣) وابن حبان (١٢١٩) وأحمد (٥/١٩٧و ٦/٤٤٨) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١/٢٨) وابن الأعرابي في «المعجم (ق ٢/١٩٠) عن أبي إسحاق عن **أبي حبيبة الطائي** قال:

«أوصى إليّ أخي بطائفة من ماله، فلقيت أبا الدرداء، فقلت: إن أخي أوصى إليّ بطائفة من ماله، فإن ترى لي وضعه في الفقراء أو المساكين أو المجاهدين في سبيل الله، فقال: أما أنا فلو كنت لم أعدل بالمجاهدين، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ...»، فذكره والسياق للترمذي وقال:

«حديث حسن صحيح».

كذا قال. وأبو حبيبة هذا في عداد المجهولين، فإنه لا يعرف له راوٍ غير أبي إسحاق، ولذلك قال الحافظ فيه:

«مقبول». يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، ولم يتابع فيما علمت. ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: «لا يدرى من هو؟ وقد صحح له الترمذي».

فتحسين الحافظ لإسناده في «الفتح» (٥/٣٧٤) غير حسن، وإن وافقه المناوي وقلده الغماري، وأقره المعلق على «شرح السنة» (٦/١٧٢). والله المستعان.

١٣٢٣ - (يعظمُ أهلُ النار في النارِ، حتى إن بين شحمة أذنِ أحدِهم إلى عاتِقه مسيرةُ سبعمائةِ عامٍ، وإنَّ غلظَ جلدِه سبعون ذراعاً، وإن ضرسَه مثلُ أُحُد).

ضعيف. أخرجه أحمد (٢/٢٦): ثنا وكيع: حدثني **أبو يحيى الطويل** عن **أبي يحيى القتات** عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا سند ضعيف، أبو يحيى القتات، مشهور بكنيته، وقد اختلف في اسمه، وهو لين الحديث. ومثله أبو يحيى الطويل واسمه عمران بن زيد التغلبي لين أيضاً، كما في «التقريب». ومع هذا الضعف صححه الغماري، فأورده في «كنزه».

ويعارض هذا الحديث ما عند مسلم في «صحيحه» (٨/١٥٤) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد، **وغلظ جلده مسيرة ثلاث**».

ويعارضه أيضاً حديث:

«إن بين شحمة أذن أحدهم وبين عاتقه **مسيرة سبعين خريفاً**. . .».

أخرجه أحمد بإسناد صحيح كما بينته في الكتاب الآخر (٥٦٠).

١٣٢٤ - (أفشوا السلامَ، وأطعموا الطعامَ، واضربوا الهامَ، تورثوا الجنانَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٣٤٠) من طريق **عثمان بن عبد الرحمن الجمحي** عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به وقال:

«حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن زياد عن أبي هريرة».

كذا قال! والجمحي هذا، لم يوثقه أحد، بل قال البخاري:

«مجهول». وقال أبو حاتم:

«ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به». واعتمده الحافظ في «التقريب».

وللحديث طريق أخرى دون الفقرة الثالثة، يرويه قتادة عن **أبي ميمونة عن أبي** هريرة قال:

«قلت: يا رسول الله! إذا رأيتك طابت نفسي، وقرّت عيني، فأنبئني عن كل شيء، فقال: «كل شيء خلق من ماء». قال: قلت: يا رسول الله! أنبئني عن أمرٍ إذا أخذت به دخلت الجنة،قال: «أفش السلام، وأطعم الطعام، وصِلِ الأرحام، وقم بالليل والناس نيام، ثم ادخل الجنة بسلام».

أخرجه ابن حبان (٦٤٢) وأحمد (٢/٢٩٥و ٣٢٣-٣٢٤و ٤٩٣).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، قال الدارقطني:

«أبو ميمونة عن أبي هريرة، وعنه قتادة؛ مجهول يترك».

لكن قوله:«أفش السلام...» إلخ قد صح من حديث عبد الله بن سلام مرفوعاً وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٦٩).

(تنبيه): قد وقع للسيوطي ثم للمناوي خبط في لفظ هذا الحديث وسياقه بينته في المصدر الآنف الذكر برقم (٥٧١). وكذلك أخطأ الغماري بإيراده في «كنزه»، ومعزواً لابن ماجه.

ثم رأيت الحديث في «المستدرك» (٤/١٢٩) من الوجه المذكور وقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! مع أن هذا أورد أبا ميمونة في «الميزان» ونقل عن الدارقطني ما ذكرته عنه آنفاً من التجهيل! وأقره! وأما الحاكم فلعله ظن أن أبا ميمونة هذا هو الفارسي وليس أبا ميمونة الأبار، أو أنه ظن أنهما واحد، والراجح التفريق، وإليه ذهب الشيخان وأبو حاتم وغيرهم كالدارقطني؛فإنه وثق الفارسي في «كناه»، قال الحافظ في «التهذيب» عقبه:

«وهذا مما يؤيد أنه غير الفارسي».

ووقع في ابن حبان «هلال بن أبي ميمونة». وهو خطأ مطبعي أو من النساخ. والله أعلم.

ثم رأيت ابن كثير جرى في «التفسير» على عدم التفريق، فقال عقب الحديث وقد

ساقه من رواية أحمد (٣/١٧٧):

«وهذا إسناد على شرط الصحيحين، إلا أن أبا ميمونة من رجال «السنن» واسمه سليم، والترمذي يصحح له. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلاً. والله أعلم.».

قلت: وهذه علة أخرى وهي الإرسال. والله أعلم.

والحديث مما صححه الرفاعي في «مختصره» (٣/٤٠/٣٠) فما أكثر تعديه، وظلمه لنفسه وقرائه؟! وشاركه في ذلك بلديُّه الصابوني (٢/٥٠٦) وزاد عليه أنه عزا التخريج إلى نفسه حين جعله في الحاشية، وذلك من ديدنه كما كنت نبهت عليه في مقدمة المجلد الرابع من «الصحيحة»، فعد إليه إن شئت أن تعرف حقيقته.

١٣٢٥ـ (إن الجنةَ لتزخرفُ لرمضانَ من رأسِ الحولِ إلى الحولِ، فإذا كان أول ليلةٍ من رمضانَ هبتْ ريحٌ من تحتِ العرش فصفقتْ ورق الجنةِ عن الحور العينِ، فقلنَ: يا رب اجعل لنا من عبادك أزواجاً تقرُّ بهم أعيننُا، وتقرُّ أعينهم بنا).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ٦٩٤٣) وتمام في «الفوائد» (ج ١ رقم ٣٤) وابن عساكر في «فضل رمضان» (ق/١٧١ـ٢) من طريق **الوليد بن الوليد**: نا ابن ثوبان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن ثوبان إلا الوليد».

قلت: وهو القلانسي واهٍ. قال الذهبي في «الميزان»:

«قال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني وغيره: متروك. وروى له نصر المقدسي في «أربعينه» حديثاً منكراً، وقال: تركوه».

قلت: يعني هذا الحديث، فقد رواه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» من هذا الوجه ثم قال (٣/٨٨):

«قال نصر المقدسي: تفرد به الوليد بن الوليد القلانسي، وقد تركوه. قلت: وهاه الدار قطني وقواه أبو حاتم».

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في «الواهيات (٢/٤٦) من رواية الدارقطني في «الأفراد» وقال الدارقطني:

«إنه تفرد به وهو منكر الحديث».

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٨٦) والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٢/١٧٩) من حديث جرير بن أيوب البجلي عن الشعبي عن نافع بن بردة عن أبي مسعود الغفاري مرفوعاً به وزاد:

«قال: فما من عبد يصوم يوماً من رمضان إلا زوج زوجة من الحور العين، في خيمة من درة مما نعت الله ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ على كل امرأة سبعون حلة ليس منها حلة على لون الأخرى، تعطي سبعين لوناً من الطيب، ليس منه لون على ريح الآخر، لكل امرأة منهن سبعون ألف وصيفة لحاجتها. . » إلخ الحديث.

وفيه من مثل هذه المبالغات ما يدل على نكارته ووضعه ولذلك لم يسلم به ابن خزيمة فإنه قال: «إنْ صحّ الخبر، فإنّ في القلب من جرير بن أيوب البَجَلي».

وعقب عليه الحافظ المنذري بقوله (٢/٧٢):

«جرير بن أيوب البجلي واهٍ، ولوائح الوضع عليه. والله أعلم».

قلت: ومع هذا الحكم الصريح بالوضع على هذا الحديث فقد صدره بصيغة (عن) المشعرة عنده بأنه فوق الضعيف كما نص عليه في المقدمة، وهذا من تناقضه الذي أوضحته في مقدمة كتابي «صحيح الترغيب والترهيب» فراجعها فإنها مهمة جداً.

وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٨٨-١٨٩) وقال:

«هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به جرير بن أيوب. قال يحيى: ليس بشيء، وقال الفضل بن دكين: يضع الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك».

وعقب عليه السيوطي في «اللآلىء» (٢/١٠٠) بما لا طائل تحته. وذهل عنه ابن عراق فلم يورده في «تنزيه الشريعة» لا في الفصل الأول، ولا في الفصل الثاني. والقول

فيه قول ابن الجوزي والمنذري.

ثم إن من الممكن ربط علة الحديث بنافع بن بردة؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر. وشيخه أبو مسعود الغفاري أورده في «الإصابة» في (الكنى) وقال يأتي في (المبهمات) وليس عنده (المبهمات)، ووقع في «الموضوعات» (عبدالله بن مسعود) وفي «ترغيب الأصبهاني» و«اللآلي»: (ابن مسعود)، وهذا لا ينافي أنه الغفاري لأنه أبو مسعود بن مسعود الغفاري كما في «الإصابة». والله أعلم.

١٣٢٦- (نعمَ السحـور التمـرُ، ونعمَ الإدام الـخـلُّ، ورحمَ الله المتسحرين).

ضعيف. رواه أبو عوانة في «صحيحه» (١/١٨٥/٨): حدثني أبو محمد بن العباس القطان الدمشقي قال: حدثنا **خالد بن يزيد العمري عن** ابن أبي ذئب عن **المقبري** عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٧٩/١٩) في ترجمة القطان هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، العمري هذا قال الذهبي:

«كذبه أبو حاتم ويحيى، قال ابن حبان يروي الموضوعات عن الأثبات».

ثم ساق له بعض الموضوعات، وليس منها هذا، فإن الجملة الأولى منه لها طريق أخرى صحيحة عن أبي هريرة أوردتها في «الصحيحة» (٥٦٢)، والجملة الثانية في «صحيح مسلم» من حديث جابر وعائشة، وهو مخرج هناك برقم (٢٢٢٠).

وأما الجملة الأخيرة، فأخرجها الطبراني في «الكبير» (٦٦٨٩) من حديث السائب بن يزيد مرفوعاً مع الجملة الأولى، وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي وهو ضعيف، كما في «المجمع» (١٥١/٣) و«التقريب».

ولم أجد لهذه الفقرة الأخيرة شاهداً آخر أشد به من عضدها، ولذلك أوردته هنا، وإنما صحت بلفظ:

«إن الله وملائكته يصلون على المستحرين».

ولذلك أوردته في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠٥٨).

١٣٢٧- (مَنْ صامَ يوماً لم يخرقْه كُتبتْ له عشرُ حسناتٍ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٦٥٣ -بترقيمي) عن عبد الرحمن بن عبد الوهاب الصيرفي: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن **أبي جناب الكلبي** عن طلحة بن مُصَرِّف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب مرفوعاً وقال:

«لم يروه عن طلحة إلا أبو جناب، ولا عنه إلا إسحاق الأزرق، تفرد به عبد الرحمن ابن عبد الوهاب».

قلت: ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٨) وقال:

«غريب من حديث طلحة، تفرد به إسحاق الأزرق».

قلت: والراوي عنه عبدالرحمن بن عبد الوهاب الصيرفي يبدو أنه العَمِّي وهو بصري، ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٦٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكنه قال:

«روى عنه أبو زرعة وموسى بن إسحاق الأنصاري».

وأبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة، ومن فوقه ثقات أيضاً غير أبي جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حية وهو ضعيف مدلس، فهو علة الحديث.

والحديث عزاه في «الجامع» لـ «الحلية» وحده فقصر.

١٣٢٨- (قلِ: اللهمّ غارتِ النجومُ، وهدأتِ العيونُ، وأنت حيٌّ قيومٌ، يا حيُّ يا قيومُ! أنِم عيني، وأهدِىء ليلي).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٨١٧) من طريق عمرو بن الحصين العقيلي: ثنا محمد بن عبد الله بن علاثة: ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان قال: سمعت عبد الملك بن مروان يحدث عن أبيه عن زيد بن ثابت قال:

أصابني أرق من الليل، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: (فذكره) فقلتها فذهب عني.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ عمرو بن الحصين متروك متهم، وابن علاثة فيه ضعف، وبالأول فقط أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٢٨).

١٣٢٩- (لكلِّ شيءٍ زكاةٌ، وزكاةُ الجسدِ الصومُ).

ضعيف. روي من حديث أبي هريرة وسهل بن سعد.

١ - أما حديث أبي هريرة، فأخرجه وكيع في «الزهد» (٣/٨٢/٢): حدثنا **موسى ابن عبيدة** عن جمهان عنه موقوفاً.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٧) وابن ماجه (رقم ١٧٤٥) وابن عدي في «الكامل» (ق ٣٠٣/١) وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق ١٥٧/٢) من طريق ابن المبارك وغيره عن موسى بن عبيدة به مرفوعاً.

قال البوصيري في «الزوائد» (٢/٧٩- بيروت):

«**هذا إسناد ضعيف، موسى بن عبيدة -وهو الربذي- متفق على تضعيفه**».

وخالف **يحيى بن عبد الحميد** فقال: نا ابن المبارك عن الأوزاعي عن جمهان به.

أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١٥٥/١ -ظاهرية).

قلت: وذِكْرُهُ الأوزاعيَ مكانَ موسى منكر، تفرد به يحيى هذا وهو الحماني. قال الذهبي في «الضعفاء»:

«حافظ منكر الحديث، وقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل: كان يكذب جهاراً. وقال النسائي: ضعيف».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«اتهموه بسرقة الحديث».

ولم يتنبه البوصيري لهذه المخالفة، فجعل رواية الحماني عن ابن المبارك عن موسى بن عبيدة! وفيه علة أخرى وهي جمهان، ترجمه في «التهذيب» برواية اثنين آخرين عنه ووثقه ابن حبان (٤/١١٨)، وقال في «التقريب»:

«مقبول».

لكن ذكر البخاري في «تاريخه» (٢/١/٢٥٠) عن علي بن المديني أن هذا الذي

روى عنه موسى بن عبيدة هو غير الذي روى عنه الاثنان المشار إليهما، وأحدهما عروة ابن الزبير. والله أعلم.

ولعله لذلك بيض له الذهبي في «الكاشف»، فلم يتبين له حاله.

٢ - أما حديث سهل، فيرويه **حماد بن الوليد** عن سفيان الثوري عن أبي حازم عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (٢/٨٩/٢) وابن عدي في «الكامل» (١/٧٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٢٣٧/٥٩٧٣) وابن الجوزي في «الأحاديث الواهية»، وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويه عن الثوري غير حماد، ولحماد أحاديث غرائب وأفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (١/٢٥٤):

«يسرق الحديث، ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم».

وقال ابن الجوزي:

«**هذا حديث لا يصح**».

ثم ذكر كلام ابن حبان والجملة الأخيرة من كلام ابن عدي.

وقال الهيثمي (٣/١٨٢) بعدما عزاه للطبراني:

«وفيه حماد بن الوليد، وهو ضعيف».

وقال الذهبي في «ضعفائه»:

«متروك ساقط».

١٣٣٠ - (مَنْ صامَ يوماً ابتغاءَ وجهِ الله تعالى، بعَّده اللهُ عزَّ وجلَّ من جهنمَ كبعدِ غرابٍ طارَ وهو فرخٌ حتى ماتَ هرماً).

ضعيف. أخرجه أحمد (٢/٥٢٦): ثنا عبد الله بن يزيد: ثنا ابن لهيعة عن خالد ابن يزيد عن **لهيعة أبي عبد الله عن رجل قد سماه**: حدثني سلمة بن قيس عن أبي هريرة

أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله ثقات، غير شيخ لهيعة الذي لم يسم.

ولهيعة هو والد عبد الله بن لهيعة لم يوثقه غير ابن حبان وقال الأزدي:

«حديثه ليس بالقائم». وقال ابن القطان:

«مجهول الحال».

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ من الأقوال فقال:

«مستور».

وقد اختلف في إسناده على ابن لهيعة وأبيه، فرواه خالد بن يزيد عنه هكذا وقال الطبراني في «الأوسط» (٣٢٧٠): حدثنا بكر -هو ابن سهل- : ثنا عبدالله بن يوسف وشعيب بن يحيى قالا: ثنا ابن لهيعة: ثنا زبان بن فائد عن لهيعة بن عقبة عن عمرو بن ربيعة الحضرمي: سمعت سلامة بن قيصر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره وقال:

«لا يُروى عن سلام إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة».

قلت: وهو ضعيف في غير رواية عبد الله بن يزيد المقرىء - وهي الأولى - وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب، وأما رواية غير هؤلاء الثلاثة عنه فهي ضعيفة، لأنهم رووا عنه بعد احتراق كتبه، وتحديثه من حفظه، وهو فيه ضعيف، لكن شيخ الطبراني بكر بن سهل ضعيف أيضاً، بل إنهم وضعوه، وشيخ ابن لهيعة زبان بن فائد ضعيف، فهو إسناد مظلم كما ترى، فيه عدة علل تترى، واقتصر الهيثمي على بيان علة واحدة منها، فقال (٣/ ١٨١) بعد أن ذكره من حديث سلمة بن قيصر:

«رواه أبو يعلى والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» إلا أنه قال: سلامة بن قيصر، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام»!

قلت: قال الحافظ في «الإصابة»:

«سلامة بن قيصر، ويقال: سلمة، نزل مصر، قال أحمد بن صالح: له صحبة. ونفاها أبو زرعة. وقال ابن صالح: سلمة عندنا أصح، وهو من أصحاب النبي ﷺ. وقال البخاري: لا يصح حديثه. وأخرج حديثه مُطَيَّن، والحسن بن سفيان والطبراني من

طريق عمرو بن ربيعة الحضرمي سمعت سلامة بن قيصر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من صام. . ومداره على ابن لهيعة، فرواه ابن وهب وجُلّ أصحابه عنه هكذا، ورواية ابن وهب في «مسند أبي يعلى» وقال عبد الله بن يزيد المقرىء عنه بهذا الإسناد عن سلمة بن قيصر عن أبي هريرة وعنه أخرجه أحمد في مسنده، ورجح أبو زرعة هذه الزيادة، وأنكرها أحمد بن صالح».

قلت: وفي قوله: «بهذا الإسناد. .» نظر، فإن إسناد أحمد عن عبد الله بن يزيد عن ابن لهيعة يختلف كل الاختلاف عن إسناد سائر أصحاب ابن لهيعة عنه كما سبق بيانه.

وجملة القول: أن الحديث لا يصح كما قال البخاري، لأن مداره على ابن لهيعة، وقد اختلفوا عليه في إسناده كما أوضحته بأتم توضيح والله تعالى ولي التوفيق.

(تنبيه): وقع في «المسند» كما رأيت «سلِمة بن قيس» والصواب «سلمة بن قيصر» كما يفهم من كلام الحافظ المتقدم، وكذلك ذكره في «تعجيل المنفعة»، وهذا الخطأ عينه وقع في «المشكاة» من رواية البيهقي في «الشعب»، وقد نبه عليه القاري في «المرقاة».

ثم وقفت على خلاف آخر على ابن لهيعة، فأخرجه البزار في «مسنده» (١٠٣٧ ـ كشف الأستار) من طريق عبد الله بن يزيد أيضاً عن ابن لهيعة عن زبان بن فائد عن أبي الشعثاء عن سلمة بن قيصر عن أبي هريرة.

قلت: فأسقط من إسناده الرجل الذي لم يسم، فلا أدري أهذا من ابن لهيعة، أم سقط من الناسخ أو الطابع؟ فقد قال المنذري في «الترغيب» (٢ / ٦١) وتبعه الهيثمي:

«رواه أحمد والبزار، وفي إسناده رجل لم يسم»!

١٣٣١ـ (أشعرتَ يا بلالُ! أن الصائمَ تسبحُ عظامـهُ، وتستغفرُ لـه الملائكةُ ما أُكِلَ عندَه).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (١٧٤٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» ومن طريقه

ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/٢٣٢/ ٢و١٠/ ٣٣٠ -ط) من طريق **أبي عتبة عن بقية**: حدثنا **محمد بن عبد الرحمن** عن سليمان بن بريدة [عن أبيه] قال:

«دخل بلال على رسول الله ﷺ وهو يتغدى، فقال رسول الله ﷺ: [الغداء يا بلال! قال: إني صائم يا رسول الله] فقال رسول الله ﷺ: نأكل رزقنا، وفضل رزق بلال في الجنة، أشعرت. . ».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ محمد بن عبد الرحمن هو القشيري، قال ابن عدي:

«منكر الحديث». ذكره الذهبي وقال:

«وفيه جهالة، وهو متهم ليس بثقة، وقد قال فيه أبو الفتح الأزدي: كذاب متروك الحديث».

قلت: وكذلك قال أبو حاتم الرازي، وكأن الذهبي فاته ذلك، وإلا لما عدل عنه إلى الأزدي المنتقد في نقده، فقد ترجمه ابنه في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٣٢٥) وقال:

«وسألته عنه، فقال: متروك الحديث، كان يكذب ويفتعل الحديث».

وإذن فلا وجه لقول الذهبي: «فيه جهالة». فالرجل معروف، ولكن بالكذب في الحديث، فمثله يكون حديثه موضوعاً ولا كرامة.

وبقية، مدلس، ولكنه قد صرح هنا بالتحديث، وليس به حاجة إلى التدليس، فالشيخ الذي قد يدلسه، لن يكون شراً من هذا القشيري!

ولكن الراوي عنه أبو عتبة، ليس سالماً من القدح كما تراه في ترجمته من «الميزان» و «اللسان» إلا أنه لم يتفرد به، فقد قال ابن ماجه في «سننه» (١٧٤٩): حدثنا محمد بن المصفى: ثنا بقية به. فآفة الحديث من القشيري.

(تنبيه): وقع في نسخة «التاريخ» سقط في هذا الحديث، من الناسخ، فاستدركته من «مشكاة المصابيح» (٢٠٨٢) فإنه ذكره من رواية البيهقي في «شعب الإيمان» عن بريدة، وهو كعادته لم يتكلم بشيء على إسناده، فحققت القول عليه هنا، وذكرت

خلاصته في تعليقي عليه للمرة الثانية، أتيت فيها على الأحاديث التي لم يتيسر لي الكلام عليها في المرة الأولى، فحققت القول فيها أيضاً، عسى أن يعاد طبعه مرة أخرى إن شاء الله تعالى.

١٣٣٢- (إن الصائمَ إذا أُكلَ عندَه صلتْ عليه الملائكةُ حتى يفرغوا، وربما قالَ: حتى يقضوا أكلَهم).

ضعيف. أخرجه الترمذي (١/ ١٥٠) والنسائي في «السنن الكبرى» (ق ٦٢/ ٢) والدارمي (٢/ ١٧) وابن خزيمة في «صحيحه» (٢١٣٨- ٢١٤٠) وابن ماجه (١٧٤٨) من طريق ابن أبي شيبة وهذا في «المصنف» (٣/ ٨٦) وابن المبارك في «الزهد» (٥٠٠/ ١٤٢٤) وفي الجزء الثاني من «حديثه» (ق ١٠٤/ ٢) وأحمد (٦/ ٣٦٥و ٤٣٩) وابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٤١٥- ٤١٦) والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (١/ ٤٧٧/ ٨٩٩) وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ١٧٠٤) وعنه ابن حبان (٩٥٣ -موارد) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٣٠/ ٤٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٦٥) والبيهقي (٤/ ٣٠٥) كلهم من طريق حبيب بن زيد الأنصاري قال: سمعت **مولاة لنا يقال لها: ليلى**، تحدث عن جدته أم عمارة بنت كعب:

أن النبي ﷺ دخل عليها، فدعت له بطعام، فقال لها: «كلي»، فقالت: إني صائمة، فقال النبي ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وأقره المناوي في «شرحيه»: «الفيض» و«التيسير»، وكأنه لم يرجع إلى إسناده، فإن ليلى هذه لا تعرف، فقد أوردها الذهبي في فصل «النسوة المجهولات» وقال:

«تفرد عنها حبيب بن زيد».

وقال الحافظ فيها:

«مقبولة».

يعني عند المتابعة، وإلا فلينة الحديث، وما عرفت لها متابعاً، بل إن من الممكن أن يقال: إنها قد خولفت فرواه أبو أيوب عن عبد الله بن عمرو موقوفاً مختصراً بلفظ:

«الصائم إذا أكل عنده صلت عليه الملائكة».

أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وابن المبارك من طريق قتادة عن أبي أيوب عنه.

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وهو موقوف في حكم المرفوع، ويشهد له دعاء الضيف:

«أفطر عندكم الصائمون.. وصلت عليكم الملائكة» الحديث، وهو مخرج في «آداب الزفاف» (ص ٩١- ٩٢).

فإن الصلاة هنا جملة دعائية كالجملتين الأخريين، وإنما يدعى بشيء يمكن أن يقع إذا توفر سببه، وهذا ما أكده ابن عمرو رضي الله عنه بحديثه هذا. والله أعلم.

ثم إن الحديث رواه شريك عن حبيب بن زيد بلفظ:

«الصائم إذا أَكَلَ عنده المفاطير صلت عليه الملائكة حتى يمسي».

أخرجه الترمذي وابن خزيمة بإسناد واحد عن شريك وليس عند الترمذي: «حتى يمسي». وهو بهذه الزيادة منكر، لأن شريكاً وهو ابن عبد الله القاضي سيىء الحفظ، وبهذه الزيادة رواه الطبراني أيضاً (رقم ٥٠).

والحديث علقت عليه اللجنة القائمة بتحقيق «الجامع الكبير» للسيوطي (٥٦٥٢) بأن السيوطي رمز في «الجامع الصغير» لحسنه، وكفى! كما أورده الغماري في «كنزه».

١٣٣٣- (مَنْ فطَّرَ صائماً في رمضانَ منْ كسبٍ حلالٍ، صلت عليه الملائكةُ لياليَ رمضانَ كلّها، وصافَحه جبريلُ، ومن يصافحْه جبريلُ يرقّ قلبُه، وتكثرْ دموعُه. قالَ رجلٌ: يا رسولَ الله! فإن لم يكن ذاكَ عندَه؟ قالَ: قَبضةٌ من طعامٍ. قال: أرأيتَ من لم يكن ذاكَ عندَه؟ قالَ: ففلقةُ خبزٍ. قال: أفرأيتَ إن لم يكن ذاكَ عندَه؟ قال: فَمَذْقَةٌ من لبنٍ. قالَ: أفرأيت من لم يكن ذاكَ عندَه؟ قال: فشربةٌ من ماءٍ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٦٩) عن حكيم بن خِذام

العبدي: نا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف لسوء حفظه.

والأخرى: حكيم هذا قال أبو حاتم:

«متروك الحديث».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

قلت: وهذا منه تضعيف شديد له، كما هو اصطلاحه.

لكن تابعه الحسن بن أبي جعفر عند ابن عدي أيضاً (١/٨٧) والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٢/١٧٩)، وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويه عن علي بن زيد إلا الحسن بن أبي جعفر وحكيم بن خِذام».

قلت: وثلاثتهم ضعفاء، وحكيم أشدهم ضعفاً، فالحديث ضعيف.

ومن طريق الحسن أخرجه الطبراني مختصراً، والبزار نحوه كما في «مجمع الزوائد» (٣/١٥٦).

قلت: في عزوه للبزار نظر لأسباب أهمها أنه ليس في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي أيضاً، وهو أصل ما يعزوه للبزار في «المجمع» وكذلك ليس هو في «زوائد البزار» للحافظ ابن حجر.

وأما الطبراني فقد أخرجه في «الكبير» (٦١٦٢) من طريق الحسن بن أبي جعفر، باختصار، ورواه قبيله (٦١٦١) من طريق حكيم بن خذام أيضاً أخصر منه.

(تنبيه): (خذام) بكسر المعجمة الأولى كما في «الإكمال» (٣/١٣٠) لابن ماكولا، ومثله في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل» و«الكامل» وغيرها، ووقع في «اللسان» و«الطبراني»: «حزام»، ! بالحاء المهملة وهو تصحيف.

١٣٣٤ـ (فضلُ القرآنِ على سائرِ الكلامِ ، كفضل الرحمنِ على سائرِ خلقِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبـو يعلى في «معجم شيوخـه» (ق ١/٣٤) وابن عدي في «الكامل» (ق/١/٢٤٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٣٨) من طريق **عمر الأبح** عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ـ زاد البيهقي : عن الأشعث الأعمى ـ عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال البيهقي :

«**تفرد به عمر الأبح وليس بالقوي**» .

قلت : بل هو ضعيف جداً كما يفيده قول البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

ومـع ذلك فقـد اقتصر الحـافظ في «الفتح» (٥٤/٩) على قـوله فيـه :

«وهـو ضعيف» .

ولعل ذلك لعدم تفرد الأبح به كما يأتي .

وشهر بن حوشب ضعيف من قبل حفظه .

وأمـا الأشعث الأعمى فهو ابن عبـد الله الحداني أبـو عبد الله الأعمى ، وهـو صدوق . وقد اختلف في إسناده ، فقال البيهقي :

«وروي عن يونس بن واقد البصري عن سعيد دون ذكر الأشعث في إسناده . ورواه عبد الوهاب بن عطاء ومحمد بن سواء عن سعيد عن الأشعث دون ذكر قتادة فيه» .

ثم قال الحافظ ابن حجر :

«وأخرجه ابن الضريس من وجه آخرعن شهر بن حوشب مرسلاً ، ورجاله لا بأس بهم» .

قلت : وكذلك أخرجه الدارمي (٤٤١/٢) : ثنا سليمان بن حرب : ثنا حماد بن سلمة عن أشعث الحداني عن شهر بن حوشب قال : قال رسول الله ﷺ . . .

والحداني صدوق ، ومن دونه ثقات .

وبالجملة فالحـديث ضعيف لاضطرابـه ، وإرسالـه وضعف راويه . وقـد أشار

البخاري في «أفعال العباد» (ص ٩١)، إلى أنه لا يصح مرفوعاً. وقد أخرجه العسكري عن طاوس والحسن من قولهما كما في «الفتح»، وكذلك رواه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٧١) عن شهر بن حوشب وأبي عبد الرحمن السلمي، وعلقه البخاري في «الأفعال» (ص ٧٢) عن السلمي، وقد روي عنه عن عثمان مرفوعاً.

أخرجه البيهقي من طريق يعلى بن المنهال السكوني: ثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن الجراح بن الضحاك الكندي عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن عن عثمان مرفوعاً به.

وهكذا أخرجه ابن الضريس عن الجراح به كما في «الفتح». والجراح صدوق كما في «التقريب»، وقال الذهبي: «صويلح»! وبقية رجاله ثقات غير يعلى بن المنهال أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٢/٣٠٥) من رواية حاتم بن أحمد بن الحجاج المرْوزي فقط عنه، ولم يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً.

وقد تابعه الحماني عن إسحاق به مرفوعاً.

أخرجه البيهقي أيضاً وقال:

«ويقال: إن الحماني أخذ ذلك من يعلى والله أعلم».

يعني أنه سرقه منه، فإنه متهم بسرقة الحديث، كما تقدم في الحديث (١٣٢٩).

وقد خالفهما يحيى بن أبي طالب، فرواه عن إسحاق بن سليمان به إلى أبي عبد الرحمن موقوفاً عليه من قوله.

وتابعه على ذلك غيره كما قال البيهقي. وقال الحافظ (٩/٥٤):

«وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي».

وجملة القول أن الحديث ضعيف لا يصح من طريقيه، فالأولى ضعيفة جداً، والأخرى ضعيفة، والصواب الوقف.

وقد روي من طريق أخرى مرفوعاً في عجز الحديث الآتي:

١٣٣٥- (يقولُ الربُّ عزَّ وجلَّ: من شغلَه القرآنُ وذكري عن مسألتي أعطيتُه أفضلَ ما أعطي السائلين، وفضلُ كلامِ الله على سائرِ الكلامِ،

كفضلِ الله على خلقِه).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/١٥٢) واللفظ لـه، والدارمي (٢/٤٤١) وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٧١) والعقيلي في «الضعفاء» (٣٧٥) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٣٨) من طريق **محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني** عن عمرو بن قيس عن **عطية** عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

قلت: بل هو ضعيف، فإن عطية وهو العوفي ضعيف.

ومحمد بن الحسن بن أبي يزيد متهم، وبه أعله العقيلي فقال:

«وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال في موضع آخر: يكذب».

وكذلك كذبه أبو داود كما في «الميزان» وساق له هذا الحديث ثم قال:

«حسنه الترمذي فلم يحسن».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٨٢) عن أبيه:

«**هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن ليس بالقوي**».

قلت: وكذلك لم يُحْسِن الحافظ حين قال في «الفتح» (٩/٥٤):

«أخرجه الترمذي ورجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف».

فذهل عن الهمداني هذا وهو أشد ضعفاً من عطية، وقد قال العقيلي:

«ولا يتابع عليه».

لكن خالفه البيهقي فقال:

«قلت: تابعه الحكم بن بشير، ومحمد بن مروان عن عمرو بن قيس».

قلت: فإذا صح السند بهذه المتابعة، فهي متابعة قوية، يبرأ محمد بن الحسن هذا من عهدة الحديث، فالحكم بن بشير صدوق، كما في «التقريب»، ومحمد بن مروان إن كان هو العقيلي البصري، فهو صدوق أيضاً لكن له أوهام، وإن كان هو السدي الأصغر فهو متهم وكلاهما من طبقة واحدة. والله أعلم.

وبالجملة، فقد انحصرت علة الحديث في العوفي .

وقد روي الحديث بشطره الأول عن عمر وحذيفة .

أما حديث عمر، فأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٩٣ـ هند) : ثنا ضرار: ثنا صفوان بن أبي الصهباء عن بكير بن عتيق عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، ضرار وهو ابن صُرد ـبضم المهملة وفتح الراءـ وشيخه صفوان بن أبي الصهباء ضعيفان، والأول أشد ضعفاً، فقد قال البخاري نفسه:

«متروك». وكذبه ابن معين .

وأما الآخر، فقال الذهبي :

«ضعفه ابن حبان وقال: يروي ما لا أصل له، ولا يجوز الاحتجاج بما انفرد به» .

ثم ذكره في «الثقات» أيضاً!

وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول، اختلف فيه قول ابن حبان» .

والحديث قال في «الفتح» (٩/ ٥٤) :

«وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في «مسنده» من حديث عمر بن الخطاب، وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء، مختلف فيه»!

وأما حديث حذيفة فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٣١٣) وابن عساكر في «فضيلة ذكر الله عز وجل» (ق ٢ /٢) بإسنادين عن أبي مسلم عبد الرحمن بن واقد: ثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن ربعي عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«قال الله تعالى: من شغله ذكري عن مسألتي أعطيته قبل أن يسألني». وقالا:

«حديث غريب تفرد به أبو مسلم» .

قلت: وثقه ابن حبان. وقال ابن عدي :

«يحدث بالمناكير عن الثقات، ويسرق الحديث» .

وقال الحافظ :

«صدوق يغلط» .

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، فالإسناد حسن عندي، لولا ما يخشى من سرقة عبد الرحمن بن واقد، أو غلطه والله أعلم.

١٣٣٦- (من قرأَ ثلاثَ آياتٍ من أولِ الكهفِ عُصمَ مِنْ فتنةِ الدجالِ).

شاذ. أخرجه الترمذي (٢/١٤٥): حدثنا محمد بن بشار: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ به. حدثنا محمد بن بشار: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي عن قتادة بهذا الإسناد نحوه. قال أبو عيسى:

«هذا حديث حسن صحيح».

قلت: الحديث صحيح بغير هذا اللفظ، وأما هذا، فشاذ أخطأ فيه شعبة أو من دونه، وقد أخطأ شعبة في موضع آخر منه، فالأول قوله: «ثلاث» والصواب: «عشر». فقال أحمد (٦/٤٤٦): ثنا محمد بن جعفر وحجاج: ثنا شعبة به بلفظ:

«من قرأ عشر آيات من آخر الكهف عصم من فتنة الدجال».

وهكذا أخرجه مسلم (٢/١٩٩): حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر به ولم يسق لفظه، وإنما أحال به على لفظ هشام الدستوائي قبله عن قتادة وهو بلفظ:

«من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال».

ثم قال مسلم عقب سياقه لسند شعبة:

«قال شعبة: «من آخر الكهف»، وقال همام: «من أول الكهف»، كما قال هشام».

قلت: وهذا معناه أن رواية شعبة عند مسلم متفقة مع رواية همام وهشام في لفظة «العشر»، ومخالفة لها في لفظة «أول» وهي عند مسلم والترمذي كلاهما من طريق ابن بشار، ومع ذلك فقد اختلفت رواياتهما عنه في اللفظ الأول، فمسلم قال: «العشر» والترمذي قال: «ثلاث» كما اختلفت في الحرف الأول، فعند مسلم «آخر الكهف»، وعند الترمذي «أول الكهف»، وفي كل من الروايتين صواب وخطأ، فقوله: «ثلاث» خطأ

مخالف لعامة الرواة الثقات عن قتادة، وكلهم قالوا: «عشر». وقد ذكرت أسماءهم في «السلسلة الأخرى» (٥٨٢) وقوله: «أول الكهف» صواب لموافقته الثقات، ويبدو لي أن شعبة نفسه كان يضطرب في رواية هذا الحديث فتارة كان يقول: «عشر» كما هي رواية أحمد ومسلم عنه، وتارة يقول: «ثلاث» كما في رواية الترمذي هذه، وهي شاذة قطعاً، وتارة يقول: «**آخر الكهف**» كما في روايتهما، وأخرى يقول: «**أول الكهف**» وهي الصواب كما بينته في المصدر المشار إليه آنفاً، وكان الغرض هنا بيان الشذوذ في المكان الأول، وقد يسر الله لنا ذلك فله الحمد والمنة.

ثم وجدت لرواية «**آخر الكهف**» شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً وموقوفاً، خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٦٥١)، وملت هناك إلى العمل بأيهما شاء القاريء، والله أعلم.

(تنبيه): لم يتنبه الحافظ ابن كثير لشذوذ رواية الثلاث، فذكرها من رواية الترمذي وأقره على تصحيحها، فقلده مختصره الشيخ الرفاعي فصرح بصحتها في «فهرسه» (٢/٥٦٣/٦١٥) ولقد كان بلديه الصابوني موفقاً في هذه المرة لأنه لم يوردها في «مختصره»!

وكذلك أقره المنذري في «الترغيب» والمناوي في «شرحه»، وكان هذا من دواعي هذا التخريج والتحقيق. والله تعالى ولي التوفيق، والهادي إلى أقوم طريق.

١٣٣٧ - (ثلاثةٌ تحتَ العرشِ يومَ القيامةِ: القرآنُ يحاجُّ العبادَ، له ظهرٌ وبطنٌ، والأمانةُ، والرحمُ تنادي: ألا مَنْ وصلني وصلَه الله، ومن قطعني قطعَه الله).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٦٦) وحميد بن زنجويه في «كتاب الأدب» كما في «هداية الإنسان» (ق ٩٩/٢) والسياق له، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٣/٢٢/٣٤٣٣) عن مسلم بن إبراهيم: ثنا كثير بن عبد الله اليشكري: ثنا **الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي** عن أبيه مرفوعاً.

أورده العقيلي في ترجمة اليشكري هذا وقال:

«ولا يصح إسناده، والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بألفاظ مختلفة، وأما القرآن، فليس بالمحفوظ».

قلت: وأورده ابن أبي حاتم (٣/٢/١٥٤) من رواية أربعة من الثقات، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وثمة خامس روى عنه أيضاً وهو زيد بن الحباب كما جاء في «الإصابة»، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧/٣٥٤)، فمثله قد يحسن حديثه إذا كان من دونه ومن فوقه ثقة.

وشيخه الحسن بن عبد الرحمن، لا يعرف، فقد أورده ابن أبي حاتم أيضاً (١/٢/٢٣) من رواية اليشكري هذا فقط! وكذلك صنع ابن حبان في «الثقات» (٤/١٤٢) فهو في عداد المجهولين، **فهو علة الحديث عندي**، وليس اليشكري كما يشعر به كلام العقيلي المتقدم، وقلده فيه المعلق على «شرح السنة»، ومن قبله المناوي في «الفيض».

(تنبيه): وقع في ابن حبان: «الحسن بن عبد الرحمن بن عوف الزهري» وفي إسناد هذا الحديث (القرشي) مكان «الزهري» وكذلك هو عند ابن أبي حاتم وقال:

«وليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، لكنه آخر بصري».

وعلى هذا جرى الحافظ في «الإصابة» فإنه ترجم أولاً لعبد الرحمن بن عوف الزهري ثم قال:

«عبد الرحمن بن عوف؛ آخر، فرق أبو حاتم الرازي بينه وبين الزهري..».

قلت: وعبد الرحمن هذا الآخر، إن لم يذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد فلا تثبت صحبته، بل هو أيضاً لا يعرف، وعلى ذلك فهذه علة ثانية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٣٣٨- (هل تدرون ما يقولُ ربُّكم عزَّ وجلَّ؟ قالوا: الله ورسولهُ أعلمُ، قالَها ثلاثاً، قالَ: قالَ عزَّ وجلَّ: وعزتي لا يصلِّيها عبدٌ لوقتِها إلا أَدْخلتُه الجنّةَ، ومن صلى لغير وقتِها إن شئتُ رحمتُه، وإن شئتُ عذبتهُ).

منكر. أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ١٣٤) من طريق يزيد بن قتيبة الجرشي: ثنا الفضل بن الأغر الكلابي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال:

«إن النبي ﷺ خرج على أصحابه يوماً فقال لهم:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، الفضل بن الأغر وأبوه لم أجد من ترجمهما.

ويزيد بن قتيبة الجرشي، أورده ابن أبي حاتم (٢٨٤/٢/٤) وقال:

«روى عن الفضل الأغر الكلابي، روى عنه مسلم بن إبراهيم» ولم يزد.

ووقع عنده (الحرشي) بالحاء المهملة. والله أعلم.

١٣٣٩ـ(﴿يومَ يكشفُ عن ساقٍ﴾، قالَ: عن نورٍ عظيمٍ يخرون له سُجداً).

منكر. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٧٥١/٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٤٧ـ٣٤٨) عن روح بن جناح عن مولى عمر بن عبد العزيز عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق..﴾.

قلت: وهذا سند واه جداً، مولى عمر بن عبد العزيز مجهول، وروح بن جناح قال الحافظ:

«ضعيف اتهمه ابن حبان».

وقال في «الفتح» (٥٣٨/٨):

«أخرجه أبو يعلى بسند فيه ضعف»!

ولا يخفى ما في هذا التعبير من التساهل في تليين الضعف! وأبعد منه عن الصواب قول الهيثمي في «المجمع» (١٢٨/٧):

«رواه أبو يعلى، وفيه روح بن جناح وثقه دحيم وقال فيه: ليس بالقوي وبقية رجاله ثقات».

وذلك لأن في بقية رجاله ذلك المولى المجهول، فمن أين لتلك البقية الثقة؟!

وقد صح في تفسير هذه الآية خلاف هذا الحديث المنكر بلفظ:

«يكشفُ ربُّنا عن ساقِهِ فيسجدُ لهُ كلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ . . » الحديث .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٥٨٣)، فراجعه ففيه بحث هام حول هذه الصفة وطعن الكوثري في ثقات رواتها والرد عليه وبيان بعده عن النقد العلمي النزيه .

١٣٤٠ـ (إذا سألَ أحدُكم ربَّه مسألةً فتعرف الاستجابةَ فليقل : الحمدُ لله الذي بعزّته وجلالِه تتمُّ الصالحات ، ومن أبطأَ عنه من ذلكَ شيءٌ فليقل : الحمدُ لله على كلِّ حالٍ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ١٣٦ـ ١٣٧) من طريق عمرو عن محصن بن علي الفهري (الأصل : النهري) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، محصن هذا مجهول الحال ،كما قال ابن القطان .

وقال الحافظ :

«مستور من السادسة» .

وهذا يعني أنه لم يسمع من أبي هريرة ، فهو منقطع ، وقد أشار ابن حبان إلى مثل هذا حين قال في «ثقات التابعين» :

«يروي المراسيل» .

وقد روى له الحاكم (١/٢٠٨) حديثاً آخر عن عوف بن الحارث عن أبي هريرة وقال : «صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي ، وذلك من أوهامهما ، وقد وصف الذهبي نفسه محصناً هذا بالجهالة في «الميزان» نقلاً عن ابن القطان وأقره! فالعجب منه ما أكثر تناقض كلامه في «التلخيص» مع كلامه في غيره وهو الحافظ النقاد ، الأمر الذي يحملني على أن أعتقد أنه من أوائل مؤلفاته ، وأنه لم يتح له أن يعيد النظر فيه ، والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في جامعيه للبيهقي في «الدعوات» عن أبي هريرة ، ولم نقف على هذا الكتاب بعد ، وإن كنت أظن أن إسناده هو نفس الإسناد المذكور نقلاً عن «الأسماء والصفات» .

ولم يتكلم عليه المناوي بشيء، فكأنه لم يقف عليه، ولذلك انصرف إلى الكلام عن غيره فقال عقب الحديث:

«وللحاكم نحوه من حديث عائشة، قال الحافظ العراقي: وإسناده ضعيف».

وقلده المعلقون على «الجامع الكبير» (١٩٤٠) فنقلوه عنه، دون أن يعزوه إليه! وزادوا على ذلك فقالوا ـ كعادتهم ـ: رمز السيوطي في «الجامع الصغير» لضعفه!

وحديث عائشة الذي أشار إليه المناوي حديث آخر، لا يمكن اعتباره شاهداً لهذا، فإنه من فعله ﷺ، وقد أورده السيوطي في «باب كان وهي الشمائل الشريفة» وضعفه المناوي هناك أيضاً برقم (٦٠٢٨) وخفي عليه أن له شواهد تقويه كما بينته في «الصحيحة» برقم (٢٦٥)، وبناءً عليه ذكرته في «صحيح الجامع الصغير» (٤٥١٦)، ولا أدري ماذا سيكون حكم المعلقين المشار إليهم آنفاً عليه، إذا ما جاء دور تعليقهم عليه؟ لأنهم لا يزالون إلى الآن في حرف الألف من «الجامع» فيما وصلني من أجزائه التي طبعوها، وإن كان يغلب على الظن أنهم سيضعفونه تقليداً لمناويهم، ولكني لا أجزم بذلك إلى أن نرى تعليقهم عليه. والله ولي التوفيق.

١٣٤١ـ (يا عمر! أنا وهوَ كنا أحوجَ إلى غيرِ هذا، أن تأمرَني بحسنِ الأداء، وتأمرَهُ بحسنِ اتباعِهِ، اذهبْ به يا عمر! وأعطِهِ حقَّه، وزِدْهُ عشرين صاعاً من تمرٍ مكانَ ما رُعته).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥١/٤٧) قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي: ثنا أبي (ح)، : وثنا أحمد بن علي الأبار: ثنا محمد بن أبي السَّريّ العسقلاني: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله ابن سلام عن أبيه عن جده عن عبد الله بن سلام قال:

«إن الله لما أراد هُدى زيد بن سَعْنة، قال زيد بن سعنة: ما من علاماتِ النبوة شيء إلا وقد عرفتها في وجه محمد ﷺ حين نظرت إليه إلا اثنتين لم أخبرهما منه، يسبق حلمه جهله، ولا تزيده شدة الجهل عليه إلا حلماً، فكنت أتلطف له لأن أخالطه فأعرف حلمه

من جهله. قال زيد بن سعنة:

فخرج رسول الله ﷺ يوماً من الحجرات، ومعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأتاه رجل على راحلته كالبدوي فقال: يا رسول الله! إن بصري قرية بني فلان قد أسلموا ودخلوا في الإسلام، وكنت حدثتهم إن أسلموا أتاهم الرزق غداً وقد أصابتهم سنة وشدة وقحوط من الغيث، فأنا أخشى يا رسول الله! أن يخرجوا من الإسلام طمعاً، كما دخلوا فيه طمعاً، فإن رأيت أن ترسل إليهم بشيء تعينهم به فعلتَ. فنظر إلى رجل إلى جانبه أراه علياً رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! ما بقي منه شيء.

قال زيد بن سعنة: فدنوت إليه فقلت: يا محمد! هل لك أن تبيعني تمراً معلوماً من حائط بني فلان إلى أجل كذا وكذا؟ فقال:

«لا يا يهودي! ولكني أبيعك تمراً معلوماً إلى أجل كذا وكذا، ولا تسمي حائط بني فلان».

قلت: بلى فبايعني. فأطلقت همياني فأعطيته ثمانين مثقالاً من ذهب في تمرٍ معلوم إلى أجل كذا وكذا. فأعطاها الرجل فقال: «اغد عليهم فأعنهم بها».

فقال زيد بن سعنة: فلما كان قبل مَحل الأجل بيومين أو ثلاثة أتيته، فأخذت بمجامع قميصه وردائه ونظرت إليه بوجه غليظ فقلت له: ألا تقضيني يا محمد حقي؟ فوالله ما علمتكم بني عبد المطلب لمطل، ولقد كان لي بمخالطتكم علم، ونظرت إلى عمر وإذا عيناه تدوران في وجهه كالفلك المستدير، ثم رماني ببصره فقال: يا عدو الله! أتقول لرسول الله ﷺ ما أسمع؟ وتصنع به ما أرى؟ فوالذي بعثه بالحق لولا ما أحاذر فوته لضربت بسيفي رأسك! ورسول الله ﷺ ينظر إلى عمر في سكون وتؤدة ثم قال: فذكره.

قال زيد: فذهب بي عمر رضي الله عنه فأعطاني حقي وزادني عشرين صاعاً من تمر. فقلت: ما هذه الزيادة يا عمر؟ فقال: أمرني رسول الله ﷺ أن أزيدك مكان ما رُعتُك، قلت: وتعرفني يا عمر؟ قال: لا، من أنت؟ قلت: أنا زيد بن سعنة. قال: الحَبْر؟ قلت: الحبر. قال: فما دعاك أن فعلت برسول الله ﷺ ما فعلتَ وقلت له ما قلت؟ قلت: يا عمر! لم تكن من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه رسول الله ﷺ

حين نظرت إليه إلا اثنتين لم أخبرهما منه: يسبق حلمه جهله، ولا يزيده شدة الجهل عليه إلا حلماً، فقد خبرتهما، فأشهدك يا عمر أني قد رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً، وأشهدك أن شطر مالي ـ وإني أكثرها مالاً ـ صدقة على أمة محمد. فقال عمر رضي الله عنه: أو على بعضهم فإنك لا تسعهم. قلت: أو على بعضهم. فرجع عمر وزيد إلى رسول الله ﷺ فقال زيد: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ. وآمن به وصدقه وبايعه وشهد معه مشاهد كثيرة. ثم توفي زيد في غزوة تبوك مقبلاً غير مدبر، رحم الله زيداً.

قلت: وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٨١-٨٣) بتمامه: أخبرنا ابن أبي عاصم النبيل: نا الحوطي: نا الوليد بن مسلم.. وحدثنا الحسن بن محمد: نا أبو زرعة: نا محمد بن المتوكل: نا الوليد بن مسلم به.

وأخرجه ابن حبان (٢١٠٥ ـ موارد) وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (١/٥٢) والحاكم (٣/٦٠٤ـ ٦٠٥) والبيهقي (٦/٥٢) وفي «دلائل النبوة» (٦/٢٧٨) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني به وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: ما أنكره وأركه! لا سيما قوله: «مقبلاً غير مدبر»، فإنه لم يكن في غزوة تبوك قتال».

قلت: وعلته حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام، **فإنه ليس بالمعروف** ولذلك بيض له الذهبي في «الكاشف»، وقال الحافظ:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في مقدمة «التقريب»، وكأنه لجهالته لم يورده البخاري في «التاريخ» ولا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل». وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٤/١٧٠) على قاعدته في توثيق المجهولين التي نبهنا عليها مراراً في هذا الكتاب وغيره، حتى صار ذلك معلوماً عند عامة طلاب هذا العلم

الشريف، وكان ذلك من قبل نسياً منسياً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وقد ذهل الحافظ عن علة الحديث هذه، وعن النكارة التي أشار إليها الذهبي في آخره، فقال في ترجمة زيد بن سعنة من «الإصابة»:

«رجال إسناده موثقون، وقد صرح الوليد فيه بالتحديث، ومداره على محمد بن أبي السري، وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، وقال ابن عدي: محمد كثير الغلط».

قلت: وفات الحافظ أنه لم يتفرد به محمد هذا، بل تابعه عبد الوهاب بن نجدة الحوطي عند أبي الشيخ والطبراني، وهو ثقة، فالعلة ممن فوقهما، وقد عرفتها، والله تعالى هو الموفق.

(تنبيه): قد أخرج الحاكم طرفاً من الحديث، وهو المتعلق بالتقاضي في مكان آخر من «المستدرك»، لكن سقط منه محمد بن حمزة، فظهر أن إسناده إسناد آخر، كما حققته في «أحاديث البيوع» وبالله التوفيق.

(تنبيه): لقد علمت مما تقدم أن الذهبي رد على الحاكم في تصحيحه للحديث، ولقد دهشت حقاً حين وقع بصري على قول الدكتور قلعجي المعلق على «الدلائل» (٦/ ٢٨٠):

«وقال الذهبي: صحيح».

وهذا كذب على الذهبي، ولا أقول إنه عن عمد، فقد يكون عن جهل وسوء فهم أو غفلة، فإن الذهبي قال ما نصه بالحرف:

«صحيح. قلت: ما أنكره وأركه..» إلخ.

فقوله: «صحيح» هو حكاية من الذهبي لتصحيح الحاكم، وليس تصحيحاً من الذهبي كما زعم الدكتور، بدليل رده عليه بقوله:

«قلت: ما أنكره..» إلخ.

وهذا واضح جداً عند كل من له معرفة باللغة العربية، ومعرفة ما بأسلوب الذهبي في تعقبه على الحاكم، فإنه يحكي قوله أولاً، ثم يعقب عليه بما عنده من نقد إن كان عنده، فلا أدري -والله- تعليلاً لهذه الكذبة، وأي شيء خطر في البال فأحلاه مر!

وسيأتي أمثلة أخرى تـدل على مبـلغ علم هذا الـدكتور، فانظر مثـلاً الحديث (٢٢٠٨).

١٣٤٢ - (﴿إذا زلـزلَتْ﴾ تعـدلُ نصفَ القـرآنَ، و ﴿قـلْ يـا أيُّهـا الكافرون﴾ تعدلُ ربعَ القرآنِ، و ﴿قلْ هوَ الله أحد﴾ تعدِلُ ثلثَ القرآنِ).

منكر. أخرجـه الترمـذي (٢/١٤٧) والحاكم (١/٥٦٦) من طـريق **يمان بن المغيرة العنزي**: حدثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عبـاس قال: قـال رسول الله ﷺ: فذكره. وضعفه الترمذي بقوله:

«**حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يمان بن المغيرة**».

قلت: وهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب». بل قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وهذا منه في منتهى التضعيف له. وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد»! فتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل يمان ضعفوه».

قلت: وقد روي الحديث عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه.

أخرجه الترمذي (٢/١٤٦) والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٨٩) عن **الحسن بن سلم بن صالح العجلي**: حدثنا ثابت البناني عنه. وقال الترمذي:

«**حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث هذا الشيخ الحسن بن سلم**».

قلت: وقال العقيلي:

«الحسن هذا مجهول، وحديثه غير محفوظ. وقد روي في ﴿قل هو الله أحد﴾ أحاديث صالحة الأسانيـد من حديث ثـابت، وأما في ﴿إذا زلـزلت﴾ و ﴿قل يـا أيها الكافرون﴾ أسانيدها تقارب هذا الإسناد».

وقال الذهبي في الحسن هذا:

«لا يكاد يعرف، وخبره منكر. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات».

قلت: والفقرة الأولى من الحديث قد رويت من طريق أخرى عن أنس بلفظ: «ربع القرآن» وسنده ضعيف، وقد أوردته شاهداً في السلسلة الأخرى (٥٨٨) وقد قواه بعضهم أعني اللفظ المذكور، فقد ذكر الشيخ زكريا الأنصاري في «الفتح الجليل» (ق ٢٤٨/ ١) الحديث بلفظ:

«من قرأ سورة ﴿إذا زلزلت الأرض﴾ أربع مرات كان كمن قرأ القرآن كله».

وقال:

«رواه الثعلبي بسند ضعيف، لكن يشهد له ما رواه ابن أبي شيبة مرفوعاً: إذا زلزلت تعدل ربع القرآن».

وذكر نحوه الخفاجي في حاشيته (٨/ ٣٩٠) وزاد:

«فظهر أنه حديث صحيح، ليس كغيره من أحاديث الفضائل».

قلت: ولم يظهر لي ذلك لأن الشاهد الذي عزاه لابن أبي شيبة ما أظنه إلا من طريق سلمة بن وردان عن أنس مرفوعاً وسلمة ضعيف، وقد خرجته في «السلسلة الأخرى» (٥٨٨) شاهداً كما سبقت الإشارة إليه، ولأن سند الثعلبي لم أقف عليه. فالله أعلم.

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه أبو أمية الطرسوسي في «مسند أبي هريرة» (٢/ ١٩٥) عن **عيسى بن ميمون**: ثنا يحيى عن أبي سلمة عنه.

قلت: لكنه إسناد ضعيف جداً؛ عيسى بن ميمون الظاهر أنه المدني المعروف بالواسطي، ضعفه جماعة، وقال أبو حاتم وغيره:

«متروك الحديث».

وأبو أمية نفسه صدوق يهم، كما قال الحافظ، فلا يصلح شاهداً.

وأما الفقرة الثانية فلها شواهد عدة، ولذلك خرجتها في «الصحيحة» (٥٨٦).

وأما الفقرة الثالثة: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن».

فهو حديث صحيح مشهور من رواية جمع من الصحابة، في «الصحيحين» وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣١٤) و «الروض ١٠٢٤»، «التعليق الرغيب» (٢/ ٢٢٥).

١٣٤٣ - (أنزل القرآنُ بالتفخيمِ كهيئةِ الطير: ﴿عذراً أو نذراً﴾، و﴿الصَّدفَيْن﴾ و ﴿ألا له الخلقُ والأمرُ﴾ وأشباهُ هذا في القرآنِ).

منكر. أخرجه الحاكم (٢/ ٢٣١ و٢/ ٢٤٢) من طريق بكار بن عبد الله: ثنا محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف: حدثني أبو الزناد عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قال: فذكره وقال:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله، العوفي مجمع على ضعفه، وبكار ليس بعمدة، والحديث واه منكر».

قلت: وأخرجه ابن الأنباري في «الإيضاح» (ق ٣/ ١) من طريق عمار بن عبد الملك قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز القرشي قاضي المدينة قال: حدثنا أبو الزناد دون قوله: «كهيئة..».

وهذا القاضي العوفي ضعيف جداً. قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«متروك».

وعمار بن عبد الملك اثنان، والظاهر أنه الذي روى عن بقية، وهو متروك الحديث عند الأزدي. والله أعلم.

وممن ضعف الحديث المناوي، فإنه قال بعد أن نقل رد الحافظ الذهبي على

الحاكم المتقدم:

«وأنت بعد إذ عرفت حاله علمت أن المصنف في سكوته عليه غير مصيب».

قلت: ولقد كان موقف السيوطي في «الجامع الكبير» خيراً من ذلك، فإنه قال عقب عزوه للحاكم:

«وتعقب».

يشير بذلك إلى تعقب الذهبي السابق.

ثم إن كلام المناوي المذكور صريح في أن السيوطي لم يرمز له في «الصغير» بشيء، ومع ذلك نرى عقب الحديث في شرح المناوي أنه رمز له بـ (صح) فلا أدري ماذا كان موقف لجنة «الجامع الكبير» هل اعتمدوا على هذا الرمز، أم على تضعيف المناوي إياه مع إشارة السيوطي فيه إلى تضعيفه كما هو المرجو؟ فإن كان كذلك فهل اعتبروا بذاك الرمز المناقض للتضعيف فلا يعتمدون بعد على رموز «الصغير»؟ ذلك ما نتمناه لهم. ثم رأيتهم قد حققوا الأمنية (ص ١٤٢٦) فنصحوا، وعساهم أن يستمروا.

١٣٤٤- (أعربوا القرآنَ).

ضعيف. أخرجه أبو علي الصواف في «الفوائد» (٣/ ١٦١/ ٢) وأبو علي الهروي في «الأول من الثاني من الفوائد» (١٨/ ٢) عن ليث عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ليث هو ابن أبي سُليم وهو ضعيف.

وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً به، ولكنه واه جداً.

أخرجه أبو بكر الشيرازي في «سبعة مجالس من الأمالي» (١/٨) عن **حفص ابن سليمان**: نا **سعيد بن المرزبان** عن الضحاك بن مزاحم عنه. وقال:

«قال الحاكم: لم نكتبه من حديث أبي سعد البقال إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف جداً فيه علل:

١ - الضحاك لم يسمع من ابن عباس.

٢ - وسعيد بن المرزبان، وهو أبو سعد البقال ضعيف مدلس، وقد عنعنه.

٣ ـ وحفص بن سليمان وهو الأسدي الغاضري قال الحافظ:

«متروك الحديث مع إمامته في القراءة».

ثم رأيت حديث ابن مسعود في «معجم الطبراني الكبير» من طريق ليث به موقوفاً، ومرفوعاً (٨٦٨٤ و٨٦٨٥) وزاد في المرفوع:

«فإنه عربي».

وزاد بعد هذه الزيادة من طريق أخرى:

«فإنه سيجيء قوم يثقفونه، وليسوا بخياركم».

وإسناده هكذا (٨٦٨٦): حدثنا **عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم**: ثنا محمد بن يوسف الفريابي: ثنا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن سيار أبي الحكم عن ابن مسعود قال: فذكره موقوفاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله هذا قال ابن عدي في «الكامل» (٤/١٥٦٨):

«حدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل، فإما أن يكون مغفلاً، لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمداً، فإني رأيت له غير حديث غير محفوظ».

وبه أعله الهيثمي (٧/١٦٥)، وأعل ما قبله بليث بن أبي سليم، ووهم المناوي في «الجامع الأزهر» فزعم أن في هذا أيضاً ابن أبي سليم!

وله شاهد آخر، ولكنه واه جداً، وفي متنه زيادة مستنكرة وهو الآتي بعده:

١٣٤٥ ـ (أعربوا القرآنَ، والتمسوا غرائبه، وغرائبُه فرائضُه وحدودُه).

ضعيف جداً. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٥٧/١) وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٣٠٦/١) وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ق ٩٨/٢) والحاكم (٢/٤٣٩) والخطيب في «التاريخ» (٨/٧٧ـ٧٨) وأبو بكر الأنباري في «الوقف والابتداء» (ق ٤/٢ إسكندرية) وأبو الفضل الرازي في «معاني أنزل القرآن على . .» (٦٨ـ٦٩) والسلفي في «معجم السفر» (ق١٢٤/١) عن **عبد الله بن سعيد المقبري** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا»!

ورده الذهبي بقوله:

«**قلت: بل أجمع على ضعفه**».

قلت: وآفته عبد الله هذا، فإنه شديد الضعف. وقال الهيثمي (٧/١٦٣) بعدما عزاه لأبي يعلى:

«وهو متروك».

وأما قول المناوي في «الفيض»:

«وقال المناوي: فيه ضعيفان».

فخطأ، إذ ليس فيه إلا هذا، وأما أبوه فثقة من رجال الشيخين.

نعم رواه عن عبد الله بعض الضعفاء بزيادة على ما رواه الثقات عنه وهو:

١٣٤٦- (أعربوا القرآنَ، واتبعوا غرائبَه، وغرائبُه فرائضُه، وحدودُه، فإنَّ القرآنَ نزلَ على خمسةِ أوجهٍ، حلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ، فاعملوا بالحلالِ، واجتنبوا الحرامَ واتبعوا المحكمَ، وآمنوا بالمتشابهِ، واعتبروا بالأمثالِ).

ضعيف جداً. رواه ابن جبرون المعدل في «الفوائد العوالي» (١/٢٨/١) والثقفي في «الثقفيات» (ج ٩ رقم ١٤ نسختي) عن **مُعارك بن عباد**: حدثني **عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري**: حدثني أبي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في جزء له بخطه (ق ٤٣/٢) وسكت عليه، وهو **ضعيف جداً** كما تقدم في الذي قبله، لكن الراوي عنه هنا **معارك** -بضم الميم- ضعيف أيضاً كما قال الدارقطني، وقال البخاري:

«منكر الحديث».

لكن قال الحافظ ابن ناصر:

«له شاهد عن عبد الله بن مسعود».

ثم ذكره مرفوعاً بلفظ :«كان الكتاب الأول ينزل . . » فذكره نحوه، لكن ليس فيه طرفه الأول إلى قوله: وحدوده، وهو من نصيب الكتاب الآخر (٥٨٩) والحمد لله تعالى.

١٣٤٧- (أعربوا الكلامَ، كي تعربوا القرآنَ).

منكر. أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث»(١/٩٩) :ثنا **نعيم بن حماد عن بقية ابن الوليد** عن الوليد بن محمد بن زيد قال: سمعت أبا جعفر يقول: قال رسول الله ﷺ.

وعن نعيم أخرجه أبو بكر الأنباري في «الوقف والابتداء» (ق ٦/١).

قلت: وهذا إسناد مرسل أو معضل مظلم، لم أعرف منه إلا نعيم بن حماد وبقية ابن الوليد وهما ضعيفان، وهذا مدلس وقد عنعنه، والوليد بن محمد الظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين. وقال المناوي في «الفيض» عن أبي جعفر هذا:

«هو أبو جعفر الأنصاري الذي قال: رأيت أبا بكر ورأسه ولحيته كأنهما جمر الغضا».

قلت: ولا أدري مستنده فيما ذكر، ولو ثبت ذلك لكان الحديث مرسلاً وهو ينافي قول أصله - أعني السيوطي - في «الجامع الصغير»:

«رواه ابن الأنباري في «الوقف» والمرهبي في «فضل العلم» عن أبي جعفر معضلاً».

فلو كان أبو جعفر هو ذاك الأنصاري عند السيوطي لم يجعله معضلاً. فالله أعلم.

١٣٤٨- (إن لكل شيءٍ سناماً، وسنامُ القرآنِ سورةُ البقرةِ، فيها آيةُ سيدةُ آيِ القرآنِ، لا تُقرأُ في بيتٍ فيهِ شيطانٌ إلا خرجَ منه: آيةُ الكرسيِّ).

ضعيف . أخرجه الترمذي (رقم ٢٨٨١) وابن نصر في «قيام الليل» (٦٨) والحاكم (١/٥٦٠) وعبد الرزاق في «المصنف» (٦٠١٩) والحميدي في «مسنده» (رقم ٩٩٤) وابن عدي في «الكامل» (ق ٦٩/١) من طريق **حكيم بن جبير** عن أبي صالح عن أبي هريرة به. وضعفه الترمذي بقوله:

«لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم شعبة في حكيم وضعفه».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد، والشيخان لم يخرجا عن حكيم لوهن في رواياته، وإنما تركاه **لغلوه في التشيع**».

فأقول: ليس كما قال وإن وافقه الذهبي في «تلخيصه»؛ فإن أقوال الأئمة فيه، إنما تدل على أنهم تركوه لسوء حفظه، وليس لفساد مذهبه، فقال أحمد:

«ضعيف الحديث، مضطرب الحديث».

وقال عبد الرحمن بن مهدي:

«إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات».

وقال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث، منكر الحديث».

ولذا قال الذهبي في«الكاشف»:

«ضعفوه، وقال الدارقطني: متروك».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف رمي بالتشيع».

وبالجملة فالحديث ضعيف، غير أن طرفه الأول قد وجد ما يشهد له من حديث عبد الله بن مسعود، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٥٨٨).

١٣٤٩- (إن لكل شيء سناماً، وإن سنامَ القرآنِ، سورةُ البقرةِ، من قرأها في بيتِه ليلاً لم يدخلْه الشيطانُ ثلاثَ ليالٍ، ومن قرأها في بيتِهِ نهاراً لم يدخلْه الشيطانُ ثلاثةَ أيامٍ).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١١٥) وابن حبان (رقم ١٧٢٧ - موارد) من طريق أبي يعلى وهذا في «مسنده» (٤/١٨٢٦) وأبو نعيم في «أخبار

أصبهان» (١/١٠١) عن خالد بن سعيد المدني عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ . .

أورده العقيلي في ترجمة خالد هذا، وقال:

«لا يتابع على حديثه».

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٢/٧٢) على قاعدته في توثيق المجهولين. وهو خالد بن سعيد بن أبي مريم التيمي كما في «اللسان» وقد جهله ابن القطان، وقال ابن المديني:

«لا نعرفه».

ولم نجد للحديث شاهداً نقويه به إلا طرفه الأول منه، وهو مخرج في «السلسلة الأخرى» كما ذكرت آنفاً في الحديث الذي قبله.

١٣٥٠- (لكلِّ شيءٍ عروسٌ، وعروسُ القرآنِ [الرحمنُ]).

منكر. أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «شعب الإيمان»، وكذا في «المشكاة» (٢١٨٠) وقد كشف عن علته المناوي فقال في «الفيض»:

«وفيه أحمد(١) بن الحسن(دُبَيْس) عده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال الدارقطني: ليس بثقة».

قلت: وترجمه الخطيب في «تاريخه» (٤/٨٨) وقال:

«وكان منكر الحديث. . قرأت بخط الدارقطني. . ليس بثقة».

وإن من عجائب المناوي أن يخالف بنفسه هذا التضعيف الذي استفدناه منه، فيقول في «التيسير»:

«وإسناده حسن»!

(١) الأصل «علي» والتصحيح من نسخة مخطوطة .

١٣٥١ـ (من قرأ ﴿قلْ هوَ الله أحدٌ﴾ عشرينَ مرةٍ بنى الله لهُ قصراً في الجنةِ).

منكر. أخرجه حميد بن زنجويه في «كتاب الترغيب» له من طريق حسين بن أبي زينب عن أبيه عن خالد بن زيد رفعه.

ذكره الحافظ في ترجمة خالد هـذا من «الإصابـة» وحكى أنه غيـر أبي أيوب الأنصاري، ولم يتكلم على إسناده بشيء، وكذلك صنع المناوي في «فيض القدير»، وكأن ذلك لجهالته، فإن الحسين هذا ـ وفي «الفيض»: الحسن ـ وأباه لم أجد من ذكرهما.

وفي المتن نكارة، فقد جاء الحديث من ثلاثة أوجه بلفظ:

«عشر مرات». وقد خرجته في «الصحيحة» (٥٨٩).

١٣٥٢ـ (سيليكم أمراءُ يفسدون، وما يصلحُ الله بهم أكثر، فمن عملَ منهم بطاعةِ الله فلهم الأجرُ، وعليكم الشكرُ، ومن عملَ منهم بمعصيةِ الله فعليهم الوزرُ، وعليكم الصبرُ).

ضعيف جداً. رواه الداني في «الفتن» (ق ١٦٤/ ١) وابن عدي (٦٩/ ٢) عن حكيم بن خذام: ثنا عبد الملك بن عمير عن الربيع بن عُمَيْلَةَ عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وقال ابن عدي:

«حكيم بن خذام قال البخاري: منكر الحديث».

وقال أبو حاتم:

«متروك الحديث».

ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» كما في «فيض القدير» وقال: قال الحافظ العراقي: «ضعيف».

واعتمده في «التيسير».

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٤١٤)، وقال عن أبيه:

«**هذا حديث منكر، وحكيم متروك الحديث**».

١٣٥٣ـ (سيلي أمورَكم من بعدي رجالٌ يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فلا طاعَة لمنْ عصى الله، فلا تعتلوا بربِّكم).

ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الحاكم (٣٥٧/٣) وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٣٢٩/٥) من طريق مسلم بن خالد -وفي «الزوائد»: يحيى بن مسلم وأظنه تحريفاً- عن ابن خُثَيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عن عبادة بن الصامت قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: فذكره.

قلت: ومسلم بن خالد فيه ضعف من قبل حفظه، لكن ذكر الحاكم أنه تابعه زهير ابن معاوية، ويحتمل أن يكون يحيى بن مسلم الذي في طريق عبد الله بن أحمد هو غير مسلم بن خالد، ولكني لم أعرفه.

وقد أخرجه أحمد (٣٢٥/٥) من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم :حدثني إسماعيل بن عبيد الأنصاري به إلا أنه لم يقل: عن أبيه.

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها.

وقد روي عنه بإسناد آخر، أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٤٦) من طريق هشام ابن عمار قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثنا عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب عن شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال فذكره بنحوه وقال:

«عبد العزيز؛ قال يحيى -يعني ابن معين- : ضعيف لم يحدث عنه إلا إسماعيل ابن عياش».

قلت: وهو شامي حمصي، فحديثه هو المحفوظ من رواية إسماعيل بن عياش ولكنه ضعيف لما عرفت من حاله. وقد قال العقيلي في الحديث:

«أما هذا اللفظ: «فلا تعتلوا»، فلا يحفظ إلا في هذا الحديث. وقد روي في هذا المعنى بخلاف هذا اللفظ رواية أحسن من هذه».

قلت: وقد فاته رواية إسماعيل بن عبيد المتقدمة، وهي أجود من هذه، غير أن إسماعيل هذا في عداد المجهولين كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله:

«ما علمت روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم».

قلت: ومع ذلك، فقد اختلفوا عليه في إسناده، فمنهم من قال: «عن أبيه» ومنهم من لم يقل، فهو علة الحديث. والله أعلم.

وأما اللفظ الذي أشار إليه العقيلي فالظاهر أنه يعني حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال:

«ستكون أمراءُ، فتعرفون وتنكرون، فمن عرفَ برئ، ومن أنكر سَلِمَ، ولكن من رضيَ وتابعَ»، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا ما صَلُّوا».

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٣٠٠٧).

(تنبيه): قوله: «فلا تعتلوا» كذا وقع في حديث عبادة عند أحمد وابنه عبد الله، ووقع في «المستدرك» و «تلخيصه»: «فلا تعتبوا»!! وفي «مجمع الزوائد» (٥/٢٢٦): «فلا تقبلوا»! وفي «الجامع الكبير - المصورة» «فلا تضلوا»! وزاد في المُخَرِّجين «الشاشيَّ».

وهذا اختلاف شديد في هذه اللفظة، ولعل الصواب فيها الوجه الأول لاتفاق رواية أحمد مع رواية ابنه عليها، ولموافقته لرواية العقيلي في حديث ابن عمرو بن العاص.

وقد خفي أمر هذه الكلمة على الدكتور القلعجي، فلم يستطع أن يقرأها على الصواب في مخطوطة «ضعفاء العقيلي» الذي حققه في زعمه، فجاءت في مطبوعته (٣/٢٢) في موضعين منها بلفظ:

«فلا تقتلوا برأيكم»!

وعلق عليه بقوله:

«في هامش الأصل: فلا تغلبوا».

وهكذا فليكن تحقيق الدكتور! وكم له في تعليقاته من مثل هذا وغيره من الأخطاء والأوهام التي تدل على مبلغه من العلم. والله المستعان.

١٣٥٤ - (ما من امرئٍ يقرأُ القرآنَ، ثم ينساهُ إلا لقيَ اللهَ عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ وهو أجذمُ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (١٤٧٤) من طريق ابن إدريس عن **يزيد بن أبي زياد** عن **عيسى بن فائد** عن سعد بن عبادة قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه ثلاث علل:

أولاً: يزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم أبو عبد الرحمن كما قال المنذري (٢/٢١٣) وهو ضعيف، تغير في كبره فصار يتلقن كما في «التقريب».

ثانياً: عيسى بن فائد ـ بالفاء ـ قال ابن المديني:

«مجهول، لم يرو عنه غير يزيد بن أبي زياد».

ثالثاً: الانقطاع. قال ابن عبد البر:

«هذا إسناد رديء، وعيسى بن فائد لم يسمع من سعد بن عبادة ولا أدركه».

قلت: ويؤيد ما قال، أن شعبة رواه عن يزيد بن أبي زياد عن عيسى عن رجل عن سعد بن عبادة به.

أخرجه أحمد (٥/٢٨٤) والدارمي (٢/٤٣٧) وابن نصر في «قيام الليل» (٧٤).

وتابعه خالد وهو ابن عبد الله الطحان عند أحمد (٥/٢٨٥)، فذكر الرجل بين عيسى وسعد.

١٣٥٥ـ (مَنْ علمَ أنَّ الله ربُّه، وأني نبيُّه صادقاً من قلبِه ـ وأومأ بيدهِ إلى خلدةِ صدرهِ ـ حرم الله لحمَه على النارِ).

ضعيف. أخرجه البزار (رقم ـ ١٤) وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٢٦) وأبو نعيم في الحلية (٦/١٨٢) من طريق **أيوب بن سليمان بن سيار الحارثي صاحب الكرى قال: ثنا عمر بن محمد بن عمر بن معدان الحارسي عن عمران القصير عن عبد الله بن أبي القلوص** عن مطرف عن عمران بن حصين قال: ألا أحدثكم بحديث ما حدثت به أحداً منذ سمعته من رسول الله ﷺ؟: فذكره. وقال البزار:

«ليس له إلا هذا الطريق، وابن أبي القلوص بصري، وعمر بن محمد بصري لا بأس به».

قلت: وهذا إسناد ضعيف عبد الله بن أبي القلوص ومن دونه ـ غير القصير ـ غير مشهورين، أوردهم ابن أبي حاتم (٢/٢/١٤٢ و٣/١/١٣٢ و١/١/٢٤٩) ولم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً. ولا أستبعد أن يكون ابن حبان قد أوردهم في «كتاب الثقات» له على قاعدته المعروفة.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١/٢٢): وقال:

«رواه البزار، وفي إسناده عمران القصير وهو متروك، وعبد الله بن أبي القلوص».

وعلى هامشه ما نصه ـ وأظنه للحافظ ابن حجر ـ:

«عمران القصير أخرج له الشيخان، ووثقه جماعة، وما علمت أحداً تركه، وعبد الله بن أبي القلوص ما علمت أحداً وثقه. كما في هامش الأصل».

وأورده الهيثمي في مكان آخر (١/١٩) وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» وفي إسناده عمر بن محمد بن عمر بن صفوان وهو واهي الحديث»!

كذا قال! وإنما هو ابن معدان، ولعله تصحف عليه أو على ناسخ «الكبير» الذي كان عنده، فإني لا أعرف في الرواة من يدعى عمر بن محمد بن عمر بن صفوان، ولكن من أين أخذ الهيثمي وصفه إياه بأنه «واهي الحديث»؟ فلا بد أن يكون وقع له فيه وهم، لم يتبين لي إلى الآن سببه، ولا سيما والبزار قال فيه: «لا بأس به» كما سبق.

ثم وقفت على إسناده في «المعجم الكبير» (١٨/١٢٤/٢٥٣) بعد أن طبع بتحقيق أخينا الشيخ حمدي السلفي، فإذا هو فيه «.. ابن معدان» على الصواب. والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

١٣٥٦ـ (من قرأَ القرآن يتأكلُ به الناسَ جاءَ يومَ القيامةِ ووجهه عظمٌ ليس عليهِ لحمٌ. قرَّاء القرآن ثلاثة:

رجلٌ قرأ القرآن فاتخذه بضاعته فاستجرَّ به الملوك، واستمال به الناس.

ورجلٌ قرأَ القرآنَ فأقامَ حروفَه، وضيّعَ حدودَه، كَثُرَ هؤلاء من قرَّاءِ القرآنِ لاكثّرهم الله.

ورجلٌ قرأَ القرآنَ فوضعَ دواءَ القرآنِ على داءِ قلبهِ، فأسهرَ به ليلَه، وأظمأَ به نهارَه، فأقاموا به في مساجدِهم، بهؤلاء يدفعُ اللهُ بهم البلاءَ، ويزيلُ الأعداءَ، وينزلُ غيثَ السماءِ، فواللهِ لهؤلاءِ من قرَّاء القرآنِ أعزُّ من الكبريتِ الأحمر).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (١/١٤٨) من طريق أحمد بن ميثَم بن أبي نعيم الفضل بن دكين: ثنا علي بن قادم عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بردة عن أبيه مرفوعاً. وقال ابن حبان:

«**لا أصل له من حديث رسول الله ﷺ**، وأحمد هذا يروي عن علي بن قادم المناكير الكثيرة، وعن غيره من الثقات الأشياء المقلوبة».

وأقره الذهبي في «الميزان» والعسقلاني في «اللسان» ومن قبلهما ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» وقد رواه (١/١٤٨) وقال:

«**لا يصح عن رسول الله ﷺ، وإنما يروى عن الحسن البصري**».

قلت: ولوائح الصنع والوضع ظاهرة عليه، ولقد أحسن السيوطي بإيراده إياه في كتابه «**ذيل الأحاديث الموضوعة**» (ص ٢٩) من رواية ابن حبان وساق كلامه عليه، وكلام ابن الجوزي. وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٠٠).

ثم تناقض السيوطي فأورد الجملة الأولى من الحديث في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «شعب الإيمان» وزاد في «الجامع الكبير»: ابن حبان في «الضعفاء»، فتعقبه المناوي في «فيض القدير» **بما تقدم** عن ابن حبان وابن الجوزي، ثم نسي هذا أو تناساه فاقتصر في التيسير» على قوله: «إسناده ضعيف»!

(تنبيه): وقع في «الفيض» خطآن:

الأول: «ابن أبي حاتم» مكان «ابن حبان»، وهو خطأ مطبعي.

والآخر: ـ«ضبير» محل «ميثم»، وقام في نفسي أول الأمر أنه خطأ مطبعي أيضاً، ولكني وجدته كذلك في مخطوطة الظاهرية من «فيض القدير». والله أعلم.

١٣٥٧ـ (ما طلعت الشمسُ على رجلٍ خيرٌ من عمرَ).

موضوع. رواه الترمذي (٢/٢٩٣) والدولابي في «الكنى» (٢/٩٩) والحاكم (٣/١٩٠) وكذا العقيلي في «الضعفاء» (٢٤١) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهيات» (١/١٩٠) وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٢٢٤) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٩/١٣) من طريق **عبد الله بن داود التمار** قال: ثنا **عبد الرحمن بن أخي محمد بن المنكدر** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال:

قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ! فقال أبو بكر: أما إنك إن قلت ذاك، فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الترمذي:

«**هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بذاك**».

قلت: وعلته التمار أو شيخه عبد الرحمن، وفي ترجمة الأول أورده ابن عدي، وبالثاني أعله العقيلي فقال:

«لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به».

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«لا يكاد يعرف، ولا يتابع على حديثه».

ثم ساقه.

وأعله بالأول أيضاً فقال في جزء «موضوعات من المستدرك»:

«قلت: عبد الله هالك، وهذا باطل».

وقال في ترجمته من «الميزان»:

«قال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وتكلم فيه ابن عدي وابن حبان».

ثم ساق له هذا الحديث، ثم قال:

«هذا كذب».

ولما قال الحاكم: «صحيح الإسناد» تعقبه الذهبي بقوله:

«عبد الله ضعفوه، وعبد الرحمن تكلم فيه، والحديث شبه موضوع».

وقال ابن الجوزي:

«هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا يتابع عبد الرحمن عليه، ولا يعرف إلا به، وأما عبد الله بن داود فقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بروايته».

ثم إن الحديث ظاهر البطلان، لمخالفته لما هو مقطوع به:

أن خير من طلعت عليه الشمس إنما هو نبينا محمد ﷺ، ثم الرسل والأنبياء، ثم أبو بكر، وقد جاء من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ:

«ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر».

أخرجه جمع من المحدثين منهم عبد بن حميد والخطيب وغيرهما، وهو أصح من الأول سنداً ومتناً كما ترى، وقد حسنه بعضهم، ولكن الطرق المشار إليها بحاجة إلى دراسة دقيقة، وهذا مما لم يتيسر لي بعد. والله الموفق.

١٣٥٨- (ثلاثةٌ لا تردُّ دعوتُهم: الصائمُ حتى يفطرَ، والإمامُ العادلُ، ودعوةُ المظلوم يرفعُها الله فوقَ الغمامِ، ويفتحُ لها أبوابَ السماءِ، ويقولُ الربُّ: وعزتي لَأنصرنَّك ولو بعدَ حينٍ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/ ٢٨٠) وابن ماجه (١٧٥٢) وابن خزيمة (١٩٠١) وابن حبان (٢٤٠٧و٢٤٠٨) وأحمد (٢/ ٣٠٤-٣٠٥و٤٤٥و٤٧٧) من طريق سعد أبي مجاهد عن أبي مدلة عن أبي هريرة به. وقال الترمذي:

«حديث حسن، وأبو مدلة هو مولى أم المؤمنين عائشة، وإنما نعرفه بهذا الحديث».

قلت: إذا كان كذلك فالقواعد تقتضي أنه رجل مجهول، وذلك ما صرح به بعض الأئمة، فقال ابن المديني:

«لا يعرف اسمه، مجهول، لم يرو عنه غير أبي مجاهد».

قلت: فمثله لا يحسن حديثه، ولا سيما أنه مخالف لحديث آخر عن أبي هريرة خرجته في «الصحيحة» (٥٩٦)؛ ولذلك فما أحسن الغماري بإيراده إياه في «كنزه» (١٥٤٥).

(تنبيه): أبو مدلة هو مولى عائشة كما سبق عن الترمذي، وكذلك هو في «الجرح والتعديل» (٤٤٤/٢/٤) و«التهذيب» وغيرهما، وشذ ابن خزيمة فقال: «وهو مولى أبي هريرة»! (وانظر صحيح ابن ماجه / «كتاب الصيام» بقلمي، وهو وشيك الصدور).

١٣٥٩- (القُبلةُ حسنةٌ، والحسنةُ عشرةٌ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١١) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٥/٧) من طريق إسماعيل بن يحيى: ثنا مسعر عن عطية عن ابن عمر قال:

«جاء أبو سعيد الخدري إلى رسول الله ﷺ ومعه ابنه فقبله، فقال النبي ﷺ: فذكره. وقال ابن عدي:

«هذا حديث باطل بهذا الإسناد».

وقال أبو نعيم:

«غريب، تفرد به إسماعيل».

قلت: وهو ابن يحيى التيمي كذاب مجمع على تركه، وهو من الأحاديث التي شان بها السيوطي «الجامع الصغير» وبيض المناوي له فلم يبين حاله! لا في «الفيض» ولا في «التيسير».

ومن أحاديثه التي لا تعرف إلا من طريقه وشان بها أيضاً السيوطي «جامعه»:

١٣٦٠- (التسويفُ شعاعُ الشيطانِ يلقيه في قلوبِ المؤمنين).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢/١١) والديلمي في «مسند الفردوس» (٥٠/١/٢) من طريق إسماعيل بن يحيى: حدثنا مسعر عن حميد بن سعد عن أبي سلمة عن أبيه رفعه، وقال:

«إسماعيل يحدث عن الثقات بالبواطيل».

قلت: وفيه علتان أخريان:

إحداهما: الانقطاع بين أبي سلمة وأبيه عبد الرحمن بن عوف فإنه لم يسمع منه.

والأخرى: حميد بن سعد لم أعرفه، وبه أعله المناوي وقد عزاه أصله للديلمي فقط، فقال:

«قال الذهبي في «الضعفاء»: مجهول».

قلت: الذي في «الضعفاء» و «الميزان» و «اللسان» حميد بن سعيد، وهذا ابن سعد.

(تنبيه): وقع في «الجامع الصغير»: «شعار» والصواب ما أثبتنا، وهو نص الديلمي كما ذكر المناوي وكذلك هو في «الجامع الكبير».

ومن أكاذيب ذاك التيمي:

١٣٦١- (قريشٌ على مقدمةِ الناسِ يومَ القيامةِ، ولولا أن تبطرَ قريشٌ لأخبرتُها بما لمُحسنها عند الله من الثوابِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢/١١) من طريق **إسماعيل بن يحيى**: ثنا سفيان الثوري قال: سمعت محمد بن المنكدر يقول: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال ابن عدي:

«وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ليس يرويه غير إسماعيل».

قلت: وقد عرفت أنه كذاب، ولقد شان السيوطي كتابه «الجامع» بإيراده فيه هذا الحديث، وأمثاله مما تقدم التنبيه عليه، وقد أخذ المناوي عليه إيهامه بسكوته عليه أن ابن عدي خرجه وسكت عليه! فقال:

«الأمر بخلافه، بل قال: هذا الحديث.. **باطل** ليس يرويه غير إسماعيل بن مسعدة (!)(١) وكان يحدث عن الثقات بالبواطيل. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن

(١) كذا ولعله خطأ مطبعي والصواب «إسماعيل بن يحيى» كما سبق

الأثبات، لا تحل الرواية عنه».

ثم تجاهل هذا كله المناوي في «التيسير» فاقتصر على تضعيفه فقط!!

١٣٦٢- (ليسألْ أحدُكم ربَّه حاجَته كلَّها، حتى يسألَه شسعَ نعلِه إذا انقطعَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٤/٢٩٢ -تحفة و٢٢/١٢٦/١- مخطوط) وابن حبان (٢٤٠٢) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٤٨/٢) والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١٣/٢٤٨/٢) وابن عدي في «الكامل» (٣٣١/٢) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٨٩) والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/٥٠١) من طرق عن قطن بن نسير: حدثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، ورواه غير واحد عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن النبي ﷺ مرسل، ولم يذكروا فيه: عن أنس. ثنا صالح بن عبد الله قال: ثنا جعفر بن سليمان عن ثابت البناني أن رسول الله ﷺ قال..».

قلت: فذكره دون قوله: «كلها». وزاد مكانها: «حتى يسأله الملح، وحتى يسأله..».

قلت: وهكذا مرسلاً رواه ابن عدي أيضاً من طريق القواريري: ثنا جعفر به(١). دون الزيادة. وزاد عقبه:

«فقال رجل للقواريري: إن لي شيخاً يحدث به عن جعفر عن ثابت عن أنس؟ فقال القواريري: **باطل**. وهذا كما قال».

قلت: يعني أن وصله باطل، وأن الصحيح إرساله.

وقال الضياء عقب الحديث:

---

(١) قلت: لكن وقع في النسخة موصولاً أيضاً، وهو خطأ من الناسخ كما يدل عليه كلام ابن المديني الآتي ذكره، وقد نقله الذهبي عنه على الصواب، وكذا الحافظ في «التهذيب».

«وقد ذكره علي بن المديني من مناكير جعفر بن سليمان، قلت: ولا أعلم رفعه إلا قطن بن نسير».

قلت: وهو مختلف فيه، روى له مسلم في «صحيحه» حديثاً واحداً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه أبو زرعة، وقال ابن عدي:

«يسرق الحديث ويوصله».

وقال ابن أبي حاتم (٣/٢/١٣٨):

«سئل أبو زرعة عنه؟ فرأيته يحمل عليه. ثم ذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مما أنكر عليه».

قلت: فالحديث من مناكيره، لا من مناكير شيخه جعفر، فما قاله ابن المديني فيه نظر.

هذا وقد كنت حسنت الحديث فيما علقته على «المشكاة» رقم (٢٢٥١-٢٢٥٢) وكانت تعليقات سريعة لضيق الوقت، فلم يتح لي يومئذٍ مثل هذا التوسع في التتبع والتخريج الذي يعين على التحقيق والكشف عن أخطاء الرواة، وأقوال الأئمة فيهم وفي أحاديثهم المنكرة منها. والله تعالى هو المسؤول أن يغفر لي خطئي وعمدي، وكل ذلك عندي!

(تنبيه): لم يرد الحديث في طبعة بولاق من «سنن الترمذي»، فلا أدري أسقط منها أو من أصلها إطلاقاً؟ أم من المكان الذي هو فيه في المخطوطة ونسخة «التحفة»؟ وهو آخر كتاب الدعوات، وهو فيه في طبعة الدعاس رقم (٣٦٠٧) والله أعلم.

(تنبيه آخر): إن الحديث من الطريق المرسلة التي فيها الزيادة، قد رواها البزار موصولاً من حديث أنس، فقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٥٠).

«ورجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة».

ونقل هذا عنه المناوي وأقره، وفي ذلك كله نظر، فإن سياراً هذا حاله مثل حال قطن تماماً، وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«قال القواريري: كان معي في الدكان، لم يكن له عقل، قيل: أتتهمه؟ قال:

لا. وقال غيره: صدوق سليم الباطن».

فهو من الضعفاء الذين لا يحفظون، فيقعون في الخطأ، ولا يتعمدونه. ثم هو من الرواة عن جعفر بن سليمان شيخ قطن في هذا الحديث، فالظاهر أنه متابع لقطن في وصله، ولكني لا أقطع بذلك لأني لم أقف على إسناد البزار، ولقول الضياء المتقدم: «ولا أعلم رفعه إلا قطن». والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم وقفت على إسناد البزار بطريق «كشف الأستار» -كتاب الأدعية- قال: حدثنا سليمان بن عبيد الله الغيلاني: ثنا سيار بن حاتم: ثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس به وزاد

«وحتى يسأله الملح».

وقال الحافظ ابن حجر في «زوائده» (ص ٣٠٥):

«وإسناده حسن».

قلت: وفيما قاله نظر من وجهين:

الأول: مخالفته للذين أرسلوه، منهم **صالح بن عبد الله** -وهو الباهلي الترمذي، والقواريري، واسمه عبيد الله بن عمر- كما تقدم، وكلاهما ثقة.

والآخر: أن سياراً فيه ضعف كما تقدم عن القواريري، وقد أشار إلى ذلك الحافظ نفسه بقوله فيه في «التقريب»:

«صدوق له أوهام».

فمن كان مثله في الوهم لا يرجح وصله على إرسال من أرسله من الثقات، كما لا يخفى على عارف بعلم مصطلح الحديث، بل لو قيل فيه: إنه لا يحتج به مطلقاً ولو لم يخالف لم يكن بعيداً عن الصواب، وإلى ذلك يشير كلام الحافظ في مقدمة كتابه المذكور في فصل (المراتب).

لا يقال: قد تابعه قطن بن نسير كما تقدم، لأننا نقول: قد عرفت من قول ابن عدي المتقدم فيه: أنه يسرق الحديث ويوصله. فمن الممكن أن يكون سرقه من سيار هذا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقد جاء الحديث عن عائشة رضي الله عنها نحوه موقوفاً عليها، فلا يصلح شاهداً، ولكن البعض ذكروه في المرفوع فوجب الكلام عليه، وهو التالي:

١٣٦٣- (سلوا الله كلَّ شيءٍ، حتى الشسعَ، فإن الله إن لم ييسرْه، لم يتيسرْ).

موقوف. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٢١٦): ثنا محمد بن عبد الله: ثنا هاشم بن القاسم عن محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «سلوا الله..».

قلت: وهذا سند موقوف جيد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وفي ابن أبي الوضاح كلام يسير لا يضر إن شاء الله تعالى. ومحمد بن عبد الله هو ابن نمير كما في إسناد حديث عنده قبل هذا. ومن طريق أبي يعلى رواه ابن السني في «اليوم والليلة» (٣٤٩) موقوفاً.

وقد أورده السيوطي في «الجامع» مرفوعاً طبعاً، وتبعه المناوي ونقل عن الهيثمي أنه قال:

«رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن المنادي (كذا) وهو ثقة».

فلا أدري أسقط من نسختنا المصورة من «أبي يعلى» رفعه، أم وقع فيها مرفوعاً في مكان آخر؟ ذلك ما سيتبين بعد فراغي من قراءة «مسند أبي يعلى» كله إن شاء الله تعالى.

ثم فرغت من قراءة «المسند» كله، فلم أعثر على الحديث في موضع آخر منه، ثم رجعت إلى «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي، فإذا به قد ذكره (١٠/ ١٥٠) من طريق أبي يعلى موقوفاً أيضاً، وقال في رجاله ما نقله المناوي عنه. فتأكدت من كون الحديث موقوفاً عنده وازددت تأكداً حين رأيت ابن السني في «اليوم والليلة» (٣٤٩) رواه عنه موقوفاً، فعلمت أن السيوطي وهم في إيراده إياه في «الجامع الصغير»، وأن المناوي ذهل عنه. كما أنني أنا نفسي كنت أخطأت أيضاً في ذكري إياه مرفوعاً تحت الحديث المتقدم برقم (٢١) (ص ٢٩)، وكان ذلك اعتماداً على «الجامع الصغير» وشرحه قبل أن

أقف على إسناد أبي يعلى، فلما وقفت عليه بادرت إلى تحقيق الكلام فيه، وانتهى ذلك إلى أنه موقوف على السيدة عائشة رضي الله عنها.

ثم رأيت السيوطي قد ذكر ذلك في «الجامع الكبير» (رقم ١٤٧١٩- طبع مصر تحقيق اللجنة) فقال بعد ذكر الحديث بنحوه:

«رواه هب وضعفه عن أبي هريرة، هب عن عائشة موقوفاً».

فصرح أن حديث عائشة موقوف، لكن فاته أنه عند أبي يعلى وابن السني.

(تنبيه): وقع في «المجمع» (.. ابن المنادي) وتبعه عليه المناوي وهو خطأ كما أشرت إليه، والصواب (ابن نمير) كما ذكرت آنفاً، ويؤكده أنه وقع مصرحاً به في رواية ابن السني المتقدمة عن أبي يعلى، وخفي هذا الخطأ على لجنة «الجامع الكبير» فنقلوه عن «المجمع» على خطئه! وعن المناوي كذلك، ولكنهم وقعوا في خطأ آخر فقالوا فيه: «ابن المناوي»! وهو خطأ مطبعي لم يتنبّهوا له.!

١٣٦٤- (خمسُ دعواتٍ يستجابُ لهنَّ: دعوةُ المظلومِ حتى ينتصرَ، ودعوةُ الحاجِّ حتى يصدرَ، ودعوةُ المجاهدِ حتى يقفلَ، ودعوةُ المريضِ حتى يبرأَ، ودعوةُ الأخِ لأخيهِ بظهر الغيبِ).

موضوع. أخرجه أبو محمد المخلدي في «ثلاثة مجالس من الأمالي» (٧١-٧٢) ومحمد بن يوسف بن إلياس في «مشيخته» (٢/١٨٠) والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٥١) عن **عبد الرحيم بن زيد العَمِّي** عن **أبيه** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الضياء:

«قال -يعني شيخ شيخه أبا بكر يعقوب بن أحمد بن محمد بن علي الصَّيْرفي-: حديث عزيز صحيح حسن عال»!

قلت: أنى له الحسن، بله الصحة، وعبد الرحيم هذا **كذاب** كما قال ابن معين؟!

وقال البخاري: تركوه. وقد مضى له عدة أحاديث.

وأبوه زيد **العَمِّي** ضعيف أيضاً، ولكنه خير من ابنه. وبه أعله المناوي، وهو

تقصير، موهم سلامته من علة أخرى أكبر! وتعقب أصله السيوطي الذي عزاه للبيهقي في «شعب الإيمان» فقط، بأن الحاكم رواه عنه أيضاً، ومن طريقه أورده البيهقي مصرحاً، فكان عزوه إليه أولى.

قلت: ولم أره عند الحاكم الآن ولا بعد أن وضعت له فهرساً عاماً لجميع أحاديثه وآثاره وغير ذلك وسميته «بغية الحازم في فهارس مستدرك أبي عبد الله الحاكم» فلعله في بعض كتبه الأخرى، وفي آخره عند البيهقي:

«وأسرع هذه الدعوات إجابة دعوة الأخ لأخيه بظهر الغيب».

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«دعوتان ليس بينهما وبين الله حجاب. . » الحديث.

وسيأتي تخريجه وبيان علته برقم (٣٦٠٢).

لكن هناك شواهد لدعوة المظلوم، ودعوة الأخ لأخيه في الغيب، فراجعها إن شئت في «الصحيحة» (٧٦٧و ١٣٣٩).

١٣٦٥- (من حلفَ على يمينٍ، فرأى غيرَها خيراً منها، فليتركْها، فإنَّ تركَها كفارتُها).

منكر. أخرجه ابن ماجه (١/٦٤٨) عن عون بن عمارة: ثنا روح بن القاسم عن عبيد الله بن عمرو عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عون بن عمارة ضعيف كما في «التقريب» وهو متفق على ضعفه كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق ١٣١/١).

قلت: لكنه لم يتفرد به، فقال الطيالسي في «مسنده» (٢٢١ - منحة): حدثنا خليفة الخياط ويكنى أبا هبيرة عن عمرو بن شعيب به إلا أنه قال:

«فليأتها فهي كفارتها».

وأخرجه أحمد (٢/١٨٥و ٢١٠- ٢١١) من هذا الوجه بهذا اللفظ دون قوله: «فليأتها»، هذا في الموضع الآخر، وقال في الموضع الأول: «فتركها كفارتها».

وتابعه أيضاً عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب به بلفظ:

«فليدعها وليأت الذي هو خير، فإن تركها كفارتها».

أخرجه أبو داود (٣/٧٦) وعنه البيهقي (١٠/٣٣-٣٤).

لكن أخرجه النسائي (٢/١٤١) من هذا الوجه بلفظ:

«فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير».

فكأن بعض الرواة عنده جرى فيه على الجادة! لكن يشهد له أنه روي كذلك من طريق أخرى عن ابن عمرو، فقال الإمام أحمد في «المسند» وابنه في «زوائده» (٢/٢٠٤): ثنا الحكم بن موسى: ثنا مسلم بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عنه به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن مسلماً هذا وهو الزنجي فيه ضعف من قبل حفظه، وقد مشاه بعض الأئمة، وأخرج حديثه هذا ابن حبان في «صحيحه» (١١٨٠ - موارد).

عدنا إلى حديث عمرو بن شعيب، فرواه عنه عبد الرحمن بن الحارث مختصراً بلفظ:

«من حلف على معصية الله فلا يمين له، ومن حلف على قطيعة رحم فلا يمين له».

أخرجه البيهقي وقال:

«وقد روي في هذا الحديث زيادة تخالف الروايات الصحيحة عن النبي ﷺ».

ثم ساق رواية عبيد الله بن الأخنس المتقدمة من طريق أبي داود.

وقد روي الحديث عن عائشة وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة:

١ - أما حديث عائشة، فيرويه حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عنها مرفوعاً بلفظ:

«من حلف في قطيعة رحم، أو فيما لا يصلح، فبره أن لا يتم على ذلك».

أخرجه ابن ماجه (١/٦٤٨) وقال البوصيري (ق ٢/١٣٠):

«هذا إسناد ضعيف، لضعف حارثة بن أبي الرجال».

قلت: وقد روي من طريق أخرى عنها مرفوعاً باللفظ المعروف، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٢١٤٤).

٢ ـ وأما حديث أبي سعيد فيرويه ابن لهيعة: ثنا دراج عن أبي الهيثم عنه بلفظ: «فكفارتها تركها».

أخرجه أحمد (٣/٧٥-٧٦) وإسناده ضعيف، ابن لهيعة وشيخه ضعيفان.

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة فأخرجه البيهقي من طريق يحيى بن عبيد الله عن أبيه عنه به مرفوعاً بلفظ:

«فأتى الذي هو خير فهو كفارته».

وبعد هذا التخريج أقول:

إن الحديث بهذا اللفظ المذكور أعلاه، والألفاظ الأخرى التي في معناه مما لم يطمئن القلب لصحته، لأن جميع طرقه ضعيفة كما رأيت، وخيرها الأولى منها وهي طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، لكن الرواة قد اختلفوا عليه، وهو نفسه قد خالفه الزنجي عن هشام بن عروة كما سبق فلم ينشرح الصدر للأخذ بشيء من ذلك إلا برواية النسائي: «فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير»، لأنها هي الموافقة لسائر الأحاديث في الباب عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، وأكثرهم لحديثه عدة طرق عنه، وقد خرجتها في المصدر السابق، وهي صريحة في وجوب الكفارة خلافاً لهذا اللفظ فإنه لا يثبتها، بل ظاهره يدل على أن مجرد ترك اليمين هو الكفارة، وعليه يكون الحديث بهذا اللفظ منكراً أو شاذاً على الأقل، وفي كلمة البيهقي المتقدمة ما يشير إلى ذلك. والله أعلم.

ولو صح الحديث لكان من الممكن تأويله على وجه لا يتعارض مع الأحاديث الصحيحة فقد قال السندي في تعليقه على حديث عائشة المتقدم:

«قوله: (فبره أن لا يتم على ذلك) ظاهره أنه البر شرعاً فلا حاجة معه إلى كفارة أخرى كما في صورة البر، لكن الأحاديث المشهورة تدل على وجوب الكفارة، فالحديث إن صح يحمل على أنه بمنزلة البر في كونه مطلوباً شرعاً، فإن المطلوب في الحلف هو البر، إلا في مثل هذا الحلف، فإن المطلوب فيه الحنث، فصار الحنث فيه كالبر، فمن هذه الجهة قيل: إنه البر، وهذا لا ينافي وجوب الكفارة. وهذا هو المراد في

الحديث الآتي إن صح أن يراد بالكفارة البر. فليتأمل».

قلت: يعني هذا الحديث، وهو كلام وجيه متين لو صح الحديث، فإذ لم يصح فلا داعي للتأويل، لأنه فرع التصحيح كما لا يخفى.

١٣٦٦- (كلُّ كلامِ ابنِ آدمَ عليهِ لا لهُ، إلا أمرٌ بمعروفٍ، أو نهيٌ عن منكرٍ، أو ذكرُ اللهِ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٦١) والترمذي (٢/٦٦) وابن ماجه (٢/٢٧٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٥) وابن أبي الدنيا وأبو يعلى في «مسنده» (٤/١٧٠١) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١٩٩/١) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٢٢/٢) والبيهقي في «الشعب» (١/٣١٦- هند) والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٢٤٦/٢) والخطيب في «التاريخ» (١٢/٤٣٤) كلهم من طريق محمد بن يزيد بن خنيس المكي: ثنا سعيد بن حسان قال: ثتني **أم صالح** عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ مرفوعاً به.

وفي رواية عن ابن خُنَيس قال:

كنا عند سفيان الثوري نعوده، فدخل عليه سعيد بن حسان المخزومي -وكان قاصّ جماعتنا، وكان يقوم بنا في شهر رمضان- فقال له سفيان: كيف الحديث الذي حدثتني عن أم صالح؟ قال: حدثتني أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ.. (فذكره بلفظ: «كلام ابن..» دون قوله: «كل») قال محمد بن يزيد: قلت: ما أشد هذا؟ فقال: وما شدة هذا الحديث؟ إنما جاءت به امرأة عن امرأة [عن امرأة]، هذا في كتاب الله عز وجل الذي أرسل به نبيكم ﷺ، فقرأ: **﴿يَوْمَ يقومُ الروحُ والملائكةُ صَفّاً لا يتكلّمون إلاّ مَنْ أذِنَ له الرحمنُ وقال صَوَاباً﴾** وقال: **﴿والعَصْر. إنّ الإنسانَ لفي خُسر. إلاّ الذين آمنُوا وعَمِلوا الصَّالحات وتواصَوْا بالحقِّ وتواصَوْا بالصَّبر﴾**. وقال: **﴿لا خَيْرَ في كثيرٍ من نَجْواهم إلاّ من أمر بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاحٍ بينَ الناسِ﴾** الآية.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٤٣/٤٨٤) والحاكم (٢/٥١٢-٥١٣) والسياق له والخطيب (١٢/٣٢١).

وفي رواية أخرى له عن ابن خنيس قال:

دخلت مع سعيد بن حسان على سفيان الثوري نعوده، فقال: كيف الحديث الذي حدثتني به؟ فقلت: حدثتني أم صالح . . فذكره وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين، وقال مكان: «أو ذكر الله»:

«أو الصلح بين الناس».

وهذه الرواية شاذة متناً وسنداً:

أما المتن فظاهر.

وأما السند، فلأنه جعله من تحديث ابن خنيس عن أم صالح، والصواب أنه من تحديثه عن سعيد بن حسان عنها كما في الروايتين المتقدمتين.

وعلى كل حال فالحديث بجميع رواياته ضعيف لا يصح، لأن مدارها على ابن خنيس، وقد أعل به، وإنما العلة عندي ممن فوقه، فقال الترمذي:

«حديث غريب (وفي نسخة: حسن غريب) لا نعرفه إلا من حديث محمد بن يزيد بن خنيس».

وقال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٤/١٠):

«رواته ثقات، وفي محمد بن يزيد كلام قريب لا يقدح، وهو شيخ صالح».

قلت: وما ذكره في ابن يزيد هو قول أبي حاتم فيه، وقد تبناه الذهبي في «الكاشف»، ولذلك قال في «الميزان»:

«هو وسط».

قلت: وأما قول المنذري آنفاً: «رواته ثقات» فليس على إطلاقه بصواب، لأن أم صالح هذه لم يوثقها أحد فيما علمت، بل أشار الذهبي إلى أنها مجهولة، فقال في «الميزان»:

«تفرد عنها سعيد بن حسان المخزومي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«لا يعرف حالها».

قلت: فهي مجهولة العين، فهي علة الحديث. والله أعلم.

(تنبيه): لقد أورد الغماري هذا الحديث في جملة من الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي غص بها «كنزه»! دونما بحث أو تحقيق، بل ران عليه الجمود والتقليد كما سبق التنبيه عليه مراراً تعليماً وتحذيراً، وهنا اغتر بكلام المنذري السابق وتوهم منه سلامة السند من الجهالة التي بينتها . . . والله المستعان.

١٣٦٧ـ (إن الشيطانَ واضعُ خَطمَه على قلبِ ابنِ آدمَ، فإنْ ذكرَ الله خَنَسَ وإن نسيَ التقمَ قلبَه، فذلك الوسواسُ الخناسُ).

ضعيف. رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٢٨٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٦٨) وأبو يعلى واللفظ له (١/٢٠٤) والبيهقي في «الشعب» (١/٣٢٦ ـ هندية) من طريق عدي بن أبي عمارة الذارع: ثنا زياد النميري عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٩/٣٠٧):

«غريب».

وقال الهيثمي (٧/١٤٩):

«رواه أبو يعلى، وفيه عدي بن أبي عمارة وهو ضعيف».

قلت: وشيخه زياد النميري ضعيف أيضاً كما في «التقريب» ولذلك أشار المنذري إلى تضعيف الحديث في «الترغيب والترهيب» (٢/٢٣٠ـ ٢٣١) وصرح بذلك الحافظ كما يأتي.

وقد عزاه صاحب «المشكاة» (٢٢٨١) للبخاري تعليقاً من حديث ابن عباس مرفوعاً. وهو خطأ من وجوه عديدة:

الأول: أنه عند البخاري في آخر «التفسير» عن ابن عباس موقوفاً، وهذا مرفوع.

والثاني: أنه بلفظ:

«الوسواس: إذا ولد خنسه الشيطان، فإذا ذُكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر

الله ثبت على قلبه».

فهذا غير حديث الترجمة كما هو ظاهر.

الثالث: قال الحافظ في صورة تعليق البخاري لهذا الحديث:

«قوله: وقال ابن عباس: الوسواس.. كذا لأبي ذر، ولغيره. «ويذكر عن ابن عباس» وكأنه أولى لأن إسناده إلى ابن عباس ضعيف..».

ولم يعلق الشيخ علي القارىء في «المرقاة» (٣/ ١٩) على هذا العزو بشيء!

١٣٦٨- («والذي بعثَني بالحقِّ ما أخرتُكَ إلا لنفسي، فأنتَ عندي بمنزلةِ هارونَ من موسى، ووارثي». فقالَ يا رسولَ الله! ما أرثُ منك؟ قال: «ما أورثتِ الأنبياءُ». قالَ: وما أورثتِ الأنبياءُ قبلك؟ قال: «كتابَ الله وسنةَ نبيِّهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمةَ ابنتي، وأنتَ أخي ورفيقي» ثم تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿إِخْوَانَاً على سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾، «الأخلاء في الله ينظرُ بعضهم إلى بعضٍ»).

موضوع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥١٤٦) من طريق **عبد المؤمن بن عباد بن** عمرو العبدي: ثنا **يزيد بن معن**: حدثني **عبد الله بن شرحبيل عن رجل من قريش عن** زيد بن أبي أوفى قال:

«دخلت على رسول الله ﷺ في مسجد المدينة فجعل يقول: «أين فلان بن فلان؟» فلم يزل يتفقدهم ويبعث إليهم حتى اجتمعوا عنده فقال: «إني محدثكم بحديث فاحفظوه، وعوه وحدثوا به من بعدكم: إن الله اصطفى من خلقه خلقاً» ثم تلا هذه الآية: ﴿**الله يَصْطَفِي مِنَ المَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ**﴾ خلقاً يدخلهم الجنة، وإني مصطفٍ منكم من أحب أن أصطفيه ومؤاخ بينكم كما آخى الله بين الملائكة، قم يا أبا بكر! فقام فجثا بين يديه فقال: «إن لك عندي يداً، إن الله يجزيك بها، فلو كنت متخذاً

خليلاً لاتخذتك خليلاً ، فأنت مني بمنزلة قميصي من جسدي». وحرك قميصه بيده».

ثم قال : «ادن يا عمر!» فدنا فقال : «قد كنتَ شديدَ الشغب علينا أبا حفص! فدعوتُ الله أن يعز الدين بك أو بأبي جهل ، ففعل الله ذلك بك ، وكنت أحبهما إلي ، فأنت معي في الجنة ثالث ثلاثة من هذه الأمة».

ثم تنحّى وآخى بينه وبين أبي بكر.

ثم دعا عثمان فقال: «ادن يا عثمان ادن يا عثمان!» فلم يزل يدنو منه حتى ألصق ركبته بركبة رسول الله ﷺ ثم نظر إليه ثم نظر إلى السماء فقال: «سبحان الله العظيم» ثلاث مرات ثم نظر إلى عثمان فإذا إزاره محلولة فزررها رسول الله ﷺ بيده ثم قال: «اجمع عطفي ردائك على نحرك ، فإن لك شأناً في أهل السماء ، أنت ممن يرد علي الحوض وأوداجه تشخب دماً فأقول: من فعل هذا بك؟ فتقول: فلان وفلان، وذلك كلام جبريل عليه السلام ، وذلك إذ هتف من السماء : ألا إن عثمان أمين على كل خاذل».

ثم دعا عبد الرحمن بن عوف فقال : «إن يا (كذا الأصل ، ولعل الصواب : أنت) أمين الله والأمين في السماء يسلطك الله على مالك بالحق ، أما إن لك عندي دعوة وقد أخرتها». قال : خر لي يا رسول الله قال : «حملتني يا عبد الرحمن أمانة أكثر الله مالك».

قال : وجعل يحرك يده ثم تنحى وآخى بينه وبين عثمان.

ثم دخل طلحة والزبير فقال : «ادنُوَا مني» فدنوا منه فقال : «أنتما حواريي كحواريي عيسى ابن مريم عليه السلام» ثم آخى بينهما.

ثم دعا سعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر فقال : «يا عمار! تقتلك الفئة الباغية» ثم آخى بينهما.

ثم دعا عويمراً أبا الدرداء وسلمان الفارسي فقال:«يا سلمان! أنت منا أهل البيت، وقد آتاك الله العلم الأول والعلم الآخر والكتاب الأول والكتاب الآخر»، ثم قال : «ألا أرشدك يا أبا الدرداء؟» قال : بلى بأبي أنت وأمي يا رسول الله . قال : «إن تنقد ينقدوك ، وإن تتركهم لا يتركوك ، وإن تهرب منهم يدركوك ، فأقرضهم عرضك ليوم فقرك»، فآخى بينهما.

ثم نظر في وجوه أصحابه فقال :

«أبشروا وقروا عيناً فأنتم أول من يرد علي الحوض وأنتم في أعلى الغرف» .

ثم نظر إلى عبد الله بن عمر فقال :

«الحمد لله الذي يهدي من الضلالة» . فقال علي : يا رسول الله ! ذهب روحي ، وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيري ، فإن كان من سخطة علي ، فلك العتبى والكرامة ، فقال: (فذكره) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ الرجل من قريش لم يسم . واللذان دونه لم يترجم لهما أحد .

وعبد المؤمن بن عباد بن عمرو العبدي ، قال ابن أبي حاتم (٣/٦٦) عن أبيه :

«ضعيف الحديث» .

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٢/١١٧) وقد ساق له حديثاً آخر :

«لا يتابع عليه» .

قلت : ولوائح الصنع والوضع لائحة على هذا الحديث . والله أعلم .

١٣٦٩ ـ (كانَ إذا جلسَ مجلساً فأرادَ أن يقومَ استغفر الله عشراً ، إلى خمسَ عشرة) .

موضوع . أخرجه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (ق ٩١/٢) وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٤٦) وابن عدي في «الكامل» (٥٣/١) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: فذكره مرفوعاً .

قلت: وهذا إسناد موضوع آفته جعفر هذا، فقد كذبه شعبة . وقال البخاري :

«تركوه» .

وقد مضى له جملة من الأحاديث، وقال ابن عدي :

«وعامتها مما لا يتابع عليه ، والضعف على حديثه بين» .

١٣٧٠ - (كانَ إذا قامَ من المجلسِ استغفرَ عشرين مرة فأعلنَ).

ضعيف. أخرجه ابن السني (٤٤٧) أخبرني أبو أيوب الخزاعي: حدثنا أبو علقمة نصر بن خزيمة: أخبرني أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ عن ابن عائذ قال: قال ابن ناسح عبد الله الحضرمي رضي الله عنه: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مرسل، عبد الله بن ناسح -بمهملتين- لا تصح له صحبة كما قال أبو نعيم.

ونصر بن خزيمة أورده ابن أبي حاتم (٤٧٣/١/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا ذكر له راوياً سوى شيخ ابن السني هذا وسماه سليمان بن عبد الحميد الحمصي. وأبوه هو خزيمة بن عبادة - وفي نسخة جنادة - بن محفوظ، ذكره في «التهذيب» في الرواة عن نصر ابن علقمة، وأنه روى عنه نسخة كبيرة، ولم أجد له ترجمة وسائر الرواة ثقات، وابن عائذ اسمه عبد الرحمن.

١٣٧١ - (اللهم لا يدركني زمانٌ، ولا تدركوا زماناً، لا يتبع فيه العليم، ولا يُستحيى فيه من الحليم، قلوبهم قلوب الأعاجم، وألسنتهم ألسنةُ العرب).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٠) وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص ٢٧٥-٢٧٦) وأبو عمرو الداني في «كتاب السنن الواردة في الفتن» (٢/٨) عن ابن لهيعة: ثنا جميل الأسلمي عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل:

الأولى: الانقطاع، فإن جميلاً هذا لم يثبت لقاؤه لأحد من الصحابة مع كونه مجهول الحال، فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٥١٦/١/١ - ٥١٧) من رواية ثلاثة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأورده ابن حبان في «ثقات أتباع التابعين» (١٤٧/٦) وقال:

«شيخ يروي المراسيل، روى عنه عمرو بن الحارث».

الثانية: جهالة حال جميل هذا كما سبق.

الثالثة : سوء حفظ ابن لهيعة، وقد خولف في إسناده، فقال: عمرو بن الحارث عن جميل بن عبد الرحمن الحذاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

أخرجه الحاكم (٤ / ٥١٠) وقال : «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي ! كذا قالا ، ومع أن فيه العلتين الأوليين ، فهو أصح من الأول لأن عمرو بن الحارث ثقة ، فهو أحفظ من ابن لهيعة .

١٣٧٢ - (الحمدُ رأسُ الشكرِ ، ما شكرَ اللهَ عبدٌ لا يحمدهُ) .

ضعيف . أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٢/١٤٤) والخطابي في «غريب الحديث» (١/٦٧) من طريق قتادة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف، لانقطاعه بين قتادة وابن عمرو، فقد قال الحاكم : «لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس». وعن أحمد مثله .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لأبي يعلى والبيهقي في «شعب الإيمان» ، وأعله بالانقطاع في «شرح التقريب» كما نقله عنه المناوي .

١٣٧٣ - (استعيذوا بالله من طمعٍ يهدي إلى طبَعٍ ، ومن طَمَع يهدي إلى غيرِ مطمعٍ ، ومن طمع حيث لا مطمع).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥/٢٣٢و ٢٤٧) وأبو عبيد في «الغريب» (ق ١٠٢/ ٢) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١٦/٢) والهيثم بن كليب في «مسنده» (ق ١٦٦/١) والبزار أيضاً (٤/٦٤/٣٢٠٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٩٣/١٧٩) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٦٠/٢) من طريق **عبد الله بن عامر الأسلمي** عن الوليد بن عبد الرحمن عن جبير بن نفير عن معاذ بن جبل مرفوعاً به. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١/٥٣٣) وقال:

«مستقيم الإسناد» . ووافقه الذهبي !-

قلت : وهذا من عجائبه، فإنه قال في ترجمة الأسلمي هذا من «الميزان»:

«ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني ، وقال يحيى: «ليس بشيء» وقال البخاري :

«يتكلمون في حفظه». وسئل عنه ابن المديني فقال: ذاك عندنا ضعيف ضعيف».

ثم لم يحك عن أحد توثيقه. ولذلك قال في «الكاشف»:
«ضعيف».

وكذا قال الحافظ في «التقريب»، ومن قبله شيخه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٤٤) وبه أعل الحديث، وبه استدرك المناوي في «الفيض» على الذهبي إقراره المتقدم للحاكم فأصاب، ثم رجع عنه في «التيسير» فذكر قول الحاكم: «مستقيم الإسناد» وأقره! وقلده الغماري كعادته فأورده في «كنزه».

ثم رأيت البخاري قال في «التاريخ الكبير» (٤/٢/٢٦٦):
«قال إسحاق بن إبراهيم بن العلاء: نا عمرو بن الحارث قال: نا عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن جبير أن أباه حدثهم أن عوف بن مالك خرج إلى الناس فقال: إن النبي ﷺ يأمركم أن تتعوّذوا من ثلاث.. فذكرها. وقال أبو نعيم عن عبد الله بن عامر.. (فساق إسناده المتقدم). وقال وكيع: عن عبد الله بن عامر عن الوليد عن جبير عن النبيّ ﷺ مرسل والأول أصح».

يعني رواية أبي نعيم الموصولة، لمتابعة جمع من الثقات لأبي نعيم على الوصل. ويشهد للموصول حديث عوف بن مالك الذي علقه أولاً، وقد وصله الطبراني في «الكبير» (١٨/٥٢/٩٤) من طريقين عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء. وهو صدوق يهم كثيراً، كما قال الحافظ في «التقريب».

ولعله مما يدل على وهمه أن إسماعيل بن عياش قال: حدثني سليمان بن سليم الكناني عن يحيى بن جابر عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً به.

فلم يذكر بين يحيى بن جابر وعوف بن مالك عبدَ الرحمن بن جبير عن أبيه، فهو منقطع، قال في «التهذيب»: «أرسل يحيى عن عوف».

أخرجه الطبراني (١٨/٦٩/ ١٢٧ ـ ١٢٨ و٢/٢٧٤ / ٦٤٧) من طرق عن إسماعيل بن عياش، وهو ثقة في روايته عن الشاميين وهذه منها، فالسند صحيح لولا الانقطاع. وله علة أخرى، وهي الاضطراب عليه في إسناده، فبعضهم قال: عن يحيى

عن عوف، وهو الأكثر. وبعضهم قال: عنه عن المقدام بن معدي كرب. وهذا أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» أيضاً (ص ٢٧٦ ـ المصورة).

وبالجملة فقد اضطرب الرواة في ضبط إسناد هذا الحديث، ويمكن تلخيص ذلك بالوجوه التالية:

الأول: عبد الله بن عامر الأسلمي بسنده عن جبير بن نفير عن معاذ. وفي رواية عنه لم يذكر معاذاً فأرسله.

الثاني: إسحاق بن إبراهيم بإسناده عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك. فذكر عوفاً مكان معاذ!

الثالث: إسماعيل بن عياش بسنده عن يحيى بن جابر عن عوف بن مالك. فأسقط من بين يحيى وعوف عبد الرحمن بن جبير وأباه، وفي رواية جعل المقدام مكان عوف.

وأصح هذه الوجوه الأخير منها على انقطاعه واضطرابه.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف لا تطمئن النفس لشيء من هذه الطرق لاضطرابها وضعف بعض رواتها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٣٧٤ـ (ذراري المسلمين يوم القيامةِ تحت العرش شافعٌ ومشفعٌ، من لم يبلغ اثني عشر سنة، ومن بلغَ ثلاثَ عشرةَ سنة فعليه وَلَه).

موضوع. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/٩٠): نا محمد بن غالب: حدثني عبد الصمد: نا ركن **أبو عبد الله** عن مكحول عن أبي أمامة رفعه. ومن طريق أبي بكر رواه ابن عساكر (١/١٣٩/٦) في ترجمة ركن هذا، وروى عن أبي أحمد الحاكم أنه قال:

«حديثه ليس بالقائم». وعن ابن معين:

«ليس بثقة». وعن النسائي:

«متروك الحديث». وقال الحاكم:

«يروي عن مكحول أحاديث موضوعة».

وأخرجه أبـو نعيم في «أخبار أصبهـان» (٢/ ١٥) وعنه الديلمي في «مسنـده» (١٥٦) من طريق أخرى عن محمد بن غالب به إلا أنه قال: «اثنتي عشرة سنة». وكذا هو في «الجامع الصغير» من رواية أبي بكر الشافعي وابن عساكر، وهو في «التاريخ» كما في «الفوائد». والله أعلم.

والحديث مما سود به السيوطي «الجامع الصغير» وقد بين في «الجامع الكبير» (١٤١٣٢) أن فيه ركن بن عبد الله؛ ربيب مكحول متروك. ومع ذلك تظل اللجنة القائمة على نشر «الجامع» والتعليق عليه تتعلق برموز «الجامع الصغير» فتقول نقلاً عنه:

«ورمز له بالحسن»!

فما فائدة الركون إلى الرمز -لو صح أنه من السيوطي- وهو يصرح بنقيضه، وهو بين أيديهم وتحت أبصارهم، وفي الكتاب الذي كلفوا بالقيام بتحقيقه، أم هم لا يعلمون أن معنى قول السيوطي في الراوي: «متروك» يعني أنه شديد الضعف وأن ذلك ينافي الحسن؟! فإذا كان كذلك فهلا رجعوا إلى المناوي ليروا ما نقله عن أهل العلم وأئمة الجرح والتعديل؟ فقال في ركن هذا:

«قال في «الميزان»: وهاه ابن المبارك، وقال النسائي والدارقطني: متروك. ثم ساق له هذا الخبر. وفي «اللسان» عن الحاكم: أنه يروي أحاديث موضوعة».

ولهذا قال في «التيسير»:

«إسناده واه».

(تنبيه): وقع في إسناد الحديث: «ركن أبو عبد الله»، وفي إسناد حديث آخر عند ابن عدي (٣/ ١٠٢٠) «ركن بن عبد الله» كما تقدم عن «الجامع الكبير»، وهكذا ترجمه ابن عدي، ولا منافاة بينهما كما قد يظن، فهو ركن بن عبد الله أبو عبد الله. والله أعلم.

١٣٧٥- (اذهبْ فاقلعْ نخلَه).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٦٣٦) من طريق أبي جعفر محمد بن علي عن سمرة ابن جندب:

«أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار، قال: ومع الرجل أهله، قال: فكان سمرة يدخل إلى نخله، فيتأذى به، ويشق عليه، فطلب إليه أن يبيعه، فأبى، فطلب إليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي ﷺ فذكر له، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه، فأبى، فطلب إليه أن يناقله، فأبى، قال: فهبه له ولك كذا وكذا، أمراً رغبه فيه، فأبى، فقال: أنت مضارٌّ. فقال رسول الله ﷺ للأنصاري: ». فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم غير أن أبا جعفر هذا وهو الباقر لم يسمع من سمرة، فقد مات هذا سنة ثمان وخمسين. وولد أبو جعفر سنة ست وخمسين، وقيل:سنة ستين. وكل من القولين وجههما الحافظ في «التهذيب». وأيهما كان الأرجح فهو لم يسمع من سمرة قطعاً، وقد صرح بذلك بعضهم.

١٣٧٦- (صاحبُ الدَّينِ مأسورٌ في قبرِهِ يشكو إلى الله الوحدةَ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٨٠ -بترقيمي) والرافقي في «حديثه» (١/٣٠) والروياني في «مسنده» (١/٩٧) ونعيم بن عبد الملك الإستراباذي في «مجلس من الأمالي» (ق ١٦٠/١) والبغوي في «شرح السنة» (٨/٢٠٣) عن **مبارك بن فضالة عن كثير أبي محمد** عن البراء مرفوعاً. وكذا أخرجه ابن عساكر في «حديث عبد الخلاق الهروي» (ق ٢٣٥/١) وقال الطبراني:

«لا يروى عن البراء إلا بهذا الإسناد، تفرد به مبارك».

قلت: وهو ضعيف لتدليسه، وأشار المنذري إلى إعلاله به في «الترغيب» (٣/٣٧)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/١٢٩):

«وثقه عفان وابن حبان، وضعفه جماعة».

قلت: وشيخه كثير أبو محمد، أورده البخاري في «التاريخ» (٤/١/٢٦/٩١٣) وابن أبي حاتم في «الجرح» (٣/٢/١٥٩) وابن حبان في «الثقات» (٥/٣٣٢) من رواية ابن فضالة فقط عنه، وعطف عليه في «التهذيب» حماد بن سلمة أيضاً، فإن صح ذلك فهو مجهول الحال، وإلا فهو مجهول العين. والله أعلم.

١٣٧٧ـ (صاحبُ الدَّينِ مغلولٌ في قبرهِ حتى يُقضى عنه دينُه).

ضعيف. رواه ابن عدي (٢/٢٠٧) والديلمي (١٥١) من طريقين عن **أبي سفيان السعدي** عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أبو سفيان هذا اسمه طريف بن شهاب الأشل، وفي ترجمته أورده ابن عدي وقال في آخرها:

«وقد روى عنه الثقات، وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي عن أبي سعيد به إلا أنه قال: «لا يفكه إلا قضاء دينه». وقال المناوي:

«وفيه أحمد بن يزيد أبو العوام، قال الذهبي في «الذيل»: مجهول».

قلت: فيه:

أولاً: أن ابن عدي رواه من غير طريقه كما أشرت إليه أعلاه.

ثانياً: في «الديلمي»: «أحمد بن يزيد العوام» والصواب ما في «المناوي» لما يأتي.

ثالثاً: لم أجد ترجمة لأبي العوام هـذا في شيء مما عنـدي من كتب الجرح والتعديل، وإنما ذكره الخطيب ووثقه، فقال في «تاريخ بغداد» (٥/٢٢٧):

«أحمد بن يزيد أبو العوام الرياحي. حدث عن مالك بن أنس وهشيم بن بشير و. . . و. . . و. . ، روى عنه ابنه محمد، وكان ثقة، وكان يستملي على إسماعيل بن علية».

وإنما أوردت الحديث في هذه السلسلة للفظة «مغلول»، وإلا فالحديث صحيح نحوه بلفظ: «مأسور» وقد جاء فيه حديثان صحيحان، خرجتهما في «أحكام الجنائز» (ص ١٤-١٥).

١٣٧٨ـ (للسائلِ حقٌّ، وإنْ جاءَ على فرسٍ).

ضعيف. روي من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، والهرماس بن زياد، وأبي هريرة.

١ ـ أما حديث الحسين، فيرويه **مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى** عن فاطمة بنت الحسين عن حسين بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤١٦/٢/٤) وأبو داود (١٦٦٥) وأحمد (٢٠١/١) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٨٦/٢) وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٢/٣١٧) والطبراني (رقم ـ٢٨٩٣) وابن زنجويه في «الأموال» (١/٢١/١٣).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ومن جوّده فقد أخطأ، فإن يعلى بن أبي يحيى مجهول كما قال أبو حاتم وتبعه الحافظ.

ومصعب بن محمد، وثقه ابن معين وقال أبو حاتم:

«يكتب حديثه ولا يحتج به».

قلت: وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه سفيان عنه كما ذكرنا.

وقال ابن المبارك: عنه عن يعلى بن أبي يحيى مولى لفاطمة ابنة الحسين عن الحسين بن علي عن النبي ﷺ مثله فلم يذكر فاطمة في السند وإنما المولى.

وقال ابن جريح: عنه عن يعلى عن سكينة بنت الحسين عليه السلام عن النبي ﷺ. وهذا مرسل.

أخرجهما ابن زنجويه.

وروي على وجه آخر وهو:

٢ ـ حديث علي: يرويه زهير عن **شيخ** ـقال: رأيت سفيان عنده ـ عن فاطمة بنت حسين عن أبيها عن علي عن النبي ﷺ مثله.

أخرجه أبو داود (١٦٦٦) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٩).

قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضاً لجهالة هذا الشيخ الذي لم يسم، والظاهر أنه يعلى بن أبي يحيى الذي في الطريق الأولى، وقد عرفت جهالته.

وقد رواه **محمد بن زكريا الغلابي البصري**: ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان بن

علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن أمه أم الحسن بنت جعفر بن الحسن بن الحسن ابن علي عن عبد الله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين به.

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (ق ٢٧٨/٢).

و **الغلابي هذا كذاب وضاع**.

٣ ـ حديث ابن عباس، يرويه **إبراهيم بن عبد السلام المكي**: ثنا **إبراهيم بن يزيد** عن **سليمان** عن طاوس عنه يرفعه.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٨) في ترجمة إبراهيم المكي هذا وقال:

«وهذا الحديث إنما يعرف بغير إبراهيم هذا عن إبراهيم بن يزيد، سرقه ممن هو معروف به، وسليمان المذكور في هذا الإسناد هو سليمان بن أبي سليمان الأحول المكي، وإبراهيم هذا هو في جملة الضعفاء».

وقال في مطلع ترجمته:

«ليس يعرف، حدث بالمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث».

قلت: وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي المكي وهو متروك الحديث.

وأما سليمان الأحول هذا فلم أعرفه. وبالجملة فالسند ضعيف جداً.

٤ ـ حديث أنس، يرويه **أبو هُدبة** عنه مرفوعاً بلفظ:

«إن أتاك السائل على فرس باسط كفه، فقد وجب الحق ولو بشق تمرة».

أخرجه أبو جعفر الرزاز في «ستة مجالس من الأمالي» (ق ١١٩/١) وكذا الديلمي، ومن طريقه أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٩٩).

وذلك لأن أبا هدبة هذا واسمه إبراهيم بن هدبة، قال الذهبي:

«حدث ببغداد وغيرها بالأباطيل. قال أبو حاتم وغيره: كذاب».

٥ ـ حديث الهرماس. أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠١/٣) بلفظ الترجمة وقال:

«رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط» وفيه عثمان بن فائد وهو ضعيف».

قلت: لم يورده الهيثمي في «زوائد المعجمين» ولا أنا في ترتيب «الصغير» منهما، فلا أدري أسقط مني أم من الناسخ؟ والسيوطي إنما عزاه في «الجامع الصغير» لـ

(طب) يعني الطبراني في «المعجم الكبير». فالله أعلم.

ثم رأيته في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٠٣/٥٣٥) من طريق عثمان المذكور. وقد جزم صاحبنا الشيخ حمدي السلفي في تعليقه على تخريج الهيثمي المتقدم بنفي رواية الصغير له، وقطع بأنه في «الأوسط». ولم أره في فهرسه الذي كنت وضعته للنسخة المصورة التي عندي منه، وفيها خرم. فالله أعلم.

ثم رأيت الحديث في ترجمة عثمان بن زائدة من «ثقات ابن حبان» قال (١٩٥/٧): حدثنا محمد بن خالد البردعي، بمكة من كتابه قال: ثنا عبد العظيم بن إبراهيم السالمي قال: ثنا سليمان بن عبد الرحمن قال: ثنا **عثمان بن زائدة**: ثنا عكرمة ابن عمار قال: سمعت الهرماس بن زياد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره بلفظ:

«للضيف حق..» إلخ.

وقال ابن حبان عقبه:

«أخاف أن يكون هذا عثمان بن فائد».

قلت: هذا أورده ابن حبان في «الضعفاء» (٢/١٠١) وقال:

«روى عنه سليمان بن عبد الرحمن، يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمداً».

قلت: وهذا الحديث من رواية سليمان كما ترى عند ابن حبان، وكذلك هو في «كبير الطبراني» كما تقدم مصرحاً بأنه (ابن فائد)، ولذلك قال ابن حبان: «أخاف..» إلخ.

قلت: وهذا مما يذكر اللبيب بتساهل ابن حبان في التوثيق، فإن هذه الترجمة وحديث صاحبها، تعني أنه لا يعلم شيئاً عنه سوى وروده في هذه الرواية مع خوفه أن يكون اسمه تصحف على أحد رواته من «عثمان بن فائد» الضعيف إلى «عثمان بن زائدة» الذي لا يعرف إلا في هذه الرواية على شكه وخوفه المذكور. فتأمل!

٦ - حديث أبي هريرة. قال ابن عدي في «الكامل» (٢/٢١٦): ثنا علي بن

سعيد بن بشير: ثنا محمد بن عبد الله المخرمي: ثنا معلى بن منصور: حدثنا عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي صالح عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«أعطوا السائل. . » الحديث.

أورده في ترجمة عبد الله هذا وقال:

«وهو مع ضعفه يكتب حديثه، على أنه قد وثقه غير واحد».

قلت: وفي «التقريب»:

«صدوق فيه لين».

وقد خولف في إسناده، فرواه مالك في «الموطأ» (٢/٩٩٦/٣) عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: فذكره مرسلاً، وهو الصواب. قال ابن عبد البر:

«لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتج به».

وقد روي عن زيد بن أسلم مرسلاً على وجه آخر، أخرجه ابن زنجويه (١٣/٢١/١-٢) عن عثمان بن عثمان الغطفاني عنه عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ورجاله ثقات غير عثمان هذا، قال الحافظ:

«صدوق ربما وهم».

ثم رواه من طريق الهيثم بن جماز عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا مع إرساله ضعيف جداً، فإن الهيثم هذا متروك متهم بالكذب.

ثم إن في طريق حديث أبي هريرة المتقدمة علي بن سعيد بن بشير قال الدارقطني:

«ليس بذاك».

وقال ابن يونس:

«تكلموا فيه».

وقد روي من طريق أخرى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً، ولا يصح كما يأتي بيانه برقم(   ).

وله طريق أخرى، أخرجه ابن عدي (٢/٢٤٣) عن عمر بن يزيد عن عطاء عن

أبي هريرة به. وقال:

«هذا الحديث عن عطاء غير محفوظ، وعمر بن يزيد منكر الحديث».

والحديث قال المناوي:

«أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتبعه القزويني، لكن رده ابن حجر كالعلائي».

قلت: رد الوضع مسلّم، وأما الضعف فهو قائم، لأنه لا يوجد في كل هذه الطرق ما يمكن أن يشتد بعضه ببعض من المسندات، وإنما صح إسناده مرسلاً عن زيد بن أسلم، كما رأيت، والمرسل من قسم الضعيف. والله أعلم.

(تنبيهان):

الأول: لم أر الحديث في «اللآلي المصنوعة» للسيوطي، ولا في كتابه الآخر: «التعقبات على الموضوعات»، ولم يذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة».

والآخر: أن الشوكاني أورده في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» بلفظ الترجمة وقال: قال القزويني: «موضوع»، ثم أورده بلفظ حديث أنس (رقم ٤) وقال:

«ذكره في «الذيل» وفي «الوجيز»، قال العراقي: أخرجه أحمد في «مسنده» عن الحسين بن علي بسند جيد، وأخرجه أبو داود عنه، وعن علي رضي الله عنه».

فلو أن الشوكاني قال هذا في تخريج اللفظ الأول، لأصاب. وأما قول الحافظ العراقي: «بسند جيد»؛ فغير جيد؛ لما فيه من الجهالة والاضطراب كما سبق بيانه. والله تعالى هو الموفق للصواب.

١٣٧٩ - (تهادوا الطعامَ بينَكم، فإنَّ ذَلك توسعةٌ في أرزاقِكم، وعاجلُ الخلفِ من جسيمِ الثوابِ يومَ القيامةِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/٢٦١) من طريق هاشم بن محمد أبي الدرداء المؤدب: ثنا عمرو بن بكر: أخبرنا ميسرة بن عبد ربه عن غالب القطان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً وقال:

«غالب بن خطاف القطان الضعف على أحاديثه بين».

قلت: لكن الحمل في هذا الحديث على الراوي عنه ميسرة بن عبد ربه ؛ فإنه وضاع باعترافه، ولذلك فإن السيوطي أساء بإيراده الحديث في «الجامع الصغير» من رواية ابن عدي! وسكت عنه المناوي في «الفيض»، وقال في «التيسير»:

«إسناده ضعيف»!

ثم إن السيوطي لم يذكر فيه قوله: «عاجل الخلف..» بينما أورده بتمامه في «الجامع الكبير» (١٢٨٧٧) لكن من رواية الديلمي عن ابن عباس، فلو أنه أورده في «الصغير» من روايته أيضاً لكان أقرب، لأنه أخرجه (٣٧/١/٢) من طريق هاشم بن محمد عن عمرو بن بكر عن غالب به.

وعمرو بن بكر وهو السكسكي الشامي متروك، ولكنه يروي عن ميسرة بن عبد ربه فلعله تلقاه عنه ثم دلسه، أو أنه سقط من الناسخ لـ «مسند الديلمي»، وهذا هو الأقرب، لأنه عند ابن عدي من طريق هاشم نفسه كما سبق، وسكتت اللجنة القائمة على «الجامع الكبير» تبعاً لسكوت المناوي في «الفيض» كما هي عادتها معه سلباً وإيجاباً، لكنها زادت عليه فقالت:

«رمز له السيوطي بالضعف»! يعني في «الجامع الصغير»!

وهذا مبلغ علمهم وتحقيقهم!

١٣٨٠ - (ما أفلحَ صاحبُ عيالٍ قطُّ).

باطل. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٩٣/١) وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٤٨٨/٢٨٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «**الموضوعات**» (٢٨١/٢) عن أحمد بن حفص السعدي: حدثني أحمد بن سلمة الكسائي: حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«هذا الكلام من قول ابن عيينة، **وهذا منكر عن النبي ﷺ**، وأحمد بن سلمة حدث عن الثقات بالبواطيل، ويسرق الحديث».

وقال في أحمد بن حفص:

«حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها».

ثم ساق له عدة أحاديث كلها من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بأسانيد لأحمد بن حفص إليه مختلقة كما قال الحافظ في «اللسان».

وقال ابن الجوزي عقب الحديث:

«هذا حديث باطل عن رسول الله ﷺ ما قاله قط، وأقواله على ضد هذا».

ثم ذكر ما تقدم عن ابن عدي. وأقره السيوطي في «اللآلي» (٢/ ١٨٠- ١٨١) وابن عراق في «تنزيه الشريعة» وغيرهم.

ورواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٩-٤٠) من طريق ابن عدي بإسناده عن أيوب بن نوح المطوعي: حدثني أبي: حدثني محمد بن عجلان (الأصل: محمد بن محمد بن عجلان) عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وبهذه الرواية ذكره السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٧٥- ١٧٦) وقال:

«قال ابن عدي: هذا منكر».

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٠٣) قرنه مع حديث عائشة رضي الله عنها، ولم يتكلما على إسناده بشيء، وكذلك فعل السخاوي في «المقاصد الحسنة»، وهو إسناد مظلم جداً، كل من دون ابن عجلان لم أجد لهم ذكراً في شيء من كتب التراجم، ومنها «الكامل» لابن عدي، ولا وجدت هذا الحديث فيه، خلاف ما يوهمه صنيع السيوطي في نقله عن ابن عدي إنكاره إياه، فهو إنما قال هذا في حديث عائشة كما تقدم.

ثم إن الحديث قال فيه الزرقاني في «مختصر المقاصد» (رقم ٨٦٥ -تحقيق الأستاذ الصباغ):

«ضعيف جداً».

فأقول:

يبدو لي أن الزرقاني في هذا القول نظر فقط إلى سند الحديث دون متنه، فإنه لما لم يجد في إسناده من صرحوا برميه بالكذب والوضع، وبخاصة إسناد الديلمي -اقتصر

على التضعيف المذكور، وهذا ليس بجيد عند الأئمة النقاد كابن تيمية وابن القيم والذهبي وغيرهم، فإنهم في هذه الحالة لا يتوقفون عن الحكم على الحديث بالوضع إذا كان باطلاً في معناه، وهذا هو واقع هذا الحديث، وقد أشار إلى ذلك ابن الجوزي ومن تبعه بقوله:

«ما قاله رسول الله ﷺ قط، وأقواله على ضد هذا».

يشير بهذا إلى الأحاديث الواردة في فضل الإنفاق على الزوجة والعيال، وهي كثيرة معروفة في «الترغيب» (٣/ ٧٩-٨٣) وغيره منها قوله ﷺ:

«**أفضل دينار ينفقه الرجل، دينار ينفقه على عياله**، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله».

أخرجه مسلم (٩٩٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٤٨) والترمذي (١٩٦٧) وصححه وابن ماجه (٢٧٦٠) وأحمد (٥/ ٢٨٤) من طريق أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وزادوا جميعاً إلا ابن ماجه:

«قال أبو قلابة [من قِبَلِه]: وبدأ بالعيال. ثم قال أبو قلابة: وأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يُعِفُّهُمْ، أو ينفعهم الله به ويغنيهم». وما بين المعكوفتين لأحمد.

(تنبيه): قول أبي قلابة هذا هو موقوف عليه ليس من تمام الحديث كما تراه مصرحاً مفصولاً عن الحديث، وقد وهم السخاوي رحمه الله فرفعه إلى النبي ﷺ لإبطال حديث الترجمة، فقال عقبه:

«وصح قوله ﷺ: وأي رجل أعظم أجراً من رجل..» إلخ!

ونقله عنه الشيخ العجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٧٧)، ثم الأستاذ الصباغ في تعليقه على «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (رقم ٣٩٦)!

١٣٨١- (خيرُ لهوِ المؤمنِ السباحةُ، وخيرُ لهوِ المرأةِ المغزلُ).

موضوع. رواه ابن عدي في «الكامل» (١/٥٧): حدثنا جعفر بن سهل: ثنا جعفر بن نصر: ثنا حفص: ثنا ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ظلمات بعضها فوق بعض، وهو موضوع، وآفته جعفر بن نصر هذا، قال ابن عدي:

«حدث عن الثقات بالبواطيل، وليس بالمعروف، **وهذا الحديث** ليس **له أصل** في حديث حفص بن غياث، **وله غير ما ذكرت من الأحاديث موضوعات على الثقات**».

وقال الذهبي:

«متهم بالكذب».

ثم ساق له ثلاثة أحاديث **هذا منها**، ثم قال:

«**وهذه أباطيل**».

وأقره الحافظ في «اللسان»، وسبقهم ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات» (٢٦٨/٢) وقال:

«**لا يصح**».

قال المناوي:

«وأقره عليه المصنف في مختصر الموضوعات».

قلت: وأما في «اللآلي» فتعقبه بما لا طائل تحته فقال (١٦٨/٢):

«قلت: قال أبو نعيم . . .».

قلت: فذكر الحديث الآتي عقبه، وهو مع أنه شاهد قاصر كما سترى، لأنه لا يشهد إلا للشطر الثاني من الحديث؛ ففيه من هو كذاب أيضاً، وآخر متهم، فكيف يستشهد بمثله؟! والعجب من المناوي! فإنك تراه في «الفيض» يحكم على الحديث بالوضع مقراً لابن الجوزي عليه، فإذا به يقول في «التيسير»:

«إسناده ضعيف»!

والحديث المشار إليه هو:

١٣٨٢- (نعمَ لهوُ المرأةِ المغزلُ).

موضـوع. رواه الرامَهُرْمُزي في «الفـاصل بين الـراوي والواعي» (ص ١٤٢): حدثنا موسى بن زكريا: ثنا **عمرو بن الحصين**: ثنا ابن علاثة قال: خصيف: ثنا عن

عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ آفته عمرو بن الحصين وهو كذاب، وخصيف ضعيف.

وقد توبع من مثله عن مجاهد مرسلاً أو موقوفاً، فقد ذكر ابن قدامة المقدسي في «المنتخب» (١٠/١٩٤/٢) من طريق حنبل: ثنا أبو عبد الله: نا محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد موقوفاً عليه. قال أبو عبد الله: «كان في كتابه (يعني ابن فضيل): عن مجاهد عن النبي ﷺ، ولكنه أبى أن يرفعه، وقال: إنه سنع، يعني ابن فضيل».

قلت: كذا الأصل:«سنع» ولعل الصواب: «نسي». والله أعلم.

وتمام الحديث في «المنتخب»: «ونعم لهو المؤمن السباحة».

وقد تقدم الكلام عليه آنفاً.

وليث هو ابن أبي سليم، وكان قد اختلط.

ولعل الصواب في الحديث أنه موقوف على مجاهد. والله أعلم.

وللحديث طريق آخر، فقال أبو نعيم: حدثنا **أبو بكر عمر بن محمد بن السَّريّ** ابن سهل عن عبد الله بن أحمد الجصاص عن يزيد بن عمرو الغنوي عن **أحمد بن الحارث الغساني** عن بسام بن عبد الرحمن عن أنس رفعه بالجملة الأولى فقط دون زيادة «المنتخب».

ذكره السيوطي في «اللآلي» (٢٠/١٦٨-١٦٩) شاهداً للحديث الذي قبله وسكت عليه فأساء، لأن إسناده ظلمات بعضها فوق بعض! فعمر بن محمد بن السري قال الذهبي:

«هالك اتهمه أبو الحسن بن الفرات، وقال الحاكم: كذاب، رأيتهم أجمعوا على ترك حديثه، وكتبوا على ما كتبوا عنه: كذاب».

وأحمد بن الحارث؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٤٧) عن أبيه:

«متروك الحديث». واتهمه البخاري بقوله:

«فيه نظر». وكذا قال الدولابي.

وبقية الرواة لم أعرفهم.

أفبمثل هذا الإسناد يدافع السيوطي عن الموضوعات؟!

١٣٨٣- (من فتحَ على نفسِه باباً من السؤالِ فتحَ الله عليه سبعين باباً من الفقرِ).

لا أصل له بهذا اللفظ. وقد أورده الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٥٧) فقال مخرجه العراقي:

«رواه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري:

«ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر» وقال:

حسن صحيح».

قلت: هكذا أخرجه الترمذي (٣/ ٢٦٢-٢٦٣)، وكذا أحمد (٤/ ٢٣١)، وفيه يونس بن خباب، وهو متهم، لكن له شواهد يرقى بها إلى درجة الحسن على الأقل، فأخرجه أحمد (رقم ١٦٧٤) من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفيه رجل لم يسم.

وأخرجه البيهقي من حديث ابن عباس ولفظه:

«من فتح على نفسه باب مسألة من غير فاقة نزلت به، أو عيال لا يطيقهم فتح الله عليه باب فاقة من حيث لا يحتسب».

قال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٣):

«رواه البيهقي، وهو حديث جيد في الشواهد».

١٣٨٤- (ثلاثةٌ لا ينفعُ معهن عملٌ: الشركُ بالله، وعقوقُ الوالدينِ، والفرارُ من الزحفِ).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (رقم -١٤٢٠) من طريق يزيد بن ربيعة: نا أبو الأشعث عن ثوبان عن النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، يزيد بن ربيعة؛ قال النسائي:

«ليس بثقة». وقال هو والدارقطني:

«متروك». وقال البخاري:

«أحاديثه منكرة».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٠٤):

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يزيد بن ربيعة ضعيف جداً».

قلت: ولذا أشار المنذري في «الترغيب» (٢/ ١٨٣) لضعف الحديث.

قلت: وقد ساق الطبراني بهذا الإسناد عدة أحاديث لعلّي أوفّق لذكر ما ليس له شاهد منها قريباً إن شاء الله تعالى، فانظر الأحاديث الآتية (١٤٠٠-١٤٠٢).

١٣٨٥- (كانَ يدعو: اللهم اجعلْ أوسعَ رزقِكَ عليَّ عند كبرِ سنّي، وانقطاعِ عمري).

ضعيف جداً. أخرجه الحاكم (١/ ٥٤٢) من طريق **عيسى بن ميمون** مولى القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وقال:

«هذا حديث حسن الإسناد والمتن، إلا أن عيسى بن ميمون لم يحتج به الشيخان».

قلت: ولا غيرهما! ولذلك تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: عيسى متهم».

قلت: لكن الظاهر أنه لم يتفرد به، فقد قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٨٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

ثم وقفت على إسناده في «الأوسط» (٣٧٥٥ -مصورتي) فإذا هو عنده من طريق عيسى بن ميمون الذي في سند الحاكم، فبقي الحديث على ضعفه الشديد، فنقلته إلى هنا بعد أن كنت أوردته في الكتاب الآخر، تقليداً لتحسين الهيثمي، أو اتباعاً له كما يقول الصنعاني في رسالته «تيسير الاجتهاد»، وبناءً على ذلك أوردته في «صحيح الجامع الصغير» برقم (١٢٦٦)، فيرجى نقله من هناك إلى «ضعيف الجامع الصغير»، ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾.

١٣٨٦- (قلتُ: يا جبريلُ أيصلّي ربُّك؟ قالَ: نعم، قلتُ: ما صلاتُه؟ قالَ: سبوحٌ قدوسٌ، سبقَتْ رحمتي غضبي، سبقتْ رحمتي غضبي).

موضوع بهذا التمام. رواه الطبراني في «الصغير» (ص ١٠) من طريق عمرو بن عثمان قال: ثنا **أبو مسلم قائد الأعمش**، عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن الأعمش إلا أبو مسلم».

قلت: وهو متهم كما أشار إليه البخاري بقوله:

«في حديثه نظر».

وقال أبو داود:

«عنده أحاديث موضوعة».

وقال ابن حبان:

«كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه».

ثم تناقض ابن حبان فأورده في «الثقات»! وقال (٧/١٤٧):

«يخطىء»!

واغتر بهذا الهيثمي فإنه قال في «المجمع» (١٠/٢١٣) بعد أن ساق الحديث:

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ورجاله وثقوا»!

كذا قال، وأبو مسلم هذا متفق على تضعيفه، بل اتهمه من ذكرنا من الأئمة، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان في القول الآخر، والأول هو المعتمد لأنه جرح، ولموافقته لأقوال الأئمة.

ثم إن عمرو بن عثمان الراوي عن أبي مسلم أورده في «اللسان» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فمن أين جاء الهيثمي بتوثيقه إياه بقوله: «ورجاله وثقوا»؟! لعله في «ثقات ابن حبان» أيضاً!

ثم رأيته فيه (٨/٤٨٤)، وقال:

«ربما خالف».

وبالجملة فالحديث لا يصح بهذا السياق، وإنما صحت الجملة الأخيرة منه بلفظ:

«لما قضى الله الخلق كتب في كتابه على نفسه ـفهو موضوع عندهـ إن رحمتي تغلب (وفي لفظ: سبقت) غضبي».

رواه البخاري (٤/٧٣،٨/١٧٦، ١٨٧) ومسلم (٨/٩٥) وغيرهما من طرق عن أبيْ هريرة رضي الله عنه، ثم خرجته في «الصحيحة» (١٦٢٩) وغيره.

وإذا عرفت ضعف الحديث الشديد، يظهر لك ما في عمل السيوطي في «اللآلي» (١/٢٢) حين أورد الحديث شاهداً لحديث مرسل بمعناه؛أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وهو:

١٣٨٧ـ (لما أُسريَ بالنبي ﷺ إلى السماءِ السابعةِ قالَ له جبريلُ: رويداً فإن ربَّك يصلي! قال: وهو يصلي؟ قال: نعم. قال: وما يقول؟ قال: يقول: سبوح قدوس رب الملائكة والروح، سبقت رحمتي غضبي).

منكر. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١١٩) من طريق محمد بن يحيى الحفار: حدثنا سعيد بن يحيى الأموي: حدثني أبي عن ابن جريج عن عطاء قال: فذكره،وقال ابن الجوزي:

«رجاله ثقات، موقوف على عطاء، فلعله سمعه ممن لايوثق به، ولا يثبت مثل هذا بهذا».

قلت: وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (١/٢٢) فقال:

«قلت: قال في «الميزان»: «محمد بن يحيى الحفار لا يدرى من ذا» وأورد له هذا الحديث وقال: «هذا منكر» انتهى. لكن رأيت له طريقاً آخر».

قلت: ثم ساقه السيوطي من رواية ابن نصر بإسناد صحيح عن ابن جريج عن عطاء: بلغني أن النبي ﷺ لما أسري به.. الحديث نحوه، وليس فيه «إن ربك يصلي» وهو الشيء المستنكر في الحديث.

وأنا أقول: إن إعلال الحديث بعنعنة ابن جريج أولى من إعلاله بإرسال عطاء له،

ذلك لأن الإرسال وإن كان علة قائمة بنفسها كافية في تضعيف الحديث، فإن ابن جريج كان يدلس عن الضعفاء والمتروكين، ولذلك قال الإمام أحمد:

«بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها»، كما سبق نقله مراراً.

ثم ذكر السيوطي للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة، وهو الذي قبله، وقد ذكرت هناك علته، وقد روي بلفظ آخر وهو:

١٣٨٨- (قالَ بنو إسرائيلَ لموسى: هل يصلي ربك؟ فتكابدَ موسى لذلك، فقال الله تعالى: ما قالوا لك يا موسى؟ فقال: الذي سمعت. قال: فأخبرهم أني أصلي، وأن صلاتي تطفىء غضبي).

ضعيف. ذكره السيوطي في «اللآلي» (١/٢٢) شاهداً للذي قبله من حديث أبي هريرة يرفعه، ولم يذكر من خرجه، إلا أنه نقل عن الفيروزابادي صاحب «القاموس» أنه قال:

«وإسناده جيد، ورجاله ثقات يحتج بهم في الصحيحين، وليس فيه علة غير أن الحسن رواه عن أبي هريرة، ولم يسمع منه عند الأكثرين».

قلت: فإذن فيه علة، فأنى له الجودة؟! على أنه لو سلم بثبوت سماعه منه في الجملة لجاءت علة أخرى، وهي عنعنة الحسن، فقد كان مدلساً، كما سبق مراراً، فالإسناد ضعيف إذن.

ولعل الحديث من الإسرائيليات، أخطأ بعض الرواة فرفعه إليه ﷺ، والله أعلم.

ثم رأيت السيوطي في «الجامع الكبير» عزاه للديلمي وابن عساكر.

وهو عنده في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٩٠/ ١) من طريق قتادة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً.

١٣٨٩- (كانَ إذا فقدَ الرجلَ من إخوانه ثلاثةَ أيامٍ سألَ عنه، فإنْ كانَ غائباً دعا له، وإن كانَ شاهداً زارَه، وإن كان مريضاً عاده).

موضوع. أخرجه هكذا أبو الشيخ في «كتاب أخلاق النبي ﷺ وآدابه» (ص ٧٥): حدثنا أبو يعلى: نا الأزرق بن علي: نا يحيى بن أبي بكير: نا عباد بن كثير عن ثابت عن أنس به.

قلت: وهذا إسناد واه جداً، آفته عباد بن كثير، وهو البصري، قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب».

والحديث أورده الهيثمي (٢/٢٩٥-٢٩٦) من رواية أبي يعلى بزيادة طويلة في آخره، وقال:

«وفيه عباد بن كثير، وكان رجلاً صالحاً، ولكنه ضعيف الحديث متروك لغفلته».

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي يعلى مختصراً كرواية أبي الشيخ، وتعقبه المناوي بما نقلته عن الهيثمي، والأولى تعقبه بما صنعه السيوطي نفسه في «اللآلي» (٢/٤٠٤-٤٠٥) فإن الحديث أورده بتمامه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٠٦-٢٠٧) من رواية ابن شاهين، ثم قال ابن الجوزي:

«موضوع، والمتهم به عباد».

فأقره السيوطي على ذلك، ونقل كلام الهيثمي المتقدم، ثم قال:

«وقال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية»: تفرد به عباد بن كثير، وهو واه، وآثار الوضع عليه لائحة».

وأقره أيضاً، ومع ذلك أورده في «الجامع»!

وأما المناوي فله موقفان مختلفان باختلاف كتابيه، فهو في «الفيض» نقل كلام الهيثمي وأقره، وذلك معناه عنده أنه ضعيف جداً، وأما في «التيسير» فقد قال:

«إسناده ضعيف»!

ومما لا شك فيه أن الأول أقرب إلى الصواب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٣٩٠ - (اطلبوا الحوائجَ بعزةِ الأنفسِ، فإنّ الأمورَ تجري بالمقاديرِ).

ضعيف. تمام في «فوائده» (٢/٦٢/١): أخبرنا أبو زرعة محمد بن سعيد بن

أحمد القرشي يعرف بابن التمار: ثنا علي بن عمرو بن عبد الله المخزومي: ثنا معاوية ابن عبد الرحمن: ثنا حريز بن عثمان: ثنا عبد الله بن بسر المازني مرفوعاً به.

قلت: وهذا سند ضعيف، مَنْ دون حريز لم أعرف أحداً منهم غير معاوية بن عبد الرحمن، فقد أورده هكذا ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣٨٧/١/٤) وقال:

«روى عن عطاء، وعنه محمد بن إسحاق، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: ليس بمعروف».

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٤٦٨/٧) على قاعدته المعروفة!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» برواية تمام وابن عساكر عن عبد الله بن بسر، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء سوى أنه قال: «رمز لضعفه»!

ثم رأيت الحديث في «الأحاديث المختارة» للضياء (٢/١٠٥) رواه من طريق تمام! وهذا مما يدل على تساهله في الاختيار، وقد مضى له أحاديث أخرى من هذا النوع أقربها برقم (١٣١٩).

١٣٩١- (لكلِّ شيءٍ معدنٌ، ومعدنُ التقوى قلوبُ العارفين).

موضوع. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٧١- ١٧٢) من رواية الخطيب (١١/٤) بسنده عن وثيمة بن موسى بن الفرات: حدثنا سلمة بن الفضل عن ابن سمعان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، ابن سمعان كذبه مالك ويحيى، ووثيمة ؛ قال ابن أبي حاتم: حدث عن سلمة بموضوعات».

قال السيوطي في «اللآلي» (١/١٢٤):

«كذا قال في «الميزان»: إن هذا الحديث موضوع. أورده في ترجمة عبد الله بن زياد بن سمعان، ثم في ترجمة وثيمة، واتهم به في «اللسان» ابن سمعان خاصة، وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» من هذا الطريق إلا أنه قال: «عن رجل ذكره عن ابن شهاب» لم يسم ابن سمعان وقال:

هذا منكر، ولعل البلاء وقع من الرجل الذي لم يسم انتهى.

ووجدت له طريقاً آخر:

قال الطبراني (يعني في «المعجم الكبير» ١/١٩٣/٣): حدثنا أبو عقيل أنس بن سلمة الخولاني: حدثنا محمد بن رجاء السختياني..».

قلت: وساق سنده إلى ابن عمر مرفوعاً به، وسكت عليه، وليس بجيد، فإن أبا عقيل هذا لم يذكروه، **ومحمد بن رجاء متهم**، قال الذهبي:

«روى عن عبد الرحمن بن أبي الزناد خبراً باطلاً في فضل معاوية اتهم بوضعه».

وأقره الحافظ في «اللسان» فهو علة هذا الطريق، فلا ينبغي أن يستشهد به، ولا يخرج به الحديث عن الوضع الذي وصفه به ابن الجوزي ثم الذهبي والعسقلاني.

١٣٩٢- (لن تخلو الأرضُ من ثلاثين مثلِ إبراهيمَ خليلِ الرحمن، بهم يعافون، وبهم يرزقون، وبهم يمطرون).

موضوع. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٦١/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٠/٣ - ١٥٢) عن عبد الرحمن بن مرزوق: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

أورده ابن حبان في ترجمة **ابن مرزوق** هذا، وقال:

«كان يضع الحديث، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه».

وقال ابن الجوزي:

«**لا يصح**».

ثم ذكر قول ابن حبان المذكور، وزاد:

«وعبد الوهاب بن عطاء قال أحمد: هو ضعيف الحديث، مضطرب».

قلت: هذا وإن كان فيه ضعف، فقد وثقه بعضهم، وأخرج له مسلم، فالأغلب أنه لا دخل له في هذا الحديث، وإن كان أقره السيوطي على ذلك كله في «اللآلي» (٣٣١/٢)، فالآفة ابن مرزوق، كما هو ظاهر كلام ابن حبان، وتابعه الذهبي، فأورد

الحديث في ترجمته من «الميزان» وقال:

«**وهذا كذب**».

ووافقه العسقلاني في «اللسان»، ولكنه مال إلى توثيق ابن مرزوق هذا، **فقال**:

«فكأن هذا الحديث أدخل عليه، **فإنه باطل**».

ومع هذا كله وإقرار السيوطي لابن الجوزي على وضعه، فقد أورده في «الجامع الصغير» من رواية ابن حبان، فتعقبه المناوي في «فيضه» بقوله بعد أن ذكر قول ابن حبان المتقدم:

«وحكاه عنه في «الميزان» وأورد له هذا الخبر، ثم قال: هذا كذب. اهـ. وبه يعرف اتجاه جزم ابن الجوزي بوضعه، ومن ثَم وافقه على ذلك المؤلف في «مختصر الموضوعات» مع بيان ضعفه، وما صنعه المؤلف هنا من عزوه لمخرجه ابن حبان وسكوته عما عقبه به غير صواب».

وأقول: هذا التعقب وإن كان سليماً في ذاته، ولكنه شكلي بالنسبة للمناوي، فلا يكون له قيمة، ذلك لأن في «الجامع» حديثاً آخر بعد هذا برواية (طس) عن أنس مثله إلا أنه قال:

«أربعين» بدل «ثلاثين» وزاد:

«ما مات منهم أحد إلا أبدل الله مكانه آخر».

وقد قال السيوطي في «الجامع الكبير»:

«وحُسِّنَ».

يشير بذلك إلى الهيثمي، فإنه هو الذي حسنه، فقال في «مجمع الزوائد» (١٠/٦٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

ونقله عنه السيوطي في رسالته «الأبدال» (٢/٤٦٠ ـ الفتاوى) وكذلك نقله المناوي في «الفيض» وتبنى تحسينه إياه في كتابه الآخر «التيسير» فقال دون أن يعزوه لأحد:

«وإسناده حسن»!

قلت: فإذا كان حسناً عنده، فما فائدة ذلك النقد الذي وجهه للحديث الأول وهو موجود متناً في هذا الذي قواه، بل وفي هذا زيادة على الأول كما رأيت؟

ولكن هل أصاب الهيثمي ومن تبعه في تحسين إسناده أم أخطأوا؟ ذلك ما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى برقم (٤٣٤١)، وهو ولي التوفيق، والهادي إلى أقوم طريق.

واعلم أن أحاديث الأبدال كلها ضعيفة لا يصح منها شي، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وقد سبق من حديث عبادة بن الصامت برقم (٩٣٦)، وتحته حديث عوف بن مالك، وسيأتي من حديث علي بن أبي طالب برقم (٢٩٩٣).

ثم تتبعت أحاديث كثيرة من أحاديث الأبدال التي جمعها السيوطي في رسالته التي سماها «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال»، وتكلمت على أسانيدها وكشفت عن عللها التي سكت السيوطي عنها، وذلك في آخر هذا المجلد برقم (١٤٧٤-١٤٧٩).

١٣٩٣- (كان يعجبهُ النظرُ إلى الأترجّ، وكان يعجبهُ النظرُ إلى الحمامِ الأحمرِ).

موضوع. وقد روي عن أبي كبشة، وعلي، وعائشة، وأنس، وطاووس مرسلاً.

١ ـ أما حديث أبي كبشة، فيرويه بقية: حدثني **أبو سفيان الأنماري** عن حبيب بن عبد الله بن أبي كبشة عن أبيه عن جده رفعه.

أخرجه يعقوب بن سفيان في «تاريخه» (٢/٣٥٧) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٩) وابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٤٨) وأبو العباس الأصم في «حديثه» (١/١٤٠/١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٢٩٩/٢) وكذا الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٣٩).

ذكره ابن حبان في ترجمة أبي سفيان هذا، وقال:

«**يروي الطامات من الروايات**».

وبه أعله ابن الجوزي وزاد:

«وقال أبو حاتم الرازي: مجهول».

وكذا قال الذهبي في «الميزان» والحافظ في «اللسان».

قلت: وحبيب بن عبد الله بن أبي كبشة لم أجد له ترجمة، وذكره الحافظ في «التهذيب» تمييزاً، ولم يذكر فيه شيئاً، فهو في عداد المجهولين، ولم يورده في «التقريب».

وقد خالفه إسماعيل بن أوسط البجلي عن محمد بن أبي كبشة عن أبيه عن جده مرفوعاً به دون الشطر الأول منه.

أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/ ٥٠).

كذا وقع فيه: «عن جده» ولعلها زيادة من بعض النساخ، أو وهم من البجلي فإن فيه ضعفاً، قال الذهبي:

«هو الذي قدم سعيد بن جبير للقتل، لا ينبغي أن يروى عنه، ووثقه ابن معين وغيره».

وزاد الحافظ في «اللسان»:

«وقال الساجي: كان ضعيفاً».

وذكره ابن حبان في «ثقات أتباع التابعين» (٦/ ٣٠- ٣١).

ويرجح الأول ؛ أن لإسماعيل هذا حديثاً آخر يرويه عن محمد بن أبي كبشة عن أبيه قال: لما كانت غزوة تبوك. . الحديث، لم يذكر فيه: «عن جده». أخرجه الدولابي والطبراني (٢٢/ ٣٤٠- ٣٤١) وكذا أحمد (٤/ ٢٣١) والبخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ٣٤٦)، أورده في ترجمة إسماعيل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما محمد بن أبي كبشة ؛ فذكره البخاري (١/ ١/ ١٧٦) برواية إسماعيل فقط عنه، وأما ابن حبان فقال في «الثقات» (٥/ ٣٧١):

«يروي عن أبيه، وله صحبة -واسم أبي كبشة: سعد بن عمر، ويقال: عمر بن سعد- وهو أخو عبد الله بن أبي كبشة، روى عن محمد بن أبي كبشة سالم بن أبي الجعد، وقد قدم محمد بن أبي كبشة الكوفة، فكتب عنه ختناه إسماعيل بن أوسط البجلي (الأصل: (العجلي) وهو خطأ) وسالم بن أبي الجعد».

ونقله الحافظ في «التعجيل»، ولم يزد عليه شيئاً.

وبالجملة فهذه الطريق علتها الجهالة، ولم أجد من تكلم عليها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢ـ حديث علي؛ يرويه عيسى بن عبد الله بن محمد قال: حدثنا أبي عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب قال: فذكره.

أخرجه ابن حبان (١٢٢/٢) ومن طريقه ابن الجوزي وقالا:

«روى عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به».

وقال ابن عدي في «الكامل» (١٨٨٣/٥):

«روى أحاديث ليست مستقيمة، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال أبو نعيم:

«روى عن آبائه أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه، لا شيء».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال الدارقطني: متروك».

٣ ـ حديث عائشة؛ يرويه عمرو بن شمر عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عنها به.

أخرجه ابن الجوزي (٩/٣) من طريق الحاكم بسنده عنه، وقال:

«عمرو بن شمر؛ قال يحيى: ليس بثقة، وقال السعدي: كذاب، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يروي الطامات عن الثقات، لا يحل كتب حديثه إلّا على جهة التعجب».

قلت: ولعله سرقهُ منه يحيى بن عبد الحميد الحماني، فإنه معروف بالسرقة، فقد قال العقيلي في «ضعفائه» (٤١٣/٤): حدثنا عبد الله بن أحمد قال: قلت لأبي: بلغني أن ابن الحماني حدث عن شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يعجبه النظر إلى الحمام، فأنكروه عليه، فرجع عن رفعه، فقال: «عن عائشة»، فقال أبي:

«**هذا كذب**، إنما كنا نعرف بهذا حسين بن علوان. يعني أنه **وضعه على هشام**».
زاد ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/١٦٥/٢):
«قلت: إن بعض أصحاب الحديث زعم أن أبا زكريا السيلحيني رواه عن شريك؟ فقال: كذب، السيلحيني لا يحدث بمثل هذا، **هذا حديث باطل**».

٤ ـ حديث أنس، يرويه **غنيم بن سالم** عنه مرفوعاً به إلا أنه لم يذكر الشطر الأول، وذكر بديله:
«وكان يعجبه القرع».
أخرجه الخطيب في «الموضح» (٢/٢٥٧) وقال:
«وهو يغنم بن سالم بن قنبر».
قلت: وهو متهم، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٤٥):
«شيخ، يضع الحديث على أنس بن مالك، روى عنه نسخة موضوعة، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار».
وقال ابن يونس:
«حدث عن أنس فكذب».

٥ ـ حديث طاوس يرويه عبد الرحمن بن بحر: ثنا **حازم بن جبلة بن أبي نضرة**: حدثني سالم الأصبهاني عن طاوس به.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٣٨) تعليقاً فقال: حدث **عمران بن عبد الرحيم**: ثنا عبد الرحمن بن بحر.

قلت: وهذا إسناد مظلم مع إرساله، ذكره في ترجمة سالم هذا، وقال:
«روى عنه حازم بن جبلة بن أبي نضرة وقال: أراه سالم بن عبد الله ختن سعيد بن جبير، ذكره ابن منده».

قلت: في «تاريخ البخاري الكبير» (٢/٢/١١٥و ١٨٤ـ ١٨٦) و «الجرح والتعديل» (٢/٢/١٨و ١٢٠) جماعة يسمون (سالم بن عبد الله) وبعضهم لا ينسبون، وليس فيهم من روى عن طاوس، فالله يعلم من هو وما حاله؟

وحازم بن جبلة، لم أجد له ترجمة.

وأما عمران بن عبد الرحيم، فقد ترجمه أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ترجمة ٣١٤ ـ نسختي) فقال:

«كان يرمى بالرفض، كثير الحديث، حدث عن عمرو بن حفص وغيره بعجائب». وذكر أن وفاته كانت سنة (٢٨١).

وفي «الميزان» و «اللسان»:

«قال السليماني: فيه نظر، وهو الذي وضع حديث أبي حنيفة عن مالك رحمهما الله تعالى».

قلت: فلعله هو المتهم في هذا الحديث بهذا الإسناد المظلم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وجملة القول أن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ولذلك حكم ابن الجوزي بوضعه من الطرق الثلاثة الأولى، وليس خيراً منها ما بعدها، وقال الإمام أحمد:

«كذب».

وأقر ذلك كله السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٢٢٩ـ ٢٣٠) فلم يتعقبه بشيء، وكذلك صنع المناوي في «فيض القدير»، فإنه أقر ابن الجوزي على وضعه، ثم تناقضا، فأورده السيوطي في «الجامع الصغير»! وقال المناوي في «التيسير»:

«إسناده واه»!

(تنبيه): تقدم أن في حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً:

« وكان يعجبه القرع».

فاعلم أن هذه الجملة منه صحيحة عنه من طرق سُقْتُ بعضها في «الصحيحة» (٢١٢٧)، وانظر كتابي الجديد «مختصر الشمائل المحمدية» (١٣٥و ١٣٦).

١٣٩٤ـ (لكلِّ أمرٍ مفتاحٌ، ومفتاحُ الجنةِ حبُّ المساكينِ والفقراءِ، وهم جلساءُ الله يومَ القيامةِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٣٧٥) وابن حبان في «الضعفاء» (١/١٤٦-١٤٧) وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٤١) من طريق **أحمد بن داود بن عبد الغفار**: ثنا أبو مصعب: حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال ابن حبان:

«موضوع، وأحمد بن داود كان يضع الحديث، لا يحل ذكره إلا على سبيل الإبانة عن أمره، ليتنكب حديثه».

وكذا قال ابن الجوزي وزاد:

«وقال الدارقطني: هذا الحديث **وضعه عمر بن راشد الجاري** (الأصل: الحارثي) عن مالك، وسرقه منه هذا الشيخ فوضعه على أبي مصعب».

قلت: أبو مصعب هذا اسمه مطرف بن عبد الله المدني، وفي ترجمته ساق الحديث ابن عدي مع أحاديث أخرى منكرة، وقال عقبه:

«هذا منكر بهذا الإسناد جداً».

فتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: هذه أباطيل حاشا مطرفاً من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي؟ **فقد كذبه الدارقطني**، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى».

وذكر نحوه الحافظ في ترجمة مطرف من «التهذيب».

ومطرف هذا وثقه ابن سعد وابن حبان والدارقطني، وأخرج له البخاري، وقال أبو حاتم:

« مضطرب الحديث صدوق ».

فمثله لا يتحمل هذا الحديث وإنما البلاء من الراوي عنه أحمد بن داود كما قال الذهبي والعسقلاني، فإنه لم يوثق مطلقاً، بل قال فيه ابن حبان كما تقدم:

«كان يضع الحديث». وكذا قال ابن طاهر، ولذا قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» وتبعه الحافظ في «اللسان»:

«**هذا الحديث من أكاذيبه**».

وقد تقدم في كلام الدارقطني أنه سرقه من عمر بن راشد الجاري، وقد ذكر السيوطي في «اللآلي» أن رواية الجاري هذه رواها أبو الحسن بن صخر في «عوالي مالك» والخطيب في «رواة مالك» بإسناديهما عنه. قال (٢/ ٣٢٤):

«وأخرجه ابن لال في «مكارم الأخلاق» وابن عدي».

قلت: ابن عدي لم يخرجه من طريق الجاري، وإنما من طريق أحمد بن داود كما تقدم، وقد قال فيه الحاكم وأبو نعيم:

«**يروي عن مالك أحاديث موضوعة**».

وقال الدارقطني:

«**كان يتهم بوضع الحديث على الثقات**».

والحديث مما سود به السيوطي كتابه «الجامع الصغير» فذكره فيه برواية ابن لال فقط مع أنه أقر ابن الجوزي على وضعه كما تقدم! وكذلك أقره المناوي في «الفيض» بقوله:

«وأورده ابن الجوزي من عدة طرق، وحكم عليه بالوضع».

لكن قوله: «من عدة طرق» ليس بدقيق، لأنه ليس له إلا الطريق التي وضعها الجاري عن مالك، ثم سرقها منه أحمد بن داود فرواه عن أبي مصعب عن مالك، فهل يقال في مثل هذا:

«من عدة طرق»؟

والأعجب من ذلك أنه لم يصرح بوضعه في «التيسير» وإنما اقتصر على قوله:

«وفيه متهم»!

(تنبيه): ذكرت فيما سبق أن مطرفاً أبا مصعب ثقة، فما وقع في التعليق على ترجمته في «الكامل» معزواً للتهذيب:

«كذبه الدارقطني»!

فهو كذب مخالف للواقع في «التهذيب» وغيره، فقد تقدم ما قاله الذهبي في أن

البلاء في هذا الحديث من أحمد بن داود. قال: فقد كذبه الدارقطني. وقلت ثمة: وذكر نحوه الحافظ.. والآن أذكر نص كلامه في ذلك ليتبين القارىء كيف وقع هذا الخطأ الفاحش! قال الحافظ في ترجمة مطرف (١٠/ ١٧٥-١٧٦):

«ذكره ابن عدي في «الكامل» وقال: يأتي بمناكير. ثم ساق له أحاديث بواطيل من رواية أحمد بن داود أبي صالح الحراني عنه، **وأحمد كذبه الدارقطني**، والذنب له فيها لا لمطرف».

١٣٩٥- (أفضلُ الأعمالِ بعد الإيمانِ بالله التوددُ إلى الناسِ).

ضعيف. رواه الطبراني في الجزء الثاني من كتابه «مختصر مكارم الأخلاق» (ورقة ١٥٨- مجموع الظاهرية- ٨١) ورقم (١٣٩ -طبعة المغرب) من طريق الوليد بن سفيان القطان البصري: ثنا عبيد بن عمرو الحنفي عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: ابن جدعان، فإنه ضعيف معروف به.

والأخرى: عبيد بن عمرو الحنفي ضعفه الدارقطني والأزدي، قال الذهبي: «أورد له ابن عدي حديثين منكرين».

قلت: وهذا أحدهما، ولفظه:

«رأس العقل بعد..» إلخ. وسيأتي برقم (٣٦٣١).

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني في «المكارم»، وبيض له المناوي في «فيض القدير» فلم يتكلّم عليه بشيء، وأما في «التيسير» فقال:

«إسناده حسن»!

وهذا مما لا وجه له البتة كما يتبين للقارىء من التحقيق المتقدم، وهو من الأدلة الكثيرة على أن كتابه هذا ليس في الدقة وتحري الصواب ككتابه الأول: «الفيض»، بل

هو في كثير من الأحيان، يخالف فيه تحقيقه في الأول. والمعصوم من عصمه الله عز وجل.

١٣٩٦- (للمرأةِ ستَرانٌ: القبرُ والزوجُ. قيل: وأيُّهما أفضلُ؟ قالَ: القبرُ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٧١/٢) وفي «الصغير» (٤٤٨- الروض النضير)، وابن عدي في «الكامل» (ق١١٥/٢) واللفظ له، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٣٧٢/١) وكذا ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٣٧) عن خالد بن يزيد: حدثنا أبو روق الهمداني عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً. وقال ابن الجوزي:

«**حديث موضوع على رسول الله ﷺ، المتهم به خالد**، وهو خالد بن يزيد بن أسد القسري، قال ابن عدي: أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا متناً ولا سنداً».

قلت: وكذلك قال العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٥/٤٢٤):

«لا يتابع على حديثه».

وقال أبو حاتم:

«ليس بالقوي».

وذكر الطبراني أنه تفرد به.

وفيه علة أخرى، وهي الانقطاع بين الضحاك ـ وهو ابن مزاحم ـ وابن عبّاس؛ فإنه لم يلقه؛ كما تقدم غير مرة.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي بأن له شاهداً من حديث علي رضي الله عنه، وما أظن ذلك يفيده قوة كما يأتي بيانه في الحديث التالي:

١٣٩٧- (للنساءِ عشرُ عوراتٍ، فإذا زُوجت المرأةُ سترَ الزوجُ عورةً، وإذا ماتت المرأةُ سترَ القبرُ تسعَ عوراتٍ).

منكر. أخرجه الديلمي من طريق إبراهيم بن أحمد الحسني: حدثنا الحسين بن

محمد الأشقر عن أبيه محمد بن عبد الله عن عبد الله بن محمد عن أبيه عن أبيه الحسن ابن الحسن بن علي عن الحسن عن علي مرفوعاً.

ذكره السيوطي في «اللآلي» (٢/ ٤٣٨) شاهداً للذي قبله، وسكت عنه هو وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٧٢- ٣٧٣).

وأقول: إسناده مظلم، من دون محمد الأشقر لم أعرفهم، وشيخه عبد الله بن محمد؛ الظاهر أنه عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أبو محمد العلوي قال الحافظ:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث.

ومن فوقهم من أهل البيت معروفون بالصدق، ومترجمون في«التهذيب»، فالعلة ممن دونهم.

١٣٩٨- (لو دُعيَ بهذا الدعاءِ على شيءٍ بين المشرقِ والمغربِ في ساعةٍ من يومِ الجمعةِ لاستجيبَ لصاحبِهِ: لا إله إلا أنتَ، يا حنانُ يا منانُ! يا بديعَ السماواتِ والأرضِ! يا ذا الجلالِ والإكرامِ!).

موضوع. رواه الخطيب في «التاريخ» (٤/ ١١٦) عن خالد بن يزيد العمري أبي الوليد: حدثنا ابن أبي ذئب قال: حدثنا محمد بن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، رجاله كلهم ثقات غير خالد هذا، قال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٢٨٤- ٢٨٥):

«شيخ ينتحل مذهب أهل الرأي، منكر الحديث جداً، أكثر عنه أصحاب الرأي، لا يشتغل بذكره لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات».

وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٨):

«يحدث بالخطأ، ويحكي عن الثقات ما لا أصل له».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٨٩٠):
«عامة أحاديثه مناكير».
وقال الذهبي:
«كذبه أبو حاتم ويحيى».
وساق له في «الميزان» و «اللسان» بعض بلاياه ووضعه! وهذا من أحاديث «الجامع الصغير»، وبيض له المناوي في «شرحيه»، فكأنه لم يقف على إسناده.

١٣٩٩- (إذا مُدحَ الفاسقُ غضبَ الربُّ، واهتزَ لذلك العرشُ).

منكر. رواه أبو الشيخ الأصبهاني في «العوالي» (٢/ ٣٢/ ١) عن أبي يعلى وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٣٠٧) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٧) والخطيب في «التاريخ» (٧/ ٢٩٨ و ٨/ ٤٢٨) والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٥٩/ ١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٢/ ٢) من طريق **سابق بن عبد الله** عن **أبي خلف** خادم أنس عن أنس ابن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: أبو خلف هذا، قال الذهبي في «الميزان»:
«كذبه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: منكر الحديث».
وقال الحافظ في «التقريب»:
«قيل: اسمه حازم بن عطاء، متروك، ورماه ابن معين بالكذب».

قلت: فقول الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٤٧٨) -وعزاه لأبي يعلى وابن أبي الدنيا في «الصمت»-:
«وفي سنده ضعف».

فهو منه تساهل أو تسامح في التعبير، لأنه لا يعطي أنه شديد الضعف كما يعطيه قوله في ترجمة أبي خلف: «متروك». وما نقله المناوي عنه أنه قال: «سنده ضعيف»؛ لعله في مكان آخر من «الفتح» وإلا فهو تصرف من المناوي غير جيد.

الثانية: سابق بن عبد الله، رجح الحافظ في «اللسان» أنه واه، وأنه غير الرقي،

وفي ترجمته ساق الذهبي حديثه هذا في كل من «الميزان» و«الضعفاء»، وقال:

«وهذا خبر منكر».

هذا، ولفظ أبي نعيم:

«إن الله عز وجل يغضب إذا مدح الفاسق».

وهو رواية للبيهقي. وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٣٩):

«رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» والبيهقي في «الشعب» من حديث أنس، وفيه أبو خلف خادم أنس؛ ضعيف».

وزاد في التخريج في موضع آخر: «ابن عدي وأبو يعلى».

ولم أره في «مسند أبي يعلى» ولا في «مجمع الهيثمي» وهو على شرطه، فالظاهر أنه في «مسنده الكبير» وقد عزاه إليه الحافظ في «المطالب العالية» (٣/٣).

والحديث روي هكذا مختصراً دون ذكر اهتزاز العرش من حديث بريدة مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٩١٧) من طريق محمد بن صبيح الأغر (الأصل: الأعز وهو خطأ مطبعي): ثنا حاتم بن عبد الله عن عقبة الأصم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ساقه في جملة أحاديث لعقبة -وهو ابن عبد الله الأصم الرفاعي البصري- وقال فيه:

«وله غير ما ذكرت، وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها مما لا يتابع عليه».

وروى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بشيء». وفي رواية: «وليس بثقة».

وعن عمر بن علي قال:

«كان ضعيفاً واهي الحديث، ليس بالحافظ».

قلت: والراوي عنه حاتم بن عبد الله أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/٢١١) وقال:

«يخطىء».

ووقع عند ابن أبي حاتم (١/٢/٢٦٠) وأبي نعيم فيما يأتي «حاتم بن عبيد الله»،

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه:

«نظرت في حديثه، فلم أر فيه مناكير».

ومحمد بن صبيح الأغر قال الخطيب في «التاريخ» (٥/٣٧٣):

«يكنى أبا عبد الله، ويعرف بـ (الأغر)، وهو موصلي لا بغدادي، حدث عن المعافى بن عمران وسابق الحجام، والعباس بن الفضل الأنصاري. روى عنه علي بن حرب الموصلي وكانت وفاته في سنة ثمان وعشرين ومائتين».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأنا أظن أنّه الذي في «الميزان» و «اللسان»:

«محمد بن صبيح، عن عمر بن أيوب الموصلي، قال الدارقطني: ضعيف الحديث».

ولعل مما يدل على ضعفه أنه قد خالفه في متن هذا الحديث ولفظه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يزيد الأخوين قال: ثنا حاتم بن عبيد الله: ثنا عقبة بن عبد الله الأصم.. فذكره بلفظ:

«إذا قال الرجل للفاسق: يا سيدي فقد أغضب ربه».

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٩٨).

ويؤكد ذلك أن الحسن بن موسى الأشيب وهو ثقة من رجال الشيخين قد رواه عن عقبة بن عبد الله الأصم بلفظ أبي عبد الله الأخوين.

أخرجه الحاكم والخطيب في «التاريخ».

وهو بهذا اللفظ صحيح، لأنه قد تابعه قتادة عن عبد الله بن بريدة به نحوه، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٧١و ١٣٨٩).

ومن هذا التخريج والتحقيق يتبين خطأ عزو السيوطي لحديث الترجمة لرواية ابن عدي عن بريدة ومتابعة المناوي إياه، فقد علمت أنه ليس في حديثه ذكر العرش مطلقاً فاقتضى التنبيه.

وشيء آخر، فقد وقع في متن «التيسير»:

(عد، عن أبي هريرة).

الذين سرقها منهم، ولذلك فمنها النافع ومنها الضار، ومن أبرزما فيه من النوع الثاني وأسوئه كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة فيه، ومن مكره إن لم نقل كذبه **أنه** كساها ثوب الصحة بزعمه في مقدمته: إنه استبعد منه الأحاديث الضعيفة والموضوعة! ولذلك كنت شرعت في الرد عليه في هذه الدعوى الكاذبة وغيرها حين وُجِدت المناسبة والظروف المواتية، وتعهد بعضهم بنشره، وفعلاً نشر من أوله ثلاث مقالات متتابعة في جريدة (الرأي)، ثم لم يتح لبقيتها النشر لأسباب لا تخفى على أهل العلم، ولقد كان مما انتقدته منها هذا **الحديث الباطل المخالف للكتاب والسنة معاً** كما بينه علماؤنا رحمهم الله تعالى. من ذلك قول ابن عبد البر في «باب موضع السنة من الكتاب وبيانها له» من كتابه القيم «جامع بيان العلم وفضله»، قال (٢/١٩٠ - ١٩١):

«وقد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمراً مجملاً لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعض أهل الزيغ، قال عبد الرحمن بن مهدي:

«**الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث**..» فذكره بنحوه ثم قال:

«**وهذه الألفاظ لا تصح عنه** ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله؛ لأنا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به والأمر بطاعته، ويحذر المخالفة عن أمره جملة على كل حال».

ولقد أطال النفس في الكلام على طرق هذا الحديث، وبيان بطلانه، وأنه من وضع الزنادقة؛ الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه «**الإحكام في أصول الأحكام**» (٢/٧٦ - ٨٢) فشفى وكفى جزاه الله خيراً، ومن ذلك قوله:

«**إنه لا يقول هذا إلا كذاب زنديق كافر أحمق**، إنا لله وإنا إليه راجعون على عظم المصيبة بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء، وعلى ضعف بصائر كثير من أهل

الفضل يجوز عليهم مثل هذه البلايا؛ لشدة غفلتهم، وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير».

ولقد صدق رحمه الله وأجزل ثوابه ، فهذا هو المثال بين يديك ، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» الذي ادعى في مقدمته أنه صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب! ولما ذكره في «الجامع الكبير» (٣٤٨٧) برواية الطبراني أيضاً لم يزد على ذلك إلا قوله :

«وضُعِّف»!

وتبعه المناوي على ذلك في «شرحيه» ! ثم اللجنة الأزهرية القائمة على التعليق على «الجامع الكبير»! فاعتبروا يا أولي الأبصار.

١٤٠١ - (يُقبلُ الجبارُ تعالى يومَ القيامة، فيثني رجلَه على الجسرِ ، فيقولُ: وعزتي وجلالي لا يجاوزني ظالمٌ ، فينصفُ الخلقَ بعضَهم من بعضٍ ، حتى إنه لينصفُ الشاةَ الجماءَ من العضباء بنطحةٍ نَطَحَتْها) .

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الكبير» بالسند المشار إليه قبله .

لكن جملة الشاة صحيحة، جاءت في أحاديث عديدة بعضها صحيح ، وقد سبقت الكثير الطيب منها في «الصحيحة»، فانظرها برقم (١٥٨٨، ١٩٦٦).

وقوله فيه : «فيثني رجله » منكر جداً في نقدي ، فإني لا أعرف له شاهداً فيما عندي ، ولا أجد فيه طلاوة الكلام النبوي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

١٤٠٢ - (سيكونُ أقوامٌ من أمتي يتعاطون فقهاؤهم عضلَ المسائلِ ، أولئك شرار أمتي).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني بالإسناد المشار إليه آنفاً .

١٤٠٣- (لو جاءت العسرةُ حتى تدخل هذا الجُحر، لجاءت اليسرةُ حتى تخرجه، فأنزلَ الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾).

ضعيف جداً. رواه البزار (٢٢٨٨) وابن عدي في الكامل (٢/٨٠) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٠٧) والحاكم (٢/٢٥٥) عن **حميد بن حماد**: ثنا عائذ بن شريح قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ جالساً ينظر إلى جُحر بحيال وجهه فقال: فذكره وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويه عن عائذ غير حميد بن حماد، وهو يحدث عن الثقات بالمناكير، وهو على قلة حديثه لا يتابع عليه».

وقال الحاكم:

«حديث عجيب، غير أن الشيخين لم يحتجا بعائذ بن شريح».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: تفرد به حميد بن حماد عن عائذ، وحميد منكر الحديث كعائذ».

وقد روي عن ابن مسعود، ولكنه واهٍ جداً.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٥٩/١) عن يزيد بن هارون: أنا أبو مالك النخعي عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عنه به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، أبو مالك النخعي وهو الواسطي متروك كما قال الحافظ.

وذكر الحافظ ابن كثير في «التفسير» أن شعبة رواه عن معاوية بن قرة عن رجل عن عبد الله بن مسعود موقوفاً.

رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠/١٥١).

ورجاله ثقات غير الرجل الذي لم يسم.

وأما حديث: «لن يغلب عسر يسرين» فقد جاء مرسلاً، وسيأتي تخريجه برقم (٤٣٤٢) مع بيان جهل من صححه ممن اختصر تفسير ابن كثير، وهو الشيخ الصابوني الحلبي.

وقد صنع مثله ابن بلده الشيخ الرفاعي فأورد حديث عائذ هذا في «مختصره»

أيضاً (٤/٤٠٤)، مع تصريحه أيضاً في مقدمته بأنه التزم فيه الصحيح من الحديث، بل إن صنيعه أسوأ من صنيع الصابوني ؛ لأن هذا الحديث قد ضعفه ابن كثير وبين علته بقوله عقبه وقد عزاه لابن أبي حاتم والبزار الذي قال:

«لا نعلم رواه عن أنس إلا عائذ بن شريح » ؛ فقال ابن كثير :

«قلت : وقد قال فيه أبو حاتم الرازي : في حديثه ضعف» .

فأين الالتزام المزعوم يا نسيب؟ فاتق الله في حديث نبيك ﷺ، ولا تدَّع ما لا تحسنه .

١٤٠٤ - (كلُّ مشكلٍ حرامٌ، وليسَ في الدين إشكالٌ) .

موضوع . رواه الروياني في «مسنده» (ق ١٦٣/٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٥٩ -بغداد) وابن عدي في «الكامل» (ق٩٦/١) وإسحاق بن إسماعيل الرملي في «حديث آدم بن أبي إياس» (ق٤/١) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٢/١٠) عن إسماعيل بن أبي أُوَيْس : حدثني **حسين بن عبد الله بن ضميرة** عن أبيه عن جده عن تميم الداري مرفوعاً، وقال ابن عدي :

«لا يروى إلا عن حسين هذا بهذا الإسناد ، وهو ضعيف منكر الحديث ، وضعفه بيِّن على حديثه» .

قلت : وقد كذبه مالك وأبو حاتم وابن الجارود .

وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

وقال ابن حبان في «الضعفاء » (٢٤٤/١) :

«يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة» .

ثم ساق له هذا الحديث وقال :

«**وليس تحفظ هذه اللفظة عن النبي ﷺ من طريق صحيح**» .

١٤٠٥ - (تسحروا ولو بشربةٍ من ماءٍ ، وأفطروا ولو على شربةِ ماءٍ) .

موضوع . رواه ابن عدي (٩٦/١) عن أبي بكر بن أبي أُويس عن **حسين بن**

عبد الله عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«الحسين هذا ضعيف منكر الحديث، وضعفه بين على حديثه».

قلت: ولذلك كذبه جماعة من الأئمة كما تقدم في الحديث السابق.

نعم، الجملة الأولى منه صحيحة، فقد روي من حديث أنس في «المختارة» للمقدسي، وابن عمرو عند ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٤)، وأبي سعيد الخدري عند أحمد (٣/١٢ و ٤٤)، وجابر عند ابن أبي شيبة (٢/١٤٧/١) والطبراني في «الأوسط» (٣٩١١)، وأبي أمامة عند الخلال في «جزء من أدركهم من أصحاب ابن منده» (٢/١٤٨)، وابن عساكر عن عبد الله بن سراقة كما في «الجامع»، وأسانيدها وإن كانت لا تخلو من ضعف فمجموعها يعطي لها قوة، لا سيما وإسنادها عند ابن حبان حسن، والله أعلم.

١٤٠٦- (في أبوالِ الإبلِ وألبانِها شفاءٌ للذربةِ بطونُهم).

ضعيف جداً. رواه الطبراني (٣/١٨٥/١) عن **ابن لهيعة**: نا عبد الله بن هبيرة عن **حَنَش** عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه أبو نعيم في «الطب» (٩ - ١٠ نسخة السفرجلاني).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً. وفيه علتان:

الأولى: حَنَش هذا اسمه الحسين بن قيس، وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب».

والأخرى: ابن لهيعة واسمه عبد الله وهو ضعيف.

١٤٠٧ - (عليكم بأبوالِ الإبلِ البرِّيةِ وألبانِها).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الطب (٤/١٠/١ - ٢) من طريق **دفاع بن دغفل السدوسي** عن **عبد الحميد بن صيفي** بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب الخير قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، **دفاع** وشيخه عبد الحميد كلاهما ضعيف.

١٤٠٨ - (من احتجمَ يومَ السبتِ والأربعاءِ ، فرأى وضحاً ، فلا يلومنَّ إلا نفسه) .

ضعيف : أخرجه ابن عدي في «الكامل » (٢/٩٨) من طريق **حسان بن سياه** مولى عثمان بن عفان : حدثنا ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال : فذكره .

أورده في جملة أحاديث ساقها لحسان هذا ثم قال :

«وعامتها لا يتابعه غيره عليه ، والضعف يتبين على رواياته وحديثه» .

قلت : وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/٢٦٧) :

«منكر الحديث جداً يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لما ظهر من خطئه في روايته على ظهور الصلاح منه» .

قلت : فهو بهذا الإسناد ضعيف جداً وقد روي من حديث أبي هريرة أيضاً ، ولا يصح كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى (١٥٢٤) .

١٤٠٩ - (من احتجمَ يومَ الخميسِ ، فمرِضَ فيه ؛ ماتَ فيه) .

منكر جداً . رواه ابن عساكر (٢/٣٩٧/٢) عن أحمد بن محمد بن نصر الضبعي : نا أحمد بن محمد بن الليث : نا منصور بن النضر : ثنا إسحاق بن يحيى بن معاذ قال : كنت عند المعتصم أعوده فقلت : يا أمير المؤمنين أنت في عافية . قال : كيف تقول وقد سمعت الرشيد يحدث عن أبيه المهدي عن أبي جعفر المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، مسلسل بمن لا تعرف حالهم :

١ - إسحاق هذا ، أورده الحافظ في ترجمته ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢ - ومنصور بن النضر ، قال الخطيب (٣/٨٢) :

«من شيعة المنصور» .

ثم ساق له حديثاً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ - وأحمد بن محمد بن الليث ، كناه الخطيب (٥/٨٤) أبا الحسن ، ثم ساق له

حديثاً آخر ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤ ـ وأحمد بن محمد بن نصر الضبعي كناه الخطيب (٥/١٠٨) أبا بكر، وقال :

«روى عنه عبد الله بن عدي الجرجاني وذكر أنه سمع منه بالرقة» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً» .

والحديث عندي منكر جداً . والله أعلم . وقد أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه، وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء في كل من كتابيه «الفيض» و «التيسير»! فكأنه لم يقف على إسناده .

١٤١٠ ـ (من احتجمَ يومَ الثلاثاءِ لسبعَ عشرةَ من الشهرِ ، كانَ دواءً لداءِ السنةِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي (٢/١٤٤) وعنه البيهقي (٩/ ٣٤٠) من طريق **سلام بن سلم الطويل** عن زيد العمِّي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار رضي الله عنه عن النبي ﷺ . وقال البيهقي :

«سلام الطويل متروك، وروي عن زيد كما أخبرنا . . » .

ثم ساقه بإسناده عن هشيم عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن أنس رفعه . . فذكره .

قلت : وزيد العمي ضعيف، وهشيم ثقة، ولكنه مدلس . فقول الذهبي في «المهذب» :

«إسناده جيد مع نكارته» . نقله المناوي في «الفيض» وأقره!

فغير جيد، كيف وهو قد أورد زيداً هذا في «كتاب الضعفاء والمتروكين» وقال :

«ليس بالقوي»!

ثم قال البيهقي :

«ورواه أبو جُزَيّ نصر بن طريف بإسنادين له عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وهو متروك لا ينبغي ذكره» .

وسيأتي الحديث بزيادة في التخريج والتحقيق برقم (٥٥٧٥) .

١٤١١- (إن في الجمعةِ ساعةً لا يحتجمُ فيها محتجمٌ إلا عرضَ له داءٌ لا يشفى منه).

ضعيف. أخرجه البيهقي (٩/٣٤١) من طريق عبد الله بن صالح: ثنا **عطاف بن خالد**، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقالا:

«عطاف ضعيف».

قلت: ومثله عبد الله بن صالح، وهو كاتب الليث المصري فإنه قد تكلموا فيه من قبل حفظه. ثم قال البيهقي:

«وروى يحيى بن العلاء الرازي وهو متروك بإسناد له عن الحسين بن علي فيه حديثاً مرفوعاً، وليس بشيء».

قلت: قد وقفت عليه وهو:

١٤١٢- (إن في الجمعةِ لساعةً لا يحتجمُ فيها أحدٌ إلا ماتَ).

موضوع. أخرجه أبو يعلى (٢/٣١٧): ثنا جبارة: ثنا **يحيى بن العلاء** عن زيد ابن أسلم عن طلحة بن عبيد الله العقيلي عن الحسين بن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته يحيى بن العلاء، قال أحمد:

«كذاب يضع الحديث».

وقد ذكرت له فيما سبق غير ما حديث، منها:

«أحبوا العرب لثلاث....» (٣٦٠).

وهو متفق على تضعيفه.

وتقدم آنفاً قول البيهقي فيه: «متروك»، وفي حديثه هذا:

«ليس بشيء».

ولذلك فقد أصاب ابن الجوزي بإيراده لهذا الحديث في «**الموضوعات**» بقدر ما

أخطأ السيوطي في ذكره إياه في «الجامع الصغير» من رواية أبي يعلى. ولم يصنع شيئاً بتعقبه ابن الجوزي بقوله في «اللآلي» (٢/ ٤١١) وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٥٩):

«قلت: له شاهد. قال البيهقي . . ».

ثم ساق الحديث الذي قبله، لأنه مع ضعفه، ليس فيه ذكر الموت، خلافاً لهذا. فتأمل.

١٤١٣- (ذروا الحسناءَ العقيمَ، وعليكم بالسوداءِ الولودِ، فإني مكاثرٌ بكم الأمَمَ حتى بالسقطِ مُحْبَنْطِئاً على بابِ الجنةِ، فيقالُ له: ادخل الجنةَ. فيقولُ: حتى يدخلَ والدي معي).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/٩٨) من طريق أبي يعلى عن عمرو بن حصين: حدثنا حسان بن سياه: حدثنا عاصم عن زر عن عبد الله مرفوعاً وقال:

«لا يرويه عن عاصم غير حسان بن سياه، وعامة حديثه لا يتابع عليه والضعف بين على رواياته».

قلت: وكلام ابن حبان فيه يدل على أنه شديد الضعف، وقد ذكرته قريباً تحت الحديث (١٤٠٩). لكن الراوي عنه عمرو بن حصين شر منه، فقد اتهم بالوضع كما تقدم غير مرة، ولذلك فقد أساء السيوطي بذكره للحديث في «الجامع الصغير» من رواية ابن عدي! ولكنه أساء مرة أخرى، فإنه لم يورده بتمامه، وإنما إلى قوله: «الولود»! فأوهم أنه كذلك عند ابن عدي، وشاركه في هذا المناوي فإنه قال:

«وزاد أبو يعلى في روايته: فإني مكاثر. . . ».

فأوهم أن هذه الزيادة ليست عند ابن عدي! فكأنه لم يقف عليه عنده، أو أنه لم يتنبه أنه تلقاه من أبي يعلى، والأول أقرب عندي. والله تعالى أعلم.

ثم تعقّب السيوطيَّ لسكوته عليه، فقال بعد أن ذكر تجريح ابن عدي المذكور لحسّان نقلاً عن «اللسان»:

«وبه يعرف أن سكوت المصنف على عزوه لابن عدي وحذفه من كلامه إعلاله

غير صواب».

قلت: ومثل هذا السكوت يَكْثُر من السيوطي رحمه الله تعالى ومن غيره أيضاً، وهذا شيء ابتلي به المتأخرون كثيراً، ولا يكاد ينجو منه إلا القليل، وليس ذلك من النصح في شيء. والله تعالى هو المستعان.

١٤١٤- (أقَلُّ الحيضِ ثلاثٌ، وأكثرهُ عشرٌ).

منكر. رواه الطبراني في «الأوسط» (ق٣٦/١ -رقم ٥٩٣- مصوّرتي): حدثنا أحمد قال: حدّثنا محرز بن عون والفضل بن غانم قالا: نا **حسان بن إبراهيم** عن **عبد الملك** عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال:

«لم يروه عن مكحول إلا العلاء».

قلت: وقع في الإسناد أنه العلاء بن كثير كما ترى، وفي «المعجم الكبير» خلافه فقال (٧٥٨٦/١٥٢/٨): حدثنا أحمد بن بشير الطيالسي: ثنا الفضل بن غانم: ثنا حسان بن إبراهيم عن عبد الملك عن **العلاء بن حارث** عن مكحول به.

ولم يتنبه الهيثمي لهذا الاختلاف الذي وقع في المعجمين في اسم والد العلاء، فجعله واحداً في كلامه على إسنادهما فقال في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٨٠):

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» وفيه عبد الملك الكوفي عن **العلاء بن كثير**، لا ندري من هو؟».

وقلده المعلق على «المعجم الأوسط» (١/ ٣٥٦) فنقله عنه بالحرف الواحد ولم يزد عليه حرفاً واحداً، وهكذا كل أو جل تعليقاته عليه ليس فيها شيء من العلم الذي يستحق به أن يكتب عليه: تحقيق الدكتور فلان، فالله المستعان على تحقيقات بل تجارات دكاترة آخر الزمان!!

واعلم أن الفرق بين العلاءين فرق شاسع، فابن كثير وهو الليثي الدمشقي متهم، قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك رماه ابن حبان بالوضع».

وأما ابن الحارث، وهو الحضرمي الدمشقي، فهو ثقة، قال الحافظ:

«صدوق، فقيه، لكن رمي بالقدر وقد اختلط».

قلت: والراجح عندي أنه الأول، وذلك لسببين:

الأول: أن السند بذلك صحيح إلى حسان بن إبراهيم فإن راويه عنه محرز بن عون ثقة من رجال مسلم، وكذلك شيخ الطبراني أحمد الراوي عنه، وهو أحمد بن القاسم بن مُساور أبو جعفر الجوهري ثقة، مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/٣٤٩-٣٥٠)، بخلاف إسناد «كبير الطبراني» فإنه لا يصح إلى حسان، فقال المناوي في «الفيض»:

«وفيه أحمد بن بشير الطيالسي، قال في «الميزان»: لينه الدارقطني، والفضل بن غانم قال الذهبي: قال يحيى: ليس بشيء، ومشاه غيره، والعلاء بن الحارث قال البخاري: منكر الحديث».

قلت: وهذا الأخير منه وهم، فإن البخاري إنما قال ما ذكر في العلاء بن كثير، وليس العلاء بن الحارث.

والآخر: أن العلماء أعلوا الحديث بابن كثير، وابن حبان ذكره في ترجمته من كتابه «الضعفاء» فقال (٢/١٨١-١٨٢):

«العلاء بن كثير مولى بني أمية، من أهل الشام، يروي عن مكحول وعمرو بن شعيب، روى عنه أهل الشام ومصر، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيها الثقات، ومن أصحابنا من زعم أنه العلاء بن الحارث، وليس كذلك لأن العلاء بن الحارث حضرمي من اليمن، وهذا من موالي بني أمية، وذاك صدوق، وهذا ليس بشيء في الحديث، وهو الذي روى عن مكحول عن أبي أمامة..».

قلت: فذكر الحديث بأتم منه.

ثم ساق إسناده هو وابن عدي في «الكامل» (ق ٩٩/١) والدارقطني في «سننه» (ص ٨٠) وعنه ابن الجوزي في «الأحاديث الواهية» (١/٣٨٤) والبيهقي (١/٣٢٦) من طرق عن حسان بن إبراهيم الكرماني قال: نا عبد الملك قال: سمعت العلاء قال: سمعت مكحولاً به مطولاً ولفظه:

«أقل ما يكون الحيض للجارية البكر والثيب التي قد أيست من المحيض ثلاثاً،

وأكثر ما يكون الحيض عشرة أيام، فإذا زاد الدم أكثر من عشرة فهي مستحاضة، يعني ما زاد على أيـام أقرائهـا، ودم الحيض لا يكون إلا دمـاً أسود عبيـطاً يعلوه حمرة، ودم المستحاضة رقيق تعلوه صفرة، فإن كثر عليها في الصلاة فَلْتَحْتَشِ كرسفاً، فإن غلبها في الصلاة فلا تقطع الصلاة وإن قطر، ويأتيها زوجها، وتصوم».

وقال الدارقـطني وتبعه البيهقي وابن الجوزي:

«عبد الملك هذا مجهول، والعلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً».

وأما ابن عدي فأعله بالكرماني، فإنه أورده في ترجمته فيما أنكر عليه وقال:

«وهو عندي من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسناداً ومتناً، وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

قلت: فالعلة ـوالله أعلمـ ممن فوقه، إما عبد الملك شيخه، وهو مجهول، وإما العلاء بن كثير المتهم، وهو ليس عليه بكثير.

وقد ابتلي بهذا الحديث بعض متعصبة الحنفية من المتقدمين والمتأخرين، منهم ابن التركماني فقد حاول أو على الأقل أوهم أنه صحيح! فقال في «الجوهر النقي» متعقباً على البيهقي قوله المتقدم: «والعلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث»:

«قلت: لم ينسب العلاء في هذه الرواية، وقول الدارقطني: هو ابن كثير يعارضه أن الطبراني روى هذا الحديث، وفيه العلاء بن حارث، وقال أبو حاتم: ثقة لا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أوثق منه..» إلخ.

قلت: وهذه المعارضة لا قيمة لها البتة، وذلك بين مما شرحته آنفاً لولا التعصب المذهبي الأعمى، الذي يحاول قلب الحقائق العلمية لتتفق مع الأهواء المذهبية دائماً، ولكن لا بأس من تلخيص ذلك من وجوه:

الأول: أن الطبراني له إسنادان إلى العلاء، في أحدهما التصريح بأنه ابن كثير

الواهي، وفي الآخر أنه ابن الحارث الثقة، فإطلاق العزو للطبراني بهذا لا يخفى على اللبيب ما فيه من الإيهام المخالف للواقع!

الثاني: أن إسناده إلى ابن الحارث ضعيف، بخلاف إسناده إلى ابن كثير؛ فإنه صحيح على ما سبق بيانه.

الثالث: أن أئمة الجرح والتعديل بينوا أنه ابن كثير؛ الواهي، فلا قيمة لرأي مخالفهم من المتأخرين، وبخاصة إذا كان الحامل له على ذلك التعصب المذهبي.

الرابع: هب أنه ابن الحارث الثقة، ولكنه كان قد اختلط كما تقدم عن الحافظ، فمثله لا يحتج به إلا إذا عرف أنه حدث به قبل الاختلاط، وهيهات.

الخامس: افترض أنه عرف ذلك أو أن اختلاطه يسير لا يضر فما فائدة ذلك والراوي عنه عبد الملك مجهول، كما تقدم عن الدارقطني وغيره، وابن التركماني مقر به وإلا لعلق عليه، فحرصه على ترجيح أنه ابن الحارث حرص ضائع.

ومنهم الشيخ علي القاريء، فإنه نقل في «الأسرار المرفوعة» عن ابن قيم الجوزية قوله في «المنار» (ص ١٢٢/ ٢٧٥ـ حلب):

«وكذلك تقدير أقل الحيض بثلاثة أيام وأكثره بعشرة، ليس فيها شيء صحيح، بل كله باطل».

فتعقبه الشيخ القاريء بقوله (٤٨١ -بيروت):

«قلت: وله طرق متعددة، رواه الدارقطني وابن عدي وابن الجوزي، وتعدد الطرق ولو ضعفت، يُرقي الحديث إلى الحسن، فالحكم بالوضع عليه لا يستحسن».

قلت: وقد سبقه إلى هذه الدعوى ابن الهمام في «فتح القدير» (١/ ١٤٣) ثم العيني في «البناية شرح الهداية» (١/ ٦١٨) وزاد ضغثاً على إبالة قوله:

«على أن بعض طرقها صحيحة»!

ثم قلدهم في ذلك الكوثري الحلبي في تعليقه على «المنار»، فإنه قال بعد أن نقل كلام الشيخ علي المتقدم:

«وقد ذكر العلامة القاري تلك الطرق المشار إليها في كتابه «فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية» ١: ٢٠٢ـ٢٠٣ الذي حققته وطبع بحلب سنة ١٣٨٧، فانظره».

ولو أنه أراد خدمة السنة والإنصاف للعلم لأحال في ذلك على كتاب «نصب الراية» لأنه أشهر عند أهل العلم، ولأن مؤلفه الزيلعي أقعد بهذا الفن وأعرف به من كل من ذكرناهم من الحنفية، فإنه بحث هذه الأحاديث بحثاً حراً، ونقدها نقداً حديثياً مجرداً عن العصبية المذهبية، خلافاً لهؤلاء الذين جاؤوا من بعده، فإنهم لا يلتزمون القواعد الحديثية، فانظر إليهم كيف يقولون:

«وتعدد الطرق ولو ضعفت يُرقي الحديث إلى الحسن».

فإنهم يعلمون أن هذا ليس على إطلاقه، بل ذلك مقيد بأن لا يشتد ضعفه كما هو مذكور في «مصطلح الحديث»(١)، وهذا الشرط غير متوفر في هذا الحديث، لأن مدار طرقه كلها على كذابين ومتروكين ومجهولين لا تقوم بهم حجة، وهاك بيانها:

١ - حديث معاذ، يرويه أسد بن سعيد البجلي عن محمد بن الحسن الصفدي عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم عنه مرفوعاً بلفظ:

«لا حيض أقل من ثلاث، ولا فوق عشر».

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٧٥) وقال:

«محمد بن الحسن ليس بمشهور بالنقل، وحديثه غير محفوظ».

وقال ابن حزم في «المحلى» (٢/١٩٧):

«وهو مجهول، فهو موضوع بلا شك».

وأقول: لا أستبعد أن يكون محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٩١/٢) من طريق أخرى عن محمد بن سعيد الشامي قال: حدثني عبد الرحمن بن غنم به. فأسقط من الإسناد عبادة بن نسي، ولعل هذا من أكاذيبه، فإنه كذاب وضاع معروف بذلك، وقد قال فيه سفيان الثوري:

«كذاب».

وقال عمرو بن علي:

«يحدث بأحاديث موضوعة».

---

(١) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح، و«الاختصار» لابن كثير، وحاشية الشيخ علي القارىء على «شرح نخبة الفكر».

وقال ابن عدي بعد أن روى هذا وغيره من أقوال الأئمة في تجريحه وساق له أحاديث مما أنكر عليه:

«وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

ولا يقال: إنّ محمد بن الحسن الصفدي غير محمد بن سعيد الشامي؛ فإنه قد قيل فيه: بأنهم قد قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى. والراوي عنه أسد بن سعيد البجلي غير معروف، ومن المحتمل أنه الذي في «اللسان»:

«أسد بن سعيد أبو إسماعيل الكوفي، قال ابن القطان:

«لا يعرف».

فيمكن أن يكون هو الذي قلب اسم هذا الكذاب.

٢ ـ حديث أنس، يرويه الحسن بن دينار عن معاوية بن قرة عنه مرفوعاً بلفظ:

«الحيض ثلاثة أيام وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة، فإذا جاوز العشرة فمستحاضة».

أخرجه ابن عدي (ق ١/٨٥) وقال:

«هذا الحديث معروف بالجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس». يعني موقوفاً.

قلت: وهو أعني الجلد متروك كما يأتي، أما الحسن بن دينار فهو كذاب كما قال أبو حاتم وأبو خيثمة وغيرهما، وترجمته في «اللسان» من أسوأ ما تكون تجريحاً وتكذيباً.

وقد روي موقوفاً، وهو حديث الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس به.

أخرجه الدارمي (١/٢٠٩) والدار قطني (٧٧) والبيهقي (١/٣٢٢) من طرق عنه. وكذلك رواه ابن عدي في ترجمته. وروى تضعيفه عن الشافعي وأحمد، وعن ابن المبارك قال:

«أهل البصرة يضعفون الجلد».

وكذا رواه العقيلي وزاد:

«قال ابن المبارك: شيخ ضعيف».

وعن ابن عُيَيْنَةَ قال:

«حديث الجلد بن أيوب في الحيض حديث محدث لا أصل له».

وعن يزيد بن زريع قال:

«ذاك ابو حنيفة لم يجد شيئاً يحدث به في حديث الحيض إلا بالجلد»!

وروى الدارقطني عن أبي زرعة الدمشقي قال:

«رأيت أحمد بن حنبل ينكر حديث الجلد بن أيوب هذا، وسمعت أحمد بن حنبل يقول: لو كان هذا صحيحاً لم يقل ابن سيرين: استحيضت أم ولد لأنس بن مالك، فأرسلوني أسأل ابن عباس رضي الله عنه».

وهذا يعني بوضوح لاخفاء فيه أن أنساً رضي عنه لم يحدث بهذا الذي رواه الجلد عنه. وهذا معناه أنه ضعيف جداً، وهذا ما يشير إليه الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (١٦٨/١٤١ ـ مكتبة المعارف ـ الرياض):

«متروك».

وروى البيهقي عن أحمد بن سعيد الدارمي قال: سألت أبا عاصم عن الجلد بن أيوب؟ فضعفه جداً، وقال:

«كان شيخاً من مشايخ العرب تساهل أصحابنا في الرواية عنه».

وله طريق أخرى عن أنس شديدة الضعف أيضاً، يرويه إسماعيل بن داود بن مخراق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمرعن ثابت عن أنس قال:

«هي حائض فيما بينها وبين عشرة، فإذا زادت فهي مستحاضة».

وآفة هذه الطريق ـ مع وقفها ـ هو إسماعيل هذا، فإنه ضعيف جداً، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث جداً».

٣ ـ حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً مثل حديث الترجمة، رواه محمد بن أحمد ابن أنس الشامي: ثنا حماد بن المنهال البصري عن محمد بن راشد عن مكحول.

أخرجه الدار قطني (ص ٨١) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهية» (١/٣٨٥) وقالا:

«ابن منهال مجهول، ومحمد بن أحمد بن أنس ضعيف».

قلت: وفيه علتان أخريان:

الأولى: ضعف محمد بن راشد وهو المكحولي الخزاعي الدمشقي، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢٥٣):

«كثرت المناكير في روايته فاستحق الترك».

وأقره الزيلعي في «نصب الراية» (١/١٩٢). وقال الحافظ:

«صدوق يهم».

والأخرى: الانقطاع، فإن مكحولاً لم يسمع من واثلة كما قال البخاري، وقد روي عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة كما تقدم مع بيان وهائه.

٤ ـ حديث أبي سعيد الخدري وغيره، قال يعقوب بن سفيان:

أبو داود النخعي اسمه سليمان بن عمرو، قدري، رجل سوء كذاب، كان يكذب مجاوبةً، قال إسحاق: أتيناه فقلنا له: أيش تعرف في أقل الحيض وأكثره وما بين الحيضتين من الطهر؟ فقال: الله أكبر، حدثني يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، وحدثنا أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري، وجعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرفوعاً به وزاد:

«وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً».

رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٢٠) ومن طريقه ابن الجوزي.

ذكره الخطيب في ترجمة النخعي هذا وروى عن جمع غفير من الأئمة أنه كذاب يضع الحديث. وفي آخر ترجمته من «اللسان»:

«قال ابن عبد البر: هو عندهم كذاب يضع الحديث وتركوا حديثه. قلت: الكلام فيه لا يحصر، فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة ـ فوق الثلاثين نفساً».

قلت: وقد رواه بعض المتروكين عنه عن يزيد بن جابر عن مكحول عن أبي

أمامة به نحوه.

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (**١/٣٣٣**) من طريق إبراهيم بن زكريا الواسطي : ثنا سليمان بن عمرو به .

ذكره في ترجمة سليمان هذا وقال فيه :

«كان رجلا صالحاً في **الظاهر**، إلا أنه كان يضع الحديث وضعاً ، وكان قدرياً لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاختبار».

وقال في ترجمة الواسطي هذا (١/١١٥):

«يأتي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات إن لم يكن بالمتعمد لها ، فهو المدلس عن الكذابين ، لأني رأيته قد روى أشياء عن مالك موضوعة، ثم رواها أيضاً عن موسى بن محمد البلقاوي عن مالك».

أقول : هذه هي الطرق التي زعم الشيخ القارىء أن الحديث يرقى بها إلى مرتبة الحسن، وهي بعينها التي ساق أحاديثها في «فتح باب العناية» (١/٢٠٢/ ـ ٢٠٤) ساكتاً عن كل هذه العلل الفاضحة ، وعن أقوال أئمة الحديث فيها ليقول في نهاية بحثه:

«فهذه عدة أحاديث عن النبي ﷺ بطرق متعددة ترفع الضعيف إلى الحسن»!!

فليت شعري ما قيمة هذه الطرق إذا كان مدارها على الكذابين والمتروكين والمجهولين ؟ ! وهم يعلمون من علم المصطلح أنها لا تعطي الحديث قوة، بل تزيده وهناً على وهن.

ومن العجائب حقاً أن يتابعه في ذلك كوثري اليوم، فيحيل القراء عليه متبجّحاً كما تقدم، وهو الذي يكتب في بعض تعليقاته أنه يجب الرجوع في كل علم إلى أهل التخصص فيه. فما باله هنا خالف فعله قوله، فأعرض عن أقوال أئمة الحديث بل إجماعهم على رد هذا الحديث، وتمسك بقول المخالف لهم من الحنفية المتعصبة؟!

أفلا يحق لي أن أقول:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة   أوكنت تدري فالمصيبة أعظم؟!

وزيادة في الفائدة على ما تقدم أقول:

قال البيهقي في «سننه» عقب حديث الجلد:

«وقد روي في أقل الحيض وأكثره أحاديث ضعاف، قد بينت ضعفها في (الخلافيات)».

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث فأجاب بقوله:

«باطل، بل هو كذب موضوع باتفاق علماء الحديث».

نقلته من «مجموع فتاويه» (٢١/٦٢٣).

وقال الشوكاني في «السيل الجرار» (١/١٤٢):

«لم يأت في تقدير أقل الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به، بل جميع الوارد في ذلك إما موضوع، أو ضعيف بمرة».

قلت: وهذا أعدل وأوجز ما يقال كخلاصة لهذا التحقيق الممتع الذي وفقني الله إليه، راجياً المثوبة منه.

(فائدة) لقد اختلف العلماء في تحديد أقل الحيض وأكثره والأصح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/٢٣٧) أنه **لا حد لأقله ولا لأكثره**، بل ما رأته المرأة عادة مستمرة فهو حيض، وإن قدر أنه أقل من يوم استمر بها على ذلك فهو حيض، وأما إذا استمر الدم بها دائماً، فهذا قد علم أنه ليس بحيض؛ لأنه قد علم من الشرع واللغة أن المرأة تارةً تكون طاهراً، وتارةً تكون حائضاً، ولطهرها أحكام، ولحيضها أحكام. وراجع تمامه فيه إن شئت.

وهذا الذي رجحه ابن تيمية مذهب ابن حزم في «المحلى»، وقد أطال النفس - كعادته - في الاستدلال له، والرد على مخالفيه، فراجعه في المجلد الثاني منه (ص ٢٠٠ - ٢٠٣).

١٤١٥ - (من أمَّ قوماً وفيهم من هو أقرأُ لكتابِ الله منه، لم يزلْ في سِفالٍ إلى يومِ القيامةِ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٩/٢) - زوائد المعجمين)

وابن عدي (١/١٠٠) وابن السماك في «الأمالي» (١/١٠٣/٢) عن الحسين بن علي ابن يزيد الصدائي: ثنا أبي عن حفص بن سليمان عن الهيثم بن عقاب عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الطبراني.

«لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسين».

قلت: وهو صدوق، لكن أباه فيه لين، وحفص بن سليمان هو الغاضري وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة كما تقدم.

والهيثم بن عقاب قال عبد الحق في «أحكامه» (١/٤١):

«كوفي مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ».

وبه فقط أعل الحديث! وهو تابع في ذلك للعقيلي كما يأتي ثم تبعهما المناوي!

وقول الطبراني: «تفرد به الحسين» ليس بصواب، فقد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥١) من طريق سليمان بن توبة النَّهراوني قال: حدثنا علي بن يزيد الصدائي به. وقال:

«الهيثم بن عقاب مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به».

١٤١٦ - (من جحدَ أيةً من القرآن فقد حلَّ ضربُ عنقِهِ، ومن قال: لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأن محمداً عبده ورسولُه، فلا سبيلَ لأحدٍ عليه، إلا أن يصيبَ حداً، فيُقام عليه).

منكر. أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٩) وابن عدي (١/١٠١) والهروي في «ذم الكلام» (٢/٢٥/ ١ - ٢) من طريق حفص بن عمر بن ميمون العدني: ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. وقال ابن عدي:

«والحكم بن أبان، وإن كان فيه لين، فإن حفصاً هذا ألين منه بكثير، والبلاء منه لا من الحكم، وعامة حديثه غير محفوظ».

وفي «التقريب»:

«الحكم بن أبان صدوق عابد ، وله أوهام . وحفص بن عمر العدني ضعيف» وذكر له الذهبي في «الميزان» هذا الحديث من **منكراته** .

١٤١٧ - (من أرادَ أن يلقَى الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٨٦٢) وابن عدي (٢/١٦٤) وعنه ابن عساكر (١/٢٨٤/٤) عن **سلام بن سوار** : : ثنا **كثير بن سليم** عن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك قال : فذكره مرفوعاً. وقال ابن عدي :

«لا أعلم رواه عن كثير بن سليم عن الضحاك عن ابن عباس إلّا سلام هذا ، وغيره قال : عن كثير بن سليم عن الضحاك عن النبي ﷺ مرسلاً، وروي عن نهشل عن الضحاك عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وسلام بن سوار هو عندي منكر الحديث» .

قلت : ونحوه شيخه كثير بن سليم وهو الضبي ، وقد جزم بضعفهما الحافظ في «التقريب» . ولذلك أشار المنذري في «الترغيب» (٣/٦٧) لضعفه . ونقل المناوي عنه أنه قال : «حديث ضعيف» . وهذا ليس عنده إلا إشارة كما ذكرنا ، والله أعلم .

والحديث ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢/٤٠٤) معلقاً في ترجمة يونس بن مرداس عن أنس قال : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره . وقال :
«وروى عنه أحمد بن يوسف العجلي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال محققه ـ وهو اليماني ـ رحمه الله تعالى : «هذه الترجمة من (قط)، ولم أجده ولا الراوي عنه فيما عندنا من الكتب. فالله أعلم» .

١٤١٨ـ (شرُّ الناسِ شرارُ العلماءِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/١٠١) عن حفص بن عمر أبي إسماعيل : ثنا ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل قال :
كنت أطوف مع رسول الله ﷺ ، فقلت : يا رسول الله !من أشر الناس؟ فأعرض

عني ، ثم سألته فأعرض عني ، ثم سألته فقال: «شرار العلماء» . وقال :

«لا أعرفه إلا من حديث حفص بن عمر الأُبُلِّي ، وأحاديثه كلها، إما منكر المتن ، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب» .

قلت : وكذبه أبو حاتم والساجي ، ولكنه لم يتفرد به ، فقد رواه البزار (١٦٧) عن الخليل بن مرة عن ثور بن يزيد به نحوه .

وأورده المنذري في «الترغيب» (١ / ٧٧) وقال :

«رواه البزار وفيه الخليل بن مرة ، وهو حديث غريب» .

قلت : الخليل هذا ضعفه الجمهور، وهو من أتباع التابعين .

وله شاهد مرسل أخرجه الدارمي (١ / ١٠٤) : أخبرنا نعيم بن حماد : ثنا بقية ، عن الأحوص بن حكيم عن أبيه قال :

«سأل رجل النبي عن الشر؟ فقال : لا تسألوني عن الشر ، واسألوني عن الخير، يقولها ثلاثاً . ثم قال : ألا إن شر الشر شرار العلماء، وإن خير الخير خيار العلماء» .

قلت : وهذا مرسل ، حكيم أبو الأحوص تابعي ، وهو صدوق يهم . ومن دونه كلهم ضعفاء!

١٤١٩ - (تدرون ما يقولُ الأسدُ في زئيره؟ قالوا : الله ورسولهُ أعلمُ ، قال : يقولُ : اللهمَّ لا تسلطني على أحدٍ من أهلِ المعروفِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «مختصر مكارم الأخلاق» (١ /١٣/ ١) ومن طريقه الديلمي (٢ / ١ / ٤٠) : حدثنا محمد بن داود الصدفي : ثنا الزبير بن محمد العثماني : ثنا علي بن عبد الله بن الحباب المدني عن محمد بن عبد الرحمن بن داود المدني عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، ما بين الطبراني وابن عجلان ثلاثتهم مجهولون لم يُذكروا في شيء من كتب الرجال المعروفة ، حتى ولا في «الأنساب» للسمعاني .

والحديث منكر ظاهر النكارة. والله تعالى أعلم .

١٤٢٠ - (إذا أحببتَ رجلاً فلا تمارِهِ ، ولا تجارِه، ولا تشارِه، ولا تسألْ عنه ، فعسى أن توافقَ له عدواً ، فيخبرَك بما ليسَ فيه ، فيفرقَ ما بينك وبينَه).

منكر. أخرجه العقيلي في «الصعفاء» (٣/٤٣٤ -بيروت) وابن السنّي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٩٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٣٦) من طريق غالب بن وزير، قال: ثنا ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ، وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث جبير بن نُفَير عن معاذ متصلاً ، وأرسله غير ابن وهب عن معاوية».

وقال العقيلي:

«غالب حديثه منكر لا أصل له، ولم يأت به عن ابن وهب غيره، ولا يعرف إلا به».

ثم قال:

«هذا يروى من كلام الحسن البصري».

قلت: وهو به أشبه. وقال الذهبي:

«هذا حديث باطل».

١٤٢١ - (منْ أخذَ على القرآن أجراً، فذاكَ حظُّه من القرآن).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٤٢) من طريق إسحاق بن العنبري: ثنا عبد الوهاب الثقفي: ثنا سفيان عن سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ وقال:

«غريب من حديث الثوري، تفرد به إسحاق».

قلت: قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«كذاب».

ولذلك قال المناوي عقبه:

«فكان ينبغي للمصنّف حذفُه من الكتاب».

يعني «الجامع الصغير» للسيوطي.

وبهذا الكذاب أعله في «التيسير».

١٤٢٢ - (من أخذَ على القرآنِ أجراً، فقد تعجلَ حسناتِه في الدنيا، والقرآنُ يخاصمُه يوم القيامةِ).

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٠) عن الحسن بن علي بن الوليد: ثنا عبد الرحمن بن نافع - درخت - ثنا موسى بن شيد عن أبي عبيد الشامي عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره وقال:

«غريب من حديث طاوس، لم يروه عنه إلا أبو عبد الله الشامي وهو مجهول وفي حديثه نكارة».

قلت: وهذا إسناد مظلم، من دون طاوس لم أعرف أحداً منهم! وقوله في السند: «أبي عبيد الشامي» كذلك وقع في الأصل، ووقع في تعقيب أبي نعيم عليه: «أبو عبد الله الشامي». وكتب الطابع على الهامش:

«كذا سماه هنا في الأصول الثلاثة».

فالله أعلم بالصواب.

١٤٢٣ - (كره السؤال في الطريق).

ضعيف جداً. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١/ ١٧٨/ ٥٦١): قال ابن حميد: حدثنا يحيى بن واضح عن أبي مجاهد، سمعت عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته ابن حميد، وهو محمد الرازي قال الذهبي في «الكاشف»:

«وثقه جماعة، والأولى تركه، قال يعقوب بن شيبة:

«كثير المناكير». وقال البخاري:

«فيه نظر». وقال النسائي:
«ليس بثقة»
مات سنة ٢٤٨».

وأبو مجاهد اسمه عبد الله بن كيسان المروزي، قال الذهبي:
«ضعفه أبو حاتم».
وفي ترجمته أورد الحديث البخاري، ولعله أشار بذلك إلى أنه حديث منكر، وقال فيه:
«وله ابن، نسبهما إسحاق، منكر ليس من أهل الحديث».
كذا وقع فيه، وفي نقل الحافظ المزي في «التهذيب»:
«له ابن يسمى إسحاق، منكر الحديث».
ولعل هذا هو الصواب.

١٤٢٤ـ (إذا دخلَ الرجلُ على أخيه فهو أميرٌ عليه حتى يخرجَ من عندِه).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/٥٣) عن **عثمان بن عبد الرحمن** عن **عَنْبسة** عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً.

أورده في ترجمة جعفر هذا في جملة أحاديث له، وقال في آخرها:
«وله أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم، وعامتها مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بين».
قلت: كذبه شعبة. وقال البخاري:
«تركوه».

لكن من دونه شر منه، فإن كلاً من عنبسة وهو ابن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد القرشي وعثمان بن عبد الرحمن وهو القرشي الوقاصي وضاع. وكأن المناوي لم يقف على هذا الإسناد التالف فاقتصر على قوله فيه:

«ضعيف»!

ولم يكتف بهذا بل أتبعه بقوله:

«لكن يقويه ما رواه الديلمي عن أبي هريرة مرفوعاً:

«إذا دخل قوم منزل رجل، كان رب المنزل أميرهم، حتى يخرجوا من منزله، وطاعته عليهم واجبة» انتهى. أي: متأكدة بحيث تقرب من الوجوب».

قلت: وهذا أعجب ما رأيت للمناوي، فإن حديث أبي هريرة هذا موضوع أيضاً، وما جاءه هذا الخبط والخلط، إلا من قلة التحقيق، وعدم مراجعة الأسانيد، وإلا لم يخف ذلك على مثله إن شاء الله تعالى.

وقد بينت وضع حديث أبي أمامة، فلنبين وضع حديث أبي هريرة هذا، فأقول:

١٤٢٥- (إذا دخلَ قومٌ منزلَ رجلٍ كانَ ربُّ المنزلِ أميرَ القومِ حتى يخرجوا من منزلِهِ طاعتُه عليهم واجبةٌ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٤٥) والديلمي (١/١/١١٤) عن سهل بن عثمان: ثنا **المعلى**: ثنا ليث عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته المعلى وهو ابن هلال الطحان الكوفي، وهو كذاب وضاع، اتفق النقاد على ذلك كما سبق ذكره عند الحديث (٣٤١).

وليث هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف. وقد ساق الذهبي في ترجمة الأول عن هذا حديثاً آخر عن ابن عباس قال:

«التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء، وكان لرسول الله ﷺ عصا يتوكأ عليها، ويأمر بالتوكؤ عليها».

وقد مضى برقم (٩١٦).

١٤٢٦- (أيما امرأة ماتت وزوجُها عنها راضٍ دخلت الجنةَ).

منكر. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٤٧/١): ثنا ابن فضيل عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن عن **مساور الحميري** عن أمه قالت: سمعت أم سلمة

تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي (٢١٧/١) وابن ماجه (١٨٥٤) والثقفي في «الثقفيات» (ج ٩ رقم ٣٠) والحاكم (١٧٣/٤) وقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

قلت: وكل ذلك بعيد عن التحقيق، فإن مساوراً هذا وأمه مجهولان كما قال ابن الجوزي في «الواهيات» (١٤١/٢)، وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر في الأول منهما، وسبقه إليه الذهبي فقال في ترجمته من «الميزان»:

«**فيه جهالة، والخبر منكر**». يعني هذا.

وقال في ترجمة والدة مساور:

«تفرد عنها ابنها».

يعني أنها مجهولة.

قلت: فتأمل الفرق بين كلاميه في الكتابين، والحق، أن كتابه «التلخيص» فيه أوهام كثيرة، ليت أن بعض أهل الحديث -على عزّتهم في هذا العصر- يتتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ.

وبالجملة فالحديث منكر لا يصح لجهالة الأم والولد.

١٤٢٧- (أيما امرأةٍ أَدخلَتْ على قومٍ من ليس منهم، فليست من الله في شيءٍ، ولن يُدخلها الله جنتَه، وأيما رجلٍ جحدَ ولدَه وهو ينظرُ إليه احتجبَ الله منه، وفضَحه على رؤوس الأولين والآخرين).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢٢٦٣) والنسائي (١٠٧/٢) والدارمي (١٥٣/٢) وابن حبان (١٣٣٥) والحاكم (٢٠٢/٢-٢٠٣) والبيهقي (٤٠٣/٧) من طريق يزيد بن الهاد عن **عبد الله بن يونس** عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية المتلاعنين: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي! وذلك من أوهامهما، فإن عبد الله ابن يونس هذا، لم يخرج له مسلم أصلاً، ثم هو لا يعرف، كما أشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في «الميزان»:

«ما حدث عنه سوى يزيد بن الهاد».

ونحوه في «الكاشف». وصرح بذلك في «الضعفاء» فقال:

«تابعي مجهول».

وقول الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال». ينافي ما تقرر في «المصطلح» أن من لا يعرف إلا برواية واحد فهو مجهول العين.

وقد قال في «الفتح» بعدما عزاه لأبي داود والنسائي وابن حبان والحاكم عن عبد الله بن يونس:

«ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد»(١).

نعم تابعه يحيى بن حرب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به نحوه.

أخرجه ابن ماجه (٢٧٤٣) من طريق موسى بن عبيدة عنه.

لكن يحيى هذا حاله كحال متبوعه عبد الله بن يونس.

قال الذهبي:

«فيه جهالة، ما حدث عنه سوى موسى بن عبيدة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

قلت: وموسى بن عبيدة ضعيف، وفي «الضعفاء والمتروكين» للذهبي:

«ضعفوه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه».

قلت: فهذه المتابعة واهية، لا تعطي الحديث قوة، فيظل على ضعفه، ومن الغرائب أن الدارقطني صححه في «العلل» مع اعترافه بتفرد عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري، وأنه لا يعرف إلا به!

---

(١) نقله عنه المناوي في «الفيض».

١٤٢٨- (إذا شربَ أحدُكم فليمصَّه مصاً، فإنه أهنأُ وأمرأُ وأبرأُ).

ضعيف. أخرجه ابن شاذان الأزجي في «الفوائد المنتقاة» (٢/١٢٦/١) من طريق عبد الواحد السوري قال: ثنا أبو عصام عن أنس مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبد الواحد السوري لم أعرفه، و (السوري) نسبة إلى (سورية) وهي نسبة غريبة لم يذكروها في «الأنساب»، على شهرتها اليوم، وقد ذكرها ياقوت في «معجم البلدان» فقال:

«سورية: موضع بالشام بين خناصرة وسلمية».

قلت: فإذا ثبت أن عبد الواحد هذا نسب إلى (سورية) فمن المحتمل حينئذ أنه الذي في «الجرح والتعديل» (٣/١/٢٣):

«عبد الواحد بن قيس، والد عمر بن عبد الواحد الشامي صاحب الأوزاعي، روى عن أبي هريرة، مرسل، وعن عروة بن الزبير وقد أدركه. روى عنه الأوزاعي وثور ابن يزيد. . .».

وهو مختلف فيه، كما تراه مبسوطاً في «تهذيب التهذيب»، وقد لخص ذلك الحافظ في «التقريب» بقوله:

«صدوق، له أوهام ومراسيل».

وأما الذهبي فقال في «الكاشف»:

«منكر الحديث».

لكنه قد توبع بلفظ:

«مصوا الماء مصاً، ولا تعبوه عباً».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١١٦) والبيهقي في «الشعب» (٢/٢٠٦/١) من طريق عبد الوارث عن أبي عصام عن أنس عن النبي ﷺ قال: فذكره.

أورده في ترجمة أبي عصام هذا، وسماه خالد بن عبيد، وقال عن البخاري:

«في حديثه نظر».

وساق له أحاديث منها هذا، ومنها حديثه عن أنس أيضاً قال:

«كان النبي ﷺ يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول: هو أهنأ وأمرأ وأبرأ»(١) وختمها بقوله:

«وليس في حديثه حديث منكر جداً».

لكن في الرواة اثنان، كل منهما يعرف بأبي عصام، ومن طبقة واحدة، أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، وابن عدي جرى على عدم التفريق بينهما، خلافاً لابن حبان وأبي أحمد الحاكم، والصواب أنهما اثنان كما قال الحافظ في «التهذيب»، وعليه جرى الذهبي في «الميزان»، فقال في «الأسماء» منه (١/٦٣٤):

«وقد وهم ابن عدي، فتوهم أن هذا هو أبو عصام ذاك الثقة الذي حدث عنه شعبة وعبد الوارث، فساق في الترجمة حديث «النفس ثلاثاً» الذي أخرجه مسلم، وحديث «مصوه مصاً»، وهو خبر محفوظ».

كذا وقع فيه «خبر محفوظ»، وهذا مما لا يلتقي مع ما ادعاه من التوهيم، فلعل الطابع وهم، والصواب: «غير محفوظ»، لأن هذا هو المناسب مع الدعوى، وهو كالدليل عليه. والله أعلم.

وعلى التفريق المذكور جرى أيضاً في كتابه «الضعفاء»، وفي «الكاشف» أيضاً، ولكنه قال في كنى «الميزان»:

«والفرق بينهما يعسر».

وعليه جرى الحافظ في «التقريب» أيضاً، فقال:

«خالد بن عبيد العتكي أبو عصام البصري، نزيل مرو، متروك الحديث مع جلالته».

وقال في «كنى التقريب»:

«أبو عصام، هو خالد بن عبيد، تقدم، وقيل: هو الذي قبله». يعني «أبو عصام البصري، قيل: اسمه ثمامة، مقبول. من الخامسة».

وهذا التردد والاختلاف، إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على أن الموضوع غامض

(١) أخرجه مسلم (٦/١١١) من الطريق المذكورة لحديث ابن عدي! وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٧٨).

غير واضح عند الحافظ وغيره، وهو حري بذلك، فليس هناك ما يحمل على القطع بشيء من ذلك، ولو رواية ضعيفة. وكأنه لذلك اقتصر المناوي على قوله في «الفيض»:

«رواه البيهقي في «الشعب» عن أنس: وفي سنده لين».

فلم يعرج على بيان السبب خلافاً لعادته. والله أعلم.

فإن قيل: فإذا كان المناوي لم يبين علته لأنه لم يتبين له من أبو عصام هذا؟ فلماذا ضعف إسناده؟

فأقول ـ والله أعلم ـ: لأنه إذا لم يتبين له أنه أبو عصام الثقة، فالإسناد من الوجهة العملية، مجهول الصحة، والحالة هذه. وما كان كذلك من الأسانيد، فهو في حكم الضعيف، ومن أجل ذلك أوردته أنا في هذه «السلسلة»، فإن ظهر لنا شيء يقتضي صحته نقلناه إلى «السلسلة» الأخرى. والله أعلم.

ثم روى البيهقي من طريق ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب:

أن رسول الله ﷺ كان إذا شرب تنفس ثلاثة أنفاس، ونهى عن العبّ نفساً واحداً، ويقول: ذلك شرب الشيطان. وقال:

«هذا مرسل، وروينا عن معمر عن ابن أبي حسين أن النبي ﷺ قال:

إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً، فإن الكباد من العب».

ثم رواه من طريق أحمد بن منصور: ثنا عبد الرزاق: أنا معمر فذكره. وهو في «مصنف عبد الرزاق» (١٠/٤٢٨) بهذا الإسناد. وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن المكي، وهو تابعي ثقة، فهو مرسل صحيح، كالذي قبله. فلعل الحديث يقوى بهما. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وتقدم حديثان آخران في المصّ، أحدهما قولي، والآخر فعلي، فراجعهما إن شئت (٩٤٠، ٩٤١).

١٤٢٩ - (برُّ الوالدين يزيدُ في العمرِ، والكذبُ ينقصُ من الرزقِ، والدعاءُ يردُّ البلاءَ، ولله في خلقه قضاآن، فقضاءٌ نافذٌ، وقضاءٌ ينتظرُ،

وللأنبياءِ على العلماءِ فضلُ درجتين، وللعلماءِ على الشهداءِ فضلُ درجةٍ).

موضوع. رواه أبو الشيخ في «التاريخ» (ص ٣٢٣) عن السري بن مسكين عن **الوقاصي** عن أبي سهيل بن مالك عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

وبهذا الإسناد أخرجه في «الفوائد» أيضاً (٢/٨١) دون قوله: «وفي خلقه».

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ **الوقاصي** هذا بفتح الواو وتشديد القاف هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به. كذا في «الأنساب» للسمعاني وهذا التجريح هو نص ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٩٨).

وروى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/٢٣٩/١) عن صالح بن محمد الحافظ أنه قال فيه:

«كان يضع الحديث، وعلي بن عروة أكذب منه».

قلت: والسَّرِي بن مسكين، قال الحافظ:

«مقبول». يعني عند المتابعة كما هو اصطلاحه في المقدمة، وقد تابعه خالد بن إسماعيل المخزومي عن **عثمان بن عبد الرحمن** لكنه قال: عن أبي سهيل وهو نافع بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة به.

أخرجه ابن عدي (١/١٢٠) في ترجمة المخزومي في جملة أحاديث له وقال: «وعامة حديثه موضوعات».

قلت: لكن متابعة السري له، تبرىء عهدة المخزومي من الحديث، وتعصب الجناية في شيخه الوقاصي.

ويبدو لي أن المناوي لم يقف على علته، فإنه قال تعليقاً على قول السيوطي في «الجامع»: «رواه أبو الشيخ في «التوبيخ» وابن عدي عن أبي هريرة»:

«ضعفه المنذري»!

ولم يزد على هذا! والمنذري ذكره في «الترغيب» (٤/٢٩) من رواية الأصبهاني إلى قوله: «يرد القضاء» دون ما بعده، وأشار لضعفه. ومما حققناه يتبين لك أنه موضوع،

فكان على المنذري أن يبينه، وعلى السيوطي أن يحذفه من كتابه، وفاء منه بوعده!

وتابعه أيضاً يحيى بن المغيرة عن أبيه عن **عثمان بن عبد الرحمن** عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به.

أخرجه الأصبهاني في «ترغيبه» (ق ٤٧/١) والديلمي في «مسنده» (٢/١/٤).

ويحيى هذا صدوق، لكن أبوه وهو المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي مجهول كما قال الذهبي.

وبالجملة فمدار هذه الروايات كلها على عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو وضاع كما عرفت، وقد تقدمت له أحاديث عديدة تدل على حاله، أقربها الحديث (٨٧٧).

١٤٣٠ - (ليسَ للنساءِ سلامٌ، ولا عليهن سلامٌ).

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥٨/٨): حُدِّثْتُ عن أبي طالب: ثنا علي ابن عثمان النفيلي: ثنا هشام بن إسماعيل العطار: ثنا سهل بن هشام عن إبراهيم بن أدهم عن الزبيدي عن عطاء الخراساني يرفع الحديث قال: فذكره. قال الزبيدي: أخذ على النساء ما أخذ على الحيات: أن ينحجرن في بيوتهن!

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لانقطاعه في أعلاه، وفي أدناه على جهالة فيه وضعف.

أما الأول: فلأن عطاء الخراساني، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، يهم كثيراً، ويرسل ويدلس، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين». يعني ومائة، فهو تابعي صغير.

وأما الآخر، فظاهر من قول أبي نعيم: «حدثت عن أبي طالب» فلم يذكر الذي حدثه، وأبو طالب هذا هو ابن سوادة كما في إسناد آخر قبل هذا، ولم أعرفه.

وبقية الرجال ثقات غير سهل بن هشام، فلم أعرفه أيضاً. لكن الظاهر أن فيه خطأً مطبعياً، والصواب سهل بن هاشم وهو الواسطي البيروتي، فقد ذكروا في ترجمته أنه روى عن إبراهيم بن أدهم، وهو ثقة. والله أعلم.

١٤٣١- (لذكرُ الله بالغداةِ والعشيِّ، خيرٌ من حطمِ السيوفِ في سبيلِ الله).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢/١٢٤) والديلمي في «مسند الفردوس» من طريق **الحسن بن علي العدوي**: حدثنا **خراش**: ثنا مولاي أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال ابن عدي:

«وخراش هذا مجهول، ليس بمعروف، وما أعلم حدث عنه ثقة أو صدوق، والعدوي كنا نتهمه بوضع الحديث، وهو ظاهر الأمر في الكذب».

وأورده السيوطي في «زوائد الجامع الصغير» و «الجامع الكبير» من رواية الديلمي، وكذلك أورده في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٩)!! وعزاه في «الكبير» لابن شاهين في «الترغيب في الذكر» عن ابن عمرو، وابن أبي شيبة عنه موقوفاً بزيادة «ومن إعطاء المال سحًّا».

١٤٣٢- (ما احتلم نبي قط، إنما الاحتلام من الشيطان).

باطل. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢/١٢٧) من طريق سليمان بن عبدالعزيز الزهري: حدثني أبي عن إبراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ.

أورده في ترجمة داود هذا وقال:

«وهذا الحديث ليس البلاء [فيه] من داود، فإن داود صالح الحديث، إذا روى عنه ثقة، والراوي عنه ابن أبي حبيبة قد مر ذكره في هذا الكتاب في ضعفاء الرجال، فالبلاء منه».

قلت: وسليمان بن عبد العزيز هذا لم أعْرفه، ويحتمل أنه الذي في «اللسان»:

«سليمان بن عبد العزيز، عن الحسن بن عمارة، وعنه عبد الله بن سويد أبو الخصيب، جهله ابن القطان».

قلت: وقد خالفه الثقة إبراهيم بن المنذر الحزامي فقال: ثنا عبد العزيز بن أبي

ثابت به عن ابن عباس قال: فذكره موقوفاً عليه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٢٦-١٢٧) و «الأوسط» (ق ٩/٢- مجمع البحرين) وابن المظفر في «الفوائد» (ق ٩٩/٢) وقال الطبراني:

«لم يروه عن داود إلا ابن أبي حبيبة، ولا عنه إلا عبد العزيز».

قلت: وهو شديد الضعف كما يشهد بذلك أقوال الحفاظ ؛ المتقدمين منهم والمتأخرين، فقال البخاري وأبو حاتم:

«منكر الحديث». زاد الثاني: «جداً».

وقال الذهبي في «الكاشف» و «الضعفاء»:

«تركوه».

وقال الحافظ:

«متروك».

قلت: فهو آفة هذا الحديث سواء كان حدث به موقوفاً كما في رواية الحِزامي عنه، أو مرفوعاً كما في رواية ابنه سليمان عنه، وليست الآفة من ابن أبي حبيبة كما تقدم عن ابن عدي، لأن هذا أحسن حالاً من عبد العزيز.

فالحديث ضعيف جداً موقوفاً، وباطل مرفوعاً، لتفرد سليمان المجهول برفعه ومخالفته للحزامي الثقة في وقفه.

١٤٣٣- (إذا حجَّ رجلٌ بمالٍ من غيرِ حله فقالَ: لبيكَ اللهم لبيكَ، قالَ الله: لا لبيكَ ولا سعديكَ، هذا مردودٌ عليك).

ضعيف. رواه ابن دوست في «الفوائد العوالي» (١/١٤/١) وابن عدي (١/١٣٠) والديلمي في «مسنده» (١/١/١٦١) وابن الجوزي في «الواهية» (٧٥/٢) وكذا الأصبهاني في «الترغيب» (ق ١/١٠٧) عن أبي الغصن الدجين بن ثابت- من بني يربوع - عن أسلم مولى عمر عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف أبو الغصن هذا قال ابن عدي:

«مقدار ما يرويه ليس بمحفوظ».

ثم روى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه سئل عن دجين بن ثابت الذي يروى عنه عن أسلم مولى عمر؟ فقال: «قال لنا أول مرة: حدثني مولى لعمر بن عبد العزيز، فقلنا له: إن مولى لعمر بن عبد العزيز لم يدرك النبي ﷺ! قال: فتركه، فما زالوا يلقنونه حتى قال: أسلم مولى عمر بن الخطاب» ثم قال عبد الرحمن:

«لا يعتد به».

وقال ابن الجوزي:

«**حديث لا يصح**، فيه دجين بن ثابت، قال يحيى: ليس بشيء، والنسائي: غير ثقة».

قلت: ونقل هذا المناوي في «الفيض» وأقره، وأما في «التيسير» فقد أفسده بقوله:

«وإسناده ضعيف، لكن له شواهد»!

ولا أعلم له من الشواهد إلا حديث أبي هريرة مرفوعاً بمعناه أتم منه. ولا يصلح شاهداً لشدة ضعفه، فإن فيه سليمان بن داود اليمامي قال فيه البخاري:

«منكر الحديث».

وقد تقدم من هذه الطريق برقم (١٠٩٢) و(١٠٩١) من الطريق التي قبل هذه.

(تنبيه): هذا الحديث في المصادر التي خرجته منها هو من مسند عمر، وكذلك هو في «الجامع الكبير» للسيوطي، وكذا في بعض نسخ «الجامع الصغير». ووقع في النسخة التي تحتها «شرح المناوي» (ابن عمر) وكذلك وقع في «الفتح الكبير» للنبهاني، ثم في «ضعيف الجامع الصغير» رقم (٥٥٩)، فليصحح من كان عنده نسخة منه.

١٤٣٤- (إذا حجَّ الرجلُ عن والدَيْه تقبلَ منه ومنهما، واستبشرتْ أرواحُهما في السماءِ، وكُتبَ عندَ الله بَراً).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٧٢) وابن شاهين في «الترغيب» (٢٩٩/١) وأبو بكر الأزدي الموصلي في «حديثه» (١-٢) عن أبي أمية الطرسوسي: ثنا أبو خالد الأموي: نا أبو سعد البقال عن عطاء بن أبي رباح عن زيد بن أرقم قال: قال

رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا سند ضعيف: أبو سعد البقال ـهو سعيد بن مرزبانـ ضعيف مدلس كما في «التقريب».

وأبو خالد الأموي لم أعرفه. وذكر المناوي أنه أبو خالد الأحمر. وفيه بعد وأبو أمية الطرسوسي، واسمه محمد بن إبراهيم بن مسلم. قال الحافظ:

«صدوق صاحب حديث يهم».

وقد توبع أبو سعد البقال من قبل عيسى بن عمر: ثنا عطاء بن أبي رباح به ولفظه:

«من حج عن أبويه، ولم يحجا، أجزأ عنهما وعنه، وبشرت أرواحهما في السماء...».

أخرجه الثقفي في «الثقفيات» (ج ٤ رقم الحديث ٣٤ ـ نسختي): حدثنا أبو الفرج عثمان بن أحمد بن إسحاق: نا محمد بن عمر بن حفص: ثنا إسحاق بن إبراهيم ـشاذانـ ثنا سعد بن الصلت: ثنا عيسى بن عمر به.

قلت: وهذه متابعة قوية، فإن عيسى هذا ـوهو الأسدي الهمدانيـ ثقة، كما في «التقريب»، لكن الطريق إليه مظلم، فإن أبا الفرج هذا وشيخه محمد بن عمر بن حفص لم أجد من ترجمهما.

وسعد بن الصلت ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٨٦) برواية ثلاثة عنه، أحدهم شاذان هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: وهو على شرط ابن حبان فلعله ذكره في «الثقات».

وأما شاذان، فترجمه ابن أبي حاتم (١/١/٢١١)، وذكر أنه ابن ابنة شيخه سعد ابن الصلت وقال:

«كتب إلى أبي، وإلي، وهو صدوق».

وبالجملة، فالحديث ضعيف من الطريقين، وقوله في الآخر منهما: «ولم يحجا». منكر، لأن ظاهره أنه يسقط الحج عنهما بحج ولدهما، ولو كانا قادرين عليه، وأما إن كان المقصود به إذا كانا غير قادرين فلا نكارة فيه، لحديث الخثعمية المعروف

في «الصحيحين» وغيرهما. والله أعلم.

هذا ما كنت كتبته منذ نحو عشر سنين أو أكثر، وقبل طبع كتاب «الثقات» لابن حبان رحمه الله، فلما مرت تجربة هذا الحديث تحت يد الأخ علي الحلبي لتصحيح أخطائها المطبعية كتب بجانبه مذكراً- جزاه الله خيراً - ما خلاصته:

١ ـ أن سعد بن الصلت ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٧٨)، فصدق بذلك ما كنت ظننته.

٢ ـ أن أبا الفرج عثمان بن أحمد وشيخه محمد بن عمر قد وثقهما السمعاني في «الأنساب»، ذكر الأول منهما في مادة (البرجي)، والآخر في مادة (الجرجيري)، وأن الذهبي ذكرهما عرضاً في «تذكرة الحفاظ» واصفاً لكل منهما بأنه «مسند أصبهان».

قلت: فعلى هذا فالطريق إلى عيسى بن عمر نظيف، إن سلم من سعد بن الصلت، فإن فيه جهالة كما يشعر به صنيع ابن أبي حاتم المتقدم، وبخاصة أن ابن حبان قد قال فيه: «ربما أغرب». والله أعلم.

وقد روي الحديث عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً نحوه، ولا يصح أيضاً، وهو:

١٤٣٥ـ (من حجَّ عن والدَيه، أو قضى عنهما مغرماً بعثَه الله يومَ القيامةِ مع الأبـرار).

ضعيف جداً. أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٩٩) والطبراني في «الأوسط» (رقم ـ٧٩٦٤) والدارقطني (٢٧٢) وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠٢) وأبو بكر الأزدي في «حديثه» (٢/٣) والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٥٨/٢و ٢/٢٨٥) عن صلة بن سليمان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ.

وهذا إسناد ضعيف جداً، صلة بن سليمان هذا قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«تركوه».

وذكر له في «الميزان» من مناكيره حديثين، هذا أحدهما. وأقره الحافظ في

«اللسان» ونقل عن ابن معين وأبي داود أنهما قالا فيه: «كذاب» وقد ذكر الطبراني أنه:
«لم يروه عن ابن جريج إلا صلة» هذا.
وفي ترجمته أورده ابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٧٦) وقال فيه:
«يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات».

١٤٣٦- (إذا قَدم أحدُكم من سفرٍ فَلْيُهدِ إلى أهلِهِ، وليطرفهم ولو كانتْ حجارةً).

ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢٨٩) وعنه ابن الجوزي في «الواهيات» (٢/٩٧) من طريق محمد بن المنذر بن عبيد الله بن المنذر بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال ابن الجوزي:
«لا يصح».
قلت: وهذا إسناد هالك، رجاله ثقات غير ابن المنذر هذا قال ابن حبان:
«لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار».
وقال الحاكم:
«يروي عن هشام أحاديث موضوعة».
وقال أبو نعيم:
«يروي عن هشام أحاديث منكرة».
وله شاهد من حديث وحشي بن حرب بن وحشي عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ:
«... فليطرف أهله، ولو أن يلقي حجراً في مخلاته».
أخرجه أبو القاسم بن أبي العَقب في «حديث القاسم بن الأشيب» (ق ١/٧): حدثنا إبراهيم بن أحمد اليماني قال: حدثني محمد بن زياد عن يحيى بن بسطام الأصغر: حدثنا سعيد بن عبد الجبار الزبيدي: حدثني وحشي بن حرب...
قلت: وهذا إسناد مظلم هالك، ليس فيهم موثق من معتبر، حرب بن وحشي، مستور.
وابنه وحشي بن حرب مجهول.
وسعيد بن عبد الجبار ضعيف.

ويحيى بن بسطام مختلف فيه، قال أبو حاتم «صدوق»، وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه». ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين».

ومحمد بن زياد لم أعرفه، ويحتمل أن يكون زياد تحرف في الأصل أو في نقلي عنه -عن «زكريا»، وهو محمد بن زكريا الغلابي، فقد ذكر العقيلي في «الضعفاء» (٤٥٩) أنه روى عن يحيى هذا، فإن يكن هو فهو وضاع.

وإبراهيم بن أحمد اليماني، لم أعرفه أيضاً.

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر، ولكن في إسناده كذاب أيضاً، وهو:

١٤٣٧- (إذا قدِمَ أحدُكم من سفرٍ فلا يدخلْ ليلاً، وليضعْ في خرجِهِ ولو حجراً).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٢٠ و ٢/ ٣٣٨) ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/ ١/ ٧٤) عن أبي الحسن أحمد بن إسحاق المديني: ثنا الهيثم بن بشر بن حماد: ثنا أبو صالح إسحاق بن نجيح عن الوضين بن عطاء عن مكحول عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، آفته إسحاق هذا وهو الملطي كذاب وضاع.

وقد تابعه غياث بن إبراهيم التميمي، لكنه قال:

«عن الوضين عن محفوظ بن علقمة عن أبي الدرداء رفعه بلفظ:

(.. فليقدم معه بهدية، ولو يلقي في مخلاته حجراً)».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٩٤/ ٢).

وغياث وضاع أيضاً.

ومن دون إسحاق ترجمهما أبو نعيم، ولم يذكر فيهما توثيقاً.

قلت: لكن الشطر الأول منه ثبت في الصحيحين من حديث جابر نحوه.

١٤٣٨ - (ما من يومٍ إلا ينزلُ مثاقيلُ من بركاتِ الجنةِ في الفراتِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٣٢) عن الربيع بن بدر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ، وقال:

«لا أعرفه إلا من حديث الربيع بن بدر».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال ابن عدي في آخر ترجمته:

«وعامة حديثه مما لا يتابعه أحد عليه».

وقال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«تركه الدارقطني وغيره».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

وبه أعله في «الفيض» وزاد:

«قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فيه الربيع، يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن مردويه عن ابن مسعود، ففاته هذا المصدر العالي!

ومن أحاديث هذا الهالك:

١٤٣٩ - (إن الله لا يهتكُ سِتْرَ عبدٍ فيه مثقالُ ذرةٍ من خيرٍ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي (٢/١٣٢) عن الربيع بن بدر: ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته الربيع هذا، وقد عرفت حاله آنفاً.

ومنها:

١٤٤٠ - (الصيامُ جنةٌ ما لم يخرقها بكذبٍ أوْ غيبةٍ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي والطبراني في «الأوسط» (رقم ٤٦٧٣) من طريق الربيع بن بدر عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً. وقالا:

«لم يروه عن يونس إلا الربيع».

قلت: وهو ضعيف جداً، كما بينته آنفاً.

١٤٤١ - (إذا ضربَ أحدُكم خادِمَهُ فذكَر اللهَ فليمسكْ ، (وفي رواية) : فارفعوا أيديكم) .

ضعيف جداً. رواه الترمذي (١/٣٥٤) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١٠٤ /٢) وتمام في «الفوائد» (ق ١٠٤/٢) والبغوي في «شرح السنة» (٢/٦٩/٣) وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١٥/١٣١/١) عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال الترمذي والبغوي :

«أبو هارون العبدي اسمه عمارة بن جُوَين ، ضعفه شعبة» .

قلت : بل ضعفه جداً، فقال :

«لأن أقدم فيضرب عنقي ، أحب إلي من أن أحدث عن أبي هارون العبدي » .

رواه العقيلي (٣/٣١٣) بسند صحيح عنه .

ولهذا قال الذهبي في «الميزان» :

«تابعي ، لين بمرة» .

وقال في «الكاشف» :

«متروك» .

وكذا قال الحافظ في «التقريب» وزاد :

«ومنهم من كذبه » .

١٤٤٢ - (أفضلُ الصدقةِ اللسانُ ، قالوا : وما صدقةُ اللسانِ ؟ قالَ : الشفاعةُ، يفكُّ بها الأسيرُ ، ويحقنُ بها الدمُ، ويُجَرُّ بها المعروفُ والإحسانُ إلى أخيكَ المسلمِ ، وتدفعُ عنه الكريهةَ) .

ضعيف . أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (ق ١/١٩٤) : نا عبد الله (يعني ابن أيوب المخرمي) : نا مروان (يعني ابن جعفر بن سعد بن سمرة) : حدثني محمد بن هاني عن محمد بن يزيد عن المستلم بن سعيد عن أبي بكر عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٥٣/١) من طريق أخرى عن مروان به ،

لكن سقط منه بعض رجال إسناده .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فيه علل :

الأولى : عنعنةالحسن ،وهو البصري ، فقد كان مدلساً .

الثانية : ضعف أبي بكر، وهو الهذلي ، قال الحافظ :

«متروك الحديث» .

الثالثة : جهالة حال محمد بن هاني ،وهو والد أبي بكر الأثرم ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤/١/١١٧) ثم الخطيب (٣/ ٣٧٠)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الرابعة: مروان بن جعفر ؛ مختلف فيه ، قال أبو حاتم :

«صالح الحديث» . وقال ابنه :

«صدوق» .

وخالفهما الأزدي فقال:

« يتكلمون فيه» .

ومن أجل هذا القول أورده الذهبي في «الضعفاء» فلم يحسن، لأن الأزدي نفسه متكلم فيه، فلا يعتد بقوله مع مخالفته لأبي حاتم وابنه، نعم قال الذهبي في ترجمة مروان من «الميزان» :

«له نسخة عن قراءته على محمد بن إبراهيم فيها ما ينكر ، رواها الطبراني» .

لكن لعله لم يتفرد به ، فقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٩٦٢) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١٠٤ / ١) من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي قال : نا محمد بن يزيد به .

بيد أن محمداً هذا، وهو ابن موسى بن أبي نعيم ، قال الحافظ :

«صدوق، لكن طرحه ابن معين» .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني في «الكبير» والبيهقي في «شعب الإيمان» ، وقال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه أبو بكر الهذلي ، ضعيف، ضعفه أحمد وغيره، وقال

البخاري : ليس بالحافظ، ثم أورد له هذا الخبر».

وأقول : فيه أيضاً عند البيهقي مروان بن جعفر السمري ، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال الأزدي : يتكلمون فيه»!

١٤٤٣ - (يأتيكم عكرمةُ بن أبي جهلٍ مؤمناً مهاجراً ، فلا تسبوا أباه ، فإنَّ سبَّ الميتِ يؤذي الحيَّ ، ولا يبلغُ الـميّتَ ، فلما بلغَ بابَ رسول الله ﷺ استبشرَ ووثبَ لهُ رسولُ الله ﷺ قائماً على رجليه ، فرحاً بقدومهِ) .

موضوع. أخرجه الحاكم (٣/٢٤١) من طريق محمد بن عمر: أن أبا بكر بن عبد الله بن أبي سبرة : حدثه موسى بن عقبة عن أبي حبيبة مولى عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال :

لما كان يوم فتح مكة ، هرب عكرمة بن أبي جهل ، وكانت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام امرأة عاقلة ، أسلمت ، ثم سألت رسول الله ﷺ الأمان لزوجها ، فأمرها برده ، فخرجت في طلبه ، وقالت له : جئتك من عند أوصل الناس ، وأبر الناس ، وخير الناس ، وقد استأمنت لك ، فأمنك ، فرجع معها ، فلما دنا من مكة ، قال رسول الله ﷺ لأصحابه : فذكر الحديث .

قلت : سكت عليه الحاكم والذهبي ، وإسناده واه جداً ، بل موضوع ، **آفته ابن أبي سبرة ، أو محمد بن عمر** ، وهو الواقدي ، وكلاهما كذاب وضاع ، وأبو حبيبة لا يعرف ، أورده ابن أبي حاتم (٣٤٥٩/٢/٤) فلم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلاً ، ولكنه قال :

«أبو حبيبة ، مولى الزبير ، صاحب عبد الله بن الزبير ، روى عن الزبير ، روى عنه موسى بن عقبة ، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن» .

قلت : وإنما خرجت هذا الحديث لما فيه من نسبة القيام إلى النبي ﷺ لعكرمة ابن أبي جهل ، فقد لهج المتأخرون بالاستدلال به على جواز بل استحباب القيام للداخل ، فأحببت أن أبين وهاءه وأظهر عواره ، حتى لا يغتر به من يريد النصح لدينه ، ولا سيما ،

وهو مخالف لما دلت السنة العملية عليه من كراهته ﷺ لهذا القيام، كما حققته في غير هذا المقام.

ونحوه ما ذكره الأستاذ عزت الدعاس في تعليقه على «الشمائل المحمدية» (ص ـ ١٧٥ ـ طبع حمص) أن النبي ﷺ كان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم ـ (الأصل : ابن أم كلثوم!) ويفرش له رداءه ليجلس عليه ويقول: أهلاً بالذي عاتبني ربي من أجله، ولا أعلم لهذا الحديث أصلاً يمكن الاعتماد عليه، وغاية ما روي في بعض الروايات في «الدر المنثور» أنه ﷺ كان يكرم ابن أم مكتوم إذا دخل عليه. وهذا إن صح لا يستلزم أن يكون إكرامه ﷺ إياه بالقيام له، فقد يكون بالقيام إليه، أو بالتوسيع له في المجلس، أو بإلقاء وسادة إليه، ونحو ذلك من أنواع الإكرام المشروع.

وبهذه المناسبة لا بد لي من التنبيه على بعض الأخطاء التي وقعت للأستاذ المذكور في تعليقه على حديث أنس: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ، وكانوا لا يقومون له لما يعلمون من كراهيته لذلك»، فقد ذكر أن هذا الحديث الصحيح لا ينافي القيام لأهل الفضل من الصالحين، والدليل:

١ ـ أن النبي ﷺ كان لا يكره قيام بعضهم لبعض.

٢ ـ وأنه أمر أسرى بني قريظة فقال لهم : قوموا لسيدكم، يعني سعد بن معاذ.

٣ ـ أنه قام لعكرمة بن أبي جهل.

٤ ـ وكان يقوم لعدي بن حاتم كلما دخل عليه.

٥ ـ وكان يقوم لعبد الله بن أم مكتوم . . .

٦ ـ وقد ورد أن الصحابة قاموا لرسول الله ﷺ.

والجواب : أنه لا يصح شيء من هذه الأدلة مطلقاً، وهي على ثلاثة أنواع:

الأول: ما لا أصل له البتة في شيء من كتب السنة، كالدليل الأول، بل ولا علمت أحداً من العلماء المتقدمين ذكره حديثاً، وكأنه رأي رآه بعضهم، فجاء غيره فتوهمه حديثاً! ويعارضه قول الشيخ علي القاري في «شرح الشمائل»: إن الأصحاب ما كان يقوم بعضهم لبعض، واستدل عليه بحديث أنس المذكور آنفاً، وهذا هو اللائق بهم رضي

الله عنهم،لحرصهم المعروف على الاقتداء به ﷺ في كل كبير وصغير، خلافاً لبعض المعاصرين الذين يقولون في مثل هذه المسألة : هذه قشور لا قيمة لها! ونحو ذلك من العبارات التي تصد الشباب المؤمن عن الاقتداء به ﷺ، بل وتحمله على مخالفته، لأن الأمر كما قيل: نفسك إن لم تشغلها بالخير شغلتك بالشر!

الثاني : ما له أصل ولكنه غير ثابت كالدليل الثالث والرابع والخامس، فكل ذلك مما لا يصح من قبل إسناده والمثال بين يديك ، وهو الدليل الثالث، ومثله حديث قيامه ﷺ لأخيه في الرضاعة، فهو ضعيف أيضاً كما سبق بيانه برقم (١١٢٠)، ومثله قيامه لعدي ، وأما الدليل الخامس، فلم أقف عليه كما سبق، وقد اعترف غير ما واحد بضعف هذا النوع ، منهم ابن حجر الهيتمي ، ولكنهم ركنوا في الرد على من عارضهم بما ذكرنا من الضعف إلى قولهم المعروف بينهم، والواهي عند المحققين من العلماء : «يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال»! فنقول : فأين الدليل على أن هذا القيام من فضائل الأعمال، حتى يصدق فيه قولهم المذكور إن صح؟! وقد تنبه لهذا الشيخ القاري، فقال:

«إن هذا الرد مدفوع ؛ لأن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال المعروفة في الكتاب والسنة، لكن لا يستدل به على إثبات الخصلة المستحبة».

قلت : وهذه حقيقة يغفل عنها جماهير العلماء والمؤلفين ،فضلاً عن غيرهم، وبيانه مما لا يتسع له المجال هنا.

والنوع الثالث والأخير: ما له أصل أصيل من حيث الثبوت، ولكن طرأ عليه شيء من التحريف والتغيير لفظاً أو معنى أو كليهما معاً ولو بدون قصد، من ذلك الدليل الثاني؛ فقد وقع فيه تحريفان : قديم وحديث، أما القديم ، فهو أن نص الحديث في البخاري وغيره : «قوموا إلى سيدكم » فجعله السيد عزت وغيره « . . لسيدكم»، وتأكد التحريف برواية أخرى قوية بلفظ: «قوموا إلى سيدكم فأنزلوه» وهذا مفصل في «الصحيحة» (رقم ـ ٦٧) فلا نطيل القول فيه.

وأما التحريف الجديد، فقد اختص به السيد المذكور، وهو قوله: أنه ﷺ أمر

أسرى بني قريظة . . والحقيقة أن الأمر كان موجهاً إلى الأنصار الذين هم قوم سعد وهو أميرهم وسيدهم فعلاً، وأنه كان لإنزاله لأنه كان مريضاً، ولذلك جاء النص: «قوموا إليه» وليس: «قوموا له» وأكده زيادة الرواية الأخرى : «فأنزلوه» فلا علاقة للحديث بموضع النزاع .

ومن ذلك قيامه ﷺ إلى ابنته فاطمة إذا دخلت عليه، وقيامها إليه ﷺ إذا دخل عليها، فإنه صحيح الإسناد، ولكن ليس فيه القيام المتنازع فيه، لأنه قام إليها ليجلسها في مجلسه، وقامت إليه لتجلسه في مجلسها، وهذا مما لا خلاف فيه. ألست ترى القائلين باستحباب القيام المزعوم لا يقوم أحدهم لابنه ولو كان عالماً فاضلاً؟! بل قال العصام الشافعي كما في شرح المناوي على «الشمائل».

«وقد اتفق الناس في القديم والحديث على استهجان قيام الوالد لولده، وإن عظم، ولو وقع ذلك من بعض الآباء لاتخذه الناس ضحكة وسخروا منه»!

وخلاصة القول أنه لا يوجد دليل صحيح صريح في استحباب هذا القيام، والناس قسمان: فاضل ومفضول، فمن كان من القسم الأول فعليه أن يقتدي بالنبي ﷺ فيكره القيام من غيره له، ومن كان من القسم الآخر، فعليه أن يقتدي بأصحابه ﷺ، فلا يقوم لمن كان من القسم الأول فضلاً عن غيره!

ويعجبني في هذا الصدد ما ذكره الشيخ جسوس في شرحه على «الشمائل» نقلاً عن ابن رشد في «البيان» قال:

«القيام للرجل على أربعة أوجه :

١ ـ وجه يكون فيه محظوراً لا يحل ، وهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن يحب أن يقام له تكبراً وتجبراً على القائمين له .

٢ ـ ووجه يكون فيه مكروهاً، وهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يحب أن يقام له ، ولا يتكبر على القائمين له، فهذا يكره للتشبه بفعل الجبابرة وما يخشى أن يدخله من تغيير نفس المقوم له .

٣ ـ ووجه يكون فيه جائزاً،وهو أن يقوم تجلةً وإكباراً لمن لا يريد ذلك ، ولا يشبه

حاله حال الجبابرة، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم له لذلك ، وهذه صفة معدومة إلا فيمن كان بالنبوة معصوماً.

٤ ـ ووجه يكون فيه حسناً، وهو أن يقوم إلى القادم عليه من سفر فرحاً بقدومه يسلم عليه، أو القادم عليه المصاب بمصيبة ليعزيه بمصابه ، وما أشبه ذلك، فعلى هذا يتخرج ما ورد في هذا الباب من الآثار، ولا يتعارض شيء منها».

ولقد صدق رحمه الله وأحسن مثواه.

١٤٤٤ ـ (المدينةُ خيرٌ (وفي رواية: أفضلُ) من مكة).

باطل. رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/١٦٠/٤٧٦) والمفضل الجندي في «فضائل المدينة» (رقم ١٢ من منسوختي) والطبراني في «الكبير» (٤٤٥٠) عن محمد بن عبد الرحمن العامري عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت: خطب مروان بن الحكم بمكة، فذكر مكة وفضلها، فأطنب فيها، ورافع بن خديج عند المنبر فقال: ذكرت مكة وفضلها وهي على ما ذكرت، ولم أسمعك ذكرت المدينة، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، علته محمد بن عبد الرحمن العامري، وهو الرداد، قال أبو حاتم:

«ليس بقوي».

وقال أبو زرعة:

«لين».

وقال ابن عدي:

«رواياته ليست محفوظة».

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها، وقال الذهبي بعد أن ذكره:

«**ليس هو بصحيح ، وقد صح : صلاة في مكة . . .**».

يشير إلى حديث «أن الصلاة في مكة أفضل من الصلاة في المدينة» فكيف تكون المدينة أفضل من مكة؟ ويعارضه أيضاً قوله ﷺ لمكة:

«والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله . . » .
وهو مخرج في المشكاة (٢٧٢٥) .
والحديث ضعفه أيضاً عبد الحق في «أحكامه» (٢/١٠٨) فقال :
«ومحمد بن عبد الرحمن هذا ليس حديثه بشيء عندهم » .
والحديث ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني في «الكبير» والدارقطني في «الأفراد» عن رافع ، وقال في رسالته «الحجج المُبينة في التفضيل بين مكة والمدينة» (ق ٦٨/٢) :
«وهو ضعيف ، كما قال ابن عبد البر» .

١٤٤٥ - (إني سألتُ ربي عزَّ وجلَّ فقلت : اللهم إنك أخرجتني من أحبِّ أرضك إليَّ ، فأنزلني أحبَّ الأرض إليكَ ، فأنزلني المدينة) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣/٢٧٧-٢٧٨) من طريق الحسين بن الفرج : ثنا **محمد بن عمر** : وحدثني الضحاك بن عثمان : أخبرني عبد الله بن عبيد بن عُمَير : سمعت عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يحدث عن أبيه قال :
«رأيت رسول الله ﷺ في حجته ، وهو واقف على راحلته ، وهو يقول :
«والله إنك لخير الأرض وأحب الأرض إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت» . قال : فقلت : يا ليتنا لم نفعل ، فارجع إليها فإنها منبتك ومولدك ، فقال رسول الله ﷺ . . » . فذكره .

أخرجه الحاكم في ترجمة الحارث بن هشام هذا رضي الله عنه ، وسكت عن إسناده ، هو والذهبي ، **وهو إسناد هالك ، آفته محمد بن عمر ، وهو الواقدي ، فإنه كذاب** ، كما قال غير واحد من الأئمة ، على أن الراوي عنه الحسين بن فرج قريب منه ، فقد أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال :
«قال ابن معين : يسرق الحديث» .
وقال في «الميزان» :

«قال ابن معين: كذاب يسرق الحديث، ومشاه غيره، وقال أبو زرعة: ذهب حديثه».

قال الحافظ في «اللسان»:

«قوله: مشاه غيره، ما علمت من عنى».

ثم نقل عن جمع آخر من الأئمة تضعيفه، وعن أبي حاتم أنه تركه.

والحديث له طريق أخرى عند الحاكم أيضاً (٣/٣) عن موسى الأنصاري: ثنا سعد بن سعيد المقبري: حدثني أخي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره، وقال:

«رواته مدنيون من بيت أبي سعيد المقبري».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«**لكنه موضوع، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة**».

قلت: تعصيب الجناية بأخيه عبد الله أولى، فإنه أشد ضعفاً من سعد، وقد أوردهما الذهبي في «الضعفاء»، فقال في سعد:

«مجمع على ضعفه».

وقال في أخيه:

«تركوه».

وقد قال أبو حاتم في الأول منهما:

«هو في نفسه مستقيم، وبليته أنه يحدث عن أخيه عبد الله، وعبد الله ضعيف، ولا يحدث عن غيره».

وموسى الأنصاري لم أعرفه، ويحتمل أنه موسى بن شيبة بن عمرو الأنصاري السلمي المدني، قال أحمد:

«أحاديثه مناكير».

وقال أبو حاتم:

«صالح الحديث».

١٤٤٦ - (حدُّ الساحرِ ضربةٌ بالسيفِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (١/٢٧٦) والدارقطني (ص ٣٣٦) والحاكم (٤/٣٦٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (رقم - ١٦٦٥) والرامَهُرْمُزيّ في «الفاصل» (ص ١٤١) وابن عدي في «الكامل» (٢/٨) وعنه البيهقي (١٣٦/٨) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الترمذي:

«لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث، والصحيح عن جندب موقوف».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب صحيح»!

قلت: ووافقه الذهبي! وهذا هو الغريب حقاً، فإن الذهبي نفسه قد أورد إسماعيل هذا في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«متفق على ضعفه». وقال في «الكاشف»: «ضعّفوه، وتركه النسائي».

وقد وجدت له متابعاً، يرويه محمد بن الحسن بن سيار أبو عبد الله: ثنا خالد العبدي عن الحسن به.

أخرجه الطبراني (١٦٦٦) وأبو سهل القطان في «حديثه» (٤/٢٤٥/٢).

لكنها متابعة واهية، فإن خالداً هذا، لم أجد من ترجمه، وكذلك الراوي عنه، فلا يعضدبها، على أن مدار الطريقين على الحسن، وهو مدلس وقد عنعن. ولذلك فمن رام تحسين الحديث فما أحسن، لا سيما والصحيح عن جندب موقوف كما تقدم عن الترمذي، وقد أخرجه الحاكم (٤/٣٦١) من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن:

«أن أميراً من أمراء الكوفة دعا ساحراً يلعب بين يدي الناس فبلغ جندب، فأقبل بسيفه، واشتمل عليه، فلما رآه ضربه بسيفه، فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس لن تراعوا، إنما أردت الساحر - فأخذه الأمير فحبسه. فبلغ ذلك سلمان، فقال: بئس ما صنعا! لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحراً يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا

أن يعاتب أميره بالسيف».

قلت: وهذا إسناد موقوف صحيح إلى الحسن. وقد توبع، فقال هشيم: أنبأنا خالد الحذاء عن أبي عثمان النَّهدي:

«أن ساحراً كان يلعب عند الوليد بن عقبة، فكان يأخذ سيفه فيذبح نفسه، ولا يضره، فقام جندب إلى السيف فأخذه فضرب عنقه، ثم قرأ: ﴿أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/١٩/١ و٢) والسياق له من طرق عن هشيم به.

وهذا إسناد صحيح موقوف، صرح فيه هشيم بالتحديث.

وله طريق أخرى عند البيهقي عن ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود:

«أن الوليد بن عقبة كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر، وكان يضرب رأس الرجل، ثم يصيح به، فيقوم خارجاً، فيرتد إليه رأسه، فقال الناس: سبحان الله، يحيي الموتى! ورآه رجل من صالح المهاجرين، فنظر إليه، فلما كان من الغد، اشتمل على سيفه فذهب يلعب لعبه ذلك، فاخترط الرجل سيفه فضرب عنقه، فقال: إن كان صادقاً فليحي نفسه! وأمر به الوليد ديناراً صاحب السجن - وكان رجلاً صالحاً - فسجنه، فأعجبه نحو الرجل، فقال: أتستطيع أن تهرب؟ قال: نعم، قال: فاخرج لا يسألني الله عنك أبداً».

قلت: وهذا إسناد صحيح إن كان أبو الأسود أدرك القصة فإنه تابعي صغير، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيم عروة.

قلت: ومثل هذا الساحر المقتول، هؤلاء الطرقية الذين يتظاهرون بأنهم من أولياء الله، فيضربون أنفسهم بالسيف والشيش، وبعضه سحر وتخييل لا حقيقة له، وبعضه تجارب وتمارين، يستطيعه كل إنسان من مؤمن أو كافر إذا تمرس عليه وكان قوي القلب، ومن ذلك مسهم النار بأفواههم وأيديهم، ودخولهم التنور، ولي مع أحدهم في حلب موقف تظاهر فيه أنه من هؤلاء، وأنه يطعن نفسه بالشيش، ويقبض على الجمر

فنصحته، وكشفت له عن الحقيقة ، وهددته بالحرق إن لم يرجع عن هذه الدعوى الفارغة ! فلم يتراجع ، فقمت إليه وقربت النار من عمامته مهدداً ، فلما أصر أحرقتها عليه ، وهو ينظر ! ثم أطفأتها خشية أن يحترق هو من تحتها معانداً . وظني أن جندباً رضي الله عنه، لو رأى هؤلاء لقتلهم بسيفه كما فعل بذلك الساحر ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ﴾ .

١٤٤٧ - (من خلالِ المنافقِ: إذا حدثَ كذبَ ، وإذا وعدَ أخلفَ ، وإذا ائتمنَ خانَ . ولكنَّ المنافقَ إذا حدثَ وهو يحدثُ نفسَه أنه يكذبَ ، وإذا وعدَ وهو يحدثُ نفسَه أنه يكذبُ (لعله : يخلفُ)، وإذا ائتمنَ وهو يحدثُ نفسَه أنه يخونُ) .

منكر بهذا التمام. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١٨٦) من طريق مهران بن أبي عمر: ثنا **علي بن عبد الأعلى** عن **أبي النعمان** : حدثني **أبو الوقاص**: حدثني سلمان الفارسي قال:

«دخل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : (فذكرالشطر الأول منه) فخرجا من عند رسول الله ﷺ وهما ثقيلان، فلقيتهما، فقلت: مالي أراكما ثقيلين؟ قالا : حديث سمعناه من رسول الله ﷺقال: (فذكره) قال: أفلا سألتماه؟قالا : هبنا رسول الله ﷺ . قلت: لكني سأسأله. فدخلت على رسول الله ﷺ فقلت: لقيني أبو بكر وعمر، وهما ثقيلان. ثم ذكرت ما قالا . فقال: قد حدثتهما، ولم أضعه على الموضع الذي يضعانه، ولكن المنافق. . » الحديث.

قلت: وإسناده ضعيف ، أبو النعمان وأبو وقاص كلاهما مجهول كما قال الترمذي ثم الذهبي ، ثم العسقلاني . فقول هذا في«الفتح »:

«وإسناده لا بأس به ، ليس فيهم من أجمع على تركه» .

أقول: يكفي في ضعف السند أن يكون فيه مجهول واحد فكيف وهما مجهولان؟! فلعل الحافظ نسي أو لم يستحضر الجهالة التي اعترف بها في «التقريب»،

فكون السند سالماً ممن أجمع على تركه لا يستلزم القول بأنه لا بأس بإسناده كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم. ولذلك ضعف الحديث الترمذي كما يأتي .

ثم إن فيه علة أخرى وهي تفرد ابن عبد الأعلى ، وقد قال فيه الذهبي :

«صويلح الحديث، قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس».

وقال في «الكاشف»:

«صدوق، قال أبو حاتم: ليس بالقوي».

وقال الحافظ:

«صدوق، ربما وهم».

قلت: فمثله يترشح حديثه ليكون حسناً، فإذا توبع من مثله جزم بحسنه، ولكنه تفرد به كما جزم بذلك الذهبي في «الميزان».

وقد اختلف عليه في إسناده فرواه مهران عنه بإسناده المتقدم.

وخالفه إبراهيم بن طهمان عنه عن أبي النعمان عن أبي وقاص عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ قال:

«إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يفِ ولم يجيء للميعاد فلا إثم عليه».

أخرجه أبو داود (٤٩٩٥) والترمذي (٢٦٣٥) وقال:

«حديث غريب، وليس إسناده بالقوي، علي بن عبد الأعلى ثقة، ولا يعرف أبو النعمان ولا أبو وقاص، وهما مجهولان».

ولعل رواية ابن طهمان أصح من رواية ابن أبي عمر وهو العطار الرازي، فإن الأول أخرج له الشيخان، وقال فيه الحافظ:

«ثقة يغرب».

والآخر لم يخرج له الشيخان شيئاً، وقال فيه الحافظ:

«صدوق له أوهام سيىء الحفظ»!

وجملة القول أن الحديث ضعيف للجهالة والاضطراب .

ثم إن في قوله : «ولكن المنافق . . » إلخ نكارة لمخالفته لحديث أبي هريرة وابن عمرو مرفوعاً(١) بنحو الشطر الأول منه دون هذه الزيادة المفسرة للمراد بـ «المنافق» ، وهو خلاف المتبادر من إطلاق الحديث الصحيح ، فإنه يشمل من كان في نيته أن يفي ، ثم لم يف ، ومن لم يكن في نيته أن يفعل ، خلافاً لما نقله الحافظ عن الغزالي . والله أعلم .

١٤٤٨- (احضروا موتاكم ، ولقنوهم لا إله إلا الله ، وبشروهم بالجنة ، فإن الحليم من الرجال والنساء يتحيرون عند ذلك المصرع ، وإن الشيطانَ لأقرب ما يكونُ عندَ ذلكَ المصرع ، والذي نفسي بيده لمعاينةُ ملكِ الموتِ أشدُّ من ألفِ ضربةٍ بالسيف ، والذي نفسي بيده لا تخرج نفسُ عبدٍ من الدنيا حتى يألم كل عرقٍ منه على حياله) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٥/١٨٦ من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي معاذ عتبة بن حميد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره وقال :

«غريب من حديث مكحول لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل» .

قلت : وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها ، فإن أبا معاذ هذا بصري ، ومع ذلك ففي حفظه -أعني أبا معاذ- شيء كما يشعر بذلك قول الحافظ فيه :

«صدوق له أوهام» .

ومكحول وهو الشامي ، وإن كان سمع من واثلة ، فإنه موصوف بالتدليس ، فمثله يتحفظ من حديثه المعنعن كهذا .

والحديث أورده السيوطي في زيادته على «الجامع الصغير» وسكت عليه في

(١) انظر «مختصر البخاري» (٢٤ و ٢٥) .

«الحاوي للفتاوي » (٢/ ١١٩)! وقد ذكر فيه لبعضه شاهداً فقال:

«وأخرج الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» من مرسل عطاء بن يسار عن النبي ﷺ قال:

«معالجة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف، وما من مؤمن يموت إلا وكل عرق منه يألم على حدة، وأقرب ما يكون عدو الله منه تلك الساعة. مرسل جيد الإسناد».

(فائدة): وأما ما نقله الغزالي في «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» من فتنة الموت، وأن إبليس لعنه الله وكل أعوانه يأتون الميت على صفة أبويه على صفة اليهودية، فيقولان له: مت يهودياً، فإن انصرف عنهم جاء أقوام آخرون على صفة النصارى حتى يعرض عليه عقائد كل ملة، فمن أراد الله هدايته أرسل إليه جبريل فيطرد الشيطان وجنده، فيبتسم الميت... إلخ، فقال السيوطي:

«لم أقف عليه في الحديث».

١٤٤٩- (مَنْ قرأَ في إثرِ وضوئه: ﴿إنا أنزلناه في ليلةِ القدرِ﴾ مرةً واحدةً كانَ من الصدّيقين، ومن قرأها مرتين كتب في ديوانِ الشهداء، ومن قرأها ثلاثاً حشرَه الله محشرَ الأنبياء).

موضوع. رواه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق أبي عبيدة عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأبو عبيدة مجهول. كذا في «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢/ ١١) وفيه علة أخرى وهي عنعنة البصري.

وأما الحديث فلوائح الوضع عليه ظاهرة، وظني أن الآفة من هذا المجهول أو ممن دونه، لكن السيوطي لم يسق من إسناده إلا ما ذكرت. والله أعلم.

وقد كنت ذكرت الحديث مختصراً برقم (٦٨) ونقلت عن الحافظ السخاوي أنه قال: «لا أصل له»، فلما وقفت على لفظه وشيء من سنده بادرت إلى تخريجه والكشف

عن علته، لكي لا يفهم قول السخاوي: «لا أصل له» بمعنى لا إسناد له كما هو المتبادر عند المتأخرين.

١٤٥٠ - (ليهبطن عيسى ابن مريم حكماً عدلاً، وإماماً مقسطاً، وليسلكن فجَّ [الروحاء] حاجاً أو معتمراً، أو ليثنينهما(١)، وليأتين قبري حتى يسلم عليَّ، ولأردَّنَّ عليه).

منكر بهذا التمام. و أخرجه الحاكم (٢/٥٩٥) من طريق يعلى بن عبيد: ثنا محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صُبَيَّة قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة». ووافقه الذهبي.

وأقول: كلا، بل هو ضعيف، فيه ثلاث علل:

الأولى: جهالة عطاء هذا قال الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان»:

«لا يعرف، تفرد عنه المقبري»

الثانية: عنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس مشهور بذلك.

الثالثة: الاختلاف عليه في إسناده، فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٤١٣):

«سألت أبا زرعة عن حديث اختلف فيه عن محمد بن إسحاق، فيروي محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (فذكره). وروى يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صُبيَّة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؟ قال أبو زرعة: قد اختلف فيه عن محمد بن سلمة في هذا الحديث، حدثنا أحمد بن أبي شعبة، فقال فيه: عن محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال أبو زرعة: وحدثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني عن محمد بن سلمة عن ابن

(١) الأصل: «بنيتهما». والتصحيح من «صحيح مسلم».

إسحاق عن سعيد عن عطاء مولى أم صبية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وهذا أصح».

قلت: ويؤيده رواية يعلى بن عبيد عن ابن إسحاق به. والله أعلم.

وإنما أوردت الحديث هنا، من أجل شطره الثاني، **وأما شطره الأول فصحيح**، أخرجه مسلم (٤ / ٦٠) وغيره من طريق أخرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، ليهلن ابن مريم . .» الحديث دون قوله: «وليأتين قبري . .».

١٤٥١ - (ليسَ صدقةٌ أعظمَ أجراً من الماءِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١ / ١٥٢ - طبع دمشق) من طريق البيهقي بسنده عن **داود بن عطاء** عن يزيد بن عبد الملك بن المغيرة النوفلي عن أبيه عن يزيد بن خُصَيفة عن يزيد بن رومان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

ومن طريق البيهقي أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، فقال المناوي: «رمز لحسنه (!) وفيه داود بن عطاء أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«قال البخاري: متروك».

ويزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفوه.

وسعيد بن أبي سعيد قال ابن عدي: مجهول». انتهى كلام المناوي.

قلت: سعيد هذا هو المقبري ما في ذلك ريب، وهو معروف بالإكثار من الرواية عن أبي هريرة، وهو ثقة، لا دخل له في هذا الحديث، وإنما العلة من اللذين ذكرهما قبله.

وقال في «التيسير»:

«وإسناده ضعيف، وقول المؤلف: «حسن» ممنوع».

١٤٥٢ - (خمسُ ليالٍ لا تردُّ فيهن الدعوةُ : أولُ ليلةٍ من رجبٍ ، وليلةُ النصفِ من شعبانَ ، وليلةُ الجمعةِ ، وليلةُ الفطرِ ، وليلةُ النحرِ).

موضوع. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٢٧٥ - ٢٧٦) من طريق أبي سعيد **بندار بن عمر بن محمد الروياني** بسنده عن إبراهيم بن أبي يحيى عن أبي قعنب عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ .

أورده في ترجمة بندار هذا، وروى عن عبد العزيز النخشبي أنه قال:

« **لا تسمع منه ، فإنه كذاب** ».

قلت: وإبراهيم بن أبي يحيى كذاب أيضاً كما قال يحيى وغيره . وهو من شيوخ الشافعي الذين خفي عليه حالهم.

وأبو قعنب، لم أعرفه.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من هذا الوجه فأساء ! ويبدو أن المناوي لم يقف على إسناده ، فلم يتكلم عليه بشيء، ولكنه قال:

«ورواه عن أبي أمامة أيضاً الديلمي في «الفردوس»، فما أوهمه صنيع المصنف من كونه لم يخرجه أحد ممن وضع لهم الرموز غير سديد، ورواه البيهقي من حديث ابن عمر، وكذا ابن ناصر والعسكري . قال ابن حجر: وطرقه كلها معلولة».

قلت: ومن هذه الطرق ما أخرجه أبو بكر بن لال في «أحاديث أبي عمران الفراء» (ق ٦٤ / ٢) وابن عساكر أيضاً (٣ / ٢١٧ / ٢) من طريق إبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني : ثنا عبد القدوس بن الحجاج بن مرداس: حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى عن ابن معتب عن أبي أمامة به .

كذا وقع عند ابن لال: « ابن معتب »، وعن ابن عساكر: « أبو قعيب » وعنده في الطريق الأولى : «أبي قعنب»، وكل ذلك مما لم يوجد ، ولعل الصواب أبو معتب وهو ابن عمرو الأسلمي، ذكره أبو حاتم في «الصحابة» ولا يثبت كما قال ابن منده.

وعبد القدوس بن الحجاج الظاهر أنه أبو المغيرة الخولاني وهو ثقة ، لكني لم أر من سمى جده مرداساً.

وأما الرلوي عنه ابن بَرَّة، فلم أعرفه، ولم يترجمه الحافظ في «التبصير» كعادته.

وبالجملة فمدار هذه الطريق على إبراهيم بن أبي يحيى الكذاب.

ثم رأيته في «مسند الفردوس» في نسخة مصورة مخرومة (ص ١٣٠) من طريق إبراهيم بن محمد بن مرة (كذا) الصنعاني: حدثنا عبد القدوس بن مرداس: حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى به.

وفي «الجرح والتعديل» (٣/١/٥٦):

«عبد القدوس بن إبراهيم بن عبيد الله بن مرداس العبدري من بني عبد الدار الصنعاني روى عن إبراهيم بن عمر الصنعاني. روى عنه إسماعيل بن أبي أُوَيْس حديث المائدة».

فلعله هو هذا، لكن وقع منسوباً لجده، وقوله في الطريق المتقدمة: «ابن الحجاج» من زيادات بعض النساخ.

ثم إن في «الديلمي»: «أبي قعنب» كما في الطريق الأولى. والله أعلم.

١٤٥٣ـ (سادةُ السودانِ أربعةٌ: لقمانُ الحبشي، والنجاشيُّ، وبلالُ، ومهجعٌ).

ضعيف. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/١/٣٣٠) من طريق **أحمد بن شبويه**: نا سليمان بن صالح: حدثني عبد الله يعني ابن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرساله؛ فيه أحمد بن شبويه مجهول كما قال الحافظ في «اللسان»، وساق له حديثاً من روايته عن محمد بن سلمة بإسناده إلى ابن عباس وقال:

«والحديث باطل مركب على هذا الإسناد، والآفة منه أو من شيخه، فإنه ضعيف».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من طريق ابن عساكر، ويبدو أن المناوي لم يتنبه لهذه الجهالة، فقال مستدركاً عليه:

«كذا قال: «مولى رسول الله ﷺ» ولا أعرف ذا».

قلت: يشير إلى نكارة هذا القول، ولكنه لم يتكلم على الإسناد بشيء فأوهم سلامته من قادح، وليس كذلك، فإن إسماعيل الشعراني هذا قد أورده الذهبي نفسه في «الميزان» وقال:

«من شيوخ الحاكم، قال الحاكم: ارتبت في لقيّه بعض الشيوخ. ثم قال: حدثنا إسماعيل: حدثنا جدي..».

قلت: فذكر له بإسناد آخر عن أنس حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وقال:

«غريب فرد».

فكأن الحاكم يشير بهذا إلى شكه في سماع إسماعيل من جده الفضل.

والفضل نفسه فيه كلام أيضاً، فقد قال ابن أبي حاتم (٣/٢/٦٩):

«كتبت عنه بالري، وتكلموا فيه».

ومن أجل هذا ذكره الذهبي أيضاً في «الميزان» لكنه أتبع ذلك بقوله:

«وقال الحاكم: كان أديباً فقيهاً عابداً، عارفاً بالرجال، كان يرسل شعره. قلت: عرف بالشعراني، وهو ثقة، لم يطعن فيه بحجة، وقد سئل عنه الحسين القتباني؟ فرماه بالكذب. قال: وسمعت أبا عبد الله بن الأخرم يسأل عنه، فقال: صدوق إلا أنه كان غالياً في التشيع قلت: مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين».

قلت: وبالجملة فعلة هذا الإسناد، إنما هي إسماعيل الشعراني، فإنه مع تكلم الحاكم في سماعه لا أعلم أحداً وثقه. مع النكارة التي في متنه، كما تقدم عن الذهبي، وتبعه على ذلك الحافظ فإنه أورد مهجعاً هذا في القسم الأول من «الإصابة» وقال:

«هو مولى رسول الله ﷺ. ذكره الحاكم في «صحيحه» من طريق الهقل بن زياد.. (فذكر الحديث وقال:) قلت: وأخشى أن يكون الذي بعده».

قلت: والذي بعده:

«مهجع العكي مولى عمر بن الخطاب. قال ابن هشام: أصله من (عك)، فأصابه سباء، فمنّ عليه عمر فأعتقه، وكان من السابقين إلى الإسلام، وشهد بدراً

واستشهد بها، وقال موسى بن عقبة: كان أول من قتل ذلك اليوم».

فقد أخطأ الشعراني فجعل مهجعاً هذا حبشياً مولى رسول الله ﷺ ، وهو عكي عربي مولى عمر . والله أعلم .

١٤٥٦- (إن الرحمة لا تنزلُ على قومٍ فيهم قاطعُ رحمٍ) .

ضعيف جداً. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٣) وكذا الطبراني في «الكبير» وابن عدي (ق ١٥٥/٢) من طريق **سليمان أبي إدام** قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: عن النبي ﷺ قال: فذكره .

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، سليمان هذا وهو ابن زيد المحاربي قال ابن معين:

«ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلساً».

وقال النسائي:

«متروك الحديث».

وقال أبو حاتم:

«ليس بقوي».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٥١/٨) :

«رواه الطبراني، وفيه أبو إدام المحاربي وهو كذاب» .

١٤٥٧ - (من سألَ في المساجدِ فاحرموه) .

لا أصل له ، كما قال السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (١٢٠/١)، وهو من الأحاديث التي وقعت في كتاب «المدخل» لابن الحاج (٣١٠/١) ، وكم فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وما لا أصل له، وهو في هذا شبيه بكتاب «الإحياء» للغزّالي، كما لا يخفى على من درس الكتابين من أهل العلم .

ثم قال السيوطي:

«وإنما قلنا بالكراهة أخذاً من حديث النهي عن نشد الضالة في المسجد، ويلحق به ما في معناه ، من البيع والشراء والإجارة ونحوها، وكراهة رفع الصوت في

المسجد بالعلم وغيره».

وقد استدل السيوطي على جواز السؤال والتصدق عليه في المسجد بالحديث الآتي وقواه، ولما كان ضعيف الإسناد، كان لا بد من أن أورده لأكشف عن علته فقلت:

١٤٥٨ - (هل منكم أحدٌ أطعمَ اليومَ مسكيناً؟ فقالَ أبو بكرٍ رضي الله عنه: دخلت المسجد فإذا أنا بسائلٍ يسألُ، فوجدتُ كسرةَ خبزٍ في يدِ عبدِ الرحمن، فأخذتُها منه، فدفعتها إليه).

منكر. أخرجه أبو داود (١/٢٦٥) والحاكم (١/٤١٢) وعنه البيهقي (٤/١٩٩) من طريق مبارك بن فضالة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا من عجائبهما، ولا سيما الذهبي؛ فإنه أورد المبارك هذا في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«ضعفه أحمد والنسائي، وكان يدلس».

فأنت تراه قد عنعنه، ثم هو مع ذلك ليس من رجال مسلم!! ومن هذا تعلم أن قول النووي في «شرح المهذب»:

«رواه أبو داود بإسناد جيد» ليس بجيد وإن أقره السيوطي في «الحاوي للفتاوي» (١/١١٨)!!

ومما يؤكد ضعف الحديث بهذا السياق أنه قد صح من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه. وليس فيه أن تصدق أبي بكر رضي الله عنه كان في المسجد، أخرجه مسلم وغيره، وهو مخرج في الكتاب الآخر «الصحيحة» (رقم ٨٨).

وإذا عرفت ذلك فلا يستقيم استدلال السيوطي بالحديث على أن الصدقة على السائل في المسجد ليست مكروهة، وأن السؤال فيه ليس بمحرم، والله أعلم.

١٤٥٩ - (ليسَ لقاتلٍ وصيةٌ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٥٢/٢- مجمع البحرين) والدارقطني في «سننه» (٤/٢٣٦/١١٥) والبيهقي (٦/٢٨١) عن بقية عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطاة عن عاصم عن زر عن علي، وقال الطبراني:

«لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية».

قلت: وهو مدلس، ومثله حجاج بن أرطاة، لكن الآفة من الذي بينهما، وبه أعله الدارقطني فقال:

«**مبشر بن عبيد متروك الحديث يضع الحديث**».

وقال البيهقي:

«تفرد به مبشر بن عبيد الحمصي وهو منسوب إلى وضع الحديث، وإنما ذكرت هذا الحديث لتعرف روايته».

قلت: وقال الإمام أحمد:

«روى عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب».

وقال مرة:

«يضع الحديث».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٣/٣٠):

«روى عن الثقات الموضوعات، لا يحل كَتْب حديثه إلا على جهة التعجب».

ومما ذكرنا عن هؤلاء الأئمة يظهر تقصير الهيثمي أو تساهله في قوله في «المجمع» (٤/٢١٤):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه بقيه، وهو مدلس»!

وأسوأ منه عملاً السيوطي؛ فإنه أورد الحديث في «الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته أنه صانه عما تفرد به وضاع أو كذاب! وقد تعقبه المناوي في «فيض القدير» بقوله:

«قال (يعني الذهبي) في «المهذب»:

(فيه مبشر بن عبيد ؛ منسوب إلى الوضع ، وقال أحمد : أحاديثه منكرة، وقال البخاري : منكر الحديث) » .

فمن العجيب حقاً أن يتساهل المناوي أيضاً وبعد أن نقل هذا، فيقول في «التيسير» :

«ضعيف ؛ لضعف مبشر (الأصل : بشر) بن عبيد»!

١٤٦٠ ـ(الله الله فيمن ليس له [ناصر] إلا الله) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ١٣٧ / ١) : ثنا أحمد بن عمر بن المهلب أبو الطيب المصري : ثنا **عيسى بن إبراهيم بن مثرود**: حدثنا **رشدين بن سعد** عن إبراهيم بن نشيط عن ابن حجيرة الأكبر عن أبي هريرة. قال رسول الله ﷺ : فذكره وقال:

«وهذا الحديث كتبته عن جماعة عن عيسى بن مثرود، ولم يقل في هذا الإسناد أحد : «عن أبي هريرة» إلا ابن المهلب هذا، وغيره يرسله» .

قلت: وابن المهلب هذا لم أجد له ترجمة، والإسناد ضعيف مسنداً ومرسلاً ، وعيسى بن إبراهيم بن مثرود ذكره ابن أبي حاتم ٣ / ١ / ٢٧٢ برواية ابن خزيمة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وشيخه رشدين بن سعد معروف بالضعف لسوء حفظه ، وفي «التقريب» :

«ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة . وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث» .

والحديث قال المناوي في «الفيض» :

«رمز المصنف لضعفه، وهو مما بيض له الديلمي» .

قلت : ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء، فكأنه لم يقف عليه .

١٤٦١ - (كانَ يُقْبِلُ بوجهه وحديثِهِ على شرِّ القوم يتألفُه بذلكَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٢/ ١٨٩) من طريق **محمد بن إسحاق** عن زياد بن أبي زياد عن محمد بن كعب القرظي عن عمرو بن العاص قال: فذكره وزاد:

«فكان يقبل بوجهه وحديثه عليَّ، حتى ظننتُ أني خيرُ القوم! فقلت: يا رسول الله! أنا خيرٌ أو أبو بكر؟ فقال: أبو بكر، فقلت: يـا رسول الله! أنا خيرٌ أم عمرَ؟فقال: عمرَ. فقلت: يا رسول الله ! أنا خير أم عثمان ؟ فقال: عثمان . فلما سألت رسول الله ﷺ ، فصدقني».

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس معروف بذلك. ولهذا فقول الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٥) بعد أن ساق الحديث بتمامه:

«رواه الطبراني، وإسناده حسن».

ففيه نظر بين إلا أن يكون ابن إسحاق قد صرح بالتحديث عند الطبراني . والله أعلم.

وزياد هذا هو المخزومي المدني وهو ثقة.

١٤٦٢ - (فرخُ الزنا لا يدخلُ الجنةَ).

ضعيف. رواه ابن عدي (١/ ١٨٩): حدثنا **حمزة بن داود الثقفي**: حدثنا **محمد بن زنبور** : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«يعرف بسهيل».

قلت: إنما يعرف عنه بلفظ: «ولد الزنا شر الثلاثة».

هكذا أخرجه الطحاوي وأبو داود وغيرهما من طرق عدة عن سهيل به. وفي لفظ للطحاوي: «فرخ الزنا شر الثلاثـة»، لكن في إسناده حسـان بن غالب وهـو متروك. فالمحفوظ اللفظ الذي قبله، ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٦٧١).

وأما هذا فعلّته محمد بن زنبور، فإن فيه ضعفاً، فلا يقبل منه ما خالف فيه الثقات،

وحمزة بن داود الثقفي لم أجد له ترجمة .

١٤٦٣ - (ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة ، مدمنُ خمرٍ ، وقاطعُ رحمٍ ، ومصدقٌ بالسحرِ ، ومن ماتَ مدمناً للخمرِ سقاهُ الله عز وجلَّ من نهرِ الغوطةِ ، قيل : وما نهرُ الغوطةِ ؟ قال : نهرٌ يجري من فروجِ الموسساتِ ، يؤذي أهلَ النار ريحُ فروجهم) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (١٣٨٠ و ١٣٨١) والحاكم (٤/١٤٦) وأحمد (٤/٣٩٩) وأبو نعيم في «أحاديث مشايخ أبي القاسم الأصم» (ق ١/٣١) عن الفضيل ابن ميسرة عن أبي حريز أن أبا بردة حدثه عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي ، وفيه نظر ، فإن أبا حريز هذا ، واسمه عبد الله ابن الحسين ، قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«فيه شيء» . ولذلك أورده في «الضعفاء» وقال :

«قال أبو داود : ليس حديثه بشيء ، وقال جماعة : ضعيف ، ووثقه أبو زرعة» .

وفي «التقريب» :

«صدوق يخطىء» .

١٤٦٤ - (لا يدخلُ الجنةَ صاحبُ خمسٍ : مدمن خمرٍ ، ولا مؤمنٌ بسحرٍ ، ولا قاطعُ رحمٍ ، ولا كاهنٌ ، ولا منانٌ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/١٤و٨٣) والخطيب في «الموضح» (٢/٥٩) بالأولى منها فقط والسهمي في «تاريخ جرجان» (٢٥٥) من طريق عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : ورجاله ثقات رجال البخاري غير عطية وهو العوفي وهو ضعيف .

لكن الحديث قد جاء مفرقاً في عدة أحاديث ، إلا المتعلق منه «بالكاهن» فإني لم أجد ما يقويه ، ولذلك خرجته هنا .

وأما قوله: «ولا مؤمن بسحر»، فهو في الحديث الذي قبله. وأما سائرُهُ فهو مخرج في عدة أحاديث خرجت بعضها في الكتاب الآخر (٦٧٢ ـ ٦٧٥).

١٤٦٥ ـ (من أهان سلطانَ الله [في الأرض] أهانه الله).

ضعيف. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (رقم ٨٨٧): حدثنا حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن كسيب قال:

«خرج ابن عامر فصعد المنبر، وعليه ثياب رقاق، فقال بلال: انظروا إلى أميركم يلبس لباس الفساق! فقال أبو بكرة من تحت المنبر: سمعت رسول الله ﷺ يقول . . » فذكره.

وأخرجه الترمذي (٢/٣٥) عن الطيالسي، وأحمد (٥/٤٢ و٤٩) وابن حبان في «الثقات» (٤/٢٥٩) والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق٣٥/٢) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢٣١/٢) من طرق أخرى عن حميد به وزاد أحمد والقضاعي:

«ومن أكرم سلطان الله أكرمه الله».

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

كذا قال! وزياد بن كسيب هذا مجهول الحال لم يرو عنه غير سعد بن أوس هنا ومستلم بن سعيد، ولم يوثقه غير ابن حبان، وفي ترجمته ساق الحديث، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث عند التفرد، ولمّا لم أجد له متابعاً أو شاهداً، أوردته في هذه «السلسلة».

وسعد بن أوس هو العدوي أو العبدي كما في بعض طرق الحديث، قال الحافظ:

«صدوق له أغاليط».

قلت: وهو غير العبسي، هذا ثقة أخطأ الأزدي في تضعيفه كما قال الحافظ.

وقدروي الحديث بزيادة جملة في أوله بلفظ :

«السلطان ظل الله في الأرض» .

وقد أخرجته فيما يأتي برقم (١٦٦١) .

ثم وجدت لحديث الترجمة شاهداً من حديث أبي بكرة، فنقلته إلى الصحيحة برقم (٢٢٩٧) .

١٤٦٦ - (إن اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ : أنا الله لا إله إلا أنا، مالكُ الملوكِ ، وملكُ الملوكِ، قلوبُ الملوكِ في يدي ، وإن العبادَ إذا أطاعوني حولتُ قلوبهم عليهم بالسخطِ والنقمةِ، فساموهم سوءَ العذاب، فلا تشغلوا أنفسكم بالدعاء على الملوكِ، ولكن أشغلوا أنفسكم بالذكر والتضرع [إليّ] أكفكم ملوككم) .

ضعيف جداً. أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٧٦) والطبراني في «الأوسط» (٩١٩٥ - بترقيمي) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٣٨٨) عن علي بن معبد الرقي : ثنا وهب بن راشد : نا مالك بن دينار عن خلاس بن عمرو عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقالا :

«لم يروه عن مالك إلا وهب» .

قلت : وهو ضعيف جداً، قال ابن حبان :

«شيخ يروي عن مالك بن دينار العجائب، لا تحل الرواية عنه» .

وقال الدارقطني :

«متروك» .

وقال أبو حاتم :

«منكر الحديث، حدث ببواطيل» .

قلت : والمقدام ضعيف أيضاً، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«صويلح ، قال ابن أبي حاتم : تكلموا فيه، قال ابن القطان: قال الدارقطني :

ضعيف».

والحديث قال الهيثمي (٥/٢٤٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه وهب (الأصل: إبراهيم) بن راشد وهو متروك».

١٤٦٧ - (ألا أخبركم بشراركم؟ قالوا: بلى يا رسولَ الله، قال: الذي ينزلُ وحده، ويمنعُ رِفده، ويجلدُ عبده).

ضعيف. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤٨) والحاكم (٤/٢٦٩ - ٢٧٠) من طريق **محمد بن معاوية**: ثنا **مصادف بن زياد المديني** - قال: وأثنى عليه خيراً - قال: سمعت محمد بن كعب القرظي.. قال: قال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وسكت عليه وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: محمد بن معاوية كذبه الدارقطني، فبطل الحديث».

قلت: ومصادف بن زياد مجهول كما في «الميزان».

وقد وجدت له متابِعين ثلاثة:

الأول: أبو المقدام هشام بن زياد، ولكنه متروك كما قال الذهبي.

أخرجه الحاكم شاهداً للذي قبله، ولا يصلح لذلك لشدة ضعفه.

والثاني: القاسم بن عروة، ولم أعرفه، وفي الطريق إليه أحمد بن عبد الجبار العطاردي وهو ضعيف.

أخرجه أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (ج١ /١٢٠ - ١٢١ من المجموعة المنيرية).

الثالث: عيسى بن ميمون المدني، وهو ضعيف جداً، قال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال ابن حبان:

«يروي أحاديث كلها موضوعات».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٩٧/٢).

١٤٦٨- (عليكم بالحزنِ فإنّه مفتاحُ القلبِ، قالـوا: وكيف الحزنُ؟ قالَ: أجيعوا أنفسَكم بالجوع وأظمئوها).

ضعيف. رواه الطبراني (١/١٣٢/٣): حدثنا جبرون بن عيسى المقرىء: نا يحيى بن سليمان الحفري: نا فضيل بن عياض عن منصورعن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، يحيى بن سليمان الحفري هو القرشي، قال أبو نعيم في «الحلية»:

«فيه مقال»، كما سبق ذكره في الحديث رقم (٣١٦).

والراوي عنه جبرون لم أعرفه، كما بينت هناك. فقول الهيثمي في «المجمع» (٣١٠/١٠):

«إسناده حسن»غير حسن،وإن أقره المناوي في «الفيض»، وقلده في «التيسير»!!

والحفري هذا مولع برواية أحاديث الجوع! فقد ساق له الطبراني ثلاثة منها هذا أحدها، والآخران تقدما برقم (٣١٥، ٣١٦)، فلعله كان من المتصوفة الذين يحرمون على أنفسهم طيبات ما أحل الله لهم!

١٤٦٩- (عليكم بالحناءِ فإنه ينورُ وجوهَكم، ويُطهّرُ قلوبَكم، ويزيدُ في الجماعِ).

موضوع. رواه ابن عدي (ق ٢/٣٢١) ومن طريقه ابن الجوزي في «الواهية» (٢٠١/٢): ثنا أحمد بن عامر: حدثني عمر بن حفص الدمشقي: حدثني أبو الخطاب معروف الخياط: ثنا واثلة بن الأسقع مرفوعاً.

ورواه ابن عساكر (١/٣٥٣/١٢) من طريق أخرى عن ابن عامر بـه وقال ابن عدي:

«معروف الخياط عامة أحاديثه لا يتابع عليه».

وقال الذهبي في ترجمته:

«هذا موضوع بيقين ، والبلية من عمر بن حفص، لأن معروفاً قل ما روى».

وقال في ترجمة عمر بن حفص الدمشقي :

«أعتقد أنه وضع على معروف الخياط أحاديث، كما سيأتي في ترجمة معروف ، وقد زعم أنه بلغ مائة وستين سنة».

وأقره الحافظ في الترجمتين، ولكنه وهم في ترجمة معروف فذكر فيها أنه بلغ مائة . . إلخ ما ذكره الذهبي في ترجمة عمر، وبناء على وهمه هذا قال في ترجمة معروف من «التقريب»:

«وكان معمراً عاش مائة و. . . » إلخ .

وقال ابن الجوزي عقب الحديث:

«لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال ابن عدي : لمعروف بن عبد الله أحاديث منكرة جداً، عامة ما يروي لا يتابع عليه، وهذا حديث منكر».

قال ابن الجوزي :

«قلت: وفي الإسناد عمر بن حفص، وقد قال أحمد: حرقنا حديثه، وقال يحيى : ليس بشيء، وقال النسائي : متروك الحديث».

ونقل المناوي في «الفيض» الشطر الأول من كلامه، وأعرض عن الآخر فأخطأ، لأن عمر هذا هو آفة هذا الحديث كما تقدم في كلام الذهبي ،فتعصيب الآفة بمعروف منكر لا يليق بالمعروف! وكذلك عدوله عن الحكم على الحديث بالوضع الذي تقدم عن الحافظين إلى قوله في «التيسير»:

«حديث منكر» ، مما لا مسوّغ له ، ولعله من آثار إعراضه المذكور. والله أعلم.

١٤٧٠- (إذا أردتَ سفراً فقلْ لمنْ تخلفُ: أستودعُكم الله الذي لا تضيعُ ودائعُه).

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٣٦) من طريق محمد بن أبي السري: ثنا رشدين بن سعد عن الحسن بن ثوبان عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رشدين بن سعد وابن أبي السري ضعيفان.

وقد خالفهما في متنه الليث بن سعد وسعيد بن أبي أيوب فقالا: عن الحسن بن ثوبان أنه سمع موسى بن وردان يقول:

أتيت أبا هريرة أودعه لسفر أردته، فقال أبو هريرة رضي الله عنه: ألا أعلمك يا ابن أخي شيئاً علمنيه رسول الله ﷺ أقوله عند الوداع؟ قلت: بلى، قال: قل: أستودعكم الله.. إلخ.

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٨) وابن السني أيضاً (٤٩٩) وكذا أحمد (٢/٤٠٣) إلا أنه لم يذكر فيه سعيد بن أبي أيوب.

وهذا إسناد حسن. وانظر «الصحيحة» (١٦و ٢٥٤٧) والتعليق على «الكلم الطيب» (ص ٩٣).

والحديث عزاه في «الفتح الكبير» تبعاً لـ «الزيادة» للحكيم فقط!

١٤٧١- (إن الله يبغض الشيخَ الغِربيبَ. قال رِشدين: الذي يخضب بالسوادِ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٢/١٣٧) عن رشدين بن سعد عن أبي صخر حميد ابن زياد عن يزيد بن قسيط عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: ورشدين ضعيف كما تقدم آنفاً.

ومن طريقه أخرجه الديلمي (١/٢/٢٤٣-٢٤٤) لكنه قال: عن عبد الرحمن بن عمر عن عثمان بن عبيد الله بن رافع (!) عن أبي هريرة.

١٤٧٢- (قصوا أظافرَكم، وادفنوا قلاماتِكم، ونقوا براجمَكم، ونظفوا لثاثَكم من الطعامِ، واستاكوا، ولا تدخلوا عليّ قحراً، بُخْراً).

ضعيف. رواه الترمذي الحكيم من حديث عبد الله بن بسر رفعه. وفي سنده راوٍ مجهول؛ كما في «فتح الباري» (١٠/٢٧٨).

وقال شيخه العراقي:

«فيه عمر بن بلال غير معروف كما قاله ابن عدي».

وأقول: فيه أيضاً عمر بن أبي عمر، قال الذهبي عن ابن عدي: مجهول. وإبراهيم بن العلاء لا يعرف.

كذا في «فيض القدير».

(تنبيه): قوله: (قحراً) كذا وقع في «الجامع الصغير» طبعة الحلبي، وكذا وقع في متن «فيض القدير» وشرحه، وفي «التيسير» أيضاً. وكذلك وقع في «الجامع الكبير» للسيوطي، ولم أجد لهذه اللفظة معنى هنا، وقول المناوي في «شرحيه»:

«أي مصفرة أسنانكم من شدة الخلوف».

فهو تفسير صحيح يقتضيه السياق، وليس هو معنى هذه اللفظة، فالصواب أنها محرفة من (قُلَحاً) فإنه بهذا المعنى، ففي «النهاية» لابن الأثير:

«(قلح) فيه: «مالي أراكم تدخلون عليّ قُلَحاً؟!»، القَلَح: صفرة تعلو الأسنان ووسخ يركبها».

قلت: وهذه الجملة طرف حديث أخرجه أحمد (١/ ٢١٤ و٣/ ٤٤٢) عن النبي ﷺ مرفوعاً، وفي إسناده جهالة و اضطراب لا مجال الآن لبيانه.

١٤٧٣- (سألتُ ربي أبناءَ العشرين من أمتي؛ فوهبَهم لي).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا قال: ثنا القاسم بن هاشم السمسار: ثنا **مقاتل بن سليمان الرملي** عن **أبي معشر** عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. كذا في «الحاوي» (٢/ ٤١١).

قلت: وهذا إسناد واه، أبو معشر، واسمه نجيح ضعيف، ومقاتل بن سليمان الرملي، أظنه البلخي الخراساني صاحب التفسير وهو كذاب، وعليه فقوله: «الرملي» محرف من «البلخي»، فإن يكن هو فالحديث موضوع. والله أعلم.

وأما السمسار فصدوق، وله ترجمة في «تاريخ بغداد».

والحديث مما بيض له المناوي في «فيض القدير»، وأما في «التيسير» فقال:

«رواه ابن أبي الدنيا، بإسناد ضعيف».

من أحاديث الأبدال:

١٤٧٤- (ثلاثٌ من كنَّ فيه فهو من الأبدالِ؛ الذين هم قوامُ الدنيا وأهلُها: الرضا بالقضاء، والصبرعن محارمِ الله، والغضبُ في ذاتِ الله).

موضوع. قال أبو عبد الرحمن السلمي في «سنن الصوفية»: ثنا أحمد بن علي ابن الحسن: ثنا جعفر بن عبد الوهاب السرخسي: ثنا عبيد بن آدم عن أبيه عن أبي حمزة عن ميسرة بن عبد ربه عن المغيرة بن قيس عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس». كذا نقله السيوطي في «الحاوي» (٢/٤٦٣)، وهو أول حديث في «المسند» تحت «حرف الثاء المثلثة».

قلت: وهذا موضوع آفته ميسرة بن عبد ربه، فإنه كذاب وضاع مشهور بذلك وتقدمت له أحاديث أقربها برقم (١٤٥٩).

وشهر بن حوشب ضعيف.

وجعفر بن عبد الوهاب السرخسي لم أعرفه.

وأبو عبد الرحمن السلمي نفسه متهم، واسمه محمد بن الحسين بن محمد، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«متكلم فيه، قال الخطيب: قال لي محمد بن يوسف القطان: كان يضع الحديث للصوفية».

والحديث أعله المناوي بابني عبد ربه وحوشب فقط!

وسود السيوطي به «الجامع الصغير»! مع اطلاعه على إسناده!

١٤٧٥- (علامة أبدالِ أمتي أنهم لا يلعنون شيئاً أبداً).

موضوع. أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الأولياء» (٥٩/١١٤) من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن بكر بن خنيس يرفعه: فذكره.

ونقله في «الحاوي» (٢/ ٤٦٦).

قلت: وهذا إسناد مرسل ضعيف، بـل هو معضـل، فإن بكـر بن خنيس قال الحافظ:

«صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان، من السابعة».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«. . . عن التابعين، قال الدارقطني : متروك».

وقال في «الكاشف»:

«واهٍ».

وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، قال الحافظ:

«لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ثقة، قال ابن معين: له عن المجهولين مناكير».

قلت: وهذا المتن منكر دون شك أو ريب، **بل هو موضوع**، فإن اللعن، قد صدر منه ﷺ أكثر من مرة، وقد أخبر عن ذلك هو نفسه ﷺ في غير ما حـديث، وقد خرجت طائفة منها في السلسلة الأخرى (٨٣و ٨٥و ١٧٥٨)، فهل الأبدال أكمل من رسول الله ﷺ؟!

١٤٧٦- (الأبدالُ من الموالي، ولا يبغضُ الموالِيَ إلا منافقٌ).

منكر. أخرجـه أبو داود في «أسئلة أبي عبيـد الآجري لـه» وعنه الحـاكم في «الكنى»، ومن طريقه الذهبي في «الميزان» بسنده عن **الرِجال بن سالم** عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أورده الذهبي في ترجمة الرجال هذا وقال:

«لا يدرى من هو؟ والخبر منكر». ثم ذكره.

وتعقبه الحافظ في «اللسان» فقال:

«والذي في «الإكمال» وتبعه المصنف في «المشتبه»: «أبو الرجال: سالم بن عطاء» فهو كنية له لا اسم، وسالم اسمه لا اسم أبيه، وعطاء أبوه لا شيخه».

والحديث أورده السيوطي في «الحاوي» (٢/٤٦٦) وفي «الجامع الصغير» من رواية الحاكم دون الشطر الثاني منه!

١٤٧٧- (إن أبدالَ أمتي لم يدخلوا الجنةَ بالأعمالِ، إنما دخلوها برحمةِ الله، وسخاوةِ النفسِ، وسلامةِ الصدورِ، ورحمةٍ لجميعِ المسلمين).

ضعيف جداً. أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١١/١-٢ رقم١١) والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق ابن أبي شيبة: ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى: أنا سلمة بن رجاء -كوفي- عن صالح المري عن الحسن عن أبي سعيد الخدري أو غيره قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره، وقال:

«رواه عثمان عن محمد بن عمران، فقال: عن أبي سعيد، لم يقل: (أو غيره!) وقيل: عن صالح المُريّ عن ثابت عن أنس».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، صالح المُريّ، وهو ابن بشير ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب»، وقال فيما يأتي:

«متروك الحديث». وهو الأقرب إلى الصواب.

وقد اختلف عليه في إسناده كما ترى.

والحسن هو البصري وهو مدلس وقد عنعنه.

وقد روي مرسلاً، أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب السخاء» والبيهقي في «شعب الإيمان» والترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» كما في «الحاوي» (٢/٤٦٤و ٤٦٥).

ورواه بعض الضعفاء عن الحسن عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«إن بدلاء أمتي لم يدخلوا الجنة بصوم ولا بصلاة، ولكن بسلامة الصدور، وسخاوة النفس، ونصيحة المسلمين».

رواه الديلمي (١/٢/٢٧٢) من طريق ابن لال معلقاً عن محمد بن عبد العزيز الدينوري: حدثنا عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

قلت: عثمان بن الهيثم ثقة، لكنه تغير فصار يتلقن.

ومحمد بن عبد العزيز الدينوري قال الذهبي:

«منكر الحديث ضعيف».

وساق له الحافظ في «اللسان» من منكراته هذا الحديث. ثم قال عقبه:

«ورواه أيضاً عن عثمان أيضاً عن صالح بن بشير المريّ أبو بشر البصري عن ثابت عن أنس. وإنما يعرف هذا من رواية صالح المري عن الحسن مرسلاً. وصالح متروك الحديث».

١٤٧٨- (لا يزالُ أربعون رجلاً من أمتي، قلوبهُم على قلبِ إبراهيمَ عليه السلام، يدفعُ الله بهم عن أهلِ الأرضِ، يقالُ لهم: (الأبدالُ)، إنهم لن يدركوها بصلاةٍ ولا صومٍ ولا صدقةٍ. قالوا: يا رسولَ الله فبمَ أدركوها؟ قالَ: بالسخاءِ والنصيحةِ للمسلمين).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٣٩٠) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٧٣): أنا أحمد بن داود المكي: ثنا ثابت بن عياش الأحدب: ثنا **أبو رجاء الكلبي**: ثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الأعمش عن زيد، ما كتبناه إلا من حديث أبي رجاء».

قلت: اسمه روح بن المسيب قال ابن عدي:

«أحاديثه غير محفوظة».

وقال ابن حبان (١/٢٩٩):

«يروي عن الثقات الموضوعات، ويرفع الموقوفات، لا تحل الرواية عنه».

وأشار ابن معين إلى تضعيفه بقوله:

«صويلح».

وثابت بن عياش الأحدب لم أعرفه. وكذا الراوي عنه.

ولم يعرف الهيثمي أبا رجاء أيضاً فقال (١٠/٦٣):

«رواه الطبراني عن ثابت بن عياش الأحدب عن أبي رجاء الكلبي، وكلاهما لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح»!

كذا قال! وهو يعني من فوق أبي رجاء، دون شيخ الطبراني، وهذه عادة له، فكن منها على ذكر.

١٤٧٩- (إن لله عزَّ وجلَّ في الخلقِ ثلاثمائةً قلوبُهم على قلبِ آدمَ عليه السلامُ، ولله تعالى في الخلقِ أربعون قلوبُهم على قلبِ موسى عليه السلامُ، ولله تعالى في الخلقِ سبعةٌ قلوبُهم على قلبِ إبراهيمَ عليه السلامُ، ولله تعالى في الخلقِ خمسةٌ قلوبُهم على قلبِ جبريلَ عليه السلامُ، ولله تعالى في الخلقِ ثلاثةٌ قلوبُهم على قلبِ ميكائيلَ عليه السلامُ، ولله تعالى في الخلقِ واحدٌ قلبُه على قلبِ إسرافيلَ عليه السلامُ، فإذا ماتَ الواحدُ أبدلَ الله مكانَه من الثلاثة، وإذا ماتَ من الثلاثةِ أبدلَ الله مكانَه من الخمسةِ، وإذا ماتَ من الخمسةِ أبدلَ الله تعالى مكانَه من السبعةِ، وإذا ماتَ من السبعةِ أبدلَ الله مكانَه من الأربعين، وإذا ماتَ من الأربعين أبدلَ الله مكانه من الثلاثمائة، وإذا ماتَ من الثلاثمائة أبدلَ الله مكانَه من العامةِ، فبهم يحيي ويميتُ ويمطرُ وينبتُ، ويدفعُ البلاءَ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٨-٩) والذهبي في «الميزان» من طريق عبد الرحيم بن يحيى الأرمني: حدثنا عثمان بن عمارة: حدثنا المُعافى بن عمران عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وزاد أبو نعيم:

«قيل لعبد الله بن مسعود: كيف بهم يحيي ويميت؟ قال: لأنهم يسألون الله عز وجل إكثار الأمم فيكثرون، ويدعـون على الجبابـرة فيقصمون، ويستقـون فيسقون، ويسألون فتنبت لهم الأرض، ويدعون فيدفع بهم أنواع البلاء».

أورده الذهبي في ترجمة عثمان بن عمارة وقال:

«وهو كذب، فقاتل الله من وضع هذا الإفك».

وأقره الحافظ في «اللسان». لكنه استدرك عليه فقال:

«وسبق في ترجمة عبد الرحيم قوله: أتهمه به أو عثمان».

يعني أن التهمة في وضع هذا الحديث تتردد بين عبد الرحيم الأرمني وعثمان هذا، فإنهما مجهولان لا يعرفان إلا في هذا الحديث الباطل.

(تنبيه): (الأرمني) هكذا وقع في «الحلية» وفي «الحاوي» (٢/ ٤٦٤) نقلاً عنه. ووقع في «الميزان»: «الأدمي». فالله أعلم.

(فائدة) نقلت أكثر أسانيد الأحاديث المتقدمة من رسالة السيوطي «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال». وقد حشاها بالأحاديث الضعيفة، والآثار الواهية، وبعضها أشد ضعفاً من بعض كما يدلك هـذا التخريـج، ومن عجيب أمـره أنه لم يذكر فيها ولا حديثاً واحداً في القطب المزعوم، ويسميه تبعاً للصوفية بالغوث أيضاً، وكذلك لم يذكر في الأوتاد والنجباء أي حديث مرفوع، وإنما هي كلها أسماء مخترعة عند الصوفية، لا تعرف عند السلف، اللهم إلا اسم البدل فهو مشهور عندهم كما تقدم. والله أعلم.

ثم نقل السيوطي عن اليافعي أنه قال:

«وقال بعض العارفين: والقطب هو الواحد المـذكور في حـديث عبد الله بن مسعود أنه على قلب إسرافيل»!

فنقول: أثبت العرش ثم انقش، فـالحديث كـذب كما سمعت عن الذهبي والعسقلاني، فالعجب من السيوطي ـ لا اليافعي ـ أن يخفى ذلك عليه.

١٤٨٠ـ (تعرضُ الأعمالُ يومَ الاثنين ويومَ الخميسِ على الله، وتعرضُ على الأنبياءِ، وعلى الآباءِ والأمهاتِ يوم الجمعةِ، فيفرحون بحسناتِهم وتزداد وجوهُهم بياضاً وإشراقاً، فاتقوا الله، ولا تؤذوا أمواتَكم).

موضوع. أخرجه الترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» من حديث **عبد الغفور ابن عبد العزيز** عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

كذا في «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٣٦٠).

قلت: وهذا إسناد موضوع، المتهم به عبد الغفور هذا، واسم جده سعيد الأنصاري كما في بعض الأسانيد التي في ترجمته من «الميزان»، وحكى عن البخاري أنه قال: «تركوه».

وهذا عنده معناه أنه متهم وفي أشد درجات الضعف، كما هو معروف عنه، وأفصح عن ذلك ابن حبان فقال (٢/ ١٤٨):

«كان ممن يضع الحديث على الثقات».

وقال ابن معين:

«ليس حديثه بشيء».

وقال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث».

ومنه تعلم أن السيوطي قد أساء بإيراده لهذا الحديث في «الجامع الصغير» وباستشهاده به على ما جزم به في «الحاوي» أن الأموات على علم بأحوال الأحياء، وبما هم فيه! وقد ساق في هذه المسألة أحاديث أخرى، لا يحتج بشيء منها مثل حديث «إن أعمالكم تعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات. . » الحديث، وقد مضى (٨٦٧).

والحديث بيض له المناوي، فلم يتكلم عليه بشيء فكأنه لم يقف على إسناده، فالحمد لله الذي أطلعني عليه، ولو بواسطة السيوطي نفسه!

ثم إن الحديث وقع في «الجامع الصغير» من رواية الحكيم عن والد عبد العزيز غير مسمى، وقد تقدم أن اسمه سعيد الأنصاري، وقد أورده في «الإصابة» باسم «سعيد

الشامي» ، وقال:

«جاءت عنه عدة أحاديث من رواية ولده عنه، تفرد بها عبد الغفور أبو الصباح بن عبد العزيز عن أبيه عبد العزيز عن أبيه سعيد. .» ثم ذكر له أحاديث.

وقد ساق بعضها ابن عدي في ترجمة عبد الغفور هذا وقال في آخر ترجمته:

«الضعف على ترجمته ورواياته بين، وهو منكر الحديث».

١٤٨١- (لغزوةٌ في سبيلِ الله أحبُّ إلي من أربعين حجةٍ).

ضعيف. أخرجه القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٩٠-٩١): حدثنا محمد بن أحمد بن عمارة: حدثنا **المسيب بن واضح**: حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن يزيد بن السمط عن النعمان بن المنذر عن مكحول قال:

«كثر المستأذنون إلى الحج في غزوة تبوك، فقال رسول الله ﷺ. .» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، المسيب بن واضح. قال الدارقطني:

«ضعيف». وبين سببه أبو حاتم فقال:

«صدوق يخطىء كثيراً». ومثله قول الجوزجاني:

«كان كثير الخطأ والوهم».

وسائر رجاله ثقات من رجال «التهذيب» غير محمد بن أحمد بن عمارة وقد ترجمه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٣٣٤/١٤)، وذكر أنه توفي سنة **٣٢٣** عن **٩٦** سنة. وجاء وصفه في بعض الأسانيد عنده بأنه:

«الثقة الأمين كرم الله وجهه وأسكنه جنته».

١٤٨٢- (إن من ضعف اليقين أن ترضي الناس بسخط الله، وأن تحمدَهم على رزق الله، وأن تذمهم على ما لم يؤتك الله، إن رزق الله لا يجره إليك حرص حريص، ولا يرده كره كاره، وإن الله تعالى بحكمته وجلاله جعل الروح والفرج في الرضا، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٤١) وأبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٦٨-٦٩) من طريق أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل البصري المعروف بابن الحمصي قال: حدثنا علي بن جعفر البغدادي، قال: قال أبو موسى الدؤلي (وفي الطبقات: الديبلي): ثنا أبو يزيد البسطامي: ثنا أبو عبد الرحمن السُّدي عن عمرو بن قيس الملائي عن عطية عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وقال أبو نعيم:

«وهذا الحديث مما ركب على أبي يزيد، والحمل فيه على شيخنا ابن الحمصي فقد عثر منه على غير حديث ركّبه!».

قلت: وفي «الميزان»:

«قيل: يتهم بوضع الحديث. قاله الضياء».

ثم أخرجه أبو نعيم (٥/ ١٠٦) من طريق علي بن محمد بن مروان وهو السُّدي: ثنا أبي: ثنا عمرو بن قيس الملائي به. وقال:

«حديث غريب من حديث عمرو، تفرد به علي بن محمد بن مروان عن أبيه».

قلت: ومحمد بن مروان السدي متهم بالكذب، معروف به.

وأما ابنه علي فلم أعرفه، وقد ذكره في «التهذيب» في جملة الرواة عن أبيه، فهو آفته أو أبوه، وهو الأقرب. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث في «شعب الإيمان» (١/ ١٥٢-١٥٣) أخرجه من طريق أخرى عن أبي عبد الرحمن السُّدي، ومن طريق علي بن محمد بن مروان، ثنا أبي به.

فتأكدنا من أن الآفة من أبي عبد الرحمن محمد السدّي.

١٤٨٣- (آجرتُ نفسي من خديجة سفرتين بقلوصٍ).

ضعيف جداً. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١١٨) من طريق محمد ابن فضيل: ثنا الربيع بن بدر، ومن طريق معلى بن أسد العمي: ثنا حماد بن الربيع بن بدر عن أبي الزبير عن جابر قال:

«استأجرتْ خديجةُ رضي الله عنها رسولَ الله ﷺ سفرتين إلى (جُرَس)، كل

سفرةٍ بقلوصٍ».

هذا لفظ حديث المعلى، ولفظ ابن فضيل هو المذكور أعلاه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لأن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه. ولفظ الترجمة ضعيف جداً، لأن الربيع بن بدر متروك، كما قال الحافظ في «التقريب»، ولا سيما قد خالفه في المتن حماد وهو ابن مسعدة وهو ثقة ـ فقال: «سفرتين، كل سفرة بقلوص».

وقد أخرجه الحاكم أيضاً (٣/١٨٢) بهذا اللفظ عن حماد والربيع وقال: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وكأنه لم يتنبه لعنعنة أبي الزبير، وكذلك صنع ابن القيم في أول «الزاد» وابن كثير في «البداية» (٢/٢٩٥)، فإنهما أعلاه بالربيع، وفاتهما أنه متابع من قبل حماد بن مسعدة، ولا سيما وابن القيم أورده بلفظه وليس بلفظ الربيع!! وعكس ذلك المعلق على «زاد المعاد»، فأعله بأبي الزبير فقط للمتابعة فأصاب، ولكنه لم يتنبه للفرق بين لفظيهما!

١٤٨٤ـ (آيةُ الكرسيِّ ربعُ القرآنِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣/٢٢١): ثنا عبد الله بن الحارث قال: حدثني **سلمة ابن وردان** أن أنس بن مالك صاحب النبي ﷺ حدثه:

«أن رسول الله ﷺ سأل رجلاً من صحابته فقال: أي فلان هل تزوجت؟ قال: لا، وليس عندي ما أتزوج به، قال: أليس معك﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾؟ قال: بلى، قال: ربع القرآن، قال: أليس معك ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾؟ قال: بلى، قال: ربع القرآن، قال: أليس معك ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ﴾؟ قال: بلى، قال: ربع القرآن، قال: أليس معك ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ﴾؟ قال: بلى، قال: ربع القرآن، قال: أليس معك آية الكرسي: ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾؟ قال: بلى، قال: ربع القرآن، قال: تزوج، تزوج، تزوج. ثلاث مرات».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، **سلمة بن وردان** قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

ومن طريقه أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ١٧٠/٢) أورده في جملة ما أنكر

على سلمة من الأحاديث، وتبعه الذهبي، وقال:

«وقال الحاكم: «رواياته عن أنس أكثرها مناكير»، وصدق الحاكم».

ومما يدل على نكارة الحديث أنه مخالف لحديث الصحيحين وغيرهما عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً: «﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن». وقد أخرجه الترمذي (٢/ ١٤٧) من طريق أخرى عن سلمة بن وردان به دون ذكر آية الكرسي وقال في روايته: «قل هو الله أحد ثلث القرآن» ثم قال: «حديث حسن»!

وحديث الترجمة، أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي الشيخ في «كتاب الثواب» عن أنس وزاد عليه المناوي: «والطبراني»، وفاتهما «المسند»! ثم أعله بسلمة فقال:

«أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقد حسنه المؤلف، ولعله لاعتضاده».

قلت: رحم الله من قال: اجعل لعل عند ذاك الكوكب! أو كما قال، فإن الحديث لم نره إلا من هذه الطريق الواهية، والسيوطي معروف بالتساهل، على أن تحسينه وكذلك تصحيحه وتضعيفه إنما هو بالرمز بحرف (صح) و (ح) و (ض) مما لا يوثق به لغلبة تحريف النساخ كما قال المناوي نفسه (١/ ٤١).

(تنبيه): قوله: «﴿قل يا أيها الكافرون﴾ ربع القرآن»؛ ثابت عن رسول الله ﷺ، بمجموع طرقه، وقد خرجت طائفة منها في الكتاب الآخر (٥٨٨).

١٤٨٥- (آدمُ في السماءِ الدنيا، تعرضُ عليه أعمالُ ذريتِهِ، ويوسفُ في السماءِ الثانيةِ، وابنا الخالةِ يحيى وعيسى في السماءِ الثالثةِ، وإدريسُ في السماءِ الرابعةِ، وهارونُ في السماءِ الخامسةِ، وموسى في السماءِ السادسةِ، وإبراهيمُ في السماءِ السابعةِ).

منكر. رواه ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً كما في «الجامع الصغير»، وقال شارحه المناوي:

«وإسناده ضعيف، لكن المتن صحيح، فإنه قطعة من حديث الإسراء الذي

خرجه الشيخان عن أنس، لكن فيه خلف في الترتيب».

قلت: ليس عند الشيخين قوله: «تعرض عليه أعمال ذريته»، ولم أره في أحاديث الباب، لا عندهما، ولا عند غيرهما؛ فهي زيادة منكرة، وأما المخالفة في الترتيب؛ فهي كما قال المناوي، فإن الحديث قطعة من حديث الإسراء، وهو عند البخاري (٧/ ١٦٠-١٧٢ -فتح) ومسلم (١/ ١٠٣) والنسائي (١/ ٧٦- ٧٧) وغيرهم من حديث صعصعة بن مالك مرفوعاً بطوله. وفيه أنه رأى في السماء الثانية يحيى وعيسى، وفي الثالثة يوسف. وكذا وقع في حديث أنس عند مسلم (١/ ٩٩- ١٠١) والنسائي (١/ ٧٧-٧٨) وغيرهما، خلافاً لبعض الأحاديث الأخرى التي أشار إليها الحافظ في «الفتح»، وقال في حديث صعصعة وأنس:

«وهو أثبت».

١٤٨٦- (آمروا النساءَ في بناتِهن).

ضعيف. أخرجه أبو داود (١/ ٣٢٧) وعنه البيهقي (٧/ ١١٥) من طريق إسماعيل ابن أمية: ثني الثقة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لجهالة «الثقة»، فإن مثل هذا التوثيق لشخص مجهول العين عند غير الموثق غير مقبول كما هو مقرر في «الأصول»؛ ولذلك فرمز السيوطي لحسنه غير حسن إن صح ذلك عنه، فإن المناوي قد نص في مقدمة «فيض القدير» على ما يجعل الواقف على الرموز لا يثق بها، ومع ذلك فكثيراً ما يقول: كما قال في هذا الحديث: «ورمز المؤلف لحسنه»! ويقره وهو غير مستحق له، كما ترى، بل قلده فيه في الكتاب الآخر فقال في «التيسير»:

«.. بإسناد حسن»!

١٤٨٧- (آمينُ خاتمُ رب العالمين، على لسانِ عبادهِ المؤمنين).

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٤٣٢) والديلمي في «مسند الفردوس» (١/ ١/ ٧٦) عن مؤمل بن عبد الرحمن: ثنا أبو أمية بن يعلى عن سعيد

المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره وقال ابن عدي:

«لا يرويه عن أبي أمية بن يعلى - وإن كان ضعيفاً - غير مؤمل هذا، وعامة حديثه غير محفوظ».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامعين» لابن عدي والطبراني في «الدعاء» وقال المناوي في «الفيض»:

«وفيه مؤمل الثقفي، أورده الذهبي في «الضعفاء»، عن أبي أمية بن يعلى الثقفي، لا شيء. ومن ثم قال المؤلف (السيوطي) في «حاشية الشفاء»: إسناده ضعيف. ولم يرمز له هنا بشيء».

قلت: ولذلك جزم بضعف إسناده الشيخ زكريا الأنصاري في «فتح الجليل» (ق ٢/١٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «مختصر الديلمي»:

«قلت: أبو أمية ضعيف».

(تنبيه): قول المناوي: «ولم يرمز له هنا بشيء» يدلنا على أن نسخة «الجامع الصغير» المطبوعة في أعلى «فيض القدير» ليست هي النسخة التي اعتمد عليها شارحه المناوي، لأنه وقع فيها الرمز بالضعف لهذا الحديث، وعليها يعتمد المعلقون على «الجامع الكبير» في رموز الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً دون أن ينتبهوا إلى ما نبّهنا عليه مراراً تبعاً للمناوي أنه لا يجوز الاعتماد عليها لما وقع فيها من التحريف وغيره، وهكذا فعلوا في هذا الحديث فقالوا في تعليقهم عليه (١/١/٢٦):

«وهو في «الصغير» برقم ٢٠، ورمز له المصنف بالضعف». دون أن يرجعوا إلى كلام المناوي المصرح بأنه لم يرمز له بشيء. وكذلك يفعلون في كل أحاديث الكتاب يعتمدون على رموزه كما ذكرنا دون أن يتثبتوا من صحة نسبة الرمز إلى المصنف أولاً، ولمطابقة الرمز للنقد العلمي ثانياً. والله المستعان.

١٤٨٨- (آمينُ قوةٌ للدعاءِ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢/٨٣) عن عبد الله بن بزيع عن الحسن بن عمارة: حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً وفيه علتان:

الأولى: ابن عمارة، قال الحافظ: «متروك»، بل قال الإمام أحمد: «كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة».

الثانية: عبد الله بن بزيع فإنه ضعيف، وقال ابن عدي عقب الحديث: «إنه غير محفوظ».

والحديث من الأحاديث التي خلا منها الجوامع الثلاثة: «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» للسيوطي وكذا «الزيادة عليه» له و «الجامع الأزهر» للمناوي!

١٤٨٩- (يا حرملةُ! ائتِ المعروفَ، واجتنب المنكرَ، وانظرْ ما يعجبُ أذُنَك أن يقولَ لكَ القومُ إذا قمتَ من عندهم فأتِه، وانظر الذي تكرهُه أن يقولَ لكَ القومُ إذا قمتَ من عندِهم فاجتنبه).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٢٢) و (ق ٢٠/ ٢ من المخطوطة) و (ص ٣٤ من الهندية) وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٢٠- ٣٢١) من طريق عبد الله بن حسان العنبري قال: حدثنا حبان بن عاصم -وكان حرملة أبا أمه- فحدثتني صفية ابنة عليبة ودحيبة ابنة عليبة- وكان جدهما حرملة أبا أبيهما -أنه أخبرهم [عن] حرملة بن عبد الله:

«أنه خرجَ حتى أتى النبي ﷺ، فكان عنده حتى عرفَه النبيُّ ﷺ، فلما ارتحلَ، قلتُ في نفسي: والله لآتين النبيَّ ﷺ حتى أزداد من العلمِ، فجئتُ أمشي، حتى قمت بين يديه، فقلتُ: ما تأمرني أعملُ؟ قال: يا حرملةُ: ائتِ المعروفَ، واجتنبِ المنكرَ. ثم رجعتُ حتى جئتُ الراحلةَ. ثم أقبلتُ حتى قمتُ مقامي قريباً منه، فقلتُ: يا رسول الله! ما تأمرني أعملُ؟ قال. . . » فذكره.

قلت: وهذا إسناد في ثبوته نظر من وجهين:

الأول: أن عبد الله بن حسان العنبري مجهول الحال، لم يوثقه أحد، وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول». يعني عند المتابعة، وقد توبع، لكن مع المخالفة في إسناده كما يأتي:

الآخر: أن نسخ «الأدب المفرد» مختلفة في إثبات حرف (عن) قبل (حرملة) فقد ثبت في النسختين المطبوعتين المشار إليهما، ولم تثبت في المخطوطة، ولذلك وضعته بين المعكوفين، والسند، يختلف الحكم عليه باختلاف النسخ، فعلى إثباته يكون الحديث من رواية ابنتي عليبة عن عليبة عن حرملة. وعلى حذفه يكون من روايتهما عن جدهما حرملة.

وعلى الإثبات يكون الحديث معلولاً بالجهالة، فإن عليبة هذا مجهول العين، أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢/ ٤٠) ولم يزد على قوله:

«روى عن أبيه عن النبي ﷺ. روى عنه ابنه ضرغامة».

وعلى حذفه فهل سمع ابنتا عليبة من جدهما؟ ليس عندنا ما يثبت ذلك، إلا هذا الإسناد، ومداره على عبد الله بن حسان، وقد عرفت أنه مجهول الحال فلا تقوم الحجة به، ولا سيما قد خولف في إسناده فقال أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٢٠٧): حدثنا قرة قال: حدثنا ضرغامة قال: حدثني أبي عن أبيه قال:

أتيت رسول الله ﷺ في ركب من الحي، فلما أردت الرجوع قلت: يا رسول الله أوصني قال:

«اتق الله، وإذا كنت في مجلس وقمت منه، وسمعتهم يقولون ما يعجبك، فأته، فإذا سمعتهم يقولون ما تكره فلا تأته».

وأخرجه ابن سعد (٧/ ٣٤) من طريقين آخرين عن قرة.

فهذا الإسناد يشهد أن الحديث من رواية عليبة عن حرملة لأن ضرغامة هذا هو ابن عليبة بن حرملة العنبري كما في كتاب ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٤٧٠)، فعليه فيمكن القول بأن النسخة التي أثبتت (عن) أرجح من الأخرى، فيكون الإسناد متصلاً معللاً بالجهالة، على أن ضرغامة هذا يشبه أباه في الجهالة، فإن ابن أبي حاتم لم يزد فيه على قوله:

«روى عن أبيه، روى عنه قرة بن خالد السدوسي».

ومما يرجح نسخة الإثبات والوصل، أن الذين ترجموا لحرملة هذا في

«الصحابة» كابن عبد البر وغيره كلهم ذكروا أن الحديث من رواية صفية ودُحَيبة عن أبيهما عنه، وقد عزاه أحدهم للأدب المفرد والطيالسي، وهو الحافظ ابن حجر[1]، وتبعه السيوطي، فقال في «الجامع الكبير» (١/٤/١):

«رواه البخاري في «الأدب» وابن سعد والباوَرْدي والبغوي والبيهقي في «شعب الإيمان» من طريق صفية ودحيبة ابنتي عليبة بـن حرملة بن عبد الله بن أوس عن أبيهما عن جدهما رضي الله عنه. قال البغوي: ولا أعلم له غيره».

ولكن يعـارض هـذا أن ابن أبي حـاتم قـال في تـرجمـة حـرملة من كتابـه (١/٢/٢٧٢):

«بصري له صحبة، روت عنه صفية ودحيبة ابنتا عليبة، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: روى عنه حبان بن عاصم».

وعلى هذا جرى الحافظ في «التهذيب» وغيره، خلافاً لصنيعه في «الإصابة» كما سبقت الإشارة إليه، ولا أعلم مستنداً لهذا سوى رواية عبد الله بن حسان هذه، وهي مضطربة كما رأيت، ولعل ذلك منه؛ فإنه غير معروف بالضبط والحفظ، ولا سيما قـد خولف من ضرغامة كما سبق.

وجملة القول: أن الحديث ضعيف لا يثبت، لأنه منقطع أو مجهول.

فقول الحافظ في «الإصابة»:

«وحديثه في «الأدب المفرد» للبخاري و «مسند أبي داود الطيالسي» وغيرهما بإسناد حسن».

فهو غير حسن، كيف وهو الذي قال في عبد الله بن حسان: «مقبول» كما تقدم؟!

فإن قيل: إنما حسنه بمجموع الطريقين أحدهما عند البخاري والآخر عند الطيالسي.

قلت: يمنع من ذلك الاختلاف الذي بينهما، كما سبق شرحه، وتلخيص ذلك أن رواية ابن حسان إن كان المحفوظ فيها إسقاط عليبة من الإسناد، فقد خالفه ضرغامة، وليس فيهما حافظ ليصار إلى ترجيح رواية أحدهما على رواية الآخر، وإن كان المحفوظ

---

(١) انظر «الاستيعاب» (١/١٣٩) و«أسد الغابة» (١/٣٩٧) و«الإصابة» (٢/٢).

فيها إثبات عليبة فهو مجهول، فمن أين للإسناد الحسن؟! والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا ما وصل إليه علمي، ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ فمن كان عنده شيء نستفيده منه قدمه إلينا إن شاء الله، وجزاه الله خيراً.

١٤٩٠- (جئتم تسألوني عن الصنيعةِ لمن تحقُّ؟ لا تنبغي الصنيعةُ إلا لذي حسبٍ أو دينٍ، وجئتُم تسألوني عن الرزقِ وما يجلبهُ على العبدِ؟ فاستجلبُوه واستنزلوه بالصدقةِ، وجئتُم تسألوني عن جهادِ الضعفاءِ؟ فإن جهادَ الضعفاءِ الحجُّ والعمرةُ، وجئتُم تسألوني عن جهادِ النساءِ؟ وإن جهادَ المرأةِ حسنُ التبعلِ، وجئتُم تسألوني عن الرزقِ؟ ومن أين يأتي؟ وكيف يأتي؟ أبى الله أن يرزقَ عبدَه المؤمنَ إلا من حيثُ لا يعلمُ).

منكر. رواه أبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (١/٩٩) ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٤٨/١): نا أبو عبد الله أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران بن قراد التجيبي: نا جدي حرملة قال: حدثني عمر بن راشد المدني قال: حدثني مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال:

«احتج أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح، فتماروا في شيء، فقال لهم علي: انطلقوا إلى رسول الله ﷺ، فلما وقفوا على رسول الله ﷺ، قال: جئنا يا رسول الله نسألك عن شيء، فقال: إن شئتم فاسألوا، وإن شئتم أخبرتكم بما جئتم له، قالوا: أخبرنا، قال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، عمر بن راشد المدني؛ هو أبو حفص الجاري: قال أبو حاتم:

«وجدت حديثه كذباً وزوراً». وقال العقيلي:

«منكر الحديث».

وأحمد بن طاهر، قال الدارقطني:

«كذاب». قال الذهبي:

«وأتى بحديث منكر متنه (أبى الله أن يرزق المؤمن إلا من حيث لا يعلم)».

قلت: وأخرجه الحاكم في «تاريخه» بإسناده عن عمر بن خلف المخزومي: حدثنا عمر بن راشد عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال:

«كان رسول الله ﷺ يوماً جالساً في مجلسه، فاطلع علي بن أبي طالب..».

قلت: فذكره، وقال الحاكم:

«هذا حديث غريب الإسناد والمتن، وعبد الرحمن بن حرملة المديني عزيز الحديث جداً».

قلت: هو مختلف فيه، وإنما الآفة من عمر بن راشد، وقد عرفت حاله، ومن طريقه أخرج الديلمي (١/١/٨٠) الجملة الأخيرة منه.

وأورده ابن الجوزي في «**الموضوعات**» (**٢/١٥٢-١٥٣**) من طريق ابن حبان، وهذا في «الضعفاء» (١/١٤٧) بسنده عن أحمد بن داود بن عبد الغفار عن أبي مصعب قال: حدثني مالك عن جعفر بن محمد به، وقالا:

«**موضوع، آفته أحمد بن داود بن عبد الغفار**».

وقال السيوطي عقبه في «اللآلي» (٢/٧١):

«وقال ابن عبد البر: هذا حديث غريب من حديث مالك، وهو حديث حسن، لكنه منكر عندهم عن مالك، لا يصح عنه، ولا أصل له في حديثه».

ثم ذكر له السيوطي طريقاً أخرى عن علي وفيها هارون بن يحيى الحاطبي، ذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال ابن عبد البر:

«لا أعرفه». وقال البيهقي:

«لا أحفظه على هذا الوجه، إلا بهذا الإسناد، وهو ضعيف بمرة».

١٤٩١- (ابتدروا الأذانَ، ولا تبتدروا الإمامةَ).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٩٥/٢): حدثنا وكيع عن علي ابن مبارك عن يحيى بن أبي كثير مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإنه وإن كان رجاله كلهم ثقاتاً رجال الشيخين، فإنه معضل، وليس بمرسل كما قال السيوطي وأقره المناوي؛ فإن يحيى بن أبي كثير، إنما له رؤية لأنس، ولم يسمع منه، ولا من صحابي آخر كما في «التهـذيب» عن ابن حبان وغيره.

وأما قول المناوي في «شرحيه»:

«وله شواهد».

فلا أعلم شيئاً منها. والله أعلم.

١٤٩٢- (أبى الله أنْ يقبلَ عملَ صاحبِ بدعةٍ، حتى يدعَ بدعتَهُ).

منكر. أخرجه ابن ماجـه (رقم ٥٠) وابن أبي عاصم في «السنـة» (ق ٤/ ٢) والديلمي (١/ ١/ ٨٠) من طريق أبي الشيخ عن **بشر بن منصور الحَنّاط، عن أبي زيد عن أبي المغيرة** عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، مسلسل بالمجهولين، قال أبو زرعة:

«لا أعرف أبا زيد ولا شيخه ولا بشراً».

وقال الذهبي في أوّلهم:

«يجهل». وقال في الآخرين:

«لا يدرى مَن هما».

ووافقه البوصيري في «الزوائد» (١/ ١١).

وقد جاء بإسناد شر من هذا بلفظ آخر، وهو:

١٤٩٣- (لا يقبلُ الله لصاحبِ بدعةٍ صوماً ولا صلاةً، ولا صدقةً، ولا حجاً ولا عمرةً، ولا جهاداً، ولا صرفاً ولا عدلاً، يخرجُ من الإسلامِ كما تخرجُ الشعرةُ من العجينِ).

موضوع. أخرجه ابن ماجه (٤٩) من طريق **محمد بن مِحْصَن** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا موضوع آفته ابن محصن هذا فإنه كذاب كما قال ابن معين وأبو حاتم، وقال الحافظ في «التقريب»:

«كذبوه».

وتساهل البوصيري فيه فقال في «الزوائد» (١/١٠):

«هذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن محصن، وقد اتفقوا على ضعفه».

ووجه التساهل أن الراوي قد يتفق على ضعفه، وليس بكذاب، وحينئذ فذكر الاتفاق دون ذكر السبب لا يكون معبراً عن واقع الراوي. فتأمل.

١٤٩٤- (من يعملْ سوءًا يُجْزَ به في الدنيا).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣/٥٥٢-٥٥٣) وابن عدي في «الكامل» (٢/١٤٢) وأحمد (١/٦) وابن مردويه عن **زياد الجصاص** عن علي بن زيد عن مجاهد قال: قال لي عبد الله بن عمر:

«انظر إلى المكان الذي فيه ابن الزبير مصلوباً، فلا تمرَّنَّ عليه قال: فسها الغلام، فإذا عبد الله بن عمر ينظر إلى ابن الزبير، فقال: يغفر الله لك (ثلاثاً)، أما والله ما علمتك إلا صواماً قواماً وصالاً للرحم، أما والله إني لأرجو مع مساوي ما أصبت أن لا يعذبك الله بعدها، قال: ثم التفت إلي فقال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره، والسياق لابن مردويه والحاكم، لكن وقع فيه تحريف وسكت عنه.

وأقول: إسناده ضعيف، زياد - وهو ابن أبي زياد الجصاص - ضعيف، وكذا علي بن زيد وهو ابن جدعان.

وذكر له ابن كثير شاهداً من رواية البزار في «مسنده (٣/٤٦ - الكشف) عن عبد الرحمن بن سليم بن حيان: حدثني أبي عن جدي حيان بن بسطام، قال بسطام:

«كنت مع ابن عمر، فمر بعبد الله بن الزبير وهو مصلوب، فقال: رحمة الله عليك أبا خبيب، سمعت أباك يعني الزبير يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره بزيادة «والآخرة» وقال:

«لا نعلمه يروى عن الزبير إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو ضعيف، لم أعرف أحداً منهم ؛ غير حيان بن بسطام، وقد أشار الذهبي إلى أنه مجهول فقال:

«تفرد عنه ابنه سليم».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»!

ثم ذكر ابن كثير من طريق موسى بن عبيدة: حدثني مولى ابن سباع قال: سمعت ابن عمر يحدث عن أبي بكر الصديق قال:

«كنتُ عند النبيِّ ﷺ، فنزلتْ هذه الآية ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيراً﴾ فقالَ رسولُ الله ﷺ: يا أبا بكر! ألا أقرئُك آيةً أُنزلت علي؟ قالَ: قلتُ: بلى يا رسولَ الله! فأقرأَنيها، فلا أعلمُ أني قد وجدتُ انفصاماً في ظهري حتى تمطيتُ لها، فقالَ رسولُ الله ﷺ: مالكَ يا أبا بكرٍ؟ قلتُ: بأبي أنتَ وأمي يا رسولَ الله! وأينا لم يعمل السوءَ؟ وإنا لمجزيون بكل سوءٍ عملناه؟ فقال رسول الله ﷺ:

أما أنت يا أبا بكر وأصحابك المؤمنون فإنكم تجزون بذلك في الدنيا حتى تلقوا الله ليس لكم ذنوبٌ، وأما الآخرون فيجمع ذلك لهم حتى يجزوا به يوم القيامةِ».

أخرجه ابن مردويه والترمذي وقال:

«وموسى بن عبيدة يضعف، ومولى ابن سباع مجهول».

قلت: وجملة القول: إن الحديث ضعيف ؛ لضعف رواته وجهالة بعضهم، واختلافهم على ابن عمر في ضبط لفظه، فبعضهم ذكره كما في الترجمة، وبعضهم زاد «وفي الآخرة»، وابن عبيدة رواه بلفظ آخر مغاير تمام المغايرة لما قبله. والله أعلم.

لكن قد صح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

«لما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً، فقال رسول الله ﷺ:

قاربوا، وسددوا ؛ ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النَّكبة ينكبها، أو الشوكة يشاكها».

أخرجه مسلم (٨/١٦) وأحمد (٢/٢٤٨) والحميدي (١١٤٨).

وله شاهد من حديث عائشة نحوه.

أخرجه الترمذي (٢٩٩٤) وقال:
«حديث حسن غريب».

١٤٩٥- (إن في الجنةِ لنهراً، ما يدخلُه جبريلُ من دخلةٍ فيخرجُ منه فينتفضُ، إلا خلقَ اللهُ من كل قطرةٍ تقطرُ منه ملكاً).

موضوع. أخرجه ابن عدي (٢/١٤٢) والديلمي في «المسند» (١/٢/٢٨٧) من طريق زياد بن المنذر عن عطية عن أبي سعيد: قال رسول الله ﷺ: فذكره وقال:

«حديث غير محفوظ».

قلت: آفته زياد هذا قال في «الميزان»:

«قال ابن معين: كذاب. وقال النسائي وغيره: متروك».

وقال ابن حبان (١/٣٠٦):

«كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ، وفي فضائل أهل البيت، لا تحل كتابة حديثه».

وشيخه عطية وهو العوفي ضعيف مدلس.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٢٠٥/٢) لأبي الشيخ في «العظمة» والحاكم في «تاريخه» والديلمي عن أبي سعيد.

١٤٩٦ - (ألا إن الكذبَ يسوِّدُ الوجه، والنميمةُ (يعني فيه) عذابُ القبرِ).

موضوع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤/١٧٩٧) وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠٤- موارد) وابن عدي (١٤٣/١) والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٨/١) عن زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث قال: حدثنا أبو برزة قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره. وقال البيهقي:

«في هذا الإسناد ضعف»!

قلت: بل هو موضوع أيضاً، آفته زياد هذا ؛ فإنه كذاب كما سبق آنفاً، والعجب من

ابن حبان كيف أخرجه في «صحيحه» وقد قال في زياد: «يضع الحديث» كما عرفت؟! فلعله توهم أنه غيره.

والحديث ذكره في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي فقط، وتعقبه المناوي بقوله:

«وقضية صنيع المصنف أن البيهقي خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، بل أعله فقال عقبه: «في هذا الإسناد ضعف». اهـ. **وقد تساهل في إطلاقه عليه الضعف**، وحاله أفظع من ذلك، فقد قال الهيثمي وغيره: «فيه زياد بن المنذر وهو كذاب». اهـ، **فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب**».

قلت: يعني أن السيوطي كان يجب عليه حذفه وفاءً بشرطه في أول الكتاب أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع. وهذا الشرط قد أخل به السيوطي عشرات المرات، وكتابنا هذا هو الوحيد في الكشف عن ذلك، ولكن إذا كان المناوي يرى أن هذا الحديث موضوع -وهو الصواب- فلماذا رجع عن ذلك في كتابه الآخر «التيسير» فقال فيه مقلداً للبيهقي:

«رواه البيهقي عن أبي برزة ثم قال: إسناده ضعيف»؟!

وقد نسبه بسبب قوله هذا إلى التساهل كما رأيت. فتأمل.

ثم أخرج أبو يعلى بهذا الإسناد عن أبي برزة مرفوعاً:

«إن بعدي أئمة إن أطعتموهم أكفروكم، وإن عصيتموهم قتلوكم، أئمة الكفر، ورؤس الضلالة».

وقال الهيثمي (٥/٢٣٨):

«رواه أبو يعلى والطبراني، وفيه زياد بن المنذر، وهو كذاب متروك».

١٤٩٧- (خصالٌ لا تنبغي في المسجدِ: لا يُتخذ طريقاً، ولا يُشْهرُ فيه سلاحٌ، ولا يُنبضُ فيه بقوسٍ، ولا يُنثرُ فيه نبلٌ، ولا يُمرُّ فيه بلحمٍ نيّءٍ، ولا يُضربُ فيه حدٌّ، ولا يُقتصُّ فيه من أحدٍ، ولا يُتخذُ سوقاً).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٧٤٨) وابن عدي (١/١٤٥) عن **زيد بن جبيرة الأنصاري** عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.
وقال ابن عدي:
«حديث غير محفوظ، وزيد بن جبيرة عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».
قلت: وهو ضعيف جداً كما يشعر بذلك قول الحافظ فيه:
«متروك».
وقال البوصيري في «الزوائد» (١/٩٥):
«إسناده ضعيف، لاتفاقهم على ضعف زيد بن جبيرة. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف».
وبه أعله ابن القيم في كلامه المنقول في «المجموع» (١/١١٢/٥٤٨٥).
لكن قوله: «لا يتخذ طريقاً» قد جاء من طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً أتم منه، وإسناده حسن كما بينته في «الصحيحة» (١٠٠١).

١٤٩٨- (خيرُ نسائِكم العفيفةُ الغَلِمةُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي (١/١٤٥) عن عبد الملك بن محمد الصنعاني: ثنا **زيد بن جبيرة** عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك: قال رسول الله ﷺ: فذكره.
قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً من أجل ابن جبيرة؛ فإنه متروك كما تقدم آنفاً.
وعبد الملك بن محمد الصنعاني من صنعاء دمشق، وهو لين الحديث كما قال الحافظ.
والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للديلمي في «مسند الفردوس» فقط! بزيادة:
«عفيفة في فرجها، غلمة على زوجها».
فقال المناوي:
«وفيه عبد الملك بن محمد الصنعاني، قال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به، عن

زيد بن جبيرة، قال الذهبي: تركوه. ورواه ابن لال، ومن طريقه أورده الديلمي مصرحاً، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أصوب».

قلت: وقد وجدت له طريقاً أخرى، ولكنها معلولة أيضاً، فقال ابن أبي حاتم (١/٣٩٦):

«وسألت أبي عن حديث حدثنا به محمد بن عوف الحمصي قال: حدثنا أبو اليمان قال: حدثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن أنس.. (فذكره). فسمعت أبي يقول: إنما يروونه عن زيد بن جبيرة عن يحيى بن سعيد عن أنس عن النبي ﷺ، وزيد بن جبيرة ضعيف الحديث».

قلت: وعلة هذه الطريق إسماعيل بن عياش، فإنه ضعيف في غير روايته عن الشاميين، وهذه منها.

١٤٩٩- (فُلِق البحرُ لبني إسرائيلَ يومَ عاشوراءَ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٤٤/٢ و١٦٣/١) من طريق أبي يعلى وغيره عن سلام الطويل عن زيد العمي عن يزيد الرقاشي عن أنس عن النبي ﷺ به. وقال في الموضع الأول منهما في ترجمة زيد:

«ولعل البلاء فيه من سلام أو منهما جميعاً، فإنهما ضعيفان».

وقال في الموضع الآخر في ترجمة سلام:

«عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه».

قلت: هو كذاب، ومن فوقه كلاهما ضعيف، فهو الآفة.

وفي «فيض القدير»:

«قال ابن القطان: فيه ضعيفان، وقال الهيثمي: فيه يزيد الرقاشي وفيه كلام كثير».

قلت: ومعنى هذا الحديث ثابت في «الصحيحين» أنه من كلام اليهود، قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:

«قدم النبي ﷺ، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا يومٌ

صالحٌ، هذا يومُ نجى الله بني اسرائيلَ من عدوِّهم». زاد مسلم: «وغرقَ فرعونُ وقومُه». الحديث وفيه قوله: «فأنا أحق بموسى منكم، فصامه، وأمر بصيامه».

وفي «المسند» (٢/٣٥٩) من حديث أبي هريرة قال:

«مر النبيُّ ﷺ بأناسٍ من اليهودِ قد صاموا يومَ عاشوراءَ، فقالَ: ما هذا الصومُ؟ قالوا: هذا اليومُ الذي نجى الله موسى وبني إسرائيلَ من الغرقِ، وغرقَ فيه فرعونُ، وهذا يوم استوتْ فيه السفينةُ على الجوديِّ، فصامَهُ نوحُ وموسى شكراً لله تعالى، فقال ﷺ: أنا أحقُّ. . ». الحديث.

وفي إسناده حبيب بن عبد الله الأزدي قال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

ولذلك فلم يحسن صنعاً حين سكت عليه في «الفتح» (٤/٢١٤).

قلت: فمن المحتمل لدي أن يكون أحد أولئك الضعفاء، لما بلغه كلام اليهود الوارد في حديث ابن عباس، وأن النبي ﷺ سكت عليه، عَدَّ سكوته ﷺ إقراراً لـه، واستجاز نسبته إليه ﷺ! وليس يخفى على أهل العلم؛ أن ذلك مما لا يجوز، لأنه من التقول الذي حرّمه ﷺ في قوله: «من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار». والله أعلم.

١٥٠٠ـ (استحي اللهَ استحياءَك من رجلين من صالحِي عشيرتِك).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٥٣/٢ و٢٠٣/١) عن صُغدي بن سنان: ثنا جعفر ابن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واهٍ جداً، أورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة جعفر ابن الزبير وقال:

«عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه، والضعف على حديثه بين».

ثم روى عن البخاري والنسائي أنهما قالا:

«متروك الحديث».

وأورده في الموضع الثاني في ترجمة صُغْدي وقال:

«وهذا الحديث بهذا الإسناد ليس يرويه غير الصُّغدي، وهو خير من جعفر، ويتبين على حديثه ضعفه، قال ابن معين: ليس بشيء».

فالحديث واه جداً، فقول المناوي في شرحيه: «وإسناده ضعيف» - ولم يزد - قصور، لعله جاءه من أنه لم يتيسر له الاطلاع على سنده.

وقد روي الحديث بإسناد خير من هذا، وبلفظ:

«رجل» مكان: «رجلين».

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٧٤١).

انتهى المجلد الثالث من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» والحمد لله تعالى والمنة، ويليه إن شاء الله المجلد الرابع وأوله:

١٥٠١- (إن للشيطان كحلاً . . .).

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

الفهـــارس

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(١) تنبيه: الرقم الذي دون الألف هو رقم الصفحة، فليكن هذا منك على ذكر.

٣ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية الآتية :

٣ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية
الأبواب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخـــلاق

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة

٤ ـ الإيمان والتوحيد والدين

٥ ـ البيوع والكسب والزهد

٦ ـ التوبة والمواعظ والرقاق

٧ ـ الجنائز والمرض والموت

٨ ـ الجهاد والسفر والغزو

٩ ـ الحج والعمرة والزيارة

١٠ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١١ ـ الزكاة والسخاء

١٢ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٣ ـ السيرة النبوية

١٤ ـ الصلاة والأذان

١٥ ـ الصيام والقيام

١٦ ـ الطهارة والوضوء

١٧ ـ العلم والحديث النبوي

١٨ ـ الفتن وأشراط الساعة والجنة والنار

١٩ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٠ - اللباس والزينة

٢١ - المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٢ - المناقب والمثالب

٤ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٥ ـ الآثار مرتبة على الحروف

٦ ـ الرواة المترجم لهم

(خ)

(د)

(ن)

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله حقَّ تُقاتِهِ. ولا تَموتُنَّ إلا وأنْتُم مُسْلِمونَ﴾.

﴿يا أيُّها الناسُ اتَّقوا ربَّكُمُ الذي خَلَقَكُم مِن نفسٍ واحدةٍ، وخَلَقَ منها زَوْجَها وبثَّ منهُما رِجالاً كَثيراً ونِساء، واتَّقوا الله الذي تَساءَلون بهِ والأرحامَ إنَّ الله كان عليكُم رَقيباً﴾.

﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا اتَّقوا الله وقولوا قَوْلاً سَديداً. يُصْلِحْ لكُم أعمالَكُم ويَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم ومَن يُطِعِ الله ورَسولَهُ فقدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[1].

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلِّمها أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان في خطبة نكاح، أو جمعة، أو عيد، أو محاضرة، ولي فيها رسالة مطبوعة مراراً، وهذه الخطبة مع الأسف مهجورة من أكثر الخطباء والمدرسين، وإن كُنا بدأنا نشعر بعد نشر الرسالة بسنين أن كثيراً من الخطباء، وبخاصة السلفيين منهم، قد تبنوها، وبذلك أحيوا سنة أماتها من لا يهتم بإحياء السنن، وإماتة البدع، جزاهم الله خيراً.

وبهذه المناسبة أقول:

إن من أسوأ التعليقات التي وقفت عليها في هذه الآونة الأخيرة، والتي تدل على أن كاتبها لم يُؤت من الحكمة شيئاً مذكوراً، ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري على كتابي «صحيح الكلم الطيب»؛ الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده، كان منها قوله (ص٨٥) ناقلاً عن النووي:

«هذه الخطبة سنة، لو لم يأت بشيء منها؛ صح النكاح باتفاق العلماء». =

أما بعد؛ فإليكم أيها القراء الكرام! المجلد الرابع من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، وفيه أنواع جديدة من الأحاديث الواهية، التي يجب على كل مسلم ـ وبخاصة أهل العلم وطلابه ـ أن يكون على حذر منها؛ لكي لا يقول على النبي ﷺ ما لم يعلم أنه قاله، فيقع ـ لا سمح الله ـ في وعيد قوله ﷺ: «من قال علي ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار»، نعوذ بالله تعالى من النار، ومن كل أسبابها.

ولقد يسر الله عزَّ وجل ـ وله الفضل والمنة ـ أن لا يتأخر عن سابقه صدوراً إلا قليلاً، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كثيراً.

وكانت مقدمة المجلد السابق عامرة ـ بفضل الله ـ بالبحوث العلمية، والردود الفقهية والحديثية، على بعض الحاقدين والحاسدين من الصوفية والطرقية، الذين يتهمون الأبرياء بما ليس فيهم، من أولئك الشيخ عبد الله الغُماري المغربي، الذي غَمِر صدرُهُ، وعمي بالهوى قلبُه، فطعن في جماهير المسلمين من أهل السنة سلفاً وخلفاً، واتهمهم بمخالفة سنة النبي ﷺ وحديثه، وأثنى خيراً بكل صراحة على الشيعة انتصاراً لبدعته، (المقدمة ص٩ ـ ١٢).

وصحح مع ذلك كله بغير علم بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة، ورمى الحافظَيْنِ الجليلين الذهبي والعسقلاني بالتعنت الشديد، لأنهما أبطلا

= أقول: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسُن ذكره في سُنة معروفة؛ يُخشى من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سنة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة، فضلاً عن العامة، حتى كادت أن تصبح نسياً منسياً، حتى عند بعض الناشرين الذين يدَّعون السلفية عقيدة أو تجارة (الله أعلم بما في نفوسهم)، وقد بينت شيئاً من هذا في مقدمتي للطبعة الثامنة من الكتاب المذكور: «صحيح الكلم الطيب»، وقد صدر حديثاً والحمد لله في طبعة أنيقة مزيدة منقحة. والله ولي التوفيق.

حديثاً من تلك الأحاديث التي صححها هو تكلفاً وتشيعاً! وقد نبهت على بعضها في تلك المقدمة (ص٢٢ - ٢٥ و٣٣ - ٣٩)، وعلى غيرها في صُلب المجلد كالحديث (١٠٤٢) وغيره كثير وكثير، مما يؤكد لكل باحث أنه في هذا العلم كما قيل: «لا في العير ولا في النفير»، وقد نبهت على بعضها في فهرست «١ - المواضيع والبحوث» منه، فمن شاء تتبُّعها رجع إليه.

هذا في المجلد الثالث.

وستمر بك أيها القارىء الكريم في هذا المجلد الرابع، أمثلة أخرى من تلك الأحاديث الضعيفة التي صححها الغُماري أيضاً، ضِغثاً على إبَّالة، فلا بأس من الإشارة إلى أرقامها هنا، ليزداد القراء معرفة بهذا الغُماري، ومدى انحرافه عن جادة هذا العلم وقواعده، وأقوال أئمة الجرح والتعديل:

(١٥٠٤ و١٥١٤ و١٥٦٦ و١٧٨٢، (وهو موضوع) و١٨٢١ و١٨٢٨ و١٨٣٣ و١٨٤٤ و١٩٣٣).

(تنبيه): كنت بينت في مقدمة المجلد الثالث من هذه السلسلة حال عبدالله الغماري في عدائه لأهل السنة، ومحاربته إياهم، واتهامه إياي شخصياً بشتى التهم الباطلة، وجهلَه بعلم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، ونبهت في تضاعيفه على جملة من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وأوردها في كتابه الذي سماه «الكنز الثمين»، وهي من الكثرة بحيث يظن كثير من المتعصبة له، والمغرورين به، أن في نقدي إياه تحاملاً عليه بحكم العداء المذهبي، كما هو معهود منه في مخالفه، والله سبحانه نسأل أن يعصمنا من الوقوع في مثل ما وقع فيه، وأن لا نقول فيه وفي أمثاله من المبتدعة إلا ما ندين الله به،

متأدبين في ذلك بأدب قوله تعالى: ﴿ولا يجرِمَنَّكُم شنآنُ قومٍ على أنْ لا تَعْدِلوا اعدِلوا هو أقربُ للتَّقوى﴾.

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه: «سبيل التوفيق في ترجمة عبدالله بن الصديق؛ تأليف: العلامة الحافظ المتفنن أبي الفضل عبدالله بن الصديق الغماري»! عقد فيه (ص٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن)، يعني: سجن جمال عبدالناصر، مكث فيه من سنة **١٩٥٩** إلى سنة **١٩٦٩** ـ وهذه السنة هي التي صدر فيها كتابي «صحيح الجامع» ـ، ثم ذكر أنه ألف فيه عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: «الكنز الثمين»، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

«غير أن كتاب «الكنز الثمين» لست راضياً عنه، لأني كتبته في حال تضييق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، **فجاءت فيه أحاديث ضعيفة كثيرة**، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبته وحذفت منه ما فيه من الضعيف».

قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منها، ولا نزال بفضل الله تعالى؛ نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغتروا بما قاله في مقدمة «كنزه» (صفحة ح):

«جردت فيه الأحاديث الثابتة من الجامع الصغير». وقال (صفحة ع):

«ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية».

ولكن . . . ألا يتساءل القراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: إنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه ليس فيه أحاديث ضعيفة. .؟! أليس في

ذلك غشٌّ وتضليلٌ للأمة؟! لو أن ذلك كان في أحاديث معدودة لعذرناه، لكنها من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن في حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص٢٣).

وفي ظني أن الذي حمله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: «صحيح الجامع الصغير»، فجمع هو «كنزه» مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثل ما جاء في مقدمة «ترتيب صحيح الجامع الصغير. .» لبعض إخواننا (ص١٤):

«كتاب «الكنز الثمين. .» محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي وابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل فيها: رواته ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم».

وتفصيل هذا الإجمال يجده القراء في عشرات بل مئات الأمثلة في هذا المجلد، والذي قبله والآتية بعده إن شاء الله تعالى، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ومن أعاجيب تقديرات الله تعالى أن يضطر الغماري إلى الاعتراف بشيء من الفضل تحت مطارق أدلة الحق، فقد ذكرني الغماري هذا (ص٤٩) من «ترجمته» في جملة من عاصره من أهل الحديث، وقال:

«يعرف الحديث معرفة جيدة، إلا أنه يعتمد على المناوي وعلي القاري

. . . » إلخ ما رماني به كعادته .

وهذا الاعتماد الذي رماني به إنما هو صفته في الحقيقة كما أثبتُّ ذلك في الأمثلة المشار إليها آنفاً، وكأن هذا الاعتراف بالحق والاتهام بالباطل ورثه من أخيه الأكبر أحمد، فقد اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ **٢٩** صفر سنة ١٣٨٠، والآخر في **٢٢** ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منهما:

«وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث، فأتقنه جداً جداً، وأعانته مكتبة الظاهر المشتملة على نفائس المخطوطات في الحديث، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بما فيها، وهو خبيث الطبع، وهابي تيمي جلد . . . ولولا خبث مذهبه وعناده لكان من أفراد الزمان في معرفة الحديث، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها».

وقال في الخطاب الآخر:

«والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها.

أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير)، إلا أنه في العناد ـ والعياذ بالله ـ خلف الزمزمي . . . » إلخ.

نقلت هذه النصوص للتاريخ أولاً، وليكون القراء على علم بمثل هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة، لأن لها قيمة لا تقدر، فهي كما قيل قديمًا: «والفضل ما شهدت به الأعداء»!

وأما الاتهام بالعناد وغيره فهو كما يتهمنا الكفار أو المنحرفون عن الشرع بالتعصب، والحقيقة أنه التعصب للحق الذي جاء به الدين.

وأما الاتهام بالتوهب فجوابي عليه ما قاله بعض الموحدين المتبعين لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابعُ أحمد متوهباً ... فأنا المُقِرُّ بأنَّني وهَّابي!

وهناك أشخاص آخرون ظهروا في ساحة التأليف والكتابة فيما لا يحسنون، وأخص بالذكر منهم الشيخين الحلبيَّين اللذين اختصر كل منهما «تفسير الحافظ ابن كثير»؛ سبق أن نبهت في المجلد السابق على شيء من الأحاديث الضعيفة التي صححاها بجهل بالغ، وفي هذا المجلد أحاديث أخرى من ذاك القبيل، فانظرها إن شئت بأرقامها الآتية:

(١٥٤٣ و١٦٣٧ و١٦٤٢ و١٩٣٧).

وهناك شيخ حلبي ثالث، يُثبت سنة عن النبي ﷺ بحديث موضوع، رقم (١٨١٦). ونحوه بعض الدكاترة، فانظر الحديث (١٦١٢) و(١٨٢١).

وثمة ناشيء جديد - فيما علمت - له جهود مشكورة في إخراج «مسند أبي يعلى» إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأنصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيته صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته عنده أيضاً، لأن له متابعاً بزعمه، وادعى أن إسناده صحيح لتوهمه أن بعض رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به

لأنه موقوف، بل هو علة أُخرى فيه، ولأنه مختصر عنه، كما ستراه فيما يأتي (١٧٨٣).

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتئد، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته ـ ولو على الغالب ـ توافق تحقيقات الحفاظ المبرِّزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما ليسَ لك به علمٌ إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً﴾. ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: «تَزَبَّبَ قبلَ أن يتحصرم»! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: «من استعجل الشيء قبل أوانه؛ ابتُلي بحرمانه».

ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف:

«ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويُترك؛ إلا النبي ﷺ».

(انظر «صفة الصلاة» ص٢٨ ـ الخامسة).

أسأل الله تبارك وتعالى أن يُسدد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛ إنه سميع مجيب.

عمان ٢ شوال ١٤٠٧هـ — محمد ناصر الدين الألباني

١٥٠١ - (إنَّ للشيطانِ كُحلًا، ولَعوقاً، ونُشوقاً، فأَما لعوقُهُ فالكذبُ، وأَما نُشوقُهُ فالغضب، وأَما كحلُهُ فالنومُ).

ضعيف جداً. أخرجه الخرائطي في «مساوىء الأخلاق» (٢/١٤/٢)، وأبوعلي الهروي في الجزء الأول من الثاني من «الفوائد» (٢/٩)، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد العزيز الحلبي في «حديث السقا» (٣/١-٢)، وأبونعيم في «الحلية» (٦/٣٠٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٤/٢)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٤٣)، من طرق عن **الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي** عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، يزيد - وهو ابن أبان الرقاشي - ضعيف جداً.

قال النسائي وغيره:

«متروك». وضعّفه آخرون.

والربيع بن صَبيح ضعيف.

وأعلّه المُناوي بعاصم بن علي أيضاً، وليس بشيء؛ فإنه قد تابعه سفيان الثوري عند الخرائطي وغيره.

وتابعه **عمر بن حفص العبدي** عن يزيد الرقاشي به.

أخرجه ابن عدي (٢٤٦/١).

والعبدي هذا متروك كما قال النسائي أيضاً.

١٥٠٢ - (سيِّدُ القومِ خادمُهُم).

ضعيف. روي من حديث ابن عباس، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد.

١ - أما حديث ابن عباس، فيرويه يحيى بن أكثم القاضي عن المأمون قال: حدثني أبي عن جده عن المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً. وفيه قصة.

أخرجه أبو القاسم الشَّهْرَزُوري في «الأمالي» (ق١٨٠/٢)، وأبوعبدالرحمن السلمي

في «آداب الصحبة» (ق١٣٩/ ١ مجموع ١٠٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٨٧)، من طرق عن يحيى به. وقد اختلفوا عليه، فبعضهم رواه هكذا، وبعضهم جعل عكرمة مكان الجد، وبعضهم جعله من مسند عقبة بن عامر. ولهذا قال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة»:

«وفي سنده ضعف وانقطاع».

٢ ـ وأما حديث أنس، فيرويه حَمّ بن نوح: حدثنا سلم بن سالم عن عبد الله بن المبارك عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«خادم القوم سيدهم، وساقيهم آخرهم شرباً».

أخرجه المخلّص في قطعة من «الفوائد» (٢٨٤)، وابن أبي شريح الأنصاري في «جزء بيبىٰ» (١/١٦٩).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، علته سَلْم بن سالم وهو البلخي الزاهد، أجمعوا على ضعفه كما قال الخليلي. وقال ابن أبي حاتم:

«لا يصدق».

وحم بن نوح، ترجمه ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣١٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث قال السيوطي في «الجامع الصغير»:

«رواه أبو نعيم في «الأربعين الصوفية» عن أنس».

فتعقّبه المناوي بقوله:

«في صنيعه إشعار بأن الحديث لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة، وإلا لما أبعد النجعة، وهو ذهول، فقد خرجه ابن ماجه باللفظ المذكور عن أبي قتادة، ورواه أيضاً الديلمي».

وأقول: ليس هو عند ابن ماجه بتمامه، وإنما له منه: «ساقي القوم آخرهم شرباً». أخرجه (٣٤٣٤) من طريق أُخرى عن أبي قتادة مرفوعاً. وهذا القدر منه صحيح، فقد أخرجه مسلم أيضاً (٢/ ١٤٠) من هذا الوجه في حديث نومهم عن صلاة الفجر في السفر.

ويبدو لي أن المناوي قلد الديلمي في هذا العزو، فقد قال السخاوي في آخر الكلام

على حديث الترجمة:

«(تنبيه): قد عزاه الديلمي للترمذي وابن ماجه عن أبي قتادة فوهم».

وقلده السيوطي أيضاً، فعزاه في «الجامع الكبير» (٢/٥١/٢) لابن ماجه عن أبي قتادة! وأما في «الجامع الصغير» فبيّض له، فإنه قال:

«عن أبي قتادة»! ولم يذكر مصدره، فقال المناوي:

«وعزاه في «الدرر المشتهرة» لابن ماجه من حديث قتادة. وفي «درر البحار» للترمذي»!

وللحديث طريق أُخرى عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«يا ويح الخادم في الدنيا، هو سيد القوم في الآخرة».

وهو موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» معلقاً، فقال (٨/٥٣):

«وحدث **أحمد بن عبد الله الفارياناني**: ثنا شقيق بن إبراهيم عن إبراهيم بن أدهم عن **عباد بن كثير** عن الحسن عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره». وقال:

«هذا مما تفرد به الفارياناني بوضعه، وكان وضاعاً، مشهوراً بالوضع».

واتهمه ابن حبان أيضاً بالوضع، فاقتصار الحافظ السخاوي على قوله: «وإسناده ضعيف جداً»، لا يخلو من تساهل، وذكر أنه منقطع أيضاً، يعني بين الحسن وأنس.

قلت: وعباد بن كثير هو البصري، قال البخاري:

«تركوه».

وقال النسائي:

«متروك».

وفي لفظ آخر:

«إذا كان يوم القيامة نادى مناد على رؤوس الأولين والآخرين: من كان خادماً للمسلمين في دار الدنيا، فليقم وليمض على الصراط، آمناً غير خائف، وادخلوا الجنة أنتم ومن شئتم من المؤمنين، فليس عليكم حساب، ولا عذاب».

رواه أبو نعيم بإسناده السابق وهو موضوع كما عرفت، ولوائح الوضع عليه لائحة، وإني لأشم منه أن واضعه صوفي مقيت!

٣ ـ وأما حديث سهل بن سعد، فقد أخرجه الحاكم في «التاريخ» بسند ضعيف كما حققته في تعليقي على «المشكاة» (٣٩٢٥).

١٥٠٣ ـ (فضلُ الصلاةِ التي يُستاكُ لها، على الصلاةِ التي لا يُستاكُ لها سبعونَ ضعفاً).

ضعيف. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢١/٢)، والحاكم (١/١٤٦)، وأحمد (٦/١٤٦)، والبزار في «مسنده» (١/٢٤٤/٥٠١ ـ كشف الأستار)؛ من طريق **محمد ابن إسحاق** قال: فذكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأشار ابن خزيمة إلى ضعف إسناده بقوله:

«إن صح الخبر». ثم قال:

«إنما استثنيت صحة هذا الخبر، لأني خائف أن يكون ابن إسحاق لم يسمع من محمد ابن مسلم، وإنما دلسه عنه».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا من أوهامهما، أو تساهلهما، فإن ابن إسحاق مع كونه مدلساً وقد عنعنه؛ فإن مسلماً لم يحتج به، وإنما روى له متابعة.

ومن الجائز أن يكون ابن إسحاق تلقاه عن بعض الضعفاء ثم دلسه، فقد أخرجه أبو يعلى (٣/١١٦٢)، والبزار (١/٢٤٤/٥٠٢)، من طريقين عن **معاوية بن يحيى** عن الزهري به، ولفظه:

«ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك».

وقال البزار:

«لا نعلم رواه إلا معاوية».

قلت: وهو الصدفي، قال الحافظ:

«ضعيف».

وقد وجدت له طريقاً أُخرى عن عروة، فقال الحارث بن أبي أُسامة في «مسنده» (٢/١٨ - زوائده): حدثنا **محمد بن عمر**: ثنا عبد الله بن أبي يحيى عن أبي الأسود عن عروة به.

لكن محمد بن عمر هذا - وهو الواقدي - كذاب، فلا يفرح بروايته!

وقد روي الحديث عن غير عائشة؛ كابن عباس وجابر وابن عمر، خرجها كلها الحافظ في «التلخيص الحبير»، وقال:

«وأسانيدها معلولة».

١٥٠٤ - (نهى أَنْ يَدخلَ الماءَ إِلَّا بمئزرٍ).

ضعيف. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٣٨/١)، والحاكم (١/١٦٢)، عن **الحسن بن بشر الهَمْداني** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»! وقال الذهبي:

«على شرط مسلم».

وأقول: بل هو ضعيف الإسناد، لأن الهَمْداني هذا لم يخرج له مسلم، وهو مختلف فيه، قال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

وأبو الزبير - وإن أخرج له مسلم - فهو مدلس، وقد عنعنه.

قلت: ولعل المناوي لم يتنبه لهاتين العلتين، أو أنه قلد الحاكم والذهبي، فقال في «التيسير»:

«إسناده صحيح»!

واغتر به الغماري، فقلده كما هي عادته في «كنزه»، فأورد الحديث فيه (٤١٩٣)!

١٥٠٥ - (اختضبُوا بالحناءِ، فإنَّهُ يُسكِّنُ الرَّوْعَ، ويُطَيِّبُ الرِّيحَ).

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (من المطبوع ٦/٣٠٥) وتمام في «الفوائد» (١/٩٦) عن **الحسن بن دعامة**: حدثني **عمر بن شريك** - يعني ابن أبي نمرة - عن أبيه عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، الحسن بن دعامة وعمر بن شريك مجهولان.

١٥٠٦ - (إذَا ظهرتِ البدعُ، ولعنَ آخرُ هذهِ الأمةِ أَولَها، فمنْ كانَ عندَهُ علمٌ فلينشرْهُ، فإنَّ كاتمَ العلمِ يومئذٍ لكاتِمٌ ما أَنْزَلَ الله على محمدٍ).

منكر. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٢٩٨ / ١) عن **محمد بن عبد الرحمن بن رمل الدمشقي**: نا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير ابن رمل هذا، ترجمه ابن عساكر، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد تابعه **محمد بن عبد المجيد المفلوج**: ثنا الوليد بن مسلم به نحوه، ولفظه:

«إذا ظهرت الفتن والبدع، وسُب أصحابي، فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل ذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً».

رواه ابن رزقويه في «جزء من حديثه» (ق٢/٢).

والمفلوج هذا؛ قال الذهبي:

«ضعفه محمد بن غالب: تمتام، ومن مناكيره . . .».

ثم ساق له أحاديث هذا أولها.

وأخرجه الديلمي (١/١/٦٦) من طريقين عن علي بن الحسن بن بُنْدار: حدثنا **محمد بن إسحاق الرملي**: حدثنا **هشام بن عمار**: حدثنا **الوليد بن مسلم** به. وهشام فيه ضعف، والرملي لم أعرفه، وابن بندار صوفي متهم عند محمد بن طاهر، وضعفه غيره.

وقد روي من حديث جابر نحوه ولفظه:

١٥٠٧ - (إذَا لعنَ آخرُ هذهِ الأمةِ أولَها، فمنْ كتمَ حديثاً، فقدْ كتمَ مَا أنزلَ اللهُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن ماجه (٢٦٣): حدثنا الحسين بن أبي السري العسقلاني: ثنا خلف بن تميم عن عبد الله بن السري عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قال البوصيري في «الزوائد»:

«في إسناده حسين بن أبي السري كذاب، وعبد الله بن السري ضعيف، وفي «الأطراف» أن عبد الله بن السري لم يدرك محمد بن المنكدر، وذكر أن بينهما وسائط، ففيه انقطاع أيضاً».

قلت: لكن الحسين لم يتفرد به، فقد أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/١٨٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩٤ - بتحقيقي)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق٢٤/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٠٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/١٣٠/٢ - ١٣١/١)، وابن عدي (٢٢٠/٢)، والخطيب في «التاريخ» (٩/٤٧١)، وعبد الغني المقدسي في «العلم» (ق٢٨/٢)، وابن عساكر (٥/٣٣١/٢) من طرق أُخرى عن خلف بن تميم به أتم منه.

وقال العقيلي:

«عبد الله بن السري لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، وقد رواه غير خلف، فأدخل بين ابن السري وابن المنكدر رجلين مشهورين بالضعف».

وقال ابن عدي:

«قال لنا ابن صاعد: وقد رواه سريج بن يونس وقدماء شيوخنا عن خلف بن تميم هكذا، وكانوا يرون أن عبد الله بن السري هذا شيخ قديم، ممن لقي ابن المنكدر وسمع منه، ومن صنف المسند فقد رسمه باسمه في الشيوخ الذين رووا عن ابن المنكدر، فحدثنا به عن شيخ خلف بن تميم، فإذا هو أصغر منه وإذا خلف قد أسقط من الإسناد ثلاثة نفر! حدثناه موسى بن النعمان أبو هارون بمصر: ثنا **عبد الله بن السري** بأنطاكية: حدثنا سعيد ابن زكريا عن **عنبسة بن عبد الرحمن القرشي** عن **محمد بن زاذان** عن محمد بن المنكدر عن جابر... قال لنا ابن صاعد: وقد حدثونا عن الشيخ الذي حدث به عنه شيخ خلف بن تميم. قال ابن صاعد: حدثناه محمد بن معاوية الأنماطي: ثنا سعيد بن زكريا عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر... حدثناه الحسين بن الحسن بن سفيان - ببخارى -: حدثنا أحمد بن نصر: ثنا عبد الله بن السري الأنطاكي: حدثنا سعيد بن زكريا المدائني عن عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر...».

وأخرجه العقيلي من طريق أحمد بن إسحاق البزاز صاحب السلعة: ثنا عبد الله بن السري عن عنبسة بن عبد الرحمن به. ثم قال:

«وهذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى».

رواه ابن عساكر، وكذا الخطيب (٩ / ٤٧٢)، من طريق الطبراني: نا أحمد بن خليد الحلبي: نا **عبد الله** بن السري الأنطاكي به.

قلت: فتبين من هذه الروايات أن مدار الحديث على **عنبسة وابن زاذان**، وهما **متروكان متهمان بالكذب**، وقد أسقط الثاني منهما بعض الضعفاء، فقد أخرجه ابن بطة من طريق نعيم بن حماد قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا المدائني قال: حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن محمد بن المنكدر به.

(تنبيه): لقد أورد هذا الحديث الدكتور القلعجي المعلق على «ضعفاء العقيلي» في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر الكتاب بعنوان:

«٢ ـ الأحاديث الصحيحة، ويدخل فيها الأحاديث التي سردها المصنف عن ضعفاء بإسنادهم الضعيف، أو من وجه غير محفوظ، ثم ذكر أن لها إسناداً قوياً، أو رويت من طرق قوية ووجوه صحيحة»!

ولا وجه ألبتة لإيراده هذا الحديث في هذا الفهرس (ص٥٠٣)، فإن العقيلي رحمه الله لم يذكر له إسناداً آخر قوياً، وليس له طريق بله طرق أُخرى، فما الذي حمله على هذه الضلالة أن ينسب إليه ﷺ ما لم يقل؟

الذي أراه ـ والله أعلم ـ أنه فهم صحته من قول العقيلي المتقدم:

«وهذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى».

وهو إنما يعني أن ذكر الرجلين الضعيفين بين عبد الله بن السري، ومحمد بن المنكدر أشبه وأولى من رواية خلف التي لم يذكرا فيها، ولا يعني مطلقاً صحة الحديث، كيف ومدار الروايات كلها على ابن السري هذا وهو ضعيف؟ وإنما أوقع الدكتور في هذا الخطإ الفاحش افتئاتُهُ على هذا العلم، وظنُّه أنه يستطيع أن يخوض فيه تصحيحاً وتضعيفاً بمجرد أنه نال شهادة الدكتوراة!

١٥٠٨ ـ (إِذَا ظهرتِ الحيةُ في المسكنِ فقولُوا لَهَا: إِنَّا نسأَلُكِ بعهدِ نوحٍ وبعهدِ سليمانَ بنِ داودَ أَن لا تؤذِينَا، فإِنْ عادتْ فاقتلُوهَا).

ضعيف الإسناد. أخرجه أبو داود (٢/٣٥١)، والترمذي (١/٢٨١ طبع بولاق)، واللفظ له من طريق **ابن أبي ليلى** عن ثابت البُناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قال أبو ليلى: قال رسول الله ﷺ فذكره. وقال:

«حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى».

قلت: وهو **محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى** الكوفي القاضي، وهو صدوق سيء الحفظ جداً، فالإسناد من أجل ذلك ضعيف.

(تنبيه): أورد السيوطي الحديث في «الجامع» من رواية الترمذي عن ابن أبي ليلى.

وأوضحه الشارح المناوي بقوله :

«عن عبد الرحمن (ابن أبي ليلى) الفقيه الكوفي قاضيها : لا يحتج به ، وأبو ليلى له صحبة واسمه يسار» .

فأوهما أن الحديث ينتهي إسناده إلى ابن أبي ليلى وليس كذلك ، بل فوقه تابعيان وصحابي ، وزاد المناوي في الإيهام أن زعم أن عبد الرحمن بن أبي ليلى هو الفقيه القاضي ، وهو الذي لا يحتج به ، وكل هذا خطأ ، وإنما هو ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى كما سبقت الإشارة إليه ، وأما والده عبد الرحمن بن أبي ليلى فثقة حجة من رجال الشيخين ، وأما جزمه بأن اسم أبي ليلى يسار فغير جيد ، فقد ذكر الحافظ في «التقريب» خمسة أقوال في اسمه هذا رابعها ، ولم يجزم مع ذلك بواحد منها .

وإن مما يؤكد وهم المناوي الأول ، أنه جعل الحديث في «التيسير» أيضاً من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الكوفي!

١٥٠٩ - (مَا منْ شيءٍ إلَّا وهوَ ينقصُ إلَّا الشرُّ يزدادُ فيهِ) .

ضعيف . رواه أبو عمرو الداني في «الفتن» (**١/٢٩**) عن **بقية عن أبي بكر بن عبد الله ابن أبي مريم** عن زيد بن أرطاة قال : حدثنا إخواننا عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، من أجل ابن أبي مريم ، فقد كان اختلط .

وبقية مدلس وقد عنعنه ، لكنه لم يتفرد به ، فقال أحمد (٤٤١/٦) : **ثنا محمد بن مصعب** قال : حدثني أبو بكر به إلا أنه قال : «عن بعض إخوانه» . ولذلك قال الهيثمي (٢٢٠/٧) :

«رواه أحمد والطبراني وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف ، ورجل لم يسم» .

قلت : وابن مصعب - وهو القُرْقُساني - صدوق كثير الغلط ، فلعله متابَع عند الطبراني ، ولذلك سكت عنه الهيثمي !

ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

«ما من يوم إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم».

رواه البخاري.

١٥١٠ - (إنَّ اللهَ أجاركُم منْ ثلاثِ خلالٍ: أنْ لَا يدعوَ عليكُمْ نبيُّكُم فتهلكُوا جميعاً، وأنْ لَا يظهرَ أهلُ الباطلِ علَى أهلِ الحقِّ، وأنْ لَا تجتمعُوا علَى ضلالةٍ).

ضعيف بهذا التمام. أخرجه أبو داود (٤٢٥٣): حدثنا محمد بن عوف الطائي: ثنا محمد بن إسماعيل: حدثني أبي: قال ابن عوف: وقرأْت في أصل إسماعيل قال: حدثني ضمضم عن شريح عن أبي مالك - يعني الأشعري - قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، لكنه منقطع بين شريح - وهو ابن عبيد الحضرمي المصري - وأبي مالك الأشعري، فإنه لم يدركه كما حققه الحافظ في «التهذيب»، فكأنه ذهل عن هذه الحقيقة حين قال في «بذل الماعون» (١/٢٥):

«وسنده حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين، وهي مقبولة. وله شاهد من حديث أبي بصرة الغِفاري، أخرجه أحمد، ورجاله ثقات، إلا أن في سنده راوياً لم يسم».

قلت: هو شاهد قاصر، لأنه ليس فيه مما في حديث الترجمة إلا الفقرة الأخيرة منه، وهو في «المسند» (٦/٣٩٦).

وقد رواه إسماعيل بن عياش بإسناد آخر، فقال: عن يحيى عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٢/٤٥) من طريق علي بن معبد قال: حدثنا إسماعيل بن عياش به.

ويحيى هذا لعله ابن عبيد الله بن عبد الله بن موهب المدني، فإن يكن هو فهو متروك، وإن يكن غيره، فلم أعرفه.

ثم تأكـدت أنـه هو حين رأيت الـداني ساق حديثاً آخر (٢/٥٥) عن علي بن معبد به صرح فيه بأنه ابن عبيد الله.

وبـالجملة فالحـديث ضعيف الإسنـاد لانقطـاعه، وفقدان الشاهد التام الذي يأُخذ بعضده، ويشد من قوته.

ثم رأيت حديث الـترجمـة قد أخـرجـه الطـبراني في «المعجم الكبـير» (٣ / ٢٦٢ / ٣٤٤٠)، وفي «مسند الشاميين» (ص٣٣١): حدثنا **هاشم بن مرثد** الطبراني: ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش به، وزاد:

«فهـؤلاء أجـاركم الله منهن. وربكم أنـذركم ثلاثـاً: الـدخـان؛ يأُخـذ المؤمن منه كالزكمة، ويأْخذ الكافر فينتفخ، ويخرج من كل مسمع منه، والثانية: الدابة، والثالثة: الدجال».

وهذه زيادة منكرة تفرد بها هاشم هذا، وليس بشيء كما نقله الذهبي عن ابن حبان. والله أعلم.

لكن جملة الإجمـاع لها طرق أُخـرى فتتقـوى بها، ولـذلـك أوردتهـا في «الصحيحـة» (١٣٣١)، وانظر «ظلال الجنة» (رقم ٨٠ ـ ٨٥ و٩٢).

١٥١١ - (خيرُ الناسِ قرنِي، ثمَّ الذينَ يلونَهُمْ، ثمَّ الذينَ يلونَهُمْ، ثمَّ الآخرونَ أَرْذَلُ).

ضعيف. أخـرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٠٥/٢ ـ ١/١٠٦)، والحاكم (٣/١٩١)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: نا عبد الله بن إدريس عن أبيه عن جده عن **جعدة بن هبيرة** قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ثم أخرجه الطبراني من طريق أبي كريب: نا ابن إدريس به.

وسكت الحاكم عنه، وقال الحافظ في «الفتح» (٧/٥):

«رواه ابن أبي شيبة والطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن جعدة مختلف في صحبته».

وقال الهيثمي (١٠/ ٢٠):

«رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن إدريس بن يزيد الأودي لم يسمع من جعدة. والله أعلم».

كذا قال، والحديث عند الطبراني وكذا الحاكم من رواية عبد الله بن إدريس عن أبيه إدريس عن جده؛ واسمه يزيد بن عبد الرحمن الأودي، فهو متصل، ولكنه مرسل لما عرفت من الاختلاف في صحبة جعدة، بل قد رجَّح الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أنه تابعي، وبه جزم أبو حاتم الرازي. والله أعلم.

ثم إن الأودي هذا روى عنه ابنه الآخر: داود، ويحيى بن أبي الهيثم العطار، ووثقه العجلي وابن حبان، وقال الحافظ: «مقبول».

(تنبيه): لفظ الحاكم «أردى» مكان «أرذل». وكذلك أورده الحافظ في «الفتح».

١٥١٢ - (الهرةُ لا تقطعُ الصلاةَ، لأنَّها منْ متاعِ البيتِ).

ضعيف مرفوعاً. أخرجه ابن ماجه (٣٦٩)، والمخلص في «حديثه» كما في «المنتقى منه» (١٢/ ٦٤/ ٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢٢٩ - ٢٣٠)، والحاكم (١/ ٢٥٤ - ٢٥٥) من طريق عبيد الله بن عبد المجيد عن **عبد الرحمن بن أبي الزناد** عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم، لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقروناً بغيره».

ووافقه الذهبي.

قلت: والصواب أنه ليس على شرط مسلم ما دام أنه تفرد به عبد الرحمن وهو لم يخرج له إلا مقروناً، ثم إن في حفظه كلاماً، فالحديث حسن فقط؛ إن سلم من الوقف.

والشطر الآخر منه أخرجه أبو محمد المَخْلَدي في «الفوائد» (٢٩٥/ ١)، والترقفي في «حديثه» (ق٤٣/ ١)، وعنه ابن عدي (١٠١/ ١) من حديث حفص بن عمر العدني: ثنا

الحكم بن أبان عن عكرمة عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا سند ضعيف.

وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٧١) من حديث أنس مرفوعاً نحوه.

وإسناده ضعيف أيضاً.

ثم وجدت للحديث علة، نبه عليها الإمام ابن خزيمة في «صحيحه» فإنه بعد أن قال: «إن صح الخبر، فإن في القلب من رفعه»، ساقه من هذا الوجه المذكور أعلاه. ثم رواه من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد بهذا الحديث موقوفاً غير مرفوع، ثم قال:

«ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد».

وهو كما قال رحمه الله تعالى، وإن كان خالفه مهدي بن عيسى فرواه عن ابن أبي الزناد به مرفوعاً. رواه البزار (ص٥٤). فإن المهدي هذا مجهول الحال كما قال ابن القطان. والراوي عنه فردوس الواسطي شيخ البزار لم أعرفه.

ونحو هذا الحديث في الضعف ما أخرجه أحمد (٢ / ٣٢٧) وغيره عن **عيسى بن المسيب**: حدثني أبو زرعة عن أبي هريرة قال:

«كان النبي ﷺ يأتي دار قوم من الأنصار، ودونهم دار، قال: فشق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله! سبحان الله! تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا؟ قال: فقال النبي ﷺ: لأن في داركم كلباً، قالوا: فإن في دارهم سِنَّوْراً، فقال النبي ﷺ: إن السِّنَّوْرَ سبع».

وعيسى هذا ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما.

١٥١٣ - (الهَوَى مغفورٌ لصاحبِهِ ما لمْ يعملْ بهِ أَوْ يتكلَّمْ).

منكر. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٢٥٩ و٧ / ٢٦١) من طريق **المسيب بن واضح**: ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«تفرد بهذا اللفظ المسيب عن ابن عيينة، وخالفه أصحاب قتادة منهم شعبة وهمام

وهشـام وأبـان وشيبـان وأبـو عوانـة وحماد بن سلمة و. . و. . و. . فرووه عنه بلفظ: إن الله تجاوز عن أُمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم».

قلت: وهذا هو الصحيح المحفوظ، وأما لفظ المسيب فمنكر، لأنه ضعيف الحفظ مع مخالفته للثقات.

وقد وجدتُ له طريقاً أُخرى يرويه مُهَنَّا بن يحيى السامي: ثنا **أبو أسلَم** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به.

أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق٢٨٨/ ٢).

قلت: وهـذا إسنـاد هالـك، آفتـه **أبـو أسْلَم** هذا، واسمـه محمـد بن مَخْلَد الـرُّعَيْنِي الحمصي. قال ابن عدي:

«حدَّث بالأباطيل».

وقد مضى له بعض الأحاديث الباطلة، فانظر الحديث (٤١٠ و١٢٥٢).

١٥١٤ ـ (عَليكُم بالشفاءَيْنِ: العسلِ، والقرآنِ).

ضعيف. رواه ابن ماجـه (٢/ رقم ٣٤٥٢)، والحـاكم (٤/ ٢٠٠ و٤٠٣)، وابن عدي (١٤٧/ ١)، والخطيب (١١/ ٣٨٥)، وابن عساكر (١٢/ ٥/ ٢) عن زيد بن الحباب عن سفيان عن **أبي إسحاق** عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو على شرط مسلم، فإن أبا الأحوص ـ وهو عوف بن مالك الجشمي ـ لم يحتج به البخـاري في صحيحـه، لكنْ أبـو إسحاق هذا مدلس مع أنه كان اختلط، لكن رواه شعبـة عنـه عنـد الخطيب في «تاريخه»، فبقيت علة العنعنة، مع المخالفة في رفعه، فقد أخرجه الحاكم من طريق وكيع عن سفيان به موقوفاً.

وكـذلـك رواه أحمـد بن الفـرات الرازي في «جزئه» كما في «المنتقى منه» للذهبي

(٤/١ ـ ٢) موقوفاً، فقال: أخبرنا محمد بن عبيد عن الأعمش عن خيثمة عن الأسود عن عبد الله قال: فذكره موقوفاً.

وكذلك رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ق٣/١ و١١١/٢)، والواحدي (١٤٥/٢)، من طريق أُخرى عن ابن مسعود موقوفاً. وكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٦١/٢): أبو معاوية عن الأعمش به. وفي رواية له من طريق أبي الأسود عن عبد الله قال: «العسل شفاء من كل داء، القرآن شفاء لما في الصدور».

ولذلك قال البيهقي في «شعب الإيمان» كما في «المشكاة» (٤٥٧١):

«والصحيح موقوف على ابن مسعود».

وقد روي مرفوعاً نحو هذا ولفظه:

«عليكم بالشفاء، العسل شفاء من كل داء، والقرآن شفاء لما في الصدور».

رواه ابن عدي (١٨٣/٢) عن سفيان بن وكيع: ثنا أبي عن سفيان عن **أبي إسحاق** عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً. وقال:

«هذا يعرف عن الثوري مرفوعاً من رواية زيد بن الحباب عن سفيان، وأما من حديث وكيع مرفوعاً لم يروه عنه غير ابنه سفيان، والحديث في الأصل عن الثوري بهذا الإسناد موقوف».

قلت: وبالإضافة إلى الوقف، فإن في المرفوع علة أُخرى، وهي **عنعنة أبي إسحاق** وهو **السبيعي**، فقد كان مدلساً، ولذلك فالحديث من حصة هذه السلسلة: «الضعيفة». والله أعلم.

وخفي هذا التحقيق على المناوي، ففي «التيسير» أقر الحاكم على تصحيحه! واغتر بذلك الغماري فأورده في «كنزه» برقم (٢١٨٢)، وأما في «الفيض» فعقب تصحيح الحاكم بتصحيح البيهقي وقفه، فأصاب.

١٥١٥ ـ (كانَ إِذَا أَرادَ أَمراً قالَ: اللهمَّ خِرْ لي، واخترْ لي).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٢٦٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٩١)، وابن عدي (١٥١/٢)، وكذا تمام في «الفوائد» (ق٢٧٧/ ١)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ق٢٢٨/٢)، من طريق **زنفل بن عبد الله العرَفي** عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن أبي بكر الصديق أن النبي ﷺ كان. . . وقال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ولا يتابع عليه».

وذكر ابن عدي نحوه، وأورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف».

وقول الدارقطني هذا هو الذي اعتمده الحافظ في «الإصابة».

١٥١٦ ـ (إنَّ اللهَ أَعطاني ثلاثَ خِصالٍ لمْ يُعْطِهَا أحداً قَبْلي: الصلاةَ في الصفوفِ، والتحيةَ منْ تَحيةِ أهلِ الجنةِ، وآمينَ، إلا أَنَّهُ أَعطى موسَى أَنْ يدعوَ موسَى، ويُؤَمِّنَ هارونُ).

ضعيف جداً. رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٦٦/٢)، ورقم (١٥٨٦ ـ مطبوعة)، وابن عدي (١٥٢/٢)، والحارث بن أبي أُسامة (١٩/١ ـ ٢ زوائده) عن زربي مولى آل مهلب قال: سمعت أنس مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«وأحاديث زربي وبعض متون أحاديثه منكرة».

وقال ابن حبان:

«منكر الحديث على قلته، ويروي عن أنس ما لا أصل له فلا يحتج به».

وضعفه البخاري جداً، فقال:

«فيه نظر».

١٥١٧ - (إِنَّ اللهَ أعطاني فارسَ ونساءَهُم وأَبناءَهُم وسلاحَهُم وأَموالَهُم، وأَعطانِي الرومَ ونساءَهُم وأَبناءَهُم وسلاحَهُم وأَموالَهُم، وأَمدَّنِي بِحِمْيَرٍ).

ضعيف. رواه ابن عساكر (٩/١٧٨/٢) عن بقية بن الوليد عن يحيى (كذا ولعله بحير) بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن سعد أنه قال: فذكره مرفوعاً.

أورده في ترجمة عبد الله بن سعد ـ وهو الأنصاري الحزامي ـ وذكر أن له صحبة.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، بقية بن الوليد مدلس، وقد عنعنه.

والحديث رواه أيضاً نعيم بن حماد في «الفتن»، وابن منده، وأبو نعيم في «المعرفة» كما في «الجامع الكبير» (١/١٤١/١).

١٥١٨ - (إذا اغتابَ أَحدُكُمْ أَخاهُ فَلْيَسْتَغفِرِ الله لَه، فإِنَّ ذلك كفَّارةٌ لهُ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٣/١)، والسكن بن جميع في «حديثه» (٤٢١)، والواحدي في «تفسيره» (٤/٨٢/١) من طريق سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: سليمان هذا هو أبو داود النخعي، وهو كذاب مشهور، وفي ترجمته أورده ابن عدي في أحاديث أُخرى، وقال:

«وهذه الأحاديث عن أبي حازم، كلها مما وضعه سليمان عليه».

قلت: ويبدو أن بعض من يشبهه في الكذب قد سرقه منه، فقد رأيته في «مفتاح المعاني» لأبي بكر الكلاباذي (ق١٠٩/٢) من طريق عمرو بن الأزهر عن أبان عن أبي حازم به.

وأبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك.

وعمرو بن الأزهر قال البخاري:

«يرمى بالكذب».

وقال النسائي وغيره:

«متروك».

وقال أحمد:

«كان يضع الحديث».

وقد روي الحديث من طريق أُخرى بلفظ آخر، وهو الآتي بعده.

(تنبيه): قد جاء الحديث في «الجامع الكبير» للسيوطي بلفظ:

«من اغتاب أخاه المسلم فاستغفر له، فإنها كفارة».

وقال في تخريجه:

«رواه الخطيب في «المتفق والمفترق» عن سهل بن سعد، وفيه سليمان بن عمرو النخعي ؛ كذاب».

وبهذا اللفظ رواه السكن بن جميع، لكن وقع في متنه خطأ مطبعي فاحش مفسد للمعنى، لم يتنبَّه له محققه الدكتور تدمري، فإنه قال:

«ولم يستغفر الله له»!

والظاهر أن الأصل: «واستغفر..». فانقلب حرف الألف على الطابع إلى (لم)!

١٥١٩ - (كفارةُ منِ اغتبتَ أَنْ تستغفرَ لَهُ).

ضعيف. روي عن أنس من طرق:

الأولى: عن **عنبسة بن عبد الرحمن القرشي** عن خالد بن يزيد اليمامي عنه مرفوعاً.

أخرجه الحارث بن أبي أُسامة في «زوائد المسند» (٢٦١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢/٨/١)، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» (٢/٤/١)، وأبو بكر الدينوري في «المجالسة» (٢٦/٩/١)، وأبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (١٩/٢)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته» (١٤١/٢)، وأبو جعفر الطوسي النسيعي في «الأمالي»

(ص١٢٠).

قلت: وعنبسة هذا، قال البخاري:

«ذاهب الحديث».

وقال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث».

وقال ابن حبان:

«صاحب أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به».

وفي «التقريب»:

«متروك، رماه أبو حاتم بالوضع».

وخالد بن يزيد اليمامي لم أعرفه.

الثانية: عن **أشعث بن شبيب**: ثنا **أبو سليمان الكوفي**: ثنا ثابت عن أنس به.

أخرجه الخرائطي، وأخرجه الحاكم في «الكنى» كما في «اللآلي» (**٢/ ٣٠٣**) من هذا الوجه إلا أنه قال: «**أبو سليمان الكوفي** عنبسة»، وزاد في آخره:

«تقول: اللهم اغفر لنا وله».

وعزاه في «المشكاة» (**٤٨٧٦**) للبيهقي في «الدعوات الكبير»، وذكر أنه ضعفه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم، لم أعرف أبا سليمان هذا، ولا الراوي عنه، وسكت السيوطي عنه، وقال السخاوي في «المقاصد»:

«وهو ضعيف أيضاً».

الثالثة: عن **دينار بن عبد الله** عنه مرفوعاً.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (**٧/ ٣٠٣**).

قلت: وهذا موضوع، دينار هذا قال الذهبي عنه:

«ذاك التالف المتهم، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة».

وقد روي الحديث بلفظ آخر، وهو:

١٥٢٠ - (مَنِ اغتابَ رجلاً ثمَّ استغفرَ لهُ غُفِرَتْ لهُ غيبتُهُ).

موضوع. رواه أبو بكر الدقاق في «حديثه» (٢/٣٩/٢ و٢/٤١/٢) عن حفص بن عمر ابن ميمون عن المفضل بن لاحق عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته حفص هذا وهو الأُبُلِّي. قال أبو حاتم:

«كان شيخاً كذَّاباً».

وقال الساجي:

«كان يكذب».

وقال العقيلي:

«يحدث عن الأئمة بالبواطيل».

وذكر السيوطي عن الدارقطني أنه قال:

«تفرد به حفص، وهو ضعيف».

قلت: وفي هذا التضعيف المطلق ما لا يخفى من التساهل، فالرجل أسوأُ حالاً مما ذكر، وقد اغتر به السخاوي، فقال:

«وحفص ضعيف».

ثم بنى على ذلك قوله:

«وبمجموع هذا يبعد الحكم عليه بالوضع».

ويعني بذلك مجموع حديث سهل، وأنس بطريقيه، وحديث جابر هذا. وفيما قاله نظر عندي، فإن جميع طرقه لا تخلو من كذاب، أو متهم بالكذب، باستثناء الطريق الأخرى عن أنس، مع احتمال أن يكون أبو سليمان الكوفي المسمى عنبسة هو عنبسة بن عبد الرحمن الوضاع، ولكني لم أر من كَنَاه بأبي سليمان، ولا من نسبه كوفياً. والله أعلم.

وكذلك فإني أرى أن ابن الجوزي لم يبعد عن الصواب حين أورد هذه الأحاديث الثلاثة في «الموضوعات».

١٥٢١ - (خيرُ الرزقِ ما كانَ يوماً بيومٍ كفافاً).

موضوع. رواه ابن لال في «حديثه» (١/١١٦ - ٢)، وابن عدي (١٥٣/١)، عن عيسى بن موسى الغُنجار عن أبي داود عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أنس بن مالك مرفوعاً. ذكره في جملة أحاديث لأبي داود النخعي سليمان بن عمرو، ثم قال:

«كلها موضوعة، وضعها هو».

قلت: والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عدي والديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس، وقال شارحه المناوي:

«وفيه مبارك بن فضالة أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: ضعفه أحمد والنسائي».

قلت: وهذا ليس في طريق ابن لال وابن عدي، فلعله في إسناد الديلمي.

وقد روي الحديث من طريق أُخرى عن نُقادة الأسدي مرفوعاً، ولكنه ضعيف أيضاً وسيأتي برقم (٤٨٦٨).

١٥٢٢ - (أربعٌ منَ الشقاءِ: جمودُ العينِ، وَقسوةُ القلبِ، وَالأملُ، والحرصُ على الدنيا).

ضعيف. رواه ابن عدي (٢/١٩٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٤٦)، عن سليمان بن عمرو بن وهب عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مرفوعاً.

وقال ابن عدي:

«وهذا الحديث وضعه سليمان على إسحاق».

قلت: لكنْ له طريق أُخرى عند أبي نعيم في «الحلية» (٦/١٧٥) عن الحسن بن عثمان: ثنا أبو سعيد المازني: ثنا حجاج بن منهال عن صالح المري عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك به. وقال:

«تفرد برفعه متصلاً عن صالح حجاج».

قلت: وصالح ضعيف، ومثله يزيد الرقاشي.

وأورده ابن كثير في «التفسير» (١/ ١١٤) من رواية البزار عن أنس، وسكت عنه، وقد وقفت على إسناده، فقد أخرجه في «مسنده» (ق ٣٠٥/ ١) من طريق هانىء بن المتوكل: ثنا عبد الله بن سليمان عن أبان عن أنس به. وقال:

«عبد الله بن سليمان حدث بأحاديث لا يتابع عليها».

قلت: هو عبد الله بن سليمان بن زرعة الحميري المصري الطويل. قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

وإعلاله بشيخهِ أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ أولى لأنه متروك.

على أن هانىء بن المتوكل قريب منه، فقال ابن حبان في «الضعفاء»:

«كان يُدخَل عليه لما كبر فيجيب، فكثر المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقد ساق له الذهبي مناكير هذا أحدها، لكن وقع فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة كما في الطريق الأولى مكان أبان. وقال الذهبي وتبعه العسقلاني:

«هذا حديث منكر».

وبه أعله الهيثمي (١٠/ ٢٢٦)، فقال:

«وهو ضعيف».

١٥٢٣ ـ (استغنُوا بغَنَاءِ الله عزَّ وجلَّ، قيلَ: وَما هو؟ قالَ: عشاءُ ليلةٍ، وغداءُ يومٍ).

ضعيف. أخرجه ابن السني في «القناعة» (٢/٢٤١) عن زهير بن عباد: ثنا داود بن هلال عن حبان بن علي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، داود بن هلال أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٤٢٧) من

رواية زهير هذا فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وزهير بن عباد ضعيف، كما قال ابن عبد البر وغيره.

وحبان بن علي مثله، كما في «التقريب».

وقد تابعه أبو داود النخعي عن محمد بن عمرو به.

أخرجه ابن عدي (١/١٥٣).

وأبو داود اسمه سليمان بن عمرو النخعي، وهو وضاع، فلا يفرح بمتابعته.

وللحديث شاهد مرسل، أخرجه المعافى بن عمران في «الزهد» (٢/٢٥٦): حدثنا عنبسة بن سعيد النهدي عن الحسن مرفوعاً به.

قلت: وعنبسة هذا لم أعرفه، إلا أن يكون هو النضري، تحرف على الناسخ إلى «النهدي»، فإن كان النضري فهو ضعيف.

وله شاهد آخر، قال ابن أبي الدنيا في «القناعة» (٢/١/٢): أُخبرت عن نصر بن علي: ثنا أحمد بن موسى الخزاعي: ثنا واصل مولى أبي عيينة، عن رجاء بن حيوة - فيما أعلم - قال:

«قال رجل للنبي ﷺ: أوصني، قال. . .» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرساله فيه الانقطاع بين ابن أبي الدنيا ونصر بن علي.

وأحمد بن موسى الخُزاعي لم أعرفه.

١٥٢٤ - (مِن احتجَمَ يوم الأربعاءِ، ويومَ السبتِ، فرأى وَضَحاً، فلا يلومنَّ إلاَّ نفسَهُ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٥٤)، والحاكم (٤/٤٠٩ - ٤١٠)، والبيهقي (٩/٣٤٠)، من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«سليمان متروك».

وقال البيهقي:

«سليمان بن أرقم ضعيف».

قلت: وتابعه **ابن سمعان** عن الزهري به.

أخرجه ابن عدي (٢٠٨/٢) وقال:

«هذا الحديث غير محفوظ، وابن سمعان عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان القرشي، الضعف على حديثه بيِّن».

وعَلقه البيهقي، وقال:

«وهو أيضاً ضعيف».

قلت: وتابعه **الحسن بن الصلت** عن سعيد بن المسيب به.

أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» (ج٢ رقم ١٤٧ ـ نسختي) قال: حدثنا **بكر ابن سهل الدمياطي**: نا **محمد بن أبي السري العسقلاني**: نا شعيب بن إسحاق عن **الحسن ابن الصلت**..

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

الأولى: ابن الصلت هذا لم أجد له ترجمة، وهو شامي كما صرح الطبراني في حديث آخر مضى (٧٥٨).

الثانية: العسقلاني، صدوق له أوهام كثيرة.

الثالثة: بكر بن سهل الدمياطي ضعفه النسائي.

وعلقه البيهقي أيضاً من هذا الوجه، وقال:

«وهو أيضاً ضعيف، والمحفوظ عن الزهري عن النبي ﷺ منقطعاً. والله أعلم».

قلت: ولعله من رواية **معمر** عن الزهري، فقد قال المنذري في «الترغيب» (١٦١/٤): وعن معمر عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال:

«رواه أبو داود هكذا وقال: قد أُسند ولا يصح».

قلت: وليس هذا في «كتاب السنن»، فالظاهر أنه في «المراسيل».

ثم تأكدت من هذا الذي كنت استظهرته من سنين حين رجعت إلى نسخة مصورة لدي من كتاب «المراسيل»، منحني إياها مع غيرها من المصورات القيمة أحد إخواننا الطلاب في الجامعة الإسلامية - جزاه الله خيراً -، فوجدت الحديث في «الطب» منه (ق٢٣ / ١) من طريق عبد الرزاق، وهذا أخرجه في «المصنف» (١١ / ٢٩ / ١٩٨١٦)، قال: أخبرنا معمر عن الزهري أن النبي ﷺ . . . إلخ.

فتبين أنه من رواية معمر عن الزهري كما كنت ظننت من قبل، وأن في «الترغيب» سقطاً وتحريفاً لا يخفى على القارىء اللبيب، وأن الحديث مرسل أو معضل.

وقال المناوي في «الفيض»:

«وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات». وذكره في «اللسان» من حديث ابن عمرو، وقال: قال ابن حبان: ليس هو من حديث رسول الله ﷺ».

وقد تعقب السيوطيُّ في «اللآلي» (٢/٤٠٨ - ٤١٠) ابنَ الجوزي، وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٥٨)، بهذه الطرق وغيرها، وهي إن ساعدت على رفع الحكم على الحديث بالوضع، فلا تجدي في تقويته شيئاً، لشدة ضعف أكثرها، وقد مضى له شاهد ضعيف جداً من حديث أنس رقم (١٤٠٨).

وإن من عجائب المناوي التي لا أعرف لها وجهاً، أنه في كثير من الأحيان يناقض نفسه، فقد قال في «التيسير»:

«وإسناده صحيح»! فهذا خلاف ما في «الفيض».

وسيأتي الحديث عن الزهري مرسلاً بزيادة في المتن برقم (١٦٧٢).

١٥٢٥ - (إذا توضَّأَ أحدُكُمْ فلا يغسلنَّ أسفلَ رجليْهِ بيدِهِ اليمنَىٰ).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/١٥٤) عن محمد بن القاسم الأسدي: ثنا سليمان بن أرقم عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«سليمان بن أرقم، عامَّة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه».

قلت: وهو ضعيف جداً كما سبق آنفاً، لكن الأسدي الراوي عنه شر منه، فقد كذبه أحمد، وقال في رواية:

«أحاديثه موضوعة، ليس بشيء».

١٥٢٦ - (يُجزِي منَ السترةِ مثلُ مُؤْخرَةِ الرَّحْلِ ولو بدِقِّ شعرةٍ).

باطل. أخرجه ابن خزيمة (٢/٩٣): نا محمد بن معمر القيسي: نا **محمد بن القاسم** أبو إبراهيم الأسدي: نا ثور بن يزيد عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن يزيد بن جابر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال:

«أخاف أن يكون محمد بن القاسم وهم في رفع هذا الخبر».

قلت: مثل هذا يقال فيمن كان ثقة ضابطاً، وابن القاسم هذا ليس كذلك، فقد كذبه أحمد كما تقدم، فكأن ابن خزيمة خفي عليه أمره.

والحديث في «صحيح مسلم» وغيره من حديث طلحة وعائشة بمعناه دون قوله: «ولو بدق شعرة»، فهي زيادة باطلة.

١٥٢٧ - (مَن قرأَ في إثرِ وضوئِهِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ مرةً واحدةً كانَ من الصدِّيقينَ، ومَن قرأَها مرتينِ كُتِبَ في ديوانِ الشهداءِ، ومَن قرأَها ثلاثاً حشرَهُ الله محشرَ الأنبياءِ).

موضوع. «رواه الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق أبي عبيدة عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً. وأبو عبيدة مجهول».

كذا في «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢/٦١)، وأورده في «جامعه الكبير» (١/٢٨٤/٢).

قلت: وفيه علة أخرى، وهي عنعنة الحسن البصري، ولوائح الوضع ظاهرة على

متن الحديث، وقد قال فيه السخاوي:

«لا أصل له».

فانظر الحديث (٦٨).

١٥٢٨ - (إِذَا أَبغَضَ المسلمونَ علماءَهُم، وأَظهروا عمارةَ أَسواقِهِم، وتناكحوا على جمعِ الدراهِمِ، رَماهُمُ اللهُ عزَّ وجلَّ بأَربعِ خصالٍ: بالقحطِ من الزمانِ، والجَورِ منَ السلطانِ، والخيانةِ منْ وُلاةِ الأحكامِ، والصولةِ منَ العدوِّ).

منكر. أخرجه الحاكم (٤/٣٢٥) عن محمد بن عبد ربه أبي تميلة: ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن ابن أبي مليكة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد، إن كان عبد الله بن أبي مليكة سمع من أمير المؤمنين عليه السلام».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل منكر، منقطع، وابن عبد ربه لا يعرف».

قلت: ولم أر أحداً ترجمه! ولعله نُسب إلى جده، فقد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/٨٨ - ٨٩) من طريق موسى بن محمد بن موسى الأنصاري: حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد ربه: حدثنا أبو بكر بن عياش. . .

والأنصاري هذا لم أعرفه. والله أعلم.

(تنبيه): كتب بعض الطلاب الحمقى وبالحبر الذي لا يمحى، عقب قول الذهبي المتقدم - نسخة الظاهرية:

«قلت: بل صحيح جداً».

وكأن هذا الأحمق يستلزم من مطابقةِ معنى الحديث الواقعَ أنه قاله رسول الله ﷺ،

وهذا جهل فاضح، فكم من مئات الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وهي مع ذلك صحيحة المعنى، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، ففي هذه السلسلة ما يغني عن ذلك، ولو فتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنى، دون التفات إلى الأسانيد، لاندسَّ كثير من الباطل على الشرع، ولقال الناس على النبي ﷺ ما لم يقل. ثم تبوَّؤا مقعدهم من النار والعياذ بالله تعالى.

١٥٢٩ - (أَوْسِعُوهُ (يعني: المسجدَ) تَمْلَؤوهُ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/١/٢٢٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٤٢/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٧٨)، من طريق **محمد بن درهم**: حدثني **كعب بن عبد الرحمن الأنصاري** عن أبيه عن أبي قتادة قال:

«أتى رسولُ الله ﷺ قوماً من الأنصار، وهم يبنون مسجداً، فقال لهم: فذكره».

قلت: وهذا سند ضعيف، محمد بن درهم مختلف فيه، قال شبابة: ثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وفي رواية: ليس بثقة. وذكره العقيلي وغيره في «الضعفاء»، وقال: «ولا يعرف إلا به».

وقد اختلف عليه في إسناده، فقال بعضهم عنه هكذا، وقال غيرهم: عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده قال: فذكر الحديث.

أخرجه ابن عدي (ق٣٠١ / ١)، وقال الذهبي:

«والأول أشبه».

قلت: وكعب هذا هو ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، روى عن أبيه عن أبي قتادة، روى عنه محمد بن درهم المدائني.

كذا في «الجرح والتعديل» (٣/٢/١٦٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخاري، ولكنه فرق بين كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن أبي قتادة، وكعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة عن أبيه. والله أعلم.

١٥٣٠ - (مِن أَشْراطِ الساعةِ أَنْ يمُرَّ الرجُلُ في المسجِدِ لا يُصلِّي فيه ركعتينِ، وأَنْ لا يسلِّمَ الرجلُ إلا على مَن يعرِفُ، وأَنْ يُبرِدَ الصبيُّ الشيخَ).

ضعيف. رواه ابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٣٢٩)، والطبراني (٣/٣٦/٢) عن **الحكم بن عبد الملك** عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه قال: لقي ابن مسعود رجلاً فقال: السلام عليك يا ابن مسعود! فقال ابن مسعود: صدق الله ورسوله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الحكم هذا، فإنه ضعيف كما في «التقريب».

وقد خولف في سنده، فرواه الطبراني من طريق منصور عن **سالم بن أبي الجعد** قال:

دخل ابن مسعود المسجد، فقال عبدالله: فذكره بنحوه مقتصراً على الجملة الأولى منه.

وهذا منقطع، لأن سالماً لم يلقَ ابن مسعود كما قال علي بن المديني.

وله طريق أُخرى، أخرجه الطبراني عن **عمر بن المغيرة** عن **ميمون أبي حمزة** عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به نحوه بتمامه وزاد:

«وحتى يبلغ التاجر الأفقين فلا يجد ربحاً».

وهذا سند ضعيف جداً، أبو حمزة ضعيف، وعمر بن المغيرة، قال البخاري: «منكر الحديث، مجهول».

والخلاصة؛ أن الحديث بهذا التمام ضعيف؛ لضعف إسناده، أو انقطاعه، وقصور الشاهد من الطريق الأخرى عن تقويته لشدة ضعفه. وإنما أوردته هنا من أجل الجملة الأخيرة منه في الإبراد، وأما سائره فثابت في أحاديث، فانظر الكتاب الآخر (٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩).

١٥٣١ - (لا تقومُ الساعةُ حتَّى تُتَّخذَ المساجدُ طرقاً، وحتَّى يُسلِّمَ الرجلُ على الرجلِ بالمعرفةِ، وحتَّى تتجرَ المرأةُ وزوجُها، وحتَّى تغلوَ الخيلُ والنساءُ، ثمَّ ترخصَ فلا تغلو إلى يومِ القيامةِ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤/٤٤٦) من طريق شعبة عن حصين عن **عبد الأعلى بن الحكم** - رجل من بني عامر - عن **خارجة بن الصلت البرجمي** قال:

دخلتُ مع عبد الله يوماً المسجد، فإذا القوم ركوع، فمر رجل، فسلم عليه، فقال: صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله، فسألته عن ذلك، فقال: إنه لا تقوم الساعة . . . وقال:

«صحيح الإسناد، وقد أسند هذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً».

قلت: كلا، وأعله الذهبي بأنه موقوف وليس بشيء، وإنما علته أمران:

الأول: جهالة حال عبد الأعلى بن الحكم، وخارجة بن الصلت، فقد ترجمهما ابن أبي حاتم (١/٢/٣٧٤ و٣/١/٢٥) ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

والآخر: الاختلاف في إسناده، فقد رواه شعبة هكذا، وتابعه زائدة: نا حصين به نحوه مقتصراً على الفقرة الأولى منه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٦/٢).

وخالفهما الثوري، فقال: عن حصين عن عبد الأعلى قال:

«دخلت المسجد مع ابن مسعود فركع . . .» الحديث نحوه بتمامه.

أخرجه الطبراني.

والثوري أحفظ من شعبة، لكن هذا معه زائدة، ومعهما زيادة، فالواجب قبولها.

وبالجملة فالحديث علته الجهالة، وإنما أوردته من أجل قوله: «وحتى تغلو الخيل . . .» إلخ، فإني لم أجد له شاهداً مفيداً يقويه، وأما سائره فصحيح ثابت من طرق، فانظر الكتاب الآخر رقم (٦٤٧ - ٦٤٩).

١٥٣٢ - (إذ وقعَتِ الفـأْرةُ في السمنِ، فإنْ كانَ جامـداً فألْقـوهـا وما حولَها، وإنْ كانَ مائِعاً فلا تقرَبُوهُ).

شاذ. أخـرجـه أبـو داود (٣٨٤٢)، والنسـائي (٢ / ١٩٢)، وابن حبان (١٣٦٤)، والـبـيهقي (٩ / ٣٥٣)، وأحمـد (٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ و٢٦٥ و٤٩٠) من طريق معمـر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وفي رواية لأحمد عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

قلت: وهـذا إسنـاد ظاهـره الصحة، وليس كذلك، لأن معمراً - وإن كان ثقة - فقد خولف في إسناده ومتنه.

أمـا الإسنـاد فرواه جماعـة عن الـزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها:

«أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأْرة تقع في السمن؟ فقال: انزعوها وما حولها فاطرحوه».

أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٩٧١/٢٠) عن ابن شهاب به.

ومن طريقـه أخـرجه البخاري (١/ ٧٠ و٤/ ١٩)، والنسائي (٢/١٩٢)، والبيهقي (٩/٣٥٣)، وأحمد (٦/٣٣٥) كلهم من طرق عن مالك به.

وتابعه سفيان بن عيينة قال: ثنا الزهري به.

أخرجه أحمد (٦/ ٣٢٩)، والحميدي في «مسنده» (٣١٢) قالا: ثنا سفيان به.

ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري (٤/١٨)، وكذا البيهقي.

وأخـرجه هذا وأبو داود (٣٨٤١)، والنسائي، والترمذي (١ / ٣٣٢)، والدارمي (٢ / ١٨٨) من طرق أُخرى عن سفيان به.

وتابعهما الأوزاعي عن الزهري به.

أخرجه أحمد (٦/ ٣٣٠): ثنا محمد بن مصعب قال: ثنا الأوزاعي . . .

وتـابعهم معمـر أيضـاً في رواية عنه، فقال النسائي: أخبرنا خُشَيْش بن أصرم قال:

حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرني عبد الرحمن بن بوذويه أن معمراً ذكره عن الزهري به.
وأخرجه أبو داود (٣٨٤٣): حدثنا أحمد بن صالح: ثنا عبد الرزاق به.

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى معمر بذلك. ولا يشك من كان عنده علم ومعرفة بعلل الحديث، أن رواية معمر هذه أصح من روايته الأولى؛ لموافقتها لرواية مالك ومن تابعه ممن ذكرنا وغيرهم، ممن لم نذكر، وأن روايته تلك شاذة لمخالفتها لرواياتهم. وقد أشار إلى ذلك الحميدي في روايته عن سفيان، فقال:

«فقيل لسفيان، فإن معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة؟ قال سفيان: ما سمعت الزهري يحدثه إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ، ولقد سمعته منه مراراً».

قلت: كأنه يشير إلى تخطئة معمر في ذلك، وهو الذي يطمئن القلب إليه، وجزم به الإمام البخاري والترمذي كما يأتي.

هذا ما يتعلق بالمخالفة في الإسناد.

وأما **المخالفة في المتن**، فقد رواه الجماعة عن الزهري باللفظ المتقدم: «انزعوها وما حولها فاطرحوه». ليس فيه التفصيل الذي في رواية معمر: «فإن كان جامداً فألقوها..» إلخ. لكن في رواية أخرى عنه، أخرجها ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عنه مثل رواية الجماعة بغير تفصيل. وهذا هو الصواب لما سبق بيانه عند الكلام على إسناده الذي وافق فيه رواية الجماعة، وكأنه لذلك قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث معلقاً:

«وهو حديث غير محفوظ، وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: وحديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وذكر فيه أنه سئل عنه؟ فقال: إذا كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه. هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة».

يعني باللفظ الآخر المطلق. وقد أشار البخاري في «صحيحه» إلى أنه المحفوظ، بأن روى عقبه بإسناده الصحيح عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن،

وهو جامد أو غير جامد، الفأرة أو غيرها؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن، فأمر بما قرب منها فطرح، ثم أكل، عن حديث عبيد الله بن عبد الله».

قلت: فلم يفرق الزهري بين الجامد والمائع، فلو كان في حديثه التفريق لم يخالفه إن شاء الله تعالى، أفلا يدل هذا على خطإ معمر في روايته التفريق عنه؟ ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (٩/٥٧٧):

«هذا ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره، ولا بين الجامد منه والذائب، لأنه ذكر ذلك في السؤال، ثم استدل بالحديث في السمن، فأما غير السمن؛ فإلحاقه به في القياس عليه واضح. وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد، فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به، وهذا يقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب... وليس الزهري ممن يقال في حقه: لعله نسي الطريق المفصلة المرفوعة، لأنه كان أحفظ الناس في عصره، فخفاء ذلك عنه في غاية البعد».

واعلم أنه وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك وصف السمن بأنه «جامد». وهي رواية شاذة أيضاً لمخالفتها لرواية الجماعة عن مالك، ولرواية الجمهور عن الزهري. بل هي مخالفة لرواية أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي نفسه! وهذا مما خفي على الحافظ فإنه ذكر رواية النسائي عنه، ولم يذكر رواية أحمد هذه عنه!

ووقع ذلك أيضاً في رواية الأوزاعي المتقدمة. لكن الراوي لها عنه ضعيف، وهو محمد بن مصعب القرقساني، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق كثير الغلط».

ولم ينبه على ضعف هذه الرواية في «الفتح»، ولا أشار إلى ذلك أدنى إشارة!

من فقه الحديث:

قال الحافظ في شرح المتن المحفوظ من هذا الحديث:

«واستدل بهذا الحديث لإحدى الروايتين عن أحمد؛ أن المائع إذا حلَّت فيه النجاسةُ لا ينجُس إلا بالتغيُّر، وهو اختيار البخاري، وقول ابن نافع من المالكية، وحُكي عن

مالك، وقد أخرج أحمد عن إسماعيل بن علية عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن؟ قال: تؤخذ الفأرة وما حولها، فقلت: إن أثرها كان في السمن كله؟ قال: إنما كان وهي حية، وإنما ماتت حيث وجدت. ورجاله رجال الصحيح. وأخرجه أحمد من وجه آخر، وقال فيه: عن جَرٍّ فيه زيت، وقع فيه جرذ. وفيه: «أليس جال في الجر كله؟ قال: إنما جال وفيه الروح، ثم استقر حيث مات».

وفرق الجمهور بين المائع والجامد، عملاً بالتفصيل المتقدم ذكره.

واستدل بقوله في الرواية المفصلة: «وإن مائعاً فلا تقربوه»؛ على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء، فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الأكل كالشافعية، وأجاز بيعه كالحنفية إلى الجواب، أعني الحديث؛ فإنهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع». انتهى كلام الحافظ رحمه الله.

١٥٣٣ - (أَكثرُ جنودِ الله في الأرضِ الجرادُ، لا آكُلُهُ، ولا أُحَرِّمُهُ).

ضعيف. أخرجه أبو مسلم الكجي في «جزء الأنصاري» (٢/٢)، وعنه البيهقي (٩/٢٥٧): حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثنا سليمان التيمي عن **أبي عثمان النهدي** أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: هذا إسناد صحيح لولا أنه مرسل، وقد روي موصولاً، من طريق **محمد بن الزبرقان**: ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن **سلمان** قال:

«سئل رسول الله ﷺ عن الجراد، فقال»، فذكره دون قوله: «في الأرض».

أخرجه أبو داود (٣٨١٣)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩/٢/١)، والبيهقي، وابن عساكر (٧/١٩٤/١)، وقال أبو داود:

«رواه المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان عن النبي ﷺ، لم يذكر سلمان».

ومن طريق أبي العوام الجزار عن أبي عثمان النهدي عن سلمان.

أخرجه أبو داود (٣٨١٤)، وابن ماجه (٣٢١٩)، وقال أبو داود:

«رواه حماد بن سلمة عن أبي العوام عن أبي عثمان عن النبي ﷺ، لم يذكر سلمان».

قلت: وأبو العوام هذا اسمه فائد بن كيسان، ليس بالمشهور، قال الذهبي:

«ما علمت فيه جرحاً، بل وثقه ابن حبان».

وجملة القول؛ أن الحديث اختلف في وصله وإرساله على أبي عثمان، فأرسله سليمان التيمي عنه في رواية ثقتين عنه هما الأنصاري والمعتمر بن سليمان، وخالفهما **محمد بن الزبرقان** فرواه عنه موصولاً. ومما لا ريب فيه أن روايته مرجوحة، لأنه فرد، ولا سيما وقد قيل فيه: إنه قد يخطىء، فينتج من ذلك أن المحفوظ عن سليمان التيمي **مرسل**.

وخالف التيميَّ أبو العوام فوصله. وروايته مرجوحة أيضاً، لأنه غير مشهور كما ذكرنا، فلا يقرن مع التيمي ليُفاضل بينهما!

والخلاصة؛ أن الحديث ضعيف لإرساله. والله أعلم.

وقد أشار البيهقي إلى تضعيفه بقوله.

«إن صح هذا ففيه أيضاً دلالة على الإباحة فإنه إذا لم يحرم فقد أحله، وإنما لم يأكله تقذُّراً. والله أعلم».

١٥٣٤ - (أُوصيكَ يا أَبا هُريرةَ! خصالٌ أَربعٌ لا تدَعْهنَّ ما بقيتَ، أُوصيكَ بالغُسلِ يومَ الجمعةِ، والبكورِ إليها، ولا تلغُو أو لا تلهُو، وأُوصيكَ بصيامِ ثلاثةِ أيامٍ منْ كلِّ شهرٍ، فإنَّهُ صومُ الدهرِ، وأُوصيكَ بركعتِي الفجرِ، لا تدعْهُما وَإِنْ صليتَ الليلَ كلَّهُ، فإِنَّ فيهما الرغائبَ، قالَها ثلاثاً).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢/١٥٨) من طريق أبي يعلى عن **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال:

جاء أبو هريرة يسلم على النبي ﷺ ويعوده في شكواه، فأذن له، فدخل عليه فسلم

وهو نائم، فوجد النبي ﷺ مستنداً إلى صدر علي بن أبي طالب، وقال: قال علي بيده على صدره ضامه إليه والنبي ﷺ باسط رجليه، فقال النبي ﷺ: ادنُ يا أبا هريرة! فدنا، ثم قال: ادن يا أبا هريرة! فدنا، ثم قال: ادن يا أبا هريرة! فدنا حتى مست أصابع أبي هريرة أطراف أصابع النبي ﷺ، ثم قال له: اجلس يا أبا هريرة! فجلس، فقال: أدْنِ طرف ثوبك، فمد أبو هريرة ثوبه وأمسكه بيده يفتحه وأدناه من وجهه، فقال رسول الله ﷺ: فذكره، وفي آخره: ضُمَّ إليك ثوبك، فضم ثوبه إلى صدره فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أُسِرُّ هذا أم أُعلنه؟ قال: بل أعلنه يا أبا هريرة! قال ثلاثاً. وقال ابن عدي:

«سليمان بن داود، عامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه».

قلت: وقال البخاري:

«منكر الحديث».

قال الذهبي:

«وقد مر لنا أن البخاري قال: من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل رواية حديثه. وقال ابن حبان: ضعيف. وقال آخر: متروك».

١٥٣٥ - (ثَلاثٌ مَن كُنَّ فيهِ حاسَبَهُ الله حساباً يسيراً، وأدخلَهُ الجنة برحمتِهِ: تعطي مَن حرمَكَ، وتصِلُ مَن قطعَك، وتَعْفو عمَّنْ ظلَمك).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢/١٥٨) عن **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«سليمان بن داود عامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه».

قلت: ومن طريقه أخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «ذم الغضب»، والطبراني في «الأوسط»، والبزار، والحاكم (٢/٥١٨)، وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: سليمان ضعيف».

قلت: بل هو أسوأ حالاً، كما عرفت من قول البخاري فيه في الحديث السابق. ولذلك قال الهيثمي كما في «الفيض»:

«متروك».

١٥٣٦ - (الخيرُ كثيرٌ، وقليلٌ فاعلُهُ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٤٠)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٦/ ٧٠/ ١)، وابن عدي في «الكامل» (١٥٩/ ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢٠٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٤٥٥/ ٢) من طريق **أحمد بن عمران الأخنسي**، إلا ابن أبي عاصم؛ فمن طريق حسين الأحول كلاهما عن أبي خالد الأحمر عن إسماعيل بن أبي خالد عن **عطاء بن السائب** عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال ابن عدي:

«لا أعلمه يرويه عن إسماعيل غير أبي خالد الأحمر، وهو صدوق، ليس بحجة».

قلت: المتقرر فيه بعد النظر في أقوال الأئمة فيه أنه وسط حسن الحديث، وقد احتج به الشيخان، وإنما علة الحديث ممن فوقه، فإن عطاء بن السائب كان اختلط. وإسماعيل بن أبي خالد متأخر الوفاة عنه بنحو عشر سنين، فمن المحتمل أنه سمعه منه في اختلاطه.

وأحمد بن عمران الأخنسي أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال البخاري: يتكلمون فيه».

وفي «الميزان»:

«وقال أبو زرعة: كوفي تركوه، وتركه أبو حاتم».

فهو ضعيف جداً، لكن متابعة حسين الأحول - وهو ابن ذكوان المعلم - إياه ترفع التهمة عنه، فإن المعلم ثقة.

(تنبيه): كل من ذكرنا وقع الحديث عنده باللفظ المذكور، إلا ابن أبي عاصم فإنه عنده بلفظ:

«الخير كثير، ومن يعمل به قليل».

وكذلك رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث ابن عمرو كما في «الجامع».

وقال المناوي:

«قال الهيثمي: فيه الحسن بن عبد الأول ضعيف».

١٥٣٧ - (إذا أخذَ أحدُكم مَضْجَعَهُ، فليقرأْ بأُمِّ الكتابِ وسورَةٍ، فإنَّ اللهَ يُوكِّلُ بِهِ ملكاً يهُبُّ معه إذا هبَّ).

ضعيف. رواه ابن عساكر (٢/٣/٨) عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن رجل عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن رجل من أهل بلقين قال: وأحسبه من بني مجاشع عن شداد بن أوس مرفوعاً.

قلت: وهٰذا إسناد ظاهر الضعف، لجهالة الرجل البلقيني شيخ مطرف، وكذا الراوي عنه. لكنه لم يتفرد به، فقد قال الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/٢٣٣/٨): حدثنا عمر بن شبة قال: حدثنا سالم بن نوح عن الجريري عن أبي العلاء عن رجل من مجاشع عن شداد بن أوس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، إلا أنه قال: «سورة من كتاب الله».

ورجاله ثقات غير الرجل المجاشعي، وأبو العلاء اسمه يزيد بن عبد الله بن الشخير، وهو أخو مطرف المذكور في الطريق الأولى.

وبالجملة؛ فالحديث ضعيف لجهالة تابعيه. والله أعلم.

١٥٣٨ - (ما كانَتْ نبوَّةٌ قطُّ إلَّا كانَ بعدَها قتلٌ وصلبٌ).

ضعيف. أخرجه ابن عدي (٣ / ١١٣٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٦٣/١)، وعنه الضياء في «المختارة» (١/٢٨٥) عن سليمان بن أيوب بن عيسى: حدثني أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهو إسناد ضعيف، فيه عدة علل: سليمان هذا قال الذهبي:

«صاحب مناكير، وقد وثق».

وأبوه وجده لم أجد من ترجمهما، وإليهما أشار الهيثمي بقوله: (٧/٣٠٧):

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

١٥٣٩ - (النَّاكحُ في قومِهِ، كالمُعْشِبِ في دارِهِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٤٠)، وعنه الضياء بإسناد الذي قبله. وفيه عدة علل كما بينا.

وبهذا الإسناد حديث آخر، ولفظه:

«كان لا يكاد يُسأل شيئاً إلا فعله».

ضعيف. أخرجه الطبراني (١/١٣/٢)، وعنه الضياء (١/٢٨٦).

١٥٤٠ - (أَعْطوا المساجدَ حقَّها، قيلَ: ومَا حقُّها؟ قالَ: ركعتانِ قبلَ أَنْ تجلِسَ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٠١/٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٨٢٤)، عن محمد بن إسحاق [: أَخْبرْنا][1] عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرو بن سليم عن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، وعلته عنعنة ابن إسحاق، فإنه كان يُدلس. وقد خالفه في المتن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم به بلفظ:

«إذا دخل أحدكم المسجد، فليركع ركعتين قبل أن يجلس».

هكذا أخرجه الشيخان وغيرهما كالبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٥٣)، وهو المحفوظ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٢ / ٢٢٠ / ٤٦٧).

(١) هذه الزيادة لابن خزيمة، وهي صريحة في أن ابن إسحاق لم يسمع الخبر من أبي بكر، وتصحف ذلك على بعض الرواة أو النساخ فقال: «... حدثنا ابن إسحاق: حدثنا أبو بكر...». هكذا رأيته في «مختصر مسند الفردوس» للحافظ ابن حجر (١/١/٣٦).

١٥٤١ - (كانَ يَكتحلُ بإثْمِدٍ وهو صائمٌ).

ضعيف. ابن خزيمة (٢/٢٠٧) عن **معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع**: حدثني أبي عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع قال: فذكر نحوه، وقال:

«أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر».

قلت: هو ضعيف جداً، كما يعطيه قول البخاري فيه: «منكر الحديث». لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه **حبان بن علي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع** به.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير»، وابن عدي في «الكامل» (١٠٨/١)، وعنه البيهقي (٢٦٢/٤).

قلت: وحبان هو العنزي، وهو ضعيف أيضاً، ولكن إعلال الحديث بمحمد بن عبيد الله أولى لتفرده به. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٧/٣):

«رواه الطبراني في «الكبير» من رواية حبان بن علي عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وقد وُثِّقا، وفيهما كلام كثير».

١٥٤٢ - (إنَّ مِنَ التواضُعِ للهِ، الرضَى بالدُّون مِنْ شَرَف المجلس).

ضعيف. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٦٣/١): حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (١/٢٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٦٠)، من طريق أحمد بن الفضل بن عبيد الله الصائغ قالا: ثنا **سليمان بن أيوب بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله**: حدثني أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله:

أنه أتى مجلس قوم، فأوسعوا له من كل ناحية، فجلس في صدر المجلس في أدناه، ثم قال لهم: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

ذكره ابن عدي في ترجمة سليمان هذا مع أحاديث أُخرى، وقال:

«لا يتابع سليمان عليها أحد».

وأورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«له مناكير عدة».

وساق له في «الميزان» من منكراته أحاديثَ، هذا أحدها.

وأبوه؛ وهو أيوب بن سليمان بن عيسى، وجده عيسى لم أجد لهما ترجمة، إلا أن الأول منهما قد أورده ابن أبي حاتم (١/١/٢٤٨) من رواية ابنه سليمان فقط! ولم يذكر توثيقاً ولا تجريحاً، فهو مجهول.

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/١٤):

«الخرائطي في «مكارم الأخلاق»، وأبو نُعيم في «رياضة المتعلمين» من حديث طلحة ابن عبيد الله بسند جيد».

كذا قال، ولست أدري إذا كان طريق الخرائطي وأبي نعيم هي نفس طريق سليمان ابن أيوب، أو غيرها؟ فإن كتاب «رياضة المتعلمين» لم أقف عليه مع الأسف، وأما «المكارم» للخرائطي، فالمطبوع منه جزء، وفي مخطوطة الظاهرية الجزء الثامن منه، ولم يطبع، وليس الحديث في هذا منه، ولا في ذاك.

١٥٤٣ - (إنَّ الله لا يؤخِّرُ نفساً إذا جاءَ أَجَلُها، ولكن زيادةَ العمرِ ذريَّةٌ صالحةٌ يرزقُها اللهُ العبدَ، فيدعونَ لهُ مِن بعدِهِ، فيلحقُهُ دعاؤُهُم في قبرِهِ، فذلك زيادةُ العمرِ).

٣/١١٣٣

منكر. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٣٤)، وابن عدي (١/١٦٠)، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٣١)، عن **سليمان بن عطاء** عن مسلمة بن عبد الله الجُهَني عن عمه أبي مشجعة بن ربعي عن أبي الدرداء قال:

ذكرنا زيادة العمر عند رسول الله ﷺ، فقال: فذكره. وقال:

«لا يُتابع عليه بهذا اللفظ». يعني سليمان هذا، ويروى عن البخاري أنه قال فيه:

«في حديثه بعض المناكير».

وفي «الميزان»؛ قال أبو حاتم:

«ليس بالقوي».

واتهمه ابن حبان وغيره.

وذكره ابن كثير (٣/ ٥٥٠) من رواية ابن أبي حاتم من طريق سليمان به، ولكنه وقع فيه (عثمان) مكان (سليمان)، وهو خطأ مطبعي، فقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ١٠) من شيوخه سليمان بن عطاء هذا. وقال فيه ابن حبان:

«روى أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات، فلست أدري التخليط فيها منه، أو من مسلمة بن عبد الله؟».

ثم ساق له أحاديث منكرة هذا منها.

وهذا الحديث من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي سوَّد بها الحلبيان كتابيهما «مختصر تفسير الحافظ ابن كثير»؛ اللذان التزما أن لا يوردا فيهما إلا الأحاديث الصحيحة، وأنّى لهما ذلك؟ وهما ـ مع الأسف ـ مِن أجهل مَن كتب في هذا المجال فيما علمت، وبخاصة الرفاعي منهما، فإنه أجرؤهما إقداماً على التصحيح بجهل بالغ، فهو مع إخلاله بذلك الالتزام، فقد وضع فهرساً في آخر كل مجلد من مجلداته الأربعة لأحاديث الكتاب، يصرح غالباً بالتصحيح، ونادراً بالتحسين لتلك الأحاديث وهذا منها (٣/ ٤٢٣)، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
٥٤٢

١٥٤٤ ـ (آياتُ المُنافق: إذا حدَّث كذبَ، وإذا وعدَ أخلفَ، وإذا ائتُمِنَ خانَ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني في «الأوسط» عن أبي بكر الصديق أن النبي ﷺ قال: فذكره. قال الهيثمي (١/ ١٠٨):

«وفيه زنفل العرفي؛ كذاب».

قلت: لم أر من رماه بالكذب، وأسوأ ما قيل فيه: «ليس بثقة». وقد مضى في الحديث (١٥١٥).

ويغني عن هذا الحديث حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«آية المنافق ثلاث إذا حدث. . .» إلخ.

أخرجه الشيخان. انظر «كتاب الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٩٥).

١٥٤٥ ـ (آيتانِ هُما قرآنٌ، وهُما يشفعَانِ، وهُما ممَّا يُحبُّهما الله، الآيتانِ في آخرِ سورةِ البقرةِ).

ضعيف جداً. أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» عن أبي هريرة مرفوعاً. قال المناوي:

«وفيه محمد بن إبراهيم بن جعفر الجرجاني، فإن كان الفروي فصدوق، أو الكيال فوضاع كما في (الميزان)».

قلت: وأغلب الظن أنه الآخر. والله أعلم.

ثم وقفت على إسناده في «مختصر الديلمي» للحافظ (١/١/٧٧) فإذا هو من طريق **إبراهيم بن أبي يحيى** عن صفوان بن سليم عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة به. وقال الحافظ:

«قلت: ابن أبي يحيى ضعيف».

قلت: بل هو متروك، كما قال هو نفسه في «التقريب».

١٥٤٦ ـ (آمَنَ شعرُ أُميةَ بنِ أَبي الصلتِ، وكفرَ قلبُهُ).

ضعيف. أخرجه أبوبكربن الأنباري في «المصاحف»، والخطيب في «التاريخ»، وابن عساكر، عن ابن عباس.

كذا في «الجامع الصغير»، و«الكبير» (١/٣/٢)، ولم أره في «فهرس الخطيب»، وقد ذكر المناوي في شرحه أن في سنده عند ابن الأنباري أبا بكر الهذلي، **قلت**: وهو متروك

الحديث كما في «التقريب»، وأن إسناد الخطيب وابن عساكر ضعيف، ورواه عنه الفاكهي وابن منده.

قلت: قد وقفت على إسناد الفاكهي بواسطة «الإصابة» (٨/١٥٦)، رواه من طريق **الكلبي** عن أبي صالح عن ابن عباس.

والكلبي متهم بالكذب.

١٥٤٧ ـ (آيةُ العِزِّ: ﴿وقُلِ الحَمْدُ لله الذي لمْ يَتَّخِذْ وَلَداً﴾ الآية).

ضعيف. رواه أحمد (٣ / ٤٣٩)، والواحدي في «تفسيره» (٢/١٩٢/١)، عن **رِشدِين بن سعد** عن **زبان بن فائد** عن سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهذا سند فيه ضعف، زبان بن فائد متكلم فيه من قبل حفظه، وقد يحسن حديثه. وقال الحافظ:

«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته».

ورشدين بن سعد ضعيف أيضاً. وقد تابعه ابن لَهيعة عند أحمد وهو ضعيف كذلك.

وفي «الفيض»:

«قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف. وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني من طريقين، في أحدهما رشدين بن سعد، وهو ضعيف. وفي الأخرى ابن لهيعة وهو أصلح منه، وقد رمز المؤلف لحسنه».

١٥٤٨ ـ (ستُفتحُ على أُمتي مِن بعدي الشامُ وشيكاً، فإذا فَتَحَها فاحتلَّها؛ فأهلُ الشامِ مُرابِطونَ إلى مُنْتَهى الجَزيرةِ: رجالُهم ونساؤهُم وصِبيانُهم وعَبيدُهم، فمَن احتلَّ ساحِلاً مِن تلكَ السواحلِ فهو في جهادٍ، ومَن احتلَّ بيتَ المقدِسِ فهُو في جِهادٍ).

ضعيف. أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٢٧٠) من طريق ابن حمير عن سعيد البجلي عن **شهر بن حوشب** عن أبي الدرداء مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل شهر، قال الحافظ:

«كثير الإرسال والأوهام».

وسعيد البجلي لم أعرفه.

ورواه هشام بن عمار: نا أبو مطيع معاوية بن يحيى عن أرطاة بن المنذر عمن حدثه عن أبي الدرداء به، دون ذكر الفتح وبيت المقدس.

وهذا ضعيف أيضاً، لضعف أبي مطيع، وجهالة شيخ أرطاة.

١٥٤٩ - (إنَّ الله أَمَرني بحبِّ أربعةٍ، وأَخْبَرَني أنَّه يحبُّهم، قيلَ: يا رسولَ الله! مَن هُم؟ قال: عليٌّ منهم، يقولُ ذلك ثلاثاً، وأبو ذرٍّ، وسلمانُ، والمِقدادُ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ص٣١ - الكنى)، والترمذي (٢/ ٢٩٩)، وابن ماجه (١٤٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٧٢)، والحاكم (٣/ ١٣٠)، وأحمد (٥/ ٣٥٦)، من طريق شريك عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث شريك».

قلت: وهو ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه، فأنّى لحديثه الحسن؟ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال القطان: ما زال مخلطاً، وقال أبو حاتم: له أغاليط، وقال الدارقطني: ليس بالقوي».

وذكر في «الميزان» أن مسلماً أخرج له متابعة. ومن هذا تعلم خطأ قول الحاكم عقب

الحديث:

«حديث صحيح على شرط مسلم»!

ولم يتعقبه الذهبي إلا بقوله:

«قلت: ما خرج (م) لأبي ربيعة»!

وهـذا تعقب لا طائـل تحته، لأن القارىء لا يخرج منه بحكم واضح على الحديث، لأن عدم إخراج مسلم لأبي ربيعة لا يجرحه كما هو معلوم، والذهبي لم يضعفه، فقد يؤخذ منه أنه غير مجروح، وليس كذلك، فقد قال الذهبي نفسه في «الكنى» من «الميزان»:

«قد ذكر مضعفاً». يعني في «الأسماء»، وقال هناك: «قال أبو حاتم: منكر الحديث».

فكـان من الـواجب إعلال الحديث به، وبشريك أيضاً؛ لما عرفت من ضعفه، وعدم احتجاج مسلم به؛ لكي لا يتورط أحد ممن لا تحقيق عنده بكلامه، فيتوهم أنه سالم مما يقدح في ثبوته، وليس كذلك كما ترى.

ولـذلـك رأينـا المنـاوي في «فيضـه» لم يزد في كلامـه على الحـديث على أن نقل عن الذهبي تعقبه المذكور، بل زاد عليه فقال:

«وهو صدوق». يعني أبا ربيعة.

وهـذا مما يُشعـر بأنه سالم من غيره، ولعل هذا كله، بالإضافة إلى تحسين الترمذي؛ كان السبب في تورط الشيـخ الغـماري حين أورد الحـديث في «كنزه» (٦٦٦)! وساعده على ذلك أنه يشم منه رائحة التشيع!

وقد سرق بعضُ الوضاعين هٰذا الحديثَ فرواه بلفظ:

«إن الله أمرني بحب أربعة من أصحابي، وقال: أحِبَّهم، أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي».

وهـو موضـوع. أخـرجـه ابن عدي (١٦١ / ١) عن **سليمان بن عيسى السجزي**: ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«سليمان بن عيسى يضع الحديث».

وكذلك قال غيره كما يأتي. وذكر الذهبي أن هذا الحديث من بلاياه! وأورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٤٧٠٦).

ومن موضوعات هذا الكذاب الحديث الآتي بعد حديث.

١٥٥٠ - (أَيُّما امرأةٍ خرجَتْ من بيتِ زوجِها بغيرِ إذنِهِ، لعنَها كلُّ شيءٍ طلعتْ عليهِ الشمسُ والقمرُ، إلا أَنْ يرضَى عنْها زوجُها).

موضوع. الديلمي (١/٢/٣٥٣-٣٥٤) من طريق أبي نعيم عن **أبي هدبة** عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، أبو هدبة - واسمه إبراهيم بن هدبة - متروك، حدث بالأباطيل عن أنس.

وقد مضى الحديث بنحوه برقم (١٠٢٠).

١٥٥١ - (مَنْ تَمَنَّى الغَلاءَ على أُمَّتي لَيلةً أَحْبطَ الله عملَهُ أَربعينَ سنةً).

موضوع. رواه ابن عدي (١٦١/١)، وعنه الخطيب (٦٠/٤)، وعن غيره عن **سليمان بن عيسى السجزي**: ثنا عبد العزيز بن أبي روَّاد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال ابن عدي:

«سليمان بن عيسى يضع الحديث، وأحاديثه كلها أو عامتها موضوعة».

وقال الخطيب:

«منكر جداً، لا أعلم رواه غير سليمان بن عيسى السجزي، وكان كذَّاباً يضع الحديث».

قلت: ومن طريق الخطيب أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأقره السيوطي في «اللآلي» (١٤٥/٢)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٨٨/٢).

قلت: وقد سرقه من السجزي بعض الكذابين من أمثاله، فقد رواه ابن عساكر (١٦ / ١٢٢ / ٢) عن **مأمون بن أحمد السلمي**: نا **أحمد بن عبد الله الشيباني**: نا بشر بن السري عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع أيضاً، أورده ابن عساكر في ترجمة مأمون هذا، وقال فيه:

«أحد المشهورين بوضع الحديث، وذكره بعض أهل العلم فقال: هروي كذاب».

قلت: وشيخه أحمد بن عبد الله الشيباني أكذب منه، وهو الجُوَيْباري. قال ابن حبان:

«دجال من الدجاجلة، روى عن الأئمة أُلوف حديث ما حدثوا بشيء منها».

وقال الذهبي:

«هو ممن يضرب المثل بكذبه».

قلت: ومع هذا كله فقد سود السيوطي بهذا الحديث «الجامع الصغير»، فأورده فيه من رواية ابن عساكر هذه مع أنه قال في «اللآلي» (٢ / ١٤٥) بعد أن ساقه:

«مأمون وشيخه كذَّابان».

فليت شعري كيف أورده مع علمه بحال الراويين؟! فهل نسي ذلك أم ماذا؟

والعجب من المناوي أنه انتقد السيوطي في عدوله في «الجامع» عن عزو الحديث إلى ابن عدي. وفي سنده كذاب واحد! إلى عزوه إلى ابن عساكر وفيه الكذابان. ثم نسي المناوي ذلك، فقال في «التيسير» في سند ابن عساكر:

«وفيه وضاع»!!

١٥٥٢ - (أَتْرِعوا الطُّسُوسَ، وخالِفوا المجوسَ).

ضعيف جداً. رواه الخطيب في «التاريخ» (٥ / ٩)، وعنه ابن عساكر (٢ / ٨٥ / ٢)، والديلمي في «مسند الفردوس» (١ / ١ / ٣٧ - مختصره)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ١٨٢ / ٢)، عن **أبي صالح خلف بن محمد بن إسماعيل**... المعروف بالخيام: حدثنا أبو هارون

سهل بن شاذويه الحافظ: حدثنا جلوان بن سمرة البابني: حدثنا عصام أبو مقاتل النحوي عن عيسى بن موسى - غنجار - عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال البيهقي:

«إسناده ضعيف».

قلت: بل إسناده ساقط، خلف هذا متهم، قال الحاكم:

«سقط حديثه برواية حديث: (نهى عن الوقاع قبل الملاعبة)».

قلت: وقد مضى هذا الحديث برقم (٤٢٦).

وما بين خلف وغنجار لم أجد من ترجمهم، وقال المناوي تعليقاً على قول السيوطي: «رواه البيهقي والخطيب والديلمي عن ابن عمر»:

«وضعفه البيهقي وقال: في إسناده من يجهل[1]، وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، وأكثر رواته ضعفاء ومجاهيل، لكنه ورد بمعناه في خبر جيد رواه القضاعي في «مسند الشهاب» عن أبي هريرة بلفظ: «اجمعوا وضوءكم جمع الله شملكم». وقال الحافظ العراقي: إسناده لا بأس به. وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً: لا ترفعوا الطسوس حتى تطف، اجمعوا وضوءكم جمع الله شملكم».

قلت: وفي تجويد إسناده نظر لا بد من بيانه، تحقيقاً للأمر، فانظر الحديث الآتي:

١٥٥٣ - (لا ترفعُوا الطَّسْتَ حتَّى تَطُفَّ، واجْمَعوا وضوءكُم جمعَ اللهُ شمْلَكُم).

ضعيف. أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٨٢/٢)، من طريق أبي علي هشام بن علي السيرافي قال: نا محمد بن سليمان بن محمد بن كعب أبو عمرو الصَّباحي قال: نا **عيسى بن شعيب** عن عمار بن أبي عمار عن أبي

(١) كذا، وإنما قال هذا البيهقي في حديث آخر، وهو الآتي بعده، وقد عرفت ما قاله في هذا.

هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وضعفه البيهقي بقوله:

«هذا إسناد فيه بعض من يجهل، وروي معناه بإسناد آخر ضعيف».

يعني الذي قبله.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عيسى بن شعيب هذا، ظننت في أول الأمر أنه ابن ثوبان مولى بني الديل المدني، فإنه من هذه الطبقة، لكنهم لم يذكروا في شيوخه عماراً هذا، ولا في الرواة عنه أبا عمرو الصباحي، وقد ترجم الصباحي هذا ابن أبي حاتم (٣/٢/٢٦٩) ولم يذكر في شيوخه ابن شعيب هذا، وقال عن أبيه:

«صالح».

فملت إلى أنه غيره، ثم تأكدت من ذلك حين رأيت السمعاني يقول في «الصباحي»:

«روى عن عيسى بن شعيب القسملي وعاصم بن سليمان الكوفي، روى عنه القاسم ابن نصر المخزومي، وهشام بن علي السيرافي». ولم يزد.

قلت: فقوله في عيسى: «القسملي»[1]. نبهني إلى أنه غير الديلي، فهو إذن عيسى آخر، مجهول لا يعرف. والله أعلم.

ولو فرض أنه الديلي، فهو مثله في الجهالة، قال الذهبي فيه:

«لا يُعرف».

ثم ساق له حديثاً وقال: «هذا خبر موضوع».

وفي الطريق إليه أبو علي السيرافي ولم أجد له ترجمة.

ومما سبق يتبين للقارىء خطأ مَن جوَّد إسناد هذا الحديث كما سبقت الإشارة إليه في الذي قبله.

---

(١) ووقع في «الشعب»: «أبو الفضل القسماني، فيحقق.

١٥٥٤ ـ (العِدَةُ عَطِيَّةٌ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣/٢١/٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٣٤)، من طريقين عن يونس عن الحسن:

«أن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً، فلم تجده عنده، فقالت: عِدني، فقال رسول الله ﷺ: . . .» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لإرساله، لا سيما وهو من مراسيل الحسن البصري، وقد قال فيها بعض الأئمة: إنها كالريح!

وقد روي مسنداً من حديث ابن مسعود، وقباث بن أشيم الليثي.

١ ـ حديث ابن مسعود، يرويه بقية عن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود قال:

«إذا وعد أحدكم حبيبه فلينجز له، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . .» فذكره.

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١ ـ ٢)، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٥٩)، وقال:

«غريب من حديث الأعمش، تفرد به الفزاري، ولا أعلم رواه عنه إلا بقية».

قلت: وهو مدلس وقد عنعنه.

ومن هذا الوجه ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» وقال (٢/٤٣٧):

«سمعت أبي يقول: هذا حديث باطل».

٢ ـ حديث قباث، يرويه أصبغ بن عبد العزيز بن مروان الحمصي: ثنا أبي عن جدي عن أبان بن سليمان عن أبيه عنه مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٥٢/١ ـ مجمع البحرين) وقال:

«لا يُروى عن قباث إلا بهذا الإسناد، تفرد به أصبغ».

قلت: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤ / ١٦٦ ـ ١٦٧):

«قال أبو حاتم: مجهول».

قلت: وأزيد على الهيثمي فأقول: وأبان بن سليمان مجهول الحال، كناه ابن أبي حاتم بأبي عمير الصوري، ولم يزد في بيان حاله على قوله:

«وكان من عباد الله الصالحين، يتكلم بالحكمة».

وأما أبوه سليمان، فلم أجد له ترجمة.

١٥٥٥ - (الأمانةُ غِنىً).

ضعيف. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣/١) عن يزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، يزيد - وهو ابن أبان الرقاشي - ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب».

١٥٥٦ - (إذا نَزَلَ أَحدُكم منزلاً، فقالَ فيهِ، فلا يَرْتَحِلْ حتى يُصلِّيَ الظهرَ، وإذا أرادَ أَحدُكُم أَنْ يسافِرَ يومَ الجُمُعةِ، وزالتِ الشمسُ، فلا يُسافِر حتَّى يُجَمِّعَ، إلا أَن يكونَ له عُذرٌ، وإذا هجَمَ على أَحدِكُم شهرُ رمضانَ فلا يمجِدُ مثلَه، إلا أَنْ يكونَ له عُذرٌ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٦١) من طريق سليمان بن عيسى: ثنا ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهو موضوع، آفته سليمان هذا، قال فيه ابن عدي وغيره:

«يضع الحديث». كما تقدم مراراً، أقربها في الحديث (١٥٥٠).

والحديث أورد السيوطي في «جامعيه» طرفه الأول منه بلفظ:

«ركعتين»! بدل «الظهر». ودون ما بعده، وتابعه على ذلك المناوي في «الفيض» وبيّض لإسناده! وأما في «التيسير» فقال:

«وهو ضعيف». والله أعلم.

(تنبيه): قوله: (نمجدُ) كذا بإهمال أوله وقع في مخطوطة «الكامل» في الظاهرية، ولم أفهمها، وفي المطبوعة (يمجد) بإعجام الأول منه بالمثناة، والمعنى غير ظاهر.

١٥٥٧ - (السماحُ رباحٌ، والعُسرُ شؤْمٌ).

منكر. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣ / ٢) عن عبد الله بن إبراهيم: نا عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، بل موضوع، فإن عبد الله بن إبراهيم - وهو الغفاري - قال الحافظ:

«متروك، ونسبه ابن حبان إلى الوضع».

وقال الحاكم:

«روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة، لا يرويها غيره».

وعبد الرحمن بن زيد - وهو ابن أسلم - ضعيف جداً، وقد اتهم، وهو صاحب حديث توسل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ، وقد تقدم (٢٥).

والحديث رواه الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أبي هريرة، كما في «الجامع»، وكذا ابن نصر وابن لال. وعنهما أورده الديلمي، قال المناوي:

«فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى، وفيه حجاج بن فرافصة، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: قال أبو زرعة: ليس بقوي. اهـ ونسبه ابن حبان إلى الوضع، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني: حديث منكر».

١٥٥٨ - (القرآنُ غنىً لا فقرَ بعده، ولا غنى دونَه).

ضعيف. رواه ابن نصر في «قيام الليل» (٧٢)، وأبو يعلى (٢ / ٧٣٨)، والطبراني (١ / ٦٥ / ٢)، وابن عساكر (١٥ / ٢٥٦ / ٢ و١٦ / ٢٣٢ / ١) عن شريك عن

الأعمش عن يزيد بن أبان عن الحسن عن أنس مرفوعاً. ومن طريق الطبراني رواه ابن عبد الهادي في «هداية الإنسان» (١٣٥ / ٢).

ورواه محمد بن محمد بن مخلد البزاز في «حديث ابن السماك» (١ / ١٧٨ / ١) عن شريك عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن بعض أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً به، إلا أنه قال: «والأمانة غنى»، بدل: «ولا غنى دونه».

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٨ / ١) من طريق أبي الحسن علي بن عمر البغدادي قال: حدث الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً وقال:

«قال الدارقطني: ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن مرسلاً، وهو أشبه بالصواب».

قلت: وهو ضعيف مرسلاً وموصولاً، لأن مداره على الرقاشي، وهو ضعيف، ومدار الموصول عليه من رواية شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، ضعيف.

١٥٥٩ - (القرآنُ هو الدواءُ).

ضعيف جداً. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٣ / ٢) عن الحسن بن رشيق قال: نا أبو عبد الله الحسين بن علي الحسيني قال: نا أحمد بن يحيى الأودي قال: نا محمد بن عتبة قال: نا علي بن ثابت الدهان عن معاذ عن الحارث عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، من أجل الحارث هذا - وهو الأعور - فإنه متهم. وفيه أيضاً من لم أعرفه كالأودي.

والحسن بن رشيق، قال الذهبي في «الميزان»:

«لينه الحافظ عبد الغني بن سعيد قليلاً، ووثقه جماعة، وأنكر عليه الدارقطني أنه كان يصلح في أصله ويغير».

١٥٦٠ - (التدبيرُ نصفُ العيشِ ، والتوددُ نصفُ العقل ، والهمُّ نصفُ الهَرَم، وقلةُ العيالِ أحدُ اليَسارَيْن).

ضعيف. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٤ / ١) عن إسحاق بن إبراهيم الشامي قال: نا علي بن حرب قال: نا موسى بن داود الهاشمي قال: نا ابن لهيعة عن محمد ابن عبد الرحمن بن نوفل عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن علي عليه السلام مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة - واسمه عبد الله - ضعيف.

وإسحاق بن إبراهيم الشامي، لم أعرفه، ويحتمل أن يكون واحداً من هؤلاء:

١ - إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي المعروف بابن زبريق.

٢ - إسحاق بن إبراهيم بن يزيد أبو النضر الدمشقي مولى عمر بن عبد العزيز.

والأول ضعيف، والآخر حسن الحديث، وقد جزم المناوي بأنه هو، ولم يظهر لي وجهه. والله أعلم.

والحديث رواه أيضاً الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أنس بن مالك، قال المناوي:

«قال العراقي: فيه خلاد بن عيسى، جهله العقيلي، ووثقه ابن معين».

قلت: هو عند الديلمي (٢ / ١ / ٥٠)، وكذا الخطيب بعضه (١٢ / ١١) من طريق أبي الحسن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم المخرمي: حدثنا علي بن عيسى كاتب عكرمة القاضي: حدثنا خلاد بن عيسى عن ثابت عن أنس مرفوعاً به.

وفيه علة أخرى، وهي ضعف يعقوب هذا، فقد ترجمه الخطيب (١٤ / ٢٩٠) وروى عن الدارقطني أنه ضعيف. وعن ابن المنادي:

«كتبنا عنه في حياة جدي، ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب

التحذير عنه، وذلك بعد معاتبة وتوقيف متواتر، فرمينا كل ما كتبنا عنه، نحن وعدة من أهل الحديث».

وعلي بن عيسى، كأنه مجهول، فإن الخطيب أورده في «التاريخ» (١٢ / ١١) من أجل هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

١٥٦١ - (الرَّضاعُ يُغيِّرُ الطِّباعَ).

منكر جداً. رواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/٢٤): نا أبو بكر محمد بن صالح الأنطاكي - كتابة -: نا **أبو مروان عبد الملك بن مسلمة**: نا **صالح بن عبد الجبار** عن **ابن جريج** عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن طريق ابن الأعرابي رواه القضاعي (٤ / ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه علل:

١ - عنعنة ابن جريج، فإنه كان يدلس.

٢ - صالح بن عبد الجبار، مجهول لا يعرف، قال الذهبي في «الميزان»:

«أتى بخبر منكر جداً، رواه ابن الأعرابي...»، ثم ساق هذا، وقال:

٣ - «وعبد الملك مدني ضعيف».

والحديث رواه أبو الشيخ عن ابن عمر.

١٥٦٢ - (كلُّ عينٍ باكيةٌ يومَ القيامةِ، إلَّا عينٌ غضتْ عن محارمِ الله عز وجل، وعينٌ سهرتْ في سبيل الله، وعينٌ خرجَ مِنها مثلُ رأسِ الذباب دمعةً منْ خشيةِ الله عزَّ وجلَّ).

ضعيف جداً. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٦٣)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٤١)، من طريقين عن **عمر بن صهبان** عن صفوان عن أبي سلمة عن أبي

هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث صفوان وأبي سلمة، تفرد به عمر بن صهبان».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«تركوه».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»:

«ضعيف».

وما ذكره الذهبي أصح.

والحديث بيض له المناوي، فلم يزد على قوله:

«رمز المصنف لحسنه»! ثم صرح في «التيسير» بأن إسناده حسن!

فكأنه لم يقف على إسناده.

١٥٦٣ - (أفضلُ الدعاءِ دعاءُ المرءِ لنفسِهِ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (١ / ٥٤٣) من طريق المبارك بن حسان عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«سئل رسول الله ﷺ أي الدعاء أفضل؟ قال: «دعاء المرء لنفسه».

وقال:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: مبارك واه».

وفي «التقريب»:

«لين الحديث».

١٥٦٤ - (قال إبليسُ لربِّه عز وجل: يا ربِّ! قد أُهبِطَ آدمُ، وقد علمتُ أنَّه سيكونُ لهُ كتابٌ ورسلٌ، فما كتابُهُم ورسلُهم؟ قال الله عز وجلَّ: رسلُهُم الملائكةُ، والنبيونَ منهم، وكتُبُهُم التوراةُ، والإنجيلُ، والزبورُ، والفرقانُ. قال: فما كتابي؟ قال: كتابُك الوشمُ، وقرآنُك الشعرُ، ورسلُك الكهنةُ، وطعامُك ما لم يُذكر اسمُ الله عز وجل عليه، وشرابُك من كلِّ مسكرٍ، وصدقُك الكذبُ، وبيتُك الحمّامُ، ومصائدُك النساءُ، ومؤذنُك المزمارُ، ومسجدُك الأسواقُ).

منكر. أخرجه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٥٥) من طريق الطبراني، وهذا في «المعجم الكبير» (٣ / ١١٢ / ٢) قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: حدثنا يحيى ابن بكير قال: حدثني **يحيى بن صالح الأيلي** عن إسماعيل بن أمية عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«تفرد به يحيى بن صالح».

قلت: قال العقيلي:

«روى عن إسماعيل عن عطاء مناكير».

وقال ابن عدي:

«أحاديثه غير محفوظة».

قلت: وقد ثبت من الحديث قوله: «وطعامك ما لم يذكر اسم الله عليه». صح ذلك من طريق أخرى عن ابن عباس، وقد خرجته في الكتاب الآخر (٧٠٨).

١٥٦٥ - (أَيُّما مؤمنٍ استرسلَ إلى مؤمنٍ، فَغَبَنَهُ، كانَ غُبْنُه ذلك رباً).

ضعيف جداً. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ١٨٧) من طريق **موسى بن عمير** عن مكحول عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وفي لفظ له: «غبن المسترسل

حرام».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، موسى بن عمير هو القرشي الجعدي مولاهم أبو هارون الأعمى، متفق على تضعيفه، وقال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث كذاب».

وقال النسائي:

«ليس بثقة».

وقد مضى الحديث باللفظ الثاني رقم (٦٦٧).

١٥٦٦ - (كانَ يستفتحُ دعاءَهُ بِـ «سبحان ربيَ الأعلى الوهابِ»).

ضعيف. أخرجه الحاكم (١ / ٤٩٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ١٧ / ١)[1]، وأحمد (٤ / ٥٤)، من طريق **عمر بن راشد اليمامي** قال: ثنا إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي عن أبيه قال:

«ما سمعت رسول الله ﷺ يستفتح دعاء إلا استفتحه بـ . . .».

هكذا الحديث عندهم جميعاً، وإنما أوردته باللفظ المذكور أعلاه تبعاً للسيوطي في «الجامع».

ثم قال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: وهو مردود بقوله في «الضعفاء والمتروكين» عن عمر هذا:

«ضعفوه».

وكذا قال في «الميزان»، وساق له مما أنكر عليه أحاديث هذا أحدها، وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

---

(١) مخطوطة الظاهرية (٢٧٩ - حديث).

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ١٥٦):

«رواه أحمد والطبراني بنحوه، وفيه عمر بن راشد اليمامي، وثقه غير واحد، وبقية رجاله رجال الصحيح».

ونقل هذا وما قبله المناوي في «الفيض»، واقتصر في «التيسير» على قوله في تصحيح الحاكم:

«وتعقب». ومن الظاهر أنه لم يرتض التصحيح، وأما مقلده الغماري فقد خالفه في هذه المرة فصحح الحديث فأورده في «كنزه» (٢٨٤٤)!

١٥٦٧ - (كَرامةُ الكِتابِ خَتْمُهُ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» كما في «المجمع»، وأبو الحسين محمد ابن الحسن الأصفهاني في «المنتقى من الجزء الثاني من (الفوائد)» (٢ / ١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥ / ١)، والثعلبي في «تفسيره» (٣ / ١٢ / ١)، من طريق **محمد بن مروان السدي** قال: نا محمد بن السائب عن أبي صالح، (وقال أبو الحسين وغيره: عن ابن جريج عن عطاء) عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته السدي هذا، وهو متهم بالكذب. وقد سبق له غير ما حديث.

وقال الهيثمي (٨ / ٩٩):

«وفيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك».

١٥٦٨ - (مَنْ أدّى زكاةَ مالِه، فقد أدّى الحقَّ الذي عليهِ، ومَنْ زادَ فهو أفضلُ).

ضعيف جداً. أخرجه أبو داود في «المراسيل» (ق ٧ / ٢)، ومن طريقه البيهقي (٤ / ٨٤) عن **عذافر البصري** عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عذافر هذا قال الذهبي:

«لا يُدرى من هو؟ ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث».

وقال الحافظ:

«مستور».

قلت: وقد روي عن الحسن موصولاً، أخرجه ابن عدي (١٦٣ / ٢) عن سلام بن أبي خبزة: ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ به. وقال:

«لا أعلم يرويه عن سعيد غير سلام هذا».

قلت: قال الذهبي:

«قال ابن المديني: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف».

١٥٦٩ - (أولُ شهرِ رمضانَ رحمةٌ، وأوسطُهُ مغفرةٌ، وآخرهُ عتقٌ من النارِ).

منكر. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٧٢)، وابن عدي (١٦٥ / ١)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٧٧)، والديلمي (١ / ١ / ١٠ - ١١)، وابن عساكر (٨ / ٥٠٦ / ١)، عن سلام بن سوار عن مسلمة بن الصلت عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال العقيلي:

«لا أصل له من حديث الزهري».

قلت: وقال ابن عدي:

«وسلام (ابن سليمان بن سوار) هو عندي منكر الحديث، ومسلمة ليس بالمعروف».

وكذا قال الذهبي.

ومسلمة قد قال فيه أبو حاتم:

«متروك الحديث» كما في ترجمته من «الميزان»، ويأتي له حديث آخر برقم (١٥٨٠).

١٥٧٠ - (إنَّ الله بعثَني ملحمةً ومرحمةً، ولم يبعثْني تاجراً، ولا زارعاً، وإنَّ شرارَ الناسِ يومَ القيامةِ التجارُ، والزَّرَّاعونَ، إلَّا مَن شحَّ على دينِهِ).

منكر. أخرجه ابن المظفر في «حديث حاجب بن أركين» (١ / ٢٥٥ / ١)، وابن السماك في «حديثه» (٢ / ٩٠ - ٩١)، وتمام في «الفوائد» (١٥٤ / ١)، وأبو محمد القاري في «الفوائد» (٥ / ٣٤ / ٢)، وابن عدي (١٦٥ / ١)، وابن عساكر (٥ / ٥٧ / ٢)، ومحمد بن عبد الواحد المقدسي في «المنتقى من حديثه» (٤٠ / ٨٦ / ٢)، كلهم من طريق **سلام بن سليمان** قال: ثنا حمزة الزيات قال: ثنا **الأجلح بن عبد الله الكندي** عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وضعفه القاري بقوله:

«حديث غريب».

وابن عدي بقوله:

«وهذا عن حمزة غير محفوظ، وسلام بن سليمان منكر الحديث».

وأقول: هذا إسناد ضعيف جداً، وله ثلاث علل:

١ - الانقطاع، فإن الضحاك - وهو ابن مزاحم الهلالي - لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة كما قال الحافظ المزي.

٢ - الأجلح بن عبد الله فيه ضعف، وفي «التقريب»:

«صدوق».

٣ - سلام بن سليمان، ضعيف كما سبق عن ابن عدي.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية ابن عدي، وقال:

«لا يصح، سلام متروك، والأجلح كان لا يدري ما يقول، ومحمد بن عيسى ضعيف».

يعني الراوي عن سلام، فتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢ / ١٤٣)، وتبعه ابن

عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ١٩١) : «بأن الدارقطني أخرجه في «الأفراد» من طريق أخرى عن سلام. وبأن أبا نعيم أخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس».

قلت: هذه المتابعة لا تجدي، لأنه لا يزال فوقها العلل الثلاث التي شرحنا. وطريق أبي نعيم فيها مجهول كما يأتي بيانه في الحديث بعده.

وحديث الترجمة قد أعضله **أبو الأسود نصير القصاب** فقال: عن الضحاك بن مزاحم قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١ / ٥١ / ١٢١) بإسناده عنه.

ونصير هذا أورده البخاري في «التاريخ» (٤ / ٢ / ١١٦)، وابن أبي حاتم برواية أخرى عنه، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشيخ الطبري فيه **عمرو بن عبد الحميد الآملي** لم أعرفه.

١٥٧١ - (بُعثتُ مرحمةً وملحمةً، ولم أُبعثْ تاجراً ولا زراعاً، ألا وإنَّ شرارَ هذهِ الأمة التجارُ والزرَّاعونَ، إلَّا من شَحَّ على نفسِهِ).

ضعيف. أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (ق٨٧ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٧٢)، وفي «أخبار أصبهان» (٢ / ٣١)، من طريق **أبي موسى اليماني** عن وهب بن منبه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وضعفه بقوله:

«حديث غريب».

قلت: وعلته أبو موسى هذا، فإنه مجهول، كما قال الذهبي والعسقلاني.

١٥٧٢ - (انتظارُ الفرجِ بالصبرِ عبادةٌ).

موضوع. روي من حديث عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب.

١ - حديث ابن عمر، يرويه **عمرو بن حميد القاضي**؛ قال: نا الليث بن سعد عن

نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه ابن جميع في «معجم الشيوخ» (ص٣٧٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥ / ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف بمرة، آفته ابن حميد هذا، قال الذهبي:

«هالك، أتى بخبر موضوع اتهم به، وقد ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث».

ثم ساق له هذا الحديث.

٢ ـ حديث ابن عباس، يرويه **أبو موسى عيسى بن مهران**، قال: نا **حسن بن حسين** قال: نا **سفيان بن إبراهيم** عن **حنظلة المكي** عن **عامر** عنه به.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته ابن مهران هذا، قال الذهبي:

«كذاب جبل! قال ابن عدي: حدث بأحاديث موضوعة، محترق في الرفض. وقال أبو حاتم: كذاب. وقال الخطيب: كان من شياطين الرافضة ومردتهم، وقع إلي كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتكفيرهم، فلقد قَفَّ شعري، وعظم تعجبي مما فيه من الموضوعات والبلايا».

وحسن بن حسين، الظاهر أنه العرني الكوفي، قال أبو حاتم:

«لم يكن بصدوق عندهم، وكان من رؤساء الشيعة، وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات».

وسفيان بن إبراهيم هو الكوفي، ذكره الأزدي، فقال:

«زائغ ضعيف».

٣ ـ حديث أنس، يرويه محمد بن محمد بن سليمان: ثنا **سليمان بن سلمة**: نا **بقية**: ثنا مالك عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ به دون قوله: «بالصبر».

أخرجه ابن عدي (٤٤ / ١)، والخطيب (٢ / ١٥٥)، وقال الأول:

«وهذا حديث باطل عن مالك بهذا الإسناد، لا يرويه عنه غير بقية».

قلت: وهو مشهور بالتدليس، ولا يغتر بتصريحه بالتحديث هنا، لأن الرواي عنه سليمان بن سلمة ـ وهو الخبائري ـ كذاب. وقد قال الذهبي في ترجمته بعد أن ساق له حديثاً آخر موضوعاً من طريق مالك:

«وسمع منه الباغندي حديثاً فأنكر عليه وهو. . .».

ثم ذكر هذا.

ثم إن ابن عدي أعاد تخريجه في ترجمة الخبائري (١٦١ / ٢) بهذا السند، إلا أنه قال فيه: «بقية عن مالك»، فلم يذكر عنه التحديث، وقال:

«لا أعلم يرويه عن بقية غير سليمان، وهو منكر من حديث مالك».

قلت: وقد رواه بعض الضعفاء عن ابن محمد ـ وهو الباغندي ـ على وجه آخر، رواه الخطيب عن محمد بن جعفر بن الحسن صاحب المصلى عنه قال: نبأنا أبو نعيم عبيد بن هشام الحلبي قال: نبأنا مالك بن أنس به. وقال:

«وهم هذا الشيخ على الباغندي وعلى من فوقه في هذا الحديث وهماً قبيحاً، لأنه لا يعرف إلا من رواية سليمان بن سلمة الخبائري، عن بقية بن الوليد عن مالك، وكذلك حدث به الباغندي».

ثم ساقه، وقال عن الباغندي:

«أنكرته عليه أشد الإنكار، وقلت: ليس شيء من هذا ألبتة، وكان أمر سليمان هذا شيئاً عجيباً، الله أعلم به، وقد رواه شيخ كذاب كان بـ (عسكر مكرم) عن عيسى بن أحمد العسقلاني عن بقية. وأفحش في الجرأة على ذلك، لأنه معروف أن الخبائري تفرد به. والله أعلم».

٤ ـ حديث علي، وهو الآتي بعده.

وبالجملة، فالحديث موضوع من جميع هذه الطرق، فليت أن السيوطي لم يسود به «الجامع الصغير»!

١٥٧٣ - (انتظارُ الفرجِ مِن الله عبادةٌ، ومَن رضِيَ بالقليلِ مِن الرزقِ رضِيَ الله منهُ بالقليلِ مِن العملِ).

ضعيف جداً. رواه البيهقي في «الآداب» (ص ٤٠٥ - ٤٠٦ مصورة)، وابن عساكر (١٦ / ١٥٠ / ١)، من طريق ابن أبي الدنيا: نا **أبو سعيد عبد الله بن شبيب بن خالد المدني**: نا إسحاق بن محمد الفروي: حدثني سعيد بن مسلم بن بَانَك عن أبيه أنه سمع علي بن الحسين يقول عن أبيه: عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، عبد الله بن شبيب قال الذهبي:

«واه».

وسعيد بن مسلم بن بَانَك ثقة، لكن أباه مسلم بن بَانَك؛ أورده البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

١٥٧٤ - (الرفقُ رأسُ الحكمةِ).

ضعيف. أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٧٧)، وعنه القضاعي في «مسند الشهاب» (٦ / ١): حدثنا **علي بن الأعرابي**: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن جرير ابن عبد الحميد الضبي عن منصور عن إبراهيم عن هلال بن يساف عن جرير بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ورجاله كلهم ثقات معروفون من رجال الشيخين؛ غير علي بن الأعرابي، وهو علي بن الحسن بن عبيد بن محمد أبو الحسن الشيباني المعروف بابن الأعرابي، حدث عن علي بن عمروس وجماعة. قال الخطيب (١١ / ٢٧٣):

«وكان صاحب أدب ورواية للأخبار، روى عنه عبد الله بن أبي سعد الوراق، والقاضي أبو عبد الله المحاملي».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولا وفاةً، وقد كتب بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب المقدسي - على هامش «المكارم»: «موضوع». وما أجد في إسناده من أتهمه به سوى ابن

الأعرابي هذا، لكن ذكر المناوي أنه رواه أبو الشيخ وابن شاذان والديلمي من حديث جابر. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث عند الديلمي (٢ / ١٧٨) من طريق أبي الشيخ، وهذا من طريق ابن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٨ / ٥١٢): حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه قال: بلغني أنه مكتوب في التوراة: الرفق.. الحديث.

قلت: وهذا إسناد صحيح إلى عروة والد هشام؛ بلاغاً عن التوراة! وهذا مما يعل به الحديث المرفوع كما لا يخفى.

ثم لا أدري إذا كان المناوي وهم في قوله: «عن جابر»، أو أنه عنى رواية أخرى عند الديلمي غير هذه، وهذا ما أستبعده. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٥٧٥ - (ابتغُوا الرفعةَ عندَ الله، قالوا: وما هي يا رسولَ الله؟ قالَ: تحلمُ عمَّن جهِل عليك، وتصِل مَن قطعَك، وتُعطي مَن حرمَكَ).

ضعيف جداً. رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢٩٣ / ٢) عن **عثمان بن عبد الرحمن**: ثنا **الوازع بن نافع** عن أبي سلمة عن أبي أيوب قال: وقف علينا رسول الله ﷺ فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، الوازع هذا متهم بالوضع كما تقدم بيانه تحت الحديث (٢٤).

وعثمان بن عبد الرحمن هو الطرائفي الجزري، وفيه ضعف، وإنما العلة من شيخه.

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ٥ / ١) دون قوله:

«وتصل من قطعك». وقال:

«رواه ابن عدي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه الوازع بن نافع متروك».

قلت: فالظاهر أن الوازع كان يرويه تارة عن أبي أيوب، وأخرى عن ابن عمر، وذلك منه مردود؛ لشدة ضعفه. وقوله: «وتصل..» ثابت في «ابن عدي» (٧/٢٥٥٧).

١٥٧٦ - (البِرُّ لا يَبْلَى، والإثمُ لا يُنسى، والدَّيَّانُ لا ينامُ، فكُنْ كما شِئْتَ، كَما تَدِينُ تُدانُ).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٩)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (٢١٠) من طريق عبد الرزاق قال: أنبأنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل أن أبا قلابة - واسمه عبد الله بن زيد الجرمي - تابعي وقد أرسله. وله علة أخرى وهي الوقف، فقال عبد الله بن أحمد في «الزهد» (ص١٤٢): حدثنا أبي: حدثنا عبد الرزاق بإسناده عن أبي قلابة قال: قال أبو الدرداء: البر لا يبلى... إلخ.

ورواه المروزي في «زوائد الزهد» (١١٥٥) من طريق عبد الله بن مرة قال: قال أبو الدرداء... فذكره موقوفاً عليه.

وهذا صورته صورة المنقطع، ولذلك قال المناوي:

«وهو منقطع مع وقفه».

وقال:

«ورواه أبو نعيم والديلمي مسنداً عن ابن عمر رفعه، وفيه **محمد بن عبد الملك الأنصاري** ضعيف، وحينئذ، فاقتصار المصنف على رواية إرساله قصور، أو تقصير».

قلت: أخرجه الديلمي (٢ / ١ / ١٩) من طريق **مُكرم بن عبد الرحمن الجوزجاني** عن محمد بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر به.

ومكرم هذا لم أجد له ترجمة.

ومحمد بن عبد الملك أسوأ حالاً مما ذكر المناوي، فقد قال فيه الإمام أحمد:

«يضع الحديث».

وقال الحاكم:

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات».

١٥٧٧ - (اطلبوا الفضلَ عندَ الرحماء مِن أُمتي، تعيشوا في أكنافِهم، فإنَّ فيهم رحمتي، ولا تطلُبوا مِن القاسيةِ قلوبُهُم؛ فإنَّهم ينتظرونَ سخطي).

ضعيف. رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٥٥): حدثنا عبد الرحمن بن معاوية القيسي - بمصر -: حدثنا موسى بن محمد: حدثنا محمد بن مروان وعبد الملك بن الخطاب قالا: حدثنا داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، محمد بن مروان هو السدي الصغير، وهو كذاب.

ومتابعه عبد الملك بن الخطاب مجهول الحال كما قال ابن القطان، وفي «التقريب»: «مقبول».

وموسى بن محمد وعبد الرحمن بن معاوية لم أعرفهما.

وقد أخرجه أبو الشيخ في «التاريخ» (١٩٩)، وفي «أحاديثه» (٢ / ٢)، وأبو عبد الله ابن منده في «الأمالي» (٣ / ٢٧ / ٢)، وأبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (١٦ / ٢)، والقضاعي (٥٨ / ٢)، كلهم من طريق أبي عبد الرحمن السدي عن داود بن أبي هند به.

وأبو عبد الرحمن هذا هو محمد بن مروان الكذاب، وقد وقع عند العقيلي محرفاً، فذكره في «الضعفاء» (٢٤١) من طريق عبد الرحمن السدي عن داود به. كذا وقع له، فأورده في ترجمة «عبد الرحمن السدي»، وقال:

«مجهول لا يتابع على حديثه، ولا يعرف من وجه يصح».

وإنما هو أبو عبد الرحمن، كما وقع عند كل من خرجه، وكذلك رواه ابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ٢٨٦)، وكذلك رواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢ / ٣٤٠ - ٣٤١) وجزم الحافظ بأن رواية العقيلي خطأ، وأن لا وجود لعبد الرحمن السدي. وقال:

«على أن محمد بن مروان لم ينفرد به، بل تابعه عبد الملك بن الخطاب وعبد الغفار بن

الحسن بن دينار، وله شاهد من حديث علي في (مستدرك الحاكم)».

قلت: أما متابعة ابن الخطاب، فقد تقدمت في رواية الخرائطي مقرونة مع رواية ابن مروان، وقد أخرجها ابن سمعون الواعظ في «الأمالي» (١ / ٥١ / ١) من طريق **محمد بن سنان** قال: نا **هانىء بن المتوكل الإسكندراني** قال: نا عبد الملك بن الخطاب به.

وهانىء كثير المناكير، ومحمد بن سنان ضعيف.

وأما متابعة **عبد الغفار بن الحسن بن دينار** - ويكنى بأبي حازم - فأخرجها تمام في «الفوائد» (١٨٣ / ١)، والقضاعي عنه قال: أخبرني داود بن أبي هند به. وقال تمام:

«هكذا في كتاب ابن فضالة (يعني: شيخه أحمد بن محمد)، وقد رواه غيره، فأدخل بين أبي حازم وداود رجلاً».

وقال القضاعي:

«تفرد به عبد الغفار بن الحسن بن دينار، وهو غريب».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال الجوزجاني:

«لا يعتبر به».

وقال الأزدي:

«كذاب».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات». وقال ابن أبي حاتم عن أبيه:

«لا بأس بحديثه».

أقول: ولعل الرجل الذي بين أبي حازم وداود، هو ابن مروان أو ابن الخطاب، وحينئذ، فلا يصح أن تعتبر رواية ابن دينار هذه متابعة لروايتهما.

وقد وجدت له متابعاً آخر، لكن الطريق إليه واهية، أخرجه العقيلي (٢٤٥) عن **عبد العزيز بن يحيى** قال: حدثنا الليث بن سعد عن داود عن بصرة بن أبي بصرة عن أبي

سعيد مرفوعاً نحوه. وقال:

«عبد العزيز بن يحيى المديني يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدعي من الحديث ما لا يعرف به غيره من المتقدمين».

وقال عقب الحديث:

«ليس له أصل عن ثقة».

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية العقيلي عن السدي، وتعقبه السيوطي في «اللآليء» (٢ / ٧٦ ـ ٧٧)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ١٣٢ ـ ١٣٣) بالمتابعات التي ذكرنا، وبالشاهد الذي أشار إليه الحافظ عن علي.

وأقول: أما المتابعات، فهي كلها واهية، لأنها لا تسلم من مجهول أو مطعون، وخفي بعض ذلك على ابن عراق، فقال في متابعة الليث:

«وناهيك به. أخرجه أبو الحسن الموصلي في «فوائده» انتخاب السلفي».

وخفي عليه أن راويه عنه **عبد العزيز بن يحيى** مطعون فيه، كما خفي عليه وعلى السيوطي قبله تخريج العقيلي إياها، وقوله فيه: «يحدث بالبواطيل».

نعم ذكر السيوطي متابعاً خامساً، وهو عباد بن العوام في «تاريخ الحاكم». لكنه لم يسق إسناده إليه لينظر فيه، وغالب الظن أنه لا يصح.

وأما الشاهد، فهو واه جداً، فيه ثلاثة ضعفاء على التسلسل، اثنان منهما متهمان، وإليك لفظه في الحديث التالي.

ثم وقفت على إسناد حديث عباد، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ٢١٨ / ٢) من طريق خلف بن يحيى: نا عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد به.

وخلف هذا كذبه أبو حاتم، فلا يفرح بمتابعة ترد من طريقه! فصح بذلك ما غلب على ظني، والحمد لله على توفيقه.

١٥٧٨ - (يا عليُّ! اطلُبوا المعروفَ مِن رحماء أُمتي، تعيشوا في أكنافِهم، ولا تَطلُبوه من القاسيةِ قلوبُهم، فإنَّ اللعنةَ تنزلُ عليهم، يا عليُّ! إنَّ الله تعالى خلَقَ المعروفَ، وخلَقَ له أَهلاً، فحبَّبه إليهم، وحبَّب إليهم فعالَه، ووجَّه إليهم طلابَه، كما وجَّه الماء في الأرضِ الجدبةِ لتحْيى به، ويحيى بها أهلُها، يا علي! إنَّ أهلَ المعروفِ في الدنيا هم أهلُ المعروفِ في الآخرةِ).

ضعيف جداً. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢١) من طريق حبان بن علي عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباتة عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي فقال:

«قلت: الأصبغ واه، وحبان ضعفوه».

وأقول: الأصبغ قد كذبه أبو بكر بن عياش، وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

وقد فات الذهبي أن سعد بن طريف شر منه، فإنه مع اتفاقهم على ضعفه، وتصريح بعضهم بأنه متروك الحديث، فقد قال ابن حبان:

«كان يضع الحديث».

فالحديث بهذا السياق إن لم يكن موضوعاً، فهو ضعيف جداً. والله أعلم.

لكن الجملة الأخيرة منه: «إن أهل المعروف ..». قد صحت بروايات أخرى، بعضها في «الأدب المفرد»، وقد خرجت بعضها في «الروض النضير» (١٠٢٠ و ١٠٨٢).

١٥٧٩ - (آتي يومَ القيامةِ بابَ الجنةِ، فيُفْتَحُ لي؛ فأرى ربِّي، وهو على كرسيِّه، أوْ سريرِهِ، فيتجلَّى لي، فأخرُّ له ساجداً).

ضعيف. أخرجه الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على المريسي» (ص١٤)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في «كتاب العرش» (ق ١١٣ / ١)، من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير علي بن زيد - وهو ابن جدعان - فإنه ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب».

وقد ذكره الذهبي في «العلو» من رواية البخاري عن أنس مختصراً جداً، إلا أنه قال:

«وأخرجه أبو أحمد العسال في «كتاب المعرفة» بإسناد قوي عن ثابت عن أنس . . .»، فذكره مثل حديث الترجمة.

قلت: ولم أقف على إسناده، ولذلك لم أتكلم عليه في كتابي «مختصر العلو» (ص٨٧ - ٨٨)، فإذا ثبت بإسناده ولفظه وجب نقله إلى الكتاب الآخر. والله أعلم.

١٥٨٠ - (مَا مِن ذنبٍ بعدَ الشركِ؛ أعظمَ عندَ اللهِ مِن نطفةٍ وضعَها رجلٌ في رحِمٍ لا يحِلُّ له).

ضعيف. أخرجه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٩٠) من طريق ابن أبي الدنيا قال: حدثنا عمار بن نصر قال: حدثنا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن الهيثم بن مالك الطائي عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل ضعيف، الهيثم بن مالك هو أبو محمد الشامي الأعمى، تابعي ثقة.

وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف لاختلاطه.

وبقية مدلس.

١٥٨١ ـ (آخرُ أربعاء مِن الشهرِ يومُ نحسٍ مستمرٍّ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤ / ٤٠٥) من طريق مسلمة بن الصلت: حدثنا أبو الوزير صاحب ديوان المهدي: حدثنا المهدي أمير المؤمنين عن أبيه عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، مسلمة هذا متروك الحديث كما تقدم (١٥٦٩)، وفوقه من لا يعرف حاله في الحديث.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الخطيب، وقال:

«لا يصح، مسلمة متروك».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥) فلم يتعقبه بشيء يذكر، سوى أنه روي من طريق أخرى عن المهدي به موقوفاً.

قلت: ومع وقفه إسناده ضعيف، وكذلك أقره في «الجامع الكبير»، فقال (١/٣/١):

«رواه وكيع في «الغُرَر»، وابن مردويه في «تفسيره»، والخطيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه مسلمة بن الصلت متروك، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، ورواه الطيوري من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً».

وقال الحافظ في ترجمته من «اللسان»:

«ورأيت له حديثاً منكراً، رواه أبو الحسن علي بن نجيح العلاف: حدثنا. . .».

ثم ذكر هذا الحديث.

وقد روي الحديث بلفظ:

«يوم الأربعاء يوم نحس مستمر».

أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» أيضاً من طرق، وكلها واهية شديدة الضعف، فما أبعدَ ابنَ الجوزي عن الصواب! وما أحسنَ السيوطيُّ بإيراده إياه في «الزيادة على الجامع»!

١٥٨٢ - (آلُ القرآنِ آلُ الله).

باطل. أخرجه الخطيب في «رواة مالك» من طريق **محمد بن بزيع المدني** عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه. وقال:

«ابن بزيع مجهول».

وقال في «الميزان»:

«هو خبر باطل».

كذا في «الجامع الكبير» (١ / ٣ / ١).

قلت: وكذلك قال العسقلاني في «اللسان»، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»!

لكني قد وجدت لابن بزيع متابعاً، وكذلك للزهري.

أما الأول، فتابعه **محمد بن عبد الرحمن بن غزوان**: ثنا مالك بن أنس به، بلفظ:

«إن لله أهلين من الناس، قيل: من هم؟ قال: أهل القرآن، هم أهل الله، وخاصته».

أخرجه لاحق بن محمد الإسكاف في «شيوخه» (١١٥ / ٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢ / ٣١١)، وفي «الموضح» (٢ / ٢٠٢)، وروي عن الدارقطني أنه قال:

«تفرد به ابن غزوان، وكان كذاباً، فلا يصح عن مالك، ولا عن الزهري، وإنما يروى هكذا عن بديل بن ميسرة عن أنس».

قلت: وفات الدارقطني متابعة ابن بزيع.

وأما الزهري، فتابعه بديل بن ميسرة، يرويه عنه ابنه عبد الرحمن بن بديل العقيلي عن أنس بهذا اللفظ الثاني.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢١٢٤): حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي به. ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٦٣).

وأخرجه ابن ماجه (٢١٥)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٧٠)، والحاكم (١ /

٥٥٦)، وأحمد (٣/١٢٧ و١٢٧-١٢٨ و٢٤٢)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ق١١/١)، وأبو نعيم أيضاً (٩ / ٤٠)، والخطيب (٥ / ٣٥٧)، وابن عساكر (٢ / ٤٢٢ / ٢)، من طرق أخرى عن عبد الرحمن بن بديل به. وقال الحاكم:

«قد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس، هذا أمثلها».

وكذا قال الذهبي، ولم يفصحا عن حال هذا الإسناد. وهو في نقدي جيد، فإن بديل ابن ميسرة ثقة من رجال مسلم. وابنه عبد الرحمن؛ قال ابن معين وأبو داود والنسائي:

«ليس به بأس».

وقال الطيالسي:

«ثقة صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات». ولم يضعفه أحد غير ابن معين في رواية، وهو جرح غير مفسر فلا يقبل، لا سيما مع مخالفته لروايته الأولى الموافقة لقول الأئمة الآخرين.

وأما قول الأزدي: «فيه لين»، فهو اللَّين، لأنهم تكلموا فيه هو نفسه، فلا يُقبل جرحه، لا سيما عند المخالفة، وكأنه لذلك قال البوصيري في «الزوائد»:

«إسناده صحيح».

وخلاصة القول: إن الحديث بلفظه الأول باطل، وبلفظه الآخر صحيح ثابت. والله أعلم.

فهذا هو التحقيق في هذا الحديث، وأما استدراك العلقمي في «شرحه على الجامع الصغير» على الحافظ الذهبي قوله فيه: «خبر باطل» بقوله:

«قلت: لكن ذكر المؤلف له في «الجامع الصغير» يدل على أنه ليس بموضوع، لقوله في ديباجة الكتاب: (وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب)».

فمما لا ينفق سوقه في هذا الباب، لكثرة الأحاديث الموضوعة التي وقعت في الكتاب، والكثير منها، حكم بوضعها السيوطي نفسه في غير «الجامع الصغير»، ومنها هذا الحديث، فقد أقر هو الذهبيَّ على إبطاله إياه في «الجامع الكبير» كما رأيت. وقد فصلت القول في هذا

في مقدمة كتابي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته». وقد يسر الله تعالى لنا طبعه. وله الحمد والمنة.

١٥٨٣ - (خشيةُ الله رأْسُ كلِّ حكمةٍ، والورعُ سيدُ العملِ، ومَنْ لم يكنْ لهُ ورعٌ يحجزُهُ عن معصيةِ الله عزَّ وجلَّ إذا خلا بها، لم يَعْبَإِ الله بسائرِ عملِهِ شيئاً).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٥٩ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٨٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥ / ٢)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (٥٩٥)، عن القاسم بن هاشم السمسار قال: حدثتنا سعيدة بنت حَكَّامَة قالت: حدثتني أُمي حَكَّامَة بنت عثمان بن دينار عن أبيها عن أخيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال أبو نعيم:

«رواه أبو يعلى المنقري عن حكامة عن أبيها عن مالك عن ثابت عن أنس».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عثمان بن دينار، قال العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٩):

«تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل، ليس لها أصل». ثم قال:

«أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ليس لها أصول».

قلت: وأوردها الذهبي في «فصل النساء المجهولات».

١٥٨٤ - (إنَّ الإيمانَ سربالٌ يسربلُهُ الله مَن يشاءُ، فإذا زنى العبدُ نُزِعَ منه سربالُ الإيمانِ، فإذا تابَ رُدَّ عليهِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٩٠) من طريق يحيى بن أبي طالب قال: حدثنا عمر[و] بن عبد الغفار قال: حدثنا العوام بن حوشب قال: حدثنا علي بن مدرك عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، رجاله ثقات؛ على كلام في يحيى لا يضر، غير عمرو بن عبد الغفار وهو الفقيمي. قال أبو حاتم:

«متروك الحديث».

وقال ابن عدي:

«اتهم بوضع الحديث».

وقال العقيلي وغيره:

«منكر الحديث».

والحديث أورده السيوطي في الجامع الكبير» (١ / ١٦٣ / ٢) من رواية البيهقي فى «شعب الإيمان» وابن مردويه عن أبي هريرة، ولكنه أساء بذكره إياه في «الزيادة على الجامع».

١٥٨٥ - (ابتغُوا الخيرَ عندَ حِسانِ الوُجُوهِ).

كذب. روي عن أبي هريرة، وغيره من الصحابة، وله عنه طرق:

١ - عن **يزيد بن عبد الملك النوفلي** عن عمران بن أبي أنس **عنه** مرفوعاً به.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج»، والدارقطني في «الأفراد».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: الانقطاع بين عمران وأبي هريرة، فإن بين وفاتيهما نحو ثمان وخمسين سنة.

والأخرى: ضعف النوفلي، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«ضعفوه».

وقال الحافظ:

«ضعيف».

٢ - عن **محمد بن الأزهر البلخي قال**: ثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنا **عبد الرحمن ابن إبراهيم** عن العلاء بن **عبد الرحمن** عن أبيه عنه مرفوعاً بلفظ: «اطلبوا الخير...».

رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٨) في ترجمة **عبد الرحمن** هذا، وهو القاص البصري،

وروى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بشيء». وقال في الحديث:

«ليس له إسناد يثبت».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية العقيلي، وقال:

«عبد الرحمن ليس بشيء، ومحمد بن الأزهر يحدث عن الكذابين».

٣ ـ عن **طلحة بن عمرو**: سمعت عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، وقال الهيثمي (٨ / ١٩٥):

«وطلحة بن عمرو متروك».

وأمـا بقيـة الطرق عن الصحابة المشار إليهم، فقد تجمع عندي كثير منها، وأورد ابن الجـوزي والسيـوطي قسـماً طيباً منها، وكلها معلولة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، ولعل الله تعالى ييسر لي جمعها وبسط الكلام عليها في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى.

وجملة القول فيه، أنه كما تقدم عن العقيلي: «ليس له إسناد ثابت». ونقل ابن قدامة في «المنتخب» (١٠ / ١٩٦ / ١) عن الإمام أحمد أنه قال:

«وهذا الحديث كذب».

١٥٨٦ ـ (أَعْطـوا أعينَكم حظَّهـا مِن العبـادةِ: النظـرَ في المصحفِ، والتفكُّرَ فيه، والاعتبارَ عندَ عجائبِه).

موضـوع. رواه ابن عبـد الهـادي في «هـدايـة الإنسان» (١٥٣ / ١) من طريق ابن رجب بسنده عن **حفص بن عمرو بن ميمون** عن **عنبسة بن عبد الرحمن الكوفي** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. قال الحافظ ابن رجب:

«هذا لا يثبت رفعه».

قلت: وآفته عنبسة بن عبد الرحمن، قال البخاري:

«تركوه».

وقال أبو حاتم:

«كان يضع الحديث».

وقال ابن حبان:

«هو صاحب أشياء موضوعة».

وحفص بن عمرو بن ميمون لم أعرفه، ولعل واو «عمرو» زيادة من بعض النساخ، والصواب حفص بن عمر بن ميمون، وهو العدني، له ترجمة في «التهذيب» و«الميزان» وغيرهما، وهو ضعيف كما في «التقريب».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الحكيم، والبيهقي في «الشعب» عن أبي سعيد وتعقبه المناوي بقوله:

«وظاهر صنيع المؤلف أن البيهقي خرجه وأقره، والأمر بخلافه، بل قال: إسناده ضعيف».

وكذا قال العراقي في «المغني» (٤ / ٤٢٤) بعد أن عزاه لابن أبي الدنيا، ومن طريقه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب العظمة».

وفي هذا القول تساهل كبير بعد أن علمت ما قيل في عنبسة!

١٥٨٧ - (أبردُوا بالطعامِ، فإنَّ الطعامَ الحارَّ غيرُ ذِي بركةٍ).

ضعيف. وقد عزاه في «الجامع الصغير» للديلمي عن ابن عمر، والحاكم عن جابر، وعن أسماء، ومسدد عن أبي يحيى، والطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة، وأبو نعيم في «الحلية» عن أنس.

قلت: وفي هذا التخريج ملاحظات:

أولاً: أن حديث أسماء لفظه: «إنه أعظم للبركة»[1]، وهذا خلاف قوله في حديث الترجمة: «غير ذي بركة»، كما لا يخفى.

(١) وهو مخرج في «الصحيحة» (٦٥٩).

ثانياً: أنه لم يرد في الطعام الحار، وإنما في الطعام الذي لم يذهب فوره ودخانه، وبينهما فرق، فإن الذي ذهب فوره لا يزال حاراً.

ثالثاً: حديث أنس، لم أقف عليه في «فهرس الحلية» لأنظر في إسناده، وقد ذكر المناوي أن لفظه:

«أُتي النبي ﷺ بقصعة تفور، فرفع يده منها، وقال: إن الله لم يطعمنا ناراً، ثم ذكره».

قلت: ولم يتكلم عليه بشيء.

رابعاً: أن أبا يحيى هذا الذي رواه عنه مسدد لم أعرفه، ولم يذكره في «الجامع الكبير» (٥ / ٢) من حديثه أصلاً، وإنما ذكره من حديث ابن عمر من رواية مسدد والديلمي. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث في «الحلية» عن أنس بإسناد ضعيف جداً في ضمن حديث سيأتي برقم (١٥٩٨).

ثم إن في إسناده عند الديلمي (١ / ١ / ١٨ ـ مختصره) **إسحاق بن كعب**، قال المناوي:

«قال الذهبي: «ضُعِّف»، عن عبد الصمد بن سليمان. قال الدارقطني: متروك، عن قزعة بن سويد. قال أحمد: مضطرب الحديث. وأبو حاتم: لا يحتج به، عن عبد الله بن دينار، غير قوي».

قلت: ولفظ حديث جابر عند الحاكم:

«أبردوا الطعام الحار، فإن الطعام الحار غير ذي بركة».

ذكره شاهداً، ولا يصلح لذلك، لأن فيه **محمد بن عبيد الله العرزمي**، وهو شديد الضعف، قال الذهبي والعسقلاني:

«متروك».

وفي إسناد حديث أبي هريرة عبد الله بن يزيد **البكري** قال الهيثمي (٥ / ٢٠):

«وقد ضعفه أبو حاتم».

قلت: ولو قال: «ضعفه جداً» لكان أقرب إلى لفظ أبي حاتم، فإنه قال: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث» كما في كتاب ابنه عنه (٢ / ٢ / ٢٠١). فقد فسر قوله: «ضعيف الحديث» بقوله: «ذاهب الحديث»، وهو كناية عن شدة ضعفه. والله أعلم.

وبالجملة؛ فالحديث عندي ضعيف، لعدم وجود شاهد معتبر له. والله أعلم.

وفي الباب عن عائشة بلفظ: «بردوا طعامكم يبارك لكم فيه».

ولكن إسناده ضعيف جداً، كما سيأتي تحقيقه برقم (١٦٥٤).

١٥٨٨ - (أُبشركم بالمهدِي، يُبْعَثُ في أُمَّتي على اختلافٍ مِن الناسِ وزلازلَ، فيملأ الأرضَ قِسطاً وعَدلاً، كما مُلِئَت جَوراً وظُلماً، يرضى عنه ساكنُ السماءِ، وساكنُ الأرضِ، يقسِمُ المالَ صحاحاً، فقال له رجل: ما صحاحاً؟ قال: بالسويَّةِ بين الناس، قال: ويملأ الله قلوبَ أمةِ محمدٍ ﷺ غِنى، ويسعُهم عدلُه حتى يأمرَ مُنادياً فيُنادي، فيقولُ: مَن له في مالٍ حاجةٌ؟ فما يقومُ من الناسِ إلا رجلٌ، فيقولُ: ائتِ السدَّانَ - يعني الخازِنَ - فقل لهُ: إن المهدي يأمُرُكَ أن تعطيَني مالاً، فيقولُ له: احثُ، حتى إذا جَعَلَهُ في حجرِه وأحرزه ندمَ، فيقولُ: كنت أجشعَ أمةِ محمد نفْساً، أوَعَجز عني ما وسِعَهم، قال: فيردُّه، فلا يُقْبَلُ منه، فيُقالُ له: إنَّا لا نأخُذُ شيئاً أَعطيناهُ، فيكونُ كذلك سبعَ سنينَ أو ثمانِ سنينَ أو تسعَ سنينَ، ثم لا خيرَ في العيشِ بعدَه، أو قال: لا خيرَ في الحياةِ بعدَه).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣ / ٣٧ و٥٢) من طريق المعلى بن زياد: ثنا **العلاء بن بشير** عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، العلاء بن بشير مجهول، كما قال ابن المديني، وتبعه الحافظ وغيره، لم يروعنه سوى المعلى بن زياد كما في «الميزان».

نعم قد جاء الحديث من طريق أخرى عن أبي الصديق، ولكنه مختصر، ليس فيه هذا التفصيل الذي رواه العلاء، وإسناده صحيح، ولذلك خرجته في الكتاب الآخر (٧١١).

١٥٨٩ - (أَبشروا يا أصحابَ الصُّفَّةِ! فمَن بقيَ مِن أُمتي على النعتِ الذي أَنتُم عليه اليومَ راضياً بما فيهِ، فإنَّه مِن رفقائي يومَ القيامةِ).

ضعيف جداً. رواه أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي في «الأربعين في أخلاق الصوفية» (٢ / ٢)، وعنه الديلمي (١ / ١ / ٢٤): أخبرنا **محمد بن سعيد الأنماطي**: أخبرنا **الحسن بن علي بن يحيى بن سلام**: أخبرنا **محمد بن علي الترمذي**: أخبرنا **سعيد بن حاتم البلخي**: أخبرنا **سهل بن أسلم** عن **خلاد بن محمد** عن أبي حمزة السكري عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال:

وقف رسول الله ﷺ يوماً على أصحاب الصفة، فرأى فقرهم، وجهدهم، وطيب قلوبهم، فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، مظلم، فإن مخرجه السلمي نفسه متهم بأنه كان يضع الأحاديث للصوفية، وما بينه وبين أبي حمزة السكري لم أعرفهم، غير محمد بن علي الترمذي، وهو صوفي مشهور، صاحب كتاب «نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول»، وهو مطعون فيه من حيث عقيدته، فأنكروا عليه أشياء، منها أنه كان يفضل الولاية على النبوة[1]، وقد تبعه في هذا ابن عربي صاحب «الفصوص» وغيرها، كما يعلم ذلك من اطلع على كتبه. والله المستعان.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ٦ / ١) للسلمي في «سنن

---

(١) راجع ترجمته في «اللسان»، وفي «سير النبلاء» (٩/١٠٣/٢).

الصوفية»، والخطيب، والديلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأورده في «الزيادة على الجامع الصغير».

ولم أره في فهرس «تاريخ بغداد»، وهو المراد عند إطلاق العزو إلى «الخطيب» كما نص عليه في المقدمة. والله أعلم.

١٥٩٠ - (الأمانةُ تجرُّ الرزقَ، والخيانةُ تجرُّ الفقرَ).

ضعيف. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧ / ٢) عن **إسماعيل بن الحسن البخاري الزاهد** قال: أنا **أبو حاتم محمد بن عمر** قال: نا **أبو ذر أحمد بن عبيد الله بن مالك الترمذي** قال: نا إسحاق بن إبراهيم الشامي قال: نا علي بن حرب قال: نا موسى بن داود الهاشمي قال: نا **ابن لهيعة** عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عامر عن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن علي عليه السلام مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، ابن لهيعة ضعيف، ومن دون إسحاق بن إبراهيم الشامي لم أجد لهم ترجمة. وأما الشامي هذا فالظاهر أنه أبو النضر الفراديسي، وهو ثقة من شيوخ البخاري.

والحديث؛ كتب بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب - على هامش الحديث: «موضوع».

وأما قول المناوي: «إسناده حسن»، فمما لا وجه له.

(**تنبيه**): الحديث في «الجامع الكبير» (١ / ٣٢٣ / ٢) بهذا اللفظ من رواية القضاعي وحده، وفي «الصغير» بلفظ: «تجلب» مكان: «تجر» في الموضعين، من رواية الديلمي عن جابر، والقضاعي عن علي. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث في «مختصر مسند الديلمي» للحافظ ابن حجر (١ / ٢ / ٣٦٨) من طريق **إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري**: حدثني محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ:

«الأمانة تجلب الرزق. . .».

والغفاري هذا مجهول، كما في «التقريب».

١٥٩١ - (الأمانةُ في الأزْدِ، والحياء في قريشٍ).

ضعيف. رواه ابن منده في «المعرفة» (٢ / ٢٦٦ / ٢)، والحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٢٣ / ١ - ٢) من طريق الطبراني قال: ثنا موسى بن جمهور التنيسي: ثنا علي بن حرب الموصلي: ثنا علي بن الحسين عن عبد الرحمن بن خالد بن عثمان عن أبيه [خالد بن عثمان عن أبيه عثمان بن محمد عن أبيه محمد بن عثمان عن أبيه عثمان بن أبي معاوية] عن أبي معاوية بن عبد اللات من يمن الأزد؛ قال: فذكره مرفوعاً. وقال الحافظ العراقي:

«هذا حديث في إسناده جهالة، ولم أر لبعضهم ذكراً في مظان وجودهم».

وقال تلميذه الهيثمي (١٠ / ٢٦):

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم».

(تنبيه): الحديث في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢ / ٣٩٤ / ٩٧٩) بهذا الإسناد، لكن سقط منه أربعة رواة، أشرت إليهم بالحاصرتين أو المعكوفتين [].

والجملة الأولى منه تأتي في رواية في الحديث التالي.

١٥٩٢ - (العلمُ في قريشٍ، والأمانةُ في الأنصارِ).

ضعيف. رواه الحافظ العراقي في «محجة القرب إلى محبة العرب» (٢٣ / ١) من طريق الطبراني قال: حدثنا **يحيى بن عثمان بن صالح**: حدثني أبي: ثنا **ابن لهيعة**: حدثني يزيد بن أبي حبيب عن ابن جزء الزبيدي وهو عبد الله بن الحارث بن جزء مرفوعاً.

وقال الحافظ:

«هذا حديث حسن، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» هكذا، ورواه في «الأوسط»

فقال فيه: والأمانة في الأزد، وقال: لم يروه عن عبد الله بن الحارث بن جزء إلا يزيد بن أبي حبيب، تفرد به ابن لهيعة».

قلت: وهو ضعيف لاختلاط، وقد قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء، مقرون».

أقول: فتحسين حديثه ـ والحالة هذه ـ لا يخلو من تساهل، إلا أن يكون من رواية أحد العبادلة الثلاثة، ذكر الحافظ اثنين منهم، والثالث: عبد الله بن يزيد المقرىء.

على أن يحيى بن عثمان بن صالح فيه كلام أيضاً، قال الحافظ:

«صدوق، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله».

هذا، وكأن الهيثمي تبع شيخه العراقي، فقال في «المجمع» (١٠ / ٢٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» وإسناده حسن»! وقلده المناوي!

قلت: أنى له الحسن مع الضعف الذي بيَّنا في سنده، والاختلاف الذي بيَّنه العراقي في متنه بين رواية «الكبير» و«الأوسط»؟! وهذا الاختلاف إنما هو من ابن لهيعة نفسه، حدث به هكذا مرة، وهكذا أخرى، كما ذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٦٤) من رواية عثمان بن صالح، وقال عن أبيه:

«إنما يرويه ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

قلت: وموسى بن وردان؛ فيه كلام أيضاً، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفه ابن معين، ووثقه أبو داود».

وقال الحافظ:

«صدوق ربما أخطأ».

وجملة القول؛ أن الحديث ضعيف، لأن مداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف، مع اضطرابه في سنده ومتنه. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث في «أوسط الطبراني» (٦٣٧٥ ـ بترقيمي)، فإذا هو ليس من رواية

أحد العبادلة، وإنما من رواية عمران بن هارون الرملي: ثنا ابن لهيعة به.

واسم (هارون) غير ظاهر في نسختي المصورة، ولكنه الذي غلب على ظني، فإن يكن هو فهو صدوق كما قال أبو زرعة، وانظر «لسان الميزان».

١٥٩٣ - (العمائمُ تيجانُ العرب، والاحتباء حيطانُها، وجلوسُ المؤمنِ في المسجدِ رباطُهُ).

منكر. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٨ / ١) عن **موسى بن إبراهيم المروزي** قال: نا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن أبيه عن علي مرفوعاً.

قلت: وكتب أحد المحدثين على هامش الحديث - وأظنه ابن المحب -: «ساقط».

قلت: وذلك لأن المروزي هذا كذبه يحيى، وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للقضاعي والديلمي في «مسند الفردوس» عن علي. فقال المناوي:

«قال العامري: غريب. وقال السخاوي: سنده ضعيف. أي وذلك لأن فيه حنظلة السدوسي، قال الذهبي: تركه القطان وضعفه النسائي. ورواه أيضاً أبو نعيم، وعنه تلقاه الديلمي، فلو عزاه المصنف للأصل كان أولى».

قلت: ليس في إسناد القضاعي حنظلة هذا كما ترى، فالظاهر أنه يعني أنه في إسناد أبي نعيم، ولم يخرجه في كتابه «الحلية»، فالظاهر أنه في كتاب آخر له. والله أعلم.

وفي الباب أحاديث أخرى، منها عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«العمائم تيجان العرب، فإذا وضعوا العمائم وضعوا عزهم».

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس». وفي لفظ عنده:

«العمائم وقار المؤمن وعز العرب، فإذا وضعت العرب عمائمها، فقد خلعت عزها».

قال السخاوي في «المقاصد» (٢٩١ / ٧١٧):

«وكله ضعيف، وبعضه أوهى من بعض».

ثم وقفت على إسناد الديلمي في نسخة مصورة، فتبين لي أن في كلام المناوي المتقدم أوهاماً يحسن التنبيه عليها، فإن الديلمي أخرجه (٢ / ٣١٥) من طريق أبي نعيم عبد الملك بن محمد: حدثنا أحمد بن سعيد بن خُثيم: حدثني حنظلة السدوسي عن طاوس عن عبد الله بن عباس مرفوعاً به.

وبياناً لما أشرت إليه أقول:

أولاً: إعلاله للحديث بحنظلة السدوسي فقط؛ يشعر بأنه سالم ممن دونه وليس كذلك، فإن أحمد بن سعيد هذا وجدّه لم أجد لهما ترجمة فيما لدي من المصادر، فمن الممكن أن تكون الآفة من أحدهما.

ثانياً: أنه عنده من حديث العباس، وليس من حديث علي، رضي الله عنهما.

ثالثاً: أن المناوي عزاه لأبي نعيم، والمراد به عند الإطلاق في فن التخريج مؤلف «الحلية»، ولذلك قلت آنفاً: «لم يخرجه في (الحلية)»، واسم أبي نعيم هذا أحمد بن عبد الله الأصبهاني، توفي سنة (٤٣٠)، وأما أبو نعيم الذي تلقاه عنه الديلمي فاسمه ـ كما ترى ـ عبد الملك بن محمد، وهو الجرجاني الحافظ، مات سنة (٣٢٣)، وهما مترجمان في «تذكرة الحفاظ» وغيره.

(تنبيه): هذا الحديث من الأحاديث الكثيرة التي خلا منها «الجامع الكبير» للسيوطي، و«الجامع الأزهر» للمناوي.

١٥٩٤ ـ (أَبلغُوني حاجةَ مَن لا يستطيعُ إبلاغَ حاجتِهِ، فمَن أبلغَ سلطاناً حاجةَ مَن لا يستطيعُ إبلاغَها، ثبَّتَ الله قدَمَيْهِ على الصراطِ يومَ القيامةِ).

ضعيف. رواه أبو علي ابن الصواف في «حديثه» (٨٥ / ١) عن **إسماعيل بن يزيد الأصبهاني**: نا **علي بن جعفر بن محمد**: حدثني معتب ـ مولى جعفر بن محمد ـ عن جعفر بن

محمد عن أبيه عن الحسن بن علي عن الحسين بن علي عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، معتب هذا، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«كذبه الأزدي».

وعلي بن جعفر بن محمد، مجهول الحال، لم يوثقه أحد، وأخرج له الترمذي حديثاً واستغربه.

وإسماعيل بن يزيد الأصبهاني، لم أجد له ترجمة.

وله طريق أخرى عن علي في حديثه الطويل في وصف النبي ﷺ. أخرجه الترمذي في «الشمائل» (رقم ٣٢٩ - حمص) وسنده ضعيف، كما بينته في «مختصره» (رقم ٦).

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥ / ٢١٠) من حديث أبي الدرداء بلفظ:

«من أبلغ ذا سلطان...» الحديث، وقال:

«رواه البزار في حديث طويل، وفيه **سعيد البراد**، وبقية رجاله ثقات».

قلت: ولم أعرف سعيداً هذا.

والحديث أورده السيوطي في «جامعيه» من رواية الطبراني عن أبي الدرداء. وتعقبه المناوي فقال:

«ثم إن المؤلف تبع في عزوه للطبراني الديلمي. قال السخاوي: وهووهم، والذي فيه عنه بلفظ: «رفعه الله في الدرجات العلى في الجنة». وأما لفظ الترجمة فرواه البيهقي في «الدلائل» عن علي، وفيه من لم يسم. انتهى، فكان الصواب عزوه للبيهقي عن علي».

قلت: وحديث الطبراني، ضعف إسناده الهيثمي (٨ / ١٩٢).

١٥٩٥ - (يومٌ مِن إمامٍ عادلٍ، أفضلُ مِن عبادةِ ستينَ سنةً، وحدٌّ يقامُ في الأرضِ بحقِّه، أزكى فيها مِن مطرِ أربعينَ عاماً).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٤٠ / ٢) من طريق سعد أبي غيلان الشيباني قال: **سمعت عفان بن جبير الطائي عن أبي حريز الأزدي** عن عكرمة عن

ابن عباس مرفوعاً به .

وخالفه إسناداً ومتناً جعفر بن عون فقال : نا عفان بن جبير الطائي عن عكرمة به إلا أنه أسقط أبا حريز من الإسناد، وقال :

«صباحاً» بدل : «عاماً» .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (رقم - ٤٩٠١ - مصورتي)، و «مجمع البحرين» (١ / ١٩٤ / ١) وقال :

«لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف عندي ؛ لأن مداره على أبي حريز الأزدي واسمه عبد الله بن حسين، قال الحافظ :

«صدوق يخطىء» .

وعفان بن جبير الطائي ، أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ٢ / ٣٠) من رواية أبي غيلان الشيباني وجعفر بن عون المذكورين في الإسناد، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال .

وأما سعد أبو غيلان الشيباني، فأورده هكذا (٢ / ١ / ٩٩) دون أن ينسب، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده قبل ذلك في «باب الطاء» وسمى أباه طالباً، وقال عن أبيه :

«شيخ صالح، في حديثه صنعة» .

وعن أبي زرعة :

«لا بأس به» .

وخفي هذا على الهيثمي فلم يعرفه كما يأتي ، وقد أورده في «المجمع» (٥ / ١٩٧) باللفظ الأول : «عاماً»، ثم قال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» ، وفيه سعد أبو غيلان الشيباني ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : في هذا التخريج نظر من وجوه :

الأول: أن اللفظ لـ «الكبير»، ولفظ «الأوسط» مخالف له كما تقدم.

الثاني: أن أبا غيلان هو في إسناد «الكبير» أيضاً وحده، وتابعه في «الأوسط» جعفر بن عون وهو أوثق منه، فقد احتج به الشيخان.

الثالث: أن أبا غيلان معروف كما تقدم، فكأنه خفي عليه أن ابن أبي حاتم أورده في المكان الآخر الذي حكى فيه توثيقه.

وأما المنذري فأورده في «الترغيب» (٣ / ١٣٥) بسياقة «الكبير» أيضاً، لكن بلفظ: «صباحاً»! وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وإسناد الكبير حسن».

كذا قال، ولا يخفى ما فيه من التساهل، وإن تبعه الحافظ العراقي، فقد أورده الغزالي في «الإحياء» بلفظ:

«ليوم من سلطان عادل، أفضل من عبادة سبعين سنة».

فقال العراقي في «تخريجه» (١ / ١٥٥):

«رواه الطبراني من حديث ابن عباس بسند حسن بلفظ: ستين».

١٥٩٦ - (فضلُ العالِم على غيرِه، كفضلِ النبيِّ على أُمتِهِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ١٠٧): حدثنا **أبو عبد الله الحسين بن محمد بن علي** - من لفظه - قال: حدثني **أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ** - بانتقاء ابن المظفر -: حدثني **أبو طلحة الوساوسي**: حدثنا نصر بن علي الجهضمي: حدثنا يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب عن **سليمان بن أبي سلمة** عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم موضوع، وفيه آفات:

الأولى: سليمان هذا، قال الذهبي:

«لا يكاد يعرف، روى عنه العوام بن حوشب وحده».

الثانية: أبو طلحة الوساوسي، لم أعرفه.

الثالثة: أبو الفتح الأزدي، متكلم فيه على حفظه.

الرابعة: أبو عبد الله الحسين بن محمد، هو الصيرفي المعروف بابن البَزْرِي. قال الخطيب:

«قال لي أبو الفتح المصري: لم أكتب ببغداد عمن أطلق عليه الكذب من المشايخ؛ غير أربعة منهم الحسين بن محمد البزري». قال الصوري:

«وقد اشتهر بمصر بالتهتك في الدين، والدخول في الفساد».

وقال الذهبي:

«كذاب».

وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً به، إلا أنه قال: «العابد» مكان: «غيره».

أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١ / ٢١) من طريق **محمد بن الفضل بن عطية** قال: حدثني **زيد العمِّي** عن جعفر العبدي عنه.

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، زيد العمي ضعيف، ومحمد بن الفضل كذاب أيضاً.

وجعفر العبدي هو جعفر بن زيد العبدي. قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٨٠):

«روى عنه صالح المري، وسلام بن مسكين، وحماد بن زيد. قال أبي: ثقة».

قلت: والظاهر أنه لم يسمع من أبي سعيد فيكون منقطعاً أيضاً.

١٥٩٧ - (فُضِّلْتُ على الناسِ بأربعٍ: بالسخاءِ، والشجاعةِ، وكثرةِ الجماعِ، وشدةِ البطشِ).

باطل. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨ / ٦٩ - ٧٠) من طريق الإسماعيلي، وهذا في «معجمه» (٨٤ / ١): أخبرني الحسين بن علي بن محمد بن مصعب النخعي أبو علي - ببغداد، وكان قد غلب عليه البلغم، شيخ كبير -: حدثنا العباس بن الوليد الخلال:

حدثنا مروان بن محمد: حدثنا سعيد: حدثنا قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أورده في ترجمة الحسين هذا، ولم يذكر فيها أكثر مما جاء في هذا الحديث. وقال الذهبي:

«عُمِّر، وتغيَّر، لا يعتمد عليه، وأتى بخبر باطل».

ثم ساق هذا الحديث. وتعقبه الحافظ بقوله:

«هذا لا ذنب فيه لهذا الرجل، والظاهر أن الضعف من قبل سعيد، وهو ابن بشير. والله أعلم».

قلت: ويؤكد ما قاله الحافظ أن الرجل لم يتفرد به، فقد قال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٥٩ ـ بترقيمي)، وفي «مسند الشاميين» (ص٥٠٢): حدثنا محمد بن هارون: ثنا العباس بن الوليد الخلال به.

ومحمد هذا هو ابن هارون بن محمد بن بكار بن بلال الدمشقي، لم أجد له ترجمة، وهو على شرط ابن عساكر في «تاريخ دمشق» فليراجع، ويبدو لي أنه ثقة لكثرة ما روى له الطبراني في «الأوسط» (٦٩٢٥ ـ ٦٩٦٥)، أي نحو أربعين حديثاً، فهو متابع قوي للحسين شيخ الإسماعيلي. والله أعلم.

١٥٩٨ ـ (كانَ يكرهُ الكيَّ، والطعامَ الحارَّ، ويقولُ: عليكمْ بالباردِ فإنَّه ذو بركةٍ، ألا وإنَّ الحارَّ لا بركةَ فيهِ، وكانت لهُ مكحلةٌ يكتحلُ منها عندَ النومِ ثلاثاً ثلاثاً).

ضعيف جداً. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٢٥٢) من طريق عبد الله بن خبيق: ثنا يوسف بن أسباط عن العرزمي عن صفوان بن سليم عن أنس بن مالك قال: فذكره مرفوعاً. وقال:

«غريب من حديث صفوان، لم نكتبه إلا من حديث يوسف».

قلت: وهو ضعيف لسوء حفظه، لكن شيخه العرزمي أشد ضعفاً منه، واسمه محمد ابن عبيد الله العرزمي، قال الحافظ:

«متروك».

وعبد الله بن خبيق؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

١٥٩٩ - (لَوْ كانَ جريجٌ الراهبُ فقيهاً عالماً، لعلمَ أنَّ إجابة أُمِّه أفضلُ من عبادةِ ربِّهِ).

ضعيف. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣ / ٣ - ٤) عن **أبي العباس محمد ابن يونس بن موسى القرشي**: حدثنا **الحكم بن الريان اليشكري** قال: حدثنا ليث بن سعد: حدثني **يزيد بن حوشب الفهري** عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره. وقال:

«روى هذا الحديث إبراهيم بن المستمر العروقي، ومحمد بن الحسين الحنيني عن الحكم بن الريان هكذا».

ورواه الحسن بن سفيان في «مسنده»، والترمذي في «النوادر»، وقال ابن منده:

«غريب، تفرد به الحكم بن الريان».

قلت: ومن الغريب أن كتب الجرح والتعديل لم تتعرض للحكم هذا بذكر، حتى كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ومثله يزيد بن حوشب، وكذلك أبوه، فإنهم لا يُعرفون إلا في هذا الحديث، ولهذا قال المناوي:

«قال البيهقي: هذا إسناد مجهول. اهـ. وقال الذهبي في «الصحابة»: هو مجهول. اهـ. وفيه محمد بن يونس القرشي الكديمي، قال ابن عدي: متهم بالوضع».

قلت: لم ينفرد به، بل تابعه اثنان كما تقدم نقله عن الخطيب، فالعلة من شيخه، أو شيخ الليث المجهولين. والله أعلم.

ثم إن الحديث عندي كأنه موضوع، لأنه يشبه كلام الفقهاء، فالله أعلم بحقيقة الحال.

١٦٠٠ - (ليسَ في الأرضِ من الجنةِ إلاَّ ثلاثةُ أشياء: غرسُ العجوةِ، وَأواقٌ تنزلُ في الفراتِ كلَّ يومٍ مِن بركةِ الجنةِ، والحجرُ).

ضعيف. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٥٥): أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي - بالبصرة - قال: نا عبد الرحمن بن أحمد الختلي قال: حدثني عبدالله بن محمد بن علي البلخي قال: نا **محمد بن أبان** قال: نا أبو معاوية عن **الحسن بن سالم** بن أبي الجعد عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد غريب، رجاله ثقات، ليس فيهم من ينظر في حاله غير اثنين:

الأول: الحسن بن سالم، فلم أَرَمَن ذكره غير ابن أبي حاتم من رواية جمع عنه، وروى عن ابن معين أنه قال: «صالح».

والآخر: محمد بن أبان، وهو بلخي، وهما اثنان من هذه الطبقة:

الأول: محمد بن أبان بن وزير البلخي، وهو ثقة من رجال البخاري.

والآخر: محمد بن أبان بن علي البلخي، وهو مستور كما قال الحافظ، ولعله هو علة هذا الحديث الغريب، فإنه لم يترجح لي أيهما المراد الآن. ولم أر من صرح بإعلال الحديث، أو تضعيفه، اللهم إلا ما ذكره السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير»؛ أن مجرد عزو الحديث إلى «تاريخ الخطيب» ونحوه، يكفي للإشارة إلى تضعيف الحديث، وقد أورد الحديث في «جامعيه» من رواية الخطيب وحده. ومما يلفت النظر أن المناوي بيض للحديث، ولم يتكلم عليه بشيء، وأما في «التيسير» فجزم بأن إسناده ضعيف. فلعله منه بناء على ما ذكرته آنفاً.

ومَن دون محمد بن أبان ثلاثتهم ثقات، مترجمون في «التاريخ» فراجعهم إن شئت (١٠ / ٩٣ - ٩٤ و ٢٩٠ - ٢٩١ و ١٢ / ٤٥١ - ٤٥٢).

ولقد استنكرت من هذا الحديث طرفه الأول، لما فيه من النفي مع ثبوت قوله ﷺ:

«سيحان وجيحان، والفرات والنيل، كل من أنهار الجنة».

أخرجه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٠).

وقوله: «الحجر الأسود من الجنة»، وما فيه من أن العجوة من الجنة، قد صح من حديث أبي هريرة وغيره كما بينته في «تخريج المشكاة» (٤٢٣٥).

وأما نزول البركة في الفرات من الجنة، فلم أجد ما يشهد له، سوى ما أخرجه الخطيب أيضاً من طريق **الربيع بن بدر** عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«ينزل في الفرات كل يوم مثاقيل من بركة الجنة».

ضعيف جداً، فإن الربيع بن بدر هذا متروك، وقد روي عنه بلفظ آخر مضى برقم (١٤٣٨).

١٦٠١ - (سِحَاقُ النساء زِناً بَيْنَهُنَّ).

ضعيف. أخرجه الهيثم بن خلف الدوري في «ذم اللواط» (١٦٠ / ٢)، وابن عدي (ق ٢٩٠ / ٢)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص٢٠٠)، من طريق **عنبسة بن عبد الرحمن القرشي** عن **العلاء** عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، عنبسة هذا متهم بالوضع، وتابعه سليمان بن الحكم بن عوانة عن العلاء بن كثير عن مكحول به.

أخرجه الخطيب (٩٠ / ٣٠).

لكن سليمان هذا؛ قال ابن معين:

«ليس بشيء».

وقال النسائي:

«متروك».

ثم إن العلاء بن كثير ليس خيراً منه، فقد قال أبو زرعة:

«ضعيف الحديث، واهي الحديث، يحدث عن مكحول عن واثلة بمناكير».

وقال أبو حاتم:

«منكر الحديث، هو مثل عبد القدوس بن حبيب وعمر بن موسى الوجيهي في الضعفاء».

قلت: وهذان الأخيران كذابان، وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

وقد تابعه أيوب بن مدرك، ولكنه متروك، وفي حديثه زيادة في أوله، ولفظه يذكر بعده. وتابعه بكار بن تميم، وعنه بشر بن عون؛ مجهولان، ولفظهما أتم كما يأتي.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، في موضعين منه من رواية الطبراني في «الكبير» عن واثلة. وقال شارحه المناوي:

«قال الهيثمي: رجاله ثقات».

لكن أورده الذهبي في «الكبائر» ولم يعزه لمخرج، بل قال: «يروى»، ثم قال:

«وهذا إسناد لين».

ثم إن السيوطي أورده في الموضع الأول بلفظ الترجمة: «سحاق..»، وفي الموضع الآخر: «السحاق..» بالتعريف. وهذا اللفظ للطبراني بخلاف الأول فليس عنده، وإنما لأبي يعلى وغيره، وهو في «مسنده» **(٤ / ١٨٠٦)**، و«كبير الطبراني» **(٢٢ / ٦٣ / ١٥٣)** من طريق بقية بن الوليد عن عثمان بن عبد الرحمن القرشي قال: حدثني عنبسة بن سعيد القرشي عن مكحول به.

وقد أورده الهيثمي **(٦ / ٢٥٦)** باللفظين، وعزا كل واحد لمن ذكرنا، وقال:

«ورجاله ثقات».

وتعقبه صاحبنا الشيخ السلفي في «تعليقه على الطبراني» بقوله:

«قلت: كيف يكون «رجاله ثقات» وفيهم عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك، وكذبه ابن معين. وعنبسة ضعيف؟!».

وأقول: عثمان هذا ليس هو الوقاصي. بل هو الحراني المعروف بالطرائفي، فإنه هو الذي يروي عن عنبسة بن سعيد القرشي وعنه بقية بن الوليد، وهو من أقرانه كما في «تهذيب الحافظ المزي»، وإذا عرف هذا، فالتوثيق الذي ذكره الهيثمي له وجه، لولا أن الطرائفي قد ضعف، لكن بسبب لا ينافي صدقه كما يستفاد من ترجمته في «التهذيب» وغيره، وقد لخصها الحافظ في «التقريب» بقوله:

«صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين».

وعنبسة بن سعيد هو القرشي، كما هو صريح رواية أبي يعلى وهو ثقة، وتوهم الشيخ أنه القطان الواسطي، فضعفه، فالعلة عنعنَةُ بقية ومكحول أيضاً.

ومما يؤكد أن عثمان هذا ليس هو الوقاصي، أنه لا يروي عن مكحول إلا بواسطة عنبسة هذا، والوقاصي يروي عن مكحول مباشرة كما في «الضعفاء» لابن حبان وغيره.

١٦٠٢ - (لا تَذهبُ الدُّنْيا حتَّى يستغنيَ النساءُ بالنساءِ، والرجالُ بالرجالِ، والسِّحَاق زِنا النساء فيما بينهنَّ).

ضعيف جداً. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٨٤ / ٢)، وأبو القاسم الهمداني في «الفوائد» (١ / ٢٠٧ / ١)، وابن عساكر في «التاريخ» (٣ / ١٤٢ / ٢)، من طريق أيوب ابن مدرك عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به.

قلت: وأيوب هذا متفق على تضعيفه، بل قال ابن معين:

«كذاب».

وقال أبو حاتم والنسائي:

«متروك».

وقال ابن حبان:

«روى عن مكحول نسخة موضوعة».

قلت: وتابعه بشر بن عون الشامي عن بكار بن تميم عن مكحول به.

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٩٠)، وقال:

«بشر له نسخة فيها ستمائة حديث، كلها موضوعة، منها هذا الحديث».

وأقره السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص١٥٠ / ٧٤٩ - بترقيمي).

وتابعه العلاء بن كثير مختصراً، لكن السند إليه لا يصح، كما بينته في الحديث السابق.

١٦٠٣ - (لو مرتِ الصدقةُ على يَدَيْ مائةٍ لكانَ لهمْ مِن الأجرِ مثلُ أجرِ المبتدىء، مِن غير أن ينقصَ مِن أجرِهِ شيءٌ).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب (٧ / ١٣١) عن بشير بن زياد قال: حدثنا **عبد الله ابن سعيد المقبري** عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، **عبد الله بن سعيد المقبري**، قال الذهبي:

«تركوه. وبشير بن زياد منكر الحديث، ولم يترك».

١٦٠٤ - (لَمُعَالجةُ مَلَكِ الموتِ أشدُّ من ألفِ ضربةٍ بالسيفِ).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب (٣ / ٢٥٢) من طريق **أبي بكر محمد بن قاسم البلخي**: حدثنا **أبو عمرو الأُبُلِّي** عن كثير عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته محمد بن قاسم هذا وهو الطالقاني، كان يضع الحديث كما قال الحاكم وغيره.

وكثير هو ابن عبد الله الأبلي وهو متروك. وأما أبو عمرو الأبلي فلم أعرفه.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الخطيب، وقال:

«لايصح، كثير متروك، ومحمد بن قاسم كان يضع الحديث، وإنما يروى عن الحسن».

قلت: رواه ابن المبارك في «الزهد»: أنبأنا **حريث بن السائب الأسدي**: حدثنا

الحسن أن رسول الله ﷺ ذكر الموت وغمه وكربه وعاره، فقال: «ثلاثمائة ضربة بالسيف».

ذكره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤١٦).

وإسناده مع إرساله ضعيف، لضعف الحريث هذا.

وأشد ضعفاً منه ما ذكره السيوطي أيضاً من رواية الحارث في «مسنده»: حدثنا الحسن ابن قتيبة: حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ:

«معالجة ملك الموت أشد من ألف ضربة بالسيف».

ذكره شاهداً لحديث الترجمة، ولا يصلح لذلك، لأنه مع إرساله شديد الضعف، فإن الحسن بن قتيبة، قال الذهبي:

«هالك».

١٦٠٥ - (اتخذَ الله إبراهيمَ خليلاً، وموسى نجياً، واتخذني حبيباً، ثمَّ قال: وعزتي لأوثِرَنَّ حبيبي على خليلي ونجيِّي).

موضوع. أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٣٦)، والديلمي (١ / ١ / ٨٤) من طريق مسلمة قال: حدثني زيد بن واقد عن القاسم بن نجيد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد واه جداً، القاسم بن نجيد لم أجد له ترجمة، ولعل (نجيداً) قد تحرف على الناسخ أو الطابع.

ومسلمة، هو ابن علي الخشني، وهو ضعيف اتفاقاً، وتركه جماعة، وقال الحاكم:

«روى عن الأوزاعي والزبيدي المناكير والموضوعات».

والحديث رواه البيهقي في «كتاب البعث»، والحكيم، والديلمي، وابن عساكر من هذا الوجه، وضعفه البيهقي، وقال المناوي:

«وحكم ابن الجوزي بوضعه، وقال: تفرد به مسلمة الخشني، وهو متروك، والحمل فيه عليه. ونوزع بأن مجرد الضعف أو الترك لا يوجب الحكم بالوضع».

قلت: مسلمة قد اتهمه الحاكم ـ على تساهله ـ بالوضع، فليس بعيداً ما صنعه ابن الجوزي من الحكم على حديثه بالوضع، ولذلك لم يستطع السيوطي أن يتعقبه بأكثر من قوله (١ / ٢٧٢):

«قلت: أخرجه البيهقي في «الشعب»، ومسلمة من رجال ابن ماجه. والله أعلم».

وهذا لا شيء كما ترى، وإن شايعه عليه ابن عراق (١ / ٣٣٣)، وزاد قوله:

«والخشني وإن ضعف فلم يجرح بكذب».

فقد علمت تجريح الحاكم إياه بالوضع، وهو شر من الكذب في الجرح، كما لا يخفى على أهل العلم. ثم إنه مخالف لقوله ﷺ: «إن الله قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً». رواه مسلم، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٨٦).

١٦٠٦ ـ (كانَ إذا استجدَّ ثوباً لبسَهُ يومَ الجمعةِ).

موضوع. رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٧٦)، وفي «الطبقات» (٢٥)، وأبو عثمان النُّجَيرَمي في «الفوائد» (٣٣ / ١)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٤ / ٢)، عن أبي بكر عبد القدوس بن محمد: نا محمد بن عبد الله الخزاعي: ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي الأسود عن أنس بن مالك رفعه، وقال البغوي:

«عنبسة هذا ضعيف».

قلت: بل هو كذاب يضع الحديث، وهو القرشي.

ومن طريقه رواه الخطيب في «تاريخه» (٤ / ١٣٧)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٢ / ١٩٣)، من طريق داود بن بكر: حدثنا **محمد بن عبد الله الأنصاري**: حدثنا **عنبسة** به. وقال ابن الجوزي:

«لا يصح، وعنبسة مجروح، قال ابن حبان: والأنصاري يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم».

قلت: والظاهر أن الأنصاري هو الخزرجي كما وقع في رواية الأولين.

ثم إن ابن الجوزي قد تساهل في إيراده للحديث في «العلل» دون «الموضوعات»، مع

أن فيـه هذا المتهم وذاك الـوضـاع، وأكثـر تسـاهلاً منه المناوي، فإنه مع كونه نقل كلامه في «الفيض» وارتضاه، عاد عنه في «التيسير»، فقال:

«إسناده ضعيف»!!

١٦٠٧ - (ويحكَ يا ثعلبةُ! قليلٌ تؤدِّي شكرَهُ، خيرٌ مِن كثيرٍ لا تطيقُهُ، أمـا تَرضى أن تكـونَ مثـلَ نبيِّ الله، فوالـذي نفسي بيدِهِ لو شئتُ أنْ تسيلَ معيَ الجبالُ فضةً وذهباً لسالتْ).

ضعيف جداً. أخـرجـه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٩١ - ١٩٢) وغيره من طريق معان بن رفاعة السلامي عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة الباهلي:

«أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! ادع الله أن يرزقني مالاً، فقال رسول الله ﷺ: (فذكره)، فقال: والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله أن يرزقني مالاً لأوتينَّ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، فقال رسول الله ﷺ: اللهم ارزق ثعلبة مالاً. فاتخذ غنماً فنمت كما ينمو الدود، فضاقت عليه المدينة، فتنحى عنها، فنزل وادياً من أوديتها حتى جعل يصلي الظهر والعصر في جماعة، ويترك ما سواهما، ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلاة إلى الجمعة، وهي تنمو كما ينمو الدود، حتى ترك الجمعة، فسأل رسولُ الله ﷺ، فقال: ما فعـل ثعلبـة؟ فقـالوا: اتخذ غنماً فضاقت عليه المدينة. . . فبعث رسول الله ﷺ رجلين على الصدقة. . . وقال لهما: مرا بثعلبة، وبفلان رجل من بني سليم، فخذا صدقاتهما، فخرجا حتى أتيا ثعلبة فسألاه الصدقة، وأقرآه كتاب رسول الله ﷺ، فقال: ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجـزيـة، ما أدري ما هذا؟ انطلقا. . . حتى أرى رأيي، فانطلقـا حتى أتيا النبي ﷺ، فلما رآهما قال: يا ويح ثعلبة، قبل أن يكلمهما. . . فأنزل الله عز وجل: ﴿ومنهم مَن عاهَدَ الله لَئِنْ آتانا مِن فضْلِه لَنَصَّدَّقَنَّ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿بما كانوا يَكْذِبون﴾، . . فخرج ثعلبة حتى أتى النبي عليه السلام، فسأله أن يقبل منه صدقته، فقال: إن الله منعني

أن أقبل صدقتك، . . وقُبض رسول الله ﷺ ولم يقبل منه شيئاً. . . » الحديث، وفيه أنه أتى أبا بكر في خلافته فلم يقبلها منه، وهكذا عمر في خلافته، وعثمان في خلافته.

قلت: وهذا حديث منكر على شهرته، وآفته علي بن يزيد هذا، وهو الألهاني متروك، ومعان لين الحديث، ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني، والبيهقي في «الدلائل» و«الشعب»، وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» وغيره، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٣ / ١٣٥):

«سنده ضعيف».

وقال الحافظ في «تخريج الكشاف» (٤ / ٧٧ / ١٣٣):

«إسناده ضعيف جداً».

١٦٠٨ - (كانَ يُكثِر من أكلِ الدُّبَّاء، فقلتُ: يا رسولَ الله! إنَّك تُكثِر من أكلِ الدُّباء، قال: إنَّه يكثرُ الدماغَ، ويزيدُ في العقلِ).

موضوع. رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٣١) عن **نصر بن حماد**: نا **يحيى بن العلاء** عن محمد بن عبد الله قال: سمعت أنساً قال: فذكره.

قلت: وهذا سند موضوع، آفته نصر بن حماد ويحيى بن العلاء، وهما كذابان.

١٦٠٩ - (لَها ما في بُطونِها، وما بقيَ فهو لنا طهورٌ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (١ / ١٨٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ / ٢٦٧)، والبيهقي (١ / ٢٥٨)، من طريق **عبد الرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري:

«أن رسول الله ﷺ سئل عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة، فقالوا: يا رسول الله! يردها السباع والكلاب؟ فقال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الطحاوي:

«هذا الحديث لا يحتج به، لأنه إنما دار على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وحديثه

عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف».

قلت: وهو كما قال رحمه الله تعالى، وهو أدق من قول البيهقي:

«عبد الرحمن بن زيد ضعيف لا يحتج بمثله».

وقال البوصيري (٣٩ / ٢):

«هذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن بن زيد، قال فيه الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة من قول الحسن».

وقد رواه عبد الرزاق (١ / ٧٧ / ٢٥٣) عن ابن جريج بلاغاً.

١٦١٠ - (تعلموا العلمَ، وتعلموا للعلمِ الوقارَ).

ضعيف جداً. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٢) من طريق **حبوش بن رزق الله**: ثنا **عبد المنعم بن بشير** عن مالك وعبد الرحمن بن زيد كلاهما عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«غريب من حديث مالك عن زيد، لم نكتبه إلا من حديث حبوش عن عبد المنعم».

قلت: حبوش لم أعرفه، وعبد المنعم جرحه ابن معين واتهمه، وقال ابن حبان:

«منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به».

وقال الحاكم:

«يروي عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات».

وقال الخليلي في «الإرشاد»:

«هو وضاع على الأئمة».

قلت: فحديثه موضوع، لكن قد روي من طريق أخرى من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«. . . وتعلموا للعلم السكينة والوقار، وتواضعوا لمن تعلمون منه».

قال الهيثمي (١ / ١٢٩ - ١٣٠):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه **عباد بن كثير** وهو متروك الحديث».

قلت: ولذلك أشار المنذري في «الترغيب» (١ / ٦٧) إلى تضعيفه، وهو ضعيف جداً.

١٦١١ - (إذا خَطَبَ أحدُكُمُ المرأةَ، فَلْيَسْأَلْ عن شعرِها، كما يسأَلُ عن جَمَالِها، فإنَّ الشَّعْرَ أحدُ الجَمالَيْنِ).

موضوع. رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/ ١/ ١١٠) من طريق **إسحاق بن بشر الكاهلي** عن **عبد الله بن إدريس المديني** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته إسحاق هذا، قال الدارقطني:

«يضع الحديث».

وعبد الله بن إدريس المديني لم أعرفه.

وللحديث طريق أخرى عند الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه الحسن ابن علي العدوي، وهو كذاب وضاع، ومن هذه الطريق أورد الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» فأصاب، وذكر له السيوطي في «اللآلىء» (رقم ١٨٧٠) طريقاً هي التي قبل هذا، وقال: «إسحاق بن بشر الكاهلي كذاب»، ثم تناقض فأورده من هذا الوجه في «الجامع الصغير» الذي نص في مقدمته: أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع! ولذلك تعقبه المناوي في شرحه بما نقلته عنه من كلامه في «اللآلىء»، وأورده ابن عراق في «الفصل الأول من كتاب النكاح» من «تنزيه الشريعة» (٣٠٠ / ١) هذا الفصل الذي نص في مقدمة كتابه أنه يورد فيه ما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف. فاعتبر السيوطيَّ موافقاً لابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، فانظر ما أشد تناقض السيوطي عفا الله عنا وعنه!

١٦١٢ - (إذا خَفِيَتِ الخطيئةُ لم يُضَرَّ إلاَّ صاحبُها، فإذا ظهرتْ فلمْ تُغَيَّرْ ضَرَّتِ العامَّةَ).

موضوع. رواه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٦٤ / ١) عن مروان بن سالم عن عبد الرحمن بن عمرو عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (٧ / ٢٦٨)، و «الجامع»، ورمز له بالحسن! وقلده صاحب «التاج» (٥ / ٢٣٨) فتعقبه المناوي بقوله:

«رمز لحسنه وهو غير صواب، فقد أعله الهيثمي وغيره بأن فيه مروان بن سالم الغفاري متروك».

قلت: وقال أبو عروبة الحراني:

«يضع الحديث».

وأشار الحافظ إلى هذا بقوله في «التقريب»:

«متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع».

قلت: ولهذا فقد أساء المناوي وتساهل حين قال في «التيسير»:

«وفيه ضعف خلافاً لقول المؤلف: حسن».

وذلك لأن مثل هذا التضعيف، إنما يقال فيمن كان صدوقاً سيىء الحفظ، وقد عرف هو نفسه أن فيه متروكاً متهماً، ومثله أحسن أحواله أن يكون ضعيفاً جداً.

على أن رموز السيوطي في «الجامع الصغير» لا يوثق بها لأسباب ذكرتها في مقدمة «صحيح الجامع» و «ضعيف الجامع»، فليراجع من شاء.

وأسوأ من ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية أورد الحديث في «السياسة الشرعية» (ص٧٥ - دار الكتاب العربي بمصر - الطبعة الرابعة)، ساكتاً عليه دون أي تخريج. ليغتر به ويرمز السيوطي الدكتور فؤاد في تعليقه على «الأمثال» (ص٨٥)، فيصف الحديث بقوله: «ضعيف». وعلى الرغم من نقله عن الهيثمي إعلاله إياه بمروان المتروك، وتعميته

حكمي على الحديث بالوضع، رد ذلك كله بسكوت ابن تيمية، وقال: «فهو ليس موضوعاً ولا شديد الضعف»!!

١٦١٣ - (اتَّخذوا معَ الفقراءِ أيادِيَ، فإنَّ لهُم في غدٍ دولةً، وأيَّ دولةٍ).

كذب. قال ابن تيمية في «الفتاوى» (٢ / ١٩٦):
«كذب، لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة».

قلت: وقد عزاه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤ / ١٧٠) لأبي نعيم في «الحلية» من حديث الحسين بن علي بسند ضعيف بلفظ:

«اتخذوا عند الفقراء أيادي، فإن لهم دولة يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة، نادى مناد: سيروا إلى الفقراء، فيعتذر إليهم، كما يعتذر أحدكم إلى أخيه في الدنيا».

قلت: ولم أجده في «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» للسيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق. والله أعلم.

وكذلك عزاه للحلية السيوطي في «الجامع الصغير». قال المناوي:

«ورمز المصنف لضعفه، لكن ظاهر كلام الحافظ ابن حجر أنه موضوع، فإنه قال: لا أصل له. وتبعه تلميذه السخاوي، فقال بعد ما ساقه وساق أخباراً متعددة من هذا الباب: وكل هذا باطل كما بينته في بعض الأجوبة، وسبق إلى ذلك الذهبي وابن تيمية وغيرهما، قالوا: ومن المقطوع بوضعه حديث: اتخذوا مع الفقراء أيادي، قبل أن تجيء دولتهم. ذكره المؤلف وغيره عنه».

قلت: أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ١١٨٨ - نسختي).

وقد وجدته في «الحلية» (٤ / ٧١) من قول وهب بن منبه. وهو به أشبه. ومع ذلك ففيه **أصرم بن حوشب**، وهو كذاب.

١٦١٤ - (كانَ يلعنُ القاشِرَةَ، والمَقْشورَةَ).

ضعيف. أخرجه الإمام أحمد (٦ / ٢٥٠): ثنا عبد الصمد قال: حدثتني أم نهار بنت رفاع قالت: حدثتني آمنة بنت عبد الله أنها شهدت عائشة، فقالت: كان رسول الله ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، قال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٦٩):

«وفيه من لم أعرفه من النساء».

قلت: يعني آمنة، وأم نهار.

أما آمنة، فهي القيسية، أوردها الحسيني، وقال:

«روى عنها جعفر بن كيسان، لا تعرف».

فقال الحافظ في «التعجيل»:

«قد روى أحمد من طريق أم نهار... حديثاً آخر... فيكون لها راويان».

قلت: وذلك مما لا يخرجها عن الجهالة الحالية، كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم الشريف.

وأما أم نهار فلم أجد من ترجمها، وهي على شرط الحافظ في «التعجيل»، ولكنه ذهل، فلم يوردها.

وقد روي الحديث موقوفاً من طريق أخرى، أخرجه أحمد (٦ / ٢١٠) عن كريمة بنت همام قالت: سمعت عائشة تقول:

«يا معشر النساء! إياكن وقشر الوجه. فسألتها امرأة عن الخضاب؟ فقالت: لا بأس بالخضاب، ولكني أكرهه، لأن حبيبي ﷺ كان يكره ريحه».

وأخرجه أبو داود (٤١٦٤)، والنسائي (٢ / ٢٨٠) دون ذكر القشر.

وهذا إسناد ضعيف أيضاً، رجاله ثقات غير كريمة هذه، فلم يوثقها أحد، وقد روى عنها جماعة، وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبولة».

يعني عند المتابعة، وإلا فلينة الحديث.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الباب الحادي والسبعون» من «الزوائد على كتاب البر والصلة» (ق٣ / ١) بلفظ:

«وعن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ لعن السالقة، والحالقة، والخارقة، والقاشرة».

ولم يعزه لأحد، ولا ساق إسناده كما هي عادته فيه، وفي كثير من مصنفاته! ثم قال:

«القاشرة، هي التي تقشر وجهها بالدواء ليصفوَ لونُها».

وفي «القاموس»:

«القَشُور ـ كصَبور ـ دواء يُقْشَرُ به الوجه ليصفو».

وفي «النهاية»:

«القاشرة التي تعالج وجهها، أو وجه غيرها بالغُمرة، ليصفو لونُها، والمقشورة التي يفعل بها ذلك، كأنها تقشر أعلى الجلد».

و(الغُمرة) بالضم: الزعفران. كما في «القاموس».

وبالجملة؛ فالحديث ضعيف الإسناد مرفوعاً، وموقوفاً، والوقف أصح، والله أعلم.

وكان الداعي إلى كتابة هذا، أنني رأيت العلامة المودودي في «تفسير سورة النور» (ص ١٩٢) ذكر عن النبي ﷺ: «أنه لعن الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة، والنامصة والمتنمصة، والقاشرة والمقشورة...». ثم قال بعد سطور:

«وهذه الأحكام مروية بطرق صحيحة في «الصحاح الستة» و«المسند» للإمام أحمد، عن أجلاء الصحابة منهم عائشة و...».

قلت: فهذا الإطلاق، لما كان يوهم صحة إسناد حديث المسند عن عائشة، وكان الواقع خلاف ذلك، وأنه ضعيف، كما رأيته محققاً، رأيت أنه لا بد من نشره نصحاً للأمة، وواجباً من كل باحث فقيه أن لا يقيم أحكاماً شرعية على أحاديث غير ثابتة. والله المستعان.

١٦١٥ - (أحبُّ الأعمالِ إلى الله حفظُ اللسانِ).

ضعيف. رواه أبو عبد الله القطان في «حديثه» (٦٠ / ٢) : حدثنا علي بن أشكاب قال : ثنا عمر بن محمد البصري قال : ثنا زكريا بن سلام عن **المنذر بن بلال** عن أبي جحيفة قال : قال رسول الله ﷺ :

«أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟ قال : فسكتوا، فلم يجبه أحد. فقال : هو حفظ اللسان».

ومن طريق القطان رواه الحافظ ابن حجر في «الأربعين العوالي» (رقم ٣٨) وقال :

«هذا حديث حسن غريب، أخرجه البيهقي في «الشعب» من هذا الوجه».

قلت : هو في «شعب الإيمان» (٢ / ٦٥) من طريق آخر عن ابن أشكاب به؛ إلا أنه قال : «عمرو بن محمد البصري» بفتح العين، ولعله الصواب. فإني لم أجد في الرواة البصريين «عُمر بن محمد»، وأما عمرو بن محمد، فهو الخزاعي مولاهم البصري، وهو صدوق ربما أخطأ، كما في «التقريب».

وكذا أخرجه الثقفي في «الثقفيات» (٩ / رقم ١٩).

ولكن المنذر بن بلال هذا، لم أجد من ترجمه.

وزكريا بن سلام ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥٩٨) من رواية جماعة من الثقات عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات».

والحديث قال المنذري (٤ / ٣) :

«رواه أبو الشيخ ابن حيان، والبيهقي، وفي إسناده من لا يحضرني الآن حاله».

قلت : والظاهر أنه يعني المنذر هذا. والله أعلم.

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للبيهقي فقط في «الشعب» ورمز له بالضعف، وبيض له المناوي في «الفيض»، فلم يتكلم عليه بشيء. وأما في «التيسير» فقال :

«إسناده حسن»!

فكأنه قلد فيه الحافظ، ولم يتنبه لجهالة المنذر، والله أعلم.

١٦١٦ - (انتهاءُ الإيمانِ إلى الورعِ ، مَن قَنِعَ بما رزقَهُ الله عزَّ وجلَّ ، دخَلَ الجنةَ ، ومَن أرادَ الجنةَ لا شكَّ ، فلا يخافُ في الله لومةَ لائمٍ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (ج٢ رقم ٣٥ - منسوختي) من طريق عنبسة ابن عبد الرحمن عن المعلى بن عرفان عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

«حديث غريب من حديث أبي وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود ، تفرد به المعلى ابن عرفان عنه ، وتفرد به عنبسة بن عبد الرحمن عن المعلى» .

قلت : وهما متروكان ، والآخر أشد ضعفاً من الأول ، فالمعلى قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» .

وقال النسائي :

«متر وك الحديث» .

وأما الآخر ، فقال فيه أبو حاتم :

«متروك الحديث ، كان يضع الحديث» .

وقال النسائي أيضاً :

« متروك » .

وقال الأزدي :

«كذاب» .

وقال ابن حبان :

«هو صاحب أشياء موضوعة» .

قلت : ومع هذه البلايا ، فقد سود السيوطي بهذا الحديث «جامعه» !

١٦١٧ - (أشدُّ الناس - يعني عذاباً - يومَ القيامةِ ؛ مَن قتلَ نبياً، أَوْ قتلَهُ نبيٌّ، أَوْ قتلَ أحدَ والدَيْهِ، والمصورونَ، وعالِمٌ لم ينْتَفِعْ بعلمِهِ).

ضعيف جداً. رواه أبو القاسم الهمداني في «الفوائد» (١ / ١٩٦ / ١) عن أبي غسان مالك بن الخليل: ثنا عبد الرحيم أبو الهيثم عن الأعمش عن الشعبي عن ابن عباس مرفوعاً.

وهذا إسناد واه، آفته عبد الرحيم هذا، وهو ابن حماد الثقفي، قال العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٨):

«حدث عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش».

ثم ساق له أحاديث، ونقلها الذهبي عنه، ثم قال:

«ولا أصل لها من حديث الأعمش»، ثم قال:

«عبد الرحيم هذا شيخ واه، لم أر لهم فيه كلاماً، وهذا عجيب».

قال الحافظ في «اللسان»:

«وأشار البيهقي في «الشعب» إلى ضعفه».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«صاحب مناكير».

والحديث عزاه صاحب «المشكاة» (٤٥٠٩) للبيهقي في «شعب الإيمان». وعزاه المناوي في «الفيض» (١ / ٥١٨) للحاكم في «المستدرك» بهذا اللفظ، دون قوله: «أو قتل أحد والديه»، ولم أره في «المستدرك». والله أعلم.

ثم استعنت عليه بالفهرس الذي وضعته له أخيراً، فلم أره أيضاً، وبفهرس الدكتور المرعشلي - على ما فيه - فلم أعثر عليه فيه.

وقد ثبت الحديث من رواية ابن مسعود مرفوعاً دون جملة الوالدين، وكذا جملة العالم.

وهذه قد رويت من طريق أخرى من حديث أبي هريرة، وسيأتي برقم (١٦٣٤).

أما حديث ابن مسعود فهو مخرج في «الصحيحة» (٢٨١).

١٦١٨ - (أُحـدٌ هٰذا جبلٌ يحبُّنا ونحبُّهُ، إنَّه على بابٍ مِن أبوابِ الجنةِ، وهٰذا عَيْرٌ جبلٌ يُبْغِضُنا ونُبْغِضُه، إنَّه على بابٍ من أبوابِ النارِ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٢٧ / ١)، وابن بِشْرَان في «الأمالي» (٢/٩٢)، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: حدثني عثمان بن إسحاق عن عبد المجيد ابن أبي عبس الحارثي عن أبيه عن جده مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لا يروى عن أبي عبس إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي فديك».

قلت: وهو صدوق، لكن عبد المجيد بن أبي عبس نسب في هذه الرواية لجده، واسم أبيه محمد، قال الذهبي:

«لينه أبو حاتم».

ثم ساق له هذا الحديث.

وأبوه محمد بن أبي عبس لم أجد له ترجمة، وقد أشار لهذا الهيثمي بقوله (٤ / ١٣):

«رواه البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عبد المجيد بن أبي عبس لينه أبو حاتم، وفيه من لم أعرفه».

وأخرجه ابن معين في «التاريخ والعلل» (٩٦ - ٩٧) من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن مكنف عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه، دون قوله: «يبغضنا ونبغضه».

وهذا سند ضعيف جداً، ابن مكنف مجهول كما في «التقريب». وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه.

ثم رأيت الحديث في «معجم الصحابة» لابن قانع، أورده في ترجمة أبي عبس عبد الرحمن بن جبر من طريق ابن أبي فديك، لكن وقع فيه: نا عثمان بن إسحاق بن أبي عبس بن جبر عن أبيه عن جده أبي عبس به. والله أعلم.

(تنبيه): الجملة الأولى صحت عن جمع من الصحابة من طرق أحدها في «صحيح البخاري»، فانظر «تخريج فقه السيرة» (٢٩١).

١٦١٩ - (أحسنُهــا (يعني : الطِّـيَرَةَ) الفألُ، ولا تردُّ مسلماً، فإذا رأى أحــدُكُمْ ما يَكْــرَهُ فليقُـل : اللَّهمَّ لا يأتي بالحسنـاتِ إلَّا أنتَ، ولا يدفـعُ السيئاتِ إلا أنتَ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بكَ).

ضعيف الإسناد. أخرجه أبو داود (٢ / ١٥٩) من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن عامر قال : ذكرت الطيرة عند النبي ﷺ فقال : فذكره.

وأخــرجــه ابن السني (رقم ٢٨٨) من طريق الأعمش عن حبيب به، إلا أنـه قال : «عقبة بن عامر الجهني» بدل : «عروة بن عامر». وأظنه تصحيفاً من بعض الرواة.

وهــذا إسنــاد ضعيف، وإن كان رجــالــه ثقـات، فإن حبيب بن أبي ثابت كثـير التـدليس، ولم يصـرح بالتحـديث، وعـروة بن عامـر ذكـره ابن حبـان في ثقـات التابعين، فالحديث مرسل، وقيل : إن له صحبة، وقال الحافظ في «التهذيب» :

«أثبت غير واحد له صحبة، وشك فيه بعضهم، وروايته عن بعض الصحابة لا تمنع أن يكون صحابياً، والظاهر أن رواية حبيب عنه منقطعة».

وقال في «الإصابة» بعد أن ساق الحديث من طريق أبي داود وغيره :

«رجاله ثقات، لكن حبيب كثير الإرسال».

١٦٢٠ - (إذا أحببتُم أنْ تعلمـوا ما للعبـدِ عنـدَ الله، فانظروا ما يتبعُهُ مِن الثناء).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (٤ / ٢٩٧ / ١) عن عبد الله بن سلمة بن (الأصل : عن) أسلم عن أبيـه عن حسن بن محمـد بن علي قال : قال أبي - وكـان حسن بن محمـد من أوثق الناس عند الناس - عن أبيه محمد بن علي عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت : وهـذا إسنـاد ضعيف جداً، عبـد الله بن سلمـة بن أسلم، ضعفه الدارقطني وغيره. وقال أبو نعيم :

«متروك».

وقد أخرجه مالك في «الموطأ» (٣ / ٩٦ ـ الحلبية) بسند صحيح عن كعب الأحبار أنه قال: فذكره موقوفاً. وهذا هو الصواب، ورفعه خطأ.

١٦٢١ ـ (إذا بالَ أحدُكُم فَلْيَنْتُرْ ذَكَرَهُ ثلاث مراتٍ).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٢ / ٢): حدثنا عيسى بن يونس عن زمعة بن صالح عن عيسى بن أزداد عن أبيه مرفوعاً.

وكذا أخرجه ابن ماجه (١ / ١٣٧)، وأحمد (٤ / ٣٤٧)، من طرق أخرى عن زمعة به.

وقال البوصيري في «الزوائد» (ق٢٥ / ١):

«رواه أبو داود في «المراسيل» عن عيسى بن يزداد اليماني عن أبيه، وأزداد ـ ويقال: يزداد ـ لا تصح له صحبة، وزمعة ضعيف».

قلت: لم يتفرد به، فقد تابعه زكريا بن إسحاق عن عيسى بن يزداد في رواية لأحمد، ورواه البيهقي (١ / ١١٣) عنه مقروناً مع زمعة، لكن جعل متنه من فعله ﷺ بلفظ:

«كان إذا بال نتر ذكره ثلاث نترات».

رواه من طريق ابن عدي وقال عنه:

«مرسل، لا يصح».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤٢):

«قال أبي: هو عيسى بن يزداد بن فسّاء، وليس لأبيه صحبة، ومن الناس من يدخله في «المسند» على المجاز، وهو وأبوه مجهولان».

قلت: وكذلك قال ابن معين:

«لا يعرف عيسى هذا ولا أبوه».

حكاه عنه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤ / ١٥٨٩ / ٢٨٢٥) وتعقبه بقوله:

«وهو تحامل منه»!

ولا وجه لهذا التعقب ألبتة، لا سيما وهو ـ أعني: ابن عبد البر ـ لم يعرفه إلا من الوجه

الأول، فقال عقبه:

«لم يروعنه غير عيسى ابنه، وهوحديث يدور على زمعة بن صالح، قال البخاري: ليس حديثه بالقائم».

فإذا كان لم يروعنه غير ابنه، وكان هذا لا يعرف، كما في «الضعفاء» للذهبي، أو مجهول الحال كما في «التقريب»، وكان أبوه لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ، فأي تحامل - مع هذا - في قول ابن معين المذكور، لا سيما وهو موافق لقول أبي حاتم؟!

١٦٢٢ - (إذا بلغَ الماء أربعينَ قُلَّةً لَم يحملِ الخَبَثَ).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٦١) عن **القاسم بن عبد الله بن عمر العمري** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً. وقال:

«القاسم بن عبد الله كثير الوهم، قال أحمد: ليس بشيء، وقال مرة أخرى: هو عندي كان يكذب. وقال البخاري: سكتوا عنه».

قلت: وفي رواية عن أحمد:

«كذاب كان يضع الحديث، ترك الناس حديثه».

ومن طريقه رواه ابن عدي (٢٦٥ / ٢)، وعنه البيهقي (١ / ٢٦٢)، والدارقطني (١٠)، وقال ابن عدي: إنه منكر.

ثم أخرجه العقيلي بسند صحيح عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو موقوفاً عليه، ومن طريق أيوب عن محمد بن المنكدر من قوله.

وقال البيهقي عن أبي علي الحافظ:

«والصحيح عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو قوله. وبمعناه قال الدارقطني، قال: ووهم فيه القاسم، وكان ضعيفاً كثير الخطإ».

نعم صح الحديث عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث».

وهو مخرج في «الإرواء» (٢٣).

١٦٢٣ - (إذا خرجَ أحدُكم إلى سفرٍ، فَلْيُوَدِّعْ إخوانَه، فإنَّ الله جاعلٌ لهُ في دُعائِهِمُ البركةَ).

موضـــوع. رواه أبـــو العبـــاس الأصم في «حـديثـه» (ج١ رقم ١٣٩ من نسختي)، والديلمي (١ / ١ / ١٠٨)، وابن عساكر (١٦ / ٢٠٣ / ١)، وابن قدامة في «المتحابين في الله» (ق ١١١ / ٢) عن **بكر بن سهل الدمياطي**: نا عبد الله بن يوسف: نا مزاحم بن زفر التميمي: حدثني **أيوب بن خوط** عن **نفيع بن الحارث** عن زيد بن أرقم مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته نفيع هذا، وهو أبو داود الأعمى، كذبه قتادة، وقال ابن معين:

«يضع، ليس بشيء».

وقال ابن حبان:

«يروي عن الثقات الموضوعات توهماً، لا يجوز الاحتجاج به».

وقال الحاكم:

«روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة».

وأيوب بن خوط، قال البخاري:

«تركه ابن المبارك وغيره».

وقال يحيى:

«لا يكتب حديثه».

وقال النسائي والدارقطني وجماعة:

«متروك».

وقال الأزدي:

«كذاب».

وقال الساجي:

«أجمع أهل العلم على ترك حديثه، كان يحدث بأحاديث بواطيل».

وقال ابن حبان:

«كان يروي المناكير عن المشاهير، كأنها مما عملت يداه».

وبكر بن سهل الدمياطي ضعيف.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر والديلمي في «مسند الفردوس»، وقال المناوي:

«وفيه نافع بن الحارث، قال الذهبي في «الضعفاء»: قال البخاري: لا يصح حديثه».

قلت: ونافع هذا الذي ذكره، هو غير نفيع المذكور في سند الحديث، فإنه كوفي وذاك بصري، كما صرح به الحافظ في «اللسان»، وعليه فإعلال المناوي الحديث بنافع هذا وهم منه، ولعله وقع في نسخته من ابن عساكر أو المسند مسمى نافعاً فظن أنه الكوفي، وهو الذي قال فيه البخاري ما ذكره، والحق أنه البصري، وهو نفيع، ويقال فيه: نافع، وهو الذي يروي عن زيد بن أرقم، وأما الكوفي فلا نعرف له رواية إلا عن أنس، وهذا من حديث زيد ابن أرقم كما رأيت، فتعين أنه البصري الكذاب.

قلت: وبناء على وهم المناوي المذكور اقتصر في كتابه «التيسير» على قوله:

«إسناده ضعيف»!

١٦٢٤ - (إذا صلَّيتَ الصُّبحَ، فقُلْ قبلَ أنْ تُكَلِّمَ أحداً: اللهمَّ أجِرْني من النارِ سبعَ مراتٍ، فإنَّك إنْ مُتَّ من يومِك، كتَبَ الله لك جِواراً من النارِ، وإذا صلَّيتَ المغربَ فقلْ مثلَ ذٰلك، فإنَّك إن مُتَّ من ليلتِك، كتبَ الله لكَ جِواراً مِن النارِ).

ضعيف. أخرجه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١ / ١٦٢ / ١ - ٢) من طريق الحارث بن مسلم بن الحارث التميمي أن أباه حدثه قال: قال رسول الله ﷺ. ثم قال:

«هـذا حديث حسن، أخـرجـه أبـو داود، وأبـو القـاسم البغـوي، والنسـائي في «الكبرى»، والطبراني، وابن حبان في (صحيحه)».

ثم ذكر الحافظ أن بعض الرواة قلب اسم الحارث بن مسلم وأبيه، فقال: مسلم بن الحارث عن أبيه، ثم أخرجها. ثم قال بعد أن ذكر بعض الرواة الذين رووه على الرواية الأولى:

«ورجـح أبـو حاتم وأبـو زرعة هذه الرواية، وصنيع ابن حبان يقتضي خلاف ذلك، فإنـه أخـرج الحـديث في «صحيحـه» عن أبي يعلى كما أخـرجتـه، فكأنـه ترجـح عنده أن الصحابي في هذا الحديث هو الحارث بن مسلم».

قلت: رحم الله الحافظ، لقد شغله تحقيق القول في اسم الصحابي، عن بيان حال ابنه الراوي عنه، الذي هو علة الحديث عندي، فإنه غير معروف، فتحسين حديثه حينئذ، بعيـد عن قواعـد هذا العلم، ومن العجيب أنـه كما ذهـل عن ذلـك هنـا، ذهـل عنـه في «التقـريب» أيضـاً، فإنـه في ترجمـة الحـارث بن مسلم، أحال على مسلم بن الحارث، فلما رجعنا إليه فإذا به يقول:

«مسلم بن الحـارث، ويقـال: الحـارث بن مسلم التميمي، صحابي، قليـل الحديث».

قلت: فأين ترجمـة ولـده سواء أكـان اسمـه مسلماً أو حارثـاً؟ وقـد جزم الحـافـظ في «الإصابة» بأن الراجح في اسم أبيه أنه مسلم، وقال ابن عبد البر:

«وهو الصحيح».

وكـذلـك صنـع الحافظ في «تهذيب التهذيب»، فلم يجعل للولد ترجمة خاصة، ولكنه ذكره في ترجمة أبيه، ونقل عن الدارقطني أنه مجهول، وذكر أنه لم يجد فيه توثيقاً، إلا ما اقتضاه صنيع ابن حبان، حيث أخرج الحديث في «صحيحـه»، وما رأيته إلا من روايتـه. قال الحافظ:

«وتصحيح مثل هذا في غاية البعد، لكن ابن حبان على عادته في توثيق من لم يروعنه

إلا واحد، إذا لم يكن فيما رواه ما ينكر».

وهذا معناه أن الرجل مجهول، وهو ما صرح به الدارقطني كما في «الميزان»، وقال أبو حاتم:

«لا يعرف حاله». كما في «الفيض»، ومع ذلك ذكره الغماري في «كنزه» (٢٦٥)!

والحديث في أبي داود (٢ / ٣٢٦)، وابن حبان (٢٣٤٦)، وكذا البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ١ / ٢٥٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (رقم ١٣٦)، وأحمد (٤ / ٢٣٤)، ومحمد بن سليمان الربعي في «جزء من حديثه» (٢١٤ / ١ - ٢)، وابن عساكر (٤ / ١٦٥ / ١ و١٦ / ٢٣٤ / ٢)، وعزاه المنذري (١ / ١٦٧) ثم السيوطي في «الجامع الصغير» للنسائي أيضاً، ولم أره في «السنن الصغرى» له، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه، فلعله في «الكبرى» له، أو «عمل اليوم والليلة» له. ثم رأيته فيه (١١١).

١٦٢٥ - (إذا صليتُم خلفَ أئمَّتِكُمْ، فأحسِنوا طُهُورَكم، فإنَّما ترتجُ على القارىء قراءتُه لسوء طُهْرِ المصلي).

كذب. رواه السِّلَفي في «الطيوريات» (٢١ / ٢) من طريق علي بن أحمد العسكري: نا عبد الله بن ميمون العبدساني: نا عبد الله بن عوف بن محرز قال: لمَّا قدم أبو نعيم الفضل بن دكين سنة ثمان عشرة ومائتين اجتمع إليه أصحاب الحديث، فقالوا: لا نفارقك حتى تموت هزالاً أو تحدثنا بحديث الارتجاج في الصلاة! فقال: ما كتبته ولا دونته في كتبي، فقالوا: لا نفارقك أو تموت هزالاً! فلما عاف (كذا الأصل، ولعله: خاف) على نفسه قال: حدثنا سفيان الثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة قال:

صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم صلاة الصبح فقرأ بنا فيها بسورة الروم فأُرتج عليه قراءته ارتجاجاً شديداً، فلمّا قضى صلاته، أقبل بوجهه الكريم على الله عز وجل ثم علينا، فقال:

«معاشر الناس إذا صليتم . . . ». وقال:

«هذا حديث غريب عجيب».

قلت: ومن دون ابن دكين لم أجد لهم ترجمة. لكن قال في «الفيض» بعدما عزاه أصله للديلمي:

«وفي «الميزان»: خبر كذب، وعبد الله بن ميمون مجهول».

ولم أر هذا في «الميزان». والله أعلم.

١٦٢٦ - (إذا صليتُم فارفعوا سَبَلَكُم، فكل شيء أصابَ الأرضَ مِن سَبَلِكُم ففي النار).

ضعيف جداً. رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣ / ٢ / ٤٠٠ - ٤٠١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٣٨)، وكذا ابن حبان (٢ / ١١٨)، عن **عيسى بن قرطاس** قال: حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. وقال:

«عيسى بن قرطاس، كان من الغلاة في الرفض».

وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال ابن معين:

«ليس بشيء».

وقال في موضع آخر:

«ليس تحل الرواية عنه».

وقال الساجي:

«كذاب».

وفي «التقريب»:

«متروك».

ومن طريقه رواه أبو نعيم في «تسمية الرواة عن الفضل بن دكين» (٥٤ / ١).

قلت: ومفهوم هذا الحديث، أنه لا يجب رفع الإزار عن الأرض خارج الصلاة، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة التي تنهى عنه مطلقاً.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للبخاري في «التاريخ»، والطبراني في «المعجم الكبير»، والبيهقي في «شعب الإيمان». قال المناوي:

«قال الزين العراقي: فيه عيسى بن قرطاس، قال النسائي: متروك. وابن معين: غير ثقة. وقال الهيثمي: فيه عيسى بن قرطاس، ضعيف جداً... فرمْزُ المؤلف لحسنه إنما هو لاعتضاده».

قلت: فيه المفهوم المخالف للأحاديث الصحيحة، فليس بمعتضد. وكأن المناوي تنبه لهذا بعدُ، فقال في «التيسير»:

«رَمَز لحسنه، وليس كما قال».

١٦٢٧ - (إذا ضاعَ للرجلِ متاعٌ، أو سُرِقَ لهُ متاعٌ، فوجَدَه في يدِ رجلٍ يَبيعُه، فهو أحقُّ به، ويرْجِعُ المشتري على البائع بالثمنِ).

ضعيف. رواه ابن ماجه (٢ / ٥٤)، والدارقطني (٣٠١)، عن حجاج عن سعيد بن عبيد بن زيد بن عقبة عن أبيه عن سمرة بن جندب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات غير أن الحجاج - وهو ابن أرطاة - مدلس، وقد عنعنه، وبهذا أعله البوصيري في «الزوائد».

وقد روي الحديث من طريق آخر عن سمرة بلفظ:

«من وجد عين ماله...». وسيأتي في محله.

(تنبيه): كذا وقع في إسناد ابن ماجه «سعيد بن عبيد بن زيد» وفي الدارقطني «سعيد ابن زيد» بإسقاط عبيد من بينهما، وهو الصواب كما في «التهذيب». والله أعلم.

١٦٢٨ - (تصدَّقوا، فإنَّ الصدقةَ فكاكُكمْ من النارِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٨٩ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٤٠٣)، والدارقطني في «الأفراد» (ج٢ رقم ٦ - نسختي) من طريق **محمد بن زنبور**: ثنا **الحارث بن عمير** عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الطبراني والدارقطني:

«تفرد به الحارث بن عمير».

قلت: وفيه ضعف، وقد وثقه جماعة، منهم ابن معين، لكن قال الذهبي بعد أن ذكر ذلك عنهم:

«وما أراه إلا بَيِّنَ الضعف، فإن ابن حبان قال في «الضعفاء»: روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات. وقال الحاكم: روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة».

ولذلك أورده في كتابه الآخر: «الضعفاء»، وقال:

«ليس بالقوي، قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير، ضعفها بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغيَّر حفظه في الآخر».

ومحمد بن زنبور، فيه كلام أيضاً، وفي «التقريب»:

«صدوق له أوهام».

وقد اختار العلامة عبد الرحمن المعلمي أن الحارث ثقة، وأن ما كان من إنكار في حديثه من رواية ابن زنبور عنه، فليس ذلك منه، وإنما من ابن زنبور نفسه[1]، وذلك محتمل. والله أعلم.

والحديث قال في «الفيض»:

---

(١) انظر كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (ج١ ص ٢٢٠ - ٢٢٤ - بتحقيقي).

«قال الهيثمي: رجاله ثقات. اهـ. وكأنه لم يصدر عن تحرير، فقد قال الدارقطني: تفرد به الحارث بن عمير عن حميد، قال ابن الجوزي: قال ابن حبان: يروي عن الأثبات الموضوعات».

١٦٢٩ - (فَهَلاَّ بِكْراً تَعَضُّها وتَعَضُّك).

ضعيف. أخرجه الآجري في «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» (رقم٥ - نسختي) من طريق **داود بن الزبرقان** عن مالك بن مغول عن **الربيع بن كعب بن أبي كعب** عن كعب بن مالك قال:

«كنت مع النبي ﷺ في سفر، فعرست ذات ليلة، ثم غدوت على رسول الله ﷺ، فجعل يسأل رجلاً رجلاً: أتزوجت يا فلان؟ أتزوجت يا فلان؟ ثم قال: أتزوجت يا كعب؟ قلت: نعم يا رسول الله. قال: أبكر أم ثيب؟ قلت: ثيب، قال: فذكره».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، داود بن الزبرقان متروك.

والربيع بن كعب بن أبي كعب. هكذا وجدته في نسختي، وأصلها مما لا تطوله الآن يدي، لأنظر هل الخطأ منه أو من ناسخها. فقد أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٤٥٤) هكذا: «ربيع بن أبيّ بن كعب الأنصاري»، وزاد ابن أبي حاتم: «ويقال: ربيع بن كعب بن عجرة». وذكرا أنه روى عن أبيه، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، غير أن البخاري قال:

«قال أبو عبدالله: موسى بن دهقان: يقولون: تغير بأخرة».

قلت: وموسى هذا لم يذكرا سواه راوياً عن الربيع بن أبيّ.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٢٥٩) من رواية الطبراني عن الربيع بن كعب بن عجرة عن أبيه وقال:

«ولم أجد من ترجم لربيع، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم ضعف، وقد وثقهم ابن

حبان».

قلت: وقد رواه البخاري في «التاريخ» (٢ / ١ / ٢٧٢)، وكذا الطبراني في «الكبير» (١٩ / ١٤٩ / ٣٢٨) من طريق موسى سمع الربيع بن كعب بن عجرة عن أبيه به.

وفي رواية للبخاري عن موسى عن الربيع بن أُبّي بن كعب عن أبيه.

ثم وقفت على النسخة المطبوعة من «تحريم النرد» بتحقيق محمد بن سعيد، فوجدتها مطابقـة للأصـل الذي نقلت عنه، ولكن المحقق لم يتنبه للفرق بينها وبين ما في «التاريخ» و «الجرح» مع أنه عزاه إليهما؟ وادعى أن البخاري سكت عنه! وقد عرفت أنه ذكر أنه تغير!

فالربيع هذا، هو علة الحديث، لاضطراب الرواة في نسبه، المنبىء عن جهالته. ولا سيما وكان تغير بأخرة.

١٦٣٠ - (إذا أرادَ الله عزَّ وجـلَّ برجـلٍ مِن أُمـتي خيراً، أَلقى حبَّ أصحابي في قلبِهِ).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٤١)، والديلمي في «مسنده» (١ / ١ / ٩٨)، عن **أبي نصر عمران**: ثنا **محمد بن سلمة البصري** - بفارس -: ثنا محمد بن كثير (ووقع في المسند: بشير) العبدي: ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، مَنْ دون العبدي، لم أجد من ترجمهما، ومن فوقهما فمن رجال مسلم.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس. وقال شارحه المناوي:

«لم يرمز له بشيء، فهو ضعيف، لكن له شواهد»!

ثم لم يذكر ولا شاهداً واحداً، وكأنه يعني شواهد عامة، وإلا فإني لا أعلم له شاهداً خاصاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٦٣١ - (إذا تَمَّ فجورُ العبدِ، مَلَكَ عَينيه، فبَكَى بهما ما شاء).

منكر. رواه ابن عدي (٧٢ / ١ و ٢١١ / ٢) عن حجاج بن سليمان المعروف بابن القمْرِي عن ابن لهيعة عن مِشْرَح بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

وقال بعد أن ساق بهذا السند أحاديث أخر:

«وهذه الأحاديث ينفرد بها حجاج عن ابن لهيعة، ولعلنا قد أتينا من قبل ابن لهيعة، لا من قبل الحجاج، فإن ابن لهيعة له أحاديث منكرات يطول ذكرها، وإذا روى حجاج هذا عن غير ابن لهيعة، فهو مستقيم إن شاء الله».

ونقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال:

«حديث لا يصح».

ولذلك جزم في «التيسير» بأن إسناده ضعيف.

١٦٣٢ - (إذا قالتِ المـرأةُ لزوجِها: ما رأيتُ منكَ خيراً قَطُّ، فقد حَبِطَ عملُها).

موضوع. رواه ابن عساكر (١٦ / ١٤٠ / ١) عن سلام بن رزين (الأصل: رزيق) عن عمر بن سليم عن يوسف بن إبراهيم عن أنس عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ساقط، آفته يوسف هذا، قال ابن حبان:

«يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه».

وقال البخاري:

«صاحب عجائب».

وسلام بن رزين، قال الذهبي:

«لا يعرف، وحديثه باطل».

ثم ساق له حديثاً غير هذا بسنده الصحيح عن ابن مسعود، وقال:

«قال أحمد: هذا موضوع، هذا حديث الكذابين».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عدي وابن عساكر عن عائشة، وتعقبه المناوي في «الفيض» بقول ابن حبان المذكور في يوسف بن إبراهيم، ثم اقتصر في «التيسير» على قوله: «إسناده ضعيف»!

١٦٣٣ - (إذا مضَى للنفساءِ سبعٌ، ثمَّ رأَتِ الطُّهْرَ، فَلْتغتسل ولْتُصلِّ).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (٨٢)، ومن طريقه البيهقي (١ / ٣٤٢): ثنا أبو سهل ابن زياد: ثنا أبو إسماعيل الترمذي: حدثنا عبد السلام بن محمد الحمصي - ولقبه سُليم -: ثنا بقية بن الوليد: أنا علي بن علي عن **الأسود** عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ به. قال سليم: فلقيت علي بن علي فحدثني عن الأسود عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ مثله. وقال الدارقطني:

«الأسود، هو ابن ثعلبة، شامي».

وأخرجه البيهقي أيضاً، وكذا الديلمي (١ / ١ / ١٥٢) من طريق الحاكم - وهذا في المستدرك (١ / ١٧٦) -: ثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد النحوي ببغداد: ثنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي به، إلا أنه أسقط من الإسناد علي بن علي. وقال البيهقي:

«والأول أصح، وإسناده ليس بالقوي».

وتعقبه ابن التركماني بقوله:

«قلت: إن كان ذلك لأجل بقية فهو مدلس، وقد صرح بالتحديث، والمدلس إذا صرح بذلك فهو مقبول».

قلت: ليس ذلـك لأجـل بقية، فإن في الإسناد الذي رجحه البيهقي، أن سليماً لقي علي بن علي شيـخ بقيـة، فحدثه بالحديث، فبرئت عهدة بقية منه، ولزمت سُليماً هذا، وهو السبب عندي في تضعيف البيهقي لإسناده، لأنه ليس بالمشهور كثيراً، حتى أن الحافظ ابن حجر خفي عليه حاله؛ فإنه أورده في «اللسان» قائلاً:

«روى عن بقيـة ومحمـد بن حرب والـوليـد بن مسلم وعبـد الله بن سالم الأشعـري وطبقتهم، روى عنه محمد بن عوف الحمصي وطبقته».

ولم يذكـر فيـه جرحـاً ولا تعـديلاً، وهذا عجيب منه، فإن ابن أبي حاتم قد أورده في «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٤٨ - ٤٩) ووصفه بـ «المعروف بسليم» وزاد في شيوخه «بشر ابن شعيب»، وذكر أن أباه روى عنه، وأنه قال:

«صدوق».

قلت: فمثله مما تطمئن النفس لحديثه، ويكون حسناً.

ثم استـدركت فقلت: إنـما ضعفـه البيهقي من أجل الأسود بن ثعلبة الشامي، فقد قال فيه ابن المديني:

«لا يعرف»، كما في «الميزان».

وذكـر له في «التهـذيب» عن عبـادة بن الصـامت قال: «علمت ناساً من أهل الصفة القرآن...» الحديث. وعنه عبادة بن نسي. قال ابن المديني:

«لا أحفظ عنه غير هذا الحديث».

قلت: ويستدرك عليهم هذا الحديث، فإنه ثابت الإسناد إليه، وقال الحاكم فيه:

«شامي معروف، والحديث غريب»! ووافقه الذهبي.

وهـذا الحـديث وإن تبـين أنـه لم يثبت إسناده إلى النبي ﷺ، فالعمل عليه عند أهل العلم، بل نقـل الـترمـذي الإجمـاع على ذلـك، فراجعه (١ / ٢٥٨)، ولكن ينبغي أن لا يؤخـذ بمفهـومـه، فإنها إذا رأت الطهر قبل السبع اغتسلت وصلت أيضاً، لأنه لا حدَّ لأقل النفاس، على ما هو المعتمد عند أهل التحقيق.

١٦٣٤ - (أَشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ، عالمٌ لم ينفعْهُ علمُهُ).

ضعيف الإسناد جداً. أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٠٣) من طريق عثمان بن مقسم البري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن المقبري إلا عثمان البري».

قلت: وهو ضعيف جداً؛ قال ابن معين:

«ليس بشيء، هو من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث». كما في «الميزان»، وأطال في ترجمته، ثم ساق له هذا الحديث.

وقال الهيثمي (١ / ١٨٥):

«رواه الطبراني في «الصغير» وفيه عثمان البري، قال الفلاس: صدوق كثير الغلط، صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني».

وقال شيخه العراقي في أول كتابه «المغني»:

«رواه الطبراني في «الصغير»، والبيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة بإسناد ضعيف».

وكذلك ضعفه المنذري (١ / ٧٨)، ورواه ابن عدي أيضاً، كما في «الجامع»، وقال الشارح المناوي:

«قال ابن حجر: غريب الإسناد والمتن». ثم قال المناوي:

«لكن للحديث أصل أصيل».

ثم ساق الحديث الماضي برقم (١٦١٧)، بلفظ:

«إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة. . .» الحديث، وفيه: «وعالم لا ينتفع بعلمه».

عزاه للحاكم، ولم نجده؛ كما ذكرت هناك، فلعله لذلك لم يزد في «التيسير» على قوله: «ضعفه المنذري وغيره».

والحديث أخرجه الدارمي (١ / ٨٢) موقوفاً على أبي الدرداء بلفظ:

«إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، عالم لا ينتفع بعلمه».

وإسناده هكذا: أخبرنا إسماعيل بن أبان عن ابن القاسم بن قيس قال: ثني يونس ابن يوسف الحمصي: ثني أبو كبشة السلولي قال: سمعت أبا الدرداء يقول: فذكره.

وهذا سند رجاله ثقات، غير ابن القاسم بن قيس، فلم أعرفه، وأخشى أن يكون قد وقع في النسخة تحريف، فإنها محرفة جداً، كما يظهر ذلك للناقد. وقد كان الشيخ زهري النجار ـ حفظه الله ـ قد كتب إليَّ من مصر أن الأستاذ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ قال له: إنه يريد أن يطبع «سنن الدارمي» طبعة جيدة مصححة بقلمه، فلعله وفق لذلك.

والحديث رواه الخطيب البغدادي أيضاً في «الكفاية في علم الرواية» (٦ ـ ٧)، وابن عبدالبر في «الجامع» (١ / ١٦٢) من طريق عثمان بن مقسم المذكور.

١٦٣٥ ـ (كانَ يخرجُ يُهريقُ الماء، فيتمسَّحُ بالترابِ، فأقولُ: يا رسولَ الله! إنَّ الماء منك قريبٌ، فيقولُ: ما يُدريني لعلّي لا أبلُغه).

ضعيف جداً. أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٢٩٢): أخبرنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش عن ابن عباس مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، رجاله ثقات غير حنش هذا، واسمه الحسين بن قيس الرحبي، وهو متروك، كما في «التقريب». وهو إنما يروي عن ابن عباس بواسطة عكرمة، فهو منقطع أيضاً، إلا أن يكون سقط من الناسخ أو الطابع قوله: «عن عكرمة». والله أعلم.

وأخرج الحاكم (١ / ١٨٠)، والبيهقي (١ / ٢٢٤) من طريق محمد بن سنان القزاز: ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين: ثنا هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر:

«أن النبي ﷺ تيمم وهو ينظر إلى بيوت المدينة، بمكان يقال له: مربد الغنم».

وقال الحاكم:

«حديث صحيح، تفرد به عمرو بن محمد بن أبي رزين، وهو صدوق، وقد أوقفه

يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره عن نافع عن ابن عمر».

قلت: ووافقه الذهبي، وذلك من أوهامه، فإن عمرو بن محمد هذا؛ وإن كان صدوقاً، فإن الراوي عنه القزاز متهم، وقد أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«كذبه أبو داود وابن خراش».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

ولعله لذلك قال البيهقي:

«وليس بمحفوظ».

ثم أخرجه هو والحاكم من طرق عن نافع عن ابن عمر:

«أنه أقبل من الجرف، حتى إذا كان بالمربد تيمم، فمسح وجهه ويديه، وصلى العصر، ثم دخل المدينة، والشمس مرتفعة، فلم يُعِد الصلاة».

قال الشافعي: الجرف، قريب من المدينة.

ثم أخرج البيهقي (١ / ٢٣٣) من طريق الوليد بن مسلم قال:

«قيل لأبي عمرو - يعني: الأوزاعي -: حضرت الصلاة، والماء حائز عن الطريق، أيجب عليَّ أن أعدل إليه؟ قال: حدثني موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر، فتحضره الصلاة، والماء منه على غَلوة أو غلوتين ونحو ذلك، ثم لا يعدل إليه».

وسنده صحيح.

(فائدة): «الغَلْوة» بالفتح: قدر رمية سهم.

١٦٣٦ - (أحبُّ البيوتِ إلى الله، بيتٌ فيه يتيمٌ مُكَرَّمٌ).

ضعيف جداً. أخرجه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (١٩٩ - ٢٠٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٢٠١ / ٢)، وابن عدي في

«الكامل» (١٧ / ١)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٧٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٥٢ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٣٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٢ / ٢)، والسِّلفي في «الطيوريات» (١٦٠ / ٢)، من طريق إسحاق الحُنَيْنِي: حدثنا مالك عن يحيى بن محمد بن طحلاء - وقال بعضهم: محمد بن عجلان - عن أبيه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال أبو نعيم والعقيلي:

«تفرد به الحنيني عن مالك».

قلت: وهو إسحاق بن إبراهيم، متفق على ضعفه، كما قال الذهبي في «الضعفاء»، وقال في «الميزان»:

«صاحب أوابد».

ثم ساق له أحاديث هذا منها. وقال العقيلي عقبه:

«لا أصل له».

ثم روى عن البخاري أنه قال في الحنيني:

«في حديثه نظر».

وهذا من الإمام كناية عن أنه شديد الضعف عنده، كما هو معلوم.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «الشعب» بلفظ:

«أحب بيوتكم...».

وقال:

«تفرد به إسحاق عن مالك»، كما في «الفيض».

ثم رأيت ابن أبي حاتم يذكر في «العلل» (٢ / ١٧٦) أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال:

«قال أبي: هذا حديث منكر».

١٦٣٧ - (خيرُ بيتٍ في المسلمينَ، بيتٌ فيهِ يتيمٌ يُحْسَنُ إليهِ، وشرُّ بيتٍ في المسلمينَ، بيتٌ فيهِ يتيمٌ يُساء إليه).

ضعيف. أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (رقم ٦٥٤ - طبع الهند)، وعنه ابن ماجه (٣٦٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٣٧) من طريق **يحيى بن أبي سليمان** عن زيد بن أبي عتاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يحيى هذا لينِّ الحديث، كما في «التقريب»، ولذا أشار المنذري في «الترغيب» (٣ / ٢٣٠) إلى تضعيف الحديث، وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٨٤):

«وفيه ضعف».

وقال البوصيري في «الزوائد»:

«في إسناده يحيى بن أبي سليمان، قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه»، وقال: في النفس من هذا الحديث شيء، فإني لا أعرف يحيى بعدالة ولا جرح، وإنما خرجت خبره، لأنه يختلف العلماء فيه».

قلت: قد ظهر للبخاري وأبي حاتم ما خفي على ابن خزيمة، فجرحهما مقدم على من عدله».

قلت: وهذا هو الحق، ولا سيما أن ابن حبان - الذي ذكره في «الثقات» (٣ / ٦٠٤ و ٦١٠) - معروف بتساهله في التوثيق، كما نبه عليه الحافظ في مقدمة «اللسان». وذكرت نماذج من المجهولين الذين وثقهم في «الرد على الشيخ الحبشي»، فليراجعها من شاء.

(تنبيه): هذا الحديث أورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره - الفجر» من رواية ابن المبارك بسنده المتقدم، وسكت عنه، فتوهم الحلبيان من سكوته أنه صحيح عنده، ولذلك صححاه! فأورده كل منهما في «مختصره»، والأمر بخلاف ذلك، كما سبق التنبيه عليه مرة أو أكثر. والله المستعان.

١٦٣٨ - (إذا مُدِحَ المؤمِنُ في وجْهِهِ، رَبا الإيمانُ في قلبِهِ).

ضعيف. رواه الطبراني (١ / ٢٣ / ١): حدثنا محمد بن عمرو بن خالد الحراني: حدثني أبي: نا ابن لهيعة عن صالح بن أبي عريب عن خلاد بن السائب قال: دخلت على أسامة بن زيد فمدحني في وجهي، فقال: إنه حملني أن أمدحك في وجهك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٣ / ٥٩٧) وسكت عنه، وكذا الذهبي.

وهذا إسناد ضعيف، من أجل ابن لهيعة، فإنه سيىء الحفظ، إلا من رواية العبادلة عنه، وهذه ليست منها.

وشيخه صالح بن أبي عريب، قال ابن القطان:

«لا يعرف حاله».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات». وقال الحافظ:

«مقبول». وفي «مجمع الزوائد» (٨ / ١١٩):

«رواه الطبراني، وفيه ابن لهيعة، وبقية رجاله وُثِّقوا».

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٢٢٩ - طبعة دار المعرفة ببيروت):

«سنده ضعيف».

وقد روي الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، ولكنه لا يثبت أيضاً، وهو:

١٦٣٩ - (إذا علمَ أحدُكم مِن أخيهِ خيراً، فَلْيُخْبِرْه، فإنَّه يزدادُ رغْبةً في الخيرِ).

ضعيف. رواه الدارقطني في «العلل» من رواية ابن المسيب عن أبي هريرة، وقال:

«لا يصح عن الزهري، وروي عن ابن المسيب مرسلاً».

ذكره الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١ / ٢٢٩ - طبعة دار المعرفة ببيروت).

وهو من الأحاديث التي فاتت «الجوامع»: «الكبير» و«الصغير» و«الزيادة عليه» و«الجامع الأزهر»!!

١٦٤٠ - (إنَّ الله مَنَّ على قومٍ، فألْهَمَهم الخيرَ، فأَدخلَهُم في رحمتِهِ، وابْتَلى قَوْماً، فخَذَلَهُم وذَمَّهُم على أفعالِهِم، فلم يسْتَطيعوا أن يَرْحلوا عما ابْتلاهُم بهِ، فعذَّبَهم، وذٰلِك عدلُهُ فيهِم).

ضعيف. أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، والديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أبي هريرة كما في «زوائد الجامع الصغير».

وهو في «الأفراد» (ج٢ رقم ٤٦)، وفي «طبقات الأصبهانيين» (ق٧٦ / ١ - ٢)، و«أخبار أصفهان» (١ / ٣٢٦) من طريق **سعيد بن عيسى الكُرَيْزِي البصري**: ثنا أبو عمر الضرير: ثنا حماد بن زيد ويزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أبي هريرة سمع النبي ﷺ يقول: فذكره دون قوله: «فخذلهم وذمهم على أفعالهم»، وقال مكانها: «ذكر كلمة»، وقال:

«غريب من حديث يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، تفرد به أبو عمر الضرير؛ حفص بن عمر بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: وهذا إسناد كل من فوق الكريزي ثقات رجال الشيخين إلا هو، فقد قال الدارقطني:

«ضعيف»، كما في «الميزان».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«وهذا هو سعيد بن عثمان المتقدم».

وقال الذهبي هناك:

«حدث بأصبهان بمناكير».

وهذا أخذه من أبي نعيم في ترجمته.

قلت: فهو علة هذا الإسناد.

١٦٤١ - (أَرِقَّاؤكم إخوانُكم، فأحْسِنوا إليهم، آستَعينوهُم على ما غَلَبَكُم، وأعينوهُم على ما غُلِبوا).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٩٠): ثنا آدم قال: ثنا شعبة قال: ثنا أبو بشر قال: سمعت **سلام بن عمرو** يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً.

ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري في «صحيحه»؛ غير سلام بن عمرو، قال الذهبي:

«ما علمت حدث عنه سوى أبي بشر بن أبي وحشية».

قلت: وذكره مع ذلك ابن حبان في «الثقات» على قاعدته، وفي «التقريب» أنه: «مقبول».

ومن طريقه أخرجه أحمد (٥ / ٣٧١) دون لفظة: «أرقاؤكم».

وفي «الصحيحين» من حديث أبي ذر نحوه؛ لكن ليس فيه:

«استعينوهم على ما غلبكم».

وهو مخرج في «الإرواء» (٢١٧٦).

١٦٤٢ - (مَثَلُ عروةَ - يعني: ابنَ مسعودٍ الثقفيَّ - مثَلُ صاحبِ (ياسين) دَعا قومَه إلى الله فقَتَلوه).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣ / ٦١٥ - ٦١٦)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥ / ٢٩٩) عن **محمد بن عمرو بن خالد**: حدثنا أبي: حدثنا **ابن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال:

لما أتى الناس الحج سنة تسع، قدم عروة بن مسعود الثقفي عم المغيرة بن شعبة على رسول الله ﷺ، فاستأذن رسول الله ﷺ أن يرجع إلى قومه، فقال رسول الله ﷺ:

«إني أخاف أن يقتلوك».

قال: لو وجدوني نائماً ما أيقظوني، فأذن له رسول الله ﷺ؛ فخرج إلى قومه مسلماً، فقدِم عِشاء، فجاءته ثقيف، فدعاهم إلى الإسلام، فاتهموه وعصوه، وأسمعوه ما لم يكن يحتسب، ثم خرجوا من عنده، حتى إذا أسحروا وطلع الفجر، قام عروة في داره فأذن بالصلاة وتشهد، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله، فقال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل ضعيف، ابن لهيعة ضعيف لاختلاطه بعد احتراق كتبه.

ومحمد بن عمرو بن خالد، لم أجد له ترجمة.

٦/١٥٥٨ (الضعيفة)

وروي مرسلاً من طريق أخرى عند ابن أبي حاتم - كما في «تفسير ابن كثير» (٣ / ٥٦٨) - من طريق **ابن جابر - هو محمد** - عن عبد الملك - يعني: ابن عمير - قال: قال عروة ابن مسعود الثقفي رضي الله عنه للنبي ﷺ:

ابعثني إلى قومي أدعوهم إلى الإسلام، فقال رسول الله ﷺ:

«إني أخاف أن يقتلوك».. الحديث نحوه.

قلت: وهذا كالذي قبله، ضعيف مع إرساله، فإن محمد بن جابر - وهو ابن سيار الحنفي اليمامي - ضعيف أيضاً، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، ذهبت كتبه، فساء حفظه وخلط كثيراً، وعَمِي فصار يلقن، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة».

ورواه البيهقي عن موسى بن عقبة مرسلاً أو معضلاً.

وذكره ابن إسحاق في «السيرة» بغير إسناد كما في «سيرة ابن هشام» (٤ / ١٩٤).

والحديث من الأحاديث الضعيفة التي أوردها الرفاعي في «مختصره» خلافاً لالتزامه الذي نص عليه في مقدمته، بل صرح بتصحيحه في فهرسه الذي وضعه في آخر المجلد الثالث (ص ٤٤٠)!
٥٦٦

١٦٤٣ - (استَقيموا لقُريشٍ ما استقاموا لكم، فإنْ لم يفْعلوا فَضَعوا سيوفَكُم عن عواتِقِكُم، فأَبِيدوا خَضْراءهُم).

ضعيف. رواه أحمد (٥ / ٢٧٧)، والخلال في «مسائل الإمام أحمد» (١ / ٧ / ٢ نسخة المتحف البريطاني)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٢٥ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٢٤)، والطبراني في «المعجم الصغير» (ص٣٩)، والخطيب (١٢ / ١٤٧)، والخطابي في «الغريب» (٧١ / ١)، عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً، وزاد الطبراني وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص١٥٩):

«فإن لم تفعلوا، فكونوا حينئذ زراعين أشقياء، تأكلون من كد أيديكم».

وقال الخطابي:

«الخوارج ومن يرى رأيهم، يتأولونه في الخروج على الأئمة، ويحملون قوله: «ما استقاموا لكم» على العدل في السيرة، وإنما الاستقامة هاهنا؛ الإقامة على الإسلام، يقال: أقام واستقام بمعنى واحد، كما يقال: أجاب واستجاب، قال الله تعالى: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾، والمعنى استقيموا لهم ما أقاموا على الشريعة ولم يبدلوها».

ثم أيد هذا المعنى بأحاديث أخرى، منها قولهم: «... قالوا: يا رسول الله! أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما أقاموا الصلاة».

قلت: حديث ثوبان هذا، لا يصح من قبل إسناده، وابن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان، فهو منقطع، فإذا ثبت ضعف الحديث، فلا حاجة إلى تكلف تأويله، لأنه يوهم صحته.

وقال الخلال:

«قال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: الأحاديث خلاف هذا، قال النبي ﷺ: «اسمع وأطع، ولو لعبد مجدع»، وقال: «السمع والطاعة في عسرك ويسرك وأثرة عليك»، فالذي يروى عن النبي ﷺ من الأحاديث خلاف حديث ثوبان، وما أدري ما وجهه؟».

ثم روى الخلال:

«عن مهنا قال: سألت أحمد عن هذا الحديث؟ فقال: ليس يصح؛ سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان. وسألته عن علي بن عابس يحدث عنه الحماني عن أبي فزارة عن أبي صالح مولى أم هانىء عن أم هانىء قالت: قال رسول الله ﷺ: مثل حديث ثوبان. . . فقال: ليس يصح، هو منكر».

وكذا في «المنتخب» لابن قدامة المقدسي (١٠ / ٢٠٠ / ٢).

١٦٤٤ - (أَغِبُّوا في العِيَادَةِ).

ضعيف جداً. رواه الخطيب في «تاريخه» (١١ / ٣٣٤)، وعنه ابن عساكر (١١ / ٤١٩ / ٢)، عن عقبة بن خالد السكوني عن **موسى بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن جابر ابن عبد الله مرفوعاً.

قلت: وسنده ضعيف جداً، موسى هذا؛ قال يحيى:

«ليس بشيء، ولا يكتب حديثه».

وقال الدارقطني:

«متروك».

وقال أبو حاتم:

«ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبة بن خالد عنه من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤١) عن أبيه:

«حديث منكر كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر».

والحديث عزاه في «الجامع» لأبي يعلى، وزاد الشارح: وابن أبي الدنيا، قال الحافظ العراقي:

«إسناده ضعيف».

١٦٤٥ ـ (أَغِبُّوا العيادةَ، وخيرُ العيادةِ أخفُّها، إلَّا أن يكونَ مغْلوباً فلا يُعادُ، والتَّعْزِيةُ مَرَّةٌ).

موضوع. رواه الخطيب في «الموضح» (٥ / ٢٣٥) عن **أبي عصمة** عن عبد الرحمن ابن الحارث عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً، وقال:

«أبو عصمة هذا هو نوح بن أبي مريم».

قلت: وضاع، معروف بالوضع، واعترف هو نفسه به. نسأل الله السلامة.

١٦٤٦ ـ (أَغْنى النَّاس حملةُ القرآنِ).

ضعيف. رواه ابن عبد الهادي في «هداية الإنسان» (١٣٥ / ٢ ـ ١٣٦ / ١) من طريق أبي نعيم عن عيسى بن حرب الوسقندي: ثنا أحمد بن عبد الوهاب: ثنا جنادة: ثنا **الحارث بن النعمان** قال: سمعت الحسن يحدث قال: أتيت أبا ذر بالربذة، فأنشأ يحدث عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: «أي الناس أغنى؟» قالوا: أبو سفيان، وقال آخر: عبد الرحمن ابن عوف، وقال آخر: عثمان بن عفان، فقال رسول الله ﷺ: «لا ولكن..» فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الحارث بن النعمان، وهو الليثي الكوفي، ضعيف كما في «التقريب».

وعيسى بن حرب الوسقندي، لم أجد من ترجمه. والوسقندي ـ بالفتح ثم السكون وفتح القاف وسكون النون ودال ـ نسبة إلى وسقند من قرى الري كما في «معجم البلدان»، وقد فاتت هذه النسبة على السمعاني فلم يوردها في كتابه، ولا استدركها عليه ابن الأثير في «لبابه»!!

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر عن أبي ذر، وعن أنس، وبيض له المناوي في «الفيض»، فلم يتكلم على إسناده بشيء! وأما في «التيسير» فجزم بضعف إسناده.

١٦٤٧ - (افرشُوا لي قَطيفَتي في لَحْدي، فإنَّ الأرضَ لم تُسَلَّطْ على أجسادِ الأنبياء).

ضعيف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (ج٢ ق٢ ص٧٥): أخبرنا حماد بن خالد الخياط عن عقبة بن أبي الصهباء قال: سمعت الحسن يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، لكنه مرسل، فإن الحسن هو البصري، والشطر الثاني من الحديث صحيح له شاهد، بل شواهد، فانظر الترغيب (٢ / ٢٨١ - ٢٨٢).

١٦٤٨ - (نِصفُ ما يُحْفَرُ لأمتي مِن القبورِ مِن العينِ).

موضوع. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ١٥٥ / ٣٩٩) من طريق علي ابن عروة عن عبد الملك عن داود بن أبي عاصم عن أسماء بنت عميس قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا موضوع، آفته ابن عروة هذا، قال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٠٦)، والسخاوي في «المقاصد»:

«وهو كذاب».

قلت: وهو مما سود به السيوطي «الجامع الصغير»! وانظر «الصحيحة» (٧٤٧).

١٦٤٩ - (أَكرِمُوا أولادَكم، وأَحْسِنوا أدَبَهم).

ضعيف جداً. رواه ابن ماجه (٣٦٧١)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص٧٦)، وأبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٢٨٩ / ٢)، والخطيب (٨ / ٢٨٨)، وابن عساكر (٦ / ٨ / ٢ و٧ / ١٦١ / ٢) عن سعيد بن عمارة بن صفوان: حدثنا الحارث بن النعمان ابن أخت سعيد بن جبير قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، الحارث؛ روى العقيلي عن البخاري أنه قال فيه:

«منكر الحديث» .

وساق له هذا الحديث .

وسعيد بن عمارة قال الأزدي :

«متروك» .

وقال ابن حزم :

«مجهول» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وأما الذهبي فقال في «الميزان» :

«جائز الحديث»! والأقرب قوله في «الكاشف» :

«مستور» .

١٦٥٠ - (الزَمُوا الجِهاد تصِحُّوا وتسْتَغنوا) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٣٤ / ١) عن بشر بن آدم : حدثنا **صالح بن موسى** عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«بشر بن آدم ، قال ابن معين : «لا أعرفه» . ولم أر له حديثاً منكراً جداً» .

قلت : هو من شيوخ البخاري في «صحيحه» ، ووثقه جماعة ، وفي «التقريب» : إنه صدوق . وإنما علة الحديث شيخه صالح بن موسى ، وهو الطلحي ، وهو متروك كما في «التقريب» ، فالسند ضعيف جداً ، فقول المناوي : إنه «ضعيف» فقط ؛ قصور .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد ذكر الحديث في «العلل» (١ / ٣٢٠) من هذا الوجه وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل ، وصالح الطلحي ضعيف الحديث» .

١٦٥١ - (اللهمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِن غَلَبَةِ الدَّينِ، وغلبةِ العدُوِّ، ومِن بَوارِ الأيْمِ، ومِن فتنةِ المسيحِ الدَّجالِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٣٩ / ١)، وفي «الصغير» (ص٢١٨)، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦٦ / ٨٣ / ١)، والدارقطني في «الأفراد» (٢ رقم ١٥ - نسختي)، والخطيب في «التاريخ» (١٢ / ٤٥٠)، من طرق عن **عباد ابن زكريا الصريمي**: ثنا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«كان رسول الله ﷺ يقول: . . .» فذكره، وقال الدارقطني:

«غريب من حديث هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس، تفرد به عباد بن زكريا، ولم يروه عنه غير أبي يوسف القلوسي».

قلت: قد رواه غيره عنه، كما أشرنا إلى ذلك، فعلة الحديث إنما هو الصريمي، ولم أجد له ترجمة. وقال الهيثمي (١٠ / ١٤٣):

«ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(تنبيه): إنما أوردت الحديث من أجل جملة البوار، وإلا فسائره صحيح، في «الصحيحين» وغيرهما، فانظر «غاية المرام» (٣٤٧).

١٦٥٢ - (لولا أنَّ بَني إسرائيلَ اسْتَثْنَوا، فقالُوا: ﴿وإنَّا إنْ شاءَ الله لَمُهتدونَ﴾، ما أُعْطوا، ولكن اسْتَثْنَوا).

ضعيف. أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١١ / ٢) عن **سرور بن المغيرة** بن أخي منصور بن زاذان الواسطي عن **عباد بن منصور الناجي عن** الحسن عن ابن رافع عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عباد بن منصور، مدلس وكان تغير بأخرة.

وسرور بن المغيرة، تكلم فيه الأزدي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«روى عنه أبو سعيد الحداد الغرائب».

والمعروف في الحديث الوقف، كذلك رواه غير واحد، كما تراه في «الدر المنثور».

١٦٥٣ - (ائْتَزِروا كما رأيتُ الملائكةَ تأْتَزِرُ عندَ ربِّها إلى أنصافِ سوقِها).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وفيه المثنى بن الصباح، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وجمهور الأئمة حتى قيل: إنه متروك، ويحيى ابن السكن ضعيف جداً. كذا في «مجمع الزوائد» (٥ / ١٢٣).

وأورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وذكر المناوي أنه من حديث عمران القطان عن المثنى بن الصباح عن عمرو به. ثم ذكر أن الديلمي خرجه من طريق الطبراني، فلو عزاه المؤلف إليه كان أولى. والحديث أورده الغماري في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، وهو أول حديث فيه، ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

ثم وقفت على سند الحديث في «مختصر الديلمي» للحافظ (١/ ١/ ٤٦)، فإذا هو من طريق ابن السني - لا الطبراني - بسنده عن يحيى بن السكن عن عمران القطان به. وقال الحافظ:

«قلت: المثنى ضعيف».

وأقول: إعلاله بيحيى بن السكن - وهو البصري - أولى؛ لأنه لم يوثق، بل قال أبو الوليد (النيسابوري): «يكذب»، وقال صالح جزرة: «لا يساوي فلساً». كما في «تاريخ الخطيب» (١٤ / ١٤٦).

١٦٥٤ - (بَرِّدوا طعامَكُم يُبارَكْ لكُم فيهِ).

منكر. رواه ابن عدي (٤٠ / ٢) عن بزيع بن عبد الله الخلال: ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: كذا وقع في الأصل: «بزيع بن عبد الله الخلال» وابن عدي إنما ساقه في جملة أحاديث ذكرها في ترجمة بزيع بن حسان الخصاف، فلا أدري هل تحرف اسمه في سند هذا الحديث على الناسخ، أم كذلك الرواية فيه؟ والراجح عندي الأول، ثم قال ابن عدي:

«وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة بهذا الإسناد مع أحاديث أخر - يروي ذلك كله بزيع أبو الخليل - مناكير كلها لا يتابعه عليها أحد».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عدي، ولم يتكلم المناوي على سنده بشيء، فكأنه لم يطلع عليه.

وأما في «التيسير» فجزم بضعف إسناده، فكأن ذلك منه بناء على تفرد ابن عدي به، وهو أسوأ مما قال، كما ستعرف من حال راويه، وكما سبق التصريح به تحت الحديث المتقدم (١٥٨٧).

وبزيع بن حسان هذا أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: «متروك».

١٦٥٥ - (مَنْ سرَّهُ أنْ ينْجُوَ فلْيَلْزَمِ الصَّمْتَ).

ضعيف. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٨٣) عن **سليمان بن عمر بن سيار** قال: حدثني أبي عن ابن أخي الزهري قال: ثنا الزهري عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال:

«لا يتابع عليه عمر بن سيار، وإنما يعرف بالوقاصي واسمه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، ليس هو من حديث ابن أخي الزهري، وقد حدث عمر بن سيار هذا عن ابن أخي الزهري بما لا يعرف عنه ولا يتابع عليه، وقد روي في الصمت أحاديث بأسانيد جياد بغير هذا اللفظ».

قلت: من ذلك حديث: «من صمت نجا». وهو مخرج في «الصحيحة» (٥٣٦). وانظر إن شئت «الترغيب» (٤/ ٢ - ١١).

وقال الذهبي في عمر هذا:

«ليس بالمتين».

قلت: ابنه سليمان لم أعرفه.

وحديث الوقاصي أخرجه تمام في «الفوائد» (١٥ / ١)، والقضاعي (٣٠ / ٢)، عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن **عمر بن حفص** عنه عن الزهري به.

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٣٩) من هذا الوجه، وقال:

«قال أبي: عمر بن حفص مجهول، وهذا الحديث باطل».

قلت: وآفته عثمان بن عبد الرحمن وهو الزهري الوقاصي متهم بالوضع.

ونسبه الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٩٨) لأبي يعلى والطبراني، وأعله بالوقاصي.

١٦٥٦ - (نَهَى أَنْ يُخْصى أَحَدٌ مِن بني آدَمَ).

باطل. رواه تمام في «الفوائد» (٢٣ / ١)، وابن عدي (٣٣٦ / ٢)، وابن عساكر (١٧ / ١٣٣ / ١)، عن أبي عمران موسى بن الحسن السقلي: ثنا **معاوية بن عطاء بن رجاء ابن بنت أبي عمران الجوني**: ثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعاً.

ورواه الطبراني (٣ / ٦٨ / ١): حدثنا أحمد بن داود المكي: نا معاوية بن عطاء الخزاعي به، وعلقه العقيلي في «الضعفاء» (٤١٤)، وقال:

«وهذا باطل لا أصل له». وقال في معاوية هذا:

«في حديثه مناكير وما لا يتابع على أكثره». وقال ابن عدي:

«وهذا عن الثوري باطل».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٥٠)، وأقره المناوي:

«رواه الطبراني؛ وفيه معاوية بن عطاء الخزاعي، وهو ضعيف».

١٦٥٧ - (إنَّ الذي يَسجُدُ قبلَ الإمامِ، ويرفَعُ رأسَهُ قبلَهُ، إنَّما ناصِيتُهُ بيدِ الشيطانِ).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (٢٩ / ١)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢ / ١٨٦ / ١)، من طريق زهير بن عباد: ثنا أبو عمر حفص بن ميسرة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، زهير بن عباد قال ابن حبان:

«يخطىء ويخالف».

وقال ابن عبد البر:

«ضعيف».

وقد خولف في إسناده، فقال **أبو سعد الأشهلي**: ثني محمد بن عجلان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن **مليح بن عبد الله الخطمي** عن أبي هريرة به مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٣١ / ١).

قلت: وأبو سعد هذا لم أعرفه، وكذلك مليح بن عبد الله، ولعلهما في «ثقات ابن حبان»، فقد قال المنذري في «الترغيب» (١ / ١٨١) وتبعه الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٧٨):

«رواه البزار والطبراني في «الأوسط» وإسناده حسن».

كذا قالا! وقد أخرجه مالك في «الموطإ» (١ / ٩٢ / ٥٧) عن محمد بن عمرو بن علقمة به موقوفاً على أبي هريرة. قال الحافظ في «الفتح» (٢ / ١٤٦):

«وهو المحفوظ».

ثم وقفت على إسناد البزار في «كشف الأستار» (٤٧٥)، فإذا هو من طريق عبدالعزيز ابن محمد عن محمد بن عمرو به.

فتأكدت من خطإ زهير في إسناده المتقدم؛ لمتابعة عبد العزيز - وهو الدراوردي - لابن عجلان، وتَبَيَّنْتُ أن رواية البزار كرواية الطبراني من حيث إن مدارهما على مليح بن عبدالله، وقد ذكر البزار عقبها أنه ما روى عن أبي هريرة غير هذا.

قلت: كأنه يشير إلى قلة حديثه، ولم يذكره ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٦٧) إلا برواية محمد بن عمرو هذه، وكذلك ابن حبان في «ثقاته» (٥ / ٤٥٠)، الأمر الذي يدل على جهالته، ويمنع من تحسين إسناده، مع وقف مالك إياه.

١٦٥٨ - (الويلُ كلُّ الويْلِ لِمَنْ تَرَكَ عيالَهُ بخيرٍ، وقَدِمَ على ربِّه بشرٍّ).

موضوع. رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٤ / ١) عن **إبراهيم بن أحمد بن بشير العسكري** قال: نا **قتادة بن الوسيم أبو عوسجة الطائي** قال: نا عبيد بن آدم العسقلاني قال: نا أبي قال: نا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وإبراهيم هذا وشيخه قتادة مجهولان، وقد ساق الحديث الذهبي في ترجمة قتادة ابن الوسيم، ثم قال:

«هذا وإن كان معناه حقاً، فهو موضوع، رواه عن قتادة إبراهيم بن أحمد العسكري، مجهول مثله». وأقره الحافظ في «اللسان».

والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عمر. وأعله المناوي بما نقلته عن «الميزان» و «اللسان». وهو خطأ؛ لأن إسناده غير إسناد القضاعي؛ فإن الديلمي أخرجه (٣/ ١٤٤) عن محمد بن الحسين القطان بسنده الصحيح عن عبيدالله بن عمر عن نافع به؛ لم يرفعه.

قلت: والقطان ـ وهو ابن شهريار ـ اتهمه ابن ناجية بالكذب، وقال الدارقطني: «ليس به بأس»؛ كما في «تاريخ الخطيب» (٢/ ٢٣٢)، ودونه من لم أعرفه.

١٦٥٩ - (أوَّل الأرَضِينَ خَراباً؛ يُسْراها ثمَّ يُمناها).

ضعيف. رواه تمام في «الفوائد» (٤٨ / ١)، وابن جميع في «معجمه» (٢٥٨)، وابن عساكر (١٥ / ٣٦ / ٢ و٢٥٦ / ٢)، عن **حفص بن عمر بن الصباح الرقي ـ سِنْجَة ـ**: ثنا **أبو حذيفة موسى بن مسعود**: ثنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله مرفوعاً. وكذا رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٦٦٣ ـ بترقيمي).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، حفص بن عمر هذا فيه ضعف، قال الذهبي في «الميزان»:

«شيخ معروف، من كبار مشيخة الطبراني، مُكثر عن قبيصة وغيره، قال أبو أحمد

الحاكم: حدث بغير حديث لم يتابع عليه».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال:

«ربما أخطأ».

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال البخاري، غير أن أبا حذيفة هذا، قد تكلم فيه من قبل حفظه، ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«لينه الإمام أحمد، وقال ابن خزيمة: لا أحدث عنه». وقال في «الميزان»:

«أحد شيوخ البخاري، صدوق إن شاء الله، يهم، تكلم فيه أحمد، وضعفه الترمذي...». ولهذا قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، سيىء الحفظ، وكان يصحف».

قلت: فهو علة الحديث، إن سلم من الرقي.

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر فقط! فتعقبه المناوي بقوله:

«وقضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز، وهو غفلة، فقد رواه الطبراني وأبو نعيم والديلمي وغيرهم باللفظ المزبور عن جرير المذكور».

ولم يتكلم على إسناده بشيء، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٨٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه حفص بن عمر بن صباح الرقي، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح».

كذا قال، ولم يتنبه لما قيل في أبي حذيفة!

وقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ١١٢) من طريق الطبراني بلفظ:

«أسرع الأرض خراباً يسراها ثم يمناها». وقال:

«غريب من حديث الثوري، لم نكتبه عالياً إلا من حديث أبي حذيفة».

ثم إن ظاهر الحديث منكر عندي، لأن الأرض كروية قطعاً، كما تدل عليه الحقائق العلمية، ولا تخالف الأدلة الشرعية، خلافاً لمن يماري في ذلك، وإذا كان الأمر كذلك،

فأين يمنى الأرض ويسراها؟! فهما أمران نسبيان كالشرق والغرب تماماً.

١٦٦٠ - (الصَّلاةُ نورُ المؤمِنِ).

ضعيف. رواه أبوسعيد الأشج في «حديثه» (٢١٥ / ٢): حدثنا أبوخالد (يعني: الأحمر) عن عيسى بن ميسرة عن أبي الزناد عن أنس مرفوعاً.

ومن طريق الأشج رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (١ / ٢٤ / ١)، وكذا تمام (٨٢ / ١)، ورواه أبوعروبة الحراني في «جزئه» (١٠١ / ١)، والخطيب في «الموضح» (١ / ٨٣)، وكذا أبويعلى في «مسنده» (١٧٨ / ٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢٨٦ / ١)، وابن نصر في «الصلاة» (٣٠ / ٢) عن أبي خالد به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عيسى بن ميسرة، هو الحناط أبوموسى الغفاري متروك كما في «التقريب».

لكن أخرجه ابن نصر من طريق واقد بن سلامة عن الرقاشي عن أنس.

والرقاشي وواقد ضعيفان.

والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للقضاعي وابن عساكر فقط! وتعقبه المناوي بقوله:

«ورواه عنه أبويعلى والديلمي باللفظ المزبور، فلوعزاه إليهما لكان أولى. قال العامري في «شرح الشهاب»: صحيح».

كذا قال! وكأنه يعني صحيح المعنى، وفي «صحيح مسلم» من حديث أبي مالك الأشعري: «الطهور شطر الإيمان و. . . والصلاة نور، والصدقة برهان و. . .».

١٦٦١ - (السُّلطانُ ظِلُّ الله في الأرضِ).

منكر. رواه الخطابي في «غريب الحديث» (١٥٥ / ١) من طريق العباس الترقفي: نا سعيد بن عبد الملك الدمشقي: نا الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس مرفوعاً. وقال:

«معنى الظل العز والمنعة. . .».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، سعيد بن عبد الملك الدمشقي، الظاهر أنه أخو سليمان ابن عبد الملك ويزيد بن عبد الملك، ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٤ - ٤٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والربيع بن صبيح، ضعيف لسوء حفظه.

وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٤٠٩) من طريق **أبي عون بن أبي ركبة**، وفي رواية: عون بن أبي ركبة عن غيلان بن جرير عن أنس مرفوعاً. وقال:

«حديث منكر، وابن أبي ركبة مجهول».

قلت: وأورده السيوطي في «الجامع» من رواية أبي الشيخ عن أنس بزيادة:

«فإذا دخل أحدكم بلداً ليس به سلطان، فلا يقيمن به».

وبيض له المناوي فلم يتكلم على إسناده بشيء، والظاهر أنه لا يتعدى أحد السندين السابقين.

١٦٦٢ - (السُّلطانُ ظِلُّ الله في الأرضِ، فمَن أكرمَهُ أكرمَهُ الله، ومن أهانَهُ أهانَهُ الله).

ضعيف. رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩ / ٢) عن **سلم بن سعيد الخولاني**: ثنا حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن **زياد بن كسيب** عن أبي بكرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، زياد بن كسيب مجهول الحال كما تقدم (١٤٦٥).

وسلم بن سعيد الخولاني لم أجد من ترجمه، وقد توبع من جماعة على رواية الحديث دون طرفه الأول، وقد مضى في المكان المشار إليه.

والحديث عزاه السيوطي للطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب» عن أبي بكرة، وقال المناوي:

«وفيه سعد بن أوس فإن كان هو العبسي، فقد ضعفه الأزدي، وإن كان البصري،

فضعفه ابن معين. ذكرهما الذهبي في (الضعفاء)».

قلت: هو البصري قطعاً، فقد جاء منسوباً في بعض الطرق العبدي، وهو البصري، وهو صدوق له أغاليط كما قال الحافظ، والظن أنه لا دخل له في الحديث وإنما علته من شيخه زياد بن كسيب كما سبق.

وقد توبع في الجملة الثانية، فأوردتها في «الصحيحة» (٢٢٩٧)، وحسنته في «الظلال» (١٠١٧ - ١٠١٨).

١٦٦٣ - (السُّلطانُ ظِلُّ الله في الأرضِ، يأوي إليه الضعيفُ، وبهِ يَنْتَصِرُ المظلومُ، ومَن أَكْرَمَ سُلطانَ الله عزَّ وجلَّ في الدُّنيا، أَكْرَمَهُ الله يومَ القيامةِ).

ضعيف. رواه أبو محمد بن يوسف في «جزء من الأمالي» (١٤٣ / ١)، ومن طريقه ابن النجار (١٠ / ١٠١ / ٢)، عن **أحمد بن عبد الرحمن** بن وهب: حدثني عمي عبد الله ابن وهب عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن هذا، قد طعنوا فيه، ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«شيخ مسلم، قال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، حدث بما لا أصل له».

وساق له الذهبي في «الميزان» أحاديث أنكرت عليه، منها حديث له من روايته عن عمه ابن وهب بسنده الصحيح إلى ابن عمر مرفوعاً، وقال:

«فهذا موضوع على ابن وهب».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن النجار فقط، وبيض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء! هذا في «الفيض»، وأما في «التيسير»، فقال:

«إسناده ضعيف».

١٦٦٤ ـ (السُّلطــانُ ظِلُّ الله في الأرضِ ، فإنْ أَحْسَنـوا فلهمُ الأجـرُ وعليكمُ الشُّكْـرُ، وإنْ أَسـاؤا فعليكمُ الصَّـبْرُ وعليهم الإصْرُ، لا يَحْمِلَنَّكُمْ إساءتُه على أَنْ تَخْرُجوا مِن طاعَتهِ، فإنَّ الذُّلَّ في طاعةِ الله، خيرٌ مِن خُلودٍ في النَّارِ، لولاهم ماصَلَحَ النَّاسُ).

ضعيف جداً. رواه أبو نعيم في «فضيلة العادلين من الولاة» (٢٢٧ / ٢) عن **عمرو ابن عبـد الغفـار** عن الحسن بن عمـرو الفقيمي عن سعيد بن معبد الأنصاري وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي طوالة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال:

قلت: يا رسول الله! أخبر ني عن هذا السلطان الذي ذلت له الرقاب، وخضعت له الأجساد ما هو؟ قال: «هو ظل الله . . .».

قلت: وهـذا إسنـاد ضعيف جداً، آفتـه عمرو بن عبد الغفار وهو الفقيمي، قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧٥ / ١):

«ليس بالثبت في الحديث، حدث بالمناكير في فضائل علي وغيره، وهو متهم إذا روى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم».

١٦٦٥ ـ (أَسَــدُّ الأعـمالِ ذكـرُ الله على كلِّ حالٍ ، والإنصـافُ مِن نفسِكَ، ومُواساةُ الأخِ في المالِ).

ضعيف. رواه ابن المبـارك في «الـزهـد» (١٨٩ / ١ من الكواكب ٥٧٥ ورقم ٧٤٤ ـ طبع الهند)[1]، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ٢٣٠ / ١٦١٨٧)، وهناد في «الزهد» (٢ / ٥٠٩ / ١٠٤٨) عن **حجاج بن أرطاة** عن أبي جعفر مرفوعاً.

قلت وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرساله، الحجاج مدلس وقد عنعنه.

---

(١) ووقع فيها (أشد) بالشين المعجمة وهو تصحيف.

والحديث: أورده السيوطي في «الجامع» بنحوه، من رواية ابن المبارك وهناد والحكيم عن أبي جعفر مرسلاً، وأبي نعيم في «الحلية» عن علي موقوفاً. ولم يتكلم المناوي على إسناد المرسل بشيء، وأما الموقوف فأعله بقوله:

«وفيه إبراهيم بن ناصح، عده الذهبي في «الضعفاء»، قال أبو نعيم: متروك الحديث. ومن ثم رمز لضعفه».

١٦٦٦ - (بادِروا بالأعمالِ سَبْعاً، هل تنتَظِرونَ إلا مَرَضاً مُفْسِداً، وهَرَماً مُفَنِّداً، أو غِنىً مطْغِياً، أو فقراً مُنْسياً، أو مَوتاً مُجْهِزاً، أوِ الدَّجال، فشرٌّ منتَظَرٌ، أوِ الساعةَ، والساعةُ أَدْهى وأَمرُّ).

ضعيف. رواه الترمذي (٣ / ٢٥٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٢٥)، وابن عدي (٣٤١ / ١)، عن **محرز بن هارون** قال: سمعت الأعرج يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال العقيلي:

«محرز بن هارون، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقد رُوي هذا الحديث بغير هذا الإسناد من طريق أصلح من هذا».

وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب حسن».

كذا قال، ولعله يعني الحسن لغيره للطريق التي أشار إليها العقيلي؛ وهو ما أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢١) من طريق عبد الله عن معمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«ما ينتظر أحدكم إلا غنى مطغياً . . .» الحديث، مثله دون قوله:

«بادروا بالأعمال سبعاً».

وقال:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي، وهو كما قالا في ظاهر السند،

ولكني قد وجدت له علة خفية، فإن عبد الله الراوي له عن معمر هو عبد الله بن المبارك، وقد أخرجه في كتابه «الزهد» وعنه البغوي في «شرح السنة» بهذا الإسناد إلا أنه قال: «أخبرنا معمر بن راشد عمن سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة . . .».

فهذا يبين أن الحديث ليس من رواية معمر عن المقبري، بل بينهما رجل لم يسم. ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا في شيوخ معمر المقبريَّ ولا في الرواة عن هذا معمراً، ولو كان ذلك معروفاً لذكروه لجلالة كل منهما، فهذا الرجل المجهول هو علة هذا السند. والله أعلم.

١٦٦٧ - (بادِروا بالعملِ هرَماً نَاغِصاً، أَو موْتاً خَالِساً، أَو مَرَضاً حَابِساً، أَوْ تَسْوِيفاً مُؤيِساً).

ضعيف. رواه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢ / ١٩ / ٢) عن يوسف بن عبد الصمد عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أمامة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، محمد بن عبد الرحمن هذا ضعيف لسوء حفظه، ولم يدرك أبا أمامة، فلعل بينهما أباه عبد الرحمن بن أبي ليلى.

ويوسف بن عبد الصمد مجهول.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للبيهقي في «الشعب»، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء، غير أنه قال:

«ورواه الديلمي في «الفردوس» عن أنس».

قلت: أخرجه (٢/١/٢) من طريق الحسين بن القاسم عن إسماعيل عن أبان عنه.

وهذا إسناد ضعيف جداً، أبان هو ابن أبي عياش، متروك، ومن دونه لم أعرفهما.

١٦٦٨ - (باكِروا في طلبِ الرِّزقِ والحوائِجِ، فإنَّ الغُدُوَّ بركةٌ ونجاحٌ).

ضعيف. رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (١٠/١٨/١)، وابن عدي (١/١١)، وأبو نعيم في «الأمالي» (١٥٨ / ٢)، وكذا البغوي كما في «جزء أبي طالب العشاري عنه»

(٦٦ / ١ - ٢)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٣٤ / ١ - ٢)، عن **إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن هشام إلا **إسماعيل**».

وقال ابن عدي:

«وعامة ما يرويه منكر».

قلت: قال الهيثمي (٤ / ٦١):

«وهو ضعيف» ومن طريقه رواه البزار (رقم - ١٢٤٧).

١٦٦٩ - (بِحَسْبِ امْرِىءٍ إذا رأى منكَراً لا يَستطيعُ لهُ غيراً أَنْ يَعْلَمَ اللهُ مِن قلبِهِ أنهُ له كَارِهٌ).

ضعيف. رواه حرب بن محمد الطائي في «حديثه» (٥ / ١)، وابن عساكر في «كتاب الدعاء لابن غزوان الضبي» (٦٧ / ١)، عن سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن الربيع بن عميلة قال: سمعت من ابن مسعود كلمة ما سمعت بعد آية من كتاب الله أو حديث من رسول الله ﷺ أعجب إليّ منها، سمعته يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، ولكنه موقوف، وقد رواه **الربيع بن سهل بن الركين بن الربيع بن عميلة** عن سعيد بن عبيد سمع الركين عن أبيه عن عبد الله عن النبي ﷺ به.

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ٢٥٤ / ٩٥١)، وفي «التاريخ الصغير» (١٨٨)، ووصله الطبراني في «الكبير»، وقال البخاري وقد ذكر الربيع بهذا الحديث:

«وروى غير واحد عن الركين وغيره عن أبيه عن عبد الله قوله، يخالف في حديثه».

وحكاه ابن عدي في «الكامل» (١٣٤ / ١) عن البخاري.

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«الربيع بن **سهل** ضعفوه».

ونقل المناوي عن الهيثمي أنه قال في إسناد الطبراني:

«وفيه الربيع بن سهل، وهو ضعيف».

قلت: ومع ضعفه فقد خولف في رفعه كما تقدم، والصواب الوقف.

١٦٧٠ - (بحَسْبِ امرِىءِ من الشرِّ أَنْ يُشارَ إليه في دينِهِ ودُنْياهُ، إلَّا مَن عَصَمَهُ الله).

ضعيف. رواه ابن عدي (٢٧٧ / ٢) عن كلثوم بن محمد بن أبي سندرة الحلبي: ثنا عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«كلثوم هذا يحدث عن عطاء الخراساني بمراسيل، وغيره، بما لا يتابع عليه».

قلت: وقال أبو حاتم:

«يتكلمون فيه».

وعطاء الخراساني، قال الحافظ:

«صدوق يهم كثيراً، ويرسل، ويدلس».

والحديث رواه البيهقي في «الشعب» (٢ / ٣٣٧ / ١) من طريقين، هذا أحدهما، والطريق الآخر علقه عن عبد العزيز بن حصين، وضعفه يحيى والناس، وقال البيهقي:

«والإسناد ضعيف».

ومن ثم جزم الحافظ العراقي بضعف الحديث، (انظر تخريج الإحياء: ٣ / ٢٧٦).

قلت: وصله الطبراني في «الأوسط» (٧٠٣٣ - بترقيمي) عن عبدالعزيز عن عبدالكريم أبي أمية عن الحسن عن أبي هريرة، وأعله الهيثمي بقوله في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٩٧):

«وفيه عبدالعزيز بن حصين، وهو ضعيف».

قلت: وعبدالكريم ضعيف أيضاً، والحسن مدلس.

وله شاهد من حديث أنس، ولكنه لا يغني فتيلاً. أخرجه البيهقي أيضاً، قال المناوي:

«وفيه يوسف بن يعقوب، فإن كان النيسابوري، قال أبو علي الحافظ: ما رأيت بنيسابور من يكذب غيره، وإن كان القاضي باليمن فمجهول، وابن لهيعة ضعيف».

وله شاهد آخر من حديث عمران، ولكن فيه متهم أيضاً كما سيأتي بيانه برقم (٢٤٣٠).

وقال ابن وهب في «الجامع» (ص ٧٨): وأخبرني من سمع الأوزاعي يحدث عن يحيى بن أبي كثير أن رسول الله عليه السلام قال:

«كفى بالمرء من الشر أن يشير الناس إليه بالأصابع في دين أو دنيا، فقيل: وإن يك خيراً؟ فقال: وإن يك خيراً، فهو مزلة إلا ما عصم الله، وإن يك شراً فهو شر».

قلت: وهذا مع إعضاله فيه شيخ ابن وهب الذي لم يسم.

١٦٧١ - (بَراءةٌ مِن الكِبْرِ: لَبوسُ الصُّوفِ، ومُجالَسَةُ فُقَراء المسلمينَ، ورُكوبُ الحِمارِ، وَاعْتقالُ العنْزِ).

ضعيف جداً. رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٢٢٩) عن **القاسم بن عبد الله العمري** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«هذا حديث غريب لم نسمعه مرفوعاً إلا من حديث القاسم عن زيد».

قلت: والقاسم هذا كذاب، يضع الحديث، كما قال أحمد وغيره، وقد خالفه خارجة ابن مصعب فقال: عن زيد بن أسلم قال: قال رسول الله ﷺ: فأرسله.

أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٢ / ٦٨ / ٢) وعنه ابن عدي (١٢١ / ١).

وخارجة واه أيضاً، قال في «التقريب»:

«متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه».

وقال السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٦٥) بعد أن ذكره من طريق «الحلية»:

«وأخرجه البيهقي (يعني في «الشعب»)، وقال: كذا رواه القاسم من هذا الوجه مرفوعاً، وروي أيضاً عن أخيه عاصم عن زيد كذلك مرفوعاً. وقد قيل: عن زيد عن جابر

مرفوعاً. والله أعلم».

قلت: وعاصم أخو القاسم بن عبد الله لم أعرفه، وأخشى أن يكون اشتبه عليه بعاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، فإنه يروي أيضاً عن زيد بن أسلم، وهو ضعيف جداً. والله أعلم.

١٦٧٢ - (مَنِ احْتَجَمَ أَو اطَّلى يومَ السبتِ أَو الأربعاء، فلا يَلومَنَّ إلا نفسَهُ مِن الوَضَحِ).

ضعيف. رواه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (١٧١ / ٢): ثنا علي: ثنا عبد العزيز بن عبد الله عن عون مولى أم حكيم عن الزهري مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإنه مع إرساله، فيه جهالة، عون هذا - وهو مولى أم حكيم ابنة يحيى بن الحكم المديني - قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٨٦):

«عون مولى أم حكيم امرأة هشام بن عبد الملك، روى عن الزهري. روى عنه الماجشون وابن أبي ذئب وابنه محمد بن عون». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث علقه البغوي في «شرح السنة» (٣ / ٣٦٤) نحوه، فقال:

«وروي عن عون مولى لأم حكيم عن الزهري . . .».

وقد مضى موصولاً برقم (١٥٢٤) من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً؛ دون الطلي يوم السبت.

١٦٧٣ - (لا قَطْعَ في زمنِ مَجاعَةٍ).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٣١٩) عن عامر بن إبراهيم بن عامر بن إبراهيم: ثنا أبي وعمي عن جدي: ثنا زياد بن طلحة عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً.

أورده في ترجمة زياد هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك بيض له أبو الشيخ

ابن حيان في «طبقات الأصبهانيين» (١١٩ / ٩٥).

وأما عامر بن إبراهيم بن عامر فقال في ترجمته (٢/٣٨) : إنه ثقة توفي سنة (٣٠٦).

وجده عامر بن إبراهيم ترجمه (٢ / ٣٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعلى كل حال فزياد هذا مجهول، لم أره عند غير أبي نعيم، فهو علة الحديث، ولا يفيده أنه تابعه عبد القدوس عن مكحول به.

أخرجه الخطيب (٦ / ٢٦١) من طريق **زيد بن إسماعيل الصائغ** : حدثنا **أبي** : حدثنا عبد **القدوس** عن مكحول به.

أقول: لا يفيده هذا لأنه إسناد مظلم، أورده في ترجمة والد زيد هذا وهو إسماعيل بن سيار بن مهدي، ولم يذكر في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً، ولا أي شيء سوى هذا الحديث، مما يشعر بأنه مجهول.

ومثله ابنه زيد، فإني لم أجد له ترجمة.

وأما عبد القدوس وهو ابن حبيب الشامي، فهو متهم بالكذب.

١٦٧٤ - (ابْنوا المَساجِدَ، واتَّخِذُوها جَماً).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ١٠٠ / ٢)، وأبو عثمان النُّجيرمي في «الفوائد» (١٩ / ٢)، والبيهقي (٢ / ٤٣٩)، عن هُرَيم عن ليث عن أيوب عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، قال عبد الحق في «الأحكام» (٣٥ / ١):

«ولم يتابع ليث على هذا وهو ضعيف، وغيره يرويه عن أيوب عن عبد الله بن شقيق قوله».

قلت: وهُرَيم - بالتصغير - صدوق من رجال الشيخين.

وتابعه أبو حمزة السكري عند ابن عدي في «الكامل» (ق ٣٣٩ / ٢)، والبيهقي[1].

---

(١) ولفظهما: «أمرت بالمساجد جماً».

وتـابعـه أيضـاً زيـاد بن عبد الله البكائي عند أبي نعيم في «حديث الكديمي وغيره» (٣٥ / ٢).

١٦٧٥ - (ابْنوا المَساجِدَ، وَأَخْرِجوا القُمامـةَ مِنها، فَمَنْ بَنى لله مسْجِداً بَنى الله لهُ بَيْتـاً في الجنـةِ، قالَ رجـلٌ: وهذهِ المساجدُ التي تُبْنى في الطَّريقِ؟ قال: نَعم، وَإخْرَاجُ القُمامَةِ منها مُهورُ حُورِ العِينِ).

ضعيف. رواه الطـبراني (١ / ١١٩ / ٢): حدثنـا محمـد بن الحسن بن قتيبـة: نا أيوب بن علي: ثنا زياد بن سيار عن عزة بنت عياض قالت: سمعت أبا قرصافة أنه سمع النبي ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهـذا إسنـاد مظلم، مَن دون أبي قرصـافـة ليس لهم ذكـر في شيء من كتب الـرجـال، حاشـا محمـد بن الحسن بن قتيبـة، فإنه حافظ ثقة ثبت كما في «الشذرات» (٢ / ٢٦١)، وقد تابعه الحافظ ابن جوصا عند ابن عساكر (٢ / ٢٧ / ١)، وغيره عند أبي بكر الشافعي في «الفوائد» (٢ / ٢٣ / ٢) وابن منده في «المعرفة» (٢ / ٢٥٩ / ١).

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٩) بعدما عزاه للطبراني:

«وفي إسناده مجاهيل».

وذكره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٤٠) شاهداً لحديث يأتي بلفظ:

«كنس المساجد مهور الحور العين».

وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى برقم (٤١٤٧).

١٦٧٦ - (أبو بكرٍ خيرُ الناسِ، إلا أَنْ يكونَ نَبِياً).

موضـوع. رواه أبـو نعيم في «أخبـار أصبهـان» (٢ / ١٢٢)، والـديلمي (١ / ١ / ٧٧)، عن إسـماعيـل بن زيـاد الأبُلي: حدثني عمر بن يونس بن القاسم عن عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه مرفوعاً.

وكـذا رواه ابن عسـاكـر (٩ / ٣١٩ / ١) والـذهبي في ترجمـة إسـماعيل بن أبي زياد الشقري الخراساني، وقال:

«تفـرد به إسـماعيـل هذا، فإن لم يكن هو وضعـه، فالآفـة ممن دونـه، مع أن معنى الحديث حق».

قلت: إسـماعيـل هذا ابن زيـاد الأبُـلي (وفي «الميـزان» و«اللسـان» (الأيْـلي) بالمثنـاة التحتية) لم أعرفه، وقد راجعت له «الإكمال» لابن ماكولا، و«الموضح» للخطيب (١ / ٤٠١ ـ ٤١٨)، والذهبي إنما أورده في ترجمة الشقري، ويبدو أنه غير هذا، ولذلك عقب الحافظ عليه بقوله:

«هكـذا نقلت من خط المـؤلف هذا الحـديث في أثنـاء ترجمـة إسماعيل بن أبي زياد، والصواب أن إسماعيل بن زياد الأيلي غير إسماعيل بن أبي زياد، فيحرر هذا».

قلت: ولم يتحرر لي فيه شيء حتى الآن، وأما الهيثمي فقد قال في «مجمع الزوائد» (٩ / ٤٤):

«رواه الطبراني، وفيه إسماعيل بن زياد وهو ضعيف»!

فمن أين أخـذ تضعيفـه؟! فإنـه إن كان يعني ما دل عليـه ظاهـر كلام ابن عدي في «الكامل» (١ / ٣٠٨ ـ ٣٠٩) أنه السكوني قاضي الموصل، فحقه أن يقول فيه: «ضعيف جداً»، فقد قال فيه:

«منكر الحديث، عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه؛ إما إسناداً، وإما متناً».

وقال البرقاني في «سؤالاته» (١٣ / ٤) عن الدارقطني:

«. . . السكوني متروك يضع الحديث».

وقد ساق له ابن عدي من مناكيره عدة أحاديث ليس منها هذا، بل رأيته قد ساقه في ترجمة عكرمة بن عمار (٥ / ١٩١٤) من طريق أخرى عن إسماعيل بن زياد الأبلي قال: ثنا عمر بن يونس به. فكان الأجدر به أن يذكره في ترجمة الأبلي، فإنه ختم ترجمة عكرمة بقوله:

«وهو مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة».

فلا أدري وجه إيراده لهذا الحديث في ترجمة عكرمة، والراوي له عنه غير ثقة عنده؟!

ثم إنني لم أر الحديث في النسخة المطبوعة من «المعجم الكبير» للطبراني، لا في «مسند سلمة»، ولا في «مسند أبي بكر»؛ فإن من عادته أن يروي أحياناً في «مسند الصحابي» أحاديث ليست من روايته، تتعلق بفضله أو ترجمته.

١٦٧٧ - (أَنا ابنُ الذَّبِيحَيْنِ).

لا أصل له. ولذلك بيض له الزيلعي في «تخريج الكشاف»، وتبعه الحافظ بن حجر في «تخريجه» (٤ / ١٤١ / ٢٩٤)، ثم تلميذه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص١٤).

ويذكرون بهذه المناسبة ما أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣ / ٥٤)، والحاكم (٢ / ٥٥٤)، من طريق عمر بن عبد الرحيم الخطابي عن عبيد الله بن محمد العُتْبِي ـ من ولد عتبة بن أبي سفيان ـ عن أبيه: حدثني عبد الله بن سعيد عن الصنابحي قال:

«حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان، فتذاكر القوم إسماعيل وإسحاق ابني إبراهيم، فقال بعضهم: الذبيح إسماعيل، وقال بعضهم: بل إسحاق الذبيح، فقال معاوية: سقطتم على الخبير، كنا عند رسول الله ﷺ، فأتاه الأعرابي، فقال: يا رسول الله! خلفت البادية يابسة، والماء يابساً، هلك المال، وضاع العيال، فعد عليَّ بما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين؟ فتبسم رسول الله ﷺ، ولم ينكر عليه، فقلنا: يا أمير المؤمنين! وما الذبيحان؟ قال:

إن عبد المطلب لما أمر بحفر زمزم، نذر لله إن سهل الله أمرها أن ينحر بعض ولده، فأخرجهم، فأسهم بينهم، فخرج السهم لعبد الله فأراد ذبحه، فمنعه أخواله من بني مخزوم، وقالوا: أرض ربك، وَافْدِ ابْنَكَ. قال ففداه بمائة ناقة. قال: فهو الذبيح، وإسماعيل الثاني».

سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي:

«قلت: إسناده واه».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ١٨):

«وهذا حديث غريب جداً».

وبين علته السيوطي فقال في «الفتاوي» (٢ / ٣٥):

«هذا حديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف حاله».

قلت: وأما ما نقله العجلوني في «كشف الخفاء» (١ / ١٩٩ / ٦٠٦) عن الزرقاني في «شرح المواهب» أنه قال:

«والحديث حسن، بل صححه الحاكم والذهبي، لتقويه بتعدد طرقه. انتهى».

فوهم منه على الزرقاني رحمه الله تعالى، فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك في هذا الحديث، وإنما قاله في حديث آخر معارض لهذا، نصه:

«الذبيح إسحاق».

فقد خرجه من طرق أحدها عن ابن مسعود ثم قال (١ / ٩٨):

«فهذه أحاديث يعضد بعضها بعضاً، فأقل مراتب الحديث الأول (يعني: «الذبيح إسحاق») أنه حسن، فكيف وقد صححه الحاكم والذهبي، وهو نص صريح لا يقبل التأويل بخلاف حديث معاوية، فإنه قابل له؟».

فهذا نص صريح منه أنه لا يعني بما نقله العجلوني عنه حديث معاوية، كيف وهو قد جعله مخالفاً لحديث ابن مسعود الذي قواه بتعدد طرقه؟ على أن هذه التقوية ليست قوية عندي، لأن الطرق المشار إليها واهية جداً، كما بينته فيما تقدم من هذه السلسلة (٣٣٢).

إذا عرفت ما ذكرنا، فقول العجلوني عقب ما سبق نقله عنه عن الزرقاني:

«وأقول: فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في «سيرته» عن السيوطي أن هذا الحديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف. انتهى».

فهو ساقط الاعتبار، لأنه بني على وهم، وما كان كذلك فهو وهم بداهة، وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

١٦٧٨ - (إنَّ أَفضلَ الضَّحايا أَغْلاها وأَسْمَنُها).

ضعيف. أخرجه الإمام أحمد (٣ / ٤٢٤)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» (١ / ١٤٠ / ١)، ومن طريقه الحاكم (٤ / ٢٣١)، وكذا البيهقي (٩ / ١٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣ / ١٩٧ / ١)، من طريق **عثمان بن زفر الجهني**: حدثني **أبو الأشد** (وقال الأصم: أبو الأسد) **السلمي عن أبيه عن جده** قال:

«كنت سابع سبعة مع رسول الله ﷺ، قال: فأمرنا أن نجمع لكل رجل منا درهماً، فاشترينا أضحية بسبعة دراهم، فقلنا: يا رسول الله! لقد أغلينا بها، فقال رسول الله ﷺ: (فذكره)، وأمر رسول الله ﷺ فأخذ رجل برِجل، ورجل برِجل، ورجل بيد، ورجل بيد، ورجل بقرن، ورجل بقرن، وذبحها السابع، وكبرنا عليها جميعاً».

سكت عليه الحاكم، وأما الذهبي فقال في «تلخيصه»:

«قلت: عثمان ثقة»!

فوهم، وأوهم!! أما الوهم، فإن عثمان هذا ليس بثقة، بل هو مجهول كما قال الحافظ في «التقريب»، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان! ولعل الذهبي توهم أنه عثمان بن زفر التيمي، فهذا ثقة، ولكنه آخر دون هذا في الطبقة، من شيوخ أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما.

وأما الإيهام، فهو بسبب توثيقه لعثمان، وسكوته عمن فوقه، فإنه بذلك يوهم أنه ليس فيهم من يُعَلُّ به الحديث، وليس كذلك، فإن أبا الأشد هذا مجهول أيضاً، وبه أعله الهيثمي فقال في «المجمع» (٤ / ٢١):

«رواه أحمد، وأبو الأشد، لم أجد من وثقه ولا جرحه، وكذلك أبوه، وقيل: إن جده عمرو بن عبس».

وأورده الحافظ في «التعجيل»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث أورده البيهقي في «باب الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل بيته»!

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣ / ٥٠٢):

«نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في إجزاء الشاة عنهم، لأنهم كانوا رفقة واحدة».

وأقره في «عون المعبود» (٣ / ٥٧)، وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن الحديث لا يصح لما عرفت.

والثاني: أنه لو صح لكان دليلاً على جواز الاشتراك في الشاة الواحدة من سبعة نفر، كما هو الشأن في البقرة، ولو كانوا من غير بيت واحد، على أن الحديث لم ينص فيه على الشاة، فيحتمل أن الأضحية كانت بقرة، ولو أن هذا فيه بُعْد. والله أعلم.

١٦٧٩ - (إنَّ لأبي طالبٍ عِنْدي رَحِماً، سَأَبُلُّها بِبِلالِها).

ضعيف. رواه السراج في «حديثه» (٢٠١ / ١): حدثنا محمد بن طريف أبو بكر الأعين: ثنا **الفضل بن موفق**: ثنا عنبسة بن عبد الواحد القرشي عن بيان عن قيس عن عمرو بن العاص مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير الفضل بن موفق فهو ضعيف، كما قال أبو حاتم وغيره. ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه»، وكذا الإسماعيلي لكنه أبهم لفظه كما في «الفتح» (١٠ / ٣٤٥) وقد تابعه **محمد بن عبد الواحد بن عنبسة**: ثنا جدي به.

ولكني لم أجد لمحمد بن عبد الواحد هذا ترجمة.

ومحمد بن طريف هو محمد بن أبي عتاب: طريف البغدادي. وهو ثقة أخرج له مسلم في مقدمة «الصحيح».

١٦٨٠ - (إِنْ أَتَّخِذْ مِنْبَراً، فقد اتَّخَذَهُ أَبي إِبْراهيمُ، وإِنْ أَتَّخِذِ العصا، فقد اتَّخَذَها أَبي إِبْراهيمُ).

منكر. رواه أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج في «جزء من حديثه» (٢١٣ / ١)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (١٦٦ / ٢)، وابن عساكر (٢ / ١٧٣ / ١)، وكذا أبو نعيم

في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٧٥)، وكذا البزار (٦٣٣ ـ الكشف)، والطبراني (٢٠/ ١٦٧/ ٣٥٤)؛ كلهم عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن السلولي عن معاذ مرفوعاً. وقال البزار:

«لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف جداً، موسى هذا منكر الحديث؛ كما قال الحافظ تبعاً لغيره من الأئمة، وقال الدارقطني:

«متروك».

وذكر له ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٤١) أحاديث هذا أحدها، وقال عن أبيه:

«هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جداً».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢/ ١٨١) وقال:

«رواه البزار والطبراني في «الكبير»، وفيه موسى بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وهو ضعيف جداً».

وقد مضى حديث آخر في اتخاذ العصا، ولكنه موضوع كما بينته هناك (٥٣٥).

١٦٨١ ـ (إنْ كنتَ تُحِبُّنِي فَأَعِدَّ للفقرِ تِجْفافاً).

منكر. رواه الترمذي (٢/ ٥٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٥٥٩). من طريقين عن شداد أبي طلحة الراسبي عن أبي الوازع عن عبد الله بن مغفل قال:

«قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله! والله إني لأحبك، فقال: انظر ما تقول، قال: والله إني لأحبك، فقال: انظر ما تقول، قال: والله إني لأحبك، ثلاث مرات، فقال: فذكره». وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، وأبو الوازع الراسبي اسمه جابر بن عمرو، وهو بصري».

قلت: وهو من رجال مسلم، وكذا شداد أبو طلحة، ولكن في الشواهد، وقد تكلم بعض الأئمة فيهما، فقال ابن معين في الأول منهما:

«ليس بشيء». وقال النسائي:
«منكر الحديث». ووثقه أحمد وابن معين.
وكذلك وثقا الآخر، وضعفه عبد الصمد بن عبد الوارث.
وقال العقيلي:
«له غير حديث لا يتابع عليه».
وقال الدارقطني:
«يعتبر به».
وقال الحاكم أبو أحمد:
«ليس بالقوي عندهم».
قلت: فالراجح عندي أن هذا هو علة الحديث، وأنه حديث منكر. والله أعلم.
وقد أوردهما الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال في الأول:
«قال النسائي: منكر الحديث».
وقال في الآخر:
«قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع عليها».
وقال فيه الحافظ: «صدوق يخطىء».
وقال في الأول:
«صدوق يهم».
والحديث عزاه السيوطي في «الجامعين» لـ «مسند أحمد» ولم أره فيه، ولا أورده أخونا السَّلفي في «فهرسه».

١٦٨٢ - (إنَّ عُمَّارَ بُيوتِ الله هُم أَهلُ الله عزَّ وجلَّ).

ضعيف. أخرجه عبد بن حميد في «المسند» (١٤٢ / ١ - منتخبه)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٨٦)، وأبو حفص الزيات في «حديثه» (ق ٢٦٤ / ١)، وتمام في «الفوائد»

(٩٣ / ٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤ / ١ - زوائده)، عن **صالح المري** عن ثابت البناني (زاد بعضهم: وميمون بن سياه وجعفر بن زيد) عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن ثابت إلا صالح».

قلت: وهو ضعيف، وقال العقيلي عقب حديثه هذا:

«لا يتابع عليه، وفيه رواية أخرى تشبه هذه في الضعف».

قلت: ويشير بالرواية الأخرى - فيما أظن - إلى حديث: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان».

وهو ضعيف أيضاً، كما أشار إليه العقيلي، وقد بينت علته في «المشكاة» (٧٢٣).

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أنس مرفوعاً بلفظ آخر نحوه، وسنده جيد، وقد خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٧٢٨). فهو يغني عن هذا.

١٦٨٣ - (مَنْ تَوَضَّأ فَمَسَحَ بثوبٍ نظيفٍ فَلا بأسَ بهِ، ومَنْ لم يفعلْ فهو أفضلُ، لأنَّ الوَضوء نورٌ يومَ القيامةِ مع سائرِ الأعمالِ).

ضعيف جداً. تمام الرازي في «فوائده» (٦ / ١١٢ / ٢)، وابن عساكر (١٧ / ٢٤٦ / ١)، من طريق **أبي عمرو ناشب بن عمرو**: ثنا مقاتل بن حيان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته ناشب هذا، فقد قال البخاري:

«منكر الحديث». وضعفه الدارقطني.

وهذا الحديث أصل القول الذي يذكر في بعض الكتب، وشاع عند المتأخرين أن الأفضل للمتوضىء أن لا ينشف وضوءه بالمنديل لأنه نور! وقد عرفت أنه أصل واه جداً فلا يعتمد عليه.

١٦٨٤ - (أَتى سائلُ امرأةً وفي فَمِها لُقْمَةٌ، فأخرجتِ اللقمةَ فلفظتْها فناولَتْها السائلَ، فلمْ تَلْبَثْ أنْ رُزِقَتْ غُلاماً، فلمَّا تَرَعْرَعَ جاء ذئبٌ فاحْتَمَلَهُ، فَخَرَجَتْ أُمُّهُ تَعدو في أَثَرِ الذئبِ وهي تقولُ: ابني ابني، فأمرَ اللهُ مَلَكاً: الْحَقِ الذئبَ، فأخذَ الصبيَّ مِنْ فِيهِ، وقالَ لأمِّهِ: إنَّ اللهَ يُقْرِئُكِ السلامَ، وقالَ: هذهِ لُقْمَةٌ بلقمةٍ).

ضعيف. رواه الدِّيْنَوَري في «المنتقى من المجالسة» (٤٩٤ / ١ - ٢): حدثنا جعفر **ابن محمد وافاد**: أنبأنا **علان** منعما: حدثنا يزيد بن أبي حكيم العدني عن **الحكم بن أبان** عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، الحكم بن أبان فيه ضعف من قبل حفظه، وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ثقة، قال ابن المبارك: ارم به».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق عابد، وله أوهام».

وعلان هذا لم أعرفه، ولم أستطع قراءة اللفظة التي بعده من المخطوطة.

وجعفر بن محمد وافاد؛ لم أجد له ترجمة.

والحديث أورده السيوطي في «زوائده على الجامع الصغير» كما في «الفتح الكبير»، من رواية ابن صَصْرى في «أماليه» عن ابن عباس. وهو من زوائده على «الجامع الكبير» أيضاً.

١٦٨٥ - (أتاني جِبْرِيلُ بِقِدْرٍ فأكلتُ منها، فَأُعْطِيتُ قُوَّةَ أربعينَ رجلاً في الجماعِ).

باطل. رواه ابن سعد (١ / ٣٧٤) عن أسامة بن زيد عن صفوان بن سليم مرفوعاً.

قلت: وهذا مرسل أو معضل، ورجاله ثقات، وقد وصله الحربي، فقال في «غريب

الحديث» (٥ / ٤٣ / ١): حدثنا **سفيان بن وكيع**: حدثنا أبي عن أسامة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«أتاني جبريل بقدر يقال لها: الكفيت، فأكلت منها أكلة، فأعطيت قوة أربعين رجلاً في الجماع».

ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٧٦)، وقال:

«غريب من حديث صفوان، تفرد به وكيع».

قلت: لكن ابنه سفيان ساقط الحديث، كما أفاده الحافظ في «التقريب»، وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٢٥٣):

«قال فيه أبو زرعة: كان يتهم بالكذب. وقال الخطيب: والحديث باطل».

وهو من الأحاديث التي سود بها السيوطي «الجامع الصغير»!

ثم روى ابن سعد عن مجاهد وطاوس مرفوعاً الشطر الثاني من الحديث.

١٦٨٦ - (أَتَاني جبريلُ بهَريسةٍ مِنَ الجَنَّةِ، فَأَكَلْتُها، فَأُعْطِيتُ قُوَّةَ أربعينَ رجلاً في الجماعِ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٦٥ / ١)، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٧)، من طريق **سلام بن سليمان**: ثنا نهشل عن الضحاك عن ابن عباس قال النبي ﷺ: فذكره، وقال:

«ولسلام غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه حسان، إلا أنه لا يتابع عليه».

وقال في أول ترجمته:

«وهو عندي منكر الحديث».

قلت: وهو المدائني الطويل، قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

قلت: وشيخه نهشل - وهو ابن سعيد الورداني - مثله أو شر منه قال الحافظ:

«متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه».

وقال أبو سعيد النقاش:

«روى عن الضحاك الموضوعات».

قلت: وهذا منها، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق ابن عدي وقال:

«نهشل كذاب، وسلام متروك، مرمي، وأحدهما سرقه من محمد بن الحجاج، وركب له إسناداً».

وابن الحجاج هذا هو الذي اشتهر بهذا الحديث ووضع له عدة أسانيد. قال ابن الجوزي وغيره:

«وضعه محمد بن الحجاج اللخمي، وكان صاحب هريسة، وغالب طرقه تدور عليه، وسرقه منه كذابون».

نقله عنه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٢٣٤) وأقره. لكنه لم يلبث أن تعقبه في بعض طرقه الأخرى، فقد أورده من طريق الأزدي: حدثنا **عبد العزيز بن محمد بن زبالة**: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي: حدثنا **عمرو بن بكر** عن أرطاة عن مكحول عن أبي هريرة قال:

«شكى رسول الله ﷺ إلى جبريل قلة الجماع، فتبسم جبريل حتى تلألأ مجلس رسول الله ﷺ من بريق ثنايا جبريل، ثم قال: أين أنت عن أكل الهريسة؟ قال: فيها قوة أربعين رجلاً».

قال ابن الجوزي:

«قال الأزدي: إبراهيم ساقط، فنرى أنه سرقه وركب له إسناداً».

فتعقبه السيوطي بقوله:

«قلت: إبراهيم روى له ابن ماجه، وقال في «الميزان»: قال أبو حاتم وغيره: صدوق. وقال الأزدي وحده: ساقط. قال: ولا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في

الجرح رهقاً. انتهى، وحينئذ فهذا الطريق أمثل طرق الحديث، وقد أخرجه من طريقه ابن السني وأبو نعيم في الطب، وله طرق أخرى عن أبي هريرة».

قلت: لقد شغله نهمة التعقب على ابن الجوزي عن معرفة علة الحديث الحقيقية، وهي عمرو بن بكر وهو السكسكي الشامي. قال ابن عدي:

«له أحاديث مناكير».

وقال ابن حبان:

«روى عن ابن أبي عبلة وابن جريج وغيرهما الأوابد والطامات، التي لا يشك مَن هذا الشأن صناعتُه أنها معمولة أو مقلوبة».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«قلت: أحاديثه شبه موضوعة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

قلت: فهو آفة هذه الطريق، وقد وقع في «اللآلىء»: «عُمر بن بكر» بضم العين، فإن كان هكذا وقع في أصل السيوطي في «موضوعات ابن الجوزي»، فيكون هو السبب في عدم انتباهه لهذه العلة، وهذا مما أستبعده. والله أعلم.

على أن في الإسناد علة أخرى، وهي ابن زبالة، فقد قال فيه الذهبي:

«مجهول».

وقال ابن حبان:

«يأتي عن المدنيين بالأشياء المعضلات، فبطل الاحتجاج به».

وأما الطرق الأخرى عن أبي هريرة التي أشار إليها السيوطي، فهي مع كونها معلولة كلها، فإن اللفظ فيها مخالف لحديث الترجمة، لأن نصه:

«أمرني جبريل بأكل الهريسة لأشد بها ظهري، وأتقوى على عبادة ربي».

فأين هذا مما جاء في رواية ابن زبالة من الشكوى من قلة الجماع، وأن في الهريسة قوة

أربعين رجلًا؟!

ومـع ذلـك؛ فقـد حكى السيـوطي نفسـه عن الخطيب وغيره أنه قال في حديث أبي هريرة هذا:

«حديث باطل».

وهـو الصـواب، ولـذلك فإن ابن عراق لم يحسن صنعاً حين ذكر الحديث في «الفصل الثاني» من كتابه «تنزيه الشريعة» (٢ / ٢٥٣)، مشيراً بذلك إلى متابعته للسيوطي في تعقبه على ابن الجوزي!

١٦٨٧ - (أتاني جبريلُ عليه السلامَ فقالَ: أَقْرِىء عمرَ السلامَ، وَقلْ لَهُ: إنَّ رِضَاهُ حُكْمٌ، وَإنَّ غَضَبَهُ عِزٌّ).

موضوع. رواه الطبراني (٣ / ١٦٣ / ٢) عن **خالد بن يزيد العمري**: نا جرير بن حازم عن زيد **العمي** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته العمري هذا، قال الذهبي في «الميزان»:

«كذبه أبو حاتم ويحيى، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات».

ثم ساق له حديثاً من بلاياه! وساق له الحافظ في «اللسان» حديثاً آخر، وقال:

«فهذا من وضع خالد»!

وزيد العمي ضعيف.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٦٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه خالد بن يزيد العمري وهو ضعيف».

كذا قال، فسهل فيه القول، وحقه أن يقول: متهم بالكذب أو الوضع، ونحو ذلك.

وقوله: في «الأوسط». لعله سهو، أو خطأ من الناسخ، وإلا فهو في «الكبير»، في الموضع المشار إليه كما رأيت، وهو من موضوعات «الزيادة على الجامع الصغير»!

١٦٨٨ - (أَتَـانِي مَلَكٌ برســالـةٍ من الله تعالَى، ثُمَّ رفعَ رِجْلَهُ فَوَضَعها فوقَ السماءِ، والأخْرَى في الأرضِ لَمْ يَرْفَعْهَا).

ضعيف. رواه ابن عدي في «الكـامـل» (٢٠١ / ١)، والثعلبي في «التفسـير» (٣ / ٨٤ / ٢)، والواحدي في «الوسيط» (٣ / ١٩٩ / ٢)، عن **صدقة بن عبد الله** عن موسى ابن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل صدقة هذا، فإنه ضعيف كما جزم به الحافظ في «التقريب». بل قال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال أحمد والبخاري: ضعيف جداً».

وقال ابن عدي في آخر ترجمته:

«وأكثر أحاديثه مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

قلت: ولـذلـك فقـد أصـاب السيوطي في رمزه للحديث بالضعف، وإن كان لم يقع ذلك في كثير من نسخ «الجامع»، وأخطأ المناوي في قوله:

«رمـز المصنف لضعفـه، وهو تقصير، بل حقه الرمز لحسنه، فإنه وإن كان فيه صدقة ابن عبـد الله الـدمشقي، وضعفـه جمع، لكن وثقه ابن معين ودُحيم وغيرهما، وهو أرفع من كثير من أحاديث رمز لحسنها»!

قلت: هذه مناقشة بطريق الإلزام، وذلك غير لازم بالنسبة لغير السيوطي كالمناوي كما هو ظاهر، فإن الحديث يجب أن ينقد بالنظر إلى إسناده فقط، لا بالنسبة للأحاديث التي رمز لها السيوطي بالحسن! فإذا أدى النظرُ إلى أنه ضعيف كما هو الواقع الذي بيَّنا، فلا يجوز رده بأن السيوطي حسَّن ما دونه، كما لا يخفى.

وأما استناده على توثيق ابن معين ودحيم، ففيه نظر من وجهين:

الأول: أن ابن معين ضعفه مع الجمهور كما في «الجرح والتعديل» (٢ / ١ / ٤٢٩) و «الميزان» و «التهذيب» وغيرها، ولم أجد أحداً ذكر عنه التوثيق!

والآخر: أن دحيماً، ذكروا عنه فيه ثلاث روايات:

الأولى: التوثيق.

والثانية: مضطرب الحديث، ضعيف.

والثالثة: لا بأس به.

فإذا اختلفت الرواية عنه، فالأخذ بما وافق منها أقوال الأئمة الآخرين هو الواجب، ولا سيما، وهي جارحة، والجرح مقدم على التعديل، ثم هو جرح مفسر بقول دحيم نفسه:

«مضطرب الحديث»، ونحوه قول مسلم فيه:

«منكر الحديث».

فقوله في «التيسير» بناء على كلامه المذكور في «الفيض»:

«فهو حسن». خطأ بين، وإن تبعه العزيزي في «شرحه» كما نقله عنه المعلقون على «الجامع الكبير» (١ / ١٠٦) مقلدين له، والله المستعان.

وقد ذكره الذهبي تبعاً لابن عدي فيما أنكر على صدقة!

١٦٨٩ - (أنا أعْرَبُكم، أنا من قريش، ولساني لسانُ بني سعدِ بن بكرٍ).

موضوع. رواه ابن سعد (١ / ١١٣): أخبرنا **محمد بن عمر**: أخبرنا زكريا بن يحيى بن يزيد السعدي عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهذا سند تالف، محمد بن عمر هذا، هو الواقدي، وهو كذاب، ومع ذلك أورده السيوطي في «الجامع الصغير»، من رواية ابن سعد هذه! ولم يتكلم المناوي عليه بشيء! وزكريا بن يحيى وأبوه لم أجد من ذكرهما.

١٦٩٠ - (أنـزلَ الله عليَّ أمـانَـينِ لأمَّتي ﴿وما كانَ الله ليعـذِّبَهم وأنتَ فيهم، ومـا كانَ الله مُعـذِّبَهم وهُم يستغفـرونَ﴾، إذا مضيتُ تركتُ فيهمُ الاستغفارَ إلى يومِ القيامةِ).

ضعيف. رواه الترمذي (٢ / ١٨١) عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عباد ابن يوسف عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه مرفوعاً، وضعفه بقوله:

«هذا حديث غريب، وإسماعيل بن مهاجر يضعف في الحديث».

قلت: وشيخه عباد بن يوسف مجهول كما في «التقريب».

وبالأول أعله المناوي أيضاً في «الفيض»، وجزم بضعف إسناده في «التيسير».

١٦٩١ - (دَعُـوا الـدُّنْيـا لأهلِهـا، مَن أخذَ مِنَ الدُّنيا فوقَ ما يكفيهِ، أخذَ حتفَهُ وهو لا يَشعرُ).

ضعيف. عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لابن لال عن أنس، وتعقبه المناوي بأنه:

«رواه من هو أشهر منه وهو البزار، وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. قال المنذري: ضعيف. وقال الهيثمي كشيخه العراقي: فيه هانىء بن المتوكل ضعفوه».

قلت: قد رواه من غير طريقه تمام الرازي في «الفوائد» (٦ / ١١٨ / ١)، وعنه ابن عساكر (١٥ / ٤٦٠ / ١)، من طريق قاسم بن عثمان الجوعي: ثنا جعفر بن عون عن مسلم الملائي عن أنس بن مالك به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، علته مسلم هذا وهو ابن كيسان الضبي الملائي. قال الحافظ:

«ضعيف».

بل قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«تركوه» .

والحديث أورده السيوطي أيضاً بلفظ :

«اتركوا الدنيا . . . » إلخ ؛ من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن أنس . فقال المناوي :

«رمز المصنف لضعفه، وذلك لأن فيه من لا يعرف، لكن فيه شواهد تصيره حسناً لغيره» .

قلت : ولا أعلم له شاهداً واحداً، فضلاً عن شواهد! فنحن مع الضعف الظاهر حتى الآن إلى أن يظهر لنا ما يشهد له فينقل إلى الكتاب الآخر. وقد وقفت على إسناده عند الديلمي ، فوجدته عنده (١ / ١ / ١٥ ـ مختصره) من طريق **أبي الفيض** ختن الأوزاعي عن الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس به .

وأبو الفيض هذا يظهر أنه يوسف بن السفر، وهو متهم بالكذب ، لكني لم أر من ذكر أنه كان ختناً للأوزاعي ، يعني زوج ابنته ، وإنما ذكروا أنه كان كاتبه . والله أعلم .

قلت : ومقتضى كلام المناوي المتقدم ؛ أن الحديث حسن عنده ، ولكنه في «التيسير» رأيته قد ضعفه ولم يحسنه ، وهو الصواب الذي غفل عنه لجنة تحقيق «الجامع الكبير» ، فنقلوا كلام المناوي المتقدم في تحسينه ، وأقروه ! !

١٦٩٢ ـ (المعدةُ حوضُ البدنِ ، والعروقُ إليها واردةٌ ، فإذا صحَّت المعدةُ صدرتِ العروقُ بالصحةِ ، وإذا سقمتِ المعدةُ صدرتِ العروقُ بالسقَمِ) .

منكر . رواه العقيلي (ص ١٦) ، وتمام في «الفوائد» (٤٨ / ١) ، وابن عساكر (١٧ / ٩٣ / ٢) ، عن **يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابُلُتِّي** الحراني : ثنا **إبراهيم بن جريج الرهاوي** عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

«هذا الحديث باطل لا أصل له. وهذا الكلام يروى عن ابن أبجر وهو عبد الملك بن سعيد عن أبيه».

ثم ساق سنده من كلامه. وقال الذهبي:

«هذا منكر، وإبراهيم ليس بعمدة».

ونقل الحافظ في اللسان كلام العقيلي هذا وأقره، وسبقه إلى ذلك شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ٩٠).

ويحيى البابلتي ضعيف أيضاً كما في «التقريب».

والحديث رواه البيهقي أيضاً في «شعب الإيمان» كما في «المشكاة» (٤٥٦٦).

١٦٩٣ - (آجالُ البهائِمِ كلِّها مِن القملِ والبَراغيثِ والجَرادِ والخيلِ والبِغالِ كلِّها والبقرِ وغيرِ ذٰلك؛ آجالُها في التسبيحِ، فإذا انْقضى تَسْبيحُها قَبَضَ الله أرواحَها، وليس إلى ملكِ الموتِ من ذٰلك شيءٌ).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٤٤)، وعنه ابن عساكر (١٧ / ٤٥٦ / ١)، عن **الوليد بن موسى الدمشقي** قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن الحسن عن أنس مرفوعاً، وقال:

«الوليد بن موسى الدمشقي أحاديثه بواطيل لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث، منها:».

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال:

«لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره».

وأقره ابن عساكر.

وقال الحافظ في «اللسان»:

«وهذا منكر جداً».

وقال الذهبي:

«وله حديث موضوع».

قلت: وأظن أنه عنى هذا، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٢٢) من طريق العقيلي فأصاب.

وجعجع حوله السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٢١) دون طائل، وإن تبعه ابن عراق (٢ / ٣٦٦)، فإن العقيلي ومن وافقه، أعلم منه بهذا الفن وأكثر. وقال ابن عراق:

«قلت: وقع في «النكت البديعات» أن الوليد الذي في سند هذا الحديث هو الوليد بن مسلم، وتعقبه بأن الوليد بن مسلم من رجال «الصحيحين»، وهو وهم، فإنما هو الوليد بن موسى، وفي ترجمته في «اللسان» أورد الحافظ ابن حجر الحديث، وقال: منكر جداً. والله أعلم».

١٦٩٤ - (إنَّ الله جَعلَ رزقَ هٰذه الأمةِ في سَنابِكِ خيلِها، وأزجةِ رِماحها ما لم يَزْرَعوا، فإذا زَرَعوا صاروا مِن الناسِ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٣٥): حدثنا وكيع: نا سفيان عن برد عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، وبرد - وهو ابن سنان الشامي - ضعفه ابن المديني وأبو حاتم، ووثقه الجمهور.

ومكحول هو الشامي، قال الحافظ:

«ثقة فقيه كثير الإرسال».

فعلة الحديث الإرسال.

وقد استنكرت منه قوله: «ما لم يزرعوا . . .» إلخ. فإنه ينافي الأحاديث التي فيها الترغيب في الزرع وغرس الأشجار المثمرة، تجد الكثير الطيب منها في «الترغيب» (٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥)، وبعضها في «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال الحرام» (رقم ١٥٧ - ١٥٩).

والشطر الأول منه يغني عنه قوله ﷺ :

«بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي . . . » الحديث.

وهو مخرج في «حجاب المرأة المسلمة» (١٠٤)، و «الإرواء» (١٢٦٩).

ثم إن حديث الترجمة مما فات السيوطي في «جامعيه» : «الصغير» و «ذيله» و «الجامع الكبير»، والمناوي في «الجامع الأزهر»، والله سبحانه ولي التوفيق.

١٦٩٥ - (اتَّخذُوا الديكَ الأبيضَ فإنَّه صديقي وعدوُّ عدوِّ الله ، وكلُّ دارٍ فيها ديكٌ أبيضُ لا يقربُها الشيطانُ ولا ساحرٌ).

موضوع. رواه الحازمي في «الفيصل» (٤١ / ٢) عن **شفام** قال: ثنا **معلل بن بُقَيل** قال: نا **محمد بن محصن** قال: نا إبراهيم بن أبي عبلة عن أنس بن مالك مرفوعاً، وقال:

«غريب لم نكتبه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده غير واحد من المجهولين والضعفاء».

قلت: شفام ومعلل لم أعرفهما. لكن محمد بن محصن، نسب إلى جده واسم أبيه إسحاق، قال الدارقطني:

«يضع الحديث».

ومن طريقه رواه الطبراني في «الأوسط»، وقال الهيثمي (٥ / ١١٧):

«فيه محمد بن محصن العكاشي كذاب».

نقله المناوي وأقره، ومع ذلك سود السيوطي بالحديث «الجامع»! وسكت عنه في «التيسير»!!

١٦٩٦ - (اتَّقِ الله فيما تَعلمُ).

ضعيف. رواه الترمذي (٣ / ٣٨١)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٥٣ / ٢)، عن **سعيد بن أشوع** عن يزيد بن سلمة أنه قال: يا رسول الله! إني قد سمعت منك حديثاً كثيراً، أخاف أن ينسيني أوله آخره، فحدثني بكلمة تكون جِماعاً، فقال: فذكره.

وكذا رواه البيهقي في «الزهد الكبير» (ق ١٠٩ / ١)، وقال الترمذي:

«هـذا حديث ليس إسنـاده بمتصـل، هوعنـدي مرسل، ولم يدرك عندي ابن أشوع يزيد بن سلمة».

قلت: وسعيـد هو ابن عمـرو بن أشـوع، وهـو ثقـة، ولكنـه لم يدرك يزيـد بن سلمة الجعفي، كما أفـاده الـترمـذي وصـرح به المـزي، فالحـديث ضعيف لانقطـاعه، وبه أعله السيوطي في «الجامع الكبير».

١٦٩٧ ـ (اتَّقِ يا عليُّ دعـوةَ المظلومِ، فإنَّـما يسألُ اللهَ حقَّـهُ، وإنَّ الله لن يمنعَ ذا حقٍّ حقَّهُ).

ضعيف. أخـرجـه الخطيب في «تـاريخ بغداد» (٩ / ٣٠١ ـ ٣٠٢) من طريق صالح ابن حسان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهـذا إسنـاد ضعيف من أجـل صالح بن حسان هذا، ترجمه الخطيب وروى تضعيفه عن جماعة من الأئمة كابن معين والبخاري وأبي داود وغيرهم، وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

والحديث عزاه في «المشكاة» (٥١٣٤) للبيهقي في «شعب الإيمان».

١٦٩٨ ـ (اتَّقُـوا أبـوابَ السلطـانِ وحواشِيها، فإنَّ أقربَ الناسِ مِنَ السلطـانِ وحـواشِيهـا أبعـدُهُم مِن الله، ومَن آثرَ سلطاناً على الله جعلَ اللهُ الفتنةَ في قلبهِ ظاهرةً وباطنةً، وأذهبَ عنهُ الورعَ، وتركَهُ حيرانَ).

موضوع. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٤٢)، والديلمي في «المسند» (١ / ١ / ٤٤ ـ مختصـره)، عن عنبسة بن عبد الـرحمن القـرشي عن عبد الله بن أبي الأسـود

الأصبهاني عن ابن عمر مرفوعاً.

أورده في ترجمة عبد الله هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وعنبسة بن عبد الرحمن القرشي متهم بالكذب، فهو آفة الحديث.

والحديث عزاه في «الفتح الكبير» للحسن بن سفيان والديلمي في «مسند الفردوس» عن ابن عمر، وأشار في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» إلى إعلاله بعنبسة هذا.

١٦٩٩ - (اتَّقوا الحجرَ الحرامَ في البنيانِ؛ فإنَّه أساسُ الخرابِ).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٥٥،٣١٣)، والخطيب (٥/١٠٦)، والديلمي (١ / ١ / ٤٤)، والقضاعي (٥٦ /٢)، وابن عساكر (١٦ / ٣٩٥ / ١)، عن **معاوية بن يحيى** عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل معاوية بن يحيى وهو الصيرفي، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

قلت: وهو منقطع أيضاً، فإن حساناً هذا إنما يروي عن ابن عمر بواسطة مولاه نافع. ولذلك قال ابن الجوزي:

«حديث لا يصح، ومعاوية ضعيف، وحسان لم يسمع من ابن عمر».

نقله عنه المناوي وتعقبه بقوله:

«لكن له طرق وشواهد، وممن رواه البيهقي والديلمي وابن عساكر والقضاعي في «الشهاب» وقال شارحه: غريب جداً».

وما أشار إليه من الطرق والشواهد، لم أجد له أثراً، ولعله يعني شواهد عامة في الأمر بالكسب الحلال، والنهي عن الكسب الحرام، ولا يخفى أن مثل هذا لا يجدي في تقوية مثل هذا اللفظ، ولعله لذلك لم يعتمده في «التيسير»، بل أقر فيه ابن الجوزي في قوله المتقدم: «لا يصح».

١٧٠٠ - (اتَّقوا زَلَّةَ العالِمِ وانتظروا فَيئتَهُ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢٧٤ / ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢١١) والديلمي في «المسند» (١ / ١ / ٤٣)، عن كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده مرفوعاً، وقال: «كثير هذا عامة أحاديثه لا يتابع عليها».

قلت: وهو ضعيف جداً، وفي «الضعفاء» للذهبي:

«قال الشافعي: ركن من أركان الكذب. وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة. وقال آخرون: ضعيف».

ومن طريقه رواه الحلواني أيضاً؛ كما في «الجامع الصغير»، وقال شارحه المناوي:

«سكت عليه، فلم يرمز له بضعف وغيره، ومن قال: إنه رمز لضعفه، فقد وهم، فقد وقفت على نسخته بخطه، ولا رمز فيها، إن سُلم عدم وضعه، فقد علمت القول في كثير، وقال الزين العراقي: رواه ابن عدي من حديث عمرو بن عوف هذا وضعفه. انتهى. فعزو المصنف الحديث لابن عدي وسكوته عما أعله به غير مرضي، ولعله اكتفى بإفصاحه بكثير».

قلت: وسكت عنه المناوي أيضاً في «التيسير»، أفلا يقال فيه ما قاله هو في السيوطي؟!

هذا، ولعل أصل الحديث موقوف، فرفعه كثير عمداً أو خطأً، فقد رأيت الشطر الأول منه من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه، في مناقشة هادئة رائعة بين ابن مسعود وأبي مسلم الخولاني التابعي الجليل، لا بأس مِن ذكرها لما فيها من علم وخلق كريم، ما أحوجنا إليه في مناظراتنا ومجادلاتنا، وأن المنصف لا يضيق ذرعاً مهما علا وسما إذا وجه إليه سؤال أو أكثر في سبيل بيان الحق، فأخرج الطبراني في «مسند الشاميين» (ص ٢٨٩) بسند جيد عن الخولاني:

أنه قدم العراق فجلس إلى رفقة فيها ابن مسعود، فتذاكروا الإيمان، فقلت: أنا مؤمن. فقال ابن مسعود: أتشهد أنك في الجنة؟ فقلت: لا أدري مما يحدث الليل والنهار.

فقال ابن مسعود: لو شهدتُ أني مؤمن لشهدت أني في الجنة. قال أبو مسلم:

فقلت: يا ابن مسعود! ألم تعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ على ثلاثة أصناف: مؤمن السريرة مؤمن العلانية، كافر السريرة كافر العلانية، مؤمن العلانية كافر السريرة؟ قال: نعم. قلت: فمن أيهم أنت؟ قال: أنا مؤمن السريرة مؤمن العلانية. قال أبو مسلم: قلت: وقد أنزل الله عزوجل: ﴿هو الذي خلَقَكم فمنكُم كافرٌ ومنكُم مؤمنٌ﴾، فمن أي الصنفين أنت؟ قال: أنا مؤمن.

قلت: صلى الله على معاذ. قال: وما له؟ قلت: كان يقول:

«اتقوا زلة الحكيم».

وهذه منك زلة يا ابن مسعود! فقال: أستغفر الله.

وأقول: رضي الله عن ابن مسعود ما أجمل إنصافه، وأشد تواضعه، لكن يبدو لي أنه لا خلاف بينهما في الحقيقة، فابن مسعود نظر إلى المآل، ولذلك وافقه عليه أبو مسلم، وهذا نظر إلى الحال، ولهذا وافقه ابن مسعود، وأما استغفاره فالظاهر أنه نظر إلى أن استنكاره على أبي مسلم كان عاماً فيما يبدو من ظاهر كلامه. والله أعلم.

١٧٠١ - (أتتْكُمُ الأزْدُ أحسنُ الناسِ وجُوهاً، وأعْذَبُه أفواهاً، وأصدَقُهُ لِقاءً).

موضوع. رواه ابن منده في «المعرفة» (٢ / ٢٦ / ٢) عن الطبراني، وهذا في «الأوسط» (٢٩٦٤ - بترقيمي) بسنده عن **سليمان الشاذكوني**: نا محمد بن حمران: نا **أبو عمران محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن** عن **أبيه** عن جده وكانت له صحبة، قال:

«نظر رسول الله ﷺ إلى عصابة قد أقبلت، قال: أتتكم الأزد أحسن الناس . . . الحديث، ونظر إلى كبكة قد أقبلت، فقال: من هذه؟ قالوا: هذه بكر بن وائل، فقال رسول الله ﷺ: اللهم آجبر كسرهم. الحديث، وقد ذكر في محله». وقال الطبراني:

«تفرد به الشاذكوني بهذا الإسناد».

قلت: وهذا سند واه بمرة، سليمان هو ابن داود الشاذكوني، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«قال ابن معين: كان يكذب. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: متروك».

وأبو عمران وأبوه لا يعرفان، كما قال الحافظ في ترجمة عبد الرحمن والد عبد الله من «الإصابة».

وعزاه الهيثمي (١٠ / ٤٦) للطبراني في «الكبير» أيضاً، وقال:

«. . . الشاذكوني ضعيف»!

١٧٠٢ - (أتحسَبونَ الشدةَ في حملِ الحجارةِ؟ إنَّما الشدةُ أنْ يمتلىء أحدُكُم غيظاً ثُم يغلِبَه).

ضعيف. رواه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٧٤٠)، وابن وهب في «الجامع» (ص ٦٥)، وأبو عبيد (٤ / ١)، بسند صحيح عن **عامر بن سعد** أن النبي ﷺ مَرَّ بناس يتجاذَون مهراساً فقال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله.

١٧٠٣ - (إذَا كانَ أحدُكُم على وضوءٍ فأكَلَ طعاماً فَلا يَتوضَّأ، إلاَّ أن يكونَ لبنَ الإبلِ، إذَا شَربتُموهُ فَتَمَضْمَضوا بالماءِ).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٢٢ / ٢) والطبراني (٧٦٤٦) عن سليمان بن عبد الرحمن: ثنا **عبد الرحمن بن سوار الهلالي**: ثنا **حصين بن الأسود الهلالي**: ثنا أبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي أن النبي ﷺ كان يقول لأصحابه: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن وحصين الهلاليان لم أجد لهما ترجمة.

وسليمان بن عبدالرحمن هو الدمشقي؛ كما صرح المؤلف به في «الصغير» (٧٤١ - الروض) و«الأوسط» (٥٩ و٦٤ و٦٩ - ط) في أحاديث أخرى، وهو ابن بنت شرحبيل؛ صدوق يخطىء، ولم يعرفه الهيثمي، فقال في «المجمع» (١/٢٥٢):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله لم أر من ترجم أحداً منهم»!

والحديث عزاه في «الفتح الكبير» للطبراني أيضاً والضياء!

١٧٠٤ - (مَا مِنْ أحدٍ يلبسُ ثوباً ليُباهي به، لينظُرَ الناسُ إليه، لم ينظرِ الله إليهِ حتى يَنزَعَه).

ضعيف جداً. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٢٥ / ١)، وكذا الطبراني في «الكبير» (٢٣ / ٢٨٣ / ٦١٨)، من طريق **عبد الخالق بن زيد بن واقد** عن أبيه عن محمد بن عبد الملك بن مروان عن **أبيه** عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، قال الذهبي في «الميزان»:

«أنى له العدالة وقد سفك الدماء وفعل الأفاعيل؟!».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«كان طالب علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها، فتغير حاله، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالاً، وقبلها منازعاً لابن الزبير تسع سنين».

والأخرى: عبد الخالق بن زيد. قال النسائي:

«ليس بثقة».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني، فقال المناوي:

«وضعفه المنذري. قال الهيثمي: فيه عبد الخالق بن زيد بن واقد وهو ضعيف. وبه عرف ما في رمز المؤلف لحسنه».

١٧٠٥ ـ (خلِّلُوا لحَاكُم وأظفارَكُم، إنَّ الشيطانَ يجري ما بينَ اللحمِ والظُّفرِ).

موضوع. رواه أبو العباس الأصم في «جزء من حديثه» (١٨٨ / ١ مجموع ٢٤)، وعنه ابن عساكر (١٥ / ٢٣٢ / ١)، وتمام الرازي (٨ / ١٢٢ / ١)، من طريق عيسى بن عبد الله عن عثمان بن عبد الرحمن عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الخطيب في السادس من «الجامع»، كما في «المنتقى منه» (٢/١٩).

قلت: وهذا موضوع، آفته عثمان بن عبد الرحمن، وهو الزهري الوقاصي، روى ابن عساكر (١٢ / ٢٣٩ / ١) عن صالح بن محمد الحافظ أنه قال:

«كان يضع الحديث».

وقال ابن حبان:

«كان يروي عن الثقات الموضوعات».

وعيسى بن عبد الله، لم يتبين لي الآن من هو؟

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب في «الجامع» وابن عساكر عن جابر. وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء!!

١٧٠٦ ـ (خلُقانِ يحبُّهما الله، وخلُقانِ يُبْغِضُهما الله، فأما اللذان يحبُّهما الله فالسخاء والسماحةُ، وأما اللذانِ يُبغضهما الله فسوء الخلقِ والبُخلِ، وإذا أراد الله بعبدٍ خيراً استعمَلَهُ على قضاء حوائجِ الناسِ).

موضوع. ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في الشعب عن ابن عمرو، وزاد المناوي في تخريجه:

«وأبو نعيم والديلمي والأصبهاني وغيره». ثم لم يتكلم على إسناده بشيء.

وقد وقفت عليه في «جزء أحاديث عن شيوخ الإجازة» تخريج القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (١٥٢ / ١ مخطوط الظاهرية ٣٧ مجموع) خرجه من طريق **محمد بن يونس الكديمي**: ثنا أبو عاصم الكلابي: ثنا جدي **عبيد الله بن الوازع** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

ثم وجدته في «المنتقى من حديث أبي بكر بن سلمان الفقيه» (١٠١ / ٢) من هذا الوجه، إلا أنه قال: «عمرو بن عاصم» بدل: «أبو عاصم»، ثم وجدته في «حديث الكديمي» (٣٢ / ١) رواية أبي نعيم مثل رواية أبي بكر الفقيه، وهو الصواب، فإن عمرو بن عاصم هو الكلابي وجده عبيد الله بن الوازع، وجده مجهول.

والكديمي وضاع معروف.

ثم رأيته في «شعب الإيمان» للبيهقي (٢ / ٢٤٩ / ٢)، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١١٤ / ١)، والديلمي أيضاً من طريق أبي نعيم (٢ / ١٣٥) من هذا الوجه.

١٧٠٧ - (خَليلي مِن هذه الأمةِ أويسٌ القرنيُّ).

منكر. رواه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ١١٣)، وعنه ابن عساكر (٣ / ١٠٧ / ٢)، عن سلام بن مسكين قال: حدثني **رجل** قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: ورجاله ثقات، لكنه مرسل، لأن سلام بن مسكين من أتباع التابعين، فالرجل الذي حدثه أحسن أحواله أنه تابعي، ولا يمكن أن يكون صحابياً فثبت أنه مرسل.

ثم إن الحديث منكر عندي لقوله ﷺ في الحديث الصحيح المشهور:

«. . . وإني أبرأ إلى الله أن يكون لي فيكم خليل، وإن الله قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً». الحديث رواه مسلم وغيره.

١٧٠٨ - (خمسٌ تفطِرُ الصائمَ وتنقضُ الوضوء: الكذبُ، والغيبةُ، والنميمةُ، والنظرُ بالشهوةِ، واليمينُ الفاجرةُ).

موضوع. رواه أبو القاسم الخرقي في «عشر مجالس من الأمالي» (٢٢٤ / ٢) عن عثمان بن سعيد: ثنا بقية بن الوليد عن **محمد بن الحجاج** عن جابان عن أنس مرفوعاً.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من هذه الطريق، وقال: «موضوع».

وأقره السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٠٦)، وزاد ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٧٢ / ١) فقال:

«قلت: رواه أبو الفتح الأزدي في «الضعفاء» في ترجمة محمد بن الحجاج الحمصي وأعله به، وقال: لا يكتب حديثه، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٢٥٨ - ٢٥٩): سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث كذب. انتهى، واقتصر الشيخ الإمام تقي الدين السبكي في «شرح المنهاج» على تضعيفه. والله أعلم».

قلت: هذا الاقتصار قصور، سيما وهو مخالف لحكم إمام من الأئمة النقاد، ألا وهو أبو حاتم، وقد تبعه عليه ابن الجوزي ثم السيوطي على تساهله الشديد الذي عرف به! على أنه لم يسلم موقفه تجاه الحديث من التناقض، فقد أورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الأزدي في «الضعفاء»، وقد علمت من كلام ابن عراق أن الطريق واحد!

١٧٠٩ - (بريءٌ من الشحِّ من أدَّى الزكاةَ، وقَرى الضيفَ، وأعطى في النائبةِ).

ضعيف. رواه الطبراني (١ / ٢٠٥ / ٢) من طريق **عمر بن علي المقدمي عن مجمع** ابن يحيى بن جارية قال: سمعت عمي **خالد بن زيد الأنصاري** قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لأن خالد بن زيد؛ وهو ابن حارثة الأنصاري لم تثبت صحبته. قال الحافظ في «الإصابة» (١ / ٤٠٥) بعد ما عزاه لأبي يعلى والطبراني:

«إسناده حسن، لكن ذكره البخاري وابن حبان في (التابعين)».

ونقله المناوي وأقره، ولم يزد عليه بشيء، وعزاه أصله لهناد، يعني في «الزهد» (رقم: ١٠٦٠).

وأنا أقول: إن كان مدار الحديث عنده وعند أبي يعلى من طريق عمر بن علي المقدمي الذي في طريق الطبراني، ففيه علة أخرى غير الإرسال، وهي تدليس المقدمي هذا، قال الحافظ: «كان يدلس شديداً»!

قلت: ويعني به تدليس السكوت، كأن يقول: «حدثنا» أو «سمعت»، ثم يسكت، ثم يقول: «هشام بن عروة» أو «الأعمش»، موهماً أنه سمع منهما، وليس كذلك! وانظر الحديث (٩٢١).

ثم وجدت في مسودتي أن الحديث أخرجه ابن حبان في «كتاب الثقات» (٤ / ٢٠٢) من طريق أبي يعلى بسنده عن ابن المبارك عن مجمع بن يحيى به، وقال: «مرسل».

وأنه رواه أبو عثمان النُّجيرمي في «الفوائد» (٢٦ / ٢) عن سليمان بن شرحبيل: ثنا **إسماعيل بن عياش**: ثنا عمارة بن غزية الأنصاري عن عمه عمر بن حارث عن أنس بن مالك مرفوعاً به، دون قوله: «وأعطى في النائبة».

ومن هذا الوجه رواه الثعلبي أيضاً في «تفسيره» (٣ / ١٨١ / ١ - ٢).

قلت: وهذا إسناد غريب، عمر بن حارث عم عمارة بن غزية، لم أجد له ترجمة، ولم يذكروا في ترجمة عمارة بن غزية أنه يروي عن عمه هذا، وإنما عن أبيه غزية بن الحارث!

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن المدنيين، وهذه منها.

وسليمان بن شرحبيل، وكتب كاتب «الفوائد» على «شرحبيل» «شراحيل» كأنه يعني نسخته. ولم أجد في هذه الطبقة من اسمه سليمان بن شرحبيل أو شراحيل.

ثم رأيت الحديث في «الزهد» لهناد (١٠٦٠) من طريق آخر عن مجمع بن يحيى. فانحصرت العلة في الإرسال في هذا الوجه. والله أعلم.

١٧١٠ - (خمسٌ منَ العبادةِ: قلَّةُ الطعامِ عبادةٌ، والقعود في المساجدِ عبادةٌ، والنظرُ في المصحفِ من غيرِ قراءةٍ عبادةٌ، والنظرُ في وجهِ العالِمِ عبادةٌ، وأظنُّه قال: والنظرُ في وجهِ الوالدين عبادةٌ).

ضعيف جداً. رواه عفيف الدين أبو المعالي في «فضل العلم» (١١٥ / ١) عن سليمان بن الربيع النهدي: حدثنا همّام بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، سليمان بن الربيع النهدي تركه الدارقطني.

ومثله شيخه همام بن مسلم.

١٧١١ - (ائتَدِموا ولو بالماء).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (ق ١٦٢ / ١)، والطبراني في «جزء من حديثه» (ق ٢٧ / ١)، والخطيب في «التاريخ» (٧ / ٤٣٠)، من طريق غزيل بن سنان الموصلي: ثنا عفيف بن سالم عن سفيان عن ليث عن طاوس عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، علته ليث وهو ابن أبي سليم، وهو ضعيف لاختلاطه.

وأما عفيف بن سالم فصدوق كما في «الميزان» و«التقريب».

وأما غزيل بن سنان الموصلي، فلم أعرفه، ولعله الذي في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣ / ٥٩):

«غضير (وفي نسخة: غصين) بن سنان الضبي، روى عن . . . (بياض) سمع منه أبي، وسألته عنه، فقال: لا بأس به».

والحديث عزاه السيوطي لأوسط الطبراني، فقال المناوي:

«وكذا أبو نعيم والخطيب. قال الهيثمي: وفيه غزيل بن سنان لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فيه مجهول، وآخر ضعيف».

وما نقله المناوي عن الهيثمي هو في كتاب الأطعمة من «المجمع» (٥ / ٣٥)، وقوله: «وبقية رجاله ثقات» ذهول عن ليث، فإنه ضعيف معروف الضعف، فَتَنَبَّهْ!

١٧١٢ - (أتدرينَ ما خُرافَةُ؟ كان رجلاً في بَني عُذْرَةَ، أَسَرتْهُ الجنُّ، فمكثَ فيهم دهراً ثم ردُّوه إلى الإنسِ، فكان يُحدِّثُ الناسَ بما رأى فيهم منَ الأعاجيبِ، فقال الناسُ: حديثُ خُرافةَ).

ضعيف. رواه الترمذي في «الشمائل» (٢ / ٥٨ - ٥٩)، وأحمد (٦ / ١٥٧)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩ / ٢٣٤ / ٢)، عن **مجالد بن سعيد** عن عامر عن مسروق عن عائشة قالت:

حدث رسول الله ﷺ ذات ليلة نساءه حديثاً فقالت امرأة منهن: يا رسول الله! هذا حديث خرافة، قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير مجالد بن سعيد، فإنه ليس بالقوي كما في «التقريب».

فإذا عرفت ضعف الحديث؛ فلا وجه لما نقله في «المقاصد الحسنة» عن أبي الفرج النهرواني أنه قال في «الجليس الصالح» له:

«عوام الناس يرون أن قول القائل: هذه خرافة، معناه أنه حديث لا حقيقة له، ولا أصل له، وقد بين ذلك الصادق المصدوق». قال السخاوي:

«ونحوه قول ابن الأثير في «النهاية»: أجروه على كل ما يكذبونه من الأحاديث، وعلى كل ما يستملح، ويتعجب منه، ويروى عنه ﷺ أنه قال: خرافة حق».

قلت: لقد أحسن ابن الأثير بإشارته إلى ضعف الحديث بتصديره إياه بقوله: «ويُروى»، وكان الواجب على السخاوي أن يوضح ذلك، ويكشف عن علته كما فعلنا، لأن كتابه موضوع لذلك!

ومن عجيب أمره أنه قال:

«رواه الترمذي في «السمر» من «جامعه»، بل وفي «الشمائل النبوية» وأحمد وأبو يعلى في «مسنديهما» كلهم من حديث عامر الشعبي . . . ».

فكان عليه أن يقول: «كلهم من حديث مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي»، لأن مجالداً هو علة الحديث، فأغفلها. والله المستعان.

ثم إن الحديث لم يروه الترمذي في «جامعه»، فاقتضى التنبيه.

١٧١٣ - (أتدرينَ ما حديثُ خُرافةَ؟ إنَّ خُرافةَ كان رجلاً من بني عُذْرَةَ فأصابتْهُ الجنُّ، فكانَ فيهم حيناً، فَرجَع إلى الإنس، فجعلَ يُحدِّثُهم بأشياءَ تكونُ في الجنِّ، وبأعاجيبَ لا تكونُ في الإنسِ، فحدَّثَ أن رجلاً من الجنِّ كانت له أمٌّ، فأمَرتْهُ أن يتزوَّجَ، فقالَ: إنِّي أخشى أن يدخُلَ عليكِ من ذلك مشقةٌ، أو بعضُ ما تكرهينَ، فلم تَزلْ به حتى زوَّجتْهُ، فتزوَّج امرأةً لها أم، فكانَ يقسمُ لامرأتِهِ ولأمِّه، ليلةً عندَ هذه، وليلةً عند هذه، قال: وكانت ليلةُ امرأتِهِ، فكانَ عندَها، وأمُّهُ وحدَها، فَسلَّم عليها مُسلِّمٌ، فردَّت السلامَ، ثمَّ قال: هل من مبيتٍ؟ قالت: نعم، قال: فهل من عَشاءٍ؟ قالت، نعم، قال: فهل من محدِّثٍ يحدِّثُنا؟ قالت: نعم، أُرسلُ إلى ابني يحدِّثُكم، قال: فما هذه الخَشَفَةُ التي نسمعها في داركِ؟ قالت هذه إبلٌ وغنمٌ . . .).

ضعيف جداً. ابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (٣٤ / ١ - ٢) عن عثمان بن معاوية عن ثابت عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، عثمان بن معاوية. قال ابن حبان:

«شيخ يروي الأشياء الموضوعة التي لم يحدث بها ثابت قط، لا تكتب روايته إلا على سبيل القدح».

ثم ساق له هذا الحديث.

وتعقبه الحافظ في «اللسان»، فقال:

«وهذا الحديث الذي أنكره ابن حبان على هذا الشيخ، قد أورده ابن عدي في «الكامل» في ترجمة علي بن أبي سارة من روايته عن ثابت عن أنس، فتابع عثمان بن معاوية. وعلي بن أبي سارة ضعيف، وقد أخرج له النسائي».

وأقول: هذه المتابعة لا تجدي، لأن ابن أبي سارة ضعفه البخاري جداً بقوله: «فيه نظر». كما رواه ابن عدي عنه. ثم ساق له أحاديث هذا أحدها، ثم قال (٢٨٧ / ٢):

«كلها غير محفوظة، وله غير ذلك عن ثابت مناكير أيضاً».

ثم إن نص حديثه يختلف عن نص المشهود له، فإنه قال في أوله:

«حدث رسول الله ﷺ عائشة مرة حديثاً، فقالت: لولا أنك حدثتني بهذا يا رسول الله! لظننت أنه حديث خرافة، فقال لها: يا عائشة! وهل تدرين ما خرافة؟ قالت: لا، قال: فإن خرافة كان رجلاً من بني عذرة، سبته الجن، فكان معهم، فإذا استرقوا السمع من السماوات، حدث بعضهم بعضاً بذلك، فسمعه خرافة منهم، فيحدث به بني آدم، فيحدثونه كما يقول. وذكر الحديث».

١٧١٤ - (ابنَ آدمَ! أطعْ ربَّك تُسمَّى عالماً، ولا تعْصِه فتُسمَّى جاهلاً).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٥)، والخطيب في «الفوائد الصحاح والغرائب» (ج٢ رقم الحديث ١٠ - نسختي)، من طريق علي بن زياد المتوثي: ثنا **عبد العزيز بن أبي رجاء**: ثنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري قالا: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وليس عند أبي نعيم «ابن آدم». وقال: «عاقلاً» مكان: «عالماً»، وقال هو والخطيب، واللفظ لهذا:

«حديث غريب جداً من حديث مالك بن أنس، تفرد بروايته عنه عبد العزيز بن أبي رجاء».

قلت: قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني: متروك. له مصنف موضوع كله».

ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«هذا باطل على مالك».

وأقره الحافظ في «اللسان».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ١٠٤ / ٢) من رواية الخطيب في «رواة مالك» دون قوله: «ابن آدم»، أي مثل رواية أبي نعيم. وأورده في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم، بلفظ الترجمة المخالفة للتي ذكرتها آنفاً. وتعقبه المناوي بعد ما نقل كلام الذهبي بقوله:

«وقد اقتصر المؤلف على الرمز لتضعيفه، وكان الأولى حذفه».

ثم تردد المناوي في هذا الحكم فقال في «التيسير»:

«وهو ضعيف، بل قيل: موضوع».

١٧١٥ - (ابْكينَ، وإياكنَّ ونَعيقَ الشيطانِ، فإنَّه مهما يَكُن مِن القلبِ والعينِ فمِن الله والرحمةِ، ومهما يكن مِن اليدِ واللسانِ، فمِن الشيطانِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (١ / ٢٣٧ و٣٣٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٨ / ٢٤ - أوربا)، عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال:

«لما ماتت رقية بنت النبي ﷺ قال النبي ﷺ: الحقي بسلفنا عثمان بن مظعون، فبكت النساء على رقية، فجاء عمر بن الخطاب فجعل يضربهن بسوطه، فأخذ النبي ﷺ بيده، ثم قال: دعهن يا عمر يبكين، ثم قال: (فذكره)، فقعدت فاطمة على شفير القبر

إلى جنب النبي ﷺ، فجعلت تبكي، فجعل رسول الله ﷺ يمسح الدمع عن عينها بطرف ثوبه».

قلت: وهذا سند ضعيف، علي بن زيد هو ابن جدعان، جزم الحافظ في «التقريب» بأنه «ضعيف».

١٧١٦ - (ابنُ أُختِكُم منكُم، وحليفُكُم مِنكُم، وَمولاكُم مِنكُم، إنَّ قُرَيْشاً أهلُ صدقٍ وأمانةٍ، فَمنْ بَغَى لها العواثِرَ، أكبَّهُ الله في النَّار لِوجْهِه).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٥)، والسري بن يحيى في «حديث الثوري» (٢٠٠ / ٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٧ / ٢)، والحاكم (٤ / ٧٣)، وأحمد (٤ / ٣٤٠)، والشافعي الشطر الثاني منه (١٨٤٥ - ترتيبه)، من طريق **إسماعيل بن عبيد بن رفاعة** عن أبيه عن جده قال:

«جمع رسول الله ﷺ قريشاً، فقال: هل فيكم من غيركم؟ قالوا: لا، إلا ابن أختنا، وحليفنا، ومولانا، فقال: . . .» فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وهو القائل في إسماعيل هذا:

«ما علمت روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم».

ولهذا قال الحافظ:

«مقبول». يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث.

قلت: وقد وجدت للشطر الثاني منه شاهداً من حديث جابر مرفوعاً به، إلا أنه قال:

«إلا كبه الله عز وجل لمنخريه».

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣ / ٣٢٠ / ١ - ٢) من طريق **المسور بن عبد الملك بن عبيد بن سعيد بن يربوع المخزومي عن زيد بن عبد الرحمن بن عمرو بن نفيل** - من بني عدي - عن أبيه قال:

«جئت جابر بن عبد الله الأنصاري في فتيان من قريش، فدخلنا عليه بعد أن كف

بصره، فوجدنا حبلاً معلقاً في السقف، وأقراصاً مطروحة بين يديه أو خبزاً، فكلما استطعم مسكين، قام جابر إلى قرص منها، وأخذ الحبل حتى يأتي المسكين فيعطيه، ثم يرجع بالحبل حتى يقعد، فقلت له: عافاك الله! نحن إذا جاء المسكين أعطيناه، فقال: إني أحتسب المشي في هذا، ثم قال: ألا أخبركم شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ؟ قالوا: بلى، قال: سمعته يقول: فذكره».

قلت: وهذا سند ضعيف، من دون جابر لم أعرفهم؛ غير المسور بن عبد الملك ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٩٨) من رواية جمع من الثقات ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وفي «الميزان» عن الأزدي:

«ليس بالقوي».

قلت: فهذا القدر من الحديث حسن بمجموع الطريقين؛ ولذلك أوردته في «الصحيحة» (١٦٨٨)، كما أخرجت فيه (٧٧٦) الجملة الأولى منه، والجملة الثالثة (١٦١٣). والله أعلم.

١٧١٧ - (إيَّاكُم والحُمْرَةَ، فإنَّها أحبُّ الزينةِ إلى الشيطانِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨ / ١٤٨ / ٣١٧) من طريق بكر ابن محمد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، الحسن البصري مدلس وقد عنعنه.

وسعيد بن بشير ضعيف، كما في «الإصابة» وغيره.

وقد اختلف عليه في إسناده. فرواه بكر عنه هكذا.

وأخرجه الحسن بن سفيان في «مسنده» من طريق يحيى بن صالح الوحاظي ومحمد بن عثمان كلاهما عنه فقال: عن «عبد الرحمن بن يزيد بن رافع» بدل: «عمران بن حصين».

وأخرجه ابن أبي عاصم من طريق محمد [بن] بلال عن سعيد بهذا الإسناد، لكنه سمى جده راشداً.

وكذا أخرجه ابن منده من طريق الوحاظي، كما في «الإصابة».

وأخرجه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (ق ٢٦٣ / ٢) عن سعيد بن بشير مثل رواية ابن سفيان عنه.

١٧١٨ - (إنَّ الشيطانَ يحبُّ الحمرةَ، فإيَّاكُم والحُمرةَ، وكلَّ ثوبٍ ذي شُهرةٍ).

ضعيف جداً. رواه أبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٢٨٣ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (٧٨٥٨ - بترقيمي) عن ابن جريج: أخبرني **أبو بكر الهذلي** عن الحسن عن رافع ابن يزيد الثقفي مرفوعاً.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عدي (١٦٩ / ٢)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٦٤٦)، وقال:

«باطل».

وقال ابن عدي:

«أبو بكر الهذلي في حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه».

وعنه علقه ابن منده في «المعرفة» (٢ / ١٩٨ / ١).

وقال ابن حجر الهيتمي في «أحكام اللباس» (٧ / ١):

«إنه ضعيف».

وأقول: بل هو ضعيف جداً، فإن الهذلي هذا؛ قال الذهبي في «الضعفاء»:

«مجمع على ضعفه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك الحديث».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الحاكم في «الكنى»، وابن قانع، والبيهقي في «الشعب». وذكر المناوي أن الطبراني رواه أيضاً من طريق الهذلي. وأن الحافظ

قال في «الفتح»:

«الحديث ضعيف، وبالغ الجوزقاني فقال: إنه باطل، وقد وقفت على كتاب الجوزقاني وترجمه بـ «الأباطيل»، وهو بخط ابن الجوزي، وقد تبعه على أكثره في «الموضوعات»، لكن لم يوافقه على هذا الحديث، ولم يذكره فيها فأصاب. انتهى».

قلت: والصواب أنه ضعيف كما قال الحافظ، لأن الجوزقاني رواه من طريق أخرى فيه اضطراب، وسعيد بن بشير، وهو ضعيف؛ كما تقدم في الذي قبله. والله أعلم.

١٧١٩ - (إنَّ الله تعالى بَنى الفردوسَ بيدِهِ، وحَظَرَها على كلِّ مُشركٍ وكلِّ مُدْمنٍ للخمرِ سكيرٍ).

ضعيف. أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١٠ / ١٧٧ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٩٤ - ٩٥)، والديلمي (١ / ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦)، من طريق أبي الطاهر بن السرح قال: ثنا خالي أبو رجاء عبد الرحمن بن عبد الحميد قال: حدثني يحيى بن أيوب عن **داود بن أبي هند** عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث داود عن أنس رضي الله تعالى عنه، لم يروه عنه إلا يحيى بن أيوب المعافري المصري، تفرد به عنه أبو رجاء».

قلت: ورجاله كلهم ثقات، في بعضهم كلام لا يضر، وإنما علته الانقطاع بين داود وأنس. فإنه وإن كان رآه، فلم يثبت أنه سمع منه. قال ابن حبان: روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه. وقال الحاكم: لم يصح سماعه من أنس.

وخفيت هذه العلة على المناوي، فأخذ يتكلم على بعض الرواة بما لا يقدح، ولولاها لكان الحديث ثابتاً.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للبيهقي في «الشعب» وابن عساكر.

١٧٢٠ - (إنَّ مِنَ القَرَفِ التَلَفَ).

ضعيف. أخرجه أبوداود (٢ / ١٥٩)، وأحمد (٣ / ٤٥١)، من طريق يحيى بن عبد الله بن بحير قال: أخبرني من سمع فروة بن مسيك قال:

قلت: يا رسول الله! أرض عندنا يقال لها: أرض أبين، هي أرض ريفنا وميرتنا، وإنها وبئة، أو قال: وباؤها شديد؟ فقال النبي (ص): دعها عنك، فإن من القرف التلف.

قلت: وهذا سند ضعيف، لجهالة من سمعه من فروة.

١٧٢١ - (لو أمسكَ الله عزَّ وجلَّ المطرَ عن عبادِهِ خَمْسَ سنينَ، ثمَّ أرسلَهُ، لأصبحَت طائفةٌ من الناسِ كافرينَ؛ يقولونَ: سُقِينا بِنَوءِ المَجْدَحِ).

ضعيف. رواه النسائي (١ / ٢٢٧)، والدارمي (٢ / ٣١٤)، وابن حبان (٦٠٦)، وأحمد (٣ / ٧)، والطبراني في «الدعاء» (ق ١١١ / ٢)، عن عمرو بن دينار عن **عتاب بن حنين** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وزاد الدارمي في آخره:

«قال: المجدح كوكب يقال له: الدبران».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عتاب بن حنين، أورده ابن أبي حاتم برواية يحيى بن عبد الله بن صيفي وعمرو هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولذلك قال الحافظ: «مقبول». يعني عند المتابعة كما هو اصطلاحه.

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»!

والمحفوظ في الباب الحديث القدسي:

«ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح منهم بها كافرين..» الحديث.
أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٨١).

١٧٢٢ - (إنَّ أهلَ الجنةِ إذا دَخلُوها نَزلوا فيها بفضلِ أعمالِهم، ثمَّ يُؤذنُ لهم في مقدارِ يومِ الجمعةِ من أيَّامِ الدُّنيا، فيزورونَ ربَّهم، ويبرزُ لهم عَرشَهُ، ويتبدَّى لهم في روضةٍ من رياضِ الجنَّةِ، فتُوضعُ لهم منابرُ من نورٍ، ومنابرُ من لؤلؤٍ، ومنابرُ من ياقوت، ومنابرُ من زَبَرْجَد، ومنابرُ من ذهبٍ، ومنابرُ من فضَّةٍ، ويجلسُ أدناهُم - وما فيهم من دنيٍّ - على كُثبانِ المسكِ والكافورِ، وما يرونَ أنَ أصحابَ الكراسي بأفضلَ منهم . . . (الحديث بطوله، وفيه:) ثمَّ ننصرفُ إلى منازِلنا، فيتلقَّانا أزواجُنا، فيقُلنَ: مرحباً وأهلاً، لقد جئتَ، وإنَّ بكَ من الجمالِ أفضلَ ممَّا فارقتنا عليه، فيقولُ: إنَّا جالسنا اليومَ ربَّنا الجبارَ، ويَحِقُّنا أن ننقلبَ بمثل ما انقلبْنا).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ٨٩ - ٩٠)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٧٨٥ - بتحقيقي)، وتمام في «الفوائد» (١٣ / ٢٤١ - ٢٤٢ / ٢)، من طرق عن هشام بن عمار: حدثنا عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين: حدثنا الأوزاعي: حدثنا حسان بن عطية عن سعيد بن المسيب أنه لقي أبا هريرة، فقال أبو هريرة: أسأل الله أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة، فقال سعيد: أفيها سوق؟ قال: نعم، أخبرني رسول الله ﷺ: فذكره، وقال الترمذي مضعفاً:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قلت: وعلته عبد الحميد هذا، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«قال النسائي: ليس بالقوي».

وقال الحافظ في «التقريب».

«صدوق، ربما أخطأ، قال أبو حاتم: كان كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حديث».

وهشام بن عمار، وإن أخرج له البخاري ففيه كلام، قال الذهبي في «الميزان»:

«صدوق مكثر، له ما ينكر، قال أبو حاتم: صدوق قد تغير، فكان كلما لقن تلقن».

ونحوه في «التقريب».

وأخرجه ابن أبي عاصم (٧٨٦) وتمام من طريق **سويد بن عبد العزيز** عن الأوزاعي به.

لكن سويد هذا ضعيف جداً، قال البخاري:

«فيه نظر لا يحتمل».

وذكره الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«قال أحمد: متروك الحديث».

١٧٢٣ - (أنا شفيعٌ لكلِّ رَجُلَيْنِ تحابَّا في الله، من مَبْعَثِي إلى يومِ القيامةِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣٦٨) من طريق **عمرو بن خالد الكوفي**: ثنا أبو هاشم الرماني عن زاذان أبي عمر الكندي عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته عَمْرو بن خالد هذا، فقد كذَّبه أحمد ويحيى والدارقطني وغيرهم، وقال وكيع:

«كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له تحول إلى واسط».

قلت: ثم رواه عنه كذاب آخر، ووضع له إسناداً آخر، وهو **يحيى بن هاشم**، فقال: ثنا **أبو خالد الواسطي** عن زيد بن علي عن أبيه علي عن جده الحسين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه تمام في «الفوائد» (١٢ / ٢١٩ / ٢).

قلت: وأبو خالد الواسطي، هو عمرو بن **خالد** الكذاب، الذي في الطريق الأولى، ويحيى بن هاشم هو أبو زكريا السمسار الغساني الكوفي، كذبه ابن معين وصالح جزرة، وقال

ابن عدي:

«كان ببغداد يضع الحديث، ويسرقه».

والحديث أورده السيوطي في «زوائد الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم فقط عن سلمان!

١٧٢٤ - (اللهمَّ إنَّك سألتَنا من أنفُسِنا ما لا نملِكُه إلا بكَ، اللهمَّ فأعطِنا منها ما يُرضيكَ عنَّا).

ضعيف جداً. أخرجه تمام في «الفوائد» (١٢ / ٢٢٣ / ١) من طريق **دلهاث بن جبير**: ثنا الوليد بن مسلم: أنبأ الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، دلهاث هذا، قال الأزدي:

«ضعيف جداً».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر فقط! واستدرك عليه المناوي المستغفري في «الدعوات»، وقال:

«قال المصنف: وهذا الحديث متواتر»!

وأنا أظن أن هذا خطأ مطبعي، وأن محله في غير هذا الحديث. فإنه ليس له طريق أخرى، فضلاً عن أن يكون متواتراً!!

ولم ترد هذه العبارة في «الجامع الكبير» (٥٤٤ - ٩٧٩٤).

١٧٢٥ - (إذا آخيتَ رجلاً فَسلْهُ عن اسمه واسم أبيه، فإن كان غائباً حفظتَهُ، وإن كان مريضاً عدتَهُ، وإن ماتَ شهدتَهُ).

ضعيف جداً. قال في «الجامع»: رواه البيهقي في «الشعب» عن ابن عمر، ورمز لضعفه، وبين السبب في ذلك شارحه المناوي، فقال:

«قال مخرجه البيهقي: تفرد به مسلمة بن علي بن عبيد الله، وليس بالقوي. انتهى، ومسلمة أورده الذهبي رحمه الله في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: قال الدارقطني وغيره: متروك».

قلت: ومنه تعلم تساهله في «التيسير» بقوله: «وفي إسناده ضعف قليل»! وقال الترمذي: «ولا يصح إسناده». كما يأتي في الحديث الذي بعده.

وقد أخرجه تمام في «الفوائد» (١٢ / ٢١٥ / ٢) عن مسلمة بن علي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال:

«رآني النبي ﷺ وأنا أتلفت، فقال لي: مالك يا عبد الله؟ قلت: يا رسول الله! رجل أحببته، فأنا أطلبه، فقال رسول الله ﷺ: فذكره».

١٧٢٦ - (إذا آخى الرجلُ الرجلَ فَلْيسألْهُ عن اسمِه واسمِ أبيهِ، وممَّن هو، فإنَّه أوصَلُ للمودَّةِ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤ / ٢ / ٣١٤)، وابن سعد في «الطبقات» (٦ / ٦٥)، وعبد بن حميد (ق ٥٣ / ٢)، والترمذي (٢ / ٦٣)، وأبونعيم في «الحلية» (٦ / ١٨١)، من طريق عمران بن مسلم القصير عن **سعيد بن سلمان** عن **يزيد ابن نعامة الضبي** قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف ليزيد بن نعامة سماعاً من النبي ﷺ، ويروى عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو هذا الحديث، ولا يصح إسناده».

يشير إلى الحديث الذي قبله.

فعلة الحديث الإرسال، وشذ البخاري فقال:

«يزيد بن نعامة له صحبة». وقد خطَّؤوه في ذلك.

وله علة أخرى، وهي جهالة الراوي عن سعيد بن **سلمان**، ويقال: سليمان. قال الذهبي:

«روى عنه عمران القصير فقط، ذكره ابن حبان في (ثقاته)».

وفي «التقريب»:

«مقبول».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن سعد في «الطبقات»، والبخاري في «تاريخه»، والترمذي فقط! ورمز له بالضعف.

١٧٢٧ - (إذا اتُّخذَ الفَيء دولاً، والأمانةُ مغنماً، والزكاةُ مغرماً، وتُعلِّمَ لغير الدينِ، وأطاعَ الرجلُ امرأتَه، وعقَّ أمَّه، وأدنى صديقَه، وأقصى أباه، وظهرتِ الأصواتُ في المساجدِ، وسادَ القبيلةَ فاسقُهم، وكانَ زعيمُ القومِ أرذَلَهم، وأُكرِمَ الرجلُ مخافةَ شرِّه، وظهرتِ القَيْناتُ والمعازفُ، وشُرِبَت الخمورُ، ولَعنَ آخرُ هذه الأمَّةِ أوَّلَها، فَلْيرتَقبوا عندَ ذلك ريحاً حمراء، وزلزلةً وخسفاً ومسخاً وقذفاً، وآياتٍ تتابعُ، كنظامٍ بالٍ قُطِعَ سِلكُه فتتابعَ).

ضعيف. رواه الترمذي (٢ / ٣٣) من طريق رميح الجذامي عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال مضعِّفاً:

«حديث غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه».

قلت: ورميح هذا مجهول، كما في «التقريب».

ونحو هذا الحديث ما سيأتي بلفظ:

«إذا فعلت أمتي خمس عشر خصلة».

١٧٢٨ - (بَادِروا أولادَكُم بالكُنى، لا تَغلبُ عليهمُ الألقابُ).

موضوع. رواه ابن عدي (٣٤ / ١)، والديلمي (٢ / ١ / ٢)، من طريق أبي الشيخ عن أبي علي الدارسي: حدثنا حبيش بن دينار عن زيد بن أسلم عن ابن عمر

مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«أبو علي الدارسي بشر بن عبيد منكر الحديث».

قلت: وكذبه الأزدي.

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية ابن حبان، وقال:

«لا يصح، حبيش يروي عن زيد العجائب لا يجوز الاحتجاج به».

قلت: وإعلاله بحبيش هو الصواب؛ لأن الدارسي صدوق كما بينته في ترجمته من «تيسير الانتفاع»، وبه أعله ابن الجوزي كما رأيت.

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» بقوله (١ / ١١١):

«قلت: أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، وابن عدي، وقال: (فذكر ما تقدم عنه)، وأورده صاحب «الميزان» في ترجمته، وقال: إنه غير صحيح. وقال ابن حجر في «كتاب الألقاب»: سنده ضعيف، والصحيح عن ابن عمر قوله. انتهى، وله طريق آخر، قال الشيرازي في «الألقاب»: أنبأنا . . . حدثنا **إسماعيل بن أبان**: أخبرني جعفر الأحمر عن أبي حفص عن أنس بن مالك مرفوعاً به. **إسماعيل** متروك، وجعفر ثقة ينفرد. والله أعلم».

قلت: وهذا التعقب لا طائل تحته، لأن إسماعيل هذا وهو الغنوي كان يضع الحديث كما قال ابن حبان. وقال أحمد:

«روى أحاديث موضوعة». ولذلك تعقبه ابن عراق بقوله (١ / ١٩٩):

«قلت: إسماعيل بن أبان كان يضع، كما مر في المقدمة».

١٧٢٩ - (ذِكْرُ عليٍّ عبادةٌ).

موضوع. رواه ابن عساكر (١٢ / ١٥٣ / ٢) عن **الحسن بن صابر الهاشمي**: نا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند واه جداً، الحسن هذا متهم، قال الذهبي:

«قال ابن حبان: منكر الحديث. ثم ساق له . . . عن عائشة مرفوعاً: لما خلق الله الفردوس، قالت: رب زيِّني، قال: قد زيَّنتك بالحسن والحسين. وهذا كذب».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية ابن حبان، وقال:

«الحسن بن صابر منكر الرواية جداً».

ثم ساق له ابن الجوزي طريقاً أخرى، فيها لوط أبو مخنف والكلبي، قال:

«وهما كذابان». وساق له السيوطي (١ / ٣٨٩) طريقاً ثالثاً رواه الطبراني وفيه عباد ابن صهيب، قال السيوطي:

«وهو أحد المتروكين».

ثم إن الحديث الأول أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن عائشة. وأعله المناوي بقول ابن حبان المتقدم في ابن صابر، وذلك يقتضي أن إسناده ضعيف جداً كما تقدم، فقوله في «التيسير»:

«إسناده ضعيف». غاية في التقصير، ومتنه ظاهر الوضع.

١٧٣٠ ـ (أُتِيتُ بمقاليدِ الدنْيا (وفي رواية: بمفاتيح خزائنِ الدنْيَا) عَلى فَرس أبْلَقَ [جاءني بهِ جبريلُ عليهِ السلامُ] عليهِ قطيفةٌ مِن سُندُس).

ضعيف. رواه أحمد (٣ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨)، وابن حبان (٢١٣٨)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٢٩٠)، والرواية الأخرى مع الزيادة له، وأبو حامد الحضرمي في «حديثه» (١٥٩ / ١)، عن حسين بن واقد عن **أبي الزبير عن** جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد على شرط مسلم، لكن أبا الزبير مدلس، وقد عنعنه؛ فهو من أجلها ضعيف.

١٧٣١ ـ (ابْنوا مساجدَكُم جُماً، وابنوا مدائنَكم مشرفةً).

ضعيف. أورده هكذا السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن أبي شيبة عن ابن عباس مرفوعاً. والذي رأيته في «المصنف» في باب «في زينة المساجد وما جاء فيها» (١ / ٢٠٩): خلف بن خليفة عن **موسى عن رجل** عن ابن عباس قال:

«أمرنا أن نبني المساجد جماً، والمدائن شرفاً».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لجهالة الرجل الذي لم يسم، وموسى الراوي عنه لم أعرفه.

١٧٣٢ - (أصدَقُ الرُّؤيا بالأسحَارِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ٤٤ - ٤٥)، والدارمي (٢ / ١٢٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٥٠٩/ ٣٨٣)، وابن حبان (١٧٩٩)، وابن عدي في «الكامل» (ق ١٣١ / ١ - ٢)، والحاكم (٤ / ٣٩٢)، والخطيب في «التاريخ» (٨ / ٢٦ و ١١ / ٣٤٢)، من طريق دراج **أبي السمح** عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ به، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه المناوي، ثم الغماري، ومن قبلهما الذهبي! مع أنه أورد دراجاً هذا في «الضعفاء»، وقال:

«ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير».

ولهذا ذكر ابن عدي أن هذا الحديث مما أنكر من أحاديث دراج هذا. وأما الترمذي فسكت عنه!

١٧٣٣ - (إنِّي فِيما لم يُوحَ إليَّ كأحدِكُم).

موضوع. أخرجه ابن شاهين في «فضائل العشرة» من «السنة» رقم (٣٢ - نسختي)، والإسماعيلي في «المعجم» (٩٤ / ١ - ٢)، من طريق أبي يحيى الحماني عن **أبي القطوف جراح بن المنهال** عن الوضين بن عطاء عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ ابن جبل قال:

«لما أراد النبي ﷺ أن يوجهه إلى اليمن، وثمَّ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد، فقال رسول الله ﷺ:

تكلموا، فقال أبو بكر: يا رسول الله! لو أنك أذنت لنا بالكلام ما كان لنا أن نتكلم معك، فقال رسول الله ﷺ: (فذكره، وزاد): فتكلموا، فتكلم أبو بكر، وأمر بالرفق، فقال

رسول الله ﷺ لمعاذ: ما ترى؟ فقال بخلاف ما قال أبو بكر، فقال رسول الله ﷺ:

«إن الله من فوق سمائه يكره أن يُخَطَّأَ أبو بكر».

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، الجراح هذا، قال البخاري ومسلم:

«منكر الحديث». وقال النسائي والدارقطني:

«متروك». وقال ابن حبان:

«كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر».

والحديث قال الهيثمي (٩ / ٤٦):

«رواه الطبراني، وأبو القطوف لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف».

قلت: كأنه لم يقع في الطبراني مسمى وهو الجراح بن المنهال كما رأيت، والخلاف الذي ذكره في بعض رواته كأنه يعني به أبا يحيى الحماني، فقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه، لكن الآفة من شيخه الجراح!

ثم رأيت الحديث في «الطبراني» (٢٠ / ٦٧ / ١٢٤) من الوجه المذكور عن أبي القطوف غير مسمى، فلذلك لم يعرفه الهيثمي كما تقدم، ومع أن المناوي نقل كلامه في «الفيض»، وأقره، وذلك يستلزم ضعفه، عاد في «التيسير»، فحسن إسناده! فكيف وقد عرف أنه الجراح المتروك؟!

١٧٣٤ - (أبو بكرٍ وعمرُ مِني بمنزلةِ هارونَ من مُوسى).

كذب. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١ / ٣٨٤) من طريق أبي القاسم علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر: حدثنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا **بشر بن دحية**: حدثنا **قزعة بن سويد** عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: فذكره.

أورده في ترجمة الشاعر هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وكذلك صنع الذهبي، وساق له هذا الحديث، وقال:

«خبر كذب، هو المتهم به».

قلت: نعم هو كذب واضح، ولكن المتهم به هو غيره، فقد ذكر الذهبي نفسه في

ترجمة عمار بن هارون المستملي أن ابن عدي أخرجه من طريقه: حدثنا قزعة بن سويد به.

وعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: هذا كذب، قال ابن عدي: حدثناه ابن جرير الطبري: حدثنا بشر بن دحية: حدثنا قزعة بنحوه. قلت: ومَن بشر؟! قال ابن عدي: قد حدث به أيضاً مسلم بن إبراهيم عن قزعه. وقزعة ليس بشيء».

قلت: ففيما ذكرنا ما يوضح أن أبا القاسم الشاعر بريء الذمة من هذا الحديث المكذوب. وأن التهمة منحصرة في بشر بن دحية أو شيخه قزعة، وكان يمكن تبرئة الأول منهما من عهدته برواية المستملي إياه عن قزعة، كما فعل الحافظ في ترجمة بشر، ولكن المستملي هذا متروك الحديث، كما قال موسى بن هارون، وقال ابن عدي:

«عامة ما يرويه غير محفوظ، كان يسرق الحديث».

فيمكن أن يكون سرقه من بشر هذا، ثم رواه عن شيخه قزعة.

وعليه فلا نستطيع الجزم بتبرئته منه، فهو آفته، أو شيخه قزعة. والله أعلم.

١٧٣٥ - (غطُّوا حُرمَة عورَتِه، فإنَّ حرمةَ عورةِ الصغيرِ كحرمةِ عورةِ الكبيرِ، ولا ينظرُ الله إلى كاشفِ عورةٍ).

موضوع. رواه الحاكم في «المستدرك» (٣ / ٢٥٧) عن **أحمد بن محمد بن ياسين**: ثنا **محمد** بن حبيب السماك: ثنا عبد الله **بن** زياد الثوباني - من ولد ثوبان - عن **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن ليث مولى محمد بن عياض الزهري عن **محمد بن عياض** قال:

«رُفعت إلى رسول الله ﷺ في صغري وعليَّ خرقة، وقد كشفت عن عورتي فقال: . . .» فذكره، وسكت عنه!

وردَّه الذهبي في «تلخيصه» بقوله:

«قلت: إسناده مظلم، ومتنه منكر».

وقال في «موضوعات من مستدرك الحاكم»:

«قلت: إسناده ظلمات، وابن ياسين تالف، وابن لهيعة لا يحتمل هذا، ومحمد بن عياض لا يدرى من هو».

وقال في ترجمة ابن ياسين من «الميزان»:

«قال السلمي: سألت الدارقطني عن أبي إسحاق بن ياسين الهروي؟ فقال: شر من أبي بشر المروزي، وأكذبهما. وقال الإدريسي: كان يحفظ، سمعت أهل بلده يطعنون فيه، لا يرضونه».

وأجمل القول في إسناده الحافظ في «الإصابة»، فقال:

«وفي السند مع ابن لهيعة غيره من الضعفاء».

ومن عجائب الذهبي أنه مع طعنه في إسناد الحديث لما أورد محمد بن عياض في «التجريد»؛ قال:

«ذكره الحاكم في «مستدركه» في (الصحابة) قال: رُفعتُ إلى رسول الله ﷺ في صغري وأنا في خرقة».

كذا قال، ولم يزد! وهو من موضوعات «الجامع الصغير»!

١٧٣٦ - (السلامُ قبلَ الكلامِ، ولا تدْعُوا أحداً إلى الطعامِ حتَّى يُسلِّم).

موضوع. أخرجه الترمذي (٢ / ١١٧)، وأبويعلى في «مسنده» (١١٥ / ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٧٨)، عن **عنبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمعت محمداً (يعني: البخاري) يقول: عنبسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث، ذاهب، ومحمد بن زاذان منكر الحديث».

قلت: قال الحافظ في «التقريب»:

«هو متروك، وعنبسة متروك، رماه أبو حاتم بالوضع».

قلت: ولم يقع للأول ذكر في إسناد أبي يعلى.

والحديث عزاه السيوطي لأبي يعلى فقط، وإنما عزا للترمذي منه الشطر الأول فقط، وهو عنده بتمامه. ولم يتنبه لذلك المناوي، وعليه جاء كلامه مختلفاً، فقال في الشطر الأول:

«وحكم ابن الجوزي بوضعه، وأقره عليه ابن حجر، ومن العجب أنه ورد بسند حسن، رواه ابن عدي في «كامله» من حديث ابن عمر باللفظ المذكور، وقال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد لا بأس به، فأعرض المصنف عن الطريق الجيد، واقتصر على المُضَعَّف المنكر، بل الموضوع، وذلك من سوء التصرف».

قلت: السند الحسن ليس لابن عدي كما بينته في «الصحيحة» (٨١٦).

ثم قال في حديث أبي يعلى:

«قال الهيثمي: في إسناده من لم أعرفه».

قلت: إنما قال الهيثمي هذا في حديث آخر لجابر نصه: «لا تأذنوا لمن لم يبدأ بالسلام»، وهو حديث صحيح لطرقه وشواهده، ولذلك خرجته في الكتاب الآخر (٨١٧).

١٧٣٧ - (إذا كتبتَ فبيِّنَ (السِّينَ) في «بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ»).

ضعيف. رواه أبو الغنائم الدجاجي في «حديث ابن شاه» (٢/١٢٩) عن الفضل بن سهل ذي الرياستين: سمعت جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي يقول: سمعت أبي **يحيى ابنَ خالد** يقول: سمعت أبي **خالدَ** بن **برمك** يقول: سمعت عبد الحميد بن يحيى كاتب بني أمية يقول: سمعت سالم بن هشام يقول: سمعت عبد الملك بن مروان يقول: سمعت زيد بن ثابت يقول مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الكازروني في «المسلسلات» (١٢٠ / ٢)، وكذا الخطيب في التاريخ (١٢ / ٣٤٠)، والديلمي (١ / ١ / ١٤٦)، وابن عساكر (٩ / ٤٠٤ / ١)،

وأورده في ترجمة عبد الحميد هذا، وأما الخطيب فأورده في ترجمة ذي الرياستين ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وجعفر بن يحيى بن خالد البرمكي ، الوزير بن الوزير، وهما على شهرتهما في الوزارة لهارون الرشيد، فلا يعرفان في الرواية .

وبالجملة ؛ فالإسناد ضعيف مظلم .

وبيض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيء . هذا في «الفيض»، وأما في «التيسير» فجزم بأنه ضعيف .

١٧٣٨ - (إذا كتبَ أحدُكم كتاباً ، فليُتَرِّبه ، فإنَّه أنجحُ للحاجةِ ، [وفي الترابِ بركةٌ]) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ١١٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٠٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٣٨)، من طريق حمزة بن أبي حمزة عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال الترمذي :

«حديث منكر، لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه، وحمزة - وهو النصيبي - ضعيف الحديث» .

قلت : بل هو متروك متهم بالوضع كما في «التقريب» .

وقال العقيلي :

«لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد» .

قلت : وقول الترمذي : لا نعرفه . . . إنما هو بالنظر لما وصل إليه علمه . وإلا ، فقد تابعه عمر بن أبي عمر وأبو أحمد عن أبي الزبير به نحوه، وهو ضعيف كما قال الذهبي والعسقلاني، ويأتي لفظه في الذي بعده .

ثم إن في الإسناد علة أخرى، وهي عنعنة أبي الزبير .

وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠ / ٢) من طريق **بقية عن ابن عياش** عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عنه.

أورده في ترجمة ابن عياش هذا، وهو إسماعيل، وقال في آخرها:

«وهذه الأحاديث من أحاديث الحجازيين كيحيى بن سعيد ومحمد بن عمرو . . و. . و. . ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط . . . وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة، فهو مستقيم، وفي الجملة؛ إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

قلت: وهذا من حديثه عن الحجازيين، فلا يحتج به، لا سيما والراوي له عنه، إنما هو بقية، وقد عنعنه.

ولبقية فيه إسناد آخر، ولفظ آخر، وهو:

١٧٣٩ - (ترِّبُوا صُحفَكُم أنجح لها، إنَّ الترابَ مباركٌ).

منكر. رواه أبو بكر بن أبي شيبة في «الأدب» (١ / ١٥٢ / ١)، وعنه ابن ماجه (٣٧٧٤) عن يزيد بن هارون عن **بقية عن** أبي أحمد الدمشقي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

ورواه ابن عدي (٢٤٢ / ٢)، وابن عساكر (١٣ / ١٧٤ / ٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠ / ٩٩ / ٢)، عن عمار بن مضر أبي ياسر: ثنا بقية عن عمر بن أبي عمر عن أبي الزبير به.

وهكذا رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٦٩ / ١) وقال ابن عساكر: قال الدارقطني:

«تفرد به بقية عن عمر بن أبي عمر».

وروى ابن عدي (٤٣ / ٢) عن أحمد بن أبي يحيى البغدادي قال:

«سألت أحمد بن حنبل في السجن عن حديث يزيد بن هارون (قلت: فذكره) فقال:

هذا منكر، وما رواه بقية عن بحير وصفوان والثقات يكتب، وما روى عن المجهولين لا يكتب».

ثم رواه ابن أبي شيبة عن يزيد: ثنا أبو شيبة عن رجل عن الشعبي مرفوعاً به نحوه، وعنه أيضاً: أنبأ أبو عقيل: ثنا أبو سلمة بن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: فذكره موقوفاً نحوه.

والحديث من الأحاديث التي وردت في «المشكاة» (٤٦٥٧)، وحكم القزويني بوضعه. ورده الحافظ ابن حجر في رسالته التي طبعت في آخر «المشكاة» بالطريقين المذكورين عن أبي الزبير، وقال:

«فلا يتأتى الحكم عليه بالوضع مع وروده من جهة أخرى، وقد أخرجه البيهقي من طريق عمر بن أبي عمر عن أبي الزبير أيضاً».

وروى الخطيب في «الجامع» (٤ / ١٥٩ / ١) عن ابن عبد الوهاب الحجبي قال:

كنت في مجلس بعض المحدثين ويحيى بن معين إلى جنبي فكتبت صحفاً فذهبت لأتربه، فقال لي: لا تفعل فإن الأرضة تسرع إليه، قال: فقلت له: الحديث عن النبي ﷺ: أتربوا الكتاب فإن التراب مبارك وهو أنجح للحاجة. قال: ذاك إسناد لا يسوى شيئاً.

١٧٤٠ - (إذا كتبَ أحدُكم إلى أحدٍ فليبدأ بنفسِهِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ١٤٢ - ١٤٣ طبع المجمع العلمي): ثنا محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال الدمشقي: نا أبي: نا **أبو محمد بشير بن أبان بن بشير بن النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري** عن أبيه عن جده قال:

«كتب مروان بن الحكم إلى النعمان بن بشير يخطب على ابنه عبد الملك بن مروان أم أبان بنت النعمان، وكان كتابه إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، من مروان بن الحكم إلى

النعمان بن بشير سلام عليك . . . فلما قرأ النعمان الكتاب كتب إليه : بسم الله الرحمن الرحيم ، من النعمان بن بشير ، إلى مروان بن الحكم ، بدأت باسمي سنة من رسول الله ﷺ ، وذلك لأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده ابن عساكر في ترجمة بشير بن أبان هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد وقع منسوباً لجده ، واسم أبيه النعمان بن أبان بن بشير بن النعمان ابن بشير . . . الأنصاري ، ولم أجد له ترجمة .

والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للطبراني في «المعجم الكبير» ، وقال المناوي : «وفيه مجهول ، وضعيف» .

قلت : أما المجهول ، فهو بشير بن أبان هذا أو أبوه . وأما الضعيف فلم أعرف من هو الذي يعنيه ، فإن محمد بن هارون لم أجده في «الميزان» و «اللسان» ، ولا رأيت له ترجمة في غيرهما .

وأما أبوه هارون بن محمد فقال أبو حاتم : صدوق . والنسائي : لا بأس به . والله أعلم .

وللحديث شاهد ولكن إسناده هالك فانظر الحديث الآتي (٢٧٠٢) .

١٧٤١ - (بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ مفتاحُ كلِّ كتابٍ) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في «الجامع» كما في «المنتقى منه» (١٩ / ١) عن **علي بن العباس** : ثنا **عباد بن يعقوب** : نا **عمر بن مصعب** عن **فرات بن أحنف** عن أبي جعفر محمد ابن علي مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء والعلل ، فإنه مع كونه مرسلاً أو معضلاً سقط من إسناده الصحابي والتابعي على الأقل ، فإن كل من دون أبي جعفر وهو الباقر متكلم فيهم .

١ - فرات بن أحنف ، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» ، وقال :

«ضعفه النسائي وغيره».

٢ ـ عمر بن مصعب، أورده العقيلي ثم الذهبي في «الضعفاء».

٣ ـ عباد بن يعقوب، وهو الرَّوَاجني، قال الذهبي في «الميزان»:

«من غلاة الشيعة. ورؤوس البدع، لكنه صدوق في الحديث، وعنه البخاري في «الصحيح» مقروناً بآخر».

وقال في «الضعفاء»:

«قال ابن حبان: رافضي داعية».

٤ ـ علي بن عباس، لم أعرفه.

والحديث بيض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء، ولعله اكتفى بإعلاله بالإرسال أو الإعضال، وبالثاني أعله السيوطي في «الجامع».

١٧٤٢ ـ (أبو بكرٍ وعمرُ خيرُ الأولينَ، وخيرُ الآخرينَ، وخيرُ أهلِ السماواتِ، وخيرُ أهلِ الأرضِ، إلَّا النَّبِيِّينَ والمرسلينَ).

موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٦٢ / ١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥ / ٢٥٣)، من طريق جبرون بن واقد: حدثنا مخلد بن حسين عن هشام عن محمد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أورده ابن عدي في ترجمة جبرون هذا، مع حديث آخر له، ثم قال:

«ولا أعرف له غير هذين الحديثين، وهما منكران».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«متهم، فإنه روى بقلة حياء . . .».

فذكر هذا الحديث، والحديث الآخر المشار إليه، ثم قال:

«وهما موضوعان».

وأقره الحافظ في «اللسان».

والحديث الآخر في «المشكاة» (١٩٥)، وقد تكلمت عليه هناك.

قلت: وجدت له طريقاً آخر، رواه الديلمي في «مسنده» (١ / ١ / ٧٨) من طريق السري بن يحيى: حدثنا أبي: حدثنا مخلد بن الحسين به مختصراً بلفظ:

«أبو بكر وعمر خير أهل السماوات والأرض، وخير من بقي إلى يوم القيامة».

لكن يحيى والد السري لم أعرفه، فلعله آفته، وأما ابنه فثقة.

١٧٤٣ - (أبو سفيانَ بنُ الحارثِ سيِّدُ فتيانِ أهلِ الجنةِ).

ضعيف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤ / ٥٣)، والحاكم (٣ / ٢٥٥)، من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، ولكنه مرسل. وهو بظاهره مخالف لقوله ﷺ:

«الحسن والحسين سيدا شباب ...».

وهو مخرج في «الصحيحة» (٧٩٦).

١٧٤٤ - (أبو هُريرةَ وعاءُ العلمِ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٣ / ٥٠٩) عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وسكت عليه هو والذهبي، وكأنه لظهور ضعفه، فإن زيداً هذا وهو ابن الحواري أبو الحواري، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«ليس بالقوي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

والحديث في «الفتح الكبير» معزوّاً لـ «(ن) عن كذا».

لم يذكر اسم الصحابي ، وكأنه كان ممحواً في الأصل الذي نقل عنه السيوطي ، ثم أشار إلى ذلك بقوله : «عن كذا» .

وقوله : (ن) ، يعني النسائي ، أخشى أن يكون محرفاً من (ك) أي الحاكم ، فليس الحديث عند النسائي ، ثم تأكدت من التحريف بالرجوع إلى مخطوطة «الزيادة على الجامع» . والله أعلم .

١٧٤٥ - (أتاني جبريلُ ، فأخذَ بيدِي ، فأرَاني بابَ الجنةِ الذي تَدخُلُ منهُ أمَّتي ، فقالَ أبو بكرٍ : يا رسولَ الله! وددتُ أنِّي كنتُ معكَ حتَّى أنظُرَ إليهِ ، فقالَ : أمَا إنَّك يا أباً بكرٍ! أولُ من يدخلُ الجنةَ من أمَّتي) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ٢٦٥) ، وابن شاهين في «السنة» (رقم ٢١ - نسختي) ، والحاكم (٣ / ٧٣) ، من طريق أبي خالد الدالاني عن أبي خالد مولى آل جعدة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

«صحيح على شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي!

كذا قالا ، وذلك من أوهامهما ، فإن الدالاني هذا وشيخه لم يخرج لهما الشيخان شيئاً ، ثم الأول منهما ضعيف ، أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال أحمد : لا بأس به . وقال ابن حبان : فاحش الوهم ، لا يجوز الاحتجاج به» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطىء كثيراً ، وكان يدلس» .

والآخر منهما مجهول ، كما قال الحافظ ، بل قال الذهبي نفسه :

«لا يعرف» .

لكن وقع في «المستدرك» : «عن أبي حازم» ، فلا أدري أهكذا وقعت الرواية للحاكم ، فكان ذلك من دواعي ذلك الخطأ ، أم هو تصحيف من الناسخ أو الطابع؟! والله أعلم .

١٧٤٦ - (أتاني جبريلُ، فقالَ: إنَّ ربِّي وربَّك يقولُ لكَ: تدري كيفَ رفعتُ لكَ ذكركَ؟ قلتُ: الله أعلمُ، قالَ: لا أُذكرُ، إلَّا ذُكرتَ معي).

ضعيف. أخرجه أبو يعلى في «مسنده»، وابن حبان (١٧٧٢)، وابن جرير في «تفسيره» (٣٠ / ٢٣٥)، وأبو بكر النجاد الفقيه في «الرد على من يقول: القرآن مخلوق» (ق٩٦ / ١)، وابن النجار في «ذيل التاريخ» (١٠ / ٢٩ / ٢)، عن أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل أبي السمح، واسمه دراج، فإن فيه ضعفاً، كما تقدم مراراً، وأما الحافظ فيقول فيه:

«صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».

١٧٤٧ - (اتركوا الترُّكَ ما تَركُوكم، فإنَّ أولَ من يَسلُبُ أمَّتي ما خوَّلَهم الله عزَّ وجلَّ بنو قنطورا من كركرا).

موضوع. رواه الطبراني (٣ / ٧٦ / ١)، والخلال في أصحاب ابن منده (١٥٢ / ٢)، عن عثمان بن يحيى القرقساني: حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: حدثنا مروان بن سالم الجزري عن الأعمش عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة عن ابن مسعود مرفوعاً.

ورواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في «الأمالي» (ص ٤) عن مروان بن سالم قال: حدثنا الأعمش عن أبي وائل وزيد بن وهب عن حذيفة بن اليمان به.

قلت: وهذا إسناد هالك في الضعف، وفيه ثلاث علل:

الأولى: الجزري. قال البخاري ومسلم وأبو حاتم:

«منكر الحديث».

وقال أبو عروبة الحراني:

«يضع الحديث».

الثانية: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، مختلف فيه، وفي «التقريب»:

«صدوق يخطىء، وكان مرجئاً، أفرط ابن حبان فقال: متروك».

الثالثة: عثمان بن يحيى القرقساني، لم أجد له ترجمة.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٣١٢):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عثمان بن يحيى القرقساني، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

كذا قال: وذهل عن آفته الكبرى: (الجزري)، مع أنه تنبه لها في مكان آخر منه، فقال (٥ / ٣٠٤):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه مروان بن سالم، وهو متروك».

«وقال المناوي عقب هذين النقلين عنه:

«وقال السَّمْهودي: المقال إنما هو في سند «الكبير»، أما «الأوسط» و«الصغير» فإسنادهما حسن، ورجالهما موثقون. انتهى. وبه يعرف أن اقتصار المؤلف على العزو لـ «الكبير» غير جيد، وكيفما كان، لم يصب ابن الجوزي حيث حكم بوضعه، وقد جمع الضياء فيه جزءاً».

قلت: فيه نظر من وجوه:

الأول: أن الطبراني لم يخرجه في «الصغير»، وأنا من أعرف الناس به، فقد رتبته على مسانيد الصحابة، ثم رتبت أحاديثهم جميعاً على حروف المعجم، فعزوه إليه وهم.

الثاني: أن جزمه بأن إسناده حسن، وأن المقال إنما هو في «الكبير»؛ يخالف جزم الهيثمي بأن في إسناد «الأوسط» أيضاً مروان بن سالم المتروك، وهو أعرف به من السمهودي.

الثالث: أن ابن الجوزي قد أصاب في حكمه عليه بالوضع، ما دام أن مروان بن

سالم قد اتهم بالوضع كما سبق. فلا وجه لتعقبه في ذلك. والضياء إنما جمع الجزء المشار إليه في الطرف الأول من الحديث، بغض النظر عن تمامه، والطرف المذكور، حقاً إنه لا مجال للقول بوضعه، لأن له شواهد تمنع من ذلك أورد بعضها الهيثمي، فليراجعه من شاء.

ومن ذلك ما رواه ابن لهيعة عن كعب بن علقمة قال: أخبرنا حسان بن كريب الحميري قال: سمعت ابن ذي الكلاع: سمعت معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً به.

أخرجه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (٢٦٧).

ثم رأيت ترجمة القرقساني في «ثقات ابن حبان» (٩ / ٤٥٥)، وذكر أنه مات سنة (٢٥٨).

ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» أيضاً (٥٧٦٤ - بترقيمي)، فسقط كلام السمهودي يقيناً، وما قلده المناوي فيه، ثم تراجع عن بعضه، فقد رأيته يقول في «التيسير»:

«ضعيف؛ لضعف مروان بن سالم».

قال هذا بعد أن عزاه للمعاجم الثلاثة!

١٧٤٨ - (استاكُوا، لا تأتُوني قلحاً، لولا أنْ أشقَّ على أمَّتي لأمرتُهم بالسِّواك عندَ كلِّ صلاةٍ).

ضعيف. أخرجه الخطيب في «الجامع» (ق ١٩ / ٢ من المنتقى منه) عن **يحيى بن عبد الحميد**: ثنا **قيس بن الربيع** عن **عيسى الزراد** عن **تمام بن معبد** عن ابن عباس.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن عبد الحميد وهو الحماني، وقيس بن الربيع ضعيفان من قبل حفظهما. وعيسى الزراد وتمام بن معبد لم أجد لهما ترجمة.

والحديث رواه سفيان عن **أبي علي الزراد** قال: حدثني جعفر بن تمام بن عباس عن أبيه قال:

أتوا النبي ﷺ، أو أتي، فقال:

«ما لي أراكم تأتوني قلحاً؟! استاكوا، لولا أن أشق . . . ».

أخرجه أحمد (١ / ٢١٤).

قلت: وهذا إسناد ضعيف مرسل، تمام بن العباس ذكره ابن حبان في «التابعين» من «الثقات».

وأبو علي الزراد ترجمه الحافظ في «التعجيل»، وقال:

«قال أبو علي بن السكن: مجهول».

قلت: وقد اختلف الرواة عليه في إسناده اختلافاً كثيراً، كما بينه الحافظ في ترجمة تمام ابن العباس من «التعجيل»، وزاده بياناً الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣ / ٢٤٦ ـ ٢٤٨)، وانتهى إلى القول:

«ومجموع هذه الروايات عندي يدل على صحة هذا الحديث».

قلت: ومدارها كلها على الزراد هذا، وقد علمت قول ابن السكن فيه، لكن الشيخ شاكر رحمه الله تعالى قال عقبه:

«وينبغي أن يحكم بتوثيقه، فقد نقل في «التهذيب» (١٠ / ٣١٣) في ترجمة منصور بن المعتمر عن الآجري عن أبي داود: «كان منصور لا يروي إلا عن ثقة». ورواية منصور عنه ثابتة في أسانيد سنذكرها».

ومن وجوه الاختلاف المشار إليها ما رواه أحمد (٣ / ٤٤٢): ثنا معاوية بن هشام قال: ثنا سفيان عن **أبي علي الصيقل** عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه قال:

«أتينا النبي ﷺ فقال: ما بالكم تأتوني قلحاً لا تسوكون؟! لولا . . . ».

قال الهيثمي في «المجمع» (١ / ٢٢١):

«رواه أحمد، وفيه أبو علي الصيقل، قيل فيه: إنه مجهول».

وذكر الحافظ أن هذه الرواية شاذة، وأن المحفوظ الرواية المتقدمة عن سفيان . . . عن جعفر بن تمام بن عباس عن أبيه مرسلاً.

قلت: ولست أميل إلى الأخذ بما ذهب إليه الشيخ أحمد من صحة الحديث، لأن

الحديث مضطرب اتفاقاً، ولم يذكر الشيخ دليلاً يمكن به ترجيح وجه من وجوه الاضطراب ثم تصحيحه بخصوصه!

نعم وجدت له شاهداً، أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٤٨) من طريق **العلاء بن أبي العلاء**: حدثني **مرداس** عن أنس مرفوعاً به نحوه.

لكن العلاء هذا لم أعرفه، ومرداس لعله الذي في «الميزان» و«اللسان»:

«مرداس بن أدية أبو بلال، تابعي يعد من كبار الخوارج».

والحديث أورده في «الجامع الكبير» (١ / ٩٦ / ١) من رواية الدارقطني في «الأفراد» عن العباس بن عبد المطلب. ووقع في «الفتح الكبير» عن ابن عباس، وكأنه تحريف. ومن رواية الحكيم عن تمام بن عباس. ووقع في «الفتح» الحكيم وابن عساكر عن تمام. فالله أعلم.

وهذا كله في الشطر الأول من الحديث. وأما الشطر الآخر، فهو صحيح، بل متواتر، جاء عن جمع من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما، وقد خرجت بعضها في «الإرواء» (٧٠)، و«صحيح أبي داود» (٣٦ و٣٧).

١٧٤٩ - (كانَ يُعجبُه أن يُفطرَ على الرُّطبِ مادامَ الرطبُ، وعلى التمرِ إذا لم يكن رطبٌ، ويختمُ بهنَّ، ويجعلُهنَّ وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً).

ضعيف جداً. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١٠٥ / ١)، ومن طريقه الخطيب في تاريخه (٣ / ٣٥٤): حدثنا **أبو بكر محمد بن هارون بن عيسى الأزدي** - سنة ست وسبعين (وفي التاريخ: وتسعين) ومائتين -: حدثني الحكم بن موسى: ثنا محمد بن سلمة الحراني عن **الفزاري** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وعلته الفزاري هذا، واسمه محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متروك، كما في «التقريب».

وشيخ أبي بكر الشافعي فيه ضعف، قال الخطيب:

«حدث أحاديث مستقيمة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي».

قلت: ويستدرك هذا على: «الميزان»، و «الذيل عليه»، و «لسانه»، فإنهم لم يوردوه.

والحديث أخرجه ابن عدي (٢٨١ / ٢) من طريق محمد بن سلمة به، وقال:

«ومحمد بن سلمة الحراني في عامة ما يروي عن محمد بن عبيد الله العرزمي يقول: «عن الفزاري»، فيكني عنه ولا يسميه لضعفه، وأحياناً يسميه وينسبه». وقال:

«حديث غير محفوظ، والعرزمي عامة رواياته غير محفوظة».

١٧٥٠ - (كانَ يتنوَّرُ في كلِّ شهرٍ، ويقلِّمُ أظفارَهُ في كلِّ خمسَ عشرةَ).

ضعيف. رواه الخطيب في «السادس» من «الجامع» كما في «المنتقى منه» (١٩ / ٢)، وعنه ابن عساكر (١٥ / ٣٣٨ / ١ - ٢): أخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحفار: أنا إسماعيل بن محمد الصفار: ثنا محمد بن صالح الأنماطي: ثنا العباس بن عثمان المعلم: حدثني **الوليد** عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهلال هذا ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١٣ / ٧٥)، وقال:

«كتبنا عنه، وكان صدوقاً».

وإسماعيل الصفار ثقة كما في «الميزان». وكذا محمد بن صالح الأنماطي وكذا العباس ابن عثمان المعلم ثقات كلهم، وفي الأخير كلام يسير.

والوليد هو ابن مسلم وهو ثقة من رجال الشيخين ولكنه يدلس تدليس التسوية. ولولا ذلك لحكمت على هذا الإسناد بالجودة فإن عبد العزيز بن أبي رواد صدوق ربما وهم، واحتج به مسلم. ونافع أشهر من أن يذكر.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر وحده. وبيض له المناوي، وجزم السيوطي في «الحاوي» (١ / ٣٤١ - طبع الدمشقي) بضعف إسناده.

١٧٥١ - (الباديء بالسلامِ بريءٌ من الصَّرَمِ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ١٣٤ و ٩ / ٢٥) من طريق **عبد الرحمن ابن عمر - رسته -**: ثنا ابن مهدي: ثنا سفيان عن **أبي إسحاق** عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه من طريقين عن رسته. وخالفهما العباس بن الفضل الأسفاطي: ثنا رسته الأصبهاني به، إلا أنه قال:

«الكبر» مكان: «الصرم».

أخرجه الخطيب في «الجزء السابع» من «الجامع» كما في «المنتقى منه» (١٩ / ٢)، والأسفاطي هذا لم أعرفه، وهو من شيوخ الطبراني في «المعجم الصغير» (رقم٧ - «الروض»)، و«المعجم الأوسط»، وله فيه أربعة وعشرون حديثاً، وقد ذكره ابن الأثير في «اللباب» (١ / ٥٤)، ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

فلفظه هذا شاذ أو منكر لمخالفته الطريقين فيه. ثم قال أبو نعيم:

«غريب، تفرّد به عن الثوري عبد الرحمن بن مهدي».

وقال في الموضع الآخر:

«غريب من حديث الثوري عن أبي إسحاق، كأنه غير محفوظ، والمشهور ما حدثناه حبيب بن الحسن: ثنا يوسف القاضي: ثنا ابن أبي بكر: ثنا ابن مهدي: ثنا سفيان عن أبي قيس عن عمرو بن ميمون عن [ابن] مسعود عن النبي ﷺ مثله».

قلت: الإسناد الأول عندي أقوى، لولا أمران اثنان:

الأول: أنهم قالوا في ترجمة رسته هذا:

«وغرائب حديثه تكثر».

والآخر: أن أبا إسحاق، وهو السبيعي، مدلّس، وقد عنعنه.

والحديث أعله المناوي بعلة غريبة، فقال:

«وفيه أبو الأحوص، قال ابن معين: ليس بشيء، وأورده الذهبي في (الضعفاء)».

ولخص ذلك في «التيسير»، فقال:

«وفيه أبو الأحوص، وهو ضعيف».

قلت: وهـذا خطأ فاحش، فأبـو الأحـوص في الحـديث ليس هو هذا الـذي ضعفـه الذهبي، هذا مجهول الاسم والعدالة، وتمام كلام الذهبي:

«ما روى عنه غير الزهري».

وأنت ترى الحـديث من روايـة أبي إسحـاق عنه، وأبو الأحوص الذي يروي عنه أبو إسحاق إنما هو عوف بن مالك الجشمي، وهو ثقة من رجال مسلم، فلو أن أبا إسحاق صرّح بسماعه منه لهذا الحديث لكان حديثاً جيداً. والله أعلم.

١٧٥٢ - (إسماعُ الأصَمِّ صَدقةٌ).

ضعيف جداً. رواه مكي المؤذن في «حـديثـه» (٢٣٨ / ١)، ومحمد بن عبد الواحد المقـدسـي في «المنـتقى من حديث أبي علي الأوقي» (١ - ٢): حدثنـا أحمـد بن حبيب النهرواني: ثنا أبو أيوب أحمد بن عبد الصمد: ثنا إسماعيل بن قيس بن سعد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الخطيب في «الجامع» كما في «المنتقى منه» (٢٠ / ١).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه ثلاث علل:

١ - إسماعيل بن قيس بن سعد، قال البخاري والدارقطني:

«منكر الحديث».

وساق له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال:

«وعامة ما يرويه منكر».

٢ - أحمد بن عبد الصمد، ساق له الذهبي حديثاً، ثم قال:

«لا يعرف، والخبر منكر».

٣ - أحمد بن حبيب النهرواني لم أجد له ترجمة.

١٧٥٣ - (أتـاني جبريـلُ عليهِ السلامُ فأمرني أن أضعَ هذهِ الآيةَ بهذا المـوضـعِ من هذه السـورةِ: ﴿إنَّ الله يأمـرُ بالعـدلِ والإحسانِ وإيتاءِ ذِي القُـربى، وينْهى عـن الفحشاءِ والمنكـرِ والبَغـي، يعِظُـكم لعلَّكم تذكَّرونَ﴾).

ضعيف. أخرجه أحمد (٤ / ٢١٨) من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن عثمان ابن أبي العاص قال:

«كنتُ عنـد رُسـول الله ﷺ جالسـاً، إذ شخَص ببصره، ثم صوبه حتى كاد أن يلزقه بالأرض، قال: ثم شخص ببصره، فقال: فذكره».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه علتان:

الأولى: شهر بن حوشب، ضعيف من قبل حفظه، قال الحافظ:

«صدوق، كثير الإرسال، والأوهام».

والأخرى: ليث، وهو ابن أبي سليم، مثله في الضعف. قال الحافظ:

«صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك».

قلت: وقد خولف في إسناده، فقال عبد الحميد: ثنا شهر: ثنا عبد الله بن عباس قال:

«بينما رسول الله ﷺ بفناء بيته بمكة إذ مر به عثمان بن مظعون . . . » الحديث، وفيه قصة إيمان ابن مظعون، وفيه:

«أتـاني رسـول الله آنفـاً، وأنت جالس، قال: رسـول الله؟ قال: نعم، قال: فما قال لك؟ قال: ﴿إن الله يأمر بالعدل . . . ﴾».

وعبـد الحميـد هو ابن بهرام، وهـو صدوق، كما قال الحـافـظ، فهـو أوثق من ليث، فروايته أرجح من رواية ليث، فمن الغريب قول الحافظ ابن كثير في روايته (٢ / ٥٨٣):

«إسناد جيد متصل حسن»!

وقوله في رواية ليث:

«وهذا إسناد لا بأس به، ولعله عند شهر من الوجهين».

ونحوه قول الهيثمي (٧ / ٤٩):

«رواه أحمد، وإسناده حسن».

فأقول: أنى له الحُسْنُ، وفيه شهر؟! وعنه ليث، وقد زاد في متنه ما لم يذكره عبد الحميد في روايته عن شهر!

(تنبيه): وقع في «المجمع»: «عن عمرو بن أبي العاص»، وهو خطأ مطبعي، والصواب: «عثمان بن أبي العاص».

١٧٥٤ - (أتاني جبريلُ عليهِ السلامُ فقالَ: إذا أنتَ عطستَ فقُل: الحمدُ لله كَكَرَمِهِ، والحمدُ لله كعزِّ جَلالِه، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقولُ: صدق عبْدي، صدقَ عبدي، صدقَ عبدي، مغفوراً لهُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن السُّنِّيِّ (٢٥٤) من طريق **معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع**: ثنا **أبي محمدٌ** عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع رضي الله عنه قال:

«خرجت مع رسول الله ﷺ من بيته يريد المسجد، وهو آخذ بيدي، فانتهينا إلى البقيع، فعطس رسول الله ﷺ، فخلى يدي، ثم قام كالمتحير، فقلت: يا نبي الله! بأبي وأمي، قلت شيئاً لم أفهمه، قال: نعم، أتاني جبريل . . .».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، معمر بن محمد بن عبيد الله وأبوه؛ كلاهما منكر الحديث، كما قال البخاري.

١٧٥٥ - (أتاني جبريلُ، فقالَ: إذا توضأتَ فخلِّل لحيَتَكَ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن أبي شيبة (١ / ١١) عن **الهيثم بن جماز** عن يزيد بن أبان عن النبي ﷺ قال: فذكره.

كذا وقع في المطبوعة من «المصنف»: «عن يزيد بن أبان» لم يذكر صحابيه، وفي

«الجامع الصغير»: «ابن أبي شيبة عن أنس»، فلا أدري إذا كان سقط من المطبوعة ذكر أنس، أو في نقل «الجامع» عن «المصنف» وهم.

ثم إن الإسناد ضعيف جداً، سواء كان مسنداً عن أنس، أو مرسلاً عن يزيد بن أبان، فإن هذا والهيثم بن جماز كليهما متروك.

ويغني عن الحديث ما رواه الوليد بن زوران عن أنس أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي عز وجل.

وهو حديث صحيح، كما حققته في «صحيح أبي داود» (١٣٣).

١٧٥٦ - (أَتَى جبريلُ النبيَّ ﷺ فقالَ: إنَّ الله يأمُركَ أن تدعوَ بهؤلاءِ الكلماتِ، فإنِّي مُعطيكَ إحداهُنَّ:

اللهمَّ إنِّي أسألُك تعجيلَ عافيتكَ، أو صبراً على بلِيَّتكَ، أو خروجاً من الدنيا إلى رحمتِكَ).

ضعيف. أخرجه ابن حبان (٢٤٣٧)، والحاكم (١ / ٥٢٢)، من طريق زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وزهير بن محمد هو التميمي الخراساني، أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء» فقال:

«ثقة فيه لين».

وقال الحافظ:

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها. قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدّث بالشام من حفظه، فكثر غلطه».

قلت: وهذا من رواية أهل الشام عنه!

والحديث أورده السيوطي في «زيادة الجامع الصغير»، وفي «الجامع الكبير» (٦٨ / ٢٧٨)، من رواية المذكورَين عنها بلفظ:

«أتاني جبريل فقال: . . . ».

فكأنه أورده بالمعنى!

١٧٥٧ - (كانَ أحبَّ الريحانِ إليهِ الفاغيةُ).

ضعيف. رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٣٧ / ١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (١ / ٢١٤ / ٢)، عن سليمان أبي داود عن **عبد الحميد ابن قدامة** عن أنس مرفوعاً. وقال:

«قال البخاري: لا يتابع عليه». يعني عبد **الحميد** هذا.

ونقل المناوي عن ابن القيم أنه قال:

«الله أعلم بحال هذا الحديث، فلا نشهد على رسول الله ﷺ بما لا نعلم صحته».

قلت: هذا كلام جميل متين، ليته كان ملتزَماً من كل المؤلفين وفي كل الأحاديث، وهو في كتابه القيم «زاد المعاد»، وسكت عن الحديث المعلقان عليه (٤ / ٣٤٩)، ولا خرجاه كما هي عادتهما في كثير من - إن لم أقل: أكثر - أحاديثه.

١٧٥٨ - (كانَ أحبَّ الطعامِ إلى رسولِ الله ﷺ الثريدُ منَ الخُبزِ، والثريدُ منَ التَّمرِ، يعني الحَيْسَ).

ضعيف. رواه أبو داود (٣٧٨٣)، وابن سعد (١ / ٣٩٣)، عن عمر بن سعيد عن **رجل من أهل البصرة** عن عكرمة عن ابن عباس قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل البصري، ولذلك قال أبو داود عقبه:

«حديث ضعيف».

وأما الحاكم، فقد صححه! وذلك لأنه أخرجه (٤ / ١١٦) من هذا الوجه، لكن لم

يقع عنده: «عن رجل من أهل البصرة»! وعلى ذلك قال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وأقرهما المناوي في «الفيض»، وبناء عليه قال في «التيسير»:

«وإسناده صحيح»!

فخفيت عليهم علة الحديث التي لا تظهر إلا بتتبع طرقه. والحمد لله على توفيقه.

١٧٥٩ - (كانَ أحبَّ الفاكهةِ إليهِ الرطبُ والبطِّيخُ، وكانَ لا يأكلُ القثَّاءَ إلَّا بالملحِ، وكان يأكلُ الخربزَ بالتمرِ، وكان يُعجبهُ مرقُ الدُّبَّاءِ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢٣٨ / ١) عن **عباد بن كثير** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وقال:

«عباد بن كثير عامة حديثه لا يتابع عليه».

قلت: وهو متروك. وبه أعله العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ٣٧٠).

وقد أخرجه النوقاني في «كتاب البطيخ» عن أبي هريرة أيضاً. كما في «الجامع الصغير». ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال في الطريقين:

«وكلاهما ضعيف جداً».

١٧٦٠ - (مَثلُ الذي يتكلمُ يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطُبُ؛ مَثلُ الحمارِ يحملُ أسفاراً، والذي يقولُ له: أنصِتْ؛ لا جُمُعَةَ له).

ضعيف. رواه أحمد (١ / ٢٣٠)، وابن أبي شيبة (٢ / ١٢٥)، والطبراني (٣ / ١٦٧ / ٢)، والبزار (٦٤٤ - الكشف)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ١٣٨)، والرامهرمزي في «الأمثال» (ص ٩١ - باكستان)، كلهم عن ابن نمير عن **مجالد** عن الشعبي عن ابن عباس مرفوعاً. وقال البزار:

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن نمير عن مجالد».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل مجالد، وهو ابن سعيد، قال الحافظ وغيره: «ليس بالقوي».

وكأنه لذلك ضعفه المنذري في «الترغيب» (١ / ٢٥٧).

وأعله المناوي به وبعلة أخرى، فقال بعد ما عزاه أصله لأحمد وحده:

«رمز لحسنه، وفيه محمد بن نمير، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: «ضعفه الدارقطني»، ومجالد الهمداني، قال أحمد: ليس حديثه بشيء، وضعفه الدارقطني».

قلت: وفي هذا الإعلال نظر من وجوه:

الأول: أنه ليس في الرواة من اسمه محمد بن نمير مضعفاً من قبل الدارقطني. وإنما هنا آخر يعرف بالفاريابي، قال الذهبي في «الميزان»:

«لا أعرفه، عده السليماني فيمن يضع الحديث».

الثاني: أنه لا يوجد في «ضعفاء الذهبي» ما نقله المناوي عنه أصلاً، وإنما فيه «محمد ابن نصير الواسطي عن حبيب بن أبي ثابت، ضعفه الدارقطني».

ونحوه في «الميزان»، فالظاهر أن اسم «نصير» تحرّف على المناوي إلى «نمير»!

الثالث: أن ابن نصير هذا أعلى طبقة من ابن نمير الذي روى هذا الحديث كما يأتي.

الرابع: أن محمد بن نمير ـ أياً كان ـ ليس له ذكر في إسناد أحمد، فإنه قال: ثنا ابن نمير عن مجالد . . . وإنما له ذكر في الطبراني فإنه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: نا أبي عن مجالد . . .

ومن هذا يتبين أن ابن نمير شيخ أحمد، ليس هو محمد بن نمير كما ظن المناوي، وإنما هو عبد الله بن نمير، وهو ثقة من رجال الشيخين. وكذلك ابنه محمد بن عبد الله بن نمير، بل هو أثبت من أبيه كما قال أبو داود.

وبالجملة؛ فليس في الحديث، سوى مجالد بن سعيد، وهو كاف في تضعيف الحديث، فالعجب من المناوي كيف قال في «التيسير»:

«إسناده حسن»؟!

(تنبيه): يشهد للجملة الأخيرة من الحديث تصديقه ﷺ لأبي بن كعب في قوله لمن تكلم أثناء الخطبة:

«مالك من صلاتك إلا ما لغوت». انظر «صحيح الترغيب» (١ / ٣٠٣ - ٣٠٤).

١٧٦١ - (مثلُ الذي يجلسُ يسمعُ الحكمةَ، ثمَّ لا يحدِّثُ عن صاحبِهِ إلَّا بشرٍّ ما يَسمعُ، كمثلِ رجلٍ أتى راعياً، فقالَ: يا راعي! أَجْزِرْني شاةً من غنمِكَ، قالَ: اذهبْ فخُذ بأُذُنِ خيرِها، فذهبَ فأخذَ بأُذنِ كلبِ الغنمِ).

ضعيف. رواه ابن ماجه (٤١٧٢)، وأحمد (٢ / ٣٥٣و٤٠٥و٥٠٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٩ / ١)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٩١)، وعبدالغني المقدسي في «العلم» (١٩ / ١) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً.

ثم رواه المقدسي عن يزيد بن هارون: ثنا حماد بن سلمة به، إلا أنه قال: عن علي ابن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً. ثم قال المقدسي:

«هذا إسناد حسن»!

كذا قال، وعلي بن زيد ضعيف، وهو ابن جدعان.

وقوله في رواية يزيد: «يوسف بن مهران» شاذ، فإنه عند أحمد من هذا الوجه مثلما وقع في الوجوه الأخرى: «أوس بن خالد».

وأوس هذا مجهول، كما في «التقريب»، فهذه علة أخرى.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أحمد وابن ماجه، فقال المناوي:

«رمز لحسنه. قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وبينه تلميذه الهيثمي، فقال: فيه علي بن زيد (الأصل: يزيد) مختلف في الاحتجاج به».

١٧٦٢ - (مثلُ أصحابي في أُمتي كالملحِ في الطَّعام، لا يصلحُ الطعامُ إلَّا بالملحِ).

ضعيف. رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٨١ / ٢ من الكواكب ٥٧٥ رقم ٥٧٢ طبع الهند)، والبزار (٣/ ٢٩١ - الكشف)، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٨/ ٢)، والقضاعي (١٠٩/ ٢)، وأبو القاسم الحلبي في «حديثه» (٣/ ١) عن **إسماعيل المكي عن الحسن عن** أنس مرفوعاً. وزادوا: قال الحسن: فقد ذهب ملحنا فكيف نصنع؟.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، من أجل المكي هذا، وعنعنة البصري.

ورواه أبو يعلى، والبزار كما في «بذل النصح والشفقة للتعريف بصحبة السيد ورقة» (١١ / ١)، وقال:

«وقال شيخنا الحافظ شهاب الدين البوصيري: وله شاهد من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه رواه البزار في مسنده والطبراني في معجمه».

قلت: وقال الهيثمي (١٠/ ١٨): «وإسناد الطبراني حسن»!

كذا قال، وفيه جعفر بن سعد، وهو ضعيف، عن خبيب بن سليمان، وهو مجهول، عن سليمان بن سمرة، وهو مجهول الحال.

والحديث أورده السيوطي من رواية أبي يعلى فقط، وقال المناوي:

«رمز المصنف لحسنه، وهو غير حسن، قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف».

والحديث رواه **أبو طاهر عمر بن شعيب النسوي** (وفي نسخة الدستوائي قلت: أوهو خطأ) عن علي بن الحسن بن شقيق، وسلمة بن سليمان، وعبدان عن ابن المبارك عن سالم المكي عن الحسن به. قال ابن أبي حاتم (٢ / ٣٥٤):

«قال أبي: هذا خطأ، إنما هو إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ، وأخطأ فيه أبو الطاهر».

قلت: وهو صدوق كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح» (١ / ١ / ٤١٩ - ٤٢٠)، فروايته شاذة.

١٧٦٣ - (لما وضعَ رسولُ الله ﷺ نعيمَ بنَ مسعودٍ في القبرِ نزعَ الأخِلَّةَ بفيه [يعني العقد]).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣ / ٤٠٧) من طريق عباس بن محمد الدوري: ثنا سريج بن النعمان: ثنا خلف يعني ابن خليفة - قال: سمعت أبي يقول - أظنه سمعه من مولاه، ومولاه معقل بن يسار - فذكره. وقال البيهقي:

«قوله: «أظنه»، أحسبه من قول الدوري».

وأقول: كلا، بل هو من قول خلف بن خليفة، فقد قال ذلك في رواية ابن أبي شيبة أيضاً، فقد أخرجه في «المصنف» (٣ / ٣٢٦): حدثنا خلف بن خليفة عن أبيه، أظنه سمعه من معقل عن النبي ﷺ . . والزيادة له.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل.

الأولى: خلف بن خليفة؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد».

الثانية: أبوه خليفة، وهو الواسطي مولى أشجع، لا يعرف، أورده البخاري (٢ / ١ / ١٩١)، وابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٧٦)، وابن حبان في «الثقات» (٤ / ٢٠٩)، من رواية ابنه خلف فقط.

الثالثة: شك خلف في إسناد أبيه للحديث عن معقل كما تقدم، بل إنه قد أرسله عنه في بعض الروايات، فقال أبو داود في «المراسيل» (ق٢١ / ٢): حدثنا عباد بن موسى وسليمان بن داود العتكي - المعنى - أن خلف بن خليفة حدثهم عن أبيه قال: بلغه أن رسول الله ﷺ وضع نعيم بن مسعود - قال عباد في حديثه - **الأشجعي** في القبر . . . الحديث.

وجملة القول؛ أن الحديث مرسل ضعيف الإسناد.

ومثله ما أخرجه البيهقي عقبه من طريق عبد الوارث عن عقبة بن سيار (الأصل:

يسار)، قال: حدثني **عثمان بن أخي سمرة** قال: مات ابنٌ لسمرة ـ وذكر بالحديث ـ قـال: فقال:

انْطلق به إلى حفرته، فإذا وضعتَه في لحده، فقل: بسم الله، وعلى سنة رسول الله ﷺ، ثم أطلق عقد رأسه، وعقد رجليه.

قلت: وإسناده موقوف ضعيف، علته **عثمان** هذا، وهو ابن جحاش ابن أخي سمرة ابن جندب، لا يعـرف، أورده البخـاري وابن أبي حاتم وابن حبان (٥ / ١٥٥) من رواية عقبة بن سيار فقط عنه.

(تنبيـه): إن مما يؤكـد ضعف حديث الـترجمـة، وعـدم حفظ خلف لمتنه أيضاً؛ أنه وصف نعيم بن مسعـود بأنـه الأشجعي، وهـو قد عاش بعـد النبي ﷺ دون خلاف بينهم، ولذلك ادعى الحافظ في «الإصابة» أن المذكور في الحديث هو غير الأشجعي، فكأنه لم يتنبه لتصريح عباد بن موسى ـ وهو الختلي الثقة ـ بأنه الأشجعي، فهذا يبطل دعواه، ويدل على أن الحديث منكر. والله أعلم.

هذا، وروى ابن أبي شيبة عن رجل عن أبي هريرة قال:

«شهدت العلاء الحضرمي، فدفناه، فنسينا أن نحل العقد حتى أدخلناه قبره، قال: فرفعنا عنه اللبن، فلم نر في القبر شيئاً».

ثم ساق في الباب آثاراً أخرى عن بعض التابعين لا تخلو من ضعف، لكن مجموعها يلقي الاطمئنان في النفس أن حل عقد كفن الميت في القبر كان معروفاً عند السلف، فلعله لذلك قال به الحنابلة تبعاً للإمام أحمد، فقد قال أبو داود في «مسائله» (١٥٨):

«قلت لأحمد (أو سئل) عن العقد تحل في القبر؟ قال: نعم».

وقال ابنه عبد الله في «مسائله» (١٤٤ / ٥٣٨):

«مات أخ لي صغير، فلما وضعته في القبر، وأبي قائم على شفير القبر، قال لي: يا عبد الله! حل العقد، فحللتها».

١٧٦٤ - (حُسنُ الـوجـهِ مالٌ، وحُسنُ الشَّعـرِ مالٌ، وحُسنُ اللسـانِ مالٌ، والمالُ مالٌ).

موضوع. أخرجه أبونعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١١١)، ومن طريقه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٨٦)، عن **يحيى بن عنبسة** ثنا حميد ثنا أنس مرفوعاً به.

قلت: وهذا موضوع، يحيى هذا كذاب دجال كما يأتي. وساق له الذهبي أحاديث هذا أحدها، ثم قال:

«هذا كله من وضع هذا المدْبر».

وفي «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٢٩٩ / ٢) تبعاً لأصله «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (رقم ٨٥١):

«رواه ابن عساكر من حديث أنس بن مالك، وفيه يحيى بن عنبسة. قال ابن حبان والدارقطني: دجال وضاع».

ومع ذلك شانَ به السيوطي كتابه «الجامع الصغير»، فأورده فيه من رواية ابن عساكر هذه!

والعجب من المناوي؛ فإنه لم يتعقبه بشيء سوى أنه استدرك عليه المصدرين المتقدمين دون أن ينبه أن الديلمي تلقاه عن أبي نعيم، وأن هذا أخرجه في «الأخبار»! وأما في «التيسير» فإنه اقتصر على تضعيفه فقط!!

١٧٦٥ - (تُضاعَفُ الحسناتُ يومَ الجُمُعةِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨ / ٢ من ترتيبه) عن **حامد بن آدم**: ثنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الطبراني:

«لم يروه عن محمد بن عمرو إلا الفضل».

قلت: هو ثقة من رجال الشيخين، وشيخه حسن الحديث، وإنما الآفة من حامد بن

آدم، فقد كذبه الجوزجاني وابن عدي، وعده أحمد بن علي السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث.

١٧٦٦ - (تَصافحوا فإنّ المصافحةَ تذهبُ بالشحناءِ، وتَهادوا فإنّ الهديةَ تذهبُ بالغِلّ).

ضعيف. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٧٩)، وابن عدي (٣٦١ / ١)، وعنه ابن عساكر (١٥ / ١٧١ / ٢)، وعبد العزيز الكتاني في «حديثه» (٢٣٧ / ٢)، عن هشام بن عمار قال: نا محمد بن عيسى بن سُميع قال: نا **محمد بن أبي الزُّعيزعة** عن نافع عن عبد الله ابن عمر مرفوعاً. وقال العقيلي:

«محمد بن أبي الزُّعيزعة؛ قال البخاري: منكر الحديث». قال العقيلي:

«وهذا الكلام يروى بغير هذا الإسناد، وخلاف هذا اللفظ من طريق أصلح من هذا»، قال الذهبي:

«ومن مناكيره هذا الحديث».

وقال ابن عدي:

«وابن سميع لا بأس به وابن أبي الزعيزعة عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

والحديث قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢٩٦) عن أبيه:

«حديث منكر».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عدي عن ابن عمر بلفظ:

«تصافحوا يذهب الغل عن قلوبكم»!

ورواه مالك في «الموطأ» (٢ / ٩٠٨ / ١٦) عن عطاء بن أبي مسلم عبد الله الخراساني مرفوعاً معضلاً.

١٧٦٧ - (إنَّ رجلاً دخل الجنَّة، فرأى عبدَه فوقَ درجتهِ، فقال: يا ربِّ! هذا عبدي فوقَ درجتي! قال: نعم، جزيتُه بعملِه وجزيتُك بعملِك).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٥٤ / ١ - مجمع البحرين)، وعنه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ١٢٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٣٤ / ٢)، من طريق **بشير بن ميمون أبي صيفي**: حدثنا مجاهد بن جَبْر عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الطبراني:

«لم يروه عن مجاهد إلا أبو صيفي».

قلت: وفي ترجمته أورده الأخيران في جملة أحاديث، وقالا:

«هذه الأحاديث غير محفوظة، ولا يتابع عليها».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، متهم».

(تنبيه): هذا الحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٣ / ٥٩) مشيراً لضعفه من رواية الطبراني بلفظ: «إن عبداً . . .»، وهو خطأ مخالف لرواية من ذكرنا، ومن العجيب أن الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤ / ٢٤٠) تبعه على ذلك، مع أنه أورده في «مجمع البحرين» على الصواب كما رأيت! وله من مثل هذه المتابعة للمنذري شيء كثير مما كوّن في نفسي اعتقاد أنه يقلده في ذلك دون أن يراجع أصوله، وقد سبقت له أمثلة أخرى. والله الموفق.

ومن أحاديث ذاك المتهم بالإسناد المتقدم:

«أول سابق إلى الجنة عبد أطاع الله، وأطاع مواليه».

وهو مخرج في «الروض النضير» (٤٢٩).

ومنها حديث:

«ما من صدقة أفضل من صدقة تُصُدِّقَ بها على مملوك، عند مليك سوء».
وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٢٨٥٧).

١٧٦٨ - (كان إذا جَلَسَ يتحدّثُ يُكْثِرُ أن يرفعَ بصره إلى السماءِ).

ضعيف. رواه أبو داود (٤٨٣٧)، وابن عساكر (١٣ / ١٢٩ / ٢)، والضياء (٥٨ / ١٧٦ / ٢)، عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن عمر بن عبد العزيز عن يوسف ابن عبد الله بن سلام مرفوعاً.

وكذا رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٣٦١)، والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (ص ٢)، وقال: حدثني **سفيان بن وكيع**: نا يونس بن بكير عن ابن إسحاق: حدثني يعقوب بن عتبة به إلا أنه زاد:
«عن أبيه».

وهذا إسناد ضعيف، لأن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه عند الجميع، إلا في رواية سفيان بن وكيع، ولكنه مع مخالفته فيما زاد عليهم في السند، فإنه ليس بحجة، قال الحافظ:
«كان صدوقاً، إلا أنه ابتُلي بوَرَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه».

١٧٦٩ - (لَيْسَ من المُروءةِ الرِّبْحُ على الإخوانِ).

منكر. رواه ابن عساكر (١٧ / ٢٣٣ / ١) عن **ميمون بن إسماعيل الدمشقي**: سمعت **سالم بن جنادة** يقول: سمعت **أبي** يروي عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: ...

قلت: وهذا إسناد مظلم، أورده ابن عساكر في ترجمة ميمون هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وسالم بن جنادة لم أعرفه، وكذلك أبوه. ويحتمل أن يكون (سالم) محرف من (سَلْم)، فإن كان كذلك فهو ثقة، وأبوه صدوق له أغلاط كما في «التقريب».

وأبو حنيفة في حفظه ضعف، وقد سبق بيان أقوال أئمة الحديث فيه بتفصيل عند الحديث (٤٥٨).

والحديث قال المناوي:

«قال الذهبي في «مختصر التاريخ»: وهو منكر». وتبناه في «التيسير».

١٧٧٠ - (مَن أسفَ على دُنيا فاتَتهُ اقتربَ من النار مسيرةَ ألفِ سنةٍ، ومن أسفَ على آخرةٍ فاتتهُ اقترب من الجنةِ مسيرةَ ألفِ سنةٍ).

ضعيف جداً. رواه أبو عبد الله الرازي في مشيخته (١٦٨ / ٢) عن **هاشم بن محمد ابن يزيد المؤذن** حدثهم: ثنا **عمرو بن بكر** عن **المغيرة** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علل.

الأولى: المغيرة هذا هو ابن قيس البصري. قال أبو حاتم: منكر الحديث. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات».

الثانية: عمرو بن بكر هو السكسكي الشامي، قال الحافظ: متروك.

الثالثة: هاشم بن محمد لم أجد له ترجمة، وقد ذكر الحافظ في «التهذيب» أنه راوية السكسكي، ولعله في «تاريخ ابن عساكر»، فإن نسخة الظاهرية منه ليس فيها من اسمه هاشم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الرازي هذا، وبيض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء.

١٧٧١ - (رحمَ الله مَن حَفِظَ لسانَه، وعرفَ زمانَه، واستقامت طريقتُه).

موضوع. أخرجه الحاكم في «تاريخه» عن ابن عباس مرفوعاً كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (٢ / ٣٩ / ١)، وعزاه في «الجامع الصغير» للديلمي فقط! قال المناوي في «فيض القدير»:

«وفيه محمد بن زياد اليشكري الميموني، قال الذهبي في «الضعفاء»: قال أحمد: كذاب خبيث يضع الحديث. وقال الدارقطني: كذاب. ورواه الحاكم أيضاً، وعنه تلقاه الديلمي، فلو عزاه المصنف للأصل لكان أولى».

قلت: بل لو حذفه منه كان أَوْلى، وبما نص عليه في «مقدمته»؛ أنه صانه عما تفرّد به كذاب أو وضاع؛ أَحْرى.

١٧٧٢ - (يا ابنَ عوفٍ! إنّك من الأغنياء، ولن تدخلَ الجنَّة إلا زحفاً، فأقرِضِ الله يُطلقْ قدميك. قال: فما أُقرِضُ الله؟ قال: تتبرأً مما أنت فيه، قال: يا رسول الله! من كلِّه أجمع؟ قال: نعم. فخرج ابنُ عوفٍ وهو يهمّ بذلك، فأرسل إليه رسول الله ﷺ فقال:

أتاني جبريل فقال: مُر ابنَ عوفٍ فليُضفِ الضيفَ، وليُطعمِ المسكينَ، وليُعطِ السائلَ، وليبدأ بمن يعولُ، فإنّه إذا فعل ذلك كان تزكيةَ ما هو فيه).

ضعيف جداً. أخرجه ابن سعد (٣/ ١٣١ - ١٣٢)، والطبراني، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٤)، ومن طريق أخرى (١/ ٩٩)، والحاكم (٣/ ٣١١)، والسياق له من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن إبراهيم بن عبدالرحمن ابن عوف عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: خالد ضعفه جماعة، وقال النسائي: ليس بثقة».

وقال الحافظ:

«ضعيف مع كونه فقيهاً، وقد اتهمه ابن معين».

١٧٧٣ - (خيرُ الماءِ الشِّبِمُ، وخيرُ المالِ الغنمُ، وخيرُ المرعى الأراكُ والسلم إذا أخلف كان لُجَينا، وإذا سقط كان دُرَينا، وإذا أكل كان لُبَينا).

موضوع. رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١ / ١٣٥ / ١)، وعنه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢/١١٦) مختصراً، فقال في حديث النبي ﷺ أنه سأل جرير بن عبدالله عن منزله بـ (بِيشَة) فوصفها جرير، فقال: سهل ودَكداك، وسكم ولداك (!) وحمض وعَلاك، بين نخلة ونحلة، ماؤنا ينبوع، وجَنابنا يريع، وشتاؤنا ربيع، فقال له: يا جرير! إياك وسجع الكهان.

هكذا قال ابن دَاب، فأما غيره فيخالفه في بعض هذه الألفاظ. حدثني أبي: حدثني إبراهيم بن مسلم عن إسماعيل بن مهران عن الديَّان بن عباد المذحجي عن عمر بن موسى [عن] الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال: شتاؤنا ربيع، وماؤنا يميع أويريع لا يُقام ماتِحُها، ولا يَحسَر صابِحها، ولا يعزُب سارحها، فقال رسول الله ﷺ: إن خير الماء.. الحديث.

قلت: وهذا إسناد مظلم موضوع، آفته عمر بن موسى، وهو الوجيهي، وهو كذاب وضاع.

ومَن دونه لم أعرفهم. وانظر إسماعيل بن مهران الكوفي في «اللسان».

و(ابن داب) بلا همزة كما في «التبصير»، وهو في «القاموس» (دأب) بالهمزة، وذكر أنهم ثلاثة:

١ - عبد الرحمن بن دأب. (م).

٢ - ومحمد بن دأب، كذاب.

٣ - وعيسى بن يزيد بن دأب، هالك.

وكذا في «التبصير»، إلا أنه لم يذكر الأول، وذكر مكانه بكر بن داب الليثي.

والأول مع أن صاحب «القاموس» أشار إلى أنه معروف، فإني لم أعرفه.

وأما بكر بن داب؛ ففي «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ٣٨٥) أنه روى عن أسامة بن زيد الليثي، ولم يزد، وزاد البخاري (١ / ٢ / ٨٩):

«حديثه في أهل المدينة».

والحديث من موضوعات «الجامع الصغير»! ومما سكت عن إسناده المناوي في «شرحيه»!

١٧٧٤ - (أتاني جبريلُ، فقال: يا محمدُ! ربُّك يقرأُ عليك السلامَ، ويقول: إنَّ من عبادي من لا يصلحُ إيمانُه إلا بالغِنى، ولو أفقرتُه لكَفرَ، وإنَّ من عبادي من لا يصلحُ إيمانُه إلا بالفقرِ، ولو أغنيتُه لكفرَ، وإنَّ من عبادي من لا يصلحُ إيمانُه إلا بالسّقم، ولو أصححتُه لكفرَ، وإنَّ من عبادي من لا يصلحُ إيمانُه إلا بالصحةِ، ولو أسقمتُه لكفرَ).

ضعيف. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦ / ١٥) من طريق أبي محمد أحمد بن محمد بن حبيب: حدثنا محمد بن أبي محمد المروزي: حدثنا ابن عيسى الرملي - يعني يحيى -: حدثنا سفيان بن سعيد الثوري: حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن كثير بن أفلح عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن عيسى الرملي، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«صدوق يهم، ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

قلت: اللذان دونه لم أجد من ترجمهما.

١٧٧٥ ـ (قال الله تبارك وتعالى: مَن أهان لي ولياً فقد بارزَني بالمحاربَةِ، ما تردَّدتُ في شيءٍ أنا فاعلُه ما تردَّدت في قبض المؤمنِ، يكرهُ الموتَ وأكرهُ مساءَته ولا بُدَّ له منه، ما تقرَّب عبدي بمثل أداء ما افترضتُه عليه، ولا يزالُ عبدي المؤمنُ يتقرَّب إليَّ بالنوافلِ حتى أُحبَّه، ومَن أحببتُه كنتُ له سَمعاً وبَصَراً ويداً ومؤيِّداً، دعاني فأجبتُه، وسألني فأعطيتُه، ونصح لي فنصحت له، وإنَّ من عبادي لَمَنْ يريد البابَ من العبادةِ فأُكفِّر عنه لا يدخله العُجْب فيفسده ذلك، وإنَّ من عبادي المؤمنين لمن لا يُصلح إيمانَه إلا الفقرُ، ولو أغنيتُه لأفسده ذلك، وإنَّ من عبادي المؤمنين لمن لا يُصلح إيمانَه إلا الصحةُ، ولو أسقمتهُ لأفسده ذلك، وإنَّ من عبادي المؤمنين لمن لا يُصلح إيمانَه إلا السقمُ، ولو أصححتُه لأفسده ذلك، إني أُدبِّر عبادي بعلمي بقلوبهم. إني عليم خبير).

ضعيف جداً. رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص١٢١ ـ مصر)، وأبو صالح الحرمي في «الفوائد العوالي» (١٧/ ٢/ ٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١٤٢/ ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١٩٠ ـ ١٩١)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٧٦ ـ ٧٧)، عن **الحسن بن يحيى الخشني** قال: ثنا **صدقة بن عبد الله عن هشام الكتاني** عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن ربه تبارك وتعالى قال..

ورواه البغوي أيضاً عن عمر بن سعيد الدمشقي: نا صدقة بن عبد الله به، وزاد بعد قوله: «بارزني بالمحاربة»: «وإني لأغضب لأوليائي كما يغضب الليثُ الحَرِدُ».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: هشام الكتاني، لم أجد له ترجمة، وانظر «الصحيحة» (٤ / ١٨٨ - ١٨٩).

والأخرى: صدقة بن عبد الله، وهو السمين. قال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال البخاري وأحمد: ضعيف جداً».

والحسن بن يحيى الخشني ضعيف أيضاً. قال الحافظ:

«صدوق كثير الغلط».

قلت: لكنه قد تابعه **عمر بن سعيد الدمشقي** كما رأيت، لكن قال الذهبي:

«تركوه».

وقد خالفهما سلامة بن بشر فقال: نا صدقة عن **إبراهيم بن أبي كريمة** عن هشام الكتاني به.

أخرجه ابن عساكر (٢ / ٢٤٥ / ١)، وقال:

«رواه الحسن بن يحيى الخشني البلاطي عن صدقة عن هشام، ولم يذكر فيه إبراهيم ابن أبي كريمة».

ثم ساقه بسنده عن الحسن هذا.

قلت: وسلامة هذا صدوق كما في «التقريب».

وإبراهيم هذا لم أعرفه، فهو علة ثالثة في الحديث. والله أعلم.

وقد أورده الهيثمي من حديث ابن عباس نحوه، وقال (١٠ / ٢٧٠):

«رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم».

وطرفه الأول دون قوله: «ونصح...»؛ أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، وفيه راويان فيهما مقال، لكن ذكر له الحافظ (١١ / ٢٩٢ - ٢٩٣) شواهد عديدة ضعَّفها جلها، ولم يتسنَّ لي حتى الآن دراسة أسانيدها دراسة علمية دقيقة لننظر في ضعفها هل هو مما يصلح الاستشهاد بمثله أم لا، فأرجو أن يتاح لي ذلك.

ثم تيسر لي ذلك - والحمد لله - وتتبعت طرقه البالغة تسعاً، وخرجتها طريقاً طريقاً،

توصلت ببعضهـا إلى تقـوية حديث أبي هريـرة المشار إليـه آنفاً، ولـذلـك خرجتـه في «الصحيحة» (١٦٤٠).

١٧٧٦ - (أتاني جبريلُ فقال: يا محمد! إنَّ أمتَك مختلفةٌ بعدَك، قال: فقلتُ له: فأين المخـرجُ يا جبريـل؟ قال: فقـال: كتـابُ الله تعـالى، به يَقصمُ الله كلَّ جبـارٍ، مَن اعتصم به نجـا، ومَن تركـه هَلَكَ، مرتين، قولٌ فصـلٌ، وليس بالهـزلِ، لا تختلقُـه الألسنُ، ولا تفنى أعـاجيبُه، فيه نبأُ ما كان قبلَكم، وفصلُ ما بينكم، وخَبَرُ ما هو كائنٌ بعدَكم).

ضعيف جداً. أخـرجـه أحمـد (١ / ٩١) عن ابن إسحاق قال: وذكر محمد بن كعب القـرظي عن الحـارث بن عبـد الله الأعـور، قال: قلت: لآتـينَّ أمير المؤمنين فلأسألنَّه عما سمعت العشيـة، قال: فجئتـه بعـد العشاء فدخلت عليه، فذكر الحديث، قال: ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: الحارث هذا، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«مختلف فيـه، مع أن حديثـه في الأربعـة، قال ابن المديني: كذاب، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف، ومنهم من وثقه».

والعلة الأخـرى: روايـة ابن إسحـاق إياه بصيغة «قال»، وهي في المعنى مثل صيغة «عن»، وهـو مدلس، فلا يقبـل من حديثـه إلا ما صرَّح فيـه بالتحـديث، ولكنه قد توبع، فرواه الحسين الجعفي عن حمزة الزيات عن **أبي المختار الطائي** عن ابن أخي الحارث الأعور عن الحارث به نحوه.

أخـرجـه الـدارمي (٢ / ٤٣٥)، وابن أبي شيبـة في «المصنف» (١٢ / ٦١ / ١)، والترمذي (٤ / ٥١ - ٥٢)، وقال:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، وفي حديث

الحارث مقال».

قلت: أبو المختار الطائي مجهول، وقال الذهبي:

«حديثه في فضائل القرآن منكر».

ثم أخرجه الدارمي من طريق أبي البختريْ عن الحارث به.

قلت: وأبو البختري هذا اسمه سعيد بن فيروز، وهو ثقة من رجال الشيخين، والسند إليه صحيح، فعلة الحديث الحارث هذا.

١٧٧٧ - (أتاني جبريلُ فقال: يا محمدُ! كُنْ عَجَّاجاً ثَجَّاجاً).

ضعيف. عزاه في «الجامع» لأحمد والضياء عن السائب بن خلاد.

وهو في «المسند» (٤ / ٥٦) من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن السائب بن خلاد:

«أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ، قال: كن عجاجاً ثجاجاً، والعج التلبية، والثج نحر البدن».

هذا لفظ أحمد، فلا أدري إذا كان لفظ الضياء هكذا، فيكون السيوطي تصرف في لفظه، أو أنه عنده باللفظ المذكور أعلاه.

وعلى كل حال فالسند ضعيف لعنعنة ابن إسحاق. لاسيما وقد رواه غيره بلفظٍ آخر ليس فيه: «كن عجاجاً ثجاجاً»، فانظر «المشكاة» (٢٥٤٩).

١٧٧٨ - (أَتدرون أيَّ الصدقةِ أفضلُ؟ قالوا: الله ورسولُه أعلمُ، قال: المنيحةُ أن يمنحَ أحدُكم أخاه الدرهمَ، أو ظَهْرَ الدابةِ، أو لبنَ الشاةِ، أو لبنَ البقرةِ).

ضعيف. أخرجه أحمد (١ / ٤٦٣) من طريق **إبراهيم الهجري** قال: سمعت أبا الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، إبراهيم؛ وهو ابن مسلم لين الحديث، رفع موقوفات كما في «التقريب».

وأما قول الهيثمي (٣ / ١٣٣):

«رواه أحمد وأبو يعلى وزاد: «الدينار أو البقرة»، والبزار والطبراني في «الأوسط»، ورجال أحمد رجال الصحيح».

قلت: فهذه مجازفة من الحافظ الهيثمي كما قال المحقق أحمد شاكر رحمه الله تعالى:

«فإن إبراهيم هذا ضعيف، وخاصة في روايته عن أبي الأحوص، ثم هو ليس من رجال الصحيح، بل لم يروِ له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة غير ابن ماجه».

١٧٧٩ - (إنِّي أخاف على أُمَّتي اثنتينِ: القرآنَ واللبنَ، أمَّا اللبنُ فيبتغونَ الريفَ، ويَتَّبعونَ الشهواتِ، ويتركونَ الصَّلواتِ، وأمَّا القرآنُ فيتعلَّمُه المنافقون، فيجادِلونَ به المؤمنين).

ضعيف. أخرجه أحمد (٤ / ١٥٦): ثنا زيد بن الحباب: حدثني أبو السمح: حدثني أبو قبيل أنه سمع عقبة بن عامر يقول: إن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير أبي السمح واسمه دراج، وهو ضعيف.

والحديث قال الهيثمي (١ / ١٨٧):

«رواه أحمد والطبراني في «الكبير»، وفيه دراج أبو السمح، وهو ثقة مختلف في الاحتجاج به».

وأورده السيوطي في «زوائد الجامع الصغير» من رواية الطبراني بلفظ:

«أتخوف على أمتي اثنتين: يتبعون الأرياف والشهوات، ويتركون. . .» الحديث.

وقد صح الحديث بلفظ آخر أودعته في «الصحيحة» (٢٧٧٨).

١٧٨٠ - (إنِّي أرى ما لا ترَوْنَ، وأسمعُ ما لا تسمعونَ، أطَّتِ السماءُ، وحُقَّ لها أن تئطَّ، ما فيها موضعُ أربع أصابع إلا ومَلَكٌ واضعٌ جبهتَه لله ساجدٌ، والله لو تعلمون ما أعلمُ، لَضَحِكتُم قليلاً، ولبكيتُم كثيراً، وما تلذَّذتم بالنساءِ على الفُرُش، ولخرجتم إلى الصُّعُدات، تجأرونَ إلى الله).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ٢٥٩)، وابن ماجه (٢ / ٥٤٧)، والطحاوي في «المشكل» (٢ / ٤٤)، وأحمد (٥ / ١٧٣)، من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن مورق عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وزادوا في آخره:

«لوددت أني كنتُ شجرة تعضد».

وفصله أحمد عن الحديث فقال:

«قال: فقال أبو ذر: والله لوددت...».

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، ويروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر قال: لوددت أني كنت شجرة تعضد».

قلت: وإبراهيم هذا ضعيف لسوء حفظه، وقد رواه وكيع في «الزهد» (رقم ٣١ ج١ - نسختي) عنه به موقوفاً، وهو الأشبه. والله أعلم.

لكن جل الحديث قد صح من طرق أخرى، فقوله: «لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً»، أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة.

وما قبله، ورد من حديث حكيم بن حزام وغيره، فراجع «الصحيحة» (٨٥٢ و ١٠٥٩ - ١٠٦٠).

١٧٨١ - (ليس للنساءِ نصيبٌ في الخروج إلاّ مضطرةً، - يعني ليس لها خادمٌ - إلاّ في العيدينِ الأضحى والفِطْرِ، وليس لهنّ نصيبٌ من الطريقِ إلاّ الحواشي).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (١٨٩ / ٢) عن سوار عن عطية عن ابن عمر مرفوعاً وقال:

«سوار بن مصعب عامة ما يرويه ليس بمحفوظ، وهو ضعيف كما ذكروه».

ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» كما في «الفيض»، وقال:

«قال الهيثمي: وهو متروك الحديث».

١٧٨٢ - (اتَّقوا البولَ، فإنّه أولُ ما يُحاسَب به العبدُ في القبر).

موضوع. أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (رقم ٩٣ - نسختي): حدثنا دُحَيم: ثنا عبد الله بن يوسف، عن الهيثم بن حُمَيد، قال: سمعت رجلاً يحدث مكحولاً عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير الرجل الذي لم يسم.

والحديث قال المنذري في «الترغيب» (١ / ٨٨):

«رواه الطبراني في «الكبير» بإسناد لا بأس به».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١ / ٢٠٩):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله موثقون».

قلت: وفي قوليهما إشعار لطيف بأن إسناده لا يخلو من ضعف، ولا سيما قول الهيثمي: «ورجاله موثقون»، فإنه لا يقول هذا عادة، إلا فيمن كان فيه توثيق غير معتبر، فقول المناوي في «فيض القدير»:

«رمز المصنف لحسنه، وهو أعلى من ذلك».

ثم ذكر قول المنذري والهيثمي المتقدم، فأقول:

إنه لا وجه لتحسينه، بله تصحيحه! لما ذكرنا، ومن المؤسف أن الجزء الذي فيه مسند أبي أمامة من «المعجم الكبير» ليس موجوداً في المكتبة الظاهرية عمَّرها الله تعالى. ولذلك فإني غير مطمئن لتحسين السيوطي للحديث، فضلاً عن تصحيح المناوي له، لا سيما مع كشف إسناد ابن أبي عاصم عن علته. والله أعلم.

ثم طبع «المعجم الكبير» بهمة أخينا الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، فرأيت الحديث فيه (٨ / ١٥٧ / ٧٦٠٥)؛ قال: حدثنا بكر بن سهل: ثنا عبد الله بن يوسف بإسناده المتقدم عند ابن أبي عاصم. وبهذا الإسناد أخرجه الطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (ص ٦٥٥) وقد عرفت علته، وهي الرجل الذي لم يسم. وقد سماه **إسماعيل بن إبراهيم** فقال: ثنا أيوب عن مكحول به.

أخرجه الطبراني أيضاً (رقم ٧٦٠٧).

وإسماعيل هذا هو أبو إبراهيم الترجماني، وهو من رجال النسائي، وقال هو وغيره: «لا بأس به».

وشيخه أيوب هو ابن مدرك الحنفي كما في «الميزان»، وقال:

«قال ابن معين: ليس بشيء. وقال مرة: كذاب. وقال النسائي وأبو حاتم: متروك».

وبهذا يتبين خطأ قول المنذري والهيثمي المتقدم، بله ميل المناوي إلى تصحيحه! فقد تبين أن الرجل الذي لم يسم في الطريق الأولى إنما هو أيوب بن مدرك في الطريق الأخرى، وهو متهم.

ولعل المناوي تبين له هذا الذي ذكرته بعد الذي قاله في «الفيض»، فقد رأيته قد بيض للحديث في «التيسير»، ولم يحسنه!

ومنشأ هذا الخطأ في نقدي، أنهم رأوا (أيوب) هذا جاء في السند غير منسوب، فتوهموا أنه أيوب بن أبي تميمة، وهو ثقة حُجّة، وساعدهم على ذلك أنهم رأوا الراوي عنه

إسماعيل بن إبراهيم، فتوهموا أيضاً أنه إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بـ (ابن عُلَيّة)، وهو ثقة حافظ، لأنهم رأوا في ترجمته أنه روى عن أيوب وهو السختياني وكل ذلك خطأ، وإنما إسماعيل هذا أبو إبراهيم الترجماني كما تقدم، وشيخه أيوب هو ابن مدرك وليس السختياني كما جاء مصرحاً بهذا كله في «الطبراني» في حديث آخر قبيل هذا، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٠١).

ولأيوب هذا حديث آخر موضوع، مضى برقم (١٥٩). فاغتنم هذا التحقيق، فإنه مما قد لا تراه في غير هذا الموضع رغم أنف الحاقدين الحاسدين.

ثم إن للحديث علة أخرى عند ابن حبّان، ألا وهي الانقطاع، فقد قال في ترجمة ابن مدرك هذا من كتابه «الضعفاء» (١ / ١٦٨):

«يروي المناكير عن المشاهير، ويدعي شيوخاً لم يرهم، ويزعم أنه سمع منهم، روى عن مكحول نسخة موضوعة، ولم يره».

واعلم أيها القارىء الكريم؛ أن مثل هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث، والتعرف على هوية رواته، فإن ذلك يساعد مساعدة كبيرة جداً على الكشف عن علة الحديث التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط، وهذا ما لا يفعله جماهير المشتغلين بهذا العلم قديماً وحديثاً، وحسبك دليلاً على هذا الذي أقول، موقف المنذري والهيثمي والمناوي من هذا الحديث وتقويتهم إياه. وقد اغتر بهم بعض المتأخرين من المقلدين، فهذا هو الشيخ عبد الله الغماري قد أورد الحديث في كتاب له جمعه من «الجامع الصغير» زعم في مقدمته (ص ح):

«وهذا كتاب جردت فيه الأحاديث الثابتة من الكتاب المذكور، وسميته: الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين».

ثم أكد التجريد المذكور أنه قال في صدد بيان مزايا الكتاب (ص ع):

«ومنها: أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية»!

وهذه دعوى عريضة، يعلم من اطلع على كتابه هذا من أهل العلم أنها دعوى

باطلة، لأنـه وقـع فيـه كثـير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل وفيه بعض الموضوعات، ويقطـع أنـه لم يُجرِ في أحـاديث كتـابـه هذا ـ وقـد بلغ عددها (٤٦٢٦) حديثاً ـ أيَّ بحث أو تحقيق، وإنما هو مقلد فيها لغيره، وهذا الحديث من الأدلة الكثيرة على ذلك، وهو فيه برقم (٤٧)، وقد سبق في المجلد الثالث أمثلة كثيرة، وستمر بك أمثلة أخرى إن شاء الله تعالى.

وقد اعترف هو بذلك في الجملة، فراجع مقدمة هذه المجلدة.

١٧٨٣ ـ (اتّقـوا الحـديثَ عني إلا ما علمتم، ومَن كـذب عليّ متعمِّداً فليتبوأ مقعدَه من النار، ومن قال في القرآن برأيِهِ فليتبوأ مقعدَه من النارِ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٣ / ٦٥)، وأحمد (١ / ٢٦٩ و٢٩٣ و٣٢٣ و٣٢٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (ق ١٢٦ / ٢)، وابن جرير في «التفسير» (١ / ٧٧ / ٧٣ ـ ٧٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص ٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١١٧ ـ ١١٩) ـ دون الجملة الأولى كابن جرير ـ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤ / ٣٥٥ / ٢)، من طرق عن عبـد **الأعلى أبي عامـر الثعلبي** عن سعيـد بين جبـير عن عبـد الله بن عباس عن النبي ﷺ: فذكره. وقال الترمذي، وتبعه البغوي:

«حديث حسن».

كذا قال، والمفهـوم من قاعـدة الـترمـذي في مثل قوله هذا أنه يعني أنه حسن لغيره، وإذا كان كذلك، ففيه أمران:

الأول: أنه يؤخذ عليه أننا لا نعلم للشطر الأول والأخير منه ما يشهد له.

أما الشطر الأوسط فهو صحيح متواتر، كما هو معلوم.

والآخر: أن إسناده ضعيف، وهو كذلك، وعلته الثعلبي هذا، فقد أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«ضعفه أحمد وأبو زرعة».

وقال الحافظ في التقريب:

«صدوق، يهم».

وفي سند الترمذي **سفيان بن وكيع**، لكنه قد توبع من جماعة، ولذلك قال المناوي:

«رمز المصنف لحسنه، اغتراراً بالترمذي، قال ابن القطان: وينبغي أن يضعف، إذ فيه سفيان بن وكيع، قال أبوزرعة: متهم بالكذب. لكن ابن أبي شيبة رواه بسند صحيح. قال ـ أعني ابن القطان ـ: فالحديث صحيح من هذا الطريق، لا من الطريق الأول. وبه يعرف أن المصنف لم يصب في ضربه صفحاً عن عزوه لابن أبي شيبة، مع صحته عنده».

قلت: ولست أدري إذا كان ابن القطان صحح طريق ابن أبي شيبة لخلوه من الثعلبي، أو لأنه لا يرى الثعلبي هذا ضعيفاً، فإن كان الأول ـ وهو الظاهر ـ فذلك مما أستبعده جداً، وإن كنت ملت إليه واستشهدت بكلامه في تعليقي على هذا الحديث من «المشكاة» (٢٣٢)، وكان ذلك قبل تتبعي لطرق الحديث ومخارجه التي سبق ذكرها، فلما تتبعتها، استبعدت أن يكون طريق ابن أبي شيبة من غير طريق الثعلبي، وأما إن كان لا يرى ضعفه، فهو خطأ كما يدلك عليه ما نقلته عن الذهبي والعسقلاني. والله أعلم.

ثم رأيت ابن أبي شيبة قد أخرج في «المصنف» (١٠ / ٦٦ / ٢) الجملة الأخيرة من الحديث من طريق وكيع عن عبد الأعلى به، لكنه أوقفه. فترجح عندي ما استبعدته. والله أعلم.

ومن طريق الثعلبي المذكور أخرجه أبويعلى في «مسنده» (٢ / ٦٧٣) بلفظ:

«من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار، ومن قال في القرآن بغير علم جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار».

فقول المنذري في «الترغيب» (١ / ٧٣) وتبعه الهيثمي (١ / ١٦٣):

«رواه أبويعلى ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح».

فهو وهم ظاهر، لأن الثعلبي مع ضعفه ليس من رجال «الصحيح»، فتنبه.

(تنبيه): بعد مضي زمن طويل على كتابة هذا؛ طبعت مجلدات من «مسند أبي يعلى» بتحقيق الأخ حسين سليم أسد، فرأيته قد علق على هذا الحديث بقوله: (٤ / ٢٢٨):

«إن عبـد الأعلى لم يتفرد به، وإنما تابعه بكر بن سوادة عند الطبري في «التفسير» (١ / ٣٥) من طريق عبـد بن حميد قال: حدثنا جرير عن ليث عن بكر عن سعيد بن المسيب (!) به. وجرير هو ابن عبد الحميد، وليث هو ابن سعد.. وهذا إسناد صحيح».

فأقـول: نعم، هو صحيـح لو كان الأمـر كما ذكـر في رواته، وليس كذلك، مع أوهام أخرى لا بد لي من بيان ذلك كله، عسى أن يكون في ذلك عبرة لهؤلاء الناشئين المتعلقين بهذا العلم، ويعلموا أن التحقيق فيه ليس بالسهولة التي يتصورونها:

أولاً: قولـه في الإسنـاد: «.. المسيب» خطأ، ولعله سبق قلم، والصـواب: «.. جبير»، كما هو ظاهر من سياق كلامه وكما هو الواقع في «تفسير الطبري»، والأمر في مثل هذا سهل قلما ينجو منه كاتب أو باحث.

ثانيـاً: قولـه: «وليث هو ابن سعـد»، ليس بالـلازم، لأن كل مستنده في ذلك إنما هو أنهم ذكـروا الليث بن سعـد في الـرواة عن بكـر. فلقائل أن يقول: من الممكن أن يكون هو ليث بن أبي سُليم الضعيف، فإنهم ذكـروه في شيـوخ جريـر بن عبد العزيز دون الليث بـن سعد. فالله أعلم.

ثالثاً: قوله: «عبد بن حميد» خطأ مزدوج، وذلك لأنه:

١ ـ لم يسم الرجل في «الطبري»؛ وإنما قال: «ابن حميد»، فالتسمية بـ «عبد» من المعلق.

٢ ـ أنهـا تسميـة خطـإ منـه، وإنـما هو محمـد بن حميد الرازي، فإنه هو المعروف عند العلماء برواية الطبري عنه، والإكثار عنه، وهو تارة يسميه، وتارة يكتفي بنسبته لأبيه، وقد قال في حديث آخر (١٠): حدثنا محمد بن حميد الرازي قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد.

فإذا عرفت هذا فالإسناد ضعيف أيضاً.

٣ ـ لو صح السند إلى بكر بن سوادة لم يجز أن يقال عند العارفين بهذا العلم إنه متابع لعبد الأعلى؛ لأنه:

أولاً: لم يرو الحديث بتمامه، وإنما الجملة الأخيرة منه.

وثانياً: أنه خالفه في رفعه وأوقفه على ابن عباس.

فلو صح الإسناد؛ كان دليلاً آخر على ضعف الحديث. والله أعلم.

١٧٨٤ - (اتّقوا النَّارَ ولو بِشقٍّ تمرةٍ، فإنَّها تسدُّ من الجائع مسدَّها من الشَّبعانِ).

ضعيف جداً. رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٩١) مختصراً، وابن عدي (٢٠٢ / ٢) بتمامه، عن **صلة بن سليمان** ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً وقال:

«صلة بن سليمان عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس».

قلت: هو كذاب كما قال ابن معين وأبو داود، وضعفه غيرهما.

ورواه الخطابي في «غريب الحديث» (٦٧ / ١) من طريق **شرحبيل بن سعد** عن جابر عن أبي بكر مرفوعاً.

وهذا سند واه، شرحبيل بن سعد أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«قال ابن أبي ذئب: كان متهماً. وقال مالك: ليس بثقة. وقال النسائي: ضعيف».

والحديث أورده في «الجامع الكبير» (١ / ١٧ / ١) من رواية البزار عن أبي بكر بلفظ:

«اتقوا النار ولو بشق تمرة، فإنها تقيم المعوج، وتقع من الجائع ما تقع من الشبعان».

ثم ذكره بنحوه وزيادة:

«وتسد الخلل، وتدفع ميتة السوء». وقال:

«رواه أبو يعلى والدارقطني في «العلل» وضعفه، والديلمي عن أبي بكر».

وقد أخرجه الديلمي في «مسنده» (١ / ١ / ٤٣) من طريق أبي يعلى، وهذا في «مسنده» (رقم ٨٥)، حدثنا **محمد بن إسماعيل الوساوسي**: حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن سليمان عن **شرحبيل بن سعد** عن جابر عن أبي بكر الصديق.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، شرحبيل بن سعد قال الحافظ:

«صدوق اختلط بأخرة».

والوساوسي قال البزار:

«كان يضع الحديث. وقال الدارقطني وغيره ضعيف».

قلت: ومن طريقه البزار (٩٣٣)، وقال:

«لا نعلم أحداً حدث به عن زيد إلا الوساوسي، ولا يروى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد».

قلت: يعني بهذا اللفظ والتمام، ولذلك خرجته هنا، وإلا فشطره الأول في «الصحيحين» وغيرهما من طرق أخرى عن جمع من الصحابة، فانظر «صحيح الجامع» (١١٣).

١٧٨٥ - (اتَّقوا خِداجَ الصلاةِ، إذا ركعَ الإمامُ فاركعوا، وإذا رَفَع فارْفَعوا).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣ / ٤٣) من طريق حسين بن محمد، والطبراني في «الأوسط» (١ / ٣١ / ٢) من طريق قتيبة بن سعيد كلاهما عن أيوب بن جابر عن عبد الله ابن عُصم الحنفي عن أبي سعيد الخدري قال:

«صلى رجل خلف النبي ﷺ، فجعل يركع قبل أن يركع، ويرفع قبل أن يرفع، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قال: من فعل هذا؟ قال: أنا يا رسول الله، أحببت أن أعلم تعلم ذلك أم لا؟ فقال». فذكره، وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن عصم إلا أيوب، تفرد به قتيبة»!

كذا قال وقد تابعه حسين بن محمد كما رأيت.

وأيوب بن جابر ضعيفٌ كما في «التقريب»، فالحديث ضعيف.

وأما عبد الله بن عصم، ويقال: ابن عصمة. فثقة ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٢٦) وذكر عن أبيه أنه قال: شيخ. وعن أبي زرعة: ليس به بأس. ووثقه ابن معين. وقال

الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

والحديث قال في «المجمع» (٢ / ٧٧):

«رواه أحمد والطبراني في الأوسط»، وفيه أيوب بن جابر، قال أحمد: حديثه يشبه حديث أهل الصدق. وقال ابن عدي: حديثه يحمل بعضه بعضاً، وضعفه ابن معين وجماعة».

١٧٨٦ - (اتقوا هذا القَدَرَ، فإنه شُعبة من النصرانية).

ضعيف جداً. أخرجه المخلص في «الفوائد» (٩ / ٢٠٠ / ١)، وابن بشران في «الأمالي» (ق ٧٨ / ٢)، وابن عدي (ق ٢٨٥ / ١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٣١ / ٢)، وأبونعيم في «الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين» (٢ / ١)، واللالكائي في «السنة» (١ / ١٤٤ / ١)، وأحمد بن المهندس في «حديثه عن عافية وغيره» (ق ١٣٢ / ١) عن القاسم بن حبيب عن نزار بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به، وقال ابن عباس: اتقوا هذه الأرجاء فإنها شعبة من النصرانية.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، نزار هذا قال الذهبي في «الميزان»:

«فيه لين».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ٥٦ - ٥٧):

«قليل الرواية، منكر الحديث جداً، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك».

ثم ساق له هذا الحديث.

والقاسم بن حبيب، قال ابن معين:

«لا شيء».

١٧٨٧ - (اتَّقي الله يا فاطمـةُ! وأدّي فريضـةَ ربِّـك، واعمَـلي عَمـل أهلكِ، فإذا أخـذتِ مضجَعـك، فسبِّحي ثلاثـاً وثـلاثـين، واحْمَدي ثلاثاً وثلاثين، وكبرِّي أربعاً وثلاثين، فتلك مائةٌ، فهي خيرٌ لك من خادمٍ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢ / ٣٤) من طريق **أبي الورد** عن **ابن أغْيَد** قال: قال لي علي رضي الله عنه:

«ألا أحدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وكانت من أحب أهله إليه؟ قلت: بلى، قال: إنها جرَّت بالرحى حتى أثَّرت في يدها، وحملت بالقربة حتى أثَّرت في نحرها، وكنست البيت حتى اغبرت ثيابها، فأتى النبيَّ ﷺ خدمٌ، فقلتُ: لو أتيت أباك فسألتيه خادماً، فأتته، فوجدت عنده حُدَّاثاً، فرجعت، فأتى من الغد، فقال: ما كان حاجتك؟ فسكتت، فقلت: أنا أحدثك يا رسول الله! جرت بالرحى حتى أثرت في يدها، وحملت بالقربة حتى أثرت في نحرها، فلما أن جاءك الخدم أمرتها أن تأتيك فتستخدمك خادماً، يقيها حر ما هي فيه، قال... (فذكر الحديث). قالت: رضيت عن الله عز وجل وعن رسوله ﷺ».

قلت: وهذا إسناد ضعيف. ابن أغيد، واسمه علي مجهول كما قال الحافظ.

وأبو الورد هو ابن ثمامة بن حزن القشيري البصري. قال:

«مقبول».

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما دون طرفه الأول.

١٧٨٨ - (أُتِيَ بإبراهيمَ عليه السلامُ يومَ النّارِ إلى النّارِ، فلمّا بَصُرَ بها، قال: «حسبنا الله ونعم الوكيل»).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٩): حدثنا **القاضي عبد الله بن محمد ابن عمر**: ثنا عبد الله بن العباس الطيالسي: ثنا عبد الرحيم بن محمد بن زياد (كذا): أنبأنا

أبو بكر بن عياش عن حميد عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، ابن عياش فمن فوقه من رجال البخاري، واللذان دونه ترجمهما الخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٣٦ و ١١ / ٨٦).

والقاضي عبد الله بن محمد بن عمر، ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٨٨)، وذكر أن وفاته كانت سنة (٣٦٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. فهو علة هذا الإسناد.

وقد خولف في متنه، فأخرجه الخطيب (١١ / ٨٦) من طريق **عبد الله بن العباس الشطوي**: حدثنا إبراهيم بن موسى الجوزي: حدثنا عبد الرحيم بن محمد بن زيد السكري .. بلفظ:

أن النبي ﷺ أتي يوم أحد، فقيل: يا رسول الله! ﴿إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾، فقال:

«حسبنا الله ونعم الوكيل».

فأنزل الله تعالى: ﴿الذين قالَ لهم الناسُ إنَّ الناسَ قد جَمَعوا لكم فاخْشَوْهُم﴾.

ورجاله ثقات، غير الشطوي هذا، فلم أعرفه.

وإبراهيم بن موسى الجوزي، ويقال: (التوزي)، وثقه الخطيب أيضاً (٦ / ١٨٧)، وقد جاء من طريق أخرى عنه، فقال ابن مردويه: حدثنا **محمد بن معمر**: حدثنا إبراهيم بن موسى التوزي به. ذكره ابن كثير في تفسير الآية.

لكن محمد بن معمر هذا مجهول أيضاً، فقد ساق له الخطيب حديثاً (٣ / ٣٠٤) عن يحيى بن حفص ابن أخي هلال الكوفي بسنده عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«من شارك ذمياً فتواضع له ..» الحديث. وقال عقبه:

«حديث منكر لم أكتبه إلا بهذا الإسناد».

واتهم الذهبي به ابن معمر هذا **أو شيخه**، فقال في ترجمته:

«لا يعرف ...».

ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«آفته يحيى، وإلا فالسامي، فإنه مجهول الحال أيضاً».

وأقول: لعل تعصيب الآفة بيحيى أولى، لأن السامي قد روى عنه اثنان، أحدهما: محمد بن مخلد العطار الراوي لهذا عنه، والآخر: ابن مردويه كما تقدم.

وقد خولف ابن زياد أوزيد في إسناد الحديث ومتنه، فقال أحمد بن يونس: ثنا أبوبكر عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس:

(حسبنا الله ونعم الوكيل) قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إنَّ الناسَ قد جَمعوا لكم فآخشَوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبُنا الله ونعمَ الوكيلُ﴾.

أخرجه البخاري (٤٥٦٣)، والحاكم (٢ / ٢٩٨)، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»! ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما وهماً ظاهراً، وهو استدراكه على البخاري وقد أخرجه!

ووهما وهماً آخر؛ تصحيحه على شرط مسلم أيضاً، فإن أبا بكر هذا لم يخرج له مسلم شيئاً إلا في المقدمة، وقد تكلموا فيه كثيراً، فقال الذهبي في «الميزان»:

«أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر:

«ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

وقد تابعه على بعضه إسرائيل عن أبي حصين به، ولفظه:

«كان آخر قول إبراهيم حين ألقي في النار: (حسبي الله ونعم الوكيل)».

أخرجه البخاري (٤٥٦٤): حدثنا مالك بن إسماعيل: حدثنا إسرائيل.

وهذا اللفظ هو في رواية الحاكم المتقدمة عن أبي بكر.

وخالف مالكاً في إسناده ومتنه سلام بن سليمان الدمشقي، فقال: ثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وسلام هذا قال الذهبي في «الكاشف»:

«له مناكير».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

قلت: فمثله لا يصلح للاستشهاد به، وقد خالف الثقة في السند؛ فجعله من مسند أبي هريرة، وتابعيه أبا صالح! وفي المتن؛ فرفعه، وهو موقوف برواية الثقتين: أبي بكر وإسرائيل.

وبالجملة؛ فحديث الترجمة الصحيح فيه الوقف، لمخالفة أحد رواته رواية البخاري الصحيحة عن أبي بكر، ومتابعة إسرائيل إياه. والله أعلم.

١٧٨٩ - (تحفةُ الصَّائمِ الزائرِ أن تُغَلَّفَ لحيتُه، وتُجَمَّرَ ثيابُه، ويُذَرَّر، وتحفةُ المرأةِ الصائمةِ أنْ تُمشَّطَ رأسها، وتجَمَّرَ ثيابها، وتُذَرَّر).

موضوع. رواه ابن عدي (١٧٣ / ١) عن محمد بن موسى الحرشي ثنا: هبيرة بن حدير العدوي ثنا: **سعد الحذاء عن عمير بن مأموم** عن الحسن بن علي قال: سمعت أبي: وحدثني - يعني النبي ﷺ - يقول: فذكره. وقال:

«سعد بن طريف أحاديثه كلها لا يرويها غيره، وهو ضعيف جداً».

قلت: وقال ابن معين:

«لا يحل لأحد أن يروي عنه». وقال ابن حبان:

«كان يضع الحديث على الفور».

قلت: وعمير بن مأموم، ويقال: مأمون، قال الدارقطني:

«لا شيء». وهبيرة بن حدير العدوي قال يحيى بن معين:

«لا شيء». ومحمد بن موسى الحرشي قال الحافظ:

«لين».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب» عن الحسن بن علي مرفوعاً. وقال شارحه المناوي:

«قال البيهقي عقبه: وسعد غيره أوثق منه».

قلت: بل هو شر من ذلك كما تبين مما سبق.

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي وغيره مختصراً، وسيأتي برقم (٢٥٩٦).

١٧٩٠ - (أَثْرِدوا، ولو بالماءِ).

ضعيف. أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٨)، والطبراني في «الأوسط» (رقم ٧٢٨٩) عن **عباد بن كثير** عن أبي عقال. والطبراني أيضاً (١١٠٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ١٩٥ / ٢) عن عاصم بن طلحة قال: سمعت أنس بن مالك به مرفوعاً.

وقال ابن أبي حاتم:

«قال أبي: عباد بن كثير هذا مضطرب الحديث، ظننت أنه أحسن حالاً من عباد بن كثير البصري، فإذا هو قريب منه».

قلت: عباد هذا هو الرملي الفلسطيني ضعيف، وأما البصري فمتروك كما في «التقريب»، وقد اضطرب في إسناده كما ترى، وفي «العلل» اضطراب آخر.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عباد بن كثير الرملي، وثقه ابن معين، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات».

وذكر أن الطبراني رواه عن أنس أيضاً بإسناد قال: «فيه جماعة لم أجد من ترجمهم».

قلت: كلهم معروف، وهو يعني طريق عاصم بن طلحة، وهو مجهول؛ كما في «اللسان»، وعنه عباد، وقد عرفت ضعفه، وعنه أبو جعفر النفيلي، واسمه عبدالله بن محمد؛ ثقة، وعنه أحمد شيخ الطبراني، واسم أبيه عبدالرحمن بن عقال الحراني، وهو ضعيف، لكنه متابع عند البيهقي.

والخلاصة؛ أن علة الحديث ضعف عباد، واضطرابه في إسناده.

١٧٩١ ـ (لَنْ تقومَ الساعةُ حتى يسودَ كُلَّ قبيلةٍ مُنافِقوها).

ضعيف جداً. رواه الطبراني (٣ / ٤٨ / ١) عن حنش عن عطاء عن ابن عمر عن ابن مسعود:

«أنه كان في بستان من بساتين المدينة، وهويقرىء ابنيه، فمر به طائران غرابان أو حمامان لهما حفيف، فنظر إليهما ابن مسعود، فقال: والله ما أنا بأشد على هذين حزناً لو ماتا، إلا كحزني على هذين الطائرين لو وقعا ميتين، وإني لأجد لهما ما يجد الوالدُ لولده، ولكنْ سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، حنش هذا ـ واسمه الحسين بن قيس ـ متروك كما قال الحافظ، والهيثمي في «المجمع» (٧/ ٣٢٧)، وأقره المناوي في «فيضه»، ولكنه قصر في «تيسيره»، فقال: «سنده ضعيف»!

والحديث رواه البزار (٤ / ١٥٠ / ٣٤١٦) من هذا الوجه، مختصراً دون القصة.

١٧٩٢ ـ (ما تقرَّبَ العبدُ إلى الله تعالى بشيء أفضلَ من سُجودٍ خَفيّ).

ضعيف. رواه ابن المبارك في «الزهد» رقم (١٥٤)، ومن طريقه الديلمي والقضاعي (١٠٥ / ٢)، عن أبي بكر بن أبي مريم قال: نا ضمرة بن حبيب بن صهيب مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أبو بكر بن أبي مريم، وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، قال الحافظ:

«ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط».

وضمرة بن حبيب بن صهيب، تابعي ثقة، فهو مرسل.

١٧٩٣ ـ (أحِبُّوا صُهيباً حُبَّ الوالدةِ لولدِها).

ضعيف جداً. رواه الحاكم (٣ / ٤٠١)، وابن عساكر (٨ / ١٩٣ / ٢)، عن يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده [عن أبي جده عن]

صهيب مرفوعاً، وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي:

«قلت: سنده واه».

وأقول: يوسف هذا أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال البخاري: فيه نظر».

وقال في أبيه:

«قال البخاري: مختلف فيه».

١٧٩٤ - (ما أكَلَ العبدُ طعاماً أحبَّ إلى الله مِن كَدِّ يده، ومَنْ بات كالاًّ من عملهِ بات مَغْفوراً له).

منكر. رواه ابن عساكر (٤ / ٣٢٤ / ١) عن **الحسن بن يوسف** نا: **هشام بن عمار** نا: بقية بن الوليد نا: بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدي كرب قال: رأيت النبي ﷺ ذات يوم وهو باسط يديه، وهو يقول: فذكره.

أورده في ترجمة الحسن بن يوسف وهو أبو سعيد الطرميسي مولى الحسن بن علي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ومن فوقه ثقات غير أن هشاماً فيه ضعف، وقد قال عن بقية: «نا بحير . . .»، فأخشى أن يكون تصريحه بسماع بقية من بحير وهماً من هشام. والله أعلم.

ثم رأيت ابن عساكر رواه (٤ / ٣٣٧ / ٢) من طريق ثقتين قالا: نا بقية **عن** بحير ابن سعد به دون الشطر الثاني من الحديث. فهذه علة الحديث عنعنة بقية، لكن رواه أحمد (٤ / ١٣١) عنه مصرّحاً بالتحديث دون الزيادة، فالعلّة تفرُّد الحسن بن يوسف بها.

والشطر الأول من الحديث صحيح رواه ثور بن يزيد عن خالد بن معدان به وزاد:

«وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده».

أخرجه البخاري وغيره وجعل هذه الزيادة مكان قوله في هذا الحديث: «ومن بات كالاً . . .». فهو منكر بهذا اللفظ.

١٧٩٥ - (منعني ربي أن أظلمَ معاهَداً ولا غيره).

موضوع. قال في «الجامع»: رواه الحاكم عن علي، ورمز لصحته، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء.

قلت: وهو في مستدرك الحاكم (٢ / ٦٢٢) من طريق محمد بن محمد [بن] الأشعث الكوفي: حدثني **أبو الحسن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد**: ثني أبي عن أبيه عن جده عن أبيه محمد بن علي عن أبيه عن جده الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

«أن يهودياً كان يقال له: جريجرة كان له على رسول الله ﷺ دنانير فتقاضى النبيَّ ﷺ فقال له: يا يهودي! ما عندي ما أعطيك، قال: فإني لا أفارقك يامحمد! حتى تعطيني، فقال ﷺ: إذاً أجلسُ معك، فجلس معه، فصلى رسول الله ﷺ في ذلك الموضع الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والغداة، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يتهددونه ويتوعدونه، ففطن رسول الله ﷺ، فقال: ما الذي تصنعون به؟ فقالوا: يا رسول الله! يهودي يحبسك! فقال رسول الله ﷺ: منعني ربي أن أظلم معاهداً ولا غيره، فلما رحل النهار قال اليهودي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وقال: شطر مالي في سبيل الله، أما والله ما فعلت الذي فعلت بك إلا لأنظر إلى نعتك في التوراة «محمد بن عبد الله مولده بمكة، ومهاجره بطيبة، وملكه بالشام، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا مُتَزَيٍّ بالفحش ولا قول الخنا»، أشهد أن لا إله إلا الله، وأنك رسول الله، هذا مالي فاحكم فيه بما أراك الله، وكان اليهودي كثير المال». سكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«حديث منكر بمرّة وآفته من موسى أو مِمَّنْ بعده».

قلت: إن كان يعني موسى بن جعفر فآفته ممن بعده حتماً؛ لأن ابن جعفر ثقة إمام كما قال أبو حاتم، وقد قواه الذهبي في «الميزان»، واعتذر عن إيراده فيه بقوله:

«وإنما أوردتُه لأن العُقَيلي ذكره في كتابه وقال: «حديثه غير محفوظ»، يعني في الإيمان. قال: الحمل فيه على أبي الصلت الهروي. قلت: فإذا كان الحمل فيه على أبي الصلت

فما ذنب موسى تذكره؟!».

وإن كان يعني موسى بن إسماعيل بن موسى فإني لم أجد من ترجمه.

قلت: وإنما آفته من الراوي عن ابن الأشعث، فإن له نسخة فيها أحاديث موضوعة، هو المتهم بها عند الذهبي وغيره، كان جمعها في كتاب بهذا الإسناد العلوي، قال الذهبي في «الميزان»:

«قال الدارقطني: آية من آيات الله؛ وضع ذاك الكتاب». يعني: «العلويات».

١٧٩٦ - (ما من عَثْرةٍ، ولا اختلاجِ عرقٍ، ولا خَدْش عودٍ؛ إلَّا بما قَدَّمَتْ أيديكم، وما يعفُو الله أكثرُ).

ضعيف. رواه ابن عساكر (٨ / ١٨٢ / ١) عن **محمد بن الفضل** عن الصلت بن بهرام عن شقيق عن البراء مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، آفته محمد بن الفضل، وهو ابن عطية، وهو كذاب كما تقدم مراراً.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه على خلاف ما اشترط على نفسه في مقدمته! وبيض له المناوي فلم يتعقبه بشيء، فكأنه لم يقف على سنده. ثم أوقفني بعض إخواننا - جزاه الله خيراً - على طريق أخرى للحديث في بعض المطبوعات الجديدة، وهو كتاب «الزهد» لهناد، قال (١ / ٢٤٩ / ٤٣١): حدثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مرفوعاً.

قلت: وهذا مع إرساله من الحسن البصري، فإن الراوي عنه إسماعيل بن مسلم - وهو المكي - ضعيف.

١٧٩٧ - (اثنانِ خيرٌ من واحدٍ، وثلاثٌ خيرٌ من اثنَيْنِ، وأربعةٌ خيرٌ من ثلاثةٍ، فعليكم بالجماعةِ، فإنّ الله عز وجل لن يجمعَ أُمَّتي على ضلالةٍ).

موضوع. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥ / ١٤٥) قال: ثنا أبو اليمان: ثنا ابن عيَّاش عن **البختري بن عبيد بن سليمان** عن أبيه عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه

قال: فذكره.

قلت: وهذا موضوع، آفته البختري، هذا قال أبو نعيم:

«روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات».

وكذا قال الحاكم والنقاش.

وقال ابن حبان:

«ذاهب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد، وليس بعدل، فقد روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب».

وقال الأزدي:

«كذاب ساقط».

ولخص ذلك الحافظ بقوله في «التقريب»:

«ضعيف، متروك».

قلت: وأبوه عبيد بن سليمان، لا يعرف، قال أبو حاتم:

«مجهول».

وابن عيَّاش، وهو إسماعيل الحمصي؛ ضعيف في روايته عن الشاميين، وهذه منها.

والحديث قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٧٧):

«رواه أحمد، وفيه البختري بن عبيد بن سليمان، وهو ضعيف».

قلت: عزوه لأحمد خطأ، تبعه عليه السيوطي في «الجامع»، ومشى ذلك على المناوي! والصواب عزوه لابنه عبد الله، فإنه من حديثه، وليس من حديث أبيه.

ثم إنه وقع في إسناده عند المناوي تحريف غير مطبعي، فالبختري صار عنده «أبو البختري». ووقع فيه خطأ مطبعي آخر، فقال: «وأبو عبيدة تابعي لا يعرف». وإنما هو: «وأبوه عبيد»!

لكن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة لها شواهد ذكرت بعضها في «ظلال الجنة» (٨٠ - ٨٤).

١٧٩٨ ـ (أُتيتُ بالبُراقِ، فركبت خلفَ جبريلَ عليه السلام، فسار بنا إذا ارتفعَ ارتفعَتْ رِجْلاه، وإذا هبط ارتفعَتْ يداه، قال: فسار بنا في أرضٍ غمَّةٍ مُنتنةٍ، حتى أفضينا إلى أرضٍ فيحاءَ طيّبة، فقلتُ: يا جبريلُ! إنَّا كنّا نسيرُ في أرض غمة مُنتنة، ثم أفضينا إلى أرضٍ فيحاءَ طيبةٍ، قال: تلك أرضُ النار، وهذه أرضُ الجنة. قال: فأتيت على رجل قائم يصلي، فقال: من هذا معك يا جبريل؟ قال: هذا أخوك محمد، فرحَّب بي، ودعا لي بالبركة، وقال: سَلْ لأمتك اليُسر، فقلت: من هذا يا جبريل؟ قال: هذا أخوك عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، قال: فسرنا، فسمعتُ صوتاً وتذمُّراً، فأتينا على رجل، فقال: من هذا يا جبريل؟ قال: هذا أخوك محمد، فرحَّب بي ودعا لي بالبركة، وقال: سَلْ لأمتك اليُسر، فقلت: مَن هذا يا جبريل؟ فقال: هذا أخوك موسى، قلت: على من كان تذمُّره وصوتُه؟ قال: على ربه! قلتُ: على ربه؟! قال: نعم، قد عرف ذلك مَن حِدّته، قال: ثم سِرْنا، فرأينا مصابيحَ وضوءاً، قال: قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذه شجرة أبيك إبراهيم عليه الصلاة والسلام، أتدنو منها؟ قلت: نعم، فدنونا، فرحَّب بي، ودعا لي بالبركة، ثم مضينا حتى أتينا بيتَ المقدس، فَرُبطت الدابة بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخلتُ المسجد، فَنُشِرَتْ لي الأنبياءُ، من سمَّى الله عز وجل منهم، ومن لم يُسَمّ، فصلّيت بهم إلاَّ هؤلاء النفر الثلاثة: إبراهيم، وموسى، وعيسى، عليهم الصلاة والسلام).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٦٠٦)، وأبويعلى (٨ / ٤٤٩ / ٧٠ / ٥٠٣٦)، والبزار (٥٩)، من طريق حماد بن سلمة ثنا أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره، وقال الحاكم:

«تفرد به أبو حمزة ميمون الأعور، وقد اختلفت أقاويل أئمتنا فيه».

وقال الذهبي:

«قلت: ضعفه أحمد وغيره».

وأورده في «الضعفاء»، وقال:

«قال أحمد: متروك».

والحديث أورده الهيثمي هكذا في «المجمع»، وقال (١ / ٧٤):

«رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال الصحيح».

قلت: ولم أره في «مسند ابن مسعود» من «الكبير»، وإن كانت النسخة وقع في أول المسند خَرْمٌ، ولكنه في أخبار ابن مسعود، وليس في أحاديثه، فإذا كان عنده من هذا الوجه ـ كما يغلب على الظن ـ فأبو حمزة ليس من رجال الصحيح؛ على شدة ضعفه، فلعل الهيثمي توهم أنه أبو حمزة محمد بن ميمون السكري، وليس به؛ لأنهم لم يذكروا في شيوخه إبراهيم ـ وهو النخعي ـ ولا ذكروا في الرواة عنه حماد بن سلمة، وإنما ذكروا ذلك في الأعور. والله أعلم.

وله طريق أخرى يرويه الحسن بن عرفة في «جزئه» رقم (٧٠ ـ منسوختي) من طريق **قنان بن عبد الله** النهمي: ثنا أبو ظبيان الجنبي عن أبي عبيدة **عن** عبد الله بن مسعود به نحوه يزيد وينقص.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

وقنان هذا فيه ضُعف.

وذكره ابن كثير في «تفسيره» من هذا الوجه، وقال (٣ / ١٦):

«إسناد غريب، وفيه من الغرائب سؤال الأنبياء عنه عليه السلام ابتداء، ثم سؤاله عنهم بعد انصرافه، والمشهور في الصحاح ـ كما تقدم ـ أن جبريل كان يعلمه بهم أولاً، ليسلم عليهم سلام معرفة. وفيه أنه اجتمع بهم في السماوات، ثم نزل إلى بيت المقدس

ثانياً، وهم معه، وصلى بهم فيه، ثم إنه ركب البراق، وكر راجعاً إلى مكة».

١٧٩٩ - (الحِجامةُ يوم الثلاثاء لسبعَ عشرةَ مَضَتْ من الشهرِ دواءُ السَّنَة).

موضوع. رواه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٤٤٨)، وابن عدي (١٦٣ / ١)، عن **سلام الطويل** عن **زيد العمي** عن معاوية بن قرة عن مَعْقِل بن يسار مرفوعاً، وقال:

«سلام الطويل عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه».

قلت: وهو متروك وكذا شيخه زيد العمي، والأول شر من الآخر، فقد قال ابن حبان:

«روى عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها».

وقال الحاكم:

«يروي أحاديث موضوعة».

والحديث ذكره صاحب «المشكاة» وقال (٤٥٧٤):

«رواه حرب بن إسماعيل الكرماني صاحب أحمد، وليس إسناده بذاك. هكذا في (المنتقى)». وقال:

«٤٥٧٥ - وروى رزين نحوه عن أبي هريرة».

قلت: ولم أقف على إسناده عن أبي هريرة، ورزين فيما ينقله غرائب، وقوله في حديث معقل: «ليس إسناده بذاك»، فيه تساهل كبير كما لا يخفى على الخبير بهذا العلم الشريف.

ثم وقفت على إسناده عن أبي هريرة في «كامل ابن عدي» (٧ / ٢٤٩٨)، وقال:

«ليس بالمحفوظ».

قلت: فيه مسلم بن حبيب أبو حبيب مؤذن مسجد بني رفاعة، ولم أعرفه: ثنا نصر ابن طريف . . . وهو متروك.

١٨٠٠ ـ (مَثَلُ الرّافلةِ في غيرِ أهلِها، كالظُّلْمَةِ يوم القيامة لا نُورَ لها).

ضعيف. رواه الترمذي (١ / ٢١٨)، وأبو الشيخ ابن حيان في كتابه «الأمثال» (رقم ٢٦٥)، والخطابي في «غريب الحديث» (١٧ / ٢) عن **موسى بن عُبيدة الرَّبَذي** عن أيوب ابن خالد عن ميمونة بنت سعد ـ وكانت خادماً للنبي ﷺ ـ مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وهو يضعف في الحديث».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«مشهور، ضعفوه، وقال أحمد: لا تحل الرواية عنه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً».

قال الخطابي:

«الرافلة: أي المتبرجة بالزينة لغير زوجها».

١٨٠١ ـ (كان يدخُلُ الحمّامَ، وكان يتنوّرُ).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (٣ / ٣٠٠ / ٢) عن **سليمان بن سلمة الحمصي**: حدثنا بقية: حدثنا **سليمان بن باشرة الألهاني** قال: سمعت محمد بن زياد الألهاني يقول: كان ثوبان جاراً لنا وكان يدخل الحمام فقلت له: فقال: فذكره.

قلت: وهذا سند واه بمرة، سليمان بن سلمة هو الخبائري وهو متهم بالكذب، وسليمان بن باشرة لم أجد له ترجمة، ووقع في «فتاوى السيوطي» (٢ / ٦٣): «ناشرة» بالنون. والله أعلم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر عن واثلة.

وقال المناوي:

«بسند ضعيف جداً بل واه بالمرة».

١٨٠٢ - (إنَّ الغُسْلَ يومَ الجمعةِ لَيَسُلُّ الخطايا من أُصولِ الشَّعر استلالاً).

منكر. أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ١٩٨): حدثنا أبي عن محمد بن يحيى بن حسان عن أبيه عن مسكين أبي فاطمة عن حوشب عن الحسن قال: كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«فقال أبي: هذا منكر، الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووهن أمر مسكين عندي بهذا الحديث».

وقال في مكان آخر (١ / ٢١٠) عن أبيه:

«هذا حديث منكر، ثم قال: الحسن عن أبي أمامة، لا يجيء هذا إلا من مسكين».

وذكر نحو ذلك في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٣٢٩) في ترجمة مسكين بن عبد الله أبي فاطمة.

وذكر الحافظ في «اللسان» عن الدارقطني أنه قال فيه:

«ضعيف الحديث».

وسائر رواة الحديث ثقات، ومحمد بن يحيى بن حسان هو التنيسي، قال ابن أبي حاتم عن أبيه:

«شيخ صالح».

والحسن هو البصري وهو مدلس، ولم يصرح بسماعه من أبي أمامة، بل جزم أبو حاتم بأنه لم يسمع منه، وذلك قوله:

«الحسن عن أبي أمامة لا يجيء».

إذا عرفت هذا، فقول المنذري (١ / ٢٥٢) ثم الهيثمي (٢ / ١٧٤) في هذا الحديث:

«رواه الطبراني في الكبير، ورواته ثقات».

فيه ما لا يخفى، إلا أن يكون عند الطبراني من طريق آخر، وذلك مما أستبعده. والله أعلم. ثم تبين أنه عند الطبراني (٧٩٩٦) من الطريق نفسه! فتأكدنا من خطئهما أو تساهلهما، كيف لا، وفيه الضعيف والمدلس؟! وقد اغتر بهما المناوي، فأقرهما في «الفيض»، ونتج من وراء ذلك خطأ أفحش، وهو قوله في «التيسير»: «إسناده صحيح»! وقلده الغماري - كعادته - فأورد الحديث في «كنزه» (٨٦١)!

١٨٠٣ - (إنَّ الله يبغضُ المؤمنَ لا زَبْرَ له).

منكر. رواه العُقَيْلي في «الضعفاء» (٤٢٩)، وعنه ابن عساكر (١٦ / ٢٥٠ / ١)، عن مِسْمَع بن محمد الأشعري قال: حدثنا ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً. قال قتادة: يعني الشدة في الحق. وقال العقيلي:

«مسمع بن محمد لا يعرف بالنقل ولا يتابع عليه بهذا الإسناد، ولا أحفظ هذا اللفظ إلا في حديث عياض بن حمار المجاشعي قال: قال النبي ﷺ: أهل النار خمسة: الضعيف الذي لا زَبْرَ له»، ونقل هذا عن العقيلي الذهبيُّ، وقال في آخره:

«والزبر: العقل». قال الحافظ: «والحديث المذكور عند مسلم».

١٨٠٤ - (إذا دعا أحدُكم فَلْيُؤَمِّنْ على دُعاءِ نفسِه).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢٠٥ / ١) عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، طلحة بن عمرو وهو الحضرمي متروك كما في «التقريب»، وفي ترجمته أورده ابن عدي في جملة أحاديث ساقها له وقال فيها:

«وعامتها مما فيه نظر».

وإن من عجائب المناوي أنه بعد أن اقتصر على تضعيف إسناده دون أن يبين وجهه، استدرك فقال:

«لكن يقويه رواية الديلمي له بلفظ (فذكره نحوه، وقال:) وبيض لسنده»!

ولا يخفى وجه العجب على أحد، إذ كيف يصح تقوية الضعيف بما لا سند له؟!

١٨٠٥ - (إنَّ الله يبغضُ ثلاثــةً: الغنيَّ الظَّلومَ، والشيــخَ الجهـولَ، والعائلَ المُختالَ).

ضعيف جداً. رواه الطـبراني في «الأوسـط» (١ / ١٤٥ / ١)، وأبـونعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٠٦)، عن إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان عن **أبي إسحاق** عن **الحارث** عن علي مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن أبي إسحاق إلا إسماعيل».

قلت: وهو صدوق، لكن السند من فوقه ضعيف جداً، الحارث وهو الأعور ضعيف متهم. وأبو إسحاق هو السبيعي مختلط مدلس.

والحـديث أورده السيـوطي في «الجـامـع الصغـير» دون لفظـة: «ثـلاثـة» من رواية الطبراني في الأوسط عن علي، وقال المناوي:

«قـال الحـافـظ العـراقي: سنده ضعيف، وبينه تلميذه الهيثمي، فقال: فيه الحارث الأعور وهو ضعيف».

١٨٠٦ - (إنَّ الله يَطَّلِعُ في العيدَيْنِ إلى الأرضِ، فابْرُزوا من المنازِل تلحقْكم الرحمةُ).

موضـوع. رواه ابن عسـاكر (١٥ / ٤٥١ / ٢) عن **محمد بن محمد بن الحسين الطوسي**: أنبأنا **أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم المقري**: أنبأنا **هبة الله بن موسى بن الحسين الموصلي** بها: ثنا أحمد بن علي بن المثنى: ثنا شيبان بن فروخ عن سعيد بن سليمان الضبي عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال:

«لم أجد هذا الحديث في مسند أبي يعلى، لا من رواية ابن حمدان، ولا رواية ابن المقري».

أورده في ترجمة الطوسي هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأبو علي الحسن بن علي هو الأهوازي، وهو كذاب، صنف كتاباً في الصفات أتى فيه بموضوعات وفضائح كما قال الذهبي.

وهبة الله بن موسى، قال الذهبي:

«يعرف بابن قبيل[1] لا يعرف».

ثم ساق له حديثاً تقدم بلفظ:

«إذا كثرت ذنوبك . . .».

قلت: فأحد هؤلاء الثلاثة هو آفة هذا الحديث، والأقرب أنه أبو علي الأهوازي، فإن بقية رجال الإسناد ثقات معروفون.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه عن أنس. وبيض له المناوي، وكأنه لم يقف على إسناده، ولم يورده الغماري في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، مع أنه من شرطه!

وجزم المناوي في «التيسير» بأن سنده ضعيف. وكأن ذلك منه بناء على القاعدة فيما تفرد به ابن عساكر، ولو وقف على إسناده لأعطاه ما يستحق من النقد!

١٨٠٧ - (لو أنَّ أحدَكم يعملُ في صخرةٍ صمّاءَ ليس لها بابٌ ولا كُوَّةٌ، لَخرجَ عملُه للناس كائناً ما كان).

ضعيف. رواه أحمد (٣/ ٢٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٥٢١/ ٤٠٤)، وأبو محمد الضراب في «ذم الرياء» (١/ ٢٨٠/ ٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٧/ ١)، وأبو عمرو بن منده في «المنتخب من الفوائد» (٢٦٧/ ١ - ٢)، والحسن بن رشيق في «المنتقى من الأمالي» (٤٣/ ٢)، وابن حبان (١٩٤٢)، والحاكم (٤/ ٣١٤)، عن **دراج أبي السمح** عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!

(١) كذا في «الميزان» و«لسانه»، وفي «تاريخ بغداد»: «ابن قتيل»؛ كما تقدم في الحديث المشار إليه.

وليس كما قالا، فإنَّ دراجاً هذا أورده الذهبي في «الميزان»، وقال:

«قال أحمد: أحاديثه مناكير، ولينه. وقال يحيى: ليس به بأس، وفي رواية: ثقة. وقال فضلك الرازي: ما هو ثقة ولا كرامة. وقال أبو حاتم: ضعيف . . . إلخ».

وقال الحافظ في «التقريب».

«صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».

قلت: وهذا من روايته عنه، ومن ذلك تعلم أن قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٢٥):

«رواه أحمد وأبو يعلى وإسنادهما حسن»، ليس بحسن. ونقله المناوي وأقره! كما نقل تصحيح الحاكم والذهبي وأقره! ثم جمع بينهما في «التيسير»، فقال:

«إسناده حسن صحيح»!! وكذلك أقر التحسين والتصحيح المذكورين المعلقون على «الجامع الكبير» (٧٣٠ - ١٧٦٣٢)!

١٨٠٨ - (الغَيْرَةُ من الإيمانِ، والمِذاء من النفاق).

ضعيف. رواه ابن بطة في «الإبانة» (٥ / ٤٧ / ١) عن أبي مرحوم عن عمرو بن عوف قال: نا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. فقال رجل لزيد: ما المِذاءُ؟ قال: الذي لا يغار يا عراقي!

ورواه البزار في «مسنده» (١٤٩٠ - كشف الأستار) من طريق أبي عامر: ثنا أبو مرحوم الأرطباني: ثنا زيد بن أسلم به.

وأبو مرحوم هذا اسمه عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان ابن عم عبد الله بن عون كذا ساقه ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٣٩)، ومنه يتعين أن في نسخة الإبانة سقطاً وتحريفاً، ثم ذكر ابن أبي حاتم جماعة رووا عنه، وقال عن أبيه:

«مجهول». وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٧ / ١٣٣)، ولكنه قال:

«كان يخطىء»! وأما قول الهيثمي (٤ / ٣٢٧):

«رواه البزار، وفيه أبو مرحوم، وثقه النسائي وغيره، وضعفه ابن معين، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: فهذا من أوهامه، فإن هذا غير الأول، واسمه عبد الرحيم بن ميمون المدني أبو مرحوم المصري، ولم يتنبه المناوي لتغايرهما، فنقل كلام الهيثمي، وتجهيل أبي حاتم لأبي مرحوم، وأقرهما! ثم تبنى - فيما يبدو - كلام الهيثمي، فاستنتج منه أن الحديث قوي، فقال في «التيسير»: «إسناده حسن»! وقلده الغماري - كعادته - فأورد الحديث في «كنزه» (٢٢٥٩)!

١٨٠٩ - (الغِيلانُ سَحَرةُ الجِنِّ).

ضعيف. رواه ابن وهب في «الجامع» (١٠٦): أخبرني جرير بن حازم أن عبد الله ابن عبيد بن عمير حدثه أن رسول الله ﷺ سئل عن الغيلان فقال: هم سحرة الجن.

قلت: وهذا سند صحيح لولا أنه مرسل.

والحديث أورده في «الجامع» من رواية ابن أبي الدنيا في «مكايد الشيطان» عن عبد الله بن عبيد بن عمير هذا مرسلاً. وبيض له المناوي. وقد وصله أبو الشيخ في «العَظَمة» فقال (١٢ / ٢٣ / ٢): حدثنا عبد الوهاب بن عصمة: حدثنا أبي: حدثنا **إبراهيم بن هراسة**: حدثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد عن جابر قال: فذكره.

قلت: لكن إبراهيم هذا ضعيف جداً، وكذبه بعضهم، فلا يعتد بوصله.

١٨١٠ - (أَجِلُّوا الله يغفِرْ لكم).

ضعيف. رواه أحمد (٥ / ١٩٩)، والبخاري في «الكنى» (ص ٦٣ / ٥٥٨)، والخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٢٦)، وابن عساكر (١٦ / ٢٢٢ / ١) (١٩ / ٧٥ / ١)، عن عمير بن هاني عن **أبي العذراء** عن أبي الدرداء مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف لجهالة أبي العذراء هذا، فقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢

/ ٤٢٠) وذكر له هذا الحديث، وهذا الراوي عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في «الميزان»:

«مجهول». يعني كذا قال أبو حاتم، أي مجهول، وهذا اصطلاح منه كما نص عليه في ترجمة أبان بن حاتم (١ / ٥).

وصرح بذلك الحافظ ابن حجر، فقال في «التعجيل»:

«قال أبو حاتم: مجهول».

١٨١١ - (مَن أعطاه الله عز وجل حِفْظَ كتابِهِ، فظنَّ أن أحداً أُوتيَ أفضلَ مما أُوتي، فقد غَمَطَ أفضلَ النِّعَم).

ضعيف جداً. رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ٢٨٤): قال **أحمد بن الحارث**: حدثتنا **ساكنة بنت الجعد الغنوية** قالت: سمعت **رجاء الغنوي**، وكانت أصيبت يده يوم الجمل: قال النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وله ثلاث علل:

الأولى: الإرسال والجهالة. فإن رجاء الغنوي، أورده البخاري بهذا الإسناد والحديث، ولم يذكر له صحبة. وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٥٠٠) لكنه لم يسق إسناده، ولا ذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قال الحافظ في «الإصابة»:

«وأما ابن حبان فذكره في (ثقات التابعين)، وقال: يروي المراسيل، وقال أبو عمر: لا يصح حديثه».

الثانية: ساكنة هذه لم أجد لها ترجمة.

الثالثة: أحمد بن الحارث. قال أبو حاتم:

«متروك الحديث».

وقال البخاري: «فيه نظر».

١٨١٢ - (يا سعدُ! أَطِبْ مطعَمَك، تكنْ مستجابَ الدعوةِ، والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ، إن العبدَ لَيقذفُ اللقمةَ الحرامَ في جوفهِ ما يُتقبلُ منه عملُ أربعينَ يوماً).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (رقم ٦٦٤٠ - نسختي): حدثنا محمد بن عيسى بن شيبة: ثنا **الحسن بن علي الاحتياطي**: ثنا أبو عبد الله الحورخاني - رفيق إبراهيم بن أدهم -: ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال:

تليت هذه الآية عند رسول الله ﷺ: ﴿يا أيُّها الناسُ كُلوا مِمَّا في الأرضِ حَلالاً طيباً﴾، فقام سعد بن أبي وقاص، فقال: يا رسول الله! ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له النبي ﷺ: فذكره، وزاد في آخره:

«وأيما عبد نبت لحمه من السحت فالنار أولى به». وقال:

«لا يروى عن ابن جريج إلا بهذا الإسناد، تفرد به الاحتياطي».

قلت: ولم أعرفه، ومثله شيخه أبو عبد الله، والراوي عنه محمد بن عيسى بن شيبة، وهو المصري، كما في أول حديث له في «الأوسط» (٦٦٢٢).

و (الحورخاني) كذا في الأصل، ولم أجدها في «أنساب السمعاني»، ولا في «لباب ابن الأثير»، وفي «مجمع البحرين» (٤٩٢) ونسخته سيئة:

(الجرجاني)، ولم يذكر أبو عبد الله هذا في هذه النسبة.

والنسبة الأولى أقرب ما تكون إلى (الجوزجاني)؛ لأن الفرق في النقط فقط، ولكنه لم يذكر فيها أيضاً.

وأما (الاحتياطي) فقد جاء في «أنساب السمعاني»:

«هذه النسبة عرف بها أبو علي الحسن بن عبد الرحمن بن عباد . . الاحتياطي، حدث عن: جرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وغيرهم، روى عنه: الهيثم بن خلف الدوري، والقاسم بن يحيى بن نصر المخرمي، وغيرهما. قال أبو أحمد بن عدي الحافظ: يسرق الحديث، منكر عن الثقات، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق».

قلت: له ترجمة مطولة في «كامل ابن عدي» (٢ / ٧٤٦ـ٧٤٧)، وهكذا وقع فيه أيضاً: «الحسن بن عبد الرحمن»، وكذلك جاء في «تاريخ بغداد» (٧ / ٣٢٧)، وغيرهما، وذكر الخطيب أن بعض الرواة سماه «الحسين»، وقد ترجم له هناك أيضاً، وكذلك فعل الحافظ في «اللسان»، وقال فيه الذهبي:

«ليس بثقة». وقال في «الضعفاء»:

«متهم».

قلت: فالظاهر أنه هو الراوي لهذا الحديث، وتسمية أبيه فيه بـ (علي) خطأ من ابن شيبة الراوي عنه إن كان ثقة، وإلا فلا يبعد أن يكون مقصوداً منه تعمية لأمره. والله أعلم.

والحديث أشار المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٢) لضعفه، وقال:

«رواه الطبراني في (الصغير)»!

وكذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ٢٩١)، وقال:

«وفيه من لم أعرفهم».

قلت: ولم أره في «الروض النضير» الذي رتبت فيه «المعجم الصغير»، فلعله وقع في بعض النسخ، وعلى كل حال فعدم عزوهما الحديث لـ«المعجم الأوسط» مما يؤخذ عليهما.

(تنبيه): الزيادة التي جاءت في آخر الحديث، إنما لم ألحقها به؛ لأنها صحيحة بشواهدها الكثيرة عن جابر وكعب بن عجرة وأبي بكر الصديق، وقد خرجها المنذري (٣ / ١٥).

١٨١٣ ـ (اجْثُوا على الرُّكَبِ، وقُولوا: يا ربِّ يا ربِّ!).

منكر. رواه البخاري في «التاريخ» (٣ / ٢ / ٤٥٧)، والعُقَيْلي في «الضعفاء» (٣١٥)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٩٤)، والبزار (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) من طرق عن حفص بن النضر السلمي: ثنا **عامر بن خارجة** عن جده سعد بن مالك:

أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فقال: (فذكره)، قال: ففعلوا فسقوا حتى أحبوا أن يكشف عنهم.

وقال البزار: «لا يروى إلا عن سعد، وليس له عنه إلا هذا الطريق، وعامر لا أحسبه سمع من جده شيئاً».

قلت: وصله في «الأوسط» (٦١١٩ - بترقيمي) من طريق عبيدالله بن حفص: ثنا حفص بن النضر: ثنا عامر بن خارجة بن سعد عن أبيه عن جده. فزاد: (عن أبيه)، وهي شاذة أو منكرة، فإني لم أعرف عبدالله هذا! وأبوه هو خارجة بن عبدالله بن سعد، انظر «تيسير الانتفاع». وقال البخاري، ووافقه العُقَيلي:

«عامر بن خارجة بن سعد، قال البخاري: في إسناده نظر». يعني هذا الحديث، ولهذا قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٢٠) عن أبيه: «إسناده منكر».

قلت: ومن عجائب ابن حبان أنه لما أورد هذا الرجل في «كتاب الثقات» قال:

«يروي عن جده عن النبي ﷺ حديثاً منكراً في المطر، روى عنه حفص بن النضر، لا يعجبني ذكره».

قلت: ثم ذكره! وهذا من الأدلة الكثيرة على تساهله، فالرجل أحق بأن يورده في كتابه «الضعفاء»، وليس «الثقات»!

١٨١٤ - (أَجْرَؤكُم على الفُتيا أجْرَؤكم على النَّارِ).

ضعيف. أخرجه الدارمي في «سننه» (١ / ٥٧) من طريق عبيد الله بن أبي جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لإعضاله، فإنَّ عبيد الله هذا من أتباع التابعين، مات سنة ١٣٦، فبينه وبين النبي ﷺ واسطتان أو أكثر.

١٨١٥ - (مَنْ أجرى الله على يديهِ فَرَجاً لمسلمٍ، فَرَّجَ الله عنه كُرَبَ الدنيا والآخرةِ).

موضوع. رواه الخطيب (٦ / ١٧٤)، وابن عساكر (٩ / ٦٠ / ٢)، عن المنذر بن زياد الطائي: حدثنا عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده

مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، آفته المنذر هذا، سمع منه عمرو بن علي الفلاس، وقال: «كان كذاباً». وقال الساجي: «يحدث بأحاديث بواطيل، وأحسبه كان ممن كان يضع الحديث». وقال ابن قتيبة: «إن أهل الحديث مُقِرُّون بأنه وضع غيرما حديث واحد».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الخطيب فقط. وتعقبه المناوي بقوله:

«وفيه المنذر بن زياد الطائي، قال الذهبي: قال الدارقطني: متروك».

ويغني عنه قوله ﷺ عند مسلم (٨/ ٧١):

«مَن نَفَّسَ عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة».

١٨١٦ - (مَنْ قَلَّمَ أظفارَه يوم الجُمُعةِ وُقِيَ من السُّوءِ إلى مثلِها).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٠ / ١ من ترتيبه) عن **أحمد بن ثابت فرخويه الرازي**: ثنا العلاء بن هلال الرقي: ثنا يزيد بن زُرَيْع عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن أيوب إلا يزيد، ولا عنه إلا العلاء، تفرد به فرخويه».

قلت: وهو كذاب. قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٤):

«سمعت أبا العباس بن أبي عبد الله الطبراني يقول: كانوا لا يشكون أنّ فرخويه كذاب». وأورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال ابن أبي حاتم: كذاب».

ومنه تعلم أن قول المناوي (٤ / ٥١٨) فيه:

«ضعيف». فيه تساهل كبير، ولعله صدر منه بدون مراجعة.

وإذا عرفت وضع الحديث، فمن الجهل البالغ الاستدلال به على سنية قص الظفر يوم الجمعة، كما فعل صاحب «تعاليم الإسلام» (ص ٢٣٤)، فقال تحت عنوان: «سنن الجمعة إحدى عشرة سنة»:

«(٥) تقليم أظفار اليدين والرجلين يوم الجمعة لقوله ﷺ: من قلَّم . . .» فذكر الحديث.

وقد رُوي الحديث عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه، وسنده ضعيف جداً كما سيأتي بيانه برقم (٢٠٢١).

١٨١٧ - (ما من عبدٍ من أُمّتي صلّى عَلَيَّ صادقاً بها من قِبَلِ نفسهِ، إلّا صلى الله عليه بها عَشْرَ صلواتٍ، وكتب له بها عَشْرَ حسناتٍ، ومَحَىٰ عنه بها عشر سيئات).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٧٣) من طريق وكيع عن سعيد بن سعيد التغلبي (الأصل: المهلبي، وهو تصحيف) عن سعيد بن عمير الأنصاري عن أبيه - وكان بدرياً - عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال:

«لا أعلم رواه بهذا اللفظ إلا سعيد عن سعيد».

قلت: وهما في عداد المجهولين، لم يوثقهما غير ابن حبان، بل اتهمها الذهبيُّ بروايتهما عن ابن عمر مرفوعاً:

«يا علي أنا أخوك في الدنيا والآخرة». قال:

«وهذا موضوع».

والحديث أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ٤٥٩)، فقال:

«قال أبو أسامة: عن سعيد بن سعيد به»، إلا أنه قال: «عن عمه أبي بُردة» مكان: «عن أبيه».

فالحديث مضطرب الإسناد أيضاً مع جهالته.

وقد صح من حديث أنس مرفوعاً نحوه دون قوله: «صادقاً بها من قبل نفسه»، فانظر «المشكاة» (٩٢٢).

١٨١٨ ـ (أحدُ أَبَوي بلقيسَ كان جِنِّياً).

ضعيف. رواه ابن عدي (١٧٧ / ١) عن سعيد بن بشير عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال:

«لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، ولا أرى بما يروي عنه سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق».

قلت: وفيه خلاف كبير، وفي «التقريب» أنه ضعيف. وقال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«وثقه شعبة، وفيه لين، قال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: فاحش الخطأ».

وساق له في «الميزان» جملة أحاديث أنكرت عليه، هذا أحدها. وعزاه السيوطي لأبي الشيخ في «العظمة» وابن مردويه في «التفسير» وابن عساكر، واستنكره المناوي تبعاً للذهبي.

١٨١٩ ـ (أُحُدٌ رُكْنٌ من أركانِ الجنَّة).

ضعيف. رواه أبو حفص الكتاني المقرىء في «حديثه» (١٣٢ / ٢)، وابن عدي (٢١٥ / ٢)، من طريق أبي يعلى، وهذا في «مسنده» (٤/ ١٨١٢) عن عبدالله بن جعفر قال: حدثني أبو حازم عن سهل ابن سعد مرفوعاً، وقال ابن عدي:

«عبد الله بن جعفر والد علي بن المدني عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، يقال: تغيّر حفظه بأخرة».

ومن طريقه رواه الطبراني في «الكبير» (٥٨١٣)، وقال المناوي في «الفيض»:

«وقال الجوزجاني: واهٍ، ثم أورد له مناكير هذا منها، وبالغ ابن الجوزي فحكم بوضعه».

قلت: تعقّبه السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٩٣) بأن عبد الله هذا لم يبلغ أمره إلى أن يحكم على حديثه بالوضع.

١٨٢٠ - (إنَّ أُحُداً جبلٌ يحبُّنا ونُحبُّه، وهو على تِرْعَةٍ من تِرَعِ الجنّة، وعير على تِرْعَةٍ من تِرَعِ النّارِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن معين في «التاريخ والعلل» (٩٦ - ٩٧)، وابن ماجه (٣١١٥)، عن **محمد بن إسحاق عن عبد الله بن مِكْنَف**: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: ابن مكنف هذا، قال الذهبي:

«مجهول».

وقال ابن حبان:

«لا يحتج به».

وقال البخاري:

«في حديثه نظر».

وقول الحافظ السيوطي في «اللآلىء»:

«ضعيف» فقط؛ قصور.

الثانية: عنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس.

وقد مضى نحوه من حديث أبي عبس بن جبير (١٦١٨)، وسبق هناك التنبيه على صحة الجملة الأولى من الحديث.

١٨٢١ - (اتَّقوا فِراسةَ المؤمنِ، فإنّه ينظرُ بنورِ الله).

ضعيف. روي من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي أمامة الباهلي، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وثوبان.

١ - أما حديث أبي سعيد، فيرويه عمرو بن قيس عن **عطية** عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (٠٠ / ٠٠)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١٠ / ٢٨١)، وكذا السلمي في «طبقات الصوفية» (١٥٦)، وكذا الخطيب في «التاريخ» (٧ / ٢٤٢)، وكذا ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢ / ١٢٦ / ٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ١ / ٣٥٤)، والترمذي (٤ / ١٣٢)، وابن جرير في «التفسير» (١٤ / ٣١)، والعُقَيْلي في «الضعفاء» (٣٩٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٧)، والماليني في «الأربعين الصوفية» (٣ / ١)، وأبو نعيم أيضاً (١٠ / ٢٨٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤ / ٣٣٧ / ١ - ٢)، من طرق عن عمرو به. وقال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو ضعيف من أجل عطيّة العوفي، فإنه ضعيف مدلس. وأعله العُقَيْلي بعلة أخرى، فإنه رواه من طريق سفيان عن عمرو بن قيس الملائي قال:

«كان يقال» فذكره، وقال:

«هذا أولى».

ورواه الخطيب (٣ / ١٩١) عن العُقَيْلي، وقال:

«وهو الصواب، والأول وهم».

٢ - وأما حديث أبي أمامة، فيرويه **أبو صالح عبد الله بن صالح**: حدثني معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عنه به.

أخرجه الطبراني، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٦ / ١١٨)، وابن عدي في «الكامل»

(ق ٢٢٠ / ١)، وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢ / ٢٢٩ / ٢)، والخطيب في «التـاريـخ» (٥ / ٩٩)، وابن عبـد الـبر في «الجامع» (١ / ١٩٦)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٣٢ / ٢ و١٢٧ / ٢)، من طرق عنه، وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويـه عن راشـد بن سعـد غير معـاويـة، وعنـه أبو صالح، وأبو صالح هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه؛ في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب».

قلت: وأورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«قال أحمد: كان متماسكاً، ثم فسد. وأما ابن معين فكان حسن الرأي فيه. وقال أبو حاتم: أرى أن الأحاديث التي أنكرت عليه، مما افتعل خالد بن نجيح، وكان يصحبه، ولم يكن أبو صالح ممن يكذب، كان رجلاً صالحاً. وقال النسائي: ليس بثقة».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

قلت: ومنه يتبين أن قول الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٦٨):

«رواه الطبراني، وإسناده حسن».

فهو غير حسن. ومثله قول السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٣٣٠):

«فإنه بمفرده على شرط الحسن، وعبد الله بن صالح لا بأس به»!

إذ كيف يكون ابن صالح لا بأس به، وحديثه حسناً، مع كثرة غلطه، وبالغ غفلته، حتى أدخلت الأحاديث المفتعلة في كتبه، فيحدث بها وهو لا يدري!

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة، فيرويه **أبو معاذ الصائغ** عن الحسن عن أبي هريرة.

أخرجه أبو الشيخ (١٢٦)، وابن بشران في «مجلسين من الأمالي» (٢١٠ ـ ٢١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٣٢٩ ـ ٣٣٠) وقال:

«لا يصح، أبو معاذ هو سليمان بن أرقم متروك».

٤ ـ وأما حديث ابن عمر، فيرويه **فرات بن السائب** عن ميمون بن مِهْران عنه.

أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٣٤ / ٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٩٤)، وقال:

«غريب من حديث ميمون، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو ضعيف جداً، قال ابن الجوزي:

«الفرات، متروك».

وأورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال البخاري: منكر الحديث، تركوه».

٥ ـ وأما حديث ثوبان، فيرويه **سليمان بن سلمة**: ثنا **مؤمل بن سعيد بن يوسف**: ثنا **أبو المعلى أسد بن وداعة الطائي** قال: حدثني وهب بن منبه عن طاوس عنه مرفوعاً بلفظ:

«احذروا فراسة المؤمن . . .»، وزاد: «وينطق بتوفيق الله».

أخرجه ابن جرير (٣٢/٣٤)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٨)، و«طبقات الأصبهانيين» (٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وأبو نعيم في «الأربعين الصوفية» (ق ١/٦٢)، و«الحلية» (٨١/٤)، وقال:

«غريب من حديث وهب، تفرد به **مؤمل** عن **أسد**».

قلت: وهو واهٍ جداً، وفيه علل:

الأولى: أسد بن وداعة قال الذهبي:

«من صغار التابعين، ناصبي يسب، قال ابن معين: كان هو وأزهر الحَرَازي وجماعة يسبُّون علياً، وقال النسائي: ثقة».

الثانية: المؤمل هذا، قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٧٥) عن أبيه:

«هو منكر الحديث، وسليمان بن سلمة منكر الحديث».

الثالثة: سليمان بن سلمة، وهو الخبائري، سمعت قول أبي حاتم فيه آنفاً. وقال أيضاً:

«متروك لا يُشتغل به».

وقال ابن الجنيد:

«كان يكذب، ولا أحدث عنه».

وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً.

قلت: ومن الغريب أن السيوطي أورد هذه الطريق في جملة ما أورده متعقباً به على ابن الجوزي حكمه على الحديث بالوضع، ثم سكت عنه، كأنه لا يعلم ما فيه من هذه العلل التي تجعله غير صالح للاستشهاد به، لشدة ضعفه، وكذلك سائر طرقه، فقوله: إن الحديث حسن صحيح. يعني بمجموعها؛ مردود عليه لما ذكرنا، وإن تبعه المناوي وغيره.

وجملة القول؛ أن الحديث ضعيف، لا حسن ولا موضوع، وإليه مال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة». والله أعلم.

(تنبيه): الحديث أورده الغماري في «كنزه» رقم (٥٥) الذي زعم أن كل ما فيه صحيح، والدكتور القلعجي في فهرس «الأحاديث الصحيحة» الذي وضعه في آخر كتاب «ضعفاء العقيلي» جهلاً منه بمعنى قوله المتقدم: «هذا أولى»! وله من هذا النوع أمثلة أخرى، لعله تقدم أو يأتي بعضها إن شاء الله تعالى.

١٨٢٢ - (اجْعَلوا أئمّتَكم خيارَكم، فإنَّهم وفدُكم فيما بينَكم، وبينَ الله عزَّ وجلَّ).

ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ١٩٧)، والبيهقي (٣ / ٩٠)، عن حسين بن نصر: ثنا سلام بن سليمان: ثنا عمر بن عبد الرحمن بن يزيد عن محمد بن واسع عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال البيهقي:

«إسناده ضعيف».

قلت: وفيه علل:

الأولى: عمر بن عبد الرحمن بن يزيد، لم أعرفه، ووقع عند الدارقطني (عمر) غير منسوب، فقال عقبه:

«هذا عندي عمر بن يزيد قاضي المدائن».

قلت: والمدائني قال فيه ابن عدي (٥ / ١٦٨٧):

«منكر الحديث».

الثانية: سلام بن سليمان، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

ولذا قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

الثالثة: حسين بن نصر. لا يعرف كما قال ابن القطان.

وقد روي الحديث من طريق أخرى من حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً نحوه، وهو الآتي بعده:

١٨٢٣ - (إنْ سَرَّكم أنْ تُقبل صلاتُكم، فَلْيؤمّكم خيارُكم، فإنّهم وفدُكم فيما بينكم، وبين رَبِّكم).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (ص ١٩٧)، وابن منده في «المعرفة» (٢ / ١٧٤ / ٢)، والحاكم (٣ / ٢٢٢)، من طريق **يحيى بن يعلى الأسلمي** عن عبد الله بن موسى عن **القاسم السامي** - من ولد سامة بن لوي - عن مَرْثَد ابن أبي مَرْثَد الغنوي - وكان بدرياً - قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الدارقطني:

«إسناد غير ثابت، وعبد الله بن موسى ضعيف».

قلت: هو التَّيْمي المدني، قال الحافظ:

«صدوق كثير الخطأ».

قلت: وشيخه القاسم السامي لم أجد له ترجمة.

والراوي عنه يحيى بن يعلى الأسلمي ضعيف كما في «التقريب» و«المجمع» للهيثمي (٢ / ٦٤)، وعزاه للطبراني في «الكبير»، وهو عنده (٢٠ / ٣٢٨) بلفظ:

«علماؤكم» بدل: «خياركم».

قلت: وهو بهذا اللفظ منكر.

وقد رواه إسماعيل بن أبان الوراق، فقال: نا يحيى بن يعلى الأسلمي عن القاسم الشيباني عن أبي أمامة مرفوعاً به دون قوله: «فإنهم . . . ».

فجعله من مسند أبي أمامة، وأسقط من السند عبد الله بن موسى، وأظنه من الأسلمي الضعيف، لا من الوراق، فإنه ثقة.

وقد روي الحديث من طريق أخرى مختصراً، بلفظ:

«إنْ سركم أن تزكوا صلاتكم، فقدموا خياركم».

أخرجه الدارقطني (ص ١٣٢)، وابن عدي في «الكامل» (ق ١٩٩ / ٢)، من طريق أبي الوليد خالد بن إسماعيل عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الدارقطني:

«أبو الوليد ضعيف»!

كذا قال، والصواب قول ابن عدي فيه:

«يضع الحديث على ثقات المسلمين».

وقد سرقه منه بعض الكذابين، فرواه محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي قال: نبأنا أبو عامر عمرو بن تميم بن سيار الطبري قال: نبأنا هوذة بن خليفة البكراوي عن ابن جريج به.

أخرجه الخطيب في ترجمة الرازي هذا من «تاريخ بغداد» (٢ / ٥١)، وقال:

«هذا حديث منكر بهذا الإسناد، ورجاله كلهم ثقات، والحمل فيه على الرازي، وكان غير ثقة».

ثم ساق له أحاديث، وقال: «إنها باطلة». وروى عن أبي القاسم الطبري الحافظ

أنه كذبه .

ورواه موسى بن إبراهيم ، فقال : نا موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي» (ق ٧١ / ١) .

وهذا إسناد واه جداً ، موسى بن إبراهيم هذا هو أبو عمران المروزي ، قال الذهبي : «كذبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : متروك» .

ثم ساق له من بلاياه أحادِيث!

١٨٢٤ - (إنَّ الأرْضَ لتستغفرُ لِلْمُصَلِّي بالسراويلِ) .

منكـر . رواه أبـو الشيـخ في «الطبقـات» (٢٩٥) ، وعنه أبو نعيم (١ / ٣٣٠) ، وعنه الـديلمي في «مسنـده» (١ / ١٦٦ - ١٦٧) : ثنـا سعيـد بن يعقـوب قال : ثنا **عمار بن يزيد القرشي** البصري قال : ثنا الحسن بن موسى قال : ثنا **ابن لهيعة** ، عن عيسى بن طهمان عن مالك بن عتاهية قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند واه ، وعلته ابن لهيعة فإنه ضعيف . وفي الطريق إليه عمار بن يزيد القرشي البصري ولم أعرفه ، وفي «الجرح والتعديل» (٣ / ١ / ٣٩٢) :

«عمار بن يزيد ، روى عن يزيد بن عبد الله بن قُسَيط ، روى سعيد بن أبي أيوب عن خالد بن يزيد عنه» .

وفي «الميزان» :

«عمار بن يزيد عن موسى بن هلال ، قال الدارقطني : مجهول» .

وزاد في «اللسان» :

«وفي ثقـات ابن حبـان : عمار بن يزيـد يروي المقاطيع والمراسيل . روى عنه خالد بن يزيد المصري ، فلعله هذا» .

قلت: وسواء كان هو أو غيره، فهو مجهول، ولكني أستبعد جداً أن يكون هو القرشي البصري؛ لأن ابن حبان أورده في «أتباع التابعين» (٧ / ٢٨٥)، والقرشي متأخر عنه كما ترى.

وسعيد بن يعقوب هو أبو عثمان سعيد بن يعقوب بن سعيد القرشي.

قال أبو الشيخ:

«يحدث عن بندار ومحمد بن أبي الوزير الواسطي والأصبهانيين».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ١٦٢ / ١) للديلمي وحده! ورواه أبو نعيم - أي في «المعرفة» كما في «الإصابة» - من طريق ابن لهيعة بسند آخر عن مالك بن عتاهية. والظاهر أنّ ابن لهيعة اضطرب في سنده. والله أعلم.

١٨٢٥ - (أَملِكوا العَجينَ؛ فإنَّه أعظمُ لِلبرَكةِ).

منكر جداً. رواه ابن عدي (١٦٦ / ٢) عن سلامة بن روح عن عقيل عن الزهري حدثني أنس به مرفوعاً، وفي لفظ له:

«فإنَّه أحد الرَّيْعَيْنِ». وقال:

«وهذا وإن روي بغير هذا الإسناد فهو منكر جداً».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عدي عن أنس: وتعقبه المناوي بقوله:

«ظاهر كلام المصنف أن ابن عدي خرجه وأقره، والأمر بخلافه، فإنه أورده في ترجمة سلامة بن روح الأَيلي، وقال: قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: منكر الحديث».

قلت: كذا في النسخة المطبوعة، ومن الواضح أنه سقط من النسخة قوله بعد «الأيلي»: «وقال: فهو منكر جداً» كما يدل عليه ما نقلتُه عن ابن عدي. وكذا سقط بعد

قوله: «وقال» لفظة: «الذهبي»، فإنه هو القائل ذلك في «الميزان». وقال في «التيسير» نقلاً عن ابن عدي:

«حديث منكر». وقال الحافظ:

«سلامة هذا صدوق، له أوهام»..

(فائدة): قوله: «أُملكوا» معناه أنعموا عجنه وأجيدوه.

١٨٢٦ - (إذا كبَّر العبدُ سَتَرَتْ تكبيرتُه ما بين السماءِ والأرضِ من شيءٍ).

موضـوع. رواه الخطيب (١١ / ٨٦)، وعنه ابن عساكر (٦ / ٢٢٢ / ٢)، عن **إسحاق بن نجيح الملطي** عن زنكل بن علي السلمي عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع آفته إسحاق بن نجيح وضاع دجال. ومن عجائب السيوطي وتناقضه أنه ذكر في خاتمة «اللآلىء» (ص ٤٧٣) أن إسحاق هذا من كبار الوضاعين، ومع ذلك أورد حديثه هذا في «الجامع الصغير»!! بل إنه ازداد تناقضاً فأورد الحديث في كتابه «ذيل الأحاديث الموضوعة» التي استدركها على «موضوعات ابن الجوزي»! فقال (ص ١٤٩):

«قال الذهبي في «الميزان»: إسحاق الملطي قال أحمد: هو من أكذب الناس، وقال يحيى: معروف بالكذب، ووضع الحديث، وقال الفلاس: كان يضع الحديث صراحاً».

هذا كله يقع من السيوطي - عفا الله عنا وعنه - ومع ذلك فلا يزال ناس يدّعون العلم وحضور مجالس أهله؛ ينقمون علينا انتقادنا إياه، وينشرون الرسائل العديدة في إثارة العامة علينا بالافتراء والتقوّل، فالله حسيبهم، وهو المستعان.

والحديث رده المناوي في «الفيض» بقوله:

«وفيه إسحاق الملطي، قال الذهبي: كذاب».

وأما في «التيسير» فبيض له!

١٨٢٧ ـ (إذا كَثُرَتْ ذنـوبُـك، فاسْقِ الماءَ على الماءِ؛ تتناثَرْ كما يتناثُر الوَرَقُ من الشجرِ في الرِّيح العاصفِ).

منكر. رواه الخطيب في «تاريخه» (٦ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤): حدثنا أبو العلاء إسحاق بن محمد التمّار في سنة ثمان وأربعمائة: حدثنا أبو الحسن هبة الله بن موسى بن الحسن بن محمد المزني المعروف بابن قتيل[1] ـ بالموصل ـ: حدثنا أبويعلى أحمد بن علي بن المثنى: حدثنا شيبان بن فروخ الأُبُلِّي: حدثنا سعيد بن سليم الضبي: حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: أورده في ترجمة أبي العلاء هذا، وقال:

«كان لا بأس به».

وبقية رجاله ثقات، غير هبة الله بن موسى. قال الذهبي:

«لا يعرف».

ثم ساق له هذا الحديث. وتقدم له حديث آخر بلفظ:

«إن الله يطلع في العيدين . . .» رقم (١٨٠٦)، إلا أن السند إليه واهٍ بمرة.

١٨٢٨ ـ (إذا كَذَبَ العبدُ، تباعد عنه المَلَكُ مِيلاً مِن نَتَنِ ما جاءَ به).

منكر. أخرجه الترمذي (١ / ٣٥٧)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص ٣٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣٠٢ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٩٧)، من طريق عبد الرحيم بن هارون: ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره، وقال الترمذي:

«حديث حسن جيد غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرحيم».

وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى:

«وله غير ما ذكرت، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وإنما ذكرته؛ لأحاديث رواها مناكير

---

(١) كذا في «التاريخ»، وفي «الميزان» و«لسانه»: «ابن قبيل».

عن قوم ثقات».

وقال أبو نعيم:

«تفرد به عبد الرحيم».

قلت: وهو ضعيف جداً، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«كذبه الدارقطني».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف، كذبه الدارقطني».

لكن ما ذكروه من التفرد إنما هو بالنسبة لما أحاط به علمهم، وإلا فقد أخرجه ابن عدي أيضاً في مقدمة كتابه: «الكامل» (ص ٣٢ - طبع بغداد) من طريق سليمان بن الربيع ابن هشام النَّهْدي: حدثنا **الفضل بن عوف** - عم الأحنف -: حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد به. وقال ابن عدي:

«ويروى من [غير] هذا الوجه».

قلت: كأنه يشير إلى حديث ذاك الواهي عبد الرحيم.

وأما هذا؛ فعلته سليمان النهدي؛ تركه الدارقطني.

والفضل بن عوف لم أعرفه، ولا أستبعد أن يكون وقع في المطبوعة تصحيف أو تحريف فإنها طبعة سيئة جداً كأن محققه الفاضل لم يشرف على تصحيح تجاربها، فقوله مثلاً في الحديث: «من نتن» وقع فيها «ثم بين»! فضاع المعنى! ونحو ذلك وقع في طبعة «دار الفكر» البيروتية: «ثم نتن»! مع أنه ذكره على الصواب في التعليق نقلاً عن «الفتح الكبير»!

ومن عجيب أمر ابن حبان وجنفه أنه أورد الحديث في ترجمة عبد العزيز بن أبي روّاد على أنه من مناكيره، بل موضوعاته، فقال:

«روى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر، نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار منها ...»، فذكر هذا الحديث.

وقد كان الأولى به أن يورده في ترجمة الراوي عنه: عبدالرحيم، ولكنه أُتِيَ من خطأ

آخر وقع له، وهو أنه أورد عبد الرحيم هذا في «الثقات» (٨ / ٤١٣)، وقال:

«يعتبر بحديثه إذا روى عن الثقات من كتابه، فإنَّ فيما حدث من غير كتابه بعضَ المناكير»!

فمن كان هذا شأنه كيف يوثَّق أولاً؟ ثم كيف يتهم شيخه ابن أبي رواد بما رواه عنه، وقد وثقه جمعٌ واحتجّ به مسلمٌ؟! وقد أشار الذهبي إلى إنكاره لهذا الصنيع منه في ترجمة عبد العزيز بقوله:

«ثم أسند ابن حبان له حديثين منكرين أحدهما لعبد الرحيم بن هارون ـ أحد التَّلْفى ـ، والآخر لزافر بن سليمان عنه».

قلت: وزافر هذا أورده ابن حبان في «الضعفاء» أيضاً (١ / ٣١٥)، فهذا من جنفه أيضاً، لأنه لا يجوز والحالة هذه تعصيب الجناية به في الحديث الذي أشار إليه الذهبي، مادام أنه من رواية ضعيف عن ضعيف عنده، فالعدل في هذه الحالة التوقف، وهذا هو الذي أعرفه من ابن حبان في كثير من «ضعفائه»، فهذا مثلاً سليمان بن جنادة يقول فيه (١ / ٣٢٩):

«روى عنه بشر بن رافع، منكر الحديث، فلست أدري البلية في روايته منه، أو من بشر بن رافع؟ لأن بشراً ليس بشيء في الحديث. ومعاذ الله أن نطلق الجرح على مسلم بغير علم بما فيه، واستحقاق منه له، على أنه يجب التنكب عن روايته على كل الأحوال».

فهذا هو الصواب؛ أن لا تعصب جناية حديث في راوٍ ضعيف إذا كان دونه ضعيفٌ آخرُ، فكيف إذا كان الأول ثقة، أو على الأقل خيراً منه؟

(تنبيه): لقد اغتر بتحسين الترمذي وتجويده للحديث جمع، منهم المنذري في «الترغيب» (٤ / ٢٩)، فإنه أقر الترمذي على تحسينه، وصدره بصيغة (عن) المشعرة بحسنه! وتبعه الغماري فأورده في «كنزه» (٣٠٨)! ولعله اغتر بسكوت المناوي في «التيسير» على قول الترمذي:

«جيد غريب».

وهـذا من المنـاوي عجيب غريب، فإنه قال في «الفيض» بعد أن نقل عن الدارقطني تكذيبه لعبد الرحيم، واستنكار ابن عدي لأحاديثه:

«وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه تبعاً لتجويد الترمذي»!!

ومن أحاديث ذاك الواهي:

١٨٢٩ - (الصَّائم في عبادةٍ، ما لم يَغْتَبْ).

منكر. أخرجه ابن عدي (٣٠٢ / ١) من طريق الحسن بن منصور: ثنا **عبد الرحيم ابن هارون** أبو هشام الغساني: ثنا هشام بن حسان عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، وفيه علتان:

الأولى: عبد الرحيم هذا. وقد عرفتَ حاله في الحديث السابق.

والأخرى: الحسن بن منصور، قال ابن الجوزي في «العلل»:

«غير معروف الحال».

نقله المنـاوي في «الفيض» وأقـره، وفيـه نظـر، فإن الحسن هذا، ويسميـه بعضهم «الحسين»، قد روى عنه جماعة من الثقات، منهم البخاري في «صحيحه»، وقال الخطيب في «تاريخه» (٨ / ١١):

«وكان ثقة».

فعلة الحديث إنما هي من عبد الرحيم.

والحديث أورده السيوطي في «جامعيه» برواية الديلمي عن أبي هريرة مرفوعاً به، وزاد: «مسلمًا، أو يؤذه».

وأعله المناوي بالعلتين السابقتين، وقد عرفت أن إحداهما هي العلة القادحة. وهو في «مختصر الديلمي» (٢ / ٢٥٧). وما نقله عن ابن الجوزي من الإعلال بالجهالة ليس في «العلل» المطبوع (٢/ ٥٠)، بل ولا له ذكر في إسناده؛ لأنه نقله عن الدارقطني معلقاً على عبدالرحيم! وإنما أعله بالوقف على أبي العالية. والله أعلم.

ومن أحاديث الغساني:

«مَنْ لم يعرف نعمة الله عليه إلا في مطعمهِ، ومشربهِ، فقد قَصُرَ علمه، ودنا عذابه».

أخرجه ابن عدي والخطيب في «تاريخه» (٦ / ٥٢) عن عبد الرحيم بن هارون **الغساني** بإسناد الحديث الآنف الذكر.

وهو ضعيف جداً كما سبق بيانه.

والحديث استنكره ابن عدي في جملة أحاديث ساقها لعبد الرحيم هذا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل حديث.

١٨٣٠ - (اجْلِدوا في قَليلِ الخمر وكثيرِهِ، فإنَّ أولَها [حرامٌ]، وآخِرَها حرامٌ).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٣١٣) من طريق **هشام بن عمار**: ثنا **الوليد**: ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن عروة أنه حدث عمر بن عبد العزيز عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة سيء الحفظ.

والوليد وهو ابن مسلم كان يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في جميع أماكن العنعنة.

وهشام بن عمار كان يُلَقَّنُ فيتلقّن.

١٨٣١ - (أجيفوا أبوابَكم، وَاكْفِئوا آنِيَتَكم، وأوْكُوا أسقِيَتَكم، وأطْفِئوا سُرُجَكم، فإنّه لم يؤذَنْ لهم بالتَّسَور عليكم).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٢): ثنا أبو النضر: ثنا **الفرج**: ثنا لقمان قال: سمعت أبا أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإن الفرج هذا وهو ابن فضالة ضعيف، كما قال الحافظ في «التقريب».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«ضعيف من قبل حفظه».

وقال في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١١١):

«رواه أحمد، ورجاله ثقات، غير الفرج بن فضالة، وقد وثق».

قلت: ونقله المناوي في «الفيض» عن الهيثمي، لكن لم يذكر قوله: «غير الفرج...».

فلا أدري أهو سهو منه، أم كذلك هو في نسخته من «المجمع»؟ وقد ترتب عليه خطأ فاحش منه، فإنه قال عقب ذلك:

«ورمز المؤلف لحسنه، غير حسن، بل حقه الرمز لصحته».

ثم لخص ذلك في «التيسير» فقال:

«وإسناده صحيح، خلافاً لقول المؤلف: حسن».

وقد عرفت أنه لا يستحق الحسن، فضلاً عن الصحة، وإنما أوقعه في هذا الخطأ، تقليده لما نقله بدون تحقيق منه.

وإنما أوردت الحديث هنا للجملة الأخيرة منه؛ لضعف إسنادها، وعدم وجود شاهد يقويها، وإلا فما قبلها قد جاء نحوه من حديث جابر، وهو مخرج في «الصحيحة» (رقم ٣٧).

١٨٣٢ - (أَحَبُّ الأعمالِ إلى الله عزّ وجلّ، تعجيلُ الصَّلاةِ لأوّل وقتِها).

ضعيف. أخرجه الدارقطني (٩٢)، والحاكم (١ / ١٩١)، وأحمد (٦ / ٣٧٥)، عن الليث بن سعد: ثنا **عبد الله بن عمر بن حفص عن القاسم بن غنام عن جدته الدنيا أم أبيه** عن جدته أم فروة، وكانت ممن بايعت النبي ﷺ قالت: سمعت رسول الله ﷺ يذكر الأعمال

يوماً، فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، جدة القاسم بن غنام مجهولة، والقاسم نفسه ليس بالمشهور.

وعبد الله بن عمر هذا هو العمري المكبر وهو ضعيف، وقد توبع بلفظ:

«أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها».

وله شاهد من حديث ابن مسعود بسند صحيح، ولذلك خرجته في «صحيح أبي داود» (٤٥٢)، و«إرواء الغليل» (١١٩٨)، فهو صحيح لغيره بهذا اللفظ، وأما اللفظ الأول فضعيف. والله أعلم.

١٨٣٣ - (أحبُّ الأعمالِ إلى الله الحبُّ في الله، والبغضُ في الله).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥ / ١٤٦) عن يزيد بن عطاء عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن رجل عن أبي ذر قال:

«خرج إلينا رسول الله ﷺ، فقال: أتدرون أي الأعمال أحبُّ إلى الله عز وجل؟ قال قائل: الصلاة والزكاة، وقال قائل: الجهاد، قال: إن أحب . . .».

وتابعه خالد بن عبدالله: ثنا يزيد بن أبي زياد به مختصراً بلفظ:

«أفضل الأعمال . . .». وقد مضى (١٣١٠) برواية أبي داود.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل الرجل الذي لم يسم.

ويزيد بن أبي زياد عن مجاهد، هو الهاشمي مولاهم ضعيف.

ويزيد بن عطاء هو اليشكري لين الحديث.

والحديث سكت عليه الحافظ في «الفتح» (١ / ٤٠). وقال المناوي:

«قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، ويزيد بن أبي زياد، قال ابن المبارك: ارم به. وسوار العنبري، (قلت: هذا ليس في رواية أحمد)، قال ابن الجوزي: ليس بشيء. انتهى، وبه يعرف أن تحسين المصنف له ليس في محله».

قلت: فالعجب من المناوي كيف عدل عن هذا النقد العلمي الصحيح، إلى متابعته للسيوطي فيما أنكره عليه. فقال في «التيسير»:

«وإسناده حسن»!

ثم قلده الغماري كعادته، فأورده في «كنزه» (٧٩)!

١٨٣٤ - (أحبُّ العملِ إلى الله تعالى الحالُّ المُرتَحِلُ، قال: وما الحالُّ المرتحِلُ؟ قال: الذي يضربُ من أوّلِ القرآن إلى آخرِه، كلَّما حلّ ارْتَحَلَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٤ / ٦٤)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص٠٠٠)، والحاكم (١/ ٥٦٨)، من طرق عن **صالح المُرّي** عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن ابن عباس قال:

«قال رجل: يا رسول الله! أي العمل أحب إلى الله! قال: الحال . . .».

ثم أخرجه الترمذي من طريق أخرى عن صالح به نحوه، إلا أنه أرسله، فلم يذكر فيه ابن عباس. وقال الترمذي:

«وهذا عندي أصح من حديث الهيثم بن الربيع».

قلت: قد تابعه جماعة على وصله كما أشرت إليه آنفاً، فالموصول أصح، وقد أخرجه الدارمي أيضاً (٢ / ٤٦٩) مرسلاً. وهو ضعيف على كل حال، لأن صالحاً المري ضعيف كما في «التقريب».

وفي «الضعفاء» للذهبي:

«قال النسائي وغيره: متروك».

وقال الحاكم عقب الحديث:

«هو من زُهّاد أهل البصرة، إلاّ أنَّ الشيخين لم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: صالح متروك».

وذكر له الحاكم شاهداً من طريق **مقدام بن داود بن تليد الرُّعَيني**: ثنا خالد بن نزار: حدثني الليث بن سعد: حدثني مالك بن أنس عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: فذكره.

قال الذهبي:

«لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الشيخين، ومقدام متكلَّم فيه، والآفة منه».

١٨٣٥ - (أَحَبُّ اللهو إلى الله عز وجل: إجراءُ الخيلِ، والرميُ بالنّبل، ولعبُكم مع أزواجِكم).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٢٩٧ / ٢) **عن سليمان بن إسحاق أبي أيوب الهاشمي**: ثنا **محمد بن الحارث الحارثي عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني** عن أبيه عن ابن عمر رفعه، وقال في ترجمة الآتي:

«محمد بن الحارث عامة ما يرويه غير محفوظ».

قلت: وشيخه محمد بن عبد الرحمن البيلماني أشد ضعفاً منه فقد قال ابن حبان:

«حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة».

انظر الحديث (٥٧).

وسليمان بن إسحاق لم أجد له ترجمة.

والحديث أورده في «الجامع» من رواية ابن عدي عن ابن عمر بهذا اللفظ، لكن لم يذكر: «بالنبل، ولعبكم مع أزواجكم»! وقال المناوي:

«وإسناده ضعيف». ولم يزد! فكأنه لم يقف على إسناده، وإلا لأعطاه حقه من النقد، ولنبه على السقط الذي وقع في أصله: «الجامع الصغير»، وكذلك وقع في «الجامع الكبير» (٣٠/ ٦١٤)، وقلدته في ذلك كله اللجنة القائمة على تحقيقه!

١٨٣٦ - (أحِبُّوا العَرَبَ وبقاءَهم في الإسلامِ وصلاحَهم، فإنَّ صلاحَهم نورٌ في الإسلام، وفسادَهم ظلمةٌ في الإسلام).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٤٠) قال: حدثنا أبو محمد بن حيان، وهذا في «طبقات الأصبهانيين» (٤٤١/ ٦٤١): ثنا أبو زفر الهذيل بن عبد الله الضبي: ثنا أحمد بن يونس الضبي: ثنا **محمد بن عبد الصمد**: ثنا **أبي عبدُ الصمد بن جابر** عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولى: عبد الصمد بن جابر، قال الذهبي في «الميزان»:

«ضعفه يحيى بن معين، له حديث أو حديثان».

قلت: أحدهما هذا، والآخر:

«إن هم أسلموا فهو خير لهم، وإن لم يسلموا، فالإسلامَ أوسع أو عريض».

والأخرى: ابنه محمد بن عبد الصمد، قال الذهبي أيضاً:

«صاحب مناكير، ولم يترك حديثه».

والحديث رواه أبو الشيخ (ابن حيان) في «الثواب» كما في «الفتح الكبير»، وعنه الديلمي في «مسنده» (١ / ١ / ٣٦ - ٣٧)، عن منصور بن أبي مزاحم: حدثنا محمد بن الخطاب عن عطاء بن أبي ميمونة به. بيّض له الحافظ في «مختصر الديلمي».

ومحمد بن الخطاب مجهول الحال كما سبق بيانه تحت الحديث (١٦٣).

١٨٣٧ - (إنَّ الله عزّ وجلّ إذا غضب على أُمّة لم يُنزل بها العذاب؛ غَلَتْ أسعارُها، وقَصُرَتْ أعمارُها، ولم تَرْبَح تجارتُها، وحبسَ عنها أمطارها، ولم تغزر أنهارُها، وسلّط عليها شرارَها).

ضعيف جداً. رواه الديلمي في «مسنده» (١/ ٢٢٤)، وابن عساكر (٩ / ٦٧ / ٢)، وابن النجار (١٠ / ١٧٤ / ٢) والسياق له، عن الحسين بن أبي الحجاج: ثنا مندل

ابن علي العنزي عن محمد بن طريف، وهو أبو غسان المدني عن **مسمع بن الأسود** عن **الأصبغ بن نباتة** عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، الأصبغ هذا متروك كما قال الحافظ.

ومسمع لم أعرفه. وأبوغسان ثقة. ومندل بن علي ضعيف.

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر بلفظ أخصر من هذا، وعزاه المناوي للديلمي بهذا اللفظ ولم يتكلم على إسناده بشيء! كالسيوطي نفسه في «الجامع الكبير» (١٨٤ - ٤٦٦٩)، واللجنة القائمة على طبعه! سكتوا عن رواية الديلمي وابن النجار، وأما رواية ابن عساكر المختصرة، فقال السيوطي (١٨٨ - ٤٦٧٣).

«وفي سنده ضعيف». وفي نسخة: «. . ضعفاء».

قلت: وهذا أقرب إلى الصواب.

١٨٣٨ - (أَحِبُّوا الفُقَراء وجالِسوهُم، وأَحِبَّ العَرَبَ من قلبِكَ، وَلْيَرُدَّكَ عن الناسِ ما تعلَمُ من قلبِكَ).

ضعيف. أخرجه الحاكم (٤ / ٣٣٢): أخبرنا **أبو بكر بن أبي نصر المروزي**: ثنا محمد بن غالب: ثنا عمر بن عبد الوهاب الرياحي عن الحجاج بن الأسود عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال: رسول الله ﷺ فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد؛ إن كان عمر الرياحي سمع من حجاج بن الأسود».

وقال الذهبي: «حجاج ثقة».

قلت: هو كما قال الذهبي، ولكنه لم يحم حول العلة التي أشار إليها الحاكم، وهي الانقطاع، لا نفياً، ولا إثباتاً، ولم تتبين لي، فإن الرياحي ثقة أيضاً من رجال مسلم، وقد روى عن إبراهيم بن سعد، وجويرية بن أسماء وغيرهما من هذه الطبقة، وقد رويا عن بعض التابعين مثل نافع والزهري وصالح بن كيسان وغيرهم، وحجاج بن الأسود من طبقتهما، فإنه روى عن التابعين أيضاً مثل ثابت البناني وأبي نضرة وجابر بن زيد، فهو ممن يمكن للرياحي أن يلقاه ويسمع منه، فلماذا شك الحاكم في سماعه منه؟ لست أدري،

ولكن القلب لم ينشرح لصحة الحديث، فإن عليه طابع التصوّف! ويمكن أن تكون العلة من محمد بن غالب، فإنه وإن كان ثقة، فقد وهم في أحاديث كما قال الدارقطني، على أني لم أعرف أبا بكر المروزي هذا. وأما المناوي فقال في «فيضه»:

«قال الحاكم: صحيح. وأقره الذهبي، وتبعهما المصنف، فرمز لصحته».

قلت: فهذا خطأ على الحاكم؛ لأنه أعله بالانقطاع كما رأيت، والذهبي لم يصححه. وأما السيوطي فلا قيمة لرمزه! والله أعلم.

والفقرة الوسطى منه رويت في عجز حديث موضوع كما سيأتي برقم (١٨٦٥).

١٨٣٩ - (مقام أحدكم في سبيل الله ساعةً، خيرٌ من عمله في أهله عُمُرَهُ).

ضعيف. ابن عساكر (١٩ / ٣٢ / ٢) عن **زياد بن ميناء** عن أبي سعد بن أبي فضالة وكانت له صحبة؛ قال:

«اصطحبت أنا وسهيل بن عمرو إلى الشام نَدَّب أبو بكر السعور (كذا الأصل تقريباً وبياض قبله، ولعله: ليالي ندَّب أبو بكر الصديق)، فقال له سهيل: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره، قال: فأنا مقيم في سبيل الله حتى أموت لا أرجع إلى مكة أبداً».

ومن هذا الوجه رواه ابن سعد (٥/ ٤٥٣ و٧/ ٤٠٥)، والحاكم أيضاً (٣ / ٢٨٢)، وسكت عليه هو والذهبي. ومن الواضح أن الحديث من مسند سهيل بن عمرو عند ابن عساكر كغيره، ولقد أخطأ السيوطي في «الجامع الكبير» حيث قال (٢ / ٢٠٦ / ١):

«رواه ابن عساكر عن أبي سعد بن فضالة والحاكم عنه عن سهيل بن عمرو».

فأنت ترى أنه عند ابن عساكر عن أبي سعد عن سهيل أيضاً.

والسند ضعيف، لأن زياد بن ميناء قال الأزدي:

«فيه لين». وقال ابن المديني:

«زياد مجهول».

وفي صحبة أبي سعد بن أبي فضالة نظر. ويقال: أبو سعيد، ويقال: ابن فضالة.

١٨٤٠ ـ (إذا أتى أحدُكم أهله فليستتر؛ فإنه إذا لم يستتر استحيت الملائكة، وخرجت، وحضر الشياطين، فإذا كان بينهما ولد؛ كان للشيطان فيه شريك).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» كما في ترتيبه (١٦٧ / ٢) من طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زَحْر عن أبي المنيب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن يحيى إلا أبو المنيب الجرشي ولا عنه إلا عبيد الله، تفرد به يحيى».

قلت: وعبيد الله بن زَحْر وأبو المنيب واسمه عبيد الله بن عبد الله ضعيفان، والأول أشدهما ضعفاً.

وهذا الحديث أصل ما يقال في بعض البلاد: إذا حضرت الملائكة هربت الشياطين.

١٨٤١ ـ (إذا أتى أحدُكم بابَ حجرتهِ فليُسلِّم، فإنّه يَرجعُ قرينُه الذي معه من الشيطانِ، فإذا دخَلْتم حُجركم فسلِّموا، يَخرجْ ساكنُها من الشياطين، فإذا رحَّلتم فسمّوا على أول حِلْس تضعونَه على دوابِّكم لا يَشرككم في مركِبها، فإن أنتُم لم تفعلوا شَرككم، وإذا أكلتم فسمّوا حتى لا يشرككم في طعامِكم؛ فإنكم إن لم تفعلوا شَرككم في طعامكم، ولا تُبَيِّتوا القمامة معكم في حُجَركم فإنها مقعدُهُ، ولا تُبِيِّتوا معكم المنديلَ (هو الذي تتمسّح به المرأة والرجل، كما في الهامش) في بيوتِكم فإنّها مضجعُه، ولا تفترشوا الوَلايا التي تَلي ظُهورَ الدوابّ، ولا تَسْكُنوا بيوتاً غير مغلَقةٍ، ولا تَبيتوا على سُطوحٍ غير مُحوَّطةٍ، وإذا سمعتم نُباحَ الكلابِ أو نهيقَ الحمارِ فاستعيذوا بالله، فإنّه لا ينهقُ حمارٌ ولا ينبح كلبٌ حتى يراه).

ضعيف جداً. رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١١٩ / ٢ ـ ١٢٠ / ١) عن حرام بن عثمان عن ابني جابر عن أبيهما مرفوعاً.

قلت: وحرامٌ هذا؛ قال الشافعي وابن معين فيه:

«الرواية عن حرام حرام».

وقال مالك:

«ليس بثقة».

ذكره في «الميزان»، ثم ساق له مما أنكرت عليه أحاديث هذا أحدها.

لكن فقرة الاستعاذة صحيحة من طرق أخرى، وهي مخرجة في «التعليق على الكلم الطيب» (١١٣ / ١٦٤).

والتسمية على الطعام في «صحيح مسلم» (٦ / ١٠٨)، والأمر بغلق الأبواب عند الشيخين، وهو مخرج في «الإرواء» (٣٩).

١٨٤٢ - (إذا أحبَّ أحدُكم أن يُحَدِّثَ ربه عز وجل فليَقرأ).

ضعيف جداً. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧ / ٢٣٩)، والديلمي (١ / ١ / ٩٠)، من طريق أبي القاسم جابر بن عبد الله بن المبارك الجلَّاب الموصلي: حدثنا أبو يعلى الحسين بن محمد الملطي - بها -: حدثنا الحسن بن زيد - قال جابر: سألت أبا يعلى عنه؟ فقال: كان رجلاً حلَّ عندنا على جهة الجهاد، وكَتَبْنا عنه - قال: حدثنا حُميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد واه، أورده الخطيب في ترجمة جابر هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحسين بن محمد الملطي، لم أجد له ترجمة، ولم يورده السمعاني في مادة (الملطي)، ولكنه ذكر عن الحافظ عبد الغني بن سعيد أنه قال:

«ليس في الملطيين ثقة»!

والحسن بن زيد؛ الظاهر أنه الحسن بن زيد الهاشمي، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه ابن معين».

وقال الحافظ:

«صدوق، يهم».

ووقع في «المناوي»: «الحسين بن زيد»، والظاهر أنه خطأ مطبعي، فإنه وقع في «تيسيره» على الصواب. والله أعلم.

قلت: ولذلك قال الفقيه ابن عبد الهادي الحنبلي في «هداية الإنسان» (٢/٣٢/١):

«إسناده مظلم، ولا يثبت مرفوعاً».

قلت: ولا موقوفاً، فإنه لم يرد إلّا من هذا الوجه الواهي!

١٨٤٣ - (أَحَبُّ أَهلِ بيتي إليَّ الحسنُ والحسينُ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤ / ٢ / ٣٣٨)، والترمذي (٤ / ٣٤٠)، من طريق **يوسف بن إبراهيم** أنه سمع أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً، وقال:

«حديث غريب».

يعني: ضعيف، وعلّته يوسف هذا؛ ضعّفوه. وبه أعله في «الفيض»، وحكى أقوال الجارحين له بعد أن نقل عن الترمذي أنه حسنه! ثم تناقض فأقره في «التيسير»! واغتر به الغماري - كعادته - فأورده في «كنزه» (٨١)!

١٨٤٤ - (أَحَبُّ أهلي إليَّ فاطمةُ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٤ / ٣٥٠)، والحاكم (٢ / ٤١٧)، من طريق **عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن أبيه قال: أخبرني أسامة بن زيد قال:

«كنتُ جالساً إذ جاء عليٌّ والعباسُ يستأذنانِ، فقالا: يا أسامةُ استأذِنْ لنا على رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله عليٌّ والعباسُ يستأذنان، قال: أتدري ما جاء بهما؟ قلت: لا، فقال النبي ﷺ: لكني أدري. ائذن لهما، فدخلا، فقالا: يا رسول الله! جئناك نسألك: أيُّ أهلك أحب إليك؟ قال: . . » فذكره. وفيه: قالا:

ما جئناك نسألُك عن أهلك (وقال الحاكم: عن فاطمة)، قال: أحبُّ أهلي إليَّ من قد أنعم الله عليه وأنعمتُ عليه أسامةُ بن زيدٍ، قالا: ثم من؟ قال: ثم علي بن أبي طالب، فقال العباس: يا رسول الله! جعلت عمك آخِرَهم، قال: إن علياً قد سبقك بالهجرة».

قال الترمذي:

«هذا حديثٌ حسنٌ، وكان شُعبة يضعّف عمر بن أبي سلمة». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ورده الذهبي بقوله:

«قلت: عمر ضعيف». وقال الحافظُ:

«صدوق يُخطىء».

قلت: ومما سبق تعلم أن المناوي قد خالف المنهج العلمي في هذا الحديث، فإنه أقر الترمذي على تحسينه، والحاكم على تصحيحه!! ثم زعم في «التيسير» أن إسناده صحيح!! واغتر به الغماري ـ كعادته ـ فأورده في «كنزه» (٨٠)!

١٨٤٥ ـ (إنَّ الله أمرني أن أُزوّج فاطمةَ من عليٍّ، ففعلتُ، فقال لي جبريل: إنَّ الله قد بنى جَنَّةً من لؤلؤ قصب، بين كل قصبةٍ إلى قصبة لؤلؤةٌ من ياقوتٍ مُشدّدة بالذهبِ، وجعل سُقُوفَها من زَبَرْجَدٍ أخضرَ، وجعل فيها طاقاتٍ من لُؤلؤ مكلَّلة بالياقوت).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٦٧): حدثنا محمد بن يوسف الضبّي قال: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري قال: حدثنا بشر بن الوليد الهاشمي قال: حدثنا عبد النور المِسْمَعي عن شعبة بن الحجّاج عن عمرو بن مُرّة عن إبراهيم قال: حدثني مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

ذكره في ترجمة عبد النور بن عبد الله المِسْمَعي، وقال:

«كان ممّن يغلو في الرفض، لا يقيم الحديث، وليس من أهله».

ثم ساق له هذا الحديث، ثم عقّبه بقوله:

«وذكر حديثاً طويلاً لا أصل له وضعه عبد النور».

ولخَّص الذهبي كلام العقيلي هذا بقوله:

«كذاب، وقال العُقَيلي: كان يغلو في الرفض، ووضع هذا عن شعبة . . .».

وتعقبه الحافظ في «اللسان»، فقال:

«ولفظ العقيلي: «لا يقيم الحديث، وليس من أهله، والحديث موضوع ولا أصل له». وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» . . . وكأنه ما اطلع على هذا الحديث الذي له عن شعبة فإنه موضوع، ورجاله من شعبة فصاعداً رجال الصحيح، فَيُنظر مَن دون عبد النور، وأما جزم الذهبي بأنه هو الذي وضع هذا موهماً أنه كلامَ العقيلي ففيه ما فيه».

قلت: ليس فيه أي شيء، فإنّ كلام العقيلي الذي نقلته من كتابه صريح في جزم العقيلي أنه ـ المسمعي هذا ـ هو الذي وضع الحديث، واللفظ الذي حكاه الحافظ عن العُقيلي، مغاير بعض الشيء لما في نسختنا من الكتاب، فلعل ذلك من اختلاف النسخ؛ فإن المطبوعة بتحقيق القلعجي لم يرد الحديث فيها، ولا كلام العقيلي المتقدم.

ثم إن رجال الإسناد كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، غير بشر بن الوليد الهاشمي، فلعله الكندي الفقيه صاحب أبي يوسف، فإنه من طبقته وهو ضعيف من قِبَل حفظه، ولكني لم أجد من نسبه هاشمياً. والله أعلم.

والحديث أخرج الطبراني في «الكبير» (٣ / ٧٢ / ١) طرفه الأول من طريق إسماعيل ابن موسى السدي: نا بشر بن الوليد الهاشمي به.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٢٠٤):

«ورجاله ثقات»!

قلت: وأقره المناوي في «كتابيه» اغتراراً بتوثيق ابن حبان، وغفلة منهما عن حكم العقيلي والذهبي بوضعه، وسبقه ابن الجوزي أيضاً؛ فأورده في «الموضوعات» (١ / ٤١٥ - ٤١٦) من طريق العقيلي، وأقره السيوطي في «اللآلىء» (١ / ٣٩٦)، فلم يتعقبه بشيء سوى قوله: «أخرجه الطبراني».

وهذا ليس بشيء كما ترى، فقد أساء بذكره إياه في «الجامع الصغير»!

ولعبدالنور هذا حديث آخر زاد فيه أشياء خلافاً للثقات، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

١٨٤٦ - (الغيبة أشدُّ من الزنا، إن الرجل يتوبُ فيتوب الله عليه، وإنَّ صاحبَ الغيبةِ لا يغفر له حتى يغفرَ له صاحبُه).

ضعيف جداً. رواه السِّلَفي في «الطيوريات» (١٧٣ / ١)، وابن عبد الهادي في «جزء أحاديث . . .» (٢٢٧ / ٢)، عن أسباط بن محمد: نا أبورجاء الخُراساني عن عباد ابن كثير عن الجَريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخُدْري مرفوعاً.

ورواه أبوموسى المديني في «اللطائف» (٤ / ١) عن داود بن المُحَبَّر: ثنا عباد بن كثير به، إلا أنه قال: «عن أبي سعيد عن جابر بن عبد الله»، وقال:

«حديث غريب لا أعرفه هكذا إلا من هذا الوجه، ورواه أبو رجاء عبد الله بن واقد الهَرَوي عن عباد فقال: عن جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ».

قلت: داود متهم بالكذب، فلا عبرة بمخالفته، وأسباط وأبورجاء ثقتان، وإنّما علّة الحديث عبّاد بن كثير وهو الثَّقفي البصري؛ قال الحافظ:

«متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب».

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٩٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عباد بن كثير الثقفي وهو متروك».

وقال الحافظ المنذري في «الترغيب» (٣ / ٣٠٠):

«رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الغيبة»، والطبراني في «الأوسط»، والبيهقي، عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري. ورواه البيهقي أيضاً عن رجل لم يُسَمَّ عن أنس. ورواه عن سفيان بن عيينة غير مرفوع، وهو الأشبه. والله أعلم».

وقد روي الحديث بلفظ:

«إيّاكم والغيبةَ فإنَّ الغيبةَ أشدُّ من الزِّنا، قيل: يا رسول الله! وكيف الغيبةُ أشدّ من

الـزِّنـا؟ قال: الـرجلُ يَزني فيتوبُ، فيتوبُ الله عزوجل عليه، وإنّ صاحبَ الغيبةِ لا يُغْفَرُ له حتى يَغْفِرَ له صاحبُه».

رواه الـدِّينَـوري في «المجـالسة» (٢٧ / ٨ / ٢)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢٣ / ٢)، عن أسباط بن محمد قال: ثنا أبورجاء الخراساني عن عباد بن كثير عن الجُريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري مرفوعاً.

ورواه الواحدي في «تفسيره» (٤ / ٨١ / ٢) من هذا الوجه عن جابر وحده، إلا أنه وقع فيه: «عن أبي الزبير» بدل: «أبي نضرة»، ولعله تحريف من بعض الرواة.

وهكذا على الصواب أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٢٠)، وقال:

«فقلت لأبي: هذا الحـديث مُنْكَـر؟ قال: كما تقـول، (الأصـل: يكـون) أسألُ الله العافية، يجيء عباد بن كثير البصري بمثل هذا؟!».

والحـديث عنـد الطـبراني في «الأوسـط» (٤ / ٤٨٥ ـ مجمع البحرين)، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٣٠٥ / ٢)، والأصبهاني في «الترغيب» (٥٨٢) عن عباد به.

١٨٤٧ ـ (افْتُتِحَتِ القُرى بالسيفِ، وافْتُتِحَتِ المدينةُ بالقرآنِ).

منكر. رواه العُقَيلي في «الضعفاء» (٣٧٦)، والقاضي الحسين بن محمد الفَلاَّكي في «فـوائـده» (ورقـة ٩١ / ١ من مجموع ١٦٣) من طريق محمد بن الحسن المَخْزومي: حدثني مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

وقال العُقَيلي:

«محمـد بن الحسن بن زبـالـة المخـزومي قال ابن معـين: ليس بثقـة، كان يسـرق الحديث، وقال في موضع آخر: كان كذّاباً ولم يكن بشيء».

وقال البخاري في «الضعفاء الصغير» (٣٠):

«عنده مناكير».

وقال النسائي (٢٧):

«متروك الحديث».

ثم قال العقيلي:

«لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه».

وقال البزار في «مسنده»:

«تفرد به ابنُ زبالة وكان يُلَيَّن لأجله وغيره». قال ابن رجب:

«ومن الناس من اتهمه بوضعه، ومنهم من قال: وهم فيه، هذا من كلام مالك نفسه، فجعله مرفوعاً لسوء حفظه وعدم ضبطه، ومثل ذلك وقع كثيراً لأهل الغفلة وسوء الحفظ غلطاً لا تعمداً».

كذا في «هداية الإنسان» لابن عبد الهادي (٢ / ٢١ / ٢). ثم قال:

«ومعنى هذا الكلام أن المدينة لم يُقاتَل أهلُها بالسيف وإنما أسلموا بمجرّد سماعِ القرآن وتلاوته عليهم».

١٨٤٨ - (لو كان حُسْنُ الخُلُقِ رجلاً يمشي في الناسِ لكان رَجُلاً صالحاً).

ضعيف جداً. رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٦ - ٧): ثنا علي بن حرب: ثنا إبراهيم بن محمد الشافعي: حدثنا محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن القاسم عن عائشة رضوان الله عليها قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند واه جداً، آفته عبد الرحمن أبو محمد هذا، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة المدني.

قال أحمد والبخاري:

«منكر الحديث».

وقال النسائي:

«متروك الحديث».

وقال ابن حبان:

«ينفردُ عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات».

قلت: وهـذا من تلك الأحـاديث التي لا تشبـه حديثَ الثقـاتِ، وابنه محمد ضعيف أيضاً، فأحدُهما آفته.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الخرائطي، وسكت عليه المناوي!

وانظر الحديث الآتي (٣٨٨٩).

١٨٤٩ - (لقد أُشْبع سلمانُ عِلْماً).

ضعيف. رواه ابن سعد (٤ / ٨٤ - ٨٥) بسند صحيح عن أبي صالح قال:

نزل سلمان على أبي الدرداء، وكان أبو الدرداء إذا أراد أن يصلي منعه سلمانُ، وإذا أراد أن يصومَ منعه، فقال: أتمنعُني أن أصوم لربّي وأُصَلّي لربي؟! فقال: إن لعَيْنـك عليك حقاً، وإنّ لأهلك عليك حَقاً، فصُمْ وأفطر، وَصَلِّ ونَمْ، فبلَغ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: فذكره.

قلت: وهـذا مرسـل، وبـه أعله الحـافـظ في «فتح الباري» (٤ / ٢١١)، وقد روي مسنداً، فقال أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٨٧): حدثنا **عبدالله بن محمد بن عطاء**: ثنا أحمد ابن عمرو البزار (كذا): ثنا السري بن محمد الكوفي: ثنا قبيصة بن عقبة: ثنا عمار بن رزيق (الأصل: زريق) عن أبي صالح عن أم الدرداء عن أبي الدرداء:

أن سلمان دخل عليه . . . فذكر القصة نحوه، لكنه خالفه في لفظ حديث الترجمة، فقال:

«لقد أوتي سلمان من العلم».

وقال أبو نعيم:

«رواه الأعمش عن ابن شمر بن عطية (كذا الأصل) عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء».

قلت: وصله الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٨٢ / ١ رقم ٧٧٨٧ - بترقيمي) من طريق **الحسن بن جبلة**: نا سعد بن الصلت عن الأعمش عن شمر بن عطية عن **شهر بن حوشب** عن أم الدرداء قالت:

أتاني سلمان الفارسي يسلم علي، وعليه عباءة قطوانية مرتدياً بها، فطرحت له وسادة، فلم يردها، ولف عباءته فجلس عليها؛ فقال: بحسبك ما بلغك المحل، ثم حمد الله ساعته وكبر وصلى على النبي ﷺ، ثم قال: أين صاحبك؟ يعني أبا الدرداء. فقلت: هو في المسجد، فانطلق إليه، ثم أقبلا جميعاً وقد اشترى أبو الدرداء لحماً بدرهم فهو في يده معلقة، فقال: يا أم الدرداء اخبزي واطبخي، ففعلنا، ثم أتينا سلمان بالطعام، فقال أبو الدرداء: كل مع أم الدرداء فإني صائم! فقال سلمان: لا آكل حتى تأكل، فأفطر أبو الدرداء، وأكل معه، فلما كانت الساعة التي يقوم فيها أبو الدرداء ذهب ليقوم أجلسه سلمان، فقال أبو الدرداء: أتنهاني عن عبادة ربي؟! فقال سلمان: إن لعينك عليك حقاً، وإن لأهلك نصيباً؛ فمنعه، حتى إذا كان في وجه الصبح، قاما، فركعا ركعات، وأوترا، ثم خرجا إلى صلاة الصبح، فذكرا أمرهما للنبي ﷺ، فقال: «ما لسلمان ثكلته أمه؟ **لقد أشبع من العلم**».

وقال الطبراني:

«لم يروه عن الأعمش إلا سعد بن الصلت، تفرد به الحسن بن جبلة».

قلت: لم أجد له ترجمة.

وقال الهيثمي (٩ / ٣٤٤):

«ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات»!

كذا قال! وشهر مختلف فيه، والظاهر من أقوال جارحيه أنه كان سيء الحفظ، وقد ذكر له ابن عدي عدة مناكير منها:

«لو كان العلم بالثريا . . ». والصحيح المحفوظ: «لو كان الإيمان . . ». وفي رواية:

«لو كان الدين . . .». وسيأتي حديثه المشار إليه برقم (٢٠٥٤)، ثم قال ابن عدي في آخر ترجمته:

«وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يعتبر به».

وبالجملة؛ فهذه الطريق ضعيفة، لضعف شهر، وجهالة الحسن بن جبلة، والإسناد الذي قبله عن أبي صالح موصولاً أصح منه، لولا أني لم أعرف عبد الله بن محمد بن عطاء شيخ أبي نعيم.

وشيخه أحمد بن عمرو البزاز (أظنه البزار بالراء بعد الزاي)، وهو الحافظ المشهور صاحب المسند المعروف به، وهو ثقة في حفظه شيء.

وشيخه السري بن محمد، لم أعرفه، لكني أظن أن (محمد) محرف من (يحيى)، فهو السري بن يحيى الكوفي، فقد ذكره ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢٨٥) فيمن روى عن قبيصة، وقال: «وكان صدوقاً». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٣٠٢).

ثم إن لفظ هذا الإسناد الأصح أقرب إلى الصواب من لفظ حديث الترجمة، وقريب منه ما ذكره الحافظ في ترجمة سلمان من «الإصابة» أن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء:

«سلمان أفقه منك».

ولم يذكر من أخرجه.

والخلاصة؛ أن الرواة اضطربوا في ضبط هذه الجملة من الحديث، فأقربها ما عند الحافظ، ثم لفظ رواية أبي صالح المسندة، ثم لفظ حديث الترجمة، بل هو منكر عندي لما فيه من المبالغة، ولمخالفته للألفاظ الأخرى.

بل هي كلها مخالفة لرواية البخاري لهذه القصة في «صحيحه» (١٩٦٨) بنحو ما تقدم، وفي آخرها قوله ﷺ لأبي الدرداء:

«صدق سلمان».

فهذا مما يجعلنا نرتاب في ثبوت شيء من الألفاظ المذكورة، وبخاصة لفظ الترجمة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٨٥٠ ـ (أَحَبُّ العبادِ إلى الله تعالى الأتقياءُ الأخفياءُ، الذين إذا غابوا لم يُفْتقدوا، وإن شَهِدوا لم يُعرفوا، أولئك هم أئمّةُ الهدى، ومصابيحُ العلمِ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٥) من طريق شاذ بن فياض حدثنا أبو قحذم عن أبي قِلابة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال:

«مَرّ عمر بمعاذ بن جبل رضي الله عنهما، وهو يبكي، فقال: ما يبكيك يا معاذ؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، مسلسل بالعلل:

الأولى: الانقطاع، فإن أبا قِلابة ـ واسمه عبد الله بن زيد الجَرْمي ـ لم يسمع من ابن عمر، كما قال أبو زرعة.

الثانية: ضعف أبي قحذم، واسمه النضر بن معبد. أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال النسائي: ليس بثقة».

الثالثة: شاذ بن فيّاض، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«كان البخاري يحطّ عليه. وقال ابن حبان: لا يُشتغل بروايته».

وقال الحافظ:

«كان اسمهُ هلال، فغلب عليه شاذ، صدوق له أوهام وأفراد».

وللحديث طريق أخرى عن معاذ مرفوعاً به نحوه، وزاد في أوله:

«إن يسير الرياء شرك . . .».

وإسناده ضعيف أيضاً كما بينته في «تخريج الترغيب» (١ / ٣٤)، ومن هذا الوجه أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٢ / ٣١٧)، وأبو نعيم أيضاً (١ / ٥). وسيأتي الكلام عليه مفصلاً مع تخريجه مبسطاً برقم (٢٩٧٥) مع الرد على من صححه، وإعادة تخريج هذا بمصادر أخرى كثيرة.

١٨٥١ - (إنَّ الله إذا أنزل عاهةً من السماءِ على أهل الأرض؛ صُرِفَت عن عُمَّار المساجِدِ).

ضعيف. رواه ابن عدي (١٥١ / ٢)، وابن عساكر (٥ / ٣٣٣ / ٢)، عن زافر بن سُليمان عن عبد الله بن أبي صالح عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال:

«وزافر بن سليمان عامة ما يرويه لا يتابَع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه».

قلت: وشيخه عبد الله بن أبي صالح، وهو المدني؛ ضعيف أيضاً، قال في «التقريب».

«لين الحديث».

ثم إنه منقطعٌ، فإنّ عبد الله هذا روى عن أبيه وسعيد بن جبير، وعليه فهو منقطع بينه وبين أنس.

ثم إن الحديث بظاهره مخالف للحديث الصحيح:

«إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم، ثم بُعثوا على أعمالهم».

أخرجه البخاري (٩ / ٤٧ - نهضة)، ومسلم (٨ / ١٦٥)، وأحمد (٢ / ٤٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

فهذا بعمومه يشملُ عمَّار المساجد وغيرهم. فتأمل.

١٨٥٢ - (مَنْ عالَ أهلَ بيتٍ من المسلمينَ يومهم وليلتهم؛ غَفَر الله لهُ ذنوبَه).

موضوع. رواه ابن عساكر (٤ / ٢١٧ / ١) عن المنذر بن زياد: نا عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع آفته المنذر هذا. قال الدارقطني:

«متروك». وقال الفلاس:

«كان كذاباً».

وقال الساجي:

«يحدث بأحاديث بواطيل وأحسبه ممن كان يضع الحديث».

وذكر ابن قتيبة عن أهل الحديث أنهم مقرُّون بأن المنذر هذا وضع حديثين ذكرهما.

قلت: فالعجب من السيوطي كيف سود كتابه «الجامع الصغير» بهذا الحديث من رواية ابن عساكر هذه؟! مع أنه في «الجامع الكبير» بين علته، فقال:

«رواه أبو بكر عبدالله بن حبان في «فضائل أعمال البر»، وابن عساكر، والرافعي، عن علي، وفيه المنذر بن زياد، متروك». وأما المناوي فقد بيّض له ولم يتكلم عليه بشيء.

١٨٥٣ - (الوِحدةُ خيرٌ من جليس السوءِ، والجليسُ الصالحُ خيرٌ من الوحدةِ، وإملاءُ الخيرِ خيرٌ من السكوتِ، والسكوتُ خيرٌ من إملاءِ الشرِّ).

ضعيف. أخرجه الدَّوْلابي في «الكنى» (٢/١٠٧)، والحاكم (٣/ ٣٤٣-٣٤٤)، والديلمي (٣/١٤٥) من طريق أبي الشيخ، وابن عساكر (١٩/ ٢١/ ١)، عن شريك عن أبي المحجل عن معفِّس بن عمران بن حطان عن أبي السنية قال:

«رأيت أبا ذر جالساً في المسجد وحده محتبياً بكساء صوف، فقال: قال رسول الله ﷺ . . .». فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، وقد سكت عليه الحاكم، وقال الذهبي في «تلخيصه»:

«قلت: لم يصح، ولا صححه الحاكم».

وزعم المناوي في «التيسير» أنه صححه الحاكم! وأما في «الفيض»، فقال عقب قول الذهبي:

«وقال ابن حجر: سنده حسن، لكن المحفوظ أنه موقوف على أبي ذر».

وأقول: أنّى له الحسن؟ وفيه ما يأتي:

أولاً: **شريك** وهو ابن عبد الله القاضي، وهو سيء الحفظ، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة».

قلت: فمثله لا يحسن حديثه، لا سيما مع المخالفة التي أشار إليها ابن حجر بقوله: «لكن المحفوظ أنه موقوف».

ثانياً: معفس بن عمران بن حطان، مجهول الحال، أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٣٣)، وذكر أنه روى عنه ثلاثة سماهم: أحدهم أبو المحجل هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فأورده في أتباع التابعين من «الثقات» (٢ / ٢٨٠).

ثالثاً: أبو السنية هذا لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب التراجم، ولم يذكره الذهبي في «المقتنى في الكنى». والله أعلم.

وقد وقع تحريف كثير في سند الحديث هنا في المصادر المذكورة التي عزونا الحديث إليها، استطعت تصحيحه من التأمل فيها ومراجعة كتب الرجال، فهو في «الكنى» هكذا: «. . . عن معفس بن عمر بن الخطاب عن أبي السنية قال: . . . .». وفي «المستدرك»: «عن صدقة بن أبي عمران بن حطان قال: . . . .»، وفي الديلمي: «عن السَّنية».

فهو مع هذا التحريف الشديد ليس فيه «عن أبي السنية»، ولا شيء منه! وفي ابن عساكر: «عن معفس بن عمران الشنية قال:».

وهذا تحريف شديد كما ترى، وقد صححت اسم معفس من «الجرح والتعديل» و «كتاب الثقات» ولكنهما لم يذكرا في ترجمته كنيته، أو أي شيء يمكن أن نصحح منه كنية شيخه أبي السنية هذا. فأضفت هذه الزيادة من «الكنى»: «عن أبي السنية» إلى السند، نظراً لأنه زيادة على المصدرين الآخرين، ولأن معفساً هذا من أتباع التابعين كما سبق، فلا بد أن بينه وبين أبي ذر واسطة، فلعله أبو السنية هذا. والله أعلم.

وقد تقدم عن الحافظ أن المحفوظ في هذا الحديث الوقف على أبي ذر. وقد رواه ابن عساكر (١٩ / ٢٠ / ٢) من طريق يونس بن عبيد أن رجلاً أتى أبا ذر فقال: أنت أبو ذر؟ قال: نعم، قال: فسكت وسكت، ثم قال: فذكره بنحوه.

ورجاله ثقات لكنه منقطع بين يونس بن عبيد وأبي ذر.

١٨٥٤ - (مُرُوا أبا ثابتٍ يتعّوذ، قلت: يا سيدي! والرقى صالحةٌ؟ فقال: لا رقيةَ إلاّ في نفْسٍ، أو حمةٍ، أو لَدْغةٍ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢ / ١٥٤)، والحاكم (٤ / ٤١٣)، وأحمد (٣ / ٤٨٦)، وابن السنيّ (٣٨٠)، من طريق عبد الواحد بن زياد: ثنا عثمان بن حَكيم: ثتني جدتي الرباب قالت: سمعت سهل بن حنيف يقول:

مررنا بسيل فدخلت فاغتسلت فيه فخرجت محموماً، فنما ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وفيه نظر؛ فإن عثمان بن حكيم وجدته الرباب غير مشهورَيْن بالعدالة، وهما من المقبولين عند الحافظ في «تقريبه»، وذلك عند المتابعة؛ كما نصّ عليه في المقدمة. وقد توبعا على الشطر الثاني منه، فانظر «المشكاة» (٤٥٥٧ - ٤٥٥٩).

١٨٥٥ - (مع كل فرحةٍ ترحةٌ).

ضعيف. رواه الخطيب قي تاريخه (٣ / ١١٦)، والضياء المقدسي في «جزء من حديثه» (١٤١ / ٢)، عن مسروق: ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً.

وقال المقدسي:

«مسروق هو ابن المرزُبان، قال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي».

قلت: والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود، فقال ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٧ / ٩٧٦): أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به موقوفاً.

ثم رأيتُه في «معجم أبي سعيد بن الأعرابي» (ق ١٢٦ / ٢) من هذا الوجه مرفوعاً، وفي آخره:

«قال أبو الفضل: هذا باطل، وكتبناه من كتابه، مرفوع».

ثم وجدته في «الزهد» للإمام أحمد موقوفاً على ابن مسعود. أخرجه (١٦٣) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به. وكذا هو موقوف في «الزهد» لوكيع (٣ / ٨١٩ / ٥٠٦).

١٨٥٦ - (مُعاذُ بنُ جَبَلٍ أعلَمُ الأوَّلينَ والأخِرِين بعد النبيِّين والمُرْسَلين، إن الله يُباهي به الملائكةَ).

موضوع. رواه الحاكم في «المستدرك» (٣ / ٢٧١) من طريق عبيد بن تميم: ثنا الأوزاعي عن عبادة بن نُسَيّ عن ابن غَنْم سمعت أبا عبيدة وعبادة بن الصامت، ونحن عند أبي عبيدة يقولان: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بقوله في «تلخيصه»:

«قلت: أحسبه موضوعاً، ولا أعرف عبيداً هذا».

وقال الذهبي في «موضوعات المستدرك»:

«قلت: كأنه من وضع عبيد هذا. فالله أعلم».

وذكر نحو ذلك في ترجمة عبيد من «الميزان»، وأقره الحافظ في «اللسان».

١٨٥٧- (ارْفَعْ إزارَكَ، فإنّه أبْقَى لثوبك، وأتقى «وفي رواية: وأنْقى»).

ضعيف. أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١ / ٢١١ - ٢١٢)، وأحمد (٥ / ٣٦٤)، وابن سعد (٦ / ٤٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢ / ٢٢٤ / ٢)، عن الأشعث بن سليم قال: سمعت عمتي تحدث عن عمها قال:

«بينا أنا أمشي بالمدينة إذا إنسانٌ يقولُ: (فذكره)، قال: فالتفتُّ فإذا رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله إنما هي بردة ملحاء. فقال: أما لك فيّ أسوةٌ؟ فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقهِ».

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، عمة الأشعث اسمها رهم بنت الأسود، قال الحافظ:

«لا تُعرف».

وعمها اسمه عُبَيد بن خالد المحاربي، وهو مذكورٌ في الصحابة.

لكنْ للحديث شاهد قاصر من حديث الشريد بن سويد، مخرّج في «الصحيحة» (١٤٤١) فراجعه.

١٨٥٨ - (كان يُصافح النِّساءَ وعلى يَدهِ ثَوْبٌ).

ضعيف. أخرجه ابن عبد البرِّ في «التمهيد» (٣ / ٢٤ / ١) من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم مرفوعاً، وعن سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم مرفوعاً نحوه.

قلت: وهذان إسنادان مرسلان.

ورواه أبو داود في «المراسيل» (ق١٩/ ١) بسند صحيح عن الشعبي:

«أن رسول الله ﷺ حين بايع النساءَ أُتي ببُرد قطري، فوضعه على يده، وقال: لا أصافح النساء».

وسكت عنه الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٤/ ١٦٩/ ١٤٠).

قلت: وقد وقفتُ عليه موصولاً، ولكنه واه، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٥ - من «زوائد المعجمين») من طريق **عتّاب بن حرب أبي بشر المُرّي**: أنبا **المضاء الخراز** عن يونس بن عبيد عن الحسن **عن** معقل بن يسار مرفوعاً:

«كان يصافح النساء من تحت الثوب».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عتاب هذا ضعّفه الفَلّاس جداً.

وقال ابن حبان:

«كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلته، فلا يحتج به».

والمضاء هذا أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٠٣) بهذه الرواية له وعنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحسن هو البصري، وكان مدلساً.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٦ / ٣٩):

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه عتاب بن حرب، وهو ضعيف».

وبيّض له المناوي فلم يتكلم على إسناده بشيء!

لكنه قوله: «لا أصافح النساء». صحيح، له شواهد في «عبدالرزاق» (٢٠٦٨٥)، وغيره، فانظر «الصحيحة» (٥٢٩).

١٨٥٩ - (أَحَبُّ شيءٍ إلى الله تعالى الغُربَاءُ، قيل: ومَن الغرباءُ؟ قال: الفرّارون بدينهم، يبعثُهم الله يوم القيامةِ مع عيسى ابن مريمَ عليهما السلامُ).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٢٥)، وعنه الديلمي (١ / ١ / ٨٦)، من طريق سفيان بن وكيع: ثنا عبد الله بن رجاء عن ابن جريج عن ابن أبي مُلَيكة عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، سفيان بن وكيع قال الذهبي عنه في «الضعفاء»:

«قال أبو زرعة: كان متهماً بالكذب». وقال الحافظ في «التقريب»:

«كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بورّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فَنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثُه».

وابن جريج مدلّس، وقد عنعنه.

وعبد الله بن رجاء هو المكي أبو عمران البصري، وهو ثقة.

١٨٦٠ - (الصَّبرُ والاحتسابُ هن عَتْقُ الرِّقابِ، ويدخل الله صاحبَهنّ الجنةَ بغير حسابٍ).

ضعيف جداً. رواه الطبراني (١ / ٣٢٦ / ١ - ٢) عن سليمان بن سلمة الخبائري: حدثنا بقية عن عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عُمير مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، الخبائري وعيسى بن إبراهيم، وهو الهاشمي متروكان، وبينهما بقية، وهو مدلس، وقد عنعنه.

ثم روى الطبراني بهذا الإسناد عن الحكم بن عمير مرفوعاً بلفظ:

«أحبُّ الأعمالِ إلى الله عزّوجلّ؛ من أطعم مسكيناً من جوع، أووضع عنه مغرماً، أو كشف عنه كَرْباً».

ضعيف جداً، وقد سبق بيانه آنفاً.

١٨٦١ - (أَلا أُخبركم بخيارِكم؟ الذين إذا رُؤوا ذُكِرَ الله، أفلا أُخبركم بشرارِكم؟ المشاؤون بالنميمة، المُفسدون بين الأحبّة، الباغُون للبرآء العَنَتَ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٨)، وأحمد في «المسند» (٦ / ٤٥٩)، عن عبد الله بن عثمان بن خُثَيْم عن **شهر بن حوشب** عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف، رجاله كلهم ثقات؛ غير شهر بن حوشب، وهو صدوق، كثير الإرسال والأوهام كما في «التقريب».

وقال شيخه العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٦٢):

«رواه أحمد من حديث أسماء بنت يزيد بسند ضعيف».

ورواه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا عن شهر كما في «الترغيب» (٣ / ٢٩٥).

وروى ابن ماجه (٢ / ٥٢٨) الشطر الأول منه. وهذا القدر له شاهد مخرج في «الصحيحة» (١٦٤٦ و١٧٣٣).

وقد اضطرب شهر في إسناده، فمرّة يرويه عن أسماء هذه، ومرة عن عبد الرحمن بن غَنْم بلفظ: «خيار عباد الله . . .». كما يأتي.

قال المنذري:

«ورواه الطبراني من حديث عبادة عن النّبي ﷺ، وابن أبي الدنيا في كتاب

«الصمت» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وحديث عبد الرحمن أصح، وقد قيل: إن له صحبة». ولفظ حديث ابن غَنْم:

«خيارُ عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله، وشرار عباد الله المشاؤون بالنميمة، المفرِّقون بين الأحبة، الباغون البرآء العَنَت».

أخرجه أحمد (٤ / ٢٢٧)، وابن منده في «المعرفة» (ق ٢٧ / ١)، عن ابن أبي الحسين عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غَنْم يبلغ به النبي ﷺ.

وهذا سند ضعيف لضعف شهر، وبقية رجال السند ثقات رجال الستة.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مخرج في «الروض» (١٠٨٤)، وفي «غاية المرام» (٤٣٤)، من رواية ابن أبي الدنيا في «الصمت»، وقلت هناك في آخر تخريج هذا الحديث:

«فلعل الحديث بهذا الشاهد يصير حسناً. والله أعلم».

١٨٦٢ - (مَنْ وقّر صاحبَ بدعةٍ فقد أعان على هَدْم الإسلامِ).

ضعيف. رواه ابن عدي (٩٠ / ١)، وأبوعثمان النُّجَيْرِمي في «الفوائد» (٣٦ / ٢)، وابن عساكر (٤ / ٣٢٢ / ٢ - ١٤ / ١٢٤ / ١)، عن الحسن بن يحيى الخشني عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. ومن هذا الوجه رواه الهروي (٩٩/ ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٣٥)، وقال في الخشني:

«منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما لا أصل له، والحديث باطل موضوع».

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، الحسن بن يحيى هذا متروك كما قال الدارقطني وغيره، وقد روى أحاديث موضوعة سبق ذكر بعضها، فانظر الحديث رقم (١٩٩).

وهذا الحديث من جملة أحاديث أوردها ابن عدي في «الكامل» (٩٠ / ١) في ترجمة الخشني، ثم قال:

«وهي أنكر ما رأيت له، وهذا لا يعرف إلا به».

هذا كل ما جرح به ابن عدي هذا الحديث، وهو وإن كان ليس بالأمر الهين، فهو لا

يطابق ما حكاه ابن الجوزي عنه في «الموضوعات»، فقد ساق الحديث من طريق ابن عدي، ثم قال (١ / ٢٧١):

«قال ابن عدي: موضوع، الخشني يروي عن الثقات ما لا أصل له، وإنما يعرف نحو هذا من قول الفُضَيل».

فلعل ابن عدي ذكر هذا في مكان أو كتاب آخر. والله أعلم.

وقد تعقّبه السيوطي بأقوال حكاها عن بعض الأئمة لا تخرج عن كون الرجل ضعيفاً لسوء حفظه، وهذا لا ينافي الضعف الشديد الذي تبين لغيرهم ممَّن حكينا أقوالَهم فيه وغيرهم، ولذلك فهو تعقب لا طائل تحته. ثم قال السيوطي:

«وقد توبع على هذا الحديث فأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٨ / ٥٠٠ / ٢): أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي: أنبأنا الحسن بن علي: أنبأنا أبو بكر محمد بن عبيد الله بن الشخير: نا **أبو الفضل العباس بن يوسف الشِّكلي**: حدثنا أحمد بن سفيان: حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث بن سعد عن هشام بن عروة به. وهذه متابعة قوية».

قلت: لا شكّ في قوة هذه المتابعة، لأن الليث بن سعد إمام جليل لا يسأل عن مثله، لكن ينبغي النظر في صحة السند إليه، ولقد بحثتُ عن تراجم رجاله وأحوالهم واحداً بعد واحد، فلم أجد فيهم ما يمكن إعلال السند به إلا أن يكون العباس بن يوسف هذا، وقد ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٢ / ١٥٣ - ١٥٤)، ثم ابن عساكر (٨ / ٥٠٠ / ٢)، وذكرا عنه رواة كثيرين، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، اللهم إلا قول الخطيب: «وكان صالحاً متنَسكاً».

وما أعتقد أن هذه العبارةَ تفيد توثيق الرجل في الرواية، إذ لا تلازُم بين كون الرجل صالحاً متنسكاً، وبين كونه ثقةً ضابطاً، فكم في الصالحين من ضعفاء ومتروكين؛ كما هو معروفٌ لدى من له عناية بهذا العلم الشريف، ولهذا فإن القلب لم يطمئنّ لصحة هذا السند، ولا سيما أن السيوطي نفسه قد نصّ في مقدمة كتابه «الجامع الكبير»؛ أن كل ما عزاه للعُقَيلي وابن عدي والخطيب وابن عساكر، وللحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، أو

للحاكم في «تاريخه»، أو لابن النجار في «تاريخه»، أو للديلمي في «مسند الفردوس»؛ فهو ضعيف.

وأما سائر رجال السند فثقات كلهم، فالذين فوق العباس هذا من رجال «التهذيب».

وأما ابن الشخير فترجمه الخطيب (٢ / ٣٣٣)، وقال:

«كان صدوقاً».

وأما الحسن بن علي فهو أبو محمد الجوهري ترجمه الخطيب أيضاً (٧ / ٣٩٣)، وقال:

«كتبنا عنه، وكان ثقة أميناً كثير السماع».

وأما محمد بن عبد الباقي فترجمه ابن عساكر (١٥ / ٢٩٣ / ١ ـ ٢٩٥ / ١) لكن ورقتان منها بياض! وله ترجمة طيبة في «اللسان» (٥ / ٢٤١ ـ ٢٤٣).

ثم رأيت الحديث في «ذم الكلام» للهروي (٩٩ / ١) من طريق آخر عن ابن الشخير به. فالعلة شيخه العباس بن يوسف الشِّكلي، والله أعلم.

ثم الحديث أورده ابن الجوزي من طرق أخرى واهية منها عن أبي نعيم في «الحلية» (٥ / ٢١٨) عن أحمد بن معاوية بن بكر: ثنا عيسى بن يونس عن ثَوْر بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن عبد الله بن بُسْر مرفوعاً. وقال:

«غريب من حديث خالد تفرد به عيسى عن ثور».

قلت: لكن أحمد هذا قال ابن الجوزي:

«حدّث بالأباطيل». وهو أخذه عن ابن عدي وتمام كلامه:

«وكان يسرق الحديث».

ثم رواه أبو نعيم (٦ / ٩٧)، وابن عساكر (٩ / ٢٤٧ / ١)، ويوسف بن عبد الهادي في «جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر» (٩ / ١)، من طريقين عن بقية ابن الوليد عن ـ وفي «الحلية» وابن عساكر: ثنا ـ ثور عن خالد عن معاذ مرفوعاً به.

وكذلك رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٩٦ / ١٨٨). وقال أبو نعيم:

«كـذا رواه بقيـة، فقـال: عن معـاذ، ورواه عيسى بن يونس عن ثور عن خالـد عن عبد الله بن بسر مثله».

يعني الـروايـة التي قبلهـا، وقـد عرفت سقـوطَهـا، فلا تنهض لمعـارضـة هذه الرواية ورجالها ثقات، لولا ما يُخشى من تدليس بقية، ولكنّه قد صرح بالتحديث عند من ذكرنا، وكـذلـك رواه الحسن بن سفيـان في «مسنـده» كما في «اللآلىء» (ص ١٥١)، وعنه رواه أبو نعيم، فإذا كان سماع بقية له من ثور محفوظاً؛ فالسند قوي لو سلم من الانقطاع بين خالد ومعـاذ، وقـد غفل عنه في «المجمع» (١/ ١٨٨)، فأعله بضعف بقية فقط!! وعزاه في «الجامعين» لـ (طب) عن عبدالله بن بسر، وأظنه وهماً.

وأما قول ابن عبد الهادي عقبه: «إسناد جيد».

فليس بجيد بالنظر لطريقه الذي عنعن فيه بقية مع الانقطاع المشار إليه.

ثم قال ابن عبد الهادي:

«وروي من طرق عديدة مرسلاً عن إبراهيم بن ميسرة ومحمد بن مسلم وابن عيينة وغيرهم».

قلت: وقـد رواه الـلاَّلَكـائي في «شرح أصول السنة» (١ / ٣٥ / ١) عن ابن ميسرة موقوفاً عليه.

ورواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٩٣ / ٢) عن الحسن موقوفاً. لكن فيه داود بن المُحَبَّر وهو كذاب.

١٨٦٣ - (احْتجموا لخمس عشرةَ، أو لسبع عشرةَ، أو تسع عشرةَ، أو إحدى وعشرينَ، لا يتبيَّغ بكم الدم فيقتلَكم).

ضعيف. رواه ابن جرير في «تهـذيب الآثار» (٢ / ١١٦)، والبزار (٣٠٢٣ - كشف الأستـار)، والطـبراني (٣ / ١٠٨ / ٢)، والجـرجاني (٢٨٦)، عن يعقوب القمي عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ليث هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف لسوء حفظه واختلاطه.

ويعقوب القمي، وهو ابن عبد الله صدوق يهم كما في «التقريب».

وإنما يصح الحديث من رواية أنس من فعله ﷺ دون قوله: «لا يتبيغ». وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٠٨)، ومن قوله نحوه دون: (التبيغ)، فانظر رقم (١٨٤٧)، ومن حديث أبي هريرة نحوه رقم (٦٢٢)، وليس فيها كلها قوله: «لخمس عشرة»، لكن جملة (التبيغ) قد جاءت من طريق أخرى بلفظ:

«إذا هاج بأحدكم الدم . . .».

خرجته في «الصحيحة» برقم (٢٧٤٧).

وقد رواه البزار من طريق الليث أيضاً كما في «المجمع» (٥ / ٩٣)، وفاته أنه في «كبير» الطبراني فلم يعزه إليه، وقلّده السيوطي في «الجامع» فلم يعزه إلا للبزار وأبي نعيم في «الطب»!

وله شاهد قاصر، يرويه ابن ماجه، ولكنه واه، ولفظه:

١٨٦٤ - (مَن أرادَ الحجامةَ فليتحرَّ سبعةَ عشرَ، أو تسعةَ عشر، أو إحدى وعشرين، ولا يتبيَّغ بأحدكم الدمُ فيقتلَه).

ضعيف جداً. قال ابن ماجه (٢ / ٣٥١): حدثنا سُويد بن سعيد: ثنا عثمان بن مطر عن زكريا بن ميسرة عن النَّهَّاس بن قَهْم عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً كل من دون أنس ضعيف، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض.

الأول: النَّهَّاس بن قَهْم. قال الذهبي في «الضعفاء»:

«تركه القطان، وضعفه النسائي».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

الثاني: زكريا بن ميسرة، قال الحافظ:

«مستور».

الثالث: عثمان بن مطر، قال الذهبي:

«ضعّفوه».

وقال الحافظ:

«ضعيف».

الرابع: سويد بن سعيد. قال الذهبي:

«قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: كذاب، وقال النسائي: ليس بثقة. وقال البخاري: كان قد عمي فَلُقِّن ما ليس من حديثه. وقال أبو حاتم: صدوق كثير التدليس. وقال الدارقطني: ثقة، غير أنه كبر، فربما قرىء عليه حديث فيه النكارة فيجيزه».

وقال الحافظ:

«صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول».

ومن هذا البيان تعلم أن اقتصار البوصيري في «الزوائد» على إعلال الحديث بالنَّهَّاس فقط، قصورٌ شديد. وقوله:

«رواه الشيخان وأبو داود والترمذي من حديث أنس أيضاً، كما رواه ابن ماجه خلا قوله: «يتبيغ بأحدكم» إلى آخره. ورواه البزار في «مسنده» من حديث ابن عباس، كما رواه ابن ماجه. ورواه الحاكم في «المستدرك» من طريق معاذ عن أنس، وقال: صحيح على شرط الشيخين».

فيه أمور:

أولاً: أنه لم يخرجه الشيخان عن أنس أصلاً.

ثانياً: أنه عن أنس من فعله ﷺ كما سبق التنبيه عليه في الحديث الذي قبله.

ثالثاً: أني لم أره في «المستدرك» إلا من فعله ﷺ، وهو الذي ذكرت فيما قبله أنه مخرج في «الصحيحة» (٩٠٨). والله أعلم.

قلت: لكن الحديث الذي قبله بمعناه، فينجو به من الضعف الشديد الذي دلَّ عليه إسناده، لكن قوله: «لخمس عشرة» منكر، لتفرد الضعيف به كما تقدم، والله أعلم.

١٨٦٥ - (سيدٌ بَنى داراً، واتَّخذ مأدبةً، وبعثَ داعياً، فالسيدُ الجبارُ، والمأدبةُ القرآنُ، والدارُ الجنةُ، والداعي أنا، فأنا اسمي في القرآن محمدٌ، وفي الإنجيل أحمدُ، وفي التوراةِ أحْيَد، وإنما سُمِّيت أحْيَدُ لأني أحيد عن أُمتي نار جهنم، وأحِبُّوا العرب بكل قلوبكم).

موضوع. رواه ابن عدي (١٦ / ٢) عن **إسحاق بن بشر الخراساني** حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً، وقال:

«إسحاق روى عن ابن جريج والثوري وغيرهما ما لا يرويه غيره، وأحاديثه غير محفوظة كلها، وهي منكرة، إما إسناداً أو متناً لا يتابعه أحد عليه».

وقال الذهبي:

«تركوه، وكذَّبه علي بن المديني والدارقطني، وقال ابن حبَّان: لا يحل حديثه إلا على جهة التعجب. قلت: يروي العظائم عن ابن إسحاق وابن جريج والثوري».

قلت: والجملة الأخيرة منه جاءت في الحديث المتقدم برقم (١٨٣٨).

١٨٦٦ - (مَن لا حَياء له فلا غيبةَ له).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (١٥ / ٣٠٦ / ١) من طريق أبي بكر الخرائطي: حدثنا محمد بن عبد الرحمن السراج الرقي: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن بن شرحبيل: حدثنا **الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي**: حدثنا عبد الله بن وهب عن ابن جُريج عن

عطاء [عن] ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، ابن جريج مدلس وقد عنعنه.

والحكم بن يعلى، قال أبو حاتم:

«متروك الحديث منكر الحديث».

وقال أبو زرعة:

«ضعيف الحديث منكر الحديث». كما في «الجرح والتعديل» (١/٢/١٣٠ - ١٣١).

وقال البخاري في «التاريخ الكبير»:

«قال لي سليمان بن عبد الرحمن (يعني الراوي لهذا الحديث عنه): عنده عجائب، منكر الحديث، ذاهب، تركت أنا حديثه». كذا في «اللسان».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الخرائطي في «مساوي الأخلاق» وابن عساكر عن ابن عباس. وبيَّض له المناوي!

١٨٦٧ - (كان يحتجمُ على هامتِهِ وبين كتِفَيْه، ويقولُ: من أهراقَ من هٰذه الدِّماء فلا يضرُّهُ أن لا يتداوى بشيء لشيء).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢ / ١٥١)، وابن ماجه (٢ / ٣٥١)، عن الوليد بن مسلم: ثنا ابن ثوبان عن أبيه عن أبي كبشة الأنماري مرفوعاً.

وهذا إسناد حسن لولا ما فيه من الانقطاع، فإن ابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان العنسي الدمشقي، لم يذكروا لأبيه سماعاً من أحد من الصحابة، وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين من «الثقات» (٦/ ١٢٥)، وكذا قال في «التقريب»:

«إنه ثقة من السادسة».

يعني من الطبقة التي لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. كما صرح بذلك في المقدمة. وكأن المناوي لم يتنبه لهذه العلة، فحسن إسناده في «التيسير»، وقد كنت أوردته في «صحيح الجامع»، فلا أدري أكان ذلك عن وهم، أم لشاهد لا يحضرني الآن؛ غير جملة: (بين كتفيه)، فلها شاهد مخرج في «الصحيحة» (٩٠٨).

١٨٦٨ - (حُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويصمُّ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ١٥٧)، وأبو داود (٥١٣٠)، وأحمد (٥ / ١٩٤ و٦ / ٦٥٠)، وعبد بن حُميد في «المنتخب من المسند» (ق ٢٨ / ١)، والدولابي في «الكنى» (١ / ١٠١)، وابن عدي في «الكامل» (ق٣٧ / ٢)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٢ / ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق ١٩٣ / ١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥ / ١٧٨ / ٢ و٣ / ٢٤٩ / ٢)، وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ٢٠)، من طريق الخرائطي عن أبي بكر بن أبي مريم عن خالد بن محمد عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ . . فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، من أجل أبي بكر هذا، فإنه كان اختلط مع سوء حفظٍ، وقد اختلفوا عليه في إسناده، فرواه جماعةٌ عنه هكذا مرفوعاً، ورواه بعضهم عنه موقوفاً. فقال أحمد عقب الحديث:

«وثناه أبو اليمان لم يرفعه».

وقال البخاري عقبه أيضاً:

«وقال الوليد: عن أبي بكر عن بلال عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ».

فأسقط من السند خالد بن محمد، وهو الثقفي.

وأبو بكر مع ضعفه المذكور، قد خولف في رفعه. فرواه حريز بن عثمان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء قال: فذكره موقوفاً عليه.

وتابعه أم الدرداء عن أبي الدرداء به.

أخرجه البخاري في «التاريخ»، فقال:

«وقال سعيد بن أبي أيوب عن حُمَيد بن مسلم سمع أم الدرداء».

وقد وصله البخاري، وعنه ابن عساكر في ترجمة حميد هذا (٥ / ١٧٨ / ٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك صنع ابن أبي حاتم في كتابه (١ / ٢ / ٢٢٩).

وفي سند الموقوف قبله بكر بن فرقد **أبو أمية التميمي**، ولم أجد من ترجمه.

وعلى كل حال فالموقوف أقوى من المرفوع، ولهذا قال السيوطي في «الدرر» كأصله: «الوقف أشبه». كما نقله المناوي في «الفيض».

نعم قد رواه عبد الله بن هانىء مرفوعاً، فقال: نا أبي: نا إبراهيم بن أبي عبلة عن بلال بن أبي الدرداء به مرفوعاً.

أخرجه ابن عساكر (١٧ / ٢٠٩ / ٢).

لكنّ ابن هانىء هذا قال الذهبي:

«اتهم بالكذب».

وعزاه في «الجامع الكبير» (٢ / ١٣) لابن عساكر عن أبي حنيفة عن عبد الله بن أُنيس، والخرائطي في «اعتلال القلوب» عن أبي برزة الأسلمي.

١٨٦٩ - (أُحُدٌ جبلٌ يُحِبّنا ونحبّه، فإذا أحببتموه فكلُوا من شجره، ولو من عضاهِه).

ضعيف. رواه ابن شبّة في «تاريخ المدينة» (١ / ٨٤) عن سفيان بن حمزة، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٣ / ٢ - مصورة الجامعة) عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي عن كثير بن زيد عن **عبد الله بن تمام مولى أم حبيبة** عن زينب بنت نُبَيط عن أنس بن مالك مرفوعاً، وقال:

«لم يرو عن زينب إلا بهذا الإسناد. تفرد به الدراوردي».

قلت: وهو ثقة، لكن قد تابعه ابن حمزة كما ترى، فالعلة من ابن تمام هذا فقد أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٩) بهذه الرواية ولم يذكر فيه جرحاً، وأما الهيثمي فأعلّه بغيره فقال (٤ / ١٤):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه كثير بن زيد، وثقه أحمد وغيره، وفيه كلام».

وأقره المناوي! وإنما العلة من شيخ كثير كما ذكرنا.

ثم رواه ابن شبّة عن **عبد العزيز** عن **ابن سمعان** عن **عبد الله بن محمد بن عبيد** عن زينب بنت نبيط به.

وهذا إسناد واه بمرة، عبد العزيز وهو ابن عمران المدني متروك، ومثله بل وأسوأ منه ابن سمعان، واسمه عبد الله بن زياد اتهمه بالكذب أبو داود وغيره.

وشيخه ابن عبيد لم أعرفه.

وقد تقدمت أحاديث أخرى في (أحد)، وهذه أرقامها: (١٦١٨ و ١٨١٩)، وراجع التنبيه المذكور في آخر الكلام على الحديث الأول.

١٨٧٠ - (أُحَذِّرُكم سبعَ فتنٍ تكونُ بعدي: فتنةً تُقبل من المدينة، وفتنةً في مكّة، وفتنةً تُقبل من اليمن، وفتنةً تُقبل من الشامِ، وفتنةً تُقبل من المشرقِ، وفتنةً تُقبل من المغربِ، وفتنةً من بَطْنِ الشامِ، وهي السُّفياني).

ضعيف جداً. أخرجه الحاكم (٤ / ٤٦٨) من طريق نعيم بن حماد: ثنا يحيى بن سعيد: ثنا الوليد بن عياش أخو أبي بكر بن عياش عن إبراهيم عن علقمة قال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: قال لنا رسول الله ﷺ: فذكره. قال:

«فقال ابن مسعود: منكم من يدرك أولها، ومن هذه الأمة من يدرك آخرها. قال الوليد بن عياش: فكانت فتنة المدينة من قبل طلحة والزبير، وفتنة مكة فتنة عبد الله بن الزبير، وفتنة الشام من قبل بني أمية، وفتنة المشرق من قبل هؤلاء».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». وردّه الذهبي بقوله:

«قلت: هذا من أوابد نُعيم». أي: من غرائبه وعجائبه.

قلت: هو متهم بالكذب، فالحديث ضعيف جداً كما يشعر بذلك قول الذهبي هذا.

١٨٧١ - (احْذَروا البغيَ فإنه ليس من عقوبةٍ هي أحضر من عقوبة البغي).

ضعيف جداً. رواه ابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (٣١ / ١ - ٢) عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، الحارث هو الأعور، وهو ضعيف جداً، كما تقدم مراراً.

والحديث عزاه السيوطي لابن عديّ وابن النجار عن علي، وبيّض له المناوي فلم يتكلّم على إسناده بشيء.

١٨٧٢ - (احْذَروا كُلَّ مُسْكِر؛ فإنَّ كُلَّ مُسْكِر حرام).

ضعيف. رواه ابن عساكر (٨ / ٤٢ / ١) عن **شعيب بن رُزيق** عن **عطاء الخراساني** عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن بريدة الأسلمي عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف: عطاء هو ابن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني قال الحافظ:

«صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلس».

قلت: وقد عنعنه.

وشُعيب بن رُزَيق هو الشامي أبو شيبة المقدسي، قال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (٩٣ / ٦٧٥) للطبراني في «الأوسط» أيضاً، وكذا في «الفتح الكبير»، ولم أره فيه بعد البحث عنه مع العلم أن في النسخة خرماً، لكن لم يورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والله أعلم.

(تنبيه): وقع في مخطوطة (ابن عساكر): (منكر) في الموضعين، وعليهما حرف التضبيب (صـ) إشارة من الناسخ إلى أنه وجدها كذلك في أصله.

والشطر الثاني من الحديث صحيح من طرق مخرجة في «الإرواء» (٢٣٧٣)، وغيره.

١٨٧٣ - (أَحْسِنوا إذا وُلِّيتم، واعفوا عَمّا ملكتم).

موضوع. رواه القضاعي (٦٠ / ١)، والديلمي (١ / ١ / ٢٥)، عن **إسماعيل بن يحيى** قال: نا مِسْعَر عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً.

قلت: وهـذا إسنـاد موضوع آفته إسماعيل بن يحيى، وهو كذاب وضاع، وعطية وهو العوفي ضعيف مدلس.

والحديث عزاه السيوطي للخرائطي في «مكارم الأخلاق» عن أبي سعيد، وقال المناوي:

«وكذا رواه الديلمي وغيره، وفيه ضعف».

كذا قال، ولست أدري إذا كان عند الخرائطي من غير طريق إسماعيل هذا، أو هو لم يتنبه له.

١٨٧٤ - (مَنْ أَصْبَح وهمُّه التقوى ثم أَصاب فيما بين ذلك ذنباً؛ غفر الله له).

موضوع. رواه ابن عساكر (١٥ / ٣٢٠ / ١) عن **أبي الحسام محمد بن عبد الواحد ابن محمـد الكسـائي الطبري**: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن أحمد الأسدي الطبري: أنبأنا أبو نُعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الإستراباذي: ثنا **أبو الحسن أحمد بن الحسن بن أبان المصري الأبلي**: ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: ثنا أبو عامر بن يسار - بعبادان -: ثنا يحيى ابن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. أورده في ترجمة أبي الحسام هذا وساق له هذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وآفة الحديث أحمد بن الحسن هذا، قال ابن حبان:

«كذاب دجال يضع الحديث على الثقات».

وقال الدارقطني:

«حدثونا عنه وهو كذاب».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه وبيّض له المناوي في «الفيض»! وأما في «التيسير» فقال:

«ضعيف»!

قلت: ومن الظاهر أنه لم يقف على علته الموجبة الحكم عليه بالوضع كما رأيت، وإنما جرى في تضعيفه على الجادة المعروفة فيما رواه ابن عساكر وحده!

١٨٧٥ - (من أصبح لا يَنْوي ظُلْمَ أحدٍ غَفَر الله لهُ ما جنىٰ).

ضعيف جداً. رواه أبو حفص الكَتَّاني في «جزء من حديثه» (١٤٢ / ٢): حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى الخلّال: ثنا عبد الله بن أيوب: ثنا داود بن المحبّر: ثنا هياج بن بسطام عن **إسحاق بن مُرّة** عن أنس بن مالك مرفوعاً.

ورواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩١ / ٢): نا عبد الله بن أيوب به.

ومن طريق ابن الأعرابي رواه القضاعي (٣٦ / ١)، ورواه الخطيب في «تاريخه» (٣ / ٣٢٥) من طريق محمد بن مصعب عن الهياج بن بسطام به.

وهذا سند ضعيف جداً، إسحاق بن مرة؛ قال أبو الفتح الأزدي:

«متروك الحديث».

وهيّاج بن بِسْطام متروك الحديث أيضاً كما قال أحمد وغيره.

لكنه قد توبع فأخرجه الأزدي من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن إسحاق بن مرة به.

لكن قال الحافظ في «اللسان»:

«وعيينة ضعيف جداً».

١٨٧٦ - (مَنْ أصْبَحَ لا يهُمّ بظلمِ أحدٍ غُفر له ما اجترم).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (١٥ / ٢٤٠ / ١) عن بقيّة بن الوليد عن **عمار بن عبد الملك** عن أبي بِسْطام عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، عمار هذا قال الذهبي:

«أتى بعجائب، قال الأزدي: متروك الحديث».

وساق له الأزدي هذا الحديث.

وبقية مدلس وقد عنعنه.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر عن أنس ورمز له في بعض النسخ بالضعف، وأما المناوي فقال في «الفيض»:

«إنه رمز لحسنه».

وهذا لا وجه له ألبتة. وأما في «التيسير» فجرى على الجادة فقال:

«وإسناده ضعيف»!

ثم ذكر أن ابن عساكر رواه في «تاريخه» من طريق عُيينة بن عبد الرحمن عن إسحاق ابن مُرّة عن أنس.

قلت: وهذه طريق أخرى غير ما قبلها، وقد أخرجها الأزدي كما ذكرته فيما تقدم آنفاً، فلا أدري إذا كان ابن عساكر رواه من هذا الوجه أيضاً أم هو سهو من المناوي؟

١٨٧٧ - (ما صِيدَ من صيد ، ولا قُطِعَ من شَجَر ؛ إلا بتضييعه التسبيحَ).

موضوع. رواه أبو نعيم (٧ / ٢٤٠) من طريق **محمد بن عبد الرحمن القُشَيري**: ثنا مِسْعر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«غريب تفرد به القشيري».

قلت: وهو كذاب كما قال الذهبي وغيره، ومع ذلك أورد السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير»! وتعقبه المناوي بقول الذهبي المذكور، ثم قال:

«وبه يُعرف أن رمز المصنف لحسنه غير صواب».

قلت: وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي بكر الصديق، أخرجه ابن عساكر (٦ / ١٤٩ / ٢) عن **أبي علي الحسين بن جبر بن حيوة بن يعيش بن الموفق بن أبي النعمان الطائي الحمصي** - بحمص -: ثنا **أبو القاسم عبد الرحمن بن يحيى بن أبي النقاش**: نا

عبدالله بن عبد الجبار الخبائري: أنا **الحكم بن عبد الله بن خُطَّاف**: ثنا الزهري عن أبي واقد بن حبيب قال:

بينا أنا عند أبي بكر إذ أتي بغراب، فلما رآه بجناحين، حمد الله ثم قال: فذكره مرفوعاً. ثم قال:

«هذا حديث منكر، والحكم بن عبد الله بن خطاف ضعيف، والخبائري ضعيف، والرجلان اللذان قبلهما حمصيان مجهولان».

قلت: الخبائري عبد الله بن عبد الجبار؛ لم أجد من سبق ابن عساكر إلى تضعيفه، بل قال أبو حاتم:

«ليس به بأس، صدوق».

وقال ابن وضاح:

«لقيته بحمص، وهو ثقة مأمون».

وذكره ابن حبان في «الثقات» كما في «التهذيب».

والحكم بن عبد الله بن خطاف حاله شرٌّ مما قال ابن عساكر، فقد قال فيه أبو حاتم:

«كذاب متروك الحديث، الذي رواه باطل».

وقال الدارقطني:

«كان يضع الحديث».

وقد ذكره السُّيوطي في «الفتاوى» (٢ / ١٢٦) مع أحاديث أخرى في معناه سكت عنها كلها! وما يصح منها شيء.

١٨٧٨ - (حَقُّ كبيرِ الإخوةِ على صغيرِهم، كَحقِّ الوالدِ على ولدِهِ).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ١٢٢) عن أحمد بن محمد بن إبراهيم: ثنا **محمد بن مُشكان**: ثنا **عبد الرحمن بن أيوب**: ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

أورده في ترجمة أحمد هذا، ويكنى أبا عمرو الأبرش، وقال:

«توفي في جمادى الآخرة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، كان أديباً فاضلاً حسن المعرفة بالحديث».

قلت: ومحمد بن مشكان لم أعرفه.

وعبد الرحمن بن أيوب، لعله السكوني الذي يروي عن العطاف بن خالد، قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعيف».

وقد خالفه داود بن رشيد الثقة، فقال: حدثنا الوليد بن مسلم عن **محمد بن السائب البكري** قال: سمعت سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا مرسل، ومحمد بن السائب البكري لم أعرفه، لكني أخشى أن يكون (البكري) محرفاً من (الكلبي)، فإن محمد بن السائب الكلبي من هذه الطبقة، فإن يكن هو، فهو كذاب.

ثم رجعت إلى «مراسيل أبي داود» المخطوطة (ق٢٥ / ١)، فرأيت الحديث قد سقط طرف إسناده الأول، وبقي منه قوله: «حدثنا محمد بن السائب البكري عن أبيه عن سعيد ابن عمرو..».

فزاد في السند:

«عن أبيه».

فانكشفت لي علته، وتحقق ما خشيته من التحريف، وتبين أن (البكري) مصحف من (النُّكري)، فقد قال الذهبي في «الميزان»:

«السائب النُّكري والد محمد، لا يعرف».

وأقره الحافظ في «التهذيب»، وصرح في «التقريب» بأنه:

«مجهول».

وأشار فيهما إلى أنه من رجال أبي داود في «المراسيل».

ثم رجعت إلى ترجمة محمد بن السائب النكري في «الميزان»، فإذا به يقول:

«شويخ للوليد بن مسلم، قال الأزدي: يتكلمون فيه، وقال الخطيب: هو الكلبي، وقد غلط من جعلهما اثنين».

قلت: كأنه يشير إلى ابن حبان، فإنه أورد هذا في «الثقات» (٧ / ٤٣٥)، وأورد الكلبي في «الضعفاء»، انظر ما علقته عليه في كتابي الجديد «تيسير الانتفاع».

والحديث قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٩٥):

«رواه أبو الشيخ في «كتاب الثواب» من حديث أبي هريرة، ورواه أبو داود في «المراسيل» من رواية سعيد بن عمرو بن العاص مرسلاً، ووصله صاحب «مسند الفردوس» فقال: عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن جده سعيد بن العاص، وإسناده ضعيف».

قلت: ووصله البيهقي أيضاً في «شعب الإيمان» كما في «المشكاة» (٤٩٤٦).

ثم رأيت الحديث في «مسند الفردوس» (٢ / ٨٧ - ٨٨)، فإذا هو من طريق البكري المذكور، والظاهر أن البيهقي رواه من طريقه.

١٨٧٩ - (احرموا أنْفُسَكم طِيبَ الطعام، فإنما قوي الشيطان أن يجري في العروقِ بها).

موضوع. رواه أبو الحسن القزويني في «الأمالي» (مجموع ٢٢ / ٧ / ١) عن أزهر بن جميل مولى بني هاشم، قال: ثنا بزيع أبو الخليل الخفاف عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وكذا رواه ابن الزيات في «حديثه» (١ / ٢).

قلت: وكتب بعض الحفاظ على هامش نسخة «الأمالي»:

«هذا حديث ضعيف واه».

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: المتهم به بزيع أبو الخليل، ووافقه السيوطي في «اللآلىء» (٣٢٠ / ٢)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٢٠ / ٢)، ولم يورده السيوطي في «جامعيه»، فأحسن، لأنه ظاهر البطلان؛ لمخالفته القرآن.

١٨٨٠ - (أَحْسِنوا إلى الماعِزَةِ، وامْسَحوا عنها الرُّغام، فإنها دابّة من دواب الجنة).

ضعيف. رواه ابن السماك في «الفوائد» (٩ / ٢١١ / ٢) عن **سعيد بن محمد الزهري**: ثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وسعيد هذا ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٥٨)، وقال عن أبيه:

«ليس بمشهور، وحديثه مستقيم، إنما روى حديثاً واحداً».

والشطر الثاني له طرق أخرى هو بها قوي، لذلك أوردته في المجلد الثالث من «الصحيحة» (١١٢٨).

١٨٨١ - (أَحْسِنوا الأصواتَ في القُرآنِ).

ضعيف جداً. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٧٠ / ٢) عن **نعيم بن حماد** نا عبدة بن سليمان عن **سعيد أبي سعد البقال** عن الضحاك **عن** ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، الضحاك وهو ابن مزاحم، لم يسمع من ابن عباس.

وسعيد وهو ابن مرزبان العبسي؛ ضعيف مدلس.

ونعيم بن حماد ضعيف متهم.

ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ:

«زينوا القرآن بأصواتكم».

انظر «صحيح الجامع» (رقم ٣٥٧٤ - ٣٥٧٥).

١٨٨٢ - (أَحْسَنَ الناسِ قراءةً من إذا قرأ القرآن يتحزّنُ بِهِ).

ضعيف. رواه الطبراني (٣ / ١٠١ / ١) عن ابن لهيعة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فإن ابن لهيعة سيء الحفظ.

١٨٨٣ - (مَنْ أَعْيَتْهُ المكاسِبُ فعليهِ بتجارةِ الأنبياءِ - يعني الغَنَم - إنها إذا أقبلَتْ (كذا الأصل)، وإذا أَدْبَرت أقبلَتْ).

موضوع. رواه ابن عساكر (١٧ / ١٥٦ / ١ - ٢) عن **إسحاق بن بِشْر**: أنا **مقاتل** عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع، **مقاتل** - وهو ابن سليمان البلخي المفسر - **وإسحاق بن بشر** كلاهما كذاب، فأحدهما آفته.

والضحاك - وهو ابن مزاحم - لم يسمع من ابن عباس.

١٨٨٤ - (مَنْ أَعْيَتْهُ المكاسِبُ فعليهِ بمصرَ، وعليهِ بالجانبِ الغربيِّ منها).

ضعيف. رواه ابن عساكر (١٧ / ١١٢ / ١) عن **سليم بن منصور**: نا **أبي**: نا **ابن لَهيعة** عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء:

الأول: ابن لَهيعة سيء الحفظ.

الثاني: منصور وهو ابن عمار الواعظ، قال الذهبي في آخر ترجمته من «الميزان» بعد أن ذكر كثيراً من النقول الجارحة:

«وساق له ابن عدي أحاديث تدلّ على أنه واه في الحديث».

الثالث: سليم بن منصور، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«تكلم فيه بعض البغداديين».

والحديث بيض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء! وأما في «التيسير»، فجرى على الجادة، فقال:

«وإسناده ضعيف».

١٨٨٥ - (الجنّةُ مائةُ درجةٍ، ما بين كُلِّ درجتَيْنِ خمسمائة عام).

منكر بلفظ: «خمسمائة». رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٩٥ - بترقيمي)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٥) من طريق **يحيى الحِمَّاني**: ثنا **شَريك** عن محمد بن جُحادة عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، **شريك** وهو ابن عبد الله القاضي ضعيف لسوء حفظه.

ومثله يحيى، وهو ابن عبد الحميد الحماني.

وقد خُولِفَ في متنه، فقال أحمد (٢ / ٢٩٢): ثنا يزيد: أنا شريك بن عبد الله به، إلا أنه قال:

«مائة عام».

وكذلك أخرجه الترمذي (٣ / ٣٢٥) من طريق أخرى عن يزيد به، وقال:

«حديث حسن». زاد في نسخة: «صحيح».

وهو بعيد جداً عن حال شريك في الحفظ، لكن قد جاء ما يشهد له كما يأتي.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٤١٩):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف».

وكذلك عزاه السيوطي للطبراني فقط، فتعقبه المناوي بقوله:

«هذا من المصنف كالصريح في أن هذا الحديث لم يتعرض الشيخان ولا أحدهما لتخريجه، وإلا لما عدل عنه، وأعظِمْ به من غفلة، فقد خرجه سلطان المحدثين البخاري

وكذا أحمد والترمذي باللفظ المزبور. وزادوا: والفردوس أعلاها درجة، ومنها تفجرت أنهار الجنة الأربعة، وفوق ذلك يكون العرش».

وأقول: هذا وهم من المناوي رحمه الله تعالى، فلم يروه البخاري والترمذي باللفظ المزبور أصلاً، وإنما بلفظ: «ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض»، وهذا شيء، وما في الحديث: «. . . خمسمائة عام» شيء آخر، ولا سيما أن في الرواية الأخرى: «مائة عام»، وهي أرجح كما سبقت الإشارةُ إليه، وقد شرحتُ القول فيها في «الأحاديث الصحيحة»، فراجع رقم (٩٢١ - ٩٢٢).

ومن غفلة المناوي التي اتهم بها السيوطي - وإن كان هذا لم ينج منها، ولا يمكن أن ينجو منها أحد إلا من عصم الله - أن السيوطي أورد الحديث بلفظ البخاري معْزواً لابن مردويه فقط! فتعقبه المناوي بقوله:

«وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز، وإلا لما أبعد النُّجعة، وهو عجب، فقد خرجه الحاكم باللفظ المزبور وقال: على شرطهما».

فذهل المناوي عن كون الحديث عند البخاري باللفظ المذكور، وأن الحاكم وهم في استدراكه له على البخاري.

١٨٨٦ - (إنَّ في الجنّةِ مائةَ درجةٍ، لو أنَّ العالَمِين اجْتَمعوا في إحداهنّ لَوَسِعَتْهُمْ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٣ / ٣٢٦)، وأحمد (٣ / ٢٩)، وابن عساكر (٦ / ٢٩ / ١)، من طريق **ابن لهيعة** عن **دَرّاج** عن أبي الهيثم عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي مضعفاً:

«حديث غريب».

قلت: وذلك لأنّ ابنَ لهيعة ودَرّاجاً ضعيفان، ونقل المناوي عنه في «شرحيه» أنه قال: «حسن صحيح»! وأقره، وهو خطأ مزدوج؛ فإنه مع منافاته لحال إسناده، مخالف لكل نسخ الترمذي التي وقفنا عليها، ومنها نسخة «تحفة الأحوذي» التي منها نقلت استغرابه، وهو

كذلك في «المشكاة» (٥٦٣٣)، واغتر بهذا الخطإ الغماري، فأورد الحديث في «كنزه» (٩٩٢)! وعزاه في «المرقاة» (٥/٢٩٤) لابن حبان من وجه آخر، وصححه! وهذا خطأ آخر!

١٨٨٧ - (لأنْ يُؤَدِّب الرجلُ ولدَه، أو أحدُكم ولدَه، خيْرٌ له من أن يتصدّق كُلَّ يومٍ بنصف صاعٍ).

ضعيف جداً. أخرجه الترمذي (٢ / ١٣١ - تحفة)، والحاكم (٤ / ٤٦٢)، وأحمد (٥ / ٩٦ و١٠٢)، وعنه الطبراني في «المنتقى من حديثه» (٤ / ٦ / ٢)، والسَّهمي في «تاريخ جُرجان» (٣٥٢ - ٣٥٣)، من طرق عن **ناصح أبي عبد الله** عن سماك بن حرب عن جابر بن سَمُرة أن النبي ﷺ قال: فذكره.

وقال الترمذي:

«حديث غريب، وناصح بن علاء الكوفي؛ ليس عند أهل الحديث بالقوي، ولا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه».

وقال عبد الله بن أحمد عقب الحديث:

«لم يخرجه أبي في «مسنده» من أجل ناصح، لأنه ضعيف الحديث، وأملاه عَلَيَّ في (النوادر)».

وقال في المكان الآخر:

«ما حدثني أبي عن ناصح غير هذا الحديث».

قلت: وسكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: ناصح هالك». وقال في «الضعفاء»:

«قال ابن معين وغيره: ليس بثقة». وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤٠ - ٢٤١)، وقال عن أبيه:

«هذا حديث منكر، وناصح ضعيف الحديث».

١٨٨٨ - (مَنِ اغْتِيبَ عنده أخوه المسلمُ، وهو يستطيعُ نَصْرَهَ، فَنَصَرَهُ، نَصَرَهُ الله في الدنيا والآخرةِ، فإنِ اسْتطاعَ نصرَه، فلم ينصُرْهُ، أدْركَهُ الله به في الدُّنيا والآخرةِ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٦٨): حدثني الحارث بن نبهان عن أبان عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، أبان وهو ابن أبي عياش متروك، وكذلك الحارث ابن نبهان.

لكن هذا قد توبع، فأخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢ / ٥ / ١)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٥ / ١ و٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٣ / ٤٤١ - نسخة المكتب)، من طرق أخرى عن أبان به.

وأدخلَ ابنُ أبي الدنيا بين أبان وأنس العلاءَ بن أنس، وهو رواية لابن عدي، وقال في أبان:

«هو بيّن الأمر في الضعف، وأرجو أنه ممّن لا يتعمّد الكذب، إلا أنه يشتبه عليه ويغلطُ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق».

١٨٨٩ - (إنَّ أحدكم مرآةُ أخيه، فإن رأى به أذىً فَلْيُمِطْهُ عنه).

ضعيف جداً. رواه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٧٣٠)، وعنه الترمذي (١ / ٣٥١ - بولاق)، وابن أبي شيبة (٨/٥٨٤)، والسِّمناني في «الفوائد المنتقاة» (٢/١)، وأبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» (٤/٢/٢)، وابن عساكر (١٤/٢٤٨/١ و ١٨/٨٢/٢)، عن يحيى بن عبيدالله قال: سمعت أبي قال: سمعت أبا هريرة يقول مرفوعاً. وقال الترمذي:

«ويحيى بن عبيد الله ضعفه شعبة، وفي الباب عن أنس».

قلت: يحيى هذا متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع، كما في «التقريب».

ومن طريقه أخرجه ابن منيع بلفظ:

«المسلم مرآة المسلم، فإذا رأى به شيئاً فليأخذه». كما في «فيض القدير».

وقد أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٣٠)، وعنه البخاري في «المفرد» (٢٣٨)، من طريق أخرى عن أبي هريرة موقوفاً عليه بلفظ:

«المؤمن مرآة المؤمن، إذا رأى فيه عيباً أصلحه».

ورجاله ثقات غير **سليمان بن راشد**، وهو مستور كما قال الحافظ، فهو أصح من المرفوع.

(**تنبيه**): من الأخطاء الفاحشة التي وقعت لبعضهم في هذا الحديث؛ قول المعلق على «سنن الترمذي» (٦ / ١٧٥ - طبعة حمص):

«أخرجه البخاري ومسلم بلفظ: «المؤمن مرآة المؤمن، والمؤمن أخو المؤمن، يكف عنه ضيعته ويحوطه من ورائه»، وكذلك رواه أبو داود . . . ».

قلت: وفيه مؤاخذتان إحداهما أسوأ من الأخرى:

الأولى: عزوه لمسلم، وهذا خطأ محض.

الأخرى: إطلاق العزو للبخاري يوهم أنه في «صحيحه»! وليس فيه، وإنما رواه في «الأدب المفرد» (٢٣٩)، وإسناده حسن، وهو مخرّج في «الصحيحة» (٩٢٦).

١٨٩٠ - (من رابط فواق ناقة حرمه الله على النار).

ضعيف جداً. رواه العُقَيلي في «الضعفاء» (١٦٥) عن **محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجُدْعاني** قال: حدثنا **سليمان بن مِرْقاع الجُنْدَعي** عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً، وقال:

«منكر، لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به».

يعني ابن مِرْقاع هذا، وقال فيه:

«منكر الحديث، ولا يتابع على حديثه».

و**الجُدْعاني** متروك الحديث.

ولـه طريق آخـر، رواه العقيلي أيضاً (ص ٦)، والخطيب (٧ / ٢٠٣)، وأبوحزم بن يعقوب الحنبلي في «الفروسية» (١ / ٨ / ١)، عن **محمد بن حُميد الرازي** قال: حدثنا أنس ابن عبد الحميد قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً. وقال العقيلي:

«هـذا حديث منكـر، وقـد رأيت له غير حديث من هذا النحـو، فإن كان ابن حميـد ضبط عنه، فليس هو ممن يحتج به».

قلت: وفي كلامه إشارة إلى أن ابن حميد غير ضابط، وهو كما قال، ففي «التقريب»: «حافظ ضعيف».

وأقول: بل هو متهم أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«قال أبـو زرعـة: كذاب. وقال صالح: ما رأيت أحـذق بالكذب منـه ومن الشاذكوني».

وقد تقدم الحديث برقم (٦٢٦) بأخصر مما هنا، فتركته لما فيه من زيادة فائدة.

١٨٩١ - (مَـنْ حَمَلَ جوانبَ السريـر الأربعَ، كفّر الله عنـه أربعين كبيرةً).

منكـر. رواه ابن عدي في «الكـامـل» (ق ٢٨٧ / ٢)، والطـبراني في «الأوسـط» (١/٧٩ من ترتيبـه)، من طريق **محمـد بن عقبة السَّدوسي**: ثنا **علي بن أبي سارة**: سمعت ثابتاً البُناني سمعت أنس بن مالك مرفوعاً. وقال:

«لا يُروى عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به علي».

قلت: وهو ضعيف جداً.

قال البخاري:

«في حديثه نظر».

وقال أبو داود:

«تركوا حديثه».

وقال ابن حبان :

«غلب على روايته المناكير فاستحق الترك» .

وساق الذهبي مما أنكر عليه هذا الحديث .

ومحمد بن عقبة السدوسي صدوق يخطىء كثيراً .

قلت : لكنه قد توبع ، فأخرجه أبو يعلى (٢ / ٨٨٣) ، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٠٤) ، من طريقين آخرين عن علي بن أبي سارة ، فهو الآفة . وسيأتي له حديث آخر برقم (٥١٨٦) .

وللحديث طريق أخرى وشاهد ، أما الطريق فرواه الأزدي بسنده عن إبراهيم بن عبد الله الكوفي عن عبد الله بن قيس عن حميد الطويل عن أنس به . ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«لا أصل له ، إبراهيم وشيخه كذابان» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ٤٠٥) ، ثم ابن عراق (٣٨٦ / ٢) ، بالطريق الأولى ، ولا وجه له لما عرفت من شدة ضعفه .

وأما الشاهد فأخرجه ابن عساكر (٨ / ٥٢١ / ١) من طريق تمام : حدثني **أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي** ـ من حفظه ـ : نا أبو قُصَيّ إسماعيل بن محمد بن إسحاق العُذْري : حدثني أبي وعمي قالا : نا **معروف الخياط** عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند مظلم ، ما بين واثلة وتمام لم أعرف أحداً منهم ؛ غير معروف الخياط ، وهو معروف بالضعف ، قال أبو حاتم :

«ليس بالقوي» . وقال ابن عدي :

«له أحاديث منكرة جداً وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وعم أبي قصي اسمه عبد الله بن إسحاق ، وفي ترجمته أورد ابن عساكر الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والفضل بن جعفر التميمي يحتمل أنه أبو القاسم بن أبي المنادي أخو أبي الحسين

أحمد، فإن يكن هو فقد ترجمه الخطيب (١٢ / ٣٧٤) ولكنه لم ينسبه تميمياً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد فات السيوطي هذا الشاهد فلم يورده في «اللآلىء»! مع أنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر، ولم يتكلم على إسناده المناوي، بل إنه أوهم أن الطبراني رواه عن واثلة، وإنما هو عنده عن أنس كما سبق.

ثم إنه عزاه لـ «كبير» الطبراني، ولم أره فيه، ولا عزاه إليه الهيثمي (٣ / ٢٦).

١٨٩٢ - (أَنْزِلِ الناسَ منازِلَهم من الخيرِ والشرِّ، وأَحْسِنْ أدبَهم على الأخلاق الفاضلة).

ضعيف. رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٨) عن **بكر بن سليمان أبي معاذ** عن **أبي سليمان الفِلَسْطيني** عن عُبادة بن نُسَيّ عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: أبو سليمان هذا قال البخاري:

«له حديث طويل منكر في القصص».

والأخرى: بكر بن سليمان، لم أجد من ذكره.

١٨٩٣ - (أُنْزِلَتْ علي الليلةَ سورةُ مريمَ، فَسَمِّها مريمَ).

ضعيف. رواه الدولابي (١ / ٥٣) عن **أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّاني** عن أبيه عن جده قال: أتيت النبي ﷺ فقلتُ: ولدَتْ لي الليلةَ جاريةٌ فقال النبي ﷺ: فذكره. فكان يُكنى بأبي مريم.

قلت: وهذا سند ضعيف، أبو بكر بن أبي مريم ضعيف مختلط.

والحديث مما خلا منه «الجوامع»: «الصغير»، و«الزيادة عليه»، و«الكبير»، و«الجامع الأزهر»!

١٨٩٤ - (أَنْزِلوا النَّاسَ منازِلَهم).

ضعيف. رواه ابن عساكر (١٢ / ٢٠٠ / ١) عن **نوح بن قيس** عن سلامة الكِنْدي عن **الأصبغ بن نُباتة** عن علي بن أبي طالب قال: جاءه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين إنّ لي إليك حاجةً فرفعتُها إلى الله قبل أن أرفعها إليك، فإن أنت قضيتَها حمدت الله وشكرتُك، وإن أنت لم تَقْضِها حمدتُ الله وعذرتُك، فقال علي: اكتب على الأرض فإني أكره أن أرى ذلّ السؤال في وجهك، فكتب: إني محتاج، فقال علي: عَلَيَّ بحُلّة، فأُتي بها، فأخذها الرجل فلبسها، ثم أنشأ يقول:

كسوتَني حُلَّةً تبلى محاسِنُها ... فسوف أكسوكَ من حُسن الثنا حُلَلا

إنْ نلتَ حُسن ثنائي نلتَ مكرمةً ... ولستَ تبقى بما قد قلتُه بدلا

إن الثناء ليحيي ذكرَ صاحبهِ ... كالغَيْثِ يحيي نداه السَّهْلَ والجبلا

لا تزهدِ الدهرَ في زُهدٍ تواقعه ... فَكُلُّ عبدٍ سَيُجزىٰ بالذي عَملا

فقال علي: علي بالدنانير! فأُتي بمائة دينار فدفعها إليه، فقال الأصبغ: فقلت: يا أمير المؤمنين! حُلّة ومائة دينار؟ قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره: قال: وهذه منزلة هذا الرجل عندي.

قلت: وهذا إسناد واه جداً، آفته الأصبغ هذا، فإنه متروك متهم بالكذب. وسلامة الكندي، كأنه مجهول، أورده ابن أبي حاتم من رواية نوح بن قيس هذا فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. والقصة تلوح عليها لوائح الوضع.

وأما الحديث المترجم له، فقد أخرجه أبو داود، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٢٤١) عن عائشة مرفوعاً، وإسناده خير من هذا، ولكنْ فيه عللٌ ثلاثةٌ بينتُها في «تخريج المشكاة» رقم (٤٩٨٩ ـ التحقيق الثاني). وأحدها الانقطاع، وبه أعلّه أبو داود نفسه، وأيده المنذري في «مختصره» (٤٦٧٥)، وحسّنه السخاوي لشواهد ذكرها، منها حديث معاذ المتقدم قبل حديث، وهو مع ضعفه البيِّن هناك يختلف معناه عن هذا. وأما الحاكم فجزم في «علوم الحديث» (ص٤٩) بصحة الحديث! ولعل منشأ هذا الوهم أن مسلمًا علقه في «مقدمة الصحيح»، وقد أشار لضعفه.

١٨٩٥ - (المرءُ كثيرٌ بأخيهِ).

ضعيف. رواه القُضـاعي (٢ / ٨ / ١) عن **المسيّب بن واضح** قال: نا **سليمان بن عَمرو النخعي** عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهـذا سنـد موضـوع؛ المسيب ضعيف، وشيخـه النخعي كذبـه غير واحد، وجزم ابن عدي بأنه وَضَع على إسحاق هذا حديثاً آخر سيأتي بلفظ:

«الناس كأسنان المشط».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن أبي الدنيا في «الإخوان» عن سهل بن سعد.

وسكت المناوي عن إسناده، وقال:

«ورواه الديلمي والقضاعي عن أنس. قال شارحه المعامري: وهو غريب».

ثم وقفتُ على إسناد حديث سهـل عنـد أبي بكـر الشـيروي في «العوالي الصحاح» (٢١١ / ٢) أخـرجـه من طريق **أبي صالـح كاتب الليث**: ثنـا **الحسن بن الخليـل بن مُرّة**: حدثني **أبي** عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً به في حديث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل أبي صالح، فإنه ضعيف من قبل حفظه. ومثله بل شر منـه الخليـل بن مُرّة، فإنـه ضعيف كما في «التقـريب»، وأشار البخاري إلى تضعيفه جداً بقوله: «فيه نظر».

وابنه الحسن بن الخليل بن مرة لم أجد من ذكره، ولم يذكره الحافظ في الرواة عن أبيه الخليل، وإنما ذكر أخاه علي بن الخليل، ولم أجد له ترجمة أيضاً.

١٨٩٦ - (لِيَسْتَترْ أحدُكم في الصلاةِ بالخطّ بين يديهِ، وبالحجرِ، وبما وَجَد من شيء، مع أنَّ المؤمن لا يقطعُ صلاتَه شيءٌ).

منكر. رواه ابن عساكر (٢ / ٣٩٥ / ١) من طريق حمزة بن يوسف إجازة قال: قال أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف: نا أبي: نا **إسحاق بن أبي عمران الإسْترِاباذي**: نا

حَيُّون بن المبارك البصري - بمصر -: نا محمد بن عبد الله الأنصاري: نا أبي عن جدي عن أنس مرفوعاً.

وهذا سند رجاله كلهم ثقات معروفون، غير حَيُّون هذا أورده الذهبي لهذا الحديث، وقال:

«رواته ثقات غير حَيُّون، والخبر منكر».

والحديث المذكور هو في «تاريخ جرجان» لحمزة بن يوسف السهمي (ص ٤٧٤ رقم ١٠٧٣) معلّقاً كما رواه عنه ابن عساكر: قال أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف . . .

وفي الخط حديث آخر مخرج في «ضعيف أبي داود» (١٠٧ - ١٠٨)، والجملة الأخيرة منه تخالف أحاديث صحيحة، فانظر «صحيح الجامع» (٧٩٨٤ - ٧٩٧٨).

١٨٩٧ - (إنَّ في الجنة لَعُمَداً من ياقوتةٍ، عليها غُرَفٌ من زبرجد، تبصّ كما يبصّ الكوكبُ الدريُّ، قلنا: من يسكنها؟ قال: المتحابّونَ في الله عز وجل، والمتلاقونَ في الله، والمتباذِلونَ في الله، أو كلمةٌ نحوها).

ضعيف. رواه الحسين المروزي في زوائد «الزهد» لابن المبارك (١٢٠ / ٢ من «الكواكب» ٥٧٥ رقم ١٤٨١ط)، والبزار (٣٥٩٢ - الكشف)، وتمام في «الفوائد» (٧٤ / ١ - ٢)، عن محمد بن أبي حميد عن موسى ابن وَرْدان عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن أبي حميد هذا، قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

وكذا قال شيخه الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٧٨)، وقد عزاه للبزار.

وأشار المنذري في «الترغيب» (٤ / ٤٩) إلى أن الحديث ضعيف.

وعزاه في «المشكاة» (٥٠٢٦) للبيهقي في «شعب الإيمان»، وكذا السيوطي في «الجامع» قال:

«وابن أبي الدنيا في (كتاب الإخوان)». ورواه ليث عن موسى بن وَرْدان به.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٣٢) عن أبيه:

«لا أعلم روى ليث عن موسى بن وردان، وهذا وهم، وهذا الحديث يرويه محمد بن أبي حميد عن موسى بن وردان، لا أعلم رواه غيره».

١٨٩٨ - (إنَّ في الجنةِ نهراً يُقال له: رجَب، [ماؤه أشدُّ بياضاً من اللبنِ، وأحلى من العَسَلِ]، من صام من رجبٍ يوماً واحداً، سقاه الله من ذلك النَّهرِ).

باطل. رواه أبو محمد الخلّال في «فضل شهر رجب» (١١ / ١)، والديلمي (١ / ٢ / ٢٨١)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢٢٤ / ١ - ٢)، عن **منصور بن يزيد الأسدي**: ثنا **موسى بن عمران** قال: سمعت أنس بن مالك يقول. . . ، فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مجهول، موسى بن عمران لم أعرفه، ووقع عند الديلمي: «موسى بن عبد الله بن يزيد». ومنصور بن يزيد قال الذهبي:

«لا يعرف، والخبر باطل، قرأته . . .».

ثم ساقه بإسناده إلى منصور به، إلا أنه وقع فيه: «موسى بن عبد الله الأنصاري». والله أعلم.

وقد أقره الحافظ في «اللسان». وأما في «تبيين العجب»، فقد قال (ص ٥ - ٧):

«لا يتهيَّأُ الحكمُ عليه بالوضع».

قلت: ولعلّه يعني من جهة السند. والله أعلم.

١٨٩٩ - (الدُّعاءُ جندٌ من أجنادِ الله تبارك وتعالى، مُجَنَّدٌ يردّ القضاءَ بعد أن يُبرم).

موضوع. رواه ابن عساكر (٧ / ٢٦٤ / ١ و١٧ / ٣٢٤ / ٢) عن سلم بن يحيى الخجراوي: نا **نمير بن الوليد بن نمير بن أوس الأشعري**: نا أبي عن جدي مرفوعاً. وقال:

«هذا مرسل، نمير بن أوس ليست له صحبة، وهو تابعي، وكان قاضياً بدمشق».

قلت: وهذا إسناد تالف، نمير هذا اتّهمه الذهبي بحديثين ذكرهما له، ونقل عن أبي سعد الماليني أنه قال:

«يقال: إن نميراً تفرد بهذين الحديثين».

قال الذهبي:

«وهما موضوعان، ونمير ما عرفته، وأما أبوه وجده فمعروفان».

والحديثان المشار إليهما سبقا بلفظ: «أكرموا الخبز . . .»، و«اللهم متعنا بالإسلام والخبز . . .».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه المرسلة، فقال المناوي:

«ظاهر صنيع المصنف أنه لم يره مسنَداً لأحدٍ، وإلّا لما عدل لرواية إرساله، وهو ذهول، فقد رواه أبو الشيخ ثم الديلمي من حديث أبي موسى الأشعري».

قلت: ولم يتكلم على إسنادهما لا المرسل ولا الموصول، والظاهر أن الموصول من طريق نمير أيضاً، والله أعلم.

ثم تأكدت مما استظهرته حين رأيت الحديث في «مسند الديلمي» (٢ / ١٤٦) من طريق أبي الشيخ عن نمير بن الوليد به عن جده عن أبي موسى.

١٩٠٠ - (الخَلْق كُلُّهم عيالُ الله، فأحبُّ خلقهِ إليه، أنفعهُم لعيالهِ).

ضعيف. روي من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة.

١ - أما حديث أنس، فيرويه **يوسف بن عطية الصفّار** عن ثابت عنه مرفوعاً.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص ٧٧)، والمخلص في «المجلس الأول من المجالس السبعة» (٤٨ / ٢)، والسِّلَفي في «الطُّيوريّات» (١١٥ / ١)، وكذا البيهقي

في «الشعب»، وأبو يعلى والبزار والطبراني والحارث بن أبي أسامة والعسكري وغيرهم، كما في «المقاصد الحسنة».

ويوسف هذا متروك كما في «التقريب».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«مجمع على ضعفه . . . ومن مناكيره . . .». ثم ساق له أحاديث، هذا أحدها.

٢ ـ وأما حديث ابن مسعود، فيرويه موسى بن عمير عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عنه مرفوعاً به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٣٢٤ / ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ١٠٢ و ٤ / ٢٣٧)، والخطيب في «التاريخ» (٦ / ٣٣٤)، وكذا البيهقي في «الشعب»، وقال ابن عدي:

«لا أعلم يرويه عن الحكم غير موسى بن عمير، وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه».

قلت: وقال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث، كذاب».

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة، فيرويه بِشْر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه رفعه بلفظ:

«الخلقُ كلُّهم عيال الله، وتحت كَنَفِهِ، فأحبّ الخلق إلى الله من أَحْسَنَ إلى عياله».

أخرجه الديلمي.

وبشر هذا ضعيف الحديث كما قال الحافظ في «التقريب».

وذكره الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال:

«ليس بحجة».

وقد ثبت الشطر الثاني من الحديث بلفظ: «خير الناس أنفعهم للناس». وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٢٧).

١٩٠١ - (الحَسَدُ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ، والصدقةُ تطفيءُ الخطيئةَ كما تطفيء الماءُ النارَ، والصلاةُ نورُ المؤمن، والصيامُ جُنّة من النار).

ضعيف. رواه ابن ماجه (٤٢١٠)، وأبويعلى في مسنده (١٧٩ / ٢)، والمخلّص في «الفوائد المنتقاة» (١ / ٢٤ / ١ - ٢)، وأبو طاهر الأنباري في «المشيخة» (ق ١٣٨ / ٢)، عن محمد بن أبي فُديك عن **عيسى بن أبي عيسى الحنّاط** عن أبي الزناد عن أنس بن مالك مرفوعاً. وكذا رواه أبو القاسم الفضل بن جعفر المؤذن في «نسخة أبي مسهر . . .» (٦٣ / ١)، وابن أخي ميمي في «الفوائد المنتقاة» (٢ / ٨٢ / ٢)، والقضاعي (ق ١٩٤ / ٢)، والخطيب في «الموضح» (١ / ٨٣ - ٨٤)، وابن عساكر في «التاريخ» (٩ / ٩٠ / ١ و١٠ / ٣٢٣ / ٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، الحناط هذا متروك كما في «التقريب».

والشطر الأول منه أخرجه القضاعي (٨٨ / ١) عن **عمر بن محمد بن حفصة أبي حفص الخطيب** قال: نا **محمد بن معاذ بن المستملي** - بحلب - قال: نا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وعمر هذا، لا يعرف، ذكره في «الميزان» ولم يذكر فيه شيئاً سوى هذا الحديث من طريق القضاعي، وقال:

«فهذا بهذا الإسناد باطل».

وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: ومحمد بن معاذ بن المستملي، لم أعرفه، ويحتمل أن يكون هو محمد بن معاذ بن فهد الشعراني أبو بكر النَّهاوَنْدي الحافظ، فقد كان يقول إنه لقي جماعةً من القُدامى منهم القعنبي، فإن يكن هو، فهو واه كما قال الذهبي.

وله شاهد يرويه **محمد بن الحسين بن حريقا البزار** قال: أنا الحسن بن موسى الأشيب: ثنا أبو هلال عن قتادة عن أنس مرفوعاً به.

أخـرجـه ابن شاذان الأزجي في «الفـوائـد المنتقـاة» (١ / ١٢٦ / ٢)، والخطيب في «التاريخ» (٢ / ٢٢٧).

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي، قال الحافظ: «صدوق، فيه لين».

ومحمد بن الحسين هذا لم أعرفه، وفي ترجمته أورده الخطيب، ولم يذكر فيها شيئاً سوى هذا الحديث، ومع ذلك فقد حسّن العراقي إسناده في «تخريج الإحياء» (١ / ٤٥)! واقتصر على تضيعف إسناد ابن ماجه! والله أعلم.

وله شاهد من حديث أبي هريرة وهو الآتي بعده:

وجملة الصـدقة لها شواهد تتقوى بها، فانظر «الترغيب» (٢/٢٢)، وجملة الصلاة تقدمت برقم (١٦٦٠)، وجملة الصيام ثابتة أيضاً من حديث جابر وعائشة. انظر «الترغيب» (٢/٦٠).

١٩٠٢ - (إيّاكم والحَسَدَ، فإنَّ الحَسَدَ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ).

ضعيف. رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٥٣ - ١٥٤)، والبخاري في «التاريخ» (١ / ١ / ٢٧٢)، وأبو داود (٢ / ٤٩٠٣)، وابن بشران في «الأمالي» (١٤٣ / ٢ و١٨٣ / ١)، وأبـو بكـر الكـلابـاذي في «مفتاح المعاني» (٣٧٦ / ٢)، عن إبراهيم بن أبي أسيد عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال البخاري:

«لا يصح».

قلت: ورجاله موثقون غير جد إبراهيم وهو مجهول لأنه لم يسم.

١٩٠٣ - (ملعونٌ من ضارَّ مسلماً أو ماكَرَهُ).

ضعيف. رواه ابن عدي (٢٦٥ / ١) عن **عنبسـة بن سعيـد**: ثنا **فرقد السبخي** عن مُرّة الطيّب عن أبي بكر الصديق مرفوعاً.

ورواه الترمذي (١ / ٣٥٢ ـ بولاق) من طريق أبي سلمة الكندي: حدثنا فرقد به، وقال:

«حديث غريب».

قلت: وعلته فرقد هذا ضعيف، قال النسائي:

«ليس بثقة». وقال البخاري:

في «حديثه مناكير» كما في الميزان، وساق له من مناكيره هذا.

وأعلّه المناوي بأبي سلمة الكندي أيضاً، قال: قال ابن معين:

«ليس بشيء». وقال البخاري:

«تركوه».

وقد تابعه عنبسة كما ترى وهو واه كما قال الذهبي. وتابعه همام أيضاً عن فرقد به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ٤٩) من طريق عبد العزيز بن أبان عنه. لكن ابن أبان هذا متروك، وكذّبه ابن معين وغيره، كما قال الحافظ في «التقريب».

وتابعه غيره أيضاً، فقد ساقه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٨٧) بإسناده عن الهيثم بن جميل عن عثمان بن واقد عن فرقد السبخي به، وقال:

«فسمعت أبي يقول: أخطأ من قال في هذا الحديث: «عثمان بن واقد»، إنما هو عثمان بن مِقْسم البُرِّيّ، والهيثم بن جميل لم يلق عثمان بن واقد، وعثمان بن واقد لم يسمع من فرقد. قال: وعثمان بن مِقْسَم البُرّي ضعيف الحديث».

١٩٠٤ ـ (أوحى الله إلى مَلَكٍ من الملائكةِ أنِ اقْلِبْ مدينةَ كذا وكذا على أهلِها، قال: فقال: يا ربِّ إنَّ فيها عبداً لم يَعْصِكَ طَرْفَةَ عين، قال: اقْلِبْها عليه وعليهم، فإنَّ وجهه لم يتمعّر فيَّ ساعة قط).

ضعيف جداً. رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٩٩ / ١) عن عُبَيد بن إسحاق العطّار: نا عمار بن سيف ـ وكان شيخَ صدقٍ ـ عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن

عبد الله مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عمار بن سيف أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«قال الدارقطني وغيره: متروك».

قلت: وما وقع في هذا الإسناد أنه شيخُ صدق، فمما لا قيمة له، لأنّ الظاهر أنه من قول الراوي عنه عبيد بن إسحاق العطار، قال الذهبي أيضاً في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

١٩٠٥ - (كادَتِ النميمةُ أن تكون سِحْراً، وكاد الفَقْرُ أن يكون كُفْراً).

موضوع. رواه عفيف بن محمد الخطيب في «المنظوم والمنثور» (١٨٨ / ٢) عن **محمد ابن يونس القرشي**: ثنا **المُعَلّى بن الفضل الأزدي**: ثنا سفيان بن سعيد: ثنا الأعمش عن **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته محمد بن يونس، وهو الكُدَيمي، وهو وضّاع.

والمُعَلّى بن الفضل الأزدي ويزيد الرَّقَاشي ضعيفان.

ومن هذا الوجه أخرجه ابنُ لال عن أنس، كما في «فيض القدير».

والشطر الثاني منه له طرق أخرى واهية سيأتي تخريجها برقم (٤٠٨٠).

١٩٠٦ - (مِنْ سَعَادةِ ابنِ آدمَ استخارتُه اللهَ، ومِن سعادةِ ابنِ آدمَ رضاهُ بما قضى اللهُ، ومن شِقْوَةِ ابن آدمَ تركُهُ استخارةَ اللهِ، ومن شِقْوةِ ابنِ آدمَ سَخَطُهُ بما قضى الله عزّ وجلّ).

ضعيف. أخرجه أحمد (١٤٤٤)، والترمذي (٣ / ٢٠٣)، والحاكم (١ / ٥١٨)، وابن عساكر (١٦ / ٢٣٢ / ١)، من طريق **محمد بن أبي حميد** عن إسماعيل بن محمد بن

سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده سعد بن أبي وقاص مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، فوهما بشهادة الذهبي نفسه حيث قال في ترجمة محمد بن أبي حميد هذا:

«ضعفوه».

ثم ساق له هذا الحديث.

وممن ضعفه الترمذي، فقال عقب الحديث:

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد؛ وهو إبراهيم المديني، فليس هو بالقوي عند أهل الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»:

«إنه ضعيف».

ومنه تعلم أن قوله في «الفتح» (١١ / ١٥٣):

«أخرجه أحمد وسنده حسن»، غير حسن، بل هو ضعيف كما علمت.

وقد أشار لهذا المنذري في «الترغيب» (١ / ٢٤٤) حيث عقّب تصحيح الحاكم بقوله: «كذا قال». ولكنه لم يسلم من التناقض أيضاً حيث صرّح بتصحيح هذا السند بحديث آخر لابن أبي حميد، وهو:

(مِنْ سعادةِ ابنِ آدم ثلاثةٌ، ومن شِقْوةِ ابنِ آدمَ ثلاثةٌ: مِن سعادةِ ابن آدمَ المرأةُ الصالحةُ، والمسكنُ الصالحُ، والمركبُ الصالحُ، ومِنْ شِقْوةِ ابنِ آدمَ المرأةُ السوءُ، والمسكنُ السوءُ، والمركبُ السوءُ).

أخرجه أحمد (رقم ١٤٤٥)، والحاكم (٢ / ١٤٤) بإسناد الحديث الذي قبله، وصححه الحاكم أيضاً، وكذا الذهبي.

وهو من أوهامهما كما سبق بيانه.

وكذلك وهم فيه المنذري والهيثمي؛ أما الأول فقال (٣ / ٦٨):

«رواه أحمد بإسناد صحيح، والطبراني والبزار والحاكم وصححه . . . وابن حبان في

صحيحه»، وهو نفسه قد انتقد الحاكم في تصحيحه إسناد الحديث الذي قبله، والسند هو هو! وأما الهيثمي فقال (٢ / ٢٧٢):

«رواه أحمد والبزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح»!

وابن أبي حميد ليس من رجال الصحيح مطلقاً.

نعم لحديثه الآخر طريق أخرى هي خير من هذه، ولكنه بلفظ:

«أربع من السعادة . . .»، فانظر «الصحيحة» (٢٨٢).

١٩٠٧ - (مَنِ اعْتَذَرَ إلى أخيهِ بمعذرةٍ فلم يقبلْها؛ كان عليه مثلُ خطيئةِ صاحبِ مَكْسٍ).

ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢/ ٤٠١)، وأبو حاتم ابن حبان في «روضة العقلاء» (١٥٩ - ١٦٠)، عن وكيع عن الثوري عن ابن جريج **عن العباس بن عبد الرحمن بن مينا** عن جودان مرفوعاً به.

وقال أبو حاتم:

«أنا خائف أن يكون ابن جريج رحمه الله دلّس هذا الخبر، فإنْ [كان] سمعه من العباس بن عبد الرحمن؛ فهو حديث حسن».

قلت: كلاّ، فإن فيه عللاً أخرى كما سترى.

وقال المنذري (٣ / ٢٩٣):

«رواه أبو داود في «المراسيل»، وابن ماجه بإسنادين جيدين».

كذا قال، وليس بجيد، لتدليس ابن جريج، وكلامه يوهم أن له طريقين وإسنادين عن جودان وليس كذلك، ثم إن العباس بن عبد الرحمن بن مينا ليس بالمشهور، ولم يوثقه غير ابن حبان؛ ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول».

وجودان لم تثبت له صحبة، وقال أبو حاتم:

«جودان مجهول، وليست له صحبة».

وفي «التقريب»:

«مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين».

ولـه شاهـد من حديث جابـر أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وفيه إبراهيم بن أعين، وهو ضعيف كما في «المجمع» (٨ / ٨١).

وله طريق أخرى عنه فيه متهم، وسيأتي ذكره نحوه برقم (٢٠٣٩).

وقد أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣١٥ ـ ٣١٦) موقوفاً عليه من طريق أبي صالح كاتب الليث عن الليث عمن حدثه عن أبي الزبير عن جابر.

ثم قال المنذري:

«روى عن جماعـة من الصحـابة، وحديث جودان أصح، وجودان مختلف في صحبته ولم يُنْسَب».

١٩٠٨ ـ (سَلُوا الله حوائجَكم الْبَتَّةَ في صلاة الصُّبْحِ).

ضعيف. رواه الـرُّويـاني في «مسنـده» (٢٥ / ١٤٢ / ٢): نا ابن إسحـاق (يعني محمداً): نا محمد بن بكير: نا عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن خالد بن يزيد عن أبي رافع مرفوعاً.

قلت: وهـذا إسنـاد ضعيف، رجـالـه كلهم ثقـات رجـال الصحيح، غير خالد بن يزيد، ولم أعرفه، ويحتمل أنه الذي في «الجرح» (١ / ٢ / ٣٥٦):

«خالد بن يزيد بن موهب أبو عبد الرحمن، روى عن أبي أمامة، ومعاوية، روى عنه معاوية بن صالح».

قلت: فإن يكن هو، فهو مجهول.

والحـديث أورده السيـوطي في «الجـامع» من رواية أبي يعلى، وبيّض له المناوي فلم يتكلّم على إسناده بشيء، وعزاه للديلمي أيضاً، وليس هو في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر.

١٩٠٩ - (المجالسُ بالأمانـةِ إلاّ ثلاثةُ مجالسَ، مجلسٌ يُسفكُ فيه دمٌ حرامٌ، ومجلسٌ يُسْتَحَلُّ فيه فرجٌ حرامٌ، ومجلسٌ يُسْتَحَلُّ فيه مالٌ من غير حقّ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٢ / ٢٩٧)، وأحمد (٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣)، وأبو جعفر الطوسي في «الأمالي» (٣٣)، واللفظ لأحمد، وهو أتمّ، كلاهما عن عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله مرفوعاً.

ورجاله ثقات رجال مسلم، غير ابن أخي جابر فقد أغفلوه ولم يوردوه لا في «التهذيب» ولا في «الخلاصة» ولا في «التقريب» ولا في «الميزان» في فصل: «فيمن قيل ابن أخي فلان».

والحديث قال العراقي في «التخريج» (٢ / ١٥٧):

«رواه أبو داود من حديث جابر، من رواية ابن أخيه غير مسمى عنه».

فالحديث ضعيف الإسناد لجهالة ابن أخي جابر. ومنه تعلم أن رمز السيوطي لحسنه ليس بحسن، وإن وافقه المناوي في «التيسير»!

وقد رويت الجملة الأولى منه من حديث علي رضي الله عنه.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٩٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ١)، والخطيب (١١ / ١٦٩)، من طريق حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف جداً بل موضوع.

حسين هذا كذبه مالك.

وقال أبو حاتم:

«متروك الحديث كذاب».

وقال أحمد:

«لا يساوي شيئاً».

وقال ابن معين:

«ليس بثقة ولا مأمون».

وقال البخاري:

«منكر الحديث، ضعيف».

وقال أبو زرعة:

«ليس بشيء، اضرب على حديثه».

كذا في «الميزان»، ووالده عبد الله بن ضميرة، وجدّه لم أجد من ترجمهما.

لكن لها شاهد مرسل في حديث آخر سيأتي برقم (٣٢٢٤)، ولذلك كنت حسنته في «صحيح الجامع» (٦٥٥٤).

لكن الحديث قد جاء بإسناد آخر، وفيه زيادة وهو:

«المجالس بالأمانة، ولا يحل لمؤمن أن يأثر على مؤمن - أو قال: عن أخيه المؤمن - قبيحاً».

أخرجه الخطيب (١٤ / ٢٣) من طريق **مسعدة بن صدقة العبدي** قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد يحدث عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده علي مرفوعاً به.

وهذا سند ضعيف جداً، مسعدة بن صدقة قال الدارقطني:

«متروك» كما في «الميزان»، وساق له حديثاً بلفظ:

«إذا كتبتم الحديث...»، وقال:

«حديث موضوع». وقد مضى ذكره تحت الحديث (١١٧٣): «من حدث حديثاً كما سمع..».

١٩١٠ - (لا عَقْلَ كالتدبيرِ، ولا وَرَعَ كالكَفِّ، ولا حَسَبَ كَحُسِنِ الخُلُقُ).

ضعيف. روي من حديث أبي ذر، وأنس بن مالك، وعقبة بن مالك، وعلي بن أبي طالب.

١ ـ أما حديث أبي ذر، فله طريقان:

الأولى: عن **الماضي بن محمد** عن **علي بن سليمان** عن القاسم بن محمد عن أبي إدريس الخولاني عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٥٤).

وقال البوصيري في «الزوائد» (٢٦٠ / ١):

«هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الماضي بن محمد الغافقي المصري، رواه الإمام أحمد في «مسنده» من حديث أبي ذر أيضاً».

قلت: لم أره في «المسند»، ولا عزاه إليه السيوطي في «الجامع».

وعلي بن سليمان شامي مجهول كما في «التقريب».

والأخرى: **إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني**: حدثنا أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني به، في حديث طويل.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٦٦ ـ ١٦٨)، وقال الهيثمي في «الموارد»:

«إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، قال أبو حاتم وغيره: كذاب».

وتابعه **إسماعيل بن أبي زياد**، عن **أبي سليمان الفلسطيني** عن القاسم بن محمد به.

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٨).

وإسماعيل هذا متروك كذبوه.

وأبو سليمان الفلسطيني مجهول. وظني أنه علي بن سليمان نفسه الذي في الطريق الأولى. والله أعلم.

٢ ـ وأما حديث أنس، فيرويه **أبو حاجب الضرير**: ثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عنه مرفوعاً به.

أخرجه أبو الحسين الأبَنوسي في «الفوائد» (١٩ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦ / ٣٤٣)، والدامغاني الفقيه في «الأحاديث والأخبار» (١ / ١٠٨ ـ ١٠٩)، وقال:

«أبو حاجب هذا صخر بن محمد الحاجبي».

قلت: وهو كذاب كما قال ابن طاهر.

وقال الحاكم:

«روى عن مالك وغيره من الثقات أحاديث موضوعة».

وقال الدارقطني:

«يضع الحديث على مالك ونظائره من الثقات».

وقال ابن عدي:

«حدث عن الثقات بالبواطيل، فمن ذلك هذا الحديث».

وذكر أبو نعيم أنه تفرد به عن مالك.

٣ ـ وأما حديث عُقبة بن عامر، فيرويه شافعُ بن نافع: نا محمد بن محمد المروزي: نا أبو عمرو محمد بن محمد الحاجِي: نا **عبد الله بن لَهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عنه.

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في «أحاديثه» (٢١٤ / ١).

قلت: وهذا سند ضعيف، ابن لهيعة سيء الحفظ. ومن دونه لم أجد لهم ترجمة، ويحتمل أن يكون وقع في السند تحريف ما. والله أعلم.

وأما حديث علي، ففيه كذاب، وفي حديثه زيادات مستنكرة، فقد أفردته بالتخريج، وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٥٤٢٨).

١٩١١ - (خَيْرُ ما أُعطي الإنسانُ خُلُقٌ حسنٌ، وشرٌّ ما أُعطِيَ الرجلُ قلبُ سوءٍ في صورةٍ حسنةٍ).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥١٨/ ٥٣٨٣)، ابن منده (٢/ ٢٧٨/ ٢)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١٨/ ١)، عن **أبي إسحاق عن رجل من جهينة** قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف: الرجل الجهني لا يدرى أصحابي هو أم تابعي؟ وأبو إسحاق هو السبيعي؛ وهو مدلس مختلط.

وللشطـر الأول منـه شاهد من حديث أسامة بن شَريك مرفوعاً بإسناد صحيح، انظر «المشكاة» (٥٠٧٩).

وعزاه في «المشكاة» (٥٠٧٨) للبيهقي في «شعب الإيمان» عن رجل من مزينة.

١٩١٢ - (مَنْ كَظَمَ غَيْظاً وهو يقدرُ على إنفاذهِ؛ ملأه الله أمناً وإيماناً).

ضعيف. رواه البخاري في «التاريخ» (٣ / ٢ / ١٢٣)، والطبري في «تفسيره» (٧ / ٢١٦ / ٧٨٤٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٦٤) من طريق أحمد بسنده عن عبد الجليل عن عم له عن أبي هريرة في قوله: ﴿وَالكاظِمينَ الغَيْظَ﴾، قال: قال النبي ﷺ: فذكره في ترجمة عبد الجليل هذا، وقال: «قال البخاري: لا يتابع عليه».

قلت: وعمه لا يعرف.

ومن أوهام المناوي قوله في «التيسير»: «وإسناده حسن»! مع أنه في «الفيض» تعقب رمز السيوطي لحسنه بإعلال الحافظ العراقي إياه بالراوي الذي لم يسم، ثم زاد في الوهم أنـه عزاه لأبي داود؛ وإنما هو عنده من حديث معاذ بن أنس بلفظ آخر. انظر «صحيح الجامع» (٦٣٩٨). ثم قال العقيلي:

«وقد روي من غير هذا الطريق بإسناد صالح».

قلت: كأنه يشير إلى حديث ابن عمر:

«ما من جرعة أعظم أجراً عند الله من جرعة غيظ كظمها عبد ابتغاء وجه الله».

أخرجه أحمد (٢ / ١٢٨) بإسنادين عنه، أحدهما صحيح.

١٩١٣ - (لِكُلِّ شيءٍ أُسٌّ، وأُسُّ الإيمان الوَرَعُ، ولِكُلِّ شيءٍ فَرْعٌ، وفرعُ الإيمانِ الصبرُ، ولكُلِّ شيءٍ سنامٌ، وسنامُ هذه الأُمّةِ عَمّي العباسُ، ولكلِّ شيءٍ سِبْطٌ، وسِبْطُ هذه الأُمّةِ حبيباي الحسنُ والحسينُ، ولكل شيءٍ جناحٌ، وجناحُ هذه الأُمّـةِ أبـو بكـرٍ وعمرُ، ولكُلِّ شيءٍ مِجَنٌّ، وَمِجَنُّ هذه الأُمّةِ علي بن أبي طالب).

موضوع. رواه ابن عساكر (٨ / ٤٧١ / ٢) من طريق أبي بكر الخطيب بسنده عن إبراهيم بن [الحكم بن] ظهير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الخطيب:

«الحكم بن ظهير ذاهب الحديث».

قلتُ: وقال صالح جزرة:

«يضع الحديث».

وقال البخاري:

«متروك الحديث، تركوه».

وقال يحيى:

«كذاب».

قلت: وابنه إبراهيم ليس خيراً منه، فقد قال فيه أبو حاتم: «كذاب».

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٥٣)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٧٧ / ٢) من رواية الديلمي فقط من هذه الطريق، وأعلّاه بإبراهيم هذا فقط وهو قصور.

ثم إنَّ السيوطي تناقَضَ حيث أورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب وابن عساكر هذه!

وأمّا المناوي فخفي عليه أن الحديث من رواية هٰذين الكذّابَيْن، فقال:

«ورواه الديلمي، وفيه من لا يُعرف».

وأما في «التيسير»، فقد بيض له المناوي!

ثم إنَّ إطلاق السيوطي العزو للخطيب يشعر أنه في «تاريخه» كما نصّ عليه في مقدمة «الجامع الصغير»، وليس فيه، ولعله استلزم من رواية ابن عساكر له من طريق الخطيب أنه في «تاريخه»، وليس ذلك بلازم كما لا يخفى.

١٩١٤ - (لا يزالُ الـرجـلُ يَذهبُ بنفسِـه، (وفي رواية: يتكبَّر)، ويَذهبُ بنفسهِ حتى يُكتبَ في الجبّارين؛ فيصيبه ما أصابهم).

ضعيف. رواه الترمذي (١ / ٣٦٠)، وابن لال في «حديثه» (١٢٣ / ٢)، والطبراني في «المعجم الكبـير» (٧/ ٢٣/ ٦٢٥٤)، والرواية الثانية له، ، وابن الجوزي في «جامع المسانيد» (ق ٨ / ١ - ٢) عن عمر بن راشد عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه مرفوعاً.

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب». وأقره العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٣٣٧)!

كذا قالا: وعمر بن راشد - وهو اليمامي - ضعيف كما جزم به الحافظ في «التقريب».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وقال في «الكاشف»:

«ليَّنه جماعة».

١٩١٥ - (مِن شَرِّ النّاس منزلةً مَن أذهب آخرتَه بدنيا غيره).

ضعيف. رواه ابن ماجـه (٣٩٦٦)، وأبـو نعيم في «الحلية» (٦ / ٥٦)، والقضاعي (٩٣ / ٢)، والحافظ عبد الغني المقدسي في «الثالث والتسعين من تخريجه» (٤٨ / ١)، عن عبد الحكم بن ذكوان عن شهر عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، شهر - وهو ابن حوشب - ضعيف لسوء حفظه.

وعبد الحكم بن ذكوان قال ابن معين:

«لا أعرفه».

قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روى عنه ثلاثة من الثقات. والله أعلم.

١٩١٦ - (مَنْ دَفَـع غضبَـه دفع الله عنه عذابَه، ومَنْ حَفِظَ لسانَه ستر الله عورتَه، ومَن اعْتذرَ إلى أخيهِ قَبِلَ الله معذرَتَه).

ضعيف جداً. رواه العقيلي في «الضعفاء» (١١٥) عن **عبد السلام بن هاشم** قال: حدثنا **خالد بن بُرد** عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

وفي رواية قال: حدثنا خالد بن بُرْد العجلي عن أبيه عن أنس مرفوعاً نحوه، وقال: «هذا أوْلى».

ذكره في ترجمة خالد هذا، وقال:

«في حديثه اضطراب».

وقال الذهبي:

«مجهول، وعنه عبد السلام بن هاشم بخبر منكر».

قلت: كأنه يُشير لهذا، ثم قال في ترجمة «عبد السلام بن هاشم»:

«الأعور شيخ مُقِلّ حدّث بعد المائتين، قال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال عمرو بن علي الفلّاس: لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه».

ومن طريقـهِ رواه الطـبراني في «الأوسـط» كما في «المجمـع» (٨ / ٧٠) دون الفقـرة الأخيرة منه.

وأخـرجـه بتمامه البيهقي في «الشعب» كما في «المشكاة» (٥١٢١)، والحكيم الترمذي كما في «الجامع الكبير».

وأشار المنذري (٤ / ٣) إلى تضعيف الحديث، وعَطَفَ على رواية «الأوسط»، فقال:

«وأبو يعلى ولفظه:

(من خزن لسـانـه ستر الله عورته، ومن كف غضبه كف الله عنه عذابه، ومن اعتذر إلى الله قبل الله عذره)».

ثم قال عقبه:

«ورواه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً، على أنس، ولعله الصواب».

وقال الهيثمي في هذا المرفوع (١٠/ ٢٩٨):

«رواه أبو يعلى، وفيه **الربيع بن سليمان الأزدي**، وهو ضعيف».

قلت: وفيه علة أخرى، فقد أخرجه (٣ / ١٠٧١) من طريق ابن أبي شيبة: نا زيد ابن الحباب قال: حدثني الربيع بن سليمان قال: حدثني **أبو عمرو مولى أنس بن مالك** أنه سمع أنس بن مالك به مرفوعاً.

قلت: فأبو عمرو هذا غير معروف، أورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤١٠) بهذه الرواية، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك أورده الدولابي في «الكنى» (٢ / ٤٤) ولم يزد على أن ساق له هذا الحديث من طريق أخرى عن الربيع به.

(تنبيه): وروى البيهقي في «الشعب» (٢ / ٧٣ / ٢) عن ابن عون عن **عطاء البزاز** عن أنس مرفوعاً وموقوفاً بلفظ:

«لا يصيب عبد حقيقة الإيمان حتى يخزن لسانه». فإن كان المنذري عنى هذا بما عزاه

فإن كان المنذري عنى هذا بما عزاه للبيهقي فهو حديث آخر.

وعطاء هذا، قال ابن معين:

«ليس بشيء».

ثم رواه من طريق أخرى مرفوعاً، وفيه **عطاء بن عجلان** وهو متروك. لكن له طريق آخر خير منه في «الروض» (١٤١)، وسيأتي بيان علته في المجلد الخامس رقم (٢٠٢٧).

١٩١٧ - (مَنْ دَخَلَ البَيْتَ دخل في حسنةٍ، وخَرَجَ مِن سيئةٍ مَغْفوراً لهُ).

ضعيف. رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٢٩٤/ ٢)، والبزار (٢/ ٤٣/ ١١٦١ - الكشف)، وتمام (١٩٥/ ٢)، والبيهقي في «سننه» (٥/ ١٥٨) عن سعيد بن سليمان: ثنا **عبد الله بن المؤمَّل** عن **عبد الرحمن بن محيصن** عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

ومن هذا الوجه رواه الطبراني (٣ / ١٢١ / ١ و١٢٤ / ١)، والسَّهمي (١٦٦)، من طريق ابن عدي إلّا أنه قال: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن. ثم قال:

«قال ابن عدي: كذا قال: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن وإنما هو عمر».

قلت: ولم أعرفه سواء كان عمر بن عبدالرحمن، أو محمد بن عبدالرحمن، أو عبدالرحمن بن محيصن. وقال البيهقي:

«تفرد به عبدالله بن المؤمل، وليس بالقوي». وعقب عليه المناوي بقوله في «التيسير»:

«وقال الطبراني: حسن»! كذا، ولا أدري من أين وقع له هذا التحسين؟!

ورواه الدولابي (١ / ١٤٤) من قول مجاهد. ورجاله ثقات غير شيخ الدولابي **أحمد ابن فضيل أبي الحسن العكي** ولم أجد له ترجمة، ولا في «تاريخ ابن عساكر».

ويزيد بن جابر الراوي له عن مجاهد هو يزيد بن يزيد بن جابر، وهو ثقة، ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٢ / ٣٠٩).

ثم رأيتُه في «الكامل» لابن عدي (٢٠٩ / ٢) من الوجه المذكور أعلاه، لكنه قال:

«ابن محيصن لم يسم»، وقال: «حديث غير محفوظ». ولفظه:

«دخول البيت دخول في حسنة، وخروج من سيئة».

وعزاه السيوطي لابن عدي والبيهقي في «الشعب».

ومن عجائب الأوهام قول المناوي عقبه:

«وفيه محمد بن إسماعيل البخاري، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: قدم بغداد سنة خمسمائة، قال ابن الجوزي: كان كذاباً، وفيه عبد الله بن المؤمل، قال الذهبي: ضعفوه». واقتصر في «التيسير» على قوله: «فيه كذاب»!

قلت: ووجه العجب أنَّ كل طالبٍ لهذا العلم الشريف يعلم أنَّ اللذَيْنِ عزا الحديثَ السيوطيُّ إليهما وهما ابن عدي والبيهقي لم يكونا حيين سنة (٥٠٠)! فقد مات ابن عدي (٣٦٥) والبيهقي سنة (٤٥٨)، فلا أدري من أين جاء المناوي بهذا البخاري في هذا الحديث، وهو طبعاً غير البخاري الإمام.

١٩١٨ - (إنَّ الغضبَ يُفسد الإيمانَ كما يُفسد الصبرُ العسلَ).

ضعيف. رواه تمام (١٠١ / ٢) في «الفوائد» عن هشام بن عمّار: ثنا **أبو بكر مُخَيّس ابن تميم الأشجعي** عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة مرفوعاً.

ومن هذا الوجه أخرجه أبو القاسم الهَمْداني في «الفوائد» (١ / ٢٠٧ / ٢)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ٣١ / ٢).

قلت: وهذا سند ضعيف، مُخَيّس هذا مجهول كما في «الميزان».

وهشام بن عمار فيه ضعف.

والحديث عزاه في «المشكاة» (٥١١٨) للبيهقي في «شعب الإيمان».

١٩١٩ - (إذا لم يبارَكْ للعبدِ في ماله جعله الله في الماءِ والطينِ).

ضعيف جداً. رواه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢ / ٢١ / ٢)، وعنه الديلمي (١ / ١ / ١٤٨)، عن **عبد الأعلى بن أبي المُساوِر** عن خالد الأحول عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عبد الأعلى هذا، قال الحافظ:

«متروك، وكذبه ابن معين».

وخالد الأحول لم أعرفه.

والحديث رواه البيهقي في «الشعب» من طريق ابن أبي المُساوِر كما في «فيض القدير»، وقال المناوي:

«تركه أبو داود». فقوله في «التيسير»:

«إسناده ضعيف». فيه تساهل ظاهر.

١٩٢٠ - (إنَّ الله يحب أبناءَ الثَّمانينَ).

ضعيف جداً. رواه ابن عساكر (٢ / ٢٢٩ / ١) عن **عبد الرحمن بن أبي بكر** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، عبد الرحمن هذا هو المليكي ضعيف جداً، قال البخاري:

«ذاهب الحديث».

وقال النسائي:

«متروك».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية ابن عساكر هذه، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء، كأنه لم يقف على سنده.

وقد روي بلفظ:

«السبعين»، مكان: «الثمانين»، وزيادة:

«ويستحي من أبناء الثمانين».

وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٣١٢١).

١٩٢١ - (إذا انْتاطَ غزوُكم، وكثرت العزائمُ، واستُحِلَّت الغنائمُ، فخيرُ أعمالِكم الرِّباطُ).

ضعيف. رواه ابن حبان في «صحيحه» (١٦٢٥)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢ / ١٠٢ / ١)، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٧ / ٢٢ / ١)، والخطيب (١٢ / ١٣٥)، عن **سويد بن عبد العزيز** عن عبيد الله بن عبيد الكَلاعي عن مكحول عن خالد بن معدان عن عُتبة بن النَّدَّر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، سويد هذا قال ابن معين والنسائي:

«ليس بثقة».

وقال البخاري:

«فيه نظر لا يحتمل».

وقال الحافظ في «التهذيب»:

«وضعفه ابن حبان جداً، وأورد له أحاديث مناكير، ثم قال: وهو ممن أستخير الله فيه لأنه يقرب من الثقات».

قلت: ومن طريقه رواه الطبراني أيضاً في «الكبير» كما في «المجمع» (٥ / ٢٩٠)، وقال:

«وهو متروك».

وقد روي بإسناد خير من هذا، ولكنه موقوف، وهو بلفظ:

«يأتي على الناس زمانٌ أفضلُ الجهاد الرباطُ، ذلك إذا اطَّاط (كذا) الغزوُ، وكثرت العزائمُ، واسْتُحِلَّت الغنائمُ، وأفضل الجهادِ يومئذ الرباطُ».

رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ١٥٣ / ٢): نا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: نا خالد بن معدان قال: سمعت أبا أُمامة وجُبير بن نُفير يقولان: فذكره موقوفاً عليهما.

قلت: وهذا إسناد صحيح، ولكنه موقوف. ولكن هل هو في حكم المرفوع؟ ذلك ما لم يظهر لي الآن. والله أعلم.

وقد رُوي مرفوعاً مرسلاً بلفظ:

«يأتي على الناس زمانٌ يكون أفضلُ الجهاد فيه الرباطَ، والرباطُ أصلُ الجهادِ وفرعُه».

رواه أبو حِزام بن يعقوب الحنبلي في «الفروسية» (١ / ٩ / ١) عن الحجاج بن فُرافصة عن الزُّهري مرفوعاً.

قلت: وهذا مع إرساله ضعيف، لأن الحجاج هذا قال الحافظ:

«صدوق عابد يهم».

وأبو حزام نفسه لم أجد له ترجمة.

١٩٢٢ - (لا تَزولُ قَدما عبدٍ يومَ القيامةِ حتى يُسْأَلَ عن أربعٍ : عن عُمره فيما أفناه، وعن جسدِه فيما أبلاه، وعن مالِه فيما أنفقه ومن أين اكتسبَه، وعن حبِّنا أهلَ البيتِ).

باطل بهذا اللفظ. أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج٣ ورقة ١١٢ وجه ٢) : حدثنا الهيثم بن خلف الدوري : نا أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم مولى بني هاشم : حدثني حسين بن الحسن **الأشقر** : نا هُشيم بن بشير عن أبي هاشم عن مجاهد عن ابن عبّاس مرفوعاً به.

قلت : وهذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات غير حسين الأشقر فضعفه الجمهور، ورماه بعضهم بالكذب، وهو شيعيٌّ غالٍ، وروايته هذه الزيادة في آخر الحديث ممّا يؤكد صدق من كذَّبه، وخطأ من وثقه كابن حِبَّان وابن معين!

والهيثم بن خلف ثقة، وقد وثق شيخه أحمد هذا كما ذكر ذلك الخطيب في «تاريخه» (٥ / ١١٩ - ١٢٠)، وترجم أيضاً للهيثم، وقال (١٤ / ٦٣) :

«إنه كان من الأثبات».

وبقية رجال السند من رجال «التهذيب».

لكن له علةٌ أخرى وهي عنعنة هشيم بن بشير، فإنه كان كثير التدليس كما قال الحافظ في «التقريب».

وقد سرق بعض الكذابين هذا الحديث فركب عليه إسناداً آخر إلى ابن عباس به.

رواه عبد القاهر بن عبد السلام العباسي في «الهاشميات» (٦ / ١٠٩ / ١ - ٢) عن **محمد (هو ابن زكريا الغِلابي)** : ثنا يعقوب : ثنا أبي عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً.

والغلابي هذا وضّاع معروفٌ.

وركب له أحد المجهولين إسناداً آخر، فجعله من مسند أبي ذر، ونقص منه السؤال عن العمر، ولفظه :

«لا تزولُ قدما ابنِ آدمَ يوم القيامة حتى يُسأل عن أربع ؛ عن علمه ما عمل به؟ وعن ماله من أين اكتسبه، وفيما أنْفَقَه؟ وعن حبنا أهل البيت. فقيل: يا رسول الله! ومن هم؟ فأومى بيده إلى علي بن أبي طالب».

أخرجه ابن عساكر (١٢ / ١٢٦ / ١) عن يعقوب بن إسحاق القُلوسي: نا **الحارث ابن محمد المكفوف**: نا أبو بكر بن عيّاش عن **معروف (الأصل: حروف) بن خَرَّبوذ** عن أبي الطُّفَيل عن أبي ذر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، معروف بن خَرَّبوذ متكلَّم فيه، قال الذهبي:

«صدوق شيعي، ضعفه يحيى بن معين. وقال أحمد: ما أدري كيف حديثُه؟ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. قلت: وهو مقل». وقال في «التقريب»:

«صدوق ربما وهم».

والحارث بن محمد المكفوف لم أجد له ترجمة، فلعله هو الآفة، فإن الحديث بذكر أهل البيت فيه منكر، وقد خالفه الثقة أسود بن عامر إسناداً ومتناً، فقال: حدثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبد الله بن جريج عن أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره دون جملة حب البيت، وقال بدلها:

«وعن جسمه فيم أبلاه». وزاد في أوله: «عن عمره فيم أفناه».

وكذلك روي عن ابن مسعود ومعاذ، وقد خرجتُ أحاديثَهم في «الصحيحة» (٩٤٦).

١٩٢٣ - (إذا رأيتُم الرجلَ قد أُعطي زهداً في الدنيا، وقِلَّةَ منطقٍ، فاقترِبوا منه؛ فإنه يُلَقَّى الحكمة).

ضعيف. رواه البخاري في «التاريخ» (الكنى ٢٧ - ٢٨)، وابن ماجه (رقم ٤١٠١)، والطبراني (٨٤/ ١ - المنتقى منه)، وابن عساكر (٥/ ١٢١ و ١٥/ ١٨٧/ ١)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١٢١ / ٢)، عن هشام بن عمار: ثنا الحكم بن

هشام: ثنا يحيى بن سعيد بن أبان القُرَشي عن **أبي فروة** عن أبي خلَّاد وكانت له صحبة، قال: فذكره مرفوعاً.

ورواه أبو عبد الله بن منده في «معرفة الصحابة» (٣٧ / ١٩٥ / ٢) عن كثير بن هشام: حدثنا الحكم بن هشام به، وقال:

«رواه هشام بن عمار عن الحكم بن هشام نحوه».

قلت: ورواه أبو نُعيم في «الحلية» (١٠ / ٤٠٥) عن عبد الله بن عبد الوهاب عن أبي مُسهر عن الحكم بن هشام به.

ورواه ابن عساكر (١٥ / ٩٧ / ١) من طريق آخر عن الحكم بن هشام به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع، فإن أبا فروة هذا اسمه يزيد بن سنان بن يزيد الرهاوي قال الحافظ: «ضعيف من كبار السابعة».

يعني أنه لم يسمع من أحد من الصحابة، بل هو من أتباع التابعين.

ثم رأيتُ ابنَ أبي حاتم قد أورد الحديث في «العلل» (٢ / ١١٥) كما أوردته، ثم قال:

«قال أبي: حدثنا بهذا الحديث ابن الطبّاع عن يحيى بن سعيد الأموي عن أبي فروة يزيد بن سِنان عن أبي مريم عن أبي خلاد».

فأدخل بينهما أبا مريم، ولم أعرفه، وهو رواية للبخاري، وصحح الأول، وقال ابن أبي حاتم:

«قلت لأبي: يصح لأبي خلّاد صحبةٌ؟ فقال: ليس له إسناد».

قلت: وأبو خلاد هذا هو غير السائب بن خلاد، وعبد الرحمن بن زهير، هذا لا يسمى. وله ترجمة في «الإصابة».

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٣١٧): حدثنا سليمان بن أحمد: ثنا **أحمد بن طاهر ابن حرملة**: ثنا جدي حرملة بن يحيى: ثنا ابن وهب: ثنا سفيان بن عيينة: حدثني رجل

قصير من أهل مصر يقال له عمرو بن الحارث عن ابن حجيرة عنه. وقال:

«غريب بهذا الإسناد من هذا الوجه عن ابن وهب».

قلت: وهو إسناد مركّب باطل، افتعله أحمد بن طاهر فإنه كذاب كما قال الدارقطني، وتبعه الهيثمي (١٠/ ٣٠٢).

وله شاهد آخر من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً مختصراً بلفظ:

«إذا رأيتم من يزهدُ في الدنيا فادْنوا منه فإنه يُلَقَّى الحكمة».

ولكنه واه جداً، قال أبو يعلى في «مسنده» (٤ / ١٦٠٧): حدثنا إسماعيل بن سيف البصري: ثنا عمر بن هارون البلخي عن سفيان عن عبد الله بن عبد الله بن جعفر عن أبيه. قال الهيثمي (١٠ / ٢٨٦):

«رواه أبو يعلى، وفيه عمر بن هارون البلخي وهو متروك».

قلت: وعبد الله بن عبد الله بن جعفر لم أعرفه، ولعل في النسخة تحريفاً.

وإسماعيل بن سيف، وهو ضعيف يسرق الحديث، وسيأتي له حديث آخر (٢٥٢٣).

١٩٢٤ - (خَصْلَتان مَن كانتا فيه كَتَبَه الله شاكراً صابراً: من نَظَر في دينهِ إلى مَن هو فوقَه فاقتدى به، ونظر في دُنياه إلى من هو دونَه فحمد الله على ما فضّله الله به عليه؛ كتبه الله شاكراً صابراً، ومَن نظر في دينه إلى من هو دونَه، ونظر في دُنْياه إلى من هو فوقَه، فأسِفَ على ما فاتَه منه؛ لم يكتُبْه الله شاكراً ولا صابراً).

ضعيف. رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٨٠ - رواية نعيم)، وعنه الترمذي (٢ / ٨٣)، وكذا البغوي في «شرح السنة» (١٤ / ٢٩٣ / ٤١٠٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٠٤)، عن ابن ثوبان كلاهما عن المثنى بن الصبّاح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وقال البغوي:

«هكذا رواه الخلّال وسُويد بن نصر عن ابن المبارك عن المثّنى بن الصباح عن عمرو ابن شعيب عن جده ـ ولم يذكرا: «عن أبيه» ـ، ورواه علي بن إسحاق عن المبارك عن المثنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه رفعه».

قلت: يشير البغوي إلى إعلال الحديث بالانقطاع والاضطراب. لكن رواية ابن السني ترجح الاتصال، لأنها توافق رواية من ذكر عن ابن المبارك زيادة: «عن أبيه»، ومن المحتمل أن يكون الاضطراب من المثنى نفسه؛ فإنه ضعيف اختلط في آخره كما في «التقريب». ومنه تعلم أن قول الترمذي عقبه:

«حديث حسن غريب».

فهو غير حسن، على أن قوله: «.. حسن»، لم يثبت في بعض النسخ، وهو الصواب، ولذلك كله جزم المناوي بضعف إسناده.

١٩٢٥ - (مَن رضيَ بالقليل من الرِّزق رضي الله منه بالقليل من العملِ، وانتظارُ الفَرَجِ من الله عبادةٌ).

ضعيف جداً. رواه أبو بكر الأزدي في «حديثه» (٤ - ٥) عن عبد الله بن شبيب: نا إسحاق الفَرَوي قال: نا سعيد بن مسلم بن بانَك أنه سمع علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عبد الله بن شبيب، قال الذهبي:

«واه، قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث...».

وقال في «الضعفاء»:

«مجمع على ضعفه».

وإسحاق الفروي هو ابن محمد من شيوخ البخاري، لكنه ضعيف من قبل حفظه، وبه أعلّه المناوي.

قلت: لكنّي وجدت له طريقاً أخرى، فقال أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (٢٣ / ١): أخبرنا الملاحمي (محمد بن أحمد بن موسى البخاري) قال: ثنا أبو إسحاق محمود بن إسحاق المطوّعي قال: ثنا عبد الله بن حماد الآمُلي قال: ثنا الربيع بن رَوْح قال: ثنا **سَلْم بن سالم** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، آفته سلم بن سالم وهو البلخي الزاهد، ضعفه أحمد والنسائي، وأشار الأصمّ إلى تكذيبه.

وفقرة الانتظار لها طرق أخرى سبق تخريجها برقم (١٥٧٣)، وبعدها هذا الحديث من الطريق الأولى من مصدرين آخرين.

١٩٢٦ - (يدخُل فقراءُ المسلمينَ الجنَّةَ قبلَ الأنبياءِ بأربعينَ خريفاً).

باطل بهذا اللفظ. أخرجه أحمد (٣ / ٣٢٤) من طريق **عَمرو بن جابر أبي زُرعة الحَضْرَمي** قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاريّ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سندٌ ضعيف جداً، عمرو هذا قال الذهبي:

«هالك، قال أحمد: روى عن جابرٍ مناكيرَ، وبلغني أنه كان يكذبُ، وقال النَّسائي: ليس بثقة».

قلت: ومن مناكيره هذا اللفظ: «الأنبياء». فإن المعروف إنما هو بلفظ: «الأغنياء». وهكذا وقع في «سنن الترمذي» (٢ / ٥٧) من هذا الوجه، فلا أدري أهو تحريف من بعض النساخ لمّا رآه باللفظ الأول واستنكره عدل به إلى اللفظ الآخر، أو أنَّ الرواية وقعت للتِّرمذي هكذا؟ ومما يُرَجِّح هذا أنه قال عقبه: «هذا حديث حسن». فلو كان عنده باللفظ الأول، لما حَسَّنه، بل لاستنكره. والله أعلم.

وقد رُوي باللفظِ الآخرِ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ:

«يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفاً».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٠ / ٢) من طريق ابن الخوار: ثنا مغيرة بن زياد: ثنا إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء قال: سمعتها تروي عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ . . . ، فذكره.

أورده في ترجمة ابن الخوار هذا واسمه حُميد بن حماد، وقال:

«يحدث عن الثقات بالمناكير، وهو قليل الحديث، وبعض أحاديثه على قلته لا يتابع عليه».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«لين الحديث».

والمغيرة بن زياد صدوق له أوهام.

والمحفوظ أن هذه المدة: «أربعين خريفاً»؛ إنما قالها ﷺ في فقراء المهاجرين، وأما فقراء المسلمين - عامة - فيدخلون الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة سنة. انظر «المشكاة» (٥٢٤٣ - ٥٢٥٨).

١٩٢٧ - (مَنْ جاعَ واحتاج فكتمهُ الناسَ حتى يُفضَى به إلى الله عزَّ وجل، فَتَحَ الله له رِزْقَ سنةٍ من حلال).

منكر. رواه تمام (٢٩ / ١) عن إسماعيل بن رجاء: ثنا موسى بن أعين عن الأعمش عن سعيد بن جُبير عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير **إسماعيل بن رجاء** ضعفه الدارقطني، ومن طريقه أخرجه ابن حِبَّان في «الضعفاء» والعقيلي في «الضعفاء» والطبراني في «الأوسط» وسُلَيم الرازي في «فوائده» والبيهقي في «شعب الإيمان»، عن أبي هريرة. وقال ابن حبان (١ / ١٣٠):

«هذا حديث باطل، لم يحدث به الأعمش، ولا رواه سعيد ولا حدث به أبو هريرة رضي الله عنه، ولا قاله رسول الله ﷺ، آفته إسماعيل بن رجاء الحصني».

وتبعه ابن الجوزي، فأقره في «الموضوعات» (٢/ ١٥٢)، وتعقبه السيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٧٢) بقول البيهقي:

«ضعيف، تفرد به إسماعيل وهو ضعيف».

ورواه الخطيب في «المتفق والمفترق»، وقال:

«غريب، لم نكتبه إلا من رواية إسماعيل بن رجاء عن موسى».

نقلتُه من «اللسان»، و«الجامع الكبير» (٢ / ٢٣٩ / ٢)، وذكر الأول في ترجمة إسماعيل أنَّ العُقيلي ذكره في «الضعفاء»، وأورد له من المناكير هذا الحديثَ. ولم أجد هذه الترجمةَ في نسخة «الضعفاء» المحفوظة في المكتبة الظاهرية، فلعلها سقطت من الناسخ، ويحتمل أنه استدركها بعد في قُصاصة ورق، ثم سقطت القُصاصة عند التجليد أو غيره. ولم ترد أيضاً في النسخة المطبوعة بتحقيق القلعجي، ولم يذكر الحديث في الفهرست، على ما فيه من أخطاء وخلط ونقص!

ثم ذكر السيوطي للحديث شاهداً قاصراً، وسنده ضعيف أيضاً، كما سيأتي برقم (٤٤٥٢). والله أعلم.

١٩٢٨ - (أثيبُوا أخاكُم، قالوا: وما إثابتُه؟ قال: تَدْعونَ الله له؛ فإنَّ في الدعاء إثابةً له).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٨٤) عن خلاد بن يحيى: ثنا يوسف بن ميمون الصباغ عن عطاء عن ابن عمر قال:

دُعي رسول الله ﷺ إلى طعام هو وأصحابه، فلما طعموا قال نبي الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف، يوسف بن ميمون الصباغ، قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف». وفي «الميزان» أن البخاري قال فيه:

«منكر الحديث جداً».

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً. لكنْ في إسناده مدلس ورجل لم يسم. انظر تعليقنا على الحديث (١٩٣) من «الكلم الطيب».

١٩٢٩ - (مَن كانَتْ له سريرةٌ صالحةٌ أو سيئةٌ؛ نَشر الله منها رداءً يعرف به).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (١٠٠ / ٢)، والقضاعي (٤٣ / ٢)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته من مرو» (٦٢ / ١) عن **صالح بن مالك الأزدي**: ثنا **حفص بن سليمان**: ثنا علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: سمعت عثمان بن عفان يقول على منبر رسول الله ﷺ مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«لا يرويه عن علقمة غير حفص، وعامة حديثه غير محفوظ».

قلت: وقال الحافظ في «التقريب»:

«متروك الحديث مع إمامته في القراءة».

وصالح بن مالك أورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤١٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً..

لكن رواه القضاعي من طريق محمد بن بكار قال: نا حفص بن سليمان عن علقمة ابن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي به.

١٩٣٠ - (شَيَّبَتْني هودٌ وأخواتُها؛ وما فُعِل بالأمم قَبْلي).

ضعيف. رواه ابن سعد (١ / ٤٣٥): أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن **علي بن أبي علي** عن جعفر بن محمد عن أبيه

أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أنا أكبر منك مولداً وأنت خير مني وأفضل! فقال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فإنه مع إرساله، فيه علي بن أبي علي وهو القُرشي. قال ابن عدي:

«مجهول، منكر الحديث».

والحديث صحيح دون قوله: «وما فعل...»، وقد خُرِّج في «الصحيحة» (٩٥٥).

١٩٣١ - (أجل، شَيَّبَتْني (هودٌ) وأخواتُها. قال أبو بكر: بأبي وأُمي وما أخواتُها؟ قال: (الواقعة)، و (القارعة)، و (سأل سائل)، و (إذا الشمس كُوِّرت)، [و (الحاقة)]).

ضعيف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١ / ٤٣٥)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٥٨)، من طريق أبي صخر أنَّ **يزيد الرقاشي** حدّثه قال: سمعت أنس بن مالك يقول:

«بينما أبو بكر وعمر جالسانِ في نحر المنبر، إذ طَلَع عليهما رسولُ الله ﷺ من بعض بيوت نِسائِه، يمسحُ لحيتَه، ويرفعُها فينظر إليها، قال أنس، وكانت لحيتُه أكثرَ شيباً من رأسه، فلمّا وقف عليهما سلَّم، قال أنس: وكان أبو بكر رجلاً رقيقاً، وكان عمر رجلاً شديداً، فقال أبو بكر: بأبي وأُمّي لقد أسرع فيك الشيبُ، فرفعَ لحيتَه بيدهِ، فنظر إليها، وترقرقت عينا أبي بكر، ثم قال رسول الله ﷺ. . .» فذكره.

قال أبو صخر: فأخبرتُ هذا الحديثَ ابنَ قُسَيط، فقال: يا أحمد! ما زلتُ أسمعُ هذا الحديثَ من أشياخي فلِمَ تركتَ: الحاقَّة وما الحاقَّة؟».

قلت: وهذا سندٌ ضعيفٌ، لأنَّ يزيد هذا؛ وهو ابن أبان ضعيف كما في «التقريب».

وقد روي عنه بلفظ:

«شيبتني (هودٌ) وأخواتها: (الحاقَّة)، و(الواقعة)، و(عَمَّ يتساءلون)، و(هل أتاك حديث الغاشية)».

أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٢ / ٣٥ / ٢) عن **محمد بن يونس**: ثنا **حاتم بن سالم القزاز**: ثنا **عمرو بن أبي عمرو العَبْدي**: ثنا يزِيد بن أبان عن أنس بن مالك عن أبي بكر الصديق قال:

«قلت: يا رسول الله! عجل إليك الشيب، قال. . .»: فذكره.

قلت: وهذا إسناد هالك، محمد بن يونس الكديمي وضاع.

وحاتم بن سالم القزاز لينِّ أيضاً.

وعمرو بن أبي عمرو العبدي لم أعرفه، ويحتمل أن يكون عمرو بن شمر، وهو متروك. راجع «الميزان».

نعم، قد صح الحديث من رواية ابن عباس مرفوعاً دون ذكر (القارعة)، و(سأل سائل)، و(الحاقة). وذكر مكانها: (هود)، و(المرسلات)، و(عم يتساءلون). وقد خرج في المصدر السابق.

١٩٣٢ - (ذِكرُ الأنبياءِ مِن العِبادةِ، وذكرُ الصالحينَ كفَّارةُ الذنوب، وذكرُ الموتِ صدقةٌ، وذكرُ النَّارِ مِن الجهادِ، وذكرُ القبرِ يقرِّبُكم من الجنَّةِ، وذكرُ النَّارِ يباعِدُكم من النَّار، وأفضلُ العبادةِ تركُ الجهلِ، ورأْسُ مالِ العالمِ تركُ الكِبْرِ، وثمنُ الجنةِ تركُ الحسدِ، والندامةُ مِن الذُّنوب التوبةُ الصادقةُ).

موضوع. رواه الديلمي (٢/٨٢/١) من طريق **أبي علي بن الأشعث**: حدثنا شريح ابن عبدالكريم: حدثنا جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي الحُسيني أبو الفضل في «كتاب العروس»: حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً.

وابن الأشعث كذبوه. كذا في «ذيل الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ص ١٩٤ - ١٩٥).

قلت: ومع ذلك فقد أورده في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي هذه عن معاذ! ومن غرائبه أنه أورد منه طرفه الأول الحاوي على الجمل الخمسة دون الرابعة منها، فأوهم أنه ليس عند الديلمي بهذا التمام!

ثم إن ابن الأشعث اسمه محمد بن محمد بن الأشعث، قال الدارقطني:

«آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب - يعني العلويات -».

وساق له ابن عدي جملة موضوعات. وأعله المناوي بعلتين أخريين لا وزن لهما هنا، ثم اقتصر في «التيسير» على قوله: «إسناده ضعيف»!

١٩٣٣ ـ (الدُّنيا دارُ مَن لا دارَ له، [ومالُ مَن لا مالَ له]، ولها يجمعُ مَن لا عقلَ له).

ضعيف. رواه أحمد في «المسند» (٦ / ٧١) من طريق دُويد عن أبي إسحاق عن عروة (وفي الأصل: زُرعة) عن عائشة مرفوعاً.

وقال ابن قُدامة في «المنتخب» (١٠ / ١ / ٢):

«هذا حديث منكر».

قلت: وأبو إسحاق الظاهر أنه السَّبيعي، وهو مُدَلِّس مختلطٌ.

ودُويد، وهو ابن نافع. قال الحافظ:

«مقبول». كذا قال، وفيه نظر، فقد روى عنه جمع، منهم الليث بن سعد، ووثقه الذهلي وغيره، وقال ابن حبان:

«مستقيم الحديث». وكذا قال الذهبي.

وقد تابعه أبو سليمان النصيبي عند ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ق٢٩ / ٢)، فالعلة السبيعي. ولذلك فإنه لم يصب من جود إسناده كالمنذري في «الترغيب» (٤ / ١٠٤)، والعراقي في «التخريج» (٣ / ٢٠٢)، وتبعهم المناوي والزرقاني، وقلدهم الغماري كعادته في «كنزه» (١٧٩٩)، وكأنهم لم يقفوا على شهادة إمام السنة بنكارته، كما تقدم.

وقد أحسن صنعاً الحافظ السخاوي في «المقاصد» في اقتصاره على قوله (٢١٧ / ٤٩٤):

«ورجاله ثقات»، وسبقه إلى ذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٨٨)، فلم يصححاه، خلافاً لفهم الزرقاني في «مختصر المقاصد» (١٠٨ / ٤٦٤):

«صحيح»!

ومثل هذا الفهم لكلمة: «رجاله ثقات» خطأ شائع مع الأسف كما نبهنا عليه في غير ما موضع.

هذا، والحديث رواه أحمد في «الزهد» (ص١٦١) عن مالك بن مِغول قال: قال عبدالله: فذكره موقوفاً على عبدالله، وهو ابن مسعود.

ورجاله ثقات أيضاً، ولكنه منقطع، مالك هذا تابع تابعي، روى عن السبيعي ونحوه.

والحديث عزاه السيوطي لأحمد والبيهقي في «الشعب» عن عائشة. والبيهقي فيه عن ابن مسعود موقوفاً. فمن أخطاء المناوي قوله عقبه في «التيسير»:

«بأسانيد صحيحة»!

١٩٣٤ - (مَن كان موسِراً لأن يَنْكِح، فلمْ ينكِحْ؛ فليسَ مِني).

ضعيف. رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ١ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (١ / ١٦٢ / ١)، والبيهقي في «السنن» (٧ / ٧٨) وفي «شُعَبِ الإيمان» (٢ / ١٣٤ / ٢)، والواحدي في «الوسيط» (٣ / ١١٤ / ٢)، عن ابن جُريج عن عمير بن مُغَلِّس عن أبي نجيح مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف وفيه عِلَلٌ:

الأولى: الإرسال فإن أبا نجيح هذا تابعي ثقة واسمه يسار.

الثانية: ضعف عمير بن مُغَلّس أورده العُقَيلي في «الضعفاء» (ص ٣١٧)، وقال:

«روى عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جُبَيْر ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به».

ثم ساق له حديثاً يأتي بلفظ:

«لا ينقطع دولة ولد فلان . . .».

وقال الذهبي فيه:

«شامي لا يعرف»، فقول الهيثمي (٤ / ٢٥١ - ٢٥٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» وإسناده مرسل حسن كما قال ابن معين».

فهو غير حسن، كيف وفيه علة أخرى وهي عنعنة ابن جريج؟ لكنه قد صرّح

بالتحديثِ عند البيهقي، فانتفت شبهة تدليسه. وانحصرت العِلّةُ فيما تقدم، وبالأولى أعله البيهقي فقال:

«هذا مرسل».

١٩٣٥ - (الخِتانُ سُنَّةٌ للرجالِ، مَكْرمةٌ للنساءِ).

ضعيف. رُوي من حديث أسامة الهُذلي والد أبي المَليح، وشدّاد بن أوْس، وعبد الله ابن عباس:

١ - أما حديث أسامة الهذلي، فيرويه عباد بن العوام عن الحجّاج **عن** أبي المَليح بن أسامة عن أبيه أن النبي ﷺ قال: فذكره.

أخرجه أحمد (٥ / ٧٥).

وهذا إسناد رجاله ثقات، غير أنّ الحجاج وهو ابن أرطاة مدلس وقد عنعنه، وقد اختلف عليه في إسناده فرواه عبّاد عنه هكذا، وتابعه حفص بن غياث عن الحجاج به.

أخرجه البيهقي (٨ / ٣٢٥) من طريق إبراهيم بن الحجاج عن حفص به. وقال البيهقي:

«الحجاج بن أرطاة لا يُحتج به».

وخالفهما محمد بن فضيل فرواه على وجه آخر، لكن خولف إبراهيم فيه عن حفص، وهو الآتي:

٢ - وأما حديث شداد، فيرويه ابن فضيل **عن الحجاج بن أرطاة** عن أبي المَليح عنه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧١١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧ / ٢٦٣ / ٢)، وتابعه حفص بن غياث برواية عارم أبي النعمان: ثنا حفص بن غياث عن حجاج به. رواه الطبراني (٧١١٣).

وخالفهم جميعاً عبد الواحد بن زياد، فقال: ثنا الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب مرفوعاً به.

أخرجه البيهقي وقال:

«وهو منقطع».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤٧)؛ بعد أن ذكره من طريق حفص وعبدالواحد:

«قال أبي: الذي أتوهّم أنّ حديث مكحول خطأ، وقد رواه النعمان بن المنذر عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: الخِتان سُنّة . . .».

قلت: يعني أن الصواب مرسل.

وبالجملة؛ فالحديث من طريق الحجاج ضعيف لعنعنته واضطرابه في إسناده، لكن قد يُقَوّيه مرسَل مكحول، فإن النعمان بن المنذر صدوق.

٣ - وأما حديث ابن عباس، فيرويه **الوليد بن الوليد**: نا ابن ثوبان عن محمد بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكره.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ١٢٨ / ١) أو (١١٥٩٠)، والبيهقي (٨ / ٣٢٤ - ٣٢٥)، وقال:

«هذا إسناد ضعيف، والمحفوظ موقوف».

قلت: رجاله موثقون، غير الوليد بن الوليد، وهو العنسي القلانسي الدمشقي، قال ابن أبي حاتم: (٤ / ٢ / ١٩):

«سألت أبي عنه؟ فقال: هو صدوق، ما بحديثه بأس، حديثه صحيح».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«قال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني وغيره: متروك».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«قلت: هو الوليد بن موسى، وموسى أظنُّه جده، فهو رجلٌ واحدٌ جعلهما الذهبيُّ اثنين».

قلت: وقال الذهبي في ابن موسى:

«قال الدارقطني: منكر الحديث. وقوّاه أبو حاتم. وقال غيره: متروك. ووهّاه العقيلي وابن حبان. له حديث موضوع».

قال الحافظ عقب كلام أبي حاتم المتقدم:

«وقال الحاكم: روى عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان أحاديث موضوعة. وبين الكلامين تباينٌ عظيمٌ».

قلت: ولم يترجّح عندي الأقربُ إلى الصوابِ منهما، ولذلك، فلم يستقرَّ الرأي على الاستشهاد بحديثه، ولا سيما أنه روي موقوفاً، فأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٠٩) من طريق خلف بن عبد الحميد: نا عبد الغفور عن أبي هاشم الرُّمَّاني عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: فذكره موقوفاً عليه.

ولكنه إسنادٌ واهٍ جداً، عبد الغفور هذا هو أبو الصباح الأنصاري، قال ابن حبان:

«كان ممن يضع الحديث».

وقال البخاري:

«تركوه».

وخلف بن عبد الحميد. لم أعرفه، وليس هو خلف بن عبد الحميد السَّرَخْسي الذي في «الميزان»، فإنَّ السرخسي أعلى طبقة منه.

وله طريقٌ أُخرى موقوفاً أيضاً خيرٌ من هذه، أخرجه الطبراني أيضاً (١٢٨٢٨)، والبيهقي (٨ / ٣٢٥)، عن سعيد بن بشير عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس به.

ورجاله ثقات غير سعيد بن بشير، وهو ضعيف كما في «التقريب».

وجملة القول: أنَّ الحديثَ ضعيفٌ مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصحُّ، وهو معنى قول البيهقي المتقدم:

«والمحفوظ موقوف».

(تنبيـه): نقـل صاحبنـا الشيـخ حمدي عبـد المجيـد السلفي ـ بارك الله في جهوده في خدمته لكتب السنة ـ عن الحافظ ابن الملقن في «البدر المنير» حول هذا الحديث وطرقه منها؛ حديث ابن عباس هذا الثالث المرفوع من طريق الوليد بن الوليد، عزاه للطبراني والبيهقي، لكن وقع فيما نقله عنه: الوَليد بن مسلم. فلا أدري أهكذا رآه صاحبنا في «البدر»، أم هو أخطأ عليـه؟ فليس لابن مسلم ذِكْـرٌ في هذا الحـديث، ومن العجيب أنـه عزاه إلى نسخـة الطبراني المخطوطة المحفوظة في المكتبة الظاهرية بمجلدتها وورقتها ووجهها كما تقدم منّي، ولم يعـزه إلى المطبـوعـة التي حققهـا هو! وكـذلـك ذكـر المجلدة والصفحـة المتقـدمـة لسنن البيهقي، ومع ذلك وقع هذا الخطأ منه. والمعصوم من عصمه الله تعالى.

ومما سبق تعلم أن ما في «المرقاة» (٤ / ٤٥٦): «رواه أحمد بسند حسن» غير حسن.

١٩٣٦ ـ (سيأْتي على الناسِ زمانٌ لا يبقى من القرآنِ إلا رسمُه، ولا من الإِسلامِ إلا اسمُـه، يقسمـونَ بهِ وهم أبعـدُ الناسِ منه، مساجدُهم عامرةٌ، خرابٌ من الهُدى، فقهاءُ ذلك الزمانِ شرُّ فقهاءٍ تحتَ ظلِّ السماءِ، منهُم خرجتْ الفتنةُ، وإليهم تعودُ).

ضعيف جداً. أخـرجـه الديلمي في «مسنده» (١٠٧ / ١) من طريق الحاكم بسنده عن خالد بن يزيد الأنصاري عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: خالد هذا الظاهر أنه العمري المكي؛ فإنه يروي عن ابن أبي ذئب، كذبه أبو حاتم ويحيى، وقال ابن حبان (١ / ٢٥٨):

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

ثم رواه الـديلميّ من طريق إسـماعيـل بن أبي زياد عن ثور عن خالد بن معدان عن معاذ نحوه.

قلت: وهـذا ـ كالـذي قبله ـ موضوع، آفته إسماعيل هذا، وهو السكوني القاضي، قال ابن حبان (١ / ١٢٩):

«شيخ دجال، لا يحل ذكره في الحديث إلا على سبيل القدح فيه».

وقد وجدت له طريقاً ثالثاً، فقال ابن أبي الدنيا في كتاب «العقوبات»: نا **سعيد بن زنبـور** قال: نا يزيـد بن هارون عن **عبـد الله بن دكين** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فذكره مرفوعاً.

قلت: وهـذا إسنـاد واهٍ، عبـد الله بن دكـين مختلف فيـه، وفي ترجمتـه ساق الحديث الذهبيُّ مشيراً إلى نكارته. وهذا هو الوجه عندي إن كان قد صح رواية يزيد له عنه، فإن **سعيد** بن زنبور لم أجد من ترجمه.

وقـد خالفـه **محمـد بن مسلمـة** فقـال: حدثنا يزيد بن هارون به لكنه أوقفه على علي رضي الله عنه.

أخرجه **الدينوري** في «المنتقى من المجالسة» (**١٩ ـ ٢٠** مخطوطة حلب): حدثنا يزيد ابن هارون..

ومحمـد بن مسلمـة هو الـواسطي صاحب يزيـد بن هارون، مختلف فيه، والأكثرون على تضعيفه، بل قال أبو محمد الخلال.

«ضعيف جداً».

وقال الذهبي:

«أتى بخبر باطل اتُّهم به».

لكن الدينوري نفسه متهم، فراجع ترجمته في «الميزان».

وجملة القول؛ أن هذا الحديث بهذه الطرق الثلاث، يظل على وهائه لشدة ضعفها، وإن كان معناه يكاد المسلم أن يلمسه؛ بعضه أو جله في واقع العالم الإسلامي، والله المستعان.

١٩٣٧ - (من أعان ظالماً سَلَّطه الله عليه).

موضـوع. رواه أبـو حفص الكتَّـاني في «جزء من حديثه» (١٤١ - ١٤٢): حدثنا **أبو سعيد (هو الحسن بن علي العَدَوي)**: نا سعيد بن عبد الجبار الكرابيسي أبو عثمان: نا حماد ابن سلمة عن عاصم عن زِرّ عن عبد الله مرفوعاً.

قلت: وهـذا إسنـاد موضـوع، رجاله كلهم ثقات؛ غير العَدَوي هذا، وهو كذاب، فهو آفته، قال ابن عدي:

«يضع الحديث، وعامة ما حدث به - إلا القليل - موضوعات، وكنا نتهمه بل نتيقن أنه هو الذي وضعها».

والحـديث سوّد به السيـوطي «جـامعـه الصغـير»! وقد عزاه لابن عساكر وحدَه، وقد تعقَّبه المناوي بأن فيه العدوي المذكور، قال:

«قال السخاوي: هو متهم بالوضع فهو آفته».

وقصّـر الحـافـظ ابن كثـير فأورده في «التفسـير» (٢ / ١٧٦) من طريق سعيـد بن عبـد الجبـار الكـرابيسي . . إلـخ، وكان الأولى به، بل الواجب عليه أن يقول: من طريق الحسن بن علي العدوي . . إلخ، حتى يتبين للباحث حقيقة إسناده، وأن لا يحذف منه ما يدلّ على وضعه، ولا يشفع له ما صنعَ قولُه عقب الحديث:

«وهذا حديث غريب».

فإنّـه لا يكشفُ به عن وضعـه لدى عامّـة القراء، بل وبعض الخاصة أيضاً، ولذلك اغـتر به مختصـره الصـابوني فأورد كلام ابن كثير هذا في حاشية كتابه (١ / ٦١٩)، ولم يزد! ولا حقَّق في سنـده، وأنى له ذلـك! وكـل أحاديث مختصره هكذا: ينقـل كلام ابن كثير من «تفسيره» فيجعله هو في حاشية «مختصره» موهماً القراء أنه من تخريجه! فالله المستعان.

١٩٣٨ - (أَكْثَرُ القبائلِ في الجنّة مَذْحَجُ).

ضعيف. رواه ابن وهب في «الجامع» (ص ١) عن **عتبة بن أبي حكيم** الهَمْداني عن ابن شهاب رفعه.

وهذا سند مرسل ضعيف، فإن عتبة هذا ضعيف، وابن شهاب تابعي صغير، أكثر روايته عن كبار التابعين كابن المسيب وغيره، ويروي أحياناً عن صغار الصحابة كأنس ونحوه، فهو مُرْسَل أو مُعْضَل.

١٩٣٩ - (لا تَلْعَنوا تُبَّعاً فإنه قد كان أسلم).

ضعيف. رواه ابنُ وهب في «الجامع» (ص ١): حَدَّثني ابن لَهيعة أن **عمرو بن جابر الحضرمي** حدثه أنه سمع سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الحضرمي فإنه شيعي ضعيف.

وقد أخرجه أحمد في «مسنده» (٥ / ٣٤٠) من طريق أخرى عن ابن لهيعة به، ولفظه:

«لا تسبوا . . .».

قلت: وهو بهذا اللفظ ثابت، لأن له شواهد، ذكرته من أجلها في «الصحيحة» برقم (٢٤٢٧).

١٩٤٠ - (من تبرأ من وَلَدِهِ أتا[١] يومَ القيامةِ مَعقوداً بين طرفَيْهِ).

ضعيف. رواه ابن وهب في «الجامع» (٢) بسند صحيح عن ابن شهاب مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله أو إعضاله. وهو مما خلت منه «الجوامع»: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«الزيادة عليه»، و«الجامع الأزهر»! وكذلك الأحاديث الثلاثة التالية.

---

(١) كذا الأصل المطبوع، ولما رجعت إلى أصله المخطوط المصور مع «المطبوع»، رأيت أنه لم يبق فيه من هذه اللفظة إلا الألف الممدودة في آخرها، فألقي في نفسي أنه لعله: (جاء)، والله أعلم.

١٩٤١ - (مِنَ العبادِ عبادٌ لا يُكَلِّمُهم الله يومَ القيامة، ولا يُزكيهم، ولا يُطهرهم، ولا ينظر إليهم: المتبرىءُ من والديهِ رغبةً عنهما، والمتبرىء من وَلَده، ورجلٌ أنعم عليه قومٌ فَكفَر نعمتَهم وتبرأ منهم).

ضعيف. رواه ابن وهب في «الجامع» (٢ - ٣) عن **زبّان بن فائد** عن سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، زبّان بن فائد قال الحافظ:

«ضعيف الحديث مع صلاحهِ وعبادتهِ».

والحديث من الأحاديث التي خلت منها «الجوامع»؛ كما تقدم التنبيه عليه آنفاً.

١٩٤٢ - (كُلُّ العَرَبِ من وَلَدِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ عليهِ السلامُ).

ضعيف. أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١ / ٥١)، عن ابن لَهيعة عن **ابن أنْعم** عن **أخي بكر بن سوادة**[1] أنه سمع عُلَيّ بن رباح اللَّخْمي يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مرسَلٌ، فابن رباح تابعي ثقة.

وأخو بكر بن سوادة لم أعرفه.

وابن أنعم ضعيف، واسمه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي.

١٩٤٣ - (إنَّ مَثَلَ الأشعريّينَ في النّاسِ كَصِرار المِسْكِ).

ضعيف. أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٤): وأخبرني سعيد بن أبي أيوب عن شُرَحبيل بن شريك قال: سمعت عُلَيّ بن رباح يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ فإنّما علته الإرسال.

---

(١) وقع في «الجامع»: «عن أخي بكر بن . . .»، سقط من النسخة والد بكر، ووقع في «الطبقات»: أخبرني بكر بن سويد. وأظنه خطأ، والله أعلم.

١٩٤٤ - (احْفَظُوني في العبّاسِ ، فإنّه بقيّةُ آبائي ، وإنَّ عَمَّ الرجلِ صِنْوُ أبيهِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠ / ٦٨) عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث قال : حدثني عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يزيد بن أبي زياد هو الهاشمي مولى عبد الله بن الحارث قال الحافظ :

«ضعيف ، كبر فتغير ، وصار يتلقّن» .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١١٩) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً به دون قوله : «وإنَّ عم الرجل . . .» .

وإسناده ضعيف فيه من لا يعرف ، ومن ضعف ، كما شرحته في «الروض النضير» رقم (٢٨٩) .

وكذلك أخرجه ابن عدي وغيره من حديث علي رضي الله عنه ، وإسناده ضعيف جداً ، وقد روي باللفظ الآتي :

(تنبيه) : قوله : «إن عم الرجل صنو أبيه» . صحيح ؛ جاء في حديث لمسلم عن أبي هريرة ، مخرج في «الإرواء» (٨٥٨) .

١٩٤٥ - (اسْتَوْصوا بالعبّاسِ خيراً ، فإنَّه عَمّي وصِنْوُ أبي) .

ضعيف جداً . رواه ابن وهب في «الجامع» (ص ١٥) ، وابن عدي (١٩٧ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (٨ / ٤٦٣ / ١) ، وابن السمّاك في «جزء من حديثه» (٦٧ / ١) ، وعنه ابن عساكر أيضاً ، عن حسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ، الحسين هذا كذّبه مالك وأبو حاتم وغيرهما .

وقال ابن معين :

«ليس بثقة ولا مأمون».

ولـه شاهـد من حديث ابن عبـاس أخـرجـه الطـبراني (٣ / ١١٠ / ١) عن زيد بن الحُرَيْش: نا عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.

ولكنه ضعيف جداً، عبد الله بن خراش قال الحافظ:

«ضعيف، وأطلق عليه ابنُ عمَّار الكذبَ».

وزيد بن الحُرَيش قال ابن حبان في «الثقات» (٨ / ٢٥١):

«ربما أخطأ».

وقال ابن القطان:

«مجهول الحال».

١٩٤٦ - (رَحِمَ الله والِداً أعانَ ولدَه على بِرِّه، قالوا: كيفَ يا رسولَ الله؟ قال: يَقْبَلُ إحسانَه، ويتجاوَزُ عن إساءَتِه).

ضعيف. أخـرجـه ابن وهب في «الجـامـع» (ص ٢١) قال: بَلَغني عن عطاء بن أبي رَبَاح أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيف لإرسالِه وانقطاعِه.

وقد رُوي موصولاً، أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «آداب الصُّحبة» (١٤٧ / ١) عن أحمد بن علي بن مَهْدي بن صدقة: ثنا أبي: ثنا علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً به، دون قوله: «قالوا . . .».

وهذا إسناد واهٍ جداً، ابن صدقة هذا أورده الذهبي، فقال:

«عن أبيه عن علي بن موسى الرضا. وتلك نسخة مكذوبة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، وما علمتُ للرِّضا شيئاً يصح عنه».

وأبوه علي بن مهدي بن صدقة، لم أعرفه، ولم يورده الذهبي ولا العَسْقلاني في كتابيهما.

والحديثُ دونَ الزيادةِ قال العِرَاقي في «تخريج الإحياء» (٢ / ١٩٣):

«رواه أبو الشيخ ابن حيّان في «كتاب الثواب» من حديث علي بن أبي طالبٍ وابن عمر بسند ضعيف، ورواه النَّوْقاني من رواية الشعبي مُرَسلًا».

١٩٤٧ - (إنَّ روْحَيِ المؤمنَينِ لَيَلْتَقِيانِ على مسيرةِ يومٍ، وما رأى أحدُهما صاحبَه [قطّ]).

ضعيف. أخرجه ابنُ وهب في «الجامع» (ص ٢٧)، وأحمد في «المسند» (٢ / ١٧٥ و ٢٢٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٦١)، من طريق درّاج عن عيسى بن هلال الصَّدَفي عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا سندٌ ضعيفٌ، عيسى بن هلال الصَّدَفي في النفس من حديثه شيء، وقد وثقه ابن حبان، وأشار الذهبي في «الكاشف» إلى تضعيف توثيقه بقوله:

«وُثِّقَ».

وقال الحافظ:

«صدوق».

ودراج ضعيف، أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال:

«ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير».

وبهذا أعله المناوي، ولكنه أعله بابن لهيعة أيضاً، وليس بشيء؛ لأنه متابع عند ابن وهب والبخاري.

١٩٤٨ - (لو بَغَى جَبَلٌ على جَبَلٍ، لَجَعَلَ الله عز وجل الباغِيَ منهما دكًّا).

ضعيف. رواه ابن لال عن أبي هريرة مرفوعاً، كما في «الجامع الكبير» (٢ / ١٤٢ / ١)، وكذا في «الجامع الصغير» أيضاً، لكنه ذكره بلفظ:

«لو بغى جبلٌ على جبلٍ، لَدُكَّ الباغي منهما».

فلا أدري أي اللفظينِ منهما هو لفظُ ابنِ لال عن أبي هريرة! وأمّا إسناده، فلم أَقِفْ عليه، وبَيَّضَ له المُناوي، فلم يتكلّم عليه بشيء، ولكنّه تعقّب السيوطي بقوله:

«وظاهِرُهُ أنّ المصنف لم يره مُخَرَّجاً لأشهر منه، ولا أمثل، وهو ذهولٌ عجيبٌ، فقد خرَّجه البخاري في «الأدب المفرد» باللفظ المذكور عن ابن عبّاس، وكذا البيهقي في «الشعب» وابن حبان وابن المبارك وابن مردويه وغيرهم، فاقتصاره على ابن لال من ضِيق العَطَن».

قلت: وفي هذا التعقُّبِ تحاملٌ ظاهرٌ على السيوطي، بل فيه إيهامٌ فاحشٌ، من وجوه:

الأول: أنه يُوهِمُ أنَّ هؤلاء جميعاً أخرجوه مرفوعاً، وليس كذلك، فالبُخاري مثلاً إنما أخرجه موقوفاً كما يأتي.

الثاني: أنه يُوهِمِ أنّهم أخرجوه كلُّهم عن ابن عباس، وهو خلافُ الواقع؛ فابن حبّان أخرجه في «الضعفاء» (١/ ١٥٥) عن أنس، في ترجمة أحمد بن محمد بن الفضل، وقال: «إنه كان يضع الحديث».

وابن مردويه رواه عن ابن عمر كما في «المقاصد الحسنة» (ص ٣٤٢ / ٨٨٨)، وكذا ابن عدي في «الكامل» (١٢ / ١)، ومنه تبين أن فيه **إسماعيل بن يحيى التَّيْمي**، وهو كذّابٌ وضّاعٌ.

وابن المبارك رواه في «الزهد» عن فِطْر بن خليفة عن أبي يحيى عن مجاهد مرسلاً.

وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٤١)، وقال:

«اختُلف فيه على أبي يحيى القتَّات، ورواه الثَّوْري وإسرائيل عن أبي يحيى القَتَّات عن مجاهد عن ابن عباس. فقال أبي: حديث مجاهد عن ابن عباس قوله أصح».

قلتُ: وهكذا موقوفاً عليه أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٨): حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا فِطْر عن **أبي يحيى** سمعت مجاهداً عن ابن عباس به.

وهكذا رواه البيهقي في «الشعب». وأما ابن مردويه فرواه من طريق فِطْر به مرفوعاً.

قلت: وأبو يحيى القتات لين الحديث، فهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً، لكنه قد توبع على وقفه، فقال ابن وهب في «الجامع» (ص ٤٤): أخبر ني يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن

زَحْر عن سُليمان عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: فذكره.

وسُليمان هو الأعمش، وابن زَحْر ضعيف، لكنه قد توبع، فقال علي بن حرب الطائي في «حديثه» (٧٩ / ١): حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش به. وتابعه الثوري عن الأعمش به. رواه ابن مردويه.

وهذا إسناد صحيح. فالصواب في الحديث الوقف. وبالله التوفيق.

١٩٤٩ - (مَنْ لم يقبلْ رُخصةَ الله؛ كان عليه من الإثمِ مثلُ جبالِ عَرفة).

منكر. رواه أحمد في «المسند» (٢ / ٧١)، وعبد بن حُمَيد في «المنتخب من مسنده» (٩١ / ٢)، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (٢٦٥ و٢٩٢)، من طرق عن ابن لهيعة: حدثنا أبو طعمة قال: كنت عند ابن عُمر إذ جاءه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الرحمن إني أقوى على الصيام في السفر؟ فقال: فذكره مرفوعاً.

وخالفهم قتيبة بن سعيد فقال: عن ابن لهيعة عن رُزيق الثقفي عن عبد الرحمن بن شماسة عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

أخرجه أحمد (٤ / ١٥٨)، وابن منده في «المعرفة» (٢ / ٩٢ / ٢)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١ / ١٠٤ / ٢)، وقال:

«لا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن لَهيعة».

قلت: وهو ضعيفٌ لسوءِ حفظه، وقد اضطرب في إسناده كما ترى، وكأن الهيثمي لم يتنبه لهذا؛ فإنه بعد أن ساقه من الوجه الأول (٣/ ١٦٢)، وحسن إسناده، ساقه من هذا الوجه، وقال:

«رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط»، وفيه رزيق الثقفي، ولم أجد من وثقه ولا جرحه، وبقية رجاله ثقات»!

كذا قال، وهو من تساهله المعروف، فابن لهيعة فيه كلام كثير لسوء حفظه، واضطرابه في هذا الحديث يؤيد ذلك، ولذلك قال البخاري في حديثه هذا كما في «الميزان»،

وأقره: «منكر».

قلت: ومنه يُعلم أنَّ قول الحافظ المنذري عن شيخهِ الحافظ أبي الحسن: أنه قال: «إسناد أحمد حسن».

فليس بحسن، لضعف ابن لهيعة، واضطرابه في إسناده، واستنكار الإمام البخاري إياه، وإن كان العراقي حسنه أيضاً؛ كما نقله عنه المناوي، وتبعه في «التيسير».

١٩٥٠ - (ثلاثٌ من كُنَّ فيه فهي راجعةٌ على صاحِبها: البغيُ والمكرُ والنّكْثُ، ثم قرأ: ﴿ولا يحيقُ المكرُ السَّيىءُ إلاّ بأهلهِ﴾، وقال: ﴿يا أيها الناس إنما بغيُكم على أنفسِكم﴾، وقرأ: ﴿فَمن نَكثَ فإنَّما ينكُثُ على نفسِه﴾).

ضعيف. رواه أبونعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٧١)، وعنه الخطيب (٨ / ٤٥٠)، عن النضر بن هشام: ثنا مروان بن صبيح: ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، مروان بن صبيح قال الذهبي في «الميزان»:

«لا أعرفه، وله خبر منكر».

ثم ساق له هذا من طريق أبي نعيم، وقال عقبه:

«النضر، قال ابن أبي حاتم: أصبهاني صدوق».

ووقع في «اللسان»:

«النضر، قال ابن أبي حاتم: مروان الأصبهاني صدوق».

وهـذا خطأ مطبعي، والصـواب ما في «الميـزان» كما يشهد له ما في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٤٨١)، ولم يورد مروان هذا أصلاً.

والحـديثُ رواه أبـو الشيـخ أيضـاً وابن مردويه معاً في «التفسير» من هذا الوجه كما في «الجامع الصغير»، وقال في «التيسير»:

«إسناده ضعيف».

١٩٥١ ـ (ثلاثٌ مَن فعلهنّ فقد أجرمَ: من اعْتَقَد لواءً في غير حقٍّ، أو عقَّ والدَيْهِ، أو مشىٰ مع ظالمٍ لينصرَه فقد أجرم، يقولُ الله سبحانه: ﴿إنَّا مِنَ المجرمِينَ مُنتَقِمونَ﴾).

ضعيف. رواه الثعلبي (٣ / ٨٩ / ١)، والواحدي في «الوسيط» (٣ / ٢٠٣ / ٢)، عن إسماعيل بن عيّاش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عُبادة بن نُسَيّ عن جُنادة بن أبي أميّة عن مُعاذ بن جبل مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات غير عبد العزيز بن عبيد الله، وهو ابن حمزة ابن صُهيب، قال الذهبي:

«واهٍ، ضعّفه أبو حاتم وابن مَعين وابن المَديني، وما روى عنه سوى إسماعيل بن عيّاش».

ومن طريقه رواه ابن مَنيع «في المعجم»، وابن جرير، وابن أبي حاتم؛ كما في «الجامع الكبير»، والطّبراني في «الكبير» (٢٠/ ٦١/ ١١٢)، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٩٠)، وأقره المناوي في «الفيض»، ومن ثم جزم بضعف إسناده في «التيسير».

١٩٥٢ ـ (ثلاثٌ مَن كُنَّ فيهِ وُقِيَ شُحَّ نفسِه: مَن أدَّى الزكاةَ، وقَرى الضَّيْفَ، وأعطى في النَّائبةِ).

ضعيف. رواه الطبراني (١ / ٢٠٥ / ٢) عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمّع عن مُجَمّع بن يحيى عن عمه خالد بن زيد بن جارية مرفوعاً.

قال الهيثمي (٣ / ٦٨):

«وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمّع ضعيف».

قلت: وله طريق أخرى أخرجه في «الصغير» (ص ٢٥) عن زكريا بن يحيى الوقار: ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر مرفوعاً. وقال:

«لم يروه عن الأوزاعي، إلا بشر، تفرَّد به زكريا».

قلت: وهو ضعيف أيضاً كما قال الهيثمي، بل هو هالك فقد كذبه غير واحد.

لكنْ تابعه عمر بن علي المُقَدّمي عن مجمع بن يحيى بن جارية به بلفظ:

«بريء من الشح من أدّى . . .» الحديث.

والمُقَدّمي هذا ثقة، ولكنّه كان يُدَلّس شديداً كما قال الحافظ، لكنه توبع كما يأتي.

والحديث أورده السيوطيُّ باللفظ الثاني من رواية هنّاد وأبي يعلى والطبراني عن خالد ابن زيد بن جارية. وعزاه الحافظ في «الإصابة» للأخيرَيْن فقط من طريق مُجَمّع بن يحيى به، وقال:

«إسناده حسن، لكن ذكره (يعني خالد بن زيد) البخاري وابن حِبّان في التابعين».

قلت: فهذه علّة أخرى في الحديث، ألا وهي الإرسال. وأما تحسين الحافظ لإسناده، فلعله عند أبي يعلى من غير الطريقين المتقدمين عن مجمع، وذلك ما أستبعده. والله أعلم.

ثم صدق ظني حين رأيت ابن حبان قد أخرج الحديث في «الثقات» (٤ / ٢٠٢) من طريق أبي يعلى - وهو شيخه - بسنده عن ابن المبارك عن مجمع بن يحيى به لم يجاوز خالداً.

وهكذا رواه هناد في «الزهد» (٢ / ٥١٤ / ١٠٦٠) من طريق أخرى عن مجمع به. وقال ابن حبان:

«مرسل».

١٩٥٣ - (إنَّ الله عند لسانِ كُلِّ قائلٍ، فاتّقى الله امرؤٌ وعَلِمَ ما يقولُ).

ضعيف. رواه القُضاعي (٩٣ / ١) عن عبد الله بن المبارك قال: نا عمر بن ذَرّ عن أبيه مرفوعاً.

وهو في «الزهد» لابن المبارك (١٧١ / ١ - ٢ من الكواكب ٥٧٥، رقم ٣٦٧ - ط)،

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ٣٥٢، ٩ / ٤٤)، والخطيب في «تاريخه» (٩ / ٣٢٩) من طرق عن عمر بن ذَرّ به.

وهذا إسناد رجاله ثقات، لكنه معضل، فإنّ ذَراً لم يسمع من أحد من الصحابة.

وقد رُوي موصولاً، أخرجه أبو نعيم (٨ / ١٦٠) من طريق وهيب بن الورد المكّي عن **محمد بن زهير** عن ابن عمر مرفوعاً به. وقال:

«غريب لم نكتبه متصلاً مرفوعاً إلّا من حديث وهيب».

قلت: ومحمد بن زهير هذا مجهول كما قال الذهبي.

ورواه ابن وهب في «الجامع» (٥٤): حدّثني **مسلمة** (يعني ابن علي) عن العدوي عن **رجل** عن **أبيه** عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

وهذا إسناد هالك، مسلمة وهو الخشني متهم، ومن فوقه مجاهيل.

١٩٥٤ - (ما كَرِهتَ أن تُواجِهَ به أخاكَ فهو غِيبَةٌ).

ضعيف. رواه ابن عساكر (١٤ / ٣٣٩ / ٢) عن **أحمد بن صالح بن أرسلان الفَيّومي** - بمكة -: حدثنا أبو الفيض **ذو النون بن إبراهيم المِصْري**: حدثني يونس - يعني ابن زيد - حدّثني الزُّهري عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، أحمد بن صالح هذا أظنه المكي السواق ضعفه الدارقطني وغيره. لكن وقع في الرواة عن ذي النون المصري من «اللسان»: أحمد بن صبيح الفيومي. وقع ذلك في موضعين منه، فلا أدري هل الصواب هذا، أم ما في «التاريخ».

وابن صُبيَح لم أجد له ترجمة.

وذو النون قال الدارقطني:

«روى عن مالك أحاديث فيها نظر».

وقد خولف في إسناد هذا الحديث، فقال ابن وهب في «الجامع» (ص ٥٤):

«وحدثني من سمع عقيل بن خالد يُحَدّث عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: فذكره».

قلت: فأرسله. ولعله الصواب. وقد رواه ابن وهب من طريق أخرى، بلفظ آخر، يأتي بعد حديث، وهو أصح.

والحديث أورده السيوطي من رواية ابن عساكر، وبيّض له المناوي، فلم يتكلم على إسناده بشيء في كل من كتابيه، فالظاهر أنه لم يقف على إسناده.

١٩٥٥ - (ما كانَ ولا يكونُ إلى يوم القيامةِ مؤمنٌ؛ إلاّ وله جارٌ يُؤذيهِ).

موضوع. رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢٩٨ / ١): حدثنا علي بن محمد بن مهرويه القزويني: ثنا **داود بن سليمان القزويني**: ثنا علي بن موسى الرضا: ثنا موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين ابن علي عن أبيه علي بن أبي طالب رفعه.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته داود بن سليمان القزويني، وهو الجُرجاني الغازي، قال الذهبي:

«كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال، فهو شيخ كذاب، له نسخة موضوعة عن الرضا، رواها علي بن محمد بن جهرويه القزويني الصّدوق عنه...».

ثم ذكر له بهذا الإسناد حديثين غير هذا. ولقد أبعد المناوي النجعة، فأعله بالرضا، فقال:

«وفيه علي بن موسى الرضا. قال ابن طاهر: يأتي عن آبائه بعجائب. وقال الذهبي: الشأن في صحة الإسناد إليه»!

قلت: فلم يصنع المناوي شيئاً، وإنما العلّة من الراوي عن الرضا كما عرفت.

والحديث في «الجامع» من رواية الديلمي فقط! وهو أخرجه (٣/ ٢٩ / ١) من طريق ابن شاهين.

١٩٥٦ ـ (خيرُ ما أُعطِيَ الإنسانُ الخُلُقُ الحسنُ، وإنَّ شرّ ما أُعطِيَ الإنسانُ الخُلُقُ السيِّىءُ في الصورةِ الحسنَةِ، وما كرهتَ أن يعلمَهُ الناسُ إذا عملتَه، فلا تعملْه).

ضعيف. أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص٦٥): أخبرني أشهل بن حاتم عن شعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق عن رجل قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل الذي لم يسم، وما استظهره المناوي أنه صحابي، ليس بظاهر، كيف ولو كان كذلك لصرح أبو إسحاق - وهو السبيعي - بذلك، بل إن عدم تصريحه بذلك يدل على أنه لم يعرف كونه صحابياً، وإلا لم يُعَمِّهِ علينا إن شاء الله تعالى.

وأشهل بن حاتم صدوق يخطىء، كما في «التقريب».

والحديث أورده السيوطي من رواية ابن أبي شيبة دون الشطر الثاني منه.

لكنْ طرفا الحديث قد ثبتا من طُرق أخرى، من حديث أسامة بن شريك، والأول إسناده صحيح وصححه ابن حبان والحاكم كما في تخريجي «للمشكاة» (٥٠٧٩)، والآخر حسن لغيره، كما بينته في الكتاب الآخر (١٠٥٥).

١٩٥٧ ـ (ما أَذِنَ الله لعبدٍ في شيء أفضلَ مِن ركْعتينِ يُصليهما، وإنَّ البِرَّ لَيُذَرُّ على رأسِ العبدِ مادامَ في صلاتِه، وما تقرَّبَ العبادُ إلى الله بمِثْلِ ما خرجَ منهُ ـ يعني القرآنَ).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢ / ١٥٠)، وأحمد (٥ / ٢٦٨)، وابن نصر في «الصلاة» (ق٣٠ / ٢)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١٥٦ / ٢)، من طريق بكر بن خُنَيْس عن ليث بن أبي سُليم عن زيد بن أرطاة عن أبي أُمامة مرفوعاً.

وقال الترمذي:

«حـديث غريب لا نعـرفـه إلا من هذا الـوجـه، وبكـر بن خُنَيْس قد تكلَّم فيـه ابن المبارك، وتركه في آخر عمره. وقد رُوي هذا الحديث عن زيد بن أرطاة عن جُبير بن نفير عن النبي ﷺ».

قلت: ثم ساق إسناده بذلك إلى جبير بن نفير مرسلاً مرفوعاً بالجملة الأخيرة فقط بلفظ:

«إنكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضل . . .».

وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٢٥٠) بتمامه عن جبير بن نفير (وفي الأصل: نوفل وهو تصحيف) مرسلاً مرفوعاً. وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه **ليث بن أبي سُليم** وفيه كلام».

والحـديث روى الجملة الأخـيرة منـه ابن نصـر في «قيـام الليل» (ص٧١) من طريق شيخ أحمد فيه هاشم بن القاسم: ثنا بكر بن خنيس به.

والحـديث المـرسَل أخرجه الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن **العلاء بن الحارث** عن زيد بن أرطاة به.

وهذا مع إرساله فيه العلاء بن الحارث، وكان قد اختلط.

وقد وصله **عبد الله بن صالح**، فقال: حدثني معاوية بن صالح بإسناده عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً به.

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٤١)، وقال:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وفيه أن عبد الله بن صالح فيه ضعف، فلا يحتج به إذا تفرد فكيف إذا خالف؟ فكيف إذا كان المخالَفُ الحافظَ الثقةَ ابن مهدي، فقد أرسله كما رأيت، فأنَّى له الصحة؟ ولاسيما أن مداره موصولاً ومرسلاً على العلاء، وقد عرفت حاله، وقد قال الإمام البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٩١) بعد أن ذكر الحديث معلقاً:

«لا يصح، لإرساله وانقطاعه».

ثم رأيتُ الحاكم قد أخرجه في مكان آخر (١ / ٥٥٥)، وعنه البيهقي في «الأسماء» (ص٢٣٦)، من طريق سلمة بن شبيب: حدثني أحمد بن حنبل: ثنا عبد الرحمن بن مهدي بإسناده المتقدم عن جبير بن نفير، فزاد: عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً به. وقال:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا إن صح السند إلى سلمة بن شبيب؛ علته العلاء بن الحارث فقط. والله أعلم.

هذا وقد كنت غفلت عن هذه العلة فأوردت الحديث في «الصحيحة» (٩٦١)، وخرَّجته هناك بنحو مما هنا دون أن أتنبه لها، فمن وقف على ذلك فليضرب عليه. ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾.

١٩٥٨ - (أربعٌ لا يُصَبْنَ إلا بِعَجَبٍ: الصمتُ وهو أول العبادةِ، والتواضعُ، وقلّةُ الشيء، وذِكْرُ الله عز وجل).

موضوع. رواه تمام في «الفوائد» (رقم ٢٥٥٩) عن العوام بن جويرية عن الحسن عن أنس قال: فذكره موقوفاً عليه.

ورفعه يحيى بن يحيى: ثنا أبو معاوية عن العوام بن جويرية عن الحسن عن أنس مرفوعاً.

أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «آداب الصحبة» (ص٢٢ - ٢٣)، والحاكم (٤ / ٣١١)، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٣٧ / ١)، وابن عدي في «الكامل» (٨١ / ١)، وابن حبان في «الضعفاء» (٢ / ١٩٦)، من طريقين آخرين عن أبي معاوية به. وقال ابن عدي:

«وهذا الحديث الأصل فيه موقوف من قول أنس». وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد»! وردّه الذهبي بقوله:

«قلت: قال ابن حبان في العوام: يروي الموضوعات».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع»، فتعقبه المناوي، فقال:

«سكت المصنف عليه، فأوهم أنه لا علة فيه، وهو اغترار بقول الحاكم: صحيح. وغفل عن تشنيع الذهبي في «التلخيص»، والمنذري والحافظ العراقي عليه، بأن فيه العوام ابن جويرية، قال ابن حبان وغيره: يروي الموضوعات». ثم ذكر له هذا الحديث. اهـ.

وأورده الذهبي في «الميزان» في ترجمة العوام، وتعجّب من إخراج الحاكم له. ومن ثَمَّ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وتعقبه المصنف فلم يأت بطائل كعادته».

قلت: واغتر به ابن عراق أيضاً، فأورده في «الفصل الثاني» من «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣٠٣)، ولعله سبق قلم منه؛ فإن هذا الفصل خاص فيما تعقب فيه ابن الجوزي كما نص في «مقدمته»، فهو بالفصل الأول الذي خصه فيما لم يخالف فيه ابن الجوزي أولى؛ كما هو ظاهر. ثم إن المناوي أفسد التحقيق السابق بقوله في «التيسير»: «أسانيده ضعيفة»! فإنه لا سند له إلا الذي فيه العوام!

والحديث رواه ابن وهب في «الجامع» (ص٧١) من طريق أخرى عن الحسن أنه كان يقول: فذكره من قوله موقوفاً عليه. وقد سقط إسناده من النسخة، فلم نعرف حاله.

ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٦٢٩): أخبرنا وهيب، قال: قال عيسى ابن مريم، فذكره. فعاد الحديث إلى أنه من الإسرائيليات. وهو بها أشبه.

١٩٥٩ - (خيرُ ما تداويتُم به اللَّدودُ، والسَّعوطُ، والحجامةُ، والمشيُ).

ضعيف. رواه الترمذي (٢ / ٤ و٥)، والحاكم (٤ / ٢٠٩)، وأبو عبيد في «الغريب» (٣٩ / ٢)، عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به.

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب»! وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي، وليس كما قالوا، لأن عباد بن منصور كان تغير في آخره، ثم هو مدلس كما في «التقريب»، وقد عنعنه.

نعم، الحديث في الحجامة صحيح، وقد خرجته في الكتاب الآخر (١٠٥٣ و ١٠٥٤).

١٩٦٠ - (كَلِّم المجذومَ وبينَك وبينَه قِيدَ رمحٍ أو رمحَيْنِ).

ضعيف. رواه ابن عدي (٨٢ / ٢) عن معاوية بن هشام: ثنا **الحسن بن عمارة** عن أبيه عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، الحسن هذا قال الحافظ:

«متروك».

بل قال الإمام أحمد:

«كان منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة».

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لابن السنيِّ وأبي نعيم في «الطب» عن ابن أبي أوفى. وقال شارحه المناوي:

«قال ابن حجر في «الفتح»: وسنده واه».

وله شاهد من حديث علي رضي الله عنه:

«لا تُديموا النظر إلى المجذومين، وإذا كلمتموهم فليكن بينكم وبينهم قيد رمح».

وقد خرَّجته في الكتاب الآخر (١٠٦٤) من أجل الجملة الأولى، فإن لها إسناداً حسناً وشواهد. وبينت هناك ضعف إسناد هذا الحديث، وقد أخرجه أيضاً ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١ / ١٧ / ٤٧) من طريق أبي فضالة، وهو الفرج بن فضالة الذي من طريقه خرج هناك. وقد بدا لي الآن أنَّ فيه علة أخرى لم أتنبه لها هناك، فوجب بيانها هنا، وهي اختلاف الرواة على ابن فضالة:

فمنهم من قال: عن فاطمة بنت حسين عن حسين عن أبيه فجعله من مسند علي، وهي رواية عبد الله بن أحمد.

ومنهم من قال: عنها عن أبيها حسين بن علي، فجعله من مسند الحسين، وهي رواية

أبي يعلى .

ومنهم من قال: عنها عن أبيها حسين بن علي عن أمه فاطمة قالت ـ فيما أرى ـ قال رسول الله ﷺ، فجعله من مسند فاطمة الكبرى رضي الله عنها، وهي رواية الطبري .

وكلهم قالوا: «عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أم فاطمة بنت حسين. . . إلا عبد الله بن أحمد فقال: عن عبد الله بن عمرو. . . إلخ. سقط منه «محمد ابن» والصواب إثباته كما في رواية الآخرين، ولعله سقط من حفظ ابن فضالة أو شيخه عبد الله بن عامر، فإنهما ضعيفان كما ذكرت هناك .

والصواب في الحديث أنَّه من رواية محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين عن ابن عباس مرفوعاً بالشطر الأول منه. كذلك رواه عبد الله بن سعيد ابن أبي هند وابن أبي الزناد عن محمد بن عبد الله به كما تراه مخرجاً في «الصحيحة» في المكان المشار إليه آنفاً .

(تنبيه): لم يتنبَّه المعلقان على «التهذيب» أن حديث فاطمة الكبرى هو عين حديث علي وابنه الحسين، إلا أن الرواة اختلفوا في إسناده، فقال المعلق:

«لم أقف عليه»!

١٩٦١ - (تَسَحَّروا من آخرِ الليلِ، وكانَ يقولُ: هو الغَداءُ المُبارَكُ).

ضعيف. رواه ابن عدي (١٧٠ / ٢) عن سلمة بن رجاء: ثنا الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد عن عُتبة بن عبدٍ السُّلَمي وأبي الدرداء مرفوعاً. وقال:

«سلمة بن رجاء أحاديثه أفراد وغرائب ويحدث بأحاديث لا يتابع عليها».

وقال الحافظ ابن حجر فيه:

«صدوق، يغرب».

لكن الأحوص بن حكيم ضعيف الحفظ .

والحديث قال الهيثمي (٣ / ١٥١):
«رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه جُبارة بن مُغَلِّس وهو ضعيف».
وقد تابعه على الشطر الثاني من الحديث عبد الله بن سالم (الأصل سلام) عن راشد عن أبي الدرداء وحده.

أخرجه ابن حبان (٨٨١) من طريق **عمرو بن الحارث بن الضحاك** عنه.

لكن عمرو بن الحارث هذا قال الذهبي:
«لا تعرف عدالته».

وراشد بن سعد ثقة، لكن قال الحافظ:
«في روايته عن أبي الدرداء نظر».

يشير إلى أنه لم يثبت سماعه منه، فإن بين وفاتيهما أكثر من سبعين سنة.

وله شاهد من حديث المقدام بن معدي كرب عند أحمد (٤ / ١٣٢) بسند حسن، وآخر من حديث العرباض عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة (١٩٣٨) وابن حبان (٨٨٢).

وكنت حسنت إسناده في «المشكاة» (١٩٩٧)، والآن تبين لي أنه وهم؛ فإن فيه مجهولاً كما بينته في تعليقي على «صحيح ابن خزيمة» ولكن هذا الشطر بمجموع طرقه صحيح.

١٩٦٢ - (كان لداودَ نبيِّ الله عليه السلامُ من الليلِ ساعةٌ يوقِظُ فيها أهلَه، فيقول: يا آلَ داود! قوموا فَصَلُّوا، فإنّ هذه ساعةٌ يستجيبُ الله فيها الدعاءُ، إلّا لساحرٍ، أو عشّارٍ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٤ / ٢٢ و٢١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٧ / ١ - ٢)، من طريق علي بن زيد عن الحسن قال:

«مر عثمان بن أبي العاص على كِلاب بن أمية، وهو جالسٌ على مجلس العاشر

بالبصرة (وفي رواية: بالأُبُلّة)، فقال: ما يجلسك هٰهنا؟ قال: استعملني هذا على هذا المكان - يعني زياداً - فقال له عثمان: ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: بلى، فقال عثمان: سمعت رسول الله ﷺ يقول» فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: الانقطاع بين الحسن وعثمان بن أبي العاص، فإن الحسن وهو البصري مدلس، ولم يصرح بسماعه من عثمان.

والأخرى: ضعف علي بن زيد، وهو ابن جُدعان. وبه أعله الهيثمي (٣/ ٨٨ و١٠/ ١٥٣).

وأما المناوي؛ فمع أنه نقل هذه العلة عن الهيثمي في «الفيض»، فإنه أسقطها في «التيسير» بقوله: «ورجاله ثقات»! فهو وهم منه أو تساهل.

وقد اضطرب في متنه المرفوع، فمرة رواه هكذا، ومرة أخرى رواه بلفظ:

«يُنادي منادٍ كل ليلة: هل من داعٍ فيستجابَ له، هل من سائل فيُعطى، هل من مستغفرٍ، فيغفر له، حتى ينفجر الفجر».

أخرجه أحمد أيضاً والطبراني.

فأنت ترى أنه لم يذكر فيه الاستثناء في آخره: «إلا لساحر أو عشّار». وهذا هو الصواب لموافقته لأحاديث النزول إلى السماء الدنيا وهي متواترة.

لكن قد رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بسند صحيح عن عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ بلفظ:

«إلا زانية تسعى بفرجها أو عشاراً». وهو مخرج في «الصحيحة» (١٠٧٣).

(فائدة): قال الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في كتابه «الحجة» (ق٤٢ / ٢)، وقد ذكر حديث النزول الصحيح:

«رواه ثلاثة وعشرون من الصحابة، سبعة عشر رجلاً، وست امرأة».

وقد خرجته في «الإرواء» عن ستة منهم، فمن شاء رجع إليه (٢ / ١٩٥ - ١٩٩).

١٩٦٣ - (إن الله يدنـو من خَلْقـهِ، فيستغفـرُ لمن استغفـر؛ إلاّ البَغِيُّ بفرجِها، والعشّار).

ضعيف. أخـرجـه ابن عدي في «الكـامـل» (١٧١ / ١ - ٢) عن سلمة بن سليمان: حدثنـا خُلَيـد بن دَعْلَج عن كِلاب بن أُميّـة أنّـه لقي عثـمان بن أبي العاص، فقال: ما جاء بك؟ قال: اسْتُعملت على عُشور الإبل، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

الأولى: كلاب بن أمية، لم أجد له ترجمة.

الثانية: خليد بن دعلج ضعيف كما في «التقريب».

الثالثة: سلمة بن سليمان وهو الموصلي الأزدي، وفي ترجمته ساقه ابن عدي، وقال في آخرها:

«ليس بذاك المعروف».

قلت: لكنه قد توبع، فقال الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٤٤/ ٨٣٧١): حدثنا أبو زُرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي: نا أبو الجماهر: نا خليد بن دعلج به.

قلت: وأبـو الجـماهـر اسمـه محمد بن عثمان التَّنوخي الكَفْرسوسي، وهوثقة، فبرئت عهدة سلمة من الحديث، وتعصّبت برقبة شيخه، أو شيخ شيخه.

نعم قد ورد الحديث بلفظ آخر دون جملة الدنو، وإسناده صحيح، ولذلك خرجته في الكتاب الآخر (١٠٧٣)، ونبّهت فيه على بعض الأخطاء التي وقعت من بعض العلماء حوله، ثم مني. والله تعالى هو الموفق والهادي.

١٩٦٤ - (إنَّ الله عز وجـل يُدخِـلُ بالحَجَّـةِ الـواحدةِ ثلاثةَ نفرٍ الجنّةَ: الميتَ، والحاجَّ عنه، والمُنَفِّذَ ذلك).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «سننه» (٥ / ١٨٠) من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى: ثنا إسحاق - يَعني ابن عيسى بن الطبّاع -: ثنا أبو مَعْشَر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله . . . وقال:

«أبو معشر هذا نَجيح السِّندي مدني ضعيف».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» لأنه ذكره من طريق ابن عدي بسنده إلى إسحاق بن إبراهيم السَّخْتِياني: حدثنا إسحاق بن بشر: حدثنا أبو معشر به، وقال:

«لا يصح، إسحاق يضع».

وتعقّبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٧٣)، فقال:

«قلت: أخرجه البيهقي في «سننه» واقتصر على تضعيفه، وفي «شعب الإيمان» قال: (قلت: فإن إسناده مثل إسناده في السنن إلى علي بن الحسن، إلا أنه قال:) حدثنا إسحاق أظنّه ابن عيسى: حدثنا أبو معشر به».

قلت: والأقرب أنه إسحاق بن بشر لسببين:

الأول: أنه جاء كذلك منسوباً مقطوعاً به غير مظنون في رواية ابن عدي بخلاف رواية البيهقي، ولا سيما والقائل: «أظنه» فيما هو المتبادر هو الراوي عنه علي بن الحسن بن أبي عيسى ولم أعرفه.

والآخر: أن ابن بِشْر هو المشهور بالرواية عن أبي معشر بخلاف ابن الطبّاع، لكنّ الحملَ في الحديث ليس عليه بل على أبي مَعْشر، لأنّ له طريقاً أخرى إليه. فقال السيوطي متمماً لكلامه السابق:

«وأخرجه أيضاً (يعني البيهقي في «الشعب») من طريق ابن عدي: حدثنا المفّضل بن محمد الجَندي: حدثنا سلمة بن شبيب: حدثنا عبد الرزاق عن أبي مَعْشر به، وله شاهد من حديث أنس، لكن في إسناده جهالة كما يأتي بيانه برقم (١٩٧٩).

ثم رأيتُ الحديث في «طبقات الأصبهانيين» لأبي الشيخ، أخرجه (ق ٧٢ / ١) من طريق صالح بن سهل قال: ثنا إسحاق بن بشر الكاهلي به.

فهذا مما يرجح أن إسحاق الراوي عن أبي معشر هو ابن بشر، وهو متهم، لكنه قد توبع كما تقدم، فالحديث ضعيف، وليس بموضوع.

١٩٦٥ - (يكـونُ اختـلافٌ عند موتِ خليفةٍ فيخرجُ رجلٌ من المدينة هاربـاً إلى مكـة، فيأتيـه ناسٌ من أهل مكة فيُخرجونه وهو كارهٌ، فيُبايعونه بين الـركنِ والمقامِ، فيبعثُ إليهم جيشٌ من الشام فَيُخْسَفُ بهم بالبيداءِ، فإذا رأى النـاسُ ذلـك أَتَتْـهُ أبـدالُ الشام، وعصائبُ العراقِ فيُبايعونه، ثم ينشأ رجـلٌ من قريش أخـوالُـه كَلْبٌ، فيبعثُ إليـه المكيُّ بعثاً فيظهـرونَ عليهم، وذلك بعثُ كَلْبٍ، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كَلْبٍ، فَيقسم المالَ، ويَعمَـلُ في النـاس سُنَّـةَ نبيهم ﷺ، ويُلقي الإسـلامُ بجرانهِ إلى الأرض، يمكث تسع سنين أو سبع).

ضعيف. رواه أحمد (٦ / ٣١٦)، وأبو داود (٤٢٨٦)، ومن طريقهما ابن عساكر (١ / ٢٨٠)، من طريق هشام عن قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة مرفوعاً.

قلت: ورجاله كلهم ثقات غير صاحب أبي الخليل، ولم يسم، فهو مجهول.

ثم أخـرجـه أبـو داود والطبراني في «الأوسط» (٩٦١٣) من طريق أبي العوام قال: نا قتـادة عن أبي الخليـل عن عبـد الله بن الحـارث عن أم سلمة عن النبي ﷺ بهذا.

وقال الطبراني:

«لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران».

قلت: فسمى الرجل المجهول «عبد الله بن الحارث»، وهو ابن نوفل المدني، وهو ثقة محتج به في الصحيحين، لكنْ في الطريق إليه أبو العوام، وهو عمران بن داوَر القطان، وفيه ضعف من قبل حفظه، قال البخاري:

«صدوق يهم». وقال الدارقطني:

«كان كثير المخالفة والوهم».

واعتمـد الحـافـظ في «التقـريب» قول البخاري فيه، فزيادته على الثقة مما لا تطمئن النفس لها، وقد أخرجه من طريقه الحاكم (٤ / ٤٣١)، ولفظه:

«يُبـايـع لرجـل من أمتي بين الـركن والمقـام كعـدة أهـل بدر، فيأتيه عصب العراق، وأبـدال الشـام، فيأتيه جيش من الشام، حتى إذا كانوا بالبيداء خسـف بهم، ثم يسير إليه رجـل من قريش أخـوالـه كلب فيهزمهم الله، قال: وكان يقال: إن الخائب يومئذ من خاب من غنيمة كلب».

وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي:

«أبو العوام عمران ضعفه غير واحد، وكان خارجياً».

ثم رأيت الحـديث في «مـوارد الظـمآن» (١٨٨١) من طريق أبي يعلى (٤ / ١٦٥١) عن **محمد بن يزيد بن رفاعة**: حدثنا وهب بن جرير: حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أم سلمة به.

وهـذا إسنـاد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن رفاعة، وهو أبو هشام الرفاعي، فإنه ضعيف، وقد زاد في السند مجاهداً، فلا يعتد بزيادته.

ثم وجدت له متابعاً، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١١٦٤) من طريق عبيد الله بن عمرو عن معمر عن قتادة عن مجاهد به. وقال:

«قال عبيد الله بن عمرو: فحدثت به ليثاً، فقال: حدثني به مجاهد».

وقال الطبراني:

«لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن معمر إلّا عبيدُ الله».

قلت: وهو ثقة كسائر رجاله.

ولكنّهم قد اختلفوا في إسناده على قتادة على وجوه أربعة:

الأول: قتادة عن أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة.

وهو رواية هشام الدستوائي عنه.

الثاني: مثله إلا أنه سمى الصاحب بـ (عبد الله بن الحارث).

الثالث: مثله إلا أنه سماه (مجاهداً).

الرابع: مثله إلا أنه أسقط بين قتادة ومجاهد أبا الخليل.

وهـذا اختـلاف شديـد، فلا بد من النظـر والترجيح، ومن الظاهر أن الوجوه الثلاثة الأولى متفقة على أنَّ بين قتادة وأم سلمة واسطتين، بخلاف الرابع فبينهما واسطة فقط، فهو بهذا الاعتبار مرجوح لمخالفته لرواية الجماعة.

ثم أمعنَّـا النظـر في الـوجوه الثلاثة، فمن الواضح جداً أن الثالث منها ساقط الاعتبار لضعف ابن رفاعة. والوجه الثاني قريب منه لسوء حفظ عمران كما سبق، فبقي الوجه الأول هو الـراجـح من بين جميـع الـوجوه، ولما كان مداره على صاحب أبي الخليل غير مسمى في طريق معتبر سالم من علة كان هو العلة. والله أعلم.

وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن أم سلمة وغيرها مختصراً ليس فيه قصة البيعة والأبدال ولا بعث كلب إلخ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٢٤).

١٩٦٦ - (الآياتُ بعد المائتَيْن).

موضوع. رواه ابن ماجه (٤٠٥٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٢٢)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٣٥ / ١)، والحاكم (٤ / ٤٢٨)، عن محمد (هو ابن يونس بن موسى) قال: ثنا عون بن عمارة العنبري قال: ثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس بن مالك عن أبي قتادة مرفوعاً. وقال العقيلي:

«قـال البخـاري: عون بن عمارة «تعـرف وتنكر» ولا يعرف إلا به، وقد روي عن ابن سيرين من قوله».

قلت: وتمام كلام البخاري بعد أن ساق الحديث:

«فقد مضى مائتان ولم يكن من الآيات شيء».

ولهذا جزم ابن القيم في «المنار» (ص٤١) بوضعه، وأما الحاكم فقال:

«صحيح على شرط الشيخين»!

قلت: وهـذا من أوهـامـه الفـاحشـة، فإن عونـاً هذا مع ضعفه لم يخرج له الشيخان شيئاً، وقد تعقَّبه الذهبي بقوله:

«قلت: أحسبه موضوعاً، وعون ضعّفوه».

قال المناوي عقبه:

«وسبقه إلى الحكم بوضعه ابن الجوزي، وتعقبه المصنف فما راح ولا جاء!».

وقال في «التيسير»:

«صححه الحاكم. فأنكروا عليه وقالوا: واهٍ جداً. بل قيل بوضعه».

١٩٦٧ - (إنَّه كان يُبْغِضُ عثمانَ فأبْغضَه الله).

موضوع. رواه الترمذي (٢ / ٢٩٧)، والسَّهمي في «تاريخ جرجان» (٦٠) عن **محمد بن زياد** عن ابن عجلان عن أبي الزبير **عن** جابر قال:

دعي النبي ﷺ إلى جنازة يصلي عليه فلم يصل عليه، قالوا: يا رسول الله! ما رأيناك تركت الصلاة على أحد إلا على هذا؟ قال: فذكره.

وقال الترمذي:

«حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جداً».

قلت: وهو اليَشْكُري الطحّان قال الحافظ:

«كذّبوه».

وأبو الزبير مدلّس وقد عنعنه.

١٩٦٨ - (يخرُجُ الدجَّالُ على حمار أقمرَ، ما بينَ أُذُنيه سبعونَ عاماً، معه سبعون ألفَ يهوديٍّ عليهم الطيالسةُ بالخَضَر، حتى ينزلوا كومَ ابن الحمراءِ).

ضعيف جداً. رواه الحسن بن رشيق العسكري في «المنتقى من الأمالي» (٤٢ / ٢): حدثنا علي بن سعيد بن بشير: ثنا **عبد العزيز بن يحيى**: ثنا سليمان بن بلال عن محمد أبو

عقبة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، عبد العزيز بن يحيى المدني، قال الحافظ: «متروك، كذَّبه إبراهيم بن المنذر».

والحديث أورده في «المشكاة» (٥٤٩٣) دون قوله: «معه سبعون ألف». وقال: «رواه البيهقي في كتاب (البعث والنشور)».

قلت: وهذه الزيادة في «صحيح مسلم» (٨ / ٢٠٧) عن أنس مرفوعاً بلفظ: «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً عليهم الطيالسة».

وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ رأى الدجال في صورته رؤيا عين ليس رؤيا منام، فسئل النبي ﷺ عن الدجال فقال: رأيته فيلمانياً أقمر هجاناً...

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٤) بسند حسن.

وقد جاءت الجملة الأولى في حديث آخر إسناده خير من هذا، دون قوله: «أقمر»، ولكنه ضعيف أيضاً، مع الاختلاف في بُعدِ ما بين أُذني الحمار، وهو الحديث الآتي بعده:

١٩٦٩ - (يخرجُ الدَّجالُ في خِفَّةٍ من الدينِ، وإدْبارٍ من العلمِ، وله أربعونَ يوماً يَسيحها، اليومُ منها كالسَّنة، واليومُ كالشهرِ، واليومُ كالجمعةِ، ثم سائرُ أيّامِه مثلُ أيامكم، وله حمارٌ يركبه عرضُ ما بينَ أُذُنيه أربعون ذراعاً، يأتي الناسَ، فيقول: أنا ربُّكُم، وإنَّ ربَّكم ليس بأعورَ، مكتوبٌ بين عينيه ك ف ر، يقرأهُ كلُّ مؤمن، كاتبٌ وغيرُ كاتبٍ، يمرُّ بكُلِّ ماء ومنهلٍ، إلا المدينةَ ومكة، حرَّمهما الله عليه، وقامت الملائكةُ بأبوابهما).

ضعيف. أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٣١ - ٣٢)، والحاكم (٤/ ٥٣٠)، من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: أبو الزبير مدلس، وقد عنعنه، فهي علة الحديث.

وقد سكت عنها في «المجمع» (٧/ ٣٤٤)، وادعى أنه رواه أحمد بإسنادين! وإنما روى منه قوله: «مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن».

أخرجه (٣/ ٣٢٧) من طريق حسين بن واقد: حدثني أبو الزبير: ثنا جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره.

وإسناده جيد. وهذا القدر منه صحيح، بل متواتر، جاء عن جمع من الصحابة، منهم: أنس، وبعض أصحاب النبي ﷺ. رواهما مسلم (٨/ ١٩٣)، وابن عمر عند ابن حبان (١٨٩٦ ـ موارد)، وانظر «الفتح» (١٣/ ١٠٠)، و«المجمع» (٧/ ٣٢٧ ـ ٣٥٠).

وقوله: «يأتي الناس . . » إلخ، ثابت في أحاديث صحيحة مشهورة.

١٩٧٠ ـ (مَثلُ هٰذه الدُّنيا مثلُ ثوبٍ شُقَّ مِن أوّلِه إلى آخرِه، فبقي مُعَلَّقاً بخيطٍ في آخرِه، فيوشِكُ ذٰلك الخيطُ أن ينقَطِع).

ضعيف. رواه ابن أبي الدنيا في «قِصر الأمل» (٢ / ١٣ / ١) عن يحيى بن سعيد: ثنا أبو سعيد خلف بن حبيب عن أنس بن مالك رفعه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يحيى بن سعيد، وهو العطار؛ ضعيف كما قال الحافظ.

وأبو سعيد خلف بن حبيب لم أعرفه. وتابعه أبان عن أنس به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٣١)، وقال:

«أبان بن أبي عياش لا يصح حديثه، لأنه كان نهماً بالعبادة، والحديث ليس من شأنه».

١٩٧١ ـ (شُرْبُ اللَّبنِ محضُ الإيمانِ، مَن شربَه في منامِه فهو على الإسلامِ والفِطْرَة، ومَن تناولَ اللبنَ بيدِهِ فهو يعملُ بشرائِعِ الإسلامِ).

موضوع. رواه الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث أبي هريرة وإسناده ظلمات فيه إبراهيم الطيّان وهو متهم عن الحسين بن قاسم وهو مثله عن إسماعيل بن أبي زياد وهو كذاب يضع الحديث.

كذا في «تنـزيـه الشـريعـة» (٣٥٧ / ٢) تبعـاً لأصله «ذيـل اللآلىء المصنـوعـة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (رقم ٨٥٤ - بترقيمي).

ثم ذَهـلَ فأورده في «الجـامـع الصغير»! من طريق الديلمي! والعجب من المناوي، فإنه مع إشارته في «الفيض» إلى أن في إسناده أولئك المتهمين الثلاثة، اقتصر في «التيسير» على تضعيفه!! ومثل هذا يتكرر منه كثيراً، وتقدمته نماذج أقربها (ص٤٢٨).

١٩٧٢ - (شِعارُ أُمَّتي إذا حُمِلوا على الصِّراط: لا إله إلا الله).

ضعيف. رواه العقيلي في «الضعفـاء» (٤١٦)، والـطبراني في «الأوسط» (١٥٩ - بترقيمي) عن عبدوس بن محمد المصري عن **منصور بن عمار** عن **ابن لهيعة** عن أبي قبيل عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً. وقال:

«منصور بن عمار القاصّ لا يُقيم الحديث، وكان فيه تجهّم من مذهب جهم».

قلت: وابن لَهيعة ضعيف أيضاً.

والحـديث أورده السُّيـوطي في «الجـامـع» من روايـة الشيرازي عن ابن عَمرو نحوه. وبيّض المنـاوي لإسنـاده فلم يتكلم عليـه بشيء! ومن رواية الطبراني في «المعجم الكبير»، وقال المناوي: «وكذا «الأوسط»، وفيه من وُثِّق على ضعفه، **وعبدوس بن محمد لا يُعرف**».

قلت: هذا قول الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٥٩) بشيء من التصرف.

١٩٧٣ - (شِعارُ المسلمينَ يومَ القيامةِ على الصِّراط: ربِّ سلِّم، ربِّ سلِّم).

ضعيف. رواه الـترمـذي (٢ / ٧٠)، والحـاكم (٢ / ٣٧٥)، وعبـد بن حميـد في «المنتخب من المسند» (٥٠ / ١)، والحربي في «الغريب» (٥ / ٣٠ / ١)، عن **عبد الرحمن ابن إسحاق** عن **النعمان بن سعد** عن المغيرة مرفوعاً. قال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث **عبد الرحمن بن إسحاق**».

ومن هذا الـوجـه رواه ابن عدي (٢٣٤ / ١)، والعقيـلي في «الضعفـاء» (٢٢٩)، وروى تضعيف عبد الرحمن هذا، وهو أبو شيبة الواسطي عن ابن معين وأحمد، ثم قال:

«والحديث فيه رواية من وجه لين».

قلت: كأنه يعني الذي قبله، وأما الحاكم فقال:

«صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي. وهو وهم منهما سببه أنه وقع في إسناده «عبد الرحمن بن إسحاق القرشي». والقرشي هذا ثقة من رجال مسلم، لكن وصفه بذلك في الإسناد وهم من الناسخ أو بعض الرواة، لأن الذي يروي عن النعمان بن سعد إنما هو الأول أبو شيبة الواسطي، وهو أنصاري.

ثم إن النعمان بن سعد مجهول لم يروله مسلم أصلاً، ولا أحد من الستة سوى الترمذي، وقال الذهبي:

«ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن إسحاق أحد الضعفاء».

قلت: فتأمل مبلغ تناقض الذهبي! لتحرص على العلم الصحيح، وتنجو من تقليد الرجال.

وخلاصة القول؛ أن الحديث ضعيف كالذي قبله، على الاختلاف الذي بينهما.

نعم، ثبت في «صحيح مسلم» عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً في حديث الشفاعة:

«ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سلم سلم...».

فهو من دعائه ﷺ يومئذ.

١٩٧٤ - (ردُّوا مذمَّة السائلِ ولو بمثل رأْس الذُّبابِ).

موضوع. رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٧) عن **عثمان بن عبد الرحمن** قال: حدثنا **إسحاق بن نَجيح** عن عطاء عن عائشة مرفوعاً.

ذكره في ترجمة إسحاق بن نجيح هذا، وروى عن ابن معين أنه قال:

«كان ببغداد قوم يضعون الحديث، كذَّابين، منهم إسحاق بن نجيح الباهلي».

وعن أحمد أنه قال:

«هو من أكذب الناس».

وعن البخاري:

«منكر الحديث» .

وفي «التهذيب» :

«وقال ابن الجوزي : أجمعوا على أنه كان يضع الحديث» .

وقد زعم الذهبي أن إسحاق هذا راوي الحديث ليس هو الملطي الوضاع ، فقال بعد أن ذكره من طريق العقيلي :

«قلت : ما هذا بالملطي ، ذا آخر ، والآفة من عثمان الوقاصي» .

قلت : قد ذكر الحافظ في «التهذيب» من شيوخه عطاء الخراساني وهذا الحديث من روايته عن عطاء كما ترى ، والظاهر أنه الخراساني ، وعليه فإسحاق بن نجيح هو الملطي الوضاع ، وعليه جرى العقيلي كما سبق ، وهو الأقرب إلى الصواب . والله أعلم .

وعلى كل حال فإنه إن سلم من الملطي ؛ فلن يسلم من عثمان بن عبد الرحمن وهو الوقاصي كما قال الذهبي ، وهو كذاب أيضاً .

فالعجب من السيوطي كيف أورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية العقيلي هذه! دون أن يذكر - كما هي عادته - كلام مخرجه في راويه! وأعجب منه أن الحافظ العراقي سكت عنه أيضاً في «المغني» (١ / ٢٢٦) على خلاف غالب عادته فيه! وقال المناوي :

«قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، والمتهم به إسحاق بن نجيح ، قال أحمد : . . .» ، فذكر ما تقدم عنه .

ومن المصائب أنه وقع متن الحديث في «شرح المناوي» مرموزاً له بالصحة! وهذا من الأمثلة الكثيرة ، على أن رموز الجامع لا يوثق بها ، وقد ذكرت بعض الأمثلة الأخرى في مقدمة كتابي «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» .

١٩٧٥ - (وعَدني ربِّي في أهلِ بَيْتِي مَن أقَرَّ منهُم بالتَّوحيدِ أنْ لا يُعَذِّبَهم) .

منكر . رواه المُخَلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٤ / ١) ، وابن عدي (٢٤٦ / ١) ، والحاكم (٣ / ١٥٠) ، عن الخليل بن عمر العبدي قال : حدثني **عمر الأبح** عن سعيد بن

أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

وقال ابن عدي:

«وقوله: «في أهل بيتي» في هذا المتن منكر بهذا الإسناد».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد»!

وردَّه الذهبي بقوله:

«قلت: بل منكر لم يصحَّ».

قلت: وعلته الأبحّ هذا وهو عمر بن حماد بن سعيد، قال الذهبي في «الضعفاء»:
«جرحه ابن حبان، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي».

وفي «الميزان»:

«قال البخاري: منكر الحديث».

١٩٧٦ - (وَعدني رَبِّي تعالى أن يدخلَ الجنةَ من أُمَّتي سبعون ألفاً، فاستزدتُه، فزادني مع كُلِّ ألف سبعين ألفاً، وما أرى بقي من أُمتي شيء).

ضعيف. رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٩٧ / ١): حدثني **أحمد بن يوسف البصري**: نا يونس بن عبد الأعلى: نا ابن وهب قال: وأخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله، ورجاله موثوقون غير أحمد بن يوسف البصري فلم أعرفه.

والحديث بهذه الزيادة التي في آخره: «وما أرى بقي . .». منكر عندي جداً، ومن أجلها أوردت الحديث هنا، وإلا فهو دونها صحيح، مخرج في «ظلال الجنة» (٥٨٨ و٥٨٩)، وغيره.

١٩٧٧ - (إنَّ رجلينِ ممَّن دخلَ النارَ اشتدَّ صياحُهما، فقال الربُّ: أخرِجوهما، فأُخْرِجا، فقال لهما: أي شيء اشتدَّ صياحهما؟ قالا: فعلنا ذٰلك لترحَمَنا، قال: رحمتي لكما أن تنطلِقا، فتُلْقِيا أنفسَكما حيث كنتما من النَّار، قال: فينطلقانِ فيلقي أحدُهما نفسَه، فيجعلها الله عليه برداً وسلاماً، ويقومُ الآخر فلا يُلقي نفسَه، فيقول الربُّ: ما منعك أن تُلقي نفسَك كما ألقى صاحبُك؟ فيقولُ: ربِّ إنِّي لأرجو أن لا تعيدَني فيها بعدما أخرجْتني، فيقول الرب: لك رجاؤك، فيدخلانِ الجنةَ جميعاً).

ضعيف. رواه الترمذي (٢ / ٩٩)، وابن أبي الدنيا في «حسن الظن» (٢ / ١٩٢ / ١)، عن رشدين قال: ثني ابن أنعم عن أبي عثمان أنَّه حدَّثه عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«إسناد هذا الحديث ضعيف، لأنَّه عن رشدين بن سعد، وهو ضعيف عند أهل الحديث، عن ابن أنعم وهو الإفريقي، وهو ضعيف عندهم».

١٩٧٨ - (يشفَعُ يومَ القيامةِ ثلاثةٌ: الأنبياءُ ثم العلماءُ ثم الشهداءُ).

موضوع. رواه ابن ماجه (رقم ٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص٣٣١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٠)، ونصر المقدسي في «جزء من حديثه» (٢٥٥ / ١)، وابن عساكر (٩ / ٣٩١ / ١)، عن **عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة القرشي** عن علاق بن أبي مسلم عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان مرفوعاً.

أورده العقيلي في ترجمة عنبسة هذا، وقال:

«لا يتابع عليه».

وروى عن البخاري أنه قال فيه:

«تركوه».

قلت: وقال أبو حاتم: «كان يضع الحديث».

قلت: ومنه تعلم تساهل العراقي في قوله في «تخريج الإحياء» (١ / ٦): «إسناده ضعيف»! وأسوأ منه السيوطي، ثم المناوي، فإن هذا قال في «فيضه»:

«رمز المصنف لحسنه، وهو عليه ردٌّ، فقد أعله ابن عدي والعقيلي بعنبسة، ونقلا عن البخاري أنهم تركوه». ثم نكل المناوي عن هذا، فقال في «التيسير»: «إسناده حسن»! وقلده الغماري كعادته (٤٥٧٩)!

١٩٧٩ - (حجةٌ للميتِ ثلاثةٌ: حجةٌ للمحجوجِ عنه، وحجةٌ للحاجِّ، وحجةٌ للوصيِّ).

ضعيف. قال الدارقطني: حدثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى: حدثنا محمد بن سليمان ابن فارس: حدثنا **الحسن بن العلاء البصري**: حدثنا **مسلمة بن إبراهيم**: حدثنا هشام بن سعيد عن سعيد عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ . . . كذا في «اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٧٣)، ذكره شاهداً للحديث المتقدم (١٩٦٤) بلفظ:

«إن الله يدخل بالحجة الواحدة . . .». وسكت عليه.

وهو سند ضعيف، فيه من لم أجد له ترجمة، وهم كل من دون هشام بن سعيد، حاشا شيخ الدارقطني إبراهيم بن محمد بن يحيى، فإنه ثقة، وهو أبو إسحاق المزكي النيسابوري، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٦ / ١٦٨ - ١٦٩).

وابن فارس - وهو الدلال - ترجمته في «الأنساب»، وذكر عن الأخرم أنه قال فيه:

«ما أنكرنا عليه إلا لسانه؛ فإنه كان فحاشاً».

وأما الاثنان اللذان فوقه فإني لم أجد لهما ذكراً في كتب التراجم التي عندي.

وللحديث طريق آخر غفل عنه السيوطي، ومن الغريب أنه في «سنن البيهقي» التي نقل السيوطي نفسه عنها الحديث المشار إليه آنفاً، فسبحان من لا يسهو ولا ينسى. فأخرجه في «سننه» (٥ / ١٨٠) من طريق قتيبة بن سعيد: ثنا **زاجر بن الصلت الطاحي**: ثنا **زياد ابن سفيان** عن أبي سلمة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال في رجل أوصى بحجة:

«كتبت له أربع حجج: حجة للذي كتبها، وحجة للذي أنفذها، وحجة للذي

أخذها، وحجة للذي أمر بها». وقال:

«زياد بن سفيان هذا مجهول، والإسناد ضعيف».

قلت: والراوي عنه زاجر بن الصلت لم أجد له ترجمة.

١٩٨٠ - (ثلاثة لا يسألون عن نعيم المطعم والمشرب: المفطر، والمتسحر، وصاحب الضيف.

وثلاثة لا يلامون على سوء الخلق: المريض، والصائم حتى يفطر، والإمام العادل).

موضوع. أخرجه الديلمي في «مسنده» (٢ / ٣٥ / ٢) من طريق **مجاشع بن عمرو** عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع، آفته مجاشع هذا، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣ / ١٨):

«كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه».

والحديث ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» بهذا المصدر، وسكت عنه، ولا غرابة في ذلك، فإنه يسكت عن مثله في «الجامع الصغير»، وقد تعهد في مقدمته أن يصونه عما تفرد به كذاب أو وضاع! وكذلك سكتت عنه اللجنة القائمة على التعليق عليه (٢/١١/١٣٥٧)!

والشطر الأول منه قد رواه وضاع آخر، لكنه قال في الثالث:

«والمرابط في سبيل الله».

وتقدم تخريجه والتعليق عليه في المجلد الثاني برقم (٦٣١).

١٩٨١ - (من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا ببني قريظة).

منكر بهذا السياق. ذكره ابن هشام في «السيرة» (٣ / ٢٥٢) عن ابن إسحاق، قال: فذكره هكذا معلقاً بغير إسناد، والمحفوظ منه الشطر الثاني فقط من حديث ابن عمر قال: قال لنا النبي ﷺ لما رجع من الأحزاب:

«لا يصلين أحدُ العصر إلا في بني قريظة».

أخرجه الشيخان والسياق للبخاري (٤١١٩).

وفي آخره:

«فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيهم. وقال بعضهم: بل نصلي؛ لم يُرِد منا ذلك. فذكر ذلك للنبي ﷺ؛ فلم يعنف واحداً منهم».

(تنبيه): يحتج بعض الناس اليوم بهذا الحديث على الدعاة من السلفيين وغيرهم الذي يدعون إلى الرجوع فيما اختلف فيه المسلمون إلى الكتاب والسنة، يحتج أولئك على هؤلاء بأن النبي ﷺ أقر خلاف الصحابة في هذه القصة، وهي حجة داحضة واهية، لأنه ليس في الحديث إلا أنه لم يعنف واحداً منهم، وهذا يتفق تماماً مع حديث الاجتهاد المعروف، وفيه أن من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، فكيف يعقل أن يعنف من قد أجر؟! وأما حمل الحديث على الإقرار للخلاف فهو باطل لمخالفته للنصوص القاطعة الآمرة بالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف، كقوله تعالى: ﴿فإنْ تنازَعْتُم في شيءٍ فردُّوهُ إلى الله والرسولِ إن كنتُم تؤمنونَ بالله واليومِ الآخرِ ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً﴾. وقوله: ﴿وما كان لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ إذا قضى الله ورسولُه أمراً أن يكون لهم الخيرةُ من أمرهم﴾ الآية.

وإن عجبي لا يكاد ينتهي من أناس يزعمون أنهم يدعون إلى الإسلام، فإذا دُعوا إلى التحاكم إليه قالوا: قال عليه الصلاة والسلام: «اختلاف أمتي رحمة»! وهو حديث ضعيف لا أصل له كما تقدم تحقيقه في أول هذه السلسلة، وهم يقرؤون قول الله تعالى في المسلمين حقاً: ﴿إنَّما كان قولَ المُؤْمِنينَ إذا دُعوا إلى الله ورسولِهِ لِيَحْكُمَ بينَهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾.

وقد بسطت القول في هذه المسألة بعض الشيء، وفي قول أحد الدعاة: نتعاون على ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، في تعليق لي كتبته على رسالة «كلمة سواء» لأحد المعاصرين لم يسم نفسه! لعله يتاح لي إعادة النظر فيه وينشر.

١٩٨٢ - (إنَّ في الجنَّــة سوقــاً لا شِراءَ فيــه ولا بَيْـعَ إلا الصُّــوَر من الــرجـالِ والنسـاءِ، فإذا اشتهى الرجلُ صورةً دخلها، وفيها مجتمعُ الحورِ العِين يرفَعْن أصواتاً لم تسمعِ الخلائقُ بمثلهنَّ، يقُلن: نحن الناعماتُ فلا نبأس أبداً، ونحن الخالداتُ فلا نموتُ، ونحن الراضياتُ فلا نسخطُ أبداً فطوبى لمن كان لنا وكنَّا له).

ضعيف. رواه الـترمـذي (٢ / ٩٠ - ٩٣)، والمـروَزي في «زوائـد الـزهد» (١٤٨٧ ورقم ١٤٨٧ - ط)، وتمام في «الفـوائـد» (٦٦ / ١)، والثقفي في «الثقفيـات» (٤ / ٢٩ / ١)، والضيـاء المقـدسي في «صفـة الجنـة» (٣ / ٨١ / ٢)، عن عبـد الـرحمن بن إسحـاق القرشي عن النعمان بن سعد عن علي مرفوعاً.

وقال الترمذي مضعِّفاً:

«حديث غريب».

قلت: يعني أنـه ضعيف، وعلَّتـه عبـد الـرحمن بن إسحـاق هذا وهـو ضعيف، نقل النووي والزيلعي اتِّفاق العلماء على تضعيفه.

وللطرف الأول منه دون ذكر مجتمع الحور العين. . . إلخ شاهد من حديث جابر بن عبد الله، ولكنه ضعيف جداً كما بينه الهيثمي في أثناء «عقوق الوالدين» (٨ / ١٤٩)، وأشار المنـذري إلى تضعيف الحـديثـين (٣ / ٢٢٢ و٤ / ٢٦٦، ٢٦٨). وسيأتي لفظـه والكلام عليه برقم (٥٣٦٩).

١٩٨٣ - (سَيُعَزِّي الناسُ بعضُهم بعضاً مِن بَعدي؛ التعزيةُ بي).

ضعيف. رواه ابن سعـد (٢/ ٢٧٥)، وأبو يعلى (٤/ ١٨٢٤)، والطبراني (٦/ ١٦٦ / ٥٧٥٧) عن موسى بن يعقوب الزَّمْعي قال: أخبرنا أبو حازم بن دينار عن سهل بن سعد مرفوعاً. قال: فكان الناس يقولون: ما هذا؟ فلما قُبض رسول الله ﷺ لقي الناسُ بعضهم بعضاً يعزي بعضهم بعضاً برسول الله ﷺ.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير موسى بن يعقوب الزَّمْعي، وقد أورده الذهبيُّ في «الضعفاء»، وقال:

«قال النسائي وغيره: ليس بالقوي».

والحديث قال الهيثمي (٩ / ٣٨):

«رواه أبويعلى والطبراني ورجالهما رجال الصحيح غير موسى بن يعقوب الزَّمْعي، ووثقه جماعة»!

كذا قال! وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق سيىء الحفظ».

١٩٨٤ - (إنّما تُدفن الأجسادُ حيثُ تُقْبَضُ الأرواحُ).

ضعيف جداً. أخرجه ابن سعد (٢ / ٢٩٣) عن **إبراهيم بن يزيد** عن **يحيى بن بَهْماه** مولى عثمان بن عفان قال: بَلَغني أنّ رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً، يحيى بن بَهْماه مجهول، وإبراهيم بن يزيد، وهو الخَوْزي، متروك.

ولعله يغني عن هذا الحديث الواهي قوله ﷺ في شهداء أحد:

«ادفنوا القتلى في مصارعهم».

وهو حديث صحيح مخرج في «أحكام الجنائز» (ص١٤).

١٩٨٥ - (إنّ أدنى أهلِ الجنّةِ منزلةً لَمَنْ ينظُر إلى جنانِه وزوجاتِه ونعيمِه وخَدَمِه وسُرُرِه، مسيرةَ ألفِ سنةٍ، وأكرمُهم على الله مَنْ ينظُر إلى وجهِهِ غدوةً وعشيّةً، ثم قرأ رسولُ الله ﷺ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ﴾).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٣ / ٣٣٤ - تحفة)، والحاكم (٢ / ٥٠٩ - ٥١٠)، وأحمد (٢ / ١٣ و٦٤)، وأبويعلى (٣ / ١٣٧١ و٤ / ١٣٧٦)، وأبوعبد الله القطان في

«حديثه عن الحسن بن عرفة» (ق ١٤٤ / ١ - ٢)، وابن الأعرابي في «الرؤية» (٢٥٤ / ١)، وأبو بكر بن سلمان الفقيه في «الفوائد المنتقاة» (١٦ / ٢ و١٨ / ١)، والخطيب في «الموضح» (٢ / ٩)، من طرق عن **ثُوَير بن أبي فاختة** عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال الحاكم:

«حديث مفسَّر في الرد على المبتدعة، وثُوَير، وإن لم يخرجاه، فلم يُنقم عليه غير التشيع».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل هو واهي الحديث».

وقال الترمذي:

«ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر موقوفاً، ورواه عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر قوله، ولم يرفعه».

قلت: هو عند أحمد من طريق ابن أبجر عن ثوير به مرفوعاً. وثوير ضعيف كما في «التقريب»، فلا يصح الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً.

وقد أخرجه ابن أبي الدنيا موقوفاً، والبيهقي - يعني في «البعث» - مرفوعاً وزاد في لفظ له كما في «الترغيب» (٤ / ٢٤٩):

«وإن أفضلهم منزلةً لمن ينظر إلى الله عز وجل في وجهه في كل يوم مرتين».

١٩٨٦ - (إنَّ الكافرَ ليجرُّ لسانَه يومَ القيامةِ فرسخَينْ يتوطَّأُهُ الناسُ).

ضعيف. رواه الترمذي (٣ / ٣٤١ - تحفة)، وأحمد (٢ / ٩٢)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الأهوال» (٨٦/ ٢)، والخطيب (١٢ / ٣٦٣)، عن **أبي العجلان المُحارِبي** قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: فذكره مرفوعاً، وكلهم قالوا: عن أبي العجلان غير الترمذي فقال: «عن أبي المخارق»، وقال:

«إنما نعرفه من هذا الوجه، وأبو المخارق ليس بمعروف».

وقال الذهبي:

«والصواب بدله عن أبي عجلان، لا يُعرف».

١٩٨٧ - (أشقى الناسِ ثلاثةٌ: عاقرُ ناقةِ ثمودَ، وابنُ آدمَ الذي قتل أخاه، ما سُفِكَ على الأرضِ من دمٍ إلاّ لَحِقَهُ منه؛ لأنّه أول من سنّ القتل).

ضعيف. رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٠٧-٣٠٨)، والواحدي في «الوسيط» (١ / ٢٠٩ / ١)، وابن عساكر (١٤ / ١٥٧ / أ)، عن محمد بن إسحاق عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف. من أجل عنعنة ابن إسحاق.

وحكيم بن جبير ضعيف كما في «التقريب».

وفي «الفيض»:

«قال الهيثمي وغيره: فيه ابن إسحاق مدلس، وحكيم بن جبير وهو متروك».

ونقل عنه أنه قال:

«سقط من الأصل: الثالث، والظاهر أنه قاتل علي كرم الله وجهه كما ورد في خبر رواه الطبراني أيضاً».

قلت: الخبر المشار إليه صحيح، خرجته في الكتاب الآخر (١٠٨٨).

ثم إن الجملة الأخيرة من حديث الترجمة قد جاءت في حديث آخر بلفظ:

«لا تقتل نفسٌ ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كِفل من دمها، لأنه أول من سن القتل».

أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (١/٤٨).

(تنبيـه) : عزاه السيـوطي في «الجامع الصغير» و«الكبير» أيضاً (١ / ١٠٢) للحاكم في «المستـدرك»، وحتى الآن لم أعثـر عليه فيه، ولا ذكر المناوي موضعه منه، خلافاً لعادته. والله أعلم.

١٩٨٨ - (إنَّ لله ملائكـــةً ترعُـدُ فرائصُهم من خيفتـهِ، ما منهم مَلَكٌ يقطرُ دمعه من عينهِ إلّا وقعت ملكاً قائماً يُصَلي، وإنّ منهم ملائكةً سُجوداً، منـذ خَلَقَ الله السـماواتِ والأرضَ، لم يرفعوا رؤوسَهم ولا يرفعونها إلى يوم القيـامـة، وإنَّ منهم ركـوعـاً لم يرفعـوا رؤوسَهم منـذ خَلَقَ الله السـماواتِ والأرضَ، فلا يرفعونها إلى يوم القيامة، فإذا رفعوا رؤوسَهم، ونظروا إلى وجه الله قالوا: سبحانك ما عبدناك كما ينبغي لك).

ضعيف. أخــرجـه ابن نصـر في «الصـلاة» (٤٦ / ٢) عن عبـاد بن منصـور قال: سمعت عدي بن أرطـاة وهـو يخطبنـا على منـبر المـدائن قال: سمعت رجـلاً من أصحاب رسول الله ﷺ ما بيني وبين رسول الله ﷺ غيره، يحدثني عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل عباد بن منصور، قال الحافظ: «صدوق، وكان يدلس، وتغير بآخره».

١٩٨٩ - (ليس الجهادُ أن يضرِبَ بسيفهِ في سبيل الله، إنما الجهادُ من عالَ والـدَيْـهِ، وعـالَ ولـدَه؛ فهـو في جهـادٍ، ومَن عال نفسَـه يكفُّهـا عن الناسِ؛ فهو في جهادٍ).

ضعيف. رواه أبـونعيم في «الحليـة» (٦ / ٣٠٠ - ٣٠١)، وعنـه ابن عسـاكـر (٧ / ١٤٤)، عن محمـد بن علان: نا أحمـد بن محمـد القـرشي: نا أحمد بن محمد العَمّي: نا أبو روح سعيد بن دينار: نا الربيع عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ الربيع هو ابن صبيح، لا الربيع بن وبرة، وإن توهم بعض الرواة أنه الربيع بن وبرة؛ كما قال أبو نعيم، وابن صبيح سيىء الحفظ.

وسعيد هذا مجهول كما قال أبو حاتم والذهبي وغيرهما.

وأحمد بن محمد العمّي لم أعرفه.

وأحمد بن محمد القرشي ومحمد بن علان ترجمهما الخطيب في تاريخه (٥ / ١٢ ، ٣ / ١٤١)، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر وحده، فتعقّبه المناوي بقوله:

«قضية تصرُّف المصنف أن هذا لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز، وهو عجبٌ، فقد خرجه أبو نعيم والديلمي باللفظ المزبور عن أنس المذكور، فكان ينبغي عزوه إليهما معاً».

قلت: فشغله التعقب عما هو أهم منه، وهو بيان علله وضعفه، واقتصر في «التيسير» على قوله:

«وإسناده ضعيف».

١٩٩٠ - (يؤمُّ القومَ أقرؤُهم لكتابِ الله تعالى، فإنْ كانوا في القراءةِ سواءً. فأفقَهُهم في دين الله، فإنْ كانوا في الفِقْهِ سواءً فأكبرُهُم سِناً، فإن كانوا في السنِّ سواءً فأصبَحُهم وأحسنُهم وجهاً، فإن كانوا في الصَّباحةِ والحُسنْ - أحْسِبُه قال: سواءً - فأكبرهُم حَسَباً).

ضعيف جداً. رواه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٣٢٤ - ٣٢٥) من طريق البـاغَنْـدي: ثنـا حفص بن عمر الأَيْلي: ثنا أبو المِقدام وابن أبي ذئب قالا: ثنا الزُّهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وأبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد واه جداً، حفص بن عمر الأيلي كذبه أبو حاتم وغيره.

وأبو المقدام متروك، لكنه مقرون بابن أبي ذئب، فالعلة من الأيلي.

والحديث منكر بهذه الزيادة: «فأصبحهم . . .»، فقد أخرجه مسلم (٢ / ١٣٣) وغيره من حديث أبي مسعود البدري مرفوعاً نحوه بدون الزيادة، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٥٩٤)، و «إرواء الغليل» (٤٩٤).

نعم قد رويت هذه الزيادة من طرق أخرى عن عائشة وغيرها، خرجها السيوطي في «اللآلىء» (٢ / ١٢)، وابن عراق (٢ / ١٠٣)، ومع أنها كلها معلولة، فليس فيها أيضاً: «. . . فأكبرهم حسباً»!

١٩٩١ - (قَرأَ هٰذِهِ الآيةَ: ﴿ذٰلك لِيعلمَ أَنِّي لم أَخُنْهُ بالغيب﴾، قال: لَمَّا قالها يوسفُ عليهِ السلام، قال له جبـريل عليه السلام: يا يوسُفُ! اذكر همَّك، قال: ﴿وما أُبَرِّىءُ نفسي﴾).

منكـر. أخـرجـه الحاكم في «تاريخه»، وابن مردويه، والديلمي، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

كذا في «الدر المنثور» (٤ / ٢٣).

وقد وقفت على إسناد الحاكم. أخرجه من طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢ / ٨١ / ١) بسنده عن المؤمل بن إسماعيل: حدثنا حماد عن ثابت عن أنس . .

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ علته المؤمل هذا، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيىء الحفظ».

وقـد أورده الـذهبي في «الميزان»، وحكى أقوال الأئمة فيه، وذكر له حديثاً استنكره، وأعتقد أن هذا الحديث من مناكيره أيضاً؛ لأنه مع ضعفه قد خالف الثقات في رفعه، فقد رواه عفـان بن مسلم وزيـد بن حبـاب فقـالا: عن حماد بن سلمـة عن ثابت عن الحسن: فذكره موقوفاً عليه مقطوعاً. والحسن هو البصري.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦ / ١٤٥ - شاكر).

وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير وأبي الهذيل نحوه موقوفاً.

وهذا هو الصواب: الوقف، ورفعه باطل، فإنه مخالف لسياق القصة في القرآن الكريم، فقد ذكر الله تعالى عن الملك أنه:

﴿قال ما خَطْبُكُنَّ إذْ راودتُنَّ يوسفَ عن نفسهِ قُلْنَ حاشَ لله ما علمنا عليهِ مِن سوءٍ. قالتِ امرأةُ العزيزِ الآنَ حَصْحَصَ الحقُّ أنا راودتُهُ عن نفسِهِ وإنَّه لَمن الصادِقِينَ. ذلك لِيعلَمَ (تعني الملك) أنِّي لم أَخُنْهُ بالغيبِ وأنَّ الله لا يَهْدي كيدَ الخائِنينَ. وما أُبرِّىء نفسي إنَّ النفسَ لأمارةٌ بالسوءِ إلا ما رحِمَ ربِّي إنَّ ربي غفورٌ رحيمٌ﴾.

فقوله: ﴿وما أُبرِّىء نفسي﴾ هو من تمام كلام امرأة العزيز، وهو الذي رجَّحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه ابن كثير في «تفسيره» فراجعه إن شئت.

١٩٩٢ - (إنَّ مريمَ سألتِ الله عزّ وجلّ أن يُطْعِمَها لحماً ليس فيه دمٌ، فأطعمها الجرادُ).

ضعيف. رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٥)، وتمام في «الفوائد» (٩٨ / ١)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٨٩ / ٢)، وابن عساكر (١٩ / ٢٦٧ / ٢)، عن **حفص بن عمر أبي عمر المازني**: ثنا **النضر بن عاصم أبو عباد الهُجَيْمي** عن قتادة عن محمد ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أنه سئل عن الجراد؟ فقال: فذكره. وقال العقيلي:

«النضر بن عاصم لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به».

وقال الأزدي:

«متروك الحديث».

قال الذهبي:

«وله إسناد آخر».

قلت: ثم ساقه من طريق أبي الفضل بن عساكر عن **أبي عتبة الحمصي**: ثنا بقية بن الوليد: ثنا نمير بن يزيد القيني عن أبيه: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: فذكره مرفوعاً، وزاد:

فقالت: اللهم أعِشْه بغير رضاع، وتابع بنيه بغير شياع. فقلت (القائل هو الذهبي): يا أبا الفضل (يعني ابن عساكر شيخه): ما الشياع؟ قال: الصوت. قال الذهبي:

«فهذا الإسناد على ركاكة متنه أنظف من الأول، ويريبني فيه هذا الدعاء، فإنها ما كانت لتدعو بأمر واقع، ومازال الجراد بلا رضاع ولا شياع!».

قال الحافظ:

«وهذا الإشكال غير مشكل؛ لجواز أن يكون الجراد ما كان موجوداً قبل»!

قلت: وحفص بن عمر المازني في الطريق الأول لم أعرفه، وفي الطريق الثاني أبو عتبة الحمصي، واسمه أحمد بن الفرج قال الذهبي:

«ضعفه محمد بن عوف الطائي، قال ابن عدي: لا يحتج به هو وسط، وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق».

ونمير بن يزيد القيني، قال الذهبي:

«قال الأزدي: ليس بشيء، قلت: تفرد عنه بقية».

قلت: فهو مثل النضر بن عاصم، فلا أدري ما وجه قول الذهبي في السند أنه أنظف من الإسناد الأول!

والطريق الثاني أخرجه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١ / ١٠٣ / ٢) من طريق عمرو بن عثمان عن بقية به.

وعمرو هذا صدوق، وقد تابعه عيسى بن المنذر عند الحربي في «الغريب» (٥ / ١٠٦ / ١ ـ ٢) فقد برئت من الحديث عهدة أبي عتبة، وانحصرت الشبهة في بقية أو في شيخه نمير، والله أعلم.

١٩٩٣ - (لقد رأيتُ الملائكةَ تغسِلُ حمزةَ).

ضعيف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٦): أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أشعث قال: سئل الحسن: أيغسل الشهداء؟ قال: نعم، قال: وقال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح مرسل، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير أشعث، وهو ابن عبد الملك الحُمْراني، وهو ثقة، لكنه مرسَل، فإن الحسن هو البصري، ولكنه من أقوى المراسيل، لأنّ مرسله قد احتج به كما ترى، فهو عنده صحيح قطعاً، ولكنّ ذلك ممّا لا يحملنا على اعتقاد صحته، لجهالة الواسطة بينه وبين النبي ﷺ على ما هو مقرر في علم المصطلح، لا سيما وهو معروف بالرواية عن الضعفاء والتدليس عنهم، فقد حدّث مرة بحديث حدّثه به علي بن زيد بن جُدْعان، ثم لمّا حدث به لم يذكر أنه تلقاه عن ابن جُدعان! وكأنه لذلك قال الدارقطني:

«مراسيله فيها ضعف».

نعم، قد رواه مسنداً **مُعَلّى بن عبد الرحمن الواسطي**: ثنا عبد الحميد بن جعفر: ثنا محمد بن كعب القُرَظي عن ابن عباس قال:

«قتل حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ جُنُباً، فقال رسول الله ﷺ: غسلته الملائكة».

أخرجه الحاكم (٣ / ١٩٥)، وقال:

«صحيح الإسناد».

قلت: لكنْ ردّه الذهبي بقوله:

«قلت: مُعَلّى هالك».

وأورده في «الضعفاء»، وقال:

«قال الدارقطني: كذاب».

١٩٩٤ - (ما أخافُ على أمتي إلا ضعفَ اليقينِ).

ضعيف. أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (١٧٢ / ١)، والبخاري في «التاريخ» (٣ / ١ / ٢٦٤)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (ق ٢ / ١)، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢٣٤ / ١)، وابن عساكر (١٤ / ٣٧٥ / ١)، من طريق سعيد بن أبي أيوب عن **عبد الرحمن بن بُزُرْج** سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن بُزُرْج، فأورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢١٦) من رواية سعيد هذا وابن لَهيعة عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك صنع البخاري.

وأما ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٥ / ٩٥).

١٩٩٥ - (اتَّقوا محاشَّ النِّساءِ).

ضعيف جداً. الديلمي (١ / ١ / ٤٥) عن عبد الرحمن بن إبراهيم: حدثنا ابن أبي فُدَيك عن **علي بن أبي علي** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً.

بيّض له الحافظ، وإسناده ضعيف، علي هذا وهو اللهبي المدني:

«قال أحمد: له مناكير. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. وقال ابن معين: ليس بشيء».

كذا في «الميزان»، وساق له من مناكيره أحاديثَ هذا أحدُها.

١٩٩٦ - (أثبتُكُمْ على الصراطِ؛ أشَدُّ حُباً لأهلِ بيتي وأصحابي).

موضوع. الديلمي (١/١/٨٤) من طريق أبي نعيم عن الحسين بن علان: حدثنا أحمد بن حماد بن سفيان: حدثنا **الحسين بن حُمران**: حدثنا **القاسم بن بَهْرام** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً، القاسم بن بهرام قال الذهبي:

«له عجائب عن ابن المنكدر، وهّاه ابن حبان وغيره».

والحسين بن حُمْران ومن دونه لم أعرفهم، لكن قال في «الفيض»:

«وهو ضعيف، وسببه أن فيه الحسين بن علان، قال في «اللسان» عن أصله كابن الجوزي: وضع حديثاً عن أحمد بن حماد».

قلت: لم أجد هذا في «اللسان»، ولا في أصله «الميزان»، ولا في «الموضوعات» لابن الجوزي. فالله أعلم. ثم وجدته في: (الحسن بن علان) - «اللسان» (٢/ ٢٢١).

ومن عجائبه - أعني المناوي - أنه ينقل اتهام ابن علان بالوضع، ثم يقتصر على تضعيف الحديث كما رأيت، وكذا في كتابه الآخر: «التيسير»!

وللحديث طريق أخرى عن جعفر بن محمد به. وفيه متهم عند ابن عدي (٦/ ٢٣٠٣)، وهو ابن الأشعث المتقدم تحت الحديث (١٧٩٥)، ولم يتكلم المناوي عليها بشيء!

١٩٩٧ - (اثْنانِ لا ينظرُ الله إليهما يومَ القيامةِ؛ قاطعُ الرَّحِمِ، وجارُ السُّوءِ).

موضوع. الديلمي (١ / ١ / ٨٥) عن أحمد بن داود عن محمد بن مهدي البصري عن أبيه عن أبان عن أنس مرفوعاً.

قلت: هذا إسناد موضوع، أبان - وهو ابن أبي عيّاش - كذّبه شعبة، وقال:

«لأن يزني الرجلُ خير من أن يروي عن أبان».

وقال ابن حبان:

«روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث، ما لكبير شيء منها أصلٌ يُرْجَعُ إليه».

ومحمد بن مهدي، لم أعرفه.

وأبوه مهدي، هو ابن هلال البصري، كذبه يحيى بن سعيد، وقال ابن معين:

«يضع الحديث».

وأحمد بن داود إن كان ابن عبد الغفار الحراني المصري، أو ابن أخت عبد الرزاق، فكلاهما متهم بالكذب.

فالأول كذّبه الدارقطني وغيره، وذكر له الذهبي من أكاذيبه أحاديث.

والآخر قال أحمد: كان من أكذب الناس.

١٩٩٨ - (أحبُّكُم إلى الله تعالى أقَلُّكم طُعْماً، وأخفُّكم بَدَناً).

ضعيف. الديلمي (١ / ١ / ٨٦) عن **حَفْص بن عمر الفقيه الزاهد**: حدثنا أبوبكر ابن عيّاش عن عباد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عباد هو ابن منصور الناجي ضعيف مدلّس.

وحفص بن عمر الفقيه الزاهد لم أعرفه.

وقد أبعد المناوي النجعة، فضعف الحديث بأبي بكر بن عياش، وهو ممن احتج به البخاري! فقال:

«ومن ثم رمز المؤلف لضعفه»!

وهو خطأ مزدوج، فإن الحديث لا يعل بمن احتج به البخاري، وبخاصة إذا كان شيخه ضعيفاً. ولا يجوز أن ينسب مثل هذا الإعلال إلى مثل السيوطي! ثم أفاد أنه رواه الحاكم في «تاريخه»، ثم أخطأ مرة أخرى فأطلق العزو للحاكم في «تيسيره»، فأوهم أنه في «مستدركه»!

١٩٩٩ - (احْذَروا الشُّهْرَتَيْنِ: الصوفَ والحُمْرةَ).

موضوع. الديلمي (١ / ١ / ٢١) عن **محمد بن الحسين السُّلَمي**: أخبرنا الحسين **ابن أحمد الصفّار**: حدثنا **أحمد بن عيسى الوشّا**: حدثنا الربيع بن سليمان: حدثنا أسد بن موسى: حدثنا سفيان عن معمر عن الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

مرفوعاً.

بيّض له الحافظ، وأحمد بن عيسى الوشّا لم أعرفه، ويحتمل أن يكون هو التستري المصري الحافظ، وهو كما قال الذهبي: «موثّق»! مع كونه من رجال الشيخين! لكن الراوي عنه الحسين بن أحمد الصفار؛ قال الحاكم:

«كذاب لا يُشتغل به».

ومحمد بن الحسين السُّلَمي هو أبو عبد الرحمن الصوفي. قال الذهبي:

«تكلموا فيه، وليس بعمدة. وفي القلب مما يتفرد به».

وقال الخطيب:

«قال لي محمد بن يوسف القطان: كان يضعُ الأحاديثَ للصوفيةِ».

قلت: فأنا أخشى أن يكون هذا من وضعه إنْ سلم من شيخه!

قلت: مع كل هذه الآفات في إسناد هذا الحديث، فقد أورده السيوطي في «الجامع الصغير» وفي «الجامع الكبير» أيضاً، وكان فيه أقرب إلى الصواب؛ لأنه قال:

«وضعف»! فرده المناوي بقوله:

«وفيه أحمد بن الحسين الصفار، كذبوه».

كذا وقع فيه على القلب، ولم تتنبه له اللجنة القائمة على «الجامع الكبير»، فنقلته عنه مقلوباً، والصواب: «الحسين بن أحمد الصفار»، كما سبق.

٢٠٠٠ - (ما امْعَرّ حاجٌّ قَطّ).

ضعيف. رواه الطبراني في «الأوسط» (١ / ١١٠ / ٢) عن شَريك عن محمد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً، وقال:

«لم يروه عن ابن المنكدر إلا محمد بن زيد».

قلت: وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ وهو ثقة، لكنّ الراوي عنه شريك وهو

ابن عبد الله القاضي ضعيف لسوء حفظه، ولذلك أخرج له مسلم متابعة، فلا تغترّ بقول من أطلق فقال: «ورجاله رجال الصحيح»، كالمنذري (٢ / ١١٤)، والهيثمي (٣ / ٢٠٨)، ومن قلّدهما كالمناوي والغماري، فإنه ذكر الحديث في «كنزه»!

ولم يتفرد به محمد بن زيد، فقد أخرجه ابن عساكر (٥ / ٣٢٧ / ٢) من طريق محمد ابن خالد بن عثمة: نا عبد الله بن **محمد بن المنكدر** عن أبيه به.

وعبد الله بن محمد بن المنكدر لم أجد من ترجمه، ولم يذكره الحافظ في الرواة عن أبيه، وإنما ذكر ابنيه يوسف والمنكدر فقط.

وفي الطريق إليه جماعة لا يعرفون.

وعلي بن أحمد بن زهير التميمي قال الذهبي:

«ليس يوثق به».

* * *

انتهى المجلد الرابع من «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، ويليه بإذن الله تبارك وتعالى المجلد الخامس، وأوله:

٢٠٠١ - (احذروا الشهوة الخفية . .).

والله عز وجل هو المسؤول أن ييسر لي طبع بقية المجلدات، وهي تتم اثني عشر مجلداً، بل تزيد.

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

الفهارس

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(أ)

(ب)

(ت)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(لا)

(ي)

٣ ـ فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية

الأبواب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة

٤ ـ الإيمان والتوحيد والدين

٥ ـ البيوع والكسب والزهد

٦ ـ التوبة والمواعظ والرقاق

٧ - الجنائز والمرض والموت

٨ ـ الجهاد والسفر والغزو

٩ ـ الحج والعمرة والزيارة

١٠ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١١ ـ الزكاة والسخاء

١٢ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٣ ـ السيرة النبوية والشمائل المحمدية

١٤ ـ الصلاة والأذان

١٥ ـ الصيام والقيام

١٦ ـ الطب النبوي

١٧ ـ الطهارة والوضوء

١٨ ـ العلم والحديث النبوي

١٩ ـ الفتن وأشراط الساعة والجنة والنار

٢٠ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢١ ـ اللباس والزينة

٢٢ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٣ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(هـ ، و)

(لا)

(ي)

٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

(ع - ل)

(م)

(ن، و، ي)

٧ - الرواة المترجم لهم

(ب)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

محمد ناصر الدين الألباني

المجلد الخامس

٢٠٠١ - ٢٥٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطَّبعَة الأُولَى

١٤١٧هـ — ١٩٩٦م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الامة - الرياض

٦٥٢ ص ، ١٧ X ٢٤ سم

ردمك ٩-٥٦-٨٠٤-٩٩٦٠ (ج ٥)

١- الحديث الضعيف ٢- الحديث الموضوع أ العنوان

ديوي ٢٣٦,٠٦ ١٧/٠٥٥٦

رقم الايداع : ١٧/٠٥٥٦

ردمك : ٩-٥٦-٨٠٤-٩٩٦٠ (ج ٥)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - برقيا دفتر

ص.ب ٣٢٨١ الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

سجل تجاري ٦٣١٣ الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا ، وسيئاتِ أعمالِنا ، من يهدِهِ الله فلا مضلَّ له ، ومن يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه .

﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقاتِه ، ولا تموتُنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيُّها الناسُ اتقوا ربَّكم الذي خلَقَكم من نفسٍ واحدة ، وخَلَقَ منها زوجَها ، وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحَامَ ، إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلحْ لكم أعمالَكم ، ويغفرْ لكم ذنوبَكم ، ومن يُطِعِ الله ورسولَه فقد فازَ فوزاً عظيماً ﴾ .

أما بعد ، فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهَدي هديُ محمد ﷺ ، وشرَّ الأمور محدثاتُها ، وكلَّ مُحْدَثةٍ بدعةٌ ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكلَّ ضلالةٍ في النار .

وبعد ، فإن بين يدي القارىء الكريم المجلدَ الخامسَ من كتابي « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّىء في الأمة » ،

نقدمه اليوم إلى قرائنا حاوياً ـ كما هي العادة ـ خمسمئةِ حديثٍ رئيسٍ بين ضعيف وما دونه ، فضلاً عما يحويه التخريج والفوائد من أحاديث أخرى ضعيفة ، وأحاديث صحيحة ؛ سيقت لبيان البديل عن الحديث الضعيف المترجَم ، أو لدعم فكرةٍ عولجت ، أو ما شابه ذلك مما يضطرنا إليه التخريجُ والبحثُ والتحقيقُ ، بالإضافة إلى بعض الآثار عن السلف ؛ نوردها للاستئناس بها حيناً ، ولغير ذلك أحياناً أخرى .

ثم إن هذا المجلد قد حوى الكثير من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها ، وإنما خُرِّجت هنا لزيادةٍ منكرة في بعضها ، أو نكارةٍ في ألفاظها كلاً أو جزءاً ، أو مخالفةِ بعضها للأحاديث الصحيحة ، أو أنها تحمل في طواياها تشريعاً مُحْدثاً لا أصل له في الشريعة . . إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقهها ودلالتها ، ويحسبها الجاهلُ أو الغافلُ من الأحاديث الصحيحة ، بل إن بعضها قد يلهج بها من يظنه بعضُ الناسِ أنه من كبار الدعاة إلى الإسلام كالحديث (٢١٧٦) كما يأتي . ويمكنك أخي القارىء تتبّع أمثلة من هذا في الأحاديث ذوات الأرقام (٢٠١٣ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠٣٠ و ٢٠٤٢ و ٢٠٤٥ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٤ و ٢٠٦٠ و ٢٠٧٠ و ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩ و ٢١١٢ و ٢١٧٣ و ٢١٧٦ و ٢٣٠٥ و ٢٣٢٢ وغيرها كثير وكثير جداً .

هذا ، وقد تضمن الكتاب ـ بفضل الله ـ الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية ـ وقد أُشيرَ إلى بعضها في هذه المقدمة ـ ، وبعض الردود العلمية ، والفوائد الكثيرة التي يجدها القارىء مبثوثة في طياته ، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد .

فمن الأبحاث الحديثية الهامة ما جاء في تخريج الحديث (٢١١٢ - اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومئة . . .) من بيان أن قاعدةَ تقويةِ **الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها** ، وأنه لا يستطيع تطبيقَها إلا أهل المعرفة المتمكّنين في هذا العلم ، وهذا الحديث أوضح مثال على ذلك لبيان وفهم هذه القاعدة . ومن هذا القبيل أيضاً الحديث (٢٣٢٨ - إن الجنة تشتاق إلى أربعة . .) .

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديثين (٢١٠٧ و ٢٣٥٥) من بيان أن السنةَ التي جرى عليها عملُ السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إعفاءُ اللحية إلا ما زاد على القبضة ؛ فيُقصّ ، وتأييد ذلك بنصوص عزيزة عن بعض السلف ، وبيان أن إعفاءها مطلقاً هو من قبيل ما سماه الإمام الشاطبي بـ (البدع الإضافية) .

ومنها أيضاً ما جاء تحت الحديث (٢١٧٦ - لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا) من بيان مخالفةِ هذا الحديثِ للنصوصِ القطعية من قرآنٍ وسنةٍ صحيحةٍ ، ومع هذا فهو منتشر بين خاصة المسلمين ، فضلاً عن عامّتهم ، وكأنه تشريع صحيح ، وبيان أنه صحّ فيمن أسلم من المشركين ! فما بال كثير من الكتاب والدعاة الإسلاميين اليوم يشيعونه بين الشباب المسلم ، ويتوسعون في تطبيقه توسعاً فاقَ التزامَهم بالكثير مما هو صحيح صريح ؟! لعمر الله ! إن في هذا مصداقَ ما عَنْوَنّا به كتابنا هذا : « **الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمة** » ، فهذا من الأسباب التي تحملني على بيانها ، ونشرِ الوعي والمعرفةِ بها ، ومثلُ هذا الحديث في أثره السيّئ في الأمة ما لا يُعد ولا يُحصى ؛ كما لا يخفى ، فإن بإمكان

الكثيرين أن يلمسوا هذا الأثر في حياتهم العامة والخاصة ، ويعُوا مبلغَ تأثيرِ انتشارِ الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ والعملِ بها ، والله المستعان !

ومن الردودِ العلميةِ في هذا المجلد ، ما يجدهُ القارىءُ تحت الأحاديث (٢٠١٧ و ٢١٥٠ و ٢٢٠٩ و ,٢٢٣٤ . . وغيرها) ، وهي تدورُ حولَ الردِّ على من صحح حديثَ نهيِ الرجال عن تعليم النساء الكتابةَ كالهيثمي والشوكاني والكتاني ! والرد على الدكتور القلعجي ، وبيان ما وقع له من الخبط والخلط في تصحيح حديث في فضل (ابن سمية) ، والرد على الغماري في إيراده الأحاديث الضعيفة في « كنزه » !

ويجد في طياته الكثير من التحقيقات حول تراجم بعض الرجال بشكل مبسط تحت الأحاديث (٢٠٣٩ و ٢١٤٥ و ٢١٥١ و ٢١٦٤ و ٢١٧٥ و ٢٤٩٩ و . . . غيرها) ، هذا فضلاًعن التراجم المعتادة التي لا بد منها .

وللأسف ! فإنك تجد في هذا المجلد الكثير من الأحاديث الموضوعة والموقوفة مما أودعه السيوطي رحمه الله في « جامعه » ، وهو خلاف شرطه ! أمثال الأحاديث (٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢١٦٥ و ٢١٩٢ و . . .) وغيرها كثير ، وكذلك تجد العديد من الأحاديث صححها الحاكم ، ووافقه الذهبي في بعضها ! وفي كثير منها خالفه ؛ فأصاب .

هذا وإن مما قد يحسن الإشارة إليه أن هذا المجلد حوى تخريج العديد من الأحاديث من مصادرَ عزيزةٍ مخطوطةٍ أمثال الأحاديث (٢٠٣٤ و ٢٠٤٠ و ٢٠٥٩ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٧ و . . . غيرها) .

وكذلك مما يحسن التنبيه إليه أنه سيمر بالقراء الكرام العزو مني كثيراً إلى « ضعيف أبي داود » بالأرقام ، وربما إلى قسيمه « صحيح أبي داود »

أيضاً ، فينبغي الانتباه أن المقصـــود بكل منهما هـــو أمّ « الضعيف » و « الصحيح » الذي في كل منهما بسط الكلام على أسانيدهما ورجالهما ، وليس المطبوع منهما باسم « صحيح أبي داود » و « ضعيف أبي داود » اللذين ليس فيهما إلا الإشارة إلى مرتبتهما فقط من صحة أو ضعف ، وليكن هذا قاعدة مضطردة في كل عزو يُرَدُّ إليهما في شيء من كتبي .

ومن الجدير بالذكر أخيراً أن أقول : إنه وبعد مضي السنوات الطويلة على دعوتنا إلى وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة ، وإلى مبدأ (التصفية) بصورة خاصة ، تصفية الإسلام من البدع والمنكرات والأحاديث الضعيفة والموضوعة ؛ التي حجبت نور الإسلام بعض الوقت ، وبدّدتْ جهود المسلمين في سُبُلٍ عاقت مسيرتهم وتقدمهم ، وجل الله القائل : ﴿وأَنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه ولا تتبعوا السُّبُلَ فتَفَرَّقَ بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ ، والتي كان من وسائل تحقيق تلك الدعوة نشر « السلسلتين » : « الصحيحة » و « الضعيفة » ؛ نجد أننا بدأنا نلمس انتشار الوعي بين عامة المسلمين ، فضلاً عن خاصتهم ، وذلك ببزوغ نزعة التحري والتثبت فيما إذا كان الحديث الذي يسمعونه أو يقرؤونه صحيحاً أم ضعيفاً ، وما ذلك في ظني إلا بدايات إثمار البذور والغراس التي بذرناها وغرسناها منذ نحو نصف قرن من الزمان ، ولازلنا ـ بحمد الله وفضله ـ مستمرين على هذا ، مؤكدين دوماً وجوبَ الأخذ بما صح عن رسول الله ﷺ ، وترك كل ما هو غير صحيح ؛ مع لزوم معرفته خشية اعتباره ديناً ، فإن معرفة الصحيح من الضعيف سِكّتان متوازيتان على خط واحد ، لا تلتقيان ؛ نعرف الصحيح ونلتزمه وندعو إليه ، ونعرف

الضعيف فنحذره ونحذّر منه ، ولله درّ حذيفة رضي الله عنه حيث قال : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، ورحم الله القائل :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقّيه
ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

أقول : هذه الصحوة ، والحمد لله أصبحت ظاهرة تلمسها وتسمع عنها ، فكثير من الكتّاب والمدرسين والخطباء تجدهم يعْنَون بهذا الأمر ، ويحرصون على التزام ما صح من حديث رسول الله ﷺ قدر إمكانهم ، ناهيك عن ظهور العديد من طلاب العلم الذين أخذوا يتخصصون في هذا العلم ، والذين نرجو لهم الثبات والفلاح ، والإخلاص في طلبهم العلم لله ، ومع هذا فإن في الساحة مع الأسف بوادرَ سيئةً جداً من تسلط الكثير من الشباب على هذا العلم ؛ للشهرة أو المال ، وساعدهم على ذلك بعض الطابعين أو الناشرين الذين لاهَمّ لهم إلا تكثير مطبوعاتهم ، وإملاء جيوبهم ، ولعلي تعرّضت لهم في بعض ما كتبتُ . وآخر ما وقفتُ عليه من ذلك ما قام بطبعه ثلاثةٌ من دور النشر ! بتعليق ثلاثةٍ من المحققين - زعموا - لكتاب « الترغيب » للحافظ المنذري في أربع مجلدات كبار ، كل مجلد في أكثر من سبعمئة صفحة ! أتيح لي الاطلاع على كتاب الحج منه في المجلد الثاني ، فأنا ذاكر للقراء الكرام بعض النماذج التي تيسر لي نقدها ، وتبين أنهم مع الأسف من أولئك الشباب !

١ - قالوا (ص١٥٤) شارحين : « بجَمْع : بعرفات » ! والطلاب الصغار يعرفون أن (جَمْع) : مزدلفة . (انظر « الضعيفة » ٦٦١٣) .

٢ ـ (ص١١٥) ضعّفوا الحديث (١٦٦٣) مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال : « ورجاله رجال الصحيح » ، وكذا قال المنذري ، ولم يبينوا سبب التضعيف ، وقد أصابوا ـ وكان ذلك منهم رمية من غير رام ـ لأنهم لا يرجعون إلى الأصول ودراسة الأسانيد ، والحكم عليها بما تقتضيه القواعد العلمية لجهلهم بها ، يدلك على ذلك أنهم (ص ١٥٠) حسنوا الحديث (١٧٢٦) ، وقد اخطأوا مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال أيضاً : « ورجاله رجال الصحيح » ! ويرون أمامهم قول المنذري : « رواه الطبراني بإسناد صحيح » ! فما هو السبب في اختلاف موقفهم تجاه توثيق هذين الحافظين ؟! نحن لا نُلزمُهم بالتقليد إن كانوا من أهل العلم والاجتهاد في هذا المجال ، لكن عليهم على الأقل أن يبينوا سبب المخالفة هنا وهناك ؛ وعبارتهما واحدة ، أو أن يقلدوا ولا يجتهدوا ، وهم بعد لما يتحصرموا ! لأنهم في كثير مما حسّنوا أخطاؤا ، فانظر مثلاً الحديث الآتي (٢٠٠٤) ، فقد حسنوه وفيه مجهول !

٣ ـ لقد حسنوا بالشواهد ـ زعموا ـ الحديث المنكر : « غبار المدينة شفاء من الجذام» ، وليس له إلا اسنادان مرسلان واهيان جدّاً مع اختلافهما في المتن ، وقد بينت ذلك مفصلاً في « الضعيفة » برقم (٣٩٥٧) ، فهم مثال صالح جديد لما نبهت عليه آنفاً : أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها ، وأنه لا يُحْسِن تطبيقها إلا . . المتمكنون في هذا العلم . والله المستعان .

٤ ـ وعلى العكس من ذلك ، فهم يضعّفون الأحاديث الصحيحة

لجهلهم بالقواعد العلمية وتطبيقها ، وبأقوال العلماء المرضية وفهمها ، وقصر باعهم بتتبع الطرق والشواهد والحكم عليها ، ومن الأمثلة على ذلك الحديث المخرج في « الصحيحة » (٣٣٣٣) ، والكلام عليهم طويل الذيل جداً ، وبما ذكرت من الأمثلة تحصل العبرة والذكرى لمن أراد أن يتذكر .

يضاف إلى ذلك أننا لا نزال مع الأسف نجد الكثيرين ، ولا سيما خطباء المساجد ، يسوقون أحاديث ضعيفة ، ويستدلون بها ، ويبنون عليها أحكاماً شرعية ! غير آبهين ولا عابئين بمسؤولية هذا الأمر عليهم أمام ربهم ، وأمام من ينصت إليهم ، بل ربما يظنون أنهم يحسنون صنعاً ! وإني لأعجب أشد العجب من الخطباء بصورة خاصة ؛ كيف يعدّ أحدهم خطبة صلاة الجمعة ، ولا يستحضر قول رسول الله ﷺ : « من كَذَبَ عليَّ متعمداً ، فليتبوأ مقعدَه من النار » ، وقوله ﷺ : « إن كَذِباً عليّ ليسَ ككذبٍ على أحدٍ ، فمن كذبَ عليّ متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » .

فنقول لهؤلاء : هذا قولٌ صحيحٌ صريحٌ في التحذيرِ من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت ،

فإن كنت لاتدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث المذكور : « من كذب علي متعمداً . . .» قد ورد مخرجاً في هذا المجلد ، برقم (٢٠٣٠) ، لكن بزيادة : « ليضل به الناس » ، وبينت هناك أنها زيادةٌ مستغربةٌ ، وإسنادُها ضعيف ؛ في بحثٍ يحسُن الرجوع إليه .

وبهذه المناسبة وعلى سبيل العبرة ، أذكر ما سمعته نهار أمس (٣٠ رجب سنة ١٤١٦) من خطيب المسجد ، وهو يحثّ الناسَ على التعاون ، وقضاء حاجة المسلم ، ويقرأ لهم من ورقتين أحاديثَ كتبها ، أو كُتِبتْ له ، وأكثرُها ضعيفٌ لا يصحّ ، وكان يعلق على بعضها من ذاكرته ، ويرفع بذلك صوتَه ، فذكر جملةً متداولة اليوم ؛ وهي : « الدين المعاملة » ، فكذب على النبي ﷺ ، ونسبها إليه أكثرِ من مرة ، بل إنه زاد في الطين بلة ، فزعم أنها من مفاخر الإسلام ، وأن النبي ﷺ حصر الإسلام في كلمتين فقط : « الدين المعاملة » ! ولعله لجهله اشتبه عليه بقوله ﷺ : « الدين النصيحة » ! ولا أصل لذلك ، ولا في الأحاديث الموضوعة ! والله المستعان .

ولا يفوتني أن أذكّر بما يأتي :

طال ما أقول مذكراً إخواني : إن العلم لا يقبل الجمود ، أكرر ذلك في مجالسي ومحاضراتي ، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي[1] ، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه عند ظهوره ، وأن لا يجمد عليه ، أسوة بالأئمة الذين كان للواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقاً وتجريحاً ، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة ، وكل ذلك معروف عند العلماء . من أجل ذلك فإنه لا يصعب علي أن أتراجع عن الخطأ إذا تبين لي ، و ﴿ ذلكَ مِنْ فضلِ اللهِ علينا وعلى الناسِ ولكنّ أكثرَ الناسِ لا يشكرون ﴾ . ولذلك فإني أقول :

(١) انظر مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، ومقدمة المجلد السادس من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » .

سيجد القراء الكرام أني نقلت إلى هذا المجلد من « السلسلة الصحيحة » الحديثين (٢٣٠٣ ـ تكون إبل للشياطين . .) و (٢٣٠٤ ـ إن الله يبغض كل جعظري جوّاظ . . .) ، وقد كانا فيها برقم (٩٣) و (١٩٥) . وقد جعلتهما هنا لعلة مبينة في التخريج الآتي .

أقول هذا أداء للأمانة ، ونصحاً للأمة ، وبياناً لمن ألقى السمع ، غير آبه لتقول المتقوّلين ، وافتراء المفترين ، أمثال من عدا علينا ، وغمطنا حقنا ، ولولا خشية الإطالة والإملال لبينت هذا ببعض البيان ، لكن فيما عزوتُ إليه في الهامش آنفاً غُنية وكفاية .

وختاماً أقول . . . لعلك أخي القارىء تعود إلى قراءة مقدمة الطبعة الأولى من المجلد الأول من هذه السلسلة ، بما فيه (تمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة) ، ومقدمة المجلد الثاني منها أيضاً ؛ لاستكمال الفائدة من هذا الكتاب وغيره مما هو في موضوعه ، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يتقبل مني خدمتي لحديث نبيه ﷺ ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يدخر لي أجره ليوم القيامة ﴿ يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنون . إلا من أتى الله بقلبٍ سليم ﴾ .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أنْ لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

عمان ـ منتصف ليلة الأحد ٢ شعبان سنة (١٤١٦)

محمد ناصر الدين الألباني

٢٠٠١ - (احذروا الشَّهوة الخفيَّة : الرَّجل يتعلَّم العلمَ يحبُّ أن يُجلَسَ إليه) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢١/١/١) عن الفضل بن عبد الله اليشكري : حدثنا مالك بن سليمان : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عجلان عن أبي صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : ابن أبي يحيى ضعيف ، و » .

كذا نقلته عن خطه ، لم يذكر المعطوف على ابن أبي يحيى ، ولعله أراد أبا صالح مولى التوأمة ، فإنه ضعيف أيضاً ، لكن ابن أبي يحيى أضعفُ منه ، فإنه متهم بالكذب .

أو مالك بن سليمان ، وهو الهروي ؛ قال العقيلي والسليماني :

« فيه نظر » .

وضعفه الدارقطني .

والفضل بن عبد الله اليشكري شرٌّ منه . قال ابن حبان :

« يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب .

لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

٢٠٠٢ - (مثل بلالٍ كمثل نحْلةٍ غَدَتْ تأكلُ مِن الحُلوِ والمُرِّ ، ثمَّ هو حلو كلُّه) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٤٧ / ١٨١ ١ - مكتبة

المعارف) ، ومن طريقه ابن عساكر (٣ / ٢٣٣ / ١ و ١٠ / ٣٣٣ ـ طبع المجمع) عن **عبدالله بن سليمان عـن دراج أبي السـمح** ، عن أبي الهيثم عن ابن حجيرة عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا سند ضعـيف من أجل أبي السـمح ، فـإنه صـاحب منـاكـير ، وبخاصة في روايته عن أبي الهيثم .

وعبد الله بن سليمان ـ وهو الحميري ـ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامـع » من رواية الحـكيم عن أبي هريـرة . وقال المناوي :

« ورواه عنه الطبراني باللفظ المزبور ، فلو عزاه إليه كـان أولى . قـال الهيـثمي : وإسناده حسن اهـ . فعدولُ المصنِّف للحكيم واقتصاره عليه من ضيق العطن . وقد ذكر المصنفُ عن ابن الصلاح والنووي أن الكتب المبوَّبة أولى بالعزو إليها والركون لما فيها من المسانيد وغيرها ، لأنَّ المصنف على الأبواب إنما يورد أصحَّ ما فيه ، فيصلح الاحتجاج به » .

أقول : ليس هذا بمضطرد ، فكم من أحاديث ضعيفة في الكتب المبوَّبة ، يعلم ذلك كل من مارس فن التخريج والتحقيق ، وهذا منه .

والحـديث في « مـجـمع الزوائد » (٩ / ٣٠٠) برواية « الأوسط » ، وحـسنه كما تقدم !

٢٠٠٣ - (مَنْ لم يُدرك الغزوَ معي ؛ فَلْيَغْزُ في البحر ، فإنَّ غزوةَ البحر أفضلُ مِنْ غزوتين في البرِّ ، وإنَّ شهيد البحر له أجر شهيدَيِ البر ، إن أفضلَ الشُّهداء عند الله أصحابُ الوُكُوف ، قالوا : وما أصحابُ الوُكوفِ ؟ قال : قوم تكفَّأُ بهم مراكبُهم في سبيل الله) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة (٥ / ٣١٤ - ٣١٥) : نا وكيع عن سعيد بن عبد العزيز ، عن علقمة بن شهاب مرسلاً .

وكذا رواه ابن المبارك « في الجهاد » (١٩٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١١ / ٤٠٠ / ١) عن سعيد به .

وسعيد هذا سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم ، ووثقه ابن حبان (٥/٢١٢) .

وأخرجه عبد الرزاق (٥ / ٢٨٦) من طريق آخر عن علقمة مرفوعاً نحوه ، وفيه عبد القدوس بن حبيب الكلاعي ، وهو متهم .

وقد وصله بعض الضُّعفاء ، فجعله من مسند واثلة بن الأسقع .

أخرجه ابن عساكر من طريق الطبراني ، وهذا في « الأوسط » (٢ / ٢٢٧ / ٢ / ٨٥١٧ و ٩ / ١٦١ / ٨٣٤٨ - ط) عن **عمرو بن الحصين** : نا محمد بن عبد الله ابن علاثة عن سعيد بن عبد العزيز عن علقمة بن شهاب عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً مختصراً ، دون قوله :

« فإنَّ غزوة البحر . . . » .

قال الطبراني :

« تفرد به عمرو بن الحصين » .

قلت : وهو كذاب كما قال الخطيب ، واتهمه غيره . وتساهل الهيثمي فقال في « المجمع » (٥ / ٢٨١) ، وتبعه المناوي :

« وهو ضعيف » !

وأشار لضعف الحديث المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٨١) .

٢٠٠٤ ـ (الشُّهداءُ أربعةٌ : رجلٌ مؤمنٌ جيّد الإيمان ، لقي العدُوَّ فصَدقَ الله فقُتِلَ ، فذلك الَّذي ينظر النَّاس إليه هكذا : ورفع رأسه حتَّى سقطت قَلَنْسُوة رسول الله ﷺ ، أو قَلنْسُوةُ عمر . والثَّاني رجلٌ مُؤْمنٌ لقي العدوَّ ، فكأَنَّما يضربُ ظهره بشوكِ الطَّلح ، جاءه سَهْمٌ غربٌ ، فقتله ، فذاك في الدَّرجَة الثَّانية . والثّالث رجلٌ مؤمنٌ خلط عملاً صالحاً وآخر سيِّئاً ، لقي العَدوَّ ، فصدق الله عزَّ وجلَّ حَتى قُتل ، قال : فذاك في الدَّرجة الثَّالثة . والرابع رجل مؤمنٌ أسرف على نفسه إسرافاً كثيراً ، لقي العدوَّ ، فصدق الله حتى قُتل ، فذلك في الدَّرجة الرابعة) .

ضعيف . رواه الترمذي (٣ / ٨ ـ ٩ ـ تحفة) وحسنه ، وأحمد (رقم ١٤٦ و ١٥٠) ، وأبو يعلى (١ / ٢١٦ ـ ٢١٧ / ٢٥٢) من طريق ابن لهيعة : سمعتُ عطاء بن دينار عن أبي يزيد الخولاني أنّه سمع فضالة بن عبيد يقول : سمعت عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو يزيد الخولاني مجهول كما قال الحافظ في « التقريب » تبعاً للذهبي ، حيث قال في « الميزان » : « لا يُعرف » .

قلت : وابن لهيعة ضعيف أيضاً ، لكن رواه الحربي في « غريب الحديث » (٥ / ١١٤ / ٢) ، وكذا البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٢٩ / ٤٢٦٢) من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عقبة عن عطاء بن دينار به .

وابن عقبة هو عبد الله بن لهيعة نُسب في هذه الرواية لجده .

وقال ابن كثير في « مسند الفاروق » (٢/٤٦٥ ـ ٤٦٦) بعد أن ساق إسناد أحمد :

« وهكذا رواه علي بن المديني عن أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن ابن لهيعة به ، وقال : هذا حديث مصريٌ ، وهو صالح » !!

وابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة ، ومنهم عبد الله بن المبارك ، وهذا من روايته كما ترى ، فعلَّة الحديث أبو يزيد الخولاني لجهالته ، فتحسين الشيخ أحمد شاكر لهذا الحديث تبعاً للترمذي غير حسن ، بل هو من تساهله ، لا سيما وقد اعترف بجهالة الخولاني هذا !

وأما تحسين المعلقين الثلاثة على الطبعة الجديدة لكتاب « الترغيب » (٢ / ٢٩٧) فمما لا يلتفت إليه ، لأنهم مجرد نَقَلة ، بل إنهم لا يحسنون النقل عن العلماء ولا الفهم عنهم ، والكلام فيهم طويل الذيل ، فانظر المقدمة .

٢٠٠٥ ـ (كَفَر بالله العظيم جلّ وعزّ عَشَرَةٌ من هذه الأمَّةِ : الغالُّ ، والسَّاحر ، والدَّيُّوثُ ، وناكحُ المرأة في دُبُرها ، وشاربُ الخمر ، ومانعُ الزَّكاة ، ومَنْ وجدَ سعةً ومات ولم يحجَّ ، والسَّاعي في الفتن ، وبائعُ السِّلاح أهلَ الحربِ ، ومن نكح ذاتَ محْرمٍ منه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١٥ / ١٤٣ / ١) عن محمد بن خالد الدمشقي :

حدثنا مطر بن العلاء عن حنظلة بن أبي سفيان عن أبيه عن البراء بن عازب مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن خالد هذا ، وذكر أنه الفزاري قرابة مطر بن العلاء ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي طبقته من « الميزان » و « لسانه » :

« محمد بن خالد الدمشقي عن الوليد بن مسلم ؛ قال أبو حاتم : كان يكذب » . فالظاهر أنه هذا .

وشيخه مطر بن العلاء ترجمه ابن عساكر (١٦ / ٢٩٥ / ٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، غير أنه روى عن أبي حاتم أنه قال فيه : « شيخ » .

والحديث أورده السيوطي من رواية ابن عساكر هذه ، وتبعه المناوي في « الفيض » بقوله :

« وظاهر صنيع المؤلف أنه لم يره لأشهر من ابن عساكر ، مع أن الديلمي أخرجه باللفظ المزبور عن البراء المذكور من هذا الوجه » .

ولم يتكلّم عليه بشيءٍ ؛ تضعيفاً أو تصحيحاً ، وكذلك فعل في « التيسير » !

٢٠٠٦ - (سمُّوا أسقاطكم ، فإنَّهم مِنْ أفراطِكم) .

موضوع ، رواه أبو الحسين الكلابي في « نسخة أبي العباس طاهر التميمي » ، وابن عساكر (١٢ / ٢٤٩ / ٢) عن هشام بن عمار قال : نا **البختري ابن عبيد** : - قال هشام : « وذهبنا إليه إلى (القلمون) - في موضع يقال له : (الأفاعي) » - قال : نا أبي : قال : نا أبو هريرة مرفوعاً .

قلت : والبختري هذا متهم . قال أبو نعيم والحاكم والنقاش :

« روى عن أبيه عن أبي هريرة موضوعات » .

وقال ابن حبان :

« ضعيف ذاهب لا يحلُّ الاحتجاج به إذا انفرد ، وليس بعدل ، فقد روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب » كما في « التهذيب » ، وهو في كتاب ابن حبان (١ / ٢٠٣) نحوه . وقال الأزدي :

« كذاب ساقط » .

وفي « المغني » و « التقريب » :

« متروك » .

قلت : ومع هذا كله ، أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر وحده ! وبيَّض لإسناده المناوي ، فلم يتكلم عليه بشيءٍ !

وقد خفي هذا الحديث على ابن الملقن ، فقال في « العقيقة » من كتابه الكبير « البدر المنير » :

« غريب » كما في « خلاصته » (٢/٣٩١/٢٧١١) ، ويعني أنه لا يعلم من رواه كما نص عليه في المقدمة (١/٤) . وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر ، فقال في « التلخيص » (٤/١٤٧) :

« لم أره هكذا » .

ثم ذكر أحاديث ليس فيها الأمر بالتسمية ، لا يصح أكثرها ، منها حديث :

« إذا استهلّ الصبي صارخاً سُمِّي ، وصُلِّي عليه . . . » الحديث . وهو مخرّج في « الإرواء » (٦ / ١٤٧) تحت الحديث (١٧٠٧) .

فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٢٠٠٧ - (الغُدوُّ والرَّواحُ إلى المساجد منَ الجهادِ في سبيل الله) .

موضوع . رواه الطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٠٨ / ٧٧٣٩) ، وعنه ابن عساكر (٥ / ٦٤ / ٢) : نا الحسين بن إسحاق التستري : نا الحسين بن أبي السري العسقلاني : ثنا محمد بن شعيب : ثنا يحيى بن الحارث الذِّماري عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

أورده ابن عساكر في ترجمة العسقلاني هذا ، وهو الحسين بن المتوكل ، وروى عن أخيه محمد بن أبي السري أنه قال :

« لا تكتبوا عن أخي ، فإنه كذاب » . يعني الحسين بن أبي السري ، وعن أبي عروبة أنه قال :

« هو خال أمي ، وهو كذاب » .

قلت : فهو علة الحديث ، وقد ذهل عنها الهيثمي ، فأعله بما ليس بعلّة ، فقال (٢ / ٢٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه القاسم بن عبد الرحمن ، وفيه اختلاف » !

وأقرّه المناوي ، فلم يعلّه بغير القاسم ! وسبقهما إلى ذلك المنذري (١ / ١٢٩) !

ثم أخرجه ابن عساكر (١٨ / ٢٥ / ١) عن ابن أبي السري : نا الوليد بن مسلم عن يحيى بن الحارث به .

وقد رواه إسماعيل بن عياش عن يحيى بن الحارث الذماري عن القاسم بإسناده . . فذكر حديثاً غير هذا مرفوعاً . ثم عقبه بقوله :

« وقال أبو أمامة : الغدو والرواح . . . » ، فذكره موقوفاً عليه ، وهو الصواب .

وإسناده حسن .

٢٠٠٨ - (إن آدم قبل أن يُصيبَ الذّنب كان أجلُه بين عينيه ، وأملُه خلفه ، فلمَّا أصابَ الذَّنبَ ، جعل الله أملَه بين عينيه ، وأجلَه خلفَه ، فلا يزالُ يأملُ حتَّى يموتَ) .

منكر . رواه ابن عساكر (٢ / ٣٢٤ / ٢) عن جماعة ، قالوا : أنا أبو بكر محمد ابن علي بن حامد الشاشي الفقيه - نزيل هراة قدم مرو - : نا أبو الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم بن مت الكاغدي : أنا أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سُريج الشاشي : نا عيسى بن أحمد : نا النَّضر بن شُميل : أنا عوف عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ أبو سعيد الشاشي فمن فوقه ، أما الكاغدي وأبو بكر الشاشي ، فلم أعرف حالهما ، والأول قال فيه ابن العماد في « الشذرات » :

« مسند ما وراء النهر » .

وأما الشاشي ؛ ففقيه شافعي مشهور ، له ترجمة في « الشذرات » (٣ / ٣٧٥) .

والحديث رفعه منكر عندي فقد رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ٤٨) ، وابن عساكر من طرق عن الحسن ، قال : فذكره موقوفاً عليه ، وهو الأشبه ، ولعله من الإسرائيليات .

وأورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر هذه ، وبيَّض له المناوي فلم يتكلم عليه بشيءٍ !

٢٠٠٩ ـ (إنَّ إبليسَ لَيَضَعُ عرشَه على البحر دُونَه الحُجُبُ ، يتشبَّه بالله عزَّ وجلَّ ، ثم يبُثُّ جُنودَه ، فيقول : مَنْ لفلان الآدمي ؟ فيقوم اثنان ، فيقول : قد أجَّلتُكما سنةً ، فإنْ أغويتُماه وضعت عنكم التَّعب ، وإلاَّ صلبتُكما) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٨ ـ ٢٩) ، و ابن عساكر (٨ / ٦٥ / ٢) عن **يحيى بن طلحة اليربُوعي** : ثنا أبو بكر بن عياش عن حميد ـ يعني الكندي ـ عن عُبادة بن نُسَيٍّ عن أبي ريحانةَ مرفوعاً .

قال : فكان يقال لأبي ريحانةَ : لقد صُلب فيك كثيراً !

قلت : وهذا سند ضعيف . يحيى بن طلحة ليِّن الحديث كما في « التقريب » .

وحميد الكندي ؛ لا يعرف إلا برواية أبي بكر بن عياش عنه .

كذلك أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٣٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكره على قاعدته في « الثقات » (٦ / ١٩٢) بهذه الرواية أيضاً !

والحديث قال في « المجمع » (١ / ١١٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يحيى بن طلحة اليربوعي ، ضعفه النسائي ، وذكره ابن حبان في (الثقات)[١] » .

(١) ج ٩ / ٢٦٢ ، وقال : « كان يغرب » . وخلط بينه وبين يحيى بن طلحة بن عبيد الله القرشي ـ الثقة ـ محقق « الإحسان » ، فجعلهما في فهرسه (ص ٢٦٨) واحداً ! وفرق بينهما في التخريج ، وهو الصواب .

(تنبيـه) : أبو ريحانـة اسمـه (شمعون) بالشين المعجمـة ، وقيل بالمهملة ، ولـم أره في النسخـة المطبوعــة مـن « المعجـم الكبير » ، ولا في « الأسـماء والكنى » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٠١٠ - (ما أنعمَ الله تعالى على عبدٍ مِنْ نعمةٍ ، فقال : الحمد لله ؛ إلاَّ وقد أدَّى شُكرَها ، فإن قالها الثَّانية ؛ جدَّد الله له ثوابَها ، فإن قالها الثَّالثة ؛ غَفَر الله له ذنوبَه) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١ / ٥٠٧ - ٥٠٨) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٤ / ٩٨ / ٤٤٠٢) ، والديلمي (٤ / ٣٠) من طريق أبي معاوية عبدالرحمن بن قيس : ثنا محمد بن أبي حميد عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ليس بصحيح ؛ قال أبو زرعة : عبد الرحمن بن قيس كذاب » .

وقال في ترجمته من « الميزان » :

« كذبهُ ابن مهدي وأبو زرعة ، وقال البخاري : ذهب حديثه ، وقال أحمد : لم يكن بشيءٍ ، وخرج له الحاكم في « المستدرك » حديثاً منكراً ، وصححه » .

ثم ساق هذا الحديث .

والحديث رمز له في « الجامع الصغير » بالصحة ، وكأنه تبع في ذلك الحاكم ، وقد أخطأ . أقول هذا مع الشك في كون هذه الرموز من السيوطي نفسه كما تراه مبيناً في مقدمتي له « صحيح الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع الصغير » .

وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥١) متعقباً له :

« في إسناده عبد الرحمن بن قيس أبو معاوية الزعفراني ؛ واهي الحديث ، وهذا الحديث مما أنكر عليه » .

٢٠١١ - (ما أنعم اللهُ على عبدٍ نعمةً ، فحمِدَ الله عليها ؛ إلاَّ كان ذلك أفضلَ من تلك النعمةِ وإن عَظُمتْ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الكبير » (٧٧٩٤) من طريقين عن سويد ابن عبد العزيز عن ثابت بن عجلان عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وسويد بن عبد العزيز متروك . وكذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٩٥) .

وقال المنذري :

« رواه الطبراني ، وفيه نكارة » .

قلت : لكنه قد روي بإسناد آخر خير من هذا نحوه ، دون قوله : « وإن عظمت » ، ولفظه :

« ما أنعم الله على عبد نعمة ، فقال : الحمد لله ، إلا كان الذي أعطاه أفضل مما أخذ » .

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٤٢٢) ، وابن السني (رقم ٣٥٠) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (١ / ٢) ، والضياء (ق ١٣٠ / ٢) من طريق أبي عاصم عن شبيب بن بشر ، عن أنس مرفوعاً .

ولفظ الخرائطي : « إلا كان الحمد أكثر من النعمة » .

وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى .

أبو عاصم : هو الضحاك بن مخلد النبيل ، ثقة من رجال الستة ، وشبيب بن بشر : صدوق يخطىء كما في « التقريب » .

وفي « زوائد ابن ماجه » :

« إسناده حسن . شبيب بن بشر مختلف فيه » .

٢٠١٢ - (ما أنعم الله على عبد نعمةً في مالٍ ، أو أهلٍ ، أو ولدٍ ، فقال : ما شاء الله ، لا قوّة إلا بالله ، فيرى فيها آفةً دون الموت ، وقرأ : ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوّة إلا بالله ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ١) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٤ / ١٢٤) ، والطبراني في « الصغير » (ص ١٢٢) ، وفي « الأوسط » (١ / ٢٥٧ / ١ / ٤٤٢١ - بترقيمي) ، وابن السني (رقم ٣٥١) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ١٦١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٩٩) من طريق عمر بن يونس اليمامي : ثنا عيسى بن عون عن عبد الملك بن زرارة عن أنس مرفوعاً .

وليس عند ابن السني قوله : « ثم قرأ . . إلخ » .

وكذلك أورده السيوطي في « الجامع » ، وقال :

« رواه أبو يعلى ، والبيهقي في (الشعب) » ، ثم رمز له بالضعف .

وقال الطبراني في « الصغير » :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف . قال الأزدي :

« عيسى بن عون عن عبد الملك لا يصح حديثهما عن أنس » .

وقال في « المجمع » (١٠ / ١٤٠) :

« وفيه عبد الملك بن زرارة ، وهو ضعيف » .

وبالراويين أعله المناوي في « فيض القدير » ، ولذلك جزم بضعف إسناده في « التيسير » .

وزاد ابن أبي الدنيا وغيره بينهما (حفص بن الفرافصة) ، وهو مجهول ؛ وإن وثقه ابن حبان (٦/١٩٥) .

٢٠١٣ - (مَنْ قرأَ سورةَ الكهف يومَ الجمعة ، فهو معصومٌ إلى ثمانية أيّامٍ مِنْ كل فتنةٍ تكون ، فإن خرج الدَّجَّالُ ، عُصِمَ منه) .

ضعيف جداً . أخرجه الضياء في « المختارة » (١ / ١٥٥) من طريق **إبراهيم ابن عبد الله بن أيوب المخرَّمي** : ثنا سعيد بن محمد الجرمي : ثنا **عبد الله بن مصعب** بن منظور بن زيد بن خالد عن علي بن الحسين عن أبيه عن عليّ مرفوعاً به . وقال :

« عبد الله بن مصعب لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما » .

قلت : وكذلك لم يذكره ابن حبان في « ثقاته » ، مع احتوائه لمئات الرواة المجهولين الذين لا ذكر لهم في الكتب الأخرى ! وقد ذكره المزِّي في شيوخ (سعيد ابن محمد الجرمي) .

لكن إبراهيم المخرَّمي هذا ؛ قال الدارقطني :

« ليس بثقة ، حدَّث عن الثقات بأحاديث باطلة » .

قلت : فمثله لا يليق أن يكون من رجال « الأحاديث المختارة » ! ولذلك فإني أقول :

لم يحسن الشيخ المعلق على مطبوعة « المختارة » (٢/٥٠) بسكوته عنه ؛ لما فيه من إيهامه سلامة السند من العلة القادحة .

وقد صح الحديث من طريق أخرى عن أبي سعيد نحوه دون ذكر « ثمانية أيام » . وهو مخرج في المجلد السادس من « الصحيحة » (رقم ٢٦٥١) ، وهو تحت الطبع . وسيخرج قبل هذا إن شاء الله تعالى .

٢٠١٤ - (مَن قرأ آية الكرسي ، لم يتولَّ قبْض نفسه إلا الله تعالى) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٦ / ١٧٤) من طريق محمد بن كثير بن مروان الفِهري : حدثنا عبد الله بن لهيعة عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو : قال : قال رسول الله ﷺ .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، بل هو موضوع ، وعلته محمد بن كثير هذا ، فإنه متروك كما قال الحافظ في « التقريب » .

وقال ابن عدي :

« روى أباطيل والبلاء منه » .

وشيخه ابن لهيعة سيىء الحفظ ، لكن البلاء من الراوي عنه .

٢٠١٥ - (ما أَذِن الله عزَّ وجلَّ في شيءٍ أفْضل مِنْ ركعتين أو أكثر ، والبر يتناثر فوقَ رأس العبد ما كان في صلاةٍ ، وما تقرَّب عبد إلى الله عزَّ وجلَّ بأفضل مما خرج منه يعني القرآن) .

ضعيف . رواه الطبراني (١٦١٤) عن أبي بكر بن عيَّاش عن ليث عن عيسى عن زيد ابن أرطاة عن جبير بن نُفير[1] مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف مرسل بَيَّنْته في « المشكاة » (١٣٣٢) ، ثم توسعت في ذلك وفي تخريجه فيما تقدم برقم (١٩٥٧) .

٢٠١٦ - (سبق المفرِّدُون ، قالوا : وما المفرِّدون يا رسول الله؟ قال : المستهترُون في ذكر الله ، يضعُ الذكر عنهم أثقالهم ، فيأتُون يومَ القيامة خفافاً) .

منكر جداً بهذا التَّمام . رواه الترمذي (٢ / ٢٧٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١/٣٩٠/٥٠٦) عن **عمر بن راشد** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« هذا حديث حسن غريب » .

وأقول : بل هو منكر جداً بهذا التَّمام ، فقد أخرجه الحاكم (١ / ٤٩٥) ، وأحمد (٢ / ٣٢٣) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (ق ١٢٩ / ١) عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرقة قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : فذكره مرفوعاً بلفظ : « يُهتَرون » دون قوله : « يضع الذكر . . » .

فهذه زيادة منكرة تفرَّد بها عمر بن راشد ، وهو اليمامي ؛ ضعيف جداً .

قال النسائي :

« ليس بثقة » .

---

(١) الأصل : (نوفل) ، ولعله خطأ مطبعي .

وقال أحمد :

« حديثه ضعيف ليس بمستقيم . حدَّث عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير » .

وقد خالفه علي بن المبارك في موضعين ، وهو ثقة محتجٌ به في « الصحيحين » :

الأول : في متنه ، فلم يذكر فيه هذه الزيادة .

الثاني : في إسناده ، فقال : « عبد الرحمن بن يعقوب » بدل أبي سلمة .

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة . رواه مسلم (٨ / ٦٣) بدون الزيادة ، فأكَّد ذلك نكارتها . وهو مخرج مع طريق علي بن المبارك في « الصحيحة » (١٣١٧) .

ثم رأيت الإمام البخاري قد أورد الحديث في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٤٤٨) من طريق علي بن المبارك ، ثم من طريق عمر بن راشد ، وقال :

« والأول أصح » .

وقد رويت الزيادة بنحوها من حديث أبي الدرداء . قال الهيثمي (١٠/٧٥) :

« رواه الطبراني عن شيخه **عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم** ، وهو ضعيف » .

قلت : بل هو أسوأ حالاً ، فقد قال ابن عدي في ترجمته من « الكامل » (٤ / ١٥٦٨) :

« يحدث عن الفريابي وغيره بالأباطيل » .

ثم ساق له أحاديث ، ثم قال :

« وابن أبي مريم هـذا إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه ، أو متعمداً ، فإني رأيت له غير حديث ـ مما لم أذكره هنا ـ غير محفوظ » .

وله في « معجم الطبراني الأوسط » ستة أحاديث (٢ / ٢٢٧ / ١ ـ ٢ / ٢٤٢٣ ـ ٢٤٢٨) .

٢٠١٧ ـ (لا تُسكنوهنَّ الغُرفَ ، ولا تُعلِّموهنَّ الكتابة ، وعلموهنَّ المغزل وسورة النُّور) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٢) ، والخطيب (١٤ / ٢٢٤) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢/٤٧٧ ـ ٢٤٥٤/٤٧٨) من طريق محمد ابن إبراهيم أبي عبد الله الشَّامي : ثنا شعيب بن إسحاق الدِّمشقي عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال البيهقي :

« وهو بهذا الإسناد منكر » .

قلت : وهو عندي موضوع ، محمد بن إبراهيم هذا ؛ قال الدارقطني :

« كذاب » .

وقال ابن عدي :

« عامة أحاديثه غير محفوظة » .

وقال ابن حبان :

« لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار ، كان يضع الحديث » .

قال الذهبي في « الميزان » :

« صدق الدارقطني رحمه الله ، وابن ماجه ؛ فما عرفه » .

يعني : ولذلك روى عنه .

ثم ساق له أحاديث ، هذا منها .

قلت : وقد تابعه من هو مثله ، وهو عبد الوهاب الضحاك ، ولعلَّ أحدهما سرقه من الآخر .

أخرجه الحاكم (٢/٣٩٦) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٢٤٥٣) عنه : ثنا شعيب بن إسحاق به . وقال الحاكم :

صحيح الإسناد .

ورده الذهبي بقوله :

« بل موضوع ، وآفته عبد الوهاب ، قال أبو حاتم : كذاب » .

ثم رأيت في ترجمته من « الميزان » أن ابن حبان قال فيه :

« كان محمد يسرق الحديث » .

فيترجّح أنه هو الذي سرقه من الكذاب الأول .

وقال المناوي في « الفيض » (٣ / ٤٨٨) :

« وخرجه البيهقي في « الشعب » عن الحاكم ، ثم خرجه بإسناد آخر بنحوه وقال : هو بهذا الإسناد منكر . قال المؤلف (السيوطي) : فعلم منه أنه بغير هذا الإسناد غير منكر ، وبه رد على ابن الجوزي دعواه وضعَه » .

قلت : وهذا تعقُّب لا طائل تحته ، لأن كلام البيهقي ليس نصّاً فيما ذهب إليه السيوطي ، ولو كان ما ذهب إليه صواباً ، كان وجد في الحفَّاظ من أبدى لنا ذلك الإسناد ليردَّ به على النُّقَّاد ، كابن الجوزي والذهبي وغيرهم .

وتمام كلام المناوي :

« نعم ، قال الحافظ ابن حجر في « الأطراف » بعد قول الحاكم : صحيح : بل عبد الوهاب أحد رواته ؛ متروك » .

قلت : فلو كان هناك لهذا الحديث إسناد خير من هذا لما سكت الحافظ ، ولبيَّنه كما هي العادة ، فذلك كله يدلُّ على أن كلام البيهقي رحمه الله لا مفهوم له ، والله أعلم .

وللقطعة الأخيرة من الحديث شاهد بإسناد ضعيف ، بلفظ :

« علِّمُوا رجالكم سورة المائدة ، وعلموا نساءكم سورة النور » .

وسيأتي تخريجه في المجلد الثامن برقم (٣٨٧٩) .

ومن العجائب أن يذهل عن حال هذا الحديث جماعة من المتأخرين ، ويذهبوا إلى تصحيحه تصريحاً أو تلويحاً ، فقد سئل عنه ابن حجر الهيتمي هل هو صحيح أو ضعيف ؟ فأجاب بقوله :

« هو صحيح ، فقد روى الحاكم وصححه ، والبيهقي عن عائشة رفعه » .

قلت : فذكره ، وكأنه اغتر بتصحيح الحاكم إياه ، وغفل عن تعقّب الذهبي والحافظ ابن حجر له .

وقال الإمام الشوكاني في « النيل » (٨ / ١٧٧) عند شرح حديث الشِّفاء بنت عبد الله قالت :

دخل عليّ النَّبي ﷺ وأنا عند حفصة ، فقال :

« ألا تعلِّمين هذه رُقية النَّملة كما علمتيها الكتابة ؟ » .

وهو حديث صحيح الإسناد كما سبق بيانه في الصحيحة برقم (١٧٨) .

فقال الشوكاني :

« فيه دليل على جواز تعليم النساء الكتابة ، وأما حديث : « ولا تعلموهن الكتابة . . » ، فالنهي عن تعليم الكتابة في هذا الحديث محمول على من يخشى من تعليمها الفساد » .

أقول : هذه الخشية لا تختصُّ بالنساء ، فكم من رجل كانت الكتابة عليه ضرراً في دينه وخُلقه ، أفينهى عن الكتابة الرِّجال أيضاً للخشية ذاتها ؟!

ثم إن التأويل فرع التصحيح ، فكأنَّ الشوكاني توهّم أن الحديث صحيح ، وليس كذلك كما علمت ، فلا حاجة للتأويل إذنْ .

وأعجب من ذلك أن ينقل كلام الشيخين المذكورَيْن مَنْ طبع تحت اسم كتابه : « حافظ العصر ومحدثه . . مسند الزمان ونسابته . . . »[1] ثم يقرّهما على ذلك ، ولا يتعقبهما بشيءٍ مطلقاً مما يشير إلى حال الحديث وضَعْفه ، بل وَضْعِه ، وإنما يسوِّد صفحات في تأويل الحديث والتوفيق بينه وبين حديث الشفاء ، بل ويزيد على ذلك بأن أورد آثاراً ـ الله أعلم بثبوتها ـ عن عمر وعلي في نهي النساء عن الكتابة ، ويختم ذلك بقوله ، وذلك في كتابه «التراتيب الإدارية» (١ / ٥٠ ـ ٥١) : ولله در السباعي حيث يقول :

مـا للنســاءِ وللكتـا ... بة والعـمـالةِ والخَطابة
هــذا لنا ، ولهن منـا ... أن يَبِتْنَ على جنابة!

(١) وهو الشيخ عبد الحي بن محمد الكتاني ، ولست أشك في شدة حفظه ، وطول باعه في علم الحديث وغيره من العلوم ، ولكن ظهر لي في هذا الكتاب أن عنايته كانت متوجهة إلى الحفظ دون النقد ، ولذلك وقعت في كتابه هذا أحاديث كثيرة ضعيفة دون أن ينبّه عليها ، وليس هذا مجال ذكرها ، بل إنه صحح حديثاً لا يرقى إلى أن يكون ضعيفاً ، فراجع حديث : « ليس بخيركم من ترك دُنياه لآخرته . . » .

٢٠١٨ ـ (ما من صباح إلا وملكانِ يناديان : ويلٌ للرِّجال من النِّساء ، وويلٌ للنِّساء من الرِّجال) .

ضعيف جداً . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٢/١٠٦) ، وابن عدي (١٢١ / ١) ، والحاكم (٢ / ١٥٩ و ٤ / ٥٥٩) ، وابن أبي الدنيا في « الإشراف في منازل الأشراف » (١١٩ / ٣٢) عن **خارجة بن مصعب** عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » !

وردّه الذهبي في الموضعين ، فقال في أحدهما :

« قلت : خارجة ضعيف » .

وقال في الموضع الآخر :

« خارجة واه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« هو متروك ، وكان يدلس عن الكذابين » .

قلت : وقد عنعنه هنا كما ترى ، فالحديث ضعيف جداً .

٢٠١٩ ـ (لأن أُطْعمَ أخاً لي لقمة ؛ أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّقَ على مسكين عشرة ، ولأَنْ أهبَ لأخٍ لي عشرة ؛ أحبُّ إليَّ من أن أتصدَّق على مسلم بمائة) .

موضوع . رواه أبو بكر الشّافعي في « الفوائد » (١ / ٢٢) عن **محمد بن عبد الرحمن بن غزوان** ـ مولى خزاعة ـ قال : أبنا عبد الله بن المبارك عن عبيد الله ابن الوليد عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته ابن غزوان هذا . أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن عدي : هو فيمن يتهم بالوضع . وقال الدارقطني : كان يتهم بالوضع » .

وإن مما يوهنه ويؤكد تهمته ؛ أنه قال على الإمام ابن المبارك ما لم يقل ، فقد قال في كتابه « الزهد » (٢٥٨ / ٧٤٨) : أخبرنا عبيد الله الوصافي ابن الوليد [عن أبي جعفر] مرفوعاً . فأعضله ولم يذكر في إسناده (علياً) ، وهو ابن الحسين بن علي والد (أبي جعفر) ، وقال : « درهم » مكان « عشرة » في الشطر الأول .

والوصافي ضعيف .

وعلي بن الحسين تابعي ، لكن ذكره المنذري في « الترغيب » (٣/٥٠) من حديث أبيه (الحسين بن علي) معزواً لأبي الشيخ في « الثواب » موقوفاً عليه ، وفي إسناده ليث بن أبي سُليم .

قلت : وهو ضعيف أيضاً والزيادة بين المعقوفتين [ ] استدركتها من « الكواكب » كما تقدم تحت الحديث (٣٠٨) ، ومن كتاب « الإخوان » لابن أبي الدنيا (٢١٤ / ١٧٥) .

وقد روي بإسنادين آخرين بلفظين مختلفين ، تقدم تخريجهما برقم (٣٠٧ و ٣٠٨) .

٢٠٢٠ - (اليمينُ الفاجرةُ تُعقم الرَّحم) .

ضعيف . رواه الخطيب (٧ / ٢٧٢) ، وابن عساكر (٦ / ١١٣ / ٢) عن محمد ابن هارون بن منصور المنصوري : نا سليمان بن أبي شيخ : حدثني أبي : نا حجر

ابن عبد الرحمن عن الفضل بن الربيع عن أبيه الربيع عن أبي جعفر المنصور أمير المؤمنين عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المنصوري هذا . قال ابن عساكر :

« يضع الحديث » .

وقد سبق الكلام عليه في غير مكان ، منها الحديث (٨٠٨) .

ثم وجدت له شاهداً من حديث أبي سُود . أخرجه أحمد (٥ / ٧٩) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (٢ / ٤٢١ / ١٢١٤) ، والطبراني (٢٢ / ٣٨١ / ٩٩٠) ، و الدولابي في « الكُنى » (٣٦/١) بسند صحيح إلى معمر عن شيخ من بني تميم عن شيخ لهم يقال له : أبو سُود قال : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

وقال في « المجمع » (٤ / ١٧٩) :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، وفيه رجل لم يسم » .

قلت : فهو علة الحديث . ولعله لذلك أعلّه أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (١ / ٢١٦ / ٢) بالإرسال ، فقال :

« مرسل ، قاله ابن المبارك عن معمر عن شيخ من بني تميم عن أبي سود » .

وأقرّه الذهبي في « المقتنى » .

فكأنه لم يعتد بتصريح (أبو سود) بسماعه لعدم ثبوت ذلك عنه . وقد أبدى الحافظ في « الإصابة » وجهاً لذلك ، فراجعه .

٢٠٢١ - (من قلَّم أظافيره يوم الجمعة قبلَ الصَّلاة ، أخرج الله منه كلَّ داءٍ ، وأدخلَ مكانَه الشِّفاءَ والرَّحمةَ) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٤٧) عن أبي داود :

ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، طلحة هذا متروك ؛ متّهم بالوضع .

وقد تقدم نحوه من حديث عائشة ، وفي سنده كذّاب (١٨١٦) .

٢٠٢٢ - (استعينُوا على النِّساء بالعُري) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي في « الكامل » (١٣ / ١ و ١ / ٣١٣ - ط) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٢٣ / ٢ / ٨٤٥٢ - بترقيمي و ٩ / ١٣٣ / ٨٢٨٣ - ط) عن إسماعيل بن عباد المزني : ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر ، لا يرويه عن سعيد غير إسماعيل هذا ، وليس بذلك المعروف » .

قلت : وقال الدارقطني : « متروك » .

وقال ابن حبان :

« لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وأعلّه الهيثمي (١٣٨/٥) بشيخ الطبراني : موسى بن زكريا : ضعيف .

قلت : وهو مردود ، فإنّه متابع عند ابن عدي ، والعلة ما ذكرنا .

ورواه العقيلي بلفظ آخر : « إنَّ من النساء عيّاً . . . . » ، فانظر رقم (٢٣٨٩) .

وأورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عدي بزيادة :

« فإن إحداهُنَّ إذا كثُرت ثيابها وأحسنت زينتَها أعجبها الخروجُ » .

وليست هذه الزيادة عند ابن عدي في ترجمة إسماعيل هذا .

وروى ابن أبي شيبة في « مصنَّفه » (٤/٤٢٠) عن عمر أنه قال :

« استعينوا على النساء بالعري ، إن إحداهن إذا كثرت ثيابها وحسنت زينتها أعجبها الخروجُ » .

قلت : وفيه أبو إسحاق ، وهو السبيعي مدلس مختلط .

وقد روي الحديث مرفوعاً من حديث مسلمة بن مخلد نحوه ، وسنده ضعيف جداً أيضاً ، وسيأتي تحقيق الكلام عليه في المجلد السادس برقم (٢٨٢٧) .

٢٠٢٣ ـ (أَقِلَّ من الدَّين تَعِشْ حُرّاً ، وأَقِلَّ مِنَ الذُّنوبِ يَهُنْ عليك الموتُ ، وانظر في أيِّ نصابٍ تضعُ ولدَك ، فإنَّ العِرْقَ دسَّاس) .

ضعيف جداً . رواه ابـن عـدي في « الكامل » (ق ١/٢٩٨ و ١٧٩/٦ ـ ط) ، والقضاعي (٦٣٨) ، والبيهقـي في « الشعب » (٢ / ١٤٥ / ٢) عن عبيد الله بن العباس بن الربيع الحارثي ـ من أهل نجران ـ قال : ثنا محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهـذا إسناد ضعيف جداً من أجل البيلماني هذا محمد بن عبد الرحمن ، فإنه متهم بالوضع ، كما تقدم في الحديث (٥٤) .

وقال البيهقي :

« في إسناده ضعف » .

وأشار المنذري (٣ / ٣٢) إلى ضعفه ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

ووجدت له طريقاً أخرى عند الديلمي (١ / ١ / ٥٤) عن القاسم بن محمد : حدثنا أبو بلال الأشعري : حدثنا كدام بنُ مسعر بن كدام عن أبيه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به .

وكدام بن مسعر لم أجد من ترجمه . وأبو بلال الأشعري ، والقاسم بن محمد ، وهو ابن حماد الدَّلال ضَعَّفهما الدارقطني .

ثم وجدت (كداماً) في « الجرح » (٣ / ٢ / ١٧٤) برواية يحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن داود الخريبي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يورده ابن حبان في « الثقات » ، وهو على شرطه !

٢٠٢٤ - (التَّاجرُ الجبانُ محرومٌ ، والتَّاجر الجسُورُ مرزوقٌ) .

موضوع . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٤ / ٢) عن علي بن الحسين بن إسماعيل : قال : نا محمد بن الخطاب : قال : نا حجاج : قال : نا حماد ابن سلمة عن حميد عن أنس مرفوعاً .

قلت : وحجاج هذا لم أعرفه .

ومحمد بن الخطاب : الظاهر أنه الأزدي ، كتب عنه أبو حاتم بمصر سنة (٢١٠) ، ولم يذكر فيه ابنه في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٢٤٦) توثيقاً ولا تجريحاً .

وعلي بن الحسين بن إسماعيل : لا يمكن أن يكون هو المحاملي المترجم في « تاريخ بغداد » (٥ / ٤٠٠) ، لأنه توفي سنة (٣٨٦) ، فلم يُدرك محمد بن الخطاب . والله أعلم .

ومن هذا التخريج نعلم أنَّ الحديث بهذا الإسناد ضعيف ، فقول العامري فيما نقله المناوي في « الفيض » : « حسن » غيرُ حسن ، وإن قلّده في « التيسير » !

ثم تبين لي أن الحجاج هو ابن المنهال ، ذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن حماد ابن سلمة ، و هو ثقة من رجال الشيخين .

ثم نبَّهَ بعض الإخوان ـ جزاه الله خيراً ـ بأن محقق « مسند القضاعي » أعلّه بشيخ القضاعي : محمد بن منصور التستري فقال :

« وهو كذاب » .

قلت : وهذا إعلال سليم من هذا المحقق الفاضل جزاه الله خيراً أيضاً ، والحديث في طبعته (١ / ١٦٩ / ٢٤٣) ، والذي كذبه هو الحافظ الحبال كما في « الميزان » ، ولكنني لا أدري إذا كان قد توبع أو لا ، فقد ذكره الديلمي في « الفردوس » (٢ / ٧٤ / ٢٤٤٨) ، ولم يورده الحافظ في « الغرائب الملتقطة » ، بخلاف « تسديد القوس » ، فقد ذكره فيه (ق ١٠٣ / ٢) ساكتاً عنه كعادته . ومن الغريب أن الحافظ السخاوي تبعه في « المقاصد الحسنة » فلم يتكلم عليه بشيء خلافاً لعادته !

٢٠٢٥ ـ (بئس القومُ قومٌ لا يُنزلون الضَّيفَ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢١١ و ٤/١٤٨ ـ ط) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٩١ / ٩٥٨٨) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب : أن أبا الخير أخبره : أنه سمع عقبة بن عامر يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة ، فإنه سيِّىء الحفظ .

والحديث عزاه في « الجامع الصغير » للبيهقي في « الشعب » ، وزاد المناوي :

« والطبراني . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ؛ غير ابن لهيعة » .

قلت : في هذه الزيادة نظر من وجوه :

الأول : أن إطلاق العزو للطبراني يوهم أنه رواه في « المعجم الكبير » لأنه

القاعدة ، وليس فيه ، وقد عزاه إليه الحافظ أيضاً في « تسديد القوس » (ق ٩٩/٢) ، ولم يورده في « الغرائب الملتقطة » ، ولا أظن أنه في المعجمين الآخرين !

الثاني : أن تعقيبه عليه بقول الهيثمي : « رجاله . . . » صريح في أنه أراد الطبراني ، وهذا خطأ آخر ، فإن الهيثمي إنما قال (٨ / ١٧٥) :

« رواه أحمد ، ورجاله . . » إلخ .

الثالث : أن لفظه عند أحمد مخالف ، لأنه بلفظ :

« لا خير فيمن لا يضيف » .

وهو في « مسنده » (٤ / ١٥٥) ، وبهذا اللفظ أخرجه الحربي في « إكرام الضيف » (٣٤ / ٥٤) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٢٠٩ / ٢٩٤) .

٢٠٢٦ ـ (بئسَ العبدُ عبدٌ هواهُ يُضلُّه ، بئسَ العبد عبدٌ رُغْبٌ[1] يُذلُّه) .

ضعيف . رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (١ / ١٠ ـ ١١) ، والطبراني (ق ٨١ / ١ ـ المنتقى منه) ، والبيهقي في « الشعب » (٨١٨٢/٢٨٨/٦) عن **طلحة بن زيد** عن ثور بن يزيد عن يزيد بن شريح عن نُعيم بن همّار الغطفاني مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، طلحة بن زيد ؛ متروكٌ متّهم بالوضع . لكن الحديث قطعة من حديث أخرجه الترمذي وغيره عن أسماء بنت عُميس ، لكن إسناده ضعيف ، كما بَيَّنْتهُ في « تخريج المشكاة » (٥١١٥ ـ التحقيق الثاني) .

---

(١) الرُّغْب : الشره والحرص على الدنيـا .

والحديث عزاه في « الجامع » للطبراني في « الكبير » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » عن نُعيم هذا .

وفي « المجمع » (١٠ / ٢٣٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه طلحة بن زيد الرقّي ، وهو ضعيف » .

كذا قال ، وهو تساهل منه ، فإنَّ حاله أسوأ كما سبق .

قال الحافظ :

« متروك . قال أحمد وعلي وأبو داود : كان يضع الحديث » .

٢٠٢٧ - (لا يبلغ عبدٌ حقيقة الإيمان حتّى يخزُنَ من لسانه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الصغير » ص (٢٠٠) ، وعنه الضياء في « المختارة » (ق ٢١٧ / ١) من طريق **زهير بن عباد الرُّؤاسي** : ثنا داود بن هلال عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

« تفرد به زهير بن عباد » .

قلت : وثقه أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الدارقطني : « مجهول » ، وفيه نظر ؛ كما في « اللسان » .

ومن فوقه من الرواة ثقات ؛ غير داود بن هلال ، ولم أجد له توثيقاً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ! ولم يذكر له ابن أبي حاتم راوياً غير (زهير) هذا ، فهو في حكم المجهول .

وقد قال الهيثمي (١٠ / ٣٠٢) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » ، وفيه **داود بن هلال** ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه ضعفاً ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : وهذا الإطلاق غير صحيح ، لأنَّ زهير بن عباد ليس من رجال الصحيح ، ولا من رجال أحد السنن الأربعة .

وزعم المناوي في « التيسير شرح الجامع الصغير » أن إسناده حسن ، وليس بحسن ، فإنّ داود بن هلال لم يوثقه أحد كما تقدم ، وغاية ما قال فيه الهيثمي ما سمعت : « ولم يذكر فيه ضعفاً » ، وهذا ليس بتوثيق ، والله أعلم .

وقد تقدم من طريق أخرى عن أنس مرفوعاً نحوه تحت الحديث (١٩١٦) ، فراجعه إن شئت .

٢٠٢٨ ـ (إذا أدخلَ الله الموحدين النَّارَ أماتَهم فيها ، فإذا أراد أن يُخرجهم منها أمسَّهم ألم العذاب تلك الساعة) .

موضوع . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٩٢) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح معاني الآثار » (١٠٦ / ٢) : حدثنا أبو الفضل الشهيد : ثنا أبو سعيد الحسن بن علي العدوي : ثنا الحسن بن علي بن راشد : أنا يزيد بن هارون : أنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، وآفته العدوي هذا . قال السيوطي :

« هو أحد المعروفين بالوضع » .

قلت : وقد سبقت ترجمته وبعض الأحاديث مما وضعه ـ قبَّحه الله ـ ، فانظر الحديث (رقم ١٣١ و ١٣٢) .

والحديث مما سوَّد به السيوطي « الجامع الصغير » ، وعزاه للديلمي في « مسند الفردوس » ، وتعقبه المناوي ، فأبعد النجعة حيث قال :

« قال الهيتمي ـ كذا بالتَّاء المثناة ـ : فيه الحسن بن علي بن راشد ، صدوق ؛ رمي بشيء من التدليس ، وأورده الذَّهبي في (الضعفاء) » .

قلت : وهذا يوهم أن ليس في السند من هو أولى بإعلال الحديث به من ابن راشد هذا ، وليس كذلك ؛ لما عرفت من حال العدوي الكذاب !

ثم إن ما عزاه للهيتمي من ترجمة ابن راشد إنَّما هو كلام الحافظ ابن حجر بالحرف الواحد في « التقريب » ، فلعلَّه سبقُ قلمٍ من المؤلف ، أو خطأ من الناسخ أو الطابع . وانظر خرافة تحديث إلياس أخي الخضر أحَد المجهولين بمعنى هذا الحديث ثم غاب عنه ! في « ذيل تاريخ بغداد » لابن النجار (١٧ / ٢١١ ـ ط) .

٢٠٢٩ ـ (يا سلمان ! لا تُبغضني ، فتفارق دينك ، قلت : كيف أُبغضك وبك هداني الله ؟ قال : تُبغض العرب فتبغضني) .

ضعيف الإسناد . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٢٧) ، والحاكم (٤ / ٨٦) ، والطيالسي (ص ٩١ رقم ٦٥٨) ، وأحمد (٥ / ٤٤٠) ، والخطيب (٩ / ٢٤٨) من طريق شُجاع بن الوليد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن سلمان به . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني الإمام البخاري) يقول : أبو ظبيان لم يدرك سلمان ، مات سلمان قبل علي » .

قلت : فهو منقطع ، وبين وفاتي سلمان وأبي ظبيان نحو ستين سنة .

وفيه علّة أخرى ، وهي أن قابوس بن أبي ظبيان تكلم فيه لسوء حفظه ، ففي « الميزان » :

« كان ابن معين شديد الحطِّ عليه ، على أنه قد وثقه ، وقال أبو حاتم : « لا يحتج به » ، وقال النسائي : « ليس بالقوي » ، وقال ابن حبان : « رديء الحفظ ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له ، فربما رفع المرسل وأسند الموقوف » ، وقال ابن عدي : « أحاديثه متقاربة ، وأرجو أنه لا بأس به » ، وقال أحمد : ليس بذاك ، لم يكن من النقد الجيد » .

وفي « التقريب » :

« فيه لين » .

وأما الحاكم فقال بعد أن ساق الحديث :

« صحيح الإسناد » . فردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : قابوس متكلَّم فيه » .

ثم وجدت له طريقاً أخرى موصولة ، ولكنها واهية جداً ، يرويه **أحمد بن علي بن محمد العَمِّي** : ثنا **خالد بن عبد الرحمن** : ثنا مسعر عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان قال :

مرَّ بي النبي ﷺ وأنا أغرس الفسيل ، فأعانني ، فلم يضع لي فسيلة إلا نبتت ، وقال : فذكره .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٧٠) ، وقال :

« تفرد به العمي عن خالد عن مسعر » .

قلت : العمي هذا لم أجد له ترجمة .

وخالد بن عبد الرحمن ، وهو المخزومي المكي ، وهو متهم ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

« ذاهب الحديث » . وزاد البخاري :

« رماه عمرو بن علي بالوضع » .

لكنه مع ذلك قد توبع على قصة الفسيل ، فهي صحيحة ، فقد رواها علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن سلمان ، وابن إسحاق : حدثني عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن محمود بن لبيد عن عبد الله بن عباس قال : حدثني سلمان الفارسي حديثه من فيه قال :

كنت رجلاً فارسياً . . الحديث بطوله ، وفيه قصة إسلامه رضي الله عنه ، وهي طويلة جداً ، وفي آخرها قصة مكاتبة سلمان وفك رقبته من الرق ، وإعانة النبي ﷺ له على ذلك ، ووضعه الفسيل بيده ، قال سلمان :

« فوالذي نفس سلمان بيده ما ماتت منها ودْية واحدة » .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٤١ ـ ٤٤٤) بطوله ، وسنده جيد ، وأخرجه (٥ / ٤٤٠) من الطريق التي قبله مختصراً جداً .

٢٠٣٠ ـ (من كذَب عليَّ متعمداً ، فليتبوّأ مقعده من النار ، ثم قال بعد ذلك : من كذب عليَّ متعمّداً ليُضِلَّ به النَّاس ، فليتبوّأ مقعده من النار) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « المستخرج على مسلم » (١ / ٩ / ١) ، والحاكم في « المدخل » (ص ٩٧ ـ تحقيق الدكتور ربيع) ، والطبراني في « طرق حديث : من كذب » (١٠٠ / ٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٩٦) ؛ كلهم عن محمد بن عبيد الله عن طلحة

ابن مصرِّف عن عبد الرحمن بن عوسجَة عن البراء بن عازب مرفوعاً ، وقال أبو نعيم :

« حديث معلول ، قال : والواهم فيه محمد بن عبيد الله ، وهو العرزمي ؛ متروك الحديث ، مجمع عليه » .

وقال الحاكم :

« وهذا الحديث واه » .

ثم رواه أبو نعيم والحاكم وابن عدي ، وعبد الغني المقدسي في « العلم » (٢٠ / ٣٣ / ١) من طريق يونس بن بكير عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن عمرو بن شُرحبيل عن عبد الله مرفوعاً بالشطر الثاني .

ثم أعلَّه أبو نعيم والحاكم بأن يونس بن بُكير وهم فيه في موضعين من إسناده : أحدهما إيصاله ورفعه إلى النبي ﷺ ، وهو غير مرفوع . ثم قال :

« المحفوظ ما رواه زهير أبو خيثمة عن الأعمش عن طلحة عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل مرفوعاً مرسلاً » .

ورواه ابن عدي والطبراني ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٦ / ٣٠٤ ـ ط) ، وكذا الحافظ ابن حجر في « الأربعين العوالي » (رقم ٣٨) عن محمد بن حميد : ثنا الصَّباح بن محارب عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرّة عن أبيه عن جده مرفوعاً ، بالشَّطر الثاني ، ثم قال الحافظ :

« هذا حديث غريب ، تفرد به الصباح بن محارب بهذا الإسناد » .

قلت : والصباح بن محارب ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ربما خالف » .

وإنما العلة من شيخه عمر بن عبد الله ، فإنه ضعيف . ومثله أبوه عبد الله بن يعلى . ثم قال الحافظ :

« ورواه الدارمي عن محمد بن حميد بهذا الإسناد دون قوله : « ليضلَّ النَّاسَ» ، وهي زيادة مستغربة ، ورويت هذه الزيادة أيضاً من حديث ابن مسعود وحذيفة بن اليمان والبراء بن عازب ، وفي أسانيدها مقالٌ ، وقد تعلَّق به بعض أهل الجهل ممن جوَّز وضعَ الحديث في فضائل الأعمال من الكرّامية وغيرهم ، وقالوا : إن الَّلام للتَّعليل ، فعلى هذا : إنما يدخل في الوعيد المذكور من قصد الإضلال ! وهذا التَّعلُّق باطل ، فإنَّ المندوب قسم من الأقسام الشرعية ، فمن رتَّب على عمل ثواباً ، فقد نسب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ما لم يقولاه ، وهذا من الإضلال .

وللزيادة المذكورة على تقدير صحَّتها معنيان :

أحدهما : أن الَّلام للتأكيد ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أظلمُ مِمَّنِ افترى على الله كذباً ليُضلَّ النَّاسَ بغير علمٍ ﴾ ، فأخبر به(١) على أنَّ الكذِبَ محرمٌ مطلقاً ، سواء قصد به الإضلال أم لا .

الثاني : أن الَّلام للعاقبة والصَّيرورة ، أي : إن عاقبة هذا الكذب ومصيرَه إلى الإضلال ، ومثله ﴿فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدُوَّاً وحَزَناً﴾ ، وهم لم يلتقطوه لذلك ، بل كان عاقبة أمرهم أنْ صار كذلك .

وأصل الحديث بدون هذه الزيادة المذكورة اتَّفق عليه الشيخان من رواية علي ، وأبي هريرة ، وأنس ، والمغيرة .

---

(١) هذه الكلمة لم أتمكن من قراءتها جيداً ، والمثبت أقرب شيء إليها .

وأخرجه البخاري من رواية الزبير، وسلمة بن الأكوع، وابن عمرو بن العاص.

وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد.

والترمذي وابن ماجه من حديث ابن مسعود.

وابن ماجه أيضاً من حديث جابر، وأبي قتادة.

وأحمد من حديث عثمان، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن عمر، وواثلة بن الأسقع.

وهذه الطرق كلُّها على شرط الصحيح.

ورويناه بأسانيد لنا حسان يحتجُّ بمثلها من حديث طلحة بن عبيد الله، وسعيد بن زيد، وعُقبة بن عامر، وسلمان الفارسي، وعمران بن حُصين، وخالد ابن عُرفطة، وطارق الأشجعي، وعبد الله بن عباس، والسَّائب بن يزيد، وأبي قرصافة، وعائشة.

ورويناه من طرق ضعيفة عن نحو خمسين صحابياً غير هؤلاء.

وقد جمع طرقه جماعة من الحفاظ، فمن أقدمهم إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثم أبو بكر البزار، ثم يحيى بن محمد بن صاعد، ثم أبو القاسم الطبراني[1]، ثم أبو بكر بن مردويه، ثم أبو القاسم بن منده، ثم محمد بن أحمد بن عبد الوهاب النَّيْسابوري، ثم أبو الفرج بن الجوزي، ثم يوسف بن خليل، ثم أبو علي البكري.

---

(١) في جزء محفوظ في ظاهرية دمشق (مجموع ٨١ / ٢٩ ـ ٤٧). ثم طبع بتحقيق الأخ علي الحلبي.

ويجتمع من مجموع ما ذكره هؤلاء كلُّهم زيادةٌ على مائة صحابي ، وحكى النووي في « شرح مسلم » أنه رواه مائتان من الصحابة » . انتهى كلام الحافظ .

قلت : فاتفاق هذه الطرق المتواترة على عدم ذكر تلك الزيادة : « ليضل به الناس » أكبر دليل على بطلانها ، مع إمكان تأويلها لو صحت فيه كما بيَّنه الحافظ رحمه الله تعالى .

ويشبه هذه الزيادة من حيث عدم صحتها من جهة إسنادها وإمكان تأويلها بنحو ما تقدم زيادة :

« لا يرضاها الله ورسوله » في حديث :

« من ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله . . . . » .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٤٢) وغيره . ورواه ابن ماجه دون الزيادة ، وهو الموافق للأحاديث التي في معناه ، فانظر « الترغيب والترهيب » (١ / ٤٧ ـ ٤٨) .

٢٠٣١ ـ (إن العبدَ ليذنبُ الذَّنب ، فيدخلُ به الجنة ، قيل : كيف ؟ قال : يكون نصب عينيه ثابتاً قارّاً حتى يدخل به الجنَّةَ) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٦٣ / ٢ من الكواكب ٥٧٥ ورقم ١٦٢ طبع الهند) أبنا المبارك بن فضالة عن الحسن مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ٣٩٦) .

قلت : وهذا سند ضعيف لإرساله .

والمبارك بن فضالة قال الحافظ :

« يدلّس ، ويسوّي » .

وقد عنعنه .

٢٠٣٢ - (ليس منّي إلا عالمٌ أو متعلّم) .

ضعيف . رواه ابن النجار في « تاريخه » ، والديلمي في « مسند الفردوس » عن ابن عمر ، كذا في « الجامع الصغير » .

قال المناوي :

« وفيه مخارق بن ميسرة ، قال الذهبي في « الضعفاء » : لا يعرف » .

قلت : وأصله قول العقيلي فيه وقد ساق له حديثاً آخر في « الضعفاء » (٤ / ٢٢٩) :

« إسناده مجهول غير محفوظ » .

٢٠٣٣ - (ليس مِنْ والي أُمَّةٍ قلَّت أو كثُرت لا يعدلُ فيها ، إلا كبَّهُ الله تبارك وتعالى على وجهه في النَّار) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢٢٠ و ١٥ / ٢٣٤ / ١٩٥٦٨) ، وأحمد (٥/٢٥) ، والطبراني (٢٠ / ٢٢١ - ٢٢٣) من طريق **إسماعيل البصري عن ابنة معقل بن يسار عن أبيها معقل مرفوعاً** .

وابنة معقل هذه لم أجد من وثّقها أو ضعفها ، فهي مجهولة . وقد ذكرها الحافظ في آخر « تعجيل المنفعة » (ص ٥٦٥) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً .

وإسماعيل البصري - وفي رواية للطبراني : « الأودي » - لم أعرفه ، ولم يفرده الحافظ في « التعجيل » بترجمة ، وهو على شرطه ، إلا أن يكون من رجال « التهذيب » فلم أهتد إليه ، مع أن الطبراني نسبه في رواية فقال : « إسماعيل بن إبراهيم » ، فيحتمل أن يكون هو ابن عُليَّة . فالله أعلمُ ، وهو الهادي .

(فائدة) : توهم بعض إخواننا الطلبة أن الحديث يشهد له رواية الحسن البصري عن معقل بن يسار سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ما من عبد يسترعيه الله رعيةً ، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته إلا حرَّم اللهُ عليه الجنة » .

أخرجه البخاري (رقم ٧١٥٠ و ٧١٥١) ، ومسلم (١ / ٨٨ و ٦ / ٩) ، والدارمي (٢ / ٣٢٤) ، وأحمد أيضاً ، وصرَّح الحسن بما يقتضي سماعه للحديث من معقل ، فزالت شبهة تدليسه .

فأقول : وليس يخفى على من تأمّل في هذا السياق أنه لا يشهد لحديث الترجمة ، لأنه مخالف له لفظاً ومعنى ، وإن كان يلتقي معه في الترهيب من الظلم ، والترغيب في العدل ، فهذا وحده لا يكفي للشهادة ، فتنبّه !

٢٠٣٤ - (الفُقهاء أُمناءُ الرُّسل ؛ ما لم يدخُلوا في الدُّنيا . قيل يا رسول الله ! وما دخُولهم في الدُّنيا ؟ قال : اتِّباعُ السُّلطان ، فإذا فعلوا ذلك ، فاحذرُوهم على أديانكم) .

ضعيف . رواه أبو عبد الله الضبي في « المجلس الخمسون » من « الأمالي » (مجموع ٢٢ / ١٣٦ / ١ - ٢) عن موسى بن إسماعيل : ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلمٌ ؛ موسى بن إسماعيل وأبوه وجدُّه لم أعرفهم ، ويظهر أنَّهم من أهل البيت ، وأخشى أن يكون أسفل منهم متهم .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للعسكري عن علي . قال المناوي :

« ورمز لصحته » !

ولم يتعقبه بشيء ! وأما في « التيسير » فقال :

« إسناده حسن » !

ورموز السيوطي لا يعتد بها ؛ لأسباب ذكرتها في مقدمة « ضعيف الجامع الصغير » .

وقد ذكره الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٣٠٠ / ٧٤٦) من رواية العسكري من حديث العوام بن حوشب عن أبي صادق عن علي مرفوعاً . وقال :

« وهو ضعيف السند » .

قلت : أبو صادق عن علي مرسل كما في « التقريب » .

وقد روي الحديث عن أنس وغيره مختصراً ومطولاً ، وسيأتي برقم (٢٦٧٠ و ٣٩٤٩) .

٢٠٣٥ ـ (الذِّكر نعمةٌ من الله تعالى ، فأدُّوا شكرها) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « نسخة نُبيط بن شُريط » عن أحمد بن إسحاق ابن إبراهيم بن نُبيط بن شريط بسند عن آبائه عن جده نُبيط بن شريط مرفوعاً .

قال الذهبي في « الميزان » :

« أحمد بن إسحاق . . . . حدث عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا ، لا يحل الاحتجاج به فإنه كذاب » .

كذا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ٢٠١) ، ومع هذا فقد أورده أيضا في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي عن نُبيط بن شريط !

قال المناوي :

« ورواه عنه أيضاً أبو نعيم ، وعنه تلقاه الدَّيلمي مصرحاً ، فإهمال المصنف الأصل ، واقتصارُه على الفرع غير جيد » .

قلت : ولم أجد هذا الحديث في « نسخة نُبيط بن شريط » التي عندي ، وهي من رواية أبي علي الحداد عن أبي نعيم ، سماع أحمد بن أبي الفضائل الدخميس . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٠٣٦ - (نِعمَ العبدُ الحجَّامُ ، يَذهبُ بالدَّم ، ويُخِفُّ الصُّلْبَ ، ويجلو البصرَ) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢/٥) ، وابن ماجه (٣٤٧٨) ، والطبراني (١١٨٩٣) ، والحاكم (٤ / ٢١٢) ، وابن الضريس في « الجزء الثالث من حديثه » (١٥١ / ١) عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه محمد بن محمد بن مخلد في « حديث ابن السَّمَّاك » (١ / ١٨٤ / ١) ، وابن عدي (٢٣٨ / ٢) ، وقال :

« وعباد بن منصور هو في جملة من يكتب حديثه » .

وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور » .

قلت : قال الحافظ :

« صدوق ، وكان يدلس ، وتغير بأخرة » .

فقول الحاكم :

« صحيح الإسناد » . مردودٌ ، وإن وافقه الذهبي ، فإنَّه من أوهامه ، كيف لا ، وقد وُفِّقَ للصَّواب في مكان آخر ، أخرجه فيه الحاكم أيضاً (٤ / ٤١٠) ، فلما صححه ، ردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : لا » .

٢٠٣٧- (مَن خرج في طلب العلم ، فهو في سبيل الله حتَّى يرجع) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢ / ١٠٨) ، وابن عبد البر (١/٥٥) ، والطبراني في « الصغير » (٧٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٩٠) ، و « أخبار أصبهان » (١/١٠٢ - ١٠٣) ، والآجرِّي في « أخلاق العلماء » (ص ٣٩) ، و العقيلي (٢/١٧) ، والضياء في « المختارة » (٦/رقم ٢١١٩ و ٢١٢٠ و ٢١٢١) من طريق **خالد بن يزيد عن أبي جعفر الرَّازي عن الربيع بن أنس** عن أنس مرفوعاً .

وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر وخالد بن يزيد » .

قلت : لكن إسناده ضعيف ؛ خالد بن يزيد ؛ قال العقيلي :

« لا يتابع على كثير من حديثه » . ثم ساق له هذا الحديث .

وقال أبو زرعة :

« لا بأس به » .

وفي « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وشيخه أبو جعفر الرازي صدوق سيىء الحفظ .

والربيع بن أنس صدوق له أوهام ، كما في « التقـريب » ، وقال ابن حبان في « الثقات » :

« والناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً » . وهذا منها .

فالحديث عندي ضعيف ، وقد رواه بعضهم ، فلم يرفعه كما قال الترمذي ، ولعلّه الصواب .

وقد روي بلفظ :

« طالب العلم كالغادي والرَّائح في سبيل الله » .

ولكنه واهٍ جداً ، وسيأتي برقم (٣٢٨٦) .

٢٠٣٨ ـ (نِعْمَ العطيَّةُ كلمةُ حقٍّ تسمعُها ، ثمّ تحملُها إلى أخٍ لك مسلم ، فتعلِّمها إياه) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١٢٤٢١) عن عمرو بن الحصين العقيلي :

نا إبراهيم بن عبد الملك السُّلمي عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، عمرو هذا : متروك متهم .

وقد رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٣٨٦) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره نحوه .

قلت : وهذا مرسل . وعبد الرحمن : متروك .

وأخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٩٨/٣) من طريق صلة بن سليمان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن مكحول عن ابن عباس به .

قلت : صلة هذا قال ابن أبي حاتم :

« قال ابن معين : كان يكذب . وقال أبي : متروك الحديث » .

وقال أبو داود :

« كذاب » .

٢٠٣٩ - (بَرُّوا آباءَكم ؛ تَبَرُّكم أبناؤكم ، وعفُّوا ؛ تعفَّ نساؤكم ، ومن انْتُصِلَ إليه فلم يقبل ؛ لم يَرِدْ عَلَيَّ الحوضَ يوم القيامة) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٩٩) ، والحاكم (٤ / ١٥٤) ، وأبو نعيم (٦ / ٣٣٥) ، والخطيب (٦ / ٣١١) عن علي بن قتيبة الرفاعي : ثنا مالك ابن أنس عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال العقيلي :

« ليس له أصل من حديث مالك ، ولا من وجه يثبت » ، وقال :

« علي بن قتيبة الرفاعي بصري يحدث عن الثقات بالبواطيل ، وما لا أصل له » .

قلت : قال الدارقطني :

« كان ضعيفاً » .

وقال الخليلي :

« ينفرد عن مالك بأحاديث ، وليس هو بالقوي » .

وقال الذهبي متعقباً الحاكم في سكوته عليه :

« قلت : علي ، قال ابن عدي : روى الأباطيل » .

وقال المناوي :

« قال ابن الجوزي : موضوع ، علي بن قتيبة يروي عن الثقات البواطيل أهـ . وتعقبه المؤلف بأن له شاهداً » .

وأورده في « الميزان » في ترجمة علي بن قتيبة الرفاعي ، وقال :

« قال ابن عدي : له أحاديث باطلة عن مالك ، ثم أورد له هذا الخبر » .

قلت : والشاهد المشار إليه إسناده ضعيف ، وبه ينجو الحديث من الوضع الذي ترجمه ابن الجوزي ، ثم هو أتم منه ، وهو الآتي بعد ثلاثة أحاديث .

وأورده المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢١٥) عن ابن عمر مرفوعاً به دون قوله :

« ومن انتصل إليه ، . . . . » . وقال :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » .

وقال الهيثمي (٨ / ١٣٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير شيخ الطبراني

أحمد ؛ غير منسوب ، والظّاهر أنه من المكثرين من شيوخه ، فلذلك لم ينسبه ، والله أعلم » .

قلت : يبدو أن أحمد هذا تلقاه عن علي بن قتيبة السابق ذكره ، فقد رأيت السيوطي قال في « اللآلىء » (٢/١٩٠) :

« قال الطبراني في « الأوسط » : حدثنا أحمد : حدثنا علي : حدثنا مالك عن مالك (كذا) عن ابن عمر . . . . » .

قلت : ولا يظهر أنه غير علي بن قتيبة . والله أعلم . ووقع خطأ مطبعي في إسناده في « اللآلىء » ، فليصحَّح .

ثم رأيت الحديث في « المعجم الأوسط » للطبراني (١ / ٥٥ / ٢ /٩٨٠ و ٢ / ٨ / ١٠٠٦ ـ ط) قال : حدثنا أحمد قال : ثنا علي قال : ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر به .

قلت : وأحمد هذا هو ابن صالح مالكي (!) أبو عبد الله ، ولم أجد له ترجمة ، وإنما لم يسمِّه الطبراني لأنه ـ كما هي عادته في هذا « المعجم » ـ سماه في أول حديث ساقه له من أحاديثه ، وعددها فيه نحو ستة وثلاثين حديثاً .

ثم تبينت أن (ابن صالح مالكي) محرف ؛ صوابه (ابن داود المكي) ، وهكذا وقع في « المعجم الصغير » في حديث آخر مخرج في « الروض » (٧٥١) ، وفي أحاديث أخرى ساقها في « الأوسط » عقب حديث الترجمة كالحديث (١٠١٦ ـ ط) وقع على الصواب (أحمد بن داود المكي) ، ومن طريقه في « الحلية » ، وسيأتي تخريجه برقم (٦٥٨٦) .

ثم هو ثقة كما بينه صاحبنا الشيخ حماد الأنصاري في كتابه « بلغة القاصي

والداني في تراجم شيوخ الطبراني » (٣٩ / ٧٢) ، وقد صدر حديثاً ، نفع الله به . وخفي هذا التحقيق على الدكتور الطحان في تعليقه على « الأوسط » ، فلم يعرف (أحمد) هذا .

٢٠٤٠ - (نِعْمَ العونُ على الدِّين قوتُ سنة) .

ضعيف . رواه أبو علي النيسابوري في « جزء من فوائده » (٧٠ / ٢) عن أحمد بن محمود بن نعيم : نا حمّر بن نوح عن عبد الله بن معدان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف .

عبد الله بن معدان كنيته أبو معدان ، وهو بها أشهر ، قال ابن معين :

« صالح » .

وروى عنه جماعة ؛ لكن مَنْ دونه لم أعرفهما .

والحديث رواه الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث معاوية بن حيدة مرفوعاً به ، وفيه محمد بن داود بن دينار . قال ابن عدي :

« كان يكذب » . كما في « فيض القدير » . فقوله في « التيسير » :

« إسناده ضعيف » ؛ تساهل غير مرضٍ .

ثم رأيته في « زهر الفردوس » (٤ / ٩٤) .

٢٠٤١ - (نِعْمَ العونُ على الدِّين المرأةُ الصَّالحة) .

لا أصل له . أورده الغزالي (٤ / ٩٠) مرفوعاً إلى النبي ﷺ . وقال الحافظ العراقي :

« لم أجد له إسناداً » .

وتبعه الشيخ تاج الدين السبكي في « فصل جمع فيه جميع ما في « الإحياء » من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً » من كتابه « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ١٧٢) .

٢٠٤٢ - (نِعْمَ العونُ على تقوى الله المال) .

ضعيف السند . قال العراقي (٤/٩٠) :

« رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » من رواية محمد بن المنكدر عن جابر ، ورواه أبو القاسم البغوي من رواية ابن المنكدر مرسلاً ، ومن طريقه رواه القضاعي في « مسند الشهاب » هكذا مرسلاً » .

قلت : وهو في « مسند الشهاب » (٢ / ٢٦٠ / ١٣١٧) من طريق البغوي عن عبد الرحمن بن صالح : ثنا عيسى بن يونس عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر مرسلاً .

ورجال إسناده ثقات ، فهو صحيح لولا أنه مرسل .

ورواه الديلمي في « المسند » (٣ / ٩٥) من طريق صالح بن عمرو بن هشام بن أبي كريمة عن محمد بن سوقة به ، إلا أنه زاد : « عن جابر » .

ومن طريق ثوبان بن سعيد : حدثنا عيسى بن يونس عن محمد بن سوقة به . يعني مسنداً عن جابر . لكن في إسناده عبد الله بن أحمد بن عمر بن شوذب الواسطي - شيخ ابن لال - ، ولم أعرفه . وصالح بن عمرو - في الذي قبله - لم أعرفه أيضاً ، ولولا ذلك لحسَّنت الحديث . والله أعلم .

ويغني عنه قوله ﷺ :

« نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٩٩) ، وأحمد (٤ / ١٩٧ و ٢٠٢ - ٢٠٣) ، وابن حبان (١٠٨٩) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٠ / ٩١) ، وغيرهم . وإسناده صحيح على شرط مسلم ، والكلام الذي في موسى بن علي بن رباح يسير لا ينزل حديثه عن مرتبة الصحة ، ولذلك لما صححه الحاكم (٢ / ٢) على شرط مسلم ؛ وافقه الذهبي .

٢٠٤٣ - (عَفُّوا عن نساء النَّاس تعِفَّ نساؤكم ، وبرُّوا آباءَكم تبرَّكم أبناؤكم ، ومن أتاه أخوه متنصِّلاً ؛ فليقبل ذلك منه محقاً كان أو مبطلاً ، فإن لم يفعل ؛ لم يَرِدْ عليّ الحوض) .

ضعيف الإسناد . أخرجه الحاكم (٤ / ١٥٤) من طريق سويد أبي حاتم عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : بل سويد ضعيف » .

والمنذري (٣ / ٢٩٣) ، فقال :

« بل سويد هذا هو ابن عبد العزيز ؛ واهٍ » .

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٤٨) دون الشطر الثاني منه .

وقد روي من حديث عائشة مرفوعاً ، ولفظه :

« عفُّوا ؛ تعفَّ نساؤكم ، وبرُّوا آباءَكم ؛ تبرَّكم أبناؤكم ، ومن اعتذر إلى أخيه المسلم من شيء بلغه عنه ، فلم يقبل عُذره لم يَرِدْ عليَّ الحوض » .

وهذا موضوع الإسناد . قال في « المجمع » (٨ / ٨١ و ١٣٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه خالد بن يزيد العمري ، وهو كذاب » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » عن الطبراني ، فاعترض عليه المناوي بكلام الهيثمي هذا ، ثم قال : « فكان ينبغي حَذْفُه » ، يعني : من « الجامع » ، حيث اشترط في مقدمته أنه صانه مما رواه وضاع أو كذاب .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو الشيخ في « الفوائد » (٨١ / ٢) عن خالد بن يزيد العمري عن يحيى بن عبد الله الزبيري قال : سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير قال : سمعت عائشة به ؛ دون الشطر الثاني منه .

والزبيري هذا لم أعرفه . ثم رجعت إلى « مجمع البحرين » (٥ / ١٤٨ / ٧/ ٢٨٢) فتبيَّن أنه ([عبد الملك بن] يحيى بن الزبير) ، سقط من سنده (عبد الملك بن) ، وقد وثقه ابن حبان (٧ / ٩٥) .

والجملة الأولى منه أخرجها أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢/٢٨٥) من طريق هشام بن خالد : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا صدقة بن يزيد : ثنا العلاء ابن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ، صدقة بن يزيد ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وضعفه غيره ، ووثقه بعضهم .

والوليد بن مسلم : يدلس تدليس التسوية .

وهشام بن خالد ؛ قال الذهبي :

« من ثقات الدماشقة ، لكنه يروجُ عليه » .

وأخرجها ابن عدي (٦ / ١١) من طريق **إسحاق بن نجيح الملطي** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

والملطي هذا : كذاب وضاع .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤١٢) :

« سألت أبي عن أحاديث رواها أبو يوسف المديني ، فذكرت منها حديثاً حدثنا به يوسف (كذا) عن محمد بن المنكدر : قال : قال النبي ﷺ (فذكره) . قال أبي : أبو يوسف هذا اسمه يعقوب ، والوليد (كذا) ضعيف الحديث ، وهذا حديث باطل » .

٢٠٤٤ - (بل نبياً عبداً . ثلاثاً) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الزهد » (٥٠ - ٥١) عن **الحسن بن بشر** : ثنا **سعدان بن الوليد** عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال :

« خرج رسول الله ﷺ ذات يوم ، وجبريل معه على الصَّفا ، فقال له محمد ﷺ : والذي بعثك بالحقِّ ، ما أمسى لآل محمَّد كفُّ سَوِيق ، ولا شقّ دقيق ، فلم يكن كلامه بأسرع من أن سمع هَدَّةً من السماء أفظعته ، فقال رسول الله ﷺ : أمر الله عز وجل القيامة أن تقومَ ؟ فقال : لا ، ولكن هذا إسرافيل عليه السلام نزل إليك حين سمع الله كلامَك ، فأتاه إسرافيل ، فقال : إنَّ الله سمعَ ما ذكرت ، فبعثني إليك بمفاتيح الأرض ، وأمرني أن أعرض عليك : إن أحببت أن أُسَيِّرَ معك جبال تهامةَ زُمُرُّداً وياقوتاً وذهباً وفضةً ، فعلت ، وإن شئت نبياً ملِكاً ، وإن شئت نبياً عبداً ، فأومى إليه جبريل عليه السلام : أن تواضع لله ، فقال : فذكره » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

سعدان بن الوليد ؛ لم أجد من ترجمه .

والحسن بن بشر إن كان الهمداني الكوفي ، فصدوق يخطىء .

وإن كان السُّلمي النَّيسابوري الراوي عن مسلم ، فهو صدوق . والأقرب أنَّه الأول . والله أعلم .

٢٠٤٥ ـ (يا عائشة ! لو شئتُ ؛ لسارت معي جبالُ الذَّهبِ ، أتاني ملَكٌ وإنَّ حُجـزَته لتساوي الكعبة ، فقال : إن ربَّك يقري عليكَ السَّلام ، ويقول لك : إن شئتَ نبياً ملِكاً ، وإن شئتَ نبياً عبداً ، فأشار إليَّ جبريلُ ضع نفسَك ، فقلت : نبياً عبداً . قالت : وكان ﷺ بعد ذلك لا يأكلُ متكئاً ، ويقول : آكُلُ كما يأكُل العبدُ ، وأجلس كما يجلس العبد) .

ضعيف . رواه أبو يعلى (٨ / ٤٩٢٠) ، وابن سعد (١ / ٢٨١) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٦٨٣) عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

أبو معشر ، واسمه نجيح بن عبدالرحمن السندي ؛ قال الحافظ في « التقريب » : « ضعيف » .

نعم ؛ الحديث صحيح دون جملة الحُجزة ، وبلفظ : « بل عبداً رسولاً » ، فقد جاء كذلك من حديث أبي هريرة بسند صحيح ، كما بيَّنته في « الصحيحة » (١٠٠٢) .

والمشيئة المذكورة في أوله لها شاهد من طريقٍ أخرى يتقوى بها ، خرجته في « الصحيحة » أيضاً برقم (٢٤٨٤) .

والحديث عزاه في « مختصر مشكاة المصابيح » (رقم ٧٠) للإمام أحمد . وهو وهم !

٢٠٤٦ - (والذي نفسي بيده ، لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى تقتُلوا إمامَكم ، وتجتلدُوا بأسيافكم ، ويرثَ دنياكم شرارُكم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٦) ، وابن ماجه (٤٠٤٣) ، وأحمد (٥ / ٣٨٩) من طريق **عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي** عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن غريب » .

قلت : الأشهلي هذا ؛ قال ابن معين :

« لا أعرفه » . فلا يعتد بتوثيق ابن حبان إياه (٥ / ١٤) ، وبخاصة أن الذهبي قال في « الميزان » :

« عنه عمرو بن أبي عمرو فقط ، له حديث منكر » .

٢٠٤٧ - (النَّاس معادن ، والعِرْق دسَّاسٌ ، وأدبُ السُّوء كعِرق السُّوء) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٣٠٢ / ٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٤٥٥ / ١٠٩٧٤) ، والخطيب (٤ / ٢٩ - ٣٠) عن **محمد بن سليمان بن مَسْمول** : حدثني **عبيد الله بن سلمة بن وهرام** عن أبيه عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« وابن مشمول هذا عامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ، ولا في متنه » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفه غير واحد » .

وعبيد الله بن سلمة بن وهرام ؛ لا يعرف كما قال ابن المديني ، وليَّنه أبو حاتم كما في « الميزان » و « لسانه » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس ، وأعلّه المناوي بابن مشمول هذا ، ونقل عن ابن الجوزي أنه قال :

« حديث لا يصح » .

٢٠٤٨ - (كان إذا أصبح قال : أصبحنا وأصبح الملك لله عز وجل ، والحمد لله ، والكبرياءُ والعظمةُ لله ، والخَلْقُ والأمرُ ، واللَّيلُ والنَّهارُ ، وما سكن فيهما لله عز وجل ، اللّهمَّ اجعل أوَّلَ هذا النهار صلاحاً ، وأوسطه نجاحاً ، وآخره فلاحاً ، يا أرحم الراحمين) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب » (٥٣٠/٤٧٢) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٤ / ٣٦) ، والطبراني في « الدعاء » (٢ / ٩٢٨ / ٢٩٦) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٦) من طرق عن أبي الورقاء : حدثنا ابن أبي أوفى قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، أبو الورقاء : اسمه فائد بن عبد الرحمن الكوفي . قال الحافظ :

« متروك ، اتهموه » .

(تنبيـه) : وقع هذا الحديث في « مصنف ابن أبي شيبة » (١٠ / ٢٣٩ / ٩٣٢٦) بالسند التالي : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه قال : فذكره .

وهذا إسناد جيد ، ولكنه لمتن آخر لفظه :

« كان إذا أصبح قال : أصبحنا على فطرة الإسلام ، وكلمة الإخلاص . . » الحديث . هكذا رواه ابن أبي شيبة أيضاً في مكان آخر (٩ / ٧٧ / ٦٥٩١) ، وأحمد وغيره بهذا الإسناد نفسه ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٩١٩) ، فالظاهر أنه دخل على الناسخ أو الطابع حديث في حديث ، ولم يتنبه لهذا المعلق على « الدعاء » ، فجرى على الظاهر ، وذكر ما يمكن أن يكون شاهداً لحديث الترجمة ! فاقتضى التنبيه .

٢٠٤٩ - (قل : اللّهم اعف عني ، فإنك عفو تحب العفو ، وأنت عفو كريم) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى (٢/٣٠٠/١٠٢٣) ، وابن عدي (٧/٢٢٧) ، والطبراني في « الأوسط » (٢/١٩٠/٧٩٠٦) من طريق **يحيى بن ميمون** : حدثنا علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال :

جاء شاب إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! علمني دعاء أصيب به خيراً . قال :

« ادْنُه » ، فدنا حتى كادت ركبته تمس ركبة رسول الله ﷺ ، فقال : فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن علي بن زيد إلا يحيى بن ميمون » .

قلت : كلاهما ضعيف ، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر ، والأول هو ابن جدعان . والآخر هو التمّار ، وهو متروك كما في « التقريب » ، بل قال البخاري في « التاريخ الصغير » (٢٠٧) :

« قال لي عمرو بن علي : كذاب » .

وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١٢١/٣) :

« روى ما لم يتابع عليه مما لا يشك أنها معمولة ، لا تحل الرواية عنه والاحتجاج به بحال » .

ثم تناقض فذكره في « الثقات » (٦٠٣/٧) . انظر « التهذيب » .

وقد صح منه قوله ﷺ لعائشة إذا رأت ليلة القدر : « اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني » . وصححه الترمذي وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٣٣٧) .

٢٠٥٠ - (إن الله تبارك وتعالى يقول : إنِّي لست على كل كلام الحكيم أُقبِلُ ، ولكني أُقبِلُ على همِّه وهواه ، فإن كان همُّه وهواه فيما يحبُّ الله ويرضى ؛ جعلت صمتَهُ حمداً لله ووقاراً ، وإن لم يتكلم) .

ضعيف جداً . رواه ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ٤٩ / ١) عن بقية : حدثني صدقةُ بن عبد الله بن صُهيب : حدثني المهاجر بن حبيب بن صهيب مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ لأنَّ صدقة هذا لم أجد من ترجمه ، فهو من شيوخ بقية المجهولين . وكذلك المهاجر بن حبيب لم أجد له ذكراً ، وما أظنُّه من الصحابة ، وقد قال المناوي في « الفيض » :

« لم أره في الصحابة في (أسد الغابة) ولا في (التجريد) » .

ثم تبين لي أنه مصحف ، وأنَّ الصواب المهاصر بن حبيب ؛ كذلك رواه ابن وهب في « الجامع » (ص ٥١ ـ ٥٢) قال : وأخبرني خالد بن حميد عمَّن حدثه عن المهاصر بن حبيب يرفع الحديث قال : فذكره .

قلت : والمهاصر هذا يروي عن أبي ثعلبة الخشني وأبي سلمة بن عبد الرحمن . قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٤٠) :

« سئل أبي عنه ، فقال : لا بأس به » . وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ٤٥٤) و « وأتباعهم » (٧ / ٥٢٥) .

قلت : فالحديث مرسل أو معضل ، مع الجهالة التي في سنده .

وخالد بن حميد هو المهري الإسكندراني . قال الحافظ :

« لا بأس به » .

٢٠٥١ ـ (لا تَضْربوا الرَّقيق ، فإنكم لا تدْرُون ما توافقون) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٣٧٩) ، وعنه ابن عدي في « الكامل » (٥/٥٧٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٦/٣٧٧/٨٥٨٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٣٣) عن عكرمة بن خالد المخزومي : حدثنا أبي عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عكرمة بن خالد ؛ قال البخاري : منكر الحديث » .

وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث لا يرويه غير عكرمة » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وكذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤/٢٣٨ ـ ٢٣٩) بعد أن عزاه لأبي يعلى والطبراني .

« وهو ضعيف » .

ونقله المناوي في « الفيض » ، وأقرّه .

٢٠٥٢ ـ (من دخل في هذا الدِّين ، فهو عربي) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٩ و ٢ / ٣٦٧) من طريق سوار بن مصعب عن غياث بن عبد الحميد عن الشعبي عن النعمان ابن بشير مرفوعاً في آخر حديث أوله :

« رأيت في منامي غنماً سُوداً تتبعها غنمٌ عُفْرٌ ، فأوَّلتُها في منامي أنَّها العرب ، ومن تبِعَها من الأعاجم ، ومن دخل . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، سوار بن مصعب ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال أحمد والدارقطني : متروك » .

وغياث بن عبد الحميد : مجهول كما قال العقيلي .

وأمَّا أول الحديث ، فصحيح جاء مِنْ طرق كما بَيَّنْتُهُ في « الصحيحة » (١٠١٨) ، وليس في شيء منها هذه الزيادة التي في آخره ، فهي زيادة منكرة .

٢٠٥٣ - (إذا ابتاع أحدُكم الجاريَة ، فليكن أول ما يطعمها الحلوى ، فإنَّها أطيب لنفسها) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٥٤ - ١٥٥) : حدثنا محمد بن يونس العصفري : ثنا رزق الله بن موسى : ثنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي : ثنا سعيد بن عبد الجبار عن أبي سلمة سليمان بن سليم عن عُبادة بن نُسَيٍّ عن عبد الرحمن بن غَنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى عن معاذ إلا بهذا الإسناد ، تفرَّد به عثمان » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك سائر الرواة ؛ غير محمد بن يونس العصفري ، فلم أجد له ترجمة ، ولا أدري إذا كان الهيثمي وقف على ترجمته موثقاً ، أم اكتفى بعدم ورود ذكره في « الميزان » كما يشير إلى ذلك أحياناً ، فإنه قال في هذا الحديث (٤ / ٢٣٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده أقل درجاته الحسن » .

وعندي احتمال أن يكون محمد بن يونس هذا هو الكُدَيْمي الكذاب المعروف . فإنَّه من هذه الطبقة . فقد روى له الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٧٦) حديثاً آخر عنه ، وقال فيه : « ثنا محمد بن يونس البصري العصفري » . والكديمي بصري أيضاً ، ولكني لم أجد من نسبه إلى « العصفر » ، ولا من ذكره في شيوخ الطبراني ، وأيضاً شيوخه غير شيوخ الكديمي ، ومنهم (عمرو بن علي) ، وهو الفسوي الحافظ ، و (مُجزأة بن سفيان) كما في ترجمتهما من « تهذيب المزِّي » ، وقد روى له الطبراني في « الأوسط » نحو ثلاثين حديثاً (٢٦/٧ - ٤١/٦٠٤٠ - ٦٠٦٧ - طبعة المعارف) ، فترجح عندي أنه غير الكديمي ، وأنه لا بأس به إن شاء الله تعالى ، وهو مما فات الشيخ الأنصاري ، فلم يذكره في شيوخ الطبراني !

ثم وجدت له متابعاً قوياً . فقال الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٥٧٢/٥٤٥/١ ـ مطبعة المدني) : حدثنا أبو بدر عباد بن الوليد الغبري : نا مسعود ابن مسروق السكري : نا عثمان بن عبد الرحمن القرشي الحراني : نا **سعيد بن عبد الجبار الزبيدي** عن أبي سلمة عن عبادة بن نُسَي . . .

وهذا إسناد رجاله كلهم مترجمون في « التهذيب » ؛ غير (مسعود بن مسروق) هذا ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (١٩١/٩) :

« لم أر في حديثه إلا ما يشبه حديث الثقات » .

ثم تنبهت لما كنتُ عنه غافلاً ، وهو أن علّة الحديث الحقيقية ؛ إنما هي (سعيد ابن عبد الجبار الزبيدي) ، فإنه متفق على ضعفه ، بل رماه أبو أحمد الحاكم بالكذب ، وشذَّ ابن حبان ، فذكره في « الثقات » (٣٦٥/٦) ! وسيأتي له حديث آخر (٦١٠٨) .

٢٠٥٤ ـ (لو كان العلم معلقاً بالثريا ، لتناوله قوم من أبناء فارس) .

ضعيف . رواه أحمد (٢ / ٤٢٠ و ٤٢٢ و ٤٦٩) ، والحارث في « مسنده » (١/١٢٤ ـ زوائده) ، والغطريف كما في « جزء منتقى منه » (٤٥ / ٢ ـ ٤٦ / ١) ، وابن عدي (١٩٧ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٤) ، و « الحلية » (٦ / ٦٤) عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهكذا رواه أبو المظفر الجوهري في « العوالي الحسان » (٣ / ١) ، والشاموخى في « جزئه » (١ / ٢) ، والدّامغاني الفقيه في « الأحاديث والأخبار » (١ / ١١٥ / ٢) ، والسلفي في « الطيوريات » (٢٣٥ / ١) ، وابن عساكر (٨ / ٦٩ / ٢) و (١٤ / ٣٤٤ / ١) ، وفي رواية له :

« الدِّين » .

قلت : وشهر ضعيف .

لكن رواه **إسحاق بن بشر** في « كتاب المبتدأ » (٥ / ١٢٢ / ١) عن الحسن عن أبي هريرة به .

لكن إسحاق هذا كذاب .

ورواه البغوي في « شرح السنة » (٣٩٩٩) عن إسحاق الدَّبري : ثنا عبد الرزاق : أنا معمر عن جعفر الجزري عن يزيد الأصم عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وقال :

« رواه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق » .

قلت : لكن عنده (٧ / ١٩١) بلفظ :

« لو كان الدِّين عند الثريا ، لذهب به رجل . . . » .

وكذا رواه أحمد (٢ / ٣٠٩) عن عبد الرزاق به ، وهو مخرج في الكتاب الآخر (١٠١٧) .

ورواه ابن حبان في « صحيحه » (٢٣٠٩) ، وأبو نعيم في « الأخبار » (١ / ٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤٦٠) عن **يحيى بن أبي الحجاج المنقري** : حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ : « العلم » ، وقال :

« يحيى بن أبي الحجاج ؛ قال يحيى : ليس بشيءٍ » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« لين الحديث » .

وتابعه السّكن بن نافع عن ابن عون به .

أخرجه أبو نعيم من طريقين عن صالح بن الأصبغ : ثنا أحمد بن الفضل : ثنا السكن بن نافع به .

قلت : وهذا إسناد مظلم : السكن بن نافع وصالح بن الأصبغ ؛ لم أعرفهما .

وأحمد بن الفضل ؛ الظَّاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٦٧) :

« أحمد بن الفضل العسقلاني أبو جعفر ، ويعرف بالصائغ ، روى عن بشر بن بكر ورواد بن الجراح ويحيى بن حسان ، كتبنا عنه » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال ابن حزم :

« مجهول » .

وله عنده طريق أخرى : عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن جبير عن أبي هريرة به .

ورجاله ثقات غير جُبير ، والظاهر أنه الذي في « الجرح » (١ / ١ / ٥١٣) :

« جبير أبو صالح ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه يزيد بن أبي زياد » .

وجملة القول : إن الحديث ضعيف بهذا اللفظ : « العلم » . وإنما الصّحيح فيه « الإيمان » و « الدِّين » ، كما بُين في الكتاب الآخر . والله أعلم .

٢٠٥٥ - (أما ترضى إحداكُنَّ أنها إذا كانت حاملاً من زوجها وهو عنها راضٍ ؛ أنَّ لها مثل أجر الصَّائم القائم في سبيل الله عز وجل ؟ وإذا أصابها الطَّلْقُ لم يعلم أهل السَّماء والأرض ما أُخفي لها من قرَّة أعين ، فإذا وضعت ، لم يخرج من لبنها جَرعةٌ ، ولم يُمصّ من ثديها مصَّةٌ ؛ إلا كان لها بكلِّ جرعةٍ وبكلِّ مصَّةٍ حسنةٌ ، فإنْ أسهرها ليلة ؛

كان لها مثل أجر سبعين رقبةً تُعتقهم في سبيل الله عز وجل .

سلامة ! تدرين لمن أعني هذا ؟ هذا للمتعففّات الصّالحات المُطيعات لأزواجهن ، اللّواتي لا يكفُرن العشير) .

موضوع . رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧/ ٣٧٥ / ٦٧٢٩ ـ ط) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢١٨) ، وابن عساكر (١٢ / ٣٠٠ / ٢) عن عمرو بن سعيد الخولاني عن أنس بن مالك عن سلامة حاضنة إبراهيم ابن رسول الله ﷺ أنها قالت :

يا رسول الله إنك تبشّر الرّجال بكلّ خير ، ولا تبشّر النّساء ، قال : أصُوَيحباتُك دَسَسْنكِ لهذا ؟ قالت : أجل ، هنَّ أمرنني ، قال : فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو حديث موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، آفته الخولاني هذا . قال الذهبي :

« حدَّث بموضوعات » . ثم ساق له هذا الحديث .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/٢٧٤) من رواية الطبراني في « الأوسط » ، وقال :

« قال ابن حبان ، عمرو بن سعيد الذي يروي هذا الحديث الموضوع عن أنس ؛ لا يحل ذكره إلا على جهة الاعتبار للخواص » .

وأقره السيوطي في « اللآلىء » (٢ / ١٧٥) .

ومن طريق الخولاني هذا رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٢٩ / ٢) ، وكذا الحسن بن سفيان في « مسنده » كما في « الفيض » .

٢٠٥٦ - (كلُّ سننِ قومِ لوطٍ قد فقدت إلا ثلاث : جرُّ نعال السيوف ، وخصف[1] الأظفار ، وكشفُ عن العورة . وضرب بيده على فخذه) .

موضوع . رواه الهيثم بن كليب في « المسند » (ق ١٠ / ١) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٤ / ٣٢٠ / ١) عن هارون بن محمد أبي الطيِّب : حدثنا روح بن غطيف عن صالح بن عبد الله عن ابن الزبير عن الزبير مرفوعاً .

قلت : وهذا سندٌ واهٍ جداً : هارون هذا ؛ قال ابن معين :

« كذاب » .

وقال الساجي :

« الغالب على حديثه الوهم » .

وروح بن غطيف ؛ قال النسائي :

« متروك » .

وقال أبو حاتم :

« ليس بثقة » .

وهو صاحب حديث « تعاد الصلاة من قدر الدّرهم مِنَ الدَّم » ، وقد قال فيه البخاري : « باطل » كما في « الميزان » و « لسانه » . وقال ابن أبي حاتم (١/٢/٤٩٥) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، منكر الحديث جداً » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الشاشي وابن عساكر عن الزبير ، ولم يتعقبه المناوي إلا بقوله :

(١) كذا في ابن عساكر ومتن « الجامع الصغير » ، ووقع في شرحه « خضب » ، وكذا في « كنز العمال » (١٦/٣٦/٤٣٨٢٩) ، ومطبوعة « مسند الهيثم » (١/١٠٩/٤٩) .

« قضية كلام المصنف أنَّه لم يخرجه أحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، والأمر بخلافه ، فإن أبا نعيم والديلمي خرجاه باللفظ المزبور عن الزبير المذكور » .

٢٠٥٧ - (إنَّ الله عز وجل سائلٌ كلَّ راعٍ استرعاه رعيَّةً قلَّت أو كثُرت ، حتَّى يسأل الزَّوجَ عن زوجته ، والوالِدَ عن ولده ، والرَّبَّ عن خادمه ؛ هل قامَ فيهم بأمر الله) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٩ / ٢٢١ / ٢) عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس مرفوعاً .

قلت : هذا سند ضعيف جداً من أجل خارجة . قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

وقد ثبت مختصراً نحوهُ من حديث أنس ، وهو في الكتاب الآخر .

٢٠٥٨ - (كلُّ مؤْدِبٍ يحبُّ أن تؤتى مأدبَتُه ، ومأدبةُ اللهِ القرآنُ ، فلا تهجروه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣٥٢ / ٢٠١٢) من طريق أبي علي إسماعيل بن محمد الصفار : ثنا الحسن بن مكرم : **ثنا غياث** : ثنا مطرف بن سمرة بن جندب عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته غياث ، وهو ابن إبراهيم النخعي ، وهو كذاب خبيث كما قال ابن معين وغيره ، وهو الذي حدث (المهدي) بخبر : « لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر » ، وزاد فيه : « أو جناح » ؛ إرضاء للمهدي ، فلما قام

قال المهدي : « أشهد أن قفاك قفى كذاب » ؛ كما في « موضوعات ابن الجوزي » (١ / ٤٢ و ٣ / ٧٨) وغيره .

وشيخه مطرف بن سمرة ، لم أجد له ترجمة .

ثم إنه يغلب على ظني أن في الإسناد سقطاً بين الحسن بن مكرم وغياث ، فإن بينهما نحو قرن من الزمان ، فإن الأول مات سنة (٢٧٤) ، والآخر ـ وإن كنت لم أقف على سنة وفاته ، فهو ـ كان في زمان (المهدي) ، وقد توفي سنة (١٦٩) كما في « السير » وغيره . والحسن بن مكرم والصفار الراوي عنه وثقهما الخطيب في « التاريخ » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٠٥٩ ـ (أما بعدُ ، فإن أصدقَ الحديث كتابُ الله عز وجل ، وأوثق العُرى كلمةُ التقوى ، وخير المِلَلِ ملَّةُ إبراهيم ، وخير السُّنن سنة محمد ﷺ ، وأشرفَ الحديث ذكرُ الله جل وعلا ، وأحسن القصص هذا القرآن ، وخير الأُمور عوازمُها ، وشرّ الأمور محدثاتُها ، وأحسن الهدي هدي الأنبياء صلى الله عليهم ، وأشرف الموتِ قتل الشُّهداء ، وأعمى الضَّلالة ضلالةٌ بعد الهُدى ، وخير العمل ما نفَعَ ، وخير الهُدى ما اتُّبِعَ ، وشر العمى عمى القلب .

واليدُ العليا خيرٌ من اليد السُّفلى ، وما قلَّ وكفى خيرٌ مما كثُر وألهى ، وشرُّ المعذرة عند حضرة الموت ، وشر النَّدامة ندامةُ يوم القيامة ، وشرُّ الناس من لا يأتي الجمعة إلا نزراً ، ومنهم من لا يذكر الله إلا هجراً ، ومِن أعظم الخطايا اللسانُ الكذوب ، وخير الغنا غنى النَّفس ، وخير الزَّاد التقوى ، ورأس الحكمة مخافة الله ، وخيرُ ما أُلقي

في القلب اليقين ، والارتياب مِن الكفر ، والنياحةُ من عمل الجاهلية ، والغلولُ مِنْ جمر (كذا) جهنّم ، والسُّكر مِن النار ، والشِّعر من إبليس ، والخمر جماع الإثم ، والنِّساء حبائلُ الشَّيطان ، والشَّباب شعبةٌ من الجنون ، وشر الكسب كسب الرِّبا ، وشر المال أكل مالِ اليتيم ، والسَّعيدُ من وُعظَ بغيره ، والشَّقي مَنْ شقي في بطن أُمِّه ، وإنما يصير أحدُكم إلى موضع أذرع ، والأمرُ إلى آخرة ، وملاكُ الأمر فرائضُه ، وشر الرُّؤيا رؤيا الكذِبِ ، وكلُّ ما هو آتٍ قريب .

سبابُ المسلم فسوقٌ ، وقتالُ المؤمن كفرٌ ، وأكل لحمه مِنْ معصية الله جل وعز ، وحرمَة ماله كحرمة دمه ، ومن تألَّى على الله كذَّبه ، ومن يغفر يغفر الله له ، ومن سمَّع المستمع سمَّع الله به ، ومن يعفُ يعفُ الله عنه ، ومن يكظم الغيظَ يأجُرْهُ الله ، ومن يصبر على الرزيَّة يُعوِّضه الله ، ومن يضم يضاعِفه الله ، ومن يعصِ الله يعذِّبه الله ، اللَّهم اغفر لأُمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ـ ثلاث مرات ـ . أستغفر الله لي ولكم) .

ضعيف . رواه أبو القاسم بن أبي قعنب في « حديث القاسم بن الأشيب » (ق ٥ / ٢ ـ ٦ / ١) من طريقين عن عبد الله بن نافع الصائغ : أخبرني عبد الله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجُهني عن أبيه عن جده زيد بن خالد ، قال : تلقيت هذه الخطبة من في رسول الله ﷺ ، بتبوك قال : سمعته : يقول . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الله بن مصعب وأبوه فيهما جهالة ؛ كما قال الذهبي .

وعبد الله بن نافع الصائغ ، ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين ، كما قال الحافظ .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية البيهقي في « الدلائل » ، وابن عساكر عن عقبة بن عامر الجهني ، وأبي نصر السّجزي في « الإبانة » عن أبي الدرداء ، وابن أبي شيبة في « المصنف » عن ابن مسعود موقوفاً . وزاد المناوي في تخريجه فقال :

« رواه العسكري والديلمي عن عقبة ، وأبو نعيم في « الحلية » ، والقضاعي في « الشهاب » عن أبي الدرداء ، قال بعض شراحه : حسن غريب » .

وقال في « التيسير » في حديث ابن مسعود الموقوف :

« وإسناده حسن » .

قلت : وفي إسناد حديث عقبة عند الديلمي (١ / ٢ / ٢١٦ - ٢١٧) عبد العزيز بن عمران ، وهو متروك . ويعقوب بن محمد الزهري وأبو أمية الطرسوسي ، وهما ضعيفان .

٢٠٦٠ - (لا وضوءَ كامل لمن لم يسمِّ الله عليه) .

لا أصل له بهذا اللفظ ؛ كما ذكره ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (٧ / ٢) ، قال :

« هذه الرواية غريبة » .

قلت : والثابت بدون لفظة « كامل » ، وقد ذكر طرقه ابن الملقن ، والزيلعي في « نصب الراية » ، وابن حجر في « التلخيص » ، فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إليها .

وكذلك أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٧٠ / ٢ / ٧٩ / ١) عن كثير بن زيد عن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقد ذكرتها بنصها في « صحيح أبي داود » (٩٠) ، و « إرواء الغليل » (٨١) .

٢٠٦١ - (من وجدَ عَيْنَ مالِهِ عندَ رجلٍ ؛ فهو أحقُّ به ، ويتبع البيّع من باعه) .

منكر بهذا اللفظ . رواه أبو داود (٢ / ١٠٨) ، والنسائي (٢ / ٢٣٣) ، والدارقطني (٣٠١) ، والطبراني في « الكبير (٦ / ٢٠٧ / ٦٨٦٠) عن موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات ، ولكنّه معنعن ، قتادة والحسن مدلسان ، على أن الحسن - وهو البصري - في سماعه من سمرة خلافٌ مشهور ، فقول الحافظ في « الفتح » (٥ / ٤٩) :

« أخرجه أحمد وأبو داود ، وإسناده حسن » غير حسن لوجهين :

الأول : ما عرفته مِنَ التَّدليس ، ولهذا لما نقل صديق خان في « الروضة » (٢ / ٢٣٩) تحسين الحافظ هذا تعقّبه بقوله :

« ولكن سماع الحسن عن سمرة فيه مقال معروف » .

الثاني : أن الحديث عند أحمد (٥ / ١٠) دون قوله : « ويتبع البيع من باعه » ، وقال : « مفلس » بدل : « رجل » .

رواه من طريق عمر بن إبراهيم : ثنا قتادة به .

وعمر هذا هو العبدي ، وهو صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعفٌ ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، فأنَّى لإسناده الحسن ؟!

نعم ؛ الحديث صحيح بلفظ أحمد لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً في « الصحيحين » وغيرهما ، وقد تقدم في لفظ : « من أفلس . . . » ، وأما الحديث مع الزيادة التي في آخره ، فهو منكر .

وقد روي الحديث من طريق آخر عن سمرة بلفظ :

« إذا ضاع للرَّجُلِ متاعٌ . . . » . وقد مضى برقم (١٦٢٧) .

والحديث قال الخطابي في « المعالم » (٥ / ١٨٤) :

« هذا في الغصوب ونحوها إذا وجد ماله المغصوب والمسروق عند رجل ، كان له أن يُخاصمه فيه ، ويأخذَ عين ماله منه ، ويرجع المأخوذ منه على من باعه إياه » .

٢٠٦٢ - (من زوَّجَ كريمتَه من فاسقٍ ؛ فقد قطع رحمها) .

موضوع . رواه ابن عدي (٨٩ / ٢) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢٣٨/١) عن الحسن بن محمد البلخي : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا الحديث منكر مسنداً ، وإنَّما يُروى عن الشَّعبي قوله ، والحسن بن محمد ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات » .

وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات ، لا يجوزُ الرواية عنه » .

ثم غفل فأورده في « الثقات » (٨ / ١٦٨) !

وقال أبو سعيد النقاش :

« حدَّث عن حميد عن أنس أحاديث موضوعة » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٦٠) ، وأقره السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ٩٠ ـ طبع الأدبية) من رواية ابن حبان (يعني في « الضعفاء ») ، وقال :

« قال ابن حبان : الحسن يروي الموضوعات ، وإنما هذا من كلام الشَّعبي ، ورفعُه باطلٌ . قلت : وكذا قال الذهبي » .

قلت : وتبعهما ابن عراق ، فأورده في « الفصل الأول » من « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة » (٢ / ٢٠٠) .

ومن الغرائب قول صاحب « مختصر المشكاة » (١٠٩٨) :

« رواه ابن حبان بإسناد صحيح » !

ولا أدري من الذي سبقه إلى هذا الخطأ الفاحش ، ثم قلَّده !

٢٠٦٣ ـ (إنِّي لأُبغضُ المرأة تخرجُ مِنْ بيتها تجرّ ذيلها تشكو زوجها) .

ضعيف جداً . رواه ابن صاعد في « الأمالي » (ق ٨٤ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٧٠ / ٢ و ٧ / ٦ / ٦٠٠٤ ـ ط) عن **يحيى بن يعلى الأسلمي** عن **سعد الإسكاف** عن عبد الله بن أبي سليمان عن سلمة بن كُهيل عن أبي عبد الله الجدلي عن أم سلمة مرفوعاً ، وقال الطبراني :

« لا يُروى عن أُم سلمةَ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى » .

قلت : وهو ضعيف ، كما في « التقريب » . لكن شيخه سعد الإسكاف شرٌّ منه ، واسم أبيه طريف ، قال الحافظ :

« متروك ، ورماه ابن حبان بالوضع » .

٢٠٦٤ ـ (إن الإسلام بدأ جَذَعَاً ، ثم ثَنِيّـاً ، ثم رَباعياً ، ثم سَديساً ، ثم بازلاً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٦٣ / و ٥ / ٥٢) ، وأبو يعلى (١ / ١٩٢) ، وابن نصر في « الصلاة » (٣٦١) عن عوف عن علقمة بن عبد الله المزني قال : حدثني فلان أنَّه شهد عمرَ بن الخطاب يقول لرجل من جلسائه : يا فلان ، كيف سمعت رسول الله ﷺ ينعت الإسلام ؟ فقال : سمعته يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير « فلان » شيخ المزني ، فإنه مجهول لم يسم . وبه أعله الهيثمي (٧ / ٢٧٩) .

٢٠٦٥ ـ (اتَّقوا الدُّنيا ، واتَّقوا النِّساء ، فإنَّ إبليس طلَّاع ورصَّادٌ ، صيَّادٌ ، وما هو بشيءٍ من فخوخه بأوثق لصيده في الأتقياء ، من فخوخه في النِّساء) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٤٥) عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

بيَّض له الحافظ في « مختصره للديلمي » ، وسعيد بن سنان ؛ قال في « التقريب » :

« متروك ، رماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« هالِك » .

٢٠٦٦ - (احذرُوا زلَّة العالِم ، فإنَّ زلَّته تُكَبْكِبُه في النَّار) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٠) عن أبي بكر محمد بن عبيد الله بن السَّمين : حدثنا الحسينُ بن علي بن المغيرة عن محمد بن ثابت عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

بيَّض له الحافظ في « مختصره » .

ومحمد بن ثابت ضعيف ، وهو العبدي البصري . ومن دونَه لم أعرفهما .

٢٠٦٧ - (احذروا صُفر الوجوه ، فإنه إن لم يكن من علَّةٍ أو سهرٍ ، فإنه من غلٍّ في قُلوبهم للمسلمين) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢١) عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن مهدي عن أحمد بن محمد بن الحسن البلخي عن رجاء بن نوح البلخي عن زيد بن الخفاف عن عمران بن حُدير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

بيَّض له الحافظ أيضاً ، وكذا السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٣٤/٢٤) ، ومن تلاه من بعده ، مثل العجلوني في « كشف الخفاء » ؛ كلهم تتابعوا على السكوت عنه ، وأغربهم صنعاً قول الزرقاني في « مختصر المقاصد » (٥١ / ٣٢) : « وارد » ، ولم يزد !! وليته قال : « رُوي » ! وأما المناوي ، فأعله في « فيض القدير » بـ (زيد بن حبان) - كذا وقع عنده (حبان) - ، وذكر أن ابن حبان قال : « يخالف في حديثه » ، ولم يتنبه لكونه من رواية البلخي الكذاب ، ولذلك تساهل في « التيسير » ، فقال في الحديث :

« فيه ضعف » !

وهو موضوع ، مَنْ دون عمران بن حدير لم أعرفهم ؛ غير أحمد بن محمد بن الحسن البلخي ، فقال فيه أبو القاسم الأزهري :

« كذاب » .

وقال الخطيب :

« كان يظهر النُّسك والصَّلاح ، ولم يكن في الحديث ثقة » .

وقد روي من حديث أنس بنحوه ، وهو موضوع أيضاً كما سيأتي بيانه في المجلد الرابع عشر إن شاء الله تعالى برقم (٦٥٧٦) .

٢٠٦٨ ـ (احملوا النِّساء على أهوائهن) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٩٧ / ٢) عن محمد بن الحارث : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« ومحمد بن الحارث عامة ما يرويه غير محفوظ » .

ثم قال في ترجمة شيخه ابن البيلماني (٢٩٨ / ١) :

« وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث فجميعاً ضعيفان ، والضعف على حديثهما بيِّن » .

قلت : وابن البيلماني روى عن أبيه نسخة موضوعة ؛ كما قال ابن حبان .

٢٠٦٩ ـ (من مات ولم يعرف إمامَ زمانه ، مات ميتةً جاهلية) .

لا أصل له بهذا اللفظ . كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في ردِّه على ابن المطهر الحلي في « منهاج السنة » (١ / ٢٦ ـ ٢٧) ، وقال الحافظ الذهبي في مختصره : « المنتقى » (ص ٢٨) تبعاً لأصله : « المنهاج » :

« والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا » . كما تقدم (١ / ٥٢٥) .

قلت : والشيعة في كتبهم يتناقلون هذا الحديث تقليداً منهم لـ (الحِلِّي) ، لكن بعضهم يدلِّس ، بل يكذب على المسلمين ليضلوهم ، فهذا هو المدعو : روح الله الخميني يقول في كتابه : « كشف الأسرار » (ص ١٩٧) :

« وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة منقول عن النبي يقول : . . » فذكره .

وهذا الذي عزاه لأهل السنة من اختلاقه ، وله من مثله الشيء الكثير ، كما ترى في المجلد العاشر من « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ابتداءً من (٤٨٨١ - ٤٩٧٥) ، فقد رأيت الذهبي ومن قبله ابن تيمية يجزمان بأنه لا أصل له .

ويشير بقوله : « هكذا » إلى أن له أصلاً بلفظ :

« من مات وليس في عنقه بيعةٌ ، مات ميتة جاهلية » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٨٤) .

٢٠٧٠ - (أكرِمُوا المِعزى ، وصلُّوا في مراحِها ، وامسحُوا الرُّغام عنها ؛ فإنها من دوابِّ الجنة[1]) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٥) عن **يزيد بن عبد الملك النَّوفلي** . سمعت عمَّار بن عُمارة بن فيروز يحدِّثُ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . قال الحافظ :

« قلت : يزيد بن عبد الملك ؛ ضعيف » .

---

(١) الأصل في النسختين « الأرض » .

قلت : ومن طريقه رواه البزار في « مسنده » (١٣٣٠) ، لكن وقع عنده « داود ابن فراهيج » مكان عمار بن عمارة بن فيروز . وقال :

« يزيد ليس بالحافظ ، وأشار إلى تفرده به ، وهو ضعيف » .

كذا في « زوائده » لابن حجر .

وله طريق آخر عن أبي هريرة تقدم نحوه برقم (١٨٨٠) .

ورواه العقيلي في « الضُّعفاء » (٢٨٨) عن عمر بن راشد قال : حدثني يزيد ابن عبد الملك النوفلي عن أبيه عن جده المغيرة ، قال :

مررت بأبي ذَرٍّ وهو في قصره بعيد [1] ، فقال : فذكره مرفوعاً به دون قوله : « أكرمُوا المعزى » .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ عمر بن راشد هذا هو المديني . قال العقيلي :

« منكر الحديث » .

وقال أبو حاتم :

« وجدت حديثه كذباً وزُوراً » .

وقال العقيلي :

« وأما (الصَّلاة في مراح الغنم) ، فقد روي بإسناد جيد ، وأما : (الغنم من دواب الجنة) ، ففيه رواية من غير هذا الوجه فيها لين » .

قلت : لكن له عدة طرق بدون هذه الزِّيادة « أكرموا المعزى » ، ولذلك أوردته في الكتاب الآخر (١١٢٨) .

ثم رأيت الحديث في « المنتخب من المسند » لعبد بن حميد (١٠٨ / ٢) من

---

(١) غير مقروءة في الأصل ، وأسقطها الطابع أو المحقق القلعجي (٣/١٥٩) .

طريق أخرى عن النوفلي ، فقال : حدثني خالد بن مخلد : حدثني يزيد بن عبدالملك : سمعت عبد الرحمن بن أبي محمد يحدث عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

فهذا يدلُّ على ضعف النوفلي هذا ، فإنَّه اضطرب في روايته ، فتارة يجعله من مسند أبي هريرة ، وتارة من مسند أبي ذر ، وأخرى من مسند أبي سعيد الخدري .

وللزيادة طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ :

« أحسنوا إلى الماعزة . . » ، ومَضى تخريجه برقم (١٨٨٠) ، وعزاه ابن القيم في « الزاد » للنسائي في « سننه » ، وما أراه إلا وهماً ، وقال المعلقان عليه (٣٧٤/٤ ـ المؤسسة) :

« لم نقف عليه ، ولعله في (سننه الكبرى) » .

٢٠٧١ ـ (أخاف على أُمَّتي بعدي ثلاثاً : ضلالة الأهواء ، واتِّباع الشَّهواتِ ، والغفلة بعد المعرفة) .

موضوع . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ق ١ / ٨ / ٢) : حدثنا محمد بن زكريا الغَلابي : ثنا يحيى بن بسطام : ثنا يوسف بن خالد : ثنا سَلْمُ ابن بشير أنه سمع حبيباً المدني يحدث أنَّه سمع أفلحَ مولى النبي ﷺ يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، يوسف بن خالد وهو السَّمْتي ؛ كذاب .

والغلابي مثله . ولعله قد توبع ، فقد عزاه الحافظ في « الإصابة » لابن منده والحكيم الترمذي وابن شاهين ، وأعله بالسمتي فقط ، وقال :

« وهو متروك الحديث » .

وقد وجدت له شاهداً مرسلاً بنحوه ، ولفظه :

« أخوفُ ما أخافُ على أُمَّتي ثلاث : الضَّلالةُ بعد المعرفةِ ، ومُضِلَّاتُ الفتن ، وشهوة البطن والفرج » .

رواه أبو عمرو الداني في « الفتن » (ق ١٨٩ / ١ - ٢) عن علي بن معبد : حدثنا مُهاجر بن عبد الله أبو أحمد القرشي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير مهاجر بن عبد الله هذا ، فلم أجد له ترجمة .

٢٠٧٢ - (اختضِبُوا ؛ فإنه يزيدُ في جمالكم وشبابكم ونِكاحِكم) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « المعرفة » (ق ١ / ٢٢٤ /٢) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ٤٠) عن يحيى بن ميمون أبي أيوب القرشي : حدَّثنا درهم بن زياد بن درهم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته يحيى بن ميمون ، قال الفلاس :

« كتبت عنه ، وكان كذاباً » . وقال أحمد : « خرقنا حديثه » .

وقد خرجه البزار في « مسنده » (٢٩٧٨ - زوائده) قال : حدثنا الحسن بن الصباح : ثنا يحيى بن ميمون أبو أيوب التمَّار : ثنا عبد الله بن المثنى عن جده يعني ثُمامة عن أنس مرفوعاً به ، وقال :

« رواه يحيى ، ولم يتابع عليه » .

قال الهيثمي (٥ / ١٦٠) :

« وهو متروك » .

٢٠٧٣ ـ (أخبرني جبريلُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ بعثه إلى أُمِّنا حواءَ حين دَمِيَتْ ، فنادت ربَّها : جاء مِنِّي دمٌ لا أعرفه ، فناداها : لأُدْمِيَنَّك وذُرِّيَّتَك ، ولأَجعلنَّه كفارةً وطَهُوراً) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٨٧ ـ ٨٨) من طريق الدارقطني عن محمد ابن جعفر بن [دس] عن **أبي علقمة الفروي** عن يحيى بن عبد الملك الهديري عن أبيه عن جده محرز بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

بيَّض له الحافظ في « مختصر الديلمي » ، وإسناده ضعيف ، يحيى بن عبد الملك الهديري عن أبيه عن جده محرز بن عبد الله ؛ لم أعرفهم .

وأبو علقمة الفروي هو الصغير ، واسمه عبد الله بن هارون بن موسى بن أبي علقمة الكبير عبد الله بن محمد . قال الذهبي :

« منكر الحديث . قاله أبو أحمد الحاكم ، وقال ابن أبي حاتم : تكلم فيه » .

والحديث عزاه في « الفتح الكبير » للدارقطني في « الأفراد » عن عمر .

٢٠٧٤ ـ (اختصم عندي الجنُّ المسلمون والجنُّ المشركون ، سألوني أن أسكنهم ، فأسكنت المسلمين الجِلسَ ، وأسكنت المشركين الغَوْرَ) .

ضعيف جداً . رواه أبو الشيخ في « العظمة » (١٢ / ٢٨ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٥٨ / ١١٤٣) عن **كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني** عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث ، قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فخرج لحاجته ، وكان إذا خرج لحاجته يُبعدُ ، فأتيته بإداوةٍ من ماءٍ ، فانطلق ، فسمعت عنده خصومة رجالٍ ولغطاً

لم أسمع مثلها ، فجاء ، فقال : بلال ؟ قلت : بلال ، قال : أمعك ماءٌ ؟ قلت : نعم ، قال : أصبت ، فأخذه مني ، فتوضأ ، فقلت : يا رسول الله ، سمعت عندَك خصومة رجالٍ ولغطاً ما سمعتُ أحدٌ من ألسنتهم ، قال : فذكره .

قال عبد الله بن كثير : قلت لكثير :

« ما الجلس وما الغور ؟ قال : الجلس : القُرى والجبال ، والغور : ما بين الجبال والبحار ، قال كثير : ما رأينا أحداً أُصيب بالجلس إلا سَلِمَ ، ولا أُصيب أحد بالغور إلا لم يَكَدْ يسلم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، كثير بن عبد الله هذا متروك . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٠٣) .

٢٠٧٥ - (أخرجُوا منديل الغمرِ من بُيوتكم ، فإنَّه بيت الخبيثِ ، ومجلسه) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٦) عن سعيد بن خُثيم : حدثنا حرام بن عثمان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به .

قال الحافظ :

« قلت : حرام متروك » .

قلت : وسعيد بن خثيم ؛ وثقه ابن معين . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وقال ابن عدي :

« مقدار ما يرويه غير محفوظ » ؛ كما في « الميزان » .

٢٠٧٦ - (ليأتينَّ على النَّاس زمانٌ عَضُوضٌ ، يعضُّ المؤمنُ على ما في يديه ، وينسى الفَضْلَ وقد قال الله تعالى : ﴿ ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ ، شرارٌ يبايعُون كلَّ مضطرٍّ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطرِّ ، وعن بيع الغَرَرِ ، فإنْ كان عندك خيرٌ فعد به على أخيك ، ولا تَزِدْهُ هلاكاً على هلاكه ، فإنَّ المسلم أخو المسلم ، لا يُحزِنه ، ولا يُحرمُه) .

ضعيف جداً . رواه ابن مردويه - كما في ابن كثير - عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن عبد الله بن عبيد عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علَّتان :

الأُولى : عبيد الله الوصافي ، فإنَّه ضعيفٌ اتفاقاً ، بل تركه بعضُهم ، فقال ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٦٣١) بعد أن ساق له أحاديث منكرةً ، منها طرف من حديث الترجمة كما يأتي :

« وله غير ما ذكرتُ ، وهو ضعيفٌ جداً ، يتبين ضعفُه على حديثه » .

وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٦٣) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثبات ، حتى إذا استمع المستمع سبقَ إلى قلبه أنَّه كالمتعمِّد لها ، فاستحق التَّركَ » .

وصرَّح النسائي وغيرُه بأنَّه متروك ، كما تقدم تحت الحديث (١٢١١) .

قلت : ولعلَّه مما يدلُّ على ضعفه أنَّه اضطرب في روايته سنداً ومتناً ، فقال محمد بن خالد الوهبي - وهو ثقة - : ثنا الوصافي عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ :

« أنَّه نهى عن بيع الغَرر ، وعن بيع المضطرِّ » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٣٢٣) .

والأخرى : الانقطاع بين عبد الله بن عُبيد وعلي ، فإنّ ابن عبيد - وهو ابن عمير - مات سنة (١١٣) ، ومات عليٌّ سنة (٤٠) ، فبين وفاتيهما ثلاثٌ وسبعون سنة . ولذلك لم يذكروا له رواية عن عليٍّ رضي الله عنه .

وقد روي الحديث من طريق أُخرى عن شيخ من بني تميم قال :

« خطبنا عليٌّ بن أبي طالب قال : . . . » فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه أبو داود (٣٣٨٢) وغيره .

وهذا الشيخ - كما ترى - لم يسمَّ ، فهو مجهول ، فيمكن أن يكونَ هو الواسطة بين ابن عبيد وعلي . والله أعلم .

(تنبيه) : هذا الحديث مِمَّا أورده الشيخان الحلبيَّان في « مختصر تفسير ابن كثير » زاعمين أنه صحيح ! وذلك مما يدلُّ القرّاء على أنّه لا عِلْم عندهما ؛ لكثرة ما يصححان من الأحاديث الواهية بغير علم ولا كتاب منير . والله المستعان . وأمّا أهلُ المعرفة بهذا الفن ؛ فهم لا يشكُّون في ضعف مثل هذا الحديث ، فهذا هو الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني يقول في تخريجه على « ابن كثير » (٥١٣/١) بعد أن تكلّم على رجال إسناده بإيجاز مفيد فرداً فرداً :

« والحديث ضعيف من أجل الانقطاع ، وضعف عبيدالله بن الوليد الوصافي » .

نعم ؛ قد صح من الحديث النَّهي عن بيع الغرر ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٢٩٤) ، و « أحاديث البيوع » .

وقوله : « المسلم أخو المسلم » . ورد في « الصحيحين » وغيرهما عن جمع من الصحابة ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (١٣٢١ و ٢٤٩٠) .

٢٠٧٧ - (ما من رجلين اصطرما فوقَ ثلاثٍ إلا طُويَتْ عنهُما صحيفةُ الزِّيادات . قلت : يا رسول الله ! وما صحيفةُ الزيادات ؟ قال : الصَّلاةُ النَّافلة ، وما كان مِنَ التَّطوُّع ما لم يشاكل الفرضَ) .

منكر . أخرجه الدولابي في « الذرِّية الطاهرة » (ق ٢٠ / ٢) عن عمر بن أبي الحريش : حدثني إبراهيم بن رشيد عن الحارث بن حمران عبد الله بن حسن بن حسن عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم . مَنْ دون عبد الله بن حسن بن حسن ثلاثتهم لم أعرفهم ، وكذا رأيته في الأصل : « الحارث بن حُمران عبد الله بن حسن . . » ، سقط من بينهما الواسطة أو أداة التحديث (عن) .

ويحتمل أن يكون (حمران) محرفاً من (عمران) فإن ثبت ذلك فهو (الحارث ابن عمران الجعفري المدني) ، وهو ضعيف ، بل قال ابن حبان (١ / ٢٢٥) :

« كان يضع الحديث على الثقات » .

٢٠٧٨ - (حدَّثني جبريلُ أنَّ الله أهبط إلى الأرض ملَكاً ، فأقبل ذلك الملَكُ يمشي حتَّى انتهى إلى باب رجلٍ ينادي على باب الدار ، فقال الملَكُ للرَّجُل : ما جاء بكَ إلى هذه الدَّار؟ فقال : أخٌ لي مسلم زرته في الله ، قال : آلله ما جاءَ بك إلا ذلك ؟ قال : آلله ما جاءَ بي إلا ذلك ، قال الملَكُ : فإنِّي رسولُ الله إليكَ ، وهو يقريكَ السَّلامَ ، ويقول : وجبت لكَ الجَنَّةُ ، وأيُّما مسلم زار مسلماً ، فليس إيّاه يزُورُ ، بل إيّايَ يَزورُ وثوابُه عليَّ الجَنَّة) .

موضوع . أخرجه الدُّولابي في « الذرِّية الطاهرة » (ق ٢٣ / ١) من طريق

حفص بن عمر الفراء عن أبي داود المكفوف عن جابر عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن الحسن بن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته إمَّا جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - وهو ضعيف متَّهم . وإما أبو داود المكفوف - وهو أبو داود الأعمى : نُفَيْع بن الحارث - وهو به ألصق ، فإنَّه متروك ، كذبه ابنُ معين .

وحفص بن عمر الفراء ؛ لم أعرفه .

٢٠٧٩ - (يا مسلم ! اضمن لي ثلاثاً أضمن لك الجَنَّة : إنْ أنتَ عملتَ بما افترضَ الله عليك في القرآن ؛ فأنت أعبدُ النَّاس ، وإن قنعت بما رزقكَ ؛ فأنت أغنى النّاس ، وإن أنت اجتنبت ما حرَّم الله عليك ؛ فأنت أورعُ النَّاس) .

موضوع . رواه الدولابي في « الذرِّية الطاهرة » (٢٤ / ١ - ٢) من طريق سعد الإسكاف عن الأصبغ بن نُباتة عن الحسن بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته سعد الإسكاف ، وهو ابن طريف الحنظلي ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماهُ ابن حبان بالوضع ، وكان رافضياً » .

والأصبغ ؛ متروك أيضاً .

٢٠٨٠ - (أحسن عِلاقَةَ سوطِك ، فإنَّ الله جميلٌ يحبّ الجمالَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٣٦٦ / ٩٣٦) ، وفي « الصحابة » من طريق ابن جريج عن أبيه عن عثمان بن محمد بن قيس قال :

« رأى أبي في يدي سوطاً لا عِلاقة له ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال لرجل : . . . » فذكره .

قال الحافظ في ترجمة قيس هذا من « الإصابة » :

« كذا أورده أبو نعيم عن الطبراني ، وتبعه أبو موسى ، وظاهره أن الحديث من رواية محمد بن قيس ، إلا إن كان أطلق على الجدِّ أباً ، فيكون الحديث من رواية عثمان عن قيس ، ورأيتُ في نسخة قديمة بين عثمان ومحمد ضَبَّةً ، فكأنَّه كان : عن عثمان عن محمد بن قيس عن أبيه » .

قلت : وسواء كان هذا أو ذاك ، فالإسناد ضعيف ، عثمان هذا وأبوه لم أجد من ترجمهما . ووالد ابن جريج مجهول ، وقال الحافظ :

« لـين » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٣٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

٢٠٨١ - (أحسنُوا ، فإن غلبتم فكتابُ الله وقدره ، لا تُدخلوا (اللَّوَّ) ؛ فإنَّ مَنْ أدخلَ (اللَّوَّ) عليه ، دخل عليه عملُ الشَّيطانِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٢٥٥) عن عمَّار ابن نصر : حدثنا محمد بن شعيب بن شابُور قال : حدثنا إسحاق بن عبد الله أن (الأصل : ابن) صفوان بن سليم أخبره ، أن عطاءَ بن يَسار أخبره عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : هذا إسنادٌ ضعيف جداً ، إسحاق بن عبد الله ؛ الظّاهر أنه ابن أبي فروة المدني ، وهو متروك كما قال الحافظ .

٢٠٨٢ - (إنَّكم قادمون على إخوانكم ، فأحسِنوا لباسكم ، وأصلحوا رحالكم ، حتَّى تكونوا كأنَّكم شامة في الناس ، إنَّ الله لا يحبّ الفُحْشَ والتَّفَحُّشَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ - طبع الحلبي) ، والحاكم (٤ / ١٨٣) ، وأحمد (٤ / ١٨٠) ، وكذا ابن المبارك في « الزهد » (رقم ٨٥٣) ، وابن أبي شيبة (٣٤٥/٥) ، والطبراني في « الكبير » (٦ / ٩٤ / رقم ٥٦١٦) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٢٤٩/٣) من طريق هشام بن سعد عن قيس بن بشر التغلبي قال :

« كان أبي جليساً لأبي الدَّرداء رضي الله عنه بدمشق ، وبها رجلٌ من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار يُقال له ابن الحنظلية ، وكان متوحِّداً ، قلَّما يُجالسُ النَّاس ، إنَّما هو في صلاة ، فإذا انصرف ، فإنَّما هو تكبيرٌ وتسبيحٌ وتهليلٌ ، حتى يأتي أهله ، فمرَّ بنا يوماً ونحن عند أبي الدرداء ، فسلَّم ، فقال أبو الدرداء : كلمة تنفعنا ولا تضرُّك ! فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . » فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ، وهذا من عجائبه ، فقد قال في ترجمة قيس بن بشر :

« عن أبيه ، لا يعرفان » !

وانظر تعليقي على « رياض الصالحين » (ص ٣٣١ - ٣٣٢ / الطبعة الأولى الشرعية) .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في « الجامع » دون طرفيه ، وعزاه للحاكم وحده ، ولم أره عنده بغير اللفظ المذكور أعلاه . وهو من الأحاديث التي حذفها (حسان) من طبعته لـ « الرياض » دون أن ينبه على ذلك ، وله من مثله كثير !!

٢٠٨٣ - (احضُروا موتاكم ، ولقِّنوهم لا إله إلا الله ، وبشِّروهم بالجنَّة ، فإن الحليم من الرِّجال والنِّساء يتحيّرون عند ذلك المصرعِ ، وإن الشَّيطان لأقربُ ما يكون من ابن آدم عندَ ذلك المصرع ، والَّذي نَفسي بيده ؛ لمعاينة ملك الموتِ أشدُّ مِنْ ألف ضربة بالسيف ، والذي نفسي بيده ؛ لا تخرُج نفسُ عبدٍ من الدُّنيا حتَّى يألَمَ كلُّ عرقٍ منه على حياله) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٨٦/٥) عن أحمد بن أبي الطيب أبي سليمان : ثنا إسماعيل بن عياش عن أبي معاذ عتبة بن حميد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

« لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل » .

قلت : وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها ، فإنَّ أبا معاذ هذا بصري ، وهو صدوق له أوهام .

وأحمد بن أبي الطيب ، قال الحافظ :

« صدوق حافظ ، له أغلاط ضعَّفه بسببها أبو حاتم ، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة » .

٢٠٨٤ - (أبو بكر صاحبي ومُؤْنِسي في الغار ، سدُّوا كلَّ خَوْخَةٍ في المسجد إلا خوخة أبي بكرٍ) .

موضوع بلفظ (مؤنسي) . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤/ ٣٠٣ و ٥ / ٢٥ - ٢٦) ، والديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ٧٧ - ٧٨ - مختصره) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٩ / ٣٢٧) عن محمد بن يونس بن موسى عن

إسماعيل بن سنان أبي عبيدة العُصفري قال : ثنا مالك بن مِغْوَل عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث سعيد وطلحة ومالك ، لم نكتبه إلا من حديث أبي عبيدة » .

قلت : قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٧٦) عن أبيه :

« ما بحديثه بأس » .

لكن الراوي عنه محمد بن يونس - وهو الكُديمي - متهم بالوضع ، فالحديث واهٍ بمرّة ، لكن يبدو أن الكُديمي لم يتفرد به ، فقد قال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤٢) وقد ساق الحديث :

« رواه عبد الله ، ورجاله ثقات » .

قلت : ولا يعقل أن يكون عند عبد الله - يعني ابن الإمام أحمد - من طريق الكديمي ، ثم يخفى حاله على الهيثمي !

ثم إن الحديث لم أره في « المسند » ، ولا هو في ترجمة (طلحة بن مصرف . .) من « جامع السنن والمسانيد » لابن كثير (٣٠ / ٢٧٢ - ٢٧٥) ، وإنما رواه عبد الله في زوائد « فضائل أبيه » (١ / ٣٩٦ / ٦٠٣) ، ومن طريق الكديمي أيضاً . والله أعلم .

واعلم أنني إنما أوردت الحديث هنا لقوله : « مؤنسي » ، وإلا فسائره صحيح مشهور :

أما الصحبة ؛ فبنص القرآن الكريم .

وأما جملة الخوخة ؛ ففي حديث ابن عباس قال :

خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه . . الحديث ثم قال :

« إنه ليس من الناس أحد أَمَنَّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة ، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكن خلة الإسلام أفضل ، سدوا كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر » .

أخرجه البخاري (٤٦٧) ، والنسائي في « الكبرى » (٨١٠٢/٣٥/٥) ، وابن حبان (٦٨٢١) ، وغيرهم ممن ذكروا في « الصحيحة » (٢٢١٤) ، وعزاه المعلق على « فضائل الصحابة للإمام أحمد » (٧١/١) للترمذي ، وما أراه إلا وهماً ، وإنما عنده حديث أبي سعيد الذي أذكره قريباً .

وأما أحاديث الصحبة ؛ فكثيرة ، من أصحها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن من أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً . . » الحديث نحو الذي قبله .

أخرجه الشيخان ، والترمذي (٣٦٦١) ؛ وصححه ، والنسائي (٨١٠٣) ، وابن حبان (٦٨٢٢) ، وابن سعد (٢ / ٢٢٧) ، وابن أبي شيبة (١٢ / ٦ / ١١٩٧٥) ، وأحمد (٣ / ١٨) .

٢٠٨٥ - (إنِّي عند الله (وفي رواية : عبد الله) في أمِّ الكتاب لخاتَم النبيِّين ، وإنَّ آدم لَمُنْجدلٌ في طينته ، وسأنبِّئكم بتأويل ذلك ، دعوةُ أبي إبراهيم ، وبشارة عيسى قومَه ، ورُؤيا أمِّي التي رأت أنَّه خرج منها نورٌ أضاءت له قصور الشام ، وكذلك ترى أُمَّهات النَّبيين صلوات الله عليهم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٢٨) ، والبزار (كشف ـ ٢٣٦٥) ، والطبري في « تفسيره » (رقم ٢٠٧١ ـ ٢٠٧٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٨٩ ـ ٩٠) ، والحاكم (٢ / ٦٠٠) ، وابن عساكر (١ / ١٥٧) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن سعيد بن سويد عن العرباض بن سارية مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو بكر ضعيف » .

قلت : وقد خُولف في إسناده كما يأتي .

وسعيد بن سويد ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٢ / ١ / ٢٤٠) :

« صدوق ، وكان يدلس ، يكثر ذاك . يعني التدليس » .

قلت : وقد عنعنه .

وتابعه معاوية بن صالح ، لكنه خالفه في إسناده ، فقال : عن سعيد بن سويد الكلبي عن عبد الأعلى (وقال بعضهم : عبد الله) بن هلال السُّلمي عن عرباض ابن سارية به .

أخرجه ابن حبان (٢٠٩٣ ـ الموارد) ، وأحمد (٤ / ١٢٧) ، وابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٤٩) ، والطبري ، وابن عساكر .

قلت : وعبد الأعلى هذا أورده ابن أبي حاتم (٣ / ٢٥) من رواية ابن سويد هذا فقط عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فالإسناد ضعيف . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٢٨) .

وقد أخرج الحاكم من طريق ابن إسحاق قال : حدثني ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا : يا رسول الله ! أخبرنا عن نفسك ، فقال : « دعوة أبي إبراهيم . . . » الحديث نحوه ؛ دون قوله :

« وكذلك . . . » . وهي رواية عبد الأعلى المتقدمة . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ، وإنَّما هو حسن فقط للخلاف المعروف في ابن إسحاق .

نعم ؛ الحديث صحيح بدون الزيادة الأخيرة :

« وكذلك ترى . . . » ، فانظر حديث :

« أنا دعوة إبراهيم . . . » (١٥٤٦ و ١٩٢٥) من « الصحيحة » .

٢٠٨٦ - (أنا رسولُ من أدركتُ حيّاً ، ومن يُولَدُ بعدي) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ١٩١) عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ :

قلت : وسنده صحيح ، ولكنه مرسلٌ ، والحسن هو البصري ، وهو سيىء الإرسال .

٢٠٨٧ - (إنَّ الله بعثني لتمامِ مكارِمِ الأخلاق وتمام محاسنِ الأفعال) .

ضعيف . رواه البغوي في « شرح السنة » (٣٦٢٢ و ٣٦٢٣) عن يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، من أجل يوسف هذا . قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال النسائي : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : صالح الحديث » .

ويغني عنه حديث أبي هريرة :

« إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » . وهو مخرج في « الصحيحة » (رقم ٤٥) .

٢٠٨٨ - (اتَّقُوا صاحبَ هذا الوجعِ : الجُذام ، كما يُتَّقى السَّبُعُ ؛ إذا هبط وادياً فاهبطُوا غيرَه) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٤ / ١١٧) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١ / ٥٢ - ٥٣) من طريقين عن محمد بن إسحاق قال : حدثني عاصم بن عمر ابن قتادة عن محمود بن لبيد قال :

« أمّرني يحيى بن الحكم على (جُرش) ، فقدمتُها ، فحدَّثوني أن عبد الله بن جعفر حدَّثهم أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لصاحب هذا الوجع الجُذام : « اتَّقوه كما . . . » ، فقلت لهم : والله لَئِنْ كان ابنُ جعفر حدَّثكم هذا ما كَذبَكُم ، فلمَّا عزلني عن (جُرش) ، قدمتُ المدينةَ ، فلقيتُ عبدَ الله بنَ جعفر ، فقلت : يا أبا جعفر ، ما حديثٌ حدَّثني به عنكَ أهل (جُرش) [ثمَّ حدثته الحديث] ؟ قال : فقال : كذبوا والله ، ما حدَّثتُهم هذا ، ولقد رأيتُ عمرَ بن الخطاب يُؤتى بالإناء فيه الماءُ ، فيعطيه مُعيقيباً ، وكان رجلاً قد أسرع فيه ذلك الوجعُ ، فيشرب منه ، ثم يتناوله عمرُ من يده ، فيضع فمَه موضعَ فمِه ، حتَّى يشربَ منه ، فعرفت [أنه] إنَّما يصنع عمرُ ذلك فِراراً من أن يدخله شيءٌ مِنَ العدوى » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، فهو إسناد جيد ، قد صرح فيه ابن إسحاق

بالتحديث ، لولا جهالة الذين حدَّثوا محموداً بالحديث عن عبد الله بن جعفر ، وتكذيب هذا إياهم ، ومع كونه ليس صريحاً بأنّهم كلّهم تلقَّوْه عنهم مباشرة ، ولم يأخذه بعضُهم عن بعضٍ .

أقول هذا ، لأنَّهم لو أخذوه عنه مباشرةً ؛ لم تضرهم الجهالةُ ، لكونهم جماعةً ، ومن التَّابعين ، ولم يضرّهم أيضاً التكذيبُ المذكور ، لأنه يحتمل أنَّ عبد الله بن جعفر بعد أن حدَّث بالحديث نسيه ، وَحَفِظَهُ أولئك عنه ، وله أمثلةٌ قد ذُكرت بعضها في كتب المصطلح ، وألّف في ذلك الخطيب البغدادي كتاباً خاصاً ، لا سيما وعبد الله بن جعفر رضي الله عنه استند في التكذيب على صنيع عمر ، وليس فيه ما يُوجبُ تكذيبَ الحديث ـ لو ثبت ـ لأمرين اثنين :

الأول : أنَّه موقوفٌ ، والحديث مرفوع ، والترجيح في هذه الحالة للمرفوع ، ولا عكس .

والآخر : أنَّ الموقوف يحمل على قوَّة التوكل والاعتماد على الله كما في حديث « كُلْ ثقةً بالله وتوكُّلاً على الله » ، قاله للمجذوم ، وأَكَلَ معه في قصعةٍ واحدةٍ ، وإن كان إسنادُه ضعيفاً كما بينته فيما تقدم (١١٤٤) .

ويؤيد ما ذكرنا أنَّه قد صح قوله ﷺ : « فرَّ مِنَ المجذوم فرارَك مِنَ الأسد » كما بينته في « الصحيحة » (٧٨٣) ، فإن لم يُحمل فعل عُمر على ما ذكرنا ؛ تضاربَ مع هذا الحديث الصحيح ، فإنْ لم يوفق بينهما بنحو ما ذكرنا ، فالحجَّةُ مع الحديث كما لا يخفى ، وهو شاهدٌ قوي في المعنى لحديث الترجمة ، لولا أنَّ فيه زيادة في اللفظ ، ألا وهو قوله :

« إذا هبط وادياً ، فاهبطوا غيرَه » .

فهذا مع ما سبق بيانُه من الجهالة وغيره ، هو الذي دعاني إلى إيراد الحديث في هذا الكتاب ، دون الكتاب الآخر . والله أعلم .

٢٠٨٩ ـ (احفظ وُدَّ أبيك ، لا تقطعه ، فيطفىء الله نورَك) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٤٠) : حدثنا عبد الله بن صالح قال : حدثني الليث عن خالد بن يزيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر :

« مرَّ أعرابيٌّ في سفر ، فكان أبو الأعرابي صديقاً لعمرَ رضي الله عنه ، فقال للأعرابي[1] : ألستَ ابن فلان ؟ قال : بلى ، فأمر له ابنُ عمر بحمارٍ كان يستعقبُ ، ونزع عمامته عن رأسه ، فأعطاه ، فقال بعضُ مَنْ معه : أما يكفيه درهمان ؟ فقال : قال النبي ﷺ : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبد الله بن صالح ، فهو من رجال البخاري وحده ، وفيه ضعف معروف من قبل حفظه .

ومما يدلُّك على ذلك ؛ أنَّه قد خالفه في إسناده ومتنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، فقال : حدثنا أبي والليث بن سعد جميعاً عن يزيد بن عبد الله بن أسامة ابن الهاد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر :

أنَّه كان إذا خرج إلى مكَّة كان له حمارٌ يتروَّح عليه إذا ملَّ رُكوبَ الرَّاحلة ، وعمامة يشدُّ بها رأسه ، فبينما هو يوماً على ذلك الحمار ، إذ مر به أعرابي ، فقال : [له ابن عمر] : ألست ابن فلان بن فلان ؟ قال : بلى ، فأعطاه الحمارَ ، وقال : اركب هذا ، والعمامة ؛ قال : اشدُدْ بها رأسك . فقال له بعضُ أصحابه : غفر الله

---

(١) الأصل (الأعرابي) ، والتصحيح من الزيادة الآتية في حديث مسلم ، وهي لأحمد ، ومن رواية « الشعب » للبيهقي .

لك : أعطيتَ هذا الأعرابي حماراً كنت تَروحُ عليه ، وعمامة كنت تشدُّ بها رأسك ، فقال : إنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إنَّ مِنْ أبرِّ البرِّ صلةُ الرَّجل أهلَ وُدِّ أبيه بعد أن يُولِّيَ » . وإنَّ أباه كان صديقاً لعمر .

أخرجه مسلم (٨ / ٦) ، وأحمد (٢ / ٨٨ و ٩١) ، والبخاري في « الأدب المفرد » عقب حديث الترجمة .

فهذا هو المحفوظ من لفظ الحديث ، أخطأ فيه عبد الله بن صالح ، فرواه باللفظ الأول ، ولعلَّه اشتبه عليه بما حدَّث به سعد بن عبادة الزُّرقي أنَّ أباه قال :

« كنت جالساً في مسجد المدينة مع عمرو بن عثمان ، فمرَّ بنا عبد الله بن سلام متَّكئاً على ابن أخيه ، فنفذ عن المجلس ، ثم عطف عليه ، فرجع عليهم ، فقال : ما شئت عمرو بن عثمان ! مرتين أو ثلاثاً ، فوالذي بعث محمداً ﷺ بالحق إنَّه لفي كتاب الله عزَّ وجلَّ ، مرتين - : لا تقطع من كان يصلُ أباك ، فيُطفأ بذلك نورُك » .

أخرجه البخاري في « الأدب » أيضاً (٤٢) ؛ ورجاله ثقات ، إلاّ أن ابن عبادة هذا لم يوثقه غير ابن حبان ، فهذا أصل الحديث ، أي أنَّه من الإسرائيليات . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وحديث الترجمة رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤٦ / ٢/ ٨٧٩٧ - بترقيمي) من الوجه المذكور ، وعلقه البيهقي في « الآداب » (ص ٣١ - ٣٢) ، وعزاه الأخ المعلق عليه لـ « البيهقي في (السنن) » ، ولم أره فيه ، فلعله خطأ مطبعي ، فإنه وصله في « الشعب » (٦/٢٠٠/٧٨٩٨) بتمامه . وقال الهيثمي (١٤٧/٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن » !

٢٠٩٠ - (أبو بكر مني ، وأنـا منه ، [وأبو بكر] أخي في الدُّنيا والآخرة) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٧٨) عن **عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة** : حدثتنا عباسةُ المجاشعية : سمعت أمّ حبيبة الرَّقاشية تحدِّث عن عائشة مرفوعاً .

وقال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : عبد الرحمن كذبوه » .

قلت : وقال الدارقطني :

« متروك يضع الحديث » .

٢٠٩١ - (أبعدُ الناس من الله يومَ القيامة القاضي الذي يخالف إلى غير ما يَأمُرُ به . . .) الحديث بطوله .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٨١) عن محمد بن الحسين العسقلاني عن محمد بن أحمد المقرىء عن عبد الله بن أبان بن شداد عن أبي الدَّرداء هاشم بن محمد عن **عمرو بن بكر** عن ثور عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته عمرو بن بكر ، وهو السكسكي الشامي ، اتفقوا على تضعيفه ، وقال ابن حبان :

« روى الأوابد والطامات التي لا يشكُّ مَنْ هذا الشأن صناعته أنَّها معمولة » .

وقال الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ » .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

« قلت : أحاديثه شبه موضوعة » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وأبو الدرداء هاشم بن محمد لم أجد له ترجمة كما كنت ذكرت تحت الحديث المتقدم (١٩٧) ، وهو راوية السكسكي هذا كما في « التهذيب » ، فالظاهر أنَّه معروف ، فينبغي أن تكون له ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » ، ولكن النسخة التي في « الظاهرية » منه فيها خرم ، فإنَّ المجلد السابع عشر ينتهي بترجمة « هارون ابن عمر . . . » ، والمجلد الثامن عشر يبتدئ بترجمة « لاحق بن الحسين » !

ومن دونه لم أعرفهم .

والحديث أعله المناوي بالسكسكي هذا ، فقال :

« أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال ابن عدي : له مناكير ، واتهمه ابن حبان بالوضع » .

ثم وجدت ترجمة هاشم بن محمد هذا في « ثقات ابن حبان » (٩/٢٤٤) برواية الفضل بن محمد عنه ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ١/١٤٧) برواية اثنين آخرين عنه ؛ فإن الفضل هذا متهم بالكذب .

٢٠٩٢ - ([يا] أيُّها الناس ! مروا بالمعروف ، وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوا الله ؛ فلا يستجيب لكم ، وقبل أن تستغفروه ؛ فلا يَغفر لكم ، إن الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لا يدفع رزقاً ، ولا يقرِّب أجلاً ،

وإن الأحبار من اليهود والرُّهبان من النَّصارى لمّا تركوا الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر ؛ لعنهم الله على لسان أنبيائهم ثم عُمُّوا بالبلاء) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢١٧ / ١٣٨٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٢٨٧/٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٥٧ / ٢٩٩) من طَريق إبراهيم بن إبراهيم بن دَنُوقا : ثنا **إسحاق بن إبراهيم الرازي** : ثنا عبدالله بن عبد العزيز بن عبدالله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه مرفوعاً . والسياق للأصبهاني ، والزيادة للطبراني ، وقال :

« تفرد به ابن دنوقا » .

قلت : وهو ثقة . كما قال الدارقطني وابن حبان ، ومن فوقه ثقات ؛ غير (الرازي) هذا ، فلم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزِّي في الرواة عن (عبد الله بن عبد العزيز العمري) .

وقال المنذري (٣ / ١٧١) :

« رواه الأصبهاني عن ابن عمر مرفوعاً » .

وأشار إلى ضعفه . وقال الهيثمي (٧ / ٢٦٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : كلهم ثقات غير (الرازي) ، فتنبه . وقد جاء مفرقاً في أحاديث ، فانظر : « ألا لا يمنعنَّ أحدكم . . . » ، وهو صحيح مخرج في « الصحيحة » (١٦٨) . و « كان من كان قبلكم منْ بني إسرائيل . . . » ، ومضى تخريجه برقم (١١٠٥) .

٢٠٩٣ - (خيرُ النّاس أتقاهم للربِّ ، وأوصلُهم للرَّحم ، وآمرُهم بالمعروف ، وأنهاهُم عَنِ المنكر) .

ضعيف . رواه أحمد (٦ / ٤٣١ - ٤٣٢) ، وابن أبي الدُّنيا في « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » (٥٤ / ٢) ، والبيهقي في « الزهد » (١٠٧ / ١) عن شريك عن سِماك عن عبد الله بن عميرة عن زوج دُرَّة بنت أبي لهب عن درة بنت أبي لهب ، قالت : قلت : يا رسول الله ! من أخير الناس ؟ قال : أتقاهم للرب . . . ، الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : زوج دُرَّة لم أعرفه .

الثانية : عبد الله بن عميرة ، وهو الكوفي مجهول .

الثالثة : شريك ، وهو ابن عبد الله القاضي ، وهو ضعيف لسوء حفظه .

(تنبيه) : زاد أحمد في أوله : « أقرؤهم » .

٢٠٩٤ - (رحم الله أبا بكر ؛ زوجني ابنته ، وحملني إلى دار الهجرة ، وأعتق بلالاً من ماله . رحمَ الله عمر ؛ يقول الحق وإن كان مرّاً ، تركه الحقُّ وماله صديقٌ . رحمَ الله عثمانَ ؛ تستحييه الملائكةُ ، رحمَ الله علياً ، اللهمَّ أدِرِ الحق معه حيث دار) .

ضعيف جداً . رواه الترمذي (٢ / ٢٩٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٢٠) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٢٣٢ و ١٢٤٦ و ١٢٨٦) مفرقاً ، وكذا الحاكم (٣ / ٧٢ و ١٢٤ و ١٢٥) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٣/ ٢) ، وابن

عبد البر في « التمهيد » (٣ / ٣٧ / ١) ، والقاضي أبو يعلى الفراء في « الخامس من الأمالي » (٢٩ ـ ٣٠) ، وابن عساكر (١٢ / ١٧٩ / ١ و ١٣ / ١٦ / ١) عن المختار بن نافع عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه أبو منصور بن عساكر في « الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين » (٣٨ / الحديث ٢٤) ، وقال :

« هذا حديث حسن / صحيح (كذا الأصل) » .

كذا قال ، والمختار بن نافع ؛ قال النسائي وغيره :

« ليس بثقة » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » .

ثم ساق له هذا الحديث . وقال العقيلي :

« لا يعرف إلا به » .

ولذلك ضعفه الترمذي بقوله :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والمختار بن نافع شيخ بصري كثير الغرائب ، وأبو حيان التيمي : اسمه يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ، كوفي ثقة » .

وأما الحاكم فقال :

« صحيح على شرط مسلم » .

فتعقبه الذهبي في الموضع الآخر ، فقال :

« كذا قال ، ومختار ساقط . قال النسائي وغيره : ليس بثقة » .

ورواه ابن عساكر (١١ / ٩١ / ١) من طريق الحاكم بإسناد آخر له عن علي ابن عاصم : نا أبو حيان التيمي عن حبة بن جون العرني قال : قال علي بن أبي طالب مرفوعاً بتمامه .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للترْمذي بزيادة : « وجهز جيش العسرة ، وزاد في مسجدنا حتى وسعنا » بعد قوله : « الملائكة » ، وليست هذه الزيادة عند الترمذي ، ولا عند غيره ممن ذكرنا ، وقد عزاه في « الجامع الكبير » لأبي نعيم أيضاً في « معرفة الصحابة » ، وإنما هي عند ابن عساكر من الطريق الأخرى ، التي فيها (علي بن عاصم) ، وهو الواسطي . قال الحافظ .

« صدوق يخطىء ويصر » .

٢٠٩٥ ـ (وُلدتُ في زمن الملك العادل . يعني أنوشروان) .

باطل لا أصل له . قال البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٩٧ / ١) :

« يرويه بعضُ الجهّال عن نبينا ﷺ ، وتكلَّمَ في بطلانه الحُليمي رحمه الله . وكان شيخنا أبو عبد الله الحافظ (صاحب المستدرك) قد تكلَّم أيضاً في بُطلان هذا الحديث ، ثم رأى بعضُ الصَّالحين رسولَ الله ﷺ في المنام ، فحكى له ما قال أبو عبد الله ، فصدَّقه في تكذيب هذا الحديث وإبطاله ، وقال : ما قلتُه قط » .

٢٠٩٦ - (لا تجعلوا آخر طعامكم ماءً) .

لا أعرفُ له أصلاً ، وإن اشتهر في العصر الحاضر على الألسنة ، وكثُر السؤالُ عنه ، ويُخالفه حديث أبي هريرة قال :

خرجت يوماً من بيتي إلى المسجد ، لم يُخرجني إلاّ الجوعُ ، فوجدت نفراً من أصحابِ رسول الله ﷺ ، فقالوا : يا أبا هريرة ، ما أخرجك هذه الساعة ؟ فقلت : ما أخرجني إلا الجوع ، فقالوا : نحن والله ما أخرجنا إلا الجوع ، فقمنا ؛ فدخلنا على رسول الله ﷺ ، فقال : ما جاءَ بكم هذه الساعة ؟ فقلنا : يا رسول الله ، جاء بنا الجوع ، قال : فدعا رسول الله ﷺ بطبق فيه تمر ، فأعطى كلَّ رجلٍ منا تمرتين ، فقال :

« كلوا هاتين التَّمرتين ، واشربوا عليهما من الماء ، فإنهما ستُجزيانكم يومَكم هذا » .

قال أبو هريرة : فأكلتُ تمرةً ، وجعلتُ تمرةً في حجرتي[١] فقال رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة ، لِمَ رفعت هذه التمرة ؟ فقلت : رفعتها لأمي ، فقال : « كُلها ، فإنّا سنعطيك لها تمرتين » ، فأكلتُها فأعطاني لها تمرتين .

أخرجه ابن سعد (٤ / ٣٢٨ - ٣٢٩) عن محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير هلال والد محمد ، وهو ابن أبي هلال المدني ؛ قال الذهبي :

« لا يعرف » .

---

(١) كذا الأصل بالراء ، والظاهر الذي يقتضيه السياق أنه بالزاي ، وهي موضع الإزار من الوسط ، وموضع التكة من السراويل .

٢٠٩٧ - (من أمرَ بمعروف ، فليكن أمرُه بمعروفٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٩٩ / ٧٦٠٣) من طريق أبي العباس بسنده عن سلم بن ميمون الخوَّاص عن زافر : حدثني المثنى بن الصباح عن عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضُّعفاء :

الأول : المُثنَّى بن الصباح ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، اختلط بأخرة ، وكان عابداً » .

الثاني : زافر ، وهو ابن سليمان الإيادي ؛ قال الحافظ :

« صدوق كثير الأوهام » .

الثالث : سلم هذا ، شديد الضعف . قال ابن عدي :

« ينفرد بمتون بأسانيد مقلوبة ، وهو من كبار الصوفية . قال : ولعله كان يقصد أن يصيب فيخطىء في الإسناد والمتن ، فإنَّ الحديث لم يكن من عمله » .

وقال أبو حاتم :

« لا يكتب حديثه » .

والحديث عزاه العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٩٢) للبيهقي في « الشعب » من رواية عمرو بن شعيب ... وسكت عمَّن دونه من الضعفاء ، فما أصاب .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٢٢٨ / ١) للديلمي فقط عن ابن عمرو ! وفي « الصَّغير » لـ « الشعب » .

وقد سبق تخريجه من رواية أبي العباس الأصم برقم (٥٩٠) ، وهو شيخ شيوخ البيهقي فيه ، وقد قُدِّر لي إعادة تخريجه هنا سهواً ؛ لأضمَّ إليه طريقاً أُخرى عثرت عليها في كتاب ابن وضاح القرطبي « البدع والنهي عنها » (ص ٩٢) لأتكلَّم عليها .

أخرجه من طريق بقية قال : أنا إسحاق بن مالك الحضرمي قال : حدثني أبو نزار القرشي قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وهذا إسناد مظلم :

أبو نزار لم أعرفه .

والحضرمي ، قال في « الميزان » :

« هو من شيوخ بقية ، قال الأزدي : ضعيف » .

٢٠٩٨ ـ (إنَّ الله يحبُّ ابن عشرين إذا كان شبيه ابن الثَّمانين ، ويبغض ابن السِّتِّين إذا كان شبه عشرين) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٨) عن داهر بن نوح عن دُرُست بن زياد عن علي بن الجهم عن شداد بن أوس البصري عن عمر بن عثمان بن عفان عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، داهر بن نوح ودرست بن زياد ضعيفان .

وعلي بن الجهم وشداد بن أوس البصري ـ وهو غير الصحابي ـ لم أجد من ترجمهما .

وعمر بن عثمان ، الصواب : عمرو بن عثمان ، وهو ثقة .

٢٠٩٩ - (إذا أراد الله بقومٍ خيراً مدَّ لهم في العمر ، وألهمهمُ الشُّكر) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٦) عن عنبسة بن سعيد عن أشعث الحُدَّاني عن أبي يزيد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عنبسة هذا وهو القطان الواسطي أو البصري ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال الفلاس : متروك . وقال الدارقطني : ضعيف » .

٢١٠٠ - (ثلاثٌ فيهنَّ البركةُ : البيعُ إلى أجلٍ ، والمقارضَةُ ، وأخلاط الشعير بالبُرِّ للبيت ؛ لا للبيع) .

منكر . رواه ابن ماجه (٢٢٨٩) ، و العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٨ و ٢٧٦) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٧ / ١٦٦ /٢) عن نصر بن القاسم : ثنا عبد الرحيم ابن داود عن صالح بن صُهيب عن أبيه مرفوعاً ، وقال العقيلي :

« عبد الرحيم بن داود : مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » . وقال في الموضع الآخر :

« إسناده مجهول فيه نظر » .

وقال الذهبي :

« لا يعرف ، وحديثه يستنكر ، تفرَّد عنه نصر بن قاسم » .

وقال في موطن آخر (٢ / ٢٥١) :

« إسناد مظلم ، والمتن باطل » .

قلت : ونصر مجهول أيضاً كما في « التقريب » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩) من طريق العقيلي ، وقال :

« موضوع » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٥٢) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ /١٩٥) بإخراج ابن ماجه إياه ، وقول الذهبي : « إنه حديث واه » !

قلت : وهذا تعقُّب هزيل لا يساوي شيئاً ، فابن ماجه لم يدَّعِ أنَّ كتابه معصومٌ من الموضوع ، ولو ادَّعى ؛ فالواقع يخالفه ، فإن فيه غيرَ ما حديث موضوع ، والذهبي قد قال فيه أيضاً : منكر . وقال : باطل . ولا منافاة بين أقواله الثلاثة ، كما لا يخفى على أهل المعرفة ، فإنه يعني : ضعيف السند ، باطل المتن منكره .

وقال الحافظ ابن حجر في « بلوغ المرام » :

« رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف » .

٢١٠١ - (اجتنبوا الكِبْرَ ، فإنَّ العبد لا يزال يتكبَّر حتَّى يقول الله : اكتبوا عبدي هذا مِن الجبَّارين) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٦٥) ، والديلمي (١ / ١ / ٤٠) عن **عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أُمامة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، علي بن يزيد ، وهو الألهاني ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال النسائي والدارقطني : متروك » .

وعثمان بن أبي عاتكة ؛ قال الذهبي :

« صُويلح ، ضعفه النسائي وغيره » .

وذكر في « الميزان » عن الإمام أحمد أنه قال :

« لا بأس به ، بليَّته من علي بن يزيد » .

والحديث أخرجه أبو بكر بن لال في « مكارم الأخلاق » ، وعبد الغني بن سعيد في « إيضاح الإشكال » ، وابن عدي من هذا الوجه عن أبي أمامة ؛ كما في « فيض القدير » .

٢١٠٢ - (احفظ ما بين لحيَيْكَ وبين رجليك) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » (٥١ / ٤ / ١) من طريق أبي يعلى عن إبراهيم بن إسحاق : ثنا عِقالُ بن شبَّة : حدثني أبي عن جدي عن أبيه أنَّ رسول الله ﷺ قال له : فذكره ، قال : فولَّيتُ وأنا أقول : حسبي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، عقال بن شَبَّة ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٥٢٦ - ٥٢٧) بروايته عن أبيه ، وقال :

« روى عنه إبراهيم بن إسحاق بن رواحة المزني » .

قلت : ولم يترجم لإبراهيم هذا ! فهو مجهول عن مجهول .

أما أبو عقال ، فهو شبَّة بن عِقالِ بن صعصعة بن ناجية المُجاشعي . قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٨٥) :

« روى عن أبيه عن جده . روى عنه إبراهيم بن إسحاق المدني » .

كذا قال ، وإنَّما روى إبراهيم هذا عن عقال بن شبَّة ، وليس عن شبَّة نفسه ؛ كما تراه في هذا الإسناد . وعليه فقوله فيه : « عن جدي » ، يعني عقال بن صعصعة ، وذكره ابن حبان أيضاً في « الثقات » (٥ / ٢٨٤) .

وأبوه (صعصعة بن ناجية) ذكروه في الصحابة ، ومنهم ابن حبان ، وعلق له هذا الحديث (٣ / ١٩٤) .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لأبي يعلى وابن قانع وابن منده والضياء عن صعصعة المُجاشعي ، وبيَّض لإسناده المناوي . وعزاه لأبي يعلى الحافظ أيضاً في « المطالب العالية » (٣ / ١٩١ / ٣٢٢٥) . وذلك يعني أنه في « المسند الكبير » لأبي يعلى ، ولهذا لم يقع في « المسند » المطبوع ، ولم يذكره الهيثمي في « المقصد العلي » خلافاً لعادته . والله أعلم .

ورواه ابن الأعرابي في « معجمه » من هذا الوجه كما في « الإصابة » بلفظ :

« من ضمن لي ما بين لحييه ورجليه أضمن له الجنَّة » .

وهو بهذا اللفظ صحيح ، له شاهد من حديث سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً به ، إلاّ أنه قال : « من يضمن . . . » ، والباقي مثله سواء .

أخرجه البخاري (٤ / ١٢٥) .

٢١٠٣ - (احفظُوني في أصحابي ، فمن حفِظَني فيهم ، كنت له يوم القيامةِ وليّاً وحافظاً) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (ق ٥٨ / ١ و ٢ / ١٥٨ - ط) : ثنا جعفر بن أحمد بن بيان : ثنا نعيم بن حماد : ثنا أبو معاوية الضَّرير عن محمد بن خالد الضَّبِّي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« وهذا الحديث يرويه أبو معاوية مرسلاً ، ولا يذكر في إسناده « عن ابن عباس » ، وإنّما أوصله (!) جعفر بن بيان هذا . (قال :) وعامّة أحاديثه موضوعة » .

قلت : ونعيم بن حماد متّهم أيضاً ، ولكن جزمُ ابن عدي بوروده مرسلا ؛ منع من الحكم عليه بالوضع ، لا سيما وقد رواه الشّيرازي في « الألقاب » عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه كما في « الجامع الكبير » (١ / ٢٥ / ٢) ، وزاد :

« ومن لم يحفظني فيهم تخلّى الله منه ، ومن تخلّى منه يُوشك أن يأخذه » .

لكن قوله : « احفظوني في أصحابي » صحيح ، ثبت في حديث آخر من رواية عمر رضي الله عنه ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١١٦) .

٢١٠٤ - (احفظوني في أصحابي وأصهاري ، فمن حفظني فيهم ؛ حفظه الله في الدُّنيا والآخرة ، ومن لم يحفظني فيهم ؛ تخلّى الله عنه ، ومن تخلّى الله عنه ، أوشك أن يأخذه) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٢) عن محمد بن القاسم عن أبي عبيدة الحداد عن عبد الله بن عبد الرحمن عن عياض الأنصاري مرفوعاً .

بيّض له الحافظ في « مختصره » ، وقد ذكر في ترجمة محمد بن القاسم من « الإصابة » أنه الأسدي أحد الضعفاء ، وأنّه أخرجه من طريقه أيضاً الطبراني وغيره . وقال فيه في « التقريب » :

« كذبوه » .

وعبد الله بن عبد الرحمن هو الأنصاري المدني ، وهو مجهول ؛ وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » .

والحديث في « المعجم الكبير » للطبراني (١٧ / ٣٦٩ / ١٠١٢) من طريق الأسدي المذكور بسند آخر له عن عياض الأنصاري ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠/١٦) :

« رواه الطبراني ، وفيه ضعفاء جداً ، وقد وثقوا » !

وانظر الاستدراك الذي في آخر الذي قبله .

٢١٠٥ - (أحقُّ ما صلَّيتم عليه أطفالُكم) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٩٢) ، والبيهقي في « السنن » (٤ / ٩) عن عبد السلام بن حرب عن ليث عن عاصم عن البراء بن عازب ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عاصم لم أعرفه .

وليث - وهو ابن أبي سُليم - ضعيف لاختلاطه .

وفي « الفيض » :

« رمز المؤلف لصحته ، وهو زَلَلٌ ، فقد تعقَّبه الذهبي في « المهذَّب » ، فقال : ليث ليِّن ، وعاصم لا يُعرف . فالصحَّة من أين ؟ ! بل والحُسن من أين ؟ ! » .

قلت : وقد أشار البيهقي نفسه إلى تضعيفه كما يأتي ، ولعل الصواب فيه الوقف ، فقد أخرجه البيهقي بإسناد رجالُه ثقات عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال :

« صلُّوا على أطفالكم ، فإنَّهم أحقُّ من صليتم عليه » .

وهو منقطع بين سعيد وأبي بكر . ثم قال البيهقي :

« وقد روي هذا من وجه آخر مرفوعاً » .

ثم ساقه من الوجه الأول ، وقد أشار بهذا القول إلى تضعيفه ، وهو ظاهر .

وفي الباب ما يغني عنه ، وهو قوله ﷺ :

« . . والطفل يُصلَّى عليه » .

وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٧٣) .

٢١٠٦ - (ما من دُعاءٍ أحب إلى الله من قول العبد : اللهم ارحم أُمَّةِ محمد رحمةً عامَّةً) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٣٨) ، وابن عدي (ق ٢٣٤ / ٢ و ٤ / ٣١٣ - ط) ، والخطيب (٦ / ١٥٧) عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عبد الرحمن هذا مجهول بالنقل لا يقيم الحديث . وفي هذا رواية من غير هذا الوجه أيضاً يُقارب في الضعف » .

وفي « الميزان » :

« لا يعرف ، وله رواية عن أبيه » .

وقال ابن عدي :

« يحدِّث بالمناكير » ، ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« كأنَّه موضوع » .

٢١٠٧ - (احفُوا الشَّوارِبَ ، وأعفُوا اللحى ، ولا تشبَّهُوا باليهـود) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٣٣) عن أبي جعفر المـديـنـي ، قال : ثنا عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحــة عن أنس عــن النَّبيِّ ﷺ به .

قلت : وهذا إسنادٌ ضعيف . أبو جعفر هذا هو عبد الله بن جعفر بن نجيح والد علي بن المديني ، وهو ضعيف كما جزم به الحافظ .

والحديث في « صحيح مسلم » (١ / ١٥٣) من حديث ابن عمر مرفوعاً به دون قوله : « ولا تشبهوا باليهود » ، وزاد في رواية له في أوله :

« خالفُوا المشركين » .

وهي عند البخاري أيضاً ، وعند مسلم أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« جزُّوا الشوارب ، وأرخوا اللحى ، خالفُوا المجوسَ » .

قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٩٦) :

« وهو المراد في حديث ابن عمر ، فإنَّهم كانوا يقُصُّون لحاهم ، ومنهم من كان يحلِقُها » .

قلت : وفيه إشارة قوية إلى أن قص اللحية - كما تفعل بعض الجماعات - هو كحلقها من حيث التشبه ، وأن ذلك لا يجوز . والسنة التي جرى عليها السلف من الصحابة وغيرهم إعفاؤها إلا ما زاد على القبضة ؛ فتقص الزيادة . وقد فصلت هذا في غير ما موضع تفصيلاً ، واستدللت له استدلالاً قوياً يحضرني منه الآن تحت الحديث الآتي (٢٣٥٥) ، والحديث (٦٢٠٣) .

٢١٠٨ ـ (ليس منّا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقِّر كبيرنا ، ويأمر بالمعروف ، وينه عن المنكر) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١ / ٣٥٠) من طريق شريك عن ليث عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

« حديث حسن غريب » .

كذا قال ، وليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ضعيف ، وكذلك شريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ لكن هذا قد توبع ، فقال عبدالله بن الإمام أحمد في « مسند » أبيه (١ / ٢٥٧) : حدثني أبي : ثنا عثمان بن محمد ـ وسمعته أنا من عثمان بن محمد : ثنا جرير عن ليث عن عبدالملك بن سعيد بن جُبير عن عكرمة به . لكنه أدخل بين ليث وعكرمة عبدَالملك بن سعيد ، وهذا أصح ، لأن جريراً ـ وهو ابن عبدالحميد الضَّبي ـ أحفظُ من شريك .

ومن طريق جرير رواه البزار في « مسنده » (٢ / ٤٠١ / ١٩٥٥ ـ كشف الأستار) . لكن وقع عنده : « عبدالملك بن أبي بشير » ، وهو من تخاليط (ليث) .

وعلى كل حال ؛ فعلّة هذا الإسناد إنَّما هو ليث . لكن قد روي عن جرير عن غير ليث ، فقال ابن حبان في « صحيحه » (١٩١٣) : أخبرنا عمران بن موسى ابن مجاشع : حدثنا عثمانُ بن أبي شيبة : حدثنا جريرٌ عن عكرمة وعن أبي بشر عن عكرمة عن ابن عباس به .

هكذا وقع في « الموارد » : « جرير عن عكرمة » ، وجرير لم يدرك عكرمة . لكن وقع فيها بعد « وعن أبي بشر عن عكرمة » ، وأبو بشر اسمه بيان بن بشر ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، وقد روى عنه جرير ، وكذلك سائر الرواة ثقات رجال

البخاري ؛ غير عمران بن موسى بن مجاشع ، فإنّي لم أعرفه ، وقد خالف في إسناده الإمام أحمد وابنه عبد الله ، فقد روياه عن عثمان بن محمد - وهو ابن أبي شيبة - عن جرير عن ليث . وهذا رواه عن جرير عن عكرمة ، ولعلّه سقط من الناسخ أو الطابع « عن ليث » بينهما - وزاد : - وعن جرير عن أبي بشر . فزاد شيخاً آخر لجرير . فالقلب لا يطمئن لصحة الزيادة . والله أعلم .

ثم طبع فيما بعد « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان » فإذا الحديث فيه (٢ / ٢٠٣) هكذا : « . . عن عبدالملك بن أبي بشر عن عكرمة عن ابن عباس » ، قد سقط منه أيضاً (ليث) ، وليس فيه : « وعن أبي بشر عن عكرمة » . والله أعلم .

وقد رأيته من طريق أخرى عن ابن عباس دون الزيادة ، ولكن السند واهٍ ، فانظر « الصحيحة » (٢١٩٦) ، فإن الحديث مخرج فيه عن غيره دونها أيضاً .

٢١٠٩ - (اخضِبُوا لحاكُم ، فإنَّ الملائكة تَسْتَبشرُ بخضاب المؤمن) .

موضوع . رواه ابن عدي (١٧٦ / ٢) عن داود بن المحبَّر عن أبي عبيدة السَّعدي عن عليٍّ بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال :

« وأبو عبيدة السَّعدي هو سعيد بن زربي ، وعامة أحاديثه لا يتابعه عليها أحد » .

قلت : وقال ابن معين : « ليس بشيء » .

وقال البخاري :

« عنده عجائب » .

وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان :

« كان ممَّن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وشيخه علي بن زيد ضعيف ، وهو ابن جدعان ، والراوي عنه داود بن المحبَّر متهم بالوضع .

فقول المناوي :

« إسناده ضعيف » ، فيه تساهل كبير . ثم قال :

« لكن له شواهد » .

قلت : فلتُنظر هذه الشواهد هل فيها الاستبشار المذكور في الحديث ، وهل هي تصلح شاهداً ، وإلا فالحديث موضوع .

٢١١٠ - (اخْبُرْ تَقْلِهْ ، وثِقْ بالنَّاس رُوَيْداً) .

ضعيف . رواه أبو علي عبد الرحمن بن محمد النَّيْسابوري في « جزء من فوائده » (ق ١ / ٢) ، والقضاعي (٦٣٦) عن عبد الله بن واقد عن أبي بكر بن أبي مريم عن سعد بن عبد الله الأغطش عن أبي الدرداء رفعه .

ورواه ابن عدي (٣٧ / ٢) ، وعنه القضاعي (٦٣٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٥٤) من طريق بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس عن أبي الدَّرداء به ؛ دُون الجملة الثانية . وقال ابن عدي :

« أبو بكر بن أبي مريم الغالب على حديثه الغرائب ، وقلَّ ما يوافقه عليه الثقات ، وأحاديثه صالحة ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ، ولكن يكتب حديثه » .

وقال الحافظ :

« ضعيف ، وكان قد سُرق بيته ، فاختلط » .

وقد اضطرب في إسناده ، فمرة قال : عن سعد بن عبد الله الأغطش ؛ وهو لين الحديث ، ومرة قال : عن عطية بن قيس ؛ وهو ثقة ، وهو الكلابي الشامي .

وقد خولف في رفعه ، فقد رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٨٥) : ثنا سفيان قال : قال أبو الدرداء : فذكره موقوفاً معضلاً .

٢١١١ - (أوّل من يشفع يوم القيامة الأنبياءُ ، ثم العلماءُ ، ثم الشُّهداءُ) .

موضوع . أخرجه البزار (٣٤٧١) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٧٧ - ١٧٨) ، و الديلمي في « المسند » (١ / ١ / ٧) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق بن أبي مسلم عن أبان بن عثمان عن أبيه عثمان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته عنبسة بن عبد الرحمن ، وهو الأموي . قال الحافظ :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » .

وعلاق بن أبي مسلم ؛ مجهول .

٢١١٢ - (اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومائة سنة ، وعاش بعد ذلك ثمانين سنة) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١٥ / ٢٤٧ / ٢) عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وإن كان يظهر للمبتدىء في هذا العلم أنّه

صحيح ، وليس كذلك ، وعلّته الوليدُ ، وهو ابن مسلم الدِّمشقي ، وكان يدلس تدليس التَّسوية ، لا سيما وقد خُولف في رفعه ، فقد رواه حماد بن زيد عن يحيى ابن سعيد به موقوفاً على أبي هريرة .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٤٩) بإسناد صحيح على شرط « الصحيحين » .

وتابعه حماد بن سلمة وأبو معاوية ؛ كلاهما عن يحيى به موقوفاً .

أخرجه الحاكم (٢ / ٥٥١) .

وإنما صح مرفوعاً بلفظ :

« اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقَدُومِ » .

أخرجه البخاري (٦ / ٢٧٦ و ١١ / ٧٤ ـ ٧٥ ـ فتح) ، وفي « الأدب المفرد » (١٢٤٤) ، ومسلم (٧ / ٩٧) ، وأحمد (٢ / ٣٢٢ و ٤١٨) من طرق عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به .

وتابعه عجلان عن أبي هريرة به .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٣٥) : ثنا يحيى عن ابن عجلان قال : سمعت أبي . . .

وإسناده جيد ، على ما في محمد بن عجلان من ضعف يسير .

وتابعه أبو سلمة عن أبي هريرة به .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٠ / ٣٨٣ / ٥٩٨١) من طريق ابن إسحاق ، وابن عساكر (٢ / ١٦٧ / ١) من طريق أبي أسامة ؛ كلاهما عنه .

وهذا إسناد حسن ، وفي أوله زيادة عند ابن عساكر ، كنت قديماً خرجتها في « الصحيحة » (٧٢٥) ، والآن داخلني شك في رفعها .

قلت : فهذه الطرق الصحيحة المرفوعة إلى النَّبي ﷺ أن إبراهيم اختتن وهو ابن ثمانين تدلُّ على بُطلان الرِّواية التي نحن في صدد الكلام عليها ، فالصواب فيها الوقف ، فلا داعي بعد هذا التحقيق إلى التوفيق بينها وبين الحديث الصحيح كما فعل بعضهم ، مثل الكمال بن طلحة ، وقد رد عليه ابن العديم فأحسن ، وصرّح بأنها ليست بصحيحة ، كما تراه مشروحاً في « الفتح » (١١ / ٧٤) .

وبعد كتابة ما تقدم بسنين طبعت بعض الكتب الحديثية ، فوجدت فيها ما ينبغي تحرير القول فيه .

أولاً : أخرجه ابن حبان (٨ / ٢٩ / ٦١٧١) من طريق **ابن جريج عن يحيى** ابن سعيد بحديث الترجمة .

ورجاله ثقات كلهم ، ولا أجد فيه مغمزاً ، إلا ما عرف به ابن جريج من التدليس ، وقد عنعنه . أضف إلى ذلك مخالفته للثقات الثلاثة الذين أوقفوه على أبي هريرة كما تقدم ، وهم : حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأبو معاوية .

ثم رواه (٦١٧٢) من طريق الليث عن ابن عجلان عن أبيه به .

وهذا شاذ أو منكر مخالف لرواية يحيى المتقدمة عند أحمد ، ويحيى هو ابن سعيد القطان الحافظ الثقة النقاد ، لكن الليث ـ وهو ابن سعد ـ هو مثله أو قريب منه ، فلا أستبعد أن يكون الخطأ من ابن عجلان نفسه . والله أعلم .

ثانياً : روى الطبراني في كتاب « الأوائل » (٣٦ / ١١) من طريق **يعقوب بن حميد بن كاسب : حدثنا سلمة بن رجاء عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة به** مرفوعاً بلفظ :

« أول من اختتن إبراهيم ، وقد أتت عليه مائة وعشرون سنة ، واختتن بالقدوم : موضع بالشام » .

وبهذا الإسناد رواه ابن أبي عاصم في « الأوائل » أيضاً (١٩) ، لكن وقع فيه : « على رأس ثلاثين ومائة سنة » . فلا أدري أهو خطأ من الناسخ أو الطابع ، أو هكذا وقعت الرواية عنده ؟ وهي على كل حال أنكر من التي قبلها ، والعلة من سلمة بن رجاء ، فإنه مع مخالفته لرواية ابن إسحاق وأبي أسامة المتقدمة ، فقد قال فيه الحافظ :

« صدوق يغرب » .

على أن الراوي عنه يعقوب بن حميد ، قال الحافظ :

« صدوق ربما وهم » .

فيحتمل أن يكون الوهم منه . والله أعلم .

ثالثاً : روى البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣٩٥ / ٨٦٣٩) من طريق عاصم ابن علي : نا أبو أُوَيْس : حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« كان إبراهيم أول من اختتن وهو ابن عشرين . . . » الحديث .

ثم ساقه من طريق جعفر بن عون مثل رواية الجماعة عن يحيى بن سعيد به موقوفاً ، وقال :

« هذا هو الصحيح ؛ موقوف » .

قلت : وعلة هذا إما من أبي أويس - واسمه عبد الله بن عبد الله المدني - وإما من عاصم بن علي ، فالأول قال فيه الحافظ :

« صدوق يهم » .

والآخر قال فيه :

« صدوق ، ربما وهم » .

ومجمل القول : إن حديث الترجمة منكر ، وإن تعددت طرقه ، وكثر رواته ، لمخالفتهم لمن هم أكثر عدداً ، وأقوى حفظاً ، فلا جرم أن أعرض عنه الشيخان وأصحاب السنن وغيرهم ، وهو مثال صالح من الأمثلة الكثيرة التي تؤكد أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها ، وأن تطبيقها لا يتيسَّر أو لا يجوز إلا لمن كان على معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها . كما يدل من جهة أخرى على تساهل ابن حبان في « صحيحه » بإخراجه لهذا الحديث المنكر فيه ، ويبدو لي أن الهيثمي قد ذهل عن مخالفته لحديث « الصحيحين » ، فإنه لم يورده في كتابه « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان » ، إلا أن يكون سها عنه كما سها عن غيره ، وقد استدركت عليه أحاديث كثيرة ـ هذا أحدها ـ في كتابي الجديد المتعلق بتقسيم « الموارد » إلى قسمين :

« صحيح موارد الظمآن » و « ضعيف موارد الظمآن » يسر الله لي إتمامه بمنّه وكرمه . ثم يسر الله ذلك ، وهما الآن تحت الطبع .

(تنبيه) : ذكر الحافظ في « الفتح » (٦ / ٣٩١) رواية ابن حبان المتقدمة ، وقال عقبها :

« والظاهر أنه سقط من المتن شيء ، فإن هذا القدر (يعني : مائة وعشرين سنة) ، هو مقدار عمره » .

فأقول : هذا مما لا دليل عليه ، وادعاء السقط يرده أنه عند غير ابن حبان كذلك ! ومن هؤلاء ما جاء في تمام قول الحافظ المذكور :

« ووقع في آخر « كتاب العقيقة » لأبي الشيخ من طريق الأوزاعي عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مثله ، وزاد : « وعاش بعد ذلك ثمانين سنة » . فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة ، والله أعلم » .

ولي على هذا الكلام ملاحظتان :

إحداهما : أنني أظن أن رواية أبي الشيخ عن الأوزاعي هي رواية ابن عساكر المذكورة في صدر هذا التخريج ، وإن كانت من غير طريق أبي الشيخ .

والأخرى : أن رواية ابن حبان فيها أيضاً تلك الزيادة خلافاً لما يشعر به كلامه ، فتنبه . وقد عرفت أنها شاذة أو منكرة .

٢١١٣ - (اختضِبُوا ، وافرُقوا ، وخالِفُوا اليهود) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٦٤ / ١ و ٢ / ١٩٥ - ط) عن الحارث بن عمران عن محمد بن سُوقة عن نافع عن ابن عمر أنَّ النبي ﷺ قال : فذكره .

أورده في ترجمة الحارث هذا ؛ وهو الجعفري ، وقال في آخرها :

« والضَّعف بيِّنٌ على رواياته » .

وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث على الثقات » .

وضعفه الآخرون .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » (٦ / ٧٦) من هذا الوجه ، وقال :

« وهذا إسناد حسن ثقات كلهم » !

وأقره عبد الحق الإشبيلي في « الأحكام الصغرى » (٢ / ٨١٤) الذي اشترط فيه الصحة ! وهذا من غرائبهما ، فإن (الحارث) هذا متفق على تضعيفه ، فلعله اشتبه عليهما بغيره .

وقد صح في غير ما حديث الأمر بصبغ الشعر وخضبه ؛ مخالفة لأهل الكتاب ، فانظر « جلباب المرأة المسلمة » (ص ١٨٥ و ١٨٧ ـ ١٨٨) .

وأما الأمر بفرق الشعر ، فلا أعلمه إلا في هذا الحديث الموضوع . وإنما صح الفرق من فعله ﷺ من حديث ابن عباس في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « الجلباب » (١٩٢ ـ ١٩٣) ، و « مختصر الشمائل » (٣٦ / ٢٤) ، وعزاه في « الأحكام الصغرى » (٢ / ٨١٣) لمسلم وحده ! ومن حديث أنس بن مالك عند أحمد (٣ / ٢١٥) بسند صحيح على شرط مسلم ، ومن طريقه ابن عبد البر في « التمهيد » (٦ / ٦٩ ـ ٧١) ، لكن أعلّه بالإرسال . وروى عن أحمد أنه قال :

« وهذا خطأ ، وإنما هو عن ابن عباس » .

وصوَّبه ابن عبد البر .

٢١١٤ ـ (أخرِجوا صدقاتِكم ، فإنَّ الله قد أراحكم مِنَ الجبهة ، والسجَّة ، والبجَّة) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « الغريب » (١ / ٩) : حدثنا نعيم بن حماد عن ابن الدراوردي المديني عن أبي حزرة القاصّ يعقوب بن مجاهد عن سارية الخُلجِي عن النبي ﷺ قال : فذكره ، وقال :

« وفسّرها أنها كانت آلهةً يعبُدونها في الجاهلية » . وقال :

« وهذا خلاف ما في الحديث الأول ، والتفسير في الحديث ، والله أعلم أيهما المحفوظ من ذلك » .

ويعني بالحديث الأول حديث : « ليس في الجبهة . . . » ، وقد ذكر في الذي بعده .

ومن طريق أبي عبيد أخرجه البيهقي في (٤ / ١١٨) من طرق أخرى ، وقال : « أسانيد هذا الحديث ضعيفة » .

وأقول : أما هذا ففيه علتان :

الأولى : الإرسال والجهالة ، فإن سارية هذا لم يروِ عنه غير يعقوب هذا ، فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان ، انظر « تيسير الانتفاع » .

والأخرى : نُعيم بن حماد ، فإنه ضعيف ، بل اتهمه بعضهم . وأما الحديث الآخر فيأتي الكلام عليه في التالي .

٢١١٥ - (ليس في الجبهة ، ولا في النخة ، ولا في الكَسعَةِ صدقة) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « الغريب » (٢ / ١ - ٢) : حدثناه ابن أبي مريم عن حمَّاد بن زيد عن كثير بن زياد الخراساني يرفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، ورجاله ثقات ، وقد أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١١٤) عن كثير بن زياد أبي سهل عن الحسن عن النبي ﷺ ، ووصله البيهقي (١١٨/٤) من طريق سليمان بن أرقم عن الحسن عن عبد الرحمن ابن سمرة مرفوعاً . ومن طريقه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ :

« عفوتُ لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخة » .

رواه بقية بن الوليد عنه بهذا اللفظ ، وقال بقية :

« (الجبهة) : الخيل ، و (الكسعة) : البغال والحمير ، و (النَّخة) : المربَّيات في البيوت » .

وقال البيهقي :

« سليمان بن أرقم متروك الحديث لا يُحتجُّ به ، وقد اختلف عليه في إسناده » .

٢١١٦ - (أخرِجُوا صدقَةَ الفطر صاعاً مِنْ طعام ، وكان طعامُنا يومئذٍ البُرَّ (وفي لفظ : الأقط) والتَّمر والزبيب) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦١٣) ، والدارقطني (ص ٢٢٣) من طريقين عن محمد بن بكر البُرساني : نا عمر بن صهبان عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبيه أن النَّبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عمر بن صهبان ضعفه جماعة ، وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال الدارقطني وغيره :

« متروك الحديث » .

ومحمد بن بكر البرساني ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

وقد ورد من طرق يقوي بعضُها بعضاً ، أن البُرَّ صدقته نصف صاع ، فانظر الكتاب الآخر « أدُّوا صاعاً من بُرٍّ أو قمح بين اثنين . . . » رقم (١١٧٧) .

(تنبيه) : قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٨١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عبد الصمد بن سليمان الأزرق ، وهو ضعيف » .

وهذا خطأ ، ولعله من الناسخ أو الطابع ، فليس فيه عبد الصمد هذا .

٢١١٧ - (إذا أراد الله بقوم خيراً ، أهدى إليهم هديةً . قالوا : يا رسول الله ، وما تلك الهديَّةُ ؟ قال : الضَّيف ؛ ينزلُ برزقه ، ويرحل ؛ وقد غَفَرَ الله لأهل المنزل) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٥) عن أبي الشيخ معلَّقاً عن أيوب بن علي بن الهيصم : حدَّثنا زيادُ بن سيار عن عزَّة بنت أبي قرصافة عن أبيها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ليس فيهم موثَّق توثيقاً معتبراً ، فعزَّة وهي بنت عياض بن أبي قرصافة ، لم أجد لها ترجمة .

وزياد بن سيار وأيوب بن علي بن الهيصم ، ترجمهما ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥٣٤ و ١ / ١ / ٢٥٢) ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، إلا أنَّه قال في أيوب :

« قال أبي : شيخ » .

و (زياد بن سيار) ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٥٥) .

٢١١٨ - (إن الله عزَّ وجلَّ رحيمٌ ، لا يضعُ رحمَته إلا على رحيم ، ولا يُدخِلُ الجَنَّة إلا رحيماً . قالوا : إنَّا لنرحَمُ أموالنا وأهلينا ، قال : ليس بذلك ، ولكن ما قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رحيم ﴾) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « الزهد » (٣٩٣ - ٣٩٤) عن أبي راشد عن أبي صالح الحنفي قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، أبو صالح الحنفي إن كان هو عبد الرحمن ابن قيس الكوفي ؛ فهو تابعي ثقة ، وإن كان هو سميع الزيات ؛ فهو مجهول الحال ، وهو من أتباع التابعين .

وأبو راشد ، لم أعرفه .

٢١١٩ - (تجد المؤمن يجتهد فيما يُطيق ، متلهِّفاً على ما لا يُطيق) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « الزهد » (٣٩٣) عن شريك عن عبيد الله بن الوليد عن عبد الله بن عُبيد بن عُمير عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ، فإنَّ عبيد الله بن الوليد - وهو الوصافي - ضعيف ، وشريك - وهو ابن عبد الله القاضي - سيىء الحفظ .

٢١٢٠ - (من اعتزَّ بالعبيد أذلَّه الله) .

ضعيف . رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٣٩٠) ، وعنه أبو نعيم (٢ / ١٧٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢١٠) ، والحكيم الترمذي في « الأكياس والمغتربين » (٤٥ - ٤٦) ، والقضاعي (٣٥٠) عن عبد الله بن عبد الله الأُموي قال : حدثنا الحسن بن الحرِّ أنَّه سمع يعقوب بن عُتبة قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعتُ عمرَ بن الخطاب يقول : . . فذكره مرفوعاً ، وقال العُقيلي :

« عبد الله لا يُتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« مجهول » .

٢١٢١ - (ما مِنْ مسلِمَيْن يموت لهما أربعةُ أولادٍ ؛ إلاّ أدخلهما الله الجنَّة [بفضل رحمته إياهما] ، قالوا : يا رسول الله ، وثلاثة ؟ قال : وثلاثة ، قالوا : يا رسول الله ، واثنان ؟ قال : واثنان ، وإنَّ مِنْ أُمَّتي لمن يعظم للنَّار حتَّى يكونَ أحدَ زواياها ، وإن مِنْ أُمتي لمنٍ يدخل بشفاعته الجنة أكثر مِنْ مُضَر) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ٢١٢ و ٥ / ٣١٢ - ٣١٣) ، والحاكم (١ / ٧١ و ٤ / ٥٩٣) ، وابن ماجه (٢ / ٥٨٨) الشطر الثاني منه عن عبد الله بن قيس عن الحارث بن أُقيش مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي ! وهو من غرائبه ، فإنَّ عبد الله بن قيس هذا - وهو النخعي - أورده في « الميزان » ، وقال :

« تفرد عنه داود بن أبي هند ، ولعله الذي قبله » .

والذي قبله : « عبد الله بن قيس عن ابن عباس ، لا يُدرى من هو ، تفرد عنه أبو إسحاق » .

ولذلك قال الحافظ في ترجمة كل منهما من « التقريب » :

« مجهول » .

وذكر في ترجمة الأول منهما من « التهذيب » :

« قال ابن المديني : مجهول ، لم يرو عنه غير داود ، ليس إسناده بالصَّافي » .

قلت : ومع ذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٢) !

وللجملة الأخيرة منه شاهد من رواية الحسن أنَّ رسولَ الله ﷺ قال :

« ليخرُجَنَّ مِنَ النار بشفاعة رجل ما هو نبي أكثر من ربيعة ومضر » .

أخرجه أحمد في « الزهد » (٣٤٣) بإسناد رجاله ثقات ، ولكنه مرسل . ثم رواه ابنه عبد الله (٣٤٤) بإسناد آخر عن الحسن به نحوه بلفظ :

« ... رجل من أمتي .. » .

لكنه قد صح مسنداً عن أبي أمامة وغيره بنحوه . وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٧٨) .

٢١٢٢ - (ما من عبدٍ يخطُب خطبة إلا الله عز وجل سائله عنها : ما أرادَ بها) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « الزهد » (٣٢٣) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٨٧ / ١٧٨٧) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٥٣ / ٥١٠) عن الحسن ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحسن هو البصري ، فالحديث مرسل ، ورجاله ثقات . وقال المنذري في « الترغيب » (١ / ٧٧) :

« رواه ابن أبي الدُّنيا والبيهقي مرسلاً بإسناد جيد » .

وإلى البيهقي وحده في « الشعب » عزاه السيوطي في « الجامع » !

وقد روي الحديث موصولاً عن ابن مسعود مرفوعاً ، ولفظه :

« ما من عبدٍ يخطُو خطوةً إلاَّ سُئِلَ عنها ما أراد بها ؟ » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٧٦ و ٤ / ١٠٧ و ٨ / ٢١٢) ،

وعنه الديلمي (٤ / ٤) معلقاً عليه ؛ من طريق **محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقي** : ثنا **محمد بن سليمان القشيري** الرقي قال : سمعت ابن السَّمَّاك يقول : أخبرني الأعمش عن أبي وائل شقيق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً ، وقال :

« غريب من حديث الأعمش ، تفرد به ابن السَّمَّاك ، واسمه محمد ، وهو الواعظ الكوفي » .

قلت : وهو ابن صُبيح بن السماك ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن نُمير : ليس بشيء » .

قلت : لكنه ذكر في « الميزان » أن ابن نُمير قال مرة :

« صدوق » . وزاد في « اللسان » :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : مستقيم الحديث ، وكان يعظ الناس في مجلسه . وقال الحاكم عن الدارقطني : لا بأس به » .

فالعلة من اللَّذَيْن دونَه ، فإنِّي لم أعرفهما ، وابن بكار على شرط ابن عساكر ، ولم أره في « تاريخه » . والله أعلم .

٢١٢٣ - (أفضلُ الصَّدقة حفظُ اللِّسان) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٦) عن **خصيب بن جحدر** عن النُّعمان عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته الخصيب هذا ، قال الذهبي :

« كذبه شعبة ، والقطان ، وابن معين ، وقال البخاري : كذاب استعدى عليه شعبة » .

قلت : لكن للحديث شاهد بإسناد آخر مِنْ حديث سمرةَ بأتم من هذا ، لكن فيه تفسير (الحفظ) بالشفاعة ؛ يفك بها الأسير . . إلخ . وإسناده ضعيف ، تقدم بيانه برقم (١٤٤٢) .

٢١٢٤ ـ (إذا أرادَ الله بعبدٍ خيراً ؛ جعلَ له واعظاً مِنْ نفسه يأمره وينهاه) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٩٣ ـ زهر الفردوس) من طريق علي بن عبد الحميد : حدثنا أبو بكر أحمد بن علي الفقيه : حدثنا القاسم بن أبي صالح : حدثنا أزهر بن (بياض بالأصل) وأبو حاتم قالا : حدثنا موسى بن إسماعيل : حدثنا حمَّاد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ابن سيرين عن أمِّ سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف عندي ؛ فإنَّ القاسم بن أبي صالح هذا فيه كلام ، أورده الحافظ في « اللسان » ، وسمى أباه : بندار بن إسحاق بن أحمد الزرار الحذاء ، أحد الأُدباء الهمداني ، وقال :

« روى عن أبي حاتم الرازي وإبراهيم بن ديزل وغيرهما ، روى عنه إبراهيم بن محمد بن يعقوب ، وصالح بن أحمد الحافظ ، وأبو بكر بن لال الفقيه . قال صالح :

« كان صدوقاً متقناً لحديثه ، وكتبُه صحاح بخطِّه ، فلما وقعت الفتنة ، ذهبت عنه كتُبُه ، فكان يقرأ من كتب الناس ، وكُفَّ بصرُه ، وسماعُ المتقدمين عنه أصحُّ . وقال عبد الرحمن الأنماطي : « كنت أتَّهمه بالميلِ إلى التشيُّع » . توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة » .

قلت : وتوفي أبو بكر الفقيه ـ وهو المشهور بابن لال ـ سنة (٣٩٨) ، فبين وفاتيهما ستون سنة ، فيحتمل أن يكون سمع منه أخيراً بعد ذهاب كتبه .

على أنَّه إن ثبت أنَّه سمعه منه قديماً ، ففي الطريق إليه علي بن عبد الحميد ، ولم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، وهو غير علي بن عبد الحميد المَعْني الثقة ، وعلي بن عبد الحميد جار قبيصة المجهول ، وكلاهما كوفيٌّ ، وغير علي بن عبد الحميد الغضائري ، فإنَّهم متقدِّمون على المترجَم ، وأكبرهم الغضائري ، فإنَّه توفي سنة (٣١٣) بحلب كما في « تذكرة الحفاظ » (٢ / ٧٦٧ ـ معارف الثالثة) .

ولابن لال جزء صغير من حديثه عن شيوخه ليس فيه هذا الحديث ، ولا هو مِنْ رواية ابن عبد الحميد هذا ، وقد روى فيه حديثين آخرين عن شيخه القاسم (ق ١١٦ / ٢ و ١٢١ /٢) ، وهو محفوظ في ظاهرية دمشق المحروسة (مجموع ١١) .

من أجل ذلك لم تطمئن النَّفس لتقوية الحافظ العراقي الحديث بقوله في « تخريج الإحياء » (٤ / ٢٨٢) :

« رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس» من حديث أم سلمة بإسناد حسن » !

لا سيما وابن سيرين لم يذكروا له رواية عن أمِّ سلمة مطلقاً ، وقد ذكروا له رواية عن جمع من الصَّحابة ، ممن يمكنه السَّماع منهم ، مثل كعب بن عُجرة المدني ؛ مات بعد الخمسين ، وعائشة ماتت سنة (٥٧) ، وأبي برزة ، وهو بصريٌّ كابن سيرين ؛ مات سنة (٦٥) ، أي بعد وفاة أمِّ سلمة بثلاث سنين ، ومع ذلك كلِّه نفَوْا سماعه من أحد مِنْ هؤلاء الثلاثة ، فسماعُه من أُمِّ سلمة غيرُ ثابتٍ في نقدي .

أضِفْ إلى ذلك علَّةً أخرى ، ألا وهي الوقف ، فقد قال أحمد في « الزهد »

(ص ٣٠٦) : حدثنا أسودُ بنُ عامر : حدَّثنا حمادٌ عن حبيب عن ابن سيرين ، قال : . . فذكره موقوفاً ، وسنده صحيح . وهذا هو الصواب أنَّه مِنْ قول ابن سيرين ، ليس فيه ذكر للنَّبي ﷺ ، ولا أم سلمة . والله أعلم .

ثم رأيت الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد في تعليقه على « الأمثال والحكم » للماوردي قد حسَّن الحديث (ص ٤٩) مقلداً في ذلك للعراقي في تجويده لإسناده ، مع أنّه نقل تضعيف العجلوني إياه ، وتضعيفي أنا في « ضعيف الجامع الصغير » (٤٢٩) ، وهذا مما يدلُّ القارىء على أن الدكتور لا يزيد على كونه مجرَّد قمّاشٍ ، نقّال ! وسيأتي له أمثلة أخرى ، فانظر مثلاً الحديث (٢٨٦٤) .

وأما لجنةُ « الجامع الكبير » ، فلم تَزِدْ على نقلِ تجويد العراقي لإسناده ، نقلاً عن المناوي ، ونصُّ كلامه في « فيض القدير » :

« قال الحافظ العراقي وغيره : « إسناده جيد » . كذا جزم به في « المغني » ، ولم يرمز له المؤلف بشيء » .

وقد تبادر إلى ذهن الدكتور فؤاد أنَّ المقصود بـ « المغني » في كلام المناوي هذا إنّما هو كتاب « المغني » في الفقه الحنبلي لابن قدامة المقدسي ! وبناءً عليه تصرَّف في كلام المناوي ، فقال الدكتور (ص ٤٩) :

« وقال المناوي : إنَّ الحافظ العراقي وغيره قرَّر أنَّ إسناده جيدٌ ، وكذلك جزم به ابنُ قدامة في « المغني » . فيض القدير » !

وإنما المراد به كتابُه في تخريج « الإحياء » الذي تقدَّم النقلُ عنه ، فإن اسمه الكامل « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » !

٢١٢٥ ـ (أَلَيس الدَّهرُ كلُّه غداً ؟) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٤ / ٢٤٥) : أخبرنا **محمد بن عمر** قال : حدثنا أسامة بن زيد عن أبيه قال :

« قال جعال بن سُراقةَ وهو يتوجَّه إلى أُحد : يا رسول الله ! إنَّه قيل لي : إنَّك تُقتل غداً ، وهو يتنفَّسُ مكروباً ، فضرب النبي ﷺ بيده في صدره ، وقال : . . » فذكره .

قلت : وهذا موضوع مع إرساله ، آفته محمد بن عمر ، وهو الواقدي ؛ متهم بالكذب .

٢١٢٦ ـ (إذا جاءَ الموتُ لطالِبِ العلم ، وهو على هذه الحال ، مات وهو شهيد) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١٣٨) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ٢٤٧) عن **هلال بن عبد الرحمن الحنفي** عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي ذر قالا : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره ، وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

وقال الهيثمي :

« هلال متروك » .

وبهذا الإسناد عنهما قالا ـ موقوفاً عليهما ـ :

« كتاب من العلم يتعلمه الرجل أحب إليَّ من ألف ركعة » .

زاد الخطيب :

« وباب من العلم نعمل به أو لا نعمل به ؛ أحب إلينا من مائة ركعة تطوعاً » .

قلت : وهذا باطل ، ظاهر البطلان .

٢١٢٧ - (اجتنبوا دعوات المظلوم) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ١٣٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٣٣٧) عن **عطية** عن أبي سعيد عن نبي الله ﷺ أنّه قال : . . فذكره . زاد أبو يعلى :

وقال عطية : قال رجل مِنْ أهل خُراسان : قال أبو هريرة :

« ما بينها وبين الله حِجَابٌ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية ضعيف ومدلس . وفي الباب ما يغني عنه ، مثل حديث أبي هريرة مرفوعاً : « ثلاث دعوات مستجابات . . » ، وفيه : « دعوة المظلوم » . وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٩٨ و ١٧٩٧) .

٢١٢٨ - (النَّاس ثلاثةٌ : سالمٌ ، وغانمٌ ، وشاجبٌ (١)) .

ضعيف . أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الطبراني في « الكبير » عن عقبة بن عامر وأبي سعيد ، وقال المناوي :

« ورواه أيضاً أبو يعلى ، قال الهيثمي : فيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وقال شيخه العراقي : ضعفه ابن عدي » .

---

(١) أي هالك . قال ابن الأثير : « أي إما سالم من الإثم ، وإما غانم للأجر ، وإما هالك آثم » .

قلت : وفيه أمور :

الأول : أن أبا يعلى أخرجه (١٣٩٤) من طريق ابن لهيعة : نا درّاج أبو السمح أن أبا الهيثم حدّثه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ . فلم يذكر (عقبة) في إسناده . وكذلك رواه أحمد (٣ / ٧٥) .

الثاني : أنّ ابن لهيعة قد توبع عند أبي يعلى نفسه ، فقال (١٠٦٢) : حدثنا أبو كريب : نا رشدين عن عمرو بن الحارث عن أبي السمح به .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٥٣) .

وعمرو ثقة ، لكن رشدين ضعيف .

الثالث : أن إعلاله بابن لهيعة وحده يوهم أنه ليس فوقه من يُعَلُّ به ، وليس كذلك ؛ فإنّ أبا السمح ضعيف ذو مناكير .

الرابع : أنّ لفظ أبي يعلى من الطريقين إنما هو :

« المجالس ثلاثة . . . » .

وكذلك رواه ابن حبان (٨٣ ـ موارد) ، وابن عدي أيضاً (٣ / ١١٣) من طريق ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث بهذا اللفظ الأخير .

فتحرر أن اللفظ المذكور أعلاه ليس لأبي يعلى ، ولذلك لم يعزه إليه السيوطي ، وأن إعلاله بابن لهيعة خطأ ، لأنه قد توبع عنده وعند غيره .

وأما رواية الطبراني فعلّتها ممن دون ابن وهب ، فقال الطبراني (١٧ / ٣٠٣ / ٨٣٧) : حدثنا أحمد بن رشدين : ثنا يحيى بن سليمان الجعفي : ثنا ابن وهب : أخبرني عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي القاسم عن أبي سعيد بلفظ :

« الناس . . » .

وأحمد هذا ؛ هو ابن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري ، قال ابن عدي : « كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

قلت : وقد خالف في هــذا الإسناد ، فقال : « أبي القاسـم » مكان « أبي الهيثم » !

وقد صحّ الحديث موقوفاً مفسّراً بلفظ :

« النَّاس ثلاثة أثلاث : فسالمٌ ، وغانمٌ ، وشاحبٌ ، فالسَّالمُ : الساكت ، والغانم : الّذي يأمرُ بالخير ، وينهى عنِ المنــكر ، والشَّاحبُ : الناطــق بالخنا ، والمعين على الظلم » .

رواه أحمـد في « الزهد » (٢٠٦) ، و ابن عسـاكر (٥ / ٢١١ / ١) من طريق البيهقي ، وهـذا في « الشـعب » (٤ / ٢٧٢ / ٥٠٧٢) من طــريق أبي عبيد في « الغريب » (٢ / ٤٣٧) ، وابن أبي شيبة في « المصنف »(١٤ / ٢٢ / ١٧٤٢٨) عن شيبان عن آدم بن علي قال : سمعتُ أخا بلال مؤذن رسول الله ﷺ يقول : فذكره . هكذا لم يرفعه .

واسم أخي بلال خـالد بن رباح ؛ ذكـره ابن حبـان في « الصحـابة » (٣ / ١٠٤) . وقد رفعه بعض الضعفاء والمجهولين عن أبي هريرة . وسيأتي (٦٥٧٧) .

٢١٢٩ ـ (من يُرِدِ الله به خيراً ؛ يفقهـه في الديـن ، ويلهمه رشده) .

ضـعـيف بهـذه الزيادة . أخـرجـه عبـد الله بن أحمـد في « زوائد الزهد » (١٦١) ، وعنه الطبراني في « الكبيـر » (١٠٤٤٥) ، وأبـو بكـر القطيعي في جزئـه

المعروف بـ « الألف دينار » من « الفوائد » (١ / ٥ / ١) ، وعنهما أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٠٧) : حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب : حدّثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه البزار في « مسنده » (١٣٧ ـ زوائده) ، وقال :

« لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير أحمد بن محمد بن أيوب ، وهو الورّاق صاحبُ المغازي . قال الذهبي :

« صدوق ، ليَّنه ابنُ معين ، وأثنى عليه أحمد وعلي ، وله ما يُنكر ، فمن ذلك مما ساقه ابن عدي . . . » ، فذكر هذا الحديث . وليس فيه عند الطبراني :

« ويلهمه رشده » .

قلت : يعني من طريق ابن أيوب كما تقدم . وكذا أخرجه هو (٨٧٥٦) ، وزهير ابن حرب في « العلم » (١١٠ / ٣) من طريق أبي عبيدة عن عبد الله قال : فذكره موقوفاً عليه .

وإسناده منقطع ، أبو عبيدة لم يسمع عن أبيه .

ففي ثبوت هذه الزيادة عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقفة عندي حتى نجد ما يشهدُ لها ، ويأخذ بعضُدِها ، وأمّا الحديث بدونها ، فصحيح قطعاً ؛ لوروده في « الصحيحين » وغيرهما من حديث معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً .

وأمّا ما رواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٣ / ٢) عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

فلا يصلح الاستشهاد به لشدَّة ضعفه ، فإنَّ أبان بن أبي عياش متروك متهم .

وقد رواه زهير بن حرب في « كتاب العلم » (١٢٢ / ٥٧) بسند صحيح عن عبيد بن عمير موقوفاً عليه من قوله .

فالصواب أنَّ الحديث بهذه الزيادة موقوف ، ولا يصح رفعه . والله أعلم .

٢١٣٠ ـ (إنَّ طالب العلم تبسطُ له الملائكةُ أجنحتها ، وتستغفر له) .

موضوع **بزيادة الاستغفار** . رواه البزار في « مسنده » (١٣٥ ـ زوائده) من طريق محمد بن عبد الملك عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : محمد بن عبد الملك كذاب ؛ كما قال الهيثمي .

والحديث أورده السيوطي في « الزيادة على الجامع » بهذا اللفظ من رواية البزار عنها ، وبلفظ :

« إن الملائكة تبسط أجنحتها لطالب العلم » من رواية البيهقي في « شعب الإيمان » عنها .

قلت : هو في « الشعب » (٢ / ٢٦٤ / ١٧٠٠) بسند رجاله ثقات ؛ غير (الحسين بن أبي السَّرِّي) ، وهو ضعيف .

وهذا اللفظ الثاني الخالي من زيادة « وتستغفر له » ثابت من حديث صفوان ابن عسال وغيره ، فانظر كتابي « صحيح الترغيب والترهيب » (رقم ٦٧ و ٨٠) ، وفي الأول منهما أنَّ الاستغفار للعالم ، وفي حديث ثالث (رقم ٧٨) : « معلم الخير » . وهذا صحيح خرجته في « الصحيحة » (٣٠٢٤) .

٢١٣١ - (من رأيتمُوه يُنشِد شعراً في المسجد ، فقولوا : فضَّ الله فاكَ ، (ثلاث مرات) ، ومن رأيتموه ينشُد ضالَّةً في المسجد ، فقولوا : لا وجدتها ، (ثلاث مرات) ، ومن رأيتموه يبيع أو يبتاعُ في المسجد ، فقولوا : لا أربحَ الله تجارتك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٤٥٤) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٥٠) - الجملة الأولى فقط - من طريق **عباد بن كثير** عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن جدِّه ثوبان قال : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عباد بن كثير ، وهو الثقفي البصري ؛ متروك ، ويحتمل أنَّه الرَّملي الفلسطيني ، وهو نحوه في الضعف .

وقد خالفه في إسناده ومتنه عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، فقال : أخبرنا يزيدُ بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة به ؛ دون الفقرة الأولى منه .

أخرجه الترمذي وغيره ، وصحَّحوا إسناده كما بيَّنته في « الإرواء » (١٢٩٥) .

وقال الحافظ في « الإصابة » :

« وهو المحفوظ » .

يعني أن قول عباد في إسناده : «عن أبيه عن جده ثوبان » خطأ ، والصواب قول الدراوردي : « عن أبي هريرة » .

قلت : وكذا قوله في متن الحديث : « . . . فقولوا : فضَّ الله فاك » زيادة منكرة ؛ لتفرُّدِ عباد بها .

(تنبيه) : وقع في هذا الحديث أوهام لبعض العلماء :

١ ـ قال الحافظ في « الإصابة » : « روى ابن منده من طريق محمد بن حمير عن عباد بن كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . . . » .

قلت : فسقط من إسناده يزيد بن خصيفة شيخ عباد بن كثير ، وترتب عليه خطأ آخر ، وهو :

٢ ـ قال الحافظ : « وعباد فيه ضعف ، وخالفه يزيد بن خصيفة ، فقال : عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وهو المحفوظ ، أخرجه النسائي والترمذي » .

قلت : وإنَّما المخالف الدراوردي ، لأنَّ مدار الروايتين على ابن خصيفة كما رأيت ، ومنشأ هذا الخطأ ذلك السقط الذي سبق بيانه .

٣ ـ وقع الحديث معزوّاً للترمذي والنسائي في « الفتح الكبير » (٣ / ١٩٣) تبعاً لأصله « الزيادة على الجامع الصغير » (ق ١٠٩ / ١) ، وهو خطأ محض ، سببه ـ والله أعلم ـ أنَّ السيوطي قال في أصله : « الجامع الكبير » (٢ / ٢٤٧ / ٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وابن السني وابن منده عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن جده ، والترمذي والنسائي عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، قالوا : وهو المحفوظ » .

قلت : والترمذي والنسائي ، إنما أخرجا الحديث من الوجه المذكور بدون الزيادة التي في أوله كما سبق ذكره ، وبغير هذا اللفظ .

فيبدو أن السيوطي رحمه الله لمّا ألّف « الزيادة » نقل الحديث من « الجامع الكبير » ، ولم ينتبه أنه عند الترمذي والنسائي مختصر ، وبغير لفظ الطبراني ، فعزاه إلى روايتهما عن أبي هريرة ، وإنما هو من رواية الطبراني فقط عن ثوبان أبي عبد الرحمن ، وعند ابن السني الفقرة الأولى فقط ، فاقتضى التنبيه .

٢١٣٢ - (إذا كانت ليلةُ النِّصف من شعبان ، فقوموا ليلَها ، وصومُوا نهارها ، فإن الله ينزلُ فيها لغروب الشمس إلى سماءِ الدُّنيا ، فيقول : ألا من مستغفرٍ لي فأغفر له ؟ ألا مسترزقٌ فأرزقَه ؟ ألا مبتلىً فأعافيه؟ ألا كذا ألا كذا ؟ حتى يطلع الفجرُ) .

موضوع السند . أخرجه ابن ماجه (١ / ٤٢١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (٢/٥٦١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٧٨ - ٣٧٩) ، و « فضائل الأوقات » (٢٤) من طريق ابن أبي سَبْرة عن إبراهيم بن محمد عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مجمعٌ على ضعفه ، وهو عندي موضوع ؛ لأنَّ ابن أبي سَبْرَة رموه بالوضع كما في « التقريب » . وقال البوصيري في « الزوائد » :

« إسناده ضعيف لضعف ابن أبي سبرة ، واسمه أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرة . قال فيه أحمد بن حنبل وابن معين : يضع الحديث » .

وقال ابن رجب في « لطائف المعارف » (ص ١٤٣) :

« إسناده ضعيف » .

وأشار إلى ذلك المنذري في « الترغيب » (٢ / ٨١) .

٢١٣٣ - (إذا قصر العبد في العمل ابتلاه الله بالهمِّ) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ١٠) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ١١١) : حدثنا بيان بن الحكم : حدثنا محمد بن

حاتم أبو جعفر عن بشر بن الحارث : أنبأنا أبو بكر بن عياش عن ليث عـن الحكم قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل .

وتابعه أحمد بن عمران الأخنسي : سمعت أبا بكر بن عياش وعبد الرحمن المحاربي عن ليث به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ١٨٢ / ٩٩٢٧) .

و (الأخنسي) متروك .

الحكم هو ابن عتيبة ، وهو تابعي ثقة ، والليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ضعيف ، و (بيان بن الحكم) لا يعرف ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » . وأما قوله عقب الحديث : « معضل » ، فلا وجه له عندي ، ومثله جعل الحافظ العسقلاني إياه في « تسديد القوس » (ق / ٢٨ / ٢) من حديث (الحكم بن عمير) ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أنه في « الفردوس » (الحكم) . لم ينسب .

والآخر : أن (الحكم بن عمير) صحابي مترجم في « الإصابة » و « اللسان » (٢ / ٣٣٧) ، ولم يذكروا في الرواة عنه (ليثاً) ، ولا هو ممن أدرك عهد الصحابة . والله أعلم .

(تنبيه) : عزاه السيوطي لأحمد في « الزهد » ! وتبعه على ذلك المناوي ، وإنما هو لابنه عبد الله كما ذكرنا .

وقد رواه ليث عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً نحوه . وهو مخرج فيما سيأتي برقم (٢٦٩٥) .

٢١٣٤ - (ثلاث لا يُحاسب بهنَّ العبدُ : ظلُّ خُصٍّ يستظل به ، وكِسرةٌ يشدُّ بها صُلْبَه ، وثوبٌ يُواري عورته) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص ١٢) ، وعنه الديلمي (٢ / ٦٠) : حدثنا بيان بن الحكم : حدثنا محمد بن حاتم : حدثني بشر ابن الحارث : حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن الحسن مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف : (بيان بن الحكم) لا يعرف كما تقدم ، والحسن هو البصري ، وهو كثير الإرسال .

ورواه المعافى بن عمران في « الزهد » (٢٥٥ / ١) : حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن به .

٢١٣٥ - (لا خير في مالٍ لا يُرزأ منه ، وجسد لا يُنال منه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد (٨ / ١٤٩ - ١٥٠) : أخبرنا هشام بن محمد : حدثنا عبيدُ الله بن الوليد الوصافي عن عبد الله بن عُبيد بن عمير الليثي قال :

« جاء رجل من بني سُليم إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إن لي ابنة من جمالها وعقلها ما إنّي لأحسُد النَّاس عليها غيرك ، فهمَّ النبي ﷺ أن يتزوجها ، ثم قال : وأُخرى يا رسولَ الله ؛ لا والله ما أصابها عندي مرضٌ قط ، فقال له النبي ﷺ : لا حاجة لنا في ابنتك ، تجيئنا تحمل خطاياها ، لا خير . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فإنه مع كونه مرسلاً ؛ فإن هشام بن محمد ، وهو الكلبي المفسر ؛ متروك كما قال الدارقطني .

وعبيد الله بن الوليد الوصافي ضعيف .

ثم وجدت له طريقاً أُخرى مسندة ، فقال ابن أبي الدنيا في « الكفارات » (ق ٨٨ / ٢) : حدثني حسين بن علي العجلي : ثنا عمرو بن محمد العنقزي : نا زافر بن سليمان عن عبيد الله قال : سمعت الحسن يحدث عن أبي سعيد الخدري قال :

أتى رجلٌ إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله كبرت سني ، وسقم جسدي ، وذهب مالي ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره ، إلا أنه قال « يبلى » بدل « ينال منه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، زافر بن سليمان ، وهو القُهُستاني ؛ صدوق كثير الأوهام كما في « التقريب » ، ومثله العجلي ، قال الحافظ :

« صدوق يخطىء كثيراً » .

٢١٣٦ - (يا بني ! كُلِ الكَرَفْسَ ؛ فإنها بقلة الأنبياء ، مفعول عنها ، وهي طعام الخضر وإلياس ، والكرفس يفتح السدد ، ويذكي القلب ، ويورث الحفظ ، ويطرد الجنون ، والجذام ، والبرص ، والجن) .

موضوع : أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٨٠ - الغرائب الملتقطة) من طريق محمد بن هشام : حدثنا الوليد بن محمد بن الوليد الأنطاكي : حدثنا عيسى بن سليمان عن الثوري عن أبي الزناد عن أبي حازم عن الحسن بن علي رفعه .

قلت : وهذا متن موضوع ، لعله من وضع بعض المتصوفة المتزهدة ، أو الأطباء الجهلة ، وإسناده مظلم ، وقد أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ١٣٩) ، وبيض له فلم يتكلم عليه بشيء ! فتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » فقال (٢ / ٢٦٣) :

« قلت : لم يبين علته ، وفيه عيسى بن سليمان ، فإن كان هو (أبو طيبة الدارمي) فقد ضعفه ابن معين ، وقال : «لا أعلم أنه كان يتعمد الكذب ؛ ولعله شبه عليه» ، وإن كان غيره فلا أعرفه . والوليد بن محمد بن الوليد الأنطاكي لا أعرفه . والله تعالى أعلم » .

وأقول : وفيما قال نظر من وجوه :

أولاً : قوله : « . . وقال : لا أعلم . . » إلخ . جعله من تمام قول ابن معين ، وهو وهم ، وإنما هو من قول ابن عدي ، فإنه في أول ترجمة (أبي طيبة الدارمي) هذا روى عن ابن معين أنه قال (٥ / ٢٥٦) :

« أحمد بن أبي طيبة الجرجاني ثقة ، وأبوه (أبو طيبة) ضعيف » .

ثم قال في آخر الترجمة (ص٢٥٨) :

« وأبو طيبة هذا كان رجلاً صالحاً ، ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب . . » إلخ .

وإلى ابن عدي عزاه الذهبي في « الميزان » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٢٣٤) :

« يخطىء » .

ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً .

ثانيـاً : هناك احتمال آخر في (عيسى بن سليمان) ، وهو أنه (القرشي الحمصي) المترجم في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٤٩٤) ، وقال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه :

« شيخ حمصي ، يدل حديثه على الصدق » .

قلت : ولعل الأقرب أنه هذا ، بقرينة أن الراوي عنه شامي أنطاكي كما يأتي ، ومن هذه الطبقة أيضاً .

ثالثاً : لعل علة هذا الحديث (الوليد بن محمد بن الوليد الأنطاكي) ، فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، وأستبعد أن يكون الذي في « التاريخ » لابن عساكر (١٣ / ٨٩٢) .

« الوليد بن محمد بن العباس بن الوليد بن محمد بن عمر بن الدرفس أبو العباس القساني . . » .

ثم ترجمه برواية جمع من الحفاظ عنه ، وذكر وفاته سنة (٣٢٦) . فهذا يعني أنه متأخر الوفاة حتى عهد بعض طبقة الرواة عن (محمد بن هشام) ، وهذا ابن ملاس الدمشقي ، الراوي عن (الوليد الأنطاكي) ، فقد روى عنه - أعني ابن هشام هذا ، كما ذكر ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٢٣) : (محمد بن المنذر بن سعيد) ، وتوفي سنة (٣٠٣) ، وروى عنه أيضاً ابن أبي حاتم ، وتوفي سنة (٣٢٧) .

فهو غير الأنطاكي ، فهو علة الحديث . والله أعلم .

(فائدة) : الكرفس : عشب يشبه البقدونس معروف في بعض البلاد كالحجاز وفلسطين ، وقد ذكر له بعض المنافع ابن القيم في « الطب » من كتابه «زاد المعاد » ، شيء منها منصوص عليه في هذا الحديث ، ولم يتعرض له بذكر ، ولكنه ذكر فيه حديثاً آخر بلفظ :

« من أكله ثم نام عليه ؛ نام ونكهته طيبة ، وينام آمناً من وجع الأضراس والأسنان » ، وقال عقبه :

« وهذا باطل على رسول الله ﷺ ، ولكن البستاني منه يطيب النكهة جداً . . » .

وهو في « ذيل الموضوعات » أيضاً (ص ١٤١) من رواية الطيوري في حديث طويل .

٢١٣٧ ـ (لأَن أتصدَّقَ بخاتمي أحبُّ إليَّ من ألف درهم أُهديها إلى الكعبة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٣٠٠ / ١٥٢٤ ـ ط) : حدثنا أحمد قال : ثنا أحمد بن الحسن : ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود : ثنا أبو عوانة عن أبي العنبس عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أحمد بن الحسن شيخ أحمد ـ وهو (ابن محمد ابن صدقة) حافظ ثقة ـ لم أعرفه .

وأبو العنبس هو العدوي الكوفي ، وثقه ابن حبان ، وروى عنه جماعة ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وأما الهيثمي ، فجعله علة الحديث ، فقال (٣ / ١١٣) :

« وفيه أبو العنبس ، وفيه كلام » !

ولا أعلم أحداً تكلم فيه ، وهو خلاف ما جرى عليه من اعتداده بتوثيق ابن حبان ، وبخاصة إذا لم يخالف كما هنا . والله أعلم .

٢١٣٨ ـ (ثلاثة لا يَريحُون رائحة الجَنَّةَ : رجلٌ ادَّعى إلى غير أبيه ، ورجلٌ كذبَ على نبيّه ، ورجلٌ كذب على عينيه) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١ / ١١٦ / ٢١٤) ، والديلمي (٢ / ٦٩)

عن يحيى بن حسان : ثنا عبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : فذكره . وقال البزار :

« لا نعلمُ هذا اللفظ يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به عبد الرزاق ، وهو دمشقي ، وقيل فيه : أيلي » .

قال الشيخ الهيثمي : « المجمع » (١ / ١٤٨) :

« ضعيف ، ولم يوثقه أحدٌ » .

كذا قال : وقد أورده في « الميزان » ، ولم يزد على قوله فيه :

« قال أبو حاتم : صدوق متعبِّد ، يُعَدُّ من الأبدال . وقال يزيد بن محمد : ثقة » .

ثم تبيَّنت أنّهما اثنان ، كلاهما دمشقي :

الأول : وهو أبو بكر الثقفي ، وهو صاحب هذا الحديث .

والآخر : العابد الصغير ، وهو الذي تقدَّم توثيقه .

وأما الثقفي فقد ترجمه الذهبي في « الميزان » أيضاً ترجمة سيئة ، فقال :

« قال النسائي : ليس بثقة » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال الحافظ المزِّي في « التهذيب » (٢ / ٤١٥) :

« وهو من الضعفاء ، ضعّفه غير واحد » .

وقد ثبت الحديث بلفظ آخر ، فانظر « الصحيحة » (٣٠٦٣) .

٢١٣٩ - (بين كلِّ أذانين صلاة ؛ إلا المغربَ) .

منكر . أخرجه البزار (١ / ٣٣٤ / ٦٩٣) : حدثنا عبد الواحد بن غياث : ثنا حيان بن عبيد الله : عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أنَّ النبي ﷺ قال : فذكره ، وقال :

« لا نعلم رواه إلا حيان ، وهو بصري مشهور ليس به بأس ، ولكنه اختلط » .

وذكره ابن عدي في « الضعفاء » .

قلت : وقد صح الأمر بهاتين الركعتين ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٣) .

٢١٤٠ - (بينِ العالم والعابد سبعون درجة ، بين كل درجَتين مسيرةُ مائة سنة حضرة(١) الفرَسِ السَّريع) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٢٩٠ / ١) وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٣٤) من طرق عن عبد الله بن محرر ، عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال ابن عدي :

« منكر ، لا أعلمه يرويه عن الزهري إلا ابن محرر ، ومحمد بن عبد الملك ، وجميعاً ضعيفان » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الله بن محرر ؛ قال أحمد :

« ترك الناس حديثه » .

وقال الجوزجاني :

---

(١) من الحُضر : العَدْو .

« هالك » .

وقال الدارقطني وجماعة :

« متروك » . كذا في « الميزان » ، وساق له مناكير هذا أحدها .

والحديث أخرجه أبو نعيم أيضاً في « أخبار أصفهان » (٢ / ١٥٠) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١ / ١٤ ـ مختصره) ؛ كلاهما معلقاً عن عبد الله بن محرر به ؛ دون قوله : « بين كل ... » .

وخالف الخليل بن مرة ، فرواه عن مبشر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه مرفوعاً به ، إلا أنه قال :

« .. ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض » .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ١٦٣ / ٨٥٦) ، وعنه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٦٠ ـ ٦١) .

و (الخليل بن مرة) مختلف فيه ، وقد ضعفه جماعة ، بل قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وإسناده لهذا الحديث يدل على ضعفه ، فإنه خالف تلك الطرق ، فجعله من مسند (عبد الرحمن بن عوف) ، وأسقط علَّة الحديث (عبد الله بن محرر) .

وقد روي من حديث ابن عمر بزيادة منكرة في متنه ، وسيأتي الكلام عليه برقم (٦٥٧٨) .

٢١٤١ ـ (بئس القومُ قومٌ يمشي الرَّجل فيهم بالتَّقيَّة والكتمان) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢ / ١ / ١٢) عن يحيى بن سعيد العطار :

حدثنا سوار بن مصعب عن عمرو بن مرّة عن أبي عُبيدة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : الانقطاع بين ابن مسعود وابنه أبي عُبيدة ، فإنّه لم يسمع منه .

الثـانية : سوار بن مصعب ؛ ضعيف جداً ، قال في « الميزان » :

« قـال البـخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي وغـيره : متروك ، وقـال أبو داود : ليس بثقة » .

ثم ساق من مناكيره هذا الحديث .

الثالثة : يحيى بن سعيد العطار ؛ ضعفه ابن معين وغيره .

٢١٤٢ ـ (غفـر الله لزيد بن عـمـرو ورحـمـه ، فـإنَّه مـات على دين إبراهيم) .

موضـوع . أخرجه ابن سعد (٣ / ٣٨١) : أخبرنا محمد بن عمر قـال : حدثنا موسى بن شيبة عن خارجة بن عبدالله بن كعب بن مالك قال : سمعت سعيد بن المسيب يذكر زيد بن عمرو بن نُفيل ، فقال :

« توفي وقريش تبني الكعبة قبل أن ينزل الوحيُ على رسول الله ﷺ بخمس سنين ، ولقد نزل به وإنه ليقول : أنا على دين إبراهيم ، فأسلم ابنُه سعيدُ بن زيد أبو الأعور ، واتَّبع رسول الله ﷺ ، وأتى عمرُ بن الخطاب وسعيدُ بن زيد رسولَ الله فسألاه عن زيد بن عمرو ، فقال رسول الله : فذكره ، قال : فكان المسلمون بعد ذلك اليوم لا يذكُره ذاكرٌ منهم إلا ترحَّم واستغفر له . ثم يقولُ سعيدُ بن المسيب : رحمه الله وغفر له » .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، محمد بن عمر ، وهو الواقدي ؛ متهم بالكذب .

وموسى بن شيبة ؛ وهو ابن عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك ؛ لين الحديث كما في « التقريب » .

وخارجة بن عبد الله بن كعب ؛ مجهول .

٢١٤٣ - (كلُّ نادبةٍ كاذبة ، إلا نادبة حمزة) .

ضعيف : أخرجه ابن سعد (٣ / ١٨) من طريق محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر قال :

« أقبل رسولُ الله ﷺ من أُحد ، فمرّ على بني عبد الأشهلِ ، ونساءُ الأنصار يبكين على هلكاهنَّ ، يندُبْنَهم ، فقال رسول الله ﷺ : « لكنَّ حمزةَ لا بواكي له » ، قال : فدخل رجال من الأنصار على نسائهم ، فقالوا : حوِّلن بكاءَكُنَّ وندبَكُن على حمزة . فقام رسولُ الله ﷺ ، فطال قيامُه يستمعُ ، ثم انصرف ، فقام على المنبر مِنَ الغَدِ ، فنهى عن النِّياحة كأشدٍّ ما نهى عن شيءٍ قطُّ ، وقال : . . . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنَّه مع إرساله فيه (ابن أبي حُميد) ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« ضعّفوه » .

وقال الحافظ :

« ضعيف » .

(تنبيه) : عزاه السيوطي لابن سعد عن سعد بن إبراهيم مرسلاً . ولم أره في « ابن سعد » إلا من الطريق المتقدمة ، ولعلَّه عنده من الطريق الأخرى في

القسم الذي لم يطبع من « الطبقات » ، فإن في المطبوعة منه خرماً في أكثر من موضع واحدٍ .

٢١٤٤ - (كان إذا اجتلى النِّساء أقعى وقبَّل) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٨ / ١٤٦) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٢٦٤ - ٢٦٥) عن موسى بن عُبيدة : حدثني عمر بن الحكم : حدثني أبو أُسيد قال :

« تزوج رسول الله ﷺ امرأةً من الجُون ، فأمرني أن آتيه بها ، فأتيتهُ بها ، فأنزلتُها بالشوط من وراء ذباب في أُطم ، ثم أتيتُ النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ! قد جئتُك بأهلكَ ، فخرج يمشي وأنا معه ، فلما أتاها أقعى ، وأهوى ليقبِّلها ، وكان رسول الله ﷺ إذا اجتلى . . . فقالت : أعوذُ بالله منك ، فقال : لقد عذْتِ معاذاً ، فأمرني أن أَرُدَّها إلى أهلها ، ففعلتُ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل موسى بن عبيدة ، فإنَّه واهٍ .

وأشدُّ من هذا الحديث ضعفاً ما أخرجه ابن سعد أيضاً (٨ / ١٤٥ - ١٤٦) ، والحاكم (٤ / ٣٧) من طريق محمد بن عمر : أخبرنا هشامُ بن محمد : حدثني ابن الغسيل عن حمزة بن أبي أُسيد الساعدي عن أبيه - وكان بدرياً - قال :

تزوَّج رسول الله ﷺ أسماء بنت النعمان الجونية ، فأرسلني ، فجئت بها ، فقالت حفصة لعائشة ، أو عائشةُ لحفصة : اخضبيها أنتِ ، وأنا أمشطها . ففعلن ، ثم قالت لها إحداهما : إن النَّبي ﷺ يُعجبه من المرأة إذا دخلت عليه أن تقول : أعوذ بالله منك ، فلمَّا دخلت عليه ، وأغلق البابَ ، وأرخى السِّتر ، مدَّ يده إليها ، فقالت : أعوذُ بالله منك ، فقال بكمِّه على وجهه ، فاستتر به ، وقال : عُذت معاذاً .

(ثلاث مرات) . قال أبو أسيد : ثم خرج عليٌّ فقال : يا أبا أُسيد ، أَلحِقْها بأهلها ، ومتِّعها برازقيَّتين . يعني كرباستين ، فكانت تقولُ : ادعوني الشقيَّة .

قلت : سكت عنه الحاكم ، وقال الذهبي :

« قلت : سنده واهٍ » .

قلت : بل هو بهذا السياق موضوع ، لأنَّ هشام بن محمد ؛ وهو الثعلبي متروك ، ومحمد بن عمر ، وهو الواقدي ؛ كذاب .

وقد خولفا في متنه ، فقال البخاري (٩ / ٣١١) :

حدّثنا أبو نعيم : حدثنا عبد الرحمن بن غسيل به مختصراً ، وليس فيه ذكر لحفصة وعائشة مطلقاً ، ولا قول إحداهما : إنَّ النبي ﷺ يُعجبه من المرأة ... إلخ .

وقد استغل عبد الحسين الشيعي هذه الزيادة الموضوعة فطعن بها على السيدة عائشة رضي الله عنها ، فراجع إن شئت كتابه « المراجعات » (ص ٢٤٨) ، والحديث الآتي برقم (٤٩٦٤) لتتيقَّنَ من موقف هذا الشيعي من أهله ﷺ .

٢١٤٥ - (كان يقول في سجوده إذا سجد : سجد لك سوادي وخيالي ، وآمن بك فؤادي ، أبوءُ بنعمتك عليَّ ، هذه يداي وما جنيتُ على نفسي) .

ضعيف . أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٧٦) ، والبزار (١ / ٢٦٤ / ٥٤٣) عن عبيد الله بن موسى : ثنا حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : فذكره ، وقال :

« لا نعلمه عن عبد الله إلا من هذا الوجه » .

قال الشيخ (الهيثمي) في « المجمع » (٢ / ١٢٨) :

« رجاله ثقات » .

فتعقبه الحافظ بقوله في « مختصر الزوائد » (١ / ٢٦٥ / ٣٨٦) :

« قلت : بل حُميد - هو ابن قيس الأعرج - منكر الحديث جداً » .

كذا قالا ، وكلاهما مخطىء - وجلَّ من لا يخطىء - فإن حميداً هذا ؛ ليس هو ابن قيس الأعرج ، ولا هو بالذي يصح أن يقال فيه : « منكر الحديث جداً » ، فإنه ثقة محتج به في « الصحيحين » ! وإنما هو (حميد الأعرج الكوفي) - وذاك مكي - وهو القاص الملائي ، قال فيه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٣٥٤) :

« منكر الحديث » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وقال في (ابن قيس) :

« ليس به بأس » .

وقد ذكروا في ترجمة الضعيف أنه الذي يروي عنه عبيد الله بن موسى ، وخلف بن خليفة ، وقد أخرج الحديث من طريق خلف هذا الحاكم (١ / ٥٣٣ - ٥٣٤) مطولاً ، وابن عدي (٢ / ٢٧٣) حديث الترجمة ، وقال ابن عدي :

« ولحميد عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود غير هذه الأحاديث ، وهي ليست بمستقيمة ، ولا يتابع عليها » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، إلا أن الشيخين لم يخرجا عن (حميد الأعرج الكوفي) ، إنما أخرجا حميد بن قيس الأعرج المكي » :

وتعقب تصحيحه الذهبي ، فقال في « تلخيصه » :

« قلت : حميد متروك » .

وقد روي الحديث عن عائشة مطولاً من طريقين عنها ؛ متن أحدهما أنكر من الآخر ، ولذلك فهما لا يصلحان للشهادة ، والأخصر منهما فيه علل أربعة ، وهو المذكور آتياً ، وقد سقت لفظه ، وأعدت تخريجه موسعاً برقم (٦٥٧٩) .

وله شاهد ضعيف جداً من طريق محمد بن عثيم أبي ذر الحضرمي قال : حدثني عثيم عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عائشة به مطولاً دون قوله :

« أبوء بنعمتك علي » .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ١٢١ - ١٢٢) .

وهذا إسناد واهٍ جداً مسلسل بالعلل :

١ - محمد بن عثيم ؛ متروك متهم .

٢ - وعثيم ؛ لم أعرفه سواء كان والد محمد أو غيره .

٣ - وعثمان بن عطاء الخراساني ؛ ضعيف .

٤ - وأبوه عطاء الخراساني ؛ فيه كلام من قبل حفظه ، ولم يسمع من عائشة .

٢١٤٦ - (كان إذا خطب المرأةَ ، قال : اذكرُوا لها جفنة سعدِ بن عبادةَ) .

موضوع . قال ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٦٢) : أخبرنا محمد بن

عمر : حدثنا عبدُ الله بن جعفر عن ابن أبي عون عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم قال : فذكره .

أخبرنا محمد بن عمر : حدثنا محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة عن النبي ﷺ مثله .

قلت : وهذان إسنادان مرسلان ، ومحمد بن عمر ؛ هو الواقدي ، وهو متهم بالكذب .

٢١٤٧ ـ (كان إذا خطب ، فَرُدَّ ؛ لم يَعُدْ ، فخطب امرأةً ، فقالت : أستأمِرُ أبي ، فلقيت أباها ، فأذِن لها ، فلقيتْ رسولَ الله ﷺ ، فقالت له ، فقال : قد التحفنا لحافاً غيرك) .

موضوع . قال ابن سعد (٨ / ١٦١) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثني الثوري عن جابر عن مجاهد قال : فذكره .

قلت : هذا موضوع ، آفته محمد بن عمر ، وقد عرفت آنفاً أنَّه الواقدي المتهم . وجابر هو ابن يزيد الجعفي ، وهو متروك .

(تنبيه) : هكذا لفظ الحديث في المكان المشار إليه من « ابن سعد » ، وقد عزاه إليه في « الجامع » بلفظ :

« فخطب امرأة فأبت ، ثم عادت ، فقال : . . . . » ، والباقي مثله سواء ، فالظَّاهر أن السيوطي رواه بالمعنى .

٢١٤٨ ـ (كان إذا جلسَ ، جلس إليه أصحابه حِلَقاً حِلَقاً) .

موضوع . أخرجه البزار (١ / ٩٢ / ١٥٧) عن سعيد بن سلام : ثنا خالد بن

ميسرة عن معاوية بن قرَّةَ عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان . . . . ، وقال :

« لا نعلم رواه عن خالد إلا سعيد ، وهو لين الحديث » .

قلت : بل هو كذاب ؛ كما قال أحمد ، وقال البخاري :

« يذكر بوضع الحديث » .

ولذلك قال المناوي في « شرح الجامع » :

« سكوت المصنف على هذا الحديث غير جيدٍ ، فقد قال الحافظ الهيثمي (١ / ١٣٢) وغيره : فيه سعيد بن سلام كذبه أحمد . أ هـ » .

٢١٤٩ - (بين الركن والمقام ملتَزَمٌ ؛ ما يدعو به صاحبُ عاهةٍ إلا برِىء) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (رقم ١١٨٧٣) عن شاذ بن الفياض : نا عباد ابن كثير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عباد بن كثير ؛ هو الثقفي البصري ؛ متروك كما قال الهيثمي (٣ / ٢٤٦) .

٢١٥٠ - (كان إذا توضّأ ، فَضَّلَ ماءً حتى يسيِّله على موضع سُجوده) .

ضعيف . رواه الطبراني رقم (٢٧٣٩) ، وابن عساكر (٦ / ٣٠٠ / ٢) عن عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج : نا حسين بن زيد بن علي عن الحسن بن زيد عن أبيه عن الحسن بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله موثقون ، لكنه معلول بالانقطاع وغيره كما يأتي .

وبهذا الإسناد أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ١٥٣ / ٦٧٨٢) ، إلا أنَّه قال : « عن الحسين بن علي » .

وقال عبد الحق الإشبيلي في « أحكامه » (٣٩٦) :

« رواه أبو جعفر الطبري في « تهذيب الآثار » قال : حدثنا أحمد بن حازم الغفاري : أخبرنا عبد الله بن محمد بن سالم : حدثني حسين بن زيد بن علي عن الحسن بن زيد بن الحسن عن أبيه عن الحسن بن علي مرفوعاً . وقال أبو جعفر :

وهذا عندنا خبر صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً لعلتين :

إحداهما : أنه خبر لا يعرف له مخرجٌ يصحُّ عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه ، والخبر إذا انفرد به عندهم منفَردٌ ، وجب التثبُّتُ فيه .

والثانية : أنَّ ذلك مما لا تعرفه العامَّة ، وهو عمل من أعمال الطَّهارة ، ولو كان صحيحاً عن رسول الله ﷺ ، لم تجهله العامة .

كذا قال أبو جعفر في هذا ، ولم أجد في « تاريخ البخاري » ، ولا في « تاريخ ابن أبي حاتم » سماعاً ولا روايةً لزيد بن الحسن عن أبيه ، إنَّما ذكروا روايته عن ابن عباس أنَّه تطيَّب بالمسك ، لم يذكروا روايةً عن غيره . والله أعلم .

وقال أبو أحمد الجرجاني : الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه وعكرمة أحاديث معضلَةً ، وروايته عن أبيه أنكر ممَّا هي عن عكرمة .

وأما البخاري وابن أبي حاتم ؛ فلم يذكروا فيه أكثر من روايته عن أبيه وعكرمة » أهـ .

قلت : ولعل قوله : « أبيه » و « عكرمة » مقحم من الناس ، فإن إثباتهما في ما تقدم من كلامه ، والصواب : « ابن عباس » مكان « عكرمة » . والله أعلم .

ثم إني لأعجب أشد العجب من أسلوب الإمام الطبري في تصحيح الأحاديث في كتابه المذكور « تهذيب الآثار » ، فقد رأيت له فيه عشرات الأحاديث يصرح بصحتها عنده ، ولا يتكلم على ذلك بتوثيق ، بل يتبعه بحكايته عن العلماء الآخرين تضعيفه ، وبكلامهم في إعلاله ، ولا يرده ، بحيث أن القارىء يميل إليهم دونه ! فما أشبهه فيه بأسلوب الرازي في رده على المعتزلة في « تفسيره » ؛ يحكي شبهاتهم على أهل السنة ، ثم يعجز عن ردها !

والواقع أن النفس لم تطمئن لهذا الحديث ؛ لغرابته ، وشبهة الانقطاع بين زيد ابن الحسن وأبيه ، فإن هذا مات سنة (٥٠) وزيد في حدود (١٢٠) ، مما يبعد ثبوت سماعه منه . وأما ابن عباس فمات (٦٨) .

وأيضاً فـ (حسين بن زيد) أورده الذهبي في « المغني » ، وقال :

« قال أبو حاتم : تعرف وتنكر » .

وأيضاً فـ (زيد بن الحسن) نفسه على جلالته ، لم يوثقه غير ابن حبان (٤ / ٢٤٥) ، ولم يرو عنه كبير ثقة !

ومنه يتبين تساهل الهيثمي بقوله في كل من رواية الطبراني وأبي يعلى (١ / ٢٣٤) :

« وإسناده حسن » !

والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢١٥١ - (إنَّ أرواح المؤمنين في السَّماء السابعة ، ينظرون إلى منازلهم في الجنَّة) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٦٦) تعليقاً ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢ / ٢٧٠) عن أبي مقاتل السمرقندي : ثنا أبو سهل عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . آفتُه أبو مقاتل السمرقندي ؛ قال الذهبي :

« أحد التَّلفى ، اسمه حفص بن سلمة » .

وقال في « الأسماء » :

« وهَّاه قتيبةُ شديداً ، وكذَّبه ابن مهدي لكونه روى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « من زار قبر أُمِّه كان كعمرة » . وقال السليماني : حفص بن سلمة الفزاري صاحب كتاب « العالم والمتعلم » في عداد من يضع الحديث » .

وأبو سهل ؛ هو حسام بن مصك ؛ قال الحافظ :

« ضعيف يكاد يُترك » .

٢١٥٢ - (إن أرحم ما يكون العبد إذا وُضع في حُفرته) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٨١) عن محمد بن يونس : حدثنا أحمد بن مخلد الأهوازي : حدثنا نوح بن خالد عن يَغْنَم بن سالم عن أنس مرفوعاً . قال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : يَغْنَم بن سالم كذَّبوه » .

قلت : ونوح بن خالد لـم أعرفه . ولعلَّه وقع فيه تحريف ، فقد أعلَّه المناوي بأن فيه نوح بن سالم ، قال الذهبي : قال ابن معين : ليس بشيء .

وهو مـتـرجم في « الجـرح والتـعـديل » (٤ / ١ / ٤٨٥) ، لكن بيَّض فـيـه لشيوخه ولمن روى عنه .

ومحمد بن يونس ، وهو الكديمي ؛ وضَّاع .

٢١٥٣ ـ (ستُفتحُ مشارقُ الأرضِ ومغاربُها على أمَّتي ، ألا وعُمَّالها في النَّارِ ؛ إلا مَنِ اتَّقى الله ، وأدَّى الأمانة) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائــد الزهد » (ق ١ / ١ ـ عام و ٢٧٧ ـ ط) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٩٩) عن سيار : ثنا جعفر : ثنا حوشب عن الحسن ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، والحسن هو البصري ، وسيار هو ابن حاتم العنزي . قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

٢١٥٤ ـ (جزاءُ الغنيِّ من الفقير النَّصيحةُ والدُّعاء) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٨ / ٣٠٧) ، والطبراني (٢٥ / ١٦٢ / ٣٩٢) عن حبابة بنت عجلان الخُزاعية عن أمِّها عن أمِّ حفصٍ بنت جريرٍ عن أم حكيم بنت وادع قالت : قلت للنبي ﷺ : ما جزاءُ الغني من الفقير ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالمجاهيل : حبابة بنت عجلان لا تعرف هي ولا أمُّها ، ولا أمُّ حفص ؛ واسمها صفيَّةُ ؛ كما في « الميزان » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لأبي يعلى والطبراني في « الكبير » .

وقال المناوي في « الفيض » :

« قال الهيثمي : فيه رواية أربع نسوة بعضهنَّ عن بعض ، وهو مما يعزُّ وجودُه أهـ . أي : فيكون هذا من لطائف إسناده » .

قلت : هـذا انشغال بما لا يهمُّ عن المهمِّ ، وهـو بيان حـــاله في الـصحة أو الضعف !

٢١٥٥ ـ (إن المهـديَّ لا يخـرج حـتَّى تُقْتَلَ الـنَّفسُ الزَّكـيَّةُ ، فـإذا قُتلت النفسُ الزكيَّةُ ، غضب عليهم من في السَّماء ومن في الأرض ، فأتى النَّاسُ المهديَّ ، فزفُّوه كما تُزَفُّ العروسُ إلى زوجها ليلةَ عُرسها ، وهو يملأُ الأرض قسطاً وعدلاً ، وتُخـرج الأرض نباتها ، وتُمطر السماءُ مطرها ، وتنعُمُ أُمَّتي في ولايته نعمةً لم تنعمها قطّ) .

مـنكـر . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٥ / ١٩٩) : عبد الله بن نمير قال : حدثنا موسى الجُهني قـال : حدثني عمر بن قيس الماصر قـال : حدثني [مجاهد قـال : حدثني] فلان رجل من أصحاب النبي ﷺ : أن المهدي . . . إلخ .

قلت : وهذا متن منكر ، مع كونه موقوفاً ، وإسناده نظيف ، لا يبدو لي فيه علَّةٌ سوى الوقف ، وما بين المعقوفتين زيادة من نسخة (م) كما جاء في التَّعليق عليه ، ولم أدر ما هذه النسخة التي أشار إليها ، فإنه في أول المجلد السادس لم يذكر إلا نسختين ليس هذه إحداهما ، وصرَّح بأنَّه يرمز إلى الأولى منهما بـ (الأصل) وإلى الأُخرى بـ (النسخة) . وقد رأيته فـي المجـلد السادس (ص ٢٤) قـد صحَّح كلمة مـن الأصل ، وقـال فـي التعليق :

« من المحلى ، وفي (الأصل) و (النسخة) : « نسل » كذا » .

ونحوه في (ص ٢٨) .

ثم رأيته يقول (ص ٦١) :

« وفي (الأصل) و (م) للحسن الدين . . . والتصحيح من (المحلى) . . » .

وبذلك اندفع ما ألقى في النفس أوّل مرة أنه لعله يعني بهذا الرمز (م) « المحلى » ، ففي النفس من صحة هذه الزيادة في النسخة المشار إليها شيءٌ ، ولعلّها النسخة التي اعتمد عليها السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٥٨) ، فقد عزاه فيه لابن أبي شيبة عن مجاهد . . . وكذلك ذكره في « العرف الوردي في أخبار المهدي » (ص ٢٢٣ ج ٢) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

و (النفس الزكيَّة) لقب محمد بن عبد الله بن حسن الهاشمي ، وقد قيل : إن أهل بيته سمّوه بالمهدي [1] ، فلا يبعُد أن يكون هذا الأثر من وضع بعض أتباعه وأنصاره في قيد حياته إنذاراً لأعدائه ، أو بعيد وفاته ، وقد قتله أبو جعفر المنصور ، لّما خرج عليه بالمدينة ، فبعث إليه عيسى بن موسى فقتله . رحمه الله ، وعامل الظالمين بما يستحقون .

٢١٥٦ - (لا تفعلي يا قيلة ! إذا أردت أن تبتاعي شيئاً ، فاستامي به الذي تُريدين ، أُعطيتِ أو مُنعتِ ، وإذا أردت أن تبيعي شيئاً ، فاستامي الذي تُريدين ، أُعطيتِ أو مُنعتِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٤١٨) تعليقاً ، وابن

١ - انظر ترجمته في « الأعلام » للزركلي .

ماجه (٢ / ٢١) ، وابن سـعد (٨ / ٣١١) من طريق **يعلى بن شبيب عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن قَيلةَ أم بني نمار قالت** :

أتيت رسول الله ﷺ في بعض عُمَره عند المروةَ ، فقلت : يا رسول الله ، إني امرأة أبيعُ وأشتري ، فإذا أردت أن أبتاع الشّيءَ سُمْتُ به أقلَّ مما أريدُ ، ثم زدت ، ثم زدت حتَّى أبلغ الذي أريدُ ، وإذا أردت أن أبيع الشيءَ ، سمتُ به أكثر من الذي أريدُ ، ثم وضعتُ حتى أبلغ الذي أريدُ ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومنقطع ؛ قال البوصيري في « الزوائد » (٢ / ١٣٦) :

« قال المزِّي في « الأطراف » : ابن خُثيم عن قيلة فيه نظر . وقال الذهبي في « الكاشف » : قيلة أم رومان ، روى عنها ابن خثيم مرسلاً » .

قلت : ويعلى بن شبيب لين الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٢١٥٧ - (اتَّقُوا الله ، وصِلُوا الأرحام ، فإنه أبقى لكم في الدُّنيا ، وخيرٌ لكم في الآخرة) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٧ / ٥٢١ / ٨٤٢٢) : حدثنا بشرُ بن معاذ : حدثنا يزيدُ قال : حدثنا سعيدٌ عن قتادة ﴿ واتَّقُوا الله الَّذي تَسَاءَلُونَ به والأَرْحَامَ إنَّ الله كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً ﴾ : ذكر لنا أن نبي الله ﷺ كان يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير بشر ابن معاذ ، وهو صدوق . وسعيد هو ابن أبي عروبة . ويزيد هو ابن زُريع .

٢١٥٨ - (أخشى ما أخشى على أُمَّتي كِبَرَ البطن ، ومُداومَة النَّوم ، والكسلَ ، وضعفَ اليقينِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٨٨) من طريق الدارقطني عن محمد بن القاسم الأزدي عن الحسن بن علي بن محمد بن المغيرة عن محمد بن ثابت عن النعمان بن زائدة والنعمان بن سالم عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته محمد بن القاسم هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال أحمد والدارقطني : كذاب » . وقال الحافظ :

« كذبوه » .

وشيخه الحسن بن علي بن محمد بن المغيرة ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن ثابت ؛ الظاهر أنه ابن أسلم البناني ؛ ضعيف .

والنعمان بن زائدة ؛ لم أعرفه .

والحديث عزاه في الجامع للدارقطني في « الأفراد » ، وأعلَّه المناوي بابن القاسم .

٢١٥٩ - (اخلعُوا نعالَكم عند الطعام ، فإنها سنَّةٌ جميلةٌ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٣٥١) عن يحيى بن العلاء : حدثني موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيميٍّ عن أبيه عن أنس مرفوعاً .

سكت عليه الحاكم ، وتعقَّبه الذهبي بقوله :

« قلت : يحيى وشيخه متروكان » .

قلت : والأول أورده في « الضعفاء » ، وقال :

« قال أحمد : كذاب يضع الحديث » .

٢١٦٠ - (أخلِصْ دينَك ، يكفِكَ القليلُ من العمل) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٣٠٦) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣٢٣ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٤٤) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ص٣٠ - مصورة الجامعة الإسلاميّة) من طريق عبيد الله بن زَحر عن ابن أبي عمران عن عمرو بن مرّةَ عن معاذ بن جبل .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ عمرو بن مرة لم يدرك معاذاً ، بين وفاتيهما مئة سنة ، وبذلك أعلَّه البيهقي .

وعبيد الله بن زحر ؛ ضعيف .

وشيخه ابن أبي عمران اسمه خالد . لكن وقع في « المستدرك » : « الوليد ابنِ عمران » ، ولم أعرفه ، ولعلَّه تحرف على الحاكم أو أحد رواته . فقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٥١) من طريق النضر بن عبد الجبار : حدثنا إبراهيم عن خالد بن أبي عمران به .

وإبراهيم هذا لم أعرفه .

والحديث عزاه المنذري (١ / ٢٣) للحاكم ، وقال :

« وقال : صحيح الإسناد » .

ولم أر هذا التصحيح في نسخة « المستدرك » المطبوعة . ثم أشار إلى ردِّه بقوله : « كذا قال » .

٢١٦١ ـ (أخلِصُوا عبادةَ ربِّكم ، وأقيموا خمسكم ، وأدُّوا زكاةَ أموالكم ، طيِّبَةً بها أنفُسُكم ، وصُوموا شهرَكم ، وحُجُّوا بيتَكم ، تدخُلوا جنَّةَ ربِّكم . ويحرِّكُ يده) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٦٦) ، وابن عساكر (١٨ / ١٨٩ / ١ ـ ٢) عن صدقةَ بن عبد الله عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد عن أبي الدَّرداء :

أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ما عِصْمَةُ هذا الأمر ، وعُرَاه ، ووثائقه ؟ فقال رسول الله ﷺ وعقد : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، صدقة بن عبد الله ، وهو السمين ، قال الحافظ : « ضعيف » .

و أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال أحمد والبخاري : ضعيف جداً » .

والوضين بن عطاء سيِّىء الحفظ .

٢١٦٢ ـ (أدِّبُوا[1] أولادكم على ثلاث خصالٍ : على حُبِّ نبيِّكم ، وحبِّ أهل بيته ، وعلى قراءة القُرآن ، فإنَّ حَمَلَةَ القرآن في ظلِّ الله يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه ، مع أنبيائِه وأصفيائِه) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢٤/١/١) عن جعفر بن محمد بن الحسين : حدثنا حسن بن الحسين : حدثنا صالح بن [أبي] الأسود عن مُخارق بن عبد الرحمن عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي مرفوعاً .

(١) الأصل « أدمنوا » . كذا في المخطوطة التي هي بخط الحافظ ، وفي المصورة .

بيَّضَ له الحافظ في « مختصره » ، وإسناده ضعيف جداً ، فيه علل :

الأولى : مُخارق بن عبد الرحمن ؛ لم أجد له ترجمة .

الثانية : صالح بن أبي الأسود ؛ قال الذهبي :

« واهٍ » .

الثالثة : حسن بن الحسين ، هو العُرني الكوفي ؛ قال أبو حاتم :

« ليس بصدوق » .

الرابعة : جعفر بن محمد بن الحسين . الظاهر أنَّه الذي في « الميزان » :

« جعفر بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي عن يزيد بن هارون وأبي نعيم وغيرهما ، روى عنه شُريح بن عبد الكريم وغيره . قال الجوزقاني[1] في « الأباطيل » : مجروح » .

٢١٦٣ - (إنَّ أحبَّ الأعمالِ إلى الله بعد الفرائض إدخال السُّرور على المسلم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ١١٠٧٩) من طريق **إسماعيل بن عمرو البجلي** : نا **شريك** عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : .. فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضُّعفاء :

(١) كذا وقع في هذا المكان وغيره من « اللسان » بالزاي ، ورجح بعض المحققين أنه (الجورقاني) بالراء ، ورجحه بعضهم ، فانظر تفصيله في مقدمة « الأباطيل » للجورقاني بقلم محققه الأخ الفاضل عبد الرحمن الفريوائي (ص ٦٦ - ٧٠) .

ليث وهو ابن أبي سُليم ، وشَريك وهو ابن عبد الله القاضي ، وإسماعيل بن عمرو البجلي .

٢١٦٤ - (ما أحسَن القصدَ في الغِنى ، ما أحسنَ القصد في الفقر ، وأحسن القصد في العبادة) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٣٦٠٤ - كشف الأستار) من طريق إبراهيم بن محمد بن ميمون : ثنا سعيد بن حكيم عن مسلم بن حبيب عن بلال - يعني العبسي - عن حُذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وقال الحافظ ابن حجر في « زوائده » (ص ٣٢٤ - المصورة) :

« إسناد حسن » .

كذا قال ، وقد فتشت كتب القوم ، فلم أر لمسلم بن حبيب فيها ذكراً . وقد قال الهيثمي - وهو شيخه - في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٥٢) :

« ومسلم لم أجد من ذكره إلا ابن حبان في ترجمة سعيد الراوي عنه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ، وسعيد بن حكيم لم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٣٦١) ، ولم يرو عنه كبير أحد ، وقال أبو حاتم :

« شيخ » .

وإبراهيم بن محمد بن ميمون شيعيّ جلد . قال الذهبي :

« روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً » . ثم قال :

« إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً فاسمعه » .

ثم ساقه من روايته عن علي بن عابس في فضل علي رضي الله عنه . وهو إبراهيم بن محمد نفسه كما حققه الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« ونقلت من خطِّ شيخنا أبي الفضل (يعني العراقي) الحافظ أنَّ هذا الرجل ليس بثقة » .

قلت : وهذا معناه : أنَّ حديثه ضعيف جداً ، فالعجب من الحافظ كيف حسن إسناده وهذه حاله ، وشيخه سعيد بن حكيم في حكم المجهولين . والله أعلم .

وأما مسلم بن حبيب ؛ فقد تبين لي أنَّ سبب عدم معرفة الهيثمي إياه أنه وقع في اسمه تحريف ، فقد جاء في ترجمة سعيد من « الثقات » : « حبيب بن سليم » ، وفي نسخة كما أفاد محقّقه : « سليمان » مكان « سليم » ، وفاته أن هذا هو الصواب ، وقد ذكره ابن حبان أيضاً في « أتباع التابعين » (٦ / ١٨٢) ، فقال :

« حبيب بن سليم العبسي من أهل الكوفة ، روى عن بلال بن يحيى . روى عنه عبيد الله بن موسى وأبو نعيم » .

وعلق المحقق ، فقال :

« ومثله في « التاريخ الكبير » ، ووقع في الأصل : ـ سليمان ـ مصحفاً » .

قلت : وكذلك هو في « الجرح والتعديل » و « التهذيب » وغيره ، وهو من رجال ابن ماجه والترمذي ، وحسَّنَ له ، وقال الحافظ فيه :

« مقبول » .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف جداً ، وأنَّ تحسينه زلَّةُ عالم ، ولا سيما

وقد ذكر ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ٣٢٥ ـ ٣٢٦) عن أبي بكر البزّار أنّه قال عقب الحديث :

« لا نعرفه يُروى إلا من حديث حذيفة » .

ومع ذلك كلّه أورده الرفاعي في « مختصره » (٣ / ١٩٤) الذي زعم في مقدِّمته أنَّه التزم أن لا يذكر فيه إلا الصحيح من الحديث ! ومن جهله بهذا العلم ورجاله أنه اختصر قول ابن كثير : « وقال الحافظ أبو بكر البزار : حدثنا . . . إلخ بقوله : « روى أبو بكر عن حذيفة » . فعمَّى على القراء مُخرِّجه ، لأن المشهور في المصنفين بكنية أبي بكر إنما هو ابن أبي شيبة : عبد الله بن محمد صاحب « المصنف » ، فكان عليه أن يقول : « البزار » . رحمه الله وغفر لنا وله .

٢١٦٥ ـ (عليٌّ عَيْبَةُ علمي) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٠٤ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٢ / ١٦١ / ١) عن ضرار بن صُرَدٍ : نا يحيى بن عيسى بن يحيى الرَّملي عن الأعمش عن عباية عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند تالف ، ضرار هذا شيعيٌّ ، قال البخاري والنسائي :

« متروك » .

وكذبه ابن معين .

ومع ذلك أورد حديثه هذا السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عدي هذه !

٢١٦٦ - (إذا تزوّج أحدُكم ، ودخل على أهله ، فليضع يدَه على رأسها ، وليقل : اللَّهُمَّ بارك لي في أهلي ، وبارك لأهلي فيَّ ، وارزُقني منها ، وارزُقها منِّي ، واجمع بيننا ما جمعتَ في خيرٍ ، فإذا فرّقت بيننا ، ففرِّق على خيرٍ) .

موضوع . رواه الرئيس الثَّقفي في « الفوائد » (١٠ / ٧ / ١) عن مسلم بن عيسى بن مسلم الصَّفَّار المؤذن : ثنا عبد الله بن داود الخريبي : ثنا الأعمش عن شقيق عن الأسود عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، وآفتُه الصَّفار هذا ، فإنَّ رجاله كلهم ثقات غيره . قال الدارقطني :

« متروك » ؛ كما في « الميزان » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق الثَّقفي . وقال في « تلخيص المستدرك » عقب حديث في مناقب فاطمة من روايته :

« هذا من وضع مسلم بن عيسى » .

وسيأتي تخريجه في المجلد الحادي عشر برقم (٥٠٢٧) .

٢١٦٧ - (لا وضُوء لمن لم يصلِّ عليَّ) .

منكر . رواه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي » ﷺ (٦١ / ٨٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٤٧ / ٥٦٩٧) ، وابن حجر في « نتائج الأفكار » (٥٤ / ١) من طريقين عن عبد المهيمن بن العباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، ثم قال ابن حجر :

« هذا حديث غريب ، ولفظ المتن أغرب ، وأخرجه الطبراني ، وعبد المهيمن ضعيف ، والمحفوظ عنه بهذا الإسناد : « لا صلاة إلا بوضوء ، ولا وضُوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . أخرجه ابن ماجه ، وأخرجه الطبراني عن أُبَيّ بن العباس ، وهو أخو عبد المهيمن » .

قلت : وبنحوه رواه الروياني في « مسنده » (٢٠٠ / ٢) من طريق **محمد بن عمر** : نا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة عن عباس بن سهل به ، وزاد :

« ولا صلاة لمن لم يصلِّ على نبي الله ﷺ ، ولا صلاةَ لمن لا يحب الأنصارَ » .

وهذا إسناد واهٍ بمرّة . محمد بن عمر ؛ هو الواقدي .

وشيخه عبد الحكيم روى عنه ابن المبارك وغيره من الثقات ، ووثقه أبو حاتم وغيره كما بينت في كتابي « تيسير الانتفاع » ، وخفي حاله على بعض الحفاظ ، فقال العقيلي (٣ / ١٠٣) :

« لا يعرف إلا بالواقدي » ! وأقره الذهبي في « الميزان » ! وقال :

« صويلح ، قال الدارقطني : مُقِل ؛ يعتبر به » !

قلت : وهذه الترجمة لم ترد في « لسان الحافظ » ، وهي على شرطه .

وبالجملة ، فآفة هذه الطريق الواقدي .

وأما ما عزاه الحافظ لابن ماجه والطبراني ، فهو محفوظ ـ كما قال ـ لشواهده ، وقد حسنته في « الإرواء » (١ / ١٢٢ / ٨١) وغيره ، لكن صنيع الحافظ يشعر بأنه ليس عندهما حديث الترجمة ، والواقع خلافه فهو عندهما بعد الفقرة الثانية ، برقم

(٤٠٠) عند ابن ماجه ، و (٥٦٩٩) عند الطبراني . وكذلك رواه الحاكم (١/٢٦٩) ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عبد المهيمن واهٍ » .

٢١٦٨ ـ (لا يَلَغْ أحدُكم كما يَلَغُ الكلبُ ، ولا يشربْ باليد الواحدةِ كما يشربُ القومُ الَّذين سخِطَ الله عليهم ، ولا يشربْ بالليل في إناء حتى يحرّكه إلا أن يكون إناءً مخمَّراً ، ومن شربَ بيده وهو يقدر على إناء يريد التَّواضع ؛ كتب الله له بعدد أصابعه حسنات ، وهو إناءُ عيسى بن مريم عليهما السلام ، إذ طرح القدح ، فقال : أُفٍّ ، هذا مع الدنيا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٤٣١) من طريق بقية عن مسلم بن عبد الله عن زياد بن عبد الله عن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده قال :

نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب على بطوننا ـ وهو الكرع ـ ونهانا أن نغترف باليد الواحدة ؛ وقال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . قال السِّندي :

« وفي الزوائد : في إسناده بقية ، وهو مدلس ، وقد عنعنه . وقال الدَّميري : هذا حديث منكر ، وزياد بن عبد الله المذكور لا يكاد يُعرف » .

٢١٦٩ ـ (لا يموتن أحدُكم إلا وهو يحسنُ الظنَّ بالله عز وجل ، فإن قوماً قد أرداهم سوءُ ظنِّهم بالله ، فقال لهم : ﴿ ذلكُم ظنُّكُمُ الذي ظَنَنْتُم بِرَبِّكُم أرداكُم فأصبحتُم مِن الخاسرين ﴾) .

ضعيف . رواه أحمد (٣ / ٣٩٠ ـ ٣٩١) ، وابن أبي الدنيا في « حسن الظن بالله » (١ / ١٨٣ / ١) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

وابن أبي ليلى ، واسمه محمد بن عبد الرحمن ؛ ضعيف .

والجملة الأولى منه صحيحة ، أخرجها مسلم (٨ / ١٦٥) ، وأحمد ، وغيرهما من طريقين ـ أحدهما عن أبي الزبير ـ عن جابر . وصرح بسماعه منه في رواية لأحمد (٣ / ٣٣٤) ، وسنده صحيح على شرطهما .

٢١٧٠ ـ (من اقتصدَ أغناه الله ، ومن بَذَّر أفقره الله ، ومن تواضع رفعه الله ، ومن تجبَّر قصمه الله) .

ضعيف . أخرجه البزار في « كشف الأستار » (٤ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣) ، ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (٦٦ / ٢) : حدثنا عمران بن هارون البصري ـ وكان شيخاً مستوراً ، وكان عنده هذا الحديث وحده ، وكان الناس ينتابونه في هذا الحديث ، وكانوا يكتبون عنه قبل أن نولد ـ قال : ثنا عبد الله بن محمد القُرشي : ثنا محمد بن طلحة بن يحيى بن طلحة عن أبيه عن جده عن طلحة بن عبيد الله ، قال :

تَمَشَّى معنا رسول الله ﷺ بمكة وهو صائم ، فأجهده الصوم ، فحلبنا له ناقةً لنا في قعْبٍ ، وصببنا عليه عَسلاً ؛ نكرم به رسول الله ﷺ عند فطره ، فلما : غابت الشمس ناولناه القعبَ ، فلما ذاقه ، قال بيده ، كأنه يقول : ما هذا ؟ قلنا : لبناً وعسلاً ، أردنا أن نكرِمك به ، أحسبه قال : « أكرمك الله بما أكرمتني » ، أو دعوة هذا معناها ، ثم قال : . . فذكره . وقال :

« لم نسمعه إلا من عمران » .

قال الحافظ في « مختصره » (ص ٣٢٤ / المصورة) :

« وعمران وشيخه مجهولان » .

وكذا قال الذهبي في « الميزان » .

قلت : وغفلا عن شيخ الشيخ (محمد بن طلحة بن يحيى) ، فإنه مجهول أيضاً لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وقد أورده الحافظ في « تهذيبه » تمييزاً ، وقال :

« وعنه عبد الله بن محمد القرشي ، قال ابن القطان : لا يعرف حاله » .

وكذا قال في « التقريب » ، فهو مجهول العين كما هو ظاهر ، وقد أشار الهيثمي إلى جهالة هؤلاء الثلاثة إشارة لطيفة ، فقال (١٠ / ٢٥٣) :

« رواه البزار ، وفيه ممن أعرفه اثنان » ! يعني طلحة بن يحيى وأباه .

(تنبيه) : سقط هذا الحديث من مطبوعة « مختصر الزوائد » مع نحو خمسة أحاديث أخرى ، محلها فيها عقب الحديث (٢٢٩٤) ، وهو في « البحر الزخار » (٣ / ١٦٠ - ١٦١) .

٢١٧١ - (أمرتُ بحبِّ أربعةٍ من أصحابي ، وأخبرني الله تعالى أنَّه يحبُّهم . قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : عليٌّ ، وأبو ذر الغفاري ، وسلمان الفارسي ، والمقداد بن الأسود الكندي) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٣٥٦) ، وفي « الفضائل » (٢ / ٦٨٩ / ١١٧٦) ، والروياني في « مسنده » (٤ / ٢) عن شريك عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . أبو ربيعة ؛ اسمه عمر بن ربيعة ، قال أبو حاتم : « منكر الحديث » .

وشريك ، وهو ابن عبد الله القاضي ؛ ضعيف سيِّىء الحفظ .

٢١٧٢ - (إنَّما الخاتم لهذه وهذه . يعني الخِنصرَ والبنصرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الروياني في « مسنده » (٢٣ / ١٠٦ / ١) عن الحسن بن ندبة عن محمد بن عبيد الله عن سعيد بن أبي بُردة عن أبيه عن جدِّه أبي موسى قال :

« رآني رسول الله ﷺ وأنا أقلب خاتمي في السَّبابة والوسطى ، فقال : . . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، محمد بن عبيد الله الظَّاهر أنه العررمي ، وهو متروك ، والحسن بن ندبة لم أعرفه .

والحديث قال الهيثمي (٥ / ١٥٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبيد الله ، فإن كان العرزمي ؛ فهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » .

وقد عارضه حديث علي رضي الله عنه :

« نهاني أن أتختم في هذه وهذه . يعني الخنصر والإبهام » .

ولكنه شاذ لا يصح ، والصحيح بلفظ :

« هذه أو هذه ، السبابة أو الوسطى » ، هكذا على الشك رواه مسلم وغيره ، كما سيأتي تحقيق ذلك كله برقم (٥٤٩٩) . وقد صح أن النبي ﷺ تختم في خنصره . رواه البخاري (٥٨٧٤) وغيره . انظر « الإرواء » (٣ / ٢٩٨) .

٢١٧٣ - (إن أكبرَ الكبائر الإشراكُ بالله ، وعقوقُ الوالدين ، ومنعُ فضلِ الماء ، ومَنعُ الفحل) .

ضعيف . رواه البزار (١ / ٧١) عن صالح بن حيان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال :

« لا نعلم رفعه إلا بريدة ، ولا رواه عن صالح إلا عمر » .

قلت : عمر ؛ هو ابن علي المقدمي ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، لكنه كان يدلس تدليساً شديداً كما في « التقريب » ، وهذا النوع من التدليس يعني أنه لو صرح المدلس بالتحديث فذلك مما لا يفيد الاتصال ، فراجع ترجمته في « التهذيب » ، إلا أن هذا ليس هو علة الحديث ، وإنما هو صالح بن حيان ، وبه أعلّه الهيثمي ، فقال (١ / ١٠٥) .

« رواه البزار ، وفيه صالح بن حيان ، وهو ضعيف ، ولم يوثقه أحد » .

قلت : ولذا جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » ، وقال الذهبي في « المغني » :

« قال النسائي وغيره : متروك » .

وإنما خرجت الحديث هنا من أجل النصف الثاني منه ، وإلا فأوله معروف الصحة من حديث أبي بكرة وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام » (٢٥٧) .

٢١٧٤ - (الكذبُ كلُّه إثمٌ ؛ إلا ما نُفع به مسلمٌ ، أو دُفع به عن دِيْنٍ) .

ضعيف . أخرجه الروياني (٢٤ / ١٢٦ / ٢) ، والبزار (٢٠٦١ - كشف) عن

رشدين بن سعد عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عُتبة بن حميد عن هُبيرةَ بن عبد الرحمن الهمداني عن أبي أسماءَ الرَّحبيِّ عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم .

هبيرةُ بن عبد الرحمن الهمداني لم أعرفه .

وعتبة بن حميد ؛ هو أبو معاوية البصري ؛ صدوق له أوهام ، كما في « التقريب » .

وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم ؛ هو الأفريقي ؛ ضعيف .

ومثله رشدين بن سعد .

والحديث بيَّض المناوي لإسناده فلم يتكلَّم عليه بشيء ، وإنَّما قال :

« رمز المؤلف لحُسنه » ! .

ثم اغترَّ به وقلَّده ، فقال في « التيسير » :

« الروياني بإسناد حسن » !!

٢١٧٥ - (رأس الدِّين النَّصيحة ، قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ، ولدينه ، ولأئمَّة المسلمين ، وللمسلمين عامة) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٠) ، وابن أبي عاصم في « السنَّة » (١٠٩٥ - بتحقيقي) ، والثقفي في « الثقفيات » (٥ / ٢٦ / ١ - نسخة السفرجلاني) ، والروياني في « مسنده » (١٣٥ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٦ - ١٠٧ - معارف) عن أيوب بن سويد : حدثني أُميةُ

ابن يزيد عن أبي مصبِّح الحمصي عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف : أيوب بن سويد ضعيف ، وقال البخاري عقبه :

« يتكلمون فيه » .

قال الذهبي في « الميزان » بعد أن حكى تضعيفه عن جمعٍ من الأئمة :

« والعجب من ابن حبان ذكره في « الثقات » ، فلم يصنع جيداً ، وقال : رديءُ الحفظ » .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (١ / ٨٧) ، وقال :

« وهو ضعيف لا يحتج به » .

و (أمية بن يزيد) وهو القرشي الشامي ، قال البخاري :

« قال يحيى بن حسان : هو أمية بن أبي عثمان ـ وذكر من فضله » .

وأورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٣٠٢) ، وقال :

« روى عن أبي المصبح ومكحول ، روى عنه أيوب بن سويد وبقية بن الوليد وابن المبارك » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦/٧٠) .

والمحفوظ في هذا الحديث بلفظ :

« إنَّما الدين النصيحة . . . لله ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة السلمين ، وعامّتهم » .

أخرجه مسلم ، وغيره كالروياني (٢٦٢ / ٢) عن تميم الداري .

٢١٧٦ - (لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا . يعني أهل الذِّمَّةِ) .

باطل لا أصل له في شيء من كتب السنة ، وإنما يذكره بعض الفُقهاء المتأخِّرين ممَّن لا درايةَ لهم في الحديث . قال الزيلعي في « نصب الراية لأحاديث الهداية » (٤ / ٥٥) :

« قال المصنف : وأهل الذِّمة في المُبايعات كالمسلمين ، لقوله عليه السلام في ذلك الحديث : فأعلمهم أنَّ لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم . قلت : لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف ، ولم يتقدَّم في هذا المعنى إلا حديث معاذ ، وهو في « كتاب الزَّكاة » ، وحديث بريدةَ وهو في « كتاب السير » ، وليس فيهما ذلك » .

وأقره الحافظ في « الدراية » (٢ / ١٦٢) .

قلت : وقد جاء ما يشهدُ ببطلان الحديث ، فقد ثبت أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » ليس في أهل الذمة ، وإنما في الذين أسلموا من أهل الكتاب والمشركين ، كما جاء في حديث سلمان وغيره ، رواه مسلم وغيره . وهو مخرج في « الإرواء » (١٢٤٧) وغيره .

وإن مما يؤكد بطلانه مخالفته لنصوص أخرى قطعية كقوله تعالى :

﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين . ما لكم كيف تحكمون﴾ ، وقوله ﷺ :

« لا يُقتَل مسلمٌ بكافر » ، وقوله :

« للمسلم على المسلم خمس : إذا لقيته فسلم عليه . . » الحديث ، وقوله :

« لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام . . » .

وكل هذه الأحاديث مما اتفق العلماء على صحتها .

ومن هنا يظهر جلياً صدق عنوان كتابنا هذا في الأحاديث الضعيفة : « وأثرها السيىء في الأمة » ، فطالما صرفَتْ كثيراً منهم على مر الدهور والعصور عن دينهم ، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام والأخلاق والسلوك ، وليس ذاك في العامة فقط ، بل وفي بعض الخاصة ، وها هو المثال بين يديك ، فإن هذا الحديث الباطل ، قد تلقاه بالقبول بعض الدعاة والكتّاب الإسلاميين ، وأشاعوه بين الشباب المسلم في كتاباتهم ومحاضراتهم ، وبنوا عليه من الأحكام ما لم يقل به عالم من قبل ! فهذا هو كاتبهم الكبير الشيخ محمد الغزالي يقول فيما سماه بـ « السنة النبوية . . . » (ص ١٨) :

« وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين ومشاركينا في المجتمع : لهم ما لنا وعليهم ما علينا . فكيف يهدر دم قتيلهم ؟ ! » .

وهو تابع في ذلك للأستاذ حسن البنا رحمه الله ، فهو الذي أذاعه بين شباب الأخوان وغيرهم ، وهذا هو سيد قطب عفا الله عنه يقول مثله ، ولكن بجرأة بالغة على تصحيح الباطل :

« وهؤلاء لهم ما لنا وعليهم ما علينا بنص الإسلام الصحيح » !!

كذا في كتابه « السلام العالمي » (ص ١٣٥ ـ طبع مكتبة وهبة الثانية) .

وقد جرى على هذه الوتيرة من المخالفة للنصوص الصحيحة ، اعتماداً على الأحاديث الضعيفة غير هؤلاء كثير من الكتاب المعاصرين ، لجهلهم بالسنة ، وتقليدهم لبعض الآراء المذهبية ، ومن هؤلاء الأستاذ المودودي رحمه الله ، وقد تقدم الرد عليه في تسويته بين المسلم والذمي في الحقوق العامة تحت الحديث المتقدم برقم (٤٦٠) .

وإن مما يحسن لفت النظر إليه أن الأحناف الذين تفردوا بهذا الحديث الباطل ،

لم يأخذوا به إلا في المبايعات كما تقدم ذكره عن كتابهم « الهداية » ، خلافاً لهؤلاء الكتّاب الذي توسعوا في تطبيقه توسعاً خالفوا به جميع العلماء . فاعتبروا يـا أولي الألباب !

بعد كتابة هذا أخبرني أحد الأخوان بأن هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه برقم (١١٠٣) ، ولدى المقابلة وجدت هنا من الفوائد ما لم يذكر هناك ، فبدا لي الإبقاء عليه وعدم حذفه . وبالله التوفيق .

٢١٧٧ - (إنَّ أخوفَ ما أخافُ على أمَّتي الهَوى وطولَ الأملِ ، فأمَّا الهوى ؛ فيصدُّ عن الحقِّ ، وأمَّا طولُ الأمل ؛ فينسي الآخرةَ ، وهذه الدُّنيا مرتحِلةٌ ، وهذه الآخرة قادمةٌ ، ولكلٍّ واحدةٍ منها بَنُونَ ، فكونُوا بني الآخرة ، ولا تكونوا من بني الدُّنيا ، فإنَّكم اليومَ في دار العمل ، وأنتم غداً في دار جزاءٍ ولا عملَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « قصر الأمل » (١ / ١ / ٢) ، وأبو بكر الشافعي في « مجلسان » (٢ / ١ - ٢) ، وعبد الرحمن بن أبي شريح الأنصاري في « الأحاديث المائة » (١ / ٢١ / ٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٣٢٨) كلهم من طرق عن علي بن علي اللَّهبي قال : حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ اللهبي هذا ؛ قال في « الميزان » :

« له مناكير . قاله أحمد ، وقال أبو حاتم والنسائي : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء » .

وأورده الدارقطني في « الضعفاء والمتروكين » (ص ١٣٤ / ٤٠٨) .

وذكر المناوي عن العراقي أنَّه قال : « سنده ضعيف » . وذكر أن الحاكم رواه أيضاً .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عساكر والديلمي عن جابر بتمامه ، وعزى الجملة الأولى منه لابن عدي . وعزاه في « أخوف ما ... » منه لابن النجار عنه ، ولابن عساكر عن عليٍّ موقوفاً ، وقال :

« وفيه يحيى بن مسلمة بن قعنب ، قال العقيلي : حدث بالمناكير » .

وذكره مختصراً عن علي مرفوعاً بلفظ :

« إن أشدَّ ما أتخوف عليكم .. » ، وقال :

« رواه ابن النجار » .

وفاته أنَّه رواه مَنْ هو أعلى وأشهر منه ، وهو ابن أبي الدنيا في « قصر الأمل » (١ / ١ / ٢) من طريق محمد بن الحسن الأزدي : حدثني اليمان بن حذيفة عن علي بن أبي حنظلة مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

١ ـ علي بن أبي حنظلة ؛ وأبوه لم أجد لهما ترجمة ، وقال ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٣٢٩) :

« ليسا بمعروفين » .

٢ ـ اليمان بن حذيفة ؛ ذكره الدارقطني في « الضعفاء والمتروكين » (١٨٢ / ٦٠٨) ، وذكر أنَّه بصري ، وقال :

« وقيل : يمان أبو حذيفة » .

وقال الذهبي في « الميزان » :

« قلت : هو ابن المغيرة ، وسيأتي ، وقد اختلف في أبيه » .

ثم قـال :

« يمان بن المغيرة أبو حذيفة العنزي عن عبد الكريم أبي أمية ، وعنه حجاج بن نُصير ، قال البخاري : منكر الحديث . وقال يحيى : ليس حديثه بشيء » .

قلت : وهذا من رجال « التهذيب » ، وقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

ولم يتعـرَّض لذكر الذي قبلَه ، وقـد فرَّق بينهـما الدارقطني ، فـذكره قـبل المترجم ، والله أعلم .

٣ ـ محمد بن الحسن الأزدي ، ويقال الأسدي ؛ صدوق فيه لـين ؛ كمـا فـي « التقريب » .

والحديث هذا قد أخرجه ابن الجوزي أيضاً في « العلل » من طريق ابن أبي الدنيا بسنده المذكور ، لكن بتمامه كحديث الترجمة ، وقال في كل منهما :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ » .

ثم تكلم عليهما بنحو ما ذكرنا .

هـذا ، وقـد روي حديثُ عليٍّ الموقوف مـن غير طريـق ابن قعنب ، أخـرجه ابـن المبـارك فـي « الزهـــد » (٨٦ / ٢٥٥) ، وابـن أبـي شيبـة فـي « المصنف » (١٣ / ٢٨١) ، وأحمـد في « الزهـد » (ص ١٣٠) ، وابن أبـي الدنيـا أيضـاً في

« قصر الأمل » ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧٦/١) من طريق مهاجر العامري ، قال : قال علي بن أبي طالب به . وعلّق بعضه البخاري في « صحيحه » (٨١ - الرقاق / ٤ - باب الأمل) ، وقال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٢٣٦) :

« ومهاجر العامري ما عرفتُ حاله » .

قلت : هو معروف ، وقد نسبه أبو نعيم في روايته فقال : « مهاجر بن عمير » ، ومن المحتمل أن يكون هو الذي في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٣٨٢) و « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٢٦١) :

« مهاجر بن عميرة ، روى عن علي ، روى عنه عدي بن ثابت الأنصاري » .

وكذا ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ٤٢٨) ، وساق له أثراً آخر عن علي في ضرب الشارب وإيجاعه .

ويحتمل احتمالاً كبيراً أن يكون هو الذي في « التاريخ » أيضاً (٤ / ١ / ٣٨١) :

« مهاجر بن شماس العامري عن عمه . روى عنه فضيلُ بن غزوان » .

وهذا ذكره ابن حبان في « ثقات أتباع التابعين » (٩ / ١٧٩) .

وقد جزم بأنّه هو ابنُ أبي حاتم ، وأنا أنقل كلامه لما فيه من الفائدة العزيزة التي خفيت على الحافظ ابن حجر رحمه الله ، فقال بعد ترجمة ابن عميرة بثلاث تراجم :

« مهاجر بن شماس ، وهو مهاجر العامري ، كوفي ، روى عن عمه ، روى عنه فضيل بن غزوان ، ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : مهاجر العامري ثقة » .

قلت : وعلى هذا ، فإسناد ابن أبي شيبة وغيره ثقات ، فهو صحيح إن كان العامري سمعه من علي ، لكن قوله فيه : « قال : قال علي » صورته صورة المرسل ، ويؤيده إيرادُ ابن حبان للعامري في أتباع التابعين . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يصحُّ ، لا مرفوعاً ، ولا موقوفاً .

(تنبيه) : قال الماوردي في « الأمثال » (١٠٤) :

« روى اليماني عن حذيفة عن علي بن أبي حفصة عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : . . . » ، فذكر الحديث مرفوعاً .

فخرجه محققه الدكتور فؤاد باختصار نقلاً عن غيره ، كما هي عادتُه من حديث علي وجابر ، من « كنز العمال » ، ثم قال : قال العراقي في « المغني » :

« وكلاهما ضعيف » .

ولم يتكلم على الخطأ الذي وقع في اسم الراوي عن علي بن أبي حفصة في « الأمثال » كما رأيت : « اليماني عن حذيفة » ! والصواب : « اليمان بن حذيفة » كما تقدم في تخريجنا ، وهذا إنَّما يدل على أن الدكتور ليس له فيه من التحقيق الذي نسبه لنفسه إلا الاسم ! والأدلَّة على هذا كثيرة ، وقد ذُكر بعضها في غير موضع ، وانظر مثلاً الحديث (١٢٢٦) .

٢١٧٨ - (﴿ إدبار النجوم ﴾ : الركعتان قبل الفجر ، و ﴿ إدبار السجود ﴾ : الركعتان بعد المغرب) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٢٢) عن محمد بن فضيل عن رشدين ابن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : فذكره ، وقال :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث محمد بن

فضيل عن رشدين بن كريب . وسألت محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) عن محمد ورشدين بن كريب أيهما أوثق ؟ قال : ما أقربهما ! ومحمد عندي أرجح ، وسألت عبد الله بن عبد الرحمن (يعني الدارمي) عن هذا؟ فقال : ما أقربهما عندي ، ورشدين بن كريب أرجحهما عندي . والقول عندي ما قال أبو محمد (يعني الدارمي) ، ورشدين أرجح من محمد وأقدم ، وقد أدرك رشدين ابنَ عباس ورآه » .

قلت : والصواب الذي لا شك فيه عندنا أن الأرجح محمد بن فضيل ، كيف لا وهو قد احتج به الشيخان وغيرهما ، وأما رشدين فمتفق على تضعيفه .

وبعد كتابة هذا تبيَّنت أن المفاضلة المذكورة ليست بين محمد بن فضيل ورشدين ، وإنما هي بين محمد بن كريب وأخيه رشدين ، وعليه فصواب العبارة :

« . . . عن محمد ورشدين ابْنَي - بالتثنية - كريب » .

ثم إن الحديث قد رواه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٢٩) عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب والحسن بن علي ، وعن أصحاب رسول الله ﷺ موقوفاً عليهم ، فالظاهر أن رشدين وهم في رفعه ، فالصواب الوقف . والله أعلم .

٢١٧٩ - (ادفِنُوا دماءَكم ، وأشعارَكم ، وأظفارَكم ، لا تلعب بها السَّحَرةُ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٩) عن الحسن بن الحسين بن دوما : حدثنا أبو سعيد بن رُميح : حدثنا محمد بن عقيل : حدثني إبراهيم بن محمد ابن الحسين : حدثنا أبي : حدثنا عيسى بن موسى عن الحسن بن دينار عن مقاتل بن حيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : الحسن بن دينار   وابن رميح   وابن دوما   » !

قلت : كذا في الأصل ، وكذا هو في نسخة « مختصر الديلمي » التي هي بخط الحافظ ، ويكثر مثل هذا البياض فيه ، وكأنه كان لا يستحضر بدقة حالة هؤلاء الرُّواة ، فيبيّض لهم إلى أن يُراجع ، ثم عاجلته المنيَّة ، فلم يتمكن من ذلك .

والإسناد واهٍ بمرّة ، فإن الحسن بن دينار ؛ كذبه أحمد ويحيى وأبو خيثمة وغيرهم .

وابن دوما ؛ اتهمه الخطيب بتزوير سماعه ، فقال في ترجمته (٧ / ٣٠٠) :

« كتبنا عنه ، وكان كثير السماع ، إلا أنَّه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن سماعه » .

وشيخه ابن رميح ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الخطيب في شيوخ ابن دوما .

٢١٨٠ - (ادفنه ، لا يبحث عنه كلبٌ . يعني دم الحِجَامَةِ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٤٤٨) : أخبرنا محمد بن مقاتل ، قال : أخبرنا عبد الله بن المبارك قال : أخبرنا الأوزاعي عن هارون بن رئاب أن رسول الله ﷺ احتجم ، ثم قال لرجل : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ؛ بل إعضاله ، فإن هارون بن رئاب قد اختُلف في سماعه من أنس ، فإذا لم يثبت سماعه منه ترجح الإعضال ، لأن أنساً متأخر الوفاة كما هو معروف ، فإذا لم يسمع منه ، فلأنْ لا يصح له السماع من غيره أولى .

ومحمد بن مقاتل ؛ هو المروزي ، وهو ثقة ، وكذلك من فوقه .

٢١٨١ - (ادفنوا الأظفار والدَّم والشَّعر ، فإنَّه ميتةٌ) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « التحقيق في مسائل التعليق » (١/١٧/١) من طريق ابن عدي ، وهذا في « الكامل » (٢١٩ / ١) بسنده عن **عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد** قال : حدثني أبي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال ابن الجوزي :

« قال ابن عدي : لعبد الله بن عبد العزيز أحاديث لم يُتابع عليها . قال أبو حاتم الرازي : أحاديثه منكرة ، وليس محله الصدق عندي ، وقال علي بن الحسين ابن الجنيد : لا يساوي فلساً ، يحدِّث بأحاديث كذب » .

٢١٨٢ - (أُدْمان في إناء ! لا آكُلُه ولا أُحَرِّمُه) .

ضعيف . رواه الحاكم (٤ / ١٢٢) ، والضياء في « المختارة » (١٣١ / ٢) عن عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب : ثنا عمي **صالح بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب** : حدثني عبد السلام بن شعيب عن أبيه عن أنس قال :

أُتيَ النبي ﷺ بقَعْبٍ أو قدح فيه لبنٌ وعسلٌ ، فقال : فذكره . وقال الضياء :

« سُئِلَ البخاري عنه فأنكره » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر ، ولم أر فيهم مجروحاً » .

قلت : لكن يكفي أن يكون فيهم من يُجهل ، وهو صالح بن عبد الكبير ، فقد قال الذهبي نفسه في « الميزان » :

« ما علمت له راوياً غير ابن أخيه عبد القدوس بن محمد » .

قلت : ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

٢١٨٣ - (إن الله يحبُّ أن تعدِلُوا بين أولادِكم ، كما يحبُّ أن تعدِلُوا بين أنفُسكم) .

ضعيف جداً . رواه الدارقطني في « السنن » (ص ٣٠٦) عن جابر عن الشعبي عن النعمان :

« أنَّ أُمَّه أرادت أباه بشيراً على أن يُعطي النعمان ابنه حائطاً من نخلٍ ، ففعل ، فقال : من أُشهد لكِ ؟ فقالت : النبيَّ ﷺ . فأتى النبي ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال النبيُّ ﷺ : لك ولد غيرُه ؟ قال : نعم ، قال : فأَعْطَيْتَهم كما أعطيتَه ؟ قال : لا ، قال : ليس مثلي يشهد على هذا ، إن الله تعالى . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - متروك .

وروي بلفظ :

« اعدلوا بين أولادكم في النِّحَلِ كما تحبُّون أن يُساوُوا بينكم في البِرِّ » .

رواه تمام في « الفوائد » (٤٦ / ٢) عن آدم بن أبي إياس : ثنا ورقاءُ عن جابر عن الشَّعبي ، وورقاء عن المغيرة عن الشَّعبي ، وورقاء عن حصين عن الشَّعبي ، وشعبة عن مجالد عن الشَّعبي عن النعمان بن بشير أنه كان يقول :

أراد أبي أن يُنحِلَني شيئاً ، ويُشهِد رسولَ الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : أكُلَّ ولدك نحلت مثلَه ؟ قال : لا ، قال رسول الله ﷺ : فإنِّي لا أشهد عليه إذاً ، ثم قال : . . فذكره .

فلينظر لمن هذا اللفظ من بين هذه الطرق الثلاث عن الشعبي ، جابر أو المغيرة أو مجالد ، وجابر قد عرفت حاله ، ومجالد ، وهو ابن سعيد ؛ ليس بالقوي ، وأما المغيرة ؛ وهو ابن مقسم الضبي ؛ فهو ثقة من رجال الشيخين ، ولكنه مدلس ، فالطرق هذه معلولة .

وأما الطريق الرابع : (ورقاء عن حصين) فهو غريب ، ففي الرواة ثلاثة (حصين) كلهم يروون عن الشعبي ، أحدهم ثقة ، وهو ابن عبد الرحمن السلمي ، والآخران مجهولان ، ومع ذلك لم يذكروا (ورقاء) في الرواة عن أحدهم !

وعلى كل حال ، فالحديث عند الشيخين من طرق عن الشعبي بألفاظ متقاربة ، ليس في شيء منها قوله : « كما يحب أن . . . . » ، أو « كما تحبون أن . . . » . والله أعلم .

٢١٨٤ - (إن الأذان سهلٌ سمحٌ ، فإن كان أذانُك سهلاً ، وإلا فلا تُؤذِّن) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » (٣٢٥ / ٢) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٣٧) ، والدارقطني (١٩٧) عن إسحاق بن أبي يحيى الكعبي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال :

« كان لرسول الله ﷺ مؤذن يطرب ، فقال رسول الله ﷺ : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الكعبي هذا ؛ قال الذهبي :

« هالك ، يأتي بالمناكير عن الأثبات . . . ومن مناكيره عن ابن جريج . . . » .

فذكر هذا الحديث . وقال ابن حبان عقبه :

« ليس لهذا الحديث أصل عن رسول الله ﷺ » .

٢١٨٥ - ([أدَّبني] ربِّي ، ونشأتُ في بني سعدٍ) .

ضعيف . رواه الجرجاني (١٤٧) عن الحسن بن يحيى بن نصر بـ (طوس) : حدثنا العباس بن عيسى العُقيلي قال : حدثني محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب الزبيري : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الزهري عن أبيه عن جده ، قال :

قال رجل من بني سليل : يا رسول الله أيُدالِكُ الرجلُ امرأتَه ؟ قال : « نعم إذا كان مُلفجاً » ، فقال له أبو بكر : يا رسول الله ما قال لك ، وما قلت له ؟ قال له رسول الله ﷺ :

« إنه قال : أيُماطل الرّجُل أهله ؟ فقلت له : نعم ؛ إذا كان مفلساً » ، فقال أبو بكر : يا رسول الله ، لقد طُفت في العرب ، وسمعت فُصحاءَهم ، فما سمعتُ أفصح منك ، فمن أدَّبك ؟ قال : « ربِّي . . . » الحديث .

أورده في ترجمة الحسن بن يحيى هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ إلا وصفه بأنه كان من أهل السنة ، ومن فوقه لم أعرف أحداً منهم سوى الزبيري ، وهو صدوق مترجم في « التهذيب » ، ومن طريق شيخه أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » كما في « الجامع الكبير » (١ / ٢٩ / ١) للسيوطي ، ونقل عنه المناوي أنه قال :

« سنده ضعيف » .

وروي بلفظ « أدَّبني ربي وأحسن تأديبي » . ولا يعرف له إسناد ثابت ، لكن المعنى صحيح ، كما قال ابن تيمية في « المجموع » (١٨ / ٣٧٥) .

٢١٨٦ - (من أكل كراءَ بيوت مكَّةَ ؛ أكل ناراً) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (٢٨٩) عن محمد بن أبي السري : نا المعتمر ابن سليمان عن ابن إسرائيل عن عبيد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو - رفع الحديث - قال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبيد الله بن أبي زياد ، وهو القداح ، ومحمد بن أبي السري ، وهو ابن المتوكل ؛ ضعيفان .

وابن إسرائيل ؛ لم أعرفه .

ثم بدا لي أنه لعل الصواب (أبي إسرائيل) تحرف لفظ (أبي) إلى (ابن) على الناسخ أو الطابع ، فإن كان الأمر كذلك ، فهذه علة أخرى في هذا الإسناد ، فإن أبا إسرائيل - واسمه إسماعيل بن خليفة - قال الحافظ :

« صدوق سيىء الحفظ » .

ثم ذكر أنه من الطبقة السابعة .

قلت : وهذا مما يساعد على تقبل الاحتمال الذي ذكرته ، فإن عبيد الله بن أبي زياد من الطبقة الخامسة ، والمعتمر بن سليمان من الطبقة التاسعة ، فأبو إسرائيل بينهما بإمكانه أن يروي عن عبيد الله ، وأن يروي عنه المعتمر . فهذا محتمل ، والله تعالى أعلم .

وقد تابعه أبو حنيفة عن عبيد الله بلفظ آخر سيأتي برقم (٤٨٣٦) .

وقد روي من طرق أخرى عن عبيد الله موقوفاً ، فالظاهر أنه كان يضطرب فيه ، فتارة يرفعه ، وتارة يُوقفه ، فلا يصحُّ لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، لا سيما وفي « الصحيح » ما يخالفه ، وهو قوله ﷺ :

« وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دار ؟ » . متفق عليه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » رقم (١٧٥٤) ، وترجم له البخاري بقوله : « باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها » . فراجع له « فتح الباري » (٣/٤٥٠ - ٤٥١) .

٢١٨٧ - (من مات في هذا الوجه من حاجٍّ أو معتمر ، لم يُعْرَضْ ولم يُحاسبْ ، وقيل له : ادخُل الجنةَ) .

منكر . رواه الدارقطني (٢٨٨) عن محمد بن الحسن الهمداني : نا عائذ المكتب عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الهمداني هذا ؛ قال النسائي :

« متروك » ، وضعفه غيره .

لكنه قد توبع ، فالعلة من شيخه .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٨ / ٧٩ / ٤٦٠٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣١٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٣٥٤) من طرق أخرى عن عائذ بن نُسير به ، وقال العقيلي في (عائذ) هذا :

« منكر الحديث ، قال ابن معين : ليس به بأس ، ولكن روى أحاديث مناكير » .

وساق له ابن عدي أحاديث أخرى ، وقال :

« هذه الأحاديث غير محفوظة » .

تنبيه : (نُسير) بالنون مصغراً ، هكذا قيّد في « التبصير » ، وكذلك هو في « الميزان » و « المغني » . ووقع في « الجرح » و « اللسان » (بشير) بالباء الموحدة من تحت . والله أعلم .

٢١٨٨ - (أُدخِلَ رَجلٌ في قبره ، فأتاه ملَكان ، فقالا له : إنَّا ضاربوك ضربةً ، فقال لهما : على ما تضرباني ؟ فضرباه ضربةً امتلأ قبرُه منها ناراً ، فتركاه حتى أفاق ، وذهب عنه الرُّعب ، فقال لهما : على ما ضربتماني ؟ فقالا : إنَّك صلَّيت صلاةً وأنت على غير طهورٍ ، ومررتَ برجلٍ مظلوم ولم تنصُرْهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (رقم ١٣٦١٠) عن يحيى ابن عبد الله البابْلُتّي : نا أيوب بن نهيك ، قال : سمعتُ عطاء بنَ أبي رباح يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعنا النبي ﷺ يقول : .. فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أيوب بن نهيك ، ويحيى بن عبد الله البابْلُتّي ؛ كلاهما ضعيف .

وأعلّه الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٩٨) بالبابلتي وحده ! مع أنّه خيرٌ من أيوب كما يُشعر بذلك صنيع الحافظ في « اللسان » ، وقد ذكر لهما حديثاً آخر عن ابن عمر ، فقال في ترجمة أيوب :

« ويحيى ضعيف ، لكنه لا يحتمل هذا » .

لكن للحديث شاهد بلفظ أتم منه في « الصحيحة » (٢٧٧٤) ، وأشرت هناك إلى هذا .

٢١٨٩ - (والذي بعثني بالحق ، لو قرأها موقنٌ على جبلٍ لزالَ . يعني آية : ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا تُرجعون﴾) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ١٦٣ / ٦٧٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٥٥ - ٢٥٦) ، قال العقيلي : حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال : حدثنا أبي بحديث حدثنا به خالد بن إبراهيم أبو محمد المؤذن قال : حدثنا سلام بن رزين - قاضي أنطاكية - قال : حدثنا الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود قال :

بينما أنا والنبي ﷺ في بعض طرقات المدينة ، إذا برجل قد صرع ، فدنوت منه ، فقرأت في أذنه ، فاستوى جالساً ، فقال النبي ﷺ :

« ماذا قرأت في أذنه يا ابن أم عبد ؟ ! » .

فقلت : فداك أبي وأمي ، قرأتُ : ﴿أفحَسِبْتُم أَنما خلقناكم عَبَثاً وأنكم إلينا لا تُرجَعون﴾ ، فقال النبي ﷺ : . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة (سلام) هذا ، وقال عقبه :

« [قال عبد الله :] قال أبي : هذا الحديث موضوع ، هذا حديث الكذابين » .

قلت : كأنه يتهم به (سلاماً) هذا . والراوي عنه (خالد بن إبراهيم أبو محمد المؤذن) لم أجد له ترجمة ، وكأن العقيلي يعرفه ، ولذلك ذكر الحديث في ترجمة (سلام) ، وتبعه على ذلك الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » ، وأقروا الإمام أحمد على حكمه على الحديث بالوضع ، ولخص الذهبي كلامه في ترجمة (سلام) من « المغني » ، فقال :

« لا يعرف ، وحديثه كذب » !

وهذا عجيب منهم ، أما الإمام أحمد ، فيمكن أن يكون عذره أنه لم يطلع على طريقه الأخرى السالمة من الضعف الشديد ، بخلاف الحفاظ المذكورين الذين جاؤوا من بعدهم ؛ كيف لم يتعقبوه بالطريق الأخرى عن ابن مسعود ، كما فعل السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (١ / ٢٤٧) ، فإنه تعقبه بما عند أبي يعلى في « مسنده » (٨ / ٤٥٨ / ٥٠٤٥) ـ ومن طريقه ابن السني في « عمله » (٢٠٣ / ٦٢٥) ـ قال : حدثنا داود بن رُشيد : حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش الصنعاني عن عبد الله : أنه قرأ في أذن مبتلىً ، فأفاق ، فقال له رسول الله ﷺ :

« ما قرأت في أذنه ؟ » .

قال : الحديث مثله[1] . وقال السيوطي عقبه :

« وهذا الإسناد رجاله رجال الصحيح ؛ سوى ابن لهيعة وحنش ، وحديثهما حسن » .

وكذا قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٢٩٤) ، وأورده في « الفصل الثاني » الذي خصه بما تعقب فيه ابن الجوزي .

وفيما قالاه في ابن لهيعة وحنش نظر ، خالفهما في أحدهما الهيثمي بقوله في « مجمع الزوائد » (٥ / ١١٥) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه ضعف ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

(١) وهكذا أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٧) من طريق أخرى عن داود به .

قلت : فأشار إلى أن (حنشاً) من رجال (الصحيح) أيضاً ، وهـو الصواب ، وهو ثقة أيضاً .

وأما قولهم في (ابن لهيعة) أن حديثه حسن . فهو تساهل ، اللهم إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة ، فهو كذلك أو أعلى ، وقد رواه عنه أحدهم ، لكنه أرسله كما يأتي بيانه . وقد فاتهم التنبيه على أن (الوليد بن مسلم) وإن كان من رجال (الصحيح) فإنه كان يدلس تدليس التسوية . لكنه قد توبع ، فقال ابن أبي حاتم في « التفسير » (٧ / ٤ / ٢ - آخر سورة المؤمنون) : حدثنا بحر بن نصر الخولاني : ثنا ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن ابن هبيرة عنْ حنش بن عبد الله :

أن رجلاً مصاباً مُرَّ به على ابن مسعود ، فقرأ في أُذنه . . الحديث .

وهكذا عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم ، لكن وقع تحريف في أكثر من موضع في إسناده .

وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣١٢ - ٣١٣) من طريق أبي عمرو عفيف بن سالم ، والبغوي في « تفسيره » (٥ / ٤٣٢) من طريق بشر بن عمر قالا : أخبرنا ابن لهيعة به .

قلت : ويلاحظ القراء معي أن هؤلاء الثلاثة : (ابن وهب) و (عفيف) و (بشر) ، وثلاثتهم ثقات ، بل والأول حديثه عن ابن لهيعة صحيح - قالوا : « عن حنش بن عبد الله أن رجلاً . . » ، فأرسلوه ، بخلاف الوليد بن مسلم ، فإنه قال : « عن حنش عن عبد الله أنه قرأ . . » ، فجعله من مسند ابن مسعود ، وإن مما لا شك فيه أن الإرسال هو الصواب ؛ لاتفاق الثلاثة عليه ، وقد خلط السيوطي في تخريجه للحديث بين المرسل والمسند ، فإنه ساق أولاً رواية الوليد المسندة ، ثم عطف عليها سائر الروايات التي خرجها ، وفيها رواية ابن وهب وعفيف بن سالم

المرسلتين ، وخرج روايتين أخريين عطفهما أيضاً على الرواية المسندة ، ولا أدري حالهما ، لأني لم أقف على إسنادهما ، وغالب الظن أنهما مرسلتان أيضاً لرواية بشر ابن عمر التي لم يذكرها السيوطي . وبناء على هذا الخلط ساق الحديث في « الدر المنثور » (١٧/٥) من مسند ابن مسعود معزواً لابن أبي حاتم وغيره ممن رواه مرسلاً ، فاقتضى التنبيه .

والخلاصة ؛ أن علة هذا الشاهد إنما هو الإرسال ، وإسناده صحيح ، فلا يجوز أن يحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم .

٢١٩٠ - (أدِّ الزكاةَ المفروضةَ ، فإنَّها طُهْرةٌ تطهرُكَ ، وآت صلَةَ الرَّحم ، واعرف حق السّائلِ ، والجارِ ، والمسكين ، وابن السَّبيل ، ولا تبذِّر تبذيراً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٦٠) ، وأحمد (٣ / ١٣٦) من طريق الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه :

« أنَّ رجلاً قال : يا رسول الله ، إنِّي ذُو مال كثير ، وذُو أهل وولدٍ ، فكيف يجبُ لي أن أصنع أو أنفق ؟ قال : . . » فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

وأقول : كلا ، فإنَّ (سعيد بن أبي هلال عن أنس) ؛ منقطع ؛ كما في « التهذيب » ؛ وكان مع ذلك قد اختلط ، ولهذا قال ابن حزم في « الفصل في الملل والنحل » (٢ / ٩٥) :

« ليس بالقوي ، قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل » .

٢١٩١ ـ (إذا قرأ الرَّجلُ القرآنَ ، وتفقَّه في الـدِّين ، ثم أتى بابَ السُّلطان تملُّقاً إليـه ، وطمـعاً لِمـا في يـده ؛ خاض بقَدْر خُطـاه في نار جهنَّم) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٧٠) عن أبي الشيخ تعليقاً عن إبراهيم بن رستم عن أبي بكر الفلسطيني عن بُرد عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه ثلاث عـلل :

الأولى : الانقطاع بين مكحول ومعاذ ؛ فإنَّه لم يسمع منه .

الثـانية : أبو بكر الفلسطيني ؛ لم أعرفه .

الثالثة : إبراهيم بن رستم ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن عدي : منكر الحديث » .

٢١٩٢ ـ (أدِّ ما افترضَه الله عليك تكُن أعبدَ النَّاس ، وازهدْ فيما حرَّم الله عليك تكُن أورَعَ الناسِ ، وارضَ بما قسم الله لك تكن أغنى الناس) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٠٩ ـ ١١٠) ، فقال :

« سـألت أبي عن حـديث رواه مـوسى بن سـهل الرملي عن مـحـمـد بن زياد المقدسي عن يوسف بن جوان ـ من أهل فلسطين ـ قال :

خـرجنا نريد العزف[١] ، فمررت بحمص فقيل لي : ههُنا رجلٌ يحدِّثُ عن النبي ﷺ ، فـأتيته ، فـإذا هو أبو أمامة الباهلي ، فسمعتُه يحـدث عن رسول الله ﷺ قـال : (فذكره) . قـال أبي : هذا حديث باطل » .

(١) كذا الأصل ، ولم يتبين لي معناه هنا .

قلت : وعلّته يوسف هذا ، أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٢٠) من روايته عن أبي أمامة ، وعنه محمد بن زياد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومحمد بن زياد ؛ قال في الكتاب المذكور (٣ / ٢ / ٢٥٨) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : أدركته ، ولم يقدر لي أن أكتب عنه ، قلت : ما حاله ؟ قال : صالح » .

وموسى بن سهل الرملي ؛ ثقة .

والحديث أورده السيوطي في « الجامعَيْن » من رواية ابن عدي عن ابن مسعود .

قلت : وليس هذا من شرطه ؛ فإنه موقوف ، فقد أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٢٠) في ترجمة (العلاء بن خالد الأسدي الكاهلي) عن أبي وائل عن عبد الله قال : فذكره موقوفاً ، ولذلك رواه هنّاد في « الزهد » (٢ / ٥٠١ /١٠٣٢) ، وعنه الدارقطني في « العلل » (٥ / ٨٤ ـ ٨٥ / س ٧٢٩) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٢١٨ ـ ٢١٩) كلهم من طريق قبيصة عن سفيان عن العلاء به . والدارقطني لما ذكره مرفوعاً من طريقه لم يسنده ، وعقب عليه بقوله :

« ورفعُه وهمٌ ، والصحيح من قول ابن مسعود » .

وهكذا نقله عنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٣٢٢) وأقره . ونقله عن ابن الجوزي المناوي في « الفيض » ، ثم ذهل عن هذا في « التيسير » ، فقال عطفاً على رواية ابن عدي :

« ورواه البيهقي ، وإسناده ضعيف » ! فأوهم أيضاً أنه مرفوع ! أما الضعف ؛ فهو في (العلاء) هذا ، لكن وثقه جمع ، واحتج به مسلم ، ووثقه الذهبي والعسقلاني ، والله أعلم .

وقد جاء الحديث مرفوعاً بلفظ الجملة الأخيرة ، وبنحو ما قبلها من حديث أبي هريرة ، وفيه زيادة جيدة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٣٠) .

٢١٩٣ ـ (إذا قرأ القارىء فأخطأ ، أو لحن ، أو كان أعجمياً ؛ كتبه المَلَكُ كما أُنزل) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦٩) عن حمزة بن عُمارة بن حمزة : حدثنا هُشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حمزة هذا لم أعرفه ، وهُشيم ، وهو ابن بشير ؛ مدلس ، وقد عنعنه ، وأبو بشر ؛ اسمه جعفر بن أبي وحشية إياس اليشكري ، وهو معروف من رجال « التهذيب » ، وليس بمجهول كما زعم المناوي .

٢١٩٤ ـ (أَدْنِ العظم من فيكَ ، فإنَّهُ أهنأ وأمرأ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ١٤١ ـ التازية) ، وأحمد (٣ / ٤٠١ و ٦ / ٤٦٦) ، والحاكم (٤ / ١١٣) ، والطبراني في « الكبير » (رقم ٧٣٣٣) من طريق عبد الرحمن بن معاوية عن عثمان بن أبي سليمان عن صفوان بن أمية قال :

« كنت آكلُ مع النبي ﷺ ، فآخذ اللَّحم من العظم ، فقال : » فذكره .

وقال أبو داود :

«عثمان لم يسمع من صفوان » .

قلت : ومع انقطاعه ، ففيه ضعف عبد الرحمن بن معاوية ، وهو ابن الحُويرث ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيّىء الحفظ » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال مالك : ليس بثقة . وقال ابن معين وغيره : لا يحتج به » .

ثم غفل عن هذا كله من غفل ، فقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! !

وللحديث طريق آخر ، يرويه عبد الكريم أبو أمية عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال :

« زوجني أبي في إمارة عثمان ، فدعا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فجاء صفوان بن أمية ، وهو شيخ كبير ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال :

« انهَسُوا اللَّحم نهساً ، فإنَّه أهنأ وأمرأ ، أو أشهى وأمرأ » .

قال سفيان : الشكُّ مني .

أخرجه الترمذي (١ / ٣٣٧) ، والدارمي (٢ / ١٠٦) ، وأحمد (٣ / ٤٠٠ و ٦ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥) ، وابن سعد (٥ / ٢٥) ، وابن عدي (٢٥٢ / ٢) من طريق سفيان بن عيينة عنه . وقال الترمذي :

« لا نعرفه إلا من حديث عبد الكريم ، وقد تكلم بعض أهل العلم فيه ـ منهم أيوب السختياني ـ من قبل حفظه » .

قلت : المعروف عن أيوب أنَّه اتهمه بالكذب ، فقد روى مسلم في مقدمة « صحيحه » (١ / ١٦) بإسناده الصحيح عن معمر قال :

« ما رأيت أيوب اغتاب أحداً قط إلا عبد الكريم ـ يعني أبا أمية ـ فإنه ذكره ،

فقال رحمه الله : كانَ غير ثقةٍ ، لقد سألني عن حديث لعكرمةَ ، ثم قال : سمعت عكرمة ! » .

ولذلك قال الذهبي في « الضعفاء » :

« كذَّبه أيوب السختياني ، وضرب أحمد على حديثه ، وهو يشبه المتروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث » .

٢١٩٥ - (إذا ابتُلي أحدُكم بالقضاء بين المسلمين ، فلا يقضِ وهو غضبانُ ، وليُسَوِّ بينهم في النَّظر والمجلس والإشارة ، ولا يرفع صوته على أحدِ الخصمين فوق الآخر) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « المسند » (١٠ / ٢٦٤ / ٥٨٦٧) و (١٢ / ٣٥٦ / ٦٩٢٤) عن إسماعيل بن عياش عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله عن عطاء بن يسار عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عباد بن كثير ، وهو البصري ؛ قال الحافظ :

« متروك ، قال أحمد : روى أحاديث كذب » .

وشيخه أبو عبد الله ؛ لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي روى عنه بكر بن سوادة المصري كما في « التهذيب » ، وأما جزم المعلق على « نصب الراية » (٤ / ٧٤) بذلك فلا أجد ما يرجحه ، فإن ثبت ؛ فهو مجهول كما قال الذهبي والعسقلاني ، وقد سماه الطبراني في رواية له (٢٣ / ٢٨٤ / ٦٢٠) : (سالم أبي عبد الله) .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذا منها ، لكنه تُوبع .

وقال الهيثمي (٤ / ١٩٧) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الكبير » باختصار ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو ضعيف » .

وأخرجه الدارقطني في « السنن » (٤ / ٢٠٥) ، والبيهقي (١٠ / ١٣٥) من طريقين آخرين عن عباد بن كثير به نحوه ، وقال :

« هذا إسناد فيه ضعف » .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ، فقال ابن راهويه في « مسنده » (٢٠٨ / ١) : أخبرنا بقية بن الوليد : حدثني أبو محمد المحرلى عن أبي بكر مولى بني تميم عن عطاء بن يسار به .

وهذا إسناد مظلم ، شيخ بقية أبو محمد المحرلى ـ كذا الأصل مهمل ـ لم أعرفه ، وكذا شيخه أبو بكر التميمي مولاهم .

وقول الزيلعي عقبه (٤ / ٧٤) :

« وبهذا السند والمتن رواه الطبراني في (معجمه) » ؛ وهم ، فإنه إنما رواه (٢٣ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥ / ٦٢١ و ٦٢٢) من طريق عباد المذكور . وسكت الحافظ عن الحديث في « الدراية » (٢ / ١٦٩) ، وأعله الهيثمي (٤ / ١٩٧) بضعف عباد .

٢١٩٦ ـ (إن الله تصدق بإفطار الصيام على مرضى أُمَّتي ومسافريهم ، أفيحبُّ أحدُكم أن يتصدَّق على أحدٍ بصدقةٍ ثمَّ يظلُّ يردُّها عليه ؟!) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٦) عن الطبراني عن عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن إسماعيل بن رافع عن ابن عمر :

« أنه سُئل النبي ﷺ عن الصوم في السفر ؟ فقال : لن أفطر ، وقال : إني

أقوى على الصوم ! فقال : . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف : إسماعيل بن رافع ، هو أبو رافع المدني ؛ ضعيف . وأبو بكر بن محمد ؛ مجهول ؛ قاله عبد الحق في « الأحكام » كما في « اللسان » (٦ / ٣٤٩) .

وقد أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ١٢٢ - ١٢٣) : أخبرنا موسى ابن إسماعيل قال : حدثنا محمد بن أبي بكر أبو غاضرة العنزي قال :

بينما أنا في المسجد الحرام ، إذ مرّ شيخٌ معمم بعِمامةٍ بيضاءَ يتوكَّأُ على عصا أُراها من عروق القثاء ، فقال أهل المسجد : هذا أبو رافع المدني ، فلحقته ، فقلت له : يا أبا رافع ، حدثني بعض أحاديثك التي تروي ، فقال : قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره دون الشطر الثاني منه .

فيبدو لي أن محمد بن أبي بكر هذا هو أبو بكر بن محمد في روايته الأولى ، انقلب على بعض الرواة ، ولا أدري أيهما الصواب ، فإني لم أجد له ترجمة . نعم أورده الدولابي في « الكنى » (٢ / ٧٧ و ٧٨ - ٧٩) ، وساق بإسناده عن موسى ابن إسماعيل بهذا الإسناد هذه القصة ، لكن متن الحديث :

« من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات » ، ولم يذكر فيه شيئاً من توثيق أو تجريح ، فهو في عداد المجهولين .

ورواه الفريابي في « الصيام » رقم (١٠٣) بسند جيد عن ابن عمر موقوفاً مختصراً نحوه . وفيه قصة .

٢١٩٧ ـ (ادرؤا الحدودَ عن المسلمين ما استطعتُم ، فإن وجد ثُم لمسلمٍ مخرجاً ، فخلُّوا سبيلَه ، فإن الإمامَ أن يخطىءَ في العفوِ خيرٌ من أن يخطىءَ بالعقوبةِ) .

ضعيف الإسناد . أخرجه الترمذي (١ / ٢٦٧ ـ طبع بولاق) ، والدارقطني في « سننه » (ص٣٢٤) ، والحاكم (٤ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥) ، والخطيب (٥ / ٣٣١) من طريق محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال الترمذي :

« لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي ، قال : ويزيد بن زياد الدمشقي يضعف في الحديث » .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ، بل قال أبو حاتم :

« كأن حديثه موضوع » .

ومع ذلك ، فقد كان رفيعاً في الفقه والصَّلاح ؛ كما قال ابن شاهين في « الثقات » عن وكيع .

ومن ذلك تعلم أن قول الحاكم : « صحيح الإسناد » ؛ ليس بصحيح ، وقد رده الذهبي بقوله :

« قلت : قال النسائي : يزيد بن زياد ؛ شامي متروك » .

وقد ساق له الذهبي في « ميزانه » حديثين قال في أحدهما :

« سئل أبو حاتم عن هذا الحديث ؟ فقال : باطل موضوع » .

ثم إن الحديث اضطرب فيه يزيد ، فرواه تارةً مرفوعاً كما في هذه الرواية ، وتارة موقوفاً . رواه الترمذي من طريق وكيع عنه نحوه ، ولم يرفعه ، وقال :

« ورواية وكيع أصح ، وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك » . قال المناوي في « الفيض » :

« قال الذهبي رحمه الله : وأجود ما في الباب خبر البيهقي :

« ادرؤا الحدَّ والقتل عن المسلمين ما استطعتم » . قال : « هذا موصول جيد » .

قلت : هو عند البيهقي في « السنن » (٨ / ٢٣٨) بسند حسن عن ابن مسعود موقوفاً عليه .

٢١٩٨ - (أدنى ما يُقطعُ فيه السَّارق ثمن المِجَنّ . وكان يُقَوَّمُ ديناراً) .

ضعيف . رواه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٩٣) ، و الطبراني (١ / ٢٦٦ / ٨٤٩) عن معاوية بن هشام عن سفيان عن منصور عن مجاهد وعطاء عن أيمن الحبشي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ، لكن معاوية بن هشام كثير الغلط ؛ كما قال الإمام أحمد ، وقال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

ومن طريقه أخرجه النسائي (٢ / ٢٥٩) ، إلا أنه قال :

عن مجاهد عن عطاء . . . ولفظه : عن أيمن قال :

« لم يقطع النبي ﷺ السَّارق إلا في ثمن المجنِّ ، وثمنُ المجنِّ يومئذٍ دينارٌ » .

وتابعه عنده عبد الرحمن ومحمد بن يوسف عن سفيان عن منصور عن مجاهد عن أيمن قال : . . فذكره .

وتابعه علي بن صالح والحسن بن حي عن منصور به .

وخالفهم شريكٌ فقال : عن منصور به ، إلا أنه قال : أيمن بن أم أيمن يرفعه ؛ قال :

« لا يقطع إلا في ثمن المجنِّ ، وثمنُه يومئذٍ دينارٌ » .

وشريك سيّىء الحفظ .

ومن هذه الطرق يتبين أن معاوية بن هشام وشريكاً أخطآ في هذا الحديث على أيمن الحبشي ، فهو إنَّما حكى فيه الواقع في عهد النبي ﷺ ، فصيَّراه عنه من قول النبي ﷺ . ويؤيده ما رواه الطبراني (٨٥٠) من طريق محمد بن مصفى : ثنا معاوية بن حفص عن أبي عوانة عن منصور عن الحكم عن عطاء عن أيمن الحبشي قال :

« كانت اليدُ تُقطَعُ على عهد رسول الله ﷺ في ثمن المجنِّ » .

قلت : وهذا علته (محمد بن مصفى) وهو الحمصي ؛ صدوق له أوهام ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وهو أصح من حديث الترجمة .

على أن الحديث شاذٌّ على كل حال ، لأنه قد ثبت القطعُ في ربع دينار قولاً وفعلاً ، في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر ، ومن شاء زيادة تحقيق في هذا فليراجع « التنكيل » للعلامة اليماني (٢ / ٩٣ - ١٤٣) ، و« إرواء الغليل » (٨ / ٦٠ - ٦٢) ، و «الروض النضير » (٧٨٣) .

٢١٩٩ - (إذا أتى أحدُكم أهلَه ، فأراد أن يعودَ فليغسِل فرجَه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٧ / ١٩٢) من طريق ليث عن عاصم عن أبي المستهل عن عمر رضي الله عنه أنَّ نبي الله ﷺ قال : . . فذكره .

وضعفه البيهقي بقوله :

« وليث بن أبي سليم لا يحتجُّ به » .

و (أبو المستهل) لم أجد له ترجمة ؛ إلا أن يكون (الكميت بن زيد الأسدي الكوفي) الشاعر المشهور ، فهذه كنيته ، له ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (١٤ / ٥٩٥ - ٦٠٣) و « تاريخ الإسلام » (٨ / ٢١٠ - ٢١٣) فإن كان هو فلم يذكروا له رواية عن عمر ، وقد ولد بعد وفاته !

وفي « المجمع » (٤ / ٢٩٥) :

« رواه أبو يعلى في « الكبير » ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس » !

كذا قال ، وليس من عادته أن يخرج لأبي يعلى في « المسند الكبير » ، وإنما ذلك في كتابه « المقصد العلي » ، والحديث فيه (١ / ٣٤٣ / ٧٧٧) ، مشيراً إلى ذلك بحرف (ك) كما هي عادته فيه . وقد أشار الحافظ إلى ما ذكرت أيضاً في مقدمة « المطالب العالية » (١ / ٤) . وأيضاً فقوله : « مدلس » خطأ نبهت عليه مراراً .

وعزاه في « الجامع الكبير» (١ / ٣١ / ١) للترمذي أيضاً في « العلل » ، وأطلق العزو إليه في « الزيادة على الجامع الصغير » ؛ كما في « الفتح الكبير » (١ / ٦٤) ، فلم يُحسن ، لأنه يُوهم أنَّه أخرجه في « السنن » ، ولذلك فقد أضعت وقتاً كثيراً في البحث عنه فيه ، ولكن سدى !

٢٢٠٠ - (إذا أتى على العبدِ أربعون سنةً يجب عليه أن يَخاف الله تعالى و يحذَرَه)

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٨٩) من طريق الذّارع بسنده عن إبراهيم بن محمد بن جابر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن معاوية بن أبي سفيان : حدثني علي بن أبي طالب - وصدق علي - قال : قال رسول الله ﷺ :

قلت : وهذا موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ؛ آفته (الذارع) هذا ، واسمه

(أحمد بن نصر بن عبد الله) قال الذهبي في « المغني » :

« شيخ بغدادي وضاع مفتر ، له جزء مشهور ، قال الدارقطني : دجال » .

وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٥ / ١٨٤) ، وقال السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٣٨) :

« الذارع كذاب » .

وإبراهيم بن محمد بن جابر ؛ لم أعرفه .

٢٢٠١ - (إذا أمَّنك الرَّجل على دمه ، فلا تقتُلْه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٩٥) ، و ابن ماجه (٢٦٨٩) ، وأحمد (٦ / ٣٩٤) عن عبد الله بن ميسرة أبي ليلى عن أبي عكاشة الهمداني قال : قال رفاعة البجلي :

« دخلت على المختار بن أبي عبيد قصره ، فسمعته يقول : ما قام جبريل إلا من عندي قبل ، فهممتُ أن أضرب عنقه ، فذكرت حديثاً حدثناه سليمانُ بن صُرَدٍ أن النبي ﷺ كان يقول : . . . (فذكره) قال : وكان قد أمنني على دمه ، فكرهت دمه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الله بن ميسرة ضعيف ، ويكنى بغير هذه الكنية أيضاً .

وأبو عُكاشة مجهول .

وقد خالفه في إسناده ومتنه عبد الملك بن عمير عن رفاعة بن شداد قال :

كنت أقوم على رأس المختار ، فلما تبيَّنت لي كذباته ، هممت - ايم الله - أن أسُلَّ سيفي ، فأضرب عنقه ، حتى تذكرت حديثاً حدثنيه عمرو بن الحمق ، قال :

سمعتُ رسول الله ﷺ يقول :

« من أمَّن رجلاً على نفسه ، فقتله ؛ أُعطي لواءَ الغدرِ يومَ القيامةِ » .

وأخرجه أحمد وغيره بسند صحيح ؛ كما بيَّنته في الكتاب الآخر (٤٤٠) .

٢٢٠٢ - (إذا أحب الله عبداً ابتلاه ؛ ليسمَعَ تضرُّعَه) .

ضعيف جداً . رواه هناد في « الزهد » (١ / ٢٣٩ / ٤٠٥) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٢) ، والديلمي (١ / ١ / ٩٠) عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . يحيى بن عبيد الله - وهو ابن موهب التيمي - متروك ، وأبوه عبيد الله ؛ لا يعرف .

ورواه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي » (١ / ١ / ٢) عن موسى بن إبراهيم : نا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً .

موسى بن إبراهيم ، وهو المروزي ؛ كذَّبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : « متروك » .

قلت : وروي الحديث عن أبي أمامة مرفوعاً بأتم من هذا ، وفيه متروك أيضاً ، وهو مخرج برواية جمع فيما يأتي برقم (٤٩٩٤) .

لكن الحديث صحيح دون قوله : « ليسمع تضرعه » ، وهو مخرج في

« المشكاة » (١٥٦٦) ، و « الصحيحة » (١٤٦) .

٢٢٠٣ - (إذا اختلفَ الناسُ ، فالخيرُ (وفي روايةٍ : فالحقُّ) في مضَر) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة (١٢ / ١٩٨) ، وعنه ابن أبي عاصم في « السنة » (ق ١٤٩ / ٢) ، وكذا أبو يعلى في « مسنده » (٢٥١٩) : حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن المؤمل عن عطاء عن ابن عباس رفعه .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٧٨ / ١١٤١٨) من طريق ابن الأصبهاني - وهو ثقة ثبت - عن حميد به ؛ إلا أنه قال : عن عبدالله بن المؤمل عن المثنى بن الصباح عن عطاء به ، فزاد في الإسناد (المثنى) ، ورواه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٣٦) من طريق أحمد بن رَشَد[١] بسنده عن عبدالله بن المؤمل عن عكرمة عن ابن عباس به . فجعل (عكرمة) مكان عطاء . وقال :

« عبد الله بن المؤمل عامة أحاديثه الضعف عليه بيِّن » .

قلت : هذا الاختلاف مما يدل على ضعفه ، مع أن أحمد بن رَشَد ساق له الذهبي خبراً في ذكر بني العباس ، وقال :

« باطل اختلقه أحمد بن رَشَد » .

وقال في عبد الله بن المؤمل : « ضعفوه » .

وله متابع ، أخرجه تمام الرازي في « مسند المقلِّين » (رقم ١٣) عن محمد ابن الفضل عن نصر بن سيار عن عكرمة به .

---

(١) بفتحتين كما في « التبصير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، محمد بن الفضل ، وهو ابن عطية ؛ كذبوه . ونصر بن سيار ـ وهو أمير خرسان ـ مجهول الحال في الرواية .

(تنبيـه) : وقع هذا الحديث في « المطالب العالية » (٤ / ١٤٥) معزواً لأبي داود ! وهو خطأ ظاهر ، فليس هو في (أبي داود) ، ولا « المطالب » من شأنه أن يعزو لـ (السنن) ، فمن الغريب أن يخفى هذا على المعلق على « مسند أبي يعلى » فينقله ويقره ، مع أن الشيخ الأعظمي قد نبه في تعليقه على « المطالب » أنه من تحريفات الناسخين .

٢٢٠٤ ـ (إذا اختلفَ الزَّمانُ ، واختلفتِ الأهواءُ ، فعليك بدِينِ الأعرابيِّ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٥٩) عن محمد بن الحارث : حدَّثنا ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، المتهم به ابن البيلماني ؛ واسمه محمد بن عبد الرحمن البيلماني . ومحمد بن الحارث ضعيف أيضاً ، لكن الآفة من شيخه ، كما سبق بيانه برقم (٥٤) بلفظ آخر قريب من هذا ، وذكرت هناك من قال بوضعه من العلماء .

٢٢٠٥ ـ (إذا اجتمع العالِمُ والعابدُ على الصراط ، قيل للعابد : ادخلِ الجَنَّةَ وتنعَّم بعبادتك قبل العالِم ، وقيل للعالِم : ههنا فاشفع لمن أحببتَ ، فإنَّك لا تشفع لأحدٍ إلا شُفِّعْتَ ، فقام مقام الأنبياء) .

منكر . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١٥٨/١/١ ـ ١٥٩ ـ مختصره) عن حمزة بن عبيد الله الثقفي : حدثنا عثمان بن موسى : حدثنا أبو عمر

القرشي ـ قاضي البصرة ـ : حدثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً به .

إسناده ضعيف ، أبو عمر القرشي لم أعرفه ، وعثمان بن موسى الظاهر أنه الذي في « الميزان » :

« عثمان بن موسى المـزني عن عطاء ؛ له حديث منكر ، وقد حدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي » .

وبه أعله المناوي ، وقال :

« رمز المؤلف لضعفه » .

وحمزة بن عبيد الله الثقفي ، لا يعرف ، والظاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٢١٣) :

« حمزة بن عبد الله بن أبي تيماء الثقفي ، روى عن . . . . ، روى عنه عبد الملك بن أبي زهير بن عبد الرحمن » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٢٠٦ ـ (إذا أذَّن المؤذن يوم الجمعة حَرُمَ العملُ) .

موضوع . رواه الديلمي (١٥٥/١/١) عن سعيد بن ميسرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، سعيد بن ميسرة قال في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات . وقال الحاكم : روى عن أنس موضوعات ، وكذَّبه يحيى القطان » .

قلت : ويُغني عن هذا الحديث قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إذا نُوديَ للصَّلاة من يَوْمِ الجُمعةِ فاسْعَوا إلى ذكر الله وذَرُوا البَيْعَ . . .﴾ الآية .

وقد اختلفوا في الأذان المحرِّم للعمل : أهو الأول أم الآخر ؟ والصواب أنه الذي يكون والإمام على المنبر ، لأنَّه لم يكن غيره في زمن النبي ﷺ ، فكيف يصحُّ حمل الآية على الأذان الذي لم يكن ولم يوجد إلا بعد وفاته ﷺ ، وقد بسطت القول في ذلك في رسالتي : « الأجوبة النافعة » ، فراجعها .

٢٢٠٧ - (إذا أُذِّنَ في قرية ٍ آمَنها اللهُ من عذابه ذلكَ اليوم) .

ضعيف . رواه الطبراني (رقم ٧٤٦) ، وفي الصغير (رقم ٤٩٩) ، وفي « الأوسط » (٢ / ٥٤) ، وأبو موسى المديني في « اللطائف » (٢ / ٤٠) عن بكر ابن محمد القرشي : ثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد عن صفوان بن سليم عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن صفوان إلا عبد الرحمن ، تفرد به بكر أبو همام » .

قلت : ولم أجد من ترجمه ، وشيخه عبد الرحمن بن سعد ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله الهيثمي (١ / ٣٢٨) ، ومع ذلك سكت عن الحديث في « التلخيص » (١ / ٢٠٨) .

وخالفه عبد الرزاق ، فقال في « المصنف » (١ / ٤٨١ / ١٨٧٣) : عن صفوان بن سليم عن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن عبد الله بن سلام قال :

« ما أُذن في قوم بليل إلا أمِنوا العذاب حتى يصبحوا ، ولا نهاراً إلا أمِنوا العذاب حتى يُمْسوا » .

قلت : وهذا موقوف ضعيف ؛ محمد بن يوسف لا يتابع على حديثه ؛ كما قال البخاري ، وليس له رواية عن جده .

ورفعه حَبان بن أغلب بن تميم عن أبيه بسنده عن معقل بن يسار مرفوعاً .

أخرجه الطبراني (٢٠ / ٢١٥ / ٤٩٨) .

وحَبان بن أغلب ضعيف ، وأبوه أشد ضعفاً . قال البخاري :

« منكر الحديث » .

٢٢٠٨ ـ (إذا أحبَّ الله عبداً ؛ قذف حبَّه في قُلوب الملائكة ، وإذا أبغَض الله عبداً ؛ قذف بُغضه في قلوب الملائكة ، ثمَّ يقذِفُه في قلوب الآدميين) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٧٧) عن معمر بن سهل قال : ثنا يوسف بن عطية قال : ثنا مطر الوراق عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : فذكره ، وقال :

« هذا حديث صحيح ثابت من حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، غريب من حديث مطر وأنس ، لم نكتبه إلا من حديث معمر عن يوسف » .

قلت : ويوسف بن عطية متروك ، ومطر الوراق فيه ضعف ، وروايته عن أنس مرسلة ؛ لم يسمع منه ؛ كما قال أبو زرعة . ومعمر بن سهل لم أجد من ترجمه ، فالإسناد ضعيف جداً ، مع نكارة في متنه كما يأتي .

وأمّا حديث أبي صالح الذي أشار إليه أبو نعيم ، فهو صحيح ، وهو بمعنى هذا ، لكن ليس فيه ذكر قلوب الملائكة ، ومن أجل هذه الزيادة خرَّجته هنا ، وهو من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

أخرجه مالك (٢ / ٩٥٣ / ١٥) ، ومسلم (٨ / ٤٠ ـ ٤١) ، والترمذي

(٢ / ١٩٨) ، وأحـمـد (٢ / ٢٦٧ و ٣٤١ و ٤١٣ و ٥٠٩) من طرق عنه . ولفظ الترمذي :

« إذا أحب الله عبداً ، نادى جبريل : إني قد أحببتُ فلاناً ، فأحبَّه ، قال : فينادي في السماء ، ثم تنزلُ له المحبة في أهل الأرض ، فذلك قول الله : ﴿ إنَّ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحات سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمنُ وُدّاً ﴾ ، وإذا أبغضَ الله عبداً نادى جبريل : إني قد أبغضتُ فلاناً ، فينادي في السَّماء ، ثم تنزل له البغضاء في الأرض » .

وإسناده هكذا : حدثنا قتيبةُ : حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح . وقال :

« حسن صحيح » .

وقد أخرج مسلم إسنادها ، ولم يسقِ اللَّفظَ ، وذكر له الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٣٨٦) شاهداً من حديث ثوبان عند الطبراني .

وللحديث طريق أخرى عند البخاري (٦ / ٢٢٠ و ١٠ / ٣٨٥ - ٣٨٦ و ١٣ / ٣٨٧) ، وأحمد (٢ / ٥١٤) عن نافع عن أبي هريرة به دون قضية البغض . وهو رواية مالك .

والحديث رواه أبو مسعود الزجاج عن معمر عن سهيل بن أبي صالح به ، دون ذكر الآية وما بعدها ، وزاد :

« فعند ذلك يلقى عليه القبول في الأرض ، ويُوضع على الماء ، يشربه البَرُّ والفاجرُ ، فيحبّه البَرّ والفاجرُ ، وإذا أبغضَ عبداً ، فمثل ذلك » .

أخرجه ابن جميع في « معجمه » (٣٢٧) .

قلت : ذكر الماء والبرِّ والفاجر منكرٌ ، لعدم ورُوده في شيء من الطرق المشار إليها عن سهيل ، ومنها طريق معمر عند عبد الرزاق (١٠ / ٤٥٠ / ١٩٦٧٣) ، وعنه أحمد (٢ / ٢٦٧) بلفظ :

« إذا أحب الله عبداً دعا جبريل عليه السلام ، فقال : إني قد أحببتُ فلاناً فأحبَّه ، فيحبُّه جبريلُ ، قال : ثم ينادي في السَّماء ، إن الله قد أحب فلاناً فأحبوه ، فيحبونه . قال : ثم يضعُ الله له القَبول في الأرض ، فإذا أبغض ؛ فمثل ذلك » .

قلت : وعلَّة تلك الزيادة أبو مسعود الزجاج ، واسمه عبد الرحمن بن الحسن ؛ قال أبو حاتم :

« لا يحتج به » .

٢٢٠٩ - (إذا اختلف النَّاسُ ، كان ابنُ سميَّة مع الحق) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠٠٧١) من طريق ضرار بن صُرد : نا علي بن هاشم عن عَمَّار الدُّهني عن سالم بن أبي الجعد عن علقمة عن عبد الله عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير ضرار بن صُرد ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال النسائي وغيره : متروك » .

وقد خولف في إسناده ، فرواه معاويةُ بن هشام عن عمار بن رزيق عن عمَّار الدُّهني عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله به ، ولم يذكر علقمة .

أخرجه الطبراني أيضاً عقبه ؛ كأنه يشير إلى تخطئة ضرار في إسناده ، وإلى

إعلال الحديث بالانقطاع ؛ فإن سالماً لم يلق ابن مسـعود ؛ كما قال علي بن المديني . ورجال الإسناد الثاني موثقون من رجال مسلم .

والحديث قال الهيثمي (٧ / ٢٤٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه ضرار بن صرد ، وهو ضعيف » .

وكأنه لم ينتبه للطريق الأخرى . والمعصوم من عصمه الله .

ثم وجدت لمعاوية بن هشام متابعاً ، أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (٦ / ٤٢٢) من طريق أبي الجوّاب : حدثنا عمار بن رزيق به .

وأبو الجواب ـ اسمه الأحوص بن جواب الكوفي ـ ثقة من رجال مسلم .

وأما قول الدكتور القلعجي في تعليقه على « الدلائل » :

« أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٣ : ٣٩١) من طريق أبي البختري وصححه ، ووافقه الذهبي » !

قلت : ففي هذا التخريج أمور تدلُّ على جهلٍ بهذا العلم ، وافتئات عليه ؛ أذكر بعضها :

١ ـ من الواضح أن ضمير قوله : « أخرجه » إنما يعود إلى حديث عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ فماذا يقول القارىء إذا كان الحديث الذي رواه الحاكم في الموضع الذي أشار إليه الدكتور ليس من رواية ابن مسعود ، وإنما هو عن حذيفة !

٢ ـ ما فائدة قوله : « من طريق أبي البختري » ، وليس له ذكر في حديث ابن مسعود عند البيهقي ، فإنه لا يُقال مثله في فنّ التخريج إلا إذا كان الرجل في طريق الحديث المخرّج ! وإلا كان الكلام لغواً ، لا معنى له ! ولو أنه قال : « من حديث حذيفة » ، لكان أقرب إلى الصواب ، وكان مفيداً .

٣ ـ إن تخريجه يشعر أن الحاكم رواه مرفوعاً ، وليس كذلك ؛ فإنّه أخرجه من طريق مسلم الأعور عن حَبَّة العُرني قال :

دخلنا مع أبي مسعود الأنصاري على حذيفة أسأله عن الفتن ، فقال :

دورُوا مع كتاب الله حيث ما دار ، وانظروا الفئة التي فيها ابن سمية ، فاتَّبعوها ، فإنَّهُ يدورُ مع كتاب الله حيثما دار . فقلنا له : ومن ابن سمية ؟ قال : عمار ، سمعت رسول الله ﷺ يقول له :

« لن تموت حتى تقتلك الفئة الباغية ، تشرب شربة ضياح(١) تكن آخر رزقك من الدنيا » .

قلت : فهذا كما ترى موقوف من كلام حذيفة رضي الله عنه ، وشتّان بينه وبين حديث الترجمة الذي عزاه الدكتور للحاكم ! !

٤ ـ لقد أقرّ الحاكم والذهبي على تصحيحهما ، وهو يرى بعينه أن فوق أبي البختري مسلم الأعور ، وهو ضعيف جداً ، لكن الظاهر أنّه لم يعرفه ، لأنّه وقع في « المستدرك » : « مسلم بن عبد الله الأعور » ، وإنما هو مسلم أبو عبد الله الأعور ، واسم أبيه كيسان ، وله ترجمة سيئة في « الضعفاء » للعقيلي الذي زعم الدكتور أنه « حققه ووثقه » ! ومما جاء فيه (٤ / ١٥٤) :

« عن عمرو بن علي قال : كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن مسلم الأعور ، وهو مسلم أبو عبد الله ، وكان شعبة وسفيان يحدّثان عنه ، وهو منكرُ الحديث جداً » .

---

(١) بالفتح : اللبن الخاثر يصب فيه الماء ثم يخلط . نهاية . والحديث قد صح نحوه من طريق أخرى ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٢١٧) .

ثم ذكر نحوه عن البخاري وغيره ، ولذلك قال الذهبي نفسه في « الضعفاء » :

« تركوه » .

ومثل هذا التخريج وغيره يدل دلالة واضحة على أن الدكتور ليس أهلاً للتخريج ؛ بله التحقيق ، وراجع على سبيل المثال تنبيهي في آخر الحديث المتقدم برقم (١٣٤١) تجد فيه أنه نسب إلى الذهبي تصحيحه إياه بعد تصحيح الحاكم ، والذهبي قد رد تصحيح الحاكم في نفس الجزء والصفحة التي نسب ذلك فيها إليه ! !

٢٢١٠ - (إذا أدركتكمُ الصلاةُ وأنتم في مراح الغنم ؛ فصلُّوا فيها ، فإنها سكينة وبركةٌ ، وإذا أدركتكم الصَّلاةُ وأنتم في أعطانِ الإبل ؛ فاخرجُوا منها ، فصلُّوا ، فإنها جِنٌّ ، من جنٍّ خُلِقَتْ ، ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها ؟!) .

ضعيف جداً . أخرجه الشافعي (١ / ٦٣) ، ومن طريقه البيهقي (٢ / ٤٤٩) ، والبغوي (٥٠٤) : أبنا إبراهيم بن محمد عن عبيد الله بن طلحة بن كريز عن الحسن عن عبد الله بن مغفَّل عن النبي ﷺ قال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً : الحسن - وهو البصري - مدلس ، وقد عنعنه .

وإبراهيم بن محمد - وهو ابن أبي يحيي الأسلمي - متروك .

لكنه قد توبع فأخرجه أحمد (٥ / ٥٥) من طريق ابن إسحاق : حدثني عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز به ، ولفظه :

« لا تصلوا في عطن الإبل ؛ فإنها من الجِنِّ خلقت ، ألا ترون عيونها وهبابها إذا نفرت ؟ وصلُّوا في مراحِ الغنم ، فإنها هي أقربُ من الرَّحمة » .

وابن إسحاق ثقة إذا صرَّح بالتحديث ، فبرئت عهدة إبراهيم منه ، ولم يبق إلا تدليس الحسن ، وقد أخرجه أحمد (٤ / ٨٦ و ٥ / ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧) من طرق أخرى عن الحسن به مختصراً بلفظ :

« صلُّوا في مرابض الغنم ، ولا تصلُّوا في أعطان الإبل ، فإنَّها خُلقت من الشَّياطين » .

وأخرجه ابن حبان أيضاً (١٧٠٢) ، وابن ماجه (٧٦٩) .

وهو بهذا اللفظ صحيح ، له شاهد من حديث البراء مخرج في « صحيح أبي داود » رقم (١٧٧) .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في « الزيادة على الجامع الصغير » (٦٢ / ١) بلفظ :

« إن لم تجدُوا إلا مرابض الغنم وأعطان الإبل ؛ فصلُّوا في مرابض الغنم ، ولا تصلُّوا في أعطان الإبل ، فإنَّها خُلقت من الشَّياطين » . وقال :

« رواه ابن ماجه عن أبي هريرة » .

فاعلم أن حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٧٦٨) ليس فيه الجملة الأخيرة : «فإنَّها خُلقت من الشَّياطين » . وإنَّما هي عنده في حديث عبد الله بن مغفَّل كما تقدم ، وهو عنده عقب حديث أبي هريرة ، فكأن السيوطي دخل عليه حديث في حديث .

٢٢١١ - (إذا ادَّعت المرأةُ طلاق زوجـهـا ، فـجـاءت على ذلك بشاهد عدلٍ ، استُحلِفَ زوجُها ، فإن حلفَ بطَلت شهادةُ الشَّاهدِ ، وإن نكَلَ ، فنكُوله بمنزلةِ شاهدٍ آخر ، وجاز طلاقُه) .

ضعيف . أخرجه ابن مـاجه (١ / ٦٢٨) ، وابن أبـي حـاتم فـي « الـعلل » (١ / ٤٣٢) ، والخطيب (٢ / ٤٥) مـن طريق **زهير بن محمد** عـن **ابن جـريج** عــن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جـده عن النبي ﷺ قـال : . . فذكره . وقال ابـن أبي حاتم :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : حديث منكر » .

قلت : وعلَّته زهير بن محمد ، وهو الخراساني ؛ ضعيف من قبل حفظه ؛ كما تقدم مراراً ، فقول البوصيري في « الزوائد » (ق ١٢٧ / ٢) :

« هذا إسناد حسن ، رجاله ثقـات » .

فهو مردود ؛ لا سيَّما وفيه أيضاً عنعنة ابن جريج !

٢٢١٢ - (إذا ادَّهن أحـدُكم ؛ فليـبـدأ بحـاجِبَيْهِ ، فـإنَّه يذهب بالصّداع) .

ضعـيف . أخرجه ابن السنّي في « عمل اليوم والليلة » (١٧١) عن بقيـة ابن الوليد عن أبي نبيه النُّميري عن خُليد بن دَعْلَج عن قتادة بن دِعامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله مسلسل بالـعلل :

الأولى : ضعف خُليد بن دعلج ، قال الحافظ : ضعيف .

الثانية : أبو نبيه النميري ؛ لم أجد له ترجمة ، فالظَّاهر أنه من مشايخ بقية المجهولين .

الثالثة : بقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

وقد وصله الديلمي في « مسند الفردوس » عن قتادة عن أنس كما في « الجامع » ، قال شارحه المناوي :

« قال في الأصل (يعني الجامع الكبير) : « وسنده ضعيف » ؛ لأن فيه بقية ، والكلام فيه معروف ، وخُليد بن دعلج ضعفه أحمد والدارقطني ثم الذهبي » .

قلت : هو في « مسند الديلمي » (١ / ٨٠ / ٢) من طريق ابن السني ، فَذِكْرُ أنس فيه خطأ مِنْ بعض مَنْ دون ابن السني عنده . والله أعلم .

٢٢١٣ - (إذا أخذ المؤذِّنُ في أذانه ، وضع الرَّبُّ يدَه فوق رأسه ، فلا يزالُ كذلك حتى يفرغ من أذانه ، وإنه ليُغفر له مدّ صوته ، فإذا فرغ قال الربُّ عزَّ وجل : صدقتَ عبدي ، وشهدتَ بشهادةِ الحقّ ، فأبشر) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » من طريق **محمد بن يعلى عن عمر بن صبح** عن مقاتل بن حيان عن **زيد العمِّي** عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : .. فذكره .

ذكره السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٠٣) ، وقال :

« عمر بن صبح يضع الحديث ، وزيد العمي ضعيف » .

قلت : ثم غفل السيوطي عن هذا ، فأورد الحديث في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم في « التاريخ » والديلمي في « مسند الفردوس » ! وقال المناوي :

« ورواه أيضاً أبو الشيخ في « الثواب » ، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً ، فلو عزاه له كان أولى . ثم إنَّه رمز لضعفه ، وسببه أن فيه محمد بن يعلى السّلمي ، ضعفه الذهبي وغيره » .

قلت : بل كان الأولى ؛ بل الواجب حذفه من الكتاب ، لتفرد ذاك الوضاع به ، والعجب من المناوي كيف خفي عليه حاله ، ولم يتنبَّه لضعف زيد العمي أيضاً . وفاته هو والسيوطي أن (محمد بن يعلى) ـ وهو الملقب بـ (زُنبور) ـ ضعيف جداً ، قال البخاري :

« ذاهب الحديث » .

(تنبيه) : « تاريخ أصبهان » المذكور ما أظنه إلا أنه « أخبار أصبهان » المطبوع في (ليدن) ، ولم أجد الحديث فيه ، وإنما فيه حديث آخر عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه بلفظ :

« إذا أذن المؤذن لوقته ، ولم يأخذ عليه أجرته ؛ وضع الله عز وجل يده على أم رأسه تعجباً من أذانه . . » الحديث .

أخرجه (٢ / ٣٣٦) في ترجمة (واصل بن فضلان الشيرازي) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولا رأيته عند غيره . وشيخه وشيخ شيخه لم أعرفهما أيضاً .

نعم ؛ إنما صح من الحديث جملة المغفرة ، فقد جاءت في أحاديث ، فانظر « المشكاة » (٦٦٧) ، و « صحيح الترغيب » (١ / ١٧٠ / ٢٢٦ و ٢٢٧) .

٢٢١٤ ـ (إذا أراد أحدٌ منكم سفراً ؛ فليسلِّم على إخوانه ، فإنهم يزيدونه بدعائهم إلى دعائه خيراً) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢٨٦٣) ، وأبو يعلى (١٢ /

٦٦٨٦) ، والسلمي في « آداب الصحبة » (١٥١ / ٢) عن **عمرو بن الحصين العقيلي** : ثنا **يحيى بن العلاء الرازي البجلي** : ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن سهيل إلا يحيى ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو متهم بالوضع ، ومثله شيخه يحيى بن العلاء ، فأحدهما هو الذي افتعله .

٢٢١٥ - (إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره ؛ سلب ذوي العُقول عقولَهم حتَّى ينفذَ فيهم قضاءه وقدَرَه) .

ضعيف . رواه الخطيب (١٤ / ٩٩) ، والديلمي (١ / ١ / ١٠٠) ؛ كلاهما عن أبي نعيم ، وهذا في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٢) : حدثنا **أبو عمر لاحق ابن الحسين** بن عمران بن أبي الورد البغدادي قدم علينا : [حدثنا] أبو سعيد محمد بن عبد الحكيم الطائفي - بها - : حدثنا محمد بن طلحة بن محمد بن مسلم الطائفي : حدثنا سعيد بن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . قال : وفي رواية علي : فإذا مضى [أمرُه] رد إليهم عقولهم ، ووقعت الندامة .

بيَّض له الحافظ في « مختصره » .

قلت : أورده الخطيب في ترجمة لاحق هذا ، وقال فيه :

« روى عن خلق لا يُحْصون أحاديث مناكير وأباطيل ، قال أبو سعد الإدريسي : كان كذاباً أفّاكاً يضع الحديث على الثقات .... ووضع نسخاً لأناس لا تُعرف أساميهم في جملة رواة الحديث ، مثل طرغال ، وطريال ، وكركدن ،

وشعبوب . . . ولا نعلم رأينا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة ، مع قلة الدراية » .

واتهمه غير ما واحد بالوضع والكذب ، فهو آفة هذا الحديث .

وأعلَّه المناوي بعلة أخرى دون هذه ، فقال :

« وفيه سعيد بن سماك بن حرب ؛ متروك كذاب ، فكان الأَولى حذفه من الكتاب . وفي « الميزان » : خبر منكر » .

قلت : لم أر أحداً من الأئمة رماه بالكذب ، وكل ما جرح به إنَّما هو قول أبي حاتم فيه : « متروك الحديث » .

رواه ابنه (٢ / ١ / ٣٢) ، ولم يزد الذهبي في ترجمته عليه شيئاً ، وأما الحافظ فزاد :

« وذكره ابن حبان في (الثقات) . . . » .

فإلحاق التهمة بلاحق أولى ؛ كما لا يخفى على أولي النهى .

وما نقله المناوي عن الذهبي من قوله : « خبر منكر » ؛ إنما قاله في ترجمة راوٍ آخر ؛ روى هذا الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً به . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٤٠٨) من طريق **محمد بن محمد بن سعيد المؤدب** : حدثنا محمد بن محمد البصري قال : نا أحمد بن محمد الهزَّاني قال : نا الرِّياشي قال : نا الأصمعي قال : نا أبو عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ قال الذهبي في ترجمة المؤدب :

« لا أعرفه ، وأتى بخبر منكر » .

ثم ساق له هذا الحديث ، ثم قال :

« فالآفة المؤدب أو شيخه » .

٢٢١٦ - (نيَّةُ المؤمن خيرٌ من عمله ، وعملُ المنافق خيرٌ من نيَّته ، وكلٌّ يعمل على نيَّته ، فإذا عمل المؤمن عملاً ؛ ثار في قلبه نورٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا إبراهيم بن المستمر العروقي : ثنا حاتم بن عباد الجُرشي : ثنا يحيى بن قيس الكندي عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : .. كذا وجدته في نسخةٍ مخطوطة في المكتبة الظاهرية (مجموع ٦ / ١٦ / ١ - ٢) ناقصة من أولها وآخرها ، فلم أدر صاحبها ولا كاتبها ، ينقل فيها عن « المستدرك » و « معجم الطبراني الكبير » .

ثم طبع مجلده فرأيته فيه (٦ / ٥٩٤٢) ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٥٥) ، وقال :

« غريب ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهذا سند ضعيف ، يحيى بن قيس الكندي أورده ابن أبي حاتم (١٨٢/٢/٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

وحاتم بن عباد لم أجد له ترجمة ، وبه فقط أعلّه الهيثمي (٦١/١ و ١٠٩) ! لكنه زاد في الموضع الثاني : « وبقية رجاله ثقات » ! ونقل المناوي عن العراقي أنه ضعفه من طريقه .

وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٢٣٧) من طريق سليمان النخعي عن أبي حازم به دون قوله : « فإذا عمل . . . » .

وسليمان النخعي ؛ هو ابن عمرو ، وكان من أكذب الناس كما قال أحمد .

والجملة الأولى منه أخرجها البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٣٤٣ ط) قال : أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان : أنا أحمد بن عبيد الصفَّار عن ثابت عن أنس مرفوعاً به .

هكذا وقع إسناده في المطبوعة ، وكذا في بعض المصورات . وظاهر جداً أن فيه سقطاً ، وقال البيهقي عقبه :

« هذا إسناد ضعيف » .

٢٢١٧ - (إن متَّ متَّ شهيداً ، أو قال : من أهل الجنة . قاله لمن أوصاه إذا أخذ مضجَعه أن يقرأ سورة الحشر) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٧١٢) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك رضي الله عنه :

« أن رسول الله ﷺ أوصى رجلاً إذا أخذ مضجَعه أن يقرأ سورة الحشر ، وقال : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يزيد - وهو ابن أبان الرقاشي - ضعيف .

٢٢١٨ - (إذا أراد الله أن يخلق خلقاً للخلافة ، مسح على ناصيته بيمينه) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤١٧) ، وابن عدي في

« الكامل » (ق ٣٨٧ / ٢) ، والخطيب في « التـاريخ » (١٠ / ١٤٧) ، وعنه وعن غيـره الديلمي في « مسند الفـردوس » (١ / ١ / ٩٩) عن مـصـعب بن عبدالله النوفلي عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره . وقال العقيلي :

« مصعب مجهول بالنقل ، حديثه - يعني هـذا - غير محفوظ ، ولا يُتابع عليه » . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ، والبلاء فيه من مصعب بن عبد الله النوفلي هذا ، ولا أعلم له شيئاً آخر » .

وأخرجه الخطيب (٢ / ١٥٠) ، وعنه الديلمي من طريق أبي شاكر مسرَّة ابن عبدالله مولى المتوكل على الله (بإسناده) عن إبراهيم بن جعفر الأنصاري - المعروف بالراهب - عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره . وقال الخطيب :

« مسرّة بن عبد الله ذاهب الحديث » .

وقال في ترجمته من « التاريخ » (١٣ / ٢٧١) :

« وكان غير ثقة » ، ثم ساق له حديثاً آخر ، وقال :

« هذا كذب موضوع ، وإسناده كلهم ثقات أئمة ؛ سوى مسرّة ، والحمل عليه فيه ، على أنَّه ذكر سماعه من أبي زرعة بعد موته بأربع سنين ! » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من هذين الوجهين ، فتعقبه المناوي بأن الحاكم أخرجه من طريق ابن عباس بلفظ : « إن الله . . . » . قال الحاكم :

« رواته هاشميون » .

قال ابن حجر في « الأطراف » :

« إلا أن شيخ الحاكم ضعيف ، وهو من الحفاظ » .

قلت : الآفة ممن فوقه من الوضاعين ؛ كما سبق تحقيقه برقم (٨٠٦) .

ثم وجدت له طريقاً أخرى ، فقال المحاملي في « الأمالي » (٤ / ٤٨ / ٢) : حدثنا عبد الله بن شبيب : قال : حدثني ذُؤيب بن عمامة قال : حدثني موسى ابن شيبة الأنصاري قال : حدثني سليمان بن معقل بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده عن كعب بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما استخلف الله عز وجل خليفةً حتى يمسح الله ناصيته بيمينه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل !

الأولى : سليمان بن معقل هذا ؛ لم أجد له ترجمة .

الثانية : موسى بن شيبة الأنصاري ؛ قال أحمد :

« أحاديثه مناكير » ، وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

الثالثة : ذؤيب بن عمامة ؛ قال الذهبي :

« ضعيف ، ولم يهدر » .

الرابعة : عبد الله بن شبيب ؛ قال الذهبي :

« إخْباريّ علاّمة ، لكنه واهٍ ، قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » .

قلت : فلعلّه هو آفة الحديث .

٢٢١٩ - (إذا أدَّيتَ زكاة مالك ، فقد أذهبتَ عنك شرّه) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٢٤٩ / ٢) ، والحاكم (١ / ٣٩٠) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ١٠٦) عن عبد الله بن وهب : أخبرني ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

قلت : أما أنه على شرط مسلم ؛ فنعم ، وأما أنه صحيح ؛ ففيه نظر ، لأن أبا الزبير وابن جريج مدلسان ، وقد عنعناه ، وقد قال الذهبي في ترجمة الأول منهما :

« وفي « صحيح مسلم » عدة أحاديث لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

ثم ذكر من ذلك أمثلة ، فما بالُك وهذا الحديث ليس في « صحيح مسلم » ، ففي القلب منه ما فيه ؛ لا سيما وقد صحَّ عن أبي الزبير موقوفاً على جابر ، فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٨٦ / ٢) :

« أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر به موقوفاً » .

ثم وجدت للحديث شاهداً من رواية أبي هريرة بسند حسن ، ومن أجله كنت أوردته في « صحيح الترغيب » (٨ - صدقات) ، فهو به قوي ، وينقل إلى « الصحيحة » .

٢٢٢٠ - (إذا أراد الله بعبد خيراً ؛ فقَّهَهُ في الدين ؛ وبصَّره عيوبَ خلُقه ؛ وزهَّده في الدنيا) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي » (ق ٧٣ / ١) عن موسى بن إبراهيم : نا موسى بن جعفر عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، موسى بن إبراهيم ؛ هو المروزي ؛ متروك كما تقدم مراراً .

والحديث أورده السيوطي من تخريج البيهقي في « الشعب » عن أنس ، وعن محمد بن كعب القرظي مرسلاً .

قلت : لم أره في « الشعب » (٧ / ٣٤٧ / ١٠٥٣٥) إلا من حديث محمد بن كعب ، يرويه عنه (موسى بن عُبيدة) ، وهو ضعيف .

وأخرجه الديلمي (١ / ٩٣) من حديث الأنصاري عن مالك بن دينار عن أنس مرفوعاً به .

والأنصاري هذا هو (محمد بن عبدالله أبو سلمة) ، قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن حبان : « منكر الحديث جداً » . وقال محمد بن طاهر : « هو كذاب » ، وله طامات » . ثم ساق له حديث :

« من كسح مسجداً . . » . وهذا أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢/٢٦٦) .

٢٢٢١ - (إذا أراد الله بقوم خيراً ؛ أكثر فقهاءَهم ، وقلَّل جُهَّالَهم ، حتى إذا تكلَّم العالمُ ؛ وجد أعواناً ، وإذا تكلَّم الجاهل قُهِرَ .

وإذا أراد الله بقوم شرّاً ؛ أكثر جُهَّالَهم ، وقلَّل فقهاءَهم ، حتى إذا تكلم الجاهل ؛ وجد أعواناً ، وإذا تكلم الفقيه ؛ قُهِرَ) .

ضعيف . رواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢٣ - ٢٤) عن عبدالرحمن ابن زياد بن أنعم الأفريقي عن حبان بن أبي جبلة قال : قال رسول الله ﷺ : . . .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ، حبان هذا تابعي ثقة ، وابن أنعم ضعيف .

ورواه الديلمي عن ابن عمر ، وذكر المناوي أنَّ فيه بقية ، وهو غير حجة .

٢٢٢٢ ـ (إذا أراد الله بعبد خيراً ؛ جعل صَنائعه ومعروفه في أهل الحِفَاظِ ، وإذا أراد بعبد شراً ؛ نَكَسَهُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٢) عن عثمان بن عبد الرحمن عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . قال : فقال حسان بن ثابت :

إن الصنيعةَ لا تكـون صنيعةً حتى يُصابَ بها طريقُ الـمُصْنعِ

قال : فقال النبي ﷺ : « صدقت » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ . عثمان بن عبد الرحمن ؛ إن كان القرشي الوقاصي ؛ فهو متروك متهم ، وإن كان الجمحي ؛ فهو ضعيف .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الديلمي عن جابر بلفظ :

« . . . وإذا أراد الله بعبد شراً جعل صنائعه ومعروفه في غير أهل الحفاظ » . مكان قوله : « وإذا أراد بعبد شراً نكسه » .

فالظاهر أنها رواية أخرى للديلمي ذهلت عنها حين مررت بالمجلدين الأولين منه . وقال المناوي في « شرحه » :

« ورواه عنه أيضاً ابن لال ، وعنه ومن طريقه عنه خرجه الديلمي ، فلو عزاه له كان أولى . ثم إن فيه خلف بن يحيى ؛ قال الذهبي عن أبي حاتم : كذاب ، فمن زعم صحته فقد غلط » .

٢٢٢٣ - (إن لله تسعةً وتسعين اسماً ، كلهن في القرآن ، من أحصاها دخل الجنة) .

منكر جداً بزيادة « كلهن في القرآن » . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (١٥ / ١٢١) من طريق حماد بن عيسى بن (الأصل : عن) عَبِيدة بن طفيل الجهني ، قال : ثنا ابن جريج عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن مكحول عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، حماد هذا ضعفه جمع ، وقال الحاكم والنقاش :

« يروي عن ابن جريج وجعفر الصادق أحاديث موضوعة » .

والحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق عن أبي هريرة دون هذه الزيادة المنكرة ، وقد أشرت إلى بعض طرقه عند أحمد في التعليق على « المشكاة » (٢٢٨٨) .

٢٢٢٤ - (إذا أراد الله بعبد خيراً ؛ صيَّر حوائج النَّاس إليه) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٥) عن يحيى بن شبيب : حدثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، يحيى بن شبيب ؛ قال ابن حبان :

« لا يحتج به بحالٍ ، يروي عن الثوري ما لم يحدث به قط » . وقال الخطيب :

« روى أحاديث باطلة » .

وساق له الذهبي ثلاثة أحاديث قال في أحدها :

« وهذا كذب » . وقال في آخر :

« هو مما وضعه على حميد » !

٢٢٢٥ - (طوبى للمخلصين ، أولئك مصابيح الدُّجى ، تتجلَّى عنهم كلُّ فتنةٍ ظلماء) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٥ - ١٦) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣٢٤ / ١) من طريق أبي معاوية عمرو بن عبد الجبار السنجاري : حدثنا عبيدة بن حسان عن عبد الحميد بن ثابت بن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : حدثني أبي عن جدي قال :

« شهدت مع رسول الله ﷺ مجلساً ، فقال : . . . » فذكره .

وهذا موضوع . آفته عبيدة بن حسان ؛ قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

وعمرو بن عبد الجبار ؛ قال ابن عدي :

« روى عن عمه مناكير » .

وعبد الحميد بن ثابت بن ثوبان ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه أخو (عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان) الصدوق ، إن لم يكن من اختلاق (ابن حسان) ، أو من أوهامه على الأقل .

والحديث أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣) إلى تضعيفه ، وعزاه للبيهقي فقط .

٢٢٢٦ - (إذا أراد الله بعبد خيراً ؛ عاتَبه في منامه) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٥) عن وهب بن راشد عن ضرار بن

عمرو عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، يزيد الرقاشي ضعيف ، ومن دونه أشد ضعفاً . فضرار بن عمرو ـ وهو الملطي ـ قال ابن معين :

« لا شيء » .

وقال الدولابي :

« فيه نظر » .

ووهب بن راشد ، وهو الرقي ؛ قال ابن عدي :

« ليس حديثه بالمستقيم ، أحاديثه كلها فيها نظر » .

وقال الدارقطني : « متروك » .

وقال ابن حبان :

« لا يحل الاحتجاج به بحال » .

٢٢٢٧ ـ (إذا أراد الله بعبد خيراً ؛ فتحَ له قفلَ قلبه ، وجعل فيه اليقين ، وجعل قلبَه وعاءً واعياً لما سلك فيه ، وجعل قلبه سليماً ، ولسانَه صادقاً ، وخليقته مستقيمة ، وجعل أُذُنه سميعةً ، وعينه بصيرةً) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٤) عن شرحبيل بن الحكم عن عامر بن نايل عن [كثير] بن مرة عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، شرحبيل وشيخه مجهولان ، قال ابن خزيمة :

« أنا أبرأ من عهدتهما » .

٢٢٢٨ ـ (إذا أراد الله بقريةٍ هلاكاً ؛ أظهر فيهم الزِّنى) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٩) عن حفص بن غياث عن داود عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

الحسن ؛ هو البصري ، وهو مدلس ، وقد عنعنه .

وداود ـ هو ابن أبي هند ـ ثقة من رجال مسلم .

وحفص بن غياث ؛ هو أبو عمر النخعي القاضي ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فيه ضعف يسير من قبل حفظه .

وتردَّدَ المناوي في حفص هذا بين أن يكون القاضي المذكور ، أو الراوي عن ميمون ، فمجهول . ولا وجهَ لهذا التردد عندي ، فإن الذي يروي عن داود إنما هو القاضي .

٢٢٢٩ ـ (إن مِنْ أسوأ الناس منزلةً مَنْ أذْهبَ آخرتَه بدنيا غيره) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٣٩٨) ، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان » (٢ / ٣٣٢ / ١) : حدثنا عبد الحكم بن ذكوان عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : .. فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

شهر ضعيف لسوء حفظه .

وعبد الحكم بن ذكوان قال ابن معين :

« لا أعرفه » .

وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً . وقد رواه ابن ماجه وغيره من طريق آخر بلفظ : « من شر الناس . . . » ، والباقي مثله . وقد تقدم (١٩١٥) .

٢٢٣٠ - (مَثَلُ المؤمِن كالبيت الخربِ في الظَّاهر ، فإذا دخلتَه وجدته مؤنقاً ، ومثل الفاجر كمثل القَبرِ المشرف المُجصَّص يُعْجبُ من رآه ، وجوفُه ممتلىءٌ نتناً) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٣٢ / ١) عن إبراهيم بن أبي يحيى : ثنا شريك بن أبي نمر عن أبي عَمرة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، إبراهيم هذا هو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك .

٢٢٣١ - (كفى بالمرءِ إثماً أن يُشار إليه بالأصابع ، وإن كان خَيراً فهو مزلَّةٌ ، إلا من رحم الله ، وإن كان شراً فهو شر) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢٤٧) ، والبيهقي في «الشعب » (٢ / ٣٣٧ / ١) من طريق كثير بن مروان المقدسي : حدثني إبراهيم ابن أبي عبلة عن عقبة بن وسَّاج عن عمران بن حصين مرفوعاً . وقال البيهقي :

« كثير بن مروان هذا غير قوي » .

قلت : بل هو واهٍ جداً ، فقد كذّبه يحيى وأبو حاتم ، وأسقطه أحمد وغيره .

ومضى للحديث شاهد بنحوه من حديث أبي هريرة ؛ إسناده ضعيف أيضاً (رقم ١٦٧٠) .

٢٢٣٢ - (أهل الجَوْرِ وأعوانُهم في النَّار) .

منكر . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤١٨) ، والحاكم في « المستدرك » (٤ / ٨٩) عن مروان بن عبد الله بن صفوان بن حذيفة بن اليمان عن أبيه عن حذيفة مرفوعاً ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : منكر » ، وعمدته قول العقيلي في مروان هذا :

« مجهول بالنقل هو وأبوه ، وحديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » .

٢٢٣٣ - (التوبةُ من الذنب أن لا تعود إليه أبداً) .

ضعيف . أخرجه أبو القاسم الحُرْفي في (عشر مجالس من « الأمالي ») (٢٣٠) ، و البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤٧ / ٢) عن بكر بن خُنيس عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إبراهيم - وهو ابن مسلم الهجري - لين الحديث .

وبكر بن خنيس ؛ صدوق له أغلاط ؛ أفرط فيه ابن حبان .

قلت : وتابعه علي بن عاصم قال : أنا الهجري به نحوه .

أخرجه أحمد (١ / ٤٤٦) .

وعلي بن عاصم ؛ ضعيف أيضاً ، ولهذا جزم الهيثمي (١٠ / ٢٠٠) بأن سنده ضعيف .

ورواه البيهقي من طريق أبي إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود موقوفاً عليه ، وقال :

« وهو الصحيح ، ورفعه ضعيف » .

وأخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١ / ٤٨) من طريق ابن منده عن بكر بن خنيس به .

وأخرجه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٤٩ / ٢) عن سعيد بن سليمان عن منصور عن إبراهيم الهجري به .

٢٢٣٤ - (. . كفى بالمرء من الشُّحِّ أن يقول : آخذُ حقي ولا أتركُ منه شيئاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٠ - ٢١) من طريق هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الرَّقِّي : ثنا أبي العلاء بن هلال : ثني أبي هلال بن عمر : ثني أبي عمر بن هلال : ثني أبو غالب عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« هذا إسناد صحيح ، فإن آباء هلال بن العلاء أئمة ثقات ، وهلال إمام أهل الجزيرة في عصره » . ووافقه الذهبي .

هكذا وقع في نسخة « تلخيص المستدرك » المطبوع في حاشية « المستدرك » ، وهو ينافي ما نقله المناوي عنه ، فإنَّه بعد أن نقل عن الحاكم تصحيحه للحديث أتبعه بقوله :

« . . فردَّه الذهبي أنَّ هلال بن عمر وأباه لا يُعرفان ، فالصحة من أين ؟ ! » .

قلت : ولعل هذا الذي نقله المناوي عن الذهبي هو الصواب ، لأنه المناسب لحال الإسناد ، فإنه مسلسل بالعلل :

الأولى : هلال بن العلاء بن هلال ؛ فإنه وإن كان صدوقاً كما قال أبو حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٤٨) ، وقال النسائي : « صالح » ، فقد قال في موضع آخر :

« ليس به بأس ، روى أحاديث منكرة عن أبيه ، فلا أدري الريب منه أو من أبيه » .

الثانية : العلاء بن هلال بن عمر ، سبق آنفاً ، تردد النسائي في لصق الريب في تلك الأحاديث المنكرة بينه وبين ابنه هلال ، لكن الأب يبدو أنه أصلح حالاً منه ، فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان ، لكن هذا عادَ فذكره في « الضعفاء » أيضاً (٢ / ١٨٤) . فالله أعلم .

الثالثة : هلال بن عمر ، قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٧٨) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، و« الضعفاء » ، ولم يرد له ذكر في « اللسان » .

الرابعة : عمر بن هلال ، ذكره ابن حبان في « ثقاته » (٧ / ١٨٥) من رواية ابنه هلال المذكور قبله . فهو مجهول .

والخلاصة : أنَّ الحديث منكر ضعيف ، لتفرد هؤلاء به ، لكن يظهر أن الآفة ممن دون الهلال بن العلاء . والله أعلم .

ومع هذه العلل لم يتورع الشيخ الغماري عن إيراد الحديث في « كنزه »

(٢٤٥١) ، الأمر الذي يؤكد للباحثين أنه لا يجري فيه على طريقة المحدثين في تصحيح الأحاديث ، وإنَّما على الاختيار الشخصي أو الذوقي الصوفي ، وإلا فالمبتدئون في هذا العلم لا يقعون في مثل هذا الخطأ !

(تنبيه) : وضعت بين يدي الحديث نقطتين . . إشارة إلى أن في أوله تتمة ، ونصها في « المستدرك » :

« كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكلّ ما سمع ، وكفى . . » .

ولما كانت هذه الفقرة منه صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ عند مسلم وغيره كما هو مخرج في « الصحيحة » (٢٠٢٥) ، لذلك لم أستحسن ذكرها في الحديث ، وقد أخرجها القضاعي في « مسنده » (١٤١٥) وحدها من هذا الوجه الواهي .

ثم رجعت إلى « مختصر استدراك الحافظ الذهبي على . . الحاكم » لابن الملقن ، لعلي أجد فيه ما نقله المناوي عن الذهبي ، فلم أجد ، فلا أدري أذهل ابن الملقن عنه ، أم أن نسخته من « التلخيص » هي موافقة لما في المطبوعة من الموافقة ؟ والله أعلم .

٢٢٣٥ - (إن لكل قوم فراسة ، وإنما يعرفها الأشراف) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٤١٨ - ٤١٩) من طريق ابن إسحاق : حدثني يزيد بن رومان وعاصم بن عمر بن قتادة عن عروة بن الزبير ، ومن طريق أبي عُلاثة ثنا أبي : ثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال :

لقي رسول الله ﷺ رجلاً من أهل البادية ، وهو يتوجه إلى بدر ، لقيه بـ (الروحاء) ، فسأله القوم عن خبر الناس ؟ فلم يجدوا عنده خيراً ، فقالوا له : سلم على رسول الله ﷺ ، فقال : أو فيكم رسول الله ؟ قالوا : نعم ، قال الأعرابي : فإن

كنت رسول الله فأخبرني ما في بطن ناقتي هذه ! فقال له سلمة بن سلامة بن وقش ـ وكان غلاماً حدثاً ـ : لا تسأل رسول الله ، أنا أخبرك ، نزوت عليها ! ففي بطنها سَخْلة[1] منك ! فقال رسول الله ﷺ :

« [مَه ، أ] فحشت على الرجل يا سلمة ! » .

ثم أعرض رسول الله ﷺ عن الرجل (وفي رواية : عن سلمة) فلم يكلمه كلمة حتى قفلوا ، واستقبلهم المسلمون بـ (الروحاء) يهنئونهم ، فقال سلمة بن سلامة : يا رسول الله ! ما الذي يهنئونك به ، والله إنْ رأينا [إلا] عجائز صُلْعاً كالبدن المعقّلة فنحرناها ، فـ [تبسم] رسول الله[ثم] قال : . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، وإن كان مرسلاً » . ووافقه الذهبي .

قلت : في ذلك نظر من وجهين :

أحدهما : أن (أبا علاثة) لم أعرفه ، واسمه (محمد بن عمرو بن خالد) ، ذكره الخطيب (٣ / ٢١٧) في شيوخ (أبي جعفر البغدادي) شيخ الحاكم في هذا الحديث ، وقال عقبه : « واللفظ له » ، واسمه (محمد بن محمد بن عبد الله) ، وذكره المزّي في الرواة عن أبيه (عمرو بن خالد) ، ولم أجد له ترجمة ، وأبوه ثقة .

والآخر : أن ابن إسحاق ليس عنده حديث الترجمة ، وقد ساق القصة في « السيرة » مفرقاً في موضعين (٢ / ٢٥٢ و ٢٨٦) ، وإنما قال : « فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال : أي ابن أخي ! أولئك الملأ » . ثم هو مرسل ، فلو صح السند إلى عروة فعلته الإرسال .

---

(١) بفتح فسكون ، هي في الأصل : الصغيرة من ولد الضأن ، فاستعارها هنا للصغيرة من ولد النوق .

٢٢٣٦ - (كفَّارةُ الذَّنب الندامة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١/٢٨٩) ، والطبراني في « الكبير » (١٢٧٩٥) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٧٧) ، والبيهقي في « الشعب » (٥ / ٣٨٧ / ٧٠٣٨) من طريق **يحيى بن عمرو بن مالك النكري** ، قال : سمعت أبي يحدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف . والحديث قال الحافظ العراقي (٤ / ١٢) :

« رواه أحمد والطبراني والبيهقي في « الشعب » من حديث ابن عباس ، وفيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري (وفي الأصل : اليشكري ، وهو تصحيف) ؛ ضعيف » .

قلت : وكتب بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب - على هامش «القضاعي» :

« يحيى متهم » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، ويقال : إن حماد بن زيد كذبه » .

قلت : وقد خالفه حماد بن زيد ، فقال : عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء قال : فذكره موقوفاً .

أخرجه البيهقي أيضاً (٥ / ٣٨٨ / ٧٠٣٩) .

قلت : وهذا هو الصحيح موقوف .

والحديث أورده ابن كثير في « تفسيره » (٤ / ٥٩) من رواية أحمد بإسناده المتقدم ، وسكت عليه لسوقه إسناده ، فتوهَّمَ الحلبيان في « مختصرهما » أنه تصحيح منه له فأورداه في كتابيهما ، وقد تعهَّدا في المقدمة أن لا يُوردا إلا الصحيح ، وأنّى لهما ذلك ؟ !

٢٢٣٧ ـ (صاحبُ اليمين أميرٌ على صاحبِ الشمالِ ، فإذا عملَ العبدُ الحسنةَ كتبَها له عشرَ أمثالِها ، وإذا عملَ سيئةً ؛ قال صاحبُ اليمينِ لصاحبِ الشمالِ : أمسك ، فيُمسك عنه سبعَ ساعاتٍ من النهارِ ، فإن استغفر ؛ لم تكتبْ عليه ، وإن لم يستغفرْ ؛ كُتبتْ سيئةً واحدةً) .

موضوع . رواه البيهقي في « الشعب » (٥ / ٣٩١ / ٧٠٥٠) ، و أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٤٥ / ١) ، والواحدي في « تفسيره » (٤ / ٨٥ / ١) عن بشر بن نمير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، بشر بن نمير قال الحافظ :

« متروك متهم » .

قلت : وقد تابعه جعفر بن الزبير ـ وهو مثله أو شرٌّ منه ـ عن القاسم به .

أخرجه البيهقي أيضاً (٥ / ٣٩٠ / ٧٠٤٩) ، والطبراني في « الكبير » (٧٩٧١) . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٠٨) :

« وفيه جعفر بن الزبير ، وهو كذاب . ولكنه موافق لما قبله ، وليس فيه شيء زائد ، غير أن الحسنة يكتبها بعشر أمثالها ، وقد دل القرآن والسنة على ذلك » .

قلت : يُشير إلى حديث الطبراني أيضاً من طريق أخرى عن القاسم به مختصراً بلفظ :

« إنّ صاحب الشّمال ليرفَع القلمَ ستَّ ساعات عن العبد المسلم المخطىء أو المسيء ، فإن ندِمَ واستغفر منها ألقاها ، وإلا كُتِبت واحدةً » .

وإسناده حسن كما حققته في الكتاب الآخر (١٢٠٩) ، وبالتأمُّل في هذا اللفظ الثابت : يتبين أنَّ في اللفظ الأول الواهي أشياء زائدة عليه :

أولاً : أنَّ صاحبَ اليمين أميرٌ على صاحب الشمال .

ثانياً : أنَّ صاحبَ الشمال يُمسكُ عن كتابة الذنب بأمر صاحب اليمين .

ثالثاً : أن زمن رفع القلم سبع ساعات ، وفي هذا ست !

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها واهية جداً ، فلا يُفرح بها ، أخرجه أبو جعفر الطوسي الشيعي في « الأمالي » عن **الحسن بن زياد** قال : حدثنا محمد بن إسحاق عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

محمد بن إسحاق ـ هو صاحب المغازي ـ ثقة مدلس ، وقد عنعنه ، ولكن الآفة من الحسن بن زياد ، وهو اللؤلؤي ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« كذبه ابن معين وأبو داود في حديثه » .

(**تنبيه**) : قال المناوي تحت هذا الحديث :

« واعلم أن للطبراني هنا ثلاث روايات : إحداها مرَّت في حرف الهمزة . وهذه الثانية ، وهما جيِّدتان . وله طريق ثالثة فيها جعفر بن الزبير ، وهو كذاب كما بسطه الحافظ الهيثمي » .

قلت : وفي هذا التعليم خطأ من وجهين :

الأول : أنه ليس للحديث طريق جيِّدة إلا التي أشرنا إلى حُسن إسنادها .

والآخر : أن الطريق الثالثة التي فيها جعفر إنما هي بهذه الرواية .

وبالجملة ، ففي كلامه تقوية الحديث المذكور أعلاه ، وهو جدّ واهٍ ، فاقتضى التنبيه .

٢٢٣٨ - (من استفتح أوَّل نهاره بخيرٍ ، وختمهُ بالخيرِ ، قال الله عز وجل لملائكته : لا تكتُبوا عليه ما بين ذلكً من الذّنوب) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١١٠ / ٢) عن الطبراني : ثنا إبراهيم ابن محمد بن عرق الحمصي : ثنا محمد بن مصفى : ثنا الجراح بن يحيى المؤذن : ثنا عمر بن عمرو بن عبد الأحموسي عن عبد الله بن بسر مرفوعاً .

قلت وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أعرف أحداً منهم بعد الصحابي ؛ غير ابن مصفًّى ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وغير الأحموسي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٢٧) عن أبيه :

« لا بأس به ، صالح الحديث من ثقات الحمصيين » .

وأما الحمصي ؛ فهو الذي في « الميزان » و « اللسان » :

« إبراهيم بن محمد الحمصي شيخ للطبراني غير معتمد . . . » .

ثم ساق له حديثاً آخر أخطأ في تسمية شيخه فيه .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١١٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه الجراح بن يحيى المؤذن ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

وقال في مكان آخر (١٠ / ١٢٠) :

« رواه الطبراني من طريق الجراح (الأصل : الحجاج) بن يحيى المؤذن عن

عمر بن عمرو بن عبد الأحموسي ، والجراح بن يحيى لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، لم يرو عن عمر بن عمرو إلا الجراح بن مليح البهراني الشامي ، فإن كان هو إياه ؛ فهو ثقة » .

قلت : ولعل الحافظ المنذري كان يرى هذا الذي ذكره الهيثمي احتمالاً ، فقد قال في « الترغيب » (١ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني ، وإسناده حسن إن شاء الله تعالى » .

ولم أجد ما يؤيد هذا الاحتمال ، وإن كان ابن أبي حاتم ذكر في ترجمة (الجراح بن مليح البهراني) (١ / ١ / ٥٢٤) أنه روى عنه (عمر بن عمرو الأحموسي) ، فإنه لا تلازم بين الأمرين كما هو ظاهر ؛ لاختلاف النسبة ، فهذا (ابن يحيى المؤذن) ، وذاك (ابن مليح البهراني) . وقد يشتركان في الرواية عن الشيخ الواحد ؛ كما يقع كثيراً مما هو معروف عند الممارسين لهذا العلم الشريف .

على أنَّه يبقى في الحديث علةٌ أخرى ، وهي ضعف شيخ الطبراني .

وقد وجدت للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤٩) من طريق سليمان بن سلمة الخبائري (الأصل : الحاجري) : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن عطاء عنه .

قلت : و (الخبائري) متهم بالكذب .

٢٢٣٩ - (ما من حافِظَيْنِ يَرفعان إلى الله تبارك وتعالى ؛ يرى الله في أول الصحيفة خيراً ، وفي آخرها خيراً ؛ إلا قال الله تعالى لملائكته : أُشهدُكم أني قد غفرت لعبدي ما بين طرفي الصحيفة) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (١ / ١٨٣) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٤٦ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٠ / ٤٤١ - ٤٤٢) ، وأبو طاهر المخلص في الأول من « الفوائد المنتقاة » (٢ / ١) ، وعنه ابن النجار (١٠ / ١٢٣ / ٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤٩ / ٤) عن مبشر بن إسماعيل عن تمام بن نجيح عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وكذا رواه ابن شاذان في « المنتقى من حديثه » (٥ / ٢٣٩ / ١) ، وابن عدي (٤٥ / ١) ، وقال :

« لا أعلم يرويه عن الحسن غير تمام ، وتمام غير ثقة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . وقال البيهقي :

« فيه نظر » .

وبيانه : أن الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه .

وتمام بن نجيح ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن عدي : غير ثقة » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

وأشار المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣٤) إلى إعلاله بتمام بن نجيح .

٢٢٤٠ - (ما من ذي غنى إلا سيودُّ يوم القيامة أنه كان أوتي في الدُّنيا قوتاً) .

موضوع . رواه ابن ماجه (٤١٤٠) ، وأحمد (٣ / ١١٧ و ١٦٧) ، و الثقفي في « الفوائد » (ج ٣ رقم ١٢ - منسوختي) ، وهناد في « الزهد » (٥٩٦) ، وأبو يعلى (٧ / ٣٠٣) ، وابن عدي (٧ / ٢٥٢٤) ، وأبو نعيم (١٠ / ٦٩ - ٧٠) ،

وابن حبان في « المجروحـين » (٣ / ٥٦) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣١) عن أبي داود عن أنس مرفوعاً .

وقال الثقفي :

« وأبو داود هـو الأعمى ، واسمـه نفيـع بن الحارث السبيعي الكوفي » .

قلت : وهو متهم بالوضع ، قال ابن معين :

« يضع ، ليس بشيء » .

وقـال ابـن حبان :

« يروي عن الثقات الموضوعات توهُّماً ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وقال الساجي :

« كان منكر الحديث ، يكذب » ، ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه : إنه كان سائلاً ، لأن هذا حديث السؤال » . وقال الحاكم :

« روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة » .

قلت : وتعـقبـه السـيـوطي في « اللآلي » (٢ / ٣١٣) بما لا يجـدي ؛ بما رواه الخطيب (٤ / ٧ ـ ٨) في ترجمة (أحمد بن إبراهيم القطيعي) ، ولم يذكر فيه شيئاً سوى حديثه !

قال : حدثنا عباد بن العـوام (بسنده) عن عبد الله مرفوعاً : « ما من أحد إلا . . » الحديث نحوه . فهو مجهول ، وقد خالف الحفاظ ، فقال ابن أبي شيبة (١٣ / ٣٠١) ، وأحمد في « الزهد » (ص ١٥٥) : أنبأنا عباد بن العوام به . وهذا هو الصحيح موقوف على ابن مسعود .

٢٢٤١ - (خيارُكم كلُّ مُفَتَّنٍ تَوَّاب) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٦٤ / ٢) عن عبدالرحمن ابن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، قال الذهبي في « الضعفاء » :

« عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي ضعفوه ، والنعمان بن سعد كوفي مجهول » .

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد « المسند » من طريق أخرى واهية جداً ، وقد مضى برقم (٩٦) .

وقد صحّ بلفظ : « إن المؤمن خلق مفتناً تواباً . . » الحديث . وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٢٢٧٦) .

٢٢٤٢ - (إنَّ للقلوب صدأً كصدأ الحديد ، وجلاؤها الاستغفار) .

موضوع . رواه ابن عدي (٣٤٦ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٣٦٤) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣) ، وابن عساكر (١٧ / ٢٨٥ / ٢) ؛ كلهم من طريق الوليد بن سلمة الطبراني عن نضر بن محرز عن محمد بن المنكدر عن أنس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« حديث غير محفوظ » .

قلت : وعلته النضر هذا ؛ قال الذهبي :

« مجهول » .

وقال ابن حبان :

« لا يحتج به » .

بل آفته الوليد بن سلمة كما يأتي ، وقد تفرد به كما قال الطبراني .

والحديث عزاه المنذري (٢ / ٢٦٩) للبيهقي ، وأشار لضعفه ، ووقع عند البيهقي بلفظ « النحاس » مكان « الحديد » ، وهو رواية لابن عدي (٧ / ٢٥٤٠) ، وقد تحرَّف في « كنز العمال » (١ /٤٨٦/ ٤١٠٢) لفظ « النحاس » إلى « الناس » ! وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢٤١٨ / ٧٠٣١) باللفظ الأول « الحديد » لابن عدي ، والخطيب في « المتفق والمفترق » ، وابن عساكر .

وعزاه في « الصغير » للحكيم وابن عدي ، وهو في « ضعيف الجامع » برقم (١٩٦٤) .

وزاد المناوي في تخريجه :

« والطبراني في « الأوسط » و « الصغير » ، قال الهيثمي : وفيه الوليد بن سلمة الطبراني ، وهو كذاب » .

قلت : وهو كما قال ، فإعلاله به أولى ، وبذلك يصير الحديث موضوعاً ، فمن الغريب حقاً أن المناوي ـ الذي يعود إليه فضل التنبيه على هذه العلة ـ اقتصر في كتابه الآخر« التيسير » على قوله :

« إسناده ضعيف » !

فلا أدري أنسي أم تناسى ؟ !

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بنحوه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٦٠٩٦) .

ثم هو في « المعجم الصغير » للطبراني (رقم ٤٢ - الروض النضير) ، وفي « الأوسط » (٢ / ١٣١ / ١ / ٧٥٣٧ - بترقيمي) بإسنادين عن الوليد بن سلمة الطبراني به .

٢٢٤٣ - (إنّ الله ينهاكم عن التَّعرِّي ، فاستحيوا مِنْ ملائكة الله الذين معكم ؛ الكرام الكاتبين ، الذين لا يفارقونكم إلا عند حالتين (وفي رواية : ثلاث حالات) : الغائط والجنابة والغسل ، فإذا اغتسل أحدكم بالعراء ، فليستتر بثوبه أو بجذمة حائط [أو ببعيره]) .

ضعيف جداً . رواه السراج في حديثه (٦٧ / ١) ، والبزار في « مسنده » (١ / ١٦٠ / ٣١٧) : ثنا محمد بن كرامة : ثنا عبيد الله بن موسى : ثنا **حفص ابن سليمان المكتب** عن علقمة بن مرثد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البزار (والرواية الأخرى والزيادة له) :

« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وحفص لين الحديث » .

قلت : بل هو متروك الحديث مع إمامته في القراءة كما قال الحافظ . وقد خالفه سفيان ومسعر ، فقالا : عن علقمة بن مرثد عن مجاهد قال : قال رسول الله ﷺ . فأرسله بلفظه :

« أكرموا الكرام الكاتبين الذين لا يُفارقونكم إلا عند إحدى حالتين : الجنابة والغائط . فإذا اغتسل أحدُكم ؛ فليستتر بجذم (الأصل « بجرم ») حائط ، أو ببعيره ، أو ليستره أخوه » .

أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » ؛ كما في «تفسير ابن كثير » (٤ / ٤٨٢) ، وقال عقبه في « تاريخه » (١ / ٥١) :

« هذا مرسل ، وقد وصله البزار في « مسنده » من طريق جعفر (!) بن سليمان - وفيه كلام - عن علقمة عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . » فذكره .

قلت : كذا وقع فيه : « جعفر » ، وهو خطأ مطبعي فيما أرى ؛ لمخالفته لما تقدم في إسناد السراج والبزار ، وهكذا على الصواب وقع في « تفسير ابن كثير » من رواية البزار ، والعجيب أن هذا الخطأ نفسه وقع فيما نقله الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٦٨) عن البزار في كلامه الذي ذكرته آنفاً ، وبناء عليه قال :

« قلت : جعفر بن سليمان من رجال « الصحيح » ، وكذلك بقية رجاله ، والله أعلم » .

وجاء في التعليق عليه في الحاشية :

« (فائدة) : جعفر بن سليمان ليس هو الضُّبعي الذي أخرج له مسلم . وإنما هو حفص بن سليمان ، وهو ضعيف بمرَّة ، فكأنه تصحَّف على الشيخ كما في هامش الأصل » .

قلت : وهو من تعليقات الحافظ ابن حجر كما يغلب على الظن ، وهو حق ظاهر ، وأعجب مما سبق تعقيب الشيخ الأعظمي على كلام الهيثمي المتقدم بقوله :

« قلت : ليس في إسناده جعفر ، بل حفص ، وحفص بن سليمان من رجال الصحيح » !

وهذا خطأ فاحش ، ولعله سبقُ قلم ، فإنَّ حفصاً هذا متروك كما تقدم ، وليس من رجال « الصحيح » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد روي الحديث مختصراً نحوه من حديث ابن عمر ، وفيه ليث بن أبي سُليم ، وقد ترك بسبب اختلاطه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٦٤) ، وقد قواه بعض من انتقدنا ممن أوتي حفظاً ، ولم يؤت علماً ، فانظر الحديث الآتي برقم (٦٠٠٦) .

٢٢٤٤ ـ (الإيمانُ [بالقدر] نظامُ التَّوحيد) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٥٩) عن مُزاحم بن العوام عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مزاحم بن العوام ؛ لم أجد من ترجمه ، وقد مضى له حديث آخر في الإيمان بالقدر (٨٠٦) .

٢٢٤٥ ـ (الإيمان بالله والعملُ قرينان ، لا يصلُح واحدٌ منهما إلا مع صاحبه) .

ضعيف . رواه العدني في « كتاب الإيمان » (ق ٢٣٥ / ١) : قال : حدثنا حكام بن سلم عن ابن سنان عن عمرو بن مرَّة الجملي عن محمد بن علي قال : قال رسول الله ﷺ : . .

ورواه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٢ / ١٩٧ / ١٥٢٧) من طريق آخر عن حكام به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، ورجاله ثقات رجال مسلم ، وفي ابن سنان ـ واسمه سعيد أبو سنان الشيباني ـ بعض الكلام من قبل حفظه .

ومحمد بن علي ؛ هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ؛ أبو جعفر الباقر .

ثم رواه ابن جرير عن عبد الوهاب بن مجاهد عن مجاهد ، مرسلاً نحوه مختصراً .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن شاهين في « السنة » عن محمد ابن علي مرسلاً .

وقد أسنده بعض التّلفاء عن ابن سنان بلفظ :

٢٢٤٦ - (الإيمان والعمل شريكان في قرَنٍ ، لا يقبل الله أحدهما إلا بصاحبه) .

موضوع . رواه الديلمي (٣٦١/٢/١) عن أصرم بن حوشب : حدثنا أبو سنان : حدثنا عمرو بن مرة عن محمد بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع من قبل أصرم بن حوشب ، فإنه كذاب خبيث ؛ كما قال يحيى . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

وقد رواه غيره عن أبي سنان به ، لم يتجاوز محمد بن علي ؛ كما تقدم في الذي قبله .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن شاهين في « السنة » عن علي . والمناوي في « شرحه » للحاكم ، ولم أره في « مستدركه » . والله أعلم ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

ثم رأيته في « الجامع الكبير » معزواً للحاكم في « تاريخه » ، فتبين خطأ أو تساهل المناوي في إطلاق العزو إليه .

٢٢٤٧ - (الإيمان بالله باللِّسان ، والتَّصديق له بالعمل) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٥٩) عن عيسى بن إبراهيم : حدثنا الحكم بن عبدالله عن الزهري [عن عروة] . . . عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته الحكم بن عبد الله ، وهو الأيلي ، وعيسى ابن إبراهيم ، وهو ابن طهمان الهاشمي ، فإنهما هالكان ؛ كما قال الذهبي .

والأول ؛ قال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

وقال السعدي وأبو حاتم :

« كذاب » .

والآخر ؛ قال البخاري والنسائي :

« منكر الحديث » .

وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

والحديث عزاه السيوطي في « اللآلي » (٣٦/١) ، للشيرازي في « الألقاب » عن عائشة ، ومنه استدركت الزيادة ، وسقط منه (الحكم بن عبدالله) .

٢٢٤٨ - (بشِّر من شهد بدراً بالجنَّة) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ١٧) من طريق الطبراني عن الحارث بن حصيرة عن تميم بن حذيم عن عُقبة بن حميري عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف . مَنْ دون أبي بكر الصديق لم أعرفهم ؛ غير الحارث ابن حصيرة ، وهو شيعي مختلف فيه ، فوثّقه بعضهم ، وضعفه آخرون ، وقال ابن عدي :

« وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

والحديث عزاه السيوطي للدارقطني في « الأفراد » ، وبيّض له المناوي ، فلم يتكلم على إسناده بشيء .

ويغني عن الحديث قوله ﷺ :

« لن يدخل النار رجل شهد بدراً والحديبية » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٦٠) .

٢٢٤٩ - (بُعثت داعياً ومبلِّغاً ؛ وليس إليَّ من الهُدى شيءٌ ، وخُلقَ إبليسُ مزيِّناً ؛ وليس إليه من الضلالة شيءٌ) .

موضوع . أخرجه الدولابي (٢ / ١٥٧) ، و العقيلي في « الضعفاء » (ص ١١٦) ، وابن عدي في « الكامل » (ورقة ١١٩ / ١) ، وأبو الشيخ في « التاريخ » (ص ٣٢٣) ؛ وأبو إسحاق المزكي في « الثاني من الفوائد كما في جزء منتخب منها » (٥٣ / ٢) ، وأبو عثمان البجيرمي في « الفوائد » (٣ / ١٣ / ٢) واللالكائي في « السنة » (١٠٨٢) ، والجرجاني (٣٥٤) ، وابن عساكر (١٦ / ٧١ / ١) ، وأبو محمد الحسن بن محمد بن إبراهيم في « أحاديث منتقاة » (ق ١٤٥ / ١) ، والديلمي في « مسنده » (٢ / ١ / ٥) ، والسلفي في « معجم السفر » (١٦٣ /١) عن **خالد بن عبد الرحمن العبدي أبي الهيثم** عن سماك ابن حرب عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال العقيلي :

« خالد بن عبد الرحمن أبو الهيثم ؛ ليس بمعروف بالنقل ، وحديثه غير محفوظ ، ولا يعرف له أصل » .

ثم ساق له هذا فقط ، وقال ابن عدي :

« وفي قلبي من هذا الحديث شيء ، ولا أدري أسمع خالد من سماك أو لقيه ، أم لا » . قال :

« وخالد ليس بذاك » .

قلت : والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من طريق العقيلي حاكياً لكلامه المذكور ، فتعقَّبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٣١) بكلام ابن عدي المذكور أيضاً الذي ظاهره أنْ ليس في الحديث إلا الانقطاع ؛ فقال السيوطي :

« وخالد الخراساني روى له أبو داود والنسائي ، ووثقه ابن معين ، فحينئذ ليس في الحديث إلا الإرسال » .

قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١٣٨ / ٢) :

« قلت : وفرق الحافظ الدارقطني والمزِّي والذهبي وابن حجر بين الخراساني والذي في هذا الإسناد ، وقالوا : إن هذا هو العبدي العطار الكوفي ، وقال الدارقطني وابن حجر : إنه مجهول . والله أعلم » .

قلت : وقال الدارقطني كما في « الميزان » :

« لا أعلمه روى غير هذا الحديث الباطل » . يعني هذا .

٢٢٥٠ - (التَّوبةُ النّصُوح : النَّدم على الذَّنب حين يفـرُط منك ، فتستغفر الله بندامتك عند الحافر ، ثم لا تعود إليه أبداً) .

موضـوع . رواه الخطابي في « الغريب » (١ / ٤٧٢) ، وكـذا ابن أبي حاتم عن الوليد بن بكير أبي جنَاب[١] عن عبد الله بن محمد العدوي عن أبي سنان البصري عن أبي قلابة عن زر بن حبيش عن أُبيّ بن كعب قال : سألت النبي ﷺ عن التوبة النَّصُوح ، فقال :

« هو الندم . . . » . وقال الخطّابي :

« عند الحافر : معناه عند مواقعة الذنب ، لا تؤخرها فتكون مصرّاً » .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته العدوي هذا ؛ قال وكيع :

« يضع الحديث » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

والوليد بن بكير . قال الذهبي :

« ما رأيت من وثقه غير ابن حبان ، قال أبو حاتم : شيخ » .

لكن نقل الحافظ عن الدارقطني أنه قال :

« متروك الحديث » .

فتوثيق ابن حبان مردود .

---

(١) كذا في مسودتي ، وكذلك هو في « تفسير ابن كثير » من رواية ابن أبي حاتم و « تهذيب التهذيب » . وفي « الميزان » : « أبو خباب » بالخـاء المعجمة ثم باء موحدة . وكذا في « تهذيب المزّي » ، وهو الصواب كما في « الإكمال » و « التوضيح » ، وقالا : « متروك الحديث » .

والحديث عزاه السيوطي لابن أبي حاتم وابن مردويه عن أُبيّ ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء !

ورواه هنّاد في « الزهد » (٢ / ٤٥٣ ـ ٤٥٤) ، وعنه الطبري في « التفسير » (٢٨ / ١٠٧) ، وابن أبي شيبة (١٣ / ٢٧٩) ، والحاكم (٢ / ٤٩٥) وصححه ، ووافقه الذهبي ، ورواه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ٣٦٧ ـ هندية) عن عمر بن الخطاب موقوفاً عليه نحوه .

٢٢٥١ ـ (يومُ الثُّلاثاء يوم الدَّم ، فيه ساعة لا يرقأُ فيها الدَّم) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢ / ١٥١ ـ تازية) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٥٥) عن بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة قال : حدثتني عمتي كيّسة أن أبا بكرة كان ينهى عن الحِجامة يوم الثلاثاء ، ويزعم عن رسول الله ﷺ أنه يوم الدَّم ويقول : « فيه ساعة . . . » .

ذكره العقيلي في ترجمة بكار هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه ، وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت » .

وروى عن ابن معين أنه قال في بكار هذا :

« ليس بشيء » .

وقال في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

قلت : وكيسة مجهولة ، تفرد عنها ابن أخيها بكار بن عبد العزيز ، كما في « الميزان » ، فقول الحافظ : « لا يُعرف حالها » ليس بدقيق ، وحقه أن يقال : « لا تعرف » ، أو : « مجهولة » ، لأنها مجهولة العين ، لا مجهولة الحال فقط !

٢٢٥٢ - (أكـثِرُوا الصَّلاةَ عليَّ ، فـإنَّ صـلاتَكم عليَّ مـغـفـرةٌ لذنُوبكم ، واطلُبـوا لي الدّرجـة الوسـيلة ، فـإن وسـيلتي عنـد ربـي شفـاعة لكم) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٧ / ٢٤٦ / ١) ، عـن ناشب بن عـمرو الشيباني : نا مقاتل بن حيان عن أبي صالح عن الحسن بن علي عن رسـول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ناشب بن عمرو الشيباني ، قـال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

والحديث بيَّض له المناوي .

٢٢٥٣ - (أكـثروا الصـلاة عليّ في اللَّيلة الزهراء ، واليـوم الأزهر ، فإن صلاتكم تُعرضُ عليَّ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢٤٣ من ترتيبه) ، عن عبد المنعم ابن بشير الأنصاري : ثنا أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان المدني عن محمد ابن كعب القُرظي عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن محمد عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرَّد به أبو مودود » .

قلت : وهو ثقة ، كما قال أحمد وابن معين وأبو داود وابن المديني وغيرهم ، فقول الحافظ فيه : « مقبول » ؛ غير مقبول ، ولعله سبقُ قلمٍ منه أو من النُّسَّاخ .

لكن الراوي عنه عبد المنعم بن بشير الأنصاري متهم ، بل وضاع ، قال الذهبي :

« جرّحه ابن معين واتّهمه ، وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً » .

وقال الحاكم :

« يروي عن مالك وعبد الله بن عمر الموضوعات » .

وقال الخليلي في « الإرشاد » :

« هو وضّاع على الأئمة » .

ومنه يتبين تساهل الهيثمي في اقتصاره على قوله فيه (٢ / ١٦٩) :

« وهو ضعيف » .

والحديث عزاه في « الجامع » للبيهقي في « الشعب » عن أبي هريرة ، وابن عدي عن أنس ، وسعيد بن منصور عن الحسن ، وخالد بن معدان مرسلاً .

قلت : وحديث أنس مخرج في « الصحيحة » (١٤٠٧) ، من رواية ابن عدي ، وليس فيه « اللّيلة الزهراء واليوم الأزهر » ، وإنما قال : « ليلة الجُمعة ، ويوم الجمعة » .

وحديث ابن معدان المرسل لفظه :

« أكثرُوا الصّلاة عليَّ في كل يومِ جمعةٍ ، فإنَّ صلاة أمتي تُعرضُ عليَّ في كل يوم جمعة » .

هكذا ذكره السخاوي في « القول البديع » (ص ١٥٩ ـ بيروت) من رواية سعيد بن منصور في « سننه » .

ومن ذلك يتبين للقارىء تساهل السيوطي في عزو الحديث بلفظ الترجمة

لابن منصور وابن عدي !

والحديث أورده السخاوي (١٥٩) عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به ، وزاد :

« فأدعو لكم وأستغفر » ، وقال :

« ذكره ابن بشكوال بسند ضعيف » .

ثم أورده عن ابن شهاب الزهري رفعه مرسلاً دون الزيادة .

أخرجه النميري .

٢٢٥٤ - (إذا تجشَّأَ أحدُكم أو عطسَ فلا يرفعنَّ بهما الصّوت ، فإن الشَّيطان يحب أن يرفع بهما الصوت) .

ضعيف . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١٥٦ - ١٥٧) ، و ابن عساكر (١٨ / ١٨٩ / ١) ، عن أبي عتبة أحمد بن الفرج : نا بقية : نا الوضين عن يزيد بن مرثد ، أدرك ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ : عُبادة بن الصامت ، وشداد بن أوس ، وواثلة بن الأسقع قالوا : قال رسول الله ﷺ :

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أحمد بن الفرج قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعيف ، ضعفه محمد بن عوف » .

والوضين هو ابن عطاء ، قال أحمد :

« ما كان به بأس » ،

وليَّنه غيره . قاله الذهبي في المصدر السابق . وقال الحافظ :

« صدوق سيِّىء الحفظ » .

ورواه أبو داود في « مراسيله » (٥٢٤) عن يزيد بن مرثد .

وأما حديث : « كُفَّ عنا جشاءك . . » فصحيح بمجموع طرقه ، وقد خرجته لذلك في « الصحيحة » (٣٤٣) .

٢٢٥٥ - (إذا تمنَّى أحدُكم ، فلينظر ماذا يتمنى ، فإنَّه لا يدري ما يُكتَب من أُمنِيَّته) .

ضعيف . رواه الطيالسي في « مسنده » (٢٣٤١) ، وكذا أحمد (٢ / ٣٥٧ و ٣٨٧) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٧٩٤) ، والترمذي (٣٦٠٥) ، وحسنه ، وأبو يعلى (٥٩٠٧) ، وابن عدي (٢٤٤ / ٢) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٨٥ / ١) عن **عمر بن أبي سلمة** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، .وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث لا بأس به ، وعمر بن أبي سلمة متماسك الحديث ، لا بأس به » .

قلت : قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : ليس بالقوي » .

وفي « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

٢٢٥٦ - (إذا وقعت كبيرةٌ ، أو هاجت ريحٌ مظلمةٌ ، فعليكم بالتَّكبير ، فإنه يَجلي العَجاج الأسود) .

موضوع . رواه أبو يعلى في « المسند » (١٩٤٧) ، وابن السني في « عمل اليوم » (٣٧٩) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٧٩) عن عَنْبسة بن عبد الرحمن عن محمد بن زاذان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ .

وأخرجه ابن عدي (٣٠٢ / ١) ، وقال :

« محمد بن زاذان منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » .

قلت : الجملة الأُولى منه قالها الترمذي أيضاً ، والأخرى قالها البخاري ، فهو شديد الضّعف . لكن الراوي عنه عنْبَسة بن عبد الرحمن الأموي شرٌّ منه ، فقد قال أبو حاتم :

« متروك الحديث ، كان يضع الحديث » .

وقال البخاري :

« تركوه » .

وقال الأزدي :

« كذاب » .

قلت : وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٣٨) .

٢٢٥٧ - (إلياسُ والخَضِرُ أخوان ، أبوهما من الفُرس ، وأمهما من الرُّوم) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢١٤) عن أحمد بن غالب : حدثنا عبد الرحمن بن محمد : حدثنا إسحاق بن عيسى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته عبد الرحمن هذا أو الراوي عنه . قال الحافظ في « اللسان » :

« عبد الرحمن بن محمد اليحمدي ، ويقال التميمي ؛ شيخ مجهول . روى عنه أحمد بن محمد بن غالب المعروف بغلام خليل ، وهو تالف » .

ثم ساق له حديثاً آخر من طريق أحمد هذا عنه عن مالك ... وأنت ترى أنه روى هذا الحديث عنه بواسطة إسحاق بن عيسى ، وهو ثقة ، فيحتمل أن يكون عبد الرحمن هذا هو ابن محمد أبو سبرة المدني . قال الحاكم أبو أحمد :

« له مناكير » .

والحديث أشبه شيء بالإسرائيليات ، وقد رواه ابن عساكر بإسناده إلى السُّدِّي من قوله كما في « تاريخ ابن كثير » (١ / ٣٣٠) ، وهذا يؤيد ما ذكرنا . والله أعلم .

٢٢٥٨ - (الهُوا والعبُوا ؛ فإنِّي أكره أن يُرى في دينكم غِلظَةٌ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٩) عن أبي بكر الذهبي عن محمد بن عبد السلام عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبدالله مرفوعاً .

قال الحافظ :

« الذهبي اسمه ....و .... » !

كذا في الأصل بياض ، وآفة هذا الإسناد عندي محمد بن عبد السلام ، وهو ابن النعمان . قال الذهبي :

« بصري ، كتب عنه ابن عدي ، ورماه بالكذب ، وأنه يروي ما لم يسمعه » .

ويحيى بن يحيى : الظَّاهر أنه الغسَّاني الواسطي ، قال ابن حبان :

« لا تجوز الرواية عنه ، لأنه أكثر من مخالفة الثقات فيما يرويه عن الأثبات » .

وبه أعلَّه المناوي ، وبالانقطاع . يعني : الإرسال ، لأن المطلب بن عبد الله تابعي كثير التدليس والإرسال .

ثم توقفت في كون يحيى هذا هو الغساني ، بل الراجح أنه يحيى بن يحيى ابن بكر الحنظلي أبو زكريا النيسابوري الثقة الإمام ، فقد رأيت في ترجمته من « تهذيب المزي » أنه روى عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي .

٢٢٥٩ ـ (إن الأرض لتعجُّ إلى ربها من الذين يلبسون الصُّوف رياءً) .

باطل . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٦٦) عن نوح بن عبد الرحمن : حدثنا محمد بن عبيد الهمداني : حدثنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، عباد بن منصور ضعيف . ومن دونه لم أعرفهما .

وقد أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٥٦) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ٢٢٣) من طريق أبي حكيم الأزدي عن عباد به . وقال ابن حبان :

« أبو حكيم ؛ شيخ يروي المناكير عن أقوام ضعاف ، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه . وعباد قد تبرأنا من عهدته » .

والحديث ذكره السيوطي من رواية الديلمي عن ابن عباس . فتعقبه المناوي بقوله :

« ورواه عنه أيضاً الحاكم ، وعنه ومن طريقه خرجه الديلمي مصرحاً ، فعزو المصنف الحديث للفرع ، وإضرابه عن الأصل تقصير أو قصور . وفي « الميزان » ما محصوله أنه خبر باطل ، ولعله لأن فيه سهل بن عمارة ، قال في « الضعفاء » : رماه الحاكم بالكذب . وعباد بن منصور قد ضعفوه » .

قلت : ليس في مسودتي ذكر لسهل بن عمار في إسناد الديلمي ، وأنا نقلته من « مختصره » للحافظ ابن حجر ، ولست أطوله الآن لأعيد النظر في إسناده ، لأنه في دار الكتب المصرية ، وأنا أكتب هذا في دمشق ، والذهبي إنما أبطله لرواية (أبي حكيم الأزدي) ، ووافقه العسقلاني .

٢٢٦٠ - (مـن سرّه أن يتـزوَّج امـرأةً مِنْ أهـلِ الجنَّة ، فليتزوج أمَّ أيمن) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٨ / ٢٢٤) عن فضيل بن مرزوق عن سفيان ابن عقبة قال :

« كانت أم أيمن تلطف النبي ﷺ ، وتقوم عليه ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره ، فتزوجها زيدُ بن حارثةَ ، فولَدت له أسامةَ بن زيد » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير سفيان بن عقبة ، ولم أجد له ترجمة ، وليس هو أخو قبيصة الذي روى عن الثوري كما زعم المناوي ، فإنه متأخر عن هذا ، وهذا تابعي كما يدلُّ عليه ظاهر الإسناد ، ولذلك قال في

« الجامع الصغير » :

« إنه مرسل » .

٢٢٦١ - (عجب ربُّكم من ذبحكم الضَّأن في يوم عيدكم هذا) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٣٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٩٤ / ٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٢٩٥ - زوائده) عن سليمان بن داود المنقري : ثنا ابن أبي فديك عن شبل بن العلاء ابن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته المنقري ، وهو الشاذكوني ، فإنه مع حفظه اتهمه غير واحد بالكذب بالحديث . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال ابن معين : كان يكذب ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو حاتم : متروك » .

ويظهر أن المناوي خفيت عليه هوية سليمان هذا ، لأنَّه لم ينسب في رواية البيهقي ، فأخذ يعلُّه بمن فوقه : بشبل بن العلاء ، بل وبأبيه العلاء بن عبد الرحمن ، مع أنه ثقة من رجال مسلم ، فقال :

« والعلاء بن عبد الرحمن أورده أيضاً (يعني الذهبي) في (الضعفاء) » .

وهذا منه عجيب ، فإن الذَّهبي لم يقتصر فيه على مجرد إيراده إيّاه ، بل أتبعه بقوله : « صدوق ، قال ابن عدي : ما أرى به بأساً » .

وأعلَّه أيضاً بابن أبي فديك ، واسمهُ محمد بن إسماعيل بن مسلم ، فقال :

« قال ابن سعد : ليس بحجة » .

قلت : لم يجرحه غيره ، وقد قال ابن معين : ثقة ، والنسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، واحتج به الشيخان ، فمثلُه لا يؤثر فيه جرح مَنْ جَرَحَه بدون سبب مفسر جارح ، ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« صدوق مشهور ، محتجٌّ به في الكتب الستة ، قال ابن سعد وحده : ليس بحجة ، ووثقه جماعة » .

٢٢٦٢ - (سيدُ الفَوارسِ أبو موسى) .

ضـعـيف . أخرجه ابن سعد (٤ / ١٠٧) : أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس : حدثنا **نعيم بن يحيى التميمي** **قال** : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، نعيم هذا من أتباع التابعين ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٦٢) :

« روى عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد والحسن بنَ عمرو الفقيمي . روى عنه زيد بن حباب ، وأحمد بن عبد الله بن يونس ويحيى الحماني وابنه عبيد صاحب شهاب بن عباد » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٢١٨/٩) .

٢٢٦٣ - (همَّةُ العلماء الرِّعاية ، وهِّمةُ السُّفهاء الرواية) .

مـوضـوع . رواه الخطيب في « اقتضاء العلم العمل » (ق ٥ / ١) ، وابن عساكر (١٩ / ٧٨ / ٢) عن أحمد بن القاسم بن نصر : نا محمد بن سليمان ابن حبيب لوين : حدثني **أبو محمد الأطرابلسي** عن أبي معمر عن الحسن قال : فذكره موقوفاً عليه ، ثم قال الخطيب :

« رواه محمد بن هارون بن حميد بن المجدر عن لوين ، فقال : عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : » فذكره .

قلت : ابن المجدر هذا ثقة ، ولكني لم أقف على إسناده إليه هكذا مرفوعاً ، لا عند ابن عساكر ولا عند غيره ، وقد عزاه إليه مرفوعاً السيوطي في « الجامع » ، ولا يصح عندي مرفوعاً ولا موقوفاً ، لأن مداره على أبي محمد الأطرابلسي ، وفي ترجمته أورده ابن عساكر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو في عداد المجهولين . والحسن هو البصري ، فهو مرسل إن صح السند إليه مرفوعاً ، بل إنَّ رفعه باطل عندي ، ليس عليه نور النبوة .

٢٢٦٤ - (لا تسبُّوا السُّلطانَ ، فإنَّه فيءُ الله في أرضه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (١٠١٣) بتحقيقي ، و البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٠١ / ٢ و ٧٣٧٢ - ط) عن **موسى بن يعقوب الزَّمعي** عن **عبد الأعلى بن موسى** بن عبدالله بن قيس بن مخرمة : أن **إسماعيل ابن رافع** مولى المزنيين أخبره : أن زيد بن أسلم أخبره : أن أباه أسلم أخبره :

أنه خرج إلى عمر بن الخطاب حين قدم إلى أبي عبيدة بن الجراح وهو بباب الجابية ، فقال أبو عبيدة : يا أسلم ، هل استعملك عمرُ على مواليه وأهله ؟ فقلت : لا . قال : فأشهدُ لسمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، إسماعيل بن رافع المزني ضعيف جداً . قال الذهبي في « المغني في الضعفاء » :

« ضعفوه جداً » .

والزمعي فيه ضعف . وشيخه ومن فوقه قال في « الميزان » :

« عبد الأعلى بن عبد الله شيخ لموسى بن يعقوب الزمعي ، لا يعرف من هو . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه ، وشيخه إسماعيل مولى مزينة نحوه . يعني لا يعرف » .

قلت : لم يقع عند العقيلي (٣ / ٦٠) (إسماعيل) منسوباً إلى أبيه (رافع) ، فلم يعرفه !

والحديث أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٤ / ١٤٨) من طريق الواقدي ، وهو متروك متهم .

٢٢٦٥ - (إيَّاكم والدَّين ، فإنه همٌّ بالليل ، ومذلَّةٌ بالنَّهار) .

ضعيف جداً . رواه أبو الحسن الحربي في الثاني من « الفوائد » (١٦٩ / ١) : ثنا ابن عبدة : ثنا أبو كامل : ثنا الحارث بن نبهان عن يزيد بن عبد الله عن أبي أيوب - قال أبو كامل : لا أدري ذكره عن أنس أو لا - قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وهكذا رواه الحربي أيضاً في « جزء فيه نسخة عبد العزيز بن المختار عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة » (١٦١ / ١) .

قلت : وهذا إسناد موضوع . ابن عبدة هذا هو محمد بن عبدة بن حرب القاضي البصري ، قال الذهبي :

« قال البرقاني وغيره : هو من المتروكين ، وقال ابن عدي : كذاب ، حدث عمن لم يرهم » .

قلت : لكن رواه القضاعي (٩٥٨) من طريق عبد الله بن وهب ، قال : نا الحارث بن نبهان به .

فالآفة من الحارث هذا ؛ فإنه متروك كما في « التقريب » .

ومن طريقه أخرجه أبو عثمان البَحيري في « الفوائد » (١/٣٦) ، والواحدي في « الوسيط » (١ ١٠٣/١) ، والديلمي في « المسند » (٣٤٧/٢/١) .

٢٢٦٦ - (أيُّما نائحةٍ ماتت قبل أن تتوب ؛ ألبَسها اللهُ سِربالاً من نارٍ ، وأقامها للناس يوم القيامة) .

منكر . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٤٣٠) ، والعقيلي في « الضعفاء» (٣٤٤) ، وابن عدي (٣٢٠ / ١) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٨٦) عن عبيس بن ميمون : حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عبيس : حدثنا عبد الله بن أحمد قال : سألت أبي عن أحاديث حدثنا بها خلف بن هشام البزار عن عبيس بن ميمون ؟ فقال أبي : أحاديث عبيس أحاديث مناكير » .

ثم ساق له عبد الله أحاديث هذا منها ، ثم قال :

« قال أبي : هذه كلها مناكير » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » ، ثم قال العقيلي :

« ولا يتابع عليه » .

وذكر ابن عدي نحوه ، ثم قال :

« وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

وقال ابن حبان :

« ويروي عن الثقات الموضوعات توهماً لا تعمداً » .

قلت : فهو ضعيف جداً ، لا ضعيف فقط كما ترجمه الحافظ في « التقريب » .

٢٢٦٧ - (الإيماءُ خيانةٌ ، ليس لنبي أن يُومىءَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٢ / ١٤١) من طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب :

« أن رسول الله ﷺ أمر بقتل ابن أبي سرحٍ يوم الفتح ، وفرتناً وابن الزبعري وابن خطل ، فأتاه أبو برزة ، وهو متعلّق بأستار الكعبة ، فبقر بطنه ، وكان رجلٌ من الأنصار قد نذر إن رأى ابن أبي سرحٍ أن يقتُله ، فجاء عثمانُ ، وكان أخاه من الرَّضاعة ، فشفع له إلى النبي ﷺ ، وقد أخذ الأنصاريُّ بقائمِ السيف ينتظر النبي ﷺ متى يُومىء إليه أن يقتله ، فشفع له عثمان حتى تركه ، ثم قال رسول الله ﷺ للأنصاري : هلا وفيت بنذرك ؟ فقال : يا رسول الله ! وضعت يدي على قائم السَّيف أنتظر متى تومىءُ فأقتله ، فقال النبي ﷺ : . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنَّه مع إرساله فيه علي بن زيد ، وهو ابن جدعان ؛ سيىء الحفظ .

لكن الشطر الثاني منه قد جاء من طريقين آخرين أحدهما حسن كما قد بيَّنته في الكتاب الآخر : « الصحيحة » برقم (١٧٢٣) ، والآخر مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٤٠٥) ، وفيهما القصة بنحوها .

٢٢٦٨ - (اليُمْنُ حُسْنُ الخُلقِ) .

ضعيف . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٥٤) من طريق الخرائطي ،

وهذا في « المكارم » (ص ٧ ـ ٨ و ١٠) بسنده عن أبي بكر بن أبي مريم قال : نا حبيب بن عُبيد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف . أبو بكر بن أبي مريم ضعيف ، ولهذا كتب بعض المحدثين ـ وأظنه ابن المحب ـ على هامش النسخة بحذاء الحديث : ضعيف . وضعفه العراقي في « تخريج أحاديث الإحياء » (٣ / ٥٠) .

٢٢٦٩ ـ (إذا كان يومُ القيامة ، أُتي بالوالي ، فيُوقف على جسرِ جهنَّم ، فيأمرُ الله الجسرَ ، فينتفِضُ انتفاضةً يزولُ كلُّ عظم من مكانِه ، ثم يأمرُ الله العظامَ [أن] ترجع إلى أماكنها ، ثمَّ يسأله ، فإن كان مطيعاً ، أخذ بيده ، وأعطاه كِفْلَيْن من رحمتِه ، وإن كان عاصِياً ، خرق به الجسرَ ، فهوى في جهنَّم مقدار سبعين خريفاً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٠٢ / ٢ و ٣٨٣ ـ ط) عن حشرج بن نُباتة عن هشام بن حبيب عن بشر بن عاصم عن أبيه :

« أنَّه بعث إليه عمرُ بن الخطاب يستعملُه على بعض الصَّدقة ، فأبى أن يعملَ له ، قال : سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول : . . » فذكره ، فقال عمر : سمعتَ من رسول الله ﷺ ما لم نسمع ؟ فقال : نعم ، وكان سلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري ، قال سلمان : أي والله يا عمرَ بن الخطَّاب ، ومع السبعين سبعين خريفاً في وادٍ من نار تلهب التهاباً ، فقال عمرُ بيدِه على جبهته : إنا لله وإنا إليه راجعون ، من يأخذُها بما فيها ؟ فقال سلمان : من سلت اللهُ أنفه ، وألزق خدَّه بالأرض .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حشرج بن نُباتة ، قال الحافظ :

« صدوق يهم » .

وشيخه هشام بن حبيب لم أجد له ترجمة .

وبشر بن عاصم هو ابن سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي ؛ ثقة .

وكذلك أبوه عاصم ، وهو تابعيٌّ لم يسمع من النبي ﷺ ، فكيف يقول في الحديث : سمعت النَّبي ﷺ ؟

والجواب ـ والله أعلم ـ أنَّه سقط من الراوي أو الناسخ قوله : « عن أبيه » للمرة الثانية ، يعني سفيان بن عبد الله ، وهو صحابي معروف ، وكان عامل عمر على الطَّائف .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر عن بشر بن عاصم أيضاً بلفظ :

« أيما والٍ ولِيَ من أمرِ المسلمين شيئاً وقف به على جسر جهنَّم ، فيهتزُّ به الجسر حتَّى يزولَ كلُّ عضوٍ » .

وبيَّض لإسناده المناوي والزبيدي في « الإتحاف » (٧ / ٧٦ ـ ٧٧) !

٢٢٧٠ ـ (أيّما والٍ وليَ أمر أمَّتي بعدي أُقيمَ على حدِّ الصراط ، ونشرَتِ الملائكة صحيفته ، فإن كان عادلاً ؛ نجّاه الله عز وجل بعدله ، وإن كان جائراً ؛ انتفض به الصِّراطُ انتفاضةً تزايلُ بين مفاصله حتَّى يكون بين عضوين من أعضائه مسيرة مائة عامٍ ، ثم ينخرِقُ به الصِّراطُ ، فأول ما يتقي به النَّار أنفه وحر وجهه) .

ضعيف . رواه ابن بشران في « الأمالي » (٢ / ١٢ / ١) : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن زيد بن علي بن مروان الأنصاري ـ بالكوفة ـ : ثنا علي بن أحمد بن

عمرو الجنيني : ثنا محمد بن منصور : ثنا حسن بن يحيى : ثنا عمر بن علي بن عمر : حدثني الثقة عن أبي سهل عن مالك بن أوس بن الحدثان النَّصري عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لأن الثقة لم يسمَّ . والراوي عنه عمر بن علي بن عمر لم أعرفه .

وحسن بن يحيى الظاهر أنه الخُشني ، فإنَّه من هذه الطبقة . وهو صدوق كثير الغلط كما في « التقريب » .

والراوي عنه لم أعرفه أيضاً .

وأمَّا ابن مروان الأنصاري ؛ فثقة ترجم له الخطيب (٥ / ٢٨٩) ترجمة جيدة .

وأما أبو سهل ؛ فهو محمد بن عمرو بن عطاء أبو عبد الله المدني ، وهو حسن الحديث .

والحديث مما بيَّض له المناوي والزبيدي أيضاً .

٢٢٧١ - (الإيمان معرفةٌ بالقلب ، وقولٌ باللسان ، وعملٌ بالأركان) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (رقم ٦٥) ، وابن السماك في « حديثه » (٢ / ٨٨ / ٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤٠٦) ، والدولابي في « الكنى » (٢ / ١١) ، وابن جرير الطبري في « التهذيب » (٢ / ١٩٦ / ١٥٢٤ و ١٥٢٥) ، والآجري في « الشريعة » (ص ١٣٠ - ١٣١) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ١٢) ، وأبو بكر الخبازي الطبري في « الأمالي » (١٠ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار

أصبهان » (١ / ١٣٨) ، والخطيب (١٠ / ٣٤٣ ـ ٣٤٤ و ١١ / ٤٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٢٨) ، وابن عبد الهادي في « جزء أحاديث وحكايات» (٣٢٩ / ٢) ؛ كلهم من طريق **أبي الصلت الهروي** : حدثنا علي بن موسى الرِّضا : حدثنا أبي موسى بن جعفر : حدثنا أبي جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحُسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال العقيلي :

« موسى بن جعفر حديثُه غير محفوظ ، ولا يُتابع عليه إلا من جهة تقاربه ، والحمل فيه على أبي الصلت الهروي » .

قلت : اسمه عبد السلام بن صالح ، قال الذهبي في « الضعفاء » :

« اتهمه بالكذب غير واحد ، قال أبو زرعة : لم يكن بثقة . وقال ابن عدي : متهم . وقال غيره : رافضي » .

وفي « التقريب » :

« صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيَّع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب » .

قلت : لم ينفرد بذلك العقيلي ، بل تابعه محمد بن طاهر ، فقال أيضاً : « كذاب » ؛ كما نقله الحافظ نفسه في « التهذيب » . وذكر فيه عن أبي الحسن ـ وهو الدارقطني ـ :

« وهو متهم بوضعه ـ يعني هذا الحديث ـ لم يحدث به إلا من سرقَه منه ، فهو الابتداء في هذا الحديث » .

وقال عبد الحق الإشبيلي في « أحكامه » (ق ٣ / ١ ـ ٢) :

« وعبد السلام هذا ضعيف لا يحتجُّ به ، وقد رواه عن علي بن موسى الهيثم ابن عبد الله ، وهو مجهول ، وداود بن سليمان القزويني وعلي بن الأزهر السَّرخسي وهما ضعيفان . ورواه الحسن بن علي العدوي عن محمد بن صدقة ومحمد بن تميم ـ وهما مجهولان ـ عن موسى بن جعفر والد علي . والحسن هو ابن علي بن زكريا بن صالح أبو سعيد البصري ، وكان يضع الحديث . ولا يتيسَّر هذا الحديث من وجهٍ صحيح » .

قلت : متابعة الهيثم بن عبد الله هي من رواية العدوي أيضاً ، وقد أخرجها ابن عدي في « الكامل » (ق ٩٣ / ٢) من طريقه عنه ، وعن ابني صدقة وتميم ، ثم قال :

« وهذا عن علي بن موسى الرضا قد رواه عنه أبو الصلت الهروي ، وداود بن سليمان الغازي القزويني ، وعلي بن الأزهر السرخسي وغيرهم ، وهؤلاء أشهر من الهيثم بن عبد الله الذي روى عنه العدوي ؛ لأنَّ الهيثم مجهول ، وأمَّا روايته عن محمد بن صدقة ومحمد بن تميم ، فإنهما مجهولان ، فروى عنهما [عن] موسى بن جعفر والد الرضا ، فلم أسمع به ، ولم يحدِّث به غير العدوي ، وعامَّةُ ما حدَّث به إلا القليل موضوعات ، بل نتيقَّن أنه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم » .

وأخرجه تمام في « الفوائد» (١١٠ / ١) من طريق الهروي ، ومن طريق العدوي عن محمد بن صدقة به .

ومتابعة داود بن سليمان الغازي القزويني ، أخرجها ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٢٨) ، وابن عبد الهادي في « جزئه » المذكور . وداود هذا كذاب ؛ كما في « الضعفاء » للذهبي .

وتابعه عباد بن صُهيب عن جعفر بن محمد به .

أخرجه تمام .

وعباد هذا كذاب هالك ؛ كما قال الذهبي .

وتابعه **عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن زبالة** : نا عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني أخي علي بن موسى به .

أخرجه أبو موسى المديني في « اللطائف » (٨٥ / ٢) .

وابن زبالة جرَّحه ابن حبان وغيره .

وتابعه **أحمد بن العباس الزُّهري** : حدثنا علي بن موسى الرِّضا به .

أخرجه أبو بكر الطبري .

وأحمد هذا هو الصَّنعاني ، ضعفه جداً ابن عدي عن شيخه محمد بن محمد الجهني .

وبالجملة ، فهذه المتابعات كلُّها واهية جداً ، فلا يزداد الحديثُ بها إلا وهناً ، لا سيما مع جزم الإمام الدارقطني أنَّهم سرقوه من المتهم بوضعه ، ألا وهو الهروي . وَزَعْمُ بعض المعاصرين من المشتغلين بالحديث أن الحديث صحيح ، وأن عبد السلام بن صالح ثقة ، وإنما تكلم فيه لتشيّعه ؛ مردود بأن الكلام فيه إنَّما هو لكونه روى أحاديث أُنكرت عليه هذا أحدها ، وقد صرَّح بذلك الخطيب البغدادي فقال :

« قلت : وقد ضعف جماعة من الأئمة أبا الصلت ، وتكلموا فيه بغير هذا الحديث » .

ولذلك فلم يبعد ابن الجوزي عن الصواب حين حكم على الحديث بالوضع ، وقد أقره عليه السخاوي في « المقاصد » (ص ١٤٠) ، وتبعه ابن القيم في « تهذيب السنن » (٨ / ٥٩) .

وأخرجه الخطيب (١ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦) من طريقين آخرين عن علي بن موسى الرضا به . وفيهما من لم أعرفه . ثم رواه (٩ / ٣٨٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » عن **عبد الله بن أحمد** بن عامر بن سليمان الطائي : حدثني أبي : حدثنا علي بن موسى به .

وعبد الله هذا متهم . وكذا أبوه .

(تنبيه) : أخرجه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (١ / ١٣٨) من طريق **أبي علي أحمد بن علي الأنصاري** عن أبي الصلت ، وزاد في آخره :

« وقال أبو علي : قال لي أحمد بن حنبل : إن قرأت هذا الإسناد على مجنون برِىءَ من جُنونه ، وما عيبُ هذا الحديث إلا جودة إسناده » !

قلت : وهذا لا يصح عن أحمد . أبو علي هذا مجهول ، لم يَزِدْ أبو نعيم في ترجمته على قوله :

« سكن نيسابور » ! ثم ساق له هذا الحديث ، وحديثاً آخر منكر جداً بلفظ :

« كونوا دُراةً ، ولا تكونُوا رواةً ، حديثٌ تعرفون فِقْهَهُ خيرٌ من ألفٍ تَرْوونَهُ » .

ساقه عن أبي علي بالسند المذكور . وقد عزاه في « الجامع » لـ « الحلية » عن ابن مسعود ، ولم أره في « فهرسه » ، ولا تكلم على إسناده المناوي ، ولوائح الوضع عليه لائحة .

٢٢٧٢ ـ (الإيمانُ(١) عفيفٌ عن المحارم ، عفيفٌ عن المطامع) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٢٤) عن عمارة بن راشد عن **محمد بن النضر الحارثي** قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

(١) الأصل « الإمام » ، والتصحيح من « الجامع » .

« هذا مما لا يُعرف له طريق عن غير محمد بن النضر » .

وقال في آخر ترجمته :

« وكان محمد بن النضر وضُرباؤُه من المتعبدين ، لم يكن من شأنهم الرواية ، كانوا إذا أوصوا إنساناً أو وعظُوه ذكروا الحديث عن النبي ﷺ إرسالاً » .

وقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ١١٠) ، وقال :

« روى عن الأوزاعي . روى عنه عبد الله بن المبارك وأبو نصر التمار وعبد الرحمن بن مهدي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعمارة بن راشد لم أعرفه ، وفي كتاب ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٦٥) :

« عمارة بن راشد بن كنانة الليثي ، ويقال ابن راشد بن مسلم ، روى عن أبي هريرة مرسل ، وسمع أبا إدريس وجبير بن نفير ، وروى عن زياد عن معاوية . روى عنه عتبة بن أبي حكيم والإفريقي وعبد الله بن عيسى ، قال أبي : مجهول » .

قلت : وهذا متقدم عن الأول ، فلا يظهر أنه هو . والله أعلم .

٢٢٧٣ - (كان يكره أن يرى الرجلَ جهيراً ، رفيع الصَّوتِ ، ويحبُّ أن يراه خفيضَ الصَّوت) .

موضوع . رواه ابن وهب في « الجامع » (٥٥ - ٥٦) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (٨ / ١٥ / ٢) ، وابن عدي (٣٢٠ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٠٨ / رقم ٧٧٣٦) عن مسلمة بن علي : حدثني يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« لا أعلم يرويه عن يحيى غير مسلمة ، وكل أحاديثه ، أو عامتها غير محفوظة » .

قلت : وفي « الضعفاء » للذهبي :

« تركوه » .

قلت : وهو متهم كما سبق مراراً .

٢٢٧٤ ـ (كان يكره أن يرى المرأَة ليس بيدها أثر الحِنَّاء والخِضاب) .

ضعيف . رواه أبو حفص الكتاني في « جزء من حديثه » (١٣٦ / ١) ، والبيهقي في « سننه » (٧ / ٣١١) عن **أبي عقيل** عن بهية ، قالت : سمعت عائشة تقول : فذكرته مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، بهية لا تعرف ، وأبو عقيل ـ اسمه يحيى بن المتوكل ـ ضعيف .

٢٢٧٥ ـ (إن أفواهكم طرقُ القرآن ، فطهِّروها بالسِّواك) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٢٩١) موقوفاً ، وابن الأعرابي في « معجمه » (١٧٧ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢٩٦) ، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق ٢١٢ / ١) عن **بحر السقاء** عن **عثمان بن ساج** عن سعيد بن جبير عن علي مرفوعاً . وقال الحاكم :

« منكر جداً ، لم يدرك سعيدٌ علياً » .

وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من حديث بحر » .

قلت : وهو ابن كَنِيز السقَّاء . قال الذهبي :

« متفق على تركه » .

وعثمان بن ساج ؛ فيه ضعف ، وقال البوصيري في « الزوائد » (٢٣ / ١) :

« إسناده ضعيف ؛ لانقطاعه بين سعيد وعلي ، ولضعف بحر . رواه البزار بسند جيد لا بأس به مرفوعاً ، ولعل [رواية] من أوقفه أشبه ، ورواه البيهقي في «الكبرى» من طريق عبد الرحمن السلمي عن علي موقوفاً » .

قلت : إسناده صحيح ، ولكنه بلفظ : عن علي قال : أُمِرنا بالسواك ، وقال :

« إن العبد إذا قام يصلي أتاه الملك . . » إلخ .

وهذا وإن كان ظاهره الوقف ، فيمكن القول بأنه في حكم المرفوع ؛ لأن قوله : أُمرنا . بالبناء للمجهول ، ومعناه : أمرنا الرسول ﷺ كما تقرَّر في الأصول ، فقوله : « وقال . . . » يمكن عطفُه على « الرسول ﷺ » المفهوم من الفعل المبني للمجهول . ويؤيّده أنَّ في بعض طرق الحديث زيادة في آخره :

« قال : قلت : هو عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم إن شاء الله تعالى » .

وقد مضى تخريجه في « الصحيحة » برقم (١٢١٣) .

٢٢٧٦ - (إن المؤذِّنين والملبِّين يخرجُون من قبورهم ؛ يؤذِّن المؤذن ، ويلبِّي الملبِّي) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢٥ / ١ - بترتيبه) : حدثنا خلف بن عبد الله الضبي : ثنا عمرو بن الرضى بن نصر بن الرضى البصري : ثنا

عبد الله بن عبد الملك الذِّماري : ثنا أبو الوليد الضبِّي عن أبي بكر الهُذلي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، وقال :

« لا يُروى عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو واهٍ جداً ، أبو بكر الهذلي قال الحافظ :

« متروك » .

وأبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه . ومن دونهما لم أعرف أحداً منهم .

والحديث قال الهيثمي (١ / ٣٢٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه مجاهيل لم أجد من ذكرهم » .

قلت : فأين أنت من أبي بكر الهذلي المتروك ؟ وتدليس أبي الزبير ، الذي يمكن أن يكون أخذه عن بعض الكذابين ، فقد أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ١٠٦) من طريق علي (!) بن سويد عن نفيع أبي داود عن جابر به ، إلا أنه لم يسقه بتمامه ، وقال بعد أن أشار إلى أن علّة إسناده إلى نفيع إنما هو (ابن سويد) :

« قال أبي : ونفس الحديث كأنه موضوع » .

وأشار المنذري في « الترغيب » (١ / ١٠٩) إلى تضعيفه .

ثم رأيت الحديث في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (١ / ٣٣٨) من طريق المعلى بن هلال : ثنا أبو داود الدارمي عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ :

« إن المؤذنين المحتسبين يخرجُون من قبورهم يومَ القيامة وهم يؤذنون » .

والمعلى بن هلال ، وهو ابن سويد ؛ قال الحافظ :

« اتفق النقاد على تكذيبه » .

ومن طريقه ذكره ابن أبي حاتم ، إلا أنَّه وقع له (علي بن سويد) ، وهو معلى ابن هلال بن سويد كما جزم به ابن أبي حاتم .

وأبو داود الدارمي هو نفيع ، وهو كذاب ، فمن المحتمل أن يكون أبو الزبير تلقاه عنه ، ثم دلَّسه .

وللحديث طريق آخر ، رواه ابن جميع في « معجم الشيوخ » **(٣٠٣ - ٣٠٤)** من طريق **علي بن عيسى الرازي** : حدثنا **سعيد أبو عثمان** : حدثنا **ابن السماك** عن سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ أيضاً ، ابن السماك اسمه محمد بن صبيح . قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق ، وليس حديثه بشيء » .

وسعيد أبو عثمان ، الظاهر أنَّه الذي أورده أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٢٦) قال :

« سعيد بن عثمان بن عيسى الكُريزي أبو عثمان من ولد عبد الله بن عامر ، روى عن حفص بن غياث ، ويحيى القطان ، ومحمد بن جعفر - غندر - بمناكير » .

ويقال فيه : سعيد بن عيسى الكريزي ، قال الدارقطني :

« ضعيف » .

انظر « الأنساب » للسمعاني ، و « اللسان » للعسقلاني .

وعلي بن عيسى الرازي لم أعرفه الآن .

٢٢٧٧ ـ (إن المؤمن يُؤجر في هدايته السبيل ، وإماطتهِ الأذى عن الطريق ، وفي تعبيره بلسانه عنِ الأعجميِّ ، وإنَّه ليُؤجر في إتيانه أهله ، حتَّى إنَّه ليُؤجر في السِّلعة ، فتكون في طرف الثَّوب ، فيلتمسها ، فيُخطئها كفُّه ، فيخفِقُ لها فؤادُه ، فتردُّ عليه ، فيُكتب له أجرها) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه ابن نصر في « الصلاة » أو « الإيمان » (٢٢٤ / ٢) ، والبزار في « مسنده » (١ / ٤٥٤ / ٩٥٧ ـ كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٣٤٧٣) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٣١٨ / ٣٥٥٤ ـ ط) عن منهال بن خليفة عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك قال : ثنا رسول الله ﷺ بحديث ما فرحنا بشيءٍ منذ عرفنا الإسلام فرحنا به . قال : فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به المنهال بن خليفة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير المنهال هذا ، فقال ابن معين والنسائي :

« ضعيف » .

وقال البخاري :

« فيه نظر » .

وشذَّ البزار فقال :

« لا نعلم رواه عن ثابت إلا المنهال ، وهو ثقة » !

والشطر الأول من الحديث قد جاء مفرقاً في أحاديث خرجت بعضها في المجلد الثاني من « الصحيحة » (٥٧٢ ـ ٥٧٧) ، وفي الباب عن أبي ذر عند أحمد (٥ / ١٥٤) ، ورجاله ثقات .

٢٢٧٨ - (من نظرَ إلى أخيه نظرَ مودَّةٍ ليس في قلبه عليه إحْنَةٌ ؛ لم ينصرف حتَّى يُغفر له ما تقدَّم من ذنبه ، وما من مسلم يُصافح أخاه ليس في قلب أحد منهما على أخيه إحْنَةٌ ؛ لم تفترق أيديهما حتَّى يغفر الله لهما) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١٨٩ - ١٩٠) ، والطبراني في « الأوسط » (٩/ ١١٨ - ١١٩ - ط) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٨٨ / ١ و ٦٦٢٤ - ط) عن **سوار بن مصعب** عن كليب بن وائل عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« سوار بن مصعب عامة ما يرويه ليس بمحفوظ ، وهو ضعيف كما ذكروه » .

قلت : وهو متروك كما قال النسائي وغيره .

٢٢٧٩ - (من نظر إلى مسلم نظرةً يُخيفه بها ؛ أخافه الله يومَ القيامة) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤١٧ / ٢ و ٧٤٦٨ - ط) من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن زياد عن مسلم بن يسار عن رجل من بني سليم قال : قال رسول الله ﷺ .

ومن طريق إسرائيل : ثنا **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم** عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من قِبل عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو الإفريقي ، فإنه ضعيف لسوء حفظه ، والاختلاف المذكور في إسناده منه ، فإن سفيان وإسرائيل ثقتان حافظان .

وثمة اختلاف آخر عليه ، فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥ / ١٣٩ /

٩١٨٧) عن هشيم عن يعلى بن عطاء عن عبد الرحمن بن زياد قال : قال رسول الله ﷺ . . وذكره .

٢٢٨٠ - (ما من عبدٍ يظلمُ رجلاً مظلمةً في الدُّنيا ، لا يقتصُّ من نفسه ؛ إلاَّ أقصَّه الله منه يوم القيامة) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٢٠ / ١ و ٧٤٨٤ - ط) عن علي بن عاصم عن أبي هارون العبدي قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو هارون العبدي متروك ، وعلي بن عاصم ضعيف .

٢٢٨١ - (من قضى نُسُكه ، وسَلِمَ المسلمونَ من لسانه ويده ؛ غفر له ما تقدَّم من ذنبه) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٣٨ / ٢) ، وابن عساكر (١٥ / ٣٤٨ / ٢) عن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، موسى بن عبيدة ضعيف ، وأما أخوه عبد الله بن عبيدة فمختلف فيه . قال الذهبي :

« وثقه غير واحد ، وأما ابن عدي فقال : الضعف على حديثه بيِّن ، وقال يحيى : ليس بشيء ، وقال أحمد : لا يشتغل به ، ولا بأخيه ، وقال ابن حبان : لا راوي له غير أخيه ، فلا أدري البلاء من أيِّهما ، وقال ابن معين : لم يسمع من جابر » .

ثم ساق له هـــذا الحديث . ومن طريقه أخرجــه عبد بـن حميـد كمـا في « فيض القدير » .

٢٢٨٢ ـ (من أراد أمراً ، فشاور فيه ، وفَّقهُ الله لأرشدِ الأُمور) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٣٠ / ١ و ٧٥٣٨ ـ ط) عن العباس بن سهل بن أبي فُديك عن عمرو بن حفص عن أبي عمران الجَونيِّ عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : فذكره . وقال :

« لا أحفظه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو مظلم ، مَنْ دون الجوني لم أعرفهما .

وقد روي من حديث ابن عباس مرفوعاً عند الطبراني في « الأوسط » (٩ / ١٥٣ / ٨٣٢٩ ـ ط) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٨٠) ؛ وقال الطبراني :

« تفرد به عمرو بن الحصين » .

قلت : وهو متروك ، وبه أعله الهيثمي (٨ / ٩٦) ، ولعله (عمرو بن حفص) الذي عند البيهقي ؛ تحرّف اسم أبيه على الناسخ .

٢٢٨٣ ـ (مُروا بالمعروف ، وانهَوْا عنِ المنكر ، وإن لم تنتهُوا عنه) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٣١٧ / ٢) : ثنا محمد : ثنا الحسن بن عرفة : ثنا المحاربي عن العلاء بن المسيب عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« وهذا من حديث العلاء بهذا الإسناد غير محفوظ » .

ذكره في ترجمة شيخه محمد هذا ، وهو ابن أحمد بن عيسى أبو الطيب المروروذي ، وقال فيه :

« يضع الحديث » .

لكن رواه ابن أبي الدنيا في « الأمر بالمعروف » (٥٤ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٣٦ / ١ و ٧٥٧٠ ـ ط) من طريق **طلحة بن عمرو** عن عطاء به ، وزاد : « . . وإن لم تعملوا به كله » .

لكن طلحة هذا متروك الحديث ، وأشار البيهقي إلى تضعيفه .

وروي من حديث أنس أيضاً ، وهو ضعيف جداً أيضاً .

لكن معنى الحديث صحيح ؛ خلافاً لما قد يُظن ، وبيان ذلك في « الروض النضير » (١٠٣) .

٢٢٨٤ ـ (خذوا على أيدي سفهائِكم) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٣٧ / ٢ و ٧٥٧٧ ـ ط) من طريق **أحمد بن عبيد** : نا **إسماعيل بن الفضل البلخيٍّ** : ثنا سهل بن عثمانَ عن حفص عن الأعمش عن الشَّعبي عن النعمان بن بشير قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير أحمد بن عبيد ، وهو ابن ناصح ، قال الذهبي في « الميزان » (٢ / ٦٦٢) :

« ليس بعمدة » . وقال الحافظ :

« لين الحديث » .

والحديث رواه الطبراني أيضاً في « الكبير » ، والديلمي كما في « فيض القدير » .

والديلمي رواه من طريق الطبراني كما في « تسديد القوس » (ق ١٢٢ / ١) ، ولم أره في « مجمع الزوائد » .

وإسماعيل بن الفضل البلخي ، وثقه الدارقطني والخطيب في « تاريخ بغداد » (٦ / ٢٩٠ - ٢٩١) .

٢٢٨٥ - (أفضلُ الزُّهد في الدنيا ذكرُ الموتِ ، وأفضل العبادةِ [ذكر الموت][(١)] ، وأفضلُ التفكُّر [ذكر الموت][(٢)] ، فمن أثقله ذكرُ الموت ، وجد قبره روضةً من رياض الجنة) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٨) عن روح عن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبان - وهو ابن أبي عياش - متروك .

وروح الظاهر أنَّه ابن المسيب الكلبي . قال ابن عدي :

« أحاديثه غير محفوظة » .

وقال ابن معين :

« صويلح » .

وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لا تحل الرواية عنه » .

وأشار الحافظ في « تسديد القوس » (ق ٤٣ / ٢) إلى إعلاله بـ (أبان) .

٢٢٨٦ - (الاستغفارُ في الصحيفة يَتَلألأُ نوراً) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٦٦) عن نصر بن علي الكتاني المروزي : حدثنا النضر بن شُميل عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

(١ و ٢) سقطتا من الأصل ، واستدركتهما من « الفردوس » (١ / ٣٥٧ / ١٤٤١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير نصر بن علي الكتاني المروزي ، فلم أعرفه .

والحديث رواه ابن عساكر أيضاً كما في « الجامع » ، ولم يعلّه المناوي بغير بهز ، وليس بعلّة قادحة ، فإنه حسن الحديث .

٢٢٨٧ - (الاستغفار ممحاة للذّنوب) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٦٧) عن **عبيد بن كثير بن** عبد الواحد التمار : حدثنا **سفيان بن بشر الآمدي** : حدثنا **عبد الله بن خراش** عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي عن أبيه سمعت حذيفة يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الله بن خراش : قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث » .

وعبيد بن كثير ؛ متروك ؛ كما في « المجروحين » (٢ / ١٧٦) و « اللسان » . .

وشيخه (الآمدي) لم أعرفه .

٢٢٨٨ - (إذا عاد أحدكم مريضاً ، فلا يأكل عنده شيئاً ، فإنه حظّه من عيادته) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦٨ - الغرائب الملتقطة) عن القاسم [بن] الليث الرسعني : حدثنا موسى بن مروان : حدثنا **يحيى عن عثمان بن عبد الرحمن** عن مكحول عن أبي أُمامة مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ـ إن لم يكن موضوعاً ـ ، آفته (عثمان بن عبد الرحمن) ، وهو (الوقاصي) ، روى عن مكحول ، قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذَّبه ابن معين » .

و (يحيى) هو ابن بشر الأسدي ، ثقة .

ثم هو منقطع بين مكحول وأبي أمامة ؛ فإنه لم يره كما قال أبو حاتم ، على أنه مدلس ، وقد عنعنه .

والحديث بَيَّض له الحافظ في « الغرائب » ، وسكت عنه في « تسديد القوس » كعادته .

(تنبيه) : كان في الأصل المصور بعض الأخطاء مثل (موسى بن وردان) ، فصححته من ترجمة القاسم بن الليث ، كما أنه كان سقط منه لفظ (ابن) ، فاستدركت ذلك من « تهذيب المزِّي » .

٢٢٨٩ ـ (إذا ظهرتِ الفاحشة ؛ كانت الرَّجفة ، وإذا جار الحُكَّامُ ؛ قلَّ المطرُ ، وإذا غُدِرَ بأهل الذِّمة ؛ ظهر العَدُوُّ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٧ / ٢٤٨) ، والديلمي (٦٧/١/١) عن عبد الرحمن ابن إبراهيم : حدثنا **يحيى بن يزيد** [عن أبيه] عن عبد الله بن عبيد الله بن عمر عن أبيه عن جده ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« يحيى بن يزيد بن عبد الملك النَّوفليُّ هو ووالده ضعيف » . وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث ، لا أدري أمِنه أو من أبيه ؟ » .

قال الذهبي :

« قلت : وأبوه مجمع على ضعفه » .

ثم ساق مما أنكر عليه هذا الحديث .

٢٢٩٠ - (إنَّ المرءَ لَيَصِلُ رَحِمَهُ وما بقي من عُمره إلا ثلاثةُ أيَّام ، فينسئه إلى ثلاثين سنة ، وإنَّه ليقطعُ الرَّحِمَ وقد بقي من عمره ثلاثونَ سنة ، فيغيره الله إلى ثلاثة أيام) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٩٦) من طريق أبي الشيخ معلّقاً عن حسين بن جعفر : ثنا عكرمة بن إبراهيم عن زائدة بن أبي الرُّقاد : حدثني موسى بن الصباح : عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، موسى بن الصباح ، لم أعرفه ، ومثله عكرمة بن إبراهيم ، ويحتمل أنه الأزدي ، وإن يكنه فهو ضعيف .

وزائدة بن أبي الرقاد قال في « الميزان » :

« ضعيف . وقال البخاري : منكر الحديث » . وتبعه العسقلاني .

وحسين بن جعفر ، الظاهر أنَّه الحسين بن علي بن جعفر الأحمر . قال أبو حاتم :

« لا أعرفه » .

٢٢٩١ - (ما عَظُمَتْ نعمة الله عز وجل على عبد إلا عَظُمتْ مُؤْنَة الناس عليه ، فمن لم يحتمل تلك المؤنة ، فقد عَرَّضَ نعمة الله عز وجل للزوال) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١ / ١٧٤) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٦ /

١١٩ / ٧٦٦٦) ، وابن حبـان في « المجـروحين » (١ / ١٤٢ و ٢ / ٢٨٠) ، وابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٧) ، وأبو القاسم بن أبي قعنب في « حديث القاسم بن الأشيب » (٥ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ١٨١ ـ ١٨٢) ، والقضاعي (رقم ٧٩٨ ـ ٧٩٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٥٠ / ٢) و (٧٦٦٦ ـ ط) والسلفي في الحادي عشر من « المنتخبة البغدادية » (٤٤ / ١) عن محمد بن وزير الواسطي : نا **أحمد بن معدان العبدي** عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أحمد بن معدان العبدي ؛ قال الدارقطني :

« متروك » .

وقال ابن عدي :

« لا يعرف ، وهذا الحديث يُروى من وجوه ، وكلها غير محفوظة » .

وتابعه **عمرو بن الحصين الكلابي** : ثنا **محمد بن عبدالله بن عُلاثة** عن ثور بن يزيد به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧٦٦٤) ، وقال :

« وهذا كلام مشهور عن الفضيل بن عياض » .

وابن عُلاثة فيه ضعف ، لكن عمرو بن الحصين متروك متهم كما تقدم مراراً .

وقال البيهقي في كلٍّ من الطريقين :

« إسناد ضعيف » .

وللحديث شاهد من حديث عائشة نحوه . قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٥١) :

« رواه ابن أبي الدنيا والطبراني وغيرهما » .

قلت : في إسناده عند ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (٨٢ / ٤٨) سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ، قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، وأحاديثه ساقطة » .

وأشار إلى تضعيفه ، ولم يُورده الهيثمي ، لكن قد روي بلفظ آخر من حديث ابن عمر وابن عباس ، وهما مخرجان في الكتاب الآخر (١٦٩٢) .

٢٢٩٢ - (لكلِّ نبيٍّ رفيقٌ في الجنة ، ورفيقي فيها عثمانُ بن عفان) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٠٩) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٥٨٩ / ١٢٨٩) ، وعبد الله بن أحمد في زوائد « فضائل الصحابة » (١ / ٤٦٦ / ٧٥٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٩٩) ، وابن العسكري في آخر كتاب « الكرم والجود» (١١٤ / ٢) ، و أبو عبد الله الفلاكي في « الفوائد » (٩١ / ١) ، وابن عساكر (١١ / ١٠٠ / ١) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٩٧ / ٢) عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني قال : حدثني أبي عثمان بن خالد عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عثمان بن خالد العثماني ؛ الغالب على حديثه الوهم ، وهذا الحديث لا يُعرف إلا به » ، وقال البخاري :

« ضعيف ؛ عنده مناكير » .

وقال هو وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

وقال الحاكم أبو عبد الله وأبو نعيم الأصبهاني :

« حدَّث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة » .

وقال ابن حبان :

« يروي المقلوبات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وساق له هذا الحديث . وقال الحافظ :

« متروك الحديث » .

ثم رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (١ / ٧٤) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٥٨٩ / رقم ١٢٨٨) ، والحاكم (٣ / ٩٨) ، وأبو يعلى في « الكبير » ، انظر « المقصد العلي » (١٧٧٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٧٩) عن **القاسم بن الحكم الأنصاري** : حدثنا أبو عبادة الزُّرقي الأنصاري عن زيد بن أسلم عن أبيه قال :

سمعت عثمان يوم حُصِر قال : يا طلحة أنشدك الله : أما تعلم أن رسول الله ﷺ قال : فذكره ؟ قال طلحة : اللهم نعم ، فذكر حديثاً طويلاً . كذا قال العقيلي ، ثم عقبه بقوله :

« هذا يروى بإسناد أصلح من هذا » . ذكره في ترجمة القاسم هذا ، وقال :

« قال البخاري : لم يصح حديث أبي عبادة » ، يعني هذا .

وقال الذهبي :

« قال أبو حاتم : مجهول ، قلت : محله الصدق » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليِّن » .

ولما قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ؛ ردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : قاسم هذا قال البخاري : لا يصح حديثه : وقال أبو حاتم : مجهول » .

رواه الترمذي (٢ / ٢٩٥) وابن عساكر عن **يحيى بن يمان عن شيخ من قريش** عن رجل من الأنصار يقال [له] **الحارث عن** طلحة بن عبيد الله مرفوعاً به . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، ليس إسناده بالقوي ، وهو منقطع » .

قلت : إسناده كله علل آخذ بعضها برقاب بعض :

الأولى : الانقطاع الذي أشار إليه الترمذي ، وهو بين طلحة والحارث ، وهو ابن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، فإنَّه لم يسمع من طلحة .

الثانية : الحارث نفسه ؛ صدوق يهم كما في « التقريب » .

الثالثة : جهالة الشيخ القرشي .

الرابعة : ضعف يحيى بن يمان ، قال الحافظ :

« صدوق عابد ، يخطىء كثيراً ، وقد تغيَّر » .

قلت : وقلبه أحد الكذابين فقال : « أبو بكر » مكان « عثمان » .

أخرجه الغِطريفي في « جـزئه » (ص ٣٣ ـ ط) بسند له افتعله عن ابن عمر !

٢٢٩٣ ـ (لو عاش إبراهيم ، لَوُضِعَتِ الجِزْية عن كلِّ قبطي) .

موضوع . رواه ابن سعد (١ / ١٤٤) : أخبرنا **محمد بن عمر** قال : حدثني محمد بن عبد الله بن مسلم قال : سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدِّث عمي ـ يعني الزهري ـ قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : آفته (محمد بن عمر) ، وهو الواقدي ، قال النسائي :

« كان يضع الحديث » .

٢٢٩٤ ـ (إذا أراد الله بعبدٍ شرّاً خضَّر له في اللبن والطِّين حتى يبني) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الصغير » (رقم ١١٢٧) ، و « الكبير » (رقم ١٧٥٥) ، و « الأوسط » (١٠ / ١٧٠ ـ ١٧١ ـ ط) ، وعنه الخطيب (١١ / ٣٨١) : حدثنا أبو ذر **هارون بن سليمان المصري** : حدثنا يوسف بن عدي : حدثنا المحاربي عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ؛ غير هارون بن سليمان المصري ، فلم أجد من وثقه ، وليس له في « الأوسط » إلا هذا الحديث ، مما يشعر أنه ليس بمشهور ، وقد توبع ، فرواه الخطيب من طريق علي بن الحسين بن خلف

المخرمي : قال : أخبرني **محمد بن هارون الأنصاري** : حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرَّقيّ : حدثنا يوسف بن عدي به .

لكن محمد بن هارون الأنصاري ؛ قال الذهبي :

« كان يتهم » ، فلا قيمة لهذه المتابعة . على أن علَّة الحديث من فوق ، وهي عنعنة أبي الزبير ، فإنه كان يدلس . فقول المنذري (٣ / ٥٦) :

« رواه الطبراني في « الثلاثة » بإسناد جيد » .

فليس بجيد ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٦٩) :

« رواه الطبراني في الصحيح خلا شيخ الطبراني ، ولم أجد من ضعفه » !

قلت :

أولاً : فهل وجدت من وثقه ، فإنَّ كلَّ من لا يُعرف يصدق عليه أن يقول القائل : لم أجد من ضعَّفه !

ثانياً : من الظاهر أن في عبارته سقطاً من الناسخ ، وقد أشار إلى ذلك ناشره القدسي بقوله : « كذا الأصل » .

وأنا أظن أن صواب العبارة : « رواه الطبراني في [الثلاثة ، ورجاله رجال] (الصحيح) خلا . . » إلخ .

هذا ، وقد كنت خرجت الحديث في تعليقي على « المعجم الصغير » للطبراني المسمى بـ « الروض النضير » (رقم ١٨٩) ، وذكرت فيه أن الحافظ العراقي عزا الحديث لأبي داود بإسناد جيد عن عائشة ، وأني لم أجده في « سنن أبي داود » .

قلت هذا قبل أكثر من ثلاثين سنة قبل صدور بعض المؤلفات والفهارس التي تساعد على الكشف عن الحديث ، والآن وأنا أكتب هذا سنة (١٤٠٣) قد راجعت له بعضها ، ومنها « تحفة الأشراف » للحافظ المزِّي ، فازداد ظني بخطأ ذلك العزو ، ولعلَّه اشتبه عليه بحديث عائشة الآخر بلفظ :

« إن الله لم يأمرنا فيما رزقنا أن نكسُوَ الحجارة واللَّبن » . وقد رواه مسلم بنحوه وهو مخرج في « آداب الزفاف » (ص ١١٢ ـ الطبعة القديمة) . والله أعلم .

٢٢٩٥ ـ (إذا أراد الله بعبد هواناً ؛ أنفق ماله في البُنيان ، أو في الماء والطين) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « قصر الأمل » (٣ / ٢١ / ٢) ، وابن حبان في « الثقات » (١ / ٢٠٥) عن سلمة بن شُريح عن يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري عن أبيه مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٤٩ / ١ ـ ٢) ، والضياء في « المسموعات بمرو» (٨ / ١) ، وقال الطبراني :

« لا يُروى عن أبي بشير إلا بهذا الإسناد » .

وقال ابن حبان :

« هذا مرسل ، وليس بمسند » .

يعني أرسله محمد بن بشير الأنصاري ، ذكره في « ثقات التابعين » وابنه يحيى لم أجد من ترجمهُ ، ومثله سلمة بن شُريح . بل قال الذهبي :

« مجهول » . ولذا قال الهيثمي (٤ / ٦٩) :

« وفيه من لم أعرفه » .

وله طريق آخر أخرجه ابن عدي (١٤٨ / ١) عن **أبي يحيى الوقار** : ثنا العباس بن طالب الأزدي عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

« هذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، والعباس بن طالب صدوق بصري لا بأس به » .

قلت : والآفة من أبي يحيى الوقار ؛ فإنَّه كان من الكذابين الكبار كما قال صالح جَزرة ، واسمه زكريا بن يحيى .

٢٢٩٦ - (إن العبدَ يدعو الله وهو يحبُّه ، فيقولُ اللهُ عز وجلَّ : يا جبريلُ ! اقْضِ لعبدي هذا حاجته وأخِّرها ؛ فإني أحبُّ أن لا أزالَ أسمعُ صوتَه ، وإن العبدَ ليدعو الله وهو يبغضُه ، فيقولُ الله عز وجل : يا جبريلُ ! اقضِ لعبدي هذا حاجتَه وعجلْها ؛ فإني أكرهُ أن أسمعَ صوتَه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٣٣ / ١ / ٨٦٠٧) ، و « الدعاء » (٢ / ٨٢١ / ٨٧) من طريق **سويد بن عبدالعزيز** قال : نا **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** ، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، تفرد به سويد بن عبد العزيز » .

قلت : كذا قال ، ولم يتفرد سويد - على أنه ضعيف - ، بل تابعه يحيى بن حمزة عن **إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة** به ، وزاد :

« وعن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً » .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٧٦٨) . وإليه فقط عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وقال :

« وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ـ متروك » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٥١) بعد ما عزاه للطبراني .

ثم عزاه السيوطي لابن النجار عن أنس من طريق ابن أبي فروة .

وجملة : « إني أحب أن أسمع صوته » قد رويت في حديث أبي أمامة بسياق آخر ، سيأتي برقم (٤٩٩٤) .

٢٢٩٧ ـ (إذا أردتَ أنْ يحبَّكَ اللهُ فابغضِ الدنيا ، وإذا أردتَ أن يحبَّك الناسُ ؛ فما كانَ عندَك من فضولِها فانبِذْهُ إليهم) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٢٧٠) وعنه ابن عساكر (٢ / ٣٧٧) عن **أبي الفضل جعفر بن محمد العسكري** : حدثنا **محمد بن يزيد** : أخبرني موسى بن داود الضبي : حدثني معاوية بن حفص قال : إنما سمع إبراهيم بن أدهم من منصور حديثاً ، فأخذ به فساد أهل زمانه ، قال : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول : حدثنا منصور عن ربعي بن حراش قال :

« جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! دلني على عمل يحبني الله عليه ، ويحبني الناس ، فقال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، ورجاله ثقات معروفون ؛ غير محمد بن يزيد ، فلم يتبين لي من هو ؟ ومثله أبو الفضل جعفر بن عامر العسكري ، وليس هو الذي في

« ثقات ابن حبان » (٨ / ١٦٢) : « جعفر بن عامر . . . العسكري البغدادي أبو يحيى » ، فإنه يختلف عنه كنية وطبقة ، فإنه ذكره في الطبقة الرابعة ، مثل شيخ شيخه (موسى بن داود الضبي) .

وفي « الميزان » آخر يدعى (جعفر بن عامر البغدادي ، روى عن أحمد بن عمار أخي هشام بن عمار بخبر كذب اتهمه به ابن الجوزي .

والحديث المشار إليه تقدم في المجلد الثاني برقم (٧٩٦) ، فيحتمل أن يكون هو هذا لقرب طبقته منه . والله أعلم .

وربعي بن حراش تابعي جليل مشهور مات سنة مائة .

ورواه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا» (ق ١٣ / ٢) عن إبراهيم فأعضله .

ورواه المفضل بن يونس عن إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد : أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فذكره نحوه بلفظ :

« أما ما يحبك الله عليه فالزهد في الدنيا . . » ، والباقي نحوه .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٤١ ـ ٤٢) .

ثم رواه من طريق أخرى مسنداً عن مجاهد عن أنس ، وأعله بوهم أحد رواته ، وقال :

« رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوزوا به مجاهداً » .

قلت : فهو بهذا اللفظ مرسل جيد ، وشاهد قوي لحديث سهل بن سعد المخرج في « الصحيحة » (٩٤٤) .

٢٢٩٨ - (لأن أذكرَ الله مع قومٍ بعد صلاةِ الفجرِ إلى طلوعِ الشمسِ أحبُّ إلي من الدنيا وما فيها ، ولأن أذكرَ الله مع قومٍ بعد صلاةِ العصرِ إلى أن تغيب الشمسُ أحبُّ إلي من الدنيا وما فيها) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢١٨) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤٠٩ / ٥٥٩) والسياق له من طريق **يحيى بن عيسى الرملي** : ثنا الأعمش قال :

اختلفوا في القصص ، فأتوا أنس بن مالك رضي الله عنه ، فقالوا : كان رسول الله ﷺ يقص ، فقال :

إنما بعث رسول الله ﷺ بالسيف ، ولكن قد سمعته يقول : فذكره .

أورده ابن عدي في ترجمة الرملي هذا ، وروى تضعيفه عن غير واحد ، وختم ترجمته بقوله :

« وعامة رواياته مما لا يتابع عليه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

قلت : والأعمش مدلس ، وقد رواه بصيغة التعليق ، فهو العلة .

وقد رواه قتادة عن أنس نحوه ، لكن بلفظ :

« أحب إلي من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل » .

أخرجه أبو داود (٣٦٦٧) ، والطبراني في « الدعاء » (٢ / ١٦٣٨ / ١٨٧٨) وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٢٩١٦) .

٢٢٩٩ - (ألا يستحي أحدكم من ملَكيه اللذَيْن معه ؛ كما يستحي من رجلين صالحين من جيرانه ، وهما معه بالليل والنهار ؟!) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٦٢ / ٢) عن المعارك ابن عباد النَّصري عن أبي عباد عن جده أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره وقال :

« إسناده ضعيف ، وله شاهد ضعيف » .

قلت : بل إسناده ضعيف جداً ؛ إن لم يكن موضوعاً ، فإن أبا عباد هذا هو عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ؛ متهم بالكذب .

والمعارك بن عباد . قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . قلت : وشيخه عبد الله واه » .

وأما الشاهد الذي أشار إليه البيهقي ، فهو الحديث الآتي :

٢٣٠٠ - (ألم أنهكم عن التعرِّي ؟! إن معكم من لا يفارقكم في نوم ولا يقظة ، إلا حين يأتي أحدُكم أهلَه ، أو حين يأتي الخلاءَ ، ألافاستحيوا لها فأكرمُوها) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٦٢ / ٢) عن الحسن بن أبي جعفر : ثنا ليث عن محمد بن عمرو عن أبيه عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ليث وهو ابن أبي سُليم كان اختلط .

والحسن بن أبي جعفر ضعيف ، بل قال البخاري :
« منكر الحديث » .

٢٣٠١ - (من اتَّقى الله كَلَّ لسانه ، ولم يشف غيظه) .

منكر . رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » (١٦٦ / ١) : نا محمد بن بشير : نا عبد الرحمن بن حريز : نا أبو حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

ومن طريق ابن أبي الدنيا رواه السلفي في « الأربعين البلدانية » (٢١ / ٢) ، وأبو القاسم بن عساكر في « طرق الأربعين » (٥٦ / ٢) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ٥٧ / ٢) .

ومن طريق محمد بن بشير أبي جعفر الزاهد رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٣٠) ، وقال :

« ابن حريز هذا مجهول بالنقل ، لا يُتابع على حديثه ، وفيه رواية من وجه آخر نحو هذا أو يقاربه في الضعف » .

وفي « الميزان » :

« لا يعرف ، وعنه محمد بن بشير الزاهد مثله » .

وأقرَّه الحافظ .

وقال ابن عساكر :

« هذا حديث غريب ، وهو مشهور من قول أمير المؤمنين عمر » .

وكذا كتب على هامش « الأربعين » محمد بن أحمد بن محمد بن النجيب .

٢٣٠٢ - (ريحُ الجَنَّة يوجدُ من مسيرة مائة عامٍ ، لا يجدُ ريحها مختالٌ ، ولا منانٌ بعمله ، ولا مُدْمِن خمرٍ) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨٣) والسياق له ، والشجري في « الأمالي » (١ / ٣٢ و ٢ / ٣٠٨) ، وابن الجوزي في « جامع المسانيد » (٦٥ / ١) عن **الربيع بن بدر** عن هارون بن رئاب عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الربيع بن بدر متروك .

ولفظ الشجري : « خمسمائة عام » . وقد روي بهذا اللفظ من حديث ابن عباس نحوه ، وسيأتي برقم (٣٦٥١) .

٢٣٠٣ - (تكون إبلٌ للشَّياطين ، وبيوتٌ للشَّياطين ، فأمّا إبلُ الشَّياطين ، فقد رأيتُها ، يخرجُ أحدُكم بجُنَيباتٍ معه قد أسمنها ، فلا يعلو بعيراً منها ، ويمرُّ بأخيه قد انقطعَ به ، فلا يحملهُ . وأمَّا بيوتُ الشَّياطينِ ؛ فلم أرها) .

ضعيف . رواه أبو داود في « الجهاد » رقم (٢٥٦٨) من طريق ابن أبي فديك : حدثني عبد الله بن أبي يحيى عن سعيد بن أبي هند **قال : قال أبو هريرة** : . . . فذكره مرفوعاً به ، وزاد :

« وكان سعيد يقول : لا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالديباج » .

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبد الله بن أبي يحيى ، وهو عبدالله بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي الملقب بـ « سحبل » ، وهو ثقة ، وابن أبي فديك هو محمد بن إسماعيل ، وفيه كلام يسير .

ثم تبيَّن أن فيه انقطاعاً بين سعيد وأبي هريرة ، قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٥٢) عن أبيه :

« سعيد لم يلق أبا هريرة » ، ونقله عنه العلائي (٢٢٤ / ٢٤٦) ، وأقره .

وقد كنت أوردت الحديث في « الصحيحة » برقم (٩٣) قبل أن يتبين لي الانقطاع المذكور ، فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٢٣٠٤ - (إن الله يُبغض كلَّ جِعْظَرِيٍّ جوَّاظٍ ، سخَّابٍ في الأسواق ، جيفةٍ بالليل ، حِمَارٍ بالنهار ، عالمٍ بأمر الدُّنيا ، جاهلٍ بأمر الآخرة) .

ضعيف . رواه ابن حبان في « صحيحه » (٧٢ - الإحسان) : أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن : حدثنا أحمد بن يوسف السلمي : أنبأنا عبد الرزاق : أنبأنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا سند صحيح ، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم ؛ غير شيخ ابن حبان أحمد بن الحسن ، وهو أبو حامد النيسابوري المعروف بابن الشرقي ؛ قال الخطيب (٤ / ٤٢٦ - ٤٢٧) :

« وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً » .

وتابعه أبو بكر القطان : ثنا أحمد بن يوسف السلمي به .

أخرجه البيهقي (١٠ / ١٩٤) .

ثم تبين أنه منقطع بين سعيد وأبي هريرة كما تقدم في الحديث الذي قبله ، فراجعه . وقد كان في « الصحيحة » أيضاً (١٩٥) .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٤٤) :

« رواه أبو بكر بن لال في « مكارم الأخلاق » من حديث أبي هريرة بسند ضعيف » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، إلا أنها واهية جداً ، فلا يستشهد بها .

أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (ق ٢٠٠ / ٢) من طريق **محمد بن عبدالله بن إبراهيم** بسنده عن **عبدالله بن سعيد المقبري** عن أبيه عن أبي هريرة به .

قلت : والمقبري هذا متروك ، وابن إبراهيم هو الأشناني ؛ قال الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٤٣٩) :

« روى عن الثقات أحاديث باطلة ، وكان كذاباً يضعُ الحديث . قال الدارقطني : كذاب ، دجال » .

لكنه تابعه ثقة عند أبي الشيخ في « الأمثال » ، فالآفة من المقبري ، والله أعلم .

قلت : وما أشد انطباق هذا الحديث ـ على ضعفه ـ على هؤلاء الكفّار الذين لا يهتمون لآخرتهم ، مع علمهم بأمور دنياهم ، كما قال تعالى فيهم : ﴿ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا ، وهم عن الآخرة هم غافلون ﴾ ، ولبعض المسلمين نصيب كبير من هذا الوصف ، الذين يقضون نهارهم في التجول في الأسواق والصياح فيها ، ويضيِّعون عليهم الفرائض والصلوات ، ﴿ فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراؤن . ويمنعون الماعون ﴾ .

٢٣٠٥ - (إذا أراد أحدكم أمراً فليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقُدرتك ، وأسألك من فضلك ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم وأنت علاَّمُ الغيوب . اللهم إن كان كذا وكذا - من الأمر الذي يريد - لي خيراً في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري ، [فاقدره لي ، ويسره لي ، وأَعِنّي عليه] ، وإلا فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، ثم قدِّر لي الخير أينما كان ، لا حول ولا قوة إلا بالله) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ١٣٤٢) ، وابن حبان (٦٨٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ١٥١) من طريق ابن إسحاق : حدثني **عيسى بن عبدالله بن مالك** عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وإسناده حسن ؛ لولا أن عيسى هذا قال ابن المديني :

« مجهول ، لم يرو عنه غير محمد بن إسحاق » . ولذا قال في « التقريب » :

« مقبول » .

لكن قد روى عنه جمع من الثقات ترتفع بهم الجهالة عنه ، ولذلك مِلتُ في « تيسير الانتفاع » إلى أنه حسن الحديث ما لم يخالف ؛ كما في حديث آخر له في (الصلاة) ، ذكر فيه (التورك بين السجدتين) دون (التشهد) ! وكما في هذا ، فإنه زاد في آخره (الحوقلة) مخالفاً في ذلك كل أحاديث الاستخارة :

فقد أخرجه ابن حبان (٦٨٥ و ٦٨٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة مرفوعاً نحوه دون هذه الزيادة .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير» (١٠٠١٢) من طريق صالح بن

موسى الطّلحي عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً نحوها بدونها . لكن الطلحي هذا متروك .

وكذلك أخرجه البخاري وغيره من حديث جابر مرفوعاً ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (رقم ١٣٧٦) وغيره .

وقد استنكر بعضهم حديث جابر هذا ، ولا وجه لذلك عندي ، وهذه شواهدُ لحديثه تدعمه ، وتشهد لثبوته ، في الوقت الذي تشهد لنكارة هذه الزيادة في حديث أبي سعيد هذا ، ولذلك خرَّجته هنا .

وحديث أبي هريرة عند ابن حبان (٦٨٧ ـ الموارد) من طريق حمزة بن طلبة : حدثنا ابن أبي فديك : حدثنا أبو المفضل بن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عنه به .

وحمزة بن طلبة ذكره ابن حبان في « ثقاته » (٨ / ٢١٠) ، وقد توبع ، فقد أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨) قال : قال لي إبراهيم بن المنذر : عن ابن أبي فديك به .

ورجاله ثقات رجال الصحيح ؛ غير أبي المفضَّل هذا ؛ قال ابن حبان عقب الحديث :

« اسمه شبل بن العلاء بن عبد الرحمن ، مستقيم الأمر في الحديث » .

وقال في « الثقات » (٦ / ٤٥٢) :

« روى عن ابن أبي فديك بنسخة مستقيمة ، حدثنا بها المفضل بن محمد العطار بأنطاكية . قال : ثنا أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي قال : ثنا ابن أبي فديك : ثنا شبل بن العلاء عن أبيه » .

قلت : فهذه متابعة أخرى لحمزة بن طلبة ، فالإسناد حسن ، وهو شاهد قوي لحديث جابر ، وشاهد على نكارة الزيادة في حديث أبي سعيد الخدري ، والله تعالى أعلم .

٢٣٠٦ - (إذا أراد الله بقوم نماءً أو بقاءً رزقهم العفافَ والقصدَ ، وإذا أراد الله بقوم اقتطاعاً فتح عليهم ، حتى إذا فرحوا بما أوتوا . . . الحديث) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٩٧) من طريق أبي الشيخ عن عراك ابن خالد : حدثنا أبي : حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن عبادة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عراك هو ابن خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الشامي . قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال أبو حاتم : ليس بالقوي » .

وقال الحافظ :

« ليِّن » .

قلت : وأبوه شرٌّ منه ؛ قال الذهبي :

« قال النسائي : ليس بثقة » .

٢٣٠٧ - (إذا أردتَ أمراً فعليك بالتُّؤَدَةِ حتَّى يريَك الله منه المخرج ، أو حتى يجعل الله لك مخرجاً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٨٨٨) ، والخرائطي في

« مكارم الأخـلاق » (٢ / ٦٨٨ / ٧٣٥) من طريق الطيالسي - وليس هـو في « مسنده » المطبوع - والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٦٨ / ١١٨٧) ؛ كلاهما من طريق ابن المبارك عن **سعد بن سعيد الأنصاري** عن الزهـري عن رجل من بلّي قال :

« أتيت رسول الله ﷺ مع أبي ، فناجى أبي دوني ، قال : فقلت لأبي : ما قال لك ؟ قال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل سعد بن سعيد ؛ وهو ابن قيس بن عمرو الأنصاري ، قال الحافظ :

« صدوق سيّىء الحفظ » .

والحديث عزاه المناوي للطيالسي أيضاً ، والخرائطي ، والبغوي ، وابن أبي الدنيا ، والبيهقي في « الشعب » ، وقال :

« رمز المؤلف لحسنه ، وفيه سعد بن سعيد ، ضعفه أحمد والذهبي ، لكن له شواهد كثيرة » .

قلت : ليته ذكر ولو بعضها ، فإني لا أستحضر شيئاً منها ، فإن وجد له شاهد معتبر نقلته إلى الكتاب الآخر ، وأما الحديث الآتي فلا يصلح شاهداً لشدّة ضعفه وهو :

٢٣٠٨ - (إذا أردتَ أمراً فتدبَّرْ عاقِبَتَه ، فإن كان خيراً فأمْضِهِ ، وإن كان شراً فانتَهِ) .

موضوع . رواه ابن المبارك في « الزهد » (٢/١٥٩ من « الكواكب » ٥٧٥) ،

وهناد (٥١٩) ، ووكيع (١٦) ، وابن المبارك (١٤) ؛ كلهم في الزهد ، والمروزي في « زياداته » (١٥) : ثنا سفيان عن خالد بن أبي كريمة قال : سمعت أبا جعفر - قال ابن صاعد : أبو جعفر هذا يقال له : **عبد الله بن مِسْوَر الهاشمي** ، وليس بمحمد بن علي - يقول : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : بارك الله للمسلمين فيك ، فخصني منك بخاصة خير ، قال : أمستوصٍ أنت ؟ أراه قال ثلاثاً ، قال : نعم ، قال : اجلس ، إذا أردت . . . الحديث .

وهذا موضوع ، آفته عبد الله بن مسور الهاشمي ؛ قال الذهبي :

« ليس بثقة ، قال أحمد وغيره : أحاديثه موضوعة » .

وقال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٨٥) :

« ضعيف جداً » .

قلت : ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٠٥) ، لكن جعله عن ابن مسعود !

٢٣٠٩ - (أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام : إنك لن تتقرب إلي بشيء أحبَّ إليَّ من الرضا بقضائي ، ولم تعملْ عملاً أحبط لحسناتك من الكبرياء ، يا موسى ! لا تضرعْ إلى أهل الدنيا فأَسخَطْ عليك ، ولا تخف بدينك لدنياهم فأُغلقُ عليك أبواب رحمتي ، يا موسى ! قل للمذنبين النادمين : أبشروا ، وقل للعاملين المعجبين : اخسروا) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٤٥ و ٧ / ١٢٧) قال : حدثنا

سليمان بن أحمد : ثنا **علي بن سعيد بن بشير الرازي** : ثنا يونس بن عبد الأعلى : ثنا أبو الربيع سليمان بن داود الإسكندراني عن سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال :

« غريب من حديث الثوري عن منصور عن مجاهد ، لم نكتبه إلا من حديث أبي الربيع » .

قلت : وهو ثقة اتفاقاً ، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير شيخ سليمان ابن أحمد - وهو الطبراني - علي بن سعيد الرازي ، فإنه مع حفظه متكلم فيه ، فجاء في « سؤلات حمزة السهمي للدارقطني » (٢٤٤ / ٣٤٨) :

« سألت الدارقطني عنه ؟ فقال : ليس في حديثه بذاك ، سمعت بمصر أنه كان والي قرية ، وكان يطالبهم بالخراج ، فما كانوا يعطونه فيجمع الخنازير في المسجد ! فقلت : كيف هو في الحديث ؟ قال : قد حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها . ثم قال : في نفسي منه ، وقد تكلَّم فيه أصحابنا بمصر ، وأشار بيده ، وقال : هو كذا وكذا ، ونفض بيده ، يقول : ليس بثقة » .

ونقله الذهبي في « السير » (١٤ / ١٤٦) ، والحافظ في « اللسان » ، وأقرّاه ، وصححت منهما بعض الأحرف . وزاد الحافظ :

« وقال ابن يونس في « تاريخه » : تكلموا فيه ، وكان من المحدِّثين الأجلاء ، وكان يصحب السلطان ، ويلي بعض العمالات » .

ولذلك أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وأوجز فيه الكلام - كعادته - فقال :

« قال الدارقطني : ليس بذاك ، تفرد بأشياء » .

والحديث لم يورده السيوطي في « جوامعه » ، ولا الهيثمي في « مجمعه » ، وهو في « فردوس الديلمي » (١ / ١٤٣ / ٥٠٩) ، وليس هو في « الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس » .

٢٣١٠ - (من سبَّ علياً فقد سبَّني ، ومن سبّني سبَّه الله) .

منكر . رواه ابن عساكر (١٢ / ٢٠٣ / ١) عن إسماعيل بن الخليل عن علي ابن مسهر عن **أبي إسحاق السبيعي** قال :

حججت وأنا غلام ، فمررت بالمدينة ، فرأيت الناس عُنَقاً واحداً ، فاتبعتهم ، فأتوا أم سلمة زوج النبي ﷺ ، فسمعتها وهي تقول : يا شبيب بن ربعي ! فأجابها رجل جلف جاف : لبيك يا أمه ! فقالت : أيُسبُّ رسول الله ﷺ في ناديكم ؟ فقال : إنا نقول شيئاً نريد عرض هذه الحياة الدنيا ، فقالت : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وإسماعيل بن الخليل ثقة من رجال الشيخين ، وقد خولف في إسناده ، فرواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في « الأمالي » (ص ٥٢ - ٥٣) من طريق أحمد ، وهذا في « المسند » (٦ / ٣٢٣) : حدثنا يحيى بن أبي بكر قال : حدثنا إسرائيل عن **أبي إسحاق عن** أبي عبد الله الجدلي قال :

دخلت على أم سلمة زوجة النبي ﷺ فقالت : أيسب ... الحديث . دون قوله : « ومن سبَّني سبَّه الله » .

ورواه الحاكم (٣ / ١٢١) بسند أحمد مثل رواية ابن عساكر ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أبا إسحاق السبيعي كان اختلط ، لا يدرى أحدَّث به قبل الاختلاط أم بعده ، والراجح الثاني ، لأن إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق - وهو حفيد السبيعي إنما سمع منه متأخراً . ولعل من آثار ذلك اضطرابه في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ فظاهر مما تقدم ، فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه وبين أم سلمة (أبا عبد الله الجدلي) ، وفي رواية إسماعيل بن الخليل صرح بأنه سمع أم سلمة ! إلا أن يكون سقط من « التاريخ » ذكر (الجدلي) هذا .

وأما المتن ؛ فقد رواه فطر بن خليفة عنه عن الجدلي عن أم سلمة موقوفاً دون الشطر الثاني منه .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٢٢ - ٣٢٣) .

وفطر هذا ثقة من رجال البخاري ، وروايته هي المحفوظة ، لأن لها طريقاً أخرى عن أم سلمة ، وقد خرجتها في « الصحيحة » (٣٣٣٢) .

الثاني : أن أبا إسحاق مدلس ، وقد عنعنه .

(**تنبيه**) : يبدو من رواية أحمد أن في رواية ابن عساكر سقطاً ، فإنه لم يرد فيها ذكر لأبي عبد الله الجدلي ، فالظاهر أنه سقط من الناسخ . والله أعلم .

٢٣١١ - (طلحةُ والزبيرُ جاراي في الجنة) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢/٣٠٢) ، والدولابي (٢/٧٠) ، والحاكم (٣/ ٣٦٥) وعبدالله بن أحمد في « السنة » (ص ١٩٩) ، وابن عساكر (٨ / ٢٨٠ / ٢) عن **أبي عبدالرحمن النضر بن منصور العنزي عن عقبة بن علقمة قال** : سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول : فذكره مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وعلَّته النضر وعقبة ، فإنهما ضعيفان كما في « التقريب » .

وأما الحاكم فقال :

« صحيح الإسناد » . فردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : لا » .

٢٣١٢ ـ (بئسَ البيتُ الحمامُ : بيتٌ لا يسترُ ، وماءٌ لا يطهرُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٦٨ / ١) عن أبي جناب يحيى بن أبي حية عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، [قالت] وما يسر عائشة أن لها مثل أحد ذهباً ، وأنها دخلت الحمام ، وقالت : لو أن امرأة أطاعت ربها ، وحفظت فرجها ثم آذت زوجها بكلمة ؛ باتت الملائكة تلعنها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو جناب هذا ضعيف مدلس .

ثم رواه من طريق ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة : حدثني عبد الله بن جعفر : أنه بلغه عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال :

« إن الحمام لا يستر ، وماء لا يطهر . . . » . وقال :

« هذا منقطع » .

٢٣١٣ ـ (لا تَدَعُوا صلاة الليل ولو حلْبَ شاة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٦١ / ١ ـ من ترتيبه) عن عطية بن بقية بن الوليد : ثنا أبي : ثنا جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن المنكدر غير جرير بن يزيد ، تفرد به بقية » .

قلت : بقية إنما يخشى من تدليسه ، وقد صرَّح بالتحديث ، فالعلَّة من شيخه جرير بن يزيد ؛ قال الذهبي :

« تفرَّد عنه بقية ، لا يعتمد عليه لجهالته » .

ولم يتنبَّه الهيثمي لهذه العلَّة ، فراح يعلّه بما لا يقدح ، فقال في « المجمع » (٢ / ٢٥٢) ، وتبعه المناوي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه بقية بن الوليد ، وفيه كلام كثير » !

٢٣١٤ - (لا تُشْغِلوا قلوبكم بذكر الدنيا) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (٤٥ / ١) عن سلمة بن شبيب أنه حدَّث عن عبد الله بن المبارك قال : ثنا **محمد بن النضر الحارثي** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، الحارثي هذا من أتباع التابعين مع كونه مجهولاً ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١١٠) :

« روى عن الأوزاعي ، روى عنه عبد الله بن المبارك ، وأبو نصر التمار ، وعبد الرحمن بن مهدي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وهو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ٧١ - ٧٢) ، وقال :

« ما له حديث مسند » .

٢٣١٥ - (العباسُ مني ، وأنا منه ، لا تَسُبُّوا أمواتَنا ؛ فتؤذوا أحياءَنا) .

ضعيف . رواه ابن سعد في « الطبقات » (٤/٢٤) ، و النسائي (٤٧٧٥) ، وابن عساكر (٧ / ١٤٤ / ٢ و ٨ / ٤٦٠ / ٢) عن **عبد الأعلى** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :

أن رجلاً وقع في قرابةٍ للعباس كان في الجاهلية ، فلطمه العباس ، فجاء قومه فقالوا : لنلطمنّهُ كما لطمه ، فقال النبي ﷺ : فذكره .

وأخرجه الترمذي (٢ / ٣٠٥) ، والحاكم (٣ / ٣٢٥) من هذا الوجه الشطر الأول منه ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح غريب » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي !!

فوهموا ؛ لأن عبد الأعلى - وهو ابن عامر - ضعفه أحمد وغيره .

ثم رواه الحاكم (٣ / ٣٢٩) من هذا الوجه بتمامه ، وصححه أيضاً هو والذهبي !!

وأما في « السير » فوفِّق للصواب حين قال (٢ / ٩٩) :

« إسناده ليس بقوي » .

وقال في موضع آخر (ص ١٠٢) :

« عبد الأعلى الثعلبي ـ ليّن » .

ووافقه المعلق عليه في الموضعين ، ولكنه في موضع سابق حسنه ، وأقرَّ الذهبي على موافقة الحاكم ! فقال (ص ٨٩) :

« رواه أحمد في « مسنده » (١ / ٣٠٠) بسند حسن . ورواه ابن سعد . وصححه الحاكم . ووافقه الذهبي » !!

قلت : ومثل هذا التناقض في المجلد الواحد ، وعلى تقارب صفحات المتناقضات مما يؤكد رأي بعض المتتبعين لها : أن التعليقات التي على هذا الكتاب وغيره باسم الشيخ شعيب ، ليست كلها بقلمه ، وإنما بقلم بعض المتمِّرنين تحت يده ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم إن الشطر الثاني منه له شواهد من حديث المغيرة بن شعبة وغيره يتقوى بها ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٣٩٧) و « التعليق الرغيب » (٤ / ١٧٥) وغيرهما .

٢٣١٦ ـ (إذا استأجرَ أحدُكم أجيراً فليُعْلِمْه أجْرَه) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٤) من طريق الدارقطني عن أحمد بن محمد بن أنس عن عمرو بن محمد بن الحسن عن **أبي مسعود الجرّار** عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو مسعود الجرار ـ برائين ـ اسمه عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري مولاهم ، قال الحافظ :

«متروك ، وكذَّبه ابن معين » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الدارقطني في « الأفراد » .

٢٣١٧ - (إذا اسْتَشار أحدُكم أخاه فَلْيُشِرْ عليه) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٧٤٧) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ، فإنه كان مدلساً .

والأخرى : ضعف ابن أبي ليلى ، وهو محمد بن عبد الرحمن القاضي ، قال الحافظ :

« صدوق سيِّىء الحفظ » .

والحديث لم يتكلم المناوي على إسناده بشيء سوى أنه قال :

« وقد رمز المؤلف لصحته » !

قلت : وفي النسخة التي طَبَعَ عليها شرحَه الرمزُ له بالحسن ! ولا يوثق بذلك كله ، انظر « التيسير » ، فالسند ضعيف كما شرحنا .

٢٣١٨ - (إذا اسْتَشاط السلطانُ ، تَسلَّط الشيطان) .

ضعيف . رواه أحمد (٤ / ٢٢٦) ، وعنه ابن عساكر (١٥ / ٣٣٧ / ٢) ، والقضاعي (١١٣ / ١) عن إبراهيم بن خالد الصنعاني قال : نا أمية بن شبل وعمرو بن عوف عن عروة بن محمد عن أبيه عن جده عطية السعدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عروة بن محمد قال ابن حبان في « الثقات » :

« كان يخطىء » .

وعمرو بن عوف لم أعرفه .

وأمية بن شبل . قال الذهبي :

« له حديث منكر » .

والحديث قال المناوي :

« قال الهيثمي : رجاله ثقات ، وذكره في موضع آخر ، وقال : فيه من لم أعرفه . وقد رمز المؤلف لحسنه » .

قلت : وفي متن شرح المناوي رمز له بالصحة . فلا تغترَّ بشيء من ذلك ، فإن التحقيق أنه ضعيف .

٢٣١٩ - (إذا أراد أحدُكم السلامَ فليقل : السلامُ عليكمْ ، فإنَّ الله هو السلام ، ولا يبدأ قبل الله بشيء) .

ضعيف جداً . رواه أبو يعلى (٦٥٧٤) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٢٩) ، والدينوري في « المنتقى من المجالسة » (٢٤٣ / ١) عن عبدالله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الله بن سعيد - وهو ابن أبي سعيد المقبري - متروك متهم .

٢٣٢٠ - (إذا أراد أحدُكم أن يَبولَ فليرتَدْ لبوله موضعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٢) والطيالسي (٥١٩) ، والحاكم (٣ / ٤٦٥ - ٤٦٦) ، والبيهقي في « السنن » (١ / ٩٣) من طريق شعبة عن أبي التياح : ثني شيخ قال : لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدث عن أبي موسى ، فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء ، فكتب إليه أبو موسى :

أني كنت مع رسول الله ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول ، فأتى دمثاً[1] في أصل جدار ، فبال ، ثم قال ﷺ : فذكره .

وهذا إسناد ضعيف لجهالة الشيخ الذي لم يسمَّ ، وقال المنذري في «مختصره» (١ / ١٥) :

« فيه مجهول » . مع أنه سكت أبو داود عليه ، لكن قال النووي :

« وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر ! » .

ومنه تعلم أن رمز السيوطي له بأنه حسن ؛ غير حسن ، وأما المناوي فقال :

« رمز المؤلف لحسنه ، فإن أراد لشواهده فمسلّم ، وإن أراد لذاته فقد قال البغوي وغيره :

« حديث ضعيف » ، ووافقه الولي العراقي ، فقال :

« ضعيف لجهالة راويه » .

قلت : ولم أجد له شواهد ؛ بل ولا شاهداً واحداً يأخذ بعضده ، فلست أدري ما هي الشواهد التي أشار إليها المناوي ، ويؤيد ما ذكرته أنه لو كان له ما يقويه لما قال البغوي : « حديث ضعيف » .

نعم وجدت لبعضه الذي هو من فعله ما قد يشهد له على ضعفه ، فانظر (كان يتبوأ . .) فيما يأتي (٢٤٥٩) .

قلت : وفي جزم البغوي وغيره بضعف الحديث إشارة إلى أن كون الراوي المجهول في إسناد يرويه شعبة لا تزول به الجهالة عنه ؛ خلافاً لقول الكوثري :

---

(١) الدَّمث : المكان السهل الوطيء اللين .

« شعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في روايته ، والمعترف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته » !

وقد رددت عليه في تقوله هذا على أهل الحديث ، وفي غيره مبسطاً في الكلام على حديث معاذ في الاجتهاد بالرأي فيما يأتي (٤٨٥٨) .

٢٣٢١ - (إذا اسْتَقَرَّ أهل الجنة في الجنة اشتاق الإخوان إلى الإخوان ، فيسير سريرُ ذا إلى سرير ذا ، فيلتقيان ، فيتحدثان ما كان بينهما في دار الدنيا ، ويقول : يا أخي تذكرُ يوم كذا كنا في دار الدنيا في مجلس كذا ، فدعونا الله فغفر لنا) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٤٩) ، وعبد الغني المقدسي « الجواهر » (ق ٢٥٢ / ١) عن إبراهيم بن أدهم قال : روى الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث إبراهيم والربيع » .

قلت : تابعه سعيد بن عبد الله الدمشقي : ثنا الربيع بن صبيح به .

أخرجه عباس الترقفي في « حديثه » (٤١ / ١ و ٥٣ / ١) ، وعنه ابن الأعرابي في « معجمه » (١٨٢ / ٢) ، وابن قدامة في « المتحابين في الله » (ق ١١١ / ٢) من طريق آخر كلاهما عن سعيد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه .

والربيع بن صبيح صدوق سيِّىء الحفظ كما في « التقريب » .

٢٣٢٢ - (إذا استقرت النطفةُ في الرحِم أربعين يوماً ، أو أربعين ليلة بعث إليها ملكاً ، فيقول : يا رب ما رزقه ؟ فيقال له ، فيقول : يا رب ما أجله ؟ فيقال له ، فيقول : يا رب ذكر أو أنثى ؟ فيُعَلَّم ، فيقول يا رب شقي أو سعيد؟ فيُعلَّم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٣٩٧) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣ / ٢٧٩) من طريق خُصيف عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

وخصيف ، وهو ابن عبد الرحمن الجزري ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيِّىء الحفظ ، خلط بأَخَرة » .

قلت : وظاهر الحديث مع ضعف إسناده مخالف لحديث ابن مسعود مرفوعاً :

« إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ، ويؤمر بأربع كلمات . . . » الحديث . متفق عليه ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (١٧٥) .

فهذا صريح في أن الملك إنما يرسل بعد الأربعين الثالثة . وقد يتوهم البعض أن هذا مخالفٌ أيضاً لحديث حذيفة بن أسيد الغفاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة ، بعث الله إليها ملكاً فصورها ، وخلق سمعها وبصرها ، وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال : يا رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء ، ويكتب الملك ، ثم يقول : يا رب أجله ؟ . . . » الحديث .

أخرجه مسلم (٨ / ٤٥) .

فأقول : لا مخالفة بينهما لأن بعث الملك فيه إنما هو لأجل تصوير النطفة وتخليقها ، وأما الكتابة فهي فيما بعد بدليل قوله : « ثم قال : يا رب . . » ، فإن « ثم » تفيد التراخي كما هو معلوم ، فيمكن تفسيره بحديث ابن مسعود ، كما أن حديث هذا يضم إليه ما أفاده حديث حذيفة من التصوير والتخليق مما لم يرد له ذكر في حديث ابن مسعود ، وبذلك تجتمع الأحاديث ولا تتعارض .

نعم في رواية عند مسلم ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ٢٧٨) ، وأحمد (٤ / ٧) عن حذيفة بمعنى حديث الترجمة ، ولفظه :

« يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة ، فيقول : يا رب أشقي أو سعيد ؟ فيكتبان . . . » الحديث .

فهذا بظاهره يشهد للحديث ، لكن لا بد من فهمه على ضوء اللفظ الذي قبله وتفسيره به ، وذلك بأن يقال : إن دخول الملك بعد الأربعين من أجل التصوير والتخليق ، وأما الكتابة فبعد الأطوار الثلاثة كما سبق ، ففي اللفظ اختصار يفهم من اللفظ المتقدم ومن حديث ابن مسعود . والله تعالى أعلم .

٢٣٢٣ - (إذا شربتم الماء فاشربوه مصاً ، ولا تشربوه عبّاً ، فإن العبَّ يورث الكباد . يعني داء الكبد) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ /١ /٦١) عن موسى بن إبراهيم المروزي : حدثنا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

سكت عليه الحافظ في « مختصره » ، وإسناده ضعيف جداً ، المروزي هذا قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : متروك » .

٢٣٢٤ - (إن الله يحبُ المتَبذِّل الذي لا يبالي ما لبس) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٢٨ / ١ - ٢) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٤٧) والضياء في « المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره » (٢٦٨ / ١) من طريق ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عقيل عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

وأعلّه البيهقي بالإرسال .

قلت : يعني الانقطاع بين يعقوب بن عتبة وأبي هريرة .

(تنبيه) : هذا الحديث مما لم يطلع عليه الحافظ العراقي ، فإنه قال في تخريجه للإحياء (٤ / ٢٠٠) :

« لم أجد له أصلاً » !

٢٣٢٥ - (إن الله يبغض الوسخ والشَّعِثَ) .

موضوع . رواه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٤ / ١) ، و الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٥) عن عبدالرحمن بن خالد بن نجيح : حدثنا أبي عن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ، آفته خالد بن نجيح ، قال الذهبي في «الضعفاء» :

« قال أبو حاتم : كذاب » .

وابنه عبد الرحمن ضعيف جداً . قال ابن يونس :

« منكر الحديث » .

وقال الدراقطني :

« متروك الحديث » .

٢٣٢٦ - (نهى عن الشُّهرتَين : رِقَّةِ الثياب وغُلظِها ، ولينها وخشونتها ، وطولها وقصرِها ، ولكنْ سدادٌ فيما بين ذلك واقتصارٌ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٤ / ٢) من طريق مخلد ابن يزيد عن أبي نعيم عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وزيد بن ثابت مرفوعاً . وقال :

« أبو نعيم هذا ؛ لا نعرفه » .

قلت : هو عمر بن الصبح بن عمران التميمي العدوي أبو نعيم الخراساني ، فقد ذكروا في الرواة عنه مخلد بن يزيد هذا ، وساق له الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٨ - ١٣٩) حديثاً آخر من طريقه عنه مصرحاً بكنيته واسمه . وسيأتي في المجلد التاسع (٤٦٤٣) . فإذا عرف هذا فهو هالك ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« كذاب ، اعترف بالوضع » .

ثم روى البيهقي من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن هارون أن النبي ﷺ نهى عن الشهرتين : أن يلبس الثياب الحسنة التي ينظر إليه فيها أو الزينة ، أو الرثة التي ينظر إليه فيها . قال عمرو : بلغني أن رسول الله ﷺ قال :

« أمر بين أمرين ، وخير الأمور أوساطها » . وقال :

« هذا مرسل ، وقد روي النهي عن الشهرتين من وجه آخر ، بإسناد مجهول موصولاً » .

يعني رواية أبي نعيم المتقدمة ، وقد عرفت أنه إسناد موضوع ، لا مجهول .

٢٣٢٧ - (لو كنت مؤمِّراً أحداً من غير مشورة منهم ، لأمَّرْتُ عليهم ابن أم عبد) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٢ / ٣١٢) ، وابن ماجه (١٣٧) ، وأحمد (١ / ٩٥) من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً .

وتابعه إسرائيل عن أبي إسحاق به .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ١ / ١٠٩ - أوربا) .

وتابعه أيضاً منصور بن المعتمر عن أبي إسحاق به .

أخرجه الترمذي ، وأحمد (١ / ١٠٧ و ١٠٨) ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ١٤٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (٤ / ١٧٢ / ١) من طريق زهير بن معاوية الجعفي عنه .

وخالفه القاسم بن معن عن منصور بن المعتمر فقال : عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي . فجعل عاصماً مكان الحارث .

أخرجه المخلص في « بعض الجزء الخامس من الفوائد الغرائب » (٢٥٤ / ١) ، والحاكم (٣ / ٣١٨) ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عاصم ضعيف » .

كذا قال ، والمتقرِّر فيه أنه حسن الحديث ، وقال الحافظ : « صدوق » ، والصواب في تضعيفه الاعتماد على رواية زهير بن معاوية لأنه أوثق من القاسم بن

معن ، ولموافقتها لرواية سفيان ، وهو الثوري ؛ فإنه أحفظهم عن أبي إسحاق ، وهو إنما رواه عنه عن الحارث ، فالحديث حديثه لا دخل لعاصم فيه ، وقد أشار إلى هذا الترمذي بقوله عقبه :

« حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث الحارث عن علي » .

وكذا قال البغوي ، والحارث ـ وهو الأعور ـ ضعيف ، بل كذّبه ابن المديني وغيره ، فهو علة الحديث .

٢٣٢٨ ـ (إنَّ الجنَّة تشتاقُ إلى أربعة : علي وسلمانَ وعمارٍ والمقداد) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٢٦٣ ـ ٢٦٤ / ٦٠٤٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٤٢) ، و « أخبار أصبهان » (١ / ٤٩) ، وعنه رواه ابن عساكر (١٧ / ٧٥ / ١ - ٢) عن سلمة الأبرش : ثنا **عمران الطائي** قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً ، وقال أبو نعيم :

« عمران : هو ابن وهب ، رواه عنه أيضاً إبراهيم بن المختار » .

قلت : عمران هذا ، ضعفه أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم :

« ما أظنه سمع من أنس شيئاً » .

قلت : وفي هذا الحديث صرح بسماعه منه . فالله أعلم .

وسلمة الأبرش هو ابن الفضل ، قال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

لكن تابعه **إبراهيم بن المختار** كما تقدم عن أبي نعيم ، وهو صدوق ضعيف الحفظ كما في « التقريب » ، وقد وصله عنه أبو نعيم في « صفة الجنة » (١٤ / ١ ـ ٢) ، وفي « الحلية » (١ / ١٩٠) عن **محمد بن حميد** : ثنا إبراهيم ابن المختار : ثنا عمران بن وهب عن أنس .

ومحمد بن حميد ؛ هو الرازي ؛ قال في « التقريب » :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

ثم رواه ابن عساكر من حديث ابن عباس مرفوعاً به ، إلا أنه جعل مكان سلمان أبا ذر .

وفي إسناده **محمد بن مصبح البزار** : نا **أبي** . قال الذهبي :

« لا أعرفهما » .

وشيخ أبيه **قيس** ـ وهو ابن الربيع ـ ضعيف .

ومن حديث علي مرفوعاً به ، إلا أنه جعل مكان عمار أبا ذر .

وفيه **نهشل بن سعيد** . قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه » .

وأخرجه (٧ / ٢٠٤ / ٢) من حديث حذيفة مرفوعاً به ، إلا أنه جعل مكان المقداد أبا ذر .

وفيه **إسماعيل بن يحيى بن طلحة** ، وهو أبو يحيى التيمي ، وهو كذاب مجمع على تركه .

وبالجملة : فالحديث ضعيف ، لأن طرقه كلها واهيةٌ شديدة الضعف ، ليس

فيها ما يمكن أن يجبر به الضعف الذي في الطريق الأولى ، مع الاختلاف في ذكر (أبي ذر) .

نعم له طريق أخرى عن أنس مرفوعاً بلفظ « ثلاثة » دون ذكر المقداد وأبي ذر ، وقد صححه الحاكم وغيره . وهو عندي ضعيف الإسناد كما بيَّنته في« تخريج المشكاة » (٦٢٢٥ ـ التحقيق الثاني) ، لكنه حسن بمجموع الطريقين . والله أعلم .

وقد ركَّب بعض الهلكى على هذا الحديث قصة ، فقال **النضر بن حميد الكندي** عن **سعد الإسكاف** عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه عن جده قال :

أتى جبريل النبيَّ ﷺ فقال : يا محمد ! إن الله يحب من أصحابك ثلاثة فأحبهم : علي بن أبي طالب ، وأبو ذر ، والمقداد بن الأسود .

قال : فأتاه جبريل فقال له :

يا محمد ! إن الجنة لتشتاق إلى ثلاثة من أصحابك . وعنده أنس بن مالك ، فرجا أن يكون لبعض الأنصار . قال :

فأراد أن يسأل رسول الله ﷺ عنهم ، فهابه ، فخرج فلقي أبا بكر فقال : يا أبا بكر إني كنت عند رسول الله ﷺ آنفاً ، فأتاه جبريل . . (فذكره كما تقدم ، قال :) فهل لك أن تدخل على نبي الله ﷺ فتسأله ؟ فقال : إني أخاف أن أساله فلا أكون منهم ، ويشمت بي قومي .

ثم لقيني عمر بن الخطاب ، فقال له مثل قول أبي بكر .

قال : فلقي علياً ، فقال له علي : نعم ، إن كنت منهم فأحمد الله ، وإن لم أكن منهم حمدت الله . فدخل على نبي الله ﷺ فقال :

إن أنساً حدثني أنه كان عندك آنفاً ، وأن جبريل أتاك فقال : يا محمد (فذكر الحديث) قال : فمن هم يا نبي الله ؟ قال :

« أنت منهم يا علي ! وعمار بن ياسر - وسيشهد معك مشاهد بيِّنٌ فضلها ، عظيم خيرها - وسلمان ، وهو منا أهل البيت ، وهو ناصح ، فاتخذه لنفسك » .

أخرجه أبو يعلى (١٢ / ١٤٢ - ١٤٤) ، والبزار (٣ / ١٨٤ / ٢٥٢٤) من طريق النضر بن حميد الكندي عن سعد الإسكاف عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه عن جده . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، والنضر وسعد الإسكاف لم يكونا بالقويين في الحديث » .

كذا قال ، وهما أسوأ حالاً من ذلك ، فسعد الإسكاف قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٥٧) :

« كان يضع الحديث على الفور » .

٢٣٢٩ - (إن الجنة حُرِّمت على الأنبياء كلِّهم حتى أدخلها ، وحرِّمت على الأمم حتى تدخلَها أُمَّتي) .

منكر . رواه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٢٧) ، و ابن عدي (٢٠٨ / ٢) عن صدقة الدمشقي عن زهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« عبد الله بن محمد بن عقيل يكتب حديثه » .

قلت : هو حسن الحديث ، والعلة ممن دونَه ، وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبو زرعة ، ذا حديث منكر ، لا أدري كيف هو ! » .

قلت : زهير بن محمد هو أبو المنذر الخراساني الشامي . قال الحافظ :

« رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضُعِّفَ بسببها ، قال البخاري عن أحمد : كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر . وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه ، فكثُر غلطُه » .

قلت : وصدقة الدمشقي ؛ هو ابن عبد الله السمين أبو معاوية ، وهو ضعيف أيضاً . ولو أنه كان ثقة ، لكان أبو المنذر هو العلة دونه !

٢٣٣٠ - (اقتدُوا باللَّذيْنِ مِنْ بعدي : أبي بكر وعمر ، فإنَّهما حَبْلُ الله الممدود ، فمن تمسَّكَ بهما ، فقد تمسَّك بعُروة الله الوُثقى التي لا انفصامَ لها) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٩ / ٣٢٣ / ٢) من طريق الطبراني : ثنا **عبد الرحمن بن معاوية العتبي : نا محمد بن نصر الفارسي** : نا أبو اليمان الحكم بن نافع : نا إسماعيل بن عياش عن المطعم بن المقدام الصنعاني عن **عنبسة بن عبدالله الكلاعي** عن أبي إدريس الخَولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو اليمان ومن فوقه ثقات معروفون ؛ غير عنبسة ابن عبد الله الكلاعي ، فلم أعرفه ، وفي طبقته ما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٤٠٠) :

« عنبسة بن سعيد بن غنيم الكلاعي ، روى عن مكحول ، روى عنه

إسماعيل بن عياش و . . . سمعت أبي يقول : ليس بالقوي . . . » .

ومن دون أبي اليمان لم أعرفهما .

وفي « المجمع » (٩ / ٥٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : لكن الطرف الأول منه صحيح ـ رغم أنف الهدام ـ ، فإن له شواهد كثيرة بعضها قوي الإسناد ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (١٢٣٣) .

٢٣٣١ ـ (إذا اشتدّ الحرُّ ، فاستعينُوا بالحِجَامة ؛ لا يتبيَّغُ دمُ أحدِكم فيقتُلَه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٢١٢) من طريق **محمد بن القاسم الأسدي** : ثنا الربيع بن صَبيح عن الحسن عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ، وهذا من عجائبه ، فإن الأسدي هذا أورده هو نفسه في « الضعفاء » ، وقال :

« قال أحمد والدارقطني : كذاب » !

والربيع بن صَبيح فيه ضعف .

والحسن وهو البصري مدلس ، وقد عنعنه .

ومن الغرائب أن يخفى حال هذا الإسناد الواهي على عبد الرؤوف المناوي ، فينقل تصحيح الحاكم إياه وإقرار الذهبي له ، ثم يسكت عليه !!!

ثم وجدت للحديث طريقاً آخر عن أنس ، فقال ابن جرير الطبري في

« تهذيب الآثار » (٢ / ١٠٦ / ١٢٧٧) : حدثني موسى بن سهل الرملي قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا سليمان بن حيان قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بلفظ :

« إذا هاج بأحدِكُمُ الدَّمُ ، فليحتجم ؛ فإن الدَّم إذا تبيَّغ بصاحِبه يقتله » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير محمد بن عبدالعزيز - وهو الرملي - فمن رجال البخاري ، وموسى بن سهل الرملي ثقة ، ولولا ما في محمد الرملي هذا من الكلام في حفظه لقلت : إسناده قوي ، فقد قال فيه أبو زرعة :

« ليس بقوي » .

وقال أبو حاتم :

« لم يكن عندهم بالمحمود ، وهو إلى الضَّعف ما هو » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« ربما خالف » .

قلت : فمثله ينبغي أن يكون حسن الحديث ، ولكن القلب لم يطمئن بعد لتحسين الحديث إلا إذا وُجد له شاهدٌ . والله أعلم .

وقد وجدت له شاهداً ، ولكنه شديد الضعف أيضاً كما سيأتي بيانه برقم (٢٣٦٣) . لكن جملة التبيغ منه لها شاهد من حديث ابن عباس لا بأس به ، لذلك أوردتها في « الصحيحة » (٢٧٤٧) .

٢٣٣٢ - (إذا أَشرع أحدكم بالرُّمح إلى الرَّجل ، فكان سنانُه عند ثغرَةِ حلقِه ، فقال : لا إله إلا الله ، فليرفَعْ عنه الرُّمحَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٧١ / ١) ، وعنه أبو

نعيم في « الحلية » (٤ / ٢٠٩) من طريق **الصلت بن عبد الرحمن الزّبيدي** : ثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن قتادة عن أبي مخلد عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الثوري ، لم نكتبه إلا من حديث الصلت » .

قلت : وهو مجهول كما قال العقيلي . وقال الأزدي :

« لا تقوم به حجة » .

وأبو عبيدة ـ وهو ابن عبد الله بن مسعود ـ لم يسمع من أبيه .

٢٣٣٣ ـ (إذا أصبح أحدُكم ولم يوتر ، فليُوتِر) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٣٠٣ ـ ٣٠٤) ، وعنه البيهقي (٢ / ٤٧٨) من طريق **محمد بن فليح** عن أبيه عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي ، وليس كما قالا ، وبيانه من وجوه ثلاثة :

الأول : أن محمد بن فليح لم يخرج له مسلم شيئاً .

الثاني : أنه ـ مع كونه من رجال البخاري ـ فقد تكلم فيه بعضُهم ، فأورده الذهبي نفسه في « الضعفاء » ، وقال :

« ثقة ، قال أبو حاتم : ليس بذاك » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

الثالث : أن فليحاً وهو ابن سليمان المدني ، أورده الذهبي أيضاً في « الضعفاء » ، وقال :

« له غرائب ، قال النسائي وابن معين : ليس بقوي » . وقال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

قلت : فمثله يكونُ حديثه ضعيفاً ، لا سيما إذا لم يخرجه الشيخان كهذا .

ولو صح الحديث حمل على المعذور ، لقوله ﷺ :

« أوتروا قبل أن تصبحوا » . رواه مسلم . وفي رواية :

« من نام عن وتره أو نسيه ، فليصله إذا ذكره » .

رواه أبو داود بسند صحيح كما حققته في « الإرواء » (٢ / ١٥٣) .

٢٣٣٤ - (إذا أصبَحْتَ ، فقل : اللهُمَّ أنت ربي لا شريكَ لك ، أصبحتُ وأصبحَ المُلْكُ لله ، لا شريكَ له . ثلاث مرات ، وإذا أمسيتَ ، فقل مثلَ ذلك ، فإنَّهُنَّ يُكَفِّرْنَ ما بينهُنَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٦٣) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق عن عبد الملك بن عمير عن أبي قرة عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الرحمن هذا هو أبو شيبة الواسطي ، وقد اتفقوا على تضعيفه كما قال النووي وغيره .

وأبو قرة هذا ترجمه ابن سعد (٦ / ١٤٨) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٨٧) .

٢٣٣٥ - (إذا أُعتقتِ الأَمَةُ وهي تحت العبدِ ، فأمرُها بيدها ، فإن هي أقرَّت حتى يطأَها ، فهي امرأتُه ، لا تستطيعُ فِراقَه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ٦٥ و ٦٦ و ٥ / ٣٧٨) من طريق ابن لهيعة : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضَّمْري قال : سمعت رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ يتحدثون أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة ، فهو سيىء الحفظ .

٢٣٣٦ - (إذا أفصح أولادُكم ، فعلِّموهم لا إله إلا الله ، ثم لا تُبالوا متى ماتوا ، وإذا أثغَرُوا فمُروهم بالصَّلاة) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤١٧) عن أبي أمية - يعني عبد الكريم - عن عمرو بن شعيب قال : وجدت في كتاب جدي الذي حدثه عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو أمية عبد الكريم ؛ هو ابن أبي المخارق البصري ، وهو ضعيف كما في « التقريب » .

٢٣٣٧ - (إذا اشتريت نعلاً فاستجدها ، وإذا اشتريت ثوباً فاستجده ، وإذا اشتريت دابة فاستفرِهها ، وإذا كانت عندك كريمةُ قوم فأكرمها) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٧ / ١) عن حاتم بن سالم : ثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي : ثنا نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن نافع إلا أبو أمية ، تفرّد به حاتم » .

قلت : وهو ضعيف .

قال أبو زرعة :

« لا أروي عنه » .

وأشار البيهقي إلى لين روايته .

وأبو أمية بن يعلى ضعيف أيضاً .

ولم ينفرد به حاتم ، بل تابعه الفيض بن وثيق بالنِّصف الأول منه .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (١٨٢٣ ـ ط) ، لكنه قال : ثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً .

والفيض مقارب الحال كما قال الذهبي ، فالعلَّة من أبي أمية ، ضعفه الدارقطني .

٢٣٣٨ ـ (إذا استفتح أحدُكم ، فليرفع يديه ، وليستقبل بباطنهما القبلةَ ، فإن الله أمامَهُ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (٣٥ / ١ ـ من ترتيبه) : حدثنا محمود بن محمد : ثنا محمد بن حرب : ثنا **عمير بن عمران** عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن ابن جريج إلا عمير ، تفَرّد به محمد بن حرب » .

قلت : هو النشائي ، وهو صدوق ، لكن شيخه عمير بن عمران ؛ قال ابن عدي (٢٥٢ / ١) :

« حدَّث بالبواطيل عن الثقات ، وخاصة عن ابن جريج » .

٢٣٣٩ - (إذا أصابت أحدَكمُ الحمَّى ، فإنَّ الحمَّى قطعةٌ من النار ، فليطفئها عنه بالماء ، فليستنقع نهراً جارياً ليستقبلَ جَريةَ الماء ، فيقول : بسم الله ، اللهمَّ أشْفِ عبدك ، وصدِّق رسولَك ؛ بعد صلاة الصُّبح قبل طلوع الشَّمس ، فليغتمِس فيه ثلاث غَمَسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس ، وإن لم يبرأ في خمسٍ فسبع ، فإن لم يبرأ في سبعٍ فتسعٍ ، فإنها لا تكاد أن تجاوز تسعاً بإذن الله) .

ضعيف . رواه الترمذي (رقم ٢٠٨٤) ، وأحمد (٥ / ٢٨١) ، والطبراني (رقم ١٤٥٠) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٥٦٢) عن مرزوق أبي عبد الله الشامي عن سعيد الشامي قال : سمعت ثوبان يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . سعيد هذا : هو ابن زرعة الحمصي ، قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي :

« مجهول » .

ونحوه قول الحافظ :

« مستور » .

٢٣٤٠ - (إذا ابتاعَ أحدُكم الجاريةَ ، فليكن أوَّلَ ما يطعمها الحلوى ، فإنها أطيبُ لنفسها) .

ضعيف جداً . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٥٤٥ / ٥٧٢) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٥٥ / ١) ، والسياق له من طريق عثمان

ابن عبدالرحمن الطائفي : ثنا سعيد بن عبدالجبار عن أبي سلمة سليمان بن سليم عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

« لا يُروى عن معاذ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عثمان » .

قلت : وهو كما قال الحافظ :

« صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابنُ نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين » .

قلت : وشيخه سعيد بن عبد الجبار هو أبو عثمان ، ويقال أبو عُثيم بن أبي سعيد الحمصي الزبيدي ، قال الحافظ :

« ضعيف ، كان جرير يُكذِّبه » .

قلت : ومن هذا التخريج تبين لك خطأ قول الهيثمي في « المجمع » (٢٣٦/٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده أقل درجاته الحُسن » .

ولعلَّه ظنَّ أن سعيد بن عبد الجبار هذا إنما هو الكرابيسي البصري ، فإنه ثقة من رجال مسلم ، ولكنه وهمٌ خالص ، فإنه متأخر الطبقة عن هذا ، فإنه عند الحافظ من الطبقة العاشرة ، وهذا من الثامنة ، ثم هو بصري ، وهذا حمصي ! وشيخه أبو سلمة كذلك ، وهو ثقة ، ولم تعرفه الدكتورة (سعاد) في تعليقها على « المكارم » !

وإن مما يؤكد خطأ الهيثمي أنه وقع عند الخرائطي منسوباً هكذا (سعيد بن

عبد الجبار الزبيدي) ، وهكذا ذكره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٣٩) من رواية « المكارم » . والموفق الله .

(تنبيـه) : جاء هذا الحديث في « الجامع الصغير » معزواً لابن ماجه عن معاذ بلفظ : « إذا اشترى أحدكم . . . » الحديث . وهو عزو خطأ ، فليس الحديث عند ابن ماجه مطلقاً ، ومن الغريب أنه ورد كذلك في متن « الجامع الصغير » المطبوع ، الذي تحته شرح المناوي ، ولم يرد له ذكر أصلاً في شرحه ، وأما متنه المخطوط المحفوظ في «المكتبة الظاهرية» ، فلم يرد فيه مطلقاً . وجاء عزوهُ في «الجامع الكبير» (١ / ٤٠ / ٢) على الصواب معزواً لـ « الأوسط » ، لكن بلفظ :

« إذا اشترى . . . . » ، فالله أعلم .

وقد وجدت للحديث شاهداً من حديث عائشة مرفوعاً نحوه ، ولكنه واهٍ جداً كما سيأتي بيانه برقم (٢٣٩٩) .

ثم تبنيت أن هذا الحديث تقدم تخريجه برقم (٢٠٥٣) ، ولما وجدنا أن في كل من التخريجين فائدة ليست في التخريج الآخر ؛ فقد رأينا الإبقاء عليهما .

٢٣٤١ - (إذا اشترى أحدُكم لحماً ، فليُكثر مرقَتَه ، فإن لم يصب أحدكم لحماً ، أصاب من مرقته ؛ فإنه أحد اللَّحمين) .

ضعيف . رواه الترمذي (١ / ٣٣٧) ، وابن عدي (٢٩٦ / ٢) ، والحاكم (٤ / ١٣٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٥ / ٩٥ / ٥٩٢٠) عن **محمد بن فضاء الجهضمي** : حدثني أبي عن علقمة بن عبد الله المزني عن أبيه مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث محمد بن فضاء ، ـ وهو المعبر ـ وقد تكلم فيه سليمان بن حرب » .

قلت : وقال البيهقي :

« تفرد به محمد بن فضاء ، وليس بالقوي » .

وفي « التقريب » ؛ أنه ضعيف .

وأبوه فضاء ـ وهو ابن خالد البصري ـ مجهول .

٢٣٤٢ ـ (إذا اقشعرَّ جلدُ العبد مِنْ خشية الله ، تحاتَّت عنه ذنُوبه كما يتحات عن الشجرة اليابسة ورقُها) .

ضعيف . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٣ / ٢٣ / ١) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٥٦) ، والبزار (٣٢٣١) ، والواحدي في « التفسير » (٤ / ١٤ / ١) عن **يحيى الحماني** : نا عبد العَزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد عن محمد ابن إبراهيم التيمي عن **أم كلثوم ابنة العباس** عن العباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة أم كلثوم هذه ، فإنهم لم يترجموها ، ولذلك قال الهيثمي :

« لم أعرفها » .

الأخرى : الحماني ، وهو يحيى بن عبد الحميد . قال الحافظ :

« حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

والحديث عزاه السيوطي لسمويه ، والطبراني في « الكبير » .

ثم رأيت الطبراني قد أخرجه (ق ٤٩ / ١ ـ المنتقى منه) ، وكذا البيهقي

في « الشعب » (١ / ٤٩١ / ٨٠٣) من طريق يحيى بن عبد الحميد وضرار بن صرد ؛ قالا : ثنا عبد العزيز بن محمد به .

وضرار هذا قال الحافظ :

« صدوق له أوهام وخطأ » .

وأشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٢٨ و ١٤٠) إلى تضعيف الحديث .

وقال المناوي في « الفيض » :

« قال المنذري والعراقي : سنده ضعيف ، وبيَّنه الهيثمي فقال : فيه أم كلثوم بنت العباس رضي الله عنه ؛ لم أعرفها ، وبقية رجْاله ثقات » .

وأقول : كل هذه الأقوال من هؤلاء الأئمة النُّقاد ، لم يعبأ بشيء منها الدكتور فؤاد في تعليقه على « الأمثال » (ص ٨٥) ، فقال :

« حسن - أخرجه البيهقي ، وأبو الشيخ في « الثواب » . الترغيب والترهيب ٤ : ١٢٨ » .

ومع أن هذا التحسين لا وجه له من حيث الصناعة الحديثية ، وإنما هو تحسين بالهوى ، فإنه يوهم أنه من الحافظ المنذري ، والواقع أنه ضعفه كما سبق . ولقد بدا لي من تتبعي لتعليقاته على الكتاب المذكور أنه سنَّ سنَّة سيئة في التعليق على الأحاديث ، ألا وهي الاعتماد على التحسين العقلي ، فما أشبهه بالمعتزلة . ويأتي له أمثلة أخرى ، ولعله مضى بعض آخر منها .

٢٣٤٣ - (إذا أقلَّ الرجلُ الطُّعم مُلىء جوفه نوراً) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٠٢) عن **إبراهيم بن مهدي الأيلي** ببغداد : حدثنا **محمد بن إبراهيم بن العلاء بن المسيب** : حدثنا إسماعيل بن عياش عن برد عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته ابن العلاء هذا ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال الدارقطني : كذاب » .

وإبراهيم بن مهدي ؛ قال الذهبي :

« متهم بالوضع » .

٢٣٤٤ - (إذا التقى المسلمان ، فتصافحا ، وحمِدَا الله ، واستغفرا ؛ غفر لهما) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧) وأبو داود (٢ / ٦٤٤ - الحلبية) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٦٧٣) ، وعنه ابن السني في « اليوم والليلة » (١٨٩) عن هشيم عن أبي بلج عن زيد بن أبي الشعثاء العنزي عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، زيد بن أبي الشعثاء العنزي ؛ قال الذهبي :

« روى عنه أبو بلج وحده ، لا يعرف ، وقيل : بينه وبين البراء رجل » .

قلت : وذكره ابن حبان على قاعدته في « الثقات » (٤ / ٢٤٨) .

وأبو بلج هذا اسمه يحيى بن سليم بن بلج ، قال الحافظ :

« صدوق ربما أخطأ » .

وهشيم ؛ هو ابن بشير ، ثقة من رجال الشيخين ، ولكنه يدلس .

وقد جاء الحديث من طرق أخرى بلفظ آخر نحوه دون قوله : « وحمدا الله

واستغفرا » ، يدل مجموعها على أن له أصلاً ، ولذلك خرَّجته في الكتاب الآخر (٥٢٥) .

٢٣٤٥ ـ (أنا الشاهدُ على الله أن لا يعثِرَ عاقلٌ إلا رفعَه ، ثم لا يعثرَ إلا رفعَه ، ثم لا يعثرَ إلا رفعه ، حتى يصيِّرَه إلى الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ١٧٥) ، وابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » (ص ٩) من طريق **محمد بن عمر بن عبدالله بن الرومي** : ثنا **محمد بن مسلم الطائفي** عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ، محمد بن عمر بن عبد الله هذا لين الحديث . كما في « التقريب » ، وقد تفرد به كما قال الطبراني ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٩) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » ، وفيه محمد بن عمر بن الرومي ، وثقه ابن حبان ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات » .

وقال في موضع آخر (٦ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » وإسناده حسن » . كذا قال !

ومحمد بن مسلم الطائفي ، وإن أخرج له مسلم استشهاداً ، فما ذلك إلا لأن في حفظه ضعفاً . وأحاديث العقل ليس فيها ما يصح ، بل قال ابن تيمية :

« كلها موضوعة » .

٢٣٤٦ - (كان إذا دخلَ شهرُ رمضانَ شدَّ مئزَرَه ، ثم لم يأتِ فراشَه حتى ينسلخَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣١٠ / ٣٦٢٤) من طريق عمرو ، عن المطلب بن (الأصل : عن) عبدالله ، عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ، غير أن عبد المطلب بن عبدالله ، كان كثير التدليس والإرسال ، كما في « التقريب » .

والشطر الأول منه صحيح بلفظ :

« كان إذا دخل العشر شد مئزره ، وأحيا ليله ، وأيقظ أهله » .

رواه الشيخان . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (برقم ١٢٤٦) .

٢٣٤٧ - (اعتَمُّوا ، خالفوا على الأُمم قبلَكم) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٨ / ١ - ٢) عن محمد ابن يونس : ثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان قال :

« أتي النبي ﷺ بثياب من الصَّدقة ، فقسمها بين أصحابه ، فقال : » فذكره . وقال :

« وهذا منقطع » .

قلت : يعني أنه مرسل ، لأن خالد بن معدان تابعي ، لكن في الطريق إليه محمد بن يونس وهو الكديمي ؛ وهو كذاب .

(تنبيه) : قوله : « اعتموا » بكسر همزة الوصل وشد الميم ؛ أي : البسوا

العمائم ، وضبطه المناوي بفتح همزة القطع وكسر المثناة وضم الميم ، أي : صَلُّوا العشاء في العتمة . وتبعه على هذا الضبط جماعة منهم صاحب « الفتح الكبير » ، وهو خطأ سببه عدم الانتباه لسبب ورود الحديث ، فإن ذكر الثياب فيه قرينة ظاهرة على أنَّ المقصود ما ذكرنا ، ويؤيِّدُ ذلك أن مخرِّجه البيهقي أورده في « فصْل في العمائم » !

٢٣٤٨ - (أعرِبُوا القرآنَ ؛ فإنَّ من قرأ القرآنَ ، فأعربه ، فله بكلِّ حرفٍ عشرُ حسنات ، وكفَّارةُ عشرِ سيئاتٍ ، ورفعُ عشرِ درجاتٍ) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (٨ / ٢٨٢ - ٢٨٣ / ٧٥٧٠ - ط) من طريق نهشل عن الضحاك عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً . قال الهيثمي (٧ / ١٦٣) :

« وفيه نهشل ، وهو متروك » .

قلت : وهو ابن سعيد الورداني ، قال الطيالسي وابن راهويه :

« كذاب » .

وقال أبو سعيد النقاش :

« روى عن الضحاك الموضوعات » .

قلت : وقد روي الحديث من طرق أخرى عن ابن مسعود وغيره بألفاظ قريبة من هذا ، ويزيد بعضهم على بعض ، ولا يصح شيء منها ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وقد سبق تخريج طائفة منها عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي هريرة برقم (١٣٤٤ - ١٣٤٧) بلفظ : « أعربوا . . » ، ويأتي تخريج طائفة أخرى من حديث عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعائشة بلفظ : « من قرأ القرآن فأعربه . . » برقم (٦٥٨٢ - ٦٥٨٤) مع فائدة في معنى (الإعراب) .

٢٣٤٩ - (كيف تهلك أمةٌ أنا أولها ، وعيسى في آخرها ، والمهدي في وسطها) .

منكر . رواه ابن عساكر (٢ / ٩٥ / ٢) عن **أحمد بن محمد بن عبيدالله الدمشقي** : أخبرني **طاهر بن علي** : نا علي بن هاشم : نا **أبو الهيثم محمد بن إبراهيم** أن أمير المؤمنين **أبا جعفر** حدثه عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سندٌ مظلمٌ ، أحمد هذا أورده ابن عساكر بهذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وطاهر بن علي ؛ هو الطبراني ؛ لم أعرفه .

وأبو جعفر ؛ هو الخليفة العباسي المشهور ، لا يعرف حاله في الرواية .

وأبو الهيثم محمد بن إبراهيم لعلَّه محمد بن إبراهيم المعروف بالإمام ابن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ؛ ترجمه الخطيب (١ / ٣٨٤ - ٣٨٦) ، وذكر أنه روى العلم عن جماعة ، منهم عمه أبو جعفر المنصور ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم تأكّد لديّ أنه هو حين رأيت ابن عساكر رواه في مكان آخر (١٤ / ٥٣ / ٢) من طريق خالد بن يزيد القشيري : حدثنا محمد بن إبراهيم الهاشمي به .

والحديث منكر عندي ، لأنَّ ظاهره أن بين المهدي وعيسى سنين كثيرة مع أنه صح في غير ما حديث أنهما يلتقيان في دمشق ، ويأتمّ عيسى بالمهدي عليهما السلام ، فكيف يقال : إن المهدي في وسطها وعيسى في آخرها ؟ !

والحديث رواه ابن عساكر أيضاً من طريق **عبد الوهاب بن الضحاك** : حدثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبدالرحمن بن نفير عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً به ، دون الجملة الوُسطى .

وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب ؛ فإنه ضعيف جداً ، فإنّ عبد الوهاب قال فيه أبو حاتم :

« كذاب » .

٢٣٥٠ - (إذا بدا خفُّ المرأةِ ؛ بدا ساقُها) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ /١/١٠٥) عن عقبة بن الزبير : حدثنا عبدالله ابن محمد القداح : حدثنا يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ .

بيَّض له الحافظ في « مختصره » ، وإسناده مظلم .

محمد بن فضالة ، وابنه يونس ، وعبد الله بن محمد القداح ؛ ترجمهم ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٥٥ و ٤ / ٢ / ٢٤٦ و ٢ / ٢ / ١٥٨) ، ولم يذكر فيهم جرحاً ولا تعديلاً ، فهم في عداد المجهولين ، وقال الذهبي في (القداح) :

« مستور ، ما وثق ولا ضعف ، وقلَّ ما روى » .

وعقبة بن الزبير ، لم أر من ذكره .

٢٣٥١ - (نهى عن ذبيحة نصارى العرب) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٥٥) عن إبراهيم بن أدهم عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير أدهم والد إبراهيم ، واسم أبيه منصور ؛ لم أجد من ترجمه .

وللحديث طريق أخرى أخرجه ابن عدي (٤ / ٢٤٩ / ١ و ٥ / ٣٢٠ - ٣٢١

ط) ، وعنه البيهقي (٩ / ٢١٧) عن جُبارة : حدثني عبد الحميد بن بهرام : حدثني شهر بن حوشب : حدثني ابن عباس به . وقال البيهقي :

« هذا إسناد ضعيف ، وقد روي عن ابن عباس خلافه » .

ثم روى من طريق مالك عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه سُئل عن ذبائح نصارى العرب ؟ فقال :

لا بأس بها ، وتلا هذه الآية ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّه مِنْهُمْ ﴾ .

قلت : وإسناد هذا الموقوف صحيح ، وهو مما يؤكد ضعف المرفوع ، وشهر بن حوشب ، وجبارة وهو ابن مغلس ؛ ضعيفان ، وقال ابن عدي :

« عبد الحميد هو في نفسه لا بأس به ، وإنما عابوا عليه كثرةَ روايته عن شهر ابن حوشب ، وشهرٌ ضعيف جداً » .

٢٣٥٢ - (نهى عن ذبيحة المجوسيّ ، وصيد كلبه وطائره) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « السنن » (ص ٥٤٩) من طريق شريك عن الحجاج عن القاسم بن أبي بزّة وأبي الزبير عن سليمان اليشكري عن جابر قال : فذكره .

وأخرجه البيهقي (٩ /٢٤٥) من هذا الوجه ، إلا أنه لم يذكر في إسناده أبا الزبير ، وقال :

« الحجاج بن أرطاة لا يحتج به » .

قلت : لأنه مدلس ، وقد عنعنه ، وشريك ، وهو ابن عبدالله القاضي ؛ ضعيف أيضاً لسوء حفظه .

٢٣٥٣ ـ (الشَّيبةُ نورٌ ، مَنْ خلعَ الشَّيبة ، فقد خلع نور الإسلام ، فإذا بلغ الرَّجُلُ أربعينَ سنةً ، وقاه الله الأدواءَ الثَّلاثةَ : الجُنونَ والجُذامَ والبَرَصَ) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٤٤) ، وابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٨٢) ، والجرجاني في « الفوائد » (١٣١ / ٢) ، وابن عساكر (١/٤٥٦/١٧) عن الوليد بن موسى الدمشقي : حدثنا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن الحسن بن أبي الحسن البصري عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال ابن حبان ، وأقره ابن عساكر :

« هذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ » .

وقال العقيلي :

« الوليد بن موسى يروي عن الأوزاعي أحاديث بواطيل لا أُصول لها ، ليس ممن يُقيمُ الحديثَ » .

وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢٠٠ ـ ٢٠١) من طريق العقيلي ، ثم قال :

« حديث لا يصح ، قال ابن حبان : . . . » . فذكر كلامه ، لكن وقع فيه خلل ، وقد كان من حقه أن يورده في « الموضوعات » كما فعل في حديث آخر من رواية الوليد هذا ، وسيأتي برقم (٦١١٤) .

٢٣٥٤ ـ (مَنْ شابَ شَيْبَةً في سبيل الله ؛ تباعدت منه جهنَّمُ مسيرةَ خمسمائة عام) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١١ / ٤٢٣ / ٢) عن المسيب بن واضح

ابن سرحان : نا أبو إسحاق الفزاري عن زائدة عن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسنادٌ ضعيف جداً : أبان ؛ هو ابن أبي عياش ، وهو متروك .

والمسيب بن واضح ضعيف .

٢٣٥٥ - (خُذ من لحيتك ورأسك) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٦٣ / ١ و ٦٤٤٠ - ط) من طريق أبي مالك النخعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال :

« رأى النبيُّ ﷺ رجـلاً مجفَّلَ الرَّأس واللِّحية ، فقال : ما شوه أحدُكم أمس (كذا الأصل) قال : وأشار رسول الله ﷺ إلي لحيته ورأسه يقول : . . . » فذكره ، وقال :

« أبو مالك عبد الملك بن الحسين النخعي غير قوي ، وقد روينا عن حسان بن عطية عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ في الشعث والوسخ ، لم يذكر الأخذ من اللحية والرأس . والله أعلم » .

قلت : أبو مالك النخعي ضعيف جداً ، وقال في « التقريب » :

« متروك » .

وحديث حسان بن عطية قد خرجته في « الصحيحة » (٤٩٣) .

واعلم أنَّه لم يثبت في حديث صحيح عن النبي ﷺ الأخذ من اللحية ، لا قولاً ، كهذا ، ولا فعلاً كالحديث المتقدم برقم (٢٨٨) .

● نعم ثبت ذلك عن بعض السلف ، وإليك المتيسر منها :

١ ـ عن مروان بن سالم المقفع قال :

« رأيت ابن عمر يقبضُ على لحيته فيقطع ما زاد على الكفِّ » .

رواه أبو داود وغيره بسند حسن ؛ كما بيَّنته في « الإرواء » (٩٢٠) ، و « صحيح أبي داود » (٢٠٤١) .

٢ ـ عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحجَّ ، لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج .

وفي رواية :

أن عبد الله بن عمر كان إذا حلق في حجٍّ أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه .

أخرجه مالك في « الموطأ » (١ / ٣٥٣) .

وروى الخلال في « الترجل » (ص ١١ ـ المصورة) بسند صحيح عن مجاهد قال : رأيت ابن عمر قبض على لحيته يوم النحر ، ثم قال للحجام : خذ ما تحت القبضة .

قال الباجي في « شرح الموطأ » (٣ / ٣٢) :

« يريد أنه كان يقصُّ منها مع حلق رأسه ، وقد استحبَّ ذلك مالكٌ رحمه الله ، لأن الأخذَ منها على وجه لا يُغيِّر الخلقَةَ من الجمال ، والاستئصالُ لهما مُثْلَةٌ » .

٣ ـ عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ :

« التَّفثُ : حلقُ الرأس ، وأخذُ الشاربين ، ونتفُ الإبط ، وحلق العانَة ، وقصُّ الأظفار ، والأخذُ من العارضين ، (وفي رواية : اللحية) ، ورمي الجمار ، والموقفُ بعرفة والمزدلفة » .

رواه ابن أبي شيبة (٤ / ٨٥) وابن جرير في « التفسير » (١٧ / ١٠٩) بسند صحيح .

٤ ـ عن محمد بن كعب القرظي أنه كان يقول في هذه الآية : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ ، فذكر نحوه بتقديم وتأخيرٍ ، وفيه :

« وأخذ من الشاربين واللحية » .

رواه ابن جرير أيضاً ، وإسناده صحيح ، أو حسن على الأقل .

٥ ـ عن مجاهد مثله بلفظ :

« وقصُّ الشارب . . . وقصُّ اللحية » .

رواه ابن جرير بسند صحيح أيضاً .

٦ ـ عن المحاربي (وهو عبد الرحمن بن محمد) قال : سمعت رجلاً يسألُ ابن جريج عن قوله : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ ، قال :

« الأخذ من اللحية ومن الشارب . . . » .

رواه ابن جرير بسند صحيح أيضاً .

٧ ـ في « الموطأ » أيضاً أنه بلغه :

أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يُحرمَ ، دعا بالجَلَمَيْن ، فقصّ شاربه وأخذ من لحيته قبل أن يركب ، وقبل أن يُهِلَّ محرماً .

٨ ـ عن أبي هلال قال : حدثنا شيخٌ ـ أظنُّه من أهل المدينة ـ قال :

رأيت أبا هريرة يحفي عارضيه : يأخذُ منهما . قال : ورأيته أصفرَ اللِّحيةِ .

رواه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٣٤) .

قلت : والشيخ المدني هذا أراه عثمان بن عبيد الله ، فإن ابن سعد روى بعده أحاديث بسنده الصحيح عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبيد الله قال :

رأيت أبا هريرة يُصَفِّرُ لحيتَه ونحن في الكتاب .

وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه (٣ / ١ / ١٥٦) ، فقال :

« عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع مولى سعيد بن العاص المديني ، ويقال : مولى سعد بن أبي وقاص ، رأى أبا هريرة وأبا قتادة وابن عمر وأبا أُسيد يُصَفِّرونَ لحاهم . روى عنه ابن أبي ذئب » .

فهو هذا ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٧٧) ، فالسند عندي حسن . والله أعلم .

قلت : وفي هذه الآثار الصحيحة ما يدلُّ على أنَّ قصَّ اللِّحية ، أو الأخذَ منها كان أمراً معروفاً عند السَّلف ، خلافاً لظنِّ بعض إخواننا من أهل الحديث الذين يتشددون في الأخذ منها ، متمسِّكين بعموم قوله ﷺ : « وأعفُوا اللِّحى » ، غير منتبهين لما فهموه من العموم أنَّه غير مرادٍ لعدم جريان عمل السلف عليه وفيهم من روى العُمومَ المذكور ، وهم عبد الله بن عمر ، وحديثه في « الصحيحين » ، وأبو هريرة ، وحديثه عند مسلم ، وهما مخرجان في « جلباب المرأة المسلمة » (ص ١٨٥ - ١٨٧ / طبعة المكتبة الإسلامية) ، وابن عباس ، وحديثه في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٦٩) .

ومما لا شك فيه أن راوي الحديث أعرف بالمراد منه من الذين لم يسمعوه من النبي ﷺ ، وأحرص على اتِّباعه منهم . وهذا على فرض أن المراد بـ (الإعفاء)

التوفير والتكثير كما هو مشهور ، لكن قال الباجي في « شرح الموطأ » (٧ / ٢٦٦) نقلاً عن القاضي أبي الوليد :

« ويحتمل عندي أن يريد أن تُعفى اللحى من الإحفاء . لأن كثرتها أيضاً ليس بمأمور بتركه ، وقد روى ابن القاسم عن مالك : لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشَذَّ . قيل لمالك : فإذا طالت جداً ؟ قال : أرى أن يؤخذ منها وتُقَصَّ . وروي عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة » .

قلت : أخرجه عنهما الخلال في « الترجل » (ص ١١ ـ مصورة) بإسنادين صحيحين ، وروى عن الإمام أحمد أنه سئل عن الأخذ من اللحية ؟ قال :

كان ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة ، وكأنه ذهب إليه . قال حرب : قلت له : ما الإعفاء ؟ قال : يروى عن النبي ﷺ ، قال : كان هذا عنده الإعفاء .

قلت : ومن المعلوم أن الراوي أدرى بمرويِّه من غيره ، ولا سيما إذا كان حريصاً على السنة كابن عمر ، وهو يرى نبيه ﷺ ـ الآمر بالإعفاء ـ ليلاً نهاراً . فتأمل .

ثم روى الخلال من طريق إسحاق قال :

« سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه ؟ قال : يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة .

قلت : حديث النبي ﷺ :

« احفوا الشوارب ، وأعفوا اللحى » ؟

قال : يأخذ من طولها ومن تحت حلقه . ورأيت أبا عبد الله يأخذ من طولها ومن تحت حلقه » .

قلت : لقد توسعت قليلاً بذكر هذه النصوص عن بعض السلف والأئمة ؛ لعزتها ، ولظن الكثير من الناس أنها مخالفة لعموم : « وأعفوا اللحى » ، ولم يتنبهوا لقاعدة أن الفرد من أفراد العموم إذا لم يجر العمل به ، دليل على أنه غير مراد منه ، وما أكثر البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ (البدع الإضافية) إلا من هذا القبيل ، ومع ذلك فهي عند أهل العلم مردودة ، لأنها لم تكن من عمل السلف ، وهم أتقى وأعلم من الخلف ، فيرجى الانتباه لهذا ، فإن الأمر دقيق ومهم .

٢٣٥٦ ـ (كان يُكثر القناع ، ويكثر دَهنَ رأسِه ، ويُسَرِّحُ لحيته بالماء) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٦٦ / ١) عن أبي بكر محمد بن هارون بن عيسى الأزدي : ثنا مسلم بن إبراهيم : ثنا بشر بن مبشر عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وبشر بن مبشر ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » : « مجهول » .

ومحمد بن هارون قال الدارقطني : « ليس بالقوي » .

(تنبيه) : عزا المناوي الحديث للترمذي أيضاً في « الشمائل » ، وهو وهم ، فإنّ الترمذي إنما أخرجه من حديث أنس بن مالك ، وإسناده ضعيف أيضاً كما بيَّنته في تخريج « المشكاة » (٤٤٤٥) ، ثم في « مختصر الشمائل » برقم (٢٦) .

٢٣٥٧ ـ (كان يأمر بدفن الشَّعر والأظفار) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٢ / ٣٢ / ٧٣) ، و البيهقي في

« الشعب » (٢ / ٢٦٩ / ٢) من طريق محمد بن الحسن : ثنا أبي : ثنا قيس بن الربيع عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه مرفوعاً ، وقال البيهقي :

« هذا إسناد ضعيف ، وروي من أوجه كلها ضعيفة » .

قلت : وفي هذا الإسناد ثلاث علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه .

الثانية : ضعف قيس بن الربيع لسوء حفظه .

الثالثة : محمد بن الحسن ، وهو ابن الزبير الأسدي الكوفي لقبه التل ، قال الحافظ :

« صدوق فيه لين » .

ومن الأوجه التي أشار إليها البيهقي ما أخرجه هو في « الشعب » (٥ / ٢٣٢ / رقم ٦٤٨٧) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٤٥) ، ومن طريقه الدارقطني في « المؤتلف والمختلف » (٤/٢٠٩٤ ـ ٢٠٩٥) ، وابن عدي (٦ / ٢٠٨) ، والخلال في « الترجل » (ص ٢٠) ، والبزار (٣ / ٣٧٠ / رقم ٢٩٦٨ ـ زوائده) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٢٢ / رقم ٧٦٢) ، و « الأوسط » (٦ / ٤٣٦ / ٥٩٣٤ ـ ط) عن محمد بن سليمان بن مسْمُول حدثني : عبيدالله بن سلمة بن وهرام عن أبيه قال : حدثتني ميل بنت مِشْرَح الأشعرية أن أباها مِشْرَح ـ وكان من أصحاب النبي ﷺ ـ قص أظفاره فجمعها ، ثم دفنها ، ثم قال :

« هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ فعله » . وقال الطبراني :

« تفرد به ابن مسمول » . وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ولامتنه » .

وأقره الذهبي في « الميزان » .

وقال الحافظ في « الإصابة » (٣ / ٤٢١) :

« محمد بن سليمان ضعيف جداً » .

قلت : وفيه علل أخرى :

الأولى : ميل هذه لم أعرفها .

الثانية : سلمة بن وهرام ؛ ضعفه أبو داود كما في « الضعفاء » للذهبي .

الثالثة : عبيد الله بن سلمة ؛ ليَّنه أبو حاتم .

ومن ذلك ما ذكره السيوطي في « الجامع » من رواية الحكيم عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« كان يأمر بدفن سبعَة أشياء من الإنسان : الشَّعر ، والظُّفر ، والدَّم ، والحيضَة ، والسِّن ، والعَلَقَة ، والمشيمة » .

وقال المناوي في « شرحه » :

« وظاهر صنيع المصنف أن الحكيم خرجه بسنده كعادة المحدثين ، وليس كذلك ، بل قال : وعن عائشة ، فساقه بدون سند كما رأيته في كتابه « النوادر » ، فلينظر » .

وفي دفن دم الحجامة خاصة حديث موضوع فيه آفات سيأتي تخريجه برقم (٦٣٢٧) ، وتقدم آخر برقم (٧١٣) ، وفيه دفن الشعر أيضاً والأظفار .

وفي تعليق الأخ (مشهور) على كتاب « الخلافيات » (١ / ٢٥٠ ـ ٢٥٣) أحاديث أخرى ، وخرجها وبين عللها ، فمن شاء التوسع رجع إليه ، وقد أشار البيهقي إلى تضعيفها كلها ، ولذلك قال أحمد :

« يدفن الشعر والأظفار ، وإن لم يفعل لم نر به بأساً » .

رواه عنه الخلال في « الترجل » (ص ١٩) .

٢٣٥٨ - (بيتٌ لا صِبيانَ فيه ؛ لا بركةَ فيه ، وبيتٌ لا خلٌّ فيه ؛ قَفَارٌ لأهلِه) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ١٣) من طريق أبي الشيخ عن عبدالله بن هارون الفروي : حدثنا قُدامةُ بن محمد بن حَشرم عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبيه[1] عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف : قدامة بن محمد بن حشرم ، قال الذهبي :

« تكلم فيه ابن حبان ، ومشّاه غيره ، قال ابن عدي : له أحاديث غير محفوظة » .

وعبد الله بن هارون الفروي ، قال الذهبي :

« له مناكير ، ولم يترك ، ذكره ابن عدي وطعن فيه » .

٢٣٥٩ - (مِنْ سعادة المرءِ حُسن الخُلُقِ) .

موضوع . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٣٠٠) عن الخرائطي ، وهذا في « المكارم » (رقم ٣٧) ، وعنه ابن عساكر (١٥ / ١٠٣٨) قال : أنا أبو الحارث محمد بن مصعب الدمشقي : نا هشام بن عمار قال : نا القاسم بن عبد الله قال : نا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

---

(١) كذا في الأصل ؛ بتكرار « أبيه » .

قلت : وهذا سند موضوع ، وآفته القاسم بن عبد الله ، وهو العمري ؛ قال أحمد :

« كان يكذب ويضع الحديث » .

وسائر رجال السند ثقات ؛ غير أبي الحارث هذا ، ترجمه ابن عساكر بروايته عن جمع غير هشام ، وعنه الخرائطي فقط ، وقال :

« وأظنه مات في الغربة » . ولم يذكر فيه جرحاً .

وقد توبع ، فأخرجه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٢٤٩ / ٨٠٣٩) من طريق **الحسن بن سفيان** : نا هشام بن عمار به ، وزاد :

« ومن شقوته سوء الخُلُق » .

وقال المناوي :

« قال الحافظ العراقي : وسنده ضعيف ، وذلك لأن فيه الحسن بن سفيان ، أورده الذهبي في « ذيل الضعفاء » ، وقال : قال البخاري : لم يصح حديثه عن هشام بن عمار . قال أبو حاتم : صدوق تغيّر ، عن القاسم بن عبد الله بن عمر العمري قال في « الضعفاء » قال أحمد : كان يكذب ويضع ، ورواه عنه الخرائطي في المكارم » .

قلت : ثم إن الحسن بن سفيان هذا ليس هو صاحب « الأربعين » ، فهذا ضعيف ، وذاك حافظ ثقة .

وللحديث طريق آخر عن ابن المنكدر ، يرويه **إسحاق بن بشر الكاهلي** : حدثنا **عمار بن سيف** عن **محمد بن أبي حميد** عنه بلفظ :

« من سعادة ابن آدم حُسن الخلق ، ومن شقاوة ابن آدم سوء الخلق » .

أخرجه الخطيب في « الموضح » (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠) ، وقال :

« وهو إسحاق بن مقاتل الأسدي الذي روى عنه أحمد بن موسى بن إسحاق الحمار » .

قلت : هو إسحاق بن بشر بن مقاتل أبو يعقوب الكاهلي الكوفي ، كذبه ابن أبي شيبة وموسى بن هارون وأبو زرعة ، وقال الدارقطني :

« هو في عداد من يضع الحديث » .

وعمار بن سيف ، مختلف فيه .

ومحمد بن أبي حميد هو المدني ، قال الحافظ :

« ضعَّفوه » .

ثم إن الخرائطي رواه (٣٩) عن شيخه المتقدم (محمد بن مصعب الدمشقي) بإسناد آخر له عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً به دون الزيادة ، وفيه عنعنة بقية بن الوليد ، عن شيخه (إسماعيل) - لم ينسب - ، فهو من شيوخه المجهولين ، وقول الدكتورة المعلقة على « المكارم » أنه (إسماعيل بن أبي خالد البجلي) مجرد دعوى ، بل إني أخشى أن يكون مقحماً في الإسناد ، فإنه من رواية بقية عنه عن محمد بن أبي جميلة ، ففي « الجرح » :

« محمد بن أبي جميلة . . روى عنه بقية . . مجهول » . وانظر « تيسير الانتفاع » .

٢٣٦٠ - (الأكل بأصبع واحدٍ أكلُ الشَّيطان ، وبالاثنين أكلُ الجبابرةِ ، وبالثَّلاثة أكل الأنبياء) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٦٧) من طريق أبي أحمد الغطريفي

وهذا في « جزئه » (رقم ٤١) عن رشدين عن أبي حفص المكي عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو حفص المكي الظاهر أنَّه عمر بن حفص القرشي المكي ، فقد ذكر له الذهبي في ترجمته بهذا الإسناد حديثاً آخر في الجهر بالبسملة ، وقال :

« لا يُدرى مَنْ ذا ، والخبر منكر » .

ورشدين ـ وهو ابن سعد ـ ضعيف سيىء الحفظ .

٢٣٦١ ـ (استعيذُوا بالله من الرَّغَب) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٤٨) عن إسماعيل بن رافع عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

وأشار الحافظ إلى إعلاله بإسماعيل ، وهو ضعيف .

٢٣٦٢ ـ (استغفرُوا لأخيكم جعفر ، فإنه شهيدٌ ، وقد دخلَ الجنَّة وهو يطيرُ فيها بجناحين من ياقوت ، حيث يشاءُ من الجَنَّة) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٤ / ٣٧) : أخبرنا محمد بن عمر قال : حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة . قال : وحدثني عبدالجبار ابن عُمارة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ـ زاد أحدهما على صاحبه ـ قال :

« لما أخذ جعفر بن أبي طالب الراية جاءه الشَّيطانُ ، فمنَّاه الحياة الدُّنيا ، وكرَّه له الموتَ ، فقال : الآن حين استحكم الإيمانُ في قلوب المؤمنين تُمنِّيني الدُّنيا ؟ ! ثم

مضى قُدُماً حتى استشهد ، فصلى عليه رسول الله ﷺ ودعا له ، ثم قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذان إسنادان موضوعان ، آفتهما محمد بن عمر - وهو الواقدي - وهو متهم بالكذب .

وشيخُه محمد بن صالح - وهو ابن دينار - صدوق يخطىء .

وشيخه الآخر مجهول كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٢) ، ومع تلك الآفة فالإسنادان - مع ضعفهما الشديد - مرسلان !!

لكن قد صح مرفوعاً طيران جعفر رضي الله عنه في الجنة مع الملائكة بجناحين . جاء ذلك من طرق عن جمع من الصحابة بعضها صحيح ؛ كما تقدم بيان ذلك في « الصحيحة » (١٢٢٦) .

٢٣٦٣ - (استعينوا في شدَّة الحر بالحجامة ، فإنّ الدم ربما تبيَّغ[١] بالرَّجل فقتله) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢٥ / ١) عن إسماعيل بن حفص بن عمر بن دينار [عن أبيه] [٢] : ثنا عبد الواحد بن صفوان : نا مجاهد : ثنا ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وأشار الحافظ إلى إعلاله بإسماعيل هذا ، وليس بشيء ، فإن إسماعيل لا بأس به كما قال أبو حاتم على ما في « الميزان » ، وقال السَّاجي :

« أحسبه لحقه ضعفُ أبيه » .

(١) تبيَّغ الدم : ثار وهاج .
(٢) سقطت من الأصل ، وإثباتها مما لا بد منه ، لأن عبد الواحد بن صفوان إنما يروي عنه حفص بن عمر أبو إسماعيل كما يأتي ، وليس إسماعيل نفسه .

قلت : فالعلة من أبيه ، وهو حفص بن عمر بن دينار الأيلي ، قال أبو حاتم :

« كان شيخاً كذاباً » .

وقال العقيلي :

« يحدِّثُ عن الأئمة بالبواطيل » .

وعبد الواحد بن صفوان ؛ قال في « الميزان » :

« عن يحيى : ليس بشيء ، حدث عنه حفص بن عمر . . . وروى الكوسج عن ابن معين : صالح » .

وقد مضى للحديث طريق آخر ، ولكنه شديد الضعف أيضاً ، إلا جملة التبيغ ، فراجع ما تقدم برقم (٢٣٣١) .

٢٣٦٤ - (العينُ حقٌّ ، ويحضرها الشيطان وحسد ابن آدم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ /٤٣٩) ، وعنه الطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٢٦٥ / ٤٥٩) ، وهذا عن أبي مسلم الكشي أيضاً ، كلاهما عن ثور بن يزيد عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، قال الهيثمي (٥ / ١٠٧) :

« رجاله رجال الصحيح » .

قلت : لكنه منقطع ، فإنَّ مكحولاً عن أبي هريرة مرسل كما في « الميزان » للذهبي . وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٠٠) ، ولعله لشواهد الجملة الأولى منه ، فانظر « الصحيحة » (١٢٤٨ - ١٢٥١) .

وقد أبعد السيوطي النجعة ، فعزا الحديث إلى الكجي فقط في « سننه » !

٢٣٦٥ - (لا يزال المسروق منه في تهمة ممن هو بريء منه حتى يكونَ أعظم جُرماً من السَّارق) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٠٢ / ٢) من طريق أبي النضر : ثنا **أبو سهل** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو سهل هذا لا يعرف إلا في هذا الحديث ، وهو الخراساني ، ذكره الذهبي في « الميزان » لهذا الحديث ، وقال :

« هذا حديث منكر ، رواه عنه أبو النضر هاشم » .

قلت : وقد صح عن ابن مسعود موقوفاً ، عند البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٨٩) ، ولا وجه لمن استنكره ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، إلا أنْ يقصد مجرد التفرد ، وحينئذ فلا ضير ، كما هو الشأن في حديث البخاري عن جابر في صلاة الاستخارة ، وقد سبقت الإشارة إليه تحت الحديث (٢٣٠٥) .

٢٣٦٦ - (لا ينامَنَّ أحدُكم في معصفرة ، فإنها محتضرة) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٨ - ١٧٩) : حدثنا أحمد بن رشدين المصري : ثنا خالد بن عبد السلام الصَّدفي : ثنا **الفضل ابن المختار** عن عبد الله بن موهب عن عصمة بن مالك الخطمي قال : فذكر أحاديث مرفوعة هذا أحدها (٤٧٤) .

وهذا موضوع . آفته الفضل بن المختار ، فإنَّه منكر الحديث ، وذكر له ابن الجوزي حديثاً غير هذا في « الموضوعات » ، وقد تقدم في المجلد الأول برقم (٢٨٤) .

والحديث ذكره الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٩٨) معلقاً من رواية أبي نعيم : أخبرنا الطبراني به .

٢٣٦٧ - (ما ضرَّ أحدكم لو كان في بيته محمد ، ومحمدان ، وثلاثة) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٥ / ٥٤) : أخبرنا مطرف بن عبد الله اليساري قال : حدثنا محمد بن عثمان العُمري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العمري هذا وأبوه لم أعرفهما ، والظاهر أنه مرسل . وأما قول المناوي في أبيه :

« هو عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العمري المدني ، نزيل البصرة ؛ قال في « التقريب » : صدوق ربما وهم » .

فلا يظهر لي صوابه ، لأنهم لم يذكروا في ترجمته ابنَه محمداً في الرواة عنه . والله أعلم .

٢٣٦٨ - (ألا يا رُبَّ نفسٍ طاعمة ناعمة في الدنيا ، جائعة عارية يوم القيامة . ألا يا رُبَّ نفسٍ جائعة عارية في الدنيا ، طاعمة ناعمة يوم القيامة . ألا يا رُبَّ مكرِمٍ لنَفسِه وهو لها مهين . ألا يا رُبَّ مهينٍ لنفسه وهو لها مكرِمٌ . ألا يا رُبَّ متخوّضٍ ومتنعّم في ما أفاءَ الله على رسوله ما لَهُ عند الله من خلاق . ألا وإنَّ عمل النَّارِ سهلة بسهوةٍ . ألا يا رُبَّ شهوةِ ساعةٍ أورثت حُزْناً طويلاً) .

ضعيف جداً . رواه أبو العباس الأصم في « حديثه » (٣ رقم ٣٦ من نسختي) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٤٢٣) ، وابن الجوزي في « ذم الهوى » (ص ٣٨) ، والديلمي (١ / ٢ / ٣٤٣) ؛ كلهم عن بقية : ثنا سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي البجير - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : أصاب يوماً النبيَّ ﷺ الجوعُ ، فوضع على بطنه حجراً ، ثم قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، سعيد بن سنان - هو أبو مهدي الحمصي - متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع ؛ كما قال الحافظ .

٢٣٦٩ - (كرمُ المرء دينُه ، ومروءتُه عقلُه ، وحَسَبُه خُلُقُه) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٤٨٣ - الإحسان) ، وأحمد (٢ / ٣٦٥) ، وعلي بن الجعد في « الجعديات » (١٠٦٣ / ٣٠٧٢) ، وعنه ابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » (ص ١٠) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٤) ، والدارقطني في « السنن » (٣ / ٣٠٣ / ٢١٤) ، والحاكم في « المستدرك » (١ / ١٢٣ و ٢ / ١٦٢) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٥ / ١) ، وفي « السنن » (٧ / ١٣٦ و ١٠ / ١٩٥) ، والقضاعي (١٩٠) من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« الزنجي ضعيف » ، فأصاب .

وفي التقريب :

« هو صدوق كثير الأوهام » .

قلت : فتحسين المعلق على « مسند أبي يعلى» (١١ / ٣٣٤) لإسناده تحسين مرفوض ، وقد أشار البيهقي إلى تضعيفه بقوله :

« هذا يعرف بمسلم بن خالد ، وقد روي من وجهين آخرين ضعيفين عن أبي هريرة » .

قلت : أحدهما يرويه معدي بن سليمان عن ابن عجلان عن أبيه عنه به ، وزاد زيادة منكرة .

أخرجه أبو يعلى بتمامه (١١ / ٣٣٣ / ٦٤٥١) ، وعنه القضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ١٩٧ / ٢٩٧) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٤١) بالزيادة فقط ، وقال :

« معدي بن سليمان كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات ، والملزقات عن الأثبات » .

والآخر : أخرجه الحاكم أيضاً من طريق أحمد بن المقدام : ثنا المعتمر عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به .

وعبد الله بن سعيد متروك شديد الضعف فلا يستشهد به .

٢٣٧٠ - (إن النَّاس ليحجُّون ويعتمرُون ، ويغرِسُون النَّخلَ بعدَ خروج يأجوجَ ومأجوج) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٩٤١) : حدثنا روح بن عبادة : حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ، لكنه منقطع ، فقد قال الحاكم :

« لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس » . وكذا قال أحمد .

قلت : ويؤيده أن بعض الثقات قد ذكر بين قتادة وأبي سعيد (عبد الله بن أبي عتبة) ، دون جملة الغرس ، فهي منكرة .

رواه البخاري وغيره ، وتقدم تخريجه في « الصحيحة » تحت الحديث (٢٤٣٠) .

٢٣٧١ ـ (قال الله عز وجل : إنِّي والجنُّ والإنس في نبأ عظيم ، أخلُقُ ويُعْبَدُ غيري ، وأرزُق ويُشكرُ غيري) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١١ / ١) عن مهنأ بن يحيى ، وابن عساكر (٥ / ٣٥٠ / ١) من طريق الطبراني ، وهذا في «مسند الشاميين» (٢ / ٩٣ / ٩٧٤) : نا خير بن عرفة المصري : نا حيوةُ بن شريح الحمصي كلاهما قال : نا بقية بن الوليد : حدثني صفوان بن عمرو : حدثني عبد الرحمن ابن جبير بن نفير وشريحُ بن عبيد الحضرميَّان عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : أورده ابن عساكر في ترجمة خير بن عرفة ، وذكر أنه توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين وقد أسَنَّ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهذا إسناد رجاله ثقات ، وبقية قد صرَّح بالتحديث ، ولكنه منقطع ، فإنَّ عبد الرحمن بن جبير وشريح بن عبيد لم يدركا أبا الدرداء ، فعلَّة الحديث الانقطاع .

وأما إعلال المناوي إياه بتدليس بقية ، وجهالة مهنأ بن يحيى ، فمردود بأن

بقية قد صرَّح بالتحديث في الطريقين ، وأنَّ مهنأ بن يحيى ليس مجهولاً ، فقد قال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وقال الدارقطني :

« ثقة نبيل » . وقال ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٠٤) :

« مستقيم الحديث » .

وإنما المجهول مهنأ بن عبد الحميد . ومع ذلك فقد وثَّقه أبو داود .

والحديث عزاه السيوطي للحكيم الترمذي والبيهقي فقط ، وزاد عليه المناوي الحاكم ، ولم أره في « مستدركه » ، وهو المراد عند إطلاق العزو إليه .

وذكر المناوي أيضاً أن الحكيم لم يذكر له سنداً ، فكان اللائقُ عدم عزوه إليه .

ثم راجعت له « فهرس المستدرك » الذي وضعته حديثاً ، فلم أره فيه . ثم رأيت السيوطي في « الجامع الكبير » عزاه للحاكم في « التاريخ » ، فزال الإشكال والحمد لله . وكما أخطأ المناوي في الإطلاق المذكور ؛ أخطأ المعلق على « الفردوس » (٣ / ١٦٦) ، فأطلق العزو إلى (الترمذي) ! فأوهم أنه أبو عيسى صاحب السنن !! والله أعلم .

٢٣٧٢ - (الآخذ بالشُّبهات يستحلُّ الخمرَ بالنَّبيذِ ، والسُّحتَ بالهديَّة ، والبخْسَ بالزكاةِ) .

موضوع ، ولوائح وضع بعض المتفقهة عليه ظاهرة . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٦٦) من طريق أبي الشيخ عن بشار بن قيراط : حدثنا علي بن صالح المكي عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته بشار بن قيراط ؛ كذبه أبو زرعة ، وقال أبو حاتم :

« لا يحتج به » .

٢٣٧٣ - (من رضيَ من اللهِ بالقليل من الرزق ؛ رضي الله عنه بالقليل من العمل) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٣٠٠ / ١) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٥٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١٤ / ١) عن **إسحاق الفروي** : حدثني سعيد بن مسلم بن بانك : أنه سمع علي بن حسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل إسحاق هذا ، وهو ابن محمد الفروي . قال الذهبي :

« صدوق في الجملة ، صاحب حديث : قال أبو حاتم : صدوق ذهب بصرُه فربّما لُقِّنَ ، وكتبه صحيحة . وقال مرة : مضطرب ، وقال العقيلي : جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يُتابع عليها ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : لا يترك . وقال أيضاً : ضعيف ، قد روى عنه البخاري ، ويوبِّخونه على هذا » .

وللحديث شاهد ، يرويه **موسى بن إبراهيم** : نا موسى بن جعفر عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي » (ق ٧١ / ١) .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، موسى بن إبراهيم - وهو المروزي - متروك .

٢٣٧٤ ـ (ما أبالي ما رددت به عَني الجوعَ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « الجوع » (٩ / ٢) من طريق ابن المبارك ، وهذا في « الزهد » (٥٧١) : أخبرنا الأوزاعي قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإعضاله .

٢٣٧٥ ـ (ألا أدلُّكم على الخُلفاء مني ومن أصحابي ومن الأنبياء قبلي ؟ هم حملةُ القرآن والأحاديث عني وعنهم [لله] وفي الله) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٣٤) ، وعنه الديلمي (١ / ٢ / ٣٤٠) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٣٣٠) عن عبد الغفور عن أبي هاشم عن زاذان عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، والآفة من عبد الغفور هذا ، وهو أبو الصباح الواسطي ، قال الذهبي :

« قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث . وقال البخاري : تركوه » .

٢٣٧٦ ـ (أيُّما إمام سها ، فصلَّى بالقوم وهو جنب ، فقد مضت صلاتُهم ، ثم ليغتسل هو ، ثم ليُعِدْ صلاته ، وإن صلى بغير وضوءٍ ، فمثل ذلك) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٥٤) من طريق الدارقطني ، وهذا في « السنن » (١ / ٣٦٤) عن بقية عن عيسى بن إبراهيم عن جويبر عن الضحاك عن البراء بن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً .

بقية مدلس وقد عنعنه .

وعيسى بن إبراهيم - وهو ابن طهمان الهاشمي - متروك . ومثله جويبر .

والضحاك لم يلق البراء كما قال الحافظ .

٢٣٧٧ - (تقرَّبوا إلى الله ببغض أهلِ المعاصي ، والقوهُم بوجُوهٍ مكفهِرَّةٍ ، والتمسوا رضا الله بسخطِهم ، وتقرَّبوا إلى الله بالتَّباعد منهم ، قالوا : يا نبي الله فمن نجالس ؟ قال : من يُذكركم اللهَ رؤيتُه ، ويزيدُ في علمِكُم منطِقُه ، ومن يُرغِّبُكم في الآخرة عملُه) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٣١٦ / ٢) ، وعنه الديلمي (٢ /١/٣٣) : حدثنا علي بن الحسن بن أحمد الحراني : ثنا أبي : ثنا **يحيى بن عبد الله الحراني** : ثنا عمر - يعني ابن **سالم الأفطس** - عن أبيه عن الحسن ، وعن عروة عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عمر بن سالم الأفطس شبه مجهول ، ترجمه المزِّي في « التهذيب » (٢ / ٥٠٥ / ٢) برواية ثقتين عنه ، ولم يحك توثيقه إلا عن ابن حبان .

ويحيى بن عبد الله الحراني - وهو البابلتي - ضعيف ، استشهد به البخاري .

وعلي بن الحسن - هو علي بن عبد الله بن الحسن بن أحمد الحراني - لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر الآن ، ولعله في « تاريخ ابن عساكر » .

وأبوه عبد الله بن الحسن ؛ قال الذهبي :

« معمر صدوق ، روى عن البابلتي وعفان . . . » .

والحديث عزاه السيوطي لابن شاهين في « الأفراد » ، وبيَّض له المناوي .

٢٣٧٨ ـ (خذ الأمر بالتدبُّر ، فإنْ رأيت في عاقبته خيراً ، فأمضه ، وإن خِفْتَ غيّاً فأمسك) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في « الشعب » (٢ /٢٤ /١) عن عبد الرزاق ، وهذا في « مصنفه » (١١ / ١٦٥ / ٢٠٢١٢) ، ومن طريقه ابن عدي (١ / ٣٨٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣٦٠٠) ، والديلمي (٢ / ١١١) عن أبان عن أنس أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أوصني ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ متهم ، وتساهل البيهقي فقال عقب الحديث :

« أبان بن أبي عياش ضعيف في الرواية » !

وتقدم نحوه (٢٣٠٨) من حديث ابن مسعود .

٢٣٧٩ ـ (العلمُ خليلُ المؤمنِ ، والعقلُ دليلُه ، والعملُ قَيِّمُهُ ، والحلمُ وزيرُه ، والصَّبرُ أميرُ جُنودِه ، والرِّفقُ والدُه ، واللِّينُ أخوه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ /٢/٢٥) عن سوار بن عبدالله العنبري : ثنا عبدالرحمن بن عثمان أبي بحر البكراوي : حدثني عبدالرحمن ابن يزيد العمِّي عن أبيه عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل موضوع ، عبد الرحمن بن يزيد العمي لم أعرفه ، وأخشى أن يكون تحرف على الناسخ ، والصواب عبد الرحيم بن زيد العمي ، فإنه

معروف بالإكثار من الرواية عن أبيه ، وهو كـذاب كما قال يحيى ، وقال البخاري :

« تركوه » .

وأبوه ضعيف .

وأبو بحر البكراوي ضعيف ، قال أحمد :

« طرح الناس حديثه » .

وسوار العنبري ، قال الثوري :

« ليس بشيءٍ » .

ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٥٢) من طريق محمد بن إبراهيم قال : نا روّاد بن إبراهيم قال : نا أبو يحيى عبدالحكم ـ هو ابن ميسرة ـ عن مالك عن محمد بن عُبيدالله عن أبي الدرداء مرفوعاً به ، بتقديم وتأخير ، وقال :

« والبرُّ أخوه » مكان : « واللّين أخوه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، محمد بن عبيدالله ؛ إن كان العرزمي ، فهو متروك ، ولم يدرك أبا الدرداء ، وإن كان غيرهُ ، فلم أعرفه ، وقيل عن مالك عن محمد بن عبد الله كما يأتي .

وعبد الحكم بن ميسرة ، قال أبو موسى المديني :

« لا أعرفه » .

ومنْ دونه لم أعرفهم . وضعفه العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٨٦) هو وحديث أبي هريرة الآتي . وعزاه لأبي الشيخ في كتاب « الثواب » من حديث أنس بسند ضعيف .

وقد أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٢٧٠) عن أبي الهيثم خالد

ابن رقّاد : حدثنا أبي وعبد الحكم بن ميسرة عن مالك بن أنس عن محمد ابن عبد الله عن أبي الدرداء .

ومن دون عبد الحكم لم أعرفهم أيضاً .

وقد رواه القضاعي (١٥٣) من طريق محمد بن فور بن عبد الله بن مهدي : ثنا معاذ بن عيسى : ثنا عمر بن محمد الطنافسي عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال الذهبي في ترجمة (ابن فور) هذا ، وأقره العسقلاني :

« هذا حديث موضوع على الطنافسي ، فالآفة هذا أو شيخه » .

وبعدُ ، فإن لوائح الصنع والوضع على الحديث ظاهرة ، لا سيما وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره :

« أحاديث العقل كلّها موضوعة » .

٢٣٨٠ - (الحسدُ في اثنتين : رجلٌ آتاه الله القرآن فقام به ، وأحلَّ حلاله ، وحرَّم حرامَه ، ورجلٌ آتاه الله مالاً ، فوصل به أقرباءَهُ ورحمه ، وعملَ بطاعة الله ، تمنى أن يكونَ مثلَه .

ومن يكن فيه أربعٌ فلا يضرُّه ما زُويَ عنه من الدُّنيا : حُسْنُ خليقةٍ ، وعفافٌ ، وصِدْقُ حديثٍ ، وحفُظ أمانةٍ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٧ / ١٤٩ / ١) عن روح بن صلاح المصري : نا موسى بن عُلَي بن رباح عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لأن روح بن صلاح ضعيف الحديث كما قال الدارقطني ، وضعفه غيره كما سبق تحقيقه تحت الحديث (٢٣) .

وجملة الحسد قد صحت باختصار في « الصحيحين » وغيرهما من حديث ابن مسعود وغيره ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٨٩٧٧) .

٢٣٨١ - (كان إذا جاء الشِّتاءُ ، دخل البيتَ ليلة الجمعةِ ، وإذا جاءَ الصَّيفُ ؛ خرج ليلةَ الجُمعةِ ، وإذا لبس ثوباً جديداً ؛ حَمدَ الله ، وصلى ركعتين ، وكسا الخَلَقَ) .

ضعيف . رواه الخطيب (٨ / ٤١٤) ، وعنه ابن عساكر (٦ / ١١٣ / ٢) عن محمد بن الحسن بن سهل : حدثنا عبد الله بن عامر التميمي : حدثنا الربيع الحاجب : حدثني أبو جعفر المنصور عن أبيه عن جده عن أبي جده قال : فذكره مرفوعاً .

أورداه في ترجمة الربيع هذا ، وهو ابن يونس حاجب المنصور ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ومن فوقه غالبهم لا يُعرف حالهم ، ومَنْ دونَه لم أجد من ترجمهم ، وقد أشار إلى هذا المناوي في « الفيض » بقوله :

« وهو من رواية الربيع هذا المذكور عن الخليفة المنصور عن أبيه عن جده ، وبه عرف حال السند » !

ثم رواه الخطيب (٣ / ١٩٦ - ١٩٧) عن خزيمة بن خازم عن الفضل بن الربيع عن المهدي عن المنصور به دون قضية اللبس . وقال :

« غريب جداً من حديث المهدي عن آبائه ، وعجيب من رواية الفضل بن

الربيع بن يونس الحاجب عن المهدي ، وعزيز من حديث خزيمة بن خازم القائد عن الفضل ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد » .

ثم رواه (١٤ / ٤٣٤) عن **جعفر بن عبدالواحد الهاشمي** قال : قالت لي زينبُ ابنةُ سليمان عن أبيها (سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس) عن جدّها عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وجعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

وقد روي من طريق آخر عن ابن عباس بسند فيه متروك ، وآخر غير معروف ، وليس فيه جملة اللباس .

وكذلك روي من حديث عائشة ، وفيه وضّاع ، وقد خرجتهما فيما يأتي برقم (٥٩٢٤) .

٢٣٨٢ - (إذا أصابت أحَدَكُم مصيبةٌ ، فليقل : ﴿ إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ﴾ ، اللهم عندكَ أحتسِبُ مُصيبتي ، فَأجِرْني فيها ، وأبدل لي بها خيراً منها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣١١٩) ، وابن السني (٥٧٣) ، والحاكم (٤ / ١٦ - ١٧) ، وأحمد (٦ / ٣١٧) من طرق عن حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، فإن ابن عمر الذي لم يسمه حماد بن سلمة في هذا الحديث سماه غيرُه سعيدَ بن عمر بن أبي سلمة » !

قلت : ووافقه الذهبي ، فلم يصنع شيئاً ، لأن مجرد تسمية الراوي لا يزيلُ عنه الجهالة العينية ، فضلاً عن جهالة الحال كما لا يخفى على أهل العلم ، والذهبي نفسُه قد أورد ابن عمر هذا في « الميزان » ، وقال : « لا يُعرف » ، لا سيما وهو قد اضطربوا عليه في إسناده على وجوه :

الأول : ما تقدم من رواية الجماعة عنه .

الثاني : قال أحمد (٦ / ٣١٣) : ثنا عفان قال : ثنا حماد بن سلمة به إلا أنه قال عن أم سلمة قالت : قال أبو سلمة : قال رسول الله ﷺ : فذكره من مسند أبي سلمة !

وتابعه روح قال : ثنا حماد بن سلمة به . أخرجه أحمد أيضاً (٤ / ٢٧) .

الثالث : قال الترمذي (٢ / ٢٦٥) : حدثنا إبراهيم بن يعقوب حدثنا عمرو ابن عاصم : حدثنا حماد بن سلمة به مثل الوجه الثاني ، إلا أنه قال : « عن ثابت عن عمر بن أبي سلمة » ، لم يذكر ابن عمر في إسناده ! وقال :

« حديث غريب من هذا الوجه » .

الرابع : أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٣٥٥) عن زهير بن العلاء : حدثنا ثابت البناني عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

لكن زهيراً هذا قال أبو حاتم :

« أحاديثه موضوعة » .

وأما ابن حبان ، فذكره في « الثقات » !

ومما يرجح الوجه الثاني : أنه من حديث أم سلمة عن أبي سلمة ، رواية عبدالملك بن قُدامة الجمحي عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أم سلمة أن أبا سلمة حدثها : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :

« ما من مسلم يُصاب بمصيبة ، فيفزع إلى ما أمر الله به من قوله ﴿ إنَّا لله . . . ﴾ » الحديث نحوه .

أخرجه ابن ماجه (١٥٩٨) .

لكن عبد الملك هذا ضعيف كما قال الحافظ .

ويرجحه أيضاً ما روى عمرو بن أبي عمرو عن المطلب عن أم سلمة قالت :

« أتاني أبو سلمة يوماً من عند رسول الله ﷺ فقال : لقد سمعت من رسول الله ﷺ قولاً فسررت به ، قال :

« لا تصيب أحداً من المسلمين مصيبة ، فيسترجعُ عند مصيبته . . . » الحديث نحوه .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٧ ـ ٢٨) .

ورجاله ثقات ، لكن المطلب هذا ـ وهو ابن عبد الله بن المطلب المخزومي ـ كثير التدليس .

وفي « صحيح مسلم » (٣ / ٣٨) وغيره من طريق أخرى عن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره بنحوه . وهو أصح ، وقد خرّجته في «أحكام الجنائز» (٢٣) . والله أعلم .

٢٣٨٣ ـ (الهجرةُ أن تهجُرَ الفواحش ما ظهرَ منها وما بَطَنَ ، وتقيمَ الصلاةَ ، وتؤتي الزَّكاة ، ثمَّ أنت مهاجرٌ ، وإن متَّ بالحضرِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥) عن العلاء بن عبد الله بن رافع : ثنا حنان بن خارجة عن عبد الله بن عمرو قال :

« جاء أعرابي ملوي جريء إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله : أخبرنا

عَنِ الهجرة إليك أينما كنتَ ، أو لقوم خاصَّة ، أم إلى أرضٍ معلومة ، أم إذا متُّ انقطعت ؟ قال : فسكت عنه يسيراً ، ثم قال : أين السائل ؟ قال : ها هو ذا يا رسول الله ، قال : » فذكره .

قلت ، وهذا إسناد ضعيف ، حنان هذا قال الذهبي :

« لا يعرف ، تفرد عنه العلاء بن عبد الله بن رافع ، أشار ابن القطان إلى تضعيفه للجهل بحاله » .

والحديث رواه غير أحمد أيضاً ، فانظر « ضعيف أبي داود » (٤٣٤) .

٢٣٨٤ ـ (إذا متُّ أنا ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ؛ فإن استطعت أن تموت فمُتْ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٤٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٠) ، وابن عساكر (ص ١٦٦ / ترجمة عثمان ـ ط) من طريق سلم بن ميمون الخوَّاص عن سليمان بن حيان الأحمر أبي خالد ، عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سهل بن أبي حَثْمَةَ أن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال :

« غريب من حديث إسماعيل بن أبي خالد ، لم يروه عنه فيما أعلم إلا أبو خالد » .

قلت : وهو صدوق يخطىء كما قال الحافظ ، واحتج به الشيخان ، لكن الراوي عنه سلم الخواص في ترجمته أورده ابن حبان وقال :

« بطل الاحتجاج به » . وأقره الذهبي في « الضعفاء » .

ومن هذا الوجه أخرجه الإسماعيلي وغيره مطولاً ، وسيأتي تخريجه تحت الحديث (٦١٩١) .

٢٣٨٥ - (إذا التقى المسلمان ، فسلَّمَ أحدُهما على صاحبه ؛ كان أحبَّهما إلى الله تعالى أحسنُهما بشراً بصاحبه ، وَنَزَلت بينهما مائةُ رحمة ، للبادي تسعون ، وللمصافح عشرة) .

ضعيف جداً . رواه السهمي في « تاريخ جرجان » (٣٦٠ - ٣٦١) ، والإسماعيلي في « المعجم » (ق ٣٨ / ١) ، وابن شاهين في « الترغيب » (ق ٣١٠ / ٢) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٢٠ / ٩٠٩) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ١٥٢) ، والديلمي (١٥٩/١/١) من طريق أبي الشيخ معلقاً ، وابن قدامة في « المتحابين في الله » (١٠٨ / ٢) ، والضياء المقدسي في « المصافحة » (٣٢ / ١) عن عمر بن عامر التمار عن عبيد الله بن الحسن عن الجُريري عن أبي عثمان عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، آفته عمر بن عامر التمار ، وهو أبو حفص السعدي ، اتهمه الذهبي بروايته حديثاً باطلاً سيأتي برقم (٦٥٨٦) ، وقال عقبه :

« قلت : العجب من الخطيب كيف روى هذا ، وعنده عدة أحاديث من نمطه ، ولا يبين سقوطها في تصانيفه ؟ ! » .

وأخرجه البزار في « مسنده » (٢٠٠٣ / كشف الأستار عن زوائد البزار) : حدثنا محمد بن مرزوق بن بكير : ثنا عمر بن عمران السعدي : ثنا عبيد الله بن الحسن به ، وقال :

« لا نعلمه إلا من هذا الوجه ولم يتابع عمر بن عمران عليه » .

قلت : كذا وقع في « زوائد البزار » للهيثمي : (عمر بن عمران) ، وكذا في أصله « البحر الزخار » (١ /٤٣٧ / ٣٠٨) ، فالظاهر أنه من أوهام شيخه (محمد بن مرزوق) ، فإنه مع كونه ثقة من شيوخ مسلم ، فقد ذكر الحافظ أن له أوهاماً ، وإلا فهو من أوهام البزار نفسه . وقال في « مجمع الزوائد » (٨ / ٣٧) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفهم » .

قلت : ليس فيه غير (عمر) هذا ، وسائر الرجال ثقات من رجال مسلم .

ثم ذكره الهيثمي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« إن المسلمَيْن إذا التقيا ، فتصافحا وتساءلا أنزل الله بينهما مائة رحمة ، تسعة وتسعون لأبشِّهما وأطلقهما وأبرِّهما وأحسنِهما سائلة بأخيه » . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحسن بن كثير بن عدي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : سيأتي تخريجه ، وبيان ما في إسناده من الجهالة والاضطراب برقم (٦٥٨٥) .

٢٣٨٦ - (إن المسلمَيْنِ إذا التقيا فتصافحا ، وتكاشرا بِودٍّ ونصيحةٍ ، تناثرت خطاياهما بينهما) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٩١) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٧٤ / ٢) عن عمرو بن حمزة القيسي : ثنا المنذر بن ثعلبة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال :

« لقيت رسول الله ﷺ ، فصافحته ، فقلت : يا رسول الله هذا من أخلاق العجم ، أو هذا يُكره ؟ فقال : » فذكره ، ولفظ ابن عدي :

« كنت أحسب أنَّ هذا من زي العجم ؟ فقال : نحن أحقُّ بالمصافحة منهم ، ما من مسلمين التقيا ، فتصافحا ، إلا تساقطت ذنوبُهما بينهما » .

وقال ابن عدي :

« عمرو بن حمزة ؛ مقدار ما يرويه غير محفوظ » .

وقال الدارقطني وغيره :

« ضعيف » .

٢٣٨٧ - (أكثروا من المعارف من المؤمنين ، فإنَّ لكلّ مؤمن شفاعةً عند الله يوم القيامة) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٠) من طريق الحاكم عن أحمد بن خالد ابن حماد : حدثنا أصرم بن حوشب : حدثنا إسحاق بن الجعد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ .

سكت عليه الحافظ في « الغرائب الملتقطة » ! وهو عجيب ، فإن أصرم بن حوشب هذا وضاع معروف ، قال الذهبي في « الميزان » :

« هالك ، قال يحيى : كذَّاب خبيث ، وقال البخاري ومسلم والنسائي : متروك ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات » .

ولذلك أورد السيوطي الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » رقم (٩١٧ - ترقيمي) .

٢٣٨٨ - (أصلُ كلِّ داءٍ البرَدَةُ [(١)]) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٦١ و ١ / ١٦٩ - ط) عن إسماعيل بن عياش عن تمام بن نجيح عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً .

ذكره في ترجمة تمام هذا ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

« فيه نظر » ، ثم قال :

« وقد روى غير حديث منكرٍ لا أصل له » .

ورواه ابن عدي (٤٥ / ١ و ٢ / ٨٣ - ط) عن محمد بن جابر عن تمام به ، إلا أنه جعله من مسند أنس ، وقال :

« لا أعلم رواه عن الحسن غير تمام بن نجيح ، وعن تمام محمد بن جابر الحلبي ، وليس بالمعروف ، وروي هذا الحديث عن مبشر بن إسماعيل أيضاً عن تمام ابن نجيح ، وهو في الجملة منكر ، ولعل البلاء في هذا الحديث من محمد بن جابر الحلبي ، لأنَّه مجهول ، ومن أجله أتي » .

قلت : كيف يصح هذا ، وقد ذكرتَ أنه قد تابعه مبشر بن إسماعيل ؟ ! وتابعه أيضاً إسماعيل بن عياش كما في رواية العقيلي ؟ !

ورواه ابن عدي (٣٢٠ / ٢ و ٦ / ٣١٧ - ط) عن مسلمة بن علي عن ابن جريج عن رجل عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال :

« مسلمة هذا كل أحاديثه أو عامتها غير محفوظة » .

وأورده ابن قتيبة في « غريب الحديث » (٢ / ٢٢٥) من قول ابن مسعود ، وقال :

---

(١) التخمة .

« يرويه الأعمش عن خيثمة عنه » ، وزاد :

« فقال الأعمش . سألت أعرابياً من كلبٍ عن البردة ، فقال : هي التخمة . ولست أحفظ هذا من علمائنا . فإن كان الحرف صحيحاً لم يقع فيه تغير ، فالمعنى جيد حسن » .

ورواه ابن عدي (٣ / ١١٤ ـ ط) ، وابن عساكر (١٥ / ٤٦١ / ١ و ١٥ / ٩١٦ ـ مصورة) عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف ؛ لحال دراج ، وبخاصة فيما يرويه عن أبي الهيثم . وأما ابن عدي فقال :

« هو بهذا الإسناد باطل » .

ونسب الوهم فيه إلى شيخه (عبد الرحمن بن القاسم الكوفي) ، وقد تابعه (عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي) عند ابن عساكر ، فلا أدري هو هذا أم غيره ، وقد ترجم ابن عساكر لكل منهما . والله أعلم .

٢٣٨٩ ـ (إن من النساءِ عِيّاً وعورة ، فكفُّوا عِيّهن بالسُّكوت ، ووارُوا عوراتهن بالبيوت) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٩) ، وكذا ابن حبان (١ / ١٢٣) من طريق زكريا بن يحيى الخزاز : ثنا إسماعيل بن عباد قال : حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً . ذكره في ترجمة إسماعيل هذا ، وقال :

« حديثه غير محفوظ » .

وفي « الميزان » :

« قال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : لا يجوزُ الاحتجاج به بحال » .

وأورد له ابن حبان هذا الحديث وغيره ، وقال :

« كتبنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، ولا تخلو عن المقلوب والموضوع » .

وأما زكريا بن يحيى الخزاز ، فهو من رجال البخاري ، قال في « التقريب » :

« صدوق له أوهام ، ليّنه بسببها الدارقطني » .

والحديث ذكره ابن حبان أيضاً (١/١٢٠ ـ ١٢١) معلقاً من رواية إسماعيل بن مسلم المكي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباسْ مرفوعاً نحوه . وقال :

« إسماعيل هذا ضعيف ، ضعفه ابن المبارك ، وتركه يحيى القطان وابن معين » . .

وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٤٣) من الوجهين ، وقال :
« لا يصح . . » . ثم ضعف (الإسماعيلين) !

ورواه الشجري في « الأمالي » (١ / ٤٤) بسند مظلم عن الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

٢٣٩٠ ـ (إن في المسجد لبقعة قِبَل هذه الأُسطوانة ، لو يعلمُ النَّاس ما صلَّوا فيها إلا أن تطير لهم قرعة) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (٨٦٦) : حدثنا أحمد ـ يعني ابن يحيى الحلواني ـ : ثنا عتيق بن يعقوب : ثنا عبدالله ومحمد ابنا المنذر عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : (فذكرته) ، وعندها جماعة من أبناء الصحابة ، فقالوا : يا أم المؤمنين ، وأين هي ؟ فاستعجمت عليهم ، فمكثوا عندها ساعة ، ثم خرجوا وثبت عبدالله بن الزبير ، فقالوا : إنها ستخبره بذلك

المكان ، فارمُقوه في المسجد حتى تنظروا حيثُ يصلي ، فخرج بعد ساعةٍ فصلى عند الأُسطوانة التي صلّى إليها ابنه عامر بن عبد الله بن الزبير ، وقيل لها : أسطوانة القُرعة ، قال عتيق : وهي الأسطوانة التي واسطة بين القبر والمنبر عن يمينها إلى المنبر أسطوانتين (كذا) ، وبينها وبين المنبر أسطوانتين (كذا) ، وبينها وبين الرحبة أسطوانتين (كذا) ، وهي واسطة بين ذلك ، وهي تُسمى أسطوانة القُرعة . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا ابنا المنذر ، تفرد به عتيق » .

قلت : وهو ثقة ، وثّقه الدارقطني وابن حبان ، لكن محمد بن المنذر ضعيف جداً . قال ابن حبان (٢ / ٢٥٩) :

« كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات ، لا يحلُّ كتبُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وقال الحاكم :

« يروي عن هشام أحاديث موضوعة » .

وأما أخوه عبد الله ، فلم أجد له ترجمة .

٢٣٩١ - (اشتدِّي أزمةُ تنفرجي) .

موضوع . رواه القضاعي (٧٤٨) ، والديلمي (١ / ١ / ١١٦) عن حسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

قلت : والحسين هذا متهم بالكذب ، قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه مالك ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب ، وقال أحمد : لا

يُساوي شيئاً ، وقال ابن معين : ليس بثقة ولا مأمون ، وقال البخاري : منكر الحديث ضعيف ، وقال أبو زرعة : ليس بشيء ، اضرب على حديثه » .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه هذا أحدُها .

٢٣٩٢ - (يقول الله عز وجل : اشتدَّ غضبُ الله على من ظَلَمَ من لا يجدُ ناصراً غيري) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١١ / ٢٢٢٨) ، و « الصغير » (رقم ٧١٨ - الروض النضير) ، ومن طريقه الديلمي (١ / ١ / ١١٥ - ١١٦) عن مسعر بن الحجاج النهدي : حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا شريك ، تفرد به مسعر بن الحجاج » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل :

الأولى : الحارث - وهو الأعور - متهم بالكذب .

الثانية : أبو إسحاق - وهو السبيعي - كان اختلط .

الثالثة : شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - ضعيف الحفظ .

الرابعة : مسعر بن الحجاج النهدي كذا في المصادر المذكورة ، ولم أجد له ترجمة . وفي الميزان » و « اللسان » :

« مسعر بن يحيى النهدي ، لا أعرفه ، وأتى بخبر منكر » .

ثم ساق له حديثاً آخر من روايته عن شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عن ابن عباس ، والظاهر أنه هو هذا . والله أعلم .

٢٣٩٣ ـ (إياكم والكذب ، فإن الكذب مجانب للإيمان) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٤٣) عن ابن لال : حدثنا إسماعيل الصفار : حدثنا محمد بن إسحاق وعباس الدُّوري قالا : حدثنا يعلى بن عُبيد : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات ، لكن أخرجه أحمد (١ / ٥) ، وابن عدي (١ / ٢٩) من طريق زهير بن معاوية قال : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد به موقوفاً على أبي بكر .

وأخطأ السيوطي فعزاه في « الجامع » لأحمد وأبي الشيخ في « التوبيخ » وابن لال في « مكارم الأخلاق » عن أبي بكر مرفوعاً . وإنما رواه أحمد موقوفاً كما ذكرنا . ونقل المناوي عن العراقي أنه قال :

« وإسناده حسن » .

كذا قال : وكأنه يعني غير إسناد ابن لال هذا . ثم قال المناوي :

« وقال الدارقطني في « العلل » : الأصح وقفه . ورواه ابن عدي من عدة طرق ، ثم عول على وقفه » .

ثم رأيت البيهقي أخرجه في « الشعب » (٢ / ٤٧ / ٢) عن أبي إسحاق إبراهيم بن بكر المروزي : ثنا يعلى بن عُبيد عن إسماعيل بن أبي خالد به موقوفاً .

ومن طريق محمد بن عبيد بن عتبة الكوفي أبي جعفر : ثنا أسيد بن زيد : ثنا جعفر الأحمر عن إسماعيل به مرفوعاً .

ومن طريق ابن عـدي بسنده عن هارون بن حـاتم : ثنا ابن أبي غَنِيّة الكوفي عن إسماعيل به . وقال :

« قال أبو أحمد : لا أعلم رفعه عن إسماعيل بن أبي خالد غير ابن أبي غنية الكوفي وجعفر الأحمر » .

وقال البيهقي عقب رواية جعفر الأحمر .

« هذا إسناد ضعيف ، والصحيح أنه موقوف » .

قلت : جعفر الأحمر ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يتشيع » .

لكن الراوي عنه أسيد بن زيد ضعيف ؛ أفرط ابن معين فكذّبه ، فهو علّة هذه الطريق .

وابن أبي غَنية في الطريق الأخرى اسمه عبد الملك بن حُميد ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فهي متابعة قوية للرواية الأولى المرفوعة من طريق يعلى بن عبيد ، لولا أن الراوي عنه هارون بن حاتم ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . والله أعلم .

وبالجملة ، فلم يطمئن القلب لصحة الحديث مرفوعاً مع اتفاق زهير بن معاوية وإبراهيم بن بكر المروزي على وقفه ، وتابعهما علي بن عاصم عند البيهقي ، فلا جرم اتفق الحفاظ على ترجيح الموقوف كما تقدم . وجزم بوقفه أبو عبيد القاسم بن سلام في « كتاب الإيمان » (ص ٨٥) ، فالصحيح موقوف كما قال البيهقي .

٢٣٩٤ - (إن للشَّيطان كُحلاً ولعوقاً ، فإذا كحَّل الإنسانَ من كُحله ، ثقُلَتْ عيناه ، وإذا لَعقه من لعوقِه ذَرِبَ لسانه بالشَّرِّ) .

ضعيف . رواه البزار (٣٠٣٥) ، وأبو محمد المخلدي في « الفوائد » (ق ٢٦٣ / ٢) : أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان : ثنا أحمد بن يوسف السُّلمي : ثنا الحسن بن بشر البجلي : ثنا الحكم بن عبدالملك عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

وقال الروياني في « مسنده » (٢٦ / ١٥٤ / ١) : نا ابن إسحاق : نا الحسن ابن بشر به .

ورواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥) عن ابن بشر .

وتابعه سعيد بن بشير عن قتادة به .

أخرجه ابن عدي (١٧٧ / ١) ، وقال :

« وهذا وإن كان قد رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير ، فإنه عزيز » .

وقال الحافظ ابن حجر في « بذل الماعون في فضل الطاعون » (٣٤ / ١ - ٢) بعد أن عزاه للبزار :

« في سنده ضعف يسير ، وله شاهد من حديث أنس » .

قلت : حديث أنس إسناده ضعيف جداً كما تقدم بيانه برقم (١٥٠١) .

وأما هذا ، فضعيف ، الحسن - وهو البصري - وقتادة كلاهما مدلس وقد عنعناه . وفي الطريق الأولى عنه الحكم بن عبد الملك - وهو القرشي - ضعيف .

والحسن بن بشر البجلي صدوق يخطىء .

وفي الطريق الأخرى سعيد بن بشير ، وهو ضعيف .

٢٣٩٥ - (إنَّ الكذب يُكتبُ كذِباً ؛ حتَّى تكتبَ الكُذيبةُ كُذيبةً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٤٣٨) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٥٦ / ٥٢٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٩ / ١) من طريق يونس بن يزيد الأيلي قال : ثنا أبو شداد عن مجاهد عن أسماء بنت عميس قالت :

« كنتُ صاحبة عائشة التي هيَّأتها وأدخلتها على رسول الله ﷺ ومعي نسوة قالت : فوالله ما وجدنا عنده قِرى إلا قدحاً من لبن ، قالت فشرب منه ، ثم ناوله عائشة ، فاستحيت الجاريةُ ، فقلنا : لا تَرُدِّي يد رسول الله ﷺ ، خذي منه ، فأخذته على حياء ، فشربت منه ، ثم قال : ناولي صواحبك ، فقلنا : لا نشتهيه ، فقال : لا تجمعن جوعاً وكذباً ، قالت : فقلت : يا رسول الله ! إن قالت إحدانا لشيءٍ تشتهيهِ : لا أشتهيه يُعدُّ ذلك كذباً ؟ قال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير أبي شداد هذا فإنه مجهول الحال لم يوثقه أحد ، وأورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٣٨٩) من رواية ابن جريج ويونس هذا لا غير ، وقال عن أبي زرعة : لا أعرف اسمه . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم يذكره ابن حبان في « الثقات » .

وله طريق آخر ، يرويه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٣ - ٢٩٦/٤) عن أبي ليلى الكوفي عن إبراهيم بن منصور العجلي : ثنا عطاء بن أبي رباح عن أسماء بنت عميس به مختصراً دون حديث الترجمة ، ولا ذكرت (عائشة) ، وإنما قالت : « بعض نسائه » ، وهذا هو الأقرب ؛ لأن أسماء بنت عميس كانت في الحبشة يوم زفاف عائشة كما قال العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٤١) ، وصوّب أنها أسماء بنت يزيد كما في « المسند » وغيره من رواية شهر عنها . وهو

مخرج في « آداب الزفاف » (ص ٩١ - ٩٢ / طبعة المكتبة الإسلامية) ، وليس فيه حديث الترجمة أيضاً ، ولذا تركته على ضعفه بخلاف سائره ، فهو حسن لغيره ، وسكت العراقي عن إسناد أبي الشيخ ، وفيه من لم أعرفه .

٢٣٩٦ - (أبغضُ خليقة الله إليه يومَ القيامةِ الكذّابُونَ ، والمستكبرُون ، والذين يكنزون البَغضاء لإخوانهم في صُدورهم ، فإذا لقوهم تخلَّقوا لهم ، والذين إذا دُعُوا إلى الله وإلى رسُوله ، كانوا بُطّآً ، وإذا دُعوا إلى الشيطان وأمره ، كانوا سِراعاً) .

ضعيف . رواه الخرائطي في « مساوىء الأخلاق » (١٤٠ / ٢٩٨) ، وابن عساكر (٢/٢٤٣/٢) عن سيار بن حاتم العنزي عن جعفر بن برقان : نا إبراهيم بن عمرو الصنعاني عن الوضين بن عطاء مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« كان (جعفر) غير منسوب ، ثم ألحق به « ابن برقان » ، وهو وهم ، لأن سيار ابن حاتم يروي عن (جعفر بن سليمان الضبعي) الكثير ، وقد رواه الخرائطي في « اعتلال القلوب » ، وقال : « جعفر بن سليمان » ، وإبراهيم هذا لا أعرفه ، وإنما المعروف إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني من صنعاء اليمن ، ولا أعرف لليماني رواية عن الوضين بن عطاء » .

قلت : الذي في « المساوىء » (جعفر بن برقان) ، ولعل هذا الاضطراب في نسبة (جعفر) إنما هو من (سيار بن حاتم العنزي) فإن له أوهاماً كما قال الحافظ في « التقريب » . ثم إن ابن عمر وابن عمرو كلاهما مستور كما في « التقريب » ، والوضين ابن عطاء من أتباع التابعين ، فالحديث معضل .

وروى الشطر الأول من الحديث القاسم السرقسطي في « غريب الحديث » (٢ / ١٦٢ / ٢) بلفظ :

« أبغض خليقة الله إلى الله يوم القيامة السقارون ، وهم الكذابون » .

وسنده هكذا : نا موسى بن هارون قال : نا أبي قال : نا سيار قال : نا جعفر به .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للخرائطي في « مساوي الأخلاق » عن الوضين بن عطاء . وهو مما فات على الحافظ العراقي تخريجه ، فقال في « المغني » (٣ / ١٥٨) :

« لم أقف له على أصل » !

وتبعه التاج السبكي في « فصل قال : جمعت فيه جميع ما وقع في كتاب الإحياء من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً » ! انظر « الطبقات الكبرى » المجلد الرابع (ص ١٤٥ ـ ١٨٢) ، والحديث في صفحة (١٦٥) .

٢٣٩٧ ـ (إذا أَويْتَ إلى فراشك ، فقل : الحمد لله الَّذي منَّ عليَّ وأفضل ، الحمد لله ربِّ العالمين ، رب كل شيء ، وإله كل شيء ، أعوذُ بك من النار) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٣١١٢ ـ زوائده) من طريق يحيى بن كثير أبي النضر : ثنا أبو مسعود الجريري عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ :

« كيف تقول يا أبا حمزة إذا أويت إلى فراشك ؟ قال : أقول : كذا وكذا ، أحسبه قال : . . . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يحيى بن كثير ؛ قال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث جداً » .

وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

وقال الساجي :

« ضعيف الحديث جداً ، متروك الحديث ، عن الثقات بأحاديث بواطيل » .

٢٣٩٨ - (إذا أَوَيْتَ إلى فراشك قل : باسمكَ الله وضعت جنبي ، وطهِّرْ قلبي ، وطيِّب كسْبي ، واغفر ذنبي) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٧٠٣) عن محمد ابن خلف العصفراني : ثنا بشير بن حبيب السَّعدي - وكان لا بأس به - : ثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما :

« أن النبي ﷺ قال لعمه حمزة : . . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مَنْ دون المعلم لم أجد من ترجمهما .

والشطر الأول من الحديث قد صح من حديث أبي هريرة وبزيادة ، فانظر « الكلم الطيب » (٣٧ - ٣٨ / بتخريجي) ، و « صحيح الجامع » (٤٠٠) .

٢٣٩٩ - (من ابتاعَ مملوكاً ، فليحمد الله ، وليكن أوَّل ما يطعمه الحلو ، فإنَّه أطيبُ لنفسه) .

موضوع . رواه ابن عدي (٦٥ / ٢) عن الحكم بن عبدالله : حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً ، وقال :

« الحكم أحاديثه كلُّها موضوعة ، وما هو منها معروف المتن ، فهو باطلٌ ، بهذا الإسناد ، وما أمليت له عن القاسم بن محمد والزهري وغيرهم كلُّها مما لا يتابعه الثِّقات عليه ، وضعفه بيِّن على حديثه » .

قلت : وهو الأيلي ، وقد كذبه أبو حاتم وغيره .

وقد مضى الحديث بإسناد خيرٍ من هذا عن معاذ بن جبل نحوه ، ولكنه واهٍ جداً ، فراجعه رقم (٢٣٤٠) .

والحديث عده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال : الحكم كذاب . وأقره المناوي ، وتعقّبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٣٩) بحديث معاذ المشار إليه !

٢٤٠٠ - (إذا تخوَّف أحدُكمُ السُّلطانَ ، فليقل : اللَّهُمَّ ربَّ السماوات السبع وربّ العرش العظيم ، كن لي جاراً من شرِّ فلان ، ومن شرّ الإنس والجنِّ وأتباعهم أن يَفْرُط عليَّ أحدٌ منهم ، عزَّ جارُك ، وجلَّ ثناؤُك ، ولا إله غيرُك) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (رقم ٩٧٩٥) ، وعبد الغني المقدسي في كتابه « السنن » (ق ٢٣٤ / ٢) من طريق أبي الشيخ ، كلاهما عن جُنادة عن عبيد الله بن عمر عن عتبة بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن جده عن ابن مسعود مرفوعاً به .

قال الحافظ ابن حجر في « بذل الماعون » (ق ٤٠ / ١) :

« سنده حسن » .

كذا قال ، وجُنادة - وهو ابن سلْم العامري - أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« ضعفه أبو زرعة ، ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : ما أقربه أن يُترك ! ثم قال : عمد إلى أحاديث موسى بن عقبة ، فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر » .

واقتصر في « المغني » على قول أبي زرعة ، ولذلك قال فيه الحافظ نفسه في « التقريب » :

« صدوق ، له أغلاط » .

وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤٩) :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا جنادة بن سلم ، وقد وثِّق ، ورواه الأصبهاني وغيره موقوفاً على عبد الله ؛ لم يرفعوه » .

ونحوه قول الهيثمي (١٠ / ١٣٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه جُنادة بن سلم ، وثّقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

وأقول : عتبة جدُّ عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ليس من رجال « الصحيح » ، بل لم أر أحداً ذكره ، والمعروف أن عبد الله بن عتبة إنما يروي عن عبد الله بن مسعود مباشرة . والله أعلم .

والموقوف الذي أشار إليه المنذري قد أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٤ / ٢) ، وإسناده هكذا : حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن ثُمامة ابن عقبة المحلِّمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله : فذكره نحوه . إلا أن أبا معاوية زاد فيه :

« قال الأعمش : فذكرته لإبراهيم ، فحدث عن عبد الله بمثله ، وزاد فيه : من شر الجن والإنس » .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ثُمامة بن عقبة ، وهو ثقة . لكنه موقوفٌ ، إلا أنَّه يحتمل أن يكون في حكم المرفوع . والله أعلم .

٢٤٠١ ـ (إذا تزوَّج الرَّجل المـرأةَ لدِينها وجمالِها كان فيه سـدادٌ مِنْ عِوَزٍ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٥٦) من طريق الطبراني عن النضر بن شميل : حدثنا **الأموي** : حدثنا هشيم عن **مجالد** عن الشعبي عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

مجالد ـ وهو ابن سعيد ـ ليس بالقوي .

والأموي ، لم أعرفه ، وهم جماعة ينسبون هذه النسبة فمن هو منهم ؟

والحديث عزاه السيوطي للشيرازي في « الألقاب » عن ابن عباس وعلي ، وقال المناوي :

« وفيه هشيم بن بشير ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : حجة حافظ يدلّس ، وهو في الزهري ليّن ، وحكم ابن الجوزي بوضعه » .

٢٤٠٢ ـ (من أُذِلَّ عنده مؤمن فلم ينصُرهُ وهو قادر على أن ينصره ؛ أذلَّهُ الله عز وجل على رؤوس الخلائق يوم القيامة) .

ضعيف . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٢٢) ، وكذا أحمد (٣ / ٤٨٧) ، وابن الجوزي في « جامع المسانيد » (ق ٥ / ١) عن **ابن لهيعة** : ثنا موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وابن لهيعة ضعيف ، وتابعه **عبدالله بن عباس الغساني** : حدثني موسى بن جبير عن أبي أُمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٤٦ / ٢) .

وعبد الله بن عباس الغساني ؛ لم أعرفه .

وموسى بن جبير ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد قال فيه :

« كان يخطىء ويخالف » !

وقال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » .

٢٤٠٣ - (إذا أَوَيْتَ إلى فراشك ، فقل : اللهم ربَّ السموات وما أظلَّت ، والأرضين وما أقلَّت ، والشياطين وما أضلت ، كن لي جاراً من شرِّ خلقِك كلِّهم جميعاً ، أن يَفْرُطَ عليَّ أحدٌ منهم أو يبغي ، عزَّ جارُك ، وجلَّ ثناؤك ، ولا إله غيرُك) .

ضعيف جداً . رواه الترمذي في « سننه » (٣٥١٨) ، وابن عدي (٦٧ / ٢) عن الحكم بن ظُهير الفزاري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال :

شكا خالد بن الوليد بن المغيرة إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله : ما أنامُ الليل من الأرق ، فقال نبيُّ الله : فذكره . وقال الترمذي :

« ليس إسناده بالقوي ، والحكم قد ترك حديثه بعض أهل الحديث » . وقال ابن عدي :

« لا يحدث به عن علقمة إلا الحكم بن ظهير . وعامَّةُ أحاديثه غيرُ محفوظة » .

قلت : وهو متروك ، واتهمه ابن معين كما في « التقريب » .

٢٤٠٤ ـ (إنَّ أطيبَ الكسبِ كسبُ التُّجّارِ ؛ الَّذين إذا حدَّثوا ؛ لم يكذِبوا ، وإذا ائتُمِنوا ؛ لم يخُونُوا ، وإذا وَعَدُوا ؛ لم يُخْلِفوا ، وإذا اشتروا ؛ لم يَذُمُّوا ، وإذا باعوا ؛ لم يُطرُوا ، وإذا كانَ عليهم ؛ لم يمطُلوا ، وإذا كان لهم ؛ لم يُعسِروا) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٨٥) ، وابن عدي (ق ٤٧ ـ ٤٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٥٤ / ٢) عن **هشام بن عبد الملك أبي التقى** : ثنا بقية : حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : هذا حديث باطل ، ولم يضبط أبو تقى عن بقية ، وكان بقية لا يذكر الخبر في مثل هذا » .

قلت : وأبو تقى هذا مختلف فيه ، وقال الحافظ :

« صدوق ربما وهم » .

ومراد أبي حاتم بقوله : « لا يذكر الخبر » : أنَّ بقية كان لا يصرِّح بالتحديث عن ثور ، وإنما يرويه بالعنعنة ، وهو مدلس ، فرواه أبو التقى عنه بالتحديث ، وهماً منه ، وقلَّة ضبط .

وتابعه **جحدر** عن بقيَّة عن ثور بن يزيد عن محمد بن سعد عن خالد بن معدان به .

أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٨٣) .

وجحدر لقب ، واسمه أحمد بن عبد الرحمن ، قال ابن عدي :

« ضعيف يسرق الحديث » .

٢٤٠٥ - (التّاجر الصَّدوقُ تحت ظلٍّ العرش يوم القيامة) .

موضوع . رواه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٢٠٤ - مصورة الجامعة الإسلامية) ، والديلمي (٢ / ١ / ٤٨) عن أبي جعفر محمد بن محمد ابن حفص : حدثنا يحيى بن شبيب : حدثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع . آفته يحيى بن شبيب ، قال الحاكم وأبو سعيد النقاش وأبو نعيم :

« يروي عن الثوري وغيره أحاديث موضوعات » .

وقال الخطيب :

« روى أحاديث باطلة » .

وساق له الذهبي حديثاً آخر من روايته عن سفيان عن حميد عن أنس . وقال :

« وهذا كذب ، وفيما وضع على حميد الطويل بإسناده . . » .

ثم ساق له حديث استغفار الملائكة يوم الجمعة لأصحاب العمائم البيض ! وقد مضى برقم (٣٩٥) مع حديثين آخرين قبله !

ومحمد بن محمد بن حفص لم أعرفه الآن .

والحديث ذكره المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٨) مشيراً لضعفه ، وقال :

« رواه الأصبهاني وغيره » .

٢٤٠٦ - (السِّرُّ أفضلُ من العلانيةِ ، والعلانيةُ أفضل لمن أراد الاقتداء) .

ضعيف جداً ، رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٩٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي

في « العلل » (٢ / ٣٣٨ / ١٣٧٧) ، والديلمي (٢ / ١١٩ / ١) عن طريق ابن جرير الطبري ، عن بقية عن عبد الملك بن مهران عن عثمان بن زائدة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« عثمان بن زائدة حديثه غير محفوظ ، وعبد الملك بن مهران متروك » .

قلت : وبقية مدلس ، وقد عنعنه .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي في « مسند الفردوس » فقط عن ابن عمر ، وأعلّه المناوي ببعض هذه العلل ، وبأن فيه محمد ابن الحسين السلمي الصوفي كان يضع للصوفية الأحاديث » .

قلت : لكنه ليس في طريق العقيلي هذه ، فبرئت عهدته من هذا الحديث .

٢٤٠٧ - (السَّعادة كلُّ السعادةِ طولُ العمرِ في طاعة الله عز وجل) .

ضعيف . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٣١٢) عن عبدالرحمن ابن قريش : ثنا إدريس بن موسى الهروي قال : ثنا موسى بن ناصح قال : نا ليث ابن سعد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إدريس بن موسى الهروي لم أجد له ترجمة .

وعبد الرحمن بن قريش ترجمه الخطيب (١٠ / ٢٨٢) ، وقال :

« في حديثه غرائب أفراد ، ولم أسمع فيه إلا خيراً » .

لكن قال الذهبي في « الميزان » :

« اتهمه السليماني بوضع الحديث » .

وأما موسى بن ناصح ، فذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٥٩) ، وروى عنه جمع من الثقات ، فانظر « التيسير » و « تاريخ بغداد » .

وللحديث طريق أخرى من رواية ابن الهاد عن المطلب عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه الخطيب (١٦/٦ ـ ١٧) . وعزاه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٣١٥) لإبراهيم الحربي في « كتاب ذكر الموت » من هذا الوجه ، وقال :

« ووالد المطلب بن عبد الله بن حنطب (الأصل : حوطب) مختلف في صحبته » .

قلت : والمطلب نفسه صدوق ، لكنه كثير التدليس كما في « التقريب » .

٢٤٠٨ ـ (عثمان بن عفان وليّي في الدُّنيا والآخرة) .

موضوع . رواه عبد الله بن أحمد في « فضائل الصحابة » (رقم ٨٢١ و ٨٦٨) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٤ / ٤٤ / ٢٠٥١) ، وعنه ابن حبان في « المتروكين » (١ / ٣٨٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣٤) ، وابن عساكر (٨ / ٢٦١ / ١ ـ ٢ و ١١ / ٩٩ / ١) عن طلحة بن زيد عن عبيدة بن حسان عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٣ / ٩٧) ، إلا أنه قال : « عن عطاء الكيخاراني » بدل : « عن محمد بن المنكدر » ، وقال :

« صحيح الإسناد » . وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : بل ضعيف ، فيه طلحة بن زيد ـ وهو واهٍ ـ عن عبيدة بن حسان ؛ شُوَيْخ مقل » .

قلت : وهذا القول في عبيدة فيه تساهلٌ كبيرٌ ، وهاك ما ذكره في ترجمته من « الميزان » :

« قال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات ، وقال الدارقطني : ضعيف » .

وقال ابن الجوزي :

« موضوع ، طلحة لا يحتجُّ به ، وعبيدة يروي الموضوعات عن الثقات » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٧) بقوله :

« قلت : الحديث أخرجه أبو نعيم في « فضائل الصحابة » ، والحاكم في « المستدرك » ، وقال : صحيح . وتعقبه الذهبي . . . » .

ثم ذكر ما نقلته عنه آنفاً .

وهذا التعقُّب من السيوطي لا طائل تحته ، لما عرفت من حال عبيدة .

وأيضاً فإن طلحة بن زيد قد قال فيه ابن المديني :

« يضع الحديث » .

فكان الصواب أن لا يورد السيوطي هذا الحديث في « الجامع الصغير » وفاءً بشرطه الذي ذكره في « المقدمة » .

٢٤٠٩ - (إنَّ مِنَ النَّاس مفاتيحَ لذكر الله ، إذا رُؤُوا ذُكِرَ الله) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (رقم ١٠٤٧٦) : حدثنا **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** : نا عمي **القاسم** : نا زيد بن الحباب : نا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . آفته من قبل القاسم هذا ، وهو ابن محمد ابن أبي شيبة العبسي أخو الحافظين أبي بكر وعثمان ، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم ، ثم تركا حديثه . وقال الخليلي :

« ضعفوه ، وتركوا حديثه » .

وابن أخيه محمد بن عثمان ؛ فيه كلام .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٧٨) :

« رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن القاسم ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

كذا قال ، وأقرّه المناوي في « فيض القدير » ، ولم يتنبّه لأمرين :

الأول : أن عمرو بن القاسم شخص لا وُجودَ له ، وإنما تحرف على الهيثمي قوله في الإسناد : « عمي : القاسم » إلى « عمرو بن القاسم » !

والآخر : أن محمد بن أبي شيبة ليس من رجال الصحيح !

واعلم أن الحديث قد صح بلفظ :

« إن من الناس مفاتيح للخير ، مغاليق للشر . . » الحديث . وهو مخرج في « ظلال الجنة » (١ / ١٢٧ - ١٢٩) . وثبت الشطر الثاني منه بلفظ :

« أولياء الله الذين إذا رُؤوا ذكر الله » .

وقد مضى برقم (١٦٤٦ و ١٧٣٣) .

٢٤١٠ ـ (إذا طلبَ أحدُكم مِنْ أخيه حاجةً ، فلا يبدأه بالمدحة فيقطع ظهره) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٥٧ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ٦٥ ـ ٦٦) معلقاً عن ابن لال عن محمد بن عيسى بن حيان المدائني : ثنا الحسن بن قتيبة : حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن ابن يزيد عن ابن مسعود مرفوعاً .

سكت عليه الحافظ ، ومحمد بن عيسى والحسن بن قتيبة متروكان .

٢٤١١ ـ (إذا لقيت الحاجّ ، فسلِّم عليه وصافِحهُ ، ومُره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته ، فإنَّه مغفور له) .

موضوع . رواه أحمد (٢ / ٦٩ و ١٢٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٦٥) ، وأبو الشيخ في « التاريخ » (ص ١٧٧) عن محمد بن الحارث عن ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته ابن البيلماني ، واسمه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني ؛ وهو متهم بوضع نسخة كما تقدم تحت الحديث (٥٤) .

ومحمد بن الحارث ضعيف .

٢٤١٢ ـ (أَمرني جبريلُ أن لا أنامَ إلاَّ على قِراءَة ﴿حم السجدة﴾ ، و ﴿وتبارك الذي بيده الملك﴾) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢١٥) عن عمر بن صالح : حدثنا مقاتلُ بن

حيَّان عن مكحول عن علي بن أبي طالب وأنس بن مالك قالا : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مكحول لم يدرك علياً ، ثم إنه مدلس ، وقد عنعنه .

وعمر بن صالح لم أعرفه ، ويحتمل أنه محرف (صبح) ، فقد ذكر المزِّي (عمر ابن صبح) في الرواة عن مقاتل بن حيان ، وكان يضع الحديث .

٢٤١٣ - (رحم الله أخي يحيى حين دعاه الصِّبيان إلى اللَّعب وهو صغير ، فقال : أَللَّعِبِ خُلِقنا ؟! فكيف بمن أدرك الحنث من مقاله) .

موضوع . ابن عساكر (١١ / ٤٤ / ٢) عن إسحاق بن بشر : أنا ابن سمعان عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته ابن سمعان ، واسمه عبد الله بن زياد بن سليمان ابن سمعان المخزومي ؛ قال الحافظ :

« متروك ، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره » .

أو إسحاق بن بشر ، قال الذهبي :

« تركوه ، وكذَّبه علي بن المديني ، وقال الدارقطني : كذاب متروك » .

٢٤١٤ - (رحم الله امرأً (وفي رواية : رجلاً) أصلحَ مِنْ لسانه) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣٣٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥١) ، وابن بشران في « فوائد منتخبة من أحاديث أبي علي الصفار » (ق

٦٢ / ٢) ، وعنه الخطيب في « الجامع » (٢ / ٢٤ / ١٠٦٦) ، عن **عيسى بن إبراهيم الهاشمي عن الحكم بن عبد الله الأيلي** عن الزهري عن سالم عن أبيه :

أنَّ عمر رضي الله عنه مرَّ بقوم قد رموا رشقاً ، فقال : بئس ما رميتم ، قال : إنَّا قوم متعلِّمين ، قال : ذنبكم في لحنكم أشد من ذنبكم في رميكم ! سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال الذهبي في « الميزان » ، وتبعه الحافظ في « اللسان » :

« هذا ليس بصحيح ، والحكم أيضاً هالك » .

يشير إلى أن عيسى بن إبراهيم هالك أيضاً ، وقد نقل عن البخاري والنسائي أنهما قالا فيه :

« منكر الحديث » . وعن أبي حاتم :

« متروك الحديث » . وقال في الحكم :

« كان يفتعل الحديث » .

وقد خالفه **نوح بن عباد عن الحكم بن عبدالله الأيلي** به موقوفاً على عمر .

رواه الخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٥ / ١) ، ونوح هذا ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٨٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال أبو زرعة في « تاريخه » (٧٢ / ١) :

« وسمعت أحمد بن حنبل يقول : الحكم بن عبد الله الأيلي أحاديثه موضوعة . قال أبو زرعة : والحكم هذا هو الذي يحدث عنه يحيى بن حمزة تلك الأحاديث المنكرات ، وهو رجل متروك الحديث » .

وللحديث طريق أخرى عند القضاعي في « مسند الشهاب » (٥٨٠) ، وأبي بكر الأنباري في « الوقف والابتداء » (ق ٦ / ١) عن **يحيى بن هاشم الغساني** قال : نا إسماعيل بن أبي خالد عن مصعب بن سعد قال :

« مرَّ عمر بن الخطاب . . . » الحديث .

لكن يحيى هذا كذاب ، وقال ابن عدي :

« كان يضع الحديث ويسرقه » .

وله شاهد من رواية عمار بن الحسن : حدثنا إبراهيم بن هدبة عن أنس مرفوعاً به .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ١٨٩ / ١ و ١٩ / ٧٩ / ١) .

وابن هدبة كذاب أيضاً .

٢٤١٥ - (إذا تأهَّل الرَّجل في بلد فليصلِّ به صلاةَ المُقيم) .

ضعيف . رواه أحمد (٦٢/١) ، والحميدي في « المسند » (٧ / ٢ - مخطوط ، ٣٦ مطبوع) : ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال : حدثنا عكرمة بن إبراهيم الباهلي : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن عثمان بن عفان أنه صلى بأهل منى أربعاً ، فأنكر النَّاسُ عليه ذلك ، فقال : إنِّي تأهَّلتُ بأهلي لمَّا قدِمْتُ ، وإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ومن هذا الوجه رواه عبد الغني المقدسي في « سننه » (٦٢ / ١) ، والديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ١٥٦) .

قلت : هذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن أبي ذُباب ، واسمه عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب الدوسي المدني ، أورده في « التعجيل » كما جاء في هذا الإسناد « عبد الرحمن بن أبي ذباب » من رواية ابنه عبد الله عنه . وقال :

« وكذا ذكره البخاري في « تاريخه » ، وكذا ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

ولم يزد على ذلك شيئاً ! ولم أره في « التاريخ الكبير » للبخاري ، ولا في « الجرح والتعديل » ، ولكنه في ترجمة ابنه عبد الله ، أعلَّه بالانقطاع بين أبيه وعثمان ، فقال (٢ / ٢ / ٩٤) :

« وروى عن أبيه عن عثمان ﵁ مرسل » .

وعكرمة بن إبراهيم الباهلي ، قال الحسيني :

« ليس بالمشهور » .

وقال أبو زرعة ابن الحافظ العراقي :

« لا أعرف حاله » .

وتعقبه الحافظ في « التعجيل » بقوله :

« بل هو مشهور ، وحاله معروفة » .

ثم أطال في ترجمته بما خلاصته أنَّه معروفٌ بالضعف عند الأئمة ، وأنَّه كان على قضاء الموصل ، وأنه عكرمة بن إبراهيم الأزدي ، وأنهم اتفقوا على أنه أزدي ، فينظر فيمن نسبه باهلياً .

وناقشه في هذا الأخير العلامة أحمد شاكر ، ولم يرتض أنه الأزدي ، واختار أنه غيره بدليل أنَّه باهليٌّ ، وهو الأقرب عندي ، وسواء كان هذا أو ذاك ، فهو إما مجهول ، أو معروف بالضعف . والله أعلم .

٢٤١٦ - (أشراف أمتي حَمَلةُ القرآن ، وأصحابُ اللَّيلِ) .

موضوع . رواه الطبراني (رقم ١٢٦١٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (١ / ٣١٩ - ٣٢٠) ، وابن عدي (٣ / ٣٥٨ و ٧ / ٥٧ - ٥٨) ، والسهمي في « تاريخ

جرجان » (١٧٧ و ٤٥٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ /٢٧٠٣/٥٥٦) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٢٤ و ٨ / ٨٠) ، وابن عساكر (٢ /٣٧٢ /٢/ و ١٤/٢/٣٧١) عن سعد بن سعيد الجرجاني عن نهشل أبي عبدالله الراسبي عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٢/١٧٤) ، وقال :

« سعد بن سعيد كان رجلاً صالحاً ، حدث عن الثوري وغيره بما لا يُتابع عليه ، ولم يكن ذلك تعمداً منه ، بل لغفلةٍ كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون » .

وفي « الميزان » :

« قال البخاري : لا يصح حديثه - يعني هذا - وشيخه نهشل هالك » .

وسيأتي لسعد هذا حديث آخر موضوع بلفظ :

« قال الله : أيها الشابُّ . . . » رقم (٦٥٨٨) .

قلت : وتعصيب الجناية في هذا الحديث بنهشل أولى ؛ فإنَّه كان كذاباً كما قال أبو داود الطيالسي وابن راهويه ، وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يحل كتبُ حديثه إلا على التعجب » .

وقال الحاكم :

« روى عن الضحاك المعضلات » .

وقال أبو سعيد النقاش :

« روى عن الضحاك الموضوعات » .

قلت : وهذا الحديث من روايته عن الضحاك كما ترى . ومع ذلك فقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني والبيهقي في « الشعب » ؛ على خلاف شرطه الذي ذكره في « المقدمة » :

« وقد صنته عما تفرد به كذاب أو وضّاع » !

وخفي على شارحه المناوي أن فيه نهشلاً هذا ، فأعلَّ الحديث تبعاً للهيثمي بالجرجاني فقط !

وقد روي الحديث بهذا السند نحوه مطولاً بلفظ آخر وأكمل ، وهو :

٢٤١٧ - (ثلاثةٌ لا يكترثون للحساب ، ولا يفزعهم الصيحة ، ولا يحزنهم الفزع الأكبر .

١ - حاملُ القرآن المؤدِّيه إلى الله بما فيه ، يقدم على ربِّه سيداً شريفاً حتى يوافق المرسلين .

٢ - ومؤذن أذن سبع سنين ، لا يأخذ على أذانه طمعاً .

٣ - وعبد مملوك أدى حق الله ، وحق مواليه من نفسه) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١٥٤ - ١٥٥ - خط ، ٢ / ١١٨ - ط) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٥٥٥ / ٢٧٠٢) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٤٩٤ / ١٠٠٠ - عالم الكتب) بإسناد الحديث الذي قبله ، وقال العقيلي عقب هذا في ترجمة (سعد بن سعيد الجرجاني) :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قلت : وإعلاله بشيخه (نهشل) أولى ، لأنه كان كذاباً كما ذكرت في الحديث الذي قبله .

ثم قال العقيلي :

« فأما « من أذن سبع سنين » ، فقد روي بغير هذا الإسناد ، فيه لين أيضاً .

والعبد المملوك ، ففيه رواية صالحة الإسناد » .

قلت : يشير بهذا إلى حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« نِعِمّا لأحدهم أن يطيع الله ويؤدي حق سيده . يعني المملوك » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وصححه الترمذي ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (٣ / ٥٩) .

وأما جملة المؤذن ، فهو يشير إلى حديث الترمذي وغيره بلفظ :

« من أذن سبع سنين محتسباً كتب الله له براءة من النار » .

وضعفه الترمذي بقوله :

« غـريب » .

وقد مضى تخريجه برقم (٨٥٠) .

(تنبيـه) : قول العقيلي هذا الذي فيه الإشارة إلى الحديثين ، مما سقط من النسخة المطبوعة ، وأصلها مخطوطة الظاهرية كما ذكر ذلك محققها القلعجي ، فلا أدري كيف ذلك ؟

٢٤١٨ - (إذا تاب العبدُ من ذنوبه أنسى الله الحَفَظَةَ ذنوبَهُ ، وأنسى ذلك جوارحه ومقامه من الأرض حتّى يلقى الله يومَ القيامةِ ، وليس عليه شاهدٌ من الله بذنبٍ) .

ضعيف . رواه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعـاني » (ق ٣٤٣ / ٢) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٣٢٨ / ٧٥١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٤ / ٦٤٧) عن أبي بكر محمد بن خشنام البلخي : ثنا أبو صالح العباس بن زياد : ثنا سعدان ـ هو الحلبي ـ عن سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

وعن بكر هذا رواه ابن عساكر في المجلس الثاني والثلاثين في « التوبة » من « الأمالي » (ق ٤ / ١ ـ ٢) ، وسمى سعدان يعلى بن نصر . والله أعلم .

ورواه في « التاريخ » (٤ / ٣٢٥ / ٢) من طريق أخرى عن محمد بن خشنام هذا ، وقال :

سعدان بن سعيد بن أبي العوجاء الحلبي .

وهذا إسناد ضعيف مظلم ، فإن من دُون سعيد ـ وهو ابن أبي عروبة ـ لم أعرف أحداً منهم ، ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٧٥/٤) لضعفه ، وقال :

« رواه الأصبهاني » . يعني في كتابه « الترغيب والترهيب » .

وعزاه السيوطي في « الجامع » لابن عساكر . وقيَّده المناوي بقوله : « في تاريخه » ؛ قال : « والحكيم في نوادره » .

ثم رأيت في « الميزان » :

« سعدان بن يحيى الحلبي ؛ قال الدارقطني : ليس بذاك » .

فلعله هذا ، اختلف الرواة في تسمية أبيه .

٢٤١٩ ـ (إذا تأنَّيت (وفي رواية : بيَّنت) أصبت ، أو كدت تصيب ، وإذا استعجلتَ ، أخطأت ، أو كدت تخطىء) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠ / ١٠٤) عن سعيد بن

سماك بن حرب عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . قال أبو حاتم :

« سعيد بن سماك متروك الحديث » .

٢٤٢٠ ـ (إذا تثاءبَ أحدكم ، فليضع يدَه على فيه ، ولا يعوي ؛ فإنَّ الشيطان يضحكُ منه) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن ماجه (٩٦٨) عن عبدالله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عبد الله بن سعيد هذا ، فإنَّه متهم بالكذب ، وقد رواه جمعٌ عن أبيه سعيد المقبري وغيره عن أبي هريرة دون قوله : « ولا يعوي» . فهو مما تفرَّد به عبد الله المقبري ، فهو موضوع ، فروى ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« إن الله عز وجل يحبُّ العُطاس ، ويكره الثاؤُب ، فمن عطسَ فحمِد الله فحَقٌّ على من سمعه أن يقول : يرحمك الله ، وإذا تثاءب أحدكم ، فليردَّه ما استطاعَ ، ولا يقل : آه ، آه ، فإنَّ أحدكم إذا فتح فاهُ ، فإن الشَّيطان يضحكُ منه أو به » .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٢٨) بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، والبخاري (٤ / ١٦٥) دون قوله : « ولا يقل : آه ، آه » ، وكذلك أخرجه في « بدء الخلق » (٢ / ٣٣٣) باختصار .

وأخرجه مسلم (٨ / ٢٢٦) ، وابن حبان (٤ / ٤٤ / ٢٣٥٤) ، وأحمد (٣ / ٣٧ و ٩٣ و ٩٦) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحو حديث

الترجمة ، إلا أنه قال : « فإنَّ الشيطان يدخُل مع التثاؤب » ، واللفظ لأحمد . وزاد هو ومسلم والترمذي (٣٧٠) ، وابن حبان (٢٣٥٣) ، وصححه الترمذي في « الصلاة » .

٢٤٢١ ـ (اذا تخفـفت أمـتي بالخفـاف ذات المناقب ؛ الرجـال والنساء ، وخصفوا نعالهم ؛ تخلى الله عنهم) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٢٢ / ٢) عن **عثمان بن عبدالله الشامي** : نا سلمة بن سنان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عثمان هذا ، قال ابن عدي :

« دار البلاد ، يروي الموضوعات عن الثقات » .

وقال الحاكم :

« حدث عن مالك والليث و . . . وغيرهم بأحاديث موضوعة ، والحمل فيها عليه » .

وشيخه سلمة بن سنان لم أعرفه .

٢٤٢٢ ـ (الوحدة خيرٌ من الجليس السُّوء ، والجليسُ الصَّالح خيرٌ من الوحدة . وإملاءُ الخير خيرٌ من السُّكوت ، والسُّكوت خير مِنْ إملاء الشَّرِّ) .

ضعيف . رواه الدولابي (٢ / ١٠٧) ، والقضاعي (رقم ١٢٦٦) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٤٦٧ / ٤٧٥) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٩

/ ٢١ / ١) عن الهيثم بن جميل قال : نا شريك عن أبي المحجّل عن معْفس بن عمران بن حطان عن ابن الشنية قال :

رأيت أبا ذر وحدَه قاعداً في المسجد محتبياً بكساء صوفٍ ، فقال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يكفي أنَّ فيه شريكاً ، وهو ابن عبد الله القاضي ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » :

« صدوق ، يخطىء كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء » .

فلا أدري ما وجه قوله ـ أعني ابن حجر في « الفتح » (١١ / ٣٣١) ـ :

« سنده حسن ، لكن المحفوظ أنَّه موقوف على أبي ذر » .

فأنَّى له الحسن ، وفيه من يخطىء كثيراً ؟! كيف وشيخه أبو المحجل ، لم أجد له ترجمة ، وذكر الدولابي عن ابن معين أن اسمه الرديني !

ومعفس بن عمران بن حطان أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٣٣) من رواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٥٢٥) .

وابن الشنية ، لم أعرفه . وقد ذكر ابن أبي حاتم في شيوخ (معفس) عبد الله ابن شيبة ، فرجعت إلى قسم العبادلة من كتابه باب الثاء والسين والشين ، فلم أر فيهم من يُسمى عبد الله ابن الثنية ، أو ابن الشنية ، أو ابن شيبة سوى واحد يدعى عبد الله بن شيبة وهو أدنى من هذه الطبقة ، روى عنه أبو زرعة ، والمترجم تابعي .

والحديث أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٣ / ٣٤٣) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٧٢ / ١) من هذا الوجه ، لكن وقع في إسناده تغيير ،

فقال : « عن أبي المحجل عن صدقة بن أبي عمران بن حطان (وفي البيهقي : صدقة بن أبي عمران عن عمران بن حطان) قال : أتيت أبا ذر : . . الحديث .

وسكت عليه الحاكم ، وقال الذهبي :

« لم يصح ، ولا صححه الحاكم » .

والموقوف الذي أشار إليه الحافظ أخرجه البيهقي قبيل هذا من طريق أبي عامر صالح بن رستم عن عبيد بن هلال عن الأحنف قال :

جلست إلى أبي ذر وهو يسبّح ، فأقبل علي فقال : فذكره موقوفاً نحوه .

وصالح بن رستم هذا قال في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

ورواه الخرائطي (٤٧٦) عن عباد بن عباد المهلبي : ثنا يونس بن عبيد أن رجلاً أتى أبا ذر .

ويونس بن عبيد ثقة إن كان هو ابن عبيد ، فإنهم لم يذكروه في ترجمة المهلبي ، وإنما ذكروا فيها يونس بن خباب ، وهو صدوق يخطىء ، ويروي عن التابعين ، فإن كان هو فالرواية معضلة ، وإن كان الأول فهي مرسلة . والله أعلم .

٢٤٢٣ـ (ما وُلد في أهل بيت غلامٌ ، إلا أصبح فيهم عزٌّ لم يكن) .

منكر . رواه أبو الشيخ في « التاريخ » (٢٤٨) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (ق ٣٥ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٥) عن هاشم بن صبيح عن أبي أنس المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، من دون ابن جريج مجهولان ، قال البيهقي بعد أن خرَّجه :

« لم أكتبه إلا من حديث هاشم ، وهو عند أهل العلم بالحديث منكر ، وأبو أنس لا أدري من هو ؟ » .

٢٤٢٤ - (الصمتُ حكمٌ ، وقليل فاعله) .

ضعيف . رواه القضاعي (رقم ٢٤٠) عن زكريا بن يحيى المنقري : ثنا الأصمعي قال : نا علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، زكريا بن يحيى المنقري ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٥٥) ، وكناه بأبي يعلى البصري ، وكان من جلساء الأصمعي . ووقع في « الميزان » : « المقري » ، وأظنه محرفاً ، وقال : « ضعفه ابن يونس» . ووقعت كنيته في « اللسان » (أبا يحيى) ، وأظنه محرفاً أيضاً ، وعلى الصواب ذكره المزِّي في الرواة عن الأصمعي .

وعلي بن مسعدة مختلف فيه ، وفي « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

وتابعه عثمان بن سعيد الكاتب عن أنس به مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٥ / ١٦٩) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٧٦ / ٢) ، وقال :

« غلط في هذا عثمان بن سعيد ، والصحيح رواية ثابت » .

يعني ما أخرجه هو وابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ٤٣) من طريقين

عن حماد بن سلمة : ثنا ثابت عن أنس : أن لقمان قال :

« إن الصمت من الحكم ، وقليل فاعله » .

وقال البيهقي :

« هذا هو الصحيح عن أنس ؛ أن لقمان قال : . . . » . وأقره العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٠٨ ـ ١٠٩) .

وكذلك أخرجه وكيع في « الزهد » (٧٩) : حدثنا عمر بن سعد قال : سمعت أنس بن مالك يقول : فذكره موقوفاً عليه .

وعمر بن سعد هذا لم أعرفه .

(تنبيه) : لقد وهم صاحب « منهاج الصالحين » في هذا الحديث وهماً فاحشاً ، فعزاه لابن حبان مطلقاً ، فأوهم أنَّه رواه في « صحيحه » مرفوعاً ، وإنما هو عنده في « الروضة » من قول لقمان كما علمت ، وكم له من مثل هذا الوهم ؟ !

٢٤٢٥ ـ (إنَّ الله ليعمِّر للقوم الدِّيارُ ، ويكثر لهم الأموالَ ، وما نظر إليهم منذ خلقهم بُغضاً لهم ، قيل : وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال : بصلتهم أرحامهم) .

ضعيف . رواه أبو محمد المخلدي في « الفوائد » (ق ٣٠٣ / ٢) عن عمران بن وهب (كذا) الرملي : ثنا سليمان بن حيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه الطبراني (رقم ١٢٥٥٦) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٣١) ، وكذا الضياء في « المختارة » (٢٨٤ / ٢) عن جماعة من شيوخه قالوا : عن عمران ابن هارون الرملي به .

ومن هذا الوجه رواه أيضاً تمام في « الفوائد » (٢٧٧ / ٢) ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ١٤٧ ـ ١٤٨) ، والحاكم (٤ / ١٦١) ، وقال :

« عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم ، [فإن] كان حفظ الحديث ، فإنه غريب صحيح» . وكذا قال الذهبي في « تلخيصه » .

وقال في ترجمة عمران بن هارون الرملي من « الميزان » :

« صدَّقهُ أبو زرعة ، وليَّنه ابن يونس » .

قلت : ولا منافاة بين الأمرين ، فهو صدوق في نفسه ، ليِّن في حفظه ، وذلك معنى قول ابن حبان في « ثقاته » :

« يخطىء ويخالف » .

فمثله لا يحتج به عند التفرد .

وقد قال أبو نعيم :

« إنه تفرد به » .

٢٤٢٦ ـ (ألا أدلُّكم على أشرافِ أهلِ الجنةِ ؟ هم علماءُ أمتي ؛ الكواكبُ زينةُ السماء ، والعلماءُ زينةُ أمتي) .

منكر . أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٧٢ / ٢١٥) من طريق يحيى بن سلام عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، المثنى بن الصباح ، قال الحافظ :

« ضعيف اختلط بأَخَرَة ، وكان عابداً » .

ويحيى بن سلام ، وهو البصري ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« حدث بإفريقية عن ابن أبي عروبة ومالك ، ضعفه الدارقطني » .

وقد وثقه بعضهم ، فانظر « اللسان » .

٢٤٢٧ - (النـاسُ رجلان : عالم ومتعلِّم ، ولا خير فيما سواهما) .

موضوع . رواه الطبراني (١٠٤٦١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٧٦) عن سليمان بن داود الشاذكوني : نا الربيع بن بدر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله يرفعه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته الشاذكوني ، وهو كذاب .

والربيع بن بدر متروك .

وأخرجه في « الأوسط » (٨ / ٢٨٣ / ٧٥٧١ - ط) من طريق نهشل عن الضحاك عن أبي الأحوص عن ابن مسعود .

قلت : ونهشل بن سعيد كذاب أيضاً . انظر « مجمع الزوائد » (١ / ١٢٢) .

٢٤٢٨ - (من قرضَ بيتَ شِعرٍ بعد العشاء الآخرة ؛ لم تُقبل له صلاةُ تلكَ اللَّيلة) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ١٢٥) ، والبزار (٢٠٩٤ - كشف) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٢٤) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٦١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٨٢ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (٧ / ٣٣٥ / ٧١٣٣) من طريق قَزَعَة بن سُويد الباهلي عن عاصم بن مخلد عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال العقيلي :

« لا يتابع عاصم بن مخلد عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قلت : وهو مجهول وإن وثقه ابن حبان ، انظر « التيسير » .

لكنه قد توبع ، فقال البيهقي :

« وكذلك رواه **عبد القدوس بن حبيب** عن أبي الأشعث » .

قلت : وصله البغوي في « الجعديات » (٢ / ١١٨٨ / ٣٥٨٥) ، لكن هذا إسناد واهٍ ، قزعة هذا ضعيف كما في « التقريب » .

وعبد القدوس بن حبيب متروك ، فلا تفيد متابعته .

قلت : وقد روي مرفوعاً من طريق آخر عن الصنعاني عن ابن عمرو . ففي « علل بن أبي حاتم » (٢ / ٢٦٣) :

« سألت أبي ، وذكر حديثاً رواه موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن الوليد بن سليمان عن أبي الأشعث الصنعاني عن عبد الله بن عمرو يرفعه قال : من قرض . . . (الحديث) . قال أبي : هذا خطأ . الناسُ يروونَ هذا الحديث لا يرفعونه ، يقولون : عن عبد الله بن عمرو فقط . قلت : الغلط ممن هو ؟ قال : من موسى ، لا أدري من أين جاء بهذا مرفوعاً » !!

قلت : موسى بن أيوب هذا هو الأنطاكي ، روى عنه أبو زرعة وغيره ، وهو ثقة ، وكذلك مَنْ فوقه ، فيحتمل أن تكون العلّة في عنعنة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس تدليس التسوية .

قلت : وبالجملة فالحديث بهذه الطرق عن (أبي الأشعث) مما لا يساعد على الحكم على الحديث بالوضع كما فعل ابن الجوزي في « موضوعاته » (١ / ٢٦١) متشبثاً بجهالة (عاصم) ، والضعف الذي في (قزعة) ، ولذلك تعقبه الحافظ في « القول المسدد » (٢ ـ حديث) ، فقال :

« ليس في شيء من هذا ما يقضي على الحديث بالوضع ، إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح ؛ لأن قرض الشعر مباح ، فكيف يعاقب فاعله بأن لا تقبل له صلاة ؟! فلو علل بهذا لكان أليق به من تعليله بـ (عاصم) و (قزعة) » . ثم أفاض في الكلام عليهما ، وفي بعضه نظر ، يضيق المجال لبيانه ، وفيما ذكرنا خير وكفاية .

٢٤٢٩ ـ (إنَّ الله قال : أنا خلقتُ الخير والشرَّ ، فطوبى لمن قدَّرتُ على يدِه الخيرَ ، وويلٌ لمن قدَّرت على يده الشرَّ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١٢ / ١٧٣ / ١٢٧٩٧) عن **أحمد بن سلم العميري** : نا **مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك النكري** عن أبيه عن جده **عمرو ابن مالك** عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

أولاً : عمرو بن مالك ، قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

ثانياً : يحيى بن عمرو بن مالك . قال الحافظ :

« ضعيف ، ويقال : إن حماد بن زيد كذبه » .

وجزم بهذا الذهبي في « الضعفاء » ، فقال :

« كان حماد بن زيد يكذبه » .

ثالثاً : مالك بن يحيى بن عمرو ، ضعيف جداً ، قال البخاري :

« فيه نظر » .

وقال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً ، لا يجـوز الاحتجاج به إذا انفرد عن الثقات بما لا أصل له » .

قلت : وألان القول فيه الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٨ / ١٩٢) ، بعد أن ذكر عزاه للطبراني :

« وهو ضعيف » .

رابعاً : أحمد بن سلم العميري ؛ لم أجد له ترجمة . ويحتمل أنه (أحمد بن سالم السقا الحلبي ، فإنه من هذه الطبقة . انظر « ثقات ابن حبـان » (٨ / ٤٢) ، و « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٥٤) .

٢٤٣٠ - (الغناءُ ينبتُ النِّفاقَ في القلب) .

ضعيف . رواه أبو داود (رقم ٤٩٢٧) ، وابن أبي الدنيا في « ذم الملاهي » (٥ / ١) عن سلام بن مسكين عن شيخ شهد أبا وائل في وليمة ، فجعلوا يلعبُون ، يتلعبون ، يُغنون ، فحل أبو وائل حَبْوَته ، وقال : سمعتُ عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت . وهذا سند ضعيف رجاله كلهم ثقات ؛ غير شيخ (سلام) الذي لم يُسمَّ ، فهو مجهول .

وقد رواه ابن أبي الدنيا (٤ / ٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٨٣ / ١ - ٢) بإسناد صحيح عن إبراهيم عن عبدالله موقوفاً عليه . وهذا أصح . وقال البيهقي :

« وقد روي هذا مسنداً بإسناد غير قوي » .

ثم ساقه البيهقي من طريق عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد : ثنا إبراهيم ابن طهمان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الله هذا قال أبو حاتم وغيره :

« أحاديثه منكرة » . وقال ابن الجنيد :

« لا يساوي فلساً » .

ثم رأيت ابن القيم قال في « إغاثة اللهفان » (١ / ٢٤٨) :

« هو صحيح عن ابن مسعود من قوله ، وقد روي عنه مرفوعاً » .

قلت : وقد تكلمت على الحديث في عدة مواضع من كتابي « تحريم آلات الطرب » ـ وهو تحت الطبع ـ مؤكداً ضعفه مرفوعاً ، وصححته موقوفاً ، مع التخريج ، فأغنى عن الإطالة هنا بأكثر مما ذكرنا .

٢٤٣١ ـ (من انتسب إلى تسعة آباء كُفَّار يريدُ بهم عزّاً وكرامةً ، فهو عاشرهم في النار) .

ضعيف . رواه أحمد (٤ / ١٣٤) و أبو يعلى (١٤٣٩) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٢٥ و ٢ / ٣٦٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٨٨ / ١) ، وابن عساكر (٨/ ٦٥ / ١) عن أبي بكر بن عياش عن حميد الكندي عن عُبادة ابن نسي عن أبي ريحانة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير حميد الكندي ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٣٢) :

« شامي روى عن عُبادة بن نسي . روى عنه أبو بكر بن عياش » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وفي طبقته حميد بن مهران الخياط الكندي ، وهو ثقة بصري .

٢٤٣٢ ـ (إنَّ الفتنة تجيء فتنسِف العباد نسفاً ، فينجو العالِمُ منها بعلمه) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٤١) ، و القضاعي (رقم١٠٥٦) ، وابن عساكر (٢ / ١٨٦ / ٢) ، وابن النجار (١٠ / ١٦٧ / ١) عن **عطية بن بقية ابن الوليد** قال : نا أبي : حدثني إبراهيم بن أدهم قال : نا أبو إسحاق الهمداني عن عُمارة بن غزية الأنصاري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث أبي إسحاق الهمداني وإبراهيم بن أدهم ، لم نكتبه إلا من حديث عطية عن أبيه بقية » .

قلت : وعطية هذا غير مشهور بالثقة أورده ابن حبان فقط في « الثقات » ، وقال :

« يخطىء ويغرب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة » .

٢٤٣٣ ـ (إن الصُّداع والمليلة لا تزالُ بالمؤمن ـ وإنَّ ذنبه مثل أُحد ـ فما تدعهُ وعليه من ذلك مثقالُ حبَّةٍ من خردل) .

ضعيف . رواه أحمد (٥ / ١٩٨) ، وابن أبي الدنيا في « الكفارات » (٦٩ / ٢ و ٨٥ / ٢) ، وابن عساكر (٣ / ٩١ / ١) عن **ابن لهيعة** : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن **معاذ بن سهل** بن أنس الجهني عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء

مرفوعاً . وقال ابن عساكر : (سـهل بن معاذ) على القلب . واستصوبه الحافظ في « التعجيل » ، ومعاذ هذا لا يعرف .

ثم رواه أحمد (٥ / ١٩٩) ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٩٩ / ٣١٤٣ - ط) عن ابن لهيعة : ثنا زبان عن سهل بن معاذ عن أبيه عن أبي الدرداء .

ثم رواه هو (١ / ٣٧٠ / ٦٣٥) ، وابن عساكر - والزيادة له - من طريق إبراهيم ابن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني : ثنا سعيد بن عبد العزيز [عن يزيد بن أبي حبيب] عن معاذ بن سهل بن أنس عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء .

قلت : وابن لهيعة وزبـان ضعيفان . وإبراهيم بن هشـام كذبـه أبو زرعة وأبو حاتم .

وخالفهم الليث بن سعد ، فقال : ثنا يزيد بن أبي حبيب وغيره قالا : قال رسول الله ﷺ : فذكره نحوه .

أخرجه ابن أبي الدنيا .

قلت : فرجع الحديث إلى أنه من مرسل يزيد بن أبي حبيب وغيره ، فإن رجاله كلهم ثقات .

ولا يقويه ما رواه أبو يعلى في « مسنده » (١١/٦١٥٠) ، وعنه ابن عدي (ق ٢٠٤ / ٢) : حدثنا سويد بن سعيد : نا ضمام عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به نحوه .

أقول : لا يقويه ؛ لأن سويد بن سعيد كان عُمِّر ، وعمي ، فربما لُقِّنَ ما ليس من حديثه ، وإن كان صادقاً في نفسه ، ولذلك ضعفه البخاري وغيره جداً .

فقال البخاري :

« فيه نظر ، عمي فتلقّن ماليس من حديثه » .

قلت : فأخشى أن يكون هذا الحديث مما تلقّنه . لا سيما وقد كذبه ابن معين . وقال أحمد :

« متروك الحديث » .

ومن ذلك تعلم تساهل الحافظ المنذري (٤ / ١٥٣) ، ثم الهيثمي (٢ / ٣٠١) في قولهما :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات » !!

٢٤٣٤ - (إنْ لقيتُم عاشراً ، فاقتلوه) .

ضعيف . رواه أحمد (٤ / ٢٣٤) ، والحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٣٢ / ١) ، والبخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٣٠٢) ، والروياني في « مسنده » (ق ٢٥١ / ١) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن حسان عن مُخَيِّس بن ظبيان [عن رجل من بني جذام] عن مالك بن عتاهية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف .

الجذامي لم يسم فهو مجهول ، ومثله في الجهالة الراوي عنه مخيس بن ظبيان ، وكذا عبد الرحمن بن حسان ، وقد سقط من « التاريخ » ، أو أن الرواية هكذا وقعت فيه ، وقد وقع في إسناد الحديث اضطراب بينه الحافظ في ترجمة (مالك بن العتاهية) من الإصابة ، فلعل منه هذا السقوط ، وعلى كل حال فمدار ذلك كله على ابن لهيعة ، وهو مشهور بالضعف .

٢٤٣٥ - (خمسٌ هنَّ قواصمُ الظَّهر : عقوقُ الوالدين ، والمرأةُ يأتِمنها زوجها تخونُه ، والإمامُ يُطيعُه النَّاس ويعصي الله عزَّ وجلَّ ، ورجلٌ وعدَ عن نفسه خيراً فأخلفَ ، واعتراضُ المرء في أنساب الناس) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٦٠ / ١) عن محمد بن جعفر الأنباري : ثنا محمد بن أحمد بن أبي العوام الرياحي : ثنا أبي : حدثنا الحارث بن النعمان : ثنا أبو زرعة الحجري عن سعيد بن أبي أيوب عن ابن عجلان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو زرعة الحجري اسمه وهب الله بن راشد المصري ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« غمزه سعيد بن أبي مريم وغيره ، قال أبو حاتم : محلّه الصدق . وفضَّل ابنُ وارةَ عليه عنبسة بن خالد » .

وفي « اللسان » أنه توفي سنة (٢١١) .

والحارث بن النعمان هو أبو النضر البزاز ، ويقال الأكفاني ؛ ترجمه الخطيب (٨ / ٢٠٧ - ٢٠٨) ، وذكر أنَّه روى عن جماعة منهم سَمِيُّهُ الحارث بن النعمان بن أخت سعيد بن جبير . وعنه جمع ، منهم أبو العوام أحمد بن يزيد الرياحي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال الذهبي :

« صدوق » .

وأحمد بن يزيد ؛ وثقه الخطيب (٥ / ٢٢٧) ، وترجم لابنه محمد ترجمة جيدة (١ / ٣٧٢) ، ونقل عن عبد الله بن أحمد والدارقطني أنه : صدوق .

ومحمد بن جعفر الأنباري أورده الخطيب (٢ / ١٣٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا توثيقاً .

(تنبيه) : ذهل المناوي عن الفرق بين الحارثين ، فتوهّم أنه المتقدم منهما طبقةً ، فأعلَّ الحديث به ، فقال :

« وفيه الحارث بن النعمان ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال أبو حاتم : غير قوي » .

قلت : وهذا إنما هو ابن أخت سعيد بن جبَير ، وهو تابعي صغير . فأنَّى لهذا أن يروي عن أبي زرعة الحجري الذي توفي سنة (٢١١) كما تقدم ؟!

ورواه **محمد بن يونس** : نا عبد الله بن يزيد المقرىء : نا سعيد بن أبي أيوب : أخبرني عمر بن عبد الله عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٦١ / ١ ـ ٢) .

ومحمد بن يونس ـ هو الكديمي ـ متهم بالكذب .

٢٤٣٦ ـ (إنَّ الله تعالى يقول يوم القيامة : أمرتكم ، فضيَّعتم ما عهدتُ إليكم فيه ، ورفعتم أنسابكم ، فاليوم أرفع نسبي ، وأضع أنسابكم ، أين المتَّقُون ؟ إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

ضعيف جداً . رواه الحاكم (٢ / ٤٦٣) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٨٩ / ١) ، والواحدي في « تفسيره » (٤ / ٨٢ / ٢) عن **محمد بن الحسن المخزومي** : حدثتني **أم سلمة بنت العلاء** بن عبد الرحمن عن أبيها عن جدها عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« حديث عالٍ غريب الإسناد والمتن » .

وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : المخزومي ابن زبالة ساقط » .

قلت : وأم سلمة هذه لم أجد من ذكرها .

ثم ساق له الحاكم شاهداً من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به نحوه موقوفاً ، وقال البيهقي :

« هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد ، موقوف » .

قلت : ومع وقفه فلا يصلح للشهادة ؛ لأن طلحة بن عمرو متروك شديد الضعف .

٢٤٣٧ - (إنَّ أوَّلَ ما يُرفَع مِنَ الناس الأمانةُ ، وآخرَ ما يبقى الصَّلاةُ ، ورُبَّ مصلٍّ لا خيرَ فيه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٠٦ / ٢) عن حكيم بن نافع : ثنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

« تفرَّد حكيم بن نافع بإسناده هذا ، وقد روي من وجه آخر عن ثابت عن أنس مرفوعاً » .

قلت : حكيم هذا ضعيف الحديث كما قال أبو حاتم .

وأخرجه ابن عساكر (١٧ / ٣٦١ / ١) عن أبي حازم عامر بن يحيى الغوثي : نا واصل بن عبدالله السلامي عمن حدَّثه به مرفوعاً ، وفيه زيادة .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، لم أعرف أحداً منهم .

٢٤٣٨ - (إذا تسارعتم إلى الخير ، فامشُوا حُفاةً ، فإنَّ المُحتفي يُضاعَفُ أجره على المنتَعِلِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٥ / ١٠٤ / ٤١٩٥) ، وعنه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١١ / ٣٧٨) من طريق **سليمان بن عيسى السِّجزي** : حدثنا سفيان الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته السِّجزي ، قال الذهبي :

« هالك ، قال الجوزجاني : كذاب مصرّح ، وقال أبو حاتم : كذاب . وقال ابن عدي : يضع الحديث » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢١٧) من طريق الخطيب ، وقال :

« موضوع ، سليمان كذاب يضع » .

وأقرّه السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٩٤) ، ومع ذلك سوَّد به « الجامع الصغير » .

٢٤٣٩ - (إذا تصدقت بصدقةٍ ، فأمْضِها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ١٧٣) عن رشدين : حدثني عمرو بن الحارث أن توبة بن نمر حدَّثه أنَّ أبا [عُفير] **عريف بن سريع** حدَّثه :

« أنَّ رجلاً سألَ ابنَ عمرو بن العاص ، فقال : يتيم كان في حجري ،

تصدَّقت عليه بجاريةٍ ، ثم ماتَ ، وأنا وارثُه ؟ فقال له عبد الله بن عمرو : سأُخبرك بما سمعتُ رسولَ الله ﷺ :

حمل عمرُ بن الخطّاب على فرسٍ في سبيل الله ، ثم وجد صاحبَه قد أوقفه يبيعه ، فأراد أن يشتريه ، فسأل رسول الله ﷺ فنهاه عنه ، وقال . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عريف بن سريع أبو عُفير ، لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير توبة بن نمر ، فهو علّة الحديث ، وليست هي (رشدين) كما ادَّعى الهيثمي (٤ / ١٦٦) ، فإنه قد تابعه ابن وهب : أخبرني عمرو به .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ١٥٦) .

٢٤٤٠ - (من كان يؤمن بالله واليوم الآخرِ ، فلا يلبَسْ خفَّيه حتَّى ينفُضهما) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٦١ / ٧٦٢٠) : حدثنا يحيى بن عبد الباقي الأذني قال : ثنا محمد بن عوف الحمصي قال : ثنا سعيد بن روح قال : ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أُمامة قال :

« دعا رسول الله ﷺ بخُفَّيه يلبَسهُما ، فلبِسَ أحدَهُما ، ثمَّ جاء غرابٌ ، فاحتمل الآخر ، فرمى به ، فخرجت منه حيَّة ، فقال رسول الله ﷺ : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، شرحبيل بن مسلم ، قال الحافظ :

« صدوق ، فيه لين » .

وسعيد بن روح ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعل الحافظ العراقي أشار إليه بقوله في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٥٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لا يعرف » .

لكنه لم يتفرَّد به ، فقد أورد الحديث الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٤٠) ، وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه هاشم بن عمرو ، ولم أعرفه ، إلا أن ابن حبان ذكر في « الثقات » : هاشم بن عمرو في طبقته ، والظَّاهر أنَّه هو ، إلا أنه لم يذكر روايته عن إسماعيل بن عياش ، وشيخ إسماعيل في هذا الحديث شامي ، فرواته ثقات ، وهو صحيح إن شاء الله» .

كذا قال : وقد عرفت ما في شيخ إسماعيل من اللين الذي يمنع من الحكم على الحديث بالحُسن . فضلاً عن الصحة .

ثم بدا لي أنه ليس في إسناد الطبراني (هاشم بن عمرو) ، وإنما هو عنده في حديث آخر قبيل هذا (٧٦١٩) ، فالظاهر أنه انتقل بصره إليه عند الكتابة !

٢٤٤١ - (ما أتقاهُ ما أتقاهُ ما أتقاهُ ! راعي غنمٍ على رأس جبلٍ ، يُقيمُ فيها الصَّلاةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٨ / ١٩٧ / ٧٧٠٧) عن عُفير ابن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أُمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل عُفير هذا ، فإنه ضعيف جداً كما تقدم تحت الحديث (٢٩٣) عن الهيثمي ، ونقل المناوي عنه في تخريجه لهذا الحديث أنَّه قال :

« وهو مجمع على ضعفه » . قال المناوي :

« ومنه يُعرف ما في رمز المصنف لحسنه » .

٢٤٤٢ ـ (إنَّ لكلِّ أمّةٍ سياحةً ، وإن سياحة أُمَّتي الجهاد في سبيل الله عز وجل ، وإنَّ لكلِّ أمةٍ رهبانيةً ، ورهبانية أمتي الرِّباط في نُحورِ العدوِّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني برقم (٧٧٠٨) بإسناد الذي قبله .

لكن جملة « إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله » قد جاءت من حديث أبي أمامة رضي الله عنه ، وهي مخرجة في « المشكاة » (٧٢٤) ، و « صحيح أبي داود » (١٢٤٧) ، والجملة الأخرى رويت في أحاديث بلفظ « الجهاد » ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٥٥٥) .

٢٤٤٣ ـ (عليكم بالتَّواضع ، فإنَّ التَّواضع في القلب ، ولا يُؤذينَّ مسلمٌ مسلماً ، فلربَّ متضاعِف في أطْمارٍ ، لو أقسمَ على الله عز وجل لأبرَّه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (رقم ٧٧٦٨) من طريق محمد بن سعيد عن عروة بن رويم عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته محمد بن سعيد هذا ، وهو المصلوب في الزندقة ، وهو كذاب معروف بوضع الحديث ، وبه أعلَّه المناوي نقلاً عن الهيثمي .

٢٤٤٤ ـ (ثلاثةٌ في ظلِّ الله يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه ، رجلٌ حيث توجَّه عَلِمَ أنَّ الله معه ، ورجلٌ دعته امرأةٌ إلى نفسِها ، فتركها من خشية [الله] ، ورجل أحبَّ لجلالِ الله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (رقم ٧٩٣٥) ، والديلمي

(٢ / ٦٢) عن بشر بن نُمير عن القاسم عن أبي أُمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناده واهٍ بمرّة ، بشر بن نمير ؛ قال الحافظ :

« متروك ، متهم » .

ويشهد للفقرة الثانية والثالثة حديث « الصحيحين » بلفظ :

« سبعة يظلهم الله تحت ظله . . » الحديث ، وفيه : « . . . ورجلان تحابّا في الله ، اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال ، فقال : إني أخاف الله . . » . وهو مخرج في « الإرواء » (٨٨٧) .

٢٤٤٥ - (من صلى العشاءَ في جماعةٍ ، فقد أخذَ بحظِّه من ليلة القدرِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (رقم ٧٧٤٥) من طريق سليمان ابن سلمة قال : ثنا بقية عن مسلمة بن علي عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته مسلمة بن علي ، وهو الخُشني ، متهم بالوضع ، كما سبق تحت الحديث (١٤١) .

ومثله سليمان بن سلمة ، وهو الخبائري .

وبقية مدلس ، وقد عنعنه .

والحديث قال الهيثمي (١ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه مسلمة بن علي ، وهو ضعيف » !!

٢٤٤٦ - (ستٌّ مَنْ جاءَ بواحدةٍ منهنَّ ، جاء وله عهدٌ يومَ القيامة ، تقولُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ : قد كان يعملُ بي : الصَّلاةُ ، والزَّكاةُ ، والحجُّ ، والصِّيامُ ، وأداء الأمانةِ ، وصِلة الرَّحمِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (رقم ٧٩٩٣) عن عُبيد بن يعيش : ثنا يونس بن بكير قال : ثنا يحيى بن أبي حية عن أبي العالية قال : سمعت أبا أمامة يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يحيى بن أبي حية ، قال الحافظ :

« ضعَّفوه لكثرة تدليسه » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٤٦) ، وتبعه المناوي في « الفيض » :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده يونس بن أبي حثمة (وفي المناوي : خيثمة) ، ولم أر أحداً ذكره » !

قلت : إنما هو يونس بن بكير ، تحرف على الهيثمي أو على ناسخ نسخته من « الكبير » .

ويؤيد ما ذكرت أن يونس بن بكير قد ذُكر في شيوخ عُبيد بن يعيش . وقد أخرجه أبو جعفر الطوسي في « الأمالي » (ص ٦) عن يونس بن بكير به .

٢٤٤٧ - (إنَّ أوَّل ما يُرفَعُ مِنْ هذه الأمة الحياءُ والأمانةُ ، فسلُوهما الله عزَّ وجلَّ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٠٦ / ٢) عن كثير بن يحيى : حدثني قَزَعَة : ثنا داود بن أبي هند قال .

لقيتُ شيخاً بأيلةَ قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل :

١ ـ جهالة الشيخ الأيلي ، فإنه لم يُسمَّ .

٢ و ٣ ـ ضعف قزعة ، وهو ابن سويد الباهلي ، وكثير بن يحيى ، وهو صاحب البصري .

٢٤٤٨ ـ (من وُقي شرَّ لَقْلَقِه ، وقَبْقَبِه ، وذَبْذَبِه ، فقد وُقي الشر كلَّه ، أما (لقلقه) فاللسان ، (وقبقبه) فالفم ، (وذبذبه) فالفرج) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٣٦١ / ٥٤٠٩) من طريق أبي شجاع أحمد بن مخلد الصيدلاني : ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات : ثنا عبد الحكم عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ فذكره . وقال البيهقي :

« وفي إسناده ضعف » .

قلت : وعلته عبد الحكم هذا ، وهو ابن عبد الله ويقال : ابن زياد القسملي البصري ، متفق على ضعفه ، بل قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٣) :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، ولا أعلم له معه مشافهة ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

وإبراهيم بن سليمان الزيات ـ وهو البلخي ـ مختلف فيه ، فقال ابن عدي (١ / ٢٦٥) :

« ليس بالقوي » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٦٧ ـ ٦٨) ، وقال :

« مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات ، وهو الذي يروي عن عبد الحكم عن أنس بصحيفة ، لم ندخله في أتباع التابعين ؛ لأن عبد الحكم لا شيء » .

وأما الصيدلاني فلم أعرفه .

والحديث أورده الغزالي في « الإحياء » (٣ / ١٠٩) باللفظ المذكور أعلاه ، فقال الحافظ العراقي في « تخريجه » :

« أخرجه أبو منصور الديلمي من حديث أنس بسند ضعيف بلفظ : (فقد وجبت له الجنة) » .

قلت : ففاته أنه عند البيهقي ، وبلفظ « الإحياء » !

ومن تناقضات السيوطي أنه عزاه في « الجامع الصغير » للبيهقي لكن بلفظ « الإحياء » الذي عند الديلمي ! وأما في « الجامع الكبير » فأورده بلفظ البيهقي الذي أعلاه . ولم يتنبه لذلك كله المناوي في « فيض القدير » ، ولا في « التيسير » . والله هو الموفق .

ثم إن في ترجمة ابن حبان لعبد الحكم القسملي المتقدمة والراوي عنه ما يدل أنه ضعيف جداً عنده ، وهو ما يفيده قول البخاري فيه في « التاريخ الكبير » (٣ / ٢ / ١٢٩) :

« منكر الحديث » .

ولا أدري لِمَ لَمْ يذكر الحافظ في « التهذيب » هذا النص من الإمام البخاري في ترجمة عبد الحكم هذا ، فإنه مهم جداً كما لا يخفى على العلماء .

ثم إن الحديث علّقه ابن حزم في جملة ما علق من الأحاديث الواهية في كتابه « طوق الحمامة » (ص ١٢٣) بلفظ حديث الترجمة ، ولكنه قال :

« فقد وقي شر الدنيا بحذافيرها » .

ولم أقف عليه بهذا اللفظ .

ويغني عن هذا الحديث من حيث المعنى قوله ﷺ :

« من وقاه الله شر ما بين لحييه ، وشر ما بين رجليه دخل الجنة » .

رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٥١٠) ، وأما الزبيدي في « شرح الإحياء » (٧ / ٤٥٠) فجعله شاهداً للحديث ، وليس بجيد ، لأنه شاهد قاصر ، ولا سيما من الناحية اللفظية . كما هو ظاهر .

٢٤٤٩ - (إذا عاهة نزلت من السَّماءِ ، صُرِفَت عن عُمَّارِ المساجد) .

منكر . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٥٩) عن زافر بن سُليمان عن عبد الله بن أبي صالح عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، زافر بن سليمان مختلف فيه ، ويبدو من مجموع ما قيل فيه أنَّه صدوق في نفسه ضعيف في حفظه ، يعتبر به ، وذكر له في « الميزان » حديثين مما أنكر عليه ، هذا أحدهما .

٢٤٥٠ - (إنَّ الأنبياء ليتكاثَرون بأُمَّتهم وبكثرتهم ، وإنِّي لأرجُو أن أكون أكثَرَهم ، ولقد أُعطِيَ موسى بن عمرانَ خصلات لم يُعْطَهُنَّ نبيٌّ ، إنه مكث يُناجي ربَّه أربعين يوماً ، ولا ينبغي لمتناجِيَيْن أن يتناجيا أطول من مناجاتهما) .

ضعيف . رواه ابن حبان في ترجمة جبير بن نفير بن عامر الحضرمي من كتابه « الثقات » (٤ / ١١١) : حدثنا العباس بن الخليل بن جابر الطائي أبو الخليل بحمص من كتابه : ثنا نصر بن خزيمة بن علقمة بن محفوظ بن علقمة

الحضرمي : ثنا أبــي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة بن عائذ : حدثني جُبير بن نفير عن عوف بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، العباس هذا قال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (٤ / ٣٣٠ / ٢٠٣٤) :

« فيه نظر » .

ونصر بن خزيمة ، أورده ابن أبي حـاتم (٤ / ١ / ٤٧٣) برواية سليمان بن عبد الحميد الحمصي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبوه خزيمة لم أجد من ذكره .

ولطرفه الأول شواهد بنحوه ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (١٥٨٩) .

٢٤٥١ - (أتاني جبريلُ عليه السلام ، فقرأ : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، فجهر فيها) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في « السنن » (١ / ٣٠٧ / ١٨) ، ونظام الملك في « جزء فيه مجلسان من أماليه » (ق ١١ / ٢) من طريق محمد بن الحسن أبي بكر المقريء : ثنا محمد بن الفضل الطبري : ثنا هارون البزاز : ثنا الفضل بن دكين : ثنا خالد بن إلياس عن المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

قلت : وهذا إسناد تالف ، والمتهم به (خالد بن إلياس) ، فإنه متروك ؛ كما قال الحافظ تبعاً للحفاظ المتقدمين ، بل قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٧٩) :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها » .

قلت : ولا يصحُّ في الجهر بالبسملة حديثٌ ، وكلُّ ما ورد في الباب لا يصحُّ إسنادُه ، وفي الصحيح خلافُ ذلك ، فراجع : « نصب الراية » وغيرها .

٢٤٥٢ ـ (قم فصلِّ ، فإن في الصَّلاة شفاءً) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٤٥) ، وأحمد (٢ / ٣٩٠ و ٤٠٣) من طريق ذوّاد بن عُلْبة عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال :

هجر النبيُّ ﷺ فهجرت ، فصليت ، ثم جلستُ ، فالتفت إليَّ النبي ﷺ فقال : أشكمت (وفي المسند : أشكنب) درر ؟ قلت : نعم يا رسول الله ، قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإن ليثاً هو ابن أبي سليم وهو ضعيف ، وكذا الراوي عنه ذوّاد بن علبة ، وقد خُولف ، فقال الذهبي في ترجمته من « الميزان » :

« والأصح ما رواه المحاربي عن ليث عن مجاهد مرسلاً ، ومعناه اشتكى بطنك ؟ » .

نعم تابعه من لا تساوي روايته فلساً .

فرواه ابن عدي (٣٤٣ / ١) عن عثمان بن عبدالرحمن : ثنا مجاشع بن عمرو عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ رآه مضطجعاً . . . الحديث مثله . وقال :

« هذا إنما يُعرف بذوّاد بن علبة عن ليث مسنداً ، ورواه عبد السلام بن حرب وغيره عن ليث موقوفاً عن أبي هريرة أنَّ أبا هريرة قال لمجاهد : اشنكب دردر » .

قلت : مجاشع بن عمرو متهم بالكذب ، ومثله عثمان بن عبدالرحمن ، وهو الوقاصي .

وللحديث شاهدٌ ، ولكنه ضعيف جداً ، فلا يَأْخُذُ الحديث به قوةً .

رواه ابن عدي (٨ / ١) عن إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك : ثنا شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الدرداء قال :

رآني رسولُ الله وأنا نائم مضطجع على بطني ، فضربني برجله ، فقال : اشكمت وَرْد ، يعني تشتكي بطنك ؟ قلت : نعم ، قال : فذكره ، وقال :

« وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه كلُّها مناكيرُ موضوعةٌ ، ومن اعتبر حديثَه علم أنه ضعيف جداً ، وهو متروك الحديث » .

وقد أشار إلى ضعف الحديث الطبري في « تفسيره » (٢ /١٣ /٨٥١) ، فقال :

« روي عنه ﷺ أنه رأى أبا هريرة . . . » .

٢٤٥٣ - (لستُ من دَدٍ[1] ولا دَدٌ منِّي) .

ضعيف . رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٧٨٥) ، والدولابي (١ / ١٧٩) ، والبزار (٢٤٠٢ - كشف) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤٦٧) ، والطبراني في « الأوسط » (ص ٣١٠ - حرم) ، والدارقطني في « الأفراد » (رقم ٣٧ ج٢) عن **يحيى بن محمد بن قيس** أبي زكير عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعاً ، وقال :

« يحيى بن محمد بن قيس لا يُتابع على حديثه ، وتابعه على هذا من هو دونه » .

قلت : وهو منكر الحديث كما سبق بيانه في الحديث (٢٢٩) .

وقد تابعه **عمر بن الصلت البصري** عند ابن عساكر (١/٥١/١١) ، ولم أعرفه .

(١) الـدَّد : اللهو واللعب .

وفي « العلل » (٢ / ٢٦٦) :

« سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو زكير (فذكره) ؟ فقالا :

هكذا رواه أبو زُكير ، ورواه الدراوردي عن عمرو عن المطلب بن عبد الله عن معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ . قلت لأبي زرعة : أيهما عندك أشبه ؟ قال : الله أعلم ، ثم تفكّر ساعةً ، فقال : حديث الدراوردي أشبه . وسألت أبي ؟ فقال : حديث معاوية أشبه » .

قلت : وعلّته عنعنة المطلب بن عبد الله ، فإنه كان كثير التدليس والإرسال ، كما قال الحافظ في « التقريب » .

ورواه الإسماعيلي في « معجمه » (١ / ٣٤١ / ٢٣) بسند مجهول عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر . وابن جريج وأبو الزبير مدلسان .

٢٤٥٤ - (كان يكتحل بالإثمد قبل أن ينام كلَّ ليلةٍ) .

ضعيف . رواه أصحاب السنن ، والطبراني (١١٨٨٨) عن عبَّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وإسناده ضعيف ، رجاله ثقات ، غير أنَّ عباد بن منصور كان يدلّس ، وقد تغيّر بأخرة . وهو مخرج في « إرواء الغليل » (١ / ١١٩ / ٧٦) .

٢٤٥٥ - (كان يلبس بُردَهُ الأحمر في العيدين والجُمعة) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٤٥١) ، وابن خزيمة (١٧٦٦) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (ص ١٠٠) ، والبيهقي في « السنن » (٣ / ٢٤٧ و ٢٨٠) ،

والأصبهاني في « الترغيب » (٥١ / ٢) عن حجاج عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حجاج هو ابن أرطاة : مدلس ، وقد عنعنه .

وفي رواية للبيهقي من هذا الوجه :

« كان له بردٌ يلبَسُها في العيدين والجمعة » .

وفي أخرى لابن سعد عن حجاج عن أبي جعفر محمد بن علي مرفوعاً مرسلاً بلفظ :

« كان يلبَسُ يوم الجمعة بردَهُ الأحمر ، ويعتمُّ يوم العيدين » .

وأخرجه الشافعي في « الأم » (١ / ٢٠٦) ، - ومن طريقه البيهقي - وأبو الشيخ عن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عن جده :

أن النبي ﷺ كان يلبس برد حبرة في كلِّ عيدٍ .

وجعفر هذا هو ابن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فيكون جدُّه عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب . فيكون مرسلاً أيضاً ، لكن إبراهيم شيخ الشافعي - وهو ابن محمد بن أبي يحيى المدني - متروك .

وقد ثبت الحديث من حديث ابن عباس دون ذكر العيدين ، وقد خرّجته في الكتاب الآخر رقم (١٢٧٩) .

٢٤٥٦ - (كان يُكثِرُ دهنَ رأسه ويسرّح لحيته بالماء) .

ضعيف جداً . رواه عباس الدوري في « كتاب التاريخ والعلل لابن معين »

(٦ / ٢) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٥ / ٢٢٦ / ٦٤٦٣) قال : ثنا قبيصة قال : ثنا سفيان الثوري عن الربيع بن صَبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم نسمع هذا الحديث من إنسان غير قبيصة » .

قلت : وهو ابن عُقبة السُّوائي الكوفي ، وهو ثقة .

ورواه ابن سعد (١ / ٤٨٤) عنه ، فقال : أخبرنا قبيصة بن عقبة به .

وقد تابعه ابن كثير : ثنا سفيان به .

أخرجه البيهقي أيضاً .

وتابعه وكيع عن الربيع بن صبيح به .

أخرجه الترمذي في « الشمائل » (١ / ١٠٠ - بالشرح) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ١٤٩) ، والبيهقي .

قلت : فعلَّة الحديث يزيد الرقاشي ، أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال النسائي وغيره : متروك » .

٢٤٥٧ - (كان يلبَسُ قميصاً فوقَ الكعبين ، مستوى الكُمّين بأطراف أصابعه) .

ضعيف جداً . رواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢١ / ٢) : نا الحسن بن عفان [هو ابن علي بن عفان] : نا معاوية بن هشام عن علي بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

رواه أبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ٩٠ - ٩١) ، وأبو نعيم في « أخبار

أصبهان» (٢ / ٣٤٧) عن الحسن بن علي : ثنا معاوية بن هشام به ، إلا أنَّهما زادا في السند : عن علي بن صالح عن مسلم عن مجاهد به .

وهكذا أخرجه الحاكم (٤ / ١٩٥) من طريق المعافى بن عمران عن علي بن صالح بن حي عن مسلم الملائي عن مجاهد به نحوه ، وقال :

« صحيح الإسناد » .

ورده الذهبي بقوله :

« قلت : مسلم تالف » .

قلت : وهو ابن كيسان البراد الأعور .

وقال في « الضعفاء » :

« تركوه » .

وأما الحافظ ، فقال :

« ضعيف » .

وقد روي عنه بلفظ آخر ، وهو :

٢٤٥٨ - (كان يلبس قميصاً قصير الكُمَّين والطُّول) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٤٥٩) ، وابن ماجه (٣٥٧٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٧١ / ١) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (٩١) ، والطبراني في « الكبير » (رقم ١١١٣٦) ، والخطيب في « الجامع » (١ / ١٥٣ / ١٩٩) عن الحسن بن صالح عن مسلم الملائي عن مجاهد عن ابن عباس رفعه .

وخالفه خالد بن عبد الله ، فقال : عن مسلم الأعور عن أنس قال : فذكره مرفوعاً بلفظ :

« كان قميصه قُطناً ، قصير الطُّول ، قصير الكُمَّين » .

أخرجه ابن سعد (١ / ٤٥٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٦١٦٨) .

والأعور متروك ؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

وأخرج أبو داود (٤٠٢٧) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٥ / ١٥٤ / ٦١٦٧) ، والترمذي(٣ / ٦٣- تحفة) ، وفي « الشمائل » (ص ١٣٤) ، وعنه البغوي في « شرح السنة » (١٢ / ٧ / ٣٠٧٢) ، والنسائي في « الكبرى » (٥ / ٤٨١ / ٩٦٦٥) من طريق بديل بن ميسرة عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية قالت :

« كان كمُّ يد رسول الله ﷺ إلى الرُّسغِ » .

وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » .

قلت : وشهر ضعيف لسُوء حفظِهِ ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأوهام » .

قلت : وهذا الحديث مما يؤكد ذلك ، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في « التواضع والخمول » (رقم ١٥٥) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٠٢ - النهضة) ، وعنه البغوي (رقم ٣٠٧٣) بلفظ :

« أسفل من الرسغ » !

فزاد : « أسفل » !

وهذا يدل على عدم حفظه وضبطه .

ولا يصح تقويته بما رواه محمد بن ثعلبة بن سواء : ثنا عمي محمد بن سواء : ثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً بلفظ (شهر بن حوشب) المختصر .

أخرجه البزار (٣ / ٣٦٢ / ٢٩٤٦) ، وأبو الشيخ أيضاً (ص ٩١) ، والبيهقي أيضاً (٦١٦٩) ، وقال البزار :

« لا نعرفه عن أنس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير محمد بن ثعلبة فلم يوثقه أحد ، بل قال أبو حاتم :

« أدركته ، ولم أكتب عنه » !

لكن روى عنه أبو زرعة ، فلعله لذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

قلت : فإن سلم منه فالعلّة من عنعنة قتادة ، فإنه رمي بالتدليس ، وشهر من شيوخه ، فيمكن أن يكون قد دلسه .

وقد خفيت هذه العلة على الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله ، فجعل حديث قتادة هذا شاهداً - في كتابه « تنبيه القاري » (١٧ - ١٨) - لحديث شهر ! ولا غرابة في ذلك ، فإنه ليس من رجال هذا المجال ، ولا معرفة لديه بالعلل ، وبخاصة ما كان منها من العلل الخفية كهذه ، وكل ما صنعه في هذا الذي سماه شاهدًا ؛ أنه وثق رجاله اعتماداً على « التقريب » ، وعلى قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٢١) :

« رجاله ثقات » !

ثم رأيت في « كامل ابن عدي » (٢ / ٣١٤) في ترجمة الحسن بن صالح ابن حي بن مسلم بن حيان بسنده عنه عن مسلم عن مجاهد عن ابن عمر قال : فذكر حديث الترجمة دون لفظ « الطول » .

ومسلم هذا ـ هو ابن كيسان الأعور ـ وهو متروك ، وقد روى عنه بزيادة : « بأطراف أصابعه » ، لكن جعله من مسند ابن عباس ! وتقدم تخريجه ، وهو الذي قبله .

(تنبيه) : أورد حديث الترجمة الدكتور محمد عبد العزيز عمرو في كتابه « اللباس والزينة » (ص ٣٠٨) ، وقال :

« أخرجه الحاكم وابن حبان ، وصححاه ، فيض القدير (٥ / ٢٤٦) ، ونسبه السيوطي لابن عساكر ، ورمز لضعفه » .

فأقول : فيه أمور :

أولاً : لا يوجد في الصفحة المذكورة من المجلد المذكور التخريج المزبور !

ثانياً : ولم يخرجه ابن حبان في « صحيحه » ، ولذلك ليس له ذكر في « إحسان الأمير الفارسي » ولا في « زوائد الهيثمي » .

ثالثاً : سكت عن تصحيح الحاكم ، وقد تعقبه الذهبي بذاك المتروك ، وهذا السكوت من الأدلة الكثيرة على أنه لم يعط أحاديث كتابه حقها من البحث والتحقيق ، فهو كغيره في هذا الميدان ؛ حوّاش قمّاش .

رابعاً : قوله : « ورمز لضعفه » يشعر بأنه لا يدري أنه لا يعتد برموز السيوطي في « الجامع الصغير » لأسباب كنت بينتها في مقدمتي على « ضعيف الجامع الصغير » ، وهو مطبوع ، فليراجعها من شاء .

٢٤٥٩ - (كان يتبوَّأُ لبولِه كما يتبوَّأُ لمنزلِه) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١٧٨ / ١ و ٣ / ٣٧٨ - ط) عن يزيد بن سنان : ثنا أبو عاصم : ثنا سعيد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة عن يحيى بن عبيد عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« سعيد بن زيد أخو حمّاد بن زيد ، ليس له متن منكر لا يأتي به غيره ، وهو عندي في جملة من يُنسب إلى الصدق » .

ورواه ابن سعد (١/٣٨٣) : أخبرنا مسلم بن إبراهيم : أخبرنا سعيد بن زيد به .

ورواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٧ / ٢) عن سعيد به ، إلا أنه قال :

« يحيى بن عبيد الجهضمي » .

ثم رواه ابن عدي (٢٤٣ / ٢ و ٥ / ٣١ - ط) عن عمر بن هارون عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« لا أعلم رواه عن الأوزاعي غير عمر بن هارون » .

قلت : وهو متروك متهم .

ومن الوجه الأول رواه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٦٩ / ٣٠٨٨ - ط) ، لكنه قال :

« . . . عن أبيه عن أبي هريرة » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٠٤) :

« ويحيى بن عبيد عن أبيه لم أر من ذكرهما ، وبقية رجاله موثقون » .

كذا قال ، وهما من رجال « التهذيب » ، فيحيى بن عبيد - وهو مولى السائب ابن أبي السائب المخزومي - وثقه النسائي وابن حبان .

وعبيد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٣٩) ، لكن قال الذهبي في « الميزان » :

« ما روى عنه سوى ابنه يحيى » . ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول» .

لكنه في « الإصابة » أفاد أنه ليس هو راوي هذا الحديث ، وإنما هو (عبيد بن رُحَى) بمهملتين مصغراً (الجهضمي) . وهكذا هو في رواية ابن سعد كما تقدم . وحكى الحافظ عن بعضهم أن له صحبة ، وعن أبي زرعة أنه مرسل كما يأتي ، ثم ذكر له هذا الحديث ، ولكنه لم يذكر ما يدل على ثبوت صحبته ، لا سيما وهو عند الطبراني من روايته عن أبي هريرة . والله أعلم .

قلت : وخالفهم أيضاً أبو زرعة ، فقال في هذا الحديث :

« هذا مرسل » .

كما في « علل ابن أبي حاتم » (رقم ٨٧) . وأشار البغوي في « شرح السنة » (١ / ٣٧٥) إلى تضعيف الحديث .

٢٤٦٠ - (رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر) .

منكر . قال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٦) :

« رواه البيهقي في « الزهد » من حديث جابر ، وقال : هذا إسناد فيه ضعف » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تخريج الكشاف » (٤ / ١١٤ - رقم ٣٣) : بعد أن حكى كلام البيهقي فيه :

« وهو من رواية عيسى بن إبراهيم عن يحيى بن يعلى عن ليث بن أبي سليم ، والثلاثة ضعفاء ، وأورده النسائي في « الكنى » من قول إبراهيم بن أبي عبلة أحد التابعين من أهل الشام » .

قلت : عيسى بن إبراهيم هو البركي ، وقد قال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ربما وهم » ، فإطلاقه الضعف عليه - كما سبق - ليس بجيِّد .

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ ؛ أنه من قول إبراهيم هذا ، فقد قال السيوطي في « الدرر » (ص ١٧٠) :

« قال الحافظ ابن حجر في « تسديد القوس » : هو مشهور على الألسنة ، وهو من كلام إبراهيم بن أبي عبلة في « الكنى » للنسائي » .

ثم تعقبّه السيوطي بحديث جابر الآتي من رواية الخطيب ، ولو تعقَّبه برواية البيهقي السابقة لكان أولى ؛ لخلوِّها من متهم ، بخلاف رواية الخطيب ففيها كذاب ! كما يأتي قريباً بلفظ :

« قدمتم خير مقدم . . » .

ونقل الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على « تفسير البيضاوي » (ق ١١٠ / ١) عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال :

« لا أصل له » . وأقرّه .

وقال في مكان آخر (٢٠٢ / ١) :

« رواه البيهقي وضعّف إسناده ، وقال غيره : لا أصل له » .

وأما قول الخفاجي في « حاشيته على البيضاوي » (٦ / ٣١٦) :

« وفي سنده ضعف مغتفر في مثله » .

فغير مستقيم ؛ لأنّ ظاهره أنه حسن ، وكيف ذلك وفي سنده ثلاثة ضعفاء ، وقد اتّفق من تكلم فيه على ضعفه ؟!

ثمَّ بعد سنين ، وقفت على الحديث في « الزهد » للبيهقي (٤٢ / ١) ، فإذا هو بلفظ :

« قدمتم خير مقدم ، قدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر : مجاهدة العبد هواه » .

وكذلك رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد المنتقاة » (١٣ / ٨٣ / ١) من طريق عيسى بن إبراهيم البركي قال : نا **يحيى بن يعلى** قال : نا ليثٌ عن عطاء عن جابر قال : قدم على النبيِّ ﷺ قومٌ عراةٌ ، فقال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، ليث هو ابن أبي سُليم ، وهو ضعيف لاختلاطه ، ويحيى بن يعلى ؛ الظاهر أنَّه الأسلمي ، وهو ضعيف أيضاً ، وبقية رجاله ثقات .

والحديث رواه الخطيب أيضاً في « تاريخه » (١٣ / ٥٢٣ ـ ٥٢٤) من طريق الحسن بن هاشم عن يحيى بن أبي العلاء ، قال : ثنا ليثٌ به .

والحسن بن هاشم ؛ لم أجد له ترجمة .

ويحيى بن أبي العلاء لعله يحيى بن العلاء الكذاب ، ولكن يغلب على الظن أنه يحيى بن يعلى المذكور في سند أبي بكر الشافعي والبيهقي ، تحرف اسم ابيه على ناسخ « التاريخ » ، فإنه المذكور في الرواة عن ليث . ويؤيده أن السيوطي أورد الحديث في « الدرر » (ص ١٧٠) من رواية الخطيب متعقِّباً به على الحافظ ابن حجر جزمه بأن الحديث من قول إبراهيم بن أبي عبلة ، فلو كان في سند الخطيب الوضاع المذكور ؛ لما تعقب به السيوطي إن شاء الله تعالى .

ثم رأيتـه على الصـواب في « ذم الهـوى » لابن الجـوزي (ص ٣٩) من طريق الخطيب ، بدلالة أحد الإخوان جزاه الله خيراً .

والحديث قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١١ / ١٩٧) :

« لا أصل له ، ولم يروه أحدٌ من أهل المعرفة بأقوال النبي ﷺ وأفعاله ، وجهاد الكفار من أعظم الأعمال ، بل هو أفضل ما تطوع به الإنسان . . » .

ثم ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالَّة على أنَّه من أفضل الأعمال ، فكأنه رحمه الله يشير بذلك إلى استنكار تسميته بالجهاد الأصغر .

٢٤٦١ ـ (إن وِرك المؤمن اليسرى لفي الجنة ، وذلك أنه لا تتم له صلاة حتى يتورك عليها) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ١٢٦) من طريق هارون بن هارون أبي عبد الله التيمي : سمعت عبد الرحمن الأعرج يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أورده في ترجمة (هارون) هذا ، وقال :

« أحاديثه عن الأعرج وغيره مما لا يتابعه الثقات عليه » .

وروى نحوه عن البخاري . وفي رواية قال :

« ليس بذاك » .

وقال ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٩٤) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار ؛ لأهل الصناعة فقط » .

قلت : وسيأتي له حديث آخر موضوع برقم (٦٥٨٩) .

٢٤٦٢ - (إن الله اختار لكم من الكلام أربعاً ليس القرآن ، وهنَّ من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ق ٥١ / ٢ مجموع ٦) ، والبزار (٣٠٧١) من طريق إسحاق بن سليمان عن معاوية بن يحيى عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن أبي الدَّرداء قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، معاوية بن يحيى - وهو الصدفي - ضعيف كما قال الحافظ . لكن قد صح بلفظ : « أحب الكلام إلى الله أربع . . » فذكرها ، رواه مسلم وغيره من حديث سمرة بن جندب ، وهو مخرج في « الإرواء » (١١٧٧) .

٢٤٦٣ - (إنَّ للشيطان مصاليَ وفُخوخاً ، وإنَّ مصاليَ الشَّيطان وفُخوخَه البَطَرُ بأنعم الله ، والفخرُ بأعطاء الله ، والكبرُ على عباد الله ، واتِّباعُ الهوى في غير ذات الله) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢٩١) ، وابن عساكر في « مدح التواضع » (٩٣ / ١ - ٢) عن إسماعيل بن عياش : حدثني يزيد بن أيهم عن الهيثم بن مالك الطَّائي قال : سمعت النُّعمان بن بشير يقول على المنبر : إنَّ للشيطان . . . الحديث .

هكذا وقع عند ابن عساكر موقوفاً لم يرفعه إلى النبي ﷺ ، وفي « الديلمي » مرفوعاً . وقد أورده السيوطي في « الجامع » عن ابن عساكر ، يعني مرفوعاً ، فلعله سقط رفعه من الأصل الذي نقلته منه ، وهو مخطوط محفوظ في ظاهرية دمشق .

ثم وجدته في « فضيلة الشكر » للخرائطي (ق ١٣٥ / ١) من هذا الوجه موقوفاً أيضاً ، ومن طريق الخرائطي رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٢٩٧ / ١) موقوفاً . ومن طريق غيره مرفوعاً .

وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (رقم ٥٥٣) موقوفاً أيضاً ، وكذا في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٣٢١) في ترجمة يزيد بن أيهم ـ وهو شامي ـ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٥٢) ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٦١٨) ، لكن روى عنه ثقتان آخران ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

وبالجملة ، فالحديث ضعيف مرفوعاً ، ويحتمل التحسين موقوفاً . والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ الفسوي قد أخرجه مرفوعاً أيضاً في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٤٦) قال : حدثنا أبو اليمان : حدثنا إسماعيل بن عياش به . وعزاه إليه الحافظ ابن كثير في « البداية » (٨ / ٢٤٥) بسنده ، وسكت عليه .

٢٤٦٤ ـ (الشباب شعبةٌ مِنَ الجُنونِ ، والنِّساءُ حبائلُ الشَّيطان) .

ضعيف . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٥٥ و ١١٦) عن عبد الله بن نافع الصائغ قال : نا عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه عن جده زيد بن خالد قال :

تلقَّفْت هذه الخطبة من في رسول الله ﷺ بتبوك ، سمعته يقول : وذكره في خطبة طويلة .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ عبد الله هذا قال الذهبي :

« روى عن أبيه عن جده خطبة منكرة ، وفيه جهالة » .

وقال الحافظ في « اللسان » :

« وقد جهل ابن القطان عبد الله بن مصعب وأباه » .

قلت : ولهذا كتب بعض المحدّثين ـ وأظنه ابن المحب ـ على هامش النسخة بجنب الحديث :

« ضعيف منكر » .

ثم روى بهذا السند مرفوعاً :

« الخمر جماع الإثم » .

وهذا القدر رواه الدارقطني أيضاً في « السنن » (٤ / ٢٤٧) من الوجه المذكور.

قلت : وهو وحديث الترجمة قطعة من حديث زيد بن خالد الطويل في « خطبة النبي » ﷺ في (تبوك) ، وقد سبق تخريجها بتمامها برقم (٢٠٥٩) .

وقد أخرجها البيهقي في « الدلائل » (٥ / ٢٤١ ـ ٢٤٢) من طريق أخرى من حديث عقبة بن عامر ، وفيه (عبدالعزيز بن عمران) ، وهو ابن أبي ثابت الزهري ، وهو متروك .

٢٤٦٥ ـ (الأكلُ في السُّوق دناءَةٌ) .

ضعيف . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١٥٥ / ١) ، والعسكري في « مسند أبي هريرة » (٦٩ / ٢) ، وابن عدي (٢٩٠ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٦٣ و ٧ / ٢٨٣) عن محمد بن الفرات التميمي : حدثني سعيد بن لقمان عن عبد الرحمن الأنصاري عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وقال ابن عدي :

« محمد بن الفرات ، الضَّعفُ بَيِّنٌ على ما يرويه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه » .

وله طريق أخرى عند الخطيب (١٠ / ١٢٥) عن **عبدالله بن محمد بن خرمان الصَّفَّار** : حدثنا **أبو بشر الهيثم بن سهل** : حدثنا مالك بن سُعير عن الأعمش عن أبي صالح عنه .

أورده في ترجمة الصَّفَّار هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والهيثم ضعفه الدارقطني وغيره .

وله شاهد ولكنه واهٍ جداً ، فقال أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٣٥ / ٢) : نا عبد الله بن إسحاق الخصيب : نا لُوين : نا بقية : حدثني **عمر بن موسى** : حدثني القاسم مولى بن يزيد[1] عن أبي أمامة مرفوعاً به .

ورواه الطبراني (٨/٢٩٧ ـ ٢٩٨) ، وابن عدي (٢/٢٤٠) عن لُوين به ، وقال :

« عمر بن موسى الوجيهي يضع الحديث » .

ومن طريقه رواه ابن عساكر أيضاً في « التاريخ » (١٣ / ١٨٢ / ١) .

ثم رواه ابن عدي (٤٤ ـ ٤٥) عن سويد بن سعيد : ثنا بقية عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة .

ومن هذا الوجه عن بقية : حدثني من سمع القاسم به ، وعن سويد قال : حدثت بقية ، وكتبه عني عن محمد بن الفرات عن سعيد بن لقمان عن عبد الرحمن الأنصاري عن أبي هريرة به .

قلت : وجعفر بن الزبير متهم بالكذب .

(١) كذا في الأصل .

٢٤٦٦ ـ (الاقتصادُ نصفُ العيش ، وحسن الخلق نصف الدين) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٢ / ١١) : أخبرني علي بن أحمد الرَّزاز : ثني عثمان بن أحمد الدَّقاق : أخبرنا **أبو الحسن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم المخرمي** : ثنا علي بن عيسى الكوفي ـ كاتب عكرمة القاضي ـ : ثنا خلاّد ابن عيسى العبدي عن ثابت عن أنس مرفوعاً . قال المناوي :

« إسناده ضعيف » .

قلت : وذلك لضعف يعقوب بن إسحاق هذا . ترجمهُ الخطيب (١٤ / ٢٩٠) وقال :

« قال الدارقطني : هو ضعيف ، وقال ابن المنادي : كتبنا عنه في حياة جدِّي ، ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب التحذير عنه ، وذلك بعد معاتبة وتوقيف متواتر ، فرمَينا كلَّ ما كتبنا عنه نحن وعدة من أهل الحديث » .

وبقية رجال الإسناد موثقون .

والجملة الأولى من الحديث رويت بإسناد آخر عن أنس في حديث له ، يأتي برقم (٣٦٣١) ، وضعفه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦ / ٨٠٦١) .

ورواها الطبراني في « الأوسط » (٧ / ٣٨١ / ٦٧٤٠) بسند ضعيف عن ابن عمر ، وقال أبو حاتم في « العلل » (٢ / ٢٨٤) :

« حديث باطل » .

٢٤٦٧ ـ (الأزدُ أُسْدُ الله في الأرض ، يريد النَّاسُ أن يضعوهم ، ويأبى الله إلا أن يرفَعَهم ، وليأتينَّ على الناس زمان يقول الرَّجل : يا ليت كان أبي أزديّاً ، يا ليت أمي كانت أزديَّة) .

ضعيف . رواه الترمذي (رقم ٣٩٣٧) ، وابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٨١) ، والضياء في « المختارة » (١٣١ / ٢) ، وابن عساكر (٢ / ٥٥ / ١) ، وعبد الرحمن بن محمد بن ياسر في « حديث أبي القاسم علي بن يعقوب » (١٠٨ / ١) عن أبي بكر عبد القدوس بن محمد بن [عبد] الكبير (كذا) ابن شعيب بن الحبحاب : حدثني عمي صالح بن عبد الكبير : حدثني عمي عبد السلام بن شعيب عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وقال الترمذي مشيراً لضعفه :

« حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وروي عن أنس بهذا الإسناد موقوفاً ، وهو عندنا أصح » .

ثم ساقه بسند صحيح عنه موقوفاً بلفظ :

« إن لم نكن من الأزد ، فلسنا من الناس » .

وصالح بن عبد الكبير ـ هو ابن شعيب بن الحبحاب ـ وهو مجهول كما في « التقريب » ، وقال في « الميزان » :

« وما علمت له راوياً غير ابن أخيه عبد القدوس بن محمد » .

(تنبيه) : قد علمت أنَّ الترمذي ضعَّف هذا الحديث مرفوعاً ، وقد وهم الدكتور عمر تدمري في تعليقه على « المعجم » ، فقال (ص ١٨١) :

« أخرجه الترمذي رقم (٣٩٣٣) في المناقب باب في فضل اليمن ، وقد صححه : « الأزد . . » إلخ .

ومن الغريب أنَّه قال عقبه :

« في سنده صالح بن عبد الكبير ، وهو مجهول ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب . . » .

فمن أين جاء بعزو التصحيح إليه ؟! لعلَّه فهم ذلك من قول الترمذي المتقدم :

« وهو عندنا أصح » .

فإن كان كذلك ، فهو فهم غريب عجيب ، لأنه يعني الموقوف ، كما هو صريحُ كلامه ، ثم إن لفظه مختصر جداً ، ومخالف للفظ المرفوع كما بَيَّنْتهُ آنفاً .

ومن ذلك يظهر خطأ السيوطي أيضاً في « الجامع الكبير » (٨٣٧ ـ ١٠٠٩٠) ، فإنه قال عقب الحديث :

« وروي عنه موقوفاً ، وهو أصح » .

فأوهم أن لفظ الموقوف مثل لفظ المرفوع ، وليس كذلك كما سبق .

٢٤٦٨ ـ (الاستئذان ثلاثٌ ، فبالأولى يَسْتَنْصتون ، والثانية يستصلِحون ، والثالثة يأذَنُون أو يردُّون) .

ضعيف جداً . رواه أبو عبد الرحمن السُّلمي في « آداب الصحبة » (١٥٠ / ١) : أبنا علي بن عمر الحافظ (هو الدارقطني) : ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن صالح الأزدي : ثنا العباس بن يزيد : ثنا عمر (الأصل : محمد) بن عمران : ثنا دهثم بن قران عن يحيى بن أبي كثير عن عمرو بن عثمان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . دهثم هذا متروك .

وعمر بن عمران ، وهو السدوسي ؛ مجهول ، وقال الأزدي :

« منكر الحديث » كما في « الميزان » ، ثم ساق له هذا الحديث .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للدارقطني في « الأفراد » .

٢٤٦٩ ـ (الإسلامُ ذَلُولٌ ، لا يركبُه إلا ذَلولٌ) .

ضعيف جداً . رواه أحمد (٥ / ١٤٥) ، وابن عساكر (١٦ / ٣٢٦ / ١) عن إسماعيل بن عياش عن معان بن رفاعة عن أبي خلف عن أنس بن مالك عن أبي ذر عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو خلف هذا ـ هو الأعمى ـ قال الذهبي :

« كذبه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث » .

واعتمده الهيثمي فأعله به (١ / ٦٢) .

ومعان بن رفاعة ، مدني فيه ضعف .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها .

٢٤٧٠ ـ (الإسلامُ نظيفٌ فتنظَّفُوا ، فإنَّه لا يدخُل الجَنَّة إلا نظيفٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٥/٤٦٤/٤٨٩٠ ـ ط) عن أحمد بن سهيل الوراق الواسطي قال : ثنا نعيم بن مورِّع العنبري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ؛ وقال :

« تفرد به أحمد بن سهيل الوراق » .

قلت : هو الواسطي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٥١) ، وقال أبو أحمد الحاكم :

« في حديثه بعض المناكير » كما في « الميزان » .

و (نعيم بن مورِّع) ضعيف يسرق الحديث ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٢) ، ومن طريقه رواه ابن حبان في « الضعفاء » بلفظ : « تنظَّفُوا . . » ، ويأتي تحت الحديث (٣٢٦٤) .

٢٤٧١ - (الأصابع تجري مجرى السِّواك إذا لم يكن سواكٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٢٤ / ٦٤٣٣) من طريق أبي غزية محمد بن موسى ، قال : حدثني كثير بن عبدالله بن عمرو ابن عوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن كثير بن عبدالله المزني إلا أبو غزية » .

قلت : اتفقوا على تضعيفه ، بل اتهمه الدارقطني بالوضع ؛ كما في « اللسان » ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٨٩) :

« كان ممن يسرق الحديث ويحدث به ، ويروى عن الثقات أشياء موضوعات ، حتى إذا سمعها المبتدىء في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها » .

قلت : ومثله أو أسوأ منه شيخه كثير بن عبد الله المزني ، فقد كذبه جمع منهم أبو داود وابن حبان ، وتقدمت له أحاديث ، ومن طريقه رواه أبو نعيم كما في « التلخيص » (١ / ٧٠) ، وقال :

« ضعفوه » .

قلت : والحديث مما تساهل الهيثمي في نقده ، فقال في « مجمع الزوائـد » (٢ / ١٠٠ ـ ١٠١) :

« رواه الطبراني في «الأوسط» ، وكثير ضعيف ، وقد حسن الترمذي حديثه » !

قلت : وهذا من تساهل الترمذي أيضاً ، بل إنه قد يصحح حديثه أحياناً ، ولذلك قال الذهبي :

« فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي » . انظر « الميزان » .

فغفل الهيثمي عن قاعدة (الجرح مقدم على التعديل) ، وعن اتهام الدارقطني لـ (محمد بن موسى أبي غزية) بالوضع .

وقد روي الحديث عن أنس بن مالك مرفوعاً مختصراً ، وله عنه طريقان ؛ يرويهما عيسى بن شعيب ، فقال مرة : عن عبدالحكم القسملي عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« تجزي من السواك الأصابع » .

أخرجه ابن عدي (٥ / ٣٣٤) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (١ / ٤٠) ، وقال ابن عدي :

« عبد الحكم عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه ، وقال البخاري : منكر الحديث » .

وقال عيسى بن شعيب مرة أخرى : ثنا ابن المثنى عن النضر بن أنس عن أبيه به .

أخرجه البيهقي ، وقال :

« تفرد به عيسى بالإسنادين جميعاً » .

قلت : و (عيسى) هذا قال فيه البخاري :

« صــدوق » .

وبيَّضَ له ابن أبي حاتم ، فلم يذكر فيـه جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبـان فجرحه جرحاً شديداً ، فقال في « الضعفاء » (٢ / ١٢٠) :

« كـان ممن يخطىء حـتى فـحش خطؤه ، فلمـا غلب الأوهام على حـديثـه استحق الترك » .

واعـتـمـده الذهبي في « المغني » ، فلم يذكـر غيـره . وأما الحـافظ فـجمع بين القولين ولخصهما ـ كعادته ـ بقوله :

« صدوق له أوهام » .

وقـال في « التلخـيــص » عـقب الحـديث ـ وقـد عــزاه لابن عـدي أيضـاً والدارقطني ـ :

« وفي إسناده نظر ، وقـال الضـيـاء المقـدسي : لا أرى بسنده بأسـاً ، وقـال البيهقي : المحفوظ عن ابن المثنى : عن بعض أهل بيته عن أنس نحوه . ورواه أيضاً من طريق ابن المثنى عن ثمامة عن أنس » .

قلت : هذه الطريق عند البيهقي من رواية أبي أمية الطرسوسي : ثنا عبدالله ابن عمر الحمال : ثنا عبد الله بن المثنى به .

وهذا إسناد ضعيف ، أبو أميـة هذا اسـمـه (محـمـد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي) ، قال الحافظ :

« صدوق ، صاحب حديث ، يهم » .

وشيخه (عبد الله بن عمر الحمال) لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٢٣) :

« عبد الله بن عمرو الجمال (كذا بالجيم) ، أحسبه من أهل المدينة ، قدم بغداد ، وحدث بها . . روى عنه محمد بن أبي العوام الرياحي . . » .

ثم ساق له حديثاً واحداً ، ولم يزد ، فهو مجهول .

وأما الطريق التي قبلها ، ففيها ذاك المجهول الذي لم يسمَّ من أهل بيت المثنى ، ولا يفيد تسميته في طريق (عيسى بن شعيب) بالنضر بن أنس ، لما عرفت من سوء حال (عيسى) ، وبالتالي لا فائدة من قول الضياء :

« لا أرى بسنده بأساً » ، ولا في قول الحافظ العراقي أو ابنه أبو زرعة في « طرح التثريب » (٢ / ٦٨) :

« والنضر بن أنس ثقة » ، فتنبه ، ولذلك جزم البيهقي في صدر الحديث بأنه حديث ضعيف . والله أعلم .

وهناك حديث آخر بمعناه من حديث عائشة ، ولكنه منكر ، وهو مخرج في « تمام المنة » (ص ٩٠) .

٢٤٧٢ ـ (أيما امرأة قعدت على بيتِ أولادها ، فهي معي في الجنَّة ، وأشار بإصبعه السبابة والوُسطى) .

ضعيف . رواه ابن بشران في « الأمالي » (١٨٣ / ١) عن مالك النهشلي : ثنا ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل مالك هذا ، قال الذهبي :

« لا يعرف » .

قلت : وتابعه عُبيس بن ميمون عن ثابت به أتم منه ؛ بلفظ :

« أيّما امرأة قامت نفسها على ثلاث بناتٍ لها ، إلا كانت معي في الجنَّة ، وأهوى بإصبعيه .

وأيما رجل أنفق على ثلاث بنات أو مثلهن من الأخوات ، كان معي في الجنة هكذا ، وأهوى بإصبعيه » .

أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب أبيه « العلل » (٢ / ٣٤٢) ، وسأله عن هذا الحديث ؟ فقال أحمد :

« هذا حديث منكر » .

قلت : وآفته عبيس هذا ، قال البخاري تبعاً لأحمد :

« منكر الحديث » .

٢٤٧٣ - (أيُّما امرأة صامت بغير إذن زوجِها ، فأرادها على شيء ، فامتنعت منه ، كتب الله عليها ثلاثاً مِنَ الكبائر) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٧ / ٢) عن بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا بقية » .

قلت : وهو ثقة ، ولكنه مدلس ، وقد عنعنه ، وبه أعله الهيثمي (٣ / ٢٠٠) .

ومن المحتمل أن يكون تلقّاه عن يوسف بن السَّفر عن الأوزاعي به ، ثم أسقطه ودلَّسه ، فإن له مثل هذه العادة ، فقد سبقت له بعض الأحاديث رواها عن الأوزاعي وبينهما يوسف هذا ، وهو متهم بالكذب ، انظر على سبيل المثال الحديث (٦٢٢) ، وقد قال المنذري في هذا الحديث (٢ / ٩٠) :

« رواه الطبـراني في « الأوسط » من رواية بقيـة ، وهو حـديث غـريب ، وفيـه نكارة » .

٢٤٧٤ ـ (إيَّاكم واستماع المعازفِ والغناءِ ، فإنَّهما يُنْبتان النِّفاق في القلب كما يُنبتُ الماءُ البقلَ) .

ضعيف جداً . رواه أبو الحسن الحلبي في « الفوائد المنتقاة » (١ / ٧ / ٢) عن أبي جعفر محمد بن سنان : نا **إبراهيم بن حبان** : نا شعبة بن الحجاج عن عمرو ابن مرَّة عن مسروق بن الأجدع عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناده واهٍ بمرَّة ، آفتـه إبراهيم هذا ، وهو ابن البـراء بن النضـر بن أنس بن مالك الأنصاري ، قال ابن عدي :

« حدث بالبواطيل » .

وقال العقيلي :

« يحدث عن الثقات بالبواطيل » .

٢٤٧٥ ـ (إيَّاك وما يسوءُ الأُذن . ثلاث مرات) .

ضعيف . رواه ابن سـعد في « الطبقات » (٨ / ٣١٢) ، وابن أبي عاصم في « الآحـاد » (٢ / ٤٥٩ و ٦ / ٢٥٩) ، وأبو نعيم في « المعرفـة » (ق ٣٩٣ / ١) من طريق الطبـراني ، وابن بشـران في « الأمـالي » (٣٧ / ٢) عن **تمام بن بـزيع أبي سهل** : ثنا **العاص بن عَمرو الطُّفاوي** عن عمته :

أنها دخلت في أناس من قومها على رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، حدثني حديثاً ينفعني الله عز وجل به ، قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، العاص بن عَمرو الطفاوي لا يعرف إلا برواية تمام هذا ، وبها ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٠٥) ، وقال :

« يعتبر حديثه من غير رواية تمام عنه » . .

وتمام بن بزيع ، قال الدارقطني :

« متروك » .

وفي « مسند أحمد » (٤ / ٧٦) : حدثنا عبد الله : حدثني أبي قال : حدثني الصَّلتُ بن مسعود الجحدري قال : ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي قال :

« خرج أبو الغادية وحبيب بن الحارث وأم أبي العالية مهاجرين إلى رسول الله ﷺ ، فأسلموا ، فقالت المرأة : أوصني يا رسول الله ! قال : فذكره دون قوله : «ثلاث مرات » .

قلت : وهذا إسناد معضل ، فإنَّ الطفاوي هذا من شُيوخ أحمد الذين جلُّهم من أتباع أتباع التابعين ، وفيهم قلَّة من أتباع التابعين .

ثم إنَّه قد رواه عنه بواسطة الجحدري ، والجحدري هذا من شيوخ ابنه عبد الله ابن أحمد ، فهل هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر ، أم أنَّ قوله في الإسناد : « حدثني أبي » زيادة من بعض النساخ ؟ والثاني هو الذي يترجَّح عندي ، لأنَّهم لم يذكروا الجحدريّ هذا في شيوخ أحمد ، وإنما في شيوخ ابنه . والله أعلم .

ثم تأكدت مما رجحت حين رأيته مطابقاً لما في « جامع المسانيد » لابن كثير (١٤ / ٣٣٣) ، فإنه ليس في إسناده « حدثني أبي قال » ، فالحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

وكذلك عزاه الهيثمي (٨ / ٩٥) لعبد الله دون أبيه ، ولكنه عطف عليه

(الطبراني) ، ولم أره في « معاجمه الثلاثة » ، ولم يعزه إليه ابن كثير (١٤ / ٣٣٥) ، وإنما إلى (أبي نعيم) ، وهذا قد أخرجه في « معرفة الصحابة » (ق ٢٨١ / ١) من طريق أخرى عن الصلت عن الطفاوي قال : سمعت العاص بن عمرو الطفاوي قال :خرج أبو الغادية . . الحديث . وهذا يبين أن في رواية (عبد الله بن أحمد) سقطاً . والله أعلم .

٢٤٧٦ - (إيَّاكم والتَّعمُّق في الدِّين ، فإنَّ الله عز وجل قد جعله سهلاً ، فخُذوا منه ما تطيقونَ ، فإنَّ الله عز وجل يحبُّ ما دام من عملٍ صالح ، وإن كان يسيراً) .

ضعيف جداً . رواه ابن بشران في « الأمالي » (٢ / ١١ / ٢) عن عباد بن أحمد بن عبد الرحمن العرزمي : حدثني عمي عن أبيه عن جابر عن يزيد بن مرَّة عن سويد بن غفلة قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عباد بن أحمد العرزمي ؛ قال الدارقطني : « متروك » .

وأبوه أحمد بن عبد الرحمن العرزمي ؛ لم أجد له ترجمة .

وعمه لم أعرف اسمه .

وأما أبو عمه ، فهو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي ؛ ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم :

« ليس بالقوي » .

والحديث بيَّض له المناوي ، فلم يتكلم عليه بشيء .

٢٤٧٧ - (إيَّاكم ومشارَّة النَّاس ، فإنَّها تدفِنُ الغُرَّةَ ، وتُظهر العُرَّة) .

ضعيف . رواه تمام في « الفوائد » (ج ١ / رقم ٣٩) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٣٤٢ - ٣٤٣ / ٨٤٤٣ و ٨٤٤٤) ، والقضاعي (٩٥٦) عن الوليد بن سلمة : حدثني الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . ومن طريق تمام رواه ابن الأكفاني في جزء من حديثه (٧٠ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته الوليد بن سلمة ، وهو الطبراني ، وقد تفرد به كما قال البيهقي . قال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث » .

وقال دحيم وغيره :

« كذاب » .

وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الثقات » .

وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأشراف » (١ / ٧١ / ٢ ،) والعقيلي (١٧٥ - ١٧٦) ، والطبراني في « الصغير » (رقم ٤١٢ - الروض) من طريق محبوب بن محرز التميمي عن سيف بن أبي المغيرة عن مجالد عن الشَّعبي عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مجالد وسيف ومحبوب ثلاثتهم ضعفاء .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٧٥) :

« رواه الطبراني في « الصغير » عن شيخه [محمد] بن الحسن بن هريم ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! وأقره المناوي في « فيض القدير » ! وقد عرفت ما فيه من الضعفاء .

٢٤٧٨ - (إيَّاكم والقُسامَة ، قالوا : وما القُسامَةُ ؟ قال : الرَّجل يكونُ على الفئام مِنَ النّاس فيأخذُ من حظٍّ هذا ومِنْ حظٍّ هذا) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢٧٨٤) ، وابن خزيمة في « حديث علي بن حجر السعدي » ، فقال (٤ / رقم ١٣) : حدثنا علي : ثنا إسماعيل : ثنا شريك عن عطاء أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

ورواه أبو سعد الجنزروذي في العاشر من « أحاديث هشام بن عمار » (٨ / ١ - ٢) عن أنس بن عياض : حدثنا شريك به .

ورواه البغوي في « شرح السنة » رقم (٢٤٩٤) من طريق أخرى عن علي بن حجر به ، وقال :

« هذا حديث مرسل ، ويروى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ » . وقال البغوي :

« (القُسامة) مضمومة القاف اسمٌ لما يأخُذُه القسَّام لنفسه في القسمة ، كالنُّشارة : اسم لما يُنشر ، والعجالة : اسم لما يُعجَلُ للضَّيفِ من الطعام ، والفئام : الجماعات . وليس في هذا تحريمُ أجرة القسَّام إذا أخذها بإذن أرباب الأموال . إنَّما هذا فيمن ولي أمر قوم ، فكان عريفاً عليهم ، فإذا قسم عليهم سُهمانهم أمسك منها شيئاً لنفسه ، وذلك حرام » .

قلت : رواية ابن ثوبان الموصولة التي أشار إليها البغوي لفظها :

« إياكم والقسامة ، قيل : وما القُسامة ؟ قال الشيءُ يكونُ بين النّاس فينتقص منه » .

وصله أبو داود (٢٧٨٣) ، وعنه الخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٥٧٤) ،

والبيهقي في « السنن » (٦ / ٣٥٦) : نا الزمعي عن الزُّبير بن عثمان بن عبدالله ابن سُراقة : أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره بذلك .

قلت : والزبير هذا مجهول كما قال الذهبي ، فلا يعتد بوصله .

(فـائدة) : « المحدِّثون يقولون : (القَسامة) بفتح القاف ، والقسامة من قسم اليمين ، وإنَّما هي القُسامة بضم القاف ، وهو ما يأخذُهُ القَسَّامُ لأجرته فيعزِلُ من رأس المال جزءاً معلوماً لنفسِهِ ، كالسُّقاطة إسماً لما يسقُط ، والنُّشارة . . . وإنَّما المكروه من ذلك ما يقتاتُ به على أرباب المال من غير إذنٍ منهم فيه على ما تواضعه الباعةُ ، وارتسمه السماسرة فيما بينهم من أخذهم من عُرض المال شيئاً معلوماً ، من كل ألف درهم عشرين درهماً أو نحوه ، وإنما يلزم في هذا أجر المثل بالغاً ما بلغ ، ولا أعلم أحداً كره أجر القسَّام إلا ما يُروى عن بعض السَّلف أنَّه كان يذهبُ في ذلك إلى أنَّها لا تحلُّ من أجل أنَّه زعم كالحاكم ، وإنما أجره في بيت المال » . قاله الخطابي .

٢٤٧٩ ـ (إيّاكم والفتن ، فإنَّ اللِّسانَ فيها مثلُ وقعِ السَّيفِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٣٩٦٨) عن محمد بن الحارث : ثنا محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني . متهم كما تقدم مراراً .

وأبوه ضعيف ، وكذا الراوي عنه .

ولكنه قد تُوبع ، فرواه خالد بن أبي عمران عن عبد الرحمن بن البيلماني عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« ستكون فتنة صمَّاءُ بكماءُ عمياءُ ، من أشرفَ لها استشرفت له ، وإشرافُ اللِّسان فيها كوقُوع السَّيفِ » .

أخرجه أبو داود (٤٢٦٤) .

وخالد بن أبي عمران صدوق كما في « التقريب » ، فهذا إسناده خير من الذي قبله ، ولكنه ضعيف على كل حال .

٢٤٨٠ - (إن هذا الدِّينَ متين ، فأوغلوا فيه برفق ، ولا تُبَغِّض إلى نفسك عبادة ربِّك ، فإنَّ المنْبَتَّ لا سفراً قطع ، ولا ظهراً أبقى ، فاعمل عمل امرىءٍ يظنُّ أنْ لن يموتَ أبداً ، واحذر حذراً يخشى أن يموت غداً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٣ / ١٩) ، وفي « الشعب » (٣٨٨٦) من طريق أبي صالح : ثنا الليث عن ابن عجلان عن مولى لعمر بن عبد العزيز عن عبد الله ابن عمرو بن العاص مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف لجهالة المولى الذي لم يُسمَّ ، وضعف في أبي صالح ، وهو عبد الله بن صالح .

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً به دُون قوله : « فاعمل ... إلخ » .

أخرجه البزار (٧٤) ، والحاكم في « معرفة علوم الحديث » (٩٥ و ٩٦) ،

والقضاعي (١١٤٧ و ١١٤٨) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (رقم ٢٢٩) ، والقزويني في « التدوين » (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨) ، والخطابي في « العزلة » (ص ٩٧) ، والبيهقي (٣ / ١٨) من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد ابن المنكدر عنه . وقال الحاكم :

« حديث غريب الإسناد والمتن » .

قلت : وعلته أبو عقيل هذا ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

وخالفه عيسى بن يونس ، فقال : حدثنا محمد بن سوقة قال : حدثني ابن محمد بن المنكدر : قال النبي ﷺ : فذكره .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١٠٢ - ١٠٣) ، وقال :

« هذا أصح من الأول » . قلت : لأن عيسى بن يونس ثقة ، فأرسله عن ابن محمد بن المنكدر ، واسمه (المنكدر بن محمد بن المنكدر) ، وهو لين الحديث .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٦٢) :

« رواه البزار ، وفيه يحيى بن المتوكل أبو عقيل وهو كذاب » ،

قلت : لم أقف على من أطلق فيه الكذب ، وقد أورد الحافظ في « التهذيب » أقوال الأئمة فيه ، وكلها متفقة على تضعيفه ، اللهم إلا رواية عن ابن معين ، فقال :

« ليس به بأس » ، وإلا قول ابن حبان :

« ينفرد بأشياء ليس لها أُصول ، لا يرتاب المُمْعِنُ في الصناعة أنها معمولةٌ » .

ولعل هذا القول هو مُستند الهيثمي في إطلاقه الكذب عليه .

وللطرف الأول من الحديث شاهد يرويه عمرو بن حمزة : ثنا خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة : ثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره دون قوله : « ولا تبغض إلى نفسك . . إلخ .

أخرجه أحمد (٣ / ١٩٩) قال : ثنا زيد بن الحباب قال : أخبرني عمرو بن حمزة . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عمرو بن حمزة هو القيسي ، قال الدارقطني وغيره :

« ضعيف » .

قلت : ولم يتهم ، فحديثه بما قبله حسن دون قوله : « ولا تبغض . . » إلخ . والله أعلم .

٢٤٨١ ـ (إن هذا العلم دينٌ ، فلينظر أحدُكُم ممن يأخذُ دينَه) .

ضعيف جداً . رواه تمام (٣ / ٤٢ / ٢) ، وابن عدي في مقدمة « الكامل » (١ / ١٤٨) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٤٣٠) ، والهروي في « ذم الكلام » (١٣٦ / ١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢ / ٣٠٢) من طريق خليد ابن دعلج عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، خليد بن دعلج متروك .

ورواه القاضي عياض في « الإلماع » (١٠ / ٢) عن أبي نعيم : نا شافع بن محمد : نا يعقوب بن حُجر : نا محمد بن سليمان : نا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس به وقال :

« قال أبو نعيم : والصحيح وقفه على محمد بن سيرين » .

قلت : ومن دون يزيد لم أعرفه ، وقد أخرجه مسلم (١ / ١٤) في مقدمة « صحيحه » من طريق ثالث موقوفاً على ابن سيرين . وكذلك رواه ابن سمعون في « الأمالي » (١٧٣ / ١) ، وابن عدي في « المقدمة » (١ / ١٤٩) ، والهروي أيضاً ، والسلفي في « الطيوريات » (١٠ / ١٢٢ / ١) ، وقال الهروي :

« هذه كلُّها عجائب مرفوعاً إلى النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم ، وهو عن التابعين أثبت » .

ثم ساقه من طرق عن ابن سيرين قوله ، وعن زيد بن أسلم ، والحسن البصري ، والضحاك بن مزاحم ، وإبراهيم النخعي موقوفاً عليهم .

ورواه قُبيل ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة موقوفاً عليهما ، وأشار إلى تضعيف إسنادهما كما تقدم .

٢٤٨٢ - (أَلا أُخبِرُكم بسُورة مَلأت عظمتها ما بين السَّماء والأرضِ ؟ ولقارئها من الأجر مثل ذلك ، ومن قرأها غُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وزيادة ثلاثة أيّامٍ ؟ قالوا : [بلى] قال : سورة الكهف) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٣٧) عن عبد الرحمن بن هشام المخزومي : حدثنا أبي عن هشام بن عُروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . هشام المخزومي - هو ابن عبد الله بن عكرمة المخزومي - قال ابن حبان :

« ينفرد بما لا أصل له من حديث هشام بن عروة ، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد » .

وابنه عبد الرحمن ؛ لم أجد له ترجمة الآن .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن مردويه عنها بزيادة :

« ومن قرأ الخمس الأواخر منها عند نومه بعثه الله أيَّ الليل شاء » .

٢٤٨٣ - (أهلُ شُغلِ الله في الدُّنيا هُمْ أهلُ شغلِ الله في الآخرة ، وأهلُ شغل أنفسهم في الدنيا هم أهل شغل أنفسهم في الآخرة) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٢٦) عن محمد بن القاسم بن محمد عن الحسن بن علي عن محمد بن ثابت عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دُون ابن عون لم أعرفهم ، ومحمد بن ثابت جمع ، فلا أدري أيهم هو ؟

والحسن بن علي يُحتمل أن يكون ابن زكريا بن صالح البصري الملقب بـ (الذئب) ، وهو متروك .

ومحمد بن القاسم بن محمد ، يحتمل أن يكون محمد بن القاسم بن مجمع الطايكاني ، تصحَّف على الناسخ « مجمع » إلى « محمد » ، فإن يكن هو ، فهو كذّاب وضّاع .

والحديث عزاه السيوطي « لأفراد » الدارقطني أيضاً ، وقال المناوي :

« سنده ضعيف » .

ولوائح الوضع عليه ظاهرة . والله أعلم .

٢٤٨٤ - (اهتزَّ العرش لموت سعد بن معاذٍ حتى تخلَّعت أعوادُه) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٦٦) عن يحيى بن كثير أبي النضـر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . وعنه عن أبي جمرة عن إبراهيم عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً . قال سعد :

« وذاك أول ما سمعنا أن للعرش أعواداً » . وقال :

« يحيى بن كثير صاحب البصري منكر الحديث . والحديث معروف من غير هذا الوجه ، وليس يحفظ « حتى تخلَّعت أعوادُه » من وجهٍ صحيح » .

قلت : ويحيى هذا قال أبو حاتم :

« ضعيف ، ذاهب الحديث جداً » .

وقال الدارقطني :

« متروك » .

والحديث بدون الزيادة صحيح كما أشار العقيلي ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧٠٣) .

٢٤٨٥ - (أوَّلُ من يصافحه الحقُّ عمرُ ، وأول من يسلِّم عليه ، وأول من يأخذُ بيده فيدخله الجنة) .

منكر جـداً . رواه ابن ماجه (١٠٤) ، و ابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ١٢٤٥) بتحقيقي ، وعبد الله بن أحمد في « الفضائل » (١ / ٤٠٨ / ٦٣٠) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٩٢ / ٣٠٨) ، وابن عساكر (١٣ / ٣٨) عن داود بـن عطاء المدني عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أُبيّ ابن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً . داود بن عطاء ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال أحمد :

« ليس بشيء » ؛ كما في « الميزان » للذهبي ، وساق له هذا الحديث ثم قال :

« هذا منكر جداً » .

ثم رواه ابن عساكر من طرق أحدها من طريق ابن عدي ، وهذا في « الكامل » (٧ / ٦٥ - ٦٦) عن **محمد بن أبي حميد الأنصاري** عن ابن شهاب به .

ومحمد هذا ضعيف .

ثم رواه ابن عساكر ، وكذا الحاكم (٣ / ٨٤) عن **الفضل بن جبير الوراق** : نا إسماعيل بن زكريا عن يحيى بن سعيد بن المسيب به .

والفضل هذا قال العقيلي :

« لا يتابع على حديثه » .

والحديث قال السيوطي في « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٢٢٦) :

« سنده ضعيف » .

وأمّا الذهبي فقال في « تلخيص المستدرك » .

« قلت : موضوع ، وفي إسناده كذاب » .

ولم أدر من هو الكذاب الذي يعنيه ؟ نعم لما أورده ابن الجوزي في « العلل » من الطريق الأولى ، ثم من طريق **أبي البختري وهب بن وهب** عن محمد بن أبي حميد عن ابن شهاب به . قال :

« هذا حديث لا يصح ، أما الطريق الأول ، فقال أحمد ويحيى : داود بن

عطاء ليس بشيء ، وقال ابن حبان : لا يحتج به بحال . وأما الثاني ، ففيه أبو البختري الكذاب ، ومحمد بن أبي حميد قال النسائي : ليس بثقة » .

قلت : وأبو البختري هذا ليس في سند الحاكم ، وإنما هو عند ابن عدي وابن عساكر .

ثم تنبهت إلى أنّ الذهبي يشير إلى الراوي عن الفضل بن جبير ، وهو شيخ الحاكم (أحمد بن محمد بن عبد الحميد الجعفي) ، فقد أورده في « الميزان » ، وتبعه في « اللسان » ، وساق له حديثاً آخر ، وقال :

« باطل ، ذكره ابن طاهر » .

قلت : وهو متعقب بأمرين :

أحدهما : أنه متابع عند ابن عساكر .

والآخر : أن الجعفي هذا ترجمه الخطيب (٥ / ٥٤) برواية جمع من الثقات ، وقال :

« وذكره الدارقطني فقال : صالح الحديث » .

قلت : فالظاهر أن الحديث الذي أبطله ابن طاهر علته من غيره ، كما هو الشأن في حديثنا هذا . والله أعلم .

٢٤٨٦ - (إنَّ اللهَ جعل العلم قبضاتٍ ، ثم بثَّها في البلادِ ، فإذا سمعتم بعالمٍ قد قُبِضَ من الأرض ، فقد رفعت قبضة ، فلا يزالُ يقبض حتى لا يبقى منه شيء) .

منكر . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٧) من طريق أبي نعيم بسنده عن أبي زهر : حدثنا السري عن عاصم عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، مَنْ دون مسروق لم أعرفهم . ويحتمل عندي أن يكون (عاصم) محرفاً من (عامر) ، وهو الشعبي ، فإنه معروف بالرواية عنه ، وعليه يحتمل أن يكون (السري) هو ابن إسماعيل الكوفي ابن عم الشعبي ، وهو متروك . والله أعلم .

٢٤٨٧ ـ (التمسوا الرِّزق بالنِّكاح) .

ضعيف . رواه الواحدي في « الوسيط » (٣ / ١١٦ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ٤٢) عن مسلم بن خالد عن سعيد بن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحافظ في « مختصر الديلمي » :

« مسلم فيه لبس ، وشيخه » !

كذا الأصل ، بيّض لشيخه ، ولم أعرفه ، وأما مسلم بن خالد ، فهو المعروف بالزّنجي قال في « التقريب » :

« صدوق كثير الأوهام » .

قلت : وفي معناه حديث :

« تزوجوا النساء ، فإنهن يأتين بالمال » ، وسيأتي برقم (٣٤٠٠) .

٢٤٨٨ ـ (اطلُبوا الخيرَ دهركم ، واهربُوا من النَّار جَهْدَكُم ، فإنَّ الجنَّة لا ينامُ طالبُها ، وإنَّ النَّار لا ينام هاربُها ، وإن الآخرة محفَّفةٌ بالمكاره . . .) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في « الزهد » (٩٠ / ١ ـ ٢) عن يعلى بن

الأشدق : ثنا عبد الله بن جراد أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ، يعلى بن الأشدق ، قال البخاري :

« لا يكتب حديثه » .

وقال ابن حبان :

« وضعوا له أحاديث ، فحدّث بها ولم يدر » .

٢٤٨٩ ـ (اطلُبوا الرِّزق في خبايا الأرض) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢/٢٠٧) : ثنا مصعب بن عبدالله ابن مصعب الزبيري : حدثني هشام بن عبدالله بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٤٩١ / ٤٩٩ و ٩ / ٤٣ ـ ٤٤ ـ ط) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣١٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٨٧ / ١٢٣٣) ، وقال :

« إن صح » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، هشام بن عبد الله ؛ قال ابن حبان (٣ / ٩١) :

« يروي عن (هشام بن عروة) ما لا أصل له من حديثه ، كأنه هشام آخر ! لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وهو الذي روى عن هشام عن أبيه . . . » . ثم ساق هذا الحديث .

قلت : لكني وجدت له متابعاً ، فقال أبو نعيم في « الأخبار » (٢ / ٢٤٣) :

حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف : ثنا محمد بن أحمد بن راشد : ثنا أبو السائب سلم بن جُنادة : ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة به .

وأبو أسامة ـ واسمه حماد بن أسامة ـ وابن جُنادة ثقتان ، لكني لم أر من وثَّق ابن راشد هذا ، وقد أورده الخطيب (١ / ٣٠٢) ، ولم يذكر فيه جرحاًولا تعديلاً ، وروى عنه أبو الحسين بن المنادي .

والحديث قال الهيثمي (٤ / ٦٣) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وفيه هشام بن عبد الله بن عكرمة ضعفه ابن حبان » .

ونقل ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ١١٣) عن النسائي أنه قال :

« حديث منكر ، وقد روي من قول عروة » .

٢٤٩٠ ـ (اطلبوا العلم يوم الاثنين ، فإنَّه ميسَّر لطالبه) .

ضعيف . رواه أبو الشيخ (ص ١٤٢) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٤٨) ، والديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ١٥) ، والشجري في « أماليه » (١ / ٥٤) ، وابن الجوزي في « العلل الواهية » (١ / ٣٢٣) من طريق أبي الشيخ وغيره عن موسى بن أيوب عن عثمان بن عبد الرحمن عن حمزة الزيات عن حُميد عن أنس مرفوعاً .

ورواه الخطيب في « التلخيص » (١ / ١٢٣) من طريق **محمد بن سلاَّم البخاري عن عثمان بن عبدالرحمن الحرَّاني** عن حميد الطويل به ، فأسقط من بينهما حمزة الزيات ، وقال :

« محمد بن سلام البخاري شيخ في عداد المجهولين » .

قلت : وشيخه الحراني قال الحافظ :

« صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعف بسبب ذلك ، حتَّى نسبة ابن نُمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين » .

وموسى بن أيوب ثقة ، وهو النَّصيبي الأنطاكي .

وله طريق أخرى عن حميد الطويل .

فأخرجه ابن عساكر (١٤ / ١١٧ / ١) عن **أحمد بن محمد المعروف بابن الدَّهان** : حدثنا **محمد بن الحجَّاج** عن أحمد بن عبدالله عن **يحيى بن حميد الطويل** عن أبيه عن أنس به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، يحيى بن حميد الطويل ؛ قال ابن عدي : « أحاديثه غير مستقيمة » .

ومحمد بن الحجاج ، جماعة لم يتبين لي من هو منهم . وكذلك لم أعرف ابن الدَّهان الراوي عنه .

وله طريق ثالثة عن أنس مرفوعاً به .

أخرجه القاضي عياض في « الإلماع » (٩ / ١) عن **مجاشع بن عمرو** : نا **كثير بن مسلم** : سمعت أنس بن مالك به .

قلت : وهذا موضوع ، مجاشع أحد الكذابين ؛ كما قال ابن معين .

وكثير بن مسلم لم أعرفه ، ولعلَّه كثير بن سُليم ـ مصغراً ـ فإنه معروف بالرواية عن أنس ، وهو منكر الحديث كما قال البخاري .

وقد روي له شاهد من حديث جابر مرفوعاً بلفظ :

٢٤٩١ - (اطلبُوا العلمَ كلَّ اثنين وخميس ، فإنَّه ميسَّر لمن طلب ، وإذا أراد أحدُكم حاجةً ، فليبكِّر إليها ، فإنِّي سألت ربِّي أن يبارك لأُمَّتي في بكُورها) .

موضوع . رواه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١ - ٢ و ١ / ٣٦٤ - ط) عن محمد بن أيوب بن سُويد : حدثني أبي : حدثني الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أيوب بن سويد - وهو الرملي - صدوق يخطىء كما في « التقريب » .

وابنه شرٌّ منه ، قال ابن حبان :

« لا تحل الرواية عنه » .

وقال أبو زرعة :

« رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياءَ موضوعة » .

ذكره الذهبي في « الميزان » ، ثم ساق له من موضوعاته حديثاً غير هذا .

والجملة الأخيرة قد صحت عن جمع من الصحابة ، فانظر « صحيح الجامع » برقم (١٣١١ - الطبعة الأولى الشرعية) :

« اللهم بارك لأمتي في بكورها » .

٢٤٩٢ - (إذا حدَّثتُم النَّاس ، فلا تحدِّثوهُم بما يُفزعهم ويشقُّ عليهم) .

ضعيف . رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (٥٨ / ٢) ، وعنه أبو القاسم

الأصبهاني في « الحجة » (١٣٦ / ١) ، وابن عدي (٧ / ٨٠) ، والديلمي (١ / ١ / ١٠٧) من طريق الحسن بن سفيان ، وأبو الحسن القزويني في « مجلس من الأمالي » (١٩٨ / ٢) ، والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٧١ / ٢) عن بقية بن الوليد عن **الوليد بن كامل البجلي** عن نصر بن علقمة الحضرمي عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن المقدام بن معدي كرب الكندي مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه أبو موسى المديني في « اللطائف » (١٦ / ١) من طريق الطبراني ، وقال :

« لا يروى عن المقدام إلا بهذا الإسناد ، تفرد به بقية » .

قلت : هو ثقة مدلس ، ولكنه قد صرَّح بالتحديث عند الهروي ، فالعلَّة من شيخه الوليد بن كامل ؛ قال ابن عدي :

« قال البخاري : عنده عجائب » . وقال الذهبي :

« ضعفه أبو الفتح الأزدي ، ومن قبله أبو حاتم » .

٢٤٩٣ - (إذا حسدتُم فلا تبغُوا ، وإذا ظننتم فلا تحقِّقُوا ، وإذا تطَيَّرتُم فامضوا ، وعلى الله فتوكَّلُوا) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٤ / ٣٩ / ٢) ، وابن عدي (٢٣٥ / ١ و ٤ / ٣١٥ - ط) ، عن **عبدالرحمن بن سعد** : حدثني **عبدالله ابن سعيد بن أبي سعيد** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الله بن سعيد المقبري متهم بالكذب .

وعبد الرحمن بن سعد ، وهو ابن عمار بن سعد القُرظ ؛ قال الذهبي :

« ليس بذاك ، قال ابن معين : ضعيف » .

ثم وجدت له شاهداً مرسلاً ، ولكنه واهٍ يرويه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه إسحاق بن إبراهيم البستي في « التفسير » ـ مخطوط .

قلت : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متروك ، وتقدمت له أحاديث منها في توسل آدم بالنبي عليهما السلام .

٢٤٩٤ ـ (أظهِروا النِّكاحَ ، وأخفُوا الخِطبةَ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٧) عن عبد الرحمن بن حمدان الجلاَّب : حدثنا عثمانُ بن خرزاذ : حدثنا هارونُ بن عمر بن زياد الدمشقي ـ سنة عشرين ومائة ـ : حدثنا محمد بن خالد عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن علقمة ابن أبي علقمة عن أمِّه عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

سكت عليه الحافظ في « مختصره » ، وسنده ضعيف ، أم علقمة ، واسمها مُرجانة ؛ مجهولة الحال ، ومَنْ دون الدراوردي فيه من لم أعرفه .

والجملة الأولى لها طريق آخر عن عائشة في « علل ابن أبي حاتم » (١ / ٤٢٥) ، و « سنن البيهقي » (٧ / ٢٩٠) ، وضعفه ، و « تاريخ الخطيب » (٤ / ١٣٧) . لكنها صحت بلفظ : « أعلنوا . . » . وهو مخرج في « آداب الزفاف » (ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ـ المكتبة الإسلامية) .

٢٤٩٥ ـ (تعاهَدُوا نعالكم عندَ أبواب المساجد) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٧٨) ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ٤٠٣) من طريق علي بن عمر الحافظ (هو الدارقطني)

عــن **يحيى بن هاشم السّمـسار** : حدثنا مِسْعَرُ بن كِدام عن يزيد الفقيـر عن ابن عمـر أن النبي ﷺ قال : فذكره ، وقال : قال علي بن عمـر :

« غريب من حديث مسعر عن يزيد الفقير . تفرد به يحيى بن هاشم » .

قلت : وهو كذاب .

والحـديث أورده العـلامـة ابن القـيم في رسـالة لـه في الأحـاديث الضـعـيفـة الموضوعة من رواية الدارقطني في « الأفراد » ، وقال (ق ١١٢ / ٢) :

« قال يحيى : هو (يعني السمسار) دجال هذه الأمة ، قيل له : أتراه وضع هذه الأحـاديث ؟ فقـال : هو لا يُحسن يضع هذه الأحـاديث ! ولكن وضعت له . وقـال أحمد بن حنبل : لا يُكتب عنه . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال محمد بن عبـد الرحيم : كـان يضع الحديث . وقال أبو علي الحافظ : كان يكذب . وقـال ابن عدي : كـان ببغـداد يضع الحديث . وقـال ابن حبان : كـان يضــع الحديث على الثقات » .

قلت : وروي مرسلاً ، فقال عبد الرزاق في « المصنف » (١ / ٣٨٨ / ١٥١٥) : عن **يحيى بن العلاء** عن طلحة عن عطاء رفعه .

وهذا ـ مع إرساله ـ ضعيف جداً ؛ يحيى متروك ، وطلحة إن كـان ابن عبيد الله العقيلي ؛ فمجهول ، وإن كان ابن عبيد الله بن كريز ؛ فثقة .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢ / ٤١٧) بسند صحيح عن الحسن ـ وهو البصري ـ مرفوعاً بلفظ :

« تعـاهدوا نعـالكم ؛ فإن رأى أحــدكم فـيـهـمـا أذى فليُمِطْه ، وإلا فليُصَــلِّ فيهما » .

ورواه عبد الرزاق (١٥١٤) عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً نحوه . وفي معناه قوله ﷺ :

« إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قذراً أو أذىً فليمسحه ، وليصلّ بهما » .

رواه أبو داود وغيره بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري . وهو مخرج في « الإرواء » (٢٨٤) .

٢٤٩٦ - (رَحِمَ الله قوماً يحسبهم النَّاسُ مرضى وما هم بمرضى) .

ضعيف . رواه المعافى بن عمران في « الزهد » (٢٤٣ / ٢) عن مبارك بن فضالة عن الحسن مرفوعاً نحوه . وذكره بهذا اللفظ السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن المبارك عن الحسن مرسلاً . ثم وجدته في « الزهد » (١٦١ / ١ من الكواكب ٥٧٥ و ٣٠ / ٩٢ - ط) لابن المبارك : ثنا المبارك بن فضالة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنَّه مع إرساله فيه عنعنة ابن فضالة ، فإنه كان مدلساً .

٢٤٩٧ - (رحم الله قيساً ، رحم الله قيساً ، إنَّه كان على دين إسماعيل بن إبراهيم خليل الله عز وجل ، يا قيسُ حيِّ يمناً ، يا يمنُ حيِّ قيساً ، إن قيساً فرسانُ الله في الأرض ، والَّذي نفسي بيده ، ليأتينَّ على الناس زمانٌ ليس لهذا الدِّين ناصر غير قيس ، إنَّ لله فرساناً في الأرض موسومين ، وفرساناً في الأرض معلمين ، ففرسانُ الله في الأرض قيسٌ ، إنما قيسٌ بيضة تفلَّقت عنها أهل البيت ، إن قيساً ضِراء الله في الأرض . يعني أسد الله) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٩٨ / ٤٣٦) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٦٥ / ٦٦٣) ، و « الأوسط » (٩ / ٩ / ٨٠١١) ، وابن منده في « معرفة الصحابة » (٢ / ١١٧ / ١) ، وابن عساكر (٨ / ٤٠٥ / ١) من طريقين عن قتيبة بن سعيد : أنا **عبدالمؤمن بن عبدالله أبو الحسن** : نا عبدالله ابن خالد العبْسي عن عبدالرحمن بن مقرِّن المُزني عن غالب بن أبجر قال : ذُكِرتْ قيسٌ عند رسول الله ﷺ فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد المؤمن بن عبدالله ؛ قال أبو حاتم :

« مجهول » .

وقال العقيلي :

« حديثه غير محفوظ » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٤١٧) على قاعدته في توثيق المجهولين .

واللذان فوقه في « ثقات ابن حبان » (٧ / ١٨ و ٥ / ١١١) ، لكن (ابن مقرِّن) هو (معقل بن مقرن) نسب إلى جده . ولذلك قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٤٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

(تنبيه) : قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٦٦) :

« عبد المؤمن بن عبد الله أبو الحسن الكوفي ، وهو ابن عبد الله بن خالد العبسي . . . » .

فقوله : « وهو ابن عبدالله » وهمٌ منه أو من الناسخ ؛ فإنَّ عبدالله هذا إنما هو شيخه كما ترى في هذا السند عند جميع مخرجيه ، وقد ترجم له ابن أبي حاتم

(٢ / ٢ / ٤٤) ، وذكر أنه روى عن جمع منهم (عبد الرحمن بن مقرن) هنا ، وكذا في « ثقات ابن حبان » (٧ / ١٨) ، وذكرا أنه روى عنه الأعمش والثوري ، ولم يذكرا أبيه المزعوم هذا !

(تنبيه آخر) : أورد الحديث السيوطي في «الجامع الصغير» و «الفتح الكبير» من رواية الطبراني بلفظ « قُساً » مقتصراً على الطرف الأول منه ، وهو وهم جرى عليه المناوي في « شرحه » ، وساق حديث : أيكم يعرف القسّ بن ساعدة ... ! وتبعهما على هذا الوهم من علق على الكتاب ، وهم « نخبة من العلماء الأجلاء » كما جاء في طرة الكتاب ! والصواب « قيساً » ، كما في المصادر المتقدمة ، وكذلك ساقه الحافظ العراقي في « محجة القرب » (٥٢ / ١ - ٢) من طريق الطبراني ، وقال :

« هذا حديث حسن غريب ، ورجاله ثقات » .

كذا قال ، وفيه ما عرفت من جهالة (عبد المؤمن) ، ولكنه اعتد بتوثيق ابن حبان إياه ، وتبعه تلميذه الهيثمي فوثقه كما تقدم !!

٢٤٩٨ - (الأبدال أربعون رجلاً ، وأربعون امرأة ، كلَّما ماتَ رجلٌ أبدل الله رجلاً مكانه ، وإذا ماتت امرأةٌ ، أبدل الله مكانها امرأة) .

ضعيف . رواه الخلال في « كرامات الأولياء » (ق ١ / ٢) ، والديلمي في « مسنده » (١ / ٢ / ٣٦٤) عن إبراهيم بن الوليد بن أيوب : حدثني أبو عمر الغداني : ثنا أبو سلمة الخراساني عن عطاء عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، مَنْ دون عطاء لم أعرف أحداً منهم .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٥٢) من طريق الخلال هذه ، وقال :

« فيه مجاهيل » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلىء » (٣ / ٣٣٢) بأن له طرقاً أخرى عن أنس .

قلت : لكن لا يصح منها شيءٌ ، وألفاظها مختلفة جداً كما يتبين للقارىء بالاطلاع عليها في رسالة السيوطي المطبوعة في « الحاوي للفتاوي » (٢ / ٤٥٥ - ٤٧٢) ، بحيث لا يمكن القولُ بأنَّ متناً معيناً منها بعينه حسن لغيره . غاية ما في الأمر ، أنَّ هذه الروايات وغيرها مما روي تلتقي كلُّها على الاعتراف بوجود الأبدال ، ويشهدُ لذلك استعمال أئمة الحديث كالشافعي وأحمد والبخاري وغيرهم لهذا اللفظ ، فنجدهم كثيراً ما يقولون : فلان من الأبدال . ونحو ذلك .

وأما عددهم ومكانهم ، فالروايات مضطربة جداً ، لا يمكن الاعتماد على شيء منها ؛ ولذلك قال ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١١ / ٤٤١) في حديث الأبدال :

« الأشبه أنه ليس من كلام النبي ﷺ » . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للمصدرين المذكورين أعلاه ، وكذا في « الحاوي » (٢ / ٢٠٣) ، وسكت عليه !

ومن طرق الحديث ما رواه ابن عدي (٥ / ٢٢٠ - ٢٢١) ، والديلمي أيضاً (٢ / ١ / ٢٣) من طريق **العلاء بن زيدك** عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« البُدلاءُ أربعون ، اثنان وعشرون بالشَّام ، وثمانية عشر بالعراق ، كلَّما مات واحدٌ منهم ، بدَّل الله مكانَه آخر ، فإذا جاء الأمر ، قُبِضُوا كلُّهم » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته العلاء هذا : قال الذهبي :

« تالف ، قال ابن المديني : كان يضع الحديث » .

(فائدة) : قال ابن تيمية في تفسير **(الأبدال)** :

« فسروه بمعان : منها : أنهم أبدال الأنبياء . ومنها : أنه كلما مات منهم رجل أبدل الله مكانه رجلاً . ومنها : أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات . وهذه الصفات لا تختص بأربعين ، ولا بأقل ، ولا بأكثر ، ولا تحصر بأهل بقية من الأرض » .

ويشير في كلامه الأخير إلى حديث :

« الأبدال في أهل الشام . . » .

وقد مضى برقم (٩٤٠) من حديث عوف بن مالك ، وسيأتي بأتم منه برقم (٢٩٩٣) من حديث علي .

٢٤٩٩ - (ريحُ الولدِ من ريحِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الصغير » ص (١٦٩) ، و « الأوسط » (٦ / ٤٠١ / ٥٨٥٦ - ط) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٢٥ - ٢٦) من طريقين عن أحمد بن يونس : ثنا **مندل بن علي العنزي** عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة عن ابن عباس به مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به مندل بن علي » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال « الصحيحين » .

وقال الهيثمي (٨ / ١٥٦) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » عن شيخه محمد بن عثمان بن سعيد ، وهو ضعيف » .

وقال شيخه العراقي (٢ / ١٩٤) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » وابن حبان في « الضعفاء » ، وفيه مندل بن علي ، وهو ضعيف » .

قلت : فهو علة الحديث ، وأما إعلال الهيثمي بشيخ الطبراني فمردود لوجهين :

أحدهما : أنه ظنه (محمد بن عثمان بن سعيد بن عبد السلام بن أبي السوار المصري) الذي في « الميزان » ، وفيه أن أبا سعيد بن يونس قال فيه : « لم يكن بثقة » ، وليس به ، بل هو (محمد بن عثمان بن سعيد أبو عمر الضرير الكوفي) ، وفي ترجمته أورد الطبراني حديثه هذا ، ونسبه في « الأوسط » : (الأموي) ، وكذا في « سؤالات الحاكم للدارقطني » (١٤٩ / ١٧٥) ، وقال :

« ثقة » .

والآخر : أنه قد توبع كما أشرت في التخريج بقولي : « من طريقين عن أحمد ابن يونس » . على أن أحمد هذا قد تابعه (علي بن عبد الحميد أبو الحسن) : ثنا مندل بن علي . . .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٤٧٩) . وعلي بن عبد الحميد هذا ثقة .

وللحديث طريقان آخران عن ابن عباس ، وشاهد من حديث عائشة رضي الله عنهما .

أما الطريق الأول ، فأخرجه أبو الشيخ في « التاريخ » (ص ١٧٧) عن **عيسى ابن إبراهيم** قال : ثنا **سليمان بن أبي سليمان** عن عطاء بن أبي رباح عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . سليمان هذا ، هو القافلاني ؛ قال الذهبي :

« متروك الحديث ، بصري مقلّ » .

وعيسى بن إبراهيم ، الظاهر أنه ابن طهمان الهاشمي ، وهو متروك أيضاً .

وأما الطريق الآخر ، فأخرجه عبدالعزيز الكناني في « حديثه » (ق ١/٢٣٧) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (ق ٢١٢ / ٢) عن **خارجة بن مصعب** عن عبدالمجيد بن سهل عن **محمد بن عباد بن حفص** عنه .

قلت : وهذا كالذي قبلَه في الضَّعف . خارجة بن مصعب ، قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

ومحمد بن عباد بن حفص لم أعرفه .

وأما الشاهد ، فأخرجه ابن عدي (٢٩٤ / ٢ و ٦ / ١٦٠ ـ ط) عن **محمد بن عبدالملك الأنصاري** : ثنا عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة مرفوعاً به وقال :

« وهذا غير محفوظ ، ومحمد بن عبدالملك كل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، وهو ضعيف جداً » .

قلت : وبالجملة فالحديث ضعيف ، لشدة ضعف طرقه وشاهده .

٢٥٠٠ - (إذا توضَّأت ، فسال من قرنِك إلى قدمِك ، فلا وضوء عليك . يعني الباصور) .

منكر . رواه أبو عبيد في « الطهور » (ق ٢ / ١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢٤١) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٣٠٧) ، والطبراني في « الكبير » (١١ / ١٠٩ / ١١٢٠٢) عن بقية عن **عبدالملك بن مهران** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، قال :

أتى رجلٌ رسول الله ﷺ ، فقال : إنَّ بي الباصور ؛ إذا توضَّأت سال مني ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال العقيلي :

« عبدالملك بن مهران صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهمُ ، لا يُقيم شيئاً من الحديث » .

وساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ثم قال :

« كلها ليس لها أصل ، ولا يعرف منها شيء من وجه يصح » .

وقال ابن عدي :

« منكر ، لا أعلم رواه عن عمرو بن دينار ، غير عبد الملك بن مهران ، وهو مجهول » .

قلت : وبقية مدلس وقد عنعنه .

وقال أبو عبيد :

« هذا حديث مرفوع ، وهو عن شيخ مجهول ، فلا أدري أمحفوظ هو أم لا ؟ » .

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد الخامس من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة »

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد السادس ، وأوله الحديث :

٢٥٠١ ـ (إذا توضأتُ وأنا جنب . .) .

« وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليـك » .

الفهــارس

صفحة

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(أ)

(ن)

(هـ ، و)

(لا)

(ي)

٣ ـ فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية

الأبواب الفقهية مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة والرفق بالحيوان

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقــدر

٦ - البيوع والكسب والزهد

٧ - التوبة والمواعظ والرقاق

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والسفر والغزو

١٠ ـ الحج والعمرة والزيارة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والهبة

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ الصيام والقيام

١٦ ـ الطب والعيادة

١٧ ـ الطهارة والوضوء

١٨ ـ العلم والسنة

١٩ ـ الفتن وأشراط الساعة والبعث والجنة والنار

٢٠ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢١ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٢ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٣ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(أ)

(خ)

(ن)

(أسماء النساء)

سلسلة

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وأثرها السيئ في الأمة

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني

رحمه الله

المجلد السادس

٢٥٠١ - ٣٠٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد

الرياض

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .-الرياض.
٦٧٣ ص ، ١٧,٥ x ٢٥ سم
ردمك : X-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٧-٢٢-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج٦)
١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان
ديوي ٢٣٢,٩ ٢٠/٢١٠٢

رقم الإيداع : ٢١/٢١٠٢
ردمك :X-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٧-٢٢-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج٦)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم ، وعلى آله وأصحابه الغُرّ الميامين ، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ .

أما بعد ، فهذا هو المجلد السادس من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة» ، وسيليها قريباً إن شاء الله المجلد السابع ، وكنا قد استلمنا أصولهما من الوالد الكريم منذ ثلاث سنوات تقريباً ، وهيأنا له تجربة من كل منهما ليطّلع عليهما ويراجعهما ويبدي ملاحظاته الأخيرة ، كدأبه في كل مؤلفاته التي تأخذ طريقها نحو الطبع ، وكان الوالد أثناءها منكباً بهمة وجلَد عجيبين على المراجعة الأخيرة لـ « صحيح الترغيب والترهيب » و « ضعيفه » - حتى أتمهما والحمد لله - ثم فاجأه المرض ، ونال منه ما نال ، واستمر به بين شدّة واستقرار ، وكان - شفاه الله وقواه ، ومتعنا به ومتعه بقواه - يستغل كل وقت يجد في نفسه شيئاً من قوة لينصرف إلى متابعة عمله في التحقيق والتأليف ، وكنت آنست منه فترة طيبة من نشاط وهمة ، فعرضت عليه أن يطلع على المئة الأولى من هذا المجلد قدر استطاعته ، ولو كان يسيراً ، فقام - والحمد لله - بمراجعتها كما يفعل دائماً ودائماً في مَدد لا ينتهي مهما قدمنا له من تجارب متتابعة ، ومدّه الله بتوفيقه ، وبارك له في وقته ، فأضاف عليها إضافات هامة ، وهكذا . . . كلما أنهى مئة أعطيته التالية حتى أتم هذا المجلد ، ثم بدأ بالمجلد السابع حتى وقف عند بداية المئة الرابعة ، ولا زلت أنتظر فرصة ليُتمّه كاملاً - إن شاء الله - وقد رافق ذلك الجهد فترات من ضعف وقوة ، كنا بين مشفقين عليه داعين له بالشفاء والعافية ، وبين مغتبطين لعمله وممارسته له ؛ لعلمنا بشغفه به وإخلاصه له .

ثم زاده المرض وهناً - جعله الله طهوراً - فانقطع فترة ، رغم أنه ما فَتِىء يحاول الاستفادة من أي سانحة يجد فيها بعض النشاط - حتى لو كانت خمس دقائق ، لا بل حتى لو كانت جملة أو كلمة كان قد وقف عندها ، فيجلس ليتمها - متحاملاً على ضعفه وأوجاعه . . .

وحتى لا أمضي في السرد بعيداً ، أعود لأقول :

إن معظم أحاديث هذا المجلد وغيره مما سيليه قد مضى على تخريجه وكتابته سنوات طويلة ربما جاوزت أربعين سنة ! ومع أن الوالد الكريم كان دوماً في مراجعة مستمرة للأحاديث التي صنفها بقسميها «الصحيح» و «الضعيف» ، وتقليب دائم للأوراق والكتب في بحثه وتحقيقه وإضافة تعليقاته في كل ما يستجد عنده من توابع هذا العلم الشريف ، إلا أنه وكما هو معلوم عند جميع طلاب العلم ، وكما نسمع من الوالد دائماً : (العلم لا يقبل الجمود) ، ومثله ما سمعت منه مرات عدة في جلساتي معه ، حين يصل إلى فك رموز مسألة ، أو حل معضلة . . . يقول وعيناه أدمعهما الأسى والسرور معاً :

(الله أكبر . . كيف يقول البعض : إن علم الحديث قد نضج واحترق ؟!!!) .

لذا ، ما انفكّ الوالد يزيد في هذا العلم ويستزيد ، متتبعاً في عالم المطبوعات في هذا المجال كل جديد ، إذ إنه ـ وكما يذكر غالباً في مقدمات مؤلفاته الجديدة أن كثيراً من الأصول والمصنفات التي كانت من أهم مراجعه لسنوات طويلة ماضية ، والتي كانت مخطوطة أو محالاً عليها من بعض المصنفين القدامى ، ومن جاء بعدهم ، والذين كثيراً ما كان يعتمد عليهم في حكمه على الأحاديث ؛ أن كثيراً منها قد طبع الآن ، وظهر إلى حيز الوجود ما كان عسير المنال ، لذا دأب الوالد على إعادة النظر دوماً في كل ما حققه من قبل ، سواء ما كان منه عَرَضاً أثناء البحث ، أم قصداً وتوجهاً ، فاتسعت مساحة التحقيق ، وازدادت دقة ، وكان من ذلك خير عميم ، وفضل كبير ، والحمد لله .

ويحسن هنا الإشارة إلى أن القارىء الكريم سيجد في هذا المجلد ـ كسابقيه ـ الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية ، وفي تضاعيف بعضها ردوداً علمية ، والكثير من الفوائد .

فمن الأبحاث الحديثية ما جاء تحت الأحاديث (٢٥٢١ و ٢٥٣٥ و ٢٥٣٨ و ٢٥٤٤ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٧٠ و ٢٦٨٨ و ٢٧٤٢ و ٢٧٥٠ و ٢٨١٩ و ٢٨٢٧ و٢٨٦٤ و ٢٩١٠. . .) ، وخاصة منها ما يعتبر مثالاً جيداً على أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها ، بل لها قيود يمكن للباحث تلمُّسها ، فانظر

مثلاً الأحاديث (٢٥٢١ ـ افعلوا المعروف ...) ، و (٢٨٥٥ ـ اطلبوا الخير عند حسان الوجوه) ، و (٢٨٧٠ ـ أقيلوا السخي زلته ...) ، و (٢٨٨٥ ـ أكرموا الخبز ...) ، و (٢٩٥٥ ـ أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها) ، وهذا الأخير في متنه ما يدل على وضعه ؛ فضلاً عن أن طرقه ـ كلها ـ بعضها أشد ضعفاً من بعض!

وكذلك يجد القارىء الكثير من التحقيقات الموسعة حول تراجم بعض الرجال ، فانظر مثلاً ما جاء تحت الأحاديث (٢٥١١ و ٢٥١٤ و ٢٦١٤ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧٨ و ٢٧٠١ و ٢٧٤٢ و ٢٨٢٧ و ٢٩٠١ و ...) .

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديث (٢٥٣٨) من بيان أن ستر الرأس من الزينة عند المسلمين ، و (٢٥٣٩) بيان أنه ﷺ رفع يديه في صلاة الكسوف .... ، وغيرها من الفوائد المختلفة المبثوثة في تضاعيف الكتاب كما جاء تحت الأحاديث (٢٥٠١ و ٢٥٧٦ و ٢٥٩٠ و ٢٦٦٧ و ٢٧٣٣ و ٢٩٢٥ و ٢٩٧٢ ...) .

ومن الردود العلمية ما يراه القارىء تحت الأحاديث (٢٥٣٨ و ٢٥٥٦ و ٢٦٢٠ و ٢٦٣١ و ٢٦٧٨ و ٢٦٨٨ و ٢٧٨٣ و ٢٩٠١ و ٢٩١٠ و ٢٩٥٥ ...) ، وتتناول الرد على الكوثري والغماري وغيرهما .

وفي هذا المجلد الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي أودعها السيوطي في «جامعه» وهي خلاف شرطه ، كالأحاديث (٢٥٠٢ و ٢٥٤٧ و ٢٥٥٠ و ٢٥٦٦ و ٢٦٧٨ ...) ، وأحاديث أخرى تحتها بيان تساهل المناوي في تقويته للأحاديث مثال : (٢٥٢٦ و ٢٦٣١ و ٢٧٤٢ و ٢٨١٩ و ٢٨٩١ ...) ، وغيرها كثير .

وهناك العديد من الأحاديث صححها الحاكم ووافقه الذهبي ! كالأحاديث (٢٥١٠ و ٢٥٥٦ و ٢٥٧٦ و ٢٦٦٢) ، وفي كثير غيرها خالفه فأصاب .

ويحسن ـ أيضاً ـ التنبيه هنا إلى قاعدة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان ، ومَنْ على رأيه ممن سبق ولحق ، وأن توضيح قاعدته ومناقشتها تفصيلياً سيكون بعون الله في كتاب الوالد المفيد « تيسير انتفاع الخلان » ومقدمته ، وفي هذا المجلد جملة كبيرة من الأحاديث جاء تحتها بيان ذلك منها : (٢٥١١ و ٢٧٠١ و ٢٩١١ ...) .

وأخيراً ، فهناك مجموعة من الأحاديث الضعيفة وفي الصحيح ما يغني عنها ، انظر مثلاً الأحاديث (٢٥٠٩ و ٢٥٢٥ و ٢٦٣٣ و ٢٦٤٨ و ٢٦٦١ و ٢٧٣٣ و ٢٨٠٠ . . .) ، وأحاديث أخرى يرددها الناس على أنها أحاديث صحيحة وهي ليست كذلك ، كالأحاديث (٢٧٤٢ ـ ارجعن مأزورات غير مأجورات) ، و (٢٧٥٠ ـ أزهد الناس في العالِم أهله وجيرانه) ، و (٢٨٥٥ ـ اطلبوا الخير عند حسان الوجوه) . . . وغيرها كثير مما تجده في ثنايا الكتاب ، وراجع لها الفهارس تُقَرِّب لك كثيراً منها .

وختاماً ؛ لا بد في هذا المقام أن ندعو الله عز وجل أن يجزي خيراً كل من ساهم في إخراج هذا العمل العلمي في كل مراحله ، بما فيها إتمام جميع فهارسه العلمية بالصورة التي انتهجها الوالد الكريم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيه ويعافيه ، ويمد في عمره في قوة ، ويبارك في عمله ، إنه سميع مجيب .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

عمّان ـ غرة جمادى الآخرة ١٤٢٠ هـ

أم عبد الله

● كنت قد كتبت هذا في تاريخه ، ثم كان أمر الله قدراً مقدوراً ، فتوفى الله والدنا الحبيب وأستاذنا الجليل عصرَ الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

اللهم أجُرنا في مصيبتنا ، واخلف لنا خيراً منها .

واغفر له اللهم وارحمه ، أنت أرحم الراحمين . . . آمين !

٢٥٠١ - (إذا توضّأْتُ وأنا جنبٌ أكلْتُ وشــرِبْتُ ، ولا أُصلِّي ولا أقرأُ حتى أَغتسلَ) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « فضـائل القرآن » (ق ٤٥ / ٢) ، والـدارقطني (ص ٤٤) ، والبيهقي (١ / ٨٩) عن ابن لهيعة عن عبد الله بن سليمان عن ثعلبة بن أبي الكنود عن عبد الله بن مالك الغافقي : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول لعمر بن الخطاب ؛ فذكره . وقال البيهقي :

« ورواه الواقدي عن عبد الله بن سليمان هكذا » .

قلت : وهذا سند ضعيف عبد الله بن سليمان الظاهر أنه أبو حمزة المصري الطويل ؛ لم يوثقه غير ابن حبان (٢ / ١٥٦) ، وقال البزار : «حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها » .

وثعلبة بن أبي الكنود ؛ وثقه ابن حبان أيضاً (١ / ٨) ، وترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١/ ٤٦٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

تلك هي علة الحديث ، وأما شمس الحق الأبادي فأعلَّه بقوله :

« قلت : ابن لهيعة ضعيف ، والواقدي متروك » .

فلم يصنع شيئاً ؛ لأن ابن لهيعة وإن كان سيىء الحفظ ، فهو صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة ، وهو كذلك هنا فمن الرواة عنه عبد الله بن وهب عند البيهقي ، فزالت التهمة عنه ، والواقدي لم يتفرد به كما سبق .

وروى أبو عبيد عن عمر : أنه كره للجنب أن يقرأ شيئاً من القرآن . وسنده صحيح .

ومن طرق عن عامر بن السمط عن أبي الغريف قال :

« سئل علي عن الجنب : أيقرأ القرآن ؟ فقال : لا ، ولا حرفاً » .

رهذا سند فيه ضعف من أجل (أبي الغريف) . انظر : « ضعيف أبي داود » (٣٢) - وفي أثر عمر كفاية ، فنرى أنه يكره للجنب أن يقرأ القرآن . يؤيده كراهة النبي ﷺ أن يرد السلام وهو على غير وضوء ، وهذا ظاهر لا يخفى . أما تحريم القراءة فلا دليل عليه .

٢٥٠٢ - (إذا جاءكم الأَكفاءُ فأَنكِحوهنَّ ، ولا تربَّصوا بهِنَّ الحدثان) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١/ ١٠٦) من طريق الحاكم عن معلى بن هلال عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته المعلى هذا ، قال الذهبي :

« رماه السفيانان بالكذب ، وقال ابن المبارك وابن المديني : كان يضع الحديث ، وقال ابن معين : هو من المعروفين بالكذب والوضع . . . » .

قلت : ومع ذلك فقد سوَّد السيوطي كتابه « الجامع الصغير » بهذا الحديث ! .

٢٥٠٣ - (لا تقومُ الساعةُ حتى يُرفعَ الركنُ والقرآنُ) .

ضعيف . رواه أبو بكر المقرىء في « الفوائد » (١ / ١٠٧ / ٢) ، و الحازمي في « الفيصل » (٨٧ / ٢) عن سعيد بن المغيرة قال : حدثنا عبد الغفار بن عبد الله قال : ثنا عفيف عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الغفار هذا لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره المزِّي في ترجمة كلٍ من عفيف ؛ وهو ابن سالم الموصلي ، وسعيد بن المغيرة ؛ وهو

عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير التمار الموصلي .

وسعيد بن المغيرة أورده المزِّي (١ / ٢٥٤ / ١) تمييزاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

ورُوي الحديث عن ابن عمر ، وسيأتي تخريجه برقم (٤٧٨٩) .

٢٥٠٤ - (إذا مررْتَ ببلدةٍ ليس فيها سلطانٌ فلا تدخلْها ، إِنّما السلطانُ ظلُّ اللهِ ورمحُهُ في الأَرضِ) .

ضعيف . رواه عباس الترقفي في « حديثه » (٤١ / ١) - وعنه البيهقي في « السنن » (٨ / ١٦٢) و « شعب الإيمان » (٦ / ١٨ / ٧٣٧٥) - : ثنا سعيد ابن عبد الله الدمشقي : ثنا الربيع بن صبيح عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، الربيع بن صبيح ضعيف ؛ كما قال ابن معين والنسائي وغيرهما .

وسعيد بن عبد الله الدمشقي ؛ لم أجد الآن له ترجمة ، ويراجع له « تاريخ ابن عساكر » .

ثم رجعتُ إليه ؛ فوجدته (٢١ / ١٧٠ - ١٧٢) قد ذكر له أحاديث ليس هذا منها ، وروى عن أبي حاتم أنه (مجهول) ، ويقال فيه : (سعيد بن دينار) نسبةً إلى جده .

ومن هذا الوجه أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ١٤٩) ، وعزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » ، وأعله المناوي بالربيع بن صبيح ؛ ونقل عن الذهبي : أنه ضعيف ؛ ثم قال :

« ولذلك أطلق عليه السخاوي الضعف » .

٢٥٠٥ - (إذا رأيتم الرجلَ يُقْتَلُ صبراً ، فلا تحضُروا مكانَه ؛ لعلَّه أنْ يُقْتلَ مظلوماً فتنزلَ السَّخْطةُ فيُصيبَكُم معه) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٧/٥٠١) معلقاً ، ووصله أحمد (٤ / ١٦٧) والطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٢١٩ / ٤١٨١) و ابن منده في « معرفة الصحابة » (قطعة منه ، ق ٢ / ١ في المكتبة الظاهرية ٤٤٤٢ - عام) من طريقين عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن خرشة بن الحارث صاحب النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، من أجل ابن لهيعة ، فإنه ضعيف في غير رواية العبادلة عنه وهذه منها .

٢٥٠٦ - (إذا رأيتم العبدَ ألمَّ اللهُ به الفقرَ والمرضَ فإنَّ اللهَ يريد أن يُصافِيَهُ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١/ ٥٧) عن أبي إسحاق إبراهيم بن الحسن بن داود العطار : حدثنا محمد بن خلف بن عبد السلام : حدثنا موسى بن إبراهيم : أخبرنا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

بَيَّضَ له الحافظ في « مختصره » ، وهو موضوع ، آفته موسى بن إبراهيم المروزي ؛ قال الذهبي :

« كذبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : متروك فمن بلاياه . . . » . ثم ذكر له حديث : « من أراد أن يؤتيه الله حفظ العلم فليكتب هذا الدعاء . . اللهم إني

أسألك . . . وأسألك بحق محمد وإبراهيم وموسى . الحديث بطوله » . وهذا كذب ظاهر !

٢٥٠٧ - (إذا رَدَدْتَ على السائلِ ثلاثاً فلا عليك أنْ تَزْبُره) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٨٩ / ١ من الجمع بين المعجمين) ، وابن النجار (١٠ / ١٥٢ / ١) عن حبان بن علي عن طلحة بن عمرو عن عطية عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، حبان بن علي وطلحة بن عمرو متروكان ، وقول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢٦٤ / ١) إنهما ضعيفان ؛ فيه تساهل مخلّ .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الدارقطني عن ابن عباس ؛ وقال : تفرد به الوليد بن الفضل العنزي .

وتعقبه السيوطي بأن لحديث ابن عباس طريقاً ليس فيه الوليد ، أخرجه الديلمي . وأقول : وهذا تعقُّب لا طائل تحته ، لأنه من رواية طلحة بن عمرو ، عن ابن عباس . وطلحة متروك ؛ كما في « التقريب » .

وأما الوليد بن الفضل العنزي فهو ممن يروي الموضوعات كما قال ابن حبان والحاكم وغيرهما .

٢٥٠٨ - (من تركَ الصلاةَ متعمّداً فقد كفرَ جهاراً) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١٤ / ١ - من ترتيبه) عن محمد ابن أبي داود الأنباري : ثنا هاشم بن القاسم عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن

أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن أبي جعفر إلا هاشم ؛ تفرد به محمد » .

قلت : لم أجد له ترجمة ، ومن المحتمل أن يكون في « الثقات » لابن حبان . وهاشم بن القاسم ؛ الظاهر أنه أبو النضر البغدادي ، ثقة حافظ من رجال الشيخين .

ثم وجدناه في « الثقات » لابن حبان ؛ بل وترجمه في « التهذيب » واسم أبيه سليمان . وهو صدوق . وإنما علة الحديث أبو جعفر الرازي ؛ فإنه سيىءُ الحفظ . وأما قول الهيثمي (١ / ٢٩٥) :

« ورجاله موثقون إلا محمد بن أبي داود فإني لم أجد من ترجمه ، وقد ذكر ابن حبان في « الثقات » : محمد بن أبي داود البغدادي ؛ فلا أدري هو هذا أم لا ؟ » .

قلت : يظهر لي أنه هذا ؛ لأن شيخه بغدادي أيضاً كما رأيت ، وقد ترجمه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٩٢) ووثقه . وهو من شيوخ أبي داود ، ومترجم في « التهذيب » وغيره .

وقوله : « موثقون » ؛ فيه إشارة إلى تليين توثيق بعضهم ، وليس هو إلا الرازي .

٢٥٠٩ - (مَن أحبَّ فِطرتي فَلْيستَنّ بسُنَّتي ، ومِنْ سنّتي النّكاحُ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ١٦٩ / ١٠٣٧٨) وابن بطة في « الإبانة » (٢ / ١١٧ / ١) ؛ و البيهقي في « السنن » (٧ / ٧٨) عن ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعد عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ابن جريج مدلس وقد عنعنه .

وعبيد بن سعد ؛ لم أعرفه ، ويحتمل أنه عبيد بن سعيد الذي روى عن مجاهد ، وعنه معتمر بن سليمان ، قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٠٨) عن أبيه :

« لا أعرفه » .

ثم قال البيهقي :

« وروي ذلك عن أبي حرة عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ » .

قلت : أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٥٤٩) .

قلت : الحسن - وهو البصري - مدلس ، ومثله أبو حرة ؛ واسمه واصل بن عبد الرحمن ، قال الحافظ :

« صدوق عابد ، وكان يدلس عن الحسن » .

ثم رأيت الحديث في « مجمع الزوائد » من الطريق الأولى ؛ وقال (٤ / ٢٥٢) :

« رواه أبو يعلى ورجاله ثقات إن كان عبيد بن سعد صحابياً ، وإلا فهو مرسل » .

ثم رأيته عند أبي يعلى (٥ / ٢٧٤٨) : حدثنا أبو خيثمة : نا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عبيد بن سعيد يبلغ به النبي ﷺ .

وقال الحافظ في ترجمته من « الإصابة » :

« وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » مثل ما ترجم له البخاري سواء ، ويغلب على الظن أنه تابعي ، لأنه لم يصرِّح بسماعه » .

قلت : والحديث محفوظ بلفظ :

« . . . . فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أنس ، وأخرجه البيهقي أيضاً في « السنن » ، وفي « الشعب » (٢ / ١٢٣ / ٢) وقال :

« ورُوِّينا من وجه آخر عن النبي ﷺ : من أحبَّ فطرتي . . . » .

(تنبيه) : عزاه الحافظ السيوطي في « الجامع » للبيهقي عن أبي هريرة ، وكان الأولى به أن يعزوه إليه عن عبيد بن سعد وحده ؛ لأنه قد ساق إسناده إليه بخلاف حديث أبي هريرة فقد علقه عنه كما عرفت .

٢٥١٠ - (شاهدُ الزورِ لا تزولُ قدماهُ حتى تجبَ له النارُ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٣٦١ - مصوّرة المكتب) ، والحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ص ١٠٩ - من زوائده) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣٩٥) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ٤٠٣) ، وابن عساكر (١٦ / ١٣٦ / ١) عن محمد بن الفرات : حدثنا محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

« محمد بن الفرات ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، رماهُ أحمد [بالكذب] » . وقال أبو داود :

« روى عن محارب أحاديث موضوعة منها عن ابن عمر في شاهد الزور » .

وذكره البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ١٩٥) وساق له هذا الحديث وعقبه بقوله السابق : « منكر الحديث » .

ومن طريقه أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٤ / ٩٨) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وهذا من عجائبه ؛ فإنه في « الميزان » ساقه فيما أنكر على ابن الفرات فأصاب ، ثم كأنه نسيَ هذا فوافق الحاكم على تصحيحه ! وكم له من مثل هذا الوهم رحمه الله .

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٢٩٠ /٢) - وعنه البيهقي في « السنن » (١٠ / ١٢٢) - وقال :

« لا أعلم يرويه غير محمد بن الفرات ، والضعف بيِّن على ما يرويه » .

وضعفه البيهقي أيضاً .

قلت : قد أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٦٤) عن محمد بن خليد : ثنا خلف بن خليفة : ثنا مسعر عن محارب به ؛ وقال :

« تفرد به محمد بن خليد عن خلف » .

قلت : وهما ضعيفان .

وله طريق أخرى ؛ أخرجها الخطيب (١١ / ٦٣) ، وابن عساكر (٩/٤٠٠/١) عن الحسن بن زياد اللؤلؤي : نا أبو حنيفة عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً .

والحسن هذا كذاب ؛ كما قال ابن معين ويعقوب بن سفيان والعقيلي وغيرهم .

وأبو حنيفة ؛ ليس هناك في الحديث .

ثم رواه ابن عساكر (١٥ / ٣٣٦ / ٢) في ترجمة محمد بن عصمة بن حمزة السعدي الخراساني من حديث ابن عمر أيضاً ، لكن سقط من النسخة سنده من السعدي إلى ابن عمر .

والحديث أشار الحافظ ابن عبد البر إلى تضعيفه في « التمهيد » (٥ / ٧٣) .

٢٥١١ - (شِرارُكم عُزّابُكم ، وأراذِلُ موتاكم عزّابكم) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٥٦) عن برد بن سنان عن مكحول عن عطية بن بُسر الهلالي عن عكاف بن وداعة الهلالي : أنه أتى النبي ﷺ فقال : « يا عكاف ! ألك امرأة ؟ قال : لا ، قال : فجارية؟ قال : لا ، قال : وأنت صحيح موسِر ؟ قال : نعم ، قال : فأنت إذاً من إخوان الشياطين ، إن كنت من رهبان النصارى فَالْحقْ بهم ، وإن كنت منّا فإن من سنتنا النكاح ، يا ابن وداعة . . . » فذكر الحديث بطوله . وسأذكره بتمامه قريباً إن شاء الله تعالى ، وأعله العقيلي بقوله :

« عطية لا يتابع عليه » .

وأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ١٧١ / ١٠٣٨٧) ، وعنه أحمد (٥ / ١٦٣) ، وعنه ابن الجوزي في « الواهية » (٢ / ١١٨) من طريق محمد بن راشد عن مكحول عن رجل عن أبي ذر قال :

دخل على رسول الله ﷺ رجل يقال له : عكاف بن بشر التميمي ؛ فقال له النبي ﷺ :

« يا عكاف ! هل لك من زوجة ؟ قال : لا . قال : ولا جارية؟ قال : ولا جارية . قال : وأنت موسر بخير؟ قال : وأنا موسر بخير . قال :

« أنت إذن من إخوان الشياطين ، لو كنت في النصارى كنت من رهبانهم ، إنّ سنّتنا النكاح ، شراركم عزابكم ، وأراذل موتاكم عزابكم ، أبالشياطين تتمرسون ؟! ما للشيطان من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء ؛ إلا المتزوجون ، أولئك

المطهرون المبرؤون من الخنا .

ويحك يا عكاف ! إنهن صواحب أيوب وداود ويوسف وكرسف » .

فقال له بشر بن عطية[1] : ومن كرسف يا رسول الله ؟ فقال :

« رجل كان يعبد الله بساحل من سواحل البحر ثلاثمائة عام ، يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ثم إنه كفر بالله العظيم بسبب امرأة عشقها ، وترك ما كان عليه من عبادة الله عز وجل ، ثم استدرك الله ببعض ما كان منه فتاب عليه . ويحك يا عكاف ! تزوج وإلا فأنت من المذبذبين » .

قال : زوجني يا رسول الله ! قال :

« قد زوجتك كريمة بنت كَلثوم الحميري » .

قلت : وهذا متن منكر جداً ، وإسناد ضعيف ، محمد بن راشد ـ وهو المكحولي ـ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وشيخه الذي لم يسمَّ لعله الذي في الرواية الأولى عطية بن بسر الهلالي ، قال البخاري ـ في رواية العقيلي عنه ـ :

« لم يقم حديثه » .

ومن عجائب ابن حبان أنه أورده في كتابه « الثقات » (٥ / ٢٦١) ؛ ومع ذلك قال فيه :

---

(١) هو المازني . انظر ما يأتي بعد صفحة .

« روى عنه مكحول في (التزويج) ، متن منكر ، وإسناد مقلوب » !

قلت : فلا أدري كيف يكون ثقة من روى مثل هذا الحديث المنكر ، ولم يذكر له هو ولا غيره من الأحاديث حتى يمكن أن يقال فيها ـ مثلاً ـ : إنها مستقيمة ، ومن أجلها وثقه ، ولم يضرّه تفرده بهذا الحديث المنكر ؛ كان يمكن أن يقال هذا ، ولكن أين له مثل هذه الأحاديث ؟ !

والحق أن هذا مثال من عشرات الأمثلة إن لم أقل : مئاتها التي تدلُّ على تساهل ابن حبان في التوثيق ، والنيَّة متوجهة لتفصيل القول في ذلك في مقدمة كتابي الجديد الذي أنا في صدد تحضيره بعنوان «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان » يسَّر الله لي إتمامه ثم نشره بمنِّه وكرمه .

ثم إن الحديث قد روي من طريق أخرى عن عطية بن بسر المازني قال :

« جاء عكاف بن وداعة الهلالي إلى رسول الله ﷺ ، فقال له رسول الله ﷺ : يا عكاف ! ألك زوجة ؟ . . . » الحديث بتمامه .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٦٢٦) ، وبحشل في « تاريخ واسط » (ص ٢٠١) والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٨٥ ـ ٨٦) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٣٤ /١) من طريق بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن عطية بن بسر المازني . . . وقال البيهقي عقبه : ،

« لفظ حديث ابن عبدان ؛ غير أنه قال : (عطية بن قيس) ، وإنما هو عطية بن بسر أخو عبد الله بن بسر » .

قلت : يشير إلى أنه ـ كأخيه ـ صحابي ، وهو ما صرَّح به جمع ، منهم ابن

حبــان نفسه ، فقد قال في « الثقات » (٣ / ٣٠٧) :

« عطية بن بسر المازني ،له صحبة » .

لكن ذلك مما لا يعطي الحديث قوة ، لأن السند إليه لا يصح ؛ فيه علل :

الأولى : عنعنة مكحول ، فإنه معدود في المدلِّسين .

الثانية : معاوية بن يحيى ـ وهو الصدفي ـ وهو ضعيف كما في « التقريب » ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعفوه » .

الثالثة : بقية بن الوليد ؛ فإنه مدلس أيضاً ، وقد تابعه الوليد بن مسلم عنه .

أخرجه العقيلي ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهية » (٢ / ١١٨ ـ ١٢٠) .

لكن الوليد مدلس أيضاً تدليس التسوية ، واقتصر ابن الجوزي على إعلال هذا الطريق بمعاوية بن يحيى ؛ وقال :

« قال ابن معين : ليس بشيء » .

ونقل قول العقيلي المتقدم ؛ ثم قال :

« قالوا : لا يصح من هذا شيء » .

ونحوه قول الحافظ في ترجمة عكاف من « الإصابة » :

« والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب » .

(تنبيـه) : ذكر الحافظ : أن عبد الرزاق رواه عن محمد بن راشد عن مكحول عن غضيف بن الحارث عن أبي ذر قال : جاء عكاف بن بشر التميمي . وقال عقبه :

« قلت : وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق بهذا الإسناد . والله أعلم » .

وأقول : هذا وهم ؛ فإن غضيفاً لم يُسَمَّ في رواية عبد الرزاق . ولا في رواية أحمد عنه ، ولا في رواية ابن الجوزي من طريقه ؛ كما سبق في تخريجي إياه ، ولذلك قال الهيثمي (٤ / ٢٥٠) :

« رواه أحمد ، وفيهِ راوٍ لم يسمّ ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ! وقد عرفت أن فيه محمد بن راشد ؛ وقول الحافظ ابن حجر فيه .

وعزا رواية عطية بن بشر لأبي يعلى والطبراني ؛ وقال :

« وفيه معاوية بن يحيى الصدفي ؛ وهو ضعيف » .

هذا وقد رويت الجملة الأولى من حديث الترجمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولكن إسناده ساقط بمرة ، فرواه أبو يعلى في « مسنده » (ق ١/١١٥) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٦٢ / ١) ، وابن عدي (١١٩ / ٢) ، والواحدي في « الوسيط » (٢/١١٤/٣) عن خالد بن إسماعيل المخزومي عن عبيد الله بن عمر عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال : لو لم يبق من أجَلي إلا يوم واحد إلا لقيت الله بزوجة ؛ لأني سمعت رسولَ الله ﷺ يقول : . . . فذكره ؛ وقال :

« لم يروه عن عبيد الله إلا خالد » .

قلت : وهو كذاب . قال ابن عدي :

« كان يضع الحديث على الثقات » .

وساق له الذهبي من أباطيله حديثين هذا أحدهما .

والحديث قال الهيثمي (٤ / ٢٥١) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط ، وفيه خالد بن إسماعيل المخزومي ؛ وهو متروك » .

قلت : وزاد عليه كذاب آخر بإسناد ركبه عليه ، وهو يوسف بن السفر ، عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد : « ركعتان من متأهل خير من سبعين ركعة من غير متأهل » .

أخرجه ابن عدي (٧ / ١٦٣) في جملةِ أحاديث لابن السفر ، وقال : « وهي موضوعة كلها » . وأقره ابن الجوزي في « الموضوعات »(٢ / ٢٥٨) ، ثم السيوطي في « اللآلي » . ومع ذلك أورده في « الجامع الصغير » خلافاً لشرطه فيه !

٢٥١٢ - (اغتَنموا الدّعاءَ عِند الرِّقَّةِ ؛ فإنها رحمةٌ) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٢٨٤ / ١) : حدثنا أحمد بن محمد بن شيبة : ثنا الحسن بن سعيد البزار : ثنا شبابة عن أبي غسان المدني محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم قال :

قرأ أبيّ بن كعب عند النبي ﷺ فَرَقُّوا ، فقال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، والحسن بن سعيد البزار والرواي عنه ؛ لم أعرفهما ، ومن هذا الوجه أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ٤١) ؛ وقال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : فيه انقطاع ، وا » .

كذا الأصل بياض .

ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٥٨ / ١) عن يعقوب الروزمي قال : نا شبابة به .

قلت : والروزمي هذا لم أعرفه .

ثم طُبع « مسند الشهاب » ، فإذا الحديث فيه (١ / ٤٠٢ / ٦٩٢) ، من طريق محمد بن حامد بن السريّ : حدثنا يعقوب الدورقي .

والدورقي هذا ثقة حافظ ، لكن ابن السري هذا لم أعرفه . والله أعلم .

٢٥١٣ - (اغتنموا دعوةَ المؤمنِ المُبتلَى) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٤١) عن أبي الشيخ تعليقاً عن الحسين بن الفرج : حدثنا معتمر بن سليمان : سمعت الفرات بن سلمان يحدث عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فإن الفرات بن سلمان لم يدرك أبا الدرداء .

والحسين بن الفرج ؛ قال ابن معين :

« كذاب يسرق الحديث » .

وقال أبو زرعة :

« ذهب حديثه » .

٢٥١٤ - (أَفضلُ أُمَّتي الذين يعملون بالرُّخَصِ) .

ضعيف جدًا . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٥) من طريق ابن لال معلقاً : حدثنا حامد بن عبد الله الحلواني : حدثنا أحمد بن القاسم الطائي : حدثنا

عبد الملك بن عبد ربه : حدثنا عطاء عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الملك بن عبد ربه ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« حديثه منكر » .

ونحوه في « الميزان » ؛ وزاد :

« وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع » .

وتعقَّبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« ذكره ابن حبان في « الثقات » ، والظاهر أنه غير الذي روى عن الوليد بن مسلم ، فإن ابن حبان قال فيه : يروي عن شريك ، وعنه السراج ، وقد مضى كلام الإسماعيلي في عبد الملك بن زيد » .

قلت : قال الحافظ فيه :

« عبد الملك بن زيد الطائي ، لا أعرفه ؛ لكن ذكر ابن عبد البر في « التمهيد » في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ؛ أن عبد الملك بن زيد هذا روى عن عطاء بن يزيد مولى سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه حديث : « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة » . قال عطاء : ورأيت عمر يحفي شاربه . قال ابن عبد البر : هذا حديث كذب موضوع ، وضعه عبد الملك هذا . والله أعلم . وقال الإسماعيلي في « مسند عمر بن الخطاب » : أخبرني أحمد ابن محمد بن الجعد : حدثنا عبد الملك بن عبد ربه : ثنا عطاء بن يزيد : حدثني

سعيد - هو ابن المسيب - عن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما بين قبري وأسطوانة التوبة روضة من رياض الجنة » . وأخرج أبو بكر بن لال في « مكارم الأخلاق » من طريق عبد الملك بن عبد ربه الطائي . . . » .

قلت : فذكر هذا الحديث ، لكن وقع في إسناده سقط وتحريف .

ويتلخّص منه ؛ أن عبد الملك هذا يقال فيه : ابن عبد ربه ، وابن زيد الطائي ، وأنه متَّهم بالوضع . والله أعلم .

٢٥١٥ - (أَفضلُ عِبادةِ أُمَّتي قراءةُ القرآنِ) .

ضعيف . رواه القضاعي (١٠٤ / ٢) عن إسحاق بن عبد الواحد قال : نا المعافى بن عمران عن عباد عن محمد بن جحادة عن سلمة - يعني ابن كهيل - عن حجية عن النعمان بن بشير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عباد هو ابن كثير ، فإن كان الثقفي ؛ فهو متروك ، وإن كان الرملي ؛ فضعيف .

وإسحاق بن عبد الواحد واهٍ ، كما قال الذهبي ، ولكن الظاهر أنه لم يتفرد به ، فقد رواه البيهقي في « الشعب » من طريق الحاكم ، وهذا في « التاريخ » ، قال المناوي في « شرح الجامع الصغير » :

« رمز المصنف لضعفه ، وهو فيه تابع للحافظ العراقي حيث قال : سندهما ضعيف . انتهى . وسببه أن فيه العباس بن الفضيل الموصلي ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : قال ابن معين : [ليس بثقة] . ومسكين بن بكير ؛ قال الذهبي : قال الحاكم : له مناكير كثيرة . وعباد بن كثير ؛ فإن كان الثقفي ، فقال

الذهبي : قال البخاري : تركوه . أو الرملي ، فقال : ضعفوه ، ومنهم من تركه » .

والحديث رواه الحكيم الترمذي عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به . وزاد في آخره :

« نظراً » .

وإسناده ضعيف ، أو أشدّ ، لتفرد الحكيم به .

ثم رأيت في مسوّدتي أن الحديث أخرجه الديلمي أيضاً في « مسنده » (١ / ١ / ١٢٦) من طريق السلمي بسنده عن عباد بن كثير به .

وحجية ؛ هو ابن عدي . قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

وقد روي الحديث من طريق أخرى بلفظ :

٢٥١٦ - (أَفضلُ العبادةِ قراءةُ القرآنِ) .

ضعيف . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (١ / ١٠ /٢) : حدثنا محمد ابن خالد بن يزيد السلمي بالبصرة : ثنا مهلب بن العلاء : ثنا سعيد بن بيان : ثنا أبو طالب عن أبي العالية عن أُسَير بن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، مَن دون أبي العالية لم أعرف أحداً منهم ، ومن رجال أبي داود محمد بن خالد السلمي عن أبيه عن جده ، وكانت له صحبة ؛ وهو مجهول ، لكن طبقته أعلى من طبقة راوي هذا الحديث ، فلعل راويه من أحفاده .

والحديث رواه الحسن بن سفيان ، وأبو نصر السجزي في « الإبانة » ،

والديلمي عن أنس كما في « الجامع الكبير » ـ القسم الثاني ـ (٢ / ٦٤ / ٢ ـ ١/٦٥ ـ المصورة) ، وقال المناوي :

« ورواه أيضاً أبو نعيم في « فضائل القرآن » عن النعمان بن بشير وأنس معاً بلفظ : « أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن » . قال الحافظ العراقي : وإسنادهما ضعيف » .

قلت : أخرجه الديلمي (١ / ١ / ١٢٦) من طريق عمرو بن كثير عن أبي العلاء عن أنس مرفوعاً به .

وأبو العلاء هذا لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي روى عن أبي أمامة ؛ وهو شامي لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

وعمرو بن كثير ؛ لعله القيسي الراوي عن أبي الزناد ؛ مجهول .

ثم وقفت على نسخة أخرى مصورة من « معجم ابن قانع » فيها (الليْلي) مكان (السلمي) ، و (شعيب بن بيان) مكان (سعيد بن بيان) ، و (أبو ظلال) مكان (أبو طالب) .

قلت : وبذلك انكشفت العلة ، فأبو ظلال اسمه هلال بن أبي هلال ؛ وهو ضعيف .

وشعيب بن بيان نحوه ، وفي « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

٢٥١٧ ـ (أَفْضَلُ العِيادةِ سُرعَةُ القيامِ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « المرض والكفارات » (١٦٥ / ١) ـ ومن

طريقه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٥٤٢ / ٩٢٢١) : حدثني أبو محمد العتكي قال : ثنا عمر بن عبيد عن شيخ من البصريين عن سعيد بن المسيب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله ؛ فيه الشيخ البصري الذي لم يسمَّ .

وأبو محمد العتكي ؛ لم أعرفه .

وقد روي مسنداً ، أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ١٢٩) عن محمد بن يوسف الرقي : حدثنا ابن وهب عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جابر مرفوعاً به بلفظ :

« أفضل العيادة أجراً سرعة القيام من عند المريض » .

لكن الرقي هذا كذاب ؛ كما قال الخطيب ، وقال الذهبي :

« وضع على الطبراني حديثاً باطلاً في حشر العلماء بالمحابر » .

٢٥١٨ - (أَفْضلُ طعامِ الدنيا والآخرةِ اللحمُ) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣٠١ - مخطوط) عن إبراهيم ابن عمرو بن بكر السكسكي قال : حدَّثنا أبي عن أبي سنان الشيباني عن عمر ابن عبد العزيز عن أبي سلمة عن ربيعة بن كعب مرفوعاً . وقال :

« حديثه غير محفوظ ، لا يعرف إلا به ، ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ شيء » .

قلت : يعني عمرو بن بكر السكسكي ؛ وهو واهٍ ؛ كما قال الذهبي قال :

« قلت : أحاديثه شبه موضوعة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » . وكذلك قال الذهبي في ابنه إبراهيم .

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٣٦٢) .

٢٥١٩ - (أَفلَح مَن كـان سكوتُهُ تفكُّراً ، ونظرُه اعـتبـاراً ، أَفْلَح مَن وجدَ في صحيفَتِهِ استغفاراً كثيراً) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٣) عن علي بن حكيم : حدثنا حبان ابن علي عن حصين بن منصور عن أبي الخطيب [١] عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

١ - أبو الخصيب ؛ اسمه زياد بن عبد الرحمن القيسي البصري ، قال الذهبي :

« لا يعرف ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

٢ - حصين بن منصور ؛ هو ابن حيان الأسدي الكوفي ، قال الحافظ عن الذهبي :

« لا يدرى من هو » .

٣ - حبان بن علي - وهو العَنَزي - ضعيف كما في « التقريب » .

٢٥٢٠ - (أَفضلُ النّاسِ مُوسرٌ [٢] مُزْهِدٌ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٦) عن الحسين بن محمد الفلاكي

---

(١) كذا في المصورة ، وفي نسخة الحافظ : أبي الحصب .

(٢) كذا الأصل ، وفي « الجامع الصغير » من رواية الديلمي (مؤمن) ، وكذلك في كتاب « الغريب » لأبي عبيد .

الريحاني : حدثنا الحسين بن هارون : حدثنا علي بن عبد العزيز في كتاب أبي عبيد : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير الحسين بن هارون ؛ فلم أعرفه .

وعلي بن عبد العزيز ؛ ثقة حافظ ، وتردّد فيه المناوي ؛ فقال :

« فإن كان البغوي فثقة ؛ لكنه كان يطلب على التحديث ، أو الكاتب ؛ فقال الخطيب : لم يكن في دينه بذاك » .

قلت : بل هو الأول ، فقد أورده الخطيب (١٢ / ٤٠٣) في الرواة عن أبي عبيد القاسم بن سلام .

والحسين بن محمد الفلاكي الريحاني ؛ الظاهر أنه الذي في « التاريخ » (٨ / ١١) :

« الحسين بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الريحاني البصري ، سكن بغداد وحدَّث بها عن . . . . » ثم ذكر أنه كان ثقة ، توفي سنة (٣٨٧) .

وللحديث علة أخرى ، فقد أورده أبو عبيد في « غريب الحديث » (٤٠ / ١) معلّقاً بدون إسناد ! وكتابه هذا « الغريب » هو الذي أشير إليه في إسناد الحديث بكلمة « كتاب أبي عبيد » . والله أعلم .

٢٥٢١ - (افعَلوا المعروفَ إلى مَن هو أهلُهُ ، وإلى مَن ليسَ مِن أهله ، فإِنْ أصبْتُم أهلَه ؛ فقد أصبتُم أهلَهُ ، وإنْ لم تُصيبوا أهلَه ؛ فأَنْتُم أهلَه) .

ضعيف . أخرجه الشافعي في « سننه » (٢ / ٤٦٦ - ترتيبه) ، وأبو القاسم

الحسيني في « الأمالي » (ق ٥٥ / ١) عن سعيد بن مسلمة الكلبي عن جعفر ابن محمد عن أبيه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله ؛ لم نجد لسعيد بن مسلمة الكلبي ترجمة ، وقد وصله عنه يحيى الحماني فقال : ثنا سعيد بن مسلمة بن عبد الملك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١١٥ / ١) .

والحماني ضعيف . لكن تابعه هارون بن معروف قال : نا سعيد بن مسلمة به .

أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (٦٤ / ١) .

وهارون هذا ثقة ، فالعلة جهالة سعيد بن مسلمة .

على أنه قد توبع مرسلاً وموصولاً ؛ فرواه جهم بن عثمان عن جعفر بن محمد عن أبيه : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره مرسلاً .

أخرجه أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرىء في جزء له (٢/٢٣) .

وجهم هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٥٢٢) عن أبيه :

« مجهول » .

ووصله موسى بن إبراهيم المروزي قال : نا موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن عليٍ عن أبيه علي مرفوعاً .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر » (٢/٧٣) .

لكن المروزي هذا ؛ متروك متهم بالكذب .

وتابعه علي بن موسى الرضا عن أبيه به .

أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (١٤٧ / ١) عن أحمد بن علي بن مهدي : ثنا أبي [عن] علي بن موسى الرضا به .

وأحمد هذا ؛ اتهمه الدارقطني بوضع الحديث . وتابعه عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي : حدثني أبي : حدثني علي بن موسى الرضى عن آبائه به .

أخرجه ابن النجار ؛ كما في « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ١٤٥ رقم ٧٠٥ بترقيمي) .

وعبد الله هذا ؛ متهم أيضاً .

وتابعه محمد بن جهضم عن عبد الله بن مسلمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١ / ٢٢) .

وهذا إسناد جيد ؛ فإن محمد بن جهضم ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ٣ / ٢٢٣) وروى عن أبي زرعة أنه قال :

« صدوق لا بأس به » .

ومن فوقه ثقات معروفون ، ولكنه مرسلٌ أيضاً ؛ لأن جد جعفر هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ولم يدرك النبي ﷺ ؛ بل ولا جده علي بن أبي طالب .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ، وإن تعددت طرقه لشدة ضعف أكثرها ،

وخلو المرسل من شاهد موصول معتبر ، وقد ذكر له السيوطي في « الجامع » شاهداً من رواية ابن عمر مرفوعاً . أخرجه الخطيب في « رواة مالك » ، ولكنه واهٍ أيضاً لا يعتضد به ، فقد أخرجه الدارقطني أيضاً في « الغرائب » من طريق عبد الرحمن ابن بشير الأزدي عن أبيه بشير بن يزيد عن مالك عن نافع عنه . قال الذهبي :

« إسناد مظلم ، وخبر باطل ، أطلق الدارقطني على رواته الضعف والجهالة » .

وأقرّه الحافظ في « اللسان » ، ثم المناوي في « الفيض » . ومن عجائبه أنه لم يتكلم على حديث عليّ بشيء مع كثرة طرقه كما رأيت ، وعزاه السيوطي في « الجامع » لابن النجار وحده عنه ، مع أنه أورده في « الذيل » ! وفاتته الطرق الأخرى !

وأخرجه الرافعي أيضاً في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٠٣ ـ ٢٠٤) من طريق عبد الرحمن عن أبيه عن مالك به .

٢٥٢٢ ـ (اقتُلُوا الوَزَغَ ولو في جوفِ الكعبةِ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣ / ١٢٤ / ١) ، وفي « الأوسط » (١ / ١٣٠ / ١) عن عمر بن قيس عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ عمر هذا هو المعروف بسندل ؛ قال أحمد :

« متروك ، ليس يسوى حديثه شيئاً ، لم يكن حديثه بصحيح ، حديثه بواطيل » .

وقال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » .

٢٥٢٣ - (اقرؤوا القرآنَ بِحُزْنٍ فإنه نزل بالحُزْنِ) .

ضعيف جداً . رواه الخلال في « الأمر بالمعروف » (٢٠ / ٢) : أخبرنا عثمان ابن صالح الأنطاكي قال : حدثني إسماعيل بن سيف بن عطاء الرياحي قال : ثنا عون بن عمرو - أخو رياح القيسي أبو عمرو وكان ثقة عمشتا عيناه من كثرة البكاء - قال : حدثني سعيد بن إياس عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

ورواه أبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (١٢٤ / ١) : نا جعفر بن محمد الفريابي : نا إسماعيل بن سيف بن عطاء الرياحي : نا عوين بن عمرو القيسي به . قال جعفر : ويقال : إن عويناً كان قد عمشتا عيناه من البكاء ، سألت أبا داود عن رياح القيسي وعوين بن عمرو ؟ قال : كان رياح يتهم بالقدر ، وكان عوين صاحب سنة » .

قلت : ولكنه ضعيف جداً .

قال ابن معين :

« لا شيء » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث مجهول » .

ويقال فيه : عون أيضاً كما في رواية الخلال .

وإسماعيل بن سيف هذا ؛ قال الذهبي :

« بصري يروي عنه عبدان الأهوازي ، وقال : كانوا يضعفونه . وقال ابن عدي : كان يسرق الحديث ، روى عن الثقات أحاديث غير محفوظة » .

قلت : ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١٦٣ / ١ / ٣٠٤٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٩٦) ، والآجري في « أخلاق حملة القرآن » (٧٨ / ٨٦) ، وأبو الحسين محمد بن الحسن الأصفهاني في « جزء منتقى من الجزء الثاني من الفوائد » (١ / ٢) ، وعزاه السيوطي في « الجامع الصغير » و « الكبير » لأبي يعلى ، وسبقه إلى ذلك الحافظ في « المطالب العالية » (٣ / ٢٨٨ / ٣٤٩٨) ، والظاهر أنه في « مسنده الكبير » ، فإنه ليس في « مسنده » المطبوع ، وليس فيه عن بريدة إلا حديث واحد (٣ / ٦ ـ ٨) ، ولذلك لم يعزه الهيثمي إليه في « مجمع الزوائد » (٧ /١٦٩ ـ ١٧٠) ، فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن سيف وهو ضعيف » .

وهذا إعلال قاصر ، فمن فوقه أسوأ حالاً منه ، أعني (عوناً) ، وذكر نحوه المناوي في « الفيض » ، وعقّب عليه بقوله :

« وكان ينبغي على المصنف الإكثار من مخرّجيه إشارة إلى جبر ضعفه ، فممن خرجه العقيلي في « الضعفاء » ، وابن مردويه في « تفسيره » ، وغيرهم » .

قلت : وهذا تعقيب غريب ؛ لأن الإكثار من مخرجي الحديث مما لا يجبر ضعفه ؛ إذا كان السند عندهم واحداً كما هنا ، فإن العقيلي أخرجه (٣ / ٤٢٢) من طريق إسماعيل هذا . وعنه أبو يعلى أيضاً كما في « الميزان » .

نعم في القراءة بحزن غير هذه الطريق بلفظ آخر يأتي (٦٥١١) ، إن شاء الله تعالى .

٢٥٢٤ ـ (اقرأ القرآنَ ما نهاكَ ، فإذا لم ينْهَكَ فلسْتَ تقرؤُهُ) .

ضعيف . رواه الديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ٥٤) من طريق الطبراني عن

إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن شهر بن حوشب عن عبد الله ابن عمرو مرفوعاً .

قال الحافظ في « مختصر المسند » :

« قلت : عبيد الله ضعيف » .

كذا قال في النسختين (عبيد الله) ، والذي في السند (عبد العزيز بن عبيد الله) ، فلعله أراد أن يقول : (ابن عبيد الله) فسقط من قلمه لفظة (ابن) . وهو كما قال : « ضعيف » ، وبه جزم في « التقريب » وزاد :

« ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش » .

قلت : وهو حمصي ، فإعلال المناوي إياه بأن فيه إسماعيل بن عياش أيضاً ليس بشيء ، لأن إسماعيل ثقة في روايته عن الشاميين ؛ كما قرره الأئمة كالبخاري وغيره .

وشهر بن حوشب ؛ ضعيف أيضاً . وبه أعله المنذري في « الترغيب » (١ / ٧٧ / ١٢) ، وتبعه الهيثمي ، وقلدهما المعلقون الثلاثة على طبعتهم المنمقة لـ « الترغيب » ، وهي مغتصة بالجهالات التي لا يمكن حصرها إلا في كتاب ! من مثل تصحيح الأحاديث الضعيفة ، وتضعيف الأحاديث الصحيحة ، وقد كشفت عن كثير من جهالاتهم في تعليقي على « صحيح الترغيب » ، وسيصدر قريباً إن شاء الله في ثلاثة مجلدات .

ورواه محمد بن كثير الكوفي عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن النعمان بن بشير يرفعه فذكره .

أخرجه الخطيب في « تاريخه » (٣ / ١٩٢) من طريق ابن الجنيد قال :

« قلت : ليحيى بن معين : محمد بن كثير كوفي ؟ قال : ما كان به بأس ، قدم فنزل ثَم عند نهر (كرخايا) . قلت : إنه روى أحاديث منكرات ؟ ! قال : ما هي ؟ قلت : عن إسماعيل بن أبي خالد . . . » [قلت : فذكر حديثين هذا أحدهما] ، فقال : من روى هذا عنه ؟ فقلت : رجل من أصحابنا ، فقال : عسى هذا سمعه من السندي ابن شاهك ، وإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب ، وإلا فإني قد رأيت حديث الشيخ مستقيماً » .

ومحمد بن كثير هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » .

وللحديث شاهد مرسل ، أخرجه أبو عبيد في « فضائل القرآن » (ق ٢٤ / ١) : ثنا أحمد بن عثمان عن ابن المبارك عن يحيى أو عيسى بن عبد الرحمن عن محمد بن أبي لبيبة قال : حدثني نافع أبو سهل قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

قلت : وابن أبي لبيبة هذا هو ابن عبد الرحمن بن أبي لبيبة وهو ضعيف كثير الإرسال .

ثم رواه عن الحسن بن علي موقوفاً عليه من قوله .

٢٥٢٥ - (إذا رأى أَحدُكم بأخيه بلاءً ؛ فليحمدِ اللهَ عزّ وجلّ ولا يُسْمِعْهُ ذلك) .

ضعيف . رواه أبو جعفر الرزاز البحتري في « الأمالي » (٦٤ / ٢) ، ومن طريقه أبو الحسن البزار بن مخلد (٦٤ / ٢) ، وابن النجار (١٠ / ٢١٥ / ٢) عن يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يوسف بن محمد هذا ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال النسائي : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : صالح الحديث » .

وقال الحافظ :

« ضعيف » .

وعزاه السيوطي لابن النجار عن جابر . ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

وروي الحديث بلفظ آخر ، وسيأتي تخريجه برقم (٦٨٨٩) .

وقد صح التحميد لمن رأى مبتلى بلفظ آخر ، مخرَّج في « الصحيحة » (٦٠٢ و ٢٧٣٧) .

٢٥٢٦ - (إذا رأيْتَ العالِمَ يُخالِطُ السُّلطانَ مخالطةً كثيرةً ؛ فاعلمْ أنَّه لِصٌّ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٥٧) عن عبد الواحد بن عمر بن أحمد النهرواني : حدثنا أحمد بن محمد بن تمّام : نا فضيل بن عياض عن ـــــ عن الزهري عن سالم عن أبي هريرة مرفوعاً .

بيّض له الحافظ . ومن دون فضيل بن عياض لم أجد من ترجمهما ؛ وشيخه ساقط من الأصل ، ففي مكانه بياض ، وأما المناوي فقال :

« إسناده جيد » !

٢٥٢٧ - (إذا رأيتُم أَمراً لا تستطيعون تَغْييرَهُ ؛ فاصبروا حتّى يكونَ اللهُ الذي يغيّرُهُ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢٦٠ / ٢) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٧ / ١٤٩ / ٩٨٠٢) عن عفير بن معدان : حدثني سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« عفير بن معدان عامة رواياته غير محفوظة » .

وهو ضعيف جداً ، كما تقدم مراراً .

ومن طريقه أخرجه ابن أبي الدنيا في « العقوبات » (٤٦ / ١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٢ / ٧٦٨٥) .

٢٥٢٨ - (إذا رأيْتَ كلّما طلبْتَ شيئاً من أمرِ الآخرةِ وابتَغَيْتَهُ يُسِّر لك ، وإذا رأيْتَ شيئاً من أَمر الدّنيا وابتغَيْتَهُ عُسِّر عليك ؛ فاعلمْ أنَّك على حالٍ حسنةٍ ، وإذا رأَيْتَ كلّما طلبْتَ شيئاً من أمرِ الآخرةِ وابتغيتَهُ عُسِّر عليك ، وإذا طلبتَ شيئاً من أمرِ الدّنيا وابتغيتَهُ يُسِّر لك ؛ فأَنتْ على حالٍ قبيحةٍ) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٦١ / ١ - من الكواكب ٥٧٥) : ثنا ابن لهيعة عن سعيد بن أبي سعيد :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! كيف لي أن أعلم كيف أنا ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ، ولكنه مرسل . وقد وصله البيهقي في « الشعب » كما في « الجامع » عن عمر بن الخطاب . وتعقبه المناوي بقوله :

« ظاهر صنيع المؤلف أن البيهقي خرّجه وأقره ، ولا كذلك ، بل تعقبه بما نصّه : هكذا جاء منقطعاً . أهـ . فحذف ذلك من كلامه ، غير صواب ، ورمزه لحسنه غير

حسن ، إلا أن يريد أنه لغيره » .

ونعيم بن حماد ضعيف .

قلت : لم نجد له ما يقويه ، والذي أسنده عن عمر (نعيم بن حماد) عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : أن عمر بن الخطاب قال : فذكره مرفوعاً . والانقطاع الذي أشار إليه البيهقي هو بين ابن يزيد وعمر .

٢٥٢٩ ـ (إذا ركِبتُم هذه الدوابَّ فأَعطوها حَظَّها من المنازلِ ، ولا تكونوا عليها شياطينَ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٥٨) عن خارجة بن مصعب عن العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، خارجة هذا قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلِّس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

والحديث عزاه في « الجامع » للدارقطني في « الأفراد » ، فتعقبه شارحه المناوي بقوله :

« ظاهر صنيع المؤلف أن مخرجه الدارقطني خرّجه وأقره ، ولا كذلك ، بل تعقبه بأن خارجة بن مصعب أحد رواته ضعيف . وقال الذهبي : واهٍ » .

٢٥٣٠ ـ (إذا ركبَ أَحدُكم الدابّةَ فليحمِلْها على ملاذِّها) .

ضعيف . رواه الخطابي في « غريب الحديث » (١٣٠ / ٢) : حدثنيه بعض أصحابنا : نا أبو نعيم عبد الملك بن عدي : نا جعفر بن محمد بن نوح الأذني : نا محمد بن عيسى : نا شعيب بن مبشر : نا معقل بن عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر عن عمرو بن العاص مرفوعاً . وقال الخطابي :

« قوله : (فليحملها على ملاذِّها) أي : ليحملها من الطريق على الجدّ وردمات الطرق التي تستلذ بها الدواب ، ولا يحملها الوعوثة والحزونة التي يشتد عليها السير فيها فلا تستلذه » .

قلت : وإسناده ضعيف ، علتـه شعيب بن مبشر هذا ؛ ذكـره ابن حبان في « الضعفاء » وقال :

« ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به » .

ولذلك أورده الذهبي في « الضعفاء » ، ومن عجائبه أنه لما ذكره في « الميزان » قال :

« حسن الحديث ، ذكره ابن حبان في (الضعفاء) » .

والحديث رواه الدارقطني في « الأفراد » كما في « الجامع » بزيادة :

« فإن الله تعالى يحمل على القوي والضعيف » .

وقال شارحه المناوي :

« بإسناد ضعيف » .

٢٥٣١ - (إذا رعفَ أَحدُكم في صلاته ؛ فلينصرفْ فليغسلْ عنه الدّمَ ثمَّ لْيُعِدْ وضوءَهُ ولْيستقبلْ صلاتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (١٥٤ / ٢) والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٦٥ / ١١٣٧٤) ، والدارقطني في « السنن » (ص ٥٥) عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن ابن عباس مرفوعاً به ، إلا أن الدارقطني قال : « عن عطاء » مكان « عن الحسن » ؛ وقال :

« سليمان بن أرقم متروك » .

٢٥٣٢ - (أربعُ خِصالٍ من خِصالِ آلِ قَارونَ : لباسُ الخِفافِ المقلوبةِ ، ولباسُ الأرجوانِ ، وجرُّ نعال السيوف ، وكان الرّجلُ لا ينظرُ إلى وجهِ خادمِهِ تكبُّراً) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٦) عن علي بن عروة عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته علي بن عروة وهو الدمشقي ؛ قال ابن حبان :

« يضع الحديث » ، وكذّبه صالح جزرة وغيره .

والحديث أورده الذهبي في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن القرشي عن علي ابن عروة به . والقرشي كذاب أيضاً .

٢٥٣٣ - (أَربعُ دَعَواتٍ لا تُردُّ : دعوةُ الحاجِّ حتّى يرجعَ ، ودعوةُ الغازي حتّى يصْدُرَ ، ودعوةُ المريضِ حتّى يبرأَ ، ودعوةُ الأَخِ لأخيه بظهرِ الغيبِ ، وأسرعُ هؤلاء الدعواتِ إجابةً دعوةُ الأخِ لأخيهِ بظهرِ الغيبِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٧) من طريق عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن جده عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عبد الرحيم هذا ؛ وهو العمي . قال البخاري :

« تركوه » . وقال يحيى :

« كذاب » .

وجملة الدعاء لأخيه بظهر الغيب ، ثابتة في غير ما حديث صحيح ، فانظر « الصحيحة » (١٣٣٩) .

٢٥٣٤ - (الدّنيا خضرةٌ حلوةٌ ، مَن اكتسبَ فيها مالاً مِنْ حِلِّه وأنفَقهُ في حَقِّهِ ؛ أثابَهُ اللهُ عليه وأوردَهُ جنَّتَهُ ، ومَن اكتسبَ فيها مالاً مِنْ غيرِ حلِّه وأنفقه في غَيرِ حَقِّه ؛ أحلَّهُ اللهُ دارَ الهوان . ورُبَّ مُتخوِّضٍ في مالِ اللهِ ورسولِه لهُ النّارُ يومَ القيامةِ ، يقولُ الله : ﴿ كلّما خَبَتْ زِدْناهُم سعيراً ﴾) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٤١ / ١ - مخطوط) من طريق بشر بن آدم : ثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يحيى بن المتوكل ضعيف ، وبشر بن آدم صدوق فيه لين كما في « التقريب » .

لكن الجملة الأولى وجملة التخوّض ثابتة في أحاديث أخرى ؛ خرّجت بعضها في الكتاب الآخر برقم (١٥٩٢) .

٢٥٣٥ - (الخُبْثُ سبعونَ جزءاً ؛ فجزءٌ في الجنِّ والإنسِ ، وتسعٌ وستون في البَرْبَرِ) .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٨٩) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٤٩ / ٨٨٣٥ - بترقيمي) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح : حدثني الليث عن

يزيد بن أبي حبيب عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولـــى : الانقطاع بين يزيد بن أبي حبيب وأبي قيس ؛ فإن هذا مع كونه تابعياً فهو قديم الوفاة ؛ مات سنة (٥٤) ، وكانت ولادة يزيد سنة (٥٣) !

والأخرى : ضعف أبي صالح ؛ وهو كاتب الليث ، ومن ضعفه أنه اضطرب في إسناده ، ففي رواية للطبراني من الطريق المذكورة عن الليث [عن يزيد بن أبي حبيب] : ثنا أبو هانىء حميد بن هانىء عن عبد الله بن يعمر الكلاعي عن أبي بكر بن قيس عن أبيه عن عثمان بن عفان به بلفظ :

« قَسَّم الله الخبث على سبعين جزءاً . . . » والباقي نحوه .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن عثمان إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يزيد بن أبي حبيب عن أبي هانىء حميد بن هانىء » .

قلت : كلاهما ثقة ، لكن النظر فيمن فوقهما والذي دونهما أعني به كاتب الليث ، وأما شيخ أبي هانىء (عبد الله بن يعمر الكلاعي) ؛ فلم أجد له ترجمة .

وأما أبو بكر بن قيس ؛ ففي كنى « اللسان » :

« أبو بكر بن قيس بن محمد بن قيس أو ابن أبي قيس » .

ولم يزد ! فكأنه كتبه في مسودته ليلحق بها ما قد يقف عليه مما قيل فيه ، ثم لم يعثر على شيء !

وبالجملة ؛ فالإسناد ضعيف ، لضعف كاتب الليث ، وقد اضطرب في إسناده ، وجاء في الرواية الأخرى برجال لا يعرفون ، فلا أدري بعد ذلك وجه قول الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٣٤) - بعد أن ساق الحديث بلفظيه من رواية الطبراني - :

« وفي إسناد الأول عبد الله بن صالح كاتب الليث ؛ وقد ضعفه جماعة ووثقه آخرون ، وبقية رجاله ثقات ، وفيه أيضاً ابن شعيب ؛ قال ابن عدي : لم أر له حديثاً منكراً سوى حديث (إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه) » .

قلت : وفيما قاله نظر من وجوه :

الأول : أنه غاير بين إسناد اللفظ الأول ، واللفظ الآخر ، فأوهم أن كاتب الليث ليس في إسناد اللفظ الآخر ، وليس كذلك كما نقلناه لك من « المعجم الأوسط » مباشرة ، وكذلك نقله الهيثمي نفسه في « مجمع البحرين » (١ / ١٥٥ / ١ - مخطوطة الظاهرية) .

الثاني : أنه سكت عن الانقطاع الذي بيّنّاه في الرواية الأولى .

الثالث : أنه سكت عن حال إسناد الرواية الأخرى وما فيه من الجهالة .

الرابع : أن ابن شعيب قد تابعه على اللفظ الأول الحافظ الفسوي ، فالعلة فيه ابن صالح والانقطاع .

ثم إن في قول الطبراني المتقدم :

« تفرد به يزيد بن أبي حبيب عن أبي هانىء » .

ما يقتضي أن يكون يزيد مذكوراً في إسناد اللفظ الآخر ، ولم يقع في نسختنا من « الأوسط » ، لكنه ذكر فيه ؛ فيما نقله الهيثمي في « مجمع البحرين » ، ولذلك وضعتها في السند بين المعكوفتين ، فالله أعلم ، فإنهم لم يذكروا في الرواة

عن أبي هانىء يزيد هذا ، وإنما الليث بن سعد ، فهذا يقتضي أن يكون الحديث من روايته عن أبي هانىء مباشرة ؛ إن كان كاتبه حفظ ذلك عنه .

وروي الحديث من طريق وهب الله بن راشد المعافري : ثنا حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو المعافري عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير» (١٧ / ٢٩٩ / ٨٢٤) : حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري : ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم : ثنا وهب بن راشد المعافري .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مشرح بن هاعان مختلف فيه ، فقد وثقه جماعة من المتقدمين ، وقال ابن حبان في « الضعفاء » :

« يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها ، والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات ، والاعتبار بما وافق الثقات » .

ولخَّصَ ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ، وقد تابعه أبو قيس في الطريق الأولى ، ولولا ما فيها من الانقطاع والضعف لرأيت أن الحديث يصير حسناً . والله أعلم .

ومع ذلك فإن في هذه الطريق وهب الله بن راشد ؛ وهو متكلم فيه ، فقال أبو حاتم :

« محله الصدق » .

وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطىء » .

وقال ابن يونس :

« لم يكن النسائي يرضى وهب بن راشد » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« غمزه سعيد بن أبي مريم » .

وإسماعيل بن الحسن الخفاف ؛ لم أجد له ترجمة .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٣٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الحكم ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم ضعف » .

وقوله : « عبد الله بن عبد الرحمن . . . » خطأ وقع في نسخته من «الطبراني» ، أو انقلب عليه ، ولذلك جاء في هامش « المجمع » :

« في هامش الأصل صوابه : عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم »

كذا وقع فيه : (ابن الحكم) والصواب (ابن عبد الحكم) كما تقدم .

ولما صحح صاحبنا حمدي السلفي هذا الخطأ من كلام الهيثمي وقع هو في خطأ ، حيث أوهم القراء أن الهيثمي لم يعرف عبدالرحمن بن عبد الله بن الحكم ! ولولا أنه انقلب عليه لعرفه ؛ لأنه من رجال « التهذيب » الموثقين فيه . وهو مؤلف كتاب « فتوح مصر وأخبارها » ، وقد أخرج الحديث فيه (٢٨٧) بإسناده المذكور .

(تنبيه) : سقط من مطبوعة « المعرفة » لفظ (الجن) من الحديث ، ووقع فيه لفظ (البربر) : (البر) !

٢٥٣٦ - (الدّنيا سجنُ المؤمنِ وسَنَتُهُ ، فإذا فارق الدّنيا فارق السجن والسنةَ) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٨٣ / ٢ - من الكواكب ٥٧٥) ، وابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (٢٢ / ١) ، والحاكم (٤ / ٣١٥) ، وأحمد (٢ / ١٩٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٧٧) عن عبد الله بن جنادة المعافري أن أبا عبد الرحمن الحبلي : حدثه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

وهكذا رواه البغوي في « شرح السنة » (٤ / ١٩٦ / ٢) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٢٤٧ / ١) .

قلت : وهذا سند ضعيف ، عبد الله بن جنادة ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٥) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢ / ١٥١) على قاعدته ! وسكت عليه الحاكم والذهبي !

٢٥٣٧ - (الدنيا سجن المؤمن ، والقبرُ حِصنُه ، والجنَّةُ مصيرُه ، والدّنيا جنّةُ الكافِر ، والقبرُ سِجنُه ، وإلى النّارِ مصيرُه) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الزهد » (٥١ / ٢ - ٥٢ / ٢) عن عبد الله بن كثير بن جعفر : حدثني أبي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الله بن كثير هذا قال الذهبي :

« لا يدرى من ذا » .

قلت : وكذلك أبوه كثير بن جعفر .

٢٥٣٨ - (كان يلبَسُ قَلَنْسُوةً بيضاء) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٠٠) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٨ / ١) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ١٩٢ - الفكر) عن عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عبد الله بن خراش ؛ قال البخاري : « منكر الحديث » ، ولا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو دونه أو مثله » .

وأما البيهقي فقال :

« تفرد به ابن خراش هذا ، وهو ضعيف » .

ومن طريقه رواه الطبراني كما في « المجمع » (٥ / ١٢١) .

ورواه ابن عساكر (٤ / ١٩٣) من حديث عائشة مرفوعاً به وزاد : « لاطئة » .

وفيه عاصم بن سليمان الكوزي - الأصل اللوزي - قال الذهبي في « المغني » :

« كذبه غير واحد » .

لكني وجدتها في حديث آخر يرويه يحيى بن حميد بإيذج : نا عثمان بن عبد الله القرشي : نا بقية عن الأوزاعي عن حريز بن عثمان قال :

« لقيت عبد الله بن بسر فقلت : أخبرني ! قال : رأيت رسول الله ﷺ وله قلنسوة طويلة ، وقلنسوة لها أذنان ، وقلنسوة لاطئة » .

أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (١٢٥ - ١٢٦) .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ بقية مدلس ، ومن دونه لم أعرفهما .

ثم روى عن سلم بن سالم عن العرزمي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً :

« كان له ثلاث قلانس : قلنسوة بيضاء مضرية ، وقلنسوة برد حبرة ، وقلنسوة ذات آذان يلبسها في السفر ، وربما وضعها بين يديه إذا صلى » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، العرزمي اسمه محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان ؛ وهو متروك كما في « التقريب » ، وسلم بن سالم ضعيف .

وعزاه السيوطي للروياني وابن عساكر عن ابن عباس بأتم منه .

(تنبيه) : لقد اقتطع الشيخ عبد الله الغماري في رسالته « إزالة الالتباس » من رواية العرزمي المتقدمة الجملتين الأخيرتين منه ، وجعلهما حديثاً مستقلاً بلفظ : عن ابن عمر قال :

« كان رسول الله ﷺ يلبس قلنسوة ذات آذان يلبسها في السفر ، وربما وضعها بين يديه إذا صلى » .

وقال عقبه :

« رواه الطبراني وأبو الشيخ والبيهقي في الشعب » .

قلت : وهذا خلط غريب ، لكن صدوره من الغماري ليس بعجيب ، فإن ذلك من عادته في كثير من كتيباته ، حتى ما كان منها لا يتجاوز عدد أوراقها الأربعين ومن القياس الصغير جداً كرسالته هذه ، فلينظر القارىء الكريم معي الآن ما في هذا التخريج - على إيجازه - من اللخبطة إن لم نقل الكذب المتعمد ؛ لحاجة في نفسه !

أولاً : ليس في حديث ابن عمر زيادة وضع القلنسوة بين يديه ﷺ كما رأيت في تخريجي إياه ، وإنما هي في حديث ابن عباس .

ثانياً : ليست الزيادة المذكورة عند الطبراني والبيهقي كما زعم .

ثالثاً : أن إسنادها عند أبي الشيخ ضعيف جداً لتفرد العرزمي بها ، ومن أجل ذلك أراد الغماري بتخريجه المذكور ؛ أن حديث ابن عمر يشهد لحديث ابن عباس الذي ساقه عقب حديث ابن عمر وقال عقبهما :

« فظاهر هذين الحديثين أنه كان يعرّي رأسه أحياناً في الصلاة ، وهما وإن كانا ضعيفين فالأصل يؤيدهما » ! ! .

قلت : فقد تبين أنه ليس هناك إلا حديث واحد ، وأن إسناده واهٍ جداً ، دلّس الغماري على القراء فجعلهما حديثين كتمهيد لتقوية أحدهما بالآخر إذا لم يستفد شيئاً من قوله : « . . . فالأصل يؤيدهما » ! ولا فائدة له منه ، بل هو من تهاويله وأضاليله ، فإنه يعني أن الأصل في الأشياء الإباحة ، وهي قاعدة أصولية معروفة ، لكن الغماري يعمي على القراء ، لأن هذا الأصل غاية ما يفيد جواز الصلاة حاسر الرأس ، ولم يكن البحث بينه وبين المتعلمين الذين أشار إليهم في المقدمة الجواز أو عدمه ، وإنما فيما هو الأفضل اللائق بالمصلي ، فحاد عن ذلك ، وأخذ يجادل بالباطل ، كقوله :

« إن المسألة تختلف باختلاف العادات والتقاليد ، فمن البلاد من يكون من عادة أهلها تعرية الرأس حين مقابلة العظماء » !

فأقول : نعم ، ولكن عادة من هذه يا . . . آلمسلمين أم النصارى الذين نقلوا هذه العادة إلى بعض البلاد الإسلامية فتأثر بها من تأثر من المسلمين ، والذين لا يزالون إذا دخلوا كنيسة حسروا عن رؤوسهم ؟ ! فبدل أن تحذر المسلمين من تقليدهم في ذلك أقررتهم عليه وألزمت الشافعية منهم بأنه يسن في حقهم تعرية الرأس في الصلاة ! ؟ فهلا قلت لهم في الحسر كما قلت في التمثيل :

« إنه لا يعرف إلا عن طريق الأوربيين ، وهم الذين أظهروه في الشرق . . .

ونهينا عن التشبّه بهم في كل ما لا نفع فيه » ؟ !

ونحو ما تقدم قياسه المصلي غير المحرم على المحرم ، وهذا مما لا يخفي بطلانه عليه هو نفسه فضلاً عن غيره ، ولكن صدق رسول الله ﷺ إذ قال :

« أخوف ما أخاف على أمّتي . . . » .

وإن مما يؤكد لك أن مجادلته بالباطل أنه يقرر في كثير من رسائله أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ويثبت به الاستحباب عنده ، وقد ذكر في رسالته : « الإزالة » (ص ٢١) أحاديث ستة في فضل الصلاة في العمامة ، وضعفها جداً إلا الحديث الأول منها ، وهو عن جابر مرفوعاً بلفظ : « ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة » . ونقل عن السخاوي أنه قال فيه : « لا يثبت » ، وعن المناوي : « حديث غريب » ، وقال عقبه مقلداً لهما :

« قلت : وهذا الحديث مع ضعفه أقوى ما ورد في هذا الباب » .

قلت : فإذا كان الأمر كذلك عندك ، فمعناه أنه ليس شديد الضعف عندك ، وحينئذ يلزمك أن تثبت به استحباب ستر الرأس بناء على مذهبك في استحباب العمل بالحديث الضعيف ! فلماذا تركت مذهبك وقاعدتك في هذه ، وسوّدت صفحات لتردَّ بها على أولئك النفر المتعلمين ، أليس موقفك من باب اللعب على الحبلين ، أو الوزن بكيلين ، وكما قال رب العالمين : ﴿ وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين ﴾ ؟ !

أقول هذا مخاطباً لك بما اعتقدتَ من ضعف الحديث ، وإلا فهو عندي كالأحاديث الأخرى - موضوع ، كما حققته في « الضعيفة » (٥٦٩٩) ، ويغنينا عنه قوله ﷺ : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله أحق من تزيّن له » . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٤٥) ، فإن ستر الرأس من الزينة عند المسلمين

الذين لم يتأثروا بعادات الكافرين كما تقدم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٥٣٩ ـ (إذا جلسَ القاضي في مكانِهِ ، هبَطَ عليْه ملكانِ يُسدِّدانِهِ ويُوفِّقانِهِ ويُرشِدانِهِ ما لمْ يَجُرْ ، فإذا جارَ عَرَجا وتركاهُ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠/٨٨) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ١٧٦ و ١٤ / ١٢٠) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي : ثنا يحيى بن يزيد الأشعري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته الحنفي هذا فإنه كذاب ، وقد حدَّث بأحاديث موضوعة ، تقدم بعضها ؛ منها « أحبوا العرب لثلاث . . . » (رقم ١٦٠) .

والأشعري هو يحيى بن بريد بالباء ، ووقع في « السنن : يزيد ؛ بالياء المثناة من تحت ؛ وهو تصحيف كما قال الذهبي ، وهو ضعيف باتفاقهم ، وروى الخطيب عن صالح جزرة أنه قال فيه :

« يروي عن جده أحاديث مناكير ، وحديث « إذا جلس القاضي » ليس له أصل ، ابن جريج لا يحتمل هذا » .

وقال الذهبي :

« هذا منكر » .

قلت : وهو من الأحاديث الكثيرة الباطلة التي تحتج بها الفئة القاديانية الضالة على بعض ما يذهبون إليه مما خالفوا فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة ؛ ألا وهو قولهم ببقاء النبوة و الوحي ، ونزول الملائكة به بعد خاتم الأنبياء محمد ﷺ ، ومع

أن الحديث ليس صريحاً في ذلك ، فهم يجادلون به ، مع علمهم أنه من رواية هذا الكذاب ، لأن علم الحديث وقواعده مما لا يلتفتون إليه ، شأن أهل الأهواء جميعاً ، فكل حديث وافق مذهبهم وأهواءهم فهو صحيح عندهم ، ولو كان راويه مسيلمة الكذاب !

٢٥٤٠ - (يا بريدةُ ! إذا جلَسْتَ في صلاتِكَ فلا تترُكَنَّ التشهُد والصلاةَ عليّ ، فإنَّها زكاةُ الصلاةِ ، وسلِّمْ على جميعِ أنبياءِ اللهِ ورسلهِ وسَلِّمْ على عبادِ الله الصالحينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني في « سننه » (ص ١٣٦) من طريق عمرو ابن شَمِر عن جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« عمرو بن شمر وجابر ضعيفان » .

قلت : بل عمرو بن شمر متروك كما في « الضعفاء » للذهبي . وجابر هو ابن يزيد الجعفي ، مختلف فيه ، والراجح أنه متروك أيضاً .

ثم وجدت لعمرو متابعاً ، فقال البزار (١ / ٢٥٥ / ٥٢٧) : حدثنا عباد بن أحمد العرزمي : حدثني عمي عن أبيه عن جابر الجعفي به أتم منه ؛ فيه ذكر دعاء الاستفتاح وقراءة ما تيسّر والتسبيح في الركوع والسجود والذكر بينهما مع زيادات منكرة . وقال :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن بريدة » .

قلت : وهو شديد الضعف ، فعباد بن أحمد العرزمي متروك كما تقدم بيانه

تحت الحديث (٣١٦) . وعمه هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي ؛ وهو ضعيف كما تقدم هناك .

وأبوه محمد بن عبيد الله العرزمي متروك أيضاً . فهو إسناد ظلمات بعضها فوق بعض . فمن الغرائب أن الهيثمي لم يعلّه إلا بعباد وجابر ؛ مقتصراً على تضعيفهما ، فكأنه لم يعرف عمّ عباد ، ولا أبا عمه ! وقلّده على ذلك الشيخ الأعظمي في تعليقه على « الكشف » ، فكم كان بعيداً عن الصواب الطابع الذي طبع الكتاب تحت عنوان : « تحقيق . . . » مكان « تعليق » فإنه ليس فيه من التحقيق شيء يذكر ، وإنما هو محضُ التقليد ! .

٢٥٤١ - (إذا جلسْتُم فاخلعُوا نِعالَكُم - أَحسِبُه قال : - تَسْتَرِحْ أَقدامُكمْ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ١٧١ - زوائده) من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره وقال :

« لا نعلم رواه إلا أنس ، وموسى ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال الدارقطني : متروك » .

وقال البخاري والنسائي وأبو أحمد الحاكم :

« منكر الحديث » .

وضعفه آخرون .

٢٥٤٢ ـ (إذا جُهِلَ على أَحدِكمُ وهو صائم فلْيقُلْ : أعوذُ باللهِ منكَ إنّي صائمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٢٦) عن موسى بن محمد المديني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً لما عرفت من شدة ضعف موسى بن محمد المديني في الحديث السابق .

٢٥٤٣ ـ (إذا مدحْتَ أَخاك في وجهِهِ فكأَنّما أَمررْتَ على حلقهِ موسًى رميضاً) .

ضعيف . أورده في « الإحياء » (٣ / ١٣٩) وقال مخرجه العراقي :

« رواه ابن المبارك في « الزهد والرقائق » من رواية يحيى بن جابر مرسلاً » .

قلت : فهو ضعيف لإرساله ، بل هو معضل لأن يحيى بن جابر لم ينقل أنه لقي أحداً من الصحابة فهو من تابعي التابعين .

ثم إن الحديث ليس من رواية المروزي عن ابن المبارك ؛ كما يوهم ذلك إطلاق العزو إليه ، وإنما هو من زوائد نعيم بن حماد عليه (١٣ / ٥٢) . ونعيم معروف بالضعف . فهذه علة أخرى .

(تنبيه) : رميضاً . هو بالراء ، ووقع في « الإحياء » والتخريج (وميضاً) بالواو وهو تحريف ، قال في « النهاية » : « الرميض الحديد الماضي فعيل بمعنى مفعول من رمض السكين يرمضهُ : إذا دقَّه بين حجرين ليرقّ » .

٢٥٤٤ - (لم يكُنْ رســولُ اللهِ ﷺ يرفَــعُ يديْهِ حــتّى يفــرُغَ مِنْ صلاتِهِ) .

ضـعـيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢١١ / ١) : حدثنا سليمـان بن الحسن العطار قـال : دثنا أبو كـامل الجحدري قـال : دثنا الفـضيل بن سليمان قال : دثنا محمد بن أبي يحيى قال :

« رأيت عبـد الله بن الزبير - ورأى رجـلاً رافعاً يديه قبـل أن يفرغ من صـلاته ، فلما فرغ منها قال : إن رسول الله ﷺ لـم يكـن . . . » .

أورده في ترجمة محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن ابن الزبير . وقال الـهيثمي (١٠ / ١٦٩) بعد أن ساقه من رواية الطبراني :

« ورجاله ثقات » !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن فضـيل بن سليـمـان - وهو النُـميري - وإن كـان أخـرج له الشيـخان ، فقـد ضعـفه الجـمـهور ، ولـم يطلق التـوثيق عليه غـير ابن حـبان . بل قـال فيـه ابن معين :

« ليس بثقة » !

ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له خطأ كثير » .

وقال الذهبي في « المغني » :

« فيه لين » .

وقد حاول بعض المتأخرين أن يشدّ من عضد هذا الحديث بما رواه علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ رفع يديه بعد ما سلّم وهو مستقبل القبلة فقال :

« اللهم خلّص الوليد بن الوليد ، وعياش بن أبي ربيعة ، وسلمة بن هشام ، وضعفة المسلمين من أيدي المشركين ؛ الذين لا يستطيعون من حيلة ولا يهتدون سبيلاً من أيدي الكفار » .

أخرجه البزار (٣١٧٢) ، و ابن أبي حاتم كما في « تفسير ابن كثير » فيما نقله الشيخ المباركفوري في « تحفة الأحوذي » (١ / ٢٤٥) وقال :

« علي بن زيد بن جدعان متكلم فيه » .

قلت : بل هو ضعيف ، جزم بذلك الحافظ ابن حجر وغيره ، ومنهم الشيخ حبيب الرحمن الفيضي في مقاله المنشور في العدد الرابع من السنة الرابعة من مجلة « صوت الجامعة السلفية » (ص ٦٧ ـ ٦٩) ، ولكنه قال : إنه ليس شديد الضعف ، ولذلك فهو يعتبر به .

وأقول : هو كذلك إذا لم يتبين خطؤه في سياقهِ للحديث ، وهذا الشرط مفقود هنا ، وبيانه من وجهين :

الأول : أنه تناقض في سنده ومتنه ، فرواه مرة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ المذكور .

ورواه مرة أخرى قال : عن عبد الله أو إبراهيم بن عبد الله القرشي عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ كان يدعو في دبر صلاة الظهر : اللهم خلّص الوليد ، وسلمة بن هشام . . الحديث ، نحو روايته عن سعيد .

رواه ابن جرير .

قلت : وهذا اضطراب واضح في السند والمتن .

أما السند ؛ ففي الأول قال : عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وفي هذا قال : عن عبد الله أو إبراهيم بن عبد الله القرشي عن أبي هريرة .

وأما المتن ؛ ففي الأول قال : « رفع يديه بعد ما سلم » ، وفي هذا قال : « دبر صلاة الظهر » .

وهذا ليس صريحاً في أنه بعد السلام ؛ فإن قوله : « دبر » يحتمل أنه آخر الصلاة قبل السلام ، ويحتمل أنه بعد السلام ، ولو أن علياً هذا كان ثقة لحملنا روايته هذه على الأولى من باب حمل المجمل على المفصل ، ولكنه لما كان ضعيفاً سيىء الحفظ ؛ لم يضبط الحديث فاضطرب فيه هكذا وهكذا سنداً ومتناً .

ولو فرضنا أنه لم يضطرب في متنه أو ساغ حمل الأخرى على الأولى ؛ فالجواب من الوجه التالي وهو :

الآخر : أن علياً هذا مع ضعفه قد خالفه في متنه جبل الحفظ الإمام الزهري فقال : أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أنهما سمعا أبا هريرة يقول :

« كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم يقول وهو قائم : اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام . . . » الحديث .

أخرجه البخاري في « التفسير » ، ومسلم في « الصلاة » ، و ابن حبان (١٩٦٩) ، وابن جرير (٧٨٢١) وغيرهم .

وقال الزهري أيضاً : أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به .

أخرجه البخاري في « الأذان » .

وتابعه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وحده به .

أخرجه مسلم وأبو عوانة في « صحيحيهما » ؛ وأبو داود ، وقد خرّجته في « صحيح أبي داود » برقم (١٢٩٦) .

وتابع أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة بن عبد الرحمن الأعرجُ عن أبي هريرة به .

أخرجه البخاري في « الاستسقاء » .

فقد تبيّن برواية هؤلاء الثقات الحفاظ عن أبي هريرة أن دعاء النبي ﷺ للوليد بن الوليد ومن ذكر معه إنما كان في الصلاة قبل السلام ، أي في القنوت بعد الركوع ، فأخطأ ابن جدعان على ابن المسيب عن أبي هريرة فقال : « بعد ما سلم » .

وكل من كان على شيء من المعرفة بعلم مصطلح الحديث يعلم أن الضعيف إذا خالف الثقة في لفظٍ ما ؛ يكون حديثه منكراً مردوداً ، فكيف وهو قد خالف الثقات الآخرين الذين رووه عن أبي هريرة مثل رواية سعيد بن المسيب عنه ، وهم : أبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، والأعرج واسمه عبد الرحمن بن هرمز ؟ !

فثبت من هذا التحقيق أن حديث ابن جدعان لا يصلح شاهداً لحديث الترجمة .

ثم إن للحديث مفهوماً ومنطوقاً ، فمفهومه ليس صريحاً في أن الرفع كان بعد الفراغ من الصلاة ، بل هذا محتمل ، كما يحتمل أنه بعد ذلك ، فهو ليس مسوقاً لتحديد أن الرفع كان بعد السلام ، وإنما لنفي الرفع في الصلاة ، وعليه فالاستدلال به على إثبات الرفع بعد السلام ـ لو ثبت ـ ليس قوياً .

على أن النفي المذكور منكر أيضاً ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه رفع يديه يدعو في صلاة الكسوف من حديث عبد الرحمن بن سمرة عند مسلم وغيره ، وهو مخرّج عندي في « جزء صلاة الكسوف » .

وثبت أنه رفع يديه أيضاً في دعائه على الذين قتَلوا القراء في صلاة الفجر بعد الركوع ؛ عند أحمد وغيره من حديث أنس ، وهو مخرّج في « الروض النضير » .

وجملة القول ؛ إنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه بعد الصلاة إذا دعا ، وأما دعاء الإمام وتأمين المصلين عليه بعد الصلاة ـ كما هو المعتاد اليوم في كثير من البلاد الإسلامية ـ فبدعة لا أصل لها كما شرح ذلك الإمام الشاطبي في « الاعتصام » شرحاً مفيداً جداً لا أعرف له نظيراً ، فليراجع من شاء البسط والتفصيل .

٢٥٤٥ ـ (إذا حلفْتَ على معصيةٍ فدَعْها ، واقذفْ ضغائنَ الجاهليّةِ تحتَ قدمِكَ ، وإياكَ وشُربَ الخمرِ ، فإنَّ الله تَباركَ وتَعالى لم يقدّسْ شارِبَها) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٤٨١) من طريق مسعدة بن اليسع عن الخصيب بن جحدر عن النضر بن شفي عن أبي أسماء عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، والعجب من سكوت الحاكم عليه ، وأعجب منه متابعة الذهبي إياه على ذلك ، وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : النضر بن شفي ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من ذا » .

الثانية : الخصيب بن جحدر ؛ قال الذهبي :

« كذبه شعبة والقطان وابن معين » .

ولذا قال الحافظ فيه :

« أحد الكذابين » .

الثالثة : مسعدة بن اليسع ؛ قال الذهبي :

« هالك ، كذبه أبو داود » .

وقال أحمد :

« حرقنا حديثه منذ دهر » .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » !

٢٥٤٦ - (إذا خافَ اللهَ العبدُ ؛ أَخافَ منهُ كلَّ شيءٍ ، وإذا لم يخفِ العبدُ اللهَ ؛ أَخافَه اللهُ مِن كلِّ شيءٍ) .

موضوع . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣٠٥) عن عمرو بن زياد الثوباني : ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وروى عن ابن معين أنه قال :

« عمرو بن زياد كذاب » .

وكذا قال أبو حاتم كما في « ضعفاء الذهبي » .

وقال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

وساق له في « الميزان » عدة أحاديث من وضعه .

وروي من طريق أخرى واهية جداً تقدمت بلفظ : « من خاف الله . . . » .

وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٣٣٤) وقال :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ . . » .

ثم ذكر قول الدارقطني المذكور وقال :

« قال أبو زرعة : كذاب ، وأحاديثه موضوعة » .

وتقدم الحديث برقم (٤٨٥) . وهو مما سود به السيوطي أيضاً « جامعه » !

٢٥٤٧ - (إذا دخلَ الضيفُ على قومٍ دخلَ برزقِهِ ، وإذا خرجَ خرجَ بمغفرةِ ذنوبِهِمْ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١٣) عن معروف بن حسان : حدثنا زياد الأعلم عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، الحسن - وهو البصري - مدلس ؛ وقد عنعنه .

ومعروف بن حسان ؛ قال ابن عدي :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« مجهول » .

ولهذا قال السخاوي في « المقاصد » (٦٢) :

« وسنده ضعيف » .

ثم ذكر له شواهد ولكنها واهية ، منها ما أخرجه الديلمي (٢ / ٢٦٧) من حديث إسحاق بن نجيح عن عطاء الخراساني عن أبي ذر رفعه :

« الضيف يأتي برزقه ، ويرتحل بذنوب القوم ، يمحص عنهم ذنوبهم » . ومن حديث عبد الله بن همام عن أبي الدرداء مرفوعاً مثله ، لكن بلفظ « أهل البيت » بدل « القوم » دون ما بعده » .

قلت : وإسحاق بن نجيح هو الملطي ؛ وهو كذاب وضاع .

٢٥٤٨ ـ (إذا خَتَمَ أحدُكم فليقُلْ : اللَّهمَّ آنِسْ وَحشتِي في قبْرِي) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١١) عن الليث بن محمد : أخبرنا أحمد ابن عبد الله بن خالد : حدثنا الوليد بن مسلم عن سالم الحناط عن الحسن عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن عبد الله بن خالد وهو الجويباري أحد المشهورين بوضع الحديث ؛ ولذلك أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٥) ، ومع ذلك أورده في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي هذه ، فما أشدَّ تناقضه ؟!! وخفي وضعه على المناوي ، فأخذ يعله بما هو دون العلة المذكورة بكثير ؛ فقال :

« فيه ليث بن محمد ، قال الذهبي في « الضعفاء » : قال ابن أبي شيبة : متروك . وسالم الخياط ؛ قال يحيى : ليس بشيء » !

٢٥٤٩ - (إذا جمعَ اللهُ الخلائقَ يَوْمَ القيامة ؛ أذِنَ لأمّة محمدٍ في السّجودِ ، فيسجدونَ لهُ طويلاً ، ثمّ يقالُ : ارفعُوا رؤوسَكم ، قد جعلْنا عدتكُم فِداءَكم مِن النَّار) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٧٥) : حدثنا جبارة بن المغلس : ثنا عبد الأعلى بن أبي المساور عن أبي بردة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ابن أبي المساور قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

وجبارة بن المغلس ضعيف ، وبه أعله البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٦٥ / ١) . وهو قصور واضح .

والحديث في « صحيح مسلم » (٨ / ١٠٤) ، وأحمد (٤ / ٤٠٢ و ٤١٠) من طرق عن أبي بردة به مرفوعاً بلفظ :

« إذا كان يوم القيامة دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهودياً أو نصرانياً فيقول : هذا فكاككَ من النار » .

وله عندهما ألفاظ أخرى .

٢٥٥٠ - (إذا ختَم العبدُ القرآنَ صلَّى عليْه عنْد ختْمِه ستُّونَ ألفَ ملَكٍ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١٢) عن الحسن بن علي بن زكريا : حدثنا شيبان بن فروخ : حدثنا يزيد بن زياد : حدثنا عبد الله بن سمعان عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ، أورده السيوطي في « الذيل » (ص ٢٥) وقال :

« ابن سمعان كذاب ، والحسن بن علي بن زكريا هو أبو سعيد العدوي ؛ أحد المشهورين بوضع الحديث » .

وخفي ذلك أيضاً على المناوي فأعله بما لا يدل على وضعه فقال :

« وفيه شيبان بن فروخ ؛ قال الذهبي في « ذيل الضعفاء » : ثقة يرى القدر ، اضطر الناس إليه آخراً عن يزيد بن زياد ، أورده الذهبي في (الضعفاء) » !

قلت : والحديث مما تناقض فيه السيوطي أيضاً ، فأورده في « الجامع الصغير » الذي صانه بزعمه عما تفرَّد به كذاب أو وضاع ! فهذا كما ترى فيه بشهادته كذاب . وآخر وضَّاع !!

٢٥٥١ - (إذا خرجَ الحاجُّ مِنْ بيتِهِ فسارَ ثلاثاً ؛ خرجَ مِنْ ذنوبِهِ كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ ، وكانَ سائرَ أيامِهِ درجاتٍ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٠٩) عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن تسعة أو ثمانية أخبروه عن أبي ذر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عبد الرحيم هذا ؛ وهو كذاب كما قال يحيى بن معين ، وقد مرّ له بعض الأحاديث الموضوعة .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ٥٣ / ١) بزيادة :

« ومن كفن ميتاً كساه الله من ثياب الجنة ، ومن غسل ميتاً خرج من ذنوبه ، ومن حثا عليه التراب في قبره كانت له بكل هباة أثقل في ميزانه من جبل من الجبال » .

وقال :

« رواه البيهقي في « الشعب » وضعفه عن أبي ذر رضي الله عنه » .

قلت : هو في « شعب الإيمان » (٣ / ٤٧٨ / ٤١١٤) من الطريق المتقدمة ، وقال :

« تفرد به عبد الرحيم ، وليس بالقوي » ! ويعارضه من « الموضوعات » ما أورده السيوطي في « الذيل » (ص ١٢٢) من رواية الديلمي أيضاً بسنده عن عائشة مرفوعاً .

« إذا خرج الحاج من بيته كان في حرز الله ، فإن مات قبل أن يقضي نسكه غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وإنفاقه الدرهم الواحد يعدل ألف درهم فيما سواه من سبيل الله تعالى » وقال :

« قال الحافظ ابن حجر في « زهر الفردوس » : هذا موضوع » .

٢٥٥٢ ـ (إذا أتى أحدُكُمُ البَرازَ فلْيُكْرِمنَّ قِبْلة الله ، فلا يستقبلها ، ولا يستدبرها ، ثم ليستطبْ بثلاثةِ أحجارٍ ، أو ثلاثةِ أعوادٍ ، أو ثلاثِ حثَياتٍ منْ ترابٍ ، ثمّ ليقل : الحمدُ لله الّذي أخرجَ عنِّي ما يُؤذيني ، وأَمْسكَ عليَّ ما ينفعُني) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « السنن » (٢١) ، والبيهقي في « معرفة

السنن والآثار » (ص ١٠٤) من طريق زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام قال : سمعت طاوساً قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ زمعة بن صالح ضعيف كما قال الحافظ في « التقريب » .

وشيخه سلمة بن وهرام فيه ضعف ، وأما الحافظ فقال فيه : « صدوق » .

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٥ / ٢) من هذا الوجه الجملة الأخيرة منه فقط بلفظ :

« إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل : الحمد لله الذي أذهب عني . . . » إلخ .

٢٥٥٣ - (إذا خطَب أحدكم المرأةَ وهو يخضِبُ بالسَّوادِ ، فلْيُعْلِمْها أنه يخضِبُ بالسَّوادِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١١) عن عيسى بن ميمون أبي هشام عن القاسم بن محمد عن عائشة : إذا . . . . هكذا في النسختين لم يرفعه .

قلت : وهذا حديث موضوع ، آفته عيسى بن ميمون هذا ؛ وهو القرشي المدني مولى القاسم بن محمد ، قال عبد الرحمن بن مهدي :

« استعديت عليه ، وقلت : ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة ؟ ! فقال : لا أعود » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال ابن حبان :

« يروي أحاديث كلها موضوعات » .

٢٥٥٤ - (إذا خرج الرّجلُ مِنْ بابِ بيتـه - أو مِنْ بابِ دارِه - كـان معه ملكانِ مُوَكَّلانِ به ، فإذا قال : بسْمِ الله ؛ قالا : هُديتَ ، وإذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ؛ قالا : وُقيتَ ، وإذا قال : توكّلْتُ على الله ، قالا : كُفيتَ . قال : فيلقاهُ قريناه ؛ فيقولان : ماذا تريدانِ مِنْ رَجُلٍ قدْ هُديَ وكُفِيَ ووُقِيَ ؟ !) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٦) من طريق هارون بن هارون عن الأعرج عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ هارون هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : لا يتابع في حديثه . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به » .

ورواه عمرو بن عطية عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه .

أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » (ق ٣٠٣ / ٢) .

وهذا إسناد ضعيف من أجل عمرو بن عطية وأبيه ؛ فإنهما ضعيفان .

نعم للحديث إسناد صحيح عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه دون ذكر الملكين والقرينين ، عند ابن حبان (٢٣٧٥) وغيره ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (٢ / ٢٦٤) ، و « المشكاة » (٢٤٤٣) ، و « الكلم الطيب » (٦١) .

٢٥٥٥ - (إذا دخَلَ أحدُكم المسجدَ فلا يجلسْ حتّى يركعَ ركعتينِ ، وإذا دخلَ أحدُكم بيتَهُ فلا يجلسْ حتّى يركعَ ركعتينِ ، فإنَّ الله جاعلٌ له مِنْ ركعتَيْهِ في بيتِهِ خيراً) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٤) ، وأبو أمية الطرسوسي في « جزء من مسنده » (١٩٦ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٣ / ٢) من طريق إبراهيم بن يزيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وقال العقيلي :

« إبراهيم بن يزيد هذا في حديثه وهم وغلط » .

قلت : وفي ترجمته أورد البخاري حديثه هذا في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٣٣٦) وقال :

« لا أصل له » .

وقال ابن عدي عقبه :

« وهو بهذا الإسناد منكر » .

والشطر الأول من الحديث قد صح برواية أخرى عن أبي هريرة وغيره ، فانظر تخريجها في « الإرواء » (٤٦٧٣) وغيره .

٢٥٥٦ - (إذا خَرَصْتُم فخذُوا ودعوا ، [دعوا] الثُّلُثَ ، فإنْ لمْ تَدَعُوا الثُلُثَ فدعوُا الربُعَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٦٠٥) ، والنسائي (١ / ٣٤٤) ، والترمذي (١ / ١٢٥) ، و الدارمي (٢ / ٢٧١ - ٢٧٢) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٢٣٥ / ٢) ، وابن حبان (٧٩٨) ، وأبو عبيد في « الأموال » (٤٨٥ / ١٤٤٨) ، وكذا ابن زنجويه (١٠٧٣ / ١٩٩٢) ، وابن أبي شيبة (٣ / ١٩٤) ، والحاكم (١ / ٤٠٢) ، والطيالسي (١٢٣٤) ، وأحمد (٣ / ٤٤٨ و ٤ / ٢ و ٣)

من طريق شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال : سمعت عبد الرحمن بن مسعود ابن نيار يقول : جاء سهل بن أبي حثمة إلى مجلسنا ، فحدث : أن رسول الله ﷺ كان يقول : . . فذكره ، والزيادة للدارمي وأحمد ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ! وهذا من عجائبه ؛ فإنه أورد ابن نيار هذا في « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، وقد وثقه ابن حبان على قاعدة ابن حبان (!) تفرد عنه خبيب ابن عبد الرحمن » .

قلت : ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فليِّن الحديث كما نصَّ عليه في المقدمة .

قلت : ومن تلاعب الشيخ الكوثري في باب الجرح والتعديل : أنه ضعَّف هذا الحديث بابن نيار هذا فقال في « النكت الطريفة » (ص ١٠١) :

« وهو مجهول ، قال الذهبي : لا يعرف ، وإن . . . » .

مع أن هذا الحديث من رواية شعبة عن خبيب عنه كما ترى ، وقد قال في حديث معاذ الآتي في الاجتهاد بالرأي (٤٨٥٨) :

« وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث . . . شعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية ، والمعترف له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته » !

قلت : فلمَ لم تزل الجهالة عن ابن نيار هذا وهو في سند رواية شعبة ؟ !

والجواب معلوم عند من يعرفون الكوثري وتعصبه لمذهبه واستغلاله العلم

بالحديث ورجاله واتباعه لهواه تصحيحاً وتضعيفاً ، فتراه تارة يوثق الرجل في حديث ، ويضعفه أو يجهله في مكان آخر ، فإن كان الحديث مخالفاً لمذهبه وهواه ؛ ضعفه كهذا الحديث ، وإن كان موافقاً له ؛ صححه مع أن مدارهما على رجل واحد كما تراه هنا ، فإن الحديث لم يأخذ به أبو حنيفة فضعفه بعلة الجهالة ، وأما حديث معاذ فصححه مع أن فيه جهالة أيضاً ، فاحتال عليها بادعاء زوال الجهالة لكونه في إسناد شعبة وهذا المجهول في إسناد شعبة أيضاً ! وكم له من مثل هذا التلاعب . وسيأتي بيان شيء منه عند حديث معاذ المشار إليه آنفاً . والله المستعان .

٢٥٥٧ - (إذ رأى أحدُكم رؤيا يكرهُها ، فليتفُلْ عن يسارِه ثلاثَ مراتٍ ، ثمَّ لْيقلْ : اللَّهمَّ إنِّي أعوذُ بكَ مِنْ عملِ الشّيطانِ ، وسيّئاتِ الأَحلامِ ، فإنَّها لا تكونُ شيئاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٧٦٦) من طريق المسيب بن شريك عن إدريس بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فإن المسيب بن شريك متروك ؛ كما قال الإمام مسلم وغيره . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

٢٥٥٨ - (إذا خرج أحدُكم من بيتِه فلْيقلْ : بسم الله ، لا حولَ ولا قوَةَ إلا بالله ، ما شاءَ الله ، توكلتُ على اللهُ ، حسبي اللهَ ونعم الوكيلُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني (ق ٨٤ / ١ - المنتقى منه) من طريق يحيى بن يزيد عن أبيه عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن جده ؛ أن رسول الله ﷺ كان يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى والثانية : والد يزيد بن خصيفة وجده غير معروفين كما يأتي في كلام العلائي ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي المدني ، ينسب لجدِّه .

الثالثة : يزيد والد يحيى - وهو ابن عبد الملك النوفلي - ضعيف كما في « المجمع » (١٠ / ١٢٨) وغيره .

الرابعة : يحيى بن يزيد ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « ضعفه ابن عدي » .

والحديث أعله الهيثمي بالعلة الثالثة فقط ، وهو قصور ، وكذلك صنع الحافظ في « الإصابة » ، ولكنه أتبع ذلك بقوله :

« وقال العلائي شيخ شيوخنا في كتاب « الوشي » : إن كان يزيد بن خصيفة هذا هو يزيد بن عبد الله بن خصيفة الثقة المشهور الراوي عن السائب بن يزيد ؛ فلا أعرف لأبيه ذكراً في أسماء الرواة ولا لجده خصيفة ذكراً في الصحابة ، وإن كان غيره ؛ فلا أعرفه ، ولا أباه ولا جده .

قلت : هو المشهور ، فقد ذكر المزِّي في « التهذيب » يزيد بن عبد الملك في الرواة عنه ، وذكر أن اسم والد خصيفة عبد الله بن يزيد . وقيل : هو خصيفة بن يزيد ، وعلى هذا فصحابي هذا الحديث هو خصيفة ، وقد ذكر المزِّي في ترجمة يزيد بن عبد الله [بن] خصيفة أن اسم والد خصيفة : يزيد ، وقيل : عبد الله بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « المجمع » هكذا :

« وعن زيد بن عبد الله بن خصيفة عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا خرج من منزله (في نسخة : بيته) : بسم الله ، لا حول . . . » إلخ .

كذا قال ، فجعله من فعله ﷺ لا من أمره ، فلا أدري أسقط من قلم الناسخ أو الطابع لفظة « أحدكم » و « فليقل » ، أم هو رواية أخرى عند الطبراني ؟ ! والذي يترجح عندي الأول ، وإلا لكان الهيثمي أشار إلى الرواية الأخرى كما هي عادته . والله أعلم ، وقوله : « زيد » خطأ مطبعي ، وقوله : « ابن عبد الله » لعلها زيادة توضيحية من الهيثمي لأنها لم تقع في إسناد الطبراني كما تقدم .

٢٥٥٩ - (إذا دعوْتُمْ لأحدٍ من اليهودِ والنصارى فقولوا : أكثر اللهُ مالَكَ وولدَكَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٥ - ١٦) ، و ابن عدي (٢١٥ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨٩) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ١١٤) ، وابن عساكر (١٥ / ٤٦٥ / ٢) عن عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن دينار قال : لا أراه إلا عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« عبد الله بن جعفر عامة حديثه لا يتابعه أحد عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

قلت : هو والد الحافظ علي بن المديني ، وفي « الميزان » :

« متفق على ضعفه ، قال يحيى : ليس بشيء ، وقال ابن المديني : أبي ضعيف . وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال

الجوزجاني : واهٍ » .

ولعل أصل هذا الحديث الوقف ، فوهم الراوي فرفعه ، فقد روى البخاري في « الأدب المفرد » (١١١٢) وغيره عن عقبة بن عامر الجهني : أنه مر برجل هيئته هيئة مسلم ، فسلّم ، فردّ عليه ، فقال له الغلام : إنه نصراني ! فقام عقبة فتبعه حتى أدركه فقال : إن رحمة الله وبركاته على المؤمنين ، لكن أطال الله حياتك ، وأكثر مالك وولدك . وسندهُ حسن كما في « الإرواء » (٥/١١٥) . وانظر ما يستفاد منه فيما علقته عليه في « صحيح الأدب المفرد » (٤٣٠/ ٨٤٧ / ١١١٢) .

٢٥٦٠ ـ (إذا دخل أَحدُكم على أخيهِ فأراد أن يفطِرَ فليفْطِرْ إلاّ أَنْ يكونَ صومُهُ ذلكَ رمضانَ ، أو قضاءَ رمضانَ ، أو نذراً) .

ضعيف . رواه أبو الحسين الكلابي في « حديثه » (٢٤٧ ـ ٢٤٨) : حدثنا أبو المغيرة : ثنا السكوني ـ سميته ـ : حدثني محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

كذا في الأصل : « سميته » وكذا هو في نسخة أخرى (١٧٨ / ١) لكن عليها إشارة (صـ) يعني كذا الأصل ، وعلى هامشها : « ثنا بقية » كأنه تصحيح ، وهو بخط مغاير للأصل . ويؤيد هذا التصحيح ، أن الطبراني أخرجه في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٠ / ٢) من طريق أبي تقى الحمصي : نا بقية بن الوليد : حدثني محمد الكوفي عن عبيد الله بن عمر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن عبد الرحمن الظاهر أنه ابن أبي ليلى القاضي ، ويؤيده أن في رواية الطبراني « محمد الكوفي » فإن ابن أبي ليلى كوفي ؛ وهو ضعيف ، قال الحافظ :

« صدوق سيىء الحفظ جداً » .

هذه هي علة الحديث ، وقد غفل عنها بعضهم ، وذهب يعله بما لا يقدح فقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٠١) وتبعه المناوي في « الفيض » :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس » .

قلت : إنما يضر في حديثه إذا ما رواه معنعناً ، أما وهو قد صرح بالتحديث في الطريقين ؛ فلا يجوز إعلاله بالتدليس ؛ كما هو مقرر في علم الحديث ، فلعل الهيثمي شتّ بصره عن التحديث . والله أعلم .

وللحديث شاهد ، ولكنه واهٍ جداً ، فإنه يرويه محمد بن الفضل عن عبد الكريم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه محمد بن الحسن الطبري في « الأمالي » (٦ / ١) .

وابن الفضل هذا متهم بالكذب ، وقد تقدم مراراً .

وعبد الكريم ؛ إن كان ابن مالك الجزري فهو ثقة ، وإن كان ابن أبي المخارق أبا أمية البصري فهو ضعيف ، وكلاهما يروي عن مجاهد .

٢٥٦١ - (القُرّاءُ عُرفاءُ أَهلِ الجنّةِ) .

موضوع . رواه ابن جميع في « معجمه » (ص ١٤٤) : حدثنا محمد بن منصور : ثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم : ثنا يزيد بن هارون : أنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً . ومن طريق ابن جميع رواه الضياء في « المختارة » (١١٦ / ١) .

قلت : وهذا سند رجاله كلهم موثقون غير محمد بن منصور وهو أبو بكر الواسطي كما صرح به الضياء في روايته ؛ وهو في عداد المجهولين ؛ فقد أورده

الذهبي في « الميزان » فلم يترجمه بشيء غير أنه ساق له هذا الحديث وقال :

« هو المتهم به » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

ولم يرجع إليهما الدكتور عمر تدمري ـ كعادته ـ في تعليقه على « المعجم » فقال فيه :

« لم أجد له ترجمة » !

وقد روي الحديث بلفظ آخر سيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٣٤٩٧) ، وبلفظ ثالث تراه في « ضعيف الجامع » (٢١٠٦) .

٢٥٦٢ ـ (إِذَا سأَلَ اللهَ أَحدُكم الرِّزقَ فلْيسأَلِ الحلالَ ، فإنّ اللهَ يرزقُ الحلالَ والحرامَ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٠٧ / ٢) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو سفيان هذا اسمه طريف بن شهاب ؛ وهو ضعيف كما في « التقريب » .

٢٥٦٣ ـ (إنَّ للهِ تسعةً وتسعين اسماً ، مائةً غيرَ واحدٍ ، مَا مِنْ عَبدٍ يدعو بهذهِ الأسماءِ إلا وجبَتْ له الجنَّةُ ، إنَّه وِتْرٌ يُحبُّ الوِترَ : هُو اللهُ الَّذي لا إلهَ إلا هو الرحمنُ الرحيمُ ، المَلِكُ ، القُدُّوسُ ، السّلامُ . . . إِلى قوله : الرّشيدُ الصّبورُ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣٨٠) من طريق أبي العباس

القاسم بن القاسم السياري : ثنا أحمد بن عباد بن سلم ـ وكان من الزهاد ـ : ثنا محمد بن عَبيدة النافْقاني : ثنا عبد الله بن عبيدة العامري : ثنا سورة بن شداد الزاهد عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن أدهم عن موسى بن يزيد عن أويس القرني عن علي بن أبي طالب مرفوعاً ، وقال في آخره :

« مثل حديث الأعرج عن أبي هريرة .

حديث الأعرج عن أبي هريرة صحيح متفق عليه . وحديث الثوري عن إبراهيم فيه نظر ، لا صحة له » .

قلت : وموسى بن يزيد لم أعرفه . ومثله سورة الزاهد وعبد الله العامري وأحمد ابن عباد بن سلم !

وأما محمد بن عَبيدة النافْقاني ؛ فقال أبو نصر بن ماكولا :

« صاحب مناكير » .

فهذا الحديث من منكراته .

قلت : وحديث الأعرج الذي أشار إليه أبو نعيم والمتفق عليه ؛ ليس فيه « ما من عبد . . . » إلخ ، ولا فيه سرد الأسماء ، وإنما جاءت الأسماء في بعض الطرق الواهية كما بينته في « تخريج المشكاة » (٢٢٨٨) .

٢٥٦٤ ـ (إذا سلَّم الإمامُ فردُّوا عليه) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٩٢١) ، والطبراني (٦٨٩٩) ، وابن عدي (١٦٨ / ١) عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر الهذلي عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً وقال :

« رواه عن قتادة مع أبي بكر الهذلي سعيد بن بشير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فيه ثلاثة علل :

الأولى : عنعنة الحسن البصري .

الثانية : أبو بكر الهذلي ؛ متروك ، وهو بصري .

الثالثة : إسماعيل بن عياش ؛ ضعيف في روايته عن غير الشاميين ؛ وهذه منها .

لكن قد جاء عن قتادة من غير هذه الطريق الواهية ، فقد رواه سعيد بن بشير عنه كما علقه ابن عدي ، ووصله الطبراني (٦٨٩٠) ، وكذا أبو داود (١٠٠١) ؛ وهو وإن كان ضعيفاً فقد تابعه همام عن قتادة به نحوه ، ولفظه :

« قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أئمتنا ، وأن يسلِّم بعضنا على بعض » .

رواه ابن ماجه (٩٢٢) .

قلت : فانحصرت العلة في عنعنة الحسن البصري . والله أعلم .

٢٥٦٥ - (إذا سَلِمَتِ الجُمُعَةُ سَلِمَتِ الأيّامُ ، وإذا سَلِمَ رمضانُ سَلِمَتِ السَّنَةُ) .

موضوع . أخرجه المخلِّص في « المجلس السابع » (٥١ / ٢) ، وعنه علي بن أبي طالب المكي في « حديثه عنه » (١ /١) ، وأبو طاهر الأنباري في « مشيخته » (١٤٦ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧/ ١٤٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٨٨) ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٤٠ / ٣٧٠٨ / ٢) ،

و الخطيب في « الموضح » (٢ / ١٢١) ، والحاكم أبو أحمد في « الكنى » (ق ١٣٢ / ١) من طريق عبد العزيز بن أبان أبي خالد القرشي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به . وقال أبو أحمد الحاكم :

« هذا حديث منكر شبيه بالموضوع » . وقال ابن عدي :

« هذا الحديث عن الثوري باطل ليس له أصل » . وأقره البيهقي .

ومن هذا الوجه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الدارقطني ثم قال :

« تفرد به عبد العزيز وهو كذاب » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٠٤) بأن البيهقي أخرجه في « الشعب » من طريقه ، وأن أبا نعيم أخرجه أيضاً من طريق أحمد بن جمهور القرقساني : ثنا علي بن المديني عن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري به دون الجملة الثانية وزاد :

« وما من سهل ولا جبل ولا شيء إلا ويستعيذ بالله من يوم الجمعة » . وقال :

« غريب من حديث الثوري ، لم نكتبه إلا من حديث أحمد بن جمهور » .

قال السيوطي عقبه :

« وأحمد بن جمهور متهم بالكذب . وقال البيهقي أيضاً : أنبأنا . . . : حدثنا أبو مطيع : حدثنا سفيان الثوري به . قال البيهقي :

هذا الحديث لا يصح عن هشام ، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي ضعيف ، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث عبد العزيز بن أبان أبي خالد القرشي ، وهو أيضاً ضعيف بمرة . والله أعلم » .

قلت : وبالجملة ، فالحديث رواه ثلاثة من الضعفاء عن الثوري ، وهم : عبد العزيز بن أبان ، وأحمد بن جمهور ، وأبو مطيع البلخي ، والأولان كذابان كما سبق ، والأخير ضعيف اتفاقاً ، ويبدو من مجموع ما قيل فيه أنه شديد الضعف ، وفي كلام البيهقي السابق ما يشير إلى ذلك ، وفيه أيضاً تصريحه ببطلان الحديث ، ولكن السيوطي اختصره ، فقد قال عقب قوله : « ضعيف بمرة » :

« وهو عن الثوري باطل لا أصل له » .

كذا ذكره المناوي عنه في « الفيض » . ثم تعقب السيوطي بقوله :

« ولما أورده ابن الجوزي في الموضوع ، تعقبه المؤلف بوروده من طرق ، ولا تخلو كلها عن كذاب أو متهم » .

ومنه يبدو أن تعقب السيوطي لا طائل تحته .

٢٥٦٦ - (لا تَجعلوا على العاقِلةِ مِنْ قولِ مُعْتَرِفٍ شيئاً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٧٧) من طريق الحارث بن نبهان عن محمد بن سعيد عن رجاء بن حيوة عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره ، وقال :

« غريب من حديث رجاء وجنادة مرفوعاً ، تفرد به الحارث عن محمد بن سعيد » .

قلت : ابن سعيد هذا هو المصلوب على الزندقة ؛ وهو كذاب . والحارث بن نبهان متروك ، فقد أساء السيوطي بإيراده لهذا الحديث في « الجامع الصغير » ! ولم يقتصر على ذلك ، بل إنه رمز لحسنه! قال المناوي :

« وهو هفوة . . . » . ثم أعله بنحو ما ذكرنا نقلاً عن الهيثمي والعسقلاني .

٢٥٦٧ - (إنَّ العُجْبَ ليُحبِطُ عملَ سبعينَ سنةً) .

موضوع . رواه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي » (٧١ / ١) ، و الديلمي (١ / ٢ / ٢٨٦) عن محمد بن خلف بن عبد السلام : حدثنا موسى بن إبراهيم : حدثنا موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن أبيه عن الحسين بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ موسى بن إبراهيم هو المروزي ؛ متروك . ومحمد بن خلف ابن عبد السلام مروزي أيضاً ؛ كذبه يحيى بن معين . قال ابن الجوزي - وساق له حديثاً آخر في فضل علي - :

« هذا موضوع ، آفته محمد بن خلف » .

ووافقه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٢٠) .

ثم غفل عنه ، فأورد له حديث الترجمة في « الجامع الصغير » ! كما غفل عنه المناوي ، فأعلَّ الحديث بشيخه موسى بن إبراهيم فقط !

٢٥٦٨ - (إذا سمِعْتُم الرَّعد فاذكروا اللهَ فإنّه لا يصيبُ ذاكراً) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣ / ١١٩ / ٢) ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ٧ / ٢) عن يحيى بن كثير أبي النضر : نا عبد الكريم : نا عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق البصري أبو أمية المعلم ؛ وهو ضعيف ، وله ذِكرٌ في مقدمة مسلم .

ويحيى بن كثير أبو النضر متروك ؛ كما قال الدارقطني ، وبه وحده أعلَّه المناوي تبعاً للهيثمي !

٢٥٦٩ ـ (إذَا سَمِعْتَ النِّداءَ فأجبْ ، وعليكَ السّكينةُ ، فإنْ أصبْتَ فُرجةً وإلا فلا تضيِّقْ على أخيكَ ، واقرأْ بما تُسمعُ أُذنيْكَ ، ولا تُؤذِ جارَكَ ، وصلِّ صلاةَ مُودِّعٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الأعرابي في « المعجم » (ق ١٨٣ / ٢) ، وابن دوست العلاف في « الأمالي » (١٢٧ / ١) ، والضياء في « المختارة » (٧ / ١١٣ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ٦٠) عن سعيد بن عبد الله بن دينار عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

بيَّض له الحافظ في « مختصر المسند » ، وقد قال في « التقريب » :

« الربيع بن صَبيح . . . صدوق سيىء الحفظ » .

قلت : وسعيد بن عبد الله بن دينار ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم رأيت ابن حبان قال في « ثقاته » (٢ / ١ / ١) :

« يأتي بما لا أصل له عن الأثبات » .

والحديث عزاه السيوطي : لأبي نصر السجزي في « الإبانة » ، وابن عساكر عن أنس ، وأعله المناوي بالربيع بن صبيح .

٢٥٧٠ ـ (إذا سَمِعْتُم المؤَذِّنَ أذَّنَ فقولوا : اللّهم افتحْ أقفالَ قُلوبِنَا لذكرِكَ ، وأَتْمِمْ علينا نعمتَكَ وفضلَكَ ، واجعلْنا علَيها من عبادِكَ الصالحين) .

ضعيف . رواه ابن حبان في ترجمة عمر بن خالد الوهبي من « الثقات » (١ / ١٤٦) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٩٨) ، وعنه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٥٩) : حدثنا عبد الصمد بن سعيد ـ بحمص ـ : ثنا أحمد بن إبراهيم : ثنا الحسن بن حاتم الألهاني : ثنا عمر بن خالد الوهبي : ثنا أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ضعيف مجهول ، فإن عمر هذا لم أر من ذكره غير ابن حبان ، ومثله الحسن بن حاتم الألهاني .

٢٥٧١ ـ (إذا شرِبَ أحدُكم فليمُصَّ مصّاً ولا يَعُبَّ عبّاً ، فإن الكِبادَ مِنَ العَبِّ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الطب » (٩ / ٢ ـ نسخة السفرجلاني) عن عبد الله بن محمد بن أسماء : ثنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن أبي حسين قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله أو إعضاله ؛ فإن ابن أبي حسين ـ واسمه عبد الله بن عبد الرحمن ـ تابعي صغير ثقة . وعلقه البيهقي في « الشعب » (٥ / ١١٥ / ٦٠١٢) . وقد وصله بعض الضعفاء من حديث علي ، وقد مضى برقم (٢٣٢٣) ، وروي عن أنس مختصراً ، وتقدم برقم (١٤٢٨) .

٢٥٧٢ ـ (إذا سمَّيْتُم فكبّروا . يعني على الذَّبيحةِ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٠ / ١ ـ ٢) عن سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا محمد بن حمران عن عثمان بن سعد الكاتب :

سمعت أنس بن مالك مرفوعاً ؛ وقال :

« تفرد به الشاذكوني » .

قلت : وهو متهم بالكذب ، كذبه ابن معين وصالح جزرة .

وعثمان بن سعد الكاتب ؛ ضعيف كما قال ابن معين وغيره .

٢٥٧٣ - (إذا سمَّيتُم الولَد محمّداً فأكرِمُوهُ ، وأَوْسعوا له في المجلس ، ولا تُقَبِّحوا له وجهاً) .

ضعيف جداً . رواه ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ٨١ /١) عن أحمد بن عامر بن سليمان الطائي : ثنا علي بن موسى بسنده المسلسل بأهل البيت إلى جدهم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ، أحمد بن عامر اتهمه الذهبي ؛ فقال في ترجمة ابنهِ عبد الله بن أحمد بن عامر :

« عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة ما تنفكّ عن وضعه أو وضع أبيه » .

وللحديث طريق أخرى ، رواه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣ / ٩٠) ، والديلمي (١ / ١ / ٦٠) عن أبي الحسن محمد بن علي بن الحسن العلوي : حدثني أبي أبو إسماعيل علي بن الحسين : حدثني أبي الحسين بن الحسن قال : حدثني جدي محمد بن القاسم عن أبيه عن زيد بن الحسن عن أبيه عن علي به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مجهول ، ما بين زيد بن الحسن ومحمد بن علي العلوي ؛ لم أجد من ترجمهم ، وأما العلوي ؛ فترجمه الخطيب وروى عن أبي سعد

الإدريسي أنه كان يجازف في الرواية في آخر عمره . مات سنة (٣٩٥) .

وله طريق أخرى عن علي مرفوعاً بلفظ :

« إذا سمّيتموه محمداً فعظّموه ووقّروه وبجّلوه ، ولا تذلّوه ولا تحقّروه ولا تجبّهوه تعظيماً لمحمد ﷺ » .

رواه ابن بكير في « فضائل من اسمه أحمد ومحمد » (٥٩ / ٢) ، وابن النجار (١٠ / ٩١ / ٢) عن عبد الله بن داهر الرازي : ثنا عمرو بن جميع عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ عمرو بن جميع كذاب وضاع ، والرازي متهم .

٢٥٧٤ - (إذا سمَّيْتُمُوهُ محمّداً فلا تجبهوه ، ولا تَحْرموهُ ، ولا تُقبِّحوهُ ، بُورِكَ في محمّدٍ ، وفي بيْتٍ فيه محمّدٌ ، ومجلسٍ فيه محمّدٌ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦٠) عن يحيى بن محمد بن يحيى النهاوندي : حدثنا سفيان بن هارون القاضي : حدثنا سفيان بن وكيع : حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

بيّض له الحافظ في « مختصر الديلمي » ، وهو إسناد ضعيف فيه علل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً .

الثانية : ضعف سفيان بن وكيع ؛ وهو ابن الجراح ، قال الحافظ :

« كان صدوقاً ، إلا أنه ابتلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه » .

الثالثة : سفيان بن هارون القاضي ؛ ترجمه الخطيب (٩ / ١٨٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد روي طرفه الأول من حديث أبي رافع كما يأتي (٢٦٤٩) .

٢٥٧٥ - (إذا صلّى أحدُكم فليُصلِّ صلاةَ مودِّعٍ ، صلاةَ مَنْ لا يظُنُّ أنَّهُ يرجعُ إليها أبداً) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦٣ - ٦٤) عن خالد بن إلياس عن عبد الله بن نافع عن أم سلمة مرفوعاً .

سكت عنه الحافظ في « مختصره » ، وقد قال في « التقريب » :

« خالد بن إلياس أو إياس بن صخر . . . متروك الحديث » . أي شديد الضعف .

والحديث أورده السيوطي من رواية الديلمي وحده ، فتعقبه المناوي بقوله :

« وفي إسناده ضعف ، لكن له شواهد ، واقتصاره على الديلمي يؤذن بأنه لم يخرجه أحد من الستة ، وهو عجب ، فقد خرجه ابن ماجه من حديث أبي أيوب ، ورواه الحاكم والبيهقي » .

قلت : وفيه ملاحظات :

الأولى : قوله في حديث أبي أيوب ؛ « خرّجه ابن ماجه » ، وليس عند ابن ماجه ، إلا الفقرة الأولى منه ، وفيه زيادةٌ ليست في حديث الترجمة .

الثانية : أن الشواهد التي أشار إليها ليس فيها أيضاً قوله : « صلاة من لا يظن . . . » .

الثالثة : « وفي إسناده ضعف » ليس دقيقاً يعبر عن حقيقة ضعفه ، لأن معناه أن ضعفه ليس شديداً ، وقد عرفت من ترجمة « التقريب » لراويهِ بأنه متروك الحديث ؛ وأنه يعني أنه شديد الضعف .

٢٥٧٦ - (إنَّ لله ريحاً [باردة] يبعثُها على رأسِ مِئةِ سنةٍ تَقْبِضُ رُوحَ كلِّ مؤمنٍ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ١٠١) - والزيادة له - ، والبزار (١ / ١٢٢ / ١٢٩ - كشف) ، والحاكم (٤ / ٤٥٧) من طريق بشير بن المهاجر عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بشير بن المهاجر فهو من رجال مسلم وحده ، ولكن فيه ضعف قال الحافظ :

« صدوق ، لين الحديث » .

وترجمه الذهبي في « الميزان » ، ونقل عن أحمد أنه قال :

« منكر الحديث ، يجيء بالعجب » .

ثم ساق له من منكراته هذا الحديث .

ومنه تعلم ما في قول الحاكم : « صحيح الإسناد » ! وإن وافقه الذهبي ! ولا سيما وقد اضطرب في متنه ، فرواه البزار أيضاً (رقم ٢٢٨) بسنده الصحيح عنه بسنده المذكور بلفظ :

« لا ينقضي مئة سنة وعين تَطْرِف » . يعني ممن هو على الأرض يومئذٍ ، كما يأتي ، ليس فيه ذكر الريح . وأنا أظن أنه دخل على (بشير) في هذا الحديث ؛

حديث الريح التي ترسل في آخر الزمان فتقبض روح كل مؤمن ، فلا يبقى على وجه الأرض إلا شرار الخلق ، وعليهم تقوم الساعة . كما في حديث النواس الطويل عند مسلم (٨ / ١٩٧ - ١٩٨) وغيره .

قلت : وهذا هو الأشبه ، فإن له شواهد كثيرة ، أقربها إلى هذا اللفظ حديث عقبة بن عمرو الأنصاري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وقد استدرك علي على عقبة بن عمرو زيادة هامة بلفظ :

« ممن هو حي اليوم » .

وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٢٩٠٦) ، فليراجعه من شاء .

٢٥٧٧ - (إذا عطسَ أحدُكم فقالَ : الحمدُ لله ، قالتِ الملائكة : ربِّ العالمينَ ، فإذا قال : ربِّ العالمينَ ، قالتِ الملائكةُ : رَحِمَكَ الله) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٥٥ /١ - ١٢٢٨٤ - ط) ، وفي « الأوسط » (١ / ١٩٢ / ١ / ٣٥١٢ - بترقيمي) ، ومن طريقه الضياء في « المختارة » (٢٤٩ / ١) ، وابن السني (٢٥٦) عن عبيد بن محمد : ثنا صباح المزني هو ابن يحيى عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فيه علل :

الأولى : عطاء بن السائب ، كان اختلط .

الثانية : صباح بن يحيى ، قال الذهبي :

« متروك ، بل متهم » .

قلت : وقد أفاد الطبراني في « الأوسط » أنه تفرد برفعه .

الثـالثـة : عبيد بن محمد ؛ وهو النحاس كما في رواية ابن السني ؛ قال ابن عدي :

« له أحاديث مناكير » .

الرابعة : أبو كريب ؛ قال المناوي : قال الذهبي :

« مجهول » .

قلت : ومن هذا التحقيق تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٥ / ٥٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط » ! .

فقد عرفت أن إعلاله بمن دونه أولى لشدة ضعفه ؛ أعني الراوي عنه صباح بن يحيى ، ولا سيما وقد خالفه أبو عوانة الثقة ؛ فرواه عن عطاء به موقوفاً على ابن عباس . وأبو عوانة سمع منه بعد الاختلاط .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٩٢٠) .

ومن ذلك تعلم أيضاً تساهل الحافظ في قوله في « الفتح » (١٠ / ٦٠٠) :

« وللمصنف أيضاً في « الأدب المفرد » والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال : . . . » فذكره موقوفاً .

فقد عرفت أنه لا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً . وإن من شؤم التقليد والغفلة عن الفرق بين الموقوف والمرفوع أن الشيخ الجيلاني في شرحه على « الأدب المفرد » قال (٢ / ٣٧٦) :

« أخرجه الطبراني بسند لا بأس به » .

فحمل كلام الحافظ في إسناد « الأدب » الموقوف على إسناد الطبراني المرفوع ؛ وقد علمت أن فيه كل البأس !

٢٥٧٨ - (إذا عظّمتْ أُمّتي الدُّنيا نُزِعتْ منها هيبةُ الإِسلام ، وإذا تركتْ أُمّتي الأَمرَ بالمعروفِ والنهيَ عنِ المنكرِ حُرِمَتْ بركةَ الوحْيِ) .

ضعيف . رواه عبد الغني المقدسي في « الأمر بالمعروف » (٩٥ / ٢) عن إبراهيم بن الأشعث قال: سمعت الفضيل يقول : ذكر عن النبي ﷺ ، قلت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إعضاله ؛ فيه إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل بن عياض ، قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٨٨) :

« سألت أبي عنه ، وذكر له حديثاً رواه عن معن عن ابن أخي الزهري عن الزهري ؟ فقال : هذا حديث باطل موضوع ، كنا نظن بإبراهيم بن الأشعث الخير ، فقد جاء بمثل هذا ! » .

والحديث أورده السيوطي من رواية الحكيم الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً به وزاد :

« وإذا تسابّت أمّتي سقطت من عين الله » .

ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء .

٢٥٧٩ - (إنَّ الله يَسْتَحِيي مِنْ ذي الشَّيبةِ إذا كان مُسَدّداً لَزوماً للسُنَّةِ أنْ يسأَلَهُ فلا يُعطيَهُ) .

ضعيف . رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ٢٣) من طريق صالح بن راشد عن أبي عتيك عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو عتيك هذا لم أعرفه .

ثم تبيَّن أنّه (أبـو عُبيد) ؛ كما في مجمع « المعجم الأوسـط » (٥٢٨٢) ، و « مجمع البحرين » (٤٦٢٥) ـ للهيثمي ـ ، وهو من رجال مسلم .

وصالح بن راشد الظاهر أنه أبو عبد الله العبسي ، ترجمه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ٢٧٩) ، وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٠١) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٥٨٠ ـ (إنّ مُغـيِّر الخُلُقِ كـمُغَيِّرِ الخَلْقِ ، إنّك لا تسـتطيعُ أن تُغـيِّرَ خَلْقَهُ حتّى تُغيِّرَ خُلُقَهُ) .

ضعيف . رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (١٩٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٢٩٨) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٩٥) عن عمرو بن عثمان : حدثنا بقية عن إسماعيل بن عياش عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين ، وهذه منها . وأشار ابن عدي إلى أنه تفرد به .

وبقية ـ وهو ابن الوليد ـ مدلس وقد عنعنه .

٢٥٨١ ـ (الطيرُ يومَ القيامة تَرْفعُ مناقيرَهَا وتضْرِبُ بأَذنابِها وتطْرحُ ما في بطونِها وليسَ عندَها طِلْبة ، فاتَّقِه) .

موضوع . رواه ابن عدي (٢٩٠ / ٢) عن محمد بن الفرات : سمعت محارباً يقول : سمعت ابن عمر يقول : فذكره مرفوعاً ، وقال :

« لا أعلم يرويه غير محمد بن الفرات » قال : « والضعف بيِّن على ما يرويه » .

قلت : في « الميزان » :

« كذَّبه أحمد وأبو بكر بن أبي شيبة ، وقال أبو داود : روى عن محارب بن دثار أحاديث موضوعة . وقال البخاري : منكر الحديث » .

ولذلك أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » .

٢٥٨٢ - (إذا كانَ يومُ القيامةِ نادى منادٍ : ألا لِيَقُمْ خُصَماءُ اللهِ ، وهم القَدَرِيَّةُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٣٣٦) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٣١٧ / ٦٥١٠) من طريق بقية : ثنا حبيب بن عمر عن أبيه عن ابن عمر عن أبيه : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حبيب بن عمر - وهو الأنصاري - ؛ قال الدارقطني :

« مجهول » .

قلت : وأبوه عمر الأنصاري لم أعرفه .

والحديث في « المجمع » (٧ / ٢٠٦) من رواية الطبراني في « الأوسط » وقال الهيثمي :

« وبقية مدلس ، وحبيب بن عمرو - كذا - مجهول » .

قلت : بقية قد صرح بالتحديث فبرئت ذمته منه ، فالعلة من شيخه .

٢٥٨٣ - (إذا كان يومُ القيامة ؛ ينادي منادٍ من بطنان العرْشِ : لِيَقُمْ مَنْ أعظَمَ اللهُ أجرَهُ ، فلا يقومُ إلا مَنْ عفا عن ذنبِ أخيهِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٩٨ ـ ١٩٩) من طريق أبي العباس الكديمي : حدثنا عمر بن حبيب القاضي قال : (قلت : فذكر قصة له مع المأمون ، وفيها) فقلت : يا أمير المؤمنين ! اسمع مقالتي : إن أباكَ حدثني عن جدك عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الكديمي هذا وهو كذاب . وشيخه عمر بن حبيب القاضي كذبه ابن معين ، وقال النسائي وغيره :

« ضعيف » . وقال البخاري :

« يتكلمون فيه » .

وأخرجه الديلمي (١ / ١ / ١٣٧) من طريق أبي الشيخ معلقاً عن نهشل عن الضحاك عن ابن عباس به نحوه .

ونهشل ـ وهو ابن سعيد البصري ـ كذاب أيضاً كما قال ابن راهويه .

والضحاك ـ وهو ابن مزاحم ـ لم يسمع من ابن عباس .

وروي من حديث المبارك بن فضالة : حدثنا الحسن عن عمران بن الحصين : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره ؛ وفيه القصة .

أخرجه الخطيب أيضاً (٦ / ١٤٥) .

قلت : وإسناده ضعيف : الحسن هو البصري ؛ وهو مدلس .

والمبارك بن فضالة صدوق يدلس ، وقد صرَّح بالتحديث ، لكن من دونه جماعة لم أعرفهم .

وفي معناه ما في « الفتح الكبير » و « الجامع الكبير » من حديث أنس مرفوعاً :

« إذا أوقف الله العباد نادى منادٍ : ليقم من أجره على الله فليدخل الجنة . قيل : من ذا الذي أجره على الله ؟ قال : ﴿ العافون عن الناس ﴾ ، فقام كذا وكذا ألفاً ، فدخلوا الجنة بغير حساب » .

رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الغضب » عنه .

قلت : ولم أقف على إسناده ، وما أظنه يصح ، والله أعلم .

٢٥٨٤ - (إذا كان يومُ القيامةِ نُودِيَ : أَين أَبناءُ الستِّينَ؟ وهو العُمُرُ الّذي قال الله عزّ وجلّ : ﴿ أَوَ لَمْ نُعمِّرْكم ما يتذكّرُ فيه مَنْ تذكَّرَ وجاءَكم النّذيرُ ﴾) .

ضعيف جداً . رواه المخلِّص في « قطعة من حديثه » (٢/٨٢ - مجموع ٧٤) ، والبيهقي في « الزهد » (٧٣ / ١) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٤٩ / ٢) عن إبراهيم بن الفضل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه الثعلبي في « التفسير » (٣ / ١٥٨ / ٢) من طريق ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن الفضل - وهو المخزومي المدني - متروك كما قال الحافظ . والظاهر أنه سقط من نسخة « تفسير الثعلبي » .

٢٥٨٥ - (إذا كانَ يومُ القيامة نادى منادٍ : لا يرفعَنَّ أحدٌ مِنْ هذه الأمَّةِ كتابَهُ قبلَ أبي بكرٍ وعمرَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٣ / ٢٠ / ٢) عن الفضل بن جبير الوراق : نا داود بن الزبرقان عن مطر عن عطاء عن عبيد بن عمير قال : بينما عمر يمر في الطريق إذ هو برجل يكلم امرأة فعلاه بالدِّرّة ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إنما هي امرأتي ، فقام عمر فانطلق ، فلقي عبد الرحمن بن عوف فذكر ذلك له ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إنما أنت مؤدب وليس عليك شيء ، وإن شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله يقول : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ داود بن الزبرقان قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال أبو زرعة :

« متروك » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال الجوزجاني :

« كذاب » .

والفضل بن جبير الوراق ؛ قال العقيلي :

« لا يتابع على حديثه » .

٢٥٨٦ - (إذا دخلَ البصرُ فلا إذْنَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٠٨٢ و ١٠٨٩) ، وأبو داود (٢ / ٦٣٥) والبيهقي في « السنن » (٨ / ٣٣٩) عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير كثير بن زيد ؛ وهو الأسلمي المدني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفه النسائي وغيره » .

وقال الحافظ :

« صدوق يخطىء » . وأما في « الفتح » (١١ / ٢٤) فحسَّن سنده !

٢٥٨٧ - (حَقُّ الجارِ : إن مرضَ عُدْتَهُ ، وإنْ ماتَ شيَّعْتَهُ ، وإن استقْرضكَ أَقْرضْتَهُ ، وإنْ أعْوزَ سَتَرْتَهُ ، وإنْ أَصاب خيراً هنَّأْتَهُ ، وإنْ أَصابَتْهُ مصيبةٌ عزَّيتَهُ ، ولا ترفعْ بناءَك فوقَ بنائِهِ فتسدَّ عليه الريحَ ، ولا تؤذِهِ بريحِ قِدْرِكِ إلا أَن تَغْرِفَ له منها) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (١٩ / ٤١٩ / ١٠١٤) ، و (ق ١٢٢ / ١) من « جزء ما انتقاه ابن مردويه على الطبراني » عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر الهذلي عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال :

قلت : يا رسول الله ! ما حق جاري عليَّ ؟ قال :

« إن مرض عدته . . . » الحديث .

وقال الحافظ الذهبيّ في « حقوق الجار » (١٥ / ١ - ٢) .

« سنده واهٍ » .

قلت : وذلك لأن أبا بكر الهذلي متروك كما قال الحافظ ، وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين وهذه منها .

وقال الهيثمي (٨ / ١٦٥) :

« رواه الطبراني وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف » .

ثم ذكره من طريق سويد بن عبد العزيز عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه .

قلت : أخرجه الخرائطي في « المكارم » (ص ٤٠) ثم قال الذهبي :

« سويد ضعيف كعثمان بن عطاء ، وروي نحوه عن يزيد بن بَزيع عن عطاء الخراساني عن معاذ بن جبل مرفوعاً ؛ وهذا منقطع » .

ثم ذكره من طريق إسماعيل بن رافع عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه مختصراً ؛ فيه ذكر الاستعانة وقضية القدر ؛ ثم قال :

« إسماعيل واهٍ » .

قلت : حديث أبي هريرة أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٢ / ٣٦٢) من طريق إسماعيل بن رافع به .

وحديث معاذ عند أبي الشيخ في « التوبيخ » (٥٩ / ٢٥) من طريق عثمان ابن مطر عن يزيد بن بَزِيع به .

قلت : وابن بزيع هذا متفق على تضعيفه ، بل قال الذهبي : « هو من الدجاجلة » .

٢٥٨٨ - (الزّبانيةُ أسرعُ إلى فسَقةِ القرآنِ منهم إلى عَبَدةِ الأوثانِ ، فيقولون : يُبدأُ بنا قبلَ عَبَدةِ الأوثانِ ؟ ! فيقال لهم : ليس مَنْ عَلِمَ كمن لا يَعْلمُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « ما انتقاه ابن مردويه عليه من حديثه لأهل البصرة » (ق ١٢٢/ ١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية» (٨ / ٢٨٦) : حدثنا أبو هارون موسى بن محمد بن كثير السيريني : ثنا عبد الملك بن إبراهيم الجُدي : ثنا عبد الله بن عبد العزيز العمري عن أبي طوالة عن أنس عن النبي ﷺ به . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث أبي طوالة ، تفرد به عنه العمري » .

قلت : وهو عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي العمري الزاهد المدني ؛ وهو ثقة كما قال النسائي والحافظ وغيرهما .

وسائر رجال الإسناد ثقات رجال البخاري ، غير السيريني هذا ؛ قال الذهبي :

« وعنه الطبراني بخبر منكر في عذاب فسقة القرآن ، علقته في « التاريخ » في ترجمة عبد الله العمري » .

قلت : فهو علة الحديث ، ولم تنكشف للمنذري ، بل إنه أوهم أن العلة ممن فوقه فقال (١ / ٧٦) ـ بعد أن ساق كلمة أبي نعيم السابقة ـ :

« يعني عبد الله بن عمر بن عبد العزيز الزاهد . ولهذا الحديث مع غرابته شواهد . . . » .

وقوله : « ابن عمر » مقحم ، ولعله سبق قلم من المؤلف أو الناسخ ، أو خطأ من الطابع .

والشاهد الذي أشار إليه المنذري ، إنما هو حديث أبي هريرة في « الصحيح » :

« إن أول من يدعى به يوم القيامة رجل جمع القرآن . . . » الحديث .

قلت : وهو شاهد قاصر ، لأنه إنما يشهد للطرف الأول من الحديث دون سائره كما هو ظاهر .

وقولة : « في (التاريخ) » لعله سبق قلم ، فإنه لم يذكر شيئاً من ترجمته في « التاريخ » سوى سنة وفاته ، وإنما أورد الحديث في ترجمته في « السير » (٨ / ٣٣٥) ، وقال ما تقدم من استنكاره للحديث .

٢٥٨٩ - (إنَّ أفضل الإيمانِ أن تعلمَ أنَّ الله عزّ وجلّ معك حيثُ كنْتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « ما انتقاه ابن مردويه عليه » (ق ١٢٢ / ٢) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٢٤) من طريق نعيم بن حماد : ثنا عثمان بن كثير بن دينار عن محمد بن المهاجر عن عروة بن رويم عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عروة ، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر » .

قلت : وهو الأنصاري الشامي ؛ وهو ثقة ، وكذلك سائر الرواة غير نعيم بن حماد فهو ضعيف من قبل حفظه ، بل اتهمه بعضهم .

وعثمان ؛ هو ابن سعيد بن كثير الحمصي .

٢٥٩٠ - (حضر ملكُ الموتِ عليه السلامُ رجلاً يموتُ فلمْ يجدْ فيه خيراً ، وشَقَّ عنْ قلبِهِ فلمْ يجدْ فيه شيئاً ، ثم فكّ عن لَحْيَيْه فوجدَ طرَفَ لسانِه لاصقاً بحَنَكِه يقولُ : لا إلهَ إلا الله ، فَغَفَرَ اللهُ له بكلمةِ الإخلاص) .

منكر . رواه المحاملي في « الثالث من الأمالي » (٣٠ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٢٥) ، والديلمي (٢ / ٩٧) ، و الضياء في « المختارة » (١٠ / ٩٨ / ١) عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر : ثنا ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة قال : أخبرني رجل من ولد عبادة بن الصامت كان ثقة : أنه سمع أبا هريرة يقول : فذكره مرفوعاً .

ورواه أبو حاتم الرازي في « كتاب الزهد » (٢ / ٢) من طريق الأويسي قال : ثنا ابن أبي الزناد به . دون قوله في السند : « وكان ثقة » . وكذا رواه ابن أبي الدنيا في « المحتضرين » (٢ /٢) : حدثنا محمد بن الصباح : حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد به ؛ إلا أنه قال : عن رجل من آل عمارة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة الرجل ، وقد سمي في طريق أخرى أخرجها أبو نعيم في « ما انتقاه ابن مردويه على الطبراني » (ق ١٢٤ / ١) وهذا أخرجه في « الدعاء » (٣ / ١٤٨٦)[1] : ثنا الحسن بن علي المعمري : ثنا أبو المغلّس عبد ربه بن خالد النميري : ثنا فضيل بن سليمان النميري عن موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن طلحة عن أبي هريرة به .

قلت : وإسحاق هذا ـ وهو التيمي ـ ضعيف . وفضيل بن سليمان النميري صدوق له خطأ كثير ؛ كما في « التقريب » .

وعبد ربه بن خالد لم يوثقه غير ابن حبان ، لكن روى عنه جمع من الحفاظ .

طريق ثالث : رواه أبو الحسين بن المهتدي في « المشيخة » (٢ / ٢٠) عن مبادل بن أيوب قال : حدثنا خالد بن عبد الله : حدثني عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير مبادل بن أيوب فلم أعرفه .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن أبي الدنيا في « المحتضرين » ، والبيهقي فقط في « شعب الإيمان » ، وبيَّض المناوي لإسناده فلم يتكلم عليه بشيء .

---

(١) ومنه صححت بعض الأخطاء .

وهو عند البيهقي في « الشعب » (٢ / ٩ / ١٠١٥) من طريق الحسن بن علي بن زياد : ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي : ثنا ابن أبي الزناد مثل رواية أبي حاتم .

وللحسن هذا حديث آخر بإسناده هذا ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في « المجلد الثالث عشر » برقم (٦١٥٠) .

ثم إن الحديث منكر عندي يناقض بعضه آخره ، لأن قوله : لا إله إلا الله ، لا ينفعه ما دام لم يوجد في قلبه شيء من الإيمان إلا على مذهب بعض المرجئة الغلاة الذين لا يشترطون مع القول الإيمان القلبي . فتأمل .

٢٥٩١ - (حِفْظُ الغلامِ كالوسْمةِ في الحَجَرِ ، وفي رواية : كالنقشِ في الحجَرِ ، وحفظُ الرّجلِ بعدما كبِرَ ككتابٍ على الماءِ) .

ضعيف . رواه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢١٤ / ٢) ، والديلمي (٢ / ٩٤ - ٩٥) عن أبي العباس إسحاق بن محمد بن مروان : ثنا أبي : ثنا إسحاق ابن وزير عن عبد الملك بن موسى عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ عبد الملك بن موسى لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الطويل الذي روى عن أنس ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ، وقال الأزدي : منكر الحديث » .

وإسحاق بن وزير ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من ذا ؟ قال أبو حاتم : مجهول » .

وإسحاق بن محمد بن مروان ـ وهو الكوفي القطان ـ أخو جعفر ؛ قال الدارقطني :

« ليسا ممن يحتج بحديثهما » .

والحديث عزاه السيوطي للخطيب في « الجامع » عن ابن عباس . وبيّض المناوي لإسناده فلم يتكلم عليه بشيء .

٢٥٩٢ ـ (جُهْدُ البلاءِ كَثرةُ العيالِ مع قلّةِ الشّيءِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « ما انتقاه ابن مردويه على الطبراني » (١٢٤ / ١) من طريق إسماعيل بن عياش عن حسان بن عبيد الله عن إياس بن معاوية بن قرة [عن أبيه] قال : سمعت [عبد الله بن] عمر رضي الله عنهما يقول : سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقول : اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حسان بن عبيد الله لم أعرفه .

وإسماعيل ضعيف في روايته عن غير الشاميين ولعلّ هذه منها ، فإني لم أدر نسبة حسان هذا .

والحديث عزاه السيوطي للحاكم في « التاريخ » عن ابن عمر . وبيّض لإسناده المناوي فلم يتكلم عليه بشيء .

ثم رأيت الحديث في « مسند الفردوس » للديلمي (٢ / ٤٠ / ٢ ـ الغرائب الملتقطة) .

أخرجه من طريق الحاكم : حدثنا أبو نعيم الجرجاني - وهو غير أبي نعيم الأصبهاني ، ومتقدم عليه - بسنده عن ابن عياش به .

ووقع فيه (حسان بن عبد الله) مكبراً ، والله أعلم . ومنه استدركت الزيادتين ، ولا أدري أسقطتا من قلمي أم من الأصل ؛ فإنه في دار الكتب الظاهرية مما كنت نسخته من عشرات السنين .

(فائدة) : ذكر السيوطي في مقدمة « الجامع الكبير » : أن كل ما كان معزواً عنده للعقيلي في « الضعفاء » ، وابن عدي في « الكامل » ، وابن عساكر في « التاريخ » ، أو للحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » ، أو الحاكم في « تاريخه » ، أو للديلمي في « مسند الفردوس » ؛ فهو ضعيف ، قال : فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه .

وهذه فائدة من هذا الحافظ ينبغي حفظها ، ولكنها غالبية عندي غير مضطردة .

٢٥٩٣ - (كيْفَ بكُمْ إذا كنُتمْ مِنْ دينِكُم كرُؤيةِ الهلالِ) .

ضعيف . رواه تمام في « الفوائد » (٢٥٥ / ٢ - رقم ٢٤٨٢) عن نصر بن قتيبة : ثنا داود بن رشيد : ثنا الوليد بن مسلم عن صدقة بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وعن تمام رواه ابن عساكر (١٧ / ٢٧٥ / ٢) وإليه وحده عزاه السيوطي ! وبيَّض له المناوي !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، صدقة بن يزيد - وهو الخراساني - ضعفه أحمد وغيره ، بل قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« لا يجوز الاشتغال بحديثه ، ولا الاحتجاج به » .

ونصر بن قتيبة ؛ لم أعرفه .

ومن طريق الخراساني رواه ابن عساكر أيضاً بلفظ :

« كيف أنتم إذا كنتم من دينكم في مثل القمر ليلة البدر ، لا يبصره منكم إلا البصير » .

وبه أعلَّه المناوي .

٢٥٩٤ ـ (كيفَ أنتُمْ إذا جارتْ عليكُم الولاةُ ؟) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في « الرباعيات » (٢ / ٢٦ / ٢) ، وابن عدي (٢٤٨ / ٢) ، وابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٠٥) في ترجمة « حجاج ابن محمد بن سليمان الخولاني » والطبراني في « المعجم الأوسط » (٥ / ١٤٥ ـ ١٤٦) من طريق عمر بن بلال أبي الفضل القرشي قال : رأيت عبد الله بن بسر المازني في المسجد ـ يعني مسجد حمص ـ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال ابن عدي :

« حديث غير محفوظ ، لأن عمر بن بلال هذا ينفرد به ، وعمر ليس بالمعروف » .

قلت : ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « فيض القدير » وقال في « التيسير » :

« إسناده ضعيف ، وقول المؤلف : « حسن » غير حسن » .

٢٥٩٥ ـ (مَنْ عَلَّم آية من كتاب الله ، أو باباً من علم ، أنمى الله أجرَه إلى يومِ القيامةِ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٦ / ٣٩٤ / ١) عن معاوية بن يحيى أبي مطيع الدمشقي عن محمد بن عبد الرحمن عن ليث عن يحيى بن عباد عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف مختلط .

وأبو مطيع الدمشقي ؛ صدوق له أوهام ؛ كما في « التقريب » .

ومحمد بن عبد الرحمن ؛ لعله ابن عرق اليحصبي الحمصي وهو صدوق .

والحديث مما بيَّض له المناوي .

قلت : وفي معناه حديث آخر يغني عن هذا خرَّجته في « الصحيحة » (١٣٣٥) .

وروى أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٢٤) من طريق يحيى بن عمر الثقفي عن محمد بن النضر عن الأوزاعي قال : قال رسول الله ﷺ :

« من علم آية من كتاب الله أو كلمة من دين الله جنى الله له من الثواب جنياً ، وليس شيء أفضل من شيء يليه بنفسه » .

وهذا إسناد ضعيف معضل مظلم ؛ من دون الأوزاعي لم أعرفهما ، وقد أورده أبو نعيم في ترجمة محمد بن النضر هذا وهو الحارثي ، وأورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١١٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٥٩٦ - (تحفةُ الصّائمِ الدُّهْنُ والمجمرُ) .

موضوع . رواه الترمذي (١ / ١٥٣) ، و أبو جعفر الرزاز في « حديثه » (٤ / ٨٢ / ١) ، والطبراني (١ / ٢٧٤ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٢٠ - ٤٢١) عن أبي معاوية عن سعد بن طريف عن عمير بن مأمون بن زرارة - هكذا قال أبو معاوية - عن الحسن بن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وكذا رواه ابن

عدي (١٧٣ / ١) وقال ابن عدي :

« سعد بن طريف أحاديثه كلها لا يرويها غيره وهو ضعيف جداً » . وقال الترمذي :

« حديث غريب ليس إسناده بذاك ، لا نعرفه إلا من حديث سعد بن طريف ، وهو يضعف » .

قلت : وقال ابن معين :

« لا يحل لأحد أن يروي عنه » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث على الفور » .

قلت : وعمير بن مأمون ؛ قال الدارقطني :

« لا شيء » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الترمذي والبيهقي عن الحسن بن علي ، وقال شارحه المناوي :

« قال الديلمي : وسعد وعمير ضعيفان ، وقال ابن الجوزي : لا يعرف إلا من حديث سعد ، وقد قال يحيى : لا تحل الرواية عنه ، وقال ابن حبان : يضع الحديث ، وقال الذهبي : تركه واتهمه ابن حبان » .

والحديث مضى برقم (١٧٨٩) بلفظ أتم منه .

٢٥٩٧ ـ (إذا دعا أحدُكُم بدعوةٍ فلمْ يُستجبْ لهُ ، كُتبتْ له حسنةً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٢٠٥) عن عباس بن محمد الدوري : حدثنا عمرو بن أيوب ـ إمام مسجد عصام وكان من العباد ـ : حدثنا

جرير بن عبد الحميد عن منصور عن هلال بن يساف قال : حدثت أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، هلال بن يساف ؛ تابعي ثقة .

وعمرو بن أيوب ؛ ساق له الخطيب هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأشار الذهبي إلى جهالته بقوله :

« ما روى عنه سوى عباس بهذا » .

وتبعه الحافظ .

٢٥٩٨ - (إنَّ الذِّكرَ في سبيلِ الله تعالى يضْعُفُ فَوقَ النَّفقةِ بسبعِ مئَةِ ضِعفٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨) ، والطبراني (ق ٧٨ / ١) من طرق عن ابن لهيعة : حدثني زبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن رسول الله ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل زبان بن فائد ، قال الحافظ :

« ضعيف مع صلاحه وعبادته » .

قلت : وابن لهيعة ضعيف أيضاً من قبل حفظه ، وقد اضطرب في إسناده فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : ثنا خير بن نعيم الحضرمي القاضي عن سهل بن معاذ به ؛ إلا أنه قال :

« بسبع مئة ألف ضعف » !

أخرجه أحمد (٣ / ٤٤٠) ، والطبراني إلا أنه قال :

« مئة ضعف » .

وقد تابعه على الوجه الأول رشدين عن زبان بن فائد به .

أخرجه الطبراني ، وكذا أحمد (٣ / ٤٣٨) إلا أنه سقط من إسناده رشدين وهو ابن سعد ؛ وهو ضعيف أيضاً .

٢٥٩٩ - (إذا رأى أحدُكم امرأةً حسناءَ فأعجبتْهُ ، فليأتِ أهْلَهُ ، فإنَّ البُضعَ واحدٌ ، ومعَها مثلَ الَّذي معها) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الخطيب في ترجمة الحسين بن أحمد بن محمد بن حبيب أبي عبد الله البزار يعرف بابن القادسي ؛ فقال في « تاريخه » (٨ / ١٦) : سمعته في « جامع المدينة » يقول : حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك - إملاء - : حدثنا محمد بن يونس بن موسى : حدثنا أيوب بن عمر أبو سلمة الغفاري : حدثنا يزيد بن عبد الملك النوفلي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

ثم أطال في ترجمته بما يؤخذ منها أنه كان يكذب ويحدِّث بالأحاديث الموضوعة . ومن الغريب أن الذهبي ثم العسقلاني لم يترجما له في كتابيهما .

ثم إن محمد بن يونس بن موسى - وهو الكديمي - وضّاع أيضاً .

وأيوب بن عمر الغفاري ؛ لم أعرفه .

ويزيد بن عبد الملك النوفلي ؛ وهو ضعيف .

وفي الباب ما يغني عن هذا الحديث فانظر « المشكاة » (٣١٠٥ و ٣١٠٨) .

٢٦٠٠ - (مِنْ فقهِ الرّجلِ المسلم أن يُصْلحَ معيشَتَهُ ، وليس من حُبِّكَ الدُّنيا طلبُ ما يُصْلِحُكَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (ق ١٧٥ / ١) ، وعنه البيهقي في « الشعب »

(٢ / ٢٧٩ / ١ ـ ٢) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به سعيد بن سنان هذا » .

قلت : وهو متهم ، قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

وللشطر الأول منه شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

« . . . . رفقه في معيشته » .

أخرجه أحمد (٥ / ١٩٤) ، وابن عدي (٣٧ / ٢) ، وعنه البيهقي (٢ / ٢٧٩ / ٢) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو بكر هذا كان اختلط . ثم إنه منقطع بين ضمرة وأبي الدرداء ، وقد جاء عنه موقوفاً فانظر الرقم المتقدم (٥٥٦) .

٢٦٠١ ـ (إذا راحَ منّا سبعونَ رجُلاً إلى الجُمعةِ ، كانوا كسبعينَ موسى الّذين وفدُوا إلى ربِّهمْ ؛ أَوْ أَفضلَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥١) عن أحمد بن بكر البالسي : ثنا خالد بن يزيد القسري عن وائل بن داود عن الحسن عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« لم يروه عن وائل إلا خالد ، تفرد به أحمد » .

قلت : قال الأزدي :

« كان يضع الحديث » . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١٧٦) .

والقسري ؛ ضعيف .

والحسن - وهو البصري - مدلس ؛ وقد عنعنه .

٢٦٠٢ - (إذا دخلَ الرّجُلُ الجنَّةَ سألَ عن أَبويْهِ وزوجتِهِ وولدِهِ ، فيُقال : إنَّهم لمْ يبلُغوا درجتَكَ وعملَكَ ، فيقولُ : يا ربِّ ! قدْ عمِلْتُ لي ولهمْ ، فيؤمر بإلحاقِهم بهِ ، وقرأَ ابنُ عباسٍ : ﴿ والّذين آمنوا واتَّبعَتْهم ذرِّيتهم بإيمانٍ ﴾ إلى آخر الآية) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٥٣ - ١٥٤) وفي « المعجم الصغير » (١٣٣ - هندية) عن محمد بن عبد الرحمن بن غزوان : نا شريك عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أظنه عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته ابن غزوان هذا ، قال الذهبي :

« حدَّث بوقاحة عن مالك وشريك وضمام بن إسماعيل ببلايا ، قال الدارقطني وغيره : كان يضع الحديث ، وقال ابن عدي : له عن ثقات الناس بواطيل » .

وقال الحاكم :

« روى عن مالك وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة » .

وشريك ؛ هو ابن عبد الله القاضي ؛ وهو سيىء الحفظ .

٢٦٠٣ - (إذا رأيتم الحريقَ فكبِّروا فإنّه يُطفِئُهُ) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢١٩) : حدثنا أحمد بن زكريا

العائذي قال : حدثنا أبو جعفر ميمون بن الأصبغ النصيبي قال : سمعت ابن أبي مريم يقول : أخبرنا القاسم بن عبد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . قال ابن أبي مريم : « هذا الحديث سمعه ابن لهيعة من زياد بن يونس الحضرمي - رجل كان يسمع معنا الحديث - عن القاسم بن عبد الله بن عمر ، وكان ابن لهيعة يستحسنه ، ثم إنه بعد قال : إنه يرويه عن عمرو بن شعيب » .

قلت : القاسم هذا كذاب ؛ كما قال ابن معين . وقال أحمد :

« يكذب ويضع الحديث » .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير العائذي هذا فإني لم أجد له ترجمة ، فإذا ثبت هذا السند فيكون من رواه عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به ، قد دلّسه ابن لهيعة ، ولعله لهذا وصفه ابن حبان بأنه « كان يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات ، فألزق تلك الموضوعات بهم » .

قلت : ولعل ابن لهيعة لم يفعل ذلك عمداً بل خطأ لسوء حفظه . والله أعلم .

وقد أخرجه ابن عدي (٢١١ / ٢) عن محمد بن معاوية النيسابوري : حدثني ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به ، وقال :

« لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة وعبد الرحمن بن الحارث » .

ورواه الطبراني في « الدعاء » (٢/ ١٢٦٦/١٠٠٢) ، والثقفي في « الثقفيات» (ج ١٠ رقم ٣٤) عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطاب : حدثني عبد الرحمن بن الحارث بن عياش المخزومي عن عمرو بن شعيب به .

وكذا رواه ابن عساكر (١٤ / ٣٤٠ / ١) ، وابن السني (رقم ٢٨٩ - ٢٩٢) .

والقاسم هذا متروك ؛ رماه أحمد بالكذب ، كما قال الحافظ في « التقريب » .

وله شاهد من حديث أبي النضر يحيى بن كثير صاحب البصري عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أخرجه الدولابي (٢ / ١٣٧) .

وأبو النضر هذا ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وروي من حديث ابن عمر ؛ أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٣٧٣) عن أبي الحريش أحمد بن عيسى الكيلاني : حدثنا أحمد بن عبد الله المخرمي : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن أبيه وعمه عن نافع عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الرحمن بن عبد الله هذا ؛ قال الذهبي : « هالك » .

وأبوه ضعيف ، ومن دونهما لم أعرفهما .

ومن حديث أبي هريرة ؛ يرويه عثمان بن طالوت بن عباد : ثنا أيوب بن نوح المطوعي قال : حدثني أبي : حدثني محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عنه مرفوعاً .

أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٧٩/٢) ، والطبراني في « الدعاء » (١٠٠١) ، و « الأوسط » كما في « المجمع » (١٠ / ١٣٨) للهيثمي وقال :

« وفيه من لم أعرفهم » .

يشير إلى أيوب بن نوح المطوعي وأبيه ، فإني لم أجد لهما ترجمة لا في « الجرح » ولا في « ثقات ابن حبان » !

ثم أخرجه الطبراني (١٠٠٣) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر

عن عبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب به .

وهذه متابعة هزيلة للقاسم بن عبد الله بن عمر من أخيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ، وهو مثله في الوهاء ، قال أحمد في « العلل » (٢ / ١٥٧) :

« كان كذاباً » .

وفي « التقريب » :

« متروك » .

قلت : فلا أدري لم سكتَ عنه المعلق على أسانيد الحديث عند الطبراني دون هذا !

٢٦٠٤ - (أَفضلُ الفضائلِ أَنْ تَصِلَ مَنْ قطعكَ ، وتُعطِيَ مَنْ منعكَ ، وتَصفَحَ عَمَّن شتمكَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨) ، والطبراني (٧٨ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٠٥ / ١) من طريق زبان بن فائد عن سهل بن معاذ ابن أنس عن أبيه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، من أجل زبان بن فائد .

٢٦٠٥ - (لكلِّ شيءٍ مِفتاحٌ ، ومِفتاحُ السَّماواتِ قولُ : لا إِلَه إلا الله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ق ٧٩ / ٢ - المنتقى منه) عن داود بن بكر التستري : ثنا حبان بن أغلب بن تميم : ثنا أبي : ثنا المعلى بن زياد عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، له ثلاث علل :

الأولى : أغلب بن تميم ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وقال ابن حبان :

« منكر الحديث ، خرج عن حدِّ الاحتجاج به لكثرة خطئه » .

وبه وحده أعله الهيثمي كما نقله المناوي .

الثانية : ابنه حبان ؛ وهّاه أبو حفص الفلاس . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » .

الثالثة : داود بن بكر التستري ؛ لم يترجموه .

٢٦٠٦ - (أَيُّما قومٍ نُودِيَ فيهِمْ بالأَذانِ صباحاً إلا كانوا في أمانِ الله حتّى يُمسوا ، وأيُّماً قومٍ نُودِيَ فيهِم بالأذانِ مساءً إلا كانوا في أمانِ الله حتّى يُصبحوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني (٢٠ / ٢١٤ / ٤٩٨) بإسناد الذي قبله عن معقل بن يسار مرفوعاً .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٣٢٨) :

« وفيه أغلب بن تميم وهو ضعيف » .

قلت : هو أسوأ حالاً مما ذكر ، وفيه علتان أخريان كما سبق آنفاً .

٢٦٠٧ - (كلُّ ما تُوعَدونَ في مئةِ سنَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٢٣٥ - زوائده) من طريق عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال البزار أو مختصره الهيثمي :

« صحيح » ! وقال في « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٥٧) :

« رواه البزار وإسناده حسن » !

قلت : وكل ذلك بعيد عن الصواب ، فإن عباد بن منصور هذا ضعيف ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفوه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخره » .

وقال المناوي في « الفيض » :

« ورواه ابن الجوزي ، وأعلّه » .

كذا ، ولم يزد وقد عرفت العلة .

٢٦٠٨ - (كلُّ بُنْيانٍ وبالٌ على صاحبِه إلا ما كانَ هكذا - وأشارَ بكفِّه - وكلُّ عِلمٍ وبالٌ على صاحبِهِ يوم القيامةِ إلا مَنْ عمل بِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ق ٨١ / ٢ - المنتقى منه) عن هاني بن المتوكل الإسكندراني : ثنا بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن مكحول

عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مكحول وبقية مدلِّسان ؛ وقد عنعناه .

وهاني بن المتوكل ؛ قال أبو حاتم :

« أدركته ولم أكتب عنه » .

قلت : وهذا كناية عن شدة ضعفه . وقال ابن حبان :

« كان تدخل عليه المناكير ، وكثرت ، فلا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وقد أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ٧٨) إلى إعلال الحديث به .

٢٦٠٩ - (شَرُّ المجالسِ الأسواقُ والطُّرقُ ، وخيرُ المجالسِ المساجدُ ، فإنْ لم تجلسْ في المسجدِ ، فالزَمْ بيتَكَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٨١ / ٢ - المنتقى منه) من طريق بشر بن عون : ثنا بكار بن تميم ، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني : ثنا أيوب بن مدرك ، كلاهما عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وهذا موضوع من الطريقين ؛ بشر بن عون ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« له نسخة باطلة عن بكار بن تميم عن مكحول » .

وكأنه أخذه من قول ابن حبان :

« له نسخة نحو مئة حديث كلها موضوعة » .

وبكار بن تميم ؛ قال في « الضعفاء » :

« لا يعرف » .

وأيوب بن مدرك ؛ قال ابن حبان :

« روى عن مكحول نسخة موضوعة ، ولم يرهُ » .

قلت : ولعله سرقها منه بشر بن عون المتقدم ، أو العكس .

٢٦١٠ - (طُوبى لِمَنْ أكثرَ في الجهادِ في سبيلِ الله مِنْ ذِكرِ الله ، فإنَّ له بكلِّ كلمةٍ سبعينَ ألفَ حسنةٍ ، كلُّ حسنةٍ منها عَشْرةُ أضعافٍ ، مع الّذي لهُ عندَ الله مِنَ المزيد ، قيلَ : يا رسول الله ! أفرأيْتَ النفقة ؟ فقالَ : النفقةُ على قدْرِ ذلك) .

ضعيف . أخرجه الطبراني (٨٧ / ٢ - منتقى منه) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني يحيى بن أيوب عن رجل : حدثه عن عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الرجل الذي لم يسمَّ ، فهو مجهول . وبه وحده أعله المنذري (٢ / ١٥٧) ، والهيثمي (٥ / ٢٨٢) !!

الثانية : عبد الله بن صالح ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة » .

الثالثة : بكر بن سهل ؛ وهو أبو محمد الدمياطي ، قال الذهبي :

« حمل الناس عنه ، وهو مقارب الحال ، قال النسائي : ضعيف » .

٢٦١١ - (أعظمُ الخطايا اللِّسانُ الكذوبُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٣) من طريق ابن لال معلقاً عن سليمان بن أبي شيخ : حدثنا أبي : حدثنا الحسن بن عمارة عن عبد الرحمن بن عابس عن عامر بن ربيعة عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن بن عمارة متروك باتفاق ؛ كما قال الذهبي في « الضعفاء » .

وسليمان بن أبي شيخ وأبوه ؛ لم أعرفهما .

ثم إن فيه انقطاعاً ، وعامر بن ربيعة صحابي ، ولم يدركه ابن عابس .

ورواه ابن عدي في مقدمة « الكامل » (ص ٧٦ - بغداد) ، وعنه الضياء في « المختارة » (١٠ / ١٠٥ /١) من طريق أيوب بن سويد عن الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« ولا أعلم يروي هذا الحديث عن الثوري غير أيوب بن سويد » .

قلت : قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفه أحمد وغيره » .

وروي من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي ، والقضاعي (١٠٩ / ١ - ٢) من طريق عبد العزيز بن عمران قال : نا عبد الله بن مصعب بن منظور قال : أنا أبي قال : سمعت عقبة بن عامر يقول : فذكره .

قلت : وعبد العزيز بن عمران هذا - وهو الزهري المدني - متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

٢٦١٢ - (إذا رجَفَ قلبُ المؤمنِ في سبيلِ الله تحاتَّتْ خطاياهُ كما تحاتَتُ عَذْقُ النَّخلة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٦٧) عن عمرو بن الحصين : ثنا عبد العزيز بن مسلم عن الأعمش عن أبي وائل عن سلمان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عمرو بن الحصين هذا ؛ وهو كذاب ؛ كما قال الخطيب وغيره ، وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركوه » .

وعبد العزيز بن مسلم هو القَسْمَلي ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ، روى عن الأعمش وغيره . وليس هو الأنصاري الذي قال فيه الذهبي : « فيه جهالة » ، كما ظن المناوي ، فإنهم لم يذكروا له رواية عن الأعمش . والله أعلم .

٢٦١٣ - (إذا رجعَ أحدُكم مِن سفرِه ، فليرجعْ إلى أهلِه بهديةٍ ، وإنْ لم يجدْ إلا أنْ يُلقيَ في مُخْلاتِه حجراً أو حُزمة حَطبٍ ، فإنّ ذلك ممّا يُعجبهُم) .

ضعيف جداً . أخرجه الدولابي في « الكنى » (١ / ٢٨) من طريق أبي إسماعيل حفص بن عمر الأُبُلي قال : ثنا ثور بن يزيد قال : حدثني يزيد بن مرثد عن أبي رهم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته حفص هذا ، قال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركوه ، وهو العدني ، يعرف بـ (الفرخ) ، قال النسائي : ليس بثقة » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ٥٨ / ٢) لابن شاهين في « الأفراد » وابن النجار عن أبي رهم .

وفي معناه حديثان آخران واهيان تقدما (١٤٣٦ و ١٤٣٧) .

ثم رأيت الحديث عند ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » أخرجه (١٠ / ٢٤ / ٢) من طريق ابن شاهين : ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب الشيباني بدمشق : ثنا إبراهيم بن مرزوق عن يزيد بن مرثد به .

والشيباني هذا لم أعرفه ، فيراجع ترجمته في « تاريخ دمشق » لابن عساكر فإن نسخة الظاهرية فيها خرم .

٢٦١٤ - (علماءُ حكماءُ كادوا مِن صدقِهم أن يكونوا أَنبياءَ) .

منكر . رواه أبو سعد النيسابوري في « الأربعين » وهو الحديث التاسع والثلاثون ، وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٧٩) عن أحمد بن علي الخزاز قال : سمعت أحمد بن أبي الحواري يقول : سمعت أبا سليمان الداراني يقول : حدثني شيخ بساحل دمشق يقال له : علقمة بن يزيد بن سويد الأزدي : حدثني أبي عن جدي قال :

وفدت إلى رسول الله ﷺ سابع سبعة من قومي فلما دخلنا عليه وكلمناه أعجبه ما رأى من سمتنا وزينا فقال : ما أنتم ؟

قلنا : مؤمنين ، فتبسم رسول الله ﷺ فقال :

« إن لكل قول حقيقة فما حقيقة قولكم وإيمانكم ؟ » قلنا : خمس عشرة خصلة ، خمس منها أمرتنا رسلك أن نؤمن بها ، وخمس أمرتنا رسلك أن نعمل بها ، وخمس تخلقنا بها في الجاهلية ونحن عليها إلا أن تكره منها شيئاً . قال رسول الله ﷺ :

« وما الخمس التي أمرتكم رسلي أن تؤمنوا بها ؟ » .

(قلت : فذكروا أركان الإيمان ثم أركان الإسلام الخمسة المعروفة) . قال :

« وما الخمس التي تخلقتم بها في الجاهلية ؟ » .

قلنا : الشكر عند الرخاء ، والصبر عند البلاء ، والصدق في مواطن اللقاء ، والصبر عند شماتة الأعداء ، وإكرام الضيف . فقال النبي ﷺ : فذكر الحديث . ثم قال رسول الله ﷺ :

« وأنا أزيدكم خمساً ، فَيَتِمّ لكم عشرون خصلة : إن كنتم كما تقولون فلا تجمعوا ما لا تأكلون ، ولا تبنوا ما لا تسكنون ، ولا تنافسوا في شيء غداً عنه تزولون ، واتقوا الله الذي إليه ترجعون وعليه تعرضون ، وارغبوا فيما عليه تقدمون وفيه تخلدون » .

قال أبو سليمان : قال لي علقمة بن يزيد : فانصرف القوم من عند رسول الله ﷺ وحفظوا وصيته وعملوا بها ، ولا والله يا أبا سليمان ما بقي من أولئك النفر وأولادهم أحد غيري . قال : وبقي إلى أيام قلائل ثم مات رضي الله عنه .

ثم قال النيسابوري عن شيخه أبي مسعود البجلي :

« غريب من حديث أحمد بن عبد الله بن ميمون بن أبي الحواري عن أبي سليمان الزاهد تفرد به أحمد بن علي الخزاز » .

قلت : كلا ؛ بل تابعه الحسين بن علي بن محمد الخزاز قال : سمعت أحمد ابن أبي الحواري به .

أخرجه الضياء في الثالث من « الحكايات المنثورة » (١٤٩ ـ ١٥٠) ولكني أخشى أن يكون في النسخة تحريف ، فقد قال أبو نعيم أيضاً :

« لم نكتبه إلا من حديث أبي سليمان تفرد به عنه أحمد بن أبي الحواري » .

قلت : وهو ثقة كما في « التقريب » ، وأما شيخه أبو سليمان الداراني واسمه عبد الرحمن بن أحمد ـ فهو رجل مشهور بالصلاح والزهد ولكنهم لم يذكروا حاله في رواية الحديث ، ويبدو أنه قليل الحديث جداً ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢١٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٥٤ ـ ٢٨٠) ، والخطيب (١٠ / ٢٤٨ ـ ٢٥٠) ، والسمعاني في « الأنساب » (٢١٦ / ٢) ، وابن عساكر (٩ / ٤١٠ / ٢ ـ ٤٢٠ / ١) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإنما وصفوه بنحو ما ذكرنا في أول الترجمة . وقال الخطيب :

« ولا أحفظ له حديثاً مسنداً غير حديث واحد ، لكن له حكايات كثيرة يرويها عنه أحمد بن أبي الحواري الدمشقي » .

ثم ساق له الحديث الآتي (٤٦١٦) بلفظ :

« من صلى قبل الظهر أربعاً غفر له ذنوبه يومه ذلك » .

واستدرك عليه الحافظ ابن عساكر هذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه ، وهو حديث منكر ، ولعل الآفة من شيخه ؛ فقد أورده في « الميزان » فقال :

« عن أبيه عن جده ؛ لا يعرف ، وأتى بخبر منكر ، فلا يحتج به » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ؛ ولعلهما يشيران إلى هذا الحديث .

ثم رأيته في « تاريخ قزوين » (٢ / ٧٤) من طريق أحمد بن خلف الدمشقي سمعت أحمد بن أبي الحواري به .

٢٦١٥ - (إذا رفعْتَ رأسَك مِن السجودِ فلا تُقْع كما يُقْعي الكلبُ ، ضعْ أليتَيْكَ بينَ قدميْكَ ، وألْزقْ ظاهرَ قدميْكَ بالأرضِ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٨٩٦) عن العلاء أبي محمد قال : سمعت أنس بن مالك يقول قال : قال لي النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته العلاء هذا وهو ابن زيدل ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

« قال ابن المديني : كان يضع الحديث » .

وقوله : « وألزق ظاهر قدميك بالأرض » باطل مخالف لسنة نصب اليمنى كما هو ظاهر .

٢٦١٦ - (مَا مِنْ قاضٍ منْ قضاةِ المسلمين إلا معَهُ ملكانِ يُسدِّدانهِ إلى الحقِّ ما لمْ يُرِدْ غيرَهُ ، فإذا أرادَ غيرَهُ وجارَ متعمِّداً تبرَّأَ منه الملكانِ ووكَلاهُ إلى نفسِهِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٤٠ / ٦٠٢) من طريق يحيى بن يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن نفيع بن الحارث عن عمران بن حصين مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته نفيع هذا - وهو أبو داود الأعمى - وهو كذاب ؛ كما قال الهيثمي (٤ / ١٩٤) .

ويحيى بن يزيد - وهو الرُّهاوي - مختلف فيه ؛ وقال الحافظ :

« مقبول » .

وقد روي الحديث بإسناد آخر خير من هذا عن أنس مختصراً ، وقد مضى برقم (١١٥٤) . وقريباً (٢٥٣٩) .

٢٦١٧ - (أَكثِرُوا ذكرَ الله على كلِّ حالٍ ، فإِنَّه ليس عملٌ أحبَّ إلى الله تعالى ، ولا أنجى لعبدٍ منْ كلِّ سيِّئةٍ في الدّنيا والآخرةِ مِنْ ذكرِ الله تعالى) .

موضوع . أخرجه الضياء في « المختارة » (٧ / ١١٢ / ١) من طريق بكر بن خنيس عن أبي عبد الرحمن عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وتمامه : فقال قائل : ولا القتال في سبيل الله يا رسول الله ؟ فقال النبي ﷺ :

« لولا ذكر الله تعالى لم نؤمر بالقتال في سبيل الله ، ولو اجتمع الناس على شيء مما أمروا به من ذكر الله ما كتب الله القتال على عباده ، وإن ذكر الله تعالى لا يمنعكم من القتال في سبيله ، بل هو عون لكم على ذلك ، فقولوا : لا إله إلا الله والله أكبر ، وقولوا : سبحان الله ، وقولوا : الحمد لله ، وقولوا : تبارك الله ، فإنهن خمس لا يعدلهن شيء ، عليهن فطر الله عز وجل ملائكته ، ومن أجلهن رفع سماءه ، ودحا أرضه ، ولهن جبل إنسه وجنه ، وفرض عليهن فرائضه ، ولا يقبل الله ذكره إلا ممن اتقى وطهر قلبه ، وأكرموا الله أن يرى ما نهاكم عنه » .

فقالوا : يا رسول الله ! فإن ذكر الله لا يكفينا من الجهاد ؟ ! ، فقال :

« ولا الجهاد يكفي من ذكر الله ، ولا يصلح الجهاد إلا بذكر الله . . . » . الحديث بطوله .

قلت : وهذا موضوع ، آفته أبو عبد الرحمن هذا وهو الشامي ؛ قال الأزدي : « كذاب » . واعتمده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال في « الميزان » :

« قلت : لعله المصلوب » .

وأقرّهُ الحافظ في « اللسان » .

ثم رأيت حديث الترجمة أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٣١٨ - ٣١٩) من طريق محمد بن عبد الملك بن زرارة الأنصاري عن أبي عبد الرحمن الشامي عن عبد الرحمن بن غنم به ، لم يذكر فيه عبادة .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » (١ / ٣١٩) من طريق مروان بن سالم عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل به مختصراً ، وقال :

« تفرد به مروان بن سالم » .

قلت : وهو الغفاري الجزري ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماهُ الساجي وغيره بالوضع » .

٢٦١٨ - (إذا كنتُمْ في سَفرٍ فأقِلُّوا المكْثَ في المنازلِ) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٢) ، وعنه الديلمي في « مسنده » (١ / ١ / ١٤٥) عن يحيى بن أبي بكير : ثنا المعلى عن عبد الله ابن أبي نجيح عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته المعلى - وهو ابن هلال الطحان - فإنه يروي عن ابن أبي نجيح كثيراً ؛ كما قال الحافظ في « اللسان » ، وقال في « التقريب » :

« اتفق النقاد على تكذيبه » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« هو ممن يضع الحديث » .

ولم يتنبه له المناوي ، فأخذ يعلُّ الحديث بمن دونه ؛ فقال :

« وفيه الحسن بن علي الأهوازي ، قال الذهبي : اتهمه وكذبه ابن عساكر » .

٢٦١٩ - (ما المُعطي مِن سَعةٍ بأَفضلَ مِن الآخذِ إذا كان مُحتاجاً) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ٢٠٦ / ١) عن مصعب بن سعيد أبي خيثمة عن موسى بن أعين : نا أبو شهاب الحناط عن فطر عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل مصعب هذا ؛ فإنه ضعيف .

وله شاهد من حديث أنس أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٩٣ / ٢ - زوائده) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٤٥) من طريقين عن يوسف بن أسباط : ثنا عائذ بن شريح عنه مرفوعاً ، وقالا :

« لم يروه عن عائذ إلا يوسف » .

ورواه الحكيم الترمذي في « الرياضة » (١١٥) ، وأبو نعيم من طريق أبي الأحوص : حدثنا يوسف بن أسباط عن رجل عن أنس به .

قلت : ويوسف بن أسباط أورده الذهبي في « الضعفاء » ؛ وقال :

« وثقه يحيى ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به » .

وعائذ بن شريح ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« مجمع على ضعفه ، ولم يترك » .

والحديث أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٧) إلى تضعيفه من الوجهين عن ابن عمر وأنس ، وعزى الثاني لابن حبان أيضاً في « الضعفاء » .

٢٦٢٠ - (إذا ردَّ اللهُ إلى العبدِ المسلمِ نفسَهُ من الليلِ فسبَّحَه واستغفرَهُ ودعاهُ ؛ تقبّلَ منهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٧٤٩) عن سعيد بن زربي عن الحسن عن جبير بن ثور ، أن أبا هريرة رضي الله عنه حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، جبير بن ثور ؛ لم أعرفه .

والحسن - وهو البصري - مدلس وقد عنعنه .

وسعيد بن زربي ؛ قال البخاري :

« عنده عجائب » . وكذا قال أبو حاتم ، وزاد : « من المناكير » .

وقال ابن حبان :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته » .

(تنبيه) : هكذا وقع الحديث عند ابن السني ، وقد عزاه في « الفتح الكبير » إليه وإلى الخرائطي في « مكارم الأخلاق » عن أبي هريرة بلفظ :

« إذا رد الله على العبد المسلم روحه من الليل ، فسبّحه ، ومجّده ، واستغفره ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه ، وإن هو قام فتوضأ وصلى ، فذكره ، واستغفره ودعاه ؛ تقبّل منه » .

فلعلّ هذا لفظ الخرائطي وحده ، فإن لفظ ابن السني مختصر ويختلف عنه في

بعض الأحرف كما ترى .

ثم رأيت الحديث في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٩٠٩ / ١٠١١) . فإذا هو عنده بهذا اللفظ . لكن بإسناد آخر ؛ من طريق أبي جعفر : حدثني أبو هريرة رضي الله عنه ، فذكره مرفوعاً .

قلت : وأبو جعفر هذا هو المؤذن الأنصاري ، وهو مجهول كما نص عليه غير واحد ، وهو راوي حديث « إن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره » . وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (٩٧) وغيره . ومن الأوهام الفاحشة ما زعمته الدكتورة (سعاد) في تعليقها على « المكارم » أن أبا جعفر هذا هو (محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر) الثقة ، وعلى ذلك قالت : « إسناده صحيح رجاله ثقات » ! هذا مع تصريح الحافظ وغيره بأنه ليس به ، وأنه لم يسمع من أبي هريرة ، فأنى له الصحة !

٢٦٢١ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ أَنَفَةً ، وإنَّ أنفةَ الصّلاةِ التكبيرةُ الأولى ، فحافظوا عليها) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ٦٠ - زوائده) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٧٧) من طريق يزيد بن سنان أبي فروة : ثنا أبو عبيد الحاجب قال : سمعت شيخاً في المسجد الحرام يقول : قال أبو الدرداء قال رسول الله ﷺ : (فذكره) قال أبو عبيد : فحدثت به رجاء بن حيوة ، فقال : حدثتْنيه أم الدرداء عن أبي الدرداء [عن النبي ﷺ] ، وقالا :

« لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » .

قال البزار :

« وقد روي بعض كلامه بغير لفظ » !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ؛ ضعيف .

وقول البزار المتقدم يبدو أن في النسخة سقطاً أو تحريفاً فإنها سيئة جداً ، ولعل المراد أنه روي بعضه من كلام أبي الدرداء موقوفاً عليه بلفظ آخر . فقد أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٨٨ / ٢) من طريق سالم قال : قال أبو الدرداء :

« لكل شيء شعار ، وشعار الصلاة التكبير » .

ورجاله ثقات رجال البخاري ، لكنه منقطع ، فإن سالماً هذا ـ وهو ابن أبي الجعد ـ لم يدرك أبا الدرداء كما قال أبو حاتم .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١٠٣) مرفوعاً ثم قال :

« رواه البزار والطبراني في « الكبير » بنحوه موقوفاً ، وفيه رجل لم يسمّ » .

(تنبيه) : عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن أبي شيبة والطبراني في « الكبير » عن أبي الدرداء ، يعني مرفوعاً . وقد عرفت من هذا التخريج أنه عندهما موقوف ، وأن المرفوع إنما هو عند البزار وأبي نعيم ، فلو أنه عزاه إليهما لكان أصاب . وقد زاد في « الجامع الكبير » (١ / ٢١٠ / ٢) على المصدرين السابقين : البيهقي في « الشعب » ـ وهو فيه برقم (٢٩٠٧) ، مرفوعاً ـ ؛ فلعلَّ السيوطي استجاز أن يضم إليه المصدرين المذكورين تسامحاً منه ، ثم هو عندما أورده في « الصغير » نسي ذلك فاختصر من المخرجين الثلاثة البيهقي ، فكان هذا الخطأ . والله تعالى يغفر لنا وله .

٢٦٢٢ ـ (إذا زالتِ الشمسُ فصلُّوا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٨٥ / ١) من طريقين

عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب : حدثني خباب قال :

« شكونا إلى رسول الله ﷺ الرمضاء ، فما أشكانا ، وقال : . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو إسحاق ؛ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ؛ وهو مدلس على اختلاطه .

وظاهر الحديث يخالف قوله ﷺ :

« إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحرِّ من فيح جهنم » .

فتأمَّـل .

٢٦٢٣ - (إذا سافرْتُم فليؤمَّكم أقرؤكم ، وإنْ كان أصغرَكُمْ ، وإذا أمَّكم فهو أميرُكم) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٥٤ - زوائده) : حدثنا محمد بن حميد القطان الجنديسابوري : ثنا عبد الله بن رشيد : ثنا محمد بن الزبرقان : ثنا ثور ابن يزيد عن مهاصر [١] بن حبيب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« وهذا بهذا اللفظ لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة بهذا الإسناد » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير عبد الله بن رشيد وهو الجنديسابوري ؛ قال ابن حبان في « الثقات » :

« مستقيم الحديث » .

---

(١) الأصل : « ثور بن زيد عن مهاجر . . . » . والتصحيح من « الجرح والتعديل » (٤٣٩/١/٤) ، وكذلك جاء على الصواب في « كشف الأستار » (١٦٧١) .

وقال البيهقي :

« لا يحتج به » .

ومحمد بن حميد القطان هذا ؛ لم أعرفه ، وكأن الحافظ الهيثمي أشار إليه بقوله في « المجمع » (٥ / ٢٥٥) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه »

ومنه يتبيَّن أن قوله في مكان آخر (٢ / ٦٤) :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » .

أنه غير حسن .

والحديث أخرجه الديلمي أيضاً (١ / ١ / ١٦٢) .

٢٦٢٤ - (إذا سجدَ أحدُكم فليباشِر بكفَّيهِ الأرضَ ، عسى اللهُ أنْ يَفُكَّ عنه الغُلَّ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٨ / ٢) عن علي بن محمد ابن عبيد النحاس : حدثني جدي عبيد بن محمد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« لم يروه عن الزهري إلا ابن أبي ذئب » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، لكن الراوي عنه عبيد بن محمد ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (ق ٣١٦ / ١) :

« له أحاديث مناكير ، يرويها عن ابن أبي ذئب وغيره ، يروي تلك الأحاديث ابنه محمد بن عبيد بن محمد » .

كذا قال ، وهذا الحديث من رواية حفيده علي بن محمد بن عبيد عنه ، فلا أدري أخفي ذلك على ابن عدي أم هو وهم في قوله : « ابنه » ، والصواب « حفيده » ؟ والله أعلم .

والحديث أعله الهيثمي (٢ / ١٢٦) بعبيدٍ هذا .

٢٦٢٥ ـ (سيكونُ قومٌ يتفقَّهون في الدِّين ، يقرؤن القرآنَ ، يأتيهم الشّيطانُ فيقول : لو أَتيتم السُلطانَ فأَصبْتُم مِن دنياهم واعتزلتُموهُم بدينِكُم ، ولا يكون ذلك كما لا يُجْنى مِن القتادِ إلا الشوكُ ، وكذا لا يُجْنى من قُربِهِمْ إلا الخطايا) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١ / ١١٢) ، و المروزي في « أخبار الشيوخ » (٣ / ٣٦ / ٢) عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن عبد الرحمن الكندي عن عبيد الله ابن المغيرة بن أبي بردة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسنادٍ ضعيف ، عبيد الله هذا لم يرو عنه غير يحيى بن عبد الرحمن الكندي ، فهو مجهول ، ولم يوثقه أحد .

والكندي هذا ؛ وثقه الطبراني وابن حبان .

لكن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨ / ٧٩ / ١) ، وإليه وحده عزاه السيوطي في « الجامع » !

٢٦٢٦ ـ (مَنْ أمسى كالاً مِن عملِ يديْهِ أمْسى مغفوراً لهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٤ / ١) من طريق إبراهيم بن سلم : ثنا هاشم بن موسى الخصاف : ثنا سليمان بن علي بن عبد الله

ابن عباس : حدثني أبي عن جدي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إبراهيم » .

قلت : قال ابن عدي :

« منكر الحديث ، لا يعرف » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وهاشم بن موسى الخصاف ؛ لم أجد له ترجمة .

وسليمان بن علي ؛ قال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » . وقال ابن حجر :

« مقبول » .

وقد أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٤) لضعفه ، وعزاه للأصبهاني أيضاً . وقال الهيثمي (٤ / ٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

والأصبهاني أخرجه في « الترغيب » (١ / ٤٥٤ - ٤٥٥ / ١٠٧٥) من طريق إبراهيم بن رشيد ، قال : حدثني أخي العلاء بن رشيد : ثنا داود بن علي بن عبد الله بن عباس به .

قلت : و (داود بن علي) ، قال الذهبي في « المغني » :

« ليس حديثه بحجة ، قال ابن معين : أرجو أنه لا يكذب » .

ومن دونه لم أجد لهما ترجمة .

وأورده الغزالي في « الإحياء » بلفظ :

« من أمس وانياً من طلب الحلال بات مغفوراً له ، وأصبح الله عنه راضياً » .

لا نعرف له أصلاً بهذا اللفظ ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي بقوله في تخريجه :

« أخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن عباس : « من أمسى كالاً . . . » . وفيه ضعف» .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الترغيب » مصدَّراً بقوله :

« وروي عن عائشة . . . » ؛ فذكر الحديث ، ثم قال في تخريجه :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، والأصبهاني من حديث ابن عباس » .

وهذا خلط عجيب ، والحديث حديث ابن عباس ، وبه كان ينبغي أن يصدر ، ولا أصل له عن عائشة .

٢٦٢٧ - (إنَّ لله أقواماً اختصَّهم بالنِّعم لمنافع العبادِ يُقرُّها فيهمْ ما بذلوها ، فإذا منعوها نزعها عنَهمْ وحوَّلها إلى غيرِهمْ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٥٠) عن أبي الحسن أحمد ابن محمد بن نصر اللباد : ثنا أحمد بن حنبل : حدثني الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة (زاد في رواية : عن نافع) عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي الحسن اللباد هذا فلم أعرفه ، إلا أن الوليد بن مسلم مدلس تدليس التسوية وقد عنعنه . وقد رواه محمد بن حسان السمتي : ثنا عبد الله أبو عثمان الحمصي عن الأوزاعي به ؛ دون الزيادة .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (رقم ٥) ، و أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٥ و ١٠ / ٢١٥) وقال :

« أبو عثمان هو عبد الله بن زيد الكلبي ، تفرد عن الأوزاعي بهذا الحديث . ورواه أحمد بن يونس الضبي عن أبي عثمان ، وسماه معاوية بن يحيى » .

ثم ساقه (٦ / ١١٦) بإسناده عنه : ثنا معاوية بن يحيى أبو عثمان : ثنا الأوزاعي مثله .

ومعاوية بن يحيى أبو عثمان ؛ غير معروف في الرواة ، ولعل تسميته بمعاوية بن يحيى خطأ من بعض الرواة ، وإنما هو عبد الله بن زيد كما في الطريق التي قبلها ؛ وهو حمصي ؛ قال الأزدي :

« ضعيف » .

والراوي عنه محمد بن حسان السمتي ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال الدارقطني : ليس بالقوي » .

٢٦٢٨ - (إذا صلّى أحدُكم فلا يُشبكَنَّ بين أصابِعِه ، فإنّ التشبيكَ مِنَ الشّيطانِ ، فإنَّ أحدَكم لا يزالُ في صلاةٍ ما دامَ في المسجدِ حتّى يخرجَ منهُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٢ - ٤٣ و ٥٤) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن موهب : حدثني عمي يعني عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن مولى لأبي سعيد الخدري : أنه كان مع أبي سعيد وهو مع رسول الله ﷺ ، قال : فدخل النبي ﷺ ، فلم يفطن ، قال : فالتفت إلى أبي سعيد ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب قال أحمد : « أحاديثه مناكير ، لا يعرف » .

وعبيد الله بن عبد الله ؛ هو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب ، قال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

٢٦٢٩ ـ (إذا صلَّيْتُم خلفَ أئِمَّتِكم ، فأَحْسِنوا طُهورَكُم ، فإنَّما يُرْتَجُ على القارىء قراءَته بسوءِ طُهْرِ المصلّي خلفَهُ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦٣) من طريق أبي الطيب محمد بن الفرخان بن روزنة : حدثنا علي بن أحمد العسكري : حدثنا عبد الله بن ميمون ـ من أهل بغداد ـ : أخبرنا عبد الله بن عون بن محرز : حدثنا أبو نعيم : حدثني الثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة قال :

« صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بسورة الروم فارتُجَّ عليه ، فلما قضى صلاته قال : . . . » فذكره .

قلت : كذا الأصل المصور : عبد الله بن عون بن محرز ؛ ولم أعرفه ، وقال المناوي :

« وفيه محمد بن الفُرُّخان ، قال الخطيب : غير ثقة ، وفي « الميزان » : خبر كذب ، وعبد الله بن ميمون مجهول » .

قلت : وقوله : « وفي « الميزان » : خبر كذب » ؛ لا يعني هذا الحديث ، وإنما حديثاً آخر .

وكان في الأصل بعض الكلمات غير ظاهرة لسواد في أصله ، فاستدركتها من « الفيض » ، وكتب الرجال .

٢٦٣٠ - (إذا صلَّيتم الصُّبحَ فافزَعوا إلى الدُّعاءِ ، وباكِرُوا في طلبِ الحوائجِ ، اللَّهمَّ باركْ لأُمّتي في بُكورِها) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٨ / ٤٥٠ / ١) من طريق الخطيب ؛ وهذا في تاريخه (١٢ / ١٥٥) عن العباس بن أحمد الشافعي البغدادي : حدثنا القاسم بن جعفر العلوي : حدثنا أبي عن جعفر بن محمد عن أبيه محمد عن أبيه علي عن أبيه الحسين عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ القاسم هذا ؛ قال الخطيب (١٢ / ٤٤٣) :

« حدث عن أبيه عن جده عن آبائه نسخة أكثرها مناكير » .

والعباس بن أحمد ؛ روى الخطيب عن أبي أحمد السراج قال :

« لم يكن صدوقاً ولا ثقةً ولا مأموناً » .

٢٦٣١ - (إذا طنَّتْ أُذنُ أَحدِكم فلْيذكُرْني وليصلِّ عليَّ ولْيقُلْ : ذكرَ الله مَنْ ذكرني بخيرٍ) .

موضوع . رواه الروياني في « مسنده » (٢/١٤١/٢٥) ، والبزار (٣١٢٥) : نا أبو الخطاب : نا معمر بن محمد : أخبرني أبي عن جدي عن أبي رافع مرفوعاً . ورواه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٢٩ - هندية) و « الأوسط » (٩٢٢٢) ، والشجري في « الأمالي » (١ / ١٢٩) من طريق أخرى عن معمر به .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ وفيه علتان :

الأولى : محمد هذا ـ وهو ابن عبيد الله بن أبي رافع ـ وهو ضعيف جداً .

الثانية : ابنه معمر ؛ وهو أيضاً ضعيف جداً ، قال البخاري :

« منكر الحديث » .

قلت : ولكنه قد توبع ، فأخرجه ابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي ﷺ » (٦٢ / ٨١) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢/٢٥٠) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٤٨ / ٢) عن حبان بن علي عن محمد بن عبيد الله به .

وحبان هو العنزي ؛ وهو ضعيف . ومن طريقه أخرجه أبو موسى المديني في « اللطائف » (٦ / ٩٣ / ٢) ، وكذا العقيلي في « الضعفاء » (٣٩٠) وقال :

« ليس له أصل ، محمد بن عبيد الله بن أبي رافع قال البخاري : منكر الحديث ، قال يحيى : ليس بشيء » . وقال الدارقطني :

« متروك وله معضلات » .

ومن طريقه رواه ابن عدي (٢٨٥ /١) وابن حبان في المجروحين (٢ /٢٠٥) .

والحديث أورده ابن قيم الجوزية في « المنار » (ص ٢٥) في فصل من فصول أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً فقال :

« ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق » ، فذكر أحاديث هذا أحدها وقال :

« وكل حديث في طنين الأذن فهو كذب » .

وتعقبه أبو غدة الكوثري الحلبي في تعليقه عليه (ص ٦٥ ـ ٦٦) فقال :

« قلت : هذه الكلية معترضة بثبوت هذا الحديث المذكور ، وهو حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ . قال : الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٣٨) : « رواه الطبراني في - المعاجم - الثلاثة ، والبزار باختصار كثير ، وإسناد الطبراني في الكبير حسن » .

وقال المناوي في « فيض القدير » (١ / ٣٩٩) بعد نقله قول الهيثمي هذا : « وبه بطل قول من زعم ضعفه فضلاً عن وضعه . بل أقول : المتن صحيح ، فقد رواه ابن خزيمة في « صحيحه » باللفظ المذكور عن أبي رافع . وهو ممن التزم تخريج الصحيح ، وبه شنَّعوا على ابن الجوزي » .

قلت : ويعني لأن ابن الجوزي أورده في « الموضوعات » وهو الصواب عندي . وكلام المناوي الذي اغتر به ذاك الكوثري مما لا طائل تحته ، بل هو (بقبقة في زقزقة) ، لأنه قائم على مجرد التقليد ، الذي ليس فيه أي تحقيق ؛ وبيانه من وجهين :

الأول : أن الهيثمي وهم في تحسين إسناد « الكبير » ، لأن مداره أيضاً على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع - كما رأيت - ، وقد قال في « الصغير » و « الأوسط » :

« لا يروى عن رافع إلا بهذا الإسناد » !

والآخر : أن ابن خزيمة إن كان رواه بهذا الإسناد كما هو الغالب فلا قيمة له ، وقد يكون هو نفسه قد أعله ، كما هي عادته في « صحيحه » أحياناً ، وإن كان رواه من طريق أخرى - وهذا بعيد جداً - فما هو ؟ وقد بسطت الكلام على هذا في كتابي « الروض النضير » (٩٦٠) .

٢٦٣٢ - (أترِعُون عن ذكر الفاجر ، اذكروه ليعرفه الناس) .

موضوع . عزاه السيوطي للخطيب في « رواة مالك » ، وذكره الذهبي في « الميزان » في ترجمة (أحمد بن سليمان الحراني الأرمني) ، وقال :

« ليس بعمدة » .

ثم ساق إسناده فقال : قال ابن الضريس : حدثنا إبراهيم بن مخلد : حدثنا أحمد بن سليمان الحراني : حدثنا مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ثم ساق له حديثاً آخر من روايته عن مالك أيضاً عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« النوم خدر ، والغشيان حدث » . وقال الذهبي وأَقَرَّهُ العسقلاني :

« فهذان موضوعان » .

قلت : وحديث الترجمة أورده السيوطي في « الجامع الكبير » أيضاً ، وزاد أنه نقل عن الذهبي قوله فيه : إنه موضوع . وأقرّه . ومع ذلك سوّد به « الجامع الصغير » !

والحديث معروف من رواية الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

والجارود هذا متهم أيضاً ، وحديثه مخرج في « الروض النضير » برقم (٨٧٧) . وممن رواه البيهقي في « الشعب » وقال عقبه (٧ / ١٠٩) :

« فهذا حديث يعد في أفراد الجارود بن يزيد عن بهز . وقد روي عن غيره ؛ وليس بشيء » .

(تنبيه) لقد خلط المناوي في الكلام على حديث الترجمة خلطاً عجيباً فقال في تخريجه :

« وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث الجارود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً . ثم قال : هذا يعد من أفراد الجارود وليس بشيء (!) وهو كما قال البخاري : « منكر الحديث » ، وكان أبو أسامة يرميه بالكذب .

هذا كلام الخطيب ، فنسبته لمخرجه واقتطاعه من كلامه ما عقبه به من بيان حاله ؛ غير مرضي . وقد قال في « الميزان » : إنه موضوع » !

والخلط ظاهر ، فإن قول الميزان المذكور ، إنما هو في حديث الترجمة ، والجارود إنما هو في حديث بهز بن حكيم ، فما رمى به السيوطي من الاقتطاع ، ظلم .

٢٦٣٣ - (إذا علِمَ العالمُ ولمْ يعمَلْ كانَ كالمصباح يضيءُ للناسِ ويحرِق نفسَهُ) .

موضوع . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن قانع في « معجمه » عن سليك الغطفاني . ولم يتكلم على إسناده شارحه المناوي ، وكأنه لم يقف عليه ، وقد رأيته في « مشيخة القاضي دانيال رواية محمد بن محمد الكنجي » (١٠٧ /٢) رواه بسنده عن عبد الباقي بن قانع القاضي : ثنا الحسين بن علي بن الأزهر بالكوفة : ثنا عباد بن يعقوب : ثنا أبو داود النخعي : ثنا علي بن عبيد الله الغطفاني عن سليك به .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته أبو داود النخعي ؛ واسمه سليمان بن عمرو ؛ كذاب كما قال الذهبي .

ثم طبع « معجم الصحابة » لابن قانع فرأيت عنده (١ / ٣٢١ / ٣٩) في

ترجمة (سليك الغطفاني) كما رواه عنه القاضي دانيال .

لكن قد روي من طريق بلفظ : « مثل الذي يعلّم الناس الخير وينسى نفسه ، مثل الفتيلة تضيء على الناس وتحرق نفسها » . وقد خرجتها في « الصحيحة » ضمن الحديث رقم (٣٣٧٩) .

٢٦٣٤ - (إذا فَرَغَ أحدُكم مِن طُهوره فيشهد أنْ لا إله إلا اللهُ وأَنّ محمّداً عبدُه ورسولُه ، ثم يُصلّي عليَّ ، فإذا قالَ ذلك فُتحتْ له أَبوابُ الجنَّةِ) .

موضوع . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٩٨) عن علي بن محمد بن عبد الوهاب المرْوذي : ثنا يحيى بن هاشم : ثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن هاشم وهو السمسار ؛ كذبه ابن معين . وقال ابن عدي :

« كان يضع الحديث » .

٢٦٣٥ - (علِّموا ولا تعنِّفوا ، فإنَّ المعلّمَ خيرٌ من المُعنِّفِ) .

منكر . رواه الطيالسي في « مسنده » (٣٥٣٦) ، وابن بشران في « الكراس الأخير من الجزء الثلاثين » (٤ / ١) ، ورواه ابن بشران في « الأمالي الفوائد » (٢ / ١٢٧ / ١) ، وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٢ / ٢٢٧ / ١) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ١٢٨) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢٤٧ / ١) ، وعفيف الدين أبو المعالي في « فضل العلم » (١١٧ / ١) عن إسماعيل بن عياش الحمصي : ثنا حميد بن أبي سويد عن عطاء بن أبي رباح عن

أبي هريرة مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (٧٩ / ٢) وقال :

« وحميد بن أبي سويد أحاديثه عن عطاء غير محفوظة » .

وفي « التقريب » : إنه مجهول . وفي « الميزان » :

« روى عنه إسماعيل بن عياش أحاديث منكرة لعل النكارة من إسماعيل » .

ونقل المناوي عن البيهقي أنه قال في « الشعب » :

« تفرد به حميد هذا وهو منكر الحديث » .

٢٦٣٦ - (إذا فاءت الأفياءُ ، وهبَّتِ الأرياحُ ، فارفعوا إلى الله حوائجَكُمْ فإنَّها ساعةُ الأوَّابينَ ، ﴿ إنّه كانَ للأوَّابينَ غفوراً ﴾) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٢٧) من طريق عبد الله بن إبراهيم بن العباس البزاز - بأنطاكية - : ثنا عثمان بن خرزاذ : ثنا عبد الجبار بن العلاء : ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى عن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال :

« غريب من حديث مسعر ، لم نكتبه إلا عنه » .

قلت : وهو ثقة ، لكن شيخه إبراهيم السكسكي - وهو ابن عبد الرحمن - ضعيف الحفظ ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وعبد الله بن إبراهيم هذا لم أجد له ترجمة ، وسائر الرواة ثقات .

والحديث عزاه السيوطي لعبد الرزاق أيضاً عن أبي سفيان مرسلاً ، وتعقبه المناوي بقوله :

« أبو سفيان في التابعين متعدد ، فكان ينبغي تمييزه » .

قلت : الظاهر أنه (أبو سفيان بن أبي أحمد) ؛ فإن عبد الرزاق أخرجه من

طريق داود بن الحصين عنه . وداود هذا معروف بالرواية عن أبي سفيان هذا . وهو ثقة . لكن هذا لا يفيد هنا ، لأن الراوي عن داود إنما هو (إبراهيم بن محمد) وهو ابن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك .

وعزاه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » وفي « الجامع الكبير » للبيهقي في « الشعب » عن علي رضي الله عنه بنحوه ، وقد بحثت عنه كثيراً في مجلدات « الشعب » السبعة ، واستعنت عليه بالفهرس الذي وضعه له الأخ المرعشلي فلم أعثر عليه . والله أعلم .

٢٦٣٧ - (إذا قامَ أَحدُكم إلى الصلاة فليُسَوِّ موضعَ سُجودِهِ ولا يدَعْهُ حتّى إذا هوى ليسجُدَ نفخَ ثمَّ سجدَ ، فليسجدْ أحدُكم على جمرةٍ خيرٌ له مِنْ أنْ يسجُدَ على نفخةٍ) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/٤٥ - من ترتيبه) عن عبد المنعم ابن بشير الأنصاري : ثنا أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان المدني عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« تفرد به أبو مودود »

قلت : وهو ثقة كما قال أحمد وجمع من الأئمة ، وقول الحافظ فيه : « مقبول » فقط غير مقبول منه ، ولعله سبق قلم ، فالرجل ثقة كما ذكرنا .

لكن الراوي عنه عبد المنعم بن بشير الأنصاري متهم بالوضع ، وقال الخليلي في « الإرشاد » :

« هو وضاع على الأئمة » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٨٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث » .

٢٦٣٨ - (إذا ما استيقظَ الرّجُلُ مِن منامِه فقالَ : سُبحانَ اللهِ الّذي يُحْيي الموْتى وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، قالَ اللهُ : صدقَ عبدي وشكرَ ، ويقولُ عندَ ذلك : اللهمَّ اغفرْ لي ذنبي يومَ تبعثُني مِن قبري ، اللّهمَّ قِني عذابَكَ يومَ تبعثُ عبادَكَ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٧٩) من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية وهو ابن سعد العوفي ؛ مدلس ضعيف .

وفضيل بن مرزوق ؛ صدوق يهم ؛ كما في « التقريب » .

٢٦٣٩ - (ويْحَكَ لا يُسْتَشفَعُ باللهِ على أَحدٍ من خلقِهِ ، شأنُ اللهِ أَعْظمُ من ذلك ، ويْحَكَ تدْري ما اللهُ عزّ وجلّ؟ إنَّ عرشَه على سماواتِهِ وأرَضيه هكذا - وقال بأصابعه مثل القُبَّةِ - وإنَّهُ ليئطُّ به أطيطَ الرحْلِ بالراكبِ) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢٣٢٦) ، وابن خزيمة في « التوحيد » (١٠٣ - ١٠٤) ، والطبراني (رقم ١٥٤٧) من طرق عن وهب بن جرير : حدثني أبي قال : سمعت محمد بن إسحاق : يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال :

جاء رسولَ الله ﷺ أعرابي فقال : يا رسول الله ! جهدت الأنفس وضاع العيال ، وهلكت الأموال ونهكت الأنعام فاستسقي الله لنا فإنا نستشفع بك على الله عز وجل ونستشفع بالله عليك ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره . ومن هذا الوجه رواه ابن منده في « التوحيد » (١١٧ / ١ ـ ٢) وقال :

« وهذا الحديث رواه بكر بن سليمان وغيره ، وهو إسناد صحيح متصل » .

قلت : كلا فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه ، وبكر بن سليمان الذي ذكر ابن منده أنه روى هذا الحديث هو من الرواة عن ابن إسحاق فمدار الحديث عليه ؛ ولم يصرح بسماعه فيه ، فهو علة الحديث ، ولذلك استغربه الحافظ ابن كثير في تفسيره لآية الكرسي .

٢٦٤٠ ـ (المقامُ المحمودُ يومَ ينزلُ الله تعالى على كُرْسيِّه يئطُّ كما يئطُّ الرَّحْلُ الجديد من تضايُقِه به ، وهو كسَعَةِ ما بين السَّماءِ والأرضِ ، ويُجَاءُ بكم حفاةً ، عراةً ، غرلاً ، فيكونُ أولَ مَنْ يُكْسى إبراهيمُ ، يقولُ الله تعالى : اكسُوا خليلي ، فيؤْتى برَيْطتينِ بيضاوينِ من رياطِ الجنَّةِ ، ثمَ أُكسَى على أَثرِه ، ثمّ أقومُ عن يمينِ الله مقاماً يغبطني الأوّلونَ والآخرونَ) .

ضعيف . أخرجه الدارمي (٢ / ٣٢٥) : حدثنا محمد بن الفضل : ثنا الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : قيل له : ما المقام المحمود ؟ قال : ذاك يوم . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عثمان بن عمير وهو أبو اليقظان ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه الدارقطني وغير واحد » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

ومن دونه ثقات على ضعف يسير في الصعق بن حزن .

ومحمد بن الفضل هو أبو الفضل السدوسي الملقب بعارم ؛ قال الحافظ :

« ثقة ثبت تغيّر في آخر عمره » .

٢٦٤١ - (إنّ الله لطف الملكين الحافظينِ حتّى أجلَسَهما على الناجذين[1] ، وجعَل لسانَهُ قلمَهُمَا ، وريقَهُ مدادَهُما) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (ق ٥١ / ١) ، و أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٣٦) عن نعيم بن المورع عن علي بن سالم عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، آفته نعيم هذا ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن عدي :

« يسرق الحديث ، وعامّة ما يرويه غير محفوظ » .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« روى عن هشام أحاديث موضوعة » .

وعلي بن سالم ؛ إن كان ابن شوال فضعيف . وإن كان علي بن أبي طلحة :

---

(١) يعني سنّيْه الضاحكين ، وهما اللذان بين الناب والأضراس . « نهاية » .

سالم مولى بني العباس الذي يروي عن ابن عباس ولم يره فهو صدوق قد يخطىء ؛ كما قال الحافظ .

٢٦٤٢ - (الصِّيامُ جُنَّةٌ ما لمْ يخرقْه بكذْبةٍ أو بغيبةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ في « أحاديثه » (ق ١٥ / ٢) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢١٤ / ٢) من طريق الربيع بن بدر عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الربيع بن بدر متروك ؛ كما قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٧١) ، وخرجه من رواية الطبراني في « الأوسط » (٣ / ١٢٨ / ١٥٤٦ - مجمع البحرين ط) .

وقد روي الشطر الأول منه من حديث أبي عبيدة ، وإسناده ضعيف خلافاً لمن حسنه ، كما بينته في « تخريج الترغيب » (٢ / ٩٧) ، و « الضعيفة » أيضاً (٦٤٣٨) .

وأما قوله : « الصيام جُنَّة » فقد صح عن أبي هريرة وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٨) وغيره .

٢٦٤٣ - (إذا سُئل أَحدُكم : أمُؤمنٌ أنتَ؟ فلا يشُكَّ) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١٨٦/٢) ، قال : حدثني ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٣٨) من طريق أحمد بن حماد بن سفيان قالا : ثنا أحمد بن بديل : ثنا أبو معاوية : حدثنا مسعر ، عن زياد بن عِلاقة ، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« تفرد برفعه أحمد بن بديل عن أبي معاوية » .

قلت : يشير إلى نكارة رفعه ، وذلك لسببين :

أحدهما ـ وهو الأقوى ـ : أن أحمد بن بديل مُضَعَّف من قِبل حفظه ؛ كما قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٨٦) .

« له أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات ، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه » .

وقد خالفه ثقة حافظ من رجال الشيخين ، فقال ابن أبي شيبة في « كتاب الإيمان » (٩ ـ ١٠ / ٢٧ ـ بتحقيقي) : حدثنا وكيع عن مسعر به موقوفاً على (عبدالله بن يزيد) .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات كلهم رجال الشيخين ، وعبد الله بن يزيد الأنصاري ؛ الراجح عندي أنه (الخطمي) ، صحابي صغير ، ولي الكوفة لابن الزبير .

والحديث ذكره الهيثمي في « المجمع » (١ / ٥٥) من حديث عبد الله بن زيد ـ كذا ـ الأنصاري مرفوعاً ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده أحمد بن بديل ، وثقه النسائي وأبو حاتم ، وضعفه آخرون » .

قلت : وفيما ذكر نظر من وجهين :

الأولى : التوثيق ، ففيه خطأ وتسامح .

أما الخطأ ، فقوله : « أبو حاتم » ، والصواب : (ابن أبي حاتم) ، فإنه لم يحك

عن أبيه شيئاً في (أحمد بن بديل) ، ولا عن غيره ، وإنما قال هو من عنده (١ / ٤٣) :

« ومحله الصدق » .

وكذلك عَزَوْه إليه في « التهذيب » .

وأما التسامح ، فهو نسبته التوثيق إليهما ، فقد عرفت آنفاً ما قال ابن أبي حاتم فيه ، وذلك لا يساوي عنده أنه ثقة ، بل هو دونه كما نص عليه في مقدمة كتابه (١ / ٣٧) ، وذلك يساوي عندي أنه وسط حسن الحديث عنده .

ونحوه يقال فيما نسب إلى النسائي ، فإنه لم يوثقه ، وإنما قال : « لا بأس به » . كما في « التهذيب » .

وذلك يساوي أيضاً أنه وسط . . ولذلك قال الحافظ الذهبي في « الكاشف » :

« قال (س) : لا بأس به ، وليّنه ابن عدي والدارقطني ، وكان عابداً » .

ولخص ذلك الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : ورفعه لهذا الحديث ـ خلافاً للثقة الحافظ ـ مما يؤكد وهمه .

وأما الوجه الآخر : فقوله : « عبد الله بن زيد » ، وقد أشرت آنفاً إليه ، وذلك لأن (زيد) تحريف (يزيد) خلافاً لزعم الأخ الداراني ، فإنه أثبت المحرف (زيد) في طبعته لـ « مجمع الزوائد » وعلق عليه بقوله (١ / ٣٥٤) :

« في (مص) وعند أبي نعيم « يزيد » ، وهو تحريف » !

وهذا من عجائب تعليقاته ، وبالغ أخطائه ، وبيان ذلك من الوجوه الآتية :

أولاً : لم يذكر عمدته فيما ادعاه من التحريف .

ثانياً : ما عند أبي نعيم موافق لما في « كتاب الإيمان » كما سبق .

ثالثاً : ومطابق أيضاً لرواية أخرى عنده (١٠ / ٣٢) من طريق الشيباني ، عن ابن علاقة ، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري قال :

« تسموا باسمكم الذي سماكم الله به ؛ بـ (الحنيفية) و (الإسلام) ، و (الإيمان) » .

وإسناده صحيح .

رابعاً : وهو رواية الطبراني أيضاً ، ولم يقف عليها الداراني .

خامساً : وهو كذلك في « الجامع الكبير » للسيوطي (٦٢/١) برواية الطبراني .

سادساً : قوله : « في (مص) وعند أبي نعيم . . » إلخ .

قلت : كل ما سبق من الوجوه مما يبطل زعم الأخ الداراني التحريف المذكور يعود جلها إلى عدم اطلاعه عليها ، فالخطب سهل ، ولكن العجب من مخالفته لما في (مص) ، وهو رمز يشير به إلى النسخة المصرية التي اعتمد عليها في تحقيق « مجمع الزوائد » ، وحق له ذلك ، فإنها أصح النسخ المخطوطة عنده ، لأنها قرئت على المؤلف الهيثمي من قبل ثلاثة من العلماء أحدهم الحافظ ابن حجر العسقلاني تلميذ الهيثمي ، كما نص على ذلك في المقدمة (٤٥) ، فكيف استجاز مخالفتها ، ودون أن يذكر عمدته في ذلك إلا مجرد الدعوى ؟ !

وإن من أوهامه أنه وثّق أحمد بن بديل ، وقد عرفت الضعف الذي فيه الدَّالّ على أنه جرح مفسر ، فإعراضه عنه ، مما يدل على جهله أو تجاهله لما عليه العلماء من القواعد العلمية ، وهذا شائع ـ مع الأسف ـ في تعليقاته بصورة رهيبة جداً ،

يضاف إلى ذلك أنه ليس لديه ثقافة عامة وحفظ للأحاديث النبوية ، ولا معرفة - بالأَوْلى - بالآثار السلفية ، فإن ذلك مما يساعد الباحث على أن يكون أبعد ما يمكن عن التتابع والوقوع في الأخطاء . وها هو المثال بين أيدينا : (أحمد بن بديل) ، فقد دلتنا أقوال أئمة الجرح أنه (وسط) ، فمن كان كذلك ، فحديثه مُعرض للوهن والضعف والنكارة بالمخالفة كما سبق .

وهنا شيء آخر ، وهو أنه مخالف للآثار السلفية المجمعة على أن الإيمان يزيد وينقص ، وأن زيادته بالطاعة ، وقد تفرع منه جواز الاستثناء فيما إذا سئل المؤمن - كما في الآثار - : هل أنت مؤمن ؟ أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله . خلافاً لما في حديث ابن بديل . وذلك مشروح في كتب السنة والعقيدة ، ومنها كتاب الإمام الطبري المتقدم « تهذيب الآثار » ، وغيرها ، فليرجع إليها من شاء ، فمن كان على علم بها مسبقاً ، كان عوناً له على تحقيق القول في حديث ابن بديل والقطع بأنه حديث منكر . والله الموفق .

هذا ؛ ولفظ الحديث عند الطبراني كلفظ الترجمة ، وقد أورده السيوطي في «جامعيه » بزيادة : « في إيمانه » ، وعزاه في « الكبير » للطبراني وأبي نعيم ، وفي «الصغير » للطبراني وحده ! وقد عرفت أنه لا أصل لها عند المصدرين المذكورين ، فلعلها سبق قلم من السيوطي رحمه الله تعالى .

٢٦٤٤ - (إنَّ الماءَ لا ينجِّسُه شيءٌ ، إلا ما غلبَ على رِيحِه ، وطعمِهِ ، ولونِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٥٢١) ، والدارقطني في « سننه » (ص ١١) ، والبيهقي (١ / ٢٩٥) من طريق رشدين بن سعد : أنبأنا معاوية بن صالح عن

راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي (وفي رواية للدارقطني : عن ثوبان) قال : قال رسول الله ﷺ : فذكرهُ . وليس في حديث ثوبان ذكر اللون .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات غير رشدين بن سعد ، قال الحافظ :

« ضعيف ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين ، فخلط في الحديث » .

ولذلك قال الدارقطني عقبه :

« لم يرفعه غير رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح ؛ وليس بالقوي ، والصواب في قول راشد » .

كذا الأصل ، ولعل صوابه : « والصواب أنه من قول راشد » .

فقد قال البيهقي :

« ورواه أبو أسامة عن الأحوص عن ابن عون وراشد بن سعد من قولهما ، والحديث غير قوي ، إلا أنا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً » .

قلت : لكن لم يتفرد به رشدين ، فقد رواه الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٩) .

وهذا شاهد لا بأس به في الجملة ، فإن الأحوص بن حكيم ضعيف الحفظ كما قال الحافظ ، وقد أرسله ، فلم يذكر في إسناده أبا أمامة .

وتابعه عطية بن بقية بن الوليد : ثنا أبي عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد

عن أبي أمامة مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي (١ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم غير عطية بن بقية ، قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٨١) :

« كتبت عنه ، ومحله الصدق ، وكانت فيه غفلة » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« يخطىء ويُغْرِب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة » .

قلت : فليس لهذا الإسناد علة قادحة غير عنعنة بقية .

وتابعه حفص بن عمر : ثنا ثور بن يزيد به .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ١٠١ / ٢) والبيهقي ، وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر ، ورواه رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة موصولاً أيضاً ، ورواه الأحوص بن حكيم مع ضعفه عن راشد بن سعد عن النبي ﷺ مرسلاً ، ولا يذكر أبا أمامة » .

قلت : وحفص بن عمر هو الأيلي واهٍ جداً ؛ كذبه أبو حاتم وغيره ، فلا يستشهد به ، وإني لأخشى أن يكون بقية تلقاه عنه ثم دلسه!

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف لعدم وجود شاهد معتبر له تطمئن النفس إليه ، فإن مدار الحديث على راشد بن سعد كما رأيت ، وقد اختلف عليه ، فمنهم من رفعه عنه ، ومنهم من أوقفه ، ومن رفعه ؛ منهم من أسنده ، ومنهم من أرسله ، وكل

من المسند والمرسل ضعيف لا يحتج بحديثه ، على أنه لو كان المرسل ثقة ، لكان أرجح من المسند ، ولكان علة قادحة في الحديث ، فكيف ومرسله ضعيف ؟!

ومن هذا التحقيق يتبين أن قول العلامة السيد محمد بن إدريس القادري في رسالته « إزالة الدهش والوله عن المتحيِّر في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له » (ص ٤) :

« وهذا الحديث عندي حسن لغيره ، أو لنفسه ، فإن رشدين أحد رواته الذي ضعفوا الحديث لأجله هو وإن ضعفه ابن حبان وقال : إنه متروك . . . . فقد حسن له الترمذي ، وقال المنذري : مختلف في الاحتجاج به ، وقال الإمام أحمد أيضاً فيه : ليس به بأس في الرقائق ، أرجو أنه صالح الحديث » .

قلت : فهذا التحسين بنوعيه فيه نظر عندي :

أما الأول ، فلما سبق بيانه من فقدان الشاهد المعتبر له ، ومن غرائب هذا السيد أنه قال عقب كلامه السابق :

« وللحديث شواهد منها حديث أحمد والطبراني في « الأوسط » عن عائشة مرفوعاً : « الماء لا ينجسه شيء » قال الأسيوطي : حسن ، ومنها حديث الدارقطني في « الأفراد » عن ثوبان مرفوعاً : « الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه » ، ومنها حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً في شأن الحجر الأسود وكان أبيض كالماء كما يأتي » .

قلت : ووجه الغرابة من وجوه :

أولاً : أن حديث عائشة ليس فيه ذكر اللون ؛ وهو محل الشاهد في الحديث عنده ، ومثله حديث ثوبان .

ثانياً : أن حديث عائشة قد جاء من حديث أبي سعيد أيضاً وابن عباس ، فاقتصاره على ذكر حديثها قصور ظاهر ، راجع « صحيح أبي داود » .

ثالثاً : أن حديث ثوبان لا يصح جعله شاهداً لحديث أبي أمامة ، لأن مدارهما على رشدين كما عرفت ، وهو من ضعفه جعله مرة من حديث هذا ، ومرة من حديث هذا .

رابعاً : أن حديث ابن عباس ضعيف ، ومع ذلك فإن قوله : « كالماء » ، تحرف عليه تبعاً للمناوي وهذا تبعاً للسيوطي في « جامعيه » ، والصواب « كالمهاة » ، هكذا هو في « كبير الطبراني » و « أوسطه » ، وكذلك رواه أبو الحجاج الأدمي من طريق أبي نعيم الأصبهاني ؛ وقد خرجته في « الصحيحة » تحت الحديث (٢٦١٩) شاهداً .

٢٦٤٥ - (مَنْ تحبَّبَ إلى النّاسِ بما يُحِبّونَ ، وبارزَ الله بما يكرهونَ لقيَ الله وهو عليهِ غضبانُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم - ٢٩٦٥ - مصورتي ، و « زوائد المعجمين » ٤ / ٤٨٤ - مصورة الجامعة) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا محمد بن سليمان بن مشمول المخزومي : ثنا مطيع بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وقال :

« لا يُروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن سليمان » .

قلت : قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٦٧) عن أبيه :

« ليس بالقوي ضعيف الحديث ، كان الحميدي يتكلم فيه » .

قلت : والشاذكوني كذّاب ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢٢٤/١٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك » .

ولذا أشار الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ٣٢) إلى تضعيف الحديث .

ثم ذكره الهيثمي من حديث عبد الله بن عصمة بن فاتك مرفوعاً وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف » .

قلت : هو أسوأ حالاً من ذلك ، وقد تقدمت ترجمته تحت حديث له آخر تقدم برقم (٢٨٤) ، وأورده المنذري أيضاً من حديث عبد الله بن عصمة بن فاتك (٣ / ١٥٤) مشيراً إلى ضعفه أيضاً وقال :

« رواه الطبراني » .

هكذا أطلقه ولم يقيده بـ « الأوسط » وذلك يعني أنه في « المعجم الكبير » ، ولا يوجد في مخطوطات الظاهرية المجلد الذي فيه عبدالله بن عصمة ، ولا رأيته مطبوعاً في جملة ما طبع من مجلداته في العراق حتى الآن .

وأما « الأوسط » فقد بحثت عنه فيه بواسطة الفهارس التي وضعتها له ، فلم أجده فيه إلا عن أبي هريرة ، بل لم أجد في فهرس أسماء الصحابة الذين رووا أحاديث « الأوسط » عبد الله بن عصمة هذا . ولولا أن النسخة فيها خرم لجزمت بأن الأمر فيه شيء ، لا سيما ولم أجد لعبد الله بن عصمة بن فاتك ذكراً في شيء من كتب الرجال لا في الصحابة ولا في غيرهم .

ثم تابعت البحث والتحقيق فرأيت السيوطي قد أورد الحديث في « الجامع الكبير » برواية (طب ـ عن عصمة بن مالك) .

فدلنا هذا التخريج على أمرين :

الأولى : أن الحديث في « المعجم الكبير » وليس في « الأوسط » ، فهو يرجح ما في « الترغيب » على ما في « المجمع » .

والآخر : أن صحابي الحديث ليس هو عبدالله بن عصمة بن فاتك ، وإنما هو عصمة بن مالك ، ويؤيده أن هذا مذكور في الصحابة . وقال الحافظ في « الإصابة » :

« له أحاديث أخرجها الدارقطني والطبراني وغيرهما ، مدارها على الفضل بن مختار وهو ضعيف جداً » .

قلت : وقد عرفت من تخريج الهيثمي المتقدم أن الحديث من طريق الفضل هذا . فذلك يؤكد أن صحابي الحديث عصمة بن مالك ، وأن المنذري والهيثمي وهِما حين جعلاه : عبد الله بن عصمة بن فاتك ، وهو شخص خيالي لا وجود له في الصحابة . ومن المحتمل أن يكون الحديث عند الطبراني من رواية عبد الله بن عصمة عن أبيه ، فلم يتنبه المنذري لكلمة (عن أبيه) فعزاه لابنه عبد الله ، ثم قلده الهيثمي كما هي عادته على الغالب ، والجزم بهذا الاحتمال أو نفيه متوقف على صدور مجلد الطبراني « الكبير » ولعل ذلك يكون قريباً .

ولتمام البحث رجعت للمرة الثانية إلى فهرسي المشار إليه آنفا في صحابة « المعجم الأوسط » فراجعته لعلي أجد فيه عصمة بن مالك ، فلم أره . والله أعلم .

ثم وجدت حديث عصمة بن مالك في « المعجم الكبير » للطبراني ، فاقتضى ذلك إعادة تخريج الحديث برقم (٦٦٥٤) .

٢٦٤٦ - (إذا عطسَ الرجُلُ والإمامُ يخطُبُ يوم الجمعةِ فيشَمِّتُ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣ / ٢٢٣) من طريق الشافعي وهذا في

« مسنده » (ص ٢٤) : أنبأ إبراهيم عن هشام عن الحسن عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، فإنه مع كونه مرسلاً فيه إبراهيم - وهو ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي - وهو متهم ، وقال الحافظ :

« متروك » .

٢٦٤٧ - (إذا عملَ أحدُكم عملاً فليُتقِنْهُ ، فإنّهُ مّما يُسلي بنفسِ المصابِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد (١ / ١٤١ - ١٤٢) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء قال :

لما سوي جدثه (يعني إبراهيم بن محمد عليه السلام) كأن رسول الله ﷺ رأى كالحجر في جانب الجدث ، فجعل رسول الله ﷺ يسوي بأصبعه ويقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإن طلحة بن عمرو - وهو الحضرمي المكي - متروك كما قال الحافظ ، ثم هو مرسل .

٢٦٤٨ - (إذا كان الغلامُ لم يَطْعَمِ الطّعامَ صُبَّ على بولِهِ ، وإذا كانتِ الجاريةُ غسِّلْهُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١١ / ٢ - من ترتيبه) عن إسماعيل ابن مسلم عن الحسن عن أمه عن أم سلمة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الحسن عن أمه إلا إسماعيل » .

قلت : وهو المكي ؛ وهو ضعيف .

وقد صح عن أم سلمة موقوفاً عليها من فعلها ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٠٣) ، والأحاديث المرفوعة ليس فيها ذكر الطعام ، وقد خرجت بعضها في المصدر المذكور (٣٩٨ ـ ٤٠٠) .

٢٦٤٩ ـ (إذا سمَّيْتُم محمّداً فلا تضربوهُ ولا تَحرِموهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٢٤٣) : حدثنا غسان بن أبي عبد الله : ثنا يوسف بن نافع : ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه مرفوعاً به . قال الشيخ (يعني الهيثمي) :

« غسان فيه ضعف » .

قلت : ولم أعرف غساناً هذا من يكون ؟ فإني لم أر فيمن يسمى به منسوباً إلى أبي عبد الله .

ثم إن شيخه يوسف بن نافع لم أعرفه أيضاً ، ويحتمل احتمالاً قوياً أن يكون هو الذي في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٣٢) :

« يوسف بن نافع ، روى عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، روى عنه جعفر بن عبد الواحد » .

وهذا مجهول كما ترى .

ثم رأيت في « كشف الأستار » (٢ / ٤١٢) : « حدثنا غسان بن عبيد الله . . . » . وفي مجمع الزوائد (٨ / ٤٨) :

« رواه البزار عن شيخه (غسان بن عبيد) وثقه ابن حبان وغيره ، وفيه ضعف » .

قلت : فهذا هو الصواب (غسان بن عبيد) ، وهكذا هو في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١) وهو موصلي ، وكذا هو في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٥١) برواية جمع ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا . و « الكامل » لابن عدي (٦ / ٨ ـ ٩) وقال :

« والضعف على حديثه بيِّن » .

وله ترجمة مبسطة في « الميزان » و « اللسان » .

٢٦٥٠ ـ (إذا استَوْحَشْتِ الإنسيَّةُ وتمنَّعتْ ؛ فإنّه يُحِلُّها ما يُحلُّ الوحشيَّةَ ، ارجِعوا إلى بقَرتكم وكلوها) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٥٠٩) ، و البيهقي في « السنن الكبرى » (٩ / ٢٤٦) عن حرام عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر عن أبيهما أنه قال :

« مرت علينا بقرة ممتنعة نافرة ، لا تمر على أحد إلا نطحته ، وشدت عليه ، فخرجنا عليه نكدها ، حتى بلغنا الصماء ، ومعنا غلام قبطي لبني حرام ، ومعه مشتمل فشدت عليه لتنطحه ، فضربها أسفل من المنحر ، وفوق مرجع الكتف ، فركبت ردعها ، فلم يدرك لها ذكاة ، قال جابر : فأخبرت رسول الله ﷺ شأنها ، فقال : فذكره ، فرجعنا إليها فاجتزرناها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، حرام هذا هو ابن عثمان الأنصاري المدني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« متروك باتفاق » .

٢٦٥١ - (إنّ لكلِّ شيءٍ دعامةً ، ودعامةُ هذا الدِّين الفقهُ ، ولَفَقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشيطانِ من ألفِ عابدٍ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٤٠٢) من طريق خلف بن يحيى : حدثنا إبراهيم بن محمد عن صفوان بن سليم [عن عطاء] بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ آفته خلف بن يحيى ؛ وهو الخراساني ، قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٧٢) عن أبيه :

« متروك الحديث ، كان كذاباً ، لا يشتغل به ولا بحديثه » .

وإبراهيم بن محمد لم أعرفه ، ولعله إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك أيضاً ، وقد ذكر الذهبي في ترجمة خلف هذا أنه روى عن إبراهيم بن أبي يحيى . لكن تعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« كذا فيه : إبراهيم بن أبي يحيى ، والصواب إبراهيم بن حماد » .

وعمدته في هذا التصويب أن ابن أبي حاتم لم يذكر في شيوخ خلف غير إبراهيم بن حماد . ولا يخفى أن ذلك لا ينفي أن يكون له شيخ آخر وهو إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى الذي وقع في إسناد هذا الحديث . والله أعلم .

وإبراهيم بن حماد هذا له ترجمة في « اللسان» وذكر عن الدارقطني أنه كان ضعيفاً .

وأخرجه ابن عدي (٢٤ / ١) من طريق أبي الربيع السمان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وقال :

« لا أعلم رواه عن أبي الزناد غير أبي الربيع السمان » .

قلت : واسمه أشعث بن سعيد ؛ وهو متهم . قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال هشيم :

« كان يكذب » .

وقد رواه كذاب آخر عن صفوان بن سليم بزيادة في متنه ، وسيأتي برقم (٦٩١٢) .

٢٦٥٢ - (إذا سجدْتُما فضمَّا بعضَ اللَّحمِ إلى الأرضِ ، فإنَّ المرأةَ ليستْ في ذلكَ كالرَّجُلِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٢ / ٢٢٣) من طريق سالم بن غيلان عن يزيد ابن أبي حبيب : أن رسول الله ﷺ مرَّ على امرأتين تصلِّيان فقال : فذكره . وقال :

« حديث منقطع » .

قلت : يعني مرسل ، فإن يزيد بن أبي حبيب تابعي ثقة . وتعقبه ابن التركماني بقوله :

« قلت : ظاهر كلامه أنه ليس في هذا الحديث إلا الانقطاع ، وسالم متروك ، حكاه صاحب « الميزان » عن الدارقطني » .

قلت : وظاهر هذا التعقب أن صاحب « الميزان » لم يحك في المترجم غير ما حكاه عن الدارقطني ، وليس كذلك ، فقد قال عقبه :

« قال أحمد : ما أرى به بأساً ، وقال دس : لا بأس به . وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : فتوثيق هؤلاء الأئمة أولى بالاعتماد عليه من جرح الدارقطني ، لأنه جرح غير مفسر ، فكأنه لذلك لم يورده الذهبي في « الضعفاء » ، ولا في « ذيله » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليس به بأس » .

فعلة الحديث الإرسال فقط . والله أعلم .

٢٦٥٣ - (كان يصلّي في المكان الذي يبولُ فيه الحسنُ والحسينُ ، فقالت عائشة : يا رسول الله ! ألا تنظرُ مكاناً من الحُجْرةِ أنظفَ من هذا ؟ قال : يا حميراءُ ! أما علمتِ أنَّ العبدَ إذا سجدَ سجدةً لله تعالى طهَّرَ له موضعَ سجوده إلى سبْعِ أرَضينَ) .

موضوع . رواه أبو حفص ابن الزيات في « حديثه » (١ / ٢) ، وابن عدي (٤٠/ ٢) عن بزيع بن حسان أبي الخليل الخصاف عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . ذكره ابن عدي في ترجمة بزيع هذا في جملة أحاديث له عن هشام وقال :

« كلها مناكير لا يتابعه عليها أحد » .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الأوسط » (٢١ / ١ - من زوائده) وقال :

« لم يروه عن هشام إلا بزيع » .

قلت : وقال عبد الحق في « الأحكام الكبرى » (٢٦ / ١) :

« وهذا حديث منكر لم يتابع عليه بزيع ، وبزيع قال فيه ابن أبي حاتم : ذاهب الحديث » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي ثم قال :

« موضوع ، تفرد به بزيع وهو متروك . قال ابن حبان : يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات كأنه المتعمد لها » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨ ـ هند) بقوله :

« قلت : أخرجه الطبراني أيضاً : حدثنا مطلب بن شُعيب : حدثنا عبد الله بن صالح : حدثني الليث عن زهرة بن معبد عن أبيه عن عائشة :

أن رسول الله ! كان يصلي [حيث] ما دنا من البيت ، فقالت له : يا رسول الله ! ربما صليت في المكان الذي تمرّ فيه الحائض ؟ فلو اتخذت مسجداً تصلي فيه ، فقال : واعجباً لك يا عائشة! أما علمتِ أن المؤمن تطهر سجدته موضعها إلى سبع أرضين . قال الطبراني :

لم يروه عن معبد إلا ابنه ، تفرد به الليث ، ولم يرو معبد عن عائشة غير هذا » .

قلت : سكت عنه السيوطي ، ومعبد هذا ـ وهو ابن عبد الله بن هشام بن زهرة والد أبي عقيل ـ مجهول ، كما يشير إليه قول الذهبي :

« تفرد عنه ابنه » .

وعبد الله بن صالح فيه ضعف ، لكنه لم يتفرد به كما زعم الطبراني ، فقد خرج له ابن عراق في « التنزيه » (٢ / ١٠٠) متابعاً قوياً ، ولكنه لم يصب كل الإصابة في قوله :

« وهذا المتن مع نكارته إسناده حسن ، فمعبد قال في « التقريب » : مقبول . . . » .

قلت : قول الحافظ : « مقبول » . معناه في اصطلاحه ، غير مقبول ! لأنه قد بيَّن في المقدمة من « التقريب » أن قوله هذا فيه إنما يعني عند المتابعة ، وإلا فهو ليِّن الحديث . فأنى للإسناد الحسن ، لا سيَّما مع قول الذهبي المتقدم :

« تفرد عنه ابنه » .

فهو مجهول العين . وتوثيق ابن حبان إياه لا يخرجه عن الجهالة ، لما هو معروف به من التساهل في التوثيق ، كما شرحه الحافظ في مقدمة « لسان الميزان » ، وكما عرفنا ذلك منه بالتجربة ، وبينته في رسالتي في الرد على « التعقيب الحثيث » .

ثم إن تعقب السيوطي لا يفيد لأنه في الصلاة في مكان مرور الحائض ، وحديث الترجمة في مكان بول الحسن والحسين ، وشتان ما بينهما !

٢٦٥٤ - (ما قُبِضَ نبيٌّ قطُّ حتَّى يؤمَّهُ رجلٌ مِنْ أمَّتِهِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ١٣) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢١١ / ٢٥٩١ - الكشف) والسياق له - من طريق عاصم بن كليب : حدثني شيخ : حدثني فلان وفلان ؛ حتى عدَّ سبعة أحدهم عبد الله بن الزبير عن عمر قال : سمعت أبا بكر رضي الله عنه يقول : فذكره مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم أحداً سمَّى الرجل الذي روى عنه عاصم ، فلذلك ذكرناه » .

قلت : فهو مجهول ، ولذلك أوردته هنا . وقال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٠٧) :

« رواه أحمد ، وفيه راو لم يسمَّ ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

قلت : هو عند أحمد في حديث طويل ، وقد فات الهيثمي أن يشير إلى رواية البزار هذه المختصرة . وقد أخرجها ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٢٢) من

حديث محمد بن إبراهيم التيمي ، وحديث محمد بن قيس ، وكلاهما مرسل ، وفي الأول محمد بن عمر ؛ وهو الواقدي متهم ، وفي الآخر أبو معشر ؛ وهو ضعيف .

وقد صحَّ اقتداء النبي ﷺ بعبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك كما في «صحيح مسلم » وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٥٩) فلعلَّ راوي حديث الترجمة أراد هذه القضية ، فجاء بلفظ عام شمل جميع الأنبياء ، فوهم . والله أعلم .

٢٦٥٥ - (حواريٌّ من الرجالِ الزُّبيرُ ، وحواريٌّ من النّساءِ عائشةُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦ / ٣٦٥) من طريق الزبير بن بكار قال : حدثني يحيى بن أكثم عن وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبدالله : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قال الحافظ في « الفتح » (٧ / ٨٠) بعدما عزاه للزبير بن بكار :

« ورجاله موثقون ، لكنه مرسل » .

قلت : وهو مع إرساله منكر المتن عندي ، لأن الجملة الأولى قد صحَّت عن النبي ﷺ عن جابر وغيره من الصحابة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٧٧) ، وليس في شيء من طرقه الشطر الثاني منه فكان منكراً .

وأيضاً فقد صحَّ عن ابن عمر : أنه سمع رجلاً يقول : يا ابن حواريّ رسول الله ﷺ ! فقال ابن عمر :

إن كنت من آل الزبير ، وإلا فلا .

وهو مخرَّج في كتابي « صحيح كشف الأستار » (المناقب) ، يسر الله إتمامه .

وفي رواية لابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ٣٦٥) :

« فقد كذبت » .

لكن في إسناده عبد العزيز بن أبان ، وهو متروك .

٢٦٥٦ - (لَحَجَّةٌ أفضلُ من عشْرِ غَزَواتٍ ، ولغزوةٌ أفضلُ من عَشْرِ حجَّاتٍ) .

ضعيف جدًا . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ١٢ / ٤٢٢٢) من طريق سعيد بن عبد الجبار : نا أبو عبد العزيز عبد الله بن عبد العزيز قال : حدثني مرداس الليثي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علتان :

الأولى : سعيد بن عبد الجبار ؛ وهو الحمصي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« قال النسائي : ليسَ بثقة » .

وكان جرير يكذبه ؛ كما في « التهذيب » .

والأخرى : عبد الله بن عبد العزيز ؛ وهو الليثي ؛ قال الذهبي أيضاً :

« ضعفوه » .

وفي « التقريب » :

« ضعيف ، واختلط بأَخَرَة » .

وأما مرداس الليثي ؛ فذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ٤٤٩) ، وروى عنه جمع .

وقد روي الحديث عن ابن عمرو بنحوه أتم منه عند البيهقي وغيره ؛ وقد سبق تخريجه برقم (١٢٣٠) . وروي عن ابن عمر بلفظ أنكر منه ؛ وسيأتي برقم (٣٤٨١) .

٢٦٥٧ - (إنِّي مُحدِّثُكم بحديثٍ فاحفظوهُ ، وحدِّثوا به مَنْ بعدَكم :

إنّ اللهَ تباركَ وتعالى اصطفى من خلقه خَلْقاً ، ثمّ تلا هذهِ الآيةَ : ﴿ الله يصطفي من الملائكة رُسُلاً ومِن النّاس ﴾ خلقاً قد خلَقَهم للجنَّةِ ، وإنّي أَصطفي منكم مَنْ أُحِبُّ أن أصطفيه ، ومؤاخٍ بينكم كما آخى الله بين الملائكةِ . قمْ يا أبا بكر ! فقام . . . الحديث .

وهو طويل جداً في ثلاث صفحات . وفيه قصة مؤاخاته ﷺ بين بعض الصحابة ، كالمؤاخاة بين أبي بكر وعمر ، وبين عثمان وعبد الرحمن بن عوف ، وبين طلحة والزبير ، وسعد وعمار ، وأبي الدرداء وسلمان ، ويتخلل ذلك ذكر بعض فضائلهم ، منها ما يصح ، وهو قليل ؛ كقوله في أبي بكر : « لو كنت متخذاً خليلاً ، لاتخذتك خليلاً » ، ومنها ما لا يصح ؛ وهو الأكثر ؛ كقوله لسلمان :

« أنت منّا أهلَ البيتِ ، فقد آتاك الله العلمَ الأولَ والعلمَ الآخرَ ، والكتابَ الأولَ والكتابَ الآخرَ » !

وفي آخر الحديث المؤاخاة بينه وبين علي ، وأنه قال له :

« والذي بعثني بالحقِّ ، ما أخرّتُك إلا لنفسي ، فأنت عندي بمنزلة

هارونَ من موسى ، غير أنه لا نبيَّ بعدي ، وأنت أخي ووزيري ووارثي . . ما أورثت الأنبياء ؛ كتاب الله ، وسنة نبيهم ، وأنت معي في قصري في الجنّة مع ابنتي فاطمة . . . ») الحديث بطوله .

منكر جداً . بل موضوع ظاهر الوضع . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ٢١٥ - ٢١٧) ، وعبد الله بن أحمد في « الفضائل » (٢ / ٦٣٨ / ١٠٨٥) ، والقطيعي في « زياداته عليه » (٢ / ٦٦٦ - ٦٦٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٥١ - ٣٥٣) من طريقين عن عبد المؤمن بن عباد بن عمرو العبدي : ثنا يزيد بن معن - وقال الآخر : زيد بن معن - : حدثني عبد الله بن شرحبيل عن رجل من قريش عن زيد بن أبي أوفى قال :

دخلت على رسول الله ﷺ مسجد المدينة ، فجعل يقول : « أين فلان ؟ أين فلان ؟ » فلم يزل يتفقدهم ، ويبعث إليهم ، حتى اجتمعوا عنده ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، مسلسل بالعلل :

الأولى : عبدالمؤمن العبدي هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٦٦) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » .

وقال البخاري :

« لا يتابع على حديثه » .

وذكره الساجي وابن الجارود في « الضعفاء » كما في « اللسان » . وشذَّ ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ١١٧) .

الثانية : زيد أو يزيد بن معن ؛ لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون محرفاً من (يحيى ابن معن) ، تحرف على (العبدي) ، فقد جاء في « الميزان » وذيوله :

« يحيى بن معن ، عن سعد بن شراحيل ؛ مجهول ؛ كشيخه » .

وقال الحافظ في « اللسان » :

« وفي « الثقات » لابن حبان [(٩/٢٦٠) في طبقة تبع أتباع التابعين] :
« يحيى بن معن الأنصاري عن أبيه عن سعيد بن المسيب ، وعنه أهل المدينة » .
قلت (الحافظ) : فيحتمل أن يكون هو :

يحيى بن المنذر الكندي ، عن إسرائيل ، ضعفه الدارقطني وغيره ، وقال العقيلي : في حديثه نظر » .

الثالثة : عبد الله بن شرحبيل ؛ وهو ابن حسنة ، ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ١٤) برواية ثقتين عنه ، ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً .

الرابعة : الرجل القرشي الذي لم يسمَّ ؛ فهو مجهول .

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٦١ / ٢٥٩٨) بإسناد يختلف عن هذا فقال :

« سألت أبي عن حديث رواه حسان بن حسان عن إبراهيم بن بشر عن يحيى ابن معين (!) عن إبراهيم القرشي عن سعيد بن شرحبيل عن زيد بن أبي أوفى قال . . . فذكره مختصراً ملخصاً . وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، وفي إسناده مجهولون » .

٢٦٥٨ - (لَيْسَ بحكيم مَنْ لم يُعاشِرْ بالمعروفِ مَنْ لا يجدُ مِنْ معاشرتهِ بُدّاً ؛ حتّى يجعلَ اللهُ له مِن ذلك فَرَجاً) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٢٦٦ - ٢٦٧ / ٨١٠٤)

من طريق أبي عبد الله الحافظ « بسنده » عن عنبسة بن عبد الواحد ، عن أبي عمران عن أبي فاطمة الإيادي مرفوعاً . وقال :

« قال أبو عبد الله : لم نكتبه عنه إلا بهذا الإسناد ، وإنما نعرف هذا الكلام عن محمد ابن الحنفية من قوله » .

قلت : وعلة هذا المرفوع أبو عمران هذا ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ولم يذكروه في شيوخ (عنبسة بن عبد الواحد) وهو ثقة ، ولا في الرواة عن (أبي فاطمة الإيادي) وهو مذكور في الصحابة .

وأما الموقوف على ابن الحنفية ؛ فهو صحيح ، أخرجه الحسن بن عرفة في « جزئه » (١٥/٥٠) ، ومن طريقه البيهقي (٨١٠٥) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٥ / ٧٣١) ، والذهبي في « السير » (٤ / ١١٧) . قال ابن عرفة : حدثنا عبدالله بن المبارك عن الحسن بن عمرو الفُقَيمي عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات .

قلت : عرفت مما سبق أن البيهقي رواه عن شيخه أبي عبد الله الحافظ - وهو الحاكم صاحب « المستدرك » - ولم يعزه السيوطي في « الجامع » إلا للبيهقي ، فتعقبه المناوي في « فيض القدير » بقوله - عطفاً على البيهقي - :

« وكذا الحاكم ، وعنه ومن طريقه خرجه البيهقي مصرّحاً ، فلو عزاه للأصل كان أحق » .

فأقول : كذا أطلق العزو للحاكم ، وسلفه في ذلك الحافظ السخاوي في « المقاصد » (٣٥١ / ٩١٢) ، وذلك مما يوهم أنه أخرجه في كتابه « المستدرك » ، وليس كذلك ، فالظاهر أنه أخرجه في غيره من كتبه ؛ ولعله في « تاريخ نيسابور » ،

فقد رأيت الحافظ الذهبي قال في « معجم شيوخه الكبير » عقب أثر ابن الحنفية المذكور :

« رواه الحاكم في (تاريخ بلده) » .

وعليه كان على المناوي أن لا يطلق العزو إليه ، دفعاً للوهم المشار إليه . والله الموفق .

٢٦٥٩ - (إنَّهُ لم يكنْ نبيٌّ قبلي إلا قدْ أُعطيَ سبعةَ رُفقاءَ نجباءَ وزراءَ ، وإنّي أُعطيتُ أربعةَ عشرَ : حمزةُ ، وجعفرٌ ، وعليٌّ ، وحسنٌ ، وحسينٌ ، وأبو بكرٍ ، وعمرُ ، والمقدادُ ، وعبدُ الله بنُ مسعودٍ ، وأبو ذرٍّ ، وحذيفةُ ، وسلمانُ ، وعمارٌ ، وبلالٌ) .

منكر . أخرجه الترمذي (٩ / ٣٩٠ / ٣٧٨٧) وحسَّنه ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ١٧ - ١٨ - هند) ، وأحمد (١ / ١٤٨) ، وفي « فضائل الصحابة » (١ / ٢٢٨ / ٢٧٧ و ٢ / ٧١٥ / ١٢٢٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦١٧ / ١٤٢١) ، والبزار في « مسنده » (٣ / ٢٢٠ - ٢٢١ - الكشف) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٢٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٦٦ - ٦٧) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٥١٦/٤ - المصورة و ٣٢١/١٠ - ط) من طرق عن كثير بن نافع النواء قال : سمعت عبد الله بن مليل ، قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره . والسياق لأحمد .

ورواه سفيان بن عيينة ، فقال : عن كثير النواء عن أبي إدريس - وفي رواية لم يقل : عن أبي إدريس - عن المسيب بن نجبة عن علي به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٦٤ / ٦٠٤٧ و ٦٠٤٨) ، وابن عساكر في رواية .

قلت : وهذا من اضطراب (كثير النواء) فإنه ضعيف باتفاق الجمهور ؛ بل قال السعدي :

« متروك » كما في « الكامل » ، وإلى ذلك أشار أبو حاتم بقوله فيه :

« ضعيف الحديث ، بابة (سعد بن طريف) » .

وكذا قال في سعد هذا وزاد :

« متروك الحديث » .

وقال الذهبي في « المغني » :

« شيعي جلد ، ضعفوه » .

وذكر له في « الميزان » تبعاً لابن عدي حديثين مما أنكر عليه هذا أحدهما ، والآخر سيأتي تخريجه تحت الحديث (٦٢٦٧) .

ومن الطرق المشار إليها ما رواه إسماعيل بن زكريا عن كثير النواء به ؛ مختصراً دون تسمية وزرائه ﷺ .

أخرجه أحمد ، وابنه عبد الله في « زوائده » (١ / ٨٨) .

ورواه سفيان الثوري عن سالم بن أبي حفصة قال : بلغني عن عبد الله بن مليل [هذا الحديث] ، فغدوت إليه ، فوجدته في جنازة ، فحدثني رجل عن عبد الله بن مليل قال : سمعت علياً يقول : فذكره بنحوه موقوفاً .

أخرجه أحمد (١ / ١٤٢) ، وفي « الفضائل » (١ / ٢٢٨ / ٢٧٥) ، وابنه عبد الله فيه (٢٧٦) ، والسياق له وهو رواية للطحاوي ، والزيادة له .

وسالم بن أبي حفصة صدوق في الحديث ؛ وإن كان شيعياً غالياً كما في

« التقريب » ، لكن شيخه الذي حدثه عن عبد الله بن مُليل لم يسمَّ ؛ فهو مجهول ، ويغلب على الظن أنه كثير النواء ، فإن كان غيره ؛ فعبد الله بن مليل مجهول أيضاً لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٥٥) ، وجهالته إما حالية ، أو عينية ، على ما بينته في « تيسير الانتفاع » .

(تنبيه) : وقع اسم والد (عبد الله بن مُليل) في كل طرق حديث « مشكل الآثار » : (منين) فوثقه المعلق عليه الشيخ (الحسن النعماني) ، نقلاً عن « تقريب العسقلاني » ، ولم يَتَنَبَّه أنه تحرف على ناسخ « المشكل » ، وعلى الصواب وقع في طبعة المؤسسة (٧ / ١٩٦ - ١٩٩) .

٢٦٦٠ - (إنَّ اللهَ يُبغضُ العِفْريتَ النِّفريتَ الَّذي لا يُرْزأُ في ولدِهِ ، ولا يُصابُ في مالِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ٣٣ / ١) حدثنا يحيى بن إسحاق : أنبأ عبد الواحد بن زياد عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي قال :

دخل على النبي ﷺ أعرابي جسيم أو جسمان عظيم ، فقال له النبي ﷺ : متى عهدك بالحمى ؟ قال : لا أعرفها . قال : فالصداع ؟ قال : لا أدري ما هو . قال : فأصبت بمالك ؟ قال : لا . قال : فرزئت بولدك ؟ قال : لا . فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير يحيى بن إسحاق - وهو السيلحيني - فهو من شيوخ مسلم . وأبو عثمان النهدي اسمه عبد الرحمن بن مل ، وهو من كبار التابعين ؛ فالحديث مرسل ، وكذلك ذكره ابن قتيبة

في « غريب الحديث » كما رواه عنه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٢/٩٠) ، وقد روي موصولاً ؛ فقال الرامهرمزي في « الأمثال » (ص ١٦٠ - حيدر أباد) : حدثنا عبدان بن عبد الرحمن الشافعي : حدثنا هلال بن يحيى بن مسلم : حدثنا عبد الواحد بن زياد بسنده المتقدم عن النهدي عن أبي سعيد الخدري :

أن رسول الله ﷺ بايع الناس وفيهم رجل دحسُمان فقال النبي ﷺ . . . فذكره نحوه .

لكن عبدان هذا وشيخه هلال بن يحيى لم أجد لهما ترجمة ، فيبقى الحديث على الإرسال ، فهو ضعيف . والله أعلم .

٢٦٦١ - (دخلْتُ على النبيِّ ﷺ ؛ وهو يمشي على أربعٍ ، وعلى ظهرِهِ الحسنُ والحسينُ ، وهو يقولُ :

نعمَ الجملُ جملُكُمَا ، ونعمَ العدْلانِ أنتما) .

منكر جداً بهذا السياق . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٤٧) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٢٠١ / ٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٥٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٤٦ / ٢٦٢١) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٩) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ٢٥٤ - ٢٥٥) ، وكذا الدولابي في « الكنى » (٢ / ٦) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٥١١ - ٥١٢) من طريق مسروح أبي شهاب عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال : فذكره . وقال العقيلي :

« مسروح لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به ، وقد روي بإسناد أصلح من هذا ، وبخلاف هذا اللفظ » .

وقال ابن حبان :

« يروي عن الثوري ما لا يتابع عليه ، لا يجوز الاحتجاج بخبره ؛ لمخالفته الأثبات في كل ما يرويه » .

وقال الدولابي :

« قال أبو عبد الرحمن النسائي : هذا حديث منكر ، يشبه أن يكون باطلاً » .

وقال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٢٤) :

« سألت أبي عنه ، وعرضت عليه بعض حديثه؟ فقال : « لا أعرفه » ، وقال : يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجلِ من حديث باطل رواه عن الثوري » .

قال الحافظ الذهبي عقبه في « الميزان » :

« إي والله ، هذا هو الحق : أن كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح فعليه التوبة أو يهتكه » .

وأفاد الحافظ العسقلاني في « اللسان » أن أبا حاتم يعني هذا الحديث . ونقل عن ابن عدي أنه قال في (مسروح) هذا :

« مجهول » .

وعليه يدل كلام العقيلي وأبي حاتم ، فقول الذهبي في « السير » (٣/ ٢٥٦) عقب الحديث :

« مسروح ليّن » ، ونحوه قول الهيثمي (٩ / ١٨٢) : « ضعيف » !

فهو غير منسجم مع كلامهما . فتأمل .

وقول العقيلي المتقدم : « وقد روي بإسناد أصلح . . . » يشير إلى حديث عمر أو غيره بلفظ آخر نحوه بلفظ :

« على عاتقـــي النبي ﷺ » . ليس فيه التشبيه المنـــكر . وقد خرجتـــه في « الصحيحة » (٣٣٢٠) محسناً إياه لطرقه .

(تنبيهان) :

أحدهما : لفظ الحديث في كل المصادر المتقدمة : « الجمل جملكما » بالجيم في اللفظين ، إلا في « كامل » ابن عدي ؛ فهما فيه بالحاء المهملة ! وكذلك وقع في تاريخ ابن كثير « البداية » (٨ / ٣٦ - السعادة) ، فإن طابعها لم يتشبع بما تشبع به طابع « الكامل » بقوله مزيناً الوجه الأول به : « تحقيق الدكتور فلان ، ودققها على المخطوطات فلان خريج جامعة أم القرى » ! هذا في الطبعة الثالثة التي إليها العزو ، وأما الطبعة الأولى منه فكانت العبارة فيه هكذا : « تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصّين بإشراف الناشر » ! بدعة ابتدعها بعض الناشرين ترويجاً للبضاعة يتحمل وزرها أول من ابتدعها .

والآخر : أن الحديث وقع في « التاريخ » معزواً للترمذي عن أبي الزبير عن جابر . وهو خطأ فاحش لعله من الطابع أو الناسخ . وأفحش منه قوله عقبه : « على شرط مسلم ، ولم يخرجوه » ! فقد عرفت أنه تفرد به مسروح ، وأنه مع جهالته ليس من رجال مسلم . نعم عند الترمذي حديث ابن عباس بلفظ :

« ونعم الراكب هو » .

وسأذكره إن شاء الله في الموضع المشار إليه من « الصحيحة » ، وقد عـــزاه في « التاريخ » لأبي يعلى ، وسبقه إلى ذلك ابن عساكر ، ولم أره في « المسند » المطبوع لأبي يعلى ، ولا عزاه إليه الهيثمي وغيره ، وإنما عند أبي يعلى في « المسند الكبير » حديث عمر المشار إليه آنفاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٦٦٢ - (بعثني رسول الله ﷺ في ليلةٍ باردةٍ ، أوْ في غداةٍ باردةٍ ، فذهبْتُ ثم جئْتُ ورسولُ الله ﷺ معهُ بعضُ نسائِهِ في لحافٍ ، فطرحَ عليَّ طرفَ ثَوبِهِ [فصرْنا ثلاثةً]) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٣٦٤) ، والبزار (٣ / ٢١٢ / ٢٥٩٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٦١١ / ١٣٩٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ٣٧٤) من طرق عن إسحاق بن إدريس : ثنا أبو معاوية الضرير : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : فذكره . والسياق للبزار ، وقال :

« لا نعلم له إسناداً غير هذا ، ولا تابع إسحاق عليه أحد » .

قلت : وهو الأسواري ؛ قال البخاري :

« تركه الناس » .

وتبنّى هذا الذهبي في « المغني » . وفي « الميزان » :

« وقال يحيى بن معين : كذاب يضع الحديث » .

ومع هذا قال الحاكم عقب الحديث :

« صحيح الإسناد » ! والظاهر أنه خفي عليه حال الأسواري هذا ، لكن الغريب أن الذهبي أقرّه ولم يتعقبه بشيء ! والأعجب من ذلك أن الزيادة في آخر المتن هي عند الحاكم من طريق محمد بن سنان القزاز ، قال الذهبي في « المغني » :

« رماه بالكذب أبو داود وابن خراش » .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٥٢) :

« رواه البزار ، وفيه إسحاق بن إدريس ؛ وهو متروك » .

وأما ما نقله الدكتور محفوظ الرحمن في تعليقه على « البحر الزخار » (٣ / ١٨٤) عن الهيثمي أنه قال في نفس الموضع الذي أشرت إليه :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » !

فهو وهم محض ، سببه أنه انتقل بصره حين النقل عنه إلى قول الهيثمي عقب الحديث الذي يلي هذا عنده مباشرة ؛ وهو قوله :

« وعن ابن عمر : أن الزبير استأذن عمر في الجهاد ؟ فقال : اجلس فقد جاهدت مع رسول الله ﷺ . رواه البزار ، وإسناده حسن » .

على أن هذا التحسين غير مسلَّم ، لأن البزار أخرجه عقب حديث الترجمة برقم (٢٥٩٦) من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية عن ابن عمر ، وهذا إسناد معروف ضعفه ، وهو إسناد حديث : « اللهم بحق السائلين عليك . . . » المتقدم تخريجه وبيان ضعفه في المجلد الأول برقم (٢٤) ، والرد في مقدمته على الشيخ إسماعيل الأنصاري ، الذي انتصر لشيخ الدعوة محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالباطل ، والاعتداء على المؤلف ببهته والافتراء عليه ، وتكلَّف تكلفاً ظاهراً في تقوية الحديث ، فراجعها فإنها مهمة .

نعم لحديث ابن عمر هذا طريق آخر يرويه قيس بن أبي حازم : أن الزبير استأذن عمر . . . فذكره .

أخرجه البزار أيضاً (٢٥٩٧) ، وهو في « مسند عمر » من « البحر الزخار » (١ / ٤٦٦ / ٣٣٢) وقال :

« وهذا الإسناد أحسن من إسناد حديث فضيل » .

وقال الحافظ عقبه في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٢٤) :

« قلت : وأصح ، بل هو صحيح مطلقاً » .

وهو كما قال رحمه الله .

ورواه جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر به ؛ وأتم منه .

أخرجه ابن عساكر (٦ / ٣٨٠) ، وفيه رجل لم يسمَّ .

ثم رأيت حديث الترجمة في « العلل » لابن أبي حاتم (٢ / ٣٧١) وقال عقبه :

« قال أبو زرعة : لا أعلم رواه غير إسحاق بن إدريس ، وهو واهٍ » .

٢٦٦٣ - (أُمِرْتُ بهدْمِ الطَّبْلِ والمزْمارِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢١٩) عن محمد بن عبد الله بن بزرة : حدثنا همام عن عاصم بن علي عن ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن جبر بن مالك عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، جبر بن مالك لم أعرفه . ومثله همام ومحمد بن عبد الله بن بزرة .

وروى ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢) من طريق إبراهيم بن اليسع التميمي المكي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« أمرني ربِّي بنفي الطنبور والمزمار » . وقال :

« هذا الحديث لم يتابع إبراهيم عليه أحد ، قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف » .

٢٦٦٤ - (إذا شَهِدَتْ أُمَّةٌ مِن الأمِ ، وهمْ أربعونَ فصاعداً أجازَ الله شهادَتَهم . أو قال : صدَّقَ شهادَتَهُم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٦ / ١) - وعنه الضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ٤٥٤) - : حدثنا إبراهيم بن عمر الوكيعي : ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي : ثنا سوادة بن أبي الأسود : نا صالح بن هلال عن أبي المليح بن أسامة الهذلي : حدثني أبي رضي الله عنه عن نبي الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون من رجال « التهذيب » غير الوكيعي هذا فلم أعرفه ؛ وغير صالح بن هلال ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤١٨ - ٤١٩) من رواية سوادة هذا وحده عنه ، وقال :

« سئل أبي عنه فقال : (شيخ) » .

قلت : كأنه يشير إلى جهالته ، وقد خالفه في إسناده ومتنه من هو مثله ، ألا وهو مبشر بن أبي المليح عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« ما من رجل يصلي عليه مئة إلا غفر له » .

أخرجه الطبراني عقب الذي قبله ، ومن طريقه : أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٩١) ، وقال الضياء بعد أن ساقه :

« ويحتمل أن يكون أبو المليح سمعه من أبيه ومن ابن عمر ، والله أعلم » .

قلت : هذا الاحتمال وجيه ، لو كان الراوي لكل من الوجهين ثقة ، وليس كذلك ، فقد عرفت أن راوي الأول صالح بن هلال مجهول ، ومثله مبشر بن أبي مليح ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٤٢) :

« روى عنه شعبة » . ولم يزد !

ولم يقف على هذا الهيثمي فقال في « المجمع » (٣ / ٣٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه مبشر بن أبي المليح ولم أجد من ذكره » .

وقد خالفهما أبو بكار الحكم بن فروخ قال :

« صلى بنا أبو المليح على جنازة فظننا أنه قد كبَّر ، فأقبل علينا بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم ، ولتحسن شفاعتكم ، قال أبو المليح : حدثني عبد الله - وهو ابن سليط - عن إحدى أمهات المؤمنين - وهي ميمونة زوج النبي ﷺ - قالت : أخبرني النبي ﷺ قال : ما من ميت يصلِّي عليه أمَّة من الناس إلا شفعوا فيه . فسألت أبا المليح عن « الأمَّة » ؟ فقال : أربعون » .

أخرجه النسائي (١ / ٢٨٢) ، وأحمد (٦ / ٣٣١ و ٣٣٤) .

والحكم بن فروخ ثقة ، فروايته أصح ، لكن عبد الله بن سليط ما روى عنه غير أبي المليح كما حققه الحافظ في « التهذيب » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً نحوه بلفظ :

« ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً ؛ إلا شفعهم الله فيه » .

رواه مسلم وغيره ، وخرجته في « الجنائز » (ص ٩٩) ، فهو شاهد قوي للفظ الترجمة ، لولا أنه في الصلاة على الميت ، وهذا في الشهادة له ، فهو بهذا اللفظ منكر .

وللفظ مبشر بن أبي المليح في الصلاة على الميت شاهد أيضاً من حديث عائشة وأنس وأبي هريرة ، وهو مخرَّج هناك أيضاً .

(تنبيه) : قال المناوي :

« قال الهيثمي : وفيه صالح بن هلال ؛ مجهول على قاعدة أبي حاتم ، أي دون غيره ، ففي تجهيله خُلْفٌ ، فالأوجه تحسين الحديث » .

قلت : لا وجه لتحسينه ، ولا خلاف في تجهيله ، فإنه لا يلزم من كونه مجهولاً عند أبي حاتم ؛ أن يكون مقبولاً عند غيره . إذ إننا نعلم بالضرورة أن كثيراً ممن جهلهم أبو حاتم هم كذلك عند غيره ، وليس هنا نقل على خلافه ، فوجب التسليم له ، لأنه إمام في هذا الشأن .

٢٦٦٥ ـ (إذا قَعَدَ أحدُكم إلى أخيه فليسْأَلْهُ تفقُّهاً ، ولا يسأَلْهُ تَعنّتاً) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٣٥) عن المسيب بن شريك عن عبد الله بن يزيد عن مكحول عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المسيب بن شريك قال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركوه » .

وعبد الله بن يزيد ؛ الظاهر أنه النخعي الصهباني الكوفي ، وهو ثقة .

ومكحول ؛ ثقة أيضاً ، لكنه لم يسمع من علي .

٢٦٦٦ ـ (إذا كانَ اثنانِ صلَّيا معاً ، فإذا كانوا ثلاثةً تقدَّمهم أحدُهم) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٢٧٨ ـ طبع مصر) ،

والديلمي (١ / ١ / ١٤٠ - ١٤١) عن الحسن بن حبيب بن نَدَبَة عن إسماعيل المكي عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه علتان :

الأولى : عنعنة الحسن ؛ وهو البصري فإنه كان يدلس .

والأخرى : إسماعيل المكي ؛ وهو ابن مسلم ضعيف .

لكن معنى الحديث صحيح مطابق للسنة العملية في قصة جابر وجبار حيث أقامهما ﷺ خلفه . كما في مسلم وغيره . وهو مخرج في « الإرواء » (٥٣٩) وغيره .

٢٦٦٧ - (إذا كانَ مطرٌ وابلٌ ، فصلُّوا في رحالِكُمْ) .

منكر بذكر (وابل) . أخرجه الحاكم (١ / ٢٩٣) ، وأحمد (٥ / ٦٢) عن ناصح بن العلاء : حدثني عمار بن أبي عمار قال :

« مررت بعبد الرحمن بن سمرة يوم الجمعة وهو على نهر يسيل الماء مع غلمانه ومواليه ، فقلت له : يا أبا سعيد الجمعة ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الحاكم :

« ناصح بن العلاء بصري ثقة ، إنما المطعون فيه ناصح أبو عبد الله المحلمي الكوفي فإنه روى عنه سماك بن حرب المناكير » .

وتعقبه الذهبي بقوله :

« ضعفه النسائي وغيره ، وقال البخاري : منكر الحديث ، ووثقه ابن المديني وأبو داود ، ما خرج له أحد » .

وقال الحافظ :

« ليِّن الحديث » .

(**فائدة**) : الوابل : المطر الشديد الضخم القطر . كما في كتب اللغة . ولم أجد في أحاديث الرخصة بالصلاة في الرحال هذا الشرط : المطر الشديد ، بل في بعضها : « فأصابهم مطر لم تبتل أسفل نعالهم » . صحيح أبي داود (٩٦٩) . وانظر « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » (ص ٣٣٠) .

٢٦٦٨ - (إذا كانَ يوم الخميسِ بعثَ الله - عزَّ وجلَّ - ملائكةً معهم صحفٌ منْ فضّة وأقلامٌ مِن ذهبٍ يكتبونَ يومَ الخميسِ وليلة الجمعةِ أَكثرَ الناسِ صلاةً على محمدٍ ﷺ) .

موضوع . رواه تمام في « الفوائد » (١٩٤ / ١) ، وابن عساكر (١٢ / ٢٤٨ / ٢) عن سليمان بن داود : ثنا عمرو بن جرير البجلي : ثنا محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته من عمرو بن جرير البجلي ؛ فقد كذبه أبو حاتم ، وقال الدارقطني :

« متروك الحديث » .

ويحتمل أن تكون الآفة من سليمان بن داود وهو الشاذكوني ؛ فقد قال البخاري :

« فيه نظر » . وكذبه ابن معين . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

٢٦٦٩ - (إذا كانَ يومُ القيامة أُتيَ بالموتِ كالكبش الأملح ، فيُوقَفُ بينَ الجنَّةِ والنّارِ ، فـيُذْبَحُ وهم ينظرونَ ، فلو أنَّ أحـداً مـاتَ فَرَحـاً لمات أهلُ الجنَّةِ ، ولو أنّ أحداً ماتَ حَزَناً لمات أهلُ النّارِ) .

ضـعـيف . أخرجه الترمذي (رقم ٢٥٦١) : حدثنا سفيان بن وكيع : حدثنا أبي عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد يرفعه قال : فذكره . وقال :

« هذا حديث حسن » زاد في بعض النسخ : « صحيح » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ مدلس وضعيف ، وسفيان بن وكيع ضعيف أيضاً .

ثم رواه الترمذي (٣١٥٥) من طريق أخرى عن أبي سعيد به ؛ وفيه النضر بن إسماعيل وليس بالقـوي كما في « التقـريب » ، و قد خالفه الثقـات كما في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أبي صالح عن أبي سعيد مرفوعاً به نحوه ، دون قـوله : « فلو أن أحـداً مـات . . . » فـهـو منكر ، ولقـد أخطأ صـديقنا الفـاضل الأستاذ الدعاس في تعليقه على الترمذي حيث أطلق عزو الحديث إلى البخاري ومسلم ، فأوهم أنه عندهما بتمامه ، فاقتضى التنبيه .

نعم قد وردت هذه الزيادة من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« إذا صار أهل الجنة إلى الجنة . . . » الحديث ، وفيه :

« فيزداد أهل الجنة فرحاً إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم » .

أخرجه أحمد (٢ / ١١٨ و ١٢٠ ـ ١٢١) ، والشيخان عنه .

٢٦٧٠ - (العلماءُ أمناءُ الرسلِ على عبادِ الله ما لمْ يخالِطُوا السُّلطانَ ، ويدخلوا في الدُّنيا ، فإذا خالطوا ودخلُوا في الدُّنيا فقدْ خانوا الرسلَ ، فاعتزِلُوهم واحْذروهم) .

ضعيف . أخرجه العقيلي كما في « جامع بيان العلم » (١ / ١٨٥) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٤٤٥) ، والضياء المقدسي في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (ق ٩٩ / ٢) من طريق إبراهيم بن رستم : ثنا حفص الإبري عن إسماعيل بن سميع عن أنس مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« حفص هذا كوفي حديثه غير محفوظ » .

قلت : لم أجد هذه الترجمة ولا الحديث في « الضعفاء » للعقيلي من نسخة الظاهرية ، ويظهر أن فيها خرماً ، فقد ذكرها ابن حجر في « اللسان » لكلام العقيلي المذكور فيه ؛ وتعقبه بقوله :

« قلت : هو عمر بن حفص ، غلط في اسمه بعض الرواة ، وسيأتي » .

وذكر هناك أنه عمر بن حفص بن ذكوان أبو حفص العبدي . قال أحمد :

« تركنا حديثه ، وحرقناه » . وقال علي :

« ليس بثقة » .

وقال النسائي :

« متروك » .

قلت : ويؤيد ما ذكره من الغلط أن ابن أبي حاتم أورد الحديث في « العلل » (٢ / ١٣٧) من طريق أخرى عن إبراهيم بن رستم قال : حدثنا أبو حفص الإبري

به . وكذلك رواه الحاكم في « تاريخه » كما في « اللآلي المصنوعة » (ص ١٣ - هند) ، إلا أنه قال : « العبدي » مكان « الإبري » .

فهذا كله يؤيد أنه أبو حفص ، وليس حفصاً كما في الرواية الأولى . وقد عرفت مما نقلناه عن الأئمة فيه أنه شديد الضعف ، فمن الغريب أن ابن أبي حاتم لم يعلّ الحديث به ، فإنه قال عقبه :

« هذا حديث منكر ، يشبه أن يكون في الإسناد رجل لم يسمّ ، وأسقط ذلك الرجل » .

فيبدو - والله أعلم - أن أبا حفص هذا ليس هو عند أبي حاتم العبدي المجروح ، وإلا لأعلّ الحديث به ، فقد ضعفه هو أيضاً كما نقله عنه ابنه في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٠٣) ، ولعلّ السبب هو أنه وقع في روايته أنه « الإبري » - نسبة إلى بيع الإبر وعملها - وأبو حفص عمر بن حفص العبدي لم ينسب هذه النسبة ، فمن هو هذا الإبري ؟ لم أجد أحداً ترجمه بكنيته أبي حفص ؛ وبهذه النسبة « الإبري » ، وإنما ترجمه العقيلي باسم « حفص الإبري » وهو خطأ من بعض الرواة كما تقدم عن الحافظ ، وإذا كان كذلك فهو أبو حفص العبدي الإبري ، له نسبتان الأولى نسبة إلى الجد ، والأخرى إلى الصنعة . ولا مانع من مثل هذا الجمع ، فقد يتوفر في بعض الرواة أكثر من نسبة واحدة ، بل ومن نسبتين ، فهذا - مثلاً - سمي المترجم عمر بن رياح العبدي أبو حفص البصري الضرير ، لما ترجمه الحافظ في « التهذيب » قال في خاتمتها :

« فتحصلنا على أنه ينسب ألواناً : عبدي ، وسعدي ، وباهلي » !

قلت : وأنا لا أستبعد أن يكون هو المترجم نفسه لأنه في طبقته وقد روى عن

ثابت وهو من شيوخه ، ويكون نسبته إلى حفص ، ورياح من قبيل نسبته إلى الأب ؛ دون الجد ، أو العكس . أعني أن أحدهما أبوه والآخر جده ، والباهلي هذا متروك أيضاً . والله أعلم .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » [1] من طريق الحاكم وقال :

« تابعه محمد بن معاوية النيسابوري عن محمد بن يزيد عن إسماعيل ، والعبدي متروك ، وإبراهيم (يعني ابن رستم) لا يعرف ، ومحمد بن معاوية كذاب » .

وردَّه السيوطي في « اللآلي » بأن إبراهيم بن رستم معروف ، وثقه ابن معين وغيره .

وهو كما قال على خلاف فيه . ثم ذكر أن له شواهد كثيرة ؛ صحيحة وحسنة ، فوق الأربعين حديثاً ، وأنه يحكم له على مقتضى صناعة الحديث بالحسن .

وأقرَّه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٢٦٧ ـ ٢٦٨) .

قلت : وأنا في شك كبير من صواب الحكم المذكور ، لا سيما وهو يخالف مقدمة كلامه ، لأنه إذا كان ـ حقاً ـ له شواهد صحيحة ، فلماذا يكون حسناً فقط ، ولا يكون صحيحاً ؟! وانتقادي هذا إنما ينصب على ظاهر كلامه الدال على أنه أراد الحديث بتمامه ، فإني لا أعرف له ولا شاهداً واحداً ، ولا ذكره السيوطي نفسه في « الجامع الكبير » (١ / ٣٦٠ / ١) إلا من حديث أنس هذا . وأما إن كان يريد طرفه الأول « العلماء أمناء الرسل » فمن الممكن أن يكون ثابتاً ، وذلك يحتاج إلى بحث وتحقيق ، فلنفعل :

(١) وأقره الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٦٠) .

لقد سبق في كلام ابن الجوزي أن محمد بن معاوية النيسابوري قد رواه عن محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع ، وأن ابن معاوية كذاب ، وهو كما قال لكن يبدو أنه لم يتفرد به ، فقد أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٤٨ / ١) من طريق أبي عمرو أحمد بن الحسن بن يحيى الروياني : نا أبو عمر محمد ابن عيسى الواسطي : نا محمد بن معاوية النيسابوري به مقتصراً على الطرف الأول منه : « العلماء أمناء الله على خلقه » .

وروى الخطيب في « التاريخ » (٢٧١/٣) عن ابن حبان قال :

« وجدت في كتاب أبي بخط يده : ذكر لأبي زكريا (يعني يحيى بن معين) : أن محمد بن معاوية النيسابوري حدَّث عن محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع عن أنس : أن النبي ﷺ قال : الرسل [1] أمناء الله ؟ فقال أبو زكريا : هذا باطل وكذب ، ما حدَّث محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع بشيء ولا سمع منه ، ولا سمع إسماعيل بن سميع (الأصل : ابن رافع) من أنس شيئاً ، ومحمد ابن معاوية حدَّث بأحاديث كثيرة كذب ، ليس لها أصول . . . » .

قلت : لكن لم يتفرد به ابن معاوية ، فقد قال ابن الأعرابي في « معجمه » (٥٦ / ٢) ، ومن طريقه القضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٢ ـ الكراس الثاني) : نا محمد بن عيسى : نا محمد بن الصباح الجرجرائي : نا محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع به بلفظ : « العلماء أمناء الله على خلقه » .

وهذه متابعة قوية ؛ لأن الجرجرائي هذا ؛ وثقه أبو زرعة وغيره ، وقال الحافظ : « صدوق » .

وسائر الرجال ثقات أيضاً ، ومحمد بن عيسى هو الواسطي المعروف بابن أبي

---

(١) كذا الأصل .

قماش ؛ له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٢ / ٤٠٠) .

وأما محمد بن يزيد ؛ فلم أعرفه ، وقد جزم ابن معين فيما تقدم بأنه لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئاً ، وهذا يشعر بأنه معروف لديه ، فلعله محمد بن يزيد ابن سنان الرهاوي الجزري ؛ وقد قال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

وكذلك جزم ابن معين بأن ابن سميع لم يسمع من أنس ، فلعله من أجل ذلك كتب بعض المحدّثين على هامش « القضاعي » وأظنه ابن المحب المقدسي :

« منكر » .

وقد وجدت له شاهداً من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً بلفظ :

« العالم أمين الله في الأرض » .

ولكنه واهٍ جداً ، أخرجه أبو الفضل السهلكي في « حديثه » (١ / ٢) ، و ابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٥٢) من طريق عيسى بن إبراهيم الهاشمي عن الحكم بن عبد الله : نا عبادة بن نسي [١] عن عبد الرحمن بن غنم عنه .

قلت : وهذا إسناد هالك ، عيسى هذا وشيخه الحكم بن عبد الله ـ وهو الأيلي ـ كلاهما هالك ؛ كما قال الذهبي ، والآخر شرّ من الأول . فقد قال فيه أبو حاتم وغيره :

« كذاب » . وقال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

ومن هذا التحقيق يتبين أن الحافظ العراقي لم يعطه حقه من النقد حين قال

---

(١) الأصل : والحكم بن عبيد الله : نا عبادة بن قيس . والتصحيح من كتب الرجال .

في « تخريج الإحياء » (١ / ٦) :

« رواه ابن عبد البر من حديث معاذ بسند ضعيف » !

فإنَّ من لا علم عنده بالرواة قد يتكىء على مثل هذا التضعيف الليِّن لحديث معاذ هذا فيعتبره شاهداً ، وهو لا يصلح لذلك لشدة ضعفه ، ولذلك فالحديث باقٍ على ضعفه لعدم وقوفنا على شاهدٍ معتبرٍ له ، ولا لطرفه الأول . والله أعلم .

٢٦٧١ - (إذا كنتم في القصب ، أو الثلج ، أو الرّداغ فحضرت الصلاة ؛ فأومئوا إيماءً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٩٩ / ٤٧٣) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي ، قال : حدثنا محمد بن فضاء ، عن أبيه ، عن علقمة بن عبد الله المزني ، عن أبيه مرفوعاً ، ومن هذا الوجه أخرجه في « الأوسط » (٨ / ٤٦ / ٧٩١٣) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، (فضاء) والد (محمد) فيه جهالة كما في « المغني » .

وولده (محمد) ضعفه ابن معين .

وإسماعيل بن عمرو البجلي ضعفه ابن عدي وجماعة ، لكن ذكر الطبراني في « الأوسط » أنه تابعه معدي بن سليمان (الأصل : سنان ، والتصحيح من « تهذيب الكمال » و « ميزان الاعتدال » وغيرهما) وهو متفق على ضعفه ، وتقدم له حديث منكر برقم (٢٣٦٩) .

والحديث قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ١١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه (محمد بن فضاء) ، وهو ضعيف » !

(القصب) : كل نبات كانت ساقه أنابيب وكعوباً ، ومنه (قصب السكر) . « المعجم الوسيط » .

(الرَّداغ) : (الردْغة) بسكون الدال وفتحها : طين ووحل كثير ، ويجمع على (رَدَغ) . كذا في « النهاية » .

٢٦٧٢ ـ (إذا كانَ يومُ القيامةِ يُجَاءُ بالأَعمالِ في صحفٍ مختمةٍ فيقولُ الله عزّ وجلّ : اقبلُوا هذا وردُّوا هذا ، فتقولُ الملائكةُ : وعِزَّتِكَ ما كتبْنا إلا ما عمِلَ ، فيقول : صدقْتُم إنَّ عملَه كان لغير وجهي ، وإِنّي لا أَقْبلُ اليومَ إلا ما كان لوجهي) .

ضعيف جداً . رواه السلفي في « معجم السفر » (٥٠ / ٢) عن عمر بن يحيى الأُبلِّي : حدثنا الحارث بن غسان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث بن غسان مجهول .

وعمر بن يحيى الأبلي [(١)] ؛ اتهمه ابن عدي بسرقة الحديث عن يحيى بن بسطام ؛ وهو ضعيف جداً .

٢٦٧٣ ـ (الجماعة برَكةٌ ، والشريدُ بركةٌ ، والسَّحورُ بركةٌ ، والطّعامُ المكيلُ بركةٌ ، تسحَّروا تزدادوا قوةً ، تسحّروا تُصيبوا السنّةَ ، تسحَّروا ولو بجرعةٍ من ماءٍ ، صلواتُ الله على المتسحّرين) .

---

(١) كذا في مسودتي بالباء الموحدة قبل اللام ، وفي « اللسان » : (الأيلي) بالمثناة التحتية .

ضعيف . رواه أحمد بن المهنـــدس في « حديث عافية وغيره » (١٣٢ / ٢) عن عمرو بن بزيع الأزدي عن الحارث بن الحجاج الأزدي عن أبي معمر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، الحارث - وهو الأعور بن عبد الله - ضعيف ، والحارث بن الحجاج الأزدي مجهول ، وكذا الراوي عنه ابن بزيع الأزدي ؛ واسمه عمر كما في « الميزان » و « اللسان » ، فلعل ما في رواية ابن المهندس « عمرو » خطأ من بعض النساخ . والله أعلم .

وله شاهد من حديث أنس مرفوعاً به دون قوله : « والطعام المكيل بركة . . . » إلخ . ولكنه واهٍ جداً .

رواه ابن شاذان في « المشيخة الصغيرة » (رقم ٦٣) عن أبي سعيد الحسن بن علي بن زكريا العَدَوي : نا إبراهيم بن سليمان السلمي : نا سلم بن مسلم قال : سمعت أنساً يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العدوي هذا ؛ فإنه كذاب وضاع ، ولذلك فقد أساء السيوطي بإيراد هذا الحديث من رواية ابن شاذان هذه في « الجامع الصغير » ؛ وإن كان معناه ثابتاً من طرق أخرى كما سبق في الصحيحة (١٠٤٥) « البركة في ثلاثة . . . » .

لكن قد جاء معناه من حديث أبي هريرة وغيره ، وقد خرجته في الموضع المشار إليه آنفاً .

٢٦٧٤ - (التمسُوا الجارَ قبلَ الدارِ ، والرفيقَ قبلَ الطريقِ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (١ / ٢٢٠ / ٢) ، والقضاعي (٦٠ / ١) عن

عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي : نا أبان بن المحبر عن سعيد بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : سعيد هذا ـ وهو ابن معروف بن راقع بن خديج ـ قال الأزدي :

« لا تقوم به حجة » .

الثانية : أبان بن المحبر ؛ قال الذهبي :

« متروك » .

الثالثة : عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعف بسبب ذلك ، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين » .

٢٦٧٥ ـ (الجارُ قبل الدارِ ، والرفيقُ قبل الطريق ، والزادُ قبل الرحيلِ) .

ضعيف . رواه الخطيب في « الجامع » (٢٢ / ١ ـ من المنتقى منه) عن عبد الغفار بن عبيد الله بن السري الحصيني : نا أحمد بن نصر الباهلي : نا إبراهيم ابن إسحاق الأحمري : نا عبد الله بن حماد الأنصاري عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، من دون أبي جعفر ـ وهو الصادق ـ لم أعرفهم ، غير الأحمري ؛ فأورده الحافظ في « اللسان » وقال :

« ذكره الطوسي في « رجال الشيعة » وقال : كان ضعيفاً في حديثه » .

وعبد الغفار هذا ليس هو عبد الغفار بن عبيد الله بن عبد الأعلى بن عبد الله ابن عامر بن كريز القرشي ، فإنه متقدم الطبقة على هذا ، وترجمه ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٥٤) وقال :

« روى عنه أبي ومحمد بن مسلم بن وارة » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث سكت على إسناده السخاوي في « المقاصد » (ص ٨٤) بعد أن عزاه لـ « جامع الخطيب » ! وقال في الطريق المتقدمة :

« وابن المحبر متروك ، وهو وسعيد لا تقوم بهما حجة . ولكن له شاهد ، رواه العسكري فقط من حديث عبد الملك بن سعيد الخزاعي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي . . . » .

قلت : فذكر متنه بنحوه ، وسكت عليه أيضاً ، وكأنه لظهور ضعفه ؛ فإن عبد الملك بن سعيد هذا لا يعرف ؛ فإنهم أغفلوه ولم يترجموه ، ثم إنني لا أدري إذا كان السند إليه ثابتاً أم لا ؟

ثم ذكر من رواية الخطيب أيضاً من طريق عبد الله بن محمد اليمامي عن أبيه عن جده قال : قال خفاف بن ندبة : أتيت رسول الله ﷺ . . . فذكر حديثاً فيه مرفوعاً : « يا خفاف ! ابتغِ الرفيق قبل الطريق ، فإن عرض لك أمر لم يضرك ، وإن احتجت إليه نفعك » . وقال :

« وكلها ضعيفة » .

قلت : واليمامي هذا مجهول ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٥٨) عن أبيه ، وتبعه الذهبي والعسقلاني . ثم قال السخاوي :

« ولكن بانضمامها تقوى » .

وفيه عندي نظر ، لأن الطريق الأولى واهية جداً فلا تقويها الشواهد ؛ كما هو معلوم من « المصطلح » ، وبقية الطرق مظلمة مجهولة ، على أن الأخير منها قاصر ليس فيه : « الجار قبل الدار » . والله أعلم .

٢٦٧٦ - (ما انتعلَ أحدٌ قطُّ ولا تخفَّفَ ولا لبِسَ ثوباً ليغْدوَ في طلبِ علمٍ يتعلّمُه إلا غفرَ الله عزّ وجلّ له حيثُ يخطو عتبةَ باب بيتِه) .

موضوع . رواه ابن عدي في « الكامل » (١/١٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٦ / ٣٧ / ٥٧٢٢ - حرمين) ، و تمام في « الفوائد » (٢٨٢ / ١ - ٢) ، وابن عساكر (٢ / ٣٧٣ / ١) عن إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله أبي علي التَّيْمي : ثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن علي مرفوعاً .

ورواه عفيف الدين في « فضل العلم » (١٢٢ / ٢) عن المحاربي : ثنا فطر به .

وقال ابن عدي :

« وهذا باطل ليس يرويه عن فطر غير إسماعيل ، وعامة ما يرويه بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء » .

وقد روي عنه بإسناد آخر له بلفظ :

٢٦٧٧ - (مَنِ انتعلَ يتعلّمُ عِلماً ؛ غُفرَ له قبل أَنْ يخطوَ) .

موضوع . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (ق ١٩١ / ١) ، و أبو الفضل السهلكي في « حديثه » (٩٤ / ٢) عن إسماعيل بن يحيى : حدثنا سفيان عن مجاهد عن الشعبي عن الأسود عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ إسماعيل بن يحيى - وهو أبو يحيى التيمي - كان يضع الحديث كما قال صالح جزرة . وكذبه الدارقطني وغيره ، وعرفت قول ابن عدي فيه آنفاً .

(تنبيه) : الحديث في الجامع الصغير بلفظ ، « انتقل » من الانتقال ؛ وعليه شرح المناوي ، وهو تصحيف ، والصواب ما في روايتنا : « انتعَلَ » أي لبس نعله ، بدليل قوله : « قبل أن يخطو » ، وهذا بيِّن لا يخفى ، ويؤيده الرواية السابقة : « ما انتعَلَ أحد قط . . . » ، وعلى الصواب وقع في « الجامع الكبير » (٢ / ٢٢٨ / ٢) وأعلّه بإسماعيل هذا ! فكيف استجاز إيراده في « الصغير » ؟!

٢٦٧٨ - (أكرموا العلماءَ ، فإنّهم ورثةُ الأَنبياءِ ، منْ أكرمَهم فقدْ أكرَم الله ورسولَهُ) .

موضوع . أخرجه ابن جبرون المعدل في « الفوائد العوالي » (١ / ١٥ / ٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٤٣٧ - ٤٣٨) ، و الديلمي (١ / ١ / ٣٢) عن الضحاك بن حجوة الفريابي عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : أشار الحافظ إلى إعلاله بالضحاك هذا ، ولكنه لم يذكر من حاله شيئاً . وقد قال الدارقطني :

« كان يضع الحديث » .

وذكره الذهبي في « الميزان » ، ثم قال :

« ومن مصائبه هذا الحديث » !

ولذلك أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (رقم ١٨٢ - بترقيمي) ، كما أورده في « الجامع الصغير » فما أشدّ تناقضه !

وأورده فيه أيضاً من رواية ابن عساكر عن ابن عباس ! دون الشطر الثاني ، وتساهل المناوي في « التيسير » فقال في حديث الترجمة :

« ضعيف لضعف الضحاك بن حَجْوَة ، لكن يعضده حديث ابن عباس » .

وهذه غفلة شديدة منه تبعه عليها الشيخ الغماري في « المداوي » (٢ / ١٨٢ ـ ١٨٣) ، وكأنهما لم يقفا على إسناده عند ابن عساكر ، فقد أخرجه في ترجمة (عبدالملك بن محمد بن يونس أبي عقيل السمرقندي) (٣٧ / ١٠٣ ـ ١٠٤) بإسناده عن أحمد بن عيسى اللخمي ، عن إبراهيم بن مالك : نا شعبة بن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا كالذي قبله موضوع . أحمد بن عيسى اللخمي هو التنيسي المصري كما في « تهذيب التهذيب » ، أورده ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٤٦) وقال :

« يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير ، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة ، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار » .

ثم ذكر له حديثين آخرين وقال :

« جميعاً موضوعان » .

وذكر له ابن عدي (١ / ١٩٤) أحاديث بواطيل .

وشيخه إبراهيم بن مالك هو الأنصاري ، ذكر له ابن عدي (١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) . وساق له أحاديث وقال :

« وهذه الأحاديث مع أحاديث سواها لإبراهيم بن مالك موضوعة ، كلها مناكير » ، وقد حقق الذهبي والعسقلاني أنه (إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس ابن مالك الأنصاري) ، عن شعبة والحمادين ، قال ابن عدي :

« ضعيف جداً ، حدّث بالبواطيل » . فراجع « اللسان » .

لكن جملة « العلماء ورثة الأنبياء » ثبتت عند ابن حبان وغيره ، وبعض أسانيده مقبولة ؛ كما في « التعليق الرغيب » (١ / ٥٣ / ٢) .

٢٦٧٩ - (أَكرموا حملةَ القرآنِ ، فمنْ أكرمَهم فقدْ أكرمني) .

منكر . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٤) من طريق الدارقطني عن خلف الضرير : حدثنا وكيع عن الأعمش عن زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

أشار الحافظ الى إعلاله بخلف هذا ، ولكنه لم يذكر من حاله شيئاً ، وقد قال الذهبي :

« فيه جهالة ؛ قال ابن الجوزي : روى حديثاً منكراً » .

وأورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٣٩ - رقم ١٨٤ - بترقيمي) وأعلّه بما ذكرنا .

٢٦٨٠ - (أَكرموا بيوتَكم ببعض صلاتِكم) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة (١ / ١٣٠ / ٢) ، والحاكم (١ / ٣١٣) ، والديلمي (١ / ١ / ٣٣) عن الطبراني والضياء في « المختارة » (٦ / ٣٠٩ - ٣١٠) عن عبد الله بن فروخ عن ابن جريج عن عطاء عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وقال الحافظ : « أخرجه الحاكم من هذا الوجه وصحَّحَهُ » !

قلت : عبارة الحاكم :

« لفظه عجب ، وعبد الله بن فروخ صدوق » !

وتعقبه الذهبي بقوله :

« قال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يغلط » .

٢٦٨١ - (إنّ لله عزّ وجلّ في الخلقِ ثلاثَ مئَةٍ قلوبُهم على قلبِ آدَم عليه السلامُ ، ولله تعالى في الخلقِ أربعونَ قلوبهم على قلبِ موسى عليه السلامُ ، ولله تعالى في الخلقِ سبعةٌ قلوبهم على قلبِ إبراهيمَ عليه السلامُ ، ولله تعالى خمسةٌ قلوبُهم على قلب جبريلَ عليه السلامُ ، ولله تعالى في الخلق ثلاثةٌ قلوبُهم على قلب مِيكائيلَ عليه السلامُ ، ولله تعالى في الخلقِ واحدٌ قلبُه على قلبِ إسرافيلَ عليه السلامُ ، فإذا ماتَ الواحد أبدلَ الله عزَّ وجلَّ مكانَه من الثلاثةِ ، وإذا مات من الثلاثة أبدلَ الله مكانَه من الخمسة ، وإذا ماتَ من الخمسةِ أبدلَ الله تعالى مكانَه من السبعةِ ، وإذا ماتَ من السبعةِ أبدلَ الله تعالى مكانَه من الأربعينَ ، وإذا ماتَ من الأربعينَ أبدلَ الله تعالى مكانَه منَ الثلاثِ مئة ، وإذا مات من الثلاثِ مئَةَ أبدل الله تعالى مكانه من العامَّة ، فبهمْ يُحيي ويُميتُ ، ويُمطِرُ ويُنبتُ ويَدفعُ البلاءَ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٨ - ٩) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١ / ٧٠ / ٢) ، والذهبي في « الميزان » من طريق عبد الرحيم بن

يحيى الأَدَمي : حدثنا عثمان بن عمارة : حدثنا المعافى بن عمران عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قيل لعبد الله بن مسعود : كيف بهم يحيي ويميت ؟ قال : لأنهم يسألون الله عز وجل إكثار الأمم فيكثرون ، ويدعون على الجبابرة فيقصمون ، ويستسقون فيسقون ، ويسألون فتنبت لهم الأرض ، ويدعون فيدفع بهم أنواع البلاء .

وقال الذهبي في ترجمة عثمان بن عمارة هذا :

« وهو كذب » . ثم قال :

« فقاتل الله من وضع هذا الإفك » .

وقال في ترجمة عبد الرحيم :

« أتهمه به أو بعثمان » . وأقره الحافظ في الترجمتين من « اللسان » .

٢٦٨٢ - (التضلُّعُ من ماءِ زمزمَ براءةٌ مِن النفاقِ) .

موضوع . أخرجه الأزرقي في « أخبار مكة » (٢٩١) من طريق الواقدي عن عبد الحميد بن عمران عن خالد بن كيسان عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته الواقدي فإنه كذاب .

وعبد الحميد بن عمران هو أبو الجويرية الكوفي نزيل المدينة ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وخالد بن كيسان ؛ قال الحافظ :

« حجازي مقبول » .

والحديث روي عن ابن عباس من طريق أخرى ضعيفة أيضاً بلفظ :

« آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلّعون من زمزم » .

وهو مخرج في « إرواء الغليل » (١١٢٥) .

٢٦٨٣ - (نِعمَ البئرُ بئرُ غرسٍ ؛ هي مِن عيونِ الجنَّةِ ، وماؤها أطيبُ المياهِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٥٠٤) : أخبرنا محمد بن عمر : أخبرنا عاصم بن عبُد الله الحكمي عن عمر بن الحكم قال : قال رسول الله ﷺ : فذكرهُ .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقدي فإنه كذاب ؛ كما تقدم مراراً .

وعاصم بن عبد الله الحكمي لم أعرفه ؛ ويحتمل أنه جعفر بن عبد الله بن الحكم ، فإنه ابن أخيّ عمر بن الحكم الذي هو شيخه في هذا الإسناد . وعليه فقوله : « عاصم » محرَّف من « جعفر » . والله أعلم .

وجعفر هذا ثقة ، وكذلك عمه عمر ، وهو تابعي ؛ فالحديث مرسل .

وللواقدي إسناد آخر ؛ فقال : حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« بئر غرس من عيون الجنة » .

قلت : وهذا أشدُّ ضعفاً من الأول ، فإن شيخ الواقدي أبا بكر بن أبي سبرة قال الحافظ :

« رموه بالوضع » .

٢٦٨٤ - (الحجرُ الأسودُ نزلَ به ملكٌ مِن السماءِ) .

موضوع . أخرجه الأزرقي في « أخبار مكة » (ص ٢٣٢) من طريق إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إبراهيم هذا ، فإنه متهم بالكذب .

٢٦٨٥ - (الحجرُ في الأَرضِ يمينُ الله عزّ وجلّ ، فمَنْ مسحَ يدَهُ على الحجرِ فقدْ بايعَ الله عزّ وجلّ ألا يعصيَهُ) .

موضوع . رواه أبو محمد القاري في حديثه (٢ / ٢٠٢ / ٢) عن أبي سالم الرواس العلاء بن مسلمة : ثنا أبو حفص العبدي عن أبان عن أنس مرفوعاً . ثم قال :

« حديث غريب تفرد بروايته عن أبان أبو حفص عمر بن حفص العبدي ، ولا نحفظه إلا من حديث أبي سالم الرواس » .

قلت : قال فيه ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال ابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

قلت : ومع ذلك فقد سوَّد السيوطي بحديثه هذا كتابه « الجامع الصغير » ؛ أورده من رواية الديلمي في « مسند الفردوس » ، وتعقَّبه المناوي بأن فيه الروّاس هذا قال الذهبي : متهم بالوضع .

قلت : وفاته أن فيه عمر بن حفص العبدي ؛ قال علي :

« ليس بثقة » . وقال النسائي :

« متروك » .

وقد روي موقوفاً ؛ فقال الأزرقي في « أخبار مكة » (ص ٢٢٩) : حدثني مهدي بن أبي المهدي : حدثنا الحكم بن أبان قال : حدثني أبي عن عكرمة قال :

« إن الحجر الأسود يمين الله في الأرض ، فمن لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ فمسح الركن فقد بايع الله ورسوله » .

قلت : إسناده مقطوع ضعيف ، الحكم بن أبان صدوق له أوهام . لكني لم أر من ذكر له رواية عن أبيه ، ولا رأيت أحداً ترجم لوالده ، وأغلب الظن أنه سقط من السند اسم الراوي عن الحكم بن أبان ؛ وهو إبراهيم بن الحكم بن أبان ، وعليه فالضمير في قوله : « عن أبيه » إنما يعود إلى أبي إبراهيم وهو الحكم بن أبان نفسه . ويؤيده أن الحكم مشهور بالرواية عن عكرمة . والله أعلم .

وإبراهيم بن الحكم ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

ومهدي بن أبي المهدي ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٣٣٥) :

« شيخ ليس بمنكر الحديث » .

٢٦٨٦ - (أنزلَ الله من الجنة إلى الأرض خمسة أَنهارٍ : سيحون وهو نهرُ الهندِ ، وجيحون وهو نهر بلخ ، ودجلة والفرات وهما نهرا العراقِ ، والنيلُ وهو نهر مصرَ ، أنزلها اللهُ من عينٍ واحدةٍ من عيونِ الجنَّةِ ، من أسفلِ درجةٍ من دَرَجاتِها ، على جناحَيْ جبريلَ ، فاستودَعها

الجبالَ ، وأجراها الأرض ، وجعل فيها منافعَ للناسِ في أَصناف معايشهم ، فذلك قولهُ تعالى : ﴿ وأنزلْنا من السماءِ ماءً بقدر فأسكنّاه في الأرضِ ﴾ ، فإذا كان عند خروجِ يأجوجَ ومأجوجَ أرسل الله تعالى جبريلَ فرفعَ من الأرض القرآن ، والعلمَ كله ، والحجرَ من ركنِ البيتِ ، ومقامَ إبراهيمَ ، وتابوتَ موسى بما فيه ، وهذه الأنهارَ الخمسةَ ، فيرفع كلّ ذلك إلى السماءِ فذلك قولُه تعالى : ﴿ وإنا على ذهابٍ به لقادرون ﴾ ، فإذا رفعتْ هذه الأشياءُ من الأرضِ فَقَدَ أهلُها خير الدين وخير الدنيا) .

موضوع . رواه ابن عدي في « الكامل » (٣٨٠ /١) ، والخطيب في « تاريخه » (١ / ٥٧ - ٥٨) عن مسلمة بن علي عن مقاتل بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« رواه مسلمة عن مقاتل ، وهو غير محفوظ ، بل هو منكر المتن » .

قلت : ومسلمة بن علي - وهو الخشني - متهم بالكذب كما تقدم مراراً ، فالحديث موضوع ، ولوائح الوضع ظاهرة عليه .

٢٦٨٧ - (استفرهوا ضحاياكم ، فإنها مطاياكم على الصراط) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٤٩) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٢١٩) عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال الحافظ في « مختصره » :

« قلت : يحيى ضعيف » .

قلت : بل هو متروك ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » قال :

« وأفحش الحاكم فرماه بالوضع » .

٢٦٨٨ - (إذا كان يومُ القيامةِ نادى منادٍ من وراء الحجابِ : يا أهلَ الجمعِ ! غضُّوا أبصارَكم عن فاطمةَ بنتِ محمدٍ ﷺ حتّى تمرَّ) .

موضوع . روي من حديث علي ، وأبي هريرة ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعائشة .

١ - أما حديث علي ؛ فيرويه العباس بن الوليد بن بكار الضبي وعبد الحميد ابن بحر الزهراني عن خالد بن عبد الله الواسطي عن بيان عن الشعبي عن أبي جحيفة عنه مرفوعاً .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢ / ١) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (٥٤ / ١ و ٩٨ / ٢) ، وتمام في « الفوائد » (٧١ / ١ - ٢) ، وأبو الحسين البوشنجي في « المنظوم والمنثور » (١٨١ / ٢) ، والدينوري في « المجالسة » (٢٧ / ٥ / ٢) ، والقطيعي في « الجزء المعروف بالألف دينار » (٢٧ / ١) ، وابن منده في « معرفة الصحابة » (٢ / ٢٩٣ / ٢) ، والحاكم (٣ / ١٥٣ و ١٦١) وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ، بل موضوع ، والعباس قال الدارقطني : كذاب . وعبد الحميد قال ابن حبان : كان يسرق الحديث » .

وزاد في « الميزان » :

« وكذا قال ابن عدي » .

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه عمرو بن زياد الثوباني : نا عبد الملك بن سليمان عن عطاء عنه مرفوعاً به .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٦ / ٦٩ / ١) .

قلت : والثوباني هذا ـ وهو الباهلي ـ كذاب .

٣ ـ وأما حديث أبي أيوب ؛ فيرويه محمد بن يونس : نا حسين بن الأشقر : نا قيس بن الربيع عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباتة عنه مرفوعاً به وزاد :

« فتمرّ مع سبعين ألف جارية من الحور العين كمرٍّ البرق » .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ، مسلسل بالوضاعين ؛ أو المتهمين بالوضع :

الأول : الأصبغ بن نباتة ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رمي بالرفض » .

قلت : وكذّبه أبو بكر بن عياش .

الثاني : سعد بن طريف ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » .

الثالث : محمد بن يونس وهو الكديمي ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

كذا قال ! وهو أسوأ مما ذكر ، فقد قال ابن عدي :

« قد اتهم الكديمي بالوضع » .

ونحوه قول الدارقطني :

« يتهم بوضع الحديث ، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله » .

وقال ابن حبان :

« لعله قد وضع أكثر من ألف حديث » .

ثم إن حسين الأشقر وقيس بن الربيع ضعيفان ، لكن الآفة من غيرهما .

٤ ـ وأما حديث عائشة ؛ فيرويه الحسين بن معاذ بن حرب أبو عبد الله الأخفش الحجبي ، واضطرب عليه في إسناده ، فقال أحمد بن سلمان النجاد : حدثنا حسين بن معاذ بن أخي عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي : حدثنا شاذ بن فياض عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي الخراساني : حدثنا أبو عبد الله الأخفش المستملي : حدثنا الربيع بن يحيى الأشناني قال : حدثني جار لحماد بن سلمة قال : حدثنا حماد بن سلمة .... فذكره .

أخرجه الخطيب في ترجمة الأخفش هذا من « التاريخ » (٨/١٤١ ـ ١٤٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وطعن فيه الذهبي فقال عقب الحديث :

« فالحسين قد اضطرب في إسناده ، فإن اللذين روياه عنه ثقتان ، ومع اضطرابه أتى بمثل هذا الخبر المنكر » .

وأقرّه الحافظ في « اللسان » .

وذكر ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٤١٨) عن الذهبي أنه قال في « تلخيص الواهيات » عن الحسين هذا :

« ليس بثقة » . وقال في حديثه المذكور :

« إنه باطل » .

ثم قال ابن عراق :

« وتابعه على الرواية الثانية أبو عبد الله الأخفش المستملي . أخرجه الخطيب » .

قلت : وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإن أبا عبد الله هذا هو الحسين بن معاذ نفسه كما رأيت .

ثم ذكر أنه أخرجه أبو الفتح الأزدي في « الضعفاء » ، من حديث أبي هريرة أيضاً . وفيه عمير بن عمران ومحمد بن عبيد الله العرزمي . ومن حديث أبي سعيد أخرجه الأزدي أيضاً من طريق داود بن إبراهيم العقيلي ، ثم قال :

« حديث أبي هريرة من الطريقين لا يصلح للاستشهاد ، وكذا ما بعده » .

قلت : أما الطريق الأولى فقد عرفت علتها . وأما الأخرى ؛ فلأن عمير بن عمران قال ابن عدي فيه :

« حدّث بالبواطيل » . والعرزمي متروك .

وأما داود بن إبراهيم العقيلي ؛ فكذبه الأزدي ، ونص عبارته كما في « اللسان » :

« مجهول كذاب ، لا يحتج به » . ثم ساق الحديث عن أبي سعيد . ثم قال الأزدي :

« هذا منكر لا يحتمله هذا الإسناد » .

وبالجملة ؛ فالحديث موضوع من جميع طرقه ، فما أبعد عن الصواب من أورده في « الموضوعات » كابن الجوزي خلافاً للسيوطي فإنه قد تعقبه! قال المناوي :

« فلم يأت بشيء سوى أن له شاهداً » .

قلت : يعني حديث أبي هريرة وغيره .

ثم أقول : لقد وقفت للشيخ أحمد الغماري على كلام عجيب في هذا الحديث يدل على انحرافه عن أهل الحديث والسنة ، وميله إلى التشيع ومحاباته لأهل البيت ولو بتقوية الأحاديث الموضوعة ، فقد ذكر في « المداوي » (١ / ٤٥١ ـ ٥٤٢) أسماء الصحابة الذين روي الحديث عنهم دون أن يسوق أسانيدهم ـ على خلاف عادته من تسويد صفحات بها ـ ودون أن يبين من فيها من الكذابين والسراقين ، اللهم إلا حديث علي رضي الله عنه ، فقد ساق إسناده ، ولكنه خنس عنه ، ولم يبين علته ، مع أن فيه (العباس بن بكار الضبي) ، وهو كذاب كما تقدم عن الإمام الدارقطني .

وإنّ من انحرافه واتباعه لهواه أنه أجمل الكلام فيها وألانه ، ورمى رواة الحديث وأئمتهم الذين أعرضوا عن رواية هذه الموضوعات في كتبهم بالنصب ومعاداة أهل البيت ـ حاشاهم ـ ، فقال :

« والطرق التي ذكرها المصنف (يعني السيوطي في « الجامع ») وإن كانت كلها ضعيفة (!) إلا أن زهد النواصب (!) ونفور غيرهم من التهمة بالرفض إذا رووا فضائل أهل البيت ، كما كان معروفاً في عصر الرواية ، هو الذي جعل الضعفاء ينفردون بمثل هذا ، والأمر لله » !

فأقول والله المستعان :

قوله : « الضعفاء » كلمة مضللة للقراء كما هو ظاهر من التخريج . وفاطمة رضي الله عنها أرفع وأغنى أن تُمدح بالكذب على أبيها ﷺ ، وأهل السنة وأئمة الحديث ليسوا بـ (النواصب) ، كيف وهم الذين رووا بالأسانيد الصحيحة في

فضلها أنها بضعة منه ﷺ يريبه ما يريبها ، ويؤذيه ما يؤذيها ، وأنها سيدة نساء العالمين ، وأنها سيدة نساء أهل الجنة ، إلا مريم . . إلى غير ذلك من الفضائل .

٢٦٨٩ - (إذا قام أحدُكم إلى الصلاةِ فليُقْبِلْ عليها حتّى يفرُغَ منها ، وإيّاكُم والالتفاتَ في الصلاةِ ، فإنّ أحدَكم يناجي ربّه ما دام في الصلاةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٤٤ / ٢ - زوائده) عن محمد بن عمر الواقدي : ثنا نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن يزيد بن رومان عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال :

« لم يروه عن يزيد إلا نافع ، تفرد به الواقدي » .

قلت : وهو كذاب ، كذبه أحمد والنسائي وغيرهما ، واقتصار الهيثمي على قوله فيه (٢ / ٨٠) :

« ضعيف » ، تقصير وتساهل بيِّن .

٢٦٩٠ - (إذا كان يومُ القيامة دعى الله عز وجل بعبدٍ من عبيدِه فيقفُ بين يديْه فيسألهُ عن جاهِه كما يسألُه عن ماله) .

موضوع . رواه الدينوري في « المجالسة » (ص ٤ / المصورة) ، وتمام (٢/١٧) ، والطبراني في « الصغير » (٦) ، والخطيب (٨ / ٩٩) ، وابن عساكر (١٤ / ٣٧٣ / ١) عن أحمد بن خليد بن يزيد بن عبد الله الكندي : ثنا أبو يعقوب يوسف بن يونس الأفطس : ثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٦٨) من رواية ابن حبان عن يوسف هذا ، وقال : « قال ابن حبان : يوسف يروي عن سليمان ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . قال : وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، وقال ابن عدي : كل ما روى يوسف عن الثقات منكر » .

وتعقبه السيوطي (٢ / ٨٣) ثم ابن عراق (٢٦٥ / ٢) بما لا يجدي .

٢٦٩١ - (إذا قامَ أحدُكم في الصلاةِ فليُسَكِّنْ أطرافَهُ ، ولا يتميَّلْ تميُّلَ اليهودِ ، فإنَّ تسكين الأطراف من تمام الصلاةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٣٠٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦ / ٥٦ / ١) من طريق معاوية بن يحيى الطرابلسي : ثنا الحكم بن عبد الله عن القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر عن أم رومان قالت :

رآني أبو بكر أتميَّل في الصلاة ، فزجرني زجرة كدت أنصرف من صلاتي ، ثم قال : سمعت ، رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الحكم بن عبد الله - وهو الأيلي - وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم وغيره . وقال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

ومعاوية بن يحيى الطرابلسي ؛ صدوق له أوهام ، وهو أقوى من معاوية بن يحيى الصدفي ، وعكس الدارقطني كما في « التقريب » . وتردد المناوي في أيهما هو راوي هذا الحديث ، فقال :

« ومعاوية هو إما الصدفي أو الطرابلسي وكلاهما ضعيف » .

وكأنه لم يقف على تصريح أبي نعيم - في إحدى روايتيه - بأنه الطرابلسي ، ومما يدل على ذلك أنه أعله برجل آخر دونه وهو الهيثم بن خالد ؛ قال في «الميزان» :

« يروي الأباطيل » .

وهو في الرواية الأخرى منهما ، وهي الأولى عنده ، فالظاهر أن بصر المناوي وقف عندها ، ولم يتجاوزها إلى الأخرى ، وهي من غير طريق الهيثم هذا . ولذلك فعلة الحديث الحقيقية إنما هي الحكم بن عبد الله الأيلي . فتنبَّه .

٢٦٩٢ - (إذا قامَ لكَ رجلٌ مِن مجلِسِه فلا تجلسْ فيهِ ، أو قالَ : لا تُقِمْ رجلاً مِن مجلسِهِ ، ثم تجلسَ فيه ، ولا تمسَحْ يدَك بثوبِ مَنْ لا تملِكُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » (٨٧١) ، وعنه البيهقي (٣ / ٢٣٣) : حدثنا شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال : سمعت أبا عبد الله يحدِّث عن سعيد بن أبي الحسن أن أبا بكرة دخل عليهم في شهادة ، فقام له رجل من مجلسه ، فقال أبو بكرة : إن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي عبد الله هذا وهو مولى آل أبي بردة الأشعري ؛ وهو مجهول كما في « التقريب » .

وقد خالفه في بعض متنه مسلم بن إبراهيم فقال : ثنا شعبة به بلفظ :

« . . . مجلسه ، فأبى أن يجلس فيه وقال : إن النبي ﷺ نهى عن ذا ، ونهى النبي أن يمسح الرجل يده بثوب من لم يكسه » .

أخرجه أبو داود في « سننه » (٤٨٢٧) ، وعنه البيهقي وقال :

« هكذا رواه جماعة عن شعبة . ورواه عنه الطيالسي بالشك في متنه » .

قلت : ثم ساقه عنه كما تقدم ؛ ثم قال :

« فيحتمل أن يكون الحديث عن النبي ﷺ في النهي عن الإقامة ، كما رواه الحفاظ عن ابن عمر وجابر بن عبد الله عن النبي ﷺ ، وأن ابن عمر وأبا بكرة كانا ينزهان عن الجلوس ، وإن قاموا لهما تبرعاً ، دون الإقامة » .

قلت : وقد روي الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« لا يقومُ الرجل للرجل من مجلسه ، ولكن افسحوا يفسح الله لكم » .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٨٣) من طريق فليح عن أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري عن يعقوب بن أبي يعقوب عنه .

ورجاله ثقات غير فليح - وهو ابن سليمان المدني - وهو من رجال الشيخين ، ولذلك كنت ذهبت قديماً إلى تقوية الحديث ، ثم تنبَّهت بعد لأيٍ أن في بعض رجالهما من تكلّم فيه غيرهما من الأئمة بجرح مفسّر ، ومنهم فليح هذا ؛ ولذلك أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« له غرائب ، قال النسائي وابن معين : ليس بقوي » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

٢٦٩٣ - (إذا قال العبدُ : يا ربِّ - أربعاً - ، قال الله تباركَ وتعالى : لبَّيْكَ عبدي سَلْ تُعْطَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص ٣٠٨ ـ زوائده) : حدثنا إسحاق بن وهب العلاف : ثنا يعقوب بن محمد بن (كذا) : ثنا الحكم بن سعيد : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أن النبي ﷺ قال : فذكره ؛ وقال :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه » .

قال الشيخ ـ يعني الهيثمي ـ :

« الحكم ضعيف » .

قلت : بل هو أسوء حالاً من ذلك ، فقد قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » .

ومن المعلوم أنه لا يقول هذا إلا فيمن هو في أدنى درجات الضعف .

ويعقوب بن محمد ؛ الظاهر أنه ابن عيسى الزهري المدني ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن أبي الدنيا وحده في « الدعاء » ؛ قال المناوي :

« مرفوعاً وموقوفاً ، وأياً ما كان ، ضعيف ، لأن فيه يعقوب الزهري لا يعرف عن الحكم الأموي مضعف ، لكن يقويه خبر البزار : إذا قال العبد . . . » .

قلت : وهذا من عجائبه ؛ فإنه يقوي الحديث الضعيف بنفسه ! فقد عرفت أن إسناد البزار هو عين إسناد ابن أبي الدنيا ، غير أننا استفدنا منه تسمية والد يعقوب ، واستفدنا من إسناد ابن أبي الدنيا أنه زهري فتأكدتُ بذلك من صحة ما استظهرته أنه ابن عيسى الزهري المدني ، وظاهرٌ بعد ذلك أن المناوي لم يقف على إسناد البزار ، وإلا لما قوّى به إسناد ابن أبي الدنيا وهو هو !!

٢٦٩٤ - (إذا قامَ الرجلُ في صلاتِهِ أقبلَ اللهُ عليه بوجهِهِ ، فإذا التفتَ قال : يا ابن آدَم ! إلى مَنْ تلتفِتُ ، إلى مَنْ هو خيرٌ لك منّي؟! أَقبِلْ إليّ ، فإذا التفتَ الثانيةَ قال مثلَ ذلك ، فإذا التفتَ الثالثةَ صرفَ اللهُ وجهَهُ عنهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (٥٧ - زوائده) من طريق الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ؛ وقال :

« لا نعلم رواه إلا جابر ، ولا عنه إلا ابن المنكدر ، ولا عنه إلا الفضل ، والفضل خال المعتمر بصري قصاص ، وأحسب أنه كان يذهب إلى القدر ، ولا نكتب عنه إلا ما نجده عند غيره ، أجمعوا على ضعفه » .

قلت : ولذلك أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ١٩١) إلى تضعيف هذا الحديث .

ثم ذكر البزار له شاهداً من طريق إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه . وقال :

« رواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة موقوفاً ، وإبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف جداً » .

قلت : ومثله طلحة بن عمرو .

٢٦٩٥ - (إذا كثُرتْ ذنوبُ العبدِ فلم يكنْ له من العمل ما يكفّرها ابتلاهُ اللهُ بالحزنِ ليكفِّرها عنه) .

ضعيف . رواه أحمد (٦ / ١٥٧) ، وابن أبي الدنيا في « الهم والحزن »

(ق ٢ / ١) ، والبـزار (٤ / ٨٧ / ٣٢٦٠ ـ الكشف) ، وأبو الشـيخ في « تاريخ أصبهان » (٢٨٣) ، والثقفي في « الفـوائد » (ج ٩ ق ٥ / ٢) ، ومحمد بن عاصـم الثقفـي في « أحـاديثه » (١ / ٢) ، ومحمـد بن المظفـر في آخر « غرائب مالك » (٧٧ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٩ و ٣ / ٣٨٨ ـ ٣٨٩) ، وعبد الغني المقدسي في « أحاديث محمد بن عاصم » (١ / ٢) عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل ليث بن أبي سليم فإنه ضعيف مختلط. وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٩١) :

« رواه أحمد ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » .

فهو من أوهامه المتكررة فإن ليثاً لم يتهمه أحد بالتدليس !

ثم رأيته قد أعاد الحديث (١٠ / ١٩٢) وقال :

« رواه أحمد والبزار وإسناده حسن » !

كذا قال ! فهذا وهم آخر ؛ فإني لا أعلم أحداً يحسِّنُ حديث الليث هذا ولو كان من المتساهلين . ونحوه قول الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٢) بعدما عزاه لأحمد :

« وفيه ليث بن أبي سليم ؛ مختلف فيه » !

فإني لا أعلم أحداً وثقه ، إلا رواية عن يحيى بن معين ، قال أيوب : سألت يحيى عن ليث ؟ فقال :

« لا بأس به » . وهي معارضة برواية معاوية بن صالح عن ابن معين :

« ضعيف ، إلا أنه يكتب حديثه » .

وهذه الرواية أولى بالقبول لموافقتها لأقوال الأئمة الآخرين ؛ فإنها متَّفقة على تضعيف الرجل من جهة حفظه ، بل قال الحاكم :

« مجمع على سوء حفظه » .

فالقول فيه : « مختلف فيه » ؛ لا يخلو من تسامح ، وكأن سلفه في ذلك الحافظ المنذري فإنه قال في خاتمة « الترغيب » (٤ / ٢٩٠) :

« فيه خلاف . . . » .

ثم ذكر أقوال الأئمة فيه تجريحاً ؛ وقال :

« وضعفه يحيى بن معين . . . ووثقه في رواية » .

ولعل من آثار ذلك أن المناوي بعد أن نقل كلام العراقي والهيثمي وقال : « وقد رمز المصنف (السيوطي) لحسنه » ، تبنى تحسينه ؛ فقال في « التيسير » :

« إسناده حسن » !

٢٦٩٦ - (أتتكم القُريعاء . قلنا : وما هي يا رسول الله ! قال : فتنة يكون فيها مثل البيضة) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٧٠ / ١٧١) : حدثنا أحمد بن رِشدين ، قال : حدثنا محمد بن سفيان الحضرمي ، قال : ثنا ابن لهيعة عن أبي قبيل ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

ابن لهيعة معروف بالضعف .

ومحمد بن سفيان الحضرمي لم أعرفه ، إلا أن يكون الذي في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٠٦) :

« محمد بن سفيان العامري من أهل مصر ، يروي عن بكر بن مضر ، والليث ابن سعد ، روى عنه أبو جعفر الترمذي المتفقّه الذي كان في بغداد » . فإنه من هذه الطبقة .

وعليه يكون (الحضرمي) محرف من (المصري) .

وأحمد بن رشدين ضعيف أيضاً .

والحديث أعله الهيثمي بقوله (٧ / ٣٠٧) :

« وفيه محمد بن سفيان الحضرمي ؛ ولم أعرفه . وابن لهيعة لين » .

٢٦٩٧ ـ (إذا كانَ الفَيءُ ذراعاً ونصفاً إلى ذراعين فصلُّوا الظهرَ) .

موضوع . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٩ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨) ، وعنه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٨٣) ، و العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٧ / ٢) عن أصرم بن حوشب [عن زياد بن سعد] عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ليس له أصل من جهة تثبت » .

وذكر عن البخاري أنه قال :

« متروك الحديث » . وكذا قال مسلم والنسائي .

وقال ابن عدي :

« هو في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث » .

وقال ابن معين :

« كذاب خبيث » .

وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

٢٦٩٨ - (إذا كانوا ثلاثةً فليؤمَّهم أقرؤهم لكتابِ الله عزّ وجلّ ، فإنْ كانوا في القراءةِ سواءً فأكبرُهم سناً ، فإنْ كانوا سواءً فأحسنُهم وجهًا) .

منكر . أخرجه البيهقيُ (٣ / ١٢١) من طريق عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز أبي خالد القاضي - من ولد عتاب بن أسيد - : أنبأ أبو عاصم : أنبأ عزرة بن ثابت عن عِلْبَاء بن أحمر عن أبي زيد الأنصاري - وهو عمرو بن أخطب - عن النبي ﷺ قال : فذكره ، وأشار إلى تضعيفه بقوله :

« إن صحَّ الخبر » .

قلت : وعلته أبو خالد القاضي ؛ فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، واستنكر له هذا الحديث فقال :

« هذا منكر لا أصل له ، ولعله أُدخل عليه ، وما عدا هذا من حديثه يشبه حديث الأثبات » .

وأشار أبو أحمد الحاكم إلى ذلك بقوله :

« روى عن أبي عاصم النبيل ما لا يتابع عليه » .

قلت : وقد روي موقوفاً على عائشة رضي الله عنها .

أخرجه أبو عبيد في « فضائل القرآن » (ق ١٢ / ١) : ثنا هشيم قال : ثنا أبو عبد الجليل عن عبد الله بن فروخ عنها . وقال :

« لا أراها أرادت إلا حسن السمت والهدي » .

قلت : لا حاجة إلى مثل هذا التأويل ، لأنه يشعر بثبوت ذلك عنها وليس كذلك ، فإن أبا عبد الجليل هذا مجهول كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٠٦) عن أبيه . وساق له هذا الأثر .

٢٦٩٩ - (إذا كتب أحدُكم : بسم الله الرحمنِ الرحيمِ فليمدَّ الرحمنَ) .

موضوع . رواه الخطيب في « الجامع » (٤ / ١٥٦ / ٢) عن أحمد بن أيوب ابن علي : حدثنا محمد بن عباد أبو حرب الهروي : حدثنا عبد الصمد بن محمد عن مستغفر بن محمد الحمصي عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ورواه الجرجاني (٣٩٧) من طريق حامد بن محمد القومسي : حدثنا محمد ابن عباد به ؛ وقال : « عبد الصمد بن محمد بن مقاتل » .

قلت : وهذا سند مظلم ؛ من دون جعفر بن برقان لم أجد من ترجمهم ، غير أن عبد الصمد بن محمد يحتمل أن يكون هو الذي في « اللسان » :

« روى عن أبي الطاهر بن السرح . . . وعنه الفضل بن عبيد الله الهاشمي قال الدارقطني : ليس بالقوي » .

ومن طريقه أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١٤٦ -

مختصره) ، وقال المناوي عقبه :

« قال الذهبي : فيه كذاب » !

قلت : فمن هو من هؤلاء ؟

٢٧٠٠ - (إذا لبس أَحدُكم ثوباً جديداً فليقُل : الحمدُ لله الّذي كسانِي ما أُواري به عورتي وأتجمَّلُ به في الناس) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٤٥ / ١) : نا وكيع عن سفيان عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرفوعاً . ورواه ابن سعد (١ / ٤٦٠) عن ابن أبي ليلى به قال : كان رسول الله ﷺ إذا لبس ثوباً أو قال : إذا لبس أحدكم ثوباً . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف الإسناد مع إرساله ؛ فإن ابن أبي ليلى - وهو محمد بن عبد الرحمن - ضعيف لسوء حفظه .

٢٧٠١ - (إذا كنتَ بين الأخشبينِ مِن منىً - ونفخ بيدهِ نحو المشرقِ - فإنّ هناكَ وادياً يقالُ له : السُّرَر ، به شجرة [١] سُرَّ تحتها سبعون نبيّاً) .

ضعيف . أخرجه مالك (١ / ٣٧١) ، وعنه النسائي (٢ / ٤٤) ، وكذا البيهقي (٥ / ١٣٩) عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلمي عن محمد بن

---

(١) كذا في « الموطأ » ، وعند غيره عنه « سرحة » ولعله الصواب . ثم رأيته في « التمهيد » كذلك ، وفسّر (السرحة) بالشجرة ؛ وهي الطويلة لها شعب وظل .

عمران الأنصاري عن أبيه : أنه عدل إليَّ عبد الله بن عمر ، وأنا نازل تحت سرحة بطريق مكة ، فقال : ما أنزلك تحت هذه السرحة؟ فقلت : أردت ظلها ، فقال : هل غير ذلك ؟ فقلت : لا ؛ ما أنزلني إلا ذلك ، فقال عبد الله بن عمر : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٣٦) من طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن حلحلة به ، وقال :

« رواه القعنبي والناس عنه (١) في « الموطأ » مثله ، ولا أعلم أحداً رواه عن النبي ﷺ من الصحابة غير ابن عمر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، محمد بن عمران الأنصاري قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ولا أبوه ؟ » . وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر في « التمهيد » (١٣ / ٦٤) . وقال الحافظ في الابن :

« مجهول » . وفي الأب :

« مقبول » .

قلت : وقد وجدت له طريقاً أخرى مختصراً ؛ فقال أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٣٧٣) : حدثنا الحسن بن حماد الكوفي : نا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن ذكوان عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« لقد سرّ في ظل سرحة سبعون نبياً ، لا تسرف ، ولا تجرد ولا تعبل » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير الحسن بن حماد الكوفي ؛ وهو ثقة . فالإسناد صحيح لولا أن أبا حاتم قال في ابن ذكوان :

---

(١) كذا ، وهو يشعر بأنه عنده عن مالك أيضاً ، فلعله سقط ذكرهُ من الطابع .

« روى عن ابن عمر ولم يره » .

قلت : ويؤيد ذلك أن ابن عمر توفي سنة (٧٣) ؛ وكان لابن ذكوان يومئذ نحو (١٣) سنة ، فيبعد أن يكون قد سمع منه ، وكأن ابن حبان أشار إلى ذلك بإيراده إياه في « من روى عن التابعين » في كتابه « الثقات » (٧ / ١٤) وقال :

« وليس بأبي الزناد » . وقال :

« يخطىء » .

وكذلك فرق بينهما ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٣٠) وقال :

« قال البخاري : منكر الحديث » .

ثم ساق له هذا الحديث .

ثم طبع « مسند أبي يعلى » بتحقيق الأخ حسين سليم أسد ، فإذا به يعلق على الحديث بقوله (١٠ / ٨٧) :

« وهذا إسناد أقل ما يقال فيه : إنه حسن » !

ثم ترجم لمحمد بن عمران الأنصاري دون أبيه بأن البخاري وابن أبي حاتم لم يجرحاه ، وبأن ابن حبان وثقه ! ولا يخفى على أحد عرف هذا العلم الشريف أن الاسترواح إلى ما ذكره يخالف ما عليه العلماء تأصيلاً وتفريعاً من أن عدم التجريح لا يستلزم التوثيق ، وأن توثيق ابن حبان فيه تساهل كثير ، كما نبَّهنا عليه مراراً وتكراراً ، فلا داعي للعود فيه ، ثم أحال على تعليق له في المجلد (٩ / ١٩٩ ـ ٢٠١) ذهب فيه إلى أن المجهول الذي وثقه ابن حبان يحتج به ؛ شأنه في ذلك شأن بعض الرواة الذين روى لهم البخاري في « الصحيح » ، وهذا مما لا يخفى فساده على العارف بهذا العلم ، ولا أعتقد أن المعلق نفسه يستطيع أن يلتزم ذلك في

تخريجاته ، بل هي تدل على أنه لا يعتدّ بتوثيق ابن حبان للمجهولين ؛ وهذا هو الصواب الذي جرى عليه النقّاد كالذهبي والعسقلاني وغيرهما كما لا يخفى .

٢٧٠٢ ـ (إذا كتب أحدكم إلى أناسٍ فليبدأ بنفسه ، وإذا كتب فلْيُتَرِّبْ كتابه فإنّه أَنجَح) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٤ / ٣٥٨ / ١) عن إبراهيم بن عرق : حدثنا أبو أيوب سليمان بن سلمة : حدثنا محمد بن إسحاق : حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة قال : سمعت أم الدرداء تحدث عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا سند واهٍ جداً ؛ سليمان هذا ـ هو الخبائري ـ وهو كذاب . ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٨ / ٩٩) .

وللشطر الأول منه شاهد بإسناد خير من هذا وقد مضى (١٧٤٠) .

٢٧٠٣ ـ (إذا كتب أحدكم إلى أَخيه كتاباً فلا يبدأ به كائناً من كانَ ، فإذا فرغَ مِن الكتابِ فليطرحْ عليه من التراب ؛ فإنَّهُ أَنجحُ له في تقديرِ ما قدّر ، وإذا طوى الكتابَ فليطيِّنْهُ فإنّه أكرمُ له عند صاحبِهِ) .

موضوع . رواه ابن عدي (٣١٢ / ٢) عن محمد بن يعلى ـ زنبور ـ : ثنا عمر ابن صبح عن أبي حيان عن نافع وزيد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر بهذا الإسناد ، ومحمد بن يعلى يروي عن . . . ومحمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أحاديث لا يتابع عليها » .

قلت : قال الحافظ :

« زنبور صدوق له أوهام » .

وشيخه أسوأ حالاً منه ؛ قال الذهبي :

« ليس بثقة ولا مأمون ، قال ابن حبان : كان ممن يضع الحديث » .

وقال الحافظ :

« متروك ؛ كذبه ابن راهويه » .

٢٧٠٤ - (أَوّل مَنْ دخلَ الحمّامَ وصُنِعتْ له النُّورةُ سليمانُ بنُ داودَ ، فلما دخَله فوجدَ غمَّه وحرَّه قال : أوَّه مِن عذاب الله ، أوَّه قبل أَن لا تكون أُوَّه) .

ضعيف جداً . رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ /١/ ٣٦٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص٢٣ و ٢٩) ، والطبراني في « الأوائل » (رقم ١٢) ، وابن السني في « اليوم والليلة » (٣١١) ، وابن أبي ثابت في « حديثه » (١/١٣١/٢) ، وابن عدي (٢/٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٦٩ / ١) ، والثعلبي في تفسيره (١/٨٨ - ٢) ، ومشرق بن عبد الله الفقيه في « حديثه » (٦٠ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٦٠) ، وابن عساكر (٧ / ٢٩٥ / ١) عن عمر بن عبد الرحمن عن إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ . وقال العقيلي :

« إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به ، قال البخاري : لا يتابع عليه ، وفيه نظر » .

وقال أبو نعيم :

« تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري المتقدم :

« فيه نظر » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

٢٧٠٥ - (إذا لقيَ المؤمنُ المؤمنَ كانَ كهيئةِ البناءِ يشدُّ بعضُه بعضاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٨ / ٢) عن إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً لما سبق من حال الأودي هذا قريباً .

٢٧٠٦ - (إذا ماتَ صاحبُ بدعةٍ فقدْ فُتحَ في الإِسلامِ فتحٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٤ / ١٥٩) ، و الديلمي (١ / ١ / ١٥١ - ١٥٢) عن أبي بكر التمار : حدثنا أبو إسماعيل الترمذي : حدثنا عمرو بن مرزوق عن عمران القطان عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ آفته أبو بكر التمار واسمه محمد بن السري كما وقع في إسناد الخطيب ؛ لكن أصابه تحريف من الطابع . قال الذهبي :

« يروي المناكير والبلايا ، ليس بشيء ، روى له الدارقطني حديثاً فخبط ، فقال : لعل هذا الشيخ دخل عليه حديث في حديث » .

لكنه لم يتفرد به ، فقد رواه الخطيب من طريق أحمد بن روح أبي يزيد : حدثنا عمرو بن مرزوق به ؛ وقال :

« الإسناد صحيح ، والمتن منكر ، وكنت أظن أحمد بن روح هذا تفرد بروايته ، حتى أخبرني . . . » .

قلت : ثم ساقه من طريق التمار .

وقوله : « الإسناد صحيح » ، لعله يعني من فوق ابن روح هذا ، وإلا فهو مجهول كما قال الذهبي ، لكنه قال :

« تابعه أبو إسماعيل الترمذي » .

فتعقبه الحافظ بقوله :

« ولكن المتابعة من رواية محمد بن السري بن عثمان التمار عن أبي إسماعيل ، وابن السري كان مخلّطاً » .

والحديث أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٤٨) عن الخطيب بطريقيه ، ثم قال :

« وأخرجه ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : مدار الطريقين على عمران القطان ، قال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : ضعيف الحديث . وأما عمرو بن مرزوق فكان يحيى بن سعيد لا يرضاه » .

قلت : عمرو بن مرزوق من رجال البخاري وهو صدوق له أوهام ؛ كما قال الحافظ ، فلا يعل الحديث به ، ونحوه عمران القطان ؛ فإنه حسن الحديث ، فالعلة ممن دونهما ، والعجب من السيوطي كيف سكت عن هذا الإعلال الخاطىء . وعجب آخر منه ؛ و هو أنه حكم على الحديث بالوضع - من حيث إسناده ، فإن السند لا يساعد عليه - ثم أورده في « الجامع الصغير » !

٢٧٠٧ - (إذا ماتَ الميِّتُ تقولُ الملائكةُ : ما قدَّم ؟ وتقولُ الناس : ما خَلَّف ؟) .

ضعيف . رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٢٨ / ١٠٤٧٥) والديلمي

(١ / ١ / ١٥١) عن روح بن الفرج عن يحيى بن سليمان عن المحاربي عن الثوري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات رجال البخاري غير روح بن الفرج ؛ وهو صدوق كما في « التقريب » ، ويحيى بن سليمان ـ وهو أبو سعيد الجعفي ـ فيه كلام يسير لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن ، وهو عند الذهبي ثقة كما صرح في « الضعفاء » ، وقال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

ثم استدركت ؛ فقلت : إن الإسناد ضعيف ، لأن المحاربي واسمه عبد الرحمن ابن محمد الكوفي ـ وإن كان لا بأس به كما قال الحافظ ـ فقد كان يدلس كما قال أحمد وغيره ، وقد عنعنه .

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٣٢٨ / ١٠٤٧٥) ، وإليه وحده عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » ، وبيض له الشيخ أحمد الغماري في « المداوي » (١ / ٤٦٣ / ٤١٥) فلم يتكلم عليه بشيء !

٢٧٠٨ ـ (إذا كانَ يومُ القيامةِ عُرِّفَ [١] الكافرُ بعملِهِ . فجحدَ وخاصَمَ ، فيقالُ له : جيرانُكَ يشهدونَ عليكَ ، فيقولُ : كذبوا ، فيُقالُ : أهلُك وعشيرتُكَ ، فيقولُ : كذبوا ، فيقالُ : احلِفُوا ، فيحلِفونَ ، ثم يُصْمِّتُهم الله ، وتشهَدُ عليهم ألسنتُهم ، فيدخلُهم النارَ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ص ٣٨٦) ، وابن جرير في « التفسير » (١٨ / ١٠٥) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » أيضاً (٧ / ٣٠ / ٢)

---

(١) في « المستدرك » : « عيّر » .

والحاكم (٤ / ٦٠٥) من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٦٠٥) :

« رواه أبو يعلى بإسناد حسن على ضعف فيه » .

قلت : يشير إلى تضعيف دراج - وهو أبو السمح - ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه أبو حاتم ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير » .

فالعجب منه كيف أنه مع هذا يوافق الحاكم على تصحيحه لهذا الحديث ، مع أن العهد به أنه يخالفه في غير هذا الحديث ، ويعله بدراج هذا ، انظر مثلاً حديث : « أكثروا ذكر الله . . . » المتقدم رقم (٥١٧) .

٢٧٠٩ - (إذا لقيتُم عاشِراً فاقتُلوه) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٢٣٤) ، والطبراني (١٩ / ٣٠١ / ٦٧١) ، وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (ص ٢٣١) من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن أبي حسان عن مخيس بن ظبيان عن رجل من بني جذام عن مالك بن عتاهية قال : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره . وزاد في رواية :

« يعني بذلك الصدقة يأخذها على غير حقها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل ثلاث :

الأولى : جهالة الرجل الجذامي .

الثـانيـة : جهالة الراوي عن الجـذامي ؛ قال الحـافظ في « التعجيل » عن الحسيني :

« مجهول كشيخه » .

الثالثة : ضعف ابن لهيعة .

وفيـه علة رابعـة ؛ وهي الاضطراب في إسناده كـما بيَّنه الحافظ في ترجمـة مالك بن عتاهية من « الإصابة » (٦ / ٢٨) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٨٧ ـ ٨٨) :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، وفيه رجل لم يسمّ » !

وفيه من القصور ما لا يخفى !

٢٧١٠ ـ (إذا مررتُم برياضِ الجنَّةِ فارتعوا ، قلتُ : يا رسولَ الله ! وما رياضُ الجنَّةِ ؟ قال : المساجدُ ، قلت : وما الرَّتعُ يا رسولَ الله؟ قال : سبحانَ الله ، والحَمدُ لله ، ولا إلهَ إلا الله ، والله أكبرُ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٦٥) من طريق حميد المكي مولى ابن علقمة أن عطاء بن أبي رباح حدثه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« هذا حديث حسن غريب » .

قلت : بل هو ضعيف ؛ لأن حميداً هذا مجهول كما قال الحافظ .

٢٧١١ ـ (إذا مرضَ العبدُ المؤمنُ قال الله عزّ وجلّ لصاحبِ اليمين : أَجْرِ لعبدي صالحَ ما كانَ عليهِ ، وقال لصاحب الشِّمالِ : اقبض عن عبدي ما كان في وثاقي) .

ضعيف . رواه الحسن بن علي الجوهري في « فوائد منتقاة » (٣١ / ٢) عن يحيى (هو ابن عبد الله البابلتي) : ثنا الأوزاعي قال : حدثني حسان بن عطية عن أبي هريرة قال : فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا مع وقفه ضعيف الإسناد من أجل يحيى البابلتي ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

والحديث رواه ابن عساكر بنحوه عن مكحول مرسلاً ؛ كما في « الجامع الصغير » .

ثم رأيت الحديث في « المرض والكفارات » لابن أبي الدنيا (٤٢ / ١٤) ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٧ / ١٨٨ / ٩٩٤٨) : حدثنا أحمد بن جميل قال : حدثنا عبد الله بن المبارك الأوزاعي به .

وأحمد بن جميل قال ابن معين : سمع من ابن المبارك وهو غلام . ووثقه ابن معين وغيره .

لكن قال يعقوب بن شيبة :

« صدوق لم يكن بالحافظ » .

قلت : فإن كان حَفِظَهُ فالعلة الوقف . والله أعلم .

٢٧١٢ - (إذا مرضَ العبدُ ثلاثَةَ أيامٍ خرجَ من ذنوبِهِ كيوم ولدتْه أُمُّهُ) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في « المرض والكفارات » (١٦٤ / ٢) : عن سلمة بن شبيب قال : ثنا إبراهيم بن الحكم - يعني ابن أبان - قال : حدثني أبي عن عكرمة عن أنس مرفوعاً .

ورواه الطبراني في « الأوسط » (٢/٦٩ ـ من ترتيبه) ، وفي « الصغير » (١٠٧) من طريق آخر عن سلمة به ؛ وقال :

« لم يروه عن عكرمة إلا الحكم تفرد به إبراهيم » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما بينته في « الروض النضير » (١١٣) .

٢٧١٣ ـ (مَنْ نزلَ على قومٍ فلا يصومَنَّ تطوُّعاً إلا بإذنِهم) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (١ / ١٥١) ، وابن عدي (١ / ٣٤٨) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٦٦) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٤٥ / ٢) من طريق أيوب بن واقد الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث منكر ، لا نعرف أحداً من الثقات رواه عن هشام بن عروة ، وقد روى موسى بن داود عن أبي بكر المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ نحواً من هذا . (قال :) وهذا حديث ضعيف أيضاً ، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث . وأبو بكر المدني الذي روى عن جابر بن عبد الله اسمه الفضل ابن مبشر ، وهو أوثق من هذا وأقدم » .

قلت : وهو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة العامري المدني ، قال الحافظ :

« رموه بالوضع » .

ولفظ حديثه :

« إذا نزل الرجل بقوم ، فلا يصوم إلا بإذنهم » .

أخرجه ابن ماجه (١٧٦٣) .

وأيوب بن واقد ؛ متروك كما في « التقريب » .

ثم وجدت له شاهداً مرسلاً ؛ وإسناده واهٍ ، يرويه عبد الصمد بن محمد : حدثني جعفر بن محمد بن جعفر : ثنا مخلد بن مالك عن سفيان بن عيينة عن الزهري قال :

« دخلنا على علي بن الحسين بن علي (فذكر قصة ، وفيها أنه قال :) قال رسول الله ﷺ : . . . » فذكر الحديث .

قلت : وجعفر هذا ؛ الظاهر أنه الذي في « اللسان » :

« جعفر بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي ، عن يزيد بن هارون . . . قال الجورقاني في « كتاب الأباطيل » : مجروح » .

وعبد الصمد بن محمد ؛ الظاهر أنه الهمداني ؛ قال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

٢٧١٤ - (إذا نزلَ بأحدِكم همٌّ ، أو غمٌّ ، أو سَقَمٌ ، أو أَزْلٌ ، أو لأْواء فليقل : الله ، الله ربّي ، لا أشركُ به شيئاً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٤٥٧) من طريق أبي بكر الشافعي : حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرتي القاضي : حدثنا أبو معمر : حدثنا عبد الوارث : حدثنا أبو معاوية عن محمد بن عبد الله عن مسعر بن كدام عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن جده عن أسماء قالت : قال رسول الله ﷺ :

« هل في البيت إلا أنتم يا بني عبد المطلب ؟ قلنا : لا يا رسول الله ، قال : » فذكره ؛ وقال :

« هكذا رواه الشافعي عن البرتي ، ووهم فيه إذ قدّم محمد بن عبد الله على مسعر ، وصوابه : عن أبي معاوية ـ وهو شيبان بن عبد الرحمن ـ عن مسعر عن محمد ، وكذلك رواه غير الشافعي عن البرتي » .

ثم ساق إسناده بذلك ، وزاد في آخره : (ثلاث مرات) .

قلت : ومحمد بن عبد الله مجهول ؛ كما قال الحافظ الذهبي في « الميزان » .

لكن الحديث ثبت عن أسماء بنت عميس مختصراً ، وفيه القول عند الكرب :

« الله ، الله ربي ، لا أشرك به شيئاً » . وفي رواية أنها تقال سبعاً . ولكنها ضعيفة . انظر « الكلم الطيب » (٧٣ / ١٢٢) ، والحديث الآتي برقم (٥٦٠٤) .

والمختصر له شاهد من حديث عائشة وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٧٥٥) .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٣٧) من حديث ابن عباس نحوه ؛ وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه صالح بن عبد الله أبو يحيى ؛ وهو ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً ، فقد قال فيه البخاري :

« فيه نظر » .

وهذا معناه أنه في أحطّ درجات الضعف عنده .

وعزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » عن ابن عباس ، فقال المناوي :

« رمز لحسنه ، وليس كما قال ؛ إذ فيه كما قال الهيثمي . . . » ثم ذكر ما سبق عنه .

قلت : وهو في « شعب الإيمان » (٧ / ٢٥٨ / ١٠٢٣٠) من طريق صالح أبي يحيى ، عن عمرو بن مالك ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس قال :

أخذ النبي ﷺ بعضادتي الباب ثم قال :

« يا بني عبد المطلب إذا نزل بكم كرب ، أو جهد ، أو بلاء فقولوا : الله الله ربنا لا شريك له » .

وهكذا هو في « كبير الطبراني » (١٢ / ١٧٠ / ١٢٧٨٨) ، و « الأوسط » (٨ / ٢٢٦ / ٨٤٧٤) .

٢٧١٥ - (إذا نسي أَحدكم صلاةً فذكرها وهو في صلاةٍ مكتوبةٍ فليبدأ بالّتي هو فيها فإذا فرغ صلَّى التي نسي) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٤٢ / ٢) ، وعنه البيهقي (٢ / ٢٢٢) عن بقية : ثنا عمر بن أبي عمر عن مكحول عن ابن عباس مرفوعاً ؛ وقال :

« عمر هذا ليس بالمعروف ، منكر الحديث عن الثقات ، والحديث بهذا السند غير محفوظ » .

وقال الذهبي :

« وأحسبه عمر بن موسى الوجيهي ، ذاك الهالك ، ويقال : إنما هو أبو أحمد بن علي الكلاعي الذي روى له ابن ماجه حديث : تربّوا الكتاب . . . وكذا سماه ، ولم يرو عنه غير بقية . قلت : بكل حال هو ضعيف » .

٢٧١٦ - (إذا نظر الوالد إلى ولده فسرَّهُ كان للولد عَتْقُ نَسَمةٍ ، قيل : وإن نظر في اليوم ثلاثمائة وستين نظرةً ؟ قال : الله أكبر) .

منكر جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (ص ٥٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢٣٩ / ١١٦٠٨) ، وفي « الأوسط » (٢ / ٢٤٧ / ٢ / ٨٨١٠) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ١٨٦ / ٧٨٥٧) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ١٢٣) كلهم من طريق عبد الله بن صالح : حدثني الليث : حدثني إبراهيم بن أعين العجلي البصري عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . قال عبد الله بن صالح : وحدثني به إبراهيم بن أعين . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الحكم إلا إبراهيم ، تفرد به الليث ، ولا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

كذا قال : وقد تابع الليث عبد الله بن صالح عند ابن أبي الدنيا كما رأيت ، وكذا عند الشجري ولفظه :

« وسمعت هذا الحديث من إبراهيم بن أعين » .

قلت : وقد ذكره المزِّي في الرواة عنه مع شيخه الليث ، وهو ضعيف ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٨٧) عن أبيه :

« هذا شيخ بصري ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، وقع إلى مصر » .

قلت : واعتمد قوله هذا الذهبي في « المغني » و « الكشاف » ، وكذا الحافظ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وعبد الله بن صالح ؛ وإن كان من شيوخ البخاري ففيه ضعف .

وأما الهيثمي فقال في « المجمع » (٨ / ١٥٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » وقال فيه :

« لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » ، وإسناده حسن ؛ فيه إبراهيم بن أعين ، وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره » .

قلت : وضَعْفه هو المعتمد ؛ لأن ابن حبان متساهل في التوثيق كما هو معروف .

واعلم أن هناك راويين كل منهما يسمى إبراهيم بن أعين ، أحدهما هذا ؛ وهو العجلي البصري كما في « الجرح » و « ثقات ابن حبان » (٨ / ٥٧) تبعاً للبخاري في « التاريخ » ، وذكروا أنه روى عن الحكم بن أبان ، وقال ابن حبان :

« وكان راوياً للحكم بن أبان » .

وهذا هو الذي قال فيه أبو حاتم ما تقدم عنه . وذكر له البخاري حديثاً آخر في « الحكرة » وقال :

« فيه نظر في إسناده » .

وقد تكلمت عليه في « التعليق الرغيب » (٣ / ٢٦ - ٢٧) ؛ وأنه حديث منكر .

ثم قال البخاري :

« قال لنا عبد الله بن صالح : حدثني الليث سمع إبراهيم . قال عبد الله : وقد سمعت من إبراهيم ، وسمع منه أبو همام بن شجاع » .

وكذا في « الجرح » و « الثقات » أنه روى عنه أبو همام هذا .

ولم يذكر البخاري متن الحديث الذي سمعه الليث من إبراهيم ، ويغلب على ظني أنه هذا الحديث ؛ بدليل أن في رواية الشجري وابن أبي الدنيا هذا الذي ذكره البخاري من سماع عبد الله من إبراهيم . والله أعلم .

وزاد ابن أبي حاتم على البخاري وابن حبان فأضاف « الشيباني » إلى « العجلي البصري » .

والآخر : إبراهيم بن أعين . أفرده ابن أبي حاتم عن الذي قبله ؛ فقال :

« روى عن الثوري (وهذا كوفي) ، روى عنه أبو سعيد الأشج وقال : كان من خيار الناس » .

لكن الحافظ جعل هذا والذي قبله واحداً ؛ فقال عقب هذا :

« فيظهر لي أن الذي روى عنه الأشج غير الشيباني ، وقد فرق بينهما ابن حبان في (الثقات) » .

فذكر ما تقدم في أن ابن حبان تبعاً لمن قبله وصف الأول بالعجلي البصري ، وبرواية أبي همام عنه ؛ ثم قال الحافظ :

« فهذا هو شيخ الأشج ، وقد أخرج له ابن خزيمة في « صحيحه » ، ثم قال ابن حبان : « إبراهيم بن أعين الشيباني عداده في أهل الرملة ، روى عنه هشام بن عمار ؛ يغرب » ، فهذا هو الذي ضعفه أبو حاتم . والله أعلم » .

قلت : ولي على هذا الكلام ملاحظتان :

الأولى : أن جزمه بأن هذا الشيباني الرملي هو الذي ضعفه أبو حاتم ؛ مردود ، بتصريح ابنه أن الذي ضعفه أبوه هو : العجلي البصري ثم المصري .

والأخرى : أنه لم يأت بأي حجة على ما ادعاه أن إبراهيم بن أعين الذي روى عنه الأشج ؛ هو هذا العجلي البصري . كيف وهو قد وصف شيخ الأشج هذا بأنه كوفي ؟! وكأنه أخذ ذلك من روايته عن الثوري وهو كوفي كما تقدم مني .

نعم ؛ قد تفرد ابن أبي حاتم بوصْف العجلي بالشيباني أيضاً دون البخاري ، ويبدو أن الجمع بينهما خطأ ، وأن الصواب حذف نسبة (الشيباني) عن (العجلي) لأنهما لا يجتمعان كما أفاده الدكتور بشار ؛ فيما نقله في تعليقه على « تهذيب المزِّي » (٢ / ٥٣ ـ ٥٤) عن العلامة مغلطاي ؛ وعن الحافظ الخطيب ، فراجعه إن شئت .

وعليه يكون إبراهيم بن أعين الشيباني الرملي هو غير العجلي البصري ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وجملة القول : أن علة حديث الترجمة العجلي هذا ؛ لما تقدم بيانه .

وقد توبع ممن هو خير منه بنحوه ، لكن السند إليه لا يصح لأن فيه بعض الضعفاء ، مع أنهم قلبوا أول المتن ؛ فجعلوا الولد هو الذي ينظر! رواه محمد بن حميد : نا زافر بن سليمان : نا المستلم بن سعيد عن الحكم بن أبان به مرفوعاً بلفظ :

« ما من ولد بارّ ينظر نظرة رحمة إلا كتب الله بكل نظرة حجة مبرورة » . قالوا : وإن نظر كل يوم مائة مرة ؟ قال : « نعم ، الله أكبر وأطيب » .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧٨٥٦) .

قلت : وهذا أنكر من الأول ، وهو مسلسل بالعلل :

١ ـ محمد بن حميد ؛ وهو الرازي الحافظ ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« وثقه جماعة ؛ والأولى تركه » .

وقال في « المغني » :

« ضعيف لا من قبل الحفظ » !

ويعني أنه متهم بالكذب ، ثم ذكر أقوال الجارحين له ؛ ومنها :

« وقال صالح جزرة : ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكوني » .

القول فيه ما قال الحافظ في « التقريب » ، فقال :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

٢ ـ زافر بن سليمان ؛ قال الذهبي :

« فيه ضعف ، وثقه أحمد » .

وقال الحافظ :

« صدوق كثير الأوهام » .

٣ ـ المستلم بن سعيد ؛ وهو خير منهما ، قال الذهبي :

« صدوق » .

وقال الحافظ :

« صدوق عابد ، ربما وهم » .

قلت : فالآفة إذن من محمد بن حميد الرازي ، ولعله سرقه من بعض الكذابين ، رواه بسند آخر عن ابن عباس ؛ وهو نهشل بن سعيد ـ وهو كذاب ـ عن الضحاك عن ابن عباس به . وقد خرَّجته فيما سيأتي برقم (٦٢٧٣) .

٢٧١٧ - (إذا وجَد أَحدُكم القملة في المسجد فليدْفِنْها أوْ ليمطْها عنه) .

ضعيف . رواه البزار في « مسنده » (٤٨) ، والطبراني في « الأوسط » (٢٠ / ٢ - من ترتيبه) عن خالد بن يوسف السمتي : ثنا أبي : حدثني زياد عن عتبة الكوفي عن عكرمة مولى ابن عباس عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن زياد إلا يوسف تفرد به ابنه عنه » .

وقال البزار :

« لا نعلمه روي إلا من رواية أبي هريرة بهذا الإسناد ، وعتبة بن يقظان مشهور » .

وقال الهيثمي :

« ويوسف ضعيف » .

قلت : بل هو شرٌّ من ذلك ؛ ففي « التقريب » :

« تركوه ، وكذبه ابن معين » .

وقريب منه ابنه خالد ؛ قال الذهبي في ترجمته :

« أما أبوه فهالك ؛ وأما هو فضعيف » .

وللحديث إسناد آخر ضعيف . فقال ابن أبي شـيبة في « المصنف » (٢ / ٨١ / ١) عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عن رجل من الأنصار مرفوعاً بلفظ :

« إذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى يخرجها » .

ورجاله ثقات ؛ غير الأنصاري فهو مجهول لم يسمّ ، ولو ثبت أنه صحابيّ لم تضرّه الجهالة ، ولكن الراجح أنه تابعي لأن الحضرمي لم يدرك أحداً من الصحابة ،

فقد ذكر في ترجمته من « التهذيب » أنه روى عن ابن عباس وابن عمر مرسلاً ، فإن ذهب أحد إلى أن من الممكن أن يكون صحابياً ، وإلى هذا يشير صنيع الإمام أحمد ؛ فإنه أخرجه في « مسنده » (٥ / ٤١٠) ، فالجواب أنه حينئذ يكون منقطعاً بين لاحق والرجل ! فالإسناد ضعيف على كل حال ، وقد قال البيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ٢٩٤) بعد أن أخرجه عن يحيى بن أبي كثير به :

« هذا مرسل حسن في مثل هذا » .

والحديث عزاه السيوطي لسعيد بن منصور عن رجل من بني خطمة . وذكر المناوي أنه رواه الحارث بن أبي أسامة أيضاً والديلمي .

٢٧١٨ - (إذا وُضع الطّعامُ فليبدأْ أميرُ القومِ ، أو صاحبُ الطّعامِ ، أو خيرُ القوم) .

ضعيف . رواه أبو بكر السلمي في « المنتقى من حديث أبي الدحداح التميمي » (١٧٩ / ١٢) ، وعنه ابن عساكر (٣ / ٢٩٠ / ١) من طريق محمد ابن كثير عن الأوزاعي عن ثابت عن أبي إدريس عائذ الله مرفوعاً . وزاد في آخره : ثم أخذ بيد أبي عبيدة ، قال : فكانوا يرون أن رسول الله ﷺ كان صائماً .

أورده ابن عساكر في « ترجمة » ثابت هذا ؛ وهو ابن معبد أخو عطية بن معبد المحاربي ؛ وقال :

« سمع أبا أمامة الباهلي وروى عن تميم الداري مرسلاً وأبي إدريس الخولاني وجابر المحاربي ، روى عنه الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وكان والياً على الساحل» . ولم يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً .

ونحوه في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤٥٧) لابن أبي حاتم .

قلت : فالإسناد ضعيف لإرساله ، وجهالة ثابت هذا .

٢٧١٩ - (إذا وَجَد أحدُكم لأخيهِ نُصْحاً في نفسِه فليذْكُرْهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣ / ٢) عن إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهري عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : فذكره ؛ وقال :

« وإبراهيم بن محمد هذا ليس بكثير الحديث ، وعامة ما يرويه مناكير كما قاله البخاري ، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » .

وقال البخاري فيه :

« منكر الحديث » ، وقال : « سكتوا عنه » .

٢٧٢٠ - (إنّ لكلِّ شيءٍ باباً ، وإنَّ باب العبادةِ الصّيامُ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٤٢٣) : أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم قال : حدثني ضمرة بن [١] حبيب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ ضمرة بن حبيب تابعي ثقة .

وأبو بكر بن أبي مريم ؛ ضعيف مختلط .

ومن هذا الوجه أخرجه القضاعي (ق ٨٧ / ١) .

---

(١) الأصل : ابن أبي . وهو خطأ مطبعي .

٢٧٢١ ـ (إذا وقعْتَ في ورْطةٍ فقلْ : بسم الله الرحمنِ الرحيم ، ولاحولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيم ، فإنَّ اللَّهَ يَصرفُ بها ما شاءَ مِنْ أنواعِ البلاءِ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة» (٣٣١) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٣٢٠) عن عمرو بن شمر عن أبيه قال : سمعت يزيد ابن مرة يقول : سمعت سويد بن غفلة يقول : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ :

« يا علي ! ألا أعلمك كلمات إذا وقعت في ورطة قلتها ؟

قلت : بلى جعلني الله فداك ، كم من خير قد علمتنيه! قال : » فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو هذا ، قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

٢٧٢٢ ـ (اذكروا الله ذِكراً خاملاً ، فقيل : وما الذكرُ الخاملُ ؟ قال : الذكرُ الخفيُّ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (١٥٥) : أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ، ضمرة تابعي من الطبقة الرابعة عند ابن حجر .

وأبو بكر بن أبي مريم ؛ ضعيف مختلط .

٢٧٢٣ - (إذا مررتم بأهل الشِّرة فسلموا عليهم ؛ تُطفأ عنكم شِرَّتُهم وثائرتهم) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٦١ / ٨٩٠١) من طريق الفياض بن ثابت الموصلي ، عن أبان ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ثم رواه بهذا الإسناد عن أنس قال :

شكى أصحاب النبي ﷺ إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله ! إن المنافقين يلحظوننا بأعينهم ، ويلفظوننا بألسنتهم؟ فقال رسول الله ﷺ :

« اتقوهم بسهام الله » .

قالوا : وما سهام الله يا رسول الله ؟ قال :

« السلام » .

وقال البيهقي :

« أبان هذا هو ابن أبي عياش ؛ متروك » .

قلت : وبه أعله المناوي في « الفيض » . وأما في « التيسير » فسكت عنه ولم يعله ! ثم إنه في الشرح الأول خلط بين الروايتين ، فجعل قصة الشكوى في الرواية الأخرى لمتن الرواية الأولى !!

٢٧٢٤ - (الثابتُ في مصلاهُ في صلاةِ الصبحِ حتّى تطلعَ الشَّمسُ أَبلغُ في طلبِ الرزقِ من الضّاربِ في الأمصار) .

موضوع . رواه أبو الشيخ في « الطبقات » (٧٥ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٦٣) ، وفي « أحاديث أبي القاسم الأصم » (٧ / ٢) ، وعنه

الديلمي (٢ / ٧٠) عن ثابت بن موسى : ثنا أبو داود النخعي عن خالد بن سلمة المخزومي عن أبان بن عثمان عن أبيه عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا موضوع ، آفته النخعي هذا ـ واسمه سليمان بن عمرو ـ وهو كذاب .

وثابت بن موسى ؛ ضعيف .

٢٧٢٥ ـ (الحقُّ معَ عمارٍ ما لَم يغلبْ عليه دُلهةُ الكبْرِ) .

منكر . رواه أبو الشيخ في « الطبقات » (ق ١/٧٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤٢٧) عن سيف بن عمر التميمي عن مبشر بن فضيل عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعاً ؛ وقال :

« مبشر بن الفضيل مجهول بالنقل » .

قلت : وسيف بن عمر متهم ، فالحديث ضعيف جداً .

٢٧٢٦ ـ (ما مِنْ عبدٍ ولا أَمَةٍ استغفرَ في كلِّ يوم سبعينَ مرةً إلا غفرَ الله لهُ سبعَمائةِ ذنبٍ ، وقد خابَ عبدٌ أوْ أَمَةٌ عمِلَ فًي اليومِ والليلةِ أكثرَ من سبعِمائةِ ذنبٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (ق ٨٣ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (٦ / ٣٩٣) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٣٦٥) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ص ٥٥) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٤٩) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن الحسن عن أنس قال :

كنا مع رسول الله ﷺ في مسير فقال : استغفروا ، فاستغفرنا ، فقال : أتموها سبعين مرة ، فأتممناها سبعين مرة ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : عنعنة الحسن - وهو البصري - فقد كان مدلساً .

الأخرى : الحسن بن أبي جعفر ؛ فإنه ضعيف كما جزم الحافظ .

والحديث قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٦٩) مشيراً لتضعيفه :

« رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي والأصبهاني » .

٢٧٢٧ - (من تمسَّك بالسُّنَّةِ دخل الجنَّةَ ، قالتْ عائشةُ : ما السنةُ؟ قال : حُبُّ أبيكِ وصاحبِه . يعني عمرَ) .

ضعيف . رواه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٩٤) ، وكذا ابن عساكر (٩ / ٣٠١ / ٢) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣) من طريق الدارقطني : ثنا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الملحمي : حدثني محمد بن حماد المصيصي بالرملة : نا سعيد بن رحمة : نا محمد بن شعيب بن شابور : نا عمر مولى غُفْرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . قال الدارقطني :

« غريب من حديث عمر عن هشام ، لم نكتبه إلا عن هذا الشيخ بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد تالف ؛ عمر هذا هو ابن عبد الله ؛ وهو ضعيف كما في «التقريب » .

وسعيد بن رحمة ؛ قال ابن حبان :

« لا يجوز أن يحتج به لمخالفته الأثبات » .

قلت : والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الدارقطني في « الأفراد » عن عائشة . وقال الشارح المناوي :

« قال ابن الجوزي في « العلل » : وعمر ضعيف ، وقال ابن حبان : يقلب الأخبار ولا يحتج به » .

ومن طريقه أخرجه الهروي في « ذم الكلام » (١٤٩ / ١) .

ورأيت في كتاب أحمد إلى مسدد بن مسربل الذي رواه ابن أبي يعلى في « طبقات الحنابلة » (١ / ٣٤١) في ترجمة مسدد أنه كتب إلى أحمد : اكتب إليَّ بسنة رسول الله ﷺ ، فكتب إليه بما طلب ؛ وفيه قوله رحمه الله :

« بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال : إن الله ليدخل العبد الجنة بالسنة يتمسك بها » .

وذكره الشاطبي في « الاعتصام » (١ / ٨٧) معزواً لابن وهب !

وقد وصله ابن بطة في « الإبانة » (١ / ٣٤٣ / ٢١٥) من طريق أبي صالح كاتب الليث قال : حدثني الليث قال : حدثني محمد بن عجلان عن عبد الملك ابن مسلم اللخمي من أهل الشام قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : فلعل ابن وهب رواه من هذا الوجه ، فإن الليث وهو ابن سعد المصري من شيوخه .

٢٧٢٨ - (إذا وقفَ السائلُ على البابِ وقفتِ الرّحمةُ معَهُ ؛ قَبِلَها مَنْ قَبِلَها ، وردَّها مَن ردَّها ، ومن نظرَ إلى مسكينٍ نظرَ رحمةٍ ؛ نظرَ الله إليهِ نظرَ رحمةٍ ، ومَن أطال الصلاةَ خفَّف الله عنهُ القيامَ يومَ القيامةِ ، ﴿ يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالمينَ ﴾ ، ومَن أكثرَ الدعاءَ قالتِ الملائكةُ : صوتٌ معروفٌ ، ودعاءٌ مستجابٌ ، وحاجةٌ مقضيةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٩٥) من طريق إسحاق بن جميل : ثنا علي بن مسلم : ثنا سيار : ثنا جعفر : حدثني رجل عن ثور يرفع الحديث قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ فإن ثوراً هذا - وهو ابن يزيد الحمصي - من أتباع التابعين . وفي الطريق إليه عدة علل :

الأولى : جهالة الرجل الذي لم يسمَّ .

الثانية : ضعف سيار ؛ وهو ابن حاتم العنزي ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

الثالثة : إسحاق بن جميل ؛ لم أعرفه .

٢٧٢٩ - (أَذَهَبْتُم مِن عندي جميعاً وجِئْتُم متفرِّقينَ؟! إنّما أهلَك مَن كانَ قبلكم الفُرقةُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد وابنه في « زوائد المسند » (١ / ١٧٨) من طريق المجالد عن زياد بن علاقة عن سعد بن أبي وقاص قال :

« لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، جاءته جهينة فقالوا : إنك قد نزلت بين أظهرنا ، فأوثق لنا حتى نأتيك وتؤمنا ، فأوثق لهم ، فأسلموا ، قال : فبعثنا رسول الله ﷺ في رجب ، ولا نكون مائة ، وأمرنا أن نغير على حي من بني كنانة إلى جنب جهينة ، فأغرنا عليهم ، وكانوا كثيراً ، فلجأنا إلى جهينة ، فمنعونا ، وقالوا : لم تقاتلون في الشهر الحرام ؟ فقلنا : إنما نقاتل من أخرجنا من البلد الحرام في الشهر الحرام ، فقال بعضنا لبعض : ما ترون ؟ فقال بعضنا : نأتي نبي الله ﷺ فنخبره ، وقال قوم : لا ، بل نقيم ههنا ، وقلت أنا في أناس معي : لا ؛ بل نأتي عير قريش

فنقتطعها ، فانطلقنا إلى العير ، وكان الفيء إذ ذاك من أخذ شيئاً فهو له ، فانطلقنا إلى العير وانطلق أصحابنا إلى النبي ﷺ وأخبروه الخبر ، فقام غضباناً محمرّ الوجه ، فقال : (فذكره) ، لأبعثن عليكم رجلاً ليس بخيركم ، أصبركم على الجوع والعطش . فبعث علينا عبد الله بن جحش الأسدي ، فكان أول أمير أمر في الإسلام » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المجالد هو ابن سعيد الكوفي قال الحافظ :

« ليس بالقوي ، وقد تغيّر في آخر عمره » .

٢٧٣٠ - (كان رسول الله ﷺ إذا أحسّ من الناس بغفلة من الموت جاء فأخذ بعضادتي الباب ، ثم هتف ثلاثاً : يا أيها الناس ! يا أهل الإسلام ! أتتكم الموتة راتبة لازمة ، جاء الموت بما جاء به ، جاء بالروح والراحة ، والكَرَّةِ المباركة لأولياء الرحمن ، من أهل دار الخلود الذين كان سعيهم ورغبتهم فيها لها ، ألا أن لكل ساعٍ غاية ، وغاية كل ساع الموت ، سابق ومسبوق) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٥٦ / ١٠٥٦٩) ، من طريق الخضر بن أبان : ثنا سيار : ثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني : ثنا الوضين بن عطاء قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد متصل ضعيف ، الوضين بن عطاء قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، سيىء الحفظ ، ورمي بالقدر من السادسة » .

يعني أنه من أتباع التابعين الذين لم يلقوا أحداً من الصحابة والخضر بن أبان ضعفه الحاكم وغيره ، وتكلم فيه الدارقطني ، كما في « لسان الميزان » .

وسيأتي من طريق أخرى (٣١١٨) .

٢٧٣١ - (اذهبُوا فقاسِمُوهم أنصافَ الأموالِ ، ولا تمسُّوا ذراريَهم ، لولا أنَّ الله لا يحبُّ ضلالَةَ العملِ ما رزيناكم عقالاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٦١٢) عن عمار بن شعيث (الأصل : شعيب) ابن عبد الله بن الزبيب العنبري : حدثني أبي قال : سمعت جدي الزبيب يقول :

« بعث نبي الله ﷺ جيشاً إلى بني العنبر ، فأخذوهم بـ (رُكبة)[1] من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى نبي الله ﷺ ، فركبت ، فسبقتهم إلى النبي ﷺ ، فقلت : السلام عليك يا نبي الله ررحمة الله وبركاته ، أتانا جندك فأخذونا ، وقد كنا أسلمنا وخضرمنا آذان النعم ، فلما قدم بلعنبر قال لي نبي الله ﷺ :

« هل لكم بيِّنة على أنكم أسلمتم قبل أن تؤخذوا في هذه الأيام » ؟

قلت : نعم ، قال : « من بيِّنتك » ؟ قلت : سمرة رجل من بني العنبر ، ورجل آخر سماه له ، فشهد الرجل ؛ وأبى سمرة أن يشهد ، فقال النبي الله ﷺ :

« قد أبى أن يشهد لك ، فتحلف مع شاهدك الآخر ؟ » قلت : نعم ، فاستحلفني . فحلفت بالله لقد أسلمنا يوم كذا وكذا ، وخضرمنا آذان النعم ، فقال نبي الله ﷺ : (فذكره) . قال الزبيب : فدعتني أمي فقالت : هذا الرجل أخذ

---

(١) موضع بالحجاز بين (غمرة) و (ذات عرق) ، « نهاية » .

زَرْبِيَّتـــي[1] ، فانصرفت إلى النبي ﷺ ، يعني فأخبرته ، فقال لي : « أحبسه » ، فأخذت بتلبيبه ، وقمت معه مكاننا ، ثم نظر إلينا نبي الله ﷺ قائمين ، فقال : ما تريد بأسيرك ، فأرسلته من يدي ، فقام نبي الله ﷺ فقال للرجل :

« رد على هذا زَرْبِيَّة أمِّه التي أخذت منها » ، فقال : يا نبي الله ! إنها خرجت من يدي . قال : فاختلع نبي الله ﷺ سيف الرجل فأعطانيه وقال للرجل :

« اذهب فزده آصعاً من طعام » . قال : فزادني آصعاً من شعير .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمار بن شعيث لم يوثقه أحد ؛ ولم يرو عنه سوى اثنين ؛ أحدهما ابنه سعد ولم أعرفه! وقال الحافظ في المترجم :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ، وإلا فليِّن الحديث عند التفـرد كما هنا . فتحسين ابن عبد البر إياه في « الاستيعاب » غير حسن .

ثم إن في إسناده اختلافاً ، فقد رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥/٢٦٧ - ٢٦٨ / ٥٢٩٩ و ٥٣٠٠) ولفظه : حدثني شعيث : حدثني عبيد الله بن زبيب ابن ثعلبة : أن أباه ثعلبة حدثه .

٢٧٣٢ - (أَربعُ رَكَعاتٍ تركعُهنَّ حينَ تزولُ الشَّمسُ عن كَبِدِ السّماءِ تعدِلُ إحياءَ ليلةٍ في شهرٍ حرامٍ في يومٍ حرامٍ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٧) من طريق أبي الشيخ عن سويد بن

---

(١) الزربية : الطنفسة ، وقيل : البساط ذو الخمل ، وتكسر زايها ، وتضم وتفتح ، وجمعها (زرابي) . « نهاية » .

سعيد : حدثنا محمد بن عمر بن صالح الكلاعي عن طاوس عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكلاعي هذا ؛ قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » .

وقال الحاكم :

« روى عن الحسن وقتادة حديثاً موضوعاً ، روى عنه سويد بن سعيد » .

قلت : وسويد ضعيف ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ٩٠ / ٢) لأبي الشيخ في « الثواب » عن حذيفة .

٢٧٣٣ - (أراكُم ستشرّفونَ مساجدَكم بعدي كما شرَّفتِ اليهودُ كنائِسَها ، وكما شرَّفتِ النصارى بِيَعها) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٧٤٠) : حدثنا جبارة بن المغلس : ثنا عبد الكريم ابن عبد الرحمن البجلي عن ليث عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف . ومثله أو شر منه جبارة بن المغلس .

وقد صح الحديث عن ابن عباس بإسناد آخر عنه مرفوعاً بلفظ :

« ما أمرت بتشييد المساجد » ، قال ابن عباس : لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٧٤) .

٢٧٣٤ - (اربِطوا أوساطَكم بأردِيتِكُم ، وعليكم بالهَرْولَةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣١١٩) ، وابن خزيمة (١ / ٢٥٥ / ١) ، والحاكم (١ / ٤٤٢) ، وتمام الرازي في « الفوائد » (١٤٥ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (١٠٩ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٣٨ و ٢ / ٢٩١) من طريق يحيى بن يمان عن حمزة بن حبيب الزيات عن حمران بن أعين عن أبي الطفيل عن أبي سعيد قال : فذكره . واللفظ لأبي نعيم وابن عدي ، ولفظ ابن ماجه والحاكم :

« بأزركم ومشى خلط الهرولة » . وكذا قال تمام ؛ إلا أنه شك وزاد فقال :

« ومشى أو قال : مشينا خلط الهرولة حتى أتينا مكة » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو مردود بقول البوصيري في « الزوائد » (٢١٢ / ٢) .

« هذا إسناد ضعيف ، حمران بن أعين الكوفي قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بثقة .

ويحيى بن يمان العجلي وإن روى له مسلم فقد اختلط بأخرة ، ولم يتميَّز حال من روى عنه هل هو قبل الاختلاط أو بعده » .

وقال الدميري :

« انفرد به المصنف ، وهوضعيف منكر ، مردود بالأحاديث الصحيحة التي تقدمت أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا مشاة من المدينة إلى مكة » .

٢٧٣٥ - (أَربعٌ أُنزلتْ من كنزٍ تحتَ العرشِ : أمُّ الكتابِ ، وآيةُ الكرسيِّ ، وخواتيمُ البقرةِ ، والكوثرُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٦) عن الوليد بن جميل عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الوليد بن جميل ليِّن الحديث كما قال أبو زرعة .

وقال أبو حاتم :

« روى عن القاسم أحاديث منكرة » .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٨٠ / ٧٩٢٠) ، والضياء في المختارة ؛ كما في « فيض القدير » .

٢٧٣٦ - (أربعةٌ من كنَّ فيه كان من المسلمين ؛ وبنى الله له بيتاً في الجنّةِ أوسعَ من الدّنيا وما فيها : من كان عصمةَ أمرِه لا إله إلا الله ، وإذا أصابَ ذنباً قال : أَستغفرُ الله ، وإذا أُعطيَ نعمةً قال : الحمدُ لله ، وإذا أَصابَ مصيبة قال : إنا لله وإنا إليه راجعون) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٤٠٥ - ٤٠٦) تعليقاً عن الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المراغي الرازي في « ثواب الأعمال » بسنده عن علي بن محمد بن الخليل القزويني بسنده عن أبي القاسم الحسين بن محمد

التفليسي بسنده عن عبد الله بن عمر عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف ؛ أورده في ترجمة ابن الخليل القزويني ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كغالب عادته ، ولا رأيته في شيء من كتب الجرح والتعديل .

ومثله الحسين بن محمد التفليسي .

ومثله الشيخ المراغي !

وأما عبد الله بن عمر ؛ فهو العمري ؛ ضعيف من قبل حفظه .

٢٧٣٧ - (أربعةٌ من كنوزِ الجنَّةِ : إخفاءُ الصّدقةِ ، وكتمانُ المصيبةِ ، وصلةُ الرحمِ ، وقولُ : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ١٨٦) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحارث - وهو ابن عبد الله الأعور - ضعيف واتهمه بعضهم .

وأبو إسحاق هو السبيعي ؛ وكان اختلط .

٢٧٣٨ - (أربعٌ دعوتُهم مستجابةٌ : الإمامُ العادلُ ، والرجلُ يدعو لأخيه بظهرِ الغيبِ ، ودعوةُ المظلومِ ، ورجلٌ يدعوُ لوالديْهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٢٠٧ / ١) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١٢٧ / ١) عن حفص بن أبي داود عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حفص هذا هو ابن سليمان الغاضري القاري ؛ قال الحافظ :

« متروك الحديث مع إمامته في القراءة » .

قلت : وخفي حاله على المناوي ، فأخذ يعل الحديث في « الفيض » بمن دون حفص هذا من الضعفاء !

وعزاه في « الجامع » لأبي نعيم في « الحلية » ، ولم يذكره الغماري في فهرسه . والله أعلم .

٢٧٣٩ - (أَربعٌ قبل الظهرِ كعدلهنّ بعد العشاءِ ، وأَربعٌ بعد العشاء كعدلهنًّ من ليلةِ القدر) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٥٨ / ٢ - من ترتيبه) : حدثنا إبراهيم هو ابن (بياض في الأصل) : ثنا محرز بن عون : ثنا يحيى بن عقبة ابن أبي العيزار عن محمد بن جحادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن جحادة إلا يحيى » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال ابن معين . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » .

وأخرج الطبراني أيضاً (٥٦ / ٢ - زوائده) عن ناهض بن سالم الباهلي : ثنا عمار أبو هاشم عن الربيع بن لوط عن عمه البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال :

« من صلى قبل الظهر أربع ركعات كأنما تهجدَ بهنَّ من ليلته ، ومن صلاهنَّ

بعد العشاء كنّ كمثلهنّ من ليلة القدر » .

قلت : وناهض هذا لم أجد من ذكره ؛ وكذلك قال الهيثمي (٢ / ٢٢١) .

٢٧٤٠ - (أربعةٌ لا ينظر الله إليهمْ : عاقٌّ ، ومنّانٌ ، ومدمنُ خمرٍ ، ومكذِّبٌ بقدَرٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (١ / ٣٢ / ٢) من طريق بشر بن نمير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن نبي الله ﷺ قال : فذكره . وقال في آخر ترجمة بشر هذا :

« وعامة ما يرويه عن القاسم وغيره لا يتابع عليه ، وهو ضعيف كما ذكروه » .

قلت : وهو شديد الضعف متروك ، لكنه لم يتفرد به ، فقال الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٠٦) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، في أحدهما بشر بن نمير وهو متروك ، وفي الآخر عمر بن يزيد وهو ضعيف » .

قلت : هو عمر بن يزيد النصري الشامي ، ووقع في « المعجم الكبير » (٨ / ١٤٠ / ٧٥٤٧) ، (ابن زيد) - وهو خطأ مطبعي - قال ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٨٩) :

« كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به على الإطلاق ، وإن اعتبر بما يوافق الثقات فلا ضير » .

٢٧٤١ - (أربعٌ لا تُقْبلُ في أربع : نفقةٌ مِنْ خيانةٍ ، ولا سرقةٍ ، ولا غلولٍ ، ولا مالُ يتيمٍ ، لا يقبل حجٌّ ، ولا عمرةٌ ، ولا جهادٌ ، ولا صدقةٌ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (٣٣٧ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ١٦٩) عن الكوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ذكره ابن عدي في ترجمة الكوثر هذا ؛ وقال في آخرها :

« وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : قال أحمد :

« أحاديثه بواطيل » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » .

والحديث رواه سعيد بن منصور أيضاً عن مكحول مرسلاً كما في « الجامع الصغير » .

٢٧٤٢ - (ارجِعْنَ مأزوراتٍ ؛ غيرَ مأجوراتٍ) .

ضعيف . روي من حديث علي بن أبي طالب ، وأنس بن مالك .

١ - أما حديث علي ؛ فيرويه إسماعيل بن سلمان عن دينار أبي عمر عن محمد ابن الحنفية عن علي قال :

« خرج رسول الله ﷺ ، فإذا نسوة جلوس ، فقال : ما يجلسكن؟ قلن : ننتظر الجنازة ، قال : هل تغسلن؟ قلن : لا ، قال : هل تحملن؟ قلن : لا ، قال : هل تدلين فيمن يدلي؟ قلن : لا ، قال : . . . » فذكره .

أخرجه ابن ماجه (١٥٧٨) ، وابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٩٠) ، وابن بشران في « الفوائد المنتخبة » (٦٢ / ١) ، والبيهقي (٣ / ٧٧) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علته إسماعيل بن سلمان هذا - وهو الأزرق

التميمي الكوفي ـ وهو ضعيف باتفاقهم ؛ ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بضعفه ، بل قال ابن نمير والنسائي :

« متروك » . وأما ما نقله السندي عن « الزوائد » أنه قال :

« في إسناده دينار بن عمر أبوعمر وهو وإن وثقه وكيع وذكره ابن حبان في الثقات ؛ فقد قال أبو حاتم : ليس بالمشهور . وقال الأزدي : متروك ، وقال الخليلي في «الإرشاد » : كذاب ، وإسماعيل بن سليمان (كذا) قال فيه أبو حاتم : صالح . لكن ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يخطىء » .

قلت : ففيه أن صاحب « الزوائد » دخل عليه ترجمة في أخرى ، فإن الذي قال فيه أبو حاتم « صالح » ليس هو المترجم ، وإنما هو إسماعيل بن سليمان الكحال الضبي البصري ، ففي ترجمته ذكر ابنه (١ / ١ / ١٧٧) ذلك عنه . وأما المترجم ، فقد ذكر (١ / ١ / ١٧٦) عنه أنه قال فيه :

« ضعيف الحديث » . ونقله عنه الحافظ في « التهذيب » .

فالرجل ضعيف بلا خلاف ، وإيراد ابن حبان إياه في « الثقات » (٤ / ١٩) مع قوله فيه : « يخطىء » لا يخرجه عما ذكرنا كما لا يخفى ، على أنه لو لم يجرحه بالخطأ ، فمعلوم أنه متساهل في التوثيق ، فلا يعتد به عند التفرد به فكيف مع المخالفة ؟ !

٢ ـ وأما حديث أنس ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن الحارث بن زياد عنه قال :

« خرجنا مع النبي ﷺ في جنازة ، فرأى نسوة ، فقال : أتحملنه؟ قلن : لا ، قال : تدفنه ؟ قلن : لا ، قال : . . . » فذكره .

أخرجه أبو يعلى (٣ / ١٠٦٠) : حدثنا أحمد بن المقدام العجلي : نا محمد ابن حمدان : نا الحارث بن زياد .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث بن زياد قال الذهبي :

« ضعيف مجهول » .

ووافقه الحافظ في « اللسان » .

وبه أعله الهيثمي (٣ / ٢٨) .

ومحمد بن حمدان ؛ لم أعرفه ، ولعله محمد بن حمران القيسي البصري ، فإن يكن هو ؛ فهو صدوق فيه لين كما في « التقريب » .

والأخرى : عن أبي هدبة عنه به نحوه وزاد :

« مفتنات الأحياء ، مؤذيات الأموات » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٢٠١) .

قلت : وأبو هدبة ـ واسمه إبراهيم بن هدبة ـ كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين . وقال الخطيب :

« حدث عن أنس بالأباطيل » .

(تنبيه) : ذكر المناوي في « الفيض » عن ابن الجوزي أنه قال في طريق علي : « جيد الإسناد ، بخلاف طريق أنس عند أبي يعلى » .

ثم نقل المناوي تضعيف الهيثمي تبعاً للذهبي للحارث راويه كما تقدم . قال :

« وقال الدميري : حديث ضعيف تفرد به ابن ماجه ، وفيه إسماعيل بن سليمان (كذا) الأزرق ؛ ضعفوه .

ثم اتبعه المناوي بقوله :

« وبهذا التقرير انكشف أن رمز المصنف لصحته صحيح في حديث علي ، لا في حديث أنس ، فخذه منقَّحاً » .

قلت : ما نقَّحت شيئاً ، بل خبطت خبط عشواء ، فمن أين لحديث علي الصحة بل الجودة وفيه ذلك الأزرق المتفق على ضعفه و (دينار أبو عمر) وقد كُذِّب ؟! ومن عجيب أمر المناوي أنه بعد أن نقل تجويد ابن الجوزي لإسناده أتبعه بنقل تضعيفه عن الدميري ، ثم سكت على هذا التناقض دون أن يرجِّح أحد النقلين على الآخر ثم قال :

« فخذه منقحاً » !وبناء على زعمه هذا قال في « التيسير » : « إسناده صحيح » !!

٢٧٤٣ - (أربعةٌ لا يجتمعُ حبُّهم في قلبِ منافقٍ ، ولا يحبُّهم إلا مؤمنٌ : أبو بكرٍ ، وعمرُ ، وعثمانُ ، وعليٌّ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١١ / ١٠٧ / ١) من طريق أبي عبد الله البكاء عن أبي خلف عن أنس بن مالك مرفوعاً به . ومن طريق أبي عامر التوري عن عطاء الخراساني عنه مرفوعاً به نحوه دون قوله : « ولا يحبهم إلا مؤمن » .

قلت : والإسناد الأول هالك ؛ أبو خلف كذبه يحيى بن معين .

وأبو عبد الله البكاء قال الأزدي :

« متروك الحديث » .

والإسناد الآخر ضعيف ؛ عطاء الخراساني قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً ويدلس » .

وأبوعامر التوري ؛ لم أعرفه .

٢٧٤٤ ـ (مِهنةُ إحداكنَّ في بيتها تُدرك به عملَ المجاهدين في سبيل الله) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (١/١٦٨) ، والبزار (٢/١٨٢/١٤٧٥) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٧٠ / ٢) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٣١٣ / ١) ، وأبو الحسن السكري الحربي في « الثاني من الفوائد » (١٦٤ / ٢) عن أبي رجاء الكلبي يعني روح بن المسيب : ثنا ثابت عن أنس قال :

« أتى النساء رسول الله ﷺ فقلن : يا رسول الله ﷺ ! ذهب الرجال بالفضل بالجهاد في سبيل الله ، فدلنا على شيء ندرك به عمل المجاهدين في سبيل الله ؟ فقال : فذكره . وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن ثابت إلا روح ، وهو بصري مشهور » .

ومن هذا الوجه رواه ابن حبان في « الضعفاء » وقال :

« روح بن المسيب يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وقال ابن معين :

« صويلح » . وقال أبو حاتم :

« صالح ، ليس بالقوي » .

وسكت عنه ابن كثير في « تفسيره » ، واغترَّ بسكوته الصابوني في «مختصره» مشعراً قرّاءه بأنه صحيح !!

٢٧٤٥ - (أَزْكى الأعمالِ كسبُ المرءِ بيديه) .

باطل بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي (٤١ / ١) من طريق بهلول بن عبيد الكندي : حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي :

سئل رسول الله ﷺ : أي الأعمال أزكى ؟ قال : فذكره ؛ وقال :

« بهلول أحاديثه فيها نظر ، ليس مما يتابعه الثقات عليها » .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٩٠) بعد أن ذكر الحديث من هذه الطريق :

« قال أبي : هذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، بهلول ذاهب الحديث » .

قلت : والحارث - وهو الأعور - متهم أيضاً .

٢٧٤٦ - (أَرْهِقُوا القبلةَ) .

ضعيف . أخرجه العسكري في « تصحيفات المحدثين » (١ / ٣١٨) ، والعقيلي (٤ / ١٩٦) ، و أبو يعلى (١٠٨٤) ، والبزار (٥٤ - زوائده) ، وأبو بكر المقري في « الأربعين » (١٤٥ - ١٤٦) ، وابن عدي (٣٤ / ٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١١١ / ١) من طريق مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناده ضعيف ؛ مصعب بن ثابت لين الحديث كما في « التقريب » . وقال المناوي :

« وقد ضعفوا حديثه ، ومن ثم رمز لضعفه » .

(أرهقوا) أي : ادنوا من السترة .

٢٧٤٧ - (أَرواحُ المؤمنينَ طيورٌ خضرٌ في حُجر من الجنّةِ ، يأكلونَ من الجنَّةِ ، ويشربونَ ، ويتعارفونَ ، يقولون : ربّنا أَلحقْ بنا إِخوانَنا ، وآتِنا ما وعدْتَنا ، وأَرواحُ أهلِ النّارِ في حجرِ من النّارِ ، يأكلونَ من النارِ ، ويشربونَ مِن النارِ ، يقولونَ : ربنا لا تُلْحِقْ بنا إخوانَنا ، ولا تؤْتِنا ما وعدتَنا) .

ضعيف . رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٤٩ / ١) عن الفرج بن عبيد : نا مروان عن علي بن الوليد عن عبد الله بن يزيد عن أم مبشر بنت البراء قالت :

كان رسول الله ﷺ في بيتي في نفر من أصحابه يأكل من طعام صنعته لهم ، فسألوه عن الأرواح ، فذكرها بذكر امتنع القوم من الطعام ؛ ثم قال من بعد : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون أم مبشر لم أعرف أحداً منهم . وقد صح الحديث عن كعب بن مالك وأم مبشر طرفه الأول منه دون قوله : « ويشربون .... » إلخ . انظر المشكاة (١٦٣١) .

٢٧٤٨ - (أريتُ بني مروانَ يتعاورون على منبري ، فساءني ذلك ، ورأيتُ بني العباسِ يتعاورون مِنبري فسرَّني ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني (١٤٦ / ١) عن يزيد بن ربيعة قال : حدثنا أبو الأشعث عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ ابن ربيعة هذا هو الرحبي الدمشقي ؛ قال الدارقطني :

« متروك » . وكذا قال النسائي ، وقال مرة :

« ليس بثقة » .

٢٧٤٩ ـ (أُريتُ دارَ هجـرَتِكم سَبْخـةً بين ظهـرانَيْ حَرَّةٍ ، فـإمّا أنْ تكونَ هَجَراً ، أو تكون يثرب) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٤٠٠) والطبراني في « الكبير » (٨ / ٣٦ - ٣٧ / ٧٢٩٦) والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٥٢٢) عن يعقوب بن محمد الزهري : ثنا حصين بن حذيفة : حدثني أبي وعمومتي عن سعيد بن المسيب عن صهيب قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وهو عجب منهما لا سيما الذهبي ؛ فإنه أورد الحصين هذا في « الميزان » وقال :

« مجهول » .

وسلفه في ذلك ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٩١) عن أبيه .

ويعقوب بن محمد الزهري ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه أبو زرعة ، وقال أحمد : ليس بشيء » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

٢٧٥٠ ـ (أزهدُ الناسِ في العالِمِ أهلُه وجيرانُه) .

موضوع . روي من حديث جابر ، وأبي الدرداء ، وأبي هريرة .

١ ـ أما حديث جابر ؛ فيرويه ابن عدي في « الكامل » (٣٢٨ / ١) من طريق عباد بن محمد بن عباد بن صهيب : ثنا يزيد بن النضر المجاشعي عن المنذر

ابن زياد : ثنا محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المنذر هذا ؛ قال الفلاس :

« كان كذاباً » . وذكر له الحافظ في « اللسان » بعض موضوعاته .

ومن دونه لم أعرف أحداً منهم .

ورواه محمد بن صدران : ثنا المنذر بن زياد به موقوفاً على جابر .

أخرجه ابن شاهين في « السنة » (١٨ / ٤٩ / ٢) .

٢ ـ وأما حديث أبي الدرداء ؛ فيرويه إسماعيل بن اليسع الكندي عن عمرو ابن شمر عن محمد بن سوقة قال : سمعت عبد الواحد الدمشقي قال :

« رأيت أبا الدرداء يحدث الناس ويفتيهم ، وولده إلى جنبه وأهل بيته جلوس في جانب يتحدثون ! فقيل له : ما بال الناس يرغبون فيما عندك من العلم وأهل بيتك جلوس لاهين؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

أخرجه الديلمي في « المسند » (١ / ١ / ١٧٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٢٩٤ / ٢) والسياق له ولفظه :

« أزهد الناس في الأنبياء وأشدهم عليهم الأقربون » .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ آفته عمرو بن شمر ؛ وهو كذاب ، كما قال الجوزقاني . وقال ابن حبان :

« رافضي يشتم الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الثقات » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وعبد الواحد الدمشقي ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من ذا ، ولا حدَّث عنه سوى محمد بن سوقة » .

وإسماعيل بن اليسع الكندي ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٠٤) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه الحسين بن حفص : ثنا إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده عنه مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨٤ و ١٧١) وقال :

« إبراهيم هذا في حديثه نكارة ، وفي مذهبه فساد » .

قلت : هو كذاب ؛ كما قال ابن معين وغيره .

والحسين بن حفص ؛ لم أعرفه .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية ابن عدي وقال :

« موضوع ، المنذر كذاب » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (ص ١٢٦ ـ طبع الهند) بأن له طريقاً أخرى : قال أبو نعيم . . . . فساق حديث أبي الدرداء كما تقدم ، إلا أنه سقط من إسناده عمرو بن شمر الذي هو آفة الحديث ! ومع ذلك فقد سكت عليه مع ما فيه من الجهالة ! وأعله المناوي بقوله :

« وعبد الواحد ضعفه الأزدي » !

وكذلك أعله به ابن عراق في « تنزيه الشريعة » بكلام الذهبي المتقدم ، ثم قال :

« وبقية رجاله محتج بهم . والله أعلم » .

ولا يخفى ما فيه .

وجملة القول ؛ أن الحديث موضوع من جميع طرقه ، وقد حدث وضعه بعد القرن الأول ، ولم يكن معروفاً لديهم بأنه حديث مرفوع ، وعندي مما يدل عليه ثلاث روايات :

الأولى : عن هشام بن عروة عن أبيه قال :

« كان يقال : . . . » فذكره .

أخرجه ابن أبي خيثمة في « العلم » (رقم ٩١) بسند صحيح .

الثانية : عن عون بن عبد الله قال :

« كان يقال : . . . » فذكره .

أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٣٦٨) عن المسعودي عنه .

الثالثة : عن سليمان الأحول قال :

« لقيت عكرمة ومعه ابن له ، فقلت : أيحفظ هذا من حديثك شيئاً ؟ فقال : إنه يقال : . . . » فذكره .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١١ / ٣٩٠ / ١) بسند صحيح عنه .

فلو كانت هذه الجملة حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ لما أغفل ذلك هؤلاء السلف ، ولجأوا إلى هذا التعبير « يقال » ، فإن مثله لا يقال في حديث النبي ﷺ ، فالظاهر أنها من الإسرائيليات ، ويؤيده ما قاله المناوي :

« وذكر كعب أن هذا في التوراة » . والله أعلم .

٢٧٥١ - (استُرني ووَلِّني ظهرَكَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣١٧) ومن طريقه الطبراني (١١ / ٢٩١ / ١١٧٧٣) من طريق شريك عن حسين بن عبد الله عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ :

« أنه أمر علياً فوضع له غسلاً ، ثم أعطاه ثوباً فقال : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل حسين بن عبد الله - وهو ابن عبيد الله ابن عباس بن عبد المطلب - ضعيف . ومثله شريك بن عبد الله القاضي .

٢٧٥٢ - (استعدَّ للموتِ قبل نزولِ الموتِ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤/٣١٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٧) ، وابن بشران في « الأمالي » (١٩ / ٢ و ١١٣ / ١) ، وأبو عروبة الحراني في « حديثه » (٣ / ١) ، وأبو القاسم الهمداني في « الفوائد » (١ / ٢٠٣ / ١) ، والسِّلفي في « الطيوريات » (٢٥٠ / ١) عن إسحاق بن ناصح عن قيس (وقال الحاكم : ثنا شيبان ، ثم اتفقوا) عن منصور عن ربعي بن حراش عن طارق بن عبد الله المحاربي مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« ليس بمحفوظ من حديث قيس ولا غيره ، ولا يتابع هذا الشيخ عليه أحد » .

يعني إسحاق بن ناصح ، وقد قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٣٥) :

« سمعت أبي وذكر حديثاً رواه إسحاق بن ناصح عن قيس بن الربيع ، فقال : كذب على قيس بن الربيع » .

قلت : وأما الحاكم فقال :

« صحيح » ! ووافقه الذهبي ! وهو من عجائبه ؛ وهو القائل في ترجمة إسحاق هذا في كتابه « الضعفاء » :

« كذاب مفترٍ » !

٢٧٥٣ ـ (استَعينُوا بلا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ؛ فإنها تُذهِبُ سبعينَ باباً مِن الضُّرِّ أَدناها الهمّ) .

منكر . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٥٦) ، و « أخبار أصبهان » (٢ / ٩٣ ـ ٩٤) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر : ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن بلهط بن عباد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

شكونا إلى رسول الله ﷺ حرَّ الرمضاء فلم يشكنا وقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، بلهط بن عباد وثقه الطبراني وابن حبان ؛ وقال الذهبي :

« لا يعرف ، والخبر منكر » . يعني هذا .

وعبد المجيد بن عبد العزيز ؛ قال في « التقريب » :

« صدوق يخطىء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

والحديث أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٨٨) ، والعقيلي في «الضعفاء » (ص ٦٠ ـ ٦١) من هذا الوجه بلفظ :

« استكثروا من لا حول . . . . » الحديث ، وقال العقيلي :

« بلهط مجهول في الرواية ، حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه » قال :

« وهذا اللفظ لا يصح فيه شيء » .

٢٧٥٤ - (استعينوا على الرزق بالصَّدقةِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٤٧) عن محمد بن خالد المخزومي : حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن أبيه مرفوعاً . وقال الحافظ :

« قلت : محمد بن خالد ضعيف ، وسيأتي بلفظ :

« استنزلوا الرزق بالصدقة » ، من حديث أبي هريرة ، وفيه سليمان بن عمرو متروك » .

والمخزومي هذا كأنه مجهول ، فإنه لم يتكلم فيه غير ابن الجوزي فقال :

« مجروح » . وأما ابن حبان فذكره على قاعدته في « الثقات » .

وأما سليمان بن عمرو فهو كذاب ؛ وهو النخعي .

لكن ذكر السيوطي أنه رواه باللفظ الثاني البيهقي في « الشعب » عن علي ، وابن عدي عن جبير بن مطعم .

قلت : وإسنادهما مما لا يُفرح به لشدة ضعفها ؛ أما الأول ففيه عند البيهقي في حديث له (٢ / ٧٤) هارون بن يحيى الحاطبي ، روى أحاديث منكرة ، وقال العقيلي في « الضعفاء » :

« لا يتابع على حديثه » .

فلا جرم أن البيهقي ضعفه جداً ، فقال :

« لا أحفظه إلا بهذا الإسناد ، وهو ضعيف بمرة » .

وأما حديث جبير بن مطعم ؛ فأخرجه ابن عدي في جملة أحاديث لحبيب بن

أبي حبيب كاتب مالك ، وقال (٢ / ٤١١ - ٤١٢) :

« كلها موضوعة » .

وصدرها بقوله في مطلع الترجمة :

« كاتب مالك بن أنس ، يضع الحديث » .

٢٧٥٥ - (اسْتَعْتِبُوا الخَيْلَ تعتبْ) .

موضوع . ذكره ابن عدي في ترجمة محمد بن إبراهيم بن العلاء : زبريق الحمصي من « الكامل » (٣٧٥ / ٢) ، فروى عن محمد بن عوف أنه ذكر له حديث إبراهيم بن العلاء عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أمامة مرفوعاً بهذا الحديث ؛ فقال :

« رأيته على ظهر كتابه ملحوقاً ، فأنكرته وقلت له ، فتركه » .

فقال ابن عوف :

« وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم كان يسرق الأحاديث ، فأما أبوه فشيخ غير متهم ، لم يكن يفعل من هذا شيئاً » .

قال ابن عدي :

« وإبراهيم بن العلاء هذا حديثه مستقيم ، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث ، ويشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكره ابن عوف » .

قلت : وكذا في ترجمة إبراهيم بن العلاء من « تاريخ ابن عساكر » (٢ / ٢٤٤ / ٢) ، ويبدو أن فيها خرماً .

واعلم أن الذهبي ترجم لمحمد بن إبراهيم هذا في « الميزان » ، ولم يزد فيه على قوله :

« قال محمد بن عوف : كان يسرق الحديث ، فأما أبوه فغير متهم . قلت : وتكلم فيه أيضاً ابن عدي » .

فتعقبه الحافظ في « اللسان » (٥ / ٢١) بقوله :

« ولم يتكلم ابن عدي في هذا الحمصي ، وإنما تكلم وترجم لمحمد بن إبراهيم الشامي . . . . » .

قلت : خفي على الحافظ رحمه الله كلام ابن عدي الذي نقلته آنفاً ، وهو قوله :

« ويشبه أن يكون من عمل ابنه . . . » .

فهذا هو الذي عناه الذهبي بقوله :

« وتكلم فيه أيضاً ابن عدي » .

وأما الشامي ؛ فهو راوٍ آخر ، وقد ترجم له ابن عدي أيضاً (ق ٣٧٣ / ١) وقد كذبه الدارقطني وغيره .

ثم رأيت الحديث قد وصله أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (٣٠ / ٢) من طريق أحمد بن عمير بن يوسف : نا محمد بن عوف . . فذكره كما تقدم عن ابن عدي ، إسناداً وإعلالاً .

٢٧٥٦ - (استشرْتُ جبريلَ في الشّاهدِ واليمينِ فأمرني) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٧٤) عن حبيب بن أبي حبيب : حدثنا

إبراهيم بن الحسين عن أبيه عن جده مسلمة بن قيس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه أيضاً أبو نعيم وابن منده في « المعرفة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون مسلمة بن قيس لم أجد لهم ترجمة ، وفيمن يسمى حبيب بن أبي حبيب جماعة أكثرهم غير معتمد ، ولم يتبين لي الآن من هو منهم .

٢٧٥٧ - (أشدُّ النّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المكفي الفارغُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١٧) عن يحيى بن يحيى : حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن قرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الله بن قرة لم أعرفه ، ولعله تحرف على الناسخ .

وابن لهيعة ؛ مشهور بالضعف .

ويحيى بن يحيى ؛ الظاهر أنه الذي في « الميزان » :

« يحيى بن أبي زكريا : يحيى الغساني ، واسطي روى عن هشام بن عروة ، قال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يرويه عن الأثبات » .

٢٧٥٨ - (استعينوا بطعامِ السَّحَرِ على صيامِ النَّهارِ ، وبالقيلولةِ على قيامِ اللَّيلِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٦٩٣) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص

٤٠) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٢٠١ / ١) ، وخالد بن مرداس في « حديثه » (ق ٥٦ / ١ - ٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٩ / ١) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (٣ / ١٥١ / ١) ، وابن عدي (١٥٠ / ٢ و ١٧١ / ٢) ، والحاكم (١ / ٤٢٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٤ / ١) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ١٥ / ٢) ، وغيرهم عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام ليسا بالمتروكين اللذين لا يحتج بهما » .

وكذا قال الذهبي في « تلخيصه » . ولكنه أورد زمعة في « الضعفاء والمتروكين» وقال :

« ضعفه أحمد وأبو حاتم والدارقطني » .

ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون » .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٤١) من طريق علي بن عبد العزيز عن يزيد بن أبي يزيد الجزري عن المور (كذا) عن أبي هريرة مرفوعاً به وقال :

« سألت أبي عنه؟ فقال : هؤلاء مجهولان » .

٢٧٥٩ - (عُدْ مَنْ لا يعودُك ، وأَهْدِ لِمَنْ لا يُهدي لكَ) .

ضعيف . رواه محمد بن المظفر في « المنتقى من حديث هشام بن عمار » (١٦١ / ٢) عنه عن رجل من الأنصار ، يقال له أبو ميسرة قال : أخبرت أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

ورواه يحيى بن معين في « التاريخ والعلل » (ق ١٦ / ٢) : ثنا حماد بن أسامة أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أيوب بن ميسرة مرفوعاً . وقال :

« أيوب بن ميسرة هذا مدني » .

ورواه الخطيب في « الموضح » (١ / ١٤٠ ـ ١٤١) من طريق ابن معين . وهو والبخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٤٠٠) من طرق أخرى عن هشام بن عروة به .

قلت : فالإسناد ضعيف لإرساله ، ولأن مرسله أيوب بن ميسرة لا يعرف ، ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٥٧) ترجمة مختصرة كعادته في مثله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٧٦٠ ـ (كان إذا أصابَهُ خَصَاصةٌ نادى أهلَهُ : يا أهلاهُ ! صلُّوا صلُّوا) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم كما في « تفسير ابن كثير » (٣ / ١٧١) قال : حدثنا أبي : حدثنا عبد الله بن أبي زياد القطواني : حدثنا سيار : حدثنا جعفر عن ثابت قال : فذكره . قال ثابت :

« وكانت الأنبياء إذا نزل بهم أمر فزعوا إلى الصلاة » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ كلهم من رجال « التهذيب » . إلا أنه مرسل ، لأن ثابتاً ـ هو البناني ـ تابعي معروف مكثر عن أنس ، ومع هذا صححه الشيخ الرفاعي في « مختصره » ، وتبعه بلديه الصابوني ، وغالب الظن أنهما لم يعرفا من هو ثابت ؟

ثم رأيت الحديث في « شعب الإيمان » للبيهقي (٣ / ١٥٥ / ٣١٨٥) من طريق أخرى عن سيار بن حاتم به معضلاً .

على أن سياراً هذا قال فيه الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

٢٧٦١ - (استعِنْ بيمينك . وأومى بيده إلى الخط) .

ضعيف . رواه الترمذي (٣ / ٣٧٥ - تحفة) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (٥٧ / ٢) ، وأبو محمد الخلدي في « الفوائد » (٢٣٥ / ١ - ٢) ، وأبو حفص الكتاني (١٤٠ / ١) ، وابن عدي (١٢٢ / ١) ، والخطيب في « كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » (٤ / ١٥٢ / ١) عن الخليل بن مرة عن يحيى ابن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال :

« كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع من النبي ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال : إني لأسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه ، فقال رسول الله ﷺ : » فذكره . وقال الترمذي :

« ليس إسناده بذاك القائم ، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : الخليل بن مرة منكر الحديث » .

قلت : وشيخه يحيى بن أبي صالح مجهول .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ رواه البغوي في « أحاديث طالوت بن عباد » (١٠٦ / ١) ، وعنه ابن عدي (١٢٣ / ٢) عن الربيع بن مسلم : ثنا الخصيب بن جحدر عن أبي صالح به ، ورواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٨) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٣٩) من طريق عبد الصمد بن سليمان عن الخصيب بن جحدر به . وروى العقيلي عن البخاري أنه قال في عبد الصمد هذا :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

لكن تابعه الربيع بن مسلم وهو ثقة ؛ فالآفة من شيخهما ابن جحدر فإنه كذاب .

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« هذا حديث منكر وخصيب ضعيف الحديث » .

٢٧٦٢ - (استَغْنُوا بغناءِ الله عزّ وجلّ ، قيلَ : وما هُو؟ قالَ : عشاءُ ليلةٍ وغداءُ يومٍ) .

ضعيف . رواه أبو بكر ابن السني في « القناعة » (ق ٢٤١ / ٢) عن زهير بن عباد : ثنا داود بن هلال عن حِبان بن علي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه ابن عدي (١/١٥٣) من طريق أبي داود النخعي عن محمد بن عمرو به .

ورواه ابن أبي الدنيا في « القناعة » أيضاً (٢ / ١ / ٢) قال : أخبرت عن نصر بن علي : ثنا أحمد بن موسى الخزاعي : ثنا واصل مولى أبي عيينة عن رجاء ابن حيوة - فيما أعلم - قال : قال رجل للنبي ﷺ : أوصني ، قال : فذكره .

ورواه المعافى بن عمران في « الزهد » (٢٥٦ / ٢) : حدثنا عنبسة بن سعيد النهدي عن الحسن مرفوعاً به .

قلت : وهذا مع كونه مرسلاً ؛ فإن عنبسة بن سعيد - وهو الواسطي النضري (ولعل النهدي محرف النضري) - ضعيف .

والذي قبله مع كونه مرسلاً أيضاً ؛ ومع كونه منقطعاً بين ابن أبي الدنيا ونصر ابن علي وهو الجهضمي ؛ فإن أحمد بن موسى الخزاعي مجهول الحال ؛ ذكره ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٧٥) من رواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولا يقويه الموصول الذي قبله لشدة ضعفه ، فإن زهير بن عباد ضعيف كما قال ابن عبد البر ؛ وهو الرؤاسي .

وشيخه داود بن هلال ؛ وهو النصيبي لا يعرف ، أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٢٧) من رواية الرؤاسي فقط عنه ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلاً .

وحبان بن علي ؛ وهو العنزي .

ومتابعة أبي داود النخعي لا تقويه لأنه كذاب ؛ واسمه سليمان بن عمرو .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف من جميع طرقه ، ومن الغريب أن السيوطي لم يعزه في « جامعيه » إلا لابن عدي وحده ، وأن المناوي بيَّض له . فلم يبيِّن أن فيه ذاك الكذاب ، فكأنه لم يقف على سنده .

٢٧٦٣ - (استكثِرْ مِن الناسِ من دُعاء الخيرِ لكَ ، فإنَّ العبدَ لا يدري على لسانِ مَنْ يُستجابُ له أو يُرحمُ ، ولذلك جعَلَ الله عزّ وجلَّ المسلمينَ شفعاءَ بعضَهم لبعضٍ) .

باطل . رواه تمام في « الفوائد » (٢٦٢ / ١) عن زكريا بن يحيى : حدثني نصير بن أبي عتبة البالسي الدقاق : ثنا علي بن عيسى الغساني : ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال :

كان آخر ما أوصاني به النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الغساني والبالسي مجهولان ؛ كما قال الخطيب والذهبي .

وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » ، والخطيب في « الرواة عن مالك » كلاهما من طريق زكريا بن يحيى الساجي به . وقال الدارقطني :

« لم يروه عن مالك إلا علي بن عيسى وهو مجهول و [كذا] الذي قبله » .

وقال الذهبي :

« الخبر باطل » . وأقرّه الحافظ .

٢٧٦٤ - (أُسْرِيَ بي في قَفصٍ من لؤلؤٍ ، وفراشُه مِنْ ذهبٍ) .

منكر جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٧٤) من طريق البغوي في « معجمه » : حدثني أبو بكر محمد بن عتاب الأعين : حدثنا علي بن جعفر الأحمر : حدثنا إسحاق بن منصور عن جعفر الأحمر عن هلال الصيرفي عن أبي كثير الأنصاري عن عبد الله بن سعد بن زرارة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو كثير الأنصاري ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٢٩) من رواية إسماعيل بن مسلم العبدي عنه ، سمع علي بن أبي طالب ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وسائر الرجال موثقون من رجال « التهذيب » غير علي بن جعفر الأحمر ؛ ترجمه ابن أبي حاتم أيضاً (٣ / ١ / ١٧٨) وقال عن أبيه :

« وكان ثقة صدوقاً » .

وفي إسناد الحديث اضطراب ذكره الحافظ في ترجمة ابن زرارة هذا من

« الإصابة » من طرق ذكرها ثم قال :

« ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جداً » .

٢٧٦٥ - (أسعدُ الناسِ يومَ القيامةِ العباسُ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٨ / ٤٧٠ / ٢) بإسناد رجاله ثقات عن ابن جريج عن رجل عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل الرجل الذي لم يسمَّ .

٢٧٦٦ - (أَسْفِروا بصلاةِ الغداةِ ينظرُ اللهُ لكُمْ) .

منكر . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٩٥) عن أحمد بن مهران : ثنا خالد بن مخلد : ثنا يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل : سمعت زيد بن أسلم يحدث عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة ابن مهران هذا وهو أبو جعفر الأصبهاني ، وقال :

« كان لا يخرج من بيته إلا إلى الصلاة ، توفي بـ « يزد » سنة أربع وثمانين ومئتين » .

وتابعه إسحاق بن صدقة عن خالد بن مخلد به .

أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٢٦) ، وقال الحافظ في « مختصره » :

« يزيد بن عبد الملك ضعيف ، وإسحاق بن صدقة » .

كذا بياض في الأصل قدر كلمتين ، ولعله تركه حتى يراجع ترجمته ثم لم

يتسنَّ له العودة إلى تسويده ، وقد ذكر في « اللسان » تبعاً لأصله أن الحاكم روى عن الدارقطني أنه ضعفه .

وقد خولف في متنه ؛ فقال البزار في « مسنده » (ص ٤٣ - زوائده) : ثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي : ثنا خالد بن مخلد بلفظ :

« فإنه أعظم للأجر » ، وقال :

« واختلف فيه على زيد . . . . » ثم بيَّن ذلك .

وهذا اللفظ هو الأقرب إلى الصحة لأنه ثبت من طرق عن رافع بن خديج مرفوعاً به ، وقد خرجته في « الإرواء » (٢٥٨) .

٢٧٦٧ - (أسلمُ الناسِ[1] إسلاماً مَنْ سَلم المسلمونَ من لسانِهِ ويدِهِ) .

شاذ . أخرجه ابن حبان (٢٧) من طريق محمد بن معمر : حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، لكن يبدو أن ابن معمر هذا - وهو أبو عبد الله البصري البحراني - وهِمَ في أول متنه ، فقد أخرجه مسلم في « الصحيح » (١ / ٤٨) دون الشطر الأول منه فقال : حدثنا الحسن الحلواني وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عاصم بلفظ :

« المسلم من سلم . . . » .

---

(١) في « الإحسان » (١/ ٢١٠) : « أسلم المسلمين » .

وقد تابعه ابن أبي ليلى عن أبي الزبير به ؛ لكنه زاد في أوله بلفظ :

« أتى النبي ﷺ رجل فقال : . . . . . . يا رسول الله ! فأي المسلمين أفضل ؟ قال : . . . . » فذكره .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٩١) .

وابن أبي ليلى - هو محمد بن عبد الرحمن - سيىء الحفظ ، لكنه لم يتفرد بهذه الزيادة ، فقد روى الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال :

« قال رجل للنبي ﷺ : أي الإسلام أفضل؟ قال : . . . » فذكره .

أخرجه الطيالسي (١٧٧٧) ، وأحمد (٣ / ٣٧٢) ، والدارمي (٢ / ٢٩٩) .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

ومثل هذه الزيادة في الشذوذ بل النكارة زيادة أخرى رواها محمد بن سنان القزاز : حدثنا أبو عاصم بهذا الإسناد بلفظ :

« أكمل المؤمنين من سلم . . . . » .

أخرجه الحاكم (١ / ١٠) وقال :

« إنها زيادة على شرط مسلم » !

قلت : وهو وهم ، فإن مسلماً لم يخرج للقزاز هذا شيئاً ؛ ثم هو ضعيف كما جزم الحافظ .

ويشهد لزيادة ابن أبي ليلى ومن تابعه حديثُ أبي موسى الأشعري قال :

« قلت : يا رسول الله ! أي الإسلام (وفي رواية : المسلمين) أفضل ؟ قال : من سلم . . . . » الحديث .

أخرجه البخاري (١ / ٤٦ - ٤٧ - فتح) ، ومسلم ، والنسائي (٢ / ٢٦٨) ، والترمذي (٣ / ٣١٨ و ٣٦٢) ، وأحمد (٤ / ٣٩١) . وقال الترمذي :

« حديث صحيح غريب » .

وأخرجه أحمد (١٦٠/٢ و ١٨٧ و١٩١ و١٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو مثل الرواية الأولى منهما ، وهو عنده من طرق عنه صحح الحاكم (١١/١) بعضها .

وأخرجه الشيخان من طريق أخرى عنه بلفظ : « أي الإسلام خير ؟ » والباقي مثله . وكذلك أخرجه النسائي .

ثم رأيته من طريق أخرى بلفظ قريب من لفظ الترجمة ؛ وهو :

٢٧٦٨ - (أَسلمُ المسلمين من سَلمَ الناسُ مِنْ لسانِه ويدِه) .

منكر بهذا اللفظ . رواه ابن عساكر (١٣ / ٢٨٠ / ٢) عن أبي الحسن عمرو ابن دحيم : حدثنا محمد بن مصفى : نا بقية بن الوليد : نا أبو زرعة الفلسطيني - وهو يحيى بن أبي عمرو السيباني - عن القاسم بن محمد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر قال :

قلت : يا رسول الله ! أي المسلمين أسلم ؟ قال : من سلم . . . .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ على ضعف في محمد بن مصفى غير عمرو هذا فلا يعرف حاله ، وفي ترجمته أورده ابن عساكر ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٧٦٩ - (أسلمُ سلَّمَهُمُ الله مِنْ كلِّ آفةٍ إلا الموتَ ، فإنَّه لا يسلم عليه ، وغِفارٌ غفرَ الله لها ، ولا حي أفضلُ من الأَنصارِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٧٤) من طريق أبي نعيم وهذا في « معرفة الصحابة » (١/٧٣/٢) من طريق سليمان بن ميسرة الخزاعي : حدثنا هارون بن مسلم بن سعدان عن أبيه عن جده عن عمر بن يزيد الكعبي قال :

« كنت جالساً مع النبي ﷺ فكان مما حفظت من كلامه أن قال : فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده في « المعرفة » أيضاً كما في « الإصابة » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف ؛ لم أجد لمن دون الكعبي ترجمة .

٢٧٧٠ ـ (أَسلمتْ عبدُ القيسِ طوعاً ، وأَسلمَ الناسُ كُرهاً ، فبارك الله في عبدِ القيسِ وموالي عبدِ القيسِ) .

ضعيف . رواه إسحاق بن راهويه في « مسنده » قال : ثنا سليمان بن نافع العبدي ـ بحلب ـ قال : قال لي أبي : وفد المنذر بن ساوى من البحرين فذكر قدومه مع وفد عبد القيس ، وفيه : فقال لهم النبي ﷺ : فذكره . ورواه الطبراني في « المعجم الأوسط » فقال :

« لا يروى عن نافع العبدي إلا بهذا الإسناد تفرد به إسحاق » .

ذكره العراقي في « محجة القرب » ؛ ولم يتكلم عليه بشيء .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لأن سليمان بن نافع أورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٤٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد قال الذهبي فيه :

« وهو غير معروف » .

٢٧٧١ ـ (أسلمُ سالَمها الله ، وغفارٌ غفَر الله لها ، وتجيبٌ أَجابَتِ الله عزّ وجلّ) .

ضعيف . رواه البزار (٣ / ٣٠٩ / ٢٨١٧ ـ كشف) والديلمي (١ / ١ / ١٧٣) من طريق الطبراني عن عمرو بن خالد : حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن سندر الجذامي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٤٦) :

« وعن ابن سندر قال : قال رسول الله ﷺ : . . (فذكره) رواه الطبراني ، ورواه البزار بنحوه ، وإسنادهما حسن » !

وقال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٢ / ٣٨٠) :

« قلت : ابن لهيعة ضعيف ، واللفظ الآخر منكر » .

٢٧٧٢ ـ (اسمُ الله الأعظم الّذي إذا دُعيَ به أَجابَ في هذه الآية مِنْ آل عمرانَ : ﴿ قلِ اللهمّ مالكَ المُلْك تؤْتي المُلْكَ من تشاءُ ﴾ إلى آخره) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٧٧ / ١) : حدثنا محمد بن زكريا الغلابي : نا جعفر بن جسر بن فرقد : نا أبي عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الغلابي هذا ، قال الدارقطني :

« كان يضع الحديث » .

وجعفر بن جسر وأبوه ضعيفان ، وأبوه أشد ضعفاً منه .

قلت : وقد ثبت أن اسم الله الأعظم في فاتحة آل عمران ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٤٣) ، و « الصحيحة » (٧٤٦) .

٢٧٧٣ ـ (اسمُ الله الأَعظمُ في ستِّ آياتٍ في آخرِ سورة الحشرِ) .

ضعيف . رواه الواحدي في تفسيره (٤ / ١٣٨ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ١٧٣) عن يحيى بن ثعلبة : حدثني الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير (وقال الديلمي : ميمون بن مهران) عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يحيى بن ثعلبة ضعفه الدارقطني .

٢٧٧٤ ـ (اسمُ الله على فمِ كلِّ مسلمٍ) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ /١٣٠ / ٢) ، وابن عدي (٦ / ٣٨٥) ، وعنه البيهقي (٩ / ٢٤٠) عن مروان بن سالم عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

سأل رجل النبي ﷺ : أرأيت الرجل يذبح وينسى أن يسمي ؟ فقال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا مروان » . وقال ابن عدي :

« وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه » .

قلت : وقال أحمد وغيره :

« ليس بثقة » . وقال الدارقطني :

« متروك » . وقال الشيخان وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال أبو عروبة الحراني :

« يضع الحديث » .

وقال البيهقي عقبه :

« وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد » .

وقال عبد الحق الأشبيلي في « الأحكام الكبرى » (١٩٢ / ٢) :

« حديث ضعيف » .

وقال ابن كثير في « التفسير » (٢ / ١٧٠) :

« إسناده ضعيف ، فإن مروان بن سالم القرقساني ضعيف تكلم فيه غير واحد من الأئمة » .

٢٧٧٥ ـ (اسمُ اللهِ الأعظمُ ؛ الذي إذا دُعيَ به أجابَ ؛ وإذا سُئِلَ به أَعطى ؛ الدعوةُ الّتي دعا بها يونُسُ حيثُ ناداهُ في الظُّلُماتِ الثلاثِ : ﴿ لا إلهَ إلا أنتَ سُبحانك إنّي كنتُ مِن الظالمينَ ﴾) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٥٠٥ ـ ٥٠٦) عن أحمد بن عمرو بن بكر السكسكي : حدثني أبي عن محمد بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سعد بن مالك رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« هل أدلكم على اسم الله الأعظم . . . » .

فقال رجل : يا رسول الله ! هل كانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ألا تسمع قول الله عز وجل ﴿ ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين ﴾ ، وقال رسول الله ﷺ : « أيما مسلم دعا بها في مرضه أربعين مرة فمات

في مرضه ذلك ؛ أعطي أجر شهيد ، وإن برأ ؛ برأ وقد غفر له جميع ذنوبه » .

سكت عنه الحاكم ، وكذا الذهبي ؛ مع أنه أورد عمرو بن بكر السكسكي في « الميزان » وقال :

« واهٍ ، أحاديثه شبه موضوعة » . وقال في « الضعفاء » :

« اتهمه ابن حبان » .

وقد تابعه على بعضه علي بن زيد عن سعيد بن المسيب به دون قوله : « أيما مسلم دعا بها . . . » وزاد : « فهو شرط من الله لمن دعاه به » .

أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٧ / ٨٢) .

٢٧٧٦ - (اشتدَّ غضبُ الله على الزناة) .

ضعيف . رواه أبو الشيخ ابن حيان في « العوالي » (١ / ٢٤ / ١) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ١١٥) عن عباد بن كثير عن عمران القصير عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أو ضعيف جداً ، لأن عباد بن كثير إن كان الثقفي البصري - وهو الأقرب - فهو متروك ، وإن كان الرملي الفلسطيني فضعيف ، وإنما استقربت أنه الثقفي البصري ؛ لأن شيخه (عمران القصير) وهو ابن مسلم ، بصري أيضاً ، والله أعلم .

٢٧٧٧ - (اشتدَّ غضبُ اللهِ على مَنْ آذاني في عتْرتي) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١١٦) عن بشر بن الهذيل الكوفي : حدثني أبو إسرائيل عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية - وهو العوفي - ضعيف مدلس ، ومثله في

الضعف أبو إسرائيل واسمه إسماعيل بن خليفة ، قال الحافظ :

« صدوق سيىء الحفظ ، نسب إلى الغلو في التشيع » .

وبشر بن الهذيل ؛ أورده ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٧٠) ولم يزد فيه على قوله :

« حدثنا عنه محمد بن ثواب الهباري الكوفي ، وقال : كان عجباً في الفضل» .

ثم وقفت للحديث على شاهد واهٍ شديد الضعف لا يفرح به ؛ أخرجه ابن عدي (٦ / ٣٠٢) في ترجمة محمد بن محمد بن الأشعث أبي الحسن الكوفي المصري قال : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني أبي عن أبيه عن جده جعفر عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً به ، إلا أنه قال :

« وغضبي على من أهرق دمي وآذاني في عترتي » .

وابن الأشعث هذا متهم بالوضع كما تقدم بيانه تحت الحديث (١٧٩٥) ، والسيوطي مع تساهله المعروف ، فقد ساق له عدة أحاديث في كتابه « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١١٣ ـ هندية) ، منها هذا الحديث ، ونقل كلام الذهبي وابن عدي فيه ، وقول الدارقطني :

« آية من آيات الله ، وضع ذاك الكتاب يعني العلويات » .

وقد مضى له حديث موضوع برقم (١٧٩٥) ، وحديث آخر برقم (١٩٩٦) .

٢٧٧٨ ـ (أسمعُ صلاصِلَ ، ثم أسكتُ عندَ ذلكَ ، فما من مرّةٍ يوحى إليَّ إلا ظننْتُ أن نَفسي تُفيضُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٢٢) والطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ١٦ / ٢٢) عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو قال :

« سألت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ! هل تحسّ بالوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمرو بن الوليد - وهو السهمي المصري - مجهول ، قال الذهبي في « الميزان » :

« ما روى عنه سوى يزيد بن أبي حبيب » .

وابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه .

والحديث قال في « المجمع » (٨ / ٢٥٦) :

« رواه أحمد والطبراني وإسناده حسن » !

٢٧٧٩ - (استهلالُ الصبيِّ العطاسُ) .

موضوع . رواه البزار في « مسنده » (ص ١٤٣ - زوائده) عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قال الشيخ - يعني الهيثمي - :

« محمد بن عبد الرحمن له مناكير ، وهو ضعيف عند أهل العلم » .

وفي « الأحكام الكبرى » (١٦٨ / ٢) لعبد الحق قال :

« البيلماني ضعيف عندهم » .

قلت : بل هو شديد الضعف متهم بالكذب ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٥٤) .

٢٧٨٠ - (اشتدَّ غضبُ الله على امرأة أَدخلَتْ على قومٍ ولداً ليسَ منهم ، يَطَّلعُ على عوراتِهم ، ويَشْرَكُهم في أَمْوالِهم) .

ضعيف جداً . أخـرجه البزار (٢ / ١٤١ / ١٣٨٦) وابن عدي (١ / ٢٢٩) عن إبراهيم بن يزيد : ثنا أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد ، وإبراهيم لين الحديث ، وإنما يكتب (كذا ، ولعله : يتنكب) من حديثه ما تفرد به » .

قال الشيخ - يعني الهيثمي - :

« وهو الخوزي ضعيف » .

قلت : بل هو متروك الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٢٧٨١ - (أَشدُّ الحربِ[1] النساءُ ، وأبعدُ اللقاءِ الموتُ ، وأشدُّ منهما الحاجةُ إلى الناسِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ١٢٠ - ١٢١) وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٠ / ٨٢٧) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٠٦) من طريق أبي داود عبد الله بن ضرار بن عمرو عن أبيه عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

---

(١) وفي بعض الروايات (الحزن) . انظر « فيض القدير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء ؛ يزيد الرقاشي وعبد الله ابن ضرار ضعيفان ، ومن بينهما أشد ضعفاً ، فقد قال البخاري :

« ضرار فيه نظر » .

وقال أبو نعيم :

« له عن يزيد الرقاشي عن أنس عن تميم حديث منكر » .

٢٧٨٢ - (أَشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ مَن يُري الناسَ أنَّ فيه خيراً ولا خَير فيه) .

موضوع . رواه أبو عبد الرحمن السلمي في « الأربعين في أخلاق الصوفية » (٤ / ٢) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ١١٦) : أخبرنا أبو عمرو محمد بن محمد بن أحمد الرازي : حدثنا علي بن سعيد العسكري : حدثنا عباد بن الوليد : حدثنا أبو شيبان كثير بن شيبان : حدثنا الربيع بن بدر عن راشد بن محمد قال : قال ابن عمر : . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً بل موضوع ؛ لأن السلمي نفسه متهم بوضع الأحاديث للصوفية ، والربيع بن بدر متروك . والراوي عنه لم أعرفه .

٢٧٨٣ - (أَشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ رجلٌ قتَلَ نبياً أو رجلاً أمرَ بالمعروفِ ونهى عن المنكرِ ، ثم قرأ : ﴿ إنَّ الذين يكفرونَ بآياتِ الله ويقتلونَ النبيّينَ بغيرِ حقٍّ ويقتلونَ الّذين يأمرونَ بالقسطِ منَ الناسِ﴾ - إلى أن انتهى إلى قوله - : ﴿وما لهم مِن ناصرين﴾ ثم قال : يا أبا عبيدةَ! قتلَتْ بنو إسرائيلَ ثلاثةً وأربعينَ نبيّاً من أوّلِ النّهارِ في ساعةٍ واحدةٍ ، فقامَ مئةٌ واثنا عشرَ رجلاً من عبّادِ بني إسرائيلَ فأمروا مَنْ قتَلهم

بالمعروفِ ونهَوْهم عَنِ المنكرِ ، فقُتِلوا جميعاً مِنْ آخرِ النَّهارِ في ذلك اليوم ؛ فهُم الَّذينَ ذكرَهم اللهُ في كتابِه) .

منكر جداً . رواه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٦ / ٢٨٥ / ٦٧٨٠) ، وابن أبي حاتم في « التفسير » (١ / ٢٤٣ / ٢) ومحمد بن محمد الطائي أبو الفتوح في « الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين » (٢١ - ٢٢ - الحديث ١٠) عن محمد بن حميد : ثنا أبو الحسن مولى بني أسد عن مكحول عن قبيصة ابن ذؤيب الخزاعي عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال : قلت لرسول الله ﷺ :

أيُّ الناس أشد عذاباً يوم القيامة ؟ قال : رجل . . . . وقال أبو الفتوح :

« حديث حسن » .

كذا قال ، وأبو الحسن هذا مجهول كما في « اللسان » .

نعم صح من الحديث طرفه الأول عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً ، أو قتله نبي . . » ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨١) .

(تنبيه) : ساق الحافظ ابن كثير حديث الترجمة من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم بإسنادهما ، ساكتاً عنه ، فاغتر به الحلبيان في اختصارهما إياه ، فأورداه ، وقد التزما فيه الصحة ! وزاد الشيخ الصابوني ، فذكر في التعليق : « رواه ابن أبي حاتم وابن جرير » ! موهماً القراء أنه من تخريجه ! وأما الآخر ، فصرّح في فهرس المجلد الأول بأنه « صح » ! والله المستعان .

٢٧٨٤ - (أَشدُّ النَّاسِ عليكمُ الرُّومُ ، وإنّما هَلَكَتُهُمْ مع السَّاعَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ٢٣٠) من طريق ابن لهيعة : ثنا الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير : أن المستورد قال :

« بينا أنا عند عمرو بن العاص ، فقلت له : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) فقال له عمرو : ألم أزجرك عن مثل هذا .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة . وأنا أظن أنه أخطأ في لفظ الحديث وأن أصله ما رواه عبد الكريم بن الحارث : أن المستورد القرشي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« تقوم الساعة والروم أكثر الناس » .

قال : فبلغ ذلك عمرو بن العاص ، فقال : ما هذه الأحاديث التي تذكر عنك أنك تقولها عن رسول الله ﷺ؟ فقال له المستورد : قلت الذي سمعت من رسول الله ﷺ ، قال : فقال عمرو : لئن قلت ذلك ، إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأجبر الناس عند مصيبة ، وخير الناس لمساكينهم وضعفائهم » .

أخرجه مسلم (٨ / ١٧٦ - ١٧٧) .

وأخرجه هو وأحمد من طريق موسى بن عُلي عن أبيه عن المستورد به نحوه .

ومما سبق تعلم خطأ السيوطي في رمزه للحديث بالحسن على ما في بعض نسخ « الجامع الصغير » ، وإقرار المناوي إياه عليه ، وتقليد المعلقين على « الجامع الكبير » (١ / ٩ / ١٠١٣ / ٣٢٧٠) له ، وتصريح المناوي في « التيسير » بحسنه !

٢٧٨٥ - (أشهِدوا هذا الحَجَرَ خيراً ، فإنّه يومَ القيامّةِ شافعٌ مُشَفَّعٌ ، له لسانٌ وشفتانِ يَشْهدُ لِمَنِ استلمه) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١٨ / ١) عن إسماعيل بن عياش : ثنا الوليد بن عباد عن خالد الحذاء عن عطاء عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن خالد إلا الوليد » .

قلت : وهو كما قال الذهبي :

« مجهول ؛ قال ابن عدي : لا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش » .

قلت : وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ، فقال (٢ / ٢٨٨) :

« يروي عن الحسن ، روى عنه إسماعيل بن عياش » ونسبه أزدياً » .

وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٢٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات إلا أن الوليد بن عباد مجهول » .

قلت : إسماعيل بن عياش ثقة إذا روى عن الشاميين ؛ وما أظن الوليد هذا منهم .

٢٧٨٦ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ شرفاً ، وإِنَّ أَشرفَ المجالس ما استُقْبلَ به القبلة) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٥ / ٣٧٠) ، والطبراني في « الكبير » (٣ /٩٨ / ١) ، وابن بشران في « الكراس الأخير من الجزء الثلاثين » (ق ١ / ١) ، وأبو حفص الكتاني في جزء من « حديثه » (١٣٧ / ٢) ، والحاكم (٤ / ٢٦٩) ، والقضاعي (٨٦ / ١) عن أبي المقدام هشام بن زياد : نا محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٤٨) وله عنده تتمة ؛ وقال :

« هشام بن زياد قال أحمد : ضعيف الحديث ، وقال يحيى : ليس بشيء » .

وقال الذهبي :

« متروك » .

وقد تابعه عيسى بن ميمون المدني عن محمد بن كعب القرظي . أخرجه العقيلي (٣٣٧) وقال :

« تابعه من هو نحوه في الضعف » .

كأنه يعني أبا المقدام ، وروى في ترجمة عيسى عن ابن معين : أنه ليس حديثه بشيء ، وعن البخاري : منكر الحديث . . .

وتابعه صالح بن حسان عن محمد بن كعب به . أخرجه ابن عدي (١/١٩٨) وقال :

« صالح بن حسان بعض حديثه فيه إنكار وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » .

وتابعه محمد بن معاوية : ثنا مصادف بن زياد المدني ـ قال : وأثنى عليه خيراً ـ قال : سمعت محمد بن كعب القرظي ، به .

أخرجه الحاكم (٤ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠) وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ؛ فبطل الحديث » .

٢٧٨٧ ـ (أَسرعُ الخيرِ ثواباً البرُّ وصلةُ الرَّحِمِ ، وأَسرعُ الشرِّ عقوبةً البغيُ وقطيعةُ الرَحِمِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٤٢١٢) ، و ابن عدي (٢٠٠ / ٢) عن صالح بن موسى بن عبيد الله بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله : حدثني معاوية

ابن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« صالح بن موسى عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه ، وهو عندي ممن لا يتعمّد الكذب » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الجامع الصغير » و « الكبير » معزواً للترمذي مع ابن ماجه ، وفي « ذخائر المواريث » (٢ / ٢٧٨) لمسلم وابن ماجه ، وفي « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث » (١ / ٢٠٤) لمسلم وأبي داود والترمذي وأحمد ! وكل ذلك خطأ ، والصواب عزوه لابن ماجه فقط من بين الستة ؛ كما فعل المنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٤٣) ، والمزّي في « تحفة الأشراف » (٧ / ٩٩ / ١) .

٢٧٨٨ - (أَصابتْكُم فِتنةُ الضّراءِ فصبرْتُم ، وإنّ أخوفَ ما أخافُ عليكمُ فتنةُ السرّاءِ مِنْ قِبَلِ النّساءِ ؛ إذا تسوَّرْنَ بالذّهبِ ، ولَبِسْنَ رِيَطَ الشّامِ وعُصُبَ اليمنِ ، وأتعبْنَ الغَنيَّ ، وكلَّفْنَ الفقيرَ ما لا يَجدُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب (٣ / ١٩٠) من طريق عبد الله بن محمد بن اليسع الأنطاكي : حدثنا عبد العزيز بن سليمان الحرملي : حدثنا محمد بن قيس البغدادي : حدثنا محمد بن عبيد : حدثنا مسعر عن أشعث عن أبي البقاء عن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أورده الخطيب في ترجمة البغدادي هذا ؛ ولم يزد فيها على أن ساق له هذا الحديث فهو مجهول ، وهو مما فات الذهبي ثم العسقلاني فلم يترجموه !

وأبو البقاء مثله لم يترجموه . ومثله عبد العزيز بن سليمان الحرملي ؛ وقد أورده السمعاني في هذه النسبة (١) ، وقال :

« يروي عن يعقوب بن كعب الحلبي ، روى عنه أبو القاسم الطبراني » !

وأما عبد الله بن محمد بن اليسع الأنطاكي ؛ فقال الذهبي في « الميزان » :

« قال الأزهري : ليس بحجة ، ومنهم من يتهمه » .

٢٧٨٩ - (نيةُ المؤمنِ خيرٌ مِن عملِه (٢) ، ونيّةُ الفاجرِ شرٌّ من عملِهِ) .

موضوع . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » ($\frac{٤}{٢}$ / ٢) عن عثمان بن عمر النصيبي قال : نا عثمان بن عبد الله الشامي قال : نا بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفير عن النواس بن سمعان الكلابي مرفوعاً .

وهذا موضوع ، الشامي هذا كان يضع الحديث . والنصيبي لم أعرفه .

والجملة الأولى منه أوردها الضبي في « كتاب الأمثال » (٤ / ١) فقال :

« وقولهم : نية المؤمن خير من عمله . فيه قولان : يقال : المؤمن ينوي من العمل أكثر مما يطيق فيكتب أجر نيته . وقال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نية المؤمن من عمله خير ؛ كأنه قال : نية المؤمن من بعض حسناته . . . . » .

ويبدو أنه لا يعرفه حديثاً ، فقد ذكر حديثاً آخر مصدِّراً إياه بقوله (١٢ / ١) : « وقولهم : لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » . ولكنه أتبعه بقوله : يروى أن النبي ﷺ ذكر المدينة فقال : من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً . . . لا يقبل منه

---

(١) نسبة إلى « الحرملة » . قال السمعاني : « وهي قرية من قرى أنطاكية فيما أظن » .

(٢) يعني نية المؤمن منفردة عن العمل خير من عمل خال عن النية ، كما قال تعالى : ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾ ليس فيها ليلة القدر . كذا في « شرح السنة » (٢/ $\frac{١٧٩}{١}$) .

صرف ولا عدل . . . . » ، وقال (١٧ / ٢) : « وقولهم : اطلبوا الخير من حسان الوجوه ، يروى ذلك عن رسول الله ﷺ . . » .

ثم رواه القضاعي من طريق يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس دون الشطر الثاني منه .

قلت : ويوسف بن عطية متروك .

وهو في « مسند الربيع بن حبيب » أول حديث فيه : حدثني أبو عبيدة مسلم ابن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي عن عبد الله بن عباس مرفوعاً الشطر الأول منه .

وهذا إسناد ضعيف بمرّة ؛ مسلم هذا مجهول كما قال أبو حاتم والذهبي .

والربيع بن حبيب ـ وهو الفراهيدي البصري ـ إباضي مجهول ليس له ذكر في كتب أئمتنا ، ومسنده هذا هو « صحيح الإباضية » ! وهو مليء بالأحاديث الواهية والمنكرة ، وانظر الحديث الآتي (٦٠٤٤) و (٦٠٤٥) .

ثم رأيت الحديث في « معجم الطبراني الكبير » (٦ / ٢٢٨ / ٥٩٤٢) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٥٥) من طريق حاتم بن عباد بن دينار الحرشي : ثنا يحيى بن قيس الكندي : ثنا أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً به دون الجملة الأخرى ، وزاد :

« وعمل المنافق خير من نيته ، وكل يعمل على نيته ، فإذا عمل المؤمن عملاً ثار في قلبه » .

وحاتم هذا لم أعرفه ، وانظر الحديث (٦٠٤٥ و ٦٥٠٧) .

وقال الحافظ العراقي في تخريج الجملة الأولى من « المغني » (٢ / ٣٦٦) :

« أخرجه الطبراني من حديث سهل ومن حديث النواس ، وكلاهما ضعيف » .

قلت : وهذا تساهل كبير ، يعرف مما تقدم .

ثم قدّر الله أن أعدتُ تخريج الحديث برقم (٦٠٤٥) ، وفيه فوائد لم تُذكر هنا ؛ والله الموفق .

٢٧٩٠ - (أشهدُ بالله ، وأشهدُ لله ، لقدْ قالَ لي جبريلُ عليه السلامُ : يا محمدُ ! إنَّ مُدمن الخمرِ كعابدِ وثَنٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٠٤) ، وعبد الحفيظ الفاسي في « الأحاديث المسلسلات » (ص ٤٤) من طريقه : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد القزويني ببغداد قال : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة (وعند الفاسي : ابن صاعد) قال : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني القاسم بن العلاء (وفي الفاسي : ابن علي) الهمداني قال : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني محمد بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضى بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن السبط الشهيد سيد شباب أهل الجنة مولانا الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وعليهم السلام (١) : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي عليٌّ بن محمد : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي محمدٌ بن علي : أشهد بالله وأشهد لله لقد حدثني أبي عليٌّ بن موسى ، أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي موسى : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي جعفر : أشهد بالله ، وأشهد لله : لقد

(١) وقع في « الحلية » سقط في الإسناد وتحريف صححته من الفاسي .

حدثني أبي محمد : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي علي : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي الحسين : أشهد بالله ، وأشهد لله لقد حدثني أبي علي ابن أبي طالب قال : أشهد بالله وأشهد لله لقد حدثني رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث صحيح ثابت ، روته العترة الطيبة ، ولم نكتبه على هذا الشرط بالشهادة بالله ولله إلا عن هذا الشيخ ، وروي عن النبي ﷺ من غير طريق » .

وأقول : إن كان يعني الصحة للجملة الأخيرة منه « مدمن الخمر ... » ولغيره فمسلّم ، فإن لهذا القدر منه شواهد وطرقاً خرجت بعضها في الكتاب الآخر ، وإن كان يعني صحة الإسناد لذاته فهيهات ؛ فإن شيخه القزويني هذا لم أعرفه ؛ ويحتمل أن يكون الذي في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٦٩) علي بن محمد بن مهرويه أبو الحسن القزويني ، قال الخطيب : « قدم بغداد وحدَّث بها ... » ثم ذكر شيوخه ، ولم يذكر فيهم محمد بن عبد الله هذا ، والرواة عنه ، ولم يذكر فيهم أبا نعيم الأصبهاني ، ولو كان هو لذكره فيهم إن شاء الله ، وذكر في آخرها عن الحافظ صالح بن أحمد أنه كان شيخاً مسناً ، ومحله الصدق .

وابن قضاعة أو ابن صاعد ، وابن العلاء أو ابن علي ، ومحمد بن علي ، وعلي ابن محمد بن علي ؛ أربعتهم ؛ لم أجد من ترجمهم .

وأما محمد بن علي بن موسى بن جعفر ؛ فترجمه الخطيب (٣ / ٥٤ - ٥٥) ترجمة تدل على أنه مجهول الحال في الرواية ، فلم يزد على قوله :

« وقد أسند الحديث عن أبيه » !

وفي كلام ابن السمعاني الآتي في ترجمة أبيه ما يشعر بضعفه عنده .

وأما سائر الرواة فمعروفون بالثقة والعدالة ، مترجمون في « التهذيب » وغيره ،

إلا أنه أطال الكلام في علي بن موسى بن جعفر ، وذكر عن ابن حبان أنه قال فيه :

« يروي عن أبيه العجائب ، كأنه كان يهم ويخطىء » .

وأورد له ابن حبان بسنده عن آبائه مرفوعاً أحاديث عدة ، ظاهرة النكارة ، قال ابن النباتي :

« وحق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر » .

لكن قال ابن السمعاني :

« والخلل في رواياته من رواته ، فإنه ما روى عنه إلا متروك » .

وفي قوله : « إلا متروك » ، ما يشعر بضعف ابنه محمد الجواد بن علي بن موسى كما سبقت الإشارة إليه .

وبالجملة فهذا الإسناد واهٍ لا تقوم به حجة ، وكونه من طريق أهل البيت رضي الله عنهم لا يستلزم صحته ، ما دام أن من دونهم وبعض الأدنيين منهم لا يعرفون ، ولذلك فإن الحافظ السخاوي لما تكلم على تسلسله ؛ ونفى عنه الصحة ـ كما نقله الفاسي ـ لم يكن مخطئاً . والله أعلم .

٢٧٩١ ـ (أصحابُ الأَعرافِ قومٌ قُتِلوا في سبيلِ الله بمعصيةِ آبائِهم ، فمنعَهم قتلُهم في سبيلِ الله عنِ النّارِ ، ومنعَتْهم معصيةُ آبائِهم أنْ يدْخُلوا الجنة) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٨ / ١٣٩) والمحاملي في « الأمالي » (٨ / ١٦٢/ ١) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » ، وسعيد بن منصور من طريق أبي معشر عن يحيى بن شبل مولى بن هاشم عن محمد بن عبد

الرحمن عن أبيه قال :

سئل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف ؟ فقال : قوم . . الحديث . وقال ابن جرير :

« لا يصح » .

قلت : وفيه علل :

الأولى : أبو معشر ؛ وهو نجيح السندي ضعيف .

والثانية : يحيى بن شبل ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٥٧) برواية جمع عنه . وسمّى شيخه (عمر بن عبد الرحمن المزني) ؛ فقال : « عمر » مكان (محمد) . فالله أعلم بالصواب ، فإني لم أجد ما يساعدني على الترجيح . وأفاد الحافظ في « التهذيب » أن يحيى هذا مدني ، وأن لهم (يحيى بن شبل) شيخ آخر بلخي . ولم يذكر في « التقريب » غير البلخي : وقال :

« مقبول » .

والثالثة : محمد بن عبد الرحمن ؛ أو عمر بن عبد الرحمن ؛ لم أعرفه ، ومثله أبوه . ووقع في « تفسير ابن كثير » (٢ / ٢١٦) بعد أن ساقه برواية سعيد بن منصور : حدثنا أبو معشر به ، وقع فيه « يحيى بن عبد الرحمن المدني » ، فقال : « يحيى » مكان « محمد » أو « عمر » !

ثم وجدت ما يرجح أنه « عمر » فقد رأيته في « تفسير ابن أبي حاتم » (سورة الأعراف) أخرجه من طريق أبي معشر أيضاً ، فقال فيه : « عن ابن عبد الرحمن المزني . يعني عمر » . فهذا يوافق ما تقدم عن كتابه « الجرح » . وكذلك أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٣ - ٢٤) فقال :

« وعن عمر بن عبد الرحمن المدني عن أبيه . . . » الحديث . وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو معشر نجيح ، وهو ضعيف » .

وإذا ثبت ما ذكرت من الترجيح ؛ فمن يكون عمر بن عبد الرحمن هذا ؟ يظهر لي أنه الذي في « التاريخ الكبير » للبخاري (٣ / ٢ / ١٧٢) :

« عمر بن عبد الرحمن بن عطية بن دلاف المزني المديني » .

وكذا في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٢١) .

وذكرا أنه روى عن أبيه . وعنه عبد العزيز بن أبي سلمة وغيره . ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولم يذكره ابن حبان في« الثقات » وهو على شرطه .

٢٧٩٢ - (أصحابُ البدَعِ كلابُ النّارِ) .

ضعيف . رواه ابن البناء في « الرد على المبتدعة » (٣ / ١) عن بقية بن الوليد عن أبي عبد الرحمن القرشي عن أبي (   )[1] أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو عبد الرحمن القرشي لم أعرفه ، وفي « الميزان » :

« أبو عبد الرحمن الشامي ، عن عبادة بن نسي ، قال الأزدي : كذاب . قلت : لعله المصلوب » .

قلت : فلعله هذا .

وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

٢٧٩٣ - (الاستغفارُ في الصّحيفةِ يتلألأُ نوراً) .

(١) كذا في الأصل يوجد خرق .

موضوع . رواه ابن عساكر (٧ / ٢٦٨ / ١) من طريق سليمان بن أحمد بن يحيى : نا أبو نصر ليث بن محمد بن ليث بن عبد الرحمن المروزي : نا محمد بن علي بن مهدي الآمُلي : نا نصر بن العلاء المروزي : نا النضر بن شميل عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة سليمان هذا ؛ وهو أبو أيوب الملطي ؛ ووصفه بالحافظ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، مع أن الحافظ الدارقطني والخطيب البغدادي كذباه كما في « اللسان » ، ولعل السيوطي خفي عليه هذا حتى استساغ أن يسوِّد بحديثه هذا كتابه « الجامع الصغير » ، كما خفي ذلك على شارحه المناوي فلم يعلَّه إلا بأن فيه بهز بن حكيم !

٢٧٩٤ - (كان يتعوَّذُ في دُبُرِ الصّلاةِ من الأربع : من عذابِ القبرِ ، وعذابِ النّارِ ، وشرِّ الفِتَنِ ما ظهرَ منها وما بطنَ ، ومِنَ الأعورِ الكذّابِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ١١٩) من طريق البراء بن يزيد قال : ثنا أبو نضرة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ البراء هذا هو ابن عبد الله بن يزيد الغنوي ، وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

٢٧٩٥ - (يا معاذُ ! أطعْ كلَّ أميرٍ ، وصلِّ خلفَ كلِّ إمامٍ ، ولا تسُبَّنَّ أحداً من أصحابي) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (٢/٨٠) والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ١٧٣/ ٣٧٠) والبيهقي في « السنن » (٨ / ١٨٥) . من طريق إسماعيل بن عياش : حدثنا حميد بن مالك اللخمي عن مكحول عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حميد بن مالك قال الذهبي :

« ضعفه يحيى وأبو زرعة وغيرهما ، وقال النسائي : لا أعلم روى عنه غير إسماعيل بن عياش » .

وقال البيهقي :

« وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ » .

وأشار إلى هذا الطبراني ، لأنه أورده تحت عنوان :

« المراسيل عن معاذ » ، ولهذا قال الهيثمي (٢ / ٦٧) :

« ومكحول لم يسمع من معاذ » .

لكن الفقرة الأخيرة قد صحت عن أبي سعيد الخدري وغيره بلفظ :

« لا تسبوا أصحابي . . . » الحديث رواه الشيخان .

وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٩٨٨ - ٩٩١) .

٢٧٩٦ - (اطلُبوا الحوائجَ عِنْد حِسانِ الوجوهِ ، فإنْ قضاها قضاها بوجهٍ طلقٍ ، وإنْ ردَّها ردَّها بوجهٍ طلقٍ) .

موضوع . رواه الطبراني في « ما انتقاه ابن مردويه عليه » (١٢٣ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٠٩ و ٢ / ٢١٤) عن خلف بن يحيى قاضي الري : ثنا مصعب بن سلام عن العباس بن عبد الله القرشي عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً .

قلت : وأعله ابن الجوزي بـ (مصعب بن سلام) فقال :

« ضعفه ابن المديني ، ويحيى ، وأبو داود » .

لكن قال الحافظ في « التقريب » .

« صدوق له أوهام » .

والجملة الأولى من الحديث أخرجها العقيلي (١٦٣) ، وابن عدي (٣ / ١١٣٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٥٦) ، عن سليمان بن كزاز : ثنا عمر ابن صهبان عن محمد بن المنكدر عن جابر . وقال العقيلي :

« سليمان هذا الغالب على حديثه الوهم ، وليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت » .

قلت : أورده أبو نعيم في ترجمة خلف هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد كذبه أبو حاتم كما في « الميزان » و « اللسان » .

والعباس بن عبد الله القرشي ؛ لم أعرفه .

٢٧٩٧ - (اطلبوا الخيرَ عند حِسانِ الوجوهِ ، وتسمّوا بخِيارِكم ، وإِذا أَتاكم كريمُ قومٍ فأكرِمُوهُ) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (١٥٦) ، وعنه ابن عساكر (٧ / ٢٧٠ / ١) وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٦٢) عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وروى العقيلي عن البخاري أن سليمان بن أرقم : « تركوه » ؛ وعن أحمد : « ليس بشيء » . وفي موضع آخر : « ليس يسوى فلساً » . ولذلك قال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركوه » .

٢٧٩٨ - (اطلبوا الخير دهرَكم كلّه ، وتعرَّضوا لنفحاتِ الله ، فإنَّ لله نفحاتٍ مِنْ رحمتِهِ ، يصيبُ بِها مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِه ، وسَلُوهُ أنْ يَستُرَ عَوراتِكم ، وأنْ يؤمنَ رَوعاتِكم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٣٦ / ٢) ، والقضاعي (٥٩ / ١) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ١٥٠) ، و « الشعب » (٢ / ٤٢ / ١١٢١) ، والبغوي في « شرح السنة » (٢ / ٨١ / ٢) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٥ / ٣٣٩) وأبو الفضل الكوكبي في « مجلس من الأمالي » (١٩٤ / ١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ١٦٥ / ١) ، وعبد الغني المقدسي في « الدعاء » (ق ١٤٢ / ٢) ، و « السنن » (٢٢٨ / ١) ، وابن عساكر أيضاً (١٥ / ٢٥ / ١) ، والضياء المقدسي في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١٠١ / ٢) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٩٢) من طرق عن يحيى بن أيوب عن عيسى بن موسى بن إياس بن بكير عن صفوان بن سليم عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال البغوي :

« حديث غريب » . وقال المقدسي عبد الغني :

« قال الطبراني : لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن أيوب » .

قلت : وهو صدوق ربما أخطأ كما في « التقريب » ، وقد خولف في إسناده كما يأتي .

وشيخه عيسى بن موسى ؛ هو عيسى بن موسى بن محمد بن إياس بن بكير ، هكذا ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٨٥) وقال :

« سئل أبي عنه ؟ فقال : ضعيف » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » !

وأورده الذهبي في « الضعفاء » لقول أبي حاتم المذكور .

ثم قال المقدسي :

« رواه عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عيسى بن موسى عن صفوان ابن سليم عن رجل من أشجع عن أبي هريرة » .

وتابعه محمد بن رمح : أنبأ الليث به .

لكن أخرجه البيهقي (١١٢٣) والمقدسي من طريقين آخرين صحيحين عن الليث بن سعد عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير عن رجل من أشجع به ، لم يذكر فيه صفوان ، ولعله أصح . وهو على كل حال أصح من رواية يحيى بن أيوب ، لأن الليث أحفظ منه . والله أعلم .

وعليه ففي الحديث علة أخرى ؛ وهي جهالة الأشجعي هذا .

(تنبيه) : أعلَّ المناوي الحديث بما لا يقدح فقال :

« وفيه حرملة بن يحيى التجيبي ، قال أبو حاتم : لا يحتج به ، وأورده الذهبي في (الضعفاء والمتروكين) » .

قلت : وهذا ليس بشيء ؛ لأن حرملة هذا لم يتفرد به كما أشرت إليه في أول التخريج بقولي : « من طرق عن يحيى بن أيوب » ، وإنما العلة القادحة ؛ الضعف والجهالة . ثم قال المناوي :

« رمز المصنف لضعفه ، وقول البغدادي : حسن صحيح . غير صحيح » .

٢٧٩٩ - (اطّلعْ في القبورِ ، واعتبِرْ بالنُّشورِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٥١) عن محمد بن المغيرة : حدثنا مكي ابن إبراهيم : حدثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال :

« جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فشكا إليه قسوة القلب فقال : . . . » فذكره .

بيَّض له الحافظ في « مختصر الديلمي » ، ومحمد بن المغيرة هذا الظاهر أنه الشهرزوري ، فقد قال ابن عدي :

« كان يسرق الحديث ، وهو عندي ممن يضع الحديث » .

وهذا الحديث معروف من رواية الكديمي قال : حدثنا مكي بن إبراهيم به . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٣١٤) وذكره الذهبي فيما أنكر على الكديمي ؛ واسمه محمد بن يونس وهو كذاب وضاع ، وبه أعل المناوي الحديث ، وقد عزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » .

فالظاهر أيضاً أن محمد بن المغيرة سرقه من الكديمي . والله أعلم .

وهو في « الشعب » (٧ / ١٦ / ٩٢٩٢ و ٩٢٩٣) من طريقين عن الكديمي .

٢٨٠٠ - (اطّلعتُ في الجنَّةِ فرأيتُ أكثرَ أهلِها الفقراءَ ، واطّلعتُ في النارِ فرأيْتُ أكثرَ أهلِها الأغنياءَ والنّساءَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد ، وابنه عبد الله في « زوائد المسند » (٢ / ١٧٣) كلاهما من طريق شريك عن أبي إسحاق عن السائب بن مالك عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - وهو سيىء الحفظ . وأبو إسحاق - هو السبيعي - وهو مختلط مدلس وقد عنعنه . وجوّد المنذري (٤ / ٨٥) إسناده ؛ فوهم .

نعم الحديث صحيح ، لكن بدون قوله : « الأغنياء » ، فقد ثبت عن جمع من الصحابة حاشا هذه الزيادة ، منهم عمران بن حصين ؛ عند البخاري (٩ / ٢٤٥ و ٢٣٣/١١ - فتح) ، وأحمد (٤٢٩/٤ و ٤٤٣) ، والترمذي (٣ / ٣٤٩ - تحفة) وقال :

« حديث حسن صحيح » .

وهو عند مسلم (٨ / ٨٨) مختصراً بلفظ :

« إن أقل ساكني الجنة النساء » .

ومنهم عبدالله بن عباس ؛ عند أحمد ومسلم ، وعلقه البخاري (١١ / ٢٣٣) ، وصححه الترمذي .

ومنهم أبو هريرة ؛ عند أحمد (٢ / ٢٩٧) بإسناد صحيح .

ومنهم أسامة بن زيد مرفوعاً بلفظ :

« قمت على باب الجنة فإذا عامة من دخلها المساكين . . . » الحديث نحوه .

أخرجه الشيخان .

فالحديث بهذه الزيادة منكر لتفرد هذا الإسناد الضعيف بها .

نعم قد رويت من طريق أخرى ، ولكنها واهية جداً ، أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٩) من طريق مُطَّرِح بن يزيد عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه .

وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء ؛ من دون القاسم ، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض .

٢٨٠١ - (اطوُوا ثيابَكم ترجعْ إليها أرواحُها ، فإنَّ الشّيطانَ إذا وجدَ ثوباً مطويّاً لم يلبسْهُ ، وإذا وجَدَهُ منشوراً لبِسَهُ) .

موضوع . رواه الطبراني في « الأوسط » (٦ / ٣١ / ٥٧٠٢) من طريق عمر ابن موسى ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن أبي الزبير إلا عمر بن موسى بن وجيه ، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع .

قال الهيثمي (٥ / ١٣٥) :

« وفيه عمر بن موسى بن وجيه وهو وضاع » .

قال ابن حجر الهيتمي في « أحكام اللباس » (ق ٦ / ٢) بعد أن نقله عنه : « فأشار إلى أنه موضوع أو شديد الضعف » .

ثم قُدِّر لي تخريج الحديث مرة أخرى بأتم مما هنا برقم (٥٩٠٤) .

٢٨٠٢ - (مَثَلُ المرأةِ الصالحةِ في النساء كمثلِ الغرابِ الأعصَمِ ، قيل : وما الغرابُ الأعصمُ ؟ قال : الذي إحدى رجليهِ بياضٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٣٧ - ٢٣٨ / ٧٨١٧) من طريق مُطَّرِح عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن يزيد وهو الألهاني ؛ وقد مضى مراراً .

ومطرح هو ابن يزيد الكوفي الشامي ؛ قال الذهبي :

« مجمع على ضعفه » .

قلت : وممن ضعفه ابن معين ، غير أن ابن حبان ناقش هذا التضعيف بحجة أنه لا يروي إلا عن علي الألهاني وعبيد الله بن زحر ؛ وكلاهما ضعيف ، فلا يمكن الحكم عليه بضعف أو توثيق ما دام أنه لا يروي عن ثقة حتى يتبين حديثه ؛ هل وافق الثقات أو خالفهم ؟ فراجع كلامه فإنه جيد متين ، وإن كانت النتيجة أنه يعامل معاملة الضعفاء شأن كل المجهولين الذين لم يضعفوا . والله أعلم .

وقد روي الحديث بلفظ :

« مثل المؤمنة كمثل غراب أبقع في غربان كثيرة ، أو قال : الغراب الأعصم » قلنا : يا رسول الله ! أفتنا فيهن ، قال :

« إن منهن ما إن أعطين لم يشكرن ، وإن لم يعطين اشتكين » .

أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « الأمثال » (٢٣٨) من طريق سعيد بن زربي عن الحسن عن ميمونة مولاة النبي ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن زربي قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

والحسن - هو البصري - وهو مدلس .

وأما حديث :

« لا يدخل الجنة من النساء إلا من كان منهن مثل هذا الغراب في الغربان . يعني غراباً أعصم أحمر المنقار والرجلين » .

فهو حديث صحيح ، سبق تخريجه في « الصحيحة » برقم (١٨٥٠) .

٢٨٠٣ - (مَنْ أحبَّ قوماً حَشَرَهُ الله في زمْرتِهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٣ / ٢٥١٩) من طريق أيوب عن زياد عن عزة بنت عياض قالت : سمعت أبا قرصافة قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مجهول ، من دون أبي قرصافة مجهول لا يعرف ، إلا أن ابن حبان ذكر (زياداً) وهو ابن سيار في « الثقات » (٤ / ٢٥٥) .

وأيوب هو ابن علي بن الهيصم ، هو كناني ؛ قال ابن أبي حاتم :

« روى عنه أبي ، وسئل عنه؟ فقال : شيخ » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٨١) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » .

وقد تقدم بهذا الإسناد حديث آخر برقم (١٦٧٥) .

٢٨٠٤ - (مَنْ مات في طريق مكة ، لم يعرضه الله عز وجل يوم القيامة ولم يحاسبه) .

موضوع . أخرجه الحارث في « مسنده » (٨٩ - زوائده) ، وابن عدي في « الكامل » (١/٣٤٢) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢/٢١٧) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٤٠ - ٤٤١ / ١٠٣٦) كلهم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي : حدثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن جابر به مرفوعاً .

أورده ابن عدي في ترجمة (الكاهلي) هذا في أحاديث أخرى له ، ثم قال :

« وهو في عداد من يضع الحديث » .

وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، والمتهم به إسحاق بن بشر ، وقد كذبه ابن أبي شيبة ، وقال الدارقطني : هو في عداد من يضع الحديث . وقد روى هذا الحديث عائذ بن نسير عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ . قال يحيى بن معين : عائذ ضعيف ، روى أحاديث مناكير . وقال ابن عدي : تفرد به عائذ عن عطاء . وقال ابن حبان : كان كثير الخطأ ، لا يحتج بما انفرد به » .

قلت : في حديث عائشة زيادة :

« وقيل له : ادخل الجنة » .

وقد مضى تخريجه برقم (٢١٨٧) .

ولفظه رواية الأصبهاني :

« من مات في طريق مكة ذاهباً أو راجعاً ، لم يعرض ولم يحاسب ، أو غفر له » . شك أبو يزيد .

قلت : (وأبو يزيد) هو عصمة بن يزيد الهروي كما في إسناده ولم أجد له ترجمة . ومثله شيخه (عمران بن سهل أو سعيد البلخي) الراوي عن إسحاق بن بشر الكاهلي عنده .

وقد تساهل في إسناد الحديث رجلان ، وثالث ، فقد أورده الحافظ ابن حجر في « المطالب العالية » (١/٣٢٥ ـ ٣٢٦) من رواية الحارث ساكتاً عليه كما هي غالب عادته فيه ، فقال الشيخ الأعظمي رحمه الله تعالى في تعليقه عليه :

« في إسناده أبو معشر (!) وهو ضعيف ، وقال البوصيري ، رواه الحارث عن إسحاق بن بشر ، وهو ضعيف » !

وأما الثالث، فهو السيوطي، فقد تعقب في «اللآلي» (٢/ ١٣٨ - ١٣٩) تكذيب ابن الجوزي لإسحاق بقوله:

« قلت له طريق آخر، أخرجه الحارث في « مسنده » عن داود بن المحبر، عن حماد، عن أبي الزبير عن جابر. وآخر عن ابن عمر، أخرجه أبو عبد الله بن منده في « أخبار أصبهان » . . . علي بن قرين: حدثنا: خالد بن عبد الله الواسطي: عن محمد بن إسحاق عن نافع عنه به » وزاد:

« ودخل الجنة ».

قلت: وهذا التعقب لا يساوي فلساً، فإن (داود بن المحبر) كذاب معروف، وهو صاحب كتاب « العقل ».

وعلي بن قرين؛ قال الذهبي في « المغني »:

« كذبه غير واحد، وتركه أبو حاتم ».

لكن حديث جابر قد روي من طريق أخرى عن أبي الزبير عنه مختصراً بلفظ:

« من مات في أحد الحرمين مكة أو المدينة بعث آمناً ».

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦ / ٤١٢ / ٥٨٧٩)، وفي « المعجم الصغير » (ص ١٧٠ - هندية)، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٣٦)، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢١٨)، من طريق موسى بن عبد الرحمن المسروقي، قال: حدثنا زيد بن الحباب، عن عبد الله بن المؤمل، عن أبي الزبير به. وقال الطبراني:

« لم يروه عن أبي الزبير إلا عبد الله بن المؤمل، تفرد به زيد بن الحباب ».

قلت: وهو ثقة من رجال مسلم، والعلة من عبد الله بن المؤمَّل، فإنه ضعيف

الحديث ؛ كما في « التقريب » أو من شيخه أبي الزبير ؛ فإنه معروف بالتدليس عن جابر .

وقد أخطأ في هذا الإسناد حافظان ناقدان على طرفي نقيض !

أحدهما ابن الجوزي في قوله :

« فيه عبد الله بن المؤمل ، قال أحمد : أحاديثه مناكير ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد . وموسى بن عبد الرحمن قال ابن حبان : « دجال يضع الحديث » !

وهذا خطأ فاحش لم يتنبه له السيوطي ، وإلا لوجب عليه المسارعة إلى رده كما هي عادته فيما دونه ، فإن (موسى بن عبد الرحمن) هذا هو المسروقي كما صرحت بذلك رواية الطبراني ، وهو ثقة بلا خلاف ، وممن وثقه ابن حبان (٩ / ١٦٤) . وما نقله ابن الجوزي عنه ، إنما قاله في ترجمة (موسى بن عبد الرحمن الصنعاني) من كتابه « الضعفاء » (٢ / ٢٤٢) ، وكأن ابن الجوزي - إذا غضضنا الطرف عن تسرعه المعروف في النقد والإجحاف - رأى (موسى) هذا في رواية ابن عدي غير منسوب إلى جده (مسروق) فتوهم أنه هذا الصنعاني الدجال !

على أنه قد فاته أنه لم يتفرد به ، فقد رواه أبو الأزهر : زيد بن الحباب به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٩٧ / ٤١٨١) ، وأشار إلى ضعفه كما يأتي . وأبو الأزهر اسمه (أحمد بن الأزهر النيسابوري) ، وهو صدوق .

وعلى نقيض ابن الجوزي تحسين الهيثمي لإسناده ، فإنه قال في « المجمع » (٢/٣١٩) :

« رواه الطبراني في الصغير » و « الأوسط » ، وفيه موسى بن عبد الرحمن المسروقي ، وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه أحمد وغيره ، وإسناده حسن » !

قلت : وفيه ما يأتي :

أولاً : تجاهل عنعنة أبي الزبير ، وهذا مما ينافي التحسين .

ثانياً : اعتمد توثيق ابن حبان مع أنه تناقض فذكره في « الضعفاء » أيضاً ؛ كما حققه الحافظ في « التهذيب » . وأما غيره ممن وثقه فهم مع قلتهم فليسوا في العلم بالجرح والتعديل بمنزلة الذين ضعفوه ، مع كثرتهم ، اللهم إلا يحيى بن معين ، ولكنه قد ضعفه أيضاً في رواية عنه ، فهي أولى بالقبول .

ثالثاً : اعتماده التوثيق ينافي قاعدة « الجرح المفسَّر مقدم على التعديل » ، وقد صرح بعضهم ببيان السبب مثل قول أحمد المتقدم :

« أحاديثه مناكير » .

ومثله ، أو أوضح منه قول ابن عدي :

« أحاديثه عليها الضعف بيِّن »

رابعاً : قوله في المسروقي : « ذكره ابن حبان في الثقات » قد يشعر بأنه مما تفرد بتوثيقه ، أو أنه ليس هناك من وثقه غيره ممن هو أعلى بذكره والاعتماد على توثيقه ، والواقع خلافه كما سبقت الإشاره إلى ذلك ، ومنهم الحافظ النقاد أبو حاتم الرازي ! فاقتضى التنبيه .

واعلم أنه لا يقوي حديث ابن المؤمل هذا حديث سلمان مرفوعاً به . لأن فيه (عبدالغفور بن سعيد الأنصاري) ، وهو متهم بالوضع ، كما سيأتي رقم (٦٨٣٠) ، وقول البيهقي عقبه :

« عبد الغفور هذا ضعيف ، وروي بإسناد أحسن من هذا » . ثم ساق حديث ابن المؤمل . فهذا من تساهله كما سيأتي بيانه هناك .

٢٨٠٥ - (مَنْ تخطَّى حلقة قومٍ بغيرِ إذنِهم فهُوَ عاصٍ) .

ضعيف جداً أو موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٣ / ٧٩٦٣) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لما عرف من حال جعفر بن الزبير ، وأنه متهم . وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٦٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه جعفر بن الزبير وهو متروك » .

٢٨٠٦ - (مَنْ ساءَ خُلُقُهُ عَذَّبَ نفسَهُ ، ومَنْ كَثُرَ همُّه سَقُمَ بدَنُهُ ، ومَنْ لاحى الرِّجالَ ذهبَتْ كرامَتُهُ ، وسقطَتْ مروءتُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٢ / ١) من طريق الحارث ابن أبي أسامة : ثنا حلبس الحنظلي البصري : ثنا حفص بن عمر : ثنا سلام - أو أبو سلام - الخراساني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أعله المناوي بقوله :

« وفيه سلام أو أبو سلام الخراساني ، قال الذهبي : قال أبو حاتم : متروك » .

قلت : لفظ أبي حاتم :

« متروك الحديث . . روى عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن أنس . . » .

ولم يذكر أنه خراساني ، فإن يكن هو راوي هذا الحديث فيكون منقطعاً معضلاً بينه وبين أبي هريرة .

وحفص بن عمر ؛ لعله الرازي البصري ، قال ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٩٩) :

« أصله من الري ، وسكن البصرة ، روى عنه أهلها » .

وقد ضعفه غير واحد ، ولذا قال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وحلبس الحنظلي البصري ؛ قال ابن عدي (٢ / ٨٦٢) :

« منكر الحديث عن الثقات » .

٢٨٠٧ - (إنّ الله عزّ وجلّ لم يُحِلَّ في الفتنةِ شَيئاً حرَّمَه قبلَ ذلكَ ، ما بالُ أحدِكم يأتي أخاهُ فيسلِّمُ عليه ، ثمّ يأتي بعدَ ذلك فيقتلُهُ ؟!) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٢١ / ٧٧٧٧) من طرق عن هشام بن عمار : ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني : ثنا ابن جابر عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الملك الصنعاني هذا قال الحافظ في « التقريب » :

« لين الحديث » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٩٨) وقال :

« وثقه أيوب بن سليمان وغيره ، وفيه ضعف » .

قلت : وهشام بن عمار مع كونه من شيوخ البخاري فقد كان يتلقن ، كما تقدم ذلك مراراً .

٢٨٠٨ ـ (مَنْ سترَ على مؤمنٍ عورةً فكأنَّما أحْيا ميْتاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧ / ٣٧٤ / ٧٢٣١) ، ومن طريقه أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٣١٧ / ٢) من طريق سَلْم بن أبي الذيال عن أبي سنان ـ رجل من أهل المدينة ـ سمع جابر بن عبد الله يحدِّث عن شهاب ـ رجل من أصحاب رسول الله ﷺ كان ينزل مصر ـ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو سنان هذا لم نجد له ترجمة ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٦ / ٢٤٧) :

« رواه الطبراني من طريق مسلم بن أبي الذيال عن أبي سنان المدني ؛ ولم أعرفهما » .

قلت : تحرف عليه (سَلْم) إلى (مسلم) فلم يعرفه ، وسلم ثقة من رجال مسلم .

وأخرجه ابن منده كما في « الإصابة » من طريق حفص الراسبي قال : قال جابر . . . فذكره نحوه . وقال الحافظ :

« وزعم ابن منده أن حفصاً هذا أبو سنان . قلت : وفيه نظر ؛ فقد أخرجه الحسن بن سفيان من طريق أبي همام الراسبي ـ وكان صدوقاً ـ : حدثنا حفص أبو النضر عن جابر به وأتم منه » .

قلت : حفص هذا لم أعرفه ، ومثله أبو همام الراسبي ، ولم يذكرا في « الكنى » . والله أعلم .

ويحتمل أن يكون أبو سنان هذا هو القسملي ، فقد قال يحيى بن أبي

الحجاج : عن أبي سنان عن رجاء بن حيوة قال : سمعت مسلمة بن خالد يقول :

بينا أنا على مصر إذ أتى البواب فقال : إن أعرابياً على بعير على الباب يستأذن ، فقلت : من أنت؟ قال : جابر بن عبد الله الأنصاري ، فأشرفت عليه فقلت : أنزل إليك أو تصعد؟ قال : لا تنزل ، ولا أصعد ، حديث بلغني أنك ترويه عن النبي ﷺ في ستر المؤمن جئت أسمعه ، قلت : سمعت النبي ﷺ يقول :

« من ستر على مؤمن فكأنما أحيا موؤودة » ، فضرب بعيره راجعاً . وقال :

« لم يروه عن رجاء إلا أبو سنان » .

قلت : وهو عيسى بن سنان الحنفي الفلسطيني البصري ، وهو لين الحديث كما في « التقريب » . ومثله يحيى بن أبي الحجاج .

وكون أبي سنان هذا فلسطينياً بصرياً من جهة يبعد الاحتمال المذكور ، وكونه تابع تابعي من جهة أخرى . والله أعلم .

وللحديث طريق أخرى عن جابر ؛ يرويه أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ :

« من ستر على أخيه عورة فكأنما أحيا موؤدة » .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (٢ / ٢١٠ / ١ / ٨٢٥١) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٦٧) ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا أبو معشر » .

قلت : اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي وهو ضعيف من قبل حفظه ، وسائر رواته ثقات ، فأرى أن الحديث بهذا اللفظ : « موؤودة » حسن على الأقل

باجتماع رواية أبي معشر هذه مع رواية القسملي التي قبلها ، مع عدم منافاة حديث الترجمة له كما هو ظاهر . والله أعلم .

ثم وجدت له شاهداً من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً بزيادة :

« من قبرها » .

أخرجه الحاكم وغيره ؛ وصححه هو والذهبي . لكن فيه مجهول كما بينته فيما تقدم برقم (١٢٦٥) .

٢٨٠٩ - (مَنْ آوى يتيماً أو يتيمين ، ثمّ صبرَ واحتسب ؛ كنتُ أنا وهو في الجنّةِ كهاتينِ . وحوّل أصبيعهِ : السبابة والوسطى) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٣٥ / ٢ / ٨٦٤٢) : حدثنا معاذ : ثنا علي : ثنا عمران قال : سمعت الحكم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« تفرد به علي بن عثمان » .

قلت : وهو ثقة ؛ كما في « اللسان » .

والعلة من شيخه عمران ؛ وهو ابن عبيد الله مولى عبيد الصيد ؛ كما في حديث قبله في « الأوسط » ؛ وتقدم تخريجه في « الصحيحة » (٢٨٧٩) ، وقد ضعفه ابن معين ، وقال البخاري :

« فيه نظر » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٨ / ٤٩٧) ، لكن وقع فيه : « ابن عبد الله » ، وكذا في « الميزان » ، وسقطت ترجمته من « اللسان » .

والحديث قال الهيثمي (٨ / ١٦٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

كذا قال ، وهو يشير بذلك إلى علي وعمران ، وخفي حالهما عليه لأنهما لم ينسبا في إسناد هذا الحديث ، وقد نسبا في الحديث الآخر المشار إليه آنفاً ، ولذلك عرفهما حين تكلم على رجال إسناده ، فقال :

« ورجاله وثقوا » ، كما تقدم هناك .

٢٨١٠ ـ (إنّ النّاسَ يجلسونَ مِن الله يومَ القيامةِ على قدرِ رواحِهِمْ إلى الجُمُعاتِ ؛ الأولَ ، ثم الثاني ، ثم الثالثَ ، ثم الرابعَ ، ثم قال : وما رابعُ أربعةٍ من الله ببعيدٍ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٠٩٤) ، وابن أبي عاصم في السنة (٦٢١) ، والطبراني (٣ / ٦٠ / ١) ، وأبو سهل القطان في « الفوائد المنتقاة » (٩٤ / ١) ، وابن أبي حاتم عن أبيه (١ / ٢١٠) كلهم قالوا : ثنا كثير بن عبيد الحذاء : نا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : رحت مع عبد الله بن مسعود يوم الجمعة ووجد ثلاثة قد سبقوه فقال : رابع أربعة وما رابع أربعة من الله ببعيد ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

« فسمعت أبي يقول : قلت لكثير بن عبيد : إنهم يروون عن عبد المجيد عن مروان بن سالم عن الأعمش هذا الحديث ؟ فقال : هكذا حدثنا به عن معمر عن الأعمش . ومروان بن سالم منكر الحديث ، ضعيف الحديث جداً ، ليس له حديث قائم ، [لا] يكتب حديثه » .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ، لكن عبد المجيد في حفظه ضعف ؛ حتى بالغ ابن حبان فقال :

« يستحق الترك ، منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير » .

وقد أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤١٥) : حدثنا محمد بن هارون : حدثنا عبد الله بن أبي غسان قال : حدثنا عبد المجيد عن مروان بن سالم عن الأعمش به . وقال :

« مروان بن سالم أحاديثه مناكير لا يتابع عليها إلا من طريق يقاربه ، قال أحمد : ليس هو بثقة » .

قلت : وقال الساجي وأبو عروبة :

« يضع الحديث » .

فهذا يعل الطريق الأولى عن عبد المجيد ، لكن في هذه عنه عبد الله بن أبي غسان ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« سمع مالكاً وأتى عنه بخبر باطل » .

قلت : لكن في قول أبي حاتم المتقدم : « يروون عن عبد المجيد . . . » ؛ إشعار قوي أن ابن أبي غسان لم يتفرد به .

ومحمد بن هارون شيخ العقيلي هو ابن مجمع أبو الحسن المصيصي ، ترجمه الخطيب (٣ / ٣٥٧) وقال :

« وكان ثقة صالحاً معروفاً بالخير » .

وجملة القول : أن عبد المجيد بن أبي رواد اضطرب في إسناد هذا الحديث ،

فتارة رواه عن معمر عن الأعمش ، وتارة عن مروان بن سالم عن الأعمش ، فجعل مروان مكان معمر ، والأول متهم بالوضع كما سبق ، والآخر ثقة ، ومن حسَّن الحديث كالمنذري في « الترغيب » (١ / ٢٥٥) ؛ وقلده المعلق على « زاد المعاد » (١ / ٤٠٩) فإنما نظر إلى طريقه ، وخفيت عليه هذه العلة القادحة في ثبوته ، ألا وهي الاضطراب في إسناده ، والتردد في الراوي له عن الأعمش ، وذلك مما يدل على ضعف عبد المجيد أو سوء حفظه الذي وصف به كما تقدم . والله أعلم .

وقد روي موقوفاً من طريق المسعودي عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة قال : قال عبد الله : فذكره نحوه .

قال الذهبي في « العلو » (ص ٦٠) :

« موقوف حسن » .

كذا قال ، ويردهُ قول المنذري :

« رواه الطبراني في الكبير ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود ، وقيل : سمع منه » .

قلت : والمسعودي كان اختلط .

٢٨١١ ـ (إنّ الذي يتخطّى رقابَ الناسِ يومَ الجمعةِ ، ويفرّقُ بينَ اثنينِ بعدَ خروجِ الإمامِ كالجارِّ قَصبه في النار) .

ضعيف جداً . رواه أحمد (٣ / ٤١٧) ، وابن أبي خيثمة في « التاريخ » (ص ١٣ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والحاكم (٣ / ٥٠٤) ، وابن بشران أيضاً في « الأمالي » (١٧٣ ـ ١٧٤) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٢٨٥ / ٩٠٨) ، وأبو نعيم في «المعرفة » (١ / ٧٩ / ١) عن هشام بن زياد عن عمار بن سعد عن

عثمان بن الأرقم المخزومي عن أبيه الأرقم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ هشام بن زياد ـ وهو أبو المقدام المدني ـ متروك كما قال الحافظ .

وعمار بن سعد ؛ هو المعروف بابن عابد المؤذن ، وقد روى عنه جماعة ، ووثقه ابن حبان ، وغمزه البخاري بقوله :

« لا يتابع على حديثه » .

وعثمان بن الأرقم ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١٤٤) :

« روى عنه عطاف بن خالد وعمار بن سعد » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٨١٢ ـ (من قرأَ : ﴿ قُلْ هو الله أحدٌ ﴾ مرّةً بُورِكَ عليهِ ، فإنْ قرأها مرتينِ بُوركَ عليه وعلى أَهلهِ ، فإنْ قرأَها ثلاثاً بُورك عليه وعلى أَهلِه وعلى جيرانه ، وإن قرأها اثنتي عشرةَ مرةً بنى الله له بها اثني عشرَ قصراً في الجنّةِ وتقولُ الحفَظَةُ : انطلقُوا بنا ننظرْ إلى قصور أخينا ، فإن قرأَها مئةَ مرةٍ كُفّرَ عنه ذنوبُ خمسٍ وعشرين سنةً ؛ ما خلا الدماءَ والأموالَ ، فإنْ قرأها مِئتيْ مرةٍ كُفِّرَ عنه ذنوبُ خمسين سنة ؛ ما خلا الدماءَ والأموالَ ، وإن قرأها ثلاثَ مئةِ مرةٍ كُتبَ له أجرُ أَربع مئةِ شهيدٍ كلٌ قد عُقِرَ جوادُه وأُهريقَ دمُه ، وإن قرأها أَلفَ مرةٍ لم يَمُتْ حتّى يرى مكانَه مِن الجنَّة أو يُرى له) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٥ / ١٤٩ / ١) عن محمد بن مروان عن أبان بن

أبي عياش عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن مروان ـ وهو السدي الصغير ـ وهو كذاب ، وأبان بن أبي عياش متروك .

ولا أعلم في فضل قراءة ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ألف مرة حديثاً ثابتاً ، بل كل ما روي فيه واهٍ جداً ، وقد وجدت في جزء « فضائل سورة الإخلاص » للحافظ أبي محمد الخلال حديثين لا بأس بذكرهما :

« من قرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ألف مرة كان أحب إلى الله عز وجل من ألف فرسٍ ملجمة مسرجة في سبيل الله » .

أخرجه الخلال (ق ١٩٥ / ٢) : حدثنا أبو محمد عبد الله بن عثمان الصفار : ثنا أحمد بن محمد المكي : ثنا محمد بن يوسف بن أخي حجاج بن الشاعر : ثنا يزيد بن هارون عن حميد عن أنس عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أحمد بن محمد المكي لم أعرفه ، وكذا محمد بن يوسف ، فأحدهما آفته ، فإن من فوقهما من رجال الشيخين ، والصفار ثقة كما قال الخطيب (١٠ / ٤٠) .

والحديث الآخر بلفظ :

« من قرأ : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ إحدى وعشرين ألف مرة ، فقد اشترى نفسه من الله عز وجل ، وهو من خاصة الله عز وجل » .

أخرجه الخلال (١٩٩ / ٢) عن دينار قال : سمعت مولاي أنس بن مالك يقول : فذكره مرفوعاً .

ودينار هذا تالف متهم ؛ قال ابن حبان :

« يروي عن أنس أشياء موضوعة » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع » من رواية الخياري في « فوائده » عن حذيفة مرفوعاً به دون قوله : « وهو من خاصة الله عز وجل » وقال : « ألف مرة » . ولم يتكلم عليه المناوي بشيء .

٢٨١٣ - (أَطيبُ اللَّحمِ لحمُ الظَّهْرِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣١٢) ، والحاكم (٤ / ١١١) ، وأحمد (١ / ٢٠٣ - ٢٠٤) ، والحميدي (٥٤٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٢٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١١ / ٢٩٩) من طريق مسعر قال : أخبرني رجل من فهم (زاد أحمد وغيره : قال : وأظنه يسمى محمد بن عبد الرحمن ، قال : وأظنه حجازياً) قال :

كنا عند عبد الله بن الزبير بالمزدلفة ، فنحر لنا جزوراً ، فقال عبد الله بن جعفر : إن رسول الله ﷺ كان يُلَقَّى اللحمَ (وفي رواية : والقوم يلقون لرسول الله ﷺ اللحم) ، قال : وقال رسول الله ﷺ : فذكره .

وتابعه المسعودي قال : حدثنا شيخ قدم علينا من الحجاز قال :

« شهدت عبد الله بن الزبير ... » الحديث نحوه .

أخرجه أحمد (١ / ٢٠٥) .

وتابعه أيضاً رقبة بن مصقلة عن رجل من بني فهم عن عبد الله بن جعفر به مرفوعاً .

أخرجه الحاكم وقال :

« قد صح الخبر بالإسنادين » .

قلت : مدارهما على الرجل الفهمي ، فإن صدق ظن مسعر أن اسمه محمد ابن عبد الرحمن ، لم يفد شيئاً لأنه لا يعرف ، كما يشير إلى ذلك قول أبي نعيم عقب الحديث :

« محمد بن عبد الرحمن مدني ، تفرد بالرواية (يعني لهـذا الحديث) عن عبد الله بن جعفر ، ولا أعلم راوياً عنه غير مسعر » .

قلت : وهو من الرواة الذين فات المصنفين في التراجم ذكره في كتبهم ! وما ذكره أبو نعيم من التفرد مردود بقول أحمد في « المسند » (١ / ٢٠٤) : ثنا نصر ابن باب عن حجاج عن قتادة عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً .

ولكنه إسناد واهٍ جداً ؛ حجاج - وهو ابن أرطاة - مدلس ، وكذلك قتادة .

ونصر بن باب ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء و المتروكين » وقال :

« قال البخاري : يرمونه بالكذب » .

ولضعف هذا الإسناد الشديد ؛ فلا يصلح شاهداً للذي قبله ، فيبقى الحديث على ضعفه حتى نجد له شاهداً معتبراً .

وقد وجدت له شاهداً آخر ، ولكنه كسابقه في الضعف أو أشد ، فإن فيه أصرم ابن حوشب وهو كذاب خبيث كما قال ابن معين ، أخرجه الطبراني والحاكم من طريقه ، وهو مخرج في « الروض » (٣٧٦) .

لكن ذكر له الهيثمي (٥/٣٦) شاهداً آخر من حديث عبد الله بن محمد قال :

« . . . وأتي رسول الله ﷺ بطعام ، فأقبل القوم يلقمونه اللحم ، فقال رسول

الله ﷺ : . . . » فذكره ، وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه يحيى الحماني وهو ضعيف » .

قلت : هو متهم بسرقة الحديث ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، فيخشى أن يكون سرقه من بعض الضعفاء ، فلا يستشهد أيضاً بحديثه . والله أعلم .

ثم وجدت فيه علة أخرى غفل عنها الهيثمي أو تساهل ، فإن إسناده في « أوسط الطبراني » (٢ / ٣٠٨ / ٢ / ٩٦٣٤) هكذا : حدثنا يعقوب بن إسحاق : ثنا يحيى الحماني : ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عبد الله بن عمر به .

ووقع في الأصل خطأ في اسم عبد الرحمن بن زيد فصححته من «مجمع البحرين » ومن ترجمة الراوي عن يحيى الحماني وهو ابن عبد الحميد . وعبد الرحمن هذا متروك .

٢٨١٤ ـ (أَعبَدُ النّاسِ أكثرُهم تلاوةً للقرآن) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٢) عن الهيثم بن جماز عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الهيثم بن جماز ؛ قال النسائي وغيره :

« متروك الحديث » . وقال الساجي :

« متروك جداً ، ذكره البرقي في الكذابين » . وضعفه آخرون .

والحديث قال المناوي بعد عزو السيوطي إياه للديلمي :

« وفيه ضعف » .

قلت : وكأنه قال ذلك بناء على القاعدة المعروفة أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف . وإلا لو وقف على سنده ، وعرف شدة ضعف راويه لم يقل ذلك إن شاء الله تعالى . ويؤيد أنه لم يقف عليه ، أن السيوطي ذكره بعده من رواية المرهبي عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً بزيادة « وأفضل العبادة الدعاء » . فقال المناوي عقبه :

« وأردف المسند بهذا المرسل إشارة إلى تقويته به » .

قلت : وأنت ترى أن المسند هو من طريق يحيى بن أبي كثير ، غاية ما في الأمر أن بعضهم أرسله خلافاً للهيثم الذي وصله ، ففي هذه الحالة لا يجوز تقوية الموصول بالمرسل ، لأنه من قبيل تقوية الضعيف بنفسه ، ومثل هذا لا يخفى على المناوي ، ولكنه لم يقف على إسناد الموصول كما ذكرنا ، فوقع في مثل هذا الخطأ ، والمعصوم من عصمه الله .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٨ / ٩٠ / ٢) عن الهيثم بن جماز به مرسلاً لم يذكر أبا هريرة ، وفيه الزيادة .

٢٨١٥ - (اعبُدِ الله لا تُشرِكْ به شيئاً ، وزُلْ مع الحقِّ حيثُ زالَ ، واقبلِ الحقَّ مِمَّنْ جاءَ به صَغيرٌ أو كبيرٌ ، وإنْ كان بغيضاً بعيداً ، واردُدِ الباطلَ مِمَّن جاء به من صغيرٍ أو كبيرٍ ، وإنْ كانَ حبيباً قريباً) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٥٣) من طريق عبد القدوس بن حبيب : حدثني مجاهد عن عبد الله بن مسعود قال :

« قلت : يا رسول الله ! (وفي نسخة الحافظ : للنبي ﷺ) علمني كلمات جوامع موانع ، فقال : . . . » فذكره .

ثم روى من طريق محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس قال :

« جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! علمني ، قال : اذهب فتعلم القرآن ، حتى أتاه ثلاثاً كل ذلك يقول (صـ) ، فلما أتاه الرابعة قال : نعم ؛ اقبل الحق ممن أتاك به . . فذكره » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته من الطريق الأولى عبد القدوس بن حبيب ـ وهو الشامي الوحاظي ـ قال عبد الرزاق :

« ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله : كذاب ، إلا لعبد القدوس » .

وقال الفلاس :

« أجمعوا على ترك حديثه » .

وقد صرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث .

وفي الطريق الأخرى محمد بن زياد ـ وهو الطحان اليشكري ـ وهو كذاب وضاع .

٢٨١٦ ـ (أطيبُ الشرابِ الحُلْوُ الباردُ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في « السنن » (٢ / ١١٥) من طريق معمر ويونس عن الزهري ؛ أن النبي ﷺ سئل : أي الشراب أطيب ؟ قال : « الحلو البارد » .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ، وقد وجدته موصولاً من طريق زمعة بن صالح عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (١٥١ / ١) : حدثنا المفضل الجندي : ثنا يونس بن محمد

العدني : ثنا يزيد بن أبي حكيم عنه .

قلت : والعدني هذا لم أجد له ترجمة .

وزمعة بن صالح ضعيف ؛ فلا يحتج به ، لا سيما وقد خالفه الثقتان معمر ويونس .

نعم له شاهد من طريق إسماعيل بن أمية عن رجل عن ابن عباس مرفوعاً به .

أخرجه أحمد (١ / ٣٣٨) .

ولكنه ضعيف لجهالة الرجل .

والحديث روي عن معمر موصولاً من فعله ﷺ ، فقال أحمد (٦ / ٣٨) ، والحميدي (٢٥٧) : ثنا سفيان عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة :

« كان أحب الشراب إلى النبي ﷺ الحلو البارد » .

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي أيضاً في « السنن » ، وفي « الشمائل » (١ / ٣٠٢) ، والحاكم (٤ / ١٣٧) وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي . وأما الترمذي فأعله بالإرسال فقال :

« والصحيح ما روى الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً » .

ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك : ثنا معمر ويونس عن الزهري به كما تقدم . وقال :

« وهكذا روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهذا أصح من حديث ابن عيينة » .

وله طريق أخرى عن عروة ، ولكنها واهية . أخرجه الحاكم من طريق عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير : ثنا هشام بن عروة عن أبيه به .

ذكره شاهداً للطريق التي قبلها ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عبد الله هالك » .

٢٨١٧ - (أَظلَّ اللهُ في ظلِّهِ يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه ؛ مَن أَنظرَ مُعْسِراً أو ترك لغارمٍ) .

ضعيف . رواه عبد الله بن أحمد في « زوائد مسند أبيه » (١ / ٧٣) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١٤١) عن هشام بن زياد قال : حدثني أبي عن محجن مولى عثمان بن عفان : أن عثمان بن عفان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال :

« لا يتابع عليه » . يعني زياداً ، وروى عن البخاري أنه قال :

« حديثه ليس بالمرضي » . ثم قال العقيلي :

« وقد روي بأسانيد جياد من غير هذا الوجه » .

قلت : لكن ليس في شيء منها ذكر (الغارم) ، واللفظ الموجود : « الغريم » ، وهما مختلفان معنىً ؛ راجع إن شئت الباب (١٤) من « الصدقات » من كتابي « صحيح الترغيب » .

٢٨١٨ - (مِنْ إكفاءِ الدينِ تفصُّحُ النَّبطِ ، واتِّخاذُهُم القصورَ في الأمصارِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٨٣ / ١) بسند قوي

عن عمران بن تمام : نا أبو جمرة نصر بن عمران عن ابن عباس قال :

« خرج رسول الله ﷺ وهو يقول : . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله كلهم ثقات غير عمران هذا ، فقد ضعفه أبو حاتم بهذا الحديث فقال ابنه (٣ / ١ / ٢٩٥) عنه :

« سألت أبي عنه؟ فقال : كان عندي مستوراً ، إلى أن حدث عن أبي جمرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر أنه قال : . . » .

قلت : فذكره . قال الحافظ في « اللسان » عقبه :

« يعني فافتضح » .

قلت : فقد أشار إلى أنه ضعيف جداً . والله أعلم .

٢٨١٩ - (اعتمُّوا تزدادوا حِلْماً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني (١ / ٢٦ / ٢) ، وابن عدي (٣٣٣ / ٢) ، وأبو عبد الله الضبي في « المجلس الحادي والستون من الأمالي » (٢ / ٢) ، وابن الزفتي في « حديث هشام بن عمار » (ق ٨٣ / ٢) ، والحاكم (٤ / ١٩٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٥ / ١) ، وابن عساكر (٥ / ٣٤١ / ١) من طرق عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن أبيه مرفوعاً به . وزاد ابن عدي - وعنه البيهقي - :

« والعمائم تيجان العرب » .

وهي عند الضبي من هذا الوجه عن علي بن أبي طالب من قوله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبيد الله بن أبي حميد ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال البخاري مرة :

« يروي عن أبي المليح العجائب » .

قلت : وهذا منها . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث » .

ولذلك لما قال الحاكم عقبه :

« صحيح الإسناد » . تعقبه الذهبي بقوله :

« عبيد الله تركه أحمد » .

قلت : وقد اختلف عليه في إسناده ، فرواه من ذكرنا عنه هكذا ، غير ابن الزفتي ، فرواه من طريق هشام بن عمار : نا سعيد (يعني ابن يحيي اللخمي) عنه لم يذكر فيه « عن أبيه » فأرسله .

وخالفهم عتاب بن حرب فقال : ثنا عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن ابن عباس مرفوعاً به دون الزيادة .

أخرجه البزار في « مسنده » (ص ١٦٩ - زوائده) وأبو الشيخ في « الأمثال » رقم - ٢٤٨) وقال :

« لا نعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا ، واختلف فيه على أبي المليح (!) فرواه عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح عن أبيه ، وإنما أتى الاختلاف من عبيد الله لأنه لم يكن حافظاً » .

قال الحافظ ابن حجر في « الزوائد » عقبه :

« قال الشيخ (يعني الهيثمي) : وعبيد الله متروك » .

قلت : وعتاب بن حرب ـ وهو المزني البصري ـ ضعفه عمرو بن علي ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٢) عن أبيه .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس ؛ خلافاً لما ذكر البزار ، فقد قال الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٨٣) : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي : نا هلال بن بشر : نا عمران بن تمام عن أبي جمرة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لما علمت من قول أبي حاتم في عمران هذا من روايته الحديث الذي قبله .

والنرسي هذا وهو ابن أخي العباس بن الوليد النرسي ؛ كما في « معجم الطبراني الصغير » (ص ١٧٧ ورقم ١٤٧ من « الروض ») ، لم أجد له ترجمة .

قلت : وقفت على وهمين في هذا الحديث لبعض الأفاضل :

الأول : قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٣٢) وقد ذكر الحديث من الطريق الأولى بدون الزيادة :

« أخرجه الطبراني والترمذي في « العلل المفرد » ، وضعفه البخاري ، وقد صححه الحاكم فلم يصب ، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس ضعيف أيضاً » .

ووجه الوهم فيه أن إسناد البزار هو من طريق المشهود له عبيد الله بن أبي حميد المتروك كما تقدم بيانه ، بخلاف طريق الطبراني فإنها من طريق أخرى كما رأيت ، فلعل قوله : « البزار » من طغيان القلم ، أراد أن يكتب الطبراني فكتب البزار . على أنه لا يصلح عندي شاهداً لشدة ضعف عمران بن تمام . والله أعلم .

والآخر : أن المناوي قال في « فيض القدير » وقد أورد السيوطي الحديث بالزيادة من رواية ابن عدي والبيهقي :

« ثم قال ـ أعني البيهقي ـ : لم يحدث به إلا إسماعيل بن عمرو . . . . (ثم حكى تضعيف العلماء له ولشيخه يونس بن أبي إسحاق ، ثم قال :) ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه ، ولم يتعقبه المؤلف إلا بأن له شاهداً . وأصله قول ابن حجر في (الفتح) . . . » .

ثم ساق كلام « الفتح » المتقدم .

قلت : فأوهم المناوي أن الشاهد فيه الزيادة أيضاً ، وليس كذلك ، ولذلك كان حقه أن ينقل كلام « الفتح » تحت الحديث الذي أورده السيوطي من رواية الطبراني عن أسامة بن عمير ، والطبراني والحاكم عن ابن عباس بدون الزيادة ، وأورده قبيل رواية ابن عدي والبيهقي بدون الزيادة ، فلو أنه فعل ذلك لما أوهم .

ولقد أوهم شيئاً آخر ؛ وهو أنه ليس في طريق الزيادة سوى إسماعيل بن عمرو ، مع أن فيها عبيد الله بن أبي حميد كما تقدم في أول هذا التخريج .

على أن إسماعيل بن عمرو وشيخه يونس لا يبلغ بهما الوهن إلى الضعف الشديد ، فإعلال الحديث بهما دون عبيد الله المتروك ؛ مما لا يخفى فساده عند العارفين بهذا العلم الشريف .

وجملة القول أن الحديث ضعيف جداً أصلاً وزيادة .

ثم وجدت لابن أبي حميد متابعاً ؛ وهو أبو بكر الهذلي قال : عن أبي المليح عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

« سافروا تصحوا ، واعتموا تحلموا » .

أخرجه ابن عدي (٣ / ٣٣٤) ، وابن وضاح كما في « الجامع الكبير » (١٤٥٥٣) .

وأبو بكر هذا متروك الحديث ؛ فلا تنفع متابعته . ومن غرائب السيوطي أنه لما

ساق الحديث من رواية ابن وضاح قال : عن أبي المليح . . . ولم يبدأ فيه بذكر أبي بكر الهذلي !

٢٨٢٠ - (أعدى عدُوِّكَ زوجتُكَ التي تصاحبُكَ ، وما ملكتْ يمينُك) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٢) عن أبي بكر السامري : حدثنا إبراهيم بن [الجنيد] : حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فيه علل :

الأولى : الانقطاع بين سعيد وأبي مالك الأشعري ، فإنهم ذكروا في ترجمة سعيد أنه لم يسمع من جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وجابر مات بعد السبعين ، وأبو مالك الأشعري مات سنة ثماني عشرة .

الثانية : اختلاط سعيد نفسه ؛ رماه بذلك أحمد وغيره .

الثالثة : إبراهيم بن الجنيد وهو الرقي ؛ مجهول .

الرابعة : أبو بكر السامري ؛ لم أعرفه .

والحديث بيَّض له المناوي ، فكأنه لم يقف على إسناده .

٢٨٢١ - (أَعطِ السائلَ وإنْ جاءَك على فرَسٍ) .

ضعيف . رواه أبو عبد الله الخلال في جزء « من أدركهم من أصحاب ابن منده » (١٤٨ / ١) عنه : أخبرنا عبد الله بن يعقوب بن إسحاق : حدثنا محمد بن

أبي يعقوب الكرماني : حدثنا عاصم بن سليمان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير عبد الله بن يعقوب هذا ـ وهو الكرماني ـ ؛ قال الذهبي :

« ضعيف » .

ويؤيد ضعفه ؛ أن مالكاً أخرجه في « الموطأ » عن زيد بن أسلم مرسلاً وهو الصواب ، وإن كان وصله غير الكرماني من الضعفاء كما تقدم بيانه برقم (١٣٧٨) .

٢٨٢٢ ـ (تخَلَّقُوا بأَخلاقِ الله) .

لا أصل له . أورده السيوطي في « تأييد الحقيقة العلية » (٨٩ / ١) دون عزو . وتأولوه بأن معناه اتصفوا بالصفات المحمودة وتنزهوا عن الصفات المذمومة ، وليس معناه أن تأخذ من صفات القدم شيئاً .

ثم رأيت الحديث في « نقض التأسيس » لابن تيمية ذكره في فصل عقده للكلام على معنى قوله ﷺ :

« إن الله خلق آدم على صورته » .

٢٨٢٣ ـ (إذا سألْتُم الحوائجَ فاسألُوها الناسَ ، قالوا : يا رسول الله ! ومن الناسُ ؟ قال : أهلُ القرآنِ ، ثمَّ أهلُ العلمِ ، ثمّ صِباحُ الوجوهِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٦١) عن محمد بن عبد الله بن أحمد :

حدثنا أبو معن ثابت بن نعيم بن هشام بن سلمة : حدثنا آدم عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : سكت عليه الحافظ في « مختصر الديلمي » . وإسناده ضعيف ؛ أبو معن هذا لم أعرفه .

ومحمد بن عبد الله بن أحمد ؛ الظاهر أنه الأسدي ؛ قال ابن منده :

« حدث عن عبد السلام بن مطهر بمناكير » .

٢٨٢٤ - (أُعطِيَتْ أُمّتي شيئاً لم يُعطَهُ أَحدٌ مِن الأُمِمِ عندَ المصيبةِ : إنّـا لله وإنّا إليه راجعونَ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ١٦٠ / ٢) عن محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي : نا أبي : حدثني عمر بن الخطاب - رجل من أهل الكوفة - عن سفيان ابن زياد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، الواسطي هذا ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

٢٨٢٥ - (أُعطِيتُ آيةَ الكرسيِّ مِنْ تحتِ العرشِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٢٤٩) معلقاً : وروى يحيى بن ضريس عن حماد بن سلمة عن محمد بن نوح عن الحسن : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإن الحسن - وهو البصري - قد أرسله .

ومحمد بن نوح ؛ قال أبو حاتم :

« مجهـول » .

والحديث أورده السيوطي من رواية (تخ وابن الضريس) عن الحسن مرسلاً . فتعقبه المناوي بقوله :

« قضية صنيع المؤلف أنه لم يره مسنداً ، وهو عجيب ، فقد رواه الديلمي مسلسلاً بقوله : ما تركتها منذ سمعتها من حديث أبي أمامة عن علي كرم الله وجهه . . . أن رسول الله ﷺ قال : أعطيت . . إلخ . . . » .

قلت : لكن إسناده واهٍ لا يصلح للشهادة ، فقد ذكر الشيخ عبد الحفيظ الفاسي في « الأحاديث المسلسلات » (١ / ٢١) عن الشيخ عابد السندي أنه قال في « حصر الشارد » بعد إيراده :

« [فيه عثمان] ابن أبي عاتكة ضعفه ابن معين ، وعلي بن يزيد (الأصل : زيد) كثير المناكير ، خصوصاً فيما رواه عن القاسم عن أبي أمامة . (يعني وهذا من روايته عنه) ، لكن أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والدارمي ومحمد بن نصر وابن الضريس عن علي رضي الله عنه قال . . . . إنما أعطيها نبيكم ﷺ من كنز تحت العرش ، ولم يعطها أحد قبل نبيكم . . . . انتهى . قلت : ورواه الديلمي عن الإمام علي مرفوعاً . أما ابن الضريس ؛ فقد أورده السيوطي في « جامعه » من طريقه عن الحسن مرسلاً لا عن علي » .

أقول : رجعت إلى الدارمي فوجدته لم يرو هذا الحديث أصلاً ، وإنما روى (٢ / ٤٤٩) عمن سمع علياً يقول :

« ما كنت أرى أن أحداً يعقل ينام حتى يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة

البقرة ، وإنهن لمن كنز تحت العرش » .

فهذا حديث آخر ليس في آية الكرسي كما هو ظاهر .

وله شاهد من رواية رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً نحوه .

وهذا سند ظاهر الجهالة . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦) .

٢٨٢٦ - (أُعْطيتُ سورةَ البقرةِ من الذكرِ الأَولِ ، وأُعْطيتُ طه والطواسينَ من ألواحِ موسى ، وأُعطيتُ فاتحة الكتابِ وخواتيمَ البقرةِ من تحتِ العرشِ ، وأَعطيتُ المفصَّلَ نافلةً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٨ / ١١٠ / ٢) ، ويوسف بن عبد الهادي في « هداية الإنسان » (ق ٢٣ / ١) عن سعيد بن يحيى اللخمي : نا عبيد الله بن أبي حميد الهذلي عن أبي المليح الهذلي عن معقل بن يسار المزني مرفوعاً .

وأخرجه ابن السني في « اليوم والليلة » (٦٧٨) مختصراً ، وكذا الحاكم (١ / ٥٥٩ و ٢ / ٢٥٩) وقال :

« صحيح الإسناد » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عبيد الله قال أحمد : تركوا حديثه » .

ومن طريقه أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٦٨) .

ووجدت له شاهداً بإسناد لا يصح ، أخرجه الواحدي في « الوسيط » (٣ / ١٦٣ / ٢) من طريق يحيى بن يعلى بن منصور : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس : حدثنا أبي بَنّ أبي بكر عن عكرمة عن ابن عباس به ؛ إلا أنه قال :

« ويس » مكان « والطواسين » .

وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيي بن يعلى بن منصور لم أعرفه .

وإسماعيل بن أبي أويس فيه ضعف ، وهو يروي عن أبيه واسمه عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس . وعن أخيه أبي بكر واسمه عبد الحميد ، ولم يظهر لي أيهما المقصود هنا ، فإن قوله : « أبي بن أبي بكر » فيه شيء كما هو ظاهر ، ولذلك وضع الناسخ ضبة عليه ، فإن كان عن أبيه فمن هو ابن أبي بكر ؟ وإن كان عن أخيه فهو لم يدرك عكرمة . فالله أعلم .

٢٨٢٧ - (أَعرُوا النساءَ يلزمْنَ الحجالَ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو العباس الأصم في « حديثه » (٣ / ١٤٩ / ١) و (رقم ١٤٠ - منسوختي) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٣٦٨) ، وابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٠٥) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا أبو يحيى شعيب بن يحيى التجيبي : ثنا يحيى بن أيوب عن عمرو بن الحارث عن مجمع ابن كعب عن مسلمة بن مخلد مرفوعاً به .

وبهذا الإسناد أخرجه الطبراني (١٩ / ٤٣٨ / ١٠٦٣) ، وعنه ابن منده في « المعرفه » (١/١٦٢/٢) ، وأبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (١/١١٩) ، وعنه القضاعي في « مسنده » (ق ٥٧ / ٢) ، والسلفي في « الطيوريات » (٢١٧ / ٢) ، والخطيب أيضاً (٩ / ٣٦٨ و ١٢ / ٣١٩ و ١٣ / ٤٩١) ، وابن عساكر (٨ / ٣١٣ / ٢ و ١١ / ٢٣١ / ١) ، والضياء المقدسي في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١١٣ / ١) .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : مجمع بن كعب ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٩٧) فقال :

« روى عن مسلمة بن مخلد ، روى عنه جعفر بن ربيعة » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولذا قال ابن القطان في « النظر في أحكام النظر » (ق ٧٠ / ١) :

« لا يعرف » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » وفيه مجمع بن كعب ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وكأنه لم يقف على ترجمته في « الجرح » ، وإلا لم يقل : لم أعرفه ، وإن كان هو في الواقع غير معروف ، لأن هذا القول إنما يقال فيمن لا ترجمة له . كما هو معروف عند أهل العلم بهذا الفن الشريف .

ثم إن اقتصاره على إعلاله الحديث بابن كعب هذا يشعر بأنه ليس فيه علة أخرى ، وليس كذلك كما يأتي .

والأخرى : بكر بن سهل ـ وهو الدمياطي ـ قال النسائي :

« ضعيف » . وقال مسلمة بن قاسم :

« تكلم الناس فيه ، ووضعوه من أجل الحديث الذي حدث به عن سعيد بن كثير عن يحيى بن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن مخلد رفعه : أعروا النساء يلزمن الحجال » .

كذا في « اللسان » ؛ وفيه نظر في موضعين منه :

الأول : أنه ذكر سعيد بن كثير مكان شعيب بن يحيى ، فلا أدري أهو رواية عن بكر بن سهل ، أو أنه خطأ من بعض النساخ .

والآخر : أنه لم يذكر في إسناده عمرو بن الحارث ، فلعله سقط من بعض النساخ .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« لا يصح ، شعيب بن يحيى قال أبو حاتم : ليس بمعروف . وقال إبراهيم الحربي : ليس لهذا الحديث أصل » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٥١) ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢١٣) بأن شعيباً عرفه غير أبي حاتم ؛ قال ابن يونس : عابد صالح ، وقال الذهبي : مصري صدوق ، أخرج له النسائي فحديثه حسن .

قال ابن عراق :

« وقال الذهبي في « تلخيص الموضوعات » : ينبغي أن يخرج من الموضوعات ، أكثر ما تعلّق أبو الفرج في سنده على شعيب بقول أبي حاتم : ليس بمعروف ، وما ذا بجرح ، فإن النسائي احتج به . انتهى . لكن رأيت الحافظ الهيثمي في « المجمع » أعل الحديث بمجمع بن كعب ، وقال : لا أعرفه ، وبقية رجاله ثقات . انتهى . فدخل شعيب في « الثقات » ، وبقي النظر في مجمع فليحرر » .

قلت : قد عرفت مما سلف أنه مجهول الحال لأنه روى عنه ثقتان : عمرو بن الحارث كما في هذا الحديث ، وجعفر بن ربيعة كما تقدم عن ابن أبي حاتم ، ولم يوثّق . فبقي على الجهالة .

ولكن العلة الحقيقية ممن دارت عليه كل طرق المخرجين ألا وهو بكر بن سهل ؛ فقد تكلموا فيه من أجل روايته لهذا الحديث كما سبق عن مسلمة ، ومن الغريب أن يغفل السيوطي ومن تلاه عن هذه العلة ، وأغرب منه أن المناوي تنبه لها ولكنه

وقع في خطأ فاحش ، فقد قال بعد أن حكى عن ابن الجوزي أنه أورده في « الموضوعات » :

« وتبعه على ذلك المؤلف في « مختصر الموضوعات » ساكتاً عليه غير متعقب له ، فلعله لم يقف على تعقب الحافظ ابن حجر له بأن ابن عساكر خرجه من وجه آخر في « أماليه » وحسنه وقال : بكر بن سهل ؛ وإن ضعفه جمع لكنه لم ينفرد به كما ادعاه ابن الجوزي ، فالحديث إلى الحسن أقرب . وأياً ما كان فلا اتجاه لحكم ابن الجوزي عليه بالوضع » !

هذا كلام المناوي ، وقد مزج فيه قوله بقول ابن حجر ، مزجاً لا يتميز أحدهما عن الآخر ، فقوله « كما ادعاه ابن الجوزي . . . » هو من عنده ، وما قبله للحافظ ، ولكنه إنما قال ذلك في حديث آخر غير هذا ، ذكره في « لسان الميزان » على أنه في « الميزان » في ترجمة بكر هذا بإسناد آخر له عن أنس مرفوعاً بلفظ : « ما من معمر عمر في الإسلام . . . » الحديث ، ثم نقل الحافظ كلام مسلمة بن قاسم الذي سبق نقله عنه ، وفيه حديث الترجمة كما رأيت ، فقال الحافظ عقبه :

« قلت : والحديث الذي أورده المصنف (أي الذهبي ، ويعني حديث أنس المشار إليه) لم ينفرد به ، بل رواه أبو بكر المقري في « فوائده » عن . . . . أملاه الحافظ أبو القاسم بن عساكر في . . . « أماليه » ، وقال : إنه حديث حسن ، وأما حديث مسلمة (يعني حديث الترجمة) فأخرجه الطبراني عنه » .

فتأمل كيف اختلط على المناوي حديث مسلمة بحديث أنس ؛ فتوهم أن كلام الحافظ يعني به حديثه ، وهو إنما يعني حديث أنس !

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف جداً .

وقد روي معناه عن أنس مرفوعاً ، وسنده ضعيف جداً أيضاً ، وقد مضى برقم (٢٠٢٢) .

(تنبيه) : قد عرفت مما سبق تخليط المناوي فيما نقله عن الحافظ العسقلاني وقوله من عنده : « فالحديث إلى الحسن أقرب » !

فاغتر به الدكتور عمر تدمري في تعليقه على « معجم الشيوخ » ؛ فإنه بعد أن صرح بضعف إسناده استدرك فقال :

« لكن له طرق ترقيه إلى درجة الحسن » !

وأحال في ذلك على المناوي (١ / ١٧٠) ، ويعني به شرحه الصغير : « التيسير » . فإذا فيه الاستدراك المذكور بالحرف الواحد ! فقد أودى به تخليطه الأول إلى تخليط آخر أقبح من الأول ، فإنه لم يذكر فيه أن للحديث طرقاً ، وإنما متابعة واحدة ، وهي لغير هذا الحديث . ثم إنه لم يجزم بحسنه ، بل قال : « . . إلى الحسن أقرب » . فتأمل الفرق بين العبارتين ، وما في كتابيه من التخليط والبعد عن التحقيق ، الذي لم يتنبه له القائمون على نشر « الجامع الكبير » للسيوطي ؛ فإنهم بدورهم قلدوه فيما ذكره في «فيض القدير» ، فنقلوا كلامه فيه وسكتوا عنه ! والله المستعان .

والحديث أشار إلى تضعيفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رسالة « لباس المرأة في الصلاة » (ص ٣١ ـ الطبعة الخامسة) ، وهو الآن تحت يدي إعداداً له لطبعة جديدة ، فيها تحقيقات حديثية ، وتصحيحات مفيدة لم تكن في الطبعات الأخرى ، يسر الله لنا طبعها بمنه وكرمه .

وقال ابن القطان في الكتاب السابق « النظر » :

« وليس بصحيح » .

ثم أعله بمجمع كما تقدم ، وقال :

« ويحيى بن أيوب ضعيف ، وفي إسناده أيضاً دونه من لا يعرف حاله كذلك ، والله الموفق » .

٢٨٢٨ - (اعملي ولاتتَّكلي على شفاعتي ، فإن شفاعتي للاهين مِن أُمّتي) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « المنتخب من حديث يونس » (١٤٢ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٧٦ / ١) عن عمرو بن مُخَرَّم أبي قتادة الليثي البصري : نا محمد بن دينار الطاحي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة قالت : قال لي رسول الله ﷺ : فذكره ..وقال ابن عدي - وليس في سنده محمد بن دينار الطاحي وإنما سفيان بن عيينة - :

« وهذا عن ابن عيينة عن يونس بن عبيد باطل ، لا يرويه إلا عمرو بن مُخرم هذا ، وقد حدث عن ابن عيينة وغيره بالبواطيل » .

وأخرجه الطبراني (٢٣ / ٣٦٩ / ٨٧٢) .

كما رواه أبو نعيم على ما في « الميزان » .

ثم أخرجه ابن عدي من طريق أيوب بن سليمان : ثنا محمد بن دينار به . وقال :

« وهذا غير محفوظ أيضاً » .

قلت : وعلة هذه الطريق أيوب بن سليمان ؛ وهو من وادي القرى ؛ قال الذهبي :

« لا يعرف » .

ومدار الطريقين على محمد بن دينار الطاحي ؛ وهو صدوق سيىء الحفظ ، وتغير قبل موته ؛ كما في « التقريب » .

٢٨٢٩ - (أَعظمُ الظُّلْمِ ذراعٌ من الأرضِ ينتقِصُه مِن حقِّ أخيهِ ، فليستْ حصاةٌ من الأرضِ أخذَها إلا طُوِّقَها يومَ القيامةِ إلى قَعْرِ الأرضِ ، ولا يعلمُ قعرَها إلا الذي خلَقَها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٦ و ٣٩٧) والطبراني (١٠ / ٢٦٦ - ٢٦٧ / ١٠٥١٦) من طريق عبد الله بن لهيعة : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن مسعود قال :

« قلت : يا رسول الله ! أي الظلم أعظم ؟ قال : ذراع . . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف لسوء حفظه . وأما قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٧٥) :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، وإسناد أحمد حسن » .

قلت : فهذا من تساهله ، أو ذهوله ؛ فابن لهيعة ضعيف ؛ كما صرح هو به في غير موضع من كتابه .

نعم الحديث صحيح بغير هذا السياق ، وبدون ذكر الحصاة ، مخرج في « الصحيحين » وغيرهما .

وقد أعيد تخريج الحديث برقم (٦٧٦٢) بزيادة من التحقيق ، وفيه الرد على من حسنه من المعاصرين وغيرهم .

٢٨٣٠ - (خَيرُ جُلسائكم مَنْ ذكَّركم بالله رؤيتُهُ ، وزادَ في عِلمِكم منطقُهُ ، وذكَّركم الآخرةَ عملُهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن النجار في « الذيل » (١٠ / ١٥٩ / ٢) عن مبارك بن حسان عن عطاء عن ابن عباس قال :

« قيل : يا رسول الله ! أي جلسائنا خير؟ قال : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مبارك بن حسان لين الحديث ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

٢٨٣١ - (ثلاثٌ مَنْ لم يكُنَّ فيه ، فإنَّ الله عزّ وجلّ يغفرُ له ما سِواه ؛ لمن شاءَ : من ماتَ لا يشركُ بالله شيئاً ، ولمْ يكنْ ساحراً يتّبع السحرةَ ، ولم يحقدْ على أخيهِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٤١٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ٤) ، وابن النجار في « الذيل » (١٠ / ١٦٤ / ٢) والبيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٢٦٨ / ٦٦١٤) من طريق ليث بن أبي سليم عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ليث ضعيف مختلط .

٢٨٣٢ - (أَفضلُ الغُزاةِ في سبيلِ الله خادمُهم الّذي يأتيهم بالأَخبارِ ، وأَخَصُّهم عند الله منزلةً الصائمُ) .

منكر . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١٠٧/٢) عن يحيى بن المتوكل : ثنا عنبسة بن مهران الحداد : ثنا الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : عنبسة بن مهران الحداد ؛ قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » .

والأخرى : يحيى بن المتوكل ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفه غير واحد » .

والحديث أعله الهيثمي (٥ / ٢٩٠) بعنبسة هذا فقط ! وقال :

« وهو ضعيف » .

٢٨٣٣ ـ (أفضلُ الأعمالِ الكسبُ من الحلال) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٣) عن داود بن سليمان عن إسماعيل ابن عمر عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ ضعيف . ومثله إسماعيل بن عمرو (وفي الأصل : ابن عمر) وهو البجلي .

وداود بن سليمان ؛ لم أعرفه .

٢٨٣٤ ـ (أَفضلُ الحسناتِ تكرِمةُ الجلساءِ) .

موضوع . رواه القضاعي (١٠٥ / ١) : أخبرنا محمد بن منصور التستري قال : أنا القاضي أبو بكر محمد بن يحيى بن إسماعيل الضبعي الأهوازي قال : نا الحسن بن زياد أبو عبد الله الكوفي قال : نا ابن أبي بشر قال : نا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته شيخ القضاعي محمد بن منصور التستري ؛ فقد قال فيه أبو إسحاق الحبال الحافظ :

« كذاب » . كما في « الميزان » و « اللسان » .

وما بينه وبين وكيع لم أعرفهم .

والحديث بيَّض له المناوي !

٢٨٣٥ - (أَفشُوا السَّلام فإنّه للهِ رضاً) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (ق ١٧٢ / ١) عن سالم بن عبد الأعلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ؛ وقال :

« سالم معروف بحديث أن النبي ﷺ ربطَ في إصبعه خيطاً ، وقد أنكره عليه ابن معين وغيره ، وحدَّث عن عطاء أيضاً بأشياء أنكروها عليه » .

قلت : وقد اتهمه غير واحد بالوضع ، فانظر الحديث المشار إليه برقم (٢٦٤) .

٢٨٣٦ - (اغدُ عالماً أو متعلّماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكنِ الخامسةَ فتهلِكَ) .

ضعيف . رواه البزار (ص ٢١ - زوائده) ، وعبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٢ / ٢٢٧ / ١) ، والطبراني في « الصغير » (١٦٢ - هند) ، وفي « الأوسط » (٥ / ٢٣١ / ٥١٧١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٣٦ - ٢٣٧) والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥) والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٦٥ / ١٧٠٩) ، وعبد الغني المقدسي في « العلم » (٨ / ٢) عن عطاء بن مسلم الخفاف عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطاء بن مسلم الخفاف ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء كثيراً » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« ضعفه أبو داود وغيره » .

قلت : وأخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (١٩ / ٥٠ / ١) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً عليه .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٢٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح إلا أن عبد الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود » .

وقال في حديث الترجمة :

« رواه الطبراني في الثلاثة والبزار ورجاله موثقون » !

كذا قال !

٢٨٣٧ - (اغدوا في طلبِ العلمِ ؛ فإنّ الغُدوَّ بركةٌ ونجاحٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٧٠) من طريق أبي بكر مطرف بن جمهور الأشروسني : حدثنا حمدان بن ذي النون : حدثنا إبراهيم بن سليمان الزيات : حدثنا معلى بن هلال عن محمد عن عطاء عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته معلى بن هلال قال الذهبي في « الضعفاء » :

« يضع الحديث » . وقال الحافظ :

« اتفق النقاد على تكذيبه » .

والخطيب أورده في ترجمة مطرف هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » عنها مرفوعاً بلفظ :

« اغدوا في طلب العلم ، فإني سألت ربي أن يبارك لأمتي في بكورها ويجعل ذلك يوم الخميس » .

قال الهيثمي (١ / ١٣٢) :

« وفيه أيوب بن سويد وهو يسرق الحديث » .

ورواه إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« باكروا طلب الرزق ؛ فإن الغدو بركة ونجاح » .

أخرجه البزار (ص ١٢٨) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٤ / ١ ـ ٢) ، وابن عدي (١١ / ١) وقالا :

« لم يروه عن هشام إلا إسماعيل » .

وقال البزار :

« حديث غريب ، وإسماعيل صالح الحديث » .

قال الحافظ ابن حجر متعقباً عليه :

« قلت : بل ضعفه جماعة » .

وقال ابن عدي :

« لا يرويه غير إسماعيل بن قيس ، وعامة ما يرويه منكر » .

٢٨٣٨ - (أَفضلُ الدُّعاءِ أَنْ يقولَ العبدُ : اللهمَّ ارحمْ أمَّةَ محمدٍ رحمةً عامةً) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٤) من طريق الحاكم عن مقاتل بن صالح الهاشمي : حدثنا عمرو الأعشم : حدثنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الأعشم هذا - وهو عمرو بن محمد بن الأعشم - قال ابن حبان :

« يروي عن الثقات المناكير ، وروى عنه أحمد بن الحسين بن عباد البغدادي أحاديث كلها موضوعة » .

قلت : ثم ساق له أحاديث هذا أحدها .

وقال النقاش والحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

والحديث أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٥٦) من رواية الحاكم ، وقال :

« قال الحاكم : عمرو الأعشم روى عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه أحاديث موضوعة . قال : ولا أعلم لعبد الرحمن هذا راوياً غيره . وكذا قال أبو نعيم » .

قلت : وتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« قلت : هذا يوهم أن عبد الرحمن لا وجود له ، أطلق اسمه الأعشم ، وليس

كذلك ؛ فقد تقدم في ترجمته أن غير الأعشم روى عنه » .

قلت : وقال هناك في ترجمته تبعاً لأصله :

« لا يعرف . . . وقال ابن عدي : يحدِّث بالمناكير » .

ثم ذكر له هذا الحديث من رواية عمرو بن محمد بن الحسن البصري به ؛ وقال : « كأنه موضوع » .

قلت : ومن الظاهر أن عمرو بن محمد بن الحسن هذا هو الأعشم ، فثبت أن قول الحافظ :

« أن غير الأعشم روى عنه » ؛ وهم منه . والله أعلم .

٢٨٣٩ - (ما مِنْ عبدٍ يسجدُ فيقولُ : ربِّ اغفرْ لي ! ثلاثَ مرّاتٍ ؛ إلا غُفِرَ له قَبْلَ أنْ يرفعَ رأسهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣٨٣ / ٨١٩٧) من طريق بقية بن الوليد : حدثني محمد بن حمير عن محمد بن جابر عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن جابر هذا ، قال في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٢٩) :

« رواه الطبراني من رواية محمد بن جابر عن أبي مالك هذا ، ولم أر من ترجمهما » .

كذا قال ، وهو غريب منه ، فإن أبا مالك هذا قد ساق له الطبراني جملة أحاديث تحت ترجمة (طارق بن أشيم الأشجعي) فهو ابنه يقيناً ، واسمه سعد

ابن طارق ، وهو ثقة من رجال مسلم .

وأما محمد بن جابر ؛ فيحتمل عندي أن يكون أبا عبد الله الحنفي اليمامي ، فإنه كوفي الأصل ، فإن يكن هو ففيه ضعف من قبل حفظه ، وإلا فهو مجهول .

وأما بقية بن الوليد ؛ فقد صرَّح بالتحديث فأمِنّا بذلك شر تدليسه ، إلا على مذهب من يرميه بتدليس التسوية ، فلا بدَّ عنده من تصريحه بالتحديث في كل السلسلة . والله أعلم .

٢٨٤٠ - (أفضلُ الصدقةِ المنحةُ ؛ أنْ يمنَح أخاه دراهمَ ، أو ظهْرَ الدابّةِ ، أوْ لبنَ الشاةِ ، أو لبنَ البقرةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « الزهد » (٣١١) عن إبراهيم الهجري قال : سمعت أبا الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال :

« أتدرون أي الصدقة أفضل ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : المنحة . . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، إبراهيم - وهو ابن مسلم الهجري - لين الحديث .

وتابعه عمر بن يحيى الأبلي : نا حفص بن جميع عن سماك بن حرب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٦١ / ١) .

قلت : وحفص بن جميع ضعيف .

والأبلي هذا ؛ اتهمه ابن عدي بسرقة الحديث .

٢٨٤١ - (أفضل الصّلاة عندَ الله المغربُ ، ومَنْ صلّى بعدَها ركعتينِ بنى الله له بيتاً في الجنَّةِ ، يغدو فيه ويروحُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٤٣ / ١ - من ترتيبه) عن الزبير بن عباد المدني : ثنا عبيد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا عبيد الله » .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

والزبير بن عباد المدني ؛ في حكم المجهول ، أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥٨٤) من رواية ابنه يحيى عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٢٨٤٢ - (أفضلُ العلمِ لا إلهَ إلا الله ، وأفضلُ الدُّعاءِ الاستغفارُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٨) عن إبراهيم بن العلاء بن زبريق : حدثنا إسماعيل بن عياش : حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن ابن رافع عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عبد الرحمن بن زياد وهو الإفريقي ، ومثله شيخه عبد الرحمن بن رافع .

٢٨٤٣ - (أفضلُ الناسِ عند الله يومَ القيامةِ المؤمِنُ المُعَمَّرُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٧) عن هارون بن عيسى بن سلول : حدثنا بكار بن محمد بن سعيد : حدثنا حيان : حدثني أبي : حدثنا بكر بن عبد الملك الاعنق عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، مَنْ دون محمد بن المنكدر لم أجد من ترجمهم .

٢٨٤٤ ـ (أفضلُ الناسِ في المسجدِ الإِمامُ ، ثم المؤذنُ ، ثمّ مَنْ على يمينِ الإمامِ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٢٧) عن موسى بن إبراهيم المروزي : حدثنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، المروزي هذا متروك كما تقدّم مراراً .

٢٨٤٥ ـ (لا تكرَعُوا ، ولكنِ اغسِلُوا أيديَكُم ثمّ اشْربُوا فيها ، فإنَّه ليْسَ إناءٌ أطيبَ مِن اليَدِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٣٨) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (٨ / ١١ / ٢) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٥٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٥ / ١١٩ / ٦٠٣٠) عن ليث عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال :

« مررنا على بركة فجعلنا نكرع فيها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ليث وهو ابن أبي سليم كما قال البوصيري في « الزوائد » (٢٠٧ / ١ ـ الحلبية) ، وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، قلت : ممن هو ؟ قال : من ليث ، وسعيد لا يعرف » .

قلت : وروى في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٨) عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس به بأس » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

قلت : وسماه شعبة : سعيد بن علي ، فقال الحسن بن عمرو : ثنا شعبة عن سعيد بن علي عن ابن عمر به .

أخرجه ابن المظفر في « حديث حاجب بن أركين » (٢ / ٢٥٨ / ٢) ، وفي « غرائب شعبة » (١٤ / ١) من طريقين عن الحسن بن عمرو .

لكن الحسن بن عمرو هذا ـ وهو أبو علي العبدي ـ متروك ؛ كما في « التقريب » .

ولم أر أحداً ذكر سعيد بن علي هذا .

وقد رواه معمر عن رجل عن ابن عمر به .

أخرجه أحمد (٢ / ١٣٧) .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف الإسناد ، لجهالة تابعيِّه ، واضطراب الرواة في اسمه .

وقد وجدت له شاهداً ؛ ولكنه واهٍ جداً ، يرويه أيوب بن خوط عن الحسن بن أبي الحسن عن أبي موسى الأشعري قال :

« كنا مع رسول الله ﷺ في مسير . . . . » الحديث .

أخرجه ابن عدي (١٨ / ١) وقال :

« أيوب بن خوط هو عندي ـ كما ذكره عمرو بن علي ـ كثير الغلط والوهم ، وليس من أهل الكذب » .

قلت : والمتقرّر فيه أنه متروك الحديث ، ضعيف جداً ، كذّبه عيسى بن يونس والأزدي ، وتركه ابن المبارك وغيره .

٢٨٤٦ - (أفضلُ الناسِ رجلانِ : رجلٌ غزا في سبيلِ الله حتّى يهبطَ موضِعاً يسوءُ العدوَّ ، ورجلٌ بناحيةِ الباديةِ يُقيمُ الصَّلواتِ الخمسَ ، ويؤدي حقَّ مالِه ، ويعبدُ ربَّه حتى يأتِيَه اليقينُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٥٢٢) من طريق عبد الله بن حسان العنبري (الأصل : المنبري) عن القلوص أن شهاب بن مدلج نزل البادية فسابَّ ابنه رجلاً ؛ فقال : يا ابن الذي تعرّب بعد الهجرة ، فأتى شهاب المدينة ، فلقي أبا هريرة فسمعه يقول : قال رسول الله ﷺ : (فذكره) ، فجثا على ركبتيه قال : أنت سمعته من رسول الله ﷺ يا أبا هريرة ، يقول له (!) قال : نعم ، فأتى باديته ، فأقام بها .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ٢٣٦) ولكنه لم يسق لفظه ، وقال : « القلوص بنت عليبة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ القلوص هذه لم أجد من ترجمها .

وعبد الله بن حسان ؛ لم يوثقه أحد ، وروى عنه جمع ، وفي « التقريب » : « مقبول » .

٢٨٤٧ - (بسم الله الرحمن الرحيم ، أُعيذُكَ بالله الأحَدِ الصّمدِ الّذي لم يلِدْ ، ولمْ يُولدْ ، ولم يكنْ لهُ كفُواً أحدٌ ، مِنْ شرِّ ما تَجدُ ، يا عُثمانُ ! تعوَّذْ بهَا ، فما تعوَّذَ متعوِّذٌ بمِثْلِها) .

ضعيف . أخرجه ابن السني (٥٤٧) : أخبرنا أبو يعلى : حدثنا موسى بن محمد بن حيّان : أنا أبو عتاب الدلال : حدثنا حفص بن سليمان : ثنا علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال :

« مرضت فكان رسول الله ﷺ يعودني ، فعوّذني يوماً فقال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حفص بن سليمان ـ هو أبو عمر البزاز القارىء ـ وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة .

وابن حيان هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ضعفه أبو زرعة ، ولم يترك » .

قلت : كذا قال ! وفيه نظر ، لأن أبا زرعة قد قال ابن أبي حاتم في « الجرح » :

« ترك أبو زرعة حديثه ، ولم يقرأه علينا ، كان قد أخرجه قديماً في (فوائده)» .

نعم ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٦١) وقال :

« ربما خالف » .

فلعل قول الذهبي المذكور هو من باب التوفيق بين الترك والتوثيق .

وقد أخرج له ابن حبان في « صحيحه » ستة أحاديث ، تراجع ممن أرادها بواسطة فهرس (المؤسسة) لرجال « الإحسان » .

والحديث قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١١٠) :

رواه أبو يعلى في « الكبير » عن شيخه (موسى بن حيان) ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

كذا قال : وقلّده الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المطالب العالية » (٢ / ٣٥١) ، وتبعه المعلق على « المقصد العلي » (٣ و٤ / ٣٠٢) .

فأقول : سبب هذا الخطأ وعدم المعرفة ؛ أن الإسناد وقع في « مسند أبي يعلى » هكذا : « حدثنا موسى بن حيان : حدثنا أبو عتاب الدلال : حدثني جعفر بن

سليمان : حدثنا علقمة بن مرثد . . . » . كذا في « المقصد العلي » و « المطالب العالية » المسندة (ق ٣٧ / ١) ؛ فشيخ أبي يعلى نسب إلى جده (حيان) فلم يعرفه ! وشيخ الدلال وقع فيه (جعفر) والصواب (حفص) كما تقدم ، و (جعفر ابن سليمان) هو الضبعي ، وهو من هذه الطبقة ، وهو ثقة من رجال « الصحيح » ، لكنه ليس له ذكر في الرواة عن (علقمة بن مرثد) ، وإنما ذكر فيهم (حفص بن سليمان الأسدي) المتقدم .

نعم قد ذكروا في شيوخ (أبي عتاب الدلال) واسمه (سهل بن حماد) (جعفر بن سليمان الضبعي) فربما لاحظ الهيثمي هذا ، وهو محتمل ، والأمر بحاجة إلى مزيد من التحقيق ، فمن كان عنده علم فليتفضل به وجزاه الله خيراً[1] .

٢٨٤٨ ـ (اغتَسِلُوا يومَ الجمعةِ ، فإنّه مَنِ اغتسلَ يومَ الجمعةِ فلهُ كفَّارةُ ما بينَ الجمعةِ إلى الجمعةِ ، وزيادةُ ثلاثةِ أيامٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٧ / ١٣٥ / ٧٠٨٧) ، و « الكبير » (٨ / ٢٠٩ / ٧٧٤٠) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٠٨) من طريق سويد ابن عبد العزيز عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ .

---

(١) قلت : عقب على ما سبق أحد المصححين في « المكتبة » فقال :

الراجح أنه حفص بن سليمان وهو ما ذهبتم إليه ـ حفظكم الله ـ .

والذي يؤيد ذلك ما ذكره العقيلي (٢ / ٨) في ترجمة خالد بن عبد الرحمن المخزومي قال : وروى عن الثوري عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن عثمان بن عفان قال : دخل عليّ رسول الله . . . (فساقه) . ثم قال : وليس لهذا من حديث الثوري أصل إنما هذا من حديث (حفص بن سليمان) ، حدثناه إبراهيم بن محمد عن هانىء بن يحيى عن (حفص بن سليمان) . فكأن حفصاً رواه مرة عن عاصم ورواه مرة عن علقمة . والله أعلم .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سويد بن عبد العزيز ليّن الحديث ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٧٣) وقد خالفه عمر بن عبد الواحد ، فقال : عن يحيى بن الحارث عن القاسم يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ ، فأرسله . ذكره ابن أبي حاتم وقال عن أبيه :

« هذا أشبه » .

٢٨٤٩ - (إنّ الله تعالى جعلَ للمعروفِ وجوهاً من خلقِهِ ، حبَّبَ إليهِمُ المعروفَ ، وحبَّبَ إليهم فِعاله ، ووجَّه طلابَ المعروفِ إليهم ، ويسَّرَ عليهم إعطاءَه ، كما يسَّرَ الغيثَ إلى الأرضِ الجدبةِ ليُحْيِيَها ويُحيِيَ بها أهلَها . وإنَّ الله جعلَ للمعروفِ أعداءً مِنْ خلقِهِ ، بغَّضَ إليهم المعروفَ ، وبغَّضَ إليهم فَعَالَه ، وحذر عليهم إعطاءَه ، كما يحذرُ الغيثَ عَنِ الأرضِ الجدبةِ ليُهلكَها ويُهلكَ بهَا أهلَها ، وما يعفُو أكثرُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (رقم ٤) من طريق الحارث النميري عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو هارون واسمه عمارة بن جوين العبدي قال الحافظ :

« متروك ، ومنهم من كذّبه » .

والحارث النميري لم أعرفه ، ويبدو أنه محرَّف ، فقد أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٩١) من طريق عثمان بن سماك عن أبي هارون العبدي به نحوه ، وقال :

« عثمان بن سماك مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » .

ثم استبعدت التحريف فقد رأيت في « مسند الديلمي » (١ / ٢ / ٢٧٤) من طريق أبي الشيخ عن الحارث النميري به مختصراً بلفظ : « إن أحب عباد الله إلى الله من حبِّب إليه المعروف ، وحبِّب إليه فعاله » .

وكذلك أخرجه ابن أبي الدنيا في رواية له رقم (٣) .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨١ - ٢٨٢) من طريق حفص بن عمر الحبطي : ثنا أبو مطرف السامي عن زياد ابن عبد الرحمن النميري عن عبد الله بن عمر عن أبيّ بن كعب قال : قال لي النبي ﷺ :

« يا أبيّ ! إن الله عز وجل جعل للمعروف . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ من أجل الحبطي قال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وقال مرة :

« ليس بثقة ولا مأمون ، أحاديثه كذب » .

والنميري هذا لم أعرفه ؛ ويحتمل أنه زياد بن عبد الرحمن القيسي أبو الخصيب البصري الذي أخرج له أبو داود من رواية عقيل بن طلحة عنه عن ابن عمر ، فإن يكن هو فهو مجهول .

٢٨٥٠ - (تعفو ، فإنْ عاقَبْتَ فعاقِبْ بقدر الذنْبِ ، واتَّقِ الوجْهَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٢١٨ / ٢ - النسخة القديمة) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح : أن أسد

ابن وداعة : حدثه أن رجلاً يقال له : جزي :

« أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن أهلي يغضبوني ، فبم أعاقبهم؟ فقال : . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى ـ عبد الله بن صالح ؛ فيه ضعف وغفلة مع كونه من شيوخ البخاري .

الثانية ـ بكر بن سهل وهو الدمياطي ؛ ضعيف كما قال النسائي ، وتكلم فيه مسلمة بن قاسم وغمزه بحديث : « أعروا النساء . . . » ، وقد مضى برقم (٢٨٢٧) .

وأسد بن وداعة ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٣٧) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ وقال الذهبي : « من صغار التابعين ، ناصبي يسبُّ ، قال ابن معين : كان هو وأزهر الحرَازي وجماعةٌ يسبُّون علياً ، وقال النسائي : ثقة » .

ومع هذه العلل الواضحة ؛ فقد بيَّض المناوي لإسناده ، ولعله لم يقف عليه .

٢٨٥١ ـ (أفضلُ الدُّعاءِ أنْ تسألَ ربَّك العفو والعافيةَ في الدُّنيا والآخرةِ ، فإنَّك إذا أُعطِيتَهُما في الدّنيا ، ثُمّ أُعطيتَهُما في الآخرةِ ، فقد أَفْلَحْتَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤ / ٢٦٤) ، وابن ماجه (٢ / ٤٣٤) ، وأحمد (٣ / ١٢٧) من طريق سلمة بن وردان المدني قال : سمعت أنس بن مالك قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! أي الدعاء أفضل؟ قال :

تسأل ربك العفو والعافية في الدنيا والآخـــرة . ثم أتاه من الغد ، فقال : يا رسول الله ! أي الدعاء أفضل ؟ قال : تسأل ربك العفو والعافية في الدنيا والآخره . ثم أتاه اليوم الثالث فقال : يا رسول الله ! أي الدعاء أفضل ؟ قال :

« تسأل ربك . . . » الحديث . والسياق لأحمد ، وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب من هذا الوجه ، إنما نعرفه من حديث سلمة بن وردان » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما جزم الحافظ في « التقريب » ، وضعفه الدارقطني وغيره كما قال الذهبي في « الضعفاء » ، فلا وجه لتحسينه . وقد صح الأمر بسؤال العفو والعافية مختصراً عن أبي بكر الصديق وغيره ، عند الترمذي وغيره ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٩١٧) .

٢٨٥٢ - (أَفضلُ النّاسِ رجلٌ يعطي جُهدَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي (١٨٥٢) : حدثنا أبو عتبة عن عبد الله بن دينار عن نافع عن ابن عمر :

« أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : أي الناس خير ؟ قالوا : يا رسول الله ! رجل يعطي ماله ونفسه ، فقال رسول الله ﷺ : نِعْمَ الرجل هذا ، وليس به ، ولكن أفضل الناس . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عتبة هذا هو إسماعيل بن عياش الحمصي ؛ ضعيف في روايته عن الحجازيين وهذه منها .

والحديث أخرجه أبو نعيم في « أخبـــار أصبهان » (١ / ٢١٧) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش به بلفظ :

« خير الناس مؤمن فقير يعطي جهده » .

وعبد الوهاب هذا ؛ قال أبو حاتم :

« كذاب » .

وبهذا اللفظ أورده في « الجامع الصغير » من رواية الديلمي في « مسند الفردوس » ، ونقل شارحه المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال :

« سنده ضعيف جداً » .

٢٨٥٣ - (أفضلُ المؤمنينَ رجلٌ سمْحُ البيعِ ، سمْحُ الشِّراءِ ، سمْحُ القضاءِ ، سمْحُ الاقتضاءِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣٦ / ٢ - ١٣٧ / ١) من طريق الشاذكوني : ثنا سلم بن قتيبة : ثنا عبد الله بن عبد الله الهدادي - وكان ثقة - عن أبي العلاء سمع أبا سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : .. فذكره . وقال :

« أبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير ، لم يروه عنه إلا الهدادي ، تفرد به الشاذكوني » .

قلت : وهو كذاب عند أحمد وابن معين وغيرهما من الأئمة ، وقال البخاري :

« فيه نظر » .

فمن العجيب قول المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٩) وتبعه الهيثمي في «المجمع » (٤ / ٧٥) ثم المناوي في « الفيض » !! :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات » !

٢٨٥٤ - (أَفضلُ الرِّباطِ انتظارُ الصَّلاةِ ، ولزومُ مجالسِ الذِّكرِ ، وما مِن عبدٍ يصلي ثمّ يقعدُ في مقعَدِهِ إلا لم تزلِ الملائكةُ تُصلي عليهِ حتّى يُحدِثَ أو يقومَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٥١٠) : حدثنا محمد بن [أبي] حميد قال : حدثنا سعيد بن المقبري (الأصل : المهري) عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن أبي حميد - وهو المدني الملقب بـ « حماد » - قال الذهبي :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

لكن الشطر الثاني منه في انتظار الصلاة قد صح من حديث أبي هريرة ، فانظر إن شئت « صحيح الترغيب » (٥ / ٢٢ / ١) .

٢٨٥٥ - (اطلُبوا الخيرَ عندَ حِسانِ الوُجوهِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وجابر ابن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وأبي بكرة .

١ - أما حديث عائشة ؛ فله عنها طريقان :

الطريق الأولى : يرويه إسماعيل بن جعفر عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أمها عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٢٢٦ / ١) .

وخالفه إسماعيل بن عياش فقال : عن جبرة بنت محمد عن أبيها عنها .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٥١ و ١٥٧) ، وابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٨٣ رقم ٥١) .

وتابعه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن امرأته جبرة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة جبرة أو خيرة وأمها ؛ فإني لم أجد من ترجمهما . وأما أبوها محمد بن ثابت بن سباع فهو صدوق كما قال الحافظ ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ وروى عنه جمع .

الثانية : يرويه الحكم بن عبد الله : حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب عنها .

أخرجه ابن عدي (ق ٢/٦٥) في جملة أحاديث للحكم هذا وهو الأيلي ، وقال :

« كلها موضوعة ، وما هو منها معروف المتن فهو باطل بهذا الإسناد ، وضعفه بيّن على أحاديثه » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« متروك متهم » .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فله طرق :

الأولى : عن عصمة بن محمد الأنصاري عن هشام بن عروة عن أبيه عنه .

أخرجه العقيلي (٣٢٥) ؛ وقال :

« عصمة بن محمد الأنصاري يحدِّث بالبواطيل عن الثقات ، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار ، وسئل عنه ابن معين ؟ فقال : كذاب يضع الحديث » .

الثانية : عن حفص بن عمر : ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عنه .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٩) .

قلت : وطلحة بن عمرو ؛ متروك كما في « التقريب » .

وحفص هذا لم أعرفه ، ولكنه لم يتفرد به .

فتابعه سفيان الثوري عن طلحة بن عمرو به .

أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (١٣٠ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٤٣ و١٣ / ١٥٨) من طريقين عنه ، أحدهما عن مالك بن سلام البغدادي : حدثنا مالك بن أنس : حدثني أخي : سفيان الثوري به .

الثالثة : عن مصعب بن سلام التميمي عن عباد القرشي عن عمرو بن دينار عنه .

أخرجه الخطيب (٧ / ١١) وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٥٩ - ١٦٠) من طريق يحيى بن يزيد أبي زكريا الخواص عنه ، ويحيى لا يعرف كما قال الذهبي ، وقد خولف في إسناده ؛ كما يأتي في حديث جابر .

قلت : وعباد القرشي ؛ لم أعرفه [1] .

ومصعب بن سلام ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« تكلم فيه ابن حبان » . وقال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

الرابعة : عن منصور بن عمار : أخبرنا أبو حفص الأبار عن ليث عن مجاهد عنه .

أخرجه الخطيب (٤ / ١٨٥) من طريق أحمد بن سلمة المدائني صاحب المظالم عنه .

---

(١) ثم بدا لي أنه محرّف وأن الصواب عباس وهو مجهول ؛ كما يأتي في الطريق الثانية من الحديث (٤) .

وليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ضعيف . ومثله منصور بن عمار وهو الواعظ .

وأحمد هذا ؛ قال الذهبي وتبعه العسقلاني :

« متهم بالكذب » .

وأما الخطيب ففي ترجمته أورد الحديث ، ولم يزد ! ولكنه أعقبه بقوله :

« كذا قال ، وفي أصل المدائني (يعني الراوي عنه عيسى بن خشنام) أحمد ابن محمويه بن أبي سلمة ، وما أظن هذا الحديث إلا عنه فإنه يروي عن منصور ابن عمار ، وسنورد حديثه بعد في موضعه » .

قلت : ثم أورده هناك (٥ / ١٦٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وتابعه عبد الله بن خراش عن العوام بن حوشب عن مجاهد به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٠ / ١) .

وابن خراش هذا ضعيف جداً كما قال الساجي ، وزاد :

« ليس بشيء ، كان يضع الحديث » . وقال محمد بن عمار الموصلي :

« كذاب » .

٣ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فيرويه محمد بن عبد الرحمن بن المجبر عن نافع عنه .

أخرجه العقيلي (٣٩٠) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٣٤٣) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٥٦ / ١) ، والخطيب (١١ / ٢٩٦) ؛ وقال العقيلي :

« محمد بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : سكتوا عنه » .

قلت : وهو مجمع على تضعيفه ؛ سوى أحمد فوثقه ، ومن الغرائب ما ذكره ابن قدامة الموفق في « المنتخب » (١٠ / ١٩٦ / ١) عن مهنا أنه قال :

« قلت (يعني لأحمد) : حدثنا يزيد بن هارون : أنبا محمد بن عبد الرحمن ابن مجبّر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً (فذكر الحديث) ، فقال : محمد بن عبد الرحمن ثقة ، وهذا الحديث كذب » !

وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ؛ وقال :

« وثقه أحمد ، وقال النسائي وغيره : متروك » .

٤ ـ وأما حديث جابر ؛ فله طرق :

الأولى : عن سليمان بن كراز : ثنا عمر بن صهبان : ثنا محمد بن المنكدر عنه .

أخرجه العقيلي (١٦٣) ، وتمام في « الفوائد » (١٣ / ٢٣١) ، وابن عدي (١٦١ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٥٦) ، و « أخبار أصبهان » (١ / ١٥١) وقال :

« غريب من حديث جابر ، لم نكتبه إلا من حديث سليمان عن عمر » .

وقال العقيلي :

« سليمان هذا الغالب على حديثه الوهم ، وليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء يثبت » .

وقال ابن عدي :

« سليمان بن كرّاز الطفاوي بصري يكنى أبا داود » .

ثم ذكر له حديثاً منكراً ؛ ثم قال :

« وعمر بن صهبان ضعيف » .

قلت : وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ؛ وقال :

« تركوه » .

وفي هذه الطريق زيادة سبق تخريجه من أجلها برقم (٢٧٩٧) .

الثانية : عن يحيى بن خلف القاضي : ثنا مصعب بن سلام عن العباس بن عبد الله القرشي عن عمرو بن دينار عنه .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢١٤) .

قلت : ويحيى بن خلف كذبه أبو حاتم ، وقد روي عنه بزيادة في متنه كما تقدم برقم (٢٧٩٦) .

والعباس بن عبد الله القرشي ؛ لم أعرفه .

الثالثة : عن محمد بن خليد الحنفي قال : ثنا مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن طلحة بن عمرو عن عطاء عنه .

أخرجه الخطيب في « الفوائد » رقم (١٦ - نسختي) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٦ / ١٢٣ / ٢) ؛ وقال الخطيب :

« هذا حديث غريب من حديث سفيان الثوري عن طلحة بن عمرو ، وعجيب من رواية مالك بن أنس عن الثوري ، لا أعلم رواه عنه غير محمد بن خليد الحنفي . وتابعه مالك بن سلام ، وليس قولهما بشيء » .

قلت : قد رواه هو عنه به ، إلا أنه جعله من مسند ابن عباس كما تقدم في حديثه - الطريق الثانية .

وابن سلام هذا قال الخطيب في ترجمته :

« في حديثه نكرة » .

قلت : وتابعه نصر بن سلام المدني عن مالك بن أنس به .

أخرجه تمام (٢٦٩ / ٢) .

ثم بدا لي أنه هو مالك بن سلام نفسه كما في « الميزان » . والله أعلم .

ومحمد بن خليد ؛ قال أبو زرعة :

« حدَّث بأباطيل » .

وطلحة بن عمرو ؛ متروك كما سبق .

٥ ـ وأما حديث ابن عمرو ؛ فيرويه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

أخرجه ابن عدي (٣٠٥ / ١) وقال :

« وهذا يستغرب بهذا الإسناد عن عمرو عن أبيه عن جده » .

قلت : وآفته محمد هذا ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » .

٦ ـ وأما حديث أنس ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن أبي بكر محمد بن محمد بن أحمد الطرازي : حدثنا أبو سعيد العدوي : حدثنا خراش : حدثنا مولاي أنس بن مالك به .

أخرجه الخطيب (٣ / ٢٢٦) ، وابن عساكر .

قلت : وهذا إسناد هالك بمرة ؛ خراش هذا قال الذهبي :

« ساقط عدم » .

وأبو سعيد العدوي ـ واسمه الحسن بن علي ـ كذاب .

والطرازي نحوه ، وفي ترجمته أورد الخطيب الحديث وقال :

« وكان فيما بلغني يظهر التقشف ، وحسن المذهب ؛ إلا أنه روى مناكير وأباطيل تدلُّ على وَهْيِ حاله ، وذهاب أحاديثه » .

الثانية : عن المبارك بن سعيد بن المبارك البعلبكي : نا ناعم بن السري : نا قبيصة بن عقبة : نا الثوري : نا ابن أبي ذئب عن مالك بن أنس عن الزهري عن أنس مرفوعاً به .

أخرجه ابن عساكر (١٦ / ١٢٣ / ٢) وقال :

« هذا حديث غريب ، وإسناد عجيب ، وإنما يروى هذا الحديث عن الثوري كما . . . » .

ثم ساقه عن محمد بن خليد الخثعمي : نا مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن جابر مرفوعاً ؛ كما تقدم في الطريق الثالثة من الحديث (٤) .

وآفة هذه الطريق المبارك هذا فإنه مجهول ، وفي ترجمته ساق ابن عساكر له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وفي قوله عقبه :

« حديث غريب . . . » ما يشير إلى ضعفه .

وشيخه ناعم بن السري ؛ لم أجد له ترجمة ، وهو على شرط ابن عساكر ، فقد ذكر في ترجمة المبارك بن سعيد أنه الطرسوسي . والله أعلم .

٧ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فله طريقان :

الأولى : عن عبد الرحمن بن إبراهيم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه .

أخرجه العقيلي في ترجمة عبد الرحمن هذا وهو القاص البصري ؛ وقال (٢٢٨) :

« قال ابن معين : ليس بشيء » .

وقال في الحديث :

« ليس له إسناد يثبت » .

والأخرى : عن عقيل بن يحيى : ثنا أبو داود : ثنا طلحة بن عمرو : سمعت عطاء عنه .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧)

قلت : وعقيل بن يحيى ؛ لم أعرفه .

وطلحة بن عمرو ؛ متروك كما تقدم ، وهذا وجه آخر من وجوه الاختلاف عليه في إسناده ، وهي :

أولاً : عنه عن عطاء عن ابن عباس .

ثانيًا : عنه عن عطاء عن جابر .

ثالثاً : عنه عن عطاء عن أبي هريرة .

وهذا اضطراب شديد يسقط الحديث به لو كان المضطرب ثقة ؛ فكيف وهو متروك ؟!

٨ ـ وأما حديث أبي بكرة ؛ فأخرجه تمام في « الفوائد » (١٣٠ / ٢) : حدثني أبو علي محمد بن هارون بن شعيب : ثنا أحمد بن خليد الكندي ـ بحلب ـ : ثنا أبو يعقوب الأفطس : ثنا المبارك بن فضالة عن الحسن عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو علي هذا كان يتهم ؛ كما قال عبد العزيز الكتاني .

وأحمد بن خليد ؛ لم أعرفه .

وأبو يعقوب الأفطس ؛ اسمه يوسف بن يونس الطرسوسي ؛ قال الذهبي :

« ليس بثقة ولا مأمون » .

والمبارك بن فضالة ؛ صدوق يدلس ، وقد عنعنه .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس أيضاً .

وبالجملة ؛ فالحديث طرقه كلها ضعيفة ، وبعضها أشد في ذلك من بعض كما صرَّح به السخاوي في « المقاصد » (ص ٨١) ، وكشفناه لك بهذا التخريج ، ولذلك فلا يميل القلب إلى تقويته بكثرة طرقه ، لا سيما وقد صرَّح الإمام أحمد ـ كما سبق ـ بأنه حديث كذب ، مع ظنه أن راويه ثقة ! وقال المحقق العلامة ابن القيم في رسالة « المنار » (ص ٢٤) :

« كل حديث فيه ذكر « حسان الوجوه » أو الثناء عليهم ، أو الأمر بالنظر إليهم ، أو التماس الحوائج منهم ، أو أن النار لا تمسهم ، فكذب مختلق ، وإفك مفترى » .

وإذا عرفت هذا ، فلا اعتداد بعده بما حشره الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي

المقـدسي [1] في رسالة « تحسين الطرق والوجوه في قوله عليه السلام : اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » فإنه ساق كل ما روي من الأحاديث في هذا الباب ، دون أي تحـقـيق ، سوى قـوله : « روى فـلان ، روى فـلان » !! مما دلَّ على أنه ليس من أهل العلم بهـذا الفن الشـريف ، نعم لـقـد اسـتـغـرب حكم ابن الجـوزي بالوضع على الحديث ، ثم نقل كلام السيوطي في تعقبه عليه ، وغالب طرقه لا تخلو من متروك أو متهم . ونقل عنه أنه قال :

« وأصلح طرقه حديث عائشة ، وحديث ابن عباس » .

وقد مضى أن لحديث عائشة طريقين في أولهما جهالة راويين ، غفل عنهما السيوطي ؛ فأخذ يتكلم على من دونهما وهو المليكي وإسماعيل بن عياش ، ويقوي أحدهما بالآخر ! والعلة ممن فوقهما !

وأما حديث ابن عباس ؛ فاحتج السيوطي بأن طلحة بن عمرو الذي في الطريق الثانية ، ومصعب بن سلام الذي في الثالثة ؛ يصلحان للمتابعة . وكأنه غفل عما قيل في الأول مما هـو صريح في أنه لا يصلـح للمتابعة كقول أحمـد والنسائي : « متـروك الحديث » . وقول ابن سعد : « ضعيف جداً » . وتقدم قول الحافظ ابن حجر فيه : « متروك » ، فمثله لا يصلح للمتابعة ولا كرامة .

وأما مصعب بن سلام ؛ فلعله كما قال ؛ على أن البزار قال فيه : « ضعيف جداً » . ومع ذلك فقد خفي على السيوطي أن فوقه ومن دونه من لا يعرف ؛ كما تقدم .

ثم زعم السيوطي بأن أحسن طرق الحديث طريق الطبراني المذكورة في الرابعة

(١) من علماء القرن الحادي عشر ، توفي سـنة (١٠٣٣) ، له ترجمة في « خلاصة الأثر » (٣٦١/٤) .

متابعة من عبد الله بن خراش فقال :

« أخرجه الطبراني في « الكبير » بسند رجاله ثقات إلا عبد الله بن خراش ، وثقه ابن حبان وضعفه غيره ، وهذه الطريق على انفرادها على شرط الحسن » !

٢٨٥٦ - (أَفضلُ الفضائلِ أنْ تصِلَ مَنْ قطعَكَ ، وتُعطيَ مَن حرمَكَ ، وتصْفَح عَمَّن ظلمَكَ)[١] .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨) ، والطبراني (٢٠ / ١٨٨ / ٣١٣ و ٣١٤) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٤٨) من طريقين عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ عن أبيه عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، زبان بن فائد ؛ قال الحافظ :

« ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته » .

٢٨٥٧ - (مَا مِنْ صدقةٍ أفضلَ مِنْ صدقةٍ تُصُدِّقَ [بها] على مملوكٍ ، عند مَليكِ سُوءٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٩٥ / ١) ، وابن عدي (٣٤ / ٢) عن بشير بن ميمون أبي صيفي : سمعت مجاهداً أبا الحجاج : يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن مجاهد إلا أبو صيفي » .

قلت : قال البخاري :

---

(١) تقدم هذا الحديث برقم (٢٦٠٤) ببعض اختلاف ، ولم يمكن تدارك التكرار ، وقدر الله وما شاء فعل .

« منكر الحديث » . وقال في موضع آخر :

« متهم بالوضع » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٣٨) من رواية « الأوسط » ؛ ولم يتكلم على إسناده بشيء خلافاً لعادته ، فلعله سقط ذلك من الناسخ أو الطابع .

ثم وجدت ما يشهد لما ذكرت ، فقد نقل المناوي عنه أنه قال :

« فيه بشير بن ميمون ، وهو ضعيف » .

(تنبيه) : أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية « الأوسط » أيضاً بلفظ :

« أفضل الصدقة ما تصدق به على مملوك عند مالك سوء » .

وهو كما ترى مخالف للفظ « الأوسط » وكذا ابن عدي ، ومخالف للفظ « المجمع » أيضاً . فتأمل .

٢٨٥٨ - (أَكملُ المؤمنينَ من سلمَ المسلمونَ من لسانِه ويدِه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ١٠) من طريق محمد بن سنان القزاز : حدثنا أبو عاصم : أنبأنا ابن جريج : أخبرني أبو الزبير : سمع جابراً يقول : قال رسول الله ﷺ : . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! وأقره الذهبي !

وأقول : محمد بن سنان القزاز ؛ لم يخرج له مسلم شيئاً ، ثم هو ضعيف كما في « التقريب » ، وقد خالفه في لفظه جماعة فقال مسلم في « صحيحه » (٤٨/١) :

حدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عاصم به بلفظ :

« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

٢٨٥٩ - (. . . .)[1] .

٢٨٦٠ - (أفلَحَ مَنْ رُزِقَ لُبّاً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ١٨١) معلقاً ، ووصله الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٣ - ٣٤ / ٧٠) عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر قال : أخبرني شيخ بالساحل عن رجل من بني قشير يقال له قرة بن هبيرة :

أنه أتى النبي ﷺ فقال له : إنه كانت لنا أرباب تعبد من دون الله فبعثك الله ، فدعوناهن فلم يجبن ، وسألناهن فلم يعطين ، وجئناك فهدانا الله ، وقال رسول الله ﷺ : قد أفلح من رزق لبّاً . قال : يا رسول الله ! اكسني ثوبين من ثيابك قد لبستهما ، فكساه ، فلما كان بالموقف في عرفات ، قال رسول الله ﷺ : أعد عليّ مقالتك ، فأعاد عليه ، فقال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الشيخ القشيري .

والحديث أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٤ / ٢) من طريق البخاري . ثم وصله من طريق سعيد بن أبي هلال عن سعيد بن نشيط : أن قرة بن هبيرة العامري قدم على رسول الله ﷺ - فذكر قصة - فلما أدبر قال رسول الله

(١) هنا حديث نقل إلى « الصحيحة » ، ولم نتمكن من وضع البديل بعد وفاة الشيخ رحمه الله رحمة واسعة ، وانظر (ص : ٤٠٥) الآتية ، وفهرس الكتاب (ص : ٥٩٧) .

ﷺ : « قد أفلح من رزق لبّاً » .

قلت : وسعيد بن نشيط ؛ شيخ لابن لهيعة لا يعرف كما في « الميزان » .

وأخرج ابن أبي الدنيا في « العقل » (ص ١١ - ١٢) من طريق صفوان بن عيسى عن إسماعيل المكي عن القاسم بن أبي بزة :

« أن رجلاً من بني قشير أتى النبي ﷺ فقال : إنما كنا نعبد في الجاهلية أوثاناً ، وكنا نرى أنها تضر وتنفع ، فقال رسول الله ﷺ : أفلح من جعل الله عز وجل له عقلاً » .

وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه إسماعيل - وهو ابن مسلم المكي - وكان ضعيف الحديث على فقهه .

٢٨٦١ - (اقتُلوا ما ظهر منها[١] ، فإنَّ مَنْ قتلها قتلَ كافراً ، ومن قتلَتْه كان شهيداً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩) ، وابن منده في « المعرفة (٢ / ٢٠٥ / ١) عن أحمد بن الحارث : حدثتنا ساكنة بنت الجعد عن سرا بنت نبهان وكانت ربة بيت في الجاهلية قالت : سأل نصيب مولانا رسول الله ﷺ عن الحيات ما يقتل منها ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أحمد بن الحارث - وهو الغساني - قال البخاري :

« فيه نظر » .

---

(١) يعني : الحيات .

وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٤٥) :

وفيه أحمد بن الحارث الغساني ، وهو متروك » .

٢٨٦٢ - (اقبَلوا الكرامةَ ، وأفضلُ الكرامةِ الطِيبُ ، أخفُّه مَحملاً ، وأطيبُه ريحاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٦ / ٢٣٩ / ٦٢٨٩) ، والديلمي (١ / ١ / ٢٣) من طريق بشر بن عبيس بن مرحوم : حدثنا نافع بن خارجة بن نافع مولى آل جحش عن أبيه عن جده عن محمد بن عبد الله بن جحش عن زينب بنت جحش مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون محمد بن عبد الله بن جحش - وهو صحابي صغير - لم أجد لهم ترجمة سوى (بشر بن عبيس بن مرحوم) فهو صدوق يخطىء .

والحديث عزاه الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٥٨) للطبراني في « الأوسط » وقال :

« وفيه من لم أعرفهم » .

٢٨٦٣ - (اقرأ القرآنَ على كلِّ حالٍ ما لم تكنْ جُنُباً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (١٢١ / ٢) عن أبي الحجاج يعني خارجة

ابن مصعب عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري الطائي عن علي أنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ خارجة هذا قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلِّس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

٢٨٦٤ - (إنّما بُعِثْتُ فاتحاً وخاتماً ، وأُعطيتُ جوامعَ الكَلِمِ وفواتحَهُ ، واختُصِرَ لي الحديثُ اختصاراً ، فلا يُهلكَنَّكم المتهوِّكونَ) .

ضعيف . رواه الهروي في « ذم الكلام » (٣ / ٦٤ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٩٨ / ١) عن عبد الرزاق ؛ وهذا في « المصنف » (٢٠٠٦٢) : أنبأ معمر عن أيوب عن أبي قلابة أن عمر رضي الله عنه مر برجل يقرأ كتاباً فاستمعه ساعة فاستحسنه فقال : أتكتب لي من هذا الكتاب ؟ قال : نعم ، فاشترى أديماً فهنأه ثم جاء به إليه فنسخ له في ظهره وبطنه ثم أتى به النبي ﷺ ، فجعل يقرأ عليه وجعل النبي ﷺ يتلوّن ، فضرب رجل من الأنصار بيده الكتاب وقال : ثكلتك أمك يا ابن الخطاب ! ألا ترى إلى وجه رسول الله ﷺ منذ اليوم وأنت تقرأ عليه هذا الكتاب ؟! فقال النبي ﷺ عند ذلك : فذكره .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين أبي قلابة وعمر ، فهو ضعيف .

وروى الجملة الثانية والثالثة منه الدارقطني في «السنن » (١٤٤ / ج٤) من طريق زكريا بن عطية : نا سعيد بن خالد : حدثني محمد بن عثمان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ محمد بن عثمان ومن دونه لم أعرفهم ، وفي « الميزان » و « اللسان » :

« زكريا بن عطية عن عثمان بن عطاء الخراساني ، قال أبو حاتم : منكر الحديث » .

وفي « الضعفاء » للعقيلي (٢ / ٨٥ - بيروت) :

« زكريا بن عطية الحنفي ؛ مجهول النقل » .

قلت : فلعلّه هذا .

(تنبيه) : عزا الحديث السيوطي في « الجامع الكبير » للبيهقي فقط عن أبي قلابة مرسلاً ، ففاته « المصنَّف » و « ذم الكلام » .

وعزا اللفظ المختصر لـ « هب عن عمر ، قط عن ابن عباس » .

وفي نسخة « الجامع الكبير » التي يقوم على طبعها مجمع البحوث الإسلامية بتعليق لجنة من المجمع رقم الحديث (٣٥١٧) :

« ع ، هب عن عمر . . . . » إلخ .

فزاد في العزو (ع) أي أبو يعلى في مسنده . وهذا العزو وقع في « الجامع الصغير » أيضاً ، وكنتُ ذكرت في التعليق على « ضعيف الجامع » (١٠٤٨) أني لم أره في نسختين من « الجامعين » وأنه لم يذكره الهيثمي في « المجمع » ، والآن تبيَّنت أنه في الرواية المطولة التي اعتمد عليها الحافظ من « مسند أبي يعلى » ، ولذلك عزاه هو في « المطالب العالية » لأبي يعلى (٤ / ٢٨ - ٢٩) ، ورواه من طريقه الضياء المقدسي في « المختارة » في « مسند عمر » (رقم ١٠٨ - بتحقيقي) وفيه مجهول ، وآخر ضعيف كما بينته هناك . ولذلك فقد أخطأ العزيزي في « السراج المنير » تبعاً للمناوي في « التيسير » إذ قال :

« إسناده حسن » .

وهذا مما لا وجه له البتة ، ولعلهما اغترا بما في بعض النسخ من « الجامع الصغير » من الرمز له بـ (ح) أي الحسن كما اغترَّ به اللجنة المشار إليها آنفاً ؛ فقالوا في تعليقهم :

« ورمز له في « الصغير » بالحسن » !

وأقرّوه ، ذلك مبلغهم من العلم !

كما اغترّ بذلك المستشار الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد في تعليقه على « الأمثال والحكم » للماوردي فقال تعليقاً على الحديث وقد ذكره الماوردي مختصراً بلفظ ابن عباس (ص ٣٠) :

« حسن ، رواه أبو يعلى في « مسنده » عن ابن عمر « الجامع الصغير وضعيفه » للألباني برقم ١٠٤٨ ، كما رواه عن ابن عمر البيهقي في « شعب الإيمان » ، والدارقطني عن ابن عباس ؛ « فيض القدير » للمناوي ١ : ٥٦٣ » .

قلت : وفي هذا التخريج على إيجازه أخطاء :

« أولاً : قوله : « حسن » دون أن يبيِّن وجهه ، أو أن ينقله عن أحد من أهل العلم ممن يوثق بمعرفته بهذا الفن !

ثانياً : نَقْلُهُ عني التضعيف المعارض لتحسينه دون أن يرده بحجة تبرّر له عدم اعتماده عليه !

ثالثاً : جعلُهُ الحديث عن ابن عمر عند أبي يعلى والبيهقي ، وهو خطأ مزدوج ، فإن ابن عمر لا علاقة له مطلقاً بهذا الحديث ، وإنما هو عن أبيه عمر عند أبي يعلى ، وعن أبي قلابة مرسلاً عند البيهقي كما تقدم بيانه بالنقل عن كتابيهما مباشرة ، والحمد لله الذي يسر لنا ذلك فله الفضل والمنة ! وإنما وقع الدكتور المشار

إليه في هذه الأخطاء لتسرعه في النقل والإكثار منه دون تأنٍّ وتبصُّرٍ وتحقيق ، فإنه اغترّ بما وقع في متن « فيض القدير » للمناوي في تخريج الحديث هكذا (ع عن ابن عمر) ، وكذا وقع في « السراج المنير » للعزيزي وهو خطأ مطبعي صوابه (ع عن عمر) ، لم يتنبه له الدكتور رغم أنه وقع هكذا على الصواب في « الجامع الصغير » المطبوع فوق شرح المناوي . وفي « ضعيف الجامع الصغير » أيضاً . وترتَّب على ذاك الخطأ والغفلة عنه خطأ آخر بسبب قول المناوي عقب التخريج السابق : « ورواه عنه أيضاً البيهقي في شعب الإيمان » . فرجع ضمير (عنه) إلى ابن عمر ، والصواب أن مرجعه إلى عمر . على أن قول المناوي هذا خطأ أيضاً ؛ لأن البيهقي إنما رواه عن أبي قلابة مرسلاً ، كما عرفت مما سبق ، وهو في ذلك الخطأ تابع للسيوطي في « الجامع الكبير » ، كما تقدم نقله عنه ، وانظر الحديث (٢١٢٤) .

٢٨٦٥ - (اقرؤوا القرآن فإنَّ الله لا يعذِّبُ قلباً وَعَى القرآنَ) .

ضعيف جداً . رواه تمام في « الفوائد » (٢٦٦ / ٢) ، وابن عساكر (٢٦٧ / ١) عن مسلمة بن علي : ثنا حريز بن عثمان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، مسلمة بن علي - وهو الخشني - متروك ؛ كما في « التقريب » .

٢٨٦٦ - (اقضِ بينَهُم ، فإنَّ الله تَبارَك وتعالى مع القاضِي ما لمْ يَحِفْ عمداً) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ٥٧٧) ، وأحمد (٥ / ٢٦) من طريق أبي داود عن معقل بن يسار المزني رضي الله عنه قال :

« أمرني رسول الله ﷺ أن أقضي بين قومي فقلت : ما أُحسن القضاء ، قال : افصل بينهم . فقلت : ما أُحسن الفصل . فقال : » فذكره .

قلت : أبو داود هذا نفيع بن الحارث الأعمى ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وقد كذبه ابن معين » .

قلت : وقال الحاكم :

« روى عن بريدة وأنس أحاديث موضوعة » .

ومن طريق أبي داود ـ هذا ـ أخرجه الطبراني أيضاً في « الكبير » (٢٠ /٢٣٠ / ٥٣٩ و ٥٤٠) و « الأوسط » (٦ / ٣١٦ / ٣٥٠٨) ـ وكذا في « مجمع الهيثمي » (٤ / ١٩٣) وقال ـ :

« وهو كذاب » .

٢٨٦٧ ـ (أقلُّ ما يوجدُ في آخرِ الزمانِ في أمّتي درهمٌ مِن حلالٍ ، أو أخٌ يوثَقُ به) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣٧١ / ٢) من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن سنان بن يزيد : حدثني أبي قال : ثنا محمد بن أيوب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر رفعه ؛ وقال :

« لا يرويه بهذا الإسناد إلا يزيد بن سنان ، وقد أُتي هذا الحديث منه ، لا من محمد بن أيوب الرقي ؛ وهو عزيز الحديث ، ومحمد بن أيوب ليس له من الحديث إلا مقدار خمسة أو ستة ، ويزيد بن سنان الرهاوي له حديث كثير ، وفيه ما لا يوافقه الثقات عليه » .

أورده في ترجمة محمد بن يزيد بن سنان أبي فروة ، ومع ذلك فإنه لم يذكر فيه شيئاً كما ترى ؛ سوى هذا الحديث يرويه عن محمد بن أيوب . ومع ذلك فابن عدي في كلامه المذكور يجعله من رواية يزيد بن سنان وليس من رواية ابنه محمد ابن يزيد بن سنان والد يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان . والظاهر أنه خطأ من ابن عدي ، فقد رأيت الحديث في « تاريخ ابن عساكر » (١٥ / ٤٣٦ / ١) من طريق محمد بن قبيصة : ثنا الحسن بن عبد الرحمن : ثنا محمد بن يزيد بن سنان الجزري عن محمد بن أيوب الرقي به .

فالحديث حديث محمد بن يزيد بن سنان عن الرقي ، وليس من حديث يزيد ابن سنان كما وهم ابن عدي ، والله أعلم .

ويؤيِّده أنهم لم يذكروا في الرواة عن الرقي يزيد بن سنان ، وإنما ابنه محمد .

ومحمد بن يزيد هذا ؛ ليس بالقوي كما في « التقريب » .

وشيخه محمد بن أيوب الرقي أسوأ حالاً منه ؛ قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٩٧) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

٢٨٦٨ - (أَقلُّوا الدخولَ على الأَغنياءِ ؛ فإنَّه أحرى أن لا تزدروا نعمة الله عز وجل) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣٢١ - ٣٢٢) وابن عدي في « الكامل » (٥ / ٧٦) ، والسلفي في « الطيوريات » (١٧٦ / ١) ، والديلمي

(١ / ١ / ٣٧) عن عمار بن زربي : نا بشر بن منصور عن شعيب بن الحبحاب عن أبي العالية عن مطرف عن أبيه مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عمار بن زربي الغالب على حديثه الوهم ولا يعرف إلا به » .

قال الذهبي :

« وقد سمع من عمار بن زربي عبدان الأهوازي وتركه ورماه بالكذب » .

والحديث عزاه السيوطي للحاكم والبيهقي عن عبد الله بن الشخير ، وهو في « المستدرك » (٤ / ٣١٢) وقال : « صحيح الإسناد »! ووافقه الذهبي ، لكن سقط منهما إسنادُه ، فلم نعرف هل هو من هذه الطريق أم من طريق أخرى ، وإن كان يغلب على الظن الأول . ثم تأكد ظني حين رأيته في « الشعب » (٧ / ٢٧٣ - ٢٧٤ / ١٠٢٨٧) من طريق الحاكم عن عمار بن زربي به .

٢٨٦٩ - (أقمِ الصلاةَ ، وأدِّ الزكاةَ ، وصُمْ رمضانَ ، وحُجَّ البيتَ ، واعتمرْ ، وبرَّ والديْكَ ، وصِلْ رحِمكَ ، وأقْرِ الضيفَ ، وأْمُرْ بالمعروفِ ، وانْهَ عن المنكرِ ، وزُلْ مع الحقِّ حيثُ زالَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٩ - ٣٠) ، و أبو يعلى في « المفاريد » (ق ١٢ / ١) ، وعنه ابن حبان (١٢٠٢) ، والطبراني (٢٠ / ٣٢٢ - ٣٢٣ / ٧٦٣) والحاكم (٤ / ١٥٩) من طريق محمد بن سليمان بن مسمول : ثنا القاسم بن مخول البهزي : سمع أباه يقول :

« قلت : يا رسول الله ! أوصني ، قال : » فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : ابن مسمول ضعيف » .

قلت : القاسم بن مخول لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير ابن مسمول ، وبيض له ابن أبي حاتم ، وأما ابن حبان فذِكْرُهُ له في « الثقات » على قاعدته في توثيق المجهولين .

(تنبيه) : وقع في إسناد الحاكم بعد « البهزي » : « عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما » وكأنه مقحم من بعض النساخ أو الطابع . والله أعلم .

٢٨٧٠ - (أقيلوا السَّخِيَّ زلَّتَهُ ، فإنَّ الله آخِذٌ بيدِه كلَّما عَثَرَ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٥٥) : حدثنا أبو الحارث محمد بن مصعب الدمشقي : حدثنا محمد بن عبيد الله السراج : حدثنا المبارك بن عبد الخالق المدني : حدثنا سعيد بن محمد المدني : حدثنا فضيل بن عياض عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ليث - وهو ابن أبي سليم - كان اختلط . ومن دون فضيل لم أعرف أحداً منهم .

وأبو الحارث هذا ؛ أورده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٥٢١ / ٢ - ٥٢٢ / ١) وقال :

« روى عنه أبو بكر الخرائطي ، ولم أجد للدمشقيين عنه رواية ، وأظنه مات في الغربة » .

ثم ساق له أحاديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولا وفاةً ، فهو في عداد المجهولين .

لكن قد جـاء من طرق أخرى عن فضيل ؛ فأخرجه أبـو عثمـان البجيرمي في « الفوائــد » (ق ٣١ / ١) ، وأبـو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٦٦) ، وفـي « الحلية » أيضاً (١٠ / ٤) ، والخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٩٨) ، والسلفي في « أحاديث وحكايات » (ق ١/٧٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢/٦١) عن أبي الفيض ذي النون المصري : ثنا فضيل بن عياض به .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨٥ / ٢) ، وأبو نعيم في « الأخبار » (٢ / ٣١٩) ، وفي « الحليـة » (١٠ / ٤) من طريق محـمـد بن عقبـة المكي : ثنا الفضيل بن عياض به . وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن عقبة » .

كـذا قـال ، وقـد تابعـه من عـرفت ، فـعلة الحـديث ليث بن أبي سليم ، ولفظ الطريقين الآخرين عنه :

« تجافوا (وفي رواية : تجاوزوا) عن ذنب السخيِّ . . . » الحديث .

وبالرواية الأخيرة ؛ أخرجه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (١ / ١٨٥ / ١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٥٩) من طريق بشر بن عبيد الله الدارسي : نا محمد بن حميد العتكي عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن حميد ، تفرد به بشر » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال ابن عدي :

« منكر الحديث عن الأئمة ، بيِّن الضعف جداً » .

وساق له الذهبي مما أنكر عليه أحاديث قال في أحدها :

« وهذا موضوع » .

وشيخه محمد بن حميد العتكي ؛ لم أعرفه .

وأما الهيثمي فقد اقتصر في « المجمع » (٢٨٢/٦) على إعلاله بالدارسي فقال : « وهو ضعيف » !

وقد وجدت للعتكي متابعاً ؛ أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٠٨) : حدثنا محمد بن حميد : ثنا إبراهيم بن محمد بن سعيد الدستوائي : ثنا إبراهيم ابن حماد الأزدي : ثنا عبد الرحمن بن حماد البصري قال : ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله به . وقال :

« غريب من حديث الأعمش لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : يعني من حديث الأعمش عن أبي وائل ، وإلا فقد كتبه من غير هذا الوجه عنه عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله كما تقدم .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ عبد الرحمن بن حماد البصري فيه كلام ، وقد أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث ، ومن دونه لم أعرفهم .

وروي من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

أخرجه ابن عساكر (١٥ / ٤٣٩ / ٢) عن أبي علي الحسن بن أحمد بن محمد بن يونس بن الحسن الطائي : ثنا محمد بن كثير : ثنا الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة . ثم أنشد محمد بن كثير لنفسه :

كن سخياً ولا تبال ابن من كنت ... فما الناس غير أهل السخاء

لن ينال البخيل مجداً ولو نالَ ... بيافوخه نجوم السماء

قلت : ومحمد بن كثير ـ وهو الصنعاني ـ فيه ضعف . والراوي عنه لم أعرفه .

وأخرج أبو بكر بن المرزبان في « المروءة » (٢ / ١) من طريق الواقدي : ثنا ابن أبي سبرة قال :

« رفع إلى عمر بن الخطاب رجل جنى جناية ، فقيل له : يا أمير المؤمنين إن له مروءة ، قال : استوهبوه من خصمه فإن النبي ﷺ قال : . . فذكره بلفظ :

« تجاوزوا لذوي المروءة عثراتهم ، فوالذي نفسي بيده إن أحدهم ليعثر ، وإن يده لفي يد الله عز وجل » .

قلت : وهذا مع انقطاعه ؛ فإن ابن أبي سبرة متهم بالكذب ، ومثله الواقدي .

وبالجملة فطرق الحديث كلها واهية ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، ليس فيها ما يأخذ بعضد الآخر ، وقد قال الهيتمي الفقيه في « أسنى المطالب » (٢٧ / ٢) :

« ورواه ابن الجوزي في « الموضوعات » ، والحق أنه ضعيف » .

(تنبيه) : ألفاظ الحديث في هذه الطرق كلها متقاربة ـ باستثناء حديث الواقدي ـ غير حديث ابن عباس عند الخطيب ؛ فإنه بلفظ :

« تجاوزوا عن ذنب السخي ، وزلة العالم ، وسطوة السلطان العادل ، فإن الله تعالى آخذ بأيديهم كلما عثر عاثر منهم » .

فهو عندي باطل بهذا اللفظ ، لأنه مع كونه من رواية ليث بن أبي سليم كما تقدم ، فإنه لم تقع هذه الزيادة في شيء من طرقه ، ولا طرق غيره ، إلا في رواية الخطيب هذه ، وفيها هناد بن إبراهيم أبو المظفر النسفي ؛ قال الذهبي :

« روى الكثير بعد الخمسين وأربعمئة إلا أنه راوية للموضوعات والبلايا وقد تكلم فيه » .

قلت : فهذا من موضوعاته . والله أعلم .

ثم إن الحديث في « نسخة نبيط بن شريط الموضوعة » (ق ١٥٨ / ١) وهو ثاني حديث فيها بلفظ :

« أقيلوا الحسن الخلق السخي زلته ، فإنه [لا] يعثر حتى يأخذ الله عز وجل بيده » .

وقد أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٠١) .

٢٨٧١ - (أكبرُ الكبائرِ حبُّ الدنيا) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٣٠) عن أبي جعفر محمد بن عبد الله ابن عيسى بن إبراهيم : حدثنا الفضيل بن عياض : حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم بن يزيد عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال الستة ، غير أبي جعفر محمد بن عبد الله بن عيسى بن إبراهيم فلم أعرفه .

٢٨٧٢ - (صلَّتِ الملائكةُ على آدمَ ، فكبَّرتْ عليه أربعاً ، وقالتْ : هذهِ سُنَّتُكم يا بني آدم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٧٥ / ١) ، و الدارقطني (١٩٠) ، والبيهقي (٤ / ٣٦) من طريق عثمان بن سعد عن الحسن عن عتي عن أبيّ بن كعب عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل عثمان هذا ؛ فإنه ضعيف كما جزم به الحافظ في « التقريب » .

ورواه داود بن المحبر : ثنا رحمة بن مصعب عن عثمان بن سعد به موقوفاً على أبيّ .

قلت : وهذا الإسناد مع كونه ضعيفاً جداً لحال داود بن المحبر ؛ فلعله أصح لأنه ورد بإسناد آخر صحيح عن الحسن به نحوه كما يأتي .

وتابعه خارجة عن يونس عن عتي به .

أخرجه الدارقطني .

لكن خارجة هذا ـ وهو ابن مصعب بن خارجة الخراساني السرخسي ـ قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

وقد أخرجه أبو داود الطيالسي عنه بأتم منه وليس فيه التكبير ، فقال (٥٤٩) : حدثنا خارجة بن مصعب عن يونس عن الحسن عن عتي السعدي عن أبيّ بن كعب . قال أبو داود : حدثنا ابن فضالة عن الحسن رفع الحديث :

« لما نزل بآدم الموت ، قال : أي بني ! إني أشتهي من ثمر الجنة ، فانطلق بنوه يلتمسون له ، فرأتهم الملائكة ، فقالوا : أين تريدون يا بني آدم ؟ فقالوا : اشتهى أبونا من ثمر الجنة فانطلقنا نطلب ذلك له ، فقالوا : ارجعوا فقد أمر بقبض أبيكم ، فأقبلوا حتى انتهوا إلى آدم عليه السلام ، فلما رأتهم حواء عرفتهم ، فلصقت بآدم ، فقال : إليك عني ، فمن قِبَلكِ أُتيت ، دعيني وملائكة ربي ، فقبضوه وهم ينظرون ، وغسلوه وهم ينظرون ، وكفنوه وهم ينظرون ، وصلوا عليه ثم أقبلوا عليهم فقالوا : يا بني آدم ! هذه سنتكم في موتاكم ، وهذا سبيلكم » .

قلت : وهذا صحيح ثابت عن الحسن لم يتفرد به خارجة . فقال الإمام أحمد في « المسند » (٥ / ١٣٦) : ثنا هدبة بن خالد : ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن به نحوه .

وأخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ٣٢٨ / ١) عن أحمد .

وهذا إسناد صحيح موقوف .

وتابعه يونس بن عبيد ؛ فقال ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٣ ـ ٣٤) : أخبرنا سعيد بن سليمان : أخبرنا هشيم قال : أخبرنا يونس بن عبيد عن حسن قال : أخبرنا عتي السعدي به .

وهذا صحيح أيضاً ؛ صرح فيه الحسن ـ وهوالبصري ـ بالتحديث .

ثم أخرجه ابن سعد من طريق إسحاق بن الربيع (وهو الأبلي العطاردي) عن الحسن به .

وقد جاء مرفوعاً ؛ أخرجه الحاكم (١ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥) من طريق إسماعيل عن يونس عن الحسن عن عتي عن أبيّ بن كعب عن النبي ﷺ قال : . . فذكره نحو لفظ الطيالسي ؛ وقال :

« صحيح الإسناد » . وهو كما قال ، فإن عتياً هذا ـ وهو ابن ضمرة السعدي ـ قد روى عنه ابنه عبد الله أيضاً ، ووثقه ابن سعد وغيره .

ثم أخرجه الحاكم (٢ / ٥٤٥) من طريق موسى بن إسماعيل : ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن الحسن به مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« لما توفي آدم غسلته الملائكة بالماء وتراً ، وألحدوا له ، وقالوا : هذه سنة آدم في

ولده » . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٧٥ / ١) ، وابن عساكر (٢ / ٣٢٨ / ١) من طريق روح بن أسلم : ثنا حماد بن سلمة به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن حماد إلا روح » .

قلت : يرد عليه رواية الحاكم ، فتنبه .

وجملة القول ؛ أن الحديث عن أبيّ صحيح مرفوعاً وموقوفاً ، ولكن ليس في شيء من الروايات الثابتة ذكر التكبير عليه أربعاً كما في حديث الترجمة . نعم روى ابن عدي (٢٨٨ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٩٦) ، و ابن عساكر (٢ / ٣٢٨ / ٢) من طريق محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال :

« كبَّرت الملائكة على آدم أربعاً » .

لكن محمد بن زياد هذا ـ وهو الطحان اليشكري ـ كذاب يضع الحديث كما قال أحمد ، فلا يستشهد به ولا كرامة . ولعله من طريقه أخرجه الشيرازي في « الألقاب » من حديث ابن عباس بلفظ :

« إن الملائكة صلَّت على آدم ، فكبَّرت عليه أربعاً » .

هكذا عزاه إليه في « الجامع الصغير » ، وبيَّض له المناوي فلم يتكلم على إسناده بشيء ، ولكنه عزاه للخطيب أيضاً باللفظ المذكور .

وخالفه فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال :

« صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم وكبّر عليه أربعاً . . . وكبَّرت الملائكة على آدم أربعاً » .

وفرات هذا متروك أيضاً ؛ وقد قال فيه الإمام أحمد :

« قريب من محمد بن زياد الطحان في ميمون ، يتهم بما يتهم به ذاك » .

وقد وجدت الحديث في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (٢ / ٢٥) في ترجمة علي بن مانك البلخي : حدث عن محمد بن أحمد الفرائضي : ثنا محمد بن علي : ثنا محمد بن محمود القاضي : ثنا أحمد بن يعقوب القاري : ثنا شقيق بن إبراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : . . فذكره دون قوله : « وقالت : . . . . » وقال مكانه : « وسلموا تسليمتين » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ شقيق بن إبراهيم - وهو البلخي - من كبار الزهاد ؛ لكنه منكر الحديث كما في « الميزان » ؛ وقال في « الضعفاء » :

« لا يحتج به » .

ومن دونه لم أجد من ترجمهم ، وعلي بن مانك لم يذكر فيه أبو نعيم جرحاً ولا تعديلاً .

والخلاصة أن الحديث ضعيف . والله أعلم .

وانْظُر ما سيأتي (٣٠١٠) .

٢٨٧٣ - (عليٌّ أَصْلي ، وجعفرٌ فَرْعي) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٤٢ - ٤٣) من طريق

الطبراني وغيره ؛ عن محمد بن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر : حدثني عمي موسى بن جعفر عن صالح بن معاوية عن أخيه عبد الله بن معاوية ، عن أبيه معاوية بن عبد الله بن جعفر عن عبد الله بن جعفر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : عبد الله بن معاوية ؛ مجهول الحال في الرواية ، وابن حزم يقول فيه :

« كان رديء الدين معطلاً يصحب الدهرية » .

الثانية : صالح بن معاوية ؛ مجهول لم يترجموه !

الثالثة : محمد بن إسماعيل بن جعفر ؛ مجهول أيضاً .

ولذلك قال الهيثمي بعد عزوه للطبراني :

« فيه من لم أعرفهم » .

٢٨٧٤ - (أَكبَرُ أُمّتي الذينَ لم يُعْطَوْا فيبطروا ، ولم يُقتَّرْ عليهم فيسألوا) .

ضعيف . رواه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٠٦) عن شريك بن أبي نمر عن رجل من الأنصار يقال له ابن الجدع عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير ابن الجدع هذا فلم أعرفه . ومن طريقه رواه ابن شاهين كما في ترجمة الجدع الأنصاري من « الإصابة » (١ / ٢٣٩) .

٢٨٧٥ - (اكتم الخطبة ثمَّ توضأْ فأحسنِ الوضوءَ ، ثمَّ صلِّ ما كتب الله لك ، ثم احـمَدْ ربَّك ومـجِّدْه ثم قل : اللَّهم إنَّك تقـدرُ ولا أَقـدرُ ، وتعلمُ ولا أَعلمُ وأَنتَ علامُ الغيوب ، فإنْ رأيتَ لي في فـلانة - سمِّها باسمها - خـيراً في دنيايَ وآخـرَتي فاقضِ لي بها ، أَو قالَ : فاقدُرْها لي) .

ضعيف . رواه أحمد (٥ / ٤٢٣) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ١٣٢ / ٢) ، وعنه ابن حبان (٦٨٥) ، والحاكم (٢ / ١٦٥) ، وعنه البيهقي (٧ / ١٤٧ - ١٤٨) ، و ابن عساكر (٥ / ٢١٤ / ١) ، والطبراني (١ / ١٩٥ / ١) عن ابن وهب : أخبرني حيوة بن شريح عن الوليد بن أبي الوليد أن أيوب بن خالد بن أبي أيوب : حدثه عن أبيه عن جده أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وليس كما قالا ، فإن خالد بن أبي أيوب أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٢٢) بهذا السند ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول العين . وأما ابن حبان فوثقه (٤ / ١٩٨) !

وابنه أيوب بن خالد قال الحافظ :

« فيه لين » .

والوليد بن أبي الوليد - وهو أبو عثمان المدني - وثقه أبو زرعة كما في « الجرح » (٤ / ٢ / ٢٠) ؛ وقال الحافظ :

« لين الحديث » .

ورواه أحمد (٥ / ٤٢٣) من طريق ابن لهيعة عن الوليد بن أبي الوليد ، به .
وفي الباب ما يغني عنه مثل حديث جابر عنه والبخاري وغيره : (إذا هَمَّ أحدُكم

بالأمر . .) وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٧٦) وغيره .

٢٨٧٦ - (أَكثِرْ من الدُّعاءِ فإِنَّ الدُّعاء يَردُّ القضاءَ المبرَمَ) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٣٦) ، وعبد الغني المقدسي في « الترغيب في الدعاء » (٨١ / ١) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٨١ و ٤ / ١٣٣) عن يعقوب بن يوسف : ثنا موسى بن محمد أبو هارون البكاء : ثنا كثير بن عبد الله أبو هاشم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هاشم هذا قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٥٤) عن أبيه :

« منكر الحديث ، ضعيف الحديث جداً ، شبه المتروك ، بابة زياد بن ميمون » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وأبو هارون البكاء ؛ نقل الخطيب عن أحمد أنه قال :

« ليس بثقة ولا أمين ، ولا كرامة » .

والحديث عزاه في « الجامع » لأبي الشيخ في « الثواب عن أنس » وقال المناوي :

« وفيه عبيد الله بن عبد المجيد ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : قال ابن

معين : ليس بشيء ، ورقم [لـه] علامة الشيخين ، ولقد أبعد المصنف النجعة حيث عزاه لأبي الشيخ مع وجوده لبعض المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، وهو الخطيب في « التاريخ » باللفظ المزبور عن أنس المذكور » .

قلت : وأنت ترى أن (عبيد الله بن عبد المجيد) ليس في إسناد الخطيب ؛ فهل هو في سند أبي الشيخ ، أم هو من أوهام المناوي ؟

٢٨٧٧ - (أكثِرْ مِنْ أنْ تقول : سبحانَ الملك القُدُّوسِ ، ربِّ الملائكة والروحِ ، جللت السماواتُ والأرضُ بالعزَّةِ والجبروتِ) .

منكر . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١٠٨٢) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٦٣٣) عن درمك بن عمرو عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال :

أتى رسول الله ﷺ رجل ، فشكا إليه الوحشة ، فقال : . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ درمك هذا قال أبو حاتم :

« مجهول » . وقال العقيلي :

« لا يتابع على حديثه » .

قال الحافظ : « وهو هذا » .

وأخرجه الطبراني وقال :

« لا يعرف إلا به ، وقال أبو حاتم أيضاً : منكر الحديث » .

ولهذا قال الذهبي في « الضعفاء » :

« له حديث واحد تفرد به » . وقال في « الميزان » :

« خبر منكر » .

٢٨٧٨ - (أَكثروا استلامَ هذا الحجرَ ، فإنّكم يوشِكُ أن تفقدوهُ بينما الناسُ ذاتَ ليلة يطوفون به إذ أصبحوا وقد فقدوه ، إنَّ الله لا يُنزِلُ شيئاً من الجنَّةِ إلا أعادهُ فيها قبلَ يومِ القيامة) .

ضعيف . أخرجه الأزرقي في « أخبار مكة » (ص ٢٤٣ - ٢٤٤) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ٣٢) : حدثنا سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج عن زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمن الحجبي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : أشار الحافظ إلى إعلاله بعثمان بن ساج ، ولكنه لم يذكر من حاله شيئاً ؛ وقد قال فيه في كتابه « التقريب » :

« ضعيف » .

وزهير بن محمد - وهو الخراساني الشامي - وفيه ضعف أيضاً .

ثم روى الأزرقي عن عثمان قال :

« وبلغني عن النبي ﷺ أنه قال : أول ما يرفع الركن ، والقرآن ، ورؤيا النبي ﷺ في المنام » .

٢٨٧٩ - (أكثروا ذكْرَ الموتِ ، فإنّ ذلك تمحيصٌ للذنوبِ ، وتزهيدٌ في الدُنيا ، الموتُ القيامةُ ، الموتُ القيامةُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٠) عن عنبسة بن عبد الرحمن عن

محمد بن زاذان عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الحافظ ابن حجر :

« قلت : عنسبة وشيخه واهيان » .

قلت : وقال في « التقريب » في كل منهما :

« متروك » . وزاد في الأول :

« رماه أبو حاتم بالوضع » .

وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« متروك متهم » .

والحديث أورده في « الجامع الصغير » من رواية ابن أبي الدنيا عن أنس ، دون قوله : « الموت . . . . » ؛ وزاد :

« فإن ذكرتموه عند الغنى هدمه ، وإن ذكرتموه عند الفقر أرضاكم بعيشكم » .

ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال :

« إسناده ضعيف جداً » .

٢٨٨٠ - (أكثروا ذكر الموت ، فما من عبد أكثر ذكرَهُ إلا أَحْيى الله قلبه وهوَّن عليه الموت) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٠) عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن نصر بن القاسم بن رشيد عن محمد بن يوسف المصيصي عن بشر بن سليمان الأشعبي عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال الحافظ :

« قلت : النقاش فيه مقال » .

قلت : لقد سهّل الحافظ القول فيه ، وحاله أسوأ من ذلك ، فقد أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« متهم بالكذب » .

وقال في « الميزان » :

« كذاب » .

ومحمد بن يوسف المصيصي ؛ قال الذهبي :

« لا أعرفه » .

وبشر بن سليمان الأشعبي ؛ لم أجد من ذكره .

٢٨٨١ - (أَكثروا في الجِنازة قولَ : لا إله إلا الله) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٣٢) عن عبد الله بن محمد بن وهب : حدثني يحيى بن محمد بن صالح : حدثنا خالد بن مسلم القرشي : حدثنا يحيى ابن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

بيَّض له الحافظ في « مختصر الديلمي » ، وسنان بن سعد ؛ ويقال : سعد بن سنان ؛ قال في « التقريب » :

« صدوق له أفراد » . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » .

ومن دون يحيى بن أيوب ؛ لم أجد من ذكرهم .

٢٨٨٢ - (أكثروا من تلاوةِ القرآنِ في بيوتِكُم ، فإنّ البيتَ الذي لا يُقرأُ فيه القرآنُ ، يقلُّ خيرُه ، ويكثُرُ شرُّهُ ، ويضيقُ على أهلِهِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٧ - ٢٨) عن الدارقطني في « الأفراد » تعليقاً عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن بزيع عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن أنس وجابر قالا : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قال الحافظ :

« قال الدارقطني : . . . » كذا لم يذكر مقوله ! والظاهر أنه قوله في عبد الرحمن بن عبد الله بن مسلم ؛ ففيه ما يقتضي تضعيفه ، فقد عزاه السيوطي في « الجامع » للدارقطني ؛ فتعقبه المناوي بقوله :

« ظاهر صنيع المصنف أن مخرجه الدارقطني خرجه وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، فإنه أورده من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن بزيع ؛ وضعفه ، فرمز المصنف لحسنه غير حسن » .

قلت : ومحمد بن إسحاق - وهو ابن يسار صاحب السيرة - مدلّس ؛ وقد عنعنه ، فأنى للحديث الحسن ؟!

ورواه عمر بن نبهان عن الحسن عن أنس به .

أخرجه البزار (٣ / ٩٣ / ٢٣٢١) وقال :

« لم يروه إلا أنس » .

قلت : ولكنه لا يصح ، فإن الحسن - وهو البصري - مدلس . وعمر بن نبهان ضعفه أبو حاتم وغيره .

٢٨٨٣ ـ (أَكثروا من ذِكر لا حول ولا قوّةَ إلا بالله فإنها من كنز الجنّةِ ومَنْ أَكثرَ منه نظرَ الله إليه ، ومَنْ نظرَ الله إليه فقد أَصابَ خير الدنيا والآخرةِ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٦ / ١٢٣ / ٢) عن رجاء بن عبد الرحيم الهروي : نا عبد الرحمن بن عمرو الباهلي قال : وحدثتنا سلامة بنت سليم قالت : سمعت أمي أم رشيد بنت سعيد تقول : سمعت أبا بكر الصديق يقول : فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة رجاء هذا ؛ وروى عن أبي عبد الله الحاكم أنه قال :

« وهو كثير المناكير » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ؛ فقد تابعه محمود بن أحمد الجرجاني : حدثنا عبد الرحمن بن عمرو البصري به .

أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٤٣١) في ترجمة محمود هذا ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

فالعلة ـ فيما أظن ـ من عبد الرحمن بن عمرو الباهلي ؛ قال أبو حاتم :

« كان يكذب ، فضربت على حديثه » .

وقال الدارقطني :

« متروك يضع الحديث » .

ومن فوقه من البنت وأمها لم أجد من ذكرهما .

ثم وجدت له متابعاً آخر ؛ فقال الطبراني في كتاب « الدعاء » (ق ١/١٨٠) : حدثنا عبد الوارث بن إبراهيم العسكري : ثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة به .

والعسكري هذا توفي سنة (٢٨٩) كما في « تاريخ الإسلام » (٢١٧/٢١) .

فانحصرت العلة في (عبد الرحمن بن عمرو) .

٢٨٨٤ - (أَكرموا الخُبْزَ ، ومِنْ كرامتِهِ أنْ لا يُنْتَظَرَ الأُدَمُ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٥ / ٤٣٦ / ١) عن محمد بن قبيصة الأسفرائيني : ثنا بشر العبدي قال : ذهبت مع أبي إلى وليمة فيها غالب القطان فوضع الخوان فأمسكوا أيديهم فقال : مالكم ؟ فقالوا : حتى يجيء ، فقال غالب : حدثتني كريمة بنت هشام الطائية عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، كريمة هذه مجهولة الحال ؛ لم يوثقها أحد .

وبشر العبدي ؛ لم أعرفه ، واحتمال كونه بشر بن الحكم بن حبيب العبدي أبو عبد الرحمن النيسابوري الثقة بعيد ؛ لأنه مات سنة (٢٣٧) أو (٢٣٨) وهو من شيوخ الشيخين ، ويبعد أن يكون أدرك غالب القطان وهو ابن خطاف ؛ وهو من أتباع التابعين ، وقد قيل إنه روى عن أنس !

ومحمد بن قبيصة الأسفرائيني ؛ لم أجد له ترجمة ، ولكنه قد توبع ، فأخرجه الحاكم (٤ / ١٢٢) والبيهقي (٥ / ٨٥ / ٥٨٧١) من طريق محمد بن محمد ابن مرزوق الباهلي : ثنا بشر بن المبارك الراسبي (وقال البيهقي : العبدي) قال : ذهبت مع جدي في وليمة فيها غالب القطان . . . الحديث مثله . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وأقرَّه الذهبي بقوله :

« قلت : المرفوع منه أكرموا الخبز » .

قلت : يعني أن تمام الحديث « ومن كرامته . . . » مدرج فيه ليس منه . وهو

خلاف الظاهر من الروايتين . لكن بشر بن المبارك الراسبي لم أجد من ذكره ، وقد ذكره في « اللآلي » (٢ / ٢١٥) من رواية البيهقي دون الزيادة فوقع فيه بشر بن المبارك العبدي ؛ ولعله الصواب بشهادة الرواية التي قبلها .

وقد روي الحديث بزيادة أخرى من طرق وهو :

٢٨٨٥ ـ (أَكرموا الخُبْزَ ، فإنّ الله تعالى أَنزلَ له بركاتِ السماءِ ، وأخرجَ له بركاتِ الأرضِ) .

ضعيف . روي من حديث الحجاج بن علاط ، وأبي موسى الأشعري ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن أم حرام ، وأبي هريرة ، وأبي سكينة ، وموسى الطائفي ، ومكحول مرسلاً .

١ ـ أما حديث الحجاج ؛ فيرويه مروان بن سالم عن إسماعيل بن أمية عن بعض ولد الحجاج بن علاط عن الحجاج بن علاط مرفوعاً .

أخرجه الرافقي في « جزئه » (٣١ / ١) .

وهذا إسناد موضوع ، مروان بن سالم وهو الغفاري الجزري ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الساجي وغيره بالوضع » .

٢ ـ وأما حديث أبي موسى ؛ فيرويه نمير بن الوليد عن أبيه عن جده عنه وزاد :

« والبقر ، والحديد ، وابن آدم » ، وقال : « سخر له » مكان « أنزل له » .

أخرجه الرافقي أيضاً ، والمخلص في « بعض الخامس من الفوائد » (٢/٢٥٧) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٧ /٤٥٧/ ١) ، وتمام في « الفوائد » (٨٦ / ١) ، وأبو سعيد الماليني وقال :

« يقال : إن نميراً تفرد بهذين الحديثين » .

قلت : يعني هذا ، وآخر بلفظ : «اللهم متعنا بالإسلام والخبز . . .» قال الذهبي :

« وهما موضوعان ، ونمير ما عرفته ، وأما أبوه وجده فمعروفان » .

قلت : أخرج لهما البخاري في « الأدب المفرد » ، والأب مجهول ـ كابنه ـ لم يرو عنه غير ابنه والوليد بن مسلم ، وأما الجد فثقة .

٣ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عنه .

أخرجه ابن قتيبة في « كتاب العرب ، أو الرد على الشعوبية » (ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩) وقال ابن عساكر :

« هذا حديث غريب » .

قلت : ومحمد بن زياد ـ وهو الطحان اليشكري ـ كذاب .

٤ ـ وأما حديث ابن عمرو ؛ فيرويه طلحة بن زيد : ثنا إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن يزيد عنه .

أخرجه تمام (١٣٣ / ١) ، وأبو الحسن الحمامي في « جزء الاعتكاف » (٩٩ / ٢) وقال :

« غريب من حديث طلحة بن زيد » .

قلت : وهو متروك ؛ وقد اضطرب في سنده فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : عن زيد الحضرمي عن ثور عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به .

ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية المخلص ؛ وقال :

« طلحة متروك » .

وقد خولف في إسناده وهو :

٥ ـ وأما حديث عبد الله بن أم حرام ؛ فرواه أبو حفص عمرو بن علي بن بحر ابن كنيز : حدثني عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري أبو العباس ـ وكان صدوقاً ـ : ثنا إبراهيم بن أبي عبلة قال : سمعت عبد الله بن أم حرام صاحب رسول الله ﷺ يقول : .. فذكره ؛ وزاد :

« ومن تتبع ما يسقط من السفرة غفر له » .

أخرجه تمام في « الفوائد » (١٣ / ١٣٣ / ١) هكذا ، والطبراني (ق ٤٠ / ١ ـ مجموع ٦) ، البزار (٢٨٧٧ ـ كشف) إلا أنه قال : « عبد الملك (الأصل : عبدالله) بن عبد الرحمن الكناني » .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٤٦) من طريق المفضل بن غسان الغلابي قال : حدثنا عبد الملك بن عبد الرحمن أبو العباس الشامي عن إبراهيم بن أبي عبلة به دون الزيادة ؛ وقال الغلابي :

« قال يحيى بن معين : أول هذا الحديث حق ، وآخره باطل » .

وروى العقيلي عن البخاري أن عبد الملك هذا منكر الحديث ؛ ضعفه عمرو بن علي جداً ، ثم روى عن عمرو بن علي أنه قال فيه :

« كذاب » .

قلت : وأنت ترى أن عمرو بن علي قد قال في رواية تمام عنه :

« وكان صدوقاً » . وقد نقلوا عنه أنه قال في موضع آخر :

« وكان ثقة » .

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنهما اثنان ؛ الأول : عبد الملك بن عبد الرحمن بن هشام أبو هشام الذماري الأبناوي ؛ وهو الذي وثقه عمرو بن علي . والآخر : عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي أبو العباس ؛ وهو الذي ضعفه عمرو ابن علي وغيره . واستظهر الذهبي أنهما واحد ، وهو الذي ينشرح له صدري لأن هذا الحديث مداره على عبد الملك بن عبد الرحمن ، فوقع في طريق تمام أنه الذماري ، وفي طريق العقيلي أنه الشامي ، وفي الطريقين معاً أن كنيته أبو العباس . وهذا ينافي تخصيص المضعف بهذه الكنية كما فعل الحافظ ، فالظاهر أنه رجل واحد ، وإنما اضطر الحافظ إلى جعلهما رجلين لاختلاف قول عمرو بن علي فيه . والخطب في مثله سهل ، فقد يختلف اجتهاد الحافظ في الراوي حسب ما يبدو له ويرد إليه مما يحمله على التوثيق أو التضعيف ، وعلى كل حال فالعلماء مطبقون على أن صاحب هذا الحديث إنما هو الذي ضعفه عمرو بن علي جداً ، وقال فيه البخاري :

« منكر الحديث » ؛ كما رواه العقيلي عنه فيما تقدم . وكذلك رواه عنه ابن عدي (ق ٣٠٦ / ١) ؛ وذكر أن له أحاديث مناكير عن الأوزاعي .

وتابعه غياث بن إبراهيم : حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة به دون الزيادة .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥/٢٤٦) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٢٣) ، والطبراني أيضاً ، ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« لا يصح ، غياث كذاب » .

وأقرّه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢١٤) .

٦ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم : حدثني أبو حربة أحمد بن الحكم ـ من أهل البلقاء ـ عن عبد الله بن إدريس قال : وفد

على مولاي نجا ملك البجة رجل من أهل الشام يستميحه يقال له عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، فقدم إليه طعاماً على مائدة ، فتحركت القصعة على المائدة فأسندها الملك برغيف ، فقال له عبد الرحمن بن هرمز : حدثني أبو هريرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول :

« إذا خرجتم من حج أو عمرة فتمتعوا لكي تنكلوا (!) ، وأكرموا الخبز فإن الله تعالى سخر له بركات السماء والأرض ، ولا تسندوا القصعة بالخبز ، فإنه ما أهانه قوم إلا ابتلاهم الله بالجوع » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو حربة ، ويقال : أبو حزبة ؛ لا يعرف كما في « الميزان » .

وأبو الفيض ذو النون ـ وهو المصري ـ ضعفه الدارقطني بقوله :

« روى عن مالك أحاديث فيها نظر » .

قلت : ولعله أدركته غفلة الصالحين !

٧ ـ وأما حديث أبي سكينة ؛ فيرويه خلف بن يحيى قاضي الري عن إسماعيل بن جعفر عن حميد بن عبد الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« أكرموا الخبز ، فإن الله أكرمه ، فمن أكرم الخبز فقد أكرم الله » .

أخرجه الطبراني ، وسكت عليه في « اللآلي » (٢ / ٢١٥) فلم يحسن ، لأن خلفاً هذا (ووقع فيه « خالد » وهو خطأ مطبعي) كذبه أبو حاتم ، وتساهل الهيثمي في الاقتصار على تضعيفه فقال :

« رواه الطبراني ، وفيه خلف بن يحيى قاضي الري وهو ضعيف . وأبو سكينة

قال ابن المديني : لا صحبة له » .

٨ ـ وأما حديث موسى الطائفي ؛ فيرويه منهال بن عيسى العبدي : نا معان أبو صالح : حدثني موسى الطائفي قال : قال رسول الله ﷺ :

« أكرموا الخبز ، . . . » فذكر الحديث .

هكذا أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، موسى الطائفي لم أجد له ترجمة ، وليس صحابياً ، فإن معاناً الراوي عنه ذكروا أنه روى عن أبي حرة عن ابن سيرين عن أبي هريرة . . . فهو تابعي أو تابع تابعي .

ومعان أبو صالح ذكره العقيلي في « الضعفاء » وقال :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه » .

ومنهال بن عيسى العبدي ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٣٥٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع البخاري قبله ، وفي ترجمته ساق هذا الحديث . ونقل ابن علان في « شرح الأذكار » (٥ / ١٥٢) عن أبي حاتم أنه قال : مجهول . والله أعلم .

٩ ـ وأما مرسل مكحول ؛ فيرويه محمد بن راشد عن الفضل بن عطاء عنه مرفوعاً به وزاد :

« وإذا وضعت المائدة فأربعوا ، ومن يأكل ما يسقط حول المائدة يغفر له » .

أخرجه حميد بن زنجويه في « ترغيبه » كما في « اللآلي » وسكت عليه ؛ وكأنه لوضوح ضعفه ؛ فإنه مع إرساله فيه الفضل بن عطاء وهو مجهول .

ومحمد بن راشد ؛ إن كان المكحولي الدمشقي فصدوق يهم ، وإن كان المكفوف البصري فمقبول عند الحافظ .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، لشدة ضعف أكثرها واضطراب متونها ، اللهم إلا طرفه الأول « أكرموا الخبز » ، فإن النفس تميل إلى ثبوتها ، لاتفاق جميع الطرق عليها ، ولعل ابن معين أشار إلى ذلك بقوله المتقدم ، « أول هذا الحديث حق ، وآخره باطل » . ولأن حديث عائشة الذي قبله يمكن اعتباره شاهداً له لا بأس به لخلوه من الضعف الشديد ، بل قد صححه الحاكم والذهبي كما تقدم ، ونقل الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » عن شيخه (يعني الحافظ ابن حجر) أنه قال فيه :

« فهذا شاهد صالح » .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

٢٨٨٦ - (أَكثروا مِن الصلاةِ على موسى فما رأيْتُ أحداً من الأَنبياءِ أحوطَ على أُمَّتي منه) .

منكر . رواه ابن عساكر (١٧ / ١٩٣ / ١) عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن يزيد بن أبي مالك عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لاختلاط التنوخي هذا مع ثقته وفضله .

لكن يزيد - وهو ابن عبد الرحمن - بن أبي مالك الدمشقي فيه لين .

٢٨٨٧ - (صلاةُ المرأةِ وحدَها تفضلُ صلاتَها في الجميعِ خمساً وعشرينَ درجةً) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٨) من طريق بقية بن الوليد : حدثني أبو عبد السلام : حدثني نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، آفته أبو عبد السلام - وهو الوحاظي - وهو في مشيخة (بقية) العوام المجهولين ، والخبر منكر ؛ كذا في « الميزان » ، ولعله يعني هذا الخبر .

٢٨٨٨ - (إنّ الله يُحبُّ المداومةَ على الإخاءِ القديمةِ ، فداوِمُوا عليها) .

ضعيف جداً . رواه أبو الشيخ في « التاريخ » (ص ٢١٢) ، وأبو الحسن الحربي في « أحاديثه » المعروفة بـ « الحربيات » (٢ / ٤٧ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٨) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٤٩) عن عبد الله بن محمد عن داود بن إبراهيم (وهو الواسطي) قال : ثنا سفيان بن عيينة عن محمد ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أعله أبو الشيخ وأبو نعيم بعبد الله بن محمد - وهو ابن سلام أبو بكر - قالا :

« وكان شيخاً فيه لين » .

وقال الذهبي - بعد أن ساقه من طريق أبي نعيم - :

« هذا منكر بمرة ، ما أظن سفيان حدّث به قط » .

٢٨٨٩ - (مَنِ اتقى الله عز وجلّ عاشَ قويّاً ، وسارَ في بلادِ عدوِّه

آمناً) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٦٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨) عن عبد الله بن سخت : ثنا الخليل بن عمر بن إبراهيم : ثنا صالح المري عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة ابن سخت ولم يزد فيها على أن ذكر له هذا الحديث ؛ وآخر بلفظ : « يا ابن آدم ارض بالقوت . . . . » .

قلت : فهو إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن سخت هذا . وضعف صالح المري ؛ وهو ابن بشير البصري القاص الزاهد ، وعنعنة الحسن البصري .

وأخرجه في « الحلية » (٢ / ١٧٥) من طريق إسحاق بن العنبر قال : ثنا نصر بن ثابت عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به إلا أنه قال :

« بلاده » مكان « بلاد عدوه » .

ولكن الإسناد ضعيف جداً ، نصر بن ثابت قال الذهبي :

« تركه جماعة ، وقال البخاري : يرمونه بالكذب . . . » .

وإسحاق بن العنبر كذبه الأزدي ؛ وقال :

« لا تحل الرواية عنه » .

والحديث بيَّض المناوي لإسناده ولم يتكلم عليه بشيء ، وقد عزاه السيوطي للحلية . وزاد المناوي : والعسكري عن سمرة .

٢٨٩٠ - (الجنّةُ لكلِّ ثابتٍ ، والرحمةُ لكلِّ واقفٍ) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٨٤) عن حجاج بن نصير : ثنا مقاتل عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، مقاتل هذا ـ وهو ابن سليمان الخراساني صاحب التفسير ـ قال الحافظ :

« كذبوه ، وهجروه ، ورمي بالتجسيم » .

وحجاج بن نُصير ؛ ضعيف كان يقبل التلقين .

والحديث مما بيَّض له المناوي !

٢٨٩١ ـ (أَكثرُ الناسِ ذُنوباً ، أكثرُهم كلاماً فيما لا يعنيه) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٤٦) ، وابن بطة في « الإبانة » (٢ / ١٢٧ / ٢) ، وابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ١٣٦ / ٢) ، وعنه أبو علي البنا في رسالة « السكوت ولزوم البيوت » (ق ٦ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ١٣٠) من طريق عصام بن طليق عن شعيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عصام بن طليق ، قال يحيى (يعني ابن معين) : ليس بشيء ، وشعيب مجهول بالنقل ، وقد تابعه (يعني عصاماً) من هو دونه أو مثله » .

وقال البخاري فيه :

« مجهول ، منكر الحديث » . وروى ابن النجار عن الدارقطني قال :

« كتب إليَّ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي قال : عصام بن طليق شيخ يروي عن الحسن ، روى عنه البصريون . . . وكان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام أثبات » .

قلت : ولعل الصواب فيه الوقف ، فقد أخرجه ابن وهب في « جامعه » (ص ٥٢) ، ووكيع في « الزهد » (٢ / ٦٤ / ١) والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٤١٦ / ١٠٨٠٨) من طريق صالح بن خباب عن حصين بن عقبة الفزاري قال : قال عبد الله : . . فذكره موقوفاً ؛ إلا أنه قال :

« أكثرهم خوضاً في الباطل » .

ورجاله كلهم ثقات ، غير صالح بن خباب ؛ فأورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٠٠) هكذا وقال :

« مولى بني الديل ، روى عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه جعفر بن ربيعة وابن لهيعة » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورده البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٨٧) هكذا :

« صالح بن عطاء بن خباب مولى بني الديل ، عن عطاء . . . . » .

وكذلك هو في « ثقات ابن حبان » و « ابن ماكولا » كما في حاشية الشيخ اليماني رحمه الله على الكتابين . وكذلك هو في « ثقات العجلي » بترتيب السبكي رقم (٥٦٨) وقال :

« حجازي ثقة » .

فالسند موقوف جيد إن شاء الله تعالى .

ثم رواه وكيع عن شمر بن عطية عن سلمان موقوفاً عليه بلفظ :

« كلاماً في معصية » .

وشمر هذا ثقة ، ولكنه لم يدرك سلمان .

ورواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٤ / ٤١ / ٢) عن أبي جعفر الرازي عن قتادة مرفوعاً مرسلاً .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ لسوء حفظ الرازي .

والحديث عزاه في « الجامع » لابن لال وابن النجار عن أبي هريرة . والسجزي في « الإبانة » عن عبد الله بن أبي أوفى ، وأحمد في « الزهد » عن سلمان موقوفاً .

فقال المناوي في « شرحه » :

« رمز المصنف لضعفه ، وفيه كلامان :

الأول : أنه قد انجبر بتعدد طرقه كما ترى ، وذلك يرقيه إلى درجة الحسن بلا ريب . وقد وقع له الإشارة إلى حسن أحاديث [في] هذا الكتاب أوهى إسناداً من هذا بمراحل لاعتضاده بما دون ذلك . الثاني : أن له طريقاً جيدة أغفلها ، فلو ذكرها واقتصر عليها أو ضم إليها هذا لكان أصوب ، وهي ما رواه الطبراني بلفظ : أكثر الناس خطايا يوم القيامة أكثرهم خوضاً في الباطل . قال الهيثمي : رجاله ثقات » .

قلت : وفي هذا التعقّب نظر .

أولاً : أن السيوطي ذكره من ثلاث طرق :

الأولى : عن أبي هريرة ؛ وقد عرفت ضعفها .

الثانية : عن ابن أبي أوفى ؛ ولم نقف على إسنادها ، ولا تكلم المناوي عليها بشيء .

الثالثة : موقوفة ؛ والموقوف لا يصلح شاهداً للمرفوع كما هو ظاهر ، فجزمه بأن الحديث يرتقي إلى درجة الحسن ، هو من زلة القلم بلا شك ، لأنه يعلم أن قاعدة انجبار الحديث الضعيف بكثرة الطرق ليس على إطلاقها كما بينه النووي وابن الصلاح وغيرهما .

ثانياً : قد عرفت أن السيوطي لم يذكر له غير طريق واحد مرفوع ، وهذا مع احتمال كونه شديد الضعف ، فأين كثرة الطرق حتى ينجبر به الضعف ؟!

ثالثاً : وإذا كان السيوطي قد تساهل كثيراً فحسَّن أحاديث هي أوهى إسناداً من هذا ، فذلك لا يسوِّغ لنا أن نتساهل مثله ، بل ذلك ينبغي أن يكون لنا عبرة ، فلا نقع في مثل ما وقع هو فيه من التساهل !

رابعاً : أن صنيعه يوهم أن الطريق الجيدة التي أغفلها السيوطي ورواها الطبراني هي مرفوعة . وليس كذلك ؛ بل هي موقوفة على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه . كذلك ذكرها الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٠٣) وأظن أنها من طريق صالح بن خباب المتقدمة ، فإذا كان كذلك فهي أن تكون شاهداً على ضعف الحديث وعلى أن راويه أخطأ في رفعه ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ أقرب من أن تكون شاهداً له يقوِّيه . فتأمل .

ثم صدق ظني حين رجعت إلى « الطبراني » (٩ / ١٠٨ / ٨٥٤٧) فإذا هو من طريق صالح بن خباب (موقوفاً) .

٢٨٩٢ ـ (أكثِروا مِن الصلاةِ عليَّ يومَ الجمعةِ ، فمَنْ كانَ أكثرَهُم عليَّ صلاةً كانَ أقربَهُم منِّي منزلةً يومَ القيامةِ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٩) عن الحسن بن سعيد الموصلي

عن إبراهيم بن حيان عن حماد بن سلمة عن برد بن سنان عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً .

قال الحافظ :

« إبراهيم بن حيان » !

كذا بياض في الأصل ، وقد ذكر في « اللسان » تبعاً لأصله :

« قال ابن عدي : أحاديثه موضوعة » .

وبرد بن سنان صدوق ؛ لكنه لم يسمع من أبي أمامة ، بينهما مكحول ، فقد أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٨١) بزيادة - في وسطه - :

« فإن صلاة أمَّتي تعرض علي في كل يوم جمعة » . وقال :

« رواه البيهقي بإسناد حسن ، إلا أن مكحولاً قيل : لم يسمع من أبي أمامة » .

قلت : وكذا ذكر السخاوي في « القول البديع » (ص ١٥٨) دون أن يعزوه للمنذري ! ثم قال عقبه :

« نعم في « مسند الشاميين » للطبراني التصريح بسماعه منه ، وقد رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » له ، فأسقط منه ذكر مكحول وسنده ضعيف ، ولفظه عند الطبراني : من صلَّى عليَّ ، صلى عليه ملك حتى يبلغنيها . وقد تقدم في الباب الثاني » .

قلت : ونصُّ كلامه هناك (ص ١١٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » من رواية مكحول عنه . قلت : وقد قيل : إنه لم يسمع منه ، إنما رآه رؤية . والراوي له عن مكحول موسى بن عمير ؛ وهو الجعدي الضرير كذبه أبو حاتم » .

قلت : ينظر في إسناد الطبراني الذي صرَّح مكحول فيه بسماعه من أبي أمامة

هل يصح عنه؟ فقد جزم أبو حاتم بأنه لم يره . وعلى فرض الثبوت ، فلا يلزم منه ثبوت اتصال هذا الإسناد عنه ؛ لأنه كان مدلساً . فتنبه .

ثم رجعت إلى « مسند الشاميين » فرأيت فيه تصريحه بسماعه من أبي أمامة في حديث آخر . لكن في الطريق إليه (٣٤١٥) محمد بن الفضل وهو ابن عطية كذبوه . لكن فيه (٣٤٤٨) بإسناد آخر جيد : أنه دخل على أمامة بحمص . . . بحديث آخر . والجواب قد عرف .

ثم إن تحسين المنذري إيّاه يشعر بأنه ليس فيه عند البيهقي إبراهيم بن حيان . فلينظر .

ثم رجعنا إلى « سنن البيهقي » (٣ / ٢٤٩) فإذا فيه (إبراهيم بن الحجاج) ، وهو ثقة ، ولذلك حسنه المنذري ، وما أظن (الحجاج) إلا تحريفَ (حيان) فقد ساق ابن عدي (١ / ٢٥٤) لإبراهيم بن حبان هذا حديثاً آخر عن حماد بن سلمة بإسناده المذكور ، وكذلك وقع في إسناد الديلمي كما ترى ، وهو الذي روى عن حماد ، وعنه الحسن بن سعيد الموصلي كما في « المغني » ، وقال :

« ساقط متهم » .

٢٨٩٣ - (أكثِروا من القرينَتَيْنِ : سُبحانَ الله وبحمدِهِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٩) من طريق الحاكم عن محمد بن علي ابن إبراهيم بن عمر بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب : حدثنا الحسين بن عبد الله بن يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون زيد بن علي لم أجد من ترجمهم .

وأما المناوي فقال في « شرح الجامع » :

« رمز المصنف لضعفه ، ووجهه أن فيه جماعة من رجال الشيعة كلهم متكلم فيهم » .

٢٨٩٤ ـ (مَنْ طلَّق البتةَ أَلزمْنَاه ثلاثاً ، لا تَحِلُّ له حتى تنكِحَ زوجاً غيرَهُ) .

موضوع . رواه ابن النجار (١٠ / ١٦٩ / ٢) عن عثمان بن مطر عن عبد الغفور عن أبي هاشم عن زاذان عن علي رضي الله عنه قال : [سمع] رسول الله ﷺ رجلاً طلق البتة فغضب وقال : تتّخذون دين الله ـ أو قال : تتخذون الله تعالى ـ هزواً ولعباً ؟! من طلق . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد الغفور هذا ـ وهو أبو الصباح الواسطي ـ قال البخاري :

« تركوه » . وقال ابن حبان :

« كان ممن يضع الحديث » .

وعثمان بن مطر ؛ مثله أو نحوه ؛ فقال ابن حبان :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

لكن تابعه قتيبة بن مهران : ثنا عبد الغفور به ؛ ولفظه :

« من طلق البتة اتخذ دين الله هزواً ولعباً ، وألزمناه ثلاثاً ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، يدخل بها بلا خداع » .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٦٤ ـ ١٦٥) في ترجمة قتيبة

هذا . وذكر أنه روى عنه جمع ، ولم يحكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي « الميزان » أنه أصبهاني مشهور ، أثنى عليه يونس بن حبيب ، وأنه كان جليلاً . فالآفة من عبد الغفور المذكور .

وروى أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية الذارع من حفظه : ثنا حماد بن زيد : نا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال : سمعت معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره مختصراً بلفظ :

« من طلق للبدعة ألزمناه بدعته » .

أخرجه البيهقي (٧ / ٣٢٧) ، وكذا الدارقطني (ص ٤٣٣) وقال :

« إسماعيل بن أبي أمية هذا كوفي ضعيف الحديث » .

وروى البيهقي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي : أنا أبو الحسن الدارقطني الحافظ قال :

« إسماعيل بن أبي أمية المصري (كذا) متروك الحديث » .

(تنبيه) : تصحَّف هذا الحديث على الشيخ النبهاني في كتابه « الفتح الكبير » فوقع فيه (٣ / ٢١٠) : « من طلب البدعة . . . . » !

وحديث أنس ذكره ابن حزم في « المحلى » (١٠ / ١٦٤) من طريق إسماعيل هذا ، لكنه جعله من مسنده لم يذكر معاذاً فيه ؛ وقال :

« حديث موضوع بلا شك » .

٢٨٩٥ - (عليكُم بالصفِّ الأولِ ، وعليكم بالميمنةِ ، وإيَّاكم والصفَّ بينَ السواري) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٤٣ / ١) ، و « الأوسط » (١ / ٣٣ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٩٢) : ثنا إسماعيل بن مسلم عن أبي يزيد المديني عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن مسلم ـ وهو المكي ـ ضعيف الحديث كما في « التقريب » .

(تنبيه) : وقع الحديث في « مجمع الزوائد » (٢ / ٩٢) موقوفاً على ابن عباس من رواية « المعجمين » ، وهو فيهما مرفوع كما ذكرنا ، فالظاهر أنه سقط رفعه من الناسخ أو الطابع .

(فائدة) : الشطر الثاني من الحديث قد ثبت عن ابن مسعود موقوفاً :

« لا تصفّوا بين السواري » .

رواه البيهقي (٢ / ٢٧٩) ، والطبراني . وإسناده حسن على ما قال الهيثمي (٢ / ٩٥) . وهو مردود كما سيأتي بيانه إن شاء الله برقم (٥٨٣٤) .

وثبت عن أنس أنهم كانوا يتّقون الصلاة بين السواري على عهد النبي ﷺ .

أخرجه الحاكم (١ / ٢١٠) وصححه . ووافقه الذهبي .

٢٨٩٦ ـ (إنّ أُمّتي لنْ تجتمعَ على ضلالةٍ ، فإذا رأيتُمُ الاختلافَ فعليكمْ بالسّوادِ الأَعظمِ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٩٥٠) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ٨٤ ـ بتحقيقي) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١٣٣ / ٢) ، واللالكائي في « أصول أهل السنة » (١ / ١٠٥ / ٦٥٣) عن معان بن رفاعة

السلامي عن أبي خلف الأعمى عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ أبو خلف الأعمى قال الحافظ :

« متروك ، ورماه ابن معين بالكذب » .

وقال الدارقطني في « الأفراد » : تفرد بهذا الحديث .

ومعان بن رفاعة ؛ ليِّن الحديث .

وأخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٠٨) من طريق بقية بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم عن أرطاة بن المنذر عن أبي عون الأنصاري عن سمرة بن جندب مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علل :

الأولى : الانقطاع بين أبي عون الأنصاري وسمرة بن جندب ، فإن أبا عون هذا لم يذكروا له رواية عن الصحابة ، بل قال ابن عبد البر :

« روى عن عثمان مرسلاً » .

الثانية : جهالة حال أبي عون هذا ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » يعني عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث .

الثالثة : ضعف عتبة بن أبي حكيم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء كثيرًا » .

الرابعة : عنعنة بقية ؛ فإنه كان مدلساً .

٢٨٩٧ - (أكلُ الطِّينِ حرامٌ على كلِّ مسلمٍ) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٠١) ، والديلمي (١ / ١ / ١٣١) عن عمر بن شبة : ثنا إبراهيم بن بكر عن أبي عاصم العباداني عن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبان - وهو ابن أبي عياش - وهو متروك .

الثانية : أبو عاصم العباداني ؛ قال الذهبي :

« ليس بحجة ، يأتي بعجائب ، قال العقيلي : منكر الحديث » .

الثالثة : إبراهيم بن بكر - وهو الشيباني - قال أحمد :

« رأيته وأحاديثه موضوعة » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وله طريق أخرى ؛ يرويها خالد بن غسان : حدثنا أبي : حدثنا حماد بن سلمة : حدثنا ثابت عن أنس مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (١٢٠ / ١) ، ومن طريقه السلفي في « معجم السفر » (١٥٩ / ١) وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٣٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ غسان - وهو ابن مالك بن عباد البصري - قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥٠) عن أبيه :

« ليس بقوي ، بيِّن في حديثه الإنكار » .

وخالد بن غسان ؛ قال الدارقطني :

« متروك الحديث » . وقال ابن عدي :

« حدَّث عن أبيه بحديثين باطلين ، وأبوه معروف ، ولا بأس به » .

ثم ساقهما ، هذا أحدهما والآخر بلفظ :

« من مات وفي بطنه مثقال من طين أكبَّه الله على وجهه في النار » .

وإسنادهما واحد .

وفي الباب أحاديث أخرى بنحوه ، أخرج بعضها البيهقي في « السنن الكبرى » (١٠ / ١١) وقال :

« لا يصح منها شيء » . وروى عن ابن المبارك أنه أنكر هذا الحديث وقال :

« لو علمت أن رسول الله ﷺ قاله لحملته على الرأس والعين والسمع والطاعة » .

٢٨٩٨ - (أَكرمُوا الشُّهودَ ، فإنَّ الله يستخرجُ بهم الحقوقَ ، ويدفعُ بهِم الظلمَ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (ص ٣٠٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٨٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٩٤ و ٦ / ١٣٨ و ١٠/٣٠٠) ، و القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٦٢ / ٢) ، والديلمي (١ / ١ / ٣٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٥٢ / ٢) ، والدامغاني الفقيه في « الأحاديث والأخبار » (١ / ١٠٧ / ١) ، والقاضي أبو يعلى في « المجلس الثاني من الأمالي » (٤٨ / ١) كلهم من طريق عبد الصمد ابن موسى قال : ثني عمي إبراهيم بن محمد عن عبد الصمد بن علي عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الخطيب والديلمي والدامغاني عن الدارقطني :

« هذا حديث غريب ، تفرد به عبد الصمد بن موسى بهذا الإسناد » .

ونحوه قول العقيلي :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » .

وقال الخطيب في حديث يأتي برقم (٥٧٢٢) :

« ضعفوه » .

وعمُّه إبراهيم بن محمد ؛ نحوه في الضعف ، وقد أخرجه العقيلي في ترجمته أيضاً (١ / ٦٥) وقال :

« حديثه غير محفوظ » .

وقال الذهبي في ترجمته :

« وقع لنا حديثه عالياً في « جزء البانياسي » عن عبد الصمد بن علي عن آبائه : أكرموا الشهود . . . وهذا منكر ، وإبراهيم ليس بعمدة . ذكره العقيلي » .

قال الحافظ عقبه :

« لفظ العقيلي : إبراهيم حديثه غير محفوظ ، ولا أصل له » .

قلت : ليس في نسختنا من العقيلي قوله : « ولا أصل له » . والله أعلم .

وعبد الصمد بن علي ؛ أورده الذهبي لهذا الحديث وقال :

« وهذا منكر ، وما عبد الصمد بحجة ، ولعلَّ الحفاظ سكتوا عنه مداراة للدولة » .

وتعقبه الحافظ بأن العقيلي أورده في « الضعفاء » وساق له هذا الحديث ؛ وقال :

« حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » .

وله حديث آخر يأتي برقم (٥٧٢٢) .

٢٨٩٩ - (اكفلُوا لي بستٍّ خصالٍ . وأكفلُ لكم بالجنَّةِ : الصلاةُ ، والزكاةُ ، والأمانةُ ، والفرجُ ، والبصرُ ، واللّسانُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/١٣ - من ترتيبه) عن عبد الله بن عمر بن أبان : ثنا يحّيى بن حماد الطائي : ثنا عصمة بن زامل عن أبيه : سمعت أبا هريرة يقول عن رسول الله ﷺ . وقال :

« لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وقال الهيثمي (١ / ٢٩٣) بعدما عزاه لأوسط الطبراني :

« قلت : وإسناده حسن » .

ونقل المناوي عنه أنه قال :

« فيه حماد الطائي لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا وقع فيه « حماد » وهذا اسم والد الراوي كما ترى ، فلا أدري سقط اسم الراوي نفسه من المناوي أو من نسخة الطبراني خاصة الهيثمي (١) .

ثم إنني لم أجد في الرواة من يسمًّى يحيى بن حماد الطائي ، وكأن ناسخ « زوائد الأوسط » وهي بخط الحافظ السخاوي ؛ شك في هذا الاسم « يحيى »

---

(١) ثم رأيته قد ذكره في مكان آخر من « المجمع » (١٠ / ٣٠١) فقال : « رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » وفيه يحيى بن حماد الطائي ولم أعرفه . . . » . فتبيَّن أن السقط من المناوي أو من ناسخه . ثم إن عزوه لـِ « الصغير » سهوٌ ؛ فإنه ليس فيه . والله أعلم .

فوضع عليها ضبة مشيراً إلى أن الأصل هكذا ، فلا أدري السهو فيه ممن ؟! فإن الصواب فيه « جميل بن حماد الطائي » هكذا ذكره ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٥١٩) وقال :

« روى عن عصمة بن زامل ، وروى عنه عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح القرشي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ذكره في ترجمة عصمة بن زامل الطائي (٣ / ٣ / ٢٠) ولم يذكر فيها أيضاً جرحاً ولا تعديلاً .

وكذا في « اللسان » (٤ / ١٦٨ ـ ١٦٩) وقال :

« قال البرقاني : قلت للدارقطني : جميل بن حماد عن عصمة بن زامل فذكر هذا الإسناد ؟ فقال : إسناد بدوي ، يُخَرَّج اعتباراً » .

وزامل ؛ هو ابن أوس الطائي ، كذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥٨/١) ، ولم ينسبه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٦١٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : ومن هذا التحقيق يتبيَّن أن هذا الإسناد ضعيف مسلسل بالمجهولين ؛ فتحسينه ليس بحسن ، وكذلك قول المنذري (١ / ١٤٣ و ٢٦٣) :

« لا بأس به » .

نعم ؛ إذا صح قوله في الموضع الثاني : « وله شواهد كثيرة » كان حسناً لغيره ، وما يترجَّح ذلك عندي الآن . والله أعلم . وإنما ثبت بلفظ آخر ، فراجع « الصحيحة » (١٥٢٥) .

٢٩٠٠ ـ (أكلُ اللَّيلِ أمانةٌ) .

ضعيف . عزاه في « الجامع الصغير » لأبي بكر بن أبي داود في « جزء من حديثه » ، والديلمي في « مسند الفردوس » عن أبي الدرداء . وقد وقفت على إسناده في قطعة من أربعين حديثاً يغلب على الظن أنها للحافظ الذهبي أو ابن المحب المقدسي في « المجموع ـ ١٠٧ » الحديث الثاني عشر ، ساقه بإسناده إلى أبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث : ثنا كثير بن عبيد : ثنا بقية عن مهدي بن الوليد بن عامر اليزني عن يزيد بن خمير عن أبي الدرداء مرفوعاً .

وكذا أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١٣١) عن كثير بن عبيد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مهدي بن الوليد هذا ؛ قال في « الجرح » (٤ / ١ / ٣٣٧) :

« روى عن أبيه عن يزيد بن خمير . روى عنه بقية سمعت أبي يقول ذلك . قال أبو محمد : وروى عنه ابنه المؤمل بن مهدي . سألت أبي عنه؟ فقال : لا أعلم روى عنه غير بقية » .

قلت : فهو مجهول ، وهو مما يستدرك على الذهبي ثم العسقلاني ، فإنهما لم يورداه في كتابيهما .

ثم إن ابن أبي حاتم ذكر آنفاً أنه روى عن أبيه عن يزيد بن خمير ، وليس في إسناد هذا الحديث « عن أبيه » والله أعلم .

وبقية ـ وهو ابن الوليد ـ مدلس وقد عنعنه .

وأما يزيد بن خمير ؛ فهو حمصي صدوق كما قال الحافظ . وقال الذهبي :

« تابعي قديم ، صويلح » .

ولم يعرفه المناوي فقال في إعلاله للحديث :

« مجهول » !

٢٩٠١ ـ (اللهَ اللهَ في أصحابي ، لا تتّخذُوهمْ غَرَضاً بعدي ، فمنْ أحبَّهم فبحُبّي أحبَّهم ، ومَنْ أبغضَهم فببُغْضي أبغضَهم ، ومَنْ آذاهم فقدْ آذاني ، ومَنْ آذاني فقد آذى الله ، ومَنْ آذى الله يوشكُ أن يأخذَهُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في التاريخ (٣/١٣١/٣٨٩) ، والترمذي (٣٨٦١) ، وابن حبان (٢٢٨٤ ـ موارد) ، وأحمد (٤/٨٧ و ٥/٥٤ ـ ٥٥) ، وفي « الفضائل » (١ / ٤٧ / ١ و ٣) ، وابنه عبد الله في « زوائده » (١ / ٤٨ / ٢ و ٤) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٤٧٩ / ٩٩٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٧) ، والعقيلي (٢ / ٢٧٢) ، وابن عدي (٤ / ١٦٧) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١٩١ / ١٥١١) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ / ١٢٣) ؛ كلهم من طرق عن سعد بن إبراهيم ـ وقال بعضهم : إبراهيم بن سعد ـ : ثنا عبيدة بن أبي رائطة عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث [حسن] غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وقوله : « حسن » ؛ زيادة في بعض النسخ دون بعض ؛ كما ذكر ذلك الأستاذ الدعّاس في تعليقه عليه ، وفي ثبوتها في « الترمذي » نظر عندي ، ولا

سيّما وهو منافٍ لحال أحد رواته في نقدي لما يأتي ، فقد عزاه جمع للترمذي منهم العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٩٣) ، ومن قبله الحافظ المزّي في « التحفة » فلم يذكروا عنه تحسينه إياه ، وكذلك في ترجمة عبد الرحمن بن زياد من « التهذيب » . وتبعهم السيوطي في « الجامع الكبير » ، ومن قبله ابن كثير في « التفسير/ الأحزاب » ، لكني قد وجدت التحسين قد ذكره في عبارة الترمذي المتقدمة من هو أقدم من هؤلاء جميعاً وأكثر معرفة بكتاب الترمذي ، ألا وهو الحافظ البغوي في « شرح السنة » (١٤ / ٧١) ، فالظاهر أن التحسين ثابت عن الترمذي في بعض نسخ كتابه القديمة ، فإن صح عنه فهو من تساهله المعروف ، فقد قال شيخه البخاري عقب الحديث :

« فيه نظر » .

قلت : ولعلَّ ذلك ـ والله أعلم ـ من قبل راويه عبد الرحمن بن زياد ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية من طريق ابن أبي رائطة عنه . ولذلك قال الذهبي في « الميزان » .

« لا يعرف ، قال البخاري : فيه نظر » .

وأقرَّه الحافظ في « اللسان » ؛ وذكر أنه اختلف في اسمه ، وأنه مفسّر في « التهذيب » في ترجمة عبد الرحمن بن زياد . وهناك روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« لا أعرفه » .

والاختلاف الذي أشار إليه ، قد تتبَّعْته في المصادر المتقدمة فوجدته على الوجوه الأربعة التالية :

١ ـ عبد الله بن عبد الرحمن ؛ وهو الأكثر .

٢ ـ عبد الرحمن بن أبي زياد .

٣ ـ عبد الرحمن بن زياد .

٤ ـ عبد الرحمن بن زياد أو عبد الرحمن بن عبد الله .

فأقول : إن هذا الاختلاف مما يؤكد ما سبق عن الحفاظ أنه لا يعرف . وعلى الوجه الأول وقع في « كامل ابن عدي » ، ولكنه شذَّ عن الجماعة ، فأورد الحديث بإسناده تحت ترجمة (عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي) ، وروى فيها قول البخاري المتقدم في (عبد الله بن عبد الرحمن) :

« فيه نظر » .

فأوهم ابن عدي بصنيعه هذا أن الحديث حديث الطائفي هذا ، ولا علاقة له به مطلقاً ، فتنبَّه ، فقد تبعه على ذلك المعلِّق عليه !

وخالف الطرق المشار إليها آنفاً حمزة بن رشيد الباهلي فقال : حدثنا إبراهيم ابن سعد عن عبيدة بن أبي رائطة عن عمر بن بشر عن أنس بن مالك أو عمن حدثه عن أنس بن مالك ـ إبراهيم شك ـ عن النبي ﷺ نحوه .

أخرجه العقيلي (٢ / ٢٧٣) .

قلت : وهذه رواية شاذة بل منكرة ؛ فإن حمزة هذا ـ مع مخالفته للثقات ـ لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من كتب الرجال . ثم قال العقيلي :

« وفي هذا الباب أحاديث جيدة الإسناد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ » .

قلت : وكأنه يشير إلى نكارته ، وهو بها حريّ . ومن تلك الأحاديث التي أشار إليها قوله ﷺ : « لا تسبُّوا أصحابي .... » الحديث ؛ وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٢ / ٤٧٨ ـ ٤٧٩) برواية الشيخين وغيرهما . وله شواهد خرَّجت بعضها في « الصحيحة » (٤ / ٥٥٦ / ١٩٢٣) .

(تنبيه) : لقد خلط الأخ الداراني المعلِّق على « موارد الظمآن » في هذا الحديث بين راويهِ (عبد الله بن عبد الرحمن) وبين آخر في طبقته وهو (عبد الله ابن عبد الرحمن الرومي) وكلاهما في « ثقات ابن حبان » ، الأول هو فيه برقم (٥ / ٤٦) ، والآخر برقم (٥ / ١٧) برواية آخر عنه وهو حماد بن زيد ، وذاك كما سبق برواية عبيدة بن أبي رائطة ، فجعلهما المومى إليه واحداً ، وبناء على ذلك حسَّن إسناده ! وقال (٧ / ٢٦٦) :

« وقد روى عنه أكثر من واحد ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ١٧) ، وحسَّن الترمذي حديثه » !

قلت : فالرقم (٥ / ١٧) يشير إلى ترجمة الرومي الذي روى عنه حماد بن زيد كما سبق ، ولا علاقة له بهذا الحديث ، فهو بذلك قد خالف جميع الحفاظ المتقدمين منهم والمتأخرين في تفريقهم بين الترجمتين . وإنما أوقعه في ذلك إعجابه برأيه ، واغتراره بما وقع في مطبوعة « الثقات » من زيادتين بين معكوفتين ، أظهر التحقيق الذي أجريته عليه أنهما زيادتان منقولتان سهواً من بعض النساخ من الترجمة الأولى إلى الترجمة الأخرى! وأودعت ذلك في كتابي « تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان » يسّر الله إتمامه .

وأما قوله : « وحسَّن الترمذي حديثه » فقد عرفت من التخريج أن نسخ الترمذي مختلفة في إثبات التحسين ، وأن أكثر الحفاظ نقلوا عنه استغرابه

للحديث دون التحسين ، وهو اللائق بحال راويه المجهول عند الحفاظ كابن معين وغيره ممن تقدم ذكرهُ ، على الاختلاف في ضبط اسمه كما تقدم بيانه .

ومن غرائب المومى إليه أنه بعد أن نقل عن الترمذي قوله : « حسن غريب » أتبعه بقوله : « وانظر « تحفة الأشراف » برقم . . . وجامع الأصول برقم . . . وابن كثير ٥ / ٥١٤ » .

وقد عرفت مما سبق أن « التحفـــة » و « ابن كثير » إنما نقلا عنه الاستغراب فقط ! وأما « جامع الأصول » فليس فيه إلا قوله : « أخرجه الترمذي » ! فهل في ذلك تدليس على القراء وإيهامهم بما يخالف الواقع ، أم هي الحداثة في هذا العلم ؟ أم هو تكثير السطور وتضخيم الكتاب بدون فائدة ؟!

ثم رأيت المناوي في « التيسير » قد لخَّص الكلام جداً في الإشارة إلى علة الحديث فقال :

« وفي إسناده اضطراب وغرابة » .

ثم رأيت ابن حبان قد سبق إلى ذاك الوهم ؛ فقال عقب الحديث في «الإحسان» (٩ / ١٨٩) :

« هذا عبد الله بن عبد الرحمن الرومي ، بصري روى عنه حماد بن زيد » .

فخالف بهذا التفريق الذي جرى عليه في « ثقاته » تبعاً للإمام البخاري وغيره ، كما سبق بيانه . وقد نبَّه على هذا المعلِّق على « الإحسان » (٢٤٥/١٦) ، مشيراً إلى ذلك بالرقمين المتقدمين (٥ / ١٧ و ٤٦) ، ولكنه لم يتنبَّه للخلط الذي وقع في الترجمة الأولى كما تقدم التنبيه عليه .

٢٩٠٢ - (اللهَ اللهَ فيما ملكتْ أيمانُكم ، ألبِسوا ظهورَهُم ، وأشبِعُوا بطونَهم ، وألينُوا لهم القَول) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٥٤) ، والطبري في « التهذيب » (مسند علي ١٦٧ / ٢٦٤) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣١٦) والطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٤١ - ٤٢) عن عبيد الله ابن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة (زاد الأول :) عن كعب بن مالك قال :

« أغمي على رسول الله ﷺ ساعة ثم أفاق ، فقال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، من أجل علي بن يزيد وهو الألهاني ، وعبيد الله بن زحر ؛ قال فيه ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن ؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » .

قلت : القاسم هذا صدوق حسن الحديث ، فالآفة ممن دونه ، وبذلك أعله الهيثمي فقال في « المجمع » (٤ / ٢٣٧) :

« رواه الطبراني وفيه عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد ، وهما ضعيفان » .

٢٩٠٣ - (اللهّم اجعلْ حبَّك أحبَّ الأشياءِ إليّ ، واجعلْ خشيَتَكَ أخوفَ الأشياءِ عندي ، واقطعْ عنّي حاجاتِ الدّنيا بالشوقِ إلى لِقائِك ، وإذا أَقررْتَ أعيُنَ أهلِ الدّنيا مِن الدّنيا فأَقرَّ عيني من عبادتِك) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ١٩٢ - ١٩٣) عن إبراهيم بن الحسين عن عبد الله بن صالح عمن حدثه عن رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ وعبد الله بن صالح ؛ هو أبو صالح كاتب الليث ، وفيه ضعف .

وإبراهيم بن الحسين ؛ هو ابن ديزيل الكسائي المعروف بـ « دابة عفان » ، وهو من الحفاظ المعروفين .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٢) من طريق عباد الخواص : حدثني أبو بكر بن أبي مريم عن الهيثم بن مالك الطائي أن رسول الله ﷺ كان يدعو . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً أو أشد ، فإنه مع إرسال الطائي له - وهو ثقة تابعي - فيه أبو بكر بن أبي مريم وكان اختلط .

وعباد - وهو ابن عباد الخواص - قال الحافظ :

« صدوق يهم ، أفحش ابن حبان فقال : يستحق الترك » .

٢٩٠٤ - (الزَمْ هذا البيتَ ، ولو لمْ تصبْ شيئاً تأكله إلا الـمَسْكَ . أي الإهابَ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٥٤) عن حفص بن عمر : أخبرنا سعيد ابن عمرو : حدثنا محمد بن عبد الرحمن الجعفي : أخبرنا أبو نعيم - بالشام - (   ) الصيرفي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال : قال خليلي أبو القاسم : فذكره .

وبيَّض له الحافظ .

قلت : وهو إسناد ضعيف مظلم ، أبو نعيم هو الفضل بن دكين وهو ثقة ثبت . ذكره الحافظ ابن عساكر في شيوخ الجعفي هذا من « تاريخ دمشق » (١٥ / ٢٩٧ / ١ - ٢) وهو محمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن علي أبو بكر الجعفي الكوفي ابن أخي حسين بن علي الجعفي . وقد ترجم له في « التهذيب » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« مستقيم الحديث ، حدَّثهم بالشام بالغرائب » .

والصيرفي هذا لم أعرفه . وهكذا وقع في مسودتي « أبو نعيم - بالشام - الصيرفي » فالظاهر أن في العبارة سقطاً ، فلا أدري أهكذا هو في الأصل ، أم السقط مني ؟

ومن دون الجعفي لم أعرفهما .

والحديث عزاه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » (ق ٣١ / ٢) لابن لال عن أبي الطفيل . ولم يورده في « الجامع الكبير » أيضاً (١/ ١٢٥ / ٢) .

٢٩٠٥ - (اللهم ارزقني عينين هطّالتينِ ، تشفيانِ القلبَ بذُروفِ الدَّمعِ مِنْ خشيتِكَ ، قبْلَ أنْ يكونَ الدّمعُ دماً ، والأضراسُ جمراً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٩٦ - ١٩٧) وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١١ / ١٢٠) من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلت قال : ثنا الوليد بن مسلم قال : ثنا ثابت بن سرح أبو سلمة عن سالم عن ابن عمر قال :

« كان من دعاء رسول الله ﷺ .... » فذكره . وقال :

« رواه دحيم عن الوليد ، ولم يجاوز به سالماً » .

قلت : وكذلك رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ١٠) : حدثنا الوليد بن مسلم : حدثنا ثابت أبو سلمة الدوسي عن سالم بن عبد الله قال : فذكره . وكذلك رواه الحسين المروزي في « زوائد زهد ابن المبارك » (رقم ٤٨٠) : أخبرنا الوليد بن مسلم به .

وكذلك رواه ابن عساكر من طرق عن الوليد .

قلت : وهذا هو الصواب مرسل . لأن أبا الصلت صدوق له مناكير كما في « التقريب » ، فمخالفته للإمام أحمد والمروزي وللجماعة لا تقبل .

ثم إن ثابت بن سرح - وفي « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤٥٣) « سرج » بالجيم - روى عنه محمد بن شعيب بن شابور أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وروى ابن عساكر عن أبي زرعة أنه قال : « مجهول ، لا أعرفه إلا في حديث رواه عنه الوليد بن مسلم عن سالم ، ولا أحسبه (سالم بن عبد الله بن عمر) ، هو عندي (سالم بن عبد الله المحاربي) أشبه ، وإن كان مرسلاً » .

قلت : والمحاربي صالح الحديث كما في « الجرح » .

فالحديث ضعيف للإرسال والجهالة .

٢٩٠٦ - (اللهمّ افتحْ مسامِعَ قلبي لذكرِكَ ، وارزقْني طاعتَكَ وطاعةَ رسولِك ، وعملاً بكتابِك) .

ضعيف . رواه الدولابي (٢ / ١٥٠) والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ /

٧٢ / ١٢٨٨٦ و ٥ / ٢٨٩ / ٥٣٤١) عن محمد بن سواء عن مغيرة بن سلمة عن أبان بن القاسم عن الحارث الأعور عن علي : أن النبي ﷺ دعا فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبان بن القاسم لم أجد من ترجمه .

والحارث الأعور ضعيف ، ومن طريقه أورده الهيثمي في « المجمع (١٠ / ١٨٢) من رواية الطبراني في « الأوسط » وقال أيضاً :

« ضعيف » .

٢٩٠٧ - (اللهمَّ أحسِنْ عاقبتَنا في الأمورِ كلِّها ، وأجِرْنا مِن خزيِ الدّنيا وعذابِ الآخرةِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٣٠) ، و « الصغير » (١٣٠ - ١٣١) ، وابن حبان (٢٤٢٤ و ٢٤٢٥) ، وأحمد في « المسند » ، وابنه في « زوائده » (٤ / ١٨١) ، وابن عدي (ق ٣٢ / ٢) ، والطبراني في « الدعاء » (٣ / ١٤٧١ / ١٤٣٦) ونصر المقدسي في « الأربعين » (رقم ٢٣) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٣ / ١٤٦ / ١ و ١٥ / ٦٧ / ١) من طرق عن محمد بن أيوب بن ميسرة بن حلبس قال : سمعت أبي يقول : سمعت بسر بن أرطاة يقول : فذكره مرفوعاً . وقال المقدسي :

« هذا حديث حسن غريب ، تفرد به محمد بن أيوب » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقد روى عنه جمع من الثقات ، وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٩٧) عن أبيه :

« صالح لا بأس به ، ليس بالمشهور » .

وأبوه أيوب بن ميسرة ؛ وثقه ابن حبان أيضاً ، روى عنه ابنه محمد وغيره . قال أبو مسهر : كان أفقه (يعني من أخيه يونس) ، وكان يفتي في الحلال والحرام ، وكان عامل عمر بن عبدالعزيز على ديوانه ؛ كما في « التعجيل » . وقال في « اللسان » :

« رأيت له ما ينكر » .

قلت : فهو مجهول مغموز ، وقد تابعه يزيد بن أبي يزيد مولى بسر بن أرطاة عن بسر به .

أخرجه ابن عدي ، والحاكم (٣ / ٥٩١) ؛ وسكت عليه هو والذهبي .

ويزيد هذا لم أعرفه .

وبسر بن أرطاة ـ وقيل : ابن أبي أرطاة ـ مختلف في صحبته . وقال ابن عدي عقب هذا الحديث وحديث آخر ساقه له :

« مشكوك في صحبته » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال ابن معين : رجل سوء . قلت : ذا صحابي ! » .

وقد أطال ابن عبد البر ترجمته في « الاستيعاب » ، وذكر فيها بعض مساويه . فالله أعلم .

٢٩٠٨ ـ (كانَ من دعائِه ﷺ : اللهّم إنّا نسألُكَ موجِباتِ رحمتِك ، وعزائمَ مغفرتِك ، والسلامةَ مِنْ كلِّ إثمٍ ، والغنيمةَ مِن كلِّ برٍّ ، والفوزَ بالجنّة ، والنجاةَ بعونِكَ مِن النَّارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١ / ٥٢٥) من طريق خلف بن خليفة : ثنا حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : فذكره ؛ وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي .

قلت : لكن خلف بن خليفة متكلم فيه من قبل حفظه حتى اتهمه بعضهم ، فقال الذهبي نفسه في « الضعفاء » :

« صدوق ، قال ابن عيينة : يكذب » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط في الآخر ، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي ، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد » .

قلت : فمثله ضعيف الحديث حتى يتبيَّن أنه حدَّث به قبل الاختلاط ، أو يأتي ما يشهد له ، وذلك مما لم نقف عليه ، اللهم إلا في حديث صلاة الحاجة الذي أخرجه الترمذي (٢ / ٣٤٤ ـ شاكر) وغيره من طريق فائد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً بلفظ : « من كانت له إلى الله حاجة . . . » الحديث وفيه هذا الدعاء دون قوله « والفوز . . . » .

وضعفه الترمذي وغيره ؛ وذلك لأن فائداً هذا متروك .

ثم إن الحديث أخرجه الحاكم أيضاً (١ / ٥٣٣ ـ ٥٣٤) من طريق خلف بن خليفة بزيادة في أوله وآخره ؛ وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : حميد متروك » .

قلت : فتأمل كيف تناقض الذهبي فضلاً عن الحاكم ، على أن تناقض هذا أيسر من الذهبي !

وعلى كل حال فهذه علة أخرى أهم من الأولى ؛ لشدة ضعف حميد الأعرج هذا .

ومما ينبغي أن يستفاد بهذه المناسبة أن حميداً هذا ؛ هو غير حميد بن قيس الأعرج ، فهذا مكي ثقة محتج به في « الصحيحين » ، وذاك كوفي واهي .

٢٩٠٩ - (اللهّم إنَّ قلوبَنا ونواصِينا بيدِكَ ، لم تملِّكْنا منها شيئاً ، فإذا فعلْتَ ذلك بها ، فكنْ أنت وَليَّها ، واهدِها إلى سواءِ السَّبيلِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٦٧) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ١٩٩) من طريق أبي علي أحمد بن الحسن بن علي المقري - دبيس - : ثنا نصر : ثنا نصر بن داود الخليجي : ثنا خلف [بن هشام] المقري قال :

« كنت أسمع معروفاً الكرخي يدعو بهذا الدعاء كثيراً يقول : (فذكره) ، فقلت : يا أبا محفوظ ! أسمعك تدعو بهذا الدعاء كثيراً ، هل سمعت فيه حديثاً ؟ قال : نعم ، حدثني بكر بن خنيس عن سفيان الثوري [عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء] » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ دبيس هذا ترجمه الخطيب (٤ / ٨٨) وقال :

« وكان منكر الحديث ، قرأت بخط الدارقطني : ليس بثقة » .

وسائر الرواة ثقات معروفون على عنعنة أبي الزبير ؛ غير معروف الكرخي - وهو الزاهد المشهور - له ترجمة حافلة عند الخطيب ، ولكنه لم يذكر حاله في الرواية ، وليس هو من رجال أحد الستة ، ولا روى له أحمد في « المسند » ، ولم يترجم له البخاري في « التاريخ الكبير » ، وكذا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، ولم يذكره الذهبي في « الميزان » ولا استدركه عليه الحافظ في « اللسان » ، فهو مجهول الحال في الرواية . والله أعلم .

٢٩١٠ - (اللّهمّ أسألُكَ التوفيقَ لِمَحابِّكِ من الأعمالِ ، وصِدق التوكُّلِ عليكَ ، وحُسْنَ الظنِّ بكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن نُصر في « قيام الليل » (ص ١٣٦ - ١٣٧) عن محمد ابن النضر الحارثي عن الأوزاعي قال :

« كان النبي ﷺ يقول : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإعضاله ، ولأن الحارثي هذا مجهول الحال ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١١٠) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث أخرجه أبو نعيم في « الحلية » من هذا الوجه كما في « فيض القدير» ، والحكيم الترمذي من حديث أبي هريرة ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء ، ولم يورده الغماري في فهرس « الحلية » . والله أعلم .

ثم رأيت الغماري في « المداوي » (٢ / ٢٢٣) لم يتعقب المناوي إلا في قوله :

« الأوزاعي تابعي ثقة جليل » بقوله :

« ما هو تابعي ، ولكنه من كبار أتباع التابعين » .

٢٩١١ ـ (يا سلمانُ ! إنّ رسول الله ﷺ يريد أنْ يمنحَكَ كلماتٍ تسألُهنَّ الرحمنَ ، وترغبُ إليهِ فيهِنَّ ، وتدعو بِهنَّ في الليلِ والنّهارِ ، قلِ : اللّهمَّ إنّي أسألُك صِحَّةً في إيمانٍ ، وإيماناً في حُسنِ خلقٍ ، ونجاحاً يتبعُهُ فلاحٌ ، ورحمةً منكَ ، وعافيةً ومغفرةً منكَ ورضواناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢/٣٢١) ، والحاكم (١/٥٢٣) من طريق عبد الله ابن الوليد عن عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أوصى سلمان الخير فقال : فذكره ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ولم يتعقبه الذهبي بشيء ، وعبد الله بن الوليد ـ وهو التجيبي ـ ضعفه الدارقطني جداً فقال :

« لا يعتبر بحديثه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ، وتوسط الحافظ بينهما فقال :

« لين الحديث » . وأما شيخه الهيثمي فقال في « المجمع » (١٠ / ١٧٤) ـ بعد عزوه لأحمد ـ :

« ورجاله ثقات ، ورواه الطبراني في الأوسط » .

قلت : هو عنده أيضاً (٩ / ١٣٢ / ٩٣٣٣) من طريق (عبد الله بن الوليد) .

٢٩١٢ ـ (اللهمّ إنّي أسألُك غِنايَ ، وغنى مولايَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٦٦٢) ، وأحمد (٣ / ٤٥٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٢٩ / ٨٢٨) عن محمد بن يحيى بن حبّان عن لؤلؤة عن أبي صرمة عن رسول الله ﷺ أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير لؤلؤة فإنها مجهولة ؛ لم يرو عنها غير محمد بن يحيى بن حبان هذا ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبولة » .

وقد أسقطها ابن حبان من الإسناد في رواية لأحمد ؛ وكذا رواه ابن أبي شيبة (١ / ٢٠٨) ، ولذلك قال الهيثمي (١٠ / ١٧٨) :

« رواه أحمد والطبراني ، وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح ، وكذلك الإسناد الآخر وإسناد الطبراني غير لؤلؤة مولاة الأنصار وهي ثقة » .

ولا أدري عمدته في توثيقها ! إلا أن يكون رآها في « الثقات » لابن حبان فاعتمده ، ولا يخفى ما فيه . وقال ابن أبي حاتم في الرواية الأخرى لأحمد (٢ / ٢٠٢) :

« هذا خطأ ، والصحيح عن محمد بن يحيى بن حبان عن لؤلؤة عن أبي صرمة ، ومعنى قوله : « غنى مولاي » يعني العصبة ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وإني خفت الموالِيَ من ورائي ﴾ قال : العصبة » .

ثم وجدت للحديث شاهداً موقوفاً بإسنادٍ واهٍ ، أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٤٣ / ٤٨٤٩) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي : ثنا أبو الهيثم خالد بن القاسم : ثنا يونس بن يزيد عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يقول حين يضطجع :

« اللهم إني أسألك غنى الأهل والمولى ، وأعوذ بك أن تدعو عليّ رحم قطعتها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته خالد هذا ، قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٢) :

« كان يوصل المقطوع ، ويرفع المرسل ، ويسند الموقوف ، وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد ، لا تحل كتابة حديثه » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٠) :

« تركه أحمد وعلي ، وقال البخاري : متروك ، تركه الناس . وقال السعدي : كذاب ، يزيد في الأسانيد » .

وقد طوّل الحافظ ترجمته في « اللسان » ، وذكر عن ابن راهويه أنه قال :

« كان كذاباً . وعن ابن أبي عاصم أنه قال في « كتاب الرحم » له : حدثنا أحمد بن الفرات : ثنا خالد المدائني : ثنا الليث عن يونس عن الزهري عن خارجة ابن زيد أن أباه كان يدعو بدعاء عن رسول الله ﷺ : اللهم إني أعوذ بك أن تدعو عليّ رحم قطعتها . ثم قال ابن أبي عاصم : وخالد متروك الحديث » .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف لجهالة لؤلؤة ، والاضطراب في إسناده ؛ فتارة تذكر فيه وتارة تسقط ، وتارة قال الراوي بديلاً عنها : « عن مولى لهم » في رواية للبخاري عقب الرواية الأولى ، ولشدة ضعف شاهده المذكور . والله أعلم .

وقد جاء الحديث مقطوعاً عند ابن أبي شيبة (٩٢٤٣) : حدثنا ابن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه قال :

كان الرجل إذا دعا قال : اللهم أغنني وأغن مولاي .

وهذا إسناد صحيح مقطوع . فلعل هذا أصل الحديث رفعه بعض الرواة وهماً أو عمداً . والله أعلم .

وقد وهم الهيثمي وهماً فاحشاً فقال في حديث زيد بن ثابت (١٠ / ١٢٥) :

« رواه الطبراني ، وإسناده جيد » !

٢٩١٣ - (أَربعٌ مَنْ كُنَّ فـيـه حـرَّمَهُ اللهُ على النّارِ ، وعَصَمـه مِن الشـيطانِ : مَنْ مَلَكَ نفسَهُ حينَ يرغَبُ ، وحينَ يرهَبُ ، وحين يَشـتَهي ، وحينَ يغضَبُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٦٦ - ١٦٧) من طريق ابن السني معلقاً عن شعيب بن يعيش بن يحيى عن جده يحيى بن عبد الله عن عمر بن سالم عن محمد بن عجلان عن أبان بن عمر بن عثمان عن أبيه مرفوعاً . وذكر أن ابن لال رواه بإسناده عن الحسن موقوفاً عليه نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، من دون محمد بن عجلان لم أعرفهم ، ويحتمل أن يكون يحيى بن عبد الله هو البابلتي الضعيف . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي بأتم منه للحكيم الترمذي من حديث أبي هريرة .

وقال المناوي :

« إسناده ضعيف » .

٢٩١٤ - (اللهّم إنّي أَعوذُ بكَ مِنْ شرِّ الأَعميين) .

منكر . رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٣٥ / ٢) من طريق الطبراني - وهذا في « المعجم الكبير » (٢٤ / ٣٤٤ / ٨٥٨) - عن أحمد بن النعمان الفراء المصيصي : نا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي عن أبيه عن أمه عائشة بنت قدامة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) قيل : يا رسول الله وما الأعميان ؟ قال : السيل والبعير الصؤول .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عثمان الحاطبي وهو ابن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٤٤) عن أبيه :

« روى عنه ابنه عبد الرحمن أحاديث منكرة . قلت : فما حاله ؟ قال : يكتب حديثه ، وهو شيخ » .

وابنه عبد الرحمن ضعيف أيضاً ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٦٤) عن أبيه أيضاً :

« هو ضعيف الحديث ، يهولني كثرة ما يسند » .

والحديث قال الهيثمي (١٠ / ١٤٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي وهو ضعيف » .

٢٩١٥ ـ (كان يدعو : اللّهمَّ إنّي أسألُكَ عيشةً نقيّةً ، وميتةً سويّةً ، ومرَدّاً غيرَ مخزيٍّ ، ولا فاضحٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٥٤١) والبزار في « مسنده » (٤ / ٥٧ / ٣١٨٦ ـ كشف الأستار) عن شريك عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : وشريك ليس بالحجة » .

ووقع في « المجمع » (١٠ / ١٧٩) (ابن عَمرو) وقال :

« رواه الطبراني والبزار ، وإسناد الطبراني جيد » .

قلت : فلعل إسناد الطبراني من غير طريق شريك ، وهو ما أستبعده . والله أعلم .

ورواه أحمد (٤ / ٣٨١) من طريق ليث عن مدرك عن عبد الله بن أبي أوفى

في آخر حديث له . وليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط . ومدرك هو ابن عمارة ، وثقه ابن حبان (٥ / ٤٤٥) .

٢٩١٦ ـ (اللهم إنّي أسألُك رحمةً مِنْ عندِكَ تَهدي بها قلبي ، وتجمعُ بها أمري ، وتَلُمُّ بها شَعَثي ، وتُصلحُ بها غائبي ، وترفعُ بها شاهدي ، وتُزَكّي بها عملي . . . .) الحديث بطوله .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٥٠) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ١٢٢ / ١ ـ ٢) ، والحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٦١ / ٢) ، وابن عدي (١٢٧ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٠٩) من طريق ابن أبي ليلى عن داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده ابن عباس قال : سمعت نبي الله ﷺ يقول ليلة حين فرغ من صلاته (وفي رواية : الركعتين قبل الفجر) يقول : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ليلى من هذا الوجه » .

وكذا قال أبو نعيم ، وهذا على ما أحاط به علمهم ، وإلا فقد تابعه نصر بن محمد بن سليمان بن أبي ضمرة الحمصي : ثنا أبي : ثنا داود بن علي بن عبد الله ابن عباس به ، إلا أنه قال :

« فلما ركع الركعة الأخيرة فاعتدل قائماً من ركوعه قنت ؛ فقال : » فذكره .

أخرجه تمام في « الفوائد » (ق ١٩٩ / ٢ ـ ٢٠٠ / ٢) .

قلت : ونصر بن محمد هذا قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٧١) عن أبيه :

« أدركته ولم أكتب عنه ، وهو ضعيف الحديث لا يصدق » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » .

وأبوه محمد بن سليمان بن أبي ضمرة ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » أيضاً .

وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٦٨) عن أبيه :

« حدثنا الوحاظي عنه بأحاديث مستقيمة » .

ومدار الحديث على داود بن علي هذا ، ومع ضعف الطريق إليه ؛ فإن داود نفسه ليس بحجة كما قال الذهبي ، على أنه قد توبع على بعضه ، رواه عيسى بن يزيد عن عمر بن أبي حفص عن ابن عباس رضي الله عنه :

« أنه انصرف ليلة صلى مع رسول الله ﷺ فيها فسمعه يدعو في الوتر ، فقال : » فذكره مختصراً .

أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١١٠) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (١٥٩ - ١٦٠) .

ولكنه إسناد ضعيف جداً ، عيسى بن يزيد - وهو ابن داب الليثي المدني - قال الذهبي :

« كان أخبارياً علامة نسّابة ، لكن حديثه واهٍ . قال خلف الأحمر : كان يضع الحديث . وقال البخاري وغيره : منكر الحديث » .

وعمر بن أبي حفص ؛ لم أعرفه .

نعم ؛ قد صح منه دعاء النور ، أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق أخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ثم رأيت الذهبي قال في ترجمة داود بن علي هذا من « سير الأعلام » (٥ / ٤٤٤) ؛ مشيراً إلى هذا الحديث :

« له حديث طويل في الدعاء ، تفرد به عنه ابن أبي ليلى وقيس ، وما هو بحجة ، والخبر يعدُّ منكراً ، ولم يقحم أولو النقد على تليين هذا الضرب لدولتهم » !

٢٩١٧ - (كان يقولُ : اللهمَّ عافني في جسدي ، وعافني في بصري ، واجعَلْهُ الوارثَ منّي ، لا إلهَ إلا اللهُ الحليمُ الكريمُ ، سبحانَ اللهِ ربِّ العرشِ العظيمِ ، الحمدُلله ربِّ العالمينَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٦١) ، والحاكم (١ / ٥٣٠) ، وابن عدي (١٠٤ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ١٣٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، سمعت محمداً (يعني البخاري) يقول : حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً والله أعلم » .

قلت : وهو ثقة جليل فقيه ، ولكنه كان كثير التدليس كما في « التقريب » ، وقد أدرك ابن عمر وغيره من الصحابة ، فلأن يدرك عروة بن الزبير من باب أولى ، فلولا أنه مدلس ؛ لكان الإسناد متصلاً قوياً .

وقال الحاكم عقبه :

« صحيح الإسناد إن سلم سماع حبيب من عروة » .

وتعقبه الذهبي بأن فيه عنده بكر بن بكار ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » .

قلت : لكن طريق الجماعة سالمة منه ، فالعلة العنعنة فقط .

٢٩١٨ - (اللّهم لك الحمدُ كالّذي تقولُ ، وخيراً ممّا نقولُ ، اللّهمّ لك صلاتي ونسكي ، ومحيايَ ومماتي ، وإليكَ مآبي ، ولك ربِّ تراثي ، اللّهمّ إنّي أعوذُ بكَ مِنْ عذابِ القبرِ ، ووسوسةِ الصدْرِ ، وشتاتِ

الأمرِ ، اللهّم إنّي أعوذ بك من شرِّ ما تجيءُ به الرِّيحُ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦ - تحفة) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٨٠ / ١) وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٢١ - ٢٢٢) من طريق قيس بن الربيع عن الأغر بن الصباح عن خليفة بن حصين عن علي بن أبي طالب قال :

« أكثر ما دعا به رسول الله ﷺ عشية عرفة في الموقف .... » فذكره ، وقال الترمذي :

« حديث غريب من هذا الوجه ، وليس إسناده بقوي » .

وقال ابن خزيمة :

« إن ثبت الخبر ، ولا إخال » .

قلت : وعلّته قيس بن الربيع ؛ فإنه ضعيف لسوء حفظه .

٢٩١٩ - (أُلْهِمَ إبراهيمُ الخليلُ عليه السلامُ هذا اللسانَ العربيَّ إلهاماً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٤٣ - ٣٤٤) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٢ / ١٠٥ / ٢) من طريق الفضل بن محمد الشعراني : ثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني : حدثني إبراهيم بن سعد عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ، وقال :

« هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ، إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلاً عن أبي ثابت ، فقد حدثناه أبو علي الحافظ : أنبأ أبو عبد الرحمن النسائي : ثنا عبيد الله بن سعد الزهري : ثنا عمي عن أبيه عن سفيان عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن رسول الله ﷺ مرسلاً نحوه » .

ووافقه الذهبي .

وأقول : إسناد المرسل صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ ما عدا النسائي وأبا علي الحافظ فهما ثقتان حافظان مشهوران .

وأما المسند فلا يصح ؛ لأن الفضل بن محمد الشعراني فيه ضعف ، وقد وثقه الحاكم وغيره ، لكن قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٦٩) عن أبيه :

« تكلّموا فيه » .

فمثله لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات الأثبات ، والحاكم نفسه قد شك في إسناده لهذا الحديث بقوله المتقدم :

« إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلاً » .

ويبدو أنه سرقه منه بعض الضعفاء ، فرواه إبراهيم بن إسحاق الغسيلي : ثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري : ثنا عمي : ثنا أبي عن سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه :

« أن رسول الله ﷺ تلا ﴿ قرآناً عربياً لقوم يعلمون ﴾ ثم قال رسول الله ﷺ :

أُلهم إسماعيل هذا اللسان إلهاماً » ، كذا قال « إسماعيل » .

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٣٩) وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : حقه أن يقول (م) (يعني أنه على شرط مسلم) ولكن مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق الغسيلي ، وكان ممن يسرق الحديث » .

ومن الغريب أن الحاكم نفسه الذي صحح هذا الإسناد ، قد حكم على الغسيلي هذا بالجهالة ، فقد حكى الحافظ في « اللسان » في هذه الترجمة أنه قال :

« أنا أتعجب من شيخنا (يعني ابن الأخرم) كيف حدَّث عن هذا الشيخ في « الصحيح » ، وليس في كتابه من أشباهه من المجهولين أحد ، وكتابه « الصحيح » نظيف بمرة » .

قلت : وليت كتاب « المستدرك » كان نظيفاً كذلك من أمثال هذا !

(تنبيه) : أورده السيوطي في « الجامع » باللفظ الثاني « إسماعيل » ؛ وقال :

« رواه الحاكم والبيهقي في « الشعب » عن جابر » . فقال المناوي :

« الذي وقفت عليه في أصول قديمة من « شعب البيهقي » و « المستدرك » وتلخيصه للذهبي بخطه : « إبراهيم » بدل « إسماعيل » ، فليحرر » .

وقال البيهقي عقب إيراده :

« المحفوظ مرسل » .

قلت : فلعل اللفظ الثاني من رواية الغسيلي في « المستدرك » هي في بعض نسخه ، ومنها نقل السيوطي وعليها المطبوعة ، ولعل اللفظ الأول في « المستدرك » لم يقف عليه السيوطي . والله أعلم .

٢٩٢٠ - (إِليكَ انتهتِ الأماني يا صاحبَ العافية) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٨ / ٦٦٩٤) وابن شمعون الواعظ في « الأمالي » (١ / ٥٣ / ١) ، وعنه القضاعي (١٢٠ / ٢) عن رشدين بن سعد عن موسى بن حبيب عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه الخلعي في « الفوائد » (٢ / ٥٨ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل رشدين بن سعد ؛ قال في « التقريب » :

« ضعيف ، رجَّح أبو حاتم عليه ابن لهيعة ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركَته غفلة الصالحين فخلط في الحديث » .

وموسى بن حبيب لم أعرفه ، ولعله موسى بن أبي حبيب الحمصي فإنه من طبقته ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٤٠) عن أبيه :

« حمصي قدم الكوفة ، فحدثنا عنه الحسن بن عطية وعبد العزيز بن الخطاب ، وهو ضعيف الحديث » .

والحديث عزاه السيوطي للطبراني في « الأوسط » والبيهقي في « الشعب » عن أبي هريرة . قال المناوي :

« قال مخرجه البيهقي نفسه عقب تخريجه : في إسناده ضعف . انتهى . وقال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : إسناده حسن » !

وهو في « شعب الإيمان » للبيهقي (٣ / ٢ / ١٨٧ / ١ - المصورة) .

٢٩٢١ - (إليكَ ربٍّ حبِّبْني ، وفي نفسي لك أذلِلْني ، وفي أَعيُنِ النّاسِ عظِّمْني ، ومِنْ سيِّىءِ الأخلاقِ جنِّبْني) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ١١٥ - ١١٦) عن محمد بن الفضل ابن عطية عن زيد العمي عن مرة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، زيد العمي ضعيف ، ومحمد بن الفضل بن عطية متهم .

٢٩٢٢ - (أما إن ربَّكَ تبارك وتعالى يحبُّ المدح) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٣٤٢) ، وأحمد (٣ / ٤٣٥) من طريق علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة : أن الأسود بن سريع قال :

[كنت شاعراً فـ] أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ! إني قد حمدت ربي تبارك وتعالى بمحامد ومدح ، وإيَّاك ، فقال رسول الله ﷺ : (فذكره) ، هات ما امتدحت به ربَّك ، قال : فجعلت أنشده ، فجاء رجل ، فاستأذن - أدلم أصلع ، أعسر أيسر - قال : فاستنصتني له رسول الله ﷺ - ووصف لنا أبو سلمة كيف استنصته ، قال : كما صنع بالهر - ، فدخل الرجل ، فتكلم ساعة ، ثم خرج ، ثم أخذتُ أنشده أيضاً ، ثم رجع بعد ، فاستنصتني رسول الله ﷺ - ووصفه أيضاً - فقلت : يا رسول الله ! من ذا الذي استنصتني له ؟ فقال :

« هذا رجل لا يحب الباطل ، هذا عمر بن الخطاب » .

وفي رواية لأحمد (٤ / ٢٤) من هذا الوجه عنه قال :

« قلت : يا رسول الله ! إني قد مدحت الله بمدحة ، ومدحتك بأخرى ، فقال

النبي ﷺ : هات ، وابدأ بمدحة الله عز وجل » .

وهذا إسناد ضعيف ، علي بن زيد وهو ابن جدعان ؛ قال الحافظ : « ضعيف » .

قلت : وقد روي من وجه آخر لا يصح أيضاً ، يرويه الحسن قال : قال الأسود ابن سريع :

« يا رسول الله ! ألا أنشدك محامد حمدت بها ربِّي تبارك وتعالى؟ فقال : إن ربَّك تبارك وتعالى يحب الحمد » .

زاد في رواية :

« ولم يستزده على ذلك » .

أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٤ / ٤١٦ / ٧٧٤٥) ، و أحمد (٣ / ٤٣٠) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٤٢ / ١) ، والحاكم (٣ / ٦١٤) والزيادة له وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي .

قلت : وهو منه عجيب ، فقد قال في ترجمة الحسن هذا - وهو البصري - :

« كان كثير التدليس ، فإذا قال في حديث : « عن فلان » ضعف احتجاجه ، ولا سيما عمن قيل : إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه ، فعدُّوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع » .

قلت : وهذا الحديث منقطع لأنه لم يصرح بالسماع ؛ ثم وجدت تصريحه من طريقين فخرجته في « الصحيحة » (٣١٧٩) .

٢٩٢٣ ـ (أمَا إنَّ ملكاً بينكما يَذُبُّ عنك ، كلَّما شتَمك هذا ؛ قال له : بلْ أنتَ ، وأنتَ أحقُّ به ، وإذا قال له : عليكَ السلامُ ، قال : لا ، بل لك ، أنت أحقُّ به) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٤٤٥) عن الأعمش عن أبي خالد الوالبي عن النعمان بن مقرن قال : قال رسول الله ﷺ ـ وسبَّ رجل رجلاً عنده ؛ قال : فجعل الرجل المسبوب يقول : عليك السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن أبو خالد هذا لم يسمع من النعمان ؛ كما يفيده قول الحافظ في « التهذيب » :

« أرسل عن عمر بن الخطاب والنعمان بن مقرن » .

وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » (٤١٩) من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس قال :

« استبَّ رجلان على عهد رسول الله ﷺ ، فسبَّ أحدهما ، والآخر ساكت ، والنبي ﷺ جالس ، ثم رد الآخر ، فنهض النبي ﷺ ، فقيل : لم نهضت ؟ قال : نهضت الملائكة فنهضت معهم ، إن هذا ما كان ساكتاً ردَّت الملائكة على الذي سبّه ، فلما ردَّ نهضت الملائكة » .

قلت : وعبد الله بن كيسان ـ وهو أبو مجاهد المروزي ـ ضعيف أيضاً ، قال الحافظ :

« صدوق ، يخطىء كثيراً » .

٢٩٢٤ - (أما أنتَ يا أبا بكرٍ والمؤمنونَ ؛ فتجزونَ بذلكَ في الدُّنيا حتى تلقَوُا الله وليسَ لكمْ ذنوبٌ ، وأمَّا الآخرونَ فيُجْمعُ ذلك لَهم حتى يُجزَوْا به يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤ / ٩٤) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٢ / ٢ - نسخة المكتب) من طريق موسى بن عبيدة قال : أخبرني مولى ابن سباع قال : سمعت عبد الله بن عمر يحدِّث عن أبي بكر الصديق قال :

« كنت عند النبي ﷺ ، فأنزلت عليه هذه الآية ﴿ من يعمل سوءاً يُجزَ به ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً ﴾ ، فقال رسول الله ﷺ : يا أبا بكر ! ألا أقرئك آية أنزلت عليَّ ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : فأقرأنيها فلا أعلم إلا أني وجدت في ظهري انقصاماً ، فتمطأت لها ، فقال رسول الله ﷺ : ما شأنك يا أبا بكر ؟ قلت : يا رسول الله ! بأبي أنت وأمي وأيّنا لم يعمل سوءاً ، وإنا لمجزيّون بما عملنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : » فذكره . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، في إسناده مقال ، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ، ومولى ابن سباع مجهول ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي بكر ، وليس له إسناد صحيح أيضاً ، وفي الباب عن عائشة » .

قلت : وكأنه يشير إلى ما أخرجه أحمد (١ / ١١) من طريق أبي بكر بن أبي زهير قال : أخبرت أن أبا بكر قال : يا رسول الله ! كيف الصلاح بعد هذه الآية ﴿ ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يُجزَ به ﴾ فكل سوء عملنا جزينا به ؟ فقال رسول الله ﷺ : غفر الله لك يا أبا بكر ! ألست تمرض ، ألست تنصب ، ألست تحزن ، ألست تصيبك اللأْواء ؟ قال : بلى ، قال :

فهو ما تجزون به » .

وهذا إسناد ضعيف لظهور انقطاعه ، ولأن ابن أبي زهير هذا مجهول الحال ، وأما الحاكم فرواه (٣ / ٧٤) دون قوله « أخبرت » وقال : « صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وقد وصله (١ / ٦) من طريق زياد الجصاص عن علي بن أبي زيد عن مجاهد عن ابن عمر قال : سمعت أبا بكر يقول : قال رسول الله ﷺ : ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ في الدنيا .

وهذا ضعيف أيضاً ؛ من أجل زياد وهو ابن أبي زياد الجصاص ؛ قال الحافظ : « ضعيف » .

وعلي بن أبي زيد لم أعرفه ، ولم يذكره الحافظ في « التعجيل » فالله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « تفسير الطبري » (٩ / ٢٤١ / ١٠٥٢٢) من هذا الوجه ، إلا أنه قال : « علي بن زيد » فتبيَّن أنه في « المسند » محرَّف ، وهو ابن جدعان ؛ وهو سيّئ الحفظ .

وله إسناد آخر فقال : عن أمية أنها سألت عائشة عن هذه الآية : ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ وعن هذه الآية ﴿ من يعمل سوءاً يُجزَ به ﴾ ؟ فقالت : ما سألني عنهما أحد منذ سألت رسول الله ﷺ عنهما ، فقال :

« يا عائشة ! هذه متابعة الله عز وجل العبد بما يصيبه من الحمة والنكبة والشوكة ، حتى البضاعة يضعها في كمه فيفقدها فيفزع لها فيجدها في ضبنه ، حتى إن المؤمن ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر الأحمر من الكير » .

أخرجه أحمد (٦ / ٢١٨) ، وابن جرير (١٠٥٣١) .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ فإنه مع ضعف ابن جدعان ؛ لا يعرف حال أمية هذه .

وتابعه أبو عامر الخزاز قال : حدثنا ابن أبي مليكة عن عائشة به مختصراً بلفظ :

قالت : قلت : يا رسول الله ! إني لأعلم أشد آية في القرآن . فقال : ما هي يا عائشة ؟ قلت : هي هذه الآية يا رسول الله ﴿ من يعمل سوءاً يُجزَ به ﴾ ، فقال :

« هو ما يصيب العبد المؤمن حتى النكبة ينكبها » .

أخرجه ابن جرير (١٠٥٣٠ و ١٠٥٣٢) .

وأبو عامر هذا اسمه صالح بن رستم المزني ؛ وفيه ضعف .

وللحديث شاهد قوي من حديث أبي هريرة قال :

« لما نزلت ﴿ من يعمل سوءاً يجزَ به ﴾ بلغت من المسلمين مبلغاً شديداً ، فقال رسول الله ﷺ : قاربوا وسددوا ، ففي كل ما يصاب به المسلم كفارة ، حتى النَّكبة ينكبها ، أو الشوكة يشاكها » .

أخرجه مسلم (٧ / ١٦) ، والترمذي (٤ / ٩٤) ، وأحمد (٢ / ٢٤٨) ، وابن جرير (١٠٥٢٠) ؛ وقال الترمذي :

« حسن غريب » .

وأخرج أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١١٩) من طريق محمد بن عبد بن عامر : ثنا يحيى بن يحيى النيسابوري : ثنا الفضيل بن عياض عن سليمان بن

مهران الكاهلي عن مسلم بن صبيح عن مسروق بن الأجدع قال : قال أبو بكرالصديق : قال رسول الله ﷺ :

« المصائب والأمراض والأحزان في الدنيا جزاء » .

وقال أبو نعيم :

« عزيز من حديث فضيل ، ما كتبته إلا من هذا الوجه » .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير محمد بن عبد بن عامر هذا ؛ وهو السمرقندي ؛ قال الذهبي :

« معروف بوضع الحديث » .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه ابن جرير (١٠٥٢٩) من طريقين عن أبي معاوية عن الأعمش به ؛ إلا أنه لم يذكر في سنده مسروقاً ، فلا أدري إذا كان سقط من قلم الناسخ ، أو هكذا وقعت الرواية لابن جرير ! . ويؤيد الأول أن السيوطي في « الدر المنثور » (٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧) عزاه لابن جرير في آخرين من طريق مسروق فقال :

« وأخرج سعيد بن منصور وهناد وابن جرير وأبو نعيم في « الحلية » وابن مردويه عن مسروق قال : قال أبو بكر : « يا رسول الله ما أشد هذه الآية ﴿ من يعمل سوءاً يُجزَ به ﴾ ؟ فقال رسول الله ﷺ : المصائب . . . » .

وسعيد بن منصور من طبقة يحيى بن يحيى النيسابوري ، فهو متابع له متابعة تامة أو قاصرة ، وبذلك يسلم الحديث من السمرقندي المذكور ، وقد رواه ابن مردويه - كما في ابن كثير (٢ / ٥٥٨) - من طريق محمد بن عامر السعدي : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابوري به . فيبدو لأول وهلة أن السعدي متابع للسمرقندي

هذا ، ولكن الظاهر أنهما واحد ، تحرَّف السمرقندي إلى السعدي ، ونسب الى جده عامر ، فبدا أنه غيره ، وهو هو . والله أعلم .

وجملة القول في هذه الطريق ؛ أن رجالها ثقات ، وأن لا علة فيها إلا الإرسال ، وهو صحيح بالشواهد التي قبله .

وأما حديث الترجمة ؛ فيبدو أن نصفه الأول قوي بها ، وأما النصف الآخر فلم أجد ما يشهد له ، فيبقى على ضعفه .

ثم رأيت في « المستدرك » (٢ / ٣٠٨) من طريق أبي المهلب قال :

« رحلت إلى عائشة رضي الله عنها في هذه الآية ﴿ ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ﴾ ؟ قالت : هو ما يصيبكم في الدنيا » . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

٢٩٢٥ - (الفقرُ أَمانةٌ فمَنْ كتمَهُ كانَ عبادةً ، ومن باحَ به فقدْ قلَّد إخوانَهُ المسلمينَ) .

لا يصح . رواه ابن حمكان في « الفوائد » (١ / ١٦٢ / ١ - ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٢ / ٢٥١ / ١) وكذا ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٣١٩ / ١٣٤٥) : حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل الطرسوسي [١] - قدم حاجاً بهمدان - قال : ثنا أبو الحسن راجح بن الحسين - بحلب - قال : وحدثنا يحيى بن معين عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب - ابن يزيد - عن عمر مرفوعاً .

(١) كذا في « الفوائد » و « العلل » ، وفي ابن عساكر : « الطوسي » : وذكر أنه الكازري من قرية من قرى طوس .

قلت : وهذا سند ضعيف ، أورده ابن عساكر في ترجمة علي بن محمد هذا ، وذكر أنه رحل في طلب الحديث إلى العراق والحجاز والشام . توفي بمكة سنة (٣٦٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبقية رجاله ثقات ؛ غير راجح بن الحسين فلم أجد من ترجمه ، ولم يورده ابن عساكر مع أنه من شرطه ! وقال المناوي :

« قال ابن الجوزي : حديث لا يصح ، وفيه راجح بن الحسين مجهول » .

قلت : وهذه فائدة لا توجد في كتب الرجال لا في « الميزان » ولا في « لسانه » ؛ حتى ولا في كتاب « الضعفاء والمتروكين » لابن الجوزي نفسه ! فتستدرك .

٢٩٢٦ - (لا تشهدْ على شهادة حتى تكون أَضوأَ من الشَمْسِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٣٠٢ / ٢) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ١٥٦) عن محمد بن سليمان بن مشمول المخزومي عن عبيد الله بن سلمة بن وهرام عن أبيه عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً ؛ وقال ابن عدي :

« وابن مشمول هذا عامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ومتنه » .

وقال البيهقي :

« تكلم فيه الحميدي ، ولم يرو من وجه يعتمد عليه » .

قلت : وشيخه عبيد الله بن سلمة بن وهرام ؛ ليس خيراً منه ، فقد ليَّنه أبو حاتم فيما رواه الكتاني عنه .

وقال ابن المديني :

« لا أعرفه » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وأبوه سلمة ؛ فيه ضعف .

٢٩٢٧ - (أمّا بعد فإنّ الدنيا خَضِرةٌ حُلْوةٌ ، وإنّ الله مَستخلِفُكم فيها فناظرٌ كيف تعملونَ ، ألا فاتَّقوا الدُّنيا واتَّقوا النّساءَ ، ألا إنّ بني آدمَ خُلِقُوا على طبقاتٍ شتّى ، منهمْ مَنْ يولَدُ مؤمناً ويحيا مؤمناً ويموتُ مؤمناً ، ومِنْهم مَنْ يولَدُ كافراً ويحيا كافراً ويموتُ كافراً) الحديث بطوله .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣ / ٢١٨ - ٢١٩ - تحفة) ، والحاكم (٤ / ٥٠٥ - ٥٠٦) ، وأحمد (٣ / ١٩) من طريق حماد بن سلمة قال : أنا علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال :

« خطبنا رسول الله ﷺ خطبة بعد العصر إلى مُغَيْرِبان الشمس بما هو كائن إلى يوم القيامة ، حفظها منا من حفظها ، ونسيها منا من نسي ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن » .

قلت : وكأنه يعني لشواهده كما نص عليه في آخر كتابه ، وإلا فإن علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف كما في « التقريب » . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« حسن الحديث ، صاحب غرائب ، احتج به بعضهم ، وقال أبو زرعة : ليس بقوي ، وقال أحمد : ليس بشيء » .

وأقول : الجمهور على تضعيفه ، وقال ابن خزيمة :

« لا يحتج به لسوء حفظه » . ورماه شعبة وغيره بالاختلاط . فمن الغريب قول الذهبي فيه : « حســـن الحديث » ، وكذلك قــوله في « تلخيص المســتدرك » : « صالح الحديث » ، والعجيب أن الحاكم مـع تساهله لم يجرؤ على تقوية حديثه ؛ فقال عقبه :

« هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة ، والشيخان لم يحتجا بعلي بن زيد » .

قلت : وقد أخرج مسلم الطرف الأول من دون سائره من طريق أخرى عن أبي نضرة به وزاد :

« فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء » ؛ وهو مخرج في « الصحيحة » (٩١١) .

٢٩٢٨ - (أمّا لدنياكَ ؛ فإذا صليْتَ الصبحَ فقلْ بعدَ صلاةِ الصبحِ : سبحانَ الله العظيم وبحمده ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، ثلاثَ مرّاتٍ ، يوقيكَ الله مِنْ بلايا أربع ؛ من الجُذَام ، والجنون ، والعمى ، والفالجِ . فأمّا لآخرتِكَ ؛ فقلِ : اللّهم اهدني مِنْ عندِكَ ، وأفِضْ عليَّ مِنْ فضلِكَ ، وانشُرْ عليَّ رحمتَكَ ، وأنزِلْ عليَّ من بركاتِكَ . والّذي نفسي بيدِهِ لَئِنْ وافى بهنَّ يومَ القيامةِ لم يدعْهُنَّ ، ليفْتَحَنَّ له أربعةُ أبوابٍ من الجنَّة ، يدخلُ مِنْ أيِّها شاءَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٣٠) من طريق رزق الله بن سلام المروزي : ثنا محمد بن خالد الحبطي : ثنا عبد الله بن

العلاء البصري عن نافع بن عبد الله السلمي عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ أقبل شيخ يقال له قبيصة ، فقال له رسول الله ﷺ : ما جاء بك ، وقد كبرت سنك ، ودقَّ عظمك ؟ فقال : يا رسول الله كبرت سني ، ودق عظمي ، وضعفت قوّتي ، واقترب أجلي . فقال : أعد عليَّ قولك ، فأعاد عليه ، ثم قال رسول الله ﷺ : ما بقي حولك شجر ولا حجر ولا مدر إلا بكى رحمة لقولك ، فهات حاجتك ، فقد وجبَ حقك ، فقال : يا رسول الله ! علمني شيئاً ينفعني الله به في الدنيا والآخرة ، ولا تكثر عليَّ ، فإني شيخ نسيّ ، قال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وفيه علل :

الأولى : نافع بن عبد الله السلمي ـ وهو نافع بن هرمز أبو هرمز ـ قال الذهبي :

« ضعفه أحمد وجماعة ، وكذبه ابن معين مرة ، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة » .

الثانية : محمد بن خالد ـ وفي نسخة : خلف ـ الحبطي ؛ لم أجد من ترجمه .

الثالثة : رزق الله بن سلام المروزي ؛ الظاهر أنه رزق الله بن سلام الطبري ، قال الذهبي في « الضعفاء » :

« له حديث لا يتابع عليه » .

٢٩٢٩ ـ (أما بعدُ ؛ فإنّي أمرْتُ بسدِّ هذه الأبوابِ إلا بابَ عليٍّ ، فقالَ فيه قائلُكُم ، وإنّي والله ما سدَدْتُ شيئاً ولا فتحتُهُ ، ولكنّي أُمِرتُ بشيءٍ فاتَّبعْتُه) .

منكر . أخرجه النسائي في « خصائص علي » (ص ٩) ، وأحمد (٥ / ٣٦٩) ، وعنه الحاكم (٣ / ١٢٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤١٤) من طريق عوف عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم قال :

« كان لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد ، قال : فقال يوماً : سدّوا هذه الأبواب إلا باب عليّ ، قال : فتكلم في ذلك الناس ، قال : فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : . . . » فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ولم يصنع الذهبي شيئاً فقال عقبه :

« قلت : رواه عوف عن ميمون أبي عبد الله » !

قلت : فكان ماذا ؟! وكان حقه أن يقول : ضعيف ، لضعف ميمون هذا . فقد أورده هو نفسه في « الضعفاء » وقال :

« قال القطان : لا يحدّث عنه » .

وساق له في « الميزان » أحاديث أنكرت عليه ، هذا منها .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وقال العقيلي عقبه :

« وقد روي من طريق أصلح من هذا ، وفيها لين أيضاً » .

قلت : ولعله يشير إلى حديث أبي بلج : ثنا عمرو بن ميمون عن ابن عباس مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« سدُّوا أبواب المسجد غير باب عليّ » . قال :

« فيدخل المسجد جنباً وهو طريقه ، ليس له طريق غيره » .

أخرجه أحمد (١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١ و ٣٣١) عن أبي عوانة ، والترمذي (٢ / ٣٠١) ، والنسائي في « الخصائص » (٦٣ / ٤٢) عن شعبة عنه نحوه ؛ دون دخول المسجد وقال :

« حديث غريب » .

قلت : وإسناده جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي بلج ـ وهو الفزاري الكوفي ـ وهو صدوق ربما أخطأ كما في « التقريب » .

وهذا القدر من الحديث صحيح له شواهد كثيرة يقطع الواقف عليها بصحته ، فراجع « اللآلي المصنوعة » للسيوطي (١/٣٤٦ ـ ٣٥٢) ، و « الفتح » (٧/١٤ ـ ١٥) .

٢٩٣٠ ـ (امرُؤُ القيس صاحبُ لواءِ الشعراءِ إلى النارِ) .

منكر . رواه أحمد (٢ / ٢٢٨) ، والبزار (٢٠٩١ ـ كشف) ، والحسن بن علي الصفار المديني في « فوائده » (٢٣ / ٢) ، وابن عساكر (٣ / ٥٠ / ١ و ١٥ / ٤٣٥ / ٢) ، وابن مخلد العطار في جزء من « الأمالي » (٩٨ / ٢) ، وعبد الغني المقدسي في « أحاديث الشعر » (١١٥ / ٢) ، وأبو بكر الذكواني في « اثنا عشر مجلساً » (٢١ / ١) ، وابن عدي (٢٠٢ / ٢) عن أبي الجهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال ابن عدي :

« وهذا منكر بهذا الإسناد ، لا يرويه غير أبي الجهم هذا وهو مجهول . وقد روي هذا الحديث عن عبد الرزاق بن عمر الدمشقي عن الزهري كما رواه

أبو الجهم » ، ثم ساق هو وابن عساكر إسناده إلى عبد الغفار بن داود الحراني : ثنا عبد الرزاق به .

وقال ابن عساكر :

« هذا حديث غريب والمحفوظ حديث أبي الجهم » .

قلت : وعبد الرزاق هذا متروك الحديث عن الزهري ، ليِّن في غيره .

وله طريق أخرى ؛ فقال ابن مخلد : ثنا أبو بكر جنيد بن حكيم الأودي : ثنا أبو هفان الشاعر : ثنا الأصمعي عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً به . ومن هذا الوجه رواه أبو عثمان البجيرمي في « الفوائد » (٣٥ / ٢) ، والخطيب (٩ / ٣٧٠) ، وابن عساكر ؛

وتابعه أبو داود المروزي : نا الأصمعي به عند ابن عساكر وقال :

« قال ابن عدي : وهذا الحديث باطل » .

قلت : وأبو داود المروزي لم أجد من ذكره ؛ فهو مجهول ، ونحوه أبو هفان الشاعر ؛ واسمه عبد الله بن أحمد بن حرب ؛ قال الذهبي :

« حدَّث عن الأصمعي بخبر منكر ، قال ابن الجوزي : لا يعوَّل عليه »

قلت : يعني هذا .

وزاد ابن عدي (٣٧٠ / ١) في رواية عن أبي الجهم :

« لأنه أول من أحكم الشعر » .

وعزاه بهذه الزيادة في « الجامع » لأبي عروبة في « الأوائل » وابن عساكر عن أبي هريرة بلفظ : « . . . أحكم قوافيها » .

وأخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ٢٠٤ / ١) عن أبي شراعة عن

عبادة بن نسي قال :

« ذكروا الشعراء عند النبي ﷺ ، فذكروا امرأ القيس ، فقال رسول الله ﷺ : مذكور في الدنيا ، مذكور في الآخرة[1] ، حامل لواء الشعر يوم القيامة في جهنم أو في النار » .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ؛ أبو شراعة لا يعرف .

ووصله هشام بن محمد بن السائب الكلبي : حدثني سعيد بن فروة بن عفيف بن معدي كرب عن أبيه عن جده قال :

« بينا نحن عند رسول الله ﷺ ذكروا امرأ القيس بن حجر الكندي وذكروا بيتين من شعره فيهما ذكر (ضارج ـ ماء من مياه العرب) فقال رسول الله ﷺ : ذاك رجل مذكور في الدنيا ، منسيٌّ في الآخرة ، شريف في الدنيا ، خامل يوم القيامة ، يجيء يوم القيامة معه لواء الشعراء ، يقودهم إلى النار » .

أخرجه أبو نعيم في « كتاب الشعراء » (ق ٣١ / ١ ـ ٢ ـ منتخبه) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣٧٣ ـ ٣٧٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣ / ٤٧ / ١ و ٤٨ / ١) .

وأخرجه أبو بكر الدينوري في « المجالسة » (٧ / ١٦٩ / ١ ـ ٢) من طريق أخرى عن هشام بن محمد عن أبيه قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ، هشام هذا متروك متهم ، وأبوه شرٌّ منه .

٢٩٣١ ـ (امرأةُ المفقودِ امرأتُهُ حتّى يأتيَها البيانُ) .

ضعيف جداً . رواه الدارقطني (ص ٤٢١) ، وعنه الديلمي (١ / ١ / ٢١٩) ،

---

(١) كذا « الأصل » ! ولعلّ الصواب ما في الرواية الأخرى ـ التالية ـ .

والبيهقي (٧ / ٤٤٥) ، وابن المظفر في « حديث حاجب بن أركين » (٢ / ٢٦١ / ٢) ، وأبو بكر الدقاق في « الثاني من حديثه » (٤١ / ٢) ، والرافقي في « حديثه » (١/٢٧) عن سوار بن مصعب عن محمد بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً .

وقال البيهقي :

« وسوار ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال أحمد والدارقطني : متروك » .

وقد ذكر ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٣١ ـ ٤٣٢) أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال :

« هذا حديث منكر ، ومحمد بن شرحبيل متروك الحديث ، يروي عن المغيرة ابن شعبة عن النبي ﷺ أحاديث مناكير أباطيل » .

٢٩٣٢ ـ (أمانٌ لأمّتي من الغرق إذا رَكبوا البَحر أَنْ يقولوا : ﴿ بسمِ الله مجراها ومُرْساها ﴾ الآية ، ﴿ وما قدروا الله حقَّ قدْرِه ﴾ الآية) .

موضوع . رواه أبو يعلى في « مسنده » (١٦٠٢ ـ ١٦٠٣) ، ومن طريقه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٤٩٤) ، وكذا ابن عساكر (١٦ /١٨٢ /٢) ، وأبو الحسن الحربي في « الأمالي » (٢٣٨ / ١) عن جبارة بن المغلس : ثنا يحيى ابن العلاء الرازي : حدثني مروان بن سالم عن طلحة بن عبيد الله العقيلي عن الحسين بن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن العلاء فإنه كذاب يضع الحديث ؛ كما قال أحمد ، وشيخه مروان بن سالم فإنه يضع الحديث أيضاً ؛ كما قال أبو عروبة . وطلحة بن عبيد الله العقيلي مجهول كما في « التقريب » .

والحديث مما سوَّد به السيوطي « جامعه الصغير » عازياً له إلى أبي يعلى وابن السني .

وأخرجه الواحدي في « تفسيره » (٦٨ / ٢) عن سويد بن سعيد : ثنا عبد الحميد بن الحسن عن نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا كالذي قبله في شدة الضعف ، نهشل هذا قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه » .

وعبد الحميد بن الحسن ـ وهو الهلالي الكوفي ـ صدوق يخطىء .

وسويد بن سعيد ؛ صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول .

٢٩٣٣ ـ (اللهمّ إليك أَشكُو ضعفَ قوّتي وقلة حيلتي وهواني على النّاس ، أرحمُ الراحمين أنت ؛ ارحمني ، إلى مَنْ تكلني ؟ إلى عدوٍّ يتجهّمني ، أمْ إلِى قريب ملَّكته أَمري؟ إن لم تكُنْ غضباناً عليّ فلا أُبالي ، غير أنَّ عافيتَكَ هي أَوسعُ لي ، أعُوذ بنورِ وجهِكَ الذي أشرقت له الظُلُمات وصلُحَ عليه أمر الدّنيا والآخرةِ أنْ تُنزلَ بي غضبَكَ أوْ تُحِلَّ عليَّ سَخَطَكَ ، لك العُتْبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة إلا بك) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٧٣ / ١٨١) ، وعنه الضياء في « المختارة » (٥٦ / ١٢٨ /١ ـ ٢) ، و ابن عدي (٢٨٤ /٢) ، وعنه ابن عساكر (١٤ /١٧٨ /٢) : ثنا القاسم بن الليث الراسبي ـ أملاه علينا حفظاً ـ قال : نا محمد بن أبي صفوان الثقفي إملاءً قال : ثنا وهب بن جرير بن حازم قال : ثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال :

لما توفي أبو طالب خرج النبي ﷺ إلى الطائف ماشياً على قدميه ، قال : فدعاهم إلى الإسلام ، قال : فلم يجيبوه ، قال فانصرف ، فأتى ظلّ شجرة ، فصلى ركعتين ثم قال : فذكره . وقال ابن عدي :

« هذا حديث أبي صالح الراسبي ، لم نسمع أن أحداً حدَّث بهذا الحديث غيره ، ولم نكتبه إلا عنه » .

قلت : كذا في نسختنا من ابن عدي (الراسبي) ، وفي « التاريخ » (الراسني) ، وفي « التهذيب » وغيره (الرسعني ، وكذا في الطبراني) ولعله الصواب . ومن طريق القاسم هذا رواه ـ بل روى بعضه ـ ابن منده في « التوحيد » (٧٩ / ١) وقال : محمد بن عثمان ابن أبي صفوان .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ، وعلّته عنعنة ابن إسحاق عند الجميع ؛ وهو مدلس ، ولم يسق إسناده في « السيرة » وإنما قال (٢ / ٦١) :

« فلما اطمأن رسول الله ﷺ قال ـ فيما ذكر لي ـ : اللهم إليك أشكو . . . » .

والحديث قال في « المجمع » (٦ / ٣٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة ، وبقية رجاله ثقات » .

ومن طريق ابن إسحاق معنعناً أخرجه أيضاً الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٦٦ / ٢) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٨٢) .

٢٩٣٤ ـ (أُمِرَ جبريلُ أَنْ يَنزِل بياقوتة من الجنَّةِ ، فهبطَ بها ، فمسحَ بها رأسَ آدمَ ، فتناثرَ الشَّعرُ منهُ ، فحيثُ بلغَ نورُها صارَ حرَماً) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٥٦) من طريق محمد بن الحسن بن زياد المقرئ النقاش : حدثنا الحسين بن حماد المقرئ ـ بقزوين ـ : حدثنا الحسين بن مروان الأنباري : حدثني محمد بن يحيى المعاذي قال : قال يحيى بن أكثم في مجلس الواثق ـ والفقهاء بحضرته ـ : من حلق رأس آدم حين حج ؟ فتعايا القوم عن الجواب ، فقال الواثق : أنا أحضركم من ينبئكم بالخبر ، فبعث إلى علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فأحضر ، فقال : يا أبا الحسن من حلق رأس آدم ؟ فقال : سألتك بالله يا أمير المؤمنين إلا أعفيتني ، قال : أقسمت عليك لتقولن ، قال : أما إذ أبيت فإن أبي حدثني عن جدي عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، النقاش هذا ـ وهو المفسر ـ كذاب .

ومن فوقه إلى المعاذي ؛ لم أجد من ترجمهم .

وعلي بن محمد العلوي ؛ ترجمه الخطيب ، وفيها ساق له هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبوه محمد بن علي ؛ لم أجد له ترجمة .

وجده علي بن موسى هو العلوي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، والخلل ممن روى عنه » .

وموسى بن جعفر بن محمد ؛ صدوق .

وأما جعفر بن محمد وهو المعروف بالصادق ؛ فهو ثقة فقيه إمام احتج به مسلم مات سنة (١٤٨) ، فالحديث معضل أيضاً . ومتنه موضوع ظاهر الوضع .

٢٩٣٥ - (امسحُوا على الخفَّين والخمار) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١٩ / ١٢ / ١) عن محمود بن خالد : نا مروان بن محمد : نا سعيد بن عبد العزيز عن مكحول قال : كان الحارث بن معاوية الكندي وأبو جندل بن سهيل يتوضآن عند مطهرة باب البريد ، فذكر المسح على الخفين ، فمر بهما بلال مؤذن رسول الله ﷺ فسألاه عن ذلك ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ثم رواه من طريق إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول عن الحارث بن معاوية الكندي وأبي جندل بن سهيل قالا :

سألنا بلالاً مؤذن رسول الله ﷺ ونحن على مطهرة الدرج بدمشق ونحن نتوضأ منها عن المسح على الخفين ونحن نريد أن ننزع خفافنا ؟ فقال بلال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ومن طريق ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول به إلا أنه قلبه فقال : « سهيل بن أبي جندل » والصواب الأول ، فقد رواه الوليد : حدثني يحيى بن حمزة وغيره عن أبي وهب عن مكحول عن أبي جندل بن سهيل والحارث بن معاوية الكندي أنهما كانا على ميضأة مسجد دمشق ، فأزال أحدهما خفه حتى صارت قدمه في الساق ، فتذاكرا المسح فأفتاهما بلال مؤذن رسول الله ﷺ ، فرد قدمه في الخف ومسح على خفّيه .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٩٥ / ٢) من طريق ابن ثوبان

وعبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول .

فالحديث عن مكحول ثابت ، لكن هو نفسه مدلس وقد عنعنه . وأبو جندل ابن سهيل صحابي معروف . والحارث بن معاوية الكندي ؛ لم يورده ابن عبد البر في « الاستيعاب » فيراجع له « الإصابة » .

ولمكحول فيه إسناد آخر ؛ يرويه محمد بن راشد قال : سمعت مكحولاً يحدِّث عن نعيم بن خمار عن بلال أن رسول الله ﷺ قال :

« امسحوا على الخفين والخمار » .

أخرجه أحمد (٦ / ١٢ و ١٢ ـ ١٣ و ١٤) .

ونعيم بن خمار ؛ ويقال : ابن حمار ، ويقال : ابن هبار ؛ صحابي أيضاً ولم يسمع منه مكحول . قال ابن عبد البر :

« حديث مكحول عنه منقطع ، لم يسمع منه ، بينهما كثير بن مرة » .

قلت : ويعكِّر عليه قول عبد الرزاق : ثنا محمد بن راشد : أخبرني مكحول : أن نعيم بن خمار أخبره : أن بلالاً أخبره : أن رسول الله ﷺ قال : فذكر الحديث .

أخرجه أحمد (٦ / ١٣) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٥٤ / ١) .

فقد صرَّح فيه بالتحديث والإخبار . لكن محمد بن راشد فيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم » .

فمن الجائز أن يكون وهم في ذكر الحديث فيه . ولذلك فلا يطمئن القلب لرد قول ابن عبد البر بمثل هذا مع تفرده به دون كل من رواه عن مكحول ممن تقدم ، ومنهم الأوزاعي فقد قال : عن مكحول عن نعيم بن همار عن بلال :

« أن النبي ﷺ مسح على الخفين والخمار » .

أخرجه الطبراني (١ / ٥٤ / ١) .

ومنهم العلاء بن الحارث وأبو وهب عند الطبراني أيضاً ، ولفظهما مثل لفظ الأوزاعي .

ثم إن الرواة قد اختلفوا على مكحول في لفظه ، فمنهم من رواه من قوله ﷺ كما في لفظ الترجمة . ومنهم من رواه من فعله ﷺ كما في رواية الأوزاعي المذكورة وغيره ممن أشرنا إليه .

وهذا اللفظ هو الصحيح عن بلال ؛ لاتفاق جمع من الثقات على روايته عنه رضي الله عنه ، كما أخرجه مسلم (١ / ١٥٩) ، و أحمد (٦ / ١٢ - ١٥) ، والطبراني (١ / ٥٢ / ١ ، و ٥٣ / ٢ ، و ٥٤ / ١ و٢ ، و ٥٥ / ١ و ٢ ، و ٥٦ / ١) ، وكذا أبو داود ، والبيهقي ، وقد خرجته من بعض طرقه في « صحيح أبي داود » (١٤٢) ، و « الروض النضير » (٨٧٢) .

٢٩٣٦ - (امْشِ ميلاً عُدْ مريضاً ، امشِ ميلينِ أَصلِحْ بينَ اثنينِ ، امشِ ثلاثةً زُرْ في الله) .

ضعيف . رواه ابن وهب (٢٦) : أخبرني مسلمة بن علي عن زيد بن واقد وهشام بن الغاز عن مكحول قال : فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا مع وقفه ضعيف جداً ؛ من أجل مسلمة - وهو الخشني - متروك .

ثم قال : وأخبرني يونس بن يزيد عن عطاء الخراساني مثله .

قلت : وعطاء هذا فيه ضعف .

والحديث أورده السيوطي من رواية ابن أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » عن مكحول مرسلاً ، فتعقبه المناوي بقوله :

« ظاهر كلام المصنف أنه لم يقف عليه مسنداً ، وهو عجب ، فقد خرجه البيهقي عن أبي أمامة ، لكن فيه علي بن يزيد الألهاني ، قال البخاري : منكر الحديث ، وعمرو بن واقد متروك » .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢٥ / ٢) .

وفي إسناد « الإخوان » (١٥٢ / ١٠١) عمار بن نصر المروزي ، قال ابن معين : ليس بثقة . وقال موسى بن هارون : متروك . وأما صالح جزرة فقال : لا بأس به .

وفيه من لم أعرفه . وإن من تسويد الصفحات قول المعلق على « الإخوان » :

« أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٩٨) والخطيب (١١ / ١٦٢) » . فإذا رجعت إليهما لم تجده حديثاً مرفوعاً !!

٢٩٣٧ - (أُمِرْتُ بالوِترِ وركعتيِ الضُّحى ، ولمْ يُكتَبْ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٢٣٢) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ١١٤) من طريق إسرائيل عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وفي لفظ لأحمد (١ / ٣١٧) :

« أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها ، وأمرت بالأضحى ولم تكتب » .

وفي رواية (١ / ٢٣٤) من الوجه المذكور عن جابر عن أبي جعفر وعطاء قالا : الأضحى سنة ، وقال عكرمة عن ابن عباس . . . . . فذكره ؛ لكن بلفظ :

« الأضحى » بدل « ركعتي الضحى » .

وفي أخرى له (١ / ٣١٧) من طريق شريك عن جابر به بلفظ :

« كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم ، وأمرت بركعتي الضحى ، ولم تؤمروا بها » .

وتابعه حماد بن عبد الرحمن الكلبي : نا المبارك بن أبي حمزة الزبيدي عن عكرمة به .

أخرجه الطبراني (٣ / ١٤٥ / ١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، جابر هذا ـ وهو ابن يزيد الجعفي ـ ضعيف ، بل قال النسائي :

« متروك » .

وشريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ سيّىء الحفظ ، والمبارك مجهول ، وحماد الكلبي ضعيف .

ورواه عبد الله بن محرر عن قتادة عن أنس مرفوعاً باللفظ الثاني ، إلا أنه قال :

« ولم يعزم علي » .

أخرجه الدارقطني (ص ١٧١) .

وابن محرر هذا متروك .

وروى بعضه مندل بن علي عن أبي جناب عن عكرمة به بلفظ :

« الأضحى عليّ فريضة ، وعليكم سنة » .

أخرجه الطبراني (٣ / ١٣١ / ١) .

ومندل وأبو جناب ضعيفان .

وتابعه أبو بدر شجاع بن الوليد : ثنا يحيى بن أبي حية عن عكرمة بلفظ :

« ثلاث هن عليّ فرائض ، ولكم تطوع : النحر ، والوتر ، وركعتا الفجر » .

أخرجه الحاكم (١ / ٣٠٠) ، وأحمد (١ / ٢٣١) ، والبزار - كشف - (٢٤٣٣) إلا أنه قال :

« وصلاة الضحى » مكان « وركعتا الفجر » .

سكت عليه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ما تكلم الحاكم عليه ، وهو غريب منكر ، ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني » .

قلت : هو أبو جناب الكلبي نفسه ، وهو مدلس مشهور ؛ قال الحافظ :

« ضعفوه لكثرة تدليسه » .

قلت : ولعلّه دلّسه عن بعض الكذابين ؛ فقد قال الحافظ ابن عبد الهادي في « الفروع » (ق ٢٣ / ٢) :

« حديث موضوع » .

٢٩٣٨ - (أمُّ الولدِ حرّةٌ وإنْ كانَ سِقْطاً) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ١٢٨ / ٢) ، والدارقطني (ص ٤٧٩) ، والبيهقي (١٠ / ٣٤٦ - ٣٤٧) عن إبراهيم بن يوسف الصيرفي : نا الحسين بن عيسى الحنفي : نا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف مسلسل بالضعفاء :

١ ـ الحكم بن أبان وهو العدني ؛ صدوق له أوهام .

٢ ـ الحسين بن عيسى الحنفي ؛ ضعيف .

٣ ـ إبراهيم بن يوسف الصيرفي ؛ صدوق فيه لين .

ولذلك قال البيهقي عقب الحديث :

« وهو ضعيف ، والصحيح عن عمر » يعني موقوفاً .

٢٩٣٩ ـ (أُمّتي خمسُ طَبقاتٍ كل طبقة أربعون سنةً ، الطبقة الأولى : أنا ومن معي ، أهلُ علمٍ ويقينٍ ، إلى الأربعين ، والطبقةُ الثانيةُ : أهل برٍّ وتقوى إلى الثمانين ، والطبقةُ الثالثةُ : أهل تواصُلٍ وتراحمٍ إلى العشرينَ ومئةٍ ، والطبقةُ الرابعةُ : أهلُ تقاطعٍ وتظالمٍ إلى الستين ومئةٍ ، والطبقة الخامسة : أهل هَرْجٍ ومَرْجٍ إلى المئتين ، حَفِظَ امرؤٌ نَفْسَه) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في « المعرفة » (ق ٥ ـ ٦) وكذا أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٢٤ / ٢) عن إبراهيم بن مطهر الفهري عن أبي المليح عن الأشيب بن دارم عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكراه ؛ وقالا :

« في إسناد حديثه نظر » . .

وعزاه في « الجامع الكبير » (١ / ١٣٣ / ١) للحسن بن سفيان والإسماعيلي في « الصحابة » أيضاً ، وكذا قال أيضاً ابن عبد البر كما نقله عنه الحافظ في « اللسان » ، وقال الذهبي في ترجمة الفهري هذا وساق هذا الحديث :

« هذا ليس بصحيح » .

قلت : وعلته الأشيب هذا ؛ فإنهم أغفلوه ولم يترجموه .

والفهري ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« لا يدرى من هو ! » .

وقال الحافظ في ترجمة دارم هذا من « الإصابة » :

« وفي إسناده ضعف » .

٢٩٤٠ ـ (أمّتي على خمسِ طبقاتٍ : فأربعونَ سنةً أهلُ برٍّ وتقوى ، ثمّ الّذين يلونهم إلى عشرينَ ومئةِ سنةٍ أهلُ تراحمٍ وتواصلٍ ، ثمّ الذين يلونهم إلى ستينَ ومئةِ سنةٍ أهلُ تدابرٍ وتقاطعٍ ، ثم الهرْجُ الهرْجُ ، النَّجا النَّجا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٥٨) عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، يزيد هذا ـ وهو ابن أبان ـ ضعيف كما قال الحافظ وغيره ، كالبوصيري في « الزوائد » (٢٧٢ / ١ ـ مصورة المكتب) .

وله طريق أخرى ؛ يرويها خازم أبو محمد العنزي : ثنا المسور بن الحسن عن أبي معن عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« أمتي على خمس طبقات ، كل طبقة أربعون عاماً ، فأما طبقتي وطبقة أصحابي ؛ فأهل علم وإيمان ، وأما الطبقة الثانية ما بين الأربعين إلى الثمانين : فأهل بر وتقوى . . » . ثم ذكر نحوه .

أخرجه ابن ماجه أيضاً . قال البوصيري :

« هذا إسناد ضعيف ، أبو معن والمسور بن حسن وخازم العنزي ؛ مجهولون . قال أبو حاتم : هذا الحديث باطل . وقال الذهبي في المسور : حديثه (يعني هذا) منكر » .

وله طريق ثالثة ؛ ولكنها واهية جداً ، عن عباد بن عبد الصمد أبي معمر : نا أنس بن مالك مرفوعاً به نحوه .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧١ ـ حلب) ، وابن عساكر في « التجريد » (٤ / ١٤ / ١) ، وفي « التاريخ » (١٩ / ١٠٢ / ١) ، وكذا البغوي في « حديث كامل بن طلحة الجحدري » ، وأبو القاسم السمرقندي في « ما قرب سنده » (١ / ٢) ، وأبو منصور الجربادقاني في « الثاني من عروس الأجزاء » (١٣١ / ١) ، وأبو الحسين بن النقور في « خماسياته » (١٣٨ / ٢) ، وأبو عبد الله الصاعدي في « السداسيات » (٦ / ١) ، وزاهر الشحامي (١٢١ / ١) ، وأبو بكر الكلاباذي في « المفتاح » (٦٤ / ١) .

وعباد هذا واهٍ ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وروي من حديث عرفة عن أبي موسى مرفوعاً بلفظ :

« أنا وأصحابي أهل إيمان وعمل إلى أربعين ، وأهل بر وتقوى إلى الثمانين ، وأهل تواصل وتراحم إلى العشرين ومئة ، وأهل تقاطع وتدابر إلى الستين ومئة ، ثم الهرج الهرج ، الهرب الهرب » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣٤٧) وقال :

« عرفة مجهول ، ولا يبين سماعه من أبي موسى ، وفي هذا رواية من غير هذا الوجه فيها لين أيضاً » .

وقال الذهبي في عرفة :

« لا يعرف ، والخبر باطل » . يعني هذا ، وأقرّه الحافظ .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٩٦ - ١٩٧) من حديث أبي موسى وأنس وابن عباس وقال :

« هذه الأحاديث لا أصل لها » .

ثم بيّن عللها ، وحديث أنس عنده من الطريق الثالثة الضعيفة جداً ، فتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٩٣) بالطريقين الأولين ، وليس ذلك بشيء ، فإن الثاني منهما فيه ثلاثة مجاهيل ، ولذلك أبطله أبو حاتم واستنكره الذهبي كما تقدم . وبحديث دارم الذي ذكرته قبل هذا . وقد قال فيه الذهبي :

« ليس بصحيح » كما سبق .

وبالجملة فالحديث لا يخرج بهذه الطرق عن الضعيف ، ولا سيما وقد أبطله الأئمة النقاد كأبي حاتم والذهبي والعسقلاني ، فلا قيمة لقعقعة السيوطي ومحاولته لتقويته . وكأنه اغتر به الدكتور القلعجي المعلق على « ضعفاء العقيلي » فقد جعل لأحاديثه فهرسين أحدهما في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت فيه ، فأورد هذا الحديث فيه (ص ٥٠٥) آخر المجلد الرابع ، وقد أورد فيه أحاديث أخرى ضعيفة أيضاً ، لعلنا نتعرض لبيانها حين تأتي المناسبة .

وأما الفهرس الآخر فهو شرٌ من الأول بكثير ، فهو كما قال : « فهرس أبجدي للأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا أصل لها والغير (كذا) محفوظة » .

فإنه أورد فيه بجهل بالغ نادر كثيراً جداً من الأحاديث الصحيحة وبعضها في

« الصحيحين » ، ولا مجال الآن لبيانها ، وحسبنا الآن منها حديثان أوردهما على التالي (ص ٥٢٨) :

الأول : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » .

والآخر : « إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها » .

والأول متفق عليه من حديث أبي قتادة .

والآخر متفق عليه من حديث ابن عباس ، ورواه مسلم من حديث جابر . انظر « صحيح الجامع » (٢٦٣ و ٣٧٢) وغيره .

والسبب في ذلك يعود إلى الجهل بهذا العلم الشريف وبما اصطلح عليه العلماء في كتب التراجم والأحاديث التي تذكر فيها مما لا مجال الآن لبيانه ، مع غلبة العجب والغرور على كثير من دكاترة هذا الزمان ، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٢٩٤١ - (أَمنعُ الصُّفوفِ مِن الشَّيطانِ الصفُّ الأولُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١) عن حكيم بن سيف قاضي (الأبلة) : حدثنا هشام أبو المقدام عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ هشام - وهو ابن زياد أبو المقدام القرشي - متروك .

وحكيم بن سيف ؛ مختلف فيه .

والحديث عزاه السيوطي لأبي الشيخ عن أبي هريرة .

٢٩٤٢ - (أميران وليسا بأميرين : الرّجُلُ يتبعُ الجِنازةَ فلا ينصرفُ حتّى يستأذنَ ، والمرأةُ تكونُ معَ القومِ فتحيضُ فلا ينفِرُوا حتّى تطهُرَ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٨٧) من طريق عمرو بن عبد الجبار العبدي - ابن أخي عبيدة بن حسان - عن أبي شهاب عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« عمرو هذا لا يتابع على حديثه » .

وقال ابن عدي (٥ / ١٤١) :

« أحاديثه كلها غير محفوظة » .

ثم قال العقيلي :

« هذا يروى بإسناد معلّ » .

قلت : ولعله يشير إلى الطريق التي ساقها ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٨٤ / ٩٤٣) عن الدارقطني قال :

« روى الحسن بن عُمارة عن الحكم وعدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال الدارقطني :

« وقد يروى موقوفاً على أبي هريرة ، ولا يثبت مرفوعاً » .

والحسن بن عمارة متروك .

وقد روي من حديث جابر ؛ فمن المحتمل أنه المقصود بقول العقيلي المذكور ، يرويه عمرو بن عبد الغفار عن الأعمش عن أبي سفيان عنه .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٦ / ١١٤٤ - كشف الأستار) ، وأبو نعيم

في « أخبار أصبهان » (٢ / ٨٨) ، ومن طريقه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢١٩ - « الغرائب الملتقطة ») ، وقال البزار :

« لا نعلمه بهذا اللفظ من وجه أحسن من هذا ، . . . ولا رواه عن الأعمش إلا [عمرو بن] عبد الغفار » . وهو الفقيمي .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال العقيلي :

« منكر الحديث » .

وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

وقال ابن عدي :

« اتهم بوضع الحديث » . كما في « الميزان » ، وساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ؛ وقال عقبه :

« تفرد به عمرو ، وعمرو متهم . وهذا الحديث سرقه آخر من الفقيمي ، أو الفقيمي سرقه منه » .

ثم ساقه من رواية العقيلي عن أبي هريرة ، ثم قال :

« وهذا المتن قد جاء من قول أبي هريرة من رواية ليث بن أبي سليم عن طلحة ابن مصرف عن أبي هريرة قوله . ، ورواه منصور وشعبة عن الحكم عمن حدثه عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله » .

قلت : ومع اتفاق الأئمة المذكورين على توهين الفقيمي هذا ؛ فقد أورده ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٧٨) ، فكأنه لم يعرفه فأورده على قاعدته في توثيق المجهولين ، وهذا مثال من عشرات الأمثلة على بطلان التوثيق المذكور ، ولذلك

كثرت أخطاؤه المتفرعة منها ، فلا جرم أن قام علم مصطلح الحديث على خلافها . فتنبه لهذا فإنه مهم جداً .

(تنبيه) : مرَّ بك زيادة « عمرو بن » بين معكوفتين [ ] ، وقد سقطت من «كشف الأستار » ، وكان المفروض أن أجعل مكانها « أحمد بن » لأنه كذلك وقع في إسناد « الكشف » ، وفي « مختصر زوائد البزار » لابن حجر أيضاً (٤٦٧ / ٧٩٥) ، ولكني لم أفعل لأنه تبيّن لي أنه خطأ لا أدري كيف وقع في كتابي « الزوائد » . وقد وقع فيهما وفي غيرهما أخطاء أخرى ، فلا بد من بيانها :

الأول : في « الكشف » : « حدثنا أحمد بن داود الكوفي : ثنا أحمد بن عبد الغفار » . وكذا وقع في « زوائد البزار » لابن حجر ، حتى ألقي في النفس أنه نقله من كتاب شيخه الهيثمي ، لاتحاد الأخطاء فيهما ! فقوله في اسم والد شيخ البزار : « داود » . وكذا وقع في « الغرائب » خلافاً لأصله الذي رواه من طريقه : « أخبار أصبهان » فإنه فيه « أبي داود » بزيادة أداة الكنية ، وقد تعبت كثيراً في البحث عنه في كتب الرجال للتعرف عليه ؛ دون جدوى ، حتى تبيّن لي أنه محرّف من « يزداد » ، وذلك حين وجدته هكذا في « الميزان » و « اللسان » من رواية البزار نفسه . ثم تابعت البحث فوجدت الخطيب قد ترجمه في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢٢٨) هكذا :

« أحمد بن يزداد بن حمزة أبو جعفر الخياط . سكن الكوفة ، وحدَّث بها عن عمرو بن عبد الغفار الفقيمي ، و . . . مات سنة خمس وخمسين ومئتين » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، لكن روى عنه جمع من الثقات ، فلما وقفت على هذا تيقنت أنه الصواب . وتكرر هذا الخطأ في الحديث (٤٠٦) .

الثاني : وقع في الترجمة المذكورة : (الخيط) من الخياطة . ووقع في

« الأخبار » (الحناط) من الحنطة ، ولم يورده السمعاني في أي من النسبتين . والله أعلم .

الثالث : « إلا عبد الغفار » كذا وقع في « زوائد » الهيثمي والعسقلاني ، وهو خطأ ظاهر ؛لأنه ليس من رواة هذا الحديث ، فالصواب « عمرو بن عبد الغفار » كما تقدم .

ثم إن الحديث عزاه الحافظ في « الفتح » (٣ / ٥٩٠) للبزار من حديث جابر ، وللبيهقي في « فوائده » من طريق أبي هريرة ، وقال عقبهما :

« إن كان صحيحاً ، فإن في إسناد كل منهما ضعفاً شديداً » .

ثم رأيت لأحمد بن يزداد حديثاً آخر في « مسند البزار » (٢ / ١٩٤ / ١٥٠٣) يرويه عن شيخه المذكور (عمرو بن عبد الغفار) ، لكن وقع فيه (عُمر) بدون الواو بعد الراء ، وكذلك وقع في « مختصر الزوائد » لابن حجر (١ / ٥٩٨) ، مما يؤكد ما ذكرته آنفاً في التنبيه .

٢٩٤٣ - (إنِ استطعْتَ أنْ تكونَ أنتَ المقتولَ ، ولا تقتلَ أحداً مِنْ أهلِ الصّلاةِ فافعلْ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٤٤٧ و ٤٤٨) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٠ / ٣٥٧) من طريق محمد بن يعلى - زنبور - الكوفي : أخبرنا الربيع بن صبيح عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن قال :

« لما كان من بعض همج الناس ما كان ، جعل رجل يسأل عن أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ ، فجعل لا يسأل أحداً إلا دلَّه على سعد بن مالك ، قال :

فقيل له : إن سعداً رجل إذا أنت رفقت به كنت قمناً أن تصيب منه حاجتك ، وإن أنت خرقت به كنت قمناً أن لا تصيب منه شيئاً ، فجلس أياماً لا يسأله عن شيء حتى استأنس به ، وعرف مجلسه ، ثم قال : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البيِّنات والهدى ﴾ إلى آخر الآية ، قال : فقال سعد : هات ما قلت ، لا جرم والذي نفس سعد بيده ، لا تسألني عن شيء أعلمه إلا أنبأتك به ، قال : أخبرني عن عثمان ، قال :

كنا إذ نحن جميع مع رسول الله ﷺ كان أحسننا وضوءاً وأطولنا صلاة ، وأعظمنا نفقة في سبيل الله . فسأله عن شيء من أمر الناس ، فقال : أما أنا فلا أحدثك بشيء سمعته من ورّادنا ، لا أحدثك إلا بما سمعَتْ أذناي ، ووعاه قلبي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين الحسن وسعد .

الثانية والثالثة : ضعف ابن جدعان والربيع بن صبيح .

الرابعة : زنبور هذا ـ وهو لقبه ـ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

« ذاهب الحديث » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

وبهؤلاء الثلاثة أعله المناوي ، لكن فاته عزوه للخطيب ، وقد خولف (ابن زنبور) هو أو شيخه ، فقال حماد بن سلمة : عن علي بن ريد ، عن أبي عثمان ، عن خالد بن عرفطة ، قال : قال رسول الله ﷺ :

« يا خالد ! إنها ستكون بعدي أحداث وفتن واختلاف ، فإن استطعت أن

تكون عبد الله المقتول القاتل ، فافعل » .

رواه أحمد (٥ / ٢٩٢) والبخاري في « التاريخ » (٣ / ١٣٨) والحاكم في « المستدرك » (٣ / ٢٨١) والطبراني في « الكبير » (٤ / ٢٢٥) وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » (١ / ٤٦٦ / ٦٤٦) ، والبزار في « مسنده » (٣٣٥٦ - زوائده) .

٢٩٤٤ - (أعظمُ العِيادةِ أجراً أخفُّها ، والتعزية مَرّةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٨٤) : حدثنا هارون بن حاتم : ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن علي بن عمر بن علي عن أبيه عن جده رفعه ، ومن هذا الوجه رواه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٥٤٢ / ٩٢١٩) . وقال البزار :

« لا نحفظه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وأحسب ابن أبي فديك لم يسمع من علي » .

قلت : هو علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الحافظ :

« مستور ، من الثامنة » .

قلت : فهو من طبقة محمد بن إسماعيل بن أبي فديك أو أعلى قليلاً فإنه من صغار الثامنة عند الحافظ ، فلا وجه لتردد البزار في سماعه من علي بن عمر ، فتأمل .

وإنما علة الحديث شيئان آخران :

الأول : الإرسال ؛ فقد عرفت أن جده علياً ليس هو علي بن أبي طالب ، وإنما علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو المعروف بزين العابدين ؛ تابعي ثقة .

والآخر : هارون بن حاتم ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وتركه أبو زرعة وأبو حاتم .

٢٩٤٥ ـ (مَنْ شَرِبَ مُسكراً ما كان ، لم يَقْبلِ الله له صلاةَ أربعينَ يوماً) .

منكر بزيادة « ما كان » . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١٨٣ / ٦٦٧٢) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا محمد بن سليمان بن مسمول : ثنا يزيد بن عبد الملك عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء : الشاذكوني واللذان فوقه ، والأول أسوؤهم فإنه متهم بالكذب والوضع ، ولذلك فقد قصَّر الهيثمي حين قال في « المجمع » (٥ / ٧١) :

« رواه الطبراني ، وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلي ، وهو متروك ، ونقل عن ابن معين في رواية : « لا بأس به » ، وضعفه في روايتين » .

وقد صح الحديث بدون الزيادة المذكورة من حديث ابن عمر وابن عمرو رضي الله عنهما ، فانظره في « صحيح الجامع الصغير » .

٢٩٤٦ ـ (إنْ كانَ شيءٌ من الداءِ يُعدي فهوَ هذا) .

موضوع . رواه الحارث بن أبي أسامة في « المسند » (ص ١٢٥ ـ من زوائده) : حدثنا الخليل بن زكريا : ثنا عبدالله بن عون عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ مر بعسفان وادٍ من المجذومين فأسرع السير قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الخليل بن زكريا متروك كما قال الحافظ ،

ومن طريقه أخرجه ابن عدي (١٢٢ / ٢) في جملة أحاديث ساقها له ؛ وقال :

« وهذه الأحاديث كلها مناكير من جهة الإسناد والمتن ، وعامة أحاديثه مناكير » .

وقال الذهبي في ترجمته من « الميزان » :

« ومن أنكر ما له حديثه عن ابن عون . . . » يعني هذا .

وظاهر الحديث ينفي العدوى ، وهي ثابتة في أحاديث كثيرة منها حديث « اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد » ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٧٨١) .

٢٩٤٧ - (لعلَّكم تقاتِلونَ قوماً فتظْهَرون عليهم ، فيتَّقونكم بأَموالِهِمْ دونَ أَنفسِهِم وأَبنائِهم فيصالحونكم على صُلْحٍ ، فلا تُصيبوا منهم فوق ذلك فإنه لا يصْلُح لكم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ٤٦) ، وأبو القاسم بن سلام في « الأموال » (ص١٤٣ رقم ٣٨٨ و ٣٨٩) عن هلال بن يساف عن رجل من ثقيف عن رجل من جهينة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، لأن الثقفي مجهول لا يُدرى من هو ؟ ثم خرجته في « ضعيف أبي داود » (٥٤٢) بزيادة في المصادر .

٢٩٤٨ - (أنا أُنبِئُكَ بخيرِ رجلٍ ربِحَ ، قال : ما هو يا رسول الله؟ قال ركعتين بعد الصلاةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٤٣٩) عن أبي سلام قال : حدثني عبيد الله ابن سلمان : أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ حدثه قال :

« لما فتحنا خيبر أخرجوا غنائمهم من المتاع والسبي ، فجعل الناس يتبايعون غنائمهم ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله لقد ربحت ربحاً ما ربح مثله أحد من أهل هذا الوادي ! قال : ويحك ما ربحت ؟ قال : ما زلت أبيع وابتاع حتى ربحت ثلاثمئة أوقية . فقال رسول الله ﷺ . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبيد الله بن سلمان هذا لا يعرف إلا بهذا الإسناد ؛ كما أفاده الذهبي ، ولذا قال الحافظ :

« مجهول » .

٢٩٤٩ ـ (أَنا أَولُ مَنْ تَنْشَقُّ عنهُ الأرضُ ، ثُم أبو بكرٍ ، ثم عُمر ، ثم آتي أهلَ البقيعِ فيُحْشرون معي ، ثم أنتظر أهلَ مكة حتى أُحشر بين الحرمين) .

ضعيف . رواه الترمذي (٤/٣١٧) ، وابن حبان (٢١٩٤) ، والحاكم (٣/٦٨) ، وأبو عثمان البجيرمي (ق ١/١٤ ـ فوائده) ، وابن عساكر (٢٣ / ٢٧ / ٢) عن عبد الله بن نافع الصائغ : نا عاصم بن عمر العمري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً . ورواه الطبراني والحاكم (٢ / ٤٦٥) من هذا الوجه إلا أنهما قالا :

« عن عاصم بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن ابن عمر به » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وردّه الذهبي بقوله :

« قلت : عاصم هو أخو عبد الله ؛ ضعفوه » . وأما الترمذي فقال :

« حديث حسن غريب ، وعاصم ليس عندي بالحافظ [ولا] عند أهل الحديث » .

ثم رواه ابن عساكر عن عبد الله بن إبراهيم الغفاري عن عبد الله بن عمرو ومالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر به .

قلت : الغفاري هذا متروك ، نسبه ابن حبان إلى الوضع .

وعن سعيد بن سالم المكي عن القاسم بن عبد الله بن عمر عن أبي بكر بن عمر عن عبد الله بن عمر به .

قلت : والقاسم هذا متروك أيضاً ، رماه أحمد بالكذب .

وأخرجه ابن النجار في « تاريخ المدينة » (٤٠١) عن محمد بن عثمان : حدثنا أبي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً عثمان هذا والد محمد ـ وهو ابن خالد بن عمر العثماني ـ متروك الحديث كما في « التقريب » .

وبالجملة فالحديث ضعيف .

٢٩٥٠ ـ (لأنْ يهديَ الله على يديْك رجُلاً خيرٌ لك مما طلعت عليهِ الشَّمسُ وغرُبَتْ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٩١ / ١) عن أبي خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن بن أبي خالد عن زيد بن أسلم عن يزيد بن زياد مولى ابن عباس عن أبي رافع قال : قال رسول الله ﷺ لعلي : فذكره .

ثم رواه (١ / ٩٨ / ١) هو ، والحاكم (٣ / ٥٩٨) من طريق قيس بن الربيع عن

يزيد بن عبد الرحمن بن أبي خالد عن عبد الرحمن بن عبد الله مولى علي عن أبي رافع به .

قلت : وإسناده ضعيف من الوجهين ، لأن مدارهما على أبي خالد الدالاني وهو ضعيف . وعبد الرحمن بن عبد الله مولى علي لم أجد من ترجمه ، ويغلب على ظني أنه عبد الرحمن بن أبي رافع المترجم في « التهذيب » وغيره ، وفي « التقريب » :

« عبد الرحمن بن أبي رافع ، ويقال : ابن فلان بن أبي رافع ، شيخ لحماد بن سلمة ، مقبول ، من الرابعة » .

قلت : وهو يروي عن أبي رافع بواسطة عمته سلمى . وعنه حماد بن سلمة . وهو يسميه في أكثر الروايات عنه : عبد الرحمن بن أبي رافع ، لكني وجدت له رواية في « مسند أحمد »(٦ / ٩) سماه فيها « عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي رافع عن عمته عن أبي رافع » . ففيها بيان أن اسم والد عبد الرحمن عبد الله كما في رواية الدالاني هذه ؛ وعليه فأبو رافع جده . فإذا ثبت هذا فالسند منقطع لعدم تصريحه بسماعه من أبي رافع ، وقد روى عنه بالواسطة كما سبق .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٣٣٤) :

« رواه الطبراني عن يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس ، ذكره المزِّي في الرواة عن أبي رافع ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وبقية رجال الطريق الأولى ثقات » .

كذا قال ، وقد عرفت أن مدار الطريقين على الدالاني ؛ وأنه ضعيف . ومن ضعفه أنه روى هذا الحديث تارة بالإسناد الأول عن أبي رافع وتارة بالإسناد الآخر!

ورواه ابن المبارك في « الزهد » (٢٢٠ / ١) : أنا ابن لهيعة عن ابن أبي جعفر : أن رسول الله ﷺ حين بعث معاذاً يعلم الدين قال : فذكره . إلا أنه قال : « . . خير لك من الدنيا وما فيها » .

(تنبيه) : هذا الحديث مما عـزاه الدكتور فايز المط في كتـابه « القبس » رقم (١١٥٦ ـ طبع المكتب الإسلامي) مع الأسف ! للبخاري ومسلم ! وإنما هو عندهما من طريق أخرى عن سهل بن سعـد بلفظ : « خيـر لك من حـمر النَّعم » ، وهو مخرج في « تخريج فقه السيرة » (٣٧١) ، ومن عجـائب هذا الدكتـور أنه جعل هذا اللفظ تمام حديث الترجمة وعطفه عليه بقوله : « أو قيّم »!!

٢٩٥١ ـ (لَلهُ أشـدُّ أَذَناً إلى الرَّجُلِ الحسنِ الصَّوْتِ بالقـرآنِ مِنْ صاحِبِ القَيْنةِ إلى قَيْنته) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٣٤٠) ، وابن حبان (٦٥٩) ، والحاكم (١ / ٥٧١) ، وأحمـد (٦ / ١٩ ـ ٢٠) ، وابن عسـاكر (١٧ / ٢٣٢ / ١) عن الوليـد بن مسلم قال : ثنا الأوزاعي عن إسمـاعيل بن عبيـد الله بن أبي المهاجر عن ميسرة مولى فضالة عن فضالة بن عبيد قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . وردّه الذهبي بقوله :

« قلت : بل هو منقطع » .

قلت : وإنما قال الحاكم ما قال ؛ لأنه ليس في إسناده ميسرة مولى فضالة وهو رواية لأحـمـد . وكـأن ذلك من عـمل الوليـد بن مـسلم ، فإنه كـان يدلس تدليس التسوية ، فيظهر أنه كان أحياناً يدلس ميسرة هذا ، وأحياناً يظهره ويثبته وهو علة الحديث ؛ فإنه لا يعرف كما أشار إلى ذلك الذهبي بقوله :

« ما حدث عنه سوى إسماعيل بن عبيد الله » .

ولم يوثقه أحد غير ابن حبان على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولذلك لم يتابعه الحافظ في توثيقه فإنه قال في ترجمته من « التقريب » :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة ، ولا نعلم أحداً تابعه عليه بهذا اللفظ ، فهو ضعيف . فقول البوصيري في « الزوائد » (١٠٣ / ١ ـ مصورة المكتب) :

« هذا إسناد حسن لقصور درجة ميسرة مولى فضالة وراشد بن سعيد عن درجة أهل الحفظ والضبط » .

قلت : فهو غير حسن ، لأن ميسرة لم تثبت عدالته كما عرفت ، وعليه فلا يصح وصفه بالحفظ القاصر فتنبه .

وأما راشد بن سعيد ، فهو متابع .

٢٩٥٢ ـ (أَنا مُحمد بن عُبد الله بن عبدِ المطّلب بن هاشم بن عبدِ منافِ بن قُصَيٍّ بنِ كلاب بن مُرّة بن كعبِ بن لؤيٍّ بن غالب بن فِهْرِ ابن مالك بن النَّضر بن كنانة بنِ خُزيمة بن مَدْرَكة بنِ إلياس بن مضر ابن نزارٍ ، وما افترق الناسُ فرقتين إلا جعلني الله عزّ وجلّ في الخيرِ منهما ، حتى خرجتُ مِنْ نكاحٍ ولم أخرج مِنْ سفاحٍ ؛ من لدُنْ آدم عليه السلامُ حتى انتهيتُ إلى أبي وأمي ، فأنا خيرُكم نَفْساً وخيْرُكم أباً) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في « دلائل النبوة » (١/١٧٤) ، والديلمي (١/٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) ، والضياء في « المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره » (٢٦٨ / ٢) من طريق صالح بن علي النوفلي قال : نا عبدالله بن محمد بن ربيعة قال : نا مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك وأبي بكر بن عبدالرحمن قالا :

خطب رسول الله ﷺ الناس فقال : فذكره .

ثم رواه الضياء من طريق الحاكم بسنده عن محمد بن سعيد القاضي به إلا أنه لم يذكر في سنده « وأبي بكر بن عبد الرحمن » ، وقال الضياء :

« مضطرب »

ورواه ابن عساكر (١ / ١٩٦ / ١) من طريق الحاكم والبيهقي عن محمد بن سعيد القاضي وقال :

« قال البيهقي : تفرد به عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي ، وعنده أفراد لم يتابع عليها » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي :

« أحد الضعفاء ، أتى عن مالك بمصائب ، ضعفه ابن عدي وغيره » .

وقال الحاكم والنقاش :

« روى عن مالك أحاديث موضوعة » .

٢٩٥٣ - (أنا سابقُ العربِ إلى الجنَّةِ ، وصهيبٌ سابقُ الرّومِ إلى الجنّةِ ، وبلالُ سابقُ الحبشةِ إلى الجنّةِ ، وسلمانُ سابقُ فارسٍ إلى الجَنّةِ) .

ضعيف . روي من حديث أبي أمامة الباهلي ، وأنس بن مالك ، وأم هانىء ، والحسن البصري مرسلاً .

١ ـ أما حديث أبي أمامة ؛ فيرويه عطية بن بقية بن الوليد : حدثني أبي : ثنا محمد بن زياد الألهاني قال : سمعت أبا أمامة الباهلي به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٥٧) ، و « الأوسط » ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ١٩٠ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٤٣ / ١) ، وعنه ابن عساكر أيضاً (٣ / ٢٢٩ / ١) ، وكذا العراقي في « محجة القرب » (ق ٥٥ / ١) وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ من أجل عطية بن بقية ، فإنه غير معروف بالضبط ، قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٨١) :

« كتبت عنه ، ومحله الصدق ، وكانت فيه غفلة » .

وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطىء ، ويغرب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة » .

قلت : قد صرح أبوه بقية بالتحديث عند الطبراني ، ولذلك قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٠٥) :

« رواه الطبراني ، وإسناده حسن » !

قلت : وليس كذلك لوجهين :

الأول : ما عرفت من غفلة عطية .

والآخر : أن بقية بن الوليد مدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، إلا في رواية الطبراني ، وأما عند الآخرين فقد عنعنه ، وفي طريق روايته أيوب بن أبي سليمان أبو ميمون الصوري ولم أجد له ترجمة ، فمثله لا يعتمد عليه في إثبات التصريح المذكور ، لا سيما وشيخه عطية فيه ضعف كما تقدم .

ثم رأيت الحديث في « العلل » (٢ / ٣٥٣) لابن أبي حاتم من هذا الوجه بدون التحديث ثم قال :

« وسمعت أبي وأبا زرعة جميعاً يقولان : هذا حديث باطل لا أصل له بهذا الإسناد » .

٢ ـ وأما حديث أنس ؛ فله عنه طرق :

الأولى : عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« السباق أربعة ، أنا سابق العرب . . . » . الحديث دون قوله :

« في الجنة » في الأربعة .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢٦٠٧ ـ كشف) ، وعنه العراقي أيضاً ، والحاكم (٣ / ٤٠٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٨٥) و « أخبار أصبهان » (١ / ٤٩) ، وعنه ابن عساكر (٣ / ٢٢٨ / ٢) وسكت عليه الحاكم ؛ وتعقبه الذهبي فقال :

« قلت : عمارة واهٍ ، ضعفه الدارقطني » .

وقال نحوه في كتابه « الضعفاء والمتروكين » .

وقال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

قلت : فقول الهيثمي (٩ / ٣٠٥) :

« رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير عمارة بن زاذان ، وهو ثقة ، وفيه خلاف » .

قلت : فهو لا يخلو من تساهل ، كما هو ظاهر . وقال العراقي :

« هذا حديث حسن ، وقد اختلفوا في عمارة ، فقال البخاري : ربما يضطرب في حديثه . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال ابن عدي : هو عندي لا بأس به ، ممن يكتب حديثه . وله طريق آخر رواه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » عن عبد العزيز عن شيخ من بني تميم عن أنس مختصراً » .

الطريق الثانية : عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن جحادة عن أنس به .

أخرجه أبو نعيم في « الأخبار » ، وابن عساكر (٧ / ٢٠٣ / ١) .

ويحيى هذا قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » .

الثالثة : عن يوسف بن إبراهيم عن أنس به .

أخرجه ابن عساكر .

ويوسف هذا قال البخاري : « صاحب عجائب » . وقال ابن حبان :

« يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، لا تحل الرواية عنه » .

الرابعة : عن شيخ من بني تميم عنه مختصراً .

رواه الحارث بن أبي أسامة كما سبق في كلام العراقي .

٣ ـ وأما حديث أم هانىء ؛ فيرويه فايد العطار عنها .

رواه الطبراني ، وفايد متروك كما قال الهيثمي (٩ / ٣٠٥) .

٤ ـ وأما حديث الحسن البصري ؛ فيرويه يونس عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره ؛ دون ذكر الجنة ، ودون ذكر صهيب .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » مفرقاً في مواضع (١ / ٢١ و ٣ / ٢٣٢ و ٤ / ٨٢ و ٧ / ٣١٨ و ٣٨٥) .

قلت : وهو مرسل صحيح الإسناد .

٢٩٥٤ ـ (أنتَ أكبرُ ولدِ أبيكَ فحُجَّ عنْهُ) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٢ / ٥) ، والدارمي (٢ / ٤١) ، وأحمد (٤ / ٣ و ٥) من طريق منصور عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن عبد الله بن الزبير : أن النبي ﷺ قال لرجل : . . . فذكره .

وفي رواية للنسائي وأحمد :

جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الركوب ، وأدركته فريضة الله في الحج ، فهل يجزىء أن أحج عنه ؟ قال : أنت أكبر ولده ؟ قال : نعم ، قال :

« أرأيت لو كان عليه دين أكنت تقضيه؟ قال : نعم ، قال : فحج عنه » .

وهكذا أخرجه البيهقي (٤ / ٣٢٩) وقال :

« اختلف في هذا على منصور ، فرواه جرير بن عبد الحميد هكذا ، ورواه عبد العزيز بن عبد الصمد عن منصور عن مجاهد عن مولى لابن الزبير يقال له

يوسف بن الزبير ، أو الزبير بن يوسف عن ابن الزبير عن سودة بنت زمعة رضي الله عنها قالت : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : (قلت : فذكره ، إلا أنه قال) فقضيته قبل منك ؟ قال : نعم ، قال : فالله أرحم ، حج عن أبيك » .

أخرجه الدارمي والبيهقي ثم قال :

« رواه إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن مولى لآل ابن الزبير عن ابن الزبير أن سودة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله . فذكره . وأرسله الثوري عن منصور فقال : عن يوسف بن الزبير عن النبي ﷺ ، والصحيح عن مجاهد عن يوسف بن الزبير عن ابن الزبير عن النبي ﷺ ، كذلك قاله البخاري » .

قلت : ويوسف بن الزبير ؛ لم يوثقه غير ابن حبان وروى عنه بكر بن عبد الله المزني أيضاً ، وقال ابن جرير :

« مجهول لا يحتج به » ، ولذلك قال الحافظ :

« مقبول » يعني عند المتابعة . وأما الذهبي فقال :

« صالح الحال » .

ثم ساق له حديثاً غير هذا من روايته عن ابن الزبير أيضاً ثم قال :

« هذا حديث صحيح الإسناد » !

قلت : كذا قال ، ولم يمل القلب إليه ، فإن الحديث محفوظ في « الصحيحين » وغيرهما دون هذه الزيادة : « أنتَ أكبر . . . » فهي منكرة أو شاذة . والله أعلم .

٢٩٥٥ - (أنا مدينةُ العلمِ ، وعليٌّ بابُها ، فمَن أراد العِلْمَ فليأتِه مِنْ بابِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » كما يأتي ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٠٨ / ١) ، والحاكم (٣ / ١٢٦) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١١ / ٤٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٢ / ١٥٩ / ٢) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي : نا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن جرير والحاكم :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« بل موضوع » . ثم قال الحاكم :

« وأبو الصلت ثقة مأمون » . فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ، لا ثقةٌ ولا مأمون » .

وقال في كتابه « الضعفاء والمتروكين » :

« اتهمه بالكذب غير واحد ، قال أبو زرعة : لم يكن بثقة . وقال ابن عدي : متهم . وقال غيره : رافضي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب » .

قلت : لم يوثقه أحد سوى ابن معين ، وقد اضطرب قوله فيه على وجوه :

الأول : أنه ثقة . رواه عنه الدوري . أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٦) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٥٠) .

الثاني : ثقة صدوق . رواه عنه عمر بن الحسن بن علي بن مالك في « التاريخ » (١١ / ٤٨) .

الثالث : ما أعرفه بالكذب . وقال مرة : لم يكن عندنا من أهل الكذب .

رواه عنه ابن الجنيد . أخرجه في « التاريخ » (٤٩/١١) . وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في « جزء معرفة الرجال » ليحيى بن معين (ق ٢/٤) :

« وسألت يحيى عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي؟ فقال : ليس ممكن يكذب » . ورواه عنه الخطيب (١١ / ٥٠) .

الرابع : قال أبو علي صالح بن محمد وقد سئل عن أبي الصلت : رأيت يحيى ابن معين يحسن القول فيه . كذا أخرجه الخطيب عنه . وأخرجه الحاكم (٣ / ١٢٧) من طريق أخرى عنه قال :

« دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت ، فسلّم عليه ، فلما خرج تبعته فقلت له : ما تقول رحمك الله في أبي الصلت ؟ فقال : هو صدوق » .

الخامس : ما أعرفه ! أخرجه الخطيب (١١ / ٤٩) من طريق عبد الخالق بن منصور قال : وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت؟ فقال : فذكره . وقال الخطيب :

« قلت : أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً ، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ، ثم عرفه بعد » .

قلت : وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال ، على أنها باستثناء القول الأخير ، لا تعارض كبير بينها كما هو ظاهر . إلا أن القول الثالث : « ما أعرفه بالكذب » . ليس نصاً في التوثيق ، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية . فيبدو لي ـ والله أعلم ـ أن ابن معين لم يكن جازماً في توثيقه ، ولذلك اختلفت الرواية عنه ، وسائر الأئمة قد ضعفوه وطعنوا فيه فالعمدة عليهم دونه .

وكذلك اختلف قول ابن معين في الحديث نفسه على وجوه :

الأول : هو صحيح . أخرجه الخطيب عن القاسم بن عبدالرحمن الأنباري عنه .

الثاني : ما هذا الحديث بشيء . قاله في رواية عبد الخالق المتقدمة عنه .

الثالث : قال يحيى بن أحمد بن زياد : وسألته يعني ابن معين عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش : حديث ابن عباس ؟ فأنكره جداً . أخرجه الخطيب (١١ / ٤٩) .

الرابع : قال ابن محرز في روايته المتقدمة عن ابن معين : فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش . . . فقال : هو من حديث أبي معاوية ، أخبرني ابن نمير قال : حدث به أبو معاوية قديماً ، ثم كف عنه ، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ، ويكرم المشايخ ، وكانوا يحدثونه بها » .

فهذه الرواية تلتقي مع الثانية والثالثة ، لقول ابن نمير أن أبا معاوية كف عنه .

الخامس : حديث كذب ليس له أصل . قال ابن قدامة في « المنتخب » (١٠ / ٢٠٤ / ١) :

« وقال محمد بن أبي يحيى [١] : سألت أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به (فذكره) ، فقال أحمد : قبّح الله أبا الصلت ذاك ، ذكر عن عبد الرزاق حديثاً ليس له أصل . وقال إبراهيم بن جنيد : سئل يحيى ابن معين عن عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد ؟ فقال : كذاب يحدث أيضاً بحديث أبي معاوية عن الأعمش بحديث « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها » ، وهذا حديث كذب ليس له أصل . وسألته عن أبي الصلت الهروي ؟ فقال : قد سمع ، وما أعرفه بالكذب . قلت : فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ؟ قال : ما سمعته قط ، وما بلغني إلا عنه » !

---

(١) قلت : ابن أبي يحيى هذا لم أعرفه ، ولم يذكره القاضي أبو يعلى في « طبقات الحنابلة » . والله أعلم .

قلت : فأنت ترى أن أكثر الروايات عن ابن معين تميل إلى تضعيف الحديث . وكأنه لذلك تأول الخطيب الرواية الأولى عنه بأنه لا يعني صحة الحديث نفسه وإنما يعني ثبوته عن أبي معاوية ليس إلا ، فقال عقبها :

« قلت : أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية ، وليس بباطل ، إذ قد رواه غير واحد عنه » .

قلت : وقد وقفت على جماعة تابعوا أبا الصلت في روايته عن أبي معاوية ، فأنا أسوق لك أسماءهم للنظر في أحوالهم :

الأول : محمد بن الطفيل . قال محمد بن أبي يحيى المتقدم ذكره عن يحيى ابن معين أنه قال : حدثني به ثقة : محمد بن الطفيل عن أبي معاوية . كذا في « منتخب ابن قدامة » (١٠ / ٢٠٤ / ١) .

قلت : وهذه متابعة قوية إن صح السند عن ابن الطفيل فإنه « صدوق » كما في « التقريب » ، لكن ابن أبي يحيى فيه جهالة كما سبق .

الثاني : جعفر بن محمد البغدادي أبو محمد الفقيه .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ١٧٢ - ١٧٣) من رواية محمد بن عبد الله أبي جعفر الحضرمي عنه : حدثنا أبو معاوية به . قال أبو جعفر :

« لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد ، رواه أبو الصلت فكذبوه » .

قلت : فيه إشارة إلى أن جعفر بن محمد ليس بثقة ، وقد قال الذهبي :

« فيه جهالة »

ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« موضوع » .

وأقره الحافظ على التجهيل ، وتعقبه على قوله بأنه « موضوع » فقال :

« وهذا الحديث له طرق كثيرة في « مستدرك الحاكم » ، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل ، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع » .

كذا قال ، وفيه نظر ، فإن الحديث ليس له عند الحاكم إلا هذه الطريق ، وطريق أخرى فقط ، وهي الآتية بعد .

الثالث : محمد بن جعفر الفيدي .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٧) وروى بسنده الصحيح عن العباس بن محمد الدوري أنه قال :

« سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي ؟ فقال : ثقة . فقلت : أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش « أنا مدينة العلم » ؟ فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي ، وهو ثقة مأمون » .

ورواه الخطيب أيضاً (١١ / ٥٠) عن الدوري بلفظ :

« فقال : ما تريدون من هذا المسكين ؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية ، هذا أو نحوه » .

ولم يذكر التوثيق ! وقد قال الحافظ في ترجمة محمد بن جعفر بن أبي مواتة الكلبي أبي عبد الله وقيل أبو جعفر الكوفي ، ويقال البغدادي العلاف المعروف بالفيدي من « التهذيب » :

« روى عنه البخاري حديثاً واحداً في « الهبة » و . . . ومحمد بن عبد الله

الحضرمي . ذكره ابن حبان في « الثقات » . . . قلت : وقع في« الهبة » : حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ، ولم يذكر نسبه ، والذي أظن أنه القومسي ، فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر ، بخلاف هذا . والقومسي ثقة حافظ ، بخلاف هذا ، فإن له أحاديث خولف فيها » .

وقال في « التقريب » :

« محمد بن جعفر الفيدي . . . العلاف نزل الكوفة ثم بغداد ، مقبول » .

قلت : ولينظر إذا كان جعفر بن محمد البغدادي المتقدم هو هذا أم غيره ، فقد روى عنه الحضرمي أيضاً كما تقدم ، ويكون انقلب اسمه على بعض الرواة . والله أعلم .

الرابع : عمر بن إسماعيل بن مجالد قال : حدثنا أبو معاوية به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٧٦) وروى عن ابن معين أنه قال :

« عمر بن إسماعيل شويطر ، ليس بشيء ، كذاب ، رجل سوء ، خبيث ، حدث عن أبي معاوية . . . » . قال العقيلي :

« ولا يصح في هذا المتن حديث » .

الخامس : رجاء بن سلمة : حدثنا أبو معاوية الضرير به .

أخرجه الخطيب (٤ / ٣٤٨) .

ورجاء هذا قال ابن الجوزي :

« اتهم بسرقة الأحاديث » .

السادس : الحسن بن علي بن راشد .

أخرجه ابن عدي (٩٣ / ١) ، وعنه السهمي في « تاريخ جرجان » (٢٤) : حدثنا العدوي : ثنا الحسن بن علي بن راشد حدثنا أبو معاوية به .

وهذه متابعة قوية ، لأن الحسن هذا صدوق رمي بشـيء من التدليس كما في « التقريب » وقد صرح بالتحديث ، لولا أن العدوي هذا كذاب واسمه الحسن بن علي بن زكريا البصري الملقب بالذئب ! فهي في حكم المعدوم ! ولذلك قال ابن عدي :

« وهذا حديث أبي الصلت الهروي عن أبي معاوية ، على أنه قد حدث [به] غيره ، وسرقه منه من الضعفاء ، وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خيراً وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي عليه » .

قلت : فهؤلاء ستة متابعين لأبي الصلت ، ليس فيهم من يقطع بثقته ، لأن من وثق منهم ، فليس توثيقة مشهوراً ، مع قول أبي جعفر الحضرمي المتقدم :

« لم يروه عن أبي معاوية من الثقات أحد » .

مع احتمال أن يكونوا سرقوه عن أبي الصلت ، وهو ما جزم به ابن عدي كما تقدم ويأتي .

وقد وجدت لأبي معاوية متابعاً ، ولكنه لا يساوي شيئاً ، فقال ابن عدي في (ق ١٨٢ ـ ١٨٣) : حدثنا أحمد بن حفص السعدي : ثنا سعيد بن عقبة عن الأعمش به ؛ وقال :

« سعيد بن عقبة ؛ سألت عنه ابن سعيد؟ فقال : لا أعرفه . وهذا يروي عن أبي معاوية عن الأعمش ، وعن أبي معاوية يعرف بأبي الصلت عنه ، وقد سرقه عن أبي الصلت جماعة ضعفاء ، فرووه عن أبي معاوية ، وألزق هذا الحديث على

غير أبي معاوية ، فرواه شيخ ضعيف ، يقال له : عثمان بن عبد الله الأموي عن عيسى بن يونس عن الأعمش . وحدثناه بعض الكذابين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن الأعمش » .

قلت : وأحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي في هذا المتابع ؛ قال الذهبي :

« صاحب مناكير ، قال حمزة السهمي : لم يتعمد الكذب . وكذا قال ابن عدي » . وقال في سعيد بن عقبة عقب الحديث :

« لعله اختلقه السعدي » .

وعثمان بن عبد الله الأموي الراوي عن المتابع الثاني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« متهم ، واهٍ ، رماه بالوضع ابن عدي وغيره » .

قلت : ومع ضعف هذه الطرق كلها ، وإمساك أبي معاوية عن التحديث به ؛ فلم يقع في شيء منها تصريح الأعمش بالتحديث . فإن الأعمش وإن كان ثقة حافظاً لكنه يدلس كما قال الحافظ في « التقريب » ، لا سيما وهو يرويه عن مجاهد ، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة ، وما سواها فإنما تلقاها عن أبي يحيى القتات أو ليث عنه . فقد جاء في « التهذيب » :

« وقال يعقوب بن شيبة في « مسنده » : ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة ، قلت لعلي بن المديني : كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال : لا يثبت منها إلا ما قال : « سمعت » ، هي نحو من عشرة ، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : في أحاديث

الأعمش عن مجاهد ، قال أبو بكر بن عياش عنه : حدثنيه ليث عن مجاهد » .

قلت : وأبو يحيى القتات ، وليث - وهو ابن أبي سليم - كلاهما ضعيف . فما دام أن الأعمش لم يصرح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث ، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين ، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث ، ولعله لذلك توقف أبو معاوية عن التحديث به . والله أعلم .

وقد روي الحديث عن علي أيضاً ، وجابر ، وأنس بن مالك .

١ - أما حديث علي ؛ فأخرجه الترمذي واستغربه ، وقد بيَّنت علته في « تخريج المشكاة » (٦٠٨٧)

٢ - وأما حديث جابر ، فيرويه أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني : ثنا عبدالرازق : ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : سمعت رسول الله ﷺ يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي يقول :

« هذا أمير البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، - يمد بها صوته - ، أنا مدينة العلم . . . » .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٧ و ١٢٩) مفرقاً ، والخطيب (٢ / ٣٧٧) . وقال الحاكم :

« إسناده صحيح » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : العجب من الحاكم وجرأته في تصحيح هذا وأمثاله من البواطيل ، وأحمد هذا دجال كذاب » .

وقال في الموضع الثاني :

« قلت : بل والله موضوع ، وأحمد كذاب ، فما أجهلك على سعة معرفتك » .

وقال الخطيب في ترجمة أحمد هذا وقد ساق له الشطر الأول من الحديث :

« وهو أنكر ما حفظ عليه . قال ابن عدي : كان يضع الحديث » .

٣ ـ وأما حديث أنس ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن محمد بن جعفر الشاشي : نا أبو صالح أحمد بن مزيد : نا منصور بن سليمان اليمامي : نا إبراهيم بن سابق : نا عاصم بن علي : حدثني أبي عن حميد الطويل عنه مرفوعاً به دون قوله : « فمن أراد . . . » وزاد :

« وحلقتها معاوية » !

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في « أحاديثه » (٢١٤ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، من دون عاصم بن علي لم أعرف أحداً منهم ، ووالد عاصم ـ وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي ـ ضعيف ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يخطىء ، ويصر » .

ولست أشك أن بعض الكذابين سرق الحديث من أبي الصلت وركّب عليه هذه الزيادة انتصاراً لمعاوية رضي الله عنه بالباطل ، وهو غني عن ذلك .

الثانية : عن عمر بن محمد بن الحسين الكرخي : نا علي بن محمد بن يعقوب البردعي : نا أحمد بن محمد بن سليمان قاضي القضاة بـ (نوقان) : حدثني أبي : نا الحسن بن تميم بن تمام عن أنس بن مالك به دون الزيادة ، وزاد :

« . . . وأبو بكر وعُمر وعثمان سورها ، وعلي بابها . . » .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٣ / ١٧٦ / ٢) وقال :

« منكر جداً ، إسناداً ومتناً » .

قلت : بل باطل ظاهر البطلان من وضع بعض جهلة المتعصبين ممن ينتمون للسنة .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة ليس في أسانيده ما تقوم به الحجة ، بل كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، ومن حسنه أو صححه فلم ينتبه لعنعنة الأعمش في الإسناد الأول .

فإن قيل : هذا لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع .

قلت : نعم ، ولكن في متنه ما يدل على وضعه كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في « منهاج السنة » قال :

« وحديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها » أضعف وأوهى ، ولهذا إنما يعد في الموضوعات وإن رواه الترمذي ، وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة ، والكذب يعرف من نفس متنه ، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ، ولم يكن لها إلا باب واحد ، ولم يبلغ العلم عنه إلا واحد ؛ فسد أمر الإسلام . ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلم واحداً ، بل يجب أن يكون المبلغون أهل التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة . وإذا قالوا : ذلك الواحد المعصوم يحصل العلم بخبره . قيل لهم : فلا بد من العلم بعصمته أولاً ، وعصمته لا تثبت بمجرد خبره قبل أن نعرف عصمته لأنه دور ولا إجماع فيها . ثم علم الرسول ﷺ من الكتاب والسنة قد طبق الأرض ، وما انفرد به علي عن رسول الله ﷺ فيسير قليل ، وأجلّ التابعين بالمدينة هم الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان . وتعليم معاذ للتابعين

ولأهل اليمن أكثر من تعليم علي رضي الله عنه ، وقدم علي على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد : كشريح ، وعبيدة ، وعلقمة ، ومسروق ، وأمثالهم »[1] .

ثم رأيت ابن جرير الطبري قد أخرج الحديث في « التهذيب » (١ / ٩٠ - ٩١ / ١٨١ و ١٨٢) من طريق عبد السلام وإبراهيم بن موسى الرازي وقال :

« والرازي هذا ليس بالفراء ، (وقال :) لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث » .

قلت : قال ابن عدي :

« له حديث منكر عن أبي معاوية » .

وكأنه يعني هذا .

قلت : وقد خفي على الشيخ الغماري كثير من هذه الحقائق ، فذهب إلى تصحيح الحديث في رسالة له سماها « فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي » والرد عليه يتطلب تأليف رسالة ، والمرض والعمر أضيق من ذلك ، لكن بالمقابلة تتبين الحقيقة لمن أرادها .

٢٩٥٦ - (أنْتَ صاحِبِي على الحوضِ ، وصاحبي في الغارِ . قالَهُ لأبي بكر الصّديقِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٢٩١) من طريق كثير أبي إسماعيل عن جميع ابن عمير التيمي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر : . . .فذكره . وقال :

« حسن صحيح غريب » .

---

(١) « منهاج السنه » (١٣٨/٤ - ١٣٩) ، « مختصره » (ص ٤٩٦ - ٤٩٧) .

قلت : وفيه تساهل كبير ، فإن جميع بن عمير وكثيراً هذا - وهو ابن إسماعيل - ضعيفان ، والأول أشد ضعفاً من الآخر فقد اتهم بالكذب والوضع .

وقد روي بإسناد آخر خير من هذا ؛ يرويه سليمان بن قرم عن الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس :

« أن النبي ﷺ بعث أبا بكر بـ (براءة) ، ثم أتبعه غداً يعني علياً ، فأخذها منه ، فقال أبو بكر : يا رسول الله ! حدث في شيء ؟ قال : لا ، أنت صاحبي في الغار ، وعلى الحوض ، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي . . . » .

أخرجه ابن عدي (١/١٥٥) وقال :

« لا يتابع عليه سليمان بن قرم ، وأحاديثه حسان إفرادات ، وهو خير من سليمان بن أرقم بكثير » .

قلت : وقال الذهبي عقبه :

« كذا قال ! وغيره يضعفه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« سيىء الحفظ » .

قلت : فالحديث ضعيف . والله أعلم .

٢٩٥٧ - (انزِلا فكُلا مِنْ جيفةِ هذا الحمارِ فما نِلْتُما مِنْ عرضِ أخيكُما آنفاً أشدُّ مِنْ أكلٍ منه ، والّذي نفسي بيدِهِ ! إنّه الآنَ لَفي أنهار الجنّةِ ينغَمِسُ فيها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود(٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ - تازية) ، والبيهقي (٨/٢٢٧ - ٢٢٨) من طريق أبي الزبير : أن عبدالرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره :

أنه سمع أبا هريرة يقول :

« جاء الأسلمي نبيَّ الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه ، فأقبل في الخامسة فقال : أنكتها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك في ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : فهل تدري ما الزنا ؟ قال : نعم ؛ أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : أريد أن تطهرني ، فأمر به فرجم ، فسمع النبي ﷺ رجلين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه : انظر إلى هذا الذي ستر الله عليه ، فلم تدعه نفسه حتى رُجِمَ رَجْمَ الكلب ، فسكت عنهما ، ثم سار ساعة حتى مرَّ بجيفة حمار شائل برجله فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذان يا رسول الله ! قال : . . . » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير عبد الرحمن هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« تفرد عنه أبو الزبير ، فلا يدرى من هذا ؟ » .

ثم خرِّج فيما بعد برقم (٦٣١٨) بتحقيق جديد وفيه الرد على من صححه .

٢٩٥٨ - (أُنزِلَ القرآنُ على ثلاثةِ أحرُفٍ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ١٩٥) ، والحاكم (٢ / ٢٢٣) ، وأحمد (٥ / ٢٢) ، والبزار (ص ٢٢٦ - زوائده) ، وابن عدي (٧٧ / ٢) ، وتمام في « الفوائد » (٦ / ١١٠ / ٢) من طريق عفان بن مسلم قال : ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ به . وقال الحاكم :

« احتج البخاري برواية الحسن عن سمرة ، واحتج مسلم بأحاديث حماد بن سلمة ، وهذا الحديث صحيح ، وليس له علة » . ووافقه الذهبي .

وأقول : بلى فيه علتان :

الأولى : عنعنة الحسن ـ وهو البصري ـ فقد كان مدلساً ، والبخاري إنما احتج بروايته التي صرَّح فيها بالتحديث فتنبَّه .

والأخرى : الاختلاف في لفظه على حماد ؛ فرواه عفان عنه هكذا . وقال بهز : ثنا حماد بن سلمة . . . . فساقه بلفظ :

« . . . . سبعة أحرف » .

أخرجه أحمد (٥ / ١٦) .

قلت : وهذا هو الصواب لموافقته لسائر أحاديث الباب ، وقد خرجت بعضها في « صحيح أبي داود » (١٣٢٧) .

والحديث أورده ابن عدي في جملة أحاديث أنكرت على حماد بن سلمة ، وقال عقبة :

« لا أعلم يرويه بهذا الإسناد غير حماد بن سلمة ، وقال : « على ثلاثة أحرف » ، ولم يقله غيره » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١٥٢/٧) بلفظ :

«كان يأمرنا أن نقرأ القرآن كما أقرأناه ، وقال : إنه أنزل على ثلاثة أحرف فلا تختلفوا فيه فإنه مبارك كله ، فاقرؤوه كالذي أُقرئتموه » ؛ وقال :

« رواه الطبراني والبزار وقال : « لا تجافوا عنه » بدل « ولا تحاجوا فيه »

وإسنادهما ضعيف » .

قلت : كذا الأصل ! وأنت ترى أنه ليس فيه « ولا تحاجوا فيه » وإنما « فلا تختلفوا فيه » . وكذلك هو في « زوائد البزار » (ص ٢٢٦) . فالله أعلم . وقد أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن الضريس بلفظ : « فلا تختلفوا فيه ولا تحاجوا فيه » فجمع بين اللفظين .

وإسناد البزار هكذا : حدثنا خالد بن يوسف : حدثني أبي : ثنا خبيب بن سليمان عن أبيه عن سمرة .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، خالد بن يوسف ـ وهو ابن خالد السمتي ـ قال الذهبي :

« أما أبوه فهالك ، وأما هو فضعيف » .

٢٩٥٩ ـ (أنكِحُوا الأيامى ـ ثلاثاً ـ على ما تراضَى بهِ الأَهلونَ ، ولو قبضةٍ مِنْ أراكٍ) .

ضعيف جداً . رواه الطبري في « التفسير » (٥/٢٥/٤٩٤٦) ، والطبراني (٣ / ١٨٥ / ٢) عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن البيلماني ضعيف . وابنه محمد متروك . وقد خالفه عبدالملك بن المغيرة فقال : عن عبدالرحمن البيلماني قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره دون قوله : « ولو قبضة من أراك » .

فهذا مرسل . وهو أصح ؛ لأن عبدالملك هذا أحسن حالاً من ابن البيلماني ، فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » وروى عنه جمع .

٢٩٦٠ ـ (انكحوا أمهاتِ الأولادِ ، فإني أباهي بِهمْ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢/١٧١ ـ ١٧٢) ، وابن عدي (٢/١١١) من طريقين عن ابن لهيعة : حدثني حيي بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن عبدالله ابن عمرو : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة .

والحديث صحيح دون قوله : « أمهات الأولاد » ، وبنحوه جاء كذلك عن جمع من الصحابة خرجتهم في « آداب الزفاف » (ص ١٣٢ ـ ١٣٤ / طبعة المعارف) . وروي عن أبي هريرة أيضاً بلفظ :

« انكحوا فإني مكاثر بكم » .

أخرجه ابن ماجة (١/٥٧٤) من طريق طلحة عن عطاء عن أبي هريرة .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ طلحة ـ وهو ابن عمرو المكي ـ متروك . لكن يشهد له ما ذكرناه هناك .

٢٩٦١ ـ (إن آدمَ قـامَ خطيبـاً في أربعينَ ألفـاً من ولدِه وولدِ ولدِه ، وقـال : إنّ ربّي عَهِدَ إليّ فقـال : يا آدم ! أقْـلِلْ كـلامَكَ ترجِـعْ إلى جواري) .

موضوع . أخرجه أبو موسى المديني في « منتهى رغبات السامعين » (١ / ٢٥٥ / ١) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٦٥) عن إبراهيم بن جعفر بن خليد : حدثنا الحسن بن شبيب الأغر : حدثنا خلف بن خليفة : حدثنا أبو هاشم الرماني : عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الحسن بن شبيب ؛ قال ابن عدي :

« حدث بالبواطيل عن الثقات » .

وقد أورده الذهبي فيما أنكر عليه لكن بإسناد آخر له عن ابن عباس قال : . . فذكره موقوفاً عليه . فالظاهر أنه من الإسرائيليات ، رفعه هذا المتهم في بعض الأحيان .

وإبراهيم بن جعفر بن خليد ؛ لم أجد له ترجمة .

٢٩٦٢ ـ (إن أَبغضَ الخلْقِ إلى اللهِ سبحانَهُ العالِمُ يزورُ العامِلَ) .

موضوع . رواه أبو القاسم علي بن محمد النيسابوري في « أحاديث عوالٍ منتقاة » (١/١٣٤ ـ ٢) عن الحسن بن سفيان : حدثنا محمد بن إبراهيم : حدثنا رواد بن الجراح العسقلاني عن بكير الدامغاني عن محمد بن بشر عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته محمد بن إبراهيم ـ وهو الشامي ـ قال الدارقطني :

« كذاب » .

وقال ابن حبان :

« يضع الحديث » .

ورواد وشيخه بكير ؛ ضعيفان .

ومن هذا الوجه أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٧٢) .

وعزاه السيوطي في «الجامع» لابن لال عن أبي هريرة ، وأعله المناوي بمن ذكرنا .

٢٩٦٣ - (إنّ ابنَ آدمَ لحريصٌ على ما مُنِـعَ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢٧٤/١/٢) عن يوسف بن عطية عن هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن عطية متروك . وهارون بن كثير ؛ قال الذهبي :

« مجهول ، وزيد عن أبيه نكرة » .

٢٩٦٤ - (أنْ تفعل الخيرَ خيرٌ لكَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٦٦٩ و ٣٤٧٦) ، والدارمي (٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠) ، وأحمد (٣ / ٤٨٠ و ٤٨١) من طريق سيار بن منظور - رجل من بني فزارة - عن أبيه عن امرأة يقال لها بُهَيْسَة عن أبيها قالت :

« استأذن أبي النبي ﷺ ، فدخل بينه وبين قميصه ، فجعل يقبّل ويلتزم ، ثم قال : يا نبيَّ الله ! ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : الماء . قال : يا نبي الله ! ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : الملح . قال : يا نبي الله ! ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مسلسل بالمجهولين ؛ بهيسة فمن دونها .

٢٩٦٥ - (أنا النبيُّ الأميُّ الصادقُ الزكيُّ ، والويلُ كلُّ الويلِ لِمَنْ كذَّبني وتولّى عنّي وقاتَلني ، والخيرُ كلُّ الخيرِ لِمَنْ آواني ونصرني وآمَنَ بي ، وصدَّق قولي وجاهد معي) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣٣٤/١) : أخبرنا هشام بن

محمد بن السائب الكلبي قال : حدثني الحارث بن عمرو الكلبي عن عمه عمارة ابن جزء عن رجل من بني ماوية من كلب ، قال : وأخبرني أبو ليلى بن عطية الكلبي عن عمه قالا : قال عبد عمرو بن جبلة بن وائل بن الجلاح الكلبي :

« شخصت أنا وعاصم - رجل من بني رقاش من بني عامر - حتى أتينا النبي ﷺ ، فعرض علينا الإسلام ، فأسلمنا ، وقال : (فذكره) قالا : فنحن نؤمن بك ونصدق قولك ، فأسلمنا » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الكلبي هذا متروك ؛ كما قال الدارقطني وغيره . واتهمه الأصمعي . وقال ابن معين :

« غير ثقة » .

٢٩٦٦ - (إن أحبَّ ما يقولُ العبدُ إذا استيقظَ مِنْ نومِهِ : سبحانَ الّذي يُحيي الموتى ، وهُو على كلِّ شيءٍ قديرٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٧٩/١١) من طريق عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي عن الزهري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الوقاصي هذا فإنه كذاب . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

٢٩٦٧ - (إنّ أحدَكُم إذا أراد أن يَخْرُجَ مِن المسجِدِ تداعَتْ جنودُ إبليسَ وأجْلَبتْ واجتَمعتْ كما تَجتمعُ النَحْلُ على يَعْسُوبِها ، فإذا قامَ أحدُكم على بابِ المسجدِ فليقُل : اللهم إنّي أعوذُ بك مِنْ إبليسَ وجنودِهِ ؛ فإنّه إذا قالَها لم يضرَّهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١٥٢) ، وعنه الديلمي (١ / ٢ / ٢٦٨) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة : ثنا أبي عن أبيه : أخبرني هشام بن زيد عن سليم بن عامر الخبائري عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته أحمد هذا - وهو دمشقي - قال الذهبي : « له مناكير ، قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر ، وحدَّث عنه أبو الجهم الشعراني ببواطيل ، كان كبر فكان يلقّن ما ليس من حديثه فيتلقّن » .

وقال ابن حبان في ترجمة أبيه محمد بن يحيى :

« هو ثقة في نفسه ، يُتقى من حديثه ما رواه عنه ابنه أحمد ، وأخوه عبيد ، فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء » .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير هشام بن زيد ؛ فلم أعرفه ، ويحتمل أنه هشام بن زيد ابن أنس ، روى عن أنس بن مالك وعنه شعبة وغيره ، وهو ثقة . والله أعلم .

(تنبيه) : شيخ ابن السني في هذا الحديث لم أعرفه ، فإنه وقع فيه هكذا : حدثني محمد بن عمرو بن زفر : ثنا أحمد بن محمد بن يحيى .... وعلى الهامش ما نصه : « عمرو بن محمد بن زر » يشير إلى أنه هكذا وقع في نسخة . قلت : ولعله الصواب ؛ فإن الديلمي رواه من طريقه كما علمت ، ووقع فيه : حدثني عمرو بن محمد . هكذا لم يذكر جده . والله أعلم .

٢٩٦٨ ـ (إنَّ أحدَكُمْ يأتيه اللهُ برزق عشرةِ أيام في يوم ، فإن هو حَبَسَ عاشَ تسعةَ أيامٍ بخيرٍ ؛ وإنْ هُو وسّعَ وأسرفَ قتّر عليه تسعةً أيامٍ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٦٩) عن أحمد بن سهلوبه : حدثنا علي ابن عبدالله البصري جدي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون أنس لم أعرفهما .

٢٩٦٩ ـ (أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ ، فمنْ قرأَ على حرفٍ منها فلا يتحوّلْ إلى غيرِه رغبةً عنهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٧١ / ١) عن يحيى الحماني : نا أيوب بن جابر عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود ؛ فإنه لم يسمع منه كما قال الترمذي وغيره .

الثانية : عنعنة أبي إسحاق واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي ؛ فإنه كان يدلس .

الثالثة : اختلاط أبي إسحاق السبيعي .

الرابعة : أيوب بن جابر ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

الخامسة : يحيى الحماني ـ وهو ابن عبد الحميد ـ قال الحافظ :

« حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

(تنبيـه) : عزاه السيوطي في « الجـامع الكبير » (١ / ١٣٧ / ١) لـ « كبير الطبراني » ، وكذلك صنع في « الصغير » ، فتعقبه المناوي بقوله :

« قضية كلامه أن ذا لم يخرجه أحد من الستة ، وهو ذهول شـنيع ، فقد خرجه الإمام مسلم باللفظ المزبور من حديث أُبيّ بن كعب ، وهكذا عزاه له جمع ؛ منهم الديلمي » .

قلت : وهذا تعقّب غريب ، وتشنيع عجيب ، فليس الحديث باللفظ المذكور عند مسلم عن أُبيّ ولا عن غيره . وإنما هو عنده (٢/٢٠٣ـ ٢٠٤) بلفظ :

« إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا » .

فأينَ هذا اللفظ من ذاك ؟ ! .

٢٩٧٠ ـ (إِنّ أَبا ذرٍّ لَيُباري عيسى بنَ مريمَ في عبادَتِهِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٨١ / ١) : نا محمد بن عبد الله الحضرمي : نا جمهور بن منصور : نا عمار بن محمد عن إبراهيم الهجري رفع الحديث إلى عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى والثانية : قال الهيثمي في « المجمع » (٩/٣٣٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه إبراهيم الهجري وهو ضعيف ، وإبراهيم مع ضعفه لم يدرك ابن مسعود » .

الثالثة : عمار بن محمد هذا ؛ إن كان ابن سعد المدني ؛ فقد تكلم فيه . وقال

ابن معين : « ليس بشيء » . وإن كان ابن عمار بن ياسر ؛ فهو مجهول . وإن كان الثوري ؛ فصدوق يخطىء كما في « التقريب » .

الرابعة : جمهور بن منصور ؛ لم أجد له ترجمة .

٢٩٧١ - (إنّ إبليسَ يبعَثُ أَشدَّ أَو أقوى أَصحابِهِ إلى مَنْ يمنعُ المعروفَ في مالِهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن السماك في « حديثه » (٢ / ٩٢ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٥ / ٢) ، وأبو بكر بن مكرم القاضي في « الأمالي » (١ / ٣٨ / ١) عن علي بن عاصم : ثنا عبدالحكيم بن منصور : حدثني حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء والمتروكين :

الأول : حسين بن قيس وهو أبو علي الرحبي الملقب بـ « حنش » ؛ قال أحمد والنسائي والدارقطني :

« متروك » .

الثاني : عبد الحكيم بن منصور ، قال ابن معين والدارقطني :

« متروك » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال الحافظ :

« متروك ، كذبه ابن معين » .

الثالث : علي بن عاصم - وهو الواسطي - قال الحافظ :

« صدوق يخطىء ويصرّ » .

٢٩٧٢ - (**إنّ أَحسنَ ما خضبْتُم به لَهذا السوادُ ، وأرغبُ لنسائِكم فيكم ، وأرهبُ في صدورِ عدوِّكم**) .

منكر . رواه ابن ماجه (٢ / ٣٨٢) ، والهيثم بن كليب في « مسنده » (١١٤ / ٢) : عن دفاع بن دغفل السدوسي عن عبدالحميد بن صيفي عن أبيه عن جده عن صهيب الخير رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالحميد بن صيفي - هو ابن زياد بن صيفي بن صهيب الرومي - وهو لين الحديث .

ودفاع بن دغفل السدوسي ضعيف كما في « التقريب » .

والحديث منكر المتن عندي ؛ لأن ظاهره الترغيب في الخضب بالسواد وقد ثبت النهي عنه في غير ما حديث . انظر « تمام المنة » (الطهارة) ، و « غاية المرام » (٨٤) .

٢٩٧٣ - (**إنَّ الرجُلَ إذا رضيَ هَدْيَ الرّجلِ وعَمَلَه فإنَّه مثلُهُ**) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (١٧ / ٣٣٤ / ٩٢٢) وابن بطة في « الإبانة » (١ / ١٤٩ / ٢) عن عبد الوهاب بن الضحاك قال : حدثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن عقبة بن عامر مرفوعاً .

وقال الهيثمي فيما نقله المناوي :

« فيه عبدالوهاب بن الضحاك وهو متروك » .

قلت : تابعه محمد بن إسماعيل بن عياش : ثنا أبي عن ضمضم بن زرعة به .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢/٢) .

ومحمد هذا ؛ ضعيف .

ثم روى له ابن أبي عاصم شاهداً من طريق هاشم الكوفي : نا زيد الخثعمي عن أسماء بنت عميس الخثعمية مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، زيد هذا ـ وهو ابن عطية ـ مجهول .

وهاشم ـ وهو ابن سعيد ـ ضعيف .

٢٩٧٤ ـ (إنَّ أحبَّكم إليَّ وأقربكم منّي الّذي يلحقُني على العهدِ الذي فارقني عليهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٨١ / ٢) ، والبزار في « الكشف » (٣٦٦٧) (ص٣٣٠ ـ ٣٣١ مختصر زوائده) من طريق موسى بن عبيدة : حدثني محمد بن الوليد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال أبو ذر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : محمد بن الوليد ـ وهو ابن نويفع الأسدي ـ مجهول ؛ قال الذهبي : « فيه كلام ، قال الدارقطني : يعتبر به . قلت : ما حدث عنه سوى ابن إسحاق » .

قلت : وأنت ترى أنه قد حدَّث عنه غيره بهذا الحديث !

الأخرى : موسى بن عبيدة ؛ ضعيف كما قال الهيثمي في « زوائده » ، والحافظ في « التقريب » .

ثم وجدت له طريقاً أخرى ؛ من رواية محمد بن عمرو قال : سمعت عراك بن مالك يقول : قال أبو ذر رضي الله عنه :

« إني لأقربكم مجلساً من رسول الله ﷺ يوم القيامة ، وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول » فذكره باختصار .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١/١٦١ - ١٦٢) .

قلت : وإسناده حسن لولا أنه منقطع بين عراك وأبي ذر ، فقد ذكروا أنه لم يسمع من عائشة ؛ وهي متأخرة الوفاة عن أبي ذر بنحو خمس وعشرين سنة ، فقد توفيت سنة سبع وخمسين ، ومات أبو ذر سنة اثنتين وثلاثين .

٢٩٧٥ - (إنَّ أدنى الرياءِ شِرْكٌ ، وأحبُّ العبيدِ إلى الله تبارك وتعالى الأتقياءُ الأخفياءُ ، الذين إذا غابُوا لم يُفْتَقَدُوا ، وإذا شَهِدوا لم يُعْرَفوا ، أولئكَ أئمّةُ الهدْيِ ومصابيحُ العلم) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٦ / ٥٣) ، وابن عدي (٧/٢٤٩٠) ، والهيثم بن كليب في « مسنده » (ق ١٦١ / ١) ، وابن عدي (٧ / ٢٤) وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٥) ، والحاكم (٣ / ٢٧٠) ، والبيهقي في « الزهد الكبير » (ق ٢٣ / ١) من طريق أبي قحذم النضر بن معبد عن أبي قلابة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

« مرَّ عمر بمعاذ بن جبل رضي الله عنهما وهو يبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله ﷺ . . . . » فذكره ، وقال ابن عدي :

« لا أعلم يرويه عن أبي قلابة غير أبي قحذم » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو قحذم قال أبو حاتم : لا يكتب حديثه . وقال النسائي : ليس بثقة » .

وذكر مثله في « الميزان » . ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى أنه من منكراته .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٥١) :

« كان ممن يتفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات على قلة روايته » .

وللحديث طريق أخرى مثله إلا أنه قال :

« قلوبهم مصابيح الهدى ، يخرجون من كل غبراء مظلمة » .

أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩) ، والحاكم (٤ / ٣٢٨) ، والبيهقي أيضاً في « شعب الإيمان » (٢ / ٣١٦ / ١) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٥ / ١) ، والطبراني (٢٠ / ١٥٣ / ٣٢١) وابن أبي الدنيا في « الأولياء » (ص ١٠١ - ١٠٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٥) ، من طريق نافع بن يزيد : حدثني عياش بن عباس عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه :

« أن عمر بن الخطاب خرج إلى مسجد رسول الله ﷺ ، فإذا معاذ بن جبل عند قبر رسول الله ﷺ ، فقال : ما يبكيك يا معاذ ؟ قال : يبكيني ما سمعت من صاحب هذا القبر ، قال : ما هو ؟ قال . . . . » فذكره .

قلت : وعيسى هذا هو الزرقي المدني ، وهو ضعيف اتفاقاً ، فمن صححه فقد وهم كما حققته في « تخريج الترغيب » (١ / ٣٤) ، منهم الشيخ الغماري في « تنوير البصيرة » (ص ٤١) ، والشيخ القرضاوي في « نحو موسوعة للحديث النبوي » (ص ٣٨ - ٤٠) ، وظني أن الذي غرهم أن الحاكم قد أخرجه أيضاً (٤/١) من طريق الربيع بن سليمان : ثنا عبدالله بن وهب قال : أخبرني الليث بن سعد

عن عياش بن عباس القتباني عن زيد بن أسلم به .

ومن هذه الطريق أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٣١٧/٢) .

وقال الحاكم :

« إسناد مصري صحيح ، ولا نحفظ له علة » . ووافقه الذهبي .

قلت : علته أن بعض رواته أسقط من بين (عياش بن عباس) ـ وهو القتباني ـ وزيد بن أسلم (عيسى بن عبد الرحمن) المذكور في الرواية التي قبلها ، وأظن أن ذلك من قبل الربيع بن سليمان وهو المرادي ؛ فإنه مع كونه ثقة ؛ فقد كان ذا غفلة وصفه بذلك من هو أعرف الناس به وهو ابن بلده مسلمة فقد قال :

« كان يوصف بغفلة شديدة ، وهو ثقة » .

وكأنه لذلك لم يذكروا له رواية عن زيد بن أسلم .

وقد تابعه عبد الله بن صالح : حدثني الليث به . وعبدالله فيه ضعف معروف .

أخرجه الطبراني (٣٣٢) . وله عنده في « المعجم الصغير » (ص ١٨٥ ـ هندية) من طريق أخرى عن معاذ نحوه . وفيه جماعة لم أعرفهم . وهو في « الروض النضير » برقم (٨٦٣) .

٢٩٧٦ ـ (إنَّ أَدنى أهل الجنّةِ منزلةً لَرجلٌ له دارٌ مِنْ لؤلؤةٍ واحدةٍ منها غرفُها وأَبوابُها ، وإنّ أدنى أهلِ النّار عذاباً لَرجلٌ عليه نعلانِ مِنْ نارٍ يغلي منُهما دماغُه كما يغلي المِرْجَلُ ، مسامِعُه جمْرٌ ، وأضراسُه جمرٌ ، وأشفارُه لهبُ النّار ، وتخرُج أحشاؤه مِنْ جنْبَيْهِ وقدمَيْهِ ، وسائرهم كالحبِّ القليل في الماءِ الكثيرِ يفورُ) .

ضعيف . رواه أسد بن موسى في كتاب « الزهد » (ق ٣ / ١) وهناد

(١ / ١٠٤ / ١٢٦) : ثنا محمد بن خازم عن الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، على ثقة رجاله .

٢٩٧٧ - (إنّ أسرعَ أمَّتي لُحوقاً بي في الجنّة امرأةٌ مِنْ أحمُسَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤٠٣/١) ، وأبو يعلى (٥٣٢٨) من طريق أبان بن عبدالله البجلي عن كريم بن أبي حازم عن جدته سلمى بنت جابر :

« أن زوجها استشهد ، فأتت عبدالله بن مسعود فقالت : إني امرأة قد استشهد زوجي ، وقد خطبني الرجال ، فأبيت أن أتزوج حتى ألقاه ، فترجو لي إن اجتمعت أنا وهو أن أكون من أزواجه؟ قال : نعم ، فقال له رجل : ما رأيناك نقلت هذا مذ قاعدناك ، قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه علل :

الأولى : أبان هذا ، قال الحافظ :

« صدوق ، في حفظه لين » . وأما الذهبي فقال :

« حسن الحديث » .

الثانية : كريم بن أبي حازم ؛ لا يعرف إلا من رواية أبان عنه ، وقال البخاري :

« لا يصح حديثه » .

الثالثة : سلمى بنت جابر ؛ لا تعرف أيضاً إلا من هذه الرواية ، وذكرها بعضهم في « الصحابة » . وما أظن ذلك بثابت .

٢٩٧٨ - (إنَّ أَشدَّ الناسِ تصديقاً للناسِ أصدقُهم حديثاً ، وإِنَّ أَشدَّ النَّاسِ تكذيباً أَكذبُهم حديثاً) .

موضوع . رواه أبو الحسن القزويني في « الأمالي » (٢/٧ - مجموع ٢٢) عن عباس بن الفضل الأنصاري عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، والمتهم به إما جعفر بن الزبير ؛ فقد كذبه شعبة ، وتركه أحمد ، كما في « الضعفاء » للذهبي .

وإما عباس بن الفضل الأنصاري ، فقد قال ابن معين :

« ليس بثقة » . فقيل له : لم ؟ قال : « حدَّث بحديث موضوع » . وذكره .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » .

٢٩٧٩ - (إنّ أفضل عَملِ المؤمنِ الجهادُ في سبيلِ الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢/٥١/١) ، وابن عدي (١/٢٣٥) ، عن عبدالرحمن بن سعد عن عبدالله بن محمد وعمر وعمار أبي حفص عن آبائهم عن أجدادهم قالوا :

« جاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : يا خليفة رسول الله ! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) ، وقد أردت أن أربط نفسي في سبيل الله حتى أموت ، فقال أبو بكر : أنا أنشدك بالله يا بلال وحرمتي وحقي ؛ لقد كبرت سني وضعفت قوتي واقترب أجلي ، فأقام بلال معه ، فلما توفي أبو بكر رضي الله

عنه جاء عمر ، فقال له مثل ما قال أبو بكر ، فأبى بلال عليه ، فقال عمر رضي الله عنه : فمن يا بلال ؟ فقال : إلى سعد ، فإنه قد أذن بقباء على عهد رسول الله ﷺ . فجعل عمر الأذان إلى سعد وعقبه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالرحمن بن سعد ـ هو ابن عمار بن سعد القرظ ـ قال الذهبي :

« ليس بذاك ، قال ابن معين : ضعيف » .

وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (٥/٢٧٤) .

٢٩٨٠ ـ (إنَّ الأنبياءَ يومَ القيامةِ ، كلُّ اثنينِ منهم خليلانِ دون سائرِهم ، فخليلي منهُم يومَئذٍ خليلُ اللهِ إبراهيمُ عليهِ السلامُ) .

منكر . أخرجه الطبراني (٧ / ٣١١ / ٧٠٥٢) من طريق مروان بن جعفر : ثنا محمد بن إبراهيم بن حبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب ، عن جعفر بن سعد بن سمرة ، عن حبيب بن سليمان بن سمرة ، عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعاً به .

هكذا ساقه الذهبي في ترجمة مروان بن جعفر هذا من « الميزان » ؛ وهو صدوق وإن تكلم فيه الأزدي ؛ وقال الذهبي :

« له نسخة فيها ما ينكر ، رواها الطبراني » .

ثم ساق له من رواية الطبراني عنه أحاديث ، هذا منها ، والحمل فيها على غيره أولى عندي ، فإنه ليس فيهم ثقة ! . وأحدها صحيح لغيره[1] .

الأول : سليمان بن سمرة ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير ابنه

---

(١) انظر « الأحاديث الصحيحة » (٢٣٣٠) .

حبيب هذا وعلي بن ربيعة الوالبي ، ولذلك قال أبو الحسن بن القطان :

« حاله مجهولة » .

الثاني : حبيب بن سليمان بن سمرة ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد أشار إلى هذا الهيثمي فيما يأتي عنه .

الثالث : جعفر بن سعد بن سمرة ؛ قال الحافظ :

« ليس بالقوي » .

الرابع : محمد بن إبراهيم بن حبيب بن سليمان ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« لا يعتبر بما انفرد به من الإسناد ؛ قاله ابن حبان في (الثقات) » .

ولم يقف الحافظ الهيثمي على ترجمة لبعض هؤلاء فقال (٨/٢٠١) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

٢٩٨١ - (إنّ الأنصارَ قومٌ فيهم غَزَلٌ ، فلو بعثْتُمْ معَها مَنْ يقولُ : أتيناكُم أتيناكُم ، فحيَّانا وحيَّاكم) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١ / ٥٨٧ - ٥٨٨) ، والطحاوي في « المشكل » (٢٩٧/٤) من طريق جعفر بن عون : أنبأنا الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس قال :

« أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار ، فجاء رسول الله ﷺ فقال : أهديتم الفتاة ؟ قالوا : نعم ، قال : أرسلتم معها من يغني ؟ قالت : لا ، فقال رسول الله ﷺ .... » فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، قال البوصيري في « الزوائد » (ق ٢/١٢٠) :

« هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أن الأجلح مختلف فيه ، وأبو الزبير قال فيه ابن عيينة : يقولون : إنه لم يسمع من ابن عباس ، وقال أبو حاتم : رأى ابن عباس رؤية » .

قلت : وهو مدلس مشهور ، فلو أنه لقي ابن عباس وسمع منه ، لم يحتج به حتى يصرِّح بسماعه منه ، شأنه في ذلك شأنه في روايته عن جابر . وقد روي عنه عن جابر ، كذلك رواه أبو بكر ـ وهو ابن عياش ـ عند أحمد (٣٩١/٣) ، وأبو عوانة عند البيهقي (٢٨٩/٧) كلاهما عن الأجلح عنه به .

قلت : وهذا أصح ، لاتفاق ثقتين عليه خلافاً لجعفر بن عون ، فروايته شاذة ، ويحتمل أن يكون قد حفظ ، ويكون الاختلاف المذكور إنما هو من الأجلح نفسه فإن فيه ضعفاً ، كما أشار إليه البوصيري فيما سبق .

وجملة القول ؛ أن علة الحديث عنعنة أبي الزبير . والله أعلم .

وفي الباب ما يغني عنه فراجع كتابي « آداب الزفاف » (ص ١٨٠ ـ ١٨١) .

٢٩٨٢ ـ (إنَّ الإسلامَ نظيفٌ فتنظَّفوا ، فإنه لا يدخل الجنّةَ إلا نظيفٌ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٥٧) ، والخطيب في « التاريخ » (١٤٣/٥) من طريق نعيم بن المورع بن توبة العنبري : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . قال نعيم : يعني النظيف في الدين من الذنوب .

قلت : وهذا موضوع ، نعيم هذا ؛ قال ابن حبان :

« يروي عن الثقات العجائب » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« روى عن هشام أحاديث موضوعة » . وقال ابن عدي - في ترجمته - :

« ضعيف يسرق الحديث » .

قلت : وهذا من روايته عن هشام كما ترى .

٢٩٨٣ - (إنّ الإمام يكفي مَنْ وراءَه ، فإنْ سَها الإمامُ فعليْه سجدتا السَّهو ، وعلى من وَراءَهُ أن يسجُدوا معه ، وإنْ سهَا أحدٌ مِمَّنْ خلفَه فليْسَ عليهِ أنْ يسجُدَ ؛ والإمامُ يكفيهِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « السنن » (٢/٣٥٢) من طريق أبي الحسين عن الحكم بن عبد الله عن سالم بن عبدالله قال :

« جاء جبير بن مطعم إلى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ! كيف قال أمير المؤمنين عمر في الإمام يؤم القوم ؟ فقال ابن عمر : قال عمر : قال رسول الله ﷺ : » فذكره ؛ وقال :

« وروى خارجة بن مصعب عن أبي الحسين المديني عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ بمعناه . وأبو الحسين هذا مجهول ، والحكم بن عبد الله ضعيف » .

قلت : بل هو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

٢٩٨٤ ـ (إن البـرَّ والصِّلةَ ليُطيـلانِ الأعـمـارَ ، ويعـمّرانِ الدّيارَ ، ويُثْرِيانِ الأموالَ ، ولو كانَ القومُ فجّاراً ، وإنَّ البرَّ والصلةَ لَيخفِّفانِ سوءَ الحسابِ يومَ القيامةِ ، ثمّ تلا ﴿ والذينَ يَصِلون ما أمرَ الله به أنْ يوصَلَ ويخشَونَ ربَّهمْ ويخافونَ سُوءَ الحسابِ﴾) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١/٣٨٥ ـ ٣٨٦) من طريق عبد الصمد بن علي : حدثني أبي عن جدي عبدالله بن العباس عن النبي ﷺ أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبد الصمد هذا ؛ قال الذهبي :

« حدَّث عن أبيه بحديث : « أكرموا الشهود . . . . . » ، وهذا منكر ، وما عبد الصمد بحجَّة ، ولعلَّ الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة » !

وتعقبه الحافظ فقال :

« وقد ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وساق الحديث من طريقه ، وقال : « حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به » . فتبين أنهم لم يسكتوا عنه » .

٢٩٨٥ ـ (إنّ الغيرى لا تُبْصِرُ أسفلَ الوادي مِنْ أعلاه . [إنّما التجنّي في القلب]) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٢/٢٢٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٣٦ / ٥٦) عن سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها قالت :

« وكان متاعي فيه خفة ، وكان على جمل ناج ، وكان متاع صفية فيه ثقل ، وكان على جمل ثفال بطيء يتبطأ بالركب ، فقال رسول الله ﷺ : حولوا متاع عائشة على جمل صفية ، وحولوا متاع صفية على جمل عائشة حتى يمضي الركب ، قالت عائشة : فلما رأيت ذلك قلت : يا عباد الله ! غلبتنا هذه اليهودية على رسول الله ﷺ ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : يا أم عبد الله ! إن متاعك كان فيه خفّ ، وكان متاع صفية فيه ثقل ، فأبطأنا بالركب ، فحولنا متاعها على بعيرك ، وحولنا متاعك على بعيرها ، قالت : فقلت : ألست تزعم أنك رسول الله ؟ قالت : فتبسّم ، قال : أو في شك أنت يا أم عبد الله ؟ قالت : قلت : ألست تزعم أنك رسول الله ؟ فهلا عدلت ؟ وسمعني أبو بكر وكان فيه غرب أو حدة ، فأقبل عليّ فلطم وجهي ، فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا أبا بكر ، فقال : يا رســول الله ! أما سمعت ما قالت ؟! فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ وفيه علتان :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق ؛ فقد كان يدلس .

والأخرى : ضعف سلمة بن الفضل - وهو الأبرش - قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

(تنبيه) : كنت خرجت الحديث من نسخة مصورة من «مسند أبي يعلى» ثم طبع هذا المسند - والحمد لله - بهمة وتحقيق وتعليق الأخ (حسين سليم أسد) ، جزاه الله خيراً ، وقد بدا لي مما اطلعت عليه من تحقيقاته وتعليقاته أنه من الناشئين في هذا العلم ، وأنه مثل كثير من أمثاله الذين تزبّبوا قبل أن يتحصرموا ! ولا أدل على ذلك من تطاوله على بعض الحفاظ المتقدمين مثل الحافظ ابن حجر ؛ الذي ردَّ عليه قوله بجهالة من وثقه ابن حبان وليس له عنه إلا راوٍ واحد ، واحتج عليه

برواية الشيخين عن بعض الرواة وليس له إلا راو واحد! وليس القصد هنا الرد عليه وتبيان خطئه فيه ، فسيأتي ذلك في مكان آخر من هذه السلسلة إن شاء الله تعالى . انظر الحديث (٦٣١٨) . وإنما الغرض هنا التنبيه على وهم عجيب له في هذا الحديث لو صحَّ كلامه فيه صار الحديث به صحيحاً ، فإنه بعد أن أعلّه بعنعنة ابن إسحاق والخلاف في سلمة بن الفضل ؛ عقَّب عليه بقوله (٨/١٣٠) :

« وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب « الأمثال » ، وليس فيه غير أسامة ابن زيد الليثي ، وهو من رجال الصحيح ، وفيه ضعف وبقيه رجاله ثقات » .

قلت : فأنت ترى أن إسناد أبي الشيخ هو عينُ إسناد أبي يعلى ، بل هو رواه بالواسطة عن شيخ أبي يعلى نفسه .

ولا يشفع له هذا الخطأ أنه نقله عن « مجمع الزوائد » للهيثمي (٣٢٢/٤) ، لأنه كان بإمكانه أن يراجع « الأمثال » لأبي الشيخ فإنه مطبوع معروف ! ولكن من الممكن أن لا تكون لديه يومئذٍ . والله أعلم .

٢٩٨٦ - (إنَّ التَّوبةَ تغسِلُ الحُوبةَ ، وإن الحسناتِ يذهبْنَ السَّيِّئاتِ ، وإذا ذكرَ العبدُ ربَّه في الرّخاءِ أنجاهُ في البلاءِ ، وذلكَ بأَنَّ اللهَ تعالى يقول : لا أجمعُ لعبدي أمنينِ ، ولا أجمعُ له خوفينِ ، إنْ هو أمِنَني في الدُّنيا خافَني يومَ أجمعُ فيهِ عبادي ، وإنْ هو خافَني في الدُّنيا أمَّنْتُه يومَ أجمعُ فيه عبادي في حظيرةِ القُدُسِ ، فيدومُ له أمْنُه ، ولا أمْحَقُه فيمَنْ أمحَقُ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٧٠/١) من طريق محمد بن

يعلى : ثنا عمر بن صبح عن ثور بن يزيد عن مكحول عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عمر بن صبح ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« كذاب ، اعترف بالوضع » .

ومحمد بن يعلى ـ وهو الملقب بـ « زنبور » ـ قال أبو حاتم وغيره :

« متروك » .

لكن جملة الأمنَين والخوفَين قد ثبتت من حديث أبي هريرة وغيره عند ابن حبان وغيره ، وهو مخرّج في « الصحيحة » (٧٤٢) .

٢٩٨٧ ـ (إن الجنَّةَ لا تَحِلُّ لعاصٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١٤٥/٢) ، وأحمد (٢٧٥/٥) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٠٥٩ ـ بتحقيقي) ، وأبو يعلى في « معجم شيوخه » (١/٢٣) من طريق راشد بن داود الصنعاني : حدثني أبو أسماء الرحبي عن ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال في مسيرٍ له :

« إنا مدلجون الليلة إن شاء الله تعالى ، فلا يرحلنّ معنا مضعف ، ولا مصعب ، فارتحل رجل على ناقة له صعبة ، فسقط ، فاندقّت عنقه فمات ، فأمر رسول الله ﷺ أن يدفن ، ثم أمر بلالاً فنادى : » فذكره .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وأقرَّه الذهبي فلم يتعقبه بشيء .

وراشد بن داود هذا مختلف فيه ؛ فأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال البخاري : فيه نظر ، وقال الدارقطني : ضعيف » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ،له أوهام » .

قلت : وقد وثقه ابن معين وغيره ،لكن الجرح مقدم على التعديل لا سيّما من مثل الإمام البخاري ، لا سيما وقد جرحه جرحاً شديداً ، لأن قوله : « فيه نظر » هو أشد الجرح عنده ، وكذلك الإمام الدارقطني ، فإنه قال : « ضعيف لا يعتبر به » فمثله لا يقال إلا فيمن كان شديد الضعف كما هو بيِّن عند أهل المعرفة والعلم بهذا الفن .

ومن طريقه أخرجه البزار أيضاً (١/٣٩١/٨٣٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢/٩٥/١٤٣٦) .

وللحديث شاهد من حديث أبي الدرداء ؛ وسنده ضعيف أيضاً تكلّمت عليه في « تخريج السنة » (١٠٥٠) .

٢٩٨٨ - (إِنَّ أَكثَر شُهداءِ أُمّتي لأصحابُ الفُرُشِ ، وربَّ قتيلٍ بين الصفَّينِ اللهُ أعلمُ بنيّتِه) .

ضعيف : رواه أحمد (رقم٣٧٧٢) عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة . أن أبا محمد أخبره - وكان من أصحاب ابن مسعود - : حدثه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر عنده الشهداء ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وقول الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون »

(١/٤٦) « وسنده جيد » غير جيد ؛ لأن فيه عدة علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن أبا محمد صاحب ابن مسعود لم يصرِّح أنه رواه عن ابن مسعود .

الثانية : جهالة أبي محمد هذا ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٤٣٢/٢/٤) بهذه الرواية فقط ولم يزد . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » .

الثالثة : اختلاط سعيد بن أبي هلال ؛ قال الحافظ نفسه في « التقريب » :

« صدوق ، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً ، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط » .

قلت : قال ابن حزم في «الفصل في النحل و الملل » (٩٥/٢) :

« ليس بالقوي ، قد ذكره ، بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل » .

الرابعة : ابن لهيعة ؛ فإنه سيىء الحفظ كما هو معلوم .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٣٠٢/٥) :

« رواه أحمد هكذا ، ولم أره ذكر ابن مسعود ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، والظاهر أنه مرسل ، ورجاله ثقات » .

٢٩٨٩ - (أُنْزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ ، لكلِّ حرفٍ منه ظهرٌ وبطنٌ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (١١/٢٣/١) ، وأبو عمر الرّقي الباهلي في « حديث زيد بن أبي أنيسة » (ق٣٢/٢) ، وأبو الفضل الرازي عبدالرحمن بن أحمد في « معاني : أنزل القرآن على سبعة أحرف » (ق٦٤/١)

عن إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً به .

قلت : وهذا سند ضعيف ، إبراهيم هذا ـ وهو ابن مسلم ـ ضعيف .

وقد تابعه أبو إسحاق عن أبي الأحوص به .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٣٠٩/٣) ، وابن حبان (١٧٨١) ، والبزار (٢٢٦ ـ زوائده) ، وابن مخلد في « المنتقى من أحاديثه » (٢/٨١/٢) عن إسماعيل بن أبي أويس : حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن عجلان عنه . وقال الهيثمي في « زوائد البزار » :

« وهذا إسناد حسن » .

كذا قال : وقلّده المعلّق على « مسند أبي يعلى » (٨٣/٩) ! وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس وقد عنعنه ، فيحتمل أن يكون تلقّاه عن إبراهيم الهجري أو غيره من الضعفاء ، ثم هو إلى ذلك كان اختلط !

لكن تابعه عبدالله بن أبي الهذيل عن أبي الأحوص به وزاد :

« ولكل حدّ مطلع » .

أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (١٨٢/٤) ، وابن جرير (١٠/٢٣/١) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٢/٢٩٧) من طرق عن جرير بن عبدالحميد عن مغيرة عن واصل بن حيان عن عبد الله بن أبي الهذيل .

قلت : وهذه متابعة قوية ، لولا أن في الطريق إليها مغيرة ـ وهو ابن مقسم الكوفي ـ فإنه مع ثقته كان يدلس ؛ وقد عنعنه .

وجملة القول ؛ أنه ليس في هذه الطرق ما يمكن الاطمئنان إليه ، وتصحيح الحديث اعتماداً عليه . والله أعلم .

٢٩٩٠ ـ (إنّ مِنْ أسوأ الناسِ منزلةً مَنْ أذهبَ آخرتَه بدُنيا غيرِه) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٣٩٨) : حدثنا عبد الحكم بن ذكوان عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، شهر بن حوشب ضعيف لسوء حفظه .

وعبد الحكم بن ذكوان ؛ قال ابن معين :

« لا أعرفه » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ، وهو عندي مجهول الحال . ونحوه قول الحافظ فيه : « مقبول » . لأنه يعني : عند المتابعة ، وإلا فليِّن الحديث عند التفرُّد كما هو الحال في هذا الحديث ، وقد اضطرب في إسناده كما يأتي .

والحديث أخرجه البخاري في « التاريخ » (١٢٨/٢/٣) من طريق الطيالسي به . وأخرجه هو وابن ماجه (٣٩٦٦) من طريق أخرى عن عبدالحكم السدوسي : ثنا شهر بن حوشب عن أبي أمامة مرفوعاً به نحوه . فجعله من مسند أبي أمامة .

وهذا الاختلاف هو من الحكم كما أشرت آنفاً ، أو من شيخه شهر . والله أعلم .

٢٩٩١ ـ (إنَّ أطهرَ طعامِكُم لَما مسَّتْه النَّارُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/١٣٢/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٥٩٩/٤) ـ ولم يسق لفظه ـ من طريق محمد بن إسحاق عن أبيه عن الحسن بن علي رضي الله عنه :

« أنه دخل على رسول الله ﷺ بيت فاطمة ، فناولته كتف شاة مطبوخة

فأكلها ، ثم قام يصلي ، فأخذت ثيابه فقالت : ألا توضأ يا رسول الله ؟ قال : مما يا بنية ؟ قالت : قد أكلت مما مسته النار ؟! قال : » فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف على ثقة رجاله ، فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه ، على أن في حفظه شيئاً ، ولذلك فهو حسن الحديث إذا صرَّح بالتحديث ، ولم يكن فيما رواه علة ، ولذلك قال الذهبي في آخر ترجمته :

« فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ، فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة ، فالله أعلم . وقد استشهد به مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه » .

فإن قيل : يبعد أن يكون بين محمد بن إسحاق وأبيه شخص ، ثم دلّسه ابن إسحاق ؟ .

قلت : إن سلّمنا ذلك ، فقد وجدت له علة ، وهو الاختلاف في سنده ومتنه ، فقال أحمد (٦/٢٨٣) : ثنا حسن بن موسى : ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن الحسن بن الحسن عن فاطمة قالت :

« دخل عليَّ رسول الله ﷺ . . . . . . » الحديث نحوه ؛ وفي آخره :

« فقال لي : أوليس أطيب طعامكم ما مسَّته النار » .

وهكذا أخرجه أبو يعلى (١٥٩١/٤) : حدثنا إبراهيم بن حجاج السامي : نا حماد به . إلا أنه وقع عنده « الحسن بن أبي الحسن » . وعليه جرى الهيثمي فقال (٢٥٣/١) بعدما عزاه لهما ـ أحمد وأبي يعلى ـ :

« والحسن بن أبي الحسن ولد بعد وفاة فاطمة ، والحديث منقطع » .

وكأنه يعني به الحسن البصري ، فإنه يصدق عليه أنه ولد بعد وفاة فاطمة ،

ولكني لم أر من ذكر أن إسحاق بن يسار روى عنه ، وإنما في « تهذيب التهذيب » أنه روى عن الحسن بن علي ! وهذا أقرب إلى ما في « المسند » إذا قدرنا أنه الحسن بن الحسن بن علي ، نسب في « التهذيب » إلى جده ، وإذا كان كذلك فهو منقطع أيضاً ، والله أعلم .

٢٩٩٢ - (إِنَّ الأَرواحَ تَلاقى في الهواءِ فَتَشامُّ ، فما تعارفَ مِنْها ائْتَلَفَ ، وما تناكرَ مِنها اخْتلفَ) .

ضعيف . رواه أبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (٢/١٢٨) عن محمد بن بكر بن عبد الرحمن السمرقندي : ثنا أحمد بن نصر السمرقندي : ثنا أبي عن إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن شقيق عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أحمد بن نصر السمرقندي وأبوه لم أعرفهما ، ويحتمل أنه الذي في « الميزان » وغيره :

« أحمد بن نصر بن حماد . أتى بخبر منكر جداً ، قال : ثنا أبي : ثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : لا يترك الله أحداً يوم الجمعة إلا غفر له . ذكره الخطيب » .

قلت : فهذا من طبقة السمرقندي . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١ / ١٦٢ / ٢) للطبراني في « الأوسط » عن علي . ولم يورده الهيثمي في « المجمع » لا في « الجنائز » (٣٢٩/٢) ولا في « الأدب » (٨٧/٨) . والله أعلم .

وقد أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١/١٨/٢- رقم ٥٣٥٣) من طريق

عبدالرحمن بن مغراء قال : نا الأزهر بن عبد الله الأودي قال : نا محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب لعلي بن أبي طالب : يا أبا حسن ! ربما شهدت وغبنا ، وربما شهدنا وغبت ، ثلاث أسألك عنهن . . . إلخ .

قلت : فذكر ثلاثة أحاديث ، أحدها حديث الترجمة ، وأعله الهيثمي (١ / ١٦٢) بـ (الأزهر) هذا ، فقال :

« قال العقيلي : حديثه غير محفوظ عن ابن عجلان » .

ومن طريق الأودي أخرجه أبو الشيخ في « الأمثال » (رقم ١٠٧) .

ثم أخرج له شاهداً من حديث ابن مسعود ، من طريق إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عنه به ، وزاد :

« فلو أن رجلاً مؤمناً دخل مسجداً فيه مئة منافق ليس فيه إلا مؤمن واحد لذهب حتى يجلس إلى ذلك المؤمن الواحد ، ولو أن رجلاً منافقاً دخل مسجداً فيه مئة مؤمن ليس فيه إلا منافق واحد لذهب حتى يجلس إلى ذلك المنافق الواحد » .

قلت : وإبراهيم الهجري ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه النسائي وغيره ، وتركه ابن الجنيد » .

٢٩٩٣ - (إِنَّ الأَبدالَ بالشامِ يكونونَ ، وهُم أربعونَ رجلاً ، بهم تُسْقَوْنَ الغيثَ ، وبهم تُنْصرونَ على أعدائِكم ، وُيصْرَفُ عنْ أهلِ الأرضِ البلاءُ والغَرَقُ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١/٦٧/١) من طريق

الحسن بن حبيب : نا زكريا بن يحيى : نا الحسن بن عرفة : نا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو السكسكي عن شريح بن عبيد الحضرمي قال :

« ذكر أهل الشام عند علي بن أبي طالب ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ! العنهم ، فقال : لا ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : » فذكره ؛ وقال :

« هذا منقطع بين شريح وعلي ، فإنه لم يلقه » .

وأخرجه أحمد(١١٢/١) : ثنا أبو المغيرة : ثنا صفوان به نحوه وزاد :

« كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً » .

وقد صحَّ من طريق أخرى عن علي موقوفاً : « لا تسب أهل الشام جماً غفيراً ؛ فإن فيهم الأبدال » . وقال الضياء المقدسي في « المختارة » (٤٦١ ـ بتحقيقي) :

« وهو أولى من المرفوع » .

وقد روي الحديث من حديث عبادة بن الصامت مختصراً ، وقد مضى برقم (٩٤٠) .

٢٩٩٤ ـ (أَقطفُ القومِ دابَّةُ أميرِهِمْ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٧٤/٩) من طريق شبيب بن شيبة قال :

« كنت أسير في موكب أبي جعفر أمير المؤمنين ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! رويداً فإني أمير عليك ! قال : ويلك ؛ أميرٌ عليَّ ؟ ! قلت : نعم ؛ حدثني معاوية بن قرة قال : قال رسول الله ﷺ : (فذكره) فقال أبو جعفر : أعطوه دابة ، فهو أهون علينا من أن يتأمر علينا » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، معاوية بن قرة ؛ تابعي ثقة .

وشبيب بن شيبة ـ وهو أبو معمر البصري الخطيب البليغ ـ ضعيف كما قال النسائي والدارقطني . وفي « التقريب » :

« صدوق يهم في الحديث » .

٢٩٩٥ ـ (إنّ الحكمةَ تزيدُ الشريفَ شرفاً ، وترفعُ العبدَ المملوك حتّى تُجْلسَه مجلسَ الملوك) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٧٣/٦) من طريق عمرو بن حمزة : ثنا صالح عن الحسن عن أنس مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث الحسن ، تفرد به عمرو عن صالح » .

قلت : وهما ضعيفان .

ومن هذا الوجه أخرج القضاعي في « مسند الشهاب » (ق/٢/٨٢) الشطر الأول منه .

٢٩٩٦ ـ (إنَّ الحياءَ مِنْ شرائع الإِسلامِ ، وإِن البذاءَ من لؤْمِ المرءِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/٨٠/٣) عن محمد بن عمارة بن صبيح : نا إسماعيل بن أبان : نا عبدالملك بن عثمان الثقفي عن محمد بن مالك الهمداني عن أبيه مالك بن زبيد عن عبدالله قال :

جاء قوم إلى النبي ﷺ بصاحبهم فقالوا : يا نبي الله ! إن صاحبنا هذا قد أفسده الحياء ، فقال ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالمجهولين ، مالك بن زبيد ؛ روى عنه أبو إسحاق السبيعي أيضاً ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان .

وابنه محمد ؛ أورده ابن أبي حاتم (٨٨/١/٤) بهذا الحديث ليس إلا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعبد الملك بن عثمان الثقفي ؛ أورده ابن أبي حاتم أيضاً (٣٦٠/٢/٢) من رواية إسماعيل بن أبان هذا ولم يذكر فيه أيضاً جرحاً ولا تعديلاً .

وإسماعيل بن أبان إن كان الوراق ؛ فهو صدوق ، وإن كان الغنوي ؛ فهو متروك رمي بالوضع .

٢٩٩٧ - (إنَّ الأقْلَفَ لا يُتْرَكُ في الإِسلامِ حتّى يَخْتتِنَ ، ولوْ بَلَغَ ثمانينَ سنةً) .

موضوع . أخرجه البيهقي (٣٢٤/٨) من طريقين عن أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن أبيه علي رضي الله عنه قال :

« وجدنا في قائم سيف رسول الله ﷺ في الصحيفة . . » فذكره ؛ وقال :

« وهذا حديث ينفرد به أهل البيت عليهم السلام بهذا الإسناد » .

قلت : كأنه مركب عليهم ، فإن ابن الأشعث قال الدارقطني :

« آية من آيات الله ، وضع ذلك الكتاب . يعني العلويات » .

قلت : وهذا الكتاب فيه نحو ألف حديث كلها بهذا الإسناد ، وقد ساق ابن عدي في ترجمته من « الكامل » (ق ١/٣٧٨) جملة منها فيها موضوعات كما قال الذهبي . فلست أدري كيف خفيَ حاله على البيهقي حتى نسب التفرد بهذا الحديث لأهل البيت دون هذا المفتري ! .

٢٩٩٨ - (إنَّ الخاصِرةَ عِرقُ الكليةِ إذا تحرَّكَ آذى صاحِبَها ، فداوُوها بالماءِ المحرقِ والعَسَلِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٤٠٥) من طريق مسلم بن خالد عن عبدالرحمن ابن محمد المديني عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره ؛ وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وهـذا منه عجيب فإنه قد أورد مسـلم بن خالد هذا - وهـو الزنجي - في كتابه « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« قال البخاري وأبو زرعة : منكر الحديث » .

وعبدالرحمن بن محمـد المديني ؛ الظاهر أنه الأنصاري ، قال الذهبي أيضاً في « الميزان » :

« قال البخاري : روى عنه الواقدي عجائب ، وقوّاه ابن حبان » .

٢٩٩٩ - (إنَّ الخَصْلَةَ الصالحةَ تكونُ في الرّجُلِ فيُصلح اللهُ عزّ وجلّ بها عملَهُ كلَّهُ ، وطهورُ الرَّجلِ لِصلاتِهِ يُكَفِّر اللهُ بهِ ذنوبَهُ ، وتبقَى صلاتُه نافلةً) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٢/٨٣٣ ـ ٨٣٤) ، وعنه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١ ـ زوائده) ، وكذا ابن عدي في « الكامل » (١/٣٥) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٤٤٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » : نا بشار بن الحكم : ثنا ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن ثابت غير بشار » .

قلت : وهو منكر الحديث ؛ كما قال ابن عدي وتبعه الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ، وقال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً ، ينفرد عن ثابت بأشياء ليست من حديثه ؛ كأنه ثابت آخر ، لا يكتب حديثه إلا على جهة التعجب » .

ثم ساق هو وابن عدي هذا الحديث مشيرين إلى أنه حديث منكر .

وأما قول ابن عدي في آخر ترجمته .

« أرجو أنه لا بأس به » .

فإنما يعني في غير ما تفرد به وأنكر عليه ، أقول هذا توفيقاً بين قوله المتقدم : « منكر الحديث » ؛ وهذا . فلا تغترَّ بقول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٢٥) بعد أن عزاه لبعض من ذكرنا :

« وفيه بشار بن الحكم ضعفه أبو زرعة وابن حبان ، وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به » .

أقول : لا تغتر بهذا ؛ فإن الأمر كما قلت لك ، فإن الضعف الذي عزاه لأبي زرعة وابن حبان ، إنما أخذه من قولهما في بشار : « منكر الحديث » . وإذا عرفت أن ابن عدي وافقهما على ذلك ـ كما تقدم ـ تبيَّن لك أنه معهما في تضعيفه ، فتنبَّه ولا تكن من الغافلين .

نعم الشطر الثاني من الحديث له شواهد تدفع عنه النكارة وترفعه إلى مرتبة الصحة ، فانظر بعضها في « صحيح الترغيب » (١/رقم ١٧٧ و١٨٠ و ١٨٢) ، وفي معناه أحاديث أخرى .

ثم رأيت الحديث بفقرتيه قد أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٤٢ / ٤٩٤١) من الوجه المذكور ، وزاد في أوله فقرة ثالثة بلفظ :

« يا أبا ذر ! ألا أدلك على خصلتين وهما أخفّ على الظهر وأثقل في الميزان من غيرهما ؟ »

« قال : بلى يا رسول الله ! قال :

«عليك بحسن الخلق وطول الصمت ، والذي نفس محمد بيده ! ما عمل الخلائق بمثلهما » .

وهذه الزيادة أخرجها البزار في « مسنده » (٤/٢٢٠/٣٥٧٣) وقال :

« لا نعلم روى بشار عن ثابت غيره » .

قلت : بلى ؛ قد روى له هو (٣/١٤٩/٢٤٤٩) من طريق عمرو بن أبي خليفة قال : سمعت أبا بدر يحدِّث عن ثابت عن أنس قال :

« كان رسول الله ﷺ جالساً في حلقة فأراد القيام ، فقام غلام فناوله نعله ، فقال رسول الله ﷺ :

« أردت رضى ربك ، رضي الله عنك » .

فكان لذلك الغلام نحو في المدينة حتى استشهد » .

وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٨/٢٦٨) :

« رواه البزار ، وفيه عمرو بن أبي خليفة ، ولم أعرفه » .

قلت : إعلاله بشيخه (أبي بدر) أولى واسمه (بشار بن الحكم) أورده ابن عدي في « الكامل » (٢/٢٣) وقال :

« بصري ، منكر الحديث عن ثابت البناني وغيره » .

ثم ساق له حديثين أحدهما من هذه الطريق ، إلا أنه وقع فيه (عمر بن أبي خليفة العبدي) .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ! .

والمقصود : أن البزار لم يعرف اسم (أبي بدر) وأنه (بشار بن الحكم) فيما يظهر - كالهيثمي - وإلا لما قال في الحديث الذي قبله ما تقدم :

« لا نعلم روى بشار عن ثابت غيره » !

ويحتمل أنه نسي ، وجلَّ من لا ينسى .

على أن قوله في حديث أبي ذر هذا :

« لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه » .

ففيه نظر أيضاً ، فقد تابعه الحسن بن أبي جعفر عن ثابت به نحوه .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» من طريق أبي جابر محمد بن عبدالملك : ثنا الحسن بن أبي جعفر . . وقال :

« لم يروه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر ، تفرد به أبو جابر » .

قلت : قال أبو حاتم :

« ليس بالقوي » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦٤/٩) . وإعلاله بشيخه أولى لأنه ضعيف جداً ؛ كما فعل الهيثمي قال (٢٦٨/٨) :

« رواه الطبراني في « الصغير » ، وفيه الحسن بن أبي جعفر ، وهو متروك» .

وهو في « الروض النضير » (١٢٥) .

٣٠٠٠ ـ (إنَّ الدِّباغَ يَحِلُّ منَ الميتةِ كما يَحِلُّ الخلُّ منَ الخَمْرِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١/٣٢٦) ، وعنه البيهقي في « السنن » (٣٨/٦) عن فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبدالرحمن عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال البيهقي :

« تفرد به فرج بن فضالة ، وهو ضعيف ؛يروي عن يحيى بن سعيد أحاديث لا يتابع عليها . قاله أبو الحسن الدارقطني » .

* * *

انتهى بحمد الله وفضله

المجلد السادس من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وأثرها السيىء في الأمة »

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ المجلد السابع ، وأوله الحديث :

٣٠٠١ ـ (إن الرجلَ ليبتاعُ الثوب . . .) .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهــارس

الصفحة

٢ - الأحاديث الضعيفة
مرتبة على الحروف

الألف

الباء والتاء والثاء

٣ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية
الأبواب الفقهية مرتبة على الحروف

١ - الأحكام والقضاء والإمارة (والأمر بالمعروف . .) والسفر والجهاد والسيرة

٢ - الأخلاق

٤ - الأطعمة والأشربة والذبائح والصيد (الحيوان) واللباس والزينة واللهو

٥ - الإيمان والتوحيد والقدر

٦ - الجنائز والموت والمرض والعيادة والطب النبوي والرقى والابتلاء

٧ - الحج والعمرة
وفضائل المساجد الثلاثة والأمكنة

٨ – الدعاء والذكر والأوراد والرقى والطب النبوي والتوبة والاستغفار

٩ - الزكاة والصدقة والسخاء والسؤال

١٠ ـ الزهد والصمت والرقائق والمواعظ والموت

١١ ـ الشمائل والأنبياء صلوات الله عليهم

١٢ ـ الصوم وشهر رمضان والقيام

١٣ ـ الصلاة والأذان والجمعة والمساجد والاستسقاء

١٤ ـ الطهارات : المياه والوضوء والاغتسال والاستجمار وقضاء الحاجة والمسح على الخفين والخمار

١٥ ـ العلم والقرآن والتفسير والسنة (والحديث) (والتشبه بالكفار) والبدع

١٦ ـ الفتن ودلائل النبوة وعلامات الساعة

١٧ ـ الكسب والبيوع

١٨ ـ عجائب المخلوقات وبدْأ الخلق والقيامة والجنة والنار

١٩ ـ المناقب والمثالب

٢٠ـ النكاح والطلاق والنساء وتسمية الأولاد

٤ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٥ - الآثار مرتبة على الحروف

٦ - غريب الحديث

٧ - الرواة المترجم لهم

(ب)

٨ ـ الفهارس العامة للفهارس

الصفحة

الصفحة

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد السابع
٣٠٠١ - ٣٥٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .-الرياض.

٦٣٠ ص ، ١٧,٥ x ٢٥ سم

ردمك : ٩٩٦٠-٨٣٠-٨٧-X (مجموعة)

٩٩٦٠-٨٥٨-٢٣-٥ (ج٧)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ٢١/٢١٠٢

رقم الإيداع : ٢١/٢١٠٢

ردمك :٩٩٦٠-٨٣٠-٨٧-X (مجموعة)

٩٩٦٠-٨٥٨-٢٣-٥ (ج٧)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإني ـ ابتداءً ـ أقول :

قد كـان مـا خَشـيتُ أن يكونـا   إنّا إلـــى الله لراجعــونا

رحل الحبيب الغالي ، فمحبوه يتامى ، وأنا يتيمة مرتين ، لكنا إن شاء الله صابرون ، وبقضاء الله وقدره راضون ، وله عند ربِّه ـ عز وجل ـ لمحتسبون . . . .

وشاءت إرادة الله ـ تعالى ـ ألا يكمل الوالد ـ رحمه الله ـ مراجعته الأخيرة لهذا المجلد ـ كما كنتُ ذكرتُ في مقدمة المجلد السادس ـ اللهم إلا بعض الزيادات التي أملاها علي هاتفياً في مواضع لا تزيد على عشرة .

وهذا المجلد ـ أخي القارئ ـ هو الحلقة السابعة من هذه «السلسلة» ، وفيه مجموعة جديدة من الأحاديث الضعيفة وما دونها من ضعيف جداً ، وموضوع . . . ممّا ينبغي على المسلم أن يكون على معرفة بها حتى لا ينسب للنبي ﷺ ما لم يقل ، أو يلتزم باعتقاد أو حكم مبني عليها فيقع في الضلال والبدعة ، ويصرف جهده ووقته فيما لم يشرعه الله ورسوله ؛ وهو يحسب أنه يحسن صنعاً !

وتحت أحاديث هذا المجلد ـ كغيره ـ الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية ، والردود العلمية ، والكثير من الفوائد والتنبيهات ، كلٌ في مكانه ومناسبته .

فمن الأبحاث والتحقيقات الحديثية ما جاء تحت الأحاديث (٣٠٥٦ و ٣٠٧٤ و ٣١١٥ و ٣٢٣١ و ٣٢٤٧ و ٣٢٧٠ و ٣٢٩٢ و ٣٢٩٤ و ٣٣٥٤ و ٣٣٧٤ ...) .

ومن الردود العلمية ما تعقب به الوالد ـ رحمه الله ـ الشيخَ الغماري ، حيث كان قد وقف قبل شهور قليلةٍ من وفاته على كتابه « المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحَي

المناوي » ، فتعقبه في بعض الأحاديث المخرجة في هذا المجلد - وغيره من المجلدات التالية له - ، وذلك من جوانب مختلفة ، فانظر مثلاً ما جاء تحت الأحـاديث (٣٢٠٥ و ٣٢١٥ و ٣٢١٩ و ٣٢٢٠ و ٣٢٢١ و ٣٢٥٥ و . . . .) .

ومن الردود - أيضاً - ما جاء تحت الأحاديث (٣٢٦٤ - القرضاوي) و (٣٢٩٢ - ابن التركماني) و (٣٤٩٣ - الدكتورة السودانية) . . . . . .

ومن الفوائد ما جاء تحت الأحاديث (٣٢٣٥ و ٣٢٨١ و ٣٢٩٢ و ٣٣٢٠ و . . . .) .

وقد جاء في المجلد العديد من الأحاديث التي يوجد في السنة الصحيحة غُنية عنها كالأحاديث (٣٠٧١ و ٣٠٩٥ و ٣١٣٠ و ٣٢٤٩ و ٣٤٨٥ و . . . .) .

وهناك أحاديث اشتهرت على الألسنة ، وهي ليست صحيحة مثل (٣٠١٣ - التمسوا الجار قبل الدار . .) و (٣٢٦٤ - وتحته : بني الدين على النظافة . .) .

وقبل الختام أحب أن أذكر هنا بأنه يحسن بالقارئ لهذا المجلد أن يرجع - وبخاصّة بعد وفاة الشيخ الوالد رحمه الله تعالى - إلى المقدمات التي كتبها لهذه « السلسلة » خاصة ولغيرها من كتبه عامة ، فإن فيها فوائد جمة ، هي منارات على الطريق يُستهدى بها - إن شاء الله - ، وسيجدها متجددة منسجمة مع كل مجلد يصدر ، حيث أرسى فيها رحمه الله قواعد منهج الالتزام بالكتاب والسنة وبفهم سَلَف الأُمة ، وهو المنهج الحقّ الذي ينبغي أن يقام عليه الفقه الإسلامي ؛ فضلاً عن العقيدة الإسلامية ؛ انطلاقاً من المنهج السليم في التمييز بين الصحيح والضعيف ، جزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين جميعاً خير الجزاء ، وأجرى له من الأجر ما شاء بفضله وكرمه ، ورحمه رحمة واسعة ، وجمعنا وإياه في جنات الفردوس مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . . إنه سميع مجيب .

وأخيراً . . لا بد أن نتوجه بالشكر إلى كل من كان له يد في إنجاز هذا الكتاب في جميع مراحله ، بما فيها عمل الفهارس المختلفة ، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك » .

عمان ١٧ ذي القعدة ١٤٢٠هـ

١٢ شباط ٢٠٠٠ م

أم عبد الله

٣٠٠١ ـ (إن الرجل ليبتاع الثوب بدينار ، أو بنصف دينار فيلبسه ، فما يبلغ كعبيه حتى يغفر له . يعني من الحمد) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (ص ٦ - ٧ رقم ١٤ / ٢) : حدثنا أحمد بن محمد بن عثمان الرازي ـ بمصر ـ : حدثنا أبو زرعة الرازي : حدثنا سعيد بن محمد الجرمي : حدثنا قاسم بن مالك المزني : حدثنا أبو مسعود الجُريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير أحمد بن محمد بن عثمان الرازي فلم أجد له ترجمة ، وفي « الميزان » و « اللسان » :

« أحمد بن محمد بن عثمان النهرواني . هو أحمد بن عثمان نسب إلى جده . مر » .

وهناك ذكر له حديثاً آخر عن شيخ له بإسناده ، ثم قال :

« قال النقاش في «الموضوعات» له : وضعه أحمد أو شيخه » .

قلت : فهو في موضع التهمة .

وقد أورده الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٦٨) كما جاء في الموضع الأول من « الميزان » ، ثم ساق له بإسناده عن ابن المبارك قال :

« لا يكون الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو مثله ، وعمن فوقه ، وعمن هو دونه » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٠٠٢ - (إن الرجل ليدرك بالحلم درجة الصائم القائم ، وإنه ليكتب جباراً ، وإنه ما يملك إلا أهل بيته) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٩) من طريق الهيثم بن خالد المصيصي : ثنا عبد الكبير بن المعافى بن عمران : حدثني أبي : ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، [و] عن عبد الكبير : ثنا أبي : ثنا إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيدالله ، عن محمد بن علي ، عن علي ابن أبي طالب : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من الطريقين ؛ فإن مدارهما على المصيصي هذا ، وهو ضعيف ؛ كما قال الدارقطنيُ وتبعه العسقلاني .

وفي الأولى : الحارث - وهو ابن عبدالله الأعور - ضعيف أيضاً .

وفي الأخرى : عبد العزيز بن عبيدالله - وهو الحمصي - قال الذهبي : « ضعفوه ، وتركه النسائي» .

وهذه قد أخرجها المعافى بن عمران في كتاب « الزهد » له (ق ٢٤٩ / ١) .

٣٠٠٣ - (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يُرَوِّعَنَّ مسلماً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١١٦ / ٦٤٨٧) من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن شِمر بن عطية عن سليمان بن صرد :

أن أعرابياً صلى مع النبي ﷺ ومعه قرن ، فأخذها بعض القوم ، فلما سلّم

النبي ﷺ قال الأعرابي : أين القرن ؟ فكأن بعض القوم ضحك ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين شمر وسليمان بن صرد ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن صحابي غير خريم بن فاتك ، ومع ذلك قالوا : إنه لم يدركه ، وعامة رواياته عن التابعين ، ولذلك ذكره ابن حبان في (أتباع التابعين) من « ثقاته » (٦/٤٥٠) ، وتبعه الحافظ في « التقريب » .

والأخرى - ولم يذكر الهيثمي غيرها فقال (٦ / ٢٥٤) - :

« إسماعيل بن مسلم إن كان هو العبدي فهو من رجال « الصحيح » ، وإن كان هو المكي فهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وإنما تردد الهيثمي ؛ لأن كلاً منهما روى عنه ابن عيينة كما في « تهذيب الكمال » للحافظ المزي .

٣٠٠٤ - (إنَّ الرجلَ ليدنو من الجنة حتى يكون ما بينه وبينها قَيْدَ ذراع ، فيتكلم بالكلمة فيتباعدُ منها أبعدَ من صنعاء) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ٦٤ و ٥ / ٣٧٧) عن محمد بن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن أمه ابنة أبي الحكم الغفاري قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل عنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس .

٣٠٠٥ - (إن الرجل ليصلِّي ، وما فاته من وقتها أعظمُ مِنْ أهلِهِ وماله) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٤١٧) عن محمد ابن المثنى عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن ابن المنكدر عن يعلى عن النبي ﷺ ، وقال : . . . فذكره .

« مرسل »

ثم رواه من طريق أخرى عن يحيى أن محمد بن المنكدر أخبره أن يعلى - رجل من أهل الديوان - أخبره أنه سمع طلق بن حبيب عن النبي ﷺ مثله .

قلت : ورجاله كلهم ثقات ، وإنما علته الإرسال ، فإن طَلْقاً تابعي مات بعد التسعين .

ويعلى هو ابن مسلم بن هرمز ، وهو من أتباع التابعين .

وقد ذكر المناوي أن ابن منيع والديلمي وصلاهُ من حديث أبي هريرة ، ولم يتكلم على إسناده بشيء ! وعزاه السيوطي لسعيد بن منصور عن طلق بن حبيب .

٣٠٠٦ - (إن الرجل ليوضَع طعامه بين يديه فما يُرْفَع حتى يغفر له ، فقيل : يا رسول الله! بم ذاك ؟ قال : يقول : بسم الله ؛ إذا وضع ، والحمد لله ؛ إذا رفع) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١٥٧ / ٢) من طريق الطبراني - وهو في «المعجم الأوسط» (٥/٤٠٩/٥١٠٤) - : ثنا محمد بن العباس : ثنا عبيد بن إسحاق : ثنا قطري الخشاب عن عبد الوارث عن أنس مرفوعاً . وقال :

« قطري ذكره ابن أبي حاتم . . . . ولم يذكر فيه جرحاً » .

قلت : وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢ / ٢٤٩ ـ ٢٥٠) .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٢) وقال :

« رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبد الوارث مولى أنس ، وهو ضعيف ، وعبيد بن إسحاق العطار ، والجمهور على تضعيفه » .

٣٠٠٧ ـ (إن الرجل من أهل عِلِّيِّين لَيُشْرِفُ على أهل الجنة ؛ فتضيءُ أهل الجنة لوجهه كأنها كوكب دُرِّيّ . وإن أبا بكرٍ وعمرَ لمنهم ، وأَنْعِمَا) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ١٦٧ ـ ١٦٨) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١ / ٣١٣ و ٣٢٥) عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل عطية ؛ فإنه ضعيف ، ومدلس . فما نقله المناوي عن « التقريب » أنه قال فيه : « إسناده صحيح » ؛ فهو حكم غير صحيح! على أني لم أَدْرِ أيَّ « تقريب » أراد !!

٣٠٠٨ ـ (إن السعادة كلَّ السعادة طولُ العمر في طاعة الله عز وجل) .

ضعيف . رواه الخطيب في « التاريخ » (١٦/٦ ـ ١٧) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٢٣ / ٢) من طريق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البزوري : حدثنا القاضي جعفر بن محمد الفريابي : حدثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن

لهيعة ، عن ابن الهاد ، عن المطلب ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة سيء الحفظ . وأعله الخطيب بـ (البزوري) هذا فقال : «قال محمد بن أبي الفوارس : كان من أهل القرآن والستر ، ولم يكن محموداً في الرواية ، وكان فيه غفلة وتساهل» . ومَنْ فوقه ثقات .

٣٠٠٩ - (إن لكل نبي خاصَّةً من أصحابه ، وإن خاصتي من أصحابي أبو بكر وعمر) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٩٤ / ١٠٠٠٨) ، وأبو الحسن محمد بن صدقة البزار الموصلي في « حديث أبي بكر محمد بن إبراهيم القرشي العدوي » (١ / ٢) عن عبد الرحيم بن حماد أبي الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة مرفوعاً .

كذا وقع في الأصل عن علقمة مرسلاً .

وقد وصله أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٨٨/١) من طريق عبدالله بن معمر : ثنا غندر عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً به .

وعبدالله بن معمر هذا ؛ قال الذهبي :

« له عن غندر خبر باطل ، قال الأزدي : متروك الحديث » .

قلت : والخبر هو هذا كما قال الحافظ في « اللسان » .

وعبد الرحيم بن حماد ؛ قال الذهبي :

« شيخ واهٍ ، لم أر لهم فيه كلاماً ، وهذا عجيب » .

قلت : أخرجه أبو نعيم في مكان آخر ، هو (١ / ٩٦) ، وقال :

« قال ابن أبي داود : هكذا في كتاب الشيخ : « غندر عن شعبة » ، وإنما هو غندر عن عبد الرحيم ، وهو شيخ بصري متروك الحديث» .

قلت : فهذا نص عن بعض الأئمة المتقدمين - وهوالحافظ ابن الحافظ عبدالله ابن سليمان بن أبي داود - في توهين هذا الرجل ، فات الحافظ الذهبي ، وكذا الحافظ العسقلاني ؛ فإنه لم يستدركه عليه .

٣٠١٠ - (إن آدم غسَّلَتْه الملائكة بماء وسدر ، وكفَّنُوه ، وألحدوا له ودفنوه ، وقالوا : هذه سُنَّتُكُم يا بني آدم في موتاكم) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٧٥ / ١ من ترتيبه) عن محمد بن إسحاق عن محمد بن ذكوان عن الحسن عن عتي عن أُبي بن كعب مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن محمد بن ذكوان إلا ابن إسحاق » .

قلت : هو مدلس ، وقد عنعنه ، وخالفه إسحاق بن الربيع عن الحسن به ، إلا أنه لم يرفعه .

أخرجه ابن سعد (١ / ٣٣) . وإسحاق هذا هو البصري الأبلي ضعيف أيضاً .

قلت : ورواه روح بن أسلم : ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت البناني ، عن الحسن به ، نحوه .

ورَوحٌ متروك ، وقد مضى لفظه برقم (٢٨٥٩) .

ورُويت الجملة الأخيرة مع تكبير الملائكة على آدم أيضاً من طريق ثالثة عن

الحسن به ، وقد مضى تخريجه برقم (٢٨٧٢) .

٣٠١١ - (إن السماوات السبع ، والأَرَضين السبع لتلعن الشيخ الزاني ، وإن فروج الزناة ليؤذي أهلَ النار نتنُ ريحِها) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص٢٠٩ - زوائده) عن يعلى بن عبيد عن صالح بن حيان عن عبدالله بن بريدة عن أبيه ، موقوفاً عليه .

ثم رواه من طريق أبي معاوية عن صالح بن حيان به ، إلا أنه قال : عن النبي ﷺ نحوه . وقال :

« لا نعلم رواه إلا أبو معاوية » .

قال الهيثمي :

« يعني : رفعه ، وصالح بن حيان ضعيف » .

قلت : كذا وقع في الأصل «أبو معاوية ، وإسناده هكذا : «ثنا عمرو بن مالك : ثنا أبو معاوية . . . . » .

قلت : وعمرو بن مالك هذا هو الراسبي ، وقد ذكروا في ترجمته : أنه روى عن مروان بن معاوية الفزاري ، وعنه البزار . فأنا أخشى أن يكون ما في الأصل : «أبو معاوية » محرفاً من : « مروان بن معاوية » . ويؤيده أنهم ذكروه في الرواة عن صالح بن حيان والله أعلم .

والراسبي هذا ضعيف أيضاً .

وقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً دون جملة (الفروج) ، وهو مخرج في « الصحيحة » تحت الحديث (٣٣١٣) .

٣٠١٢ - (إن في الجنة لَمراغاً مِنْ مِسْك مثل مراغ دوابكم في الدنيا) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٥٨٤٥) من طريق عبدالله ابن أحمد ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١١٦) عن أحمد بن الحسن بن عبد الملك - والسياق لأبي نعيم - قالا : ثنا محمد بن عبدالله بن سابور : ثنا عبد الحميد بن سليمان الأنصاري - أخو فليح - عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

أورده أبو نعيم في ترجمة أحمد هذا ، وقال :

« توفي سنة أربع وثلاث مئة . . . ، مقبول القول ، صاحب صولة وصرامة » .

قلت : ومتابعة عبدالله بن أحمد تقويه ، فإنه ثقة حافظ ، مَنْ فوقهما ثقات غير عبد الحميد هذا فإنه ضعيف ، كما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما . وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٥٠) ، وكذا ضعفه آخرون . أما أحمد فقال :

« ما أرى به بأساً » !

ولعل هذا هو مستند قول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٥٣) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » .

وقول الهيثمي (١٠ / ٤١٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ورجالهما ثقات » !

قلت : ولا يخفى أن الجرح المفسَّر مقدم على التعديل ؛ لا سيما والجارحون جمع ، والمعدل فرد .

وهذا من الوضوح بحيث حملني على أن أقول : لعل الحديث عند الطبراني من غير طريق عبد الحميد هذا ، وذلك قبل أن أقف على إسناده عند الطبراني . والله تبارك وتعالى أعلم .

٣٠١٣ - (التمسوا الجار قبل الدار ، والرفيق قبل الطريق) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٢٢٠ / ٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (١٤٤ / ٢٣٢) عن أبان بن المحبر عن سعيد بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبان هذا قال الذهبي :

« شيخ متروك » .

وسعيد بن رافع ، كذا في الأصل ، وفوق لفظ : « ابن » ضبة ، إشارة إلى أن فيه سقطاً ، والساقط هو : « معروف بن رافع » ؛ كما رواه الأزدي من هذا الوجه على ما في « الميزان » و « فيض القدير » .

وسعيد بن معروف غير معروف . وقال الأزدي :

« لا تقوم به حجة » . قال الذهبي عقبه :

« قلت : أبان متروك ، فالعهدة عليه » .

٣٠١٤ ـ (من صلَّى صلاةَ فريضةٍ فله دعوة مستجابة ، ومَنْ ختمَ القرآن فله دعوة مستجابة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ /٢٥٩ / ٦٤٧) : حدثنا الفضل بن هارون البغدادي : ثنا إسماعيل بن إبراهيم التَّرجُماني : ثنا عبد الحميد ابن سيلمان عن أبي حازم عن العرباض بن سارية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهـذا إسناد ضعيـف ؛ عبـد الحميـد بن سليمـان قال الحافظ في « التقريب » : « ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٧٢) .

وسائر رجاله ثقات غير الفضل بن هارون ؛ ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد » (١٢ / ٣٧٢) برواية ثلاثة فيهم الطبراني ، وقال : «صاحب أبي ثور الفقيه » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٣٠١٥ ـ (كان إذا دخل شهر رمضان أطلق كل أسير ، وأعطى كل سائل) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٧٧) ، والبزار (٩٦٨ – الكشف) : أخبرنا عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني ، عن أبي بكر الهذلي ، عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس وعائشة قالا : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان » (١ / ١٢٣) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو بكر الهذلي متروك الحديث ؛ كما قال الحافظ . والحماني ضعيف .

٣٠١٦ - (إن الشيطان ذئبُ ابنِ آدم ، كذئب الغنم ، وإن ذئب الغنم يأخذ من الغنم الشاة المهزولة والقاصية ولا يدخل في الجماعة ، فالْزَمُوا العامَّة والجماعة والمساجد) .

ضعيف . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (١٦ / ١-٢) حدثنا حسين بن علي الجعفي عن فضيل بن عياض عن أبان عن شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، شهر ضعيف ، وأبان - وهو ابن أبي عياش- متروك .

لكن الحديث له طريق أخرى عند أحمد (٥ / ٢٣٣) ، والهيثم بن كليب (١٧٠ / ١) ، وابن بشران في الكراس الأخير من « الجزء » (٣٠ / ٥ / ٢) ، وأبي نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٤٧) عن سعيد عن قتادة : ثنا العلاء بن زياد عن معاذ بن جبل مرفوعاً به ، وقال أبو نعيم :

« رواه يزيد بن زريع وعنبسة بن عبد الواحد عن سعيد مثله ، وقال : يعني : شعاب الأهواء »

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، فهو صحيح ، وإن خالفه عمر بن إبراهيم فقال : ثنا قتادة عن العلاء بن زياد عن رجل حدثه - يثق به - عن معاذ بن جبل به! فزاد بينهما الرجل الذي لم يُسمَّ .

وعمر بن إبراهيم - وهو البصري صاحب الهروي - صدوق ، في حديثه عن قتادة ضعف ؛ كما في « التقريب » ، فلا يلتفت إلى مخالفته لمثل سعيد - وهو ابن أبي عروبة - وهو من أثبت الناس في قتادة ؛ كما قال الحافظ .

ثم تبين لي أن فيه علة تقدح في صحته ، ألا وهي الانقطاع بين العلاء بن زياد ومعاذ ؛ فإنه لم يسمع منه ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (١ / ١٣٢) ، والهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٣) ، وقد كنت غفلت عن هذه العلة حين خرجت « شرح العقيدة الطحاوية » ، فصححته فيه (٥١٦) جرياً على ظاهر إسناده ، والآن قد رجعت عنه ، والله تعالى هو الموفق ، وأستغفره من كل زلل . ولا أدري إذا كان الدكتور أحمد سعد حمدان تورط بتصحيحي المذكور ، فقال في تعليقه على « أصول أهل السنة » للالكائي (١ / ١٠٧) :

« سنده صحيح » .

أو أنه نظر - مثلي - إلى ظاهر السند ، فوقع في الخطأ ، والمعصوم من عصمه الله عز وجل .

٣٠١٧ - (إن الشيطان لم يَلْقَ عمرَ منذ أسلم إلا خرَّ لوجهه) .

ضعيف . أخرجه ابن منده من طريق إسحاق بن سيار عن الفضل بن موفق عن إسرائيل عن الأوزاعي عن سالم عن سديسة مولاة حفصة مرفوعاً .

قلت : كذا ساقه الحافظ في ترجمة «سديسة» من « الإصابة » ، وإسناده ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الاضطراب في إسناده ، فرواه ابن منده هكذا ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤/ ١٩١/ ٣٩٤٣) من طريق عبد الرحمن بن الفضل بن موفق :

حدثني أبي : حدثنا إسرائيل عن النعمان عن الأوزاعي به ، إلا أنه قال فيه :

« عن سديسة عن حفصة » . وقال بعده :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا النعمان - وهو أبو حنيفة - ، ولا رواه عن أبي حنيفة إلا إسرائيل ، تفرد به الفضل » .

وأخرجه ابن السكن من هذه الطريق بهذا السند ، فقال في سياقه : إنها سمعت رسول الله ﷺ . قال : ورواه أحمد بن يونس السلمي عن الفضل بن موفق ، فقال في سياقه : عن سديسة عن حفصة .

والعلة الأخرى : ضعف المتفرد به ، والذي دارت الطرق عليه ، وهو الفضل ابن الموفق ؛ قال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث » ، ولم يُذكَر في « التهذيب » ولا في غيره توثيقه عن أحد . فلا أدري ما عمدة الهيثمي في قوله (١٠ / ٧٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن ، إلا أن عبد الرحمن بن الفضل بن الموفق لم أعرفه ، وبقية رجاله وثّقوا» !

فمن الذي وثق الفضل هذا ؟!

٣٠١٨ - (تَفَقَّدوا نعالَكم عند أبوابِ المساجد) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٦٩) عن أحمد بن صالح السمومي : ثنا يحيى بن هاشم : ثنا مسعر عن يزيد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث مسعر ، لم نكتبه إلا من حديث السمومي » .

قلت : كذا في الموضعين منه « السمومي » بالسين المهملة ، وفي « اللسان » :

بالمعجمة ، وفي « الميزان » : « الشامولي » ، ولم أعرف الصواب منها ، وكتب الأنساب لم تتعرض لشيء من ذلك(١) . فالله أعلم .

وأحمد هذا ؛ قال ابن حبان : «يضع الحديث» . وهو غير أحمد بن صالح المصري الثقة الحافظ . وقال الحافظ في « اللسان » ـ بعد أن ساقه من طريق أبي نعيم عنه ـ :

« والحمل فيه عليه ، أو على شيخه ، وذكره أبو نعيم في رجال متروكين ، لا يجوز الاعتماد عليهم » .

قلت : وشيخه يحيى بن هاشم كذبه ابن معين ، وقال ابن عدي : « كان يضع الحديث » .

ولابن صالح حديث موضوع آخر في الصلاة في العمامة يأتي (٥٦٩٩) ، لكنه قد توبع عند الخطيب دون قوله : «عند أبواب المساجد» . وسبق تخريجه برقم (٢٤٩٥) ، وفيه قول الدار قطني : «تفرد به يحيى بن هاشم» .

قلت : فهو الآفة ، والله أعلم .

٣٠١٩ ـ (إن الصبحة تمنع بعض الرزق) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٥١) من طريق سليمان ابن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سليمان بن أرقم متروك .

(١) يُنظر – للفائدة – حاشية « تهذيب الكمال » (١ / ٣٥٤) للمِزّي .

وله طريق أخرى ، يرويها إسماعيل بن عياش ، وقد اضطرب فيها ، فقال مرة : عن إسماعيل بن أمية عن موسى بن عمران عن أبان بن عثمان عن عثمان به .

أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ١٣ - ١٤) .

ومرة قال : عن رجل - قد سَمَّاه - عن محمد بن يوسف عن عمرو بن عثمان ابن عفان عن أبيه به ، دون قوله : « بعض » .

أخرجه عبدالله بن أحمد في « زوائد المسند » (٧٣/١) ، وعزاه المنذري (٥/٣) لأحمد نفسه ، فوهم .

وقد سُمِّي هذا الرجل ، فأخرجه عبدالله أيضاً ، وابن عدي في « الكامل » (ق١٥ / ١) من طريقين آخرين عن إسماعيل بن عياش عن ابن أبي فروة عن محمد بن يوسف به .

ثم رواه ابن عدي من طريق مسلمة عن إسماعيل بن عياش عن رجل عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال : ... فذكره . وقال ابن عدي :

« وهذا الرجل الذي لم يسمّ في هذا الإسناد هو ابن أبي فروة ، وقد خلط ابن أبي فروة في هذا الإسناد ، وهذا الحديث لا يعرف إلا به » .

كذا قال ، ويرد عليه الطريق الأولى . وابن أبي فروة اسمه إسحاق بن عبدالله ، وهو متروك ؛ كما قال الحافظ .

والحديث أخرجه البيهقي أيضاً في « شعب الإيمان » (٢ / ٣٥ / ١) من طريق ابن عدي ، وقال :

« وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة تفرد بهذا الحديث ، وخلط في إسناده .

و (الصبحة) : النوم عند الصباح » .

٣٠٢٠ - (إنَّ الصدقة لا تزيد المال إلا كَثْرة ؛ فتصدّقوا يرحمكم الله ، وإن العفو لا يزيد العبد إلاّ عزاً ؛ فاعفوا يعزكم الله) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١ / ٩٢ / ١) عن الحسن بن عبد الرحمن الفزاري : ثنا علي بن يزيد الصدائي : ثنا خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

الحسن بن عبد الرحمن الفزاري هو الاحتياطي ، قال ابن عدي :

« يسرق الحديث ، منكر عن الثقات ، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » .

علي بن يزيد الصدائي ؛ فيه لين .

خارجة بن مصعب ؛ متروك ، وكان يدلس عن الكذابين .

والحديث أورد منه السيوطي - من رواية ابن عدي عن ابن عمر - الجملة الأولى منه فقط ! ولم يتكلم المناوي عليه بشيء !

٣٠٢١ - (إن الصدقة لتطفىء عن أهلها حَرَّ القبور) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٦٧ / ٢) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٣ / ١٧٥) عن الحكم بن يعلى : حدثنا عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

«قال البخاري : الحكم بن يعلى ؛ قال لي سليمان بن عبد الرحمن : رأيته بدمشق ، منكر الحديث ، عنده عجائب » .

قلت : وقول سليمان هذا رواه البخاري عنه في « التاريخ الصغير » مُفرَّقاً في موضعين (ص ٢١٢ ، ٢١٧) .

ولم يتفرد به ، فقد قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥) :

« رواه الطبراني في «الكبير» ، والبيهقي ، وفيه ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ، وهو من طبقة عمرو بن الحارث ، وكثير ما يقرن معه في بعض الأسانيد ، ولا يبعد أن يكون هذا الحديث من روايته عن يزيد بن أبي حبيب . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « معجم الطبراني الكبير » (١٧ / ٢٨٦) ، فعجبت من المنذري كيف أعله بابن لهيعة ، وهو عنده مقرون مع (عمرو) كما كنت استقريته ، ولم يعله بمن دونه ، وأعجب منه متابعة الهيثمي (٣ / ١١٠) له على ذلك !! فإن الطبراني أخرجه (رقم ٧٨٨) من طريق رِشدين بن سعد : حدثني عمرو بن الحارث وابن لهيعة والحسن بن ثوبان عن يزيد بن أبي حبيب به ، وزاد :

«وإنما يستظل المؤمن يوم القيامة في ظل صدقته » .

وإنما العلة من رشدين بن سعد ؛ فإنه ضعيف كما تقدم مراراً .

وأعجب مما تقدم متابعة أخينا حمدي عبد المجيد السلفي للهيثمي فيما سبق ، وهو يرى في الإسناد أمامه أن ابن لهيعة مقرون مع عمرو بن الحارث والحسن بن ثوبان !!

نعم قد توبع ابن لهيعة على الطرف الثاني من حديثه من حرملة بن عمران عن يزيد بن أبي حبيب بلفظ :

« كل امرىء في ظل صدقته حتى يقضى بين الناس » .

وسنده صحيح . وهو مخرج في كتابي « تخريج المشكلة » برقم (١١٨) .

٣٠٢٢ - (إن الصدقة يبتغى بها وجه الله ، وإن الهدية يبتغى بها وجه الرسول ، وقضاء الحاجة) .

ضعيف . رواه النسائي (٢ / ١٣٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٢٤٠) عن عبد الملك بن محمد بن بشير عن عبد الرحمن بن علقمة مرفوعاً ، وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

يعني : عبد الملك هذا . قال الذهبي :

« لا يعرف » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » و « الكبير » للطبراني فقط ، وأعله المناوي بالاختلاف في صحبة عبد الرحمن بن علقمة . وقد أشار الحافظ في « التقريب » إلى تضعيف القول بصحبته فقال :

« يقال : له صحبة . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين» (٥ / ٨٥) .

وبالجملة فالحديث له علتان : الإرسال والجهالة . ولم تتكلم عليه اللجنة القائمة على تحقيق « الجامع الكبير » (٥٦٧١) بأكثر مما ذكرته عن المناوي ، إلا قولهم المعتاد : «ورمز له في « الصغير » بالضعف» . وإن كان هذا الرمز هنا قد طابق الواقع . وأما الدكتور القلعجي الجريء على تصحيح الأحاديث الضعيفة ، وتضعيف الأحاديث الصحيحة ، بجهل بالغ ، وقلة خوف من الله عز وجل ، فقد أورد هذا الحديث في آخر « الضعفاء » (٤ / ٥١٤) في « فهرس الأحاديث الصحيحة » ، لا لشيء سوى أنه ذكره في تعليقه على الحديث في « الضعفاء » (٣ / ٣٣) من رواية

النسائي ! وهو يرى أن طريقه وطريق العقيلي واحدة ، مدارها على ذاك المجهول عن المختلف في صحبته! فهل يعني أن كل ما رواه النسائي يكون صحيحاً ولو كان عند العلماء معلولاً . ذلك مما لا أظن أنه يقوله ، فإذن من أين جاءت الصحة ؟!

٣٠٢٣ - (إن الصفا الزلال الذي لا تثبت عليه أقدام العلماء : الطمع) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٨٣) عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن عبدالله بن عباس مرفوعاً . وأخرجه ابن السني عن أبي العباس ابن لبند (كذا) عن موسى بن عبد الرحمن الأنطاكي عن محمد بن سلمة عن خارجة بن مصعب عن أبي معن عن أسامة بن زيد نحوه .

قلت : وأخرجه ابن عدي (١٢١ / ٢) من طريق أخرى عن محمد بن سلمة به . ولفظه :

« إن الصفا الزلال لأهل العلم الطمع » .

قلت : وخارجة بن مصعب - وهو أبو الحجاج السرخسي - متروك ، وكان يدلّس عن الكذابين ، وقد خالفه في إسناده عبدالله بن المبارك فقال في « الزهد » (رقم ٥٤٢) : عن أبي معن قال : حدثني سهيل بن حسان الكلبي : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، بلفظ الترجمة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ سهيل بن حسان الكلبي أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٢٤٨) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو معن ، الظاهر أنه الذي ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٤١) :

« أبو معن روى عن ابن سيرين . روى عنه مسعدة » .

وهو الذي في « التقريب » :

« أبو معن : محمد بن معن ، عن زُهرة بن معبد ، وعنه ابن المبارك ، مقبول » .

وأما محمد بن زياد الذي في الطريق الأولى فهو : اليشكري الطحان ، وهو كذاب .

٣٠٢٤ - (الضاحك في الصلاة ، والملتفت ، والمفقع أصابعه بمنزلة واحدة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٣٨) ، والبيهقي (٢ / ٢٨٩) من طريقين عن زبان بن فائد : أن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« معاذ هو : ابن أنس الجهني ، وزبان بن فائد غير قوي » .

وقال الحافظ في ترجمته :

« ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته » .

٣٠٢٥ - (إن الطير إذا أصبحت سبَّحت ربها ، وسألته قوت يومها) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٩٨) من طريق الحسين بن علوان الكلبي : حدثنا أبو حمزة ثابت بن أبي صفية قال :

« كنا مع علي بن الحسين جلوساً في مسجد رسول الله ﷺ ، ثم مر بنا عصافير يَصِحْنَ ، فقال علي بن الحسين : أتدرون ما تقول هذه العصافير؟! قلنا : لا ،

قال : أما إني ما أقول : إني أعلم الغيب ، ولكن سمعت أبي يقول : سمعت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) . وإن هذه تسبح ربها ، وتسأله قوت يومها » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكلبي هذا ؛ فإنه كذاب ؛ كما قال يحيى بن معين . وقال ابن حبان : «كان يضع الحديث على هشام وغيره وضعاً» . وساق له الذهبي من موضوعاته أحاديث ، أحدها بلفظ :

« أربع لا يشبعن من أربع ، أرض من مطر ، وعين من نظر ، وأنثى من ذكر ، وعالم من علم » . فقال الذهبي عقبه :

« قلت : وكذاب من كذب » .

وثابت بن أبي صفية ضعيف رافضي .

٣٠٢٦ - (إن العار ليلزم المرء يوم القيامة حتى يقول : يا رب لإِرْسَالُك بي إلى النار أيسَرُ عليَّ مما ألقى- وإنه ليعلم ما فيها - ؛ من شدة العذاب) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤ / ٥٧٧) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٤٩١) عن الفضل بن عيسى الرقاشي ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد» ! وردّه الذهبي بقوله :

« قلت : الفضل واه» . وقال في «الميزان» :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« منكر الحديث »

٣٠٢٧ - (إن العبدَ أخذ عن الله أدباً حسناً ، إذا وسع عليه وسع ، وإذا أمسك عليه أمسك) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣١٥) عن جعفر بن كزال : ثنا إبراهيم بن بشير المكي : ثنا معاوية بن عبد الكريم عن أبي حمزة عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث معاوية مسنداً متصلاً مرفوعاً ، وإنما يحفظ هذا من قبل الحسن مستشهداً بقوله تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾ الآية » .

قلت : وإسناده ضعيف . أبو حمزة هذا لم أعرفه .

وإبراهيم هو ابن أدهم بن بشير المكي ، قال الدارقطني :

« ضعيف » .

وجعفر هو ابن محمد بن كزال . قال الدارقطني :

« ليس بالقوي » . وقال مسلمة :

« ثقــة » .

ومعاوية بن عبد الكريم ، وهو المعروف بالضال ، صدوق كما في « التقريب » .

٣٠٢٨ - (من عفا عند قُدْرَةٍ ، عفا الله عنه يوم العُسْرة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٥١ / ٧٥٨٥) من طريق حكيم بن خذام : ثنا العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ العلاء بن كثير - وهو الدمشقي ثم

الكوفي ـ قال في « التقريب » :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » .

وبه أعله الهيثمي (٨ / ١٩٠) ، لكنه قصَّر من وجهين :

الأول : أنه اقتصر على قوله فيه : « ضعيف » ! وقلّده المناوي في « الفيض » ، وقال في « التيسير » :

« وضعفه الهيثمي ، فتحسين المؤلف له ليس في محله » !!

والآخر : أنه نسي إعلاله أيضاً بالراوي عنه : حكيم بن خذام ؛ فإنه متروك أيضاً ، ففي « الميزان » :

« قال أبو حاتم : متروك الحديث . وقال البخاري : منكر الحديث » .

(تنبيه) كذا وقع في « المعجم » : « قدرة » ، ووقع في « الجامع الصغير » : « القدرة » فظننت أنه الصواب ، لكني لما رأيته في « المجمع » و « الجامع الكبير » كما في « المعجم » تركته على حاله .

٣٠٢٩ ـ (إن العبد ليذنب الذنب فإذا ذكره أحزنه ، فإذا نظر الله إليه قد أحزنه الذي صنع غَفَرَ له من قبل أن يأخذ في كفَّارته بصلاة أو صيام أو صدقة) .

ضعيف . رواه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٦) عن داود بن المحبر عن صالح المري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وداود بن المحبر كذاب ، لكن تابعه عيسى بن خالد اليمامي ، لكنه قال : ثنا صالح المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين به ، فأدخل بينهما هشاماً .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٧٦ ، ٢٧٥) – وعنه ابن عساكر (٤ / ٢٠٨ / ٢) – ، وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث هشام وصالح ، لم نكتبه إلا من حديث عيسى » .

قلت : ولم أجد من ذكره .

ثم وجدته في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٧٥) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : لا بأس بحديثه ، محله الصدق » .

قلت : فعلّة الحديث من صالح المري ؛ فإنه ضعيف .

٣٠٣٠ - (إن العبد ليبلغ بحُسْنِ خُلُقِهِ عظيمَ درجات الآخرة وشرف المنازل ؛ وإنه لضعيف العبادة ، وإنه ليبلغ بسوء خُلُقِه أسفلَ درك جهنم وهو عابد) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٢ / ٣٦٢ – ٣٦٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٣٣ / ٧٥٤) ، وكذا الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ٧٦ / ٥٣) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (ق ٦٨ / ٢) من طرق عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار : ثنا نوح بن عباد القرشي عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات معروفون غير نوح بن عباد القرشي ، لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٥٤٢) ، ولم يرو عنه غيرِ أبي الأسود هذا كما في « الجرح » و « الثقات » ، فهو علة الحديث . وأما قول المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٥٧) ـ وتبعه الهيثمي (٨ / ٢٥) ـ :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات سوى شيخه المقدام بن داود ، وقد وثق » .

قلت : رواية الآخرين خالية منه ، فالعلة ما ذكرت ، فقد تساهلا في إغضائهما عنها ، وكذلك صنع الحافظ العراقي ؛ فإنه قال في « تخريج الإحياء » (٣ / ٥١) :

« أخرجه الطبراني ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » ، وأبو الشيخ في « مكارم الأخلاق » (كذا) ، وأبو الشيخ في «كتاب طبقات الأصبهانيين » من حديث أنس ، بإسناد جيد » !

فأقول : أَنّى لإسناده الجودة ، وفيه من لم يوثقه إلا ابن حبان ، الذي من مذهبه توثيق المجاهيل ، وكتابه « الثقات » مشحون بهم !!

٣٠٣١ - (إن الفتنة تُرْسَلُ ، ويُرْسَل معها الهوى ، فمن اتبع الهوى كانت قبلته سوداء ، ومن اتبع الصبر كانت قبلته بيضاء) .

منكر . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٣٩٤ / ٣٤٤٦) ، و « مسند الشاميين » (١٦٦٩) ، وابن منده في « المعرفة » (٢ / ٢٦١ / ١) عن محمد بن إسماعيل بن عياش : ثنا أبي : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، محمد بن إسماعيل بن عياش ؛ ضعيف . قال أبو داود :

«لم يكن بذاك» . وقال أبو حاتم :

« لم يسمع من أبيه شيئاً » . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٧/ ٣٠٥) فقال : « ضعيف » .

وشريح بن عبيد لم يسمع من أبي مالك كما تقدم مراراً، فانظر مثلاً الحديث (١٥١٠).

تنبيه: كذا بخطي نقلاً عن «المعرفة» (قبلته) في الموضعين، ولعله خطأ؛ فإنه في «المجمع»، (قتلته)، وكذا في «المعجم الكبير» و «مسند الشاميين». لكن قال محققه الفاضل:

« في المخطوطة «كانت فتلته» بدل «كانت قتلته». وفي مخطوطتي الظاهرية من «المعجم الكبير» أن في نسخة «فتلته». وفي رواية: قتلته». والله أعلم.

٣٠٣٢ ـ (إن الفحش والتفحُّش ليسا من الإسلام في شيء، وإن أحسن الناس إسلاماً أحاسنهم أخلاقاً).

ضعيف. رواه البخاري في «التاريخ» (٣ / ٢ / ٢٩١)، وأحمد وابنه (٥ / ٨٩)، والطبراني (١ / ٢١٣ / ١)، وأبو يعلى (٤ / ١٨٠٢) عن أبي أسامة عن زكريا بن سياه: حدثني عمران بن رياح عن علي بن عمارة عن جابر بن سمرة قال: كنت في مجلس فيه النبي ﷺ وسمرة وأبو أمامة فقال: . . . فذكره.

وهذا سند ضعيف، وزكريا بن سياه وعلي بن عمارة لم أجد من ذكرهما.

ثم رأيت الأول في «تاريخ البخاري» (٢ / ١ / ٣٨٦)، ونقل في «الجرح والتعديل» (١ / ٢ / ٥٩٦) عن ابن معين أنه قال: «ثقة».

والآخر أورد له هذا الحديث ولم يذكر فيه شيئاً، وترجمه ابن أبي حاتم برواية عمران هذا ويونس الجرمي عنه (٣ / ١ / ١٩٧)، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (١ / ١٤٩) بـ رواية عمران فقط، فهو العلة.

وأما الهيثمي فقال (٨ / ٢٥) بعدما عزاه للمذكورين دون البخاري : « ورجاله ثقات » !

٣٠٣٣ ـ (إن الذي يمر بين يدي الرجل وهو يصلي عمداً يتمنى يوم القيامة أنه شجرة يابسة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٥ / ١ مصورة الجامعة) عن ابن وهب : ثنا عبدالله بن عياش عن أبي رزين الغافقي عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً . وقال :

« لا يُروى عن ابن عمرو إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن وهب » .

قلت : وهو ثقة حافظ ، وعبدالله بن عياش حسن الحديث .

وأما أبو رزين الغافقي فلم أجد له ترجمة ، وإليه أشار الحافظ الهيثمي بقوله (٢ / ٦١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » وفيه من لم أجد من ترجمه » .

قلت : وقد أورده الدولابي في « الكنى » ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كعادته ، ولا سمَّاه ، فقال (١ / ٢٩ - ٣٠) : حدثني أحمد بن عبد المؤمن الفراء قال : ثنا إدريس بن يحيى قال : حدثني عبدالله بن عياش عن عبدالله بن عياض عن أبي رزين الغافقي به .

وهكذا رواه ابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (٢٥٨) : حدثنا إدريس بن يحيى به .

قلت : وعبدالله بن عياض هذا لم أجد له ترجمة أيضاً ، ولا أدري إذا كان سقط من ناسخ « أوسط الطبراني » ، أو أن الرواية وقعت له هكذا !

ثم إن إدريس بن يحيى صدوق كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥) ، فهي متابعة قوية لعبدالله بن وهب ، ترد دعوى الطبراني أنه تفرد به ابن وهب .

٣٠٣٤ - (إن الله اتخذني خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً ، فمنزلي ومنزل إبراهيم في الجنة يوم القيامة تجاهين ، والعباس بيننا ، مؤمن بين خليلين) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١ / ٦٤) : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك : ثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن كثير بن مرة الحضرمي عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٢٢٧) .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عبد الوهاب هذا فإنه كذاب كما قال أبو حاتم . وقال الحاكم : روى أحاديث موضوعة . ونقل السندي عن الحافظ ابن رجب أنه قال :

« وهو موضوع ، فإنه من بلايا عبد الوهاب » .

والحديث أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٤) من طريق أبي معقل يزيد بن معقل عن موسى بن عقبة عن سالم عن حذيفة مرفوعاً به ، نحوه ، إلا أنه قال : «علي» ، بدل : « العباس » .

وأبو معقل هذا لم أجد له ترجمة .

لكن الجملة الأولى من الحديث قد صحت من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنه أخي وصاحبي ، وقد اتخذ الله عز وجل صاحبكم خليلاً » .

أخرجه مسلم (٧ / ١٠٨) ، وابن ماجه (رقم ٩٣) ، وكذا الترمذي (٣٦٥٦) ، وأحمد (١ / ٣٧٧ و ٣٨٩ و ٣٩٥ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤٣٣ و ٤٣٩ و ٤٦٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٢٦) ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

٣٠٣٥ - (إن الله اتَّخذني خليلاً كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً ، وإنه لم يكن نبي إلا له خليل ، ألا وإن خليلي أبو بكر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨/٢٣٧ / ٧٨١٦) ، والواحدي في « أسباب النزول » (ص١٣٦) من طريق عبيدالله بن زحر عن علي ابن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ عبيدالله بن زحر متروك كشيخه ، بل هو خير من شيخه . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ : عبيدالله ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » .

قلت : القاسم - وهو ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة - صدوق لا يحتمل مثل هذه التهمة ، فالآفة ممن دونه ، والحديث موضوع لمخالفته للحديث الصحيح المذكور آنفاً : « . . . ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكنه أخي . . » .

وأعله الهيثمي في « المجمع » (٩/١٤٥) بـ (علي بن يزيد الألهاني) فقصر .

٣٠٣٦ - (إن الله تبارك وتعالى اختارني ، واختار لي أصحاباً ، فجعل لي منهم وزراء وأنصاراً وأصهاراً ، فمن سبَّهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صَرْفاً ولا عدلاً) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (١٠٠٠ - بتحقيقي) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٤٠ / ٣٤٩) ، والحاكم (٣ / ٦٣٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١١) من طريق محمد بن طلحة التيمي قال : أخبرني عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه ، عن جده ، عن عويم بن ساعدة مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو من أوهامهما ؛ فإنه إسناد ضعيف مجهول ؛ عتبة بن عويم أورده الذهبي نفسه في « الضعفاء » وقال :

« لم يصح حديثه . قاله البخاري » . وقال في « الميزان » :

« والظاهر أن لعتبة ولأبيه صحبة ، والحديث مضطرب » .

وسالم بن عتبة قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

والأولى أن يقال فيه : مجهول . فإنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد ، ولم يوثقه أحد . ومثله ابنه عبد الرحمن ، وقد قال فيه الحافظ : « مجهول » .

ومحمد بن طلحة وهو المعروف بابن الطويل قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

قلت : فأنى لمثل هذا الإسناد المظلم الصحة ؟! وقد قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » !

٣٠٣٧ - (إن الله اختارني ، واختار لي أصحاباً ، واختار لي منهم أصهاراً وأنصاراً ، فمن حفظني فيهم حفظه الله ، ومن آذاني فيهم آذاه الله عز وجل) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٩٩) عن محمد بن بشير الكندي الدعاء قال : نبأنا قران بن تمام عن أبي طاهر مولى الحسن بن علي عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

« رواه غيره عن قران عن أبي عياض مولى الحسن بن علي عن أنس » .

قلت : وأبو طاهر أو أبو عياض مولى الحسن بن علي ، لم أجد له ترجمة .

والكندي مختلف فيه ، لكنه لم يتفرد به كما يشعر به كلام الخطيب المذكور ، مع مخالفته له ، وعلى كل حال فمدار الطريقين على مجهول .

ثم أخرجه الخطيب (١٣ / ٤٤٣) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري عن بشر الحنفي عن أنس به ، دون قوله : « فمن حفظني ... » ، وزاد :

« وإنه سيجيء في آخر الزمان قوم ينتقصونهم ، ألا فلا تناكحوهم ، ألا ولا تنكحوا إليهم ، ألا ولا تصلُّوا معهم ، ألا ولا تصلُّوا عليهم ، عليهم حلت اللعنة » .

قلت : وبشر الحنفي لم أعرفه ، وقد أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص٧٦) رقم (٣٤٤ - بترقيمي) من طريق ابن النجار بإسناده عن بشر

ابن عبدالله عن أنس به ، وقال :

«قال ابن النجار : هذه الزيادة في آخر الحديث غريبة غير محفوظة . وقال ابن حبان : هذا خبر باطل لا أصل له ، وبشر بن عبدالله القصير منكر الحديث جداً » .

قلت : ولم أر في « الميزان » ولا في « اللسان » ولا في غيرهما «بشر بن عبدالله القصير » . ووقع في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٤) : «بشير بن عبيدالله أو ابن عبدالله » . ولم أره أيضاً . والله أعلم .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس بزيادة أخرى بلفظ :

(إن الله اختارني واختار أصحابي وأصهاري ، وسيأتي قوم يبغضونهم ويسبُّونهم ، فلا تجالسوهم ، ولا تواكلوهم ، ولا تشاربوهم ، ولا تناكحوهم) .

أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٣) ، والخلاّل في «السنة» (٧٦٩) ، والعُقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٢٦) عن محمد بن الحسين الأنماطي - وعند العُقيلي : الأنطاكي[1] ؛ وهو خطأ - عن أحمد بن عراق الأخنسي عن المحاربي عن عُبيدة - أظنه الحدّاء - عن أبي حفص عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو حفص - وهو : عمر بن حفص - ، قال النسائي : متروك .

والأخنسي : ترجمه البخاري في «تاريخه» (٢٠٣/١) ، وقال : «يتكلّمون فيه ، منكر الحديث» .

والمحاربي اسمه عبد الرحمن بن محمد ، وهو ثقة .

---

(١) انظر : «الأنساب» (٣٧٦/١) للسمعاني .

ومن فوقه لم أعرفهم .

٣٠٣٨ - (إن الله تبارك وتعالى خلق السماوات ، فاختار العليا ، فأسكنها مَنْ شاء مِنْ خَلْقِه ، ثم خلق الخلق فاختار من الخلق بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ، واختار من العرب مضر ، واختار من مضر قريشاً ، واختار من قريش بني هاشم ، واختارني من بني هاشم ، فأنا من بني هاشم ، من خيار إلى خيار ، فَمَنْ أَحَبَّ العربَ فبحبي أحبهم ، ومن أبغضَ العربَ فببغضي أبغضهم) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٧٣) عن حماد بن واقد الصفار : ثنا محمد ابن ذكوان خال ولد حماد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال :

بينا نحن جلوس بفناء رسول الله ﷺ إذ مرت امرأة ، فقال رجل من القوم هذه ابنة محمد ، فقال أبو سفيان : إن مثل محمد في بني هاشم مثل الريحانة في وسط النتن ، فانطلقت المرأة ، فأخبرت النبيَّ ﷺ ، فخرج النبيُّ ﷺ يُعْرَفُ الغضبُ في وجهه ، فقال : « ما بال أقوال تبلغني عن أقوام ، إن الله .... » ، وقال :

« وقد قيل في هذا الإسناد : عن محمد بن ذكوان عن عمرو بن دينار عن عبدالله بن عمر » .

ثم أخرجه هو والعقيلي (٣٨٨/٤) من طريق يزيد بن عوانة عن محمد بن ذكوان به ، نحوه .

قلت : ويزيد هذا هو الكلبي ، ضعيف ؛ قال العقيلي :

« لا يتابع عليه » .

وقد خالفه حماد بن واقد الصفار كما رأيت ، وهو ضعيف أيضاً كما في « التقريب » . وشيخهما محمد بن ذكوان ضعيف أيضاً .

٣٠٣٩ - (إن الله إذا أحب عبده جعل رزقه كفافاً) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٥) من طريق أبي الشيخ عن إسماعيل بن عمرو : حدثنا علي بن هاشم عن عبيدالله بن الوليد عن يحيى بن هاني عن عروة عن علي بن أبي طالب ، فذكره ، ولم يرفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف إسماعيل بن عمرو ، وهو البجلي الكوفي الأصبهاني . ومثله عبيدالله بن الوليد ، وهو الوصافي .

(تنبيه) هكذا وقع الحديث في الديلمي موقوفاً ، وإيراد السيوطي إياه في « الجامع الصغير » من رواية أبي الشيخ يعطي أنه مرفوع عنده ، فلا أدري أسقط رفعه من نسخة الديلمي ، أم هكذا وقعت الرواية عنده !

٣٠٤٠ - (سألتُ ربي عز وجل أن لا أُزوِّج أحداً من أمتي ولا يتزوج [إليَّ أحد] إلا كان معي في الجنة ، فأعطاني) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٥٣ / ٥٨٩٢) ، وأبو سعيد ابن الأعرابي في « معجمه » (ق ٨٣ / ١) - وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٩ / ٦٠ / ٢) ، والحاكم (٣ / ١٣٧) من طريق عمار بن سيف عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى مرفوعاً ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ؛ فإن عماراً هذا قال الحافظ :

« ضعيف الحديث ، وكان عابداً » .

والذهبي نفسه أورده في « الميزان » وذكر الخلاف فيه ما بين موثِّق ومضعِّف ، والجرح مقدم على التعديل مع بيان السبب ، فقد قال أبو داود : كان مغفلاً . وقال الذهبي :

« قلت : له حديث منكر جداً » . ثم ساق له غير هذا . وقال في «المغني» : «ضعفه أبو حاتم وغيره»

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٧) :

« رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمار بن سيف ، وقد ضعفه جماعة ، ووثقه ابن معين ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وقد روي عنه بإسناد آخر ، فقال الحارث في « مسنده » (١٢٠ / ١ - زوائده) : حدثنا إسحاق بن بشر : ثنا عمار بن سيف الضبي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمر أو عمرو مرفوعاً به .

وإسحاق هذا كذاب .

وتابعه إبراهيم الشامي ، لكنه قال : « ابن عمرو » ، ولم يشك .

أخرجه ابن سمعون الواعظ في « الأمالي » (١ / ٥٤ / ١) ، وابن عساكر .

قلت : والشامي هذا كذاب أيضاً كما قال الدارقطني . لكن الظاهر أنه قد توبع ؛ فقد ذكره الهيثمي من حديث عبدالله بن عمرو ، ثم قال :

« رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه يزيد بن الكميت ، وهو ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً ؛ لقول الدارقطني فيه : «متروك» ، فلا يستشهد به .

وعزاه السيوطي في « الجامع » للشيرازي في « الألقاب » من حديث ابن عباس ، ولابن عساكر من حديث هند بن أبي هالة ، ولفظه :

« إن الله أبى لي أن أتزوج أو أزوِّج إلا أهل الجنة » .

والله أعلم بإسنادهما ، وما أظن أنهما يصلحان للاستشهاد بهما .

ثم رأيت الحديث في « أوسط الطبراني » (١ / ٢٢٦ / ١ / ٣٩٩٧) قال : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : نا محمد بن أبي النعمان الكوفي قال : نا يزيد ابن الكميت قال : نا عمار بن سيف به . وقال :

« لم يروه عن هشام بن عروة إلا عمار بن سيف ، ولا عن عمار إلا يزيد بن الكميت ، تفرد به محمد بن أبي النعمان » ..

قلت : ولم أجد له ترجمة ، وابن الكميت ضعيف جداً كما عرفت . ومن تابعه أشد ضعفاً منه ، ومدار الطرق كلها على عمار بن سيف وهو ضعيف مع عبادته ، وقد اختلف عليه في إسناده ، فمنهم من رواه عنه عن إسماعيل عن ابن أبي أوفى ، ومنهم من رواه عنه عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر أو عمرو ، ومنهم من قال : عن ابن عمرو ولم يشك كما تقدم .

ثم روى الحارث بسند جيد عن القاسم بن يزيد عن أبي عبدالله بن مرزوق أو ابن روق قال : قال رسول الله ﷺ :

« عزمة من ربك ، وعهد عهده إلي أن لا أتزوج إلى أهل بيت . . » ، الحديث نحوه .

والقاسم بن يزيد ، الظاهر أنه الذي في « التقريب » :

« شيخ لابن جريج مجهول ، من السادسة »

وأبو عبدالله هذا لم أعرفه .

٣٠٤١ - (إن الرجل المسلم ليصنع في ثلثه عند موته خيراً ، فيوفي الله بذلك زكاته) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٧٨ / ٢ - ٧٩ / ١) من طريق عمرو بن شمر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ، عمرو بن شمر هذا كذاب . وقال ابن حبان :

« رافضي يشتم الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الثقات » . وقال البخاري : « منكر الحديث »

٣٠٤٢ - (إن الرجل ليلجمه العرق يوم القيامة ، فيقول : رب! أرحني ولو إلى النار) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ٦ / ١٢٣) بلفظ : «إن الكافر . . . » ، وكذا ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (٩٥ / ٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣ / ٦٣ / ١) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله عن النبي ﷺ ، واللفظ له .

ثم أخرجه (٣ / ٦٤ / ١) من طريق محمد بن إسحاق عن إبراهيم عن المهاجر عن أبي الأحوص به مرفوعاً ، بلفظ :

« إن الكافر ليحاسَب يوم القيامة حتى يلجمه العرق ، حتى إنه يقول : يا رب! أرحني ولو إلى النار » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ففي الوجه الأول : أبو إسحاق - وهو السبيعي -

مدلس على اختلاطه . وشريك - ابن عبدالله القاضي - وهوضعيف لسوء حفظه .

وفي الوجه الآخر : إبراهيم بن المهاجر وهو البجلي الكوفي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ليِّن الحفظ » .

ومحمد بن إسحاق مدلس أيضاً .

وقد روي الحديث عن جابر مرفوعاً بنحوه ، على اختلاف في متنه ، وشدة ضعفٍ في إسناده كما سأبينه فيما يأتي برقم (٥٠١١) .

٣٠٤٣ - (إن الله تعالى إذا أحب إنفاذَ أَمْرٍ ؛ سَلَبَ كلَّ ذي لُبٍّ لُبَّه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٩٩) - وعنه ابن عساكر في « تاريخه » (١٨ / ١ / ٢) - : أخبرنا أبو نعيم الحافظ : حدثنا أبو عمر لاحق ابن الحسين بن عمران بن محمد بن أبي الورد البغدادي : حدثنا أبو سعيد محمد ابن عبد الحكيم الطائفي - بها - : حدثنا محمد بن طلحة بن محمد بن مسلم الطائفي : حدثنا سعيد بن سماك بن حرب عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ، وهو مما شان به السيوطي « جامعه » ، ساقه الخطيب في ترجمة لاحق هذا ، وقال فيه :

« حدث عن خلق لا يحصون من الغرباء والمجاهيل أحاديث مناكير وأباطيل » .

ثم روى عن أبي سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي أنه قال :

« كان كذاباً أفّاكاً يضع الحديث عن الثقات . . . ووضع نسخاً لأناس لا تعرف أساميهم في جملة رواة الحديث ، مثل طرغال وطربال وكركدن وشعبوب ، ولا نعلم رأينا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الدراية . . . ولعله لم يخلف مثله من الكذابين إن شاء الله » .

قلت : وسعيد بن سماك ؛ قال أبو حاتم : متروك الحديث .

ومن دونه لم أعرفهما .

٣٠٤٤ - (إن الله إذا أراد أن يهلك عبداً نزع منه الحياء ، فإذا نزع منه الحياء لم تلقه إلا مقيتاً ممقتاً ، فإذا لم تلقه إلا مقيتاً ممقتاً نزعت منه الأمانة ، فإذا نزعت منه الأمانة لم تلقه إلا خائناً مخوناً ، فإذا لم تلقه إلا خائناً مخوناً نزعت منه الرحمة ، فإذا نزعت منه الرحمة لم تلقه إلا رجيماً ملَعَّناً ، فإذا لم تلقه إلا رجيماً ملَعَّناً نزعت منه ربقة الإسلام) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٠٠ - ٥٠١) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سعيد بن سنان وهو أبو مهدي الحنفي الحمصي ، قال الدارقطني :

« يضع الحديث » . وقال الجوزجاني :

«أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة» . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي : « متروك الحديث » .

وأما قول البوصيري في « الزوائد » (٢٤٧ / ٢) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف سعيد بن سنان ، والاختلاف في اسمه » .

ففيه أمور :

الأول : أن الإسناد أسوأ حالاً مما ذكر ، كما يتبين لك من كلمات الأئمة المذكورين .

الثاني : أنه لا اختلاف في اسمه أصلاً ، فلعله اختلط عليه بغيره .

الثالث : أنه لو ثبت هذا الاختلاف ، لم يصح جعله علة لتضعيف الإسناد ، كما لا يخفى على العارف بهذا الفن الشريف ، فإن الرواة الذين اختلف في أسمائهم أكثر من أن يذكروا ، ولم نعلم أحداً من أهل العلم أعلّ إسنادهم بالاختلاف في أسمائهم .

٣٠٤٥ ـ (إن الله إذا ذكر شيئاً تعاظم ذكره) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ /٩٤) ـ وعنه الديلمي (١ /٢ /٢٢٤) ـ : أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن حاتم الدراوردي ـ بمرو ـ : ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي : ثنا أبو معمر : ثنا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة :

أن معاوية خرج من حمَّام حِمْص ، فقال لغلامه : ائتني لبستي ، فلبسهما ، ثم دخل مسجد حمص ، فركع ركعتين ، فلما فرغ إذا هو بناس جلوس فقال لهم : ما يجلسكم ؟ قالوا : صلينا الصلاة المكتوبة ، ثم قص القاص ، فلما فرغ قعدنا نتذاكر سنة رسول الله ﷺ ، فقال معاوية : ما من رجل أدرك النبي ﷺ أقل حديثاً عنه مني ، إني سأحدثكمْ بخصلتين حفظتهما من رسول الله ﷺ :

«ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يحب أن تكثر الخصوم عنده فيدخل الجنة» . قال :

وكنت مع النبي ﷺ يوماً ، فدخل المسجد ، فإذا هو بقوم في المسجد قعود ،

فقال النبي ﷺ : «ما يقعدكم ؟» قالوا : صلينا الصلاة المكتوبة ، ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال الحاكم :

« حديث صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي .

قلت : الحسين وهو ابن واقد المروزي ، لم يخرج له البخاري في « صحيحه » إلا تعليقاً ، وفي حفظه ضعف يسير .

وأبو معمر اسمه عبدالله بن عمرو بن أبي الحجاج ميسرة التميمي المنقري البصري . ثقة من رجال الشيخين .

وأحمد بن محمد بن عيسى القاضي هو أبو العباس البرتي قاضي بغداد . وهو ثقة ثبت حجة ؛ كما قال الخطيب (٥ / ٦١) ، وليس من رجال الشيخين ، بل هو من طبقتهما .

والدراوردي هذا لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره السمعاني . وفي « تاريخ جرجان » للسهمي (٤٠٣ / ٨٥٢) :

« أبو الفضل محمد بن أحمد بن حاتم الفرقدي الجرجاني ، كان يترأس في وسط السوق ، ويتفقه للشافعي ، وكان له أفضال ، توفي سنة ثماني عشرة وثلاث مئة » .

قلت : فلا أدري إذا كان هو هذا أو غيره .

٣٠٤٦ - (إن الله إذا رضي عن العبد أثنى عليه سبعةَ أضعاف مِنَ الخير لم يعملها ، وإذا سَخَط عليه أثنى عليه سبعةَ أضعافٍ مِنَ الشرِّ لم يعملها) .

منكر . رواه أحمد (٣ / ٣٨ و٤٠) ، وابن حبان (٢٥١٥) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان » (٢ / ١٩٦) ، وفي « الحلية » (١ / ٣٧٠) عن دَرَّاج أبي السمح : سمعت أبا الهيثم يقول : سمعت أبا سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف دراج أبي السمح ، قال الحافظ :

« صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« ضعفه أبو حاتم ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير » .

ومن طريقه أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب » (٢ / ٨٣ / ٩٢٦) ، وأبو يعلى (٢ / ٤٩٢ / ١٣٣١) ، والحارث بن أبي أسامة (ق ١٣١ / ٢ - زوائده) - ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (١ / ٥١٠ / ٨٧٤) - ، وأبو نعيم أيضاً في «أخبار أصبهان » (٢ / ١٩٦) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٣٤٢) من طريق أحمد ، ثم قال :

« لا يصح . قال أحمد : أحاديث دراج مناكير » .

٣٠٤٧ - (إن الله أشدُّ حِميةً للمؤمن مِنَ الدنيا مِنَ المريضِ أهلُهُ الطعامَ ، والله أشدُّ تعاهداً للمؤمن بالبلاء مِنَ الوالد لولده بالخير) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٤٦ / ١) - وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٧٧) ، وعنه ابن الجوزي في « جامع المسانيد » (١٠٣ / ١) - عن عمر بن بزيع : ثنا الحارث بن الحجاج عن أبي معمر التيمي عن ساعدة بن سعد بن حذيفة : أن حذيفة كان يقول : ما من يوم أقر لعيني ولا أحب لنفسي من يوم آتي أهلي فلا أجد عندهم طعاماً ، ويقولون : ما نقدر على قليل ولا كثير ، وذلك

أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، ساعدة بن سعيد بن حذيفة لم أجد له ترجمة .

ومن دونه ثلاثتهم مجهولون ؛ كما في « اللسان » .

وقد روي بإسنادين آخرين عن حذيفة بلفظ :

« إن الله ليتعاهد . . . . . » .

وسيأتي برقم (٣١٠٢) .

٣٠٤٨ - (إن الله اصطفى موسى بالكلام ، وإبراهيم بالخُلَّة) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٥٧٥) من طريق أحمد بن يحيى الحلواني : ثنا محمد بن الصباح : ثنا إسماعيل بن زكريا عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« صحيح على شرط البخاري » . ووافقه الذهبي .

قلت : لكن الحلواني هذا ليس من رجال البخاري . ولم أجد له ترجمة ، فالسند ضعيف . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث موقوفاً ، أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٠ / ١) من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان به ، وزاد :

« واصطفى محمداً بالرؤية » .

لكن قيساً ضعيف لسوء حفظه ، وتابعه حفص بن عمر العدني : نا موسى بن

سعد عن ميمون القناد عن عكرمة به موقوفاً .

أخرجه الطبراني (٣ / ١٤٣ / ٢) .

والعدني والقناد ضعيفان . وموسى بن سعد لم أعرفه ، وفي « الجرح » (٤ / ١ / ١٤٥) » :

« موسى بن سعيد البصري ، روى عن قتادة ، روى عنه حفص بن عمر أبو عمر العدني » .

فالظاهر أنه هذا ، وهو مجهول .

٣٠٤٩ - (إن الله أعطى موسى الكلام ، وأعطاني الرؤية ، فَضَّلَني بالمقام المحمود ، والحوض المورود) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢) عن بشر بن عبيد الدارسي عن موسى بن سعيد الراسبي عن قتادة عن سليمان بن قيس اليشكري عن جابر ابن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بشر بن عبيد الدارسي كذبه الأزدي ، وقال ابن عدي :

« منكر الحديث عن الأئمة ، بيِّن الضعف جداً » . وساق له الذهبي أحاديث ، وقال فيها :

« وهذه أحاديث غير صحيحة ، فالله المستعان » ، ثم ذكر آخر ، وقال :

« وهذا موضوع » .

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر وحده ، وقال المناوي بعدما عزاه للديلمي أيضاً :

« وفيه محمد بن يونس الكديمي الحافظ ، قال الذهبي : قال ابن عدي : اتهم بالوضع . وقال ابن الجوزي : الحديث موضوع ؛ فيه الكديمي » .

٣٠٥٠ - (إن الله أعطاني الليلة الكنزيْن : كنز فارس والروم ، وأمدّني بالملوك ملوك حِمْيَر الأحمَرِين ، ولا ملك إلا لله ، يأتون يأخذون من مال الله ، ويقاتلون في سبيل الله . قالها ثلاثاً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٢) عن يحيى بن أبي كثير عن أبي همام الشعباني قال : حدثني رجل من خثعم قال : .

كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فوقف ذات ليلة ، واجتمع عليه أصحابه ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير الشعباني هذا ؛ فإنه مجهول كما قال الحسيني ، وأقره الحافظ في « التعجيل » . وأورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٥٥) ، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وروى بقية عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبدالله بن سعد مرفوعاً :

« إن الله أعطاني فارس ونساءهم وأبناءهم وأسلابهم وأموالهم ، وأعطاني الروم ونساءهم وأموالهم وأبناءهم ، وأمدني بحِمْيَر » .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٢٨ - ٢٩) .

وبقية مدلس وقد عنعنه .

٣٠٥١ ـ (إن الله أعطاني فيما مَنَّ به عليَّ ، وقال : إني أعطيتك يا محمد فاتحة الكتاب من كنوز عرشي ، ثم قسمتها بيني وبينك نصفين) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ١ / ٢٢٢) عن صالح المري عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صالح هذا ـ وهو ابن بشير - قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال النسائي وغيره : متروك » .

وأخرج ابن نصر في « قيام الليل » (ص : ٦٩) عن خارجة عن عبدالله بن عطاء عن إسماعيل بن رَافع عن الرقاشي ، وعن الحسن عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« إن الله أعطاني السبع مكان التوراة ، وأعطاني الراءات مكان الإنجيل ، وأعطاني ما بين الطواسين إلى الحواميم مكان الزبور ، وفضلني بالحواميم والمفصل ، ما قرأهن نبي قبلي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ خارجة ـ وهو ابن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي - قال الحافظ :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

قلت : ومن فوقه مضعَّفون غير الحسن وهو البصري ، ولكنه مدلس .

٣٠٥٢ - (إن الله عز وجل أَمَدَّني يوم بدر وحنين بملائكة يعتمّون هذه العمّة ، إن العمامة حاجزة بين الكفر والإيمان) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٥٤) : حدثنا الأشعث ابن سعيد : حدثنا عبدالله بن بسر عن أبي راشد الحبراني عن علي قال :

عممني رسول الله ﷺ يوم غدير خم بعمامة سدلها خلفي ، ثم قال : (فذكره) ، ورأى رجلاً يرمي بقوس فارسية ، فقال : «ارم بها» . ثم نظر إلى قوس عربية فقال :

« عليكم بهذه وأمثالها ورماح القنا ، فإن بهذه يمكن الله لكم في البلاد ، ويؤيدكم في النصر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الأشعث هذا متروك وهو أبو الربيع السمان . وعبدالله بن بسر ضعيف وهو السكسكي . وهو غير عبدالله بن بسر النصري الصحابي الآتي .

وقصة القوس الفارسية أخرجها الطبراني عن شيخه بكر بن سهل الدمياطي بإسناده عن عبدالله بن بسر قال :

بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى خيبر . . . (الحديث) نحوه . قال الهيثمي (٥ / ٢٦٨) :

« بكر بن سهل قال الذهبي : مقارب الحديث ، وقال النسائي : ضعيف . وبقية رجاله رجال الصحيح ، إلا أني لم أجد لأبي عبيدة عيسى بن سليم من عبدالله بن بسر سماعاً » .

وسيأتي (٤٤٩٩) ، وهو في «ضعيف سُنن ابن ماجه» (٥٦٢) .

٣٠٥٣ - (إن الله أنزل أربع بركات من السماء إلى الأرض ، فأنزل الحديد والنار والماء والملح) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢١) عن سيف بن محمد : حدثنا عبد الرحمن بن مالك التيمي عن عبدالله بن خليفة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته سيف بن محمد وهو ابن أخت سفيان الثوري . قال الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » :

« قال أحمد وغيره : كذاب » .

وقال الحافظ :

« كذبوه » .

وروى الطبراني في « الكبير » - وفي « الأوسط » بعضه - عن أم هانىء قالت :

دخل النبي ﷺ فقال : «ما لي لا أرى عندك من البركات شيئاً ؟» ، فقلت : وأي بركات تريد ؟ قال :

«إن الله أنزل بركات ثلاثاً : الشاة ، والنخلة ، والنار » . وقال الهيثمي (٤ / ٦٦) :

« وفيه النضر بن حميد وهو متروك » .

٣٠٥٤ - (إن الله تعالى باهى بالناس يوم عرفة عاماً وباهى بعمر ابن الخطاب خاصة) .

باطل . رواه الجرجاني (١٢٩) عن بكر بن سهل الدمياطي : حدثنا

عبد الغني بن سعيد : حدثنا موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

وذكره السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » (ق٣٦ / ١) من رواية ابن عساكر ، وابن الجوزي في « الواهيات » بزيادة :

« وما في السماء ملك إلا وهو يوقر عمر ، وما في الأرض شيطان إلا وهو يفر من عمر » .

وهي عند ابن عدي في « الكامل » (٣٨٥ / ١) عن بكر بن سهل به .

أورده في ترجمة موسى بن عبد الرحمن وهو الثقفي الصنعاني وقال :

« يعرف بأبي محمد المفسر ، منكر الحديث » .

ثم ساق له أحاديث ، هذا أحدها . ثم قال :

« لا أعلم له أحاديث غير ما ذكرت ، وهي بواطيل » .

وقال الذهبي :

« ليس بثقة ، قال ابن حبان فيه : دجال ، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير » . وبه أعله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٩٢) .

وبكر بن سهل ضعيف

ولكنه لم يتفرد به ؛ فقد رواه رشدين بن سعد عن أبي حفص المكي عن ابن جريج به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٢١ / ٢) .

ورشدين ضعيف .

وأبو حفص المكي لم أجد من ذكره .

والشطر الأول من الحديث أخرجه ابن عدي أيضاً (٣٦ / ٢) من طريق بكر ابن يونس بن بكير الشيباني : ثنا ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة مرفوعاً . ذكره في ترجمة بكر هذا وقال :

« عامة ما يرويه مما لا يتابع عليه . قال محمد بن إسماعيل (يعني : البخاري) : منكر الحديث » .

والحديث سرقه أحد الكذابين ، وهو (عباد الكلبي) فركَّب عليه إسناداً من أهل البيت ، وجعل (علياً) مكان (عمر) !

أخرجه الشجري في « الأمالي » (٧٥/٢) .

وجزم الذهبي في ترجمة (عباد) أنه خبر كذب واتهمه به .

وروي من حديث أبي هريرة ، من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم عن أبيه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ /٦١ / ١٢٥١) ، وقال :

« تفرد به (عبد الله بن عبد الرحمن) » .

قلت : وهو السمعي ، وهو مجهول ، وله حديث آخر منكر سيأتي برقم (٧٠٤٨) ، وأعله الهيثمي (٩ /٧٠) بأبيه ، وقد وثقه بعضهم ، فالأولى إعلاله بابنه ، ولكنه لا يعرفه ، كما سترى في الحديث المشار إليه آنفاً .

٣٠٥٥ - (إن الله عز وجل بدأ هذا الأمر نبوة ورحمة ، وكائناً خلافة ورحمة ، وكائناً ملكاً عضوضاً ، وكائناً عنوة وجبرية وفساداً في الأرض ، يستحلون الفروج والخمور والحرير ، وينصرون على ذلك ، ويرزقون أبداً حتى يلقوا الله) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطيالسي (رقم ٢٢٨) : حدثنا جرير بن حازم عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي ثعلبة الخشني عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير ليث - وهو ابن أبي سليم - وهو ضعيف مختلط . ووقع في الأصل « ليث بن عبد الرحمن بن سابط » ، وانطلى أمره على مرتبه الشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي فطبعه هكذا على الخطأ في « ترتيبه » (٢٥٩٢) !

قلت : والحديث مع ضعف سنده فإن قوله في آخره : « وينصرون على ذلك . . . » منكر ، بل باطل ؛ لأنه ينافي النصوص القرآنية ؛ كقوله تعالى ﴿ إن تنصروا الله ينصركم . . . . ﴾ ، مع مخالفته لواقع حال المسلمين اليوم ، والله المستعان .

وأما سائر الحديث فهو صحيح ، قد جاء من روايات أخرى . فشطره الأول قد صح من حديث حذيفة مرفوعاً نحوه . وهو مخرج في « الصحيحة » رقم (٥) .

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً نحوه .

أخرجه الباغندي في « مسند عمر » (ص٦) .

وأما استحلال الفروج وغيرها فثابت في « صحيح البخاري » وهو مخرج في المصدر المذكور رقم (٨٩ و ٩٠) .

٣٠٥٦ ـ (إن الله تعالى أيدني بأربعة وزراء نقباء : اثنين من أهل السماء ، واثنين من أهل الأرض ، فقلنا : من الاثنان من أهل السماء ؟ قال : جبريل وميكائيل . قلنا : من الاثنان من أهل الأرض ؟ قال : أبو بكر وعمر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢١ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٦٠/٨) ، والخطيب في « التاريخ » (٢٩٨/٣) من طريق عبد الرحمن ابن نافع ـ درخت ـ : ثنا محمد بن مجيب عن وهيب بن الورد المكي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث وهيب لم نكتبه إلا من حديث عبد الرحمن بن نافع » .

قلت : وهو صدوق ؛ كما قال أبو زرعة ، وروى عنه كما في «الجرح والتعديل» (٢ / ٢ / ٢٩٤) ، ولم يتفرد به كما يشعر كلام أبي نعيم ؛ فقد تابعه محمد بن عبدالله الرازي البغدادي عند الخطيب ، وإنما الآفة من شيخهما محمد بن مجيب ـ وهو الثقفي الصائغ الكوفي ـ ؛ فإنه كذاب عدو لله ؛ كما قال ابن معين . وقال أبو حاتم : « ذاهب الحديث » .

وله طريق أخرى يرويها عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« إن لي وزيرين من أهل السماء ، ووزيرين من أهل الأرض . . . . » .

أخرجه البزار في « مسنده » (ص٢٦١ ـ زوائده) وقال :

« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وعبد الرحمن لين الحديث ، قد اتهم بالكذب » .

قلت : بل جزم أبو داود بأنه كذاب . وقال مرة : «يضع الحديث» .

وأقره الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٥١) على قوله الأول .

وتابعه عمر بن أبي معروف المكي عن ليث به .

أخرجه ابن عدي (٢٤٤ / ١) وقال :

« عمر هذا ليس يعرف ، منكر الحديث » .

وعنه أخرجه (بحشل) في « تاريخ واسط » (١٨٥) .

ورواه سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

أخرجه البغوي في « الجعديات » (ق ٩٣ / ١) ، والحاكم (٢ / ٢٦٤) ، وابن عساكر (٩ / ٥٨٨ - المصورة) ، وضعفه الحاكم كما يأتي ، وذلك لأن سواراً هذا متفق على ضعفه ، بل قال البخاري :

« منكر الحديث» . وقال النسائي وغيره :

« متروك » . وقال الحاكم :

« روى عن الأعمش وابن خالد المناكير ، وعن عطية الموضوعات » .

وأخرجه الحاكم من طريق عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« وزيراي من السماء جبرائيل وميكائيل ، ومن أهل الأرض أبو بكر وعمر » وقال :

« صحيح الإسناد ، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد ، وليس من شرط هذا الكتاب » ! ووافقه الذهبي .

قلت : وهذا من عجائبه فإن ابن عجلان هذا ليس خيراً من سوار ، قال الذهبي نفسه في « الميزان » :

« قال ابن معين : ليس بشيء ، كذاب . وقال مرة : كان يوضع له الحديث فيحدِّث به . وقال الفلاس : كذاب ، وقال البخاري : منكر الحديث . . . . » .

ثم إن سواراً قد توبع . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٢) من طريق تليد بن سليمان عن أبي الجحاف عن عطية به ، مثل لفظ حديث ابن عباس . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب » !

كذا قال ، وعطية ضعيف مدلس .

وأبو الجحاف : اسمه داود بن أبي عوف التميمي ؛ صدوق ربما أخطأ .

وتليد بن سليمان : ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقد روي من حديث أنس . يرويه الخليل بن زكريا : نا محمد بن ثابت قال : حدثني أبي ثابت البناني عنه مرفوعاً نحوه .

أخرجه ابن سمعون الواعظ في « الأمالي » (١ / ٥٧ / ١) .

والخليل هذا متروك .

ومحمد بن ثابت البناني ضعيف .

وبالجملة ، فالحديث ضعيف . ليس في هذه الطرق ما يمكن تقويته بها لشدة ضعفها . والله أعلم .

وروي من حديث أبي ذر مختصراً بلفظ :

« إن لكل نبي وزيرين ، ووزيراي أبو بكر وعمر » .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤ / ٦٥) من طريق أحمد بن علي الموصلي (وهو أبو يعلى صاحب « المسند ») : نا سهل بن زنجلة الرازي : نا عبد الرحمن بن عمر : نا محمد بن علي بن الحسين الأزدي : حدثني الحسن عن الأحنف بن قيس عنه ، (فذكره) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعنه ، واللذان دونه لم أعرفهما ، وعبد الرحمن بن عمر يحتمل أن (عمر) محرف (مغراء) ؛ فقد ذكروه في شيوخ سهل ، وهما صدوقان . والله أعلم .

٣٠٥٧ ـ (إن لله تعالى ملكاً ينادي عند كل صلاة : يا بني آدم قوموا إلى نيرانكم التي أوقدتموها على أنفسكم فأطفئوها) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١٤ / ٢) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٤٢) ، وابن بشران في الكراس الأخير من الجزء الثلاثين (ق١ / ١ ـ ٢) ، ويحيى بن منده في « أحاديثه » (٩١ / ٢) عن يحيى بن زهير القرشي : ثنا أزهر بن سعد السمان عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ابن عون إلا أزهر تفرد به يحيى » .

قلت : وهو مجهول ، لم يذكره أحد حتى ولا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » !

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للطبراني في «الأوسط » والضياء . وكذا في « الجامع الصغير » لكن وقع فيه (طب) أي الطبراني في « الكبير » ، وكذلك وقع في « الفتح الكبير » ولعله محرف ؛ فقد قال الهيثمي (١ / ٢٩٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » وقال : تفرد به يحيى بن زهير القرشي . قلت : ولم أجد من ذكره » .

وأما ما نقله المناوي عن الهيثمي أنه قال : « فيه أبان بن أبي عياش ضعفه شعبة وأحمد ويحيى » ؛ فهو من أوهامه ، وإنما أعل الهيثمي بأبان هذا حديثاً آخر عقب هذا ، انتقل نظر المناوي إليه حين النقل . وجل من لا يسهو ولا ينسى .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ٦٣٨) :

« رواه الطبراني في «الأوسط» و « الصغير » وقال : « تفرد به يحيى بن زهير القرشي » ، قال الحافظ : ورجال إسناده كلهم محتج بهم في (الصحيح) » .

كذا قال ، وهو خطأ ظاهر نعرفه مما سبق ، اغتر به الشيخ عبدالله الغماري في كتابه الذي أسماه « الكنز الثمين » وادعى أنه جرد فيه الأحاديث الصحيحة من « الجامع الصغير » و « الترغيب » وغيرهما . وهو فيه مقلد لهما غير محقق . ولعله سقط من كلام المنذري استثناء القرشي المذكور من كليته المذكورة ، وحينئذ يستقيم الكلام .

٣٠٥٨ - (ستة مجالس ما كان المسلم في مجلس منها إلا كان ضامناً على الله عز وجل : في سبيل الله عز وجل ، وفي مسجد جماعة ، أو عند مريض ، أو تبع جنازة ، أو في بيته ، أو عند إمام مقسط يعزره ويوقره لله عز وجل) .

ضعيف . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٤٣ / ٢) : حدثنا عبدالله بن يزيد : حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

وأخرجه البزار (٤٩) : حدثنا سلمة : ثنا عبدالله بن يزيد به .

قلت : هذا إسناد ضعيف ، عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - وهو الإفريقي - ضعيف كما تقدم مراراً . وقال المنذري (١ / ١٣٢) :

« رواه الطبراني في «الكبير» ، والبزار ، وليس إسناده بذاك ، لكن روي من حديث معاذ بإسناد صحيح ، ويأتي في (الجهاد) وغيره » .

قلت : حديث معاذ المشار إليه بلفظ : « خمس من فعل واحدة منهن . . . » ، فذكر الست إلا : « مسجد جماعة » ، ولم أجد لهذه الزيادة شاهداً . والله أعلم .

٣٠٥٩ - (المشاؤون إلى المساجد في الظُّلَمِ أولئك الخوّاضُون في رحمة الله عز وجل) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٧٧٩) ، وابن عدي (١/٨) ، وابن عساكر (١٥ / ٢٨ / ٢) عن إسماعيل بن عياش : حدثنا أبو رافع إسماعيل بن رافع عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف إسماعيل بن رافع . وكذا إسماعيل بن عياش ؛ فإنه وإن كان في نفسه ثقة فحديثه عن غير الشاميين ضعيف ، وهذا منه ؛ فإن ابن رافع مدني .

والحديث عزاه المنذري (١ / ١٣٠) لابن ماجه وحده ، وأعله بابن رافع فقط !

٣٠٦٠ - (من أَلِف المساجد أَلِفَه الله) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢٤ / ٢ من ترتيبه) ، وابن عدي (٢١٢ / ١) عن عمرو بن خالد الحراني : ثنا ابن لهيعة : ثنا دراج عن أبي الهيثم

عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن دراج إلا ابن لهيعة تفرد به عمرو » .

قلت : وهو ثقة من رجال البخاري ، والعلة ممن فوقه ؛ فإن ابن لهيعة ودراجاً ضعيفان . وأعله المنذري في « الترغيب» (١٣٢/١) بابن لهيعة فقط !

٣٠٦١ - (إن الله عز وجل أيدني بأشد العرب ألسناً وأذرعاً ؛ بابني قيلة : الأوس والخزرج) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٣ / ٢) : حدثنا محمد بن عبدالله القرمطي العدوي : نا محمد بن عبد العزيز الماوردي : نا زياد بن سهل : حدثني بشر بن حجل عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون عكرمة لم أجد لهم ترجمة سوى القرمطي هذا ؛ فقد ترجمه الخطيب (٥ / ٤٣٤) ثم السمعاني ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٠٦٢ - (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه ، وهو الفاروق ، فرق الله به بين الحق والباطل) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٢٧٠) : أخبرنا أحمد بن محمد بن الأزرق المكي قال : أخبرنا عبد الرحمن بن حسن عن أيوب بن موسى قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومعضل ؛ فإن أيوب بن موسى الظاهر أنه أبو

موسى المكي ، ويحتمل أنه أيوب بن موسى أبو كعب السعدي البلقاوي ، وكلاهما ثقة . ولكنهما من أتباع التابعين ، فهو معضل ، وليس مرسلاً كما قال السيوطي في « الزيادة » (٣٦ / ٢) .

ثم إن عبد الرحمن بن حسن ـ وهو الزجاج أبو مسعود الموصلي ـ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٢٧) عن أبيه :

« يكتب حديثه ، ولا يحتج به » .

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح مخرج في « المشكاة » (٦٠٤٢) .

وأما الشطر الآخر فلم أجد له شاهداً معتبراً ؛ ولذلك أوردته هنا ، فقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٤٠) من طريق إسحاق بن عبدالله عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس قال :

« سألت عمر رضي الله عنه : لأي شيء سميت الفاروق ؟ قال . . » .

قلت : فذكر قصة إسلامه رضي الله عنه ، وخروجه على المشركين معلناً إسلامه ، وفيها قوله :

« فسماني رسول الله ﷺ يومئذٍ الفاروق ، وفرق الله به بين الحق والباطل » .

وإسحاق بن عبد الله ـ وهو ابن أبي فروة ـ متروك شديد الضعف ، فلا يفرح بحديثه .

٣٠٦٣ ـ (إن الله عز وجل جعل لكل نبي شهوة ، وإن شهوتي في قيام هذا الليل ، إذا قمت فلا يُصَلِّيَنَّ أحد خلفي . وإن الله جعل لكل

نبي طعمة ، وإن طعمتي هذا الخمس ، فإذا قُبِضْتُ فهو لولاة الأمر من بعدي) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٦٦ / ٢) من طريق إسحاق بن عبدالله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :

أن نبي الله ﷺ كان جالساً ذات يوم ، والناس حوله ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن عبدالله بن كيسان قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان في ترجمة أبيه عبدالله :

« يتقى حديثه من رواية ابنه عنه » .

وأبوه يكنى أبو مجاهد المروزي ، قال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

٣٠٦٤ - (إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا) .

ضعيف . رواه البيهقي في « الشعب » (٦ /٤٣٦ / ٨٧٩٨) ، وابن عساكر (١٣ / ٣٣٣ / ١) من طريق الطبراني - وهو في « المعجم الكبير » (٨ / ١٢٩ / ٧٥١٨) و « الأوسط » (٤ / ٢٩٨ / ٣٢١٠) - : نا بكر بن سهل : نا عمرو بن هاشم البيروتي : نا إدريس بن زياد الألهاني عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة أنه كان يسلم على كل من لقيه . قال : فما علمت أحداً يسبقه بالسلام إلا يهودياً مرة اختبأ له خلف أسطوانة فخرج فسلّم عليه ، فقال له أبو أمامة : ويحك يا يهودي! ما حملك على ما صنعت ؟ قال : رأيتك رجلاً تكثر السلام فعلمت أنه

فضل فأحببت أن آخذ به ، فقال أبو أمامة : ويحك! سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إدريس بن زياد الألهاني ، لم أجد له ترجمة . ويحتمل أنه الذي في « اللسان » :

« إدريس بن زياد الكفرتوثي أبو الفضل وأبو محمد . ذكره الطوسي ، وقال : ثقة من رجال الشيعة ، أدرك أصحاب جعفر الصادق . . . . » .

وعمرو بن هاشم البيروتي صدوق يخطئ ، كما قال الحافظ .

وبكر بن سهل ضعيف ، كما قال النسائي .

والحديث أورد منه الهيثمي (٨ / ٢٩) المرفوع فقط ، وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفه (كأنه يعني : إدريس بن زياد الألهاني) ، وعمرو بن هاشم البيروتي وثق ، وفيه ضعف » .

٣٠٦٥ - (إن الله جعل للزرع حرمة غلوة بسهم) .

ضعيف جداً . رواه يحيى بن آدم في « الخراج » رقم (٣٢٥) ، وعنه البيهقي (٦ / ١٥٦) ، وكذا الخطيب في « الموضح » (١ / ١٣٤) : حدثنا ابن مبارك عن معمر عن إسماعيل بن أبي سعيد قال : سمعت عكرمة يقول : . . . فذكره مرفوعاً مرسلاً . قال يحيى : والغلوة : ما بين ثلاث مئة ذراع وخمسين إلى أربع مئة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع إرساله فيه إسماعيل بن أبي سعيد وهو إسماعيل بن شروس الصنعاني كما حققه الخطيب هنا ونقله في أول كتابه

عن الدارقطني . قال البخاري :

« قال معمر : كان يضع الحديث » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٦ / ٣١) ! وكذلك صنع ابن شاهين (٥١ / ١٠) ! وكأنهما لم يقفا على قول معمر فيه . والله أعلم .

٣٠٦٦ - (إن الله جعلها لك لباساً ، وجعلك لها لباساً ، وأهلي يرون عريتي - وفي لفظ : عورتي - وأنا أرى ذلك منهم) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٣ / ٣٩٤) ، والحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ص١١٦ - زوائده) من طريق الإفريقي عن سعد بن مسعود [الكندي] وعمارة بن غراب اليحصبي :

أن عثمان بن مظعون أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله إني لا أحب أن ترى امرأتي عريتي - وفي رواية : عورتي - قال رسول الله ﷺ : « ولم » ؟ قال : أستحيي من ذلك وأكرهه . قال : (فذكره) ، قال : أنت تفعل ذلك يا رسول الله ؟ قال : « نعم » ، قال : فَمَنْ بعدك ؟ ! فلما أدبر قال رسول الله ﷺ :

« إن ابن مظعون لحيي ستير » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، وسعد بن مسعود هو التجيبي المصري ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٩٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، روى عن عبد الرحمن بن حيويل التابعي .

وعمارة بن غراب اليحصبي قال الحافظ :

« تابعي مجهول ، غلط من عدّه صحابياً » .

والإفريقي اسمه عبد الرحمن بن زياد ، وهو ضعيف .

٣٠٦٧ - (إن الله - جل وعلا - جعل هذا الشَّعر نسكاً ، وسيجعله الظالمون نكالاً) .

ضعيف . أخرجه القاضي عبد الجبار الخولاني في « تاريخ داريا » (ص٨٥ - ٨٦) ، وابن عساكر في « تاريخه » (١٣ / ١٠١ / ٢) من طريق يزيد بن يحيى أبي خالد القرشي قال : حدثني عمر بن خيران الجذامي وعثمان بن داود قالا :

«كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبيدة بن عبد الرحمن السلمي بأذربيجان : إنه بلغني أنك تحلق الرأس واللحية ، وإنه بلغني : أن رسول الله ﷺ قال : (فذكره) ، فإياي والمثلة : جز الرأس واللحية ؛ فإن رسول الله ﷺ نهى عن المثلة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ يزيد بن يحيى هذا قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٩٧) .

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بقوي الحديث » .

لكن ثبت منه (النهي عن المثلة) عن جمع من الصحابة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٢٣٠) .

٣٠٦٨ - (إن الله حَرَّمَ الجنةَ على كل مُرَاءٍ ، ليس البرُّ في حُسْنِ اللباسِ والزِّيِّ ، ولكن البر السكينة والوقار) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨) من طريق أبي نعيم عن أبي الشيخ عن هارون بن عمران : حدثنا سليمان بن أبي داود عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سليمان هذا قال ابن القطان : «لا يعرف» . وقال الذهبي : لعله (بومة) . يعني : سليمان بن أبي داود الحراني .

قلت : وهو ضعيف اتفاقاً .

٣٠٦٩ ـ (إن الله عز وجل يحب الفضل في كل شيء حتى في الصلاة) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٥ / ٣٦٤ / ١) عن مقدام بن داود بن تليد الرعيني : ثنا عثمان بن صالح السهمي : ثنا عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا سند واه جداً ؛ ابن لهيعة ضعيف .

ومقدام بن داود قال النسائي :

« ليس بثقة » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر هذه ، وبيض له المناوي !

٣٠٧٠ ـ (إن الله عز وجل حرّم هذا البلد يوم خلق السماوات والأرض ، وصاغه حين صاغ الشمس والقمر ، وما حياله من السماء حرام ، وإنه لم يحل لأحد قبلي ، وإنه أحل لي ساعة من نهار ، ثم عاد كما كان) .

منكر بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٢٣ / ١ ـ خط

/ ٤ / ١٦٠ / ٣٨٦٦ ـ ط) وفي « الكبيـر » (٣ / ١٠٦ / ١ ـ خط / ١١ / ٤٨ / ١١٠٠٣ – ط) : حدثنا علي بن سعيد الرازي : ثنا أبو حسان الزيادي : ثنا شعيب ابن صفوان عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : (فذكره) ، فقيل له : هذا خالد بن الوليد يقتل ، فقال :

« قم يا فلان فائتِ خالد بن الوليد فقل له : فليرفع يده من القتل » ، فأتاه الرجل ، فقال له : إن النبي ﷺ يقول : « اقتل من قدرت عليه » ! فقتل سبعين إنساناً ، فأتي النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فأرسل إلى خالد فقال : « ألم أنهك عن القتل » ؟! فقال : جاءني فلان فأمرني أن أقتل من قدرت عليه! فأرسل إليه النبي ﷺ : «ألم آمرك أن تأمر خالداً أن لا يقتل أحداً» ؟! فقال : أردت أمراً ، وأراد الله أمراً ، وكان أمر الله فوق أمرك ، وما استطعت إلا الذي كان ! فسكت عنه النبي ﷺ ، فما رد عليه شيئاً . وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا شعيب » .

قلت : وهو مختلف فيه ، قال الذهبي :

« قال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال أحمد : لا بأس به . وقال ابن عدي [(١٩١ / ٢)] : عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث كما نص عليه في المقدمة ، وقد تفرد به كما قال الطبراني ، فهو ضعيف .

وشيخه عطاء بن السائب كان اختلط ، وبه – فقط – أعله الهيثمي (٣ / ٢٨٤) .

وعلي بن سعيد الرازي ثقة فيه كلام .

ولم يعزه الهيثمي لـ « كبير الطبراني » ، وإنما إلى « الأوسط » فقط ، وقد أخرجه في « الكبير » (٣ / ١٢٩ / ٢ و ١٤٠ / ٢) من طرق أخرى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به ، دون ذكر الشمس والقمر والسماء والعَوْدة . وهو كذلك عند البخاري والبيهقي كما في « الإرواء » (١٠٥٧) ، فالحديث بهذه الزيادات منكر .

٣٠٧١ - (إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذريته فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون ، فقال رجل : يا رسول الله ! ففيم العمل ؟ فقال : إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيُدْخِلَه الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل أهل النار فيُدْخِلَه النار) .

ضعيف . رواه مالك في « الموطأ » (٢ / ٨٩٨ / ٢) ، وعنه أحمد (١/٤٤ - ٤٥) ، وكذا أبو داود (٤٧٠٣) ، والترمذي (٢ / ١٨٠) ، وابن حبان (١٨٠٤) ، والحاكم (١ / ٢٧) ، وابن عساكر (٩ / ٣٩٨ / ١) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٩٥) عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مسلم بن يسار الجهني : أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية ﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم . . . ﴾ الآية (١٧٢/الأعراف) ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عنها ؟ فقال : . . . فذكره .

وقال الترمذي :

« حديث حسن ، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر ، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بـن يسار وبين عمر رجلاً مجهولاً » .

وأما الحاكم فقال : «صحيح على شرطهما» !

ولم يرده الذهبي إلا بقوله : « قلت : فيه إرسال » .

وفيـه أن مسلم بن يسار هذا ، ليس من رجال الشيخين ، ثم إنه لا يعرف ، فقد قال الذهبي نفسه في ترجمتـه من « الميزان » : « تفرد عنـه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب » وهذا معناه أنه مجهول .

ثم رواه أبـو داود (٤٧٠٤) ، وابن أبـي عـاصـم (٢٠٠) ، والبـخـاري في «التاريخ» (٩٧/٢/٤) ، وابن عساكر مـن طريقين آخرين عن زيد بـن أبـي أنيسة عـن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعـة قال : كنت عند عمر بن الخطاب إذ جاءه رجل فسأله عن هذه الآية ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ﴾ (١٧٢/ الأعراف) ، فقال عمر : كنت عند نبي الله ﷺ . . . ؛ فذكر مثل حديث مالك .

ونعيم بن ربيعة هذا لا يُعْرف كما قال الذهبي ، وهو الرجل المجهول الذي أشار إليه الترمذي آنفاً ، فهو علة الحديث . وقد نقل الحافظ ابن كثير في « تفسيره » عن الإمام الدارقطني أنه صوب هذه الرواية على رواية مالك المنقطعة ثم قال :

«قلت : الظاهر أن الإمام مالكاً إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمداً ، لما جهل حال نعيم ولم يعرفه ، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث ، ولذلك يسقط ذكر

جماعة ممن لا يرتضيهم ، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات ، ويقطع كثيراً من الموصولات » .

قلت : وهذه فائدة عزيزة هامة من قبل هذا الحافظ النحرير . فعض عليها بالنواجذ .

وفي أخذ الذرية من صلب آدم أحاديث أخرى صحيحة أخصر من هذا ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٤٨ ـ ٥٠) ، وليس في شيء منها مسح الظهر إلا في حديث لأبي هريرة مخرج في « ظلال الجنة » (٢٠٤ ـ ٢٠٥) ، وفي كلها لم تذكر الآية الكريمة .

٣٠٧٢ ـ (إن الله خلق آدم من طينة الجابية ، وعجنه بماء من ماء الجنة) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٨١) ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٩٠) بسنده عن الوليد بن مسلم عن إسماعيل ابن رافع عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . و قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٩٧) :

« سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال : « هذا حديث منكر » .

قلت : وعلته إسماعيل هذا – وهو المكي – ؛ فإنه ضعيف . وبه أعله ابن الجوزي فقال : «حديث لا يصح ، وإسماعيل بن رافع ضعفه أحمد ويحيى ، والوليد كان مدلساً لا يوثق به . وقد صح عن رسول الله أنه قال : «إنّ الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض » .

قلت : وهذه حجة قاطعة في إبطال حديث الترجمة ، أعرض السيوطي عنها

في « اللآلي » (١ / ١٦٢) ، وقعقع حول ترجمة (إسماعيل) محاولاً توثيقه وهيهات ! والحديث المذكور مخرج في « الصحيحة » (١٦٣٠) .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن مردويه عن أبي هريرة .

٣٠٧٣ - (إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً ، فأنا خيرهم بيتاً وخيركم نفساً) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢ / ٢٨١) ، والفسوي في « المعرفة » (١ / ٤٩٩) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (١٠ / ٢ / ٢) عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالله ابن الحارث عن عبد المطلب بن أبي وداعة قال :

قام النبي ﷺ على المنبر فقال : «من أنا ؟» قالوا : أنت رسول الله . فقال :

«أنا محمد بن عبدالله بن عبد المطلب ، إن الله . . .» .

وأخرجه الدولابي في « الكنى » (١ / ٣) من هذا الوجه إلا أنه قال : عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، وهو الصواب . وقال الترمذي :

« حديث حسن » .

كذا قال! ويزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم قال الحافظ :

« ضعيف ، كبر فتغير ، صار يتلقن » .

قلت : وقد اضطرب في إسناده ، فرواه هكذا ، وقال مرة : عن عبدالله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب قال : قلت : يا رسول الله . . . الحديث نحوه .

أخرجه الترمذي أيضاً .

ومرة قال : عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب عن ربيعة قال : ... فذكره نحوه .

أخرجه الحاكم (٣ / ٢٤٧) وسكت عليه هو والذهبي !

٣٠٧٤ - (إن الله عز وجل خلق في الجنة ريحاً بعد الريح بسبع سنين ، وإن من دونها باباً مغلقاً ، و إنما تأتيكم الريح من خلل ذلك الباب ، ولو فتح لأذرت ما بين السماء والأرض من شيء وهي عند الله الأَزْيب ، وهي فيكم الجنوب) .

موضوع . رواه الحميدي في « المسند » (رقم ١٢٩) قال : ثنا سفيان قال : ثنا عمرو بن دينار قال : أخبرني يزيد بن جُعدُبة الليثي : أنه سمع عبد الرحمن بن مخراق يحدث عن أبي ذر مرفوعاً .

وكذا رواه البخاري في « التاريخ » (١١٠٢/٣٤٧/١/٣) ، والبزار (٢٠٨٨) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢١٤/٢ - ٢١٥) ، والقاسم السرقسطي في « الغريب» (١/١٣٩/٢) ، والمحاملي في « الأمالي »(ج ٨ رقم ٣٠) ، والثقفي في « الثقفيات» (ج٢ رقم ١٥) ، والبيهقي في « السنن » (٣ / ٣٦٤) ، وعبد الغني المقدسي في « الثالث والتسعون من تخريجه » (١/٤٣) ، كلهم عن سفيان به .

وقال الذهبي في « المهذب » (١ / ٢٧١ / ٢) :

« قلت : إسناده صالح ، ولم يخرجوا لابن مخارق شيئاً » .

كذا قال ، وهو وهم فاحش من مثله رحمه الله تعالى ، فإن يزيد بن جعدبة

الليثي مجهول الحال ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٥٥) برواية اثنين أحدهما عمرو هذا ، والآخر أبو العميس أخو المسعودي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال : « هو جد يزيد بن عياض » .

كذا قال ، وهو عندي بعيد ؛ فإن يزيد هذا هو ابن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي ، يؤخذ من ترجمته أنه من أتباع التابعين ، فإنه روى عن الأعرج وسعيد المقبري ونافع وغيرهم ، فهو من طبقة يزيد بن جعدبة صاحب هذا الحديث ؛ فإنه يرويه عن التابعي عبد الرحمن بن مخراق كما ترى ، فالظاهر أنهما واحد ، وأن عمرو بن دينار نسبه إلى جده ، وبه جزم ابن عدي فقال :

« يزيد بن جعدبة ، هو يزيد بن عياض »

ذكره الذهبي وتعقبه بقوله :

« قلت : ما أظن إلا أن هذا آخر قديم لعله جد صاحب الترجمة » .

يعني : يزيد بن عياض ، ولم يذكر شيئاً يؤيد به ظنه هذا . وما ذكرته من اتحاد طبقتهما يدل على أنهما واحد ، ونسبة الراوي إلى جده أمر معروف معهود في الأسانيد . وإذا كان الأمر كذلك فهو واهٍ جداً ؛ فقد كذّبه مالك وغيره ، وقال البخاري وغيره : «منكر الحديث» .

وعبد الرحمن بن مخراق في عداد المجهولين ؛ فإنه لم يوثقه أحد غير ابن حبان (٣ / ١٥٨) ، وأورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٨٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال :

« روى عنه عمرو بن دينار » .

كذا قال! ولعله سبق قلم ؛ فإن بينهما يزيد بن جعدبة كما ترى ، وقد قال ابن حبان :

« روى عن يزيد بن عياض بن جعدبة » .

وفي قوله هذا إشارة إلى أن (يزيد بن جعدبة) هو عنده ابن عياض بن جعدبة ، فهو موافق لما تقدم عند ابن عدي ، وهو ظاهر كلام ابن أبي حاتم في « العلل » ، لكن في النسخة سقط لا يمكن الجزم به من أجل ذلك . والله أعلم . وذكر أن ابن الطباع رواه عن سفيان بن عيينة موقوفاً على أبي ذر . وقال : إنه خطأ من ابن الطباع ، والصواب مرفوع ، خلافاً لأبيه ، فإنه رجح الموقوف !

قلت : وسواء كان الراجح المرفوع أو الموقوف ، فإنه لا يصح ؛ لأن مداره على يزيد هذا ، وقد أشار إلى ذلك البزار ، فإنه قال عقبه :

« لا نعلم أحداً رواه إلا أبو ذر ، وليس له إلا هذا الطريق » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨/ ١٣٥) :

« رواه البزار ، وفيه يزيد بن عياض بن جعدبة ، وهو كذاب » .

وتبعه تلميذه الحافظ ابن حجر فقال في « زوائد البزار على المسند » (ص٢٥٤) :

« ويزيد بن جعدبة كذاب » .

ويمكن أن يكون هذا من كلام الهيثمي نفسه ، لأن الحافظ لم يصدره بقوله : « قلت » كما نص عليه في المقدمة ، ولكني لما لم أره في « كشف الأستار » للهيثمي عزوته للحافظ ، وليس ذلك ببعيد عنه ، فقد قال في « التقريب » :

« يزيد بن عياض بن جعدبة ـ بضم الجيم والمهملة ، بينهما مهملة ساكنة ـ الليثي أبو الحكم المدني ، نزيل البصرة ، وقد ينسب لجده ، كذبه مالك وغيره » .

وهو ظاهر كلام البخاري فإنه قال عقب الحديث ـ وقد رواه عن علي ابن

المديني عن سفيان ـ :

فرأيت رجلاً من ولد يزيد بن جعدبة ، كان قدم عليكم البصرة ، وكان [عنده] أحاديث الأعرج . قلت : لسفيان : قال بعضهم : نرى أنه يزيد بن جعدبة ذاك الذي قدم علينا البصرة . قال : من يقول هذا ؟! أنا رأيت ذاك في طريق مكة . فقال : أنا يزيد بن فلان بن يزيد بن جعدبة . ويزيد بن جعدبة هو جده (لعل الصواب : جد) الذي كان عندكم . قال علي : وهو يزيد بن عياض » .

قلت : يتضح من هذا الذي ذكره البخاري أمران :

الأول : أن يزيد بن جعدبة الذي رأى بعضهم أنه صاحب هذا الحديث والذي كان قدم عليهم البصرة متأخر عن هذا ، بل هو حفيده ، ولذلك أنكر ذلك سفيان وذكر أنه رآه في طريق مكة ، وجزم أن يزيد بن جعدبة صاحب هذا الحديث ليس هو البصري هذا بل هو جده . وهذا هو الذي لا يظهر غيره ؛ إذ يبعد جداً أن يروي عنه من كان في طبقة من رآه ابن المديني .

والآخر : جزم علي بن المديني بأن يزيد بن جعدبة الذي في إسناد هذا الحديث هو يزيد بن عياض ، وهذا موافق لما تقدم عن ابن عدي وغيره من الحفاظ الذين سبق ذكرهم .

ومما سبق من التحقيق تبينّ صواب جزم الهيثمي بأنه يزيد بن عياض بن جعدبة وأنه كذاب . وأن الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي كان واهماً في تخطئته إياه في تعليقه على « كشف الأستار » وعلى « مسند الحميدي » . ومن الغريب أنه أحال في تبيين ما ادعاه من التخطئة على « تاريخ البخاري » ، وهو حجة عليه لو كان تفهمه وتبين مراده منه .

وخلاصة القول أن الحديث موضوع ؛ لما عرفت من حال ابن جعدبة ، وجهالة شيخه عبد الرحمن بن مخراق . والله أعلم .

٣٠٧٥ - (إن الله سيمنع هذا الدين بنصارى من ربيعة على شاطئ الفرات) .

ضعيف . رواه النسائي في « السير » (٥ / ٢٣٥ - ٢٣٦) ، والبزار (١٧٢٣ - كشف) ، والطبري في « التهذيب » (١/١٧٧/٣٨١) ، وأبو يعلى (١ / ٦٩) ، وعنه الضياء في « المختارة » (١/٩٤) ، وابن عساكر (٧ / ١٢٧ / ٢ و ٢٦٤ / ٢) عن يحيى بن أبي بكير : حدثنا عبدالله بن عمر القرشي قال : حدثني سعيد بن عمرو ابن سعيد : أنه سمع أباه يزعم يوم المرج يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكر الحديث) ما تركت عربياً إلا قتلته أو يسلم .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن عمر القرشي مجهول . وقال النسائي - بعد تخريجه لهذا الحديث - :

« لا أعرفه » .

٣٠٧٦ - (إن الله شفاني ، وليس برقيتكم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٠٦ / ١) : حدثنا بكر بن سهل : نا عبدالله بن صالح : حدثني معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن جبلة بن الأزرق - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - : أن رسول الله ﷺ صلى إلى جنب جدار كثير الأحجرة - صلّى ظهراً أو عصراً - فلما جلس في

الركعتين خرجت عقرب فلدغته ، فغشي عليه ، فرقاه الناس ، فلما أفاق قال : . . . فذكره .

ورواه ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٤٣٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن صالح - وهو كاتب الليث - قال الحافظ :

« صدوق ، كثير الغلط ، ثَبْتٌ في كتابه ، وكانت فيه غفلة » .

وبكر بن سهل ضعيف كما قال النسائي ، وتقدم مراراً .

٣٠٧٧ - (إن الله قتل أبا جهل ، فالحمد لله الذي صدق وعده ، وأعز دينه) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤٧) : حدثنا عبدالله بن أحمد قال : حدثنا أبي قال : حدثنا أمية بن خالد قال : حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« رواه الناس عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مرسل » .

قلت : لكن تابعه سفيان عن أبي إسحاق به مسنداً عن ابن مسعود به مطولاً ، إلا أنه لم يذكر فيه قوله : « إن الله قتل أبا جهل » مرفوعاً ، بل ذكر معناه موقوفاً على ابن مسعود ، وهكذا هو في « المسند » (١ / ٣٠٦ و ٤٢٢) عن أمية بسنده المتقدم ولفظه :

أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إن الله عز وجل قد قتل أبا جهل ، فقال : « الحمد لله الذي نصر عبده ، وأعز دينه » .

وهكذا أخرجه الطبراني (٣ / ١١ / ٢) من طرق عن أمية .

ورجاله كلهم ثقات ، لكن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله بن مسعود ، فهو منقطع .

وقال ابن كثير في « تاريخه » (٣ / ٢٨٩) :

« ورواه أبو داود والنسائي من حديث أبي إسحاق السبيعي به » .

٣٠٧٨ - (إن الله كره لكم ثلاثًا : اللغو عند القرآن ، ورفع الصوت في الدعاء ، والتخصّر في الصلاة) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد » (رقم ١٥٦٠) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٧٥ / ٣٣٤٣) قالا : أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، ولكنه معضل .

وقد وصله الديلمي (١ / ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) من طريق اليمان بن سعيد : حدثنا الوليد بن عبد الرحيم السهمي - قاضي الصعيد (كذا !) - حدثنا معقل بن عبيدالله عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف . فيه علل :

١ - أبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

٢ - الوليد هذا لم أعرفه .

٣ - اليمان بن سعيد ، قال الذهبي :

« ضعفه الدارقطني وغيره ، ولم يترك » .

٣٠٧٩ - (إن الله تعالى كره لكم العبث في الصلاة ، والرفث في الصيام ، والضحك عند المقابر) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في « الزهد » (رقم ١٥٥٧) : أخبرنا إسماعيل بن عياش قال : أخبرني عبدالله بن دينار وسعيد بن يوسف عن يحيى بن أبي كثير مرفوعاً . ومن هذا الوجه أخرجه القضاعي (٩٠ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ، وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وعبدالله بن دينار إن كان هو المدني فهو ثقة ، فرواية إسماعيل عنه ضعيفة ، وإن كان هو الحمصي البهراني فهو نفسه ضعيف ، ومثله سعيد بن يوسف وهو الزرقي الرحبي ، وهو من صنعاء دمشق .

والحديث أورده السيوطي من رواية سعيد بن منصور عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً به أتم منه بلفظ : « . . . كره لكم ستاً . . . » فذكر هذه الثلاث : «والمن في الصدقة ، ودخول المساجد وأنتم جنب ، وإدخال العيون البيوت بغير إذن» .

٣٠٨٠ - (إن الله عز وجل لما خلق الدنيا أعرض عنها فلم ينظر إليها ؛ من هوانها عليه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٧ / ٤٧ / ٢) عن أبي بكر الداهري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين مرفوعاً .

قلت : وهذا مع إرساله فإن أبا بكر الداهري كذاب روى الموضوعات ، ولهذا قال الذهبي :

« ليس بثقة ولا مأمون » ،

ومع ذلك فقد أورد الحديث السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن

عساكر هذه ! وبيض له المناوي ، فكأنه لم يقف على سنده ، وتبعه الشيخ الغماري فلم يورده في «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» .

وروى ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (٥ / ١ ـ ٢) بسند رجاله ثقات عن موسى بن يسار : أنه بلغه أن النبي ﷺ قال :

«إن الله لم يخلق خلقاً أبغض إليه من الدنيا ، وإنه لم ينظر إليها منذ خلقها» .

وهذا معضل ؛ فإن موسى بن يسار وهو الأردني يروي عن نافع مولى ابن عمر ومكحول الشامي وطبقتهما . وقد وصله الديلمي (١ / ٢ / ٢٣٥) من طريق الحاكم عن داود بن المحبر : حدثنا الهيثم بن جماز عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به . ولفظه :

« إن الله لم يخلق خلقاً هو أبغض إليه من الدنيا ، وما نظر إليها منذ خلقها ؛ بغضاً لها » .

وهذا موضوع أيضاً آفته داود بن المحبر ؛ فإنه متهم بالوضع ، أو شيخه الهيثم بن جماز ؛ فإنه متهم بالكذب .

٣٠٨١ ـ (إن الله تعالى لما خلق الدنيا نظر إليها ثم أعرض عنها ثم قال : وعزتي لا أنزلتك إلا في شرار خلقي) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٥ / ٤٣٩ / ١) عن علي بن الحسين الصابوني : ثنا أحمد بن سعيد الأسدي : ثنا محمد بن كثير أبو إسماعيل الكوفي قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يخطب بجنازة فذكر الدنيا وذمها فقال : والله لقد حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن كثير هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن دونه لم أعرفهما .

٣٠٨٢ ـ (إن الله عز وجل لم يحرم حرمة إلا وقد علم أنه سيطَّلعها منكم مطلع ، ألا وإني ممسك بحجزكم أن تهافتوا في النار كما يتهافت الفراش والذباب) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٠ و ٤٢٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٨١ / ١) من طريق المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبدة النهدي عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن المسعودي كان اختلط ، وقد اضطرب في إسناده على وجوه :

الأول : هذا .

الثاني : قال : عن عثمان الثقفي أو الحسن بن سعد ، شك المسعودي .

أخرجه أحمد .

الثالث : قال : ثنا أبو المغيرة عن الحسن بن سعد .

أخرجه أحمد .

والاضطراب دليل قلة الضبط وعدم الحفظ للحديث ، هذا إذا كان من ثقة ، فكيف من مختلط!

والشطر الثاني من الحديث صحيح ، أخرجه البخاري (٤ / ٢٢٧) ، ومسلم (٧ / ٦٤) ، والترمذي (٢ / ١٤٣) ، وأحمد (٢ / ٢٤٤ و ٣١٢ و ٥٣٩ ـ ٥٤٠) من طرق عن أبي هريرة نحوه . ومسلم ، وأحمد (٣ / ٣٦١ و ٣٩٢) عن جابر .

ورواه الطبراني (٧ / ٣٢٤ / ٧١٠٠) من طريق سليمان بن موسى : ثنا جعفر ابن سعد : حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« ليس منكم رجل إلا أنا ممسك بحجزته أن يقع في النار » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مجهولان وضعيف ، وقد سبق الكلام عليه في حديث آخر برقم (١٧٦٢) .

٣٠٨٣ - (إن الله عز وجل لم يكتب عليَّ الليلَ صياماً ، فمن صام فقد تعنَّى ، ولا أجر له) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ٣٥) ، وكذا الترمذي في « العلل المفردة » ، وابن أبي داود في « الصحابة » ، وابن قانع ، وأبو أحمد في « الكنى » (ق٢ - ٢ /١) ، والشيرازي في « الألقاب » ، وابن منده من طريق أبي فروة يزيد بن سنان الرهاوي عن معقل الكناني (وقال بعضهم : الكندي) عن عبادة بن نسي عن أبي سعد (وقال بعضهم : أبي سعيد) الخير قال : قال رسول الله ﷺ : . . .فذكره . وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : وقد قيل : أبو سعد الخير ، وهذا الصحيح عندي » .

وقال ابن منده :

« غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وفيه علتان :

الأولى : جهالة معقل هذا ، فقد أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ /

٣٩٣) ثم ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٢٨٦) من رواية يزيد هذا فقط عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والأخرى : يزيد بن سنان الرهاوي ؛ فإنه ضعيف كما قال الحافظ .

٣٠٨٤ - (ما أنا انتجيته ، ولكن الله انتجاه) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٣٠٠) ، وأبو يعلى (٢ / ٥٧٩) ، والخطيب في « التاريخ » (٧ / ٤٠٢) من طريق الأجلح عن أبي الزبير عن جابر قال . . .

ورواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٤١) : حدثنا الحسين بن علي : ثنا أحمد بن محمد بن موسى : ثنا محمد بن العباس بن أيوب : ثنا أحمد بن يحيى الصوفي : ثنا مخول بن إبراهيم : ثنا عبد الجبار بن العباس الشبامي أخبرني أحمد بن عمار الدهني عن أبي الزبير عن جابر قال :

ناجى رسول الله ﷺ علياً يوم الطائف ، فطالت نجواه ، فقال أحد الرجلين للآخر : لقد طالت نجواه لابن عمه ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأجلح » .

قلت : قد تابعه الدهني عند أبي نعيم كما ترى ، لكن أحمد بن محمد بن موسى - وهو أبو بكر السمسار - ، والحسين بن علي - وهو أبو عبدالله الأسواري - ترجمهما أبو نعيم (١ / ١٤١ ، ٢٨٥) ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه ، فهو علة الحديث .

٣٠٨٥ ـ (كان يتمثل بهذا البيت :

كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهيا

فقال أبو بكر : يا نبي الله إنما قال الشاعر :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

فقال أبو بكر أو عمر : أشهد أنك رسول الله ؛ لقول الله تعالى ﴿ وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾ [يس : ٦٩]) .

ضعيف . رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٨٢) ، والثعلبي في « التفسير » (٣ / ١٧١ / ١) عن علي بن زيد عن الحسن مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : الحسن ـ وهو ابن أبي الحسن البصري ـ تابعي ، ومراسيله من أضعف المراسيل عند أهل العلم .

الثانية : علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف .

٣٠٨٦ ـ (التكبير على الجنائز أربع) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٦٦ ـ ١٦٧) ، والديلمي (٢ / ١ / ٤٥) عن داود بن منصور : حدثنا عمر بن قيس عن عطاء عن أبي هريرة عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عمر بن قيس هذا هو المكي أبو جعفر الملقب بـ (سَندل) ، وهو متروك كما قال الحافظ .

وقد صح التكبير على الجنائز بأكثر من أربع إلى التسع ، وقد ذكرت الأحاديث

الواردة في ذلك في كتابي « أحكام الجنائز » .

٣٠٨٧ - (ثلاث من الفواقر : إمام إن أحسنت لم يشكر ، وإن أسأت لم يغفر ، وجار إن رأى خيراً دفنه ، وإن رأى شراً أشاعه ، وامرأة إن حضرتك آذتك ، وإن غبت خانتك) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢١٠) من طريق أبي مالك إسماعيل بن محمد بن عصامٌ بن يزيد بن عجلان الهمداني مولى مرة الطيب : ثنا أبي محمدٌ : ثنا أبي عصام : ثنا سفيان الثوري عن منصور عن هلال ابن يساف عن نعيم بن ذي حباب (الأصل : خيار !) عن فضالة بن عبيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل نعيم بن ذي حباب ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٦١) من هذه الرواية ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومثله محمد بن عصام بن يزيد ؛ فقد ترجمه في « الجرح » (٤ / ١ / ٥٣) برواية محمد بن يحيى بن منده وحده .

وإسماعيل بن محمد قال أبو نعيم :

« يروي عن أبيه وعمه وعن جده بغرائب من حديث الثوري » .

ثم ساق له هذا الحديث .

والحديث عزاه السيوطي للطبراني في « الكبير » ، وقال المناوي :

« قال الحافظ العراقي : سنده حسن . وقال تلميذه الهيثمي : فيه محمد بن عصام بن يزيد ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه ، وبقية رجاله وثقوا » .

كذا قال ! وقد عرفت أن نعيماً حاله مثل حال محمد بن عصام ، إلا أنه

يحتمل أن يكون ابن حبان ذكره في « الثقات » ، فإن كان كذلك فلا ترتفع جهالته لما عرف من تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين !

ثم رأيت الحديث عند الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٣١٨ - ٣١٩) عن ثلاثة من شيوخه الأصبهانيين قالوا : ثنا محمد بن عصام بن يزيد : حدثنا أبي به . إلا أنه وقع فيه : « العوافر » مكان : « الفواقر » ، وكذلك هو في « المجمع » .

وقد روي الحديث بإسناد آخر واهٍ من حديث أبي هريرة ، وبمثله ابن عمر نحوه . وسيأتي تخريجهما برقم (٣٤١٢ و ٦٤٦٨) .

٣٠٨٨ - (إن الله لو أراد أن لا تناموا عنها لم تناموا ، ولكن أراد أن يكون ذلك لمن بعدكم ، فهكذا لمن نام أو نسي) .

ضعيف . أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » (٣٧٧) ، وأبو يعلى (٥٢٨٥) : حدثنا شعبة والمسعودي عن جامع بن شداد عن عبد الرحمن بن أبي علقمة القاري - من بني القارة - عن عبدالله بن مسعود - وحديث المسعودي أحسن - قال :

كنا مع رسول الله ﷺ مرجعه من الحديبية فعرَّسنا ، فقال : «من يحرسنا لصلاتنا » ؟ - وقال شعبة : «من يكلؤنا» - قال بلال : أنا - قال المسعودي في حديثه : «إنك تنام» . ثم قال : «من يحرسنا لصلاتنا» ؟ فقال ابن مسعود : قلت : أنا ، فقال رسول الله ﷺ : «إنك تنام» . قال : فحرستهم حتى إذا كان في وجه الصبح أدركني ما قال رسول الله ﷺ ، فما استيقظنا إلا بالشمس ، فقام رسول الله ﷺ وصنع كما كان يصنع ثم قال : . . . (فذكره) . وقال المسعودي في حديثه - وليس في حديث شعبة - : إن راحلة رسول الله ﷺ ضلَّت فوجدناها عند شجرة قد تعلق خطامها بالشجرة ، فقلت : يا رسول الله ما كانت تحلها الأيد » .

ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي (٢ / ٢١٨)[١] .

وأخرجه أحمد (١ / ٣٩١) : ثنا يزيد : أنبأنا المسعودي عن جامع بن شداد به ، وزاد بعد قوله : «كما كان يصنع » :

« من الوضوء وركعتي الفجر ؛ ثم صلى بنا الصبح ، فلما انصرف ، قال . . . .» .

ثم أخرجه (١ / ٣٨٦) : حدثنا يحيى ، و (١ / ٤٦٤) : ثنا محمد بن جعفر ، قالا : ثنا شعبة ، عن جامع بن شداد به ، مختصراً بلفظ :

« افعلوا ما كنتم تفعلون . فلما فعلوا قال : هكذا فافعلوا لمن نام منكم أو نسي » .

قلت : فهذا يبين أن حديث الترجمة تفرد به المسعودي دون شعبة بهذا التمام ، والمسعودي كان اختلط .

وعبد الرحمن بن أبي علقمة قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٧٣) عن أبيه :

« وهو تابعي ، وليست له صحبة » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود ليس فيه هذا الذي عند المسعودي .

أخرجه البيهقي في « الأسماء » لكنه قال عقبه :

« وزعم عبدالله بن العلاء بن خباب عن أبيه : أن النبي ﷺ قال حين استيقظ : لو شاء الله أيقظنا ، ولكنه أراد أن يكون لمن بعدكم » .

وعبدالله هذا لم أعرفه .

---

(١) وأخرجه في «الأسماء» (ص ١٤٢) من طريق أخرى عن المسعودي به .

٣٠٨٩ - (من حسب كلامه من عمله ؛ قل كلامه إلا فيما يعنيه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٦) من طريق الحسين بن المتوكل : حدثنا يحيى بن سعيد : حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله كلهم ثقات غير الحسين هذا(ووقع في الأصل : الحسن ! وهو خطأ مطبعي) ، وهو الحسين بن أبي السري العسقلاني أخو محمد ، وهو ضعيف كما قال أبو داود . بل قال أبو عروبة : كذاب هو خال أمي ، وكذبه أخوه محمد أيضاً .

والحديث بيَّض له المناوي في « شرح الجامع الصغير » ، فلم يتكلم على إسناده بشيء !

ورواه ابن حبان في « صحيحه » (٩٤ - موارد) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني : حدثنا أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر قال :

قلت : يا رسول الله ! ما كانت صحف إبراهيم ؟ قال : «كانت أمثالاً كلها ؛ أيها الملك المسلط المبتلى المغرور . . وعلى العاقل - ما لم يكن مسلوباً على عقله . .» فذكر مواعظ كثيرة منها هذا الحديث .

قلت : وإبراهيم هذا متروك .

٣٠٩٠ - (لا تأخذوا الحديث إلا ممن تجيزون شهادته) .

باطل . أخرجه ابن حبان في مقدمة كتابه « الضعفاء » ، وكذا ابن عدي (ص ٢٤١) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ٣٠١) من طريق حفص بن عمر

ـ قاضي حلب ـ عن صالح بن حسان عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال ابن حبان :

« هذا خبر باطل رفعه ، إنما هو قول ابن عباس فرفعه حفص بن عمر هذا » .

لكن قال الخطيب عقبه :

« رواه أبو حفص الأبار عن صالح ، فاختلف عليه في رفعه ووقفه على ابن عباس . ورواه أبو داود الحفري عن صالح عن محمد بن كعب عن النبي ﷺ لم يذكر فيه ابن عباس ، ولا نعلم رواه عن محمد بن كعب غير صالح » .

قلت : فصالح هذا هو علة الحديث ؛ فإنه متروك كما قال الحافظ .

٣٠٩١ ـ (كل بني آدم حسود ، وبعض الناس في الحسد أفضل من بعض ، فلا يضر حاسداً حسده[1] ما لم يتكلم بلسان ، أو يعمل به باليد) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٢٧) عن أشعث بن شداد أبي عبدالله السجستاني : ثنا سعيد بن يزيد الفراء : ثنا موسى – شيخ من أهل واسط – : ثنا قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، كل من دون قتادة لا يعرفون ، وأشعث ترجمه أبو نعيم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث عزاه السيوطي في « الكبير » بهذا التمام لأبي نعيم ، وفي « الصغير » باختصار لأبي نعيم في « الحلية » ولم أره في فهرسها . والله أعلم .

---

(١) الأصل : «حاسد حسداً» ، والتصحيح من «الجامع الكبير» (٢/١١١/١) .

٣٠٩٢ ـ (ضع بصرك حيث تسجد . قال : إن هذا لشديد ، وإني أخشى أن أنظر كذا وكذا ، قال : ففي المكتوبة إذاً يا أنس) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٤٤) ، والبيهقي في « السنن » (٢ / ٢٨٤) من طريق الربيع بن بدر : ثنا عنطوانة عن الحسن عن أنس بن مالك قال : قال لي النبي ﷺ :

« يا أنس اضع . . . . » . وقال البيهقي :

« والربيع بن بدر ضعيف » .

قلت : بل هو متروك كما في « التقريب » .

٣٠٩٣ ـ (خير الدواء القرآن) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٥٣٣) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٦٥) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الحارث هذا - وهو ابن عبدالله الأعور - ضعيف متهم . وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٣٦ / ٢ ـ مصورة المكتب) :

« فيه الحارث بن عبدالله الأعور ، وهو ضعيف ، وله شاهد من حديث ابن مسعود ، رواه الحاكم مرفوعاً وموقوفاً » .

قلت : حديث ابن مسعود مع ضعف إسناده أيضاً لا يصلح شاهداً ؛ لأنه ليس فيه التفضيل الذي في هذا ، وهو مخرج فيما تقدم برقم (١٥١٤) .

وإنما يشهد له ما أخرجه الديلمي (٢ / ١١٧) عن صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس مرفوعاً به .

لكن صالح هذا - وهو ابن بشير المري - ضعيف كما في « التقريب » .

٣٠٩٤ - (حسبي الله ونعم الوكيل أمان كل خائف) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٨٣) ، وعنه الديلمي (٢ / ٩١) من طريق الحسين بن علي بن زيد : ثنا محمد بن عمرو بن حنان الحمصي : ثنا بقية بن الوليد عن أبي فروة الرُّهاوي عن مكحول عن شداد بن أوس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل ؛ مكحول وبقية مدلسان ، وقد عنعنا . وبينهما أبو فروة الرهاوي واسمه يزيد بن سنان الجزري ضعيف .

والحسين هذا لم أعرفه .

٣٠٩٥ - (لولا أن تضعفوا عن السواك لأمرتكم به عند كل صلاة) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في « الطبقات » (٦٠ / ٢) ، وأبو نعيم في « الأخبار » (١ / ٢٩٥) عن مندل عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلم - وهو ابن كيسان الملائي - ضعيف كما في « المجمع » (٢ / ٩٧) و « التقريب » .

ومثله مندل ، وهو ابن علي العنزي ، ولكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٦٠ - زوائده) من طريقين آخرين عن مسلم به .

والحديث محفوظ بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي . . . » وهو مخرج في « الإرواء » (٧٠) وغيره .

٣٠٩٦ - (لأن يلبس أحدكم ثوباً من رقاع شتى خير له من أن يأخذ في أمانته ما ليس عنده) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤) : ثنا محمد بن يزيد : ثنا أبو سلمة صاحب الطعام قال : أخبرني جابر بن يزيد - وليس بجابر الجعفي - عن الربيع بن أنس قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وفيه قصة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، جابر بن يزيد هذا هو أبو الجهم كما في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤٩٨) وقال :

« روى عن ربيع بن أنس ، وربما أدخل بينهما سفيان الزيات . روى عنه أبو سلمة عثمان صاحب الطعام ، وليس بالبري ولا البتي ، وسليمان بن سليمان الرفاعي الذي يروي عنه نصر بن علي سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : لا أعرفه » .

وأبو سلمة صاحب الطعام اسمه عثمان كما تقدم آنفاً ، ولم يعرف حاله ، ولكنه لم يتفرد به ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٧٧) :

« سألت أبي عن حديث رواه نصر بن علي عن سليمان بن سليمان (الأصل : ابن سليم ، وهو خطأ مطبعي)[1] عن جابر بن يزيد عن سفيان الزيات عن الربيع بن أنس عن أنس ، (فذكره) . قال أبي :

« هذا حديث منكر ، وسليمان وسفيان مجهولان » .

قلت : وسليمان هذا أورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٢١) من رواية نصر بن علي عنه ، وقال :

---

(١) وإنما جزمت بأنه خطأ لمجيئه على الصواب في ترجمة جابر بن يزيد وترجمة سليمان من «الجرح والتعديل » ، ثم توقفت فيه لما رأيت الحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص٢٦) هكذا : حدثنا نصر بن علي حدثنا سليمان بن سليم - كذا - عن جابر بن يزيد . . .

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : شيخ » .

وللحديث طريق أخرى عن أنس .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٢٧) ، وعنه الديلمي في آخر حرف (لا) من « مسند الفردوس » (ص٢١٨ ـ مصورتي) من طريق سعيد بن أبي هاني ـ واسمه إسماعيل بن خليفة ـ عن أبيه عن سفيان عن أبي عمارة عن النضر ابن أنس عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً أبو عمارة هذا لم أعرفه ، نعم قد أورد الحديث ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٤٣) من هذا الوجه ثم قال عن أبيه :

« روى هذا الحديث يحيى بن يمان عن الثوري عن أبي عمار عن أنس عن النبي ﷺ . وأبو عمار هذا يشبه أن يكون زياد بن ميمون ، وزياد بن ميمون متروك الحديث » .

قلت : ويحيى بن يمان سيىء الحفظ ، وأبو حاتم نفسه يقول فيه :

« مضطرب الحديث ، في حديثه بعض الصنعة ، ومحله الصدق » .

قلت : فمثله لا يحتج به لا سيما عند المخالفة ، والمخالف هنا خير منه وهو إسماعيل بن خليفة ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٦٧) :

« سألت يونس بن حبيب عن أبي هاني إسماعيل بن خليفة ، فقال : محله الصدق ، كتب عنه مشايخنا » .

لكن ابنه سعيد بن أبي هاني ، قال أبو نعيم في ترجمته :

« روى عن أبيه وجادةً لا سماعاً ، يكنى أبا النضر » .

فروايته عن أبيه منقطعة ، فالإسناد ضعيف لا يحتج به . والله أعلم .

٣٠٩٧ - (إن ابْنَي آدم ضُرِبَا مَثَلاً لهذه الأُمَّةِ ، فَخُذُوا بالخَيِّرِ منهما) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٦ / ١٢٩) من طريق معمر وعاصم الأحول كلاهما عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ؛ فإن الحسن - وهو ابن أبي الحسن البصري - تابعي ، ومراسيله من أضعف المراسيل عند أهل العلم .

٣٠٩٨ - (سألتُ ربي عز وجل أن يتجاوز لي عن أطفال المشركين ، فتجاوز عنهم ، وأدخلهم الجنة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٤٤) عن شعبة بن عمران عن عنبسة بن سعيد - قاضي الري - عن حكيم بن جرير ، عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده أبو نعيم في ترجمة شعبة هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، سوى أنه كان يميل إلى الإرجاء .

وحكيم بن جرير لم أعرفه ، ويحتمل أنه حكيم بن جبير ، وهو ضعيف جداً .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

والحديث أورده السيوطي في « الكبير » دون « الصغير » ، وعلى العكس من ذلك ، فإنه أورد في « الصغير » دون « الكبير » بلفظ :

« سألت ربي فأعطاني أولاد المشركين خدماً لأهل الجنة ، وذلك لأنهم لم يدركوا ما أدرك آباؤهم من الشرك ، ولأنهم في الميثاق الأول » . وقال :

« أبو الحسن بن ملة في « أماليه » عن أنس » .

قلت : ولعله من طريق الرقاشي هذا .

وذكره في « الصغير » أيضاً بلفظ :

« إني سألت ربي أولاد المشركين ، فأعطانيهم خدماً لأهل الجنة . . . » . وعزاه للحكيم الترمذي عن أنس .

ثم وجدت لجملة أنهم خدم أهل الجنة بعض الطرق والشواهد ، فأخرجتها في « الصحيحة » (١٤٦٨) .

٣٠٩٩ - (المتم للصلاة في السفر كالمفطر في الحضر) .

ضعيف . رواه العقيلي (١ / ٤٨٤) عن بقية بن الوليد عن عبد العزيز بن عبيدالله عن عمر بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه ، وقال :

« عمر بن سعيد مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، وليس لهذا المتن شيء يثبت ، وإنما روى هذا الحديث بلفظ : « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » ؛ فخالف هذا لفظ الحديث على ضعف الرواية فيه .

قلت : وعبد العزيز بن عبيدالله الظاهر أنه الحمصي ، وهو ضعيف ، لكن أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٥٣) من هذا الوجه لكنه قال : عن أبي يحيى المدني مكان عبد العزيز بن عبيدالله . ولم أجد له ترجمة .

والحديث عزاه السيوطي للدارقطني في « الأفراد » عن أبي هريرة . وتعقبه المناوي بأن فيه بقية مدلس ، وشيخ الدارقطني كذاب ، وأنه كان ينبغي للمصنف عدم إيراده .

قلت : وقد فات المناوي وكذا السيوطي هذه الطريق الخالية من ذاك الكذاب .

٣١٠٠ - (إن الله لو شاء لأطلعكم عليها ، التمسوها في السبع الأواخر) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٢٢١ / ١ - ٢) ، وابن حبان (٩٢٦) ، والبزار في « مسنده » (ص١١٠) ، والحاكم (١ / ٤٣٧) من طريق مالك بن مرثد عن أبيه قال :

سألت أبا ذر ، فقلت : أسألت رسول الله ﷺ عن ليلة القدر ؟ فقال : أنا كنت أسأل الناس عنها ، قال : قلت : يا رسول الله! أخبرني عن ليلة القدر ، في رمضان أو في غيره ؟ قال :

« بل هي في رمضان » . قال : قلت : يا رسول الله! تكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قبض الأنبياء رفعت أم هي إلى يوم القيامة ؟ قال :

« بل هي إلى يوم القيامة » ؟ . قال : فقلت : يا رسول الله ! في أي رمضان هي ؟

قال :

« ا لتمسوها في العشر الأُول والعشر الأواخر » . قال : ثم حدّث رسول الله ﷺ وحدّث ، فاهتبلت غفلته فقلت :

يا رسول الله في أي العشرين ؟ قال :

« التمسوها في العشر الأواخر ، لا تسألني عن شيء بعدها» . ثم حدث رسول الله ﷺ وحدث ، فاهتبلت غفلته فقلت : يا رسول الله! أقسمت عليك ! لتخبرني - أو لما أخبرتني - في أي العشر هي ؟ قال : فغضب عليّ غضباً ما غضب عليّ مثله قبله ولا بعده فقال : . . . فذكره . والسياق للحاكم وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وليس كما قالا ، بل هو إسناد ضعيف ، فإن مرثداً هذا - وهو ابن عبدالله الزِّمّاني ويقال : الذماري -مجهول ، ولم يخرج له مسلم شيئاً ، قال الذهبي نفسه في ترجمته من « الميزان » :

« فيه جهالة ، ذكره العقيلي وقال : لا يتابع على حديثه . هكذا وجدت بخطي ، فلا أدري من أين نقلته ، إلا أنه ليس بمعروف » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث .

قلت : والظاهر أنه قد تفرد بهذا السياق ؛ فقد قال البزار :

« لا نعلمه إلا بهذا الإسناد » .

فهو ضعيف منكر ، وأنكر ما فيه قوله : « إن الله لو شاء لأطلعكم عليها » .

وقد أخرجه أحمد (٥ / ١٧١) من هــذا الوجه دون قوله هذا ، وزاد فقال : « أقسمت عليك بحقي عليك » .

والإقسام بغير الله تعالى منكر آخر لا يجوز .

وقد جاء عن أبي ذر بإسنادٍ آخر خير من هذا ما هو معارض له . فروى جبير ابن نفير عن أبي ذر قال :

قمنا مع رسول الله ﷺ ليلة ثلاث وعشرين في شهر رمضان إلى ثلث الليل الأول ، ثم قال : «لا أحسب ما تطلبون إلا وراءكم» ، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل ، ثم قال : «لا أحسب ما تطلبون إلا وراءكم» ، فقمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى أصبح ، وسكت .

أخرجه أحمد (٥ / ١٨٠) .

قلت : وإسناده جيد على شرط مسلم .

٣١٠١ - (من غلب على ماء فهو له ، وفي رواية : فهو أحق به) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧ / ٢٥٣ / ٦٨٦٨) من طريق وهب بن بقية ومحمد بن خالد بن عبدالله الواسطي كلاهما عن خالد : ثنا سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والرواية الثانية لقتيبة .

قلت : وإسناد هذه الرواية رجالها ثقات ، وعلتها عنعنة الحسن ، وهو البصري .

وفي الرواية الأولى علة أخرى وهي ضعف محمد بن خالد الواسطي .

والمحفوظ من طرق عن سعيد بن أبي عروبة به بلفظ :

« من أحاط على أرض حائطاً فهي له » .

أخرجه الطبراني (٦٨٦٣ - ٦٨٦٦) وأبو داود وغيره ، وهو حسن أو صحيح لشواهده ، وهو مخرج في « الإرواء » تحت الحديث (١٥٢٠) .

٣١٠٢ - (إن اللهَ ليتعاهد عبدَه بالبلاءِ كما يتعاهدُ الوالدُ ولدَه بالخيرِ ، وإن اللهَ تعالى ليحمي عبدَه المؤمنَ الدنيا كما يحمي المريضَ أهلُه الطعام) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٤ / ١٥٣ / ٢) عن عبدالله بن وهب : أخبرني شبيب بن سعيد عن أبان بن أبي عياش عن سالم بن قيس العامري ومسلم بن أبي عمران ؛ أن حذيفة بن اليمان قال : . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رواه من طريق اليمان بن المغيرة : أنبانا أبو الأبيض المدني عن حذيفة به .

قلت : الإسناد الأول ضعيف جداً ؛ أبان بن أبي عياش متروك .

وشبيب بن سعيد ضعيف في رواية ابن وهب عنه .

والإسناد الآخر ، فيه إليمان بن المغيرة ؛ ضعيف .

وأبو الأبيض المدني ، لم أعرفه ، ويحتمل أنه أبو الأبيض الذي روى عن أنس ابن مالك وعنه ربعي بن حراش . ترجمه ابن أبي حاتم وقال (٤ / ٢ / ٣٣٦) :

« سئل أبو زرعة عنه فقال : لا يعرف اسمه » .

ولم يذكر جرحاً ولا تعديلاً .

وقد تقدم الحديث من طريق أخرى عن حذيفة نحوه برقم (٣٠٤٧) .

وأخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٣٩) من طريق أبان لكنه قال : عن أمية بن قسيم عن حذيفة مرفوعاً بلفظ :

« إن الله ليحمي عبدَه المؤمنَ كما يحمي الراعي الشفيقُ غنَمَه عن مراتع الهلكة » .

ورواه أبو نُعيم (١/ ٢٧٦) بالإسناد نفسه - بنحوه - .

٣١٠٣[1] - (لو شهدكم اليومَ كلُّ مؤمن عليه من الذنوبِ كأمثالِ الجبالِ الرواسي لغفرَ لهم ببكاءِ هذا الرجلِ ، وذلك ؛ أن الملائكة تبكي وتدعو له وتقول : اللهم شفِّع البكّائين فيمن لم يبك) .

منكر جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١/٤٩٤/٨١٠) : أخبرنا

---

(١) كان هنا بهذا الرقم الحديث : « إن الله ليضحك إلى ثلاثة : للصف . . . » ، وقد تم جعله في سياق تخريج الحديث (٣٤٥٣) ، فانظره هناك .

أبو عبد الرحمن السلمي بإسناده عن الهيثم بن مالك قال :

خطب رسول الله ﷺ الناس ، فبكى رجل بين يديه ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« هكذا جاء هذا الحديث مرسلاً » :

قلت : فلو صح الإسناد به إلى الهيثم بن مالك - وهو الطائي الشامي لكان ضعيفاً ، فكيف وهو من رواية (أبي عبد الرحمن السلمي) وهو الصوفي المتهم ، واسمه (محمد بن الحسين) ، قال الذهبي في « المغني » :

« تكلم فيه ، وما هو بالحجة ، وقال الخطيب : قال لي محمد بن يوسف القطان : « كان يضع الأحاديث للصوفية . قلت : وله في حقائق التفسير تحريف كثير » .

قلت : وأنا أخشى أن يكون هذا الحديث من موضوعاته ؛ لأنه يتنافى مع أصول الشريعة وقواعدها التي نص عليها القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ومن يتزكى فإنما يتزكى لنفسه﴾ ، وقوله : ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ .

ومثله : ما أخرجه البيهقي أيضاً (٨١١) من طريق إسحاق بن إبراهيم : أنا عبد الرزاق عن معمر عن شيخ لهم عن عمرو بن سعيد عن مسلم بن يسار قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما اغرورقت عين بمائها إلا حرم الله سائر ذلك الجسد على النار ، ولا سالت قطرة على خدها فيرهق ذلك الوجه قترة ولا ذلة ، ولو أن باكياً بكى في أمة من الأمم - رحموا ، وما من شيء إلا له مقدار وميزان ؛ إلا الدمعة ؛ فإنه يطفأ بها بحار من النار » .

وقال البيهقي :

« هذا مرسل ، وروي من قول الحسن البصري » .

قال المنذري (١٥/١٢٦/٤) :

« وهو أشبه » .

وأعله بالراوي الذي لم يُسَمَّ . وعمرو بن سعيد لم أعرفه ، وإسحاق بن

إبراهيم ، هو الدَّبري ، وفيه كلام معروف .

٣١٠٤ - (إن اللهَ عزَّ وجلَّ ليعجبُ من مداعبةِ المرءِ زوجتَه ، فيكتبُ لهما بذلك أجراً ، ويجعل لهما بذلك رزقاً) .

منكر . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة » (ق٧٢ / ١) من طريق الطبراني ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢٤٢) من طريق ابن لال ؛ كلاهما عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه [عن يزيد بن خصيفة] عن أبيه عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : يحيى بن يزيد ، وهو النوفلي المدني ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« منكر الحديث ، لا أدري منه أو من أبيه ، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً » .

وقال أبو زرعة :

« لا بأس به ، إنما الشأن في أبيه ، بلغني عن أحمد أنه قال : لا بأس به ، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه ، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره » .

الثانية : يزيد بن عبد الملك ، قال الذهبي في آخر ترجمة ابنه :

« قال ابن عدي : الضعف على حديثه بيِّن . قلت : وأبوه مجمع على ضعفه » .

وجزم الحافظ في « التقريب » بضعفه .

الثالثة والرابعة : أبو يزيد وجده ، وهو عبدالله بن خصيفة ، أورده الحافظ في « اللسان » وقال :

« قال العلائي في « الوشي » : إن كان يزيد هذا هو ابن خصيفة التابعي المشهور ، فإنه يزيد بن عبدالله بن خصيفة ، وكان ينسب إلى جده ، ولا أعرف حال والده ، ولا ذكر جده في الصحابة ، إلا في هذه الطريق ، وإن كان غيره فلا أعرفه ولا أعرف أباه ولا جده . قلت (الحافظ) : وتبين لي أنه هو ؛ فقد ذكر المزي يزيد بن عبدالملك في الرواة عنه » .

والزيادة التي بين المعكوفتين ليست عند الديلمي ، واستدركتها من الأصبهاني و « الميزان » ، وهيَ في « المعجم الكبير » أيضاً للطبراني (٢٢ / ٣٩٦) بهذا الإسناد لحديثين آخرين ، لكن ليس فيه : « عن أبي هريرة » ، بل أوردهما في ترجمة (أبي خصيفة) .

٣١٠٥ - (إن الله لينفع العبد بالذنب يذنبه) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٣١) ، والقضاعي (٩١ / ١) عن مضر بن نوح السلمي : حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا ، وقال :

« مضر هذا لا يعرف بالنقل ، وحديثه غير محفوظ » .

وقال الذهبي :

« فيه جهالة » ، ثم ساق له هذا الحديث بلفظ : « يشفع للعبد » بدل : « لينفع العبد » ، وهو تحريف والصواب ما نقلناه عن « الضعفاء » ، فقد أخرجه أبو

نعيم في « الحلية » (٨ / ١٩٩) من هذا الوجه ووقع فيه بلفظ : « ليرفع » ، ويبدو أنه خطأ مطبعي . فقد عزاه السيوطي إليه بلفظ الترجمة . والله أعلم .

٣١٠٦ - (إن الله وهب لأمتي ليلة القدر ولم يعطها من كان قبلهم) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٣٩) عن إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته إسماعيل هذا ، قال المناوي :

« قال الذهبي في « الضعفاء » عن الدارقطني : يضع الحديث » .

قلت : اسم أبيه مسلم السكوني ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، بل ولا عن التابعين ، وإنما عن أتباعهم كهشام بن عروة وغيره . فهو منقطع أيضاً .

٣١٠٧ - (إن اللهَ لا يؤاخذُ المزَّاحَ الصادقَ في مَزْحِهِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤١) من طريق السلمي ، بسنده عن يوسف بن أحمد بن الحكم : حدثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي : حدثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ يوسف بن أحمد بن الحكم لم أعرفه ، والسلمي متهم بوضع الأحاديث للصوفية .

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر ، فانتقده المناوي بأن الديلمي أخرجه أيضاً ، ثم لم يتكلم على إسناده بشيء ، والعهد به أنه يعل الحديث بمجيئه من طريق السلمي هذا .

وابن عساكر أخرجه (٣٧/٤) من طريق أبي الفرج المعافى بن زكريا : نا محمد ابن حمدان بن بغداد الصيدلاني : حدثني يوسف بن الضحاك : حدثني أبي : نا خالد الحذّاء ، عن أبي قلابة عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« كذا قال ! وليس هذا الإسناد بمتصل ؛ فإن (يوسف بن الضحاك) متأخر ، يروي عن أبي سلمة التبوذكي ، ومحمد بن سنان العوفي وأقرانهما ، وأراه سقط منه اسم شيخه الذي روى عنه عن أبيه عن خالد . والله أعلم » .

قلت : و (محمد بن حمدان بن بغداد الصيدلاني) ترجمه الخطيب (٢ / ٢٨٧) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

و (يوسف بن الضحاك) ترجمه الخطيب أيضاً (١٤ / ٣٠٧) ووثقه .

٣١٠٨ - (إن اللهَ لا يأذنُ لشيءٍ من أهلِ الأرضِ إلا لأذان المؤذنين ، والصوت الحسن بالقرآن) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٩٥) عن سلام الطويل الخراساني عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً .

ذكره في ترجمة سلام هذا ، ونقل تضعيفه عن جماعة من الأئمة . وعن ابن خراش في رواية أنه قال : «كذاب» .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

والحديث في « الصحيح » بنحوه دون ذكر الأذان . وهو مخرج في « صفة الصلاة » .

٣١٠٩ - (إن الله عز وجل لا يعذب من عباده إلا المارد المتمرد الذي يتمرد على الله ، ويأبى أن يقول : لا إله إلا الله) .

موضوع . رواه ابن ماجه (٤٢٩٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص٣٣) من طريق إسماعيل بن يحيى الشيباني عن عبدالله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال :

كان النبي ﷺ في بعض غزواته ، فمر بقوم ، فقال : من القوم ؟ قالوا : نحن مسلمون ، وامرأة تحصب تنوراً لها ومعها ابن لها ، فإذا ارتفع وهج التنور تنحت به ، فأتت النبي ﷺ فقالت : أنت رسول الله ؟ قال : «نعم» ، قالت : بأبي وأمي! أليس الله أرحم الراحمين ؟ قال : «بلى» ، قالت : أليس الله أرحم بالعباد من الأم بولدها؟ قال : «بلى» . قالت : فإن الأم لا تلقي ولدها في النار ، فأكب رسول الله ﷺ يبكي ، ثم رفع رأسه إليها فقال : . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة إسماعيل وقال :

« لا يتابع على حديثه» ، ثم روى عن يزيد بن هارون أنه قال فيه :

«كان كذاباً » .

وعبد الله بن عمر بن حفص ضعيف .

٣١١٠ - (إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانَيْهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٦٦) من طريق عمرو

ابن أبي رزين : ثنا سيف بن أبي سليمان المكي عن عدي عن أبيه مرفوعاً .

وعدي هذا هو : عدي بن عدي بن عميرة صحابي مات في خلافة معاوية .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات إلا أن ابن أبي رزين - وهو عمرو بن محمد بن أبي رزين - ربما أخطأ ؛ كما قال ابن حبان ، وتبعه الحافظ في « التقريب » .

وقد خولف في إسناد هذا الحديث فقال عبدالله بن المبارك في « الزهد » (١٣٥٢) ، وعنه أحمد (١٩٢/٤) ، والطبراني في « الكبير » (٣٤٤/١٣٩/١٧) : نا سيف بن أبي سليمان قال : سمعت عدي بن عدي الكندي يقول : ثني مولى لنا : أنه سمع جدي يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

ثم أخرجه أحمد من طريق ابن نمير : ثنا سيف قال : سمعت عدي بن عدي الكندي يحدث عن مجاهد قال : ثني مولى لنا : أنه سمع عدياً يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

وهذا اضطراب شديد ؛ فبعضهم يجعله من رواية سيف عن عدي بن عدي عن أبيه .

وبعضهم عنه عن عدي بن عدي عن المولى عن جده عميرة .

وبعضهم عنه عن عدي عن مجاهد عن المولى عن عدي بن عدي .

واستصوب الهيثمي (٢٦٧/٧) أنه من مسند عميرة ، قال : « وكذلك رواه الطبراني ، وفيه رجل لم يسمَّ ، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات » .

ثم أورده (٧ / ٢٦٨) من حديث العرس بن عميرة مرفوعاً نحوه ، وقال : « رواه الطبراني ورجاله ثقات » .

والعرس هذا هو أخو عدي بن عميرة ، قيل : إنه صحابي كما في «التقريب» ، فإن كان الطبراني رواه عن العرس هذا من وجه آخر غير هذا الوجه المضطرب فهو مما يقويه . وإلا فيزيده وهناً على وهن . والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ العراقي يقول في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٧١) : « رواه أحمد من حديث عدي بن عميرة ، وفيه من لم يسم ، والطبراني من حديث أخيه العرس ابن عميرة ، وفيه من لم أعرفه» .

وهذا يخالف كلام الهيثمي : « ورجاله ثقات » ! فليراجع .

(تنبيه) هكذا لفظ الحديث عند أحمد والطحاوي : « لا يعذب العامة بعمل الخاصة » ، وكذلك هو في « المجمع » برواية أحمد والطبراني ، وعكس ذلك الغزالي فساقه بلفظ : « لا يعذب الخاصة بذنوب العامة » ، ومرَّ عليه الحافظ العراقي ؛ فخرجه مثلما رأيت ولم ينبه عليه بشيء ، والصواب رواية من ذكرنا ، ويؤيد ذلك رواية العرس بن عميرة ولفظها :

« إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى تعمل الخاصة بعمل تقدر العامة أن تغيره ولا تغيره ، فذاك حين يأذن الله في هلاك العامة والخاصة» .

هكذا أورده الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٣٨ / ٣٤٣) وسنده هكذا : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي : ثنا الحسين بن سلمة بن أبي كبشة : ثنا سالم بن نوح : ثنا عمر بن عامر السلمي : ثنا خالد بن يزيد عن عدي ابن عدي بن عميرة عن العرس بن عميرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا الإسناد هو الذي وثق رجاله الهيثمي . وقال فيه شيخه العراقي : « وفيه من لم أعرفه » .

فأقول : كلاهما مخطئ ، أما الهيثمي ؛ فلأن كلاً من عمر بن عامر وسالم بن نوح فيهما كلام ، وبخاصة الأول منهما ، وقد قال الحافظ فيهما :

« صدوق له أوهام » .

وأما العراقي ، فلا أرى في هذا الإسناد من لا يعرف ، اللهم إلا أن يكون أراد النرسي شيخ الطبراني ، فإني لم أجد له ترجمة ، لكن ما أظن أنه يعنيه ، فإنهم قلما يُعِلّون الحديث بشيخ الطبراني ، وإنما ينظرون إلى من فوقه ، وهذا ما صنعه الهيثمي بقوله المتقدم في هذا الحديث ، وإنما يعني - والله أعلم - خالد بن يزيد هذا ، فإنه لم ينسب ، يغلب على ظني أنه أبو هاشم الدمشقي القاضي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ثقة .

وبالجملة : فهذا وجه آخر من الاختلاف على عدي بن عدي . والله أعلم .

٣١١١ - (من فَرَّق فليس منا . يعني : بين الولد وأمه وبين الإخوة) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٢٢٨ / ٥٣٥) : حدثنا المقدام بن داود : ثنا أسد بن موسى : ثنا نصر بن طريف . . . عن سليمان التيمي : حدثني طُليق عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً به . قال أسد : يفرق بين الولد وأمه وبين الإخوة .

قلت : وهذا موضوع ، آفته نصر بن طريف ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠٧/٤) فقال :

« وهو كذاب » .

قلت : ودونه المقدام بن داود ، وفيه ضعف .

وفوقه طليق وهو ابن عمران بن حصين . ويقال : طليق بن محمد بن عمران الأنصاري ، وفرق بينهما ابن حبان فأوردهما في « الثقات » ، الأول في (أتباع التابعين) (٦ / ٤٩٤) ، والآخر في (التابعين) (٤ / ٣٩٧) ، وقال الدارقطني ـ كما في « الميزان » للذهبي ـ :

« لا يحتج به » .

وأشار الذهبي إلى أنه منقطع بينه وبين عمران ، وصرح بذلك المنذري في « الترغيب » (٣ / ٣٢) .

وقد رواه أبو بكر بن عياش : نا سليمان التيمي عن طليق بن محمد عن عمران مرفوعاً بلفظ :

« ملعون من فرق . . .» .

أخرجه الدارقطني في « سننه » (٣ / ٦٦ ـ ٦٧ / ٢٥٣) ، والحاكم (٢ / ٥٥) وعنه البيهقي (٩ / ١٢٨) ، وقال الحاكم :

«وهذا إسناد صحيح » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ، وقد عرفت ما ذكره الذهبي نفسه آنفاً في طليق ، على أن الدارقطني ذكر عقبه اختلاف الرواة على طليق ، فمنهم من يرويه عنه عن عمران كما رأيت ، ومنهم من قال : عنه عن أبي بردة عن أبي موسى ، ومنهم من يرويه عن طليق مرسلاً . قال عبد الحق :

« والمحفوظ عن التيمي مرسلاً » .

وقال ابن القطان :

« وبالجملة فالحديث لا يصح ؛ لأن طليقاً لا يعرف حاله » .

نقلته من « التعليق المغني » (٣ / ٦٧) .

وهناك خلاف في المتن أيضاً :

١ - في هذه الرواية قال : « ملعون . . » .

٢ - وفي رواية أبي موسى : « نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأخ وأخيه ، والوالد وولده » .

ولفظ ابن ماجه فيها (٢٢٥٠) : « لعن رسول الله ﷺ من فرق . . » .

نعم ؛ قد جاء الحديث من طريق أخرى من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً بلفظ :

« من فرق بين الوالدة وولدها ، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة » .

وهو مما حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم والذهبي ، وقد خرجته في « أحاديث البيوع » و « المشكاة » (٣٣٦١) .

(تنبيه) لقد خلط الغماري خلطاً عجيباً في تخريج حديث أبي أيوب هذا ، فعزاه للحاكم أيضاً من حديث عمران ! والدارقطني من حديث أبي موسى ، وقد عرفت أن لفظهما يختلف تماماً عن لفظ أبي أيوب ، كما عزاه لأبي داود والحاكم عن علي !

وهو حديث آخر ضعيف . انظر « المشكاة » (٣٣٦٢ - ٣٣٦٣) .

٣١١٢ - (إن الله لا يقبل صَلاةَ مَنْ لا يصيبُ أنفه الأرض) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٦٣) عن يسار بن سُمير : ثنا أبو وهب عبدالله بن وهب عن سليمان القافلاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية مرفوعاً .

أورده في ترجمة يسار هذا وقال :

« كان من العباد والزهاد يروي عن البصريين » . ولم يذكر فيه جرحاً .

لكن لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٩ / ١) من طريق الحسن بن مدرك : ثنا عبد العزيز بن عبد الله القرشي : ثنا سليمان القافلاني به ، وقال :

« لا يروى عن أم عطية إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن مدرك » .

كذا قال، ويرده متابعة يسار المذكورة ، وعلة الحديث سليمان هذا - وهو ابن محمد القافلاني - ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال الذهبي وتبعه الهيثمي (٢ / ١٢٦) ثم العسقلاني .

لكن يغني عن هذا الحديث قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين » . وترى تخريجه في « صفة الصلاة » .

٣١١٣ - (إن الله يباهي بالشاب العابد الملائكة ، يقول : انظروا إلى عبدي ترك شهوته من أجلي ، أيها الشاب أنت عندي كبعض ملائكتي) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٦) من طريق ابن السني عن كثير بن

زياد عن يزيد بن زياد الشامي عن مروان عن طلحة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته الشامي هذا ، ويقال فيه : ابن أبي زياد ، قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث ؛ كذا في « الميزان » ، وساق له حديثاً قال فيه عن أبي حاتم : باطل موضوع .

قلت : وهذا الحديث أشم منه رائحة الإسرائيليات .

وقد وجدت الحديث في « الزهد » للإمام أحمد غير مرفوع ، أخرجه (ص ١٠٦) من طريق عبد الرحمن بن عدي البهراني عن يزيد بن ميسرة قال :

« إن الله عز وجل يقول : أيها الشاب التارك شهوته لي ، المبتذل شبابه من أجلي ، أنت عندي كبعض ملائكتي » .

قلت : فلم يرفعه إلى النبي ﷺ ، وإسناده حسن إلى ميسرة ، وهو من أتباع التابعين ، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٨) جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مقطوع ، وهو بالإسرائيليات أشبه . والله أعلم .

٣١١٤ - (إن الله يباهي بالطائفين ملائكته) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١١٣٣) ، وابن عدي (٣١٦ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢١٦) عن عائذ بن نُسَيْر عن عطاء عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« حديث غير محفوظ » .

قلت : وعلته عائذ بن نُسَير هذا ، قال ابن معين : حديثه ضعيف . كما رواه عنه العقيلي في « الضعفاء » (ص٣٤٢) وابن عدي .

و (نسير) : بالنون والسين المهملة مصغراً ، كما هو مقيد في العقيلي وابن عدي ، وهو كذلك في « المشتبه » للذهبي (ص٨٢) ، ووقع في « الميزان » طبعة الخانجي : « شبر » ! وفي « اللسان » : « بشير » ! واغتر به المصحح لكتاب « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٠٨) ! وانظر الحديث الآتي (٥٠٩٦) .

٣١١٥ - (إن الله لا ينظر إلى من يخضب بالسواد يوم القيامة) .

ضعيف . رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤١) : أخبرنا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي عن ليث عن عامر رفعه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، رجال إسناده كوفيون كلهم ، وليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف مختلط .

وعامر ؛ الظاهر أنه الشعبي ؛ فهو مرسل .

قلت : وفي النهي عن الصبغ بالسواد غير ما حديث واحد صحيح ، فانظرها في « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » .

٣١١٦ - (إن الله يبعث من مسجد العشار يوم القيامة شهداء ، لا يقوم مع شهداء بدر غيرهم) .

ضعيف . رواه أبو داود (٤٣٠٨) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص١٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٣/٤٧٨/٤١١٥) عن إبراهيم بن صالح بن درهم قال : سمعت أبي أنه سمع أبا هريرة بالبطحاء يقول :سمعت أبا القاسم ﷺ يقول : فذكره . وقال العقيلي :

« إبراهيم وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث ، والحديث غير محفوظ » . قال الذهبي :

« ضعفه الدارقطني ، له في الشهداء ، قال البخاري : لا يتابع عليه » .

ولفظه عند أبي داود :

« سمعت أبي يقول : انطلقنا حاجين ، فإذا رجل ، فقال لنا : إلى جنبكم قرية يقال لها الأبلَّة ؟ قلنا : نعم ، قال : من يضمن لي منكم أن يصلي لي في مسجد العشار ركعتين أو أربعاً ويقول : هذه لأبي هريرة ، سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ يقول .... » .

٣١١٧ - (إن الله يبغض البَذِخين الفَرِحِين المَرِحِين ، ويحب كل قلب حزين) .

موضوع . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٣) عن إسماعيل الشامي عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته إسماعيل وهو ابن أبي زياد ؛ اتهمه الدارقطني بالوضع كما تقدم في الحديث (٣١٠٦) .

٣١١٨ - (إن لكل ساع غاية ، وغاية كل ساع الموت) .

ضعيف . رواه القضاعي (٨٦ / ١) عن يحيى الحماني قال : نا رباح أبو المهاجر الزاهد قال : نا أبو يحيى الرقاشي عن أبي سورة بن أخي أبي أيوب عن أبي أيوب قال : خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً فأخذ بعضادتي باب المسجد ونادى بأعلى صوته :

«يا أيها الناس! يا أهل الإسلام! جاء الموت بما جاء بالروح والرحمة والكرة المباركة لأولياء الله من أهل دار السرور الذين كان سعيهم ورغبتهم فيها . يا أيها الناس! يا أهل الإسلام! جاء الموت بما جاء بالحسرة والندامة والكرة الخاسرة لأولياء الشيطان من أهل الغرور ، الذين كان سعيهم ورغبتهم فيها ، ألا إن لكل ساع . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو سورة ضعيف ، واللذان دونه لم أعرفهما ، ويحيى الحماني فيه ضعف .

وروى البغوي من طريق علي بن قرين عن زيد بن هلال عن أبيه هلال بن قطبة سمعت جلاس بن عمرو قال :

وفدت في نفر من قومي من كندة على رسول الله ﷺ ، فلما أردنا الرجوع قلنا : أوصنا يا نبي الله ! قال : «إن لكل ساع غاية ، وغاية ابن آدم الموت . .» الحديث .

وعلي بن قرين ضعيف جداً ، ومن فوقه لا يعرفون ؛ كذا في « الإصابة » (١ / ٢٥٣) .

قلت : وتمام الحديث عند البغوي كما في « الجامع » :

« . . . . فعليكم بذكر الله فإنه يسهلكم ، ويرغبكم في الآخرة » .

قلت : وعلي هذا قال ابن معين :

« كذاب خبيث » ، وقال العقيلي :

« كان يضع الحديث » .

٣١١٩ - (إن لكل مسيء توبة ، إلا صاحب سوء الخلق ؛ فإنه لا يتوب من ذنب إلا وقع في شر منه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٨ /٥٩) عن عمرو بن جميع عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عمرو بن جميع ؛ كذبه يحيى بن معين ، وقال الحاكم :

« روى عن هشام بن عروة وغيره أحاديث موضوعة » .

٣١٢٠ - (إن الله يتجلى لأهل الجنة في مقدار كل يوم على كثيب كافور أبيض) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٢٢٠) من طريق جعفر بن محمد العطار : حدثنا جدي عبدالله بن الحكم قال : سمعت عاصماً أبا علي يقول : سمعت حميداً الطويل قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : أورده في ترجمة جعفر العطار هذا ولم يذكر فيها شيئاً سوى أن ساق له هذا الحديث ! وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية الخطيب وقال :

« لا أصل له ، جعفر وجده عاصم مجهولان » .

والغريب أنهما لم يذكرا في « الميزان » و « اللسان » أو غيرهما .

ومع أن السيوطي أقر ابن الجوزي على وضعه ، ونقل عنه في « اللآلي » (٢ /

٤٦٠) كلامه المتقدم، ولم يتعقبه بشيء؛ إلا أنه أورده في «الجامع الصغير» مشياً منه مع ظاهر السند لأنه ليس فيه كذاب أو وضاع!

٣١٢١ - (إن الله يحب أبناء السبعين، ويستحي من أبناء الثمانين).

ضعيف. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٩٩ - ٢٠٠) عن محمد بن خلف القاضي: ثنا وكيع: ثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر: حدثني عم أبي الحسن بن موسى عن عمه علي بن جعفر عن أبان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن أبيه رفعه إلى النبي ﷺ: ... فذكره وقال:

«غريب من حديث [علي بن] جعفر وأبان، ولم نكتبه إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف؛ فيه علل:

١ - علي بن جعفر - وهو ابن محمد الصادق - مجهول الحال في الرواية. قال الذهبي:

«ما رأيت أحداً ليّنه، نعم، ولا من وثقه، لكن حديثه منكر جداً، ما صححه الترمذي ولا حسنه ....».

قلت: ثم ساق الحديث الآتي بعده، وسترى فيه أن الترمذي حسنه، فالظاهر أنه ليس ذلك في كل النسخ، وإلا لما نفاه الذهبي.

٢ - الحسن بن موسى - وفي الأصل: الحسين بن موسى - لم أجد له ترجمة،

وإنما ذكره الخطيب في شيوخ محمد بن إسماعيل الآتي .

٣ ـ محمد بن إسماعيل ترجمه الخطيب (٢ / ٣٧ ـ ٣٨) وذكر أنه يكنى بأبي علي العلوي ، ولم يذكر له راوياً غير محمد بن خلف الآتي ، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

٤ ـ محمد بن خلف ترجمه الخطيب أيضاً ترجمة حسنة ، ولكنه روى عن ابن المنادي أنه قال :

« حمل أقل الناس عنه نزراً من الحديث ، وشيئاً من تصانيفه للين شُهر به » .

وبه أعله المناوي في « الفيض » ، وفاتته العلل الأخرى ، ومنه تعلم خطأ قوله في « التيسير » :

« إسناده حسن » !

وقد روى الشطر الأول منه بلفظ :

« الثمانين » بدل : « السبعين » .

وقد مضى تخريجه وبيان علله برقم (١٩٢٠) .

٣١٢٢ ـ (من أحبني وأحبهما ـ (يعني : الحسن والحسين) ـ وأباهما وأمهما ؛ كان معي في درجتي يوم القيامة) .

منكر . أخرجه الترمذي (٢ / ٣٠١) ، وعبدالله بن أحمد في « زوائد مسند أبيه » (١ / ٧٧) ، وأبو الشيخ في « الطبقات » (ص٢٨١ ـ ظاهرية) ،

والـدولابي فـي « الذرية الطاهرة » (ق ٣٩ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٩١ ـ ١٩٢) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٨٨) عن نصر بن علي : ثنا علي بن جعفر بن محمد : حدثني أخي موسى بن جعفر عن أبيه عن جده عن علي : أن النبي ﷺ أخذ بيد الحسن والحسين فقال : . . . فذكره .

وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه » .

قلت : علي بن جعفر هذا مجهول الحال كما تقدم في الحديث قبله ، وتقدم فيه عن الذهبي أن هذا الحديث منكر جداً . وقال في « مختصر منهاج السنة » (ص٤٧٦) تبعاً لأصله « المنهاج » (٤ / ١٠٧) ـ واللفظ للذهبي ـ :

« وذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وهل يقول رسول الله ﷺ هذه المجازفة أصلاً من كون المسلم الخطاء يصير في درجة المصطفى بمجرد الحب ؟! » .

وليس في « المنهاج » ذكر ابن الجوزي في هذا الحديث ، وإنما ذكره في حديث آخر عقب هذا في حب علي أيضاً ، فكأن الذهبي انتقل بصره عند الاختصار من الحديث الأول إلى هذا ، وهو في « موضوعات ابن الجوزي » (١ / ٣٨٧) .

٣١٢٣ ـ (إن الله يحب الرجل له الجار السوء يؤذيه فيصبر على أذاه ، ويحتسبه حتى يكفيه الله بحياة أو موت) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (ص٨١) ، والخطيب في « التاريخ » (١٠ / ١٣٣) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٤٧) عن بقية بن

الوليد : حدثنا عيسى بن إبراهيم عن الأسود بن شيبان قال : سمعت أبا العلاء يزيد بن عبدالله يحدث عن مطرف : أنه سمع أبا ذر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته عيسى بن إبراهيم - وهو ابن طهمان الهاشمي - ؛ قال البخاري والنسائي :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم والنسائي :

« متروك » .

٣١٢٤ - (إن الله يحب السهل الطلق) .

ضعيف جداً . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص٢٣) ، وأبو القاسم بن أبي قعنب في « حديث القاسم بن الأشيب » (٧ / ٢) ، وأبو عمر بن منده في « أحاديثه » (٢ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق٥٠ / ٢) ، والقضاعي (ق٩٠ / ١) ، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٢٥٤ / ٨٠٥٦) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٤٨) عن جويبر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته جويبر هذا – وهو ابن سعيد الأزدي – ؛ قال ابن عدي :

« الضعف على حديثه ورواياته بيِّن » . وفي « التقريب » :

« ضعيف جداً » .

لكن رواه البيهقي أيضاً من طريق آخر عن أبي سعيد الحارثي ، عن معاذ بن هشام : نا أبي عن قتادة عن مورق العجلي به مرسلاً .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي سعيد الحارثي ، واسمه عبد الرحمن بن محمد بن منصور ، قال الذهبي في « المغني » :

« حدّث بما لا يتابع عليه » .

٣١٢٥ - (إن الله يحب حفظ الوُدِّ القديم) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢١٧ / ١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١٠٩ / ١) عن عبدالله بن إبراهيم الغفاري : ثنا عبدالله بن أبي بكر بن المنكدر عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن عائشة مرفوعاً وقال :

« وعبدالله بن إبراهيم عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع » .

ورواه الديلمي في « مسند الفردوس » عن جابر مرفوعاً بلفظ :

« إن الله يحب المداومة على الإخاء القديم ، فداوموا عليه » .

ونقل المناوي عن « اللسان » أنه قال :

« هذا منكر بمرة ولا أظن ابن عيينة حدث به قط » .

قلت : وأخرجه الديلمي في « مسند الفردوس» (١ / ٢٤٩) من طريق أبي نعيم : حدثنا أبو محمد بن حيان : حدثنا خالي أبو عبد الرحمن : حدثنا عبد الله ابن محمد بن سلام : حدثنا داود بن إبراهيم : حدثنا ابن عُيينة ، عن ابن المنكدر ، عن جابر .

وقد أخرج أبو نعيم الأصبهاني الحديث في ترجمة (عبد الله بن محمد بن سلام) من « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٧) ، وذكر أنه روى عن جمع منهم (داود بن إبراهيم الواسطي) ، وقال :

« وكان شيخاً ، فيه لِينٌ » .

قلت : فهو العِلّة ؛ فإن (داود بن إبراهيم الواسطي) وثّقه الطيالسي وحدث عنه كما في « اللسان » .

٣١٢٦ - (إن الله يحبُّ المرأةَ المِلقَةَ البَزِعَةَ مع زوجها ، الحَصانَ عن غيره) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٩) عن محمد بن جعفر بن مالك عن محمد بن منصور عن محمد بن سلمة : أخبرني علي بن جعفر عن الحسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف :

الحسين هذا - وهو أبو عبد الله العلوي الكوفي ، ضعيف ؛ كما قال ابن المديني .

وعلي بن جعفر - وهو ابن محمد الصادق - مجهول الحال ، كما سبق بيانه تحت الحديث (٣١٢١) .

ومن دونه لم أعرفهم .

٣١٢٧ - (إن الله يُحِبُّ أن يُعْمَلَ برُخَصِه ، كما يحب أن يُعْمَلَ بفرائضه) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (ق٣ / ٢) ،

وابن عدي (٦٥ / ١) عن الحكم بن عبدالله الأيلي : أنه سمع القاسم عن عائشة مرفوعاً .

ذكره في ترجمة الحكم هذا في جملة أحاديث له وختمها بقوله :

« كلها موضوعة ، وما هو معروف المتن ، فهو باطل بهذا الإسناد » .

قلت : والحديث معروف المتن بلفظ :

« كما يحب أن تؤتى عزائمه » ، وفي رواية :

« كما يكره أن تؤتى معصيته » .

وهو مخرج في « الإرواء » (٥٦٤) .

وقد أخرجه ابن عدي أيضاً (٢٥٠ / ٢) من طريق عمر بن عبيد البصري - بياع الخمر - : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» . قلت : وما عزائمه ؟ قال : «فرائضه » . وقال :

« عمر بن عبيد البصري حديثه عن كل من روى عنه ليس بمحفوظ » .

قلت : وهو بهذا اللفظ أقرب إلى اللفظ المعروف لولا هذه الزيادة في آخره .

٣١٢٨ - (إن الله أمرني بحب أربعة ، وأخبرني أنه يحبهم ، قيل : سمِّهم لنا ، قال : علي منهم (يقول ذلك ثلاثاً) ، وأبو ذر ، والمقداد ، وسلمان ، أمرني بحبهم ، وأخبرني أنه يحبهم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٩٩) ، وابن ماجه (رقم ١٤٩) ، والحاكم

(٣ / ١٣٠) ، وأحمد (٥ / ٣٥١ و ٣٥٦) من طريق شريك عن أبي ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً به . واللفظ للترمذي ، وقال :

« حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث شريك » .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ، وقال الحاكم :

« حديث صحيح على شرط مسلم » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ما خرج (م) لأبي ربيعة » .

فلم يصنع شيئاً ؛ لأن معناه التسليم بصحة الحديث صحة مطلقة ، وكيف ذلك ، وأبو ربيعة هذا قال الذهبي في الكنى من « الميزان » :

« قد ذُكِرَ مُضَعَّفاً » . يعني : في الأسماء . وذكر هناك أن أبا حاتم قال فيه : « منكر الحديث » .

وشريك - وهو ابن عبد الله القاضي - لم يحتج به مسلم ، لكن أخرج له متابعة كما قال الذهبي نفسه في « الميزان » ، فأنى للحديث الصحة ، بل الحُسنْ ؟ !

٣١٢٩ - (إن الله يحبُّ مَنْ يحب التمر) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣ / ٦٩ / ١٦٩) ومن طريقه أبو الفضل الهمداني في آخر « مجلس من أمالي أبي الشيخ الأصبهاني » (٦٦ / ١) والخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٦٦) من طرق عن إبراهيم بن أبي حية : ثنا ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعة ، ومثله إبراهيم بن أبي حية ،

ولكنه لم يتفرد به عنه ، وقد رواه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٤٤ - ٤٥) ، وابن عدي (٢١١ / ٢) من طريق مجاعة بن ثابت : ثنا ابن لهيعة به . وقال :

« لا يرويه عن أبي قبيل عن ابن لهيعة غير مجاعة بن ثابت ، وهذا الحديث أتي فيه من مجاعة لا من ابن لهيعة » .

قلت : ومجاعة هذا ضعيف أيضاً ، لكن الحمل فيه على ابن لهيعة أولى عندي من مجاعة ؛ لأنه قد تابعه إبراهيم بن أبي حية كما رأيت ، وإن خفيت هذه المتابعة على ابن عدي ، ولعله لو وقف عليها لم يحمل على مجاعة فيه .

٣١٣٠ - (إن الله يحشر المؤذنين يوم القيامة أطول الناس أعناقاً بقولهم : لا إله إلا الله) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه السراج في « الثاني من الأول من مسنده » (٢٤ / ١ - ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٣٨٤) عن عمر بن عبد الرحمن عن محمد بن عمار عن سعد المؤذن : أنه سمع أبا هريرة يذكر : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمر بن عبد الرحمن - وهو ابن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب - أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٢١) برواية عبدالله بن نافع وأبي نعيم عنه لا غير ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومحمد بن عمار - وهو ابن سعد المؤذن - لم يوثقه غير ابن حبان ، لكن روى عنه جماعة .

وقد صح مختصراً من طريق آخر عن معاوية بلفظ :

« المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » .

رواه مسلم وغيره .

٣١٣١ - (إن الله ليغار لعبده المؤمن ، فلْيَغَرْ لنفسه) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٢٦١) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠٦٨) ، والقضاعي (١/٩١) عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة عن أبيه عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه .

وعبد الأعلى الثعلبي ضعيف . قال المناوي :

« ورواه عنه أيضاً الدارقطني . قال ابن القطان : والحديث لا يصح ، فإن فيه أبا عبيدة عن أمه زوج ابن مسعود ولا يعرف لهما حال ، وليست زينب امرأة عبدالله الثقفية ؛ لأن تلك صحابية ، وابن مسعود عاش بعد النبي ﷺ إلى سنة ثنتين وثلاثين ، فلا يبعد أن يتزوج غير صحابية » .

قلت : أبو عبيدة ثقة معروف ، وروايته عن أمه غير معروفة ، ولعله خطأ من بعض الرواة أو النساخ . والله أعلم .

٣١٣٢ - (إن الله يدخل بلقمة الخبز وقبضة التمر ومثله مما ينفع المسكين ثلاثة الجنة : الآمرَ به ، والزوجة المصلحة ، والخادم الذي يناول المسكين ، وقال : الحمد لله الذي لم ينس خدمنا) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٤ / ١٣٤ - ١٣٥) عن سويد بن عبد العزيز : ثنا محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : سويد متروك » .

قلت : ولم يخرج له مسلم أصلاً .

٣١٣٣ - (إن الله يستحي من عبده إذا صلى في جماعة ثم يسأله حاجته أن ينصرف حتى يقضيها) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٥٤) من طريق إسماعيل بن يحيى : ثنا مسعر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً وقال :

« غريب من حديث مسعر ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو كذاب يضع الحديث .

٣١٣٤ - (إن الله يعجب من سائل يسأل غير الجنة ، ومن معط يعطي لغير الله ، ومن متعوذ يتعوذ من غير النار ، ألا فَلْيُباهِ بالعبادة لمن فوقه ، وفي الغنى إلى من دونه ، حتى يكتب شاكراً صابراً ؛ فإن أولياء الله أخروا النعيم للآخرة ، وعجلوا الشدة في الدنيا للراحة) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٢٦٧) عن شيخ بن عميرة الأسدي قال : حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن عميرة هذا لا يعرف ، ترجمه الخطيب بهذا الحديث ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣١٣٥ - (إن الله جل ذكره يقول : إن عبدي كل عبدي الذي يذكرني وهو ملاق قِرنه - يعني : عند القتال -) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢ / ٢٧٧) ، والدولابي (٢ / ٢٣) ، وابن عدي (٢٦٠ / ٢) ، وابن منده في « المعرفة » (٢ / ٧٦ / ٢) عن الوليد بن مسلم : حدثنا أبو عائذ عفير بن معدان : أنه سمع أبا دوس يحدث عن ابن عائذ اليحصبي عن عمارة بن زعكرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ليس إسناده بالقوي ، ولا نعرف لعمارة بن زعكرة عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث الواحد » .

ثم قال : « يعني : أن يذكر الله في تلك الساعة » .

قلت : وعلته عفير بن معدان ؛ فإنه ضعيف كما في « التقريب » . لكن نقل المناوي عن ابن حجر أنه قال :

« وهو حسن غريب ، وقول الترمذي : « ليس إسناده بقوي » ، يريد ضعف عفير . لكن وجدت له شاهداً قوياً مع إرساله ، أخرجه البغوي ، فلذلك حسنته » .

قلت : وقد وقفت على إسناد المرسل ، ذكره الحافظ نفسه في « الإصابة » من طريق الوليد بن مسلم أيضاً عن عبدالعزيز بن إسماعيل بن مهاجر عن الوليد بن عبد الرحمن عن (الأصل : ابن) جبير بن نفيرقال : بقول أبيه : فذكره . قال الوليد : « فذكرته لعقبة فحدثني » .

قلت : كذا الأصل : « بقول أبيه » ، ولعل الصواب : « قال النبي » .

والوليد بن مسلم ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية كما قال الحافظ في

« التقريب » ، ومن فوقه كلهم ثقات ، ولكنه لم يصرح عنهم بالتحديث ، وشيخه الذي صرح بالتحديث عنه عقبة لم أعرف من هو ، ولذلك فإني لا أرى هذا الإسناد قوياً .

وعليه فلا أرى الحديث يرتقي به إلى درجة الحسن . والله أعلم .

٣١٣٦ ـ (إن الله يكره فوق سمائه أن يُخَطَّأ أبو بكر) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٩ / ٢٩٧ / ٢) عن الطبراني ـ وهذا في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٦٧ ـ رقم ١٢٤) ، و « مسند الشاميين » (٦٦٨ و ٢٢٤٧) ـ عن أبي يحيى الحماني : نا أبو العطوف عن الوضين بن عطاء عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل :

أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يُسرح معاذاً إلى اليمن استشار ما شاء من أصحابه فيهم أبو بكر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وأسيد بن حضير ، فتكلم كل إنسان برأيه ، فقال : ما ترى يا معاذ ؟ قلت : أرى ما قال أبو بكر ، فقال رسول الله ﷺ : « إن الله يكره فوق سمائه . . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الوضين بن عطاء سيىء الحفظ .

وأبو العطوف ـ هو الجرّاح بن منهال ـ منكر الحديث ؛ كما قال البخاري ومسلم .

وأبو يحيى الحماني فيه كلام .

والحديث أخرجه ابن شاهين في « السنة » (رقم ١٠٩) من هذا الوجه .

ورواه الحارث في « مسنده » (١١٣ / ٢ ـ زوائده) ـ وعنه ابن قدامة المقدسي في « العلو » (ق ١٥٩ / ٢) ـ من طريق بكر بن خنيس عن محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي به . وبكر بن خنيس متروك وشيخه كذاب .

ومن هذه الطريق أورده ابن الجوزي في « الموضوعـات » وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٠٠) بالطريق الأولى ، فلم يأت بطائل كما قال المناوي . فإنه مع ضعف إسناده علامات الوضع عليه ظاهرة ؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه ليس معصوماً ، وإذا كان كذلك فلماذا يكره الله أن يُخَطَّأ ؟ كيف وقد يكون بيان خطئه واجباً في بعض الأحيـان ! وقد خطَّأَه النبيُّ ﷺ نفسُـه في قصة مخـرجة في « الصحيح » ، فانظر : « سلسلة الأحاديث الصحيحة » وقوله ﷺ له : « أصبت بعضاً ، وأخطأت بعضاً » .

والحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في « أخبار أصبهان « (٢ / ٢٠٤) من الطريق الثانية ، وقال الذهبي في « العلو » (ص ٣٧ ـ طبع أنصار السنة) بعد أن بين علله :

« والخبر غير صحيح ، وعلى باغض الصديق اللعنة » .

٣١٣٧ ـ (إن الله يكره رَفْع الصوت بالعطاس والتثاؤب) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٦١) ، والديلمي (١ / ٢ /٢٥٤) عن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن علي بن عروة عن ابن أبي مُلَيْكة عن عبدالله بن الزبير مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته علي بن عروة ؛ كذبه صالح جزرة . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

٣١٣٨ ـ **(إن القاضي العادل ليجاء به يوم القيامة ، فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أن لا يكون قضى بين اثنين في تمرة قط) .**

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٣١٢) عن عمرو بن العلاء ـ ولقبه جرز[١] ـ : ثنا صالح بن سرج عن عمران بن حطان عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« عمران لا يتابع على حديثه ، وكان يرى رأي الخوارج ، ولا يثبت سماعه من عائشة » .

قال الذهبي ـ وقد ذكر الحديث ـ :

« قلت : كان الأولى أن يلحق الضعف في هذا الحديث بصالح أو بمن بعده ؛ فإن عمران صدوق في نفسه . . . قال العجلي : تابعي ثقة ، وقال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ، فذكر عمران بن الحطان . وقال قتادة : كان لا يتهم في الحديث » .

قلت : وصالح بن سرج لم يجرح إلا بأنه كان من الخوارج ، وهذا جرح مردود كما سبق في كلام الذهبي ، لكن لم يوثقه غير ابن حبان .

وعمرو بن العلاء لم أجد من ترجمه . والله أعلم .

ثم وجدته في « الجرح والتعديل » (٢٥١/١/٣) من رواية ثلاثة من الثقات عنه ، لكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فالحديث علته الجهالة . والله أعلم .

---

(١) كذا في « الضعفاء » و « الميزان» : « جرز » ، بالزاي في آخره ، وفي « الجرح » و « التاريخ الكبير » و « تعجيل المنفعة » وغيرها : « جرن » ، بالنون ، ولعله الصواب .

٣١٣٩ - (إن المؤمن إذا تعلم باباً من العلم عمل به أو لم يعمل ، كان أفضل من أن يصلي ألف ركعة تطوعاً) .

منكر . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢) من طريق ابن لال معلَّقاً عن الحسن بن علي بن الحسن : حدثنا يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه كان مدلساً .

الثانية : جهالة الحسن بن علي بن الحسن ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

الثالثة : الانقطاع بينه وبين ابن لال . وقد عزاه إليه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » (٤٣ / ٢) ، فإن كان في كتاب ابن لال نفسه هكذا معلقاً ، فكان ينبغي للسيوطي أن ينبه على ذلك .

٣١٤٠ - (إن المؤمن إذا مات تجمَّلَت المقابر لموته ، فليس منها بقعة إلا وهي تتمنى أن يدفن فيها ، وإن الكافر إذا مات أظلمت المقابر لموته ، فليس فيها بقعة إلا وهي تستجير بالله : أن لا يدفن فيها) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٨ / ١٦٤ / ١) عن سويد بن عبد العزيز : حدثني أبو عبدالله النجراني عن عبدالله بن عمر مرفوعاً .

أورده في ترجمة أبي عبدالله النجراني - واسمه يزيد بن عبدالله - ، وروى عن أبي محمد (هو ابن أبي حاتم) قال : « صالح الحديث ، لا بأس به » .

وهذا في « كتاب الجرح والتعديل » له (٤ /٢ / ٤٠١) .

لكن سويد بن عبد العزيز واهٍ جداً ؛ كما قال الذهبي .

٣١٤١ - (إن المؤمن يُضْرَبُ وجهُهُ بالبلاء كما يُضْرب وجهُ البعير) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣٤٤/١٣) من طريق مجاشع بن عمرو : حدثنا حماد بن سلمة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته مجاشع هذا ، قال ابن معين :

« قد رأيته أحد الكذابين » .

وساق له الذهبي والعسقلاني بعض الموضوعات .

٣١٤٢ - (إنَّ اللهَ لَيَكرهُ الرجُلَ الرفيعَ الصوتِ ، و يُحبُّ الرجُلَ الخفيضَ الصوتِ) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٣٦٣ / ٨٥٣٦ و ٨٥٣٧) ، و الديلمي (١ / ٢ / ٢٥٤) عن عبدالله بن حماد : حدثنا نعيم بن حماد : حدثنا مسلمة بن علي عن يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ مسلمة بن علي - وهو الخشني - متروك .

ونعيم بن حماد ضعيف متهم .

وعبدالله بن حماد لم أعرفه .

٣١٤٣ - (إنَّ المجالسَ ثلاثةٌ : سالمٌ ، وغانمٌ ، وشاجبٌ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٨٣) ، وأحمد (٣ / ٧٥) ، وأبو يعلى (١٠ / ٣٨٦) عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل دراج أبي السمح ؛ فإنه صاحب مناكير .

وقد مضى تخريجه بتفصيل ، وبيان أنه صح موقوفاً في المجلد الخامس برقم (٢١٢٨) ، فاقتضى التنبيه .

٣١٤٤ - (خيرُ يومٍ طَلَعتْ فيه الشمسُ يومُ عرفةَ وافقَ يومَ الجمعةِ ، وهو أفضل مِن سبعين حجةً في غيرها) .

باطل لا أصل له . قال الحافظ في « الفتح » (٨ / ٢٠٤) بعد أن عزاه لرزين في « جامعه » مرفوعاً :

« لا أعرف حاله ؛ لأنه لم يذكر صحابيه ، ولا من أخرجه » .

وقال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في جزء « فضل يوم عرفة »[١] :

« حديث : وقفة الجمعة يوم عرفة : أنها تعدل اثنتَين وسبعين حجة ، حديث باطل لا يصح ، وكذلك لا يثبت ما روي عن زرّ بن حبيش : أنه أفضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة » .

---

(١) مخطوط في مكتبة الحرم المكي .

٣١٤٥ ـ (إنَّ التاركَ الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكرِ ليس مؤمناً بالقرآن ولا بي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التـاريخ » (٦ / ٣٠٩ ـ ٣١٠) من طريق سلام بن سليمان المدائني عن أبي إسحاق قال :

« خرجت مع زيد بن أرقم إلى الجمعة ، فرأى رجلين بينهما شحناء ، فوثب حتى حجز بينهما ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ سلام المدائني - وهو الطويل ـ كذاب متهم بالوضع .

٣١٤٦ ـ (إنَّ الرجُـلَ إذا نَزَعَ ثمـرةً مِن الجنـة عـادتْ مكانهـا أخرى) .

ضعيف . أخرجه البزار (٤ / ٢٠٠ / ٣٥٣٠) ، و الطبراني في « المعجم الكبير» (١ / ٧٢ / ٢ خط ٢ / ١٠٠ / ١٤٤٩ ـ ط) عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان مرفوعاً به . ولفظ البزار :

« مثلاهما » ، وهكذا علقه البغوي في « تفسيره » (٨ / ١٣) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن عباد بن منصور ضعيف مدلس ؛ كما قال الساجي وغيره .

وأما قول الهيثمي (١٠ / ٤١٤) : « ورجال الطبراني وأحد إسنادي البزار ثقات » ؛ فهو من أوهامه أو تساهله ولا شك .

والإسناد الآخر الذي أشار إليه فيه إسحاق بن إدريس ، قال ابن معين :

« كذاب يضع الحديث » .

٣١٤٧ - (إنّ الرجُلَ ليَطْلُبُ الحاجةَ ، فيزو يها اللهُ عنه لِما هو خيرٌ له ، فيتّهِمُ الناسَ ظالماً لهم : مَنْ شبَّعني ؟!) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٣ / ٢) عن خلف بن عبد الحميد : نا عبد الغفور عن أبي هاشم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الغفور - وهو أبو الصباح الأنصاري الواسطي - ؛ قال البخاري :

« تركوه » . وقال ابن حبان :

« كان ممن يضع الحديث » .

وخلف بن عبد الحميد ؛ قال أحمد : « لا أعرفه » .

٣١٤٨ - (إنّ جُزءاً مِن سبعين جزءاً مِن النبوةِ : تبكيرُ الإفطارِ ، وتأخيرُ السحورِ ، وإشارةُ الرجلِ بإصبعه في الصلاة) .

موضوع . رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٥٠ / ٣٢٤٦ و ٤ / ٢٣١ / ٧٦١٠) ، و ابن عدي (٢٤١ / ٢) ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (٢/٩٧) عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال ابن عدي :

« وعمر بن راشد عامة حديثه - وخاصة عن يحيى - لا يوافقه الثقات عليه ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » .

قلت : وهو متهم بالوضع ، قال أبو حاتم :

« وجدت حديثه كذباً وزوراً » . وقال الحاكم وأبو نعيم :

« يروي عن مالك أحاديث موضوعة » .

٣١٤٩ - (إنَّ اللهَ يُبغضُ الطلاقَ ، ويُحبُّ العتاق) .

ضعيف . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٢٤٤) عن محمد بن الربيع : حدثنا أبي عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مكحول لم يسمع من معاذ .

وحميد بن مالك ضعفه يحيى وأبو زرعة وغيرهما .

٣١٥٠ - (إنّ حُسنَ الظنِّ باللهِ عزَّ وجلَّ مِن حُسْنِ عِبادةِ الله) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٧ و ٣٠٤ و ٣٥٩ و ٤٠٧ و ٤٩١) ، وعبد ابن حميد في « المنتخب » (١٥٣ / ٢) ، والترمذي (٣٦٠٤)(١) ، وابن حبان (٢٣٩٥) ، والحاكم (٤ / ٢٤١ و٢٥٦) ، وابن أبي الدنيا في « حسن الظن » رقم (٦) ، وابن عدي (٢٠١ / ٢) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٨١) من طريق محمد بن واسع عن سمير بن نهار (وقال بعضهم : شُتَيْر بن نهار) عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو من أوهامهما ؛ فإن سميراً هذا نكرة ؛ كما قال الذهبي نفسه في « الميزان » ، ولم يرو عنه غير ابن واسع .

---

(١) وهذا الحديث من الأحاديث التي سقطت من نسخة بولاق .

٣١٥١ - (إنَّ الميتَ يُعذَّبُ ببُكاءِ الحيِّ عليه ، إذا قالت النائحةُ : واعضداه ، واناصراه ، واكاسياه ! جُبِذَ الميتُ وقيل له : أنت عضدُها ؟! أنت ناصرُها ؟! أنت كاسيها ؟!) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٤٧١) ، وأحمد (٤ / ٤١٤) من طريق زهير ابن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن موسى بن أبي موسى الأشعري عن أبيه مرفوعاً .

فقلت : سبحان الله ! يقول الله عز وجل : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ! فقال : ويحك! أحدثك عن أبي موسى عن رسول الله ﷺ ، وتقول هذا ؟! فأينا كذب ؟! فوالله ما كذبت على أبي موسى ، ولا كذب أبو موسى على النبي ﷺ . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وسكت عنه الذهبي !

قلت : وزهير بن محمد هو أبو المنذر الخراساني الشامي ، وهو ضعيف ، وقد جاء الحديث من طرق عن جمع من الصحابة ، بدون هذه الزيادة : « إذا قالت النائحة : . . . » . فتفرده بها مما لا يحتمل .

٣١٥٢ - (إنَّ الميتَ يَعرِفُ مَن يَحمِلُه ، ومَن يَغسلُه ، ومَن يُدَلِّيه في قبرِه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٣ و ٦٢ - ٦٣) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٢١٢) ، و « الموضح » (٢ / ١٢٢) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٢/٤٦٧) - من طريق ابن أبي الدنيا - وهذا في كتاب « المنامات » (٦) ، وأبو بكر العَطَّار التَّنُوخي

في « حديث القاضي أحمد بن علي المروزي » (ق ٨٧ / ٢) ، من طريق سعيد بن عمرو بن سليم قال : سمعت رجلاً منا ـ نسيت اسمه ، ولكن اسمه معاوية أو ابن معاوية ـ يحدث عن أبي سعيد الخدري : أن النبي ﷺ قال : (فذكره) ، فقال ابن عمر ـ وهو في المجلس ـ : ممن سمعت هذا ؟ قال : من أبي سعيد ، فانطلق ابن عمر إلى أبي سعيد ، فقال : يا أبا سعيد! ممن سمعت هذا ؟ قال : من النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير معاوية أو ابن معاوية ، وفي الموضع الثاني المشار إليه من « المسند » : « فلان بن معاوية أو معاوية بن فلان » ، وهو مجهول كما قال الحسيني ، وأشار إلى أنه من رجال « المسند » فأصاب . وأما الحافظ فقال في « التعجيل » :

« لم أره في مسند أبي سعيد الخدري » !

وهذا منه عجيب ، فإنه في الموضعين المشار إليهما منه! فَجَلَّ مَن أحاط بكل شيء علماً .

وتابعه عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١/٧٨/٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان» (٢٠٨/١) عن إسماعيل بن عمرو البجلي : ثنا فضيل بن مرزوق عنه به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن فضيل إلا إسماعيل » .

قلت : هو ضعيف . ومثله عطية . ومن بينهما خير منهما !

(تنبيه) خلط الهيثمي بين الطريقين فقال في « المجمع »(٢١/٣) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الأوسط » ، وفيه رجل لم أجد من ترجمه » .

وهذا الرجل إنما هو في طريق أحمد دون الطبراني كما رأيت .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ قزوين » للرافعي (٣/٣٠٣) من طريق محمد ابن عمرو بن الحسن : ثنا الفضيل بن مرزوق به .

لكن محمد بن عمرو بن الحسن لم أعرفه .

٣١٥٣ - (إنَّ الناسَ دخلوا في دينِ اللهِ أفواجاً ، وسيخرجون منه أفواجاً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٣٤٣) عن أبي عمار : حدثني جار لجابر بن عبدالله قال :

قدمت من سفر ، فجاءني جابر بن عبد الله يسَلّم عليَّ ، فجعلت أحدثه عن افتراق الناس وما أحدثوا ، فجعل جابر يبكي ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير جار جابر فلا يعرف .

٣١٥٤ - (إنَّ اللهَ يُعافي الأُمِّيِّين يومَ القيامةِ ما لا يُعافي العلماءَ) .

منكر . رواه الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (ص ١٤٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٩ /٢٢٢) ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (١٨٧ / ٢) ، وابن عساكر في « ذم من لا يعمل بعلمه » (٥٨ / ٢) عن عبدالله بن أحمد قال : حدثني أبي قال : ثنا سيار بن حاتم قال : حدثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال :

« تفرد به سيار العنزي » ،

ومن طريق أحمد أيضاً رواه أبو بكر المروذي في « الورع » (٣ / ٢) ، والضياء

في « المختارة » (١ / ٥٠١) وقال :

« قال عبد الله : قال أبي : هذا حديث منكر ، وما حدثني به إلا مرة » .

وكذا ذكر ابن قدامة في « المنتخب » (١٠ / ٢٠٠ / ١) وزاد :

« قال المروذي : قال أبو عبدالله : الخطأ من جعفر ليس هذا من قبل سيار » .

قلت : جعفر خير من سيار ، الأول صدوق ، والآخر صدوق له أوهام ، فهو علة هذا الحديث إلا أن يكون له متابع ، وهذا ما لم نجده ، وفي ترجمته ذكره الحاكم ، وقال :

« في حديثه بعض المناكير » .

٣١٥٥ - (إنَّ اللهَ يُعـذِّب الموحِّـدين على نقصِ إيمانِهم ، ويرُدُّهم إلى الجنةِ خلوداً دائمين) .

موضوع . رواه أبو سعد المظفر بن الحسن في « فوائد منتقاة » (١٢٩ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٥٤) عن قطن بن صالح الدمشقي عن إبراهيم بن أدهم عن عبدالله بن شوذب عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته قطن هذا ؛ قال الأزدي : كذاب .

٣١٥٦ - (إنَّ اللهَ يُعطِي الدنيـا على نِيَّـةِ الآخـرة ، وأبى أن يُعطِيَ الآخرةَ على نيَّةِ الدنيا) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٥٤٩) : أخبرنا عيسى بن سبرة المدني قـال : حـدثني من سـمع أنس بن مـالك يحـدث عن النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الراوي عن أنس .

وعيسى بن سبرة المدني لم أعرفه . ويحتمل أنه الذي في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢٧٧ / ١) :

« عيسى بن سمرة بن حيان ، مولى عمر بن عبد العزيز ، يعدُّ في أهل المدينة ، روى عن هشام بن عروة ، سمع منه خالد بن مخلد » .

٣١٥٧ - (إنَّ الناس يَكْثرون ، وأصحابي يَقِلُّون ، فلا تسبُّوهم ، فَمَن سبَّهم فعليه لعنةُ الله) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٣٣ / ٢١٨٤) ، و أبو محمد ابن شيبان العدل في « الفوائد المنتخبة » (٢/٢١٩/١) ، و الخطيب في «التاريخ» (١٤٩/٣ و ١٥٠) من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

قلت : ومحمد بن الفضل هذا متهم بالكذب .

وتابعه أبو الربيع السمان عند الضياء المقدسي في « النهي عن سب الأصحاب » (٢٣ / ١) ، واسمه أشعث ، وهو متروك .

والحديث أخرجه الدارقطني أيضاً في « الأفراد » من حديث أبي هريرة مرفوعاً به ، كما في « الجامع الكبير » (١ / ١٨٠ / ٢) .

والشطر الثاني منه أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٣٣) عن أبي بلال الأشعري : حدثنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي يحيى القتات عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : والقتات والأشعري ضعيفان .

ورواه عبدالله بن سيف عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رفعه بلفظ :

« لعن اللهُ مَن سبَّ أصحابي » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٠٨) ، وأبو القاسم الحُرْفي في « عشر مجالس من الأمالي » (٢ / ٢) ، وأبو القاسم الحنائي في « المنتقى من حديث الجصاص وأبي بكر الحنائي » (١٥٧ / ٢) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (٢١٠ و ٢١٢) ، والضياء أيضاً ، وقال العقيلي :

« عبدالله بن سيف حديثه غير محفوظ ، وهو مجهول بالنقل ، وفي النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتة الأسانيد من غير هذا الوجه ، وأما اللعن فالرواية فيه ليِّنة ، وهذا يروى عن عطاء ؛ مرسل » .

وقال الذهبي عقبه :

« صوابه مرسل » . وقال ابن عدي :

« عبدالله بن سيف الخوارزمي رأيت له غير حديث منكر » .

وروى أبو الشيخ في « الطبقات » (ص ١٩٤) عن أحمد بن إبراهيم : حدثنا أبو سفيان عن النعمان عن سفيان عن العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« كل الناس ترجو النجاة يوم القيامة إلا من سب أصحابي ؛ فإن أهل الموقف يلعنهم » .

ذكره في ترجمة أحمد بن إبراهيم هذا ـ وهو ابن يزيد ـ وقال :

« حدث بحديثين منكرين لم يتابع عليه » .

ثم ذكرهما ، هذا أحدهما ، وأقره في « اللسان » .

٣١٥٨ - (الناسُ أبناءُ عَلاتٍ كأسنانِ المشطِ سواءً ، وإنما يَتفاضلون بالعافية ، والمرءُ كثيرٌ بأخيه ، ولا خيرَ فيمَن لا يرى لكَ عليهِ مِن الحقِ مِثلَ الذي تَرى له) .

ضعيف . رواه أبو بكر الشيروي في « العوالي الصحاح » (٢١١ / ٢) عن أبي صالح عبدالله كاتب الليث : ثنا الحسن بن الخليل بن مرة : حدثني أبي عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً . وقال :

« هذه نسخة للخليل بن مرة البصري كبيرة ، وفيها غرائب ، لم نكتبها إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهوضعيف من أجل أبي صالح ؛ فإنه ضعيف الحفظ .

والخليل بن مرة ضعيف أيضاً ، وضعفه البخاري جداً بقوله فيه :

« منكر الحديث » .

وابنه الحسن بن الخليل لم أجد له ترجمة ، ولم يذكره الحافظ في الرواة عن أبيه ، وإنما ذكر أخاه علياً . ولم أجده أيضاً .

٣١٥٩ - (إنَّ النبيَّ لا يورَّثُ ، وإنما ميراثُه في فقراءِ المسلمينَ والمساكينِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ١٣) عن شيخ من قريش من بني تميم ، قال :

حدثني فلان وفلان ، فعد ستة أو سبعة كلهم من قريش فيهم عبدالله بن الزبير قال :

بينا نحن جلوس عند عمر ، إذ دخل عليٌّ والعباس رضي الله عنهما قد ارتفعت أصواتهما ، فقال عمر : مه يا عباس! قد علمت ما تقول ، تقول : ابن أخي ، ولي شطر المال ، وقد علمت ما تقول يا علي ! تقول : ابنته تحتي ، ولها شطر المال ، وهذا ما كان في يدي رسول الله ﷺ ، فقد رأينا كيف كان يصنع فيه ، فوليه أبو بكر رضي الله عنه من بعده ، فعمل فيه بعمل رسول الله ﷺ ، ثم وليته من بعد أبي بكر رضي الله عنه ، فأحلف بالله لأجهدن أن أعمل فيه بعمل رسول الله ﷺ وعمل أبي بكر . ثم قال : حدثني أبو بكر رضي الله عنه ، وحلف بأنه لصادق أنه سمع النبي ﷺ يقول : (فذكره) ، وحدثني أبو بكر رضي الله عنه - وحلف بالله : إنه صادق - أن النبي ﷺ قال :

« إن النبي لا يموت حتى يؤمه بعض أمته» ، وهذا ما كان في يدي رسول الله ﷺ ، فقد رأينا كيف كان يصنع فيه ، فإن شئتما أعطيتكما لتعملا فيه بعمل رسول الله ﷺ وعمل أبي بكر حتى أدفعه إليكما ، قال : فخلوا . ثم جاءا ، فقال العباس : ادفعه إلى علي ، فإني قد طبت نفساً به له » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، من أجل الشيخ القرشي التميمي فإنه لم يسم . لكن الحديث والقصة قد أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث مالك بن أوس بن الحدثان مع اختلاف في بعض الأحرف ، فمن شاء رجع إلى كتاب الجهاد منهما .

وقد تقدم الحديث هنا - برقم (٢٦٥٤) ، ولم أحذفه ؛ لأنّ فيه - في كلا الموضعين - فوائد زوائد .

٣١٦٠ - (إنَّ النفْسَ ملولةٌ ، وإنَّ أحدَكم لا يدري ما قدر المدة ، فلْينظُرْ مِن العبادةِ ما يُطيق ، ثم لِيداومْ عليه ، فإنَّ أحبَّ الأعمالِ إلى اللهِ ما دِيم عليه و إنْ قلَّ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٦١ / ١) من طريق الجارود بن يزيد عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« تفرد به ابن إسحاق ، ولم يروه عنه إلا الجارود » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم ، وقال العقيلي :

« متروك الحديث ؛ لأنه يكذب ويضع الحديث » .

وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

والحديث أورده الهيثمي (٢ / ٢٥٩) وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الجارود بن يزيد وهو متروك » .

والشطر الثاني من الحديث صحيح ، أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً نحوه . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٢٣٨) .

٣١٦١ - (الودُّ والبغضُ يُتوارَث) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ » (١٢١/١/١ و ٨١/١/٤) ، والحاكم (١٧٦/٤) ، والقضاعي (٢ / ١١ /٢) ، وابن منده (٢ / ١١٥ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (١٧ / ١٨٩ / ٥٠٧) عن عبد الرحمن بن أبي بكر : حدثني

محمد بن طلحة بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه : أن أبا بكر قال لرجل من العرب كان بصحبته يقال له : عفير بن أبي عفير : كيف سمعتَ رسول الله ﷺ يقول في الود ؟ قال : سمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل عبد الرحمن بن أبي بكر هذا ، وهو المليكي ، وهو ضعيف كما في « التقريب » . ولذلك لما صححه الحاكم تعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : المليكي واهٍ ، وفي الخبر انقطاع »

يعني : بين طلحة بن عبيد الله وأبي بكر ، وقد وصله يوسف بن عطية عن المليكي ؛ فذكر بينهما عبد الرحمن بن أبي بكر .

أخرجه الطبراني (٥٠٨) ، والحاكم . وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : يوسف هالك » .

قلت : ومن طريق المليكي أخرجه ابن أبي عاصم أيضاً والبغوي كما في « الإصابة » لابن حجر وقال :

« والمليكي ضعيف » .

وعزاه السيوطي للطبراني في « الكبير » ، لكن المناوي لم يتكلم على إسناده بشيء ، وإنما عزاه للحاكم أيضاً وذهل عن تعقب الذهبي إياه بيوسف .

وأخرجه أبو الحسين بن سمعون الواعظ في « الثاني من الأمالي » (٣ / ٢) ، وأبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً » (١٩ / ١) ، وابن بشران في « الأمالي »

(٨٢ ـ ٨٣) ، وعبد العزيز الكتاني في « حديثه » (٢٣٧ / ١) ، والخطيب في « الموضح » (ص ١٤) كلهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر بسنده المتقدم ؛ إلا أنهم لم يذكروا فيه عفيراً ، جعلوه من مسند أبي بكر نفسه ، وإليه عزاه السيوطي من رواية أبي بكر الشافعي في « الغيلانيات » ولفظهم :

« الود والعداوة يتوارثان » .

ثم أخرجه البخاري في « التاريخ » وفي « الأدب المفرد » (٤٣) عن محمد بن عبد الرحمن عن فلان بن طلحة عن أبي بكر بن حزم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً به .

ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي بكر المليكي ، وهو ضعيف جداً .

٣١٦٢ ـ (إنَّ الولاءَ ليس يُحَوَّل ولا ينقل) .

ضعيف . رواه البزار (ص ١٤٤ - زوائده) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٩٣ / ١) ، والدولابي (٢ / ٢٥) عن المغيرة بن جميل الكندي : نا سليمان ابن علي بن عبدالله بن عباس قال : حدثني أبي عن جدي عبدالله بن عباس مرفوعاً .

وكذا رواه أبو القاسم بن الجراح الوزير في « المجلس السابع من الجزء الثاني » (٢/١١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المغيرة هذا مجهول ؛ كما قال أبو حاتم وغيره . وقال العقيلي :

« منكر الحديث » .

والحديث قال الهيثمي (٤ / ٢٣١) :

« رواه البزار والطبراني ، وفيه المغيرة بن جميل وهو ضعيف » .

٣١٦٣ - (إنَّ الهوامَ مِنَ الجنِّ ؛ فمَنْ رأى في بيته شيئاً فلْيُحَرِّج عليه ثلاثَ مراتٍ ، فإنْ عادَ فلْيقتُلْه ؛ فإنه شيطان) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٥٢٥٦) عن محمد بن أبي يحيى قال : حدثني أبي : أنه انطلق هو وصاحب له إلى أبي سعيد يعودانه ، فخرجنا من عنده ، فلقينا صاحباً لنا وهو يريد أن يدخل عليه ، فأقبلنا نحن فجلسنا في المسجد ، فجاء فأخبرنا : أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : ورجاله ثقات غير صاحب أبي يحيى والد محمد فلم أعرفه .

والحديث في « صحيح مسلم » (٧ / ٤١) ، و « المسند » (٣ / ٢٧) ، وأبي داود (٥٢٥٧ - ٥٢٥٩) ، والترمذي (١ / ٢٨٠) وغيرهم من طريق صيفي عن أبي السائب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن بالمدينة نفراً من الجن قد أسلموا ، فمن رأى شيئاً من هذه العوامر فليؤذنه (وقال أحمد : فحرِّجوا عليه) ثلاثاً ، فإن بدا له بعد فليقتلْه ؛ فإنه شيطان » .

٣١٦٤ - (إنَّ اليمينَ الفاجِرةَ التي يَقتطعُ بها الرجُلُ مالَ المسلمِ تُعْقِمُ الرَّحِمَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٧٩) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٦٦) ، وابن منده في « المعرفة » (٢ / ٢٤٧ / ١) عن شيخ من بني تميم عن أبي سود : أنه سمع النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة التميمي .

وأبو سود - بضم المهملة وسكون الواو - صحابي مترجم في « الإصابة » وغيره ، ووقع في « الفتح الكبير » (أبي الأسود) وهو خطأ . وقد سبق الحديث في المجلد الخامس بلفظ مختصر ، وبمصادر زيادة على ما هنا شاهداً لذاك اللفظ . فليراجع من شاء زيادة الفائدة .

٣١٦٥ - (إنَّ أمينَ هذهِ الأُمَّةِ أبو عبيدةَ بنُ الجراح ، وإنَّ حَبْر هذه الأمَّةِ عبدُاللهِ بنُ عباس) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٩١) عن محمد ابن يزيد بن سنان : حدثنا الكوثر بن حكيم عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، الكوثر هذا متروك الحديث ؛ كما قال الدارقطني وغيره .

ومحمد بن يزيد بن سنان - وهو الرهاوي - ليس بالقوي .

أما الشطر الأول فهو صحيح مخرج في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أنس .

٣١٦٦ - (إنَّ أنواعَ البِرِّ كلِّها نصفُ العِبادة ، والنصفُ الآخرُ الدعاءُ) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٨ / ٩٠ / ٢) ، وأبو بكر النهرواني في حديثه (١٩٨ / ١ - ٢) عن هيثم بن جماز البكاء : ثنا يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الهيثم هذا ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال النسائي وغيره .

ويزيد بن أبان ـ وهو الرقاشي ـ ضعيف .

٣١٦٧ ـ (إنَّ أولَ ما يُجازى به المؤمِن بَعد موتِه أنْ يُغفَرَ لجميعِ مَنْ يَتْبَعُ جنازتَه) .

ضعيف . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٧٠ / ٢) ، وأبو الطاهر المخلص في « المجلس الأول من المجالس السبع » (٢٦ / ٢ مجموع ١١٨) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٤) عن مروان بن سالم عن عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن طريق المخلص رواه الحافظ القاسم بن الحافظ ابن عساكر في « تعزية المسلم » (٢ / ٢١٤ / ١ ـ ٢) ، وكذا والده في « التاريخ » (٢/٨/١٢) ، ورواه (١/ ١٨٣/١٦) من طريق أخرى عن مروان به .

وهذا إسناد ساقط ؛ مروان ضعيف اتفاقاً ، بل قال أبو عروبة :

«إنه يضع الحديث» ، وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« لا يصح ؛ مروان بن سالم متروك » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤٣٠) بأن له طريقاً أخرى وشواهد ، فلينظر فيها .

قلت : في الطريق الأخرى محمد بن فضيل بن كثير ، ولم أجد له ترجمة .

والشواهد التي ذكرها ضعيفة كلها ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، وليس

فيها ما يمكن الاعتماد عليه لتقوية الحديث به . من ذلك حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« أول تحفة المؤمن إذا مات أن يغفر الله لكل من شيع جنازته » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١/٨١ و١٢/٢١٢) ، والديلمي(١/١/١٠) من طريق أبي معاوية عبد الرحمن بن قيس : حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه .

وعبد الرحمن هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، كذبه أبو زرعة وغيره » .

وحديث أنس مثله إلا أنه قال :

« . . . . لمن صلى عليه » .

أخرجه الحكيم في « نوادر الأصول » من طريق الحكم بن سنان أبي عون المقرئ : حدثني النمير عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ الحكم هذا ضعيف ، وشيخه النمير لم أعرفه ، وغالب الظن أنه « النميري » سقطت ياء النسبة من طابع « اللآلي » فمنه نقلت ، وهو زياد ابن عبدالله النميري ، كثير الرواية عن أنس ، وهو ضعيف أيضاً .

٣١٦٨ - (إنَّ أولَ هذهِ الأمَّةِ خِيارُهم ، وآخرَهم شرارُهم مختلفين متفرِّقين ، فمَنْ كان يؤمن باللهِ واليومِ الآخرِ فلتأته منيته وهو يأتي إلى الناسِ ما يحب أن يؤتى إليه) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ٨١ / ١) عن المفضل بن معروف : نا عون بن

أبي شداد عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير المفضل بن معروف ؛ فإنه غير معروف ، بل هو مما لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرواة .

٣١٦٩ - (إنَّ أهلَ البيتِ إِذا تواصلوا أجرى اللهُ عليهم الرزقَ وكانوا في كَنَفِ الرحمن) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٧١) ، وابن عدي (٢/١٠ و ١/٢٣٦) ، وتمام الرازي في « الفوائد » (١/٥٧) ، وأبو الحسن النعالي في « جزء من حديثه » (١/١٢٦) ، وأبو القاسم الحلبي السراج في «حديث ابن السقا » (٢/٨٣/٧) ، وابن عساكر (٢/٣٦٩ و ٢/٣٢٢/١٥ و ٢/٤٩/١٦) ، والديلمي (٢٧٧/٢/١) ، عن عبيد الله بن الوليد عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

« عبيد الله في حديثه مناكير ، لا يتابع على كثير من حديثه» ، وساق له هذا الحديث ، وقال :

« لا يعرف إلا به » .

وروى عن ابن معين أنه : ليس بشيء ، وقال ابن عدي :

« ضعيف جداً ، يتبين ضعفه على حديثه » . وقال النسائي في « الضعفاء » (١٩) :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، حتى يسبق إلى القلب أنه

المتعمد له ؛ فاستحق الترك » .

قلت : فهو علة الحديث ؛ وليس من دونه كما ظن المناوي !

٣١٧٠ - (ما قُرِنَ شيءٌ إلى شيءٍ أحسنَ مِنْ حِلْمٍ إلى عِلْم) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٤) من طريق إبراهيم بن حيان بن حكيم بن حنظلة : حدثني أبي عن أبيه عن جده ؛ (فذكره مرفوعاً) .

وهذا إسناد موضوع ؛ آفته إبراهيم بن حيان هذا ، وفي ترجمته أورده أبو نعيم ، ولم يعرفه ، فساق له حديثين آخرين ، وبيّض له ، وسيأتيان برقم (٣٢٦٥ و ٥٢٧٧) ، وقد عرفه ابن عدي فضعّفه في « الكامل » (١ / ٢٥٣) ، وساق له حديثين آخرين ، وأشار إلى غيرهما وقال :

« عامتها موضوعة » .

ومن فوقه لا يعرفون . انظر الحديث الآتي (٣٢٦٥) .

٣١٧١ - (إنَّ أهلَ الجنةِ لَيَحْتاجون إلى العلماء كما يَحْتاجون إليهم في الدنيا ؛ وذلك أنَّهم يزورون اللهَ في كل جُمُعة فيُقال لهم : تَمَنَّوا ، فيقولون : وماذا نتمنى وقد أُدْخِلنا الجنةَ وأُعطِينا ما أُعطينا؟! فيُقال لهم : تَمَنَّوا ، فيأتون العلماءَ فيقولون : ماذا نتمنى ؟ فيقول لهم : العلماءُ : تمنوا كذا وكذا ، وتمنوا كذا وكذا . فهُم محتاجون إليهم في الجنةِ كما هم مُحتاجون إليهِم في الدنيا) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١ / ٢ / ٢٦٩) ، وابن عساكر (١٤ / ٣٤٥ / ١) ،

وابن الدواليبي في « فضل العلم وفضل حملته » (ق ١١٥ / ٢) من طريق مجاشع ابن عمرو عن محمد بن الزبرقان عن مقاتل بن حيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته مجاشع هذا ؛ قال ابن معين :

« قد رأيته أحد الكذابين » .

قلت : وذكر له في « الميزان » و « اللسان » من موضوعاته هذا الحديث .

ومن العجائب أن السيوطي أورد هذا الحديث في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر ، مع أنه أورده أيضاً في « ذيل الأحاديث الموضوعة » من طريق الديلمي وقال عقبه :

« قال في « الميزان » :

هذا موضوع ، ومجاشع قال فيه ابن معين : أحد الكذابين » .

٣١٧٢ - (إنَّ أهلَ الجنةِ يتزاورون على النجائبِ ، بِيضٌ كأنَّهنَّ الياقوتُ ، وليسَ في الجنةِ شيءٌ مِنَ البهائمِ إلا الإبل والطير) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٢٠٤ / ١) : حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل : نا الحسن بن حماد : نا جابر بن نوح عن واصل بن السائب عن أبي سورة عن أبي أيوب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء ، جابر وواصل وأبي سورة ؛ كل منهم ضعيف . وقصر الهيثمي فقال في « المجمع » (١٠ / ٤١٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه جابر بن نوح ، وهو ضعيف » !

٣١٧٣ - (إنَّ أهلَ السماءِ لا يَسْمعون شيئاً مِن أهلِ الأرضِ إلا الأذانَ) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر المقرئ الأصبهاني في « الفوائد » (٣ / ١٧٧ / ٢) ، وأبو أمية الطرسوسي في « مسند عبدالله بن عمر » (٢٠١ / ١) ، وابن الزيات في « حديثه » (٣ / ١) ، وابن عدي (٢٣٦ / ١) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٧٥) ، عن عبيدالله الوصافي عن محارب بن دثار عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« والوصافي ضعيف جداً ، يتبين ضعفه على حديثه » .

وقال النسائي والفلاس :

« متروك » .

وساق له في « الميزان » مما أنكر عليه هذا الحديث .

٣١٧٤ - (إن أهل النار يعظمون في النار ، حتى يصير ما بين شحمة أذن أحدهِمْ إلى عاتقه مسيرة سبْع مئة عام ، وغلظ جلد أحدهم أربعين (وفي رواية : سبعين) ذراعاً ، وضِرسه أعظم من جبل أُحد) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٠٣ / ١) والسياق له ، وأحمد (٢ / ٢٦) والرواية الأخرى له ، وابن عدي (١٥٢ / ٢) من طريق عمران ابن زيد عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أبو يحيى القتات وعمران بن زيد - وهو أبو يحيى الطويل - كلاهما لين كما في « التقريب » .

والحديث قال الهيثمي (١٠ / ٣٩١) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ، و « الأوسط » ، وفي أسانيدهم أبو يحيى القتات ، وهو ضعيف ، وفيه خلاف ، وبقية رجاله أوثق منه » .

وجملة العاتق منكرة جداً لمخالفتها حديث أبي هريرة : « ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب السريع » ، متفق عليه ، ونحوها رواية السبعين ؛ انظر : « صحيح الترغيب » (٢٧ / ٩) .

٣١٧٥ - (يا زُبَيْر ! إنَّ بابَ الرِّزقِ مفتوحٌ مِن لدُنِ العرشِ ، إلى قَرارِ بَطْنِ الأرضِ ، يرزُقُ اللهُ كلَّ عبدٍ على قَدْرِ هِمَّتِه ونَهْمَتِهِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٧٣) من طريق عبدالله بن محمد بن عروة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : قال لي الزبير :

مررت برسول الله ﷺ فجبذ عمامتي فالتفتُّ إليه فقال لي : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالله هذا - وهو ابن محمد بن يحيى بن عروة ابن الزبير المدني - وهو متهم ، قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال أيضاً : « ضعيف الحديث جداً » .

قلت : وهو من رواة الحديث الباطل المتقدم (١٠٤) بلفظ :

« من لم يكن عنده صدقة فليلعن اليهود » !

وقد ذكره الذهبي في جملة من بلاياه !

٣١٧٦ ـ (إنَّ بَيْنَ أيديكم عَقَبةً كَؤوداً ، لا يَجوزُها إلا كُلُّ ضامرٍ مَهْزولٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠) من طريق بقية ابن الوليد عن رجل عن أبي حازم الخناصري الأسدي .

ثم رواه (٥ / ٣٠١ ـ ٣٠٢) من طريق السري بن عاصم : نا إبراهيم بن هراسة عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن أبي حازم ـ قال : سمعت أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف من الطريق الأولى ؛ بقية مدلس وقد عنعنه . والرجل لم يُسَمَّ .

ومن الطريق الأخرى موضوع ؛ لأن السري وإبراهيم بن هراسة متهَمان بالكذب .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٩٤ / ٢) لابن عساكر من حديث أبي هريرة به ؛ إلا أنه قال : « كؤوداً مضرسة » .

نعم قد صح الحديث من رواية أبي الدرداء بلفظ : « إلا كل مخف » ، وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٢٤٨٠) .

٣١٧٧ ـ (إنَّ الزُّناةَ يأتونَ تَشتعِلُ وجوهُهم ناراً) .

منكر . رواه الطبراني بإسناد فيه نظر عن عبدالله بن بسر مرفوعاً كما في « الترغيب » (٣ / ١٩٠) ، وبيّن علّته الهيثمي فقال (٦ / ٢٥٥) :

« رواه الطبراني من طريق محمد بن عبدالله بن بسر عن أبيه ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وساق إسناده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤١٥) ولكن وقع فيه سقط في مكان أو أكثر من ذلك ، فإنه لم يقع فيه ذكر محمد هذا ، فلم أتمكن من أجله أن أعتمد على إسناده وأحكم عليه ، وقد قال عقبه :

« قال أبي : هذا حديث منكر » .

٣١٧٨ - (إنَّ ﴿ العَشْر ﴾ عشْرُ الأضحى ، و ﴿ الوَتْرَ ﴾ يومُ عرفة ، و ﴿ الشَّفْع ﴾ يومُ النَّحْرِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٣ / ٣٢٧) ، وابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ١٠٨) ، والبزار (ص ٢٢٤ - زوائده) من طريق زيد بن الحباب : ثنا عياش بن عقبة : حدثني خير بن نعيم عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ورجاله ثقات غير أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه ، فهي علة الإسناد ، فلا يلتبس عليك الأمر بقول الهيثمي فيه (٧ / ١٣٧) :

« رواه البزار وأحمد ، ورجالهما رجال الصحيح غير عياش بن عقبة وهو ثقة» ؛ فإنه لم يصححه بهذا الكلام ، ونحوه قول الحافظ ابن كثير في « تفسيره » :

« وهذا إسناد رجاله لا بأس بهم ، وعندي أن المتن في رفعه نكارة » .

قلت : وقد كشفنا لك عن العلة ، والحمد لله على توفيقه .

٣١٧٩ - (إنَّ سالماً شديدُ الحُبِّ للهِ عزَّ وجلَّ ، لو كان لا يَخافُ اللهَ ما عَصاهُ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٧٧) عن محمد بن إسحاق عن الجراح بن المنهال عن حبيب بن نجيح عن عبد الرحمن بن غنم قال :

قدمت المدينة في زمان عثمان فأتيت عبدالله بن الأرقم ، فقال : حضرت عمر رضي الله عنه عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) ، فلقيت ابن عباس ، فذكرت ذلك له ، فقال : صدق ، انطلق بنا إلى المسور بن مخرمة حتى يحدثك به ، فجئنا المسور ، فقلت : إن عبدالله بن الأرقم حدثني بهذا الحديث ، قال : حسبك ، لا تسل عنه بعد عبدالله بن الأرقم » .

قلت : وهذا موضوع بهذا التمام ؛ آفته الجراح هذا ؛ قال البخاري ومسلم : «منكر الحديث» ، وقال النسائي والدارقطني :

« متروك » ، وقال ابن حبان :

« كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر » .

وأخرجه أبو نعيم من طريق أبي صالح كاتب الليث : حدثني ابن لهيعة عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم به مرفوعاً دون قوله : « لو كان .... » ، ودون القصة .

وابن لهيعة ضعيف ، ونحوه أبو صالح ، واسمه عبدالله بن صالح .

٣١٨٠ - (مَهْ ! إِنَّ صاحبَ الدَّينِ لَهُ سُلطانٌ على صاحِبِهِ ، حتى يَقْضيَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢٤٢٥) عن حنش عن عكرمة عن ابن

عباس قال :

جاء رجل يطلب نبيَّ الله ﷺ بدين أو بحق ، فتكلم ببعض الكلام ، فهمَّ صحابة رسول الله ﷺ به ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حنش هذا لقبه ، واسمه الحسين بن قيس أبو علي الرحبي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وقال البوصيري في « الزوائد » (١٦٩ / ١ - نسخة المكتب) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ حنش . . . ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة والبخاري والنسائي والعقيلي وابن عدي والجوزجاني والبزار والدارقطني وغيرهم » .

٣١٨١ - (إنَّ عثمانَ لأولُ مَن هاجَرَ إلى اللهِ بأهلِهِ بَعْدَ لوطٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٨ / ٢) : حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل : نا بشار بن موسى الخفاف : نا الحسن بن زياد البرجمي - إمام مسجد محمد بن واسع - عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك قال :

خرج عثمان رضي الله عنه مهاجراً إلى أرض الحبشة ومعه رقية بنت رسول الله ﷺ ، فاحتبس على النبي ﷺ خبرهم ، فكان يخرج يتوكف عنهم الخبر ، فجاءته امرأة فأخبرته ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (٢ / ٥٩٦ / ١٣١١) ، ويعقوب الفسوي في « تاريخه » (٣ / ٢٥٥) ، وابن عدي (٣٥ / ١ - ٢) من طريق أخرى عن بشار به ، وقال ابن عدي :

« وبشار رجل مشهور بالحديث ، ويروي عن قوم ثقات ، وأرجو أن لا بأس به ،

وأنه قد كتب الحديث الكثير ، وقد حدَّث عنه الناس ، ولم أر في حديثه شيئاً منكراً ، وقول من وثّقه أقرب إلى الصواب ممن ضعّفه » .

كذا قال . وفيه نظر ؛ فإن البخاري ممن ضعفه جداً بعد أن عرفه ، فقال :

« منكر الحديث ، قد رأيته ، وكتبت عنه ، وتركت حديثه » .

ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، كثير الغلط ، كثير الحديث » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وقال :

« ضعفه أبو زرعة ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به » .

وأعله الهيثمي بشيخه الحسن بن زياد فقال (٩ / ٨١) :

« رواه الطبراني ، وفيه الحسن بن زياد البرجمي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

والحديث عزاه الحافظ في « المطالب العالية » (٤ / ٥٤ - ٥٥) لأبي يعلى ، وسكت عليه ، وكذلك فعل في « الفتح » (٧ / ١٨٨) بعد أن عزاه ليعقوب بن سفيان ! وهذا يعني أنه ليس كل ما سكت عنه حسن من حيث الواقع .

(تنبيه) : عند جميع مخرجي الحديث غير الطبراني زيادة في أوله :

« صحبهما الله ، إن عثمان . . . . » .

٣١٨٢ - (إنَّ عِدَّةَ الخلفاءِ بَعدي عددُ نُقباءِ موسى) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١١٥ / ١ - ٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»

(١٦ / ٢٨٦) عن خالد : حدثنا مجالد ، عن الشعبي عن مسروق قال : قال رجل لعبدالله بن مسعود : هل حدثكم نبيكم بعدد الخلفاء من بعده ؟ قال : نعم ، فما سألني أحد عنها قبله (!) ، قال : . . . فذكره .

قلتُ : خالد هذا ـ وهو ابن يزيد ابن أسد البجلي القسري ـ قال ابن عدي في آخر ترجمته :

« له أحاديث غير ما ذكرت ، وأحاديثه كلها لا يتابع عليها ، لا إسناداً ولا متناً ، ولم أر للمتقدمين فيه قولاً ، ولعلهم غفلوا عنه ، وقد رأيتهم تكلموا فيمن هو خير من خالد ، فلم أجد بداً من أن أذكره ، وأن أُبيِّن صورته ، وهو عندي ضعيف ، إلا أن أحاديثه إِفرادات ، ومع ضعفه يكتب حديثه » .

قلت : ومجالد ـ وهو ابن سعيد ـ ليس بالقوي أيضاً .

٣١٨٣ ـ (يا غلام ! قل : (لا إله إلا الله) ، قال : لا أستطيع أن أقولها ، قال : ولم ؟ قال : لعقوق والدتي ، قال : أحَيَّةٌ هي ؟ قال : نعم ، قال : أرسلوا إليها ، فأرسلوا إليها ؛ فجاءت ، فقال لها ﷺ :

« ابنك هو » ؟

قالت : نعم . قال :

« أرأيت لو أن ناراً أُجِّجَت ؛ فقيل لَكِ : إن لم تشفعي له قذفناه في هذه النار » ! ؟

قالت : إِذَنْ كُنتُ أَشْفَعُ له ، قال :

« فأشهدي الله ، وأَشْهِدِينا معك بأنك قد رَضِيتِ » . قالت : قد رَضِيتُ عن ابني ، قال :

« يا غلام ! قل : (لا إله إلا الله) » .

فقال : (لا إله إلا الله) ، فقال ﷺ :

« الحمد لله الذي أنقذه من النار » .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٦١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٣٧) ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (١٢٠ / ٢٥١) ، والبيهقي في « شعب الإيمـــان » (١٩٧/٦ ـ ١٩٨) والسياق له ، و « الدلائل » أيضاً (٢٠٥/٦ ـ ٢٠٦) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٣٦٩ ـ ٣٧٠) من طرق عن فائد بن عبد الرحمن ، قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن هاهنا غلاماً قد احتضر ؛ يقال له : قل : (لا إله إلا الله) ، فلا يستطيع أن يقولها . قال :

« أليس قد كان يقولها في حياته ؟ » قالوا : بلى ، قال : « فما منعه منها عند موته ؟ » .

قال : فنهض رسول الله ﷺ ونهضنا معه حتى أتى الغلام فقال : (فذكره) .

قال البيهقي :

« تفرد به أبو الورقاء ـ فائد ـ ، وليس بالقوي » !

كذا قال ، وتساهل ، فإن فائداً هذا أسوأ مما قال ، ينبئك عن ذلك ما يأتي من أقوال الحفاظ المتقدمين منهم وغيرهم ، فقد قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٤٨/٨) .

« رواه الطبراني ، وأحمد باختصار كثير ، وفيه فائد أبو الورقاء ، وهو متروك » .

ونحوه في « الترغيب » (٣/٢٢٢) .

وفي عزوهما لأحمد نظر ؛ لأن ابنه عبد الله لما ساق الطرف الأول من الحديث أتبعه بقوله (٤/٣٨٢) :

« فذكر الحديث بطوله ، وكان في كتاب أبي فلم يحدِّثنا به ، وضرب عليه من كتابه ؛ لأنه لم يرضَ حديث فائد بن عبد الرحمن ، وكان عنده متروك الحديث » .

وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث لا يصح ، وفي طريقه فائد ، قال أحمد : متروك الحديث ، وقال يحيي : ليس بشيء ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به ، وقال العقيلي : لا يتابعه على هذا إلا من هو مثله » .

قلت : تمام كلام ابن حبان في « الضعفاء » (٢ /٤٠٣) :

« كان يروي المناكير عن المشاهير ، ويأتي عن ابن أبي أوفى بالمعضلات ، لا يجوز . . » .

٣١٨٤ - (إنَّ في الجنةِ درجةً لا ينَالُها إلا أصحابُ الهُمومِ . قال أبو سلمة : فقلت لأبي هريرة : الهموم في المعيشة ؟ قال : نعم) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٩١ - ٢٩٢) ، ومن طريقه الديلمي (١ / ٢ / ٢٨٧) قال : حدثنا محمد بن عبدالله أبو بكر : ثنا حاجب بن أركين : ثنا سيار بن نصر : ثنا محمد بن عبدالله المروزي : ثنا الفضل ابن موسى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ سيار بن نصر وشيخه المروزي لم أجد من ترجمهما .

وحاجب بن أركين هو الفرغاني الضرير المحدث ؛ ثقة حافظ توفي سنة ست وثلاث مئة ، له ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (٤ / ٣٩ / ١ ـ ٢) وغيره .

ثم رواه أبو نعيم (٣١٩/٢) بإسناد آخر مظلم عن صالح بن عبد الله المروزي : ثنا الفضل بن موسى به .

وصالح هذا لعله محرف من (محمد) ولم أعرفه أيضاً ، أو العكس .

٣١٨٥ ـ (إنَّ قَذْفَ المُحصَنَةِ يَهْدِمُ عَمَلَ مئةِ سنةٍ) .

ضعيف . أخرجه البزار (١ / ٧١ / ١٠٥ ـ كشف الأستار) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٤٧ / ١) عن ليث عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق هو السبيعي ، وكان مدلساً مختلطاً .

وليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف لاختلاطه ، وبه أعله الهيثمي فقال في « المجمع » (٦ / ٢٧٩) :

« رواه الطبراني ، والبزار ، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، وقد يُحَسَّنُ حديثه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

وعزاه السيوطي للحاكم أيضاً ، ولم أره في « مستدركه » حتى الآن .

ثم رأيته أخرجه في آخر حديث في « كتاب الأهوال » (٤ / ٥٧٣) من الوجه المذكور .

٣١٨٦ - (إنَّ قَلْبَ ابنِ آدمَ مِثْلُ العصفورِ، يَتقلَّبُ في اليومِ سَبْعَ مرّاتٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الإخلاص »، ومن طريقه الحاكم (٤ / ٣٠٧ و ٣٢٩) : حدثني سويد بن سعيد : حدثني بقية بن الوليد عن بَحِير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة بن الجراح مرفوعاً ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : فيه انقطاع » .

قلت : يعني بين خالد بن معدان وأبي عبيدة ؛ فإنه لم يلقه ؛ كما قال يعقوب ابن شيبة وأبو نعيم .

وبقية بن الوليد مدلس وقد عنعنه .

وسويد بن سعيد فيه ضعف .

٣١٨٧ - (إنَّ لِجهنَم باباً لا يدخلُه إلا مَن شَفى غيظَه في معصيةِ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف . رواه البزار (٤ / ١٨٧ / ٣٥٠٥) ، والديلمي (١ / ٢ / ٢٩٣) عن قدامة بن محمد بن قدامة : ثنا إسماعيل بن شيبة الطائفي عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن شيبة الطائفي قال فيه الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ » .

وضعفه ابن عدي . وساق له بهذا الإسناد أحاديث أخرى وقال :

« وكل هذه الأحاديث بهذا الإسناد غير محفوظة » .

وقال البزار : « لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، وقدامة ليس به بأس ، وإسماعيل حدث بأحاديث لم يتابع عليها » .

والحديث عزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في « ذم الغضب » عن ابن عباس فقال المناوي :

« قال الحافظ العراقي : سنده ضعيف . ورواه عنه أيضاً البزار من حديث قدامة بن محمد عن إسماعيل بن شيبة . قال الهيثمي : وهما ضعيفان وقد وثقا ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

٣١٨٨ - (إنَّ لِجوابِ الكتابِ حقاً كَرَدِّ السلامِ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » عن ابن عباس مرفوعاً كما في « الجامع » وتعقبه المناوي بقوله :

« ورواه أيضاً ابن لال ، ومن طريقه وعنه أورده الديلمي ، فلو عزاه له لكان أولى ، ثم إن فيه جويبر بن سعيد - قال في «الكاشف» : تركوه - عن الضحاك ، وقد سبق ، قال ابن تيمية : والمحفوظ وقفه » .

قلت : الموقوف رواه أبو بكر بن أبي شيبة في « كتاب الأدب » (١/١٥٢/١) وإسناده هكذا : حدثنا شريك عن العباس بن ذَرِيح عن الشعبي قال : قال ابن عباس : إني لأرى لجواب الكتاب عليَّ حقاً كرد السلام .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (رقم ١١١٧) و « التاريخ » (٤ / ١ / ٧) ، وشريك - وهو ابن عبدالله - سيِّىء الحفظ .

وقد رواه القضاعي (٨٥ / ١) من طريق آخر عن محمد بن مقاتل عن شريك ابن عبدالله عن العباس بن ذريح عن الشعبي عنه وقال :

« وليس بالقوي ، يعني إسناده » .

وله طريق أخرى عنه موقوفاً !

أخرجه المحاملي في « الأمالي » (ج ٥ رقم ٤٨) من طريق عمر بن أبي زائدة عن عبدالله بن أبي السفر عن ابن عباس .

قلت : رجاله ثقات ، ولولا أن هشيماً عنعنه عن ابن أبي زائدة هذا لحكمت له بالصحة . وعلى كل حال فهو حسن بمجموع الطريقين عنه موقوفاً .

٣١٨٩ - (اتَّقِ اللهَ في عُسْرِكَ ويُسْرِكَ) .

ضعيف . « ذكره أبو قرة الزبيدي في « السنن » عن المثنى بن الصباح عن كليب بن طليب عن أبيه :

أنه قدم على رسول الله ﷺ فسمعه يقول : . . . فذكره » .

كذا في ترجمة (طليب) من « الإصابة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ كليب بن طليب وأبوه لا يعرفان إلا بهذا الإسناد ، ولذلك قال الذهبي في « التجريد » (٢٩٣٩/٢٧٨/١) :

« وهما مجهولان » .

وكذا قال ابن الأثير فيما نقله المناوي ، وقال :

« وبه يعرف ما في رمز المؤلف لحسنه » .

وأقول : قد ذكرت أكثر من مرة أن رموز « الجامع » لا يوثق بها ؛ لأسباب شرحتها في مقدمة «صحيح الجامع» و « ضعيف الجامع » ، ومن ذلك اختلاف

النسخ ، ففي بعضها ما ليس في البعض الآخر ، والمثال بين أيدينا ، فهذا الحديث ليس فيه الرمز المذكور في نسخة « الجامع » التي عليها «فيض القدير » !!

٣١٩٠ - (إنَّ لصاحب القرآن عند كل ختمة دعوةً مستجابةً ، وشجرةً في الجنة ، لو أن غراباً طار من أصلها لم يَنْتَهِ إلى فرعها حتى يدركه الهرم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٣٩٠) عن رقاد بن إبراهيم : حدثنا أبو عصمة : حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو عصمة هذا - وهو نوح بن أبي مريم ، الملقب بـ (الجامع) - جمع كل شيء من العلوم إلا الصدق ! قال الحافظ :

« كذبوه في الحديث ، وقال ابن المبارك : كان يضع » .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

ورقاد بن إبراهيم لم أعرفه .

٣١٩١ - (إنَّ لقمان الحكيم كان يقول : إنَّ الله إذا اسْتُوْدِعَ شيئاً حَفِظَهُ) .

ضعيف . رواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٩٣ / ٢) عن نهشل الضبي عن أبي غالب عن ابن عمر مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد (٢ / ٨٧) إلا أنه قال : عن قزعة عن ابن عمر . . . وقال مرة نهشل : عن قزعة أو عن أبي غالب .

قلت : نهشل ثقة ؛ كما قال ابن معين ، وسائر الرواة ثقات رجال الشيخين غير أبي غالب هذا ؛ فقال ابن معين : « لا أعرفه » . وقال الحافظ : « مستور » .

قلت : ولما كان الراوي قد تردد في كون الحديث عنه أو عن قزعة ، لم يجز الحكم على الحديث بصحة لثقة قزعة ، ولا بالضعف لجهالة أبي غالب ، وإنما التوقف حتى يترجح لدينا أحد الوجهين . وهذا من الوجهة العملية معناه أن يعامل الحديث معاملة الضعيف ما دام أننا لم نصححه . فتأمل .

وقد صح الحديث من قوله ﷺ لا من قول لقمان ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٢٥٤٧) .

٣١٩٢ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ نسبة ، وإن نسبة الله عز وجل ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ ، وإن (الصمد) ليس بأجوف) .

ضعيف جداً . رواه السلفي في الثاني عشر من « المشيخة البغدادية » (٤٩ / ١) عن عثمان بن عبد الرحمن : ثنا الوازع - يعني : ابن نافع - عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ الوازع بن نافع متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

وعثمان بن عبد الرحمن الظاهر أنه الحراني المعروف بـ (الطرائفي) ، قال الحافظ :

« صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعَّفوه بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين » .

قلت : وقد تابعه علي بن ثابت عن الوازع به ، دون قوله : « وإن الصمد . . . » .

أخرجه أبو بكر القطيعي في « قطعة من حديثه » (٧١ / ٢) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٢٢ / ٧٣٢) .

وعلي بن ثابت ـ وهو أبو أحمد الجزري ـ قال الحافظ :

« صدوق ربما أخطأ ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة » .

قلت : فالآفة من الوازع بن نافع ؛ فالحديث ضعيف جداً . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٤٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الوازع وهو متروك » .

وقد روي الشطر الأخير منه بسند آخر أحسن حالاً من هذا ، أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٥٨ / ١) من طريق أبي مسلم قائد الأعمش عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه رفعه قال :

« الصمد الذي لا جوف له » .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو الشيخ في « أحاديثه » (١٤ / ٢) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (١٠ / ١٤ / ١) ، والروياني في « مسنده » (٦ / ٨ / ٢) ، وابن عدي (١٩٨ / ٢) ، والسلفي في « الثاني عشر من المشيخة البغدادية » (٥٠ / ١) كلهم من طريق محمد بن عمر الرومي عن أبي مسلم به . وقال ابن عدي :

« لا أعرفه عن صالح إلا من رواية قائد الأعمش عنه ، وعنه محمد بن عمر الرومي ، وصالح بن حيان ، عامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : هو ضعيف كما جزم به الحافظ في « التقريب » . ومثله قائد الأعمش ، والرومي لين الحديث .

ومن هذا نعلم أن اقتصار الهيثمي (٧ / ١٤٤) في إعلاله إياه بصالح بن حيان فقط فيه تقصير واضح . وأقبح منه تصحيح الأخ الشيخ نسيب الرفاعي إياه في

« مختصر تفسير ابن كثير » (٤ / ٤٤١) غفر الله له .

٣١٩٣ - (إنَّ لِكلٍّ أمَّةٍ حكيماً ، وحكيمُ هذه الأمَّةِ أبو الدرْداء) .

ضعيف جداً . رواه الدينوري في «المجالسة» (ق ٣٠/ب) - ومن طريقه : ابن عساكر (١٣ / ٣٧١ / ١) - : ثنا محمد بن يحيى السعدي : نا أبو أسامة : نا الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع إرساله ؛ فيه الأحوص بن حكيم ، وهو ضعيف الحفظ .

ومحمد بن يحيى السعدي لم أعرفه .

والدينوري - وهو أحمد بن مروان - قال الذهبي :

« اتهمه الدارقطني ، ومشاه غيره » .

٣١٩٤ - (إنَّ لِكلٍّ شجرةٍ ثمرةً ، وثمرةُ القلبِ الولدُ ، إنَّ اللهَ لا يَرْحمُ مَن لا يَرْحمُ ولدَه . والذي نفسي بيده! لا يَدْخلُ الجنةَ إلا رحيمٌ . قلنا : يا رسول الله! كلنا يَرْحَمُ ، قال : ليستِ الرَّحمةُ أنْ يَرحَمَ أحدُكم صاحِبَه ؛ إنما الرحمةُ أنْ يَرحمَ الناسَ) .

ضعيف جداً . رواه البزار (٢ / ٣٧٧ / ١٨٨٩) من طريق أبي المهدي سعيد ابن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قال الهيثمي : (٨ / ١٥٥) : « وفيه أبو مهدي سعيد بن سنان ؛ وهو ضعيف متروك » . وقال المناوي :

« قـال العـلائي : فيه سعيد بن سنان ضعيف جداً ، بل متروك » .

ومـن طريـقـه أخرجه ابـن عـدي (ق ١٧٥ / ١) ، وعنـه أبـو أحـمـد الحـاكم في « الكنى » (٢٢٦ / ٢) . وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه غير محفوظ » .

٣١٩٥ - (هل بقي من والديك أحد ؟ قال : أمي ، قال : فـأبْلِ الله في برها ، فـإذا فـعلت ذلك فـأنت حـاجّ ، ومـعـتـمـر ، ومجاهد ، فإذا رضيت عنك أمك فاتق الله وبرها) .

منكر بهذا السياق والتمام . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٤٩/٥ - ١٥٠) : حدثنا إبراهيم بن الحجاج : حدثنا ميمون بن نجيح أبو الحسن الناجي : حدثنا الحسن عن أنس قال :

أتى رجلٌ رسولَ الله ﷺ فقال : إني أشتهي الجهاد ولا أقدر عليه . قال : ... فذكره .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤٤٦٣/٢٣٤/٥) ، و « المعجم الصغير » (ص ٤٣ - هندية) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧٨٣٥/١٧٩/٦) من طرق عن إبراهيم بن الحجاج السّاميّ به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الحسن إلا ميمون بن نجيح » .

قلت : روى عنه ثقات آخرون ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٤٧٢/٧) وقال :

« يخطئ » .

وبقية رجاله ثقات ، لكن الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه ، ولم يتنبه لهذا المنذري ، فقال في « الترغيب » (٣/٢١٤) :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني في « الصغير » ، و « الأوسط » ، وإسنادهما جيد ، ميمون بن نجيح وثقه ابن حبان ، وبقية رواته ثقات مشهورون » .

ونحوه في « مجمع الزوائد » (٨/١٣٨) .

والأحاديث بمعناه كثيرة في الكتابين المذكورين وغيرهما ، وليس فيها قوله : «فإذا فعلت . . » إلخ ، فهو منكر .

٣١٩٦ - (إنَّ للهِ عِباداً اختصَّهُم لِقضاءِ حوائجِ الناسِ ، آلَى على نفسِه أَنْ لا يعذبَهم بالنارِ ، فإذا كان يومُ القيامةِ خَلَوْا مع اللهِ عزَّ وجلَّ يُحدِّثُهم ويُحدِّثونَهُ ، والناسُ في الحسابِ) .

ضعيف جداً . رواه تمام في « الفوائد » (٢٤٠ / ٢) : أخبرنا أبو علي محمد ابن هارون بن شعيب الشمامي : ثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب : ثنا القعنبي عبدالله بن مسلمة بن قعنب عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ محمد بن هارون هذا ؛ قال عبد العزيز الكناني :

« كان يتهم » . قال الحافظ في « اللسان » :

« وقد وجدت له حديثاً منكراً » ، ثم ساق له هذا ، ثم قال :

« وسلمة وإن كان ضعيفاً ، لا يحتمل مثل هذا » .

وله شاهد من حديث إسحاق بن إبراهيم الحُنيني قال : ثنا كثير بن عبدالله

ابن عمـرو بـن عـوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعاً .

رواه أبو مـحـمـد الجـوهري في « أربعـة مجـالس » (١١٣ / ١) ، وأبو القـاسـم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ٤٧٣ / ١١٢٩) .

قلـت : وكثير هذا متهم بالكذب .

٣١٩٧ - (إنَّ للهِ عِباداً يضنُّ بهِم عنِ القتلِ ، ويُطيلُ أعْمارَهم في حُسْنِ العملِ ، ويُحسنُ أرزاقَهم ، ويُحييهم في عافيةٍ ، ويقبض أرواحهم في عـافيـةٍ [على الفُرُش] ، ويبعـثُهم في عـافيـةٍ ، و يُعطيهِم منازِلَ الشهداءِ) .

ضـعيف جـداً . كـذا أورده الحـافظ ابن حجـر في « بذل الماعـون » (٤٦) من طريق عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« أخرجه الطبراني ، وأبو نعيم في «الطب» ، وفي سنده حفص بن سليمان ، وهو ضعيف » .

قلت : بل هو متروك الحديث مع إمامته في القراءة ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » .

وقـد أخـرجـه الطبـراني في « المعجم الكبيـر » (٣ / ٧٥ / ١) عن عـمـرو بن طلحة القناد : نا حفص بن سليمان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً .

ورواه إبراهيم بن طهمان في « المشيخة » (١ / ١٤١ / ١) عن نصر أبي جزي عن علي بن الحكم عن أبي الحسن عن سعيد بن عامر مرفوعاً به مختصراً بلفظ :

« إن لله ضنائن من عباده ، يضن بهم من القتل والأمراض ، يعيشهم في عافية ، ويميتهم في عافية » .

ونصر هذا ـ وهو ابن طريف ـ من المعروفين بوضع الحديث ؛ كما قال ابن معين .

وخالفه سلام بن سعيد المصري فقال : ثنا أبو الحكم البناني عن أبي الحسن الشامي عن أبي أسماء الرحبي عن أبي هريرة مرفوعاً به ، وزاد :

« ويدخلهم الجنة في عافية » .

أخرجه أبو القاسم الحسيني في « الأمالي » (١٢ / ١) .

قلت : وسلام بن سعيد المصري لم أعرفه .

وأبو الحكم البناني هو علي بن الحكم الذي في الطريق الأولى وهو ثقة .

وأبو الحسن الشامي لم أعرفه أيضاً .

٣١٩٨ ـ (إنَّ للهِ مئةً وسبعَ عشرة شريعةً ، مَن وافاهُ بخُلُقٍ منها دَخَلَ الجنةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص ٥ ـ زوائده) ، والبيهقي في « الشعب » (٦ / ٣٦٦ / ٨٥٥٠) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٢٥٦) عن عبد الواحد ابن زيد عن عبدالله بن راشد مولى عثمان عن عثمان مرفوعاً . وقال البزار والبيهقي ـ واللفظ للأول ـ :

« لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وعبد الواحد ليس بالقوي ، وعبدالله بن راشد مجهول » .

قلت : عبد الواحد شرٌّ من ذلك ؛ فقد قال البخاري :

« تركوه » كما في « الميزان » للذهبي ، وساق له من مناكيره هذا الحديث بلفظ :

« خلق » بدل : « شريعة » .

وبهذا اللفظ أورده في « الجامع » برواية الحكيم ، وأبي يعلى ، والبيهقي في « الشعب » .

وبه أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٢) في ترجمة عبد الواحد هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا من وجه لا يثبت » .

وروى عن البخاري ما تقدم عنه . وعن ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي في « الضعفاء » (ص ٢٠) :

« متروك الحديث » .

ثم قال البيهقي : « وقدخولف في إسناده ومتنه ، وهو أيضاً ليس بالقوي » . ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن زياد ، عن عبد الله بن راشد ـ مولى عثمان بن عفان ـ قال : سمعت أبا سعيد الخدري . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

« إن بين يدي الله عز وجل لوحاً فيه ثلاث مئة وخمس عشرة شريعة ، يقول الرحمن : وعزتي وجلالي ! لا يأتيني عبد من عبادي ما لم يشرك فيه بواحدة منهن إلا أدخلته الجنة» .

و (عبد الرحمن بن زياد) هو الإفريقي ، ضعيف

وعبد الله بن راشد ضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في « الثقات » !

٣١٩٩ - (إنَّ للهِ مَلَكاً لو قيلَ له : التقِمِ السماواتِ السبعَ والأرضينَ بلقْمةٍ لَفَعل ، تَسبيحُهُ : سُبحانكَ حيثُ كنتَ) .

منكر . رواه الطبراني (٣ / ١٢٣ / ١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣١٨) : حدثنا محمد بن عبدالله بن عرس المصري : نا وهب الله بن رزق أبو هريرة : نا بشر بن بكر : نا الأوزاعي : حدثني عطاء عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

وقال الذهبي في « العلو » (ص ٦٦ طبع الأنصار) :

« حديث منكر » . ولم يبين علته . وإنما هي في نقدي وهب الله هذا ؛ فإنهم أغفلوه ولم يترجموه ، وما ذلك إلا لجهالته وقلة روايته .

٣٢٠٠ - (إنَّ للهِ مَلَكاً مُوكلاً بمَنْ يقولُ : يا أرحمَ الراحمينَ ! فمَنْ قالَها ثلاثاً قال المَلَكُ : إنَّ أرحمَ الراحمينَ قدْ أقبلَ عليكَ فاسألْ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٥٤٤) عن فضال بن جبير عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً . ذكره شاهداً ، وقال الذهبي :

« فضال ؛ ليس بشيء » .

قلت : قال ابن عدي في « الكامل » (٣٢٥ / ١) :

« ولفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة » .

قلت : وكأنّ هذا الحديث الضعيف هو أصل ما اعتاده كثير من المصلين في عمّان وغيرها من مدن الأردن ؛ مِن قولهم دبر كل صلاة : « يا أرحم الراحمين . . » ، ثلاثاً ، ولا أصل له في السنة الصحيحة ، بل هو مُفوتُ سننٍ كثيرة كما هو مشاهد منهم . وصدق من قال من السلف : ما أُحدِثت بدعة إلا وأُميتت سُنة .

ثم روى الحاكم من طريق الفضل بن عيسى عن عمه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

مر رسول الله ﷺ برجل وهو يقول : يا أرحم الراحمين ! فقال له رسول الله ﷺ :

« سَلْ ؛ فقد نظر الله إليك » .

وقال الحاكم :

« الفضل بن عيسى هو الرقاشي ، وأخشى أن يكون عم يزيد بن أبان ، إلا أني قد وجدت له شاهداً من حديث أبي أمامة » .

ثم ساق حديث الترجمة .

قلت : ويزيد بن أبان ـ وهو الرقاشي ـ متروك .

والفضل بن عيسى ضعفوه كما في « المغني » ، . وقال فيه الحافظ :

« منكر الحديث » .

٣٢٠١ ـ (اتق الله ، وأقم الصلاة ، وآت الزكاة ، وحجّ البيت ، واعتمر ، وبرَّ والديك ، وصِلْ رحمك ، وأقْرِ الضيف ، وَأْمُرْ بالمعروف ، وانْهَ عن المنكر ، وزُلْ مع الحق حيثما زال) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢ / ٣٠) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٣ / ١٣٧ / ١٥٦٨) ، وعنه ابن حبان (٥٨٥٢ / الإحسان) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٣٢٢ / ٧٦٣) من طريق محمد بن سليمان بن مسمول المخزومي : ثنا القاسم بن المخوّل البهزيّ ثم السّلميّ ، قال سمعت أبي يحدث -

وكان أدرك الجاهلية والإسلام ـ قال : نصّبتُ حبائل لي بالأبواء ، فوقع في حبل منها ظبي ، فانقلب الحبل ، فخرجنا في أثره أَقْفُوه ، فوجدت رجلاً قد أخذه ، فتنازعنا إلى النبي ﷺ ، فوجدناه نازلاً بأبواء تحت شجرة قد استظل بنطع ، فقضى به بيننا شطرين ، فقلت : يا رسول الله ! هذه حبائلي في رِجله ، قال : «هو ذاك» . قلت : يا رسول الله! إنا نكون على الماء فترد علينا الإبل وهي عطاش فنسقيها من الماء ، هل لنا في ذلك من أجر ؟ قال :

« نعم ، في كل ذات كبد حرى أجر » .

قلت : يا رسول الله ! الإبل الطوال تلقانا وهي مصراة ونحن جياع ؟ قال :

« قل : يا صاحب الإبل !يا صاحب الإبل ! » ثلاثاً « فإن جاء وإلا فحلّ حرارها فاحلب واشرب وأَعِدْ صرارها وبق للبن دواعيه » ، ثم أنشا يحدثنا ﷺ يقول :

«يأتي على الناس زمان يكون خير المال فيه غنم بين المسجدين – يعني مسجد المدينة ومسجد مكة ـ تأكل الشجر وترد المياه ، يأكل صاحبها من رِسلها ، ويلبس من أصوافها ـ أو قال من أشعارها ـ والفتنُ ترتكس بين جراثيم العرب ، والدماء تسفك» ، يقولها رسول الله ﷺ ثلاثاً .

قلت : يا رسول الله أوصني ! قال : . . . فذكر الحديث .

والسياق للطبراني ، وليس للبخاري منه إلا حديث الترجمة ، وروى منه في « المعجم الأوسط » (٧ / ٢٩٦ / ٧٥٤٢) المقطع الأخير : (يأتي على الناس زمان . .) إلخ من طريق الشاذكوني : ثنا محمد بن سليمان بن مسمول المخزومي به . وقال :

« لا يروى عن (مخول البهزي) إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الشاذكوني » !

وهذا من أوهامه أو نسيانه ، فقد قرنه في « الكبير» بغيره ! وعنه أبو يعلى ، وعن ثالث البخـــاري .

وعلة الحـديث (ابن مسـمول) هـذا ـ بالمهملة ـ قال الحافظ في « الإصابة » (٣ / ٣٩٣) :

« ضعيف ، وأخرجه ابن السكن من طريقه ، وقال : ليس لمخول رواية بغير هذا الإسناد » .

قلت : وقال الذهبي في ترجمة (ابن مسمول) من « المغني » :

« ضعفوه » .

وشذ ابن حبان فوثقه! ووافقه العجلي ، وساق له ابن عدي في « الكامل » بعض المناكير ، تقدم بعضها برقم (٢٣٥٧) . ثم قال (٦ / ٢٠٨) :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة مايرويه لا يتابع عليه في إسناده ومتنه » .

وإن من تمام شذوذ ابن حبان أنه أورد شيخ هذا الضعيف (القاسم بن مخول) في « ثقاته » (٥ /٣٠٦) أيضاً ، ولم يرو عنه غيره كما في « التاريخ » و « الجرح » !

٣٢٠٢ ـ (إنّ له مُرضِعاً في الجنةِ ـ يعني : إبراهيمَ بنَ محمد ﷺ ـ ، ولو عاشَ لكان صدّيقاً نبيّاً ، ولو عاش لَعَتَقتْ أخوالُه القِبطَ ، وما استُرقَّ قِبطيٌّ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٥١١) ، وابن منده في « معرفة الصحابة » (٤٢ / ٢٣١ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١ / ٢١٣ / ١) عن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله بن الخارق أبي شيبة ـ وهو جد ابني أبي شيبة ـ عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال :

لما مات إبراهيم بن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهـذا إسنـاد ضعيف جداً ؛ إبراهيم هذا متروك الحديث ؛ كما في «التقريب » .

وتابعه بقية عن الحكم به .

أخرجه ابن عساكر (١ / ٢١٥ / ١) من طريق محمد بن يونس : أنبأنا سعد ابن أوس أبو زيد الأنصاري : أنبأنا بقية عنه .

و (بقية) مدلس وقد عنعنه ، فمن المحتمل أن يكون تلقاه عن إبراهيم هذا أو غيره من المتهمين ثم دلّسه !

ثم إن في الطريق إليه محمد بن يونس وهو الكديمي ؛ وضاع !

والجملة الأولى منه ، أخرجها ابن عساكر من حديث أنس والبراء وعبدالله بن أبي أوفى مرفوعاً .

وحديث البراء في « صحيح البخاري » (١٣٨٢) ، وابن حبان (٦٩١٠ - الإحسان) ، واستدركه الحاكم (٤ / ٣٨) فوهم ، وأخرجه الطيالسي أيضاً (٧٢٩ و ٧٤٢) ، وأحمد (٤ / ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٩ و ٢٩٧ و٣٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٤) ، وابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٣٩ و ١٤٠) .

والجملة الثانية يشهد لها ما روى أبو عوانة عن إسماعيل السدي قال :

« سألت أنس بن مالك قال : قلت : صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم ؟ قال : لا أدري ، رحمة الله على إبراهيم ، لو عاش كان صديقاً نبياً » .

أخرجه أحمد (٣ / ١٣٣ و٢٨٠ - ٢٨١) ، وابن سعد (١ / ١٤٠) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً : « لو عاش إبراهيم لكان نبياً » .

أخرجه ابن عساكر (١ / ٢١٣ / ٢) بسند ضعيف عنه .

وروى البخاري (١٠ / ٤٧٦ - فتح) ، وابن ماجه (١٥١٠) ، وأحمد (٤ / ٣٥٣) ، وابن عساكر (١٥ / ٢٧٩ / ٢) عن إسماعيل بن أبي خالد قال :

« قلت لعبدالله بن أبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن رسول الله ﷺ ؟ قال : مات وهو صغير ، ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي لعاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده » .

وأما الجملة الأخيرة فلم أجد لها شاهداً قوياً موصولاً . وإنما أخرج ابن سعد (١ / ١٤٤) بسند صحيح عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال في ابنه إبراهيم لما مات :

« لو عاش ما رُقَّ له خال » .

ومكحول تابعي ، فالحديث مرسل ، فتبقى هذه الجملة على الضعف لتعريها عن الشاهد القوي . والله أعلم .

وقد مضى الحديث بأقل تخريجاً مما هنا (٢٢٠) .

٣٢٠٣ - (إنَّ مِن أسرقِ السُّرّاق مَنْ سَرَق مَنَارَ الأَرَضِينَ ، وإنَّ مِن أعظمِ الخَطايا مَنِ اقْتَطَعَ مالَ امرىءٍ بغيرِ حقٍّ ، وإنَّ مِن أفضلِ الحسناتِ لَعيادةُ المريضِ ، وإنَّ مِن أفضلِ الشفاعةِ أنْ تشفعَ بينَ اثنينِ في نكاحٍ حتى تجمعَ بينَهما ، وإنَّ لِبْسَ الأنبياءِ القميص مثل السراويلِ ، وإنَّ مما يُساعد به الدعاء عند العطاس) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٣٦ / ٨٤٣) ،

والضياء في « موافقات هشام بن عمار » (٥٦ / ١) والسياق له ، عن معاوية بن يحيى ـ يعني : الطرابلسي ـ : ثنا معاوية بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي رهم السمعي مرفوعاً . وقال :

« روى منه ابن ماجه ذكر النكاح عن هشام » .

قلت : أخرجه ابن ماجه (١٩٧٥) ، وقال البوصيري في « الزوائد » (٢/١٤٣) :

« هذا إسناد مرسل ، أبو رهم هذا اسمه أحزاب بن أسيد ـ بفتح الهمزة ، وقيل : بضمها – ، قال البخاري : تابعي . وقال أبو حاتم : ليست له صحبة . وذكره ابن حبان في « الثقات » » .

وسائر رجاله موثّقون ، وفي بعضهم كلام ، والحديث ضعيف لإرساله .

وفيه (معاوية بن يحيى الأطرابلسي) ضعيف .

قال في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

٣٢٠٤ ـ (إن من (المُنْشآت) التي كُنَّ في الدنيا عجائزَ عُمْشاً رُمْصاً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٢٥) من طريق موسى بن عبيدة عن يزيد ابن أبان عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً وقال :

« حديث غريب ؛ لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث موسى بن عبيدة ، وموسى ابن عبيدة ويزيد بن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث » .

٣٢٠٥ - (إنَّ مِن معادنِ التقوى تعلُّمَكَ إلى ما قد عَلِمْتَ عِلْمَ ما لم تَعْلَمْ ، والنقصُ فيما قد عَلِمْتَ قلَّةُ الزيادةِ فيه ، وإنما يُزهِّدُ الرجلَ في عِلْمِ ما لم يَعْلَمْ ، قلَّةُ الانتفاعِ بما قد عَلِمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٤٠) ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ٤١٤) من طريق مسور بن عيسى قال : نا القاسم بن يحيى قال : نا ياسين الزيات عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

وياسين الزيات متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

ومن دونه لم أعرفهما .

وأخرجه ابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٩٥) إلا أنه وقع فيه (الميمون بن عيسى أبو عيسى البصري) ولم أعرفه أيضاً .

والحديث جزم الشيخ الغماري في كتابه «المداوي» (١/٥٥١) بأنه موضوع ، دون أن يتكلم على إسناده بشيء! ومن الغريب أنه لم يورده في رسالته «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير » . مع أنه واسع الخَطْو فيه ، فقد ذكر فيه بعض الأحاديث الصحيحة مثل قوله ﷺ : « عليكم بالشام » !

٣٢٠٦ - (إنَّ مِنْ موجِباتِ المَغفرةِ إدخالَكَ السرورَ على أخيكَ المسلمِ : إشباعَ جَوعتِهِ ، وتنفيسَ كُربتِهِ) .

منكر . رواه أبو بكر بن خلاد في « الجزء الثاني من حديثه » (ق١١٠ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٩٠) عن يحيى بن هاشم السمسار : نا سفيان الثوري

عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً ،

وكذا رواه الحافظ معمر بن عبد الواحد الأصبهاني في « مجلس من أماليه » (١٥٤ / ٢) .

قلت : ويحيى هذا كذبه ابن معين وغيره .

وتابعه طلحة بن عمرو : ثنا محمد بن المنكدر به مختصراً بلفظ :

« من موجبات المغفرة إطعام المسلم السغبان » .

أخرجه الحاكم (٢ / ٥٢٤) وقال : « صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وهو من أوهامه ؛ فإن طلحة هذا متروك .

وله شاهد رواه الدولابي في « الذرية الطاهرة المطهرة » كما في أحاديث منتقاة منه (١٣ / ٢) : أخبرني أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي أن ابن أبي فديك حدثهم عن جهم بن عثمان عن عبدالله بن حسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي مرفوعاً به دون قوله : « إشباع . . . » .

وكذا رواه الطبراني (١ / ٢٧٣ / ١) من طريق أخرى عن ابن أبي فديك به

ثم رواه أيضاً (١ / ٢٧٢ / ٢) : حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : ثنا محمد بن عبادة الواسطي : ثنا يعقوب بن محمد : نا جهم بن عثمان به .

ورواه القضاعي (٩٤ / ٢) من طريق آخر عن الحضرمي به .

وهذا سند ضعيف ؛ جهم بن عثمان مجهول كما قال أبو حاتم وغيره . وقال ابنه في « العلل » (٢ / ٣٠٩) :

« قال أبي : هذا حديث منكر » .

٣٢٠٧ - (إنَّ مِن نِعمةِ اللهِ على العبدِ أنْ يُشبِهَهُ وَلَدُهُ) .

ضعيف . رواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٣٣ / ١) عن إبراهيم بن يزيد عن الوليد بن عبدالله عن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ إبراهيم هذا هو الخوزي ، وهو ضعيف جداً ؛ قال ابن معين :

« ليس بثقة » . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

والوليد بن عبدالله هو ابن أبي مغيث الحجازي ؛ ثقة .

والحديث عزاه في « الجامع الصغير » للشيرازي في « الألقاب » عن إبراهيم النخعي مرسلاً . ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء .

٣٢٠٨ - (إنَّ نارَكُم هذهِ جُزءٌ مِن سبعينَ جُزءاً مِن نارِ جهنمَ ، ولولا أنها أُطْفِئتْ بالماءِ مرّتين ما انتفعتُم بها ، وإنها لتدعو اللهِ عزَّ وجلَّ أنْ لا يُعيدَها فيها) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٤٣١٨) عن إسماعيل بن أبي خالد عن نفيع أبي داود عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ نفيع هذا متروك ، وقد كذبه ابن معين .

وتوبع ؛ فرواه بكر بن بكار : ثنا جسر بن فرقد : نا الحسن عن أنس بن مالك به .

أخرجه الحاكم (٤ / ٥٩٣) وقال :

« صحيح الإسناد »! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : جسر واهٍ ، وبكر ؛ قال النسائي : ليس بثقة » .

قلت : والحسن هو البصري ؛ وهو مدلس وقد عنعنه ، ومن المحتمل أن يكون تلقاه عن نفيع ثم أسقطه !!

ثم وجدت لأكثره شاهداً قوياً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم ، وضربت بالبحر (وفي رواية : بالماء) مرتين ، ولولا ذلك ما جعل الله فيها منفعة لأحد » .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٤٤) ، والحميدي (١١٢٩) ، وابن حبان (٢٦٠٨) من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عنه .

والرواية الثانية للحميدي ، وإسنادهم صحيح على شرط الشيخين .

وقد أخرجاه ، وكذا ابن حبان (٩ / ٢٧٦ / ٧٤١٩) من طريق أخرى عن أبي الزناد به نحوه دون قوله : « ولولا ذلك . . . . إلخ » . وسفيان هو ابن عيينة .

٣٢٠٩ - (إنَّ يأجوجَ ومأجوجَ لهُم نساءٌ يُجامِعون ما شاؤوا ، وشجرٌ يَلْقحون ما شاؤوا ، فلا يموتُ منهُم رجلٌ إلا تَرَكَ مِن ذُرِّيتِهِ ألفاً فصاعِداً) .

ضعيف . أخرجه النسائي في « التفسير » من « السنن الكبرى » (٦ / ٤٠٨

/ ١١٣٣٤) من طريق ابن عمرو بن أوس عن أبيه عن جده به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير ابن عمرو هذا ؛ فإنه لا يعرف . أورده الحافظ في « باب من نسب إلى أبيه أو . . . . . » من « التهذيب » ، وجزم فيه أن اسمه عبد الرحمن . وقال في « التقريب » :

« يقال : اسمه عبد الرحمن ، تقدم في ابن أوس » .

كذا وقع فيه ، والصواب : « في ابن أبي أوس » ؛ فقد قال في أول الباب المشار إليه :

«ابن أبي أوس الثقفي ، وفي رواية : ابن عمرو بن أوس ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، هو عبد الله » .

كذا الأصل ، ولعله : « ويقال : هو عبدالله » .

هذا كل ما ترجمه به ، ومنه تبين أن الرجل مجهول لا يعرف .

٣٢١٠ - (إنَّكَ امرؤٌ قد حَسَّنَ اللهُ خَلقَكَ ، فأحسِنْ خُلقَكَ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص٣) من طريق حلاّب جرير : سمعت جرير بن عبدالله يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ لجهالة حلاب جرير بن عبدالله .

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر ؛ قال المناوي :

« ورواه أيضاً الخرائطي ، والديلمي ، وأبو العباس الدغولي في «الآداب» ؛ قال الحافظ العراقي : وفيه ضعف » .

٣٢١١ - (إنَّكُمُ اليَومَ على دِينٍ ، وإنّي مُكاثِرٌ بكُمُ الأُمَمَ ، فلا تَمْشوا بَعْدي القهقرى) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٣٥٤) ، وأبو يعلى (٤ / ١٠١ / ٢١٣٣) والسياق لهما ، والبزار (٤ / ١٧٦ / ٣٤٧٩) عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

وهذا إسناد فيه ضعف ؛ رجاله ثقات غير مجالد - وهو ابن سعيد - وليس بالقوي ، ولم أجد ما أُقوِّي به حديثه هذا .

٣٢١٢ - (إنَّكُم ستُبْتَلُون في أهلِ بيتي مِن بَعْدي) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣ / ٤٣٣ / ٢٦٤٥ - الكشف) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٢٠٦ / ١) عن عباد بن يعقوب الأسدي : نا علي بن هاشم عن شقيق بن أبي عبدالله : حدثني عمارة بن يحيى بن خالد بن عرفُطة قال :

« كنا عند خالد بن عرفطة يوم قتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، فقال لنا خالد : هذا ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول : . . . » ،فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمارة هذا لم أجد من ترجمه ، وقد ذكره الحافظ في الرواة عن جده خالد بن عرفطة .

ثم رأيته في « ثقات ابن حبان » (٥ / ٢٤٤) برواية شقيق ، ولا يعرف إلا به .

وسائر الرواة ثقات ، لكن الأسدي هذا من غلاة الشيعة ورؤوس البدع ، لكنه صادق في الحديث ؛ كما قال الذهبي .

وقد تابعه محمد بن الصلت عن علي بن هاشم به .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٤٩٨) لكن وقع فيه : « سفيان بن أبي عبد الله » ، وهو خطأ مطبعي ؛ فإنه ليس لسفيان هذا ترجمة عنده ، وإنما هي لشقيق بن أبي عبدالله .

وتساهل الهيثمي كعادته فقال (٩ / ١٩٤) :

« رواه الطبراني والبزار ، ورجال الطبراني رجال الصحيح ، غير (عمارة) ، وقد وثقه ابن حبان » ! وأقره المناوي في « الفيض » ، وأكده في « التيسير » فقال : « ورجاله ثقات » ! ولم يتعقبه الشيخ الغماري في « المداوي » إلا في ضبطه عن (عرفطة) بالفتح ، و بين أن الصواب بضم العين . . . والفاء ، وسكت عن بيان علة الحديث ، فلعله نزعه عرق التشيع !

٣٢١٣ ـ (إنَّ اللهَ قد ذَبَحَ كُلَّ نُونٍ في البحرِ لِبَني آدمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني (٥٣٨) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عمرو بن دينار عن عبدالله بن سرجس ـ وكان شيخاً قديماً ـ قال : (فذكره) مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الخوزي هذا متروك .

٣٢١٤ ـ (إنكم لتُبَخِّلون وتُجَبِّنون وتُجَهِّلون ، و إنَّكُم لَمِنْ رَيحانِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١ / ٣٤٨) ، وأحمد (٦ / ٤٠٩) ، والحربي في « الغريب » (٥ / ١٥٧ / ١) ، والقاضي أحمد بن سليمان بن حذلم في «حديثه » (١ / ١٤٦ ـ ١٤٧) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٣٠٠) من طريق ابن أبي سويد قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : زعمت المرأة الصالحة خولة بنت

حكيم قالت : خرج رسول الله ﷺ ذات يوم وهو محتضن أحد ابني ابنته وهو يقول : . . . فذكره . وقال الترمذي :

« لا نعرف لعمر بن عبد العزيز سماعاً من خولة » .

قلت : فالسند ضعيف لانقطاعه . لكن له علة أخرى وهي الجهالة ؛ فإن ابن أبي سويد ـ واسمه محمد ـ مجهول ؛ كما في « التقريب » .

والجملة الأولى صحيحة ؛ فإن لها شواهد ، فانظر « تخريج المشكاة » (٤٦٩١ و ٤٦٩٢) والحديث الآتي برقم (٤٧٦٤) .

٣٢١٥ ـ (يُطبَعُ المؤمنُ على كلِّ خُلُقٍ ، ليس الخيانةَ والكذبَ) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي أمامة ، وعبدالله بن أبي أوفى .

١ ـ أما حديث ابن عمر ، فيرويه عبيدالله بن الوليد الوصافي عن محارب بن دثار عنه مرفوعاً به .

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (١١٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٣٦ / ١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٧ / ٢) من طريقين عنه ، وقال ابن عدي :

« الوصافي ضعيف جداً ، يتبين ضعفه على حديثه » .

وهو كما قال ، واقتصر الحافظ على قوله فيه : «ضعيف» .

٢ ـ وأما حديث سعد ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن علي بن هاشم بن البريد عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً .

أخرجه البزار (ص ١٦ ـ زوائده) ، وأبو يعلى (١ / ٢٠٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٧ / ٢) ، والقضاعي (٤٨ / ٢) ، وقال البزار :

« روي عن سعد من غير وجه موقوفاً ، ولا نعلم أسنده إلا علي بن هاشم بهذا الإسناد » .

قلت : ورجاله ثقات كلهم رجال مسلم ، غير أن أبا إسحاق – وهو السبيعي – مدلس وقد عنعنه ، وابن البريد قد خولف في إسناده كما يأتي بعده .

والأخرى : عن أبي شيبة عن سلمة بن كُهَيْل عن مصعب بن سعد عن سعد ابن مالك به .

أخرجه ابن عدي (ق ٢ / ١) .

وأبو شيبة هذا اسمه إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة ، وهو هالك ؛ كما قال الذهبي ، وقال الحافظ :

« متروك الحديث » .

قلت : ومع ضعفه الشديد ، فقد خالفه في رفعه سفيان الثوري ؛ فقال : عن سلمة بن كهيل به موقوفاً على سعد .

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في « كتاب الإيمان » (رقم ٨١ ـ بتحقيقي) : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان به .

وهذا إسناد صحيح موقوف على شرط الشيخين .

وأخرجه ابن وهب في « الجامع » (ص ٧٩) : أخبرني جرير بن حازم عن

شعبة بن الحجاج أن سعد بن أبي وقاص قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وهذا رجاله ثقات أيضاً لكنه منقطع .

ولذلك قال الدارقطني في « العلل » ـ بعد أن ذكره من حديث سعد مرفوعاً وموقوفاً ـ :

« الموقوف أشبه بالصواب » .

٣ ـ وأما حديث أبي أمامة ؛ فيرويه وكيع : نا الأعمش قال : حُدِّثت عن أبي أمامة به .

أخرجه ابن أبي شيبة (رقم ٨٢) ، ومن طريقه ابن أبي عاصم (١١٤) : حدثنا وكيع به ، وبهذا الإسناد أخرجه أحمد أيضاً (٥ / ٢٥٢) .

ورجاله ثقات ، فهو صحيح لولا جهالة شيخ الأعمش ، وقد رواه غير وكيع عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً ، كما مضى بيانه في الحديث (٢) ، وهذا أصح منه ؛ لأن وكيعاً أحفظ من ابن البريد . والله أعلم .

٤ ـ وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى ؛ فيرويه سعيد بن زربي عن ثابت البناني عنه مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي (٢ / ١٠٥ / ٢) وقال :

« سعيد بن زربي من الضعفاء » . وقال الحافظ :

« منكر الحديث » .

قلت : وجملة القول : إن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، وليس فيها ما يمكن أن يعضد به ، إلا الموقوف ، فإن كان له حكم المرفوع فهو شاهد قوي ، ولكن لم يتبين لي ذلك . والله أعلم .

٣٢١٦ - (اتقوا الله في الصلاة ، اتقوا الله في الصلاة ، (ثلاثاً) ، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم ، اتقوا الله في الضعيفَيْن : المرأة الأرملة والصبي اليتيم ، اتقوا الله في الصلاة) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٤٧٧ / ١١٠٥٣) من طريق أبي المعتمر عمار بن زربي : ثنا بشر بن منصور ، عن ثابت عن أنس قال :

كنا عند رسول الله ﷺ حيث حضرته الوفاة ، قال : فقال لنا : (فذكره) فجعل يرددها وهو يقول : « الصلاة » ، وهو يغرغر حتى فاضت نفسه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته (عمار بن زَربي) ؛ فإنه متهم ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٣٩) :

« سألت أبي عنه؟ فقال : « كذاب متروك الحديث » ، وضرب على حديثه ، ولم يقرأه علينا » .

وضعفه العقيلي وابن عدي وغيرهما ، وشذ ابن حبان - كعادته - فذكره في «الثقات » (٨ / ٥١٧) وقال :

« يغرب ويخطئ »

ومثله في الشذوذ ، ما جاء في « الكنى والأسماء » للدولابي (٢ / ١٢٠) :

حدثنا أحمد بن شعيب قال : حدثنا أحمد بن سيار أبو أيوب قال : حدثنا عمار بن زربي أبو المعتمر البصري - وكان ثقة - قال : حدثنا المعتمر بن سليمان . . . فذكر حديثاً في التعرض لنفحات الله ، كنت خرجته في « الصحيحة » (١٨٩٠) من طرق أخرى ، فقوله : « وكان ثقة » لا أدري من قاله ، ومن دونه ثقتان ،

فأستبعد أن يكون أحدهما هو الموثِّق ، وخصوصاً (أحمد بن شعيب) وهو الإمام النسائي ، فإنه لو كان ذلك منه لعرفه الحفاظ كالذهبي والعسقلاني ، ولذكروه في ترجمة الرجل ، فإعراضهم عنه دليل على أنه لا أصل له .

فإذن ؛ من أين جاء هذا التوثيق ؟ وعليه أقول :

إما أن يكون مقحماً من بعض النساخ ، أو هو من أوهام الدولابي نفسه ، فإنه متكلَّم فيه . والله أعلم .

هذا ، وقد غفل عن علة الحديث المناوي ، وتبعه في ذلك من تخصص بتتبع زلاته ؛ فوقع فيها ، فقال المناوي في « فيض القدير » :

« رمز المصنف لحسنه ، لكن فيه (بشر بن منصور الحناط / الأصل الخياط) أورده الذهبي في « المتروكين » ، وقال : هو مجهول قبل المئتَيْن » .

فتعقبه الشيخ الغماري في « المداوي » (١ / ١٥٨) بما خلاصته : «إن (بشر ابن منصور الحناط) ثقة ، فالحديث حسن كما قال المصنف ، لا سيما وقد ورد عن أنس من طريق آخر على شرط الصحيح مختصراً » .

قلت : ولي على هذا التعقب ملاحظات :

الأولى : متابعته في الغفلة عن العلة الحقيقية ، وهي (عمار بن زربي) ولو أنه تنبه لها لأرعد وأزبد على المناوي!

الثانية : موافقته إياه على أن (بشراً) هذا هو الحناط ، وهو خطأ لأمرين اثنين :

أحدهما : أنهم لم يذكروا في الرواة عنه (عماراً) هذا . وإنما ذكروه في الرواة عن (بشر بن منصور السليمي) .

والآخر : أن لعمار هذا حديثاً آخر قال فيه : ثنا بشر بن منصور عن شعيب

ابن الحَبْحَاب بإسناد آخر عن عبد الله بن الشخير . . . وقد مضى لفظه وتخريجه برقم (٢٨٦٨) ، وقد ذكروا (شعيباً) هذا في شيوخ (بشر بن منصور السليمي) فهو إذن شيخ عمار في حديث الترجمة ، وليس (الحناط) ، أقول هذا بياناً للحقيقة ، والسليمي ثقة ، وقريب منه (الحناط) .

الثالثة : إذا كان (الحناط) ثقة ، فهل هذا كاف في الحكم على الحديث بالحسن؟! أم لا بد من النظر في سائر رواة الإسناد ، وهذا مما لم يفعله ، وإلا لما وقع في تلك الغفلة !

الرابعة : هب أنه توهم أنه ثقة كسائر رجاله ، فلماذا اقتصر في الحكم عليه بالحسن دون الصحة ، وإن كان في رأيه فيهم مَنْ تُكُلِّم فيه بكلام يمنع الحكم عليه بالصحة فَلِمَ لم يُبَيِّنْه؟ أهكذا يكون تحقيق من يأذن لأصحابه بأن يلقبوه بالحافظ ويصفوه بذلك في الكتاب المذكور مما طبع في حياته أو بعد وفاته ؟ !

وأخيراً : قوله في حديث أنس : «على شرط الصحيح» فيه تساهل ؛ لأنه من رواية قتادة عن أنس ، وقتادة مدلس . وقد يغتفر هذا في الشواهد فكان عليه أن يكثر منها تقوية للحديث لو كان له شواهد بتمامه ، وهيهات ! وقد كنت خرجت بعضها في بعض تأليفاتي ، مثل « الصحيحة » (٨٦٨) و « الإرواء » (٢١٧٨) ، وهي مختصرة ليس فيها الجملة الأخيرة : «اتقوا الله في الضعيفين . . .» ، ولا تكرار جملة الصلاة وما بعدها .

وإنما ثبتت الجملة الأخيرة بلفظ .

« اللهم إني أحرج حق الضعيفين : اليتيم والمرأة » .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (١٠١٥) .

٣٢١٧ ـ (إنّما الأَمَلُ رحمةٌ مِنَ اللهِ لأُمَّتي ، لولا الأملُ ما أرضعتْ أُمٌّ وَلداً ، ولا غَرَسَ غارِسٌ شجراً) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢/٥١ ـ ٥٢) ، والديلمي في «مسند الفردوس» (١ / ٢ / ٣٢١) من طريق محمد بن إسماعيل بن هارون الرازي بسنده الصحيح عن أنس مرفوعاً به . وقال الخطيب :

« هذا حديث باطل ، لا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي ، وكان غير ثقة » .

وساق له أحاديث أخرى وصفها كلها بأنها باطلة ، وقال الذهبي :

« هي من وضعه » .

٣٢١٨ ـ (إنَّما الأَسْوَدُ لبَطْنِهِ وفَرْجِهِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١١٨) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٩٢) من طريق خالد بن محمد ـ من آل الزبير ـ قال :

خرجنا نتلقى الوليد بن عبد الملك مع علي بن الحسين ، فعرض حبشي لركابنا ، فقال علي بن الحسين : حدثتني أم أيمن ، أو قال : سمعت أم أيمن تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال العقيلي :

« خالد بن محمد لا يتابع على حديثه ، وفي هذا المتن رواية أخرى من وجهٍ أيضاً ليّن لا يثبت » وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، وخالد مجهول » .

وأما ابن حبان فأورده في « الثقات » (٢ / ٧٤) على قاعدته في توثيق

المجهولين ، لا سيما وقد ضعفه جداً إمام الأئمة البخاري بقوله : « منكر الحديث » . وهذا أقل ما يقال في هذا الراوي لحديث الترجمة ؛ فإنه باطل ظاهر البطلان ؛ لمخالفته لما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام أن المدح والقدح ليس على اللون والجنس ؛ وإنما على العمل الصالح ؛ ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ [١٣/ الحجرات] ، وقوله ﷺ : « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » ؛ ولذلك فقد أحسن ابن الجوزي صنعاً بإيراده هذا الحديث في « الموضوعات » ، ومن تعقبه ، فما صنع شيئاً .

وأما الرواية الأخرى التي أشار إليها العقيلي في كلامه السابق ؛ فالظاهر أنه يشير إلى حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« دعوني من السودان ، إنما الأسود لبطنه وفرجه » .

وهو موضوع أيضاً على ما سبق مني تحقيقه برقم (٧٢٧) ؛ فراجعه إن شئت .

٣٢١٩ - (إنّما أنا عَبْدٌ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعبدُ ، وأَشْرَبُ كما يَشْرَبُ العَبْدُ) .

منكر بذكر الشرب . رواه الديلمي (١ / ٢ / ٣٢٠) من طريق زكريا الساجي : حدثنا سهل بن بحر : حدثنا عبدالله بن رشيد : حدثنا أبو عبيدة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

أنه أتي بهدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال : ضعها على الحصي - يعني : الأرض - ، ثم نزل فأكل ، ثم قال : . . . فذكره

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبيدة هذا لم أعرفه .

وعبدالله بن رشيد قال البيهقي : لا يحتج به .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن عدي عن أنس . وزاد عليه المناوي فقال :

« وكذا الديلمي ، وابن أبي شيبة . قال بعض شراح « الشفاء » : وسنده ضعيف » .

قلت : وفي إسناد ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٣٣٤) إبراهيم بن سليمان الزيات البلخي : ثنا عبد الحكم ـ وهو ابن عبد الله القسملي ـ . . . ، وكلاهما ضعيف .

وروي عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » .

وابن أبي شيبة إنما رواه في « المصنف » (٨ / ٣١٣ / ٤٥٦٨) عن مجاهد مرسلاً ، ليس فيه جملة الشرب ، ولا لفظة العبد! فهذا من تخاليط المناوي الكثيرة ، وقد شاركه في شيء منها الشيخ الغماري في « المداوي » (٢ /٥٦٤) فخلّط في التخريج بين هذه الرواية المنكرة ، والرواية المحفوظة الآتية . وأغرب منه أنه أحال في بعضها بقوله : « وسيأتي في حرف « لا » ، وهو أول حديث فيه » . ولم ينزله هناك مطلقاً لا في أوله ولا في آخره !! وقد زاد في الخلط في أول الكتاب (١ / ٤٠ ـ ٤٣) بصورة عجيبة تلفت النظر ؛ لأن عامة القراء لا يستطيعون أن يميزوا ما صح من تلك الروايات مما لم يصح ؛ لأنه هو لم يميزها ، بل تركها كما نقلها بأسانيدها ! والله المستعان .

قلت : والمحفوظ في هذا الحديث « . . . وأجلس كما يجلس العبد » ، وقد سبق تخريجه في « الصحيحة » (٥٤٤) و (٦٨٦) .

٣٢٢٠ - (إنما بُعِثْتُ رَحمةً ولم أُبْعَثْ عَذاباً) .

شاذ أو منكر . رواه أبو بكر أحمد بن جرير السلماسي في « حديث أبي علي اللحياني » (٥ - ٦) عنه قال : حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد قال : حدثنا العباس قال : حدثنا مروان قال : حدثنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قيل : يا رسول الله : ادع الله على المشركين . فقال : . . . فذكره .

وأخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤٥٣) عن داود بن عمرو الضبي قال : حدثنا هياج بن بسطام قال : حدثنا يزيد بن كيسان به . إلا أنه قال : «ولم أبعث لعاناً» ، وقال :

« هياج بن بسطام ؛ قال يحيى : ليس بشيء » ، ثم قال العقيلي :

« ولا يتابع عليه ولا على شيء من حديثه ، والحديث من غير هذا الطريق معروف بإسناد صالح » .

وكأنه يشير إلى ما رواه مروان بن معاوية الفزاري : حدثنا يزيد - وهو ابن كيسان - عن أبي حازم به . ولفظه :

« قال : قيل يا رسول الله! ادع على المشركين ، قال : إني لم أبعث لعاناً ، وإنما بعثت رحمة » .

أخرجه مسلم (٨ / ٢٤) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٣٢١) .

قلت : العباس الراوي عنه ابن صاعد في الطريق الأولى لم أعرفه ، ويحتمل أنه محرف من (عباد) - وهو ابن الوليد الغُبَري - ؛ فقد ذكره الذهبي في شيوخ ابن صاعد من « السير » (٥٠٢/١٤) ، وكذا المزي في ترجمة (عباد) من «التهذيب» . وهو صدوق ، وإلا ؛ فمجهول لم أعرفه .

وقد وردت الجملة الأولى منه بزيادة : « مهداة » ، وسبق تخريجها برقم (٤٩٠) .

وأخرج الطبراني عن كريز بن أسامة ـ وقد كان وفد إلى النبي ﷺ ـ قال : « قيل : يا رسول الله ! ادع الله على بني عامر ، فقال : إني لم أبعث لعاناً » .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٧٢) :

« وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : ومما سبق يتبين لنا أن الحديث بلفظ : (عذاباً) شاذ ؛ إن كان من رواته (عباد) ، وإلا فهو منكر إن كان عن (العباس) ، وأن المحفوظ بلفظ : (لعاناً) ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٣٩٤٥) .

(تنبيه) لقد أعل المناوي حديث الطبراني بقول الهيثمي المذكور ، ثم قصر في « التعبير » ، فقال : «فيه مجهول»! فتتبعه الشيخ الغماري في صفحة كاملة (٣ / ٣٠ - ٣١) مبيناً تناقض المناوي ، وأما الحديث فسكت عنه ، ولم يذكر حديث أبي هريرة شاهداً له! فهل نصح قراءه ؟ !

٣٢٢١ - (إنَّما سمَّاهُمُ اللهُ الأَبْرارَ لأنَّهم بَرُّوا الآباءَ والأَبْناءَ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٧ / ٢٠١ / ١) عن موسى بن محمد : نا هشام ابن عمار : نا عيسى بن يونس بن أبي إسحاق : حدثني عبيدالله عن محارب عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره في ترجمة موسى هذا ، وجده خالد ، ويكنى أبا عمران الخياط السابري . نقل عن الخطيب أنه وثقه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ عبيدالله هو ابن الوليد الوصافي ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » . وكذا قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨ / ١٤٦) ،

ونسبه للطبراني بلفظ :

« . . . . . والأمهاتَ والأبناء ، كما أن لوالديك عليك حقاً ، كذلك لولدك » .

ورواه البخاري في « الأدب المفرد » (٩٤) ، وأبو نعيم (٣٢/١٠) من هذا الوجه موقوفاً على ابن عمر ، وهو الأشبه . فكلام المناوي في تعقبه على السيوطي أنه لم يعزه إليه يوهم أنه عنده مرفوع أيضاً ، وليس كذلك ؛ فاقتضى التنبيه .

ومن طريق مُحَارِب بن دثار رواه الدينوري في « المجالسة » (ص ١٣٢) ومن طريق ابنُ عساكر (١/١٣٦/١٦) مقطوعاً موقوفاً عليه .

ورواه أبو نعيم (٨١/٧) بسنده عن سفيان الثوري قوله .

ثم رأيت الشيخ الغماري في « المداوي » (٢ / ٥٦٤ - ٥٦٥) قد أنكر على المناوي تعقبه للسيوطي ، وبالغ في ذلك ونسبه إلى الجهل المفرط ، وشغله ذلك عن بيان مرتبة الحديث كغالب عادته !!

٣٢٢٢ - (إنما سُمِّيَ البيتُ العتيقُ لأنّ اللهَ عزَّ وجلَّ أَعتقَهُ مِنَ الجَبابرةِ ، فلم يَظهرْ عليهِ جبَّارٌ قَطّ) .

ضعيف . رواه الترمذي (٢ / ٢٠٠) ، والبخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٢٠١) ، والحاكم (٢ / ٣٨٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٣٣٤ / ٢) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (٢٢٣ / ٢) عن عبدالله بن صالح : حدثني الليث بن سعد قال : حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن محمد بن عروة بن الزبير عن عمه عبدالله بن الزبير مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« رواه معمر عن الزهري فَوَقَفَهُ ولم يوصله » ، ثم ساق من طريق عبد الرزاق عنه عن الزهري أن ابن الزبير قال : . . . فذكره موقوفاً .

ثم رواه الترمذي من طريق قتيبة : ثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً نحوه .

قلت : والإسناد الأول ضعيف ؛ من أجل عبدالله بن صالح ؛ فإنه سيىء الحفظ ، لا سيما وقد خالفه قتيبة فرواه عن الليث عن عقيل عن الزهري مرسلاً . فهذا أصح .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٧٤ - ٢٧٥) من الوجه الأول ، ومن طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، ثم من الطريق الثانية عن معمر عن الزهري عن محمد بن عروة عن عبدالله بن الزبير موقوفاً ، ثم قال في رواية ابن أبي الأخضر :

« هذا خطأ ، وحديث معمر عندي أشْبه ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون عن النبي ﷺ مرفوعاً » .

قلت : وابن أبي الأخضر ضعيف أيضاً .

وجملة القول ؛ أنه قد اختلف فيه على الزهري . والصحيح رواية معمر الموقوفة ، وهي التي ترجمها أبو حاتم ، أو رواية الليث المرسلة وهي عندي أصح ؛ لأن الليث أحفظ من معمر .

ومن هذا التحقيق يتبين خطأ قول الترمذي : « حديث حسن صحيح » ، وقول الحاكم : « صحيح على شرط البخاري » ، وإن وافقه الذهبي .

والحديث أورده الهيثمي في « كشف الأستار عن زوائد البزار » (٢ / ٤٥ / ١١٦٥) من الطريق الأولى ، إلا أنه وقع فيه (عبد الله بن عروة) مكان (محمد ابن عروة) ، فهذا اختلاف آخر . وقد خفي على الهيثمي أنه ليس من شرطه لإخراج الترمذي إياه . وقد خفي ذلك على الحافظ في «مختصر الزوائد » (٤٧٥/١) وقال :

قلت : « هذا إسناد حسن » !!

٣٢٢٣ - (تَدْرُونَ لِمَ سُمِّيَ شعبانُ ؟ لأَنَّه يَشْعُبُ فيهِ خيرٌ كثيرٌ . وإنّما سُمِّيَ رمضانُ ؛ لأَنَّه يُرْمِضُ الذُّنوبَ ؛ أَيْ : يُدْنيها مِنَ الحَرِّ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٣٨) من طريق أبي الشيخ معلقاً ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ١٥٣) عن الحارث بن مسلم : حدثنا زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ زياد بن ميمون - وهو الثقفي الفاكهي - كذاب ؛ كما قال يزيد بن هارون ، ونحوه قول البخاري : تركوه .

والحارث بن مسلم مجهول .

وفي روايته من الطريق المذكور :

« تدرون لم سمي رمضان ؟ لأنه ترمض فيه الذنوب ، وإن في رمضان ثلاث ليال من فاتته ؛ فاته خير كثير : ليلة سبع وعشرين ، وليلة إحدى وعشرين ، وآخر ليلة» .

فقال عمر : يا رسول الله! هي سوى ليلة القدر ؟ قال : « نعم : ومن لم يغفر له في شهر رمضان ففي أي شهر يغفر له ؟ »

قلت : وروي موقوفاً بلفظ :

« إنما سمي شهر رمضان لأنه يرمض الذنوب رمضاً ، وإنما سمي شوال لأنه تشول فيه الذنوب كما تشول الناقة ذنبها » .

رواه أبو الحسن الأزدي في « حديث مالك » (٢٠٥ / ٢) عن عمر بن مدرك :

ثنا عثمان بن عبدالله العثماني : ثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ، وزاد :

وكان ابن عباس يقول : « يوم الفطر يوم الجوائز ، وإنما سمي شعبان لأن الأرزاق تتشعب فيه ، وإنما سمي رجب لأن الملائكة ترتج فيه بالتسبيح والتحميد والتمجيد للجبار عز وجل » .

قلت : وعمر بن مدرك كذاب ؛ كما قال ابن معين .

وعثمان بن عبدالله العثماني لم أعرفه .

٣٢٢٤ - (إنَّما سُمِّيتِ الجُمُعَةُ لأِنَّ آدمَ جُمِعَ فيها خَلْقُه) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣٩٧) معلقاً عن محمد بن عيسى بن أبي موسى العطار : حدثنا عبدالله بن عمرو بن أبي أمية : حدثنا قيس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن قرثع (الأصل مرقع وهو خطأ) الضبي عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قيس هو ابن الربيع ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به » .

وعبدالله بن عمرو بن أبي أمية - وهو البصري - لم أجد له ترجمة .

ومحمد بن عيسى هذا ؛ ترجمه الخطيب ؛ ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٢٢٥ - (إنَّما يَدْخُلُ الجنةَ مَنْ يَرْجوها ، ويُجَنَّبُ النارَ مَن يَخافُها ، وإنَّما يَرْحُمُ الله مِن عِبادِهِ الرُّحماءَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٢٥) ، وفي « صفة الجنة »

(ق ٦ / ١) ، والديلمي (١ / ٢ / ٣٢٢) من طريق أبي الشيخ عن سويد بن سعيد : ثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« حديث غريب من حديث زيد مرفوعاً متصلاً ، تفرد به حفص ، ورواه ابن عجلان عن زيد مرسلاً » .

قلت : حفص بن ميسرة احتج به الشيخان ؛ فهو أوثق من ابن عجلان ، وإنما العلة من الراوي عنه سويد بن سعيد ، فإنه ضعيف ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول » .

ولذلك فقد أحسن المناوي حين نقل عن العلائي قوله : « إسناده حسن على شرط مسلم » ، وتعقبه بقوله :

« وأقول : هذا غير مقبول ؛ ففيه سويد بن سعيد ، فإن كان الهروي ، فقد قال الذهبي : قال أحمد : متروك ، وقال البخاري : عمي فَلُقِّنَ فَتَلَقَّنَ ، وقال النسائي : غير ثقة . وإن كان الدقاق فمنكر الحديث ؛ كما في «الضعفاء» للذهبي » .

وأقول : هو الهروي حتماً ؛ فإنه الذي روى عن حفص بن ميسرة ، وعنه القاسم بن زكريا ، وهو أحد الرواة لهذا الحديث عنه . وأما الدقاق فلا يعرف إلا بروايته عن علي بن عاصم فقط .

لكن الطرف الأخير من الحديث له شاهد من حديث جرير بن عبدالله مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير » (١ / ١١٢ / ٢) من طريق عمر بن

علي عن إسماعيل عن الشعبي عنه .

قلت : ورجاله كلهم ثقات ، فهو صحيح لولا أن عمر بن علي هذا ـ وهو المقدمي ـ كان يدلس ، لكن يصلح شاهداً للطرف الأخير ، لا سيما وقد جاء بمعناه من طرق أخرى بعضها في « الصحيحين » ، فراجع إن شئت « الترغيب » (٣ / ١٥٤) .

٣٢٢٦ ـ (إنَّما يُسَلِّطُ اللهُ على ابنِ آدمَ مَن خَافَهُ ابنُ آدمَ ، ولو أنَّ ابنَ آدمَ لم يَخَفْ غيرَ اللهِ لَمْ يُسلِّطِ اللهُ عليه أحداً ، وإنما وُكِّلَ ابنُ آدمَ لِمَنْ رَجَا ابنُ آدمَ ، ولو أنَّ ابنَ آدم لَمْ يَرْجُ إلا اللهَ لَمْ يَكِلْهُ اللهُ إلى غَيرِهِ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الحكيم عن ابن عمر ، ولم يتعقبه الشارح بشيء ! وقد وقفت على إسناده عند أبي القاسم الختلي ، أخرجه في « الديباج » (٦٩ / ٢) عن بقية بن الوليد عن بكر بن حذيم الأسدي عن وهب بن أبان القرشي عن ابن عمر أنه خرج في سفر له ، فبينما هو يسير ؛ إذا قوم وقوف ، فقال : ما بال هؤلاء ؟ قالوا : أسد على الطريق قد أخافهم ، فنزل عن دابته ، ثم مشى إليه حتى أخذ بأذنه فعركها ، ثم قفد قفاه ونحاه عن الطريق ، ثم قال : ما كذب رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ اتهم الذهبيُّ به وهبَ بنَ أبان هذا ، فقال :

« لا يدرى من هو ؟ وأتى بخبر موضوع » . قال الحافظ :

« ذكره الأزدي فقال : متروك الحديث غير مرضي . ثم أسند له من طريقه عن ابن عمر . . . . . » فذكره .

وبكـر بن حـذيم ؛ كـذا الأصـل ، وفـي « الجـرح والتـعـديل » (١ / ١ / ٣٨٤) : « حذلم » . وقال : «سألت أبي عنه ؟ فقال :

« هو مجهول ، ليس بشيء » . وقال في « الميزان » :

« متروك » .

وبقية مدلس وقد عنعنه .

٣٢٢٧ - (إنَّما يَعْرِفُ الفَضْلَ لأهْلِ الفَضْلِ ذَوُو الفضلِ) .

مـوضـوع . رواه ابن الأعـرابي في « المعـجم » (١٦ / ١ / ٥٣ - ٥٤) ، وعنه القـضـاعي (٩٦ / ١) ، وابن عـسـاكـر (١٢ / ٤٥٦ / ١) : نا مـحـمـد بن زكـريا الغلابي : نا العباس بن بكار : نا عبدالله بن المثنى عن عمه ثمامة بن عبدالله عن أنس بن مالك قال :

بينـا رسـول الله ﷺ جالس في المسجـد وقـد طاف به أصحابه ؛ إذ أقبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فوقف فسلّم ، ثم نظر مجلساً يشبـهـه ، فنظر رسول الله ﷺ في وجوه أصحابه ؛ أَيُّهم يُوَسِّعُ له ، فكان أبو بكر رضي الله عنه جالساً عن يمين رسول الله ﷺ ، فتزحزح له عن مجلسه وقال : ههنا يا أبا الحسن! فجلس بين النبي ﷺ وبين أبي بكر . قال أنس : فرأينا السرور في وجه رسول الله ﷺ . ثم أقبل على أبي بكر فقال :

«يا أبا بكر : إنما يعرف . . . » .

ورواه الخطيب (٣ / ١٠٥ و ٧ / ٢٢٢ - ٢٢٣) ، وابن عـسـاكـر (١٢ / ١٥٥ / ٢) من طريق أخرى عن محمد بن زكريا اللؤلؤي به .

وتابعه عنده صدقة بن موسى : نا العباس بن بكار به .

قلت : الغلابي كذاب ، لكن متابعة صدقة بن موسى - وهو صدوق - ترفع التهمة عنه ، وتلصقها بشيخهما العباس بن بكار ؛ فإنه متهم ؛ قال الدارقطني :

« كذاب » . وقال العقيلي :

« الغالب على حديثه الوهم والمناكير » .

ثم ساق له حديثاً آخر في الغلاء والرخص رواه بهذا السند ، فقال فيه الذهبي : « إنه باطل » .

وقد ذكروا للحديث شاهداً ، ولكنه عندي واهٍ جداً لا يصلح للاستشهاد به ، فها أنا أبينه بإذن الله تعالى :

أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ٤٦٨ / ٢) من طريق أحمد بن يحيى ابن إسحاق الحلواني : نا الفيض بن وثيق : نا زكريا بن منظور عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : . . . ، فذكر الحديث مع القصة ، إلا أن فيها أن الداخل هو العباس لا علي .

وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ زكريا بن منظور ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

والفيض بن وثيق ؛ قال ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال الذهبي :

« قلت : قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم ، وهو مقارب الحال إن شاء الله

تعالى » .

قلت : كذا قال! وقول ابن معين فيه جرح مفسر ، فهو مقدم على توثيق من وثقه لو كان صريحاً ، وممن يوثق بتوثيقه .

ورواية أبي حاتم عنه ليس توثيقاً منه له .

وأما رواية أبي زرعة فقد ذكروا أنه لا يروي إلا عن ثقة . فالجرح المفسر مقدم عليه قطعاً .

وكأنه لهذا أورده الذهبي في « الضعفاء » ، ولم يزد فيه على قول ابن معين هذا شيئاً .

وأحمد بن يحيى الحلواني لم أعرفه .

٣٢٢٨ - (مَن عَامَلَ الناسَ فلم يَظلِمْهم ، وحدَّثَهم فلم يَكْذِبْهُم ، ووَعَدَهم فلم يَخْلِفْهم ؛ فهو مؤمنٌ ، كَمُلَتْ مُروءتُه ، وظَهَرتْ عدالتُه ، وَوَجَبَتْ أُخوَّتُه ، وحَرُمَتْ غِيبَتُه) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٠٠) من طريق داود ابن سليمان ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٤٦ / ١) من طريق أحمد بن علي قال : نا أبي ، كلاهما قالا : نا علي بن موسى الرضا قال : نا أبي موسى بن جعفر قال : نا أبي جعفرُ بنُ محمد ، قال : نا أبي محمدُ بنُ علي ، قال : نا أبي عليُّ بنُ الحسين قال : نا أبي الحسينُ بن علي قال : نا أبي عليُّ بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث مصنوع موضوع ؛ آفته داود بن سليمان هذا ؛ وهو الجرجاني ؛ قال الذهبي : « شيخ كذاب ، كذبه يحيى بن معين ، له نسخة موضوعة عن الرضا ، رواها علي بن محمد بن جهرويه القزويني الصدوق عنه » .

قلت : وهذا من النسخة الموضوعة عليه ؛ فإنه من رواية القزويني عنه .

وأحمد بن علي في الطريق الأخرى هو ابن مهدي بن صدقة الرقي ؛ قال الذهبي :

« روى عن أبيه عن علي بن موسى الرضا ، وتلك نسخة مكذوبة ؛ اتهمه الدارقطني بوضع الحديث ، وما علمت للرضا شيئاً يصح عنه » .

قلت : فأحد هذين هو المتهم بوضع هذا الحديث على (الرضا) ، ثم سرقه منه الآخر . والله أعلم .

٣٢٢٩ - (إنَّها ستكونُ فتنةٌ تَستنظِفُ العَرَبَ ، قَتْلاها في النارِ ، اللسانُ فيها أشدُّ مِنْ وَقعِ السَّيفِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٢٦٥) ، والترمذي (٢ / ٢٧) ، وابن ماجه (٣٩٦٧) ، وأحمد (٢ / ٢١١ - ٢١٢) من طريق ليث عن طاوس عن زياد بن سيمنكوش عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الترمذي مضعِّفاً :

« حديث غريب ، سمعت محمد بن إسماعيل يقول : لا يعرف لزياد بن سيمنكوش غير هذا الحديث ، رواه حماد بن سلمة عن ليث فرفعه ، ورواه حماد ابن زيد فأوقفه » .

قلت : هو عند أبي داود من طريق حماد بن زيد عن ليث به مرفوعاً ، فلعل ما ذكره الترمذي عنه رواية عنه .

وزياد هذا في عداد المجهولين ، والحافظ يقول فيه : « مقبول » ، يعني : عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً بهذا اللفظ ؛ فالحديث ضعيف .

على أن في الطريق إليه ليثاً ـ وهو ابن أبي سليم ـ وهو ضعيف .

فإن قيل : قد تابعه عبدالله بن عبد القدوس عند أبي داود (٤٢٦٦) .

فأقول : لا يبدو لي أن المتابعة على الحديث نفسه ولا بد ؛ فإنه بعد أن ساق الحديث من طريق حماد بن زيد عن ليث عن طاوس عن رجل يقال له : زياد ؛ أتبعه بطريق عبدالله بن عبد القدوس قال : زياد سيمين كوش . ولم يزد على هذا ؛ فكأنه أراد بهذه الطريق الثانية بيان أن زياداً في الطريق الأولى يلقب بسيمين كوش ، وليس معنى ذلك أن ابن عبد القدوس روى الحديث أيضاً عن زياد ، ولو أنه أراد ذلك لقال : فذكر الحديث ، أو نحو ذلك من العبارات ، كما هي عادتهم . والله تعالى أعلم .

وابن عبد القدوس صدوق يخطئ . لكن هذا اللقب قد توبع عليه من حماد ابن سلمة عند الترمذي وابن ماجه ، وأما أحمد فقال : زياد بن سيماكوش .

ورواه الخصيب بن ناصح عن رجل عن ليث عن طاوس مرسلاً نحوه .

أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (١٥٤ / ٢) .

٣٢٣٠ ـ (إنّي سَألتُ ربِّي وشَفَعْتُ لأُمَّتي فأَعطاني ثُلُثَ أُمَّتي ؛ فَخَرَرْتُ ساجداً شُكراً لربِّي ، ثم رفعتُ رأسي فسألتُ ربِّي لأُمَّتي فأَعطاني ثُلُثَ أُمَّتي ؛ فخررتُ ساجداً لربِّي شُكراً ، ثم رفعتُ رأسي فسألت ربي لأُمَّتي فأَعطاني الثلثُ الآخرَ ؛ فخررتُ ساجداً لربِّي) .

ضعيف . رواه أبو داود في آخر (الجهاد) من «سننه» (٢٧٧٥) عن يحيى بن

الحسن بن عثمان عن أشعث بن إسحاق بن سعد عن عامر بن سعد عن أبيه قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة نريد المدينة ، فلما كنا قريباً من عَزْوَراء نزل ، ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ، ثم خرَّ ساجداً فمكث طويلاً ، ثم قام فرفع يديه فدعا الله ساعة ، ثم خرَّ ساجداً فمكث طويلاً ، ثم قام فرفع يديه ساعة ، ثم خر ساجداً ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ يحيى بن الحسن هذا ؛ قال الذهبي :

« مدني لا يكاد يعرف حاله ، تفرد عنه موسى بن يعقوب » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول الحال » .

قلت : ومثله أشعث بن إسحاق ، بل هو الذي يستحق أن يوصف بأنه مجهول الحال ؛ فإنه روى عنه جماعة ووثقه ابن حبان ، وأما الأول فلم يرو عنه غير موسى ابن يعقوب ، فهو مجهول العين أيضاً لا الحال فقط !

والحديث أخرجه ابن نصر أيضاً في « الصلاة » (٤٠ / ١ ـ ٢) من طريق ابن أبي فديك : حدثني موسى بن يعقوب بن حسين بن عثمان عن الأشعث بن إسحاق بن سعد به .

قلتُ : كذا «الأصل» بعلامة التضبيب فوق اسم (يعقوب بن حسين!) ، والصواب : (موسى بن يعقوب ، عن يحيى بن الحسن بن عُثمان) ، كما في مصادر التخريج ـ أعلاه ـ .

٣٢٣١ - (إنّي لأَرجو أنْ أَشْفَعَ يومَ القيامةِ عَدَدَ ما على الأرضِ مِن شَجَرةٍ ومَدَرةٍ) .

ضعيف . أخرجه الإمام أحمد (٥ / ٣٤٧) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٣٠) من طريق أبي إسرائيل عن حارث بن حصيرة عن ابن بريدة عن أبيه قال :

أنه دخل على معاوية ، فإذا رجل يتكلم ، فقال بريدة : يا معاوية ! تَأْذَنُ لي في الكلام ؟ فقال : نعم ، وهو يرى أنه سيتكلم بمثل ما قال الآخر ، فقال بريدة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . (فذكره) ، قال : أفترجوها أنت يا معاوية ، ولا يرجوها علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؟ !

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحارث بن حصيرة صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض ؛ كما قال الحافظ .

وأبو إسرائيل شر منه ، واسمه إسماعيل بن خليفة العبسي ؛ قال الذهبي :

« ضعفوه ، وقد كان شيعياً بغيضاً من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه » . وقال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ ، نسب إلى الغلو في التشيع » .

والحديث قال الهيثمي (١٠ / ٣٧٨) :

« رواه أحمد ورجاله وثقوا ، على ضعف كثير في أبي إسرائيل الملائي » .

وللحديث شاهد ، ولكنه ضعيف ، يرويه عباد بن راشد عن ميمون بن سياه عن شهر بن حوشب قال :

قام رجال خطباء يسبون علياً [ويقعون فيه] ، حتى كان آخرهم رجل من

الأنصار يقال له : أنيس ، [فحمد الله وأثنى عليه] ، وقال : [إنكم أكثرتم اليوم في سب هذا الرجل وشتمه] ، والله ! لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إني لأشفع يوم القيامة لأكثر مما على [وجه] الأرض من شجر وحجر » . وايم الله ! ما أحد أوصل لِرَحِمِهِ مِنْ رسول الله ﷺ ، أفيرجوها غيره ، ويقصر عن أهل بيته؟!

رواه البزار (٣ / ٢٢٤ / ٢٦٢٠ ـ كشف) والسياق له ، والطبراني في «الأوسط» (٦ / ١٣٢ / ٥٣٥٦ ـ ط) المرفوع منه فقط ، والبغوي وابن شاهين كما في « الإصابة » والزيادات منه ، وقال الطبراني :

« وأنيس الذي روى هذا الحديث هو ـ عندي ـ البياضي ، له ذكر في المغازي » .

قلت : إسناده ضعيف مسلسل بسيِّئي الحفظ ؛ قال الحافظ :

١ ـ « شهر بن حوشب ؛ صدوق كثير الإرسال والأوهام » .

٢ ـ « ميمون بن سياه ؛ صدوق عابد يخطىء » .

٣ ـ « عباد بن راشد البصري البزار ؛ صدوق له أوهام » .

وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أحمد بن عمرو صاحب علي بن المديني ويعرف بالقلوري ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا ، على ضعف في بعضهم » .

وروي عن بريدة مختصراً جداً مرفوعاً بلفظ :

« والذي نفسي بيده لشفاعتي أكثر من الحجر والشجر » .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٥ / ٦٤ ـ ٦٥ / ٤١١٢ ـ ط) من طريق إسحاق بن زريق الراسبي قال : حدثنا أبو جابر محمد بن عبد الملك قال : حدثني سهل بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده بريدة به . وقال :

« لا يروى عن ابن بريدة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جابر » .

قلت : قال ابن أبي حاتم (٨ / ٥) أو أبوه :

« ليس بقوي » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٦٤) ، وأخرج له في « صحيحه » (٣١٦ ـ الإحسان) .

قلت : فالعلة من شيخه (سهل بن عبد الله بن بريدة) ؛ فإنه متهم ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (١ / ٣٤٨) :

« منكر الحديث ، يروي عن أبيه ما لا أصل له ، لا يجوز أن يشتغل بحديثه» .

وقال الحاكم :

« روى عن أبيه أحاديث موضوعة في فضل مرو وغير ذلك » .

وإسحاق بن زريق الراسبي ، كذا في « المعجم » : (الراسبي) ، وأنا أظنه تحريف (الرسعني) ؛ فإنه هكذا في « ثقات ابن حبان » (٨ / ١٢١) ، و « أنساب السمعاني » ، و « إكمال ابن ماكولا » (٤ /٥٧) . ثم إن (زريق) بتقديم الزاي على الراء ، وهو في « الثقات » على القلب : (رزيق) ! وفي « ترتيب الثقات » للهيثمي بالإهمال فيهما .

هذا ؛ وتساهَلَ الهيثميُّ فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سهل بن عبدالله بن بريدة ، وهو ضعيف » !

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف لفقدان الشاهد المعتبر . والله أعلم .

٣٢٣٢ - (أَقْبِلْ ، فإنّي لَم أُبعثْ بِقطيعةِ رَحِمٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٧٥ / ١) من طريق سعيد بن عثمان البلوي عن عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حصين بن وَحْوَح :

أن طلحة بن البراء لما لقي النبي ﷺ قال : يا رسول الله ! مرني بما أحببت ولا أعصي لك أمراً ، فعجب لذلك النبي ﷺ ، وهو غلام ، فقال له عند ذلك :

« اذهب فاقتل أباك » قال : فخرج مولياً ليفعل ، فدعاه ، فقال له : (فذكره) .

فمرض طلحة بعد ذلك ، فأتاه النبي ﷺ يعوده في الشتاء في بردٍ وغيم ، فلما انصرف قال لأهله :

«لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت ، فآذنوني به حتى أشهده وأصلي عليه ، وعجلوه» .

فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن عوف حتى توفي ، وجن عليه الليل ، وكان فيما قال طلحة : ادفنوني ، وألحقوني بربي عز وجل ، ولا تدعوا رسول الله ﷺ ، فإني أخاف اليهود ؛ أن يصاب في سببي ، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح ، فجاء حتى وقف على قبره ، فصف الناس معه ، ثم رفع يديه ، فقال :

« اللهم الق طلحة تضحك إليه ، ويضحك إليك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون حصين بن وحوح لا يعرفون . وقد قال الحافظ في كلٍ من عروة بن سعيد الأنصاري وأبيه : « مجهول » وفي البلوي : « مقبول » ، مع أنه لم يرو عنه غير عيسى بن يونس ، ولم يوثقه غير ابن حبان .

ومن هذا الوجه روى أبو داود (٣١٥٩) طرفاً منه ، وزاد بعد قوله : « وعجلوه » :

« فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله » .

٣٢٣٣ - (إنَّ لِلزوجِ مِنَ المرأةِ لَشُعْبةً ما هِيَ لِشيءٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٥٩٠) ، والحاكم (٤ / ٦١ - ٦٢) من طريق إسحاق بن محمد الفروي : ثنا عبدالله بن عمر [عن أخيه عبيدالله بن عمر] عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش عن أبيه عن حمنة بنت جحش : أنه قيل لها : قتل أخوك ، فقالت : رحمه الله! و إنا لله و إنا إليه راجعون . قالوا : قتل زوجك ، قالت : واحزناه ! فقال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري في « الزوائد » (١٢٠ / ١) :

« فيه عبدالله بن عمر العمري ، وهو ضعيف » .

قلت : والفروي فيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق ،كُفَّ فَساء حفظُه » .

قلت : ولعله لما ذكرنا سكت عليه الحاكم فلم يصححه ، وتابعه الذهبي فلم ينبه على ضعفه !

٣٢٣٤ ـ (إيَّاكُم ولِباسَ الرُّهبانِ ؛ فإنَّه مَنْ تَرَهَّبَ أو تَشَبَّهَ فليسَ مِنِّي) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٣١ / ٢ / ٤٠٦٦) : حدثنا علي بن سعيد الرازي قال : نا محمد بن صالح بن مهران قال : ثنا أرطاة أبو حاتم قال : نا جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي كريمة قال : سمعت علي بن أبي طالب ـ وهو يخطب على منبر الكوفة ـ وهو يقول : يا أيها الناس ! إني سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن صالح بن مهران » .

قلت : محمد هذا صدوق ؛ كما في « التقريب » ، لكن شيخه أرطاة ـ وهو ابن المنذر أبو حاتم ـ شبه مجهول ؛ فقد أورده ابن عدي في « الكامل » (١ / ٤٢١) وساق له حديثين آخرين من رواية ابن مهران هذا ، خطأه في إسناد أحدهما ، ثم قال :

« ولأرطاة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته ؛ في بعضها خطأ وغلط » .

وأقره الحافظ الذهبي في « الميزان » ، والعسقلاني في « اللسان » ، ولذا أورده الأول في ضعفائه : «المغني» (٦٤ / ٥٠٨ ـ تحقيق الدكتور العتر) ، لكن وقع فيه زيادةٌ ما بين معكوفتين ؛ نصُّها :

« ووثقه أحمد وابن معين وابن حبان » !

وهي زيادة من النسخة الأزهرية ؛ كما نبه عليه في مقدمته (ص : ص) ، وهي زيادة باطلة لا أدري كيف انطلى أمرها على الدكتور ؟! مع أنه قد نبه في الحاشية على خطأ آخر وقع في النسخة المشار إليها . فقد ذكر أنه وقع فيها الرموز :

« بخ د س ق » ، قال الدكتور :

« وليس بصواب ، لأن الذي روى له هؤلاء أرطاة آخر حمصي : كنيته أبو عدي ، وهذا بصري كنيته أبو حاتم » .

قلت : فكان من تمام التحقيق أن يتنبه لهذه الزيادة الباطلة ؛ لأن الأئمة الموثِّقين فيها إنما وثقوا أرطاة الحمصي ؛ كما في « التهذيب » وليس البصري ؛ فإن هذا ليس من الرجال الذين رمز إليهم في تلك النسخة !

ثم إن في الإسناد علَّتين أخريين :

إحداهما : أبو كريمة ؛ فإني لم أعرفه ، ولم يذكروا في هذه الكنية غير الصحابي المعروف : المقدام بن مَعْدِ يكَرِب الكندي ، وغير الفرات ، روى عنه أبو المليح الرقي : الحسن بن عمر ، وهذا من الطبقة الثامنة في « تقريب الحافظ » ؛ أي : من أتباع التابعين من الطبقة الوسطى منهم ، وليس به ـ يقيناً ـ ؛ لأنه قد صرح بسماعه من علي رضي الله عنه . فيمكن أن يكون الأول : المقدام رضي الله عنه ؛ فإنه أدركه ، ولكنهم لم يذكروه في الرواة عنه . والله أعلم .

والأخرى : شيخ الطبراني (علي بن سعيد الرازي) ، وبه أعله الهيثمي فقال في « المجمع » (٥ / ١٣١) :

« وهو ضعيف » .

قلت : وبإعلاله به فقط قصور ظاهر مما تقدم ، وبخاصة أن كلام الطبراني عقب الحديث يشعر بأن الرازي لم يتفرد به .

ومن هذا التحقيق يتبين خطأ الحافظ أو تساهله حين قال في « الفتح » (١٠ / ٢٢٣) :

« أخرجه الطبراني بسند لا بأس به » !

وقد كنت نقلته واعتمدت عليه في كتابي « حجاب المرأة المسلمة » (ص ٩٣ - الطبعة السادسة) ، فلما وقفت على إسناده وتبين لي وهاؤه بادرت إلى إخراجه هنا ، وقلت في الطبعة الأردنية من الكتاب المذكور : «لعل الحافظ يعني أنه لا بأس بإسناده في الشواهد » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٢٣٥ - (قول الله تبارك وتعالى ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصْطَفَيْنَا مِنْ عبادنا . . . ﴾ الآية [٣٢ / فاطر] ، قالت عائشة : يا بني ! كل هؤلاء في الجنة ، فأما (السابق بالخيرات) ، فَمَنْ مضى على عهد رسول الله ﷺ ؛ شهد له رسول الله ﷺ بالحياة والرزق ، وأما (المقتصد) ، فمن تبع أثره من أصحابه حتى لحق به . وأما (الظالم لنفسه) ، كمثلي ومثلكم . قال : فجعلت نفسها معنا) .

باطل مع وقفه . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٤٨٩) : حدثنا الصلت ابن دينار أبو شعيب قال : ثنا عقبة بن صهبان الهنائي قال :

سألت عائشة عن قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ثم أورثنا . . ﴾ الآية .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإن الصلت بن دينار متفق على ضعفه ، بل قال أحمد وغيره :

« متروك الحديث » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ناصبي » .

ومن العجيب أن الحاكم لما أخرجه (٢ / ٤٢٦) من طريقه قال :

« صحيح الإسناد » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : الصلت ؛ قال النسائي : ليس بثقة ، وقال أحمد : ليس بالقوي » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ٩٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الصلت بن دينار ، وهو متروك » .

والحديث رواه أيضاً عبد بن حميد ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ؛ كما في « الدر المنثور » (٥ / ٢٥١) وسكت عنه كما هي عادته ! بل سكت عنه أيضاً الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ٥٥٦) بعد أن عزاه للطيالسي بإسناده المذكور ، فأوهم القراء بسكوته أنه ثابت ؛ فإن أكثرهم لا يعلمون أنه غير مؤاخذ بسكوته على الحديث إذا ساق إسناده ؛ كما ذكرنا ذلك في غير موضع ، ولكنه زاد في الإيهام بتعليقه على قولها في آخر الحديث : « كمثلي ومثلكم » ، فقال ابن كثير :

« وهذا منها رضي الله عنها من باب الهضم والتواضع ، وإلا فهي من أكبر السابقين بالخيرات ؛ لأن فضلها على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » !

قلت : ولا شك أنها كذلك رضي الله عنها ، ولكن البحث : هل قالت ذلك ؟ ! ولذلك اغتر بصنيع ابن كثير هذا مختصرُه الشيخ الصابوني فأورده في « مختصر تفسير ابن كثير » وقد زعم في مقدمته أنه لم يورد فيه ما لم يثبت من الحديث ! وقد سبق ذكر أمثلة كثيرة من الأحاديث الضعيفة مما وقع في «مختصره» ، وكذلك في مختصر - ابن بلده - الشيخ الرفاعي - رحمه الله تعالى - .

والحديث مع كونه موقوفاً واهياً فهو باطل عندي ؛ لمخالفته لمجموعة من الأحاديث ـ ذكرها ابن كثير من طرق قال : يشد بعضها بعضاً ـ تشهد أن الآية على عمومها ، بل قد جاء ما هو أصرح من ذلك في الدلالة وهو قوله ﷺ : « في كل قرن من أمتي سابقون » ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٠٠١) ، فهو يبطل ما رواه ذاك المتروك عن عائشة رضي الله عنها .

٣٢٣٦ ـ (يا أيها الناسُ ! احفَظُوني في أبي بكرٍ ؛ فإنّه لَمْ يَسُؤْني مُنْذُ صَحِبَني) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٥٩٥ ـ المصورة) من طريق جعفر بن عبد الواحد الهاشمي قال : قال لنا محمد بن يحيى الثوري عن مسلمة بن عبد الرحمن عن يوسف بن ماهك عن أبيه عن جده قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره . وفي رواية : يوسف بن ماهك بن بُهْزاد عن أبيه عن جده بهزاد ، وفيها مسلم بن عبد الرحمن . وقال ابن عساكر :

« غريب جداً ، وجعفر منكر الحديث » .

قلت : بل هو كذاب وضاع بشهادة جمع من الأئمة كالدارقطني وغيره ، وتقدمت له أحاديث موضوعة ، فانظرها إن شئت برقم (٤٣٨ و ٧٨٧ و ٨٢٩) . وقال الحافظ في « الإصابة » في ترجمة (بهزاد) بعد أن ساق الحديث من رواية عبدان المروزي :

« قال ابن عبد البر : لا يعرف إلا من هذا الوجه . قلت : في إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، وقد اتهموه بالكذب » .

قلت : ومع ذلك سوّد السيوطي به « الزيـــادة في جامعه الصغير » فضلاً عن « الكبير » ، خلافاً لشرطه الذي وضعه في مقدمة « الصغير » كما ذكَّرت به مراراً .

ثم إن من فوق الهاشمي هذا لم أعرفهم غير يوسف بن ماهِك بن بُهزاد ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين .

(تنبيـه) (بهـزاد) بضـم الموحـدة وسكون الهـاء بعـدها زاي ، كـمـا في «التـقـريب » ، وبالزاي وقع في « الزيادة على الجـامع » ، ووقع في بعض المصـادر المتقدمة بالراء ، فاقتضى التنبيه .

٣٢٣٧ - (يا أيها الناسُ ! إنَّ أبا بكرٍ لم يَسُؤْني قَطُّ ؛ فاعْرِفوا ذلك له ، يا أيها الناس ! إني راضٍ عن عمرَ وعثمانَ وعليٍّ وطلحةَ والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوفٍ والمهاجرين ؛ فاعرفوا ذلك لهم .

يا أيها الناسُ ! إنَّ اللهَ قد غَفَرَ لأَهْلِ بدرٍ والحُدَيبيَةِ ، فاحْفَظوني في أَصْحابي ، وفي أَصْهاري ، وفي أَخْتاني ، ولا يَطْلُبَنَّكُمُ اللهُ بِمَظْلَمَةِ أَحَدٍ مِنهم ؛ فإنَّها لا تُوهَبُ .

أيهـا الناسُ ! ارْفَعـوا أَلسِنَتَكُم عنِ المسلمين ، فـإذا مـاتَ أَحَـدٌ مِنَ المسلمين فقولوا فيهِ خيراً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٢٦ / ٢٦٤٠) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨٥ / ١) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٢ / ١١٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٥٩٤) من طريق خالد بن عمرو بن سعيد ابن العاص القرشي : حدثني سهل بن يوسف بن سهل بن مالك عن أبيه عن

جده قال :

لما قدم رسول الله ﷺ في حجة الوداع إلى المدينة ؛ صعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خالد هذا ؛ قال في « التقريب » :

« رماه ابن معين بالكذب ، ونسبه صالح جَزَرة وغيره إلى الوضع » .

ومن فوقه مجاهيل . وقال ابن عبد البر في ترجمة سهل بن مالك من « الاستيعاب » :

« حديث منكر موضوع ، وفي إسناده مجهولون ضعفاء ، يدور على خالد بن عمرو القرشي ، وهو منكر الحديث ، متروك الحديث » .

ثم أخرجه أبو نعيم من طريق سيف بن عمر : ثنا أبو همام سهل بن يوسف به .

قلت : وسيف هذا صاحب كتاب « الردة » ؛ حاله قريب من خالد بن عمرو ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف في الحديث ، عمدة في التاريخ ، أفحش ابن حبان القول فيه » .

قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٤٥) :

« اتهم بالزندقة ، كان يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وقال الحاكم :

« اتهم بالزندقة ، وهو في الرواية ساقط » .

(تنبيه) سقط من إسناد الطبراني راويان : أحدهما خالد بن عمرو ، وقد نبه

على ذلك الحافظ في « الإصابة » فقال :

« ووقع للطبراني فيه وهم ، فإنه أخرجه من طريق المقدمي عن علي بن يوسف ابن محمد (كذا ! وفي الطبراني : علي بن محمد بن يوسف) عن سهل بن يوسف ، واغتر الضياء المقدسي بهذه الطريق ، فأخرج الحديث في « المختارة » ، وهو وَهْم ؛ لأنه سقط من الإسناد رجلان ؛ فإن علي بن محمد بن يوسف (!) إنما سمعه من قنان بن أبي أيوب عن خالد بن عمرو عن سهل ، وقد جزم الدارقطني في « الأفراد » بأن خالد بن عمرو تفرد به عن سهل ، لكن طريق سيف بن عمر ترد عليه » .

قلت : وقد أشار إلى السقط المذكور أبو نعيم بقوله عقب رواية سيف :

« رواه علي بن محمد بن يوسف بن شيبان بن مالك بن مسمع عن خالد بن عمرو بن سعيد الأموي مثله » .

٣٢٣٨ - (كَبِّرْ في دُبُرِ صلاةِ الفجرِ مِن يومِ عرفةَ إلى آخرِ أيامِ التشْريقِ صلاةَ العصرِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس / الغرائب » (٣ / ٢٥٧) عن عبدالله بن محمد بن عبدالله البلوي : حدثني إبراهيم بن عبدالله بن العلاء عن أبيه عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته البلوي هذا ؛ قال في « الميزان » :

« قال الدارقطني : يضع الحديث . قلت : روى عنه أبو عوانة في «صحيحه» في الاستسقاء خبراً موضوعاً » .

وأقره الحافظ في « اللسان » وقال :

« وهو صاحب رحلة الشافعي طوّلها ونمّقها ، وغالب ما فيها مختلق » .

وشيخه إبراهيم بن عبد الله هو ابن العلاء بن زبر ، قال الذهبي :

« قد روى عنه أئمة ، قال النسائي : ليس بثقة » . وقال الحافظ :

« ذكره ابن أبي حاتم فلم يضعفه ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

٣٢٣٩ - (يا عليُّ ! قَصُّ الظُّفْر ونَتْفُ الإِبْطِ وحَلْقُ العانَةِ يومَ الخميسِ ، والغُسْلُ والطِّيبُ واللِّباسُ يومَ الجُمُعَةِ) .

منكر . أخرجه أبو القاسم التميمي في « جزء فيه أحاديث مسلسلات » (ق٢ / ١) ، وعبدالله بن أبي الفتح الجويني في « المسلسلات » (ق١٦ / ١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٦١ - الغرائب الملتقطة) ، والجزري في « الأحاديث المسلسلة » ، والكازروني في « مسلسلاته » (١٢٢ / ١ - ٢) ، والمرتضى الزبيدي في « إتحاف السادة المتقين » (٢ / ٤١٤) من طريق عبدالله بن موسى بن الحسن قال : رأيت الفضل بن العباس الكوفي : رأيت الحسين بن هارون الضبي : رأيت عمر بن حفص بن غياث : رأيت أبي : رأيت جعفر بن محمد :رأيت أبي : رأيت أبي الحسينَ بنَ علي قال :

رأيتُ أبي عليَّ بنَ أبي طالب يقلِّم أظفاره يوم الخميس ، ويقول : رأيت رسول الله ﷺ يقلم أظفاره يوم الخميس وقال : . . . فذكره .

قلت : وهو مسلسل بقول كل راوٍ : « يقلم أظفاره يوم الخميس » ، فاختصرته تبعاً للحافظ في « الغرائب » ، وقال في « الفتح » (١٠ / ٣٤٦) :

« أخرجه جعفر المستغفري بسند مجهول » .

ونقل الزبيدي عنه أنه قال في « الجواهر المكللة » :

« هذا حديث ضعيف ؛ انفرد به عبدالله بن موسى ، وهو أبو الحسن السلامي ، كان أبو عبد الله بن منده سيىء الرأي فيه . وقال الحاكم : إنه كتب عمن دب ودرج من المجهولين وأصحاب الزوايا ، وفي رواياته ـ كما قال الخطيب ـ غرائب ومناكير وعجائب » .

قلت : وتمام كلام الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ١٤٩) :

« وما أراه كان يتعمد الكذب في فضله » .

قلت : ولذلك كله ـ ولما عرفت من حاله ـ كتب الحافظُ الذهبي بخطه على نسخة « المسلسلات » للتميمي :

« حديث منكر » .

٣٢٤٠ ـ (يا أبا أُمامةَ ! أَعِزَّ أَمْرَ اللهِ يُعِزَّكَ اللهُ تعالى) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٧٢) معلقاً فقال : قال السلمي : حدثنا خضر بن محمد بن عتاب : حدثنا أبو منصور طلحة بن سعد : حدثنا المأمون بن أحمد : حدثنا هشام بن عمار : حدثنا أبو بكر بن عياش عن محمد بن زياد عن أبي أمامة رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المأمون هذا ؛ قال الذهبي :

« أتى بطامات وفضائح ، قال ابن حبان : دجال . . . روى عن الثقات مرفوعاً :

« من قرأ خلف الإمام مُلئ فوه ناراً » !

وفي « اللسان » :

« وقال أبو نعيم في مقدمة « المستخرج على صحيح مسلم» : مأمون السلمي من أهل هراة ضعيف وضاع ؛ يأتي عن الثقات ـ مثل هشام بن عمار ، ودُحيم ـ بالموضوعات » .

وقد مضى له عدة أحاديث موضوعة ، فانظر مثلاً الأحاديث : (٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ١٥٥١) .

والسلمي الذي دونه هو محمد بن الحسين الصوفي ؛ متهم بوضع الأحاديث للصوفية .

٣٢٤١ ـ (يا زُبير ! إنَّ مفاتيحَ الرِّزقِ بإزاءِ العرْشِ ، يُنَزِّلُ اللهُ لِلعبادِ أرزاقَهم على قَدْرِ نفقاتِهم ، فمَنْ كَثَّركَثَّرَ له ، ومَن قَلَّلَ قَلَّلَ له) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٩٢) من طريق الدارقطني عن أبي زيد عبد الرحمن بن حاتم : ثنا هارون بن عبدالله الزهري عن الواقدي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقدي ، واسمه محمد بن عمر ، قال الذهبي في « المغني » :

« مجمع على تركه ، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة ، والبلاء منه . وقال النسائي : كان يضع الحديث . . » .

وهارون بن عبدالله الزهري ؛ ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٩٢) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد روى عنه جمع من الثقات منهم يونس بن عبد الأعلى ، وأثنى عليه في عفته وعدله في الأحكام ، وكان ولي قضاء مصر . انظر : « اللسان » .

وأبو زيد عبد الرحمن بن حاتم ؛ قال الذهبيُّ في « الميزان » :

« قال ابن الجوزي : متروك الحديث . قلت : هذا من شيوخ الطبراني ، ما علمت به بأساً . . . » .

وأما في « المغني » فقال :

« ضعيف » .

وهذا هو الصواب ؛ فقد ذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن يونس قال :

« تكلموا فيه » .

وقال مسلمة بن القاسم :

« ليس عندهم بثقة » .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » ! وألان القول فيه المناوي ؛ فقال في « الفيض » :

« وفيه عبد الرحمن بن حاتم المرادي ؛ قال الذهبي : ضعيف . والواقدي ، ومحمد بن إسحاق » !

ولخص ذلك بقوله في « التيسير » :

« إسناده ضعيف » !

٣٢٤٢ ـ (يا حُميراءُ ! إنَّه لمّا كان ليلةَ أُسريَ بي إلى السماءِ ، أُدخِلْتُ الجنةَ ، فوَقفْتُ على شجرةٍ مِن شجرِ الجنةِ ، لم أرَ في الجنةِ شجرةً هي أحسنَ مِنها حُسناً ، ولا أبيضَ منها ورقةً ، ولا أطيبَ منها ثمرةً ، فتناولتُ ثمرةً مِن ثمراتِها ، فأكلْتُها ، فصارتْ نُطفةً في صُلْبي ، فلما هبطتُ واقعْتُ خديجةَ ؛ فحملتْ بفاطمةَ ، فإذا أنا اشتقتُ إلى رائحةِ الجنةِ ، شَمَمْتُ رِيحَ فاطمةَ .

يا حميراءُ! إنَّ فاطمةَ ليستْ كَنساءِ الآدميِّين ، ولا تَعْتَلُّ كما يَعْتَلُّون) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٤٠٠ / ١٠٠٠) من طريق أحمد بن أبي شيبة الرهاوي : ثنا أبو قتادة الحراني : ثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

كنت أرى رسول الله ﷺ يقبِّل فاطمة ، فقلت : يا رسول الله ! إني أراك تفعل شيئاً ما كنتُ أراك تفعله من قبل ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ظاهر الوضع كما يأتي ؛ آفته أبو قتادة أو من دونه ، واسمه عبدالله بن واقد الحراني ، وفي ترجمته ساق هذا الحديث ابنُ حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٩) وقال :

« كان من عبّاد أهل الجزيرة وقرّائهم ، ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتقان ؛ فكان يحدِّث على التوهم ؛ فيقع المناكير في أخباره والمقلوبات فيما يروي عن الثقات ؛ حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره » .

ثم ساق إسناده من طريق عبدالله بن ثابت بن حسان الهاشمي : حدثنا عبد الله بن واقد به .

وعبدالله بن ثابت لم أجد له ترجمة ، ومثله أحمد بن أبي شيبة الرهاوي ، لكني وجدت الحافظ الذهبي اعتد بمتابعته فعصب الآفة في شيخهما بعد أن حاول إبعادها عنه ؛ فقال في ترجمته :

« هذا حديث موضوع مهتوك الحال ، ما أعتقد أن أبا قتادة رواه . ثم وجدت له إسناداً آخر ، رواه الطبراني عن عبدالله بن سعيد الرقي عن أحمد بن أبي شيبة الرهاوي عن أبي قتادة ، فهو الآفة » .

قلت : ووضعه متفق عليه بين العلماء ، من ابن الجوزي الذي أورده في « الموضوعات » من طرق ، وتبعه من جاء بعده حتى السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٩٢ ـ ٣٩٥) ، فليراجعها من شاء .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٢٠٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو قتادة الحراني ، وثقه أحمد وقال : كان يتحرى الصدق ، وأنكر على من نسبه إلى الكذب . وضعفه البخاري وغيره ، وقال بعضهم : متروك ، وفيه من لم أعرفه أيضاً » .

٣٢٤٣ ـ (يا حُميراءُ ! أما شَعَرْتِ أنَّ الأنينَ اسمٌ مِنْ أسماءِ اللهِ عزَّ وجلَّ يَسْتريح بهِ المريضُ ؟!) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٣٠٧) من طريق الطبراني : حدثنا مسعود بن محمد الرملي : حدثنا أيوب بن رشيد : حدثنا أبي عن نوفل بن الفرات عن القاسم عن عائشة قالت :

دخل علي رسول الله ﷺ وفي البيت مريض يئنّ ، فمنعته عائشة ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون القاسم لم أجد لهم ترجمة ، ومسعود الرملي من شيوخ الطبراني الذين ذكرهم في « المعجم الأوسط » ، وروى له عشرين حديثاً (٢ / ٢٤٥ / ١ ـ ٢٤٦ / ١ / ٨٧٧٣ ـ ٨٧٩٣) . ويأتي له حديث عقب هذا .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » بهذا اللفظ والرواية ، وبلفظ آخر نحوه وعزاه للرافعي عن عائشة بلفظ :

« دعوه يئن . . . » الحديث .

٣٢٤٤ ـ (إنَّ هذهِ الأخلاقَ منَ الله ، فمَن أرادَ اللهُ بهِ خَيراً مَنَحَهُ خُلُقاً حَسَناً ، ومَن أرادَ بهِ سُوءاً مَنَحَهُ خُلُقاً سَيِّئاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤٥ / ٨٧٨٥) : حدثنا مسعود بن محمد الرملي : ثنا عمران بن هارون : ثنا مسلمة بن علي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن ابن عجلان إلا مسلمة بن علي ، تفرد به عمران » .

قلت : قال الذهبي في « الميزان » و « المغني » :

« صدقه أبو زرعة ، ولينه ابن يونس » .

لكن شيخه مسلمة بن علي ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« تركوه » .

وكذلك قال في « الميزان » و « المغني » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

قلت : فقول الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٠) : « رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه مسلمة بن علي وهو ضعيف » فيه تساهل لا يخفى على المحققين .

ونحـــوه اكـتـفـاء المنـذري في « التـرغـيب » (٣ / ٢٦٠) على الإشـارة إلى ضعفه !

وشيخ الطبراني مسعود الرملي لم أقف لــه على ترجمـة ، وقـد روى لـه فـي « الأوسط » عشرين حديثاً كما بينته في الحديث الذي قبله .

٣٢٤٥ - (اغْزُوا قزوينَ ؛ فإنَّه مِنْ أَعْلى أَبْوابِ الجنةِ) .

منكر . أخرجه الرافعي في أول كتاب « التدوين في أخبار قزوين » (١ / ٥) من طريق ابن أبي حاتم : ثنا أبو زرعة : ثنا أبو نعيم : بشر (!) بن سلمان قال : حدثني رجل قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الرافعي :

« مرسل ، قال أبو زرعة : « ليس في قزوين حديث أصح من هذا » . وبشر (!) ابن سلمان هو أبو إسماعيل النهدي الكوفي . . وقد أخرج له مسلم » .

قلت : الذي روى له مسلم إنما هو بشير بن سلمان ، أبو إسمـاعيل الكندي ، وراوي هذا الحديث (بشر) وليس (بشير) ، وهكذا وقع في « الجامع الصغير » وعزاه للخطيب في « فضائل قزوين » عن بشر بن سلمان عن أبي السَّرِي عن رجل نسي أبو السري اسمه » .

ووقع في « الجامع الكبير » : (بشير) وفق ترجمة الرافعي إياه . والله أعلم .

وأبو السري هذا لم أعرفه ، ولم يذكر الذهبي في « المقتنى » غير أبي السري ثابت بن يزيد ، وهو الأودي الكوفي ، وهو لين ، ولكنه متأخر عن هذه الطبقة . وذكر الدولابي في « كناه » آخر سماه (سليمان بن كندير) لكن كنّاه في «التهذيب» وغيره بـ (أبي صدقة) ، وهو من هذه الطبقة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبالجملة : فالإسناد ضعيف للجهالة والاضطراب ، ومتنه عندي منكر . والله أعلم .

ومن الغريب أن الرافعي غاير بين بشر بن سلمان وبشير بن سلمان ؛ فقال عقب ما تقدم نقله عنه مختصراً :

« في الرواة آخر يقال له بشير بن سلمان ؛ مدني يروي عن جابر بن عبد الله . ويروى هذا الحديث عن بشير بن سلمان عن أبي السري (الأصل السدي ، والطبعة سيئة جداً) عن رجل نسي أبو السري (الأصل : السدي !) اسمه عن النبي ﷺ ، ومن هذا الطريق رواه الخطيب البغدادي » !

قلت : ولا يصح في فضل (قزوين) حديث ؛ بل غالبها باطل موضوع . وسأذكر بعضها ، ولا تغتر بفضل المؤلفين في فضلها ؛ فإنهم يتساهلون في رواية أحاديث الفضائل ، وبعضهم يؤلف الكتب لبيان ضعفها ووهائها ، وهذا مما يشكرون عليه ، ولهم المثوبة عند الله تبارك وتعالى .

٣٢٤٦ - (إذا ذَهَبَ الإيمانُ مِنَ الأرضِ وُجِدَ بِبَطْنِ الأُرْدُن) .

كذب . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٧٢) من طريق إبراهيم بن الوليد بن سلمة : ثنا أحمد بن كنانة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«حديث منكر ، وأحمد بن كنانة ؛ شامي منكر الحديث ، وليس بالمعروف» .
ثم ساق له حديثين آخرين ، قال الذهبي فيها كلها :

« وهذه أحاديث مكذوبة » .

(تنبيه) وقع في « الكامل » : (ابن عمر) مكان : (ابن عباس) ، وكان فيه أخطاء مطبعية أخرى ، وهي طبعة سيئة جداً ، فصححتها من « الميزان » وغيره .

والحديث أورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٣١١) من طريق ابن عدي ، ونقل كلامه المتقدم وأقره .

٣٢٤٧ - (رَحِمَ اللهُ إِخواني بـ (قَزوين) ، يقولُها ثلاثاً ، فقالَ أصحابُه : يا رسول الله ! بآبائنا وأمهاتنا : ما قزوينُ هذهِ وما إِخوانُكَ الذينَ هُمْ بِها ؟ قال :

قزوينُ بابٌ مِن أبوابِ الجنةِ ، وهيَ اليومَ في يدِ المشركينَ ، ستُفْتَحُ في آخرِ الزمانِ على أُمَّتي ، فمَن أدْرَكَ ذلكَ الزمانَ فلْيأخُذْ نَصيبَهُ مِنْ فَضْلِ الرِّباطِ في قزوينَ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٠ - ٢١) من طريق أبي نعيم الخراساني عن مقاتل بن سليمان عن مكحول عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : بينما رسول الله ﷺ ذات يوم قاعد معنا إذ رفع بصره إلى السماء ؛ كأنه يتوقع أمراً ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ظاهر الوضع ؛ وآفته أبو نعيم الخراساني هذا ؛ واسمه عمر ابن صبح ، وهو وضاع معروف ؛ قال ابن حبان (٢ / ٨٨) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات » .

وأعله السيوطي في « ذيل الموضوعات » (ص٩٣) بمقاتل بن سليمان أيضاً فقال فيه :

« كذاب » .

وقال الرافعي عقبه :

« قريب من هذا الحديث ما روي عن عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه أورده بإسناده عن هشام بن عبيدالله عن زافر ـ يعني ابن سليمان ـ عن عبد الحميد بن جعفر يرفعه إلى أبي هريرة وابن عباس قالا :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فرفع بصره إلى السماء كأنه يتوقع شيئاً فقال :

« يرحم إخواني بـ (قَزوين) » ثلاث مرات ، فسالت دموعه فجعلت تقطر من أطراف لحيته ، فقالوا : يا رسول الله ! ما قزوين ؟ ومن إخوانك الذين ذكرتهم فرققت لهم ؟ قال :

«قزوين أرض من أرض الديلم ، وهي اليوم في يد الديلم ، وستفتح على أمتي وتكون رباطاً لطوائف من أمتي ، فمن أدرك ذلك فليأخذ نصيبه من فضل رباط قزوين ؛ فإنه يستشهد بها قوم يعدلون شهداء بدر » .

قلت : وهو كسابقه كذب مفضوح ، وقد أعله السيوطي في «ذيل الموضوعات» عقب الذي قبله بقوله :

« هذا الإسناد منقطع بين عبد الحميد وبين أبي هريرة وابن عباس ، وزافر بن سليمان ؛ قال ابن عدي : لا يتابع [على] حديثه ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن حبان : كثير الغلط ، واسع الوهم » .

ثم روى الرافعي (١ / ١٦) الشطر الثاني من حديث الترجمة دون أوله من طريق أبي العلاء العطار بسنده عن داود بن سليمان بن يوسف الغازي : أنبأ علي ابن موسى الرضا : ثنا أبي عن أبيه جعفر عن أبيه محمد عن أبيه علي عن أبيه الحسين عن أبيه علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« قزوين باب من أبواب الجنة ، هي اليوم في أيدي المشركين . . » . الحديث نحوه ، وفيه مبالغات ظاهرة الوضع .

ورواه الرافعي من الطريق المذكورة مختصراً ، وفيه الشطر الأول .

وآفته داود بن سليمان الغازي هذا ؛ قال الذهبي :

« كذبه ابن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا . . . » .

ثم ساق له أحاديث لوائح الوضع بادية عليها ، وأقره الحافظ عليها ؛ وزاد عليه ، فذكر له أحاديث أخرى من ذاك الصنف ، قال في أحدها :

« وهو ركيك اللفظ » .

واعلم أن السيوطي - عفا الله عنا وعنه - أورد هذه الروايات كلها في « الجامع الكبير » (١٤٣٩٥ - ١٤٣٩٧) من رواية أبي العلاء العطار وابن أبي حاتم والرافعي دون أن يبين عللها ! ثم أورد الشطر الأول منه في « الجامع الصغير » برواية المذكورين دون الرافعي - وهو مصدرها ! - فأساء ؛ لأنه أوهم أنه لا تتمة للحديث ، ثم ازداد سوءاً بسكوته عليه موهماً بذلك أنه صحيح ! وهو يعلم أنه موضوع بإيراده إياه في « ذيل الموضوعات » كما تقدم ، إلا أن يقال : إنه لم يكن يعلم وضعه حين أورده في « الجامع الصغير » ؛ فنقول : فكيف يصح له أن يقول في مقدمته :

« وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب » ؟! فإنه من البداهة بمكان أن تحقيق هذا الشرط يستلزم العلم في كل حديث أورده فيه أنه ليس فيه كذاب أو وضاع !

وجاء المناوي من بعده فسكت عن الحديث في « فيضه » ! وزعم في « تيسيره » أن إسناده ضعيف فقط !!

٣٢٤٨ - (يُكْسَى الكافِرُ لَوْحَيْنِ مِنْ نارٍ في قَبْرِهِ ، فذلكَ قولُه تعالى : ﴿ لهم مِن جهنمَ مِهادٌ ومِن فوقِهم غَواشٍ وكذلك نَجْزي الظالمينَ ﴾ [الأعراف / ٤١]) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ /١٧٥) من طريق عمار بن محمد عن الليث عن المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمار بن محمد صدوق يخطىء كما في « التقريب » .

والليث - وهو ابن أبي سُليم - قال الحافظ :

« صدوق ، اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه ، فترك » .

٣٢٤٩ - (ثلاثةٌ لا يَسْتخِفُّ بحَقِّهِم إلا مُنافقٌ : ذو الشيبةِ في الإسلامِ ، والإمامُ المُقْسِطُ ، ومُعلِّمُ الخَيرِ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ١٨٦) من طريق محمد بن يونس بن موسى البصري : ثنا المنهال بن حماد : ثنا الحسن بن عجلان عن أبي

الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن يونس هذا ـ وهو الكديمي ـ ؛ وضاع ، سبقت له أحاديث كثيرة ، فلتراجع من فهارس الرواة في هذه السلسلة .

واللذان فوقه لم أعرفهما ، وأخشى أن يكون محرفاً على الطابع ؛ فإن النسخة سيئة جداً ومحققه ليس معروفاً بين المحققين ، وبعض تعليقاته تدل على أنه لا معرفة عنده بالرجال ، وأنه رافضي .

والحديث مما سود به السيوطي « الجامع الصغير » ، لكنه عزاه لأبي الشيخ في « التوبيخ » ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء سوى أنه قال :

« وهذا ضعيف » .

ولم يرد له ذكر في نسخة « التوبيخ » المطبوع في القاهرة بتحقيق الأخ أبي الأشبال المندوه ، ويظهر من تعليقه الأخير عليه أن له تتمة لم يعثر عليها .

وله طريقان آخران :

الأول : يرويه إسماعيل بن عياش عن مطرح بن يزيد عن عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به إلا أنه قال :

« وذو العلم » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٣٨ / ٧٨١٩) .

وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء الثلاثة : مطرح بن يزيد وعبيدالله بن زحر ، وعلي بن يزيد وهو الألهاني .

ومُطْرح بن يزيد كوفي نزل الشام ، فبالنظر لكونه شامياً فرواية إسماعيل بن

عياش عنه مستقيمة ، وبالنظر لكونه كوفياً فروايته عنه ضعيفة . فالله أعلم أي ذلك كان .

والحديث أعله الهيثمي (١ / ١٢٧) بكونه من رواية عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد ، وقال :

« وكلاهما ضعيف » .

وتبعه المناوي في « الفيض » ، وأما في «التيسير » فقال :

« ضعيف لكن له شواهد » !

وكأنه يشير إلى حديث الترجمة ، وقد علمت ما فيه من الضعف الشديد فلا يستشهد به ، ومن الظاهر من سكوته عن إسناده في « الفيض » ـ كما تقدم ـ أنه لم يقف عليه .

الثاني : ما رواه أبو بشر الهيثم بن سهل التستري قال : رأيت حماد بن زيد راكباً على حمار ، فلما جاء إلى (مارمارويدا) قام إليه شاب يقال له : عمارة القرشي ليأخذ بركابه (الأصل : من كتابه) فقال له : مَه ! قال : سبحان الله ! تنفس علي بالأجر ؟ ! قال : لأحدثنك . فقال عمارة : حدثني والدي قال : حدثني والدي عن جدي عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره بلفظ حديث الترجمة إلا أنه قال :

« وإمام عادل » ، وزاد :

« بيِّنٌ نفاقه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من فوق عمارة القرشي ثلاثتهم لا يعرفون .

وعمارة القرشي ؛ قال الأزدي :

« ضعيف جداً » ؛ كما في « الميزان » و « لسانه » .

والهيثم بن سهل التستري ؛ ضعفه الدارقطني . وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد :

« ضرب إسماعيل القاضي على حديث الهيثم بن سهل عن حماد ، وأنكر عليه » .

كذا في « الميزان » ، وكأنه يشير إلى هذا الحديث .

وبالجملة : فالحديث منكر لا يصح بهذه الطرق لشدة ضعفها ، وقد ذكره السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٥٣) في جملة أحاديث ساكتاً عن إسناده ، كلها في إكرام ذي الشيبة المسلم . ومنها حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ :

« إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم ، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط » .

أخرجه أبو داود وغيره ، وإسناده حسن عندي ؛ كما في « المشكاة » وغيره .

٣٢٥٠ - (سارعوا في طلبِ العلمِ ، فالحديثُ من صادق خيرٌ منَ الدنيا وما عليها مِن ذهبٍ وفضةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ١٨٨) من طريق عبدالله بن ميمون : ثنا جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر بن عبدالله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالله بن ميمون هو القداح ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » (٢ / ٢١) :

« يروي عن جعفر بن محمد وأهل العراق والحجاز المقلوبات » .

وقال الحاكم :

« روى عن عبيدالله بن عمر أحاديث موضوعة » .

وقال الحافظ في « التقريب » ملخِّصاً أقوال الحفاظ فيه :

« منكر الحديث ، متروك » .

٣٢٥١ - (عَمَلٌ قليلٌ في سُنَّةٍ ، خَيرٌ مِنْ كثيرٍ في بِدْعة) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (١ / ٢٥٧) من طريق يحيى بن عبيدالله بن موهب عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يحيى هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع » .

وأبوه قريب منه ، فقد قال فيه الإمام أحمد :

« أحاديثه مناكير ، لا يعرف » .

وقد روي من طريق أخرى عن الحسن البصري مرفوعاً ، وموقوفاً .

أما المرفوع ؛ فرواه معمر عن زيد عنه .

أخرجه عبد الرزاق (١١/٢٩١/٢٠٥٦٨) .

وزيد هذا لم أعرفه ، ويحتمل أنه الذي روى عنه حماد بن زيد ، قال الحافظ : « مقبول » .

وأما الموقوف ؛ فيرويه حزم بن أبي حزم القُطعي عنه .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٧٢) ، وحزم هذا فيه ضعف .

٣٢٥٢ - (رَحِمَ اللهُ الْمُتَسَرْوِلاتِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٧٣) : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ : ثنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي : ثنا أبو سعيد محمد بن شاذان : ثنا بشر بن الحكم : ثنا عبد المؤمن بن عبيدالله : ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

بينا رسول الله ﷺ جالس على باب من أبواب المسجد مرت امرأة على دابة ، فلما حاذت النّبي ﷺ عثرت ، فأعرض النبي ﷺ ؛ وتكشفت ، فقيل : يا رسول الله ! إن عليها سراويل ، فقال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« وروي عن خارجة كذلك ؛ عن محمد بن عمرو كذلك » .

قلت : خارجة هذا هو ابن مصعب ؛ متروك ، وكذبه ابن معين ، والله أعلم بحال الإسناد الذي لم يسقه إليه .

لكن متابعه عبد المؤمن بن عبيدالله - والظاهر أنه السدوسي - ثقة ؛ كما قال ابن معين وغيره ، وبشر بن الحكم ثقة من شيوخ الشيخين ، فالسند حسن إن صح السند إلى بشر ؛ فإني لم أعرف اللذين دونه ، وقد سكت عنه السيوطي في

« اللآلي » (٢ / ٢٦٢) وتبعه ابن عراق في الفصل الثاني من كتابه « تنزيه الشريعة » .

ثم أتبعه السيوطي بذكر رواية الدارقطني في « الأفراد » بسنده عن نصر بن حماد : حدثنا عمرو بن جميع عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة به . إلا أنه زاد :

« من النساء » .

وسكت عنه السيوطي وابن عراق أيضاً فما أحسنا ! لأن عمرو بن جميع سيئ الحال ؛ قال الذهبي :

« كذبه ابن معين ، وقال الدارقطني وجماعة : متروك . وقال ابن عدي : كان يتهم بوضع الحديث . وقال البخاري : منكر الحديث » .

ونصر بن حماد ؛ قال في « التقريب » :

« ضعيف أفرط الأزدي فزعم أنه يضع » .

وذكره السيوطي أيضاً من طريق الصباح بن مجاهد عن مجاهد مرسلاً .

كذا الأصل (ابن مجاهد) وأظنه محرفاً ، والصواب (ابن مجالد) وهو ضعيف جداً ؛ اتهمه الذهبي بوضع حديث ذكره ابن الجوزي في « الموضوعات » .

وحديث الترجمة أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » أيضاً من حديث علي رضي الله عنه ، وقد سبق تخريجه وبيان علته ، والرد على رد السيوطي على ابن الجوزي ، وأن للحديث علة أخرى لم يتعرضوا لذكرها ؛ فانظره برقم (٦٠١) . وقد ختم السيوطي كلامه في هذا الحديث بطرقه بقوله :

« وبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى درجة الحسن . والله أعلم » .

كذا قال ، ولسنا ممن يوافقه على ذلك لشدة ضعفها كما تقدم .

٣٢٥٣ ـ (مسألةٌ واحدةٌ يَتعلَّمُها المؤمنُ خيرٌ له مِن عبادةِ سنة ، وخيرٌ له مِن عِتْقِ رَقَبةٍ مِنْ وَلَدِ إسماعيلَ ، وإنَّ طالبَ العلمِ والمرأةَ المُطيعةَ لِزوجِها ، والولدَ البارَّ بِوالديهِ يَدْخلون الجنةَ مع الأنبياءِ بغيرِ حِسابٍ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦) من طريق أبي بكر محمد بن الحسن النقاش : ثنا الحسن بن علي : ثنا يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ظاهر البطلان كل رجال إسناده ثقات رجال الصحيح ، وضعه عليهم النقاش هذا ؛ فإنه كذاب كما قال الذهبي تبعاً لبعض من سلف من الأئمة ، وله ترجمة سيئة في « تاريخ بغداد » و « الميزان » و « اللسان » وغيرها .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للنقاش هذا والرافعي ، وسكت عنه كما هي غالب عادته .

٣٢٥٤ ـ (صاحِبُ الصفِّ ، وصاحِبُ الجُمَعِ ، لا يَفْضُلُ هذا على هذا ، ولا هذا على هذا . كأنَّه يُريدُ صَفَّ القِتالِ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٦٥) من طريق محمد بن الحسين بن عبد الملك أبي نصر المعروف بـ (حاجي) البزار القزويني في « معجم شيوخه » : أنبأ أحمد بن علي بن عمر بن محمد بن أبي رجاء : ثنا سعيد بن محمد بن نصر أبو عمرو : ثنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم : ثنا محمد بن عثمان : ثنا أبو المغيرة : ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة عن ثوبان ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ فوق محمد بن عثمان ثقات من رجال « التهذيب » ، ومن دونه لم أعرفهم .

وسعيد بن محمد بن نصر أبو عمرو قزويني ، ترجمه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٤٦) برواية عبد الواحد بن محمد بن أحمد وجماعة . كذا قال ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كما هي عادته . لكن قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى من هو ؟ ! » .

ونقل الحافظ في « اللسان » عن « طبقات همذان » لصالح بن أحمد أنه قال :

« شيخ ليس بذاك » .

وأما أحمد بن علي بن عمر ؛ فقد ترجمه الرافعي أيضاً (٢ / ٢٠٥) برواية الخليلي الحافظ في « مشيخته » فقط .

٣٢٥٥ - (إنَّ مَلَكاً موكَلٌ بالقرآنِ ، فَمَنْ قَرَأَ منهُ شيئاً لم يُقَوِّمْهُ ، قَوَّمَهُ المَلَكُ وَرَفَعَهُ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « التاريخ » (١ / ٢٦٧) تعليقاً فقال في ترجمة محمد بن الحسين بن محمد . . الشعيري أبي بكر :

« وروى عنه الحافظ أبو سعيد السمان (بسنده) عن المعلى بن هلال عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المعلى بن هلال ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« رماه السفيانان بالكذب . وقال ابن المبارك وابن المديني : كان يضع الحديث . وقال ابن معين : هو من المعروفين بالكذب والوضع ... » .

ثم ساق له الذهبي أحاديث تدل على كذبه ، آخرها هذا الحديث ، رواه البخاري في « الضعفاء » بإسناده عن المعلى به .

والحديث مما سوّد به السيوطي جامعه « الصغير » و « الكبير » أيضاً (٧١٠٥)!! وتناقض فيه المناوي ؛ فإنه مع كونه أعله في « الفيض » بتكذيب السفيانين للمعلى ، اقتصر في « التيسير » على قوله : « إسناده ضعيف » !

وإن من غرائب الشيخ الغماري التي لا تنتهي ، أنه لم يتعقب المناوي في تناقضه المذكور ، ولا صرّح بوضع الحديث ، ولا أنكر على السيوطي تسويده لكتابه به ! وبالتالي لم يورده في رسالته « المغير » . وإنما سود نحو صفحتين في بيان أوهام المناوي في بعض الأنساب ، والانكار عليه تعجبه من عدم عزو السيوطي الحديث لـ « ضعفاء البخاري » بقوله : « على أن « ضعفاء البخاري » ليس هو بأشهر من « تاريخ قزوين » للرافعي بين أهل الحديث » ! فهل يقول هذا محدث بل حافظ منصف ؟ !

٣٢٥٦ - (رِهانُ الخَيْلِ طِلْقٌ . يعني : حَلالٌ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (١ / ٢٧٠) من طريق يزيد بن عبد الرحمن عن يحيى بن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أمه عُبيدة أو حميدة ، وعن عمه عمر بن عبدالله بن أبي طلحة قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن عبد الرحمن - وهو أبو خالد الدالاني ؛ وهو بكنيته أشهر - قال في « التقريب » :

« صدوق يخطىء كثيراً ، وكان يدلس » .

ويحيى بن إسحاق بن عبدالله وعمه عمر بن عبدالله ثقتان ؛ لكنه مرسل .

وعبيدة أو حميدة لا يعرف حالها كما قال الحافظ ، لكنها متابعة من عمر بن عبدالله كما ترى .

والحديث عزاه السيوطي لسمويه والضياء عن رفاعة بن رافع ، وسكت المناوي عن إسناده وقال :

« ورواه أبو نعيم في (الصحابة) من رواية يحيى بن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها مرفوعاً » !

وقد عرفت أن أمه لا يعرف حالها ، فلا ينفعه أنه رواه عنها عن أبيها موصولاً ، وأبوها اسمه عبيد بن رفاعة ؛ قال الحافظ :

« ولد في عهد النبي ﷺ ، ووثقه العجلي» .

٣٢٥٧ - (أربعونَ رَجُلاً أُمَّةٌ ، ولَم يُخْلِصْ أربعونَ رَجُلاً في الدعاءِ لِمَيِّتِهم إلا وَهَبَهُ الله لهم ، وغَفَرَ لَهُ) .

موضوع بهذا اللفظ . علقه الرافعي في « تاريخه » (١ / ٢٧٨) في ترجمة محمد بن خرشيد أبي بكر الأقطع ، فذكر أن الحافظ الخليلي روى في « مشيخته » عنه بسنده عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن ابن مسعود : أنه كان إذا كان في جنازة ووضع السرير قبل أن يصلي عليه ؛ استقبل الناس

بوجهه ثم قال : يا أيها الناس ! إنكم جئتم شفعاء لميتكم ؛ فاشفعوا ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، آفته عبد الملك هذا ؛ فإنه كذاب كما قال يحيى وغيره . وقد تقدم له أحاديث .

ويغني عن الحديث قوله ﷺ :

« ما مِنْ رَجُلٍ مسلم يموتُ ، فيقومُ على جنازتِهِ أربعونَ رَجُلاً لا يُشْرِكون باللهِ شيئاً ؛ إلا شَفَّعَهُمُ الله فيهِ » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (٩٩) .

فكأن هذا الكذاب حرّف هذا الحديث ، أو تحرف عليه على الأقل لشدة غفلته ، وقلة عنايته بحفظ الحديث ؛ فوقع في الكذب على النبي ﷺ ، ونسب إليه ما لم يقل . نسأل الله السلامة .

٣٢٥٨ - (الفِتْنَةُ نائمةٌ ، لَعَنَ الله مَنْ أَيْقَظَها) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ٢٩١) في ترجمة محمد ابن روشنائي أبي بكر بن أبي الفرج الهمداني عن الإمام أبي محمد النجار جزءاً من الحديث فيه روايته عن السيد أبي حرب العباسي بسنده عن أبي جعفر محمد ابن المفضل الزاهد - أتت عليه مئة وثلاثون سنة - : أنبأ أبو العباس هرمزدان الكرماني الجيرُفْتي : ثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم بمرة ، من دون أنس لم أعرفهم جميعاً ! وبيض له المناوي في كتابيه ؛ فلم يتكلم عليه بشيء سوى أنه قال :

« ورواه عن أنس الديلمي ، لكن بيض ولده لسنده » .

وكذلك سكت عنه الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » (٢ / ٨٣) ، غير أنه قال :

« قال النجم : رواه الرافعي في (أماليه) عن أنس » .

٣٢٥٩ - (سورةُ الكهفِ تُدْعَى في التوراةِ : الحائِلةَ ؛ تَحُولُ بينَ قارئها وبينَ النارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٧٥ / ٢٤٤٨) والرافعي (١ / ٣٠٠) من طريق الخليلي محمد بن عبد الرحمن الجدعاني عن سليمان بن مرقاع عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سليمان بن مرقاع ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ١٤٣) :

« منكر الحديث ، ولا يتابع في حديثه » .

ومحمد بن عبد الرحمن الجدعاني ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث » . وبه أعله البيهقي فقال :

« تفرد به محمد بن عبد الرحمن هذا ، وهو منكر » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » و « الصغير » للبيهقي في « الشعب » ، وزاد في الأول :

« وضعفه البيهقي ، والخليلي في (الإرشاد) » .

٣٢٦٠ - (سورةُ ﴿ يس ﴾ تُدْعَى في التوراة : المُعِمَّةَ ؛ تَعُمُّ صاحِبَها بخيرِ الدنيا والآخرةِ ، وتُكابِدُ عنه بَلْوى الدنيا ، وتَدْفَعُ عنهُ أهاويلَ الآخرةِ . .) الحديث .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في ترجمة سليمان بن مرقاع الجندعي من «ضعفائه» (٢ / ١٤٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٨١ / ٢٤٦٥) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الجدعاني عنه عن هلال عن الصلت : أن أبا بكر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وساقه السيوطي في « الجامع الكبير » بطوله وقال :

« رواه الحكيم والبيهقي في « الشعب » وضعفه » .

قلت : وأعلّه بمثل ما أعل الذي قبله ، وقال أيضاً :

« وهو منكر » .

٣٢٦١ - (إنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ تُطفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وإنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَزيد في العُمُرِ ، وإنَّ صَنَائعَ المعروفِ تقي مَصارِعَ السُّوءِ ، وإنَّ قولَ (لا إله إلا الله) تَدْفَعُ عنْ قائِلها تسعةً وتسعينَ باباً مِنَ البلاءِ أدناها الهَمُّ) .

منكر . أخرجه الرافعي (١ / ٤٢٩) معلقاً ، وابن عساكر موصولاً في « تاريخ دمشق » (١٣ / ١٧٢) من طريق أبي علي الحداد قال : أنبأ أبو بكر محمد ابن علي الجوزداني المقرئ : ثنا أحمد بن محمد بن عيسى بن داود بن عيسى

- بالرقة -: ثنا أبي: ثنا جدي داود بن عيسى عن أبيه عيسى بن علي عن علي بن عبدالله بن عباس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ أحمد بن محمد بن عيسى فمن فوقه إلى عيسى بن علي لم أجد لهم ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٦٦٣٠) لابن عساكر أيضاً، وسكت عنه المناوي في «الفيض»، وأما في «التيسير» فقال:

«إسناده ضعيف» ولم يبين العلة، فكأن ذلك مشياً مع القاعدة المعروفة فيما تفرد به ابن عساكر وأمثاله. لكنه قال في «الفيض»:

«ورواه الطبراني في «الأوسط» عن معاوية بن حيدة بسند ضعيف».

قلت: هذا حديث آخر يلتقي في بعض فقراته مع هذا، ويختلف في بعض آخر، كما سترى في الحديث التالي.

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح إلى «مصارع السوء»؛ لشواهده، وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (١٩٠٨).

وللحديث شاهدٌ واهٍ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً به. مع اختلاف في بعض الجمل، منها الأخيرة.

٣٢٦٢ - (إنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ تُطفئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وإنَّ صَنائعَ المعروفِ تَقي مَصارِعَ السُّوءِ، وإنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَزيدُ في العُمُرِ وتَنْفي الفقرَ.

وأَكْثِروا مِن قَولِ «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ»؛ فإنَها كَنْزٌ مِنْ كُنوزِ الجنةِ، وإنَّ فيها شفاءً مِنْ تِسعةٍ وتسعين داءً، أدناها الهَمُّ).

منكر. أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٥٣ / ٢ / ٩٢٩) من طريق

عمرو قال : ثنا صدقة عن الأصبغ عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه عن بهز إلا الأصبغ ، ولا عن الأصبغ إلا صدقة ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو ابن أبي سلمة وهو التنيسي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والعلة ممن فوقه : إما صدقة ـ وهو ابن عبدالله أبو معاوية السمين ـ ؛ فإنه ضعيف .

وإما من شيخه الأصبغ ؛ قال الهيثمي (٨ / ١٩٤) :

« غير معروف » .

وروى الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » الشطر الثاني منه بنحوه ، وقد تكلَّمت على إسناده في « الصحيحة » (٤ / ٣٧) تحت الحديث (١٥٢٨) .

وانظر الحديث الذي قبله ؛ فإن شطره الأول صحيح لشواهده .

٣٢٦٣ ـ (كان يأمرُ بدَفْنِ سبعةِ أشياءَ منَ الإنسانِ : الشَّعرِ ، والظُّفْرِ ، والدَّمِ ، والحيضَةِ ، والسِّنِّ ، والمَشِيمَةِ ، والقلفةِ) .

منكر . أخرجه الرافعي في ترجمة محمد بن علي بن إبراهيم أبي إبراهيم القطان (١ / ٤٥٥) بسنده عن أبي محمد سعيد بن عبد الفريابي بـ (سرخس) : ثنا مالك بن سليمان ـ هروي ـ : ثنا داود بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : ولم يذكر في أبي إبراهيم هذا ـ كما هي غالب عادته ـ جرحاً ولا تعديلاً .

والفريابي هذا لم أعرفه .

لكن مالك بن سليمان الهروي قال العقيلي (٤ / ١٧٣) :

« في حديثه نظر » .

قال الذهبي :

« وكذا قال السليماني ، وضعفه الدارقطني » .

وروى الطبراني طرفاً منه من حديث وائل بن حجر بسند فيه علل ثلاث ؛ وقد بينتها فيما تقدم برقم (٢٣٥٧) .

٣٢٦٤ ـ (تَنَظَّفُوا بِكُلِّ ما استطعْتُم ، فإنَّ الله بنى الإسلامَ على النظافةِ ، ولن يَدْخُلَ الجنةَ إلا كُلُّ نَظيفٍ) .

موضوع . علقه الرافعي في « تاريخ قزوين » (١ / ١٧٦) من طريق أبي الصعاليك محمد بن عبيدالله بن يزيد الطرسوسي في « جزء من حديثه » : ثنا أبو علي الحسن بن محمد : ثنا إسحاق بن شاهين الواسطي : ثنا محمد بن يعلى الكوفي : ثنا عمر بن صبح عن أبي سهل عن الحسن عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمر بن صبح ؛ قال الحافظ :

« متروك ، كذبه ابن راهويه » .

ومحمد بن يعلى الكوفي ضعيف .

وأبو علي الحسن بن محمد لم أعرفه .

وكذلك أبو الصعاليك الطرسوسي ، وإليه عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » وقال فيه :

« وسنده واهٍ » .

ووقع في « الفتح الكبير » (الطرطوسي) وهو خطأ ، لا أدري أهو من الطابع أم من مؤلفه ؟

واعلم أن هذا الحديث هو أصل ذاك الحديث الذي تداولته الألسنة وذكره الغزالي في « الإحياء » (١ / ٤٩) بلفظ :

« بني الدين على النظافة » .

فقال مخرجه الحافظ العراقي :

« لم أجده هكذا ، وفي «الضعفاء» لابن حبان من حديث عائشة :

« تنظفوا فإن الإسلام نظيف » . وللطبراني في «الأوسط» بسند ضعيف جداً من حديث ابن مسعود : النظافة تدعو إلى الإيمان » .

قلت : وفات العراقي حديث أبي هريرة ؛ فإنه أقرب إلى لفظ حديث « الإحياء » كما هو ظاهر .

وتمام حديث عائشة :

« ولا يدخل الجنة إلا [كل] نظيف » .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٥٧) من طريق نعيم بن المورّع عن هشام بن عروة عن أبيه عنها .

أورده في ترجمة نعيم هذا ، وقال :

« يروي عن الثقات العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« روى عن هشام أحاديث موضوعة » .

وقال ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٤٨١) :

« ضعيف يسرق الحديث ، وعامة ما يرويه غير محفوظ » .

قلت : فلا يبعد أن يكون سرق هذا الحديث من عمر بن صبح . والله أعلم .

وأما لفظ حديث ابن مسعود ؛ فهو أتم مما ذكره العراقي ، وفيه (إبراهيم بن حيان) الذي في الحديث الآتي بعده .

(تنبيه) : حديث عائشة بطرفه الأول عزاه الشيخ القرضاوي في تعليقه على كتابه « الحلال والحرام » (ص ٧٩ ـ الطبعة الثالثة عشرة) لابن حبان ! وهذا خطأ قبيح لا يليق بأهل العلم ؛ لأن من المعروف عندهم أن إطلاق العزو لابن حبان يعني أنه رواه في « صحيحه » ، وقد عرفت أنه إنما أخرجه في « ضعفائه » ، وقد كنت نبهت على هذا في تخريجي لهذا الكتاب الذي كنت سميته « غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام » رقم (٧١) . وقد أخَّر المكتب الإسلامي طبع كتابي هذا عن أصله « الحلال والحرام » عدة سنين ؛ لأسباب الله أعلم بها ، ثم المؤلف والناشر ! وكان ذلك حاملاً للناشر على أن يُدَلِّس على القراء ويوهمهم بأن التخريج الذي هو في تعليق الطبعة المذكورة (١٣) هو من صنعي ، فطبع على الوجه الأول تحت اسم المؤلف القرضاوي ما نصه :

« الطبعة الثالثة عشرة . تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني » ! وذلك سنة (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م) . وهذا كذب وزور !

فلما راجعته في ذلك في مكتبه في بيروت أجاب بقوله ـ وهو غير مكترث بما فعل ـ :

« خطأ من بعض الموظفين » !

ثم تبين فيما بعد أنه تعمد ذلك ترويجاً للكتاب ! ولقد آذاني بذلك كثيراً ؛ فإنه نسب إلي كل الأخطاء العلمية الحديثية التي وقعت في كتاب الشيخ القرضاوي ، وكنت بينتها في تخريجي إياه ، وهذا هو المثال بين يديك ، وقد تكاثر إيذاؤه لي في الآونة الأخيرة ، وبخاصة بعد هجرتي من دمشق إلى عمان ، في تعليقاته وتصرفاته بكتبي تصرفاً لا يرضاه ذو عقل ودين . والله المستعان .

٣٢٦٥ ـ (أَنْقُوا أفواهَكم بالخِلالِ ؛ فإنَّها مَسْكَنُ الملَكَينِ ، الحافظَينِ الكاتِبَين ، وإن مِدادَهُما الرِّيقُ ، وقَلْبَهُما اللِّسانُ ، وليسَ شيءٌ أَشَدَّ عَليهِما مِن فَضْلِ الطعامِ في الفَمِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (ص ٢٦٤) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٤) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٢٠ / ١) من طريق إبراهيم بن حيان بن حكيم بن سويد بن علقمة بن سعد بن معاذ : ثنا أبي عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته إبراهيم بن حيان هذا ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٥٣) :

« مدني ضعيف الحديث » .

ثم ساق له حديثين آخرين ثم قال :

« وهذان الحديثان مع أحاديث أخرى بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان عامتها موضوعة » .

وأما حيان بن حكيم ، وحكيم بن سُويد ، وسُويد بن علقمة ، ثلاثتهم لم أجد

لهم ترجمة ، ويظهر لي أنهم لا يُعرفون ؛ من سلالة مجهولة ، فقد ذكروا جدهم سويد بن علقمة في « الصحابة » ؛ ومع ذلك قالوا فيه :

« مجهول لا يعرف » !

وقال أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٣٠٢ / ٢) :

« عَقِبه بـ (أصبهان) ، من ولده إبراهيم بن حيان » .

قلت : وأما قول السيوطي في « الجامع الكبير » : « رواه الديلمي عن إبراهيم ابن حيان بن حكيم من ولد سعد بن معاذ عن أبيه عن جده سعد بن معاذ » ؛ فهو غير ظاهر ؛ لأن سعد بن معاذ ليس له ذكر على أنه راوي الحديث ، فإن إسناده انتهى إلى سويد بن علقمة بن سعد بن معاذ كما تقدم ، فسعد بن معاذ هو جد سويد الأدنى كما ترى ، ولم تصل الرواية إليه ، فتأمل .

ومن أحاديث إبراهيم هذا ؛ ما يأتي عقب هذا .

وسيأتي له حديث آخر في التخليل بسند آخر له برقم (٥٢٧٧) وفيه «النظافة تدعو إلى الإيمان » ، وقد وقع فيه للمناوي بعض الأوهام ، أقره الشيخ الغماري على بعضها !

٣٢٦٦ - (إذا كانَ يومُ القيامةِ انقطَعَتِ الأرْحامُ ، وضَلَّتِ الأسْبابُ ، وذَهبتِ الأُخوَّةُ إلا الأخوة في الله ، وذلك قولُه : ﴿ الأَخلاءُ يومَئذ بعضُهم لبعضٍ عَدوٌّ إلا المتقين ﴾ [الزخرف / ٦٧]) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الأخبار » (١ / ٣٠١) في ترجمة حيان بن حنظلة من طريق إبراهيم عنه بإسناده في الحديث الذي قبله ، مع بيان أن آفته إبراهيم هذا ، وأن من فوقه لا يُعْرَفُون .

٣٢٦٧ - (سَوداءُ وَلُودٌ خَيرٌ مِن حَسْناءَ لا تَلِدُ ؛ إنِّي مُكاثِرٌ بكُمُ الأُمَمَ ، حتى السِّقْطَ يَظَلُّ مُحبنْطِئاً على بابِ الجنةِ ، فيُقال له : ادْخُلِ الجنةَ ، فيقُولُ : أنا وأَبَواي ، فيُقال له : ادخُلِ الجنة ، فيقولُ : أنا وأَبَواي ، فيقال له : ادخُلِ الجنةَ ، فيقولُ : أنا وأَبَواي ، فيُقال له : ادخُلْ أنتَ وأبواكَ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء» (٣٠٠) ، وأبو الشيخ في «الأمثال» (رقم ٥٨) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٢٢٨ / ١ - ٢) ، وابن عساكر (٤/ ٣٣٣ /٢) ، والطبراني في « الكبير » (١٩ / ٤١٦ / ١٠٠٤) من طرق عن يحيى بن درست عن علي بن ربيع (وقال بعضهم : علي بن الهيثم ، وقال غيره : علي بن نافع) عن بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال العقيلي :

« علي بن نافع مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، وهذا المتن يروى بغير هذا الإسناد ، بإسناد أصلح من هذا » .

ومن طريقه أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » وسماه علي بن الربيع وقال :

« هذا منكر لا أصل له ، ولما كثرت المناكير في رواياته بطل الاحتجاج به » .

قلت : وقد وجدت لطرفه الأول شاهداً ، ولكنه لا يساوي فلساً ، لأنه يرويه عبدالله بن محمد بن سنان : ثنا إبراهيم بن الفضل - وهو ابن أبي سويد - : ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة ، عن سواء الخزاعي عن أم سلمة مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٤٤) .

قلت : وآفته ابن سنان هذا ؛ وهو الرَّوْحي الواسطي ؛ قال ابن حبان وأبو نعيم :

« كان يضع الحديث » .

وفي فضل السقط وإدخاله أبويه الجنة ؛ حديثان آخران ، أحدهما عن علي ، والآخر عن معاذ ، أخرجهما ابن ماجه (١٦٠٨و ١٦٠٩) بسندين ضعيفين ؛ كما بينته في « المشكاة » (١٧٥٧) ، و « الترغيب » (٣ / ٩٢) ، ولا أدري إذا كان العقيلي عنى أحدهما بقوله المتقدم : « بإسناد أصلح من هذا » أو غيرهما .

ثم بدا لي أنه يعني حديثاً آخر من رواية عبادة بن الصامت مخرج في « أحكام الجنائز » (٥٣ ـ ٥٤) ؛ وبه صَحَّحْتُ حديثَ معاذ ، فذكرته في « صحيح ابن ماجه » (١٣١٥) .

(تنبيه) : قوله : (سوداء) كذا في جميع المصادر التي خرجت الحديث منها وعزوته إليها ، من مخطوط ومطبوع ، وكذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير» ، فقال المناوي :

« كذا في النسخ ، والذي رأيته في أصول صحيحة مصححة بخط الحافظ ابن حجر من « الفردوس » : (سوآء) على وزن (سوعاء) ، وهي القبيحة الوجه ، يقال : رجل أسوأ ، وامرأة سوآء . ذكره الديلمي » .

قلت : وهكذا على الصواب أورد الحديث أبو عبيد في « الغريب » (ق ٢٥ / ١) معلقاً ، وقال :

« قال الأموي : (السوآء) : القبيحة ، يقال للرجل من ذلك : (أسوا) » . قال أبو عبيد :

« وكذلك كل كلمة أو فعلة قبيحة ، فهي سوآء » .

وكذا في « النهاية » . والله أعلم .

٣٢٦٨ ـ (مَنْ تَرَكَ الصفَّ الأولَ مَخافَةَ أن يُؤذِيَ مُسلماً فصلَّى في الصفِّ الثاني أو الثالثِ ؛ أضعف الله له الأجر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٣٢ / ٢ / ٥٣٣ ـ بترقيمي) من طريق الوليد بن الفضل العنزي ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٢٠) من طريق أصرم بن حوشب ، قالا ـ والسياق لأصرم ـ : ثنا نوح بن أبي مريم عن زيد العمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول ﷺ : . . . فذكره ، وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الوليد بن الفضل» .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) :

« روى عن عبدالله بن إدريس وأهل العراق المناكير التي لا يشك من تبحر في هذه الصناعة أنها موضوعة » .

ثم ساق له الحديث الآتي عقب هذا .

وقال الحاكم ، وأبو نعيم ، وأبو سعيد النقاش :

« روى عن الكوفيين الموضوعات » .

إلا أنه لم يتفرد به خلافاً لقول الطبراني ؛ فقد تابعه أصرم بن حوشب ـ كما رأيت ـ وهو مثله بل شر منه ؛ فقد قال يحيى :

« كذاب خبيث » .

رواه ابن حبان (١ / ١٨١) عنه وقال فيه :

« كان يضع الحديث على الثقات » .

وتقدمت له بعض الأحاديث الدالة على وضعه .

٣٢٦٩ - (كـان يَبْـعَثُ رجـالاً إلى البُلدان يَدْعـونَ الناسَ إلى الإسلامِ ، فقالَ رجلٌ : لو بَعَثَ أبا بكر وعُمَرَ ، قال رسولُ الله ﷺ : أبو بكرٍ وعمرَ لا غِنى عنهما ، إنَّ أبا بكرٍ وعُمَرَ في الإسلام بِمَنْزِلَةِ السَّمْعِ والبصرِ مِنَ الإنسانِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) من طريق الوليد بن الفضل عن عبدالله بن إدريس عن أبيه عن وهب بن منبه عن ابن عباس قال : . . . فذكره في ترجمة الوليد هذا .

وقد اتهمه ابن حبان وغيره بالوضع كما تقدم في الحديث الذي قبله .

٣٢٧٠ - (يَأتي على الناسِ زمـانٌ لا يَسْلَمُ لِذي دينٍ دِينُهُ إلا مَن فَرَّ بِهِ مِنْ شاهِقٍ إلى شاهقٍ ، أو مِن جُحْرٍ إلى جُحْرٍ ؛ كالثعلبِ بِأَشْبالِهِ ، قالوا : متى يكونُ ذلك ؟ قال : في آخرِ الزمانِ ؛ إذا لم تُنَلِ المعيشةُ إلا بمعصيةِ اللهِ ، فإذا كان كذلكَ حَلَّتِ العُزْبَةُ .

قالوا : أنتَ تَأمُرُنا بالتزويجِ ؛ فكيف تَحُلُّ العُزبة ؟ قال :

يكون في ذلك الزمانِ هلاكُ الرجلِ على يَدَي أَبويهِ ؛ إنْ كـان له أبوان ، فإن لم يكن له أبوانِ فعلى يَدَي زوجتِهِ وولدِه ، فإن لم يكن زوجةٌ ولا ولدٌ ، فعلى يَدَي الأقاربِ والجيرانِ ؛ يُعَيِّرونَه بضيقِ المعيشةِ ، حتى يورد نفسَهُ الموارِدَ التي يَهْلَكُ فيها) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٢١ و ١٨٦) من طريق أحمد بن عبد الرحمن المخزومي : ثنا عبد الحميد بن يحيى عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ الحسن هو البصري ، وهو مع تدليسه الذي اشتهر به لم يذكروا له رواية عن ابن مسعود .

ومبارك بن فضالة يدلس أيضاً .

وعبد الحميد بن يحيى ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٠) :

« مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه » .

ثم ساق له من روايته عنْ عبدالله بن زيد عن زيد بن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ :

« غط رأسك من الناس ، وإن لم تجد إلا خيطاً » !

وأحمد بن عبد الرحمن المخزومي لم أعرفه .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لأبي نعيم في « الحلية » ، والبيهقي في « الزهد » ، والخليلي ، والرافعي عن ابن مسعود .

وهو في « الزهد الكبير » (ق ٤٩ / ٢) من طريق المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ كما في « معجم الحديث » الذي عامته من مخطوطات الظاهرية . لكن لم أكن نقلت فيه إسناده من تحت المبارك ، ولا لفظه بتمامه ، وليس عندي الآن نسخة من « الزهد » لأعود إليه .

ثم رأيتُهُ في « الزهد » (٤٣٦ ـ مطبوع) فإذا هو من طريق جامع بن سَوادَة

عن عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي عن المبارك به .

قلتُ : وجامع بن سوادة : ضعيف متهم ، كما في « اللسان » .

وأما أبو نعيم فأخرجه في « الحلية » (١ / ٢٥) من طريق إسحاق بن وهب : ثنا عبد الملك بن يزيد : ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال : . . . فذكره مرفوعاً إلى قوله : « من جحر إلى جحر » .

وبهذا السند ساق قبله عن ابن مسعود قال :

« إذا أحب الله عبداً اقتناه لنفسه ، ولم يشغله بزوجة ولا ولد » .

هكذا وقع فيه موقوفاً على ابن مسعود ، ويبدو أنه سقط من الناسخ أو الطابع رفعُه إلى النبي ﷺ ؛ فإنه كذلك رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٧٨) من طريق أبي نعيم .

وكذلك عزاه إليه الذهبي في ترجمة عبد الملك بن يزيد من « الميزان » ، وتبعه العسقلاني في « اللسان » ، وأعلاّه بعبد الملك بن يزيد هذا ؛ فقالا :

« روى عن أبي عوانة بخبر باطل في ترك التزوج ، لا يدرى من هو ؟ » .

ثم ساقاه من طريق صاحب « الحلية » بإسناده المتقدم مرفوعاً . وفيه : «إسحاق بن وهب العلاف » .

وهو إسحاق بن وهب بن زناد العلاف أبو يعقوب الواسطي . ولقد أخطأ ابن الجوزي خطأً فاحشاً حين أعلّ الحديث به بقوله :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ؛ قال الدارقطني : إسحاق بن وهب كذاب متروك ، حدث بالأباطيل » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٨٠) .

وقد التبس عليهما الأمر ؛ فإن الذي قال فيه الدارقطني ما نقله عنه إنما هو إسحاق بن وهب الطهرمسي كما تراه في « الميزان » و « اللسان » .

وأما إسحاق بن وهب العلاف فهو ثقة من شيوخ البخاري ، ولا علاقة له بهذا الحديث الباطل .

نعم ، لقد تعقب السيوطيُّ ابنَ الجوزي في حديث آخر ساقه من رواية الطبراني بسنده عن أبي عنبة الخولاني مرفوعاً بلفظ :

« إذا أراد الله عز وجل بعبد خيراً ابتلاه ، وإذا ابتلاه اقتناه لنفسه . قالوا : يا رسول الله ! وما اقتناه ؟ قال : لا يترك له مالاً ولا ولداً » .

وفيه اليمان بن عدي نسبه أحمد إلى الوضع .

كذا قال ابن الجوزي ، فقال السيوطي :

« ضعفه أحمد والدارقطني ، وقال أبو حاتم : صدوق » .

قلت : هذا نقله السيوطي من « ميزان الذهبي » ، ولا يكفي في رد قول ابن الجوزي وما نسبه لأحمد ، ولم أر أحداً ذكره عنه غيره ، والمعروف عنه التضعيف فقط . والله أعلم .

وفي الحديث علة أخرى ؛ فقد قال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٩١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه إبراهيم بن محمد شيخ الطبراني ، ضعفه الذهبي ، ولم يذكر سبباً ، وبقية رجاله موثقون » .

قلت : بلى ؛ قد ذكر السبب ، وهو أنه قال : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة : ثنا

إسماعيل بن عياش بسنده عن ابن عمر مرفوعاً بحديث ذكره ، وقال :

« فالمعروف بهذا الحديث هو عبد الوهاب بن الضحاك ، لا ابن نجدة » .

وهذا يعني أنه أخطأ في إسناده فذكر ابن نجدة - وهو ثقة - مكان ابن الضحاك - وهو متروك - ، ولذا قال الذهبي فيه :

« غير معتمد » .

قلت : وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه ؛ لأن الرجل مع هذا الخطأ الفاحش الذي اكتشفه الذهبي قد أورده الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٦٧ / ١) ، ولم يسق له سوى حديث واحد ، فهو مستور غير معروف . والله أعلم .

٣٢٧١ - (إنَّ أبا بكرٍ يَتأوَّلُ الرُّؤيا ، وإنَّ الرؤيا الصالحةَ حَظٌّ مِنَ النُّبُوَّةِ) .

منكر . أخرجه البزار (٣ / ١١ / ٢١٢٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٣١٣ / ٧٠٥٧) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خُبيب عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

١ - سليمان بن سمرة مجهول الحال .

٢ - خبيب بن سليمان مجهول العين .

٣ - جعفر بن سعد بن سمرة ليس بالقوي ؛ كما في « التقريب » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٧٣) :

« رواه الطبراني والبزار ، وإسناده ساقط . وفي إسناد الطبراني من لم أعرفه » .

قلت : وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإسنادهما واحد كما ترى .

وذكره السيوطي في « الزيادة » بلفظ :

« أمرت أن أُوَلِّي الرؤيا أبا بكر » . وقال :

« رواه (فر) عن سمرة » .

قلت : وما أراه إلا محرفاً من هذا . والله أعلم .

٣٢٧٢ ـ (دخلتُ الجنةَ فرأيتُ جاريةً أدماءَ لَعْسَاءَ ، فقلتُ : ما هذه يا جبريل ؟ فقال : إن الله تعالى عَرَفَ شهوةَ جعفر بن أبي طالب للأدم اللعْس ؛ فخلق له هذه) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣٤/٢ ـ ٣٥) في ترجمة محمد بن موسى القزويني ، من رواية جعفر بن أحمد بن علي القمي الرازي في « فضائل جعفر بن أبي طالب » بإسناده عن إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي عبد الله عن أبيه عن عَباية عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره :

قلت : هذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون إسحاق بن جعفر لم أعرفهم ، والقزويني لم يذكر الرافعي في ترجمته سوى هذا الحديث ، مما يدل على جهالته ، فإن سلم ممن فوقه فهو آفته .

ثم هو إلى ذلك مرسل ؛ فإن عباية تابعي ، ولكنني أخشى أن يكون سقط منه صحابيه ؛ فقد قال السيوطي في « الجامع الكبير » (١٣٩٥٨) :

« رواه جعفر بن أحمد القمي في « فضائل جعفر بن أبي طالب » ، والرافعي بسند جعافرة عن آبائهم إلى عبدالله بن جعفر » .

وذكر نحوه في « الجامع الصغير » .

وبيض له المناوي في « شرحيه » فلم يتكلم عليه بشيء ! مع أن القاعدة في مثله أن يضعفه ، وهذا ما كنت فعلته في « ضعيف الجامع » ، والآن وقد وقفت على إسناده المظلم ، وتأملت متنه ، فبدا لي أنه موضوع . والله أعلم .

٣٢٧٣ - (المتَّقونَ سادَةٌ ، والفقهاءُ قادَةٌ ، والجلوسُ إليهم زيادةٌ ، وعالِمٌ يُنْتَفَعُ بعِلمِهِ أفضلُ مِن ألْفِ عابدٍ) .

موضوع . رواه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٤٧) تعليقاً عن الخليلي بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني عم أبي : إسحاق بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم . ومتن منكر موضوع ؛ من دون موسى بن جعفر بن محمد لم أعرفهم .

والجملة الأخيرة منه رواها عمرو بن جميع - وهو متهم - عن جعفر بن محمد به . وسيأتي تخريجه برقم (٣٨٥٠) ، وأنه روي موقوفاً على جعفر بن محمد ابن علي .

٣٢٧٤ - (إنَّ الرجُلَ إذا نَظَرَ إلى امرأتِه ونظرتْ إليه ؛ نَظَرَ اللهُ إليهما نَظْرَةَ رَحمةٍ ، فإذا أَخَذَ بكَفِّها ؛ تساقَطَتْ ذُنوبُهما مِن خِلالِ أصابِعِهما) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٤٧) معلقاً عن ميسرة بن

علي في « مشيخته » بسنده عن الحسين بن معاذ الخراساني عن إسماعيل بن يحيى التيمي عن مسعر بن كدام عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته التيمي هذا ؛ كان يضع الأحاديث ، وله أباطيل وبلايا تقدم بعضها .

والحسين بن معاذ قريب منه ؛ قال الخطيب :

« ليس بثقة ، حديثه موضوع » .

والحديث بيض له المناوي في « شرحيه » فلم يتكلم عليه بشيء ، ومن المآسي قول المعلق على « الجامع الكبير » للسيوطي :

« رمز في «الجامع الصغير» لصحته » !

وسببه الجهل بأن رموز الجامع لا قيمة لها مطلقاً كما نبهنا على ذلك مراراً !! ومن الغرائب أن الشيخ الغماري - مع علمه وتوسعه في نقد المناوي وتشنيعه عليه بسبب أوهامه - يشايعه في الاعتداد برموز « الجامع » ! ثم هو قد فاته أن الحديث موضوع ، فلم يتعقب تبييض المناوي له ، ولا أورده في « المغير » !!

٣٢٧٥ - (ارْحَموا حاجةَ الغنيِّ ، فقال رجُلٌ : وما حاجةُ الغنيِّ ؟ قال : الرجُلُ المُوسِرُ يَحتاجُ ، فصدقةُ الدِّرهَمِ عليهِ عِندَ اللهِ بمنزلةِ سبعين ألفاً) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٤٨) معلقاً عن الخليلي الحافظ بسنده عن علي بن محمد بن مهرويه : ثنا محمد بن يحيى الطوسي بـ

(قزوين) : ثنا محمد بن يوسف الفريابي : ثنا الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره في ترجمة محمد بن يحيى الطوسي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فهو الآفة ؛ إذ روى مثل هذا الحديث الباطل الواضح بطلانه بهذا الإسناد الصحيح : الفريابي . . . إلخ.

أو الآفة الراوي عنه : ابن مهرويه ؛ فقد أورده في « اللسان » وقال :

« قال صالح بن أحمد في «طبقات أهل همذان» : سمعت منه مع أبي ، وكان يأخذ الدراهم على نسخة الرضا ، وتكلموا فيه ، ومحله الصدق » .

وله ترجمة في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤١٦) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه أيضاً جرحاً ولا تعديلاً . وما في « اللسان » منقول من « تاريخ بغداد » (١٢ / ٦٩ - ٧٠) ، وقد وقع فيه بعض التحريف يصحح من « اللسان » .

ثم رأيت الخطيب قد أخرج الحديث في « تاريخ بغداد » (١٣ /٣٢٢ - ٣٢٣) من طريق أخرى عن ابن مهرويه القزويني به . وقال :

« غريب جداً من حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله ، ومن حديث الثوري عن الأعمش ، لا أعلم رواه غير محمد بن يحيى الطوسي عن الفريابي » .

٣٢٧٦ - (إذا صَلَّيتُمُ الفَرْضَ فقولوا عَقِبَ كُلِّ صلاةٍ عَشْرَ مَرّاتٍ : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهوعلى كل شيء قدير ؛ يُكتَبْ له مِنَ الأجرِ كأنّما أَعْتَقَ رَقَبةً) .

منكر . أخرجه الرافعي في « التاريخ » (٢ / ١١٨) معلقاً من طريق أبي نصر محمد بن أحمد الجرجاني : ثنا أبي : ثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي :

ثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي : ثنا شعبة : ثنا طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب : قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره في ترجمة إبراهيم بن علي بن أحمد الجرجاني .

قلت : ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كغالب عادته ، فهو مجهول . ومثله محمد بن أحمد الجرجاني وأبوه .

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين غير الفضل بن الحباب ؛ قال أبو علي الخليلي :

« احترقت كتبه ، منهم من وثقه ، ومنهم من تكلم فيه ، وهو إلى التوثيق أقرب» .

قلت : فإن لم يكن الوهم منه ، فهو ممن دونه ؛ فإن الحديث قد صح عن شعبة به دون قوله : « إذا . . عقب كل صلاة » ، فقال الطيالسي في « مسنده» (٧٤٠) : حدثنا شعبة بلفظ :

« مَنْ قال لا إله إلا الله . . . عَشْرَ مراتٍ كُنَّ له عَدْلَ نَسَمَةٍ أو رَقَبَةٍ » .

وكذلك أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٥ و ٣٠٤) من طرق أخرى عن شعبة به . وأخرجه هو وابن حبان (٢٣٢٧) ، والحاكم (١ / ٥٠١) من طريقين آخرين عن طلحة بن مصرف به . وزاد ابن حبان :

« يحيي ويميت » .

ولا تثبت في هذا الحديث كما لم تثبت الزيادة الأولى .

نعم ثبتت زيادة ابن حبان مع تقييد التهليل عشراً بما بعد صلاة الصبح

والمغرب في أحاديث يرتقي ذلك بمجموعها إلى مرتبة الصحة ؛ ولذلك أوردت بعضها في « صحيح الترغيب » (٤٧٢ - ٤٧٥) .

٣٢٧٧ - (مَنْ مَرَّ على المقابر فَقَرأَ فيها إحدى عشرةَ مرةً : ﴿ قُلْ هوَ اللهُ أحدٌ ﴾ ثُمَّ وَهَبَ أَجْرَهُ للأمواتِ ؛ أُعطيَ مِنَ الأجْرِ بِعددِ الأمواتِ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٢٩٧) من طريق داود بن سليمان الغازي : أنبأ علي بن موسى الرضا : حدثني أبي موسى بن جعفر عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الغازي هذا ، قال الذهبي في « الميزان » :

« كذبه يحيى بن معين ، ولم يعرفه أبو حاتم ، وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضا . . »

قلت : وقد توبع من كذاب مثله ، أو سرقه أحدهما من الآخر ، فانظر : «أحكام الجنائز » (ص ١٩٣) .

والحديث أورده العجلوني في « كشف الخفاء » (٢ / ٢٧٢) من رواية الرافعي عن علي ، وسكت عنه !

٣٢٧٨ - (كان مِن دُعائِه : اللّهمَّ اغْنِني بالعِلْمِ ، وزَيِّنّي بالحِلْمِ ، وكَرِّمْني بالتَّقْوى ، وجَمِّلْني بالعافيةِ) .

ضعيف . علقه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٣٢٤) من طريق إبراهيم

ابن يزيد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبدالله عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة أحمد بن ربيعة بن علي . . العجلي القزويني ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإنما ساق له هذا الحديث .

وإبراهيم بن يزيد لم أعرفه ، وليس هو الخوزي المتروك ؛ فإنه أعلى طبقة منه .

٣٢٧٩ - (ليلةَ عُرِجَ بي إلى السماءِ بَكَتْ عليَّ الأرضُ ، فأَنْبَتَ اللهُ مِن بُكاءِ الأرضِ (الكُبَر) وهو (الأَصَفُ) ؛ فمَن أراد أنْ يَشُمَّ بُكاءَ الأرضِ فَلْيَشُمَّ (الكُبَر) ، فلمَّا رُفِعْتُ إلى ربِّي فحيَّاني بالرسالةِ ، وفضَّلَني بالنبوَّةِ ، وأَكرَمَني بالشفاعةِ ، وفَرَضَ عليَّ الخمسينَ صلاةً ، هَبطتُ مِن سماءٍ إلى سماءٍ ، فلما جُزْتُ إلى سماءِ الدنيا تصبَّبْتُ عَرَقاً ، فانْصَبَّ عَرَقي على الأرضِ ، فأَنْبَتَ اللهُ مِن عَرَقي الوَرْدَ الأحمرَ ؛ فمَنْ أرادَ أن يَشُمَّ عَرَقي ، فَلْيَشُم الوَرْدَ الأحمرَ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧) من طريق أبي العباس جعفر بن محمد المستغفري بسنده عن سهل بن صُقير : ثنا موسى بن عبد ربه : سمعت علي بن أبي طالب يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« أخرجه المستغفري في «كتاب طب النبي ﷺ » ، هذا آخر حديث من الكتاب » .

قلت : وهو حديث باطل ظاهر البطلان ، في أحاديث من أمثاله أوردها ابن

الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٦١ - ٦٢) قال فيها :

« هذه الأحاديث كلها محال » .

والمتهم عندي بهذا الحديث سهل بن صقير ؛ فقد قال فيه الخطيب :

« يضع الحديث » .

وموسى بن عبد ربه لم أجد من ذكره .

وقد سرق هذا الحديثَ الوضاعُ المشهورُ الحسنُ بن علي العدوي ؛ فرواه عن بعضهم عن موسى بن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي رضي الله عنه به مختصراً .

أخرجه في ترجمته ابن عدي (٢ / ٧٥٣ - ٧٥٤) وقال :

« وهذا موضوع على أهل البيت » .

ووافقه ابن الجوزي ، وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٧٥) ؛ لكنه عقب عليه بحديث الرافعي هذا وسكت عنه !!

٣٢٨٠ - (اخْتِنُوا أولادَكم يومَ السابعِ ؛ فإنّها أطْهَرُ ، وأسرعُ نَباتاً للَّحْمِ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٣٤٠ و ٣ / ٥٨ - ٥٩) معلقاً من طريق داود بن سليمان الغازي عن علي بن موسى الرضا ؛ بروايته عن آبائه عن النبي ﷺ .

وهذا موضوع ؛ آفته الغازي هذا ، وقد تقدمت له عدة أحاديث .

٣٢٨١ - (الضَّمَّةُ في القبرِ كَفَّارةٌ لكُلِّ مُؤمنٍ ؛ لِكُلِّ ذَنْبٍ بَقِيَ عليه لم يُغْفَرْ له ، وذلك أنَّ يَحيى بنَ زكريّا عليهما السلامُ ضَمَّهُ القبرُ ضَمَّةً في أَكْلَتِهِ الشَّعيرَ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٣٥٢) معلقاً من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن ثور عن خالد عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل هذا ، وهو ابن أبي زياد الشَّقَري الخراساني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال ابن معين : كذاب » .

والحديث مما سوَّد به السيوطي « الجامع الصغير » ؛ فأورده من رواية الرافعي عن معاذ دون قوله : « وذلك أن يحيى . . . » إلخ . وأما في « الجامع الكبير » فأورده (١١١٦٧) بتمامه !!

وبيّض له المناوي في « شرحيه » فلم يتكلم على إسناده بشيء ؛ إلا أنه نقده من حيث متنه فقال :

« وهذا يعارض خبر : « أكثرعذاب القبر من البول » و « عامة عذاب القبر من البول » .

وهذه معارضة غير صحيحة ؛ لأن ضمة القبر غير عذاب القبر ، كما يدل عليه أحاديث ضم القبر لسعد بن معاذ ، وللصبي ، وانظر « الصحيحة » (١٦٩٥ و ٢١٦٤) .

والحديث الذي ذكره المناوي صحيح ، ورد عن جمع من الصحابة باللفظين اللذين ذكرهما ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (١ / ٣١٠ / ٢٨٠) . ويشهد له حديث « الصحيحين » :

« أما إنهما لَيُعذَّبان وما يعذَّبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » .

رواه الشيخان ، وهو مخرج في المصدر السابق (٢٨٣) .

والحديث من موضوعات « الجامع » التي غفل عنها الشيخ الغماري ، فلم يتعقبه على المناوي في « الحاوي » ، ولا على السيوطي في « المغير » !!

٣٢٨٢ - (كأنَّ الخَلْقَ لَمْ يَسْمَعوا القرآنَ حين يَسْمَعونَهُ مِنَ الرَّحمنِ يَتْلُوهُ عليهم) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٢ / ٤٠٣) من طريق إبراهيم بن محمد المقدمي : ثنا محمد بن عبد الرحمن عن إسماعيل بن رافع عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف فيه علل :

الأولى : إسماعيل بن رافع ؛ ضعيف جداً ، قال الذهبي في « المغني في الضعفاء » :

« ضعفوه جداً ، قال الدارقطني والنسائي : متروك » .

الثانية : محمد بن عبد الرحمن - هو العبدي كما في ترجمة إسماعيل من «تهذيب الكمال » - ؛ قال في « الجرح والتعديل » :

« سمع من محمد بن علي ، روى عنه روح بن عبادة » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثالثة : إبراهيم بن محمد المقدمي ؛ لم أقف له على ترجمة .

٣٢٨٣ - (الميِّتُ يُنْضَحُ عليهِ الحَمِيمُ بِبُكاءِ الحَيِّ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ٤٧ / ٤٧) ، والبزار (١ / ٣٧٩ / ٨٠٢) من طريق محمد بن الحسن المدني : ثنا سليمان بن بلال عن عبد الحكيم بن عبدالله بن أبي فروة عن يعقوب بن عتبة عن عروة عن عائشة رحمة الله عليها قالت :

لما توفي عبدالله بن أبي بكر بُكِيَ عليه ، فخرج أبو بكر رضي الله عنه فقال : إني أعتذر لكم من شأن أولاء ؛ إنهن حديث عهد بجاهلية ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال البزار :

« لا نعلمه مرفوعاً عن أبي بكر إلا من هذا الوجه ، وعبد الحكيم مدني مشهور صالح الحديث ، ويعقوب مشهور ، ومحمد بن الحسن هو ابن زبالة ؛ لين الحديث » .

كذا قال ! وهو أسوأ مما ذكر - وإن قلده الهيثمي فقال في « المجمع » (٣ / ١٦) :

« رواه البزار وأبو يعلى ، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف » ؛ فقد قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال أحمد بن صالح المصري :

« كان يضع الحديث » . وقال أبو داود :

« كذابا المدينة : محمد بن الحسن بن زبالة ، ووهب بن وهب أبو البختري » .

وإن مما يدل على وضع هذا الحديث وبطلانه بهذا اللفظ : « يصب عليه الحميم » ؛ أنه صح عن غير واحد من الصحابة بلفظ : « يعذب » فقط . رواه الشيخان وغيرهما . وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص٤٠ و ٤١) .

٣٢٨٤ - (إياكم وبكاء اليتيم ؛ فإنه يسري في الليل والناس نيام) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (٢ / ١٠١٨ / ٢٥٠٣) من طريق موسى بن يحيى بن أبي عيسى : ثنا عمرو بن الحصين : نا علي ابن الحسين : نا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن الحصين واه جداً متروك ، تقدمت له أحاديث كثيرة .

وعلي بن الحسين لم أعرفه .

ومثله موسى بن يحيى بن أبي عيسى . والله أعلم .

والحديث أشار إلى تضعيفه المنذري (٣ / ٢٣١ / ١٦) .

٣٢٨٥ - (الميِّتُ يُؤْذيهِ في قَبْرِهِ ما يُؤْذيهِ في بَيْتِهِ) .

موضوع . أخرجه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (١٤٤ / ١ / رقم ١١٨) من طريق حسان بن غالب : ثنا ابن لهيعة عن بكير بن الأشج عن القاسم ابن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حسان هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » (١ / ٢٧١) :

« يقلب الأخبار على الثقات ، ويروي عن الأثبات الملزقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار . روى عن مالك . . . » .

ثم ساق له حديثاً موضوعاً على مالك ، كما ساق له الذهبي والعسقلاني موضوعات أخرى ، وقال الحاكم :

« له عن مالك أحاديث موضوعة » .

وابن لهيعة مع ضعفه المعروف لا يتحمل هذا الحديث .

٣٢٨٦ - (طَالِبُ العِلْمِ كَالْغادي والرَّايحِ في سبيلِ اِلله) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١٤٢ / ٢) من طريق أبي نعيم معلقاً عنه قال :

حدثنا عبدالله بن محمد بن زكريا : حدثنا عثمان بن عبدالله : حدثنا رِشدين عن أبي سفيان عن عبدالله بن [أبي] الهذيل عن عمار بن ياسر : . . . فذكره .

هكذا في النسخة المصورة لم يرفعه ، فلا أدري أسقط رفعه منها ، أم هكذا الأصل ، ولعل الأول أرجح ، فقد أورده السيوطي في « جامعيه » من رواية الديلمي عن عمار وأنس ، وليس من عادته أن يورد فيه إلا المرفوع .

ثم تنبهت لشيء جعلني أرجح أنه غير مرفوع عن عمار ، ومرفوع عن أنس . فقد أتبعه الديلمي بإسناد آخر متصل منه إلى محمد بن أحمد بن محمد المديني بـ (فسطاط مصر) : حدثنا الهيثم بن أحمد بن عبدالله بن زيد : حدثنا نصر بن محمد السليطي : حدثنا حميد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : (نحوه) .

قلت : وفي إسناد الموقوف عثمان بن عبد الله الأموي ؛ قال ابن عدي :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

ورشدين - وهو ابن سعد - فيه ضعف .

وأبو سفيان لم أعرفه .

وفي إسناد المرفوع من دون حميد لم أعرفهم ؛ ومن المحتمل أن محمد بن أحمد بن محمد هو أبو الفتح المصري المترجم في « تاريخ بغداد » (١ / ٣٥٤ - ٣٥٥) و « الميزان » وقال :

« متهم في كتابة التسميع ، وكان من طلبة الحديث » .

والحديث مما بيّض له المناوي في كتابيه ، فلم يتكلم على إسناده بشيء !

وإن من غرائب الغماري أنْ تعقَّبَ المناويَّ في خطئه في ادعائه أن الديلمي روى المرفوع من طريق أبي نعيم . نعم ؛ إنه زاد عليه فساق إسناده الموقوف والمرفوع ! ولكنه شاركه في السكوت عن إسناد الحديث ! فماذا استفاد القراء من السَّوْق المقرون بالصمت ؟ !

٣٢٨٧ - (يقولُ اللهُ تعالى : يا ابنَ آدمَ ! ما تُنْصِفُني ، أَتَحَبَّبُ إليكَ بالنِّعَمِ ، وتَتَمَقَّتُ إليَّ بالمعاصي ، خَيْري إليكَ مُنْزَلٌ ، وشَرُّكَ إليَّ صَاعِدٌ ، ولا يزالُ مَلَكٌ كريمٌ يأتيني عِندَ كُلِّ يوم وليلة بعَمَلٍ قبيحٍ! يا ابنَ آدمَ ! لو سمعتَ وَصْفَك مِن غيرِكَ وأنتَ لا تَعلمُ مَنِ الموصوفُ ؛ لَسَارَعْتَ إلى مَقْتِهِ!) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤) ، والديلمي (٤ /

٢٥٧ ـ زهر الفردوس) من طريق داود بن سليمان الغازي : حدثني علي بن موسى الرضا . . (قلت : فساق إسناده عن آبائه عن علي رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الغازي هذا ، وهو شيخ كذاب كما تقدم مراراً . لكن تابعه أحمد بن علي بن مهدي الرقي : حدثنا أبي : حدثنا علي بن موسى الرضا به .

أخرجه الديلمي ، وكذا نظيف المصري في « الفوائد » (ق ١٠٦ / ٢) ، ومن طريقه أبو نصر الغازي في « جزء من الأمالي » (ق ٧٨ / ١) وزاد :

« تفعل الكبائر أو ترتكب الكبائر ثم تتوب إلي فأقبلك إذا خلصت نيَّتُك ، وأصفح عما مضى من ذنوبك ، وأدخلك جنتي وأجعلك في جواري ، سوءة (!) لإقامتك على قبيح فعالك » .

لكنْ الرقي هذا وأبوه لم أعرفهما ، ولعل أحدهما سرقه من الغازي ؛ فإن لوائح الوضع والصنع على الحديث ظاهرة .

٣٢٨٨ ـ (كان يَتَوَضَّأُ مِنَ الحَدَثِ ، ومِنْ أذى المسْلِمِ) .

باطل . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٨) معلقاً من طريق داود بن المحبر : ثنا شعبة عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ . . (فذكره)

قال لأنس : وأنتم ؟ قال : ونحن .

قلت : وهذا باطل ظاهر البطلان ، وهو من موضوعات داود هذا ؛ فإنه مشهور بالوضع ، كما تقدم مراراً .

٣٢٨٩ - (مَن صلَّى صلاةَ الفجرِ ، ثُمَّ جَلَسَ في مُصَلَّاهُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ ؛ كان له حجابٌ مِن النارِ أو سترٌ مِنَ النارِ) .

موضوع . أخرجه القزويني في « تاريخه » (٣ / ٧) من طريق خالد بن يزيد : ثنا سفيان الثوري عن ابن طريف - يعني سعداً - عن عمير بن مأمون : سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب : سمعت أبي علياً رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته خالد بن يزيد - وهو العمري المكي - ؛ قال الذهبي :

« كذبه أبو حاتم ويحيى ، قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وسعد بن طريف مثله ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٥٧) :

« كان يضع الحديث على الفور » .

قلت : فأحدهما هو الفاعل !

وعمير بن مأمون - ويقال : مأموم - لم يوثقه غير ابن حبان ، وقد قال الدارقطني :

« ابن مأموم لا شيء ! » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » عن علي ، وسقط من نسختنا المصورة مخرجه .

ثم انحصرت الآفة في سعد بن طريف ؛ فقد رأيت الحديث في « مسند البزار » بواسطة « كشف الأستار » (٤ / ١٧) قال : حدثنا محمد بن موسى الحرسي : ثنا هبيرة بن محمد العدوي : ثنا سعد الحذاء عن عمير بن المأموم قال :

أتيت المدينة أزور ابنة عم لي تحت الحسن بن علي ، فشهدت معه صلاة

الصبح في مسجد الرسول ﷺ ، وأصبح ابن الزبير قد أولم ، فأتى رسول ابن الزبير فقال : يا ابن رسول الله ! إن ابن الزبير أصبح قد أولم ، وقد أرسلني إليك ، فالتفت إلي فقال : هل طلعت الشمس ؟ قلت : لا أحسب إلا قد طلعت ، قال : الحمد لله الذي أطلعها من مطلعها . قال : سمعت أبي وجدي - يعني النبي - ﷺ يقول :

« من صلى الغداة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ، جعل الله بينه وبين النار ستراً » .

ثم قال : قوموا فأجيبوا ابن الزبير ، فلما انتهينا إلى الباب تلقاه ابن الزبير على الباب فقال : يا ابن رسول الله ! أبطأت عني هذا اليوم ؟ فقال : أما إني قد أجبتكم وأنا صائم ، قال : فها هنا تحفة ، فقال الحسن بن علي : سمعت أبي وجدي - يعني النبي - ﷺ يقول :

« تحفة الصائم الزائر أن يغلف لحيته ويجمر ثيابه ويذرر »(١) . قال : قلت : يا ابن رسول الله ﷺ أعد علي الحديث ، قال : سمعت أبي وجدي - يعني النبي - ﷺ يقول :

« من أدام الاختلاف إلى المسجد أصاب آية محكمة ، أو رحمة منتظرة ، أو علماً مستطرفاً ، أو كلمة تزيده هدى أوترده عن ردى ، أو يدع الذنوب خشية أو حياء » .

وقال البزار :

« لا نحفظه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه ، وعمير بن المأموم لا نعلم روى عنه إلا سعد بن طريف » .

---

(١) أي يطيب ، من (الذريرة) ، وهو نوع من الطيب مجموع من أخلاط ، كما في « النهاية » .

قلت : وبسعد هذا أعله الهيثمي فقال(١٠ / ١٠٦) :

« وهو متروك » .

لكن الراوي عنه هبيرة العدوي ؛ قال في « الميزان » :

« قال ابن معين : لا شيء » .

ومثله عمير عند الدارقطني كما تقدم ، والعجب من إيراد ابن حبان إياه في « الثقات » (٥ / ٢٥٦) مع إشارته إلى تفرد سعد بن طريف بالرواية عنه ، وقد اتهمه بالوضع كما رأيت ! كما بينته في كتابي « تيسير الانتفاع » .

ومحمد بن موسى الحرسي لين كما في « التقريب » .

وجملة « تحفة الصائم . . . » ، قد رواها الترمذي وغيره ، وقد مضى تخريجها برقم (٢٥٩٦) .

٣٢٩٠ - (ليس مِنَّا مَنْ غَشَّ مُسلماً أو ضَرَّهُ أو مَاكَرَهُ) .

موضوع . رواه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٨٧) من طريق داود بن سليمان عن الرضا أحاديث ، وفيها قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وداود هذا - وهو الغازي - كذاب ؛ كما تقدم مراراً ، أقربها الحديث (٣٢٨٧) .

والحديث مما سود به السيوطي كتابه « الجامع الصغير » فأورده فيه من رواية الرافعي عن علي ، وكنت رمزت له بالضعف في « ضعيف الجامع » (رقم ٤٩٣٩) بناء على القاعدة : أن ما رواه الرافعي - ومن نحا نحوه - ضعيف ، والآن وقد وقفت على إسناده فقد رجعت عن التضعيف إلى الوضع لرواية هذا الكذاب إياه ، وإن

كان الشطر الأول منه قد صح من طرق أخرى كما كنت نبهت عليه في التعليق على « ضعيف الجامع » .

٣٢٩١ - (دَخَلْتُ الجنةَ فرأيتُ في عارِضَتَي الجنةِ مكتوباً ثلاثةَ أَسْطُرٍ بالذَّهَبِ - لا بِماءِ الذَّهَبِ - :

السطرُ الأولُ : لا إله إلا الله محمد رسول الله .

والسطرُ الثاني : ما قَدَّمْنَا وَجَدْنا ، وما أَكَلْنا رَبِحْنا ، وما خَلَّفْنا خَسِرْنا .

والسطرُ الثالثُ : أُمَّةٌ مُذْنِبَةٌ ورَبٌّ غَفُورٌ) .

منكر . رواه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٩١) معلقاً بإسناد مظلم عن علي ابن عاصم عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : ومع ظلمة إسناده ، وجهالة من دون ابن عاصم من رواته ؛ فإن ابن عاصم هذا قد تكلم فيه من قبل حفظه وإصراره على خطئه ، وذكر له ابن عدي مناكير ، وهذا منها بلا شك إن سلم ممن دونه .

٣٢٩٢ - (لا تُقْتَلُ المرأةُ إذا ارْتَدَّتْ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٣ / ١١٧ / ١١٨) من طريق عبدالله بن عيسى الجزري : نا عفان : نا شعبة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الدارقطني :

« عبدالله بن عيسى هذا كذاب يضع الحديث على عفان وغيره ، وهذا لا

يصح عن النبي ﷺ ، ولا رواه شعبة » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، وذكر أن هذا الحديث من مصائبه ، ووافقه العسقلاني . وقال الجورقاني في كتابه « الأباطيل والمناكير » (٢ / ١٧٠) :

« هذا حديث باطل . . » ، ثم ذكر كلام الدارقطني .

وعاصم - وهو ابن أبي النجود - في حفظه ضعف .

وقد خولف الجزري في رفع هذا الحديث ؛ فقال عبد الرزاق في « المصنف » (١٠ / ١٧٧ / ١٨٧٣١) : عن الثوري عن عاصم به ، موقوفاً على ابن عباس .

وهذا إسناد حسن في الظاهر ، لكن قد أخرجه الدارقطني من طريق أبي يوسف محمد بن بكر العطار الفقيه : نا عبد الرزاق عن سفيان عن أبي حنيفة عن عاصم بن أبي النجود به ، فبين سفيان - وهو الثوري - وعاصم أبو حنيفة ، وفيه ضعف من قبل حفظه ، وقد أشار إلى هذا سفيان نفسه كما يأتي عن البيهقي . لكن العطار هذا ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من ذا ؟ » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ؛ فقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١٠ / ١٣٩ / ٩٠٤٣) : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان ووكيع عن أبي حنيفة به .

وتابعهما أبو يحيى الحماني عن أبي حنيفة به .

أخرجه البيهقي (٨ / ٢٠٣) ، وعقب عليه بما رواه بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي قال : سألت سفيان عـن حديث عاصم في المرتدة ؟ فقال :

« أما عن ثقة فلا » .

قلت : فرجع الأثر إلى أنه عن أبي حنيفة ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ الجورقي عقب الحديث وقال : « وأبو حنيفة متروك الحديث » . ومن شاء استيعاب أقوال حفاظ الأئمة فيه فليرجع إلى ما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٥٨) ؛ فإنك ستعلم حينئذٍ مبلغ تعصب ابن التركماني في قوله تحت هذا الأثر في «الجوهر النقي» :

« وإن ضعفوا هذا الأثر من أجل أبي حنيفة ، فهو وإن تكلم فيه بعضهم ، فقد وثقه كثيرون ، وأخرج له ابن حبان في « صحيحه » ، واستشهد به الحاكم في «المستدرك» ، ومثله في دينه وورعه وعلمه لا يقدح فيه كلام أولئك » !

قلت : هذا تعطيل لعلم الجرح تعصباً للإمام ؛ فإن الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه ، وإنما إلى حفظه وضبطه لرواياته بعد أن تثبت عدالته ، ولا شك عندي في عدالته ، ولكن الضبط والحفظ شيء آخر ، وهذا ما لم يعرف به الإمام رحمه الله ، بل عرف بنقيضه .

ومن التعصب وقلب الحقائق أنه أشار إلى تقليل عدد المتكلِّمين فيه بقوله : « بعضهم » ، وكثرة الموثِّقين ، والحقيقة على العكس من ذلك تماماً ، كما يشهد بذلك ما ذكرته تحت الحديث المشار إليه آنفاً .

وأما قوله : « واستشهد به الحاكم » ؛ فهو إذا صح عليه لا له ؛ لأن الاستشهاد بالراوي غير الاحتجاج به كما هو مقرر في هذا العلم الشريف .

وأما قوله : « وأخرج له ابن حبان في صحيحه » ؛ فهو مدسوس في نقدي ، وإن صح فيكون على سبيل الاستشهاد لا الاحتجاج[1] ، والدليل على ذلك أن

---

(١) ثم تأكدت من دس ذلك بأمور كثيرة ، منها : أن أحداً ممن ترجم له رحمه الله لم يذكر ذلك ، ولم يرد له ذكر في فهرس « صحيح ابن حبان / الإحسان » طبع المؤسسة ، ولا ادعى ذلك أحد من المتعصبة غير ابن التركماني عفا الله عنا وعنه .

ابن حبان لم يورده في كتابه « الثقات » على تساهل شرطه فيه كما هو معلوم عند النقاد ، بل هو على العكس من ذلك فقد أورده في كتابه الآخر : « المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين » وقد أساء القول فيه ، وكان مما قال (٣ / ٦٣) :

« وكان رجلاً جدِلاً ، ظاهر الورع ، لم يكن الحديث صناعته ، حدث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد ، ما له في الدنيا غيرها ، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً ؛ إما أن يكون قلب إسناده ، أو غير متنه من حيث لا يعلم ، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار » .

ولذلك علق عليه محققه بثلاث صفحات ملؤها قلب الحقائق ، والاحتجاج بما لم يصح من أقوال الأئمة ، والإعراض عن أقوالهم الثابتة عنهم في الإمام رحمه الله ، واعتبار الأئمة المتكلمين فيه من المتعصبين ضده على قاعدة : (رمتني بدائها وانسلت) !

واعلم أن هناك حديثاً خلاف حديث الترجمة : أن امرأة ارتدت عن الإسلام ، فأمر ﷺ أن تستتاب ، فإن تابت وإلا قتلت .

أخرجه الدارقطني وغيره ، وإسناده ضعيف ، وقد تكلمت عليه في « الإرواء » (٢٤٧٢) وذكرت له بعض المتابعات والطرق ، فلعله لذلك سكت عنه الحافظ في « الفتح » (١٢ / ٢٦٨) ، فإن ثبت قامت به الحجة ، وإلا ففي عموم قوله ﷺ :

« من بدل دينه فاقتلوه » كفاية .

رواه البخاري وأصحاب السنن وغيرهم ، وهو في « الإرواء » (٢٤٧١) .

٣٢٩٣ - (مَن كَـتَبَ ﴿ يَس﴾ ثُمَّ شَـرِبَهـا ؛ دَخَلَ جـوفَه أَلْفُ نورٍ ، وأَلْفُ رَحْمَةٍ ، وأَلْفُ بَرَكَةٍ ، وأَلْفُ دَواءٍ ، أو خرجَ منهُ أَلْفُ داءٍ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٩٦) بإسناد له مظلم عن الأحوص بن حكيم عن أبي عون عن إسماعيل عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن باطل ظاهر البطلان والوضع ، وقد يكون الواضع ممن دون الأحوص ؛ لأن هذا و إن كان ضعيفاً ؛ فإنه لم يتهم بالوضع ؛ و إن قال فيه ابن حبان (١ / ١٧٥) :

« يروي المناكير عن المشاهير ، وكان ينتقص علي بن أبي طالب ، تركه يحيى القطان وغيره » .

قلت : فقد تكون الآفة ممن فوقه :

أ - إما من شيخه أبي عون ؛ فإنه غير معروف ؛ أورده الدولابي في « الكنى » فقال (٢ / ٤٨) :

« أبو عون الأنصاري يحدث عنه الأحوص بن حكيم » .

وسماه في كنى « اللسان » : عمرو بن عمرو . وقال في الأسماء :

« عمرو بن عمرو بن عون بن تميم أبو عون الأنصاري ، روى عنه سعيد بن عفير ؛ مجهول » .

قلت : وهو من زوائده على « الميزان » ، وقد سقط من الطابع حرف (ز) قبل الاسم في « الأسماء » و « الكنى » الذي يشير به المؤلف إلى أنه من زياداته على « الميزان » .

ب - وإما من الحارث الأعور ؛ فقد اتهمه بعضهم بالكذب .

وأبو إسحاق - وهو السبيعي - وإن كان اختلط ، فإنه مما يستبعد نسبة هذا الحديث الباطل إليه ، فالجناية من شيخه أو ممن دونه حسبما شرحت . والله أعلم .

٣٢٩٤ - (مَنْ بَنَى لله مَسْجِداً بَنَى الله لهُ بَيتاً في الجنةِ . ومَنْ علّقَ فيهِ قِنديلاً صلَّى عليهِ سبعون ألفَ مَلَكٍ إلى أَنْ يُطْفَأَ ذلك القِنديلُ .

ومَنْ بسَطَ حَصيراً صلَّى عليه سَبْعون ألفَ مَلَكٍ إلى أنْ يَنْقَطِعَ ذلك الحَصيرُ .

ومَنْ أَخَذَ منهُ القَذَاةَ بقَدْرِ ما تُقذى منه العَيْنُ كان له كِفْلانِ مِنَ الأجْرِ) .

موضوع . أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٣١ / ١٣٦) من طريق عمرو بن صبح أبي عثمان التيمي : حدثنا عاصم بن سليمان عن ثور عن مكحول عن الوليد بن العباس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢٦) ، والرافعي في « تاريخه » (٤ / ١٧) لكن وقع فيها (صبيح) ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك وقع في « الجرح والتعديل » ولم يزد على قوله :

« روى عن عاصم بن سليمان الكوفي » .

كذا وقع هنا (الكوفي) وهو تحريف (الكوزي) ، وعلى الصواب وقع في ترجمته ؛ أعني : عاصماً هذا ، وهو كذاب متهم بالوضع ؛ روى ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي أنه كان كذاباً ، يحدث بأحاديث ليس لها أصول ، كذب على رسول الله ﷺ وأصحابه . وعن أبيه :

« ضعيف الحديث ، متروك الحديث » . وقال ابن عدي (٥ / ١٨٧٧) :

« يعد فيمن يضع الحديث » . وقال ابن حبان :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب . . . . » .

ثم ساق له هذا الحديث . وقال الذهبي عقبه :

« فعلمنا بطلان هذا بأن النبي ﷺ مات ولم يوقَد في حياته في مسجده قنديل ، ولا بُسط فيه حصير ، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة » .

ولقد صدق رحمه الله .

والوليد بن العباس لم أجد له ترجمة .

والحديث رواه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٣٠) معلقاً من طريق أخرى عن شافع بن محمد بن أبي عوانة : ثنا مكحول به .

وشافع هذا لم أعرفه ، وكذا من دونه ، وأخشى أن يكون سقط منه علة الحديث : عاصم ؛ فإن الطبعة سيئة جداً ، ومحققه رافضي لا معرفة عنده بهذا الفن ، وقد سقط منها جملة القنديل ، فقد ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » بتمامه من رواية الرافعي وحده عن معاذ . والله أعلم .

ولفقرة القنديل منه طريق أخرى ، أخرجها ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد » (١٠ / ٨٦ / ٢) عن يعقوب بن عبد الرحمن الواعظ : ثنا محمد بن الخضر : ثنا محمد بن سلم عن خالد بن يوسف : ثنا عبد الرحمن بن خالد : أخبرني أبو بريدة عن أبي الأسود الديلي عن معاذ بن جبل به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ كل من دون أبي الأسود لم أعرفهم ؛ غير يعقوب الواعظ ، فقال الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٢٩٤) :

« في حديثه وهم كثير » .

ثم روى عن أبي محمد غلام الزهري أنه قال فيه :

« ليس بالمرضي » .

وساق له الدارقطني حديثاً في « غرائب مالك » وقال :

« باطل بهذا الإسناد » .

ذكره في « اللسان » .

ولها مع فقرة الحصير شاهد من حديث علي مرفوعاً ، يرويه هانىء بن المتوكل : ثنا خالد بن حميد عن مسلمة بن علي عن عبدالله بن مروان عن نعمة ابن دفين عن أبيه عنه .

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤) .

قلت : وهذا إسناد مظلم هالك ، مسلسل بالعلل :

الأولى والثانية : نعمة بن دفين وأبوه ؛ لم أجد لهما ترجمة .

الثالثة : عبد الله بن مروان ، هو أبو علي الدمشقي ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (٤ / ٢٥٠) :

« حدث عنه سليمان بن عبد الرحمن بأحاديث مناكير ، ولا أعلم حدث عنه غير سليمان هذا ، وقال : وكان ثقة » .

ثم ساق له حديثاً بلفظ محفوظ بغير إسناده ، ثم قال :

« وقد روى سليمان عنه غير ما ذكرت ، وأحاديثه فيها نظر » .

وأورده ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٦) ، وكناه بـ (أبو شيخ الخراساني) ، وساق له الحديث المذكور ، وأنكر إسناده وقال :

« يلزق المتون الصحاح التي لا يُعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر يشتبه على من الحديث صناعته ، لا يحل الاحتجاج به » .

وهنا غريبة تلفت النظر ؛ فقد أورد ابن حبان في « ثقاته » (عبد الله بن مروان أبو شيخ الحراني) ، عن شيخين آخرين ، وراويين عنه غير سليمان بن عبد الرحمن ، وقال (٨ / ٣٤٥) :

« يعتبر حديثه إذا بيّن السماع في خبره » .

ونقله عنه الحافظ في « اللسان » زيادة منه على أصله « الميزان » ، في ترجمة (أبي علي الخراساني) ، فهل هذا (الخراساني) هو غير (أبي علي الحراني) لاختلاف الشيوخ والرواة عنه عند ابن حبان ، أم هو هو لكن وقع في نسبته تحريف ، وتناقض فيه ابن حبان كما يقع ذلك منه أحياناً ؟ هذا ما لم يتبين لي الآن ، فمن كان عنده علم فليفدنا إياه ، وجزاه الله خيراً .

ومن أوهام الذهبي - وتبعه عليه العسقلاني - أنه ذكر في ترجمته الأولى أنه روى عن (ابن جريج) ، وهو إنما روى عن ابن أبي ذئب كما تقدم .

الرابعة : مسلمة بن علي ، وهو متروك ، وتقدمت له أحاديث كثيرة ، فمن شاء راجع فهارس الرواة في المجلدات السابقة المطبوعة .

الخامسة : هانىء بن المتوكل ، قال ابن حبان (٣ / ٩٧) :

« كان يدخل عليه لما كبر فيجيب ، فكثر المناكير في روايته ، فلا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وساق له الذهبي عدة مناكير ، وتقدم بعضها ، فانظر رقم (١٠٧٧ و ١٥٢٢) .

بقي شيء هام ، وهو أن الجملة الأولى من الحديث فيها عدة أحاديث صحيحة ، خرجت بعضها في « تمام المنة » (ص ٢٨٩) .

٣٢٩٥ - (مَنْ سَمِعَ خَيراً فأَفْشاهُ كان كمَن عَمِلَ بهِ ، ومَنْ سَمِعَ شَرّاً فَأَفْشاهُ كان كمَنْ عَمِلَ بهِ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ١٣١) معلقاً من طريق أبي الفتح بن الحسين بإسناده عن أبي عبدالله بن صبيح عن عبد الرحمن الأنصاري عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف ؛ ما بين الأنصاري وأبي الفتح لم أعرفهم .

وأبو الفتح هو محمد بن الحسين الأزدي الحافظ ، ترجمه الخطيب فقال(٢ / ٢٤٤) :

« في حديثه غرائب ومناكير ، وكان حافظاً صنف كتباً في علم الحديث ، وسألت ابن علان عنه ؟ فذكره بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث ، وأثنى عليه ، سألت أبا بكر البرقاني عنه ؟ فأشار إلى أنه كان ضعيفاً ، وقال : ورأيته في جامع المدينة وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأساً ويتجنبونه » .

وأورده الذهبي في « المغني » وقال :

« تكلم في الجرح والتعديل ، وله مناكير ، ضعفه البرقاني ، وقال ابن الجوزي :

كانوا يضعفونه » .

وأما في « التذكرة » فقال بعد أن حكى قول البرقاني فيه ، وتوهين مَن وهنه :

«قلت : له مصنف كبير في « الضعفاء » ، وهو قوي النفس في الجرح ، وهّاه جماعة بلا مستند طائل » !

وأما عبد الرحمن الأنصاري فلا يعرف ، أورده في « اللسان » وساق له حديثاً من روايته عن أبي هريرة اختلف عليه ، وقال :

« قال الأزدي : وكلا الإسنادين غير قائم » .

ولم يذكر فيه توثيقاً .

وأورده في « الجرح والتعديل » وقال :

« روى عن النبي ﷺ . . » ، وساق له حديثاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . والله أعلم .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الرافعي هذه .

٣٢٩٦ - (شَرُّ الناسِ الضَّيِّقُ على أَهْلِهِ . قالوا : وكيفَ يكونُ ضَيِّقاً على أهلِهِ ؟ قال : الرجُلُ إذا دَخَلَ بَيْتَهُ خَشَعتْ امرأتُه ، وهَرَبَ ولدُه ، وفَرَّ عَبْدُه ، فإذا خَرَجَ ضحِكَتِ امرأتُه واسْتَأنسَ أَهْلُ بيتِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٥٩ /١ - ٢ / ٨٩٦٢) : ثنا مطلب : ثنا محمد بن عبدالعزيز : ثنا عبدالله بن يزيد بن الصلت عن يزيد بن حمران عن لقيط بن الحارث عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن عبد العزيز » .

قلت : هو الرملي الواسطي من شيوخ البخاري ؛ على ضعف فيه .

وعبدالله بن يزيد بن الصلت ، لم يذكروا له راوياً غير الرملي هذا فهو مجهول ؛ لكن قال ابن أبي حاتم :

«سألت أبي عنه ؟ فقال : متروك الحديث . وسألت أبا زرعة ؟ فقال : منكر الحديث » .

وبه أعله الهيثمي فقال في « المجمع » (٨ / ٢٥) :

« رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبد الله بن يزيد بن الصلت وهو متروك» .

ويزيد بن حمران لم أجد له ذكراً .

ولقيط بن الحارث ؛ الظاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » :

« لقيط ، أبو المَشّا ، روى عَن أبي أمامة ، روى عنه الجريري وقرة بن خالد » .

ووقع في « ثقات ابن حبان » (٥ / ٣٤٤) :

« لقيط بن المثنى أبو المثنى . . . » .

ثم قال :

« يخطىء ويخالف » .

٣٢٩٧ - (ليلةُ الجُمُعةِ ويومُ الجمعةِ أربعٌ وعشرونَ ساعةً ، للهِ تعالى في كُلِّ ساعةٍ منها ستُّ مِئَةِ ألفِ عتيقٍ مِنَ النارِ ، كُلُّهم قدِ استَوجَبوا النارَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٢٧٨) من طريق

أبي يعلى الخليلي الحافظ : ثنا زيد بن الحباب عن المعتمر بن نافع عن أبي عبدالله العنزي عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وعلقه البخاري في ترجمة المعتمر هذا عن زيد بن الحباب به باختصار أوله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، لكن أورده الذهبي في « الميزان» و « المغني » وقال :

« قال البخاري : منكر الحديث » .

وزاد الحافظ في « اللسان » :

« وتبعه الأزدي ، وذكره ابن حبان في «الثقات» . . وقال : ربما خالف » .

وذكره ابن أبي حاتم برواية نصر بن علي أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال البخاري عقب الحديث :

« العنزي : هو ـ عندي ـ ميمون المكي » .

قلت : ولم يذكره في « الأسماء » لا هو ولا ابنُ أبي حاتم ولا ابن حبان . نعم في « التهذيب » :

« ميمون المكي ؛ روى عن ابن الزبير وابن عباس ، وعنه عبدالله بن هبيرة السبائي المصري » .

قلت : ومع كون هذا أعلى طبقة من العنزي هذا ؛ فهو مجهول لا يعرف ؛ كما في « الميزان » و « التقريب » .

٣٢٩٨ - (ما مِن رجُلٍ يَنظُرُ إلى وَجْهِ والدَيه نَظَرَ رَحمةٍ إلا كُتِبَ لهُ بها حَجَّةً مَقْبولةً مَبْرورةً ، قِيلَ : يا رسولَ اللهِ ! وإنْ نَظَرَ إليهِ في اليومِ مئةَ ألفِ مرةٍ ؟ قال : وإنْ نَظَرَ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣/٤٢٣) من طريق أحمد بن عبيد : أنبأ محمد بن مقاتل : ثنا مهران بن أبي عمر العطاردي عن بحر السقا عن الحكيم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . .

ذكره في ترجمة علي بن معاذ أبي الحسين القزويني ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كعادته الغالبة ؛ إلا أنه قال :

« وليس هو علي بن معاذ القزويني الذي روى عن أحمد بن إدريس عن . . . عن نوح بن أبي مريم عن أسامة بن شريك قال : كان رجل له صحبة من رسول الله ﷺ يقال له (سخط) فقال : يا محمد إلى ما تدعو . . . » ، الحديث ، وهو حديث ظاهر البطلان كحديث الترجمة .

ولا أدري ممن الآفة ؛ فكلُّ مَن بين عكرمة وأحمد بن عبيد معروفون بالضعف ، ولكن ليس فيهم متهم بالوضع إلا أن يكون محمد بن مقاتل - وهو الرازي لا المَرْوَزي - ؛ فقد قال فيه البخاري :

«لأَن أَخِرَّ من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أروي عنه » .

وأما أحمد بن عبيد الراوي عنه فلم أعرفه ، ويحتمل أن يكون محرفاً من أحمد بن علي ؛ فقد ذكره الحافظ في الرواة عن محمد بن مقاتل الرازي ونسبه (الأسعدي) ، وقد ذكره في هذه النسبة ابن ماكولا في « الإكمال » (١ / ١٥٦) وقال :

« لا أعلم إلى أي شيء نسب ، روى عنه الطبراني » .

وتبعه ابن نقطة ـ كما في الهامش ـ فقال :

« وهو وهم لا أدري كيف وقع ؟ وقد وقع لي خمس نسخ بمعجم الطبراني الصغير . . وفي كلهم (الإسْفَنذي) . . . » .

قلت : وكذا هو في النسخة المطبوعة منه في الهند (ص ١٢) وغيرها ، وهو في « الروض النضير » برقم (٣٦٥) . وله في « المعجم الأوسط » أحاديث أخرى (١٧٥٨ ـ ١٧٨٠ بترقيمي) ، وقد وثقه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٣٠٧) .

(تنبيه) : هذا الحديث مع ما عرفت من حال إسناده الواهي ، فإن السيوطي لما أورده في « الجامع الصغير » من رواية الرافعي هذه ، فإنه لم يورده بشطره الثاني الدال على بطلانه من حيث لفظه ومتنه . والله المستعان . ولعل ذلك كان من أسباب سكوت المناوي عنه في « شرحيه » .

ثم رأيت الحديث في « مكارم الأخلاق » لابن أبي الدنيا (٥٢ / ٢١٥) : حدثنا الحسن بن يوسف بن يزيد : نا بقية بن الوليد عن عمار بن عبد الملك عن بحر السقاء به .

قلت : وعمار بن عبد الملك ؛ قال الذهبي :

« أتى بعجائب ، قال الأزدي : متروك الحديث » .

وهو راوي حديث « من أصبح لا يهم بظلم أحد غفر له ما اجترم » .

وقد مضى برقم (١٨٧٦) .

وبقية بن الوليد مدلس وقد عنعنه .

والحسن بن يوسف بن يزيد لم أعرفه ، إلا أن يكون الذي في « تاريخ بغداد » (٧ / ٤٥٥) :

« الحسن بن يوسف بن عبد الرحمن أبو علي المعروف بأخي الهرش حدث عن بقية بن الوليد . روى عنه العباس بن محمد الدوري وأبو بكر بن أبي الدنيا » .

ثم ساق له حديثا آخر سأخرجه قريباً إن شاء الله برقم (٣٣١٨) .

وقد تقدّم هذا الحديث برقم (٢٧١٦) وسيأتي برقم (٦٢٣٧) ؛ ولا يخلو كُلٌّ من فائدة ، والله الموفِّق .

٣٢٩٩ - (إنَّ أَهْوَنَ الخَلْقِ على اللهِ العالِمُ يَزورُ العُمَّالَ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤٥٠ - ٤٥١) عن كتاب « الترهيب عن القراء الفسقة والتحذير عن العلماء السوء » ، للحافظ أبي الفتيان الدهستاني - بخطه - من طريق محمد بن إبراهيم الشامي : ثنا أبو عصام رواد (الأصل : رقاد) بن الجراح العسقلاني عن بكير الدامغاني عن محمد بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الشامي هذا ؛ قال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

وقال الدارقطني :

« كذاب » .

قلت : وتقدمت له أحاديث تدل على كذبه ، وهذا منها ، وهو مما سود به السيوطي « الجامع الكبير » و « الزيادة على الجامع الصغير » !

٣٣٠٠ - (يُؤتَى بِمِدادِ طَالِبِ العِلْمِ يومَ القيامةِ ودَمِ الشُّهداءِ ، فيُوزَنانِ ؛ فلا يَفْضُلُ هذا على هذا ، ولا هذا على هذا) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤٨١) معلقاً بالسند عن عبد الملك بن مسلمة المقرئ عن عبدالله بن عقبة عن مشرح بن هاعان عن عقبة ابن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٣٤) :

« عبد الملك بن مسلمة شيخ يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عُني بعلم السنن » .

وفي « الميزان » و « اللسان » :

« روى عن الليث وابن لهيعة ، قال ابن يونس : منكر الحديث » .

ثم ذكر قول ابن حبان .

وعبدالله بن عقبة هو ابن لهيعة ، نسب لجده ، وهو ضعيف من قبل حفظه .

وقد روي الحديث بإسناد أوهى منه نحوه بلفظ :

« فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء » .

وسيأتي الكلام عليه برقم (٤٨٣٢) .[1]

---

(١) إلى هنا تمت مراجعة الوالد لهذا المجلد المراجعة النهائية ، وذلك في أشهره الأخيرة ، رحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه الله خيراً بما قدم وأعطى ، وإنا لله وإنا إليه راجعون . أم عبد الله .

٣٣٠١ - (إذا كـان يومُ القـيـامـةِ نُودِيتُ مِنْ بُطْنانِ العَـرْشِ : يا محمدُ ! نِعْمَ الأبُ أبوك إبراهيمُ الخليلُ ، ونِعْمَ الأخُ أخوك عليٌّ) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٤٨١) من طريق داود بن سليمان : ثنا علي بن موسى الرضا (بإسناده عن آبائه) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . فذكره .

وهذا موضوع ظاهر الوضع ؛ آفته داود بن سليمان الغازي وهو كذاب ، وقد تقدمت له أحاديث .

٣٣٠٢ - (المؤَذِّنُ عَمُودُ اللهِ ، والإمامُ نورُ اللهِ ، والصُّفوفُ أرْكانُ اللهِ ، فأَجيبُوا عَمودَ اللهِ ، واقتبِسُوا بِنورِ اللهِ ، وكونوا مِن أرْكانِ اللهِ) .

موضوع ظاهر الوضع والركة ! أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٣ / ٤٩١) معلقاً من طريق ميسرة بن علي في « مشيخته » بسنده عن محمد بن أحمد بن هارون الكوفي : ثنا عبيد بن آدم العسقلاني عن أبيه عن محمد بن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع على عبيد بن آدم ؛ فإنه ثقة ، وكذا من فوقه ، وهم بريئون من هذه الركاكة الصريحة في الوضع . والآفة من محمد بن أحمد بن هارون هذا ، وأظنه (الريوندي) الذي في « الميزان » ؛ قال :

« شيخ لأبي عبدالله الحاكم ، متهم بالوضع » .

والحديث ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » (١١٥٧٥) من رواية الديلمي عن أبي سعيد ، وفي إسناده من لم أعرفهم ؛ كما يظهر من إسناده الذي ساقه

المعلق على « الفردوس » (٤ / ١٩٤) ، ولم يتكلم عليه بشيء ، وأنا أظن أن فيه سقطاً . والله أعلم .

٣٣٠٣ - (إذا رَضِيَ الرجُلُ عَنِ الرجُلِ وهَدْيِهِ وسُنَّتِهِ فإنَّه مِثْلُه) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٢١) من طريق يزيد بن عياض عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يزيد بن عياض هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبه مالك وغيره » .

٣٣٠٤ - (صَدَقَ ، بأبي بكرٍ وعُمَرَ يُتَمِّمُ اللهُ عزَّ وجلَّ هذا الدِّينَ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٤ / ٢٤) من طريق ابن شاهين عن إسحاق بن إبراهيم : ثنا عمر بن إبراهيم بن خالد : ثنا أبو معشر عن محمد بن كعب عن دحية بن خليفة رضي الله عنه قال :

وَجّهني رسول الله ﷺ إلى ملك الروم بكتابه وهو بدمشق ، فناولته كتاب النبي ﷺ ، فقبَّل خاتمه ووضعه تحت شيء كان عليه قاعداً ، ثم نادى ، فاجتمع البطارقة وقومه ، فقام على وسائد بنيت - وكذلك يفعل فارس والروم ، ولم يكن منابر - فخطب أصحابه فقال :

هذا كتاب النبي ﷺ الذي بشرنا به المسيح ، من ولد إسماعيل بن إبراهيم ، فنخروا نخرة ، فأومى بيده : أن اسكتوا ، ثم قال : إنا نجربكم كيف نصركم للنصرانية ! قال :

فبعث من الغد ستراً فأدخلني بيتاً عظيماً فيه ثلاثُ مئة وثلاث عشرة صورة ، فإذا هي صور الأنبياء والمرسلين ، قال : انظر إلى صاحبك من هؤلاء ، قال : فرأيت صورة النبي ﷺ كأنه ينظر ، قلت : هذا ! قال : صدقت . فقال :

صورة من هذا عن يمينه ؟ قلت : رجل من قومه يقال له : أبو بكر الصديق . قال : فمن ذا عن يساره ؟ قلت : رجل من قومه يقال له : عمر بن الخطاب . قال :

إنا نجد في الكتاب أن بصاحبيه هذين يتمم الله عز وجل هذا الدين .

فلما قدمت على النبي ﷺ أخبرته ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، أسنَّ واختلط » .

الثانية : عمر بن إبراهيم بن خالد ، أبو حفص يعرف بـ (الكردي) ، ترجمه الخطيب في « التاريخ » وقال (١١ / ٢٠٢) :

« وكان غير ثقة ، يروي المناكير عن الأثبات ؛ قال أحمد بن محمد بن سعيد (يعني ابن عقدة) : ضعيف » .

وذكر له الذهبي بعض المنكرات ، وقال :

« وقال الدارقطني : كذاب خبيث » .

الثالثة : إسحاق بن إبراهيم ، وهو ابن سنين الختلي ؛ قال الدارقطني :

« ليس بالقوي » . وفي موضع آخر : « ضعيف » .

وعزا هـذين القولين في « الميزان » للحاكم ، ووهمه في « اللسان » ؛ لأنه في

« تاريخ ابن عساكر » (٢ / ٧١٢) عن الدارقطني ، وكذلك في « تاريخ بغداد » (٦ / ٣٨١) بالأول من القولين . ثم إن الحافظ ذكر عن الخطيب توثيقه إياه ، وليس ذلك في « تاريخه » وإنما هو رواية لابن عساكر عنه .

٣٣٠٥ - (يا عليُّ ! إذا دَخَلَتِ العروسُ بيتَك فاخْلَعْ خُفَّيها حين تجلسُ ، واغْسِلْ رِجْلَيها ، وصُبَّ الماءَ مِن بابِ دارِكَ إلى أَقْصى دارِك ؛ فإنَّكَ إذا فعلْتَ ذلك أَخْرَجَ اللهُ مِن دارِكَ سبعينَ لوناً مِنَ الفقْرِ ، وأَدْخَلَ فيها سبعينَ لوناً مِنَ البَرَكةِ ، وأنزلَ سبعينَ رحمةً تُرفرفُ على رأسِ العروسِ ، تَتَناثَرُ بركتُها كُلَّ زاويةٍ مِنْ بيتِك) . وللحديث بقية .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٤٢) من طريق إسحاق ابن نجيح عن خصيف عن مجاهد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال :

أوصى رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع باطل ظاهر البطلان ؛ آفته إسحاق بن نجيح وهو الملطي ، كذاب وضاع ، لا بارك الله فيه .

٣٣٠٦ - (مَن صلَّى عِشرينَ رَكعةً بينَ العشاءِ الآخرةِ والمَغربِ ، يَقْرأُ في كُلِّ رَكعةٍ فاتحةَ الكتابِ و ﴿ قُلْ هو اللهُ أَحدٌ ﴾ ؛ حَفِظَهُ اللهُ في نَفْسِه ، وولدِه ، وأهلِه ، ومالِه ، ودُنياه وآخرتِه) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٦٠) من طريق أبي هدبة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ وضعه أبو هدبة - واسمه إبراهيم بن هدبة - ، وهو

كذاب مكشوف الحال ؛ قال ابن حبان (١ / ١١٤ - ١١٥) :

« دجال من الدجاجلة ، وكان رقاصاً بالبصرة ، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها ، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه » .

ثم ساق له نماذج من أحاديثه عن أنس ، وقال :

« لا أصل لها من حديث رسول الله ﷺ » .

٣٣٠٧ - (إنَّ يُوشَعَ بنَ نون دعا ربَّه : اللهمَّ! إني أسألُكَ باسمِكَ الزكيِّ الطاهرِ المطهَّرِ المقدَّسِ المخْزونِ الرحيم الصادقِ ، عالمِ الغيبِ والشهادةِ ، بديع السماواتِ والأرضِ ونورهِنَّ وقيِّمِهِنَّ ، ذي الجلالِ والإكرامِ ، حنَّانٍ ، جبَّارٍ ، نورٍ ، قدّوسٍ ، حيٍّ لا يموتُ ، قال : هذا ما دعاه به فحُبِسَتِ الشمسُ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٦٤ / ترجمة الحسن بن الحسن الراشدي) بسنده عن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن زياد المخزومي : ثنا المضاء بن الجارود : ثنا عبد العزيز (الأصل : عبدالله) بن زياد عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد العزيز بن زياد لم أعرفه .

والمضاء بن الجارود ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« لا يدرى من هو ؟ » .

وكذا قال في « الميزان » ، ولكنه استدرك فيه بأنه روى عنه اثنان ، وقال أبو حاتم :

« محله الصدق » .

قلت : ونص كلامه في « الجرح » (٤ / ١ / ٤٠٣) :

« شيخ دينوري ليس بمشهور ، محله الصدق » .

ولم يورده ابن حبان في « الثقات » . وعقَّب الحافظ في « اللسان » على الذهبي بقوله :

« ورأيت له خبراً منكراً أخرجه الإمام الرافعي في «تاريخ قزوين» . . . » ، ثم ذكر هذا .

وأقره السيوطي في « ذيل اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » (ص ١٥٦) ، وقد ساقه من رواية أبي الشيخ بسنده عن إسحاق بن الفيض : حدثنا المضاء ابن الجارود به .

ووافقهما ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٢٧ و ٣٣٥) ، ولكنه أفاد بما نقله عن الحافظ العراقي أنه قال في حديث آخر :

« عبد العزيز بن زياد مجهول ، وهو منقطع بينه وبين أنس » .

٣٣٠٨ - (لا تَلْعَنوا الحَاكَةَ ؛ فإنَّ أوَّلَ مَن حَاكَ أبوكم آدمُ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٤ / ٦٥) من طريق علي بن عيسى : ثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته علي بن عاصم ، قال الذهبي في «المغني» :

« حافظ مشهور ، ضعفوه وكان مكثراً » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء ويصرّ » .

وعلي بن عيسى لم أعرفه ، ولكنه قد توبع ، فأورده السيوطي في « ذيل الموضوعات » (ص ١٤٦) برواية الديلمي بإسناده عن أبي الحسن عبد الرحمن بن المغيرة : حدثنا سويد بن سعيد الدقاق : حدثنا علي بن عاصم . وقال السيوطي :

« قال في « الميزان » : سويد بن سعيد الدقاق لا يكاد يعرف ، روى عن علي ابن عاصم خبراً منكراً . قلت (السيوطي) : الظاهر أنه هذا الخبر » .

قلت : ويؤكد ذلك أن الحافظ قال في ترجمة الدقاق هذا :

« وذكره الخطيب في « المتفق والمفترق » فقال : روى عن علي بن عاصم حديثاً منكراً رواه عنه عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة البغدادي » .

قلت : فهو هذا ، والله أعلم ، لكن قد تعقب السيوطيَّ ابنُ عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٨٠) بقوله :

« قلت : فإذا كان منكراً فحسب فلا ينبغي أن يذكر في الموضوعات ؛ على أن الحافظ ابن حجر قال في « التقريب » في سويد : ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يخطىء ويغرب » .

قلت : قوله : في « التقريب » سَبْقُ قلمٍ ، أو خطأ مطبعي ، والصواب : «التهذيب » ، وأما في « التقريب » فقال :

« ليِّنُ الحديث » .

وهو في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٢٩٥) كما في « التهذيب » لكنه سمى أباه : (سعدان الطحان) ، وقال :

« وهو الذي يقال له : سويد بن سعيد السوائي » .

وأقول : وقد فاتهم جميعاً أن العلة من علي بن عاصم للمتابعة المذكورة من علي بن عيسى . والله أعلم .

٣٣٠٩ - (يكونُ في آخرِ الزَّمانِ أُمَراءُ ظلمةٌ ، ووُزراءُ فَسَقةٌ ، وقُضاةٌ خوَنةٌ ، وفُقهاءُ كَذَبةٌ ، فمَن أَدْرَكَهُم فلا يَكونَنَّ لَهُم عَريفاً ، ولا جَابياً ، ولا خَازِناً ، ولا شُرطِيّاً) .

منكر . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٨٤) من طريق عبدالله بن أحمد بن شبويه المروزي : أخبرنا داود بن سليمان المروزي : حدثنا عبدالله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون غير داود بن سليمان المروزي ؛ فإن لم يكن هو سليمان بن داود الغازي القزويني الوضاع الذي تقدمت له أحاديث فلم أعرفه .

وعبدالله بن أحمد ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« مستقيم الحديث » .

قلت : وروى عنه جمع ، انظر « تيسير الانتفاع » .

٣٣١٠ - (مَن قالَ في يوم مئةَ مرةٍ : «لا إله إلا اللهُ الحقُّ المبينُ» كان له أماناً مِن الفقرِ ، واستجْلَبَ بهِ الغِنَى ، وأَمِنَ مِن وَحْشَةِ القبرِ ، واستَقْرَعَ بابَ الجنةِ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٣٥٨) ، والماليني في « الأربعين » (ق ٤٠ / ١) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٦٥) من طريق الفضل بن غانم : حدثنا مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال : قال النبي ﷺ : . . فذكره . قال الفضل بن غانم :

«والله! لو ذهبتم إلى اليمن في هذا الحديث كان قليلاً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الفضل هذا ؛ روى الخطيب عن ابن معين أنه قال :

« ضعيف ليس بشيء » .

وعن الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

وذكر في « اللسان » عن الدارقطني أنه قال :

« كل من رواه عن مالك ضعيف » .

٣٣١١ - (أَشَدُّ الأعمالِ ثلاثةٌ : إنصافُ الناسِ مِن نفسِكَ ، ومُواساةُ الأخِ مِن مالِكَ ، وذِكْرُ اللهِ على كُلِّ حالٍ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٤ / ٦٩ - ٧٠) من طريق أبي القاسم الأنماطي : أنا أبو إبراهيم المزني : ثنا الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : ساقه في ترجمة محمود بن إلياس القاضي الديلمي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وفوقه من لم أعرفهم ، ومنهم أبو القاسم الأنماطي ؛ فإنهم لم يذكروه في « الكنى» ولا في نسبته « الأنماطي » . فالله أعلم .

وأما أبو إبراهيم المزني فهو إسماعيل بن يحيى الفقيه صاحب الإمام الشافعي ، وهو صدوق كما في « الجرح » ، ومن فوقه أعلام لا يسأل عن مثلهم .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٣٣٦٩) من رواية الديلمي

عن علي رضي الله عنه نحوه بتقديم الجملة الأخيرة على ما قبلها . وفاته أن أبا نعيم الأصبهاني أخرجه في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٨ - ١٧٩) ، وأن الديلمي رواه من طريقه (١ / ٥٩ / ١) ، أخرجه من طريق إبراهيم بن ناصح : ثنا علي بن الحسن بن شقيق عن سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أورده أبو نعيم في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال :

« أبو بشر الأصبهاني ، صاحب مناكير ، متروك الحديث » .

قلت : وأورده أبو الشيخ أيضاً في « طبقات الأصبهانيين » وقال (١٨٦ / ١٨٦) :

« كان يحدث بالبواطيل ، متروك الحديث » .

والحارث هو الأعور ، وهو ضعيف ، وقد اتهم بالكذب .

٣٣١٢ - (أَحَبُّ الأعمالِ إلى الله ذِكْرُ اللهِ . قُلنا : ومِنَ الغزوِ في سبيلِ اللهِ ؟ قال : نعمْ ، ولو ضَربَ بسيفِه الكفارَ حتى يَختَضِبَ دَماً ؛ لكان ذاكِرُ اللهِ أفضلَهم درجةً) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٨) من طريق إبراهيم ابن ناصح بن حماد الأصبهاني : ثنا النضر بن شميل : ثنا مسعر بن كدام عن عطية العوفي عن أبي سعيد قال : قلنا : يا رسول الله ! أي الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : «ذكر الله . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ عطية العوفي ضعيف ، لكن المتهم به إبراهيم هذا ؛ فإنه متروك الحديث كما تقدم في الحديث الذي قبله ، وأنه يروي البواطيل .

وإن مما يؤيد بطلان هذا الحديث قوله ﷺ :

« ما العمل في أيام أفضل منها في هذه (يعني عشر ذي الحجة) قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : «ولا الجهاد ؛ إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٩٠) .

قلت : ففيه التصريح بتفضيل المجاهد الشهيد على كل عمل صالح ، ومنه الذكر في عشر ذي الحجة ، ففي غيره من باب أولى .

٣٣١٣ - (يُوقفُ صاحبُ الدّيْنِ إذا وَفَدَ أهلُ الجنةِ الجنةَ ؛ فيَقِفُ حتى يُلْجِمَهُ العَرَقُ ؛ إمَّا مِن حسابٍ ، وإمَّا مِن عذابٍ) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٨) من طريق إبراهيم ابن ناصح : ثنا إسماعيل بن يحيى عن مسعر عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ وإبراهيم بن ناصح وإن كان متروكاً يروي البواطيل ، فإن شيخه إسماعيل بن يحيى - وهو التيمي - أشهر بذلك منه ؛ فإنه كذاب يضع الحديث ، وقد ذكر له ابن عدي غير ما حديث من أباطيله .

٣٣١٤ - (إنَّ لله عِباداً يَضِنُّ بهِم عنِ البلاءِ ، يُحْيِيهِم في عافيةٍ ، ويُميتهم في عافيةٍ ، ويُدخِلُهمُ الجنةَ في عافيةٍ) .

منكر . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ٨٧) من طريق أبي علاثة محمد بن عمرو بن خالد : ثنا محمد بن الحارث بن راشد : ثنا يحيى بن راشد (الأصل : أسد) عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن راشد - وهو المازني البصري - ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وأبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد لم أعرفه ، وأخشى أن يكون وقع فيه تحريف .

٣٣١٥ - (لو نجا أَحَدٌ مِنْ ضَغْطَةِ القبرِ لَنَجا سَعْدٌ ، ولَقد ضُمَّ ضَمَّةً اختلَفَتْ منها أضْلاعُه مِنْ أَثَرِ البَوْلِ) .

منكر . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٤٣٠) : أخبرنا شبابة بن سوار قال : أخبرني أبو معشر عن سعيد المقبري قال : لما دَفَن رسولُ الله ﷺ سعداً قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع كونه مرسلاً ؛ فأبو معشر ضعيف كما تقدم قريباً (رقم ٣٣٠٤) .

وقد وصله بعض الضعفاء وغيَّر من لفظه ؛ فقد أورده الرافعي في ترجمة مسلم بن زياد الجعفي من « تاريخ قزوين » (٤ / ٩٣) بلفظ (من أثر الهول) !

كذا وقع في النسخة (الهول) مكان (البول) ، ولا أدري أهو تصحيف أو خطأ مطبعي ؛ فإن النسخة سيئة جداً كما تقدم التنبيه على ذلك مراراً ؛ قال الرافعي :

« بغدادي قدم (قزوين) ، قال الخليلي الحافظ : ويقال : عمرو بن زياد ، باهلي ، مولى لهم ، كان يضع الحديث : ثنا الحسن بن عبد الرزاق . . . (قلت : فساق إسناده إلى) مسلم بن زياد : ثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : . . . فذكره » .

قلت : وباسمه الثاني أورده ابن أبي حاتم وقال (٣ / ٢٣٤) عن أبيه :

« قدم الري فرأيته ووعظته ، فجعل يتغافل كأنه لا يسمع ، كان يضع الحديث ، قدم قزوين ، فحدثهم بأحاديث منكرة ، أنكر عليه علي الطنافسي ، وقدم الأهواز فقال : أنا يحيى بن معين ! هربت من الجنة ! فجعل يحدثهم ويأخذ منهم ، فأعطوه مالاً ، وخرج إلى خراسان وقال : أنا من ولد عمر ! وخرج إلى قزوين وكان على قزوين رجل باهلي ، وكان كذاباً أفاكاً ؛ كتبت عنه ، ثم رميت به » .

وبهذا ترجمه الخطيب في « تاريخه » (١٢ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥) ، وله ترجمة مبسطة في « اللسان » ، ولم يَعرفه ابن حبان فوثقه (٨ / ٤٨٨) . وانظر « تيسير الانتفاع » .

ثم إن الحديث قد صح من طرق بشطره الأول ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٦٩٥) و (٣٣٤٥) .

٣٣١٦ ـ (مَن صَلَّى عليَّ في كتابٍ ؛ لم تَزَلِ الملائكةُ يَسْتغفِرونَ لهُ ما دام اسْمِي في ذلك الكتابِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٩٣ / ١٦٧٠) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٠٧) بإسناد فيه من لم أعرفه عن عبد السلام بن محمد المصري : ثنا سعيد بن عفير : حدثني محمد بن إبراهيم بن أمية القرشي عن عبد الرحمن بن عبدالله ـ الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإنه مع الجهالة التي أشرت إليها ، فإن عبدالسلام بن محمد الراوي عن سعيد بن عفير ؛ قال الدارقطني :

« ضعيف جداً ، منكر الحديث » .

وقال الخطيب :

« صاحب مناكير » .

ومحمد بن إبراهيم بن أمية القرشي ؛ الظاهر أنه محمد بن إبراهيم القرشي الذي في « الميزان » و « اللسان » عن رجل ، وعنه هشام بن عمار ؛ قال الذهبي :

« فذكر خبراً موضوعاً في الدعاء لحفظ القرآن ساقه العقيلي » .

ثم ساق له الحديث الآتي برقم (٣٥٩٣) .

وذكر الحافظ عن العقيلي أنه قال فيه : «مجهول» .

قلت : وليس له ذكر في باب (المحمَّدين) من النسخة المطبوعة . والله سبحانه وتعالى أعلم . وهو في مخطوطة الظاهرية (ص ٣٦٩) ، وليست تحت يدي الآن لأحدد مكانه منها ، وإنما نقلته من الحديث المشار إليه آنفاً ، فقد كنت خرجته وأنا في دمشق .

وحديث أبي هريرة هذا معروف برواية بشر بن عبيد الدارسي ؛ وهو مع كونه منكر الحديث بيّن الضعف جداً ؛ كما قال ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٤٤٧ - ٤٤٨) ، وكذبه الأزدي كما في « الميزان » و « اللسان » ؛ فقد اختُلف عليه في إسناده ؛ فقال إسحاق بن وهب العلاف : نا بشر بن عبيدالله الدارسي قال : نا حازم بن بكر عن يزيد بن عياض عن الأعرج عن أبي هريرة به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٩٩ / ١ / ٢٠٢٣ بترقيمي) :

حدثنا أحمد (يعني بن محمد الصيدلاني البغدادي) قال : نا إسحاق . . وقال :

« لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسحاق » .

قلت : وهو ثقة من شيوخ البخاري ، وليس من شيوخ الطبراني كما يُتوهم مما وقع في « اللآلي » (١ / ٣٠٤) ، وهو غير إسحاق بن وهب الطهرمسي الكذاب خلافاً لظن ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٢٨) ، وإنما العلة من شيخه الدارسي ، وقد عرفت حاله .

وحازم بن بكر لم أجد له ترجمة .

وشيخه يزيد بن عياض كذبه مالك وغيره ، فإعلاله به أولى ؛ لأن الدارسي قد توبع كما يأتي . وقد رواه محمد بن عبدالله بن حميد البصري ـ ولم أجد له ترجمة أيضاً ـ : حدثنا بشر بن عبيد به .

أخرجه الخطيب في « شرف أصحاب الحديث » كما في « اللآلي » ، وفيه قال بشر بن عبيد : وحدثنا محمد بن عبد الرحمن القرشي عن عبد الرحمن بن عبدالله عن عبد الرحمن الأعرج به .

ورواه النميري في « الأعلام » بسنده عن هانئ بن يحيى : حدثنا يزيد بن عياض عن عبد الرحمن الأعرج به .

ثم رواه الخطيب من طريق محمد بن مهدي بن هلال ـ ولم أعرفه ـ : حدثنا محمد بن يزيد بن خنيس : حدثنا عبد الرحمن بن محمد الثقفي عن عبدالرحمن بن عمر عن أبي هريرة .

وهذه متابعة من عبد الرحمن بن محمد الثقفي لا يفرح بها ، وإن سكت عنها السيوطي ثم ابن عراق (١ / ٢٦١) ؛ لأن الثقفي هذا ؛ قال في « الميزان » و « اللسان » :

« قال البخاري : فيه نظر » .

وهذا معناه أنه شديد الضعف ؛ كما هو معلوم عن البخاري في اصطلاحه هذا ونحوه .

ثم إن الراوي عنه ابن خنيس ؛ قال الحافظ :

« مقبول » .

قلت : فمثل هذه المتابعة الواهية لا تعطي الحديث شيئاً من القوة ولا تخرجه عن كونه موضوعاً . وهو ما صرح به ابن الجوزي ثم الذهبي والعسقلاني في ترجمة بشر بن عبيد ، خلافاً لما جنح إليه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » تبعاً للحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٠٩) فإنه قال :

« أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، وأبو الشيخ في « الثواب » ، والمستغفري في « الدعوات » من حديث أبي هريرة بسند ضعيف » !

ومن التحقيق المتقدم يتبين لك خطأ المعلق على « المعجم الأوسط » (٢ / ٤٩٦) ، فإنه بعد أن حكى عن الهيثمي أنه قال في الدارسي : « كذبه الأزدي وغيره » ، وعن الحافظ قولَه في يزيد بن عياض : « كذبه مالك وغيره » ؛ بعد هذا كله أتبعه بقوله :

« فالحديث ضعيف كما جاء في « ميزان الاعتدال » (١ / ٣٢٠) و « لسان الميزان » (٢ / ٢٦) في ترجمة بشر بن عبيد الدارسي » .

قلت : والذي عندهما في هذه الترجمة إنما هو أن الحديث موضوع كما سبق مني ، فلعل المعلق أراد أن يقول : « موضوع » فسبقه القلم فكتب : « ضعيف » ، وإلا فالسياق والسباق يبطلان قوله هذا كما هو ظاهر بأدنى تأمل .

ثم إن السيوطي ساق للحديث شاهداً من رواية أبي القاسم الأصبهاني (رقم ١٦٧٢) من طريق كادح بن رحمة : ثنا نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« من صلى علي في كتاب لم تزل الصلاة جارية له ما دام اسمي في ذلك الكتاب » .

فتعقبه ابن عراق بقوله :

« قلت : كادح بن رحمة ونهشل بن سعيد كذابان ، فلا يصلح شاهداً . قال ابن قيم الجوزية : وروي من كلام جعفر بن محمد ، وهو أشبه . والله أعلم » .

٣٣١٧ - (سَمِعْتُ جبرائيلَ يقولُ : سمعتُ مِيكائيلَ يقولُ : سَمعتُ إسرافيلَ يقولُ : قالَ اللهُ تعالى :

هذا دِينٌ ارتضَيْتُه لنَفْسي ، ولنْ يُصلِحَهُ إلا السَّخاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ ، أَلاَ فَأَكْرِموه بِهِما ما صَحِبْتُموه) .

باطل . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١١٤) من طريق أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد الدقاق الحافظ بسنده عن محمد بن هارون الأنصاري : سمعت منصور بن إبراهيم القزويني : سمعت إسماعيل بن توبة : سمعت إسماعيل بن جعفر : سمعت حميد الطويل : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« قال أبو عبدالله الدقاق : هذا حسن من هذا الطريق ، وهو مما يدخل في المسلسلات » .

قلت : ولا وجه لتحسينه إلا لو كان سالماً ممن دون ابن توبة ، وهيهات ! فإن محمد بن هارون الأنصاري ؛ قال عبد العزيز الكناني :

« كان يُتَّهَم » .

ولذلك أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء » .

وقال الحافظ في « اللسان » :

« وقد وجدت له حديثاً منكراً أخرجه تمام في « فوائده » . . » .

قلت : وقد سبق برقم (٣١٩٦) .

وشيخه منصور بن إبراهيم القزويني ، ذكره الرافعي بهذا الحديث ، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً كغالب عادته ، لكن أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« لا شيء ، سمع منه أبو علي بن هارون بمصر حديثاً باطلاً » .

قلت : وأنا أظن أنه يشير إلى هذا الحديث ، خلافاً للحافظ ؛ فإنه ذكر أنه أشار إلى حديث أبي الدرداء ؛ قال :

سألت رسول الله ﷺ عن القرآن ؟ فقال : هو كلام الله غير مخلوق .(١)

أورده ابن عساكر في ترجمة أبي علي بن هارون .

قلت : هو محمد بن هارون كما في إسناد حديث الترجمة و « الميزان » وليس هو في « المحمدين » من النسخة المصورة في المدينة . والله أعلم .

وقد روي الحديث من طريق أخرى مختصراً بلفظ :

---

(١) قلت : وهذا ذكره الرافعي في «تاريخه» (١١٦/٤) من طريق داود بن سليمان بن أبي سليمان : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي الدرداء به .

« جاءني جبريل عليه السلام فقال : يا محمد! إن الله استخلص هذا الدين لنفسه ، ولا يصلحه إلا السخاء وحسن الخلق ، ألا فزينوا دينكم بهما » .

أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٤٩١ / ١١٨٢ و ٢ / ١٣٥ / ١٥١٩) بإسناده عن عمران بن حصين ؛ وفيه من كان يضع الحديث .

وأخرجه الطبراني عنه نحوه بإسناد آخر ، فيه كذاب ، وقد تقدم تخريجهما برقم (١٢٨٢) ، وفيه أيضاً أبو عبيدة سعيد بن زَربي ، اتهمه ابن حبان بالوضع .

٣٣١٨ ـ (ما مِنْ مُسلم يموتُ فيَشْهدُ له رجُلانِ مِنْ جِيرانِه الأَدْنَيين ، فيقولان : اللهمَّ لا نعلم إلا خيراً ، إلا قالَ اللهُ للملائكةِ : اشهَدُوا أنّي قد قَبِلتُ شهادتَهما ، وغَفَرْتُ ما لا يَعْلمانِ) .

منكر بلفظ رجلين . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ / ٤٥٥ ـ ٤٥٦) من طريق أبي علي الحسن بن يوسف أخي الهراش (الأصل : أخبرنا الهراش) جار أحمد بن حنبل : حدثنا بقية بن الوليد : حدثني الضحاك بن حُمْرَة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ؛ في ترجمة الحسن بن يوسف هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد مضى له حديث آخر تحت الحديث (٣٢٩٨) . وإنما علة هذا الحديث الضحاك بن حُمْرَة ؛ أورده الذهبي في « المغني » وقال :

« قال النسائي وغيره : ليس بثقة » .

وقد روي الحديث بإسنادٍ خير من هذا من طريق ثابت عن أنس بلفظ :

« . . فيشهد له أربعة » .

وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي !

وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ :

« ثلاثة أهل أبيات . . » .

أخرجه أحمد ، وفيه شيخ من أهل العلم لم يسم .

لكن يشهد للَّفظ الأول من الحديث ما رواه البخاري وغيره عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . قلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . قلنا : واثنان ؟ قال : واثنان » . ثم لم نسأله في الواحد .

وهو وما قبله مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٤٥) .

٣٣١٩ - (إنَّ للهِ عزَّ وجلَّ خَلْقاً خَلَقَهم لِحَوائجِ الناسِ ، يَفْزَعُ الناسُ إليهم في حوائجِهم ، أولئكَ الآمِنون مِن عذابِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٥٨ / ١٣٣٣٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٢٥) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا أحمد بن طارق الوابشي : ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

« حديث غريب من حديث زيد عن ابن عمر ، لم يروه عنه إلا ابنه عبدالرحمن ، وما كتبناه إلا من حديث أحمد بن طارق » .

قلت : يبدو أنه غير معروف ، فلم نجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ولا ذكره السمعاني في مادة (الوابشي) من « أنسابه » . فالله أعلم به .

وقد تابعه عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري : ثنا عبد الرحمن بن زيد

ابن أسلم به .

أخرجه ابن عدي (ق ١/٢١٧) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ١١٧ ـ ١١٨ / ١٠٠٧ و ١٠٠٨) ، وابن عساكر (٢/٢٧٣/١٥) .

ولكنها متابعة واهية لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ فإن الغفاري هذا قال الحافظ :

« متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع » .

وشيخه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم متروك أيضاً .

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة متكلم فيه ، وقد مشاه بعضهم .

ورواه جهم بن عثمان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أخرجه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١ / ٢٣) ، وعيسى بن علي الوزير في « ستة مجالس من الأمالي » (ق ١٨٩ / ١) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ١٤) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٣٠٨/٢) وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر . وجهم مجهول » . وقال الذهبي :

« لا يدرى من ذا ؟ وبعضهم ضعفه » .

وللحديث شاهد من رواية أحمد بن الأزهر : حدثنا إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

أخرجه الديلمي في « مسنده » (١ / ٢ / ٢٤٤) ، وعزاه السيوطي في « الكبير » (٦٩٧٢) لأبي الشيخ في « الثواب » .

وعلة هذا إبراهيم بن الحكم ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه ، وقَلَّ مَن مَشَّاه على ضَعْفه » .

وأحمد بن الأزهر أخو محمد بن الأزهر ، ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٤) وقال :

« كان ينتحل مذهب أهل الرأي ، يخطىء ويخالف » .

(تنبيه) : الحديث ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » بلفظ :

« إن لله عباداً اختصهم بحوائج الناس . . » الحديث ، وعزاه للطبراني في « الكبير » وهو عنده باللفظ المذكور أعلاه ، وقد رأيته قد عزاه في « الجامع الكبير » (٦٩٢١) لابن عساكر ، فغلب على ظني أن هذا اللفظ له . والله أعلم .

وذكر له (٦٩٧٠) شاهداً من رواية ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » عن الحسن مرسلاً .

٣٣٢٠ - (ما مِن مَولودٍ إلا و يُنثَر عليهِ مِنْ تُرابِ حُفْرَتِه) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « تاريخه » (٤ / ١٣٧) من طريق أحمد بن الحسن : ثنا أبوعاصم النبيل : ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . قال أبو عاصم : فلم نجد لأبي بكر وعمر فضيلة أفضل من هذه لأنهما من طينة النبي ﷺ !

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن الحسن هذا ـ وهو ابن أبان الأَيْلي المصري ـ ؛ قال ابن حبان (١ / ١٤٩) :

« كذاب دجال من الدجاجلة ، يضع الحديث على الثقات وضعاً » . وأطال ترجمته في « الميزان » و « اللسان » .

وتابعه محمد بن نعيم قال : ثنا أبو عاصم به .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٨٠) : حدثنا القاضي محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي قال : ثنا محمد بن نعيم به . وقال :

غريب من حديث ابن عون عن محمد ، لم نكتبه إلا من حديث أبي عاصم النبيل عنه ، وهو أحد الثقات الأعلام من أهل البصرة » .

قلت : هذا مما لاشك فيه ، ولكن من يكون محمد بن نعيم الراوي عنه ، وما حاله ؟ فإني لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الأصل (محمد بن أبي نعيم) وعليه يكون محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي الهذلي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وله ترجمة في « التهذيب » ، وقال في « التقريب » :

« صدوق ، لكن طرحه ابن معين » .

والقاضي محمد بن إسحاق لم أعرفه أيضاً .

(فائدة) : أحمد بن الحسن الأيلي هذا ؛ قد أخرج له الطبراني حديثاً آخر غير هذا في « المعجم الصغير » و « الأوسط » ، ومع شهرته بالوضع لم يعرفه الهيثمي (٢ / ٢٩٨) ! انظر « الروض النضير » (١١٥٥) .

وحديث الترجمة أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٢٨) من حديث ابن مسعود ، وأعله بأن فيه مجاهيل . وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٠) بطريق الأيلي ومحمد بن نعيم ، فلم يصنع شيئاً وإن تبعه ابن عراق !

وأما حديث « دفن في الطينة التي خلق منها » ، فهو شيء آخر لا علاقة له

بحديث الترجمة ، وهوحسن عندي بمجموع طرقه ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٥٨) .

٣٣٢١ - (نِعْمَ المَرْءُ بلالٌ ، لا يتَّبِعُهُ إلا مؤمنٌ ، وهو سيِّدُ المؤذِّنين) .

ضعيف جداً . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٣٨) من طريق ميسرة بن علي القزويني في « مشيخته » بسنده عن يزيد بن هارون : ثنا أبو أمية البصري : ثنا القاسم بن عوف عن زيد بن أرقم رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وزاد :

« والمؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ أبو أمية هذا ؛ قال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (١ / ١٤ / ١ - ٢) :

« هو إسماعيل بن يحيى ، ويقال : ابن يعلى الثقفي البصري . . ليس بالقوي ، روى عنه زيد بن الحباب ويزيد بن هارون . . قال ابن معين : ليس بشيء » .

وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٤٧) :

« تفرد بالمعضلات عن الثقات ؛ حتى إذا سمعها مَن العلمُ صناعتُه لم يشُكَّ أنها موضوعة ، لا تحل الرواية عنه إلا للخواص » .

وضعفه الدارقطني أيضاً كما في « الميزان » .

والحديث أخرجه البزار (٣ / ٢٥٤ / ٢٦٩٣) ، والطبراني في « الكبير » (٥ /

٢٣٧ / ٥١١٩) ، والحاكم (٣ / ٢٨٥) من طرق عن يزيد بن هارون : أنا حُسام بن مِصَك عن قتادة عن القاسم بن ربيعة عن زيد بن أرقم به . وقال الحاكم :

« تفرد به حسام » .

قلت : وبه أعله الهيثمي فقال (٩ / ٣٠٠) :

« وهو ضعيف » .

وكذا قال الحافظ ولكنه زاد :

« يكاد أن يترك » .

وقال الذهبي في « المغني » :

« قال الدارقطني : «متروك» ، وقال يحيى : «لا شيء» ، وتركه أحمد » .

والقاسم بن ربيعة مجهول ، وهوالقاسم بن عبدالله بن ربيعة بن القانف الثقفي . انظر « تيسير الانتفاع » .

ورواه سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا سهل بن حسام بن مصك : حدثني أبي عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم به .

أخرجه الطبراني (٥١١٨) .

وهذه الرواية موافقة لرواية أبي أمية البصري ؛ لكن الشاذكوني متهم بالوضع . وسهل بن حسام ذكره ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٩٧) برواية أخرى عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(تنبيه) : وإنما لم أذكر الزيادة مع الحديث لأنها صحت من حديث معاوية رضي الله عنه . رواه مسلم (٢ / ٥) ، وأبو عوانة (١ / ١٣٣) وغيرهما .

٣٣٢٢ - (سَمُّوا السَّقْطَ يثقل الله به ميزانكم ؛ فإنه يأتي يوم القيامةِ ويقول : أيَّ ربِّ ! أضاعوني فلم يُسَمُّوني) .

موضوع . أخرجه الرافعي في « التاريخ » (٤ / ١٤٤) معلقاً من طريق ميسرة ابن علي في « مشيخته » بإسناده من طريق أبي هدبة قال : سمعت أنساً يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هدبة ؛ فقد كان كذاباً دجالاً من الدجاجلة كما تقدم ذكره عن الأئمة تحت الحديث (٣٣٠٦) وغيره .

وهو من الأحاديث الكثيرة الموضوعة التي شحن السيوطي بها كتابه « الجامع الصغير » ! وبيض له المناوي في « شرحيه » فلم يتكلم على إسناده بشيء .

وقد روي من طريق آخر عن أبي هدبة بلفظ آخر سيأتي برقم (٦٥٦٣) .

٣٣٢٣ - (وَضَعَ ﷺ قَلَنْسُوةً وصلَّى عليها) .

ضعيف جداً . أخرجه القزويني في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٤٥) معلقاً من طريق محمد بن موسى الحرشي : ثنا أرطاة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه وضع . .

قلت : وهذا ضعيف جداً ؛ آفته أرطاة هذا - وهو ابن الأشعث العدوي - ؛ قال ابن حبان (١ / ١٨٠) :

« يروي عن الأعمش المناكير التي لا يتابع عليها ، لا يجوز الاحتجاج بخبره بحال ، روى عن الأعمش عن شقيق عن أبي هريرة مرفوعاً : الغنم بركة والإبل عز لأهلها . . » الحديث ، ويأتي تخريجه بعد هذا إن شاء الله تعالى .

٣٣٢٤ - (أيّما عبد أو امرأة ، قال أو قالت لوليدتِها : يا زانية ، ولم تَطَّلِعْ منها على زنىً ؛ جَلَدتْها وليدتها يومَ القيامةِ ؛ لأنه لا حَدَّ لهنَّ في الدنيا) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ٣٧٠) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن عمرو بن العاص رضي الله عنه : أنه زار عمة له ، فدعت له بطعام ، فأبطأت الجارية ، فقالت : ألا تستعجلي يا زانية ! فقال عمرو : سبحان الله! لقد قلتِ أمراً عظيماً ، هل اطلعتِ منها على زنى ؟ قالت : لا والله ، فقال عمرو رضي الله عنه : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل عبد الملك متروك باتفاق ، حتى قيل فيه : دجال » .

قلت : وقد اتهمه الحاكم نفسه فقال في « المدخل» :

« روى عن أبيه أحاديث موضوعة » ! فكأن الحاكم نسي . وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث » .

٣٣٢٥ - (ما مِنْ وَرَقةٍ مِن وَرَقِ الهِندِباء إلا وعليها قطرةٌ مِن ماءِ الجنةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٠ / ٢٨٩٢) : حدثنا أحمد بن داود المكي : ثنا حفص بن عمر المازني : ثنا أرطاة بن الأشعث العدوي : ثنا بشر بن عبدالله بن عمرو بن سعيد الخثعمي قال :

دخلت على محمد بن علي بن حسين وعنده ابنه ، فقال : هلم إلى الغداء . فقلت : قد تغديت يا ابن رسول الله ! فقال : إنه هندباء ! قلت : يا ابن رسول الله !

ومـا في الهندباء ؟ قـال : حـدثني أبي عن جـدي : أن رسـول الله ﷺ قـال : (فذكره) .

ثم أتى بدهن ، فقال : ادَّهِن . فقلت قد ادهنت يا ابن رسول الله ! قال : إنه بنفسج . قلت : وما في البنفسج ؟ قال : حدثني أبي عن جدي قال : قال رسول الله ﷺ :

« إن فضل البنفسج على سائر الأدهان كفضل ولد عبد المطلب على سائر قريش ، وإن فضل دهن البنفسج كفضل الإسلام على سائر الأديان » .

قلت : وهذا حديث موضوع ، ويد الصنع والتركيب فيه ظاهرة ، وفيه آفات :

الأولى : بشر بن عبد الله هذا ؛ فإنه شيعي غير معروف ، والحافظ لما أورده في « اللسان » لم يزد على قوله :

«ذكره الطوسي في الرواة عن أبي جعفر الباقر ، وولده جعفر الصادق رحمة الله عليهما ، وقال : هو من رجال الشيعة » .

فيحتمل أن يكون هو الذي وضعه لما هو معلوم عن الشيعة أنهم أكذب الطوائف إلا من عصم الله ، وقد صرح الحافظ في ترجمة أرطاة : أنه مجهول .

الثانية : أرطاة بن الأشعث ؛ فإنه هالك ، وهاه ابن حبان كما تقدم في الحديث الذي قبله . وفي ترجمته ساق الحافظ حديثه هذا وقال :

« حديث منكر كأنه موضوع » .

قلت : هو موضوع كما جزم به غير واحد على ما يأتي .

الثالثة : حفص بن عمر المازني . قال الحافظ في « اللسان » :

« لا يعرف » .

وقد قلبه بعض الضعفاء ، وأسقط من إسناده (أرطاة) - وهو محمد بن يونس

السَّامي ـ: ثنا إبراهيم بن الحسن العلاف ـ بصري ـ: ثنا عمر بن حفص المازني عن بشر بن عبدالله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده الحسين بن علي مرفوعاً بالحديثين دون القصة .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٠٤) وقال :

« حديث غريب من حديث جعفر ، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد » .

ومن طريق أبي نعيم وغيره رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩٨ ـ ٢٩٩) وقال :

« عمر بن حفص قال أحمد : خرقنا حديثه . ومحمد بن يونس الكديمي ؛ قال ابن حبان : كان يضع الحديث . ورواه مسعدة بن اليسع عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً . . (فذكر حديث الترجمة) .

قال أحمد : مسعدة ليس بشيء خرقنا حديثه منذ دهر . وقال الأزدي : متروك» .

ثم ساقه ابن الجوزي ، ومن بعده السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٢٢ ـ ٢٢٣) من طرق أخرى لا يصح منها شيء ألبتة ، وقد ذكر السيوطي نفسه في « الجامع الكبير » في موضعين منه :

« وقال ابن كثير في «جامع المسانيد» : منكر جداً . وقال ابن دحية : موضوع من جميع طرقه » .

٣٣٢٦ ـ (جُبِلَتِ القُلُوبُ على حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إليها ، وبُغْضِ مَنْ أَسَاءَ إلَيْهَا) .

باطل . رواه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٧٢) معلقاً في ترجمة نوح

ابن إسماعيل بن إبراهيم القزويني القاضي أبي الحسن - ولم يذكر فيه جرحاً - بإسناده عن أبي عبدالله محمد بن أحمد الكاتب المعروف بـ (المفجع) : ثنا أبو عبدالله الحسين بن معاذ الأخفش ابن أخي عبدالله بن عبد الوهاب الحجي : ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري : ثنا حماد بن سلمة قال : قال لي شيخ من قريش :

كنت عند الأعمش ، فأجرى ذكر الحسن بن عمارة ، فقال الأعمش : ظالم ولي المظالم ، ما للحائك والحديث ؟ قال : فأتيت الحسن بن عمارة ؛ فأخبرته الخبر ، فقال : يا غلام ! علي بمنديل وأثواب ، فوجه بها إلى الأعمش . قال : فأتيت الأعمش ، فأجريت ذكر الحسن بن عمارة ، فقال الأعمش : بخ بخ حبذا الحسن ابن عمارة !

قال : قلت : يا أبا محمد ! قلت بالأمس ما قلت ، وتقول اليوم ما تقول ؟ فقال :

حدثنا خيثمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا حديث موضوع على الأعمش رحمه الله ، وقصة باطلة ، المتهم بوضعها الشيخ القرشي ، وأنا أظن أنه إسماعيل بن أبان الغَنَوي ، نسبة إلى (غني) ، وهو غني بن يعصر ينتهي نسبه إلى مضر التي منها قريش كما هو معلوم ، وإسماعيل هذا كان يضع على الثقات ، والمشهور عنه أنه يرويه عن الأعمش عن خيثمة عن عبدالله بن مسعود مكان أبي هريرة . هكذا رواه جمع عنه ، وقد تقدم تخريجه برقم (٦٠٠) من رواية جمع من الأئمة الحفاظ .

وأما رواية أبي هريرة هذه ، فالطريق إلى الشيخ القرشي مظلم ؛ فالحسين بن

معاذ الأخفش ، قال في « الميزان » :

« ذكره الخطيب ، وما ذكره بجرح ولا تعديل ، بل ساق له خبراً منكراً اضطرب في إسناده ، وهو خبر باطل » .

ثم ذكر حديث المناداة يوم القيامة : « يا معشر الخلائق طأطئوا رؤوسكم حتى تجوز فاطمة عليها السلام » .

وقد سبق تخريجه برقم (٢٦٨٨) .

و (المفجع) لم أجد له ترجمة .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١٣١٩٢) للعسكري في « الأمثال » عن ابن عمر . فمن المحتمل أن يكون من رواية الغنوي أيضاً وأنه كان يسنده تارة عن ابن مسعود ، وتارة عن أبي هريرة ، وأخرى عن ابن عمر ، وذلك من تمام كذبه ! والله أعلم .

٣٣٢٧ - (مَنْ صَلَّى الْخَمْسَ فَلَيْسَ مِنَ الْغَافِلِينَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) : حدثنا علي بن محمد الفقيه : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد : ثنا محمد بن يعقوب أبو عبدالله الرازي : ثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق : سمعت أبي يقول : ثنا أبو حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ... فذكره .

قلت : وهذا إسناد ليس فيهم من ينبغي النظر فيه سوى محمد بن يعقوب هذا ؛ فإن أبا نعيم أورد الحديث في ترجمته ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو علة الحديث ؛ فإن من فوقه ثقات من رجال « التهذيب » .

وإسحاق بن إبراهيم ـ وهو أبو عثمان التيمي المعدل ـ ترجمه أبو نعيم (١ / ٢٢٠ ـ ٢٢١) فقال فيه :

« ثقة مأمون . توفي سنة (٣٤٠) » .

وعلي بن محمد الفقيه يعرف بـ (ماذشاه) ، قال أبو نعيم (٢ / ٢٤) :

« كان من شيوخ الفقهاء أحد أعلام الصوفية . . جمع بين علم الظاهر والباطن (!) لا تأخذه في الله لومة لائم ، كان ينكر على المتشبهة بالصوفية وغيرهم من الجهال فساد مقالتهم في الحلول والإباحة والتشبيه . . توفي سنة (٤١٤) » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للديلمي عن أبي هريرة ، ولا أستبعد أن يكون في « مسنده » من طريق أبي نعيم نفسه ؛ فإنه كثير الرواية عنه إسناداً تارة ، وتعليقاً تارة ، ولم أره في أصله المطبوع : « الفردوس » . والله أعلم .

٣٣٢٨ ـ (مَنْ نظر إِلى عوْرة أخيهِ متعمِّداً ؛ لم يَتَقَبَّلِ اللهُ له صلاة أربعين ليلة) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٠٨) بسنده عن عُثكل ابن عبدالله الفرغاني : ثنا عبد الرحمن بن واقد : ثنا زهير بن محمد : ثنا الربيع ابن محمد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف ؛ الربيع بن محمد وعثكل بن عبدالله لم أجد لهما ترجمة .

وعبد الرحمن بن واقد : إن كان البغدادي ؛ فهو صدوق يغلط . وإن كان

البصري ؛ فهو مقبول عند الحافظ . والله أعلم .

ثم رأيت في « الميزان » :

« عثكل عن الحسن بن عرفة ، بخبر منكر » .

فيحتمل أن يكون هو الفرغاني هذا ؛ فإنه من طبقته . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عساكر فقط عن أبي هريرة .

ثم رأيته قد أورده في « ذيل الموضوعات » (ص ١٣١) من رواية الديلمي بإسناده عن هارون بن محمد النيسابوري عن الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين به . وقال :

« هارون هو أبو الطيب كذاب » .

٣٣٢٩ - (إن لله سبحانه ديكاً أبيض ، جناحاه موشيان بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ ، جناح بالمشرق ، وجناح بالمغرب ، رأسه مثني تحت العرش ، قوائمه في الهواء ، يؤذن في كل سحر ، فيسمع تلك الصيحة أهل السماوات والأرض إلا الثَّقَلين : الجنُّ والإِنسُ ، فعند ذلك تُجيبهُ ديوك الأرض ، فإذا دنا يوم القيامة قال الله تعالى : ضُمَّ جناحيْك ، وغُضَّ صوتَك ، فيعلم أهلُ السماواتِ والأرضِ إلا الثَّقَلين أنَّ الساعة قدِ اقتربت) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣١٥) من طريق أبي العباس أحمد بن محمد البغدادي : ثنا عبدالله بن صالح - كاتب الليث - عن

رِشدين بن سعد عن الحسن بن ثوبان وغيره عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم بن عبدالله عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله معروفون ، وبعضهم بالضعف مشهورون ، مثل عبد الله بن صالح ورشدين بن سعد ، فإن هذا أدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث ؛ كما في « التقريب » ، فلا أدري إذا كان هذا الحديث من تخاليطه أو من عبدالله بن صالح الكاتب ؛ فقد تكلموا فيه كثيراً ، وذكروا له حديثاً ، لكنهم لم يتهموه به ، وإنما اتهموا به خالد بن نجيح وهو جار له كان يضع الحديث في كتب الشيخ ، ويكتب بخط يشبه خط الشيخ . ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم الشيخ أنه خطه فيحدِّث به كما أفاده ابن حبان ، وهو في نفسه سليم الناحية ، ولهذا قال أبو حاتم :

« والأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه أرى أن هذا مما افتعل خالد بن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه ، وكان أبو صالح سليم الناحية وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب ويضعه في كتب الناس . ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلاً صالحاً » .

قلت : فيمكن أن يكون هذا الحديث مما افتعله هذا الكذاب ودَسَّه في كتاب عبدالله بن صالح ، ثم رواه دون أن يتنبه له .

هذا إن سلم من الراوي عن أبي العباس أحمد بن محمد البغدادي فإني لم أعرفه ، وفي « تاريخ بغداد » وغيره بهذا الاسم والكنية جماعة بغداديون ، أو نزلوا بغداد لم يتبين لي من هو منهم . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٦٩٥٧) لأبي الشيخ عن ابن عمر .

٣٣٣٠ - (والذي بعثني بالحقِّ! لا يعذِّبُ اللهُ تعالى يوم القيامة مَنْ رَحِمَ اليتيمَ ، وألانَ له الكلامَ ، ورَحِمَ يُتْمَهُ وضَعْفَهُ ، ولم يتَطاولْ على جاره بفضل أعطاه الله .

والذي بعثني بالحقِّ ! لا يَقْبَلُ اللهُ صدقةً مِنْ رجُلٍ وله قرابةٌ محتاجون إلى صِلَتِهِ ، ويُعطيها إلى غيرهم ، والذي نفسي بيده! لا ينظرُ اللهُ إليه يوم القيامة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ٣٨٢ / ٨٨٢٣) ومن طريقه الأصبهاني في « الترغيب » (١٠١٩ / ٢٥٠٥) بسنده عنه قال : نا المقدام بن داود : نا خالد بن نزار الأيْلي : نا عبد الله بن عامر الأسلمي عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عبد الله بن عامر الأسلمي ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه غير واحد » .

ولذا قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

الثانية : خالد بن نزار الأيلي ، مختلف فيه ، قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

الثالثة : المقدام بن داود ؛ تكلم فيه أبو حاتم وغيره ، وقال النسائي :

« ليس بثقة » . انظر : « اللسان » .

ومما تقدم نعلم ما في قول المنذري في « الترغيب » من الإجمال في تخريجه

بقوله (٢/٣٣ و ٣/٢٣١) :

« رواه الطبراني ، ورواته ثقات ، وعبد الله بن عامر الأسلمي قال أبو حاتم : ليس بالمتروك » .

قلت : وهذا إنما يعني أنه ضعيف ، لكنه لا يُتْرك ، ولذلك قال الهيثمي (٣/١١٧) « رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبدالله بن عامر الأسلمي ، وهو ضعيف » .

٣٣٣١ - (إذا رأيت أخاك قتيلاً أو مصلوباً فَصَلِّ عليه) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٦١ و ٣٢٣ و ٣٤٩) - ومن طريقه الديلمي في « مسنده » (١ / ٥٧ / ١) - ، وأبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٢٨١ / ٣٦٣) معلقاً من طريق المعلى بن هلال عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المعلى هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« اتفق النقاد على تكذيبه » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١٨٣٩) للديلمي وحده عن ابن عمر !

٣٣٣٢ - (مَنْ مَشى في حاجةِ أخيهِ المسلم حتى يقضيَهَا له ؛ أظلَّه اللهُ بخمسةٍ وسبعين ألفَ ملَك إنْ كانَ صباحاً حتى يُمْسِي ، وإن كان مَسَاءً حتى يُصْبح ، ولا يرفعُ قدماً إلا كتبَ له به حسنة ، ولا يَضَعُ قدماً إلا حطَّ عنه به خطيئة ، ويرفع له درجة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣) من

طريق جعفر بن ميسرة عن ابن عمر وأبي هريرة قالا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا آفته جعفر هذا ـ وهو جعفر بن أبي جعفر الأشجعي ـ وهو متهم ؛ فقد قال فيه البخاري وأبو حاتم وابن عدي :

« منكر الحديث » زاد أبو حاتم : « جداً » .

(تنبيه) : الذي في كتب الرجال أنه يروي عن أبيه ميسرة عن ابن عمر . فالظاهر أنه قد سقط من « الأخبار » قوله : « عن أبيه » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث رواه أيضاً الخرائطي في « مكارم الأخلاق » كما في « الجامع الكبير » وليس هو في القطعة المطبوعة من « المكارم » .

٣٣٣٣ ـ (مَنْ زارَ العلماءَ فكأنما زارني ، ومَنْ صَافَحَ العلماءَ فكأنما صافَحَنِي ، ومنْ جالسَ العلماء فكأنما جَالَسَنِي ، ومَنْ جَالَسَنِي في الدنيا أُجْلِسَ إليَّ يوم القيامة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٣٦٤/٢) من طريق يعرب ابن خيران : ثنا محمد بن الفضل بن العباس البلخي ـ بسمرقند ـ : ثنا أبو محمد حمد بن نوح : ثنا حفص بن عمر العدني عن الحكم عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ حفص بن عمر العدني أورده الذهبي في « المغني » وقال .

« قال النسائي : ليس بثقة »

وقال ابن عدي في « الكامل » (٧٩٤/٢) وقد ساق له أحاديث بإسناده هذا :

« وهذه الأحاديث عن الحكم بن أبان ، يرويها عن حفص بن عمر العدني ، والحكم بن أبان وإن كان فيه لين ، فإن حفصاً هذا ألين منه بكثير ، والبلاء من حفص لا من الحكم » .

قلت : ومحمد بن الفضل البلخي ، قال الذهبي في « الميزان » :

« لا أعرفه » .

لكن ذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن طرخان ضعفه جداً ، وأن الدارقطني ضعفه .

وحمد بن نوح لم أجد له ترجمة .

ويعرب بن خيران مثله ، إلا أن أبا نعيم أورده لهذا الحديث ، وكناه (أبو يشجب) وسمى جده (داهراً) .

والحديث أورده السيوطي في « ذيل الموضوعات » (ص ٣٥) من رواية أبي نعيم هذه وبإسناده ، ثم أعله بقوله :

« حفص كذبه يحيى بن يحيى النيسابوري ، وقال البخاري : منكر الحديث » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٥٤ و ٢٧٢ ـ ٢٧٣) .

ولست أدري إذا كان ما حكاه من التكذيب والإنكار ثابتاً عن هذين الإمامين ، فإني لم أجد ذلك في شيء من كتب الرجال التي عندي كـ «التهذيب» وغيره . والله أعلم .

٣٣٣٤ - (بِحَسْبِ امرئ مِنَ الإيمان أن يقول : رَضِيتُ باللهِ ربًّا ، وبمحمدٍ رسولاً ، وبالإسلام ديناً) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨/٢٢٩ - ٢٣٠ / ٧٤٦٨) : حدثنا محمد بن شعيب ، قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم ، قال :حدثنا محمد بن عمير عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا محمد بن عمير الرازي » .

قلت : قد ذكره ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٧) وقال :

« . . بن أبي الغريق الهمداني الكوفي . . » .

وذكر أنه روى عنه ابن نمير وأبو نعيم .

وكذا في « تاريخ البخاري » و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٥٣) برواية الطبراني هذه ، ونقل كلامه المذكور ، وعقب عليه بقوله :

« قلت : ذكره ابن حبان في الثقات » . ولم يزد . وهو شديد الثقة بتوثيق ابن حبان حتى بالمجهولين من ثقاته ، وهذا مجهول الحال عندي ، فحديثه يحتمل التحسين . والله أعلم .

لكن فاته إعلاله بالراوي عنه (أحمد بن إبراهيم) وهو (النَّرمَقي) كما جاء هكذا منسوباً في حديث آخر له في « المعجم الصغير »[1] ، لكن وقع فيه محرفاً إلى (الزمعي) ، حتى في الطبعة الجديدة منه تحقيق الشيخ محمد شكور (٢ /

---

(١) وهو في « الروض النضير » برقم (٢٨١) .

١٣١) ، ولم يعلق عليه بشيء كما هي عادته ! وعلى الصواب وقع في الحديث المشار إليه في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٥٢) من روايته عن الطبراني .

وقد ذكره السمعاني تحت هذه النسبة ، وقال (٥ / ٤٨٠) :

« . . . بفتح النون والميم بينهما الراء ، وفي آخرها القاف . هذه النسبة إلى (نرمق) ، وهي قرية من قرى (الريّ) يقال لها : (نرمه) ، منها (أحمد بن إبراهيم النرمقي الرازي) ، يروي عن سهل بن عبد ربه السندي . روى عنه محمد ابن المرزبان الأدمي الشيرازي ، شيخ أبي القاسم الطبراني » .

قلت : وابن المرزبان هذا له ذكر تحت الحديث الآتي برقم (٣٤٢٠) .

وأما (محمد بن شعيب) شيخ الطبراني في هذا الحديث ، فقد قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٦٥) - وقد خرج له حديثاً آخر من رواية الطبراني في « الأوسط » (وهو فيه برقم ٧٤٨٥) - :

« ورجاله موثقون ، إلا شيخ الطبراني محمد بن شعيب ؛ فإني لم أعرفه » .

فأقول : بل هو معروف ، ومترجم في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (٤ / ٢٧٦ / ٥١٨) ، و « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (٢ / ٢٥٢) ، وأورده الشيخ الأنصاري في كتابه المفيد « البلغة » (ص ٢٨٩ / ٥٦٨) ، وروى له الطبراني في « الأوسط » (ج ٨) ثلاثةً وثلاثين حديثاً .

ويغني عن هذا الحديث قوله ﷺ :

« من قال : رضيت بالله رباً . . » الحديث وفيه : « وجبت له الجنة » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٣٤) .

٣٣٣٥ - (أُوتِيتُ مفاتيحَ كلِّ شيءٍ إلا الخَمْس : ﴿ إنَّ اللهَ عنده عِلْمُ الساعةِ ، ويُنَزِّلُ الغيْثَ ، ويَعْلَمُ ما في الأرحَام ، وما تدري نفسٌ ماذا تَكْسِبُ غداً ، وما تدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ ، إن الله عليم خبير ﴾) .

شاذ أوله . أخرجه أحمد (٢ / ٨٦) : ثنا محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن عمر بن محمد بن زيد أنه سمع أباه محمداً يحدث عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٩٨ / ٢) من طريق الإمام أحمد .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين ، وقد أخرجه البخاري في تفسير سورة لقمان (٨ / ٣٩٥ - فتح) من طريق ابن وهب : حدثني عمر بن محمد بن زيد أن أباه حدثه به بلفظ :

« خمس لا يعلَمُهُنَّ إلا الله . . » ، دون قوله : « أوتيت » . وقال الحافظ :

« هكذا قال ابن وهب (يعني في الإسناد) ، وخالفه أبو عاصم فقال : عن عمر بن محمد بن زيد عن ابن عمر . أخرجه الإسماعيلي ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون لعمر بن محمد فيه شيخان : أبوه وعم أبيه » .

قلت : وخالفهما شعبة فقال ـ كما تقدم ـ : عن عمر بن محمد بن زيد : أنه سمع أباه محمداً . . . كما في رواية أحمد هذه ولم يقف الحافظ عليها ، ولعلها أصح من رواية الاثنين ؛ فإنها من جهة توافق رواية أبي عاصم في قوله : « عمر بن محمد بن زيد » ، فباجتماعهما تترجح على رواية ابن وهب ، ومن جهة أخرى

تخالفها في قوله : « عن سالم » بدل : « عن أبيه » . والله أعلم .

ولرواية سالم أصل كما يأتي ، فقد رواه ابن شهاب عنه عن أبيه مرفوعاً به دون « أوتيت » .

أخرجه البخاري أيضاً (٨ / ٢١٩) ، وأحمد (٢ / ١٢٢) ، والطبراني (٣ / ١٩٤ / ٢) .

وأخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٨٠٩) : حدثنا ابن سعد عن الزهري به بلفظ :

« أُتِيَ نبيُّكم مفاتيحَ الغَيْبِ إلا الخمس ، ثم تلا هذه الآية . . . » .

وهذا إسناد صحيح أيضاً ، لكن قال الحافظ :

« وأظنه دخل له متن في متن ؛ فإن هذا اللفظ أخرجه ابن مردويه من طريق عبدالله بن سلِمة عن ابن مسعود نحوه » .

قلت : وأخرجه أيضاً أحمد (١ / ٣٨٦ و ٤٣٨ و ٤٤٥) ، والطبري في « تفسيره» (١١ / ٤٠١ / ١٣٣٠٥) ، وأبو يعلى (٥١٥٣) ، والحميدي (١٢٤) من هذا الوجه ، وفيه ضعف ؛ لأن عبدالله بن سلِمة قال الحافظ :

« صدوق تغير حفظه » .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عمر مرفوعاً به دون الزيادة ؛ أخرجه البخاري (٢ / ٤٣٥) ، وأحمد (٢ / ٢٤ و ٥٢ و ٥٨) من طريق سفيان عن عبدالله بن دينار عنه .

وجملة القول ؛ أن هذه الزيادة « أوتيت » ، لم يطمئن القلب لثبوتها ، وإن كان إسنادها صحيحاً كما تقدم ؛ لتفرد الراوي بها دون سائر الطرق ، ولعدم وجود الشاهد المعتبر لها ، فهي شاذة . وخفي هذا على المعلق على « مسند أبي يعلى » ،

فجعل حديث ابن عمر من رواية الطيالسي والبخاري الأخيرة شاهداً لحديث ابن مسعود الذي فيه الزيادة المنكرة . وكثيراً ما يقع له مثل هذا الخلط ، وهو مما يدل على حداثته في هذا العلم .

٣٣٣٦ - (أوحَى اللهُ إلى دَاودَ : قُلْ للظَّلَمَةِ : لا يَذْكُروني ؛ فإنِّي أَذْكُرُ مَنْ ذَكَرني ، وإنَّ ذِكْرِي إيَّاهم أنْ أَلْعَنهم) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٢٠ / ١) ، والديلمي (١ / ٢ / ٣٢٨) من طريق الحاكم : حدثنا علي بن عيسى بن إبراهيم : حدثنا جعفر بن محمويه الفارسي : حدثنا محمد بن المثنى : حدثنا مؤمل بن إسماعيل : حدثنا سفيان عن الأعمش عن المنهال عن عبدالله عن الحارث بن نوفل عن عبدالله بن عباس مرفوعاً ، ولم يرفعه البيهقي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مؤمل بن إسماعيل سيئ الحفظ ؛ كما في « التقريب » ، ولعل الاضطراب في رفعه منه ، والوقف بالحديث أشبه ؛ لأنه بالإسرائيليات أليق .

نعم رواه سعيد [بن] رحمة قال : ثنا أبو إسحاق الفزاري عن الأعمش مرفوعاً .

أخرجه أبو الحسين الأبنوسي في « الفوائد » (١٩ / ١) .

لكن سعيداً هذا قال ابن حبان :

« لا يجوز أن يحتج به لمخالفته الأثبات » .

٣٣٣٧ - (أوحى اللهُ إلى نَبِيٍّ مِنَ الأنبيَاء : قُلْ لِفُلانٍ العَابدِ : أمّا زُهْدُكَ في الدنيا فَتَعَجَّلْتَ راحةَ نفْسِكَ ، وأما انقطاعُكَ إليَّ فتعزَّزْتَ بي ، فماذا عَمِلْتَ فيما لي عليك ؟ قال : يا رب! وماذا لك علي ؟ قال : هل واليتَ لي ولياً أو عاديتَ لي عَدُوّاً ؟!) .

ضعيف . رواه أبو القاسم إسماعيل الحلبي في « حديثه » (ق ١١٢ / ١ - ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣١٦ - ٣١٧) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٠٢) من طريق علي بن عبد الحميد الغضائري : حدثنا محمد بن محمد بن أبي الورد قال : حدثنا سعيد بن منصور : حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبدالله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حميد الأعرج ضعيف .

وخلف بن خليفة ، قال الحافظ : « صدوق اختلط في الآخر ، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي ، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد » .

وبقية الرجال ثقات غير ابن أبي الورد فلم أجد من وثقه ، وقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٠١) بأنه كان حسن الطريقة ، مشهوراً بالفضل معروفاً بالعبادة ، وأسند أحاديث قليلة . مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين ومائتين .

وأما قول المناوي :

« وفيه علي بن عبد الحميد ، قال الذهبي : مجهول » .

فهو وهم من المناوي ؛ لأن علي بن عبد الحميد الغضائري هو غير علي بن عبد الحميد المجهول ، فقد ترجمه الخطيب (١٢ / ٢٩ - ٣٠)

وقال : وكان ثقة مات سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة . وقال فيه السمعاني في « الأنساب » :

« وكان من الصالحين الزهاد الثقات » .

٣٣٣٨ - (أوصَاني اللهُ بذي القُرْبى ، وأَمَرَني أنْ أبدَأَ بالعَبَّاس) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٣٣٤) من طريق محمد بن عُزَيز : حدثني سلامة بن روح عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : قال عبدالله بن ثعلبة رضي الله عنه ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : سكت عليه الحاكم ، وإسناده ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : عبدالله بن ثعلبة - وهو ابن صُعير - ؛ قال الحافظ :

« له رؤية ، ولم يثبت له سماع » .

الثانية : سلامة بن روح ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام ، وقيل : لم يسمع من عمه عقيل بن خالد » .

الثالثة : محمد بن عزيز ؛ قال الحافظ :

« فيه ضعف ، وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة » .

٣٣٣٩ - (إنَّ أَوْثَقَ الدُّعَاء أن تقولَ : اللهُمَّ! أنتَ ربي ، وأنا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي ، واعْتَرَفْتُ بذنبي ، ولا يَغْفِرُ الذنوبَ إلا أنتَ ، ربِّ اغْفِرْ لي) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٦٦٧) من طريق محمد بن مسلم عن ابن أبي حسين قال : أخبرني عمرو بن أبي سفيان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهـــذا إسناد ضعيف ، رجـــاله ثقات غير محمد بن مسلم - وهو الطائفي - ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » . ولذلك روى له مسلم متابعة .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من روايـــة محمد بن نصر في « الصلاة » عن أبي هريرة بلفظ : « أوفق الدعاء . . . » ، وزاد بعد قوله : «واعترفت بذنبي» :

« يا رب فاغفر لي ذنبي ، إنك أنت ربي ، وإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » .

ولم يتكلم على إسناده المناوي بشيء !

وانظر : «ضعيف أبي داود» (٢٧١) .

٣٣٤٠ - (أُوصي الخليفةَ مِنْ بعدي بتقوى الله ، وأوصيه بجَماعَةِ المسلمينَ أن يُعظِّم كَبيرَهم ويَرْحمَ صغيرَهم ويُوَقِّرَ عالِمَهُمْ وأن لا يضرِبَهم فيذلَّهم ولا يوحشهم فيكفرهم وأن لا يخصيهم فيقطع نسلهم) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨ / ١٦١) من طريق شهر بن حوشب عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شهر بن حوشب سيئ الحفظ .

٣٣٤١ - (أوحى الله عزَّ وجلَّ إلى إبراهيمَ عليه السلام : يا خليلي ! حَسِّنْ خُلُقَك ولو مع الكفار ؛ تدخل مَداخِلَ الأبرار ، فإنَّ كَلِمَتي سَبَقَتْ لِمَنْ حَسُنَ خُلُقُه : أنْ أُظِلَّهُ تحتَ عرشي ، وأنْ أسقِيَه من حظيرة قُدسي ، وأنْ أُدْنِيَه مِنْ جِواري) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الأربعين الصوفية » (٥٥ / ١) ، وابن عساكر

(٢/١٧٢/٢) ، وأبو مطيع المصري في « الأمالي » (٢/٣٦/٢) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١١٨ / ١) ، والرافعي في « تاريخه » (٢ / ٣٣١) عن مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي عن أبي أمية بن يعلى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه أبو عبد الرحمن السلمي في « الأربعين في أخلاق الصوفية » (٣ / ١) وعنه ابن عساكر عن سليمان بن الربيع الخزاز : نا كادح بن رحمة عن أبي أمية ابن يعلى به .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ فقال أبو منصور بن زياد في « الأربعين » (٢/١٩٤) : حدثنا أبو الحسين الحسن بن محمد بن داود : ثنا يعرب بن خيران : ثنا جعفر بن محمد : ثنا عباس الترقفي : ثنا محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، دون قوله : « تدخل مداخل الأبرار » و « أن أدنيه من جواري » .

قلت : الإسناد الأول ضعيف ؛ أبو أمية بن يعلى ، ضعفه الدارقطني ، وقال ابن حبان : «لا تحل الرواية عنه إلا للخواص» .

ومؤمل بن عبد الرحمن الثقفي ضعيف ؛ كما في « التقريب » وغيره .

وهو متابع (عند الأولين) لكادح بن رحمة - وهذا كذاب - .

والراوي عنه سليمان بن الربيع الخزاز ؛ قال الذهبي :

« أحد المتروكين » .

والطريق الأخرى من دون الترقُفي لم أعرفهم ؛ وأبو منصور بن زياد نفسه كان شيخ الصوفية في زمانه ؛ توفي سنة ٤١٨ ، ولم أجد من أفصح عن حاله في

الحديث ، فالله أعلم به .

وأخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق عثمان بن عمرو الدباغ : نا ابن علاثة عن الأوزاعي به .

وابن علاثة هو محمد بن عبدالله ، صدوق يخطىء ؛ كما في « التقريب » .

وعثمان بن عمرو الدباغ ؛ قال الذهبي : وهاه الأزدي .

والحديث عزاه السيوطي للطبراني في « الأوسط » ، وقال المناوي :

« وضعفه المنذري ، ولم يوجهه ، وقال الهيثمي : فيه مؤمل بن عبد الرحمن وهو ضعيف » .

قلت : وفاته أن شيخه أبا أمية أضعف منه !

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو مطيع المصري .

٣٣٤٢ - (إنها حِبَّةُ أبيكِ وربِّ الكعبة!) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٨٩٨) ، وأحمد (٦ / ١٣٠) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أم محمد امرأة أبيه - وزعموا أنها كانت تدخل على أم المؤمنين - قالت : قالت أم المؤمنين :

دخل عليٌّ رسول الله ﷺ وعندنا زينب بنت جحش ، فجعل يصنع شيئاً بيده ، فقلت بيده ، حتى فطنته لها ، فأمسك ، وأقبلت زينب تَقحَّم لعائشة رضي الله عنها فنهاها ، فأبت أن تنتهي ، فقال لعائشة : سُبِّيها ، فَسَبَّتْهَا ، فَغَلَبَتْهَا ، فانطلقت زينب إلى علي رضي الله عنه فقال : إن عائشة رضي الله عنها وقعت بكم ، وفعلت ، فجاءت فاطمة فقال لها : (فذكره) . فانصرفتْ ، فقالت له : إني قلت له : كذا وكذا ، فقال لي : كذا وكذا ، قال : وجاء علي رضي الله عنه إلى النبي

ﷺ ، فكلمه في ذلك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن جدعان . وامرأة أبيه أم محمد مجهولة لم يوثقها أحد .

٣٣٤٣ - (إني أشهد عدد تراب الدهناء أن مسيلمة كذاب) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان وابن أبي عاصم وابن السكن والطبراني من طريق حاجب بن قدامة عن عيسى بن خثيم عن وبر بن مشهر الحنفي أنه أخبره أن مسيلمة بعثه هو وابن النواحة وابن الشعاف الحنفي حتى قدموا على رسول الله ﷺ ، قال وبر : وهما كانا أسن مني ، فتشهدا ، ثم شهدا لرسول الله ﷺ أنه رسول الله ، وأن مسيلمة من بعده ! قال : فأقبل علي فقال : « بم تشهد يا غلام ؟ » فقال : أشهد بما شهدت به ، وأكذب بما كذبت به . قال : فإني . . . . (فذكره) . قال وبر : شهدت بما شهدت به . فأمر بهما فأخرجا ، وأقام وبر بن مشهر عند رسول الله ﷺ يتعلم القرآن حتى قبض رسول الله ﷺ ، ورجع صاحباه . كذا في « الإصابة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عيسى بن خثيم ، وحاجب بن قدامة ، أوردهما ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٧٤ و ١ / ٢ / ٢٨٤) ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان فذكرهما في « الثقات » (١ / ١٦٢ و ٢ / ٦٧) .

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٨٣/٢/٤ - ١٨٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٥٣/٢٢ - ١٥٤ / ٤١٢) .

٣٣٤٤ - (أولُ ما افترضَ اللهُ على أمتي الصلوات الخَمْس ، وأول ما يُرفع من أعمالهم الصلوات الخمس ، وأول ما يُسْألون عنه الصلوات الخمس) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢٣٣) من طريق أبي غسان مالك بن يحيى السوسي : ثنا معاوية بن يحيى أبو عثمان الشامي : ثنا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن بلال عن عبدالله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، من دون الأوزاعي لم أجد من ترجمهما .

وبلال هو ابن سعد بن تميم الأشعري ، وهو ثقة .

والحديث عزاه السيوطي للحاكم في « الكنى » عن ابن عمر بزيادة طويلة . ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء .

٣٣٤٥ - (أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان ، شرب الخمر ، وملاحاة الرّجال) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٣٠٣) من طريق عمرو بن واقد : ثنا إسماعيل بن عبيدالله عن أم الدرداء عن يونس بن حبيش عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن واقد متروك كما في « التقريب » .

ويونس بن حبيش لم أعرفه .

أورده الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٥٣) من رواية أبي الدرداء أو معاذ بن جبل مرفوعاً وقال :

« رواه البزار والطبراني وفيه عمرو بن واقد ، وهو متروك رمي بالكذب ، وقال محمد بن المبارك الصوري : كان صدوقاً ، ورُد قوله ، والجمهور ضعفوه » .

ثم رأيت الحديث في « زوائد البزار » (ص ١٦٢) من طريق عمرو بن واقد عن إسماعيل بن عبدالله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء ، ويونس عن أبي إدريس عن معاذ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

« لا نعلم يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد ، وعمرو ليس بالقوي ، ومن عداه ثقات » .

قلت : فتبين لي أن في إسناد « الحلية » سقطاً وتحريفاً ، وأن صوابه :

« . . . . عن أم الدرداء [عن أبي الدرداء] ، وعن يونس بن حلبس عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ . . . » .

٣٣٤٦ - (إني دخلتُ الكعبةَ ، ولو استقبلتُ من أمْري ما استدبرتُ ما دخلْتُهَا ، إني أخافُ أن أكونَ قد شَقَقْتُ على أمتي [من بعدي]) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢٠٢٩) ، والترمذي (١ / ١٦٥) ، وابن ماجه (٣٠٦٤) ، والحاكم (١ / ٤٧٩) ، والبيهقي (٥ / ١٥٩) ، وأحمد (٦ /١٢٧) كلهم من طريق إسماعيل بن عبد الملك عن عبدالله بن أبي مليكة عن عائشة : أن النبي ﷺ خرج من عندها وهو مسرور ، ثم رجع إليها وهو كثيب فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » ، ووافقه الذهبي !

قلت : وإسماعيل بن عبد الملك صـــدوق كثير الوهم ؛ كما قـــال الحافظ في « التقريب » .

٣٣٤٧ - (أول ما يرفع من هذه الأمة الحياء والأمانة) .

ضعيف . رواه الخرائطـي فـي « مكارم الأخـلاق » (ص ٥٠) ، والقضـاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ١١ / ٢) عن قزعة بن سويد قال : نا داود بن أبي هند قال : مررت على غازٍ بالجَدِيلة فقال : سمعت أبا هريرة يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ من أجل قزعة هذا ، قال الحافظ :

« ضعيف » .

وله طريق آخـر في «مـسند أبي يعلى» (٦٦٣٤/١١) ، وقـال الـهـيـثـمـي في «المجمع» (٣٢١/٧) - فيه - :

« . . وفيه أشعث بن براز ، وهو متروك» .

ثم هناك (الرجل الغازي) الذي لقيه بجديلة ، ؛ فهو مجهولٌ .

٣٣٤٨ - (أَيُغْلَبُ قومٌ سُئلوا عـمَّـا لا يعلمـون ؟ فقـالوا : لا نعلمُ حتى نسألَ نبيَّنَا ، لكنهم قد سألوا نبيَّهم ، فقالوا : أَرِنَا اللهَ جهرةً ؟! عليَّ بأعداءِ الله ، إني سائلُهُم عن تُرْبَةِ الجنَّةِ ، وهي الدَّرْمَك) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٣٤) عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال :

قـال ناس من اليـهود لأناس من أصحـاب النبي ﷺ : هل يعلم نبيكم عـدد

خزنة جهنم ؟ قالوا : لا ندري ، حتى نسأل نبينا ، فجاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا محمد غلب أصحابك اليوم ! قال : وبم غلبوا ؟ قال : سألهم يهود : هل يعلم نبيكم عدد خزنة جهنم ؟ قال : فما قالوا ؟ قال : قالوا : لا ندري حتى نسأل نبينا ، قال (فذكره) . فلما جاؤوا ، قالوا : يا أبا القاسم ! كم عدد خزنة جهنم ؟ قال : «هكذا وهكذا ، في مرة عشرة ، وفي مرة تسع» ، قالوا : نعم ، قال لهم النبي ﷺ : «ما تربة الجنة ؟» قال : فسكتوا هنيْهَةً ، ثم قالوا : أخبرنا يا أبا القاسم ! فقال رسول الله ﷺ : « الخبز من الدرمك » . وقال :

« هذا حديث غريب ؛ إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث مجالد » .

قلت : وهو ضعيف . قال الحافظ : « ليس بالقوي » .

(فائدة) : الدرمك : هو الدقيق الحواري كما في « النهاية » لابن الأثير . ولهذه الجملة الأخيرة شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه ، متفق عليه ، ولذلك كنت أخرجتها في « الصحيحة » (١٤٣٨) .

٣٣٤٩ - (إنه سيأتيكم أقوامٌ مِنْ بعدي يطلُبُون العِلْمَ ، فَرَحِّبُوا بهم ، وحِبُّوهم ، وعَلِّمُوهم) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢٤٨) عن المعلى بن هلال عن إسماعيل قال : دخلنا على الحسن نعوده حتى ملأنا البيت ، فقبض رجليه ، ثم قال : دخلنا على أبي هريرة نعوده حتى ملأنا البيت ، فقبض رجليه ، ثم قال : دخلنا على رسول الله ﷺ حتى ملأنا البيت ، وهو مضطجع لجنبه ، فلما رآنا قبض رجليه ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته المعلى بن هلال كذبه أحمد وابن معين وغيرهما ونسبه إلى وضع الحديث غير واحد .

وإسماعيل ـ وهو ابن مسلم المكي ـ ضعيف .

٣٣٥٠ ـ (اهْرِقِ الخمرةَ ، واكسِرِ الدِّنَان) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٦٢ ـ تحفة) من طريق ليث عن يحيى بن عباد عن أنس عن أبي طلحة أنه قال : يا نبي الله إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« روى الثوري هذا الحديث عن السدي عن يحيى بن عباد عن أنس : أن أبا طلحة كان عنده . وهذا أصح من حديث الليث » .

ثم أسنده عن الثوري به بلفظ :

« قال أنس : سئل رسول الله ﷺ : أيتخذ الخمر خلاً ؟ قال : لا » .

٣٣٥١ ـ (أهلُ البدعِ شرُّ الخَلْقِ والخَليقة) .

ضعيف . رواه أبو علي الختلي الحربي في جزء من « الأمالي » (٢ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية »(٨ / ٢٩١) وفي « أخبار أصبهان » (٢ / ٩٠ و ١٥٨) معلقاً من طرق ، وابن عساكر (١٩ / ٢٣٦ / ٢) عن محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي : حدثنا المعافى بن عمران عن الأوزاعي عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« تفرد به المعافى عن الأوزاعي بهذا اللفظ ، ورواه عيسى بن يونس عن الأوزاعي نحوه » .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون ولولا أني أخشى أن يكون قتادة لم يسمعه من أنس لحكمت عليه بالصحة .

٣٣٥٢ - (أولُ ما يوضَعُ في الميزانِ الخلقُ الحسنُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٤٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٧٥) من طرق عن شريك عن خلف بن حوشب عن ميمون بن مهران قال : قلت لأم الدرداء : سمعتِ من رسول الله ﷺ شيئاً ؟ قالت : سمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شريك هو ابن عبدالله القاضي ، وهو ضعيف لسوء حفظه . وقال ابن أبي حاتم عقبه :

« رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . ورواه شعبة عن القاسم بن أبي بزة عن عطاء الكيخاراني عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . قال أبي : كل هذا صحيح إلا حديث خلف بن حوشب ؛ فإن أم الدرداء هذه لم تسمع من النبي ﷺ شيئاً » .

قلت : وخلف ثقة ، فالعلة من الراوي عنه كما ذكرنا .

وفيه علة أخرى في المتن ، وهي أن حديث عمرو بن دينار وشعبة اللذين أشار إليهما ابن أبي حاتم لفظه : « أثقل » بدل : « أول » . وهو الصحيح ، وهو مخرج في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٧٨٤ و ٨٧٥) .

٣٣٥٣ - (أول من اختضب بالحناء والكتم إبراهيم خليل الرحمن ، وأول من اختضب بالسواد فرعون) .

ضعيف . رواه الديلمي في « المسند » (١ / ١ / ٦) من طريق عبدالله بن

موسى الخُلْمِي : حدثنا منصور مولى عمار عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : ... فذكره . وقال ابن حجر :

« قلت .... » وبيض له !

قلت : وهذا إسناد مظلم لم أعرف الخُلمي هذا ولا أورده ابن الأثير في « اللباب » ، ولم أطل الآن أصله « الأنساب » ، وما أظنه فيه .

ومنصور مولى عمار ، ظنه المناوي منصور بن عمار الزاهد فقال :

« وفيه منصور بن عمار . قال العقيلي : فيه تجهم . وقال الذهبي : له مناكير » .

قلت : وهذا وهم ؛ فإن صاحب هذا الحديث منصور مولى عمار ، وذاك منصور ابن عمار . ثم إن المولى تابعي كما ترى . وابن عمار من طبقة شيوخ أحمد ودون الخلمي هذا ، فاختلفا .

٣٣٥٤ ـ (ألا احْتَطتَّ يا أبا بكر ؛ فإن البضع ما بين ثلاث إلى تسع) .

ضعيف بتمامه . أخرجه الترمذي (٤ / ١٦٠ ـ تحفة) ، والطحاوي في « المشكل » (٤ / ١٢٥ و ١٢٦) ، والطبري في « تفسيره » (٢١ / ١٢) ، والحربي في « الغريب » (٥ / ٧٦ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١ / ٣٥٥) ، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢ / ٣٢٤) من طريق عبدالله بن عبد الرحمن الجمحي : ثني ابن شهاب الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر في مناحبة ﴿ الم . غلبت الروم ﴾ : ... فذكره .

قال الجمحي : المناحبة : المراهنة .

وقال الترمذي :

« حديث غريب حسن من هذا الوجه » .

قلت : الجمحي هذا لم تثبت عدالته وإن وثقه ابن حبان ؛ فقد قال ابن معين : « لا أعرفه » . وقال ابن عدي :

« مجهول » . وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي » . وقال غيره : محله الصدق .

لكنه قد توبع على أصل الحديث ، يرويه أبو إسحاق الفزاري عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله : ﴿ الم . غلبت الروم ﴾ قال :

غلبت ، وغلبت . قال : كان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم ؛ لأنهم أهل أوثان ، وكان المسلمون يحبون أن تظهر الروم على فارس ؛ لأنهم أهل كتاب ، فذكروه لأبي بكر ، فذكره أبو بكر لرسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : «أما إنهم سيغلبون» . قال : فذكره أبو بكر لهم ، فقالوا : اجعل بيننا وبينك أجلاً ؛ فإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا ، وإن ظهرتم كان لكم كذا وكذا ؛ فجعل أجلاً خمس سنين ، فلم يظهروا ، فذكر ذلك أبو بكر للنبي ﷺ ، فقال ألا جعلتها إلى دون - قال : أراه قال : العشر - قال : قال سعيد بن جبير : البضع ما دون العشر ، ثم ظهرت الروم بعد ، قال : فذلك قوله : ﴿ الم . غُلبت الروم ﴾ إلى قوله : ﴿ ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ » .

أخرجه الترمذي ، وأحمد (١ / ٢٧٦ و ٣٠٤) ، والطبري (٢١ / ١٢) ، وابن

عساكر (١ / ٣٥٧) ، وكذا الحاكم (٢ / ٤١٠) ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . وهو كما قالا ، وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة » .

وله شاهد من حديث دينار بن مكرم الأسلمي قال :

« لما نزلت ﴿ الم . غلبت الروم . في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون . في بضع سنين ﴾ ، فكانت فارس يوم نزلت هذه الآية قاهرين للروم ، وكان المسلمون يحبون ظهور الروم عليهم ؛ لأنهم وإياهم أهل كتاب ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ﴾ فكانت قريش تحب ظهور فارس ؛ لأنهم وإياهم ليسوا بأهل كتاب ولا إيمان ببعث ، فلما أنزل الله تعالى هذه الآية خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه يصيح في نواحي مكة ﴿ الم . غلبت الروم . في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون . في بضع سنين ﴾ . قال ناس من قريش لأبي بكر : فذلك بيننا وبينكم ، زعم صاحبكم أن الروم ستغلب فارس في بضع سنين ، أفلا نراهنك على ذلك ؟ قال : وذلك قبل تحريم الرهان ، فارتهن أبو بكر والمشركون ، وتواضعوا الرهان ، وقالوا لأبي بكر : لم تجعل البضع ثلاث سنين إلى تسع سنين ؟ فسمِّ بيننا وبينك وسطاً ننتهي إليه ، قال : فسموا بينهم ست سنين . قال : فمضت الست سنين قبل أن يظهروا ، فأخذ المشركون رهن أبي بكر ، فلما دخلت السنة السابعة ظهرت الروم على فارس فعاب المسلمون على أبي بكر تسميته ست سنين ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ في بضع سنين ﴾ [٤/الروم] . قال : وأسلم عند ذلك ناس كثير » .

أخرجه الترمذي ، وأبوالشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (ص ٣٢٩) من طريق ابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن عروة بن الزبير عنه ، وقال :

« حديث صحيح حسن غريب » .

قلت : إسناده حسن .

وله شواهد أيضاً مرسلة عن قتادة وجابر بن زيد عند الطبري ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عند ابن عساكر .

وبالجملة : فحديث الترجمة صحيح دون قوله : « ألا احتطت يا أبا بكر » ؛ لفقدان الشاهد . والله أعلم .

٣٣٥٥ - (ألا أخبرُكَ بتفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله) ؟ قلتُ : بلى ، يا رسول الله ، فقال : لا حَوْلَ عن معصيةِ الله إلا بعصْمَةِ الله ، ولا قوةَ على طاعةِ الله إلا بعَوْن الله ، هكذا أخبرني بها جبريل يا ابن أم عبد) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٨٦) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٣٦٢) من طريق الفضل بن شخيت قال : حدثنا صالح بن بيان قال : حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، أورده العقيلي في ترجمة صالح بن بيان السيرافي وقال فيه :

« الغالب على حديثه الوهم ، ويحدث بالمناكير عمن لا يحتمل » .

وقال عقب الحديث :

« ولا يتابع عليه بهذا اللفظ إلا من دونه أو مثله » .

وأورده الخطيب في ترجمة الفضل بن شخيت ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب ، ما سمع من عبد الرزاق شيئاً ، لعن الله من يكتب عنه من صغير أو كبير ، إلا أن يكون لا يعرفه » .

هذا ولعل العقيلي أشار بكلامه السابق إلى ما رواه البزار في « مسنده » (٤ / ١٤ / ٣٠٨٣) قال : حدثنا عبيدالله - رجل من ولد المغيرة بن مسلم ، جليساً كان لإبراهيم بن محمد التيمي ، وكان رجلاً له ستر وأمانة - ، قال : ثنا موسى بن داود عن المسعودي به .

ثم رواه من طريق عبدالله بن خراش بن حوشب عن المسعودي عن القاسم ابن عبد الرحمن عن عبدالله بن مسعود ، ولم يقل : « عن القاسم عن أبيه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع انقطاعه ، فإن عبدالله بن خراش ضعيف ، وأَطلق عليه ابن عمار الكذب ؛ كما في « التقريب » .

ومع ضعفه فقد خالفه أيضاً موسى بن داود : لكني لم أدر أهو الضبي الطرسوسي الثقة ، أم موسى بن داود الكوفي الراوي عن حفص بن غياث ، وعنه عمرو بن علي . قال أبو حاتم :

« مجهول » .

وعبيدالله شيخ البزار لم أعرفه .

وجملة القول ؛ أن الحديث يظل ضعيفاً ؛ من أجل المسعودي لاختلاطه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٣٥٦ - (ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله ؟ تقول : اللهمَّ ! إنا نسألُكَ مِنْ خير ما سألك منه نبيُّك محمد ﷺ ، ونعوذ بك مِنْ شر ما استعاذ منه نبيُّك محمد ﷺ ، وأنت المستعان ، وعليك البلاغ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٤ / ٢٦٦) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة قال : دعا رسول الله ﷺ بدعاء كثير ، لم نحفظ منه شيئاً ، قلنا : يا رسول الله ! دعوت بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئاً ، قال : . . . فذكره ، وقال :

« هذا حديث حسن غريب » .

قلت : بل ضعيف لاختلاط ليث بن أبي سليم .

٣٣٥٧ - (ألا أرقيكَ برقية رقاني بها جبريل عليه السلام ؟ بسم الله أرقيك ، والله يشفيك من كل داء فيك ، من شر النفاثات في العقد ، ومن شر حاسد إذا حسد ، فرقى بها ثلاث مرات) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٥٢٤) ، والحاكم (٢ / ٥٤١) ، وأحمد (٢ / ٤٤٦) عن عاصم عن زياد بن ثويب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

جاء النبي ﷺ يعودني ، فقال : . . . فذكره .

سكت عنه الحاكم والذهبي ، وهو ضعيف الإسناد ؛ زياد هذا مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥٢٦) : « روى عنه عاصم بن عبيدالله » . ولم يزد ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » !

وعاصم بن عبيدالله ضعيف .

والحديث رواه النسائي أيضاً في « عمل اليوم والليلة » (٥٥٢ / ١٠٠٣) ، ثم أخرج هو (٥٥٨ / ١٠٢١) ، والبخاري في « التاريخ » (٣ / ٢٩٢) ، وابن حبان (٣٤٣ / ١٤١٧ - موارد) ، وأحمد (٦ / ٣٣٢) من طريق أزهر بن سعيد الحرازي عن عبد الرحمن بن السائب ابن أخي ميمونة أن ميمونة قالت لي :

ألا أرقيك برقية رسول الله ﷺ ؟ قلت : بلى . قالت : «بسم الله أرقيك . .» إلخ ، دون قول : « من شر النفاثات . . . » إلخ ، وزاد :

« أَذْهِبِ الباس رب الناس ، اشف أنت الشافي ، لا شافي إلا أنت » .

قلت : ورجاله ثقات ، غير أن عبد الرحمن لم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٩٣) ، ولم يذكر له راوياً غير أزهر هذا ، وكذلك فعل البخاري وابن أبي حاتم ، ولذلك قال الذهبي في « الميزان » :

« تفرد عنه أزهر بن سعيد الحرازي » .

قلت : فهو في عداد المجهولين .

وأما قول الحافظ في « التهذيب » :

« ذكره ابن حبان في « الثقات » . قلت : وقال : روى عنه سعيد المقبري والحارث بن أبي ذباب » !

فهذا القول منه خطأ على ابن حبان ؛ لأنه إنما قال ذلك في ترجمة (عبد الرحمن بن مهران) (٥ / ١٠٦) . فالظاهر أنه نشأ ذلك من انتقال بصره من ترجمة إلى أخرى .

٣٣٥٨ - (ألا هل مُشَمِّر للجنة ! فإن الجنة لا خطر لها ، هي - ورب الكعبة ! - نور تتلألأ ، وريحانة تهتز ، وقَصْر مَشِيد ، ونهر مطرد ، وثمرة نضيجة ، وزوجة حسناء جميلة ، وحلل كثيرة ، ومقام في أبد في دار سليمة ، وفاكهة خضيرة ، وحبرة ونعمة في محلة عالية بهية! قالوا : نعم يا رسول الله ؛ نحن المشمِّرون لها . قال : قولوا : إن شاء الله) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٤٣٣٢) ، وابن حبان (٢٦٢٠) ، والطبراني في « الكبير » (١ / ٢١ - ٢٢) ، وأبو نعيم في « صفة الجنة » (٤٣ - ٤٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (٤ / ٢٥٧ / ٢) ، وابن عساكر (٨ / ٢٣١ / ١ و ١٢ / ١٠ / ٢ و ١٦ / ١٣ / ١) ، والحربي في « الغريب » (٥ / ١٦٦/ ١) ، والضياء في « صفة الجنة » (٣ /٨٨ - ٨٩) ، وأبو القاسم الحنائي في « الفوائد » (٨٨ / ١) :

عن محمد بن مهاجر عن الضحاك المعافري عن سليمان بن موسى : حَدَّثني كُرَيْب أنه سمع أسامة بن زيد يقول مرفوعاً . وقال الحنائي :

« غريب لا يعرف . . وسليمان بن موسى متكلَّم فيه » .

قلت : والضحاك المعافري قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما روى عنه سوى محمد بن مهاجر الأنصاري »

قلت : فهو علة الحديث

وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« ألا مشمِّر لها (يعني الجنة) ! وربِّ الكعبة! ريحانة تهتز ، ونور يتلألأ ، ونهر مطرد ، وزوجة لا تموت ، في خلود ونعيم في مقام أبد » .

أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » (١/٥) عن عبد الرزاق : ثنا إبراهيم بن ميمون حدثني عبد الله بن طاوس عن أبيه .

وهذا سند جيد إذا كان السند إلى عبد الرزاق صحيحاً ، فليراجع ؛ فإن الأصل لا تطوله يدي الآن .

ثم راجعناهُ ؛ فإذا في سنده - إليه - أحمد بن محمد بن عبيد الله ، وهو راوٍ غيرُ ثقة ، بل اتهمه بعض أهل العلم ؛ كما في «الميزان» ، (١٤٢/١) .

والحديث ـ من هذا الطريق ـ في «تاريخ بغداد» (٢٥٢/٤) .

٣٣٥٩ ـ (يا بريدة ! ألا أعلِّمُك كلماتٍ : مَنْ أراد اللهُ به خيراً علَّمَه إيَّاهُنَّ ثم لم يَنْسَهُنَّ أبداً ؟ قل : اللهمَّ إني ضعيف فقوِّ في رضاك ضعفي ، وخُذْ إلى الخير بناصيتي ، واجْعَل الإسلامَ منتهى رضائي ، اللهمَّ ! إني ضعيفٌ فقوِّني ، وإني ذليلٌ فأعزَّني ، وإني فقير فأغنني) .

موضوع . أخرجه الطحاوي في « المشكل » (١ / ٦٤ ـ ٦٥) ، والطبراني في « الأوسط » ـ والسياق له ـ ، والحاكم (١ / ٥٢٧) من طريق أبي داود الأعمى عن بريدة الأسلمي قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وقال الذهبي متعقباً عليه :

« قلت : أبو داود الأعمى متروك الحديث » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أبو داود الأعمى ، وهو ضعيف جداً » .

وذكره في مكان آخر (١٠ / ١٧٩) عن عبدالله بن عمرو قال : لقيني رسول الله ﷺ فقال : « ألا أعلمك . . . » الحديث ، وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو داود الأعمى ، وهو متروك » .

قلت : كذبه قتادة والساجي وغيرهما ، وقال الذهبي : « يضع » .

ورواه أبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (١٠٤ / ١) من طريق غسان بن مالك : نا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي : نا محمد بن رستم الثقفي قال : سمعت عبدالله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ لخاله الأسود بن وهب: . . . فذكره إلى قوله : « منتهى رضائي » ، وزاد :

« وبلغني الذي أرجو من رحمتك ، واجعل لي وداً في صدور الذين آمنوا ، وعهداً منك » .

وهذا موضوع ؛ آفته عنبسة بن عبد الرحمن القرشي ؛ فإنه كان يضع الحديث كما قال أبو حاتم .

وشيخه محمد بن رستم لم أجد من ذكره .

وغسان بن مالك قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥٠) عن أبيه :

« ليس بقوي ، بَيِّنٌ في حديثه الإنكار » .

٣٣٦٠ - (ألا أَدُلُّكم على أَشَدِّكُم ؟ أَمْلَكُكُم لنفْسِهِ عند الغضب) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « مكارم الأخلاق » (١ / ٥ /١ و ٦ / ١) عن

شعيب بن بيان الصفار عن عمران القطان عن قتادة عن أنس :

أن النبي مر على قوم يرفعون حجراً ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : يا رسول الله! حجر كنا نسميه في الجاهلية حجر الأشداء ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ، شعيب بن بيان الصفار ، قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

٣٣٦١ ـ (إياكنَّ ونعيقَ الشيطان ؛ فإنه مهما يكون من العين والقلب فَمِنَ الرحمة ، وما يكون من اللسان واليد ، فمِنَ الشيطان) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٦٩٤) ، وأحمد (١ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨ و ٣٣٥) من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال :

لما توفي عثمان بن مظعون قالت امرأة : هنيئاً لك يا ابن مظعون الجنة ، قال : فنظر رسول الله ﷺ نظرة غضبان ، قالت : يا رسول الله! فَارِسُكَ وصاحِبُكَ! قال : «ما أدري ما يُفْعَلُ به» ، فشق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان يعدُّ من خِيارهم حتى توفيت رقيةُ بنتُ رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « الحقي بسلفنا الخير عثمان بن مظعون» . قال : وبكت النساء على رقية ، فجعل عمر ينهاهن أو يضربهن ، فقال رسول الله ﷺ : مَهٍ يا عمر ! ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ، يوسف بن مهران لين الحديث .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف .

٣٣٦٢ ـ (أيما امرأة زوَّجتْ نَفْسَهَا مِنْ غير وليٍّ فهي زانية) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣١٢) عن محمد بن

عبد الرحمن الطبري : حدثنا الحسين بن إسماعيل بن خالد الطبري : حدثنا يوسف بن سعيد أبو المثنى عن أبي عصمة عن مقاتل بن حيان عن قبيصة بن ذؤيب عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو عصمة واسمه نوح بن أبي مريم ؛ قال ابن المبارك :

« كان يضع كما يضع المعلى بن هلال » . وقال أبو علي النيسابوري :

« كان كذاباً » .

وكذبه ابن عيينة . وقال أبو سعيد النقاش :

«روى الموضوعات» . وقال مسلم والدارقطني :

« وضع حديث فضائل القرآن » .

والخطيب أورده في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الطبري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٣٦٣ - (أيما راعٍ اسْتَرْعَى رَعِيَّتَه ، فلم يحْفَظْهَا بالأمانة والنصيحة ، ضاقَتْ عليه رحمةُ الله التي وسِعَتْ كلَّ شيء) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ١٢٧) من طريق عبدالله ابن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري : حدثنا خالد بن تمام الأسدي : حدثنا سليمان الشاذكوني : حدثنا الفضيل بن عياض عن هشام بن حسان عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الشاذكوني ؛ كذبه أحمد وابن معين وجزرة وغيرهم .

وخالد بن تمام الأسدي لم أعرفه .

وابن الحارث البخاري ، قال الخطيب :

« صاحب عجائب ومناكير وغرائب ، وليس بموضع الحجة » .

ثم روى عن أبي زرعة أنه قال : « ضعيف » .

وفي « الميزان » أنه متهم بوضع الحديث .

٣٣٦٤ - (إذا أعتقَ الرجلُ أَمَتَهُ ، ثم تزوَّجها بِمَهْرٍ جديد ؛ كان له أجران) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١ / ٢٤٣ / ١١٩٤) ، وأحمد (٤ / ٤٠٨) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد على شرط البخاري ، وقد علَّقه في « صحيحه » في « النكاح » منه على أبي بكر بن عياش . قال الحافظ في « شرحه » :

« وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث ، وقد احتج به البخاري ، ووصله من طريقه أيضاً الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في « مسنديهما » عنه ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن ، ويحيى بن عبد الحميد الحماني في « مسنده » عن أبي بكر ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعفه به ، ولم يصب ! وذكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرد به عن أبي حصين . وذكر الإسماعيلي أن فيه اضطراباً على

أبي بكر بن عياش ، وكأنه عنى في سياق المتن ، لا في الإسناد ، وليس ذلك الاختلاف اضطراباً ؛ لأنه يرجع إلى معنى واحد ، وهو ذكر المهر » .

قلت : لكن ابن عياش هذا وإن احتج به البخاري فقد تكلم فيه من قبل حفظه ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« أحد الأئمة الأعلام ، صدوق ، ثبت في القراءة ، لكنه في الحديث يغلط ويهم » .

قلت : وعليه ؛ فذكر المهر في هذا الحديث خطأ منه ؛ لأنه قد صح من طرق عن الشعبي حدثني أبو بردة به مرفوعاً بلفظ :

« ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين . . . ورجل كانت له أمة فغذاها فأحسن غذاءها ، ثم أدبها فأحسن أدبها ، ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » . فلم يذكر المهر .

أخرجه البخاري في « العلم » وغيره ، ومسلم في « الإيمان » (١ / ٩٣) ، وأحمد (٤ / ٣٩٥ و ٣٩٨ و ٤٠٢ و ٤٠٥ و ٤١٥) .

وإذا كان أبو بكر قد تفرد بهذه الزيادة دون الإمام الشعبي الثقة الحجة ، فتكون زيادة غير ثابتة ، بل هي منكرة أو شاذة -على الأقل - ، لمخالفة أبي بكر من هو أوثق منه بدرجات .

(تنبيه) : هذا الحديث عزاه السيوطي للطبراني فقط في « المعجم الكبير » !

٣٣٦٥ - (أيتها الأمة! إني لا أخاف عليكم فيما لا تعلمون ، ولكن انظروا كيف تعملون فيما تعلمون) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٣٢ - ١٣٣) من طريق

يحيى بن عبدالله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

« لا أعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا يحيى بن عبدالله بن موهَب المدني » .

قلت : وهو متروك ، وأفحش الحاكم ، فرماه بالوضع كما في « التقريب » .

وأبوه عبدالله بن عبدالله بن موهب لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

٣٣٦٦ - (أيما امرئ اقتطعَ حقَّ امرئ بيمينٍ كاذبةٍ كانت نكتةً سوداءَ مِنْ نفاقٍ في قلْبهِ لا يغيرها شيءٌ إلى يوم القيامة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٦٩ / ٢) ، والحاكم (٤ / ٢٩٤) من طريقين عن عبد الحميد بن جعفر : أخبرني عبدالله بن ثعلبة قال : سمعت عبد الرحمن بن كعب يقول : سمعت أباك ثعلبة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : رجاله ثقات غير عبدالله بن ثعلبة ، فلم أجد له ترجمة ، وليس هو عبدالله بن ثعلبة بن صعير كما ظن الحافظ في « التهذيب » ؛ فإنه ذكر في ترجمته في الرواة عنه عبد الحميد بن جعفر هذا وقال :

« ولم يدركه » .

وكيف يصح هذا القول وعبد الحميد بن جعفر قد صرح بالتحديث عنه في كل من الطريقين المشار إليهما ، فهذا دليل صريح على أن عبدالله بن ثعلبة في هذا الإسناد هو غير عبدالله بن ثعلبة بن صعير . ويؤيده أن الطبراني بعد أن ذكر في

« معجمه » ثعلبة أبو عبدالله الأنصاري ، وساق له هذا الحديث ذكر بعد أربعة تراجم « ثعلبة بن صعير العدوي » . وساق له حديث الزهري عنه في صدقة الفطر . والله أعلم .

٣٣٦٧ - (أيها الناس ! اتقوا الله ، فوالله! لا يظلمُ مُؤْمِنٌ مؤمناً إلا انتقمَ اللهُ منه يوم القيامة) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد في « منتخب المسند » (١٢٦ / ١ - مصورة المكتب) عن أبي جعفر الرازي عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به ، وفيه قصة في القصاص بالسوط .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون - وهو العبدي - متروك .

وأبو جعفر الرازي سيّئ الحفظ .

٣٣٦٨ - (أيها الناس ! لا تعلقوا عليَّ بواحدةٍ ، ما أَحْلَلْتُ إلا ما أَحَلَّ اللهُ ، وما حرَّمْتُ إلا ما حرَّم الله) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٥٦) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال - في مرضه الذي توفي فيه - : . . . فذكره .

ثم رواه بهذا الإسناد عن سليمان وعاصم بن عمر عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ، محمد بن عمر - وهو الواقدي - متهم بالكذب .
والإسناد الثاني مرسل .

٣٣٦٩ - (لا تكتَحِلْ وأنتَ صَائِمٌ ، اكْتَحِلْ ليلاً ، الإثْمِدُ يَجْلُو البَصَرَ ، ويُنْبِتُ الشَّعْرُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٣٩٨) ، وأبو داود (١ / ٢٧٣ - طبع التازي) ، والبيهقي (٤ / ٢٦٢) من طريق عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة الأنصاري عن أبيه عن جده - وكان أُتِيَ به النبي ﷺ ، فمسح على رأسه - وقال : . . . فذكره ، ولفظ أبي داود :

« أمر بالإثمد المروح عند النوم ، وقال : ليتقه الصائم » . وقال :

« قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكر . يعني : حديث الكحل » .

قلت : ومن أجله خرجته هنا ، وإلا فالشطر الثاني من الحديث صحيح ؛ له شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً في آخر حديث : « البسوا من ثيابكم البياض . . . . » . وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٦٢) .

وعلة الحديث من النعمان بن معبد ؛ فإنه لا يعرف .

وابنه مختلف فيه .

٣٣٧٠ - (الأكبرُ مِنَ الإخوةِ بمنزلَةِ الأب) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في ترجمة الواقدي من « الكامل » (٣٦٨ / ١) عنه : ثنا عبدالله بن المنيب عن عثيم بن كثير بن كليب الجهني عن أبيه عن جده - وله صحبة - قال : . . . فذكره مرفوعاً في جملة أحاديث له ، وقال في آخرها :

« وهذه الأحاديث التي أمليتُها للواقدي - والتي لم أذكرها - كلها غير

محفوظة ، والبلاء منه ، وهو بيِّن الضعف » . وقال الحافظ :

« متروك مع سعة علمه » .

قلت : وقد كذبه جماعة من الأئمة ، منهم أحمد والشافعي والنسائي وغيرهم .

والحديث قال الهيثمي (٨ / ١٤٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه الواقدي ، وهو ضعيف » !

٣٣٧١ - (بَخِلَ الناسُ بالسَّلام) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية (١٠ / ٤٠٣) من طريق النعمان بن عبدالله : ثنا أبو ظلال عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

« بخل الناس » . قالوا : يا رسول الله ! بم بخل الناس ؟ قال : « بالسلام » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو ظلال - واسمه هلال بن أبي هلال القسملي - ضعيف . والنعمان بن عبدالله مجهول .

٣٣٧٢ - (بُغْضُ بني هاشم والأنصار كُفْرٌ ، وبُغْضُ العَرَبِ نِفاقٌ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٣ / ١١٧ / ٢) عن أبي حفص عمر بن حفص بن يزيد القرظي عن عمرو بن شمر عن جابر بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

الأول : جابر بن يزيد - وهو الجعفي - وهو ضعيف ، اتهمه بعضهم .

الثاني : عمرو بن شمر - وهو الجعفي الكوفي - واهٍ جداً . قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، لا يرويها عنه غيره » .

وأبو حفص عمر بن حفص بن يزيد القرظي ، هو عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عائذ المدني أبو حفص المؤذن ، فقوله في هذا الإسناد : « ابن يزيد » لعله أحد أجداده ، وهو لين .

والحديث رواه الحافظ العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (ق ٢٤ / ١ ـ ٢) من طريق الطبراني وقال :

« حديث حسن ، ورجاله ثقات » .

وتلقى ذلك عنه تلميذه الحافظ الهيثمي فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٢٧) :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » !

ولعل سبب خطأ العراقي أنه سقط من قلمه الضعيفان الأولان من إسناد الحديث ، فظهر سالماً منهما ، ومن الممكن حينئذٍ تحسينه ، وأما مع ثبوتهما فيه فالتحسين أبعد ما يكون عن الصواب .

وأما الهيثمي ؛ فلعله لم يمعن النظر في إسناده ، وقنع بتقليد شيخه فيه . لا سيما وقد نقل المناوي عنه أنه قال في محل آخر :

« فيه من لم أعرفهم » !

وقد يخطر في البال أن يكون عنى إسناداً غير هذا ؛ فليس فيه من لا يعرف ، ولكني قد بحثت عنه في « المعجم » ، فلم أر فيه غير المذكور أعلاه . والله أعلم .

٣٣٧٣ - (**ألا أُخْبِركم بخير الناس وشرِّ الناس! إن مِنْ خير الناس رجلاً عمل في سبيل الله عز وجل على ظهر فرسه أو على ظهر بعيره أو على قدميه حتى يأتيه الموتُ، وإن مِنْ شرِّ الناس رجلاً فاجراً جريئاً يقرأ كتاب الله لا يَرْعَوِي إلى شيءٍ منه**) .

ضعيف . رواه أحمد في المسند (٣ / ٣٧ و ٤١ و ٥٨) ، والحاكم (٢ / ٦٧) كلاهما من طريق أبي الخطاب عن أبي سعيد . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي .

قلت : كيف وأبو الخطاب هذا مجهول ؛ كما قال الذهبي نفسه في « الميزان» ، وتبعه الحافظ في « التقريب » ؟ !!

٣٣٧٤ - (**يا أبا الحَسَن ! أفلا أعلّمك كلماتٍ ينفعُك الله بهنّ ، وينفعُ بهنَّ مَنْ علَّمتَه ، ويثبتُ ما تعلَّمتَ في صدْرك ؟ قال : أَجَلْ يا رسول الله ! فعلِّمني . قال : إذا كان ليلةُ الجمعةِ ، فإذا استطعتَ أن تَقوم في ثُلُثِ الليلِ الآخر - ، فإنّها ساعةٌ مشهودةٌ ، والدعاءُ فيها مُسْتجابٌ ، وقد قال أخي يعقوبُ لِبَنيهِ : ﴿سوف أستغفرُ لكم ربي﴾ . يقول : حتى تأتي ليلةُ الجمعة - فإن لم تستطع ، فَقُم في وسطها ، فإنْ لم تستطع فقُم في أوّلها ، فصَلّ أربع ركَعاتٍ : تقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وسورة ﴿يَس﴾ ، وفي الركعة الثانية بفاتحة الكتاب و ﴿حم﴾ الدخان ، وفي الركعة الثالثة بفاتحة الكتاب و ﴿الم . تنزيل﴾ السجدة ، وفي الركعة الرابعة بفاتحة الكتاب و ﴿تبارك﴾ المفصَّل ، فإذا فرغْتَ من**

التّشهد فاحمَدِ الله ، وأحسن الثنـاء على الله وصلّ عليٍّ ، وأحسِنْ ، وعلى سائر النبيين ، واستغفر للمؤمنين ، والمؤمنات ، ولإخوانك الذين سبقوك بالإيمان ، ثم قل في آخر ذلك : اللهمّ ارحمني بِترك المعاصي أبداً ما أبقيتني ، وارحمني أن أتكلّفَ ما لا يعْنيني ، وارزقْني حُسْنَ النّظر فيما يُرضيك عنّي .

اللهمَّ بديع السَّماوات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزّة التي لا تُرام ! أسألك يا اللّه يا رحمان بجلالك ونور وجهك أنْ تُلْزِمَ قلبي حفظَ كتابك كما علَّمْتَنِي ، وارْزُقْني أن أتْلوَه على النّحْوِ الذي يُرْضيك عنّي .

اللهم بديع السّماوات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزَّةِ التي لا تُرام ! أسألك يا الله يا رحمانُ بجلالك ونور وجْهك أن تُنوِّرَ بكتابك بصري ، وأن تُطلِقَ به لساني ، وأنْ تُفرّج به عن قلبي ، وأنْ تَشْرحَ به صدري ، وأنْ تعْملَ به بدني ؛ فإنه لا يُعينني على الحقّ غيرُك ، ولا يؤتيه إلاّ أنتَ ، ولا حولَ ولا قُوة إلا بالله العليّ العظيم .

يا أبا الحسن! فافعل ذلك ثلاثَ جُمَع ، أو خمس ، أو سبع ؛ تُجابُ بإذْنِ الله . والذي بعثني بالحقّ ! ما أخطأ مؤمناً قطُّ .

قال عبدالله بن عباس : فوالله ! ما لَبِثَ عليٌّ إلا خَمْساً أو سبعاً حتى جاء على رسول الله ﷺ في مثل ذلك المجلس ، فقال : يا رسول

اللهِ! إنّي كنتُ فيما خلا لا آخُذُ إلا أرْبَعَ آيات ، أو نَحْوَهنّ . وإذا قرأتُهنّ على نفسي تَفلّتْنَ ، وأنا أتعلَّمُ اليوم أربعين آيةً ، أو نحوها ، وإذا قرأتُها على نفسي فكأنّما كتاب الله بين عَيْنيّ ، ولقَد كنتُ أسمعُ الحديث فإذا ردَدتُه تفلّتَ ، وأنا اليوم أسمع الأحاديثَ فإذا تحدثت بها لم أخْرِمْ منها حرفاً . فقال له رسول الله ﷺ عند ذلك :

مؤمن ـ وربِّ الكعبة ـ! يا أبا الحسن) .

منكر . أخرجه الترمذي (٢ / ٢٧٥) ، والحاكم (١ / ٣١٦ ـ ٣١٧) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١٢٧ / ٢) ، وابن عساكر في « جزء أخبار حفظ القرآن » (ق ٨٤ / ٢ ـ ٨٦ / ١) ، والضياء في « المختارة » (٦٥ / ٦٤ / ١ ـ ٢) من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن الوليد بن مسلم : حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال :

بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال : بأبي أنت وأمي تفلّت هذا القرآنُ من صدري ، فما أجدني أقدر عليه ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم » .

قلت : كذا وقع في طبعة بولاق والدعاس : « حسن . . . » : وقد نقل الحافظ ابن عساكر عبارة الترمذي المذكورة دون لفظة : « حسن » وكذلك الحافظ الضياء ، وهو الأقرب إلى الصواب واللائق بهذا الإسناد ؛ فإن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية كما سيأتي ، فهو علة الحديث ، وإن خفيت على كثير كالحاكم وغيره ؛ فإنه قال :

« هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » . وتعقبه الذهبي بقوله :

« هذا حديث شاذ ، أخاف أن لا يكون (كذا ولعل الصواب : أن يكون) موضوعاً ، وقد حيَّرني والله جودة سنده » !

قلت : وكأن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى لم يتذكر قوله في « الميزان » :

« قلت : إذا قال الوليد : عن ابن جريج ، أو : عن الأوزاعي ؛ فليس بمعتمد ؛ لأنه يدلس عن كذابين ، فإذا قال : حدثنا ؛ فهو حجة ، وقال أبو مسهر : كان الوليد يأخذ من ابن السفر حديث الأوزاعي ، وكان ابن السفر كذاباً ، وهو يقول فيها : قال الأوزاعي . وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة يقول : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث الأوزاعي ! قال : وكيف ؟ قلت : تروي عنه عن نافع ، وعنه عن الزهري ، وعنه عن يحيى ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : عبدالله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الأوزاعي : قرة ، فما يحملك على ذلك ؟

قال : أُنبِّلُ الأوزاعيَّ أن يروي عن مثل هؤلاء (!) .

قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء [أحاديث] مناكير ، فأسقطتهم وصيَّرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف الأوزاعي ! فلم يلتفت إلى قولي » .

قلت : ومعنى هذا الذي رواه الهيثم بن خارجة - وهو ثقة من شيوخ البخاري - أن الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية أيضاً ، وهو أن يسقط من سنده غير شيخه ولذلك قال الحافظ فيه : « ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية » .

وبناءً عليه فقول الذهبي في صدر كلامه عن الوليد : « . . . . فإذا قال : حدثنا (ابن جريج) ، فهو حجة » فيه قصور لا يخفى ، فالصواب اشتراط تصريحه

بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه ، لنأمن بذلك من شر تدليسه تدليس التسوية ، ولولا ذلك لكان إسناد هذا الحديث صحيحاً ، لكون الوليد قد قال فيه : حدثنا ابن جريج كما رأيت ، فلما لم يتابع التصريح بالتحديث فوق ذلك قامت العلة في الحديث ؛ لاحتمال أن يكون بين ابن جريج وعطاء وعكرمة أحد الضعفاء ؛ فدلّسه الوليد ، كما في الأمثلة التي رواها الهيثم بن خارجة رحمه الله تعالى . وقد وافق الذهبيَّ في هذه الغفلة الحافظُ ابنُ كثير في « فضائل القرآن » (ص ٩٢) فَتَبِعَهُ! مع جزمه بأن الحديث بَيِّنُ الغرابة بل النكارة .

وأما قول الضياء عقب الحديث :

« وقد ذكر شيخنا أبو الفرج ابن الجوزي أن هذا الحديث لا يصح لتفرد الوليد ابن مسلم به . وقال : قال علماء النقل : كان يروي عن الأوزاعي أحاديث ، هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي ، مثل نافع والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ، ويجعلها عن الأوزاعي عنهم . قلت(القائل هو الضياء) : وهذا القول لم يذكر شيخنا مَنْ قاله ، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في « صحيحيهما » . . . وقد رواه الطبراني من غير حديثه » .

قلت : قد عرفت من قال ذلك من المتقدمين ، ومنهم الإمام الدارقطني ؛ فإنه قال كما في « التهذيب » :

« كان الوليد يرسل ؛ يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء . . . » ، إلخ ما نقله عن ابن الجوزي .

وأما اتفاق الشيخين على إخراج حديثه ، فلعلهما لا يخرجان له إلا ما اطمأنا من تدليسه . على أن في الطريق إليه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وليس من رجال الشيخين ، ثم هو صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » ، فيحتمل أن يكون

على « الفوائد المجموعة » (ص٤٣) .

وأما رواية الطبراني فمما لا يفرح به ! لأنها من طريق محمد بن إبراهيم القرشي : ثنا أبو صالح عن عكرمة عن ابن عباس به ، نحوه .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٥٧٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٤ / ٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٦٩/٢ / ١) في ترجمة القرشي : وعلقه من الطريق الأولى ثم قال :

« ليس يرجع من هذا الحديث إلى صحة ، وكلا الحديثين ليس له أصل ، ولا يتابع عليه » .

وأبو صالح هو إسحاق بن نجيح الملطي ، وهو وضاع دجال .

ومن طريقه أخرجه أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٢٣٥ / ١ ـ ٢) وقال :

« وهذا حديث منكر ، وأبو صالح هذا رجل مجهول وحديثه هذا يشبه حديث القصاص » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من الوجهين ، وسلَّم له السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ٦٧) إعلاله الطريق الأولى بتدليس الوليد تدليس التسوية ، وأخذ يناقشه في زعمه أن هشام بن عمار تفرد به عن الوليد ، والحقيقة أنه ليس كذلك كما سبق . ولكن ما الفائدة من هذه المناقشة ما دامت العلة كامنة فيمن فوقه! ولعل ابن الجوزي أراد أن يقول : تفرد به الوليد ، فوهم فكتب : تفرد به هشام .

وجملة القول ؛ أن هذا الحديث موضوع كما قال الذهبي في « الميزان » ، وقال أيضاً : وهو من أنكر ما أتى به الوليد بن مسلم . وابن الجوزي ما أبعد عن الصواب

أيضاً : وهو من أنكر ما أتى به الوليد بن مسلم . وابن الجوزي ما أبعد عن الصواب حين أورده في « الموضوعات » ، ومن تعقبه ، فلم يأت بشيء يستحق النظر فيه .

٣٣٧٥ - (بِئْسَ الكَسْبُ أجرُ الزمَّارة ، وثَمَنُ الكَلْب) .

موضوع بهذا اللفظ . رواه أبو نعيم في « المنتخب من حديث يونس بن عبيد » (١٤٣ / ١) : ثنا أحمد بن محمد بن مقسم : ثنا إبراهيم بن موسى الجوزي : ثنا أبو طالب هاشم بن الوليد : ثنا رِبعي بن علية عن يونس عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن مقسم هذا ، وهو أحمد بن محمد بن الحسن ابن يعقوب بن مقسم المقرئ أبو الحسن العطار . ترجمه الخطيب (٤ / ٤٢٩) وقال :

« كان يظهر النسك والصلاح ، ولم يكن في الحديث ثقة . قال أبو القاسم الأزهري : كان كذاباً . وقال ابن أبي الفوارس : كان سيئ الحال في الحديث ، مذموماً ذاهباً ، لم يكن بشيء ألبتة » .

ومن فوقه كلهم ثقات ، فهو الآفة .

٣٣٧٦ - (بئس الشِّعب جياد - مرتين أو ثلاثاً - ! قالوا : و بِمَ ذاكَ يا رسول الله ؟ قال : تخرجُ منه الدابة فتصرُخُ ثلاثَ صرخَاتٍ فيسمَعُهَا مَنْ بَيْنَ الخافقَيْن) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ الصغير » (١٧٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ١٢٥) ، وابن عدي (٣٥٣ / ١) ، وابن شاذان في « الثامن من أجزائه » (٤ / ٢) ، وأبو الحسن الحربي في « الأمالي » (١ / ٢) عن رباح بن

عبيدالله بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« لا يحفظ إلا عن رباح هذا ، قال البخاري فيه : لا يتابع عليه ، وقال أحمد : منكر الحديث » .

وقال ابن عدي (٣٥٣ / ١) :

« لا أعلم يرويه غير هشام بن يوسف عن رباح » .

قلت : وهشام بن يوسف ـ وهو الصنعاني ـ ثقة ، فالآفة من رباح .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » كما في « المجمع » (٨/ ٧) وقال :

« وهو ضعيف » .

٣٣٧٧ ـ (البَرْبَرِيُّ لا يُجَاوِزُ إيمانُه تَرَاقِيه) .

منكر . رواه أبو بكر المقرئ الأصبهاني في « الفوائد » (١٣ / ١٧٦ / ٢) عن الحسين بن الحكم الحيري : ثنا إسماعيل ـ يعني : ابن صبيح ـ عن خالد ـ يعني : ابن عجلان ـ عن إياس بن معاوية بن قرة قال : قال أبو هريرة : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ خالد بن عجلان والحسين بن الحكم الحيري لم أجد من ترجمهما .

ثم هو منقطع ؛ فإن إياس بن معاوية بن قرة ، لم يذكروا له رواية عن الصحابة سوى أنس بن مالك ، ومع ذلك قال ابن حبان : «إن صح سماعه منه» .

وله طريق أخرى ؛ يرويه عبدالله بن نافع قال : حدثني ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال :

جلس إلى النبي ﷺ رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : « من أين أنت ؟ » ، قال : بَرْبَرِيٌّ ، فقال رسول الله ﷺ : « قم عني » ، قال بمرفقه كذا ، فلما قام عنه أقبل علينا رسول الله ﷺ ؛ فقال : « إن الإيمان لا يجاوز حناجرهم » .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٧) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالله بن نافع - وهو ابن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو محمد المدني - قال الحافظ :

« ثقة ، صحيح الكتاب ، في حفظه لين » .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٣٤) :

« رواه أحمد وفيه عبد الله بن نافع وهو متروك . وقال ابن معين : يكتب حديثه . وصالح مولى التوأمة قد اختلط » .

قلت : ابن نافع الصائغ لا أعلم أحداً تركه ، فالظاهر أن الهيثمي ظن أنه عبدالله بن نافع مولى ابن عمر . فقد تركه غير واحد ، ولكن ليس هو صاحب هذا الحديث ، بل هو الصائغ كما ذكرنا .

وصالح مولى التوأمة قد قال غير واحد : إن ابن أبي ذئب سمع منه قبل اختلاطه . لكن قال أحمد : «سمع ابن أبي ذئب من صالح أخيراً ، وروى عنه منكراً» .

٣٣٧٨ - (البَرَكَةُ في صغر القرص ، وطول الرشا ، وقصر الجداول) .

موضوع . رواه الديلمي (٢ / ١ / ١٨) عن محمد بن يونس القيسي عن

عبدالله بن حمزة عن ابن أبي فديك عن داود بن الحصين عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن يونس القيسي ـ كذا ـ ، وفي « اللآلي » (٢ / ٢١٧) و « فيض القدير » : « العبسي » ! وأيهما كان ، فأنا أظنه محمد بن يونس الكديمي ، وهو متهم بالوضع ، وعبدالله بن حمزة الظاهر أنه أخو إبراهيم بن حمزة الزبيري . قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٩) :

« أدركته ، توفي قبل قدومنا المدينة بأشهر ، روى عنه محمد بن إسحاق بن راهويه » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ضعيف .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية أبي الشيخ عن ابن عباس ، والسلفي في « الطيوريات » عن ابن عمر .

قلت : فما أحسن بإيراده ؛ فإن حديث ابن عباس عرفت ما فيه . وحديث ابن عمر أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » بدون إسناد ، وقال (٢ / ٢٩٢) :

« قال النسائي : هذا الحديث كذب » .

ولم يتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢/ ٢١٧) بشيء إلا أنه قال :

« أخرجه السلفي في الطيوريات » .

ثم ساق إسناده : حدثنا أبو محمد عبيدالله بن عبد الرحمن السكري : حدثنا عبدالله بن أبي سعد : حدثنا أبو سليمان يحيى بن خالد بن يحيى بن أيوب : حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن محمد بن أبي بكر عن برد عن نافع

عن ابن عمر .

ولم يتكلم عليه بشيء ، فكأنه أقر ابن الجوزي على وضعه ، ويؤيده أنه لم يورده في كتابه الآخر « التعقبات على الموضوعات » (ص ٣٠ - ٣٢) .

وأقول : شيخ الطيوري عبيدالله بن عبد الرحمن السكري قال فيه الحافظ أبو عبدالله بن منده : « منكر الحديث » .

وعبدالله بن أبي سعد وشيخه أبو سليمان لم أعرفهما ، لكنهما قد توبعا ؛ فقال الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦٧) : حدثنا محمد بن عبدالله القرمطي : ثنا عمر بن خالد المخزومي : ثنا ابن أبي فديك .

والقرمِطي له ترجمة في « التاريخ » (٥ / ٤٣٤) .

٣٣٧٩ - (البُزَاقُ ، والمخاطُ ، والحَيْضُ ، والنُّعَاسُ في الصلاة من الشيطان) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٩٦٩) عن شريك عن أبي اليقظان عن عدي ابن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : جهالة ثابت والد عدي ؛ قال الحافظ :

« مجهول الحال » .

كذا قال ، وحقه أن يقول : « مجهول » ، فقط ؛ لأنه لا يعرف إلا بابنه ؛ كما قال الذهبي ، ومجهول الحال في المصطلح : من روى عنه اثنان فأكثر ، فتأمل .

الثانية : ضعف أبي اليقظان - واسمه عثمان بن عمير - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس » .

وقال البوصيري في « الزوائد » (ق ٦٤ / ٢) :

« وقد أجمعوا على ضعفه » .

قلت : ولم يعله بغيره !

الثالثة : ضعف شريك - وهو ابن عبدالله القاضي - ؛ فإنه سيئ الحفظ .

الرابعة : الاختلاف في صحبة والد ثابت ، وقد اختلفوا في اسمه على خمسة أقوال أو أكثر ، وقال الحربي : ليس لجد عدي بن ثابت صحبة .

والحديث أخرجه الترمذي أيضاً (٢ / ١٢٥) من هذا الوجه ، لكن بلفظ :

« العطاس والنعاس والتثاؤب في الصلاة والحيض والقيء والرعاف من الشيطان » . وقال :

« هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك عن أبي اليقظان ، وسألت محمد بن إسماعيل عن عدي عن ثابت عن أبيه عن جده ، قلت له : ما اسم جد عدي ؟ قال : لا أدري . وذكر عن يحيى بن معين ، قال : اسمه دينار » .

٣٣٨٠ - (الأَمْنُ والعافيةُ مَغْبُونٌ فيهما كثيرٌ مِنَ الناس) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٥٣ / ١) ، وابن عدي (١٢٤ / ١) من طريق هارون بن حيان الرقي عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته الرقي هذا ؛ قال

الدارقطني :

« ليس بالقوي » . وقال الحاكم :

« كان يضع الحديث » . وقال البخاري :

« في حديثه نظر » .

٣٣٨١ - (البُكَاءُ مِنَ الرحمةِ ، والصُّرَاخُ مِنَ الشيطان) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٣٨ - ١٣٩) من طريق ابن لهيعة عن بكر بن عبدالله الأشج :

أن رسول الله ﷺ بكى على إبراهيم ابنه ، فصرخ أسامة بن زيد ، فنهاه النبي ﷺ ، فقال : رأيتك تبكي ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، ولأن عبدالله بن لهيعة سيئ الحفظ .

٣٣٨٢ - (البلاءُ مُوَكَّلٌ بالقَوْلِ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢ / ٨ / ١) : حدثنا عبدالله ابن أبي بدر : ثنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الحسن مرفوعاً .

وقد رواه وكيع في « الزهد » (٢ / ٦٦ / ١) : حدثنا جرير بن حازم به .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل ، وقد وصله البيهقي في « الشعب » (٢ / ٦٦ / ١) من طريق أبي جعفر بن أبي فاطمة : ثنا أسد بن موسى : ثنا جرير ابن حازم عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً به ، فقال : « قال أبو عبدالله الحافظ (يعني الحاكم) : تفرد به أبو جعفر بن أبي فاطمة المصري » .

قلت : لم أجد له ترجمة .

ورواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٣٨) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٦١) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٧٩) عن نصر بن باب عن الحجاج عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً ، وقال :

« نصر بن باب لا يعرف إلا به ، قال يحيى : ليس بشيء . وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقال الذهبي : ليس بثقة » .

قلت : ورواه وكيع في « الزهد » عن إبراهيم قال : قال عبدالله بن مسعود : . . . فذكره موقوفاً عليه .

ورجاله ثقات لكنه منقطع بين إبراهيم وابن مسعود ، إلا أنه قد قال إبراهيم : « إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله ؛ فهو الذي سمعت : وإذا قلت : قال عبدالله ؛ فهو عن غير واحد » .

وعلى هذا فالإسناد صحيح .

ومن هذا الوجه أخرجه السرقسطي في « غريب الحديث » (٢ / ٥١ / ٢) .

ورواه ابن عدي (٣٠٢ / ٢) ، والبيهقي ، وابن عساكر (١٥ / ١٧١ / ١) عن محمد بن أبي الزعيزعة عن عطاء عن أبي الدرداء مرفوعاً ، وقال :

« ابن الزعيزعة عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وقال ابن حبان :

« دجال من الدجاجلة » .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً .

وقد روي الحديث بزيادة فيه بلفظ :

« البلاء موكل بالمنطق ، ما قال عبد لشيء : والله لا أفعله ؛ إلا ترك الشيطان كل شيء وولع به حتى يؤثمه » .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٣٨٩) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٣ / ١) ، والديلمي (٢ / ١ / ٢٠) عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع آفته ؛ عبد الملك هذا ؛ قال يحيى :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث » . وقال السعدي :

« دجال كذاب » . وذكر الذهبي أن هذا الحديث من بلاياه !

والجملة الأولى منه أخرجها القضاعي من طريق محمد بن يحيى بن عيسى البصري : نا عبد الأعلى بن حماد النرسي قال : نا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن جندب عن حذيفة مرفوعاً .

٣٣٨٣ - (البيتُ الذي يُذْكَرُ اللهُ فيه يُنِيرُ لأهلِ السماء كما تُنِيرُ النجومُ لأهلِ الأرض) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٢١) عن الحسن بن عمارة عن طلحة عن عبد الرحمن بن سابط عن أبيه سابط بن أبي حُميضة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن عمارة ، وهو متروك ؛ كما في « التقريب » .

ومن طريقه أخرجه أبو نعيم كما في ترجمة سابط بن حميضة من « الإصابة » وقال :

« وإسناده ضعيف (!) وقد قيل : إن عبد الرحمن بن سابط هذا هو ابن عبدالله بن سابط ، وأن الصحبة والرواية لأبيه عبدالله بن سابط ، وبذلك جزم البغوي » .

والحديث عزاه السيوطي للبيهقي في « الشعب » عن عائشة نحوه .

ثم طبع كتاب « شعب الإيمان » ، فرأيت الحديث فيه (٢ / ٣٤١ / ١٩٨٢) . قال : أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم الفارسي : ثنا أبو بكر بن قريش : ثنا الحسن بن سفيان : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« البيت الذي يُقْرَأُ فيه القرآنُ يتراءى لأهل السماء كما تتراءى النجومُ لأهل الأرض » .

وهذا إسناد جيد إن ثبتت عدالة وحفظ أبي بكر بن قريش ؛ فإني لم أعرفه ، وكذلك الراوي عنه .

٣٣٨٤ - (تُبدأ الخيل يوم وردها) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢٤٨٤) ، والبخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٣١٥) معلقاً عن أبي الجعد عبد الرحمن بن عبدالله عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته كثير هذا ؛ فإنه متهم . قال البوصيري في « الزوائد » (ق ١٧٣ / ٢) :

« هذا إسناد ضعيف (!) ؛ كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف كذبه

الشافعي وأبو داود ، وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لايحل ذكرها في الكتب ، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب » .

قلت : وأبوه : عبدالله بن عمرو مجهول ، قال الذهبي : ما روى عنه سوى ابنه كثير .

قلت : ونحوه أبو الجعد عبد الرحمن بن عبدالله ؛ فإنه لم يرو عنه سوى اثنين ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، فهو مجهول الحال .

(تنبيهان) :

الأول : هكذا وقع الحديث في « التاريخ » بلفظ : « تبدأ » ، ووقع في ابن ماجه « يبدّأ » . وهو خلاف ما في « التهذيب » و « الزيادة على الجامع » ؛ فإنهما عزياه إليه باللفظ الأول . وفي « النهاية » :

« الخيل مبدأة يوم الورد . أي : يبدأ بها في السقي قبل الإبل والغنم ، وقد تحذف الهمزة فتصير أَلِفاً ساكنة » .

والآخر : قال السندي في « حاشية ابن ماجه » : « في « الزوائد » : في إسناده عمرو بن عوف ضعيف . وفيه حفيده كثير بن عبد الله ، قال الشافعي : .... » . إلخ ما تقدم .

قلت : وهذا مع عدم وروده في النسخة المخطوطة التي نقلت منها النص السابق ؛ فإنه خطأ فاحش ؛ لأن عمرو بن عوف صحابي معروف . ولعله أراد أن يقول : عبدالله بن عمرو بن عوف فسقط من قلمه : « عبدالله بن » ، فظهر الخطأ . لكن يرد عليه قوله : « وفيه حفيده كثير .... » ؛ فإن كثيراً هذا هو ابنه . فتأمل .

ثم رأيت الحديث في « كامل ابن عدي » (٦ / ٦٢ - ٦٣) من هذه الطريق وقال : « وعامة ما يرويه كثير لا يتابع عليه » .

٣٣٨٥ - (تَنَزَّلَ القرآنُ فهو كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٢٧ / ١ - النسخة القديمة) ، وابن عدي (٢٩٦ / ١) عن بقية بن الوليد عن عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن أبي حبيب ضعفه أبو حاتم ، ولم يلق الحكمَ بن عمير كما قال الذهبي ، فهو منقطع .

وعيسى بن إبراهيم - وهو ابن طَهمان الهاشمي - متروك .

وبقية مدلس وقد عنعنه .

(تنبيه) : قوله : « تنزل » كذا وقع في النسخة المشار إليها من « المعجم » . وهي نسخة عتيقة صحيحة ، بين راويها والمؤلف شخص واحد . وفي نسخة أخرى (١ / ١٥٦ / ١) : « ينزل » . والأول أصح . وفي ابن عدي : « نزل » . وقد تصحف هذا على الحافظ السيوطي فذكره في « الزيادة على الجامع الصغير » (٧٣ / ١) بلفظ :

« تبرك بالقرآن . . . . » .

وفي « الجامع الكبير » (١ / ٣٩٦ / ١) بلفظ :

« تبارك بالقرآن . . . » !

٣٣٨٦ - (تجب الصلاةُ على الغلام إذا عَقِلَ ، والصومُ إذا أطاق ، وتجري عليه الشهادةُ والحدودُ إذا احْتَلَمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٥٠ / ٢) من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« جويبر ؛ الضعف على حديثه ورواياته بيِّن » .

قلت : وهو ضعيف جداً كما قال الحافظ .

والضحاك - وهو ابن مزاحم - لم يسمع من ابن عباس .

والحديث عزاه السيوطي للموهبي وحده في « العلم » ، ففاته هذا المصدر العالي .

٣٣٨٧ - (تجري الحسناتُ على صاحِبِهَا ما اختلجَ عليه قَدَمٌ أو ضربَ عليه عِرْقٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٧ / ٢) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٥٥) عن معاذ بن محمد بن معاذ بن أبي بن كعب عن أبيه عن جده عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال :

« يا رسول الله! ما جزاء الحمى ؟ قال : . . .» فذكره ، فقال أبي :

« اللهمَّ ! إني أسألك حُمَّى لا تمنعني خروجاً في سبيلك ، ولا خروجاً إلى بيتك ، ولا مسجد نبيك . قال : فلم يمس أبي قط إلا وبه حُمَّى » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ معاذ بن محمد وأبوه وجده مجاهيل . قال ابن المديني :

« لا نعرف محمداً هـذا ، ولا أباه ، ولا جده في الرواية ، وهـذا إسناد مجهـول » .

٣٣٨٨ - (إنَّ هؤلاءِ النوائحُ يُجْعَلْنَ يومَ القيامةِ صَفَّيْن في جهنم ، صَفٌّ عن يمينهم ، وصَفٌّ عن يسارهم ، فَيَنْبَحْنَ على أهلِ النارِ كما تَنْبَحُ الكِلابُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٧٧ / ١) من طريق سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً وقال :

« لم يروه عن يحيى إلا سليمان » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ فقد قال البخاري : « منكر الحديث » . قال الذهبي :

« وقد مر لنا أن البخاري قال : من قلت فيه : منكر الحديث ؛ فلا تحل رواية حديثه » .

٣٣٨٩ - (تَحَرَّوا الدُّعاءَ في الفَيَافِي) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٤٣) عن عبيد بن محمد الصنعاني : ثنا عبدالله بن قريش الصنعاني : ثنا أبو مطر - واسمه منيع - عن مالك ابن أنس عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهـذا إسناد ضعيف ؛ منيع هو ابن ماجد بن مطر ، ترجمه في « اللسان » بما يعطي أنه ضعيف .

وعبدالله بن قريش كذا في الأصل . وفي « اللسان » : « فراس » مكان : « قريش » ابن عم وهب بن منبه ، ولم أجد له ترجمة .

وعبيد بن محمد الصنعاني مجهول ؛ كما في « اللسان » عن ابن القطان .

(تنبيه) : هكذا وقع الحديث في « الحلية » . وعزاه السيوطي إليه بلفظ :

« تحروا الدعاء عند فيء الأفياء » ! .

وتعقبه المناوي بقوله :

« كذا في نسخ الكتاب . والذي وقفت عليه في نسخ « الحلية » : تحروا الدعاء في الفيافي » .

قلت : وفي معنى لفظ السيوطي حديث آخر مضى برقم (٢٦٣٦) .

٣٣٩٠ - (تَبَارَكَ مُصرِّفُ القُلُوب) .

ضعيف . رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٠٢ / ١) عن محمد بن خالد ابن عثمة : حدثني موسى بن يعقوب عن عبد الرحمن بن عبدالله بن المنيب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ جاء بيت زيد بن حارثة فاستأذن ، فأذنت له زينب ولا خمار عليها ، فألقت كمَّ درعها عن رأسها ، فسألها عن زيد ، فقالت : ذهب قريباً يا رسول الله ! قالت : فقام رسول الله ﷺ وله همهمة ، قالت : فاتبعته فسمعته يقول : (فذكره) فما زال يقولها حتى تغيب .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مرسل ، وعبد الرحمن بن عبدالله بن المنيب لم أجد له ترجمة . وسائر رجاله موثقون .

وحديث الترجمة أورده السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » من رواية

الطبراني عن أم سلمة . ولم أره في « مجمع الزوائد » لنتعرف به علته .

٣٣٩١ ـ (تحروا الصِّدْقَ وإن رأيتم أنَّ فيه الهلكةَ ؛ فإنَّ فيه النجاةَ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٣ / ٢١ / ١) عن محمد بن يحيى الأنصاري عن منصور بن المعتمر قال : قال رسول الله ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإعضاله ؛ فإن منصوَر بن المعتمر إنما يروي عن التابعين .

٣٣٩٢ ـ (تحفةُ المؤمن في الدنيا الفَقْرُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٤٦) من طريق ابن السني عن عثمان بن خرزاذ : حدثنا محمد بن عبدالله بن عمار : حدثنا مسرة بن صفوان عن أبي حاجب عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد فيه جهالة ؛ أبو حاجب ومسرة بن صفوان لم أعرفهما .

وأما السخاوي فقد قال في « المقاصد » (ص ١٤١ ـ طبع الهند) :

« وسنده لا بأس به ، وهو عند الديلمي أيضاً عن ابن عمر بسند ضعيف جداً » .

وأما المناوي فقال في شرحه على « الجامع » :

« وفيه يعقوب بن الوليد المدني ، قال الذهبي في «الضعفاء» : كذبه أحمد والناس . وقال السخاوي : حرّف اسمه على بعض رواته فسماه إبراهيم . وللحديث طرق كلها واهية » .

قلت : ويعقوب هذا ليس في إسناد الديلمي كما ترى ، إلا أن يكون سقط من النسخة أو من قلمي ، وهو بعيد جداً ، كيف لا ، ولو كان ثابتاً فيه لما قال السخاوي : لا بأس به ، ولعله في إسناد حديث ابن عمر الذي ضعفه السخاوي جداً . والله أعلم .

(تنبيه) : كلام السخاوي الذي نقلته آنفاً ، حكاه المناوي تحت حديث : « تحفة المؤمن الموت » ، من قول الحافظ العراقي! فلا أدري هل الوهم من المناوي أم السخاوي ، والأول هو الأقرب . والله أعلم .

٣٣٩٣ - (تحفةُ الملائكةِ تجميرُ المساجد) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٤٧) من طريق أبي الشيخ معلقاً عن محمد ابن أحمد بن الحارث : حدثنا أبي : حدثنا حريث مؤذن مسجد بني أمية عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : إسناده ضعيف ؛ الحسن - وهو البصري - مدلس وقد عنعنه .

وحريث - وهو ابن السائب التميمي المؤذن - ، قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

ومحمد بن أحمد بن الحارث وأبوه لم أعرفهما .

٣٣٩٤ - (تخَيَّروا لِنُطَفِكم ؛ فإنَّ النساء تَلِدْنَ أشباه إخوانهنَّ وأشباه أخواتهنّ) .

موضوع . رواه ابن عدي (٣٠٤ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (١٥ / ١٣٤ / ٢) عن عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

أورده في ترجمة عيسى هذا في جملة أحاديث ثم قال :

« وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد » . وروى عن ابن معين أنه قال :

« هو ليس بشيء » . وعن البخاري :

« صاحب مناكير » ، وفي موضع آخر : « منكر الحديث » . والنسائي :

« متروك الحديث » .

قلت : وقال ابن حبان :

« يروي أحاديث كلها موضوعات » . ولهذا لم يُحْسِنِ السيوطيُّ بإيراده الحديث في « الجامع الصغير » من رواية ابن عدي هذه !

ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده في « المعرفة » (٢ /٢٩٩/ ١) لكنه قال : سمعت هشام بن عروة يحدث عن أبيه عنها بلفظ :

« تخيَّروا لنطفكم ، وانظروا أين تضعونها ؛ فإن النساء . . . . » .

٣٣٩٥ - (تداركوا الغمومَ والهمومَ بالصدقات يكشفُ الله ضُرَّكم وينصركم على أعدائكم ، ويثبت عند الشدائد أقدَامَكُم) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢ / ٣٦) عن ميسرة بن عبد ربه عن عمر بن سليمان عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ ميسرة بن عبد ربه كذاب مشهور كما قال الذهبي . وقد سرقه منه بعض المتهمين بالكذب ، فرواه أبو الحسين البوشنجي في «جزء من حديثه » (١١٦ / ١ - ٢) عن عيسى بن أبان - العبد الصالح - عن

عبد المنعم عن الفرج بن فضالة عن عمر بن سليمان به ، دون الشطر الثاني منه .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ عبد المنعم هذا إما ابن إدريس اليماني ، وإما ابن بشير المصري ، وكلاهما متهم بالكذب ، والمصري متهم بالوضع أيضاً .

والفرج بن فضالة ضعيف .

وعيسى بن أبان لم أعرفه الآن .

٣٣٩٦ ـ (تَدَاووا مِنْ ذاتِ الجَنْبِ بِالقُسطِ البحريِّ والزيت) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ٩) ، والحاكم (٤ / ٤٠٥) ـ واللفظ له ـ ؛ والطيالسي (٦٨٦) ، وعنه أحمد (٤ / ٣٦٩) من طريق خالد الحذاء عن ميمون أبي عبدالله عن زيد بن أرقم مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب صحيح » ! وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ، وهو من عجائبه ؛ فإن الجمهور قد ذهبوا إلى تضعيف ميمون هذا ، ولم يخالف فيه غير ابن حبان ، ولذلك جزم الحافظ في « التقريب » بضعفه ! على أنه قد اضطرب في متنه :

فرواه خالد عنه هكذا . وقال قتادة عنه بلفظ :

« أن النبي ﷺ كان ينعت الزيت والورس من ذات الجنب » .

أخرجه الترمذي وصححه أيضاً !

٣٣٩٧ ـ (الأَشْعَرِيُّونَ في الناسِ كَصُرَّةٍ فيها مِسْكٌ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٤٩) من طريق محمد بن

إسحاق عن الزهري وعكرمة بن خالد وعاصم بن عمر بن قتادة قالوا :

وقدم الأشعريون على رسول الله ﷺ وهم خمسون رجلاً ، فيهم أبو موسى الأشعري وإخوة لهم ، ومعهم رجلان من عك ، وقدموا في سفن في البحر ، وخرجوا بجدة ، فلما دنوا من المدينة جعلوا يقولون :

غداً نلقى الأحبة　　　محمداً وحزبه

ثم قدموا فوجدوا رسول الله ﷺ في سفره بخيبر . ثم لقوا رسول الله ﷺ فبايعوا وأسلموا ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فإنه مع إرساله فيه عنعنة ابن إسحاق .

٣٣٩٨ - (ما هَلَكَتْ أُمَّةٌ قط إلا بالشِّركِ بالله عزَّ وجلَّ ، وما أَشْركتْ أمةٌ حتى يكونَ بدءُ شِرْكِهَا التكذيبَ بالقدر) .

ضعيف . رواه ابن أبي عاصم في « السنة » رقم (٣٢٢ - بتحقيقي) ، والطبراني في « الصغير » (٢٢٠) ، والمخلص في « حديثه » كما في « المنتقى منه » (١٢ / ١٦ / ١) ، وتمام (١٢٤ / ٢) ، والآجري في « الشريعة » (ص ١٩١) ، واللالكائي في « السنة » (١ / ١٤٢ / ٢) ، وابن عساكر (٢ / ٢١١ / ١) و (١٣ / ١٩٣ / ٢ و ١٥ / ١٧٢ / ١) ، والباغندي في مسند « عمر بن عبد العزيز » (ص ١٠) عن عمر بن يزيد النصري عن عمرو بن مهاجر - صاحب حرس عمر بن عبد العزيز - عن عمر بن عبد العزيز عن يحيى بن القاسم عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً .

ثم رواه اللالكائي من طريق آخر عن مسلمة بن علي أن الزبيدي حدثه أن الزهري حدثه عن عمر بن عبد العزيز مرفوعاً .

وهو - على إرساله - شديد الضعف ؛ فمسلمة بن علي الخُشَني متروك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن القاسم وأبوه لا يعرفان ، أوردهما ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١١١ و ٤ / ٢ / ١٨٢) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك أوردهما ابن حبان في « الثقات » (١ / ١٨٥ و ٢ / ٣٠٢) !

وعمر بن يزيد النصري - بالصاد المهملة ، ووقع في « الميزان » و « اللسان » بالمعجمة ، وهو خطأ - قال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٨٩) :

« يخالف في حديثه » . وقال ابن حبان :

« يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل » .

وأورده أيضاً في « الثقات » (٢ / ١٩٨) وقال :

« من أهل الشام ، يروي عن الزهري ، روى عنه عمر بن واقد ، في روايته أشياء ، وعمر بن واقد لا شيء » .

وقد وثقه دحيم ، وذكره أبو زرعة الدمشقي في ثقات الشاميين ، ولعلهما أعرف به من غيرهما ؛ فقد قيل : أهل مكة أدرى بشعابها .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٠٤) :

« رواه الطبراني في «الكبير» و «الصغير» وفيه عمر بن يزيد النصري - من بني نصر - ضعفه ابن حبان ، وقال : يعتبر به » .

وروى الآجري (ص ١٩٣) عن بقية بن الوليد عن يحيى بن مسلم عن بحر السقا عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

« ما كانت زندقة إلا كان أصلها التكذيب بالقدر » .

وهذا إسناد واه جداً ، بحر - وهو ابن كنيز السقاء - متروك ؛ كما في « المجمع » (٧ / ٢٠٦) . وقال الحافظ : « ضعيف » .

ويحيى بن مسلم ؛ قال الذهبي :

« شيخ من أشياخ بقية ، لا يعرف ، ولا يعتمد عليه ، وخبره باطل » ، ثم ساق له حديثاً آخر .

وبقية مدلس معروف .

٣٣٩٩ - (تَرْكُ السَّلامِ على الضَّرِيرِ خِيَانَةٌ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٤٥) عن كثير بن أبي صابر : حدثنا سفيان ابن عيينة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف لسوء حفظه .

وكثير بن أبي صابر لم أعرفه .

٣٤٠٠ - (تَزَوَّجُوا النساءَ ؛ فإنهُنَّ يأتينكم بالمال) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ٢ / ١) : أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه مرفوعاً .

وأخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٨٠ / ٢٠٣) من طريق آخر عن أبي أسامة .

قلت : وهذا سند مرسل صحيح . وقد وصله أبو السائب سلم بن جنادة فقال : ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً به .

أخرجه البزار (ص ١٤٢ - زوائده) ، والحاكم (٢ / ١٦١) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٤٧) ، والديلمي (١ / ١ / ٢٩) ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ؛ لتفرد سلم بن جنادة بإسناده ، وسلم ثقة مأمون » ، ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه أمران :

الأول : أن ابن جنادة لم يخرج له من الستة سوى الترمذي وابن ماجه ، فليس هو على شرط الشيخين .

والآخر : أن ابن جنادة - وإن كان ثقة - فهو ربما خالف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقد خالف ابن أبي شيبة - وكذا غيره - في إسناده ، كما يشعر به قول الهيثمي أو الحافظ في « زوائد البزار » :

قلت : « رواه غير واحد مرسلاً ، ولا نعلم أحداً ذكر عائشة إلا أبو أسامة » .

كذا في النسخة وهي رديئة جداً ، ولعل الأصل « أبو السائب » ؛ فهو الذي تفرد بذكر عائشة فيه ، على أنه لم يثبت على ذلك ؛ فقد ذكر الخطيب بعد أن أخرجه من طريق الحسين المحاملي عن أبي السائب به :

« قال أبو السائب : سلم بن جنادة - في موضع آخر - عن هشام عن أبيه ، وليس عن عائشة » .

قلت : فقد اتفق أبو السائب مع الثقات على إرساله ، فهو الصواب .

وعليه ؛ فالحديث علته الإرسال . وجرى الهيثمي على ظاهر إسناده فقال في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٥٥) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح خلا سلم بن جنادة (الأصل مسلم بن جياد) وهو ثقة » .

وأما قول المناوي عقبه :

« قال المصنف : وله شواهد ، منها خبر الثعلبي عن ابن عجلان أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ الفقر ، فقال : عليك بالباءة » .

فهذا مع أنه معضل ، فلا ندري ما حال الإسناد إلى ابن عجلان .

وأما الشواهد الأخرى ، فلم أستحضر حتى الآن شيئاً منها . وما إخال فيها ما يصلح شاهداً . ولعل منها ما أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (٢٠٠) من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« عليكم بالتزويج ؛ فإنه يُحْدِثُ الرزقَ » .

وحسين بن علوان كذاب وضاع .

وفي الباب : « التمسوا الرزق في النكاح » ، وهو ضعيف مضى برقم (٢٤٨٧) .

٣٤٠١ - (تَزَوَّجُوا في الحِجر الصالح ؛ فإنَّ العِرْق دسَّاسٌ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٣٠) عن الموقري عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته الموقري - واسمه الوليد بن محمد - اتفقوا على تضعيفه ، بل قال محمد بن عوف :

« كذاب » . وقال ابن حبان :

« روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط ، وكان يرفع المراسيل ، ويسند الموقوف ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

ومنه تعلم تساهل الحافظ العراقي في اقتصاره على تضعيف هذا الإسناد ، فقال في « تخريج الإحياء » (٢ / ٣٨) :

رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » من حديث أنس . وروى أبو موسى المديني في كتاب « تضييع العمر والأيام » من حديث ابن عمر : « وانظر في أي نصاب تضع ولدك ؛ فإن العرق دساس » ، وكلاهما ضعيف .

والحديث رواه ابن عدي أيضاً من طريق الموقري كما في « المناوي » .

٣٤٠٢ - (تِسْعَةُ أَعْشَارِ الرزقِ في التِّجَارَةِ ، والجزءُ الباقي في السَّابِياء) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « الغريب » (٥٢ / ٢) : حدثنا هشيم قال : أخبرنا داود بن أبي هند عن نعيم بن عبد الرحمن الأزدي يرفعه .

قال هشيم : يعني بـ (السابيا) : النتاج .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ؛ نعيم بن عبد الرحمن الأزدي أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٦١) بهذه الرواية عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فقال :

« روى عن النبي ﷺ ، مرسل ، وروى عن أبي هريرة . روى عنه داود بن أبي هند » .

وقد تابعه يحيى بن جابر الطائي ، وهو ثقة من أتباع التابعين .

أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » كما في « الجامع » ؛ قرنه بنعيم بن عبد الرحمن الأزدي .

٣٤٠٣ - (تُسَمُّونَهُمْ محمداً ثُمَّ تَسُبُّونَهُم !!) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (١٦٦ / ٢) عن الطيالسي ، وكذا البزار (ص ٢٤٣) ، والحاكم (٤ / ٢٩٣) ، والحافظ ابن بكير في « فضائل من اسمه أحمد و محمد » (٥٩ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٩٤) ، وابن عدي (٦٦ / ٢) عن الحكم بن عطية عن ثابت عن أنس مرفوعاً ، وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحكم ، وهو بصري لا بأس به ، وضعفه جماعة » .

قلت : ضعفه أبو الوليد ، وقال النسائي :

« ليس بالقوي » . ووثقه ابن معين ، وقال أحمد : « لا بأس به » . وقال ابن عدي :

« هو عندي ممن لا بأس به ، يكتب حديثه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

وساق له الذهبي هذا الحديث في مناكيره ، وقال في « تلخيص المستدرك » - عقب قول الحاكم : «تفرد به الحكم بن عطية عن ثابت » - :

« قلت : الحكم وثقه بعضهم ، وهو لين » .

٣٤٠٤ - (تعلَّموا مناسكَكُم ؛ فإنَّها من دينِكم) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٢٨) من طريق الطبراني : حدثنا الحسين ابن المتوكل : حدثنا سريج بن النعمان : حدثنا جعفر بن يزيد عن عبادة بن نُسَي

عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وجعفر بن يزيد لم أعرفه .

والحسين بن المتوكل - وهو ابن أبي السري - ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والحديث عزاه السيوطي لابن عساكر عن أبي سعيد . فتعقبه المناوي بأنه خرّجه أيضاً الطبراني وأبو نعيم . ولم يتكلم على إسناده بشيء !

ورواه ابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ٤٣٧ / ١) ، ووقع فيه : (جعفر بن زيد) . ولم أعرفه أيضاً .

٣٤٠٥ - (بُعِثْتُ إلى الناس كافةً ، فإن لم يستَجِيبُوا لي فإلى العرب ، فإن لم يستجيبوا لي فإلى قريش ، فإن لم يستجيبوا لي فإلى بني هاشم ، فإن لم يستجيبوا لي فإليّ وَحْدِي) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (١ / ١٩١ - ١٩٢) : أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي : حدثني أبو عتبة إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب .

ثم هو مرسل .

٣٤٠٦ - (هلاكُ أُمّتِي في العَصَبِيَّة ، والقَدَرِيَّة ، والرواية مِنْ غير ثبت) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١١١ / ١) ، والعقيلي

في « الضعفاء » (ص ٤٥٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٣٢٦) ، وأبو العباس الأصم في « حديثه » (٣ /١٤٥ / ١) ، (رقم ٧٥ ـ منسوختي) ، وأبو الحسن القاضي الشريف في « المشيخة » (٢ / ١٨٨) ، وأبو نعيم في « المستخرج على صحيح مسلم » (١ / ٩ / ١ ـ ٢) ، والرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (ص ١١٣) ، وابن عدي في مقدمة « الكامل » (ص ٢٢٧ ـ طبع بغداد) ، واللالكائي في « السنة » (١ / ١٤٤ / ٢) من طرق عن هارون بن هارون عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

وأخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ٤٩) ـ وكذا العقيلي ـ من طريق بقية ابن الوليد قال : حدثنا هارون بن هارون أبو العلاء الأزدي عن عبدالله بن زياد عن مجاهد به . وقال العقيلي :

« هذا أشبه ؛ لأن عبدالله بن زياد بن سمعان يحتمل » .

قلت : يعني ـ والله أعلم ـ أن ابن سمعان متهم بالكذب ، فهو يحتمل هذا الحديث المنكر أن يكون هو الذي رواه ، فهو آفته ، وليس هو هارون بن هارون ؛ فإنه لم يتهم ، وكان ضعيفاً . وابن سمعان كذبه مالك وأحمد وابن معين وغيرهم . ولذلك أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« موضوع ؛ ابن سمعان كذاب ، وهو المتهم به » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٦٣) بما أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق محمد بن إبراهيم الشامي : حدثنا سويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً به وقال :

« سويد ضعيف » .

كذا قال ، والشامي شر منه ، فما كان ينبغي السكوت عنه ، ولذلك تعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » فقال :

« قلت : لكن الراوي له عن سويد محمد بن إبراهيم الشامي كذاب ، فخرج عن الاستشهاد به » .

ومن هذا الوجه رواه ابن عدي أيضاً (ص ٢٢٩) .

وجملة القول ؛ أن ابن الجوزي قد أصاب في حكمه على الحديث بالوضع . والله أعلم .

وقد رواه هارون بن هارون على وجه آخر فقال : عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن رفعه ؛ فأرسله .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (١٨٦ - زوائده) .

وهذا الاضطراب مما يؤكد ضعف هارون هذا ، والله أعلم .

٣٤٠٧ - (تعلَّموا العِلْمَ ثم اعْمَلُوا به ، فوالله لا تُؤْجَرُوا حتى تعمَلُوا به ، إن العلماءَ سمتهم الرعاية ، وإن السفهاءَ سمتهم الرواية) .

ضعيف جداً . رواه أبو عثمان البجيرمي في « الفوائد » (٣ / ١٦ / ٢) عن نصر بن الحسين البخاري : ثنا عيسى بن موسى (غُنْجَار) عن محمد بن الفضل ابن عطية عن أبان بن صالح عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن الفضل بن عطية ، قال الحافظ :

« كذبوه » .

والشطر الأول من الحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية أبي الحسن ابن الأخـرم المديني في « أمـاليـه » عن أنس ، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء .

وقد وقفت على إسناده في « فوائد ابن عَلْيك النيسابوري » (٢٤١ / ١) أخرجه من طريق الحسين بن داود البلخي : ثنا شقيق بن إبراهيم البلخي : ثنا أبو هاشم الأبلي عن أنس به .

وأخرجه ابن عساكر (١٥ / ١٢٨ / ٢) عن أبي الدرداء مرفوعاً ، وفيه عثمان ابن فائد : حدثنا بكر بن خنيس ، وكلاهما ضعيف .

وروي من طريق أخرى عن بكر بن خنيس بإسناده عن معاذ بن جبل ، وهو مخرج في « تخريج اقتضاء العلم العمل » (رقم ٧ و ٨) .

٣٤٠٨ - (تعلَّمُوا مِنْ أمْرِ النجوم ما تهتدوا به في ظُلُمَاتِ البَرِّ والبحر ثم انتهوا ، ومِنْ أَمْرِ النساء ما يَحِلُّ لكم وما يَحْرُمُ عليكم ثم انتهوا ، ومن الأنساب ما تَصِلُوا به أرحَامَكُم ثم انتهوا) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٢٧) من طريق ابن السني معلقاً عن هانئ ابن يحيى عن مبارك بن فضالة عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ مبارك بن فضالة صدوق ، ولكنه يدلس ويسوي .

وهانئ بن يحيى - وهو أبو مسعود السلمي - ، قال ابن حبان في « الثقات » : «يخطئ» .

والحديث عزاه السيوطي لابن مردويه والخطيب في « كتاب النجوم » عن ابن عمر بالشطر الأول منه ، وذكر المناوي أن عبد الحق قال :

«ليس إسناده مما يحتج به» . وقال ابن القطان :

«فيه من لا أعرفه» .

قال المناوي : « لكن رواه ابن زنجويه من طريق آخر ، وزاد : وتعلموا ما يحل لكم من النساء ويحرم عليكم ثم انتهوا » .

قلت : ثم رأيت قول عبد الحق المذكور في كتابه « الأحكام » (ق ١/٨ ـ ٢) .

رواه من طريق أبي نعيم بسنده عن هانيء بن يحيى به مختصراً دون الجملة الوسطى .

٣٤٠٩ - (تَعْمَلُ هذه الأمةُ بُرْهَةً بكتاب الله ، ثم تعملُ برهةً بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ ، ثم تعملُ بالرأي ، فإذا عَمِلُوا بالرأي ، فقد ضلُّوا وأَضلُّوا) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٤٠٤) ، وابن عبد البر في « الجامع » (٢ / ١٣٤) عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ عثمان هذا هو الوقاصي ، قال الحافظ :

« كذبوه » .

لكن أخرجه ابن عبد البر من طريق محمد بن الليث قال : حدثنا جبارة بن المغلس قال : حدثنا حماد بن يحيى الأبح عن الزهري به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ الأبح هذا ، صدوق يخطىء .

وجبارة ضعيف .

ومحمد بن الليث هو أبو بكر الجوهري ، وثقه الخطيب (٣ / ١٩٦) .

وأخرجه في كتابه « الفقيه والمتفقه » (ق ١٠٧ / ٢) من الوجهين .

وقال ابن قدامة في « المنتخب » (ق ٢٠٠ / ١) .

قال عبدالله : « عرضت على أبي أحاديث سمعتها من جبارة الكوفي ، منها هذا الحديث ، فأنكره أبي جداً » .

قلت : هذا ذكره عبدالله في كتاب أبيه « العلل ومعرفة الرجال» (٦ / ١٥٦ - ١٦٠) ، وفيه زيادة بعد قوله : جبارة الكوفي ، وهي :

« فقال في بعضها : هي موضوعة أو هي كذب منها : . . . » إلخ .

٣٤١٠ - (تُفْتَحُ أبوابُ السَّمَاءِ ، ويُسْتَجَابُ الدُّعاءُ في أربعةِ مَوَاطِنَ : عند الْتِقَاءِ الصَّفَّيْنِ في سبيل الله ، وعند نُزُولِ الغَيْثِ ، وعند إقامةِ الصَّلاة ، وعند رُؤْيةِ الكَعْبَةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (٧٩ / ١) من طريق عفير بن معدان عن سُليم بن عامر عن أبي أمامة قال : سمعته يحدث عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

« هذا حديث غريب ، أخرجه البيهقي في « المعرفة » ، وأشار إليه في « السنن » ، وإلى ضعفه بعفير بن معدان ، وهو شامي ضعيف ، وللحديث شاهد . . . » .

ثم ساقه من طريق الطبراني في « الدعاء » : ثنا سعيد بن سنان : ثنا عمرو ابن عوف : ثنا حفص بن سليمان عن عبد العزيز بن رفيع عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً : « تفتح أبواب السماء لخمس . . . » ؛ فذكر نحوه ، لكن ذكر : « الأذان » بـدل : « الإقـامة » ، ولم يذكر رواية الكعبة ، وزاد : « ولقراءة القرآن ، ولدعوة المظلوم » ، وسنده ضعيف أيضاً من أجل حفص .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٥٥) وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه عفير بن معدان ، وهو مجمع على ضعفه » .

قلت : ومن طريقه رواه أبو الفـرج المقرىء في « الأربعـين في فضل الجهاد » (رقم ٨) .

٣٤١١ - (تُرْفَعُ البركةُ من البيتِ إذاكانت فيه الكُناسة) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٤٧) من طريق أبي نعيم : حدثنا علي بن أحمد ابن نصر : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن صالح التمار : حدثنا عبد الواحد بن غياث : حدثنا حماد عن حميد عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ التمار وابن نصر لم أعرفهما .

وعبد الواحد بن غياث (وفي الأصل : عتاب ، وهو خطأ) ترجمه ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٣) وقال :

« روى عنه أبو زرعة ، وسئل عنه فقال : صدوق » .

ومن فوقه من رجال مسلم .

٣٤١٢ - (تعوَّذوا بالله من ثلاث فواقر : جار سوءٍ إن رأى خيراً كتمه ، وإن رأى شراً أذاعه ، وزوجة سوءٍ إن دخلتَ عليها لسَنَتْكَ ، وإن غِبْتَ عنها خانتك ، وإمام سوءٍ إن أحْسَنْتَ لم يَقْبَل ، وإن أسأْتَ لم يغفر) .

ضعيف جداً . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٤٩٥) ، والبيهقي في « الشعب » ، والديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٤٨) ، والذهبي في « الميزان » من طريق أشعث بن براز : ثنا علي بن زيد عن عمارة بن قيس مولى الزبير عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمارة هذا أورده البخاري في « التاريخ » ثم ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٦٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف .

وأشعث بن براز ، قال البخاري :

« منكرالحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

٣٤١٣ - (تقولُ النارُ للمؤمِنِ يومَ القيامةِ : جُزْ يا مؤمن ؛ فقد أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبِي) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » ، وتمام في « الفوائد » (١٤٣ / ٢) ، والنعالي في « حديثه » (١٣٥ /٢) ، والماليني في « الأربعين » (١٢ / ٩) ،

وعبد الغني المقدسي في « ذكر النار » (٢٢٧ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٣٢٩) عن منصور بن عمار : نا بشير بن طلحة عن خالد بن دريك عن يعلى بن مُنْيَة مرفوعاً .

وكذا رواه أبو نعيم في « الأمالي » (١٦١ / ١) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٣٢ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (١ / ٣٣٩ - ٣٤٠) ، وابن عدي (٣٣٤ / ٢) وقال :

« لا يرويه عن بشير بن طلحة غير منصور بن عمار ، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي .

وخالد بن دريك لم يسمع من يعلى» .

قلت : وقد اضطرب منصور بن عمار في إسناده ، فرواه تارة هكذا .

وقال مرة : عن هقل بن زياد عن الأوزاعي عن خالد بن دريك به .

أخرجه الخطيب في «التاريخ » (٩ / ٢٣٣) .

ومرة قال : عن خالد بن دريك به . فأسقط الواسطة بينه وبين خالد .

أخرجه الخطيب أيضاً (٥ / ١٩٤) .

وهذا الاختلاف مما يدل على ضعف الحديث ، وعدم ضبط راويه إياه ، والله أعلم .

وقال البيهقي : «تفرد به سليم بن منصور ، وهو منكر » .

٣٤١٤ - (تمام البِرِّ أن تعمل في السِّرِّ عَمَلَكَ في العَلانية) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ٢٨٣ / ٣٤٢٠) عن أبي صالح الحراني : ثنا

ابن لهيعة عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عتبة بن حميد عن عبادة بن نسي عن ابن غنم عن أبي مالك الأشعري قال : قلت : يا رسول الله ! ما تمام البر ؟ قال :

« أن تعمل . . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة وابن أنعم ، وكذا عتبة بن حميد ، ولكنه خير منهما .

وقال الهيثمي (١٠ / ٢٩٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو ضعيف لم يتعمد الكذب ، وبقية رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم » .

ثم ذكره عن أبي عامر السكوني مثله وقال :

« رواه الطبراني وفيه عبد الرحمن بن زياد أيضاً » .

قلت : ومن طريق السكوني أورده السيوطي في « الجامع » ، فتعقبه المناوي بطريق أبي مالك الأشعري فقال : « ولو ضمه المصنف له لأحسن » .

وهذا عندي لا شيء ، ما دام أن الطريقين مدارهما على ابن زياد الضعيف ! وغالب الظن أنه اضطرب في إسناده : فتارة قال : أبو مالك الأشعري ، وأخرى : أبو عامر السكوني .

ثم وقفت على إسناد الطبراني عن أبي عامر السكوني ، فإذا هو من طريق ابن لهيعة أيضاً يرويه يحيى بن بكير : ثنا ابن لهيعة بإسناده المتقدم ، إلا أنه قال : عن أبي عامر السكوني .

أخرجه الطبراني في « كنى المعجم الكبير » (٢٢ / ٣١٧ / ٨٠٠) .

ويبدو أن هذا من تخاليط ابن لهيعة بعد احتراق كتبه ؛ فإن أبا صالح الحراني - واسمه عبد الغفار - ، ويحيى بن بكير ثقتان ، ففي رواية الأول قال : أبو مالك الأشعري ، واسمه الحارث ، وفي رواية الآخر قال : أبو عامر السكوني ، وهذا أقرب إلى الصواب ، فقد تابعهما ابن وهب : نا ابن لهيعة به ، إلا أنه قال : أبو عامر الأشعري .

أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » في ترجمة أبي عامر الأشعري عن عبدالله بن هاني ، وقيل : عبيد بن هاني .

قلت : وهذا أصح ؛ لأن ابن وهب صحيح الحديث عن ابن لهيعة .

٣٤١٥ - (تكونُ لأصحابي هنيهة يغفرها الله لهم لصُحْبَتي إياهم ، يقتدي بهم مَنْ بعدهم يكبُّهم اللهُ في النار على وُجُوهِهم) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٢٥) عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي : ثنا أشهب بن عبد العزيز : ثنا ابن لهيعة عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر الجهني : حدثني حذيفة بن اليمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة سيئ الحفظ .

وأحمد بن عبد الرحمن الوهبي - وهو ابن وهب بن مسلم المصري الملقب بـ (بَحْشَل) - ، قال الحافظ :

« صدوق تغيّر بآخِرة » .

قلت : وقد توبع كما يأتي .

والحديث قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٣٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إبراهيم بن أبي الفياض ، قال ابن يونس : يروي عن أشهب مناكير . قلت : وهذا مما رواه عن أشهب » .

قا ت : لكنه قد توبع من الوهبي كما رأيت ومن غيره كما يأتي ، فالعلة من ابن لهيعة .

وله شاهد من حديث علي رضي الله عنه بلفظ :

« تكون لأصحابي زلة يغفرها الله تعالى لهم ؛ لسابقتهم معي » .

رواه ابن عساكر ؛ كما في « الجامع الكبير » (١ / ٤١٢ / ٢) عن محمد ابن الحنفية عن أبيه .

وأخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢١١ / ٢) عن منصور بن عمار : حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن حذيفة مرفوعاً بهذا اللفظ .

وابن لهيعة ضعيف كما عرفت ، ومثله منصور بن عمار ، وقد خولف في إسناده كما رأيت .

ثم رأيت الحديث عند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١٣/٥٤) من طريق أبي طاهر العلوي عن ابن أبي فديك بسنده عن محمد ابن الحنفية عن أبيه ، وأبو طاهر العلوي اسمه (أحمد بن عيسى) . وهو كذاب ؛ كما قال الدارقطني .

٣٤١٦ - (تمامُ النِّعْمَةِ : دخولُ الجنةِ ، والفوزُ مِنَ النار) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٧٢٥) ، والترمذي (٣ / ٢٦٨) ، وأحمد (٥ / ٢٣١) من طريق أبي الورد بن ثمامة عن اللجلاج عن معاذ قال : مر النبي ﷺ على رجل يقول : اللهم إني أسألك تمام النعمة! قال : «هل

تدري ما تمام النعمة» ؟ قال : (فذكره) .

ثم مر على رجل يقول : اللهم إني أسألك الصبر ، قال : «قد سألت ربك البلاء ، فسله العافية» .

ومر على رجل يقول : يا ذا الجلال والإكرام ! قال : «سل » . وقال الترمذي :

« حديث حسن » .

قلت : ورجاله ثقات معروفون غير أبي الورد هذا لم يوثقه أحد ، وأشار الدارقطني إلى جهالته بقوله :

« ما حدث عنه غير سعيد بن إياس الجريري » .

لكنه تعقب بأنه روى عنه أيضاً شداد بن سعيد الراسبي ، وشداد فيه ضعف ، وقال الحافظ :

« أبو الورد بن ثمامة . . . مقبول » .

٣٤١٧ ـ (تَمَعْدَدُوا ، واخْشَوْشَنُوا ، وانْتَضِلُوا ، وامْشُوا حُفَاةً) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر بن أبي شيبة في « الأدب » (١ /١٣٦ /٢) وفي « المسند » أيضاً (٢ /١٢/٢) ، وعنه الرامهرمزي في «الأمثال» (١٢٤/١) : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن رجل من أسلم يقال له : ابن أدرع مرفوعاً .

ورواه أبو الحسن محمد بن أحمد الزعفراني في « فوائد أبي شعيب » (ق ٧٨ / ١) ، وابن عساكر (٩ / ٥٢/ ١) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن ابن أبي حدرد مرفوعاً ، وقال ابن عساكر :

« كذا أخرج البغوي هذا الحديث في ترجمة عبد الله بن أبي حدرد معتقداً أن ابن أبي حدرد هو عبد الله ، إنما هو القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد ، ابنه ، كذلك رواه صفوان بن عيسى ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبد الله بن سعيد المقبري ، فيكون الحديث مرسلاً ؛ لأن القعقاع لا صحبة له » .

ومن طريقه رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ /١٣٦ /٢) وقال : (القعقاع بن أبي حدرد) .

قلت : وعبد الله هذا متروك .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ /٢٦٥) .

« رواه البغوي والطبراني من حديث عبد الله بن أبي حدرد مرفوعاً ، وفيه اختلاف ، ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة ، وكلاهما ضعيف » .

قلت : وقد أطال الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ٣١٦ - ٣١٧) الكلام في بيان الاختلاف المشار إليه في إسناده ، تبعاً لأصله ، ثم قال :

« ومداره على عبد الله بن سعيد ، وهو ضعيف » .

قلت : بل هو ضعيف جداً كما ذكرنا ، وإليه أشار الحافظ بقوله في ترجمته :

« متروك » .

فالاضطراب المشار إليه هو منه ، لا من الرواة عنه .

٣٤١٨ - (تَوَاضَعُوا لمن تَعَلَّمون منه ، وتواضَعُوا لمن تُعَلِّمون ، ولا تكُونوا مِنْ جَبَابرةِ العلماء ، فيغلب جَهْلُكم عِلْمَكم) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في « الجامع » (١/ ٣٥٠/ ٨٠٩) ، والديلمي (٢ / ١/ ٣٦) من طريق ابن السني عن حجاج بن نصير عن عباد بن كثير عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عباد بن كثير - وهو البصري - متروك .

وحجاج بن نُصير ضعيف . لكن هذا توبع عند الخطيب دون قوله : «فيغلب جهلكم علمكم» .

ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال :

« رفعه لا يصح ، وروي من قول عمر ، وهو الصحيح » .

٣٤١٩ - (تَواضَعُوا ، وجَالِسُوا المسَاكينَ ، تكونوا مِنْ كُبَرَاءِ اللهِ ، وتخرجوا من الكِبْرِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٩٧) عن خالد بن يزيد العمري : ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« غريب من حديث نافع وعبد العزيز ، لا أعلم رواه عنه غير خالد بن يزيد العمري » .

قلت : كذبه أبو حاتم ويحيى ، وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

٣٤٢٠ ـ (كان إذا دهن لِحْيَتَهُ بدأ بعَنْفَقَتِه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٣٠٦ / ٧٦٢٥) :
حدثنا محمد بن المرزبان قال : حدثنا محمد بن مقاتل الرازي قال : حدثنا عيسى ابن إبراهيم القرشي عن الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن عائشة قالت : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن الزهري إلا الحكم بن عبد الله ، تفرد به عيسى بن إبراهيم » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال النسائي ، وهو ابن طهمان الهاشمي . قال البخاري والنسائي :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » .

وشيخه مثله ، بل شر منه ، قال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

وكذبه السعدي وأبو حاتم ، وتركه جماعة . وقال ابن حبان (١ / ٢٤٨) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

ومحمد بن مقاتل الرازي ـ وهو غير المروزي ـ ضعيف ، قال الذهبي في « الميزان » :

« تُكُلِّم فيه ولم يُتْرَك » .

وأما (محمد بن المرْزبان) شيخ الطبراني ، فلم أجد له ترجمة ، ويظهر أنه من شيوخه المعروفين ؛ فقد رأيت الطبراني قد روى عنه في « الأوسط » (٢٧) حديثاً (ج ٨ رقم ٧٦١٦ ـ ٧٦٣٣) .

ومع كل تلك العلل المتقدمة اقتصر الهيثمي بإعلاله بـ (الحكم بن عبد الله) فقط ، فقال (٥ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه (الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي) ؛ ضعيف جداً ، قال أحمد : أحاديثه كلها موضوعة» .

٣٤٢١ ـ (تَهَادُوا تَحَابوا ، وهَاجِروا تُوْرِثوا أولادَكم مَجْدَاً ، وأَقِيلُوا الكِرَامَ عَثراتِهِم) .

ضعيف جداً . رواه أبو الشيخ في « الأمثال » (٧٧/ ١٢٥) ، والطبراني في «الأوسط» (١ /١٥٠ ـ ١٥١) ، والقضاعي (٥٥ /٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٣٨ / ٧٩ – ٨٠) عن المثنى أبي حاتم عن عبد الله بن العيزار عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة مرفوعاً .

ثم رواه هو والدولابي (١ / ١٤٣) من هذا الوجه مختصراً بلفظ :

« تهادوا تزدادوا حباً » . قال الهيثمي (٤ / ١٤٦) :

« والمثنى أبو حاتم لم أجد من ترجمه . وكذا عبيدالله بن العيزار » .

قلت : أما المثنى فهو المثنى بن بكر العبدي العطار أبو حاتم البصري : عن بهز ابن حكيم لا يتابع على حديثه ؛ كما قال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٠٩) . وقال الدارقطني :

« المثنى بن بكر متروك » .

٣٤٢٢ ـ (تَهَادُوا ؛ فإِنَّهُ يُضَعِّفُ الحُبَّ ، ويَذْهبُ بغَوَائِلِ الصَّدْرِ) .

ضعيف . رواه القضاعي (٥٦ / ١) عن هلال بن العلاء قال : نا أبو سلمة

التبوذكي قال : حدثتنا حبابة بنت عجلان عن أمها أم حفصة عن صفية بنت جرير عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، حبابة هذه قال الذهبي :

« لا تعرف ، ولا أمها ، ولا صفية ، تفرد عنها التبوذكي » .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ٣٢ ١/ ٣٩٣) وعنه الديلمي (٢ / ١ / ٣٧) .

٣٤٢٣ - (التثاؤبُ الشديد والعَطْسَةُ الشديدةُ من الشيطان) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٥٨) عن عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو بن قيس عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفي عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات غير عمرو بن عبد الرحمن بن عمرو ابن قيس - وهو العسقلاني - ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ /١ /٢٤٥) عن أبيه :

« مجهول » .

ثم إن الحديث منقطع ؛ فإن ابن صيفي إنما يروي عن التابعين ، ولم يذكروا له رواية عن الصحابة .

٣٤٢٤ - (التَّذَلُّلُ للحَقِّ أقربُ إلى العِزِّ من التَّعَزُّزِ بالباطِلِ ، ومَنْ تَعَزَّزَ بالباطلِ جَزَاهُ الله ذلاً بِغَيْرِ ظُلمٍ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ /١ /٥٢) عن أحمد بن عبد الرحمن الرقي :

حدثنا هشام بن عمار : حدثنا إسماعيل بن عياش عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذه منها ؛ فإن محمد بن عجلان مدني .

وهشام بن عمار فيه ضعف من أجل أنه كان يتلقن .

٣٤٢٥ - (التواضُعُ لا يزيدُ العبْدَ إلا رِفْعَةً ، فتواضَعُوا يَرفَعكُم اللهُ عزَّ وجَلَّ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٥٣) عن بشر بن الحسين : حدثنا الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ بشر بن الحسين واهٍ جداً ؛ قال البخاري :

« فيه نظر» . وقال الدارقطني :

« متروك » . وقال أبو حاتم : « يكذب على الزبير » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن أبي الدنيا في « الغضب » عن محمد بن عميرة العبدي مرفوعاً ، بزيادة :

« والعفو لا يزيد العبد إلا عِزاً ، فاعفوا يعزكم الله . والصدقة لا تزيد المال إلا كثرة ، فتصدقوا يرحمكم الله عز وجل » .

والعبدي هذا لم أعرفه ، ويغلب على الظن أنه من مجاهيل التابعين أو أتباعهم .

٣٤٢٦ ـ (التسبيحُ والتكبيرُ أفضلُ مِنَ الصدقةِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ١ / ٤٥) من طريق أبي حيان : حدثنا أبو بكر ابن معدان : حدثنا محمد بن عبد الرحيم عن يحيى بن غيلان عن فضيل بن سليمان : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن محمد بن كعب عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات غير أن فضيل بن سليمان سيئ الحفظ ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

٣٤٢٧ ـ (التَّيَمُّمُ ضربتَانِ : ضربةٌ للوَجْهِ وضَرْبَةٌ لليدَيْنِ إلى المِرْفَقَيْنِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣ / ١٩٩ / ٢) ، والحاكم (١ / ١٧٩) عن علي بن ظبيان عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالله بن عمر هو العمري المكبر ، ضعيف سيئ الحفظ ، ووقع في « المستدرك » : « عبيدالله بن عمر » مصغراً ، ولعله خطأ مطبعي .

وعلي بن ظبيان ضعيف جداً . قال ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وله طريق أخرى ، يرويه قرة بن سليمان : ثنا سليمان بن داود الجزري : سمعت سالماً ونافعاً يحدثان عن ابن عمر به .

أخرجه البزار (ص ٣٧) وقال :

« الحفاظ يوقفونه على ابن عمر ، على أن محمد بن ثابت العصري قد رواه عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ » .

قال الشيخ الهيثمي :

« سليمان ؛ قال أبوزرعة : متروك » .

وكذا قال في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣) .

قلت : وقرة بن سليمان ؛ قال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» .

ثم ذكره من حديث أبي أمامة أيضاً ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه جعفر بن الزبير ، قال شعبة فيه : وضع أربع مئة حديث » .

وحديث محمد بن ثابت العصري ، أخرجه أبو داود وغيره ، وأعلوه بالنكارة ، كما بينت في « ضعيف أبي داود » (٥٨) .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة للطبراني من حديث أبي أمامة ، وأحمد من حديث عمار بن ياسر ! فَأَوْهَمَ أن الحديث عند أحمد بالضربتين ، وإنما هو عنده بالضربة الواحدة للوجه والكفين . وهو كذلك في « الصحيحين » وغيرهما ؛ كما بينته في «صحيح أبي داود» (٣٤٣ ـ ٣٦٢) .

ورواه ابن خزيمة أيضاً بلفظ أحمد . انظر : « الصحيحة » (٦٩٤) .

وروى الحديث البزار (١ / ١٥٩ / ٣١٣) من طريق الحريش بن الخِرِّيت عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً مثله .

والحريش هذا ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

٣٤٢٨ - (كانَ ينهى إذا دُعِيَ الرَّجُلُ إلى الطَّعَامِ أن يَدْعُوَ معه أحداً إلا أنْ يَأْمُرَهُ أَهْلُ الطعامِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٧٨ / ١٢٤٦) من طريق يوسف ابن خالد : ثنا جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان ابن سمرة عن سمرة بن جندب مرفوعاً به . وقال البزار :

« لا نعلمه عن سمرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناده هالك ؛ فيه بعض المجهولين والضعفاء ، أسوؤهم يوسف بن خالد - وهو السمتي - ، وبه أعله الحافظ في « مختصر الزوائد » فقال (١ / ٤٦٧) :

« ويوسف تالف » .

وأما الهيثمي فقال في « مجمع الزوائد » (٤ / ٥٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » والبزار ، وإسناده ليس بالمطروح » .

كذا قال ! وجرى على ظاهر كلامه الشيخ حبيب الأعظمي ، فقال في تعليقه على « كشف الأستار » :

« مع أن في إسناده يوسف بن خالد السمتي » .

قلت : والهيثمي إنما يعني إسناد الطبراني ؛ فإنه من غير طريق السمتي ،

ولكنه وهم في التعبير ، فقدم المتأخر ، وأخر المتقدم ، فوقع الأعظمي في الوهم وكان الصواب أن يقال :

« رواه البزار والطبراني ، وإسناده . . . » .

ليعود الضمير إلى أقرب مذكور : (الطبراني) ، فيرجع إليه الأعظمي فيجد إسناده ليس بالمطروح ! كما قال الهيثمي ، ولكن هذا يتطلب منه بحثاً وتعباً وجهداً ، وهذا مما لم يظهر أثره ألبتة في تعليقاته على (الكتاب) ، إنما هي مجرد نقل لكلام الهيثمي من كتابه « مجمع الزوائد » إلى كتابه الآخر « كشف الأستار » !!

والطبراني قد أخرج الحديث في « المعجم الكبير » (٧ / ٣١٠ / ٧٠٧١/ ٢) ، وأحال بإسناده على الحديث (٧٠٦١) ، رواه من طريق محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة : ثنا جعفر بن سعد بن سمرة به .

فقد تابع يوسف بن خالد السمتي محمد بن إبراهيم هذا ، أورده ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٥٨) وقال :

« لا يعتبر بما انفرد به من الإسناد » .

قلت : وهذا من غرائب ابن حبان ، فإذا كان هذا الرجل عنده لا يعتبر به فكيف مع ذلك يكون ثقة لديه ؟! بل هو مجهول من المجاهيل الذين يوثقهم ، ولو تفرد بالرواية عنه واحد كهذا ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً سوى (مروان بن جعفر) الراوي لهذا الحديث عنه .

ثم إن شيخه جعفر بن سعد بن سمرة ليس بالقوي ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وخبيب بن سليمان ؛ مجهول لا يعرف .

وأبوه سليمان بن سمرة ؛ مجهول الحال .

٣٤٢٩ - (ثلاثُ سَاعَاتٍ للمَـرْءِ المسلم ، مـا دَعَـا فِـيهِنَّ إلا اسْتُجِيبَتْ له ، ما لمْ يَسْألْ قطيعـةَ رَحِمٍ أو مأثماً : حين يؤذن المؤذن بالصلاة حتى يَسْكُتَ ، وحين يلتقي الصَّفَّان حتى يَحْكُمَ اللهُ بينهما ، وحينَ يَنْزِلُ المطَرُ حتى يسكن) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٣٢٠) من طريق الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الرجاء عن أمه عمرة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وآفته الحكم هذا ؛ فقد قال أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » . وقال النسائي وجماعة :

« متروك الحديث » .

٣٤٣٠ - (ثلاثٌ لو يعلَمُ الناسُ ما فيهنَّ ما أُخِذَتْ إلا بالسهام عليها ؛ حِرْصاً على ما فيهنَّ مِنَ الخير والبَرَكة : التأذين للصلوات ، والتَّهْجِير إلى الجمعة ، والصلاة في أول الصفوف) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢ / ٥٧) معلقاً على أبي الشيخ : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن : حدثنا أحمد بن الوليد بن برد : حدثنا ابن أبي فديك عن هارون بن هارون عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ هارون بن هارون - وهو القرشي المدني -

متفق على تضعيفه ، بل قال ابن حبان :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به » .

٣٤٣١ - (ثلاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ أطاقَ الصِّيَام : مَنْ أكل قبل أن يَشرب ، وتَسَحَّر ، وقَالَ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٥٥) من طريق أبي الشيخ عن إسماعيل بن يزيد : حدثنا أبو داود : حدثنا سلام بن مسكين عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

ثم ذكر أن الحاكم رواه عنْ محمد بن الحجاج بن عيسى : حدثنا القعنبي عن سلمة بن وردان عن أنس ، إلا أنه قال :

« ويمسّ شيئاً من الطيب » مكان : « القيلولة » .

قلت : سلمة بن وردان ضعيف ، ومحمد بن الحجاج بن عيسى لم أعرفه .

وإسماعيل بن يزيد - وهو ابن حريث القطان أبو أحمد - اختلط في آخر أيامه ، فلا تطمئن النفس للاحتجاج بحديثه حتى يتبين أنه حدث به قبل اختلاطه ، وهيهات !

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف من الطريقين ، على اختلافٍ في متنهما .

والحديث عزاه السيوطي للبزار عن أنس . ولم أره في « زوائده » ولا في « مجمع الزوائد » للهيثمي . فالله أعلم .

٣٤٣٢ - (ثلاثٌ مَنْ حَفِظَهُنَّ فهو ولِيِّي حَقّاً ، ومَنْ ضَيَّعَهُنَّ فهو عَدُوِّي حقاً : الصلاة ، والصيام ، والجنابة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣ / ٢) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أسد بن موسى : ثنا عدي بن الفضل عن حميد عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن حميد إلا عدي ، تفرد به أسد » .

قلت : هو صدوق ، وإنما الآفة من شيخه عدي بن الفضل - وهو التيمي أبو حاتم البصري - ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وقول الهيثمي (١ / ٢٩٣) : « ضعيف » فيه تساهل .

والمقدام بن داود ليس بثقة كما قال النسائي ، لكن ظاهر كلام الطبراني المذكور أنه لم يتفرد به . والله أعلم .

والحديث عزاه السيوطي لسعيد بن منصور أيضاً عن الحسن مرسلاً ، وقد وصله ابن أبي ثابت في « حديثه » (١ / ١٢٦ / ٢) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس به .

والمبارك ضعيف .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عند ابن عدي (٢٣٧ / ١) عن عبيدالله بن تمام عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً به وقال :

« عبيد الله ، فيما يرويه مناكير ، وهذا لا يتابعه عليه أحد من الثقات » .

٣٤٣٣ - (ثلاثٌ وثلاثٌ وثلاثٌ ، فثلاثٌ لا يَمِينَ فيهنَّ ، وثلاثٌ الملعون فيهن ، وثلاث أشك فيهن . فأما الثلاثُ التي لا يمينَ فيهنَّ : فلا يمين مع والد ، ولا المرأة مع زوجها ، ولا المملوك مع سيده . وأما الملعون فيهن : فملعون مَنْ لَعَنَ والدَيْه ، وملعونٌ مَنْ ذَبَحَ لغير الله ، وملعونٌ مَنْ غيَّر تخُومَ الأرض ، وأما الثلاث التي أَشُكُّ فيهن : فلا أدري أَعُزَيْرٌ كان نبياً أم لا ، ولا أدري أَلَعَنُ تُبَّعاً أم لا ، قال : ونسيت ، يعني : الثالثة) .

ضعيف . رواه لوين في « أحاديثه » (٣١ / ١ - ٢) : ثنا حبان بن علي عن محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . ومن طريق لوين رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٤٠٨ - دمشق) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حبان بن علي - وهو العنزي - ضعيف .

ومثله شيخه محمد بن كريب .

والثلاث الأخيرات قد صح فيهن حديث أبي هريرة ، وفيه ذكر ذي القرنين بدل عزير ، وأن الثالثة : « ولا أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا » ، فانظر : « الصحيحة » (٢٢١٧) .

٣٤٣٤ - (ثلاثةُ أصواتٍ يُبَاهي اللهُ بها الملائكةَ : الأذان ، والتكبير في سبيل الله ، ورفع الصوت بالتلبية) .

ضعيف . أخرجه أبو القاسم بن الوزير في « الأمالي » (١٤ / ٢) ، والديلمي (٢ / ٦٤) ، والحافظ ابن حجر في « المسلسلات » (١١١ / ٢) عن معاوية بن

عمرو : حدثنا رشدين عن قرة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً ، وقال الحافظ :

« حديث غريب » .

قلت : يعني ضعيف ؛ فأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

وقرة - وهو ابن عبد الرحمن - ضعيف لسوء حفظه .

وكذلك رشدين - وهو ابن سعد - .

وأما معاوية بن عمرو فهو أبو عمرو البغدادي المعروف بابن الكرماني ، وهو ثقة من رجال الستة .

وأما قول المناوي : « أنه معاوية بن عمرو البصري ، قال الذهبي في « الضعفاء » : واه » ؛ فخطأ منه ؛ لأن البصري هذا متأخر الطبقة ، يروي عن سفيان بن عيينة المتوفى سنة (١٩٨) . ولم يذكروا له رواية عن رشدين بن سعد . والله أعلم .

٣٤٣٥ - (ثلاثةٌ مِنْ مكارمِ الأخلاق عند الله تعالى ، أن تَعْفُوَ عن مَن ظَلَمَكَ ، وتُعْطِي مَنْ حَرَمَكَ ، وتَصِل مَنْ قَطَعك) .

ضعيف جداً . رواه أبو الحسن النعالي في «جزء من حديثه» (١٢٧ / ١) ، وعنه الخطيب في « تاريخه » (١ / ٣٢٩) ، وعنه الديلمي(٢ / ٦٥) عن إبراهيم بن سليمان الزيات : ثنا عبد الحكم عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الحكم - وهو ابن عبدالله القسملي البصري - ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وإبراهيم بن سليمان الزيات مختلف فيه وقد توبع : أخرجه ابن عدي (ق

٣١٣ / ١) من طريق عمرو بن منصور : ثنا عبد الحكم بن عبدالله به . وقال :

« عبد الحكم عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه » .

٣٤٣٦ - (ثلاثٌ إذا رأيتَهُنَّ بعدَ ذلك تقومُ الساعة : خَرابُ العامِرِ ، وإعمارُ الخراب ، وأن يكون الغَزْوُ نداءً ، وأن يَتَمَرَّسَ الرجلُ بأمانته تَمَرُّسَ البعيرِ بالشجرة) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٥٦) من طريق أبي نعيم عن الطبراني : حدثنا أبو شعيب : حدثنا البابلُتي : حدثنا الأوزاعي : حدثني محمد بن خراشة : حدثني عروة بن محمد السعدي عن أبيه محمد بن عطية عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن خراشة لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

والبابلتي - واسمه عبد الله بن يحيى - ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

ومن طريقه أخرجه الرامهرمزي في « الأمثال » (١٠٠ / ١) لكنه لم يذكر في إسناده ابن خراشة .

ثم أخرجه من طريق يحيى بن حمزة عن الأوزاعي عن محمد بن خراشة عن عروة بن محمد عن أبيه مثله .

ويحيى بن حمزة ثقة ، وقد أرسله ، وكذلك أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر عن محمد بن عطية السعدي .

ومحمد بن عطية قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، من الثالثة ، مات على رأس المئة ، ووهم من زعم أن له صحبة » .

٣٤٣٧ ـ (ثلاثٌ في ظِلِّ العَرْش يوم لا ظل إلا ظله : واصِلُ الرَّحِمِ ، يزيد الله في رزقه ، ويمد في أجَله ، وامرأة مات زوجُها وترك عليها أيتاماً صغاراً فقالت : لا أتزوج أقيم على أيتامي حتى يموتوا أو يُغْنِيَهُم الله ، وعبدٌ صنع طعاماً فأضاف ضَيْفَه ، وأحْسَنَ نفقَتَه ، فدعا عليه اليتيم والمسكين ، فأطعمهم لوجه الله) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢ / ٦٢) عن أبي الشيخ معلقاً بسنده عن الهيثم بن جماز عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، يزيد الرقاشي ضعيف .

والهيثم بن جماز متروك .

٣٤٣٨ ـ (ثلاثٌ يَجْلِينَ البَصَرَ : النظرُ إلى الخُضْرة ، وإلى الماء الجاري ، وإلى الوَجْهِ الحَسَنِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢ / ٥٧) عن الحاكم تعليقاً :حدثنا محمد بن خدر الوراق : حدثنا علي بن محمد القباني : حدثنا عبدالله بن عبد الوهاب الخوارزمي : حدثنا يحيى بن أيوب المقابري : حدثنا شعيب بن حرب عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قال : وقال الخطيب من طريق الحاكم : أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن

هارون : حدثنا أحمد بن عمر بن عبيد الزنجاني ـ ببغداد ـ : سمعت أبا البختري القاضي . . . . عن جده علي بن أبي طالب مثله وقال :

« وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد » .

قلت : إسناد ابن عمر ضعيف ، عبد الله بن عبد الوهاب الخوارزمي ؛ قال ابن معين في « أخبار أصبهان » (٢ / ٥٢) :

« قدم أصبهان ، وحدث بها ، في حديثه نكارة » .

قلت : ومن دونه لم أعرفهما .

وإسناد علي باطل ؛ آفته أبو البختري القاضي ، واسمه وهب بن وهب كذاب .

وشيخ الحاكم متهم بالوضع كما قال الذهبي .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من هذه الطريق ، وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ١١٥) بالطريق التي قبلها ـ وقد عرفت وهاءها ـ . وبغيرها من الطرق الواهية ؛ مثل ما ساقه من رواية أبي الحسن الفراء في «فوائده» ـ تخريج السلفي بسنده عن عبدالله بن عباد العبدي عن إسماعيل بن عيسى عن أبي هلال الراسبي عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

« ثلاث يزدن في قوة البصر . . . . . » الحديث . وقال :

« أبو هلال اختلف فيه ، فوثقه أبو داود وأبو نعيم ، وقال النسائي : ليس بالقوي » .

قلت : لو سلم من غيره لكان الإسناد حسناً ، لكن في الطريق إليه عبد الله ابن عباد ، قال الذهبي : « ضعيف ، وقال ابن حبان : روى عنه أبو الزنباع روح بن الفرج نسخة موضوعة » .

والحديث رواه ابن عدي في « الكامل » (٩١ / ١) عن عبد الله بن عباس موقوفاً عليه ، ولعله الصواب .

٣٤٣٩ ـ (ثلاثٌ يدخُلون الجنةَ بغير حِسَاب : رجل غَسَل ثيابه فلم يجد له خَلَفاً ، ورجل لم يُنْصَبْ على مُسْتَوْقَدِه قِدْران ، ورجل دعا بشراب فلم يُقَلْ له : أيهما تريد) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢ / ٦٠) عن أبي الشيخ معلقاً : حدثنا الوليد بن أبان : حدثنا عبد الله بن أحمد الدشتكي : حدثنا محمد بن عمران بن الحكم : حدثنا منصور بن عمار : حدثنا ابن لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء : منصور بن عمار وابن لهيعة ودراج .

لكن أخرجه أبونعيم في « أحاديث أبي القاسم الأصم » (٨ / ١) من طريق عمران بن هارون : نا ابن لهيعة به .

والدشتكيّ متهم ؛ كما في « اللسان » (٣ / ٧١١) .

وعمران هذا ، قال الذهبي : « صدقه أبو زرعة ، ولينه ابن يونس » .

٣٤٤٠ ـ (ثلاثٌ يُدْرِكُ بهن العبدُ رغائبَ الدنيا والآخرة : الصبرُ على البلاءِ ، والرضا بالقضاءِ ، والدعاءُ في الرخاء) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢ / ٥٩) عن أبي الشيخ معلقاً : حدثنا أبو العباس الهروي : حدثنا محمد بن عبد الملك المروزي : حدثنا أبو صالح : حدثني

الليث بن سعد : حدثني خالد بن يزيد عن محمد بن عبدالله عن عمران بن حصين قال : . . . وذكره موقوفاً عليه .

ثم أخرجه الديلمي بإسناده عن أبي يزيد البسطامي ؛ حدثنا عبدالله بن عبد الوهاب : حدثنا سعيد بن أبي مريم : حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن أبي هلال التيمي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث .

قلت : أبو هلال التيمي لم أعرفه ، وغالب الظن أنه تابعي .

وابن لهيعة ضعيف .

ومثله عبدالله بن عبد الوهاب ـ وهو الخوارزمي ـ ، وقد مضى في الحديث الذي قبل هذا بحديث .

وقد خالفهما أبو صالح عن الليث عن خالد بن يزيد عن محمد بن عبد الله عن عمران موقوفاً .

وهذا أصح ، على ضعف في أبي صالح كاتب الليث .

٣٤٤١ ـ (ثلاثٌ مِنَ الْمَيْسِرِ : الصَّفِيرُ بالحَمَام ، والقِمَارُ ، والضربُ بالكِعَاب) .

ضعيف . رواه أبو داود في « المراسيل » (٣٥٠ / ٥١٨) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤ / ٢) بسند صحيح عن يزيد بن شريح أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : ويزيد بن شريح هذا حمصي تابعي ، وثقه ابن حبان ، وقال الدارقطني :

« يعتبر به » .

٣٤٤٢ ـ (ثلاثٌ تُصَفِّينَ لك وُدَّ أَخِيك : تُسَلِّمُ عليه إذا لَقِيتَهُ ، وتُوَسِّعُ له في المجلس ، وتدعُوه بأحبِّ أسمائه إليه) .

منكر . رواه البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٣٥٢) ، والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (١٩٩ / ١ ـ ٢) ، وتمام في « الفوائد » (٦٥ / ١) ، وأبو الحسين ابن النقور في « الخماسيات » (١٥٢ / ٢) ، وأبو بكر اليزدي في «مجلس من الأمالي » (٦٩ / ١) ، وأبو عبد الله بن منده في « الأمالي » (٣٧ / ٢) ، والحاكم (٣ / ٤٢٩) والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٣٣ / ١) ، وكذا ابن عساكر (٤ / ٣٠٠ / ١ و ١١ / ٥٢ / ٢) عن موسى بن عبد الملك بن عمير عن أبيه عن شيبة الحجبي عن عمر مرفوعاً . وقال ابن منده :

« غريب من حديث موسى لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وموسى هذا ضعيف ؛ قال الذهبي :

« ضعفه أبو حاتم وذكره البخاري في كتاب الضعفاء » ، ثم ساق له هذا الحديث ثم قال : « قال أبوحاتم : هذا منكر ، وموسى ضعيف » .

وأشار المنذري (٣ / ٢٦٦) لضعفه .

والحديث أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٦٢) وقال عن أبيه :

« هذا حديث منكر ، وموسى ضعيف الحديث » .

ورواه أبو الشيخ في « الفوائد » (٨٠ / ١) من طريق إسماعيل بن عمرو : ثنا شريك عن أبي المحمل البكري عن الحسن عن عمر بن الخطاب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وكذلك رواه أبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (١٧) عن ليث عن مجاهد قال : قال عمر ، به .

وابن عساكر (١٣ / ٦٩ / ٢) عن هشام بن عمار : نا شهاب بن خراش عن عمه وغيره عن عمر موقوفاً .

٣٤٤٣ - (ثلاثٌ يُحِبُّهُنَّ اللهُ : تَعْجِيلُ الفِطْرِ ، وتأخيرُ السَّحُور ، وضَرْبُ اليدَيْنِ إحداهما على الأخرى في الصلاة) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٢٨٤) عن إبراهيم بن المختار قال : حدثنا عمر بن عبدالله بن يعلى عن أبيه عن جده يعلى بن مرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمر بن عبدالله بن يعلى ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وإبراهيم بن المختار صدوق ضعيف الحفظ .

لكنه قد توبع مِنْ قِبَلِ أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء عن عمر بن عبد الله ابن يعلى به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٠ / ١) وقال :

« تفرد به أبو زهير » .

قلت : وهو صدوق ، لكنه لم يتفرد به ؛ كما يدلك على ذلك رواية العقيلي .

وأخرجه الديلمي (٢ / ٦٧) .

٣٤٤٤ - (ثلاثةٌ مَنْ قالَهُنَّ دَخَلَ الجنةَ : مَنْ رَضِيَ باللهِ ربّاً ، وبالإسْلامِ ديناً ، وبمحمد رسولاً ، والرابعة لها مِنَ الفضلِ كما بيْنَ السماءِ إلى الأرضِ ، وهي الجهادُ في سبيل الله) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ١٤) عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن الْحُبُلي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة سيئ الحفظ .

وسائر رجاله ثقات .

٣٤٤٥ - (ثلاثةٌ مَنْ كُنَّ فيه يستكمِلُ إيمانه : رَجُلٌ لا يَخافُ في الله لومَةَ لائم ، ولا يُرَائي بشيءٍ مِنْ عَمَلِه ، وإذا عُرِضَ عليه أمرانِ أحدهما للدنيا ، والآخر للآخرة ؛ آثر أَمْرَ الآخرةِ على الدنيا) .

ضعيف . عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لابن عساكر عن أبي هريرة ، وقد وجدته عند من هو أعلى طبقة منه ، وهوالحافظ أبو بكر النيسابوري ؛ رواه في « الفوائد » (١٤١ / ١) ، وعنه الديلمي (٢ / ٥٤) : حدثنا أبو زرعة : ثنا عمر ابن علي الكندي قال : ثنا الصباح بن محارب عن سالم - يعني : المرادي - عن حميد الحمصي عن أبي عمرو الشيباني عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حميد الحمصي - ويقال : حميد بن أبي حميد - مجهول ؛ كما في « التقريب » .

وسائر الرجال ثقات من رجال « التهذيب » غير الكندي ، وهو صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٢٥) عن أبيه وأبي زرعة .

٣٤٤٦ - (ثلاثةُ مَواطِنَ لا تُرَدُّ فيها دَعْوَةٌ : رجُلٌ يكونُ في برِّيةٍ حيثُ لا يراه أحد إلا اللهُ فيقومُ فيُصَلِّي ، فيقولُ الله عز وجل لملائكته : ألا أرى عبدي هذا يَعْلَمُ أنَّ له رباً يَغْفِرُ الذنوبَ ، فانظروا ما يَطْلُبُ ! قال : فتقول الملائكةُ : أيْ ربِّ ! رضَاءَكَ ومَغْفِرَتَكَ . فيقولُ تباركَ وتعالى : اشْهَدُوا أني قد غَفَرْتُ له .

ورجلٌ يقومُ من الليل ، فيقولُ اللهُ تعالى : أَلَيْسَ قد جَعَلْتُ الليلَ سَكَنَاً والنومَ سُبَاتاً فقام عبدي هذا يُصَلِّي ويعلم أنَّ له ربَّاً ، قال : فيقول الله لملائكته : انظروا ما يطلبُ عبدي هذا! قال : فتقول الملائكةُ : يا ربِّ! رضاكَ ومغفرتَكَ . قال : فيقول عز وجل : اشْهَدُوا أني قد غَفرتُ له .

ورجلٌ يكون معهُ فِئَةٌ ، فَيَفِرُّ عنه أصحَابُهُ ، ويلبثُ هو في مكانه ، قال : فيقول تعالى لملائكته :انظروا ما يطلبُ عبدي هذا! قال : فتقول الملائكةُ : يا ربِّ! بذل مهجةَ نفسِهِ لك يطلبُ رضاك ، فيقول الله عز وجل : اشهدوا أني قد غفرتُ له) .

ضعيف جداً . رواه ابن منده في « معرفة الصحابة » (١٣ / ٢) ، وموفق الدين بن قدامة في « الثاني من الفوائد» (ورقة ١١ / ٢) عن أبان عن أنس عن ربيعة بن وقاص مرفوعاً . وقال ابنُ منده :

« حديث غريب ، لا يعرف إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ أبان هذا هو ابن أبي عياش ، وهومتروك ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » . فقوله في « الإصابة » :

« إسناده ضعيف » تقصير أو تسامح في التعبير .

٣٤٤٧ - (ثلاثةٌ هُمْ حُدَّاثُ اللهِ يوم القيامة : رجلٌ لم يَمْشِ بين اثنين بمراءٍ قَطُّ ، ورجلٌ لم يحدِّث نفسَهُ بزِناً قطُّ ، ورجلٌ لم يخلِطْ كسْبَهُ برِباً قطُّ) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٦٣) و « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٩٤) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٢٨٦ / ١) قال : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهل بن مخلد : حدثني أحمد بن إبراهيم بن عبدالله أبو جعفر بن كمونة : ثنا نصر بن مرزوق : ثنا أبو خازم عبد الغفار بن الحسن : ثنا محمد بن منصور عن أبي الفرج هو النضر بن محرز - شأميٌّ - عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ النضر بن محرز ، قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » . وقال العقيلي :

« لا يتابع على حديثه » .

ومحمد بن منصور وأحمد بن إبراهيم أبو جعفر بن كمونة لم أعرفهما .

٣٤٤٨ - (أَشَرْتَ بالرَّأي . قاله للحباب بن المنذر في قصة بدر) .

ضعيف على شهرته في كتب المغازي . أخرجه العسكري في « تصحيفات المحدثين » (٢ / ٤٠٥) : أخبرنا أبو بكر بن دريد : أخبرنا أبو طلحة موسى بن عبدالله الخزاعي في « كتاب المغازي » :

أن النبي ﷺ لما نزل دون بدر ؛ وأتاه خبر قريش ، استشار الناس ، فأشار عليه

أصحابه ، ثم قال الحباب بن المنذر : يا نبي الله ! أرأيت هذا المنزل أمنزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدم ولا نتأخر عنه ، أم هو الحرب والمكيدة ؟ قال :

« بل هو الحرب والمكيدة » .

قال : فإن هذا ليس لك بمنزل ، فانهض حتى نأتي أدنى قليب إلى القوم ، فننزله ، ثم نغوِّر ما سواه من القُلُب ، ثم نبني عليه حوضاً ، ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال رسول الله ﷺ : (فذكره) ، فنهض وسار حتى أتى أدنى ماء إلى القوم ، وأمر بالقلب فغورت ، وبنى حوضاً على القليب .

قلت : وهذا إسناد معضل ، أبو طلحة الخزاعي من شيوخ النسائي ، وقال : «لا بأس به » ، وروى عنه غيره من الثقات ، فلا أدري لم قنع الحافظ بقوله فيه : « مقبول » ، ولم يوثِّقه !

وقد كنت أخرجت الحديث في تخريجي لكتاب « فقه السيرة » للغزالي من طرق أخرى ، ومصادر أشهر وأعلى ، وليس في شيء منها ما يتقوى الحديث به ، وآثرت تخريجه هنا من هذا المصدر لعزته ، وغرابة إسناده .

٣٤٤٩ - (ثلاثةُ نَفَرٍ ، كان لأحدهم عشرةُ دنانير ، فتصدَّقَ منها بدينارٍ ، وكان لآخر عشرةُ أواقٍ ، فتصَدَّقَ منها بأوقية ، وآخر كان له مئةُ أوقيــة ، فتصــدَّقَ بعشرةِ أواقٍ ، قال ﷺ : هُمْ في الأجْرِ سواء . كلٌّ قــد تصــدَّقَ بعُشْــرِ مالِه . قال الله عز وجل : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ ﴾ [الطلاق : ٧]) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٢ / ٣٤٣٩) وفي «مسند

الشامين » (ص ٣٣١) : حدثنا هاشم بن مرثد الطبراني : حدثنا محمد بن إسماعيل بن عياش : حدثني أبي : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاثُ علل :

الأولى : الانقطاع بين شريح والأشعري ، وقد بينت ذلك بتفصيل في الحديث الآتي برقم (٥٦٠٦) .

الثانية : ضعف محمد بن إسماعيل ، وبه وحده أعله الهيثمي فقال في « المجمع » (٣ / ١١١) :

« . . . وفيه ضعف » .

الثالثة : هاشم بن مرثد الطبراني ، أورده الذهبي في « الميزان » فقال :

« هاشم بن مرثد الطبراني ، عن آدم . قال ابن حبان : ليس بشيء » .

ولذلك أورده في « الضعفاء » .

ولم أره في « المجروحين » لابن حبان في باب الهاء ، فلعله أورده في مكان آخر منه أو من غيره لمناسبة ما ، ولكن الحافظ ابن حجر لم يورده أيضاً في الباب المذكور ، وهو على شرطه . والله أعلم .

وقد روي الحديث عن علي رضي الله عنه قال :

جاء ثلاثة نفر إلى النبي ﷺ ، فقال أحدهم : يا رسول الله ! كانت لي مئةُ دينار فتصدقت منها بعشرة دنانير . وقال الآخر : يا رسول الله ! كان لي عشرة دنانير فتصدقت منها بدينار . وقال الآخر : كان لي دينار فتصدقت بعشره . فقال

رسول الله ﷺ :

« كلكم في الأجر سواء ، كلكم تصدق بعشر ماله » .

أخرجه أحمد (١ / ٩٦) ، والبزار (١ / ٤٤٨ / ٩٤٦) من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عنه . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد عن علي » .

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ علته الحارث ـ وهو ابن عبد الله الأعور ـ ، وهو ضعيف ؛ كذَّبه غير واحد من الأئمة ، انظر « الكامل » لابن عدي (٢ / ٦٠٤) و « الضعفاء » للعقيلي (١ / ٢٠٨) .

ثم إن أبا إسحاق وهو السبيعي كان مدلساً ، ولذلك قال أبو خيثمة : كان يحيى بن سعيد يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق : « سمعت الحارث » .

٣٤٥٠ ـ (ثلاثة لا يجيبهم ربك عز وجل : رجل نزل بيتاً خرباً ، ورجل نزل على طريق السبيل ، ورجل أرسل دابته ثم جعل يدعو الله أن يحبسها) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٩ / ٤٩٢ / ١) عن صدقة عن الوضين عن محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الإرسال ؛ فإن ابن عائذ ـ واسمه عبد الرحمن ـ قال الحافظ

في « التقريب » : «ثقة ، من الثالثة وهم من ذكره في الصحابة » .

الثانية : صدقة ـ وهو ابن عبدالله ـ قال الحافظ : « ضعيف » .

٣٤٥١ ـ (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : المنان عطاءه ، والمسبل إزاره خيلاء ، ومُدْمِن الخمر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٢ / ١) عن الحسين بن واقد عن صالح مولى بني مازن عن عبيد بن عمير عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : صالح هذا لم أجد له ذكراً .

٣٤٥٢ ـ (ثلاثةٌ لا ينظرُ الله إليهم يوم القيامة : حُرٌّ باع حُرّاً ، وحُرٌّ باع نَفْسَهُ ، ورجل أَبْطَلَ كِرَاءَ أجيرٍ حتى جَفَّ رَشْحُهُ) .

ضعيف . رواه الجرجاني في « تاريخ جرجان » (١٤٤) من طريق أبي بكر الإسماعيلي بسنده عن بقية بن الوليد عن بكر بن خنيس عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكر بن خنيس فيه ضعف .

وبقية مدلس وقد عنعنه .

٣٤٥٣ ـ (ثلاثة يَضْحَكُ اللهُ إليهم : الرَّجُلُ إذا قامَ بالليل يصلِّي ، والقومُ إذا صفُّوا في الصَّلاة ، والقومُ إذا صفُّوا في قِتَال العدو) .

ضعيف . أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٨ ـ ١٩) ، وأحمد (٣ /

٨٠) ، وابن ماجه (٢٠٠) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٤٦٠) ، والآجري في «الشريعة» (ص ٢٧٨ - ٢٧٩) ، وابن أبي شيبة (٧ / ١٤٥ / ١) ، والبيهقي في « الأسماء » (ص ٤٧٢) ، والبغوي في « شرح السنة » (١ / ١٠٩ / ٢) عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري يرفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مجالد - وهو ابن سعيد - ليس بالقوي .

وقد رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الكنود عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه نحوه ، دون ذكر الخصلة الثانية .

أخرجه الآجري ، وسنده من طريق أبي الكنود حسن .

وقد روي الحديث من طريق أخرى أتم منه ، ولفظه :

« إن الله ليضحك إلى ثلاثة نفر : رجل قام في جوف الليل وأحسن الطهور وصلى ، ورجل نام وهو ساجد ، ورجل - أحسبه - كان في كتيبة فانهزمت وهو على فرس جواد ، لو شاء أن يذهب لذهب » .

أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٣٤٤) : حدثنا محمود بن بكر بن عبد الرحمن : حدثني أبي عن عيسى بن المختار عن محمد بن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، ليس فيه دون الصحابي ثقة غير عيسى بن المختار ، فعطية ومحمد بن أبي ليلى ضعيفان .

وشيخ البزار - محمود بن بكر - وأبوه لم أجد لهما ترجمة .

٣٤٥٤ - (ثلاثة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله : التاجر الأمين ، والإمام المقتصد ، وراعي الشمس بالنهار) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢ / ٦٣) من طريق الحاكم بسنده عن محمد بن

إبراهيم بن عمرو بن يوسف بن أبي ظبية : حدثني أبي عن جدي عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون عطاء لم أعرفهم .

٣٤٥٥ - (ثلاثة يهلكون عند الحساب : جواد ، وشجاع ، وعالم) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ١٠٧ - ١٠٨) من طريق إبراهيم بن زياد - سَبَلان - : ثنا عباد بن عباد : ثنا يونس - وهو ابن عبيد - عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« صحيح الإسناد على شرطهما ، وهو غريب شاذ ، إلا أنه مختصر من الحديث الأول ، شاهد له » .

قلت : عباد بن عباد هذا هو الأرسوفي الزاهد ، ولم يخرج له الشيخان شيئاً ، وهو ثقة ، لكنه سيئ الحفظ ، وقد ذكره ابن حبان في « الضعفاء » ، وقال :

« كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والضبط ، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم ، حتى كثرت المناكير في روايته فاستحق الترك » .

قلت : وهذا الحديث مما يدل على سوء حفظه ؛ فإنه حديث طويل في نحو صفحة لم يحفظ منه إلا هذا القدر ! وبالمعنى لا باللفظ ! وهو مخرج في « تخريج الترغيب » (١ / ٢٩ - ٣٠) و « اقتضاء العلم العمل » (رقم ١٠٧) .

ثم إن إبراهيم بن زياد لم يخرج له البخاري .

٣٤٥٦ - (ثَمَانيةٌ أَبْغَضُ خَلِيقَةِ اللهِ إليه يومَ القيامة : السَّقَّارون وهم الكذّابون ، والخيَّالون وهم المستكبِرُون ، والذين يكنزون الْبَغْضَاءَ

لإخوانهم في صُدُورهم ، فإذا لَقُوهُم حَلَفُوا لهم ، والذين إذا دعوا إلى الله ورسوله كانوا بطأً ، وإذا دُعُوا إلى الشيطان وأَمْرِهِ كانوا سِرَاعاً ، والذين لا يشرفُ لهم طَمَعٌ مِنَ الدنيا إلا استحلُّوا بأيمانهم وإن لم يكن لهم بذلك حَقٌّ ، والمشَّاؤون بالنميمَةِ ، والمفرِّقُونَ بينَ الأحِبَّةِ ، والبَاغُونَ البرآءَ الدَّحضةَ أولئك يقذرهمُ الرحمنُ عز وجل) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢ / ٢٤٣ / ٢) عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن الوضين بن عطاء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد صعيف ؛ فإنه مع إعضاله فالصنعاني هذا لم يوثقه أحد ، وقال ابن عساكر : « ولا أعرف له رواية عن الوضين بن عطاء » .

وقد سبق الحديث أخصر منه بلفظ : « أبغض خليقة الله . . . » .

وقد أورده السيوطي في « الجامع الصغير » باللفظ الذي هنا من رواية أبي الشيخ في « التوبيخ » وابن عساكر عن الوضين ، ولم يعله هو والمناوي إلا بالإرسال!

٣٤٥٧ - (ثَمَنُ الجنَّةِ لا إله إلا الله) .

ضعيف . رواه المحاملي في « الأمالي » (٤ / ٥٤ / ١) ، وأبو محمد الطامذي في « الفوائد » (١١٠ / ١ - ٢) عن محمد بن سنان القزاز : ثنا قريش بن أنس : ثنا حبيب بن الشهيد قال سمعت المنذر يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ثم رواه من طريق روح : ثنا حبيب بن الشهيد عن الحسن من قوله ، ولم يرفعه ، قال والظامذي : وهو الصحيح .

وكذلك رواه موقوفاً عليه الضياء المقدسي في الثالث من « الأحاديث

والحكايات » (٣٨ / ٢) .

قلت : ومحمد بن سنان القزاز ضعيف .

ورواه ابن عدي (٣٢٥ / ١) عن موسى بن إبراهيم : حدثنا حماد بن زيد وعلي بن عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً . وقال :

« وموسى بن إبراهيم بيِّن الضعف » .

قلت : وهو المروزي ، متروك .

ورواه الديلمي (٢ / ٦٩) عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل : حدثنا أحمد بن أبي إياس : حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن الشهيد عن أنس به وزاد :

« وثمن النعمة الحمد لله » .

قلت : وأحمد بن أبي إياس لم أعرفه .

ورواه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٩ /١) عن محمد بن مروان : ثنا أسيد بن زيد عن طعمة الجعفري عن أبان عن أنس قال :

جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : ما ثمن الجنة ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك .

وأسيد بن زيد ، قال الحافظ :

« ضعيف ، أفرط ابن معين فكذبه ، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره » .

ثم رواه أبو نعيم بسندٍ صحيح عن الحسن موقوفاً عليه ، وهو الصواب .

٣٤٥٨ - (ثمن القَيْنَةِ حَرَامٌ ، وغِنَاؤُهَا حَرَامٌ ، والنظرُ إليها حَرامٌ ، وثَمَنُهَا مثلُ ثَمَنِ الكَلْبِ ، وثمنُ الكلبِ سُحْتٌ ، ومَنْ نَبَت لحمُهُ على السُّحْتِ فالنارُ أولى به) .

ضعيف . رواه الطبراني (رقم ٨٧) عن يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد ابن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل النوفلي ، قال الحافظ :

« لين الحديث » . وقال الهيثمي (٤ / ٩١) :

« وهو متروك ، ضعفه جمهور الأئمة ، ونقل عن ابن معين في رواية : لا بأس به ، وضعفه في أخرى » .

٣٤٥٩ - (ثَمَنُ الكَلْبِ خَبِيثٌ ، وهو أخبثُ منه) .

ضعيف جداً . رواه الحاكم (١/١٥٥) ، وعنه البيهقي (١/١٩) من طريق يوسف ابن خالد عن الضحاك بن عثمان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال الحاكم :

« رواته كلهم ثقات ، فإن سَلِمَ من يوسف بن خالد السمتي فإنه صحيح على شرط البخاري » .

ورده الذهبي بقوله :

« يوسف واهٍ » . وقال البيهقي :

« وغيره أوثق منه » . وقال الذهبي في « مختصره » (١ / ٤ / ١) :

« قلت : بل واه جداً » .

٣٤٦٠ - (الثَّالثُ مَلْعُونٌ . يعني : على الدَّابَّةِ) .

ضعيفٌ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » : حدثنا المقدام بن داود :

حدثنا أسد بن موسى : حدثنا أبو معاوية محمد بن خازم عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن المهاجر بن قنفذ قال :

رأى رسول ﷺ ثلاثة على دابة ، فقال : . . . فذكره .

كذا في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١٣٣) ذكره شاهداً لحديث زاذان بمعناه ، أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« منقطع الإسناد » . فتعقبه السيوطي بقوله :

« قلت : له طريق متصل » ، ثم ساقه .

وأقول : هذا لا يصلح شاهداً لشدة ضعفه ، فإن إسماعيل بن مسلم - وهو المكي - ضعيف .

والمقدام بن داود قال النسائي :

«ليس بثقة» .

فالعجب مما نقله المناوي عن الهيثمي أنه قال : « ورجاله ثقات » ثم أَقرّه ، وبنى عليه قوله ، ولم يُصِبِ ابن الجوزي بإيراده في « الموضوعات » !

٣٤٦١ - (الثّوْمُ والبَصَلُ والكُرّاثُ سُكٌّ إبليس) .

ضعيف . رواه الروياني في « مسنده » (٢/٢١٥/٣٠) ، وزاهر الشحامي في «السباعيات» (ج ٦/٨/١) عن عبد العزيز بن عبد الصمد : حدثني صاحب لنا يقال له : أبو سعيد - ثقة - عن أبي غالب عن أبي أمامة رفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي سعيد هذا ؛ فإنهم أغفلوه ولم يترجموه . قال الهيثمي (٢ / ١٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » وأبو سعيد . لم أجد من ترجمه » .

والسُّكُّ : طِيبٌ معروفٌ ، وهو عربي ، والمراد أن هذا طيبه الذي يحب ريحه ، ويميل إليه .

٣٤٦٢ - (جَالِسِ الكُبراءَ ، وسائِلِ العلماءَ ، وخالِطِ الحُكماءَ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « الكبير » (٢٢ / ١٢٥ / ٣٢٣ و ٣٢٤) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٣٩ / ٢) عن عبد الملك بن حسين - وهو النخعي - عن سلمة بن كهيل عن أبي جحيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، عبد الملك بن حسين النخعي يكنى بأبي مالك ، وهو بها أشهر ، قال الحافظ : « متروك » .

وتابعه محمد بن يونس الكديمي قال : حدثنا إبراهيم بن زكريا البزاز قال : حدثنا عبدالله بن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن سلمة بن كهيل به .

أخرجه الخطابي في « العزلة » (ص ٥٤ - المنيرية) .

لكن الكديمي وضاع .

وعبدالله بن عثمان بن عطاء وأبوه - وهو الخراساني - ضعيفان .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٢٥) هكذا مرفوعاً ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » من طريقين ، إحداهما هذه ، والأخرى موقوفة ، وفيه عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي ، وهو منكر الحديث ، والموقوف صحيح الإسناد » .

قلت : الموقوف عند الطبراني (٢٢ / ١٣٣ / ٣٥٤) من طريق يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن أبيه عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة قال : . . . فذكره موقوفاً .

وهذا إسناد صحيح كما قال ، رجاله ثقات رجال مسلم إن سلم من عنعنة زكريا ابن أبي زائدة ؛ فإنه كان يدلس ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

ومن طريقه أخرجه ابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ١٧٦) .

٣٤٦٣ - (جَعَلَ اللهُ التقوى زَادَكَ ، وغَفَرَ ذنبَكَ ، ووجَّهَكَ للخَيْرِ حيثُ ما تكُون) .

ضعيف . رواه البخاري في « التاريخ »(١٨٥/١/٤) ، والبزار (٣٢٠١) ، والمحاملي في « الدعاء » (٣١ / ٢) ، والبغوي في « شرح السنة » (١ / ١٥٠ / ١) عن قتادة بن الفضل بن عبد الله بن قتادة الرهاوي : حدثني الفضل بن عبدالله بن قتادة عن هشام بن قتادة عن قتادة قال : لما عقد لي رسول الله ﷺ على قومي أخذت بيده فودَّعته ، فقال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال البغوي :

« هذا حديث حسن غريب » .

قلت : بل إسناده ضعيف ؛ لأن الفضل بن عبدالله بن قتادة . أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ١١٦) هكذا :

« الفضل بن قتادة عن عمه هشام بن قتادة . روى عنه ابنه قتادة بن الفضل » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإنما هو الفضل بن عبدالله بن قتادة ، كما في إسناد الحديث . ولم يورده ابن أبي حاتم مطلقاً ، وأورده ابن حبان في « الثقات » (٢ / ٢٤٠) كما أورده البخاري ! وهو عمدة الهيثمي في توثيق رجاله ، فقد قال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٣١) :

« رواه الطبراني والبزار ، ورجالهما ثقات » .

قلت : وتوثيق ابن حبان عند التفرد مما لا يعتد به ؛ لما عرف به من التساهل ؛ كما شرحه الحافظ في مقدمة « لسان الميزان » .

وقتادة بن الفضل ، قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٣٥) عن أبيه : «شيخ» ، ووثقه ابن حبان أيضاً ، لكن روى عنه جمع من الثقات .

٣٤٦٤ - (جُلَسَاءُ اللهِ غَدَاً أَهْلُ الوَرَعِ والزُّهْدِ في الدُّنيا) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في « الورع » (١٥٩ / ٢) ، وأبو منصور معمر بن أحمد في « الأربعين » (٣ / ١) ، والسلفي في « معجم السفر » (٢١٤ / ١ - ٢) ، والديلمي (٢ / ٧٥) عن عيسى بن إبراهيم عن مقاتل بن قيس الأزدي عن علقمة بن مرثد عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى بن إبراهيم - وهو ابن طهمان الهاشمي - قال البخاري والنسائي :

« منكر الحديث » .

ومقاتل بن قيس قال الذهبي :

« ضعفه الأزدي » .

وتابعهما سليمان بن عمرو عن الجريري عن علقمة به .

أخرجه أبو علي النيسابوري في جزء من « فوائده » (٦٨ / ١ - ٢) .

لكن سليمان بن عمرو - وهو أبو داود النخعي - كذاب .

ورواه عبد الرحمن بن نصر الدمشقي في « الفوائد » (٢ / ٢٢٥ / ٢) عن أبي هريرة من قوله ، وسنده ضعيف .

٣٤٦٥ـ (جِنَانُ الفِرْدَوْسِ أربعٌ ، ثِنْتَان مِنْ ذَهَبٍ ، حِلْيَتُهُمَا وآنيتُهُما وما فيهما ، وثنتان مِن فضةٍ ، آنيتُهُمَا وحليتُهُمَا وما فيهما ، وليس بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم عز وجل إلا رداءُ الكبرياءِ على وَجْهِهِ في جنَّةِ عَدْنٍ ، وهذه الأنهارُ تشخُبُ من جنةِ عدنٍ ، ثم يصدَّعُ بعد ذلك أنهاراً) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي (٥٢٩) ، وأحمد (٤/٤١٦) ، والدارمي (٢ / ٣٣٣) عن أبي قدامة الحارث بن عبيد الإيادي قال : ثنا أبو عمران - يعني الجوني - عن أبي بكر بن عبدالله بن قيس عن أبيه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث بن عبيد ضعيف لسوء حفظه ، وقد خالفه عبد العزيز بن عبد الصمد فقال : حدثنا أبو عمران الجوني به ، دون قوله في أوله : «جنان الفردوس أربع» ، وفي آخره : « وهذه الأنهار تشخب . . . » .

أخرجه البخاري (٣ / ٣٤٥ و ٤ / ٤٦٦) ، ومسلم (١ / ١١٢) ، والترمذي (٢ / ٨٦) وصححه ، وابن ماجه (١٨٦) ، وأحمد في رواية (٤ / ٤١١) وابن حبان (٧٣٤٢) من طريق أخرى عن المغيرة بن شعبة .

فالحديث صحيح بدون هاتين الزيادتين . والله أعلم .

٣٤٦٦ ـ (جَمَالُ الرَّجُلِ فَصَاحَةُ لِسَانِهِ) .

موضوع . رواه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٣ / ٢) عن أحمد بن

عبد الرحمن بن الجارود الرّقي : نا هلال بن العلاء الرقي قال : نا محمد بن مصعب قال : نا الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الجارود هذا ، قال الذهبي :

« قال الخطيب كان كذابا ، ومن بلاياه قال : حدثنا هلال بن العلاء . . . . » .

قلت : فساق هذا الحديث .

ومحمد بن مصعب هو القرقسائي ، صدوق كثير الغلط .

وقد روى الحديث من طريق أخرى مرسلاً بلفظ :

« الجمال في الرجل اللسان » .

رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٣ / ٢٠) ، والحاكم (٣ / ٣٣٠) ، وابن عساكر (٨ / ٤٧١ / ١ ـ ٢) من طريق موسى بن داود : نا الحكم بن المنذر عن عمر ابن بشر الخثعمي عن أبي جعفر محمد بن علي قال : أقبل العباس بن عبد المطلب وعليه حلة وله ضفيرتان وهو أبيض بض ، فلما رآه النبي ﷺ تبسم ، فقال له العباس ما أضحكك يا رسول الله أضحك الله سِنَّكَ ؟ ! فقال : « أعجبني جمالك يا عم النبي » ، فقال العباس : ما الجمال في الرجل ؟ قال : « اللسان » .

وقال الذهبي :

« مرسل » .

قلت : وعمر بن بشر والحكم بن المنذر لم أعرفهما .

ورواه القاسم بن ثابت السرقسطي (٢ / ٢٧ / ٢) من طريق العمري عن الهيثم بن عدي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري مرسلاً به .

قلت : والهيثم بن عدي كذاب ؛ كما قال أبو داود وغيره .

٣٤٦٧ - (جَهْدُ البَلاءِ أن تَحْتَاجُوا إلى ما في أيدي النَّاسِ فتُمْنَعُونَ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٧٧) من طريق ابن لال : حدثنا أبو داود سليمان بن يزيد بن سليمان القزويني : حدثنا علي بن أبي طاهر : حدثنا هارون بن عيسى بن إبراهيم الهاشمي : حدثنا أحمد بن عبد الأعلى : حدثنا أبو عبدالله اليشكري : حدثنا ميمون بن مهران عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون ميمون بن مهران لم أعرف منهم أحداً سوى هارون بن عيسى ، وهو مترجم في « تاريخ بغداد » (١٤ / ٢٨) وقال :

« وذكره الدارقطني ، فقال : ليس بالقوي » .

٣٤٦٨ - (لا تُشَدِّدُوا على أنفُسِكُم فيُشَدَّدَ عليكم ؛ فإن قوماً شدّدوا على أنفُسِهم فشدَّدَ اللهُ عليهم ، فتلكَ بَقَايَاهم في الصَّوَامِعِ والدِّيار : ﴿ ورَهْبَانِيَّةً ابتَدَعُوهَا ما كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِم ﴾[الحديد : ٢٧]) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٩٠٤) ، وأبو يعلى (٣٦٩٤) عن عبدالله بن وهب قال : أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز وهو أمير المدينة ، فإذا هو يصلي صلاة خفيفة دقيقة ، كأنها صلاة مسافر أو قريباً منها ، فلما سلم قال أبي : يرحمك الله ! أرأيت هذه الصلاة المكتوبة أو شيء تنفّلته؟ قال : إنها المكتوبة ، وإنها لصلاة رسول الله ﷺ ، ما أخطأت إلا شيئاً

سهوت عنه . فقال : إن رسول الله ﷺ كان يقول : . . . فذكره .

ثم غدا من الغد فقال : ألا تركب لتنظر ولتعتبر ؟ قال : نعم ، فركبوا جميعاً ، فإذا هم بديار باد أهلها وانقضوا وفنوا ، خاوية على عروشها ، فقال : أتعرف هذه الديار ؟ فقلت : ما أعرفني بها وبأهلها ، هذه ديار قوم أهلكهم البغي والحسد ؛ إن الحسد يطفئ نور الحسنات ، والبغي يصدق ذلك أو يكذبه ، والعين تزني والكف والقدم والجسد واللسان ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه .

وهذا إسناد يحتمل التحسين ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري غير سعيد ابن عبد الرحمن بن أبي العمياء ، وقد روى عنه خالد بن حميد المهري أيضاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٣٥٤) ، وفي « التقريب » « مقبول » ، يعني عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة .

ومما يُلْفَتُ إليه النظر أن أبا داود أورد الحديث على اختصاره في « باب في الحسد » من « كتاب الأدب » مع أنه ليس في روايته ذكر الحسد في الحديث ، فكأنه بذلك أشار إلى وروده في غير روايته . والله أعلم .

هذا ؛ وقد ذكر النابلسي في « الذخائر » (١ / ٢٩ رقم ٢٤٤) أن أبا داود أخرجه في الصلاة وفي الأدب عن أحمد بن صالح ، وقد فتشت عنه في «الصلاة» فلم أجده .

ثم رأيت الحافظ المزي ذكر في « التحفة » (١ / ٢٣٦) أنها في نسخة ابن العبد ، فراجعه .

والحديث ساقه الهيثمي في «مجمع الزوائد » (٦ / ٢٥٦) بتمامه من رواية أبي يعلى ، ثم قال :

« ورجالـه رجال الصحيح غير سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء ، وهو ثقة » .

وقـد توهم بعضـهم أنه ليس على شـرط « المجمع » ؛ لإخـراج أبي داود إياه ، فلفتُّ نظره إلى الزيادة التي عند أبي يعلى دون أبي داود - في بعض النُّسَخ - ، مع أنه أشار إليها - كما تقدم - ، فاستحسن ذلك ، جزاه الله خيرا .

٣٤٦٩ - (جعل الله الخيرَ كلَّه في الرِّبعةِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢ / ٧٦ - ٧٧) عن ابن لال معلقاً عن صبيح بن عبد الله الفرغاني : حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي : حدثنا جعفر بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر بن محمد الظاهر أنه ابن خالد بن الزبير ابن العوام القرشي ، قال البخاري :

« لا يتابع على حديثه » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وصَبيح بن عبدالله الفرغاني ؛ قال الخطيب :

«صاحب مناكير» .

٣٤٧٠ - (جَهْدُ البَلاءِ : قِلَّةُ الصَّبْرِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٧٧) من طريق إسماعيل الصابوني عن محمد ابن جمعة : حدثنا مسلم بن جنادة : حدثنا وكيع : حدثنا شعبة عن عبد الحميد ابن كرديد عن ثابت عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن جمعة ومسلم بن جنادة لم أجد لهما ترجمة . ونقل المناوي عن الصابوني أنه قال :

« لم يروه عن وكيع مرفوعاً إلا مسلم بن جنادة » .

قلت : فأشار الصابوني إلى إعلاله بالوقف ؛ وهو الأشبه .

والحديث عزاه السيوطي لأبي عثمان الصابوني أيضاً في « المثتين » .

ثم رأيته في « ثقات ابن حبان » (٧ / ١١٩) من طريق سلم بن جنادة به . فتبين أن « مسلم » محرف « أسلم » ، وأسلم ـ أيضاً ـ محرّفٌ من (سَلْم) ، وهو ثقة ربّما خالف ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد خولف ؛ فأخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ٥٠) من طرق أخر عن شعبة به موقوفاً . ورجاله ثقات ، فتأكد وقفه .

(تنبيه) : اختلفت المصادر التي رجعنا إليها في لفظة : « قلة » ، فوقع هكذا في « مسند الفردوس » ، وفي « الجامع الصغير » معزواً إليه وإلى الصابوني . لكن وقع في « الجامع الكبير » معزواً إليهما بلفظ : « قتل » . وكذا وقع في « ثقات ابن حبان » و « فردوس الديلمي» المطبوع (٢ / ١١٠ / ٢٥٨٢) ، ومن الغريب أنه وقع في فهرسه الذي وضعه السعيد (ص ١٠٨) : « قلة » . ولم يتيسر لي ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم توفر مصادر مخطوطة أو مصورة ليصار إليها .

٣٤٧١ ـ (الجبروتُ في القَلْبِ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/٨٢) عن ابن لال معلقاً عن محمد بن عبد الملك عن ابن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبد الملك ـ وهو الأنصاري ـ ، قال أحمد :

« يضع الحديث ويكذب » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

٣٤٧٢ - (الجَلاوِزَةُ ، والشُّرَطُ ، وأعوانُ الظَّلَمَةِ كِلابُ النار) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢١) من طريق محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث طاوس تفرد به محمد بن مسلم الطائفي » .

قلت : وهو صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

وتحته جماعة لم أجد من ترجمهم .

والحديث عزاه المناوي للديلمي أيضاً ، ولم أره في « زهر الفردوس » .

٣٤٧٣ - (الجُلُوسُ مع الفُقَرَاءِ من التَّوَاضُعِ ، وهو مِنْ أَفْضَلِ الجِهَادِ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢ / ٨٢) من طريق السلمي بسنده عن محمد بن علي بن الأشعث : حدثنا جعفر بن محمد العلوي : حدثنا مسلم بن إبراهيم ابن؟ : حدثنا عروة بن ســـ بن طاهر بن عبيد الله عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، وآفته السلمي - واسمه محمد بن الحسين الصوفي - ؛ كان يضع الحديث .

ومحمد بن علي بن الأشعث لم أعرفه .

وجعفر بن محمد العلوي الظاهر أنه الذي في « الميزان » :

« جعفر بن محمد بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي عن يزيد بن هارون

وأبي نعيم وغيرهما . روى عنه شريح بن عبد الكريم وغيره . قال الجورقاني في كتاب « الأباطيل » : مجروح » .

٣٤٧٤ - (البَرَكَةُ في الغَنَمِ والجَمَالُ في الإبِلِ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢ / ١ / ١٨) عن علي بن أبي الأزهر : حدثنا أحمد بن عبد المؤمن : حدثنا ابن وهب : حدثنا أبو أسلم صالح عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو أسلم صالح لم أعرفه .

وأحمد بن عبد المؤمن - هو أبو جعفر الصوفي - قال مسلمة بن قاسم : « ضعيف جداً » .

٣٤٧٥ - (الجنُّ لا تخبِلُ أحداً في بَيْتِه عتيقٌ مِنَ الخيلِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٤٣٣) من طريق سعيد بن سنان عن يزيد بن عبدالله بن عريب عن أبيه عن جده عريب عن رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ سعيد بن سنان هو أبو مهدي الحمصي ، قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني . ورواه ابن قانع عنه به إلا أنه قال : « عمرو ابن عريب » بدل : « يزيد بن عبدالله بن عريب » .

قال العلائي :

« وهذا اختلاف شديد مع ما في روايته من الجهالة . يعني : عبد الله ويزيد وعمراً » ؛ كذا في « اللسان » .

وذكر أنه أخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج عن بقية عن عبدالله بن عريب به .

قلت : وبقية مدلس ، وأبو عتبة ضعيف .

٣٤٧٦ - (الجنَّةُ بالْمَشْرِق) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢ / ٧٩) من طريق الحاكم : حدثنا محمد بن العباس : حدثنا أحمد بن محمد بن عطاء الفقيه : حدثنا إبراهيم بن علي النيسابوري : حدثنا الحسين بن إسحاق البصري : حدثنا محمد بن الزبرقان عن يونس بن عبيد [عن الحسن] عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث باطل ؛ آفته الحسين هذا ؛ فإنه لا يعرف ، وقد ذكر له الحافظ في « اللسان » هذا الحديث بلفظ :

« إن الشمس بالجنة ، والجنة بالمشرق » وقال :

« أورده الجورقاني في كتاب « الأباطيل » وقال : الحسين مجهول ».

قلت : والظاهر أن أصل الحديث من الإسرائيليات ؛ فقد رأيت في « حادي الأرواح » لابن القيم (١ / ١٠٩) أثراً رواه ابن أبي شيبة بسندٍ صحيح عن عبد الله ابن عمرو قال :

« الجنة مطوية معلقة بقرون الشمس تنشر في كل عام مرة ، وإن أرواح المؤمنين في طير كالزرازير يتعارفون ويرزقون من ثمر الجنة » .

وفسره ابن القيِّم بأن الجنة المعلقة بقرون الشمس ما يحدثه الله سبحانه وتعالى بالشمس في كل سنة مرة من أنواع الثمار والفواكه والنبات ، جعله الله تعالى مذكراً بتلك الجنة وآيةً دالة عليها كما جعل هذه النار مذكرة بتلك ، وإلا فالجنة التي عرضها السماوات والأرض ليست معلقة بقرون الشمس ، وهي فوق الشمس وأكبر منها ، وقد ثبت في « الصحيحين » عنه ﷺ أنه قال :

«الجنة مئة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض » . وهذا يدل على أنها في غاية العلو والارتفاع . والله أعلم .

قلت : فكيف يعقل أن تكون الجنة ـ وهذه بعض أوصافها ـ بالمشرق ؟! اللهم إلا أن يراد به معنى مجازي . أي بلاد المشرق كالعراقين وما ولاهما ، وهو الذي استظهره المناوي ، لكن التأويل فرع التصحيح ، والحديث ليس بصحيح .

٣٤٧٧ ـ (الجنَّةُ دَارُ الأَسْخِيَاءِ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٥٩) ، وأبو عثمان البجيرمي في « الفوائد » (٢٨ / ٢) ، وابن عدي (٥٣٥ / ٢) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣٤٥/٦ ـ ٣٤٦) ، والقضاعي (١ ـ ٢ / ٢) ، والديلمي (٢ / ٧٩) من طريق جحدر بن عبد الرحمن بن الحارث البكري : حدثنا بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن الأوزعي إلا بقية ، تفرد به جحدر بن عبد الله الرحبي» . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث [ما] رواه عن بقية غير جحدر ، وجحدر سرقه ، وهو بيِّن الضعف جداً » .

قلت : وجحدر لقبه ، واسمه أحمد . قال الحافظ :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » ، فكأنه ما عرفه ؛ لأنه سمى أباه عبدالله ابن الحارث ، وقال : لم أر في حديثه ما في القلب منه إلا . . . (فذكر هذا الحديث) وقال عقبه : هذا حديث منكر » .

قلت : وبقية مدلس ، وقد عنعنه ، فإن ثبت عنه ، فلعله تلقاه عن بعض الضعفاء أو المجهولين ؛ فقد رأيته من طريق يحيى بن عبد الله البابْلُتّي قال : حدثنا الأوزاعي به .

أخرجه الشريف أبو القاسم الحسيني في « الأمالي » (٥٥ / ٢) .

ويحيى هذا قال الحافظ : « ضعيف » .

ومن طريق عبد ربه بن سليم عن الأوزاعي به .

أخرجه أبو القاسم الختلي في « الديباج » (١٦٨ / ١) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٩٧ / ١) .

وعبد ربه بن سليم ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٤٤) عن أبيه :

« شيخ مجهول » .

وروي من حديث أنس مرفوعاً بزيادة :

« الجنة مأوى الأسخياء ، الجنة مأوى الأسخياء » .

أخرجه ابن عدي (٣٢٥ / ٢) عن محمد بن مسلمة : ثنا موسى الطويل عنه .

وموسى هذا ؛ قال ابن حبان :

« روى عن أنس أشياء موضوعة » .

ثم رأيت ابن حبان أورد الحديث في « الثقات » (٨ / ٣٥) في ترجمة أحمد ابن عبد الله بن الحارث : جحدر قال : « يروي عن بقية ، لم أر في حديثه ما في القلب منه إلا حديثاً واحداً » .

ثم ساق له هذا الحديث وقال :

« حديث منكر ! أحاديث بقية ليست بنقية » .

٣٤٧٨ - (حُبُّ أبي بكرٍ وعمرَ من الإيمان ، وبغضُهُمَا مِنَ الكُفْرِ ، وحُبُّ العَرَبِ من الإيمان ، وبغضُهُم من الكُفر ، ومَنْ سَبَّ أصحابي فعليه لعنةُ الله ، ومَنْ حَفِظَنِي فيهم فلا لعنهُ الله) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢ / ٨٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٣٥ / ١) عن علي بن الحسن الشامي : حدثنا خليد بن دعلج عن يونس بن عبيد عن الحسن عن جابر مرفوعاً به ، وفي رواية لابن عساكر :

« من حفظني فيهم فأنا أحفظه يوم القيامة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته الشامي هذا ؛ قال ابن عدي :

«جميع أحاديثه بواطيل ، وهو ضعيف جداً » .

وقال الذهبي :

« هو في عداد المتروكين » .

وخليد بن دعلج ضعيف .

والحسن وهو - البصري - مدلس .

والحديث أخرجه ابن عدي (١٢٤ / ٢) ، وابن عساكر (٩ / ٣٠١ / ٢) عن محمد بن عبد الرحمن الحماني ـ أخو عبد الحميد ـ قال : ثنا أبو إسحاق الحُميسي عن مالك بن دينار عن أنس بن مالك مرفوعاً به دون قوله : « وحب العرب . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحميسي هذا اسمه خازم بن الحسين ، قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال ابن عدي :

« عامة حديثه لا يتابعه أحد عليه ، وأحاديثه شبه الغرائب ، وهو ضعيف يكتب حديثه » .

ومحمد بن عبد الرحمن الحماني لم أجد له ترجمة .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق الحماني : نا أبو إسرائيل عن علي بن زيد عن أنس مرفوعاً به دون قوله : « ومن سب . . . » .

والحماني هذا إن كان محمداً المذكور فلم أعرفه كما سبق . وإن كان أخاه عبد الحميد ففيه كلام .

وأبو إسرائيل هو إسماعيل بن خليفة العبسي ، ضعيف لسوء حفظه .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف أيضاً .

٣٤٧٩ ـ (حُبُّ الثناء مِنَ الناس يُعْمِي ويُصِمُّ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٨٤/٢) عن علي بن محمد بن عامر : حدثنا حميد عن عبد الرحمن بن عبدالله : حدثنا خداش بن مخلد : حدثنا الفضل بن عيسى عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عباد بن منصور .

والفضل بن عيسى ـ وهو الرقاشي ـ ، قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

ومن دونهما لم أعرفهم .

والحديث ضعَّف إسناده الحافظ العراقي أيضاً في « تخريج الإحياء » (٣ / ٢٤١) .

٣٤٨٠ ـ (حُجُّوا تَسْتَغنوا ، وسَافِروا تَصِحُّوا ، وتَنَاكَحُوا تكثروا ؛ فإني مُبَاهٍ بكم الأمم) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٨٣) عن محمد بن سنان بن يزيد القزاز : حدثنا محمد بن الحارث الحارثي : حدثنا محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن عبد الرحمن البيلماني متروك .

وأبوه عبد الرحمن ضعيف .

ومثله محمد بن سنان بن يزيد القزاز .

والشطر الأول من الحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية عبد الرزاق عن صفوان بن سليم مرسلاً .

أخرجه (١٠٣٩١/١٧٣/٦) من طريق ابن جريج قال : أخبرت عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال .

والشطر الآخر له شاهد من حديث أنس وغيره ، مخرج في « آداب الزفاف » بلفظ :

« تزوجوا الولود الودود ؛ فإني مكاثر بكم الأمم يـوم القيامة » . انظره (ص ٨٩ و ١٣٢)

٣٤٨١ ـ (حَجَّةٌ قَبْلَ غَزْوَةٍ أفضلُ مِنْ خمسينَ غزوةً ، وغزوةٌ بعد حَجَّةٍ أفضلُ مِنْ خمسين حجةٍ ، ولموقِفُ ساعةٍ في سبيل الله أفضلُ من سبعينَ حَجَّةً) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٨٨) عن الطبراني بسنده عن محمد بن عمر الكلاعي : ثنا مكحول عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« غريب من حديث مكحول وابن عمر ، لم نكتبه إلا من حديث الكلاعي» .

قلت : وهو منكر الحديث جداً ؛ كما قال ابن حبان .

ومكحول عن ابن عمر منقطع كما قال أبو زرعة .

وأخرج البزار (٢ / ٢٥٨ / ١٦٥١) عن عنبسة بن هبيرة الطائي : سمعت عكرمة يحدث عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« غزوة خير من أربعين حجة ، وحجة الإسلام خير من أربعين غزوة» ، وقال :

« لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم حدث عن عنبسة إلا محمد بن سليمان ، وثقه ابن حبان » .

قلت : وهذا التوثيق من تساهله المعروف ، ولذلك لم يعتد به الذهبي ، فقال في عنبسة :

« مجهول » . وسبقه أبو حاتم ، وأشار البزار إلى جهالته .

٣٤٨٢ ـ (إذا دُعِيَ أحـدُكُم إلى طَعَـامٍ فـلا يَسْـتَـقْـبِضُ ولدَهُ ولا أحداً ؛ قريباً ولا بعيداً ؛ فإنه إنْ فَعَلَ كان بمنزلةِ مَنْ سَرَقَ) .

موضوع . أخرجـه الأصبهـاني في « الترغيـب » (٢١٠ / ١) عن علي بن عبـد الملك بن عبـد ربه الطائي : حـدثني أبي : ثنا أبو يوسف عن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان ـ وهو ابن أبي عياش البصري ـ ، وهو متروك ؛ اتهمه شعبة بالكذب على رسول الله ﷺ .

والراوي عنه أبو يوسف لم أعرفه .

ومثله علي بن عبد الملك بن عبد ربه الطائي .

وأما ابنه فيحتمل أنه الذي في « الميزان » :

« عبـد الملك بن عبـد ربه الطـائي ، عن خلف بن خليـفة وغيـره ، منـكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع » .

قلت : وفي معناه أحاديث أخرى ضعيفة ومنكرة ، فانظر الحديث المتقدم (٣٤٢٨) و « الإرواء » (٧ / ١٥ ـ ١٦) .

٣٤٨٣ ـ (حُرِّمَتْ على النَّارِ ثلاثةُ أَعْيُنٍ : عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خشيةِ الله عز وجل ، وعينٌ سَهَرَتْ في سبيلِ الله ، وعين غَضَّتْ عن مَحَارِمِ الله) .

ضعيف . رواه أبو القاسم القشيري في « الأربعين » (١٥٨ / ١) عن محمد ابن يونس الكديمي : ثنا عبدالله بن محمد الباهلي : ثنا أبو حبيب العنزي : ثنا بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً .

ومن طريق القشيري رواه البغوي في « شرح السنة » (٤ / ٢٠٧ / ٢) .

والكديمي متهم بالوضع .

وله شاهد من حديث أبي ريحانة رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ١٥٨ ـ ١٥٩) عن عبد الرحمن بن شريح عن محمد بن سمير الرعيني أنه سمع أبا علي التجيبي أنه سمع أبا ريحانة يقول ، مرفوعاً به ، دون الجملة الثالثة ، فلم يذكرها ابن سمير .

لكن أخرجه الدارمي (٢ / ٢٠٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٨) ، والحاكم (٢ / ٨٣) ـ وعنه البيهقي (٩ / ١٤٩) ـ من هذا الوجه وزادا في آخره :

« وقال الثالثة فنسيتها . قال أبو شريح بعد ذلك : وحرمت النار على عين غضت عن محارم الله » . زاد الدارمي : « أو عين فقئت في سبيل الله » .

وهذه الزيادة شك من بعض الرواة . وإلا صار العدد أربعاً .

وأخرجه أحمد (٤ / ١٣٤) دون الزيادة في آخره ، والنسائي (٢ / ٥٦) مقتصراً على الجملة الثانية .

٣٤٨٤ ـ (حُرْمَةُ الجَارِ على الجَارِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٨٨) عن أبي الشيخ معلقاً عن محمد بن سليمان بن أبي داود : حدثني أبي عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان بن أبي داود الحراني قال الذهبي في «الضعفاء» :

« ضعفوه » .

٣٤٨٥ - (حَرِيمُ البِئْرِ مَدُّ رِشَائِهَا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٩٦) عن منصور بن صقير : ثنا ثابت بن محمد عن نافع أبي غالب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال البوصيري في « الزوائد » (١٥٤ / ١) وبين سببه فقال :

« ثابت بن محمد انقلب على ابن ماجه ، وصوابه محمد بن ثابت ؛ كما ذكره الذهبي في « الكاشف » ، وقد ضعفوه . ومنصور متفق على ضعفه » .

قلت : ومحمد بن ثابت هو العبدي ،.قال الحافظ :

« صدوق ليِّن الحديث » .

ثم روى ابن ماجه بهذا الإسناد عن ثابت بن محمد العبدي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« حريم النخلة مد جريدها » .

وروى له شاهداً بمعناه عن إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف أيضاً منقطع ؛ إسحاق هذا مجهول الحال ، ولم يسمع من عبادة ؛ كما في « التقريب » .

وقد صح ما يؤيده ، فأخرج أبو داود (٢ / ١٢٣) عن أبي سعيد الخدري قال :

« اختصم إلى رسول الله ﷺ رجلان في حريم نخلة ؛ فأمر بها فذرعت

فوجدت سبعة أذرع ، (وفي رواية : فوجدت خمسة أذرع) ؛ فقضى بذاك » .

وإسناده صحيح .

٣٤٨٦ - (حُزُقَّة حُزُقَّة ، ارْقَ عينَ بَقَّة) .

ضعيف . رواه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٤٩) ، وابن أبي شيبة (١٢ / ١٠١) مختصراً ، والطبراني (١ / ٢٦٠ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (٤ / ٢٥٢ / ١) عن معاوية بن أبي مزرِّد عن أبيه عن أبي هريرة قال :

سمعت أذناي وأبصرت عيناي هاتان رسول الله ﷺ وهو آخذ بكفَّيْهِ جميعاً حَسَنَاً أو حُسَيْنَاً وقدماه علىٰ قدمَيْ رسول الله ﷺ ، وهو يقول : (فذكره) . فيرقى الغلام حتى يضع قدميه على صدر رسول الله ﷺ ، ثم قال له : « افتح » ، قال : ثم قبله ، ثم قال : « اللهم أحبه فإني أحبه » .

قلت : ورجاله كلهم ثقات معروفون غير أبي مزرد والد معاوية واسمه عبدالرحمن بن يسار ؛ أشار الذهبي إلى جهالته بقوله :

« تفرد عنه ولده عبدالرحمن » .

ثم رواه الطبراني (١ / ٢٦٠ / ٢) من طريق أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي : ثنا بن أبي فديك : ثنا المتوكل بن موسى عن محمد بن مسرع عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه بلفظ :

« ارق بأبيك أنت عين بقة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن مسرع والمتوكل بن موسى لم أعرفهما . وقد أشار إلى هذا الهيثمي بقوله في « المجمع » (٣ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وقال في الإسناد الذي قبله :

« رواه الطبراني ، وفيه أبو مزرد ، ولم أجد من وثقه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » .

ومما تقدم تعلم أن قول الشيخ عبد الله الغماري في رسالته التي سماها « إعلام النبيل بجواز التقبيل » (ص ٦) :

« وروى الطبراني بإسناد جيد كما قال الدميري في «حياة الحيوان»[١] عن أبي هريرة . . . » ؛ فذكر الحديث باللفظ الأول ، إلا أنه قال في آخره :

« اللهم ! من أحبه فإني أحبه » !

وهذا خطأ من بعض نساخ « مجمع الهيثمي » زاد فيه اسم : « من » ؛ فقلده الغماري لأنه يحوش من هنا وهناك ! ولا يرجع إلى الأصول كالمصادر المذكورة أعلاه .

ثم إن معناه ركيك إلا بتقدير « أحب من أحبه » أو نحوه . وقد رواه البخاري (٥٨٨٤) من طريق آخر عن أبي هريرة في قصة أخرى مختصرة في الحسن دون شك ، وفيه :

فالتزمه فقال : « اللهم إني أحبه ، فأحبه ، وأحب من يحبه » .

وكذا رواه مسلم (٧ / ١٣٠) ، وابن حبان (٦٩٢٤) .

وأخرجه في « الأدب المفرد »(١١٨٣) ، والحاكم (٣ / ١٧٨) ، وأحمد (٢ /

(١) (ج١ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧) ، وهو فقيه شافعي ، وليس معروفاً بتخريج الأحاديث ونقدها ، فالعجب ممن يدعي الاجتهاد في الحديث أن يقلد مثله!!

٥٣٢) من طريق أخرى عنه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي! وإنما هو حسن فقط .

٣٤٨٧ ـ (حسبُ امْرِئ من البُخْلِ أن يقول : آخُذُ حَقِّي كلَّه ، ولا أَدع منه شيئاً) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢ / ٩٠) عن هلال بن العلاء : حدثنا أبي عن أبيه عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ العلاء والد هلال : هو العلاء بن هلال بن عمر ابن هلال بن أبي عطية الباهلي أبو محمد الرقي ؛ قال أبو حاتم :

« منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة » ، وقال النسائي :

« روى عن أبيه غير حديث منكر ، فلا أدري منه أُتِي أو مِنْ أبيه » .

وأما هلال بن عمر الرقي جد هلال بن العلاء ، فقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٧٨) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » .

٣٤٨٨ ـ (حِجَجٌ تَتْرَى ، وعُمَرٌ نُسق ؛ تنفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكيُر خَبَثَ الحديدِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٩٢) من طريق الدارقطني بسنده عن محمد بن أبي حميد عن عامر بن عبدالله بن الزبير ـ قال محمد : لا أعلم إلا عن عروة ـ عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهـذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن أبي حميد ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » بلفظ :

« حجج تترى وعمر نسقاً يدفعن ميتة السوء ، وعيلة الفقر » وقال :

« رواه عبد الرزاق عن عامر بن عبدالله بن الزبير مرسلاً ، والديلمي عن عائشة » .

وأنت ترى أن لفظ الديلمي مخالف لهذا اللفظ الذي ساقه ، وأظنه لفظ عبد الرزاق المرسل .

٣٤٨٩ - (حَسْبِي رَجَائي مِنْ خَالِقِي ، وحَسْبِي ديني مِنْ دُنْيَاي) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٥٤) عن بقية عن إبراهيم بن أدهم : حدثني أبو ثابت قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« كذا رواه عن أبي ثابت ، فأرسله » .

قلت : وهو مع إرساله ضعيف ؛ لأن بقية مدلس ، وقد عنعنه .

٣٤٩٠ - (حُسْنُ الخلق خُلُقُ اللهِ الأعظمِ) .

موضوع . رواه ابن منده في « المعرفة » (٢ /٧٤/٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٧٥) عن عمرو بن الحصين : نا إبراهيم بن عطاء عن يزيد بن عياض عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر مرفوعاً ، وقال ابن منده :

« تفرد به إبراهيم »

قلت : وهو صدوق . لكن الآفة من شيخه يزيد بن عياض - وهو ابن جعدبة - ؛ فقد كذبه مالك وغيره ؛ كما في « التقريب » .

وعمرو بن الحصين متروك ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وبه فقط أعله الهيثمي (٨ / ٢٠) .

٣٤٩١ - (حُسْنُ المَلَكَةِ يُمْنٌ ، وسوءُ الخُلُقِ شُؤْمٌ ، وطاعةُ المرأةِ ندَامَةٌ ، والصدقَةُ تدفَعُ القضاءَ السُّوءَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٥ / ٣٢٧ / ٢) عن أبي الحسن علي بن أحمد بن زهير التميمي : نا أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد بن عثمان بن سعيد بن القاسم الغساني : نا أبو القاسم الخضر بن علي بن محمد الأنطاكي البزاز - قدم علينا دمشق - : نا أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري : نا ابن ناجية : نا محمد بن المثنى : نا محمد بن خالد بن عثمة : نا عبدالله بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عبدالله بن محمد بن المنكدر لم أجد له ترجمة ، وقد ذكر الحافظ في الرواة عن أبيه محمد بن المنكدر أخويه يوسفَ والمنكدرَ ، أما هو فلم يتعرض له بذكر ، فهذا يشعر بأنه غير معروف . والله أعلم .

ومن دون ابن ناجية لم أعرفهم غير علي بن أحمد بن زهير التميمي ، قال الذهبي : « ليس يوثق به ، قال أبو القاسم ابن صابر : كان غير ثقة » .

٣٤٩٢ - (حَصِّنُوا أموالكم بالزكاة ، ودَاوُوا مَرْضَاكُم بالصدقة ، وأَعدُّوا للبلاءِ الدعاءَ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٦٧ / ٢) ، وأبو

الغنائم النرسي في « فوائد الكوفيين » (٢٥ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٠٤ و ٤ / ٢٣٧) ، والخطيب في « التاريخ » (٦ / ٣٣٤ و ١٣ / ٢١) ، والقضاعي (٥٨ / ١) ، وعنهما ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢) من طريق موسى ابن عمير عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الأوسط » أيضاً (١ / ٨٥ / ١) من « الجمع بينه وبين الصغير » وقال :

« لم يروه عن الحكم إلا موسى » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (٣ / ٦٤) ، ولذلك قال ابن الجوزي : « لا يصح » .

وله شاهد عن الحسن البصري مرسلاً ، وهو الأشبه .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » .

وله طرق أخرى تجدها في « المقاصد » للسخاوي .

٣٤٩٣ - (الجِيرَانُ ثلاثةٌ : جارٌ له حقٌّ واحِدٌ ، وهو أدنى الجيرانِ حقاً ، وجار له حَقَّانِ ، وجارٌ له ثلاثةُ حقوق ، وهو أفضلُ الجيران حقاً . فأما الجَارُ الذي له حقٌّ واحدٌ ؛ فالجار المُشْرِكُ لا رَحِمَ له ، له حق الجِوَار ، وأما الذي له حقان ؛ فالجار المسلم لا رحم له ، له حق الإسلام وحق الجِوار ، وأما الذي له ثلاثة حقوق ؛ فجار مسلم ذو رحم ، له حق الإسلام ، وحق الجِوَار ، وحق الرحم .

وأدنى حق الجِوَار أن لا تؤذي جارَكَ بقتار قِدْرِكَ إلا أن تقدح له منها) .

ضعيف . أخرجه البزار (٢ / ٣٨٠) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٧٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢٠٧) عن عبد الرحمن بن فُضَيْل عن عطاء الخراساني عن الحسن عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« حديث غريب » .

قلت : وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة الحسن البصري ؛ فإنه كان مدلساً .

الثانية : عطاء الخراساني ، وهو مدلس أيضاً وسيئ الحفظ ، قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس » .

الثالثة : عبد الرحمن بن فُضَيْل لم أعرفه ، وفي « اللسان » :

« عبدالرحمن بن الفضل يأتي في ترجمة عبيد الله بن ضرار » .

قلت : وفي ترجمة عبيد الله المذكور ، إنما جاء فيها أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل ، وأنه متروك . فكأن الحافظ لما أحال على هذه الترجمة لم يقع بصره على اسم «أحمد» ، وظن أنه عبد الرحمن بن الفضل ، فأحال عليه ، والله أعلم .

والحديث رواه سُوَيد بن عبد العزيز عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به نحوه ، وفي أوله زيادة ، تقدم تخريجها برقم (٢٥٨٧) .

أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٦٩) ، والخرائطي في « المكارم » (٢ / ٢٣٧) .

وعطاء هذا هو الخراساني المذكور في الطريق الأولى ، وقد عرفت حاله .

وابنه عثمان ضعيف أيضاً .

ومثله سويد بن عبد العزيز .

(تنبيـه) : من أوهام بعض الدكاترة ! حول هذا الحديث قول الدكتورة السودانية المعلِّقة على « مكارم الأخلاق » في تخريجه :

« ذكره المنذري في « الترغيب » ، وأشار إلى رواية أخرى للحديث ، منها رواية الطبراني عن معاوية بن أبي (كذا) حيدة ، وأبو (كذا) الشيخ ابن حبان (!) في كتاب « التوبيخ » عن معاذ بن جبل » .

فأقول فيه أمور :

الأول : إيهام القراء أن المنذري أشار إلى أن حديث معاوية بن حيدة ومعاذ بن جبل حديث الترجمة ، وليس كذلك ؛ فإن المنذري إنما ساق حديث (عمرو بن شعيب) عقب الزيادة التي سبقت الإشارة إلى تخريجها دون حديث الترجمة .

الثاني : أنها ذكرت إشارة المنذري عقب حديث (عمرو بن شعيب) في « المكارم » ، وفيه حديث الترجمة ، فأوهَمَتْ هي إيهاماً آخر أن حديث معاوية ومعاذ فيهما حديث الترجمة كما هو في حديث عمرو في « المكارم » ، وهذا وهم فاحش !! . وإنما يقع مثل هذا ممن لا تحقيق عندهم ، ويقنعون بالرجوع إلى الفروع دون الأصول !

الثالث : كان على الدكتورة مكان ما تقدم عنها أن تفيد القراء عن تضعيف المنذري للحديث ، بتصديره إياه بقوله : « وروي عن عمرو بن شعيب . . . » ، بديل إيهامها القراء أن الحديث قوي بحديثي معاوية ومعاذ ، والمنذري الذي أشار إليهما لم يُقوِّ الحديثَ بهما ! !

٣٤٩٤ - (حقُّ الولَدِ على والدِهِ أن يُحَسِّنَ اسْمَهُ ، ويعلِّمَهُ الكتابَ ، ويزوِّجَه إنْ أدْرَكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٦٢ / ٢) ، والديلمي (٢ / ٨٦ - ٨٧) من طريق أبي نعيم معلقاً عنه عن أبي هارون السندي عن الحسن ابن عمارة عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً . الحسن بن عمارة متروك .

والحديث عزاه السيوطي لأبي نعيم أيضاً في « الحلية » ، ولم أره في فهرسه . والله أعلم .

ونحوه ما رواه الأصبهاني في « الترغيب » (٦٢ / ٢) من طريق عبدالله بن عبد العزيز قال : أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« إن من حق الولد على والده أن يحسن أدبه ، وأن يحسن اسمه ، وأن يعظه (وفي رواية : أن يفقهه) إذا بلغ » .

وعبدالله هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد ، قال ابن الجنيد : « لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب » .

وروى سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أخيه عبدالله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« إن من حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه ، وأن يحسن أدبه » .

أخرجه البزار (٢ / ٤١١ / ١٩٨٤) وقال :

« تفرد به عبدالله بن سعيد ، ولم يتابع عليه » .

قلت : وهو متروك ؛ كما في « المجمع » (٨ / ٤٧) .

وأخوه سعد بن سعيد لين الحديث ، كما في « التقريب » .

ووقع في رواية محمد بن مخلد الدوري في «جزئه» : (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد) كما في « المداوي » (٢ / ٥٤٧) للشيخ الغماري ، من طريق علي بن شاذان عنه . وقال الشيخ :

« علي بن شاذان ضعفه الدارقطني » ، فقوله : (عبد المجيد) مكان (عبد الله) خطأ منه أو من النساخ ، أو هو العكس . والله أعلم .

٣٤٩٥ - (حَقُّ الولَدِ على والِدِهِ أن يعلِّمه كتابَ الله ، والسِّباحةَ ، والرميَ ، وأن يورثه طَيِّباً) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٨٤) ، والديلمي (٢ / ٨٦) عن الجراح بن منهال عن الزهري عن أبي سليم مولى أبي رافع عن أبي رافع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو سليم مولى أبي رافع لم أعرفه .

والجراح بن منهال ؛ قال البخاري ومسلم :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر » .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو محمد الجوهري في « مجلسان من الأمالي » بالشطر الأول منه .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » (٦ / ٤٠١) من طريق بقية عن عيسى بن إبراهيم عن الزهري به ، وقال :

« عيسى بن إبراهيم يروي ما لا يتابع عليه » .

٣٤٩٦ - (حَلْقُ القَفَا من غير حجَامةٍ مجُوسيَّةٌ) .

ضعيف . رواه ابن الأعرابي في « معجمه » (٦٢ / ٢) : نا محمد بن الوليد : نا سليمان بن عبد الرحمن : نا الوليد بن مسلم : حدثني سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب قال : نهى رسول الله ﷺ عن حلق القفا للحجامة .

فذكرته لابن أبي السري فقال : نا عمر بن عبد الواحد عن روح بن محمد عن قتادة عن الحسن عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به .

قال ابن أبي السري فذكرته للوليد فقال : حدثنا رجل عن قتادة عن الحسن عن عمر بن الخطاب قال : نهى رسول الله ﷺ عن حلق القفا من غير حجامة .

قال ابن أبي السري : فكنا نرى أن الوليد دلّسه عن عمر بن عبد الواحد .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بلفظيه ؛ لأن مدارهما على الحسن - وهو البصري - وهو مدلس ، فروايته الأولى عن أنس عن عمر ، علتها العنعنة ، وروايته الأخرى عن عمر منقطعة ؛ لأنه لم يسمع منه . وفيها أيضاً روح بن محمد ولم أعرفه ،

وفي الأولى سعيد بن بشير ، وهو ضعيف .

والحديث أخرجه ابن عساكر أيضاً في « التاريخ » (١٦ / ٤٧ / ٢) بالروايتين دون قوله : « قال ابن أبي السري : فذكرته للوليد ، فقال . . . . » .

٣٤٩٧ - (حَمَلَةُ القرآنِ عُرفاءُ أهلِ الجنة يوم القيامة) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (١ / ١٤٠ / ٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٩ / ٢٢٣ / ٢) عن إسحاق بن إبراهيم مولى جميع بن حارثة الأنصاري : حدثني عبدالله بن ماهان الأزدي : حدثني فائد مولى عبيدالله بن أبي رافع : حدثتني سكينة بنت الحسين بن علي عن أبيها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن ماهان لم أجد له ترجمة .

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن سعيد الصواف المدني المزني مولى مزينة ، وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٧ / ١٦١) .

وقد روي من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ :

« النبيون والمرسلون سادة أهل الجنة ، والشهداء قواد أهل الجنة ، وحملة القرآن عرفاء أهل الجنة » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٦٥) عن خالد بن محمد أبي وائل : ثنا عون بن عمارة : ثنا حفص بن جميع عن عبد الكريم عن شهر بن حوشب عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء من شهر إلى عون ، وعبد الكريم هو ابن أبي أمية البصري .

وخالد بن محمد أبو وائل لم أعرفه .

وأخرجه في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٢٣) من طريق مجاشع بن عمرو : ثنا الليث بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً مثل حديث شهر بتقديم وتأخير .

ومجاشع قال الذهبي في « المغني » :

« قال ابن حبان : يضع الحديث » .

٣٤٩٨ - (أَبْدِ المودَّةَ لِمَنْ وادَّكَ ؛ فإنها أثبتُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الإخوان » (١١٧ / ٦٦) ، والحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١١٠ / ١ - ٢ بغية الباحث) من طريق داود بن رُشيد : ثنا عمر بن حفص عن أبي محمد الأنصاري الساعدي عن يزيد عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لم أعرف أحداً ما بين أبي حميد وداود بن رشيد ، وإلى ذلك أشار الهيثمي في « المجمع » بقوله (١٠ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وعمر بن حفص ، وقع في مطبوعة « الإخوان » (محمد بن جعفر) ! فالله أعلم بالصواب ، فلم أجد الآن ما يساعد على الترجيح ، وقال المعلق عليه : «لم أجده» . وكذلك قال في (أبي محمد الأنصاري) .

وشيخه (يزيد) هو ابن زيد الأنصاري مولى بني ساعدة ، كما ذكر الحافظ المزي في الرواة عن أبي حميد الساعدي . ووقع في « الإخوان » : (يزيد بن أبي يزيد) ، فأظنه خطأ ، وذكر المعلق عليه أنه (يزيد بن أبي يزيد الضبعي) مولاهم الثقة ، وليس هو ؛ فإنه ليس من هذه الطبقة ، وليس له رواية عن أحد من الصحابة ، إنما روايته عن التابعين .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ٤) للطبراني في « المعجم

الكبير » أيضاً ، ولأبي الشيخ في « الثواب » ، فلعله إذا طبع هذا ومسند أبي حميد من « المعجم الكبير » يبدو لنا شيء مما يساعد على التصويب والتحقيق .

٣٤٩٩ - (الحاجُّ الراكبُ له بكل خُفٍّ يضعُهُ بعيرُهُ حَسَنَةٌ ، والماشي له بكُلِّ خُطْوةٍ يخطُوهَا سبعونَ حسنةً من حسناتِ الحرم) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢ / ٩٨) عن عبدالله بن محمد بن ربيعة : حدثنا محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن مسلم الطائفي ضعيف سيئ الحفظ .

وعبد الله بن محمد بن ربيعة - وهو القدامي - ضعيف جداً ، قال الذهبي :

« أحد الضعفاء ، أتى عن مالك بمصائب » . وقال الحاكم والنقاش :

« روى عن مالك أحاديث موضوعة » .

وقد رواه ابن عدي عنه بلفظ آخر مضى ذكره في الحديث (٤٩٦) .

ورواه غيره عن الطائفي بلفظ مغاير له ، فراجعه هناك .

٣٥٠٠ - (الحَاجُّ في ضَمَان الله مُقْبِلاً ومُدْبِراً ؛ فإن أصابه في سَفَرِهِ تعبٌ أو نَصَبٌ غفرَ اللهُ له بذلك سيئاته ، وكان له بكل قَدَمٍ يرفعه ألفُ درجةٍ ، وبكل قطرةٍ تُصيبه من مطرٍ أجرُ شهيد) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢ / ٩٨) عن عبدالله بن محمد بن يعقوب :

حدثنا العباس بن عبد العزيز القطان : حدثنا سليمان بن عبدالله عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالله بن محمد بن يعقوب - وهوالحارثي - ؛ قال أبو سعيد الرواس :

« يتهم بوضع الحديث » . وهو الذي جمع مسنداً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى .

وشيخه العباس بن عبد العزيز لم أعرفه ، وكذا سليمان بن عبدالله .

والحديث لوائح الوضع ظاهرة عليه .

* * *

انتهى بحمد الله وفضله المجلد السابع من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة » ،

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الثامن ، وأوله الحديث :

٣٥٠١ - (كانَ إذا رأى الهلالَ صَرَفَ وجهَه عنه) .

« وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهــارس

(١) تنبيه : وضعنا في هذا الفهرس اسم كل راوٍ تُرْجِمَ له أو لم يُتَرْجَمْ له ؛ ولعل في هذا نفعاً أكبر للباحث .

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(ب)

(ج)

(ن)

(هـ)

(و)

(لا)

٣ ـ فهرس الكتب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية
والكتب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأطعمة والأشربة

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب والزهد

٧ ـ الجنة والنار

٨ ـ الحج والعمرة

٩ ـ الحدود والمعاملات

١٠ ـ الخلافة والبيعة والطاعة والإمارة

١١ ـ الزكاة والصدقة والهبة

١٢ ـ الزواج وتربية الأولاد والعدل بينهم

١٣ ـ السفر والجهاد والغزو

١٨ ـ الفتن وأشراط الساعة والبعث

١٩ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٠ ـ اللباس والزينة واللهو

٢١ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٢ ـ المرض والجنائز والمقابر

٢٣ ـ المناقب والمثالب

٢٤ ـ المواعظ والرقائق

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٦ ـ الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ فهرس أسماء الرواة

(ش)

(ن)

(أسماء النساء)

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد الثامن

٣٥٠١ - ٤٠٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .
- الرياض .
٦٠٢ ص ، ١٧,٥ X ٢٥ سم
ردمك : X- ٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
١- ٥٦-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج٨)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان
ديوي ٢٣٢,٩ ٢٢/٢٢٤١

رقم الإيداع : ٢٢/٢٢٤١
ردمك : X- ٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
١-٥٦-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج ٨)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد . .

فهذا هو المجلد الثامن من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ وهو واحد من أربعة عشر مجلداً من هذه «السلسلة الضعيفة» ، وتضم سبعة آلاف حديث تقريباً ، طُبع نصفها ، ونسأل الله أن ييسر إخراج بقيتها في أقرب وقت وعلى أحسن صورة ممكنة بفضله وكرمه .

وهذا الثامن منها ـ كسابقِهِ ـ يتضمن خمس مئة حديث لا يصح ، وقد يسّر الله إخراجه وتهيئته للطبع بالاستعانة ببعض طلاب العلم جزاهم الله خيراً ، وقد بُذل في تهيئته للطبع جهد مضاعف ، نظراً لكونه أول مجلد يُهيّأ للطبع دون مراجعة الشيخ له ، واطّلاعه عليه ومتابعته خطوة خطوة .

وبهذه المناسبة نقول : إننا حرصنا كل الحرص على إخراج هذا المجلد مطابقاً لأصله الذي خَطّه الشيخ رحمه الله بيده ، دون زيادة أو نقصان ، إلا ما لا بد منه في كتاب مخطوط يُعدّ للطباعة . ومن الناحية العلمية فقد اضطررنا في بعض المواطن لوضع هوامش ، تبين أموراً لا بد منها يجدها القارئ في مواضعها من الكتاب مذيّلة باسم (الناشر) ، بالإضافة إلى صنع الفهارس العلمية المتنوعة

للكتاب على نحو ما كانت تُصنع في حياة الشيخ رحمه الله تعالى .

والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به الأمة ، ويكتب الأجر للشيخ رحمه الله .

ولا يفوتنا هنا أن نشكر كل من كانت له يد في إخراج هذا الكتاب ، سائلين الله أن يجزيهم خير الجزاء ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الناشر

٣٥٠١ - (كان إذا رأى الهلال صَرَفَ وجْهَه عنه) .

ضعيف . أَخرجه أبو داود (٣٢٨/٢) عن أبي هلال ، عن قتادة : أن رسول الله ﷺ كان . . . فذكره .

وهذا مرسل ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي ؛ صدوق فيه لين .

٣٥٠٢ - (كان إذا رأى الهلال قال : اللهُ أكبرُ ، الحمدُ لله ، لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله ، اللهم ! إني أسألُكَ خَيْرَ هذا الشهر ، وأعوذُ بك من شرِّ القَدَرِ ، ومِنْ سُوء الحَشْر) .

ضعيف الإسناد . أخرجه أحمد (٣٢٩/٥) قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن بشر : ثنا عبدالعزيز بن عمر : ثني من لا أَتَّهِمُ من أهل الشام ، عن عبادة بن الصامت قال : . . . فذكره مرفوعاً .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير تابعيه ؛ فإنه لم يُسَمَّ ، فهو مجهول ، غير أن الراوي عَنْهُ ذكر أنه غير متهم عنده ، والله أعلم . وفي «المجمع» (١٣٩/١٠) :

«رواه عبدالله والطبراني ، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ» .

قلت : وهو في نسختنا من «المسند» من رواية عبدالله عن أبيه ، فليس هو من زياداته على أبيه كما يفيده صنيعُ الهيثمي هذا ، ويؤيد ما في نسختنا أن السيوطي عزاه أيضاً لـ«المسند» . والله أعلم .

٣٥٠٣ - (كان إذا رأى الهلال قال : اللهم ! اجْعَلْهُ هِلال يُمْنٍ وبَرَكَةٍ) .

ضعيف الإسناد . أخرجه ابن السني (رقم ٦٣٤) من طريق أبي المقدام ، عن

الوليد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف؛ أبو المقدام هو هشام بن زياد أخو الوليد بن زياد؛ وهو متروك؛ كما في «التقريب»، وقد روي من غير طريقه كما يأتي قريباً. وهو:

٣٥٠٤ ـ (كان إذا رأى الهلالَ قال: اللهم! أهِلَّهُ علينا بالأَمْنِ والإيمان، والسلامةِ والإسلامِ والسَّكينةِ والعافيةِ والرزقِ الحَسَن).

ضعيف الإسناد. أخرجه ابن السني (رقم ٦٣٩) عن الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن شيخ من أشْيَاخِهِمْ، عن أبي فَوْرَةَ حدير السلمي.

وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الشيخ الذي لم يسمّ، وبقية رجاله موثقون.

وله شاهد موقوف عنده أيضاً (رقم ٦٤٠) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي عمر الأزدي (وفي نسخة: أبي عمرو الأنصاري)، عن بشير مولى معاوية قال: سمعت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ أحدهم حدير أبو فروة (وفي نسخة: فورة) يقولون إذا رأوا الهلال: اللهم! اجْعَلْ شَهْرَنا الماضيَ خير شَهْرٍ وخيرَ عاقبةٍ، وأَدْخِلْ علينا شهرنا هذا بالسلامة والإسلام، والأمن والإيمان، والمعافاة والرزق الحسن.

وأبو عمر الأزدي ـ أو أبو عمرو الأنصاري ـ وشيخه بشير؛ لم أعرفهما.

وروى الطبراني في «الأوسط» عن عبدالله بن هشام قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتعلمون هذا الدعاء إذا دخلت السنة أو الشهر: اللهم! أدخله علينا بالأمن والإيمان، والسلامة والإسلام، ورضوان من الرحمن، وجواز من الشيطان.

قال الهيثمي: «وإسناده حسن»، وعلى هامشه ما نَصُّهُ:

« قلت: فيه رشدين بن سعد، وهو ضعيف. ابن حجر».

٣٥٠٥ ـ (كان إذا رأى الهلالَ قال : رَبِّي وَرَبُّكَ اللهُ ، آمَنْتُ بالذي أَبْدَاكَ ثُمَّ يُعِيدُكَ) .

ضعيف الإسناد جداً . أخرجه ابن السني (رقم ٦٣٨) من طريق محمد بن عمر الأسلمي : ثنا عبدالحميد بن عمران بن أبي أنس ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن عمر هو الواقدي ، وهو ضعيف بل متروك ، وعبدالحميد بن عمران وعبدالرحمن بن ثوبان ؛ لم أجد من ذكرهما .

٣٥٠٦ ـ (كان إذا رأى الهلال قال : هِلالُ خَيْرٍ ورُشْدٍ ، هلالُ خيرٍ ورشدٍ ، هلالُ خيرٍ ورشدٍ ، آمنتُ بالذي خَلَقك ـ ثلاثَ مراتٍ ـ ، ثم يقول : الحمدُ للهِ الذي ذهب بشَهْرِ كذا ، وجاء بشهرِ كذا) .

ضعيف الإسناد . أخرجه أبو داود (٢/٣٢٨) من طريق قتادة : أنه بلغه : أن النبي ﷺ كان . . . إلخ .

وهذا إسناد مرسل ، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين .

وقد روي موصولاً ؛ أخرجه ابن السني (رقم ٦٣٦) من طريق معمر بن سهل : ثنا عبيدالله بن تمام ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ معمر بن سهل هو الأهوازي ، ذكره الذهبي فيمن روى عن ابن تمام هذا ، ولم أجد له ترجمة[1] ، وابن تمام ؛ ضعفه أبو حاتم والدارقطني وغيرهما .

---

(١) قال الشيخ رحمه الله في «آداب الزفاف» (١٤٨ - ١٤٩) : ثم وجدت له ترجمةً حسنةً في «ثقات ابن حبان» (٩/١٩٦) . . .» . (الناشر) .

٣٥٠٧ - (كان إذا رأى الهلالَ قال : هلالُ خَيْرٍ ورُشْدٍ ، ثم قال : اللهم ! إني أسأَلُك من خيرِ هذا الشهر وخيرِ القَدَرِ ، وأعوذُ بك من شره - ثلاث مرات -) .

ضعيف الإسناد . رُوي من حديث رافع بن خديج ؛ قال في «المجمع» (١٠/١٣٩) : «رواه الطبراني ، وإسناده حسن» .

كذا قال ! ولعله لشواهده السابقة ؛ وإلا فإن إسناده استقلالاً لا يحتمل التحسين ، وإسناده في «معجم الطبراني الكبير» هكذا : ثنا أحمد بن عمرو البزار : ثنا **محمد بن موسى الحرشي** : نا **ميمون بن زيد** ، عن **ليث** ، عن عباية بن رفاعة ، عن رافع بن خديج مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء ؛ محمد بن موسى الحرشي لين كما في «التقريب» ، وميمون بن زيد (ويقال : ابن يزيد) ؛ لينه أبو حاتم الرازي كما في «الميزان» ، وليث هو ابن أبي سليم قال الحافظ : «اختلط أخيراً ولم يتميَّز حديثه ؛ فتُرِك» ، وأما أحمد بن عمرو البزار ؛ فهو الحافظ المشهور صاحب «المسند» المعروف به .

٣٥٠٨ - (كان إذا رأى الهلالَ قال : هلالُ خيرٍ ورُشْدٍ ، آمَنْتُ بالذي خَلَقك فَعَدَلَكَ) .

ضعيف الإسناد . رُوي من حديث أنس ؛ قال في «المجمع» :

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه **أحمد بن عيسى اللَّخمي** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : أحمد بن عيسى هذا هو الخشاب ؛ كذلك جاء منسوباً في «عمل اليوم

والليلة» لابن السني (رقم ٦٣٧) ؛ وهو التنيسي ، وهو معروف بالضعف الشديد ؛ قال ابن عدي : «له مناكير» ، وقال الدارقطني : « ليس بالقوي» ، وقال ابن طاهر : «كذاب يضع الحديث» ، وذكره ابن حبان في «الضعفاء» .

وزاد ابن السني في آخر الحديث : «فتبارك الله أحسن الخالقين» .

٣٥٠٩ - (كان إذا رأى الهلالَ قال : هلالُ خير ، الحمدُ لله الذي ذهب بشَهْرِ كذا وكذا وجاء بشَهْرِ كذا وكذا ، أسألُكَ مِنْ خيرِ هذا الشهر ونُورِهِ وبركَتِهِ وهُدَاهُ وطهُورِهِ) .

ضعيف السند . رُوي من حديث عبدالله بن مطرف قال : كان رسول الله ﷺ من أقل الناس غفلة ، كان إذا رأى . . . إلخ .

أخرجه ابن السني (٦٤١) : أخبرنا حامد بن شعيب : ثنا سريج بن يونس : ثنا مروان بن معاوية الفزاري : ثني شيخ ، عن حميد بن هلال ، عنه . قال سريج : فقيل لمروان : فَسَمِّ الشيخ ، فقال : أخذنا حاجتنا منه ونعطيه بقوله .

قلت : ولم أفهم معنى هذا الكلام ولا مراده ؛ فليتأمل .

وإسناده ضعيف ؛ جهالة الشيخ الذي لم يُسَمَّ ، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير حامد بن شعيب ؛ وهو حامد بن محمد بن شعيب البَلْخيّ ، وَثَّقَهُ الدارقطني وغيره ، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٦٩/٨) ، فليرجع إليها من شاء .

وبالجملة ؛ فهذه طرق كثيرة يثبت بها أنه عليه السلام كان يدعو إذا رأى الهلال ، وأما بماذا كان يدعو؟ فهذا مما اختلفت فيه الأحاديث ؛ على ما في أسانيدها من ضعف كما علمت ، والذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر

ثبوت الدعاء عنه عليه السَّلام بـ : (اللهم ! أهلَّه علينا باليُمْن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، ربي وربك الله ، هلال خير ورشد) ؛ لورود ذلك في عدة طرق ، وأما بقية الأدعية فشاذة منكَرة ؛ لم يأت ما يدعمها ويأخذ بعضدها ، فالأولى الاكتفاء بهذا القدر من الدعاء ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم وجدت الحديث في «الكفاية» (٤٧٤) للخطيب ، من طريق حامد بن محمد بن شعيب به ، وله عنده زيادة في الدعاء إذا أمسى وإذا أصبح ، وقال في آخره : «ونغطيه بهواه» كذا ! ولم أفهمه أيضاً .

٣٥١٠ - (كان إذا رأى الهلالَ قال : اللهُ أكبرُ الله أكبر ، الحمدُ لله ، لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله ، اللهم ! إني أسألُكَ خيرَ هذا الشهْرِ ، وأعوذُ بك مِنْ شرِّ القدرِ ، وأعوذُ بك من شَرِّ يومِ المحشر) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٤/١٢) ، وعنه أحمد (٣٢٩/٥) ، والطبراني ، وعنه عبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٢٩٧) : ثنا محمد بن بشر : نا عبدالعزيز بن عمر قال : حدثني من لا أتهم ، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الواسطة بين عبدالعزيز بن عمر - وهو ابن عبدالعزيز - وعبادة .

٣٥١١ - (الحُبَابُ شيطان) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٥٤١/٣) بأسانيد صحيحة ، عن عروة ، وأبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم ، والشعبي ؛ ثلاثتهم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

وكذلك رواه ابن وهب في «الجامع» (ص ٧) عن ابن أبي هلال : أن رسول الله ﷺ قال للحُباب بن عبدالله بن أبي سلول ـ وكان يكنى به ـ : «دع اسم الحباب ؛ فإنه اسْمُ شيطان» .

قلت : وهذا مرسل أيضاً ، بل معضل ؛ فإن ابن أبي هلال ـ واسمه سعيد ـ من السادسة عند ابن حجر .

ثم رواه عن ابن شهاب مرسلاً أو معضلاً نحوه .

ثم رواه (ص١١) : حدثني ابن سمعان ، عن محمد بن المنكدر مرسلاً نحوه .

وهذا مع إرساله ؛ فيه ابن سمعان ، وهو متروك .

وله شاهد موصول في «مجمع الزوائد» (٨/٥٠) ، لكنْ فيه متروك .

وقد أشار الخطابي في «المعالم» (٢٥٦/٧) ، ثم المنذري في «الترغيب» (٨٧/٣) إلى ضعف الحديث .

ورواه ابن شبّة في «تاريخ المدينة» (١/٣٧٢ ـ ٣٧٣) من طريق يسار بن السائب ، عن عامر الشعبي مرسلاً .

ثم رواه (١/٣٧٤ ـ ٣٧٥) من طريق عطاء بن السائب ، عن الشعبي به .

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/٤٠/١٩٨٤٩) عن معمر ، عن الزهري مرسلاً .

وعنه العسكري في «تصحيفات المحدِّثين» (٢/٤١٢) ، لكنه قال : عن معمر ، عن هشام بن عروة مرسلاً .

٣٥١٢ ـ (الحِجَامةُ تنفعُ مِنْ كلِّ داءٍ ، ألا فاحْتَجِمُوا) .

موضوع . رواه أبو عثمان البحيري في «الفوائد» (١/٤٣) عن محمد بن أحمد ابن حمدان : ثنا صالح بن بشر : ثنا أبو معاوية ، عن أبي عمرو بن العلاء ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ ابن حمدان هذا كذاب ؛ كما قال الذهبي ، وقال ابن ابن عدي : «يضع الحديث ، وسمعت أبا عروبة يقول : لم أر في الكذابين أصفق وجهاً منه» .

٣٥١٣ ـ (الحِجَامةُ في الرَّأسِ شفاءٌ مِنْ سَبْع ـ إذا ما نوى صاحِبُها ـ : من الجنون ، والجذام ، والبَرَصِ ، والنُّعاسِ ووجعِ الأضراسِ ، والصُّداع ، وظُلْمَةٍ يجدُها في عَيْنَيْه) .

موضوع . رواه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١٣٣٤/١٢٣/٢) ، والطبراني (١٠٩٣٨/٢٩/١١) عن عمر بن رياح : نا ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه ابن عدي (١/٢٤٦) ، وقال :

«عمر بن رياح يروي البواطيل عن ابن طاوس ما لا يتابِعُهُ أحد عليه ، والضعف بَيِّنٌ على حديثه» .

وقال ابن حبان : «يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يَحِل كَتْبُ حديثِهِ إلا على التعجب» .

ثم رواه الطبراني (١/١٢٢/٣) ، وكذا العقيلي (ص ٢٩) ، وابن عدي (٢/٢٧٢) ، وابن جرير الطبري في «التهذيب» (١٢٦٩/١٠٤/٢) من طريق قدامة

ابن محمد الأشجعي قال : حدثنا إسماعيل بن شبيب الطائفي ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس به مختصراً .

وإسماعيل هذا واهٍ ؛ كما قال الذهبي ، وقال النسائي : «متروك الحديث» .

والأشجعي ؛ صدوق يخطئ .

وروى الحاكم (٤/٢١٠) عن أبي موسى عيسى بن عبدالله الخياط ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«المحجَمةُ التي في وسط الرأس من الجنون والجذام والنعاس ، وكان يسميها منقذة» . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : عيسى في «الضعفاء» لابن حبان وابن عدي» .

قلت : قال فيه ابن عدي (٢/٢٩٦) :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

٣٥١٤ - (الجِهَادُ أربعٌ : أَمْرٌ بالمعْرُوف ، ونَهْيٌ عنِ المنكَرِ ، والصِّدْقُ في مواطِنِ الصَّبْرِ ، وشَنَآنُ المنافقينَ ، فمَنْ أَمَرَ بالمعروفِ شَدَّ عَضُدَ المؤمنينَ ، ومَنْ نهى عنِ المنكرِ أَرْغَمَ أَنْفَ الفاسقين ، ومَنْ صدَقَ في مواطنِ الصبر فقد قَضَى ما عليه ، ومَنْ شَنَأَ الفاسقينَ غَضِبَ لله ، وغَضِبَ اللهُ له) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٠ - ١١) عن عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن محمد بن سوقة ، عن الحارث ، عن علي مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث محمد ، تفرد به الوصافي» .

قلت : وهو ضعيف ، ومثله الحارث وهو الأعور .

٣٥١٥ ـ (حقُّ الزوجِ على امرَأتِهِ أنْ لا تمنَعَهُ نفسَها وإنْ كانتْ على ظَهْرِ قَتَبٍ ، ولا تعطي شيئاً إلا بإذنِهِ ، فإنْ فَعَلَتْ ذلك كان له الأجْرُ ، وعليها الوِزْرُ ، ولا تصومُ تطوعاً إلا بإذنِهِ ، فإنْ فَعَلَتْ أَثِمَتْ ولم تُؤْجَرْ ، وأنْ لا تخْرجَ من بيتِهِ إلا بإذنِهِ ، فإنْ فعلَتْ لَعَنَتْهَا الملائكةُ ؛ ملائكةُ الغضبِ وملائكةُ الرحْمَةِ حتى تَؤُوبَ أو تَرْجِعَ ، قيل : وإنْ كان ظالماً؟ قال : وإنْ كان ظالماً) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٥٩٤ ـ ترتيبه) ، ومن طريقه البيهقي (٢٧٢/٧) ، عن ليث ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : أن امرأة أتته فقالت : ما حق الزوج على امرأته؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ضعيف مختلط كما تقدم مراراً .

وقد روي الحديث بنحوه من طريق أخرى من حديث ابن عباس نحوه ، وفيه بعض ما في هذا وزيادة عليه ، وفيه أن المرأة قالت :

«لا جرم ، لا أتزوج أبداً» .

أخرجه البزار (١٤٦٤/١٧٧/٢) ، وأبو يعلى (٢٤٥٥/٣٤٠/٤) من طريق خالد ابن عبدالله الواسطي ، عن حسين بن قيس ، عن عكرمة عنه .

قلت : وحسين هذا هو الملقب بـ (حنش) ، وهو متروك كما قال الحافظ في «التقريب» ، وإلى ذلك يشير الذهبي في «الكاشف» :

«قال البخاري : لا يكتب حديثه» .

وبه أعله الهيثمي ، ولكنه قال (٣٠٧/٤) :

«رواه البزار ، وفيه حسين بن قيس المعروف بـ (حنش) ، وهو ضعيف ، وقد وثقه حصين بن نمير ، وبقية رجاله ثقات» .

وأشار المنذري إلى تضعيف الحديث بتصديره إياه في «الترغيب» (٧٧/٣) بقوله : «روي» وقال :

«رواه الطبراني» .

وما أظن هذا العزو إلا وهماً ؛ فإني لم أجده في (مسند عكرمة عن ابن عباس) في «المعجم الكبير» ، ولا في «الأوسط» ، ولا في « الصغير» . والله أعلم .

هذا ؛ وقد خلط المعلق على «مسند أبي يعلى» بين الحديثين أو الطريقين عن ابن عباس ، فأوهم القراء أنهما يدوران على لفظ حديث (الحنش) ! ولم يشر أدنى إشارة إلى اختلاف متنيهما بنحو ما سبقت الإشارة إليه ، مما قد يفسح المجال لمن لا يعلم أن يقوي أحدهما بالآخر ، وإن كان هناك ما يمنع من ذلك ـ حتى ولو كان متنهما واحداً ـ ، ألا وهو شدة ضعف (الحنش) .

٣٥١٦ ـ (الحِجَامةُ في الرأسِ من : الجنُونِ والجُذَامِ ، والبَرَصِ والنُّعَاسِ ، والضّرسِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١٣١٥٠/٢٩١/١٢) وفي «الأوسط» (٢/٢٧٧/١ رقم ٤٦٨٦) عن عبدالله بن محمد العُبادي : نا مسلم بن سالم : نا عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلم بن سالم هو الجهني ، قال أبو داود : «ليس بثقة» ، وبه أعلَّه الهيثمي كما يأتي .

والعُبادي بضم العين المهملة ، أورده السمعاني في هذه النسبة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول ، ولم أره عند غيره .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٩٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه مسلمة بن سالم الجهني ، ويقال : مسلم ابن سالم ، وهو ضعيف» .

قلت : وفاته أنه في «كبير الطبراني» أيضاً .

وقد روي من حديث ابن عباس أيضاً مرفوعاً به .

أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/١٠٤) ، والطبراني (١١/١٨٧/١١٤٤٦) مختصراً من طريق إسماعيل بن شيبة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسماعيل بن شيبة ـ ويقال : ابن شبيب الطائفي ـ قال الذهبي :

«واهٍ» .

ثم ساق له أحاديث مما أُنكر عليه ، هذا أَحَدُها .

وروي من حديث أبي سعيد أيضاً بزيادة في آخره ، ومن طريق أخرى عن ابن عباس أيضاً ، وقد مضى تخريجهما قريباً برقم (٣٥١٣) .

ومن حديث أم سلمة مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال : «والصداع» مكان : «والضرس» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/٢٩٩/٦٦٧) عن الحارث بن عبيد ، عن المغيرة بن حبيب ، عن مولى لأم سلمة ، عنها .

قلت : وأخرجه الطبري في «التهذيب» (٢/١٢٤/١٣٣٦) بسند ضعيف ؛ عن الحارث بن عبيد الأنماري ، عن أبي المغيرة بن صالح ، عن مولى لأم سلمة به ؛ إلا أنه قال :

« . . . من الصّداع والدُّوارِ ووَجَعِ الضِّرس ، قال : وعدَّ أشياء كثيرة» .

وأنا أظن أن (الأنماري) محرّف من (الإيادي) ، وهو صدوق يخطئ ، وأبو المغيرة بن صالح ، أظنه خطأ من الطابع أو الناسخ ، والصواب : «المغيرة أبي صالح» ؛ فإن المغيرة بن حبيب عند الطبراني كنيَتُه أبو صالح ، قال ابن حبان في «الثقات» : «يغرب» . والمولى مجهول لم يسم .

(تنبيه) : حديث أم سلمة هذا مما فات الهيثمي فلم يورده في «مجمع الزوائد» وهو على شرطه .

٣٥١٧ - (الحجامةُ في الرَّأسِ هي المُغِيثَةُ ، أَمَرَنِي بها جبريلُ حينَ أكلْتُ طعامَ اليهوديةِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن سعد (١/٤٤٧) : أخبرنا عمر بن حفص ، عن أبان ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمر بن حفص - وهو أبو حفص العبدي - ، وأبان - وهو ابن أبي عياش - ؛ متروكان .

وروى (١/٤٤٦) عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن إسماعيل بن محمد بن

سعد بن أبي وقاص : أنه وضع يده على المكان الناتئ من الرأس فَوْقَ اليافوخ ، فقال : هذا موضع محجم رسول الله ﷺ الذي كان يحجم ، قال عقيل : وحدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ كان يسميها المغيثة .

قلت : وهذا سند ضعيف لإعضاله ، ورجاله كلهم ثقات .

ثم روى عن المسعودي ، عن عبدالله بن عمر بن عبدالعزيز قال : احتجم رسول الله ﷺ في وسط رأسه وكان يسميها منقذاً .

٣٥١٨ ـ (الحجامةُ يومَ الأحَدِ شفاءٌ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢/٩٩) من طريق ابن السني ، عن موسى بن محمد : حدثنا المنكدر بن محمد بن المنكدر ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته موسى هذا ـ وهو ابن محمد بن عطاء الدمياطي المقدسي ـ ؛ وكان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان وغيره .

والمنكدر بن محمد بن المنكدر لين الحديث ، وبه فقط أعله المناوي ! فقصّر .

والحديث عزاه السيوطي لعبدالملك بن حبيب أيضاً في «الطب النبوي» ، عن عبدالكريم الحضرمي معضلاً .

قلت : وهو مع إعضاله واهٍ بمرة ؛ لأن عبدالملك هذا قال فيه الذهبي :

«كثير الوهم ، صحفي ، وكان ابن حزم يقول : ليس بثقة» .

٣٥١٩ ـ (الحَجُّ جهادُ كُلِّ ضعيفٍ ، وجهادُ المرأةِ حُسْنُ التَّبَعُّل) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢٩٠٢) ، وأحمد (٦/٢٩٤ و٣٠٣) ، والقضاعي في

«مسند الشهاب» (١/٩) من طريق القاسم بن الفضل، عن محمد بن علي، عن أم سلمة مرفوعاً بالشطر الأول.

ثم رواه القضاعي بتمامه من طريق إسحاق بن إبراهيم قال: نا علي بن حرب قال: نا موسى بن داود قال: نا ابن لهيعة، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عامر ابن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن علي مرفوعاً، في حديث طويل.

وكتب بعض المحدِّثين ـ وأظنه ابن المحب ـ على الهامش:

«ضعيف». وعلى الطريق الأولى:

«سنده منقطع».

قلت: ووجه الأول؛ أن محمد بن علي ـ وهو أبو جعفر الباقر ـ لم يسمع من أم سلمة؛ كما قال أحمد وأبو حاتم.

ووجه الآخر؛ أن ابن لهيعة سيئ الحفظ، لكنه شاهد لا بأس به للطريق الأولى، فيتقوى به الشطر الأول من الحديث. والله أعلم.

٣٥٢٠ ـ (الحجُّ والعمرةُ فريضَتَانِ، لا يضُرُّك بأيِّهِمَا بدَأْت).

ضعيف. رواه الدارقطني (ص ٢٨٢)، والحاكم (١/٤٧١)، وابن الغِطريف في «جزء من حديثه» (١/٥٣ مجموع ١٣)، والواحدي في «الوسيط» (١/٧٠/١) عن محمد بن كثير الكوفي قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن ابن سيرين، عن زيد بن ثابت مرفوعاً. وقال الحاكم:

«والصحيح عن زيد بن ثابت قوله». ووافقه الذهبي.

ثم ساقه الحاكم ـ وكذا الدارقطني ـ من طريق هشام بن حسان، عن محمد

ابن سيرين به موقوفاً نحوه .

قلت : وإسناد الموقوف صحيح ، والمرفوع ضعيف ؛ لأن محمد بن كثير الكوفي ضعيف ؛ كما في «التقريب» ، وقال فيه البخاري : «منكر الحديث» .

وإسماعيل بن مسلم ؛ الظاهر أنه المكي الضعيف ، فإن كان العبدي ؛ فهو ثقة .

وأخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٢٧) ، وعنه الديلمي (٩٧/٢) من طريق **عبدالله بن صالح** قال : أخبرنا **ابن لهيعة** ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً به ، دون قوله : «لا يضرك . .» .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة وعبدالله بن صالح .

ويعارضه حديث عن **الحجاج بن أرطاة** ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر :

أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن العمرة أواجبة هي؟ فقال :

«لا ، وأن تعتمر خير لك» .

والحجاج بن أرطاة مدلس ، وقد عنعنه .

٣٥٢١ - (الحديثُ عَنِّي ما تَعْرِفُونَ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١٠٨/٢) عن **إبراهيم بن محمد** ، عن صالح ابن كيسان ، عن إسماعيل بن محمد ، عن ابن المسيب ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي ، وهو متروك .

٣٥٢٢ ـ (الحرَائِرُ صَلاحُ البيْتِ ، والإماءُ فسَادُ البيْتِ) .

موضوع . الديلمي (١٠٩/٢) عن أبي سهل اليمامي : حدثنا أحمد بن يوسف العجلي : حدثنا يونس بن مرداس ـ وكان خادماً لأنس ـ قال : كنت جالساً يمين أنس وأبي هريرة ، فسمعت أبا هريرة يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو سهل اليمامي ، واسمه أحمد بن محمد بن عمر بن يونس بن القاسم الحنفي ؛ كذبه أبو حاتم وابن صاعد وسلمة بن شبيب .

واللذان فوقه لم أعرفهما .

٣٥٢٣ ـ (الحسَدُ يفسِدُ الإيمانَ كما يفسِدُ الصَّبرُ العسَلَ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٠١/٢) عن محمد بن محمد بن سليمان الواسطي : حدثنا هشام بن عمار ، عن مخيس بن تميم ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مخيس بن تميم مجهول ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤٤٢/١/٤) عن أبيه .

وهشام بن عمار فيه ضعف من قبل حفظه .

٣٥٢٤ ـ (الحقُّ بعدي معَ عُمَرَ حيثُ كان) .

موضوع . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٦٣) عن القاسم بن يزيد بن عبدالله ابن قسيط ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن ابن عباس ؛ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ثم رواه هو ، والبخاري في «التاريخ» (١١٤/١/٤) ، وابن عساكر (١/١٣/١٣)

من طريق آخر، عن القاسم به؛ إلا أنه قال: عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس: سمعت رسول الله ﷺ ...، وقال:

«قال علي بن المديني: هو عندي عطاء بن يسار، وليس لهذا الحديث أصل من حديث عطاء بن أبي رباح ولا عطاء بن يسار، وأخاف أن يكون عطاء الخراساني؛ لأن عطاء الخراساني مرسل عن عبدالله بن عباس. والله أعلم».

وقال الذهبي:

«وأخاف أن يكون كذباً مختلقاً».

وأقره الحافظ في «اللسان».

والحديث أخرجه الديلمي أيضاً (٢/٢٧٢).

٣٥٢٥ - (الحِكْمَةُ تزيدُ الشريفَ شَرَفاً، وترفَعُ المَمْلُوكَ حتى تُجْلِسَه مجالسَ المُلُوك).

ضعيف. أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/١٨) عن عمرو بن حمزة، عن صالح المري، عن الحسن، عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ الحسن هو البصري، وهو مدلس.

وعمرو بن حمزة - وهو العبسي -؛ ضعيف. ومثله صالح المري.

والحديث عزاه السيوطي لابن عدي، و«لحلية أبي نعيم»، ولم أره في فهرسها[1].

٣٥٢٦ - (الحِكْمَةُ عَشَرَةُ أجزاء، تسعةٌ منها في العُزْلَةِ، وواحدٌ في الصَّمْتِ).

ضعيف جداً. رواه ابن عدي (٦/٢٤٣٤)، والبيهقي في «الزهد الكبير»

---

(١) هو في «الحلية» (٦/١٧٣). (الناشر).

(١/١٦) (٩٥/١٢٧ط) ، والديلمي (١٠٢/٢) عن سليمان بن عبدالملك ، عن عمه مُحْرز بن هارون ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وقال البيهقي :

«إسناده ضعيف ، ومتنه مرفوع منكر» .

قلت : وآفته محرز بن هارون ؛ قال الحافظ ابن حجر :

«متروك» .

وسليمان بن عبدالملك ؛ لم أجد له ترجمة .

٣٥٢٧ - (الحليمُ رشيدٌ في الدنيا ، رشيدٌ في الآخِرة) .

ضعيف . رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣١١/٥) ، والديلمي (١٠٧/٢) عن الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الرقاشي ضعيف ، والربيع بن صبيح سيئ الحفظ .

(تنبيه) : كذا وقع في المصدرين المذكورين : «رشيد» ، ووقع في «الجامع الصغير» من رواية الأول منهما ، و«الجامع الكبير» من روايتيهما بلفظ : «سيد» ، فالظاهر أنه تصحف على السيوطي . والله أعلم .

٣٥٢٨ - (الحمدُ للهِ رأسُ الشكْرِ ، ما شَكَرَ اللهَ عبدٌ لا يَحْمَدُه) .

ضعيف . رواه البغوي في «شرح السنة» (١٤٤/٢) ، والديلمي (١٠٣/٢) عن

عبدالرزاق : نا معمر ، عن قتادة : أن عبدالله بن عمرو قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن قتادة لم يسمع من ابن عمرو ؛ كما يقتضيه قول الحاكم فيه :

«لم يسمع من صحابي غير أنس» .

٣٥٢٩ - (الحمدُ على النِّعْمَةِ أمانٌ لزوالِهَا) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٠٣) عن يزيد بن سليمان : حدثنا بكير بن مسعدة ، عن عاصم بن مرة ، عن أبي سعد ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون عمر - رضي الله عنه - لم أعرفهم .

٣٥٣٠ - (النفقةُ في الحجِّ مِثْلُ النفقةِ في سبيلِ اللهِ ، الدِّرهمُ بِسَبْعِ مِئَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/٥٣) ، وأحمد (٥/٣٥٤ - ٣٥٥) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (١/٩٧) ، والطبراني في «الأوسط» (١/١١٠/٢) ، ومشرق بن عبدالله في «حديثه» (٢/٦٤) ، والبيهقي في «السنن» (٤/٣٣٢) و«الشعب» (٣/٤٨١/٤١٢٤ - ٤١٢٦) ، وابن عساكر في «أربعين الجهاد» (الحديث ٣٠) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/٢٩) من طرق عن عطاء بن السائب ، عن [أبي] زهير ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً به .

ولم يذكر بعضهم [أبي] ، وبعضهم لم يذكر زهيراً أيضاً ، فجعله عن عطاء بن السائب عن عبدالله بن بريدة ، وبعضهم أدخل بينهما علقمة بن مرثد ، وهي رواية

ابن الأعرابي ، ورواية للطبراني وقال :

«تفرد به عطاء» .

قلت : وكان قد اختلط ، ولعل هذا الاضطراب منه .

وأبو زهير هذا اسمه حرب بن زهير ، وفي ترجمته أورد البخاري هذا الحديث وقال :

«قال علي (هو ابن المديني) : أُراه أبو زهير الضبعي الذي روى عنه عطاء بن السائب عن ابن بريدة عن أبيه» .

وكذا في «الجرح والتعديل» (٢٤٩/٢/١) وقال :

«واختلف عن عطاء فيه على وجوه شتى» .

قلت : وقد بيَّنها البخاري تحت ترجمته ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول ، وأما ابن حبان ؛ فأورده في «الثقات» (٦٥/٢) ؛ على قاعدته !

وقد روي عنه من طريق أخرى على وجه آخر ، أخرجه البخاري ، وكذا الطبراني أيضاً (٥٦٩٠/٣٢٤/٦) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/٢٤٨) من طريقه وطريق سمويه إسماعيل بن عبدالله بن مسعود ، عن محمد بن بشر ، عن محمد بن أبي إسماعيل ، عن حرب بن زهير ، عن يزيد بن زهير الضبعي عن أنس مرفوعاً به .

وهذا ضعيف أيضاً ؛ لجهالة حرب بن زهير كما سبق ، ومثله يزيد بن زهير الضبعي ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٦٢/٢/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان ؛ فذكره أيضاً في «الثقات» (٢٦٠/١) ، وقد خفي حالهما على

الهيثمي ، فقال في حديث بريدة (٢٠٨/٣) :

«رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» ، وفيه (أبو زهير) ولم أجد من ذكره» !

وقال في حديث أنس :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» !

وكأنه يشير إلى أبي زهير ، أو حرب بن زهير ، وشيخه يزيد بن زهير الضبعي ، وقد عرفت أنهما مترجمان عند البخاري وابن أبي حاتم بما يدل على جهالتهما ، ولذلك ؛ فما أحسن المعلقُ على«مجمع البحرين» في تعقبه الهيثميَّ في حديث أنس إذ قال (١٨٢/٣) :

«قلت : رجال الإسناد كلهم معروفون ؛ إلا أن الحسين بن عبدالأول ضعيف ؛ لكن تابعه علي بن المديني ، عند البخاري في «تاريخه» ، فالحديث إسناده حسن» !

كذا قال ! وعمدته توثيق ابن حبان ! وكأنه تجاهل تساهله في توثيق المجهولين دون الحفاظ النقاد كما هنا !

وتبعه في التحسين المعلِّقون الثلاثة على «الترغيب» ، ولكن بطريقة أخرى وأسلوب يشعر من لم يعرف بَعْدُ اعتداءَهُم على هذا العلم أنهم لم يشموا رائحته بعد ؛ فقد قالوا تحت حديث بريدة (١٢٤/٢) :

«حسن ، رواه أحمد (٣٥٥/٥) ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٨/٣) : رواه أحمد ، والطبراني في «الأوسط» ، وفيه أبو زهير ، ولم أجد من ذكره» .

فسلَّموا بقول الهيثمي المستلزم ضعف الحديث ، ومع ذلك حسنوه !

فجمعوا بين النقيضين ، ولو أنهم قالوا : حسن لغيره ؛ كما قالوا فيما يأتي ؛ لكان خطؤهم أخف ، ولكنهم لجهلهم لا يدرون ما يخرج من أفواههم !

وقالوا في حديث أنس الذي يلي حديث بريدة :

«حسن بشاهده المتقدم ، قال الهيثمي . .» ، فذكروا ما سبق نقله عنه ، فجهلوا أن الحديث الأول فيه عطاء بن السائب وكان اختلط ، ومع ذلك اضطرب في إسناده ، وأن مداره على زهير أو أبي زهير المجهول ، وكذلك جهلوا أن مدار الحديث الآخر على حرب بن زهير وشيخه ، وأنهما مجهولان ، وخلاصة ما صنعوا أنهم حسَّنوا الضعيف بنفسه ، لمجيئه بوجه آخر عنه !

٣٥٣١ - (الحُمَّى تَحُتُّ الخطايا كما تَحُتُّ الشجرةُ ورَقَهَا) .

ضعيف . رواه أحمد (٤/٧٠) ، والطبراني (١/٥١/١) ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (ج١/٨/١) ، وابن أبي الدنيا في «المرض» (٢/١٨٦) ، وابن عساكر (١/١١٩/١٨) ، والضياء في «المختارة» (١/٤٥٦) عن سلم بن قتيبة : ثنا يونس بن أبي إسحاق ، عن إسماعيل بن أوسط قال : خطبنا خالد بن عبدالله القسري فحدثنا ، عن أبيه ، عن جده أسد بن كرز مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة عبدالله القسري ، وهو ابن يزيد بن أسد ابن كُرز ، أورده ابن أبي حاتم (٢/٢/١٩٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وعليه ؛ فضمير «جده» يعود إلى عبدالله لا إلى خالد بن عبدالله ؛ كما يقتضيه ظاهر السياق .

وله شاهد من حديث عائشة ، أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢/١٦٠) : ثنا هاشم بن الوليد قال : حدثنا عبدالوهاب بن عطاء ، عن عمر بن

قيس ، عن عبدالرحمن بن القاسم ، عن أبيه القاسم ، عنها مرفوعاً به .

لكن عمر بن قيس هذا ؛ الظاهر أنه المكي المعروف بـ(سَنْدل) ، وهو متروك ؛ كما في «التقريب» .

٣٥٣٢ - (الحمَّى حظُّ كلِّ مؤمنٍ منَ النارِ ، وحُمَّى ليلةٍ تُكَفِّرُ خطايا سَنَةٍ مُجَرَّمة) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٧ - ٢) عن أحمد ابن رشد الهلالي قال : نا حُمَيْد بن عبدالرحمن الرُّؤَاسي ، عن الحسن بن صالح ، عن الحسن بن عمرو ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، رجاله ثقات غير الهلالي هذا ؛ اتَّهَمَهُ الذهبي بأنه اختلق خبراً باطلاً في ذكر بني العَبَّاس ، وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ، هذه علة هذا الحديث ، وأما ابن طاهر ؛ فأعله بالحسن بن صالح وقال :

«تركه يحيى القطان وابن مهدي» ، نقله المناوي عنه ، ثم بنى عليه ، فقال :

«فقول شارحه العامري : إنه صحيح ؛ خطأ صريح» .

قلت : والحسن هذا هو ابن صالح بن حي ؛ ثقة ، احتج به مسلم وغيره ، ومن جرحه لم يَأْتِ بُحُجَّةٍ . وانظر الحديث الآتي (٦١٤٣) ؛ ففيه زيادة في التخريج وبيان أوهامٍ لبعض العلماء .

٣٥٣٣ - (الحُمَّى رَائِدُ الموْتِ ، وهي سِجْنُ اللهِ في الأرْضِ للمُؤمِنِ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢/١٦٥) ، وأبو نعيم

في «الطب» (ق ٢/٩٩) من طرق، عن الحسن مرفوعاً .

ثم رواه ابن أبي الدنيا (١/١٦٨) ، والقضاعي (١/٧) من طريق أخرى عن يونس ، عن الحسن به وزاد :

«يحْبِس عبده إذا شاء ، ثم يُرْسِله إذا شاء ، فَقَرُّوهَا بالماء» .

ورواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (ج ٢/٦٩/١) عن بشر بن المفضل ، عن يونس ، عن الحسن به .

ووصله أبو نعيم من طريق علي بن زيد ، عن أنس بن مالك به ؛ دون قوله : «للمؤمن» .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف .

ورواه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/١٦) عن أبي عاصم العباداني عبدالله بن عبيد المراري : حدثنا بحير بن هارون ، عن أبي يزيد المدني ، عن عبدالرحمن بن المرفع قال :

لما افتتح رسول الله ﷺ خيبر وهم في ألف وثمانِ مئةٍ ؛ فقسمها على ثمانية عشر سهماً وهي مخضرة من الفواكه ، فوقع الناس في الفاكهة فمغثتهم الحمى ، فشكوها إلى رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره ؛ وزاد :

«وهي قطعة من النار ، فإذا أخذتكم ؛ فبردوا لها الماء في الشِّنان وصبوا عليكم ـ يعني : بين المغرب والعشاء ـ» ، ففعلوا ، فذهب عنهم .

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (ج٢ باب ما جاء في استئذان الحمى على رسول الله ﷺ) .

٣٥٣٤ - (الحمَّى سِجْنُ اللهِ في الأرض ، وهو حَظُّ المؤمِنِ من النار) .

ضعيف جداً . رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٥) عن محمد بن جامع العطار قال : نا عبيس بن ميمون ، عن قتادة بن دعامة السدوسي ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هكذا رواه محمد بن جامع فقال : عن أبيه ، ورواه سليمان الشاذكوني عن عبيس فقال : عن قتادة عن أنس» .

قلت : ومحمد بن جامع العطار متروك الحديث ؛ كما قال ابن عبدالبر ، لكن الشاذكوني شر مِنْهُ ؛ فإنه متهم بالوضع .

ومدار الحديث من الوجهين على عبيس بن ميمون ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال الفَلاس . وقال ابن أبي حاتم (٣٤/٢/٣) عن أبيه :

«ضعيف الحديث ، منكر الحديث» .

٣٥٣٥ - (الحُمَّى شَهَادَةٌ) .

موضوع . رواه الديلمي (١٠٥/٢) عن أبي أيوب الخبائري : ثنا موسى بن محمد : حدثنا الوليد بن محمد الموقري ؛ عن الزهري ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته موسى بن محمد ، وهو الدمياطي البلقاوي ؛ كذبه أبو زرعة وغيره ، وقريب منه شيخه الموقري ، وقد كذبه ابن معين ، وبه أعله المناوي ، وفاته قول الذهبي في آخر ترجمته :

«ولموسى بن محمد البلقاوي عنه بلايا ، لكن الآفة من البلقاوي ، وإن كان الموقري مجمعاً على ضعفه» .

وقريب منهما أبو أيوب الخبائري ، واسمه سليمان بن سلمة ؛ قال ابن الجنيد : «كان يكذب ، ولا أحدث عنه بعد هذا» .

٣٥٣٦ - (مَنْ أحبَّ رجُلاً لله ، فقال : إني أُحِبُّك في الله ، فدخلا جميعاً الجنةَ ، فكان الذي أُحِبَّ أرفعُ منزلةً من الآخر ؛ أُلْحِق بالذي أَحَبَّ لله) .

ضعيف . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٣٣٢/٢٩٦/١) ، والبزار في «مسنده» (٣٥٩٩/٢٣٠/٤ - كشف) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٥/٢٨/١٣) من طريق **عبدالرحمن بن زياد** ، عن عبدالله بن يزيد ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالرحمن بن زياد هو الأفريقي ؛ كما صرحت به رواية عبد بن حميد ، قال الذهبي في «الكاشف» :

«ضعفوه» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف في حفظه» .

فقول المنذري في «الترغيب» (٩/٤٦/٤) :

«رواه البزار بإسناد حسن» !

غير حسن ، وإن تابعه الهيثمي كعادته (٢٧٩/١٠) .

٣٥٣٧ - (﴿الحَوَامِيمُ﴾ ديباجُ القرآن) .

موضوع . رواه الديلمي (١٠٦/٢) عن أبي نعيم ، عن أبي الشيخ بسنده ، عن

عثمان البُرِّي : حدثنا عبدالقدوس بن حبيب ، عن الحسن ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالقدوس بن حبيب ؛ فإنه كذاب كما قال ابن المبارك ، وصرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث .

وعثمان ـ وهو ابن مقسم البُرِّي ـ ؛ ضعيف .

وأخرج الحاكم (٤٣٧/٢) بإسناد صحيح عن عبدالله بن مسعود قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ، وهذا هو الصواب .

٣٥٣٨ ـ (﴿الحواميم﴾ روضةٌ من رياضِ الجنَّةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٠٦/٢) عن مجاعة بن الزبير ، عن أبان ، عن سعيد بن أبي الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان هو ابن أبي عياش ، وهو متروك ، ومجاعة بن الزبير ؛ فيه ضعف .

٣٥٣٩ ـ (الحُورُ العِينُ خُلِقْنَ مِنَ الزَّعْفَران) .

ضعيف . أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/٢٨) ، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/٧١) ، والخطيب في «التاريخ» (٩٩/٧) من طريق الحارث بن خليفة : حدثنا شعبة ، عن ابن علية ، عن عبدالعزيز بن صهيب ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث بن خليفة قال ابن أبي حاتم (٧٤/٢/١) عن أبيه :

«مجهول» .

ثم أخرجه أبو نعيم من طريق عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة .

وهذا إسناد واهٍ؛ عبيدالله بن زحر وعلي بن يزيد؛ ضعيفان، وتركهما ابن حبان .

ثم رواه هو، والضياء المقدسي في «صفة الجنة» أيضاً (٢/٨١)، كلاهما من طريق الطبراني : ثنا أحمد بن رشدين : ثنا علي بن الحسن بن هارون الأنصاري : حدثني الليث ابن ابنة الليث بن أبي سليم قال : حدثتني عائشة بنت يونس امرأة الليث بن أبي سليم، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي أمامة به . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي بن الحسن بن هارون» .

قلت : ولم أعرفه، وقد خولف في سنده، فقال أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٦٩) : ثنا محمد بن أحمد بن الوليد : نا محمد بن عيسى الطباع، عن عائشة بنت يونس بسندها المذكور، عن مجاهد من قوله .

قلت : وهذا أصح من الذي قبله؛ فإن الطباع ثقة من رجال مسلم، ومحمد ابن أحمد بن الوليد ثقة أيضاً مترجم في «تاريخ بغداد» (١/٣٦٧ - ٣٦٨) .

على أن مدار الإسنادين - المرفوع والمقطوع - على عائشة بنت يونس، ولم أجد من ذكرها، عن زوجها ليث بن أبي سليم، وكان قد اختلط .

٣٥٤٠ - (خُلِقَ الحُورُ العِين من تسبيح الملائكة، فليس فيهن أذى، وقال الله : ﴿إنا أنشأناهن إنشاءً . فجعلناهن أبكاراً . عُرُباً﴾ [الواقعة : ٣٥ - ٣٧] عواشق لأزواجهن) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/١٢٧) عن عمر بن الخطاب : حدثنا محمد بن

عبدالعزيز بن خالد : حدثنا **العباس بن الوليد** : حدثنا **عبدالله بن هارون** ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن هارون لم أعرفه ، وفي طبقته أربعة :

الأول : الفروي المدني ، له مناكير ، وطعن فيه ابن عدي .

الثاني : حجازي ، لا يعرف .

الثالث : الصُّوري ، لا يعرف أيضاً .

الرابع : البجلي ، ليس بالقوي .

فالله أعلم أيهم هو؟

والعباس بن الوليد لم أعرفه أيضاً ، وفي طبقته جماعة أيضاً تراهم في «الجرح والتعديل» (٢١٤/١/٣ ـ ٢١٥) ، ومحمد بن عبدالعزيز بن خالد لم أعرفه أيضاً .

وبالجملة ؛ فالحديث منكر المتن ، وإسناده مظلم .

٣٥٤١ ـ (الحيَاءُ عَشَرَةُ أجزاء ؛ فتسعةٌ في النِّسَاءِ ، وواحدٌ في الرجال ، ولولا ذلك ما قَوِيَ الرجالُ على النِّسَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٠٧/٢) عن **الحسن بن قتيبة** : حدثنا **عبيدالله بن زياد النحوي** ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن بن قتيبة قال الذهبي :

«هالك ، قال الدارقطني : متروك الحديث» .

وعبيدالله بن زياد النحوي ؛ لم أعرفه .

٣٥٤٢ ـ (خالدُ بنُ الوليدِ سَيْفُ اللهِ وسيفُ رسولِه ، وحمزةُ أَسدُ اللهِ وأسدُ رسولِهِ ، وأبو عبيدةَ بنُ الجراحِ أمينُ اللهِ وأمينُ رسولِهِ ، وحذيفةُ بنُ اليمانِ من أصْفِياءِ الرحمنِ ، وعَبدُالرحمنِ بنُ عوفٍ من تُجَّارِ الرحمنِ عزَّ وجل) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٣٣/٢) عن أحمد بن عمران البغدادي : حدثنا أبو يحيى أحمد بن محمد بن شاهين : حدثنا **الحسن بن الفضل أبو علي الزعفراني** : حدثنا أبو معمر : حدثنا عبدالوارث ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، قال ابن المنادي :

«الحسن بن الفضل أبو علي الزعفراني أكثر الناس عنه ، ثم انكشف ، فتركوه ، وخرقوا حديثه ، مات سنة ٢٥٨» .

ولقد أخطأ المناوي خطأً فاحشاً حين أعلّه بقوله :

«وفيه أحمد بن عمران ، قال البخاري : يتكلمون فيه» .

فإن هذا الذي قال فيه البخاري ما ذكر متقدم الطبقة على أحمد بن عمران البغدادي راوي الحديث ، وحسبك دليلاً على ذلك أن شيخ شيخه الحسن بن الفضل توفي سنة (٢٥٨) كما سبق ، أي بعد موت البخاري بسنتين !

ثم إن أحمد بن عمران البغدادي لعله المترجم في «تاريخ بغداد» (٣٣٣/٤ ـ ٣٣٤) بأنه «أبو بكر المعدل ، يعرف بالسوسنجردي . حدث أبو القاسم بن الثلاج عنه عن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي» .

ثم ذكر أنه ولد سنة (٢٦١) ، وتوفي سنة (٣٣٦) .

٣٥٤٣ - (خَدَرُ الوَجْهِ منَ النبيذِ تَتناثرُ منه الحسَنَات) .

موضـوع . رواه ابن عـدي (١/٣٠٨) ، والخطيب في «الموضح» (ص ١٢) عن **محمد بن عمر بن واقد** : أخبرني أخي **شملة بن عمر بن واقد** : أخبرنا **عُمَرُ بن شيبة بن أبي كثير الأشجعي** ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته محمد بن عمر بن واقد ؛ وهو الواقدي المؤرخ المشهور ، وهو متروك متهم بالكذب .

وأخوه شملة بن عمر بن واقد ؛ لم أجد له ترجمة .

وعمر بن شيبة بن أبي كثير الأشجعي ؛ مجهول ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١١٥/١/٣) عن أبيه ، وتحرف على بعض المحدِّثين فقال : «كثير بن شيبة» قال الذهبي :

«وإنما هو عمر لا كثير ، وهذا الحديث معروف به وهو منكر ، وعده ابن عدي من أفراد الواقدي» .

٣٥٤٤ - (خُـذِ الحَبَّ من الحَبِّ ، والشاةَ من الغنمِ ، والبعيرَ من الإبلِ ، والبقرةَ من البقرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٥٩٩) ، وابن ماجه (١٨١٤) ، والحاكم (١/٣٨٨) ، والبيهقي (١١٢/٤) من طريق أبي داود والحاكم ، عن شريك بن عبدالله بن أبي نمر ، عن **عطاء بن يسار** ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل ؛ فإني لا أتقنه» .

قال الذهبي عقبه :

«قلت : لم يلقه» .

وبيّن ذلك ابن التركماني ، فقال في «الجوهر النقي» :

«قلت : هو مرسل ؛ لأن عطاء ولد سنة تسع عشرة ، فلم يدرك معاذاً ؛ لأنه توفي سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس» .

٣٥٤٥ - (خُصَّ البلاءُ بمن عَرَفَ الناسُ ، وعاش فيهم مَنْ لم يعرفهم) .

ضعيف . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/٩٥) ، وعنه القضاعي (١/٤٨) : نا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي : نا هارون بن سليمان : نا خلف بن سهل : نا يوسف بن عدي : نا **عثمان بن سماك** ، عن **محمد بن إسحاق** ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

وعثمان بن سماك ؛ مجهول لا يعرف ؛ كما قال العقيلي .

والحديث أخرجه الديلمي (١٢٧/٢) عن **عبدالله بن صالح** ، عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، **عن عمر** قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وإسناده ضعيف أيضاً ؛ جبير بن نفير في سماعه من عمر نظر ؛ كما قال في «التهذيب» .

وعبدالله بن صالح كاتب الليث ؛ فيه ضعف .

٣٥٤٦ ـ (خصْلَتانِ لا يحلُّ منْعُهُمَا : الماءُ والنارُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الصغير» (ص ١٤١) ، وكذا البزار (١٣٢٤ ـ كشف) كلاهما ، عن **الحسن بن أبي جعفر** ، عن بديل بن ميسرة العقيلي ، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً . وقال البزار :

«لا نعلمه إلا عن أنس من هذه الطريق ، والحسن ضعيف» .

قلت : وقال ابن أبي حاتم (٢٧٨/١) عن أبيه :

«هذا حديث منكر» .

وله شاهد من حديث عبدالله بن سرجس قال : أتيت النبي ﷺ ، فدخلت بين قميصه وجلده فقبّلت منه موضع الخاتم ، فقلت : ما الذي لا يحل منعه؟ قال : «الملح» ، قال : قلت : ثم ماذا؟ قال : «الماء والنار» .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٤٧/١) عن موسى بن أيوب النصيبي : ثنا **يحيى بن سعيد العطار الحمصي** ، عـن **المثنى بن بكر** ، عن عاصم الأحول عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ المثنى بن بكر متروك ؛ كما قال الدارقطني .

ويحيى بن سعيد العطار ؛ ضعيف .

٣٥٤٧ ـ (خَفِّفُوا بُطُونَكُم وظُهُورَكُم لقيامِ الصَّلاةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٥/٧) عن **إسماعيل بن يحيى** : ثنا مسعر ، عن عطية ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث مسعر ، تفرد به إسماعيل» .

قلت : وهو كذاب ؛ قال صالح جزرة : كان يضع الحديث . وقال الحاكم : روى عن مالك ومسعر وابن أبي ذئب أحاديث موضوعة .

٣٥٤٨ - (خُلِقَ الإنسانُ والحيّاتُ سواء ، إنْ رآها أَفْزَعَتْهُ ، وإنْ لَدَغَتْهُ أوجَعَتْهُ ، فاقتلُوها حيثُ وجدتموهَا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٤٧٧ - ترتيبه) : حدثنا شيبان ، عن جابر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن قتل الحيات؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ جابر هو ابن يزيد الجعفي ، ذكره الحافظ المزي في شيوخ شيبان هذا ، وهو ابن عبدالرحمن النحوي ، والجعفي ؛ ضعيف جداً ، متَّهم بالكذب .

والحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٩/١) من طريق عبدالله بن عمران : ثنا أبو داود : ثنا عمران ، عن جابر به . كذا قال : «عمران» ، وعليه قال :

«لم يروه عن جابر إلا عمران ، ولا عنه إلا أبو داود ، تفرد به عبدالله بن عمران» .

قلت : ولا أدري إذا كانت الرواية وقعت للطبراني هكذا ، فقال ما قال ، أو أنه تحرف على الناسخ فقال : «عمران» مكان : «شيبان» ، وهذا هو الأرجح عندي .

لكن قول الطبراني «تفرد به عبدالله بن عمران» ، إنما هو على ما أحاط به علمه ، وإلا ؛ فقد تابعه يونس بن حبيب وهو راوي «المسند» عن الطيالسي ، وتابعه أيضاً معاوية بن هشام وآدم - وهو ابن أبي إياس - جميعاً عن شيبان به .

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/٥٣٨/٧٦٤) .

٣٥٤٩ ـ (خَلَقَ اللهُ الجنَّ على ثلاثةِ أصناف : صِنْفٌ حيَّاتٌ وعقاربُ وخشاشُ الأرضِ ، وصِنْفٌ كالريح في الهواء ، وصِنْفٌ كَبَنِي آدمَ ؛ عليهم الحسابُ والعقابُ . وخَلَقَ اللهُ الإنسَ على ثلاثةِ أصناف : صِنفٌ كالبهائمِ ؛ لهم قلوبٌ لا يعقِلونَ بها ، ولهم أعينٌ لا يبصرون بها ، ولهم آذانٌ لا يسمعون بها ، قال الله تعالى : ﴿أولئك كالأنعامِ بَلْ هم أَضَلّ﴾ ، وصنفٌ أجسادُهُم كأجسَادِ بني آدمَ ، وأرواحُهُم أرواحُ الشياطين ، وصنفٌ في ظلِّ اللهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلّه) .

ضعيف . رواه أبو الشيخ في «التاريخ» (ص١٠٦) وفي «العظمة» (١٢/٢٣/١) ، وأبو بكر الذكواني في «الأمالي» (٢/٩٤) عن أبي فروة يزيد بن سنان قال : ثني أبو المنيب ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن سنان ضعيف .

وأبو المنيب اسمه عبيدالله بن عبدالله ؛ وهو صدوق يخطئ .

٣٥٥٠ ـ (خلقَ اللهُ الخَلْقَ ، فكتبَ آجالَهُم ، وأعمَالَهم ، وأرزاقَهُم) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١/٢١١) عن عمر بن صالح بن عيسى المدائني : حدثنا عبدالرحمن بن عبدالعزيز صادرا : أخبرنا بشر بن المُفَضّل : حدثنا عبدالله بن شبرمة ، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالرحمن بن عبدالعزيز صادرا ؛ كذا وقع في

الموضع المشار إليه من «التاريخ» في موضعين منْهُ ، ووقعت ترجمة عبدالرحمن عنده (١٠/٢٥٧) «ابن صادر» في موضعين أيضاً ، وذكر أنه روى عنه جماعة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعمر بن صالح بن عيسى المدائني ؛ مجهول أيضاً ، وفي ترجمته ساق الخطيب هذا الحديث ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٥٥١ - (خَلِّلُوا بينَ أصَابِعِكُم ، لا يُخَلِّلها اللهُ عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ في النار) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السماك في «الأول من الرابع من حديثه» (ق ١/١٠٢) ، والدارقطني في «السنن» (ص ٣٥) من طريق **يحيى بن ميمون بن عطاء** ، عن ليث ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

والدارقطني أيضاً ، وأبو حامد الحضرمي في «حديثه» (٢/١٦٣) من طريق **عمر بن قيس** ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً به نحوه .

قلت : وهذا حديث ضعيف جداً ؛ لأن يحيى بن ميمون وعمر بن قيس - وهو المكي المعروف بـ«سندل» - متروكان ، وقد كذبهما بعضهم .

٣٥٥٢ - (خَمْسٌ من الإيمان ؛ مَنْ لمْ يكُنْ فيه شيءٌ منهنَّ فلا إيمانَ له : التسليمُ لأمْرِ اللهِ ، والرِّضَا بقضاءِ اللهِ ، والتفويضُ إلى أمْرِ اللهِ ، والتوكلُ على اللهِ ، والصبرُ عندَ الصدمةِ الأولى . ولم يَطْعم امرؤٌ حقيقةَ الإسلام حتى يأمَنَهُ الناسُ على دمائهم وأموالِهِم ، قال قائل : يا رسولَ الله ! أيُّ الإسلامِ أفضَلُ؟ قال : مَنْ سَلِمَ المسلمونَ مِنْ لسانه

ويدهِ ، وعلامات كمَنَار الطريق : شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحُكْم بكتابِ الله ، وإطاعة النَّبِيِّ الأمِّيِّ ، والتسليم على بني آدمَ إذا لَقِيتُمُوهُم) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٧) عن **سعيد بن سنان** ، عن أبي الزاهرية ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«علته سعيد بن سنان» .

قال الشيخ الهيثمي :

«فإنه لا يحتج به» .

قلت : بل هو متروك .

٣٥٥٣ - (خمسٌ مَنْ أُوتيهنَّ لم يُعْذَرْ على تَرْكِ عَمَلِ الآخرة : زوجةٌ صالحةٌ ، وبنونَ أبرار ، وحُسْنُ مخالطةِ الناس ، ومعيشةٌ في بلدِهِ ، وحبُّ آل محمد) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٢٨) من طريق أبي نعيم ، عن هلال بن العلاء : حدثنا أبي : حدثنا **أبو إسحاق** - شيخ كان معنا في السفينة - ، عن شعبة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف العلاء - وهو ابن هلال بن عمر الباهلي - ؛ قال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث ، وشيخه أبو إسحاق ؛ لم أعرفه .

٣٥٥٤ ـ (خمسٌ يعجَّلُ لصاحبِهِنَّ العقوبةُ : البَغْيُ ، والغَدْرُ ، وعقوقُ الوالدين ، وقطيعةُ الرَّحِمِ ، ومعروفٌ لا يُشْكَر) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/١٣٠) عن ابن لال ، عن محمد بن كثير ابن مروان : حدثنا ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن كثير بن مروان متروك ؛ كما في «التقريب» .

٣٥٥٥ ـ (خمسةٌ لا جمعةَ عليهم : المرأة ، والمسافر ، والعبد ، والصبي ، وأهل البادية) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/١٢٨ ـ ١٢٩) عن حفص بن سالم السمرقندي : حدثنا مالك بن أنس ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن طريق إبراهيم بن حماد مولى هاشم بن المسور بن مخرمة : حدثنا مالك بن أنس به .

قلت : وهذا ضعيف جداً ؛ آفته حفص بن سالم (كذا الأصل ، وفي كتب الرجال : سلم) السمرقندي ، يكنى بأبي مقاتل ، قال الذهبي :

«وهاه قتيبة شديداً ، وكذبه ابن مهدي» .

وقال الحاكم والنقاش :

«حدث عن مسعر وأيوب وعبيدالله بأحاديث موضوعة» .

وقد تابعه في الطريق الأخرى إبراهيم بن حماد ، ولكنه ضعيف ، ولعله سرقه منه ؛ فقد أخرجه من طريقه : الدارقطني في «الغرائب» وقال :

«تفرد به إبراهيم ، وكان ضعيفاً» .

كذا قال ! وكأنه لم يطلع على الطريق الأولى .

٣٥٥٦ - (خَمِّروا وُجُوهَ موتاكُم ، ولا تَشَبَّهُوا باليهود) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣/١٢٢/١) ، وعنه الضياء في «المختارة» (٦٣/١٤/١ - ٢) حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل : أنا عبدالرحمن بن صالح الأزدي : نا **حفص بن غياث** ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٣٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي : ثنا حفص بن غياث به .

وأخرجه الدارقطني (٢٨٧) ، والبيهقي (٣/٣٩٤) من طريق الأزدي به .

وأَعلَّه البيهقي بالإرسال تبعاً لأحمد ، فذكر عنه أنه قال :

«هذا أخطأ فيه حفص فرفعه ، وحدثني حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء مرسلاً» . قال البيهقي :

«وكذلك رواه الثوري وغيره عن ابن جريج مرسلاً . وروي عن علي بن عاصم عن ابن جريج كما رواه حفص ، وهو وهم» .

٣٥٥٧ - (خِيَارُ المؤمنينَ القانِعُ ، وشِرَارُكُم الطَّامِعُ) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي (٢/١٠٣) عن العباس بن الهيثم ، عن أبي

همدان ، عن منصور بن المعتمر ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ثم رواه من طريق **عمرو بن بكر السكسكي** ، عن الزهري ، عن محمد بن كعب به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو همدان الظاهر أنه الذي في «الجرح والتعديل (٤/٢/٤٥٦) :

«أبو همدان بن هارون . قال ابن معين : كذاب» .

وعمرو بن بكر السكسكي ؛ متروك .

٣٥٥٨ ـ (خيارُ أمتي ؛ الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله ، والذين إذا أحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا ، وإذا أَسَاءوا استغفَرُوا ، وشرارُ أمتي الذين وُلِدُوا في النعيم وغُذُّوا به ، وإنما نَهْمَتُهُم ألوانُ الطعامِ والثيابِ ، ويتشدَّقون في الكلام) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٢٠) ، والحافظ عبدالغني المقدسي في «الثالث والتسعين من تخريجه» (١/٤٤) عن الأوزاعي ، عن عروة بن رويم اللخمي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، ورجاله ثقات .

٣٥٥٩ ـ (إنَّ خيارَ أمتي أوَّلُهَا وآخِرُهَا ، وبين ذلك ثَبَجٌ أعوجُ ، ليسوا مِنِّي ، ولستُ منهم) .

ضعيف جداً . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٨٠) عن يزيد بن

ربيعة ، عن زيد بن واقد ، عن بسر بن أبي أرطاة ، عن عبدالله بن واقد السعدي مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يزيد هذا ؛ فإنه متروك ، وبه أعله الهيثمي كما نقله المناوي ، وأقره .

٣٥٦٠ - (خيارُكُم مَنْ قَصَرَ الصلاةَ في السَّفر وأَفْطَر) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١١٠/٢) ، والطبري في «التهذيب» (مسند عمر - ٢٦٠/١/٤٣٤) عن عبدالرحمن بن حرملة ، أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب : أُتِمُّ الصلاةَ وأصومُ في السفر؟ قال : لا ، قال : فإني أقوى على ذلك؟ قال : كان رسول الله ﷺ أقوى منك ، كان يقصر الصلاة في السفر ويفطر ، وقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ورواه أبو العباس الأصم في «حديثه» (ج ٢ رقم ٢٦) من طريق آخر عن ابن حرملة به . مقتصراً على المرفوع فقط .

قلت : وهذا سند صحيح مرسل .

وقد روي موصولاً عن جابر - رضي الله عنه - ، أخرجه البخاري في «التاريخ» (١٥١/١/٢) ، وابن شاذان في «الجزء الثامن من أجزائه» (١/١١) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢٥٥/١) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (ق ٢/٦٢) من طريق عبدالله بن صالح قال : ثنا إسرائيل ، عن **خالد العبد** ، عن محمد بن المنكدر عنه . وقال البخاري :

«خالد العبد منكر الحديث» .

٣٥٦١ ـ (خَيْرُ أبوابِ البِرِّ الصَّدَقَةُ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/١٧٨/٣) : حدثنا أبو زكريا الدينوري البصري : نا سعيد بن محمد بن ثواب الحصري : نا عبدالعزيز بن عبدالله القرشي : نا خالد الحذاء ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن محمد بن ثواب الحصري ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٩/٩٤ ـ ٩٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو زكريا الدينوري البصري ؛ لم أعرفه .

ولعل الهيثمي أشار إليهما حين قال (٣/١١٠) :

«رواه الطبراني في الكبير ، وفيه من لم أعرفه» .

وعبدالعزيز بن عبدالله القرشي هو أبو القاسم المدني الفقيه ، وهو ثقة من شيوخ البخاري .

٣٥٦٢ ـ (خَيْرُ إِخْوَتِي عَلِيٌّ ، وخَيْرُ أعْمَامِي حَمْزَةُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/١١٦) من طريق أبي نعيم ، عن عباد بن يعقوب ، عن عمرو بن ثابت ، عن عبدالرحمن بن عابس بن ربيعة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ عباد بن يعقوب وعمرو بن ثابت رافضيان ، أوردهما الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» ، فقال في الأول منهما :

«قال ابن حبان : رافضي داعية» . وقال في الآخر :

«تركوه ، رافضي . قاله أبو داود» .

٣٥٦٣ - (خَيْرُ الدُّعاءِ الاستغفارُ ، وخيرُ العبادةِ قولُ لا إله إلا الله) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/١١٦ - ١١٧) من طريق الحاكم ، عن أبي البختري : حدثني جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن الحسين بن علي ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو البختري - واسمه وهب بن وهب - ؛ وكان يضع الحديث كما قال أحمد . وقال ابن معين :

«كان يكذب عدو الله» .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ٥٢٨ - بترقيمي) ، ومع ذلك أورده في «الجامع الصغير» ! وفي «الكبير» أيضاً (١/٥١٨) من رواية الحاكم في «تاريخه» .

١/٣٥٦٤ - (خير الدواءِ : السَّعُوطُ واللَّدُودُ ، والحِجَامةُ ، والمشيُّ) .

ضعيف . رواه الشيخ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل في «الأمالي» (٢/٢) بسند صحيح ، عن أبي السفر ، عن الشعبي مرفوعاً[1] .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

وأبو السفر اسمه سعيد بن محمد ؛ وهو ثقة .

---

(١) قال الشيخ أبو القاسم : «السعوط ما يجعل في الأنف ، واللدود ما يجعل في أحد شقي الفم ، والمشي شرب الدواء المسهل ، واسم الدواء : «المشيّ» بتشديد الياء» .

٢/٣٥٦٤[1] - (خيرُ الرجالِ رجالُ الأنصارِ ، وخيرُ الطَّعامِ الثَّرِيدُ) .

ضعيف . رواه الديلمي ، عن أبي نعيم ، عن **عبدالله بن الأشعث بن سوار** ، عن أبيه ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الأشعث بن سوار قال الحافظ :

«ضعيف» .

وابنه عبدالله ؛ شبه مجهول ؛ أورده ابن أبي حاتم (٨/٢/٢) ولم يذكر عنه راوياً غير جعفر بن عون ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٥٦٥ - (خيرُ الزادِ التقوى ، وخيرُ ما أُلقي في القَلْبِ اليقينُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١١٧/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن **الحسن ابن عمارة** ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن بن عمارة متروك .

٣٥٦٦ - (خيرُ العبادةِ أخَفُّها) .

موضوع . رواه القضاعي (١/١٠٠) عن **سلام المدائني** قال : نا **أبو عبدالرحمن** ، عن **زياد بن أبي مريم** ، عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته سلام المدائني ، وهو ابن سليم الطويل ؛ كذاب متهم بالوضع .

وشيخه أبو عبدالرحمن ؛ أظنه زيد بن أبي الحواري ؛ ضعيف .

---

(١) تكرر هذا الرقم خطأً ، وقدر الله وما شاء فعل .

وزياد بن أبي مريم ؛ لم يدرك عثمان بن عفان .

٣٥٦٧ - (خيرُ الغَدَاءِ بَواكِرُهُ ، وأطيبُهُ أولُه وأنفعُهُ) .

موضوع . رواه الديلمي (١١٨/٢) عن يونس بن محمد : حدثنا إبراهيم بن الوليد الجصاص : حدثنا غسان بن مالك : حدثنا عَنْبَسَة بن عبدالرحمن : حدثنا أبو زكريا اليمان ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عنبسة بن عبدالرحمن ، وهو متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع .

وغسان بن مالك ؛ قال أبو حاتم :

«ليس بالقوي» .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (٦٥٠) ، ومع ذلك أودعه في «الجامع الصغير» ، فتناقض !

٣٥٦٨ - (خيرُ الناسِ ؛ مؤمِنٌ فقِيرٌ يُعْطِي جهْدَهُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١١٣/٢) من طريق أبي نعيم ، وهذا في «أخبار أصبهان» (٢١٧/١) عن عبدالوهاب بن الضحاك : حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن عبدالله بن دينار ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع آفته ابن الضحاك هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كذاب» . وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١٦٧/٤) :

«رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» بسند ضعيف» .

كذا قال ! ونقل المناوي عنه أنه قال : «ضعيف جداً» . وهذا أقرب إلى حال عبدالوهاب الكذاب .

وروي من طريق أخرى عن عبدالله بن دينار به ، لكن مختصراً ، وقد مضى (٢٨٥٢) .

٣٥٦٩ ـ (خيْرُ الناسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الذين يلونَهُم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الآخرون أراذلُ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١/٢٢٤/٢) ، والحاكم (٣/١٩١) من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة ـ وهذا في «المصنف» (١٢/١٧٦/١٢٤٥٨) ـ عن عبدالله بن إدريس ، عن أبيه ، عن جده ، عن جعدة بن هبيرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير جد عبدالله بن إدريس ؛ واسمه يزيد بن عبدالرحمن الأودي ؛ وثَّقه ابن حبان والعجلي ، ولم يرو عنه غير اثنين من الثقات ، وكأنه لذلك لم يوثقه الحافظ ، بل قال :

«مقبول» .

يعني عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً على قوله : «أراذل» ، فهو منكر . والله أعلم .

وقال الهيثمي (١٠/٢٠) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن إدريس بن يزيد الأودي لم يسمع من جعدة . والله أعلم» .

قلت : كأنه لم يتنبّه أن بينهما يزيد الأودي والد إدريس ، فتنبه .

ثم ذكره بنحوه من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، وزاد في آخره :

«إلى يوم القيامة» ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه داود بن يزيد الأودي ، وهو ضعيف» .

نعم ؛ أخرج الطبراني (١٠/١١٤/١٠٠٥٨) من طريق الأجلح ، عن الشعبي ، عن علقمة ، عن عبدالله مرفوعاً به . وزاد بعد القرن الثالث :

«ثم يجيء قوم لا خير فيهم» .

قلت : وهذا إسناد حسن . وأصله في «الصحيحين» ، وقد مضى (٧٠٠) .

وفي الحديث عِلّة أخرى ، وهي ذكر القرن الرابع في خير الناس ، وفي ثبوت هذه الزيادة نظر ؛ لأن الأحاديث الصحيحة لم يرد فيها ذكر القرن الرابع جزماً ، بل على الشك ؛ كما في حديث عمران ؛ قال عمران :

«فلا أدري أقال رسول الله ﷺ بعد قرنه مرتين أو ثلاثة» ، أخرجه الشيخان وغيرهما ، وكأنه لذلك لم يقطع الحافظ بصحته ، بل أعله بعلة أخرى فقال (٦/٧) - بعد أن عزاه لابن أبي شيبة والطبراني - :

«ورجاله ثقات ؛ إلا أن جعدة مختلف في صُحْبَتِهِ» .

كذا قال ! ورجَّح في «التهذيب» أنه جعدة بن هبيرة المخزومي ، وجزم في «الإصابة» بأن أمه أم هانىء بنت أبي طالب ، وأن له رؤية بلا نزاع ؛ لأنه وُلِد في عهد النبي ﷺ ، وقال البخاري :

«له صُحْبَة» .

وبالجملة : فعِلّة الحديث عندي :

أولاً : جهالة حال يزيد بن عبدالرحمن الأودي ، وتوثيق العجلي وابن حبان إياه مما لا يرفعها عندي ؛ لتساهلهما في التوثيق ؛ كما هو معروف عند أهل العلم ، ولذلك لم يوثقه الحافظ في «التقريب» كما سبق .

ثانياً : زيادة القرن الرابع فيه ؛ فإني لم أرها في شيء من الأحاديث الصحيحة على كثرتها ، وقد خرجت طائفة طيبة منها في «الروض النضير» (٣٤٧) ، وفي بعضها ما ذكرت من الشك في الرابعة ، ومثله لا يمكن القضاء عليه إلا بزيادة من ثقة حافظ ، وهذا مما لم أجده ، اللهم إلا في رواية من حديث النعمان بن بشير ، تفرد بها **عاصم ابن بهدلة** ، وفي حفظه ضعف ؛ كما تقدم في تخريج حديث ابن مسعود في «الصحيحة» (٧٠٠) ، ثم وجدت عاصماً قد رواه على الصواب دون زيادة «القرن الرابع» في رواية عنه عند أحمد (٤/٢٧٦) ، والبزار (٣/٢٩٠/٢٧٦٧) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٧٧) . وكذلك وقعت هذه الزيادة في رواية لأحمد (١/٣٧٨) عن ابن مسعود ، وهي شاذة عندي ؛ لأنها لم ترد في «الصحيحين» ، ولأن في رواية لأحمد (١/٤٣٤) : «ثلاثاً أو أربعاً» ، هكذا على الشك ، وهي رواية لمسلم (٧/١٨٥) بنحوه ، وأحمد أيضاً (١/٤١٧) .

وقد وقع مثل هذا الاضطراب في حديث بريدة الأسلمي ، يرويه عنه **عبدالله ابن مَوَلَة**(١) قال :

كنت أسير مع بريدة الأسلمي ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«خير هذه الأمة القرن الذي بعثت أنا فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يكون قوم تسبق شهادتهم أيمانهم . .» الحديث .

---

(١) بفتحات ؛ كما في «التقريب» .

أخرجه أحمد (٣٥٧/٥) : ثنا عفان : ثنا حماد بن سلمة ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن عبدالله بن مولة به . وقال عفان مرة :

«القرن الذين بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» .

هكذا وقع فيه في الرواية الأولى أربعة قرون ، وفي المرة الأخرى خمسة قرون !

وهكذا وقع في «مجمع الزوائد» (١٩/١٠) من رواية أحمد ، وهذا اضطراب ظاهر !

وقد خولف عفان في روايتيه ، فقال أحمد (٣٥٠/٥) : ثنا إسماعيل ، عن الجريري به ؛ إلا أنه قال :

«خير أمتي قرني منهم ، ثم الذين يلونهم . قال : ولا أدري أذكر الثالث أم لا؟» .

قلت : وهذه الرواية أصح من الأولين ؛ لأن إسماعيل ـ وهو ابن علية ـ ثقة حافظ من رجال الشيخين ، بخلاف حماد بن سلمة ؛ فإنه لم يحتج به مسلم إلا من روايته عن ثابت ، ولم يحتج به البخاري أصلاً ، وذلك ؛ لأن في حفظه كلاماً ، فروايته عند مخالفة من هو أوثق منه وأحفظ مرجوحة . ولا يمكننا أن ننسب هذا الاضطراب إلى الجُريري ـ واسمه سعيد بن إياس ـ بحجة أنه كان اختلط ؛ لأن كلاً من حماد وإسماعيل قد رويا عنه قبل الاختلاط .

نعم ؛ يمكن عزو ذلك إلى عبدالله بن مولة شيخ أبي نضرة ، فإنه لا يعرف ؛ كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في «الميزان» :

«ما روى عنه سوى أبي نضرة» .

وتوثيق ابن حبان إياه مما لا قيمة له ؛ لما عرف من تساهله في التوثيق ، حتى إنه ليوثق من يصرح فيه بمثل قوله : «لا أعرفه ولا أعرف أباه» ! كما أثبتُّه بالنقل عن كتابه «الثقات» في غير هذا الموضع ، ولذلك ؛ لم يوثقه الحافظ ، وإنما قال فيه : «مقبول» . يعني عند المتابعة ، ولم يتابع من ثقة إلا على القرن الثالث الذي شك فيه في رواية إسماعيل ، بخلاف القرن الرابع ؛ فإنه لم يرد إلا مشكوكاً فيه كما تقدم ، وأما القرن الخامس فهو منكر ؛ لعدم وروده مطلقاً في شيء من طرق الحديث التي وقفت عليها إلا في هذه الطريق الواهية ، ولا تغتر بقول الهيثمي عقبها ـ وبعد أن ساق الروايات الثلاث ـ :

«رواها كلها أحمد وأبو يعلى باختصار ، ورجالها رجال الصحيح» .

فإن عبدالله بن مَوَلَة ليس من رجال «الصحيح» أولاً ، ثم هو لا يعرف ثانياً ؛ كما بينته آنفاً . ولعله التبس عليه بعبدالله بن حوالة الصحابي المشهور ، وإن كنت أستبعد هذا ؛ فإن محقق كتاب «المجمع» الذي وقع في هذا الالتباس ، قد بيَّن أن الهيثمي ذكره على الصواب ؛ فجاء هذا المحقق فأفسده وجعله «عبدالله بن حوالة» ، وعلق عليه بقوله : «في الأصل مولة» ! وقد اغتر بهذا التصحيح صديقه وزميله في التتلمذ على الشيخ الكوثري ؛ ألا وهو الشيخ عبدالفتاح أبو غدة كما يأتي .

(تنبيه) : أخذ بعض متعصبة الحنفية الهنود من حديث جعدة بن هبيرة أن مراسيل القرن الرابع حجة ، فقال في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (ص٤٥٠) بعد أن نقل كلام الحافظ فيه ، ورجح صحبة جعدة :

«وعلى هذا ؛ فيجوز لنا أن نحتج بمراسيل القرن الرابع أيضاً ؛ لاشتراكهم مع الثالث في العلة التي بها قَبِلنا مراسيلهم» !

وعلق عليه الشيخ أبو غدة متعقباً له ـ على خلاف عادته ـ ، فقال :

«قلت : هذا توسع غير ناهض ؛ فقد جاء ذكر الخيرية للقرن الخامس أيضاً كما في «مجمع الزوائد» (١٩/١٠) من حديث (عبدالله بن حوالة) . رواه أحمد وأبو يعلى بسند رجاله رجال الصحيح» .

قلت : وهذا التعقب وإن كان في نفسه صحيحاً عندنا لموافقته مذهب المحدِّثين في ترك الاحتجاج بالمرسل ـ سوى مرسل الصحابي ـ على ما هو مشروح في علم المصطلح ؛ فإن لنا عليه مؤاخذات :

الأولى : أن مؤلف «القواعد» لما ذكر من قبل (ص ١٣٨) أن المختار عند الحنفية قبول مرسل أهل القرن الثاني والثالث ، لم يعلق عليه أبو غدة ، بل تلقاه بالتسليم ؛ لأنه مذهبه ! بل زاد على ذلك ، فاستدل له بحديث البخاري : «خير أمتي قرني . . .» الحديث ؛ بالإضافة إلى استدلال المؤلف على ذلك بالإجماع والمعقول ، وكل ذلك مردود عند التحقيق ، وليس هذا محل بيان ذلك ، فإذا كان استدلال المؤلف واستشهاد المعلق صحيحاً ، فيلزمهما طرد هذا الاستدلال ، وهذا ما صنعه المؤلف حينما عثر على حديث جعدة بن هبيرة ، فاستدل به على الاحتجاج بمرسل القرن الرابع أيضاً كما سبق ، فقول الشيخ :

«هذا توسع غير ناهض» ؛ نقض لما سلم به هناك ؛ لأن الدليل واحد ، بل كان الواجب عليه أن يلزم المؤلف بالاحتجاج بمرسل القرن الخامس أيضاً بنفس الدليل الذي استدل به للقرن الرابع وهو حديث بريدة ، وإلا ؛ كان المؤلف متناقضاً ، ولكن المؤلف طرد استدلاله ، وأما المعلق فهو الذي تناقض !

والحق ؛ أن الحديث ليس له علاقة بتوثيق أهل القرون الثلاثة بالمعنى الذي

يريده أهل الحديث ؛ وهو إثبات العدالة التي تنافي الكذب والفسق أولاً ، والحفظ والضبط الذي ينافي سوء الحفظ المستلزم لضعف حديث صاحبه ثانياً ، وإنما هو يثبت لهم العدالة فقط ، وفي الجملة لا في التفصيل ، فالاستدلال به على إثبات العدالة لكل فرد من أفراد تلك القرون مما لا يخفى فساده على أهل العلم ، وأما إثبات الأمر الثاني وهو الحفظ والضبط ؛ فهيهات هيهات .

الثانية : أنه قلد محقق «مجمع الزوائد» في جعله الحديث من رواية عبدالله ابن حوالة ، وتحريفه ـ بجهله ـ الأصلَ الذي كان فيه عبدالله بن مولة ، والأول صحابي ، والآخر تابعي مجهول ، ﴿**ذلك مبلغهم من العلم**﴾ .

الثالثة : تصحيحه الحديثَ بجزمه به في قوله : «فقد جاء . .» ، وهو حديث ضعيف مضطرب ، ولو كان عنده ذرة من المعرفة بهذا العلم الشريف ؛ لكان مجرد نظره في اختلاف ألفاظ الحديث ـ وقد ذكرها كلها صاحب «المجمع» ـ كافياً له في دفعه إلى إمعان النظر فيها وترجيح الراجح منها على المرجوح ، ولكن أنى له ذلك ، وهو لا يعرف من هذا العلم إلا مجرد النقل والتقليد تقليداً أعمى ؛ كما يدل على ذلك تعاليقه الكثيرة على الكتب التي يقوم بطبعها ، بل وتحقيقها زعم !!

الرابعة : تقليده الهيثمي في قوله : «رجاله رجال الصحيح» ، وابن مولة ليس من رجال «الصحيح» كما سبق ، ولعل قول الهيثمي هذا هو الذي غرَّه فصحح الحديث ـ وهو من جهله بهذا العلم ـ ثم اعترض به على المؤلف ، وإن كان الاعتراض نفسه وارداً عليه ولازماً له كما بينا .

وقد وقع المؤلف نفسه في مثل هذا الاغترار ؛ فإنه اكتفى في تصحيح الحديث

للاستدلال به على ما ذهب إليه من الأخذ بمرسل القرن الرابع ـ بقول الحافظ : «رجاله ثقات ؛ إلا أن جعدة مختلف في صحبته» . ففهم من قوله : «رجاله ثقات» أنه يساوي قوله لو قال : «إسناده صحيح» ، لولا الاختلاف الذي ذكره ، وما دام أن الراجح عند المؤلف أنه صحابي ؛ فالإسناد صحيح ! وقد عرفت ما فيه من الجهالة والمخالفة للأحاديث الصحيحة التي اتفقت على إثبات القرن الثالث ، والشك في الرابع ، فلا يزول هذا الشك بزيادة رجل مجهول الحال لم يوثقه إلا متساهل بالتوثيق كما سبق !

ثم جدَّت أمور لا بد من النظر فيها ، وبيان ما يجب حولها ، فأقول :

أولاً : حديث بريدة الأسلمي المتقدم برواية أحمد عن عفان ، وفيه ذكر القرن الرابع ، قد أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في «المصنف» (١٢/١٧٧/١/ ١٢٤٦٣) : حدثنا عفان به . إلا أنه وقع فيه : « . . مع أبي بردة الأسلمي . .» كذا : أبي بردة ! ولعله خطأ مطبعي أو نسخي ؛ فإنه لا وجود لأبي بردة الأسلمي في الصحابة ، فلعله في الأصل : «أبي برزة الأسلمي» فإنه صحابي معروف ، وقد وقع كذلك عند بعض رواته كما يأتي ، لكن قد أخرجه ابن حبان ، في أول المجلد الثامن من كتابه «الثقات» من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا عفان به ، مثل رواية أحمد : « . . بريدة الأسلمي . .» ، فهذا يؤكد خطأ ما في «المصنف» .

لكن ؛ قد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/٤١٥/٧٤٢٠) : حدثنا العباس ابن الوليد النرسي : حدثنا عبدالأعلى أبو محمد السامي : حدثنا سعيد ـ يعني الجريري ـ . . . فساق إسناده المتقدم ، ولكنه قال : «أبو برزة الأسلمي» ! وليس هذا خطأً مطبعياً ؛ فإنّه كذلك في بعض المخطوطات ، ويؤيد ذلك أنه في جملة أحاديث

ساقها أبو يعلى في «مسند أبي برزة الأسلمي» ، فإذن يمكن أن يعتبر هذا اضطراباً آخر من عبدالله بن مولة فإن السَّنَدَ إليه بهذا صحيح أيضاً ، فكما اضطرب في متن الحديث كما تقدم ، فكذلك اضطرب في إسناده أيضاً ، فمرة قال : «بريدة الأسلمي» ، ومرة قال : «أبو برزة الأسلمي» !

بل إنه اضطرب في متنه على وجه آخر ؛ فإنه لم يذكر القرن الرابع ، بل شك في القرن الثالث ، فقال كما قال إسماعيل ابن علية في روايته المتقدمة : «ولا أدري أذكر الثالث أم لا؟» .

فهذا مما يؤكد ضعف الحديث وضعف رواية عبدالله بن مولة ، وخطأ من صَحَّحَ حديثه هذا ؛ كما يأتي بيانه فيما يلي :

ثانياً : قال ابن حبان عقب الحديث :

«هذه اللفظة : «ثم الذين يلونهم» في الرابعة ، تفرد بها حماد بن سلمة وهو ثقة مأمون ، وزيادة الألفاظ عندنا مقبولة عن الثقات . .» .

قلت : لا شأن لحماد في هذه الزيادة ، كما لا شأن له بالزيادة الأخرى : «ثم الذين يلونهم» في الخامسة ، كما تقدم في الرواية الأخرى عند أحمد ، فتنبه ، وإنما هو اضطراب من عبدالله بن مولة كما تقدم .

على أنه يمكن أن ينسب إلى حماد نفسه شيء من هذا الاختلاف ؛ فإني وجدت الطحاوي قد روى الحديث في «مشكل الآثار» (١٧٧/٣) من طريق عفان عنه بإسناده ، لم يذكر القرن الرابع مطلقاً ، وفي حماد كلام يسير في حفظه إلا في روايته عن ثابت ـ كما تقدم ـ ، فقد يكون منه بعض هذا الاختلاف ، وإلا ؛ فهو من عفان أو من دونه ، وهذا مما أستبعده . والله أعلم .

ثالثاً : قد عرفت مما تقدم أن عبدالله بن مولة مجهول ، وأنه علة هذا الحديث ، ولم يتنبه لهذا المعلق على «مسند أبي يعلى» ، فقال :

«إسناده صحيح» !

وركَن في ذلك إلى قول الذهبي في ابن مولة في «الكاشف» :

«صدوق» .

وقول الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» .

وليس يخفى على أحد أنه لا حجة له في شيء من ذلك ، أما قول الحافظ ، فظاهر لكل من يعرف اصطلاح الحافظ في هذه اللفظة : «مقبول» ، فإنه يعني أنه مقبول عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ، وعليه ؛ فالحديث لين ؛ لأنه لا متابع له أولاً ، ثم هو قد اضطرب في إسناده ومتنه ثانياً كما سبق بيانه ، فأنى لحديثه الصحة؟!

وأما قول صاحب «الكاشف» فيه : «صدوق» ؛ فهو في الحقيقة يكشف عن وهم لا وجه له عند أهل العلم ، ومنهم الذهبي نفسه ؛ فقد صرح ـ كما تقدم ـ بأنه ما روى عنه سوى أبي نضرة ، فلعل الوهم من بعض الناسخين ؛ فإن المعروف عندي عن الذهبي أنه إنما يقولها في التابعي المستور الذي روى عنه جمع من الثقات ، وهذا على الغالب ، وأما مجهول العين كهذا ؛ فلا .

رابعاً : ثم إن حديث داود بن يزيد الأودي المتقدم قد رأيته في «معجم الطبراني الأوسط» (٢/٣٤/٢/٥٦٠٦) من طريق عقبة بن مكرم قال : ثنا يونس

ابن بكير ، عن داود بن يزيد الأودي ، عن أبيه يزيد بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة به ؛ وقال : .

«لم يروه عن داود الأودي إلا يونس بن بكير ، تفرد به عقبة» .

كذا قال ! وقد رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٧٦/٢٦٤٣) من طريق عبيد بن يعيش ، عن يونس بن عبيد به . ثم رواه من طريق أبي نعيم ، عن داود ابن يزيد الأودي ، عن أبيه ، عن جعدة بن هبيرة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر : «ثم الرابع . .» ، وقال :

«وأبو نعيم أحفظ من يونس ، وليس لجعدة صحبة» .

قلت : كذا وقع في رواية أبي نعيم : «داود بن يزيد» ، فإذا صح هذا فهو متابع لإدريس بن يزيد الأودي في روايته المتقدمة ، فهو مما يرجح رواية أبي نعيم هذه ، وأن الحديث حديث جعدة بن هبيرة ، وليس حديث أبي هريرة ، وقد عرفت مما سلف أن يزيد الأودي مجهول الحال ، فالإسناد ضعيف على كل حال ، صحَّت صحبة جعدة أو لم تصح ، والله أعلم .

خامساً : ذكر الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٠) حديث أبي برزة الأسلمي مختصراً جداً بلفظ :

«خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» .

وقال :

«وإسناده حسن . رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه» .

فأقول : أخشى أن يكون قوله : «وإسناده حسن» مقحماً من بعض النساخ ؛

لأنه ينافي قوله : «فيه من لم أعرفه» ، كما ينافي أسلوبه العام في كلامه على الأحاديث ؛ فإن عادته الغالبة أن يُخَرِّجَ ، ثم يتكلم على الإسناد تصحيحاً وتضعيفاً . والله أعلم .

ثم إنني أخشى أن يكون مداره على عبدالله بن مولة المجهول كما تقدم ، والمجلد الذي فيه مسند أبي برزة ـ واسمه نضلة ـ من «المعجم الكبير» للطبراني لم يطبع بعد ، فما أمكنني الوقوف على إسناده فيه .

٣٥٧٠ ـ (خيرُ أُمَرَاءِ السَّرايا ؛ زيدُ بنُ حارثة ، أقسَمُهُم بالسَّوِية ، وأعدَلُهُم في الرَّعية) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٢١٥/٣) عن الحسين بن الفرج : ثنا محمد بن عمر : حدثني عائذ بن يحيى ، عن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه مرفوعاً به . وسكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : في سنده الواقدي» .

قلت : وهو متهم بالكذب كما تقدم مراراً ، والراوي عنه الحسين بن الفرج ؛ قال في «الميزان» :

«قال ابن معين : كذاب يسرق الحديث ، ومشاه غيره ، وقال أبو زرعة : ذهب حديثه» .

قال الحافظ في «اللسان» :

«وقوله : «مشَّاه غيره» ما علمتُ مَنْ عَنى» .

٣٥٧١ - (خيرُ أمتي : الذين إذا أساءوا استغفَروا ، وإذا أحسَنُوا استبشَروا ، وإذا سافَروا قصَرُوا) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/٤٦ من ترتيبه) عن عبدالله بن يحيى بن معبد المراري : ثنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً . قال الطبراني :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا ابن لهيعة ، تفرد به المراري» .

قلت : ولم أجد مَنْ تَرْجَمَهُ .

وابن لهيعة ؛ ضعيف ، وبه أعله الهيثمي (١٥٧/٢) .

وأبو الزبير ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

٣٥٧٢ - (خيرُ أمتي أوَّلُها وآخِرُهَا ، وفي وَسَطِهَا الكَدَرُ) .

ضعيف . عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن أبي الدرداء مرفوعاً ، وسكت عليه شارحه المناوي ، وكأنه لم يقف على سنده ، وقد وقفت عليه ؛ فقال أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٨٩) : «وقال محمد بن علي الترمذي رحمه الله : حدثنا الحسين بن عمر بن شقيق البصري : ثنا سليمان بن طريف ، عن مكحول ، عن أبي الدرداء مرفوعاً به» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مكحول لم يسمع من أبي الدرداء .

ومن دونه لم أجد من ترجمهما .

٣٥٧٣ - (خيرُ أمتي بعدِي أبو بكرٍ وعمر . رضي الله عنهما) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/٣٧٥/١٧) عن عبدالرحمن بن جبلة : نا بشر ابن سريج قال : سمعت أبا رجاء العطاردي يقول : سمعت علياً والزبير قالا : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره في ترجمة وراد بن جهير ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : فهو ضعيف الإسناد .

وبشر بن سريج ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٣٧٥/١/١) برواية ثقتين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعبدالرحمن بن جبلة ؛ لم يذكر فيه أيضاً (٢٢١/٢/٢) جرحاً ولا تعديلاً ؛ ولكنه قال : «روى عنه أبو زرعة» . وهو لا يروي إلا عن ثقة كما هو معلوم .

٣٥٧٤ - (خيرُ خِصَالِ الصائمِ السّواكُ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١٦٧٨) ، والمخلص في «العاشر من حديثه» (٢/٢١٦) ، وابن شاذان في «الخامس من المنتقى من حديثه» (٢/٢٣٩) ، وأبو حفص الكتاني في «حديثه» (٢/١٤٢) ، والدارقطني (ص٢٢) ، والبيهقي في «سننه» (٢٧٢/٤) من طريقين عن مجالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة مرفوعاً . وقال البيهقي :

«مجالد غيرُه أثبتُ منه» .

وتعقبه ابن التركماني بقوله :

«قلت : ظاهر هذا اللفظ توثيق مجالد ، فإن قصد ذلك فقد ناقض هذا في «باب الغنيمة لمن شهد الوقعة» فقال : «مجالد ضعيف» ، وإن قصد بذلك تضعيفه ، فقد أخطأ في عبارته ؛ فضعفه بلفظٍ يقتضي التوثيق ، ومجالد وإن تكلموا فيه فقد وثقه بعضهم ، وأخرج له مسلم في «صحيحه»» .

قلت : المتقرر فيه أنه لا يحتج به ؛ قال الذهبي :

«فيه لين» . وقال الحافظ :

«ليس بالقوي ، وقد تغيَّر في آخر عمره» .

ولذلك ؛ لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له مقروناً كما في «الترغيب» (٢٩١/٤) ، فإطلاق ابن التركماني عزوه إليه إنما هو من تعصبه لمذهبه وعلى البيهقي . والله المستعان .

٣٥٧٥ - (خيْرُ شبَابِكُم مَنْ تشبَّهَ بِكُهولِكُم ، وشَرُّ كُهُولِكُم مَنْ تشبَّه بشبابِكُم) .

ضعيف . روي من حديث واثِلَةَ بن الأسقع ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس .

١ - أما حديث واثلة ؛ فيرويه **عنبسة بن سعيد** قال : ثنا **حماد مولى بني أمية** ، عن **جناح مولى الوليد** ، عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق ١/٣٥٥) ، وتمام في «الفوائد» (٢/١٩٠) ، وعنه ابن عساكر (٢/١١٩/٢) ، وابن شاهين في «الترغيب» (ق ٢/٢٩٢) ، والدينوري في «المجالسة» (١/١٩١/٨) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٧/٢) ،

والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٢/٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/١٤١/٥) من طرق عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حماد قال الأزدي :

«متروك» .

ومن فوقه وتحته ضعيفان . وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٧٠/١٠) :

«رواه أبو يعلى والطبراني ، وفيه من لم أعرفه» !

٢ ـ أما حديث أنس ؛ فيرويه الحسن بن أبي جعفر : ثنا ثابت البناني ، عن أنس به .

أخرجه ابن عدي (١/٨٧) ، وأبو علي الهروي في الجزء الثاني من الجزء الأول من «الفوائد» (١/٢) ، وابن الديباجي في «الفوائد المنتقاة» (٢/٨١/١) ، وأبو نعيم في «الأخبار» (٣٧/٢) ، والقضاعي (١٠٢/٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن بن أبي جعفر قال الحافظ :

«ضعيف الحديث مع عبادته وفضله» . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني والبزار [٣٢١٩] ، فيهما الحسن بن أبي جعفر ، وهو ضعيف» .

٣ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه محمد بن يزيد : ثنا إبراهيم بن سليمان الزيات : ثنا بحر بن كنيز ، عن يحيى بن [أبي] كثير ، عن عكرمة عنه .

أخرجه البيهقي .

قلت : وهذا سند ضعيف ، مسلسل بالضعفاء ؛ بَحْرُ بن كنيز فمن دونه .

ومحمد بن يزيد الظاهر أنه أبو عبدالله بن أبي فروة الرهاوي .

٤ ـ وأما حديث عمر ؛ فيرويه **إبراهيم بن حيان الأنصاري** : حدثنا حماد بن زيد ، عن عاصم ، عن زر عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (١/٨) ، وقال بعد أن ساق لإبراهيم هذا حديثاً آخر :

«وهذان الحديثان مع أحاديث غيرهما بالأسانيد التي ذكر إبراهيم بن حيان عامتها موضوعة مناكير ، وهكذا سائر أحاديثه» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لأن هذه الطرق شديدة الضعف كما رأيت ، وخيرها طريق أنس ، ولو رأينا له شاهداً ضعفُه مثله لَحَسَّنْتُهُ . والله أعلم .

٣٥٧٦ ـ (خيرُ طَعَامِكُم الخبزُ ، وخيرُ فاكِهَتِكم العِنبَ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/١١٥/٢٨٦) من طريق أبي نعيم ، عن **عمرو بن خالد** ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن خالد ، وهو أبو يوسف الأعشى الأسدي الكوفي ؛ قال أبو نعيم الأصبهاني :

«روى عن هشام بن عروة موضوعات» . قال ابن حبان :

«يروي عن الثقات الموضوعات ، لا تحل الرواية عنه» .

ثم ساق في ترجمته هذا الحديث ؛ وقال :

«وهو بهذا الإسناد باطل موضوع ، والبلاء من أبي يوسف» .

٣٥٧٧ ـ (خيرُكُم أزهدُكُم في الدنيا ، وأرغبُكُم في الآخرة) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (١/٢٣٢/١١) عن مالك بن مغول قال : أُخبرت عن الحسن قال : قالوا : يا رسول الله مَنْ خَيْرُنَا؟ قال : «أزهدكم . .» . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، الحسن هو ابن أبي الحسن البصري .

٣٥٧٨ ـ (خيرُكُم خيرُكُم للمماليك) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١٢/٢) من طريق الطبراني ، عن **عبدالملك بن زيد** ، عن **مصعب بن مصعب** ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مصعب بن مصعب قال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» . وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وعبدالملك بن زيد ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«ضعفوه» .

٣٥٧٩ ـ (سيِّدُ الإدامِ في الدنيا والآخرة اللَّحمُ ، وسيَّدُ الشَّرابِ في الدنيا والآخرة الماءُ ، وسيدُ الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (٣٥/٥) ، وأبو نعيم في «الطب» (ق١ ـ ٢ ـ المنتقى منه) من طريق **سعيد بن عَنْبَسَة** : ثنا عبدالواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد : ثنا **أبو هلال** ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه بمرة ؛ سعيد بن عنبسة هو الرازي أبو عثمان الخراز ؛ قال ابن الجنيد :

«كذاب» . وقال أبو حاتم :

«كان لا يصدق» .

وأبو هلال هو محمد بن سليم الراسبي ؛ وفيه ضعف ؛ قال الحافظ :

«صدوق فيه لين» . وقال الهيثمي (٥/٣٥ ـ ٣٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سعيد بن عبية القطان ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام لا يضر» .

كذا قال ! وكأنه تحرف عليه أو على ناسخ أصله اسم «عنبسة» إلى «عبية» فلم يعرفه . وإنما هو «عنبسة» كما وقع عند أبي نعيم ، وقد ذكروا في ترجمته أنه روى عن أبي عبيدة الحداد .

ولكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (٣/٤٠/١) ، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/٥١/١) عن أحمد بن خليل القومسي : ثنا عبدالملك بن قريب الأصمعي : ثنا أبو هلال محمد بن سليم الراسبي به . دون قوله «في الدنيا والآخرة» .

لكن القومسي هذا كذاب ؛ كما قال ابن أبي حاتم ، وضعفه أبو زرعة .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/٩٢/٥٩٠٤) قال : حدثنا أبو عبدالرحمن السلمي : حدثنا . . . .

قلت : فساق إسناده إلى العباس بن بكار : حدثنا أبو هلال الراسبي به . وقال :

«ورواه جماعة عن أبي هلال الراسبي ، تفرد به أبو هلال» .

ذكره السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٢٤) .

وأقول : هو مع ضعفه ؛ فالطرق إليه واهية كما تقدم ، والسلمي هذا متهم بوضع الأحاديث للصوفيه !

وقد وجدت لبعضه شواهد ، فروى أيوب بن محمد الوزان الثقفي : نا **سلام ابن سليمان الثقفي** ، عن محمد بن إسحاق ، **عن أبي جعفر** ، **عن علي بن أبي طالب** مرفوعاً به . دون الفقرة الثالثة .

أخرجه أبو عبدالله الخلال في «المنتخب من المنتخب من تذكرة شيوخه» (١/٤٧) .

وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ فإن أبا جعفر هو محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر ، لم يدرك جده علياً رضي الله عنه .

وابن إسحاق ؛ مدلس وقد عنعنه .

وسلام بن سليمان الثقفي ؛ ضعيف .

وروى البيهقي (٥٩٠٢) عن روح بن عبادة : حدثنا **المجاشعي هشام بن سلمان** : حدثنا **يزيد الرقاشي** ، عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«خير الإدام اللحم ، وهو سيد الإدام» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يزيد الرقاشي ضعيف جداً .

والمجاشعي ؛ قال الذهبي : «صدوق ، ضعفه موسى بن إسماعيل المنقري» .

وروى أبو نعيم في «الطب» كما في «الجزء الذي انتقاه القلانسي منه» أيضاً

عن **عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي** : حدثنا أبي : حدثنا علي بن موسى ، عن آبائه بلفظ :

«سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم» .

قلت : والطائي هذا اتَّهَمَهُ الذهبي بالوضع ، ونحوه في «اللآلي» (٢/٢٤٠) .

ثم رأيت الحديث في «شعب الإيمان» (١/٢١٥/١) من طريق **الغلابي** : ثنا الحسن بن حسان وعلي بن أبي طالب البزار قالا : ثنا أبو هلال ، عن قتادة ، عن عبدالله بن بريدة به .

لكن الغلابي هذا وضاع .

ورجعت إلى مصورة «الأوسط» بواسطة فهرسي ، فرأيت الحديث فيه رقم (٧٦٣٠) : حدثنا محمد بن شعيب (هو الأصبهاني) : نا سعيد بن عتبة القطان : ثنا أبو عبيدة الحداد . . إلخ ، وقال :

«تفرد به سعيد» .

كذا قال ! وقد عرفت ما فيه .

فأقول الآن : قد توقفت عن الجزم بالتحريف المتقدم حتى يأتي له شاهد .

٣٥٨٠ - (خيرُكُم في المئتينِ كلُّ خفيفِ الحَاذِ ؛ الذي لا أهْلَ له ولا ولَدَ) .

باطل . رواه عباس الترقفي في «حديثه» (٢/١) : ثنا **روّاد بن الجراح** ، عن سفيان ، عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة مرفوعاً . ومن طريق الترقفي رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/١٨٠) ، وكذا أبو القاسم المهراني في «الفوائد المنتخبة»

(٢/رقم ١١ - من نسختي) ، وابن عدي (١/١٤١) ، والخطيب في «التاريخ» (١٩٨/٦ و٢٢٥/١١) ، وابن عساكر (٢/١٣١/٢ و١/١٤٣/٦) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/١٢٢) ، وقال المهراني :

«هذا حديث غريب من حديث سفيان بن سعيد الثوري ، تفرد بروايته رواد عن الثوري ، وقد رواه عنه غيره» .

ورواه العقيلي أيضاً (١٣٧) من طريق رواد به ، وروى عن الإمام أحمد أنه قال في رواد :

«لا بأس به ، صاحب سنة ؛ إلا أنه حدث عن سفيان بأحاديث مناكير» ، ثم ساق له هذا الحديث وقال :

«حديث باطل» .

وكذا قال الذهبي . وقال ابن أبي حاتم (٤٢٠/٢) :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

وقال في مكان آخر (١٣٢/٢) كما قال أحمد :

«هذا حديث باطل» .

ونقل الذهبي في «الميزان» عن أبي حاتم أنه قال :

«منكر لا يشبه حديث الثقات ، وإنما كان بدوّ هذا الخبر فيما ذكر لي : أن رجلاً جاء إلى رواد ، فذكر له هذا الحديث ، فاستحسنه وكتبه ، ثم حدث به بعد ، يظن أنه من سماعه» .

قلت : وذلك لأنه كان اختلط .

وقد روى نحو هذا الذي قاله أبو حاتم ابنُ جرير الطبريُّ في «تفسيره» تحت حديث آخر ضعفه ابن كثير به ، سيأتي تخريجه برقم (٦٥٥٠) .

قلت : وقد روي موقوفاً ، فقال الحاكم في «المستدرك» (٤٨٦/٤) : أخبرنا أبو عبدالله الصفَّار : ثنا محمد بن إبراهيم بن أرومة : ثنا الحسن بن الوليد : ثنا سفيان ، عن أبي الزعراء ، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

«يأتي على الناس زمان يُغْبَطُ فيه الرجل لخفة حاله ، كما يغبط الرجل اليوم بالمال والولد» .

قال : فقال له رجل : أي المال يومئذٍ خير؟ قال : «سلاحٌ صالح ، وفرس صالح ، يزول معه أينما زال» . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه» ! وكذا قال الذهبي في «تلخيصه» !

وفيه نظر ، بل هو إسناد ضعيف مظلم ، وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن أبا الزعراء اثنان ؛ متقدم ، واسمه عبدالله بن هاني الكندي الأسدي ، أبو الزعراء الكبير ، له رواية عند الترمذي وغيره ، عن ابن مسعود ، وهو صدوق ؛ كما قال أبو حاتم .

وأما المتأخر فاسمه : عمرو بن عمرو ، ويقال : ابن عامر بن مالك بن نضلة الجشمي أبو الزعراء الكوفي الأصغر ، وهو مجهول لا يعرف ، وإن ذكره ابن حبان في «الثقات» هو والذي قبله ، على أنه قد ذكرهما في الطبقة الثالثة ، مشيراً بذلك إلى انقطاعه ، وقد ذكروا في ترجمته أنه لم يرو عنه غير ابن أخته سلمة ابن كهيل .

لكن الحديث هنا من رواية سفيان ، عن أبي الزعراء ، عن ابن مسعود ، وهذا مما لا يعرف ؛ لأنه على ذلك يكون الراوي عنه إنما هو عمرو بن عمرو المتأخر طبقة ؛ فقد ذكروهما في الرواة عن أبي الزعراء المتأخر طبقة ، وقد قال الحافظ المزي (٢٤٢/١٦) :

«وأما أبو الزعراء الأكبر هذا ؛ فلا تعرف له رواية إلا عن ابن مسعود وعمر بن الخطاب ، ولا يعرف له راو ؛ إلا سلمة بن كهيل ، ولم يدركه سفيان بن عيينة ، ولا أحد من أقرانه» .

قلت : ولعل العلة في هذا الخلط من الآتي ذكره ، وهو :

الوجه الثاني : (محمد بن إبراهيم بن أرومة) ؛ فقد جهدت في البحث عن ترجمة له ، دون الوقوف عليها ، مع أنهم قد ترجموا لأبيه (إبراهيم بن أرومة) ، وهو الأصبهاني الحافظ ، كما ترجموا للراوي عنه شيخ الحاكم (أبي عبدالله الصفَّار) ، انظر «تاريخ الإسلام» (١٧٩/٢٥) ، و«تذكرة الحفاظ» (٦٢٨/٢) .

ثم إن (الحسن بن الوليد) ، كذا وقع في «المستدرك» ، وله ترجمة قصيرة في «أخبار أصبهان» لم أتمكن منها من الحكم عليه بأنه هو ؛ بينما جاء في «تهذيب الكمال» (٤٩٥/٦ ـ ٤٩٦) :

الحسين بن الوليد القرشي مولاهم ، أبو علي ، ويقال : أبو عبدالله الفقيه النيسابوري . ثم ذكر في شيوخه سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة .

ومن هذا التحقيق يتبين أن العلامة (سراج الدين) المعروف بـ(ابن الملقن) ؛ إنما لم يورد هذا الحديث في كتابه «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم» لأنه لم يضعه هو ليستدرك على المختصر كما هو صريح عنوان الكتاب .

وقد اغتر بالتصحيح المتقدم بعضُ الكُتَّاب من المغرب في كلمة نشرتها له جريدة «المسلمون» بتاريخ السبت ٢٨/ ذي الحجة ١٤١٨ العدد (٦٩٠) ، والكلمة نافعة لكنه تسرع ، فقال بعد أن نقل تصحيح الحاكم والذهبي :

«وهذا من الموقوف الذي له حكم الرفع ؛ إذ لا مجال للرأي فيه» .

قلت : وهذا فيه نظر لو صح ، فكيف وفيه ما علمت من العلل .

٣٥٨١ - (خَيْرُكُنَّ أطْوَلُكُنَّ يَدَاً) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى (٧٤٣٠/١٣) ، والخطيب في «التاريخ» (٦/٥) عن أم الأسود ، عن منية ، من حديث أبي برزة قال :

[كـــان] للنبي ﷺ تسع نسوة ، فقال يوماً : . . . فذكره ، فقامت كل واحدة تضع يدها على الجدار ! قال :

«لست أعني هذا ، ولكن أَصْنَعُكُنَّ يَدَيْـن» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة منية هذه ؛ قال الذهبي :

«تفردت عنها أم الأسود» . ولهذا قال الحافظ :

«لا يعرف حالها» .

قلت : فما نقله المناوي عن الهيثمي أنه قال : «إسناده حسن» . ليس بحسن ، لا سيما والمحفوظ في هذه القصة أنه قال لهن : «أسْرَعُكُنَّ لحاقاً بي أطولُكُن يَدَاً» .

أخرجه البخاري (٣٥٩/١) ، ومسلم (١٤٤/٧) ، والنسائي (٣٥٢/١) ، وأحمد (١٢١/٦) من طرق عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

وفي رواية مسلم أنها زينب بنت جحش ، وهو الصواب .

وفي رواية البخاري أنها سودة بنت زمعة ، وهي وهم كما حققه الحافظ في «الفتح» ، ووقع له وهم نبهت عليه تحت الحديث (٦٣٣٥) .

ثم رأيت كلام الهيثمي في «المجمع» ونصه (٩/٢٤٨) :

«رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن ؛ لأنه يعتضد بما يأتي» .

يعني الحديث المشار إليه الآتي عن ميمونة بلفظ :

«أولكنَّ تَرِدُ علي الحوضَ أطولُكن يداً» .

وهو حديث موضوع ؛ فيه مُجْمَعٌ على تَرْكِهِ ، وهو مسلمة بن علي الخشني ؛ قال الهيثمي : «وهو ضعيف» .

وقد ترتب من تساهل الهيثمي هذا وتسامحه في اقتصاره على تضعيفه فقط للخشني أن اعتبر بعضهم حديثه هذا شاهداً لحديث الترجمة ! فقد عزاه الحافظ في «المطالب العالية» (١/٢٥٧/٨٧٩) لـ«مسند أبي بكر بن أبي شيبة» ، فعلق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي بقوله :

«لم يحكم البوصيري عليه بشيء ، بل قال : له شاهد من حديث عائشة» !

وسكت عليه الشيخ ولم يتعقبه بشيء ، بل إنه لما أعاده الحافظ في مكان آخر (٤/١٣١/٤١٤٦) علق عليه مقوياً له بقول الهيثمي المذكور آنفاً ! وهذا من شؤم التساهل في النقد !

ولم يتنبَّه لهذا المعلق على مسند «أبي يعلى» ، فقال (١٣/٤٢٥) - وهو يترجم لمنية - :

«ما رأيت فيها جرحاً ، ولم تَرْوِ منكراً ، فهي على شرط ابن حبان ، وقد حسَّن

الحافظ في «المسندة» إسنادها» .

ثم نقل كلام الهيثمي في هذا الحديث ، وفي حديث ميمونة الآتي .

وقد خفي عليه ـ لأنه حديث عهد بهذا العلم ـ أن الحديث منكر جداً ، بل موضوع ؛ لمخالفته لحديث عائشة المذكور ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : في لفظه ؛ فإن فيه : «أسرعكن . .» ، فهو من معجزاته ﷺ العلمية ، وفي هذا «خيركن . .» ، فهو من الفضائل ، فشتان ما بينهما ! والمقصود بالحديث زينب رضي الله عنها على الأصح ، كما يأتي بيانه تحت حديث ميمونة (٦٣٣٥) ، وعائشة أفضل كل زوجاته ﷺ وخيرهن ، كما هو معلوم .

والأخرى : أن فيه أنهن كن يَقِسْنَ أيديهن بعد وفاته ﷺ ، وفي هذا أنهن فعلن ذلك بحضرته ﷺ ، فأي نكارة أصرح من هذه؟!

وأما قوله : «وقد حسَّن الحافظ في «المسندة» إسنادها» .

فلا أدري ما مستنده في ذلك ، وهو يعني «مسندة المطالب العالية» ؛ فإن نسخة المكتبة المحمودية من «المسندة» (ق٣٥/١ و١٧١/١) ليس فيها التحسين المذكور ، ويستبعد مثله عن الحافظ !

٣٥٨٢ ـ (خيرُ هذه الأُمَّةِ أولُها وآخِرُهَا ، أولها فيهم رسولُ الله ﷺ ، وآخِرُهَا فيهم عيسى ابنُ مريم ، وبين ذلك ثَبَجٌ أعوجُ ليسوا مني ، ولست منهم) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٢٣/٦) : حدثنا أحمد بن إسحاق : ثنا عبدالله بن سليمان : ثنا محمد بن خلف العسقلاني : ثنا الفريابي ،

عن الأوزاعي ، عن عروة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله . وعروة هو ابن رويم اللخمي ، وهو ثقة كثير الإرسال . ومن دونه ثقات أيضاً ؛ غير أحمد بن إسحاق ؛ فلم أعرفه .

٣٥٨٣ ـ (خيرُ ما يموتُ عليه العبدُ أن يكونَ قافلاً مِنْ حَجٍّ ، أو مُفْطِراً مِنْ رمضان) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/١١٤) من طريق أبي نعيم ، عن سلمة بن سواية ، عن ابن حدر الكلبي ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

وسلمة بن سواية . لم أعرفه .

ومثله ابن حدر الكلبي .

لكن ذكر المناوي أن في إسناد الديلمي «أبو جناب الكلبي ، ضعفه النسائي والدارقطني» . فالظاهر أنه تحرف على الناسخ ، فكتب «ابن حدر» ، وإنما هو «أبو جناب» .

٣٥٨٤ ـ (خيرُهُنَّ أيْسَرُهُنَّ صَدَاقاً) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (١٣٥) ، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٥٥ ـ زوائده) ، والطبراني (٣/١٠٩/٢) عن رجاء بن الحارث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : ورجاله ثقات غير رجاء بن الحارث ؛ فقال الذهبي : «ضعفه ابن معين وغيره» . وقال العقيلي : «حديثه ليس بالقائم» ، وقال عن هذا الحديث :

«ولا يتابع عليه إلا من جهة مقاربة ، وقد روي نحو هذا اللفظ بإسناد غير هذا فيه لين أيضاً ، والرواية الصحيحة حديث محمد بن سيرين عن أبي العجفاء عن عمر» .

قلت : ولعل الإسناد الآخر الذي أشار إليه العقيلي هو من طريق جابر بن يزيد الجعفي ؛ فقد قال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٨١) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، في أحدهما جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، وقد وثقه شعبة والثوري ، وفي الآخر رجاء بن الحارث ، ضعفه ابن معين وغيره ، وبقية رجالهما ثقات» .

٣٥٨٥ ـ (خُيِّرْتُ بين الشفاعةِ وبين أن يدخل نصفُ أمتي الجنةَ ، فاخترتُ الشفاعةَ ؛ لأنها أعمُّ وأكفى ، أترونها للمتقين؟! لا ، ولكنها للمذنبين الخطّائين المتلوِّثين) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٥٨٣) ، وابن أبي داود في «البعث» (٨٦/٤٥) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١/١٥٨/١) ، وأبو صالح الحرمي في «الفوائد العوالي» (٢/١٧٥) ، وأبو علي إسماعيل الصفَّار في «حديث عبدالله المخرمي» (٢/١١٦) من طريق أبي بدر : ثنا زياد بن خيثمة ، عن نعيم بن أبي هند ، عن ربعي بن حراش ، عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد حسن فيما يبدو ، رجاله ثقات رجال مسلم ، وفي أبي بدر ـ واسمه شجاع بن الوليد بن قيس السكوني ـ كلام يسير من جهة حفظه ، وقال الحافظ :

«صدوق ، ورع ، له أوهام» .

قلت : وإني لأخشى أن يكون قد وهم في إسناد هذا الحديث ؛ فقد خولف فيه ؛ فقال الحسن بن عرفة في «جزئه» (رقم ٩٤ - منسوختي) ، وعنه ابن أبي داود في «البعث» (رقم ٤٤) ، والعسكري في «التصحيفات» (٣١٦/١) ، ورزق الله التميمي في «جزئه» (١/١٥٤) : حدثني عبدالسلام بن حرب ، عن زياد بن خيثمة ، عن نعمان بن قراد ، عن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق ابن حرب أخرجه المخلص أيضاً .

وعبدالسلام ثقة حافظ محتج به في «الصحيحين» .

وقال الإمام أحمد (٧٥/٢) : ثنا معمر بن سليمان الرقي أبو عبدالله : ثنا زياد ابن خيثمة ، عن **علي بن النعمان بن قراد** ، عن رجل ، عن عبدالله بن عمر به . وهكذا رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٩١ - بتحقيقي) .

وبالجملة ؛ فالحديث لم يطمئن القلب لصحته ؛ لاضطراب الرواة في إسناده على زياد بن خيثمة ، على هذه الوجوه الثلاثة ، والوجهان الأخيران أرجح عندي ؛ لأن راوي الأول منهما أوثق من راوي الوجه الأول منها . وكذلك راوي الوجه الثالث ثقة ؛ وهو معمر بن سليمان الرقي ، وقد اختلف هذان الثقتان أيضاً ؛ فقال الأول منهما : «زياد بن خيثمة عن نعمان بن قراد عن عبدالله بن عمر» . وخالفه الآخر ، فقال : «علي بن النعمان بن قراد» بدل : نعمان بن قراد . ثم أدخل بينه وبين ابن عمر رجلاً لم يسمِّه . وقد رجح العلامة أحمد شاكر ثبوت كل من الوجهين ، وأطال الكلام في ذلك ، فإن صح ذلك فالعلة عندي جهالة النعمان هذا ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (٤٤٦/١/٤) :

«النعمان بن قراد ، ويقال : علي بن النعمان بن قراد ، روى عن ابن عمر ،

روى عنه زياد بن خيثمة» . وأما ابن حبان فأورده على قاعدته في «ثقات التابعين» (٢٣٩/١) ، واعتمده الشيخ أحمد شاكر ، فصحح الحديث لذلك ، فلم يصب ، ولعله استروح لقول الحافظ المنذري في «الترغيب» (٢٢١/٤) :

«رواه أحمد والطبراني ، وإسناده جيد» !

قلت : وكل ذلك ذهول عن قاعدة ابن حبان في توثيقه المجهولين كما بينه الحافظ في مقدمة «اللسان» . وزدناه بياناً في «الرد على التعقيب الحثيث» ، فتذكر هذا ؛ فإنه مهم .

نعم ؛ للحديث أصل من طريق أخرى عن أبي موسى مرفوعاً به ، دون قوله «لأنها أعم . . .» إلخ .

أخرجه أحمد (٤٠٤/٤) من طريق عاصم ، عن أبي بردة عنه به ؛ وفيه قصة .

وهذا إسناد حسن .

وتابعه **حمزة بن علي بن مخفر** ، عن أبي بردة به ؛ وزاد :

«وعلمت أنها أوسع لهم» .

أخرجه أحمد أيضاً (٤١٥/٤) .

وحمزة هذا مجهول .

وتابعهما عبدالملك بن عمير ؛ عن أبي بردة وأبي بكر ابني أبي موسى عنه .

أخرجه ابن أبي عاصم (٨٢١) .

وله شاهد من حديث عوف بن مالك الأشجعي ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠١٩) ، و«تخريج المشكاة» (٥٦٠٠) .

وآخر من مرسل الحسن البصري مرفوعاً .

أخرجه المروزي في «زوائد الزهد» (١٦٢٥) بسند صحيح عنه .

٣٥٨٦ - (خُيِّرَ سليمانُ بين المُلْكِ والمالِ والعِلْمِ ، فاختارَ العِلْمَ ، فأُعْطِيَ الملكَ والمالَ ؛ لاختياره العِلْمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٢٧/٢) عن محمد بن تميم ، عن حفص بن عمر العدني ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع . آفته محمد بن تميم ، والظاهر أنه الفاريانانى ؛ اسم قرية كما في «معجم البلدان» لياقوت ، وهو كذاب يضع الحديث ؛ كما قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٣/٧) . وقال الحاكم : كذاب خبيث .

وحفص بن عمر العدني ؛ ضعيف .

والحكم بن أبان ؛ صدوق له أوهام .

٣٥٨٧ - (الخطُّ الحَسَنَ يزيدُ الحقَّ وُضُوحاً) .

ضعيف . رواه السلفي في «أحاديث وحكايات» (١/٧٩) عن أحمد بن عبيد ابن ناصح أبو جعفر : ثنا ابن الكلبي ، عن أبيه ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكلبي أو ابنه ، وهو هشام بن محمد بن السائب ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«تركوه كأبيه ، وكانا رافضيَّين» .

قلت : وأبوه شرٌّ منه ، قال الذهبي : «كذبه زائدة وابن معين وجماعة» .

وله شاهد من حديث أنس ، أخرجه الخطيب في «الجامع» (٢/١٥٤/٤) عن **عاصم بن مهاجر الكلاعي** ، عن أبيه : قال الحسن ، عن أنس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (٢/٢٥) لكن ليس عنده «قال الحسن . . .» .

وكذلك رواه الثعلبي في «تفسيره» (١/١٤٩/٣) ، وكذلك رواه الديلمي (١/١٣٧/٢) ؛ إلا أنه قال : «عن أبيه ، عن سلمة ، وكانت له صحبة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ عاصم بن مهاجر وأبوه وسلمة ؛ مجهولون لم يترجموهم ؛ سوى قول الذهبي في الأول منهم - وقد ساق له هذا الحديث كما رواه الأبنوسي والثعلبي - :

«هذا خبر منكر» . ولم يزد هو ولا الحافظ ابن حجر على ذلك شيئاً !

٣٥٨٨ - (الخُلُقُ الحسَنُ زِمَامٌ مِنْ رحمةِ الله) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٣٥) من طريق الحاكم : حدثنا أبو سعيد بن أبي بكر بن أبي عثمان : حدثنا **محمد بن حامد أبو بكر النيسابوري الهروي** : حدثنا الذهلي : حدثنا أبو نعيم : حدثنا سفيان الثوري ، عن سعيد بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن جده أبي موسى مرفوعاً .

قلت : أورده البيهقي في «الشعب» من طريق محمد بن حامد هذا ، وقال :

«وهم فيه هذا الشيخ ، وليس له من هذا الوجه أصل» .

كذا في «لسان الميزان» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» لأبي الشيخ في «الثواب» عن أبي موسى . فتعقبه المناوي بقوله :

«وأخرجه الحاكم والديلمي والبيهقي في «الشعب» باللفظ المزبور عن أبي موسى المذكور من طريقين ، وقال : كلا الإسنادين ضعيف» .

قلت : وإطلاقه العزو إلى الحاكم يشعر بأنه أخرجه في «المستدرك» ، وما رأيته فيه . والله أعلم .

٣٥٨٩ - (الخُلُقُ الحسَنُ لا يُنْزَعُ إلا مِنْ [وَلَدِ] حَيْضَةٍ ، أو وَلَدِ زَنْيَةٍ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٣٥) عن علي بن محمد بن مهرويه : حدثنا السليل بن موسى ، عن أبيه موسى بن السليل الصنعاني ، عن أبيه ، عن بشر ابن رافع ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وبه :

«الخلق كلهم عيال الله وتحت كنفه ، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله ، وأبغض الخلق إلى الله من ضَنَّ على عياله» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف بشر بن رافع .

والسليل بن موسى وأبوه وجده ؛ لم أعرفهم .

وعلي بن محمد بن مهرويه ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«قال صالح بن أحمد في «طبقات أهل همدان» :

تكلموا فيه ، ومحله عندنا الصِّدق» .

٣٥٩٠ - (الخَلْقُ كلُّهم عيالُ اللهِ ، فأحبُّهُم إلى اللهِ أنفعُهُم لِعِيَالِهِ) .

ضعيف جداً . أبو يعلى في «مسنده» (٢/١٦٣) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (٢/١٨/٨) ، والحارث في «مسنده» (٢٢١ من زوائده) ، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (ورقة ١٦٧ وجه٢) وأبو عمر بن منده في «أحاديثه» (١/٢٢) ، وأبو الحسن القزويني في «الأمالي» (٢/١٨٥) ، وأبو بكر الخبائري في «الأمالي» (١/١٦) من طريق **يوسف بن عطية الصفار** ، عن ثابت ، عن أنس .

وهكذا رواه ابن النقور في «القراءة على الوزير أبي القاسم» (١/٢٠/٢) ، والباطرقاني في «مجلس من الأمالي» (رقم ٤ - من نسختي) ، وكذا المخلص في «المجلس الأول من المجالس السبعة» (٢/٤٨) ، وأبو القاسم بن الوزير في «الأمالي» (١/١٥) ، والقضاعي (٢/١٠٦) ، ونصر المقدسي في «الأربعين» (رقم ١١) وقال :

«حديث حسن المتن غريب الإسناد ، تفرد به يوسف بن عطية الصفار» .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» . وذكر له الذهبي هذا الحديث من مناكيره .

وروي من حديث ابن مسعود ، أخرجه الهيثم بن كليب في «المسند» (١/٥٢) : حدثنا ابن أبي العوام : ثنا أبي : نا سعيد بن محمد الوراق ، عن **موسى ابن عمير مولى آل جعدة** ، عن الحكم بن عتيبة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٦١/٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٣٤١/٦) ، والخطيب (٣٣٤/٦) ، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٢٨/٢) من طريق أخرى عن **ابن عمير** به .

وكذا رواه الضياء في «المنتخب من مسموعاته بمرو» (٢/١٣٥) ، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٢٣٧/٤) وقال :

«تفرد به موسى» .

قلت : هو أبو هارون الكوفي ؛ متروك أيضاً ، وقد كذبه أبو حاتم .

وروي من حديث أبي هريرة بلفظ :

«الخلق كلهم عيال الله وتحت كنفه ، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله ، وأبغض الخلق إلى الله من ضَنَّ على عياله» .

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٣٦/١) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله ، وهو واهٍ كما سَلَفَ .

(تنبيه) : سكت الحافظ السخاوي عن إسناد حديث ابن مسعود ، فاغتر به الشيخ عبدالله الغماري فجوَّده ! وقد كنت انتقدته مع أشياء أخرى في تعليقي على رسالة العز بن عبدالسلام «بداية السُّول» ، فتَراجَعَ عنه بمكرٍ وخبث في رسالةٍ له أسماها : «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع» ! وحمَّل مسؤولية خطئه الحافظ السخاوي ، فرددت عليه ، وبينت جَنَفَهُ وظلمه في مقدمة المجلد الثالث من هذه «السلسلة» ، فراجعها إن شئت تعرف من جهل هذا الغماري وبَهْتِهِ وسوء خُلُقِهِ وسلاطَةِ لسانهِ ما لا يخطر على بال أحد . والله المستعان .

وإنما يثبت من هذا الحديث ما جاء في بعض طرقه التي ذكرها السخاوي بلفظ :

«خير الناس أنفعهم للناس» .

ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٤٢٧) .

٣٥٩١ - (دَاوُوا مَرْضَاكُم بالصَّدقةِ ، وحصِّنُوا أموالَكُم بالزكاةِ ؛ تُدْفَعُ عنكم الأعْرَاضُ والأمْرَاضُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/١٤٠) عن **محمد بن يونس** : حدثنا بدل بن المحبر : حدثنا **هلال بن مالك الهوابى** ، عن يونس بن عبيد ، عن ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن يونس وهو الكديمي ؛ فإنه متهم بالوضع .

وهلال بن مالك الهوائي لم أجد له ترجمة ، ولا عرفت هذه النسبة ، وهي مهملة حسبما تراءى لي بواسطة القارئة للأفلام .

ونقل المناوي عن البيهقي أنه قال :

«منكر بهذا الإسناد» .

٣٥٩٢ - (دُثِرَ مكانُ البيتِ ، فلم يَحُجَّه هودٌ ولا صالحٌ ؛ حتى بوّأَه اللهُ لإبراهيمَ عليه السلام) .

منكر . أخرجه ابن عدي (٢/٣) ، والديلمي (٢/١٤٤) من طريق الزبير بن بكار : حدثني **إبراهيم بن محمد بن عبدالعزيز** ، عن أبيه ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«إبراهيم هذا ؛ قال البخاري : بمشورته جلد مالك ، منكر الحديث» . قال ابن عدي :

«عامة ما يرويه مناكير ، كما قال البخاري ، ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق» .

قلت : إبراهيم هذا ليس هو الذي قال فيه البخاري : «بمشورته جلد مالك» . وإنما قال ذلك في أبيه محمد بن عبدالعزيز ، ذكره في ترجمته من «التاريخ الكبير» (١٦٧/١) ، وفيه قال : «منكر الحديث» ، وكذلك نقله عنه في «الميزان» . وأما ابنه إبراهيم فلم يذكر البخاري في ترجمته من «التاريخ» (٣٢٢/١/١) ما نقله ابن عدي عنه إطلاقاً . وإنما قال فيه : «وفيه نظر» . ونقل الذهبي في «الميزان» عنه أنه قال : «سكتوا عنه ، وبمشورته جلد مالك» ، وهذا وهم فيما أرى ، سلفه في الشطر الثاني منه ابن عدي . وأما قوله : «سكتوا عنه» ؛ فإنما قاله البخاري في يعقوب بن محمد ، والظاهر أنه أخو إبراهيم ، ونصُّ البخاري في ترجمة إبراهيم :

«سمع منه إبراهيم بن المنذر ، وفيه نظر ، ويعقوب بن محمد ـ هو أراه ابن أبي ثابت ـ سكتوا عنه ، ويقال لأبي ثابت : عبدالعزيز بن عمران» .

هذا نص كلامه ، وهو ظاهر فيما ذكرنا . والله أعلم .

٣٥٩٣ ـ (دخلتُ الجنةَ فوَجدتُ أكثرَ أهلِهَا أهلَ اليَمَنِ ، ووجدتُ أكثرَ أهلِ اليمن مَذْحَج) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٢٩/٨) ، والديلمي (١٤٢/٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١٠٧/٤) عن أبي عيسى حمزة بن الحسين بن عمر السمسار : حدثنا الحكم بن عمرو الأنماطي : حدثنا **محمد بن إبراهيم القرشي** ، عن سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : آفته القرشي هذا كما قال الذهبي ، وهو مجهول كما قال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٦٩) .

وأما قول المناوي :

«وفيه حمزة بن الحسين السمسار . قال الذهبي في «الضعفاء» : حمزة بن الحسين الدلال عن ابن السماك . قال الخطيب : كذاب» .

قلت : فهو وهم فاحش ! اختلط عليه ترجمة بأخرى ؛ فإن راوي هذا الحديث هو السمسار ، وقد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٨/١٨١) وقال :

«وكان ثقة . مات سنة ٣٢٨» .

وأما حمزة بن الحسين الدلال الذي نقل ترجمته عن الذهبي ؛ فقد ترجمه الخطيب أيضاً (٨/١٨٥) وذكر أنه كتب عنه وترجم له بما يدل على سوء حاله ، وأنه كان يغيِّر السماعات ، ولكنه لم يصرح فيه بقوله : كذاب . مات سنة (٣٣٠) .

٣٥٩٤ - (دِرْهَمٌ أُعطِيهِ في عَقْلٍ أحبُّ إليّ من مئةٍ في غَيْرِه) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٨٦/١) : **نا محمد بن الحارث الجميلي : نا صفوان بن صالح : نا الوليد بن مسلم : نا عبدالصمد بن عبدالأعلى السلامي** ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

«لم يروه عن إسحاق إلا عبدالله (كذا) تفرد به الوليد» .

قلت : وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية كما في «التقريب» ، وشيخه عبدالصمد قال الذهبي :

«فيه جهالة ، قال أبو حاتم : شيخ مجهول» ، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» على قاعدته ! لكنه قال (١/١٣٧ - ١٣٨) :

«يعتبر بحديثه من غير رواية معان بن رفاعة عنه» .

وصفوان بن صالح ثقة ولكنه يدلس أيضاً تدليس التسوية .

والجميلي لم أجد له ترجمة .

وقد خولفا في اسم هذا المجهول . فقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٥٥) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الأنماطي قال : حدثنا دحيم قال : حدثنا الوليد بن مسلم قال : حدثنا **عبدالسلام بن علي السلامي** ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة به ؛ إلا أنه قال :

«خمسة» بدل «مئة» .

أورده العقيلي في ترجمة عبدالسلام هذا ، وقال :

«لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، والخبر منكر» ، يعني هذا ، وأقره الحافظ . .

والحديث عزاه السيوطي في «الزيادة على الجامع الصغير» لأبي يعلى بلفظ «لدرهم» ، ولم أره في «مسنده» ، ولا عزاه إليه الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٩٢) فقد قال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالصمد بن عبدالأعلى ؛ قال الذهبي : فيه جهالة» .

٣٥٩٥ - (دِرْهَمُ الرجلِ يُنْفَقُ في صِحَّتِهِ خيرٌ مِنْ عِتْقِ رقبةٍ عند مَوْتِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/١٤٤) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن سليمان ابن سلمة الخبائري : حدثنا يوسف بن السفر (الأصل : القاسم) : حدثنا

الأوزاعي : حدثنا يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سليمان بن سلمة الخبائري ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«متروك» .

قلت : ومثله شيخه يوسف بن السفر ، وبه فقط أعلَّه المناوي ، فقصَّر .

٣٥٩٦ - (درهمٌ حلالٌ يَشْتري به عَسَلاً ويُشْرَبُ بماءِ المطرِ ؛ شفاءٌ مِنْ كلِّ داء) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «أخبار أصفهان» (٢٢/٢) ، وعنه الديلمي (١٤٣/٢ - ١٤٤) : حدثنا علي بن محمد : ثنا أبو زرعة الموصلي تريك بن مناس ابن يعقوب : ثنا يوسف بن زريق الموصلي : ثنا عمي : ثنا حميد ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

أورده في ترجمة علي بن محمد هذا - وهو ابن أحمد بن حسنويه - أبو بكر الضراب ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن بينه وبين حميد ؛ لم أعرفهم .

٣٥٩٧ - (دُعَاءُ المحسَنِ إليه للمُحْسِنِ لا يُرَدُّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٤٠/٢) عن الحارث بن مسكين ، عن ابن المبارك ، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم متروك .

٣٥٩٨ ـ (دعوةٌ في السِّرِّ تَعْدِلُ سبعينَ في العَلانيةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٤١/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن أبان ، عن الحسن ، عن بعض الصحابة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

٣٥٩٩ ـ (دَعُوا الدنيا لأهْلِهَا ، مَنْ أَخَذَ مِنَ الدنيا فوقَ ما يكفيه أَخذ حَتْفَهُ وهو لا يَشْعُر) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٩/٢) عن ابن لال معلقاً ، عن محمد بن أبي هارون : حدثنا منصور بن الحارث : حدثنا خالد بن وهب ، حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون إسحاق لم أجد لهم ترجمة .

والحديث أخرجه البزار أيضاً (٣٦٩٥ ـ كشف الأستار) من طريق هانىء بن المتوكل : ثنا عبدالله بن سليمان : عن إسحاق به ، ولفظه :

«ينادي مناد : دعوا الدنيا . . .» الحديث . وقال :

«لا نعلمه إلا من هذا الوجه ، وعبدالله حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، ولم نعلم رواه عنه إلا هانئ ، وهو ضعيف» .

ونحوه في «مجمع الزوائد» (٢٥٤/١٠) .

ومضى تخريجه برقم (١٦٩١) بأبسط مما هنا ، مع الرد على المناوي في تحسينه إياه !

٣٦٠٠ - (دَعُوا صَفْوَانَ ؛ فإنَّ صَفوانَ خبيثُ اللِّسانِ طيِّبُ القَلْبِ) .

ضعيف . رواه الهيثم بن كليب في «المسند» (١/٢٤) ، والخطيب في «الموضح» (١٦٦/٢) عن **عامر بن صالح** ، عن أبيه ، عن **الحسن** ، عن سعد قال : شكى رجل صفوان بن المعطل إلى رسول الله ﷺ قال : يا رسول الله إن صفوان هجاني ، قال : وكان يقول الشعر فقال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (١/١٧٦/٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن - وهو البصري - مدلس وقد عنعنه .

وعامر بن صالح - هو ابن رستم - ؛ قال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ ، أفرط فيه ابن حبان» .

ومن طريقه : رواه الطبراني ، وقال : «سعد مولى أبي بكر» كما في «المجمع» (٣٦٣/٩ - ٣٦٤) ، وقال :

«وعامر بن صالح بن رستم وثقه غير واحد ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

كذا قال ! وصالح بن رستم صدوق كثير الخطأ أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (٢/٣١/٢) لأبي يعلى ، والحاكم في «الكنى» ، والضياء عن سفينة ، ولم يذكره الهيثمي من حديثه أصلاً ، كما عزاه السيوطي لأبي يعلى أيضاً عن سعد ، ولم أره في «مسنده» (٤٣٩/٢) عنه . والله أعلم .

٣٦٠١ - (دَعُوا لي أصحابي وأَصْهَاري ، لا تُؤْذوني فيهم ، فَمَنْ آذاني فقد آذى اللهَ ، ومَنْ آذى اللهَ تخلَّى اللهُ منه ، ومَنْ تخلَّى اللهُ منه أَوْشَكَ أن يأْخُذَهُ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٧٥/١) عن **إبراهيم بن أبي يحيى** : ثنا يزيد بن هارون : أنا **الفضيل بن مرزوق** ، عن **محمد بن خالد** ، عن **رجل من الأنصار** ، ثنا صاحبنا أنس بن مالك مرفوعاً به .

أورده في ترجمة إبراهيم هذا ؛ وسمى أباه يزيد بن عبدالله الباهلي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والفضيل بن مرزوق فيه ضعف ؛ مع كونه من رجال مسلم .

ومحمد بن خالد هو الضبي الكوفي ؛ صدوق .

والرجل الأنصاري ؛ مجهول .

والحديث أخرج الطرف الأول منه ابن عساكر (١/٣٤٩/٨) من طريق وكيع ، عن فضيل بن مرزوق به ؛ أنه أسقط منه محمد بن خالد .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٠٩/١) من طريق أخرى عن المعافى بن عمران معضلاً به ، وزاد :

« فمن سبَّهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» .

ولهذه الزيادة شواهد كنت خرجتها من أجلها في «الصحيحة» برقم (٢٣٤٠) .

كما أن للطرف الأول منه (دعوا لي أصحابي) شواهد بعضها صحيح ، سبق تخريجها هناك (١٩٢٣) .

ثم وجدت له شاهداً آخر من حديث أنس . رواه البزار (٢٧٧٩) بسند صحيح عنه .

٣٦٠٢ - (دَعْوَتانِ ليسَ بينهُمَا وبينَ اللهِ حِجَابٌ : دعوةُ المظلومِ ، ودعوةُ المرءِ لأخيهِ بظَهْرِ الغَيْبِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/١١٤/٣) عن عبدالرحمن بن أبي بكر ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالرحمن بن أبي بكر - وهو ابن عبيد الله بن أبي مليكة - ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» ، و«المجمع» (١٥٢/١٠) .

وقد مضى الحديث من طريق أخرى ضعيفة جداً بلفظ :

«خمس دعوات يستجاب لهن . .» الحديث رقم (١٣٦٤) .

لكن الشطر الأول له شواهد يتقوى بها ، فراجعها في «الصحيحة» (رقم ٧٦٧) .

والشطر الثاني أيضاً له شواهد ؛ لكن دون قوله : «ليس بينهما وبين الله حجاب . فانظر «الصحيحة» أيضاً (١٣٣٩) .

٣٦٠٣ - (دَعْهُنَّ يا عمرُ ؛ فإنَّ العيْنَ دامِعَةٌ ، والفؤاد مصابٌ ، والعَهْد قريبٌ) .

ضعيف . رواه النسائي (٢٦٣/١) ، وابن ماجه (١٥٨٧) ، وابن خزيمة في

«حديث علي بن حجر» (٢/١٨٨/٤) ، وابن حبان (٧٤٧) ، وأحمد (١١٠/٢ و٢٧٣ و٣٣٣ و٤٠٨ و٤٤٤) عن محمد بن عمرو بن عطاء :

أنه كان جالساً مع ابن عمر في السوق ومعه سلمة بن الأزرق جالس إلى جنبه ، فمر بجنازة يتبعها بكاء ، فقال ابن عمر : لو ترك أهل هذا الميت البكاء عليه لكان خيراً لميتهم ، قال سلمة بن الأزرق : يا أبا عبدالرحمن أتقول هذا؟ قال : نعم ؛ أقوله ، قال : فإني سمعت أبا هريرة ومات ميت من آل مروان فاجتمع النساء يبكين عليه ، قال مروان : قم يا عبدالملك فَانْهَهُنَّ أن يبكين ، قال أبو هريرة : دعهن يا عبدالملك ؛ فإنّه مات ميت من آل رسول الله ﷺ فاجتمع النساء يبكين عليه ، فقام عمر بن الخطاب ينهاهن ويطردهن ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . فقال ابن عمر : أنت سمعت هذا من أبي هريرة؟ قال : نعم ؛ قال : يأثره عن رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : فالله ورسوله أعلم .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير سلمة بن الأزرق ؛ قال الذهبي : «لا يعرف» .

قلت : وقد سقط من الإسناد عند بعضهم ، ومنهم الحاكم في «المستدرك» (٣٨١/١) ، فجرى على ظاهره ، فقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !!

٣٦٠٤ ـ (دَمُ عَمَّارٍ ولَحْمُهُ ؛ حرامٌ على النَّار أنْ تأكُلَه أو تمسَّه) .

ضعيف . رواه البزار (٥١/٣) ، وابن عساكر (١/٣١٤/١٢) عن عبيد بن حماد : نا عطاء بن مسلم الخفاف ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن أوس بن أوس قال : كنت عند علي ، فسمعته يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق هو السبيعي ، واسمه عمرو بن عبدالله ؛ مدلس وقد عنعنه .

وعطاء بن مسلم الخفاف ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

وعبيد بن حماد لم أعرفه ، لكن الظاهر أنه لم يتفرد به ؛ فقد قال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٩٥) :

«رواه البزار [٣/٢٥١/٢٦٨٤] ورجاله ثقات ، وفي بعضهم ضعف لا يضر» .

قلت : ولعل البعض الذي أشار إليه هو الخفاف المذكور ، فإذا كان كذلك فضعفُه يضرُّ كما يستفاد من حكم الحافظ السابق عليه . والله أعلم .

والحديث لم أره في «زوائد البزار» ، ونسخته سيئة ؛ فيها بياضات كثيرة . والله أعلم .

ثم طبع بعد ذلك «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي ، فإذا هو فيه (٣/٢٥١/٢٦٨٤) من الطريق نفسها ، وقال البزار :

«لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم روى أبو إسحاق عن أوس شيئاً وهم فيه ، عطاء لم يكن بالحافظ ، وليس به بأس» .

ومنه تبيَّنت أنَّ طريق البزار لا تختلف عن طريق الطبراني ، وأن عبيد بن حماد الذي لم أعرفه ؛ سببه أن اسم أبيه محرف من (جناد) ، وعبيد بن جناد ، قال أبو حاتم :

«صدوق» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٣٢) .

٣٦٠٥ - (دُورُوا مع القرآنِ حيْثُمَا دَارَ) .

ضعيف . رواه الواحدي في «الوسيط» (١/٢٢١/١) عن آدم بن موسى بن عمران الدلاهنجي : ثنا أبو محمد جعفر بن علي الخوارزمي : ثنا محمد بن إسماعيل بن جعفر العلوي : ثنا عمي موسى بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، عن أبي سهيل بن مالك ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ موسى بن جعفر الظاهر أنه ابن إبراهيم الجعفري ، قال العقيلي :

«في حديثه نظر» .

ومَنْ دونه لم أعرفهم .

وأخرجه الحاكم (١٤٨/٢) من طريق مسلم الأعور ، عن خالد العرني ، عن حذيفة مرفوعاً . وسكت عليه ، وقال الذهبي :

«قلت : مسلم بن كيسان تركه أحمد وابن معين» .

٣٦٠٦ - (دِينُ المرءِ عقْلُه ، ومَنْ لا عَقْلَ لهُ لا دِينَ لَهُ) .

باطل . أخرجه الديلمي (١٤٣/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن عمير بن عمران : حدثنا ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث باطل ؛ آفته عمير بن عمران ؛ وهو الحنفي ؛ قال ابن عدي :

«حدث بالبواطيل» .

وابن جريج وأبو الزبير ؛ مُدَلِّسَان .

وأخرجه ابن النجار من طريق نصر بن طريف ، عن ابن جريج به ؛ إلا أنه قال : «قوام» بدل «دين» . وقد مضى برقم (٣٧٠) .

٣٦٠٧ ـ (الدَّارُ حَرَمٌ ، فمَنْ دَخلَ عليك حَرَمَكَ ؛ فاقْتُلْهُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٣٢٦) ، والبيهقي (٨/٣٤١) عن محمد بن كثير السلمي ، عن يونس بن عبيد ، عن محمد بن سيرين ، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . وقال البيهقي :

«قال أبو أحمد بن عدي : «محمد بن كثير السلمي منكر الحديث» . وقد روي بإسناد آخر ضعيف عن يونس بن عبيد . وهو إن صح ؛ فإنما أراد ـ والله أعلم ـ أنه يأمره بالخروج ، فإن لم يخرج فله ضَرْبُه ، وإن أتى الضرب على نفسه» .

٣٦٠٨ ـ (الدَّاعي والمؤَمِّنُ في الأجْرِ شريكانِ ، والقارئُ والمستَمِعُ في الأجْرِ شريكان ، والعالمُ والمتعلِّمُ في الأجْرِ شريكان) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/١٤٧) عن إسماعيل الشامي ، عن جويبر بن سعيد ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل هذا ، وهو ابن أبي زياد الشامي ؛ واسم أبيه مسلم ، قال الدارقطني :

«متروك ، يضع الحديث» ، كذا في «الميزان» و«اللسان» ؛ إلا أنه سقط منه لفظ «يضع» .

وقال في «الضعفاء» :

«كذاب» .

وجويبر بن سعيد ؛ متروك .

٣٦٠٩ ـ (الدُّعاءُ مِفْتَاحُ الرحمةِ ، والوضوءُ مِفتاحُ الصلاةِ ، والصلاةُ مِفتاحُ الجنة) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٤٦/٢) عن محمد بن علي بن الحسين الهمذاني : حدثنا محمد بن عبيد : حدثنا عبدالله بن عبيدالله المقري : حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون ابن جريج لم أعرفهم ؛ غير الهمذاني ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ، وقال :

«قال الإدريسي : كان يجازف في الرواية في آخر أيامه» .

وذكر الحافظ في «اللسان» عن الخطيب أنه بغدادي ومن كبار الصوفية .

ولم أجد ترجمته في «تاريخه» ، فلعلها مما سقط من النسخة المطبوعة منه .

٣٦١٠ ـ (الدُّعاءُ يَرُدُّ البَلاءَ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٤٧/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن السري بن سليمان ، عن الرجاجي ، عن أبي سهيل بن مالك ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الرجاجي لم أعرفه ، ولا أدري إلى أي شيء نسبته ، ولعل في الأصل تحريفاً .

وكذلك لم أعرف السري بن سليمان هذا .

٣٦١١ - (الدنيا كلُّها سَبْعَةُ أيامٍ مِنْ أيامِ الآخِرَةِ ، وذلك قولُ اللهِ تعالى : ﴿وإنَّ يوماً عند ربِّكَ كألفِ سنةٍ مما تَعُدُّون﴾) .

موضوع . أخرجه ابن شاهين في «رباعياته» (ق١٧٢/١) ، وأبو عبدالله الفلاكي في «الفوائد» (٢/٨٨) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٩٩) ، والدَّيلمي من طريق أبي الشيخ (١٤٩/٢) ؛ كلهم عن عمر بن يحيى بن نافع قال : ثنا **العلاء بن زيدل** ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العلاء بن زيدل ؛ قال ابن المديني :

«كان يضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«روى عن أنس نسخة موضوعة ، لا يحل ذكره إلا تعجباً» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

وعمر بن يحيى بن نافع ؛ لم أعرفه .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق ابن عدي ، ثم قال :

«موضوع ، والمتهم به العلاء بن زيدل» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٤٤٣/٢) بأن له شواهد ، وتبعه على ذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٧٩/٢ - ٣٨٠) ، وليس بشيء ؛ كما سيأتي التحقيق فيما ذكراه .

والحديث أورده الحافظ السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (ق١٩٣/١) من رواية الديلمي ، ثم قال :

«لا يصح» . ثم ذكر نحوه عن ابن عباس موقوفاً ، ثم قال :

«لا يَصِحُّ أيضاً ، وبه جزم ابن كثير ، قال : وكذا كل حديث ورد فيه تحديد وقت يوم القيامة على التعيين ؛ لا يثبت إسناده» .

قلت : ومن ذلك ما روى ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/١١٤ ـ ١١٥) ، والديلمي (٢/١٤٩) ، وكذا الطبراني ، وأبو نعيم في «المعرفة» ، وأبو علي ابن السكن كما في «الفتاوى الحديثية» (ق٩٣/١) للحافظ السخاوي من طريق **سليمان بن عطاء القرشي الحراني** ، عن مسلمة بن عبدالله الجهني ، عن عمه أبي مشجعة بن ربعي ، عن ابن زمل مرفوعاً ؛ قال في حديث طويل :

«الدنيا سَبْعَةُ آلافِ سنة ، بُعِثْتُ ـ أو قال : أنا ـ في آخرها أَلْفاً» .

قال السخاوي :

«ولكن ابن عطاء هذا منكر الحديث ، بل قال ابن حبان : إنه يروي الموضوعات . وقال : ابن زمل لا أعتمد على إسناد خبره هذا . مع أنه أثبت صحبته ! وقال ابن السكن : إسناده ضعيف . وأما الذهبي ؛ فإنه ذكر ابن زمل في «الميزان» ، وقال : إنه لا يكاد يعرف ، وليس بمعتمد . وأورد ابنُ الجوزي هذا الحديث في (الموضوعات)» .

قلت : وفي قوله : إن ابن حبان أثبت صحبة ابن زمل نظر ؛ فقد نقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» عنه أنه قال في «الثقات» :

«يقال : له صحبة» .

فهذا إلى نفي الصُّحْبَةِ عنه أقربُ من إثباتها له كما لا يخفى . ولعل السخاوي لم يتنبه لقوله : «يقال» ، فوقع في الإشكال .

ثم وجدت الحافظ نفسه قد نقل في «الإصابة» عن ابن حبان أنه قال :

«عبدالله بن زمل له صُحْبَة ، لكن لا أعتمد على إسناد خبره» . فالظاهر أن ابن حبان هو نفسه متردد فيه ، فتارة يجزم بصحبته ، وتارة يشك فيها . والله أعلم .

وفي اسم ابن زمل ثلاثة أقوال ذكرها الحافظ في «الإصابة» ، وقال :

«الصواب منها أنه عبدالله» .

قلت : وابن الجوزي إنما أورد الحديث في «الموضوعات» من طريق العلاء عن أنس ، فتعقبه السيوطي في «اللآلي» (٢/٤٤٣) بطريق ابن زمل هذه ، واقتصر على تضعيفها ، وهي شر من ذلك ؛ كما سلف بيانه من كلام الحافظ السخاوي ، وبطريق أخرى نقلها من «تاريخ ابن عساكر» من طريق شقيق بن إبراهيم الزاهد ، عن أبي هاشم الأبلي ، عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«عُمُرُ الدنيا سَبْعَةُ آلافِ سنةٍ» ، وقال :

«وأبو هاشم ضعيف» .

وهذا فيه تساهل لا يخفى على أهل العلم ؛ فإن أبا هاشم هذا - واسمه كثير ابن عبدالله ـ قد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» ، وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وهذا معناه أنه شديد الضعف ، وعند البخاري في منتهى الضعف كما هو معلوم من أسلوبه ، فمثل هذه الشواهد الشديدة الضعف لا تنقذ الحديث من الوضع .

ثم استشهد السيوطي بحديث أبي هريرة ، أخرجه الحكيم الترمذي من طريق **ليث بن أبي سليم** ، عن مجاهد عنه . وقال :

«وليث لين» .

قلت : وليث كان اختلط ، ومع ذلك فما أظن السند إليه يصح .

ثم ساق بعض الآثار الموقوفة عن ابن عباس وبعض التابعين ، وصححه عن ابن عباس ، وفي الاستدلال به على صحة الحديث نظر ؛ لأنه موقوف ، ومن المحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه من بعض مسلمة أهل الكتاب ، بل هذا هو الظاهر من بعض الطرق عنه ؛ فروى الحافظ ابن منده : يحيى في «جزء من الأمالي» (ق٢/٢٥٥) من طريق يونس بن بكير ، عن محمد بن إسحاق : حدثني محمد بن أبي بكر ، عن سعيد بن جبير أو عكرمة ، عن ابن عباس قال :

«قالت [يهود] : إنما الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما يعذب الناس يوم القيامة بكل ألف سنة يوم من أيام الدنيا يوماً واحداً ، وإنما هي سبعة أيام ! فأنزل الله **﴿وقالوا لن تَمَسَّنَا النارُ إلا أياماً مَعْدُودةً﴾** ، فأخبر الله تعالى أن الثواب في الخير والشر معهم أبداً» . وقال :

«رواه أبو كريب عن يونس ، ولم يذكر فيه : «فأخبرهم الله . . .» ، ورواه إبراهيم ابن سعد وغيره عن محمد بن إسحاق نحوه» .

قلت : وأخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٤١٠) : حدثنا أبو كريب به ؛ إلا أنه قال : «حدثني محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت» بدل «محمد ابن أبي بكر» .

وكذلك رواه (١٤١١) من طريق سلمة ، عن محمد بن إسحاق قال : حدثني

محمد بن أبي محمد به ؛ لكنه لم يقل «مولى زيد بن ثابت» .

قلت : فالظاهر أن ما في «الأمالي» : «محمد بن أبي بكر» تحريف من بعض النساخ ؛ فإني لم أجده هكذا في شيء من كتب الرجال ، بل على الصواب ذكره في «التهذيب» و«الميزان» تبعاً لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨٨/١/٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال الذهبي :

«لا يعرف» . والحافظ :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١١١/٣) عن **محمد بن حميد الرازي : نا سلمة بن الفضل : عن محمد بن إسحاق** ، عن سيف بن سليمان ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به ؛ دون قوله : «فأخبر الله . . .» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق .

وضعف محمد بن حميد الرازي .

وسلمة بن الفضل - وهو الأبرش - ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٤/٦) بهذه الرواية ، لكن سقط من الطابع أو الناسخ عزوها للطبراني والكلام عليها .

ومن هذا التخريج يتبين أن تصحيح السيوطي لحديث ابن عباس هذا الموقوف غير صحيح أيضاً . والله المستعان .

ثم رجعت إلى رسالته العجيبة المسماة بـ«الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف» ، فالتقطت منها الفوائد الآتية :

الأولى : أن حديث شقيق الزاهد المتقدم من رواية ابن عساكر هي من طريق أبي علي الحسين (الأصل : الحسن ! وهو خطأ) بن داود البلخي : حدثنا شقيق بن إبراهيم الزاهد . . .

فأقول : إن البلخي هذا متهم بالوضع ؛ قال الخطيب في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٨/٤٤) :

«لم يكن ثقة ؛ فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ، أكثرها موضوع» . ثم ساق له حديثاً آخر[١] وقال :

«إنه موضوع ، رجاله كلهم ثقات ؛ سوى الحسين بن داود» .

وقال الحاكم في «التاريخ» :

«روى عن جماعة لا يحتمل سنه السماع منهم ؛ كمثل ابن المبارك وأبي بكر ابن عياش وغيرهما ، وله عندنا عجائب يستدل بها على حاله» .

الفائدة الثانية : أن حديث ليث المتقدم أيضاً من رواية الحكيم الترمذي هو من طريق معلى (الأصل : يعلى ! وهو خطأ أيضاً) بن هلال ، عن ليث . . .

قلت : والمعلى هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«اتفق النقاد على تكذيبه» .

قلت : فسقط بهذا التحقيق صلاحية الاستشهاد بهذين الحديثين ، وأنهما

---

(١) هو حديث : «أوحى الله إلى الدنيا أن اخدمي من خدمني ، وأتعبي من خدمك» .

موضوعان كحديث الترجمة ، فالعجب من السيوطي كيف استساغ الاستشهاد بهما ، وفي إسناديهما الكذابان المذكوران ، بل إنه طوى ذكرهما أصلاً في «اللآلي» ، وسكت عن بيان حالهما في «الكشف» !

الفائدة الثالثة : أن الواقع يشهد ببطلان هذه الأحاديث ؛ فإن السيوطي قرر في الرسالة المذكورة بناء عليها وعلى غيرها من الأحاديث والآثار - وجلها واهية - أن مدة هذه الأمة تزيد على ألف سنة ، ولا تبلغ الزيادة عليها خمسَ مئةِ سنة ، وأن الناس يمكثون بعد طلوع الشمس من مغربها مئة وعشرين سنة !

أقول : ونحن الآن في سنة (١٣٩١) ، فالباقي لتمام الخمسِ مائة إنما هو مئةُ سَنَة وتسع سنوات ، وعليه تكون الشمس قد طلعت من مغربها من قبل سنتنا هذه بإحدى عشرة سنة على تقرير السيوطي ، وهي لَمَّا تطلُعْ بَعْدُ ! والله تعالى وحده هو الذي يعلم وقت طلوعها ، وكيف يمكن لإنسان أن يحدِّد مثلَ هذا الوقت المستلْزِم لتحديد وقت قيام الساعة ، وهو ينافي ما أخبر الله تعالى من أنها لا تأتي إلا بغتةً ؛كما في قوله عز وجل : **﴿يسألونكَ عَنِ السَّاعَةِ أيَّانَ مُرْسَاها قلْ إنما عِلْمُهَا عند ربِّي ، لا يُجَلِّيها لوقتها إلا هو ثَقُلَتْ في السماواتِ والأرضِ لا تأتيكُمْ إلا بغتةً ، يسألونك كأنك حَفيٌّ عنها ، قل إنما عِلْمُهَا عند اللهِ ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون﴾** [الأعراف : ١٨٧] .

ومع مخالفة هذه الأحاديث لهذه الآية وما في معناها ، فهي مخالفة أيضاً لما ثبت بالبحث العلمي في طبقات الأرض وآثار الإنسان فيها أن عمر الدنيا مقدَّر بالملايين من السنين ، وليس بالألوف !

٣٦١٢ - (الدُّنْيا حُلْوَةٌ رَطْبَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٤٨/٢) من طريق الحاكم : حدثنا أبو جعفر

الوراق : حدثنا **عبدالله بن محمد بن يونس السمناني** : حدثنا الفضل بن سهل الأعرج : حدثنا زيد بن الحباب : حدثنا الثوري ، عن الزبير بن عدي ، عن مصعب ابن سعد ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير السِّمْناني هذا ؛ فلم أعرفه .

ومثله شيخ الحاكم أبو جعفر الوراق ، وقد تتبعتُ شيوخ الحاكم الذين كنوا بهذه الكنية : «أبي جعفر» في «المستدرك» في المجلد الأول منه ، فوجدت فيهم :

١ ـ محمد بن صالح بن هانئ : ص ٤ و١٨ و٢٧ و٣٥ و٥٦ و٧١ و٧٥ و٨٤ و١٢٤ و١٢٦ و١٣٥ و١٣٨ و١٣٩ و١٥١ و١٦٥ و١٧٥ و١٨٥ و١٩٠ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٥ و٢١٦ و٢٥٤ و٢٦٠ و٢٨٩ و٢٩١ و٢٩٥ و٣٠١ و٣٠٥ و٣٠٩ و٣٢٢ و٣٥٤ و٣٦٥ و٣٧٨ و٣٩٠ و٤٠١ و٤٠٤ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٧ و٤٢٣ و٤٣٦ و٤٥٤ و٤٦٤ ـ ٤٦٦ و٤٧٥ و٥٠١ و٥١٢ و٥١٣ و٥٢٧ و٥٣١ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٤ و٥٥٤ و٥٥٩ ـ ٥٦١ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٤ .

٢ ـ أحمد بن عبيد الهَمْداني الحافظ : ص٢٨ و٢٣٧ و٣٧٢ و٤٤٤ و٥٥٠ .

٣ ـ محمد بن محمد بن عبدالله البغدادي : ص ٦١ و١٣٧ و١٧٠ و١٨١ و١٨٩ و٢١٦ و٢٤٣ و٢٩٧ و٣١٣ و٣٢٦ و٤٦٢ و٤٧٠ و٥٢٥ و٥٥٢ و٥٥٦ و٥٦٦ .

٤ ـ محمد بن أحمد بن سعيد الرازي (٦٥) .

٥ ـ محمد بن علي بن رحيم الشيباني الكوفي : ص ١٦٣ و١٩٩ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٧٩ و٤١٥ و٤٢٨ و٤٥٣ و٤٨٦ و٥١٠ و٥٥٣ و٥٥٨ .

٦ـ عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن منصور البغدادي : ص ١٧٩ و٣٢٦ .

قلت : فهؤلاء كل شيوخ الحاكم الذين رأيتهم في الجزء المذكور من «المستدرك» ، ولكنهم لم يوصفوا بـ «الوراق» ، وقد رأيت له شيخاً آخر سماه عبدالعزيز بن محمد بن إسحاق الوراق (ص٥٢٢) ، ولكنه لم يكنِّه مطلقاً ، فقلت : لعله هو أبو جعفر الوراق شيخه في هذا الحديث ، وسواء كان هو أو غيره ، فيبدو لي أنه من شيوخه المستورين الذين لم يكثر عنهم ، ولم يحتج بهم في «صحيحه : المستدرك» ، والله أعلم .

وقد صح الحديث بلفظ «خضرة» بدل «رطبة» ، فانظر «الصحيحة» (١٥٩٢) .

٣٦١٣ ـ (مَنْ قال : أشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، إلهاً واحداً ، أحَداً صَمَداً ، لم يَتَّخِذْ صاحِبَةً ولا وَلَداً ، ولم يكنْ له كُفواً أحد ـ عشرَ مرَّاتٍ ، كَتبَ الله له أربعينَ ألفَ ألفِ حسنةٍ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٢٥٩) ، وأحمد (٤/١٠٣) من طريق الخليل ابن مرة ، عن الأزهر بن عبدالله ، عن تميم الداري ، عن رسول الله ﷺ . وقال الترمذي :

«هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، والخليل بن مرة ليس بالقوي عند أصحاب الحديث . قال محمد بن إسماعيل : هو منكر الحديث» .

قلت : وقول البخاري هذا يعني أنه في أشد درجات الضعف عنده ، فاعلمه . وقال الحافظ في ترجمته من «التقريب» :

«ضعيف» .

وساق له الذهبي في ترجمته عدة أحاديث أنكرت عليه ؛ هذا أحدها .

٣٦١٤ ـ (الدنيا مسيرة خمسِ مئةِ سنةٍ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٤٩/٢) عن إسحاق بن زريق بن سليمان : حدثنا عثمان بن عبدالرحمن الحراني : حدثنا يزيد بن عمرو ، عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن عمرو لم أعرفه ، ولعله من الشيوخ المجهولين الذين أكثر من الرواية عنهم عثمان بن عبدالرحمن الحراني هذا ؛ وهو الطرائفي ؛ فقد قال الحافظ في ترجمته من «التقريب» :

«صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، فضعف بسبب ذلك ، حتى نَسَبَهُ ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين» .

وإسحاق بن زريق ، كذا الأصل ، والظاهر أنه تحريف ؛ ففي «الجرح والتعديل» (٢٢٠/١/١) .

«إسحاق بن زيد بن عبدالكبير الخطابي ، هو ابن عبدالحميد بن عبدالرحمن ابن زيد بن الخطاب الحراني . روى عن محمد بن سليمان بن أبي داود وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي وعمه سعيد بن عبد الكبير ، سمع منه أبي بحران» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فالظاهر أنه هو صاحب هذا الحديث .

٣٦١٥ ـ (. . . . .)[1] .

٣٦١٦ ـ (الدنيا لا تَصْفُو لمؤمِنٍ ، كيفَ وهيَ سِجْنُهُ وبلاؤُهُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١٤٨/٢) عن ابن لال معلقاً ، عن داود بن

(١) كان هنا الحديث : «الدنيا ملعون ما فيها . . .» ، وهو مذكور في «الصحيحة» تحت الحديث (٢٧٩٧) كشاهد حسن لحديث الترجمة .

عبدالله ، عن إبراهيم بن محمد ، عن صالح بن قيس ، عن عامر بن عبدالله ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ صالح بن قيس لم أعرفه .

وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي ؛ متروك .

وداود بن عبدالله هو أبو سليمان الجعفري المدني ؛ صدوق ربما أخطأ .

٣٦١٧ - (الدنيا لا تَنْبَغِي لمحمدٍ ولا لآلِ محمدٍ) .

موضوع . رواه الديلمي (١٤٨/٢) من طريق السلمي ، عن محمد بن الحجاج الحضرمي : حدثنا السري بن حيان : حدثنا عباد بن عباد : حدثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته السلمي - وهو أبو عبدالرحمن الصوفي - ؛ كان يضع الأحاديث للصوفية .

والسري بن حيان ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢٨٤/١/٢) برواية ثقة آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومجالد - وهو ابن سعيد - ؛ ليس بالقوي .

٣٦١٨ - (الدِّيكُ الأبيضُ الأفرقُ حبِيبي ، وحَبيبُ حبيبي جِبْرائيل ، يَحْرُسُ بيتَهُ وستَّةَ عشرَ بيْتاً من جيرَتِه ، أربعةً عن اليمين ، وأربعةً عنِ الشمالِ ، وأربعةً من قدَّامٍ ، وأربعةً مِنْ خَلْفٍ) .

موضوع . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٧) عن أحمد بن محمد بن أبي بزة

قال : حدثنا أبو سعيد عبدالرحمن بن عبدالله مولى بني هاشم قال : حدثنا الربيع ابن صبيح ، عن الحسن ، عن أنس مرفوعاً . وقال :

«أحمد هذا منكر الحديث ، ويوصل الأحاديث» .

وهو أحمد بن محمد بن عبدالله البزي المقري المكي .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية العقيلي ، وأقره السيوطي في «اللآلي» (رقم ٢١١٥) بخصوص هذا المتن ، ووافقه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٢٥) ، وابن القيم كما يأتي .

وللحديث طريق أخرى عن أنس بلفظ :

«الديك الأبيض صديقي ، وصديق صديقي ، وعدو عدوي» .

رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٢١٣ من زوائده) : حدثنا **عبدالرحيم ابن واقد** : ثنا **عمرو بن جميع** : ثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ . وعن **أبان** ، عن أنس ، عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ آفته عمرو بن جميع فقد كذبه ابن معين ، وقال ابن عدي :

«كان يتهم بالوضع» .

وعبد الرحيم بن واقد ؛ مجهول .

وأبان عن أنس ؛ هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

وقد رواه ابن واقد بإسناد آخر بلفظ :

«الديك الأبيض صديقي ، وصديق صديقي ، يحرسك وصاحبه وسبع دور

حولها» ، وكان رسول الله ﷺ يبيِّتُهُ معه في بيته .

رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢١٣ من زوائده) : حدثنا **عبدالرحيم بن واقد** : ثنا وهب : ثنا **طلحة بن عمرو** ، **عَمَّن حدثه** ، عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ طلحة بن عمرو متروك .

ووهب ؛ الظاهر أنه ابن وهب بن كثير أبو البختري المدني ؛ وهو كذلك وضاع ، وكأنه لذلك لم ينسبه ابن واقد تدليساً وتعمية لحاله . وقد عرفت أن ابن واقد مجهول .

وشيخ طلحة الذي لم يسمَّ قد جاء مسمى من طريق أخرى ؛ يرويها **محمد ابن أبي السري** : ثنا محمد بن حمير : ثنا محمد بن مهاجر ، **عن عبدالملك بن عبدالله** ، به عن أبي زيد الأنصاري ، دون قوله : «يحرسك وصاحبه وسبع دور حولها» .

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (ص٢٨٦) .

وعبدالملك هذا ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن أبي السري - وهو ابن المتوكل بن عبدالرحمن يعرف بابن أبي السري - ؛ ضعيف ؛ فإنه وإن كان صدوقاً فله أوهام كثيرة ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد رُوي من حديث أثوب بن عتبة مرفوعاً بلفظ :

«الديك الأبيض صديقي» . فذكر من فضله .

رواه ابن قانع (١/١١/١) عن هارون بن نجيد ، عن جابر بن مالك ، عن أثوب بن عتبة مرفوعاً .

قال الحافظ العراقي في «ذيله على الميزان» : رجال إسناده كلهم معروفون ؛ غير جابر بن مالك وهارون بن نجيد ، فآفته أحدهما ، وقال الدارقطني : لا يصح إسناده ، وقال ابن ماكولا : لا يثبت . والله أعلم . كذا في «تنزيه الشريعة» (٣٢٦) .

وقال العلامة ابن القيم في رسالته «المنار» (ص٥٤ ـ ٥٦ طبع دار القلم) في «فصل ـ ٨ ـ» الذي عقده من الفصول الدالة على وضع الحديث :

«ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه . . .» ، ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك منها حديث : «لا تسبوا الديك ؛ فإنه صديقي . . .» وغيره ، ثم قال :

«وبالجملة ؛ فكل أحاديث الديك كذب ؛ إلا حديثاً واحداً : إذا سمعتم صياح الديكة ؛ فاسألوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكاً» .

قلت : وفاته حديث آخر ، وهو حديث : «لا تسُبُّوا الدِّيك ؛ فإنه يُوقِظُ للصلاة» . وهو حديث صحيح .

٣٦١٩ ـ (الدَّيْنُ هَمٌّ بالليلِ ، مَذَلَّةٌ بالنهار) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١٥٢/٢) عن حسن بن يحيى ـ قاضي مرو ـ ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حسن بن يحيى هذا هو الخشني الخراساني ؛ مختلف فيه ، وقد تركه الدارقطني وابن حبان وغيرهما . وفي «التقريب» :

«صدوق كثير الغلط» .

وقد مضى له حديثان ، أحدهما موضوع ، فانظر رقم (٢٠٠ و٢٠١) .

٣٦٢٠ ـ (الدَّينُ يُنْقِصُ مِنَ الدِّينِ والحَسَبِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١٥٢/٢) عن **الحكم بن عبدالله الأيلي** ، عن القاسم ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحكم بن عبدالله الأيلي ؛ وهو متهم بالوضع كما تقدم مراراً ، حتى قال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

٣٦٢١ ـ (ذاكِرُ اللهِ في رمضانَ مغفورٌ له ، وسائلُ اللهِ فيه لا يَخِيبُ) .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/٩٧/١ من الجمع بين المعجمين) ، والأصبهاني في «الترغيب» (ق١٨٢/١) عن **عبدالرحمن بن قيس الضبي** : ثنا **هلال بن عبدالرحمن** ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً ، وقال :

«لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد ، وتفرد به عبدالرحمن بن قيس» .

قلت : وهو متروك ، كذبه أبو زرعة وغيره ؛ كما في «التقريب» .

ومن طريقه : أخرجه ابن لال في «حديثه» (ق١١٤/٢ ـ ١/١١٥) ، وابن عدي (ق٢٣٢/١) ، وقال :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه» .

قلت : وشيخه هلال بن عبدالرحمن - وهو الحنفي - قريب منه ؛ فقد قال

العقيلي في ترجمته :

«منكر الحديث» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث ، وقال :

«كل هذا مناكير لا أصول لها ، ولا يتابع عليها» .

وبه وحده أعله الهيثمي في «المجمع» (١٤٣/٣) ، فقصّر . وعزاه المنذري في «الترغيب» (٧٣/٢) للبيهقي أيضاً والأصبهاني ؛ وأشار إلى تضعيفه .

٣٦٢٢ - (. . . .)[1] .

٣٦٢٣ - (ذَنْبُ العالِمِ واحدٌ ، وذَنْبُ الجاهِلِ ذَنْبانِ ، قيل : ولِمَ يا رسولَ الله؟ قال : العالِمُ يُعذَّبُ على رُكُوبِهِ الذَّنْبَ ، والجاهلُ يعذَّبُ على رُكوبِهِ الذَّنْبَ وتَرْكِهِ العِلْمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (١٥٩/٢) عن محمد بن الصلت ، عن جويبر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ جويبر - وهو ابن سعيد- ؛ متروك .

والضحاك لم يَلْقَ ابنَ عباس .

ومحمد بن الصلت هو - فيما أرجِّح - أبو يعلى البصري التَّوَزي ؛ صدوق يهم .

٣٦٢٤ - (ذَنْبٌ عظيمٌ لا يَسْأَلُ الناسُ اللهَ المغفِرَةَ منه . قيل : يا رسولَ الله ! ما هو؟ قال : حب الدنيا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٦٠/٢) عن أحمد بن إبراهيم بن كثير : حدثنا

---

(١) الحديث (٣٦٢٢) : «ذمة المسلمين واحدة . . .» . نُقل إلى «الصحيحة» (٣٩٤٨) .

موسى بن داود : حدثنا خالد أبو عبدالرحيم ، عن **محمد بن عمير بن عطارد** مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف مرسل ؛ محمد بن عمير بن عطارد ، قال العسقلاني :

«أرسل شيئاً ، قال ابن حبان في «الثقات» : روى عنه أبو عمران الجوني . وقال ابن منده في «الصحابة» : ذكر في الصحابة ، ولا يصح له صحبة ولا رؤية . قلت : الصحبة بعيدة» .

وأحمد بن إبراهيم بن كثير ؛ لم أعرفه .

٣٦٢٥ ـ (ذُو الدِّرْهَمَيْنِ أشَدُّ حِسَاباً مِنْ ذي الدِّرْهَمِ ، وذُو الدينارَيْنِ أشدُّ حساباً من ذي الدِّينارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٥٧/٢) من طريق الحاكم ، عن **عمرو بن عبدالغفار** : حدثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عمرو بن عبدالغفار ، قال الذهبي :

«قال أبو حاتم : متروك الحديث . وقال ابن عدي : اتهم بوضع الحديث» .

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٥٥٥) من طريق إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر موقوفاً عليه .

وإسناده صحيح .

٣٦٢٦ ـ (ذُو السُّلطانِ وذو العِلْمٍ أحقُّ بشَرَفِ المجْلِسِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٥٧/٢) عن **إسحاق بن إبراهيم بن صفوان بن**

سليم ، عن رجل ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسمَّ .

وإسحاق بن إبراهيم ؛ هو ابن سعيد الصواف المدني ، وهو لين الحديث ؛ كما قال الحافظ تبعاً لأبي حاتم . وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» !

٣٦٢٧- (الذِّكْرُ الذي لا تسْمَعُه الحَفَظَةُ يضاعَفُ على الذِّكْرِ الذي تسْمَعُه الحَفَظَةُ بسبعينَ ضِعْفاً) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (١/٢٨٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٣٠ - هندية) عن محمد بن حميد الرازي : ثنا إبراهيم بن المختار : ثنا معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن يحيى وابن المختار وابن حميد ، ثلاثتهم ضعفاء ، وأولهم أشدهم ضعفاً . وأعله المناوي في «الفيض» بابن المختار وحده ! وعزاه تبعاً لأصله «الجامع» للبيهقي فقط .

٣٦٢٨ - (الذِّكْرُ خيرٌ من الصَدَقَةِ ، والذِّكْرُ خيرٌ من الصيام) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/١٦٠) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن زكريا بن يحيى المصري : حدثنا خالد بن عبدالدائم ، عن نافع بن يزيد ، عن زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خالد بن عبدالدائم ، أو الراوي عنه زكريا بن يحيى المصري ، وهو أبو يحيى الوقار ؛ فإنه من الكذابين الكبار . قال الذهبي في ترجمة خالد :

«روى عنه زكريا الوقار وحده ، فلعل الآفة من زكريا . وقال ابن حبان : يلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة» .

وقال أبو نعيم :

«روى عن نافع بن يزيد موضوعات . وقال الحاكم والنقاش : روى أحاديث موضوعة . وقال أبو الفضل بن طاهر : متروك الحديث» .

٣٦٢٩ ـ (الذَّنْبُ شُؤْمٌ على غير فاعِلِه ، إنْ عَيَّرَهُ ابْتُلِيَ بهِ ، وإنِ اغْتَابَهُ أَثِمَ ، وإنْ رضِيَ بهِ شَارَكَهُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٦٠) عن أبي عبدالله النيسابوري : حدثنا عيسى بن موسى الزبيدي : حدثنا يزيد بن هارون ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الزبيدي هذا والنيسابوري ؛ لم أعرفهما .

٣٦٣٠ ـ (خيرُ الصَّدقَةِ المَنيحَةُ ، تغدُو بأَجْرٍ ، وتَروحُ بأَجْرٍ ، ومَنِيحَةُ النَاقَةِ كعتَاقةِ الأَحْمَرِ ، ومنيحةُ الشاةِ كعتاقَةِ الأَسْوَدِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢/٣٥٨ و٤٨٣) عن فليح ، عن محمد بن عبدالله ابن حصين الأسلمي ، عن عبيدالله بن صبيحة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبيد الله بن صبيحة مجهول الحال ، لم يوثقه

غير ابن حبـان ، ووقع عنده (١١٣/١) : «عبـدالله» بغيـر تصغـير . قال الحـافظ في «التعجيل» (ص٢٧٢) :

«وكذا ذكره البخاري . وذكره ابن أبي حاتم في حرف الصاد من آباء من اسمه عبيد الله بالتصغير ، وبيّض ابن أبي حاتم ، فلم يترجم له ، فكأنه كان اسمه عبدالله ـ مكبراً ـ وقد يصغر» .

قلت : ولم أره في حرف الصاد من الآباء المشار إليهم في النسخة المطبوعة من «الجرح والتعديل» .

ثم إن اسم أبيه في «الثقات» «صَبِيح أو صُبَيْح» .

ومحمد بن عبدالله بن الحصين الأسلمي ؛ أورده ابن حبان أيضاً في «الثقات» ، وقال (٢٥٩/٢) :

«يروي عن سعيد بن المسيب . روى عنه عبدالرحمن بن حرملة» .

وقال في «التعجيل» :

«وعنه ابن إسحاق وقال : كان صوَّاماً قوَّاماً» .

وفليح هو ابن سليمـان الخزاعي أو الأسلمي ؛ احتج به الشيخان ، لكن قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق كثير الخطأ» .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٣٣/٣) :

«رواه أحمـد ، وفيه عبدالله بن صبيحة ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه

كلاماً ! وبقية رجاله ثقات» .

كذا قال . وقد علمتَ مما سبق ما في هذا الإطلاق من التساهل .

٣٦٣١ - (رَأْسُ العَقْلِ بعدَ الإيمانِ باللهِ : التَّوَدُّدُ إلى الناس) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص٢٣٩) ، وعلي بن الحسن العبدي في «حديثه» (١/١٥٨) من طريق ابن أبي الدنيا ؛ كلاهما عن **عبدالله بن عمرو القيسي** - وقال الآخر : الحنفي - : ثنا **علي بن زيد** ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

«رواه هشيم عن علي بن زيد عن سعيد مرسلاً ، وعبيد (كذا) الله بن عمرو ليس بالحافظ ، ولا سيما إذا خالف الثقات» .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

وقد أخرجه ابن عدي (ق٣١٥/٢) من طريق شيخ البزار فيه ، وهو عمر بن حفص الشيباني ، وكذا القضاعي (١/١٤٧) عنه ؛ إلا أنه قال : «عبيد بن عمرو» ، وترجمه ابن عدي بالحنفي البصري ، وقال عقب الحديث :

«وهذا منكر المتن» .

وهكذا أوردوه في «الميزان» و«اللسان» . وقال الدارقطني :

«ضعيف» .

قلت : فلعل الصواب في إسناد البزار والعبدي «عبيد الله» ، بتصغير «عبيد» ؛ كما وقع في كلام البزّار عَقِبَ الحديث ، ثم قيل فيه : «عبيد» اختصاراً ؛ كما في أمثاله ، فوقع كذلك في «كامل ابن عدي» والله أعلم .

وقد تابعه **أشعث بن براز** : ثنا علي بن زيد به . وزاد :

«وأهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة ، ولن يهلك امرؤ بعد المشورة ، وصنائع المعروف تقي مصارع السوء ، وأول ما يأذن الله عز وجل في هلاك المرء إعجابه برأيه ؛ أو قال : اتباعه هواه» .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٣) ، وقال :

«أشعث بن براز ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، والضعف بيِّن على رواياته» .

وروى الشطر الأول منه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢/٢٢٦/٨) ؛ إلا أنه سقط منه ذكر أبي هريرة ؛ فأرسله .

وتابعه هشيم بن بشير عن علي بن زيد به ، دون قوله : «وصنائع . . .» .

أخرجه أبو صالح الحرمي في «الفوائد العوالي» (ق١٧٥/١) ؛ وكذا ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص١٧/٧٦) لكنه لم يذكر أبا هريرة في إسناده ، بل أرسله .

وهكذا رواه ابن عساكر (١/٢٧٦/٢) عن إبراهيم بن موسى ، عن ابن جدعان ، عن سعيد مرسلاً به .

وروي الحديث عن أنس مرفوعاً ؛ مثل حديث الترجمة .

أخرجه المحاملي في «الأمالي» كما في «جزء فيه من أماليه وأمالي الصَفَّار» (ق١/٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٢٠١/١٧) من طريق **الوليد بن محمد** ، عن الزهري عنه .

والوليد هذا هو الموقري البلقاوي ؛ متروك متهم .

ووجدت له طريقاً أخرى أخرجها أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/٢٠) ، والقزويني في «تاريخ قزوين» (١/٣٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٥٥/ ٨٠٦١) عن إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي قال : ثنا أبي ، عن يونس بن عبيدالله ، عن الحسن عنه .

وهذا إسناد مظلم ؛ من دون الحسن لم أعرفهم ، وفي «لسان الميزان» :

«إسحاق بن محمد بن إسحاق السوسي ، ذاك الجاهل الذي أتى بالموضوعات السمجة في فضائل معاوية ، رواها عبيدالله بن محمد بن أحمد السقطي عنه ، فهو المتهم بها أو شيوخه المجهولون» .

قلت : فمن المحتمل أن يكون هو العمي هذا .

وجملة القول أن الحديث ضعيف ؛ مداره على ابن جدعان ، واضطربوا عليه في إسناده ومتنه ، ولأن الشواهد المذكورة لا تجبر ضعفه ؛ لشدة ضعفها .

ورواه أبو داود النخعي ، عن أبي الجويرية ، عن ابن عباس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

«مُدَارَاة الناس في غير تَرْكَ الحقِّ» .

أخرجه ابن عدي (٢/١٥٣) ، وقال :

«هذا مما وضعه أبو داود النخعي» .

ورواه الحسين بن المبارك : ثنا بقية : ثنا ورقاء بن عمر ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ مختصراً بلفظ :

«رأس العقل التحبُّب إلى الناس» .

أخرجه ابن عدي أيضاً (٢/٩٧) ، وقال :

«هذا منكر بهذا الإسناد ، والحسين هذا حدَّث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام» .

وذكر أنه متهم ، وساق له حديثاً آخر قال فيه : إنه كذب .

٣٦٣٢- (رأسُ العَقْلِ بعد الإيمان بالله تعالى : الحياءُ وحُسْنُ الخُلُقِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٧٢/٢) عن **يحيى بن راشد الأسلمي** : حدثنا **عبدالله بن هلال المازني** : حدثنا موسى بن أنس ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن هلال المازني لم أعرفه .

ويحيى بن راشد الأسلمي ؛ الظاهر أنه أبو سعيد المازني البصري ، وهو ضعيف كما في «التقريب» .

٣٦٣٣ - (رأيتُ لأبي جَهْلٍ عَذْقاً في الجنةِ ، فلمَّا أسْلَمَ عكرمةُ بنُ أبي جَهْلٍ ؛ قال [رسول الله ﷺ] : يا أُمَّ سلمة ! هذا هو) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢٤٣/٣) من طريق **محمد بن سنان القزاز** : ثنا **يعقوب بن محمد الزهري** : ثنا المطلب بن كثير : ثنا **الزبير بن موسى** ، عن مصعب بن عبدالله بن أبي أمية ، عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ . . . : فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : لا ؛ فيه ضعيفان» .

قلت : الأول : يعقوب بن محمد الزهري ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه أبو زرعة ، وقال أحمد : ليس بشيء» .

وقال الحافظ :

«صدوق ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

والآخر : محمد بن سنان القزاز ، ولكن الظاهر أنه لم يتفرد به ؛ فقد قال البخاري في «التاريخ» (٤١٢/١/٢ ـ الطبعة الثانية) : وقال يعقوب بن محمد : حدثنا المطلب بن كثير . . . . فإن كان البخاري لم يسمعه من يعقوب ؛ فالأقرب أنه سمعه عنه من غير طريق القزاز ؛ فإنه من طبقة البخاري ؛ بل هو متأخر الوفاة عنه ، ولم يذكروه في شيوخه .

والزبير بن موسى ؛ هو ابن ميناء ، روى عنه جماعة ، ووثقه ابن حبان ، وقال الحافظ :

«مقبول» .

٣٦٣٤ ـ (رَبِّ اغْفِرْ وارْحَمْ ، واهْدِني السَّبِيلَ الأَقْوَمَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣٠٣/٦ و٣١٥ ـ ٣١٦) ، وأبو يعلى (ق٣١٥/١) عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن الحسن ، عن ، أم سلمة : أن رسول الله ﷺ كان يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ مدلس وقد عنعنه .

وعلي بن زيد ؛ وهو ـ ابن جدعان ـ ضعيف .

والحديث قال الهيثمي (١٠/١٧٤) :

«رواه أحمد وأبو يعلى بإسنادين حسنين» !

كذا قال ! ولم أره عندهما إلا بالإسناد الواحد المتقدِّم الضعيف !

٣٦٣٥ ـ (رَحِمَ اللهُ عبدَاللهَ بنَ رواحَة . كانَ يَنْزِلُ في السَّفَرِ عند كُلِّ وَقْتِ صَلاةٍ) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق في «الأمالي» (٢/٣٧/١) : أخبرني أبي قال : أخبرني هارون بن قيس قال : سمعت سالم بن عبدالله يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ فيه علتان :

١ ـ هارون بن قيس ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٩٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٢/٢٩٧) .

٢ ـ والد عبدالرزاق ، اسمه همام بن نافع الصنعاني ؛ قال الذهبي :

«ما علمتُ عنه راوياً سوى ولده ، وهو قديم الوفاة ، روى الكَوْسَجُ عن ابن معين : ثقة . وقال العقيلي : أحاديثه غير محفوظة» .

٣ ـ الإرسال ؛ فإن سالم بن عبدالله ـ وهو ابن عمر بن الخطاب ـ تابعي ، وقد رواه بعض الضعفاء عنه عن أبيه كما يأتي .

والحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في «التهجد» (ج٢/٥٥/١) عن عبدالرزاق به .

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ $\frac{١٩٤}{٢}$/٢) عن **محمد بن أبي السري العسقلاني** : نا عبدالرزاق به ؛ إلا أنه قال : عن سالم ، عن أبيه مرفوعاً .

وابن أبي السري : هو محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن الهاشمي مولاهم ، قال الحافظ :

«صدوق عارف ، له أوهام كثيرة» .

ورواه **بقية** ، عن ابن مبارك ، عن همام بن نافع به موصولاً ؛ مثل رواية ابن أبي السري .

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/١٠١/١) .

وبقية ؛ مدلس وقد عنعنه ، وابن المبارك هو عبدالله الإمام .

٣٦٣٦ - (رُبَّ طَاعِمٍ شَاكِرٍ أَعْظَمُ أجْراً مِنْ صائمٍ صَابرٍ) .

موضوع . رواه القضاعي (١/١١٥) عن بكر بن مضر قال : نا بشر بن إبراهيم ، عن محمد بن أبي ذئب ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته بشر بن إبراهيم ، قال ابن عدي :

«هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات ، وكل ما ذكرته عنه بواطيل وضعها على شيوخه ، وكذلك سائر أحاديثه التي لم أذكرها موضوعات عن كل من روى عنهم» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الثقات» .

وقد مضى له حديث برقم (٤٩٤) .

٣٦٣٧ - (رأيتُ ليلةَ أُسريَ بي مَكْتُوباً على بابِ الجنةِ : الصَّدقةُ بعشْرِ أمثالِهَا ، والقَرْضُ بثمانيةَ عشرَ ، فقلتُ لجبريلَ : ما بالُ القَرْضِ أَفضَلُ منَ الصَّدقةِ؟ قال : لأنَّ السَّائلَ يسألُ وعندَهُ شيءٌ ، والمستَقْرِضُ لا يستقْرِضُ إلا مِنْ حَاجَةٍ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٢/٨١) ، وأبو القاسم الشهرزوري في «الأمالي» (٢/١٧٩) ، ومحمد بن سليمان الربعي في «جزء من حديثه» (١/٢١٨) ، وابن عدي (٢/١١٤) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/١١٢/٩٩٠) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٣/٢٨٥/٣٥٦٦) ، وأبو نعيم في «جزء من الأمالي» (٢/٢) عن **خالد بن يزيد** ، عن أبيه ، عن أنس مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«هذا الحديث إنما يعرف من حديث يزيد بن أبي مالك ، ولم يروه عنه إلا ابنه خالد» .

قلت : وهو ضعيف ، وقد اتهمه ابن معين ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وأبوه فيه ضعف من قبل حفظه ، وقال ابن الجوزي :

«وهذا لا يصح ، قال أحمد : خالد ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بثقة» .

قلت : والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» (رقم ٢٩٦١ - ضعيف الجامع) للطبراني من حديث أبي أمامة ! وهو من أوهامه ، فاتني أن أنبه عليه هنا في «ضعيف الجامع» ، كما فات ذلك المناوي ؛ فإنه عند الطبراني في «الكبير» (٧٩٧٦) مختصر بلفظ :

«دخل رجل الجنة ، فرأى على بابها مكتوباً : الصدقة بعشر أمثالها ، والقرض بثمانية عشر» . ثم خرجته في الصحيحة (٣٤٠٧) .

ولفظه في «الجامع» :

«دخلت الجنة فرأيت على بابها : الصدقة بعشرة ، والقرض بثمانية عشر ، فقلت : يا جبريل ! كيف صارت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر؟ قال : لأن الصدقة تقع في يد الغني والفقير ، والقرض لا يقع إلا في يَدِ مَنْ يحتاج إليه» .

وإنما رواه بهذا اللفظ والتمام ابن الجوزي في «العلل» (٢/١١٢/٩٨٩) ، وقال :

«لا يصح ، قال يحيى : مسلمة بن علي ؛ ليس بشيء ، وقال الرازي : لا يشتغل به . وقال ابن حبان : يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً» .

وذكره بنحو هذا اللفظ وبتمامه الدكتور البوطي في كتابه «قبس من نور محمد ﷺ» (١٧٠١) معزواً للطبراني أيضاً ، وقلَّده في ذلك المسمى عز الدين بليق في كتابه «منهاج الصالحين» (٨٤٩) ، وكم في هذين الكتابين من أوهام وأكاذيب ، وأحاديث ضعيفة وموضوعة ، أنا الآن في صدد بيانها رداً على بليق في (جريدة الرأي) الأردنية .

٣٦٣٨ - (رَحِمَ اللهُ المتخلِّلينَ مِنْ أُمتي في الوضُوءِ والطَّعَامِ) .

ضعيف . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٤٨) عن محمد بن عبدالله الرقاشي ، والديلمي (٢/١٦٩) عن عمرو بن عون قالا : نا رياح بن عمرو : ثني **أبو بحر رجل من بني فارس ، عن أبي سورة بن أخي أبي أيوب ، عن أبي أيوب** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو سورة بن أخي أبي أيوب الأنصاري ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

ورياح بن عمرو ؛ صدوق كما قال أبو زرعة ، لكن اتهمه أبو داود بالزندقة .

وأبو بحر هذا ؛ لعله عبدالرحمن بن عثمان البكراوي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ضعيف أيضاً .

٣٦٣٩ - (رَحِمَ اللهُ رَجُلاً غسَّلَتْه امْرَأَتُه ، وكُفِّن في أخلاقِهِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «سننه» (٣/٣٩٧) من طريق الحكم بن عبدالله الأزدي : حدثني الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً . وقال :

«هذا إسناد ضعيف» .

قلت : بل هو موضوع آفته الحكم بن عبدالله وهو الأيلي ؛ قال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» . وقال النسائي والدارقطني وجماعة :

«متروك الحديث» .

٣٦٤٠ - (رَحِمَ اللهُ الأنصارَ ، وأبناءَ الأنصَارِ ، وأبناءَ أبناءِ الأنصارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٦٥) عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كثير هذا متروك .

وقال البوصيري في «الزوائد» (١/٢٥ - دار العربية) :

«هذا إسناد ضعيف ؛ فيه كثير بن عبدالله ، وهو مُتَّهم ، رواه البخاري ومسلم من حديث زيد بن أرقم بلفظ :

«اللهم اغفر للأنصار . .» ، والباقي نحوه ، وهو في «جامع الترمذي» من حديث أنس كما هو في «الصحيحين» ، وقال : حسن غريب من هذا الوجه» .

ويؤخذ عليه أمران :

الأول : أن حديث أنس أخرجه البخاري أيضاً (٤٩٠٦) ، ومسلم (١٧٣/٧) .

والآخر : أن حديث زيد بن أرقم لم يخرجه البخاري ، وإنما هو من أفراد مسلم دونه ، وأخرجه الترمذي أيضاً (٣٨٩٨) وقال :

«حديث حسن صحيح» .

٣٦٤١ - (رَحِمَ اللهُ حارِسَ الحَرسِ) .

ضعيف . أخرجه الدارمي (٢٠٣/٢) ، وابن ماجه (٢٧٦٩) ، والحاكم (٨٦/٢) ، والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (ص٢ و١١) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٥٩) ، والروياني في «مسنده» (١/٦٥/١٠) ، والخطيب في «الموضح» (٩٠/٢) عن **صالح بن محمد بن زائدة** ، عن عمر بن عبدالعزيز (زاد بعضهم : عن أبيه) ، عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي ، ولسنا نراه كذلك ، بل هو ضعيف لأمرين :

الأول : أن صالحاً هذا ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في «التقريب» ، وقد أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء والمتروكين» وقال :

«قال أحمد : ما أرى به بأساً . وقال الدارقطني وجماعة : ضعيف» .

والآخر : أن صالحاً مع ضعفه اضطرب الرواة عليه في إسناده ، فبعضهم ذكر فيه : «عن أبيه» كما رأيت ، وبعضهم لم يذكره ، وهذا هو الذي رجَّحه العقيلي وقال :

«ولم يسمع عمر من عقبة» .

قلت : فهو منقطع أيضاً ، فأنى له الصحة؟!

ومن ذلك ؛ ما أخرجه ابن عساكر في ترجمة قيس بن الحارث الغامدي (١٤/٤٣٧ ـ المصورة) من طريق سعيد بن عبدالرحمن : أخبرني صالح بن محمد ، عن عمر بن عبدالعزيز ، عن قيس بن الحارث أنه أخبره : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ؛ قيس هذا ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/٣٠٩) .

٣٦٤٢ ـ (إن أخْوَنَكُم عندي مَنْ يطْلُبُه ـ يعني : العَمَلَ ـ ، فعلَيْكُم بتقوى اللهِ عز وجل) .

منكر . أخرجه أحمد (٤/٣٩٣ و٤١١) من طريقين ، عن سفيان ، عن إسماعيل ابن أبي خالد ، **عن أخيه** ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال :

قدم رجلان معي من قومي ، قال : فأتيا إلى النبي ﷺ ، فخطبا وتكلَّما ، فجعلا يعرضان بالعمل ، فتغيّر وجه النبي ﷺ ، أو رؤي في وجهه ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٢/٨٢) عن يحيى ، عن سفيان به .

وذكر فيه خلافاً على إسماعيل بن أبي خالد ، فأدخل بعضهم بينه وبين أخيه ، وقال بعضهم : «أبيه» ـ بشر بن قرة ، وقال :

«ولا يصح عن أبيه» .

قلت : ومع هذا الاختلاف في إسناده ، ففيه مجهولان : بشر بن قرة ، ويقال : قرة ابن بشر ، وأخو إسماعيل بن أبي خالد ؛ كما هو مبين في «ضعيف أبي داود» (٥٠٨) .

ثم إن المتن منكر ؛ فقد صح عن أبي بردة ، عن أبي موسى بلفظ آخر ، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣٠٩٢) .

والحديث أورده السيوطي في «الجامعين» عن أبي موسى بلفظ :

«اتقوا الله ؛ فإن أَخْوَنَكُم عندنا مَنْ طلب العمل» .

وقال : «رواه (طب)» .

وكذا في «كنز العمال» (١٤٩٨٣/٩٢/٦) . وقال المناوي في «فيض القدير» :

«ورمز المؤلف لحسنه» !

كذا قال ! مع أنه ذكر في المقدمة أنه لا يوثق برموز السيوطي لأسباب ذكرها ، فلعل ذلك ليس على إطلاقه . وبناء على هذا الرمز كنت أوردت الحديث في «صحيح الجامع» (١٠٢) للقاعدة التي كنت ذكرتها في مقدمته ، والآن وبعد ما تبيَّن لي إسناد الحديث وعِلَّته ، فلينقل إلى «ضعيف الجامع» .

ثم إنني قد فتشت عن الحديث في «مجمع الزوائد» واستعنت عليه بالفهارس ، فلم أعثر عليه ، وقد بيَّض لمرتبته المناوي في كتابه الآخر : «التيسير» . والله أعلم .

٣٦٤٣ ـ (رُحَمَاءُ أمتي أوسَاطُها) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٧٧/٢) عن عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عطاء ضعيف .

وأبوه عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ؛ صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس ؛ كما في «التقريب» .

٣٦٤٤ - (ردُّ سَلامِ المسْلِمِ على المسلِمِ صدَقَةٌ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٧٤ - ١٧٥) عن **إبراهيم الهجري** ، عن أبي عياض ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم - وهو ابن مسلم - لين الحديث ؛ كما في «التقريب» . وقال الذهبي في «الضعفاء» :

«ضعفوه» .

٣٦٤٥ - (ركْعَتَانِ في جَوْفِ اللَّيلِ يُكَفِّرانِ الخطَايا) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٧٦) من طريق الحاكم ، عن **أحمد بن محمد ابن الأزهر** : حدثنا علي بن سلمة : حدثنا **عبدالله بن عبدالرحمن بن مليحة النيسابوري** ، عن سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عبدالله بن عبدالرحمن هذا قال الحاكم :

«الغالب على رواياته المناكير» .

وابن الأزهر ؛ ضعيف الحديث ؛ كما قال الدراقطني .

٣٦٤٦ - (ركْعَتانِ مِنْ رَجُلٍ وَرِعٍ خيرٌ مِنْ ألفِ ركعةٍ مِن مُخَلِّطٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/١٧٥) عن معلى بن مهدي : حدثنا **يوسف ابن ميمون الجهني** : حدثنا **زياد بن ميمون** ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته زياد بن ميمون ، وهو الثقفي الفاكهي ؛ كذاب .

ويوسف بن ميمون إن كان أبا خزيمة الصباغ ؛ فقد قال أبو حاتم :

«ليس بالقوي ، منكر الحديث جداً ، ضعيف» .

وإن كان القرشي ؛ فهو مجهول ؛ ذكره ابن أبي حاتم (٢٣٠/٢/٤) من رواية أبي مالك النخعي عنه . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبعضهم جعل هذين الاثنين واحداً . والله أعلم .

٣٦٤٧ ـ (ركعتَانِ مِنَ الضُّحَى تَعْدِلانِ عندَ اللهِ بحَجَّةٍ وعُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَتَيْنِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٧٥/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن معلى بن مهدي : حدثنا يوسف بن ميمون الجهني : حدثنا زياد بن ميمون ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ إسناده إسناد الذي قبله .

٣٦٤٨ ـ (ركعتانِ يركَعُهما العبدُ في جَوْفِ الليلِ خيرٌ له مِنَ الدنيا وما فيها ، ولولا أن أَشُقَّ على أُمتي لفَرَضتُهُما عليهم) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ١٢٨٩) ، وابن نصر في «قيام الليل» (صفحة ٣٦) ، وكذا ابن أبي الدنيا (ج/٢ ورقه ١/٤٩ من مجموع ١٣٢) عن حسان بن عطية مرسلاً .

ورجاله ثقات ، وعلّته الإرسال .

٣٦٤٩ - (رَوِّحُوا القُلوبَ ساعةً بساعةٍ) .

ضعيف . رواه أبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (١/٢١) ، والضياء في «جزء من حديثه» بخطه (١/١) عن **الموقَّري** ، عن الزهري ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ فإن الموقري هذا متروك كما قال الحافظ ، وقال الذهبي :

«مجمع على ضعفه» ، واسمه الوليد بن محمد .

لكن عزاه السيوطي لأبي داود في «مراسيله» عن الزهري ، مرسلاً ، فإن كان من غير هذه الطريق ؛ فلعله يكون أصح .

٣٦٥٠- (رياضُ الجنةِ المساجدُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٧٧/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن ابن أبي شيبة بسند صحيح ، عن **حميد بن علقمة** ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وحميد هذا ؛ لم أجد له ترجمة .

٣٦٥١ - (رِيحُ الجنةِ يوجَدُ مِنْ مَسِيَرة خمسِ مئةِ عامٍ ، ولا يَجِدُ ريحَ الجنةِ مَنْ طَلَبَ الدنيا بعَمَلِ الآخِرَةِ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٧٣/٢) عن **يحيى بن يمان** بسنده ، عن ابن عباس مرفوعاً ، وفيه قصة لم أتمكن من قراءتها ولا قراءة تمام الإسناد بواسطة القارئة ؛ لسوادٍ رانَ على الصفحة .

قلت : ويحيى بن يمان ؛ صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وقد تغيّر ؛ كما في «التقريب» .

وبيّض له المناوي في «فيض القدير» ، فلم يتكلم على إسناده بشيء ! وأما في «التيسير» ، فقال : «إسناده ضعيف» ولم يزد ، فكأنه على قاعدة السيوطي أن ما تفرد به الديلمي فهو ضعيف ؛ وهي صحيحة على الغالب . والله أعلم .

٣٦٥٢ - (ريحُ الجنوبِ من الجنةِ ، وهي الريحُ اللاقِحُ ، وهي الريحُ التي ذَكَرَ اللهُ في كتابِهِ ، وفيها منافِعُ للناسِ ، والشَّمَالُ من النارِ ، تخرجُ فتمُرُّ بالجنةِ ، فيصيبها لفْحَةٌ منها ؛ فبَرْدُهَا هذا من ذاك) .

ضعيف جداً . رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢/١٤) ، والديلمي (١٧٤/٢) عن **عُبَيْس بن ميمون** ، عن **أبي المُهَزِّم** ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبيس بن ميمون وأبو المهزم ؛ متروكان . واقتصر الحافظ ابن كثير (٢٤٩/٢) على قوله : «إسناد ضعيف» !

٣٦٥٣ - (الرؤيا ستَّةٌ : المرأةُ خيرٌ ، والبعيرُ خَوْفٌ ، واللَّبنُ الفِطْرةُ ، والخُضْرةُ الجنةُ ، والسفينةُ نجاةٌ ، والتمرُ رِزْقٌ) .

ضعيف . رواه الديلمي (١٧٤/٢) عن أبي يعلى : حدثنا رجل من أهل الشام : كنا جلوساً عند عمر بن عبدالعزيز ، فجاء رجل من أهل الشام فقال : يا أمير المؤمنين ! ها هنا رجل رأى رسول الله ﷺ ، فقام عمر ، وقمنا معه ، قال : أنت رأيت رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : هل سمعت منه شيئاً؟ قال : نعم ؛ سمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : كذا في الأصل : أبو يعلى يقول : حدثنا رجل من أهل الشام . . . . ليس بينه وبين الرجل الذي رأى رسول الله ﷺ إلا هذا الرجل الشامي ، فالظاهر

أن فيه سقطاً بينهما ؛ واسطتان أو أكثر .

والسند ضعيف ؛ لجهالة الشامي .

٣٦٥٤ - (الرَّبوةُ هي الرَّملةُ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٨/٢٠) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/١٩٨ - طبع دمشق) من طريق رواد بن الجراح : ثنا **عباد أبو عتبة الخواص** قال : ثنا يحيى بن أبي عمرو السيباني ، عن ابن وعلة ، عن كريب قال : ما أدري [عدد] ما حدثنا مرة البهزي ، أنه سمع رسول الله ﷺ ذكر أن الربوة . . .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريقين آخرين ، عن **عباد بن عباد أبي عتبة** به . وزاد :

«وذلك ؛ أنها تسيل مغربة ومشرقة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عباد هذا ، قال الحافظ :

«صدوق يهم ، أفحش ابن حبان ، فقال : يستحق الترك» .

وقد أشار ابن جرير إلى ضعف الحديث .

٣٦٥٥ - (الرَّجُلُ أحقُّ بصَدْرِ دابَّتِهِ وفِرَاشِهِ ، والصَّلاةِ في بيْتِهِ ؛ إلا إماماً يجتمعُ الناسُ [عليه]) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» ، والحافظ ابن حجر في «الأربعين العاليات» (رقم ٣٦) من طريق **صدقة مولى عبدالرحمن بن الوليد** ، عن محمد بن علي بن الحسين قال : خرجت أمشي مع جدي الحسين إلى [أرضه التي بظاهر الحرّة][1] .

---

(١) بياضٌ في الأصل ، وتكملته من «معجم الطبراني» - كما سيأتي - .

فأدركنا ابن النعمان بن بشير على بغلة له ، فنزل عنها وقال للحسين : اركب أبا عبدالله ، فأبى ، فلم يزل يقسم عليه حتى قال : أما إنك قد كلَّفتني ما أكره ، ولكن سأحدثك : حدثتني أمي فاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ ، أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . فاركب أنت على صدر الدابة وسأرتدف ، فقال ابن [بشير] : صدقت فاطمة ، حدثني أبي النعمان بن بشير وهو ذا حي بالمدينة ، بمثل حديث فاطمة عن النبي ﷺ وزاد فيه : «إلا أن يأذن له» ، فلما حدثت ابن النعمان هذا الحديث ركب الحسين السرج وركب ابن النعمان خلفه . وقال الحافظ :

«هذا حديث غريب ، تفرد بسياقه هكذا صدقة ، وهو ابن عبدالله السمين ؛ ضعيف ، وتابعه الحكم بن عبدالله الأيلي عن محمد بن علي بن الحسين ؛ إلا أنه خالف صدقة في بعض السياق ؛ وحديث :

«الرجل أحق بصدر دابته» جاء من طريق قيس بن سعد بن عبادة وبريدة بن الحصيب وأبي سعيد الخدري وعبدالله بن حنظلة وغيرهم ، وأمثلها حديث بريدة ؛ رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم» .

قلت : ومتابعةُ الحَكَم ـ المشار إليها ـ عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٢٥) ، انظر «الإرواء» (٤٩٤) .

٣٦٥٦ ـ (الرجلُ أحقُّ بهبَتِهِ ما لمْ يُثَبْ منها) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٣٨٧) ، والبيهقي (١٨١/٦) عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية الأنصاري ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وإبراهيم ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، وعمرو بن دينار عن أبي هريرة

منقطع ، والمحفوظ عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر قال : من وهب هبة ، فلم يُثَبْ ؛ فهو أحق بهبته ؛ إلا لذي رحم» .

ثم ساق إسناده بذلك إلى عمرو ، ثم قال :

«قال البخاري : هذا أصح» .

٣٦٥٧ - (الرَّحْمَةُ تنزِلُ على الإمَامِ ، ثُمَّ على مَنْ على يمينِهِ ، الأوَّلَ الأوَّلَ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢/١٧٨) عن أبي الشيخ معلقاً ، عن صالح بن زياد : حدثنا عمر بن جرير : عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ عمر بن جرير لم أعرفه ، وغالب الظن أنه عمرو ، سقطت الواو من الناسخ أو مني ، وهو عمرو بن جرير أبو سعيد البجلي ؛ كذبه أبو حاتم ، وقال الدارقطني : «متروك الحديث» .

وصالح بن زياد ؛ لعله الناجي ، ذكره ابن أبي حاتم (٢/١/٤٠٤) من رواية أبي عاصم النبيل عنه ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٦٥٨ - (الرِّزقُ إلى أهْلِ بيْتٍ فيهم السَّخاءُ أسْرَعُ مِنَ الشَّفْرةِ في سَنَامِ البَعِيرِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٧٠) ، والديلمي (١٧٨) عن الحسن بن محمد بن أبي هريرة : ثنا أبو مسعود : أنا عبدالرحمن بن قيس ، عن صالح بن عبدالله القرشي ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً . أورده أبو نُعيم في

ترجمة ابن أبي هريرة هذا ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : وإسناده هالك بمرة ؛ عبدالرحمن بن قيس هو أبو معاوية الضبي الزعفراني ، قال الحافظ :

«متروك . كذبه أبو زرعة وغيره» .

وصالح بن عبدالله القرشي ؛ لم أعرفه .

وأبو الزبير مدلس .

ورواه ابن عساكر (١/٢٠٧/٤) عن دراج أبي السمح ، عن أبي الهيثم بن التيِّهان ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«قوله : ابن التيِّهان وهم فاحش ! فإن أبا الهيثم بن التيِّهان صحابي ، وإنما هذا : أبو الهيثم سليمان بن عمرو العُتْواري الليثي ، مصري . وهذا الحديث غريب» .

وأخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١٢٠/٤) من طريق محمد بن هشام الثقفي : ثنا نضر بن فضالة : ثنا أبو معاوية ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن أبي الزبير به .

ونضر هذا وشيخه ؛ لم أعرفهما .

٣٦٥٩ - (الرِّضَاعُ يُغَيِّرُ الطِّبَاعَ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (١٧٩/٢) عن مسلمة بن علي ، عن ابن جريج ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلمة بن علي - وهو الخشني - ؛ متروك .

وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (رقم ٢١٧ - منسوخة المكتب الإسلامي)، وعنه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق٤/٢) عن **أبي مروان عبدالملك بن مسلمة**: نا **صالح بن عبدالجبار**، عن **ابن جريج**، عن **عكرمة**، عن ابن عباس مرفوعاً به.

وهذا إسناد واه؛ ابن جريج مدلس.

وصالح بن عبدالجبار؛ شبه مجهول؛ قال الذهبي:

«أتى بخبر منكر جداً، رواه ابن الأعرابي (ثم ساق هذا وقال عقبه:) وفيه انقطاع، وعبدالملك مدني ضعيف».

٣٦٦٠ - (الرُّكْنُ يَمانٍ).

ضعيف جداً. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٥٥) عن **بكار** قال: نا ابن **عون**، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال:

«ليس يثبت؛ بكار بن محمد بن عبدالله بن محمد بن سيرين، قال البخاري: يتكلمون فيه».

٣٦٦١ - (الرَّهْنُ بما فِيهِ).

ضعيف. رواه ابن عدي (١/١٤): حدثنا الساجي قال: سمعت **إسماعيل ابن أبي عباد الذارع** يقول: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً.

ثم رواه من طريق أخرى عن إسماعيل به، وقال:

«وإسماعيل بن أبي عباد لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو حديث مُعْضَلٌ بهذا الإسناد، سمعت زكريا الساجي يضعفه».

وروى له ابنُ حزم حديثاً آخر ، وقال :

«هذا حديث موضوع ، وإسماعيل ساقط» .

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٨/١٠١) ، وسمى أباه «أمية القماقمي» ، والحديث الآخر تقدم برقم (٢٨٩٤) .

٣٦٦٢ - (الرَّمْيُ خيرُ ما لَهَوتُمْ بهِ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/١٧٩) عن عبدالرحمن بن عبدالله العمري ، عن أبيه ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ افتقد رجلاً ، فقال : «أين فلان؟» ، فقال قائل : ذهب يلعب ، فقال : «ما لنا وللَّعب» ، فقال رجل : يا رسول الله ! ذهب يرمي ، فقال رسول الله ﷺ :

«ليس الرمي بلعب ، الرمي خير . . . .» .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العمري هذا ؛ قال أحمد :

كان كذاباً . وتركه غيره .

٣٦٦٣ - (زُرِ القُبُورَ تَذْكُرْ بها الآخِرَةَ ، واغْسِلِ الموتى ؛ فإنَّ مُعَالَجَةَ جَسَدٍ خَاوٍ مَوعظةٌ بليغةٌ ، وصَلِّ على الجنائزِ ؛ لعلَّ ذلك يَحْزُنُك ؛ فإنَّ الحزينَ في ظلِّ اللهِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٣٧٧ و٤/٣٣٠) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٧/١٥/٩٢٩١) من طريق يعقوب بن إبراهيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي مسلم الخولاني ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره ؛ إلا أنه قال في الموضع الأول :

«في ظل الله يتعرض كل خير» ، وقال فيه :

«رواته عن آخرهم ثقات» . وقال في الموضع الآخر :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي هنا ، وأما هناك ؛ فتعقبه بقوله :

«قلت : لكنه منكر ، ويعقوب هو القاضي أبو يوسف ؛ حسن الحديث ، ويحيى لم يدرك أبا مسلم ، فهو منقطع ، أو أن أبا مسلم رجل مجهول» .

وأبو يوسف القاضي ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال البخاري : تركوه ، وقال الفلاس : كان كثير الغلط صدوقاً» . قلت : ولعل قول الفلاس هذا ، هو أعدل الأقوال فيه . والله أعلم .

لكن تبيَّن لي فيما بعد أنه ليس (أبا يوسف القاضي) ، وإنما هو الدورقي الحافظ ، وسيأتي تحقيق ذلك برقم (٧١٣٨) .

ولقد أبعد البيهقي النُّجْعَة ! فقال عقب الحديث :

«(يعقوب بن إبراهيم) هذا أظنه المدني المجهول ، وهذا متن منكر» .

قلت : وهذا منه عجب ! وذلك ؛ لأن المدني هذا متقدم على الدورقي ؛ روى عن هشام بن عروة ! هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : لم يذكروه في الرواة عن (يحيى بن سعيد) وهو : القطان ، وإنما ذكروا فيهم (يعقوب بن إبراهيم الدورقي) .

ومثله قول الذهبي : «أن أبا مسلم رجل مجهول» !

فإنه يدفعه أن في الإسناد نفسه أنه الخولاني ، وهو ثقة من رجال مسلم . والله أعلم .

وإنما العلة الانقطاع بينه وبين (يحيى بن سعيد) ؛ كما سيأتي تحقيقه تحت الرقم المذكور آنفاً .

وخفي هذا التحقيق على الحافظ العراقي ، فجوَّد إسناد الحاكم في «تخريج الإحياء» (٤/٤٩٠) ! وتعقبه العلامة الزبيدي في «شرح الإحياء» (١٠/٣٦٢) بكلام الذهبي والبيهقي ؛ دون أن يبيِّن ما فيه من الخطأ !

٣٦٦٤ - (أَشَعَرْتَ أنَّ العبدَ إذا خَرَجَ يزورُ أخاه في الله شيَّعه سبعون ألفَ ملَك ، يقولون : اللهم ! صِلْه كما وَصَلَ فيك ، فإنِ استطعْتَ أنْ تفعلَ ذلك ، فافْعَلْ ، وفي لفظ :

يا أبا رُزَيْن ! زُرْ في الله ؛ فإنَّ العبدَ إذا زار أخاه في الله وكَّلَ اللهُ به سبعينَ ألفَ ملَك ؛ فإنْ كان صباحاً صَلَّوا عليه حتى يُمسي ، وإن كانَ مساءً صلَّوا عليه حتى يُصْبِحَ ، فإنْ قَدِرْتَ أن تُعْمِلَ جسدَكَ في ذلك ؛ فافْعَلْ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٠٤ - ٢٠٥) عن سلم بن قادم : ثنا بقية : حدثني عبدالله بن أبي موسى ، عن عطاء الخراساني ، عن أبي رزين العقيلي باللفظ الأول .

ومن طريق إبراهيم بن إسحاق الضبي : ثنا علي بن هاشم : ثنا عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن أبي رزين باللفظ الثاني .

وهذا إسناد ضعيف من الطريقين ؛ لأن مدارهما على عطاء الخراساني ؛ وهو صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس .

وفي الطريق الأولى : سلم بن قادم ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«يخطئ» .

وفي الطريق الأخرى : عثمان بن عطاء ؛ وهو ضعيف أيضاً . وإبراهيم بن إسحاق الضبي ، قال الأزدي :

«يتكلمون فيه ، زائغ عن القصد» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ذكره مسلمة في «الصلة» ، وقال : روى عنه بقي بن مخلد فهو ثقة عنده . وعندي أنه الذي قبله تصحف الصيني بالضبي» .

قلت : والصيني الذي قبله في «اللسان» ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» .

٣٦٦٥ - (زكاةُ الفِطْرِ على الحاضِرِ والبادي) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٢١) ، والبيهقي (١٧٣/٤) من طريق المعتمر بن سليمان ، عن علي بن صالح ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«قال أبو عيسى الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث؟ فقال : ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب» .

قلت : وعلي بن صالح - وهو أبو الحسن العابد - ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ! وقال الذهبي :

«قال ابن الجوزي : ضعفوه . قلت : لا أدري من هو؟» .

قلت : وقد خالفه بعض الثقات ؛ منهم عبدالوهاب بن عطاء فقال : أنبأ ابن جريج قال : قال عمرو بن شعيب : بلغني أن النبي ﷺ . . . فذكره .

أخرجه الدارقطني (ص٢٢٠) ، والبيهقي ، وقال :

«وكذلك رواه عبدالرزاق عن ابن جريج عن عمرو منقطعاً» .

قلت : وصله الدارقطني (ص٢٢٠) عن عبدالرزاق به .

وله شاهد يرويه **يحيى بن عباد السعدي** ـ وكان من خيار الناس ـ : ثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس :

«أن رسول الله أمر صارخاً ببطن مكة ينادي ؛ أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم ، صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى ، حر أو مملوك ، حاضر أو باد ، صاع من شعير أو تمر» .

أخرجه الدارقطني (ص٢٢١) ، والبيهقي (١٧٢/٤) وقال :

«وهذا حديث ينفرد به يحيى بن عباد عن ابن جريج هكذا ، وإنما رواه غيره عن ابن جريج عن عطاء من قوله في «المدَّيْن» ، وعن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرفوعاً إلى النبي ﷺ في سائر ألفاظه» .

ثم ساقه من طريق عبدالوهاب بن عطاء المتقدمة ، عن ابن جريج ، عن عمرو به .

قلت : ويحيى بن عباد السعدي مجهول ؛ كما في «التقريب» .

وله طريق أخرى عند الدارقطني ، عن **الواقدي** : ثنا عبدالحميد بن عمران ، عن ابن أبي أنس ، عن أبيه ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن ابن عباس به .

لكن الواقدي ؛ متروك متهم .

٣٦٦٦ - (زكاةُ الفِطْرِ على كُلِّ حُرٍّ وعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وأُنثى ، صغيرٍ وكبيرٍ ، فقيرٍ وغنيٍّ ، صاعٌ مِنْ تمرٍ ، أو نصفُ صاعٍ من قمْحٍ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (١/٣٢٠) ، والدارقطني في «سننه» (ص٢٢٤) ، والبيهقي (٤/١٦٤) من طريق عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبدالرحمن بن هرمز ، عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ، قال معمر : وبلغني أن الزهري كان يرفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى أبي هريرة موقوفاً ، وضعيف مرفوعاً ؛ لانقطاعه بين معمر والزهري .

٣٦٦٧ - (زَمْزَمُ حَفْنَةٌ مِنْ جَنَاحِ جبريل) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/١٨٣) عن إبراهيم بن سليمان : حدثنا الحارث بن شبل : حدثتنا أم النعمان ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، الحارث بن شبل ؛ بصري ، قال ابن أبي حاتم (١/٢/٧٧) عن أبيه :

«منكر الحديث ، ليس بالمعروف» .

وعن ابن معين :

«ليس بشيء» .

وإبراهيم بن سليمان ؛ لم أعرفه ، وفي الرواة جمع بهذا الاسم ، لم يتميز عندي إذا كان أحدَهم .

٣٦٦٨ - (زَوَالُ الشَّمْسِ دُلوكُهَا) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/١٨٥) عن محمد بن عمر ، عن عمر بن قيس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ، وهو الواقدي ، أو شيخه عمر بن قيس ، وهو أبو جعفر المعروف بـ«سندل» ؛ فإنهما متروكان ؛ كما في «التقريب» ، والأول كذبه الإمام أحمد وغيره .

٣٦٦٩ - (زَوِّجُوا أبناءَكُم وبناتِكُمَ . قيل : يا رسولَ الله ! فكيف بناتنا؟ قال : حلُّوهن الذهبَ والفضةَ ، وأجِيدُوا لَهُنَّ الكِسْوَةَ ، وأحسِنُوا إليهنَّ بالنِّحْلَةِ ؛ لِيُرْغَبَ فِيهِنَّ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/١٨١) عن أحيد بن علي بن الحسن القاضي الربذي : حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الأبلي بالأبلة : حدثنا أبو عاصم : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ من دون أبي عاصم لم أعرفهما . وأعله المناوي بعبدالعزيز بن أبي رواد ؛ وليس بشيء .

٣٦٧٠ - (زوِّدوا موتاكم لا إله إلا الله) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/١٨٢) عن يزيد بن عبدالملك ، عن يزيد بن رومان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن عبدالملك - وهو النوفلي - ؛ قال الحافظ : «ضعيف» .

ورومان أبو يزيد ؛ لم أَرَ من ذكره ، وأخشى أن يكون مقحماً أو وهماً في الإسناد ، فإنهم لم يذكروا في ترجمة ابنه يزيد أنه روى عن أبيه ، بل إنهم قالوا : أرسل عن أبي هريرة .

٣٦٧١ - (زَيْنُ الحاجِّ أَهْلُ اليَمَنِ) .

ضعيف . رواه الخطيب في «التلخيص» (١/١١٧) عن محمد بن أيوب : أخبرنا **معاذ بن محمد بن حيان الهذلي** : حدثني أبي ، عن **جدي** قال : كنا عند عبدالله بن عمر ، فذكروا حَجَّ أهل اليمن وما يصنعون فيه ، فسَبَّهم بعض القوم ، فقال ابن عمر : لا تَسُبُّوا أهلَ اليمن وما يصنعون ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : معاذ هذا ؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (ص٤١٨) :

«في حديثه نظر ، ولا يتابع على رفع حديثه» .

وأبوه محمد ؛ لم أر من ذكره .

وحيان الهذلي ؛ قال ابن حبان في «الثقات» (١/٤٨ - طبع الهند) :

«والد سليم بن حيان ، يروي عن أبي هريرة . روى عنه سليم بن حيان» .

قلت : واسم والد حيان بسطام البصري . وقد أشار الذهبي إلى أنه مجهول بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه ابنه» ؛ يعني سليماً . وهذا الحديث يرويه عنه ابنه محمد كما ترى ، فإن كان محفوظاً ؛ فيكون له راوٍ وابنٌ آخر .

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٥٥) عن حيان بن بسطام

الهذلي قال : كنا عند عبدالله بن عمر ، فذكروا حاج اليمن . . . الحديث مثله ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وإسناده حسن ؛ فيه ضعفاء وثقوا» !

٣٦٧٢ ـ (زيِّنُوا العِيدَيْنَ بالتَّهْلِيلِ ، والتَّقْدِيسِ ، والتحميدِ ، والتكْبِيرِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٨٨/٢) ، وزاهر الشحامي في «تحفة العيد» (ق١٩٣/١ ورقم ١٩ ـ منسوختي) ، وأبو الحسن النرسي في «حديث أبي محمد بن معروف» (١٣٠ ـ ١٣١) عن علي بن الحسن الشامي قال : ثنا سفيان ابن سعيد ، عن أيوب بن أبي تميمة ، عن أبي قلابة . وسفيان ، عن حميد الطويل وعاصم الأحول ، عن أنس مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الثوري وأبي قلابة وأيوب ؛ لم نكتبه إلا من حديث علي ابن الحسن الشامي نزيل مصر ، تفرد به وبغيره عن الثوري» .

قلت : يشير بذلك إلى أنه ضعيف ، بل هو أسوأ حالاً ، فقد قال الدارقطني :

«يكذب ، يروي عن الثقات بواطيل» . وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

«روى أحاديث موضوعة» .

٣٦٧٣ ـ (زيِّنوا مَجَالِسَكُمْ بالصَّلاةِ عليَّ ، فإنَّ صلاتَكُمْ عليَّ نُورٌ لَكُمْ يومَ القيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٨٠/٢) عن محمد بن الحسن النقاش ، عن الفضل بن عبدالرحمن ، عن القاسم بن الحسين ، عن نافع ، عن نعيم المخزومي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته النقاش هذا ، قال الذهبي في «الميزان» :

«كذّاب» .

ومَنْ فَوقَه إلى مالك ، لم أعرفهم .

وأما المناوي فذكر أن في إسناده ـ غير النقاش ـ عبدالرحمن بن غزوان والحسين بن عبدالرحمن ، وهذان مما لا ذكر لهما في هذا الإسناد ، ومن المحتمل أن الحسين محرّف عن «الفضل» أو العكس . والله أعلم .

وقد سئل السيوطي رحمه الله عن هذا الحديث؟ فأجاب بأنه ضعيف كما في «الحاوي للفتاوي» له (٢/١٠٦ ـ ١٠٧) ، وفيه تساهل كبير ؛ لا يخفى على من عرف حال النقاش المذكور .

٣٦٧٤ ـ (الزَّائِرُ أخاه المسْلِمَ الآكِل مِنْ طَعَامِهِ أَعْظَمُ أجْراً مِنَ المَزُورِ المُطْعِمِ في اللهِ عز وجل) .

باطل . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٢١) ، والديلمي (٢/١٨٧) من طريق عامر بن محمد أبي نصر الكوار البصري : حدثني أبي ، عن جدي قال :

زار ثابت ويزيد الرقاشي أنس بن مالك ، فلم يجداه في بيته ، فلما جاء أظهر لهما الغضب وقال : ألا قلتما لي حتى أُعِدَّ لكما؟ ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عامر هذا ؛ قال الذهبي :

«بصري لا يعرف ، وخبره باطل عن أبيه عن جده عن أنس . . .» .

قلت : فذكر هذا ، وأقره الحافظ في «اللسان» ؛ إلا أن فيه «المصري» بدل

«بصري» ، وكأنه محرف ، فما في «الميزان» مطابق لما في المصدرين المذكورين للحديث .

٣٦٧٥ - (الزَّاني بِحَلِيلَةِ جَارِهِ ؛ لا ينظرُ اللهُ إليهِ يومَ القيامَةِ ، ولا يُزَكِّيهِ ، ويقولُ له : ادْخُلِ النّارَ معَ الداخِلين) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٨٦/٢) من طريق الخرائطي ؛ وهذا في «مساوئ الأخلاق» (٤٩١/٢٢٤) :حدثنا عمر بن مدرك أبو حفص القاص : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا ابن لهيعة ، عن ابن أنعم ، عن أبي الرحمن الحُبُلِّي ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن أنعم - واسمه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم - ، وابن لهيعة - واسمه عبدالله - .

لكن شيخ الخرائطي (عمر بن مدرك) أسوأ منهما ؛ فقد قال ابن معين فيه : «كذاب» .

رواه الخطيب (٢١٢/١١) بإسناده عنه ، وروى عن غيره أنه قال :

«سمعت أبا حفص القصاص يقول في قصصه : «حدثنا أبو المغيرة» ولم يدركه» .

وأعله المناوي في «فيض القدير» بابني لهيعة وأنعم !

(تنبيه) : وقع في إسناد «المساوئ» خطأ مطبعي فاحش في اسم الصحابي والتابعي ؛ هكذا : «ابن عبدالجليل عن عبدالرحمن بن عمرو» ! فصححته من «الديلمي» وكتب الرجال ، كما تحرف اسم الصحابي في «الجامع الكبير» (٤١٨/١) إلى «ابن عمر» ! وفي «الجامع الصغير» «عمرو» !

وكذا في شرحه «الفيض» ، وقيَّده بـ«ابن العاص» ! وأما في متنه فوقع على الصواب : «ابن عمرو» .

٣٦٧٦ ـ (الرِّفْقُ فيهِ الزيادةُ والبَرَكَةُ ، ومَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الخَيْرَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١١٧/١) عن عمرو بن ثابت ، عن عمه ، عن أبي بردة ، عن جرير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عمرو بن ثابت قال الحافظ :

«ضعيف» .

وعمه ؛ لم أعرفه .

وإنما أوردت الحديث من أجل الشطر الأول منه ، وإلا ؛ فالشطر الآخر صحيح من حديث عبدالرحمن بن هلال ، عن جرير ـ رضي الله عنه ـ ؛ رواه مسلم وغيره ، وقد خرجته في تعليقي على «الإحسان» رقم (٥٤٩) .

٣٦٧٧ ـ (الرِّفْقُ في المعيشَةِ خيرٌ مِنْ بَعْضِ التِّجارَةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١/٧٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٢٧٨/٢) عن ابن لهيعة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة سيئ الحفظ .

٣٦٧٨ ـ (سَابِقُنَا سَابِقٌ ، ومُقْتَصِدُنَا نَاجٍ ، وظَالِمُنَا مغفورٌ له) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥١) ، والديلمي (٢/٢١٠) عن عمرو بن الحصين : حدثنا الفضل بن عميرة القيسي ، عن ميمون بن سياه ، عن

أبي عثمان النهدي قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : . . . فذكره مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الفضل بن عميرة لا يتابع على حديثه هذا ، ويروى من غير هذا الوجه بنحو هذا اللفظ بإسناد أصلح من هذا» .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ! وردّه الذهبي بقوله :

«بل هو منكر الحديث» .

وذكره الساجي في «الضعفاء» أيضاً ، وقال :

«في حديثه ضعف ، وعنده مناكير» .

وعمرو بن الحصين ؛ متروك .

ورواه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/٣٣١) من طريق **حفص بن خالد** ، عن ميمون بن سياه ، عن عمر به .

وحفص هذا ؛ مجهول ؛ كما في «الميزان» .

قلت : والإسناد الأصلح الذي أشار إليه العقيلي لم أعرفه ، وقد أورد السيوطي كُلَّ أو جُلَّ ما روي في معناه في تفسير قوله تعالى : **﴿ثم أورثنا الكتاب الذي اصطَفَيْنَا مِنْ عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه . . .﴾** الآية ، وليس في شيء منها ما يشهد لقوله : «وظالمنا مغفور له» ؛ إلا حديث أنس عند ابن النجار ؛ فإنه بهذا اللفظ ، والله أعلم .

ولعله يشير إلى ما أخرجه الحاكم (٢/٤٢٦) من طريق جرير : حدثني الأعمش ، عن رجل قد سماه ، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سمعت

رسول الله ﷺ يقول في قوله عز وجل : **﴿فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات﴾** قال :

«السابق والمقتصد يدخلان الجنة بغير حساب ، والظالم لنفسه يحاسب حساباً يسيراً ، ثم يدخل الجنة» . وقال :

«وقد اختلفت الروايات عن الأعمش في إسناده ؛ فروي عن الثوري عن الأعمش عن **أبي ثابت** عن أبي الدرداء . وقيل : عن الثوري - أيضاً - عن الأعمش . وقيل : عن شعبة عن الأعمش عن رجلٍ من ثقيف عن أبي الدرداء قال : ذكر أبو ثابت عن أبي الدرداء . وإذا كثرت الروايات في الحديث ظهر أن له أصلاً» .

قلت : ولكن مدارها كلها إما على رجل لم يسم ؛ فهو مجهول ، وإما على أبي ثابت ؛ فهو مجهول أيضاً ؛ أورده ابن أبي حاتم في «الكنى» برواية الأعمش عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٦٧٩ - (سَاعاتُ الأذى في الدُّنيا ، يَذْهَبُ بسَاعاتِ الإثْمِ في الآخِرَةِ) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (١/٢٩٨) ، وعنه الديلمي (٢/٢٠٦) عن **إسماعيل بن إسحاق الأنصاري** : ثنا **عثم بن عبدالله القرشي** : ثنا رَقَبَة العبدي - يعني ابن مصقلة - ، عن الحسن وثابت البناني ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الأنصاري هذا قال العقيلي :

«منكر الحديث» . ثم ذكر له حديثاً آخر ، وقال :

«وهذا حديث باطل ليس له أصل ، وليس هذا الشيخ ممن يقيم الحديث» .

وعثم بن عبدالله القرشي لم أعرفه . ووقع في «الديلمي» : عثمان بن عنبسة ابن عنبسة . ولم أجده أيضاً .

وقد روي من طريق أخرى عن الحسن مرسلاً نحوه ، وسيأتي تخريجه في الذي بعده .

٣٦٨٠ - (سَاعَاتُ الأمراضِ يُذْهِبْنَ ساعاتِ الخَطايا) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١/١٦١) ، وتمام في «فوائده» (٢/٦٣/٢) من طريق **الهيثم بن الأشعث الصنعاني** ، عن **فضال بن جبير الغداني** ، عن بشير بن عبدالله بن **أبي أيوب الأنصاري** ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه الخطيب في «التلخيص» (٢/٧١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً عبدالله بن أبي أيوب الأنصاري لا يعرف ، وقد أغفلوه ، فلم يذكروه حتى ولا في الرواة عن أبيه أبي أيوب الأنصاري .

وابنه بشير ؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «اللسان» :

«مجهول ، روى حديثه البيهقي في «الشعب» ، وابن أبي الدنيا في «الأمراض والكفارات» . يعني هذا .

وفضال بن جبير الغداني ، قال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج به بحال ، يروي أحاديث لا أصل لها ، يزعم أنه سمع أبا أمامة ، يروي عنه ما ليس من حديثه» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه غير محفوظة» .

والهيثم بن الأشعث مجهول أيضاً كما قال الذهبي .

وأورده المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٤٩/٤) مصدراً إياه بصيغة التمريض (رُوي) .

وقد روي عن الحسن مرسلاً بلفظ : « . . . الأذى . . .» بدل : «الأمراض» ، والباقي مثله سواء .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ص٥) : حدثني أبو جعفر أحمد بن سعد : أنا قران بن تمام ، عن أبي بشر الحلبي عنه .

وهذا مع إرساله ؛ فأبو بشر الحلبي لم أعرفه . وسائر رجاله ثقات .

ثم رأيته في «مسائل الإمام أحمد» لابنه صالح (ص١٢٧) ؛ قال أحمد : حدثنا قران به .

٣٦٨١ - (سَاعَةُ السُّبْحَةِ ؛ حينَ تزولُ الشمسُ عن كَبدِ السماءِ ، وهي صلاةُ المُخبِتِينَ ، وأفضَلُها في شِدَّةِ الحرِّ) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢٨٢/١) عن هشام بن عبدالملك أبي تقى : ثنا عتبة بن السكن : ثنا الأوزاعي ، عن سليمان بن موسى ، عن كثير بن مرة الحضرمي ، عن عوف بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عتبة بن السكن ؛ قال البيهقي في «السنن» (٢٤٣/٧) :

«قال أبو الحسن الدارقطني : عتبة متروك الحديث» . قال البيهقي :

«عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع» . ثم قال في حديث آخر ساقه له :

«وهذا باطل لا أصل له» .

٣٦٨٢ - (سَاعةٌ في سَبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ سبعينَ حَجَّةً) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢٠٦) من طريق أبي يعلى : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري : حدثنا أبو توبة : حدثنا **محمد بن بكير الهلالي** ، عن طاوس ومكحول ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ محمد بن بكير الهلالي لم أعرفه ، وفي «الميزان» :

«محمد بن بكر بن الفضل الهلالي ، عن محمد بن أبي الشوارب . قال ابن غلام الزهري : ليس بالمرضي» .

قلت : وليس به ؛ فإنه متأخر جداً عن هذا ؛ فإن ابن أبي الشوارب - وهو محمد بن عبدالملك - توفي سنة (٢٤٤) ، فهو من طبقة شيوخ أبي يعلى ، فالمترجم من طبقة أبي يعلى نفسه ، بينما يوجد بينهما في هذا الحديث واسطتان كما ترى . والله أعلم .

٣٦٨٣ - (سَامُ أبو العَرَبِ ، وحَامُ أبو الحَبَشِ ، ويَافِثُ أبو الرُّومِ) .

ضعيف . رواه الترمذي (١٧٢/٣) ، والحاكم (٥٤٦/٢) ، وأحمد (٩/٥ و١٠ - ١١) ، ومن طريقه ومن طريق الطبراني أيضاً : الحافظُ العراقي في «محجَّةِ القرب إلى محبة العرب» (٢/٣) ، وأبو بكر الشافعي في «حديثه» (٢/١٢) ، وابن سعد (٤٢/١) ، وابن عدي (٢/١٢٠) ، وابن عساكر (٢/٣٣٥/١٧) كلهم من طريق الحسن ، عن سمرة مرفوعاً . وقال العراقي تبعاً للترمذي :

«هذا حديث حسن» ، وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر بيِّن ؛ لأن في سماع الحسن من سمرة خلافاً معروفاً ، ثم هو مدلس وقد عنعنه . فلو سلمنا صحة سماعه من سمرة في الجملة ، فعنعنته هذه تعلُّ الحديث وتصيِّره ضعيفاً .

وفي رواية للترمذي بلفظ : عن النبي ﷺ في قول الله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الباقينَ﴾ قال : «حَام ، وسامُ ، ويافِثُ» ؛ بالثاء .

وقد روي الحديث بلفظ أتم ، وهو :

«وُلِدَ لنوحٍ ثلاثةٌ : سامُ ، وحامُ ، ويافِثُ ، فَوَلَدُ سام : العربُ وفارسُ والرومُ ، والخيرُ فيهم ، ووَلَدُ يافِثَ : يأجوجُ ومأجوجُ والتُّرْكُ والصَّقَالِبَةُ ، ولا خيرَ فيهم ، ووَلَدُ حَام : القِبْطُ والبَرْبَرُ ولا خيرَ فيهم» .

رواه البزار (٢٩) ، وأبو بكر الزبيري في «جزء من فوائده» (٢/٢٥) ، وعنه ابن عساكر (٢/٣٣٥/١٧) عن محمد بن يزيد بن سنان قال : ثنا يزيد بن سنان قال : حدثني يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً . ورواه من هذا الوجه البزار في «مسنده» (٢٩) ، وقال :

«تفرد به يزيد بن سنان ، وتفرد به ابنه عنه ، ورواه غيره مرسلاً ، وإنما جعله من قول سعيد بن المسيب» .

وقال الهيثمي : «يزيد ضعَّفه يحيى وجماعة ، ووثَّقه أبو حاتم» .

وذكره الحافظ العراقي في «محجة القرب إلى فضل العرب» (١/٤) ، ثم قال :

«قلت : قد ورد من غير طريق يزيد بن سنان ، رواه ابن عدي في «الكامل» ، وابن عساكر من رواية سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وسليمان بن أرقم متروك الحديث ، ورواه ابن عدي أيضاً في «الكامل» في ترجمة يزيد بن سنان أيضاً ، وقال النسائي : «عامة حديثه غير محفوظ» ، وقال : «يزيد بن سنان متروك» . انتهى . ولا يصح هذا الحديث عن أبي هريرة من سائر طرقه ، وهو مخالف لحديث سمرة ، وحديث سمرة أولى بالصواب . والله أعلم» .

قلت : وحديث سمرة المشار إليه تقدم بلفظ : «سام أبو العرب . . .» ، وهو منقطع الإسناد ، فراجعه .

وحديث سليمان بن أرقم في «الكامل» (١/١٥٤) وقال فيه :

«عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

٣٦٨٤ - (سَافِرُوا مَعَ ذَوِي الجُدُود والمَيْسَرَةِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/١٨٩) عن إبراهيم بن محمد بن الحسن : حدثنا الحسين بن القاسم : حدثنا إسماعيل بن أبي زياد ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، آفته إسماعيل بن أبي زياد ، وهو متهم .

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٢٤ - ١٢٥) رقم (٥٨٦ - بترقيمي) ، وقال :

«إسماعيل كذاب ، والحسين وإبراهيم مجروحان» .

قلت : ثم غفل ؛ فأورده في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي نفسه !

٣٦٨٥ - (سَأَلَ ﷺ جبريلَ عن هذه الآية : ﴿ونُفِخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ في السماواتِ ومَنْ في الأرضِ إلا مَنْ شاءَ اللهُ﴾ [الزمر : ٦٨]: مَنِ الذي لَمْ يَشَأَ اللهُ أنْ يُصْعِقَهُمْ؟ قال : هُمُ الشهداءُ يَتَقَلَّدونَ أَسْيافَهُمْ حَوْلَ العَرْشِ) .

ضعيف جداً . رواه الواحدي في «تفسيره» (٢/١٨/٤) عن محمد بن إسحاق الرملي : نا هشام بن عمار : نا إسماعيل بن عياش ، عن **عمر بن محمد** ، عن زيد ابن أسلم ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه الديلمي (١٩٢/٢) من طريق بقية بن الوليد : حدثنا عمر بن محمد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمر بن محمد هو ابن صهبان الأسلمي أبو جعفر المدني ؛ وهو متروك الحديث ، كما قال النسائي وأبو حاتم والدارقطني ، وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وضعفه آخرون .

وقد عزاه لأبي يعلى السيوطيُّ في «الجامع» ، وابنُ كثير أيضاً في «التفسير» (٢٦٧/٧) ، لكن وقع فيه «عمرو بن محمد» ، وبناء عليه لم يعرفه ، فقال عقبه :

«رجاله كلهم ثقات إلا شيخ إسماعيل بن عياش ؛ فإنه غير معروف» .

ثم وجدت شيئين يرجحان أن ما في «تفسير ابن كثير» خطأ مطبعي :

أحدهما : أنه وقع على الصواب في طبعة مصطفى محمد منه (٦٤/٤) .

والآخـــر : أن الحافظ ابن حجر ساق الحديث من رواية أبي يعلى أيضاً في «المطالب العالية المسندة» (٢/٤٥/٢) ؛ كما في «تفسير ابن كثير» طبعة مصطفى . فيتعجب من الحافظ ابن كثير كيف لم يعرفه ! ولعل السبب أنه وقع في «تهذيب شيخه المزي» : «عمر بن صهبان» ؛ منسوباً إلى جده ، وقال : «ويقال : عمر بن محمد بن صهبان الأسلمي» .

ثم داخلني شك في كون (عمر) هذا هو (ابن صهبان الأسلمي) ؛ لأنني وجدت أنه قد شاركه في الرواية عن زيد بن أسلم (عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي) ، وعنه أيضاً إسماعيل بن عياش كما في «تهذيب المزي» ، ولم أجد حتى الآن ما يعيّن المراد منهما .

وقد خالف إسماعيلَ وبقيةَ أبو أسامة ؛ فقال : عن عمر بن محمد به ؛ دون قوله : «يتقلدون أسيافهم . .» .

أخرجه الحاكم (٤٥٣/٢) وصححه ، ووافقه الذهبي ، والعسقلاني في «الفتح» (٣٧١/١١) . وفي رواية أبي يعلى زيادة في المتن ؛ ستأتي فيما بعد (٥٤٣٧) .

٣٦٨٦ - (سُبْحَانَ اللهِ ! فأيْنَ اللَّيْلُ إذا جَاءَ النَّهَارُ !) .

ضعيف . رواه الطبري (ج٧ رقم ٧٨٣١ صفحة ٢٠٩) قال : حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني **مسلم بن خالد** ، عن ابن خثيم ، عن **سعيد ابن أبي راشد** ، عن يعلى بن مرة قال : لقيت التنوخيَّ رسولَ هرقلَ إلى رسول الله ﷺ بحمص ، شيخاً كبيراً قد فُنِّد . قال : قدمت على رسول الله ﷺ بكتاب هرقل ، فناول الصَّحيفة رجلاً عن يساره . قال : قلت : من صاحبكم الذي يقرأ ؟ قالوا : معاوية . فإذا كتاب صاحبي : إنّك كتبت تدعوني إلى جنّة عرضها

السماوات والأرض أعدّت للمتقين ، فأين النار؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن أبي راشد مجهول ، لم يذكروا عنه راوياً غير ابن خثيم هذا ، واسمه عبدالله بن عثمان ، بل صرح في «الميزان» أنه لم يرو عنه غيره ، فقوله في «الكاشف» : «صدوق» ؛ ليس كما ينبغي ، وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٨٦/١) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولذلك لم يوثقه الحافظ في «التقريب» ، وإنما قال :

«مقبول» يعني عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

ومسلم بن خالد : هو الزنجي ، وفيه ضعف من قبل حفظه ، قال الحافظ :

«فقيه ، صدوق ، كثير الأوهام» .

وقد خالفه من هو مثله ، وهو **يحيى بن سليمان** ؛ فقال : عن عبدالله بن عثمان بن خثيم ، عن سعيد بن أبي راشد قال : لقيت التنوخي رسول هرقل . . . فأسقط من الإسناد يعلى بن مرة .

أخرجه أحمد (٤٤١/٣ ـ ٤٤٢) .

ويحيى بن سليمان : هو ابن يحيى بن سعيد الجعفي ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» . وهو من شيوخ البخاري .

ثم وجدتُ له شاهداً من حديث أبي هريرة ، عند البزار (٤٣/٣) ، خَرّجته في (الصحيحة ٢٨٩٢) دون القصّة ، والله أعلم .

٣٦٨٧ ـ (سُبْحَانَ اللهِ ، والحمدُ للهِ ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، في ذَنْبِ المؤمنِ ؛ كالآكِلَةِ في جَنْبِ ابْنِ آدَمَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨) من طريق ابن السني : حدثنا محمد بن إبراهيم الأنماطي : حدثنا أبو سالم العلاء بن مسلمة ، عن علي بن عاصم ، عن أبي علي الرحبي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العلاء بن مسلمة ، وهو الرواس ، ترجمه الخطيب (١٢/٢٤٢) ، وروى عن الأزدي الحافظ أنه قال :

«رجل سوء لا يبالي ما روى وعلى ما أقدم ، لا يحل لمن عرفه أن يروي عنه» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الثقات» . وقال ابن طاهر :

«كان يضع الحديث» .

والحديث عزاه السيوطي لابن السني ، ورمز لحسنه كما قال المناوي ! فإن صح ذلك عن السيوطي ؛ فذلك من أوهامه الفاحشة ، ومن أجل ذلك وغيره لا يوثق برموزه ، كما شرحته في مقدمة «صحيح الجامع الصغير» و«ضعيفه» .

٣٦٨٨ ـ (سَبِّحِي اللهَ عَشْراً ، واحْمَدِيه عَشْراً ، وكبِّرِيهِ عَشْراً ، ثُمَّ سَلِيهِ حاجَتَكِ ، يقول : نَعَمْ ، نَعَمْ) .

ضعيف . أخرجه النسائي (١/١٩١) ، والترمذي (١/٩٦) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٥٠) ، وابن حبان (٢٣٤٢) ، والحاكم (١/٢٥٥ و٣١٨) ، وأحمد (٣/١٢٠) من طريق عكرمة بن عمار ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، عن

أنس بن مالك قال :

جاءت أم سُليم إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! علِّمني كلماتٍ أدعو بهن في صلاتي ، قال : . . . فذكره ، وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ، ووافقه الذهبي .

وأقول : هو كما قالا ؛ لولا أن عكرمة بن عمار فيه ضَعْفٌ من قبل حفظه ، كما أشار إليه الحافظ بقوله :

« صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب» .

قلت : فبحسب مثله أن يكون حسن الحديث ، وأما الصحة ؛ فلا . وهذا إذا لم يخالف من هو أوثق منه وأحفظ ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (١/٨٥) :

«قلت : قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواه الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة ، عن أم سليم ـ وهو مرسل . وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار» .

قلت : فمن صححه أو حسنه جرى على ظاهر إسناده المتصل ، ولم يعلم هذه العلة التي نبَّه عليها الحافظ رحمه الله تعالى ، وهي علة قادحة عند أهل الحديث ، وهي الإرسال .

نعم ؛ قد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس مسنداً ، ولكنها واهية لا تقوم بها حجة ؛ لأن راويه عبدالرحمن بن إسحاق ، عن حسين بن أبي سفيان ، عنه قال :

رأى رسولُ الله ﷺ أمَّ سليم وهي تصلي في بيتها ، فقال : «يا أم سليم إذا صليت المكتوبة فقولي : سبحان الله عشراً . . .» الحديث مثله .

أخرجه أبو يعلى (٧/٤٢٩٢) ، والبزار (ص ٢٩٩ - زوائده) من طريق محمد ابن فضيل عنه . وتابعه القاسم بن مالك عنه .

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٩١) عن أبي زرعة قال : حدثنا فروة ابن أبي المَغْراء ، عن القاسم بن مالك به . قال :

«رواه عامر بن سعيد عن القاسم به ؛ إلا أنه قال : سعيد بن أبي حسين . بدل حسين بن أبي سفيان ، وأشار أبو زرعة إلى أن (حسين بن أبي سفيان) أرجح .

قلت : وحسين هذا ضعفه البخاري جداً ؛ فقال في «التاريخ» :

«فيه نظر» . وقال في «الضعفاء» :

«حديثه ليس بالمستقيم» .

وضعفه جمع آخر من الأئمة . وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

وعبدالرحمن الراوي عنه ؛ هو أبو شيبة الواسطي ، ضعيف جداً ، نقل النووي الاتفاق على تضعيفه ، وجزم الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٠١) بأنه ضعيف ، وتبعه الحافظ في «التقريب» . واقتصر الأول عليه في إعلال الحديث ! وفاته أن شيخه مثله في الضعف .

وقد صح الحديث نحوه بأتمَّ منه دون قوله : «ثم سليه حاجتك . .» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٣٣٨) .

٣٦٨٩ ـ (سَبْعَةٌ لَعَنْتُهُمْ وكُلُّ نبيٍّ مُجَاب : الزَّائدُ في كِتَابِ الله ، والمكذِّبُ بقَدَرِ الله ، والمستحلّ حُرْمَةَ الله ، والمستحِلّ من عِتْرتي ما حَرَّمَ اللهُ ، والتاركُ لسُنَّتي ، والمسْتَأْثِرُ بالفَيْءِ ، والمتجبّرُ بسُلْطانه لِيُعِزَّ مَنْ أذلَّ اللهُ ، ويُذِلَّ مَنْ أعزَّ اللهُ) .

ضعيف . رواه ابن منده (١/٦٧/٢) : نا سليمان بن أحمد : نا أحمد بن بشر ابن رشدين المصري : نا أبو صالح الحراني : نا ابن لهيعة ، عن عياش بن عباس القتباني ، عن أبي معشر الحميدي ، عن عمرو بن سعوي اليافعي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو معشر الحميدي لم أعرفه .

وابن لهيعة ؛ سيِّئُ الحفظ .

وابن رشدين المصري ـ وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري ـ ؛ ضعيف ، بل اتهمه بعضهم بالكذب . ووقع في الأصل : «ابن بشر» ، فلعله خطأ من الناسخ .

٣٦٩٠ ـ (سَبْعُونَ ألْفاً مِنْ أُمتي يدخلونَ الجنةَ بغيرِ حِسَابٍ ، قالوا : ومَنْ هُمْ؟ قال : هُمُ الذينَ لا يكْتَوُونَ ، ولا يَرْقُونَ ، ولا يَسْتَرْقُون ولا يتطَيّرون ، وعلى رَبِّهِمْ يتوكَّلُون) .

منكر بذكر (ولا يَرْقُون) . رواه المخلص في «العاشر من حديثه» (٢/٢١٣) : حدثنا أبو إسماعيل بن العباس الوراق : ثنا حفص بن عمرو أبو عمرو الربالي البصري ـ قراءة علينا ـ قال : ثنا أبو سحيم المبارك بن سحيم مولى عبدالعزيز بن صهيب : ثنا عبدالعزيز بن صهيب ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ المبارك هذا متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، ومن طريقه رواه البزار أيضاً كما في «المجمع» (١٠/٤٠٨) ؛ إلا أنه وقع ـ فيه وكذا في «كشف الأستار» (٤/٢٠٨/٣٥٤٥) ـ : «ولا يكوون» بدل : «ولا يرقون» ، وكلاهما منكر مخالف لحديث ابن عباس وغيرهما ، في «الصحيحين» وغيرهما بمعناه ؛ دون هذين اللفظين .

وقد صح عندهما أن النبي ﷺ كان يرقي ويكوي ، في غير ما حديث صحيح .

ولا يخدج فيما ذكرت ما وقع في رواية لمسلم في حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً من الجمع بين (لا يرقون ولا يسترقون) ؛ فإنها رواية شاذة ، أخطأ فيها أحد رواته عنده ، فغيَّر الحديث فزاد وأنقص ؛ زاد (لا يرقون) ، وأسقط (لا يكتوون) !! خلافاً لرواية الجماعة لحديث ابن عباس الذين رووه بلفظ :

«لا يسترقون ، ولا يكتوون . .» .

وإن مما يؤكد الشذوذ المذكور ، مخالفته لسائر الأحاديث الواردة في الباب ، مثل حديث عمران بن حصين عند مسلم وأبي عوانة وغيرهما ، وحديث ابن مسعود عند البخاري في «الأدب المفرد» وغيره ، فليس فيهما الجمع بين اللفظين المذكورين ، بل إنهما وفق حديث ابن عباس عند الجماعة . فذلك كله يؤكد شذوذ لفظ «لا يرقون» ، مع مخالفته للسنة العمليّة كما تقدم .

وقد كنت ذكرت شيئاً من هذا التحقيق في بعض التعليقات أكثر من مرة . ثم جاءت هذه المناسبة فزدته بياناً ، والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق ، والهادي إلى أقوم طريق .

٣٦٩١ - (سَتَشْرَبُ مِنْ بعدي أُمتي الخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بغيْرِ اسْمِهَا، يكونُ عونُهُمْ على شُرْبِهَا أُمَرَاؤهُم).

ضعيف. رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/١٩٨/٢) عن **سليمان بن داود**، عن أيوب بن نافع بن كيسان عن أبيه **نافع بن كيسان** أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ...

قلت: ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «الصحابة»؛ كما في «الإصابة»، في ترجمة نافع بن كيسان.

وهذا إسناد ضعيف؛ أيوب بن نافع لم أعرفه، ولا وجدت له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي.

وسليمان بن داود كثير، فيهم الثقة والضعيف، فلم يتبين عندي.

وعزاه السيوطي لابن عساكر عن كيسان.

٣٦٩٢ - (ستُّ خِصَالٍ مِنَ الخيرِ: جِهَادُ أعدَاءِ الله بالسَّيْفِ، والصَّوْمُ في يوم صَيْفٍ، وحُسْنُ الصَّبْرِ عند المصيبَةِ، وتَرْكُ المراءِ وإنْ كُنْتَ مُحِقّاً، وتبكيرُ (الأصل: تذكر) الصَّلاةِ في يَوْمِ الغَيْمِ، وحُسْنُ الوضُوءِ في أيامِ الشتاء).

ضعيف. أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (١/٢٠/١)، والديلمي (٢/٢١١) عن **بحر بن كنيز السقا**، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي مالك قال: ... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ بحر بن كنيز قال الحافظ:

«ضعيف».

ثم أخرجه من طريق إسحاق بن أبي فروة، عن سعيد المقبري، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ:

«ست من كنَّ فيه كان مؤمناً: إسباغ الوضوء، والمبادرة إلى الصلاة في يومِ دَجْن، وكثرة الصوم في شدة الحر، . . .» والباقي مثله.

قلت: وهذا ضعيف جداً؛ إسحاق ـ وهو ابن عبدالله بن أبي فروة ـ متروك.

وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ:

«ست من كنَّ فيه بلغ حقيقة الإيمان: ضَرْبُ أعداء الله بالسيف، وابتدار الصلاة في اليوم الدجن، وإسباغ الوضوء عند المكاره، وصيام في الحر، وصبر عند المصائب، وترك المراء وأنت صادق».

أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (٢/٩٨) عن منصور بن بشير: ثنا أبو معشر المدني، عن يعقوب بن أبي زينب، عن عمر بن شيبة قال:

دخلوا على أبي سعيد الخدري، فقالوا: حدثنا عن رسول الله حديثاً ليس فيه اختلاف، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مجهول؛ عمر بن شيبة أظنه الذي في «الجرح والتعديل» (٣/١/١١٥):

«عمر بن شيبة بن أبي كثير مولى أشجع، روى عن نعيم المجمر وسعيد المقبري، روى عنه أبو أويس المدني، سألت أبي عنه، فقال: مجهول».

فإن كان هو هذا؛ فهو منقطع؛ لأن بينه وبين أبي سعيد: سعيد المقبري.

ويعقوب بن أبي زينب؛ مجهول أيضاً.

وأبو معشر المدني ـ واسمه نجيح ـ ضعيف.

٣٦٩٣ ـ (ستٌّ خِصَالٍ مِنَ السُّحْتِ : رِشَوةُ الإمَامِ ؛ وهي أَخْبَثُ ذلك كُلّه ، وثَمَنُ الكَلْبِ ، وعَسْبُ الفَرَسِ ، ومَهْرُ البَغيّ ، وكَسْبُ الحجَّامِ ، وحُلْوَانُ الكَاهِنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢١٠) من طريق محمد بن يحيى (وهو ابن منده) : حدثنا يوسف بن موسى المروذي : حدثنا أيوب بن محمد الوراق : حدثنا الوليد بن الوليد الدمشقي : حدثنا ثابت بن سويد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الوليد بن الوليد الدمشقي قال الدارقطني وغيره :

«منكر الحديث» ، وفي رواية عنه : «متروك» . وأما أبو حاتم فقال :

«صدوق» .

وتناقض ابن حبان ، فأورده في «الثقات» ، وأورده في «الضعفاء» ، وأورد له خبراً عن عائشة قال فيه :

«لا أصل له من كلام النبي ﷺ » . وقال أبو نعيم : روى عن محمد بن عبدالرحمن بن ثابت موضوعات .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما ، وكذلك ثابت بن سويد .

٣٦٩٤ ـ (ستَّةُ أشْيَاءَ تُحْبِطُ الأعمَالَ : الاشتغالُ بعُيُوبِ الخَلْقِ ، وقَسْوَةُ القَلْبِ ، وحُبُّ الدنيا ، وقِلَّةُ الحَيَاءِ ، وطُولُ الأَمَلِ ، وظالمٌ لا ينتهي) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢١١) عن محمد بن يونس الكُدَيْمِي ، عن

الضحاك بن مخلد ، عن سعدان بن بشر ، عن مخلد بن خليفة ، عن عدي بن حاتم مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الكديمي ، وهو وضاع .

٣٦٩٥ ـ (سُتْرَةُ الإمامِ سُتْرَةُ مَنْ خَلْفَه) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣١ من ترتيبه) عن **سويد بن عبدالعزيز** ، عن عاصم الأحول ، عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عاصم إلا سويد»

قلت : وهو لين الحديث ؛ كما قال الحافظ .

٣٦٩٦ ـ (سَتَكُونُ فِتَنٌ ؛ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فيها مُؤمِناً ، ويُمسِي كافراً ؛ إلا مَنْ أحْيَاهُ اللهُ بالعِلْمِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٣٩٥٤) ، وابن عساكر (١/٤١٣/١٧) من طريق **علي بن يزيد** ، عن القاسم بن عبدالرحمن أنه حدثه عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ متروك ؛ كما قال الدارقطني ، وقال البخاري : «منكر الحديث» .

٣٦٩٧ ـ (. . . . .)[1] .

٣٦٩٨ ـ (سَجْدَتَا السَّهْوِ بعدَ التسليمِ ، وفيهما تشَهُّدٌ وسلامٌ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٠٧) عن **يحيى بن العلاء** : حدثنا عبدالملك

(١) الحديث رقم (٣٦٩٧) : «ستكون هجرة . . .» نُقل إلى «الصحيحة» (٣٢٠٣) . (الناشر) .

ابن مسلم اللخمي ، عن أبي قيس ، عن أبي هريرة وعبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن العلاء ؛ فإنه كذاب يضع الحديث كما قال أحمد .

وعبدالملك بن مسلم اللخمي ؛ لم أعرفه .

٣٦٩٩ - (سَطَعَ نُورٌ في الجنةِ ، فَرفَعُوا رُؤوسَهُم ، فإذا هو مِنْ ثَغْرِ حَوْرَاءَ ضَحِكَتْ في وَجْهِ زَوْجِهَا) .

موضوع . رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٧٤) وفي «صفة الجنة» (١/٧١) ، وابن عدي (ق١١٢ - ١١٣) ، والديلمي (٢/٢١٦) عن حلبس الكلابي : ثنا سفيان الثوري : ثنا مغيرة : ثنا إبراهيم النخعي ، عن علقمة ، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث منكر» .

قلت : وقال الذهبي :

«هذا باطل» . ذكره في ترجمة حلبس هذا ؛ وقال فيه :

«متروك الحديث ، قال ابن عدي : منكر الحديث» .

واتهمه ابن الجوزي بوضع حديث .

٣٧٠٠- (سَعَةٌ في الرِّزْقِ ، ورَدْعُ سُنَّةِ الشيطانِ ؛ الوضوءُ قبلَ الطعامِ وبعدَهُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢١٧) عن عبد الوهاب بن الضحاك : حدثنا بقية بن الوليد : حدثنا سعيد بن عُمارة : حدثنا الحارث بن نعمان : سمعت أنس ابن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبدالوهاب بن الضحاك ؛ قال أبو حاتم : «كذاب» .

وسعيد بن عمارة والحارث بن نعمان ؛ ضعيفان .

٣٧٠١ - (سَفَرُ المرأةِ مَعَ عبْدِهَا ضَيْعَةٌ) .

ضعيف . رواه البزار في «الكشف» (١٠٧٦) ، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/١٨) : نا محمد (يعني : ابن إسماعيل الترمذي) : نا هاشم بن عمرو : نا إسماعيل بن عياش قال : حدثني بَزيع بن عبدالرحمن ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . ورواه الطبراني في «الأوسط» (٢/١١٢/١) من طريق آخر عن ابن عياش به ، وقال :

«لم يروه عن نافع إلا بزيع ، تفرد به إسماعيل» .

قلت : وهو ثقة في الشاميين ، ضعيف في غيرهم ، ولم يظهر لي عن أيهم روايته هذه ، فإن شيخه بزيع بن عبدالرحمن ؛ لم أجد مَنْ ذَكَرَ بلدَهُ ، وقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٣٢/٢) وقال :

«يروي عن سوادة ، روى عنه إسماعيل بن عياش» .

وقد ضعفه أبو حاتم كما في «الميزان» ، وساق له هذا الحديث .

ثم رأيت الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم (٢٩٨/٢) من هذا الوجه ، وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر ، ويرويه ضعيف الحديث» .

٣٧٠٢ ـ (سَلَّمَ عليَّ مَلَكٌ ، ثم قال : لم أَزَلْ أسْتَأْذِنُ ربي في لقائك ، حتى كان هذا أوانَ أَذِنَ لي ، وإني أُبَشِّرُكَ أنه ليسَ أَحَدٌ أَكْرَمَ على اللهِ منكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٧/١) ، والديلمي (٢/٢١٧) عن **محمد بن إسحاق ، عن عبدالرحمن بن الحارث : حُدثتُ عن عبدالرحمن بن حباب الأشعري** ، عن عبدالرحمن بن غنم الأشعري ـ وكانت له صحبة ـ قال :

كُنَّا جلوساً عند رسول الله ﷺ في المسجد ، ومعه ناس من أهل المدينة ، وهم من أهل النفاق ، فإذا سحاب ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لعنعنة ابن إسحاق ، والانقطاع بين عبدالرحمن ابن الحارث وعبدالرحمن الأشعري ، وهذا لم أعرفه . واسم ابيه لم يتبين لي بواسطة (القارئة) هل هو «حباب» أم «خباب» .

٣٧٠٣ ـ (سَلْمانُ سابِقُ فارسَ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٧/٣١٨) ، وعنه ابن عساكر (٧/٢٠٣/١) : نا إسماعيل بن إبراهيم الأسدي ، عن يونس ، عن **الحسن مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات إلا أنه مرسل ؛ لأن الحسن ـ وهو البصري ـ كثير الإرسال ، وقال بعض الأئمة :

«مراسيله كالريح» !

٣٧٠٤ ـ (سلمانُ مِنَّا أهْلَ البيْتِ) .

ضعيف جداً . روي من حديث عمرو بن عوف ، وأنس بن مالك ، والحسين

ابن علي بن أبي طالب ، وزيد بن أبي أوفى .

١ ـ أما حديث عمرو ؛ فيرويه حفيده كثير بن عبدالله ، عن أبيه ، عن جده :

أن رسول الله ﷺ خط الخندق من أحمر السبختين طرف بني حارثة ، عام ذكرت الأحزاب خطة المذابح ، فقطع لكل عشرة أربعين ذراعاً ، فاحتج المهاجرون والأنصار في سلمان الفارسي ، وكان رجلاً قوياً ، فقال المهاجرون : سلمان منا ، وقالت الأنصار : لا ؛ بل سلمان منا ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨٢/٤ ـ ٨٣ و٣١٨/٧ ـ ٣١٩) ، وابن جرير الطبري في «التفسير» (٨٥/٢١) ، وأبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ص٢٥) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٠/٦ ـ ٢٦١) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٤/١) ، ومن طريقه وطريق ابن سعد : ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠٩/٧) ، والحاكم (٥٩٨/٣) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٤١٨/٣) من طرق عن كثير . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن كثيراً هذا متروك ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ ، قال أبو داود : كذاب» .

قلت : وكأنه لذلك سكت عنه الحاكم ولم يصححه كعادته ، وأما الذهبي فقال في «تلخيصه» :

«قلت : سنده ضعيف» .

والحق ما ذكرته ، وهو الذي يقتضيه قول الذهبي المتقدم ، ويؤيده قوله في «سير الأعلام» (٥٤٠/١) بعد أن ساق الحديث :

«كثير متروك» .

٢ ـ وأما حديث أنس ؛ فيرويه جعفر بن سليمان الضبعي : ثنا **النضر بن حميد** ، عن **سعد الإسكاف** ، عن محمد بن علي ، عنه مرفوعاً به .

أخرجه البزار في «مسنده» (٣/١٨٤/٢٥٢٤) عنه به ، وفيه قِصّة ، وزاد في آخره : «فاتخذه صاحباً» . ثم قال :

«لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، ولا رواه إلا جعفر عن النضر ، والنضر وسعد الإسكاف لم يكونا بالقويين في الحديث» .

كذا قال ، وحالهما أسوأ مما قال ؛ فإن سعداً هذا ـ وهو ابن طريف ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ورماه ابن حبان بالوضع ، وكان رافضياً» .

والنضر ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٩/١١٨) :

«رواه البزار ، وفيه النضر بن حميد الكندي ، وهو متروك» .

وقد اضطرب في إسناده هو أو شيخه سعد ، فجعل الحسينَ بنَ علي مكان أنس ، وهو التالي :

٣ ـ قال أبو يعلى في «مسنده» (١٢/١٤٢/٦٧٧٢) : حدثنا الحسن بن عمر ابن شقيق الجرمي : حدثنا جعفر بن سليمان ، عن **النضر بن حميد الكندي** ، عن **سعد الإسكاف** ، عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جده قال : . . . فذكره بتمامه . وهكذا أخرجه ابن عساكر (٧/٤١٠ ـ ٤١١) عنه ، ورواه

أبو الشيخ أيضاً (٢٤ ـ ٢٥) من طريق أبي يعلى ، ولكنه لم يسق القصة ، ولا الزيادة . وقال الهيثمي (٩/١١٧) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه النضر بن حميد الكندي ، وهو متروك» .

قلت : وشيخه مثله كما تقدم بيانه في الذي قبله .

٤ ـ وأما حديث زيد بن أبي أوفى ؛ فيرويه مشرق بن عبدالله في «حديثه» (٢/٦٢) وابن عساكر (٧/٤١٢) من طريق **محمد بن إسماعيل بن مرداتي** ، عن **أبيه إسماعيل : حدثني سعد بن شرحبيل** ، عنه به في حديث طويل .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف أحداً من رجاله .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف جداً ، وبخاصة الزيادة التي في آخره ، فإنها ليست في الحديث الأول مع شدة ضعف إسناده .

نعم ؛ قد صح الحديثُ موقوفاً على علي رضي الله عنه من طرق عنه ؛ فها أنا أذكرها إن شاء الله تعالى .

الطريق الأولى : عن أبي البختري قال : قالوا لِعَلِيٍّ : أَخْبِرْنَا عن سلمان ، قال : أدرك العلم الأول ، والعلم الآخر ، بحر لا ينزح قَعْرُه ، هو منا أهل البيت .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٤٨/١٢٣٨٠) ، وابن سعد (٢/٣٤٦ و٤/٨٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٨٧) ، وابن عساكر (٧/٤١١ و٤١٥) .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، واسم أبي البختري سعيد بن فيروز .

الثانية : عن زاذان قال :

سئل عليٌّ عن سلمان الفارسي؟ فقال : ذاك أميرٌ منّا أهل البيت ، مَنْ لكم بمثل لقمان الحكيم ؛ عَلِمَ العِلْم الأول ، وأدرك العلم الآخر ، وقرأ الكتاب الأول والكتاب الآخر ، وكان بحراً لا ينزف .

أخرجه ابن سعد (٤/٨٥ ـ ٨٦) ، والبغوي كما في «مختصر المعجم» (٩/١٣٤/٢) ، ومن طريقه وطريق غيره : ابن عساكر (٧/٤١٦) .

ورجاله ثقات .

الثالثة : عن أبي حرب بن أبي الأسود ، عن أبي الأسود عنه .

أخرجه البغوي وابن عساكر ، وكذا أبو نعيم مقروناً بالطريق الثانية .

وله عن علي طريق آخر موقوفاً عليه مختصراً في أثناء حديث لعبدالله بن سلام بلفظ : دعوه فإنه رجل منا أهل البيت . وسنده حسن .

٣٧٠٥ ـ (سَلُوا اللهَ الفِرْدَوْسَ ؛ فإنَّها سُرَّةُ الجنةِ ، وإنَّ أَهْلَ الفِرْدَوسِ يَسْمَعُونَ أَطِيطَ العَرْشَ) .

ضعيف . رواه أبو الفرج الإسفرائيني في «جزء أحاديث يغنم بن سالم» (٢/٢٦) عن **أبي حفص عمر بن الحسن بن الزبير** قال : حدثنا **أبي** قال : ثنا إبراهيم بن طهمان ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو حفص عمر بن الحسن بن الزبير وأبوه ؛ لم أجد من ذكرهما .

ورواه الروياني في «مسنده» (٢/٢٢٦) ، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب «العرش» (٢/١٠٨) ، والحاكم (٢/٣٧١) عن **جعفر بن الزبير** ، عن القاسم ،

عن أبي أمامة مرفوعاً ؛ دون الشطر الثاني ، وقال الحاكم :

«لم نكتبه إلا من هذا الإسناد ، ولم نجد بداً من إخراجه» .

وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : جعفر هالك» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني بتمامه ؛ كما في «المجمع» (١٠/٣٩٨) وقال :

«وهو متروك» .

والشطر الأول من الحديث له شاهد عن العرباض ، فراجع «المجمع» .

٣٧٠٦ - (سمَّى هارونُ ابْنَيْهِ : شبراً وشبيراً ، وإني سَمَّيْتُ ابنيَّ الحسَنَ والحُسَين ، كما سمَّى به هارونُ ابنَيه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٠١/٢٧٧٨) ، والبخاري في «التاريخ» (١/٢/١٤٧) ، والديلمي (٢/٢١٧) من طريق يحيى الحماني : حدثنا **عمرو بن حريث** ، عن **برذعة بن عبدالرحمن** ، عن أبي الخليل ، عن سلمان الفارسي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ برذعة بن عبدالرحمن ؛ قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» :

«منكر الحديث بمرة» .

وعمرو بن حريث ؛ مجهول ؛ كما قال ابن عدي ، وقال البخاري عقبه :

«إسناده مجهول» .

وعمرو بن حريث ؛ مجهول ؛ كما قال ابن عدي ، وقال البخاري عقبه :

«إسناده مجهول» .

قلت : وفي معناه ما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٢٣) ، وابن حبان (٢٢٢٧) ، والحاكم (١٦٥/٣ و١٨٠) ، وأحمد (٩٨/١) ، والطبراني (٢٧٧٣/١٠٠/١) عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن هانئ بن هانئ ، عن علي قال :

لما ولد الحسن سميته حرباً ، فجاء رسول الله ﷺ فقال :

«أروني ابني ، ما سميتموه؟» . قال : قلت : حرباً ، قال :

«بل هو حسن» . فلما ولد الحسين سميته حرباً ، فجاء رسول الله ﷺ فقال :

«أروني ابني ما سميتموه؟» . قال : قلت : حرباً . قال :

«بل هو حسين» . فلما ولد الثالث سميته حرباً ، فجاء النبي ﷺ فقال :

«أروني ابني ما سميتموه؟» . قلت : حرباً ! قال :

«بل هو محسن» ، ثم قال :

«سميتهم بأسماء ولد هارون : شبر وشبير ومُشبر» . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» .

ثم أخرجه الطيالسي (١٢٩) ، والحاكم (١٦٨/٣) من طريقين آخرين ، عن أبي إسحاق ، عن هانئ بن هانئ به . وقال الحاكم أيضاً :

«صحيح الإسناد» ! وسكت الذهبي هنا ، وأحال به على الموضع الأول ، وهناك وافقه على التصحيح ، وهذا منه عجيب !! فإن هانئاً هذا لم يرو عنه غير أبي

إسحاق وحده ، ولازمه أنه مجهول ، وهذا ما صرح به الإمام ابن المديني ، كما صرح بذلك الذهبي نفسه وغيره . وقال الشافعي :

«لا يعرف ، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله» ؛ كما في «التهذيب» ، فلا ينفعه بعد ذلك قولُ النسائي فيه :

«ليس به بأس» ، وبالأولى أن لا ينفعه ذكر ابن حبان إياه في «الثقات» ؛ لاشتهاره بتساهله في التوثيق ، ولذلك لم يسع الحافظ في «التقريب» إلا أن يقول فيه :

«مستور» ! وكأنه غفل عن هذا فقال في ترجمة (المحسن) من «الإصابة» - بعد ما عزاه لأحمد - :

«إسناده صحيح» ! واغتر به محقق «تحفة المودود» (١٣٢) ، فسكت عليه !!

وأيضاً فأبو إسحاق - وهو السبيعي - مدلس مختلط وقد عنعنه ، فأنى للحديث الصحة؟!

وله طريق أخرى عند الطبراني (٢٧٧٧) عن يحيى بن عيسى الرملي التميمي : نا الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد قال : قال علي :

كنت رجلاً أحب الحرب ، فلما وُلِدَ الحسنُ هممت أن أسميه حرباً ، فسماه رسول الله ﷺ الحسن ، فلما وُلِدَ الحُسينُ هممت أن أسميه حرباً ، فسماه رسول الله ﷺ الحسين ، وقال ﷺ :

«إني سميت ابنيَّ هذين باسم ابنَي هارون : شبراً وشبيراً» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ سالم بن أبي الجعد عن علي مرسل ؛ كما قال أبو زرعة .

والرملي صدوق يخطئ ؛ كما قال الحافظ .

ثم أخرج هو (٢٧٧٨) ، والبخاري في «التاريخ» (١٤٧/٢/١) عن أبي غسان مالك بن إسماعيل : نا **عمرو بن حريث** : نا **برذعة بن عبدالرحمن** ، عن أبي الخليل ، عن سلمان مرفوعاً :

«سميتهما ـ يعني : الحسن والحسين ـ بابني هارون : شبراً وشبيراً» .

وقال البخاري عقبه :

«إسناده مجهول» .

قلت : يشير إلى برذعة وعمرو ؛ قال الذهبي في الأول منهما :

«عن أنس ، له مناكير ، قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

وعمرو بن حريث ؛ قال ابن عدي :

«مجهول» .

قلت : ويعارض ما تقدم حديثان :

الأول : ما رواه إسماعيل بن عبدالله بن زرارة الرقي : ثنا عبدالله بن محمد ابن عقيل ، عن **محمد بن علي رضي الله عنه** عن ، علي رضي الله عنه : أنه سمى ابنه الأكبر حمزة ، وسمى حسيناً جعفراً ، باسم عمه ، فسماهما رسول الله ﷺ حسناً وحسيناً .

أخرجه الطبراني (رقم ـ ٢٧٨٠) وغيره ، كما بينته في «الصحيحة» (٢٧٠٩) .

قلت : وسنده حسن ؛ لولا أن محمد بن علي ـ وهو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ لم يسمع من جده علي رضي الله عنه . ورواه الحاكم (٤/٢٧٧) .

وابن زرارة ؛ صدوق ، وخالفه العلاء الرّقي فقال : (ثنا عبيدالله . . . عن عبدالله ابن محمد بن عقيل ، عن أبيه ، عن علي) .

أخرجه الحاكم (٤/٢٧٧) وقال :

«صحيح الإسناد» ، وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : قال أبو حاتم : العلاء منكر الحديث» .

والثاني : ما رواه محمد بن فضيل ، عن علي بن ميسر ، عن عمر بن عمير ، عن عروة بن فيروز ، عن سورة بنت مشرح قالت :

كنت فيمن حضر فاطمة رضي الله عنها حين ضربها المخاض في نسوةٍ ، فأتانا النبي ﷺ فقال :

«كيف هي؟» . قلت : إنها لمجهودة يا رسول الله ! قال :

«فإذا هي وضعت فلا تسبقيني فيه بشيء» . قالت : فوضعت ، فسروه ، ولففوه في خرقة صفراء ، فجاء رسول الله ﷺ فقال :

«ما فعلت؟» . فقلت : قد ولدت غلاماً وسررته ولففته في خرقة ! قال :

«عصيتيني؟» قالت : أعوذ بالله من معصيته ومن غضب رسوله ! قال :

«ائتني به» ، فأتيته ، فألقى عنه الخرقة الصفراء ، ولفه في خرقةٍ بيضاء ، وتفل فيه ، وألبأه بريقه ، فجاء علي رضي الله عنه ، فقال :

«ما سميته يا علي؟» . قال : سميته جعفراً يا رسول الله ! قال :

«لا ، ولكن حسن ، وبعده حسين ، وأنت أبو حسن الخير» .

رواه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٣/٢٥٤٢ و٢٤/٣١١/٧٨٦) .

قلت : وهذا إسناد مسلسل بالمجهولين : علي بن ميسر فمن فوقه .

وقد ساقه الذهبي في ترجمة ابن ميسر إلى ابن فيروز ؛ وقال :

«إسناده مظلم ، والمتن باطل» .

ونقل ابن حجر في «الإصابة» عن ابن عبدالبر أنه قال :

«إسناده مجهول» .

وقال الهيثمي (٩/١٧٥) :

« رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما عمر بن فيروز وعمر بن عمير ، ولم أعرفهما ، وبقيَّة رجاله وثِّقوا» .

وأقول : فيه ملاحظتان :

الأولى : أنني لم أره عند الطبراني إلا بالإسناد المذكور في الموضعين المشار إليهما .

والأخرى : قوله : «عمر بن فيروز» ؛ لعله خطأ من الناسخ ، والصواب : «عروة بن فيروز» ؛ كما في «المعجم» في الموضعين أيضاً ، ومن العجيب أن صاحبنا الأخ حمدي السلفي نقله عنه في الموضعين دون أن يتنبَّه لمخالفته لما في «المعجم» !

(تنبيه) : ادعى الشيخ عبدالحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» ص(١٤٥) أن الحاكم صحح هذا الحديث على شرط الشيخين ، مشيراً إلى الجزء الثالث والصفحتين السابقتين . وهذا كذب ؛ فإنه ليس فيهما إلا التصحيح المطلق الذي ذكرنا . وإنما صرحت بالتكذيب ـ ولم أقتصر على قولي : «خطأ» كما هو الواجب عادة ؛ لأني بلوت عليه الكذب المذكور في غير ما حديث واحد ؛ فانظر الحديث الآتي برقم (٤٨٩٢) .

٣٧٠٧ ـ (سمُّوه بأَحَبِّ الأسْمَاءِ إليَّ : حمزةَ بنِ عبدِ المطلب) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٩٦) من طريق **يعقوب بن حميد بن كاسب** : ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال :

ولد لرجل منا غلام ، فقالوا : ما نسميه؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : يعقوب ضعيف» .

قلت : وقد خالفه **يوسف بن سلمان المازني** ؛ فقال : ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، سمع رجلاً بالمدينة يقول :

جاء جدي بأبي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : هذا ولدي ، فما أسميه؟ قال :

«سمِّه بأحب الناس إليّ : حمزة بن عبدالمطلب» .

أخرجه الحاكم ، وأشار إلى تجهيل المازني هذا ؛ فقال :

«قد قصر هذا الراوي المجهول برواية الحديث عن ابن عيينة ، والقول فيه

قول يعقوب بن حميد» .

قلت : وهذا مسلَّم لو كان المازني مجهولاً كما قال ، وليس كذلك ؛ فقد قال أبو حاتم :

«شيخ» . وقال النسائي :

«مشهور ، لا بأس به» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال مسلمة :

«بصري ثقة» .

فتجهيل الحاكم إياه في مقابلة هؤلاء الأئمة الموثِّقين غير مقبول ، ولهذا قال الحافظ فيه :

«صدوق» .

وعليه ؛ فروايته هي المقدَّمة على رواية يعقوب ، وقد رأيت الذهبي قد جزم بضعفه ، وهو وإن كان عندي خيراً من ذلك ، إلا أنه لا يخلو من ضعف في حفظه ، وإليه أشار الحافظ حين قال فيه :

«صدوق ، ربما وهم» .

فيكون الحديث من منكراته التي تفرد بها ، بل وخالف من هو أرجح منه سياقاً ومتناً ، ومما يؤيد هذا أنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال :

«أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن» . رواه مسلم وغيره ، فيبعد جداً أن يحب الرسول ﷺ من الأسماء خلاف ما أخبر به عن ربه ؛ فتأمل .

ثم وجدت ما يشهد لرواية المازني ، وهو ما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٧٣/٢ ـ ٧٤) من طريق قيس بن الربيع ، عن شعبة ، عن عمرو بن دينار ، عن رجل من الأنصار ، عن أبيه قال :

«ولد لي غلام . . . .» ، الحديث مثل لفظ المازني .

وقيس بن الربيع ؛ وإن كان سيئَ الحفظ ، فلا بأس به في المتابعات والشواهد .

٣٧٠٨ ـ (سُمِّيَ رَجَبَ لأنه يُتَرَجَّبُ فيه خَيْرٌ كثيرٌ لشَعْبَانَ ورمضانَ) .

موضوع . رواه أبو محمد الخلال في «فضل رجب» (١/١١) عن الحارث بن مسلم ، عن **زياد بن ميمون** ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : زياد بن ميمون كذاب ، مضى مراراً .

والحارث بن مسلم ؛ مجهول .

٣٧٠٩ ـ (سُوءُ الخُلُقِ يُفْسِدُ العَمَلَ كمَا يُفْسِدُ الخَلُّ العَسَلَ) .

ضعيف جداً . رواه الدامغاني في «الأحاديث والحكايات» (١/١١٠/١) عن محمد بن عرعرة بن البرند : ثنا **سكين بن أبي سراج أبو عمرو الكلابي** ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر مرفوعاً . ورواه عبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٢/٨٧) : حدثنا داود بن محبر : حدثنا سكين به .

قلت : وسكين بن أبي سراج ؛ قال ابن حبان :

«يروي الموضوعات» . وقال البخاري : «منكر الحديث» .

وله طريق آخر ؛ رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦) ، والديلمي (٢/٢٠٧) من طريق أبي نعيم : حدثنا أبو داود : حدثنا **النضر بن معبد** ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة يرفعه ، وقال :

«النضر بن معبد أبو قحذم ؛ لا يتابع عليه ، قال يحيى : ليس بشيء» .

وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

٣٧١٠ - (سُوءُ المجالَسَةِ فُحْشٌ ، وشُحٌّ ، وسُوءُ خُلُقٍ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٦٦٨) : أخبرنا **عتبة بن أبي حكيم** ، عن **سليمان بن موسى يرفع الحديث** قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ سليمان بن موسى ؛ صدوق فقيه في حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل .

وعتبة بن أبي حكيم ؛ صدوق يخطئ كثيراً ؛ كما في «التقريب» .

٣٧١١ - (سَيَأتي على الناسِ زَمَانٌ يُخَيَّرُ فيه الرَّجُلُ بينَ العَجْزِ والفُجُورِ ، فمِنْ أَدركَ منكم ذلك الزمانَ ؛ فَلْيَخْتَرِ العَجْزَ على الفُجُورِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٤٣٨) ، وأحمد (٢/٢٧٨ و٤٤٧) ، وأبو يعلى (٤/١٥١٦) من طرق عن داود بن أبي هند قال : أخبرني شيخ [من بني ربيعة بن كلاب] : سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، والشيخ الذي لم يسم هو سعيد بن أبي جبيرة» .

ثم ساقه من طريق عباد بن العوام ، عن داود بن أبي هند ، عنه به .

قلت : وابن أبي جبيرة هذا لم أعرفه .

وروى البيهقي في «الزهد الكبير» (ق٢/٢٩) عن مكي بن إبراهيم : ثنا داود ابن أبي هند قال :

نزلتُ جديلة قيس ، فإذا إمامهم رجل أعمى يقال له : أبو عمر ، فسمعته يقول : . . . فذكره .

قلت : وأبو عمر هذا ؛ لم أعرفه أيضاً .

٣٧١٢ - (سَيَأتي على أُمَّتي زَمَانٌ تكثُرُ فيه القرَّاءُ ، وتَقِلُّ الفقهاءُ ، ويُقْبَضُ العلْمُ ، ويكْثُرُ الهَرْجُ ، قالوا : وما الهرجُ يا رسولَ الله؟ قال : القَتْلُ بينَكُمْ ، ثم يأتي بعدَ ذلك زَمَانٌ يقرأُ القرآنَ رجالٌ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم ، ثُمَّ يأتي مِنْ بعدِ ذلكَ زَمَانٌ يُجَادِلُ المنافِقُ والكافِرُ المشرِكُ باللهِ المؤمِنَ بمثلِ ما يقول) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٤٥٧) من طريق دراج ، عن ابن حُجَيْرةَ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وهذا منه عجب ؛ فقد أورد دراجاً هذا في «الضعفاء والمتروكين» ، وقال :

«ضعفه أبو حاتم ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير»[1] .

---

(١) هذا اجتهاد الشيخ - رحمه الله - قديماً ، وآخر الأمرين منه تمشية رواية دراج إلا عن أبي الهيثم ، فانظره في «الصحيحة» تحت رقم (٣٣٥٠ ، ٣٤٧٠ ، ٣٤٧٩) . (الناشر) .

٣٧١٣ ـ (سَيأتي عليكم زَمَانٌ لا يكونُ فيه شَيْءٌ أعَزَّ مِنْ ثلاثَةٍ : أخٍ يُسْتَأنسُ به ، أو دِرْهَمٍ حلالٍ ، أو سُنَّةٍ يُعملُ بها) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٧٠ و٧/١٢٧) ، وابن عساكر (٤/ ٢/٢١٠) عن روح بن الصلاح : ثنا سفيان ، عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة مرفوعاً . وقال :

«غريب ؛ تفرد به روح بن صلاح» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال ابن عدي .

٣٧١٤ ـ (سيخْرُجُ أهلُ مكةَ ، ثُمَّ لا يُعْبَرُ بها ، أو لا يَعْبُرُ بها إلا قليلٌ ، ثم تمتلئُ ، وتُبْنَى ، ثم يخرجُونَ منها ، فلا يعُودُونَ فيها أبداً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١/٢٣) : ثنا حسن : ثنا ابن لهيعة : ثنا أبو الزبير ، عن جابر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبره : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

ثم أخرجه (٣/٣٤٧) : حدثنا موسى : حدثنا ابن لهيعة به ، بلفظ :

«سيخرج أهل مكة منها ، ثم لا يعمروها ، أو لا تعمر إلا قليلاً ، ثم تعمر وتمتلئ وتُبنى . . .» إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

وأخرجه أبو يعلى (٦١٠) [المقصد العلي] .

٣٧١٥ - (سَيَخْرُجُ ناسٌ إلى المغْرِبِ ، يأتونَ يومَ القيامةِ وُجُوهُهُم على ضَوْءِ الشَّمْسِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٤٢٤) : ثنا حسن بن موسى : ثنا ابن لهيعة : ثنا الحارث بن يزيد ، عن أبي مصعب قال :

قدم رجل من أهل المدينة شيخ ، فرأوه مؤثراً في جهازه ، فسألهم (كذا ولعله : فسألوه) ، فأخبرهم أنه يريد المغرب ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) .

ثم أخرجه (٢/١٧٧) بإسناده المذكور ، عن الحارث بن يزيد ، عن جندب بن عبدالله : أنه سمع سفيان بن عوف يقول : سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ ذات يوم ونحن عنده :

«طوبى للغرباء» ، فقيل : من الغرباء يا رسول الله؟ قال : «أناس صالحون في أناس سوء كثير ، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم» ، قال :

وكنا عند رسول الله ﷺ يوماً آخر حين طلعت الشمس ، فقال رسول الله ﷺ :

«سيأتي أناس من أمتي يوم القيامة نورهم كضوء الشمس» ، قلنا : من أولئك يا رسول الله؟ فقال : «فقراء المهاجرين الذين تتقى بهم المكاره ، يموت أحدهم وحاجته في صدره ، يحشرون من أقطار الأرض» .

ثم أخرجه (٢/٢٢٢) : ثنا قتيبة : ثنا ابن لهيعة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة سيِّئ الحفظ ، ولعل روايته لهذا الحديث عن شيخ واحد بإسنادين من وجهين مما يدل على قلة ضبطه وسوء حفظه[1] .

---

(١) هذا اجتهاد الشيخ - رحمه الله - قديماً ، وآخر الأمرين منه تجويد رواية قتيبة عن ابن لهيعة ؛ كما في «الصحيحة» (٦/٥٥ ، ٥٦٠ ، ٨٢٥ و٧/٣٥٦) . (الناشر) .

٣٧١٦ ـ (سَيُدرِكُ رَجُلانِ مِنْ أُمَّتِي عيسى ابنَ مريمَ ، ويَشْهَدانِ قِتَالَ الدَّجَّالِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٥٤٤/٤) من طريق ابن خزيمة ، والديلمي (٢٠٢/٢) عن عباد بن منصور ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : منكر ، وعباد ضعيف» .

قلت : والواقع أكبر شاهد على بطلان هذا الحديث .

٣٧١٧ ـ (سيكونُ أقوامٌ مِنْ أُمتي يتغلَّطُونَ فُقَهَاءَهم بِعُضَلِ المسائلِ ، أولئك شِرارُ أُمتي) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في «الكبير» (٢/١٤٦) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/١٢٥/٢) ، والآجري كما في «الكواكب الدراري» (٢/٣١/١) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٦٢) عن يزيد بن ربيعة : حدثنا أبو الأشعث ، عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ يزيد هذا ليس بثقة ، وقد مضت له عدة أحاديث بهذا السند .

٣٧١٨ ـ (سَيَكُونُ بعْدِي أُمَرَاءُ يَقْتَتِلونَ على المُلْكِ ، يَقْتُلُ بعضُهُم عليهِ بَعْضاً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢٦٣/٤) ، وأبو يعلى (١/٩٥ ـ مصورة المكتب الثانية)

عن إسرائيل ، عن سماك ، عن ثروان بن ملحان قال :

كنا جلوساً في المسجد ، فمر علينا عمار ، فقلنا له : حدثنا حديث رسول الله ﷺ في الفتنة ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير ثروان هذا ؛ فقال ابن المديني :

«لا نعلم أحداً حدث عن ثروان غير سماك» .

قلت : ومع ذلك ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/٢٧ - هند) وقال العجلي :

«كوفي تابعي ثقة» ، وهما عمدة الهيثمي في قوله (٧/٢٩٣) :

«رواه أحمد والطبراني وأبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح غير ثروان ، وهو ثقة» !

٣٧١٩ - (سيكونُ بَعْدِي بُعُوثٌ كثيرةٌ ، فكونوا في بَعْثِ خُرَاسَانَ ، ثم انْزِلُوا في مدينةِ مَرْوٍ ؛ فإنه بناها ذو القَرْنَيْنِ ودَعَا لها بالبركَةِ ، ولا يصيبُ أهلَهَا سُوءٌ أبداً) .

ضعيف جداً . رواه أحمد في المسند (٥/٣٥٧) ، وابن عدي (٢/٢٨) عن أوس بن عبدالله بن بريدة : حدثني سهل بن عبدالله ، عن جده مرفوعاً . وذكره ابن قدامة في «المنتخب» (١٠/١٩٥/١) من طريق حنبل ، عن أحمد من هذا الوجه ، ثم قال :

«قال أبو عبدالله : هذا حديث منكر» .

قلت : وكذا قال الذهبي : إنه منكر ، وبه يشعر كلام ابن عدي حيث قال عقب الحديث :

«وأوس في بعض أحاديثه مناكير» .

قلت : وضعفه البخاري جداً بقوله :

«فيه نظر» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٢١) نقلاً عن خط الشيخ تقي الدين القلقشندي :

«وقد حسَّن هذا الحديث الحافظ أبو الفضل شيخُنَا لأجل المتابعة ، وفيه نظر ؛ فإن حساماً ليس من قبيل من يُحَسَّنُ الحديث بمتابعته» .

٣٧٢٠ - (سَيكونُ بعدي سَلاطينُ ، الفتنُ على أبوابِهِم كمبَارِكِ الإبِلِ ، لا يُعْطُونَ أحداً شيئاً إلا أَخَذُوا مِنْ دينِهِ مِثْلَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣/٦٣٣ - ٦٣٤) عن **حسان بن غالب** : ثنا **ابن لهيعة** ، عن أبي زرعة عمرو بن جابر ، عن عبدالله بن الحارث بن جزء رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : سكت عنه هو والذهبي ! وهذا من عجائبهما ؛ فإن الذهبي أورد حسان ابن غالب هذا في «الميزان» ، وقال :

«متروك ، ذكره ابن حبان فقال : شيخ من أهل مصر يقلب الأخبار ، ويروي

عن الأثبات الملزقات ، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار . قال الحاكم : له عن مالك أحاديث موضوعة» .

وساق له الحافظ في «اللسان» حديثين آخرين ، ونقل عن الدارقطني أنه قال :

«إنهما حديثان موضوعان» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني كما في «مجمع الهيثمي» (٢٤٦/٥) ، وقال :

«وهو متروك» .

وابن لهيعة ؛ ضعيف .

٣٧٢١ - (سيكونُ في آخِرِ الزَّمانِ ذئْبَانُ القُرَّاءِ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذلكَ الزمانَ ؛ فليَتَعَوَّذْ باللهِ مِنْ شَرِّهِمْ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٥/٣ - ٣٦) : حدثنا علي بن أحمد بن علي المصيصي قال : ثنا محمد بن إبراهيم بن البطال ، قال : ثنا عبدالرحمن بن محمد العاقب قال : ثنا سالم ، عن عبدالرحمن بن عبيد ، عن سليمان ، عن أبي عثمان النهدي ، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث سليمان ، لم نكتبه بهذا الإسناد إلا عن هذا الشيخ ، أفادناه عنه أبو الحسن الدارقطني الحافظ» .

قلت : وهذا الشيخ المصيصي ؛ قال ابن أبي الفوارس :

«كان فيه تساهل» .

ومن بينه وبين سليمان - والظاهر أنه الأعمش - ؛ لم أعرفهم .

٣٧٢٢ - (سَيكونُ مِنْ بعدِي خُلَفاءُ، ومِنْ بَعْدِ الخُلَفاءِ أُمَرَاءُ، ومِنْ بعْدِ الأُمَرَاءِ مُلُوكٌ، ومِنْ بعد المُلُوكِ جَبَابِرَةٌ، ثم يَخْرُجُ رجلٌ مِنْ أهْلِ بيتي؛ يملأُ الأرضَ عَدْلاً كمَا مُلِئَتْ جَوراً، ثم يُؤْمَرُ القَحْطَانيُّ، فوالَّذي بَعَثَنِي بالحقِّ! ما هُو دُونَهُ).

ضعيف. رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٣٦/٢) عن حنين بن علي الكندي مولى جذع، عن الأوزاعي، عن قيس بن جابر، عن أبيه، عن جده مرفوعاً.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٧/٢٠٠/٢) من هذا الوجه؛ إلا أنه وقع فيه: «الحسين بن علي الكندي مولى ابن خديج»، وسواء كان الصواب هذا أو ذاك، فإني لم أعرفه، وكذلك لم أعرف قيس بن جابر ومَنْ فوقه.

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٩٠) عن قيس بن جابر الصدفي، عن أبيه، عن جده مرفوعاً به. وقال:

«رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم».

وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» إليه أيضاً عن جاجل الصدفي.

ومعنى هذا أن اسم جد قيس بن جابر: جاجل، ولم أجد من ذكر ذلك، وفي «الإصابة»:

«جاجل أبو مسلم الصدفي».

ثم ساق له حديثاً آخر من طريق محمد بن مسلم بن جاجل، عن أبيه، عن جده عن رسول الله ﷺ. وقال:

«قال أبو نعيم: ليست له عندي صحبة .....».

فهل هو هذا أو غيره؟ فليحقق في ذلك من كان يهمه الأمر.

٣٧٢٣ ـ (سَيُقْتَلُ بـ (عذرا) ناسٌ ، يَغْضَبُ اللهُ لهم وأَهْلُ السَّمَاءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٣٧/٤) من طريق يعقوب (وهو ابن سفيان) : حدثني حرملة : أنبأنا ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن أبي الأسود قال :

دخل معاوية على عائشة ، فقالت : ما حملك على قتل حُجر وأصحابه؟! فقال : يا أم المؤمنين ! إني رأيت قتلهم صلاحاً للأمة ، وبقاءهم فساداً للأمة ، فقالت : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«رواه ابن المبارك عن ابن لهيعة ، فلم يرفعه» .

ثم ساق إسناده إلى ابن المبارك عن ابن لهيعة : حدثني خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال : أن معاوية حج ، فدخل على عائشة . . . الحديث مثله ؛ إلا أن فيه أن عائشة قالت : لقد بلغني أنه سيقتل بعذراء . . . الحديث نحوه .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لأن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه العبادلة : عبدالله بن وهب ، وعبدالله بن المبارك ، وعبدالله بن يزيد المقري ، وهذا الحديث من رواية الأولين عنه ؛ إلا أن علته الانقطاع بين أبي الأسود ـ واسمه محمد بن عبدالرحمن بن نوفل المدني ـ وعائشة ؛ فإنه لم يدرك عائشة ؛ فإنه من أتباع التابعين .

ومثله : سعيد بن أبي هلال (ووقع في الأصل : بلال) ؛ لم يدركها أيضاً . ولذلك جزم الحافظ في ترجمة حجر بن عدي من «الإصابة» بانقطاع سنده .

٣٧٢٤ ـ (سَيِّدُ طَعَامِ أَهْلِ الدنيا وأَهْلِ الجَنَّةِ اللَّحْمُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢/٣١١) عن سليمان بن عطاء الجزري :

حدثني **مسلمة بن عبدالله الجهني** ، عن عمه أبي مشجعة ، عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلمة بن عبدالله مجهول .

وسليمان بن عطاء ؛ ضعيف اتفاقاً ، وقال البخاري في «التاريخ» (٢/٢/٢٩) :

«في حديثه مناكير» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«منكر الحديث» .

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«لا يصح ، قال ابن حبان : سليمان بن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة ، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي» بقوله (٢/٢٢٤) :

«قلت : سليمان روى له ابن ماجه ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقال البخاري : في حديثه بعض المناكير . وقال الحافظ ابن حجر : لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع ؛ فإن مسلمة غير مجروح ، وسليمان بن عطاء ضعيف . والله أعلم» .

وقد روي الحديث من طرق أخرى واهية نحوه كما سبق بيانه برقم (٣٥٧٩) .

ثم رواه ابن ماجه بالإسناد المتقدم بلفظ :

ما دُعِي رسولُ الله ﷺ إلى لحم قط إلا أجاب ، ولا أُهدي له لحم قط إلا قَبِلَهُ .

٣٧٢٥ - (سَيِّدَا كُهُولِ أهلِ الجنةِ أبو بكْرٍ وعُمَرُ ، وإنَّ أبا بكرٍ في الجنةِ مِثْل الثُّريَّا في السَّمَاءِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٥/٣٠٧) عن يحيى بن عنبسة المصيصي : حدثنا حميد الطويل ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى هذا ؛ قال ابن حبان :

«دجال وضاع» . وقال الدارقطني :

«دجال يضع الحديث» .

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح له طرق عدة عن جمع من الصحابة ، وقد خرجت طائفة منها في «الأحاديث الصحيحة» (٨٢٤) .

٣٧٢٦ - (سَيِّدُ الأيام يومُ الجُمُعَةِ ، وأعظمُهَا عِنْدَ الله ، وأَعْظَمُ عند الله عز وجل مِنْ يوم الفِطْرِ ويوم الأضْحَى ، وفيه خَمْسُ خصَالٍ : خَلَقَ اللهُ فيه آدمَ ، وأهبطَ اللهُ فيه آدمَ إلى الأرضِ ، وفيه تَوَفَّى اللهُ آدمَ ، وفيه سَاعةٌ لا يَسْألُ العبدُ فيها شيئاً إلا آتاه الله تباركَ وتعالى إيَّاهُ ما لَمْ يَسْأَلْ حَرَاماً ، وفيه تقومُ السَّاعةُ ، ما مِنْ مَلَك مُقَرَّبٍ ، ولا سَمَاءٍ ، ولا أرضٍ ، ولا رياحٍ ، ولا جِبَالٍ ، ولا بَحْرٍ ؛ إلا هنَّ يُشْفِقْنَ مِنْ يومِ الجُمُعَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٤٣٠) ، وابن ماجه (١/٣٣٦) ، وأبو نعيم (١/٣٣٦) من طريق زهير بن محمد ، عن عبدالله بن محمد بن عقيل ، عن عبدالرحمن بن يزيد الأنصاري ، عن أبي لبابة بن عبدالمنذر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زهير بن محمد ـ وهو أبو المنذر الخراساني ـ ؛ قال الحافظ :

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضُعِّفَ بسببها ، قال البخاري عن أحمد : كأن زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر ، وقال أبو حاتم : حدَّث بالشام من حفظه فكثر غلطه» .

قلت : وقد اضطرب في إسناده ومتنه ، فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : عن عبدالله بن محمد ، عن عمرو بن شرحبيل : أنا سعيد بن سعد بن عبادة ، عن أبيه ، عن جده ، عن سعد بن عبادة :

أن رجلاً من الأنصار أتى النبيَّ ﷺ فقال : أخبِرْنَا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير؟ قال : «فيه خمس خلال . . . .»الحديث .

أخرجه أحمد (٥/٢٨٤) ، والبزار في «مسنده» (١/٢٩٤/٦١٥) من طريق أبي عامر : ثنا زهير عنه .

وتابعه عليه **إبراهيم بن محمد ـ وهو ابن أبي يحيى الأسلمي ـ** : حدثني عبدالله بن محمد بن عقيل به .

أخرجه الشافعي (٤٢٤) : أخبرنا إبراهيم بن محمد به .

قلت : لكن إبراهيم هذا متروك .

ثم ترجح عندي بعد زمان مديد أن الاضطراب ليس من زهير بن محمد ، وذلك ؛ لأن الرواة عنه لهذا الحديث ليسوا من الشاميين الذين روايتهم عنه غير مستقيمة ، وإنما هو من رواية العراقيين عنه ، وهما اثنان :

الأول : (أبو عامر) ، واسمه عبدالله بن عمرو ، وهو العقدي ، وهو بصري ثقة .

والآخـر : (يحيى بن أبي بكير) ، وهو كوفي ثقة . ومن طريقه : أخرجه ابن أبي شيبة (٢/١٥٠) أيضاً ، وعنه تلقاه ابن ماجه .

وكلاهما روياه عن زهير بإسناده الأول المنتهي إلى أبي لبابة بن عبدالمنذر .

والأول منهما هو الذي رواه عنه بإسناده الآخر المنتهي إلى سعد بن عبادة .

وعلى هذا ، فلا مجال لتعصيب الاضطراب بزهير بن محمد ، فلا بد من إعادة النظر فيمن فوقه . ففعلت ، فوجدت شيخه في الإسنادين عبدالله بن محمد بن عقيل ، فوقفت عنده ؛ لأنه متكلَّم في حفظه ، والذي استقر عليه رأي الحفاظ كالبخاري وغيره : أن يحتج بحديثه في مرتبة الحسن ، إلا إذا ظهر فيه علة منه أو من غيره . وقد وجدت الإمام البخاري رحمه الله قد أشار إلى علة الحديث بأسلوبه العلمي الدقيق الخاص ، وأنها ليست من زهير بن محمد ، فقال في ترجمة سعد بن عبادة رضي الله عنه ، ساق فيها حديثه هذا في «التاريخ» (٤٤/٢/٢) من ثلاثة وجوه :

١ ـ عن سعيد بن سلمة ، عن عبدالله بن محمد بن عقيل ، عن عمرو بن شرحبيل [بن سعيد] بن سعد ، عن أبيه ، عن جده سعد بن عبادة .

٢ ـ وقال زهير بن محمد : عن ابن عقيل ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن أبيه ، عن جده ، عن سعيد[1] ، عن النبي ﷺ .

---

(١) كذا الأصل والظاهر (سعد) . كذا في هامش الأصل ، وهو الصواب بلا ريب ، فقد جاء هكذا على الصواب في الموضع الثاني المشار إليه في الأعلى .

٣ ـ وقال عبيد الله بن عمرو : عن ابن عقيل ، عن عمرو بن شرحبيل ـ من ولد سعد ـ ، عن سعد بن عبادة ، عن النبي ﷺ [1] .

ثم أعاد البخاري هذا في ترجمة شرحبيل بن سعد (٢٥١/٢/٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك سكت عنه ابن أبي حاتم (٣٣٩/١/٢) ، فلم يذكر فيه شيئاً ، وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته المعروفة في «الثقات» (٣٦٤/٤) ، وأشار الذهبي إلى تليين توثيقه ، فقال في «الكاشف» :

«وثق» !

وأشار الحافظ إلى تليينه بقوله في «التقريب» :

«مقبول» .

يعني عند المتابعة ، وإلا فلين الحديث عند التفرد ، وما ذلك إلا لجهالته عنده .

والمقصود أن الإمام البخاري رحمه الله أشار إلى إعلال الحديث ، باضطراب ابن عقيل في روايته إياه على هذه الوجوه الثلاثة التي رواها عنه أولئك الثلاثة : سعيد بن سلمة ـ وهو ابن أبي الحسام ـ وزهير بن محمد ، وعبيد الله بن عمرو ـ وهو الرقي ـ ، وثلاثتهم ثقات في الجملة ، فلا يمكن والحالة هذه نسبة هذا الاختلاف على ابن عقيل إليهم ، وبخاصة الرقي منهم ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ، بل هو من ابن عقيل نفسه ؛ لما عرفت من الضعف الذي في حفظه .

ومن المقرر في علم مصطلح الحديث أن من أنواع الحديث الضعيف : الحديث المضطرب ، وذلك ؛ لأن تلوُّن الراوي في روايته الحديثَ إسناداً ومتناً ؛ واضطرابه فيه ؛ دليل على أنه لم يتقن حفظه ، ويحسن ضبطه ، وهذا لو كان ثقة ، فكيف إذا

---

(١) وصله الطبراني (٥٣٧٦/٢٣/٦) من طريقين عن عبيد الله .

كان متكلَّماً في حفظه كابن عقيل هذا؟ فكيف إذا كان اضطرابه شمل المتن أيضاً؟! فإنه لم يذكر في رواية البخاري المتقدمة عن سعيد بن سلمة قوله في آخر الحديث :

«ما من ملك مقرب . . .» إلخ .

وجملة القول ؛ أن الحديث قد تفرد بروايته عبدالله بن محمد بن عقيل ، واضطرب في إسناده اضطراباً شديداً ، وفي متنه . فهو ضعيف بهذا السياق التام ، وقد صح نحوه من حديث أبي هريرة ؛ دون تلك الزيادة في آخره ، وهو مخرّج في «صحيح أبي داود» (٩٦١) ، وساعة الإجابة منه متفق عليها بين الشيخين .

هذا ؛ وقد كنت حسَّنت الحديث في بعض تعليقاتي تبعاً للبوصيري في كتابه «الزوائد» ومشياً مع ظاهر إسناده عند ابن ماجه ، والآن وقد تيسر لي تحقيق القول في إسناده ومتنه ؛ فقد وجب عليَّ بيانه أداءً للأمانة العلمية ، داعياً : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ .

٣٧٢٧ - (سَيِّدُ الشُّهُورِ شَهْرُ رَمَضانَ ، وأعظَمُهَا حُرْمَةً ذو الحِجَّةِ) .

ضعيف . رواه أبو عثمان البجيرمي في «الفوائد» (١/٤٠) ، والبزار (٩٦٠ - كشف) ، والديلمي (٢/٢٠٣) وابن عساكر في «التاريخ» (٨/٤٨٣/٢) ، والضياء في «الأحاديث والحكايات» (١٤/١٤٥/١) عن **يزيد بن عبدالملك** ، عن صفوان ابن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن عبدالملك - وهو النوفلي - ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وروي من حديث ابن مسعود مرفوعاً به ؛ دون الشطر الثاني ، وزاد :

«وسيد الأيام يوم الجمعة» .

أخرجه عبدالغني المقدسي في «فضائل رمضان» (ق٢/٥٣) عن عيسى الأصم ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن أبي إسحاق الهمداني ، عن هبيرة بن يريم عنه .

وعيسى الأصم ؛ لم أعرفه . وقد خولف في إسناده ؛ فقد أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/٨/٢ و١/٩) من طريقين آخرين ، عن أبي إسحاق به موقوفاً على ابن مسعود .

وكذلك أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢١/٣) من طريق المسعودي ؛ عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة قال : قال عبدالله : . . . فذكره موقوفاً عليه .

٣٧٢٨ ـ (سَيِّدُ النَّاسِ آدمُ ، وسيِّدُ العَرَبِ محمدٌ ، وسيدُ الرُّوم صُهَيْبٌ ، وسيِّدُ الفُرْسِ سلمانُ ، وسيِّدُ الحبَشَةِ بلالٌ ، وسيدُ الجبالِ طورُ سَيْنَاءَ ، وسيدُ الشجرِ السِّدْرُ ، وسيدُ الأشْهُرِ المُحَرَّمُ ، وسيد الأيامِ يومُ الجمعةِ ، وسيدُ الكلامِ القرآنُ ، وسيدُ القرآنِ البقرةُ ، وسيدُ البقرةِ آيةِ الكُرسي ، أما إنَّ فيها خَمْسَ كَلِمَاتٍ ، في كلٍّ كلمةٍ خمسونَ بركةً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥) من طريق ابن السني : حدثنا علي بن محمد بن عامر النهاوندي : حدثنا سليمان بن جذام : حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبدالرحمن ، عن محمد بن عبدالقدوس ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن مكحول ، عن رجل قال :

كنا جلوساً في حلقة عمر ، نتذاكر فضائل القرآن إذ قال رجل : خاتمة براءة ،

وقال آخر : خاتمة بني إسرائيل ، وقال آخر : خاتمة ﴿كهيعص﴾ ، وقال آخر : خاتمة ﴿يس﴾ و ﴿تبارك﴾ ، وفي القوم علي بن أبي طالب لا يحير جواباً ، إذ قال : يا أمير المؤمنين ! فأين أنت عن آية الكرسي؟ فقال عمر : يا أبا حسن ! حدثنا بما سمعتَ فيها عن رسول الله ﷺ ، فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

ومحمد بن عبدالقدوس ؛ مجهول ؛ قاله ابن منده .

ومجالد ـ وهو ابن سعيد ، ليس بالقوي .

وسليمان بن جذام ، والنهاوندي ؛ لم أعرفهما .

٣٧٢٩ ـ (السَّائحُونَ هُمُ الصَّائمونَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢/٣٣٥) عن جنيد بن حكيم الدقاق : ثنا حامد ابن يحيى البلخي : ثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

سئل رسول الله ﷺ عن السائحين ، فقال : «هم الصائمون» . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، على أنه مما أرسله أكثر أصحاب ابن عيينة ، ولم يذكروا أبا هريرة في إسناده» ! ووافقه الذهبي !

أقول : وليس صحيح الإسناد ؛ بله على شرط الشيخين ؛ فإن البلخي هذا ، وإن كان ثقة ؛ فلم يخرج له الشيخان شيئاً .

والدقاق ؛ قال الدارقطني :

«ليس بالقوي» . فأنى له الصحة !

وقد روي من طريق أخرى : أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٧٢٨٧) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١١٣) ، وابن عدي (٢/٦٩) عن **حكيم بن خذام أبي سمير** قال : حدثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

«لم يرفعه عن الأعمش غير حكيم» .

كذا قال ! وحكيم متروك الحديث ؛ كما قال أبو حاتم . وتابعه **أبو ربيعة زيد ابن عوف** : حدثنا أبو عوانة ، عن الأعمش به مرفوعاً .

أخرجه الخطيب في «الموضح» (٢/٥٨) .

لكن زيد بن عوف ؛ متروك أيضاً . ثم قال العقيلي :

«يروى عن أبي هريرة موقوف» .

قلت : وصله ابن جرير في «تفسيره» (١٧٢٨٨) بسند صحيح عنه موقوفاً ، وهو الأصح ؛ كما قال السيوطي في «الدر» (٤/٢٤٨) .

ثم أخرجه هو (١٧٢٨٩ و١٧٢٩٠) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٥/١) بسند حسن عن ابن مسعود موقوفاً .

٣٧٣٠ ـ (السِّباعُ حَرَامٌ . يعني المُفَاخَرَةَ بالجِمَاع) .

منكر . رواه أحمد (٣/٢٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١٣٠) عن ابن لهيعة ، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال :

«لا يعرف إلا به» يعني دراجاً ، وروي عن أحمد أنه قال :

«أحاديثه مناكير» .

قلت : وابن لهيعة ضعيف أيضاً ، لكن تابعه منصور بن أبي الأسود ، عن دراج به . أخرجه الدولابي (٢/١٥٧) ، والحسن بن موسى عند أبي يعلى في «مسنده» (ق١/٨٧ و٢) وعمرو بن الحارث عند البيهقي (٧/١٩٤) . فالعلة من دراج .

(تنبيـــه) : لفظ الحديث عند الدولابي : «السباع» بالسين المهملة والباء الموحدة . ووقع عند الآخرين بلفظ : «الشياع» بالشين المعجمة والمثناة التحتية . قال في «النهاية» :

«قال أبو عمر : إنه تصحيف ، وهو بالسين المهملة والباء الموحدة . وإن كان محفوظاً ؛ فلعله من تسمية الزوجة شاعة» .

٣٧٣١ - (السَّخَاءُ خُلُقُ اللهِ الأعْظَمُ) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢/٢١٩) عن أبي الشيخ معلقاً : حدثنا **محمد بن حمزة** : حدثنا **عمر بن سهل النيسابوري** : حدثنا **عثمان بن يحيى** ، عن **محمد ابن عبدالملك** ، عن **أبي سليمان الحمصي** ، عن السفيانيْن والحماديْن ، عن عمرو ابن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون السفيانيْن لم أعرف أحداً منهم ، ويخيل إليَّ أنه إسناد مختلق ؛ فإنه لا يوجد في روايات الثقات - فيما أعلم - الجمع بين السفيانين والحمادين في سند واحد . والله أعلم .

وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٤٢) ، وعنه الديلمي من طريق **عمران بن عبدالله المجاشعي** : ثنا **إبراهيم بن سليمان العبدي** : ثنا **يزيد بن عياض بن جُعْدُبَة** ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمار بن ياسر مرفوعاً به .

ويزيد بن عياض ؛ كذبه مالك وغيره .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

وأخرجه أبو الحسن بن عبدكويه في «ثلاثة مجالس» (١/١٣) عن الحسن ابن يزيد السواق ، عن عبدالله بن عبدالله المجاشعي ، عن يونس بن يزيد الأيلي ، عن الزهري به .

والأيلي هذا ؛ قال الحافظ :

«ثقة ؛ إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ» .

قلت : لكن من دونه لم أعرفهما أيضاً .

٣٧٣٢ - (السَّكينةُ مَغْنَمٌ ، وتَرْكُهَا مَغْرَمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الإسماعيلي في «المعجم» (١/٣٣) ، والديلمي (٢/٢٢٠) عن الحاكم معلقاً ، عن سفيان بن وكيع : حدثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سفيان بن وكيع أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال أبو زرعة : كان يتهم بالكذب» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«كان صدوقاً ؛ إلا أنه ابتلي بورَّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصحَ ؛ فلم يَقْبَل ؛ فسقط حديثهُ» .

٣٧٣٣ ـ (السَّلامُ اسْمٌ من أسمَاءِ اللهِ عظيمٌ ، جَعَلَهُ ذِمَّةً بينَ خَلْقِهِ ، فإذا سلَّمَ المسلمُ على المسلمِ ؛ فقدْ حُرِّمَ عليه أنْ يذكُرَهُ إلا بخَيرٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢١٨) عن **الحسن بن سعيد الموصلي** : حدثنا **إبراهيم** : حدثنا حماد ، عن عطاء بن السائب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إبراهيم هذا ـ وهو ابن حيان بن حكيم الأوسي المدني ـ يروي عن الحمادين : حماد بن زيد وحماد بن سلمة ؛ قال ابن عدي :

«أحاديثه موضوعة» .

والحسن بن سعيد ؛ ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/٣٢٤ ـ ٣٢٥) وقال :

«توفي سنة اثنتين وتسعين ومئتين» . ولم يذكر فيه جرحاً .

وأعله المناوي بعطاء بن السائب واختلاطه ! فلم يصنع شيئاً ؛ لأن الآفة ممن دونه كما عرفت .

٣٧٣٤ ـ (السَّلامُ تحيةٌ لِمِلَّتِنَا ، وأمانٌ لِذِمَّتِنَا) .

موضوع . رواه القُضاعي في «مسند الشهاب» (٢/١٦) عن **أبي فروة الرهاوي** قال : نا **أبي** قال : نا **طلحة بن زيد** ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته طلحة بن زيد ـ وهو القرشي الرقي الدمشقي ـ ؛ قال الحافظ :

وأبو فروة الرهاوي ؛ هو محمد بن يزيد بن سنان بن يزيد ؛ وهو ضعيف كأبيه .

٣٧٣٥ ـ (السُّلْطَانُ العـادِلُ المتـواضِعُ ظِلُّ اللهِ ورُمْحُـهُ في الأرضِ ، ويُرْفَعُ للوالـي العـادلِ المتواضِـعِ في كـلِّ يومٍ وليلةٍ عَمَلُ ستينَ صِدِّيقاً ، كلّهم عابدٌ مجتهِدٌ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/٢٢٠) عن أبي الشيخ معلقاً : حدثنا الحسن بن علي : حدثنا العباس بن عبدالله : حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى : حدثنا سليمان بن رجاء ، عن عبدالعزيز بن مسلم ، عن أبي بصيرة العبدي ، عن أبي رجاء العطاردي ، عن أبي بكر الصديق مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان بن رجاء مجهول .

وأبو بصيرة[1] ـ كذا في النسخة ـ ولم أره هكذا في شيء من كتب التراجم ، وإنما فيها أبو بصير العبدي ، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم (٣٤٨/٢/٤) جرحاً ولا تعديلاً . وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» .

ومع ضعف إسناد الحديث ؛ فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة . والله أعلم .

٣٧٣٦ ـ (السُّنَّةُ سُنَّتَان : سُنَّةٌ في فَرِيضَةٍ ، وسُنَّةٌ في غَيْرِ فَرِيضَةٍ ، السُّنَّةُ التي في الفريضَةِ أصْلُهَا في كِتَابِ اللهِ ؛ أَخْذُهَا هُدَى وتَرْكُهَا ضَلالَةٌ ، والسُّنَّةُ التي ليسَ أصلُهَا في كتابِ اللهِ ؛ الأَخْذُ بِهَا فضيلةٌ وتركُهَا ليسَ بخطيئةٍ) .

موضوع . هو من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، قال الهيثمي (١٧٢/١) :

---

(١) الصواب أنه «أبو نُصَيْرَةَ» ، بالنون مصغراً ؛ انظر : «تبصير المنتبه» (١٤٢١/٤) . (الناشر) .

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وقال : «لم يروه عن أبي سلمة إلا **عيسى بن واقد** ، تفرد به **عبدالله بن الرومي**» ، ولم أر من ترجمه» .

قلت : وعلى هامشه ما نصه ـ وظني أنه من تعليقات الحافظ ابن حجر عليه ـ :

«فائدة : عبدالله هو ابن محمد ، ويقال : ابن عمر اليمامي ، يعرف بابن الرومي ، وثقه أبو حاتم وغيره» .

قلت : ترجمة هذا في «التهذيب» ، وهو من شيوخ مسلم ، وفيها أن أبا حاتم قال : «صدوق» . ولم أرها في «الجرح والتعديل» ، بل فيه (٢/٢/١٥٧) :

«عبدالله بن محمد اليمامي البكري ، روى عن آدم بن علي الشيباني . روى عنه عبيد بن إسحاق العطار . سمعت أبي يقول : هو مجهول» .

قلت : وعيسى بن واقد ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله الذي أراده الهيثمي بقوله : «لم أر من ترجمه» ، لكن قصرت عنه عبارته ! وهو ظاهر ما نقله عنه المناوي ، فإنه قال :

«قال الطبراني : لم يروه عن أبي سلمة إلا عيسى بن واقد . قال الهيثمي : ولم أر من ترجمه» .

ثم إن الحديث ظواهر الوضع والصنع عليه لائحة ، وهو بتعابير الفقهاء أشبه منه بألفاظ النبوة والرسالة . كيف وهو يتضمن القول بأن هناك سنة ليس لها أصل في كتاب الله تعالى ، وهو قول مرجوح ، يردُّه قوله تعالى : ﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه**﴾ !

٣٧٣٧ ـ (السُّنَّةُ سُنَّتَـانِ : سُنَّةٌ مِنْ نَبِيٍّ مُـرْسَلٍ ، وسُنَّةٌ مِنْ إِمَـامٍ عَادِلٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٢٢) عن **علي بن عبدة** : حدثنا شعبة ، عن الحكم بن مقسم ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته علي بن عبدة ، قال الذهبي :

«كذاب ، قال الدارقطني : كان يضع الحديث» .

قلت : وهو علي بن الحسن ، ويقال : ابن أبي الحسن المكتب .

٣٧٣٨ ـ (السُّورَةُ التي تُذْكَرُ فيها البقرةُ فسْطَاطُ القُرْآنِ ، فَتَعَلَّمُوهَا ؛ فإنَّ تَعَلُّمَهَا بَرَكَةٌ ، وتَرْكَهَا حَسْرَةٌ ، ولا يَسْتَطِيعُهَا البَطَلَةُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٢٦) عن **إسماعيل بن أبي زياد الشامي** ، عن أبي رافع ، عن سعيد المقبري ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل هذا ، قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

٣٧٣٩ ـ (السُّيُوفُ أَرْدِيَةُ المُجَاهِدِينَ) .

ضعيف . رواه المحاملي في «الأمالي» (٨/رقم ٤٢) : نا **عبدالله بن شبيب** : نا **ذؤيب بن عمامة السهمي** : نا الوليد بن مسلم : نا **زهير بن محمد** ، عن الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيب ، عن زيد بن ثابت مرفوعاً .

وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» من هذا الوجه إلا أنه قال : عن

الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ زهير بن محمد ـ وهو الخراساني ـ سيِّئ الحفظ ، ونحوه السهمي . وابن شبيب واهٍ .

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٩/٢) عن الأحوص بن حكيم قال : حدثني راشد بن سعد ، عن عروة بن الزبير قال : كان يقال : . . . فذكره .

وعن الربيع ، عن الحسن قال : . . . فذكره موقوفاً .

وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ الأحوص بن حكيم ضعيف الحفظ .

٣٧٤٠ ـ (إنَّكُمْ قدْ أصبَحْتُمْ بينَ أَحْمَرَ وأَخْضَرَ وأَصْفَرَ ، فإذا لَقِيتُمْ عَدُوَّكُم فَقُدُماً قُدُماً ؛ فإنَّهُ ليسَ أحدٌ يُقْتَلُ في سبيلِ الله إلا ابْتَدَرَتْ له ثِنْتَانِ مِنَ الحُورِ العِيْنِ ، فإذا اسْتُشْهِدَ ؛ كان أولُ قطرةٍ تَقَعُ مِنْ دَمِهِ ؛ كَفَّرَ اللهُ عنه كلَّ ذنبٍ ، ويمسَحَانِ الغُبَارَ عن وجْهِهِ ، ويقولانِ : قَدْ آنَ لكَ ، ويقول هو : قد آن لكما) .

ضعيف بهذا السِّيَاق . أخرجه البزار (ص١٨٣ ـ ١٨٤/زوائده) من طريق **أبي يحيى التيمي** عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن يزيد بن شجرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الهيثمي عقبه :

«أبو يحيى التيمي هو إسماعيل بن إبراهيم ؛ ضعيف جداً» .

وقال الحافظ ابن حجر عقبه :

«والحديث مرسل كما ترى» .

قلت : كذا في النسخة المصورة ، وهي سيئة جداً ، ولعل الأصل : «كما سترى» ؛ لأنه بعد هذه رواية أخرى من طريق العباس بن الفضل الأنصاري : حدثني القاسم بن عبدالرحمن الأنصاري ، عن الزهري ، عن يزيد بن شجرة ، عن جدار - رجل من أصحاب النبي ﷺ - قال : غزونا مع رسول الله ﷺ ، فلقينا عدونا ، فقام ، فحمد الله وأثنى عليه ، فقال :

«يا أيها الناس ! إنكم قد أصبحتم . . .» فذكره[1] . وقال عقبه :

«والعباس أيضاً ضعيف ، وحديثه أولى بالصواب» .

قلت : فهذا يدل على ما ذكرته من أن الأصل : «كما سترى» ، وإلا ؛ ففي الرواية الأولى تصريح يزيد بن شجرة بسماعه من رسول الله ﷺ ، ولو صح السند بذلك إلى يزيد ؛ لكان هذا هو الصواب ، ولكان قول من جزم بصحبة يزيد بن شجرة هو الراجح ، ولكن أنَّى ذلك وفي الطريق أبو يحيى التيمي ؛ وهو ضعيف جداً كما سبق ، بل هو كذاب؟!!

لكن قد جاء بإسناد آخر خير منه ، فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٦/٧/١) : حدثنا محمد بن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد قال :

قام يزيد بن شجرة في أصحابه ، فقال :

إنها قد أصبحت عليكم [وأمست] من بين أخضر وأحمر وأصفر ، وفي البيوت ما فيها ، فإذا لقيتم العدو غداً ؛ فقدماً قدماً ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما تقدم رجل من خطوة إلا تقدم إليه الحور العين ، فإن تأخر استترن منه ،

---

(١) ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (١/٩١) ؛ لكن تصحّفت فيه (جدار) إلى (جابر) !

وإن استشهد كان . . .» الحديث .

ففي هذا أيضاً التصريح بسماع يزيد بن شجرة من النبي ﷺ ، ولذلك أورده عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٢/٦٥) من طريق ابن أبي شيبة ، لكن يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم ـ سيِّئ الحفظ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، كبر ، فتغير ، فصار يتلقن» .

ولذلك ؛ لم يحتج به الشيخان ، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم مقرناً . على أنه قد روي عنه موقوفاً لم يذكر فيه النبي ﷺ ، وزاد في آخره :

ثم يُكسى مئة حُلَّةٍ ليس من نسج بني آدم ، ولكن من نبت الجنة ، لو وضعن بين إصبعين لوسعنه ، وكان يقول : نُبِّئْتُ أن السيوف مفاتيح الجنة .

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٩٤) :

«رواه الطبراني من طريقين ، رجال أحدهما رجال (الصحيح)» .

قلت : وهو كما قال ؛ بل هو إسناد صحيح ، فانظر «الصحيحة» (٢٦٧٢) .

وقد وجدت لآخره شاهداً قوياً مرفوعاً ، ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٢٦٧٢) ، ولسائره متابع قوي ؛ أخرجه الحاكم (٣/٤٩٤) ، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٩٨ ـ ٦١٧/٢٩٩) من طريق شعبة ، عن منصور : سمع مجاهداً يحدث ، عن يزيد بن شجرة الرهاوي وكان من أمراء الشام ، وكان معاوية يستعمله على الجيوش ، فخطبنا ذات يوم ، فقال : . . . فذكر الخطبة ، وفيها الزيادة التي عند الطبراني دون المرفوعة ، وفيه زيادات أخرى ذكر طرفاً منها المنذري في «الترغيب» (١٩٥/٢) . وإسناده صحيح .

وروى بعضَهُ نُعَيمُ بنُ حماد في «زياداته» على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٣٣٠) قال ابن المبارك : أنا رجل ، عن منصور به .

٣٧٤١ ـ (شَاهِدُ الزُّورِ معَ العَشّارِ في النارِ) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢/٢٢٩) عن **الحسين بن إسحاق العجلي** ، عن **جعفر بن محمد الرقي** ، عن **محمد بن حذيفة الأسدي** ـ وكان ثقة ـ قال : أقمت على سفيان بن عُيينة سنتين ، فقال لنا ذات يوم ونحن حوله : اكتبوا : زياد بن علاقة ، سمع المغيرة بن شعبة : شاهد الزور . . . كذا الأصل ، ليس فيه أنه رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون محمد بن حذيفة الأسدي ؛ لم أعرفهما ، وأحدهما هو القائل عنه : «وكان ثقة» ، ولا عبرة بذلك لجهالته ، لا سيما وهو مجروح عند الأئمة ؛ فقد ضعفه أبو حاتم ، وجرحه ابن حبان ، وقال :

«روى عن سفيان . . . (فذكره مرفوعاً وقال :) وهذا باطل ، وما سمع زياد بن علاقة هذا ، ولا عند سفيان عن زياد سوى أربعة أحاديث معروفة» .

٣٧٤٢ ـ (شبابُ أهْلِ الجنَّةِ : الحَسَنُ ، والحُسَيْنُ ، وابنُ عُمر ، وسعدُ ابنُ مُعَاذٍ ، وأبيُّ بنُ كَعْبٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٣٥) عن عمر بن محمد بن الحسن : حدثنا أبي : حدثنا **أبو شيبة** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو شيبة اسمه يوسف بن إبراهيم الجوهري الواسطي ، وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

وعمر بن محمد بن الحسن ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه غير معروف ؛ فإن أباه محمد بن الحسن - وهو الواسطي المزني - ثقة معروف ؛ له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢٢٦/٢/٣) ؛ ومع ذلك فلم يذكر في الرواة عنه ابنَهُ هذا .

٣٧٤٣ - (شِرَارُ أُمتي مَنْ يَلِي القَضَاءَ ، إنِ اشْتَبَهَ عليهِ لم يُشَاوِرْ ، وإنْ أصابَ بَطِرَ ، وإن غَضِبَ عَنَّفَ ، وكاتِبُ السُّوءِ كالعَامِلِ بهِ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢٣٠/٢) عن عبدالله بن أبان ، عن هاشم بن محمد ، عن عمر بن أبي بكر ، عن ثور بن يزيد ، عن مكحول ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمر بن أبي بكر - وهو الموصلي العدوي - ؛ ضعفه أبو زرعة ، وقال أبو حاتم :

«متروك ، ذاهب الحديث» .

وهاشم بن محمد وهو الربعي ؛ قال العقيلي :

«لا يتابع على حديثه» . وقال ابن حبان في «الثقات» :

«ربما أخطأ» .

وعبدالله بن أبان وهو الثقفي ؛ لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

٣٧٤٤ - (شَرُّ البيْتِ الحَمَّامُ ، تَعْلُو فيه الأصواتُ ، وتُكْشَفُ فيه العَوْرَاتُ . فقال رَجُلٌ : يا رسولَ الله ! يُدَاوى فيه المريضُ ، ويُذْهَبُ فيه الوَسَخُ ، فقال : فَمَنْ دَخَلَهُ ؛ فلا يَدْخُلْ إلا مُسْتَتِرَاً) .

ضعيف . رواه الطبراني (١/١٠٣/٣) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي :

نا الصلت بن مسعود الجحدري : ثنا **يحيى بن عثمان التيمي** ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير يحيى بن عثمان التيمي ؛ فهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

وقد صح مختصراً بلفظ : «اتقوا بيتاً يقال له : الحمام . . .» .

وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٢٦٤٩) ، و«تخريج الكلم الطيب» (ص١٢٨) .

٣٧٤٥ - (شُوبُوا شَيْبَكُمْ بالحِنَّاءِ ؛ فإنَّهُ أَسْرَى لِوُجُوهِكُمْ ، وأطيَبُ لأفْواهِكُمْ ، وأكْثَرُ لِجمَاعِكُمْ ، الحِنَّاءُ سَيِّدُ رَيْحَانِ أهلِ الجنةِ ، الحِنَّاءُ يَفْصِلُ ما بينَ الكُفْرِ والإيمانِ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/٢٠٧/٢ و٢٢٨/١ - ٢ و١٠/١٨/١ - ٢) عن **عبدالسلام بن العباس بن الزبير** : نا **أبو محمد عبدالرحمن [بن عبدالله] الدمشقي** : نا **إبراهيم بن أيوب الدمشقي** - وكان رجلاً صالحاً - ، عن إبراهيم بن عبدالحميد الجرشي ، عن **أبي عبدالملك الأزدي** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو عبدالملك الأزدي ؛ لم أجد من ذكره ، وقد راجعت له كتاب «الثقات» لابن حبان ، فلم يذكره ، ومثله عبدالسلام هذا ، لم أجد من ترجمه ، وكذا أبو محمد عبدالرحمن بن عبدالله الدمشقي ، لكن لا يبعد أن يكون الذي في «الميزان» و«لسانه» :

«عبدالرحمن بن عبدالله بن ربيعة الدمشقي عن معروف الخياط ، قال ابن معين : لا أعرفه» ، وقد ساق في ترجمته هذا الحديث ، ولم يَزِدْ !

وأما إبراهيم بن أيوب الدمشقي ؛ فقال أبو حاتم :

«لا أعرفه» . وضعفه غيره .

وبالجملة ؛ فهو سند مسلسل بمن لا يعرف غير إبراهيم بن عبدالحميد ؛ فقال أبو زرعة :

«ما به بأس» . كما رواه ابن عساكر عنه ، وفي ترجمته روى هذا الحديث ، ومن روايته أورده السيوطي في «الجامع» ، وقال المناوي :

«وفيه من لا يعرف» .

(**تنبيه**) : «شربوا» ، كذا في نسختنا بالراء ، وفي «اللآلي» (٢/٢٧٠ - ٢٧١) من طريق ابن عساكر هذه «شوبوا» بالواو ، وكذلك أورده في «الجامع الصغير» ، فالظاهر أنه كذلك في بعض نسخ «التاريخ» .

وأخرجه ابن الضريس في «الثالث من حديثه» (١/١٥٧) ، والديلمي (٢/٢٢٧) ، وابن عساكر (٢/٩٦/٢) عن **أبي عبدالله أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الكناني الخولاني** : حدثني أبي ، عن جدي ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به . وقال ابن عساكر :

«هذا حديث منكر» .

أورده في ترجمة الكناني هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما أبوه وجدُّه ؛ فلم أعرفهما ، فهو إسناد مظلم .

والحديثان أوردهما السيوطي في «اللآلي» (٢/٢٧٠ و٢٧١) ، ولم يتكلم على إسنادهما . وقال المناوي في شرح حديث أنس من «الجامع» :

«وفيه من لا يعرف» .

٣٧٤٦ ـ (شَعْبَانُ شَهْرِي ، ورَمضانُ شَهْرُ اللهِ ، وشعبانُ المطهِّرُ ، ورمضانُ المكَفِّرُ) .

ضعيف جداً . رواه الديلمي (٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤) عن هشام بن خالد : حدثنا **الحسن بن يحيى الخشني** ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الخشني هذا متروك ، كما مضى مراراً ، وتقدمت له بعض الأحاديث الموضوعة التي يستدل بها على حاله ، فانظر الحديث (٢٠٠ و٢٠١) ، ويبدو لي أن هذا من موضوعاته .

٣٧٤٧ ـ (شَفَاعَتِي لأُمَّتِي : مَنْ أَحَبَّ أهلَ بَيْتِي ، وهُمْ شِيعَتِي) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/١٤٦) من طريق **القاسم بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب** قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده محمد بن عمر ، عن أبيه عمر بن علي ، عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الخطيب في ترجمة القاسم بن جعفر هذا من «التاريخ» (١٢/٤٤٣) :

«حدَّث عن أبيه عن جده عن آبائه نسخة أكثرها مناكير» .

٣٧٤٨ ـ (شَهَادَةُ المسلمينَ بعضِهِم على بَعْضٍ جَائِزةٌ ، ولا تَجُوزُ شَهَادَةُ العُلَمَاءِ بعضِهِم على بعضٍ ؛ لأنهم حُسَّدٌ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٢٨) عن أبي إسحاق الطالقاني : حدثنا

عبدالملك بن أبي جامع الغنوي ، عن **أبي هارون الغنوي** ، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الحاكم بإسناده ، عن أبي إسحاق الطالقاني به وقال :

« قال الحاكم : ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ ، وإسناده فاسد من أوجه كثيرة يطول شرحها . قال المؤلف : منها أن في إسناده مجاهيل وضعفاء منهم أبو هارون» .

قلت : يعني العبدي ، وهو متروك . لكن وقع في «الديلمي» (الغنوي) كما ترى ، فإن كان محفوظاً فالعهدة على من دونه ؛ لأنه ثقة واسمه : إبراهيم بن العلاء ، أخرج له البخاري .

٣٧٤٩ - (شَيْئَانِ لا أُذْكَرُ فيهِمَا : الذَّبِيحَةُ والعُطَاسُ ، هما مُخْلَصَانِ للهِ تباركَ وتعالى) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/٢٣٥) من طريق ابن لال بسنده ، عن المنهال بن بحر : حدثنا **الحسن بن أبي جعفر** ، عن **نهشل** ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل - وهو ابن سعيد الورداني - ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه» .

والحسن بن أبي جعفر - وهو الجُفري - ؛ ضعيف الحديث مع عبادته وفضله .

والمنهال بن بحر ؛ مختلف فيه ، فقال العقيلي :

«في حديثه نظر» . وأشار ابن عدي إلى تليينه .

وقال أبو حاتم :

«ثقة» . وذكره ابن حبان في «الثقات» .

٣٧٥٠ - (شَيْطَانُ الرَّدهةِ يَحْتَدِرُهُ رَجُلٌ مِنْ بَجَيْلَة ؛ يقالُ له : الأَشْهَبُ أو ابنُ الأشهبِ ، راعٍ لِلْخَيْلِ ، علامةُ سُوءٍ في قوم ظَلَمةٍ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤/٥٢١) ، وأحمد (١/١٧٩) ، والحميدي (١/٣٩/٧٤) ، وعنه الفسوي في «المعرفة» (٣/٣١٥) ، وأبو يعلى (١/٢٢٥) ، وابن أبي عاصم (٢/٤٤٨/٩٢٠) ، والبزار (٢/٣٦١/١٨٥٤) من طريق العلاء بن أبي العباس - وكان شيعياً - ، عن أبي الطفيل ، عن بكر بن قِرواش : سمع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : ما أبعده من الصحة وأنكره؟!» .

قلت : وعلته بكر هذا ؛ قال في «الميزان» :

«لا يعرف ، والحديث منكر» . يعني هذا ، وأقره الحافظ في «اللسان» .

(تنبيه) : سياق الحديث للحاكم ، لكن فيه أخطاء صححتها من «الجامع الصغير» ، وسياقه عند أبي يعلى مختصر ، وعند أحمد مختصر جداً .

وقال الهيثمي (٦/٢٣٤) :

«رواه أبو يعلى ، وأحمد باختصار ، والبزار ، ورجاله ثقات» .

وقال في مكان آخر (١٠/٧٣) :

«رواه أحمد ، وأبو يعلى ، ورجال أحمد ثقات ، وفي بكر بن قرواش خلاف لا يضر» .

وأقول : لا داعي لتخصيص رجال أحمد بالتوثيق ؛ فإن رجال الآخرين كذلك . ولكن إطلاق التوثيق على جميع الرجال فيه نظر ؛ فإن بكر بن قرواش لم يوثقه غير ابن حبان (٤/٧٥) ، والعجلي فقال (٨٥/١٦٣ ـ تاريخ الثقات) :

«تابعي من كبار التابعين من أصحاب علي ، وكان له فقه ، ثقة» .

وهذا التوثيق من تساهلهما المعروف ، ولذلك لم يلتفت إليه الحفاظ المتأخرون كالذهبي والعسقلاني ، يضاف إلى ذلك تضعيف العقيلي إياه بذكره في كتاب «الضعفاء» (١/١٥١) وقوله في حديثه هذا :

«لا يعرف إلا عن بكر بن قرواش» .

وحكى نحوه عن البخاري ، عن علي بن المديني .

وكذلك قال ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩) . وهؤلاء هم الذين عناهم الهيثمي بقوله : «وفي بكر خلاف لا يضر» ، فهو مردود .

٣٧٥١ ـ (الشَّاةُ بَرَكَةٌ ، والبِئْرُ بركةٌ ، والتَّنُّورُ بركةٌ ، والقَدَّاحَةُ بَركةٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤٩٦) عن **أحمد بن نصر الذارع** : حدثنا **أبو علي زفر بن وهب بن عطاء الأصبهاني** : حدثنا **محمد بن حرب النشائي** قال : حدثنا **داود بن محبر** : حدثنا **صغدي بن سنان أبو معاوية البصري** ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ فيه آفات :

الأولى : صغدي بن سنان ؛ قال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» . وقال ابن معين :

«ليس بشيء» .

الثانية : داود بن المحبر ؛ وضاع معروف .

الثالثة : زفر بن وهب ؛ أورده الخطيب في ترجمته ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

الرابعة : أحمد بن نصر الذارع ؛ قال الخطيب :

«ليس بحجة» . وفي «الميزان» :

«أتى بمناكير تدل على أنه ليس بثقة ، قال الدارقطني : دجال» .

ثم ذكر له حديثين من أباطيله . ولذلك قال المناوي بعد أن ذكر نحو ما تقدم ؛ منتقداً السيوطيَّ في إيراده الحديثَ :

«وبه يُعرَف أن سَنَدَ الحديث عَدَمٌ» .

قلت : وللجملة الأولى منه متابع من طريق عنبسة بن عبدالرحمن قال : حدثنا صغدي بن عبدالله ، عن قتادة به .

أخرجه العقيلي (ص١٩٢) في ترجمة صغدي بن عبدالله هذا ؛ وقال :

«حديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا به» .

يعني هذا ، ثم قال :

«وفيه رواية من غير هذا الوجه فيها لين» .

قلت : لعله يشير إلى ما أخرجه هو (ص٢٩) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٣) من طريق إسماعيل بن سلمان ، عن أبي عمر البزار ، عن محمد بن الحنفية ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ :

«الشاة في البيت بركة ، والشاتان بركتان ، والثلاث بركات» .

أورده العقيلي في ترجمة إسماعيل بن سلمان هذا ، وهو الأزرق ، وقال :

«قال ابن معين : ليس بشيء» .

وفي «الميزان» :

«قال ابن نمير والنسائي : متروك» .

(تنبيه) : هذا الحديث أعله المناوي بأن «فيه صغدي بن عبدالله ، قال في «الميزان» : له حديث منكر . قال العقيلي : لا يعرف إلا به ، ومتنه : الشاة بركة . . ثم ساقه إلى آخر ما هنا» .

قلت : وهذا وهم فاحش ! فإن صغدي بن عبدالله ليس له ذكر في إسناد حديث علي هذا ، وإنما هو في حديث أنس الذي قبله ، ومتنه : «الشاة بركة» فقط ، ليس فيه ما بعده كما رأيت !!

٣٧٥٢ ـ (الشَّاةُ مِنْ دَوَابِّ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (٢٣٠٦) ، وابن عدي (٢/١٥٢) عن زربيّ ، عن ابن سيرين ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«زربيّ ؛ أحاديثه وبعض متون أحاديثه ؛ منكرة» .

قلت : وقال ابن حبان :

«منكر الحديث على قِلَّتِهِ» ، وضعفه البخاري جداً ، فقال :

«فيه نظر» .

٣٧٥٣ - (الشَّامُ صَفْوَةُ اللهِ مِنْ بِلادِهِ ، إليها يَجْتَبي صَفْوَتَه مِنْ عِبَادِهِ ، فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الشامِ إلى غيرِها ؛ فَبِسَخَطِهِ ، ومَنْ دَخَلَهَا مِنْ غيرِها ؛ فبِرَحْمَةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٥٠٩/٤) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٧/١) من طريق الطبراني - وهذا لفظه - عن **أبي عائذ عفير بن معدان** : أنه سمع سليم بن عامر الكلاعي يحدِّث ، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : كلا ، وعفير هالك» .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥٩/١٠) :

«رواه الطبراني ، وفيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف» .

وفي رواية له عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

«صفوة الله من أرضه الشام ، وفيها صفوته من خَلْقِه وعباده ، وليدخلن الجنة منكم من أمتي ثُلَّةٌ لاحساب عليهم ولا عذاب» .

قال الهيثمي : «وفيه عبدالعزيز بن عبيد الله الحمصي ، وهو ضعيف» .

قلت : وأخرجه ابن عساكر ، عن الطبراني أيضاً عنه ، عن القاسم ، عن أبي أمامة به .

٣٧٥٤ ـ (الشَّاهِدُ : يومُ عَرَفَةَ ويَوْمُ جُمُعَةٍ ، والمَشْهُودُ : هو الموعُودُ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٥١٩/٢) ، وعنه البيهقي (١٧٠/٣) من طريق شعبة قال : سمعت علي بن زيد ويونس بن عبيد يحدثان ، عن عمار مولى بني هاشم ، عن أبي هريرة ـ أما علي فرفعه إلى النبي ﷺ ، وأما يونس فلم يَعْد أبا هريرة ـ في هذه الآية ﴿وشاهِدٍ ومَشْهُود﴾ [البروج : ٣] قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«حديث شعبة عن يونس بن عبيد صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وهو موقوف . وأما علي بن زيد فقد رفعه كما رأيت ، لكنه ضعيف لا يحتج به ، لا سيما إذا خالف الثقةَ يونسَ بنَ عبيد .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ آخر مخالف للفظ الترجمة ، وهو الأرجح ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي مالك الأشعري كما خرجته في «الصحيحة» (١٥٠٢) .

٣٧٥٥ ـ (الشِّرْكُ أَخْفَى في أُمَّتِي مِنْ دَبيبِ النَّملِ على الصَّفَا في اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ ، وأدناهُ أنْ تُحِبَّ على شيءٍ مِنَ الجَوْرِ أو تُبْغِضَ على شيءٍ مِنَ العَدْلِ ، وهَلِ الدِّينُ إلا الحبُّ في اللهِ والبُغْضُ في اللهِ؟ قال الله تعالى : ﴿قلْ إنْ كنتم تُحِبُّونَ اللهَ فاتبعُوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾) [آل عمران : ٣١] .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٢٩٠/٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٨/٨)

عن **عبد الأعلى بن أعين**، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ورده الذهبي بقوله:

«قلت: عبدالأعلى؛ قال الدارقطني: ليس بثقة». وقال في «الكاشف»:

«واهٍ».

ومن طريقه: أخرجه العقيلي أيضاً في «الضعفاء» (٤٥٣)، وقال:

«جاء بأحاديث منكرة، ليس منها شيء محفوظ».

قلت: لكن لشطره الأول بعض الشواهد؛ فروى **حسان بن عباد البصري** قال: حدثني **أبي**، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز وعكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً:

«الشرك أخفى في أمتي من دبيب الذر على الصفا، وليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٦ - ٣٧ و١١٤)، وقال:

«تفرد به عباد البصري، وعنه ابنه حسان».

قلت: لم أجد له ترجمة.

وأما أبوه عباد؛ فهو ابن صهيب البصري؛ أحد المتروكين، مترجم في «الميزان» و«اللسان».

وله شاهد آخر من حديث أبي موسى الأشعري، مخرج في «الترغيب» (١/٣٩).

وآخر من حديث أبي بكر الصديق نحوه .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧١٦) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٨١) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/٥٣/٦) عن **ليث بن أبي سليم** ، قال البخاري في روايته عنه : أخبرني رجل من أهل البصرة قال : سمعت معقل بن يسار - ولم يذكر ابن بطة الرجل البصري - وقال ابن السني : عن أبي مجلز ، عن حذيفة ، كلهم - عن أبي بكر الصديق .

وليث ضعيف مختلط ، وقد اختلف عليه في إسناده كما ترى .

وأخرجه أبو يعلى (١/٢٠ - ٢١) من طرق أخرى عنه ، عن أبي محمد - ولعله مصحَّف من أبي مجلز - ، عن حذيفة به .

وجملة القول ؛ أن الشطر الأول من الحديث صحيح لهذه الشواهد والطرق ، وسائره ضعيف لخلوه من الشاهد . والله أعلم .

ثم وجدت لحديث أبي بكر طريقاً أخرى ؛ يرويه شيبان بن فروخ : ثنا **يحيى ابن كثير** ، عن سفيان الثوري ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم عنه .

أخرجه أبو نعيم (١١٢/٧) ، وقال :

«تفرد به عن الثوري يحيى بن كثير» .

قلت : وهو أبو النضر البصري ؛ ضعيف .

٣٧٥٦ - (الشَّرُودُ يُرَدُّ . يعني البعير الشرود) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٦١٣٥) ، والدارقطني (ص٢٩٨ - ٢٩٩) ، والبيهقي

(٣٢٢/٥ - ٣٢٣) من طرق عن **عبدالسلام بن عجلان** ، عن أبي يزيد المدني ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن عجلان هذا قال أبو حاتم :

«يكتب حديثه» . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال :

«يخطئ ويخالف» .

ونقل المناوي عن ابن حجر أنه قال فيه :

«ضعيف» .

٣٧٥٧ - (الشُّرْبُ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِ المؤْمِنِ فيهِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، أَدْناهَا الهَمُّ) .

موضوع . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٣٢٢) ، والديلمي (٢/٢٣٦) عن **محمد بن إسحاق العكاشي** : حدثنا الأوزاعي ، عن مكحول (زاد الأول : والقاسم بن مخيمرة وعبدالله بن أبي لبابة وحسان بن عطية جميعاً) ، عن أبي أمامة وعبدالله بن عمر وجماعة من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العكاشي هذا ، وهو محمد بن الحسن العكاشي ؛ وهو ممن يضع الحديث على الثقات كما قال ابن حبان . وقوله في الإسناد : ابن إسحاق . لعله تحريف من النساخ ، أو أن إسحاق أحد أجداده . والله أعلم .

٣٧٥٨ - (الحِلْفُ حِنْثٌ أو نَدَمٌ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣٠٣/٤) عن **بشار بن كدام السلمي** ، عن محمد ابن زيد ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«قد كنت أحسب برهة من دهري بشار هذا أخو مسعر ، فلم أقف عليه ، وهذا الكلام صحيح من قول ابن عمر» .

ثم ساق إسناده إلى عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب ، عن أبيه ، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

«إنما اليمينُ مأثمةٌ أو مندَمَةٌ» .

قلت : إسناد المرفوع ضعيف ؛ لأن بشار بن كدام ضعيف ؛ كما قال أبو زرعة ، وتبعه الحافظ في «التقريب» .

٣٧٥٩ ـ (الشَّفَقُ : الحُمْرَةُ ، فإذا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلاةُ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص١٠٠) ، والبيهقي (١/٣٧٣) ، والديلمي (٢/١٤١) من طريق **عتيق بن يعقوب** : ثنا مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الدارقطني في كتابه «غرائب مالك» ـ كما في «نصب الراية» ـ (١/٢٣٣) :

«حديث غريب ، ورواته كلهم ثقات» .

قلت : وعتيق هذا ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٣/٢/٤٦) ، وقال :

«سمعت أبا زرعة يقول : بلغني أن عتيق بن يعقوب الزبيري حفظ «الموطأ» في حياة مالك» . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في «الميزان» ، وذكر توثيق الدارقطني إياه وبلاغ أبي زرعة . وزاد عليه ابن حجر في «اللسان» أن ابن حبان ذكره في الطبقة الرابعة من «الثقات» ، وأن الدارقطني في «الرواة عن مالك» وهَّمه في حديث آخر رواه عن مالك .

ويتلخَّص عندي أن الرجل ثقة له أوهام ، فلا يحتج به إذا خالفه من هو أحفظ منه ، وقد خولف في رفعه كما يأتي ، وتابعه من هو مثله أو دونه ؛ فقد أخرجه الحافظ ابن عساكر من طريق أبي حذافة : ثنا مالك به . وقال :

«وقد رواه عتيق بن يعقوب عن مالك ، وكلاهما غريب ، وحديث عتيق أمثل إسناداً» . قال الحافظ في «التلخيص» (٦٥) :

«وقد ذكر الحاكم في «المدخل» حديث أبي حذافة ، وجعله مثالاً لما رفعه المجروحون من الموقوفات» .

قلت : يشير إلى تجريح أبي حذافة ـ واسمه أحمد بن إسماعيل السهمي ـ ، وقد ضعفه غير واحد ، وقال ابن خزيمة :

«كنت أحدث عنه ، إلى أن عُرض عليَّ من روايته عن مالك ما أنكره قلبي ، فتركته» . وقال ابن عدي :

«حدث عن مالك وغيره بالأباطيل» .

أما المخالفة التي أشرنا إليها ؛ فهي أن عبيدالله بن عمر رواه ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : «الشفق : الحمرة» . رواه البيهقي .

وتابعه العمري عن نافع به . أخرجه الدارقطني . ولا شك أن هذا أصح إسناداً من المرفوع ، ولذلك قال البيهقي عقبه :

«والصحيح موقوف» . قال :

«وكذلك رواه عبدالله بن نافع ، عن أبيه ، عن ابن عمر موقوفاً» .

ثم رواه بسنده عن ابن عباس مثله موقوفاً ، وقال :

«وروينا عن عمر وعلي وأبي هريرة أنهم قالوا : الشفق الحمرة» .

لكن ذكر الحافظ أن ابن خزيمة أخرجه من طريق أخرى عن محمد بن يزيد ـ وهو الواسطي ـ ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب ، عن عبدالله بن عمرو رفعه :

«ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق» الحديث . قال ابن خزيمة :

«إن صحت هذه اللفظة ، تفرد بها محمد بن يزيد ، وإنما قال أصحاب شعبة فيه : (فور الشفق) مكان : (حمرة الشفق) . قلت : محمد بن يزيد صدوق» .

قلت : وهو في «صحيح مسلم» (٢/١٠٤) من طريق معاذ العنبري ، عن شعبة بلفظ :

«ثور الشفق» .

ورواه أحمد (٦٩٩٣) : حدثنا يحيى بن أبي بكير : حدثنا شعبة به ؛ بلفظ :

«نور الشفق» . وهو عند مسلم من هذا الوجه ، لكنه لم يسق لفظه .

وقد تابعه همام ، عن قتادة به ؛ بلفظ :

«ما لم يَغِبِ الشفق» .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٦٩٦٦ و٧٠٧٧) وغيرهما .

ويبدو مما سبق أن قوله في حديث ابن عمرو : «حمرة الشفق» وهمٌ من محمد ابن يزيد الواسطي ، لكن الظاهر أنه وهم لفظي ؛ إذ إنه في معنى اللفظين الآخرين : «ثور الشفق» و : «نور الشفق» ، ولا يكون ذلك إلا في حمرة الشفق ؛ ضرورة أن الشفق لغة : هو الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قريبها ، أو إلى قريب العتمة ، ولذلك أجاب العلامة الصنعاني في «سبل السلام» (١/١٧٥)

على تضعيفِ البيهقيِّ رَفْعَ الحديث بقوله :

«قلت : البحث لُغوي ، والمرجع فيه إلى أهل اللغة ، وابن عمر من أهل اللغة وقحّ العرب ؛ فكلامه حجة ، وإن كان موقوفاً عليه» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيفُ المبنى صحيحُ المعنى . والله أعلم .

٣٧٦٠ - (الشَّقِيُ كلّ الشّقي : مَنْ أَدْرَكَتْهُ الساعةُ حَيّاً لمْ يَمُتْ) .

موضوع . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٣) عن هاشم بن القاسم الحراني قال : نا **يعلى بن الأشدق بن جراد بن معاوية العقيلي - ويكنى بأبي الهيثم -** ، عن عمه عبدالله بن جراد مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يعلى بن الأشدق . قال الحافظ في ترجمة الحراني المذكور من «التقريب» :

«صدوق تغيّر ، وله سماع من يعلى بن الأشدق ؛ ذاك المتروك الذي ادعى أنه لقي الصحابة» .

وقال ابن حبان :

«وضعوا له أحاديث ، فحدث بها ولم يَدْر ، وقال أبو زرعة : ليس بشيء ، لا يصدق» .

٣٧٦١ - (الشَّمْسُ والقَمَرُ وُجُوهُهُمَا إلى العَرْشِ ، وأَقْفَاؤهُمَا إلى النارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٣٧ - ٢٣٨) من طريق الطبراني : حدثنا العباس بن الفضل : حدثنا **سعيد بن سليمان النشيطي** : حدثنا شداد بن سعيد

الراسبي ، عن غيلان بن جرير ، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير ، عن عبدالله ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ آفته النشيطي هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١/٢٦) :

«قال أبي : لا نرضاه ، وفيه نظر . وقال أبو زرعة : نسأل الله السلامة ! فقلت : هو صدوق؟ قال : نسأل الله السلامة ! وحَرَّك رأسَه وقال : ليس بالقوي» .

وقال أبو داود :

«لا أحدث عنه» .

ولذلك ؛ جزم الحافظ في «التقريب» بأنه ضعيف . وأما قول الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«صويلح» ؛ ففيه بُعْدٌ . وأقرب منه إلى الصواب قوله في «الضعفاء» :

«ليس بالقوي» . ونقل المناوي عنه أنه قال فيه :

«ضعيف» . وفي «الضعفاء» له :

«ضعفوه» .

والعباس بن الفضل ؛ قال المناوي :

«فإن كان الموصلي ؛ فقد قال ابن معين : ليس بثقة ، وإن كان الأزرق البصري ؛ فقد قال البخاري : ذهب حديثه . وقد أوردهما الذهبي معاً في (الضعفاء)» .

قلت : ليس هو أحد هذين ؛ إنما هو العباس بن الفضل الأسفاطي ؛ فقد أورده الحافظ في الرواة عن النشيطي في «التهذيب» . وأورده ابن الأثير في «اللباب»

(٤٣/١) وقال : «سمع أبا الوليد الطيالسي وعليَّ بن المديني وغيرهما . روى عنه أبو القاسم الطبراني» .

قلت : وروى عنه ـ أيضاً ـ أحمد بن عبيد ؛ كما في «سنن البيهقي» (٧٥/٥) ، وروى الطبراني له حديثاً في «المعجم الصغير» (ص١٩٤) ، ولم أر من تكلَّم فيه بجرح أو توثيق ، فهو من شيوخ الطبراني المستورين .

٣٧٦٢ـ (الشُّفَعَاءُ خَمْسَةٌ : القُرْآنُ ، والرَّحِمُ ، والأَمَانَةُ ، ونبيُّكُم ، وأهلُ بيتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٣٧/٢) ، ومحمد بن حمزة الفقيه في «أحاديثه» (٢/٢١٦) عن **أبي بكر أحمد بن علي بن إسماعيل الناقد** : حدثنا معاذ بن المثنى : حدثنا مسدد : ثنا عبدالله بن داود ، عن مسعر ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أحمد بن علي بن إسماعيل هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر .

ومن فوقه ثقات ، وأعله المناوي بعبدالله بن داود وشيخه ! فلم يصنع شيئاً ؛ فإنهما ثقتان من رجال البخاري .

٣٧٦٣ ـ (.............................)[١] .

---

(١) كان هنا الحديث : «خديجةُ بنتُ خويلد سابقةُ نساء العالمين . . .» ، وهو الآتي برقم (٣٧٧٩) ، فحذفناه من هنا لتكراره . (الناشر) .

٣٧٦٤ ـ (خِدْمَتُكِ زوجَكِ صَدَقَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/١٣٣) عن محمد بن عبدالوهاب الدعلجي : حدثنا عبدالله بن إبراهيم : حدثنا محمد بن مسلم الطائفي ، عن صفوان بن سليم ، عن نافع ، عن ابن عمر قال :

قالت امرأة : ليس لي مال أتصدق ، ولا أخرج من بيت زوجي ، فَأُعِينَ الناسَ في حوائجهم ، فقال ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن مسلم الطائفي قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وعبدالله بن إبراهيم ؛ لم أعرفه ، ويحتمل أنه الغفاري المدني ، وهو متهم .

ومحمد بن عبدالوهاب الدعلجي ؛ الظاهر أنه الذي في «اللسان» :

«محمد بن عبدالوهاب الجاري من أهل بغداد . يروي عن محمد بن مسلم الطائفي . وعنه أبو القاسم البغوي وغيره . ربما أخطأ ؛ قاله ابن حبان في (الثقات)» .

٣٧٦٥ ـ (ما مِنْ مُسلم يَعمَلُ ذَنْباً إلا وقفَ الملَكُ المُوكَّلُ بإحْصَاءِ ذُنُوبِهِ ثلاثَ ساعاتٍ ، فإنِ اسْتَغْفَرَ الله مِنْ ذنْبِهِ ذلكَ في شَيْءٍ مِنْ تلكَ الساعاتِ ؛ لَمْ يُوقِفْهُ عليهِ ، ولم يُعَذَّبْ يومَ القيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤/٢٦٢) عن سعيد بن سنان : حدثتني أم الشعثاء ، عن أم عصمة العوضية ـ وكانت قد أدركت رسول الله ﷺ ـ قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو عجيب منه ؛ فإن سعيد بن سنان هذا ـ وهو أبو مهدي الحمصي ـ أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء والمتروكين» ، وقال :

«هالك» ! وقال الحافظ :

«متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

وقد ثبت الحديثُ بلفظ : «إنَّ صاحبَ الشمالِ ليرفعُ القَلَمَ سِتَّ ساعاتٍ عَنَ العبْدِ المسلمِ المخطئ . . .» بنحوه من حديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ فانظر «الصحيحة» (١٢٠٩) .

٣٧٦٦ ـ (الشيخ في بيته كالنبي في قومه) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين» : حدثنا علي بن أحمد ابن حاتم القرشي : ثنا عثمان بن محمد بن حشيش القيرواني : ثنا عبدالله بن عمر بن غانم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به . أورده في ترجمة ابن غانم هذا ، وقال :

«يروي عن مالك ما لم يحدِّث به مالك قط ، لا يحل ذكر حديثه والرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار» .

قلت : وقد تعقبه السيوطي في «اللآلي» (١/١٥٤) بأن ابن غانم هذا مستقيم الحديث ؛ كما قال الذهبي في «الكاشف» ، وبأنه ورد من حديث أبي رافع .

قلت : أما ابن غانم ؛ فيبدو من ترجمته في «التهذيب» أنه رجل فاضل ثقة ، وأن من ضعَّفه كابن حبان ، ومن جَهَّلَه كأبي حاتم ؛ لم يعرفه . ولذلك قال الحافظ في «التهذيب» عقب الحديث :

«وهذا موضوع ، ولعل ابن حبّان ما عرف هذا الرجل ؛ لأنه جليل القدر ثقة ، لا ريب فيه ، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حبان ممن هو دونه» .

وقال الذهبي في «الميزان» عقب الحديث :

«قلت : لعل الآفة من عثمان صاحبه» .

قلت : وهو الذي أجزم به ؛ فإن عثمان هذا ؛ لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال ؛ اللهم إلا في «اللسان» ؛ فقد استدركه على «الميزان» ، ولكنه لم يزد في ترجمته على قوله :

«له ذكر في ترجمة عبدالله بن محمد بن غانم» .

يعني من «الميزان» ، ولم يذكر الذهبي فيه غير ما نقلته عنه آنفاً من أن الآفة من عثمان .

فهذا كله يشعر بأن الرجل غير معروف عندهم ، وإلا ؛ لذكروا شيئاً من أحواله ، فالعجب أن لا يحمل عليه في هذا الحديث ، وتعصب الآفة بشيخه .

على أن القرشي شيخ ابن حبان لم أجد له ترجمة أيضاً ، لكن يغلب على الظن أنه معروف لديه ؛ فإنه بشيوخه هو أعرف بهم من غيرهم .

وأما حديث أبي رافع ؛ فهو :

«الشيخ في أهله ، كالنبي في أمته» .

أخرجه الديلمي (٢/٢٣٧) معلقاً على أبي عبدالرحمن السلمي بسنده ، عن **محمد بن عبدالملك الكوفي** : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن رافع ابن أبي رافع ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ آفته محمد بن عبدالملك هذا ؛ وهو القناطيري ، قال الذهبي في «الميزان» :

«روى حديثاً باطلاً (فذكر هذا) ساقه ابن عساكر في «معجمه» وقال : قيل له القناطيري ؛ لأنه كان يَكذِبُ قناطير» .

ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٠٨/١) عن الحافظ العراقي أنه قال في «تخريج الإحياء» :

«إسناده ضعيف» . ثم قال ابن عراق :

«كذا في «التخريج الصغير» ، لكنه قال في «الكبير» : فيه محمد بن عبدالملك القناطيري . . .» ، ثم ذكر ما تقدم عن الذهبي .

وأخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٩٥/٣ ـ ٩٦) معلقاً من طريق الخليلي الحافظ في «مشيخته» بإسناد آخر ، عن محمد بن عبدالملك الكوفي به .

٣٧٦٧ ـ (الشيطانُ يَهِمُّ بالواحِدِ والاثْنَيْنِ ، فإذا كانوا ثلاثةً لم يَهِمَّ بهم) .

ضعيف . أخرجه البزار (رقم ١٦٩٨) ، وعنه الديلمي (٢٣٨/٢) من طريق **عبدالعزيز بن عبدالله بن الأصم** : حدثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد ، عن ابن حرملة ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عبدالعزيز هذا ، قال الذهبي :

«فيه جهالة» . وأعله الهيثمي (٢٥٨٥) بابن أبي الزناد وحده فقصَّر .

وقال البزار :

«حديث ابن حرملة لا نعلم رواه إلا ابن أبي الزناد ، ولم نسمعه بهذا الإسناد إلا من ابن أبي الحنين ، وقد رواه غير ابن أبي الزناد عن ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» .

قلت : وهذا هو الصواب ؛ فإنه رواه مالك عن ابن حرملة به نحوه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٦٢) ، و«صحيح أبي داود» (٢٣٤٦) .

٣٧٦٨ ـ (صَبِّحُوا بالصُّبْحِ ؛ فإنَّه أعظمُ للأجْرِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٠/٨٧/٢ ـ ١/٨٨) عن **منصور بن عبدالله الخالدي** : أنبأ عثمان بن أحمد بن يزيد الدقاق : ثنا محمد بن عبيدالله بن أبي داود المخرمي : ثنا شبابة بن سوار ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن أبي بكر الصديق ، عن بلال مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخالدي هذا ؛ فإنه كذاب كما في «الميزان» عن أبي سعيد الإدريسي .

ومن فوقه ثقات .

والمحفوظ إنما هو من رواية أيوب بن سيار ، عن ابن المنكدر به ، ولفظه :

«أسفروا بالفجر . . .» . والباقي مثله .

أخرجه البزار (ص٤٣) ، وقال :

«وأيوب ضعيف» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٥١/٢) بلفظ :

«يا بلال ! أصبحوا بالصبح . . .» .

وهو بلفظ الإسفار صحيح لغيره ؛ فإنه جاء من حديث أبي رافع وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٥٨) ، و«المشكاة» (٦١٤) .

٣٧٦٩ - (صَالِحُ المؤمنينَ : أبو بكرٍ وعمرُ) .

موضوع . رواه الطبراني (٢/٧٩/٣) ، وأبو علي عبدالرحمن بن محمد النيسابوري في «جزء من فوائده» (٢/٢) ، والواحدي في «تفسيره» (١/١٥٣/٤) عن **عبدالرحيم ابن زيد العمي** ، عن أبيه ، عن شقيق بن سلمة ، عن عبدالله ، عن النبي ﷺ في قوله : **﴿فإنَّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين﴾** [التحريم : ٤] قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العمي هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«كذبه ابن معين» .

وقد سرق هذا الحديث بعض الكذابين الآخرين ، ولكنه خصَّه بعلي بن أبي طالب !

أخرجه ابن أبي حاتم ، وقال الحافظ ابن كثير :

«إسناده ضعيف ، وهو منكر جداً» .

٣٧٧٠ - (صِفَتِي أَحْمَدُ المتوَكِّلُ ، ليسَ بفَظٍّ ولا غليظ ، يَجْزِي بالحسَنَةِ الحسنَةَ ، ولا يُكَافِئُ بالسَّيئةِ ، مَوْلِدُهُ بمكَّةَ ، ومُهاجَرُهُ طَيْبَةُ ، وأمَّتُه الحَمَّادُونَ ، يَأْتَزِرُونَ على أنَصَافِهِمْ ، ويُوَضِّؤُونَ أطْرَافَهُم ، أناجيلُهُم في صُدُورِهِمْ ، يَصُفُّون للصلاةِ كما يَصُفُّونَ للقتالِ ، قُرْبَانُهُم الذي يتقرَّبُونَ بهِ إليَّ دُعَاؤُهم ، رُهْبَانٌ باللَّيلِ لُيُوثٌ بالنهارِ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٣/٦١ - ٦٢) عن إسماعيل بن عبدالحميد بن

عبدالرحمن بن فروة : نا أبي ، عن **أبي هارون** (اسمه مروان) ، أن **سنان بن الحارث** حدثه ، عن إبراهيم بن يزيد النخعي ، عن علقمة بن قيس ، عن عبدالله ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سنان بن الحارث ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٥٤/١/٢) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال . وذكره ابن حبان في «الثقات» .

ومن دونه ؛ لم أعرفهم .

٣٧٧١ - (صَغِّروا الخُبْزَ ، وأَكْثِرُوا عَدَدَه ؛ يُبَارَكْ لكُمْ فيهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٤٧/٢) من طريق أبي بكر الإسماعيلي ، - وهو في «المعجم» (٢/٦٩) - ، والأزدي في «الضعفاء والمتروكين» من طريقين ، عن **عبدالله بن إبراهيم** : حدثنا جابر بن سليم الأنصاري ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعاً .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الأزدي ، وقال :

«موضوع ؛ جابر بن سليم منكر الحديث» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلي المصنوعة» (٢١٦/٢) بما في «لسان الميزان» في ترجمة جابر هذا :

«قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : سمعت منه ، وهو شيخ ثقة مدني حسن الهيئة . (قال :) وهذا الخبر منكر لا شك فيه ، وقد أخرجه الإسماعيلي في «معجمه» من هذا الوجه ، فلعل الآفة ممن دونه» .

قلت : غالب الظن أنها من قبل عبدالله بن إبراهيم ، وأنه أبو محمد الغفاري المدني ، وهو متروك ؛ نسبه ابن حبان إلى الوضع ، كما في «التقريب» .

ثم ذكر له السيوطي شاهداً من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

«قوتوا طعامكم ؛ يبارك لكم فيه» .

أخرجه البزار (ص١٦١) من طريق بقية بن الوليد ، عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن ضمرة بن حبيب عنه ، وقال :

«قال إبراهيم (يعني ابن عبدالله ، شيخه) : سمعت بعض أهل العلم يفسره يقول : هو تصغير الأرغفة» . وقال البزار :

«لا نعلم يروى متصلاً إلا بهذا الإسناد ، وإسناده حسن من أسانيد أهل الشام» .

قلت : كذا قال ! وفيه تساهل لا يخفى ؛ فإن أبا بكر بن أبي مريم ضعيف مختلط ، وبقية بن الوليد ؛ مدلس وقد عنعن . وقال الهيثمي (٣٥/٥) :

«رواه البزار والطبراني ، وفيه أبو بكر بن أبي مريم ، وقد اختلط ، وبقية رجاله ثقات» . كذا قال ! وبقية معروف الحال كما ذكرنا ، فلعله عند الطبراني من غير طريقه .

والتفسير الذي حكاه إبراهيم عن بعض أهل العلم ذكره ابنُ الأثير عن الأوزاعي . ثم قال :

«وقال غيره : هو مثل قوله : كيلوا طعامكم» .

٣٧٧٢ ـ (صُفُّوا كمَا تَصُفُّ الملائكةُ عند ربِّهم ، قالوا : يا رسولَ الله ! كيفَ تَصفُّ الملائكةُ عند ربِّهم؟ قال : يُقِيمُونَ الصُّفُوفَ ، ويَجْمَعُون مناكِبَهُمْ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٣٢/١) : حدثنا موسى : ثنا **حاتم** : ثنا **سعيد** ، عن عطاء ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عطاء إلا سعيد» .

قلت : وهو سعيد بن راشد المازني السماك ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» ، وقال النسائي :

«متروك» .

ومن دونهما ؛ لم أعرفهما .

وأما الهيثمي ؛ فكأنه لم يعرف الذي قبلهما ؛ فقال (٢/٩٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه ، ولم أجد ترجمته» .

وأنا لم أجد في الرواة المشهورين عن عطاء ممن يسمى سعيداً غير ابن راشد هذا ، فغلب على ظني أنه هو . والله أعلم .

٣٧٧٣ ـ (صَلِّ الصُّبْحَ ، والضُّحْى ؛ فإنَّها صَلاةُ الأوَّابِينَ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١٥٠ ـ ١٥١) ، وابن عدي (ق٢/١٧٥) ، وأبو عبدالله الصاعدي في «السداسيات» (٢/٣) ، وزاهر بن طاهر الشحامي في «سداسياته» (٢/٢٨٧) من طريقين ، عن **سعيد بن زون** ، عن أنس مرفوعاً ؛ بحديث طويل فيه هذا . وقال العقيلي :

«وهذا المتن لا يعرف له طريق عن أنس يثبت» .

قلت : وسعيد هذا ؛ قال النسائي :

«متروك» . وقال أبو حاتم :

«ضعيف جداً» . وقال الحاكم :

«روى عن أنس بن مالك أحاديث موضوعة» . وكذا قال النقاش .

قلت : وقد وجدت له متابِعِينَ كثيرِينَ :

الأول : عويد بن أبي عمران ، عن أبيه ، عنه .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٦٠) ، وابن عساكر (٣/٧٩/١ ـ ٢) . وقال ابن عدي :

«عويد ؛ الضعف على حديثه بيِّنٌ» .

الثاني : علي بن الجَنَد ، عن عمرو بن دينار ، عنه .

أخرجه العقيلي (ص٢٩٤) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٣٤ و٢/١٦٣) . وقال العقيلي :

«علي بن الجند مجهول ، حديثه غير محفوظ . وهذا الحديث يروى عن أنس من غير هذا الوجه بأسانيد ليّنة» .

الثالث : الأزور بن غالب ، عن سليمان التيمي ، عن أنس .

أخرجه العقيلي (٤٣) ، وابن عدي (٢/٢٩) ، وقال الأول :

«لم يأْتِ به عن سليمان التيمي غير الأزور هذا ، قال البخاري : منكر الحديث . ولهذا الحديث عن أنس طرق ، ليس فيها وجه يثبت» .

الرابع : عن بكر الأعنق ، عن ثابت ، عنه .

أخرجه العقيلي (٥٤) ، وقال :

«ليس لهذا المتن إسناد صحيح ، قال البخاري : وبكر لا يتابع عليه» .

الخامس : **اليسع بن زيد القرشي** : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الطويل ، عنه .

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٤١٠) .

واليسع هذا ؛ لم أعرفه . ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال في «طرق حديث أنس هذا» (ق٢٢/٢) :

«واليسع مجهول ، وأظنه الذي ضعفه الدارقطني ، كأنه ذكر في «الضعفاء» : اليسع بن إسماعيل عن ابن عيينة ضعيف . فلعل إسماعيلَ جدُّه . وهو آخر من زعم أنه سمع من سفيان بن عيينة ، وعاش إلى سنة ست وثمانين ومئتين» .

وبالجملة ؛ فجميع هذه الطرق ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، فلم تطمئن النفس لتقوية الحديث بمجموعها ، لا سيما وفيها الأمر بصلاة الضحى ، ولم أر له شاهداً معتبراً إلا في رواية ضعيفة السند عن أبي هريرة ، والمحفوظ الذي أخرجه الشيخان وغيرهما عنه بلفظ :

«أوصاني» ، وهو مخرج في «صحيح سنن أبي داود» (١٢٨٦) ، وله فيه (١٢٨٧) شاهد من حديث أبي الدرداء .

وأما أَنَّ صلاة الضحى هي صلاة الأوابين ؛ فهو ثابت من حديث زيد بن أرقم ، رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١١٦٤) .

وقد قال الحافظ في آخر تخريجه لهذا الحديث ـ بعد أن ساق له عشر طرق ، ليس في الكثير منها ذكر لصلاة الضحى ، ومع ذلك فلم يصرّح بتقوية الحديث بمجموع العشر ـ :

«وإذا تأملت ما جمعتُهُ ؛ عرفتَ أن طرق هذا الحديث كلها واهية ، لكن الحديث إذا تعددت طرقه ، واختلفت مخارجه ؛ أشعر بأن له أصلاً ، ولا سيما إذا كان في باب الترغيب ؛ فإن أهل العلم احتملوا في ذلك ما لم يحتملوه في باب الحلال والحرام» .

٣٧٧٤ ـ (صَلُّوا رَكْعَتَي الضُّحَى بسُورتَيهَا : ﴿والشمس وضُحَاها﴾ ، و﴿الضُّحى﴾) .

موضوع . أخرجه الروياني في «مسنده» (١/٥٨/١٠) ، والديلمي (٢٤٢/٢) عن مجاشع بن عمرو : حدثنا ابن لهيعة ، عن عياش بن عباس القتباني ، عن أبي الخير اليزني ، عن عقبة بن عامر مرفوعاً . وزاد الروياني :

«قال عقبة : من فعل ذلك ؛ غُفِرَ له» .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مجاشع هذا ؛ قال ابن معين :

«قد رأيته أحد الكذابين» .

٣٧٧٥ ـ (صلاةُ المسافِرِ رَكعتانِ حتَّى يَؤُوبَ إلى أهْلِهِ أو يموتَ) .

ضعيف جداً . رواه أبو محمد الأردبيلي في «الفوائد» (١/١٨٨) ، وأبو جعفر الرزاز في «حديثه» (٢/٧٦/٤) ، والخطيب في «التاريخ» (٣١٢/١٢) عن بقية بن

الوليد : ثنا **أبان بن عبدالله** ، عن **خالد بن عثمان** ، عن أنس بن مالك ، عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان بن عبدالله : الظاهر أنه الشامي الذي روى عن عاصم بن محمد العمري وثور بن يزيد . قال الأزدي :

«تركوه» .

وخالد بن عثمان ؛ لم أعرفه ، وفي «تاريخ البخاري» (١٦٣/١/٢) و«جرح ابن أبي حاتم» (٢٤٤/٢/١) ـ والسياق للأول ـ :

«خالد بن عثمان المزني ، سمع عبدالرحمن بن أبي عائشة ، روى عنه موسى ابن إسماعيل ، يعدُّ في البصريين» .

قلت : وابن أبي عائشة هذا إنما يحدث عن التابعين كما قال ابن أبي حاتم (٢٧٤/٢/٢) ، فإذا كان المترجم هو هذا المزني الذي روى عن ابن أبي عائشة ؛ فيكون الحديث منقطعاً بينه وبين أنس ، بل معضلاً .

٣٧٧٦ـ (أَيُّمَا رَجُلٍ طلَّق امْرَأَتَهُ ثَلاثاً عندَ الأَقْرَاءِ أو ثَلاثاً مُبْهَمَةً ؛ لمْ تَحِلَّ لهُ حتى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٣٣/١) ، والبيهقي في «سننه» (٣٣٦/٧) عن **محمد بن حميد الرازي** : نا **سلمة بن الفضل** ، عن عمرو بن أبي قيس ، عن إبراهيم بن عبدالأعلى ، عن سويد بن غفلة قال :

كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ ، فلما قتل علي ـ رضي الله عنه ـ قالت : لتهنئك الخلافة ! قال : بقَتْلِ عليٍّ تظهرين الشماتة؟!

اذهبي فأنت طالق ، يعني ثلاثاً ، قال : فتلفَّعت بثيابها ، وقعدت حتى قضت عدتها ، فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقها ، وعشرة آلاف صدقة ، فلما جاءها الرسول قالت : (متاع قليل من حبيب مفارق) ، فلما بلغه قولها ، بكى ، ثم قال : لولا أني سمعت جدي ؛ أو حدثني أبي ، أنه سمع جدي يقول : (فذكره) لرَاجَعْتُهَا . وقال البيهقي :

«وكذلك روي عن عمرو بن شمر ، عن عمران بن مسلم وإبراهيم بن عبدالأعلى ، عن سويد بن غفلة» .

قلت : وقال الكوثري في رسالته «الإشفاق» (ص٢٨) - بعد ما عزاه للطبراني والبيهقي - عقبه :

«وإسناده صحيح ، قاله ابن رجب الحنبلي الحافظ بعد أن ساق الحديث في كتابه : (بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة)»[1] .

ولم يتعقَّبه بشيء ؛ مما يدل على أنه موافق له على التصحيح ، وهذا أمر عجيب ، لا سيما من ابن رجب ؛ فإن الإسناد لا يحتمل التحسين ، فضلاً عن التصحيح ! فإن سلمة بن الفضل صدوق كثير الخطأ . ومحمد بن حميد الرازي ضعيف كما في «التقريب» ، بل الرازي قد اتهمه غير واحد بالكذب ، وتساهل البعض في إعطائه حقه من الجرح ؛ فقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣٩/٤) :

«رواه الطبراني ، وفي رجاله ضعف ، وقد وثقوا» .

فإن قال قائل : أفلا يتقوى الحديث بطريق عمرو بن شمر التي علقها البيهقي؟

---

(١) ونقله عنه أيضاً ابن عبدالهادي في «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» (ق٢٠٦/٢) .

فأقول : كلا ؛ فإن عَمْراً هذا كذاب يروي الموضوعات عن الثقات ؛ فلا يستشهد به ولا كرامة .

واعلم أنه لا يوجد حديث صحيح صريح في إيقاع الطلاق بلفظ ثلاثاً ـ ثلاثاً ، فلا تغتر بكلام الكوثري في كتابه «الإشفاق» ؛ فإنه غير مشفق على نفسه ؛ فإنه يصحح فيه ما ليس يصح كهذا الحديث ، ويتأوّل النصوص الصحيحة الصريحة بما يتفق مع انحرافه عن السنة ؛ كتأويله حديث ابن عباس في «صحيح مسلم » على أنه في غير المدخول بها ! ومن أراد مفرق الحق في هذه المسألة فليراجع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم وغيرهما من أئمة السنة والذابِّين عنها .

٣٧٧٧ ـ (خَذِّل عنا ؛ فإنَّ الحَرْبَ خُدْعَةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٢٢٦/١٠٩/١) ، وأبو عوانة (٨٢/٤) ، والديلمي (١١١/٢ ـ ١١٢) عن يعقوب بن محمد : حدثنا **عبدالعزيز بن عمران** : حدثنا **إبراهيم بن صابر الأشجعي** ، عن أبيه ، عن أمه بنت نعيم بن مسعود الأشجعي ، عن أبيها قال : قال رسول الله ﷺ :

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد العزيز بن عمران هو المعروف بابن أبي ثابت الزهري المدني ، وهو متروك .

ومن فوقه لم أعرفهم ، وبنت نعيم اسمها زينب ، ونعيم صحابي مشهور ، قالوا : وهو الذي أوقع الخلاف بين الحيّين (قريظة وغطفان) في وقعة الخندق ، فخالف بعضهم بعضاً ورحلوا عن المدينة ، والقصة رواها ابن إسحاق بغير إسناد ؛ وفيها أن النبي ﷺ قال له : «فخذِّل عنا إن استطعت ؛ فإن الحرب خدعة» . انظر «تاريخ ابن كثير» (١١١/٤) ، ورواها الطبري (٢٣٦/١١٤/١) عن الزهري مرسلاً ؛ دون حديث الترجمة .

(تنبيـه) : «إبراهيم بن صابر» هكذا وقع في «تهذيب الطبري» ، ووقع في «مسند أبي عوانة» : « . . هانئ» مكان «صابر» ، وفي «الديلمي» : «جابر» . وهذا تحريف شديد ، أضاع علينا معرفة هوية إبراهيم هذا ، وقد ذكر الحافظ المزّي في شيوخ عبد العزيز بن عمران ثلاثة باسم إبراهيم :

الأول : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

الثاني : إبراهيم بن حويصة .

الثالث : إبراهيم بن أبي الصقر .

ولم أعرف من هؤلاء إلا الأول ؛ وهو أشهلي أنصاري مولاهم ، ولم يذكروا له روايةً عن أبيه ، ثم هو ضعيف . والله أعلم .

واعلم أنني إنما خرَّجت الحديث هنا من أجل طرفه الأول : «خذِّل عنا» ، وإلا ؛ فبقيته صحيح ، بل متواتر ، أخرجه ابن جرير عن عشرة من الصحابة ، وبعضها في «الصحيحين» ، وخرَّجه السيوطي في «الجامع الصغير» عن أربعة عشر صحابياً ، ليس فيهم أبو الطفيل وأسماء بنت يزيد ، وقد أخرجهما الطبري ، فيصير العدد (١٦) . وقد أخرجته عن بعضهم في «الروض النضير» (٧٧٠) ، وغيره ، فانظر «صحيح الجامع الصغير» (٣١٧١) .

ثم وقفت على الكتاب الذي سماه مؤلفه الشيخ عبدالله الدويش رحمه الله : «تنبيه القاري على تقوية ما ضعفه الألباني» ! ومما قواه هذا الحديث ! فقد ساقه من رواية البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/٤٤٥ ـ ٤٤٦) من طريق أحمد بن عبدالجبار : حدثنا يونس ، عن ابن إسحاق قال : فحدثني رجل ، عن عبدالله بن كعب بن مالك قال :

جاء نعيم بن مسعود الأشجعي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني قد أسلمت ؛ ولم يعلم بي أحد من قومي ، فَمُرْنِي أمرك . . . إلخ .

قلت : كذا صورة الأصل ، وهي بخطه ؛ كما أخبرني من أهداه إلي ، وهذا من أوهامه رحمه الله ! لأنه كان عليه أن يذكر جواب النبي ﷺ لنعيم بن مسعود ؛ لأن موضع استشهاده أو انتقاده علي إنما هو فيه ، وهو :

فقال له رسول الله ﷺ : «إنما أنت فينا رجل واحد ، فخذِّل عنا ما استطعت ؛ فإنما الحرب خدعة» . فانطلق نعيم بن مسعود . . . الحديث .

قلت : فهنا محل تلك اللفظة : «إلخ» كما هو ظاهر .

ثم ساقه من رواية البيهقي أيضاً من الطريق ذاتها ، عن ابن إسحاق قال : حدثنا يزيد بن رومان ، عن عروة ، عن عائشة قالت :

كان نعيم بن مسعود رجلاً نموماً ، فدعاه رسول الله ﷺ ، فقال : . . . ، فذكر القصة مختصرة جداً ، وفيه :

فلما ولَّى نعيم قال رسول الله ﷺ : «إنما الحرب خدعة» .

وقال الدويش عقبه :

«وهذا إسناد حسن ، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٠٣/٧) بأطول من هذا ، وسكت عليه . والله أعلم» .

كذا قال ! غفر الله له ، وفيه أوهام عجيبة !

أولاً : قوله : «وقد أشار إليه الحافظ . .» إلى قوله : «وسكت عنه» .

فأقول : الذي سكت عنه الحافظ ليس هذا الذي ساقه الدويش من رواية

البيهقي عن عبدالله بن كعب المرسلة ، ورواية عروة عن عائشة المسندة ، وإنما سكت عن رواية ابن إسحاق في «السيرة» (٣/٢٤٧ ـ ٢٥٠) مطولة جداً ، ساقها الحافظ ملخَّصة ، وسبب سكوته واضح ؛ لأن ابن إسحاق لم يسندها ، فهي ظاهرة الإعضال ، ككثير من روايات سيرته ؛ كما هو معروف عند أهل العلم .

ثانياً : قوله : «وهذا إسناد حسن» ! خطأ واضح ؛ لأنه إن أراد به الطريق الأول الذي فيه موضع الشاهد : «خذِّل عنا» ؛ ففيه ثلاث علل :

الأولى : الإرسال ؛ لأن عبدالله بن كعب بن مالك تابعي لم يدرك القصة .

والثانية : فيه الرجل الذي لم يسم !

والثالثة : أحمد بن عبدالجبار ـ وهو العطاردي ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» : «ضعيف» .

وإن أراد به الطريق الآخر ؛ فليس فيه موضع الشاهد أولاً ، ثم هو من طريق أحمد بن عبدالجبار الضعيف ثانياً . وإذا كان مدار الطريقين عليه ؛ فَعَدَمُ ذِكْرِه في الطريق الآخر موضع الشاهد إن كان قد حفظه ؛ فهو يدل على ضعف الشاهد ، وإن كان لم يحفظه ؛ فهو يدل على ضعفه هو ؛ لأنه مرة ذكره ، ومرة لم يذكره .

وبالجملة ؛ فانتقاد الرجل تضعيفي للحديث برواية البيهقي هذه على ما فيها من الاضطراب والضعف ؛ لهو من الأدلة الكثيرة على أنه لا يحسن هذه الصناعة الحديثية ، ولا الكتابة فيها .

٣٧٧٨ ـ (نهى عن الفَهْر) .

ضعيف جداً . أخرجه العسكري في «تصحيفات المحدِّثين» (١/١٢٨ ـ ١٢٩)

من طريق **سعد بن طريف** : حدثني عمير بن مأمون ، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ أنه نهى . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته سعد بن طريف ؛ قال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الفور» .

وضعفه غيره جداً ، وتقدمت له أحاديث أقربها تناولاً (رقم ١٥٧٨ و١٧٨٩) .

(فائدة) : فسَّر العسكري (الفَهر) بقوله :

«أن يجامع الرجل امرأة ، ثم يتحول عنها إلى أخرى ، فينزل» .

وفي «النهاية» :

«أفهر الرجل : إذا جامع جاريته وفي البيت أخرى تسمع حسّه ، وقيل : . . .» . ثم ذكر ما تقدم عن العسكري ، فأشار إلى توهينه ، مع أن صاحب «القاموس» لم يذكر غيره . والله أعلم .

٣٧٧٩ - (خَديجةُ بنتُ خُوَيْلِد سابِقَةُ نساءِ العالمينَ إلى الإيمانِ باللهِ وبمحمدٍ ﷺ) .

ضـعـيف . أخرجه الحاكم (٣/١٨٤) عن عبدالرحمن بن أبي الرجال ، عن **أبي اليقظان عمران بن عبدالله** ، عن ربيعة السعدي قال :

أتيت حذيفة بن اليمان وهو في مسجد رسول الله ﷺ ، فسمعته يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

سكت عليه الحاكم والذهبي ، وكأنه لجهالة بعض رواته ؛ فإن أبا اليقظان هذا لم أجد له ترجمة لا في الكنى ، ولا في الأسماء . وفي الطريق إليه سعيد بن عجب الأنباري ؛ ولم أعرفه أيضاً .

٣٧٨٠ ـ (ذِرْوَةُ الإيمانِ أربعُ خِلالٍ : الصَّبْرُ للحُكْمِ ، والرِّضَا بالقَدَرِ ، والإخلاصُ للتوكُّلِ ، والاسْتِسْلامِ للرَّبِّ) .

موقوف . أخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (رقم ١٢٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٦/١) عن بقية بن الوليد : ثنا بحير بن سعيد ، عن خالد بن معدان : حدثني يزيد بن مرثد الهمداني أبو عثمان ، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال : . . . فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ رجاله ثقات ، وبقية قد صرح بالتحديث .

قلت : والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» دون «الكبير» من رواية أبي نعيم وحده ، وصنيعه يشعر بأنه عنده مرفوع ، ولم أره عنده إلا في الموضع المشار إليه موقوفاً ، ويؤيد الوقف وروده كذلك موقوفاً في «الزوائد» ، فالله أعلم ؛ أهو وهمٌ من السيوطي ، أم رواية أخرى عند أبي نعيم؟! والأول أرجح . والله أعلم .

٣٧٨١ ـ (صلُّوا في مَرابِضِ الغَنَمِ ولا تَوَضَّؤُوا مِنْ ألْبَانِهَا ، ولا تُصَلُّوا في مَعَاطِنِ الإبِلِ وتَوَضَّؤُوا مِنْ ألبانِها) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (٢٨/١ ـ ٢٩) عن الحجاج بن أرطاة ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات لولا عنعنة الحجاج بن أرطاة ؛ فإنه كان مدلساً .

٣٧٨٢ ـ (صلُّوا مِنَ اللَّيلِ أربعاً ، صلُّوا ولو رَكْعَتَيْنِ ، ما مِنْ أهْلِ بيت يُعْرَفُ لهم صَلاةٌ مِنَ الليلِ إلا ناداهم مُنَادٍ : يا أهلَ البيتِ ! قُوموا لِصَلاتِكُم) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٤٤/٢) ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٤١) ، وابن أبي الدنيا في «التهجد» (٦٢/٣) عن **أبي عامر المزني** ، عن الحسن **مرسلاً** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرسال الحسن ـ وهو البصري ـ إياه ، فإن راويه عنه ضعيف ، واسمه صالح بن رستم ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، كثير الخطأ» .

٣٧٨٣ ـ (صَلاةُ الهَجِيرِ مِنْ صَلاة اللَّيلِ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني في «الكبير» (٢/٢٣) : نا **المقدام بن داود** : نا **ذؤيب بن عمامة السهمي** : حدثنا **سليمان بن سالم مولى عبدالرحمن بن عوف** ، عن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبيه ، **عن جده** مرفوعاً ، فسألت عبدالرحمن بن عوف عن الهجير؟ فقال : إذا زالت الشمس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وهو إلى ذلك منقطع ؛ فإن حميد بن عبدالرحمن بن عوف لم يسمع من أبيه ؛ على القول الصحيح من وفاته .

وسليمان بن سالم مولى عبدالرحمن بن عوف ؛ قال ابن أبي حاتم (١١٩/١/٢ ـ ١٢٠) عن أبيه : «شيخ» .

وذؤيب بن عمامة ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني ، ولم يُهْدَر» .

والمقدام بن داود ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» ، وقال ابن يونس وغيره :

«تكلموا فيه» .

ولذلك قال المنذري (١/٢٠٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفي سنده لين» .

وأما قول الهيثمي (٢/٢٢١) :

« . . . ورجاله موثقون» . فليس تحته كبير طائل ، بل قد يَفْهم منه مَنْ لا علم عنده بأنه معنى قولهم : «رجاله ثقات» ! . وليس كذلك ، فلو أنه صرح بعلته القادحة لكان أولى ، وهي عندي الانقطاع ، وضعف المقدام .

٣٧٨٤ ـ (صَمْتُ الصَّائمِ تَسْبِيحٌ ، ونَوْمُهُ عِبَادَةٌ ، ودُعَاؤُهُ مُسْتَجَابٌ ، وعَمَلُهُ مُضَاعَفٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو طاهر الأنباري في «مشيخته» (١/١٥٢) ، والديلمي (٢/٢٥٣) عن الربيع بن بدر ، عن عوف الأعرابي ، عن أبي المغيرة القواس ، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الربيع بن بدر ، وهو متروك .

٣٧٨٥ - (لُعِنَت المرْجِئَةُ على لِسَانَ سبعينَ نبياً . قيل : وما المرجئةُ؟ قال : قومٌ يزعمونَ أنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عَمَلٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١٤٧٣/١٨٠/٢) من طريق زيد بن أبي موسى ، عن أبي غانم ، عن أبي غالب ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو غانم هو يونس بن نافع الخراساني ، قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وزيد بن أبي موسى ؛ قال ابن أبي حاتم (٥٧٣/٢/١) عن أبيه :

«لا أعرفه» .

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» للحاكم في «تاريخه» عن أبي أمامة .

وللشطر الأول منه شاهد من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٢٥ - بتحقيقي) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣٢/١١٧/٢٠) ، وفيه عنعنة بقية ؛ وهو مدلس .

وشاهد آخر عن أبي هريرة ، فيه مَنْ في حفظه ضعف ، وهو مخرج هناك في «ظلال الجنة» (١٤٣/١) .

٣٧٨٦ - (صَوْتُ الدِّيك صَلاتُهُ ، وضَرْبُهُ بجَنَاحيْه ركُوعُهُ وسُجُودُه ، ثم تلا : ﴿وإنْ مِنْ شَيءٍ إلا يُسَبِّحُ بحَمْدِهِ ولكن لا تَفْقَهُونَ تسبيحهم﴾ الآية [٤٤/الإسراء]) .

موضوع . أخرجه أبو علي الصوّاف في «الفوائد» (١٦٥/١) ، والديلمي (٢٥٠/٢)

عن أبي نعيم معلقاً : من طريق عمرو بن جميع ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عائشة مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن جميع ، كذبه ابن معين . وقال ابن عدي :

«كان يتهم بالوضع» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

والحديث عزاه السيوطي : لأبي الشيخ في كتاب «العظمة» عن أبي هريرة ، وابن مردويه عن عائشة . ورواه عنها أيضاً أبو نعيم في «جزء الدِّيك» كما في «الجامع الكبير» . وقد قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «المنار» رقم (٧٩) :

«كل أحاديث الديك كذب إلا حديثاً واحداً : إذا سمعتم صياح الدِّيَكَةِ ؛ فاسألوا الله من فضله ؛ فإنها رأت ملكاً» .

قلت : وإلا حديث : «لا تسبوا الديك ؛ فإنه يوقظ للصلاة» ؛ فإنه صحيح الإسناد كما حققته في «المشكاة» و«صحيح الترغيب والترهيب» و«الصحيحة» .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحارث في «مسنده» (١/١٠٦ - زوائده) : حدثنا عبدالرحيم بن واقد : ثنا عمرو بن جميع : ثنا أبان ، عن أنس بن مالك به ؛ دون الآية .

٣٧٨٧ - (صُومُوا ، ووَفِّروا أشْعَارَكُمْ ؛ فإنَّها مَجْفَرَةٌ) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في «الغريب» (١/٧٣) بسند صحيح ، عن الحسن مرسلاً .

قلت : وهذا ضعيف لإرساله ، وعزاه السيوطي لـ«مراسيل أبي داود» .

(فائدة) : قال صاحب «القاموس المحيط» : «طعام مَجْفَرٌ ومَجْفَرَةٌ ـ بفتحهما ـ : يقطعُ عن الجِمَاعِ ، ومنه قولُهم : الصَّومُ مَجْفَرةٌ للنكاح» .

٣٧٨٨ ـ (صَلاةُ الأوَّابِينَ ، أو قال : صَلاةُ الأَبْرَارِ رَكْعَتَينِ (!) إذا دَخَلْتَ بيْتَكَ ، وركعَتَيْنِ (!) إذا خَرَجْتَ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٧٩) : أخبرنا الأوزاعي : أخبرني عثمان بن أبي سوادة ، أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف **لإرساله** ، ورجاله ثقات .

٣٧٨٩ ـ (الصَّائمُ بعدَ رمضانَ كالكارِّ بعد الفارِّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢٥٨/٢) عن بقية : حدثني أبو مسكين الجزري : حدثنا **إسماعيل بن نشيط** ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسماعيل بن نشيط ـ وهو العامري ـ ؛ قال أبو حاتم :

«ليس بالقوي» . وضعفه الأزدي . وقال البخاري :

«في إسناده نظر» .

وأبو مسكين الجزري ؛ قال أبو حاتم (٤٤٧/٢/٤) :

«مجهول ، والحديث الذي رواه كأنه موضوع» . وقال محمود بن غيلان :

«ضرب أحمد وابن مغيرة وأبو خيثمة على حديثه ، وأسقطوه» .

٣٧٩٠ ـ (الصَّائمُ في عبَادَةٍ مِنْ حينَ يُصبحُ إلى أن يُمسيَ ، إذا قَامَ قَامَ ، وإذا صَلَّى صلَّى ، وإذا نَامَ نامَ ، وإذا أحدَثَ أحدث : ما لم يَغْتَبْ ، فإذا اغتابَ خَرَقَ صَوْمَهُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨) عن عمر بن مدرك : حدثنا محمد بن إبراهيم ، عن مقاتل ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عبدالله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مقاتل ـ وهو ابن سليمان البلخي المفسِّر ـ ؛ فإنه كذاب . أو عمر بن مدرك ؛ فإنه كذاب أيضاً ؛ كما قال ابن معين .

ومحمد بن إبراهيم ؛ لم أعرفه ، ويغلب على الظن أنه محرَّف من «مكي بن إبراهيم» ؛ فقد ذكروه في شيوخ ابن مدرك ، وهو ثقة .

٣٧٩١ ـ (الصَّبْرُ ثلاثةٌ : فَصَبْرٌ على المصِيبَةِ ، وصَبْرٌ على الطَّاعَةِ ، وصبرٌ على المعصيةِ ، فَمَنْ صَبَرَ على المصيبةِ حتى يردَّها بحُسْنِ عَزَائِهَا كَتَبَ اللهُ له ثلاثَ مئةِ درجةٍ ؛ بين الدَّرجةِ إلى الدرجة كما بينَ السماءِ إلى الأرضِ ، ومَنْ صَبَرَ على الطاعةِ كَتَبَ اللهُ له ستَّ مئةِ دَرَجةٍ ؛ ما بينَ الدرجةِ إلى الدرجةِ كما بين تُخُومِ الأرضِ إلى منتهى العَرْشِ ، ومَنْ صبَرَ عن المعصيةِ كَتَبَ اللهُ له سبعَ مئةِ درجةٍ ؛ ما بين الدرجةِ إلى الدرجةِ كما بينَ تُخُومِ الأرضِ إلى منتهى العَرْشِ مرتين) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (١/٤٣) ، وعنه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص ٥٩) عن يحيى بن سليم الطائفي : حدثني عمر بن يونس ، عَمَّن حدثه ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة شيخ عمر بن يونس .

وعمر (وفي ذم الهوى : عمرو) بن يونس ؛ لم أعرفه ؛ إلا أن يكون اليمامي . والطائفي سيئ الحفظ .

وقد خالفه عمرو بن علي ؛ فقال : حدثنا عمر بن يونس اليمامي : حدثنا مدرك بن محمد السدوسي ، عن رجل يقال له : أبا بوعلي (كذا) ، عن علي به نحوه .

أخرجه الديلمي (٢/٢٥٩) من طريق أبي الشيخ معلقاً .

ومدرك هذا وشيخه (أبا بوعلي) ؛ لم أعرفهما .

ثم أخرجه الديلمي من طريق سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي به .

والحارث ؛ ضعفوه .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ مختلط مدلس .

٣٧٩٢ ـ (الصَّبْرُ رِضًا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٥٩) عن بقية بن الوليد ، عن إسماعيل بن عياش ، عن عاصم بن[1] رجاء بن حيوة ، عن أبي عمران ، عن أبي سلام الحبشي ، عن ابن غنم ، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة بقية ؛ فإنه مدلس .

---

(١) الأصل (عن) ! والتصحيح من كتب الرجال .

وعاصم بن رجاء بن حيوة ؛ صدوق يهم ؛ كما في «التقريب» .

ثم أخرجه من طريق أبي الشيخ ، عن **هشام بن عمار** : حدثنا محمد بن شعيب ، عن معاوية بن سلام ، عن أخيه زيد بن سلام ، عن جده أبي سلام ، عن عبدالرحمن بن غنم ، عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ : «ضياء» .

وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أن هشاماً كان كبر فصار يتلقن ؛ كما في «التقريب» ، فيخشى أن يكون قد لقِّن هذا الحديث بهذا الإسناد الصحيح .

٣٧٩٣ - (الصَّبْرُ مِنَ الإيمانِ بمنزلَةِ الرَّأْسِ منَ البَدَنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٠) عن **أبي أمية** : حدثنا **محمد بن مصعب القرقساني** : حدثنا الأوزاعي : حدثنا **العلاء بن خالد القرشي** ، عن **يزيد الرقاشي** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ الرقاشي واهٍ .

والعلاء بن خالد القرشي هو الواسطي ، ويقال : البصري ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، رماه أبو سلمة (موسى بن إسماعيل) بالكذب ، وتناقض فيه ابن حبان» .

واللذان دون الأوزاعي ؛ فيهما ضعف .

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» عن علي موقوفاً عليه ، وسنده منقطع ؛ كما بينته في التعليق عليه ، رقم الحديث (١٣٠ - طبع المطبعة العمومية بدمشق) .

٣٧٩٤ ـ (الصَّبْرُ والاحْتِسَابُ هُنَّ عِتْقُ الرِّقَابِ ، ويُدْخِلُ اللهُ صاحِبَهُنَّ الجنةَ بغيرِ حِسَابٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٥٦/١) عن سليمان ابن سلمة الخبائري : نا بقية ، عن عيسى بن إبراهيم ، عن موسى بن أبي حبيب ، عن الحكم بن عمير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى بن إبراهيم : هو ابن طهمان الهاشمي ؛ متروك . ومثله الخبائري ، بل هذا كذبه ابن جنيد ، وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً على مالك .

وبقية ؛ مدلس وقد عنعنه ، فيحتمل أن يكون بينه وبين عيسى بن إبراهيم مَنْ هو شر من ابن إبراهيم ، فدلسه !

(تنبيه) : هكذا وقع الحديث في «المعجم» المحفوظ في الظاهرية : «هن عتق الرقاب» . ووقع في «الجامع الصغير» معزواً إليه بلفظ : «أفضل من عتق . .» ، ولعله الصواب .

٣٧٩٥ ـ (لأُبَشِّرَنَّكَ بها يا عليُّ ! فَبَشِّرْ بها أُمتي مِنْ بَعْدي : الصَّدَقَةُ على وجْهِهَا ، واصْطِنَاعُ المعروفِ ، وبرُّ الوالدينِ ، وصِلَةُ الرَّحِمِ ؛ تحوِّل الشقاءَ سعادةً ، وتزيدُ في العُمُرِ ، وتقي مَصَارِعَ السّوءِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١٤٥) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا الحسن بن جرير الصوري : ثنا إسماعيل بن أبي الزناد ـ من أهل وادي القرى ـ : حدثني إبراهيم ـ شيخ من أهل الشام ـ ، عن الأوزاعي قال :

قدمت المدينة ، فسألت محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن قوله عز وجل : ﴿يمحو الله ما يشاء ويُثْبِتُ وعنده أمُّ الكتاب﴾؟ فقال : نعم ، حدثنيه أبي ، عن جده علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال : سألت عنها رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره ، وقال :

«غريب ، تفرد به إسماعيل بن أبي الزناد ، وإبراهيم بن أبي سفيان . قال أبو زرعة : سألت أبا مسهر عنه ، فقال : مِنْ ثقات مشايخنا وقدمائهم» .

قلت : إبراهيم بن أبي سفيان ؛ لم أجد من ترجمه ، وقد راجعت له «تاريخ ابن عساكر» (٢/١٥٧ - ٢٨٩) ، فلم أره فيه . فليراجع له «تاريخ دمشق» لأبي زرعة الدمشقي ؛ فإنه هو المذكور في كلام أبي نعيم . والله أعلم .

وإسماعيل بن أبي الزناد ؛ لم أعرفه أيضاً . لكن جاء في ترجمة الحسن بن جرير الصوري من «تاريخ ابن عساكر» (٤/٢١١/٢) أن من شيوخه إسماعيل بن أبي أويس ، فالظاهر أنه هو المذكور في إسناد هذا الحديث ، تحرَّف اسم أبيه على ناسخ «الحلية» أو طابعها ، وابن أبي أويس من رجال الشيخين ، ولكنه قد تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه .

والحسن بن جرير ؛ ترجمه ابن عساكر برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٧٩٦ - (خَزَائِنُ اللهِ عزَّ وجلَّ الكَلامُ ، وإذا أرادَ شيئاً يقولُ له : كُنْ ، فيَكُون) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/٢٧) عن حَبان ، عن أغلب ابن تميم ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أغلب بن تميم قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن معين :

«ليس بشيء» ، وفي رواية :

«ليس بثقة» .

وحبان هو ابن أغلب بن تميم ؛ وهّاه أبو حفص الفَلاس ، وقال أبو حاتم :

«ضعيف الحديث» .

٣٧٩٧ - (الصَّدَقَةُ تَسُدُّ سبعينَ باباً مِنَ السُّوءِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٢١/٢) ، وعنه الديلمي (٢/٢٥٨) ، وابن شاهين في «الترغيب» (٢/٣٠٦) ، وابن عدي (٢/٧٣) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٦٨) كلهم عن جبارة بن المغلس : نا حماد بن شعيب ، عن سعيد بن مسروق ، عن عباية بن رفاعة ، عن رافع بن خديج مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حماد بن شعيب ممن يكتب حديثه مع ضعفه» .

قلت : هو ضعيف اتفاقاً ، بل هو عند البخاري متهم ؛ فقد قال عنه :

«فيه نظر» . وبه أعله الهيثمي (٣/١٠٩) .

وجُبارة بن المغلس ؛ ضعيف أيضاً .

٣٧٩٨ - (الصَّدَقاتُ بالغدوَاتِ ؛ يَذْهَبْنَ بالعَاهَاتِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٥٨ - ٢٥٩) ، وأبو الحسن الخرقي المالكي في « الفوائد» (٥ - ٦) عن الوليد بن حماد الرملي : حدثني أحمد بن أبي بكر

البغدادي : حدثنا **عمرو بن قيس البصري** : حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً . وقال الخرقي :

«قال جعفر الأندلسي الحافظ : هذا حديث بصري غريب من حديث ثابت ابن أسلم عن أنس ، تفرد به حماد بن سلمة ، ولم نجد عنه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو ضعيف ؛ عمرو بن قيس البصري لم أعرفه ، وفي الرواة جماعة يُسَمَّون : عمرو بن قيس ، لكن ليس فيهم من ذكر أنه بصري .

وأحمد بن أبي بكر البغدادي ؛ لم أعرفه أيضاً ، وليس هو في «تاريخ بغداد» .

والوليد بن حماد الرملي ؛ أورده في «اللسان» وساق له حديثاً غير هذا عن شيخ آخر له مجهول ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول أيضاً .

٣٧٩٩ - (الصُّفْرَةُ خِضَابُ المؤمِنِ ، والحُمْرَةُ خِضَابُ المسْلِمِ ، والسَّوَادُ خِضَابُ الكَافِرِ) .

موضوع . رواه الطبراني في «الكبير» ، وعنه عبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/١٨٢) ، والحاكم (٣/٥٣٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن سالم بن عبدالله الكلاعي ، عن **أبي عبدالله القرشي** ، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً . وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«قلت : حديث منكر ، والقرشي نَكِرَهُ ابنُ عيينة» .

قلت : وقال الحافظ في «اللسان» :

«وقد أخرج الحديث المذكور : الحاكم في «المستدرك» ، وهو من جملة خطئه» .

وأورده ابن أبي حاتم في ترجمة سالم بن عبدالله هذا ؛ إلا أنه قال :

«الكلابي» بدل : «الكلاعي» وهو خطأ مطبعي ، ثم قال :

«وهو حديث منكر شبه الموضوع ، وأحسبه من أبي عبدالله القرشي الذي لم يُسَمَّ» .

وسالم هذا هو أبو المهاجر الجزري الرقي ؛ وهو ثقة ؛ كما قال الحافظ ، وخطَّأ الذهبيَّ في سَوْقِه هذا الحديثَ في ترجمته من «الميزان» ، وأفاد أن الحَمْلَ فيه على القرشي ؛ كما يشعر به كلام أبي حاتم . وقال الذهبي :

«هذا خبر باطل» . وأقره الحافظ .

وروى **أبو عمار هاشم بن غطفان ، عن عبدالله بن هداج** ، عن أبيه ـ وكان أبوه أدرك الجاهلية ـ قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ قد خضب بالصفرة ، فقال النبي ﷺ : «خضاب الإسلام» ، وجاء رجل خضب بالحمرة ، فقال النبي ﷺ : «خضاب الإيمان» .

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٤٩/٢/٤) ، وابن منده في «المعرفة» (١/١٤/٢) ، وكذا البغوي وابن السكن كما في «الإصابة» .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ عبدالله بن هداج وأبو عمار ؛ أوردهما ابن أبي حاتم (١٩٥/٢/٢ و٤١٣/٢/٤) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

٣٨٠٠ ـ (الصَّلاةُ تُسَوِّدُ وجْهَ الشيطانِ ، والصدقةُ تَكْسِرُ ظَهْرَهُ ، والتَّحَابُبُ في اللهِ والتَّوَدُّدُ في العملِ يَقطَعُ دابِرَهُ ، فإذا فَعَلْتُمْ ذلك تَباعَدَ منكم كمطلعِ الشمسِ مِنْ مغربِهَا) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢٥٤/٢) عن **عبدالله بن محمد بن وهب** :

حدثنا إسماعيل بن بويه : حدثنا **زافر بن سليمان** ، عن ثابت البناني ، عن **أبي عبدالله الصنعاني** ، عن عطاء ، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن وهب هذا ـ وهو الدينوري ـ ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«تركه الدارقطني» .

وزافر بن سليمان ؛ ضعيف .

وثابت البناني ـ كذا وقع في الأصل ـ وفي نقل المناوي : «ثابت الثمالي» ، وهو أقرب إلى الصواب ؛ وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الذهبي .

وأبو عبدالله الصنعاني ؛ لم أعرفه .

٣٨٠١ ـ (الصَّلَواتُ الخَمْسُ ، والجُمُعَةُ إلى الجُمُعَةِ ، وأداءُ الأمَانَةِ ؛ كَفَّارَةٌ لما بينَهُمَا . قال أبو أيوب : وما أداءُ الأمانةِ؟ قال : غُسْلُ الجَنَابَةِ ؛ فإنَّ تحتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابة) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٥٩٨) ، والسراج في «مسنده» (٢/٩٣/١٠) ، وابن نصر في «الصلاة» (١/١٠٧) عن يحيى بن حمزه ، عن **عتبة بن أبي حكيم** قال : حدثني طلحة بن نافع قال : حدثني أبو أيوب الأنصاري ، أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عتبة بن أبي حكيم قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

قلت : ولذلك لم يعتمدوا عليه في تصريحه بتحديث طلحة بن نافع عن أبي أيوب ؛ فقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» : قال أبي :

«لم يسمع طلحة بن نافع من أبي أيوب» .

ومما سبق تعلم الجواب عن قول البوصيري في «الزوائد» (١/٤٢) :

«وفيما قاله أبو حاتم نظر ؛ فإن طلحة بن نافع وإن وَصَفَهُ الحاكم بالتدليس فقد صرَّح بالتحديث ، فزالت تهمة تدليسه ، وهو ثقة ؛ وثقه النسائي والبزار وابن عدي وأصحاب «السنن الأربعة» . وعتبة بن أبي حكيم مختلف فيه» .

قلت : ووجه الجواب المشار إليه إنما هو ما عرفت من سوء حفظ عتبة ، فإذا كان الحافظ أبو حاتم يجزم بعدم سماع طلحة من أبي أيوب ؛ فليس من المعقول تخطئتُه بتصريح سيئ الحفظ عنه بالتحديث كما لا يخفى .

٣٨٠٢ - (الصَّلاةُ خَلْفَ رَجُلٍ وَرِعٍ مَقْبُولَةٌ ، والهَدِيَّةُ إلى رَجُلٍ وَرِعٍ مقبولَةٌ ، والجُلُوسُ معَ رَجُلٍ ورِعٍ مِنَ العِبَادَةِ ، والمذاكَرَةُ معه صَدَقةٌ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٥٥) عن **عبدالله بن مالك** : حدثنا عبدالصمد ابن حسان ، عن سفيان ، عن **ابن إسحاق** ، **عن** عبدالله بن يزيد ، عن البراء بن عازب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه .

وعبدالله بن مالك ؛ الظاهر أنه الهروي ؛ قال النباتي :

«لا أعرفه» .

٣٨٠٣ ـ (الصَّلاةُ على ظَهْرِ الدَّابَّةِ في السَّفَرِ هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، وهكذا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤١٣/٤) ، والطبراني في «الأوسط» (١/٤٧/١) عن يونس بن الحارث قال : حدثني أبو بردة ، عن أبي موسى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يونس بن الحارث ؛ قال الحافظ في «التقريب» : «ضعيف» . وقال الهيثمي (١٦٢/٢) :

«ضعفه أحمد وغيره ، ووثقه ابن حبان وابن عدي وابن معين في رواية» .

٣٨٠٤ ـ (الصَّلاةُ عليَّ نُورٌ على الصِّرَاطِ ، ومَنْ صَلَّى عليَّ يوم الجُمُعَةِ ثمانينَ مرةً ؛ غُفِرَتْ له ذنوبُ ثمانينَ عاماً) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٥٥/٢) من طريق الدارقطني ؛ عن عون بن عمارة : حدثنا سكن البرجمي ، عن الحجاج بن سنان : عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال الدارقطني في «الأفراد» ، ـ ونحوه في «زهر الفردوس» للحافظ ـ :

«تفرد به حجاج بن سنان عن علي بن زيد ، ولم يروه عن حجاج إلا السكن ابن أبي السكن» كذا في «فيض القدير» ـ للمناوي ـ ، ثم قال :

«قال ابن حجر في «تخريج الأذكار» : والأربعة ضعفاء . وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر ، وضعفه ابن حجر» .

قلت : في هذا التضعيف نظر من حيث شموله السكن هذا ؛ فإني لم أره في

«الميزان» ولا في «اللسان» ، بل إن ابن أبي حاتم لما ترجمه (٢٨٨/١/٢) روى عن ابن معين أنه قال :

«صالح» . وعن أبيه :

«صدوق» .

فمثله لا يضعف عادة .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال في ترجمة حجاج بن سنان من «اللسان» :

«وجدت له حديثاً منكراً ، أخرجه الدارقطني في «الأفراد» من رواية عون بن عمارة ، عن **زكريا البرجمي** ، عنه ، عن علي بن زيد (قلت : فساقه كما تقدم ، ثم قال :) وسيأتي في ترجمة زكريا البرجمي» .

ثم أعاد الحديث تبعاً لأصله : «الميزان» في ترجمة زكريا بن عبدالرحمن البرجمي ، وقال : «ليَّنه الأزدي» .

قلت : فاختلف نقل الحافظ عن الدارقطني عما وقع في رواية الديلمي ، وفي نقل المناوي عنه . فلعل الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» نقل الحديث عن الدارقطني كما نقله في «اللسان» عن زكريا البرجمي ؛ فضعفه على هذا ، ولم يتنبَّه المناوي لهذا الاختلاف بين نقله ونقل الحافظ ، فنتج منه تضعيف الصدوق .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ، لكن الأمر يتطلب تحقيقاً خاصاً في تحديد اسم البرجمي هذا ؛ هل هو زكريا أم السكن . ولعلنا نوفَّق لمثله فيما بعد إن شاء الله تعالى .

والحديث رواه منصور بن صُقير : ثنا سكن بن أبي السكن ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره مرسلاً ، وزاد :

«ومن أدركه الموت وهو في طلب العلم ؛ لم تكن بينه وبين الأنبياء في الجنة إلا درجة واحدة» .

أخرجه يوسف بن عمر القواس في «حديثه» (ق ٦٩/١ ـ ٢) .

ومنصور بن صُقير ؛ ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» ، وقد خالف عونَ بنَ عمارة في إسناده ، وعون ضعيف أيضاً كما تقدم ، فلا يسوغ الترجيح بينهما ، إلا أنه على ضعفهما ؛ فقد اتفقا على أن راوي الحديث هو السكن وليس زكريا . والله أعلم .

٣٨٠٥ ـ (الَّصلاةُ عَمادُ الدِّينِ ، والجِهادُ سَنامُ العَمَلِ ، والزكاةُ بينَ ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢٥٥/٢) عن **أحمد بن طارق** : حدثنا حبيب أخو حمزة : عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الحارث ـ وهو الأعور ـ ، قال الزيلعي :

«ضعيف جداً» .

الثانية : أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ مدلس وكان اختلط .

الثالثة : حبيب ـ وهو ابن حبيب الزيات ـ ؛ قال الذهبي :

«وهّاه أبو زرعة ، وتركه ابن المبارك» .

الرابعة : أحمد بن طارق ؛ لم أجد له ترجمة .

ومن طريق حبيب أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (٢٥٢/١) .

٣٨٠٦ - (الصَّلاةُ في المسْجدِ الجَامع ؛ تَعْدلُ الفريضَةُ حَجَّةً مَبْرُورةً ، والنافلةُ كَحَجَّةٍ متقبَّلَةٍ ، وفَضْلُ الصلاةِ في المسجدِ الجامعِ على ما سواهُ مِنَ المساجِدِ بخَمْسِ مئةِ صلاةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٢/١) ، والديلمي (٢/٢٥٧) عن **يوسف بن زياد** ، عن **نوح بن ذكوان** ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن زياد - وهو أبو عبدالله البصري - ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني : «هو مشهور بالأباطيل» .

ونوح بن ذكوان ؛ ضعيف ؛ كما قال الحافظ ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٢/٤٦) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه نوح بن ذكوان ؛ ضعفه أبو حاتم» .

٣٨٠٧ - (مَنْ لَعقَ الصَّحْفَةَ ، ولَعقَ أصابعَهُ ؛ أَشْبَعَهُ اللهُ في الدنيا والآخرة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٢٦٠/٦٥٣) : حدثنا **إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي** : ثنا محمد بن مُصَفًّى : ثنا بقية : ثنا **محمد بن عبدالرحمن** ، عن **رجل من قريش** ، عن **رجل قد سماه** ، عن العرباض بن سارية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لجهالة الرجلين اللذين لم يُسَمَّيَا .

ومحمد بن عبدالرحمن ؛ هو القشيري ، قال ابن عدي (٦/٢٢٦١) :

«روى عنه بقية وغيره ، منكر الحديث» .

ثم ساق له ستة أحاديث كلها من رواية بقية عنه ، ثم قال :

«هذه الأحاديث كلها مناكير بهذا الإسناد ، ومنها ما متنه منكر ، ومحمد هذا مجهول ، وهو من مجهولي شيوخ بقية» .

وقال الذهبي :

«وفيه جهالة ، وهو متهم ، ليس بثقة ، وهو محمد بن عبدالرحمن المقدسي الراوي عن عبدالملك بن أبي سليمان ، وقد قال فيه أبو الفتح الأزدي : كذاب متروك الحديث» .

وكذا قال الدارقطني : «متروك الحديث» .

إذا عرفت هذا ؛ فقول الهيثمي (٥/٢٨) ومن تبعه :

«رواه الطبراني عن شيخه إبراهيم بن محمد بن عرق ، وضعفه الذهبي» .

فيه ذهول عن العلل التي فوقه ! والله ولي التوفيق .

(تنبيه) : وقع في «المعجم» : (الصفحة) ! وهو تصحيف (الصحفة) .

٣٨٠٨ - (الصَّلاةُ قُرْبَانُ كُلِّ تَقِيٍّ) .

ضعيف . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٧) عن **ابن لهيعة** ، عن محمد بن عبدالرحمن بن نوفل ، عن عامر بن عبدالله بن الزبير ، عن أبيه ، عن علي مرفوعاً :

قلت : وابن لهيعة سيِّئ الحفظ . لكن في حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً .

« . . . الصلاة قربان» .

أخرجه أحمد (٣٩٩/٣) . لكن في رواية عنده (٣٢١/٣) :

« . . . الصلاة قربان ـ أو قال : ـ برهان» على الشك ، فلا يصلح الاستشهاد به ، لا سيما وفي حديث أبي مالك الأشعري :

« . . . والصلاة نور ، والصدقة برهان . . .»

أخرجه مسلم وغيره ، وقد خرجته في «مشكلة الفقر» (٥٩) .

٣٨٠٩ ـ (الصَّلاةُ مِيزَانٌ ، فَمَنْ أَوْفَى ؛ اسْتَوْفَى) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢٥٦/٢) عن الحاكم معلقاً ، عن محمد بن الحارث مولى بني هاشم : حدثنا يحيى بن منبه ، عن موسى بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون موسى لم أعرفهما .

وأخرج ابن المبارك في «الزهد» (١١٩٢) عن رجل ، عن سالم بن أبي الجعد قال : قال سلمان :

«الصلاة مكيال فمن أَوْفَى ؛ أُوفِيَ له ، ومن طفَّف فقد علمتم ما قال الله في المطفِّفين» .

وهذا إسناد موقوف ضعيف .

٣٨١٠ - (الصَّوْمُ يُذْبِلُ اللَّحْمَ ، ويُبْعِدُ مِنْ حَرِّ السَّعِيرِ ، إنَّ لله مائدةً عليها ما لا عَيْنٌ رأتْ ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بشَرٍ ، لا يقعدُ عليها إلا الصَّائمون) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٩٥/١) من طريق **عبدالمجيد بن كثير الحراني** : ثنا بقية بن الوليد : حدثني **أبو بكر العنسي** : ثنا أبو قبيل المصري ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو بكر العنسي مجهول ؛ قاله ابن عدي . قال الحافظ :

«وأنا أحسب أنه ابن أبي مريم الذي تقدم» .

قلت : يعني أبا بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي ؛ وهو ضعيف لاختلاطه .

وأما عبدالمجيد بن كثير الحراني ؛ فلم أعرفه ، وبه أعله الهيثمي ، فقال (١٨٢/٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالمجيد بن كثير الحراني ، ولم أجد له ترجمة» .

قلت : وفاته إعلاله بالعنسي أيضاً .

والحديث أورده في «الجامع» من رواية ابن بشران أيضاً في «أماليه» ، وزاد في أوله : «الصوم يُدِقُّ المصير و . . .» .

٣٨١١ ـ (الصِّيَامُ نِصْفُ الصَّبْرِ ، وعلى كُلِّ شيءٍ زكاةٌ ، وزكاةُ الجَسَدِ الصيامُ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١/٥٣١) ، والبيهقي في «الشعب» (٣/٢٩٢/ ٣٥٧٧ و٣٥٧٨) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٣) عن موسى بن عبيدة ، عن جمهان ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل موسى بن عبيدة ؛ وهو متفق على تضعيفه .

والجملة الأولى رويت من طريق أخرى ، عن رجل من بني سُليم ، عند الترمذي (٣٥١٤) . فانظر «المشكاة» (٢٩٦) .

٣٨١٢ ـ (ضَافَ ضَيْفٌ رَجُلاً مِنْ بني إسرائيلَ ، وفي دَارِه كَلْبَةٌ مُجِحٌّ ، فقالتِ الكَلْبَةُ : والله ! لا أَنْبَحُ ضَيْفَ أهلي ، قال : فَعَوى جِرَاؤُهَا في بطْنِهَا ، قالَ : قيلَ : ما هذا؟ قال : فأوحى اللهُ عز وجل إلى رَجُلٍ منهم : هذا مَثَلُ أُمَّةٍ تكونُ مِنْ بعدِكم ، يَقْهَرُ سُفَهاؤها حُلَمَاءَهَا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢/١٧٠) عن أبي عوانة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لولا أن عطاء بن السائب كان قد اختلط ، وقد سمع منه أبو عوانة قبل وبعد الاختلاط ، فلا يحتج بحديثه كما قال ابن معين .

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٨٠) :

«رواه أحمد والبزار والطبراني ، وفيه عطاء بن السائب ، وقد اختلط» .

قلت : والبزار أخرجه (٣٣٧٢/١٣١/٤) من طريق أبي حمزة السكري ، عن عطاء بن السائب به .

وأبو حمزة السكري ـ واسمه محمد بن ميمون المروزي ـ ؛ لم يذكر أيضاً في جملة الذين سمعوا من عطاء قبل الاختلاط ، بل إنه هو نفسه قد ذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط ! كما في «التهذيب» ، وهو مما فات ابن الكيال ، فلم يذكره في كتابه الجامع : «الكواكب النيرات» .

وتابعه جرير ، عن عطاء به .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٧٤) .

وجرير ـ وهو ابن عبدالحميد ـ ممن سمع منه بعد الاختلاط .

وإن مما يؤكد أنه حدَّث بهذا الحديث في اختلاطه : اضطرابه في متنه ؛ فأبو عوانة قال عنه :

«فأوحى الله إلى رجل منهم» .

وجرير قال عنه :

«فذكروا لنبيّ لهم» !

وأبو حمزة قال عنه :

«فضرب النبي ﷺ ذلك مثلاً» .

ثم إن هذا وأبا عوانة رفعا الحديث عنه ، وجرير أوقفه .

فهذا الاضطراب مما يؤكد ضعف الحديث ، ولعل أصله من الإسرائيليات ، وَهِمَ فيه عطاء فرفعه أحياناً . والله أعلم .

٣٨١٣ - (ضَالةُ المؤمنِ العِلْمُ ، كُلَّما قيّدَ حديثاً طَلَبَ إليه آخَرَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٥) من طريق ابن لال ، عن عبدالرحمن بن علي ، عن الحسن بن سفيان ، عن الحسن بن عمر ، عن قيس ، عن **عبد الوهاب** ، عن مجاهد ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ، ومتن موضوع ؛ آفته عبدالوهاب هذا - وهو ابن مجاهد بن جبر المكي - ؛ أجمعوا على ترك حديثه ؛ كما قال ابن الجوزي ، بل كذبه الثوري .

٣٨١٤ - (ضَعْ إصْبَعَكَ السَّبَّابَةَ على ضِرْسِكَ ؛ ثم اقرأ : ﴿أَوَ لَمْ يَرَ الإنسانُ أنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفةٍ . . .﴾ [يس : ٧٧]) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٤) عن الحسين بن علوان : حدثنا عمر ابن صبح ، عن مقاتل بن حيان ، عن يحيى بن وثاب ، عن ابن عباس قال :

قال رسول الله ﷺ لرجل اشتكى ضرسه : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، وهو مما شان به السيوطي «جامعه الصغير» ، ولم يصنه ! فقد أورده هو نفسه في «ذيل الأحاديث الموضوعة» من رواية الديلمي هذه ، وقال (ص ٢٢) :

«الحسين بن علوان ، وعمر بن صبح ؛ مشهوران بالوضع» .

٣٨١٥ ـ (يا أَنَسُ ! ضَعْ بَصَرَكَ مَوْضعَ سُجُودِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٤) عن أبي نعيم بسنده ، عن الربيع ابن بدر بسندٍ ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الربيع بن بدر ؛ متروك .

٣٨١٦ ـ (ضَعِي يَدَكَ عليهِ ، ثُمَّ قُولي ثلاثَ مَرَّات : بسم اللهِ ، اللهمَّ ! أَذْهِبْ عني شَرَّ ما أَجِدُ ، بِدَعْوَةِ نَبِيِّكَ الطَّيِّبِ ، المُبَارَكِ المَكِينِ عندَكَ ، بسمِ اللهِ) .

موضوع . أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٩١) عن عبدالرحمن ابن عمرو بن جبلة : حدثنا عمرو بن النعمان ، عن كثير أبي الفضل : أخبرني أبو صفوان ـ شيخ من أهل مكة ـ ، عن أسماء بنت أبي بكر قالت :

خَرَجَ عليَّ خُرَاجٌ في عُنُقِي ، فتخوفت منه ، فأخبرت به عائشة ، فقالت : سَلِي النبيَّ ﷺ ، قالت : فسألته ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالرحمن بن عمرو (ووقع في الأصل : عمر ! وهو خطأ) ، قال أبو حاتم :

«كان يكذب ، فَضُرِبَ على حديثه» ، وقال الدارقطني :

«متروك يضع الحديث» .

وكثير أبو الفضل هو ابن يسار ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (١٥٨/٢/٣) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وترجمه ابن حجر في «التعجيل» برواية جمع من الثقات عنه ، وقال :

«ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال ابن القطان الفاسي : مجهول الحال ، وكأنه لم يقف على كلام البخاري» .

يعني ما أخرجه البخاري ، عن ابن أبي الأسود ، عن روح قال : ثنا كثير بن يسار أبو الفضل ـ وأثنى عليه سعيد بن عامر خيراً ـ ، سمع ثابتاً .

وأبو صفوان المكي ؛ لم أجد له ترجمة .

٣٨١٧ ـ (ضَمَّنَ اللهُ خَلْقَهُ أربعاً : الصلاةَ ، والزكاةَ ، وصومَ رمضانَ ، والغُسْلَ مِنَ الجنابةِ ، وهُنَّ السَّرائرُ التي قال الله تعالى : ﴿يوم تُبْلَى السَّرائر﴾) [الطارق : ٩]) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٥) من طريق ابن لال ، عن محمد بن عبدالرحمن الشامي : حدثنا أبو علي الحنفي : ثنا عمران القطان ، عن قتادة ، عن خليد العصري ، عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عبدالرحمن الشامي ، وهو القشيري الكوفي ؛ كما في ترجمة أبي علي الحنفي ؛ واسمه عبيدالله بن عبدالمجيد في «تهذيب المزي» (٢/٤٤٢/١ ـ ٢) ، قال الذهبي :

«فيه جهالة ، وهو متهم ، ليس بثقة» .

٣٨١٨ ـ (الضَّحِكُ في المسْجِدِ ظُلْمَةٌ في القَبْرِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٦) عن عثمان بن عبدالله القرشي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته القرشي هذا ، قال ابن عدي :

«يروي الموضوعات عن الثقات» . وقال الحاكم :

«حدث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة ؛ حدثونا الثقات من شيوخنا ، والحمل فيها عليه» .

٣٨١٩ ـ (الضَّحِكُ يَنْقُضُ الصلاةَ ، ولا ينقضُ الوضوءَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني في «السنن» (ص ٦٣) ، وعنه الديلمي (٢٧٦/٢) عن المنذر بن عمار : نا **أبو شيبة** ، عن **يزيد أبي خالد** ، عن أبي سفيان ، عن جابر مرفوعاً . وعلقه البيهقي في «سننه» (١٤٥/١) ، وقال :

«وأبو شيبة إبراهيم بن عثمان ؛ ضعيف ، والصحيح أنه موقوف» .

قلت : كذلك رواه شعبة ، عن يزيد أبي خالد به موقوفاً .

أخرجه الدارقطني والبيهقي .

ويزيد أبو خالد هذا ؛ لم أعرفه ، وقد ذكر البيهقي أنه يزيد بن خالد ، فلعله الذي في «الميزان» و«اللسان» :

«يزيد بن خالد . شيخ لبقية ، لا يُدرى من هو» . لكن تابعه الأعمش ، عن أبي سفيان به .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي .

وأبو شيبة ؛ متروك الحديث ، كما في «التقريب» .

٣٨٢٠ ـ (الصَّمْتُ زَينُ العَالِمِ ، وسِتْرُ الجَاهِلِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٧١/٢) معلقاً عن أبي الشيخ : عن زافر بن

سليمان قال : قال ابن أبي بردة ، عن أبي عبد محرز بن زهير الأسلمي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زافر بن سليمان أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال :

«قال ابن عدي : لا يتابع على حديثه» . وقال الحافظ :

«صدوق كثير الأوهام» .

٣٨٢١ ـ (الصَّمْتُ سَيِّدُ الأَخْلاقِ . . الحديث ، وفيه قصة) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧١) عن سعيد بن ميسرة ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ سعيد بن ميسرة ؛ قال ابن حبان :

«يروي الموضوعات» . وقال الحاكم :

«روى عن أنس موضوعات» . وكذبه يحيى القطان .

٣٨٢٢ ـ (طَالِبُ العِلْمِ طَالِبُ الرحمَنِ ، طالبُ العِلْمِ رُكْنُ الإسْلامِ ، ويُعْطَى أَجْرَهُ معَ النبيين) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٩) عن أبي القاسم إسحاق بن عبد المقرئ الشروطي : حدثنا الوليد بن عبدالله بن الحسن بن نصر بن هارون الوليدي : حدثنا أبو عبدالله محمد بن مسعود : حدثنا أبو حُجر عمرو بن رافع البجلي ، عن منصور ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون أبي حجر ؛ لم أعرفهم ، ومنصور هو ابن سعد البصري ، صاحب اللواء ؛ ثقة من رجال البخاري .

٣٨٢٣ ـ (طالبُ العِلْمِ لله ؛ كالْغَادِي والرَّائحِ في سبيلِ الله) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٩) عن رشدين ، عن أبي سفيان ، عن عبدالله بن الهذيل ، عن عمار بن ياسر : طالب العلم . . . كذا الأصل ، ليس فيه رفعه إلى النبي ﷺ .

ثم أخرجه من طريق **الهيثم بن أحمد بن عبدالله بن زيد** : حدثنا **نصر بن محمد السليطي** : حدثنا حميد ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . نحوه .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون حميد ؛ لم أعرفهما .

ورشدين في الطريق الأولى : هو ابن سعد ؛ ضعيف .

٣٨٢٤ ـ (طَعَامُ الجَوادِ دَوَاءٌ ، وطَعامُ البخِيلِ داءٌ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣) عن الحاكم معلقاً : حدثنا الحسين ابن داود العلوي : حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الروزني : حدثنا **أبو سهل أحمد بن محمد بن شعيب** : حدثنا محمد بن معمر البحراني (الأصل : الحراني) : حدثنا روح بن عبادة : حدثنا الثوري ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ آفته أحمد بن محمد بن شعيب ؛ اتهمه الذهبي بهذا الحديث . وقال :

«إنه كذب» . وقال الحافظ :

«وهو حديث منكر» .

وأخرجه الخطيب في «المؤتلف» من طريق أخرى عن أحمد بن شعيب .

ووجدت له طريقاً أخرى عن مالك ؛ فقال أبو عثمان البجيرمي في «الفوائد» (١/٤٥) : أخبرنا أبو القاسم عبدالخالق بن علي المؤذن : ثنا أبوالحسن علي بن إبراهيم الكرجي : ثنا محمد بن الحسن بن سعيد بن أبان الأنصاري : ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي : ثنا مالك بن أنس به ؛ بلفظ :

«طعام السَّخِيِّ دواء ، وطعام الشحيح داء» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ من دون التنيسي ؛ لم أعرفهم .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الخطيب في «كتاب البخلاء» وأبي القاسم الخرقي في «فوائده» عن ابن عمر ؛ بلفظ أبي عثمان البجيرمي .

٣٨٢٥ ـ (طَعَامُ المؤمنينَ في زَمَنِ الدَّجَّالِ طعامُ الملائكة : التسبيحُ والتقديسُ ، فَمَنْ كانَ مَنْطِقُهُ يومئذٍ التسبيحَ والتقديسَ ؛ أَذْهَبَ اللهُ عنه الجُوعَ ، فلمْ يَخْشَ جوعاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٤/٥١١) عن سعيد بن سنان ، عن أبي الزاهرية ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : كلا ؛ فسعيد متهم تالف» .

٣٨٢٦ ـ (طَلَبُ الحَلالِ واجِبٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/٢٧٧ ـ ٢٧٨) : حدثنا

مسعود بن محمد الرملي قال : حدثنا محمد بن أبي السَّرِيّ العسقلاني قال : حدثنا بقية بن الوليد ، عن جرير بن حازم ، عن الزبير بن الخِرِّيت[1] ، عن أنس ابن مالك مرفوعاً به . وقال :

« . . . تفرد به محمد بن أبي السري» .

قلت : وهو ضعيف من قبل حفظه ، قال الحافظ :

«صدوق ، له أوهام كثيرة» .

ومن فوقه ثقات ، لكنْ فيه علتان أخريان :

الأولى : الانقطاع بين أنس والزبير بن خِرِّيت ؛ فإن الزبير هذا لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، وإنما عن التابعين ، مثل ابن سيرين وغيره ، ولذلك ؛ أورده ابن حبان في «ثقات أتباع التابعين» (٣٣٢/٦) .

والأخرى : عنعنة بقية ؛ فإنه مشهور بالتدليس . فالعجب بعد هذا كيف قال المنذري (٢/١٢/٣) ، ـ وتبعه الهيثمي (٢٩١/١٠) ـ :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وإسناده حسن إن شاء الله» .

واختصر الهيثمي كلمة «إن شاء الله» !

وقلّدهما المعلِّقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب «الترغيب والترهيب» (٥٣٣/٢) ، ذلك مبلغهم من التحقيق والعلم !!

وشيخ الطبراني مسعود بن محمد الرملي ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا في «تاريخ ابن عساكر» ، وقد روى له الطبراني عشرين حديثاً (٨٦٠٤ ـ ٨٦٢٤) هذا أحدها ،

---

(١) الأصل : (الحارث) ، والتصويب من كتب الرجال .

والذي قبله أخرجه في «المعجم الصغير» أيضاً (رقم ١٠١٨ - الروض النضير) ، وكنّاه بـ (أبي الجارود) . وقد كنت نقلت عن «مجمع الهيثمي» حديثاً شاهداً في «الصحيحة» رقم (٣٤٣) قال في تخريجه :

«رواه الطبراني عن شيخه مسعود بن محمد ، وهو ضعيف» .

والآن ؛ يتبيَّن لي أن هذا التضعيف وهم منه ، لعله اختلط عليه بغيره ؛ فإن جلَّ اعتماده في ترجمة المتأخرين من الشيوخ - كشيوخ الطبراني - إنما هو «ميزان الاعتدال» للذهبي ، وليس هو فيه ، ولا في كتاب شيخ الهيثمي الحافظ العراقي : «ذيل الميزان» ، نعم ؛ فيه «مسعود بن محمد بن علي . . أبو سعيد الجرجاني . . . مات سنة ٤١٦» . فأخشى أن يكون التبس عليه بهذا ، وهو مترجم في «الميزان» أيضاً ، لكن باختصار عما في «الذيل» ، وفيه من الفائدة ما ليس في ذاك .

ومن أجل ما تقدم جزم الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٨٨/٢) بأن إسناده ضعيف .

وقد تابع ابنَ أبي السري عمران بن أبي عمران الرملي قال : ثنا بقية : حدثني جرير بن حازم به .

أخرجه ابن شاذان في «المشيخة» (١/٩٠/٢) ، وأبو جعفر الرزاز في «ستة مجالس من الأمالي» (ق ٢/٢٣٢) ، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ١/٤٣) .

قلت : ولا يفرح بهذه المتابعة ؛ لأن عمران هذا ، قال الذهبي :

«عن بقية بن الوليد ، وأتى بخبر كذب ، فهو آفته» .

قال الحافظ في «اللسان» :

«لم أقف على الحديث المذكور» .

قلت : يحتمل أنه يعني هذا . والله أعلم .

وإذا عرفت هذا ؛ فتصريح عمران بتحديث بقية مما لا قيمة له .

٣٨٢٧ - (طَلَبُ العِلْمِ أفضلُ عند اللهِ مِنَ الصلاةِ ، والصيامِ ، والحَجِّ ، والجهادِ في سبيلِ اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٨) عن محمد بن تميم السعدي : حدثنا حفص بن عمر ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته السعدي هذا ، قال ابن حبان وغيره :

«كان يضع الحديث» ، وقال الحاكم :

«كذاب خبيث» .

وحفص بن عمر - وهو ابن ميمون العدني - ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» . وقد أعلَّ به السيوطي حديثاً آخر له ، أورده في «ذيل الموضوعات» (ص ٣٥) فقال :

«كذبه يحيى بن يحيى النيسابوري ، وقال البخاري : منكر الحديث» .

ولم أجد هذا في ترجمة العدني فيما عندي من المصادر ، فالظاهر أنه اختلط عليه ترجمته بترجمة أخرى ؛ فقد رأيت مثلاً في ترجمة حفص بن عمر بن أبي العطاف السهمي مولاهم المدني من «التهذيب» :

«قال البخاري : منكر الحديث ، رماه يحيى بالكذب» .

ولينظر : هل أراد بقوله (يحيى) النيسابوري هذا ، أم يحيى بن معين كما أظن ، أم غيرهما؟

والحديث أورده السيوطي في «ذيل الموضوعات» ، وقال (ص ٤٣) :

«محمد بن تميم ؛ وضاع» .

قلت : ومع ذلك سوَّد به «الجامع الصغير» !

٣٨٢٨ - (طَلَبُ العِلْمِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قيامِ ليلَةٍ ، وطلبُ العِلْمِ يوماً خيرٌ مِنْ صيامِ ثلاثةِ أَشْهُرٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٦٨/٢) عن نهشل بن سعيد الترمذي ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا ، قال السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٤١) :

«نهشل كذاب» .

قلت : ومع ذلك سوَّد به «الجامع الصغير» !

٣٨٢٩ - (طُلُوعُ الفَجْرِ أمانٌ لأمتي مِنْ طُلوعِ الشمسِ مِنْ مَغْرِبِهَا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٦٤/٢) عن العباس بن عبدالواحد : حدثنا يعقوب بن جعفر : سمعت أبي : حدثني أبي ، عن جده ، عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لم أعرف أحداً من رجاله .

٣٨٣٠ - (طُوبَى : شَجَرَةٌ غَرَسَهَا اللهُ بيدِهِ ، ونَفَخَ فيها مِنْ رُوحِهِ ، تَنْبُتُ بالحُلِيِّ والحُلَلِ ، وإنَّ أَغْصَانَهَا لَتُرَى مِنْ وراءِ سُورِ الجنةِ) .

موضوع . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣/٨٨) : حدثنا الحسن بن شبيب قال : حدثنا محمد بن زياد الجريري ، عن فرات بن أبي الفرات ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحسن بن شبيب ؛ قال ابن عدي :

«حدّث بالبواطيل عن الثقات» .

والجريري ؛ لم أعرفه .

وفرات ؛ فيه كلام .

٣٨٣١- (طوبى لمن أسكنه الله إحدى العروسين : عسقلان ، أو غزة) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٠) عن إسماعيل بن عياش : حدثني سعيد ابن يوسف ، عن مصعب بن ثابت ، عن عبدالله بن الزبير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالضعفاء : مصعب بن ثابت فمن دونه ، لكن سعيد بن يوسف حمصي ، وإسماعيل بن عياش ثقةٌ في الشاميين ، فالعلة ممن فوقه .

٣٨٣٢ - (مَنْ لا يَسْتَحِي مِنَ الناسِ ؛ لا يَسْتَحِي مِنَ اللهِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٤٩/١/٧٣٠١) من طريق محمد بن يزيد الأسفاطي : ثنا عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو الأنصاري : ثنا

داود بن مطرف ، عن أبيه قال :

إنا مع أنس بن مالك ، فاستقبله الناس قد انصرفوا من الجمعة ، فدخل داراً وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالله بن إبراهيم الأنصاري ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، نسبه ابن حبان إلى الوضع» .

وقال الحاكم :

«يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة» .

قلت : وداود بن مطرف ـ وهو ابن عتبة أبو مطرف ـ ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٣٤/٨) ، وقد روى عنه جماعة ؛ فهو صدوق ؛ كما في كتابي «تيسير الانتفاع» .

لكن أبوه مطرف مجهول ؛ لم يرو عنه غير ابنه داود ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٣/٩) !

وأما محمد بن يزيد الأسفاطي ؛ فهو صدوق ؛ كما في «الجرح» .

قلت : وخفي على الهيثمي ترجمة هؤلاء الرواة وبخاصة الأنصاري منهم ؛ فقال في «المجمع» (٢٧/٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» !

وتعقبه المناوي ؛ فقال في «الفيض» :

«ولعل المصنف (يعني السيوطي) عرفهم حيث رمز لحسنه» !

واغتر برمزه في «التيسير» ؛ فقال :

«وإسناده حسن» !!

فأقول : أنّى له الحسن وفيه ذاك المتهم ، ومطرف المجهول؟! وقد نبهناك مراراً أن رموز السيوطي في «الجامع الصغير» لا يعتمد عليها ؛ لأسباب كنت شرحتها في مقدمة كتابيَّ : «صحيح الجامع» و«ضعيف الجامع» ، والغريب أن المناوي نبّه على ذلك في أول شرحه : «الفيض» !

ثم رأيته في كثير من الأحاديث يذكر رمز السيوطي لبعض الأحاديث ، فكأنه نَسِيَ ما كان ذكره في المقدمة ، بل ويقلده في ذلك ، كما في هذا الحديث ، وليته كان مصيباً !

٣٨٣٣ ـ (طوبى لِمَنْ بَاتَ حاجّاً ، وأَصبحَ غازياً ؛ رَجُلٌ مستورٌ ، ذو عِيَالٍ مُتَعَفِّفٌ قانعٌ باليسيرِ منَ الدنيا ، يَدْخُلُ عليهم ضاحكاً ، ويَخْرُجُ عليهم ضاحكاً ، فوالذي نَفْسِي بيده ! إنهم هم الحاجّون الغَازُونَ في سبيلِ اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٠) من طريق **أحمد بن عمران بن موسى ابن عمران البلخي** ـ من حفظه ـ : حدثنا إسحاق الدبري ، عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع عندي ؛ آفته ابن موسى هذا ، وغالب ظني أنه الذي في «الميزان» :

«أحمد بن أبي عمران الجرجاني . حدث عنه أبو سعيد النقاش ، وحلف أنه يضع الحديث . . هو ابن موسى» .

قال في «اللسان» :

«وأعاده بعد أوراق ، فقال : أحمد بن موسى أبو الحسن الفرضي . مات سنة ستين وثلاث مئة . قال الحاكم : كان يضع الحديث . . .» .

٣٨٣٤ - (طُوبى لمنْ تَركَ الجَهْلَ ، وآتى الْفَضْلَ ، وعملَ بالعدْلِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٢١) : حدثنا إبراهيم بن عبدالله : ثنا محمد بن إسحاق : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا الليث بن سعد ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ، ورجاله ثقات على ضعف يسير في هشام ابن سعد ، غير إبراهيم بن عبدالله ؛ فلم أعرفه . ومحمد بن إسحاق ؛ هو أبو العباس السراج الحافظ .

٣٨٣٥ - (طُوبَى لمنْ تَواضَعَ مِنْ غيرِ مَنْقَصَة ، وذَلَّ في نفسِهِ من غير مَسْكَنَة ، وأَنفقَ مالاً جَمَعَهُ مِن غير معصية ، ورَحِمَ أهلَ الذلّ والمسكنةِ ، وخَالَطَ أهلَ الفقهِ والحِكمةِ ، طوبى لمن ذلَّ في نفسِهِ ، وطابَ كَسْبُه ، وصَلحتْ سريرتُه ، وكَرمتْ علانيتُه ، وعزلَ عن الناس شرّه ، طوبى لمنْ عملَ بعلْمِه ، وأنفقَ الفضلَ من ماله ، وأمسَكَ الفضلَ من قوله) .

ضعيف . رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٣٢) ، وعنه القضاعي (٢/٥١) ، والطبراني في «الكبير» (٥/٦٨ - ٦٩) و«الصغير» (٣/٢٢٥ و٤/٢٤٣) ، وابن عساكر (١/٢٩٦/١٦) ، وتمام في «الفوائد» (٢/٢٥٣٠) ، وعنه ابن عساكر (١/٣٨٧/١٧) عن نصيح الشامي ، عن ركب المصري مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه ابن بشران

في «الأمالي» (٢/٣/٢) ، وعبدالغني المقدسي في «العلم» (١/١١ ـ ٢) ، وقال :

«هو حديث غريب» .

قلت : يعني ضعيف ، وذلك ؛ لجهالة نصيح الشامي ، ومن الغريب أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث أغفلوه ، فلم يترجموه ، فليس هو في «الميزان» ولا في «اللسان» ولا في غيرهما ؛ إلا البخاري ؛ فإنه أورده في «التاريخ» (١٣٦/٢/٤) ، ولم يزد فيه على قوله :

«عن ركب المصري . روى عنه مطعم بن المقدام» .

ولذلك ؛ جزم الحافظ وغيره بضعف إسناده .

وأما ركب المصري ؛ فأوردوه في «الصحابة» ، وقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٥٠٨/٢) :

«كندي ، له حديث واحد حسن عن النبي ﷺ ، فيه آدابٌ وحضٌّ على خصالٍ من الخير والحكمة والعلم . ويقال : إنه ليس بمشهور في الصحابة ، وقد أجمعوا على ذكره فيهم . روى عنه نصيح العنسي» .

وقوله : «حديث حسن» . قالوا : إنه يعني حسن لغة ولفظاً ، ولذلك قال المناوي :

«رمز المصنف لحسنه اغتراراً بقول ابن عبدالبر : «حسن» ، وليس بحسن ؛ فقد قال الذهبي في «المهذب» : ركب يُجْهَل ، ولم يصح له صحبة ، ونصيح ضعيف» .

قلت : ومما يؤيد ما قالوا ؛ أن ابن عبدالبر أوردَ في «الجامع» (١/٥٤ ـ ٥٥) حديثاً آخر ، ثم قال عقبه :

«وهو حديث حسن جداً ، ولكن ليس إسناده بالقوي» .

وله شاهد ، ولكنه واهٍ جداً مع اختصاره ؛ ولفظه :

«طوبى لمن شغله عَيْبُه عن عيوب الناس ، وأنفق الفضل من ماله ، وأمسك الفضل من قوله ، ووسعته السُّنَّةُ ، ولم يعدل عنها إلى البدعة» .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٨٤) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٧/٣٥٥) ، والديلمي (٢/٢٦١) عن محمد بن الحسن بن قتيبة : حدثنا محمد ابن [أبي] السَّرِيّ : ثنا عبدالعزيز بن عبدالمجيد : حدثنا أبان ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبان هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

وابن أبي السري - وهو محمد بن المتوكل أبو عبدالله بن أبي السري - ؛ ضعيف من قبل حفظه .

وقد أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» مطولاً من هذا الوجه ، وتبعه على وضعه جمع ؛ كما بينته في «الرد على عز الدين بليق» برقم (٢٧٢) ، وأوله هذا الحديث المطول :

«يا أيها الناس ! كأن الحق فيها على غيرنا وجب ، وكأن الموت على غيرنا كتب . . .» الحديث .

وله طريق أخرى ؛ يرويه الوليد بن المهلب الأردني : ثنا النضر بن محرز بن نضر ، عن محمد بن المنكدر ، عن أنس قال : . . . فذكره مرفوعاً أخصر منه ؛ وفيه حديث الترجمة .

أخرجه البزار (٣٢٢٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٧/٨١ - ٨٢) في ترجمة الوليد هذا ، وقال :

«أحاديثه فيها بعض النكرة» .

وفي «الميزان» :

«لا يعرف ، وله ما ينكر» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٩/٢٢٦) !

ولعل الأَولى إعلال الحديث بالنضر بن محرز ؛ فقد أورده ابن حبان في ترجمته من «الضعفاء» (٣/٥٠) وقال :

«منكر الحديث جداً ، وهو الذي روى عن محمد بن المنكدر عن أنس . . (فذكر الحديث) ؛ إنما روى هذا أبان عن أنس» .

وكذلك فعل الذهبي ، وقال بعد أن ساقه :

«تفرد به الوليد ، وهو متكلِّم فيه ، والنَّضر مجهول» .

وروى ابن عساكر في ترجمة النضر (١٧/٥٧٠) عن الدارقطني أنه قال :

«منكر الحديث» .

وكذا قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/٣٤٢) .

٣٨٣٦ - (طوبى لمن رزقه الله الكفاف ثم صبر عليه) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٦١) عن محمد بن عبدالرحمن البيلماني ، عن أبيه ، عن عبدالله بن حنطب بن الحارث مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن البيلماني ؛ متروك .

وعبدالله بن حنطب ؛ مختلَفٌ في صُحْبته .

ورواه البيهقي في «الشعب» (٧/١٢٥/٩٧٢٤) عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أبي الحويرث .

ولم أعرف أبا الحويرث .

ويغني عنه حديثان في «الترغيب» (٤/١٠٠) .

٣٨٣٧ - (طُوبى لمنْ يُبْعَثُ يومَ القيامةِ وجَوْفُهُ مَحْشُوٌّ بالقرآنِ والفرائضِ والعِلْمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٦١) عن **أبي إسحاق الطيان** : حدثنا **الحسين ابن القاسم** : حدثنا **إسماعيل بن أبي زياد** : حدثنا يونس ، عن الزهري ، عن [سعيد بن المسيب] ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ قال السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٣٦) :

«إسماعيل كذاب . والحسين والطيّان مجروحان» .

قلت : ومع ذلك أورده في «الجامع الصغير» ؛ الذي ذكر في مقدمته أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع !

٣٨٣٨ - (طُهُورُ الطَّعَام يِزيدُ في الطعامِ والدِّين والرِّزْقَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٣) معلقاً ، عن أبي الشيخ بسنده ، عن **يعلى بن الأشدق** ، عن عبدالله بن جراد مرفوعاً .

قلت : آفته يعلى هذا ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» ، وقال :

«قال البخاري : لا يكتب حديثه ، وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه» .

وفي «اللسان» :

«قال ابن حبان : وضعوا له أحاديث ، فحدَّث بها ولمَ يْدر» !

٣٨٣٩ - (طُولُ القُنُوتِ في الصلاةِ يُخَفِّفُ سَكَراتِ الموْتِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٩١/١) ، والديلمي (٢٦٣/٢) عن **أحمد بن محمد بن عمر : ثنا عبدالرحمن بن محمد بن سعيد اليمامي : ثنا القاسم بن اليسع المديني** ، عن أبيه ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده أبو نعيم في ترجمة أحمد هذا - وهو أبو سهل اليمامي - ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والثلاثة فوقه ؛ لم أعرفهم .

٣٨٤٠ - (طِينَةُ المعتَقِ مِنْ طينةِ المعتِقِ) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢٦٤/٢) من طريق **أحمد بن إبراهيم البزوري** : حدثنا أبو القاسم البغوي : حدثنا أحمد بن إبراهيم الموصلي قال : كنت ذات يوم بإزاء المأمون فقال : سمعت أبي قال : سمعت جدي يحدِّث ، عن أبيه ، عن ابن عباس : . . . فذكره ، وفيه قصة .

ثم أخرجه من طريق ابن لال بسنده : عن **محمد بن عبدالرحمن النجاشي** : حدثنا أبي ، عن **سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس** ، عن أبيه ، عن جده ، عن ابن عباس به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ محمد بن عبدالرحمن النجاشي وأبوه ؛ لم أعرفهما ، و(النجاشي) ليس واضحاً في الأصل .

وسليمان بن علي ؛ مقبول عند الحافظ .

وأحمد بن إبراهيم البزوري ؛ قال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، وأتى بخبر باطل» .

ثم ساق له هذا الخبر من طريق ابن شاهين عنه ، لكن وقع عنده : «سمعت جدي عن ابن عباس» ؛ ليس بينهما «عن أبيه» ، فصار منقطعاً ، ولذلك قال الذهبي عقبه :

«هذا - كما ترى - منقطع» .

قال الحافظ عقبه :

«فلعل المهدي أو المنصور سمعه من شيخ كذاب ، فأرسله عن ابن عباس ، فيتخلَّص بهذا هذا البزوري من العهدة» .

قلت : لعل الطريق الأخرى تخلِّصه من العهدة .

ومن الغريب أن السيوطي أورد الحديث من الطريق الأولى في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (رقم ٩٣٤) ، وتبعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/٤٠١) وأعلاه بجهالة البزوري ؛ وقول الذهبي في حديثه : «باطل» . ثم تناقض السيوطي ؛ فأورده في «الجامع الصغير» من رواية ابن لال وابن النجار والديلمي عن ابن عباس !

٣٨٤١ - (الطَّاهِرُ النَّائمُ كالصَّائمِ القَائمِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٥) من طريق أبي صالح ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن حسان ، عن عمرو بن حريث مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابنِ لهيعة ، ونحوه أبو صالح ؛ واسمه عبدالله بن صالح .

٣٨٤٢ ـ (الطُّهورُ ثلاثاً ثلاثاً واجِبَةٌ ، ومَسْحُ الرَّأْسِ واحِدَةٌ) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٥) عن **أبي شيخ عبدالله بن مروان الحراني ، عن موسى** بن أعين ، عن الثوري ، **عن أبي إسحاق الهمداني ، عن أبي** حية بن قيس ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن باطل .

أما الإسناد ؛ فله علتان :

الأولى : عنعنة الحراني هذا ؛ فقد قال ابن حبان في «الثقات» :

«يعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره» .

قلت : وقد عنعنه هنا ؛ فلا يعتبر به .

والأخرى : عنعنة أبي إسحاق الهمداني - واسمه عمرو بن عبدالله السبيعي - ؛ فإنه مدلس أيضاً ، وقد كان اختلط ، لكن سماع الثوري منه قبل الاختلاط .

وأما المتن ؛ فهو ظاهر البطلان ؛ لمعارضته ما ثبت في «البخاري» وغيره ؛ أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة .

٣٨٤٣ ـ (الطُّوفَانُ : المَوْتُ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٣/١٤٩٩٦) ، والديلمي (٢/٢٦٥ ـ ٢٦٦) **عن أبي هشام الرفاعي** قال : حدثنا **يحيى بن يمان** قال : حدثنا **المنهال بن خليفة** ، عن **الحجاج** ، عن الحكم بن ميناء ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء : المنهال بن خليفة ، ويحيى بن يمان ، وأبو هشام الرفاعي - واسمه محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي - ثلاثتهم ضعفاء .

والحجاج - وهو ابن أرطاة - ؛ مدلس وقد عنعنه .

٣٨٤٤ - (ظَهْرُ المؤمنِ حِمَى ، إلا في حدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ تعالى) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٦) من طريق الطبراني ، عن أحمد ابن رشدين : حدثنا خالد بن عبدالسلام : حدثنا **الفضل بن المختار** ، عن عبيدالله ابن موهب ، عن [عصمة] بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الفضل بن المختار ؛ جاء في «الميزان» و«اللسان» :

«قال أبو حاتم : أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل» .

ثم ساق له أحاديث ؛ قال عقبها :

«فهذه أباطيل وعجائب» . ثم ساق له آخر ، ثم قال :

«وهذا يشبه أن يكون موضوعاً» .

وأحمد بن رشدين ؛ ضعيف .

٣٨٤٥ - (الظَّلَمَةُ وأَعْوَانُهُمْ في النَّارِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٦٦) عن عنبسة بن عبدالرحمن ، عن مروان مولى حذيفة ، عن أبيه ، عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عنبسة هذا ؛ فإنه كان يضع الحديث ؛ كما قال أبو حاتم وغيره .

٣٨٤٦ - (أُمِرْتُ أنْ أُحَدِّثَ عن مَلَكٍ في السماءِ ، ما بينَ عاتقِهِ إلى منتهى رأْسِهِ كطيران مَلَكٍ سبْع مئةِ عامٍ ، وما يدري أين ربه؟ فسبحانه) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/٩٣) عن محمد بن إسحاق ، عن الفضل (الأصل : الفضيل) بن عيسى ، عن عمه يزيد بن أبان الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن أبان ضعيف ، ومثله ابن أخيه الفضل ابن عيسى ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«ضعفوه» . وقال الحافظ :

«منكر الحديث» .

قلت : وقد صح الحديث من رواية جابر رضي الله عنه مرفوعاً نحوه ؛ دون قوله :

«وما يدري أين ربه» .

فهي زيادة منكرة ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٥١) .

٣٨٤٧ - (العَرْشُ مِنْ ياقُوتَةٍ حَمْرَاءَ ، وإنَّ مَلَكاً مِنَ الملائكة نَظَرَ إليه وإلى عِظَمِه ، فأوحى عز وجل إليه : إني قد جَعَلْتُ فيكَ قُوَّةَ سبعينَ ألف ملك لِكُلِّ مَلَكٍ سبعينَ ألف جناح فَطِرْ ، فطار الملكُ بما فيه من القوة والأجنحة ما شاء الله أن يطيرَ ، فوقفَ ، فنظرَ ، فكأنه لم يَسِرْ !) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١/٤٣) عن عمر بن حريز ، عن

إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي رحمه الله قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ عمر بن حريز لم أجد له ترجمة .

ثم تبيَّن أنه محرّف ، وأن الصواب «عمرو بن جرير» كما حققه الأخ الفاضل رضا الله المباركفوري في تعليقه على كتاب : «العظمة» (٦٣١/٢) ، وذكر أن عمراً هذا قال فيه أبو حاتم :

«كان يكذب» ، وقال الدارقطني :

«متروك الحديث» .

وأقول : روى له ابن عدي في «الكامل» (١٤٩/٣) ثلاثة أحاديث بإسناده الواحد عن جرير مرفوعاً ، وهي ظاهرة النكارة ، وقال ابن عدي :

«وهذه الأحاديث غير محفوظة ، وله غيرها ، وهي مناكير السند والمتن» .

وقد ساق الذهبي في ترجمته من «الميزان» الأحاديث المشار إليها ، ثم قال عقبها :

«فهذه أباطيل» .

وأقره الحافظ في «اللسان» ، وذكر أنها من رواية أحمد بن عبيد أبي عَصيدة ، وكأنه يشير إلى ضعفه ، وقد قال عنه في «التقريب» :

«لين الحديث» .

والحديث مما سوَّد به السيوطي «الجامع الصغير» ، ولم يورد إلا الجملة الأولى منه ، فلم يذكر قصة الملك ! ومن الغريب أنه لم يورده مطلقاً في «الجامع الكبير» ، وكان هو به أولى ؛ لأنه لم يَصُنْهُ عما تفرد به كذاب أو وضاع كما ادَّعاه في

«الجامع الصغير» ، وإن كان لم يستطع الوفاء به ، فكان «الجامع الكبير» أولى به ؛ لأنه حشد فيه مثل هذا من الموضوعات ، وقد مضى منها الشيء الكثير .

٣٨٤٨ ـ (سَبَقَكُمَا بها الدَّوسِيّ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/٥٠٨) عن حماد بن شعيب ، عن إسماعيل بن أمية : أن محمد بن قيس بن مخرمة حدثه :

أن رجلاً جاء زيد بن ثابت ، فسأله عن شيء ، فقال له زيد : عليك بأبي هريرة ؛ فإنه بينا أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعوا الله تعالى ونذكر ربنا ؛ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جلس إلينا ، قال : فجلس وسكتنا ، فقال :

«عودوا للذي كنتم فيه» . قال زيد : فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة ، وجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمِّن على دعائنا ، قال : ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم ! إني أسألك مثل الذي سأل صاحباي هذان ، وأسألك علماً لا ينسى . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

«آمين» ، فقلنا : يا رسول الله ! ونحن نسأل الله علماً لا ينسى . فقال : . . . فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» . وتعقبه الذهبي ، فقال :

«قلت : حماد ضعيف» .

قلت : وضعفه البخاري جداً ؛ فقال :

«فيه نظر» . وقال مرة : «منكر الحديث» .

٣٨٤٩ ـ (عَاشُوراء يوم التاسع) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٢/٩) عن أبي أمية بن يعلى ، عن سعيد المقبري ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا متن موضوع ، وإسناده ضعيف جداً ؛ آفته أبو أمية هذا ؛ قال ابن حبان :

«لا تحل الرواية عنه» . وضعفه الدارقطني .

وأما أن متنه موضوع ؛ فواضح من تواتر أنه اليوم العاشر في أحاديث عدة في صيامه ﷺ يومَ عاشوراء ، وأمره به ، والحضّ عليه ، وبيان فضل صيامه ، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة ، كلها مُجْمِعَةٌ على أن عاشوراء هو يوم العاشر من محرم الحرام .

ولعل أصل الحديث موقوف رفعه أبو أمية ؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٩/٣) من طريق الحكم بن الأعرج ، عن ابن عباس قال :

هو يوم التاسع .

وإسناده صحيح .

وروى أيضاً من طريق عبدالله بن عمير ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

«لئن بقيتُ إلى قابل لأصومن التاسع» . يعني يوم عاشوراء . وهكذا أخرجه مسلم (١٥١/٣) من طريق ابن أبي شيبة .

ومن الظاهر أن قوله : «يعني يوم عاشوراء» إنما هو تفسير من بعض الرواة ، ولعله ابن عباس نفسه ، ويؤيده رواية الحكم عنه الموقوفة ، وقد أخرجها مسلم عن

ابن أبي شيبة أيضاً بلفظ : قال :

انتهيت إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - وهو متوسد رداءه في زمزم ، فقلت : أخبرني عن صوم يوم عاشوراء ، فقال : إذا رأيت هلال المحرم ؛ فاعدد ، وأَصْبِحْ يوم التاسع صائماً . قلت : هكذا كان رسول الله ﷺ يصوم؟ قال : نعم .

قال الشوكاني رحمه الله تعالى (٢٠٦/٤) :

«أرشد ابن عباس السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه ، وهو التاسع ، ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر ؛ لأن ذلك مما لا يسأل عنه ، ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة ، فابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه ؛ أجاب عليه بأنه التاسع . وقوله «نعم» بعد قول السائل : أهكذا كان النبي ﷺ يصوم ؟ بمعنى : نعم هكذا كان يصوم لو بقي ؛ لأنه قد أخبرنا بذلك ، ولا بد من هذا ؛ لأنه ﷺ مات قبل صوم التاسع» .

قلت : وهذا أحسن ما قيل في تأويل قول ابن عباس هذا ، وبه تجتمع الأحاديث ويزول التعارض الظاهر منها .

ومما يؤكد أن يوم عاشوراء هو العاشر حتى عند ابن عباس نفسه ؛ هو سبب ورود حديث ابن عمير المتقدم ؛ فقد أخرج مسلم من طريق أخرى عن ابن عباس قال :

حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله ! إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى ، فقال رسول الله ﷺ : «فإذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع» . قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ .

فهذا نص من ابن عباس على أن التاسع هو غير عاشوراء ، فثبت بطلان حديث الترجمة . والله أعلم .

وعلى ضوء تأويل الشوكاني لقول ابن عباس المتقدم : «هكذا كان رسول الله ﷺ يصوم» ، يمكن تأويل قوله الذي قبله في عاشوراء : «هو يوم التاسع» ؛ أي بدءاً ، وبعده عاشوراء . والله أعلم .

ومما يشهد لبطلان حديث الترجمة : ما رواه البزار في «مسنده» (١/٤٩٢/١٠٥١ ـ كشف) : حدثنا عمرو بن عثمان : ثنا أبو عاصم : ثنا ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :

أن النبي ﷺ أمر بصيام عاشوراء يوم العاشر .

قال الحافظ ابن حجر في «مختصر الزوائد» (١/٤٠٦/٦٧٢) :

«إسناده صحيح» . وقال البزار :

«لا نعلمه رواه بهذا اللفظ إلا ابن أبي ذئب» .

٣٨٥٠ ـ (عالِمٌ يُنْتَفَعُ بعِلْمِهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٩٠) عن عمرو بن جميع ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن جميع ؛ كذبه ابن معين . وقال ابن عدي :

«كان يتهم بالوضع» ، وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

قلت : وخالفه سعد الإسكاف ؛ فرواه عن أبي جعفر محمد بن علي قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١٨٣) ، ولعله الصواب ؛ وإن كان سعد هذا متروكاً ، ورماه ابن حبان بالوضع .

ثم رأيته في «تاريخ قزوين» للرافعي (٢/٤٧) من طريق محمد بن إسماعيل ابن موسى بن جعفر بن محمد : حدثني عَمّ أبي إسحاق بن موسى ، عن أبيه ، عن جده ، عن محمد بن علي به مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون موسى بن جعفر لم أعرفهم ، ومضى برقم (٣٢٧٣) .

٣٨٥١ - (عاشوراء عيد نبي كان قَبْلَكُم ، فصوموا أنتم) .

ضعيف . أخرجه البزار (١٠٤٦ - كشف) من طريق إبراهيم الهجري ، عن أبي عياض ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم الهجري لين الحديث .

٣٨٥٢ - (عليكم بالسِّوَاكِ ، فنعمَ الشَّيءُ السِّواكُ ، يَذهبُ بالحَفْرِ ، ويَنْزِعُ البَلْغَمَ ، ويَجْلُو البَصَرَ ، ويشُدُّ اللِّثَةَ ، ويذهبُ بالبَخْرِ ، ويُصْلِحُ المعِدَةَ ، ويزيدُ في درجاتِ الجنَّةِ ، وتحمَدُه الملائكةُ ، ويُرضي الربَّ ، ويُسخِطُ الشَّيطَانَ) .

ضعيف . أخرجه القاضي عبدالجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص٤٧) من طريق أبي محمد الحكمي ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وأبو محمد الحكمي ؛ لم أجد من ذكره .

وقد روي الحديث من طريق أخرى ؛ فقال ابن عدي (٢/١٢٢) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الغزي : ثنا **محمد بن أبي السري** : ثنا **بقية** ، عن **الخليل بن مرة** ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس مرفوعاً به نحوه .

وهذا سند ضعيف ؛ الخليل بن مرة ضعيف ، وضعفه البخاري جداً .

وبقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

ومحمد بن أبي السري - وهو ابن المتوكل بن عبدالرحمن العسقلاني - ؛ قال الحافظ :

«صدوق عارف له أوهام كثيرة» .

وروي عن عائشة ، أخرجه البزار (٤٩٩/٢٤٣/١) من طريق **السري بن إسماعيل** ، عن الشعبي ، عن مسروق عنها .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ السري هذا متروك الحديث ؛ كما في «التقريب» .

٣٨٥٣ - (لَيسَ على أَهْلِ لا إِلَهَ إلا اللهُ وَحْشَةٌ في قُبُورِهِمْ وَلا مَنْشَرِهِمْ ، وَكَأَنِّي بِأَهلِ لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَهُمْ يَنفُضُونَ التُّرابَ عَنْ رُؤوسِهِمْ وَهُمْ يَقُولُونَ : الحمْدُ للهِ الَّذي أَذْهَبَ عَنَّا الحَزَنَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن» (٢/١٩٤/٢) ، والطبراني في «الأوسط» (٤٣٤/٤) ، والقاضي أبو عبدالله الفلاكي في «فوائده» (٢/٨٩) ، والجرجاني (٢٨٤ - ٢٨٥) ، والبيهقي في «الشعب» (٥٦/١) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٦٦/١) عن **يحيى بن عبدالحميد الحماني** : ثنا **عبدالرحمن بن زيد ابن أسلم** ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ؛ متروك .

والحماني ؛ فيه ضعف ؛ لأنه كان يسرق الحديث ، واقتصر المنذري على إعلال الحديث عليه فقصَّر ! فقال في «الترغيب» (٢/٢٤٠) :

«رواه الطبراني والبيهقي من رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني ، وفي متنه نكارة» .

وقد تابعه **أبو مسلم عبدالرحمن بن واقد** : حدثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم به .

أخرجه الخطيب (١٠/٢٦٥) .

وعبدالرحمن بن واقد ؛ حاله كالحماني ، قال ابن عدي :

«حدث بالمناكير عن الثقات ، يسرق الحديث» .

قلت : فلا أدري أيهما سرقه من الآخر !

وله عن ابن عمر طريق أخرى في «أوسط الطبراني» عن **مجاشع بن عمرو** ، عن داود بن أبي هند ، عن نافع عنه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مجاشع بن عمرو ؛ قال ابن معين :

«أحد الكذابين» .

وقد روي الحديث عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم ، كأني أنظر إليهم إذا انفلقت الأرض عنهم يقولون : لا إله إلا الله ، والناس بُهْم» .

أخرجه الخطيب (٥/٣٠٥) ، وابن عساكر (١٠/٤٤٠ ـ ٤٤١ طبع دمشق) عن أبي عتبة أحمد بن الفرج الحجازي : حدثنا **محمد بن سعيد الطائفي** : حدثنا ابن جريج ، عن عطاء عنه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ محمد بن سعيد هذا ذكره ابن حبان في «الضعفاء» وقال :

«لا يحل الاحتجاج به بحال ، روى عن ابن جريج عن عطاء» . فذكر هذا الحديث ، وقال :

«وهذا خبر باطل» . وقال أبو نعيم :

«روى عن ابن جريج خبراً موضوعاً» .

قلت : ولعلّه يشير إلى هذا .

٣٨٥٤ - (إنما يتجالسُ المتجالسانِ بأمانةِ اللهِ ، فلا يَحِلُّ لأحدِهِمَا أن يفشيَ على صاحِبِه ما يَكْرَهُ) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٦٩٥) : أنبأ معمر قال : سمعت ابن عبدالرحمن الجحشي ـ قال ابن صاعد : وهو سعيد ـ يقول : سمعت أبا بكر ابن حزم يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد **مرسل** حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن عبدالرحمن الجحشي ، وهو صدوق ؛ كما في «التقريب» .

وقد روي موصولاً ، أخرجه الديلمي (١/٢/٣١٨) معلقاً ، عن ابن لال ، عن ابن أخي ابن وهب : حدثني **عبدالله بن محمد بن المغيرة** : حدثنا سفيان

الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن ابن مسعود مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ ابن المغيرة هذا ضعفوه، وقال العقيلي :

«حدث بما لا أصل له» . وساق له الذهبي أحاديث، وقال :

«وهذه موضوعات» .

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١٥٧/٢) :

«رواه أبو بكر بن لال في «مكارم الأخلاق» من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف، ورواه الحاكم وصححه من حديث ابن مسعود بإسنادٍ ضعيف، ورواه الحاكم وصحَّحَهُ من حديث ابن عباس : إنكم تَجَالسون بينكم بالأمانة» .

قلت : وحديث ابن عباس هذا؛ لم أره حتى الآن في «المستدرك» لننظر في سنده، ومهما يكن من أمر؛ فإن الطرف الأول من الحديث المرسل يتقوى بحديث ابن عباس هذا، وبحديث جابر مرفوعاً بلفظ :

«المجالس بالأمانة . . .» وسنده ضعيف أيضاً؛ كما تقدم بيانه (١٩٠٩) .

٣٨٥٥ ـ (عَجِّلوا بالرَّكْعَتَيْنِ بعدَ المغربِ، فإنَّهُمَا تُرْفَعَانِ مَعَ المكتوبةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص٣١)، وابن عدي (ق٢/١٤٤)، والديلمي (٢٧٨/٢) عن محمد بن الفضل، عن زيد العمي، عن أبي غالب، عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً؛ محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ؛ متروك .

وزيد العمي؛ ضعيف .

ولذلك قال ابن نصر :

«هذا حديث ليس بثابت» .

٣٨٥٦ ـ (عَجِّلوا صَلاةَ النَّهارِ في يومِ الغَيْمِ ، وأخِّرُوا المغرِبَ) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة (٢/٣٠/٢) : حدثنا وكيع قال : نا حسن بن صالح ، عن عبدالعزيز بن رُفَيع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ، وهو مرسل .

٣٨٥٧ ـ (عُدَّ الآيَ في الفَرِيضَةِ والتَّطَوُّعِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٥٦/٣) عن الحسن بن حماد ـ سجادة ـ : ثنا عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني ، عن أبي سعيد الشامي ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو سعيد الشامي ـ وهو عبدالقدوس بن حبيب الوحاظي ـ وهو كذاب ؛ كما قال ابن المبارك ، وصرح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث .

والحماني ؛ كان يسرق الحديث .

والحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٧٣/١٣ ـ ٤٧٤) من هذا الوجه ، لكن بلفظ مخالف له ، فقال :

«عُدَّ الآي في التطوع ، ولا تعدَّه في الفريضة» .

وكذا لفظه في «المقصد العلي» (١/١٨٠/٤١٤) ، وكذا في «المجمع» :

«وفيه أبو يحيى التميمي الكوفي ، وهو ضعيف» .

ولفظه في «المطالب العالية» (١/١٤٣/٥٢٥) مثله إلا أنه قال : «لا الفريضة» ، لم يقل : «ولا تعده» . وهو أقرب إلى الصواب لغة ؛ لأن (الآي) جمع ، ويمكن تأويله بإعادة الضمير إلى المعنى أي (المذكور) ، لكن مثله يقال إذا صح الحديث ، وهيهات !

ثم إن إعلال الهيثمي إياه بـ (أبي يحيى التميمي الكوفي) فيه نظر من وجهين :

الأول : أنه وقع في «مسند أبي يعلى» (أبو يحيى الكوفي) ، فظنه غير (الحماني) - وكنية هذا أيضاً أبو يحيى الكوفي - ، فقال في إعلاله ما تقدم ! فوهم ، وأضاف إلى كنيته على سبيل البيان نسبة (التميمي) ، وهو خطأ مطبعي فيما أظن ، صوابه : التيمي ، واسمه (إسماعيل بن إبراهيم ، أبو يحيى التيمي) ، وهو ضعيف حقاً ، لكن الصواب أنه (أبو يحيى الحماني) لتصريح رواية الخطيب باسمه ، ولأن (سجادة) من الرواة عنه ، وليس له رواية عن (أبي يحيى التيمي) .

والآخر : أنه لم يعلّ الحديث بأبي سعيد الشامي ، فالظاهر أنه لم يعرفه ، وإلا ؛ فإعلال الحديث به أولى ؛ لشدة ضعفه . وهذا ما وقع فيه المعلق على «مسند أبي يعلى» ؛ فقال في أول تخريجه عليه :

«إسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي سعيد الشامي (!) ، وباقي رجاله ثقات ، وأبو يحيى الكوفي ؛ هو عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني ، وقد وهم الدكتور نايف الدعيس ، فظنه إسماعيل بن إبراهيم الأحول» .

قلت : هذا الدكتور تبع في هذا الوهم الهيثمي كما هو ظاهر مما تقدم ، وتبعه أيضاً المعلق الآخر على «المقصد العلي» ، وهو المدعو (سيد كسروي حسن) (١/١٨٠) ، وقلد المعلق على «أبي يعلى» ، فقال :

«وأبو سعيد الشامي ؛ مجهول ؛ قاله ابن حجر في «التقريب» (٢/٤٢٨)» .

قلت : وعذر هذا وذاك في هذا التجهيل ؛ أنهما استقربا ترجمته من «التقريب» ، فوجدا فيه التجهيل ، فوقفا عنده ؛ لأنه ليس في حفظهما أن هناك راوياً آخر بهذه الكنية ؛ هو أشهر من هذا بالرواية عن مكحول ، وبرواية الشيوخ عنه ، وهو عبدالقدوس بن حبيب ، ولو أنهما توسعا قليلاً في البحث لوجدا في «كنى اللسان» (٦/٣٨٤/٥٩٥) ما يدلهما على ذلك !

وأما المجهول ؛ فلم يرو عنه غير عتبة بن يقظان مع ضعفه ، ولذلك لم يذكره المزِّي في الرواة عن مكحول ، وإنما ذكر عبدالقدوس ، وكذلك الذهبي لم يذكر إلا هذا فيمن يكنى بـ (أبي سعيد) في كتابه «المقتنى» ، وهو في ذلك تابع للدولابي في «الكنى» (١/١٨٧) ، وقال :

«متروك الحديث» .

ولأبي أحمد الحاكم في «كناه» (١/١٧٤/١) ، وقال :

«ذاهب الحديث» .

وعلى هذا ؛ فإني لا أستبعد أن يكون هذا والذي روى عنه عتبة واحداً . والله أعلم .

وإن من تفاهة التخريج ، وقلة فائدة التسويد ؛ أن المعلِّق على «مسند أبي يعلى» سوَّد قرابة صفحتين في نقل أقوال العلماء المختلفة في سماع مكحول من واثلة ، ثم مال إلى قول الحافظ : إنه سمع منه ، فإن مثل هذا البحث إنما يفيد إذا كان السند إلى مكحول ثابتاً ، وتوقفت تقوية الحديث على إثبات سماعه من الصحابي ، أما والسند إليه ضعيف بل هالك !

وأيضاً ؛ فإنما يفيد ذلك لو ثبت سماعه منه ، إذا لم يرم بالتدليس ، وقد قال فيه ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٤٦) :

«ربما دلس» .

وذكره الحافظ في (الطبقة الثالثة) من «المدلسين» .

٣٨٥٨ ـ (عَدَدُ دَرَجِ الجنة ، عَدَدُ آيِ القُرْآنِ ، فَمَنْ دَخَلَ الجنَّةَ مِنْ أهلِ القرآنِ ؛ فَلَيسَ فَوقَهُ دَرَجَةٌ) .

منكر . أخرجه الديلمي (٢/٢٩١ ـ ٢٩٢) من طريق الحاكم ، عن محمد ابن روح : حدثنا الحكم بن موسى : حدثنا شعيب بن إسحاق ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً . ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/١٥٦/٢/١) وقال :

«قال الحاكم : إسناد صحيح ، ولم يكتب المتن إلا به ، وهو من الشواذ» .

وذكره السيوطي في «الفتاوي» (٢/٢٥٩) ، وأقره !

قلت : بل هو منكر ؛ عِلَّتُه محمد بن روح ـ وهو أبو عبدالله القتيري المصري ـ ؛ قال ابن يونس :

«منكر الحديث» . وكذا قال الذهبي في «الضعفاء» . وقال الدارقطني :

«ضعيف» .

٣٨٥٩ ـ (عُدْ مَنْ لا يَعُودُكَ ، وأَهْدِ لمنْ لا يُهْدِي إليكَ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٩) عن محمد بن خزيمة ، عن هشام بن

عمار ، عن سعيد بن يحيى ، عن هشام بن عروة ، عن رجل من الأنصار ـ يقال له : قيس ـ قال : أخبرني عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن خزيمة هذا هو أبو بكر القرشي ؛ قال ابن عساكر :

«أحاديثه تدل على ضعفه» .

ورواه البخاري في «التاريخ» ، والبيهقي في «الشعب» عن **أيوب بن ميسرة** مرسلاً ؛ كما في «الجامع الصغير» .

ثم رأيته في «التاريخ الكبير» للبخاري (٤١٠/١/١) ، وأحمد في «العلل» (٥٧٨/٩٧/١) من طريق وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن **أيوب بن ميسرة** ، قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

وأخرجه يحيى بن معين في «تاريخه» رواية عباس الدوري (٥٧/٢) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٢٦٠/٦) ، وكذا الخطيب في «الموضح» (٢٤٦/١ و٢٤٧) ، وقال البيهقي :

«مرسل جيد» .

قلت : إن كان يعني المتن ؛ فلا كلام ، وإن كان يعني السند ؛ ففيه نظر ؛ لأن أيوب بن ميسرة ـ الذي أرسله ـ ليس بالمشهور ؛ فإنه لم يرو عنه غير هشام بن عروة ؛ كما في «التاريخ» و«الجرح والتعديل» و«ثقات ابن حبان» (٢٧/٤) ؛ فإنهم جميعاً لم يذكروا له راوياً غير هشام ، فهو في عداد المجهولين .

والحديث ذكره البيهقي أيضاً في كتاب «الآداب» (ص١٢٦) ، فقال :

«وروينا عن أيوب بن ميسرة عن النبي ﷺ مرسلاً أنه قال : . . . (فذكره)» .

ثم رأيته في «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/٥٥١) قال : حدثنا هشام ، عن أيوب بن ميسرة به ! كذا فيه ، ولعله سقط منه «وكيع» .

٣٨٦٠ - (عَرِّبُوا العَرَبِيَّ ، وهَجِّنُوا الهَجِينَ ، للفَرَسِ سَهْمَانِ ، وللهجينِ سَهْمٌ) .

ضعيف . أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١٢/٢٢٨/١ - ٢) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٦٦/١٠) ، والبيهقي في «السنن» (٩/٥١ - ٥٢) ؛ كلاهما من طريق ابن عدي - وهو في «الكامل» (١/١٧١) - ؛ كلاهما عن **أحمد بن أبي أحمد الجرجاني** : ثنا حماد بن خالد : ثنا معاوية بن صالح ، عن **العلاء بن الحارث** ، عن مكحول ، عن زياد بن جارية ، عن حبيب بن مسلمة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أحمد بن أبي أحمد الجرجاني ؛ قال ابن عدي :

«أحاديثه ليست بمستقيمة» .

ومن فوقه ثقات ؛ على اختلافٍ في صُحْبَةِ حبيب بن مسلمة . وقال البيهقي عقبه :

«كذا رواه أحمد بن أبي أحمد الجرجاني ساكن حمص ، عن حماد بن خالد موصولاً ، ورواه الشافعي وأحمد بن حنبل وجماعة ، عن حماد منقطعاً ، وكذلك رواه عبدالرحمن بن مهدي وزيد بن الحباب ، عن معاوية بن صالح ، عن أبي بشر - وهو العلاء - ، عن مكحول مرسلاً . وهذا منقطع ، ولا تقوم به حجة» .

قلت : ومداره موصولاً ومرسلاً على العلاء بن الحارث ، وكان اختلط .

٣٨٦١ ـ (عُرِضَتْ عَلَيَّ أُمتي البَارِحَةَ لدى هذه الحُجْرَةِ أوَّلُها إلى آخـرِها ، فقـال رَجُلٌ : عُـرِضَ عليك مَنْ خُلِقَ ، فكيف مَنْ لمْ يُخْلَقْ؟ فـقـالَ : صُـوِّرُوا لي في الطينِ ، حـتى لأنا أَعـرَفُ بالإنسـانِ منهم مِنْ أحدِكُمْ بِصَاحِبِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٤٩/٢) ، والديلمي (٢/٣٠١) عن أبي بكر الحنفي : نا داود بن الجـارود ، عن أبي الطفـيل ، عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً .

ثم قال الطبراني : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا عقبة بن مكرم الضبي : نا يونس بن بكير ، عن زياد بن المنذر ، عن أبي الطفيل به .

قلت : وزياد بن المنذر ؛ كذبه يحيى بن معين ؛ كما في «التقريب» .

وتابعه في الطريق الأولى : داود بن الجارود ، ولم أعرفه .

٣٨٦٢ ـ (عَرَفَ الحقَّ لأَهلِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٢٥٥) ، وأحمد (٣/٤٣٥) ، والطبراني في «الكبير» (١/٤٢/٢) عن محمد بن مصعب : ثنا سلام بن مسكين والمبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن الأسود بن سريع :

أن النبي ﷺ أُتِيَ بأسـيـرٍ ، فـقـال : اللهم ! إني أتوب إليك ولا أتوب إلى محمد ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : ابن مصعب ضعيف» ، فأصاب .

وأخرجه الضياء في «المختارة» (١/٤٦٣) من طريق الطبراني، ثم قال:

«ومحمد بن مصعب تكلَّم فيه يحيى بن معين وغيره، وقال الإمام أحمد: لا بأس به». وقال الحافظ:

«صدوق كثير الغلط».

قلت: والحسن - وهو البصري -؛ مدلس؛ وقد عنعنه عندهم جميعاً.

٣٨٦٣ - (عَرَفَةُ يومَ يُعَرِّفُ النَّاسُ).

ضعيف. رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٩٣)، والدارقطني (٢٥٧)، والديلمي (٢/٢٩٢) عن العوام بن حوشب: حدثني **السفاح بن مطر**، عن عبدالعزيز بن عبدالله بن خالد بن أسيد مرفوعاً.

قلت: وهذا مرسل ضعيف؛ والسفاح بن مطر لم يوثقه غير ابن حبان، وروى عنه اثنان.

ثم أخرج له الدارقطني شاهداً من طريق **الواقدي**: نا **ابن أبي سبرة**، عن يعقوب بن زيد بن طلحة التيميّ، عن أبيه مرفوعاً به.

لكن الواقدي كذاب، وشيخه ابن أبي سبرة نحوه - وهو أبو بكر بن عبدالله ابن محمد بن أبي سبرة -؛ قال الحافظ:

«رموه بالوضع».

٣٨٦٤ - (عَزْمَةٌ على أُمتي أنْ لا يَتَكلَّمُوا في القَدَرِ، ولا يتكلَّمُ في القَدَرِ إلا شِرارُ أُمتي في آخرِ الزَّمَانِ).

موضوع. رواه ابن عدي (٢/٢٣٤) عن **عبدالرحمن بن القطامي**: حدثنا

أبو المهزِّم ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

«وأبو المهزِّم في عداد الضعفاء ، ولعل إنكار هذا الحديث منه ، لا من عبدالرحمن» .

قلت : هو متروك ؛ كما في «التقريب» .

ومثله أو شر منه : عبدالرحمن بن القطامي ، وساق له الذهبي هذا الحديث في ترجمته ؛ وقال :

«قال الفلاس : لَقِيتُهُ ، وكان كذاباً» . وقال البزار :

«ضعيف الحديث جداً ، متروك» .

والشطر الأول من الحديث يرويه **محمد بن خالد البصري أبو بكر** قال : نبأنا **عمر بن منيع** ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/١٨٩) ، والديلمي (٢/٢٩٣) .

قلت : وعمر بن منيع ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن خالد البصري أبو بكر ، لعله الذي في «التهذيب» :

«محمد بن خالد بن خِداش بن عجلان المهلبي ، مولاهم أبو بكر الضرير البصري ، سكن بغداد ، روى عن أبيه وإسماعيل ابن علية وابن مهدي . . . روى عنه ابن ماجه وإبراهيم الحربي وابن خزيمة . . ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : ربما أغرب عن أبيه» .

لكن وقع في «الديلمي» : «محمد بن خالد المزني» ، وعنه محمد بن عوف . ولم يذكروا في ترجمته أنه مُزَنِيٌّ ولا في الرواة عنه ابن عوف هذا . والله أعلم .

وأما قول المناوي بعد عزوه للخطيب :

«وفيه محمد بن خالد البصري ، قال الذهبي : قال أبو حاتم : منكر الحديث . . وفيه أيضاً محمد بن الحسين الدوري ؛ قال الذهبي : اتهم بالوضع ، وأورده ابن الجوزي في «الواهيات» وقال : لا يصح» .

قلت : فهذا من الأوهام العجيبة !! فليس في «ميزان الذهبي» ولا في «ضعفائه» ذكر لهذين الرجلين البتة ، والظاهر أنهما اشتبها عليه بغيرهما . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ١٥٠) رواه من طريق ابن عدي ، ثم قال :

«هذا حديث موضوع ، وأبو المهزم ليس بشيء ، والقطامي ؛ قال الفلاس : كان كذاباً» .

ثم روى (١/ ١٤٧) حديث ابن عمر من طريق الخطيب بإسناده عنه ، وقال :

«لا يصح ؛ فيه مجاهيل» .

(تنبيه) : هكذا نَقَلْتُ من مخطوطة «الكامل» في المكتبة الظاهرية : «عزمة» ؛ وكذلك هو في «الجامع الصغير» و«الكبير» للسيوطي من رواية ابن عدي ، وفي «التاريخ» من حديث ابن عمر .

ووقع في الطبعات الثلاث لـ«الكامل» : «عَزَمْتُ» بالتاء المفتوحة ؛ أي : بصيغة الماضي المتكلم ، وكذلك وقع في «العلل» من رواية ابن عدي والخطيب ، ولم ترد هذه اللفظة مطلقاً في «الميزان» و«اللسان» ، ولعل ذلك كان اختصاراً من المؤلِّف .

وسقط حرف (لا) من الطبعات الثلاث ، ومن المصورة التي عندي ، ففسد

المعنى كما هو ظاهر، ولم يتنبَّه لهذا الخطأ الفاحش من وضع «الفهرس» لـ «الكامل»، وسموه بـ «معجم الكامل»، فأوردوه فيه (ص١٩٩) كما هو في «كاملهم»! وتحرف لفظ «القدر» الأول في المصورة إلى «القرآن»؛ فصار الحديث فيها: «عزمت على أمتي أن يتكلموا في القرآن، ولا ..» إلخ!

٣٨٦٥ - (عَشرةُ أبياتٍ بالحجازِ أبقى مِنْ عِشرينَ بَيْتَاً بالشامِ).

ضعيف. رواه الحسن بن علي الأهوازي في «عقد أهل الإيمان» (١/١٩٣/٤) عن يعلى بن عبيد قال: نا أبو بكر المديني، عن عمر أو عن أشياخه، عن معاوية مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ من دون معاوية لم أعرفهم.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥٣/١٠):

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم».

٣٨٦٦ - (عَضَّةُ نَمْلَةٍ أشَدُّ على الشَّهيدِ مِنْ مسِّ السِّلاحِ، بلْ هو أَشْهَى عندَهُ مِنْ شَرَابٍ بَارِدٍ لذيذٍ في يومٍ صائفٍ).

ضعيف. أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/٢٥٥/٦١) من طريق حرملة بن يحيى: ثنا سعيد بن سابق: حدثني خالد بن حميد، عن مسلم ابن عبيدالله، عن محمد بن زيد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً.

ثم أخرجه من طريق الحسن بن علي: ثنا سعيد بن سابق السلولي من الرشيد -: نا خالد بن حميد المَهْري، عن مسلم بن عبدالله ومحمد بن زيد، عن سعيد بن جبير به، وقال:

«كذا ، وأراه خطأ ، والصواب : مسلم ، عن محمد بن زيد . والله أعلم» .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير مسلم بن عبيدالله ؛ فلم أعرفه ، ومن المحتمل أن يكون هو مسلم بن عبيدالله القرشي ، وهو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي ، وقيل : عبيدالله بن مسلم ، على القَلْبِ ، وهو الأشهر ؛ كما في «التقريب» ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فإن يكن هو ؛ فهو في نقدي مجهول . والله أعلم .

وسعيد بن سابق ؛ هو الرازي ، والد محمد بن سعيد بن سابق ، وهو مترجَمٌ في «الجرح والتعديل» (٢/١/٣٠ - ٣١) برواية جمع عنه ، وقال عن أبيه :

«كان حسن الفهم بالفقه ، وكان محدِّثاً» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٦١) .

والحديث رواه الديلمي (٢/٩٣/١) من طريق أبي الشيخ معلقاً عليه قال : حدثنا ابن أبي عاصم : حدثنا الحسين بن علي : حدثنا سعيد بن العباس السلولي : حدثنا خالد بن حميد ، عن محمد بن يزيد ، عن سعيد بن جبير به .

٣٨٦٧ - (عَفْوُ اللهِ أكثرُ مِنْ ذُنُوبِكَ يا حَبِيبُ بْنُ الحارثِ !) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٩٩/٤٩٨٧ - بترقيمي) ، ومن طريقه الديلمي (٢/١٥٠/١ - ٢) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٩) من طريق **عيسى بن إبراهيم البِرَكي** قال : ثنا سعيد بن عبدالله قال : نا نوح بن ذكوان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت :

جاء حبيب بن الحارث إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! إني رجل مِقْرَافٌ للذنوب؟ قال : «فَتُبْ إلى الله يا حبيب» ! قال : يا رسول الله ! إني أتوب ثم

أعـود ! قـال : «فكلمـا أَذْنَبْتَ فَـتُبْ» . قـال : يا رسـول الله ! إذن ؛ تَكْثُـرُ ذنوبي !
قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

«لا يروى عن هشام إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن إبراهيم» .

قلت : قال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، له أوهام» .

ونحوه قول الحافظ :

«صدوق ربما وهم» .

وسعيد بن عبدالله ـ وهو (الجنابي) ؛ كما في رواية لأبي نعيم ، و(أبو المفلس) ؛ كما في «الديلمي» ـ ؛ لم أجد له ترجمة .

ونوح بن ذكوان ؛ قال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وبه أعلَّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٠٠) .

٣٨٦٨ ـ (عَلَمُ الإسـلام الصَّلاةُ ، فَمَنْ فـرَّغَ لهـا قَلْبَـهُ وحَـاذَ عليـهـا بحدِّها وَوَقْتِهَا وسُنَنِهَا فَهُوَ مُؤمِنٌ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٠٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١١/١٠٩) عن حمزة الزيات ، عن أبي سفيان ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد مرفوعاً . ومن هذا

الوجه روى القضاعي (٦/٢ /٢) الجملة الأولى منه ، وقال الخطيب :

«هذا الحديث غريب جداً ، لم أكتبه إلا من حديث علي بن عمر الختلي بإسناده» .

قلت : هو عند ابن عدي من غير طريق الختلي ، وعلَّة الحديث أبو سفيان هذا - واسمه طريف بن شهاب - ؛ روى ابن عدي تضعيفه عن جمع ، وساق له أحاديث منكرة ، هذا أحدها . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وحمزة ؛ هو ابن حبيب الزيات ؛ قال الحافظ :

«صدوق ربما وهم» .

ومن طريقه : أخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الطبقات» (ص١٥٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ص١٩٦) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٣٣) ، والمخلص في «الفوائد المنتقاة» (١/٢/٨) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٧١/٢) ، والخطابي في «غريب الحديث» (٢/٥٣ - ١/٥٤) ؛ كلهم عن حمزة به . وقال الخطابي :

«والمشهور من هذا : «حافظ عليها» ، فإن صح قوله : «حاذ» ؛ فمعناه ومعنى الأول سواء ، يقال : حاذ على الشيء إذا حافظ عليه» .

(تنبيه) : قال المناوي بعد عزوه للخطيب وغيره :

«وفيه أبو يحيى القتات أورده الذهبي في «الضعفاء» ، ومحمد بن جعفر المدائني أورده فيهم ، وقال أحمد : لا أحدث عنه أبداً ، وقال مرة : لا بأس به» .

قلت : القتات ليس له ذكر فيه البتة كما ترى ، ومحمد بن جعفر متابَع عليه عند بعضهم !!

٣٨٦٩ ـ (عبدُالرحمنِ بنُ عَوْفٍ يُسَمَّى الأمينَ في السماء) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٩٩) عن علي بن عبدالرحمن البكاري ، عن الحضرمي ، عن   بن زياد الطوسي ، عن الهيثم بن جميل ، عن فرات بن السائب ، عن مهران بن ميمون ، عن ابن عمر ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فرات بن السائب متروك .

ومن دون الهيثم بن جميل ؛ لم أعرفهم .

وابن زياد لم أتمكن من قراءة اسمه من(الفلم) . والله أعلم .

٣٨٧٠ ـ (عبدُالله بنُ عُمَرَ مِنْ وَفْدِ الرحمنِ ، وعمارُ بنُ ياسر من السابقين ، والمقدادُ بنُ الأسودِ من المجتهدين) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٩٩) عن الزعفراني البوصرائي : حدثنا عبدالله بن عمرو : حدثنا عبدالوارث ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ظاهر الوضع ؛ آفته البوصرائي هذا ؛ واسمه الحسن بن الفضل بن السمح الزعفراني ، وهو متروك الحديث ؛ كما في «الأنساب» و«اللباب» وغيرهما .

٣٨٧١ ـ (علامةُ حُبِّ اللهِ حُبُّ ذِكْرِهِ ، وعلامةُ بُغْضِ اللهِ بُغْضُ ذِكْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه الختلي ابن الجنيد في «محبة الله تعالى» (ق١/٧١) ، وأبو محمد بن أبي شريح الأنصاري في «الأحاديث المئة» (١/٢٢٣) ، وأبو بكر الجبازي في «الأمالي» (١/٩) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٢/٢) من طرق ، عن زياد بن ميمون ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ زياد بن ميمون هو أبو عمار الثقفي الباهلي ، قال يزيد ابن هارون :

«كان كذاباً» . وقال البخاري :

«تركوه» .

لكن أخرجه السلفي في «معجم السفر» (٢/٩٤) عن ابن إبراهيم ذي النون المصري : حدثنا مالك ، عن الزهري ، عن أنس به .

قلت : وذو النون هذا ؛ اسمه ثوبان بن إبراهيم ، قال الدارقطني :

«روى عن مالك أحاديث فيها نظر» .

قلت : والظاهر أن هذا منها . وقال الجوزقاني :

«كان زاهداً ، ضعيف الحديث» .

٣٨٧٢ - (عِلْمٌ لا يَنفعُ وجَهَالَةٌ لا تَضُرُّ . يعني عِلْمَ الأنساب) .

ضعيف . رواه ابن وهب في «الجامع» (ص٤ - ٥) بسند حسن ، عن زيد بن أسلم قال : قيل عند رسول الله ﷺ : ما أعلم فلان ! فقال رسول الله ﷺ : «بم ؟» ، قيل : بأنساب الناس ، قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف لإرساله .

وقد روي موصولاً ؛ من طريق بقية ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

وبقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

٣٨٧٣ - (على الرُّكْنِ اليَمَانِيِّ مَلَكٌ موكَّلٌ به مُنْذُ خَلَقَ اللهُ السَّمَاواتِ والأَرضِ ، فإذا مَرَرْتُمْ بهِ فقولوا : ﴿رَبَّنَا آتِنَا في الدُّنيا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حسنةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ فإنَّهُ يقولُ : آمينَ آمينَ !) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم (٥/٨٢) ، والخطيب (١٢/٢٨٧) ، والجرجاني (٣١٢) ، وابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/٥٦/١) عن محمد بن الفضل : حدثني كرز ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن الفضل - هو ابن عطية - ؛ متروك .

وكرز ؛ هو ابن وبرة ، روى عنه الثوري وجماعة ذكرهم في «الجرح والتعديل» (٣/٢/١٧٠) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٨٧٤- (على المقْتَتِلِينَ أنْ يَنْحَجِزُوا ، الأولَ فالأولَ ، وإنْ كانتِ امْرَأَةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٥٣٨) ، والنسائي (٢/٢٤٦) من طريق الأوزاعي ، أنه سمع حِصناً ، أنه سمع أبا سلمة ، يخبر عن عائشة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حصن هذا ؛ قال الدارقطني :

«شيخ ، يعتبر به» . وقال ابن القطان :

«لا يعرف حالُه» . وهذا معنى قول أبي حاتم ويعقوب بن سفيان :

«لا أعلم أحداً روى عنه غير الأوزاعي» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

٣٨٧٥ ـ (على الوالي خَمسُ خِصَال : جَمْعُ المالِ مِنْ حَقِّه ، وَوَضْعُهُ في حَقِّـهِ ، وأن يَسْتَعِينَ على أُمورِهِمْ بِخَيرِ مَنْ يَعْلَمُ ، ولا يُجمِّرَهُمْ فَيُهْلِكَهُمْ ، ولا يُؤَخِّرَ أَمْرَ يوم لِغَدٍ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (ص٦٧) ، وابن أخي ميمي في «الفوائد المنتقاة» (١/٨٣/٢) عن جعفر بن مرزوق ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً . وقال العقيلي :

«جعفر بن مرزوق ؛ روى أحاديث مناكير لا يتابع فيها على شيء ، منها هذا الحديث» . وقال أبو حاتم :

«شيخ مجهول ، لا أعرفه» .

٣٨٧٦ ـ (عَلِّمُوا أبناءَكُمُ السِّبَاحَةَ والرِّمَايَةَ ، ونِعْمَ لهوُ المؤمنةِ مِغْزَلُهَا ، وإذا دَعاكَ أبواكَ فَأَجِبْ أُمَّكَ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٧٧/٢) من طريق سليم (الأصل : سليمان) بن عمرو الأنصاري ، عن عم أبيه ، عن بكر بن عبدالله بن ربيع الأنصاري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليم بن عمرو الأنصاري مجهول ؛ قال الذهبي :

«روى عنه علي بن عياش خبراً باطلاً ، وليس هذا بمعروف» .

ثم ساق له هذا الحديث .

ولهذا ؛ قال السخاوي في «المقاصد» ـ وتبعه العجلوني في «كشف الخفاء» (٦٨/٢) ـ :

«وسنده ضعيف» .

٣٨٧٧ ـ (عَلِّمُوا أَبناءَكُمُ السِّبَاحَةَ والرَّمْيَ ، والمرأةَ المِغْزَلَ) .

ضعيف جداً . رواه البيهقي في «الشعب» (٦/٤٠١/٨٦٦٤) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/١٢٢) من طريق أحمد بن عبيد : **ثنا أبي قال : حدثني قيس** ، عن **ليث** ، عن مجاهد ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

«عبيد العطار ؛ منكر الحديث» .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ فيه ثلاث علل :

١ ـ عبيد ـ وهو ابن إسحاق العطار ـ ؛ قال النسائي والأزدي :

«متروك الحديث» ، وضعفه يحيى ، وقال البخاري :

«عنده مناكير» ، وقال الدارقطني :

«ضعيف» ، وقال ابن عدي :

«عامة حديثه منكر» . وأما أبو حاتم فرضيه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال :

«يغرب» .

٢ ـ قيس ـ وهو ابن الربيع ـ ؛ وهو ضعيف لسوء حفظه .

٣ ـ ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ؛ وكان قد اختلط .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عمر . فتعقبه شارحه المناوي بقوله :

«وقضية صنيع المصنف أن مخرِّجه البيهقيَّ خرَّجه وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، بل تعقبه بما نصه : عبيد العطار منكر الحديث . اهـ» .

٣٨٧٨ - (عَلِّمُوا بَنِيكُمْ الرَّمْيَ ؛ فإنَّهُ نِكَايَةٌ للعَدُوِّ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٧٧/٢) عن منذر بن زياد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المنذر هذا ؛ فإنه كان كذاباً ؛ كما قال الفَلاّس . واتهمه غيره بالوضع ، وذكر له في «اللسان» بعض موضوعاته .

٣٨٧٩- (عَلِّمُوا رجالَكُمْ سُورَةَ ﴿المائدَةِ﴾ ، وعلِّمُوا نِساءَكُمْ سورةَ ﴿النُّورِ﴾) .

ضعيف . قال في «الجامع» : رواه سعيد بن منصور في «سننه» ، والبيهقي في «الشعب» [(٢/٤٧٨/٢٤٥٤) معلقاً ،] عن مجاهد مرسلاً . ورمز له بالضعف .

قلت : وذلك لإرساله ، لكن قال المناوي :

«ظاهر صنيع المصنف أنه لا علة فيه غير الإرسال ، والأمر بخلافه ؛ ففيه عتاب بن بشير ، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال : مختلف في توثيقه . وخصيف ضعفه أحمد وغيره» .

قلت : وفي «التقريب» :

«خصيف صدوق سيئ الحفظ خلط بآخره ، وعتاب بن بشير صدوق يخطئ» .

فهو خير من الذي قبله ؛ فالحمل عليه فيه أولى ، مع ملاحظة علة الإرسال .

ولشطره الثاني شاهد بسند ضعيف جداً بل موضوع ؛ يأتي في : «لا تسكنوهن الغرف» .

وروى البيهقي (٢/٤٧٢/٢٤٣٧) عن أبي عطية الهمداني قال :

كتب عمر بن الخطاب :

تعلّموا سورة ﴿براءة﴾ ، وعلِّموا نساءكم سورة ﴿النور﴾ ، وحَلُّوهن الفضة .

ورجاله ثقات ؛ غير شيخ البيهقي أبي نصر بن قتادة ؛ فلم أعرفه ، وقد سماه في بعض المواطن بـ «عمر بن عبدالعزيز بن قتادة» ، وتارة يقول : « . . ابن عمر بن قتادة» . انظر الصفحات التالية من الجزء الأول (٢٢٧ و٤٣٩ و٤٤٤) والجزء الثاني (٣٥ و٥٤٦) من «شعب الإيمان» ، ومع ذلك فقد جهدنا في أن نجد له ترجمة فلم نوفّق .

٣٨٨٠ - (عَلِّمُوا نِسَاءَكُمْ سُورَةَ ﴿الوَاقِعَة﴾ ، فَإِنَّها سُورَةُ الغِنَى) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٨) عن علي بن الحسن بن حبيب : حدثنا موسى بن فرقد البصري ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من دون أنس لم أعرفهما .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير» ، وفي «الدر المنثور» (٦/١٥٣) ساكتاً عليه من رواية الديلمي . وعزاه لابن مردويه عن أنس بلفظ :

«سورة ﴿الواقعة﴾ سورة الغنى ، فاقرأوها ، وعلموها أولادكم» .

٣٨٨١ - (عَلَيكَ بالإياسِ مِمَّا في أَيْدِي النَّاسِ ، وإيَّاكَ والطَّمَعَ ؛ فَإِنَّه الفَقْرُ الحاضِرُ ، وصَلِّ صلاتَكَ وأنتَ مُوَدِّعٌ ، وإياكَ ومَا تَعْتَذِرُ مِنْهُ) .

ضعيف بتمامه . أخرجه الروياني في «مسنده» (١/٢٦٧) ، والحاكم (٤/٣٢٦ - ٣٢٧) ، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ق١٣/٢) ، والديلمي (٢/٢٨٦) ، والضياء

في «الخامس من الحكايات المنثورة» (١/١١٣) عن محمد بن أبي حميد ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص (كذا قال الحاكم ، وقال الآخرون : إسماعيل الأنصاري) ، عن أبيه ، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال :

جاء رَجُلٌ إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! أوصني وأَوْجِزْ ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي على ما في نسختنا من «تلخيصه» . وأما المناوي فقال ـ تعليقاً على قول السيوطي : «رواه الحاكم عن سعد» ـ :

«ظاهر صنيع المصنف أنه سعد بن أبي وقاص ؛ فإنه المراد عندهم إذا أطلق ، لكن ذكر أبو نعيم أنه سعد أبو محمد الأنصاري غير منسوب ، وذكر ابن منده أنه سعد بن عمارة ، قال الحاكم : «صحيح» ، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن سعد المذكور ؛ وهو مُضَعَّفٌ . وقال السخاوي : فيه أيضاً محمد بن حميد ؛ مجمع على ضعفه» .

قلت : وفيما نقله عن الذهبي من تضعيف محمد بن سعد ؛ فيه نظر من وجهين :

الأول : أنه إن كان يعني محمد بن سعد بن أبي وقاص ؛ فإنه لم يَرِدْ له ذِكْرٌ في كلام المناوي ؛ إلا أن يعني المذكور في إسناد الحديث ، وحينئذٍ ؛ فهو وهم فاحش ؛ لأن محمد بن سعد بن أبي وقاص ثقة من رجال الشيخين ، فيبعد أن يعنيه الذهبي .

والآخر : إن كان يعني محمد بن سعد أبي محمد الأنصاري ، أو محمد بن سعد بن عمارة ، فإني لم أعرفهما ، وليس في الرواة محمد بن سعد بن عمارة ، وفيهم غير واحد : محمد بن سعد الأنصاري ، فلم يتميَّز عندي . وفي «الإصابة» :

«سعد والد محمد الأنصاري . ذكره أبو نعيم ، وأخرج من طريق . . .» . ثم ذكر الحديث هذا ، وقال :

«قال ابن الأثير : تقدم هذا الحديث في ترجمة سعد بن عمارة . ونقل عن أبي موسى أن إسماعيل هذا هو ابن محمد بن سعد بن أبي وقاص . قلت : إن كان كما قال أبو موسى ؛ فمن نسبه أنصارياً غلط . وأما قول ابن الأثير : إن الحديث مضى في ترجمة سعد بن عمارة ؛ فذلك بسند آخر ، وفي كل من الحديثين ما ليس في الآخر» .

قلت : ويؤيد ما قاله أبو موسى ؛ رواية الحاكم التي وقع فيها أنه إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ولكن لا يبعد عندي أن يكون هذا الاختلاف من محمد بن أبي حميد الراوي له عن إسماعيل ؛ فإنه ضعيف اتفاقاً ، فَمِنْ ضَعْفِه في حِفْظِهِ ، وقلة ضبطه ؛ أنه كان تارة ينسبه أنصارياً ، ولا يسمي أباه وجده ، وتارة يسميهما ، ولا ينسبه أنصارياً !

وجملة القول ؛ أن علة الحديث محمد بن أبي حميد هذا ، ولعله المضعَّف الذي عناه الذهبي في نقل المناوي ، لكن تحرَّف على بعض النساخ «ابن أبي حميد» إلى «ابن سعد» ، وهذا احتمال قوي عندي . والله أعلم .

وقد أشار المنذري إلى خطأ الحاكم في تصحيحه لحديثه ، فقال في «الترغيب» بعد أن حكاه عنه (٢/١٢) :

«كذا قال» .

وله شاهد ؛ إلا فقرة الطمع ، مخرج في «الصحيحة» (٤٠١) .

٣٨٨٢ - (عَلى النِّسَاءِ ما عَلى الرِّجَالِ ؛ إلا الجُمُعَةَ ، والجَنَائِزَ ، والجِهَادَ) .

موضوع . أخرجه عبدالرزاق في آخر «الجهاد» من «المصنَّف» عن عبدالقدوس قال : سمعت الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، مع أنه مرسل ؛ فإن عبدالقدوس - وهو ابن حبيب الكلاعي الشامي - ؛ قال عبدالرزاق :

«ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله : كذاب ، إلا لعبد القدوس» . وقد صرَّح ابن حبان بأنه كان يضع الحديث .

٣٨٨٣ - (على مِثْلِ جَعْفَر فَلْتَبْكِ الباكيةُ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/٥٥٠/٦٦٦٦) عن رجل من أهل المدينة ، عن عبدالله بن أبي بكر ، عن أمه أسماء بنت عميس قالت :

لما أصيب جعفر ، جاءني رسول الله ﷺ وقال :

«يا أسماء ! لا تقولي هُجْراً ، ولا تضربي صَدْراً» ، قالت : وأقبلت فاطمة وهو يقول : يا ابن عماه ! فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، قالت : ثم عاج النبي ﷺ إلى أهله ، فقال :

«اصنعوا لآل جعفر طعاماً ؛ فقد شغلوا اليوم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل المدني .

والشطر الأخير منه ؛ أخرجه عبدالرزاق أيضاً (٦٦٦٥) بسند آخر كالترمذي وغيره ، عن عبدالله بن جعفر به نحوه .

والحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ، وسمى الرجل المدني ، ولكن إسناده واهٍ بمرة ، فقال (٢٨١/٨ ـ ٢٨٢) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني مالك ، عن (الأصل : ابن) أبي الرجال ، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أم عيسى بنت الجزار ، عن أم جعفر بنت محمد بن جعفر ، عن جدتها أسماء بنت عميس به .

ومحمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ كذاب ، فلا يعتمد على تصريحه بأن الرجل هو أبو الرجال ، واسمه محمد بن عبدالرحمن بن حارثة الأنصاري النجاري ، على أنه قد خالف في إسناده كما هو واضح .

٣٨٨٤ ـ (عليكَ بالبَزِّ ، فإنَّ صَاحِبَ البَزِّ يُعْجِبُهُ أنْ يكونَ الناسُ بخَيْرٍ وخِصْبٍ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٥٢/١٠) عن **عبدالله بن مروان ابن أبي عصمة** : حدثنا **زيد بن حريش الأهوازي** : حدثنا **عمرو بن سفيان** قال : حدثني **محمد بن ذكوان** : حدثني **ابن لأبي هريرة** ، أنه سمع جده أبا هريرة يقول :

سأل رجلٌ النبيَّ ﷺ : بم تأمرني أن أَتَّجِرَ؟ قال : «عليك بالبز» ، ثم سأله : بم تأمرني أن أتجر (ثلاثاً) ، قال : . . . فذكره .

أورده في ترجمة ابن أبي عصمة هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وزيد بن الحريش ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٥٦١/٢/١) ، فقال :

«روى عن عمران بن عيينة . روى عنه إبراهيم بن يوسف الهسنجاني» .

وقال ابن القطان :

«مجهول الحال» .

وعمرو بن سفيان ؛ لم أعرفه ، وأستبعد أن يكون الثقفي ، بل يغلب على الظن أنه محرّف من «عمران بن عيينة» ؛ فإنهم لم يذكروا للأهوازي شيخاً غيره .

وابن عيينة هذا ؛ صدوق له أوهام .

ومحمد بن ذكوان ؛ إن كان البصري الأزدي ؛ فضعيف . ونحوه ابن أبي صالح السمان . وإن كان بيَّاعَ الأكسية ؛ فثقة .

وابن أبي هريرة هذا ؛ لم أعرفه .

٣٨٨٥ ـ (مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي فِتْنَةً أَخْوَف عليْهَا مِنَ النِّسَاءِ وَالخَمْرِ) .

ضعيف . أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٢/٩٢/٣) عن **موسى بن هلال** ، عن **أبي إسحاق الهمداني** ، عن هبيرة بن يريم ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق هو عمرو بن عبدالله السبيعي وهو ثقة ؛ لكنه مدلس مختلط .

وموسى بن هلال ـ وهو النخعي ـ ؛ قال أبو زرعة :

«ضعيف الحديث» .

٣٨٨٦ ـ (عَلَيْكَ بِحُسْنِ الخُلُقِ ؛ فَإِنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقاً أَحْسَنُهُمْ دِيناً) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٦/٤) عن **عبدالغفار أبي مريم** قال : حدثني الحكم ، عن ميمون ، عن معاذ قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، فلم يزل يوصيني حتى [كان] آخر ما أوصاني قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالغفار - وهو ابن القاسم أبو مريم الأنصاري - ؛ قال الذهبي :

«رافضي ليس بثقة ، قال علي بن المديني : كان يضع الحديث» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني أيضاً ؛ كما في «مجمع الزوائد» (٨/٢٥) ، وقال الهيثمي :

«وهو وضاع» .

٣٨٨٧ - (رَحِمَ اللهُ عَيْناً بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ، وَرَحِمَ اللهُ عَيْناً سَهِرَتْ في سَبِيلِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٤٢ - ١٤٣) عن **محمد بن عبدالله الجِهْبِذِي** : ثنا شعيب بن حرب : ثنا سفيان الثوري ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث الثوري ، لم نكتبه إلا من حديث الجهبذي» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الدارقطني .

(**تنبيه**) : الجِهْبِذي بكسر الجيم وسكون الهاء بعدها باء موحدة مكسورة ثم ذال معجمة ، نسبة إلى «الجهبذ» ، حرفة معروفة في نقد الذهب ، وقد وقع في «اللسان» : «الجهدي» ، وهو خطأ مطبعي ، وقد أشار فيه إلى أن المترجَم في «الميزان» ، ولم أره فيه . والله أعلم .

٣٨٨٨ - (رَحِمَ اللهُ قَوماً يَحْسَبُهُمُ النَّاسُ مَرْضَى ، ومَا هُمْ بِمَرْضَى) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٢) : أخبرنا المبارك بن فضالة ،

عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع كونه مرسلاً ؛ لأن الحسن هو البصري ؛ فإن الراوي عنه المبارك بن فضالة ؛ كان يدلِّس ويسوِّي ؛ كما في «التقريب» .

وقد رواه ابن نصر في «قيام الليل» (ص١١ - ١٢) عن الحسن بأتم منه موقوفاً عليه ، ولعله الصواب .

٣٨٨٩ - (الرِّفْقُ يُمْنٌ ، والخَرْقُ شُؤْمٌ ، وإذا أرادَ اللهُ بأهلِ بيتٍ خيراً أَدْخَلَ عليهم الرفقَ ، إنَّ الرفقَ لم يكنْ في شيءٍ إلا زَانَهُ ، والخَرْقُ لم يكنْ في شيءٍ قطُّ إلا شانَهُ ، وإن الحياءَ مِنَ الإيمانِ ، وإنَّ الإيمانَ في الجنةِ ، ولو كانَ الحياءُ رَجُلاً لكانَ صالحاً ، وإنَّ الفُحْشَ مِنَ الفُجُورِ ، وإنَّ الفُجُورَ في النارِ ، ولو كانَ الفُحْشُ رَجُلاً يمشي في الناسِ لكانَ رَجُلاً سُوءاً ، وإنَّ اللهَ لمْ يَخْلُقْني فَحَّاشاً) .

ضعيف أو أشدّ . أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٥٧/١/١) ، وابن عدي (٣٥٨/٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤٥٩/٢) و«الأسماء» (ص١٥٥) من طريق أبي غِرَارة محمد بن عبدالرحمن التيمي قال : أخبرني أبي ، عن القاسم ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أو أشد ؛ فإن عبدالرحمن التيمي - وهو ابن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة - ؛ ضعيف .

وَوَلَدُهُ أبو غِرَارة ؛ قال الحافظ :

«بكسر المعجمة وتخفيف الراء - الجدعاني ، وقيل : إن أبا غرارة غير الجدعاني ، فأبو غرارة لين الحديث ، والجدعاني متروك» .

والحديث أورده ابن عدي فيما أنكر على أبي غرارة ، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٥٣/٢) عن أبيه :

«هذا حديث منكر بهذا الاسناد» .

قلت : وقد خفيت هذه العلة القادحة على المناوي ، فأخذ يعلّ الحديث بتجهيل مَنْ ليس يُجْهَل ؛ بل هو من الثقات الحفاظ ، فقال ـ تعليقاً على قول السيوطي في «الجامع» : «رواه البيهقي في «الشعب» عن عائشة» ـ :

«وفيه موسى بن هارون ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» : مجهول» .

قلت : هذا خراساني روى عن عبدالرحمن بن أبي الزناد ؛ كما في «الميزان» ، وليس هو الذي في إسناد البيهقي ؛ فقد أخرجه من طريق أبي طاهر المحمد أبادي : ثنا أبو عمران موسى بن هارون بن عبدالله ـ ببغداد ـ : ثنا إبراهيم بن محمد بن عباس بن عثمان الشافعي : ثنا أبو غرارة . . .

فهذا كما ترى دون الخراساني في الطبقة ، ثم هو مكنى بأبي عمران ، وهو البزار المعروف والده بالحمَّال ، وهو مترجَمٌ في «تاريخ بغداد» (٥٠/١٣ ـ ٥١) ترجمة حسنة ، وفي «التهذيب» أيضاً ، وحسبك فيه قول الحافظ في «التقريب» :

«ثقة حافظ كبير ، بغدادي» .

على أنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه ابن عدي من غير طريقه ! وأخرج الخرائطي جملة منه من طريق أخرى عن الشافعي ، وقد مضى إسناده .

ولفقرة الحياء طريق آخر عن عائشة مرفوعاً ، وهو ضعيف أيضاً ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٣٢) .

وروي بلفظ :

«إن الحياء والحلم لو كانا رجلين كانا أيَّما رَجُلَيْنِ ، وإن الفحش والبذاء لو كانا رجلين كانا شرَّ رجلين» .

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٣٤) من طريق **حبان بن حبان** ، عن **حارثة بن أبي الرجال** ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ حارثة قال الحافظ :

«ضعيف» .

وحبان بن حبان ؛ لم أعرفه .

ورواه **صبح بن دينار البلدي** : ثنا المعافى بن عمران : ثنا إسرائيل وسفيان الثوري ، عن منصور ، عن مجاهد ، عنها مرفوعاً بلفظ :

«لو كان الصبر رجلاً ؛ لكان رجلاً كريماً» .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق٢/٢٩٧) ، وابن شاذان الأزجي في «الفوائد المنتقاة» (٢/١٠٥/٢) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١/٢٠١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٩٠) وقال :

«غريب من حديث الثوري ، تفرد به المعافى عنه» .

قلت : هو ثقة من رجال البخاري ، وكذا من فوقه ، وإنما العلة في الراوي عنه : صبح بن دينار البلدي ؛ فإنه غير معروف ، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص١٩٢) من أجل حديث خالف فيه الثقات ؛ مما يدل على أنه لم يحفظ .

وفقرة الحياء والفحش ؛ رويت من طرق أخرى عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ سيأتي تخريجها برقم (٥٩٤٣) ، وفقرة الفحش خاصة مخرجة في «الصحيحة» (٥٣٧) .

والطرف الأول من الحديث : «الرفق يمن ، والخرق شؤم» ؛ له طريق آخر عنها ، يرويه **الحسن بن الحكم بن طهمان** : حدثني عبدالرحمن بن أبي مليكة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً .

والحسن هذا ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«تُكُلِّم فيه ولم يُتْرَكْ» .

وله شاهد واهٍ جداً ، يرويه **محمد بن الحسن ـ وهو الشيباني صاحب أبي حنيفة ـ** ، عن **المعلى بن عرفان** ، عن أبي وائل ، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٤٥/١/٤٢٤٣) ، وقال :

«لم يروه عن المعلى إلا محمد» .

قلت : قال الذهبي :

«ضعفه النسائي من قبل حفظه» .

قلت : والآفة من شيخه المعلى بن عرفان ؛ فإنه متروك ، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (١٩/٨) .

٣٨٩٠ ـ (زِنِي شَعْرَ الحُسَيْنِ ، وتَصَدَّقِي بِوَزْنِهِ فِضَّةً ، وأَعْطِي القَابِلَةَ رِجْلَ العَقِيقَةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١٧٩/٣) من طريق **حسين بن زيد العلوي** ، عن

جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي :

أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ورده الذهبي بقوله :

«قلت : لا» .

قلت : والعلة من حسين بن زيد فإنه مختلف فيه ، قيل لأبي حاتم : ما تقول فيه؟ فحرَّك يَدَهُ وقَلَّبَها . يعني : تَعْرِف وتُنْكِر . وقال ابن عدي :

«أرجو أنه لا بأس به ، إلا أني وجدت في حديثه بعض النكرة» . وقال ابن المديني :

«فيه ضعف» . وقال ابن معين :

«لقيته ولم أسمع منه ، وليس بشيء» . ووثقه الدارقطني .

٣٨٩١ ـ (قالَ اللهُ عز وجل : إنَّ أَوْلِيَائي مِنْ عِبادي ، وأَحِبَّائِي مِنْ خَلْقِي ؛ الذين يُذْكَرُونَ بِذِكْرِي ، وأُذْكَرُ بِذِكْرِهِم) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/١) عن **رِشْدين بن سعد** ، عن **عبدالله بن الوليد التُّجيبي** ، عن **أبي منصور مولى الأنصار** ، أنه سمع عمرو بن الجموح مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو منصور ـ وفي نسخة : منصور ـ ؛ لم أعرفه .

وعبدالله بن الوليد ، ورشدين بن سعد ؛ ضعيفان .

٣٨٩٢ - (السَّخَاءُ شَجَرَةٌ في الجنَّةِ ، وأغْصَانُهَا في الأرضِ ، فَمَنْ تَعَلَّقَ بغُصْنٍ منها جَرَّهُ إلى الجنةِ ، والبُخْلُ شجرةٌ في النارِ ، وأغصانُهَا في الأرضِ ، فمَنْ تعلَّقَ بغُصْنٍ منها جرّه إلى النار) .

ضعيف . روي من حديث جابر ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري .

١ - أما حديث جابر ؛ فيرويه **عاصم بن عبدالله** : ثنا **عبدالعزيز بن خالد** ، عن سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩٢/٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٣٦/٤) عن **أحمد بن الخطاب بن مهران أبي جعفر التستري** : حدثنا **عبدالله بن عبدالوهاب الخوارزمي** : حدثنا **عاصم بن عبدالله** به ، وقال أبو نعيم :

«تفرد به عبدالعزيز ، وعنه عاصم» .

قلت : عبدالعزيز ؛ روى عنه جمع ، وقال أبو حاتم :

«شيخ» .

وعاصم بن عبدالله ؛ ضعيف .

والخوارزمي ؛ قال أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٢/٢) :

«في حديثه نكارة» .

والتستري مستور ، وفي ترجمته أورد الخطيب هذا الحديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ قال المناوي :

«قال ابن الجوزي : موضوع ؛ عاصم ضعيف ، وشيخه كذاب» .

كذا قال ! وأقرَّه ! وشيخ عاصم عبدالعزيز بن خالد ؛ لم يكذبه ـ بل لم يطعن فيه ـ أحد ، فالظاهر أنه اختلط عليه بغيره من المتروكين ؛ كابن عمران الآتي .

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه **عبدالعزيز بن عمران** ، عن **إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة** ، عن داود بن الحصين ، عن الأعرج عنه .

أخرجه الخطيب (٢٥٣/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالعزيز بن عمران ـ وهو المعروف بابن أبي ثابت ـ ؛ متروك .

وشيخه إبراهيم ؛ ضعيف .

وغفل عن هذا ابنُ الجوزي ، ثم المناوي ، فقال هذا الأخير :

«قال مخرِّجه البيهقي : وهو ضعيف . وقال ابن الجوزي : لا يصح ؛ داود ضعيف» !

كذا قال ! وداود من رجال الشيخين ، وقال الحافظ :

«ثقة ؛ إلا في عكرمة» .

قلت : فالعلة ممن دونه كما ذكرنا .

٣ ـ وأما حديث أبي سعيد ؛ فيرويه **محمد بن مسلمة الواسطي** : حدثنا يزيد بن هارون ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي ، عن أبي سعيد الخدري .

أخرجه الخطيب أيضاً (٣٠٦/٣) ، وساق بعده للواسطي هذا حديثاً آخر ، وقال عقبه :

«هذا الحديث باطل موضوع ، ورجال إسناده كلهم ثقات سوى محمد بن مسلمة ، والذي قبله أيضاً منكر (يعني حديث الترجمة) ، ورجاله كلهم ثقات ، رأيت هبة الله بن الحسن الطبري يُضَعِّفُ محمدَ بنَ مسلمة ، وسمعت الحسن بن محمد الخلال يقول : محمد بن مسلمة ضعيف جداً» .

وقال في مطلع ترجمته :

«في حديثه مناكير بأسانيد واضحة» .

وللحديث طرق أخرى ، وكلها ضعيفة ؛ كما قال الحافظ العراقي وغيره ، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فما أبعد .

٣٨٩٣ ـ (عَلَيْكَ يا ابنَ مَظْعُونٍ بالصِّيَام ؛ فإنَّه مَجْفَرَةٌ له) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٨٧/٢) من طريق الطبراني ، عن إسماعيل بن أبي أويس : حدثنا عبدالملك بن قدامة الجمحي ، عن أبيه ، عن عائشة بنت قدامة بن مظعون ، عن أبيها ، عن أبيه عثمان بن مظعون أنه قال :

يا رسول الله ! إني رجل يَشُقُّ عليَّ هذه العزوبة في المغازي ، فائْذَنْ لي في الخصاء فأختصي ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل ، وعبدالملك ؛ ضعيفان .

٣٨٩٤ ـ (عليكُمْ بالحِجَامَةِ في جَوْزَةِ القَمَحْدُوَة ؛ فإنَّه دواءٌ من اثنينِ وسبعينَ داءً وخَمْسَةِ أدواءٍ ؛ مِنَ الجُنُونِ والجُذامِ والبَرَصِ ووَجَعِ الأضراسِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» ، وابن السني ، وأبو نعيم في «الطب» ،

عــن **عبدالحميد بن صيفي بن صهيب** ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً ؛ كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (١٠/١٤/٢٨١٣٣) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالحميد هو ابن زياد بن صيفي بن صهيب ؛ أورده الذهبي في «الميزان» هكذا ؛ وقال :

«قال البخاري : لا يعرف سماع بعضهم من بعض» .

وقال ابن أبي حاتم (١٣/١/٣) عن أبيه :

«هو شيخ» . وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ! وقال الحافظ في «التقريب» :

«لين الحديث» . وأما شيخه الهيثمي ؛ فوثقه ؛ كما يدل عليه قوله في تخريج الحديث (٩٤/٥) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات» !

وكأنه اعتمد على توثيق ابن حبان المذكور .

٣٨٩٥ - (عليكُم بالسَّرَارِي ؛ فإنَّهُنَّ مُبَارَكَاتِ الأرْحَامِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٣/٢) عن **عمرو بن الحصين** : **نا محمد بن عبدالله بن علاثة** : **نا عثمان بن عطاء الخراساني** ، عن عطاء ، عن مالك بن يخامر ، عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال :

«لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو» .

قلت : وهو متهم بالوضع ، وقال الهيثمي (٢٥٨/٤) ؛ ثم العسقلاني : «متروك» .

وابن علاثة ؛ فيه ضعف .

وعثمان بن عطاء الخراساني ؛ ضعيف .

وأبوه عطاء ؛ ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه وتدليسه .

والحديث رواه أبو داود أيضاً في «مراسيله» (٢٠٥) ، والعدني ، عن رجل من بني هاشم مرسلاً ؛ كما في «الجامع الصغير» .

وفي إسناد «المراسيل» عنعنة بقية ، والزبير بن سعيد ؛ ضعيف .

ثم وجدت له شاهداً من حديث أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

«عليكم بأمهات الأولاد ؛ فإنهن مباركات الأرحام» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٢٤/٢) ؛ فقال : حَدَّثَ إبراهيم بن نائلة : ثنا مسور مؤذن مسجد الجامع بالمدينة : ثنا غالب بن فرقد : ثنا كثير بن سليم عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كثير بن سليم - وهو المدائني - ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، ويضع عليه» .

وغالب بن فرقد ؛ ترجمه أبو نعيم في «الأخبار» (١٤٩/٢) ، وساق له بعض الأحاديث ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومسور - وهو ابن يزيد أبو حامد - ؛ أورده أبو نعيم ، وفي ترجمته ذكر هذا الحديث ولم يزد ؛ فهو مجهول .

٣٨٩٦ - (لِتَكُنْ عليكُمُ السَّكِينَةُ . (وفي رواية :) عليكُمْ بِالقَصْدِ في المَشْيِ بِجَنَائِزِكُمْ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٥٢١) : حدثنا شعبة ، عن ليث ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى :

أن النبي ﷺ مُرَّ عليه بجنازة يسرعون بها المشي ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بالرواية الأولى .

وهكذا أخرجه ابن ماجه (١٤٧٩) ، وأحمد (٤٠٣/٤ و٤١٢) من طرق أخرى ، عن شعبة به .

ثم أخرجه الطيالسي (٥٢٢) : حدثنا زائدة ، عن ليث به ، بالرواية الأخرى ، ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في «السنن» (٢٢/٤) ، وأشار إلى تضعيفه بقوله :

«إن ثبت» .

قلت : وعلته ليث - وهو ابن أبي سليم - ؛ فإنه ضعيف .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» ؛ جامعاً بين الروايتين في سياق واحد بلفظ :

«عليكم بالسكينة ، عليكم بالقصد . . .» .

وعزاه للطبراني في «الكبير» ، والبيهقي ، فلا أدري إذا كان السيوطي هو الذي جمع بين الروايتين ، أو هكذا هو عند الطبراني ، ولم أره في «مجمع الزوائد» للهيثمي ، ولعله لم يورده عمداً ؛ لأنه عند ابن ماجه بالرواية الأولى ، ثم إن

السيوطي ذكر هذه الرواية في محلها من حرف اللام ، واقتصر في عزوها على أحمد ؛ وهو قصور .

ثم إن الحديث مخالف بظاهره للأحاديث الآمرة بالإسراع بالجنازة ؛ كقوله ﷺ : «أَسْرِعُوا بالجنَازة . . .» ، وهي مذكورة في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها» (٧١ - ٧٢) .

٣٨٩٧ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُمْهِل حتى يمضيَ شَطْرُ الليلِ الأوَّلِ ، ثُمَّ يأمُرُ منادِياً ينادِي يقولُ : هلْ مِنْ داعٍ يُسْتَجَابُ له؟ هل مِنْ مستَغْفِرٍ يُغْفَرُ له ، هل مِنْ سائلٍ يُعْطَى) .

منكر بهذا السياق . أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (رقم ٤٨٢) من طريق **عمر بن حفص بن غياث** : نا أبي : نا الأعمش : نا أبو إسحاق : نا أبو مسلم الأغر قال : سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يقولان : قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، لكن في عمر بن حفص بن غياث شيء من الضعف ؛ كما ينبئك به الحافظ ابن حجر في «التقريب» ؛ فقال في عمر :

«ثقة ؛ ربما وهم» . وقال في حفص :

«ثقة فقيه ؛ تغير حفظه قليلاً في الآخر» .

وساق له في «التهذيب» عدة أحاديث خَطَّأَهُ فيها ، أحدها من روايته عن الأعمش .

وأنا أقطع بأن هذا الحديث مما أخطأ في لفظه ؛ لمخالفة الثقات إياه فيه ؛ فقد رواه جماعة ، عن أبي مسلم الأغر بإسناده بلفظ :

«إن الله عز وجل يمهل ، حتى إذا ذهب ثلث الليل الأول ؛ نزل إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من مستغفر؟ هل من تائب؟ هل من سائل؟ هل من داع؟ حتى يَنْفَجِرَ الفَجْرُ» .

فليس فيه : «أن الله يأمر منادياً ينادي يقول» ، بل فيه أن الله هو القائل : «هل من . .» ، وفيه نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا ، وهذا ما لم يذكره حفص بن غياث ، فدل على أنه لم يحفظه ، فالظاهر أنه لم يحدث به من كتابه ، وإنما من حفظه فوهم .

وها أنا أذكر من وقفت عليه من الثقات الذين خالفوه ؛ فرووه بذكر نزول الرب إلى السماء ، وأنه هو سبحانه القائل ، كما ذكرنا :

١ ـ شعبة بن الحجاج . فقال الطيالسي في «مسنده» (٢٢٣٢ و٢٣٨٥) : حدثنا شعبة قال : أخبرنا أبو إسحاق قال : سمعت الأغرَّ به .

ومن طريق الطيالسي : أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/٢٨٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٥٠) . وأخرجه مسلم (٢/١٧٦) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٨٣) ، وأحمد (٣/٣٤) من طريق أخرى ، عن شعبة به .

٢ ـ منصور ـ وهو ابن المعتمر الكوفي ـ ، عن أبي إسحاق به .

أخرجه مسلم ، وأبو عوانة ، وابن خزيمة (٨٤) .

٣ ـ فضيل ـ وهو ابن غزوان الكوفي ـ ، عنه .

أخرجه أبو عوانة .

٤ ـ أبو عوانة ـ وهو الوضاح بن عبدالله اليشكري ـ ، عنه به .

أخرجه أحمد (٢/٣٨٣ و٣/٤٣) .

٥ ـ معمر ـ وهو ابن راشد البصري ـ ، عنه .

أخرجه أحمد أيضاً (٣/٩٤) من طريق عبدالرزاق ـ وهو في «مصنفه» (١١/٢٩٣ ـ ٢٩٤) ـ .

٦ ـ إسرائيل ، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي .

أخرجه ابن خزيمة .

قلت : فهذه ستة طرق ، وكلهم ثقات أثبات رووه باللفظ المخالف للفظ حفص ابن غياث ، فثبت وهمه فيه .

وكان يمكن أن يقال : لعل الوهم من أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ فإنه كان اختلط ، على تدليس فيه ، لولا أنه قد صرح بالتحديث في رواية شعبة الأولى عنه ، ثم هو روى عنه قبل الاختلاط ، فانتفى الاحتمال المذكور ، ولَزِمَ الخطأُ حَفْصَ بنَ غياث .

وإن مما يؤكد وهمه ؛ أنه قد تابعه محاضر ـ وهو ابن المورع ـ ، وهو ثقة من رجال مسلم قال : ثنا الأعمش به نحوه ؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده أبا سعيد الخدري .

أخرجه أبو عوانة عقب سوقه حديث شعبة ، ولم يسق لفظه ، وإنما قال : «بنحوه» ، وأخرجه ابن خزيمة ، فساق لفظه .

ومما يؤكد خطأ اللفظ المذكور ونكارته ؛ أن الحديث قد جاء من طرق أخرى كثيرة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً باللفظ المحفوظ نحوه . وقد خرجت سبعةً منها في «إرواء الغليل» (٤٥٠) ، اثنتان منها في «الصحيحين» ، وأخريان في «صحيح مسلم» ، وسائرها في «مسند أحمد» وغيره .

وللحديث باللفظ الصحيح شواهد كثيرة خرجت بعضها هناك ؛ من حديث جبير بن مطعم ، ورفاعة بن عرابة الجهني ، وعلي بن أبي طالب ، وعبدالله بن مسعود ، ولذلك جزم ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٢٩/٧) بتواتره .

ونحو هذا الحديث في النكارة ؛ ما أخرجه أحمد (٢٢/٤) من طريق علي بن زيد ، عن الحسن ، عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً بلفظ :

«ينادي منادٍ كل ليلة : هل مِنْ داعٍ فيستجاب له ، هل من سائل فيعطى ، هل من مستغفر فيغفر له؟ حتى ينفجر الفجر» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن هو البصري ، وهو مدلس وقد عنعنه .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ؛ ضعيف .

ولفظه هذا أقل نكارة من الأول ؛ لأنه ليس فيه ذكر آمر ومأمور ، بل قوله : «ينادي . . .» ؛ لا ينافي أن يكون هو الله تبارك وتعالى كما في الروايات الصحيحة ، بل هذا هو الذي ثبت عن ابن جدعان نفسه في رواية عنه ، أخرجها ابن خزيمة في «التوحيد» (ص٨٩) من طريق حَمَّاد بن سلمة عنه . ومن هذا الوجه أخرجه أحمد ، فالظاهر أن ابن جدعان ـ لسوء حفظه ـ كان الحديث عنده غير مضبوط لفظه ، فكان يرويه تارة باللفظ المحفوظ ، وتارة باللفظ المنكر .

ثم رأيت للحديث طريقاً آخر ، خرجته في «الصحيحة» (١٠٧٣) .

واعلم أن الذي حملني على تخريج هذا الحديث في هذا الكتاب أمران اثنان :

الأوّل : أني رأيت الحافظ ابن حجر ـ عفا الله عنا وعنه ـ قد ساقه من الطريقين : طريق النسائي عن الأغر . . . ، وطريق أحمد عن عثمان بن أبي

العاص ؛ مقوياً به تأويل بعض النُّفَات لنزول الرب سبحانه وتعالى تأويلاً منكراً ، ينافي سياق كل الطرق الثابتة عن النبي ﷺ ، فقال في «الفتح» (٣/٢٥) :

«وقد حكى أبو بكر بن فورك : أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول ، أي يُنزل ملكاً ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر . . . وفي حديث عثمان بن أبي العاص : «ينادي مناد : هل . . .» الحديث . قال القرطبي : وبهذا يرتفع الإشكال . ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني : ينزل الله إلى السماء الدنيا : فيقول : «لا يسأل عن عبادي غيري» ؛ لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور» !

كذا قال الحافظ عفا الله عنه ! فلقد سلك في كلامه هذا على الحديث مسلك أهل الأهواء والبدع من حيث الرواية والدراية . أما الرواية ؛ فإنه سكت عن إسناد الحديثين ؛ مع أنه يعلم مخالفتهما للروايات الثابتة عن النبي ﷺ في نزول الرَّب تعالى إلى السماء الدنيا ، وقوله هو نفسه : «هل من . . .» ، لما رأى أن فيهما تقوية لتأويل المبتدعة للحديث .

وأما الدراية ؛ فلا يخفى ضعف بل بطلان التأويل المذكور إذا ما قورن بالروايات الصحيحة للحديث ، التي منها رواية رفاعة التي أشار إليها ابن حجر ، ولفظها :

«إذا مضى شطر الليل ـ أو قال : ثلثاه ـ ؛ ينزل الله إلى سماء الدنيا ، ثم يقول : لا أسأل عن عبادي غيري : من ذا الذي يسألني فأعطيه ، من ذا الذي يدعوني فأجيبه ، من ذا الذي يستغفرني فأغفر له ، حتى ينفجر الفجر» .

فكيف لا يعكّر على ذلك التأويل الذي ذكره قوله في هذا الحديث : «ثم يقول : لا أسأل عن عبادي غيري» ! لأن ضمير قوله : «ثم يقول» بعود على تأويلهم ، إلى المَلَك الذي زعموا أنه المفعول المحذوف ؛ لضبطهم لفظ «ينزل» على

البناء للمجهول؟! بل كيف لا ينافي هذا التأويل تمام الحديث في جميع طرقه وألفاظه التي ذكرت أن الله سبحانه هو الذي يقول: «من ذا الذي يسألني فأعطيه . . . إلخ» . فهل المَلَك هو الذي يعطي ويستجيب الدعاء ويغفر الذنوب؟! سبحانك هذا بهتان عظيم! ولقد أبطل التأويل المذكور شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من وجوه في كتابه «حديث النزول» (ص٣٧ ـ ٤٢ طبع المكتب الإسلامي)، منها ما أشرت إليه من أن المَلَك ليس له أن يقول ما ذكرناه من الحديث. وقال شيخ الإسلام عقبه:

«وهذا أيضاً مما يبطل حجة بعض الناس (كأنه يشير إلى ابن فورك)؛ فإنه احتج بما رواه النسائي في بعض طرق الحديث: «أنه يأمر منادياً فينادي»؛ فإن هذا إن كان ثابتاً عن النبي ﷺ؛ فإن الرب يقول ذلك، ويأمر منادياً بذلك، لا أن المنادي يقول: «من يدعوني فأستجيب له؟»، ومن روى عن النبي ﷺ أن المنادي يقول ذلك؛ فقد علمنا أنه يكذب على رسول الله ﷺ؛ فإنه ـ مع أنه خلاف اللفظ المستفيض المتواتر الذي نقلته الأمة خلفاً عن سلف ـ فاسد في المعقول، يُعْلَم أنه مِنْ كَذِبِ بعض المبتدعين، كما روى بعضهم: «يُنزِلُ» بالضم، وكما قرأ بعضهم: (وكلم اللهَ موسى تكليماً)[1]، ونحو ذلك من تحريفهم اللفظ والمعنى».

قلت: فقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى شكِّه في ثبوت رواية النسائي هذه، فهذا الشك من الشيخ، وسكوت الحافظ عليها، مما حملني على تحقيق القول فيها؛ لأن السكوت لا يجوز، والشك يُشعر بأن الشيخ لم يكن على بيِّنة من حالها، وإلا؛ لبادر إلى إنكارها. ولم يكن به من حاجة إلى الجمع بينها وبين اللفظ المحفوظ المستفيض.

---

(١) كما في نقل الزمخشريِّ (المعتزلي) في «كشّافه» (١/٥٨٢).

والأمر الآخر : أن الكوثري المشهور بعدائه الشديد للسنة وأهلها ؛ قد ذكر في تعليقه على «الأسماء والصفات» (ص٤٥٠) أن الحافظ عبدالحق قد صحح الحديث بهذا اللفظ . فأحببت أن أتثبت من أمرين :

أولهما : هل هذا العزو لعبدالحق صحيح؟ فإن الكوثري لا يوثق بكثير مما ينقله ؛ لأنه يدلس .

وثانيهما : إذا كان العزو صحيحاً ، فهل هو مصيب فيه أم لا؟

فأقول : أما الأمر الثاني ؛ فقد سبق بيانه بما لا تراه في غير هذا الموضع ، وعرفت أن الحديث بهذا اللفظ منكر لا يصح .

وأما الأمر الأول ؛ فقد تبيّن لي أن العزو لا يصح أيضاً ، إلا بشيء من الغفلة أو التدليس ، وإليك البيان :

اعلم أن الحديث أورده الحافظ عبدالحق في «أحكامه»[1] ، ومنه عرفت إسناده كما سبق ، فتمكنت بذلك من دراسته والكشف عن علته ، ومن المعروف عند المشتغلين بالحديث ـ ومنهم الكوثري ـ أن الحديث الذي يورده عبدالحق في كتابه المذكور ساكتاً عليه فهو صحيح عنده ؛ كما نص عليه في المقدمة ؛ إلا أن يذكر علته ، وهذا ما لم يفعله في هذا الحديث ، وبناءً عليه ، استجاز الكوثري أن يعزو إليه تصحيحه إياه ، فغفل ـ وهذا ليس بعيداً عنه ـ ، أو دلَّس ـ وهذا ما عهدناه منه غير مرة ـ ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإن القاعدة المذكورة ليست على إطلاقها عند

---

(١) منه نسخة في «الظاهرية» لكن عنوانها : «الأحكام الكبرى» ، وهي عندي «الوسطى» ؛ لأنها مجردة الأسانيد ، أما «الكبرى» ؛ ففيها الأسانيد من مسلم والدارقطني وغيرهما من المخرِّجين منهم إلى النبي ﷺ ، يثبتها المؤلف كما وقعت في كتبهم . ولا مجال للقول الآن بأكثر من هذا .

الحافظ الإشبيلي ؛ فقد قال بعد ما نقلته عنه :

«والحديث السقيم أكثر من أن أتعرّض له ، أو أشتغل به ، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة ، فذكرته منها ، وربما بيَّنته» .

قلت : فأفاد بهذا النص ، أنه قد يذكر الحديث المعلول ؛ ولا يبيّن علته إلا نادراً وفي حالة واحدة ، وهي حين يكون من طريق واحدة وإسناد واحد فيذكره ، ولا يبيّن علته ، وقد يبيّن . فإذن ؛ سَوْقُهُ الحديثَ بإسناده عند مخرِّجه إشارة منه إلى أنه معلول ، وهذا هو بعينه ما صنعه الحافظ الإشبيلي رحمه الله ؛ فإنه ساق الحديث بإسناده عند النسائي كما تقدم ، فكان ذلك دليلاً واضحاً عند العارفين باصطلاحه أنه معلول عنده ، وذلك ينافي الصحة ، لا سيما وقد أتبعه بسوقه لرواية مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً باللفظ المحفوظ . فلو لم يذكر الحافظ هذا الاصطلاح في المقدمة ؛ لكان سَوْقُهُ حديثَ النسائي بإسناده وحديثَ مسلم بدون إسناده ؛ أوضح إشارة للعاقل اللبيب أن في الإسناد علة ، فتنبَّه لها[1] . فكيف وهو قد لفت النظر إلى هذا تصريحاً في المقدمة؟!!

فتجاهل هذا كلَّه الكوثري ، وعزا إلى الحافظ تصحيحه للحديث ، وليس كذلك ، بل هو عنده معلول ، كما بينت ، وكشفنا لك عن العلة فيما سبق من هذا التخريج . والله تعالى هو الموفق لا رب سواه .

ثم اعلم أن نزول الرب سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا كلَّ ليلة ، هو صفةٌ

---

(١) قلت : وهذا ما صنعه الحافظ في «مختصر الأحكام» (ق٦٠/٢) ؛ فإنه ساق الحديث بإسناد النسائي على خلاف عادته ، ثم ساق حديث مسلم . ويؤكد لك ما ذكرته أن الحافظ في كتابه الثالث : «التهجد» (ق ١٢٩/٢) حذف هذا الحديث المعلول ، مع أنه ساق اللفظ المحفوظ بأربع روايات عند مسلم .

مِنْ صفاتِ أفعالِهِ عز وجل ؛ كاستوائه على عرشه ، ومجيئه يوم القيامة ، الثابتين في نصوص القرآن الكريم ، يجب الإيمان والإذعان له على ما يليق بذاته تعالى ؛ دون تعطيل أو تشبيه ؛ إذ الصفة يقال فيها ما يقال في ذاته تعالى ؛ فكما أننا نؤمن بذاته دون أن نكيِّفها ، فكذلك نؤمن بصفاته كلها ـ ومنها النزول وغيره ـ دون أن نكيِّفها ، فمن نفى نزوله تعالى حقيقة على ما يليق به بطريق التأويل ؛ لزمه أن ينفي وجود ذات الله تعالى بنفس الطريق ، وإلا ؛ فهو متناقض ؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في عديد من كتبه مثل «شرح حديث النزول» ، و«التدمرية» ، و«الحموية» ونحوها .

ويعجبني بهذه المناسبة ما ذكره البيهقي في «الأسماء» (ص٤٥٣) بعد أن روى عن عبدالله بن المبارك أنه سئل : كيف ينزل؟ قال : ينزل كما يشاء . قال : قال أبو سليمان رحمه الله (يعني الخطابي) :

«وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول ؛ الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل ، وانتقال من فوق إلى تحت ، وهذا صفة الأجسام والأشباح ، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام ؛ فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه ، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يَفْعَلُ ما يشاء ، لا يتوجه على صفاته كيفيّة ؛ ولا على أفعاله كَمِّيَّة . سبحانه ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ . قال : وهذا من العلم الذي أُمرنا أن نؤمن بظاهره ، وأن لا نكشف عن باطنه ، وهو من جملة المتشابه . ذكره الله في كتابه فقال : ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وأُخرُ متشابهات﴾ الآية ؛ فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل ، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر ، ويوكَل باطنه إلى

الله عز وجل ، وهو معنى قوله : ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ، وإنما حَظُّ الراسخين أن يقولوا : ﴿آمنا به كلٌّ من عند ربنا﴾ . وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن ؛ كقوله عز وجل : ﴿هل يَنْظُرونَ إلا أن يأتيهم الله في ظُلَلٍ من الغَمامِ والملائكة وقُضِيَ الأمر﴾ ، وقوله : ﴿وجاء ربُّك والمَلَكُ صفاً صفاً﴾ ، والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه» .

إذا عرفت هذا ؛ فعليك بطريقة السلف ؛ فإنها أعلم وأحكم وأسلم ، ودع طريقة التأويل التي عليها الخلف الذين زعموا : «أن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم» ؛ فإنه باطل من القول ، وفيه ما لا يخفى من نسبة الجهل إلى السلف ، والعلم إلى الخلف !! وسبحان الله كيف يصدر مثل هذا القول مِمَّن يؤمن بفضائل السلف التي لا تخفى على أحد ، وراجع بيان بطلان هذا القول في كتب ابن تيمية ، أو في مقدمتي لـ «مختصر العلو للعلي العظيم» للحافظ الذهبي ؛ باختصاري وتقدمتي التي أنا على وشك الانتهاء منها بفضله تعالى وكرمه .

ثم طبع والحمد لله سنة (١٤٠١) في المكتب الإسلامي ببيروت .

(تنبيه) : علَّق الدكتور فاروق حمادة على الحديث في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٤٠) ، فقال :

«وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» ١١/٤٤٤» .

وهذا التخريج ؛ تعليقه على هذا الحديث المنكر ، وهو خطأ محض ـ وأرجو أن لا يكون مقصوداً وتدليساً من هذا الدكتور ـ وذلك ؛ لأن الحديث المشار إليه في «المصنف» من طريق ابن شهاب الزهري قال : أخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن والأغر أبو عبدالله صاحبا أبي هريرة : أن أبا هريرة أخبرهما ، عن رسول الله ﷺ

قال : . . . فذكر الحديث باللفظ المحفوظ في «الصحيحين» وغيرهما ، كما سبقت الإشارة إليه ، وهو المخرج في «الإرواء» بالرقم المذكور آنفاً من الطريق الأولى عن أبي هريرة عن ابن شهاب به ؛ إلا أنه لم يذكر في سنده أبا سعيد الخدري (ج٢/١٩٥ - ١٩٦) . فهذا لفظ وطريق غير لفظ وطريق حديث الترجمة ، فهل خفي ذلك على الدكتور ، أم تجاهله لغاية في نفسه ! أرجو أن يكون الأمر الأول ، ولكن كيف يمكن هذا وهو قد علّق أيضاً على اللفظ المحفوظ عن الزهري وقد أخرجه النسائي أيضاً برقم (٤٨٠) ؛ فقال الدكتور :

«هذه الرواية موافقة لمسلم والبخاري وعبدالرزاق في «المصنف» ١٠/٤٤٤» .

فكيف يصح عزو اللفظ المنكر واللفظ المحفوظ مع اختلاف إسناديهما إلى «مصنف عبدالرزاق» ؛ وهو إنما رواه بالسند الصحيح باللفظ المحفوظ ، وهل يمكن أن يخفى هذا على الدكتور؟! .

وأريد هنا ـ أيضاً ـ أن أكشف عن تدجيل أحد المعلِّقين على كتاب ابن الجوزي «دفع شُبَه التشبيه» ؛ وهو الذي لَقَّبَهُ أحدُهم بحق بـ «السخاف» ؛ فإنّه تجاهل الطرق المتواترة في «الصحيحين» وغيرهما ؛ المتفقة على أن الله عز وجل هو الذي ينزل ، وهو الذي يقول : «من يدعوني . . من يستغفرني . . من يسألني» ؛ فَعَطّل هذه الدلالة القاطِعة الصريحة بقوله (ص١٩٢) : إن المراد بالحديث أن الله يُنزل ملكاً ! تقليداً منه لابن حجر في «الفتح» (٣/٣٠) ، وقوّى ذلك برواية النسائي المنكرة هذه ، ولو أن هذا المتجاهل اكتفى في التقليد على ما في «الفتح» ؛ لهان الأمر بعض الشيء ، ولكنه أخذ يرد عليَّ بالباطل تضعيفي لرواية النسائي هذه ؛ بتحريفه لكلامي أولاً ، وبالافتراء عليَّ ثانياً ؛ فاسمع إليه كيف يقول :

«وقد زعم أن حفص بن غياث تغيَّر حفظه قليلاً» .

فأقول غاضّاً النظر عن مناقشته في قوله : «زعم» !

أولاً : قوله : «رواية حفص عن الأعمش كانت في كتاب . .» إلخ . تدليس خبيث على القراء ، وكذب على الحافظ المزّي والحافظ العسقلاني ؛ فإن الذي في «تهذيبيهما» : «أنه كان عند عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش» ! فهذا شيء ، وكون حديثه هذا المنكر كان في كتابه شيء آخر ، كما لا يخفى على القراء .

ثانياً : قوله : «كما في إسناد هذا الحديث» كَذِبةٌ أخرى ؛ لأنه يوهم القراء أن ما ادعاه أن الحديث كان في كتابه عن الأعمش ؛ هو في إسناد الحديث . وليس كذلك كما رأيت ! ومن خبثه أنه لم يَسُقِ الإسناد لكي لا ينكشف كذبه على القراء ! عامله الله بما يستحق .

ثالثاً : قوله : «فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه» !

فأقول : يلاحظ أنه بتغيير لفظة «الاختلاط» مكان قولي : «تغيَّر» ، يدل على شيئين أحلاهما مرٌّ :

الأول : أنه لا يفرق بين اللفظين ، وأن حكم من تغيَّر من الثقات حكم من اختلط منهم عنده ، وهذا هو اللائق بجهله وتعلقه بهذا العلم !! والواقع أن التغيّر ليس جرحاً مسقطاً لحديث مَنْ وُصِفَ به ، بخلاف من وُصِفَ بالاختلاط ، والأول يقبل حديث من وصف به ؛ إلا عند الترجيح كما هنا ، وأما من وصف بالاختلاط ؛ فحديثه ضعيف ؛ إلا إذا عرف أنه حَدَّثَ به قبل الاختلاط .

والآخر : أنه تعَمَّد التغيير المذكور تضليلاً وتمهيداً للاعتذار عن قوله : «على تسليم وقوعه» !

فإذا تُنبّه لتلاعُبِهِ بالألفاظ وقيل له : كيف تنكر تَغَيُّرَهُ وفي «التهذيبين» نقولٌ صريحة عن الأئمة بوصفه بذلك؟ أجاب : بأنني عنيت الاختلاط وهذا غير مسلَّم به !

وإذا قيل له : البحث في التغيُّر ـ وهذا مما يمكن إنكاره ـ ؛ قال : قد أجبت عنه بأن الحديث في كتاب حفص !! وقد يبدو أن هذا الكلام فيه تَكَلُّفٌ ظاهر في تأويل تغييره المذكور ، فأقول : هو كذلك ، ولكنه لا بد من هذا عند افتراض أنه تعمّد التغيير ، وإلا ؛ فالاحتمال أنه أُتِيَ مِنْ قِبَلِ جَهْلِهِ هو الوجه .

رابعاً : لو فرض أن حفص بن غياث لم يُرْمَ بالتغيُّر وكان كسائِر الثقات الذين لم يرموا بجرح مطلقاً ؛ فحينئذٍ يُرَدُّ حديثُهُ هذا بالشذوذ ؛ لمخالفته لأولئك الثقات الستة الذين رووه بنسبة النزول إلى الله صراحة ، وقوله عز وجل : «من يدعوني . . من يستغفرني . .» إلخ .

راجع : «تفسير القرطبي» (٤/٣٩) ، و«أقاويل الثقات» (ص٢٠٥) .

٣٨٩٨ ـ (إنْ شِئْتِ أَسْمَعْتُكِ تَضَاغِيهِمْ في النارِ . يعني : أطفالَ المشركين) .

موضوع . أخرجه أحمد (٦/٢٠٨) عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل ، عن بُهَيَّة ، عن عائشة :

أنها ذكرت لرسول الله ﷺ أطفال المشركين ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بهية ـ بالتصغير ـ لا تعرف .

ويحيى بن المتوكل ؛ متفق على تضعيفه ، بل قال عمرو بن علي الفلاس :

«فيه ضعف شديد» . وقال ابن حبان :

«ينفرد بأشياء ليس لها أصول ، لا يرتاب الممعن في الصناعة أنها معمولة» .

قلت : فقول الحافظ فيه في «التقريب» : «ضعيف» فيه قصور ، بل هو أسوأ من ذلك ، والصواب قوله في «الفتح» (٣/١٩٥ - بولاق) بعد أن ساق الحديث :

«وهو حديث ضعيف جداً ؛ لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية ؛ وهو متروك» .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢/٢٣٣ - ٢٣٤ - دار العروبة) بعد أن ذكر الحديث بنحوه :

«وهذا الحديث كذب موضوع عند أهل الحديث ، ومن هو دون أحمد من أئمة الحديث يعرف هذا فضلاً عن مثل أحمد» .

قلت : وإنما جزم شيخ الإسلام بوضعه - وإن كان السند لا يقتضي ذلك - ؛ لمنافاة متنه للمقطوع به في الإسلام من الأدلة الكثيرة القاضية بعدم التكليف إلا بعد البلوغ ، وقيام الحجة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وما كنا معذِّبين حتى نبعث رسولاً﴾ [الإسراء : ١٥] ، وقوله ﷺ : «رُفعَ القلمُ عن ثلاث : عن الصبيِّ حتى يَبْلُغَ . . .» الحديث(١) .

(تنبيه) : ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث من مسند خديجة رضي الله عنها ، ولم أقف عليه عنها ، وإنما رواه عبدالرزاق من طريق أبي معاذ ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : سألتْ خديجةُ النبيَّ ﷺ عن أولاد المشركين؟ فقال : «هم مع آبائهم . . .» الحديث ، وليس فيه التصريح بأنهم في النار . قال الحافظ (٣/١٩٦) :

«وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف» .

---

(١) وهو حديثٌ صحيحٌ ، مُخَرَّجٌ في «الإرواء» (٢٩٧) وغيره .

ثم إن حديث الترجمة ذكره الحافظ من رواية أحمد بلفظ أتم مما تقدم عنه ، فإنه قال :

«وروى أحمد من حديث عائشة : سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين؟ قال : «في الجنة» . وعن أولاد المشركين؟ قال : «في النار» . فقلت : يا رسول الله ! لم يدركوا الأعمال؟! قال : ربُّكِ أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئتِ أسمعتكِ تضاغيهم في النار» .

ولم أره في «مسند أحمد» بهذا التمام ، وظني أنه في «الكامل» لابن عدي ، فليراجع في ترجمة ابن المتوكل هذا ، فإن نسخة الظاهرية منه فيها خرم . هو في الكامل في ترجمة بهية (2/504) .

٣٨٩٩ - (إنَّ الجَنَّةَ عُرِضَتْ عليَّ ، فلَمْ أَرَ مثلَ ما فيها ، وإنها مرَّتْ بي خصلةٌ من عِنَبٍ ، فأعجَبَتْني ، فأهويتُ إليها لآخُذَهَا ، فسبقتني ، ولو أَخَذْتُهَا لغَرَسْتُهَا بينَ ظَهْرَانَيْكُم حتى تأكُلوا من فاكهةِ الجنة ، واعلموا أنَّ الكَمْأَةَ دواءُ العَيْن ، وأنَّ العَجْوَةَ مِنْ فاكِهَةِ الجنة ، وأنَّ هذه الحبَّةَ السَّوْدَاءَ التي تكونُ في المِلْحِ ؛ اعلَمُوا أنها دواءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ إلا الموت) .

ضعيف الإسناد . أخرجه أحمد (٣٥١/٥) : ثنا محمد بن عبيد : ثنا صالح - يعني : ابن حيان - عن ابن بريدة ، عن أبيه : أنه كان مع رسول الله ﷺ في اثنين وأربعين من أصحابه ، والنبي ﷺ يصلي في المقام وهم خلفه جلوس ينتظرونه ، فلما صلى أهوى فيما بينه وبين الكعبة كأنه يريد أن يأخذ شيئاً ، ثم انصرف إلى أصحابه ، فثاروا ، وأشار إليهم أن اجلسوا ، فجلسوا ، فقال : «رأيتموني حين فرغتُ من صلاتي أهويتُ فيما بيني وبين الكعبة كأني أريد أن آخذ شيئاً؟» ، قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : . . . فذكره .

وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الستة غير صالح بن حيان وهو القرشي الكوفي ؛ وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

وقد رواه عنه مختصراً زهيرُ بنُ معاوية ، فانقلب عليه اسمه ، فقال : عن واصل ابن حيان البجلي : ثني عبدالله بن بريدة به . فانظر (الكمأة دواء العين) تحت الحديث (٨٦٣) من «الصحيحة» .

وقد أورده الهيثمي في «المجمع» بهذا التمام ، ثم قال (٨٧/٥) :

«رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن الإمام أحمد قال : سمع زهير من واصل بن حيان وصالح بن حيان ، فجعلهما واصلاً[1] .

قلت : واصل ثقة ، وصالح بن حيان ضعيف ، وهذا الحديث من رواية واصل في الظاهر ، والله أعلم . وقد رواه باختصار من رواية صالح أيضاً» .

قلت : هذه الرواية المختصرة ليست من رواية صالح عند أحمد ، بل هي رواية زهير المعلَّة عن واصل بن حيان ، واستظهاره أن الحديث من رواية واصل الثقة خلاف الظاهر عندي ؛ فإن الذي قال «عن واصل» إنما هو زهير بن معاوية ، وقد حكموا بخَطَئِه ؛ كما بينت ذلك في المكان المشار إليه من «الصحيحة» .

٣٩٠٠ ـ (إنَّ الحِجَامَةَ أفْضَلُ ما تَدَاوى به النَّاسُ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢٠٩/٤) عن زيد بن أبي أنيسة ، عن محمد بن قيس : ثنا أبو الحكم البجلي ـ وهو عبدالرحمن بن أبي نُعم ـ قال : دخلت على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وهو يحتجم ، فقال لي : يا أبا الحكم ! احتَجِمْ ، فقلت : ما احتجمت قط ، قال : أخبرني أبو القاسم ﷺ : أن جبريلَ عليه السلام أخبره . . . به .

(١) تُنظر كلمة ابن معين ـ في هذا ـ في «تهذيب التهذيب» .

وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، كذا قالا !

وقد أورد الهيثميُّ الحديثَ في «المجمع» (٥/٩١) وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه محمد بن قيس النخعي ؛ ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه ، وبقية رجاله رجال الصحيح» .

وقال ابن حبان في «الثقات» :

«يخطئ ويخالف» .

قلت : فهو ـ على هذا ـ ضعيف .

٣٩٠١ ـ (أَوْحَى اللهُ تعالى إلى مُوسى عليه السلام : مَنْ دَاوَمَ على قِرَاءَةِ آيةِ الكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ؛ أَعْطَيْتُهُ أَجْرَ المتَّقِين وأعمالَ الصِّدِّيقين) .

منكر جداً . رواه الثعلبي في «تفسيره» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ كما في «شرح البخاري» للعيني (٣/٢٠٤) .

قلت : وسكت عليه ! ولوائح الوضع ظاهرة عليه في نقدي .

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن كثير في «التفسير» (١/٣٠٧) ، فقال : قال ابن مردويه : حدثنا **محمد بن الحسن بن زياد المقرئ** بسنده ، عن أبي موسى ، عن النبي ﷺ نحوه . وقال ابن كثير :

«وهذا حديث منكر جداً» .

قلت : وآفته محمد بن الحسن هذا ـ وهو أبو بكر النقاش المفسِّر ـ ، وهو كذاب كما في «الميزان» و«اللسان» ، يرويه بإسناد له ، عن **زياد بن إبراهيم** : أخبرنا أبو

حمزة السكري ، عن المثنى ، عن قتادة ، عن الحسن عنه .

وزياد هذا ؛ لم أعرفه .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (١/١٦٥/٢) من طريق أخرى ، عن زياد النميري : حدثنا أبو حمزة به .

وزياد النميري من طبقة التابعين مع ضعف فيه ؛ فما أظنه إلا محرَّفاً .

لكن المثنى بن الصباح ضعيف مختلط ، فإن سلم مِمَّن دونه فهو الآفة .

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٤١) في ترجمة **خالد بن الحسين أبي الجنيد الضرير البغدادي** قال : ثنا **حماد الربعي** ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً به ، وله عنده تتمة .

وروى ابن عدي ، عن يحيى بن معين قال :

«أبو الجنيد الضرير ؛ ليس بثقة» .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

«وله غيرها ، وعامتها عن الضعفاء ، أو قوم لا يعرفون ، فالبلاء منه أو من غيره» .

وحماد الربعي ؛ من أولئك المجاهيل الذين أشار إليهم ابن عدي . وقال الذهبي في «الميزان» و«الضعفاء» :

«لا يعرف» .

وفي الباب حديث آخر جَيِّد خَرَّجتُهُ في «الصحيحة» (٩٧٢) .

٣٩٠٢ - (يا أيُّهَا الناسُ ! ما بَالُكُمْ أسْرَعْتُمْ في حَظائِرِ يَهُود ! ألا لا تحلُّ أموالُ المعاهَدِينَ إلا بحقِّها ، وحَرامٌ عليكم حُمُرُ الأهليةِ والإنسيةِ ، وخَيْلُهَا وبِغَالُهَا ، وكلُّ ذي نابٍ من السِّبَاعِ ، وكلُّ ذي مِخْلَبٍ من الطَّيْرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٤٤) ، وأحمد (٤/٩٠) واللفظ له من طريق محمد بن حرب الخولاني : ثني أبو سلمة سليمان بن سليم ، عن صالح بن يحيى ابن المقدام ، **عن ابن المقدام** ، عن جده المقدام بن معدي كرب قال : غزوت مع خالد بن الوليد الصائِفَةَ ، فقَرِمَ أصحابي إلى اللحم ، فقالوا : أتأذن أن نذبح رَمَكَةً له؟ قال : فَحَبَلُوهَا ، فقلت : مكانكم حتى آتي خالد بن الوليد فأسأله عن ذلك ، فأتيته فأخبرته خبر أصحابي ، فقال :

غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة خيبر ؛ فأسرع الناس في حظائِر يهود ، فقال : يا خالد ! نَادِ في الناس : إن الصلاة جامعة ، لا يدخل الجنة إلا مسلم» ، ففعلت فقام في الناس ، فقال : . . . فذكره .

وهذا سند ضعيف ؛ من أجل يحيى بن المقدام . قال البخاري :

«فيه نظر» ، وقال ابن حبان في «الثقات» :

«يخطئ» ، وفي «التقريب» :

«لين» .

والحديث أخرجه الطبراني في «معجمه» أيضاً ، عن أبي سلمة به . وأخرجه أيضاً ، عن سعيد بن غزوان ، عن صالح به ؛ كما في «نصب الراية» (٤/١٩٦) .

ورواه الدارقطني في «سننه» (٥٤٦) عن ثور بن يزيد ، عن صالح بن يحيى به

نحوه . وروى عن موسى بن هارون أنه قال :

«لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجده ، وهذا حديث ضعيف» . وقال الواقدي :

«لا يصح هذا ؛ لأن خالداً أسلم بعد فتح خيبر» .

قلت : ولهذه القصة شاهد في الجملة فانظر : «أيحسبُ أحدُكُم مُتَّكِئاً» ، وراجع أيضاً : «مَنَعَنِي ربِّي» .

٣٩٠٣ - (قُلْ : أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيم ؛ فإني قرأتُ على جبريل : أعوذُ بالله السميعِ العليمِ ، فقال لي : قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ثم قال لي جبريل : هكذا أخَذْتُ عن ميكائيل ، وأخذها ميكائيل عن اللَّوْحِ المحفوظ) .

ضعيف . أخرجه ابن الجوزي في «مسلسلاته» (ق١٤/٢) ، وعنه الجزري في «النشر في القراءات العشر» (١/٢٤٤ - ٢٤٥) من طريق **أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي** قال : قرأت على **أبي محمد عبدالله بن عجلان بن عبدالله الزنجاني** : أعوذ بالله السميع العليم ، فقال لي : قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ فإني قرأت على **أبي عثمان سعيد بن عبدالرحمن الأهوازي** : أعوذ بالله السميع العليم ، فقال لي : قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ فإني قرأت على **محمد بن عبدالله بن بسطام** : أعوذ بالله السميع العليم ، فقال لي : قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ فإني : قرأت على يعقوب بن إسحاق الحضرمي (قلت : فذكر إسناده مسلسلاً بقراءة : أعوذ بالله السميع العليم ، والأمر بقراءة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) : قرأت على سلام أبي المنذر : قرأت على عاصم بن أبي

النجود : قرأت على زر بن حبيش : قرأت على عبدالله بن مسعود ، فقال لي : قرأت على رسول الله ﷺ : أعوذ بالله السميع العليم ، فقال لي : . . . فذكره .

وأخرجه الشيخ محمد بن عبدالباقي الأيوبي في «المناهل المسلسلة» (ص٧٦ ـ ٧٨) ، والشيخ عبدالحفيظ الفاسي في «الآيات البينات في شرح وتخريج الأحاديث المتسلسلات» (ص٩٥ ـ ٩٦) من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الثعلبي : قرأت على أبي الفضل **محمد بن جعفر الخزاعي** : قرأت على أبي الحسين عبدالرحمن بن محمد بالبصرة : قرأت على أبي محمد عبدالله بن عجلان الزنجاني به . وعلقه الجزري فقال (٢٤٣/١) :

«وقد روى **أبو الفضل الخزاعي** ، عن **المطوعي** ، عن الفضل بن الحباب ، عن روح بن عبدالمؤمن . . .» ، وقال الجزري عقبه :

«حديث غريب جيد الإسناد من هذا الوجه» .

قلت : هذا مسلّم لو سلم ممن دون الفضل بن الحباب ، وليس كذلك ؛ فإن المطوعي متكلَّم فيه ، واسمه الحسن بن سعيد بن جعفر أبو العباس ، قال الذهبي في «الميزان» :

«حدث عنه أبو نعيم الحافظ ، وقال : في حديثه وفي روايته لين . وقال أبو بكر بن مردويه : ضعيف» .

وساق له الحافظ في «اللسان» حديثاً ، وبيّن أنه أخطأ في إسناده مرتين ، فراجعه ، وذكر أنه كان رأساً في القراءات ، وقد ترجمه الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» ، وقال (٢١٣/١) :

«إمام عارف ، ثقة في القراءة» .

فأشار إلى أنه ليس ثقة في الرواية ، وهو ما صرح به أبو نعيم وابن مردويه كما تقدم ، فلا تنافي بين قول الجزري وقوليهما ، خلافاً لما ظنه الأيوبي في «مناهله» .

على أنه قد فاته أن الراوي عنه ضعيف أيضاً ، وهو أبو الفضل الخزاعي ، واسمه محمد بن جعفر بن عبدالكريم بن بديل ؛ أورده الذهبي أيضاً ، فقال :

«ألَّف كتاباً في قراءة أبي حنيفة ، فوضع الدارقطني خطه بأن هذا موضوع لا أصل له . وقال غيره : لم يكن ثقة» .

وقال الخطيب في «تاريخه» (٢/١٥٨) :

«كان أبو الفضل الخزاعي شديد العناية بعلم القراءات ، ورأيت له مصنفاً يشتمل على أسانيد القراءات المذكورة ، فيه عدة من الأجزاء ، فأعظمت ذلك واستنكرته ، حتى ذكر لي بعض من يعتني بعلوم القراءات أنه كان يخلط تخليطاً قبيحاً ، ولم يكن على ما يرويه مأموناً . وحكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عنه أنه وضع كتاباً في الحروف ، ونسبه إلى أبي حنيفة . قال أبو العلاء : فأخذت خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت ؛ بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له ، فكَبُرَ عليه ذلك وخرج من بغداد إلى الجبل . ثم بلغني بعد أن حاله اشتهرت عند أهل الجبل ، وسقطت هناك منزلته» .

ولم يعبأ بهذا كله العلامة الجزريُّ ، فَوَثَّقَ الخزاعيَّ ، وليس له ذلك ، بعدما علمت من حاله وتخليطه واستنكار الخطيب عليه ، ونسبة أبي العلاء الواسطي وغيره إياه إلى الوضع على أبي حنيفة ، وأما قول الجزري :

«قلت : لم تكن عهدة الكتاب عليه ، بل على الحسن بن زياد كما تقدم (يعني في ترجمته الحسن هذا ، وهو اللؤلؤي : ج١ ص٢١٣) ، وإلا ؛ فالخزاعي إمام جليل من أئمة القرَّاء الموثوق بهم . والله أعلم» .

وأقول : هذا تكلُّفٌ ظاهرٌ في الدفاع عن الرجل ؛ لأن الحمل في الكتاب على اللؤلؤي ؛ كان يفيد في تبرئة الخزاعي من عهدته لو أنه كان في كلام الواسطي بيان أنه من روايته عنه ، أما والأمر ليس كذلك ؛ فلا فائدة من الحمل فيه على اللؤلؤي ، بل هذا يحمل عهدة كتابه ، والخزاعي يحمل عهدة كتابه الذي وضعه هو على أبي حنيفة ، ولو كان الأمر كما أراده الجزري ؛ لكان الخزاعي نفسه تبرّأ من عهدة الكتاب وألصقها باللؤلؤي الذي زعم الجزري أنه رواه عنه ، ولم يكن به حاجة أن يفرَّ من بغداد إلى الجبل .

ومما يدلُّك على ضعف هذا الرجل واستكثاره من الأسانيد ؛ أنه رواه مرة عن المطوعي بإسناده المتقدم ، ومرة أخرى قال : قرأت على **أبي الحسين عبدالرحمن ابن محمد** بسنده المتقدم أيضاً ؛ من رواية أبي إسحاق الثعلبي عنه . ومن أبو الحسين هذا؟ الله أعلم به .

فإن قيل : قد تابعه **أبو عصمة محمد بن أحمد السجزي** ؛ كما في رواية ابن الجوزي المذكورة في أول هذا التخريج .

فأقول : لا قيمة لمثل هذا المتابعة ؛ لأن أبا عصمة هذا مجهول لم نجد له ترجمة في شيء من المصادر التي تحت أيدينا .

ومثله : **أبو عثمان سعيد بن عبدالرحمن الأهوازي** ، **ومحمد بن عبدالله ابن بسطام** ؛ لم أعرفهما .

وأما أبو محمد عبدالله بن عجلان بن عبدالله الزنجاني ؛ فقد أورده الجزري في «طبقاته» (٤٣٣/١) من رواية الحسين بن محمد بن حبش فقط عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول أيضاً .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لأن مدار الطريق الأولى على مجهولين ، والطريقين الأخريين على أبي الفضل الخزاعي وهو متهم ، كما تقدم ، فلا يصلح شاهداً للطريق الأولى ، فلا يغتر أحد بقول الفاسي وغيره ؛ أن طرقه تقوَّت بتعدُّدها ؛ لأن شرط التقوية بكثرة الطرق مفقود هنا لوجهين :

الأول : أنه لا طرق هنا ، وإنما هما طريقان فقط ؛ كما تبين من هذا التخريج .

والآخر : أن من شروط التقوية ؛ أن لا يشتَدَّ الضعف ، وهذا منفي هنا لما عرفت من حال الخزاعي . والله تعالى هو الموفق لا ربَّ سواه .

(تنبيه) : سلام أبو المنذر الذي في إسناد هذا الحديث ؛ هو ابن سليمان المزني أبو المنذر القارئ النحوي ؛ وهو حسن الحديث ، وقع في رواية الجزري في موضعين منه «سلام بن المنذر» ، وهو خطأ مطبعي ؛ فقد ترجمه في محله منه (٣٠٩/١) على الصواب ، لكن وقع فيه وصفه بـ (الطويل) ، وهذا خطأ منه ، بدليل أنه قال فيه : «ثقة جليل ، ومقرئ كبير» . والطويل ليس كذلك ؛ بل هو متروك ، ثم إن الصواب في اسم والد الطويل أنه (سلم) كما جزم به الحافظ في «التهذيب» . وذكر في ترجمة الأول عن ابن حبان أنه قال :

«وليس هذا بسلام الطويل ؛ ذاك ضعيف ، وهذا صدوق» .

ولهذا ؛ رأيت التنبيه على ذلك . والله تبارك وتعالى الموفق .

٣٩٠٤ - (كانَ إذا انْصَرَفَ مِنْ صَلاتِهِ مَسَحَ جَبْهَتَهُ بيدِهِ اليُمْنَى وقال : باسْمِ اللهِ الذي لا إلهَ إلا هُوَ عالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادةِ الرحمنِ الرحيمِ ، اللهمَّ ! أَذْهِبْ عَنِّي الهَمَّ والحُزْنَ) .

ضعيف . أخرجه أسلم الواسطي في «تاريخه» (ص١٦١) عن محمد بن يزيد ،

عن عنبسة بن عبد الواسطي، عن عمرو بن قيس قال: ... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مرسل، وعمرو بن قيس جمعٌ من التابعين فمن دونهم، ولم أعرف هذا من بينهم.

وعنبسة بن عبد الواسطي؛ لم أجده.

والحديث أسنده ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١١٠) من طريق سلام المدائني، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

وهذا إسناد هالك؛ سلام بالتشديد - وهو ابن سلم الطويل المدائني -؛ متروك متهم بالكذب والوضع.

٣٩٠٥ - (عليكُمْ بالصِّدْقِ؛ فإنَّه بابٌ مِنْ أبوابِ الجنَّةِ، وإيَّاكُمْ والكَذِبَ؛ فإنَّه بابٌ مِنْ أبوابِ النارِ).

موضوع. أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨٢/١١) من طريق عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة: حدثنا حبيب بن مزيد الشني قال: حدثني ربيعة بن مرداس قال: سمعت عمرو بن يزيد يقول: سمعت أبا بكر يقول: ... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته ابن جبلة هذا؛ قال أبو حاتم:

«كان يكذب»، وضرب على حديثه. وقال الدارقطني:

«متروك يضع الحديث».

ومن بينه وبين أبي بكر؛ لم أعرفهم.

وقد ثبت الحديث من طرق عن أبي بكر الصديق ليس فيها ذكر الأبواب، وإنما بلفظ: «في الجنة»، و: «في النار»، وهي مخرجة في «الروض النضير» رقم (٩١٧).

٣٩٠٦ ـ (عليكُمْ بالقُرْآنِ ؛ فإنَّهُ كلامُ ربِّ العالمينَ ، هو ....[1] ، واعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٨٠) عن **محمد بن يونس** : حدثنا غانم بن الحسين بن صالح السندي : حدثنا مسلم بن خالد المكي ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعاً .

ثم أخرجه ، وابن المحب محمد بن أحمد في كتاب «صفات رب العالمين» (١/١٩) من طريق أخرى ، عن **محمد بن يونس** : حدثنا غانم بن الحسين بسند الذي قبله ؛ إلا أنه قال : عن جابر ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ :

«عليكم بالقرآن ، فاتخذوه إماماً وقائداً ؛ فإنه كلام رب العالمين الذي بدأ منه ، وإليه يعود» .

قلت : محمد بن يونس هذا هو الكديمي ؛ وهو كذاب وضاع .

٣٩٠٧ ـ (عليكُمْ بالقَنَاعَةِ ، فإنَّ القَنَاعَةَ مالٌ لا يَنْفَدُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن جابر بن عبدالله مرفوعاً ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٥٦) :

«وفيه **خالد بن إسماعيل المخزومي** ؛ وهو متروك» . قال المناوي :

«ومن ثم قال الذهبي : وإسناده واه» .

قلت : وخالد هذا ؛ متهم بالوضع ، ووصفه الذهبي في «الكنى» بـ «الكذاب» .

---

(١) هنا جملة غير مقروءة . (الناشر) .

وللشطر الثاني منه طريق آخر مثل هذا في شدة الضعف ، يرويه **عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمرو المدني** : حدثني **المنكدر بن محمد بن المنكدر** ، عن أبيه ، عن جابر به .

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجزء الثاني من القناعة» (ق٦٠/٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١٩٧) ، وابن شاهين في «الترغيب» (ق٣٠٠/١) ، وأبو عبدالله الفلاكي في «الفوائد» (٩٠/٢) ، وأبو القاسم القشيري في «الأربعين» (١٥٤/٢) ، والبيهقي في «الزهد» (١٠٤/٨٨) ، وقال العقيلي :

«عبدالله بن إبراهيم الغفاري كان يغلب على حديثه الوهم ، وفيه رواية من وجه آخر فيها لين أيضاً» .

قلت : بل الغفاري هذا متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، حتى إن الحاكم قال فيه :

«يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة» .

قلت : ومن هؤلاء الضعفاء شيخه المنكدر بن محمد بن المنكدر ، ولذلك قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٠٦/٢) عن أبيه :

«هذا حديث باطل» .

وأما الوجه الآخر اللين الذي أشار إليه العقيلي ؛ فأظنه يعني ما أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٥/١) و(٢/٧/١ من النسخة الأخرى المغربية) : **أنا أبو عمرو رفاعة بن عمر بن أبي رفاعة** : نا **أحمد بن الحسين السدوسي** - إملاءً من حفظه : نا ابن منيع : نا **علي بن عيسى المخرمي** : نا خلاد ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً بالشطر الثاني أيضاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ علي بن عيسى قال الحافظ في «التقريب» : «مقبول» . ومن دونه غير ابن منيع ؛ لم أجد من ترجمهم .

٣٩٠٨ - (عليكُمْ بالكُحْلِ ؛ فإنه يُنْبِتُ الشَّعْرَ ، ويَشُدُّ العَيْنَ) .

ضعيف جداً . عزاه السيوطي في «الجامع» للبغوي في مسند عثمان عنه ، وقد أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/٩٨/١٠) عن البغوي : ثنا **محمد بن سنان** : ثنا أبو عاصم ، عن **عثمان بن عبدالملك** ، عن **الفرافصة** ، عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : فرافصة هذا - وهو ابن عمير الحنفي - ؛ قال ابن أبي حاتم (٩٢/٢/٣) : «روى عنه القاسم بن محمد وعبدالله بن أبي بكر» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال ، ولعله في «ثقات ابن حبان» ، فليراجع .

الثانية : عثمان بن عبدالملك - وهو المكي المؤذن - ؛ قال الحافظ : «لين الحديث» .

الثالثة : محمد بن سنان - وهو ابن يزيد القزاز أبو بكر البصري - ؛ وهو ضعيف ؛ كما قال الحافظ ، وكذبه أبو داود وغيره .

٣٩٠٩ - (عليكُمْ بالْهِليلَج الأَسْوَد ، فَاشْرَبُوهُ ؛ فإنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مِنْ شَجَرِ الجنةِ ، طَعْمُهُ مُرٌّ ، وهو شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤٠٤/٤) ، والديلمي (٨٤/٢) عن سيف بن محمد

ابن أخت سفيان الثوري ، عن معمر ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : سكت عنه الحاكم ، وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : سيف وهّاه ابن حبان» .

قلت : هو أسوأ حالاً مما تفيده هذه العبارة عند ابن حبان وغيره ؛ فقد قال ابن حبان في «الضعفاء» :

«كان شيخاً صالحاً متعبداً ؛ إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير ، كان ممن يُدخل عليه ، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع» .

وكذبه جمع ، وقال أحمد :

«كان يضع الحديث» . والذهبي نفسه قال في «الضعفاء» :

«قال أحمد وغيره : كذاب» .

٣٩١٠ - (عليكُمْ بِرَكْعَتَيِ الضُّحَى ؛ فإنَّ فيهِمَا الرَّغَائِبَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٢٤/١١) عن إبراهيم بن سليمان الزيات : حدثنا عبدالحكم ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالحكم هذا هو ابن عبدالله صاحب أنس ، قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وإبراهيم بن سليمان الزيات ؛ قال ابن عدي :

«ليس بالقوي» . واتهمه بسرقة الحديث .

قلت : وقد توبع وخولف ، فانظر الحديث الذي بعده .

٣٩١١ - (عليكُمْ بِرَكْعَتَي الفجْرِ ؛ فإنَّ فيهما الرَّغَائبَ) .

ضعيف جداً . رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «جزء فيه أحاديث عوالي مستخرجة من مسند الحارث» (١/٢١٣) قال : نا **يعلى - يعني ابن عباد - : ثنا شيخ لنا يقال له عبدالحكم** قال : ثنا أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ، عبدالحكم - وهو ابن عبدالله - ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» .

ويعلى بن عباد ؛ ضعفه الدارقطني ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٩١) .

وقد اقتصر السيوطي في عزو الحديث على الحارث فقط ، وسكت المناوي عليه ، فلم يتكلم على إسناده بشيء .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ أخرجه ابن عساكر في «الرابع من التجريد» (٢/٢٢) من طريق شيبان بن فروخ : نا **نافع - يعني ابن عبدالله أبا هرمز -** ، عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا كالذي قبله في شدة الضعف ؛ فإن نافعاً أبا هرمز كذبه ابن معين ، وقال أبو حاتم :

«متروك ، ذاهب الحديث» .

وروي من حديث ابن عمر وله عنه طرق :

الأولى : عن **عبدالرحيم بن يحيى الدَّبِيلي** : ثنا عبدالرحمن بن مغراء : أنا **جابر بن يحيى الحضرمي** ، عن **ليث بن أبي سُليم** ، عن مجاهد ، عنه بلفظ :

«لا تَدَعُوا اللَّتَيْنِ قبلَ صلاةِ الفجر ؛ فإنه فيهما الرغائب» .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٤٠٧ - ٤٠٨) : حدثنا إبراهيم بن موسى التَّوْزِيُّ : حدثنا عبدالرحيم بن يحيى الدبيلي .

قلت : وهذا إسناد مظلم :

١ - ليث بن أبي سُليم ؛ ضعيف كان اختلط .

٢ - جابر بن يحيى الحضرمي ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الحافظ المزِّي في شيوخ (عبدالرحمن بن مغراء) .

٣ - عبدالرحيم بن يحيى الدَّبيلي ، ذكره السمعاني في هذه النسبة (الدَّبِيلي) بفتح الدال المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء . وكذا في «المشتبه» وفروعه ، وذكروا أنه روى عنه إبراهيم بن موسى التَّوْزي .

قلت : وإبراهيم هذا ؛ ثقة مترجم في «تاريخ بغداد» (٦/١٨٧ - ٢١٨) .

هكذا حال هذا الإسناد في نقدي ، وأما الهيثمي ؛ فقال (٢/٢١٧ - ٢١٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عبدالرحيم بن يحيى ، وهو ضعيف» .

كذا قال ! وأنا أظن أنه يعني الذي في «الميزان» :

«عبدالرحيم بن يحيى الأدمي عن عثمان بن عمارة ؛ بحديث في الأبدال اتهم به ، أو عثمان ، يأتي في ترجمة عثمان» .

وهناك ساق حديث الأبدال بسنده عنه : «ثنا عثمان بن عمارة : ثنا المعافى ابن عمران ، عن سفيان بسنده ، عن عبدالله . . .» .

فهذا الأدمي غير الدبيلي نسبة وطبقة ؛ فإنه متأخر عنه ، والله أعلم .

الطريق الثانية : عن أيوب بن سلمان ـ رجل من أهل صنعاء ـ ، عن ابن عمر بحديث أوله : «من حالت شفاعَتُهُ دُونَ حدٍّ من حدود الله . . .» الحديث ، وفي آخره :

«وركعتا الفجر حافظوا عليهما ، فإنهما من الفضائل» .

أخرجه أحمد (٨٢/٢) عن النعمان بن الزبير عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أيوب بن سلمان الصنعاني لا يعرف إلا بهذه الرواية ، ولم يترجمه أحد من المتقدمين ، ولم يزد الحافظ في «التعجيل» ـ وقد أشار إلى هذه الرواية ـ على قوله :

«فيه جهالة» .

وكذلك صنع في «اللسان» ؛ إلا أنه قال :

«لا يعرف حاله» .

قلت : ومع هذا ؛ فقد تساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فقال في تعليقه على «المسند» (٢٩١/٧) :

«إسناده صحيح» !

واغترّ به المعلّق على «عوالي الحارث» (ص٣٧) . ثم تكلّم الشيخ على رجاله موثقاً ، ولما جاء إلى هذا الراوي المجهول قال :

«لم أجد له ترجمة إلا في «التعجيل» (٤٧) قال : «فيه جهالة» . وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور لم يذكر بجرح ، فحديثه حسن على الأقل ، ثم لم يأت فيه بشيء منكر انفرد به ، كما سيأتي ، فيكون حديثه هذا صحيحاً» .

قلت : وهذا من غرائبه ؛ فإن الحديث قد جاء من طرق ثلاثة أخرى عن ابن عمر ، ومن حديث أبي هريرة أيضاً ، وهي مخرجة في «الإرواء» (٣٤٩/٧ ـ ٣٥١) ، و«الصحيحة» (٤٣٧) ، وليس في شيء منها جملة الركعتين ، فهي معلولة بتفرد هذا المجهول بها ، مع مخالفته لتلك الطرق ، فتكون زيادة منكرة ، مع فقدانها لشاهد معتبر ، فحديث أنس ضعيف جداً ، كما سبق ، وطريق مجاهد هذه مظلمة السند ، مع اختلاف لفظهما عن لفظ «المسند» :

«فإنهما من الفضائل» .

ولفظهما كما ترى :

«فإن فيهما الرغائب» .

وروي عن ابن عمر بلفظ :

«عليك بركعتي الفجر ؛ فإن فيهما فضيلة» .

قال المنذري في «الترغيب» (٢٠١/١) :

«رواه الطبراني في (الكبير)» .

ولم يذكر علته ، ولكنه أشار إلى تضعيفه مع الألفاظ الأخرى المتقدمة بتصديره إياها بلفظ «روي» .

وبيَّن عِلَّتَهُ الهيثمي ؛ فقال (٢١٧/٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه محمد بن البيلماني ، وهو ضعيف» .

قلت : هو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» .

واتهمه ابن حبان وغيره بالوضع ، وهو راوي حديث :

«عليكم بدين العجائز» .

وقد مضى في المجلد الأول برقم (٥٤) .

ولم أجد الحديث في المجلد (١٢) الذي فيه أحاديث ابن عمر ، فالظاهر أنه في المجلد الذي بعده ، ولم يطبع بعد .

٣٩١٢ - (عليكم بصلاة الليل ولو ركعة) .

ضعيف . رواه عبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (١٦) ، والطبراني (٣/١٢٥/١) عن **حسين بن عبدالله بن عبيدالله** ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : أمر رسول الله ﷺ بصلاة الليل ورغب فيها حتى قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الحسين هذا ، وهو الهاشمي المدني ، قال الحافظ :

«ضعيف» .

وقد جاء عن ابن عباس بلفظ آخر ؛ فقال مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال :

تذكرت صلاة الليل ، فقال بعضهم : إن رسول الله ﷺ قال :

«نصفه ، ثلثه ، ربعه ، فُوَاقَ حلب ناقة ، فواق حلب شاة» .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣١٢/٤ - ٣١٣) : حدثنا هارون بن معروف : نا ابن وهب : حدثني مخرمة بن بكير به .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ، وقد احتج برواية مخرمة عن أبيه في غير موضع من «صحيحه» ، وقد قال الحافظ فيه :

«صدوق ، وروايته عن أبيه وِجَادَةٌ من كتابه ؛ قاله أحمد وابن معين وغيرهما . وقال ابن المديني : سمع من أبيه قليلاً» .

قلت : والمثبت مقدم على النافي ؛ فإن لم يثبت سماعه منه ؛ فروايته من كتاب أبيه من أقوى الوجادات ، كما لا يخفى ، ومثل هذه الوجادة حُجَّة ؛ كما هو مقرر في محله من علم المصطلح .

والحديث أشار المنذري (٢١٩/١) إلى تقويته ، وقال :

«رواه أبو يعلى ، ورجاله محتج بهم في «الصحيح» ، وهو بعض حديث» .

وكذا قال الهيثمي (٢٥٢/٢) ؛ إلا أنه لم يقل : «وهو بعض حديث» ، وهو الصواب ؛ فإن الحديث عند أبي يعلى كما ذكرته ، وكذلك أورده المنذري . والله أعلم .

ثم ظهر لي أن إسناده منقطع ، لأن (بكيراً) وهو ابن عبدالله بن الأشج والد (مخرمة) لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، بل إن ابن حبان ذكره في «ثقات أتباع التابعين» (١٠٥/٦) ، وقال : «مات سنة (١٢٢)» . بل قال الحاكم كما في «تهذيب الحافظ» :

«لم يثبت سماعه من عبدالله بن الحارث بن جزء ، وإنما روايته عن التابعين» .

٣٩١٣ - (عَلِيُّ بنُ أبي طالبٍ بابُ حِطَّة ، مَنْ دَخَلَ فيه كانَ مؤمناً ، ومَنْ خَرَجَ منه كانَ كافراً) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢/٢٩٧) عن حسين الأشقر : حدثنا شريك ، عن الأعمش ، عن عطاء ، عن ابن عمر مرفوعاً .

ذكره الذهبي في ترجمة (حسين الأشقر) من «الميزان» ، وقال :

«وهذا باطل» .

وذكر له آخر ، وقال :

«قال ابن عدي : البلاء من الحسين» .

٣٩١٤ - (عليٌّ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِي مِنْ بَدَني) .

ضعيف . رواه الخطيب (٧/١٢) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٠/١) عن أبي القاسم أيوب بن يوسف بن أيوب : حدثنا عنبس بن إسماعيل : حدثنا أيوب بن مصعب الكوفي ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن البراء مرفوعاً . وقال الخطيب :

«لم أكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو مظلم ؛ فإن مَنْ دون إسرائيل ؛ لم أعرفهم ، وقد أورده الخطيب في ترجمة أيوب بن يوسف ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وذكر المناوي عن ابن الجوزي أنه قال :

«وفي إسناده مجاهيل» .

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢٩٨/٢ ـ مختصره) من طريق حسين الأشقر : حدثنا قيس بن الربيع ، عن أبي هاشم وليث ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً .

وحسين ـ وهو ابن الحسن الأشقر ـ ، وقيس بن الربيع ؛ ضعيفان .

٣٩١٥ ـ (عليٌّ بنُ أبي طالبٍ يَزْهَرُ في الجَنَّةِ كَكَوَاكِبِ الصُّبْحِ لأَهْلِ الدُّنيا) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢٩٨/٢) عن يحيى بن الفاطمي : حدثنا إبراهيم بن محمد ، عن حماد بن سلمة ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي ؛ وهو متروك .

ويحيى بن (كذا الأصل بياض ، أو فيه كلمة لم ينكشف لي بالمجهر أو القارئة) ، وقد قال المناوي :

«قال ابن الجوزي في «العلل» : حديث لا يصح ؛ فيه يحيى الفاطمي ؛ متهم ، وإبراهيم بن يحيى ؛ متروك» .

قلت : ولم أجد في الرواة يحيى الفاطمي . والله أعلم .

٣٩١٦ ـ (عُمَرُ سِرَاجُ أَهْلِ الجنةِ) .

باطل . رواه الحسن بن عرفة (٥) ، وعنه ابن شاهين في «شرح السنة» (١/٦٢/١٩) ، والثقفي في «الفوائد الثقفيَّات» (ج١ رقم ٣٣) ، والبزار (٢٥٠٢ ـ كشف) ، والخطيب (٤٩/١٢) ، وابن عساكر (٢/٢٢/١٣) : حدثني عبدالله بن

إبراهيم الغفاري المدني ، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً :

رواه عنه إسماعيل بن محمد الصفَّار في «جزئه» (١/٨٨ مجموع ٢٢) ، وكذا ابن بشران في «الأول من الفوائد المنتقاة» (٢/٢٨٣) ، وعلي بن بلبان في «الأحاديث العوالي» (ج٣/٢٥/٢) وقال :

«تفرَّد به الغفاري» . ومن طريقه رواه ابن عدي (١/٢١٧) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/٤٨٩) ، وقال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه» .

قلت : ونسبه ابن حبان إلى أنه يضع الحديث . وقال الحاكم :

«يروي عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة» .

قلت : وهذا منها ؛ فإن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم متهم أيضاً . وقال الذهبي :

«حديث باطل» .

ثم رواه ابن عساكر من طريق **محمد بن عمر** بإسنادين له ، أحدهما عن الصعب بن جثامة ، والآخر عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومحمد هذا هو الواقدي ، وهو كذاب ، وقد تفرد به كما قال أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٣٣) ، ولذلك لم يُحْسِنِ السيوطيُّ حين أورد الحديث في «الجامع» من رواية البزار عن ابن عمر ، وأبي نعيم في «الحلية» عن أبي هريرة ، وابن عساكر عن الصعب بن جثامة . وهذا يوهم أن ابن عساكر لم يروه من حديث أبي هريرة ، وليس كذلك كما سبق .

٣٩١٧ - (عَمَلٌ قليلٌ في سُنَّةٍ ؛ خيرٌ مِنْ عَمَلٍ كثيرٍ في بِدْعَةٍ) .

ضعيف . رواه القضاعي (١/١٠٣) عن حزم بن أبي حزم قال : سمعت الحسن يقول : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

ورواه ابن بطة في «الإبانة» (١/١٠٧/٢) من طريق يونس بن عبيد ، عن الحسن .

وفيه موسى بن سهل الوشاء ؛ وهو ضعيف .

ثم رواه (٢/١١٥/٢) بسند صحيح ، عن المبارك بن فضالة ، عن الحسن .

ورواه هو (١/١١٦) ، والهروي (١/٥١) من طريقين ، عن عوف ، عن الحسن مرفوعاً . فهو عنه صحيح .

ثم رواه ابن بطة من طريق قتادة قال : قال ابن مسعود : . . . فذكره موقوفاً عليه ، وهو منقطع .

ورفعه الديلمي (٢/٢٨٩) من طريق علي بن محمد المنجوري ، عن أبان بن يزيد ، عن قتادة ، عن ابن مسعود رفعه .

والمنجوري هذا ؛ ضعفه الدارقطني . وقال الخليلي في «الإرشاد» :

«ثقة يخالف في بعض حديثه» .

قلت : وهو بمعنى ما صح عن ابن مسعود قال :

«الاقتصاد في السنة أحسن من الاجتهاد في بدعة» .

أخرجه الدارمي (١/٧٢) ، والحاكم (١/١٠٣) ، والبيهقي (٣/١٩) . وقال الحاكم :

«صحيح على شرطهما» . ووافقه الذهبي .

وقد تقدّم تخريجي الحديث من «تاريخ قزوين» للرافعي (٢٥٧/١) من حديث أبي هريرة بسند ضعيف جداً ، فيما تقدم برقم (٣٢٥١) .

وخلاصة القول في هذا الحديث : صحّته مقطوعاً على الحسن ، وموقوفاً - بنحوه - على ابن مسعود ، وضعفه مرفوعاً ، والله أعلم .

٣٩١٨ - (عَمَّار خَلَطَ اللهُ الإيمانَ ما بينَ قَرْنِه إلى قَدَمِه ، وخلطَ الإيمانَ بلَحْمِه ودَمِه ، يزولُ مع الحقِّ حيثُ زالَ ، وليس ينبغي للنار أنْ تأكُلَ منه شيئاً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١/٣١٢/١٥) عن أبي سنان : نا الضحاك بن مزاحم ، عن النزال بن سبرة الهلالي قال : وافقنا من علي بن أبي طالب ذات يوم طيب نفس فقلنا له : يا أمير المؤمنين ! حدثنا عن عمار بن ياسر قال : ذاك امرؤ سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو سنان هذا هو عيسى بن سنان ؛ وهو لين الحديث كما في «التقريب» .

٣٩١٩ - (عندَ أذانِ المؤَذِّنِ يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ ، فإذا كانَ الإقامةُ لا تردُّ دَعْوَتُه) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٠٨/٨) من طريق حامد بن شعيب البلخي : حدثنا سريج بن يونس : حدثنا الحارث بن مرة قال : حدثنا يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أورده في ترجمة الحارث هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ويزيد الرقاشي ؛ معروف بالضعف .

والبلخي نسب إلى جده ؛ فإنه حامد بن محمد بن شعيب أبو العباس البلخي المؤدب ؛ ترجمه الخطيب (١٦٩/٨) ، ووثقه .

٣٩٢٠ ـ (عُنْوانُ كِتَابِ المؤْمِنِ يومَ القِيامَةِ ؛ حُسْنُ ثَنَاء الناسِ عليه) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٩١/٢ و٢٩٤) عن محمد بن الحسن الأسدي ، عن محمد بن كثير المصيصي ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن محمد بن كثير المصيصي كثير الغلط ؛ كما في «التقريب» .

ومحمد بن الحسن الأسدي هو الذي يلقب بـ«التَّلّ» ؛ وهو صدوق فيه لين ؛ كما قال الحافظ ، وهو من رجال البخاري ، وأما قول المناوي :

«قال الذهبي : قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» .

فهو من أوهام المناوي ؛ لأن الذهبي إنما ذكر قول ابن حبان هذا في ترجمة محمد بن الحسن الأزدي المهلبي ؛ عن مالك ، فهذا متقدم على الأسدي ؛ فإنه من طبقة الأوزاعي ، والأسدي متأخر عنه ؛ فإنه يروي عن المصيصي الراوي عن الأوزاعي .

٣٩٢١ - (عُودُوا المريضَ ، وأَجيبُوا الداعِيَ ، وأَغِبُّوا في العِيَادَةِ ، إلا أن يكونَ مَغْلُوباً فلا يُعَادُ ، والتَّعْزِيَةُ مَرة) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٩) عن أبي عصمة ، عن عبدالرحمن بن الحارث ، عن أبيه ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو عصمة - واسمه نوح بن أبي مريم - ؛ وهو وضاع .

٣٩٢٢ - (عَوِّدُوا قُلُوبَكُم التَّرَقُّبَ ، وأَكْثِروا التَّفَكُّرَ والاعْتِبَارَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٢٧٨) عن يحيى بن سعيد العطار : أخبرنا عيسى بن إبراهيم القرشي ، عن موسى بن أبي حبيب ، عن عمه الحكم ابن عمير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن أبي حبيب وعيسى بن إبراهيم القرشي ؛ كلاهما ذاهب الحديث ؛ كما قال أبو حاتم .

ويحيى بن سعيد العطار ؛ ضعيف .

٣٩٢٣ - (عَوْرَةُ الرَّجُلِ على الرَّجُلِ كَعَوْرَةِ الرجلِ على المرأة ، وعَورةُ المرأةِ على المرأةِ كعورةِ المرأةِ على الرجلِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/١٨٠) ، والديلمي (٢/٢٩٥) عن إبراهيم بن علي الرافعي : حدثني علي بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : الرافعي ضعفوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٣٩٢٤ - (عُمُّوا بالسَّلامِ ، وعُمُّوا بالتشميت) .

ضعيف . رواه تمام الرازي في «جزء إسلام زيد بن حارثة» (٢/٧) ، وعنه ابن عساكر (١/٣٩٠/١٤) عن إسحاق بن وهب العلاف الواسطي : ثنا أبو مروان **يحيى بن زكريا الغساني** : ثنا الحسن بن عبيدالله ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

«كذا وجدته بخط تمام ، وهو وهم وصوابه : يحيى بن أبي زكريا» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٣٩٢٥ - (عِيَادَةُ المريضِ أَعْظَمُ أَجْراً من اتِّباع الجنائزِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢٩١/٢) من طريق أبي الشيخ ، عن محمد ابن الفضل ، عن **أبي عبدالله القرشي** ، عن أبي مجلز ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته محمد بن الفضل - وهو ابن عطية - ؛ متروك .

وأبو عبدالله القرشي ؛ الظاهر أنه جليس جعفر بن ربيعة ؛ وهو مجهول .

٣٩٢٦ - (عليكُم بَسيِّدِ الخِضَابِ الحِنَّاء ؛ يُطَيِّبُ البَشرَةَ ويزيدُ في الجِمَاعِ) .

موضوع . رواه الروياني في «مسنده» (٢/١٤١/٢٥) ، وابن شاذان في «الفوائد

المنتقاة» (١/١٠٥/٢) ، والدَّيلمي (٢٨٤/٢) من طرق ، عن معمر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ : ثنا أبي ، عن أبيه ، عن أبي رافع قال : كنت عند رسول الله ﷺ يوماً جالساً إذ مسح بيده على رأسه ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ آفته معمر هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن أبي حاتم (٣٧٣/١/٤) عن أبيه :

«رآني بعض أهل الحديث وأنا قاعد على بابه ، فقال : ما يقعدك؟ قلت : أنتظر الشيخ أن يخرج . فقال : هذا كذاب ، كان يحيى بن معين يقول : ليس بشيء ، ولا أبوه بشيء . قال أبو حاتم :

كان أبوه ضعيف الحديث ، فكان لا يترك أباه بضعفه حتى يحدث عنه ما يزيد نفسه ويزيد أباه ضعفاً» .

وقال في ترجمة أبيه (٢/١/٤) :

«قال أبي : ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ، ذاهب» .

ولذا ؛ نقل المناوي عن ابن العربي أنه قال :

«حديث لا يصح» .

٣٩٢٧ - (العَافِيَةُ عَشَرَةُ أجزاء ؛ تسعةٌ منها في الصَّمتِ ، والعاشِرُ اعْتِزَالُكَ عنِ الناسِ) .

ضعيف جداً . رواه السِّلفي في «الطيوريات» (١/٢٠٤) عن يوسف بن سعيد

ابن مسلم : نا موسى بن أيوب النصيبي : نا يوسف بن السفر ، عن عبدالرحمن ابن عبدالله ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واه بِمَرّة ؛ يوسف بن السفر ؛ متروك متهم بالكذب والوضع .

وأخرجه الديلمي (٢/٣١٠) من طريق محمد بن عمر بن حفص : حدثنا إسحاق بن الفيض : حدثنا أحمد بن جميل ، عن السلمي ، عن الخطاب ، عن داود بن سريج ، عن ابن عباس به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف أحداً منهم .

٣٩٢٨- (العَالِمُ إذا أرادَ بعِلْمِهِ وَجْهَ اللهِ ؛ هابَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وإذا أرادَ أنْ يُكَثِّرَ به الكُنُوزَ ؛ هابَ مِنْ كُلِّ شيءٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٣٠٩) عن أحمد بن محمد بن مهدي الأهوازي ، عن الحسن بن عمرو القيسي المروزي ، عن مقاتل بن صالح الخراساني ، عن حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون حماد بن سلمة ؛ لم أعرفهم . وأما المناوي ؛ فقال :

«وفيه الحسن بن عمرو القيسي ؛ قال الذهبي : مجهول» .

قلت : كأنه يعني الحسن بن عمرو الذي روى عن النَّضر بن شميل ، وهو محتمل ، ولكن لم يذكر أنه قيسي . والله أعلم .

٣٩٢٩ ـ (العَالِمُ والعِلْمُ في الجنةِ ، فإذا لمْ يَعْمَلِ العالِمُ بما يَعْلَمُ كان العِلْمُ والعملُ في الجنة ، وكان العالِمُ في النّار) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٠٨/٢) عن الحسن بن زياد : حدثنا سليمان ابن عمرو ، عن نُعيم الْمُجْمِر ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سليمان (ووقع في الأصل : سلمان) بن عمرو ؛ وهو أبو داود النخعي ، وهو كذاب .

والحسن بن زياد ؛ الظاهر أنه اللؤلؤي الكوفي الفقيه ، كذبه ابن معين وأبو داود وغيرهما .

وقد روي بإسناد آخر ، من طريق محمد بن القاسم بن زكريا : أخبرنا عباد ابن يعقوب : أخبرنا أبو داود ، عن صالح مولى التوأمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه عفيف الدين أبو المعالي في «فضل العلم» (١/١١٣) .

وهذا سند واهٍ ؛ صالح مولى التوأمة كان اختلط .

وأبو داود ؛ لم أعرفه ، ولعله الطيالسي .

ومحمد بن القاسم ، قال الذهبي :

«تُكُلِّم فيه ، وقيل : كان مؤمناً بالرجعة» .

٣٩٣٠ ـ (العَبْدُ عندَ ظَنِّهِ باللهِ ـ عز وجل ـ ، وهو معَ أحبابِهِ يومَ القيامة) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/٣٨٣) ، وأبو بكر الذكواني في « اثنا

عشر مجلساً» (٢/١٢) ، والديلمي (٣١٢/٢) من طريق أبي الشيخ ، كلهم ، عن موسى بن مطير ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن مطير ؛ قال الذهبي :

«واهٍ ، كذبه ابن معين ، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة : متروك . . .» . وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى هذا منها :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه» .

٣٩٣١ - (العبدُ مِنَ اللهِ ؛ وهو منه ما لم يُخدَمْ ، فإذا خُدِم وقعَ عليه الحساب) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣١٢/٢) من طريق أحمد بن سليمان بن زبان : حدثنا هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد : حدثنا ابن جابر ، عن محمد بن واسع ، عن أبي الدرداء ، أنه كتب إلى سليمان :

يا أخي ! أُنبئت أنك اشتريت خادماً ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن زبان هذا ؛ قال الذهبي :

«يروي عن هشام بن عمار ، اتهم في اللقاء ، وهّاه الكتاني ، وقال عبدالغني ابن سعيد المصري : ليس بثقة» .

وهشام بن عمار ؛ فيه ضعف .

وقد وجدت له إسناداً آخر ، هو خير من هذا ، أخرجه الدينوري في «المنتقى

من المجالسة» (ق ٢/١٦ نسخة حلب) ـ ومن طريقه : ابنُ عساكر في «تاريخه» (٧٥٤/١٣) ـ : حدثنا أبو قلابة : حدثنا داود بن عمرو : أنبأنا إسماعيل بن عَيَّاش ، عن مطعم بن المقدام الصنعاني ، عن محمد بن واسع الأزدي به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن واسع ، قال ابن المديني :

«ما أعلمه سمع من أحد من الصحابة» ، انظر «تهذيب المزي» (٥٧٨/٢٦) .

وأبو قلابة ـ واسمه عبدالملك بن محمد الرقاشي ـ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ ، تغيَّر حفظه لما سكن بغداد» .

وسائر رجاله ثقات إن كان داود بن عمرو هو أبا سليمان الضبي البغدادي ، وإن كان غيره فلم أعرفه .

وأعلَّه المناوي بابن عَيَّاش فقط ، وليس بشيء ؛ فإنه ثقة في روايته عن الشاميين ، وهذه منها ، وعزاه تبعاً لأصله لسعيد بن منصور والبيهقي في «الشعب» ، وزاد عليه : والديلمي . ولم يتكلم على إسناده خاصة بشيء ، وقد عرفت وهنه .

وهذا كله إن كان الدينوري لم يتفرد بتخريجه كما يشعره صنيع المناوي ، وإلا ؛ فهو ـ أعني الدينوري ـ متَّهم .

ثم وقفتُ عليه في «زهد ابن الأعرابي» (١١٢) من طريق سعيد بن منصور ، وكذا البيهقي في «الشعب» (٣٧٩/٧ ـ ٣٨٠) ، وابن عساكر (٧٥٥/١٣) من طريق إسماعيل بن عياش به .

وله عندهم طريق أخرى عن أبي الدرداء مرفوعاً به ؛ لا تصح .

٣٩٣٢ - (العُتُلُّ الزَّنِيمُ : الفاحِشُ اللَّئِيمُ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٦/٢٩) عن معاوية بن صالح ، عن كثير بن الحارث ، عن القاسم مولى معاوية قال :

سئل رسول الله ﷺ عن العُتُلّ الزنيم؟ قال : «الفاحش اللئيم» .

قال معاوية : وثني عياض بن عبدالله الفهري ، عن موسى بن عقبة ، عن رسول الله ﷺ بمثل ذلك .

قلت : وهذان إسنادان مرسلان ، والأول حسن .

والآخر قريب منه ؛ فإن الفهري هذا مع كونه من رجال مسلم ؛ ففيه لين ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد رواه ابن أبي حاتم أيضاً من الطريقين المذكورين ؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ، وعزاه السيوطي إليه من طريق موسى بن عقبة فقط ! وتعقبه المناوي من وجهة أخرى ، فقال :

«وظاهر صنيع المصنف أنه لم يره لأعلى ولا أحق بالعزو من ابن أبي حاتم ، ولا مسنداً ، وهو ذهول عجيب ! فقد خرجه الإمام أحمد عن عبدالرحمن بن غنم الأشعري ، قال ابن منده : وله صحبة» .

قلت : هو عند أحمد (٢٢٧/٤) بغير اللفظ المرسل ، وبسند ضعيف أيضاً ؛ لأنه من طريق شهر بن حوشب ، عن عبدالرحمن بن غنم مرفوعاً :

«هو الشديد الخَلْقِ ، المصحح ، الأكول الشروب ، الواجد للطعام والشراب ، الظلوم للناس ، رحب الجوف» .

قلت : وهذا كما ترى حديث آخر، ليس فيه «الفاحش اللئيم» ، ثم إن شهر ابن حوشب ضعيف لسوء حفظه ، فلو كان لفظه بلفظ حديث الترجمة ، لكان شاهداً لا بأس به . فتأمَّل .

وقد ذكره السيوطي من رواية ابن مردويه ، عن أبي الدرداء مرفوعاً نحوه ، وزاد :

«جَمُوعٍ للمال ، مَنُوعٍ له» .

ولم يتكلم المناوي عليه بشيء .

٣٩٣٣ ـ (العَجَمُ يبدأونَ بكِبارِهِم إذا كَتَبُوا ، فإذا كَتَبَ أحدُكم إلى أحدٍ ؛ فَلْيَبْدَأْ بنفْسِهِ) .

موضوع . أخرجه العقيلي (ص٣٩٠) ، والديلمي (٣١٨/٢) عن محمد بن عبدالرحمن القشيري ، عن مسعر بن كدام ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال العقيلي :

«لا يعرف إلا به» . يعني القشيري هذا ، وقال فيه :

«حديثه منكر ، ليس له أصل ، ولا يتابع عليه ، وهو مجهول بالنقل» .

كذا قال ، وكأنه خفي عليه ؛ فقد قال فيه أبو حاتم :

«كان يفتعل الحديث» . ولذلك قال فيه الذهبي في «الضعفاء» :

«متهم» . ونقله المناوي ، وقال عقبه :

«وفي الباب : ابن عباس ، وجابر ، وأبو ذر ، وأنس . . .» .

ويعني في مطلق الكتابة إلى العجم ، ولا يعني المعنى الكامل الذي تضمنه هذا الحديث والأمر فيه ، فتنبّه .

٣٩٣٤ ـ (العَجْوَةُ مِنْ فاكِهَةِ الجنة) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/١٩٨) عن **صالح بن حيان** ، عن ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

«صالح بن حيان ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ» . وفي «الميزان» :

«ضعفه ابن معين ، وقال مرة : ليس بذاك ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال النسائي : ليس بثقة» ، ثم ساق له أحاديث ، هذا أولها .

وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : وقد صحَّ الحديث بدون لفظة «فاكهة» ، فانظره في «المشكاة» (٤٢٣٥) .

٣٩٣٥ ـ (العجوةُ من الجَنَّةِ ، وفيها شِفَاءٌ من السُّمِّ ، والكَمْأَةُ مِنَ المنِّ ، وماؤُها شفاءٌ للعَيْنِ ، والكَبْشُ العَرَبيُّ الأسْوَدُ شفاءٌ من عِرْقِ النَّسَا ، يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، ويُحْسَا مِنْ مَرَقِه) .

ضعيف . أخرجه الضياء في «المختارة» (٢/٢٣٢/٦٠) من طريق **عبدالمجيد بن عبدالعزيز** ، عن ابن جريج ، عن عبدالله بن عثمان بن خثيم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد ؛ قال أبو حاتم الرازي : ليس بالقوي .

وتكلم فيه أبو حاتم البستي ، ووثقه يحيى بن معين ، وروى له مسلم» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ، أفرط ابن حبان فقال : متروك» .

وقال الساجي :

«روى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها» .

وابن جريج على جلالته ؛ مدلس وقد عنعنه .

واعلم أن الشطر الأول من الحديث قد صح من حديث أبي هريرة وغيره ، وهو مخرج في «المشكاة» (٤٢٣٥) .

وأما الشطر الآخر منه ؛ فمنكر عندي ؛ لضعف إسناده ، ولمخالفته الحديثَ الصحيح بلفظ :

«شِفاءُ عِرْقِ النَّسَا ؛ أَلْيَةُ شَاةٍ عربيةٍ تُذابُ ، ثم تقسم ثلاثة أجزاء ، يشربه ثلاثة أيام على الرِّيق ؛ كل يوم جزءاً» .

وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٩٩) من حديث أنس بن مالك .

ومن الغرائب ؛ أن حديث الترجمة أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٤٨١/٦٣/١٢) و«الأوسط» (٣٤٠٦/٣٦٢/٣) و«الصغير» (ص٦٩ - هند) ، ثلاثتهم بإسناد واحد ، عن عبدالمجيد به ، دون الجملة المنكرة منه ، بل زاد في «الصغير» :

«تجزأ ثلاثة أجزاء . . .» إلخ ، مثل حديث أنس !!

وبهذه الزيادة ذكره الهيثمي (٥/٨٨ - ٨٩) وعزاه للثلاثة !

٣٩٣٦ ـ (العَـدْلُ حَـسَنٌ ، ولكنْ في الأُمَـراءِ أحْـسَنُ ، والسَّـخَـاءُ حَسَنٌ ، ولكنْ في الأغنيـاءِ أحـسنُ ، والوَرَعُ حَـسنٌ ، ولكنْ في العلمـاءِ أحسنُ ، والصبرُ حَسنٌ ، ولكنْ في الفـقراءِ أحسنُ ، والتـوبةُ حَسنٌ ، ولكنْ في الشبابِ أحسنُ ، والحياءُ حسنٌ ، ولكنْ في النِّسَاءِ أحسنُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣١٣) : أخبرنا حمد بن نصر : أخبرنا أبو الفرج بن أبي سعيد الوراق : حدثنا عبدالرحمن بن حمادي : حدثنا علي بن محمد الأديب : حدثنا عبدالله بن زيد الدقيقي : حدثنا إبراهيم بن الحسين : حدثنا موسى بن إسماعيل المنقري : حدثنا وهيب بن الورد : حدثنا أبو الزبير المكي ، عن جابر بن عبدالله قال :

دخلت على علي بن أبي طالب ، فقلت : ما علامة المؤمن؟ قال : دخلت على النبي ﷺ ، فقلت : ما علامة المؤمن؟ قال :

«ستة أشياء حسن ، ولكن في ستة من الناس أحسن ، العدل حسن . . .» ، الحديث .

قلت : وهذا متنٌ باطل ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإسناده مظلم ؛ من دون إبراهيم بن الحسين لم أعرفهم . وأبو الزبير مدلس .

ومن الغريب أن المناوي بيَّض له ، فلم يتكلم على إسناده ومتنه بشيء !

٣٩٣٧ ـ (العُرْفُ يَنْقَطِعُ فيمَا بينَ الناسِ ، ولا ينقَطِعُ فيمَا بينَ اللهِ وبينَ مَنْ فَعَلَهُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣١٦) عن إسحاق بن محمد بن إسحاق

العمي : حدثنا أبي ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسحاق هذا ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«اتهمه البيهقي في (شعب الإيمان)» .

وذهل المناوي عن هذه العلة القادحة ، وجاء بعلة لا تساوي حكايتها ، فقال :

«وفيه يونس بن عبيد ، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال : مجهول» .

قلت : يونس المجهول هو غير يونس بن عبيد الذي في إسناد هذا الحديث ؛ فإن الأول أقدم من هذا ؛ فإنه كوفي ، روى عن البراء بن عازب .

وأما هذا ؛ فهو بصري ، ودون الأول في الطبقة ، يروي عن التابعين ، وهو مكثر عن الحسن البصري .

٣٩٣٨ - (إنَّ العَشْرَ : عَشْرُ الأَضْحَى ، والوَتْر : يومُ عرفةَ ، والشَّفْع : يومُ النَّحْرِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٣/٣٢٧) ، والبزار (٢٢٨٦ - كشف) ، وابن جرير (٣٠/١٠٨ و ١٠٩) عن زيد بن الحباب : ثنا عياش بن عقبة : حدثني خير بن نعيم ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ إلا أنه معلول بعنعنة أبي الزبير ؛ فإنه مدلس .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير عزاه للنسائي [في «الكبرى» (٦/٥١٤)] أيضاً ، وابن أبي حاتم ، ثم قال :

«وهذا إسناد رجاله لا بأس بهم ، وعندي أن المتن في رفعه نكارة» . وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/١٣٧) ، وقال :

«رجاله رجال «الصحيح» ؛ غير عياش بن عقبة ، وهو ثقة» .

قلت : وقد كشفنا لك عن العلة ، والحمد لله على توفيقه .

والحديث عزاه السيوطي للحاكم أيضاً ، ولم أره الآن في «مستدركه» .

ولكنْ وَقَعَ في «المستدرك» (٢/٥٢٢) روايةٌ عن ابن عباس بلفظ : (﴿والفجر﴾ قال : فجر النهار ، ﴿وليالٍ عشر﴾ قال : عشر الأضحى) .

والله أعلم .

٣٩٣٩ - (العِلْمُ أفضَلُ مِنَ العِبَادَةِ ، ومَلاكُ الدِّينِ الوَرَعُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب (٤/٤٣٦) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/٢٣) من طريق معلى بن مهدي : حدثنا سوار بن مصعب ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : ليث - وهو ابن أبي سليم - ؛ ضعيف لاختلاطه .

الثانية : سوار بن مصعب ؛ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي وغيره :

«متروك» .

الثالثة : معلى بن مهدي ؛ مثله ، قال البخاري أيضاً :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وقال الهيثمي (١/١٣٠) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه سوار بن مصعب ، وهو ضعيف جداً» .

ثم روى ابن عبدالبر (١/٢٣) عن بشر بن إبراهيم قال : حدثنا خليفة بن سليمان ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ إلا أنه قال : «خير» بدل : «أفضل» .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته بشر بن إبراهيم ، وهو الأنصاري البصري المفلوج أبو عمرو ؛ قال ابن عدي :

«هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الثقات» .

وقد روي من حديث عبادة بن الصامت بزيادة في متنه ، ويأتي تخريجه بعد ثلاثة أحاديث .

٣٩٤٠ - (العِلْمُ أفضلُ مِنَ العملِ ، وخيرُ الأمورِ أَوْسَاطُهَا ، دِينُ الله بيْنَ الفَاترِ والغَالي ، والحَسَنَةُ بيْنَ السَّيِّئَتَيْنِ ، لا ينالُهَا إلا باللهِ ، وَشَرُّ السَّير الحَقْحَقَة) .

موضوع . رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٨٩/٢) عن الحكم بن أبي خالد الفزاري ، عن زيد بن رفيع ، عن سعد الجُهَني ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ . . .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته الحكم هذا ، وهو ابن ظهير ؛ كما جزم به ابن معين ، وقال :

«كذاب» . وقال صالح جزرة :

«كان يضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«كان يشتم الصحابة ، ويروي عن الثقات الأشياء الموضوعات ، وهو الذي روى عن عاصم عن زر عن عبدالله [مرفوعاً] : إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه !» .

وزيد بن رفيع ؛ مختلف فيه ، وغفل المناوي عن الحكم ، فأعلَّه بزيد هذا ، فقال بعد أن عزاه - تبعاً لأصله - للبيهقي في «الشعب» :

«فيه زيد بن رفيع ؛ أورده الذهبي في (الضعفاء)» .

٣٩٤١ - (العِلْمُ ثلاثةٌ : كِتابٌ ناطِقٌ ، وسُنَّةٌ ماضِيَةٌ ، ولا أَدرِي) .

موقوف . أخرجه الديلمي (٢/٣٠٣) معلقاً ، عن أبي نعيم بسنده الصحيح ، عن عمر بن عصام - وكان من كبار أصحاب مالك بن أنس - [، عن مالك] ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً عليه .

قلت : ورجاله ثقات كلهم غير عمر بن عصام ؛ أورده ابن أبي حاتم (١٢٨/١/٣) بهذا الأثر ؛ وقال :

«روى عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي ، وسليمان بن محمد اليساري» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد توبع ، فقال ابن عبدالبر في «الجامع» (٢٤/٢) :

«ورواه أبو حذافة ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر» .

ورواه سعيد بن داود بن زنبر ، عن مالك بن أنس ، عن داود بن الحصين ، عن طاوس ، عن عبدالله بن عمر به موقوفاً .

أخرجه ابن عبدالبر .

قلت : وابن زنبر هذا ؛ صدوق له مناكير عن مالك .

وبالجملة ؛ فالحديث ثابت عن ابن عمر موقوفاً عليه ، وقد رفعه بعضهم من طريق أبي حذافة المدني المتقدم .

أخرجه هكذا الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢٨/٣) ، وقال عقبه :

«هذا لم يصح مسنداً ، ولا هو مما عدّ في مناكير أبي حذافة السهمي ، فما أدري كيف هذا؟! وكأنه موقوف» .

٣٩٤٢ - (العِلْمُ حياةُ الإسلامِ ، وعِمادُ الإيمانِ ، ومَنْ عَلَّمَ عِلْماً أَنْمَى اللهُ له أجْرَهُ إلى يوم القيامةِ ، ومَنْ تعلَّم عِلْماً يُعمَلُ به ؛ كانَ حقاً على اللهِ أن يُعَلِّمَهُ عِلْماً لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣٠٣/٢) معلقاً عن أبي الشيخ بسنده ، عن بقية ، عن أبي مكرم بن حميد ، عن جويبر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ جويبر متروك .

وأبو مكرم بن حميد ؛ لم أعرفه ، ولعله من شيوخ بقية المجهولين .

وبقية مدلس ، وقد عنعنه .

٣٩٤٣ - (العِلْمُ خَيْرٌ مِنَ العَمَلِ ، ومَلاكُ الدِّينِ الوَرَعُ ، والعَالِمُ مَنْ يَعْمَل) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٠٣/٢) معلقاً عن أبي الشيخ : حدثنا عبدالله

ابن محمد بن زكريا : حدثنا سعيد بن يحيى : حدثنا . . . .[1] ، عن أبي عبدالرحمن ، عن العلاء ، عن مكحول ، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن يحيى هو الطويل الأصبهاني ، قال أبو حاتم :

«لا أعرفه» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال أبو نعيم :

«يعرف بسعدويه ؛ صدوق» .

وأبو عبدالرحمن هذا ؛ لم أعرفه .

٣٩٤٤ - (العِلْمُ دِينٌ ، والصَّلاةُ دِينٌ ، فانظُروا مِمَّنْ تأخُذُونَ هذا العِلْمَ ، وكيفَ تُصَلّون هذه الصَّلاةَ ، فإنكم تُسْألونَ يومَ القيامة) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٠٥/٢) عن الحجاج ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحجاج هو ابن أرطاة ؛ مدلس وقد عنعنه . ودونه من لم أعرفه .

٣٩٤٥ - (العِلْمُ عِلْمَان : فَعِلْمٌ ثابتٌ في القَلْبِ ؛ فذاكَ العِلْمُ النَّافِعُ ، وعِلْمٌ في اللِّسَانِ ؛ فذاكَ حُجَّةُ اللهِ على عِبَادِهِ) .

منكر مرفوعاً . أخرجه إسماعيل الصفّار أبو علي في «حديثه» (ق١٢/٢) ، وابن بشران في «الأمالي» (٢/٦١/٢٢) ، وأبو عبدالرحمن السُّلمِيّ في «الأربعين

---

(١) هنا اسم لم أتمكن من قراءته

الصوفية» (١/٤) ، والديلمي (٣٠٥/٢) عن عبدالسلام بن صالح ، عن يوسف ابن عطية ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : عبدالسلام بن صالح ـ وهو أبو الصلت الهروي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيع ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب» .

ويوسف بن عطية ؛ متروك .

ثم رأيت في مسوَّدتي ؛ أن الحافظ ابن رجب قال :

«هذا لا يثبت مرفوعاً ، وأبو الصلت الهروي متروك ، ويوسف بن عطية ضعيف ، ولكن هذا كلام الحسن رضي الله عنه ، روي عنه من غير وجه» .

قلت : أخرجه الدارمي (١٠٢/١) عن فضيل بن عياض ، والمروزي في «زوائد الزهد» (١١٦١) عن عباد بن العوام ؛ كلاهما ، عن هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ به . وكذا رواه الصفّار وابن بشران .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد .

وخالفهما يحيى بن يمان فقال : عن هشام ، عن الحسن ، عن جابر مرفوعاً . فوصله بذكر جابر فيه .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٤٦/٤) .

ووصْلُه ضعيف لا يصح ؛ لأن ابن يمان يخطئ كثيراً ، وكان قد تغيَّر ؛ كما قال الحافظ ، ولا أدلَّ على خطئه من مخالفته للثقتين المذكورين ؛ فضيل بن عياض وعباد بن العوام اللذين أرسلاه ، وهو وصله !

وقد تابعهما على إرساله : أبو معاوية ، عن الحسن به .

أخرجه ابن عبدالبر (١/١٩٠) .

فثبت يقيناً أن وصل ابن اليمان إياه خطأ ، فقول المنذري في «الترغيب» (١/٦١) :

«إسناده حسن» غير حسن ، وكذا قول العراقي في «تخريجه» (١/٥٢) :

«إسناده جيد» غير جيد .

وقد رواه الدارمي أيضاً : أخبرنا مكي بن إبراهيم : ثنا هشام ، عن الحسن قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . وكذلك رواه أبو الحسن بن الصلت (١/٢) موقوفاً .

ولعله أصح ، وهو الذي رجحه الحافظ ابن رجب كما تقدم ، والله أعلم .

٣٩٤٦ - (العِلْمُ مِيرَاثي ، ومِيراثُ الأنبياءِ قَبْلي ، فَمَنْ كانَ يَرِثُني ؛ فهو مَعِيَ في الجنة) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣٠٤) عن أبي مقاتل ، عن أبي حنيفة ، عن إسماعيل بن عبدالله ، عن أبي صالح ، عن أم هانئ مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ أورده السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٣٩) ، وقال :

«أبو مقاتل السمرقندي كذبه ابن مهدي ، وقال السليماني : هو في عداد من يضع الحديث» .

قلت : وهو صاحب كتاب «العالم والمتعلم» .

وإسماعيل بن عبدالله ؛ لم أعرفه . وكذا وقع في «الذيل» : إسماعيل بن عبدالله . وأما المناوي فقال :

«وفيه إسماعيل بن عبدالملك ، قال الذهبي : قال النسائي : غير قوي» .

كذا قال ! وابن عبدالملك هذا لم أعرفه ، وليس هو في سند الديلمي . والله أعلم .

٣٩٤٧ - (العِلْمُ والمالُ يَسْتُرانِ كُلَّ عَيْبٍ ، والجَهْلُ والفَقْرُ يَكْشِفَانِ كلَّ عِيْبٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٠٦/٢) عن الرشيد : حدثني أبي ، عن جدي ، عن علي بن عبدالله بن عباس ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون علي بن عبدالله بن عباس ؛ لا يعرف حالهم في الرواية مع شهرتهم بالملك والخلافة ، وظاهره الانقطاع ؛ فإن جد الرشيد هو أبو جعفر المنصور بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ؛ وأبو جعفر لا يعرف بالرواية عن جده علي بن عبدالله . والله أعلم .

٣٩٤٨ - (العِلْمُ لا يَحِلُّ مَنْعُهُ) .

ضعيف . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٩) عن أبي فضيل عبيد ابن محمد العسقلاني : نا عمر بن صدقة - إمام أنطاكية - قال : نا عمر بن شاكر ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

«أي شيء لا يحل منعه؟» . فقال بعضهم : الملح ، وقال آخر : النار ، فلما أعياهم قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : «ذلك العلم . .» الحديث . وقال بعض المحدثين - وأظنه ابن المحب - :

«واهٍ» .

قلت : وعِلَّتُهُ عمر بن شاكر ؛ قال ابن أبي حاتم (١١٥/١/٣) عن أبيه :

«ضعيف الحديث ، يروي عن أنس المناكير» .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

ولفظ الترجمة من الحديث ؛ أخرجه الديلمي (٣٠٤/٢) عن يزيد بن عياض : حدثنا الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وابن عياض ؛ كذبه مالك وغيره ؛ كما قال الحافظ .

والحديث عزاه السيوطي للديلمي فقط !

٣٩٤٩ - (العُلَمَاءُ أُمَنَاءُ أُمتي) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٠٧/٢) عن إسماعيل بن علي السعري ، عن حماد بن مسعدة ، عن شعبة ، عن علقمة بن مرثد ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبدالرحمن السلمي ، عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير إسماعيل بن علي السعري ؛ فلم أعرفه ، ولا تبيَّنتْ لي هذه النسبة من الأصل ، وما أثبتُّه هو أقرب صورة تطابق الأصل . ودونه من لم أعرفه أيضاً .

ثم روى من طريق عيسى بن إبراهيم ، عن الحكم الأيلي ، عن عبادة بن نُسَيّ ، عن عبدالرحمن بن غَنْم ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بلفظ :

«العالِمُ أمينُ الله في الأرض» .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ عيسى بن إبراهيم - وهو الهاشمي - ؛ هالك ، ومثله الحكم الأيلي . وقد تقدم هذا تحت الحديث (٢٦٧٠) .

٣٩٥٠ ـ (العُلَمَـاءُ ثلاثةٌ : رَجُلٌ عـاشَ به الناسُ وعـاشَ بعِلْمِـهِ ، ورَجُلٌ عاشَ به الناسُ وأَهْلَكَ نفسَهُ ، ورجلٌ عاشَ بعِلْمِـهِ ولم يَعِشْ به أحدٌ غيرُهُ) .

موضوع . رواه الديلمي (٢/٣٠٧) ، والضياء في «المنتقى من حديث أبي نعيم الأزهري» (٢/٢٨٣) : حدثنا الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهري : ثنا عبدالله بن محمد بن العباس الضبي : ثنا محمد بن شعيب البلخي : ثنا إسماعيل بن نصر الوائلي : ثنا **خالد العبد** ، عن **يزيد الرقاشي** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خالد العبد ـ واسم أبيه : عبدالرحمن ـ ، قال الذهبي :

«تركه غير واحد ، ورماه عمرو بن علي بالوضع ، وكذبه الدارقطني» .

ويزيد الرقاشي ؛ ضعيف .

٣٩٥١ ـ (العُلَمَاءُ مصَابِيحُ الجنةِ ، ووَرَثَةُ الأنبياءِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣٠٦) عن **أبي خالد الواسطي** ، عن زيد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواسطي ـ واسمه عمرو بن خالد ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ورماه وكيع بالكذب» .

قلت : وأما الجملة الثانية منه ؛ فلها أصل في حديث أبي الدرداء المخرَّج في «المشكاة» (٢١٢) ، و«الترغيب» (١/٥٣) من طريقين عنه ، أحدهما حسن ، ونقل المناوي عن الحافظ أنه قال :

«وهو حديث صحيح» .

٣٩٥٢ ـ (العُلَمَاءُ وَرَثَةُ الأنبياءِ ، يُحِبُّهُمْ أهلُ السماءِ ، وتَسْتَغْفِرُ لهمُ الحيتانُ في البَحْرِ إذا مَاتوا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٠٦/٢) عن محمد بن إسحاق البكائي ، عن محمد بن مطرف ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق هو السبيعي ؛ وهو مدلس مختلط .

وشريك ؛ ضعيف سيئ الحفظ .

ومحمد بن إسحاق البكائي ؛ لم أعرفه .

وأخرجه الواحدي في «الوسيط» (٤٦/١ ـ ط) عن محمد بن مطرف السعدي به .

وعزاه الحافظ في «تخريج الكشاف» (١١٧/١٢٤) لأبي نعيم في «فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف» .

وقد ثبت الحديث مفرَّقاً دون قوله : «يحبهم أهل السماء» . فانظر «التعليق الرغيب» (٢/٥٣/١) ، و«الصحيحة» (٣٠٢٤) .

٣٩٥٣ ـ (العُمْرَةُ مِنَ الحجِّ بمنزلَةِ الرأسِ مِنَ الجَسَدِ ، وبمنزلةِ الزكاةِ مِنَ الصيام) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣١١/٢) عن جويبر ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ جويبر متروك .

والضحاك ؛ لم يسمع من ابن عباس .

٣٩٥٤ - (العِيَادَةُ فُوَاقُ ناقَةٍ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١/١٨٢) قال : حدثني **أيوب بن الوليد الضرير** قال : حدثنا شعيب بن حرب قال : حدثنا **أبو علي بن العنزي** قال : حدثنا **إسماعيل بن القاسم** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا سَنَدٌ ضعيف ؛ إسماعيل بن القاسم لم أعرفه .

وأبو علي بن العنزي : هو حبان بن علي العنزي ، وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

وأيوب بن الوليد الضرير ؛ ترجمه الخطيب (٧/١٠ - ١١) وذكر أنه مات سنة ستين ؛ يعني ومئتين ، ولم يحكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣٩٥٥ - (العِيدَانِ واجِبَانِ على كُلِّ حَالِمٍ مِنْ ذَكَرٍ وأُنثى) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣١٧) عن **عمرو بن شمر** ، عن محمد بن سوقة ، عن عبدالرحمن بن سابط ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن شمر هذا ؛ قال ابن حبان :

«رافضي يشتم الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الثقات» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي والدارقطني وغيرهما :

«متروك الحديث» .

قلت : وهذا حال الحديث من حيث الرواية ، وإلا ؛ فمعناه صحيح ؛ يدل عليه أمور ، منها : أَمْرُهُ ﷺ النساءَ أن يَخْرُجْنَ إلى المصلَّى ، ومن كانت لا جلبابَ لها

تُعِيرُهَا جَارَتُهَا مِنْ جِلبابها ، حتى الحُيَّض منهنّ أُمِرْنَ بالخروج ؛ لِيشْهَدنَ الخيرَ ودعوةَ المسلمين . فهذا من أقوى الأدلة على وجوب صلاة العيدين عليهن ، وإذا كان هذا هو الحكم عليهن ؛ فكيف الرجال؟!

٣٩٥٦ - (العَيْنَانَ دَليلانِ ، والأُذُنَان قَمْعَانِ ، واللِّسانُ تُرْجُمَانٌ ، واليدانِ جَنَاحَانِ ، والكَبِدُ رحمةٌ ، والطِّحالُ ضَحكٌ ، والرِّئَةُ نفسٌ ، والكُلْيَتَانِ مَكْرٌ ، والقلبُ مَلكٌ ، فإذا صلحَ المَلِكُ صَلحَت رعيَّته ، وإذا فسَدَ المَلِكُ فسَدتْ رعيَّتُه) .

ضعيف جداً . رواه أبو الشيخ في «كتاب العظمة» (١/٢٢) وفي «طبقات الأصبهانيين» (ص٢٥٠ - ظاهرية) عن **هشام بن محمد بن السائب** : حدثنا أبو الفضل العبدي من آل حرب بن مسقلة - : حدثنا عطية ، عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته هشام هذا ، وهو الكلبي الأخباري النسّابة المشهور ، قال الدارقطني وغيره :

«متروك» . وقال ابن عساكر :

«رافضي ، ليس بثقة» .

٣٩٥٧ - (غُبَارُ المدينةِ شِفاءٌ مِنَ الجُذَامِ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» (ق٥١/٢) ، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣٩٣/٣) ، وابن النجار في «أخبار مدينة الرسول» (ص٢٨ - الثقافة) من طريق **أبي غزية محمد بن موسى** ، عن **عبدالعزيز بن عمران** ، عن

محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن خارجة ، عن [إسماعيل بن] محمد بن ثابت ابن قيس بن شماس ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه علل :

الأولى ـ وهي الأقوى ـ : أبو غزية ؛ قال البخاري :

«عنده مناكير» .

وقال ابن حبان (٢/٢٨٩) :

«كان ممن يسرق الحديث ، ويحدث به ، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات ، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمِّد لها» .

الثانية : عبدالعزيز بن عمران ـ وهو ابن أبي ثابت الزهري ـ ؛ متروك ؛ كما في «التقريب» و«المغني» ، مات سنة (١٩٧) .

الثالثة : محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن خارجة ؛ لم أعرفه .

الرابعة : إسماعيل بن محمد بن ثابت ؛ مجهول ، لم يذكر البخاري وابن أبي حاتم في ترجمته راوياً عنه غير الزهري ، وأما ابن حبان فترجمه في «الثقات» برواية (أبي ثابت ولد ثابت بن قيس) . وكذا ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة (أبي ثابت) نفسه .

وأما أبوه (محمد بن ثابت بن قيس بن شماس) ؛ فتناقض فيه ابن حبان ؛ فأورده في «الصحابة» (٣/٣٦٤) ، وأورده في «التابعين» (٥/٣٥٥) ، وقد قال ابن منده :

«لا تصح له صحبة» كذا في «الإصابة» ، وجزم به في «التهذيب» ، فالحديث

مع ذاك الضعف الشديد والعلل الأربع مرسل غير مسند ، وقد علقه ابن الجوزي في «منهاج القاصدين» (١/٥٧/١) عن ثابت بن قيس - يعني والد محمد - فوهم هو ؛ أو من نقل عنه .

ثم عرفتُ مِنْ أين أُتي ؛ فقد رأيته في «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» (٢/١٣٢/٢) من الطريق المتقدم ، لكن وقع فيه :

«عن جده ثابت» !

واعتمده السيوطي في هذا الخطأ في «الجامع الصغير» ؛ فإنه قال :

«أبو نعيم في «الطب» عن ثابت بن قيس بن شماس» !

وهذا خلاف ما تقدم نقله عنه وعن غيره ، وكأنه جاءه الخطأ من السرعة في تلخيصه لتخريجه إياه في «الجامع الكبير» ؛ فإنه فرَّق فيه بين رواية أبي نعيم ورواية الديلمي ؛ فقال :

«أبو سعيد في «مشيخته» ، والرافعي عن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه ، والديلمي ، عن إسماعيل ، عن جده ثابت» .

وهذا هو الصواب . ولم يتنبَّه لهذا المناوي في شرحه «الفيض» ، فجرى فيه على أن الحديث لأبي نعيم والديلمي عن ثابت ! وقلده في ذلك الشيخ إسماعيل العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٧٨) ، والمعلِّق على «الفردوس» (٣/١٠١) !! وقد وقع فيه أن الحديث عن قيس بن شماس !!

وقد روي الحديث من وجهين آخرين واهِيَيْنِ :

أحدهما : من طريق القاسم بن عبدالله العمري ، عن أبي بكر بن محمد ، عن سالم قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بلفظ :

«يبرئُ مِنَ الجذام» .

أخرجه أبو نعيم أيضاً .

وهذا مع كونه مرسلاً أيضاً ، فإن السَنَدَ إليه واهٍ بمرّة ؛ القاسم هذا قال الحافظ الذهبي في «المغني» :

«قال أحمد : كذاب يضع الحديث» .

والآخــر : رواه الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» قال : حدثني **محمد بن حسن** ، عن **إبراهيم** قال : بلغني أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره بلفظ :

« . . يطفئُ الجذام» . كما في «الحجج المبينة» للسيوطي (١/٧٢) .

وهذا إسناد واهٍ جداً كسابقه ، بل هو معضل ؛ فإن إبراهيم هذا هو ابن علي ابن حسن بن علي بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ . قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف ، من التاسعة» .

والراوي عنه (محمد بن الحسن) هو ابن زَبَالة ؛ قال الحافظ أيضاً :

«كذبوه ، من كبار العاشرة» .

وأَنْكَرُ مِنْ كلٍّ ما سبق ما جاء في «الترغيب» للمنذري (٢/١٤٥) :

«وعن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال : لما رجع رسولِ الله ﷺ من تبوك ، تلقاه رجال من المتخلّفين من المؤمنين ، فأثاروا غباراً ، فخمّر بعض من كان مع رسول الله ﷺ أنفه ، فأزال رسول الله ﷺ اللِّثام عن وجهه ، وقال :

«والذي نفسي بيده ! إن في غبارها شفاء من كل داء ، قال : وأراه ذكر : ومن الجذام والبرص» .

ذكره رزين العبدري في «جامعه» ، ولم أره في الأصول» .

قلت : وصدّقه الحافظُ الناجي في «عجالة الإملاء» (ق١٣٦/٢) ، وفي ذلك إشارة إلى أنه لا أصل له ؛ كما قاله ابن الجوزي فيما نقلوا عنه ، ولا يحضرني الآن مصدره .

وإذا عرفت أن طرق الحديث ضعيفة جداً مع إرسالها وإعضالها ، وفقدان الشاهد الصالح لها ؛ يتبيّن لك جهل المعلِّقين على «الترغيب» (١٩١/٢) بقولهم : «حسن بشواهده» !

فإنه لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم ؛ أنه يشترط في الشواهد أن لا يشتد ضعفها ! وإن مما يؤكد جهلهم أنهم أتبعوا قولهم المذكور بقول الحافظ الناجي في المكان الذي أشرت إليه :

«وقد روى الحافظ أبو نعيم في «الطب» من حديث ثابت (!) بن قيس بن شماس مرفوعاً . . (فذكر الحديث) ، وروي أيضاً مرسلاً من حديث سالم : أنه يبرئ من الجذام . وروي أيضاً من حديث عائشة قالت : ذكر رسول الله ﷺ المدينة ، فقال : والله ! إن تربتها ميمونة» .

قلت : وقد عرفت مما تقدم الضعفَ الشديدَ الذي في الحديثين الأولين ، وأما حديث عائشة فمع كونه ليس في معناهما ـ كما هو ظاهر ـ ؛ فإنه لا يصح إسناده ، وقد قيل في متنه : «مؤمنة» ؛ كما سيأتي بيان ذلك كله برقم (٦٦١٤) .

ولم يذكر المشارُ إليهم الطرفَ الأولَ من كلام الناجي الذي فيه تصديقه لقول المنذري : «ولم أره في الأصول» ، ولا أعتقد أنهم يفهمون دلالته على النحو الذي أشرت إليه في كلام ابن الجوزي !

وأنا أخشى أن يكون مَنْ ذَكَرَ أو روى حديث سعد بن أبي وقاص اختلط عليه بحديث أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ ؛ أن النبي ﷺ ركب حماراً ، فمر بمجلس فيه عبدالله بن أبي سلول ، فلما غشيت المجلس عُجاجَةُ الدابة خمّر عبدالله بن أبي أنفه بردائه ! ثم قال : لا تغبّروا علينا ! . . الحديث .

وهذا مختصر من «صحيح البخاري» (٤٥٦٦) ، و«مسلم» (١٨٢/٥ ـ ١٨٣) وغيرهما ، هذا هو أصل حديث الغبار ، والله أعلم .

إذا عرفت هذا ؛ فإن من ذاك القبيل قولَ المناوي في «فيض القدير» :

«هذا الحديث مما لا يمكن تعليله ، ولا يعرف وجهه من جهة العقل ولا الطب ، فإن وقف فيه متشرع ؛ قلنا : الله ورسوله أعلم ، وهذا لا ينتفع به من أنكره ، أو شكّ فيه ، أو فعله مجرباً» .

قلت : مثل هذا إنما يقال فيما صح من أحاديث الطب النبوي ، كحديث الذباب ونحوه ، أما وهذا لم يصح إسناده ؛ فلا يقال مثل هذا الكلام ، بل إني أكاد أقول : إنه حديث موضوع ؛ لأن المصابين بالجذام قد كانوا في المدينة ، ولذلك جاءت أحاديث في التوقّي من عَدواهم ؛ كقوله ﷺ للمجذوم الذي أتى ليبايعه :

«ارجع ، فقد بايعناك» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٩٦٨) .

وقوله ﷺ :

«فرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد» .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج هناك برقم (٧٨٣) .

وقوله أيضاً :

«لا تدِيموا النظرَ إلى المجذومين» .

وهو حديث صحيح ؛ مخرج أيضاً هناك (١٠٦٤) .

وإن مما لا شك فيه ؛ أن هؤلاء قد كان أصابهم من غبار المدينة ، ومع ذلك أُصيبوا ، ولم يصحُّوا ! ولا أُمروا بالاستشفاء بغبار المدينة ، صلى الله وسلم على ساكنها . ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ .

٣٩٥٨ ـ (غُسْلُ يومِ الجُمُعَةِ واجبٌ على كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، كَغُسْلِ الجنابةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٥٦٣) من طريق أبي يعلى ، عن عبدالعزيز بن محمد : ثنا صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ لولا أن عبدالعزيز بن محمد ـ وهو الدراوردي ـ كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ؛ كما في «التقريب» . والظاهر أنه قد أخطأ في متن هذا الحديث ، فزاد فيه «كغسل الجنابة» ؛ فقد رواه مالك في «الموطأ» (١/١٢٤) عن صفوان بن سليم به دون الزيادة . ومن طريق مالك أخرجه الشيخان ، وغيرهما ؛ كأحمد (٣/٦٠) ، والبيهقي (٣/١٨٨) .

وتابعه سفيان بن عيينة ، عن صفوان به .

أخرجه الدارمي (١/٣٦١) ، وأحمد (٣/٦) .

وله طريق أخرى ؛ يرويها أبو بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

أخرجه أحمد (٣/٣٠ و٦٥ و٦٩) .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

فدلَّت هذه الطريق والمتابعات التي قبلها على خطأ عبدالعزيز الدراوردي في هذه الزيادة ، فهي شاذة .

ولا يقويه أن له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به ، دون قوله : «على كل محتلم» .

أخرجه الديلمي (٢/٣٢٠) من طريق إبراهيم بن بسطام الزعفراني : حدثنا يحيى بن عبدالحميد : حدثنا **أبو الوسيم** ، عن عقبة بن صهبان عنه .

فإنه إسناد ضعيف لا تقوم به حجة ؛ أبو الوسيم هذا لا يعرف ، وقد ذكر الدولابي في «الكنى» (٢/١٤٧) أنه يسمى صبيحاً ، وساق له هذا الحديث بدون الزيادة ، وبلفظ :

«الغسل واجب في هذه الأيام : يوم الجمعة ، ويوم الفطر ، ويوم النحر ، ويوم عرفة» .

وإسناده عنده هكذا : حدثنا أبو عبدالله محمد بن معمر البحراني قال : حدثنا أبو المغيرة عمير بن عبدالمجيد الحنفي قال : حدثنا صبيح **أبو الوسيم** به .

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم ؛ غير صبيح ؛ هذا فهو العلة ، ومن الغريب أن يغفلوه جميعاً ولا يترجموه !

وعمير بن عبدالمجيد الحنفي هو أخو أبي بكر الحنفي ؛ قال ابن معين :

«صالح» . وقال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٧٧) عن أبيه :

«ليس به بأس» .

والبحراني ؛ ثقة من رجال «التهذيب» .

والحديث أعاده الديلمي (٢/٣٢٢) من طريق ابن بسطام المتقدمة ؛ لكن بلفظ الدولابي السابق ، ولعل ذلك يدل على عدم اتقان ابن بسطام لروايته إياه ، فمرة رواه بهذا اللفظ ، ومرة بهذا ، وإن كان حَفِظَهُ ؛ فالاضطراب من صبيح نفسه . والله أعلم .

وقال الشوكاني في «السيل الجرار» (١/١١٨) بعد أن عزاه للديلمي :

«وإسناده مظلم» .

ومثل هذه الزيادة في الشذوذ ؛ ما رواه **عثمان بن واقد العمري** ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«الغسل يوم الجمعة على كل حَالِمٍ من الرجال ، وعلى كل بالغ من النساء» .

أخرجه ابن حبان (٥٦٥) ، والبيهقي (٣/١٨٨) نحوه .

فإن العمري هذا متكلَّم فيه قال الذهبي :

«وثقه ابن معين ، وضعفه أبو داود ؛ لأنه روى حديث : «من أتى الجمعة فليغتسل من الرجال والنساء» (يعني هذا) ، فتفرد بهذه الزيادة . قاله أبو داود» .

وقال الحافظ بعد أن عزاه لأبي عوانة وابن خزيمة (٢/٣٥٨) :

«ورجاله ثقات، لكن قال البزار: أخشى أن يكون عثمان بن واقد وَهِمَ فيه».

أقول: ولا شك في وهمه في ذلك؛ فقد رواه جمع من الثقات، عن نافع به؛ دون ذكر النساء.

أخرجه أحمد (٢/٣ و٤٢ و٤٨ و٥٥ و٧٥ و٧٧ و٧٨ و١٠١ و١٠٥) من طرق كثيرة، عن نافع به دون الزيادة. وكذلك رواه مالك (١/١٢٥)، وعنه أحمد (٢/٦٤)، والبخاري، وغيرهما.

وكذلك رواه جمع آخر من الثقات، عن ابن عمر مرفوعاً، دون الزيادة، فراجع «المسند» (٢/٩ و٣٥ و٣٧ و٤٧ و٥١ و٥٣ و٥٧ و٦٤ و٧٥ و١١٥ و١٢٠ و١٤١ و١٤٥ و١٤٩).

فمن وقف على هذه الطرق لم يشك مطلقاً في شذوذ تلك الزيادة وضعفها.

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للرافعي عن أبي سعيد، ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء.

وقد وقفت على إسناده في «تاريخ قزوين» للرافعي (٢/٢٤٥) من طريق بكر ابن عبدالله، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه مرفوعاً بلفظ:

«غسل يوم الجمعة واجب كوجوب غسل الجنابة».

وهذا آفته بكر هذا؛ قال ابن معين:

«كذاب ليس بشيء».

ودونه من لم أعرفه.

٣٩٥٩ - (غَشِيَتْكُمُ السَّكْرَتَانِ : سَكْرَةُ الجَهْلِ ، وسكْرةُ حُبِّ العَيْشِ ، فعندَ ذلكَ لا تأمرونَ بمعروفٍ ، ولا تنهون عن مُنْكَرٍ ، والقائمونَ بالكتابِ والسُّنَّةِ كالسابقينَ الأولينَ مِنَ المهاجرينَ والأنصار) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٤٨) عن موسى بن أيوب : ثنا **إبراهيم بن شعيب الخولاني** ، عن إبراهيم بن أدهم ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث إبراهيم وهشام» .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ إبراهيم بن شعيب الخولاني (كذا وقع في هذه الرواية) . وساقها أبو نعيم من طريق أخرى ، عن موسى بن أيوب فقال : ثنا يوسف بن شعيب ، عن إبراهيم به ؛ إلا أنه قَطَعَهُ ، فلم يذكر عائشة في سنده ولا رفعه .

ويوسف بن شعيب ؛ الظاهر أنه الذي في «الميزان» و«اللسان» :

«يوسف بن شعيب . عن الأوزاعي ، لا أعرفه ، وضعفه الدارقطني في (العلل)» .

ثم رواه أبو نعيم من طريق أبي الشيخ - في «الأمثال» (٢٣٣) - من حديث أنس نحوه مرفوعاً ؛ وزاد في أوله :

«أنتم اليوم على بَيِّنةٍ من ربكم ؛ تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، تجاهدون في الله ، ثم تظهر فيكم السكرتان . .» الحديث ، وفي آخره :

«القائمون يومئذٍ بالكتاب والسنة له أجر خمسين صدِّيقاً» . قالوا : يا رسول الله منا أو منهم؟ قال : «بل منكم» .

ورجاله ثقات ؛ إلا أن محمد بن العباس بن أيوب - وهو أبو جعفر الأصبهاني الحافظ - كان اختلط قبل موته بسنين ، قال أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٤) :

«توفي سنة إحدى وثلاث مئة ، وقطع عن الحديث سنة ست وتسعين ؛ لاختلاطه» .

ومثله في «طبقات الأصبهانيين» لأبي الشيخ (٤٢٦/٣١٥) .

ومعنى هذا أنه اختلط قبل موته بخمس سنين ، فما في «اللسان» أنه «اختلط قبل موته بسنة» خطأ ، ولعله من الناسخ أو الطابع .

٣٩٦٠ - (غُضُّوا الأبصارَ ، واهْجُرُوا الدُّعَارَ ، واجْتَنِبُوا أعمالَ أهلِ النـار) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٣١٨ - ٣١٩) عن بقية بن الوليد : حدثنا **عيسى بن إبراهيم** ، عن **موسى بن أبي حبيب** ، عن الحكم بن عمير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عيسى بن إبراهيم ، وهو الهاشمي ؛ متروك .

وموسى بن أبي حبيب ؛ قال الذهبي :

«ضعفه أبو حاتم ، وخبره ساقط ، وله عن الحكم بن عمير - رجل قيل له صحبة - والذي أرى أنه لم يلقه ، وموسى مع ضعفه متأخّر عن لقيّ صحابي كبير» .

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» فيما عزاه إليه السيوطي في «الجامع» ، ولم أره في «مسند الحكم بن عمير الثمالي» منه ، وذكر المناوي أن فيه عيسى بن إبراهيم المتقدم . والله أعلم .

٣٩٦١ - (غَفَرَ اللهُ لرَجُلٍ أَماطَ غُصْنَ شَوْكٍ عنِ الطريقِ ؛ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وما تأخَّر) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣١٩/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، من طريق دراج ، عن ابن هبيرة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ دراج ضعيف له مناكير .

والحديث عزاه السيوطي لابن زنجويه عن أبي سعيد وأبي هريرة معاً ، زاد المناوي : وأبو الشيخ والديلمي ، ولم يتكلم على إسناده بشيء ، مع أنه عند الأخيرين عن أبي هريرة وحده كما رأيت !

٣٩٦٢ - (غَيْرَتَانِ ؛ إحْدَاهُمَا يُحِبُّهَا اللهُ عز وجل ، والأخرى يُبْغِضُهَا الله ، ومَخِيلَتَانِ ؛ إحداهُما يُحبها الله عز وجل ، والأخرى يُبْغِضُها الله : الغَيْرَة في الرِّيبة يحبها الله ، والغَيرَةُ في غير ريبةٍ يبغضها الله ، والمخيلةُ إذا تصدّقَ الرجلُ يحبها الله ، والمخيلةُ في الكِبْر يبغضُها الله) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤١٨/١) ، وابن خزيمة (ق٢٥٠/٢) ، وأحمد (١٥٤/٤) عن زيد بن سلام ، عن عبدالله بن زيد الأزرق ، عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ؛ لأن الأزرق هذا لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير زيد بن سلام وهو أبو سلام ، الأسود ، فهو مجهول ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في «الميزان» :

«روى عنه أبو سلام الأسود فقط» .

وكذا الحافظ بقوله في «التقريب» :

«مقبول» . يعني عند المتابعة ، وما علمت له متابعاً على هذا الحديث بهذا السياق . والله أعلم .

٣٩٦٣ - (الغُبَارُ في سبيلِ اللهِ ؛ إسْفَارُ الوُجُوهِ يومَ القيامة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨٨/٦ و٢٧٤/٨ - ٢٧٥) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : ثنا إبراهيم بن أحمد الخزاعي : ثنا علي بن الحسن بن شقيق : حدثني سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث سليمان والزهري ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو ضعيف ؛ لأن التنوخي مع ثقته كان اختلط في آخر عمره .

والخزاعي يخطئ ويخالف ؛ قاله ابن حبان في «تاريخ الثقات» كما في «اللسان» .

٣٩٦٤ - (الغُدُوُّ والرَّوَاحُ في تَعَلُّمِ العِلْمِ ؛ أفضلُ عندَاللهِ مِنَ الجهادِ في سبيلِ اللهِ عز وجل) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣٢٢/٢) عن نهشل بن سعيد ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً .

وهذا إسناد واهٍ بمرّة ؛ نهشل هذا متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه ؛ كما في «التقريب» .

والضحاك ؛ لم يسمع من ابن عباس .

٣٩٦٥ - (الغُرَبَاءُ في الدُّنيا أربعةٌ : قرآنٌ في جَوْفِ ظالم ، ومَسْجِدٌ في نادي قومٍ لا يُصَلَّى فيه ، ومُصحفٌ في بيتٍ لا يُقْرَأ فيه ، ورَجُلٌ صالِحٌ مع قومٍ سُوءٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣٢٣) من طريق سعيد بن أبي زيد وراق الفريابي : حدثنا **محمد بن هارون الصوري** : حدثنا الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا متن موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة ؛ آفته الصوري هذا ؛ فإنه مجهول ، وقد وقع في الأصل المصور من «الديلمي» : «محمد بن هارون» ، والصواب : عبدالله بن هارون ، وعلى الصحة وقع في المناوي ، فقال بعد أن عزاه لابن لال أيضاً :

«فيه عبدالله بن هارون الصوري ، قال الذهبي في «الذيل» : لا يعرف» .

قلت : وفي «الميزان» و«اللسان» :

«عبدالله بن هارون الصوري ، عن الأوزاعي ؛ لا يعرف . والخبر كذب في أخلاق الأبدال» .

قلت : وهذا مثله في نقدي كما تقدم . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في «الأحاديث المئة» لابن طولون (٢٩/٣٤) من طريق مكي : **أنا أبي : ثنا عيسى ، عن أبي خلف الكوفي** ، عن الزهري به .

قلت : وأبو خلف هذا لا يعرف ؛ كما في «الميزان» و«المغني» و«اللسان»

و(مكي) عن أبيه ؛ لم أعرفه .

٣٩٦٦ - (الغريبُ إذا مَرِضَ فنَظرَ عن يمينهِ وعنْ شمالهِ ، ومِنْ أمامهِ ومِنْ خَلْفهِ ، فلم يَرَ أحداً يعرِفُهُ ؛ غَفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِنْ ذنبهِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٣٢٣) عن يعقوب الزهري ، عن أيوب الثقفي ، عن محمد بن داود ، عن الحكم بن أبان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الحكم بن أبان ؛ فيه ضعف .

الثانية : محمد بن داود ؛ لم أعرفه .

الثالثة : أيوب الثقفي ؛ لم أعرفه أيضاً ، وليس هو أيوب بن طهمان الثقفي الذي رأى عليَّ بن أبي طالب فيما زعم ؛ فإن المترجَم دونه في الطَّبَقَةِ كما ترى ، وهذا تابعي ، وهو مجهول أيضاً .

الرابعة : يعقوب - وهو ابن محمد الزهري - ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء» .

والحديث ساقه الحافظ السخاوي في «المقاصد» (ص٢٩٦) مع أحاديث أخرى في فضل الغربة ، ثم قال :

«ولا يصح شيء من ذلك» .

ثم رأيت الحديث في «أخبار قزوين» للرافعي (٤/١٧٠) رواه من الوجه المذكور ؛ لكن وقع فيه مكان (محمد بن داود) : (محمد بن زياد) ، فإن صح هذا ، فلا أستبعد أن يكون هو محمد بن زياد اليشكري الطحان الكوفي ، وقد كذبوه كما في «التقريب» .

٣٩٦٧ - (الغَرِيقُ شهيدٌ ، والحريقُ شهيدٌ ، والغريبُ شهيدٌ ، والمَلْدُوغُ شهيدٌ ، والمبطونُ شهيدٌ ، ومَنْ يقعُ عليه البيتُ فهو شهيدٌ ، ومَنْ يقعُ مِنْ فوقِ البيتِ فَيَنْدَقّ رِجْلُه أو عُنقُه فيموتُ فهو شهيدٌ ، ومَنْ تَقَعُ عليه الصخرةُ فهو شهيدٌ ، والغَيْرَى على زَوْجِهَا كالمجاهدِ في سبيلِ الله ولها أَجْرُ شهيدٍ ، ومَنْ قُتِلَ دونَ مالِهِ فهو شهيدٌ ، ومَنْ قُتِلَ دونَ نَفْسِهِ فهو شهيدٌ ، والآمرُ بالمعروفِ والناهي عَنِ المنكرِ فهو شهيدٌ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (١٥/٢٠٨/١) عن أبي تراب محمد بن سهل ابن عبدالله : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يحيى بن زيد : حدثنا خالد بن يزيد : حدثنا داود بن الزبرقان ، عن داود بن أبي هند ، عن عامر الشعبي : أن علياً قال : . . . فذكره مرفوعاً .

ساقه في ترجمة أبي تراب هذا .

ثم روى من طريق الحاكم : حدثني أحمد بن منصور بن عيسى الفقيه الحافظ - وكان من الزهاد - : حدثني أبو بكر محمد بن سهل أبو تراب - وعلى قلبي منه ثقل - !

وداود بن الزبرقان ؛ متروك ، وكذبه الأزدي ؛ كما في «التقريب» ، فالإسناد ضعيف جداً ، لكنَّ كثيراً من فقرات الحديث قد صحَّت متفرقة في أحاديث أخرى ، مثل : «الغريق شهيد ، والحريق شهيد» ، و«المبطون شهيد» ، و«من يقع عليه البيت فهو شهيد» ؛ فإنه معنى حديث : «صاحب الهدم شهيد» المروي في «الصحيحين» ، و«من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد» .

وقد خرجت أحاديثها في «أحكام الجنائز» ، فراجعها إن شئت (ص٣٦ و٣٨ و٣٩ - ٤٢) .

ثم رأيت في «الخلاصة» (٢/٢٤) أن الدارقطني روى عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«الغريب شهيد» . وقال :

«وصححه في «علله»» . فلينظر .

وقد رواه ابن ماجه بنحوه ، ومضى برقم (٤٢٥) ، وروي بلفظ :

«موت الرجل في الغربة شهادة ، وإذا احتضر ، فرمى ببصره عن يمينه وعن يساره ، فلم يَرَ إلا غريباً وذكر أهله وولده تنفّس ، فله بكل نفس يتنفَّس به يمحو الله عنه ألفي ألف سيئة ، ويكتب له ألفي ألف حسنة ، ويطبع بطابع الشهداء إذا خرجت نفسه» .

رواه الطبراني (٣/١٠٧/١) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١/٢٥١) ، والقاسم بن عساكر في «تعزية المسلم» (٢/٢٢١/١) عن **عمرو بن حصين العقيلي** : نا ابن علاثة - يعني محمد بن عبدالله القاضي - ، عن **الحكم ابن أبان** ، عن وهب بن منبه ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن حصين متروك ، والحكم بن أبان فيه ضعف .

وفي معنى الفقرة الأولى منه :

«موت المسافر شهادة» .

رواه القاسم بن عساكر في «تعزية المسلم» (٢/٢٢١/٢) من طريق أبي علي الصابوني ، عن **عبدالله بن محمد بن المغيرة المخزومي** : نا مسعر ، عن أبي الزبير ،

عن جابر مرفوعاً . وقال الصابوني :

«حديث غريب من حديث مسعر ، لا أعلم له راوياً عنه غير عبدالله بن محمد بن المغيرة» .

قلت : وهو شديد الضعف ؛ قال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» . وقال النسائي :

«روى عن الثوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدِّثا بها» . وقال العقيلي :

«يحدِّث بما لا أصل له» .

وساق له الذهبي أحاديث ؛ ثم قال فيها :

«وهذه موضوعات» .

٣٩٦٨ - (الغَزْوُ خَيْرٌ لِوَدِيِّك) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٣٢٥/٢) من طريق **محمد بن سعيد بن حسان** : أخبرني إسماعيل بن عبدالله : أخبرتني أم الدرداء ، عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ لرجل من بني حارثة :

«ألا تغزو يا فلان؟» ، قال : يا رسول الله ! غرست ودياً لي ، وإني أخاف إن غزوتُ أن تضيع ، فقال : . . . فذكره ، قال : فغزا ، فوجد وديّه كأحسن الوديّ وأجوده .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد هذا - وهو الشامي المصلوب - ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة آلاف حديث . وقال أحمد : قتله

المنصور على الزندقة وصلبه» .

٣٩٦٩ - (الغُسلُ يومَ الجمعةِ سُنَّةٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/٨٠/٣) : حدثنا علي بن سعيد الرازي : نا **إسحاق ابن رزيق الراسبي** : نا **المغيرة بن سقلاب** : نا سفيان الثوري ، عن وَبَرَة بن عبدالرحمن ، عن همام بن الحارث ، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٧٨/٤) من طريق آخر ، عن **إسحاق بن زريق** قال : ثنا إبراهيم بن خالد الصنعاني قال : ثنا سفيان الثوري به . وقال :

«لم يرفعه أحد من أصحاب الثوري إلا إسحاق بن زريق عن إبراهيم والمغيرة ابن سقلاب عنه . ورواه شعبة ومسعر والمسعودي عن وبرة» .

قلت : يعني موقوفاً على ابن مسعود ، وقد أسنده ابن أبي شيبة (٩٦/٢) من طريق مسعر ، عن وبرة ، عن همام بن الحارث قال : قال عبدالله : . . . فذكره موقوفاً عليه ، وإسناده صحيح .

وأما المرفوع فلا يصح ؛ لأن مداره على إسحاق بن رزيق أو زريق (على اختلاف الروايتين) الراسبي ، ولم أجد له ترجمة ، وأما المغيرة بن سقلاب ؛ فمختلف فيه .

وأما شيخه الآخر إبراهيم بن خالد الصنعاني ؛ فثقة .

فالعلة من الراسبي لجهالته ، ومخالفته لأصحاب الثوري الذين رووه موقوفاً ؛ كما تقدم عن أبي نعيم وفي رواية ابن أبي شيبة . وكذلك رواه البزار بإسناد رجاله ثقات ؛ كما قال الهيثمي (١٧٣/٢) .

٣٩٧٠ ـ (الغَفْلَةُ في ثلاثٍ : الغفلةُ عن ذِكْرِ اللهِ ، والغفلةُ عن صلاةِ الغداةِ إلى طُلُوعِ الشمسِ ، وغفلةُ الرَّجُلِ عن نفسهِ في الدِّين) .

ضعيف . رواه الفسوي في «المعرفة» (٢/٥٢٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٣٦ ـ هندية و١/١٣٥/١) ، والأصبهاني في «الترغيب» (١/١٧٢) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/٢١٦) عن **عبدالرحمن بن محمد المحاربي** ، عن **الإفريقي** ، عن **حديج الحميري** ، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : حديج الحميري وهو ابن صومي ، كما وقع في سند البيهقي ؛ ترجمهُ ابن أبي حاتم (٣١٠/٢/١) برواية جمع عنه ، ولم يَحْكِ فيه شيئاً ، لكن وثقه الفسوي .

الثانية : الإفريقي ـ واسمه عبدالرحمن بن زياد ـ ؛ وهو ضعيف .

الثالثة : عنعنة المحاربي ؛ فإنه كان يدلس كما قال أحمد ، لكن تابعه عند الفسوي : أبو عبدالرحمن ـ وهو عبدالله بن يزيد المُقْرئ ـ ؛ وهو ثقة .

ومن هذا التخريج والتحقيق يُعْلَمُ تساهُل الهيثمي في «مجمع الزوائد» حين قال (٤/١٢٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» وفيه حديج بن صومي وهو مستور ، وبقية رجاله ثقات» !

ثم إن البيهقي أخرج الحديث من طريق **عبدالرحمن بن أبي البحتري الطائي** : ثنا المحاربي ، عن الأعمش ، عن أبي علقمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا مع عنعنة المحاربي ؛ فإن الراوي عنه عبدالرحمن بن أبي البحتري لم أجد له ترجمة .

٣٩٧١ - (الغِنَى الإياسُ مما في أَيْدِي الناسِ ، ومَنْ مَشى منكم إلى طَمَعٍ ؛ فَلْيَمْشِ رُوَيْداً) .

ضعيف جداً . رواه تمام في «الفوائد» (٢/٢٦١) : أخبرنا خيثمة بن سليمان : ثنا أبو العباس الفضل بن يوسف القصباني الكوفي : ثنا **إبراهيم بن زياد** : ثنا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبدالله بن مسعود قال :

قلنا - أو قيل - : يا رسول الله ما الغنى؟ قال : «الإياس . . .» الحديث .

ورواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/٢٣٥) : نا الفضل به . ومن طريق ابن الأعرابي ، رواه القضاعي (٢/٩/٢) ، والخطابي في «العزلة» (ص٣٣) .

والجملة الأولى منه ؛ رواها أبو بكر النقاش في «جزء من حديثه» (١/٨٦) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم : ثنا **إبراهيم بن زياد الكوفي** : ثنا أبو بكر بن عياش به .

ورواه الطبراني (١/٦٩/٣) ، والخطيب في «التلخيص» (١/٣٩) من طريق أخرى ، عن إبراهيم بن زياد العجلي به .

وإبراهيم هذا ؛ قال الذهبي :

«قال الأزدي : متروك الحديث ، ومن مناكيره . . .» ، ثم ساق هذا الحديث .

٣٩٧٢ - (الغُسْلُ واجبٌ على كُلِّ مسلمٍ في كلِّ سَبْعَةِ أيامٍ : شَعْرُهُ وبَشَرُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٠٣/٣) عن ليث ، عن طاوس ،

عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط .

٣٩٧٣ ـ (الغَنَمُ أموالُ الأنبياءِ عليهم السَّلام) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣٢٢/٢) عن **موسى بن مطير** ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ من أجل موسى هذا ، وقد مضى ذكر بعض كلمات الأئمة فيه تحت الحديث (٣٩٣٠) .

٣٩٧٤ ـ (صَلُّوا على مَوْتَاكُم باللَّيلِ والنَّهَار) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٥٢٢) عن **الوليد بن مسلم** ، **عن ابن لهيعة** ، عن **أبي الزبير** ، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل ؛ عنعنة أبي الزبير ، وكذا الوليد بن مسلم ، وضعف ابن لهيعة .

ثم إن الحديث منكر ؛ لمخالفته لحديث جابر الآخر الصحيح بلفظ :

«لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا» .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص٥٨) .

٣٩٧٥ ـ (إنَّ اللهَ لَيُضَاعِفُ الحَسَنَةَ أَلفَيْ ألف حَسَنَةٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢٩٦/٢) ، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٩٥١٠/٨) عن **مبارك بن فضالة** ، عن **علي بن زيد** ، عن أبي عثمان النهدي قال :

لقيت أبا هريرة ، فقلت له : إنه بلغني أنك تقول : إن الحسنة لتضاعف ألف ألف حسنة ! قال : وما أعجبك من ذلك؟ فوالله ! لقد سمعته ـ يعني النبي ﷺ ـ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن زيد هو ابن جدعان ، قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

ومبارك بن فضالة ؛ صدوق يدلس ، وقد عنعنه ، لكن تابعه سفيان بن حُسين ، عن علي بن زيد .

أخرجه البّزار (٣٢٥٩ ـ «زوائده») ، وسفيان ـ هذا ثقةٌ في غير الزهري باتِّفاق الحُفّاظ ـ كما في «التقريب» ـ ، وتابعه ـ أيضاً ـ سليمان بن المغيرة ، عن علي بن زيد :

أخرجه أحمد أيضاً (٢/٥٢١) ، ورجاله ثقات كلهم غير ابن جدعان ، فانحصرت العلة به ، ولذلك قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٢/٤٥١ ـ منار) :

«وهذا حديث غريب ، وعلي بن زيد بن جدعان عنده مناكير» .

ثم ذكر له متابعاً من تخريج ابن أبي حاتم من وجهين ، عن زياد الجصاص ، عن أبي عثمان به .

لكن زياد هذا ؛ هو ابن أبي زياد الجصاص ؛ متروك شديد الضعف ، قال ابن المديني :

«ليس بشيء» ، وضعفه جداً . وقال النسائي وابن عدي والدارقطني :

«متروك» . ولذلك لما نقل الذهبي أنه قال في «الثقات» : «ربما وهم» تعقبه بقوله :

«قلت : بل هو مجمع على ضعفه» .

قلت : فلا تطمئن النفس للاستشهاد بحديثه ، فيبقى الحديث على ضعفه . وأما تصحيح الشيخ أحمد شاكر لهذا الحديث ، فمن تساهله الذي لا نراه صواباً ؛ فإنه قائم على توثيق ابن جدعان والجصاص ، وكل ذلك رد لجرح الجارحين ، لا سيما للثاني منهما دون عمدة !

ثم رأيت الحديث في «فوائد ابن خلاد» (١/٢٢٣/٢) : حدثنا محمد بن عثمان : ثنا أبي قال : وجدت في كتاب [أبي] بخطه : ثنا أبو بشر ، عن أبي عثمان النهدي بلفظ :

«ألف ألف حسنة» .

وأبو بشر اسمه عمران بن بشر الحلبي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣/١/٢٩٤) عن أبيه :

«صالح» .

لكن محمد بن عثمان ـ وهو ابن أبي شيبة ـ ؛ فيه ضعف .

٣٩٧٦ ـ (إنَّ اللهَ يُبْغِضُ الْمُعْبِسَ في وُجُوهِ إخْوَانِهِ) .

موضوع . رواه الديلمي (١/٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥) من طريق أبي نعيم ، عن عيسى ابن مهران ، عن الحسن بن الحسين ، عن الحسن بن زيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه [، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن أبيه علي] مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عيسى بن مهران ؛ فإنه كذاب ؛ كما قال أبو حاتم والدارقطني . وقال ابن عدي :

«حدث بأحاديث موضوعة» .

٣٩٧٧ - (إنَّ لِكُلِّ شيءٍ قُمَامَةً وقمامةُ المسجِد : لا واللهِ ، وبَلَى واللهِ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى (١/٢٨٤) ، وعنه ابن عدي (١/١٣٦) ، والطبراني في «الأوسط» (١/٢٠ - ٢) عن **رِشْدِين بن سعد** ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عقيل إلا رشدين» .

قلت : وهو ضعيف ، كما في «التقريب» .

٣٩٧٨ - (سَاعَةٌ مِنْ عالِمٍ يتَّكِئُ على فِرَاشِهِ يَنظُرُ في عِلْمِهِ ؛ خَيْرٌ مِنْ عِبادَةِ العابِدِ سبْعينَ عاماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢٠٦) من طريق أبي نعيم ، عن الحسين بن أحمد الرازي ، عن **أبي جعفر محمد بن إسحاق الخطيب** ، عن **أبي نصر منصور بن محمد** ، عن **محمد بن سعيد المالِيني** ، عن **محمد بن عبيدالله المدني** ، عن أبي أويس ، عن صفوان بن سليم ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون محمد بن عبيدالله المدني ؛ لم أعرفهم ، وأبو نصر منصور بن محمد ؛ أورده في «اللسان» هكذا :

«منصور بن محمد الحارثي أبو نصر . روى عن   » .

هكذا وقع فيه ، وكأنه لم يستحضر ما يذكره من شيوخه وحاله ، فبيَّض له .

والحسين بن أحمد الرازي ؛ يحتمل أنه الحسين بن أحمد الشماخي المترجم في «التاريخ» (٨/٨ - ٩) و«اللسان» وفيه : أنه سمع بالري عن ابن أبي حاتم . . . وهو من طبقة شيوخ أبي نعيم مات سنة (٣٧٢) ، قال الحاكم :

«كذاب ، لا يُشْتَغَلُ به» .

٣٩٧٩ - (مَوْلَى الرَّجُلِ أَخوهُ وابنُ عَمِّه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/٩٠) من طريق أبي شريك يحيى بن يزيد بن ضماد : ثنا **إبراهيم بن أبي يحيى** ، عن صفوان بن سليم ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن أبي يحيى هو ابن أبي حية اليسع بن الأشعث المكي ، قال البخاري وأبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وقال الدارقطني :

«متروك» .

وسائر رجاله ثقات ، وأما إعلال المناوي إياه في «شرحيه» بقوله :

«وفيه يحيى بن يزيد ، قال الذهبي : ضعيف» .

فهو من أوهامه ؛ لأن هذا المضعَّف هو الرُّهاوي أو النوفلي المديني ، وراوي حديثنا هو أبو شريك كما ترى ، وترجمته في «الجرح» عقب ترجمة النوفلي ، وقال فيه :

«شيخ» . وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٦٢/٩) ، وله ترجمة في «اللسان» ، ولكن لم يذكر له راوياً ولا قول أبي حاتم فيه ، ولا توثيق ابن حبان إياه !!

والحديث مما لم يورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، وهو على شرطه !

٣٩٨٠ - (نَهى عَنِ النَّفْخِ في السُّجُودِ ، وعَنِ النفخِ في الشَّراب) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٨٧٠/١٥٠/٥) من طريق **معاوية بن هشام** ، عن **خالد بن إلياس** ، عن عبدالله بن ذكوان أبي الزناد ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته خالد بن إلياس ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك الحديث» .

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٨٣/٢) .

وسائر رجاله رجال «الصحيح» - باستثناء شيخ الطبراني طبعاً ؛ فإنه دون هذه الطبقة كما هو معروف - ؛ ومعاوية بن هشام مع كونه من رجال مسلم ؛ فإن له أوهاماً .

والجملة الثانية من الحديث ؛ قد جاءت بإسناد آخر خير من هذا ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٣٨٥ و٣٨٨) من طريقين عنه .

وله شاهد من حديث ابن عباس برقم (٤٧١٥) .

٣٩٨١ - (نَهَى عَنِ المُزَايَدَةِ) .

ضعيف . أخرجه البزار (٢/٩٠/١٢٧٦) من طريق **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن أبي حبيب ، عن **المغيرة بن زياد** ، عن سفيان بن وهب قال : سمعت النبي ﷺ ينهى عن المزايدة . وقال :

«لا نعلم روى سفيان إلا هذا» .

كذا قال ! وقد ذكروا له غيره ، اثنان منها في «معجم الطبراني» (٧/٨١ - ٨٢/٦٤٠٤ - ٦٤٠٦) ، و«فتوح مصر» (ص٣٠٧) ، وأحدهما في «مسند أحمد» (١٦٨/٤) .

ثم هو مختلف في صحبته .

والراوي عنه : المغيرة بن زياد ، صدوق له أوهام ؛ كما في «التقريب» .

وابن لهيعة ؛ معروف بسوء الحفظ بعد احتراق كتبه .

ومنه تعلم أن قول الهيثمي (٤/٨٤) :

«رواه البزار ، وإسناده حسن» !

غير حسن ، وإن قلده المناوي في «التيسير» ! وأما في «الفيض» ؛ فقال عن السيوطي :

«رمز لصحته» !

ومن أبواب البخاري في «صحيحه» (باب بيع المزايدة ، وقال عطاء : أدركت الناس لا يَرَوْنَ بأساً ببيع المغانم فيمن يزيد) .

قال الحافظ في «شرحه» (٣٥٤/٤) :

«وكأن المصنف أشار إلى تضعيف ما أخرجه البزار . . (فذكر الحديث) ؛ فإن في إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف» .

٣٩٨٢ - (ورَسُولُ اللهِ يُحِبُّ مَعَكَ العَافِيَةَ) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥/١) ، وأبو نعيم في «الطب» (ق٢/٢٤) من طريق الطبراني كلاهما قالا : حدثنا بكر بن سهيل : ثنا **إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك** : ثنا شعبة بن الحجاج ، عن الحكم بن عتيبة ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي الدرداء قال :

كنت جالساً بين يدي رسول الله ﷺ ، فذكر العافية ، وماذا أعد الله - لصاحبها من عظيم الثواب إذا هو شكر ، ويذكر البلاء وماذا أعدّ الله لصاحبه من عظيم الثواب إذا هو صبر ، فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لأن أعافى فأشكر ، أحب إلي من أن أُبتلى فأصبر ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . والسياق للعقيلي في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال فيه :

«يحدِّث عن الثقات بالبواطيل» .

وقال ابن عدي (٢٥٤/١) :

«ضعيف جداً حدَّث عن شعبة وغيره من الثقات بالبواطيل» .

وفي «اللسان» :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

٣٩٨٣ ـ (وأنا أيضاً يُصِيبُنِي ذلكَ . يعني : مسّ الذَّكَرِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/١٧٨/٤٦٨) : حدثنا أحمد ابن رشدين المصري : ثنا خالد بن عبدالسلام الصدفي : ثنا الفضل بن المختار ، عن عبدالله بن موهب ، عن عصمة بن مالك الخطمي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : احتكّ بعض جسدي ، فأدخلت يدي أحتكُّ ، فأصابت يدي ذكري؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ، آفته الفضل بن المختار هذا ، وهو منكر الحديث ، وله أباطيل وموضوعات تقدم أحدها برقم (٢٨٤) .

والحديث قال الهيثمي (١/٢٤٤) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو منكر الحديث ، ضعيف جداً» .

ثم إن شيخ الطبراني أحمد بن رشدين متهم بالكذب ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٧) وغيره .

٣٩٨٤ ـ (وَيْحَكَ ! إذا ماتَ عُمَرُ ؛ فإنِ اسْتَطَعْتَ أنْ تموتَ ؛ فَمُتْ) .

موضوع . أخرجه الطبراني بإسناد الذي قبله ، برقم (٤٧٨) عن عصمة بن مالك قال :

قدم رجل من أهل البادية بإبل له ، فلقيه رسول الله ﷺ فاشتراها منه ، فَلَقِيَهُ علي فقال : ما أقدمك؟ قال : قدمت بإبل فاشتراها رسول الله ﷺ ، قال : فنقدك؟

قال : لا ، ولكن بعتها منه بتأخير ، فقال علي : ارجع ، فقل له : يا رسول الله إن حدث بك حدث من يقضيني مالي؟ وانظر ما يقول لك ، فارجع إليَّ حتى تعلمني . فقال : يا رسول الله ! إن حدث بك حدث فمن يقضيني؟ قال : «أبو بكر» . فأعلم علياً . فقال له : ارجع اسأله إن حدث بأبي بكر حَدَثٌ فمن يقضيني؟ فقال : «عمر» ، فجاء فأعلم علياً . فقال له : ارجع ، فسله إذا مات عمر فمن يقضيني؟ فجاء فسأله؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا موضوع كالذي قبله ، وذكرت آفته هناك فلا مُسَوِّغَ للإعادة .

والحديث قال الهيثمي (١٧٩/٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف [جداً]» .

٣٩٨٥ - (زَوِّجوا عُثْمَانَ ، لو كانَ لي ثالثةٌ لَزَوَّجْتُهُ ، وما زَوَّجْتُه إلا بالوَحْيِ مِنَ اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه الطبراني بالإسناد المتقدم ، عن عصمة قال :

لما ماتت بنت رسول الله ﷺ التي تحت عثمان ، قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وفي إسناده متهم ، وآخر يروي الموضوعات ، وقول الهيثمي فيه (٨٣/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف» .

ففيه تساهل في التعبير ؛ كما يتبيّن لك بالرجوع إلى كلام الحفاظ فيه المذكور تحت الحديث (٢٨٤) .

٣٩٨٦ ـ (أَحَبُّ العملِ إلى الله عز وجل سُبْحَةُ الحديثِ ، وأَبْغَضُ الأعمالِ إلى اللهِ التحريفُ . قلنا : يا رسول الله ! وما سُبْحَةُ الحديثِ؟ قال : القومُ يتحدَّثون والرَّجُلُ يُسَبِّحُ . قلنا يا رسول الله ! وما التحريفُ؟ قال : يكونونَ بخيرٍ ؛ فيسألُهُمْ الجارُ والصاحِبُ ، فيقولونَ : نحنُ بِشَرٍّ ! يَشْكُون) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» بإسناده المتقدم ، عن عصمة ابن مالك مرفوعاً برقم (٤٩٦) ، وقد عرفت أن فيه متهماً ، ومن يروي الموضوعات .

(تنبيه) : الأصل : (التحديف) في الموضعين ، ولم أعرف معناه ، وما أثبتُّه من «المجمع» (١٠/٨١) وَضَعَّفَهُ بالمختار ، وكذلك هو في «الترغيب» وأشار إلى تضعيفه !

٣٩٨٧ ـ (مَنْ تحبَّبَ إلى الناسِ بما يُحِبُّون ، وبَارَزَ اللهَ تعالى ؛ لَقِيَ اللهَ تعالى وهو عليهِ غَضْبَان) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٤٩٩) ، بإسناده المتقدم ، عن عصمة بن مالك مرفوعاً آنفاً .

وفيه ذاك المتهم ، وذاك الذي يروي الموضوعات .

(تنبيه) : وقع الحديث في «المجمع» (١٠/٢٢٤) : «عن عبدالله بن عصمة بن فاتك قال : قال رسول الله ﷺ . . . رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه الفضل بن المختار ، وهو ضعيف» .

وهذا مع ما فيه من التساهل في الاقتصار على تضعيف الفضل بن المختار وهو شرٌّ من ذلك ـ كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الأحاديث المتقدمة ـ ؛ فإني لم أجد

في الصحابة عبدالله بن عصمة بن فاتك ، ولا وجدته في الفهرس الذي كنت وضعته لأسماء الصحابة في «المعجم الأوسط» ، كما لم أجد فيه ذكراً لعصمة بن مالك ، ولا لحديثه في فهرس أحاديثه ، فالظاهر أن عزوه لـ «الأوسط» عن عبدالله بن عصمة بن فاتك ، كل ذلك خطأ ؛ لا أدري لعله من الناسخ أو الطابع . والله أعلم .

والحديث تقدم مطوّلاً برقم (٢٦٤٥) ، ويأتي مبسَّطاً (٦٦٥٤) .

٣٩٨٨ ـ (الْوُدُّ الذي يَتَوَارَثُ : في أَهْلِ الإسلام) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٣٣٢/٤٤١٩) من طريق **محمد بن عمر الواقدي** : ثنا خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن **عمرو بن عبيد الله بن رافع** ، عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ الواقدي متروك متهم بالكذب ، وبه أعله الهيثمي (١٠/٢٨٠) .

وعمرو بن عبيدالله بن رافع ؛ لم أجده هكذا ، ومن هذه الطبقة : عمرو بن عبيدالله الأنصاري المدني من بني الحارث بن الخزرج ، ذكره ابن حبان في «تابعي الثقات» (٥/١٧٦) ، وقال أبو حاتم :

«محلُّه الصدق» .

فيحتمل أن يكون هو هذا . والله أعلم .

وقد روي الحديث بلفظ :

«الودُّ والبغض يتوارث» .

وقد سبق الكلام عليه برقم (٣١٦١) .

٣٩٨٩ - (نَهَانَا أنْ نعملَ الأرضَ ببعضِ خرَاجِهَا ، وبِوَرِقٍ مَنْقُودَةٍ) .

منكر بذكر الورِق . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/٣١١/٤٣٥٣) :
حدثنا أحمد بن خليد الحلبي : ثنا محمد بن عيسى الطباع : ثنا أبو عوانة ، عن أبي حصين ، عن مجاهد : حدثني ابن رافع بن خديج ، عن أبيه قال :

نهانا رسول الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعاً ، وأَمْرُ رسول الله على الرّأس والعين ، نهانا . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن رافع بن خديج ؛ فإنه لم يسمَّ ، وقد ذكره الذهبي في «فصل من عرف بأبيه» من «الميزان» ، وقال :

«لا يعرف» .

ويمكن أن تكون العلة ممن دونه ، ولا أجد في سائر رجاله من يمكن أن أضع الشبهة فيه ؛ لأنهم جميعاً ثقات سوى أحمد بن خليد الحلبي ؛ فإني لم أجد له ترجمة ؛ فقد رواه عمر بن ذر - وهو ثقة من رجال البخاري - ، عن مجاهد به بلفظ :

جاءنا أبو رافع من عند رسول الله ﷺ ، فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان يرفق بنا ، وطاعة الله وطاعة رسوله أرفق بنا : [نهانا] أن يزرع أحدنا إلا أرضاً يملك رقبتها ، أو مِنْحَة يمنحها رجل .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٣٤٧/١٣٠٣) ، ومن طريقه : أبو داود (٣/٦٨٩/٣٣٩٧) .

وهذا هو المحفوظ عن رافع بن خديج من طريق أخرى عنه ، عند مسلم وغيره ،

ومعناه صح عنه من طرق أخرى عنه، وفي بعضها قال رافع:

«أما بالذهب والورق؛ فلا بأس به».

رواه مسلم وغيره. وهو مخرج في «الإرواء» (١٤٧٨).

وذلك كله يؤكد نكارة ذكر الورق المنقودة في حديث الترجمة.

ونحوه: ما رواه قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن قيس بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج قال: ... فذكره نحوه.

أخرجه الطبراني (٤٣٥٥).

وقيس بن الربيع؛ ضعيف لسوء حفظه.

ونحوه: ما رواه أبو حنيفة، عن أبي حصين، عن ابن رافع بن خديج، عن رافع به نحوه، بلفظ:

«لا تستأجره بشيء». أخرجه الطبراني (٣٤٥٤).

وأبو حنيفة أيضاً ضعيف.

٣٩٩٠ - (لا يَأْخُذِ الرَّجُلُ مِنْ طُولِ لحيتَهِ، ولكنْ مِنَ الصُّدْغَيْنِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٢٤)، ومن طريقه: الديلمي في «مسند الفردوس» معلقاً (٣/١٨٤) بسنده، عن عفير بن معدان، عن عطاء بن أبي رباح قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ... فذكره. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث عطاء، لا أعلم عنه راوياً غير عفير بن معدان».

قلت: هو متروك ضعيف جداً، وهو راوي حديث: «وُكِّلَ بالشمسِ تسعةُ

أملاك يرمونها بالثلج كل يوم . .» . وقد مضى برقم (٢٩٣) .

وقد ثبت عن جماعة من السلف أَخْذُ ما زاد على القَبْضة من اللِّحية ؛ كما بيَّنْتُ ذلك برواياتٍ عديدةٍ في غير موضع .

وسيأتي برقم (٥٤٥٣) بزيادة .

٣٩٩١ - (لا أَجْرَ إلا عن حِسْبَةٍ ، ولا عَمَلَ إلا بِنِيَّةٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢٠٦/٣) من طريق **سعيد ابن محمد** : حدثنا **شقيق** ، عن إبراهيم بن أدهم ، عن عمران القصير ، عن مالك ابن دينار ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شقيق هذا هو ابن إبراهيم البلخي الزاهد ؛ ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٣٧٣/١/٢) برواية اثنين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وتناقض كلام الذهبي عنه في «الميزان» ، فقال :

« . . من كبار الزهاد ، منكر الحديث . .» ، ثم قال :

«ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف ، لأن نكارة تلك الأحاديث من جهة الراوي عنه» !!

ثم ذكره في «الضعفاء والمتروكين» ، ولم يزد على قوله :

«لا يحتج به» .

والراوي عند سعيد بن محمد ؛ لم أعرفه ، ولعله من الذين أشار إليهم الذهبي آنفاً . والله أعلم .

٣٩٩٢ - (لا تألَّوا على اللهِ ، لا تألَّوا على اللهِ ؛ فإنَّه مَنْ تألَّى على اللهِ أَكْذَبَهُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/٢٧٣/٧٨٩٨) عن أبي عبدالملك ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، أنه سمع رسول الله ﷺ وهو راكب على الجدعاء وخلفه الفضل بن عباس يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي عبدالملك ، وهو علي بن يزيد الألهاني ، وبه ضعفه الهيثمي (٣/٢٧١ و٧/٢٠٨) ، وقد سبق الكلام عليه مراراً .

(تنبيه) : هكذا الحديث في «المعجم» بتكرار الجملة الأولى منه مرتين ، وكذا هو في «الجامع الكبير» ، ووقع في «الصغير» تبعاً لـ«المجمع» في الموضعين منه بدون تكرار .

٣٩٩٣ - (لا تُباع . [يعني أم الولد]) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤/٢٤٣/٤١٤٧) ، والدارقطني (٤/١٣٣/ ٢٩) ، وعنه البيهقي (١٠/٣٤٥) عن **ابن لهيعة** ، عن عبيدالله بن أبي جعفر ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشجّ ، عن بسر بن سعيد ، عن خوات بن جبير قال :

مات رجل وأوصى إليَّ ، فكان فيما أوصى به أم ولده وامرأة حرة ، فوقع بين أم الولد والمرأة كلام ، فقالت لها المرأة : يا لكاع ! غداً يؤخذ بأُذنك ، فتباعين في السوق ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال :

«لا تباع» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة المعروف ، وبه أعله الهيثمي (٤/٢٤٩) .

وتابعه **رشدين بن سعد المهري** : نا طلحة بن أبي سعيد ، عن عبيدالله ابن أبي جعفر به .

ورشدين هذا ضعيف ، رجَّح أبو حاتم عليه ابنَ لهيعة ؛ كما في «التقريب» .

قلت : وفي الطريق إليه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين ؛ قال ابن عدي ـ كما تقدم ذكره مراراً ـ :

«كذبوه» .

٣٩٩٤ ـ (ليسَ مِنْ مريضٍ يَمْرَضُ إلا نَذَرَ شيئاً ؛ ونوى شيئاً مِنَ الخيرِ ، فَفِ للهِ بما وَعَدتَهُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤/٢٤٣/٤١٤٨) وابن عدي في «الكامل» (٦/٢١٥٧) من طريق **محمد بن الحجاج المصفّر** ، والطبراني من طريق **عبيدالله بن إسحاق الهاشمي** ؛ كلاهما ، عن خوات بن صالح بن خوات بن جبير ، عن أبيه ، عن جده قال :

مرضت ، فعادني النبي ﷺ ، فلما برئت قال : . . . فذكره .

قلت : يبدو أن هذا لفظ الهاشمي ؛ فإن لفظ المصفرّ في «الكامل» :

مرضت ، ثم أفقت ، فلقيني رسول الله ﷺ فقال :

«صَحَّ جِسْمُك يا خوات !» .

قلت : وجسمك يا رسول الله ! فقال :

«يا خوات ! فِ لله بما وعدت» .

قلت : يا رسول الله ! ما وعدت شيئاً ، قال :

«بلى يا خوات ! إنه ليس من مريض . . .» الحديث .

ثم روى عن ابن معين أنه قال في (المصفّر) :

«ليس بثقة» . وعن أحمد والنسائي :

«متروك الحديث» . وعن البخاري :

«سكتوا عنه» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/٢٩٦) :

«منكر الحديث جداً ؛ يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر ، لا تحل الرواية عنه» .

وساق له الذهبي من عجائبه حديثين ؛ أحدهما هذا ، والآخر هو الآتي بعد عدة أحاديث برقم (٤٠١٩) .

قلت : وفي الطريق الأخرى عبيدالله ، كذا وقع هنا ، وفي «ضعفاء العقيلي» (٢/٢٣٣) :

«عبدالله بن إسحاق بن الفضل الهاشمي ؛ له أحاديث لا يتابع منها على شيء» .

ثم ساق له حديثاً آخر .

والحديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/٤١٣) من طريق عبدالله هذا

مكبَّراً ، وسكت عنه هو والذهبي ! والحديث ظاهر البطلان ؛ يشهد لبطلانه الواقع ، فكم من مريض يمرض ولا ينذر ، وبخاصة المؤمنين الذين يذكرون دائماً قول النبي ﷺ :

«لا تنذروا ؛ فإن النذر لا يردُّ من قَدَر الله شيئاً ، وإنما يُسْتَخْرَجُ به من البخيل» .

فلا أدري كيف ذهل الذهبي عن هذا؟ والله ولي التوفيق .

٣٩٩٥ - (إني على ما ترون بحمد الله ، قد قرأت البارحة السبع الطوال) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١١٣٦) ، وابن حبان (٦٦٤) ، والحاكم (٣٠٨/١) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٨٧٠/٢) كلهم من طريق **مؤمل بن إسماعيل** ، عن سليمان بن المغيرة : نا ثابت ، عن أنس قال :

وجد رسول الله ﷺ ذات ليلة شيئاً ، فلما أصبح قيل : يا رسول الله ! إن أثر الوجع عليك لبيِّن ، قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

وقال الهيثمي بعد أن عزاه لأبي يعلى (٢٧٤/٢) :

«ورجاله ثقات» .

قلت : ويبدو أنني اغتررت برهة من الدهر بهذا التصحيح والتوثيق ، فأوردت الحديث في «صفة الصلاة» (ص١١٨ - السادسة) ، ثم تبيَّن لي الآن بمناسبة التعليق على «صحيح ابن خزيمة» الذي يقوم بتحقيقه صديقنا الدكتور مصطفى الأعظمي ، فكان لا بد من النظر في إسناده ، والنظر فيه عند غيره من المخرِّجين ،

فإذا هو يدور - كما ترى - عندهم جميعاً على مؤمل بن إسماعيل ، وإليك ترجمته من «الميزان» :

«حافظ ، عالم ، **يخطئ** ، وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : صدوق ، شديد في السُّنَّة ، كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير . وذكره أبو داود ، فعَظَّمَهُ ، ورفع من شأنه» .

وقال الحافظ في «التقريب» ملخِّصاً فيه أقوال الأئمة :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : فيبدو أن من وثقه لم يبدُ له سوء حفظه ، ومن وصفه به معه زيادة علم ، فينبغي اعتماده ، ولا يجوز طرحه كما هو معلوم من قواعد «مصطلح الحديث» ، وعليه ؛ فحديث الرجل يبقى في مرتبة الضعف حتى نجد له من يتابعه أو يشهد له ، وهذا ما لم نظفر به ، فمن كان عنده نسخة من «صفة الصلاة» فيها هذا الحديث ؛ فليضرب عليه ، وجزاه الله خيراً .

٣٩٩٦ - (فاتحة الكتاب تجزي ما لا يجزي شيء من القرآن ، ولو أن فاتحة الكتاب جعلت في كفة الميزان ، وجعل القرآن في الكفة الأخرى ، لفضلت فاتحة الكتاب على القرآن سبع مرات) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٣٣١) عن أبي نعيم معلقاً ، من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي : حدثنا يوسف بن عطية ، عن سفيان ، عن زاهر الأزدي ، عن أبي سلمة ، عن أبي الدرداء رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ آفته يوسف بن عطية ؛ متروك .

وزاهر الأزدي ؛ لم أعرفه .

وإسماعيل بن عمرو ؛ ضعيف .

٣٩٩٧ - (فاتحة الكتاب شفاء من السمّ) .

موضوع . رواه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢/٢٢٦/٢) : حدثنا خيثمة قال : حدثنا حلقب بن محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن أبان الوراق قال : حدثنا **سلام الطويل** ، عن **زيد العمي** ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ سلام الطويل متهم بالوضع ، وزيد العمي ضعيف .

وقد توبع ، ولكن بمن لا يفرح به ؛ رواه **محمد بن زكريا** ، عن عباد بن موسى ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين به .

أخرجه الديلمي (٢/٣٣٢) .

وابن عون ثقة ، لكن في الطريق إليه محمد بن زكريا وهو الغلابي البصري ؛ قال الدارقطني :

«يضع الحديث» .

والحديث عزاه ابن كثير في «تفسيره» (١/٨) ، والقرطبي (١/١١٢) ؛ للدارمي عن أبي سعيد مرفوعاً . وهو من أوهامهما رحمهما الله لوجهين :

الأول : أنه رواه (٢/٤٤٥) من طريق عبدالملك بن عمير قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا مرسل ، ليس فيه ذكر أبي سعيد !

والآخر : أنه عنده بلفظ :

«من كل داء» . ليس فيه ذكر السم !

وهكذا رواه البيهقي في «الشعب» عن ابن عمير مرسلاً ؛ كما في «الجامع الكبير» . وعزاه باللفظ الأول عن أبي سعيد : لسعيد بن منصور ، والبيهقي في «الشعب» .

والوهم المذكور لابن كثير قلده فيه الشيخ نسيب الرفاعي في «مختصره» (ص٦) ، وليس هذا فقط ، بل تجرأ فقال : إنه صحيح . وله من مثل هذه الجرأة المذمومة الشيء الكثير ! هداه الله .

٣٩٩٨ - (فارس عصبتنا أهل البيت ؛ لأن إسماعيل عم ولد إسحاق ، وإسحاق عم ولد إسماعيل) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١١) ، والديلمي (٢/٣٣٢) معلقاً ، عن الحاكم بسنده إلى إبراهيم بن هراسة ، عن الثوري ، عن معاوية بن قرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إبراهيم بن هراسة ، قال البخاري :

«تركوه» .

وكان أبو داود يطلق فيه الكذب ، وقال العجلي :

«متروك كذاب» .

٣٩٩٩ - (فارس نطحة أو نطحتان ؛ ثم لا فارس بعدها أبداً ، والروم ذات القرون أصحاب سحر وصحر ، كلما ذهب قرن خلف قرن مكانه ، هيهات إلى آخر الدهر ، هم أصحابكم ما كان في العيش خير) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٤٧/٧) : حدثنا عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني ، عن ابن محيريز مرفوعاً . ورواه الحارث في «مسنده» (١/٨٦ - زوائده) ، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/٣٦/١) من طريق آخر ، عن أبي إسحاق ، عن الأوزاعي به . وكذا رواه الواحدي في «الوسيط» (١/١٨٣/٣) ، والثعلبي في «تفسيره» (٢/٦٦/٣) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل ؛ لأن ابن محيريز - واسمه عبدالله - تابعي مات سنة (٩٩) .

٤٠٠٠ - (فاطمة أحبّ إليَّ منكَ ، وأنتَ أعزّ عليَّ منها . قاله لعلي رضي الله عنه) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «خصائص علي» (ص٢٦) عن [ابن] أبي نجيح ، عن أبيه ، عن رجل قال : سمعت علياً رضي الله عنه على المنبر بالكوفة يقول :

خطبتُ إلى رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام ، فزوجني ، فقلت : يا رسول الله ! أنا أَحَبُّ إليك أم هي؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لجهالة الرجل الذي لم يُسَمّ .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني في «الأوسط» ؛ من حديث أبي هريرة مرفوعاً . وقال المناوي :

«قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح» .

وأقول : في هذا النقل نَظَر ؛ فإن قول الهيثمي المذكور ؛ إنما قاله في حديث ابن عباس بنحوه ؛ إلا أنه بلفظ :

«يا بنية ! لك رقة الولد ، وعليٌّ أعز عليَّ منكِ» .

قال الهيثمي (٩/٢٠١) :

«رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح» . ثم قال عقبه مباشرة :

«وعن أبي هريرة قال : قال علي : يا رسول الله أيما أَحَبُّ إليك ، أنا أم فاطمة؟ قال : فاطمة أحب إلي منك ، وأنت أعز علي منها . قلت : فذكره ، وقد تقدم . رواه الطبراني في (الأوسط)» .

كذا في النسخة المطبوعة ، ليس فيها قوله الذي عزاه المناوي إليه :

«ورجاله رجال الصحيح» . فَلَعَلَّه انتقل بصره إلى هذا القول الذي في الحديث قبله حديث ابن عباس .

ثم إنني لم أفهم المقصود من قوله : «قلت : فذكره ، وقد تقدم» ! ولا عرفت أين تقدم . فالله أعلم .

تمّ بفضل الله وكرمه المجلد الثامن من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد التاسع ، وأوله الحديث

٤٠٠١ ـ (فتنةُ القبرِ فيَّ ، فإذا سُئلتم عني ...) .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك .

الفهارس

٢ ـ فهرس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(غ)

٣ - فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ فهرس الأحاديث الضعيفة مرتبة على الأبواب الفقهية

١ـ الآداب والأخلاق

٢ـ أبواب متنوعة من الفقه

٣ـ الأدعية والأذكار والشكر والاستغفار

٤ـ الأطعمة والأشربة والذبائح

٥ـ الإيمان وشعبه والكفر والتوحيد

٦- الجهاد والسيرة والسفر

٧- الحج والعمرة

٨- الزكاة والسخاء

٩- الزهد والرقائق

١٠- الصوم

١١- الطهارة والصلاة والجمعة والجنائز والعيدين والمساجد

١٢- الطب النبوي والرقى والمرض والموت والمواعظ والابتلاء

١٣- عجائب المخلوقات وبدء الخلق والجنة والنار والقيامة والتاريخ

١٤- العلم والقرآن والتفسير والسنة والبدعة والأصول والتشبه بالكفار والأمثال

١٥- علامات الساعة ودلائل النبوة

١٦- مناقب ومثالب

١٧ـ النكاح والطلاق والإماء والمولود واللباس واللهو

١٨ـ الولايات العامة

٥ - فهرس الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٦ ـ فهرس الآثار مرتبة على الحروف

٧ - فهرس غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(ب ، ت ، ث)

(غ ، ف ، ق)

الكنى

المتفرقات

الأبناء

الأنساب

النساء

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد التاسع

٤٠٠١ - ٤٥٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة .

- الرياض .

٦١١ ص ، ١٧,٥ X ٢٥ سم

ردمك X- ٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٥٧-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج٩)

١ - الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ٢٢/٢٢٤١

رقم الإيداع : ٢٢/٢٢٤١

ردمك : X- ٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

X-٥٧-٨٥٨-٩٩٦٠ (ج٩)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالنا ، مَنْ يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه .

أما بعدُ ؛ فهذا هو المجلد التاسعُ من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعةِ ، وأثرها السيئ في الأمة » يَخْرُجِ إلى عالمِ المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرائهِ ومنتظريهِ وراغبيه بمئاتِ الأحاديث الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفةِ ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاق ، والأحكام ، وغير ذلكَ ممَّا سَيراه كلُّ مُحِبٍّ للعلمِ وأهلِه ، يخرجُ ليلحقَ بأمثالِه من المجلدات السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بينةٍ مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا يَنْسبُ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيد قوله ﷺ : « كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » ، أو تحتَ وعيـد قولِه الآخر : « مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فليتبوأْ مقعَدَهُ مِنَ النار » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ الله ورسولُه ، والمسكينُ يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعَاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلد ـ كسابقه ـ الكثيرَ والكثيرَ منَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّة ؛ كلٌّ في مكانهِ ومناسبتِه ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٤٠١٤ ، ٤٠٢١ ، ٤٠٣٨ ، ٤٠٧٦ ، ٤٠٨١ ، ٤٠٨٧ ، ٤١١٢ ، ٤١٢٧ ، ٤١٣٢ ، ٤١٣٨ ، ٤١٣٩ ، ٤١٤٤ ، ٤١٤٥ ، ٤١٧٨ ، ٤١٩٤ ، ٤١٩٩ ، ٤٢٠٠ ، ٤٢٠٨ ، ٤٢١٧ ، ٤٢٣٧ ، ٤٢٦١ ، ٤٢٦٧ ، ٤٢٧٩ ، ٤٢٨١ ، ٤٣١٢ ، ٤٣١٣ ، ٤٣٢٨ ، ٤٣٤٢ ، ٤٣٤٨ ، ٤٣٥١ ، ٤٣٨٤ ، ٤٣٩٢ ، ٤٤١٠ ، ٤٤٣٠) .

وبطبيعة الحال ؛ فإن هذا المجلد ـ كالمجلد الثامن ـ لم يراجعه الشيخ المراجعة الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك ـ بل أهمه ـ أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديثِ لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ ـ رحمه الله ـ الحكمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ ـ كعادتهِ ـ ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقهِ وتحقيقه ، مع الرجوعِ إلى بعضِ إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقام هذه الأحاديث كاملة : (٤٠١٥ ، ٤٠٢٤ ، ٤٠٢٦ ، ٤٠٣٠ ، ٤٠٣٥ ، ٤٠٤٦ ، ٤١٠٦ ، ٤١١٠ ، ٤١٥٢ ، ٤١٥٩ ، ٤١٦١ ، ٤١٧٧ ، ٤١٩٣ ، ٤٢٠٣ ، ٤٢٠٤ ، ٤٢١٨ ، ٤٢١٩ ، ٤٢٤٢ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٨٣ ، ٤٢٩٢ ، ٤٢٩٨ ، ٤٣١٨ ، ٤٣٢٢ ، ٤٣٣٢ ، ٤٣٣٦ ، ٤٣٧٤ ، ٤٣٨٣ ، ٤٣٨٩ ، ٤٤٠٣ ، ٤٤٠٤ ، ٤٤٢٣ ، ٤٤٨٧ ، ٤٤٩٣) .

وهناكَ أحاديثُ قُمْنَا بحذْفِها ؛ نظراً لرجوعِ الشَّيخِ ـ رحمه اللهُ ـ عن تضعيفها وتخريجه إيَّاها في « الصحيحة » ، وأَمْرِهِ هو بنقلها ؛ وهذه الأحاديث هي : (٤٠٢٢ ، ٤٣٠١ ، ٤٣٨٧) ، وقد أَشَرْنَا إلى ذلكَ في الحاشية .

وقد وجدنا ـ أيضاً ـ بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعَدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ ـ رحمه الله ـ كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٤٣٥٠ ، ٤٣٩٤) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيمِ في جَميع مراحِلِهِ ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخِ ـ رحمه الله ـ ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

٢٧ رمضان ١٤٢١ هـ — الناشـــر

٤٠٠١ ـ (فِتْنةُ القبْرِ فيَّ ، فإذا سُئِلْتُم عنِّي فَلا تَشُكُّوا) .

ضعيف جدّاً . رواه الحاكم (٣٨٢/٢) عن **محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير** ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » . ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل محمد مجمع على ضعفه » .

وأقول : هو ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » ، وقال النسائي والدارقطني :

« متروك » . وكذَّبَهُ بعضهم .

٤٠٠٢ ـ (فَضْلُ عائشةَ على النساءِ ؛ كفضلِ تِهامةَ على ما سِواها منَ الأرْضِ ، وفَضْلِ الثريدِ على سائرِ الطعام) .

منكر . أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٢٨/٢) عن أبي نعيم معلقاً ، من طريق **محمد بن حميد** : ثنا جرير ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ **محمد بن حميد** ، وهو الرازي .

والمحفوظ في هذا الحديث عن عائشة وغيرها دون ذكر تِهامة ، **فهي زيادة منكرة** .

فقد أخرجه أحمد (١٥٩/٦) من طريق أبي سلمة ، عن عائشة به دون الزيادة .

وإسناده جيد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير **الحارث ـ وهو ابن عبد الرحمن القرشي العامري ـ** ؛ قال النسائي :

« ليس به بأس » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وأخرجه البخاري (٤٤٧/٢) ، ومسلم (١٣٣/٧ ، ١٣٨) وغيرهما من حديث أبي موسى وأنس مرفوعاً .

وأبو نعيم في « الحلية » (٢٥/٩) من حديث سعد بن أبي وقاص .

والحاكم (٥٨٧/٣) من حديث قرة والد معاوية .

(تنبيه) : لقد انقلب الحديث على الحافظ السيوطي ؛ فأورده في « الجامع الصغير » وتبعه النبهاني في « الفتح الكبير » بلفظ :

« فضل الثريد على الطعام ؛ كفضل عائشة على النساء » .

وعزاه لابن ماجه عن أنس !

وهو عند ابن ماجه (٣٢٨١) باللفظ المحفوظ عند الشيخين وغيرهما :

« فضل عائشة على النساء ؛ كفضل الثريد على سائر الطعام » .

وكذلك هو في « مسند أحمد » (١٥٦/٣ ، ٢٦٤) .

وكذلك أورده السيوطي نفسه في « الجامع الكبير » (١/٨٠/٢) ؛ ولكنه قصّر في تخريجه فقال :

« رواه ش عن أنس ، الخطيب في « المتفق والمفترق » عن عائشة » .

وكان حقه أن يعزوه للشيخين على الأقل عن أنس ، وأحمد عنها .

٤٠٠٣ - (فَضْلُ الجُمُعَةِ في رمضانَ على سائرِ أَيّامِه ؛ كفَضْلِ رمضانَ على سائِر الشُّهور) .

موضوع . وله طريقان :

الأول : عن عبيد بن واقد قال : ثنا بشر بن عبد الله القيسي قال : ثنا **أبو داود** ، عن البراء بن عازب مرفوعاً .

أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢/٢١٥) ، والضياء في « الأحاديث والحكايات » (٢/١٤٧/١٢) وقال :

« أظن أن **أبا داود هذا نفيع الأعمى** » .

قلت : هو كذلك ؛ فقد أخرجه من هذا الوجه ابن عدي (١/٢٥٥) فقال : « عن أبي داود الدارمي » . وكذلك في رواية الأصبهاني .

والدارمي : هو نفيع بن الحارث ـ كما في « تهذيب التهذيب » ـ ، وهو كذاب .

والآخر : يرويه هارون بن زياد الحنائي : حدثنا سعد بن عبد الرحمن : حدثنا **عمر بن موسى** ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً به .

أخرجه الديلمي (٥/٣٢٩) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته **عمر بن موسى ـ وهو الوجيهي** ـ ؛ قال ابن عدي وغيره :

« يضع الحديث » . قال المناوي :

« وفيه **هارون بن زياد** ؛ قال الذهبي : قال أبو حاتم : له حديث باطل . وقال ابن حبان : كان ممن يضع » .

قلت : هذا الوضاع ليس هو راوي هذا الحديث ؛ لأن هذا متقدم الطبقة ، يروي عن الأعمش ، وأمّا الراوي له ؛ فهو متأخر عنه كما ترى ، وهو الحنائي ، والوضاع لم ينسب هذه النسبة ، وقد فرق بينهما الحافظ ، فذكر هذا بعد الوضاع وقال :

« **أبو موسى** من أهل المصّيصة . . . ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

٤٠٠٤ - (فَضْلُ ما بينَ لذّة المرأةِ ولذَّةِ الرجُلِ ؛ كأَثَرِ المَخْيَطِ في الطِّينِ ، إلا أنَّ اللهَ يَسْترهُنَّ بالحياءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١/١٦٨/١ - الجمع بينه وبين الصغير) : نا محمد بن أبان : نا **أحمد بن علي بن شوذب الواسطي** : نا **أبو المسيب سلم بن سلام** : نا ليث بن سعد ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، عن **يعقوب بن خالد** ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن الليث إلا أبو المسيب » .

قلت : وهو مجهول الحال ، روى عنه جماعة من الواسطيين وغيرهم ، ولم أرَ من وثّقه أو جرّحه ، ولذا قال الحافظ :

« مقبول » .

ومثله يعقوب بن خالد - وهو ابن المسيب - ؛ قال ابن أبي حاتم (٤/٢/٢٠٧) :

« روى عنه يحيى بن سعيد - يعني الأنصاري - ، وعمرو بن أبي عمرو ، وابن الهاد » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وابن شوذب ؛ لم أعرفه .

ومثله محمد بن أبان ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن أبان الأصبهاني ؛ فإنه من شيوخ الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٨٧) ، وهو ثقة .

والحديث قال الهيثمي (٤/٢٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أحمد بن علي بن شوذب ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ، ولعلّ عمدته في إطلاقه التوثيق على أبي المسيب ، ويعقوب بن خالد ؛ ابنُ حبان ، فقد يكون أوردهما في « الثقات » ، فليراجع .

ونقل المناوي عن ابن القيم أنه قال :

« هذا لا يصح عن النبي ﷺ ، وإسناده مظلم لا يحتَجُّ بمثله » .

قلت : وقد روي الحديث بإسناد آخر نحوه ، ولفظه :

« فضّلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين في اللذَّة ، ولكن الله ألقى عليهن الحياء » .

رواه ابن عبد الهادي في « أحاديث منتقاة » (١/٣٣٨) عن ابن وهب : حدثني أسامة بن زيد : أن **الجارود مولى ابن مليل الزهري** حدثه : أنه سمع أبا هريرة مرفوعاً .

وأخرجه البيهقي في « الشعب » (٢/٤٦٢/٢) من طريق أبي الأسود : ثنا ابن لهيعة ، عن أسامة بن زيد الليثي : أنا **داود مولى بني محمد الزهري** حدثه : أنه سمع أبا هريرة يقول . . .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإن داود هذا لم أعرفه ، ووقع عند ابن عبد الهادي : « الجارود » ، وما أظنُّه إلا محرَّفاً ؛ فقد قال المناوي بعد أن عزاه تبعاً لأصله للبيهقي في « الشعب » :

« وفيه داود مولى أبي مكمل ؛ قال في « الميزان » : قال البخاري : منكر الحديث . ثم ساق له هذا الخبر » .

ومن الغريب أننا لم نجد هذه الترجمة فيمن يسمى بـ « داود » من « الميزان » ، ولا رأيت فيهم هذا الحديث ، فغالب الظن أن « داود » نفسه محرف من الناسخين

أو الطابعين للمناوي . والله أعلم .

٤٠٠٥ - (فَضْلُ الدارِ القَريبةِ منَ المسجد على الدارِ الشاسِعَةِ ؛ كفَضْلِ الغازِي على القاعِد) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (٣٨٧/٥) عن ابن لهيعة ، عن بكر بن عمرو ، عن أبي عبد الملك ، عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : الانقطاع بين حذيفة وأبي عبد الملك - وهو علي بن يزيد الألهاني صاحب القاسم بن عبد الرحمن - ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، ولا سِنُّهُ مما يساعده على ذلك ؛ فإنه مات في العشر الثاني بعد المئة .

الثانية : ضعف أبي عبد الملك نفسه ؛ بل قال فيه النسائي :

« متروك الحديث » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

الثالثة : ضعف ابن لهيعة .

٤٠٠٦ - (فَضْلُ الشابِّ العابدِ الذي تعبَّدَ في شبابهِ على الشَّيْخِ الذي تعبَّدَ بعدَما كبِرَتْ سِنُّهُ ؛ كفَضْلِ المرسَلِينَ على سائرِ الناسِ ، يقولُ الله للشابِّ المؤمنِ بقَدري ، الراضِي بكتابي ، القانِع برِزْقي ، التاركِ شَهْوَتَهُ من أَجْلي : أنتَ عِنْدي كبَعْضِ مَلائكتي ، وللشابِّ التاركِ لِحُرُماتِ الله ، العاملِ بطاعةِ الله : كلِّ يوم أَجرُ سبعينَ صدِّيقاً ، وفضلُ الشابِّ المتعبِّدِ على الشيخِ الذي تَعبَّدَ بعدما كَبِرَتْ سِنُّهُ ؛ كفَضْلِ المرْسَلِينَ على سائرِ النَّبيِّين) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٢/٢٩٢) ، والديلمي (٢/٣٣٠) عن **المغيرة بن فضيل الراسبي أبي خداش** : ثنا **جميل بن حميد** ، عن **موسى ابن جابان** ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون أنس لم أجدهم . وأعلّه المناوي بالراوي له عن المغيرة : **عمر بن شبيب** ، ولم يُقْرأ مني في مصورة « الديلمي » إلا : عمر بن شبّة الأخباري . وأما « الترغيب » فليس تحت يدي الآن ؛ لأني نسخت الحديث منذ عشر سنوات من نسخة المدينة منه .

ثم روى عن حامد بن آدم : ثنا أبو غانم ، عن أبي سهل ، عن الحسن قال :

« يقول الله يوم القيامة للشاب التارك شهوته من أجلي ، المبتذل شبابه لي : أنت عندي كبعض ملائكتي » .

٤٠٠٧ - (فُضِّلَ العالمُ على العابدِ سَبْعينَ درجةً ، بينَ كلِّ درجتين حُضْرُ الفَرسِ السريع المضمّر مئة عام ، وذلكَ أنّ الشيطانَ يضعُ البدعةَ للناسِ فَيَعْرفُها العالمُ فينْهَى عنها ، والعابدُ مُقْبِلٌ على صلاتهِ لا يتوجّه لها ولا يَعْرِفُها) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٢/٣٢٨) عن أبي عتبة ، عن بقيــة ، عن **عبد الله بن محرر** ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً :

ابن محرر هذا ؛ متروك ؛ كما في « التقريب » .

وبقية ؛ مدلس وقد عنعنه .

والجملة الأولى منه ؛ أخرجها ابن عبد البر في « الجامع » (٢٢/١) من طريق **يحيى بن صالح الأيلي** ، عن إسماعيل بن أمية ، عن عبيد بن عمير ، عن ابن عباس مرفوعاً .

ويحيى هذا ؛ قال العقيلي :

« روى مناكير » . وقال ابن عدي :

« أحاديثه كلها غير محفوظة » .

٤٠٠٨ - (فَضْلُ الماشِي خَلْفَ الجنازةِ على الماشِي أمامَها ؛ كفَضْلِ المكتوبةِ على التطوُّع) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣٣١/٢) عن أبي الشيخ معلقاً ، من طريق **مُطَّرِح بن يزيد** ، عن **عبيد الله بن زَحْر** ، عن **علي بن يزيد** ، [**عن القاسم بن عبد الرحمن**] ، عن أبي أمامة ، عن علي بن أبي طالب رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء :

مطرح هذا ؛ قال الذهبي :

« مجمع على ضعفه » ، وقال أبو حاتم :

« ليس بالقوي في الحديث ، روى أحاديث عن **علي بن يزيد** ، فلا أدري [البلاء] منه أو من علي بن يزيد ؟ » ، وقال الآجري عن أبي داود :

« زعموا أن البلية من قبل **علي بن يزيد** » .

قلت : وهو الألهاني . وقد قال ابن حبان في **ابن زحر** :

« يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ،

وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ عبيدُ الله وعليُّ بنُ يزيد والقاسمُ أبو عبد الرحمن ؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » !

٤٠٠٩ ـ (فَضْلُ الوقْتِ الأوَّلِ منَ الصلاةِ على الآخِرِ ؛ كفَضْلِ الآخِرَةِ على الدُّنْيا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٣٣١) عن أبي نعيم معلقاً بسنده ، عن ليث بن خالد البلخي : حدثنا **إبراهيم بن رستم** ، عن **علي الغواص** ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف إبراهيم بن رستم من قبل حفظه ، وشيخه والراوي عنه ؛ لم أعرفهما . ونقل المناوي عن العراقي أنه قال :

« وسنده ضعيف » .

ثم رأيت ليث بن خالد البلخي في « الجرح والتعديل » ، وكَنَّاه بـ (أبي بكر) ، بروايته عن جمع من الشيوخ الثقات ، وقال :

« سمع منه أبي بـ (الري) ، وروى عنه » .

ولم يذكره ابن حبان في « الثقات » !

ثم رأيت الخطيب قد ترجمه في « التاريخ » (١٣/١٥) ، وذكر أنه روى عنه عبدالله بن أحمد أيضاً ، وروى عن ابن نمير أنه أثنى عليه خيراً .

ثم رأيت الحافظ قد ترجم له في « تعجيل المنفعة » (٩١٨/٣٥٥) رامزاً له بأنه روى عنه عبد الله بن أحمد في زياداته على « المسند » وقال :

« وقد كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه ؛

ولهذا كان معظم شيوخه ثقات ، وإني لأَعْجَبُ من إغفال ابن حبان ذكر هذا في (ثقاته) » .

٤٠١٠ - (فَضْلُ صلاةِ الليلِ على صلاةِ النَّهار ؛ كفَضْلِ صدقةِ السرِّ على صدقةِ العَلانية) .

ضعيف . رواه أبو بكر الدينوري في « المجالسة » (٢/٢٩/٢٧) : حدثنا أبو بكر جنيد بن حكيم بن أبي الجنيد قال : ثنا علي بن ميمون الرقي : ثنا **مخلد بن يزيد** ، عن سفيان الثوري ، عن زبيد ، عن مرة ، عن عبد الله **مرفوعاً** .

ورواه الطبراني (٢/٧٥/٣) : حدثنا جعفر بن محمد الفريابي : نا عمرو بن هشام أبو أميّة الحراني : نا مخلد بن يزيد به .

ورواه أبو نعيم في « الحلية » (١٦٧/٤ و ٣٦/٥ و ٢٣٨/٧) من طرق عن مخلد به . وقال المنذري (٢١٧/١) :

« إسنادهُ حسن » .

وأقول : هو كذلك ؛ لولا أن الثقات رووه عن الثوري وعن زبيد به موقوفاً على ابن مسعود .

فرواه الطبراني (٢/٢١/٣) من طريق عبد الرزاق عن الثوري ، ومن طريق زائدة عن منصور ؛ كلاهما عن زبيد به موقوفاً على ابن مسعود .

ثم رواه (١/٣٥/٣) من طريق شريك ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود ومرة ومسروق قالوا : قال عبد الله به نحوه .

ورواه ابن صاعد في زوائد « الزهد » لابن المبارك (١/١٥٩ من الكواكب ٥٧٥) من طريق مخلد بن يزيد الحراني قال : ثنا سفيان الثوري به .

ورواه ابن أبي شيبة (١/٤٤/٢) ، وأبو نعيم عن مسعر عن زبيد به موقوفاً . وقال أبو نعيم :

« كذا رواه شعبة والناس عن زبيد موقوفاً ، وتفرد مخلد بن يزيد برفعه عن سفيان الثوري عن زبيد » .

قلت : ومخلد بن يزيد ـ مع مخالفته للثقات ـ فيه كلام من قبل حفظه ، قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فلا يحتج به عند المخالفة ، فالحديث من أجلها ضعيف مرفوعاً ، صحيح موقوفاً ، وكذلك رواه البيهقي (٥٠٢/٢) .

٤٠١١ ـ (فَضْلُ قِراءةِ القُرآنِ بِنَظَرٍ علَى من يَقْرؤهُ ظاهِراً ؛ كفَضْلِ الفَريضَةِ على النافِلة) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو عبيد في « فضائل القرآن » (١/١٦) وعنه الديلمي (٣٣٠/٢) : ثنا **نعيم بن حماد** ، عن بقية بن الوليد ، عن **معاوية بن يحيى السلمي** ، عن سليمان بن مسلم ، عن **عبد الله بن عبد الرحمن** ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وقال ابن كثير في « فضائل القرآن » (٦٥) :

« وهذا الإسناد فيه ضعف ؛ فإن **معاوية بن يحيى هذا هو الصدفي أو الإطرابلسي** ، وأيّاً ما كان ؛ فهو ضعيف » .

قلت : والأول أشد ضعفاً من الآخر ، وقد سبق الكلام عليه عند الحديث (١٣٦و ١٥٦) ، والراجح عندي أنه الأول ؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمته من

« التهذيب » : أن البخاري أورد له في « الضعفاء » حديثه عن سليمان بن سليم ، عن أنس مرفوعاً : « احترسوا من الناس بسوء الظن » . وقد رواه غيره كذلك كما تقدم (١٥٦) . فأظن أن شيخه هنا هو شيخه هناك ، لكن وقع هنا سليمان بن مسلم . والله أعلم .

وشيخه عبد الله بن عبد الرحمن ؛ لم أعرفه .

وبقية ؛ مدلس وقد عنعنه .

ونعيم بن حماد ؛ ضعيف .

٤٠١٢ - (في البطيخِ عشْرُ خِصالٍ : هو طعامٌ ، وشرابٌ ، ويغْسِلُ المثانَة ، ويقْطَعُ الإبردةَ ، وهو رَيْحانٌ ، وأُشْنانٌ ، ويغْسِلُ البَطْنَ ، ويُكْثِرُ ماءَ الصُلْبِ ، ويُكْثِرُ الجِماعَ ، ويُنْقي البَشرة) .

باطل . أخرجه الديلمي (٢/٣٣٦) عن شعيب بن بكار الموصلي : حدثنا محمد بن سليمان الآمدي ، عن أبي بكر الشيباني ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو بكر الشيباني - واسمه أصبغ - قال الذهبي :

« مجهول ، أتى بخبر منكر عن السُّدّي ، عن عبد خير ، عن علي . . . » .

قلت : فذكره ، وقال :

« أخرجه ابن الجوزي في الواهيات » . فقال الحافظ في « اللسان » :

« وهذا أولى بكتاب « الموضوعات » ، وقد ذكره العقيلي فقال : مجهول ، وحديثه غير محفوظ . . . ثم ساقه ، فعزوه له أولى من عزوه لابن الجوزي » .

قلت : وأخرجه الدولابي أيضاً في « الكنى » (١/١١٩ - ١٢٠) .

الثانية : محمد بن سليمان الآمدي ؛ لم أعرفه .

الثالثة : شعيب بن بكار ؛ قال الأزدي :

« ضعيف » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » للرافعي أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً ، وأبي عمر النوقاني في « كتاب البطيخ » عنه موقوفاً .

قلت : وهو الأقرب ، وقد ذكروا أنه لا يصح في فضل البطيخ شيء ، سوى أنه كان يأكله بالرطب ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٥٨) ، بل قال الحافظ السخاوي :

« أحاديث فضائل البطيخ باطلة » . كما سبق نقله عنه تحت الحديث (١٦٧) .

٤٠١٣ - (في الجمعةِ ساعةٌ لا يوافِقُها عبدٌ يَسْتَغْفِرُ اللهَ عزَّ وجلّ إلا غفرَ لَهُ ، فجعلَ النبيّ ﷺ يُقَلِّلُها بِيَدِه) .

شاذ . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٦٧) من طريق النسائي : أخبرني عمرو بن عثمان : حدثنا **شريح بن يزيد** : ثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير شريح بن يزيد ؛ فلم يوثِّقه غير ابن حبان ، وأظنّه قد وهم هو أو شيخه في لفظ الحديث ؛ فقد رواه جمع من الثقات عن أبي الزناد بلفظ :

« . . . وهو يصلي : يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه . . . » والباقي مثله .

هكذا أخرجه مالك ، ومسلم (٣/٥) ، وأحمد (٢/٤٨٦) ، وغيرهم .

وتابعه الزهري : حدثني سعيد بن المسيب به .

أخرجه أحمد (٢/٢٨٤) ، وعنه النسائي (١/٢١١) .

ثم أخرجه مسلم ، وأحمد (٢/٢٣٠ و ٢٥٥ و ٢٧٢ و ٢٨٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٤٠١ و ٤٠٣ و ٤٥٧ و ٤٦٩ و ٤٨١ و ٤٨٥ و ٤٨٦و ٤٨٩ و ٤٩٨ و ٥١٨) من طرق كثيرة عن أبي هريرة .

قلت : فهذه المتابعات والطرق تدل على شذوذ اللفظ الذي تفرد به شريح بن يزيد ، أقول هذا مع ملاحظتي أن الاستغفار الوارد فيه هو جزء من السؤال المحفوظ في الطرق الأخرى ، وعليه فلفظه قاصر عن لفظهم ، فتنبَّه .

٤٠١٤ - (في الخَيْلِ السائِمةِ ؛ في كلِّ فَرسٍ دينار) .

باطل . أخرجه الدارقطني (ص ٢١٤) ، والبيهقي (٤/١١٩) عن **محمد بن موسى الحارثي** (وقال البيهقي : **الإصطخري**) : أنبأ **إسماعيل بن يحيى بن بحر الكرماني** : ثنا **الليث بن حماد الإصطخري** : ثنا **أبو يوسف** ، عن **غورك بن الخضرم أبي عبد الله** ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر رفعه . وقال الدارقطني والبيهقي :

« تفرد به غورك - عن جعفر - وهو ضعيف جداً ، ومن دونه ضعفاء » .

قلت : وقد تُرْجِمُوا في « الميزان » و « اللسان » تراجم مختصرة ، ليس فيها أكثر من قول الدارقطني هذا ، غير **أبي يوسف وهو يعقوب بن إبراهيم القاضي صاحب أبي حنيفة** ، فترجمته فيهما مبسوطة ؛ إلا أنهما أغفلا ذكر محمد بن موسى الحارثي ، فلم يترجماه ، لكن في « اللسان » :

« محمد بن موسى بن إبراهيم الإصطخري ، شيخ مجهول ، روى عن شعيب

ابن عمران العسكري خبراً موضوعاً . . . » .

وأنا أظن أنه الحارثي ؛ لأنه كذلك نسب في رواية الدارقطني كما رأيت ، فكان على الحافظ أن يشير إلى تضعيفه إياه كما فعل فيمن فوقه . والله أعلم .

ثم إن الحديث مع ضعفه الشديد ؛ يخالف عموم قوله ﷺ :

« ليس على المسلم في عبده ، ولا في فرسه صدقة » .

أخرجه الستة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وأحمد (٢٤٢/٢ و ٢٤٩ و ٢٥٤ و ٢٧٩ و ٤٠٧ و ٤١٠ و ٤٣٢ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧٧) عن أبي هريرة ، وقال الترمذي (١٢٣/١) :

« حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أهل العلم » .

وفي رواية لمسلم ، والدارقطني :

« إلا أن في الرقيق صدقة الفطر » .

ويخالف أيضاً مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام :

« في كل سائمة إبل ، في أربعين بنت لبون . . . » الحديث ؛ وهو مخرج في «الإرواء» (٧٨٣) ، فلم يذكر فيه سائمة الخيل .

(تنبيه) : من تعصُّب الكوثري البالغ ، وتغييره للحقائق ، أنه أورد هذا الحديث في «النُّكَت الطريفة» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) ، محتجّاً به لأبي حنيفة في إيجابه الزكاة على الخيل السائمة ، غير مكترث بتضعيف الدارقطني لغورك بن الخضرم ، بل رَكِبَ رأسه فقال :

« ومن البعيد على مثل أبي يوسف في فقهه ودينه ويقظته وإمامته أن يروي عمن هو غير ثقة » !

ومع أن أبا يوسف نفسه متكلَّم فيه عند المحدِّثين - رغم أنف الكوثري - فلو سلمنا أنه ثقة ، فمعنى صنيع الكوثري هذا أن كل شيوخ أبي يوسف ثقات ! وهذا ما لا يقوله عالم منصف حتى في شيوخ إمام أبي يوسف نفسه ، وأعني به أبا حنيفة . نعم ؛ قد صرح بذلك متعصِّبٌ آخر من حنفية العصر في مقدمة كتابه «إعلاء السنن» ، فرددت عليه في مقدمتي لتخريج « شرح الطحاوية » ، فسردت فيها أسماء عديد من شيوخ أبي حنيفة ضعفهم أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي نفسه في كتابه « مسانيد أبي حنيفة » ، وفيهم غير واحد من المتهمين فراجعهم في المقدمة المذكورة (ص ٤٢) ، فإذا كان هذا شأن الإمام أبي حنيفة نفسه ؛ فكيف بتلميذه أبي يوسف ؟ !

وليس هذا فقط ، بل إن الكوثري تجاهل مَنْ دون غورك من الضعفاء ؛ الذين أشار إليهم الدارقطني .

٤٠١٥ - (في السماءِ مَلَكان ؛ أحَدُهما يأْمُرُ بالشِدَّة ، والآخَرُ يَأْمُر باللِّين ، وكلٌّ مُصِيب ؛ أحدُهما جِبْريل [والآخَرُ] ميكائيل . ونبِيّان ، أحدُهما يأمرُ باللّين ، والآخَرُ [يَأْمُرُ] بالشِّدَّة ، وكلٌّ مُصِيبٌ - وذَكَر إبراهيمَ ونوحاً - . وَلِي صاحِبانِ ؛ أحدُهما يأمرُ باللِّينِ ، والآخَرُ يأمر بالشدَّةِ ، وكلٌّ مُصِيب ، - وذكرَ أبا بكرٍ وعُمَر -) .

ضعيف . رواه أبو بكر النيسابوري في « الفوائد » (٢/١٤١) عن بشر بن عبيس قال : ثنا النضر بن عربي ، عن خارجة بن عبد الله ، عن **عبد الله بن أبي سفيان** ، عن أبيه ، عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن أبي سفيان ؛ قال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » . وقال الذهبي :

« لا يدرى من هو عبد الله في خلق الله ، تفرد عنه سليمان بن كنانة ، وما هو بالمشهور » .

قلت : قد روى عنه أيضاً خارجة بن عبد الله ؛ كما ترى في هذا الإسناد ، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وعيسى بن كنانة وابن إسحاق وغيرهم كما في « التهذيب » ، فالصواب أنه مجهول الحال كما تقدم عن ابن القطان . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني عند المتابعة .

وبقية رجال الإسناد ثقات ، على ضعف في حفظ بعضهم .

٤٠١٦ ـ (في السواكِ عَشْرُ خصال : مَطْهَرةٌ للفَم ، مَرْضَاةٌ للرَّبّ ، ومسْخَطةٌ للشَّيْطان ، ومَحبّة للحَفَظَة ، ويشدُّ اللِّثَة ، ويُطيبُ الفَمَ ، ويَقْطَعُ البَلْغَم ، ويُطْفِئُ المرَّة ، ويجْلُو البَصَر ، ويُوافِقُ السُّنَّة) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٣٣٥) من طريق كنانة بن جبلة ، عن بكر بن خنيس ، عن ضرار بن عمرو ، عن أبيه ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : ضرار هذا ؛ الظاهر أنه الملطي ، روى عن يزيد الرقاشي وغيره ، قال البخاري :

« فيه نظر » .

وبكر بن خنيس ؛ فيه كلام .

وكنانة ؛ كَذَّبه يحيى بن معين .

ثم أخرجه من طريق عمرو بن جميع ، عن أبان ، عن أنس . . . فذكره ؛ لكنه قال :

« ويضعِّف الحسنات سبعين ضعفاً ، ويُبيِّض الأسنان ، ويذهب الحفر ، ويشهي الطعام ، ويُبدل البلغم والمرة ، ويطيب الفم ، ويوافق السنة » .

وعمرو بن جميع ؛ كذبه يحيى أيضاً . وقال الحاكم :

« روى عن هشام بن عروة وغيره أحاديث موضوعة » .

وأبان ـ هو ابن أبي عياش ـ ؛ متروك .

وأورده السيوطي من رواية أبي الشيخ ، وأبي نعيم في « كتاب السواك » من طريق **الخليل بن مرة** ، عن ابن أبي رباح ، عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، وقال المناوي :

« وفي الخليل بن مرة ضعف ؛ كما قال الولي العراقي » .

وأخرجه الدارقطني في « سننه » (ص ٢٢) من طريق **معلى بن ميمون** ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال . . . فذكره موقوفاً . وقال :

« معلى بن ميمون ؛ ضعيف متروك » .

٤٠١٧ ـ (في اللبَنِ صَدَقة) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢/٣٣٨) من طريق الروياني بسنده ، عن **موسى ابن عبيدة** : ثنا عمران بن أبي أنس ، عن مالك بن أوس الحدثان ، عن أبي ذر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ موسى بن عُبَيْدة ـ بضم أوله ـ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفوه ، وقال أحمد : لا تحل الرواية عنه » .

٤٠١٨ - (في اللِّسانِ الدِّيةُ إذا منعَ الكلامَ ، وفي الذَّكَرِ الدِّية إذا قُطِعَت الحشَفَة ، وفي الشَّفَتَين الدِّية)

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/٢٨٣) ، وعنه البيهقي (٨٩/٨) عن **الحارث ابن نبهان** ، عن **محمد بن عبيد الله** ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«هذا غريب المتن ، لا يروى إلا من هذا الطريق ، ومحمد بن عبيدالله العرزمي ؛ عامة رواياته غير محفوظة » . وقال البيهقي :

« هذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن عبيدالله العرزمي ، والحارث بن نبهان ؛ ضعيفان » .

قلت : بل هما متروكان ؛ كما في « التقريب » ، فهو شديد الضعف .

٤٠١٩ - (في المؤمنِ ثلاثُ خِصالٍ : الطِّيَرةُ والظنُّ والحسَدُ ، فَمخرجُهُ مِنَ الطيَرةِ ألا يَرْجِع ، ومَخرجهُ من الظنِّ ألا يُحقِّق ، ومَخرجهُ مِنَ الحَسدِ ألا يَبْغي) .

ضعيف . رواه محمد بن المظفر في « غرائب شعبة » (٢/١) ، وأبو الشيخ في « الأقران » (ق ٢/١١) و « التوبيخ » (٧٧/١٠٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١١٧٣/٦٣/٢) ، والديلمي (٣٣٩/٢) عن **محمد بن جعفر الفارسي** : ثنا **يحيى ابن السكن** : ثنا شعبة ، عن محمد بن إسحاق ، عن علقمة بن أبي علقمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : ورجاله ثقات على عنعنة ابن إسحاق ؛ غير يحيى بن السكن ؛ قال الذهبي :

« ليس بالقوي ، وضعفه صالح جزرة » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » .

وقد خولف في هذا الحديث ؛ فرواه البغوي في « شرح السنة » (٢/٩٨/٤) عن موسى بن إسماعيل : نا حماد ، عن محمد بن إسحاق ، عن علقمة بن أبي علقمة : أن النبي ﷺ قال : . . لم يذكر فيه : « عن أبي هريرة » . ولهذا قال البغوي :

« والحديث مرسل » .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف مرسلاً ومتصلاً ؛ لأن مداره على ابن إسحاق ؛ وهو مدلس وقد عنعنه .

ومحمد بن جعفر الفارسي ـ وقال الديلمي : العابد ـ ؛ لم أعرفه .

وقد روي من طريقين آخرين مرسلين ، وهما مخرجان في « غاية المرام » (٣٠٢/١٨٥) .

وورد بلفظ :

« إذا ظننتم فلا تحققوا ، وإذا حسدتم فلا تبغوا ، وإذا تَطَيَّرْتم فامضوا ، وعلى الله توكلوا » .

وقد خرَّجته في « الصحيحة » (٣٩٤٢) .

٤٠٢٠ ـ (في دِيَةِ الخَطأ عِشْرونَ حِقَّة ، وعِشْرونَ جَذَعَة ، وعِشْرونَ بِنْت مَخاض ، وعِشْرونَ بِنْت لَبُون ، وعِشْرونَ بَنِي مَخاضٍ ذَكَر) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٥٤٥) ، والنسائي (٢٤٨/٢) ، والترمذي (١/٢٦٠ ـ ٢٦١) ، وابن ماجه (٢٦٣١) ، والدارقطني (٣٦١) ، والبيهقي (٧٥/٨) ، وأحمد

(٤٥٠/١) من طريق **الحجاج بن أرطاة** ، عن زيد بن جبير ، عن **خشف بن مالك** ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال الترمذي :

« لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن عبد الله موقوفاً » .

وقال الدارقطني :

« هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث ، لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود ، وهو رجل مجهول ، لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ابن حرمل الجشمي ، ولا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطاة ، والحجاج ؛ فرجل مشهور بالتدليس ، وبأنه يحدِّث عمن لم يلقه ، ومن لم يسمع منه » .

وقال البيهقي عقبه :

« لا يصح رفعه ، والحجاج غير محتج به ، وخشف بن مالك مجهول ، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود » .

٤٠٢١ - (ضَالَّةُ الإبلِ المكْتُومَةُ ، غرامتُها ومثلُها معَها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٧١٨) ، وعنه البيهقي (١٩١/٦) من طريق عبد الرزاق ، وهذا في « المصنف » (١٨٥٩٩/١٢٩/١٠) ، وعنه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٩/٣ - ٢٦٠) ، عن **عمرو بن مسلم** ، عن عكرمة ، - أحسبه - عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ عمرو بن مسلم - وهو الجندي اليماني - ؛ ضعفه أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم ، وقال الساجي :

« صدوق يهم » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ليَّنه أحمد وغيره ، ولم يترك ، وقوَّاه ابن معين » .

قلت : إنما قال ابن معين فيه : « لا بأس به » ، وهذا في رواية ، وضعفه في روايتين أخريين عنه ، وقال في « الميزان » :

« قال أحمد : فيه ضعف . وقوَّاه غيره ، وقال ابن معين : ليس بالقوي » .

وضعفه بعضهم جداً .

ثم إن عكرمة - وهو مولى ابن عباس - شك في وصله عن أبي هريرة .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث التي قواها الشيخ الدُّويش - رحمه الله - في كتابه « تنبيه القاري » (رقم ١٨) ، ومن عجائبه قوله بعد عزوه لأبي داود :

« ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن عكرمة لم يجزم بسماعه من أبي هريرة » !

فأقول : فهل هو مع ذلك صحيح عندك ؟! ثم إنه غض النظر عن الضعف الذي في عمرو بن مسلم ، أفهكذا يكون التعقُّب والتصحيح ؟!

٤٠٢٢ - (. . . .)[١] .

٤٠٢٣ - (في كلِّ ركْعَتينِ تَسْليمةٌ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٣٢٤) عن **أبي سفيان السعدي** ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

---

(١) كان هنا الحديث : « في كل إشارة في الصلاة عشر حسنات » ، وقد نُقل إلى « الصحيحة » برقم (٣٢٨٦) .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو سفيان اسمه طريف بن شهاب ، قال الحافظ :

« ضعيف » .

ولعل أصل الحديث موقوف ؛ فقد روى مسلم (٢/١٧٤) في حديث ابن عمر مرفوعاً : « صلاة الليل مثنى مثنى . . . » :

فقيل لابن عمر : ما مثنى مثنى ؟ قال : أن تسلِّم في كل ركعتين .

٤٠٢٤ ـ (نَزَلتْ فاتِحَةُ الكتابِ مِن كَنْزٍ تحتَ العَرْش) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٠١) من طريق **أحمد بن بديل** : حدثنا **إسحاق بن الربيع** : حدثنا **العلاء بن المسيب** ، عن **فضيل بن عمرو** ، عن علي رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فضيل بن عمرو ثقة لم يدرك علياً ؛ فهو منقطع إن كان لم يسقط من الأصل راوٍ من بينهما .

والعلاء بن المسيب ؛ ثقة ربما وهم .

وإسحاق بن الربيع ـ هو العصفري ـ ؛ قال الحافظ :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ، ليِّن الحديث عند التفرد .

وأحمد بن بديل ؛ صدوق له أوهام .

وقد روي الحديث بنحوه عن معقل بن يسار مرفوعاً عند الحاكم (١/٥٥٩) وغيره ، وسبق تخريجه برقم (٢٨٨٦) .

٤٠٢٥ - (الفاجِرُ الراجِي رحمةَ اللهِ ؛ أقربُ إلَيْها مِنَ العابدِ المُجْتَهدِ الآيسِ منها الذي لا يَرْجُو أن يَنالها ، فهوَ مُطيعٌ للهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٢/٣٤٥) من طريق الحاكم معلقاً ، عن **عثمان بن مطر** ، عن **زياد بن ميمون** ، عن **زيد العمي** ، عن مرة ، عن ابن مسعود رفعه .

قلت : وهذا إسناد هالك بمرة ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : زيد العمي ؛ ضعيف .

الثانية : زياد بن ميمون - وهو الثقفي الفاكهي - ؛ كذاب .

الثالثة : عثمان بن مطر ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

لكن يبدو أنه جاء من طريق أخرى ، فقد عزاه السيوطي : للحكيم ، والشيرازي في « الألقاب » عن ابن مسعود إلى قوله : « العابد المقنط » ؛ دون قوله : «الآيس . . . » إلخ . فقال المناوي :

« وفيه **عبد الله بن يحيى الثقفي** ، أورده الذهبي في « ذيل الضعفاء » وقال : صويلح ، ضعفه ابن معين . **وسلام بن سلم**[1] قال في « الضعفاء » : تركوه باتفاق ، وزيد العمي ضعيف متماسك ، ورواه عنه الحاكم وعنه الديلمي بلفظ . . . » . فذكره بلفظ الترجمة ؛ ولم يتكلم على إسناده بشيء .

٤٠٢٦ - (كانَ إبراهيمُ عليهِ السلامُ إذا أصبحَ قالَ : ﴿سبحانَ اللهِ حينَ تُمْسُونَ ، وحِينَ تُصْبِحونَ . . .﴾ الآيات) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٣٦) من طريق ابن السني بسنده ، عن **ابن لهيعة** ، عن **زبان بن فائد** ، عن سهل بن معاذ بن أنس ، عن أبيه رفعه ، في قوله

(١) الأصل « مسلم » ، والتصحيح من مخطوطة الظاهرية ، وهو المديني الطويل ، وليس في نسخة الظاهرية من « الضعفاء » : « باتفاق » .

تعالى ﴿ وإبراهيمَ الذي وفَّى ﴾ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة وزبان ؛ ضعيفان .

ثم روى عقبه عن الحسن بن عطية ، عن إسرائيل ، عن **جعفر بن الزبير** ، عن القاسم ، عن أبي أمامة رفعه :

« ﴿وإبراهيم الذي وفَّى﴾ أتدرون ما ﴿وفّى﴾ ؟ وفَّى عمل يومه أربع ركعات في أول النهار » .

وهذا أشد ضعفاً من الذي قبله ، آفته جعفر بن الزبير ؛ فإنه متروك ، وقال ابن حبان :

« يروي عن القاسم وغيره أشياء موضوعة » .

٤٠٢٧ - (الفطْرَةُ علَى كل مُسْلِم) .

ضعيف جداً . رواه ابن بشران (١/١١٧/٢٧) ، والخطيب (٢٩٤/١١) عن **بهلول بن عبيد** ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله موثَّقون رجال مسلم ؛ غير بهلول بن عبيد ؛ قال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث ، ذاهب » . وقال أبو زرعة :

« ليس بشيء » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

(تنبيه) : لقد وهم المناوي وهماً فاحشاً حين قال في إعلال رواية الخطيب هذه :

« وفيه إبراهيم بن راشد الأدمي ، قال : الذهبي في « الضعفاء » : وثقه الخطيب ، واتهمه ابن عدي ، وبهلول . . . » .

ووجهه أن الأدمي لا ذكر له في سند الحديث مطلقاً ، لا عند الخطيب - ولم يعزه المناوي تبعاً لأصله إلا إليه - ولا عند ابن بشران ، وإنما ذكره الخطيب في عداد شيوخ عثمان بن سهل بن مخلد البزاز ، وهو أحد رواة هذا الحديث عنده ، فتوهم المناوي أنه في إسناد الحديث نفسه . فتنبَّه .

٤٠٢٨ - (الفَقْرُ شَيْنٌ عِنْدَ الناسِ ، وزَيْنٌ عندَ اللهِ يومَ القِيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٣٤٢/٢) عن **محمد بن مقاتل الرازي** : حدثنا **جعفر بن هارون الواسطي** : حدثنا **سمعان بن مهدي** ، عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سمعان أو من دونه ؛ فقد قال الذهبي في ترجمته :

« لا يكاد يعرف ، أُلصقت به نسخة مكذوبة رأيتها ، قبح الله من وضعها » .

قال الحافظ عقبه :

« وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي ، عن جعفر بن هارون الواسطي ، عن سمعان ، فذكر النسخة ، وهي أكثر من ثلاث مئة حديث أكثر متونها موضوعة . . . » .

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في « الصارم المنكي » (ص ١٦٤) :

« هو من الحيوانات التي لا ندري هل وجدت أم لا ؟ » .

وجعفر بن هارون ؛ قال الذهبي متهماً إياه :

« عن محمد بن كثير الصنعاني . أتى بخبر موضوع » .

وقال الحافظ عقبه :

« وستأتي الإشارة إلى شيء من خبره في ترجمة سمعان بن مهدي » .

يشير إلى هذا الخبر .

ومحمد بن مقاتل الرازي ؛ قال الذهبي :

« تكلِّم فيه ، ولم يترك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » . وعزاه المناوي إلى قول الذهبي في « الذيل » . يعني « ذيل الضعفاء » ولم أره فيه . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن التهمة في هذا الحديث محصورة في جعفر أو سمعان .

٤٠٢٩ - (الفَلَقُ : جُبٌّ في جَهَنَّمَ مُغَطًّى) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري (٢٢٥/٣٠) : حدثني إسحاق بن وهب الواسطي قال : ثنا مسعود بن موسى بن مشكان الواسطي قال : ثنا نصر بن خزيمة الخراساني ، عن شعيب بن صفوان ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : قال الحافظ ابن كثير في « التفسير » :

« حديث منكر ، إسناده غريب ، ولا يصح رفعه » .

قلت : وعلته مسعود هذا ؛ قال العقيلي :

« لا يعرف » .

وسائر رجاله ثقات ؛ غير نصر بن خزيمة ، فلم أعرفه ؛ إلا أن يكون نصر بن خزيمة أبا إبراهيم الحضرمي الحمصي ، فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤٧٣/١/٤) ؛ لكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٠٣٠ - (قابِلُوا النِّعالَ) .

ضعيف . رواه الروياني في « مسنده » (١/٢٦١) : حدثنا عمرو بن علي : نا أبو عاصم : ثنا **عبد الله بن مسلم بن هرمز** ، عن **يحيى بن إبراهيم بن عطاء** ، عن أبيه ، عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ بمنى يقول : فذكره .

ورواه الطبراني (١/٩٨/١ - ٢) عن الجراح بن مخلد : نا أبو عاصم به ؛ إلا أنه قال : « **يحيى بن عطاء بن إبراهيم** » .

قلت : وسواء كان هذا أو ذاك ، فلم أعرفه ، ولا أباه . ولعل الاختلاف فيه إنما هو من ابن هرمز هذا فإنه ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والحديث عزاه السيوطيُّ لابن سعد والبغوي والطبراني والباوردي وأبي نعيم عن إبراهيم الطائفي وقال :

« وما له غيره » . وقال الحافظ في « الإصابة » بعد أن عزاه للبغوي والطبراني :

« ونقل الذهبي عن ابن عبد البر أنه قال : لا يصح ذكره في « الصحابة » ؛ لأن حديثه مرسل . يعني فهو تابعي ، قلت : لفظ ابن عبد البر : إسناد حديثه ليس بالقائم ، ولا تصح صحبته عندي ، وحديثه مرسل . فإن عنى بالإرسال انقطاعاً بين أحد رواته ، فذاك ، وإلا فقد صرح بسماعه من النبي ﷺ فهو صحابي إن ثبت إسناد حديثه ؛ لكن مداره على عبد الله بن مسلم بن هرمز ، وهو ضعيف ، وشيخه مجهول ، وقد اختلف في سياقه . . . » .

قلت : ثم شرح الاختلاف الذي أشرت إلى شيء منه ، فليراجعه من شاء .

وبالجملة ؛ ففي الحديث ثلاث علل : الجهالة ، والضعف ، والاختلاف ، ظلمات ثلاث بعضها فوق بعض !

٤٠٣١ ـ (قالَ الله تَعالَى : يا ابْنَ آدَم ! اذْكُرني بعدَ الفَجْر وبعدَ العَصْرِ ساعةً ؛ أكْفِكَ ما بَيْنَهُما) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (ص٣٧) :

حدثنا عبد الله بن سندل : حدثنا ابن المبارك ، عن جبير ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن ـ هو البصري ـ ؛ مدلس وقد عنعنه .

وجبير وابن سندل ؛ لم أعرفهما .

والحديث عزاه السيوطي : لـ « حلية أبي نعيم » . ولم أره في فهرسه ، ولا تكلم عليه المناوي ، وإنما قال : « ورواه ابن المبارك في « الزهد » عن الحسن مرسلاً » .

ولم أره أيضاً في فهرس مرسلات الحسن ؛ الذي وضعه الشيخ حبيب الرحمن على « الزهد » .

٤٠٣٢ ـ (قالَ الله عَزَّ وجلَّ : أَحبُّ ما تعبَّدَني بهِ عَبْدِي إليَّ النُّصْحُ) .

ضعيف جداً . رواه ابن المبارك في « الزهد » (١/١٦٥ من الكواكب ٥٧٥) (ورقم ٢٠٤ ـ ط) ، وعنه الروياني في « مسنده » (١١٩٣/٢٧٦/٢) ، وأحمد (٢٥٤/٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٧٥/٨) ، والبغوي في « شرح السنّة » (٢/٩٥/٤) : أنا يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحَر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« ورواه صدقة بن خـــالد ، عن عثمان بن أبي العاتكة ، عن علي بن يزيد مثله » .

قلت : وعلي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ؛ شديد الضعف ، وعبيد الله بن زحر وعثمان بن أبي العاتكة ؛ ضعيفان .

٤٠٣٣ ـ (مَنْ حَضَرَتْهُ الوفاةُ ، وكانَتْ وصيَّتهُ علَى كتابِ اللهِ ؛ كانتْ كفارةً لما تركَ مِنْ زكاتهِ في حَياتِه) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٧٠٥) ، والدولابي في « الكنى » (١٥٦/١) من طريق بقية ، عن أبي حلبس ، عن خليد بن أبي خليد ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه مرفوعاً . وقال الدولابي :

« حديث معضل ، يكاد أن يكون باطلاً » .

قلت : وآفته أبو حلبس أو شيخه خليد ؛ فإنهما مجهولان ؛ كما في « التقريب » وغيره .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ من رواية عبد الله بن عصمة النصيبي : حدثنا بشر بن حكيم عن سالم بن كثير ، عن معاوية بن قرة به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦٩/٣٣/١٩) ، وابن منده في « المعرفة » (ق ٢/١٣٤) ، والواحدي في « الوسيط » (٢/٦٢/٤) .

قلت : وهذا إسناد مظلم أيضاً ؛ بشر بن حكيم وسالم بن كثير ؛ لم أعرفهما .

وعبد الله بن عصمة النصيبي ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ليَّنه العقيلي وغيره » .

٤٠٣٤ ـ (ضَحِكْتُ مِنْ ناسٍ يُؤْتَى بهِم مِنْ قِبَلِ المشْرِق في النّكول[1] ، يُساقونَ الى الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٣٣٨) عن الفضيل بن سليمان : ثنا محمد بن أبي يحيى ، عن العباس بن سهل بن سعد الساعدي ، عن أبيه قال :

كنت مع النبي ﷺ بالخندق ، فأخذ الكِرْزين فحفر به ، فصادف حجراً ، فضحك ، قيل : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أن الفضيل هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق له خطأ كثير » .

قلت : والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٥/٣٣٣) وقال :

« رواه أحمد والطبراني إلا أنه قال : يؤتى بهم إلى الجنة في كبول الحديد . وفي رواية عنده : يساقون إلى الجنة وهم كارهون . ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن [أبي] يحيى الأسلمي ، وهو ثقة » .

قلت : إن كان عند الطبراني من غير طريق الفضيل فينظر فيه ، وإلا فهو ـ أعني الفضيل ـ وإن كان من رجال « الصحيح » فهو سيئ الحفظ كما علمت من كلام الحافظ فيه ، والذي يغلب على الظن أنه عنده من طريقه أيضاً ، وأنه الذي رواه بهذه الألفاظ الثلاثة ، لفظ أحمد ، ولفظَي الطبراني ، وأبعدها عن الصحة : « قِبَلَ المشرق » فإني لم أجد له شاهداً ، بخلاف أحد لفظَي الطبراني ، فإني قد خرجت له شاهداً في « تخريج السنة » (٥٧٣) بنحوه ، وأكّدتُ ظنِّي في « الصحيحة » أيضاً (٢٨٧٣) فينظر هناك .

---

(١) أي : القيود .

٤٠٣٥ - (طوافُ سَبعٍ لا لَغْوَ فيهِ يَعْدِلُ رَقَبة) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥/٨٨٣٣) : أخبرنا ابن محرر قال : سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث ، عن عائشة :

أنها سألت رسول الله ﷺ عن رجل حج وأكثر ، أيجعل نفقته في صلةٍ أو عتقٍ ؟ فقال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن محرر اسمه عبد الله الجزري القاضي ؛ وهو متروك كما في « التقريب » .

وروى (٨٨٢٤) عن معمر ، عن عطاء بن السائب ، عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره دون قوله :

« لا لغو فيه » .

وكذلك رواه أحمد (٢/٣ و ٩٥) من طريقين آخرين ، عن عطاء ، عن ابن عمير ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً .

وعطاء ؛ كان اختلط .

٤٠٣٦ - (إنَّ الله تَباركَ وتَعالَى يقولُ : أَنا أَعْظَمُ عَفْواً مِن أنْ أسْتُرَ علَى عَبْدِي ثمّ أفْضَحَه ، ولا أَزالُ أَغْفِرُ لِعَبْدي ما اسْتَغْفَرني) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢) ، وابن عدي (٢/١٩) ، والبيهقي في «الزهد» (ق ٧٤-٧٥) عن سويد بن سعيد قال : حدثنا سويد بن عبد العزيز ، عن نوح بن ذكوان ، عن أخيه أيوب بن ذكوان ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ذكره العقيلي في ترجمة أيوب هذا ، وروى عن البخاري أنه قال :

« منكر الحديث » ، قال العقيلي :

« ولا يتابع عليه ، وقد روي من غير هذا الوجه بغير هذا اللفظ ، بإسناد ليِّن » .

وقال ابن عدي :

« وعامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : ومن دونه ضعفاء ، ثلاثتهم .

وأما اللفظ الآخر الذي أشار إليه العقيلي ، فلعله يعني حديث علي مرفوعاً بلفظ :

« من أذنب في الدنيا ذنباً فعوقب به ؛ فالله أعدل من أن يثني عقوبته على عبده ، ومن أذنب ذنباً في الدنيا فستر الله عليه وعفا عنه ؛ فالله أكرم من أن يعود في شيء قد عفا عنه » .

أخرجه أحمد (١/٩٩ و ١٥٩) عن طريق يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي إسحاق ، عن أبي جحيفة عن علي مرفوعاً .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ إلا أن أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ مدلس مختلط .

٤٠٣٧ ـ (قالَ الله عزَّ وجلَّ : إنِّي أَنا الله لا إلهَ إلا أَنا ، فاعْبُدوني ، مَن جاءَني منكُمْ بشهادةِ أنْ لا إلهَ إلا الله بالإخلاص دخلَ في حِصْني ، ومنْ دخَلَ في حِصْني أَمِنَ مِنْ عَذابي) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣/١٩١ ـ ١٩٢) عن أبي علي أحمد بن علي الأنصاري النيسابوري : ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي : ثنا علي بن موسى الرضا : حدثني أبي موسى بن جعفر : حدثني أبي جعفر بن محمد : حدثني أبي محمد بن علي : حدثني أبي علي بن الحسين بن

علي : حدثني أبي علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم : حدثنا رسول الله ﷺ ، عن جبريل عليه السلام قال : فذكره . وقال :

« هذا حديث ثابت مشهور بهذا الإسناد من رواية الطاهرين عن آبائهم الطيبين ، وكان بعض سلفنا من المحدِّثين إذا روى هذا الإسناد قال : لو قرئ هذا الإسناد على مجنون لأفاق » !

كذا قال ، وأبو الصلت ليس من أهل البيت الطاهر ، وإنما كان يتشيع ، قال الحافظ :

« صدوق ، له مناكير ، وأفرط العقيلي فقال : كذاب » .

والراوي عنه أحمد بن علي الأنصاري ؛ قال الذهبي :

« واهٍ ، قال الحاكم : « طير طرأ علينا » ، يوهنه الحاكم بهذا القول » .

ولذلك جزم الحافظ العراقي بأن إسناده ضعيف ؛ كما نقله المناوي عنه وأقرَّه ، وقال العراقي :

« وقول الديلمي : « حديث ثابت » مردود » .

وكأنه لم يقف على أنه من قول أبي نعيم قبل الديلمي .

وأخرجه القضاعي (ق ٢/١١٧) من طريق أحمد بن علي قال : نا أبي قال : نا علي بن موسى الرضا به .

قلت : وهذه متابعة لا تساوي فلساً ، قال الذهبي :

« أحمد بن علي بن صدقة عن أبيه عن علي بن موسى الرضا ؛ تلك نسخة مكذوبة ، وروى عن القعنبي ، اتهمه الدارقطني ، متروك الحديث » .

٤٠٣٨ ـ (إنَّ اللهَ تعالَى قالَ : يا عيسى ! إنِّي باعِثٌ مِن بَعْدِكَ أُمَّةً ؛ إنْ أصابَهم ما يُحِبُّونَ حَمدوا اللهَ وشَكَروا ، وإنْ أصابَهُم ما يَكْرَهونَ احْتَسبوا وصَبروا ، ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ ، قال : يا ربِّ ! كيفَ هذا لهم ، ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ ؟ قال : أُعْطِيهم مِنْ حِلمي وعِلمي) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣٥٥/٢/٤ ـ ٣٥٦) ، والحاكم (٣٤٨/١) ، وأحمد (٤٥٠/٦) ، وابن أبي الدنيا في « الصبر » (ق ١/٤٧) ، والخرائطي في « فضيلة الشكر » (ق ١/١٢٩) والبزار (٢٨٤٥/٣٢٠/٣ ـ الكشف) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١/١٢٧/١٤) من طرق عن **معاوية بن صالح** ، عن **أبي حلبس يزيد بن ميسرة** قال : سمعت أم الدرداء تقول : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت أبا القاسم ﷺ ـ ما سمعته يكنِّيه قبلها ولا بعدها ـ يقول : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط البخاري » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن ابن صالح ؛ لم يرو له البخاري في « الصحيح » ، وإنما في « جزء القراءة » .

ويزيد بن ميسرة ؛ لم يخرج له أصلاً لا هو ولا غيره من « الستة » ، ثم إنه مجهول الحال ، فإنه لم يرو عنه غير معاوية هذا وصفوان بن عمرو كما في « تاريخ البخاري » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٢٨٨/٢/٤) . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » !

قلت : فهو العلة ؛ لأن معاوية بن صالح قد تابعه الحسن بن سوار عند أحمد والبزار ، وهو صدوق كما في « التقريب » .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٦٧/١٠) :

« رواه أحمد والبزار والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » . ورجال أحمد رجال الصحيح غير الحسن بن سوار ، وأبي حلبس يزيد بن ميسرة ، وهما ثقتان » .

كذا قال ، وتلك عادته في الاعتماد على توثيق ابن حبان . واغترَّ به الشيخ الدويش في كتابه (٢٠/١٩) !

ومن غرائبه أنه ذكر ذلك بعد أن نقل ما جاء في كتابي « ضعيف الجامع الصغير » تحت الحديث ما نصُّه :

« موضوع ؛ الأحاديث الضعيفة ٤٠٣٨ » .

ثم نقل عن تخريجي لـ « المشكاة » قولي :

« رجاله ثقات ؛ إلا أن عبد الله بن صالح فيه ضعف » .

ووجه الغرابة أنه كان ينبغي عليه أن يَنْقُدَ الحكم بالوضع الذي نقله عن « الجامع » . فهذا مما يدل على سطحيته في النقد ! فاغتنمتُها فرصة لأنبِّهَ أن الحكم المذكور خطأ مطبعي ، والصواب : « ضعيف » ؛ لأنه المذكور هنا .

٤٠٣٩ - (انْظُروا إلى هـذا المُحْرِمِ ومَا يَصْنَع) .

ضعيف[1] . أخرجه أبو داود (١٨١٨) ، وابن ماجه (٢٩٣٣) ، وأحمد (٣٤٤/٦) ، وابن خزيمة (٢٦٧٩) ، والبيهقي (٦٧/٥) ، من طريق ابن إسحاق ، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن أسماء بنت أبي بكر قالت :

خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً ، حتى إذا كنا بالعرج نزل رسول الله ﷺ ، فجلست عائشة إلى جنب رسول الله ﷺ ، وجلست إلى جنب أبي ، وكانت زِمالة

(١) وقع هذا الحديث في «صحيح سنن أبي داود» برقم (١٨١٨) وكذا في «صحيح سنن ابن ماجة» برقم (٢٩٨٦) -مُحَسَّناً ! فالله أعلم . (الناشر) .

رسول الله ﷺ وزِمالة أبي بكر واحدة مع غلام أبي بكر ، فجلس أبو بكر ينتظره أن يطلع عليه ، فطلع ، وليس معه بعيره ، فقال : أين بعيرك ؟ قال : قد أضللته البارحة ، فقال أبو بكر : بعير واحد تضلّه ، فطفق يضربه ورسول الله يتبسم ويقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس .

٤٠٤٠ - (مَنْ لا يَدْعُو الله يَغْضَبْ عليهِ ، وإن الله ليغضبُ على مَن يَفعلُه ، ولا يَفْعَلُ ذلكَ أحدٌ غيْرُه . يَعْني في الدُّعاء) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٤٩١) من طريق **محمد بن محمد بن حبان الأنصاري** : ثنا **محمد بن الصباح الجرجرائي** : ثنا مروان بن معاوية الفزاري : ثنا **أبو المليح** ، عن **أبي صالح** ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرج الترمذي (٢/٣٤٢) ، وأحمد (٢/٤٤٢ و ٤٧٧) من هذا الوجه طرفه الأول منه ، وقال الترمذي :

« لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، فإن أبا صالح الخوزي وأبا المليح الفارسي لم يذكرا بالجرح ، إنما هما في عداد المجهولين لقلة الحديث » .

قلت : وهذا نص من الحاكم رحمه الله تعالى ؛ أن مذهبه في تصحيح الأحاديث المروية عن المجهولين كمذهب ابن حبان في ذلك تماماً ، وإلا ؛ فكيف يجتمع التصحيح لذاته مع جهالة بعض رواته ؟!

ثم إن أبا المليح الفارسي ليس مجهولاً كما توهم الحاكم ، فقد وثقه ابن معين وروى عنه جمع من الثقات .

بخلاف أبي صالح الخوزي ، فهو كما قال الحاكم : مجهول ، لم يذكروا له راوياً

غير أبي المليح هذا . ومن الغريب أنهم لم ينقلوا قول الحاكم هذا في ترجمته ، وكل ما جاء في « التهذيب » فيه :

« قال ابن معين : ضعيف . وقال أبو زرعة : لا بأس به » . وقال الحافظ الذهبي في ترجمته من « الميزان » :

« ضعف ابن معين حديثه هذا » . وقال الحافظ ابن حجر في « التقريب » :

« ليِّن الحديث » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية العسكري في « المواعظ » عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« قال الله : من لا يدعوني أغضب عليه » .

وغالب الظن أنه من هذا الوجه الضعيف . فليراجع ، ولم يورده في « الجامع الكبير » ، عكس عمله في حديث الترجمة ؛ فإنه أورده فيه ، ولم يورده في « الصغير » ولا في الزيادة عليه !!

ثم إن ابن حبان الأنصاري لم أعرفه ، فأخشى أن يكون أدرج هو أو شيخه في الحديث قوله :

« وإن الله ليغضب . . . » إلخ .

فقد رواه جمع من الثقات عن أبي المليح به دون هذه الزيادة ، وبدونها أخرجته في « الصحيحة » برقم (٢٦٥٤) ، وذكرت له طريقاً أخرى وشاهداً قوَّياه ؛ فراجعه .

وقد قال البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٥/١) عقبه :

« سمعت الأستاذ أبا القاسم بن حبيب المفسِّر يقول : وأخذه الشاعر :

والله يَغْضَبُ إنْ تركتَ سؤالَهُ وبُنَيُّ آدمَ حينَ يُسألُ يَغْضَبُ » .

٤٠٤١ - (قالَ الله تعالى : يا ابنَ آدمَ ! إنّكَ إذا ما ذَكَرْتَني شَكَرْتَني ، وإذا نَسِيتَني كَفَرْتَني) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤/٣٣٧ - ٣٣٨) عن محمد ابن يونس الكديمي : ثنا معلى بن الفضل قال : ثنا سُلمى بن عبد الله بن كعب قال : حدثني الشعبي ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث الشعبي ، تفرد به عنه سلمى ، وهو أبو بكر الهذلي » .

قلت : وهو متروك الحديث ، ومن طريقه أخرجه الطبراني أيضاً في «الأوسط» ؛ كما في « المجمع » (١٠/٧٩) .

ومعلى بن الفضل ؛ قال ابن عدي :

« في بعض ما يرويه نكرة » . وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يعتبر بحديثه من غير رواية الكديمي عنه » .

قلت : وهذا من رواية الكديمي عنه كما ترى ، والكديمي كذاب ، لكن لعله في « أوسط الطبراني » من غير طريقه ، وإلا لكان الأحرى بالهيثمي أن يُعِلَّ الحديث به ، أو على الأقل أن يُعِلَّهُ به مع الهذلي فإنه أسوأ حالاً منه . والله أعلم .

٤٠٤٢ - ([قالَ الله تعالى :] يا ابنَ آدم ! اثنتانِ لم تكُنْ لكَ واحدةٌ منهما : جَعلْتُ لكَ نَصيباً من مالِكَ حينَ أخذْتُ بكَظْمِكَ لأُطَهِّركَ به وأُزَكِّيكَ ، وصلاةُ عِبادي عليكَ بعدَ انقضاءِ أَجَلِك) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/١٥٨) ، وعبد بن حميد في « مسنده » ، والدارقطني من طرق عن عبيد الله بن موسى : أنبأنا مبارك بن حسان ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « يا ابن آدم . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ابن حسان ليِّن الحديث كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقال البوصيري في « زوائد ابن ماجه » (ق ٢/١٦٨) :

« في إسناده مقال . . . » . ثم نقل أقوال الأئمة في ابن حسان ؛ وهي متفقة على تضعيفه ، إلا ابن معين فإنه وثقه .

قلت : فهذا التوثيق في جانب ، وقول الأزدي : « متروك يرمى بالكذب » في جانب آخر . والصواب أنه ليِّن كما قال الحافظ ، وروايته لهذا الحديث مما يشهد لذلك ، فإنه صريح بأنه حديث قدسيّ مِنْ كلام الله تعالى ، وهو جعله من قول النبي ﷺ ! ولذلكَ زدتُ فيه ما بين المعكوفتين تصحيحاً للمعنى ، وليس للمبنى .

٤٠٤٣ ـ (قالَ داودُ النبيُّ عليهِ السلامُ : إدْخالُكَ يدكَ في فَمِ التِّنّينِ إلى أَنْ تبلُغَ المِرْفَق فَيَقْضِمها ؛ خيرٌ لكَ من أنْ تسألَ مَنْ لَم يكنْ لهُ شيءٌ ثمَّ كانَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨١/٤) : حدثنا **عبد الله بن محمد ابن الحجاج الشروطي** : ثنا **محمد بن جعفر بن سعيد** : ثنا **عبد الله بن أحمد ابن كليب الرازي** : ثنا **حسين بن علي النيسابوري** : ثنا إسماعيل بن عبد الكريم ، عن عَمّه عبد الصمد بن معقل ، عن وهب بن منبه ، عن أخيه همام بن منبه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث وهب بن منبه ، لم نكتبه إلا من حديث الحسين بن علي عن إسماعيل » .

قلت : إسماعيل بن عبد الكريم صدوق ، لكن من دونه لم أعرفهم ، وحسين ابن علي النيسابوري ليس هو أبا علي الحافظ المتوفى سنة (٣٤٩) ، فإنّ هذا أعلى

طبقة منه .

٤٠٤٤ - (قالَ داودُ عليهِ السلامُ : يا زارعَ السيِّئاتِ ! أنْتَ تَحْصُدُ شَوْكَها وحَسَكَها) .

ضعيف . رواه أبو محمد الخلدي في « المجلس الأول من الثلاث مجالس من الأمالي » (١/٢) أخبرنا عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفرائيني : ثنا سليمان ابن عبد الحميد البهراني قال : ثنا **أبو إبراهيم نصر بن خزيمة الحضرمي** ، عن نصر ابن علقمة ، عن أخيه ، عن ابن عائذ ، عن غضيف بن الحارث ، عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ نصر بن خزيمة الحضرمي مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم (٤/١/٤٧٣) :

« روى عنه أبو أيوب البهراني سليمان بن عبد الحميد الحمصي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن فوقه موثَّقون .

٤٠٤٥ - (قالَ لي جِبريلُ : إنَّه قَدْ حُبِّبَتْ إليكَ الصلاةُ ، فَخُذْ مِنها ما شِئْتَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١/٢٤٥ ، ٢٥٥ ، ٢٩٦) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣/١٨٢/١) من طريق **علي بن زيد** ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن زيد - هو ابن جدعان - ؛ ضعيف .

٤٠٤٦ - (قالَ لي جبريلُ عليهِ السلامُ: قلَّبتُ الأرضَ مشارِقَها ومغارِبَها فلمْ أجِد رجُلاً أفضلَ مِن مُحمد، وقلَّبتُ الأرضَ مشارِقَها ومغارِبَها فلمْ أجِد بَني أبٍ أفضلَ مِن بَنِي هاشِم).

موضوع. أخرجه الدولابي في « الذرية الطاهرة » (ق ١/٤٠)، وأبو نعيم في « حديث الكديمي » (ق ٢/٢٦)، والبيهقي في « دلائل النبوة » (١/١٣٧) عن **موسى بن عبيدة** قال: حدثنا عمرو بن عبد الله بن نوفل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، علّته موسى بن عبيدة، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

« ضعفوه، وقال أحمد: لا تحلُّ الرواية عنه ».

وجزمَ الحافظ بضعفه في « التقريب ».

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع »: للحاكم في « الكنى» وابن عساكر عن عائشة، وعزاه في « الحاوي » (٢/٤١٦): لـ « أوسط الطبراني » والبيهقي، ولم أره في « مجمع الزوائد ». ثم نقل السيوطي: أن الحافظ ابن حجر قال في « أماليه »:

« لوائح الصحة ظاهرة في صفحات هذا المتن ».

قلت: كلا والله، بل إنَّ لوائح الصنع والوضع عليه ظاهرة، فإن التقليب المذكور فيه ليس له أصل في أي حديث ثابت، وثبوت أفضلية محمد ﷺ على البشر، واصطفاء الله إياه من بني هاشم، واصطفاء بني هاشم من قريش - كما في حديث مسلم المخرَّج في « الصحيحة » (٣٠٢) - لا يلزم منه ثبوتِ التقليب المذكور؛ إذ لا تلازم بين ثبوت الجزء وثبوت الكلِّ كما هو ظاهر.

٤٠٤٧ - (قالَ لي جبريلُ : ليَبْكِ الإسلامُ علَى موتِ عُمَر) .

موضوع . رواه الطبراني في « الكبير » (١/٤/١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١٧٥/٢) : حدثنا أحمد بن داود المكيّ : نا حبيب كاتب مالك : نا ابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبيّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفَتُه حبيب هذا ، وهو ابن أبي حبيب المصري كاتب مالك ؛ قال الحافظ :

« متروك ، كذبه أبو داود وجماعَة » .

٤٠٤٨ - (إنَّ للهِ في كلِّ يوم ثلاثَ مئَةٍ وسِتِّين نظْرةً ؛ لا يَنْظُر فيها إلى صاحِب الشاه . يَعْني : الشَّطْرنج) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » في ترجمة محمد بن الحجاج المُصْفَر ، عن خذام بن يحيى ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً . وقال فيه :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر ، لا تحل الرواية عنه » .

وتركه أحمد وغيره ، كما تقدم بيانه في حديث آخر له موضوع برقم (٣٨٩٤) .

والحديث أورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١٣٠٤/٢٩٧/٢) من طريق ابن حبان وقال :

« لا أصل له » .

ثم ذكر بعض كلام ابن حبان المذكور آنفاً ، وكلمات من أشرنا إليهم مع الإمام أحمد .

ثم إن شيخ المصْفَر : خذام بن يحيى ؛ لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ولم يذكره ابن ماكولا في « الإكمال » ، ولا ابن حبان في « الثقات » ، فتعصيب الجناية بالراوي عنه فيه نظر . والله أعلم .

ثم رأيت المعلّق على « العلل » قد قال :

« قال الدارقطني في هامش « المجروحين » : لا أعرف خذام هذا » .

٤٠٤٩ ـ (قالَ موسَى عليه السلامُ لربِّه عزَّ وجلَّ : ما جَزاءُ مَنْ عَزَّى الثَّكْلَى ؟ قال : أجعلهُ في ظلِّي يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلِّي) .

ضعيف . أخرجه ابن السُّني في « عمل اليوم والليلة » (٥٨٠) عن أبي عبد الرحيم : حدثني **أبو محمد** ، عن يحيى بن الجزار ، عن أبي رجاء العطاردي ، عن أبي بكر الصديق وعمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات غير أبي محمد فإني لم أعرفه ، ويخطر في البال أنه لعله محرف من « **أبي يُحْمِد** » بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم ، وهي كنية بقية **بن الوليد** المدلس المشهور ، فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

٤٠٥٠ ـ (قُبْلَةُ المسْلِم أخاهُ : المصافَحةُ) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (١/٣١١) عن **عمرو بن عبد الجبار** ، عن **عبيدة بن حسان** ، عن قتادة ، عن أنس : أن النبي ﷺ قال : فذكره . قيل : يا رسول الله ! إن المشركين إذا التقوا قبَّل بعضهم بعضاً ؟ قال : فذكره أيضاً .

وأخرجه ابن عدي (ق ٢/٢٧٣) مختصراً وقال :

« حديث غير محفوظ » ذكره في ترجمة عمرو بن عبد الجبار وقال :

« روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير » .

قلت : عمه شر منه ؛ فقد قال أبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

٤٠٥١ - (يا حُمَيراءُ ! أما شَعَرْتِ أنَّ الأَنِينَ اسمٌ منْ أَسماءِ اللهِ عزَّ وجلَّ ، يَسْتَرِيحُ بهِ المَرِيض) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٠٧/٤) من طريق الطبراني : حدثنا مسعود بن محمد الرملي : حدثنا أيوب بن رشيد : حدثنا أبي ، عن نوفل بن الفرات ، عن القاسم ، عن عائشة قالت :

دخل عليٌّ رسول الله ﷺ وفي البيت مريضٌ يَئِنّ ، فمنعته عائشة ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ بين القاسم والطبراني ؛ لم أعرفهم .

والحديث أورده السيوطي من رواية الرافعي عن عائشة بلفظ :

« دعوه يئن ، فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى ؛ يستريح إليه العليل » .

ولم يتكلم المناوي على إسناده بشيء ، وقد أخرجه في « تاريخ قزوين » (٧٢/٤) من طريق ليث بن أبي سليم ، عن بُهية ، عن عائشة .

وليث ؛ ضعيف ؛ لاختلاطه . وبهية ؛ لا تعرف .

٤٠٥٢ ـ (قَدْ قالَ الناسُ : ربّنا الله ، ثم كَفَرَ أكْثرهم ، فمنْ ماتَ منهم علَيها فهوَ ممنِ اسْتَقام) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٢٤٧) عن **سهيل بن أبي حزم القطعي** : حدثنا ثابت البناني ، عن أنس بن مالك :

أن رسول الله ﷺ قرأ : ﴿ إنّ الذينَ قالُوا ربُّنا الله ثُمَّ اسْتَقاموا ﴾ قال : فذكره . وقال مضعفاً له :

« حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وعلَّته سهيل هذا ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

ومن طريقه رواه أبو يعلى أيضاً ، والنسائي في « تفسيره » ، والبزار وابن جرير ؛ كما في « تفسير ابن كثير » (٤/٩٨) ، ولم يعزه للترمذي !

٤٠٥٣ ـ (قِراءتُكَ القُرآن نَظَراً تضعفُ لك على قِراءَتِكَ ظاهِراً ؛ كفَضْلِ المكتوبةِ على النافِلَةِ) .

ضعيف . أخرجه المحاملي في « المجلس الخمسون » عن محمد بن سعيد الطائفي ، عن عثمان بن عبد الله بن أوس ، عن عمرو بن أوس **مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ، إلا أن عمرو بن أوس ـ وهو الثقفي الطائفي ـ قال الحافظ :

« تابعي كبير ، وهِمَ من ذكره في (الصحابة) » .

قلت : فالحديث مرسل ، وذهلَ عن ذلك السيوطي فقال :

« رواه ابن مردويه عن عمرو بن أوس » .

قلت : فلم يقيده بكونه مرسلاً كما هي عادته في مثله ، ولعله لم يعرفه ، فقد قال المناوي عقبه :

« عمرو بن أوس في الصحـابة ثقفي ، وأنصاري ، وقرشي ، فلـو مَيَّزَهُ لكان أولى » .

قلت : وقد عرفتَ أنه الثقفي ، وأنه ليس بصحابي ، فتنبَّه .

٤٠٥٤ ـ (قرضُ الشيءِ خيرٌ منْ صَدَقَتِه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٥/٣٥٤) عن أحمد بن عبيد الصفّار : ثنا تمتام : ثنا عبيد الله بن عائشة : ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس رفعه ، وقال :

« قال الإمام أحمد : وجدته في « المسند » مرفوعاً فهبته ، فقلت : رفعه » .

قلت : ورجاله ثقات كلهم ، إلا أن الدارقطني قد تكلم في تمتام ـ واسمه محمد ابن غالب البصري التمار ـ بكلام يسير ، فقال :

« ثقة مأمون إلا أنه يخطئ » .

ومثل هذا الكلام لا يسقط به حديث الرجل ، لولا أنه انضم إليه أمران آخران :

الأول : قول ابن المنادي فيه :

« كتب الناس عنه ، ثم رغب أكثرهم عنه لخصال شنيعة في الحديث وغيره » .

والآخر : إشارة الإمام أحمد بن عبيد الصفار إلى خوفه من أن يكون رفع الحديث خطأً ، ولذلك لم يصرِّح برفعه إلى النبي ﷺ بقوله : « قال رسول الله ﷺ » كما وجده في « مسنده » ، بل عَدَلَ عنه إلى قوله : « رفعه » كما تقدم ، فيخشى أن يكون تمتام قد وهم في رفعه ، فلم يطمئن القلب لصحته مرفوعاً ،

لا سيما وهو مخالف لحديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« من أقرضَ شيئاً مرتين كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به » .

أخرجه ابن حبان (١١٥٥) ، والبيهقي من طريق فضيل بن ميسرة ، عن أبي حَرِيز : أن إبراهيم حدثه ، عن الأسود بن يزيد ، عن ابن مسعود به . وقال البيهقي :

« تفرد به عبد الله بن الحسين أبو حريز قاضي سِجِسْتان ، وليس بالقوي » .

قلت : لكن له طريق أخرى عند البيهقي ، عن سليمان بن يسير ، عن قيس ابن رومي ، عن سليمان بن أذنان ، عن علقمة ، عن عبد الله به . وقال :

« كذا رواه سليمان بن يسير النخعي أبو الصباح الكوفي قال البخاري : ليس بالقوي » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ؛ كما تقدم بيانه برقم (١٥٥٣ - الصحيحة) .

٤٠٥٥ - (قُسِمَتِ النارُ سَبْعينَ جُزءاً ، فَلِلآمرِ تِسعُ وسِتُّون ، وللقاتلِ جُزْءٌ ، وحَسْبُه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣٦٢/٥) ، والبيهقي في « الشعب » (١/١١٨/٢) عن محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال :

سئل رسول الله ﷺ عن القاتل والآمِر ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس ، وبه أعلَّه المناوي نقلاً عن الهيثمي . ونصُّ كلامه في « المجمع » (٢٩٩/٧) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق ، وهو ثقة ، ولكنه مدلس » .

قلت : ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في « مسنده » (١/٧٢/٢) .[١]

٤٠٥٦ - (قُصُّوا الشارِبَ معَ الشِّفاهِ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني بسند الحديث السابق (برقم ٧٥٦) : « الأمر المفطع . . . » وهو ضعيف جداً ؛ كما بينته هناك .

لكن القص هو السنة لا الحلق ، فقد روى الطحاوي وغيره عن المغيرة بن شعبة :

« أن رجلاً أتى النبي ﷺ طويل الشارب ، فدعا النبي ﷺ بسواك ، ثم دعا بشفرة ، فقصَّ شارب الرجل على سواك » .

وأخرجه أبو داود وغيره مختصراً بسند صحيح ، وهو في « صحيح أبي داود » برقم (١٨٢) .

وعليه جرى عمل جمع من الصحابة ، فقد روى الطبراني (١/٣٢٩/٢) : حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي : حدثنا أبي : ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم قال : رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقمّون شواربهم ، ويعفونَ لحاهم ويُصَفِّرونها : أبو أمامة الباهلي ، وعبد الله بن بسر المازني ، وعتبة بن عبد السلمي ، والحجاج بن عامر الثمالي ، والمقدام بن معدي كرِب ؛ **كانوا يقمّون مع طرف الشفة** .

وهذا سند حسن . وقال الهيثمي (٥/١٦٧) :

« إسناده جيد » .

وأما ما رواه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢/٣٣٤) عن **إسماعيل بن عياش**

---

(١) وجدت منه المجلد الثاني في « الخزانة العامة » في الرباط ، وقرأته واستفدت منه ، وذلك في سفرتي الأولى إلى المغرب آخر الشهر الرابع من سنة ١٣٩٦ هـ .

قال : حدثني إسماعيل بن أبي خالد قال :

« رأيت أنس بن مالك وواثلة بن الأسقع يحفيان شواربهما ، ويعفيان لحاهما ويصفّرانها » .

قال إسماعيل : وحدثني عثمان بن عبيد الله بن (أبي) رافع المدني قال :

رأيت عبد الله بن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد الساعدي ورافع ابن خديج وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع يفعلون ذلك .

ومن طريق عبد العزيز بن محمد ، عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع قال :

رأيت أبا سعيد الخدري وأبا أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله ابن عمر وجابر بن عبد الله وأبا هريرة يحفون شواربهم .

فهذا كله لا يصح إسناده ؛ لأن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع مجهول الحال ، أورده ابن أبي حاتم (٣/١/١٥٦) من رواية ابن أبي ذئب فقط (!) عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد روى عنه إسماعيل بن عياش وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عند الطحاوي كما رأيت ، ولم يطلع على هذا كله الحافظ الهيثمي ؛ فقال بعد أن ذكر الرواية الوسطى :

« رواه الطبراني ، وعثمان هذا لم أعرفه » .

قلت : والطريق الأولى خالية منه ، لكن فيها إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه عن غيرهم .

نعم ؛ قد صح عن ابن عمر : أنه كان يحفي شاربه .

أخرجه الطحاوي من طرق عنه بعضها صحيح ، زاد في بعضها :

« حتى يرى بياض الجلد » .

٤٠٥٧ ـ (قصُّوا الشارب وأعْفُوا اللِّحى ، ولا تَمْشُوا في الأسْواقِ إلا وَعَلَيْكُمُ الأُزر ؛ إنَّهُ ليسَ مِنّا مَنْ عَمِلَ سُنَّةَ غَيْرِنا) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/١٣٩/١) : حدثنا هيثم بن خلف : نا الحسن بن حماد الوراق : ثنا أبو يحيى الحماني ، عن يوسف بن ميمون ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا يوسف ولا عنه إلا أبو يحيى ، تفرد به الحسن بن حماد » .

قلت : وهو ثقة ، لكن أبو يحيى الحماني ـ واسمه عبدالحميد بن عبدالرحمن ـ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء » .

وشيخه يوسف بن ميمون ـ وهو المخزومي مولاهم الكوفي ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

فهو علَّة الحديث ، وبه أعلَّهُ الهيثمي (١٦٩/٥) .

والشطر الأول منه ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه أحمد (٢٢٩/٢) عن عمر بن أبي سلمة [عن أبيه] عنه .

قلت : وعمر هذا صدوق يخطىء كما في « التقريب » ، فهو ممن يستشهد به ، لا سيما وقد قال فيه أبو حاتم : « صالح الحديث » ، وصحح له الترمذي ، فالحديث بهذا الشطر حسن . والله أعلم .

وله شاهد آخر بلفظ :

« أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » .

أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (١٨٨/١) وغيرهما عن ابن عمر مرفوعاً ، وهو مخرج

في « الروض النضير » (١٠٣٥) .

٤٠٥٨ - (قَطْعُ العُروقِ مَسْقَمةٌ ، والحِجامَةُ خَيْرٌ مِنْه) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٩/٢٦/١) عن يعلى ، عن ابن جراد مرفوعاً .

ويعلى هذا هو ابن الأشدق ؛ قال ابن عدي :

« روى عن عمه عبد الله بن جراد ، وزعم أن لعمه صحبة ، فذكر أحاديث كثيرة منكرة وهو وعمه غير معروفين » . وقال البخاري :

« لا يكتب حديثه » . وقال ابن حبان :

« وضعوا له أحاديث فحدث بها ولم يدر . ذكره الذهبي وساق له أحاديث هذا منها » .

٤٠٥٩ - (قُلْ إذا أصْبَحْتَ : باسم الله علَى نَفْسِي وأَهْلِي ومالِي ؛ فإنَّهُ لا يذهبُ لكَ شَيء) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٥٩) عن رجل ، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن رجلاً شكا إلى رسول الله ﷺ أنه يصيبه الآفات ، فقال له رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الرجل الذي لم يسم .

٤٠٦٠ - (قُل : اللهمَّ إنِّي أسألكَ نَفْساً بكَ مُطْمَئِنَّة ، تُؤْمنُ بلقائِك ، وتَرْضَى بِقَضائِكَ ، وتَقْنَعُ بِعَطائِكَ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٩/٢١١/٢) عن عبد الرحمن بن عبد الغفار

البيروتي : حدثتني رواحة بنت عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي : حدثني أبي يقول : سمعت سليمان بن حبيب المحاربي يقول : حدثني أبو أمامة : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ رواحة والذي دونها ؛ لم أعرفهما .

والحديث عزاه في « الجامع » للطبراني في « الكبير » والضياء ، وأعلّه المناوي بقوله :

« قال الهيثمي : وفيه من لم أعرفهم » .

٤٠٦١ - (قُل : اللهمَّ ! إنِّي ضَعِيف ، فَقَوِّ في رِضاكَ ضَعْفي ، وخُذْ إلى الخَيْر بناصِيَتي ، واجْعَلِ الإسلامَ مُنْتَهى رِضائي . اللهمَّ ! إنّي ضَعيفٌ فقوِّني ، وإنِّي ذليلٌ فأعزَّني ، وإنِّي فقيرٌ فَارْزُقني) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١/٥٢٧) عن أبي داود الأودي ، عن بريدة الأسلمي قال : قال لي رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : أبو داود الأعمى ؛ متروك الحديث » .

قلت : كذبه غير واحد ، وقال الذهبي أيضاً في « الضعفاء والمتروكين » :

« يضع ، هالك » .

٤٠٦٢ - (قُل : اللهمّ ! مَغْفِرتُكَ أوسَعُ مِنْ ذُنوبي ، ورَحْمَتُكَ أَرْجَى عِنْدي مِنْ عَمَلي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٥٤٣ - ٥٤٤) عن عبيد الله بن محمد بن

حنين : حدثني **عبيد الله بن محمد بن جابر بن عبد الله** ، عن **أبيه** ، عن **جده** قال :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : وا ذنوباه ! وا ذنوباه ! فقال هذا القول مرتين أو ثلاثاً ، فقال له رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« رواته عن آخرهم مدنيون ، ممن لا يعرف واحد منهم بجرح » .

قلت : ولا بتوثيق ؛ فكان ماذا ؟! اللهم إلا **محمد بن جابر بن عبد الله** ، فذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن سعد :

« في روايته ضعف ، وليس يحتج به » .

٤٠٦٣ ـ (نَعم ؛ نَبياً رَسُولاً ، يُكَلّمهُ الله قَبِيلاً ـ يَعْني : عَياناً ـ فقالَ : اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنَّة) .

منكر . رواه الحافظ أبو بكر بن مردويه من حديث **محمد بن عيسى الدامغاني** : حدثنا **سلمة بن الفضل** ، عن **ميكائيل** ، عن **ليث** ، عن إبراهيم التيمي ، عن أبيه ، عن أبي ذر قال :

قلت : يا رسول الله ! أرأيت آدم ؛ أنبياً كان ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ؛ كان اختلط .

الثاني : ميكائيل ـ الظاهر أنه ابن أبي الدهماء ـ ؛ قال الذهبي :

« وعنه بكير بن معروف بخبر منكر ، وفيه جهالة» .

وذكره ابن حبان في « الثقات » !

الثالث : سلمة بن الفضل ـ وهو الأبرش ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

والدامغاني ؛ قال أبو حاتم :

« يكتب حديثه » . وقال الحافظ :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فليِّن الحديث .

وله طريق أخرى ؛ يرويه **إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني** : حدثنا أبي ، عن جدي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر به في حديثه الطويل .

أخرجه ابن حبان (٩٤) .

وإبراهيم هذا ؛ متهم ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال أبو حاتم وغيره : ليس بثقة . ونقل ابن الجوزي : قال أبو زرعة : كذاب » :

والطريق الأولى ؛ نقلتها من أول « تفسير ابن كثير » ، وقد سكت عليه ، فأشكل على بعض الطلبة لقوله فيه : « قبيلاً يعني : عياناً » ، ومن الثابت أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا ، حتى ولا من نبينا محمد ﷺ على الراجح من قولي العلماء ، فاقتضى الحال بيان حقيقة هذا الإسناد .

ثم رأيت الحديث في « الكامل » لابن عدي (ق ٢/١٧١) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (٢/٣٢٥/٢) من طريق الدامغاني به .

نعم ؛ قد صح الحديث من رواية أبي أمامة دون قوله : «قبيلاً» ؛ فقال أبو سلام الحبشي : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول :

أتى رجلٌ رسولَ الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! أنبياً كان آدم ؟

فقال : « نعم ، مكلَّم » .

أخرجه ابن منده في « التوحيد » (ق ١٠٤ / ٢) ، وعنه ابن عساكر ، والحاكم (٢٦٢/٢) . وقال هو وابن منده :

« صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالوا ، وزاد ابن منده :

« وروي من حديث القاسم أبي عبد الرحمن وغيره عن أبي أمامة عن أبي ذر بأسانيد فيها مقال » .

٤٠٦٤ - (قلبُ ابنِ آدمَ مِثْلُ العُصْفور ، يتقلَّبُ فيَ اليومِ سبعَ مَرّات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٦/٥) عن بقية بن الوليد قال : أخبرني بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن أبي عبيدة مرفوعاً ، وقال :

« وخالد لم يلق أبا عبيدة » .

قلت : وهو ابن الجراح ؛ أحد العشرة المبشرين بالجنة ، فالسند ضعيف لانقطاعه ، ورجاله ثقات .

٤٠٦٥ - (قَلبُ المؤمِنِ حُلْوٌ ، يُحِبُّ الحَلاوة) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ١١٣) من طريق **محمد بن العباس بن سهيل البزار** : حدثنا أبو هشام الرفاعي : حدثنا أبو أسامة ، عن بريد ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى رفعه .

أورده في ترجمة البزار هذا ، وقال :

« وكان غير ثقة » . ثم قال عقب الحديث :

« رجاله كلهم ثقـــات غيـر ابن سـهـيل ، وهو الذي وضـعـه وركَّـبَـهُ على هذا الإسناد » .

وأقـرَّه الذهبي في « الميـزان » ، والحـافظ في « اللسـان » ، ومن قـبلهـمـا ابن الجوزي ؛ فأورده في « الموضوعات » .

وتعقَّبه السيوطي في « اللآلي » (٢/٢٣٨) بقوله :

« قلت : له طريق آخر ، قال البيهقي في « الشعب » : أنبأنا أبو عبدالله الحافظ في « التاريخ » : أنبأنا **أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد** : حدثنا **أبو يحيى زكريا بن الحارث البزار** : حدثنا **الحسن بن الجراح الأزدي** : حدثنا **سهل بن أبي سهل** : حدثنا عن محمد بن زياد الألهاني ، عن أبي أمامة مرفوعاً . قال البيهقي : متن الحديث منكر ، وفي إسناده من هو مجهول » .

قلت : سهل بن أبي ســـهل ، من هؤلاء المجهـولين المترجمـــين في « الميزان » و « اللسان » . ومن دونه لم أجد من ترجمهم إلا شيخ الحاكم محمد بن أحمد بن سعيد ، فهو في « الميزان » أيضاً قال :

« لا أعرفه ، لكن أتى بخبر باطل » .

ثم ساق له حديثاً آخر موقوفاً .

وذكـر الحـافظ في « اللسـان » أن الدارقطني ضعفه ، فـهو آفة هذا الإسناد ؛ إن سلم ممن فوقه من المجاهيل .

والحـديث أورده السـيـوطي في « ذيل الأحـاديث الموضـوعـة » (ص ١٤٠) من حديث علي أيضاً .

ثم رأيت الحديث عند البيهقي في « شعب الإيمان » (١/١٩٧/٢) ، فعرفت أن

في السند سقطاً بين سهل ومحمد بن زياد وهو قوله : « بقية » ؛ فهذه علّة أخرى وهي عنعنة بقية فإنه مدلس . ووقع فيه « ابن السراج » مكان « ابن الجراح » ؛ ولم أعرفه أيضاً . والله أعلم .

٤٠٦٦ - (قُمْ فَصَلِّ ؛ فإنَّ في الصلاةِ شِفاءً) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/ ٣٤٤ - ٣٤٥) ، وأحمد (٢/٣٩٠ ، ٤٠٣) عن **ذواد بن عُلبة** ، عن **ليث** ، عن مجاهد ، عن أبي هريرة قال :

ما هجَّرتُ إلا وجدت النبي ﷺ يصلي ، قال : فصلى ، ثم قال : أشْكَنْب درد (يعني : تشتكي بطنك بالفارسية) ؟ قال :

قلت : لا (وفي رواية : نعم) ، قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث هو ابن أبي سليم وكان اختلط . وبه أعلّه البوصيري في « الزوائد » (ق ١/٢١٠) .

وذواد بن علبة ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

٤٠٦٧ - (قُولوا : سبحانَ الله وبحَمْدِه مئةَ مَرَّة ، مَنْ قالَها مرَّةً كُتِبتْ لهُ عَشْراً ، ومَنْ قالَها عَشْراً كُتِبتْ لهُ مئَةً ، ومَنْ قالَها مئَةً كُتِبتْ لهُ أَلفاً ، ومَنْ زادَ زادَهُ الله ، ومنِ استغفرَ الله غَفَرَ لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٤٦٦) عن **داود بن الزبرقان** ، عن مطر الوراق ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

« حديث حسن غريب » .

كذا قال ! وابن الزبرقان ضَعَّفَهُ ابن المديني جداً ، وقال الجوزجاني :

« كذاب » . وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة :

« متروك » . وقال البخاري :

« مقارب الحديث » . وضعفه آخرون . وقال البزار :

« منكر الحديث جداً » .

ومطر الوراق ؛ صدوق كثير الخطأ ؛ كما في « التقريب » ؛ وقال فيه عن ابن الزبرقان :

« متروك ، وكذبه الأزدي » .

ولم يذكر في « التهذيب » تكذيب الأزدي إياه ، وإنما حكى عنه قوله فيه :

« متروك » ، وإنما كذبه الجوزجاني كما تقدم .

وأخرج أحمد (٢ / ٨٢) عن أيوب بن سلمان ـ رجل من أهل صنعاء ـ قال :

« كنا بمكة ، فجلسنا إلى عطاء الخراساني إلى جنب جدار المسجد ، فلم نسأله ، ولم يحدثنا ، قال : ثم جلسنا إلى ابن عمر مثل مجلسكم هذا فلم نسأله ، ولم يحدثنا ، قال : فقال : ما لكم لا تتكلمون ولا تذكرون الله ؟ قولوا : الله أكبر ، والحمد لله ، وسبحان الله وبحمده ، بواحدة عشراً ، وبعشر مئةً ، من زاد زاده الله ، ومن سكت غفر له » .

قلت : وهذا إسناد موقوف ضعيف ؛ أيوب هذا ؛ قال الذهبي :

« لا يعرف حاله » .

قلت : والصواب أنه مجهول العين ؛ لأنه إنما روى عنه النعمان بن الزبير وحده ، كما قال الذهبي نفسه . وقال الحافظ في « التعجيل » :

« فيه جهالة » .

وهذا أقرب إلى الصواب .

٤٠٦٨ ـ (قُولي : اللهمَّ مُصَغِّر الكَبِير ، ومُكَبِّر الصَّغِير ! صَغِّر ما بِي) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم » (٦٢٩) عن **محمد بن عبد الغفار الزرقاني** : ثنا عمرو بن علي : ثنا أبو عاصم : حدثني ابن جريج : حدثني عمرو بن يحيى بن عمارة ، عن **مريم بنت ابن البكير** ، عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت :

دخل عليَّ رسول الله ﷺ وقد خرج من إصبعي بثرة فقال : عندك ذريرة ؟ فوضعها عليها وقال : قولي : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مريم هذه ـ وهي بنت إياس بن البكير ـ ؛ قال الذهبي :

« تفرد عنها عمرو بن يحيى بن عمارة » .

يعني : فهي مجهولة . ورمز لها في « التهذيب » أن النسائي أخرج لها في « عمل اليوم والليلة » أيضاً هذا الحديث . ولم يزد في ترجمتها على قوله :

« وعنها عمرو بن يحيى بن عمارة » .

ومحمد بن عبد الغفار الزرقاني ؛ غمزه الذهبي في ترجمة موسى بن خاقان ؛ فقال فيها :

« وعنه محمد بن عبد الغفار بخبر منكر ، تُكُلِّم فيه » .

وساقه الحافظ في « اللسان » من طريق آخر ، عن محمد بن عبد الغفار

الورقاني (كذا بالواو) عن موسى بن خاقان البغدادي بسنده عن عبد الله بن عمرو قال :

« الجنة مطوية معلقة في قرون الشمس . . . » ، وقال :

« أخرجه الجورقاني في « كتاب الأباطيل » وقال : هذا حديث باطل ، **ومحمد ابن موسى** (!) ضعيف . . . »

كذا وقع في الأصل « محمد بن موسى » ولعل الصواب محمد بن عبد الغفار ، فإن موسى بن خاقان ثقة ، ترجمه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٤٤) برواية جمع من الثقات عنه ـ منهم القاضي المحاملي ـ ، وكناه بأبي عمران النحوي وقال : « وكان ثقة » .

ويظهر لي أن هذه الترجمة من « التاريخ » قد فاتت الحافظين : الذهبي والعسقلاني ، وإلا ؛ لم يحسن بهما أن يوردا هذا الحديث الباطل في ترجمته ، وإنما في ترجمة محمد بن عبد الغفار . وهذا خلاف ما صنعا ؛ فإن الذهبي لم يورد ابن عبد الغفار أصلاً . واستدركه الحافظ عليه قائلاً : «يأتي في موسى بن خاقان » . ولو أنه عكس لكان أقرب إلى الصواب ، وإن كان لا يخلو صنيعه حينئذٍ من الغمز لموسى ؛ وهو ثقة كما علمت .

وبعد هذا التحقيق أقول : يبدو أن محمد بن عبد الغفار لم يتفرد بهذا الحديث ؛ لأنه ليس من رجال الأئمة الستة ومنهم النسائي ، وقد علمت مما سبق من الكلام على مريم أن الحديث أخرجه النسائي في « العمل » من طريقها ، فلو أنه أخرجه من طريق ابن عبد الغفار لأورده في « التهذيب » ولرمز له بـ « سي » ؛ أي : النسائي في « عمل اليوم » كما رمز لمريم ، فعدم إيراده إياه ، يدل على أنه ليس

من رجاله ، فإذن هو ـ أعني : النسائي ـ أخرجه من غير طريق ابن عبد الغفار ، وتنحصر العلة حينئذٍ بمريم وجهالتها . والله أعلم .

٤٠٦٩ ـ (قيمُ الدينِ الصَّلاةُ ، وسَنامُ العملِ الجِهادُ ، وأَفْضلُ أخلاقِ الإسلامِ الصَّمْتُ ؛ حَتى يسلَمَ الناسُ مِنكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٨٣٩) : أخبرني رباح بن زيد قال : حدثني **عبد الله بن سعيد بن أبي عاصم** قال : سمعت وهب بن منبه يقول :

إن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! ما أفضل الأعمال ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه جهالة ؛ لأن عبد الله هذا ذكره ابن أبي حاتم (٢/٢/٧٠) من رواية رباح هذا فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(تنبيه) : وقع اسم جد عبد الله هذا في « الجرح » : « ابن عاصم » . وعلق عليه العلامة اليماني بقوله : « م : ابن أبي عاصم » ، وهذه النسخة هي الصواب عندي لموافقتها لما في رواية ابن المبارك هذه . والله الموفق .

٤٠٧٠ ـ (القاصُّ يَنْتظرُ المقْتَ ، والمسْتَمعُ ينْتَظرُ الرَّحْمةَ ، والتاجِرُ ينْتَظرُ الرزْق ، والمكاثِرُ ينْتَظِرُ اللعْنَةَ ، والنائحَةُ ومَن حَولَها مِن امرأةٍ مُسْتَحقةٌ عليهم لعْنَةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أَجْمَعِين) .

موضوع . رواه ابن عدي في « الكامل » (٣٣ /٢) ، والباطرقاني في «حديثه» (١٧١ / ١) عن موسى بن عيسى الجزري : ثنا صهيب بن محمد بن عبادة بن صهيب : ثنا بشر بن إبراهيم قال : ثنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن مجاهد ،

عن العبادلة : عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير مرفوعاً .

ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٢/٢٣) ، ونصر المقدسي في « الأربعين » (رقم ٣٢) من طريق **عمرو بن بكر السَّكسكي** ، عن **عباد بن كثير** ، عن منصور بن المعتمر به ، إلا أنه ذكر « عبد الله بن عمرو » بدل « ابن الزبير » .

وقال :

« تفرد به عمرو بن بكر عن عباد عنه » . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث عن الثوري غير محفوظ ، وهو باطل لا أعلم يرويه عن الثوري غير بشر هذا » .

قلت : بشر هذا ؛ كان يضع الحديث على الثقات ؛ كما قال ابن حبان وغيره ، ونحوه عمرو بن بكر ؛ قال الذهبي :

« أحاديثه شبه موضوعة » .

وعباد بن كثير ؛ متهم .

ورواه الطبراني (١/٢٠٦/٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٩ / ٤٢٥) عن **بشر ابن عبد الرحمن الأنصاري** : حدثني **عبد الوهاب بن مجاهد** ، عن أبيه به ، إلاّ أنه جمع بين « ابن عمرو » و « ابن الزبير » .

وعبد الوهاب بن مجاهد ؛ متروك ، وكذبه الثوري ؛ كما في « التقريب » .

وبشر ؛ لم أعرفه .

لكن روي من طريق أخرى عند ابن السماك في « الفوائد المنتقاة » (٢/٢/٢) عن **غلام خليل** : ثنا بكار بن محمد السيريني ، عن عبد الوهاب بن مجاهد ، عن أبيه : حدثني العبادِلَةُ مرفوعاً .

وغلام خليل ـ اسمه أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ـ ؛ كذاب .

والحديث أورده ابن الجوزي من طريق الطبراني في « الموضوعات » وأقرَّه السيوطي في « اللآلي » (١٤٦/٢) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١٨٨/٢) ، ومع ذلك أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني !!

وروى ابن المبارك في « الزهد » (١٥٩ / ٢ من الكواكب ٥٧٥) بسندٍ صحيحٍ عن ميمون بن مهران قال : القاصُّ ينتظر المقت من الله ، والمستمع ينتظر الرحمة .

٤٠٧١ ـ (القتلُ في سبيلِ الله يكفِّرُ كلّ شيءٍ أو قالَ : يكفِّر الذنوبَ كلّها إلا الأَمانة : يؤْتَى بصاحبِ الأمانةِ فيقالُ لهُ : أدِّ أمانتكَ ، فيقولُ : أي ربِّ ! وقد ذهبتِ الدُّنْيا ؟ فيقالُ : اذهَبُوا به إلى الهاوية ، فيُذهبُ بهِ إليها ، فيَهْوي فيها حَتى يَنْتهي إلى قَعْرِها فيَجدها هناكَ كهيئتها ، فيحمِلها فيضَعها على عاتقِه فيَصْعد بِها في نارِ جهنَّمَ حَتى إذا رأَى أنه قد خَرج ، زلَّت فهَوَتْ وهَوى في أَثرها أَبد الآبِدين ، قال : والأمانةُ في الصلاةِ ، والأمانةُ في الصومِ ، والأمانةُ في الحديثِ ، وأشدُّ ذلكَ الودائعُ) .

ضعيف . رواه الطبري في « التفسير » (٤٠/٢٢) ، والطبراني في « الكبير » (١٠ / ٢٧٠ / ١٠٥٢٧) ، وابن أبي الدنيا في « كتاب الأهوال » (٣ / ٩٩ / ٢) ، وأبو الشيخ في « العوالي » (١ / ٦٢ / ١ ـ ٢) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٢٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٠١/٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٥٢٦٦/٣٢٣/٤) عن شريك عن الأعمش عن عبد الله بن السائب ، عن زاذان ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . قال :

فلقيت البراء فقلت : ألا تسمع إلى ما يقول أخوك عبد الله ؟ قال : صدق .

قال شريك : وحدثنا عياش العامري ، عن زاذان ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ بنحو منه ، ولم يذكر الأمانة في الصلاة ، والأمانة في كل شيء .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شريك ، وهو ابن عبد الله القاضي .

وقد أخرجه أبو نعيم من طريق أخرى ، عن شريك به موقوفاً على ابن مسعود ، وهو الذي رجَّحه الحافظ المنذري ، فقد ساقه في « الترغيب » (٣/٢١ ـ ٢٢) عن ابن مسعود موقوفاً عليه ، ثم قال :

« رواه البيهقي موقوفاً ، ورواه بمعناه هو وغيره مرفوعاً ، والموقوف أشبه » .

وقال الحافظ الناجي فيما كتبه على « الترغيب » (ق ١٦٤ / ١) :

« وكذا رواه أحمد ، وذكر ابنه عبد الله في « كتاب الزهد » أنه سأله عنه ؟ فقال : إسناده جيد » .

ثم رأيت هذا في مكان آخر من « الترغيب » (٤/٤١ ـ ٤٢ / ٥) ، فظننت أن الناجي نقله منه .

قلت : والموقوف أخرجه البيهقي في « الشعب »(٢/١٠٥/٢) (٤/٣٢٣/ ٥٢٦٦ ـ مطبوع) من طريق عبد الله بن بشر ، عن الأعمش به موقوفاً .

وابن بشر هذا ـ هو الرقي القاضي ـ ؛ وثقه أحمد وغيره ، وفي « التقريب » :

« اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان ، وقال أبو زرعة والنسائي : لا بأس به ، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة » .

قلت : وهذا من روايته عن الأعمش ، وعلى كل حال فهو أولى من شريك . والله أعلم .

٤٠٧٢ ـ (القَدَرُ نظامُ التَّوحيد ، فمن وحَّد الله وآمنَ بالقَدَرِ ؛ فقد اسْتَمْسكَ بالعُروة الوُثْقى ، لا انفِصامَ لهَا) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث ابن عباس مرفوعاً ، وفيه هانئ بن المتوكل ، وهو ضعيف . كذا في « المجمع » (٧ / ١٩٧) ، وسيأتي إسناده برقم (٧١٥٠) .

قلت : وقد رواه هبة الله اللالكائي في « اعتقاد أهل السنة » (٦/٢٦٢ / ٢) عن الأوزاعي : قال لنا بعض أصحابنا : عن الزهري ، عن ابن عباس قال : فذكره موقوفاً عليه . وهو الأشبه بالصواب ، والله أعلم .

ورواه (١ / ١٤٢ / ١) عن سفيان الثوري ، عن عمر بن محمد ـ رجل من ولد عمر بن الخطاب ـ ، عن رجل ، عن ابن عباس موقوفاً .

٤٠٧٣ ـ (القرآنُ ألفُ ألفِ حَرْفٍ ، وسبْعَةٌ وعِشْرونَ ألفَ حَرْفٍ ، فمنْ قرأَهُ صابراً مُحْتسباً ؛ كانَ لهُ بكلِّ حَرْفٍ زوجةٌ من الحورِ العِينِ) .

باطل . قال الطبراني في « معجمه الأوسط » : حدثنا محمد بن عبيد قال : حدثنا أبي ، عن جدي ، عن حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد » .

كذا في ترجمة محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني من «الميزان» ، وقال :

« تفرد بخبر باطل » . ثم ساق هذا ، وأقرَّه الحافظ في « اللسان » . وأشار إليه الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦٣) وقال :

« ولم أجد لغيره في ذلك كلاماً ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : لوائح الوضع على حديثه ظاهرة ، فمثله لا يحتاج إلى كلام ينقل في تجريحه بأكثر مما أشار إليه الحافظ الذهبي ثم العسقلاني ؛ من روايته لمثل هذا الحديث وتفرده به !

٤٠٧٤ - (القلبُ مَلِكُ البـدَن ، وللمَلِكِ جُنود : فَـرِجْـلاهُ بَرِيداهُ ، ويَداهُ جَناحاهُ ، وعَيْناهُ مِسْلَحَتُه ، والأُذنانِ قُمْع ، واللِّسَانُ تُرْجمان ، والكلْيَتانِ مَكيدةٌ ، والرئَةُ نَفَسٌ ، والطِّحالُ ضَحِكٌ ، فإذا صَلَح الملِكُ صَلح الجنُود ، وإذا فَسدَ الملِكُ فسدَ الجُنود) .

ضعيف . رواه الدينوري كما في « المنتقى من المجالسة » (٢٥ / ١ - ٢ نسخة حلب) : حدثنا إسماعيل بن إسحاق : أنبأنا سليمان بن حرب : أنبأنا حماد بن زيد : حدثنا عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة موقوفاً عليه .

قلت : وهكذا أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ١٣٢ / ١٠٩) من طريق عبد الرزاق - وهذا في « المصنف » (٢٠٣٧٥/٣٢١/١١) - : أنبأنا معمر ، عن عاصم به . وقال :

« هكذا جاء موقوفاً ، ومعناه في « القلب » جاء في حديث النعمان بن بشير مرفوعاً ، وقد رواه عبد الله بن المبارك عن معمر بإسناده وقال : رفعه » .

ثم ساق إسناده إليه به ، وفيه من لم أعرفه ، وقد قال المناوي :

« وعدَّه في « الميزان » من المناكير » .

٤٠٧٥ - (القَلَسُ حَدَثٌ) .

ضعيف جداً . رواه البغوي في « حديث أبي الجهم » (١١ / ١) : ثنا **سوار ابن مصعب** ، عن زيد بن علي ، عن آبائه مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني (ص ٥٧) ؛ إلا أنه قال : عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال :

« سوار متروك ، ولم يروه عن زيد غيره » .

٤٠٧٦ - (القِنْطارُ اثنا عَشَر ألفَ أُوقية ، وكل أُوقية خيرٌ مما بينَ السماءِ والأرضِ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢ / ٣٨٨) ، وابن حبان (٦٦٣) ، وأحمد (٢ / ٣٦٣) ، وعنه عبد الغني المقدسي في « السنن » (١٣٠ / ٢) عن عبد الصمد بن عبد الوارث ، عن حماد بن سلمة ، عن **عاصم** ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . وقال المقدسي :

« هذا إسناد صحيح ، ورجاله كلهم ثقات » .

وكذا قال البوصيري في « زوائد ابن ماجه » (ق ٢٢٠ / ١) .

وفيه نظر ؛ فإن عاصماً هذا هو ابن بهدلة ، وفيه كلام من قبل حفظه ، والمتقرر فيه أنه وسط حسن الحديث ، فالإسناد حسن وليس بصحيح ، لا سيما وقد اختلف عليه في رفعه ، ولفظه .

أما الرفع ؛ فرواه عبد الصمد ، عن حماد بن سلمة عنه به ؛ مرفوعاً كما رأيت ، وأوقفه الدارمي عنه ، فقال (٢ / ٤٢٧) : حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث : ثنا أبان العطار وحماد بن سلمة ، عن عاصم به موقوفاً .

لكن يحتمل أن يكون اللفظ والسياق لأبان العطار ، وحمل لفظ حماد عليه تجوزاً ، وهذا معروف في بعض الرواة . وأيّاً ما كان ، فهو اختلاف واضح على عاصم .

ويؤيد الموقوف ؛ رواية حماد بن زيد : أنبأ عاصم بن بهدلة به موقوفاً .

أخرجه البيهقي (٧ / ٢٣٣) ، وكذا ابن جرير (٦٧٠٠) .

وكذلك رواه وكيع في « تفسيره » من الوجه الأول فقال : حدثنا حماد بن سلمة . . . به موقوفاً . ذكره ابن كثير (٣٥١/١) وقال : « هذا أصح » .

وأما اللفظ ؛ ففي كل الروايات المتقدمة : « اثنا عشر ألف أوقية » ؛ إلا في رواية حماد بن زيد فإنه قال :

« ألف ومئتا أوقية » .

ولكلٍّ من اللفظين ما يشهد له :

أما الأول ؛ فروى الدارمي (٢ / ٤٦٦) : حدثنا أبو النعمان : ثنا وهيب ، عن يونس ، عن الحسن مرفوعاً به .

وهذا مرسل ، رجاله ثقات ؛ غير أن أبا النعمان ـ وهو الملقب بـ (عارم) ـ كان تغيَّر ، وقد خالفه عبد الوارث بن سعيد فقال : حدثنا يونس به باللفظ الثاني ؛ إلا أنه قال : « دينار » بدل « أوقية » .

أخرجه ابن جرير (٦٧٠٢) .

وإسناده مرسل جيد .

وأما اللفظ الآخر ؛ فيرويه مخلد بن عبد الواحد ، عن علي بن زيد ، عن

عطاء بن أبي ميمونة ، عن زر بن حبيش ، عن أُبي بن كعب مرفوعاً به .

أخرجه بن جرير (٦٧٠١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مخلد بن عبد الواحد ؛ قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ؛ ضعيف . ولذلك قال الحافظ ابن كثير :

« وهذا حديث منكر أيضاً ، والأقرب أن يكون موقوفاً على أُبي بن كعب ؛ كغيره من الصحابة » .

وقد روي بلفظ :

« القنطار ألفا أوقيّة » .

أخرجه الحاكم (٢ / ١٧٨) من طريق أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي ـ بتنِّيس ـ : ثنا عمرو بن أبي سلمة : ثنا زهير بن محمد : ثنا حميد الطويل ورجل آخر ، عن أنس رضي الله عنه قال :

سئِل رسول الله ﷺ عن قول الله عز وجل : ﴿والقَناطيرِ المقَنْطَرة﴾ ؟ قال : فذكره ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن أحمد بن عيسى التنيسي ؛ قال ابن طاهر :

« كذاب يضع الحديث » ؛ كما في « الميزان » ، وضعفه غيره . وقال مسلمة :

« كذاب ؛ حدث بأحاديث موضوعة » ، كما في « اللسان » .

وكأن الحاكم والذهبي توهما أنه أحمد بن عيسى بن حسان المصري التستري

الحافظ ؛ فإنه من هذه الطبقة وهو ثقة من رجال الشيخين ، ولكنه ليس به ، وقد فرق بينهما الذهبي نفسه في « الميزان » ، والحافظ ، وغيرهما .

ثم إن زهير بن محمد ـ وهو أبو المنذر الخراساني ـ مع كونه قد رمزوا له بأنه من رجال الشيخين ؛ ولا أدري إذا كانا أخرجا له احتجاجاً أو استشهاداً والثاني هو اللائق به ؛ فإنه متكلم فيه كما هو معروف في ترجمته ، ولكن الحمل في الحديث على التنيسي أولى ؛ لشدة ضعفه ، وقد روي عنه بلفظ :

« . . . ألف دينار » .

أخرجه ابن أبي حاتم ، والطبراني من طريقين آخرين عنه ، كما في « تفسير ابن كثير » .

وجملة القول ؛ أن الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ بأي لفظ من الألفاظ المتقدمة ؛ لشدة الاختلاف بينها ، ووهاء أسانيدها ، والاختلاف في رفعها ووقفها ووصلها وإرسالها ، وهو ما يشعر به صنيع الحافظ ابن جرير ؛ فإنه بعد أن ساق الأحاديث المتقدمة ، وبعض الآثار الموقوفة والمقطوعة ، والخلاف في تفسير الآية المذكورة ﴿ والقناطير . . . ﴾ قال :

« فالصواب في ذلك أن يقال : هو المال الكثير . . . وقد قيل ما قبل مما روينا » .

فاعتمد في تفسير الآية على المعنى اللغوي ، ولم يلتفت إلى شيء من تلك الأحاديث التي رواها ؛ لما ذكرنا من عللها ووهائها .

٤٠٧٧ ـ (قُوموا ، لا تَرْقُدوا في المسجِد) .

موضوع . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (ج١ رقم ١٦٥٥) : عن **يحيى ابن العلاء** ، عن **حرام بن عثمان** ، عن ابني جابر ، عن جابر بن عبد الله قال :

أتانا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون في مسجده ، فضربنا بعسيب كان في يده ، وقال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حرام هذا ؛ قال الإمام الشافعي ويحيى بن معين :

« الرواية عن حرام حرام » . رواه عنهما ابن عدي (ق ١١٠ / ٢) .

وقال مالك وابن معين في رواية :

« ليس بثقة » .

ويحيى بن العلاء ؛ متهم بالوضع ؛ لكنه قد توبع ، فقد ذكره الذهبي في آخر ترجمة حرام من طريق سويد بن سعيد : حدثنا حفص بن ميسرة ، عن حرام بن عثمان به ، وزاد في متنه زيادة في إباحة المسجد لعلي ، وقال الذهبي :

« وهذا حديث منكر جداً » .

والأحاديث في إباحة النوم في المسجد للمحتاج كثيرة ، بعضها في « الصحيحين » وغيرهما .

٤٠٧٨ - (قُلْ ما بَدا لَكَ ، فإنَّما الحربُ خُدْعَة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٣٦ / ١) من طريق مطر بن ميمون ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال :

بعث النبي ﷺ رجلاً من أصحابه إلى رجل من اليهود ليقتله ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مطر هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك » .

وذكر له الذهبي بعض الموضوعات يتهمه بها .

٤٠٧٩ ـ (كادَ الحليمُ أنْ يكونَ نَبياً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٥ / ٣١١) عن الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ الربيع بن صبيح صدوق سيئ الحفظ .

وشيخه يزيد ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

ومن ثَمَّ أورده ابن الجوزي في « الواهيات » وقال : « لا يصح » ؛ كما في « فيض القدير » .

وفي « الكشف » : « رواه الخطيب بسندٍ ضعيفٍ ، والديلمي عن أنس مرفوعاً » .

٤٠٨٠ ـ (كادَ الفَقْرُ أنْ يكونَ كُفْراً ، وكادَ الحَسَدُ أنْ يَسْبقَ القَدَر) .

ضعيف . قال في « المقاصد » :

« رواه أحمد بن منيع عن الحسن أو أنس مرفوعاً . وهو عند أبي نعيم في « الحلية » [(٣ / ٥٣ و ١٠٩ و ٨ / ٢٥٣)] ، وابن السكن في « مصنفه » ، والبيهقي في « الشعب » [(٢ / ٤٨٦ / ١)] ، وابن عدي في « الكامل » عن الحسن بلا شك » .

وفي لفظ عند أكثرهم : « أن يغلب » بدل : « يسبق » . وفي سنده يزيد الرقاشي ؛ ضعيف .

قلت : وقال العراقي (٣ / ١٦٣) :

« رواه أبو مسلم الكشّي والبيهقي في « الشعب » من رواية يزيد الرقاشي عن أنس ، ويزيد ضعيف » .

وانظر : « اللهم ! إني أعوذ بك من الكفر والفقر » .

ثم الحديث أخرجه الدولابي أيضاً في « الكنى » (٢ / ١٣١) من طريق يزيد المذكور ، وكذا البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٨٦ / ١) ، والقضاعي (٣٨٠) .

قال في « المجمع » (٨ / ٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن أنس ، وفيه **عمرو بن عثمان الكلابي** ؛ وثقة ابن حبان وهو متروك » .

وروي من حديث ابن عباس في قصة الضَّبِّ .

رواه أبو بكر الطريثيثي في « مسلسلاته » (١٢٧-١٣١) ، وهو حديث موضوع ؛ كما قال بعض المحدِّثين على هامش « المسلسلات » .

ورواه نصر المقدسي في « مجلس من أماليه » (١٩٥ / ٢ - ١٩٦ / ١) من طريق **علي بن محمد بن حاتم** ، عن **الحسين بن محمد بن يحيى العلوي** ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

وهذا إسناد مظلم ؛ من دون علي ؛ لم أعرفهم .

٤٠٨١ - (وَيْحكَ يا ثَعْلبة ! قليلٌ تؤدِّي شُكْرَهُ ، خيرٌ من كثيرٍ لا تُطِيقُه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١٤ / ١٦٩٨٧) ، وابن أبي حاتم أيضاً كما قال ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٣٧٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٦٠ / ٧٨٧٣) من طريق **معان بن رفاعة السلمي** ، عن **أبي عبد الملك علي بن يزيد الألهاني** : أنه أخبره عن القاسم بن عبد الرحمن : أنه أخبره عن أبي أمامة الباهلي ، عن ثعلبة بن حاطب الأنصاري أنه قال لرسول الله ﷺ :

ادع الله أن يرزقني مالاً ؛ فقال رسول الله ﷺ : « ويحك يا ثعلبة ! قليل تؤدي شكره ، خير من كثير لا تطيقه » قال : ثم قال مرَّةً أخرى ، فقال : « أما ترضى أن تكون مثل نبيّ الله ؟ فوالذي نفسي بيده ! لو شئت أن تسير معي الجبال ذهباً وفضةً لسارت » قال : والذي بعثك بالحقّ ! لئن دعوت الله فرزقني مالاً ؛ لأعطيّن كل ذي حقّ حقّه ! فقال رسول الله ﷺ : « اللهم ! ارزق ثعلبة مالاً » ، قال : فاتخذ غنماً ، فنمَتْ كما ينمو الدود ، فضاقت عليه المدينة ، فتنحّى عنها ، فنزل وادياً من أوديتها ، حتى جعل يصلي الظهر والعصر في جماعة ، ويترك ما سواهما . ثم نمت وكثرت ، فتنحى حتى ترك الصلوات إلا الجمعة ، وهي تنمو كما ينمو الدود ، حتى ترك الجمعة ، فطفق يتلقى الركبان يوم الجمعة يسألهم عن الأخبار ، فقال رسول الله ﷺ : « ما فعل ثعلبة ؟ » فقالوا : يا رسول الله ، اتخذ غنماً فضاقت عليه المدينة ! فأخبروه بأمره ، فقال : « يا ويح ثعلبة ! يا ويح ثعلبة ! يا ويح ثعلبة ! » قال : وأنزل الله : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوالِهم صَدَقةً ﴾ الآية (سورة التوبة : ١٠٣) ، ونزلت عليه فرائض الصدقة ، فبعث رسول الله ﷺ رجلين على الصدقة ، رجلاً من جُهَيْنَةَ ، ورجلاً من سُلَيم ، وكتب لهما كيف يأخذان الصدقة من المسلمين ، وقال لهما : « مرّا بثعلبة ، وبفلان - رجل من بني سليم - فخذا صدقاتهما ! » فخرجا حتى أتيا ثعلبة ، فسألاه الصدقة ، وأقْرأاه كتاب رسول الله ﷺ ، فقال : ما هذه إلاّ جزية ! ما هذه إلا أخت الجزية ! ما أدري ما هذا ! انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إليّ . فانطلقا ، وسمع بهما السلمي ، فنظر إلى خيار أسنان إبله ، فعزلها للصدقة ، ثم استقبلهم بها . فلما رأوها قالوا : ما يجب عليك هذا ، وما نريد أن نأخذ هذا منك . قال : بلى ، فخذوه ، فإن نفسي بذلك طيبة ، وإنما هي لي ! فأخذوها منه . فلما فرغا من صدقاتهما ، رجعا حتى مرّا بثعلبة ، فقال : أروني

كتابكما ! فنظر فيه ، فقال : ما هذه إلا أخت الجزية ! انطلقا حتى أرى رأيي . فانطلقا حتى أتيا النبي ﷺ ، فلما رآهما قال : « يا ويح ثعلبة ! » قبل أن يكلّمهما ، ودعا للسلميّ بالبركة ، فأخبراه بالذي صنع ثعلبة ، والذي صنع السلميّ ، فأنزل الله تبارك وتعالى فيه :

﴿ ومنْهُم منْ عاهَدَ الله لئِنْ آتانا مِنْ فَضْلِه لَنَصَّدَّقنَّ ولنَكُونَنّ منَ الصالِحِين ﴾ إلى قوله : ﴿ وبِما كانُوا يَكْذبون ﴾ ، وعند رسول الله ﷺ رجل من أقارب ثعلبة ، فسمع ذلك ، فخرج حتى أتاه ، فقال : ويحك يا ثعلبة ! قد أنــزل الله فيك كذا وكذا ! فخرج ثعلبة حتى أتى النبيّ ﷺ ، فسأله أن يقبل منه صدقته ، فقال : « إن الله منعني أن أقبل منك صدقتك » ، فجعل يحثي على رأسه التراب ، فقال له رسول الله ﷺ : « هذا عملك ، قد أمرتك فلم تطعني ! » فلما أبى أن يقبض رسول الله ﷺ ، رجع إلى منزله ، وقُبِض رسول الله ﷺ ولم يقبل منه شيئاً . ثم أتى أبا بكر حين استخلف ، فقال : قد علمت منزلتي من رسول الله ﷺ ، وموضعي من الأنصار ، فاقبل صدقتي ! فقال أبو بكر : لم يقبلها رسول الله ﷺ وأنا أقبلها ! فقُبضَ أبو بكر ، ولم يقبضها . فلما وُلّي عمر ، أتاه فقال : يا أمير المؤمنين ، اقبل صدقتي ! فقال : لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ، وأنا أقبلها منك ! فَقُبض ولم يقبلها ، ثم ولّي عثمان ـ رحمة الله عليه ـ ، فأتاه فسأله أن يقبل صدقته فقال : لم يقبلها رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ـ رضوان الله عليهما ـ وأنا أقبلها منك ! فلم يقبلها منه . وهلك ثعلبة في خلافة عثمان ـ رحمة الله عليه ـ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، كما قال الحافظ ابن حجر في « تخريج الكشاف » (٤ / ٧٧ / ١٣٣) ، وعلّته علي بن يزيد الألهاني ؛ قال الهيثمي في

« المجمع » (٧ / ٣١ ـ ٣٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد الألهاني ، وهو متروك » .

ومعان بن رفاعة ؛ ليِّن الحديث كما في « التقريب » .

وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٣٥) :

« إسناده ضعيف » .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » : للبغوي والباوردي وابن قانع وابن السكن وابن شاهين عن أبي أمامة عن ثعلبة بن حاطب . وعزاه إلى غير هؤلاء أيضاً في « الدُّر المنثور » (٣ / ٢٦٠)[1] .

وروى منه حديث الترجمة ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (ص ٢٦ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث التي ساقها ابن كثير في « تفسيره » ساكتاً عليه ؛ لأنه ذكره بسند معان بن رفاعة . . . به ، مشيراً بذلك إلى علته الواضحة لدى أهل العلم بهذا الفن ، فاغتر بسكوته مختصِر تفسيره الشيخ الصابوني فأورده في « مختصَره » (٢ / ١٥٧ - ١٥٨) الذي نص في مقدمته أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة وحذف الأحاديث الضعيفة ! وهو في ذلك غير صادق ، كما كنت بيَّنته في مقدمة المجلد الرابع من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » داعماً ذلك بذكر بعض الأمثلة ، مشيراً إلى كثرة الأحاديث الضعيفة جداً فيه . وبين أيدينا الآن هذا المثال الجديد ، وقد زاد في الانحراف عن جادة

---

(١) وقد سبق تخريج هذا الحديث (برقم ١٦٠٧) من نفس الطريق . (الناشر).

العلماء بتصديره إياه بقوله : «وقد ورد فيه حديث رواه ابن جرير عن أبي أمامة . . . »! فأوهم قراء كتابه أنه حديث صحيح بجزمه كما هو مقَرَّر عند العلماء ، زيادة على ما ذكره في المقدمة مما أشرت إليه آنفاً ، ثم زاد ـ ضغثاً على إبّالة ـ أنه نقل تخريج ابن كثير للحديث من « تفسيره » فجعله في حاشية « مختصره » موهماً قُرَّاءه أيضاً أنه من تخريجه هو ، متشَبِّعاً بما لم يعط ! عامله الله بما يستحق .

٤٠٨٢ ـ (كانَ علَى مُوسَى يومَ كلَّمهُ ربُّهُ كساء صُوفٍ ، وجبَّة صوف ، وكُمَّةٌ صوف ، وسَراويل صوف ، وكانت نَعْلاهُ من جِلْد حمارٍ مَيِّت) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٦ / ١٧٣٤) عن خلف بن خليفة ، عن **حميد الأعرج** ، عن عبد الله بن الحارث ، عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال مضعِّفاً :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج ، وحميد هو ابن علي الكوفي ، سمعت محمداً (يعني : الإمام البخاري) يقول : حميد بن علي الأعرج منكر الحديث ، **وحميد بن قيس الأعرج المكي** ـ صاحب مجاهد ـ ثقة » .

قلت : لكن قال الحافظ ابن كثير في « التفسير » (١ / ٥٨٨) :

« وقد روى الحاكم في « مستدركه » وابن مردويه من حديث حميد بن قيس الأعرج عن عبد الله بن الحارث . . . » إلخ .

فلينظر إسناده في « المستدرك » ؛ فإني لم أره فيه بعد البحث عنه في « الإيمان » و « العلم » و « الطهارة » و « التاريخ » و « وتفسير سورة النساء » و « اللباس » منه .

ثم رأيته في « تفسير سورة طه » منه (٢ / ٣٧٩) من طريق **محمد بن غالب** :

ثنا عمر بن حفص بن غياث : ثنا أبي وخلف بن خليفة ، عن حميد بن قيس به ، وقال :

« صحيح على شرط البخاري » . وتعقَّبه الذهبي بقوله :

« قلت : بل ليس على شرط البخاري ، وإنما غرَّه أن في الإسناد حميد بن قيس ، كذا ، وهو خطأ ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي ابن علي أو ابن عمار ؛ أحد المتروكين ، فظنه المكي الصادق » .

أقول : كان يمكن أن يقال : إن الخطأ إنما هو من خلف بن خليفة ؛ لأنه كان اختلط ، ولكن متابعة حفص بن غياث إياه منع من القول بذلك ، وحملنا على القول بأن الخطأ لعله من محمد بن غالب وهو الحافظ الملقب بـ (تمتام) ؛ فإنه كان وهم في أحاديث ـ كما قال الدارقطني ـ ، فلعل هذا منها . والله أعلم .

٤٠٨٣ ـ (كانَ الكِفْلُ مِنْ بَني إسْرائيل ؛ لا يتورَّعُ عن ذَنْبٍ عَمِلَهُ ، فأَتَتْهُ امرأةٌ فأَعْطاها سِتين ديناراً على أنْ يطأَها فلمّا قَعَد مِنْها مَقْعدَ الرجل من امرأتهِ أرْعَدَتْ وبكت . . .) الحديث .

ضعيف . رواه الترمذي (٢/٨١) ، وأحمد (٢ / ٢٣) ، وأبو يعلى (١٠/٩٠/ ٥٧٢٦) ، والحاكم (٤ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥) ، والبيهقي في « الشعب » (٢/٣٦١/١) ، والخطيب في « التاريخ » (٥/٥٢) ، وابن عساكر (٦/٧٠/١) عن الأعمش ، عن عبد الله بن عبد الله ، عن سعد مولى طلحة ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن ، قد رواه شيبان وغير واحد عن الأعمش نحو هذا ورفعوه ، وروى بعضهم عن الأعمش فلم يرفعه ، وروى أبو بكر بن عياش هذا

الحديث عن الأعمش ، فأخطأ فيه ، وقال : عن عبد الله بن عبد الله ، عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عمر ، وهو غير محفوظ » .

قلت : وصله ابن حبان (٢٤٥٣ ـ موارد) عن أبي بكر بن عياش به ، إلا أنه قال :

« . . . ذو الكفل » .

وهذا خطأ آخر لمخالفته ما تقدم . وقد قال ابن كثير في « التاريخ » (١ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧) عقب حكايته تحسين الترمذي إياه :

« فهو حديث غريب جداً ، وفي إسناده نظر ؛ فإن سعداً هذا ؛ قال أبو حاتم : « لا أعرفه إلا بحديث واحد » ، ووثقه ابن حبان ، ولم يرو عنه سوى عبد الله بن عبد الله الرازي ، فالله أعلم ، وإن كان محفوظاً فليس هو (ذا الكفل) ، وإنما لفظ الحديث (الكفل) من غير إضافة ، فهو رجل آخر ، غير المذكور في القرآن . والله أعلم » .

ونحوه في تفسيره لسورة ﴿ الأنبياء ﴾ (١٩١/٣) .

قلت : وسعد هذا ؛ مجهول كما في « التقريب » ؛ لم يرو عنه غير عبد الله بن عبد الله هذا وهو الرازي ، فقول الحاكم :

« صحيح الإسناد » ؛ هو من تساهله الذي اشتهر به ، وإن وافقه الذهبي ؛ فإنه من غير تحقيق منه كما هو شأنه في كثير من موافقاته !

وانظر الرد على من صَحَّح الحديث من المعاصرين في التعليق على « ضعيف الموارد » (٢٤٥٣) .

والموقوف الذي أشار إليه الترمذي ؛ أخرجه ابن أبي شيبة (١٣ / ١٨٢ ـ ١٨٣ / ١٦٠٥٦) : حدثنا يحيى بن عيسى ، عن الأعمش . . . » بسنده عند الترمذي .

٤٠٨٤ ـ (كأنِّي أَنْظُرُ إلى خضرةِ لحمِ زيدٍ في أَسْنانِكم) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٩٩) عن **إسماعيل بن قيس بن سعد ابن زيد بن ثابت الأنصاري** : حدثني أبي ، عن خارجة بن زيد ، عن زيد رضي الله عنه قال :

بينما رسول الله ﷺ جالس مع أصحابه يحدثهم إذ قام فدخل ، فقام زيد فجلس في مجلس النبي ﷺ ، وجعل يحدثهم عن النبي ﷺ ، إذ مر بلحم هدية إلى رسول الله ﷺ ، فقال القوم لزيد ـ وكان أحدثهم سناً ـ : يا أبا سعيد ! لو قمت إلى النبي ﷺ فأقرأته منا السلام وتقول له : يقول لك أصحابك : إن رأيت أن تبعث إلينا من هذا اللحم ، فقال : «ارجع إليهم فقد أكلوا لحماً بعدك!» فجاء زيد ، فقال : قد بلغت رسول الله ﷺ فقال : « ارجع إليهم فقد أكلوا لحماً بعدك » ، فقال القوم : ما أكلنا لحماً ، وإن هذا لأمر حدث ، فانطلقوا بنا إلى رسول الله ﷺ نسأله ما هذا ؟ فجاؤوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ! أرسلنا إليك في اللحم الذي جاءك ، فَزَعَمَ زيد أنهم قد أكلوا لحماً ، فوالله ! ما أكلنا لحماً ، فقال رسول الله ﷺ : (فذكر الحديث) ، فقالوا : أي رسول الله ! فاستغفر لنا ، قال : فاستغفر لهم .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : إسماعيل ؛ ضعفوه » .

قلت : قال البخاري ، وأبو حاتم ، والدارقطني :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« في حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته » .

٤٠٨٥ - (كبِّروا على مَوْتاكُم بالليلِ والنهارِ أربعَ تَكْبيرات) .

ضعيف . رواه أحمد (٣ / ٣٣٧) ، وأبو الحسن الطوسي في « الأربعين » (١٠١ / ٢) ، والبيهقي (٤ / ٣٦) عن **ابن لهيعة** ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٨٠ / ٢ - من ترتيبه) وقال :

« لم يروه عن أبي الزبير إلا ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه .

وأبو الزبير ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

٤٠٨٦ - (كَبُرَ مَقْتاً عندَ اللهِ : الأَكْل منْ غيرِ جُوع ، والنَّوْم منْ غَيرِ سَهَرٍ . والضَّحِك منْ غَيرِ عَجَبٍ ، والرنَّة عندَ المصِيبَة ، والمزْمار عندَ النعْمة) .

ضعيف جداً . رواه الخلعي في « الفوائد » (٢ / ٥٩ / ٢) من طريق محمد بن أحمد الجندري قال : ثنا **أبو محمد عبد الله بن أبان بن شداد** قراءة عليه وأنا أسمع قال : ثنا أبو الدرداء هاشم بن محمد الأنصاري قال : ثنا **عمرو بن بكر السكسكي** ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ السكسكي هذا ؛ قال ابن حبان في أول

الجزء الثاني عشر من كتابه « الضعفاء » :

« يروي عن إبراهيم بن أبي عبلة وابن جريج وغيرهما الأوابد والطامات ، التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة ، لا يَحِل الاحتجاج به » .

وقال أبو نعيم :

« روى عن إبراهيم بن أبي عبلة وابن جريج مناكير ، لا شيء » . وقال ابن عدي :

« له أحاديث مناكير » .

وعبد الله بن أبان بن راشد(١) ؛ لم أجد له ترجمة ، وأما قول المناوي :

«وفيه **عبد الله بن أبان** ، قال الذهبي : قال ابن عدي : مجهول منكر الحديث» .

قلت : فهذا وهم منه ؛ لأن قول الذهبي المذكور إنما قاله في عبد الله بن أبان الثقفي ، وهذا اسم جده عثمان بن حنيف ، ويكنى أبا عبيد ؛ كما صرح بذلك الحافظ في « اللسان » في ترجمة أحد الرواة عنه ؛ وهو عبد الله بن محمد بن يوسف . . . العبدي أبو غسان .

ثم إن هذا أعلى طبقة من المترجم ؛ لأنهُ يروي عن الثوري ، فتنبَّه .

٤٠٨٧ ـ (كَفَى بالدَّهْرِ واعِظاً ، وبالموتِ مُفَرِّقاً) .

ضعيف . أخرجه ابن السُّنّي في « عمل اليوم والليلة » (٥٥٤) : أخبرني **أحمد بن يحيى بن زهير** : حدثنا **حمدون بن سلام** (وفي نسخة : **مسلم**) **الحذاء** : ثنا يحيى بن إسحاق : ثنا **ابن لهيعة** ، عن حنين بن أبي حكيم ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

---

(١) كذا أصل الشيخ ، ولعله سبق قلم ، وصوابه : « شداد » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حنين هذا ؛ قال ابن عدي :

« لا أدري البلاء منه أو من ابن لهيعة؟! فإن أحاديثه غير محفوظة ، ولا أعلم روى عنه غير ابن لهيعة » .

قلت : وابن لهيعة ؛ ضعيف .

وحمدون بن سلام أو مسلم ؛ لم أعرفه ، وكذا الراوي عنه .

ثم رأيت الحديث في « زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة » (ق ١٠٨ / ٢) قال : حدثنا يحيى بن إسحاق : ثنا ابن لهيعة ، عن جبير بن أبي حكيم ، عن عراك بن مالك قال : جاء رجل . . . الحديث .

قلت : فهذه متابعة قوية من الحارث للحذاء ، فزال احتمال إعلال الحديث به وبالراوي عنه أحمد بن يحيى ، وانحصرت العلة في ابن لهيعة أو شيخه ابن أبي حكيم ، ووقع تسميته في « الزوائد » بـ « جبير » ، ولم أجد في الرواة جبير بن أبي حكيم ، فالراجح أن الصواب فيه أنه حنين بن أبي حكيم ؛ فإنه المعروف في كتب الرجال ، ومن الرواة عنه ابن لهيعة .

وتردد ابن عدي في إعلال الحديث بين ابن لهيعة وحنين ؛ لا وجه له عندي .

ومن العجيب قوله : « لا أعلم روى عنه غير ابن لهيعة » !

مع أن البخاري قد ذكر في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ١٠٥) ـ وابن عدي كثير الرواية عنه كما هو معروف ـ أنه روى عنه الليث وعمرو بن الحارث المصري ، زاد ابن أبي حاتم : وابن لهيعة وسعيد بن أبي هلال ، فإذا انضم إلى رواية هؤلاء الثقات عنه إيراد ابن حبان إياه في أتباع التابعين من « ثقاته » ارتقى أمره من كونه مجهول الحال إلى الثقة بحديثه ، كما نعرف ذلك بالتجربة من صنيع العارفين بهذا

الفن المتقنين له كالحافظ ابن حجر وغيره ؛ وأقرب مثال على هذا قوله في حنين هذا من « التقريب » :

« صدوق » .

وكذلك قال الذهبي في « الكاشف » .

وعليه ؛ فحديث الرجل حسن ، لولا أن الراوي عنه ابن لهيعة ضعيف . فهذا هو علة الحديث ، فهو الوجه . والله أعلم .

وإن مما يؤكد ذلك اضطرابه في روايته إياه عن حنين ، فهو تارة يجعله من مسند أنس كما في ابن السني ، وتارة من مرسل عراك بن مالك ـ فإنه تابعي ـ كما في رواية الحارث .

وقد ذكر المناوي في «فيض القدير» أن ابن النجار رواه عن أبي عبد الرحمن الحبلي مرسلاً ، وهو مصري كابن لهيعة ، فلا أستبعد أن يكون من طريق ابن لهيعة أيضاً . فهو وجه آخر للاضطراب .

٤٠٨٨ ـ (كانَتْ سِيما الملائكةِ يومَ بَدْرٍ عمائِم سُود ، ويومَ أُحُدٍ عَمائم حُمر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٢٣ / ١) عن عبد القدوس بن حبيب ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ في قوله تعالى : ﴿ مسوِّمين ﴾ قال : « معلمين ، وكانت سيما . . . » إلخ .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد القدوس هذا ؛ قال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » . وقال عبد الرزاق :

« ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله « كذاب » إلا لعبد القدوس » .

ثم أخرج الطبراني (٣ / ١٤٧ / ١ ـ ٢) قال : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا **عمار بن أبي مالك الجنبي** : نا أبي ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال :

« كان سيما الملائكة يوم بدر عمائم بيض ، قد أرسلوها إلى ظهورهم ، ويوم حنين عمائم حمر ، ولم تقاتل الملائكة في يوم إلا يوم بدر ، إنما كانوا يكونون عدداً ومدداً ؛ لا يضربون » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ ؛ مدلس .

الثانية : أبو مالك الجنبي والد عمار ـ واسمه عمرو بن هاشم ـ ؛ قال الحافظ :

« ليِّن الحديث ، أفرط فيه ابن حبان» .

قلت : قد ضعفه جداً إمام الأئمة البخاري ؛ فقال :

« فيه نظر » .

الثالثة : ابنه عمار بن أبي مالك ؛ شبه مجهول ؛ لم يذكروا فيه سوى قولهم :

« ضعفه الأزدي » .

الرابعة : محمد بن عثمان بن أبي شيبة ؛ فيه كلام كثير ، حققت القول فيه في مقدمتي على كتابه « مسائل ابن أبي شيبة شيوخه » ، وانتهيت فيها إلى أنه حافظ لا بأس به . والله أعلم .

وهذه العلل كلها لم يتعرض لها الهيثمي بذكر ؛ إلا الثالثة منها ، فقال في « المجمع » (٦ / ٨٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه عمار بن أبي مالك الجنبي ، ضعفه الأزدي » .

كما أنه لم يتعرض لحديث الترجمة بذكر لا في المكان المشار إليه منه ، ولا في « اللباس » .

وهو يختلف عن رواية عمار من ثلاثة وجوه :

الأول : أن فيه « عمائم سود » ، وفيها « عمائم بيض » .

الثاني : أن فيه « أحد » ، وفيها « حنين » .

الثالث : أنه ليس فيه : « قد أرسلوها إلى ظهورهم » ، ولا قوله : « ولم تقاتل الملائكة . . . » إلخ .

وقد روي هذا من طريق أخرى عن عطاء ، فقال الطبراني أيضاً (٢/١١٩/٣) : حدثنا **مسعدة بن سعد العطار** : نا إبراهيم بن المنذر الحزامي : نا **عبد العزيز بن عمران** : حدثني **أيوب بن ثابت** ، عن عطاء به بلفظ :

« لم تقاتل الملائكة مع النبي ﷺ إلا يوم بدر ، وكانت فيما سوى ذلك أمداداً ، ولم يكن مع النبي ﷺ من الخيل إلا فرَسان ؛ أحدهما من المقداد بن الأسود ، والآخر لأبي مرثد الغنوي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد العزيز بن عمران ـ وهو الزهري الأعرج المعروف بابن أبي ثابت ـ ؛ قال الحافظ :

« متروك ، احترقت كتبه ، فَحَدَّثَ من حِفْظه ، فاشتد غلطه » .

وشيخه أيوب بن ثابت ؛ قال الحافظ :

« ليِّن الحديث » .

وشيخ الطبراني مسعدة العطار ؛ لم أعرفه .

وهذه الطريق لم يزد الهيثمي في إعلالها على قوله :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عبد العزيز بن عمران ، وهو ضعيف » !

٤٠٨٩ - (كَسْبُ الإماءِ حَرام) .

ضعيف . رواه الخلال في « الأمر بالمعروف » (١٨ / ٢) : أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن : ثنا أحمد بن محمد من ولد القاسم بن أبي بزة : ثنا مؤمل : ثنا حماد ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً .

وأخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » (٢ / ٣٣ / ١ - مسند أنس) من طريق أخرى عن أحمد بن محمد بن أبي بزة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له علتان :

الأولى : مؤمل - وهو ابن إسماعيل البصري نزيل مكة - ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

والأخرى : أحمد بن محمد بن أبي بزة - وهو المكي المقرئ - ؛ قال الذهبي :

« إمام في القراءة ، ثبت فيها ، لين الحديث ، قال العقيلي : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، لا أحدث عنه » .

٤٠٩٠ - (كَفى بالسَّلامَةِ دَاء) .

ضعيف . رواه القضاعي (١١٣ / ٢) : أخبرنا أبو الفتح محمد بن إسماعيل الفرغاني قال : أنا الإمام أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب قال : نا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب الميداني بزوزن قال : نا أبو قريش

محمد بن جعفر بن خلف الحافظ قال : نا محمد بن زنبور المكي[1] قال : نا حماد ابن زيد ، عن ثابت ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون أبي قريش الحافظ ؛ لم أعرفهم ؛ إلا الفرغاني ، فقد غمزه السمعاني فقال في « الأنساب » :

« دخل نيسابور ، وسمع من أبي يعلى - حمزة بن عبد العزيز المهلبي - وغيره وجماعة ، أثبت في جزء لأبي يعلى ، والظن أنه ما روى شيئاً » .

والحديث عزاه السيوطي للديلمي عن ابن عباس ، وقال المناوي :

« وفيه عمران القطان ، قال الذهبي : ضعفه يحيى والنسائي . قال الديلمي : وفي الباب [عن] أنس » .

قلت : عمران القطان هو ابن دَاوَر ، وهو صدوق يهم كما في « التقريب » ، فهو حسن الحديث ، ولكن يغلب على الظن أن الطريق إليه لا تصح ، ومن المؤسف أن فيلم « زهر الفردوس » لم أره فيه ، إما لأنه ساقط من الأصل ، وإما أنني لم أستطع قراءته بواسطة « القارئة » .

٤٠٩١ - (كَفَى بالسَّيفِ شَا - أرادَ أن يقولَ : شاهِداً - ثمَّ أمسكَ وقالَ : لَولا أنْ يتتابَعَ فيه الغَيْران والسَّكْران فَيقْتلوا ، فأمسكَ عنْ ذلك) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « الغريب » (٣ / ٢) : حدثنا هشيم ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن قال :

لما نزلت ﴿ والذينَ يَرْمُونَ المحْصَناتِ ثُمَّ لَمْ يأْتُوا بأَرْبَعَةِ شُهداءَ فَاجلِدُوهُمْ ثَمانِينَ

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوقه بخطه : « صدوق ، له أوهام » . (الناشر) .

جَلْدةً ولا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهادةً أبداً ﴾ [النور : ٤] ؛ قال سعد بن عبادة : يا رسول الله ! أرأيت إن رأى رجل مع امرأته رجلاً فقتله أتقتلونه؟ وإن أخبر بما رأى جلد ثمانين؟ أفلا يضربه بالسيف؟ فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا مرسل قوي الإسناد ، وقد وصله ابن ماجه (٢ / ١٣٠ / ٢٦٠٦) عن **الفضل بن دلهم** ، عن الحسن ، عن قبيصة بن حريث ، عن سلمة بن المحبق به نحوه ؛ دون قوله : « أراد أن يقول شاهداً . . . » إلخ . وقال :

« كفى بالسيف شاهداً » .

ولكن الفضل بن دلهم لين ، كما قال الحافظ .

٤٠٩٢ - (كَفَى بالمرء سَعادةً أنْ يُوثَقَ بهِ في أَمرِ دِينهِ ودُنْياهُ) .

موضوع . رواه القضاعي (١١٤ / ١) عن **يوسف بن القاسم** قال : نا **هارون بن يوسف بن زياد** قال : نا محمد بن يحيى قال : نا **عبد الرحيم بن زيد العمي** ، عن أبيه ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الرحيم بن زيد ؛ قال الحافظ :

« كذبه ابن معين » .

وأبوه ؛ ضعيف .

ومن دونهما ؛ لم أعرفهم ؛ غير محمد بن يحيى ، فهو ابن أبي عمر العدني الحافظ من شيوخ مسلم .

ويحتمل أن يكون يوسف بن القاسم هو أبو الميمون المترجم في « اللسان » ، وقد اتهمه بحديث منكر ، فليراجع من شاء .

٤٠٩٣ ـ (كَفَى بالمرءِ شَراً أَنْ يَتَسخَّطَ ما قُرِّبَ إليهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « قِرى الضيف » ، وعنه ابن بشران في « الأول من الفوائد المنتقاة من الأمالي » (ق ٢٨٨ / ١) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (ق ١٨٣ / ٢) ، وأبو بكر الأنباري في « الأمالي » (١٠ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٨٩) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ١٣١٠) من طريق **إبراهيم بن عيينة** ، عن **أبي طالب القاصّ** ، عن محارب بن دثار ، عن جابر ابن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو طالب القاصّ اسمه يحيى بن يعقوب ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : محله الصدق . وقال البخاري : منكر الحديث » .

ثم ساق له هذا الحديث .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٦١٤) وقال :

« وكان يخطئ » .

وإبراهيم بن عيينة ؛ صدوق يهم كما في « التقريب » .

(تنبيه) : في أول متن الحديث عند القضاعي زيادة :

« نِعم الإدام الخلُّ ، وكفى . . .» .

وهذه الزيادة في « صحيح مسلم » وغيره من طريق أخرى عن جابر ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٢) ، فتفرُّد هذا الإسناد الضعيف بالزيادة عليها دون الإسناد الصحيح مما يجعل الزيادة عليها منكرة . فتنبَّه .

وإن مما يؤكد ذلك ؛ أنه قد رواه جماعة ، عن محارب بن دثار ، عن جابر بالزيادة التي عند القضاعي دون حديث الترجمة .

أخرجه أبو داود (٣٨٢٠) ، والترمذي (١٩١٦ ـ بترقيمي) ، وابن ماجه (٣٣١٧) ، وأحمد (٣ /٣٧١) من طرق عن محارب به .

٤٠٩٤ ـ (كَفَى بالمرءِ نَقْصاً في دِينِهِ أَنْ يكْثُرَ خطاياه ، وينْقصَ حِلْمُه ، ويقلّ حَقِيقته ، جِيفَةٌ بالليلِ ، بطَّالٌ بالنهارِ ، كَسولٌ هلوعٌ ، مَنُوعٌ رَتُوعٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » بإسناد ضعيف جداً ، وهو نفس الإسناد المتقدم لحديث «كونوا في الدنيا أضيافاً» رقم (١١٧٩) ، وقد تكلمنا عليه هناك ، فأغنى عن الإعادة .

٤٠٩٥ ـ (كَفى بذكْرِ الموتِ مُزهِّداً في الدُّنيا ومُرغِّباً في الآخِرة) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « ذم الدنيا » (١/٣٢) عن أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ الربيع بن أنس ؛ تابعي صدوق له أوهام .

وأبو جعفر الرازي ؛ ضعيف لسوء حفظه .

٤٠٩٦ ـ (كَفى بِكَ إثْماً أنْ لا تزالَ مخاصِماً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١/٣٥٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٦/٣٤٠/ ٨٤٣٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ١٠٧ / ١) عن أبي بكر بن عياش ، عن [إدريس] بن [بنت] وهب بن منبه ، عن أبيه (وقال الطبراني : عن وهب بن منبه) ، عن ابن عباس رفعه . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف الإسناد ؛ لأن إدريس بن بنت وهب بن منبِّه ـ واسم أبيه سنان ـ ضعفه ابن عدي ، وقال الدارقطني :

« متروك » ؛ كما في « الميزان » .

ولم يقع في الترمذي تسميته ، بل وقع فيه عن ابن وهب بن منبه ـ ولذلك لم يعرفوه في « التهذيب » وغيره وقالوا : إنه مجهول ، وقد عرفت اسمه من الزيادة المشار إليها من « المعجم الكبير » ، فقوله في رواية الترمذي : « عن أبيه » إنما يعني جده لأمه تجوزاً ؛ كما بينته رواية الطبراني .

والحديث أورده الحافظ في « الفتح » (١٣ / ١٨١) بهذا اللفظ ، وقال :

« أخرجه الطبراني عن أبي أمامة بسند ضعيف » .

فقوله : « أبي أمامة » سبق قلم منه ؛ إن لم يكن خطأ مطبعيّاً ، أو نسخياً ، والصواب : « ابن عباس » كما تقدم . ومن حديثه ذكره المنذري في « ترغيبه » (١ / ٨٢) ، وأشار لضعفه ، ثم عزاه للترمذي وحده .

هذا ؛ وقد ذكر السيوطي شاهداً في « الجامع الكبير » بلفظ :

« كفى بك ظالماً أن لا تزال مُخاصِماً » .

رواه الخرائطي في « مساوئ الأخلاق » عن عمرو البكالي .

قلت : أخرجه (ق ٥٨ / ٢) من طريق حفص بن واقد العلاف : ثنا نصر بن طريف ، عن عمران عن عمرو البِكالي : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ العلاف هذا ؛ قال ابن عدي :

« له أحاديث منكرة » .

ونصر بن طريف ؛ متروك متهم بالوضع والكذب ، فلا يستشهد به .

٤٠٩٧ - (كُفّوا عن أهلِ لا إلهَ إلا الله ؛ لا تُكَفِّروهم بذنبٍ ، فمنْ أكفرَ أهلَ لا إلهَ إلا الله ؛ فهوَ إلى الكُفْرِ أقْرب) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١٨٩ / ٢) عن عثمان بن عبد الله بن عثمان الشامي : نا الضحاك بن حُمرَة ، عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الشامي هذا ؛ قال ابن عدي :

« يروي الموضوعات عن الثقات » .

وقال ابن حبان في «الضعفاء» في الجزء الثاني عشر :

« يروي عن الليث ومالك وابن لهيعة ، ويضع عليهم الحديث ، لا يحلُّ كَتْبُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

ثم ساق له بعض موضوعاته من نسخة ؛ قال :

« كتبناها عنه ، أكثرها موضوعة أو مقلوبة » .

والضحاك بن حُمرة وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ؛ كلاهما ضعيف .

٤٠٩٨ - (كُلِ الثومَ نَيِّئاً ، فلَولا أَنّي أُناجِي الملَكَ لأَكَلْتُه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٥٧ و ٣٥٨ و ١٠ / ٣١٦) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٤٩) ، وكذا ابن عساكر (١٨ / ٧٦ / ٢) من طريق مسلم ، عن حبة العرني ، عن علي مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« مسلم هو الملائي ، تفرد به عن حبة العرني » .

قلت : وبالعرني أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٥ / ٤٦) :

« رواه البزار والطبراني في « الأوسط » ، وفيه حبة بن جوين العرني ، وقد ضعفه الجمهور ، ووثقه العجلي » .

قلت : وخفي عليه أن الذي دونه ـ وهو مسلم بن كيسان الأعور ـ أسوأ حالاً منه ؛ فقد قال الحافظ في الأول :

« صدوق ، له أغلاط » . وقال في الآخر :

« ضعيف » .

وقد علمت أنه تفرد به عن حبة ، فالإعلال به أولى .

والمستنكر في الحديث إنما هو قوله : « نيئاً » ؛ فإنه يخالف ما رواه أبو إسحاق ، عن شريك ، عن علي أيضاً قال :

« نُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً » .

أخرجه أبو داود (٢ / ١٤٧) ، وعنه البيهقي (٣ / ٧٨) ؛ وقالا :

« شريك هو ابن حنبل » .

قلت : وهو ثقة عند الحافظ في « تقريبه » ، وأما الذهبي فقال في « الميزان » :

« روى عنه أبو إسحاق السبيعي ، لا يُدرى من هو ، وروى عنه أيضاً عمير بن تميم ، وثقه ابن حبان » .

ولم يوثقه غير ابن حبان ، فالأقرب أنه مجهول الحال .

ثم إن السبيعي كان اختلط ، ثم هو إلى ذلك مدلس ، وقد عنعنه .

وقد رواه عنه الجراح أبو وكيع ؛ وهو صدوق يهم .

لكن يشهد لحديثه ؛ ما روى خالد بن ميسرة العطار ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه : أن النبي ﷺ نهى عن هاتين الشجرتين ، وقال :

« من أكلهما فلا يقربن مسجدنا» ، وقال : «إن كنتم لا بد آكليهما فأميتوهما طبخاً » . قال : يعني البصل والثوم .

أخرجه أبو داود ، والبيهقي .

قلت : وإسناده جيد .

ثم إن الحديث له أصل عند الشيخين وغيرهما ؛ من حديث جابر مختصراً بلفظ : « كلْ ؛ فإني أُناجي مَنْ لا تناجي » .

وسببه ؛ أن النبي ﷺ أُتي بِقِدْرٍ فيه خضرات من بقول ، فوجد لها ريحاً ، فسأل ، فأخبر بما فيها من البقول ، فقال : « قرِّبوها » فقربوها إلى بعض أصحابه ، فلما رآه كره أكلها ، قال : فذكره .

فهذا بالإضافة إلى حديث شريك عن علي وحديث قرة ؛ يدل على أن زيادة «نيئاً» في حديث الترجمة زيادة منكرة غير معروفة ، ويؤيد ذلك أنها لم ترد في روايات الحديث . والله تعالى أعلم .

وأما ما روى عبد الله بن وهب : أخبرني ابن لهيعة ، عن عثمان بن نعيم ، عن المغيرة بن نهيك ، عن دخين الحجري : أنه سمع عقبة بن عامر الجهني يقول : إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه :

« لا تأكلوا البصل » ، ثم قال كلمة خفية : « النيِّئ » .

أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٢٥) .

فهو شاهد لحديث شريك ومعاوية بن قرة ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لأن المغيرة

ابن نهيك وعثمان بن نعيم مجهولان ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وأما تضعيف البوصيري إياه في «الزوائد» (٢٠٣ / ٢) بابن لهيعة ، فليس بشيء ؛ لأنه من رواية عبد الله بن وهب عنه كما ترى ، وحديثه عنه صحيح كما ذكروا في ترجمته .

٤٠٩٩ ـ (كُلوا السَّفَرجلَ علَى الرِّيقِ ؛ فإنَّهُ يُذْهِبُ وَغَرَ الصَّدْرِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في « الطب » كما في « المنتقى منه » برقم (٢٠) عن **محمد بن موسى الحرشي : ثنا عيسى بن شعيب : ثنا أبان** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبان هذا ـ وهو ابن أبي عياش البصري ـ وهو متروك .

وعيسى بن شعيب ؛ الظاهر أنه النحوي أبو الفضل البصري الضرير ، قال عمرو ابن علي : « صدوق » . وقال ابن حبان :

« فَحُشَ خطؤه ، فاستحق الترك » .

ومحمد بن موسى الحرشي ؛ الظاهر أنه أبو عبد الله البصري ؛ مختلف فيه ، فضعفه أبو داود ، وقال النسائي ومسلمة : «صالح» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن السنّي وأبي نعيم والديلمي عن أنس ، وسكت عنه في « الفتاوى » (٢ / ٢٠٤) .

وأما المناوي فقد أبعد النجعة ؛ فأعلّه بالحرشي وابن شعيب ، وغفل عن العلة الحقيقية من فوق !

والحديث عزاه السيوطي في المصدرين السابقين : لابن السنّي أيضاً وأبي نعيم

عن جابر ـ وبيَّض له المناوي ـ ، وللديلمي عن عوف بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« كُلوا السفرجل ؛ فإنه يَجُمُّ الفؤاد ، ويشجِّعُ القلب ، ويحسِّنُ الولد» . وقال المناوي :

« وفيه عبد الرحمن العرزمي ؛ أورده الذهبي في« الضعفاء » ، ونقل تضعيفه عن الدارقطني » .

قلت : وهو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي .

٤١٠٠ ـ (كُلوهُ ؛ فإنِّي لستُ كَأَحدِكم ؛ إنِّي أخافُ أنْ أُوذِيَ صاحِبي ـ يَعْني : المَلَك ـ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١٨١١) ، وكذا الدارمي (٢ / ١٠٢) ، وابن ماجه (٢ / ٣٢٥) ، وأحمد (٦ / ٤٣٣ ، ٤٦٢) عن عبيد الله بن أبي يزيد : أخبره أبوه قال :

نزلتُ على أم أيوب الذين نزل عليهم رسول الله ﷺ ، نزلتُ عليها ، فحدثتني بهذا عن رسول الله ﷺ أنهم تكلّفوا طعاماً فيه بعض هذه البقول ، فقرّبوه ، فكرهه ، قال لأصحابه : فذكره . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح غريب » .

كذا قال ! وأبو يزيد والد عبيد الله ؛ قال الذهبي :

« ما روى عنه سوى ابنه عبيد الله » .

يعني أنه مجهول ، ونحوه قول الحافظ فيه :

« مقبول » .

يعني عند المتابعة ، وإلا فليِّن الحديث ؛ كما نصَّ عليه في المقدمة .

وقد أخرج مسلم (٦ / ١٢٦ و ١٢٧) هذه القصة عن أبي أيوب نفسه ، من طريقين عنه مرفوعاً مختصراً نحوه ، وليس فيه :

« إني أخاف أن أوذي صاحبي» ، وكذلك أخرجها ابن حبان (٣٢٠) عن جابر ابن سمرة . والله أعلم .

٤١٠١ - (كُلْ ما أصْمَيْتَ ، ودَعْ ما أنْمَيْت) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٥٩ / ١) قال : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا عباد بن العوام : نا عثمان بن عبد الرحمن ، عن الحكم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن عبداً أسود جاء النبي ﷺ فقال : يمرُّ بي ابن السبيل وأنا في ماشية لسيدي ، فأسقي من ألبانها بغير إذنهم ؟ قال : « لا » . قال : فإني أرمي وأصمي وأنمي . قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عثمان بن عبد الرحمن ؛ قال الهيثمي (٤ / ٣١) :

« أظنه القرشي ؛ وهو متروك » .

قلت : يعني أبا عمرو المدني الوقاصي ، وقد صرح بأنه قرشي الحافظ المزِّي في ترجمته من « التهذيب » ، ولولا ذلك لكان من الصعب تعيين أنه هو الذي عناه إلا بعد جهد جهيد ، لاسيما وقد ترجم ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٥٦ - ١٥٧) لجمع آخر من الرواة كلهم يدعى عثمان بن عبد الرحمن وينسب قرشياً ، في الوقت الذي لم ينسب الوقاصي قرشياً ، وإن كانت نسبته هذه (الوقاصي) يعني إلى سعد بن أبي وقاص - تعني أنه قرشيٌّ ، لكن البحث في نسبته إليها صراحة كما سبقت الإشارة إليه . وقد قال الحافظ في ترجمته من « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

قلت : وأبو حاتم أيضاً ؛ ونصه :

« متروك الحديث ، ذاهب الحديث ، كذاب » .

قلت : وقد وجدت للحديث شاهداً ، ولكنه لا يساوي فلساً ، فقال ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٣٢٢ - ٣٢٣) : أخبرنا هشام بن محمد السائب قال : حدثني جميل بن مرثد الطائي من بني معن ، عن أشياخهم قالوا :

قدم عمرو بن المسبّح بن كعب بن عمرو . . . الطائي على النبي ﷺ وهو يومئذٍ ابن مئة وخمسين سنة فسأله عن الصيد ؟ فقال : فذكره .

قلت : وهشام الكلبي ؛ متروك ؛ كما قال الدارقطني وغيره .

وجميل بن مرثد ؛ لم أعرفه ، بل الظاهر أنّ مرثداً صوابه « زيد » ؛ ففي «الميزان» و « اللسان » وغيرهما :

« جميل بن زيد الطائي عن ابن عمر . قال ابن معين : ليس بثقة . وقال البخاري : لم يصح حديثه » .

٤١٠٢ - (كلّ الخيرِ أَرجُو مِنْ رَبِّي - يَعْني لأَبي طالِب -) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٢٤) : أخبرنا عفان بن مسلم : أخبرنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث قال :

قال العباس : يا رسول الله ! أترجو لأبي طالب ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ؛ فإن إسحاق هذا تابعي روى عن النبي ﷺ مرسلاً ، وعن أبيه وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم . قال الحافظ :

« وذكره ابن حبان في « ثقات أتباع التابعين » ، ومقتضاه عنده أن روايته عن الصحابة مرسلة » .

قلت : فعلى هذا ؛ فالحديث معضل . والله أعلم .

٤١٠٣ - (كلُّ الكذبِ مكتوبٌ كَـذِباً لا مَحـالةَ ؛ إلا أنْ يَكْذِبَ الرجلُ في الحَـرْبِ - فـإنَّ الحـربَ خُـدعَـة - ، أو يكذبَ بينَ الرجُلَينِ ليُصْلِحَ بَيْنَهما ، أو يكذبَ امرأتَهُ لِيُرْضِيها) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٨٦/٤) ، وابن السُّني في « عمل اليوم والليلة » (٦٠٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١/٤٦/٢ - ٢) عن شهر بن حوشب ، عن الزبرقان ، عن النواس بن سمعان مرفوعاً . لكن الطحاوي قال : عن شهر قال : أخبرتني أسماء بنت يزيد الأشعرية مرفوعاً .

وشهر بن حوشب ؛ ضعيف لسوء حفظه .

ويغني عن هذا الحديث ؛ حديث أم كلثوم بنت عقبة أنها قالت :

« رخَّص النبي ﷺ من الكذب في ثلاث . . . » فذكرتها بنحوه .

أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح ، وقد سبق تخريجه في الكتاب الآخر (٥٤٥) .

٤١٠٤ - (كلُّ بَني آدمَ ينتَمُونَ إلى عصبَتهم إلا ولَد فاطِمةَ ؛ فإنِّي أَنا أبوهُم ، وأَنـا عصبَتهم)[١] .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٨٥) من طرق ، عن جرير

(١) انظر الحديث الآتي برقم (٤٣٢٤) . (الناشر) .

ابن عبد الحميد ، عن شيبة بن نعامة ، عن فاطمة بنت الحسين ، عن فاطمة الكبرى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن فاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى - رضي الله عنهما - .

والأخرى : شيبة بن نعامة ؛ فإنه متفق على تضعيفه ؛ غير أن ابن حبان تناقض فيه كما هي عادته ، فأورده في « الثقات » وفي « الضعفاء » !!

وقال الهيثمي (٩ / ١٧٢ - ١٧٣) :

« رواه الطبراني وأبو يعلى ، وفيه شيبة بن نعامة ، ولا يجوز الاحتجاج به » .

وله شاهد موضوع ، مضى برقم (٨٠٤) .

٤١٠٥ - (كلُّ حَرْفٍ منَ القُرآنِ يُذْكَرُ فيهِ القُنوتُ ؛ فهوَ الطاعَةُ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (١٧٢٣) ، وأحمد (٣/٧٥) ، وأبو يعلى (١٣٧٩) ، وابن جرير في « التفسير » (٥/٢٣٠/٥٥١٨ و ٦/٤٠٣/٧٠٥٠) عن **درَّاج أبي السمح** ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف دراج كما سبق مراراً .

٤١٠٦ - (الضَّحايا إلى هِلالِ المحرَّم ، لمنْ أَرادَ أن يَسْتأْنِي ذَلِك) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٩ / ٢٩٧) ، وكذا أبو داود في « المراسيل » من طريقين ، عن أبان بن يزيد : ثنا يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم : حدثني أبو سلمة وسليمان بن يسار ، أنه بلغهما : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ، ورجاله ثقات .

٤١٠٧ - (الطُّرقُ تُطَهِّرُ بعْضُها بَعْضاً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « باب ما وطئ من الأنجاس يابساً » من «السنن الكبرى» (٢ / ٤٠٦) من طريق ابن عدي ، عن إبراهيم بن إسماعيل اليشكري ، عن إبراهيم بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن أبي سفيان ، عن أبي هريرة قال :

قلنا : يا رسول الله ! إنا نريد المسجد فنطأ الطريق النجسة ؟ فقال النبي ﷺ : فذكره . وقال البيهقي :

« وهذا إسناد ليس بالقوي » .

قلت : وعلّته إبراهيم بن أبي حبيبة ؛ ضعيف .

وإبراهيم اليشكري ؛ مجهول الحال كما في « التقريب » .

(تنبيه) : تصحَّف هذا الحديث على بعض المؤلفين ؛ فوقع في «الجامع الصغير» و « الفتح الكبير » بلفظ : « يظهر » بالظاء المعجمة ، وانطلى ذلك على الشارح المناوي ، فقال في « شرحه على الجامع » :

« أي : بعضها يدل على بعض » !

وهذا خطأ واضح ؛ كما يدل عليه سبب الحديث والباب الذي أورده فيه مخرِّجُه البيهقيُّ .

٤١٠٨ - (كلُّ دابَّةٍ منْ دوابِّ البَحْرِ والبَرِّ ليسَ لها دَمٌ يَنْعقدُ ؛ فليسَ لَها ذَكاة) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٥٦٤٦) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٣ /

١٩٨ / ١) عن سويد بن عبد العزيز ، عن أبي هاشم الأيلي ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو هاشم الأيلي ؛ لم أعرفه .

وسويد بن عبد العزيز ؛ لين الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٤١٠٩ - (يا مقْدادُ ! أقتلتَ رَجُلاً يقولُ : لا إلهَ إلا الله ، فكيفَ لكَ بِلا إلهَ إلا الله غَداً ؟ فأنزلَ الله ﴿ يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا إذا ضَرَبْتُم في سَبيلِ اللهِ فتبيَّنُوا ولا تَقُولوا لِمنْ أَلْقَى إليكُمُ السلامَ لستَ مُؤمناً تَبْتَغُونَ عَرَضَ الحياةِ الدُّنْيا فَعِنْدَ اللهِ مَغانِمُ كَثِيرةٌ كذلِكَ كنتُم مِنْ قَبْلُ فمنَّ الله عَلَيْكُم فَتَبيَّنُوا ﴾) .

ضعيف . أخرجه أسلم الواسطي في « تاريخ واسط » (ص ١٤٤) ، والبزار في « مسنده » (٢٢٠٢ - الكشف) عن أبي بكر بن علي بن مقدم : حدثنا حبيب بن أبي عمرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال :

بعث رسول الله ﷺ سرية فيها المقداد بن الأسود ، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا ، وبقي رجل له مال كثير لم يبرح ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأهوى إليه المقداد فقتله ، فقال له رجل من أصحابه : أقتلت رجلاً شهد أن لا إله إلا الله؟! والله ! لأذكرن ذلك للنبي ﷺ ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله ! إن رجلاً شهد أن لا إله إلا الله فقتله المقداد ! فقال : « ادعوا لي المقداد ، يا مقداد ! . . . . » إلخ .

وعلقه البخاري في أول « الديات » من « صحيحه » ، وقال الحافظ في «شرحه» (١٢ / ١٦٠) :

« وصله البزار ، والدارقطني في « الأفراد » ، والطبراني في « الكبير » من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدمي ، عن حبيب . وقال الدارقطني :

« تفرد به حبيب ، وتفرد به أبو بكر عنه » .

قلت : قد تابع أبا بكر سفيانُ الثوري ؛ لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحاق الفزاري كذلك » .

قلت : ومعنى كلامه هذا ؛ أن المرسل هو الصواب ؛ لأن سفيان الثوري أوثق من أبي بكر بن علي ، بل لا نسبة بينهما في ذلك ؛ فإن الثوري إمام حافظ جبل ، وأبو بكر هذا لم يوثقه أحد ، ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

فمثله تقبل روايته عند المتابعة ، وأما إذا خالف ـ كما هنا ـ فهي مردودة ، ومنه يتضح للباحث أن قول الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩) :

« رواه البزار ، وإسناده جيد » .

أنه غير جيد ، لا سيما وفي متنه زيادات لم ترد في الطريق الصحيحة عن ابن عباس ، وهو عند البخاري (٨ / ٢٠٨) من طريق عمرو بن دينار ، عن عطاء ، عن ابن عباس رضي الله عنهما :

﴿ ولا تَقُولوا لِمَنْ أَلْقَى إليكُمُ السلامَ لست مُؤْمِناً ﴾ قال : قال ابن عباس :

«كان رجل في غنيمة له ، فلحقه المسلمون ، فقال : السلام عليكم ، فقتلوه ، وأخذوا غنيمته ، فأنزل الله في ذلك إلى قوله : ﴿عَرَضَ الحياةِ الدُّنْيا ﴾ ، تلك الغنيمة ، قال : قرأ ابن عباس : ﴿السلام﴾ » .

وأخرجه الترمذي (٤/٩٠) ، وحسنه ، والحاكم (٢ / ٢٣٥) ، وأحمد (١ / ٢٢٩ و ٢٧٢) من طريق سماك بن حرب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به ، وزاد : أن الرجل من بني سُليم ، وأنهم قالوا : ما سلّم عليكم إلا ليتعوَّذ منكم ، فعمدوا إليه فقتلوه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفيه نظر ؛ لأن سماك بن حرب وإن كان ثقة ومن رجال مسلم ؛ إلا أن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغيَّر بآخره فكان ربما يلقن ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وفي نزول الآية حديث آخر أتَمّ ، يرويه القعقاع بن عبد الله بن أبي حدرد ، عن أبيه عبد الله بن أبي حدرد قال :

بعثنا رسول الله ﷺ إلى (إِضَم) ، فخرجت في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة الحارث بن ربعي ، ومحلم بن جثامة بن قيس ، فخرجنا ، حتى إذا كنا ببطن (إِضَم) مر بنا عامر الأشجعي على قعودٍ له ، [معه] متيع ووطب من لبن ، فلما مر بنا سلم علينا فأمسكنا عنه ، وحمل عليه محلم بن جثامة ، فقتله بشيء كان بينه وبينه ، وأخذ بعيره ومتيعه ، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ وأخبرناه الخبر نزل فينا القرآن : ﴿ يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إذا ضَرَبْتُم في سبيلِ اللهِ فتبيَّنوا . . . ﴾ إلخ الآية .

أخرجه أحمد (٦ / ١١) من طريق ابن إسحاق : حدثني يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن القعقاع . . .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ رجاله ثقات غير القعقاع هذا ، له ترجمة في «التعجيل» يتلخص منها أنه اختلف في صحبته ، وقد أثبتها له البخاري ، ونفاها

غيره ، قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٣٦) :

« ولا يصح له صُحْبَة ، وأدخله بعض الناس في « كتاب الضعفاء » ، فسمعت أبي يقول : يُحول من هذا الكتاب » .

قلت : ففي هذا الحديث أن القاتل محلم بن جثامة ، وهذا أصح من حديث أبي بكر بن علي بن مقدم ، والله أعلم .

وقد جاء في حديث آخر أنه أسامة بن زيد ، لكن يبدو أنها قصة أخرى ، فقال أسامة بن زيد رضي الله عنه :

بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة من جهينة ، قال : فصبحناهم فقاتلناهم ، فكان منهم رجل إذا أقبل القوم كان من أشدهم علينا ، وإذا أدبروا كان حاميتهم ، قال : فغشيته أنا ورجل من الأنصار ، قال : فلما غشيناه قال : لا إله إلا الله ، فكفَّ عنه الأنصاري ، وقتلته ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : «يا أسامة أقتلته بعدما قال : لا إله إلا الله ؟! » قال : قلت : يا رسول الله ! إنما كان متعوذاً من القتل ، فكررها عليَّ حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذٍ .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٠٠ و ٢٠٦) والسياق له ، والبخاري (١٢ / ١٦٣ - ١٦٤) ، ومسلم (١ / ٦٧) .

٤١١٠ - (كلُّ شيءٍ للرجلِ حلٌّ منَ المرأةِ في صيامهِ ما خَلا ما بينَ رِجْلَيها) .

ضعيف . رواه القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٧٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٦ / ٣٨٣ / ١) عن أبي بكر بن أبي مريم ، عن معاوية بن طويع اليزني ، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ . وقال القاضي عبد الجبار :

« معاوية بن طويع وعمر بن طويع اليزنيان من ساكني داريا ، وأولادهم بها إلى اليوم » .

قلت : وهـــذا إسناد ضعيف ؛ معاوية بن طــويع مجهول ؛ كما في « الميزان » و « اللسان » .

وابن أبي مريم ؛ كان اختلط .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٣٠٩) من طريق أخرى عنه .

٤١١١ ـ (عليكُم بالصومِ ؛ فإنَّهُ مَحْسَمَةٌ للعِرقِ ، مُذْهِبٌ للأَشَرِ) .

ضعيف . أخرجه المروزي في « زوائد الزهد » (رقم ١١١٢) عن يحيى بن أبي كثير ، عن شداد بن عبدالله :

أن نفراً من (أسلم) أتوا النبي ﷺ ليستأذنوه في الاختصاء ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ؛ فإن شداد بن عبد الله تابعي ؛ ثقة من الرابعة عند الحافظ .

وسائر رجاله ثقات ، فهو صحيح عند من يحتج بالمراسيل .

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لأبي نعيم فقط في « الطب » ، عن شداد بن عبد الله ، ولم يتكلم المناوي عليه بشيء .

٤١١٢ ـ (بَردَ أَمْرنا وصَلُحَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٨ / ٢) ، وابن عبد البر في « الاستيعاب » (١ / ١٨٥) من طريق قاسم بن أصبغ ، عن الحسين بن حريث : [ثنا أوس بن عبدالله بن بريدة] ، عن حسين بن واقد ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه قال :

كان رسول الله ﷺ لا يتطيَّر ، ولكن يتفاءل ، فركب بريدة في سبعين راكباً من أهل بيته من بني سهم يتلقى رسول الله ﷺ ليلاً ، فقال له رســول الله ﷺ : « من أنت » ؟ قال : بريدة ، فالتفت إلى أبي بكر ، فقال : « برد أمرنا وصلح » ، ثم قـال : « ممن » ؟ قـال : من أسلم ، قـال لأبي بكر : « سلمنا » ، ثم قـال : « ممن » ؟ قال . من بني سهم ، قال : « خرج سهمك » .

إلى هنا ساقه ابن عبد البــر ، وله تتمة عند الحــافظ عبد الحق الإشبيلي في « أحكامه » (ق ١١٩ / ٢) من طريق قاسم بن أصبغ ، قال :

« وخرجه ابن أبي خيثمة إلى قوله : خرج سهمك » .

قلت : ومن طريقه ساقه ابن عبد البر عن أصبغ عنه ، ولم يسق ابن عدي إلا الجملة الأولى منه وأشار إلى سائره بقوله :

« فذكر فيه إسلام بريدة . الحديث » .

قلت : وهذا إسناد ضـعـيف جـداً ؛ آفـتـه أوس بن عـبـد الله بـن بريدة ؛ قـال البخاري :

« فيه نظر » . وقال الدارقطني :

« متروك » . وقال الساجي :

« منكر الحديث » .

قلت : ويتعجب من سكوت الإشبيلي على هذا الحديث ؛ مشيراً بذلك إلى صحته ، ولذلك تعقَّبه المناوي بقوله بعد أن عزاه لقاسم بن أصبغ :

« قال ابن القطان : وما مثله يصحح ؛ فإن فـيـه أوس بن عـبـد الله بن بريدة ؛ منكر الحديث » .

فلعلّ الإشبيلي تبيَّن له ذلك لما اختصر « الأحكام » وخصه بـ « الصحيح » ؛ فلم يورده فيه (ق ١٢٠ / ٢) فأحسن .

(تنبيه) : سقط من إسناد « الاستيعاب » أوس هذا ، فظهر سالماً من العلة ، فاغترَّ بذلك أحد المتعلِّقين بهذا العلم ، ولا بصيرة له فيه ، بل هو حقود حسود ؛ فقال :

« إسناده صحيح أو حسن » !

ذكر ذلك في رسالته « الألباني - شذوذه وأخطاؤه » ، كشف فيها عن بالغ جهله ، وعظيم حقده وحسده ، وقلة خشيته من الله ، وكثرة اتِّهامه الأبرياء والافتراء عليَّ ، وطعنه البالغ في أهل الحديث وأئمتهم ، عامله الله بما يستحق ، فإني لم أر مثله في قلَّة حيائه ، وجرأته على أهل العلم ، وسلاطة لسانه ، قطع الله دابره ودابر أمثاله من الحاقدين الحاسدين .

وكما سقط المذكور من « الاستيعاب » ؛ كذلك سقط من كتاب ابن عبد البر الآخر : « الاستذكار » كما نقله ابن القيم في « مفتاح دار السعادة » ، ونقله عنه وعن « الاستيعاب » الأنصاريُّ في تعليقه على « الوابل الصَّيب » ساكتاً عنه ! وليس ذلك بغريب ؛ فإنه يسكت عن أسانيد ظاهرة الضعف ، كما يتبين لمن قابل ما تيسر له من تعليقاتي على « الكلم الطيب » ؛ وبخاصة الطبعة الجديدة منها يسر الله لنا صدورها ببعض تعليقات على « الوابل » ! .

وإن مما يؤكد السقط المشار إليه آنفاً ؛ أن الحسين بن حريث لم يذكر الحافظ المزِّي في ترجمته أنه روى عن الحسين بن واقد ، وإنما عن أوس بن عبد الله بن بريدة ، فبينهما أوس هذا .

هذا ؛ وقد خُرِّج الحديثُ سهواً بزيادة فائدة وتوضيح فيما سيأتي - إن شاء الله - برقم (٥٤٥٠) .

٤١١٣ - (كلُّ شيءٍ ساءَ المؤمن ؛ فهوَ مُصِيبة) .

ضعيف . أخرجه ابن السُّني في « عمل اليوم والليلة » (٣٤٧) من طريق هشام ابن عمار : ثنا صدقة : ثنا زيد بن واقد ، عن بسر بن عبد الله ، عن أبي إدريس الخولاني قال :

بينما النبي ﷺ يمشي هو وأصحابه إذ انقطع شسعه ، فقال : « إنا لله وإنا إليه راجعون » ، قالوا : أو مصيبة هذه ؟ قال : «نعم ، كل شيء . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرسال الخولاني إياه فيه صدقة - وهو ابن عبد الله السمين - ؛ ضعيف .

٤١١٤ - (كلُّ شيءٍ سِوى الحَديدةِ ؛ فهوَ خَطَأ ، وفي كلِّ خطأٍ أرش) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١١ / ٣ / ٢) ، والعقيلي (٤٠٥) ، وابن عدي (٥٠ / ١) ، و الدارقطني (ص ٣٣٣ - ٣٣٤) ، والبيهقي (٤٢/٨) من طريق جابر ، عن أبي عازب ، عن النعمان بن بشير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عازب مستور .

وجابر - وهو ابن يزيد الجعفي - ؛ ضعيف ، بل اتهمه بعضهم ، وقال الذهبي : « لا شيء » !

ومن هذا الوجه أخرجه ابن ماجه (٢٦٦٧) وغيره ؛ مختصراً بلفظ :

« لا قود إلا بالسيف » .

وبهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه أيضاً (٢٦٦٨) من طريق مبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن أبي بكرة مرفوعاً به .

وهذا ضعيف أيضاً ؛ لعنعنة الحسن وابن فضالة .

ثم أخرج الحديث الدارقطني والبيهقي من طريق قيس بن الربيع ، عن أبي حصين ، عن إبراهيم ابن بنت النعمان بن بشير ، عن النعمان بن بشير باللفظ الأول . وقال البيهقي :

« مدار هذا الحديث على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ، ولا يحتجّ بهما » .

وقد أشار إلى طريق قيس هذه العقيلي بقوله عقب طريق أبي عازب :

« لا يتابع عليه ؛ إلا من وجه فيها ضعف »[1] .

٤١١٥ ـ (كلُّ شيءٍ يتكلَّمُ بهِ ابنُ آدمَ فإنَّهُ مكتوبٌ عليهِ ، فإذا أَخطأَ خطيئةً فأحبَّ أنْ يتوبَ إلى الله فليأْتِ رفيعَةً ، فليمدّ يديهِ إلى الله عزَّ وجلَّ ، ثمَّ يقولُ : اللهمَّ ! إنِّي أتوبُ إليكَ مِنها لا أَرْجِعُ إليها أبداً . فإنهُ يُغْفر له ما لم يرجِعْ في عَمَلِه ذلكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (١ / ٢٣ / ٢) ، والحاكم (١ / ٥١٦ و ٤ / ٢٦١) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ١٥٤) و « الشعب » (٥ / ٤٠٢/٧٠٨٠) عن فضيل بن سليمان النميري : ثنا موسى بن عقبة : ثنا عبيد الله ابن سلمان الأغر ، عن أبيه ، عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط البخاري ومسلم » . ووافقه الذهبي في الموضعين من « تلخيصه » ! قال المناوي :

« لكنه قال في « المهذب » : إنه منكر » .

قلت : وهذا هو الصواب ؛ لأن الفضيل هذا ، وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد

---

(١) وانظر « الإرواء » (٢٢٢٩) . (الناشر) .

ضعفه بعضهم من قبل حفظه ، ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

ثم روى البيهقي (٧٠٨١) من طريق أحمد بن عبد الجبار : نا حفص بن غياث ، عن أشعث ، عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما أذنب عبد ذنباً ، ثم توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى بَراز من الأرض ، فصلى فيه ركعتين ، واستغفر الله من ذلك الذنب ؛ إلا غفر الله له » .

قلت : وهذا مع إرساله إسناده ضعيف إلى الحسن وهو البصري .

وأحمد بن عبد الجبار ؛ ضعيف كما في « التقريب » .

٤١١٦ - (كلُّ مسجدٍ فيهِ إمامٌ ومؤذنٌ ؛ فإنَّ الاعتكافَ فيهِ يَصْلُح) .

موضوع . رواه ابن عدي (١٦١ / ٢) عن سليمان : حدثنا هشيم ، عن جويبر ، عن الضحاك ، عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً . وقال :

« وهذا وإن كان مرسلاً ؛ لأن الضحاك عن حذيفة يكون مرسلاً ؛ فإنه ليس بمحفوظ ، وسليمان بن بشار حدث عن ابن عيينة وهشيم وغيرهما بما لا يرويه عنهم غيره ، ويقلب الأسانيد ويسرق » .

وقال ابن حبان :

« يضع على الأثبات ما لا يحصى » .

٤١١٧ - (كَلِمتانِ قالَهما فِرْعونُ : ﴿ ما عَلِمْتُ لَكُم مِنْ إلهٍ غَيْري﴾ إلى قوله : ﴿أَنا ربُّكُمُ الأَعْلى﴾ ؛ كانَ بينهما أربعونَ عاماً ، ﴿فَأَخَذَهُ اللهُ نَكالَ الآخِرةِ والأُولَى﴾) .

ضعيف . أخرجه تمام في « الفوائد » (ق ٢/١٣٢) ، وابن عساكر في « التاريخ»

عن أبي عبدالله محمد بن حامد اليحياوي : ثنا نصر بن علي الجهضمي ـ بالبصرة ـ : ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن داود بن أبي هند ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير اليحياوي هذا ؛ فلم أجد له ترجمة . ويراجع له «ابن عساكر» ؛ فإني لست أطوله الآن ؛ فإنه مقفول عليه في الصناديق الحديدية !

والحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لابن عساكر فقط ، وفي « الدر المنثور » (٥ / ١٢٩) لابن مردويه ـ وحده ـ ؛ كلاهما عن ابن عباس .

٤١١٨ ـ (كَمْ مِنْ عاقلٍ عقل عنِ اللهِ تَعالى أمرهُ وهو حَقيرٌ عندَ الناسِ ، ذَميمُ المنظَرِ ينْجُو غَداً ، وكمْ مِن ظَريفِ اللسانِ جَميل المنظرِ عندَ الناسِ يَهْلكُ غَداً يومَ القيامة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣١٣) عن الحارث بن أبي أسامة : ثنا داود بن المحبر : ثنا عباد ـ يعني : ابن كثير ـ ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن المحبر ، وهو كذاب .

وقد تابعه آخر مثله ؛ وهو نهشل بن سعيد : ثنا عباد بن كثير به .

أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٣ / ٢) وقال :

« تفرد به نهشل » .

كذا قال ، وكأنه لم يقف على متابعة داود بنَ المحبَّر إياه ، ونهشل ؛ قال فيه الحافظ :

« متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه » .

وعباد بن كثير ـ هو الثقفي البصري ـ ، وهو متروك .

والحديث أورده السيوطي من الطريقين في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٦ ، رقم ٢٦ ـ بترقيمي) فأصاب ، ثم ناقض نفسه ، فأورده في «الجامع الصغير» من رواية (هب ـ عن ابن عمر) !

٤١١٩ ـ (لا يحِلُّ لمسلمٍ أنْ يَهْجُرَ أخاهُ فوقَ ثلاثةِ أَيام ؛ إلا أَنْ يكونَ مِمَّنْ لا يُؤْمَن بوائِقه) .

باطل بزيادة آخره . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٥٧) من طريق **محمد بن الحجاج المُصْفَر** : حدثني عبد العزيز بن محمد الجهني ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« غريب المتن والإسناد ؛ حيث زاد : إلا أن يكون . . ومحمد بن الحجاج له غير ما ذكرت ، والضعف على حديثه بيِّن ؛ قال البخاري : سكتوا عنه . وقال النسائي : متروك الحديث » .

وروى الخطيب (٢ / ٢٨٣) عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم أنه قال :

«يروي أباطيل عن شعبة والدراوردي » .

قلت : وعبد العزيز بن محمد الجهني هو الدراوردي ، وهو صدوق احتج به مسلم . وقد تقدم للمصفَر هذا حديثان موضوعان آخران برقم (٣٨٩٤ و ٣٩٤٨) .

والحديث صحيح دون الزيادة ، ورد في « الصحيحين » وغيرهما عن جمع من الصحابة ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠٢٩) ، وغيره .

٤١٢٠ ـ (كانَ يُصَلِّي بِنا الظُّهْرَ ، فَنَسْمَعُ مِنْهُ الآيةَ بعدَ الآياتِ مِنْ سورةِ ﴿لُقمان﴾ و ﴿الذارياتِ﴾) .

ضعيف . أخرجه النسائي (١ / ١٥٣) ، وابن ماجه (٨٣٠) من طريق سلم بن قتيبة ، عن هاشم بن البريد ، عن أبي إسحاق ، عن البراء بن عازب قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال البخاري غير هاشم بن البريد وهو ثقة على تشيع فيه ، لكن أبو إسحاق ـ وهو السبيعي عمرو بن عبد الله ـ ؛ كان اختلط مع كونه مدلساً ، ومثله لا يصلح الاحتجاج بحديثه إلا إذا صرَّح بالتحديث ، وحدَّث قبل الاختلاط ، وهذا كله غير متوفر هنا ، ولذلك كنت استبعدت هذا الحديث عن كتابي « صفة صلاة النبي ﷺ » .

٤١٢١ ـ (كَمْ مِن مسْتَقْبِلٍ يَوماً لا يَسْتَكْمِلهُ ! ومنتظرٍ غَداً لا يبلغهُ ! لَو تَنْظُرونَ إلى الأجَلِ ومسيرهِ ؛ لأَبْغَضْتُمُ الأملَ وغُروره) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن المبارك في « الزهد » رقم (١٠) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢٤٣) عن معن ، عن عون بن عبد الله أنه كان يقول : فذكره موقوفاً عليه من قوله .

قلت : وهذا مقطوع ؛ لأن عون بن عبد الله ـ هو ابن عتبة بن مسعود الهذلي ـ ؛ تابعي ثقة ، ولم يرفعه . وقد رفعه بعض الضعفاء ـ فيما يبدو ـ ؛ لأن السيوطي أورد شطره الأول في « الجامع الصغير » من رواية (فر ـ عن ابن عمر) . قال المناوي :

« وفيه عون بن عبد الله ، أورده في « اللسان » ، ونقل عن الدارقطني ما يفيد تضعيفه » .

قلت : والذي عناه المناوي هو عون بن عبد الله بن عمر بن غانم الإفريقي ،

غلط في اسمه بعض الرواة ، والصحيح عبد الله بن عمر بن غانم ، يروي عن مالك ـ راجع « اللسان » ـ ، فلا أدري أهو هذا الذي في إسناد الديلمي أم غيره ؟

٤١٢٢ ـ (مَنْ تَعُدُّونَ الشهيدَ فيكُم ؟ قالُوا : مَنْ أصابَهُ السِّلاحُ ، قالَ : كَم مِمَّنْ أصابَهُ السلاحُ وليسَ بشهيدٍ ولا حَميدٍ ، وكَمْ مِمَّنْ ماتَ على فراشِه حتفَ أَنْفِه عندَ الله صِدِّيقٌ شهيدٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٥١) من طريق عبد الله بن خبيق : ثنا يوسف بن أسباط ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي عمران الجوني ، عن عبد الله بن الصامت ، عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« غريب بهذا الإسناد واللفظ ، لم نكتبه إلا من حديث يوسف » .

قلت : وهو ضعيف لا يحتج به ؛ لأنه كان دفن كتبه ، فيحدِّث من حفظه ، فيغلط .

وعبد الله بن خبيق ؛ لم أجد له ترجمة .

٤١٢٣ ـ (كلامُ أهلِ السماواتِ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/٣٣٣ و ٣٦٧) عن داود بن صغير بن شبيب البخاري : حدثنا أبو عبد الرحمن النوّا الشامي ، عن أنس بن مالك ، عن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له علتان :

الأولى : النوّا هذا ؛ لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون الذي في « الميزان » و « اللسان » :

« أبو عبد الرحمن الشامي عن عبادة بن نسي . قال الأزدي : كذاب . قلت : لعله المصلوب » .

الثانية : داود بن صغير ؛ قال الخطيب :

« كان ضعيفاً ، قال الدارقطني : منكر الحديث » .

٤١٢٤ ـ (الذَّنْبُ لا يُنْسَى ، والبِرُّ لا يَبْلى ، والدَّيَّانُ لا يموتُ ، فَكُنْ كَما شِئْتَ ، فكَما تَدِينُ تُدَانُ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٩٤ / ١) عن **محمد بن عبد الملك المدني** ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . قال :

« محمد بن عبد الملك كل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه ، وهو ضعيف جداً » .

قلت : هو متفق على توهينه ، بل قال الوحاظي :

« كان أعمى يضع الحديث » . وقال أحمد :

« كذاب ، حرقنا حديثه » . وقال الحاكم :

« شامي روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» .

لكن قد روي الحديث بإسناد آخر خير منه ؛ أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٧٩) من طريق عبد الرزاق : أنا معمر ، عن أيوب ، عن أبي قلابة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ ولكنه مرسل .

وقال الشيخ زكريا الأنصاري في « فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل » (ق ١٠ / ٢) في تخريج الجملة الأخيرة منه :

« هو مثل مشهور ، وحديث مرفوع ، أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » بسندٍ ضعيف ، وله شاهد مرسل . ومعناه كما تُجَازِي تُجَازَى » .

قلت : في هذا التخريج ما لا يخفى من الاضطراب ؛ فإنه يوهم أن البيهقي أخرجه موصولاً بسندٍ ضعيف ، وله شاهد مرسل . والصواب أن يقال : (أخرجه ابن عدي أو غيره بسند ضعيف جداً موصولاً ، والبيهقي مرسلاً) ، كما هو واضح من التخريج السابق .

وقد عزاه السخاوي في « المقاصد » لأبي نعيم والديلمي عن محمد بن عبد الملك المدني به .

وللبيهقي في « الزهد » أيضاً من جهة عبد الرزاق ، وكذلك هو في «جامعه » ، عن أبي قلابة مرسلاً .

ووصله أحمد في « الزهد » من هذا الوجه بإثبات أبي الدرداء ، وجعله من قوله ، وهو منقطع مع وقفه .

٤١٢٥ ـ (كَما لا يَنْفَعُ مع الشِّرْكِ شَيءٌ ، كذلِكَ لا يضرُّ معَ الإيمانِ شَيءٌ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٧١ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٧ / ١٣٤) عن **حجاج بن نصير أبي محمد** : ثنا **المنذر بن زياد الطائي** ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : سمعت عمر بن الخطاب يقول : فذكره مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« لا أعلم رواه عن زيد بن أسلم غير المنذر بن زياد هذا ، ولحجاج بن نصير أحاديث ، ولا أعلم له شيئاً منكراً غير ما ذكرت ، وهو في غير ما ذكرته صالح » .

قلت : هو ضعيف كان يقبل التلقين ؛ كما في « التقريب » .

لكن شيخه المنذر هو الآفة ؛ فقد قال الدارقطني :

« متروك » . وقال الفلاس :

« كان كذاباً » .

لكن روي الحديث من حديث ابن عمرو بإسناد آخر خير من هذا ؛ تكلم عليه المناوي في « الفيض » ، فراجعه ؛ فإن فيه **يحيى بن اليمان** وهو ضعيف .

ثم خرجت حديث ابن عمرو مفصَّلاً فيما يأتي برقم (٥٥٧٩) .

٤١٢٦ - (كنتُ من أَقَلِّ الناسِ في الجِماعِ حَتى أَنْزَلَ الله عليَّ الكُفيت ، فَما أُريدهُ مِنْ ساعَةٍ إلا وجَدْتُه ، وهو قِدْرٌ فيها لَحْم) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٩٢) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثنا **موسى بن محمد بن إبراهيم** ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

وأخبرنا **محمد بن عمر** قال : وحدثنا **ابن أبي سبرة** و**عبد الله بن جعفر** ، عن صالح بن كيسان مثله .

أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني أسامة بن زيد الليثي ، عن صفوان بن سليم قال : قال رسول الله ﷺ :

« لقيني جبريل بقِدْرٍ ، فأكلت منها ، وأعطيت الكفيت ؛ قوة أربعين رجلاً في الجماع » .

أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثنا **محمد بن عبد الله** ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ قال :

« رأيت كأني أتيت بقدر ، فأكلت منها ، حتى تضلعت ، فما أريد أن آتي

النساء ساعة إلا فعلت ، منذ أكلت منها » .

قلت : وهذه أحاديث موضوعة ؛ لأنها مع كونها كلها مرسلة ، فهي من رواية محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ وهو كذاب .

وشيخه في الإسناد الأول موسى بن محمد بن إبراهيم - وهو التيمي - ؛ منكر الحديث .

وشيخه في الإسناد الثاني ابن أبي سبرة - وهو أبو بكر بن عبد الله بن محمد ابن أبي سبرة - ؛ متهم بالوضع .

وشيخه الآخر فيه عبد الله بن جعفر - وهو أبو جعفر والد علي بن المديني - ؛ ضعيف .

وشيخه في الإسناد الرابع محمد بن عبد الله ؛ هو أبو بكر بن أبي سبرة المتقدم .

٤١٢٧ - (أربعٌ منَ النساءِ لا مُلاعَنةَ بينَهُنَّ : النَّصْرانيَّةُ تحتَ المسْلِمِ ، واليهوديَّةُ تحتَ المسْلِمِ ، والحرَّةُ تحتَ المَمْلوكِ ، والمَمْلُوكَةُ تحتَ الحُرِّ) .

ضعيف . روي من طرق واهية من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً ، وروي عنه موقوفاً ، ولا يصح أيضاً ، وهاك البيان :

١ - **ابن عطاء** ، عن أبيه ، **عن** عمرو بن شعيب به .

أخرجه ابن ماجه (٢٠٧١) ، والدارقطني (٣ / ١٦٣ / ٢٤٠) ، وعنه البيهقي (٣٩٦/٧) وقال تبعاً للدارقطني :

« وهذا عثمان بن عطاء الخراساني ، وهو ضعيف الحديث جداً ، وتابعه يزيد ابن بزيع عن عطاء ، وهو ضعيف أيضاً » .

قلت : ثم وصله البيهقي من طريق أبي الوليد : نا يزيد بن بزيع الرملي به ، وقال :

« وعطاء الخراساني أيضاً غير قوي » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس » .

قلت : فمن الممكن أن يكون تلقاه من بعض الضعفاء الآتي ذكرهم ثم أسقطه .

٢ ـ **عثمان بن عبد الرحمن الزهري** ، عن عمرو بن شعيب به .

أخرجه الدارقطني والبيهقي وقالا :

« عثمان بن عبد الرحمن ـ هو الوقاصي ـ ؛ متروك الحديث » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

٣ ـ **زيد بن رفيع** ، عن عمرو بن شعيب به .

أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق **عمار بن مطر** : نا **حماد بن عمرو** ، عن **زيد بن رفيع** . . ثم قالا :

« حماد بن عمرو ، وعمار بن مطر ، وزيد بن رفيع ؛ ضعفاء » .

قلت : زيد هذا ؛ لم يضعفه غير الدارقطني ومن قبله النسائي ، وخالفهما من هو أشهر وأعلى طبقة منه ، فقال أحمد :

« ما به بأس » . وقال أبو داود :

« جزري ثقة » .

وذكره ابن شاهين وابن حبان في « الثقات » .

فلو أنه صح السند إليـه لصار الحديث حسناً ، ولكن هيهات ! فحماد بن عمرو - وهو النصيبي - من المعروفين بالكذب ووضع الحديث ، وله ترجمة سيئة جداً في « الميزان » و « اللسان » .

وعمار بن مطر ؛ قريب منه ؛ قال أبو حاتم :

« كان يكذب » . وقال ابن عدي :

« أحاديثه بواطيل » . وقال ابن حبان :

« كان يسرق الحديث » .

قلت : فمن المحتمل أن يكون سرق هذا الحديث من حماد بن عمرو ! فانتقل من كذاب إلى مثله ! كما يمكن أن يكون سرقه من غيره ممن تقدم ويأتي .

٤ - **صدقة (أبو توبة)** ، عن عمرو بن شعيب به .

ذكره ابن التركماني في « الجوهر النقي » ؛ متعقباً به على البيهقي تضعيفه للحديث من الطرق المتقدمة ، فقال :

« وقد رواه عبد الباقي بن قانع وعيسى بن أبان من حديث حماد بن خالد الخياط عن معاوية بن صالح عن **صدقة** . . . » . ثم قال :

« وحماد ومعاوية من رجال مسلم . وصدقة ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال : روى عنه معاوية بن صالح . وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : روى عنه أبو الوليد وعبيد الله بن موسى . وهذا يخرجه عن جهالة العين والحال» .

كذا قال ، وفيه مؤاخذتان :

الأولى : أن ما نقله من كتاب ابن أبي حاتم وهمٌ مَحْضٌ ؛ لأن ذلك إنما قاله ابن أبي حاتم في ترجمة صدقة بن عيسى (٢ / ١ / ٤٢٨) ، وهي عنده عقب ترجمة صدقة أبي توبة مباشرة ، فلعل هذا هو سبب الوهم ؛ انتقل بصره حين النقل من ترجمته إلى ترجمة الذي يليه ، وأستبعد أن يكون تعمَّد ذلك تقوية للحديث بتقويته للراوي المجهول تعصّباً منه لمذهبه! فصدقة بن عيسى هو غير صدقة أبي توبة عند ابن أبي حاتم ، وكذلك غاير بينهما البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤) ، ولم يذكرا فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

والأخرى : أن توثيق ابن حبان لأبي توبة - مع تساهله المعروف في التوثيق - معارض بقول الذهبي في « كنى الميزان » - وتبعه العسقلاني - :

« اسمه صدقة الرهاوي ، لا يعرف ، تفرد عنه معاوية بن صالح » .

وصدقة بن عيسى المتقدم ، قد أعاد ابن أبي حاتم ذكره في حرف العين فقال :

« عيسى بن صدقة ، ويقال : صدقة بن عيسى أبو محرز ، والصحيح الأول . قال أبو الوليد : ضعيف . وقال أبو زرعة : شيخ . وكذا قال أبو حاتم وزاد : يكتب حديثه » .

وقال الدارقطني : « متروك » . وقال ابن حبان : « منكر الحديث » .

قلت : فمن المحتمل أن يكون عيسى هذا هو صدقة بن عيسى ، الذي انقلب اسمه على بعض الرواة ، ويكون هو نفسه صدقة أبو توبة ، فإن ثبت هذا فهو ضعيف متروك ، وإلا فهو مجهول .

وبالجملة ؛ فكل هذه الطرق إلى عمرو بن شعيب واهية ، وبعضها أوهى من بعض . ولذلك قال البيهقي في « المعرفة » :

« وعطاء الخراساني معروف بكثرة الغلط . . . ونحن إنما نحتجّ بروايات عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده إذا كان الراوي عنه ثقة ، وانضم إليه ما يؤكده ، ولم نجد لهذا الحديث طريقاً صحيحاً إلى عمرو » .

ذكره الزيلعي (٣ / ٢٤٨ ـ ٢٤٩) وأقرّه ، وقال الحافظ ابن حجر في « الدراية » (٢ / ٧٦) :

« ودون عمرو من لا يعتمد عليه » .

وأما قول ابن التركماني :

« وعطاء ؛ وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، واحتج به مسلم في «صحيحه» . وابنه عثمان ؛ ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : سألت أبي عنه فقال : يكتب حديثه . ثم ذكر عن أبيه قال : سألت دُحيماً عنه فقال : لا بأس به . فقلت : إن أصحابنا يضعِّفونه ؟ قال : وأي شيء حدث عثمان من الحديث ؟! واستحسن حديثه . (قال ابن التركماني :)

فعلى هذا ؛ أقل الأحوال أن تكون روايته هذه متابعة لرواية صدقة ، فتبيَّن أن سند هذا الحديث جيد ، فلا نسلم قول البيهقي : لم تصح أسانيده إلى عمرو » .

فأقول له : سلَّمتَ أو لم تسلِّم ، فلا قيمة لكلامك ؛ لأنك لا تتجرد للحق ، وإنما لتقوية المذهب ، ولو بما هو أوهى من بيت العنكبوت ؛ فإنك عمدت في تقوية الرجلين ـ عثمان بن عطاء وأبيه ـ إلى أحسن ما قيل من التعديل ، وأعرضت عن كل ما قيل فيهما من التجريح ، وليس هذا سبيل الباحثين الذين يقيم العلماء لكلامهم وزناً ، وذلك لأنه بهذا الأسلوب المنحرف يستطيع أهل الأهواء أن يصححوا أو يضعفوا ما شاؤوا من الأحاديث بالإعراض عن قواعد هذا العلم الشريف ومنها قاعدة : الجرح مقدم على التعديل ؛ بشرطها المعروف عند العلماء .

فقد أعرض الرجل عن كل ما قيل في عثمان من الجرح ؛ كقول الحاكم ـ مع تساهله ـ : « يروي عن أبيه أحاديث موضوعة » . وقول الساجي : «ضعيف جداً» . وغير ذلك مما تراه في « التهذيب » وغيره .

وكذلك فعل في أبيه عطاء ؛ فلم يعرِّج على ما قيل فيه من الجرح المفسَّر ؛ كقول شعبة فيه : « ثنا عطاء الخراساني وكانَ نسيّاً » . وقول ابن حبان : « كان رديءَ الحفظ يخطئ ولا يعلم » ، ولذلك قال الحافظ فيه كما تقدم :

« صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس » .

فإن سلم منه فلن يسلم من ابنه ؛ لشدة ضعفه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥ ـ **أما الموقوف** ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : يرويها **عمر بن هارون** ، عن ابن جريج والأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب به موقوفاً .

أخرجه الدارقطني ، وعنه البيهقي .

والأخرى : عن **يحيى بن أبي أنيسة** ، عنه به .

أخرجه البيهقي وقال :

« وفي ثبوت هذا موقوفاً أيضاً نظر ، فراوي الأول عمر بن هارون ؛ وليس بالقوي ، وراوي الثاني يحيى بن أبي انيسة ؛ وهو متروك » .

قلت : ومثله عمر بن هارون ؛ ففي « التقريب » :

« متروك ، وكان حافظاً » .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يثبت من جميع هذه الطرق عن عمرو بن شعيب ، لا مرفوعاً ولا موقوفاً .

وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً ، ولا يصح أيضاً . لأنه من رواية **يحيى بن صالح الأيلي** ، عن إسماعيل بن أميّة ، عن عطاء ، عنه .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٧٠٠/٧) ، وعنه البيهقي (٣٩٧/٧) وقال :

« وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، يحيى بن صالح الأيلي ؛ أحاديثه غير محفوظة . والله تعالى أعلم » .

٤١٢٨ - (المُقيمُ علَى الزِّنا كَعابدِ وَثَن) .

ضعيف جداً . رواه ابن نظيف في « الفوائد » (١٠٠ / ١) عن كثير بن يزيد ابن أبي صابر : نا **جنادة بن مروان** ، عن **الحارث بن النعمان ابن أخت سعيد بن جبير** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحارث هذا ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال العقيلي :

« أحاديثه مناكير » .

وجنادة بن مروان ؛ قال أبو حاتم :

« ليس بقوي في الحديث » .

وله طريق آخر ، رواه ابن عساكر (٧ / ١٦١ / ٢) عن إبراهيم بن الهيثم البلدي : نا علي بن عياش الحمصي ، عن **سعيد بن عمارة** ، عن الحارث بن النعمان قال : سمعت أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وسعيد بن عمارة ؛ قال الأزدي :

« متروك » . وقال ابن حزم :

« مجهول » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

٤١٢٩ - (مَنْ قَرأَ بعدَ صَلاةِ الجمُعَةِ ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بربِّ الفَلَقِ ﴾ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بربِّ الناسِ ﴾ سَبْعَ مَرّات ؛ أجارَهُ الله بها مِنَ السوءِ إلى الجمُعَةِ الأُخْرى) .

ضعيف . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٦٩) ، و ابن شاهين في « الترغيب » (٣١٤ / ٢) ، وأبو محمد المخلدي في « الفوائد » (٣ / ٢٣٥ / ١) ، وأبو محمد الخلال في « فضائل سورة الإخلاص » (١٩٤ - ١٩٥) عن الخليل بن مرة ، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الخليل بن مرة ؛ فإنه ضعيف ؛ كما جزم به في « التقريب » .

وأخرجه سعيد بن منصور في « سننه » عن مكحول مرسلاً ؛ وزاد في أوله :

« فاتحة الكتاب » . وقال في آخره :

« كفَّرَ الله عنه ما بينَ الجمعتين » .

وهو مع إرساله ؛ فيه فرج بن فضالة ؛ وهو ضعيف .

وأخرجه بهذه الزيادة : أبو الأسعد القشيري في « الأربعين » من طريق أبي عبد الرحمن السلمي ، عن محمد بن أحمد الرازي ، عن الحسين بن داود البلخي ، عن يزيد بن هارون ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً . وقال في آخره :

« غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخَّر » .

وهذا موضوع ؛ آفته الباخي هذا ؛ قال الخطيب في « التاريخ » (٨ / ٤٤) :

« لم يكن ثقة ؛ فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ؛ أكثرها موضوع » .

ثم ساق له حديثاً آخر ، من طريق أخرى عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال :

«تفرد بروايته الحسين ، وهو موضوع ، ورجاله كلهم ثقات ؛ سوى الحسين بن داود » .

وأبو عبد الرحمن السلمي ؛ صوفي متهم بوضع الأحاديث للصوفية .

٤١٣٠ - (منْ قذفَ ذِمِّياً حُدَّ لهُ يومَ القيامَةِ بسياطٍ مِنْ نار) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٥٧ / ١٣٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٧٧) عن مصعب بن سعيد : **ثنا محمد بن محصن** ، عن الأوزاعي ، عن مكحول ، عن واثلة مرفوعاً به . فقلت لمكحول : ما أشد ما يقال ؟ قال : يقال له : يا ابن الكافر !

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن محصن ؛ وهو كذاب وضاع ، وفي ترجمته ذكره ابن عدي مع أحاديث أخرى ، قال في آخرها :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ؛ كلها مناكير موضوعة » .

ومن طريق ابن عدي ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٠) وقال :

« قال ابن حبان : محمد بن محصن يضع الحديث على الثقات ، لا يحلُّ ذكره إلا على وجه القدح فيه » .

وبه أعلَّه الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٢٨٠) ؛ إلا أنه قال :

« وهو متروك » .

وفاته هو وغيره ؛ إعلاله بالراوي عنه مصعب بن سعيد ، ووقع في « المعجم » وغيره : « ابن سعد » وهو خطأ مطبعي فيما يظهر . والله أعلم ، وهو أبو خيثمة المصّيصي ؛ قال ابن عدي (٦ / ٢٣٦٢) :

« يحدّث عن الثقات بالمناكير ويصحّف عليهم » .

ثم ساق له جملة من الأحاديث ؛ وقال الذهبي عقبها :

« قلت : ما هذه إلا مناكير وبلايا » .

قلت : ومع ذلك كله سوَّد السيوطي بهذا الحديث « جامعه الصغير » ، مع أنه أقرّ ابن الجوزي على وضعه بسكوته عليه وعدم تعقبه إياه بشيء في « اللآلئ » (٢ / ٢٠٠) ، خلافاً لعادته .

وأما ما في « فيض القدير » : أن السيوطي تعقّب ابن الجوزي في « مختصر الموضوعات » ساكتاً عليه ؛ فأظن أن في العبارة تحريفاً ؛ لأن التعقّب والسكوت لا يجتمعان ، فلعل الأصل : « وأقره المؤلف . . . » .

وأما قوله في « التيسير » عقب الحديث :

« حم ق د ت ، عن أبي هريرة » .

فهو خطأ مطبعي يقيناً .

٤١٣١ - (ليسَ أحدٌ منكُمْ بأكسبَ مِنْ أَحَد ، وكتبَ الله المصيبةَ والأَجَلَ ، وقسمَ المعِيشَةَ والعَمَل ، والناسُ يَجْرونَ فيهِ علَى مُنْتَهى ، والرزقُ مَقْسومٌ وهو آتٍ ابن آدمَ على أيِّ سيرةٍ سارَها ، ليسَ تَقْوَى تَقيٍّ بِزائدهِ ولا فُجور فاجرٍ بِناقصِه ، بينَهُ وبينَ الله سِتْرٌ وهوَ طالِبُه) .

ضعيف جداً . رواه الحافظ ابن المظفر في « الفوائد المنتقاة » (٢/٢١٨/١) ،

وأبو محمد الجوهري في « أربعة مجالس » (١١٥ / ٢) عن القاسم بن هاشم السمسار قال : ثنا الخطاب بن عثمان قال : ثنا **يوسف بن السفر** ، عن الأوزاعي ، عن عبدة بن أبي لبابة ، عن شقيق ، عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير يوسف هذا ؛ وهو كذاب كما تقدم مراراً .

والسمسار هذا ؛ صدوق ؛ له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٤٢٩ - ٤٣٠) .

وله متابع عند أبي نعيم في « الحلية » (٦ / ١١٦) وقال :

« غريب من حديث الأوزاعي وعبدة ، لم نكتبه إلا من حديث الخطاب » .

وله متابع آخر ؛ فقال ابن أبي الدنيا في « القناعة » (١/١١٧) : حدثني **محمد بن المغيرة الشهرزوري** قال : ثنا الخطاب بن عثمان به .

والشهرزوري هذا ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (ورقة ٣٧٥ / ١) :

« يسرق الحديث ، وهو عندي ممن يضع الحديث » .

قلت : ولعلَّه سرقه من السمسار أو متابِعِه الأول ، وعلى كل حال فإنما آفة الحديث يوسف بن السفر كما تقدم .

(تنبيه) : ليس عند ابن أبي الدنيا وأبي نعيم : « والرزق مقسوم . . . » إلخ وكذلك أورده السيوطي في « الجامع » من طريق أبي نعيم وحده ! فأساء ، ولم يتعقَّبه المناوي بشيء فقَصَّر !

وروى أبو نعيم أيضاً (٧ / ٢٠٨) عن علي بن حميد : ثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله مرفوعاً :

« ليس أحد بأكسب من أحد ، ولاعام بأمطر من عام ، ولكن الله يصرفه حيث

يشاء ، ويعطي المال من يحب ومن لا يحب ، ولا يعطي الإيمان إلا من يحب » . وقال :

« تفرد به علي بن حميد » .

قلت : قال الذهبي :

« قال أبو زرعة : لا أعرفه ، وذكره العقيلي ، وروى له حديثاً منكراً » .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« غريب جداً » .

وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود عند الإسماعيلي في « المعجم » (٨٤ / ١) ، وفيه سعيد بن محمد الوراق ؛ وهو ضعيف ، وليس فيه أيضاً : « والرزق مقسوم . . . » .

٤١٣٢ - (أَيْنَ ذَهَبْتُم ؟ ! إنَّما هِيَ : ﴿ يا أيُّها الذينَ آمَنُوا [عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُم] لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ ﴾ مِنَ الكُفَّارِ ﴿ إذا اهْتَدَيْتُم ﴾) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٢٠١ - ٢٠٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣١٧ / ٧٩٩) من طريقين ، عن مالك بن مغول : ثنا علي بن مدرك ، عن أبي عامر الأشعري :

كان رجل قتل منهم بأوطاس ، فقال له النبي ﷺ :

« يا أبا عامر ! ألا غَيَّرْتَ ؟! » .

فتلا هذه الآية : ﴿ يا أيُّها الذينَ آمَنُوا عليكُم أَنْفُسَكُم لا يَضُرُّكُم مَنْ ضَلَّ إذَا اهْتَدَيْتُم ﴾ ، فغضب رسول الله ﷺ وقال : فذكره .

والسياق لأحمد ، وسقط منه ما بين المعكوفتين ، واستدركته من « المجمـــع » (٧ / ١٩) ، وقد سقط منه عزوه لأحمد مع أنه ساقه بلفظه ، ثم قال عقبه :

« رواه الطبراني ، ولفظه عن أبي عامر : أنه كان فيهم شيء ، فاحتبس عن النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « ما حبسك ؟ » قال : قرأت هذه الآية . . . » الحديث نحوه . فمن الظاهر أنه سقط من الطابع عزوه لأحمد ، فصواب التخريج :

« رواه أحمد وهذا لفظه ، ورواه الطبراني . . . » إلخ . ثم قال الهيثمي :

« ورجالهما ثقات ، إلا أني لم أجد لعلي بن مدرك سماعاً من أحد من الصحابة » .

فتعقّبه صاحبنا حمدي السلفي بقوله :

« قلت : بل ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » [٥ / ١٦٥] وقال :

سمع أبا مسعود صاحب رسول الله ﷺ » . وأبو مسعود مات في خلافة علي ، وأبو عامر مات في خلافة عبد الملك ؛ فإذا كان سمع من أبي مسعود ، فمن الممكن جداً أن يسمع من أبي عامر » .

وأقول : هذا الاستنتاج إنما يصح لو كان الذي أقامه عليه صحيحاً ؛ وهما أمران :

الأول : سماع علي بن مدرك من أبي مسعود ، وهو البدري .

والآخر : وفاة أبي عامر في خلافة عبد الملك .

وكلا الأمرين غير صحيح .

أما الأول : فلأن ابن حبان نفسه قد ذكر في ترجمة علي بن مدرك أنه مات سنة (١٢٠) ، وعلي رضي الله عنه مات سنة (٤٠) فيكون بين وفاة أبي مسعود وعلي بن مدرك ثمانون سنة أو أكثر ، فمثله لا يمكن أن يسمع منه عادة ؛ إلا لو كان

عمره سنة وفاة علي فوق العاشرة على الأقل فيكون معمراً ، وهذا ما لم ينقل ، فالسماع المذكور غير ثابت .

وأما الآخر : فلأن وفاة أبي عامر في خلافة عبد الملك ليس عليها دليل ينفع في مثل ما نحن فيه ، بل أشار أبو أحمد الحاكم إلى عدم صحة ذلك بقوله :

« يقال : مات في خلافة عبد الملك » .

فثبت أن الإسناد منقطع ، وأنه لذلك لم يذكر في « التهذيب » أنه سمع من أحد من الصحابة مع حكايته قول ابن حبان المتقدم . والله أعلم .

ثم إن متن الحديث يخالف الأحاديث المتعلِّقة بتفسير الآية ـ كحديث أبي بكر الصديق المعروف في « السنن » ، المخرَّج في « الصحيحة » (١٥٦٤) ـ ؛ فإنها تدل على أن الآية عامة ، فراجعها .

٤١٣٣ ـ (لا تَسُبُّوا ماعِزاً . يَعْنِي : بَعْدَ أنْ رُجِمَ) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣ / ٢٧٦ / ٢٧٤٣) من طريق **الوليد بن أبي ثور** ، عن سماك بن حرب ، عن عبد الله بن جبير قال : حدثني **أبو الفيل** قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« لا نعلم روى أبو الفيل إلا هذا ، ولا له إلا هذا الإسناد ، ولا رواه عن سماك إلا الوليد ، وعبد الله بن جبير رأى النبي ﷺ ، وروى عنه غير حديث ، ولم يحدِّث عنه إلا سماك » .

قلت : وهذا يعني في اصطلاحهم أنه مجهول ، وهذا ما صَرَّح به ابن أبي حاتم عن أبيه ، وتبعه الذهبي في « الميزان » ، والعسقلاني في « التقريب » ، فَذِكْرُهُ في

الصحابة وهْمٌ ظاهر ، وقد ذكره الحافظ في (القسم الثالث) من « الإصابة » وقال :

« ذكره أبو علي بن السكن ثم قال : ليست له صحبة » .

وأورده ابن حبان - على قاعدته المعروفة في المجهولين - في ثقات التابعين (٥ / ٢١) وقال :

« يروي عن أبي الفيل ، ولا أدري من أبو الفيل ؟ غير أن عبد الله رأى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، روى عنه أهل الكوفة » .

قلت : سماك بن حرب كوفي ، فإن كان ابن حبان يعني غيره أيضاً فليس بمجهول ، وهذا مما أستبعده .

ثم إن ما في « كشف الأستار » يخالف ما في « الثقات » ، فلعله سقط من « الكشف » أو من أصله : « مسند البزار » : « رجلاً من أصحاب » .

والوليد بن أبي ثور ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وهو الوليد بن عبد الله بن أبي ثور .

وبالجملة ؛ فعلَّة الحديث الجهالة والضعف .

ثم رأيت الحديث في « كنى الدولابي » (١ / ٤٨) من طريق الوليد أيضاً .

٤١٣٤ - (مَنْ رابطَ ليلةً حارِساً مِنْ وراءِ المسلمين ؛ كانَ لهُ أَجْرُ مَنْ خلفَهُ ممَّنْ صامَ وصَلَّى) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ص ٢٢٦ - مجمع البحرين) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٢٣) ، وأبو الفرج المقرئ في « الأربعين في فضل الجهاد » (رقم ٦) ، وابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٩١ - ٩٢) من طريق الحارث بن عمير ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال :

سئل رسول الله ﷺ عن أجر الرباط ؟ . . . فذكره .

قلت : أورده ابن حبان في ترجمة الحارث هذا ؛ وقال :

« كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات » .

ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال فيه :

« كذاب » . وقال الحاكم :

« روى عن حميد الطويل وجعفر بن محمد أحاديث موضوعة » .

قلت : ومع ذلك ، فقد وثقه جمع من المتقدِّمين ؛ كابن معين وغيره ، وما تقدم جرح مفسّر ، فكأنهم لم يقفوا عليه ، ومن أجل ذلك قالوا في « علم المصطلح » : إن الجرح المفسَّر مقدَّمٌ على التعديل ، ولهذا قال الذهبي بعد أن نقل توثيق ابن معين إياه :

« وما أراه إلا بَيِّن الضعف ؛ فإن ابن حبان قال في « الضعفاء » : . . . » فذكر ما تقدم عنه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« وثقه الجمهور ، وفي أحاديثه مناكير ، ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما ، فلعله تغير حفظه في الآخر » .

وساق له ابن حبان حديثين آخرين ، أحدهما الآتي بعده .

ومما سبق يظهر تساهل المنذري حين قال في «الترغيب» (٢ / ١٥١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادٍ جيد » !

ونحوه قول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٨٩) :

« . . . ورجاله ثقات » !

٤١٣٥ - (إذَا اجْتَمعَ القومُ في سَفَرٍ ؛ فَلْيَجْمَعُوا نَفَقاتِهم عندَ أَحَدِهم ؛ فإنَّهُ أَطْيَبُ لنفُوسِهم ، وأَحْسَنُ لأَخْلاقِهم) .

ضعيف . رواه الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » (ص ٢٦٦ - طبع القسطنطينيّة ، وهي بدون أسانيد) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

وهكذا أورده السيوطي في « الجامع الكبير » وفي « الزوائد على الجامع الصغير » ، فالله أعلم بحال إسناده إلى عمرو ، ولكن قد نص السيوطي في مقدمة « الجامع الكبير » : أن كل ما عزي للعقيلي في « الضعفاء » ، وابن عدي في « الكامل » ، والخطيب في «تاريخه» ، ولابن عساكر أيضاً ، أو الحاكم في «التاريخ» ، والحكيم الترمذي في « النوادر » ، والديلمي في « مسند الفردوس » ؛ فهو ضعيف . فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه .

وقد رواه بعض الهلكى بإسناد آخر ، فقال سعدان بن يزيد البزار : نا عبدالله ابن ضرار بن عمرو ، عن أبيه ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« إن من أحمد الأشياء إذا كان القوم سفراً . . . » الحديث .

أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٧٩٨ / ٨٨٦ و ٩٢٣) .

وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته ضرار هذا ؛ فإنه متروك الحديث ؛ كما قال الذهبي في « المغني » .

وابنه عبد الله ؛ ضعيف ، وكذلك شيخه يزيد الرقاشي .

٤١٣٦ - (مِنْ يُمْنِ المَرْأَةِ أنْ يَكونَ بِكْرُها جارِيَةً) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦/ ٣٠٢) من طريق شيخه **محمد بن محمد بن الأشعث** : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ابن محمد : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن جده جعفر ، عن أبيه ، عن جده علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن علي مرفوعاً .

قلت : موضوع ، المتهم به هذا الشيخ ؛ فقد ساق له ابن عدي نحو خمسة وعشرين حديثاً من أصل قرابة ألف حديث بهذا الإسناد العلوي ، وقال :

« وعامتها من المناكير ، وكان متهماً » . وقال الدارقطني :

« آية من آيات الله ! وضع ذاك الكتاب . يعني العلويات » .

وقد مضى له حديث آخر موضوع في المجلد الرابع رقم (١٩٣٢) . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وساق له ابن عدي جملة موضوعات » .

٤١٣٧ - (أَسْقَطتْ عائِشَة مِنْ رَسولِ اللهِ ﷺ سِقْطاً ، فسمَّاهُ عبدَ الله ، فكنّاها أمّ عبد الله) .

باطل . أخرجه الخطيب في « الموضح » (١ / ٣٢١) من طريق **داود بن المحبر** : حدثنا محمد بن عروة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت :

أسقطت من رسول الله ﷺ . . . الحديث ، وقال : فكناني . . . قال محمد : فليس فينا امرأة اسمها عائشة إلا كنيت بأم عبد الله .

قلت : وهذا باطل ، موضوع إسناداً ومتناً .

أما الإسناد ؛ فلأن داود بن المحبر متهم ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ ، قال ابن حبان : كان يضع الحديث ، وأجمعوا على تركه » .

وقد نسبه الدارقطني إلى سرقة الحديث .

وأما المتن ؛ فلأنه مخالف لما صحَّ عن عائشة من طريق أخرى ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت :

يا رسول الله ! كل صواحبي لها كنية غيري ، قال : « فاكتني بابنك عبد الله ابن الزبير » فكانت تدعى بأم عبد الله حتى ماتت [ولم تلد قط] .

رواه أحمد وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٣٢) ، ولذا قال ابن القيم في « تحفة المودود » :

« حديث لا يصح ؛ لمخالفته لهذا الحديث الصحيح » .

ونحوه قول الحافظ في « الإصابة » :

« لم يثبت » .

٤١٣٨ - (إذا ركعْتَ ؛ فإنْ شِئْتَ قلتَ هكَذا : وضَعْتَ يديك علَى رُكْبتيكَ ، وإنْ شِئْتَ قلتَ هَكذا ، يَعْني : طَبَّقْتَ) .

منكر موقوف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٤٥) قال : حدثنا وكيع قال : نا فطر (الأصل : قطن) ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة (الأصل : حمزة) ، عن علي قال : فذكره موقوفاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ، وفي عاصم بن ضمرة وفطر - وهو ابن خليفة - كلام لا ينزل به حديثهما عن مرتبة الحسن ؛ لكن أبو إسحاق - وهو السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله - مدلس وقد عنعنه كما ترى ، مع أنه كان اختلط بأخرة كما هو معروف عند العلماء ، وصرح بذلك الحافظ في « التقريب » .

فالعجب منه كيف قال في « الفتـح » (٢ / ٢٧٤) بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في « المصنف » :

« وإسناده حسن » !

وقلَّده ذاك السقاف الإمَّعَة في كتاب أخرجه حديثاً ، أسماه ـ معارضة لكتابي « صفة الصلاة » ـ : « صحيح صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تنظر إليها » !! وهو في الحقيقة حرِيٌّ باسم : «صفة صلاة الشافعية . . . » ؛ لأن تقليده فيه لهم جلي جداً عند العارفين بمذهبهم ، ومن ذلك ما دل عليه هذا الحديث الواهي من عدم وجوب وضع الكفَّين على الرّكب ، فإنه مذهب الشافعية كما في « المجموع » (٣ / ٤١٠) مع أنه ثابت في بعض طرق حديث المسيء صلاته كما في « صفة الصلاة » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٣٢١ ـ ٣٢٢) ، و « صحيح أبي داود » (٧٤٧) ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، وابن الجارود (١٩٤) . وقد ذكر النووي نفسه في الموضع المشار إليه أن الحديث جاء لبيان أقل الواجبات ، ومع ذلك لم يأخذوا بهذا الأمر منه ، وتعصب لهم هذا المقلد الدعيّ وتجاهل هذا الأمر ، فلم يذكره فيما ذكر من ألفاظ الحديث في أول كتابه[1] ، وتمسك بهذا الحديث الواهي ضرباً به لهذا الحديث الصحيح في الصدر ، مقلداً لمن حَسَّنَهُ غافلاً عن علته الظاهرة سنداً ؛ أو متغافلاً لو كان عالماً بها ، وعن علته القائمة في متنه لو كان فقيهاً ، ألا وهي إباحته للتطبيق مع تصريحه عقبه بسطر أنه منسوخ ، فهو في الحقيقة يلعب على الحبلين ـ كما يقال ـ ؛ فإنه ساق هذا الأثر ليضرب به أمر النبي ﷺ بالوضع على الركب ، ثم ضرب

(١) ثم رأيته قد ذكره (ص ١٥٤) مستدلاً به على مد الظهر والعنق في الركوع ، وصححه ، فثبت أنه تجاهل دلالته على وجوب الوضع المشار إليه تعصباً لمذهبه على أمر النبي ﷺ ! وكفى بذلك ضلالاً !!

عجزه لمخالفته لأمر النبي بالوضع على الركب في حديث سعد الصحيح ، وتأوله (ص ١٤٨) بأنه ليس للوجوب ، واستدل على ذلك بأمور يطول الكلام عليها منها هذا الأثر ، ولما كان يعلم - إن شاء الله - أن حديث المسيء صلاته يبطل هذا التأويل تجاهله ! ولو كان صادقاً في تأليفه « صحيحه » لأخذ به واستراح من هذا الأثر الواهي .

وقد روى عبد الرزاق في « مصنفه » (٢ / ١٥٢ - ١٥٣) من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق نفسه ، عن علقمة والأسود : أنهما صليا وراء عمر ووضع يديه على ركبتيه قالا : وطبّقنا ، قال عمر : ما هذا ؟ فأخبرناه بفعل عبد الله - يعني ابن مسعود - قال :

« ذاكَ شيء كان يُفْعَلُ ثم تُرِكَ » .

فهذا من صحيح حديث أبي إسحاق أولى من أثره الواهي عن علي .

وقد روى ابن أبي شيبة (١ / ٢٤٥) بسند ضعيف عن علي قال :

« إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك . . . » .

ومن ذلك أيضاً لما ذكر حديث مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه في قراءة النبي ﷺ في الظهر ، وذكر منه ما كان يقرأ في الركعتين الأُولَيَيْن ، لم يذكر تمامه ، ونصه :

« وفي الأُخْرَيَيْن قدر خمس عشرة آية » .

أي في كل ركعة كما قال الشوكاني وغيره ، وترجم له البيهقي في «سننه» بقوله (٢ / ٦٣) : «باب من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأخريين » .

وإنما أسقط السقاف هذه الجملة من الحديث تقليداً منه لما عليه الشافعية ؛ على

الأصح من القولين عندهم كما في « المجموع » (٣ / ٣٨٦ ـ ٣٨٧) ؛ مع أن الإمام الشافعي نصَّ في « الأم » على الاستحباب (٣ / ٣٨٧) ، وذكر له البيهقي بعض الآثار عن أبي بكر رضي الله عنه وغيره ، مما يدل على أن هذه القراءة سنة معروفة عند السلف رضي الله عنهم ، ومع ذلك أسقط السقاف هذا الحديث من «صحيحه» المزعوم !

وكذلك فعل بحديث أبي هريرة في سجود النبي ﷺ في الصلاة سجدة التلاوة إذا قرأ سورة ﴿ إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ ﴾ ، مع أنه ثابت في « الصحيحين » كما قال النووي في « المجموع » (٤ / ٦٢ ـ ٦٣) ، ومع ذلك مر عليه النووي في « شرح مسلم » ، فلم يتكلم حوله بما فيه من شرعية سجود التلاوة في الصلاة في هذه السورة ! بخلاف الحافظ رحمه الله كما يأتي ، وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩ / ١٢٢) :

« هذا حديث صحيح ، لا يختلف في صحة إسناده ، وفيه السجود في ﴿ إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ ﴾ في الفريضة ، وهو مختلف فيه ، وهذا الحديث حُجَّة لمن قال به ، وحجة على من خالفه » .

ونقل الحافظ (٢ / ٥٥٦) عنه أنه قال :

« وأي عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده ؟ » .

يشير بذلك إلى الرد على مالك رحمه الله ؟ وعلى من وافقه من الشافعية ، ومنهم ذاك « الرويبضة » المحروم من اتباع سنة النبي ﷺ على خلاف عنوان كتابه ؛ الذي لم يورد فيه حديث أبي هريرة هذا فيما يسن أن يقرأ في صلاة العشاء (ص ١٣٧) ، بل إنه أبطله بجهالة بالغة ، فقال في الصفحة التي بعدها :

« اعلم أنه لا يجوز للمصلي أن يقصد قراءة آيات فيها آية سجدة ليسجد في

الصلاة سجود التلاوة ، لأنه بذلك يكون قد تعمّد زيادة ركن في الصلاة ؛ وهو السجود ، وهذا يبطلها » !

ثم استثنى من ذلك قراءة سورة السجدة صباح الجمعة ، ثم عقب على ذلك بأنه لا يجوز أن يقرأ سورة أخرى فيها آية سجود كسورة ﴿اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ﴾ ، ومن فعل ذلك بطلت صلاته !

٤١٣٩ - (لَقد رأَيْتني معَ النبي ﷺ وحَضَرتِ الصلاةُ : صلاةُ العَصْرِ ، وقدْ أَتينا مَوْضِعاً يقالُ لهُ : نَخْلَة - أَحْسبه قالَ - : نُريدُ أنْ نُصَلِّي ، فقالَ لنَا أبو طالب - ونظَر إلينا - : يا ابنَ أَخِي ! ما تَصْنَعون ؟ فقلنا : نُصَلّي ، فدعاهُ النبيُّ ﷺ إلى الإسلامِ ، فقالَ : إنَّ الذي تدعو إليهِ لَحَسَنٌ ، ولكنْ واللهِ يا ابنَ أخِي! لا تَعْلُوني اسْتِي أَبَداً . فَضَحِكْتُ مِنْ قَوْلهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطيالسي (١٨٨) ، وأحمد (١ / ٩٩) ، والبزار في مسنده « البحر الزخار » (٢ / ٣١٩ / ٧٥١) والسياق له من طريق يحيى بن سلمة ابن كهيل عن أبيه قال : سمعت حبة العرني يقول :

رأيت علي بن أبي طالب يخطب ، فضحك ضحكاً ، فعجبنا من ضحكه ، فلما نزل قلنا : يا أمير المؤمنين ! لقد ضحكت ضحكاً على المنبر ، فممَّ ضحكت ؟ قال :

ذكرت أبا طالب ، لقد رأيتني . . . الحديث . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى إلا عن علي ، ولا رواه عن حبة إلا سلمة بن كهيل ، وقد روى شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة عن علي قال :

أول صلاة صلينا مع رسول الله ﷺ العصر . فرواه شعبة مختصراً » .

قلت : يحيى هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكان شيعياً » .

وتناقض فيه ابن حبان ؛ كما بيَّنته في « تيسير الانتفاع » ، ولا تغترَّ بقول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ١٠٢) بعد أن ساقه بنحو ما تقدم بزيادة لأحمد :

« تعجباً لقول أبيه ، ثم قال : اللهم ! لا أعترف [أن] عبداً [لك] من هذه الأمة عبدك قبلي غير نبيك . (ثلاث مرات) ، لقد صليت قبل أن يصلي الناس سبعاً » . قال الهيثمي :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى باختصار ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، وإسناده حسن » .

قلت : لا يغرنَّك هذا التحسين ؛ فإنه يعني رواية الطبراني ، وهو من تسامحه أو تساهله في التعبير ؛ فإن الحديث في « أوسط الطبراني » (٢ / ٤٤٤ / ١٧٦٧ - ط) عن عمرو بن هاشم الجَنْبي ، عن الأجلح ، عن سلمة بن كهيل ، عن حبة ، عن علي قال :

اللهم ! إنك تعلم أنه لم يعبدك أحد من هذه الأمة بعد نبيها ﷺ قبلي ، ولقد عبدتك قبل أن يعبدك أحد من هذه الأمة بست سنين » . وقال :

« لم يروه عن الأجلح إلا عمرو » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال الحافظ :

« ليِّن الحديث ، أفرط فيه ابن حبان » .

قلت : لكنه لم يتفرد به ؛ فقال أبو يعلى في « المسند » (١ / ٣٤٨ / ٤٤٧) : حدثنا أبو هاشم الرفاعي : حدثنا محمد بن فضيل : حدثنا الأجلح به ؛ إلا أنه قال :

« خمس سنين ، أو سبع سنين » .

وتابعه **شعيب بن صفوان ، عن الأجلح** بلفظ :

« سبع سنين » بدون شك .

أخرجه الحاكم (٣ / ١١٢) ساكتاً عنه .

وشعيب بن صفوان ؛ قال الحافظ :

« مقبول » ورمز له أنه من رجال مسلم ، فالحديث محفوظ عن الأجلح ، وهو صدوق شيعيٌّ عند الحافظ ، وقال الذهبي في « المغني » :

« شيعي لا بأس بحديثه ، وليَّنهُ بعضهم ، وقال الجوزجاني : الأجلح تغيّر » .

قلت : فهو علة هذا المتن ، أو حبة بن جوين ؛ فإنه كان غالياً في التشيع مع كونه صدوقاً له أغلاط كما قال الحافظ . وقال الذهبي في « المغني » أيضاً :

«من الغلاة ، حدث أن علياً كان معه بـ (صفين) ثلاثون (في « الميزان » : ثمانون) بدرياً ، قال السعدي : غير ثقة » .

وقد أبطل الذهبي الحديث من حيث متنه متعقباً سكوت الحاكم عليه ، فقال :

« قلت : وهذا باطل ؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه ـ آمن به خديجة ، وأبو بكر ، وبلال ، وزيد ؛ مع علي ؛ قبله بساعات ، أو بعده بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ، فأين السبع سنين ؟! ولعلّ السمع أخطأ ، فيكون أمير المؤمنين قال : « عبدت الله ولي سبع سنين » ولم يضبط الراوي ما سمع . ثم حبة شيعيٌّ جبل !

قد قال ما يعلم بطلانه ؛ من أن علياً شَهِدَ معه صفين ثمانون بدرياً ! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال : هو غير ثقة . وقال الدارقطني وغيره : ضعيف . وشعيب والأجلح متكلَّم فيهما » .

قلت : شعيب بريء منه ؛ لأنه متابع من اثنين كما تقدم ، ويغلب على الظن أن التهمة أو الخطأ ينصبُّ على الأجلح ؛ لأنه قد خالفه شعبة ، فرواه عن سلمة به مختصراً جداً بلفظ :

أنا أول رجل صلى مع رسول الله ﷺ .

أخرجه أحمد (١ / ١٤١) : حدثنا يزيد : أنبأنا شعبة به .

وقال الهيثمي (٩ / ١٠٣) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح غير حبة العرني ، وقد وثق » . ومن طريق يزيد - وهو ابن هارون - رواه ابن سعد (٣ / ٢١) .

قلت : فقول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (٢ / ٢٨٢) :

« إسناده صحيح » .

ليس كما ينبغي ، لا سيما وقد خولف يزيد - وهو ابن هارون - ، فقال البزار (٧٥٢) : حدثنا محمد بن المثنى قال : نا وهب بن جرير قال : نا شعبة بلفظ :

أول صلاة صلينا مع رسول الله ﷺ العصر .

لكن خالفه موافقاً ليزيد جمع من الثقات ، فقال ابن سعد : أخبرنا يزيد بن هارون وسليمان أبو داود الطيالسي ، قالا : أخبرنا شعبة به . وقال ابن أبي شيبة (١٢ / ٦٥ / ١٢١٣٤) : حدثنا شبابة قال : ثنا شعبة به . فاللفظ الأول هو المحفوظ عن شعبة .

وله فيه إسناد آخر أصح ، فقال الطيالسي (٩٣ / ٦٧٨) :

حدثنا شعبة قال : أخبرني عمرو بن مرة قال : سمعت أبا حمزة ، عن زيد بن أرقم قال :

« أول من صلى مع رسول الله ﷺ علي » .

وأخرجه الترمذي (٣٧٣٥) ، والحاكم (٣ / ١٣٦) ، وأحمد (٤ / ٣٦٨ ، ٣٧٠) ، وابن سعد أيضاً ، والطبراني في « الأوائل » (٧٩ / ٥٣) ولفظه كالترمذي وغيره :

« أول من أسلم . . » . وزاد :

« قال عمرو بن مرة : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فأنكره ، وقال : أول من أسلم أبو بكر الصديق » . وقال :

« حديث حسن صحيح » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ، وإنما الخلاف في هذا الحرف أن أبا بكر كان أول الرجال البالغين إسلاماً ، وعلي بن أبي طالب تقدم إسلامه على البلوغ » .

وأقرَّه الذهبي .

قلت : وهذا في الرجال ، وإلا ؛ فخديجة رضي الله عنها أسبقهم إسلاماً كما في حديث ابن عباس الطويل في « المسند » (١ / ٣٣٠ - ٣٣١) ، ومن طريقه الحاكم (٣ / ١٣٧ - ١٣٩) ، وهو في فضل علي رضي الله عنه . وفيه :

« وكان أول من أسلم من الناس بعد خديجة » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وقد انقلب حديث عمرو بن مرة هذا على بعض الرواة ؛ فأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٢ / ٢٠٣١) من طريق **غالب بن عبد الله بن غالب السعدي** ، عن سفيان بن عيينة عن مسعر ، عن عمرو بن مرة به إلا أنه قال :

« أول من صلى مع النبي ﷺ أبو بكر » .

وقال الطبراني :

« لم يروه عن سفيان غير هذا الشيخ غالب ، وخالف شعبة ؛ لأن شعبة رواه عن عمرو . . . بلفظ : أول من صلى مع النبي ﷺ [علي] » .

وأقول : الشيخ غالب هذا ؛ مجهول كما قال ابن حزم ، ولم يعرفه الهيثمي (٩ / ٤٣) .

ثم إن حديث الترجمة مما أورده ذاك السقاف في كتابه الذي أسماه بـ « صحيح الصلاة » ؛ على ما أخبر به النبي ﷺ فيما صح عنه في بعض الأحاديث : «يسمونها بغير اسمها»! كما يدل على ذلك مجموعة من الأحاديث الصحيحة التي ضعفها أو أعرض عنها اتباعاً لهواه أو انتصاراً لمذهبه ، وأحاديث أخرى احتج بها للغاية نفسها وهي ضعيفة ، منها حديث الترجمة هذا ، مقلداً تخريج الهيثمي المتقدم ؛ لجهله بأن تحسينه المذكور فيه لا يعني الحديث نفسه ، وإنما مختصره الذي في « أوسط الطبراني » كما تقدم بيانه ، فكن منه على حذر . ومنها أحاديث أخرى كثيرة سيأتي بيان بعضها . فانظر الحديث (٥٨١٦) و (٦٣٧٩) .

٤١٤٠ - (إذا ماتَ أحَدُكُم فلا تَحْبِسُوه ، وأسرِعُوا بهِ إلى قَبْرِه ، وَلْيقرأ عندَ رأسهِ بفاتحةِ الكِتاب ، وعندَ رِجْلَيه بِخاتِمَةِ البقرةِ في قَبْره) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٣٦١٣/٤٤٤/١٢) ،

والبيهقي في « الشعب » (٧ / ١٦ / ٩٢٩٤) من طريق **يحيى بن عبدالله البابلتي : نا أيوب بن نهيك الحلبي - مولى آل سعد بن أبي وقاص - قال :** سمعت عطاء بن أبي رباح : سمعت عبد الله بن عمر : سمعت النبي ﷺ يقول : فذكره . وقال البيهقي :

« لم يكتب إلا بهذا الإسناد فيما أعلم ، وقد روينا القراءة المذكورة فيه عن ابن عمر موقوفاً عليه » .

قلت : وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يحيى بن عبدالله البابلتي ، وهو ضعيف » .

وأقول : لقد شغل بإعلاله بهذا الضعيف عن إعلاله بمن هو أشد ضعفاً منه ، وهو شيخه أيوب بن نهيك ؛ قال الذهبي في «المغني» :

« تركوه » .

وقد أشار إلى هذا الحافظ حين ساق له حديثاً آخر غير هذا في « اللسان » سيأتي برقم (٥٠٨٧) ، وذكره من مناكيره عقب عليه بقوله :

« ويحيى ضعيف ، لكنه لا يحتمل هذا » .

وهذا من دقة نقده رحمه الله تعالى .

وأما الأثر الذي أشار إليه البيهقي رحمه الله ؛ فهو مع كونه موقوفاً ففيه **عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج** ؛ وهو مجهول ؛ كما حققته في « أحكام الجنائز » (ص ١٩٢) ، وقول الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٤٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون » .

فهو مما لا ينافيه ، بل هو يشير إلى جهالته ؛ لأن « موثقون » غير « ثقات » عند من يفهم الهيثمي واصطلاحه ، وهو يعني أن بعض رواته توثيقه ليِّن ، وهو يقول هذا في الغالب فيما تفرد بتوثيقه ابن حبان ، ولا يكون روى عنه إلا راوٍ واحد ، وهذا هو الواقع في عبد الرحمن هذا كما هو مبيَّن هناك ، وقد جهل هذه الحقيقة بعض أهل الأهواء ؛ فقال الشيخ عبد الله الغماري في رسالته : «إتقان الصنعة» (ص ١١٠) معقِّباً على قول الهيثمي « موثقون » ومعتمداً عليه :

« قلت : فإسناده حسن » !

وجعله من أدلَّةِ القائلين بوصول القراءة إلى الميت ، ولا يخفى فساده ! ثم أتبعه بحديث الترجمة ساكتاً عنه ، متجاهلاً تضعيف الهيثمي لراويه البابلتي ، وهو على علم به ؛ لأنه منه نقل أثر ابن اللجلاج المذكور آنفاً . ثم ادعى اختلاف آخر الحديث عند الطبراني عنه عند البيهقي ، وهو خلاف الواقع .

وقد ستر عليه ظِلُّهُ المقلِّد له : السقاف ؛ فإنه لم يذكر الحديث بتمامه حتى لا يخالف شيخه ! انظر ما أسماه بـ « صحيح صفة صلاة النبي ﷺ » (ص ٢٤٣) .

هذا أولاً .

وثانياً : إنه قال :

« قلت : وهو حديث حسن ، وحسنه شيخنا . . . قلت : بل هو حديث صحيح ، احتج به ابن معين كما في « تهذيب الكمال » للمزِّي (٢٢/٥٣٧ ـ ٥٣٨) والإمام أحمد وعلي بن موسى الحداد ؛ كما روى ذلك الخلال . وفي معناه حديث آخر ضعيف الإسناد إلا أنه حسن بهذا الشاهد . . . » . ثم ذكر حديث الترجمة إلى قوله : « فاتحة الكتاب » دون تتمته ؛ حتى لا يظهر بمظهر المخالف لشيخه كما ذكرت آنفاً !

وأقول : في هذا الكلام غير قليل من الأضاليل والأكاذيب ، وهاك البيان :

الأول : ما عزاه لـ « التهـذيب » ؛ فإنه ليس فيه ما زعمه من الاحتجاج ؛ فإن نصه فيه :

« وقال عباس الدوري : سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القبر؟ فقال : حدثنا مبشر بن إسماعيل الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج . . . »

قلت : فذكر الأثر . فليتأمل القارئ كيف حرّف جواب ابن معين للسائِل إلى الاحتجاج بما روى له بالإسناد لينظر فيه ؟!

الثاني : ما عزاه لأحمد ؛ منكر لسببين :

أحدهما : أن شيخ الخلال فيه الحسن بن أحمد الوراق ؛ لا يعرف .

والآخر : أنه مخالف لما رواه أبو داود قال :

« سمعت أحمد سئل عن القراءة عند القبر ؟ فقال : لا » .

وهو مذهب جمهور السلف كأبي حنيفة ومالك ، وقال هذا :

« ما علمت أحداً يفعل ذلك » .

فكيف مع هذا كله يكون هذا العزو لأحمد ، بل وأثر ابن عمر نفسه صحيحاً ؟!

الثالث : ما عزاه لعلي بن موسى الحداد ، يقال فيه ما قلنا في الذي قبله ؛ لأن الراوي عنه هو الوراق المذكور آنفاً ، بل وزيادة ؛ وذلك ؛ لأن الحداد هذا غير معروف في الرواة فضلاً عن العلماء ، فكيف جاز لذاك السقاف أن يقرنه مع الإمامين ابن معين وأحمد ، ولا يعرف إلا في رواية الخلال هذه ؛ لولا الهوى والإضلال !

الرابع : قوله : « حديث حسن » يناقض قوله : « بل هو حديث صحيح » ؛ لأن الأول ـ وهو قول شيخه الغماري كما تقدم ـ إنما يعني في اصطلاح العلماء أنه حسن لغيره ، وهو حديث الترجمة ، ولذلك ذكره عقبه ، ولولا ذاك لقال : حسن الإسناد ، كما لا يخفى على النقاد . وإذا كان الأمر كذلك ، فاحتجاج ابن معين به وغيره لو صح عنهم ـ ولم يَصحّ كما تقدم ـ لا يكون دليلاً على أنه صحيح ؛ لأن الحسن يحتج به أيضاً عند العلماء .

فماذا يقول القراء الكرام فيمن يتكلّف ما سبق في سبيل تقوية حديث واهٍ جداً ، مع مخالفته لما عليه جماهير العلماء من القول بكراهة قراءة القرآن عند القبور كما هو مشروح في الكتاب السابق : « أحكام الجنائز » ؟! فليرجع إليه من شاء الزيادة .

٤١٤١ ـ (كانَ يُصَلِّي في السَّفَرِ ركْعَتين ، قالتْ عائِشة : كانَ في حَرْبٍ ، وكانَ يخَافُ ، هلْ تَخافُونَ أَنْتُم ؟!) .

باطل . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (٥ / ١٥٥) قال : حدثني أبو عاصم عمران بن محمد الأنصاري ، قال : ثنا عبد الكبير بن عبد المجيد ، قال : ثني عمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال : سمعت أبي يقول : سمعت عائشة تقول في السفر :

أتموا صلاتكم . فقالوا : إن رسول الله ﷺ [كان] يصلي في السفر ركعتين ، فقالت : إن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ بل باطل ؛ عمران هذا ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ولا وجدته عند غيره (٨ / ٤٩٩) . وقال :

« يروي عن مالك بن سُعَيْر بن الخِمس ، حدثنا عنه محمد بن أحمد بن علي الحواري بـ (الموصل) » .

وعمر بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ؛ لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ولا ذكره ابن حجر في الرواة عن أبيه من « التهذيب » (٦ / ١١) ، وإنما ذكر ابنيه عبد الرحمن ومحمداً ، الأمر الذي يدل على أنه غير معروف ، مع أنه يحتمل أن « عمر » محرف « محمد » ؛ لقرب الشبه بينهما . والله أعلم .

وأما بطلان متنه ؛ فهو ظاهر جداً لمن عرف سيرة النبي ﷺ واستمراره في قصر الصلاة في كل أسفاره ، حتى في حجة الوداع ؛ كما قال وهب بن حارثة رضي الله عنه :

« صلى بنا النبي ﷺ آمَن ما كان بمنى ركعتين » .

رواه البخاري (١٠٨٣) ، وغيره .

ولا أدلَّ على ذلك من حديث يعلى بن أمية قال :

قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ ليسَ علَيْكُم جُناحٌ أَنْ تَقْصُروا مِنَ الصَّلاةِ إنْ خِفْتُمْ أن يَفْتِنَكُمُ الذينَ كَفَروا ﴾ فقد أمِنَ الناس ؟ فقال : عجبتُ مما عجبتَ منه ، فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال :

« صدقةٌ تصدَّق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠٨٣) .

بل قد صح عن عائشة نفسها ما يؤكد بطلانه ؛ فقد روى البيهقي في «سننه» (٣ / ١٤٣) عن جماعة من الثقات قالوا : ثنا وهب بن جرير : ثنا شعبة ، عن هشام

ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها : أنها كانت تصلي في السفر أربعاً . فقلتُ لها : لو صليتِ ركعتين؟ فقالت : يا ابن أختي ! إنه لا يشقّ عليّ .

وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ في « الفتح » (٢ / ٥٧١) ، وأشار في أعلى الصحيفة المذكورة إلى بطلان حديث الترجمة ، وهو واضح جداً لما ذكرته آنفاً ، بخلاف هذا ؛ فإنه يتعلّق برأي لها ، والعبرة بروايتها وليس برأيها .

وقد صح عنها أنه ﷺ كان يصلي في السفر ركعتين في غير ما حديث ، كما صح عنها قولها : «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأُقِرَّت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر » ، ومعناه في « الصحيحين » ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠٨٢) .

وقد أنكر هذه الحقائق كلها ذاك السقاف المقلِّد الغماري فيما أسماه بـ «صحيح صلاة النبي ﷺ . . . » وكان الأحرى به أن يسمّيه بـ « صحيح صلاة الشافعي » بل « الشافعية » لكثرة اعتماده عليهم ، ولو فعل لما صدق ، ولبيان ذلك مجال آخر ، والغرض هنا أنه صرَّح (ص ٢٧٥) أن قصر الصلاة في السفر رخصة جائزة ، لا واجبة ولا مستحبة ! واستدل بهذا الحديث الباطل ؛ بل قال : « سنده حسن » ! وهذا مما لا يقوله إلا جاهل لم يشم رائحة هذا العلم ، أو مقلِّد مكابر متجاهل ، كما أنه استدل بآية القصر المذكورة في حديث عمر ، فلم يعرِّج عليه ولا دندنَ حوله ، ولم يقبل صدقة الله المذكورة فيه ، وأخشى ما أخشاه أن يكون ضعيفاً عنده لمخالفته لقوله المذكور ، كما ضعف شيخه الغماري حديث « الصحيحين » عن عائشة الذي أشرت إليه آنفاً لتصريحه بفرضية القصر ، وقد أشرت إلى ذلك في « تمام المِنّة » (٣١٩) ، ورددت عليه مفصَّلاً في المجلد السادس من « الصحيحة » (٢٨١٤) ، وهو

تحت الطبع ، وسيكون بين يدي القراء قريباً إن شاء الله تعالى [١] .

٤١٤٢ ـ (إنَّ يأْجُـوجَ ومـأْجُـوجَ مِنْ وَلَدِ آدمَ ، وإنَّهُم لَو أُرْسِلوا إلى الناسِ لأَفْـسَـدوا عَلَيْـهِم مَـعايِشَـهم ، ولنْ يموتَ مِنْهُم أَحَـدٌ إلا تركَ مِنْ ذُرِّيَّتِـهِ ألفـاً فَـصـاعـداً ، وإنَّ مِنْ ورائِهم ثلاث أُمَمٍ : تاوِيل ، وتارِيس ، ومنْسك) .

منكر . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٢٨٢) ، ومن طريقه الطبراني كما في « نهاية ابن كثير » (١ / ١٨٥) : حدثنا المغيرة بن مسلم ـ وكان صدوقاً مسلماً ـ قال : ثنا أبو إسحاق ، عن وهب بن جابر ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : المغيرة هذا ؛ هو القسملي ، وهو صدوق كما قال الطيالسي ، وقد تابعه زياد بن خيثمة ؛ وهو ثقة ، أخرجه من طريقه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٤٤ / ١ / ٨٧٦٢) ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

كذا قال ، وفيه علَّتان :

الأولى : جهالة وهب بن جابر ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٤٨٩) ، ولم يذكر له راوياً غير أبي إسحاق هذا ؛ وهو السبيعي ، ولذا قال الذهبي فيه :

« قال ابن المديني : « مجهول » . قلت : لا يكاد يعرف ، تفرد عنه أبو إسحاق » .

قلت : ولذلك أشار في « الكاشف » إلى تليين توثيق ابن حبان إياه ـ وهو عمدة الهيثمي ! ـ بقوله :

« وثِّق » .

---

(١) وقد طُبع ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . (الناشر) .

والعلة الأخرى : اختلاط أبي إسحاق ، وقد اختلف عليه في إسناده ، فرواه الثقتان المذكوران كما تقدم . وخالفهما زيد بن أبي أنيسة فقال : عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون الأودي ، عن ابن مسعود مرفوعاً به .

أخرجه ابن حبان (١٩٠٧ ـ موارد) .

قلت : وزيد بن أبي أنيسة ثقة من رجال الشيخين ، وقد خالف في موضعين : أحدهما : جعله من مسند ابن مسعود ، وهو عندهما من مسند ابن عمرو ، والآخر : سمى تابعيه عمرو بن ميمون ـ وهو ثقة ـ وعندهما : وهب بن جابر المجهول .

ويغلب على الظن أن هذا الاضطراب إنما هو من تخاليط أبي إسحاق ، حدَّث به في اختلاطه .

ثم تكشفت لي **علة ثالثة** ؛ وهي الوقف والاختصار في المتن ، فقال شعبة : عن أبي إسحاق ، عن وهب بن جابر ، عن عبد الله بن عمرو قال :

« إن من بعد يأجوج ومأجوج لثلاث أمم لا يعلم عدتهم إلا الله : تاويل ، وتاريس ، ومنسك » .

أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (ق ١٤١ / ١) من طريقين عن **محمد ابن يحيى** ، عن أبيه ، عن عاصم بن حكيم ، عن شعبة به .

ولعل هذه الرواية أصح مما تقدم ؛ لما هو معروف أن شعبة روى عن أبي إسحاق قبل اختلاطه ، لكن في الطريق إليه محمد بن يحيى ، عن أبيه ، ولم أعرفهما الآن . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فمدار الحديث على أبي إسحاق ، والأكثر على أن شيخه فيه وهب ابن جابر ؛ وهو مجهول ، فهو عِلَّة هذا الحديث . وقد سكت عنها الحافظ في

« تخريج الكشاف » (٣٢٩/١٠٤/٤) ! وقد عزاه أيضاً لـ « المستدرك » عن عبد الله ابن عمرو رفعه : « إن يأجوج ومأجوج . . . » إلخ ، وهو فيه (٤٩٠/٤ و ٥٠٠ ـ ٥٠١) مختصراً ومطولاً ، وابن جرير (١٧/ ٧٠) من طريق شعبة وغيره عن أبي إسحاق ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي ، وقد ذهل عن جهالة وهب ابن جابر التي نقلتها عنه آنفاً ، مع أنه ليس من رجال الشيخين .

وذكر له الحافظ شاهداً من رواية النسائي عن عمرو بن أوس ، عن أبيه رفعه :

« إن يأجوج ومأجوج يجامعون ما شاؤوا ، ولا يموت رجل منهم إلا ترك من ذريته ألفاً فصاعداً » .

وسكت عنه أيضاً ! وكنت أَوَدُّ له أن يبدأ بذكر إسناد الحديث من حيث يمكن للباحث أن يكشف عن علته ؛ إذ هو سكت عنها ، لا سيما والحديث ليس في « سنن النسائي الصغرى » المتداولة بين الناس ، وإنما هو في « السنن الكبرى » له (٦ / ٤٠٨) ومن طريق ابن عمرو بن أوس ، عن أبيه ، عن جده .

فابن عمرو هو العلة ؛ إذ إنه لا يعرف ، فقد أورده الحافظ في « باب من نسب إلى أبيه . . . » وقال :

« يقال : اسمه عبد الرحمن . تقدم في ابن أوس » .

وهناك لما رجعت إليه لم أجده . وكذلك لم يذكره في أصله في « التهذيب » ، وإنما أورده فيه في الباب المشار إليه (١٢ / ٣٠٥) مختصراً :

« ابن عمرو بن أوس : هو عبد الرحمن » .

هكذا لم يُحِلْ به إلى الأسماء ، وإنما إلى أول الباب المذكور ، لكنه قال :

« ابن أبي أوس الثقفي ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، ويقال : هو ابن عمرو بن أوس » .

وهو خلاصة ما في « تهذيب المزِّي » (٣٤ / ٤٢٥) ، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول ، فهو علَّة هذا الإسناد . وقد عزاه الحافظ أيضاً في « الفتح » (١٣ / ١٠٩) لابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق ابن عمرو هذا بزيادة في متنه ، وسكت عنه أيضاً ! وقد أشار الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ١٠٤) إلى هذا الحديث ونحوه بقوله :

« وروى ابن أبي حاتم عن أبيه في ذلك أحاديث غريبة لا تصح أسانيدها » .

ولهذا ؛ قال في « النهاية » (١ / ١٨٤) :

« يأجوج ومأجوج ناس من الناس ، يشبهون الناس كأبناء جنسهم من الأتراك المخرومة عيونهم ، الزلف أنوفهم ، الصهب شعورهم ، على أشكالهم وألوانهم ، ومن زعم أن منهم الطويل الذي كالنخلة السحوق أو أطول ، ومنهم القصير الذي هو كالشيء الحقير ، ومنهم من له أذنان يتغطى بإحداهما ، ويتوطى بالأخرى ؛ فقد تكلَّف ما لا علم له به ، وقال ما لا دليل عليه ، وقد ورد في حديث : «إن أحدهم لا يموت حتى يرى من نسله ألف إنسان» ، فالله أعلم بصحته » .

وما أشار إليه رحمه الله من الاختلاف في الطول والقصر وغيره ؛ قد جاء فيه حديث ، لكن إسناده مما لا يفرح به ، بل هو موضوع ، كما يأتي بيانه في الذي يليه .

ثم وجدت لحديث الترجمة شاهداً آخر ؛ فقال ابن جرير (١٧ / ٦٩) : حدثني عصام بن رواد بن الجراح قال : ثني أبي قال : ثنا سفيان بن سعيد الثوري قال : ثنا

منصور بن المعتمر ، عن ربعي بن حراش قال : سمعت حذيفة بن اليمان يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يخشى أن يكون من تخاليط رواد أبي عصام ، فقد قال الحافظ فيه :

« صدوق اختلط بأخرة ؛ فَتُرِكَ ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

قلت : وهذا من حديثه عنه كما ترى .

وابنه عصام ؛ ليَّنه الحاكم أبو أحمد ، لكن قال أبو حاتم :

« صدوق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٢١) ، فالعلَّة أبوه .

ثم رأيت له طريقاً أخرى عن حذيفة ؛ عنـــد الداني (ق ١٣٩ / ١) . وفيه من لم أعرفه .

ثم وقفت على تخريج الحديث من المعلِّقَين على « موارد الظمآن » (٦ / ١٧٢ - ١٧٣) ، فإذا فيه عجائب وغرائب ؛ لأنهما لم يُعْرِبا عن رأيهما فيه صحة وضعفاً ، فمن عادتهما تصدير الحديث بمرتبته وهنا صدَّراه بقولهما : « رجاله ثقات » . ثم استمرا في الكلام فنقلا عن الحافظ أنه صححه وأقرّاه ، فبهذا الاعتبار يمكن أن يقال عنهما : إنهما صححاه ، لكنهما قبل ذلك أعَلاه باختلاط أبي إسحاق !

وأغرب من ذلك كُلِّه أنهما قالا :

« ويشهد له حديث عبد الله بن عمر عند الطيالسي . . . » .

وقد عرفت مما تقدم أنه من رواية أبي إسحاق المختلط ، فجعلاه شاهداً لنفسه !

٤١٤٣ - (يأْجُوجُ أُمَّةٌ ، ومأْجُوجُ أُمَّةٌ ، كلُّ أُمَّةٍ أَربعُ مئةِ ألفٍ ، لا يموتُ الرَّجُلُ حتى ينظرَ إلى أَلفِ ذَكَرٍ بين يديْهِ من صُلْبهِ ، كلٌّ قد حملَ السلاحَ . قلتُ : يا رسولَ اللهِ ! صِفْهم لَنا . قال :

هُم ثلاثةُ أَصْنافٍ : صِنْفٌ منهمْ أمثالُ الأرْزِ . قلتُ : ومَا الأرْز ؟ قال : شَجَرٌ بالشام ، طولُ الشجرةِ عِشرونَ ومئةُ ذراعٍ في السماءِ ، فقالَ رسول الله ﷺ : هؤلاءِ الذينَ لا يقومُ لهم جَبَلٌ ولا حديدٌ .

وصِنْفٌ منهم يَفْتَرشُ بأُذُنه ، ويلْتَحِفُ بالأُخْرى ، لا يمرُّونَ بِفيلٍ ولا وحشٍ ولا جملٍ ولا خنزيرٍ إلا أَكَلوه ، ومن ماتَ منِهْم أكَلوه ، مقدِّمَتُهمْ بالشامِ ، وساقتهم بِخُراسان ، يَشْربونَ أنهارَ المشْرِق ، وبُحَيرةَ طَبرية) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٦٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٠٦) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٢٧ / ١ / ٤٠١٢) ، والواحدي في « التفسير » (ق ١٩٣/١) ، والحافظ عبد الغني المقدسي في الثالث والتسعين من « جزئه » (٢/٤٣) من طريق يحيى بن **سعيد العطار** قال : نا **محمد بن إسحاق** ، عن الأعمش ، عن شقيق بن سلمة ، عن حذيفة بن اليمان قال : سألت رسول الله ﷺ عن يأجوج ومأجوج ؟ قال : فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا محمد بن إسحاق ، ولا عنه إلا يحيى بن سعيد العطار » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٦) ، والحافظ في « التقريب » .

واتهمه بعضهم ، ولذلك قال في « الفتح » (١٣ / ١٠٦) :

« وهو ضعيف جداً » .

لكن شيخه أسوأ منه ، وهو محمد بن إسحاق ـ وهو العكاشي ـ ، وفي ترجمته ساقه ابن عدي في أحاديث أخرى له قال عقبها :

« كلها مناكير موضوعة » .

ووافقه ابن الجوزي ، وقال :

« ومحمد بن إسحاق هو العكاشي ؛ قال ابن معين : كذاب . وقال الدارقطني : يضع الحديث » .

وقال الحافظ في « الفتح » عقب قوله المذكور آنفاً :

« ومحمد بن إسحاق ؛ قال ابن عدي : ليس هو صاحب المغازي ، بل هو العكاشي . قال : والحديث موضوع . وقال ابن أبي حاتم : منكر . قلت : لكن لبعضه شاهد صحيح ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن مسعود رفعه . . . » .

قلت : فذكر الحديث الذي قبل هذا ، وقد عرفت أنه لا يصح ، وأن فيه ثلاث علل ، فتذكَّر .

وأما تعقُّب السيوطي في « اللآلئ » (١ / ١٧٤) حُكْمَ ابن الجوزي بقوله :

« قلت : أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه » .

فهو مما لا يساوي شيئاً ؛ فإنه يشير إلى أن ابن أبي حاتم التزم أن لا يورد في «تفسيره» موضوعاً ، وهذا ليس على إطلاقه ؛ فقد جاء فيه بعض الموضوعات كما نبّهت على ذلك في غير ما موضع . أقول هذا تذكيراً وتنبيهاً ، وإلا ؛ فقد عرفت مما

نقلته آنفاً عن الحافظ عن ابن أبي حاتم أنه استنكر الحديث ، وكيف لا ؛ وهو القائل في ترجمته من « الجرح » (٣ / ٢ / ١٩٥) :

« سمعت أبي يقول : هو كذاب ، ورأى في كتابي ما كتب إلي هاشم بن القاسم الحراني [من] أحاديثه ، فقال : هذه الأحاديث كذب موضوعة » .

ومنه تعلم أنه لا طائل تحت قول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٣٧) :

« ورأيت بخط الشيخ تقي الدين القلقشندي على حاشية « الموضوعات » لابن الجوزي ما نصه : لم ينفرد به العكاشي إلا من حديث حذيفة ، وقد رواه ابن حبان في « صحيحه » من حديث ابن مسعود رفعه . . » .

قلت : لا طائل تحته ؛ لأنه تلخيص لكلام الحافظ والسيوطي ، وقد عرفت الجواب عليه .

٤١٤٤ - (جَزاكِ اللهُ - يا عائشةُ - خَيْراً ، ما سُرِرْتِ مِنّي كَسُروري مِنْكِ) .

كذب موضوع . أخرجه البيهقي في « سننه » (٧ / ٤٢٢ - ٤٢٣) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٥٢ - ٢٥٣) ، ومن طريقه الحافظ المزِّي في « التهذيب » (٢٨ / ٣١٩ - ٣٢٠) من طريق محمد بن إسماعيل البخاري ، قال : [**حدثنا عمرو ابن محمد** قال :] (١) حدثنا أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي : حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت :

كنت قاعدة أغزل ، والنبي ﷺ يَخْصِفُ نعله ، فجعل جبينه يعرق ، وجعل عَرَقُهُ يتولد نوراً ، فَبُهِتُّ ، فنظر إليَّ رسول الله ﷺ ، فقال :

---

(١) هذه الزيادة سقطت من « التاريخ » ، واستدركتها من « البيهقي » و « الحلية » و « المزِّي » .

« ما لك يا عائشة ! بُهِتٌّ ؟ »

قلت : جعل جبينك يَعْرق ، وجعل عرقك يتولد نوراً ، ولو رآك أبو كبير الهذلي لعلم أنك أحق بشِعْره . قال :

« وما يقولُ أبو كبير ؟ » .

قالت : قلت : يقول :

ومبرّأً مِـــنْ كـــلِّ غُبّـر حَيْضـةٍ   وفســاد مُرْضِعَةٍ وداء مغيـــلِ

فإذا نظـــرْتَ إلـــى أسِـرَّة وجْهِهِ   برقَتْ كبارقِ عَـارِضِ المتهَلِّلِ

قالت : فقام النبي ﷺ وقبَّلَ بين عينيَّ ، وقال : فذكره .

ثم رواه الخطيب ، وعنه المزِّي أيضاً من طريق أخرى عن البخاري : حدثنا عمرو ابن محمد بن جعفر به قال : بنحوه . وزاد :

« قال أبو ذر (يعني محمد بن محمد بن يوسف القاضي) : سألني أبو علي صالح بن محمد البغدادي عن حديث أبي عبيدة مَعْمر بن المثنى أن أحدثه به ؟ فحدثته به ، فقال : لو سمعت هذا عن غير أبيك عن محمد لأنكرته أشد الإنكار ؛ لأني لم أعلم قط أن أبا عبيدة حدث عن هشام بن عروة شيئاً ، ولكنه حسن عندي حين صار مخرجه عن محمد بن إسماعيل » .

وأقول : لقد أشار المزِّي رحمه الله إلى تضعيف هذا الحديث باستغرابه إياه ، وحق له ذلك ؛ فإن شيخ البخاري عمرو بن محمد بن جعفر نكرة لا يعرف ، ليس له ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي ، فمن الظاهر أنه غير معروف بالرواية ، وإلاّ ؛ لذكره البخاري في « تاريخه » ، ثم ابن أبي حاتم في كتابه ، أو على الأقل ابن حبان في « ثقاته » ؛ الذي جمع فيه من الرواة ما فات من قبله ، فهو

بحق مصدر فريد في معرفة بعض الرواة المجهولين أو المستورين ! فهو إذن آفة هذا الحديث .

ثم إن متن الحديث لوائح الوضع عليه ظاهرة عندي ؛ إذ من غير المعقول أن يقول الرسول ﷺ لعائشة أو لغيرها من البشر الذين هداهم الله به ، وله المِنَّة بعد الله عليهم : « ما سُررتِ مِنّي كَسُروري مِنْكِ » !

زد على ذلك قصة تولد النور من عرقه ﷺ التي لا أصل لها في شيء من أحاديث خصائصه وشمائله ﷺ ؛ حتى ولا في كتاب السيوطي « الخصائص الكبرى » الذي جمع فيه من الروايات ما صح وما لم يصح حتى الموضوعات !

ثم رأيت الحديث في « الحلية » (٢ / ٤٥ ـ ٤٦) من طريق البخاري أيضاً ، لكنه نسب الشيخ فقال : « عمرو بن محمد الزئبقي » ، فرجعت إلى « أنساب السمعاني » ، فوجدت عنده في هذه النسبة :

« أبو الحسن أحمد بن عمرو بن أحمد البصري الزئبقي من أهل البصرة ، حدث عن عبدة بن عبد الله الصفار وأبي يعلى المنقري وابنه(!) . روى عنه محمد ابن علي الكاغدي وأحمد بن محمد الأسفاطي البصريان ، وأبو القاسم الطبراني ، وأما ابن المذكور هو محمد بن أحمد بن عمرو الزئبقي ، حدث عن يحيى بن أبي طالب ، روى عنه القاضي أبو عمر بن أثياقا البصري » .

فهل هو أبو الحسن هذا تحرف اسمه (محمد) إلى (أحمد) ؟ ذلك مما أستبعده ؛ لأنه دون محمد في الطبقة . والله أعلم .

٤١٤٥ ـ (نَعَمْ ؛ فإنَّهُ دَيْنٌ مَقْضِي . يَعْني : يَسْتَدِينُ ويُضَحِّي) .

منكر . أخرجه الدارقطني في « السنن » (٤ / ٢٨٣ / ٤٦) ، ومن طريقه

البيهقي (٩ / ٢٦٢) عن يعقوب بن محمد الزهري : ثنا رفاعة بن هرير : حدثني أبي ، عن عائشة رضي الله عنها قالت :

قلت : يا رسول الله ! أستدين وأضحِّي ؟ قال : فذكره . وقال الدارقطني عقبه :

« هذا إسناد ضعيف ، وهرير هو ابن عبد الرحمن بن رافع بن خديج ، ولم يسمع من عائشة ، ولم يدركها » .

وأقرَّه البيهقي ، وأقرَّهما النووي في « المجموع » (٨ / ٣٨٦) ؛ إلا أنه قال :

« وضعفاه ؛ قالا : وهو مرسل » .

وهذا في اصطلاح المتأخِّرين يوهم خلاف الواقع ؛ لأن المرسل هو - عندهم - قول التابعي : قال رسول الله ﷺ . وليس الأمر كذلك هنا كما ترى ، فالصواب - أو الأولى - أن يقال : وهو منقطع .

ثم إن فيه علتين أخريين :

إحداهما : رفاعة بن هرير ؛ قال البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٣٢٤) :

« سمع منه ابن أبي فديك ، فيه نظر » .

ونقله عنه العقيلي (٢ / ٦٥) ، ثم ابن عدي (٣ / ١٦١) ، وارتضياه .

وأورده ابن حبان في « ضعفائه » ، وقال (١ / ٣٠٤) :

« كان ممن يخطئ ، وينفرد عن جده - يشير إلى حديثه الآتي بعده - بأشياء ليست محفوظة » .

والأخرى : يعقوب هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق ؛ كثير الوهم والرواية عن الضعفاء » .

قلت : من الواضح جداً أن هذا الحديث واهٍ من حيث الرواية ، ولكن يبدو لي أن معناه صحيح من حيث الدراية ؛ فقد ثبت عن عائشة نفسها أنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« من حمل من أمتي دَيْناً ، ثم جهد في قضائه ، فمات ولم يقْضِه ؛ فأنا وليُّه » .

وإسناده صحيح ، كما هو مبين في « الصحيحة » (٣٠١٧) .

فقوله : « فأنا وليه » ؛ أي : أقضي عنه ، فهو مثل قوله في حديث الترجمة « فإنه دَيْنٌ مقضي » . يعني من المدين عند الاستطاعة ، أو من ولي الأمر عند العجز ، كما في هذا الحديث الصحيح ، فإن لم يقع ذلك كما هو مشاهد اليوم ، أدَّى الله عنه يوم القيامة كما في حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً :

« من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه . . . » الحديث . وهو مخرَّج في « غاية المرام » (٢٠٧ / ٣٥٢) .

وفي حديث آخر من رواية ميمونة رضي الله عنها :

« . . . إلا كان له من الله عون » .

وهو مخرَّج في « الصحيحة » برقم (١٠٢٩) من ثلاث طرق عنها ، وسكت الحافظ عنه في « الفتح » (٥ / ٥٤) مشيراً إلى أنه قوي عنده .

والعون المذكور فيه يفسَّر بوجه من الوجوه الثلاثة التي فسرت بها حديث عائشة رضي الله عنها ، وهكذا فالأحاديث يفسِّر بعضها بعضاً . ولذلك جاء عن بعض السلف أنه كان يستدين ابتغاء العون المذكور : ميمونة نفسها ، ففي حديثها أنه كان يقال لها : ما لَكِ وللدَّيْنِ ولك عنه مندوحة ؟ فتذكر الحديث وتقول :

فأنا ألتمس ذلك العون .

وجاء مثله عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه ، وتقدم في « الصحيحة » برقم (١٠٠٠) . وأما ما في روايةٍ في حديث ميمونة بلفظ :

« إلا أداه الله عنه في الدنيا » .

فقوله : « **في الدنيا** » ضعيف ؛ في إسناده **عمران بن حذيفة** وهو مجهول ، وقد وقع في « الترغيب » (٣ / ٣٣) : « **عمران بن حصين** » ، وهو خطأ فاحش ، انقلب اسم التابعي المجهول إلى اسم الصحابي المشهور ، فطاحت العلّة ، وظهر الحديث بمظهر الصحة ، وليس كذلك ، بل هي زيادة منكرة ؛ لتفرد هذا المجهول بها دون سائر طرق الحديث .

٤١٤٦ - (إنَّا لا نَعْبُد الشمسَ ولا القَمَر ، ولكنّا نَعْبُد الله تَبارَكَ وتَعالى) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٦٥ - ٦٦) من طريق **يعقوب ابن محمد الزهري** قال : حدثنا **رفاعة بن الهُرَير** قال : حدثني جدي ، عن أبيه قال :

كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس ، ففزع الناس ، فقال النبي عليه السلام : فذكره .

أورده في ترجمة رفاعة هذا ، وروى عن البخاري أنه قال فيه :

« فيه نظر » .

قلت : ويعقوب الزهري ضعيف ؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

وقال العقيلي عقب الحديث :

« وفي النوم عن الصلاة أحاديث جيدة الأسانيد ، من غير هذا الوجه ، ولا يحفظ : « إنا لا نعبد شمساً ولا قمراً » إلا في هذا الحديث » .

ويشير في أول كلامه إلى حديث أبي هريرة في قصة قفوله من غزوة خيبر ونومه هو وأصحابه عن صلاة الفجر ، وقوله : « من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها . . » رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٢٩٢) .

٤١٤٧ ـ (كَنْسُ المساجدِ ؛ مُهورُ الحُور العِين) .

موضوع . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » ، وفي « العلل المتناهية » من حديث **عبد الواحد بن زيد** ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك مرفوعاً . قال المناوي :

« وحكم ابن الجوزي بوضعه ، وقال : فيه مجاهيل ، وعبد الواحد بن زيد متروك » .

قلت : وهو من الأحاديث الساقطة من كتاب « اللآلئ المصنوعة » للسيوطي ، ومحلّه منه « كتاب البعث » ، وإنما فيه (ص ٢٤٠ ج٢ طبع الأدبية) حديث أبي قرصافة ، ذكره شاهداً له ؛ وقد سبق الكلام عليه برقم (١٦٧٥) ، وأورده ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٨٣ - كتاب البعث أيضاً - الفصل الثاني) ، وذكر ما أعلّه به ابن الجوزي كما تقدم عن المناوي ، وقال :

« وتعقب بأن له شاهداً من حديث أبي قرصافة . . . » ، ثم ذكره ولم يتكلم على إسناده بشيء ، وهو مظلم كما سبق بيانه هناك ! مع العلم بأن الحديث الضعيف لا يفيد الحديث الموضوع قوة ؛ كما ذكر ذلك المناوي غير مرة .

وإن من عجائب السيوطي وتناقضه ؛ أنه أورد هـذا الحديث في « الجامع الصغير » برواية (ابن الجوزي ـ عن أنس) !

٤١٤٨ - (كَيفَ أَنْتَ إذا بَقِيتَ في قَوْمٍ عَلِمُوا ما جَهِلَ هؤلاءِ ، وهَمُّهُم مثلُ هَمِّ هَؤلاءِ ؟!) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٤٢) عن الضحاك بن يسار : ثنا القاسم بن مخيمرة ، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال ليالي قدم من اليمن وسأله النبي ﷺ : « كيف تركت الناس بعدك ؟ » قال : تركتهم لا همَّ لهم إلا همُّ البهائم . فقال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الضحاك بن يسار هذا ؛ أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٩٢) . وابن عدي في « الكامل » (٢٠٤ /١) ؛ ورويا عن ابن معين أنه قال :

« ضعيف » . وفي رواية لابن عدي عنه :

« يضعفه البصريون » . ثم قال ابن عدي :

« لا أعرف له إلا الشيء اليسير » .

وضعفه آخرون ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » . وقال أبو حاتم :

« لا بأس به » .

٤١٤٩ - (كَيفَ أنتَ صانِعٌ في ﴿يومَ يقومُ الناسُ لربِّ العالَمين﴾ مِقْدارَ ثلاث مئة سنةٍ من أيامِ الدُّنْيا ، لا يأْتيهِم خبرٌ منَ السماء ، ولا يُؤْمَرُ فيهم بأَمْرٍ ؟ قالَ بشيرُ الغِفَاري : المستعانُ اللهُ . قالَ : إذا أَنْتَ أَوَيْتَ إلى فِراشِكَ فتعوَّذْ باللهِ منْ كَرْبِ يومِ القيامةِ وسوءِ الحِساب) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ٥٩) ، وابن أبي حاتم ، وابن

مردويه من طريق عبد السلام بن عجلان قال : ثنا أبو يزيد المدني ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال لبشير الغفاري : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد السلام هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ /١/٤٦) عن أبيه :

« يكتب حديثه » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٧ / ١٢٧) ، ولكنه قال فيه :

« يخطىء ويخالف » .

فلا أدري من كان هذا وصفه أهو بالثقات أولى أم بالضعفاء ؟! وكثيراً ما رأيت له من مثل هذا !

ثم إن قوله : « مقدار ثلاث مئة سنة » منكر ؛ مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة .

٤١٥٠ ـ (الكافِرُ يُلْجِمُه العَرَقُ يومَ القِيامة ، حَتى يقولَ : أرِحْني ولَوْ إلى النار) .

ضعيف . أخرجه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (١٢ / ٢٧) عن علي ابن عبد الملك الطائي : حدثنا بشر بن الوليد : حدثنا شريك ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : إسناده ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي اسحاق ـ وهو السبيعي ـ واختلاطه .

الثانية : سوء حفظ شريك ؛ وهو ابن عبد الله القاضي .

الثالثة : بشر بن الوليد وهو « الكندي » الفقيه ؛ صدوق كان قد خرف .

الرابعة : علي بن عبد الملك الطائي ؛ مجهول الحال ، وفي ترجمته ذكر الحديث الخطيب ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤١٥١ - (كنتُ بينَ شرِّ جارَيْن ، بينَ أبي لَهَبٍ وعُقْبَةَ بنِ أبي مُعَيْط ، إنْ كانَا ليَأْتِيان بالفروثِ فَيَطْرحانِها على بابي ؛ حَتى إنَّهم ليأْتُونَ بِبَعْضِ ما يَطْرحونهُ مِنَ الأَذى فيَطْرَحُونهُ على بابي) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٢٠١) قال : أخبرنا محمد ابن عمر : أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً ، وزاد :

« فيخرج به رسول الله ﷺ فيقول : يابني عبد مناف ! أيُّ جوارٍ هذا ! ثم يُلقيه بالطريق » .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذبه الإمام أحمد وغيره .

٤١٥٢ - (يقولُ الله تباركَ وتَعالى : يا ابنَ آدم ! واحدةٌ لكَ ، وواحدةٌ لي ، وواحدةٌ فيما بَيْني وبَيْنك ، فأَمّا التي لِي : فتعبُدني لا تشركُ بِي شَيئاً ، وأما التي لك : فما عملتَ مِنْ شَيءٍ ، أو من عَمَلٍ ؛ وفَّيْتُكَهُ ، وأمّا التي فيما بَيْني وبَيْنك : فمنكَ الدعاءُ ، وعَليَّ الإجابَة) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٧ - زوائده) عن صالح المري : ثنا الحسن ، عن أنس مرفوعاً ، وقال البزار :

« تفرد به صالح المري » .

قلت : وهو ابن بشير القاصّ الزاهد ؛ وهو ضعيف كما في « التقريب » . ومن

طريقه أخرجه أبو يعلى (٢ / ٧٣٤) إلا أنه زاد خصلة رابعة ؛ فقال :

« وأما التي بينك وبين عبادي فَارْضَ له ما تَرْضَى لنفسك » .

وأعلَّه الهيثمي في « المجمع » (١ / ٥١) بتدليس الحسن أيضاً ؛ وهو البصري . وذكر له شاهداً من حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعاً نحوه ؛ دون الخصلة الرابعة وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده حميد بن الربيع ، وثقه غير واحد ، لكنه مدلس ، وفيه ضعف » .

وقال في موضع آخر في « الأدعية » (١٠ / ١٤٩) :

« رواه البزار عن حميد بن الربيع ، عن علي بن عاصم ، وكلاهما ضعيف ، وقد وثّقا » .

قلت : حميد بن الربيع ؛ فيه خلاف كبير ، وقد كذّبه بعضهم ، فلا يصلح للاستشهاد به . والله أعلم .

ثم لينظر إلى عزو الهيثمي في الموضع الآخر الحديث للبزار ؛ فإني لم أره في « الأدعية » من « زوائده » ، على الرغم من أنه أشار إلى كونه فيه عقب حديث أنس في الموضع المشار إليه منه . والله أعلم .

٤١٥٣ - (عملُ الجنةِ الصدق ، وإذا صدقَ العبدُ بَرَّ ، وإذا برَّ آمنَ ، وإذا آمنَ دخلَ الجنةَ ، وعملُ النارِ الكَذِب ، وإذا كَذَبَ فَجَر ، وإذا فَجَرَ كَفَرَ ، وإذا كَفَرَ دخَلَ ، يَعْني : النار) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٧٦/٢) عن ابن لهيعة : حدثني حييّ بن عبدالله ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو : أن رجلاً جاء إلى النبيّ

ﷺ فقال : يا رسول الله : ما عمل الجنة ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

٤١٥٤ - (غَير الضَّبع عِندي أَخْوف علَيكم منَ الضَّبع ؛ أنَّ الدنيا سَتُصبّ عليكمْ صبّاً ، فيا لَيْتَ أمَّتي لا تَلْبسُ الذَّهَب) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٨) ، والبزار (٣٠٠٨) من طريق شعبة ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن زيد بن وهب ، عن رجل : أن أعرابيّاً أتى النبيّ ﷺ فقال : يا رسول الله ! أكلتنا الضبع . فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد - وهو الهاشمي مولاهم - ؛ وهو ضعيف من قبل حفظه ، وقد اضطرب في إسناده ، فرواه شعبة عنه هكذا ، ورواه زائدة وسفيان عنه ، عن زيد بن وهب ، عن أبي ذر ، قال : قام أعرابي . . . الحديث نحوه .

أخرجه أحمد (٥ / ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٧٨) .

٤١٥٥ - (الكُرْسيُّ لؤلؤٌ ، والقلمُ لؤلؤٌ ، وطولُ القَلَمِ سَبْعُ مئةِ سنةٍ ، وطولُ الكُرْسيِّ حيثُ لا يعلمهُ العالمونَ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٧٩ - ١٨٠) عن الحسن بن سفيان : ثنا عبد الواحد بن غِيَاث : ثنا عنبسة بن عبد الرحمن : ثنا علاق ، عن محمد بن علي ابن الحنفية ، عن علي رضي الله عنه قال : فذكره مرفوعاً . وقال :

« حديث غريب ، تفرد به عنبسة عن علاق ، ويعرف بأبي مسلم » .

قلت : كذا الأصل ، ولعل الصواب : ابن أبي مسلم ؛ فإنه كذلك في «التهذيب» وغيره ، وقال : « ويقال : ابن مسلم » .

قلت : وهو مجهول ؛ لكن الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن - وهو القرشي الأموي - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » .

(تنبيه) : الحديث عزاه السيوطي في « الجامع » لـ « الحسن بن سفيان ، حل ، عن محمد ابن الحنفية مرسلاً » . وأنت ترى أنه في « الحلية » ومن طريق الحسن ابن سفيان ، عن محمد ابن الحنفية ، عن علي - وهو ابن أبي طالب - ، فهو متصل وليس بمرسل ، ولذلك نسبه شارحه المناوي إلى الذهول العجيب ! ويؤيده أن أبا الشيخ أخرج الحديث في « العظمة » (ق ٤٥ / ٢ مصورة المكتب) من طريق **غسان ابن مالك** : حدثنا عنبسة به موصولاً .

وغَسَّان هذا ؛ وثقه أبو زرعة بروايته عنه ، وقال أبو حاتم :

« ليس بقوي » .

٤١٥٦ - (الكَشَرُ لا يَقْطَعُ الصلاةَ ، ولكنْ تَقْطَعها القَرْقَرة) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٣٤٥) من طريق أحمد بن مهدي الأصبهاني : حدثنا **ثابت بن محمد العابد** : حدثنا سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً . وقال :

« تفرد بروايته أحمد بن مهدي ، عن ثابت الزاهد ، عن الثوري هكذا مرفوعاً . ورواه أبو أحمد الزبيري ، عن الثوري موقوفاً » .

ثم ساقه بإسناده إلى الزبيري به موقوفاً . وتابعه وكيع : نا سفيان به .

أخرجه الدارقطني في « سننه » (ص ٦٣) وقال :

« رفعه ثابت بن محمد عن سفيان » .

قلت : وثابت هذا ؛ ضعيف لسوء حفظه ، ولذلك قال الخطيب في تمام كلامه السابق :

« وهكذا رواه علي بن ثابت وعبد الله بن وهب عن الثوري موقوفاً ، ورفعه لا يثبت » .

٤١٥٧ ـ (كيفَ أنتَ يا عُوَيمر إذا قِيلَ لكَ يومَ القيامةِ : أعَلِمْتَ أم جَهِلْتَ ؟ فإنْ قلتَ : عَلِمْتُ ؛ قيلَ لكَ : فماذا عمِلْتَ فيما عَلِمتَ ؟ وإن قلتَ : جَهِلْتُ ؛ قيلَ لكَ : فما كانَ عُذْرُكَ فِيما جَهِلْتَ ؛ ألا تَعَلَّمْتَ ؟) .

ضعيف . رواه الخطيب في « اقتضاء العلم العمل » (رقم ٥ ـ بتحقيقي) ، وأبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (٢١٧ / ١ ـ ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٩ / ٧٨ / ١) عن الحكم بن موسى : ثنا الوليد ، عن شيخ من كلب يكنى بأبي محمد : أنه سمع مكحولاً يحدِّث أن أبا الدرداء قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : أنأنةُ مكحولٍ ؛ فإنه مدلس .

والثانية : جهالة أبي محمد الكلبي ، وفي ترجمته أورده ابن عساكر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي ثم العسقلاني :

« أبو محمد الشامي . روى حديثاً عن بعض التابعين منكراً . قال الأزدي : كذاب » .

قلت : فالظاهر أنه هذا .

٤١٥٨ ـ (الكَرَمُ التَّقْوَى ، والشَّرَفُ التَّواضع ، واليَقِينُ الغنى) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « اليقين » (٢ / ٢) عن إسماعيل بن

عياش ، عن أبي يسار المكي ، عن يحيى بن أبي كثير قال : قال رسول الله ﷺ .
ومن طريقه رواه الشيخ إبراهيم الكوراني في « ذيل ثبته » (١٣ / ١) إلا أنه قال :

« أبي سنان المكي » .

قلت : وهذا إسناد مُعْضَلٌ ضعيف .

يحيى بن أبي كثير ؛ أكثر حديثه عن التابعين .

وأبو يسار - أو سنان - المكي ؛ لم أعرفه .

وإسماعيل بن عياش ؛ ضعيف في روايته عن الحجازيين ، وهذه منها .

٤١٥٩ - (كانَ آخِرَ ما تَكَلَّمَ بهِ ﷺ : جلال ربِّي الرَّفيعُ فقدْ بَلَّغْتُ ، ثُمَّ قَضَى) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٥٧) : أخبرنا أحمد بن كامل القاضي : ثنا الحسين بن علي بن عبد الصمد البزاز الفارسي : ثنا محمد بن عبد الأعلى : ثنا المعتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن أنس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ كان . . . إلخ . وقال :

« صحيح الإسناد ؛ إلا أن هذا الفارسي واهمٌ فيه على محمد بن عبد الأعلى » .

ثم ساقه من طريق زهير وغيره عن سليمان التيمي به بلفظ :

« كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت : الصلاة الصلاة . (مرتين) ، وما ملكت أيمانكم ، وما زال يُغَرْغِرُ بها في صدره وما يفيض بها لسانه » . وقال الحاكم :

« قد اتفقا على إخراج هذا الحديث » . قال الذهبي :

« قلت : فلماذا أوردته ؟! » .

وأقول : إنما أورده الحاكم لسببين : أن هذا هو لفظ حديث أنس ، وأما الذي قبله فوهم من الحسين بن علي بن عبد الصمد البزاز الفارسي .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

ثم إن الحاكم قد وهم في قوله : إن الحديث متفق عليه . فليس هو في البخاري ولا في مسلم ، وإنما رواه بعض أصحاب « السنن » كما يأتي بلفظ : « كانت عامة وَصِيَّتِهِ . . . » . وله شاهد بلفظ :

« كان آخر كلام رسول الله ﷺ : الصلاة الصلاة ، اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » .

أخرجه أبو داود (٢ / ٣٣٦) ، وابن ماجه (٢ / ١٥٥) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٢٥) ، وأحمد (٢ / ٢٩ رقم ٥٨٥) من طريق مغيرة ، عن أم موسى ، عن علي رضي الله عنه .

ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أم موسى ؛ قال الدارقطني :

« حديثها مستقيم يعتبر به » . وقال الذهبي :

« تفرد عنها مغيرة بن مقسم » . وفي التقريب :

« مقبولة » .

ثم المغيرة بن مقسم ؛ كان يدلس .

ومن هذا تعلم أن قول الأستاذ أحمد محمد شاكر في تعليقه على « المسند » : « إسناده صحيح » ؛ غير صحيح ، وغايته أن يكون حسناً أو صحيحاً لغيره ؛ فإن ما قبله يقويه ، وله شاهد آخر يأتي : « كان من آخر . . . » .

٤١٦٠ - (كانَ أَعْجبَ الشاةِ إليهِ مقدمُهَا) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠ / ٧) عن الأوزاعي ، عن واصل

ابن أبي جميل ، عن مجاهد قال : فذكره مرفوعاً . وقال :

« هذا منقطع » .

قلت : يعني مرسل . ثم قال :

« ورواه عمر بن موسى بن وجيه ـ وهو ضعيف ـ ، عن واصل بن أبي جميل ، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً به » .

ثم ساق إليه إسناده به ، وقال :

« ولا يصح وصله » .

قلت : ولا مرسلاً ؛ فإن واصل بن أبي جميل ليس بالمشهور ، ولم يرو عنه غير الأوزاعي وابن وجيه هذا ؛ وهو كذاب .

لكن أورده الهيثمي (٥ / ٣٦) من حديث عبد الله بن محمد مرفوعاً بلفظ :

« أحب » ، وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه يحيى الحماني ؛ وهو ضعيف » .

ولينظر من عبد الله بن محمد هذا ؟

٤١٦١ ـ (كانَ أحسنَ الناسِ صِفَةً وأَجْمَلها ، كانَ رَبْعةً إلى الطُّولِ ما هُو ، بَعيدُ ما بينَ المَنْكبين ، أسيل الخَدَّين ، شديدُ سوادِ الشَعْر ، أكْحَلُ العَيْنَين ، أهْدَبُ [الأَشْفار] ، إذا وَطِئَ بقدمه وطئ بِكُلِّها ، ليسَ لهُ أَخْمَصٌ ، إذا وَضَعَ رِداءَهُ عنْ مَنْكِبَيهِ فكأَنَّهُ سَبِيكَةُ فِضَّةٍ ، وإذا ضَحِكَ يَتَلأْلأُ) .

ضعيف بتمامه . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوّة » (١ / ٢٠٣) من طريق الزهري ، قال : سئل أبو هريرة عن صفة النبيّ ﷺ فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الزهري وأبي هريرة . وقد جاء جلّه مفرّقاً في أحاديث : فقوله :

« كان ربعة » . متفق عليه من حديث أنس ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٢٠٥٣) .

وقوله : « بعيد ما بين المنكبين » . متفق عليه أيضاً من حديث البراء بن عازب ، وأخرجه الترمذي أيضاً في « الشمائل » (ص ١٣) ، والبيهقي في « الدلائل» (١ / ١٦٧) .

وقوله : « أهدب الأشفار » . ثبت من حديث علي ، وقد خرجته ثَمَّ برقم (٢٠٥٢) ، وأخرجه البيهقي (١ / ١٦٢) من حديث أبي هريرة أيضاً .

وقوله : « إذا وطئ بقدمه وطئ بكلها ؛ ليس له أخمص » .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١١٥٥) ، والبيهقي (١ / ١٨٢) من طريق أخرى عن الزهري محمد بن مسلم ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« كان يطأ بقدميه جميعاً ليس له أخمص » .

وإسناده صحيح .

وقوله : « أسيل الخدين » . في حديث أبي هريرة المذكور في « الأدب المفرد » ، وروي في حديث هند بن أبي هالة ؛ وهو ضعيف كما بينته هناك أيضاً (٢٠٥٣) .

وقوله : «كأنه سبيكة فضة» . يشهد له أحاديث :

الأول : حديث أبي هريرة : « . . . كأنما صيغ من فضة» .

وقد سبق تخريجه هناك أيضاً .

الثاني : عن محرش الكعبي :

« أن النبي ﷺ خرج من الجعرانة ليلاً ، فاعتمر ، ثم رجع فأصبح كبائت بها ، فنظرت إلى ظهره كأنه سبيكة فضة » .

أخرجه النسائي (٢ / ٣٠) ، وأحمد (٣ / ٤٢٦ و ٤ / ٦٩ و ٥ / ٣٨٠) ، والبيهقي (١ / ١٥٩) .

قلت : و إسناده صحيح .

الثالث : عن سراقة بن جُعْشم .

وقوله : « شديد سواد الشعر » . فيه حديثان :

الأول : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

« كان رسول الله أسود اللحية ، حسن الثغر » .

أخرجه البيهقي (١ / ١٦٤ ـ ١٦٥) ، وكذا البخاري في « الأدب المفرد » .

قلت : وسنده صحيح .

الثاني : عن أنس :

« إن رسول الله ﷺ كان قد متع بالسواد ، ولو عددت ما أقبل علي من شيبه في رأسه ولحيته ما كنت أزيدهن على إحدى عشرة شيبة ، وإنما هذا الذي لون من الطيب الذي كان يطيب به شعر رسول الله ﷺ هو الذي غير لونه » .

أخرجه البيهقي (١ / ١٧٨) .

قلت : وسنده حسن .

٤١٦٢ ـ (كانَ أحبّ التَّمْرِ إليهِ العَجْوة) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢٢٠) عن

عون بن عمارة : نا حفص بن جميع ، عن **ياسين الزيات** ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ياسين الزيات ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي وابن الجنيد :

« متروك » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » .

٤١٦٣ ـ (كانَ إذا أتاهُ رجلٌ فرأَى في وَجْهِهِ بِشْراً أَخذَ بيدِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩) من طريق **شريك** ، عن **يزيد ابن أبي زياد** ، عن عكرمة : **أن النبي ﷺ** كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه ضعيفان : يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم ـ ، وشريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ .

٤١٦٤ ـ (كانَ إذا أُتيَ بلَبنٍ قالَ : بَركةٌ أو بَركتانِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٣٢١) ، وأحمد (٦/١٤٥) من طريق **جعفر بن بُرْدٍ الرَّاسبيّ** : حدثتني مولاتي **أم سالم الراسبية** قالت : سمعت عائشة تقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أم سالم هذه لا تعرف ؛ قال الذهبي :

« تفرد عنها مولاها جعفر بن برد » .

يعني : أنها مجهولة .

وجعفر بن برد ؛ قال الدارقطني :

« مقلّ يعتبر به » .

٤١٦٥ ـ (كانَ إذا أرادَ أنْ يُتْحِفَ الرجلَ بتُحْفَةٍ ؛ سَقاهُ منْ ماءِ زَمْزم) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر بن سلمان الفقيه في « مجلس من الأمالي » (٥ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٠٤) عن **محمد بن حميد الرازي** : ثنا جرير ، عن أبي داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« حديث غريب » .

يعني : ضعيف ، وعلّته الرازي هذا ؛ فإنه ضعيف مع حفظه .

٤١٦٦ ـ (كانَ إذا أرادَ أن يزوجَ امرأةً من نسائهِ يأْتيها من وراءِ الحجابِ فيقولُ : يا بُنيَّة ! إنَّ فلاناً قد خَطَبَكِ ، فإنْ كَرِهتيهِ فَقُولي : لا ؛ فإنَّهُ لا يَسْتَحِي أحدٌ أنْ يقولَ : لا ، وإن أحْبَبْتِ فإنَّ سُكوتكِ إقْرار) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٥ / ١) ، وابن عدي (٧ / ٢٦١ ـ ٢٦٢) عن **يزيد ابن عبد الملك** ، عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد عن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل يزيد هذا ـ وهو النوفلي ـ ؛ قال الحافظ :

« ليِّن الحديث » .

وقد روي مرسلاً ؛ أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧/٤/١) و (٤/١٣٦ ـ ط) : حفص ، عن ابن جريج ، عن عطاء مرفوعاً .

وأخرجه عبد الرزاق (٦/١٤٤) عن ابن جريج ، عن عطاء الخراساني به . فهو مُعْضَل .

ورواه ابن عساكر (٤ / ٢٨٩ / ١) عن بقية بن الوليد : نا إبراهيم - يعني : ابن أدهم - : حدثني أبي أدهم بن منصور ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به دون قوله : « فإن كرهتيه . . . » .

قلت : وأدهم بن منصور ؛ لم أجد له ترجمة ، وسائر رجاله موثقون .

ورواه عبد الرزاق (٦ / ١٤١ - ١٤٢) ، والبيهقي (٧ / ١٢٣) من طريق يحيى ابن أبي كثير ، عن المهاجر بن عكرمة المخزومي قال : فذكره .

قلت : وهذا مرسل ؛ المهاجر هذا ؛ تابعي مجهول الحال .

وقد وصله أبو الأسباط ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . وعن عكرمة ، عن ابن عباس قالا : فذكره نحوه .

أخرجه البيهقي وقال :

« المحفوظ من حديث يحيى ، مرسل » .

قلت : وكل هذه الروايات ليس فيها قوله : « فإن كرهتيه فقولي : لا . . . » إلخ ، فدل على نكارته .

وحديث أبي هريرة قد جاء بإسناد آخر خير من هذا ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٢٩٧٣) .

٤١٦٧ - (كانَ إذا أرادَ سَفَراً قالَ : اللهمَّ بِكَ أَصُولُ ، وبِكَ أَجولُ ، وبكَ أَسِيرُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٩٠ و ١٩١) ، والبزار (٣١٢٦) ، وابن جرير الطبري في « التهذيب » (رقم ٧ - مسند علي) وصححه ، عن أبي سلام عبد الملك

ابن مسلم بن سلام ، عن **عمران بن ظبيان** ، عن حكيم بن سعد ، عن علي رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير عمران بن ظبيان ؛ فقال البخاري :

« فيه نظر » . وقال أبو حاتم :

« يكتب حديثه » .

وذكره العقيلي ، وابن عدي في « الضعفاء » .

وأما يعقوب بن سفيان ؛ فقال : « ثقة » ، وهو لازم تصحيح الطبري لإسناده ،

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في « الثقات » وفي « الضعفاء » أيضاً ؛ وقال :

« فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، ورمي بالتشيع » .

والحديث عزاه السيوطي لأحمد ، فقال المناوي :

« وكذا البزار - برقم (٣١٢٦) لكن فيه « وبك أقاتل » مكان « وبك أسير » - ، قال الهيثمي : « رجالهما ثقات » اهـ . فإشارة المصنف لحسنه تقصير ، بل حقه الرمز لصحته » .

كذا قال ، وكأنه لم يرجع بنفسه إلى إسناد الحديث ليتعَرَّف على رجاله ، وليتبيّن له تساهل الهيثمي في توثيقهم ، وفيهم عمران هذا الذي ضعفه الأئمة ، ولم يوثقه غير يعقوب بن سفيان ثم ابن حبان على تناقضه فيه .

والحديث قد صح من حديث أنس رضي الله عنه نحوه ؛ لكن في الغزو ، وقال :

« وبك أقاتل » مكان « وبك أسير » . وهو لفظ البزار .

وهو مخرج في « الكلم الطيب » (١٢٦) ، وفي « صحيح أبي داود » (٢٣٦٦) .

٤١٦٨ - (كانَ يدعُو إذا اسْتَسْقَى : اللهمَّ ! أنزِلْ في أَرْضِنا بَرَكَتها ، وَزِينَتها ، وسَكَنها ، [وارزُقْنا وأنتَ خيرُ الرازِقين]) .

ضعيف . ذكره الهيثمي من حديث سمرة بن جندب ، وقال (٢ / ٢١٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، والبزار باختصار ، وإسناده حسن أو صحيح » .

كذا قال ، وقد أخرجه البزار (ص ٧٥ - زوائده) من طريق سويد بن إبراهيم ، عن قتادة ، ومن طريق سعيد بن بشير ، عن مطر ؛ كلاهما ، عن الحسن ، عن سمرة به دون الزيادة .

وسويد بن إبراهيم ؛ صدوق سيئ الحفظ له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول ؛ كما في « التقريب » .

ونحوه مطر ، وهو ابن طهمان الوراق .

وسعيد بن بشير ؛ ضعيف .

ومدار الطريقين على الحسن - وهو البصري - ؛ مدلس وقد عنعنه ، مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة .

ثم قال البزار : حدثنا خالد بن يوسف : حدثني أبي : ثنا جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خبيب بن سليمان ، عن أبيه ، عن سمرة بن جندب به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : سليمان - وهو ابن سمرة - ؛ مجهول الحال .

الثانية : خبيب بن سليمان ؛ مجهول .

الثالثة : جعفر بن سعد بن سمرة ؛ ليس بالقوي .

الرابعة : يوسف ـ وهو ابن خالد السَّمْتي ـ ؛ قال الحافظ :

« تركوه وكذبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية » .

الخامسة : خالد بن يوسف ؛ قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

« أما أبوه فهالك ، وأما هو فضعيف » .

وقال صاحب « الزوائد » :

« ويوسف واهي الحديث ، ولكن توبع » .

قلت : فلينظر ؛ هل يعني أنه توبع متابعة تامة أم قاصِرة ؟ وعلى كل حال فالحديث ضعيف ؛ من الطريقين ، لاحتمال أن يكون الحسن تلقاه من سليمان بن سمرة المجهول . وكأنه لذلك قال ابن حجر :

« إسناده ضعيف » . كما نقله المناوي وأقرَّه .

٤١٦٩ ـ (كانَ إذا استلَمَ الركْنَ اليمانيَّ قبَّلهُ ووضَعَ خَدَّهُ عَلَيْه) .

ضعيف . رواه ابن خزيمة (٢٧٢٧) ، والحاكم (١ / ٤٥٦) ، وأبو يعلى (٤ / ٤٧٢ ـ ٤٧٣) ، و ابن عدي (٢١٢ / ٢) ، والبيهقي(٥ / ٧٦) ، عن عبد الله ابن مسلم بن هرمز ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« ابن هرمز مقدار ما يرويه لا يتابع عليه » . وقال البيهقي :

« تفرد به عبد الله بن مسلم بن هرمز ، وهو ضعيف ، والأخبار عن ابن عباس في تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه ، إلا أن يكون أراد بالركن اليماني الحجر الأسود ؛ فإنه أيضاً يسمى بذلك ؛ فيكون موافقاً لغيره » .

قلت : كلا ؛ فإن في هذا وضع الخدِّ عليه ، وهذا منكر لم يتابع عليه ابن هرمز ؛

ولم يرد في شيء من تلك الأخبار التي أشار إليها البيهقي ، ولا يخفى،أن السجود عليه شيء ، ووضع الخدّ عليه شيء آخر . فتأمل .

وحديث السجود عليه ؛ مخرج في « الإرواء » (١١١٢) .

وأما الحاكم فقال : « صحيح الإسناد »!

ووقع في « تلخيص الذهبي » :

« صحيح ، وعبد الله بن مسلم بن هرمز هذا ؛ ضَعَّفَه غير واحد ، وقال أحمد : صالح الحديث » .

قلت : هكذا وقع في المطبوعة : « صحيح . . . » ثم تضعيف ابن هرمز ، وهذا - فيما يبدو لي - ناقض ومنقوض ، فلعله سقط من بينها لفظة : « قلت » ، والصواب : «صحيح . قلت . . . » كما هي الجادة عنده ، وهذا هو المناسب للتضعيف المذكور ، ولجزمه بضعف ابن هرمز في « الكاشف » .

وقول أحمد فيه : « صالح الحديث » لو سُلِّم به على إطلاقه ؛ فلا يقبل عند مخالفته وروايته المنكر كهذا .

٤١٧٠ - (كانَ إذا اشتدَّتِ الريحُ الشَّمالُ قالَ : اللهمَّ ! إنِّي أعوذُ بِكَ منْ شرِّ ما أرسلت - وفي روايةٍ : أُرْسِلَ فِيها -) .

ضعيف . أخرجه البزار « كشف » (٣١١٧) والرواية له ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص٨٢) ، وابن السُّني في « عمل اليوم » (٢٩٥) ، وابن عساكر (١٨ / ١٣٥ / ١) عن عبد الرحمن بن إسحاق ، عن يزيد بن الحكم بن أبي العاص ، عن عثمان بن أبي العاص مرفوعاً .

قلت : هذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن الحكم ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٥٧) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعبد الرحمن بن إسحاق ـ هو أبو شيبة الواسطي ـ ؛ ضعيف اتفاقاً .

٤١٧١ ـ (كانَ إذا اشْتَكى اقْتَمحَ كَفّاً مِنْ شُونِيز ، وشَرِبَ عليهِ ماءً وعَسلاً) .

موضوع . أخرجه الخطيب البغدادي في « تاريخ بغداد » (١ / ٣٤٢) عن أبي عمران سعيد بن ميسرة ، عن أنس بن مالك : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ سعيد بن ميسرة ؛ قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس موضوعات » .

وكذَّبه يحيى القطان .

٤١٧٢ ـ (كانَ إذا أصابَهُ رَمَدٌ أو أَحَداً من أَصْحابهِ ؛ دَعا بهؤلاءِ الكَلِماتِ : اللهمَّ مَتِّعْني بِبَصري ، واجْعَلْهُ الوارثَ مِنِّي ، وأَرِني في العدوِّ ثأْرِي ، وانْصُرني علَى مَنْ ظَلَمني) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السُّني (٥٥٩) ، والحاكم (٤ / ٤١٣ ـ ٤١٤) عن يوسف بن عطية قال : جلست إلى يزيد الرقاشي فسمعته يقول : ثنا أنس بن مالك رضي الله عنه : فذكره مرفوعاً .

قلت : سكت عليه الحاكم ، وتعقَّبه الذهبي بقوله :

« قلت : فيه ضعيفان » .

وأقول : أحدهما ضعيف جداً ، وهو يوسف بن عطية ، وهو الصفّار البصري ؛ قال الحافظ :

« متروك » .

٤١٧٣ ـ (كانَ إذا أصابَهُ كَرْبٌ أو غَمٌّ يقولُ : حَسْبِيَ الربُّ من العبادِ ، حَسْبِيَ الخالِقُ مِنَ المخْلُوقِين ، حَسْبِيَ الرزّاقُ منَ المرْزُوقين ، حَسْبِيَ الذي هوَ حَسْبي ، حَسْبِيَ اللهُ ونِعْمَ الوَكيل ، حَسْبِيَ اللهُ لا إلهَ إلا هُوَ ، عليهِ توكَّلْتُ وهُوَ ربُّ العرشِ العَظيم) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الفرج والشدة » (ص ١٥) عن خليل بن مرة ، عن فقيه أهل الأردنّ ، قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، مسلسل بالعلل :

فقيه أهل الأردن ؛ مجهول لم يسم ، والظاهر أنه تابعي ، فهو إلى ذلك مرسل .

والخليل بن مرة ؛ ضعيف .

٤١٧٤ ـ (كانَ إذا اطّلى حَلقَ عانَتَهُ بِيَدِهِ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٤٤٢) ، وأبو القاسم الفضل بن جعفر المؤذن في «نسخة أبي مسهر» (٣ / ١) عن سفيان ، عن منصور قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا مُعْضل ؛ رجاله ثقات .

ثم رواه ابن سعد من طريقين أخريين ، عن منصور وحبيب بن أبي ثابت قالا : فذكره مرسلاً .

وعن إبراهيم ؛ مُعْضلاً .

وقد وصَله كامل أبو العلاء ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن أم سلمة :

« أن النبي ﷺ اطّلى وَوَلِيَ عانَتَهُ بيده » .

أخرجه ابن ماجه (٣٧٥٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٦٧) وقال :

« غريب من حديث حبيب ، تفرد به كامل » .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه أبو هاشم الرُّمّاني ، عن حبيب بلفظ :

« كان إذا اطّلى بدأ بعورته فطلاها بالنُّورة ، وسائرَ جسدِه أهلُهُ » .

أخرجه ابن ماجه أيضاً (٣٧٥١) .

قلت : ورجاله ثقات ، فهو صحيح الإسناد لولا أن حبيب بن أبي ثابت كان يدلس ، بل قد قال أبو زرعة :

« لم يسمع من أم سلمة » . وقال الحافظ في « التهذيب » .

« أرسل عن أم سلمة » .

٤١٧٥ - (كانَ يَدْعو بهذهِ الدعَواتِ إذا أَصْبحَ وإذا أَمْسَى : اللهمَّ إنِّي أسألكَ مِنْ فَجْأَةِ الخيْرِ ، وأَعُوذُ بكَ مِنْ فَجْأَةِ الشَّرِّ ؛ فإنَّ العبدَ لا يَدْري ما يفْجَأُهُ إذا أَصْبَحَ وإذا أَمْسَى) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى (٢ / ٨٥٢) ، وعنه ابن السُّني (٣٧) عن يوسف بن عطية ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جدّاً ؛ لما عرفت آنفاً من حال ابن عطية قبل حديثين .

(تنبيه) : أورده السيوطي في « الجامع » بلفظ :

« كان إذا أصبح يدعو بهذه . . . » والباقي مثله سواء ؛ من رواية أبي يعلى وابن السني ، وهو عندهما باللفظ المذكور أعلاه ، فقدَّم السيوطي فيه وأخَّر سهواً .

٤١٧٦ ـ (كانَ إذا أُوحِيَ إلى رسولِ الله ﷺ ؛ وُقِذَ لذلِكَ ساعَةً كَهَيْئَةِ السَّكْران) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٩٧) عن عبيد الله ابن موسى العبسي قال : أخبرنا إسرائيل ، عن جابر ، عن عكرمة قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ فإنه مع إرساله ؛ فيه جابر وهو ابن يزيد الجعفي ، وهو ضعيف ؛ بل اتهمه بعضهم .

٤١٧٧ ـ (كانَ إذا بعثَ أمِيراً قالَ : اقْصرِ الصلاةَ ، وأَقِلَّ منَ الكلامِ ؛ فإنَّ منَ الكلام سِحْراً) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٣٨) ، وعنه الخطيب (٦/٥٩ ـ ٦٠) قال : حدثنا أبو محمد بن حيان : ثنا حمدان بن الهيثم : ثنا الهيثم ابن خالد البغدادي : ثنا يحيى بن صالح الوحاظي : ثنا جُميع بن ثوب ، عن يزيد ابن خمير ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جُميع بن ثوب ؛ قال البخاري والدارقطني وغيرهما :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

ومن طريقه ؛ أخرجه الطبراني في « الكبير » ، وقال المناوي :

« رمز المصنف لحسنه ، وليس كما قال ، فقد أعلّه الحافظ الهيثمي بأنه من رواية جميع بن ثوب ؛ وهو متروك » .

٤١٧٨ - (كانَ إذا بعثَ سَرِيَّةً أو جَيْشاً بَعَثَهُمْ مِنْ أَولِ النَّهار) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٦٠٦) ، والدارمي (٢ / ٢١٤) ، والترمذي (١ / ٢٢٨) ، وابن ماجه (٢٢٣٦) ، وأحمد (٣ / ٤١٦ و ٤١٧ و ٤٣١ - ٤٣٢ و ٤ / ٣٨٤ و ٣٩٠) عن **عمارة بن حديد** ، عن صخر الغامدي مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث حسن » .

قلت : كذا قال ، ولعلّه يعني أنه حسن لغيره ، وإلا ؛ فعمارة هذا مجهول اتفاقاً ؛ إلا ابن حبان فوثقه على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ، ولو مجهول العين كهذا .

ولم أجد للحديث شاهداً نقويه به . فالله أعلم .

٤١٧٩ - (كانَ إذا تَعارَّ منَ الليلِ قالَ : ربِّ اغْفِرْ وارْحَم ، واهْدِني السبيلَ الأَقْوَم) .

ضعيف . أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٤٣) عن **عبد الرحمن بن إسحاق** ، عن **أبي كثير مولى أم سلمة** ، عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو كثير هذا ؛ قال الترمذي :

« لا يعرف » .

وعبد الرحمن بن إسحاق ؛ إن كان **المدني** فهو حسن الحديث ، وإن كان **الواسطي** فضعيف .

والحديث رواه حماد بن سلمة ، عن **علي بن زيد** ، عن الحسن ، **عن** أم سلمة بلفظ .

« كان يقول . . . » فذكره ؛ دون التعارّ .

أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٦٨٩٣) ، وأحمد (٦ / ٢٠٣ - ٢٠٤ و ٣١٥) .

وهذا ضعيفٌ أيضاً ؛ الحسن - هو البصري - ؛ مدلس وقد عنعنه .

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ؛ ضعيف .

٤١٨٠ - (كانَ إذا توضّأَ مَسَحَ وجْهَهُ بطَرفِ ثَوْبِه) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١/١٢) **عن رشدين بن سعد** ، **عن عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم** ، عن عتبة بن حميد ، عن عبادة بن نسي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن معاذ بن جبل قال : رأيت النبي ﷺ . . . ، وقال :

« هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف ، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ؛ يضعفان في الحديث » .

٤١٨١ - (كانَ إذا تَوضَّأَ صلَّى رَكْعَتينِ ، ثُمَّ خرجَ إلى الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١١٤٦) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوص ، **عن أبي إسحاق** ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أن أبا إسحاق كان اختلط ، ولعل أبا الأحوص سمع منه هذا الحديث بعد اختلاطه ؛ فإنه يبدو لي أنه اختصره اختصاراً مخلاً ، بحيث يتبادر للذهن أن الركعتين المذكورتين هما سنة الوضوء ؛ وهو ما فهمه المناوي فقال :

« وفيه ندب ركعتين سنة الوضوء ، وأن الأفضل فعلهما في بيته قبل إتيان المسجد » !

وليس ذلك هو المراد ، وإنما هما سنة الفجر ، وقد أشار إلى ذلك ابن ماجه نفسه بإخراجه الحديث تحت : « باب ما جاء في الركعتين قبل الفجر » .

ويدلك على ذلك سياق الحديث بتمامه عند مسلم (٢ / ١٦٧) وغيره ، عن زهير أبي خيثمة ، عن أبي إسحاق قال :

سألت الأسود بن يزيد عما حَدَّثَتْهُ عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ قالت :

« كان ينام أول الليل ، ويحيي آخره ، ثم إن كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول ـ قالت : ـ وثب ـ ولا والله ما قالت : قام ـ ، فأفاض عليه الماء ـ ولا والله ما قالت : اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ـ ، وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ، ثم صلى الركعتين » .

وزاد أحمد (٦ / ٢١٤) من طريق إسرائيل عنه :

« ثم خرج إلى المسجد» ، وللبخاري نحوه (١١٤٦) من طريق شعبة ، عن أبي إسحاق ، لكنه لم يذكر الركعتين . وكذا رواه ابن حبان (٢٥٨٤) .

ولابن ماجه منه (١٣٦٥) جملة النوم فقط .

فالحديث على هذا شاذ لا يصح . والله أعلم .

٤١٨٢ ـ (كانَ إذا جاءَهُ جبريلُ ، فقرأ : بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم ؛ عَلِمَ أَنَّها سُورة) .

ضعيف . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١ / ٢٣١) عن مثنى بن الصباح ،

عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن النبيّ ﷺ . . . فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : مثنى ؛ قال النسائي : متروك » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، اختلط بآخره ، وكان عابداً » .

وقد خالفه سفيان بن عيينة فقال : عن عمرو بن دينار بلفظ :

« كان لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ » .

وقال الذهبي :

« قلت : أما هذا ؛ فثابت » .

قلت : وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٥٤) .

٤١٨٣ ـ (كان إذا جَرى بِهِ الضَّحِكُ وضَعَ يدَهُ علَى فيهِ) .

ضعيف جداً . رواه الدولابي (١/٥٣ و ٨٩) عن جابر ، عن يزيد بن مرة ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يزيد بن مرة ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٧) ونسبه الجعفي ، وقال :

« روى عن عمر بن الخطاب ، مرسل ، وعن سلمة بن يزيد . روى عنه جابر الجعفي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

وجده ؛ لم أعرفه .

وجابر ـ هو ابن يزيد الجعفي ـ ؛ ضعيف ، بل اتهمه بعضهم .

والحديث ذكره السيوطي من رواية البغوي عن والد مرة . قال المناوي :

« الثقفي » . وأظنه وهماً منه رحمه الله ؛ وإنما هو الجعفي كما سبق .

٤١٨٤ ـ (كانَ إذا حُمَّ ؛ دَعا بِقِرْبَةٍ منْ ماء ، فَأَفْرَغَها علَى قَرْنِه ، فاغْتَسَل) .

ضعيف . أخرجه الأنصاري في « جزئه » (٦ / ٢) ، ومن طريقه الحاكم (٤ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤) عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال : فذكره . وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : كذا قالا ! والحسن مدلس وقد عنعنه ، على اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة .

وإسماعيل بن مسلم ـ هو أبو إسحاق المكي ـ ؛ وهو ضعيف .

٤١٨٥ ـ (كانَ إذا خَلا في بَيْتِهِ ؛ أَلْيَنَ الناسِ ، وأَكْرَمَ الناسِ ، ضَحَّاكاً بَسَّاماً) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٦٥) ، والخرائطي (ص ١١) ، وابن عدي (٦٤ / ٢) ، وتمام (٢٣٥ / ١) من طريق حارثة بن أبي الرجال ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الحافظ :

« حارثة بن أبي الرجال ؛ ضعيف » . وقال الذهبي :

« ضعفه أحمد وابن معين . وقال النسائي : متروك . وقال البخاري : منكر الحديث ، لم يعتدَّ به أحد » .

٤١٨٦ - (كانَ إذا دَخلَ الجبّانَةَ قالَ : السلامُ علَيكُم أَيَّتُها الأرواحُ الفانِيَةُ ، والأجْداثُ البالِيَةُ ، والعظامُ النَّخِرَةُ ، التي خرَجتْ مِنَ الدُّنيا وهيَ باللهِ مُؤْمِنة ، اللهمَّ ! أدْخِلْ علَيهِم رَوحاً مِنْكَ ، وسَلاماً مِنّا) .

ضعيف . رواه الديلمي (٢ / ٢١٨) عن ابن السُّني معلقاً - وهذا في « عمل اليوم والليلة » (٥٨٦) - ، وعبد الغني المقدسي في « السنن » (ق ٩٤ / ١) من طريق إبراهيم بن أحمد بن عمرو الضحاك : ثنا عبد الوهاب بن جابر (وفي نسخة من «العمل» : حامد) التيمي : ثنا حبان بن علي العنزي ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ العنزي ضعيف مع فقهه وفضله .

واللذان دونه ؛ لم أعرفهما . وقد صرَّح ابن رجب في « الأهوال » (ق ٢/١٣١) بأن عبد الوهاب لا يعرف ، وحبان ضعيف .

والحديث ظاهر النكارة ، لوصفه الأرواح بأنها فانية ، وهذا خلاف ما عليه المسلمون جميعاً ، ولذلك تأوله المناوي تأويلاً بعيداً فقال :

« أي : الأرواح التي أجسادها فانية » .

وكأنه اغترَّ بهذا التأويل بعض الخطباء في هذا البلد ، فأورد الحديث في جزء صغير ضمَّنه أحاديث انتقاها من « الجامع الصغير » ، منها هذا الحديث ، ولم يدْرِ أن التأويل فرع التصحيح ، وأن الحديث ليس بصحيح . والله المستعان .

وقد وجدتُ حديثاً آخر فيه هذا الوصف ، في حديث أورده السيوطي من رواية

الديلمي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٥٠ ـ ١٥١) فليراجعه من شاء .

وروى عبد الغني من طريق هشيم بن بشير ، عن أبي محمد الأسدي ، عن الحسن البصري قال :

« من دخلَ المقابر فقال : اللهم ربَّ هذه الأجساد البالية . . . . (إلخ) ؛ إلا أشفعوا له كل ميت منذ خلق الله الأرض » .

وهذا مع كونه مقطوعاً ، فإن أبا محمد الأسدي ؛ الظاهر أنه الذي حدث عنه جرير ؛ قال الذهبي فيه :

« مجهول » .

٤١٨٧ ـ (كانَ إذا دَخَلَ الخَلاء قالَ : اللهمَّ ! إنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرِّجْسِ النَّجِسِ الخَبيثِ المخبثِ الشيطانِ الرجيم ، وإذا خَرجَ قالَ : الحمدُ لله الذي أَذاقَني لذَّتَهُ ، وأَبْقَى فِيَّ قُوَّتَهُ ، وأذهبَ عنِّي أَذاهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » رقم (٢٤) عن حِبّان ابن علي العنزي ، عن إسماعيل بن رافع ، عن دويد بن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف العنزي وإسماعيل بن رافع .

وأخرج البغوي (٣ / ١٨٧ ـ دار طيبة) شطره الأول .

٤١٨٨ ـ (كانَ إذا دخَلَ الخَلاء قالَ : يا ذَا الجَلالِ) .

ضعيف . أخرجه ابن السّني في « عمل اليوم والليلة » رقم (١٨) عن زكريا ابن أبي زائدة ، عن النخعي ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن الظاهر أن النخعي هذا هو إبراهيم بن يزيد

النخعي ، ولم يثبت سماعه من عائشة ؛ كما في « التهذيب » .

٤١٨٩ - (كـانَ إذا دخَلَ الغـائِطَ قـالَ : اللهمَّ ! إنِّي أعـوذُ بِكَ منَ الرجْسِ النجِسِ الخَبيثِ المخبثِ الشيطانِ الرجيمِ) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » رقم (١٧) عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن وقتادة ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل عنعنة الحسن وقتادة ، وضعف إسماعيل ابن مسلم - وهو أبو إسحاق البصري - .

والحديث رواه أبو داود في « مراسيله » عن الحسن مرسلاً .

ورواه ابن ماجه (٢٩٩) عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« لا يَعْجِزْ أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهمّ ! إني أعوذ بك من الرجس . . . » والباقي مثله .

وهذا إسناد واهٍ ، قال ابن حبان :

« إذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم ؛ فهو مما عملته أيديهم » .

وروي الحديث عن بريدة وهو :

٤١٩٠ - (كـانَ إذا دخلَ الخـلاءَ قـالَ : اللهمّ ! إنِّي أعـوذُ بكَ مِنَ الرجْسِ النجِسِ الخَبيثِ المخبثِ الشيطانِ الرجيمِ ، وكان إذا خرَجَ قالَ : غُفرانَكَ وإليكَ المصِير) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١٠١ / ١) عن حفص بن عمر بن ميمون :

حدثنا المنذر بن ثعلبة ، عن علباء بن أحمر ، عن علي . وعن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« قد جمع فيه صحابيين : علياً وبريدة ، وجميعاً غريبان في هذا الباب . وما أظن رواهما غير حفص بن عمر هذا ، وعامة حديثه غير محفوظ » .

قلت : وهو مختلف فيه ؛ فقد قيل فيه : ثقة ، لكن ضعفه الجمهور ، وقال ابن معين والنسائي :

« ليس بثقة » . وقال العقيلي :

« يحدث بالأباطيل » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » . وقال في « العلل » :

« متروك » .

٤١٩١ - (كانَ إذا دخَلَ المرفقَ لبسَ حذاءَهُ وغَطَّى رَأْسَه) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٣٨٣) ، والبيهقي (١ / ٩٦) عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، عن حبيب بن صالح قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إعضاله ، فيه أبو بكر بن أبي مريم ؛ وكان ضعيفاً لاختلاطه .

وقد روي الحديث من وجه آخر موصولاً بلفظ :

٤١٩٢ - (كانَ إذا دخَلَ الخلاءَ غَطَّى رأْسَهُ ، وإذا أَتَى أهلَهُ غَطَّى رأْسه) .

ضعيف . رواه أبو نعيم (٧ / ١٣٨ - ١٣٩) ، والبيهقي (١ / ٩٦) ، وأبو الحسن

النعالي في « حديثه » (١٢٤ / ٢) عن **محمد بن يونس بن موسى القرشي** ، عن **خالد بن عبد الرحمن المخزومي** : ثنا سفيان الثوري ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

ومن هذا الوجه ؛ رواه الخطيب في « تلخيص المتشابه في الرسم » (١٣ / ١٣٨ / ٢) ، وابن عدي (٣١٦ / ٢) وقال :

« ومحمد بن يونس الكديمي كان مع وضعه للحديث وادعائه مشايخاً لم يكتب عنهم يخلق لنفسه شيوخاً حتى يقول : حدثنا شاصويه بن عبيد . . . » .

وقال البيهقي :

« والكديمي أظهر من أن يحتاج إلى أن يبيّن ضعفه » .

قلت : وشيخه المخزومي قريب منه ؛ فقد قال الحافظ :

« متروك » .

وقد توبع ؛ فقد قال أبو نعيم عقبه :

« تفرد به عن الثوري خالد **وعلي بن حيان المخزومي** » . ثم ساقه من طريق **إبراهيم بن راشد : ثنا علي بن حيان الجزري** : ثنا سفيان الثوري به .

وعلي بن حيان هذا ؛ لم أجد من ذكره .

وإبراهيم بن راشد ؛ قال الذهبي :

« وثقه الخطيب ، واتهمه ابن عدي » .

وبالجملة ؛ فالحديث لم يتفرد به الكديمي فهو بريء العهدة منه ، والعلَّة من شيخه المتروك ، وعلي بن حيان المجهول .

٤١٩٣ ـ (كانَ إذا دَعا لِرَجُلٍ أَصابَتْهُ ، وأصابَتْ وَلَدهُ ، وَولدَ ولَدِه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦) ، وابن أبي شيبة (١٢ / ٤٤ / ١) ، وابن بشران في « الأمالي » (ق ١٧٠ / ١) عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة ، عن ابن لحذيفة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن حذيفة .

وأبو بكر بن عمرو بن عتبة ؛ هو الثقفي ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٣٤١) .

« روى عنه مسعر والمسعودي وعبد الله بن الوليد » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

٤١٩٤ ـ (كان إذا دَنَـا مِنْ مِنْبَرِهِ يومَ الجمعةِ سَلَّمَ علَى مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الجلوسِ ، فإذا صَعدَ المِنبَر اسْتَقْبلَ الناسَ بِوَجْهِه ، ثمَّ سَلَّمَ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٩٦ / ٢) ، والبيهقي (٣ / ٢٠٥) ، وابن عساكر (١٤ / ٩ / ٢) عن الوليد بن مسلم ، عن عيسى بن عبد الله الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به عيسى بن عبد الله بن الحكم بن النعمان بن بشير أبو موسى الأنصاري ، قال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

ومن طريقه ؛ رواه الطبراني أيضاً في « الأوسط » (٢ / ١١٧ / ٢) وقال :

« تفرد به الوليد » .

قلت : وهو يدلِّس تدليس التسوية .

ومما تقدم تعلم خطأ العلامة صديق حسن خان في كتابه « الموعظة الحسنة » ؛

فإنه جزم بنسبة ما تضمنه الحديث من شرعية تسليم الخطيب على الحاضرين لديه ، ثم إذا صعد المنبر سلم أيضاً ، وإنما صحَّ عنه ﷺ تسليمه عند جلوسه على المنبر ، وذلك بمجموع طرقه وعمل الخلفاء به من بعده ؛ كما بينته في « الصحيحة » (٢٠٧٦) ، وانظر تعليقي على هذا الخطأ في رسالتي « الأجوبة النافعة » (ص ٥٠ - الطبعة الأولى) .

٤١٩٥ - (ما رفعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رأْسَهُ إلى السَّماءِ إلا قالَ : يا مُصرِّفَ القُلوبِ ! ثَبِّتْ قَلْبِي علَى طاعَتِكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن السنّي في « عمل اليوم والليلة » (٣٠٠) عن صالح بن محمد بن زائدة ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل صالح هذا ؛ فإنه ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

٤١٩٦ - (كانَ إذا رأَى سُهَيْلاً قالَ : لَعَنَ اللهُ سُهَيْلاً ؛ فإنهُ كانَ عَشّاراً فَمُسِخَ) .

موضوع . رواه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٦٤٤) عن إسرائيل ابن يونس ، عن جابر ، عن أبي الطفيل ، عن علي مرفوعاً .

قلت ، وهذا إسناد موضوع ؛ آفته جابر هذا - وهو الجعفي - وهو كذاب ؛ كما سبق غير مرة ، ومع ذلك فقد سَوَّدَ به السيوطي « الجامع الصغير » !

وقد روي بلفظ آخر ، وهو :

« لَعَنَ الله سُهَيلاً (ثلاث مرات) ؛ فإنه كان يعشر الناس في الأرض ؛ فمسخه الله شهاباً » .

رواه الطبراني في « الكبير » (١ / ١٢ / ١) ، ومشرق بن عبد الله الفقيه في «حديثه» (٦٥ / ١) عن سفيان ، عن جابر به مرفوعاً .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :

« لا يصح ؛ مداره على جابر الجعفي وهو كذاب ، ورواه وكيع عن الثوري موقوفاً ، وهو الصحيح » .

قلت : وعليه ؛ فهو من الإسرائيليات ؛ رفعه هذا الكذاب !

وقد تعقَّبه السيوطي في « اللآلئ » (١ / ١٦٠) بأمرين :

الأول : أن جابراً وثقه شعبة وطائفة .

قلت : وقد كذبه آخرون من الأئمة ؛ منهم ابن معين ، وأحمد ، وزائدة وحلف على ذلك ، وغيرهم . والجرح مقدَّم على التعديل ؛ فما فائدة التعقّب بالتوثيق المذكور بعد الجرح المفسّر ؟!

الثاني : أن له طريقاً أخرى ؛ ساقها من رواية أبي الشيخ في « العظمة » بسند له فيه جهالة ، عن إسحاق بن سليمان ، عن عمر بن قيس ، عن يحيى بن عبد الله ، عن أبي الطفيل مرفوعاً به .

قلت : وسكت عنه السيوطي فأساء ؛ لأنه مع الجهالة التي أشرنا إليها ؛ فإن عمر بن قيس ـ وهو أبو جعفر المعروف بـ « سندل » ـ ؛ متفق على تضعيفه ، وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال أحمد :

« أحاديثه بواطيل » .

قلت : فمثله لا يستشهد به ولا كرامة .

وللحديث شاهد شرٌّ من هذه ؛ أخرجه ابن السنّي أيضاً (رقم ٦٤٦) عن **عثمان ابن عبدالرحمن** : ثنا **إبراهيم بن يزيد** ، عن عمرو بن دينار ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً نحوه .

وهذا إسناد موضوع ؛ عثمان بن عبد الرحمن ـ هو الوقاصي ـ ؛ وهو كذاب ، وقد مضى مراراً .

وشيخه إبراهيم بن يزيد ؛ الظاهر أنه الخوزي وهو ضعيف جداً ؛ قال أحمد والنسائي :

« متروك » . وقال ابن معين :

« ليس بثقة » . وقال البخاري :

« سكتوا عنه » .

ثم رأيته عند البزار (١ / ٤٢٧ / ٩٠٢) من طريق عبد الأعلى ـ وهو ابن عبد الأعلى السامي الثقة ـ : ثنا **إبراهيم بن يزيد** به .

ثم رواه (٩٠٣) من طريق **مبشّر بن عبيد** ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر .

ومبشّرٌ ؛ كذاب .

٤١٩٧ ـ (كانَ إذا خَرجَ مِنَ الغائطِ قالَ : الحمدُ للهِ الذي أَحْسَنَ إليَّ فِي أَوّلهِ ، وآخِره) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٣) عن عبد الله بن

محمد العدوي : حدثني عبد الله الداناج ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العدوي هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه وكيع بالوضع » .

٤١٩٨ - (كانَ إذا زَوَّجَ أو تزوَّجَ نَثَرَ تَمْراً) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « السنن » (٧ / ٢٨٧ - ٢٨٨) عن عاصم بن سليمان : نا هشام بن عروة ، عن أمه ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً . وقال البيهقي :

« عاصم بن سليمان ؛ بصري رماه عمرو بن علي بالكذب ، ونسبه إلى وضع الحديث » .

وقال الساجي وابن عدي :

« يضع الحديث » . وقال الطيالسي :

« كذاب » .

وروى البيهقي أيضاً من طريق الحسن بن عمرو : نا القاسم بن عطيّة ، عن منصور بن صفية ، عن أمه ، عن عائشة رضي الله عنها :

« أن رسول الله ﷺ تزوج بعض نسائه فنثر عليه التمر» . وقال :

« الحسن بن عمرو - وهو ابن سيف العبدي - ؛ بصري عنده غرائب » .

قلت : بل هو شر من ذلك ؛ فقد كذبه ابن المديني ، وقال البخاري :

« كذاب » . وقال الرازي :

« متروك » .

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ ؛ أنه متروك .

٤١٩٩ ـ (كـانَ إذا سـألَ جـعلَ باطِنَ كَـفَّـيْـهِ إليـهِ (وفي روايةٍ : إلى وَجْهِهِ) ، وإذا اسْتَعاذَ جَعلَ ظاهِرَهُما إليهِ) .

ضعيف بتمامه . أخرجه أحمد (٤ / ٥٦) من طريق ابن لهيعة ، عن حَبَّان بن واسع ، عن خلاد بن السائب الأنصاري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، فيه علتان :

الأولى : خلاد هذا ؛ مختلف في صحبته ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة من الثالثة ، ووهم من زعم أنه صحابي » .

قلت : وهذا التوثيق من الحافظ اجتهاد منه ، وكأن وجهه أنه تابعي روى عنه جماعة من الثقات ، ولم يجرَّح ، وإلا فهو لم يَحْكِ في « التهذيب » توثيقه عن أحد ، بل نقل عن العجلي أنه قال :

« ما نعرفه » .

والأخرى : سوء حفظ ابن لهيعة .

والحديث قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٦٨) :

« رواه أحمد مرسلاً ، وإسناده حسن » !

(تنبيه) : عزاه السيوطي في « الجامع » لـ (حم ـ عن السائب بن خلاد) .

يعني والد الخلاد بن السائب ، وعليه ؛ فالحديث متصل ، وهو وهم من السيوطي رحمه الله ، سببه أنه رأى الحديث عند أحمد في «مسند السائب بن

خلاد» فتوهم أنه عنه ، ولم يتنبَّه أن الراوي لم يقل في إسناده : « عن أبيه » ، وإنما أوقفه على الخلاد بن السائب ، ولذلك جزم الهيثمي بأنه مرسل كما رأيت ، ولم يتنبَّه لهذا المناوي ، فقال عقب عبارة الهيثمي السابقة :

« وفيه إيذان بضعف هذا المتصل ، فتحيَّز المصنف له كأنه لاعتضاده » ! .

كذا قال ! وقد علمت أن المتصل لا أصل له عند أحمد . نعم ؛ قد عزاه الهيثمي (١٠ / ١٦٩) للطبراني عن خلاد بن السائب ، عن أبيه بالشطر الأول منه ؛ وقال :

« وفيه حفص بن هاشم بن عتبة ؛ وهو مجهول » .

قلت : وهذا الشطر هو عند أحمد أيضاً ؛ لكن من الطريق الأولى مرسلاً ، والتي فيها ابن لهيعة . والظاهر أنه في طريق الطبراني أيضاً ؛ فقد ذكر الذهبي في ترجمة حفص هذا أنه :

« روى عنه ابن لهيعة وحده » .

وإذا صح هذا ؛ فيكون ابن لهيعة قد اضطرب في إسناد الحديث ؛ فتارة أرسله ، وتارة وَصَلَهُ من طريق هذا المجهول . والله أعلم .

لكن هذا الشطر له شواهد ؛ منها عند الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٥٠ / ١) عن ابن عباس مرفوعاً :

« كان إذا دعا جعل باطن كفِّه إلى وجهه » .

وإسناده ضعيف ، لا بأس به في الشواهد .

بل قد ثبت الأمر بذلك والنهي عن السؤال بظهور الأكف ؛ كما تقدم تحقيقه في « الصحيحة » (٥٩٥) .

وأما الشطر الثاني من الحديث ؛ فلم أجد له شاهداً نعضده به .

نعم ؛ روى حماد بن سلمة ، عن بشر بن حرب ، عن أبي سعيد الخدري قال :

« كان رسول الله ﷺ واقفاً بعرفة يدعو هكذا - ورفع يديه حيال ثندوتيه ، وجعلَ بطون كفَّيه مما يلي الأرض - » .

أخرجه أحمد (٣ / ١٣) .

قلت : فهذا ضعيف الإسناد ؛ لأن بشراً هذا قال الهيثمي :

« ضعيف » . وقال الحافظ :

« صدوق فيه لين » .

ومع ذلك فليس فيه ذكر الاستعاذة .

ولحماد فيه إسناد آخر ، قال : عن هشام بن عروة ، عن أبيه وعمرو بن دينار وطاوس وثابت ، عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« كان إذا دعا جعل ظاهر كفَّيه مما يلي وجهه ، وباطنهما مما يلي الأرض » .

وسوَّى حماد كفَّيه وفرَّق أصابعه .

أخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » (ق ٢٧ / ١) من طريق المحاملي : ثنا **أحمد بن علي الجواربي** : ثنا يزيد بن هارون : أنبأ حماد - يعني ابن سلمة - به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم غير الجواربي هذا فلم أعرفه ، لكن يحتمل احتمالاً قوياً عندي أنه **علي بن أحمد الجواربي** انقلب اسمه على أحد الرواة الذين دون المحاملي ؛ فإن نسخة « المختارة » جيدة بخط المؤلف نفسه ، وإنما أرجِّح هذا ؛ لأن علي بن أحمد الجواربي قد ترجمه الخطيب في «التاريخ» (١١ / ٣١٤ - ٣١٥) ، ثم السمعاني في « الأنساب » (٣ / ٣٦٤ - ٣٦٥)

وذكرا في شيوخه يزيد بن هارون ، وفي الرواة عنه القاضي المحاملي ، ووثقاه ، مات سنة (٢٥٥) .

فإذا صح هذا الإسناد ، فإني أظن أن في الحديث اختصاراً بيَّنَتْهُ رواية الحسن ابن موسى : حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت به بلفظ :

« أن النبي ﷺ استسقى ، فأشار بظهر كفَّيه إلى السماء » .

أخرجه مسلم (٣ / ٢٤) .

فبينت هذه الرواية أن ذلك كان في الاستسقاء ، وليس في الاستعاذة ، ولا في كل دعاء ، وقد قالوا ـ كما في « المرقاة » (٢ / ٢٨٤) ـ :

« فعل هذا تفاؤلاً بتقلُّب الحال ظهراً لبطن ، وذلك نحو صنيعه في تحويل الرداء » .

وقال النووي في « شرحه » :

« قال جماعة من أصحابنا وغيرهم : السنة في كل دعاء لرفع بلاء كالقحط ونحوه أن يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء ، وإذا دعا لسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء ، احتجوا بهذا الحديث » .

٤٢٠٠ ـ (كانَ إذا سَجَدَ رفَعَ العِمَامةَ عن جَبْهَتِه) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٤٥٥) : أخبرنا محمد بن معاوية النيسابوري : أخبرنا ابن لهيعة ، عن بكر بن سوادة ، عن صالح بن خيوان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ صالح بن خيوان ـ بالخاء المعجمة ، ويقال : بالمهملة ـ ؛ لم يوثقه غير العجلي . وقال الذهبي :

« ما روى عنه سوى بكر ، قال عبد الحق : لا يحتج به » .

والنيسابوري ؛ قال الحافظ :

« متروك ، مع معرفته ، لأنه كان يتلقّن ، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب » .

قلت : وقد خولف في متنه ؛ فقال بحر بن نصر : قرئ على ابن وهب : أخبرك ابن لهيعة وعمرو بن الحارث ، عن بكر بن سوادة الجذامي به بلفظ :

« أن رسول الله ﷺ ، رأى رجلاً يسجد بجبهته ، وقد اعتمّ على جبهته ، فحسر رسول الله ﷺ عن جبهته » .

أخرجه البيهقي (٢ / ١٠٥) وقال :

« وفيما روى معاوية بن صالح ، عن عياض بن عبد الله القرشي قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور عمامته فأومأ بيده : ارفع عمامتك . وأومأ إلى جبهته . وهذا المرسل شاهد لمرسل صالح » .

كذا قال ! وفيه نظر ؛ لأنه يشترط في تقوية المرسل بمثله : أن يكون شيوخ مرسل كل منهما غير شيوخ الآخر ، وهذا غير معروف هنا .

٤٢٠١ ـ (كانَ إذا سلَّمَ مِنْ صَلاتِهِ قالَ : ﴿ سُبْحانَ ربِّكَ ربِّ العِزَّةِ عَمّا يَصِفُونَ وسَلامٌ علَى المرْسَلِينَ والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين ﴾) .

ضعيف جداً . رواه عبد بن حميد في « مسنده » ـ وهو من ثلاثياته ـ (٢/٧٨) : ثنا علي بن عاصم ، عن **أبي هارون العبدي** ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وهو في « المنتخب من مسنده » (١٠٥) من طريق سفيان ، عن أبي هارون به نحوه . ورواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٠٣) : حدثنا هشيم ، عن أبي هارون به . والطبراني في « الدعاء » (٢ / ١٠٩١ / ٦٥١) عن سفيان به . ورواه أبو يعلى (١ / ٣١١) من طريق حماد ، عن أبي هارون قال :

قلنا لأبي سعيد : هل حفظت من رسول الله ﷺ شيئاً كان يقوله بعدما يسلم ؟ قال : نعم ، « كان يقول : سبحان ربك رب العزة عما يصفون . . . » فذكره .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، أبو هارون العبدي ـ واسمه عمارة بن جوين ـ ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ومنهم من كذبه » .

أما قول الهيثمي (٢ / ١٤٨) .

« رواه أبو يعلى ورجاله ثقات » .

فهو وهم محض ، لا أدري وجهه ! ولا يقال : لعل الوجه أنه وقع عنده : « عن أبي هريرة » بدل « عن أبي هارون » ؛ فإني أظنه خطأ من الطابع أو الناسخ ، وليس من الهيثمي نفسه . والله أعلم .

والحديث لم يتكلم عليه المناوي بشيء سوى أنه قال :

« رمز المصنف لحسنه » .

والظاهر أن المناوي لم يقف على إسناده ، وإلا لتعقبه ببيان ضعفه الشديد ؛ كما هي عادته في مثله .

وقد وجدت له شاهداً ، ولكن واهٍ لا يفرح به ، يرويه **محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير** ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس قال :

« كنا نعرف انصراف رسول الله ﷺ من الصلاة بقوله : سبحان ربك . . . » إلخ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٤ / ١) ، وفي « الدعاء » (٦٥٢) .

وابن عمير هذا ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » .

ومما يؤكد نكارته ؛ أن المحفوظ عن ابن عباس قوله :

« كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ بالتكبير » .

أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق أبي سعيد عنه ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٩٢٠ و ٩٢١) .

وفي الطبراني حديث آخر بنحو حديث الترجمة ، وقد خرَّجته فيما يأتي برقم (٦٥٢٩) المجلد الرابع عشر من هذه « السلسلة » ، وبيَّنت أن في إسناده كذاباً .

٤٢٠٢ - (كانَ إذا شربَ الماءَ قالَ : الحمدُ للهِ الذي جَعلَهُ عَذباً فُراتاً بِرَحْمَتِه ، ولمْ يَجْعَلهُ مِلحاً أجاجاً بذُنُوبنا) .

ضعيف ، رواه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (٢/٨/١) ، وأبو نعيم (١٣٧/٨) عن جابر ، عن أبي جعفر مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ جابر هذا هو الجعفي وهو متهم ، وأبو جعفر هو الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو تابعي ثقة ، فالحديث مرسل . وعزاه السيوطي في « الجامع » لأبي نعيم في « الحلية » فقط ، وهو قصور . وعزاه شارحه المناوي للطبراني أيضاً في « الدعاء » .

ورواه ابن عبد الهادي في « أحاديث منتقاة » (٣٣٨ / ١) عن ابن جريج ، عن ابن خثيم مرفوعاً .

ورجاله ثقات ، لكنه مرسل أيضاً ، وابن جريج مدلس وقد عنعنه .

٤٢٠٣ ـ (كانَ إذا شَرِبَ في الإناءِ تَنَفَّسَ ثلاثةَ أنفاسٍ ، يَحمدُ اللهَ عزَّ وجلَّ في كلِّ نَفَسٍ ، ويَشْكُره في آخِرهنّ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » رقم (٤٦٥) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٧٩ / ٢) عن المعلى بن عرفان ، عن شقيق بن سلمة ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ معلى بن عرفان ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

ورواه ابن عدي في « الكامل » (١٢٩ / ١) عن داود بن محبر : حدثنا صالح المري ، عن أبي عمران الجوني ، عن أنس قال :

« كان النبي ﷺ يتنفس في شرابه ثلاثاً ، ويذكر اسم الله في كل مرة » . قال ابن عدي :

« وهذا من حديث أبي عمران الجوني ، عن أنس عجب ، ويرويه عنه صالح المري ، ولا أعلم أتى به غير داود بن محبر » .

قلت : وهو وَضّاع .

ورواه المعلى بإسناد آخر ولفظ آخر ، وقد خرجته فيما سيأتي برقم (٥٩٢٩) .

٤٢٠٤ ـ (كانَ إذا شَرِبَ تَنَفَّسَ مَرَّتَينِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١ / ٣٤٥) ، وابن ماجه (٣٤١٧) ، والطبراني في « الكبير » (١٥٠ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (١٣٥ / ٢) ، والضياء في

« المختارة » (٦٧ / ١٠٥ / ٢) عن رشدين بن كريب ، عن أبيه ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :

« هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن كريب » .

قلت : وهو ضعيف .

والمحفوظ عنه ﷺ أنه كان يتنفس ثلاثاً . كما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أنس ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٨٧) .

٤٢٠٥ - (كانَ إذا اتَّبعَ الجنازةَ أَكْثَرَ الصُّماتَ ، وأكثرَ حديثَ نَفْسِهِ ، وكانُوا يَرَوْنَ أنهُ إنَّما يُحَدِّثُ نفسَهُ بأمْرِ الميِّتِ ، وما يَرِدُ عليهِ ، وما هوَ مَسؤولٌ عَنْه) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » رقم (٢٤٣) قال : أخبرنا عبد العزيز ابن أبي رواد ، قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد معضل . وقد وصله ابن لهيعة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« كان إذا شهد جنازة رأيت عليه كآبة ، وأكثر حديث النفس » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٣ / ١) ، والجرجاني في « الفوائد » (ق ١٦٨ / ٢) . لكن ابن لهيعة سيئ الحفظ .

ورواه الحاكم في « الكنى » عن عمران بن حصين كما في « الجامع الصغير » ، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء ، وغالب الظنّ أن إسناده لا يَصحّ .

٤٢٠٦ - (كانَ إذا غَضِبَ لَمْ يَجْتَرِئ عليهِ أحدٌ إلا عَليّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ص ٣٣٩ - الحرم المكي - زوائده) ،

وأبو نعيم (٩ / ٢٢٧) ، والحاكم (٣ / ١٣) عن حسين الأشقر : ثنا جعفر بن زياد الأحمر ، عن مخوِّل ، عن منذر الثوري ، عن أم سلمة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : الأشقر وثق ، وقد اتهمه ابن عدي ، وجعفر تكلم فيه» .

قلت : وفيه علة أخرى ؛ وهي الانقطاع بين منذر الثوري - واسم أبيه يعلى - وأم سلمة ، فقد أورده ابن حبان في « ثقات التابعين » (١ / ٢٥٤ - طبع الهند) وقال :

« يروي عن أم سلمة إن كان سمع منها » .

قلت : وجل روايته عن التابعين . والله أعلم .

٤٢٠٧ - (كانَ إذا غَضِبَتْ أخَذَ بأَنْفِها ، وقالَ : يا عُوَيشة قُولي : اللهمَّ ربَّ النبيِّ محمد ﷺ ؛ اغْفِرْ ذَنْبي ، وأَذْهِب غَيْظَ قَلْبي ، وأَجِرْني مِنْ مُضِلاتِ الفِتَن) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/١٦٩/١٩) عن هشام بن عمار : نا عبد الرحمن ابن أبي الجون عن مؤذن لعمر ، عن مسلم بن يسار ، عن عائشة : أن رسول الله ﷺ كان . . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن مؤذن عمر - ولعله ابن عبد العزيز - مجهول لم يُسَمَّ .

وعبد الرحمن بن أبي الجون ؛ لم أعرفه أيضاً .

وقد روي من طريق أخرى عنها ، فقال ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٤٩) : أخبرني محمد بن المهاجر : حدثنا إبراهيم بن مسعود : ثنا جعفر بن عون : ثنا أبو العميس ، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال :

« كانت عائشة رضي الله عنها إذا غضبت عرك النبي ﷺ . . . » الحديث مثله .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرّة ؛ محمد بن المهاجر هذا ـ هو الطالقاني ـ يعرف بأخي حنيف ؛ قال الذهبي :

« كذبه صالح جزرة وغيره » .

وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٣ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣) ، و « اللسان » .

وإبراهيم بن مسعود ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٤٠) :

« كتبت عنه وهو صدوق » .

ومَنْ فوقه ثقات رجال الشيخين .

ثم إن ظاهر الإسناد الإرسال . والله أعلم .

وقد روي موصولاً من طريق أخرى بلفظ :

« كان إذا غضبت عائشة وضع يده على منكبها فقال : اللهم اغفر لها ذنبها ، وأذهب غيظ قلبها ، وأعِذْها من مُضِلات الفتن » .

رواه ابن عساكر في « التاريخ » (١٨ / ١٥٣ /١) ، وأبو منصور ابن عساكر في « الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين » (٣٧ / ٢) عن بقية ، **عن يزيد بن أيهم** ، عن **يزيد بن شريح** ، عن عائشة مرفوعاً . وقال أبو منصور :

« هذا حديث حسن من حديث بقية بن الوليد » .

كذا قال ! ولعله يعني الحسن اللغوي ، وإلا ؛ فبقية معروف بالتدليس عن المجهولين والكذابين ، وقد عنعنه .

واليزيدان فوقه ؛ مقبولان عند الحافظ ابن حجر . والله أعلم .

٤٢٠٨ - (كانَ إذا فاتَتْهُ الأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ ؛ صَلاها بعدَ الرَّكْعَتَينِ بعدَ الظُّهْر) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (١ / ٣٥٣) ، وابن عدي (٢٧١ / ١) ، وتمام (٩ / ١) عن قيس بن الربيع ، عن شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن عبد الله بن شقيق ، عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يحدث به عن شعبة إلا قيس » .

قلت : وهو سيئ الحفظ ، وقد خولف في متنه ، فقال الترمذي (٢ / ٢٩١ - شاكر) : حدثنا عبد الوارث بن عبيد العتكي المروزي : أخبرنا عبد الله بن المبارك ، عن خالد الحذاء به نحوه ؛ دون قوله « بعد الركعتين » . وقال :

« حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه . وقد رواه قيس بن الربيع ، عن شعبة ، عن خالد الحذاء نحو هذا ، ولا نعلم أحداً رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع » .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه كما ذكرنا ؛ لا سيما عند المخالفة ، والظن أنه هو المخالف وليس شعبة ؛ فإنه حافظ ضابط .

وعبد الوارث بن عبيد العتكي ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وروى عنه جمع ، وقال الحافظ :

« صدوق » .

قلت : ويشهد لحديثه ما أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٢٠٢) : حدثنا شريك ، عن هلال الوزان ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فذكره دون الركعتين أيضاً .

قلت : وهذا مرسلٌ حسن الإسناد في الشواهد ، فالحديث صحيح بغير الركعتين ، وذكرهما منكر ؛ لتفرد قيس بن الربيع بهما .

(تنبيه) : عزا السيوطي الحديث في « الجامع » : لابن ماجه عن عائشة . فقال المناوي عقبه :

« وقال الترمذي : حسن غريب ، ورمز المصنف لحسنه » .

قلت : فأوهم أمرين لاحقيقة لهما :

الأول : أن الترمذي أخرج الحديث بلفظ ابن ماجه .

والآخر : أنه حَسَّنَهُ .

وقد عرفت أن الذي أخرجه الترمذي وحَسَّنَهُ ليس فيه الركعتان .

وأما رمز السيوطي لحسنه ؛ فلا قيمة له ؛ كما شرحته في مقدمة « صحيح الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع الصغير » ، فليراجع من شاء أحدهما .

وقد غفل عن التحقيق المتقدم المعلق على « زاد المعاد » (١ / ٣٠٩) ؛ فقد قال بعد أن خرج الحديث برواية الترمذي وحسن إسناده ثم خرج الحديث برواية ابن ماجه : « وهو حسن بما قبله » !

٤٢٠٩ - (كانَ إذا فرغَ مِنْ طَعامِهِ قالَ : اللهمَّ لكَ الحمدُ ، أَطْعمتَ وسَقَيْتَ ، وأَشْبَعْتَ وأَرْوَيْتَ ، فلكَ الحمدُ غيرَ مَكْفُورٍ ، ولا مُودَّعٍ ، ولا يُسْتَغْنَى عنكَ) .

ضعيف . رواه أحمد (٤/٢٣٦) ، وابن عساكر (١/٣٠٩/١٧) عن عبد الله بن عامر الأسلمي ، عن أبي عبيد حاجب سليمان ، عن نعيم بن سلامة ، عن رجل من بني سليم كانت له صحبة : أن النبي ﷺ كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الأسلمي هذا ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

وقد صح الحديث بلفظ آخر عن رجل خدم النبي ﷺ ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٧١) .

٤٢١٠ - (كانَ إذا قالَ بلالٌ : قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ ؛ كَبَّر) .

ضعيف . رواه أبو القاسم بن أبي القعنب في « حديث القاسم بن الأشيب » (٨ / ٢) عن عاصم بن علي قال : حدثنا **حجاج بن فروخ الكواز** ، عن **شهر بن حوشب** ، عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً .

ورواه ابن عدي (٧١ / ٢) من طرق عن حجاج به ، وقال :

« والحجاج هذا ؛ لا أعرف له كبير رواية » .

قلت : قال ابن معين : « ليس بشيء » . وضعفه النسائي .

وشهر ؛ سيئ الحفظ .

قلت : والحديث منكر عندي ؛ لمنافاته ما استفاض عنه ﷺ من الأمر بتسوية الصفوف قبل التكبير ، ويبعد أن يكون ذلك والمؤذن يقيم الصلاة ، وقد ثبت في « صحيح مسلم» وغيره : أن بلالاً رضي الله عنه كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه .

فإذا كبَّر حين قوله : « قد قامت الصلاة » ؛ لم يبق هناك وقت لتسوية الصفوف وتعديلها ، فثبت أن السنة التكبير بعد ذلك ، والله أعلم .

٤٢١١ - (كانَ إذا لَقِيَ أَصْحابَهُ لَمْ يُصافِحْهُم حَتى يُسَلِّم عَلَيْهِم) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٨٦ / ١) عن **النضر بن منصور** ،

عن سهل الفزاري ، عن أبيه ، عن جندب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ سهل هذا وأبوه ؛ قال الذهبي :

« مجهولان ، والحديث منكر » .

والنضر بن منصور ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

والحديث قال المناوي :

« رمز المصنف لحسنه ، وليس كما قال ؛ فقد قال الحافظ الهيثمي : فيه من لم أعرفهم » .

٤٢١٢ - (كانَ إذا مرَّ بالمقابرِ قالَ : سلامٌ علَيْكُم أَهْلَ الديارِ منَ المؤمنينَ والمؤمنات ، والمسلمينَ والمسلماتِ ، والصالحينَ والصالحاتِ ، وإنّا إنْ شاءَ الله بِكُمْ لاحِقُون) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٥٨٣) عن محمد بن عمر الغربي : ثنا عبد الله بن وهب ، عن يزيد بن عياض ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يزيد بن عياض ؛ كذبه مالك وابن معين وغيرهما .

ومحمد بن عمر الغربي ؛ لم أعرفه .

والحديث قد صح من حديث أبي هريرة وغيره مختصراً دون قوله : « والصالحين والصالحات » ، وهي مخرَّجة في كتابي « أحكام الجنائز وبدعها » (ص ١٨٩ - ١٩١) .

٤٢١٣ ـ (كـانَ إذا مَـشَى أَسْـرَعَ ، حَـتى يُهَـرولَ الرجلُ وراءَهُ فَـلا يُدْرِكُه) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٧٩) عن طلحة بن زيد ، عن الوضين بن عطاء ، عن يزيد بن مرثد قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ فإنه مع إرساله فيه طلحة بن زيد ـ وهو القرشي ـ ؛ قال الحافظ .

« متروك ؛ قال أحمد وعلي وأبو داود : كان يضع الحديث » .

وروى ابن سعد أيضاً من طريق رشدين بن سعد : حدثني عمرو بن الحارث ، عن أبي يونس مولى أبي هريرة ، عن أبي هريرة قال :

« ما رأيت شيئاً أحسن من النبي ﷺ ؛ كأن الشمس تجري في وجهه ، وما رأيت أحداً أسرع في مشيه من النبي ﷺ ؛ كأن الأرض تطوى له ، إنا لنَجْهَدُ وهو غير مكترث » .

ورشدين بن سعد ؛ ضعيف .

وانظر : « مختصر الشمائل » (رقم : ١٠٠) .

٤٢١٤ ـ (كـانَ إذا نزلَ منزِلاً لمْ يَرْتَحلْ حَـتى يُصَلِّي ركـعَـتَـيْنِ أو صلاةً يُوَدِّعُ بِها المنْزِل) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٦٥ / ١ ـ من ترتيبه) ، وفي « جزء ما انتخبه الطبراني لابنـه أبي ذر » (٢٣٢ / ٢) ، والحـاكم (١ / ٤٤٦) ، والبيهقي (٥ / ٢٥٣) عن أبي عاصم ، عن عثمان بن سعد ، عن أنس مرفوعاً . ورواه العقيلي من طريق أخرى (٢٩١) عن عثمان بن سعد الكاتب به ؛ وقال :

« قال ابن معين : ليس بذاك . وقد روي هذا بإسناد أصلح من هذا » .

كذا قال ، والظاهر أنه يعني ما أخرجه أبو داود وغيره ؛ من طريق أخرى عن أنس بلفظ :

« . . . لم يرتحل حتى يصلي الظهر » .

فهذا غير حديث الترجمة ؛ بل هو مما يعلُّه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود» (١٠٨٨) .

وقال الحاكم عقب الحديث :

« صحيح على شرط البخاري » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : كذا قال ، وعثمان ضعيف ، ما احتج به (خ)» .

قلت : وكذلك جزم بضعفه الحافظ في « التقريب » .

ثم رأيت الحديث تقدم تخريجه بنحوه في هذه « السلسلة » برقم (١٠٤٧) .

٤٢١٥ - (كانَ إذا نَظَرَ إلى البيْتِ قالَ : اللهمَّ زِدْ بَيْتكَ هَذا تَشْرِيفاً وَتَعْظيماً وتَكْرِيماً وبراً ومَهابةً) .

موضوع . رواه الطبراني (١/٣١٢ - ٣١٣) ، وفي « الأوسط » (١ / ١١٧ / ١) ، وعنه عبد الغني المقدسي في « السنن » (٣١٤ / ٢) من طريق **عمر بن يحيى الأيلي** : ثنا **عاصم بن سليمان الكوزي** ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي الطفيل ، عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي سريحة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر » .

قلت : وعمر هذا ؛ أشار ابن عدي إلى أنه يسرق الحديث .

وعاصم بن سليمان الكوزي شرٌّ منه بكثير ؛ فإنه كان يضع الحديث ؛ كما قال الفلاس وابن عدي والساجي ، وبه أعلّ الحديث الهيثمي ؛ إلا أنه قال فيه (٣ / ٢٣٨) :

« وهو متروك » .

٤٢١٦ - (كانَ إذا نَظَرَ إلى الهِلالِ قالَ : اللهمَّ اجْعَلْهُ هلالَ يُمْنٍ ورُشْدٍ ، آمَنْتُ باللهِ الذي خَلَقكَ فَعَدَلَكَ ، فتباركَ اللهُ أحْسَنُ الخالِقينَ) .

موضوع . أخرجه ابن السني (٦٣٧) عن أحمد بن عيسى الخشاب : ثنا عمرو بن أبي سلمة ، عن زهير بن محمد ، عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن حرملة ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخشاب هذا ؛ قال مسلمة وغيره :

« كذاب » .

وزهير بن محمد ؛ فيه ضعف .

٤٢١٧ - (كانَ إذا هاجَتْ ريحٌ استَقْبَلها بوَجْهِهِ ، وجَثا علَى رُكْبَتيهِ ، ومدَّ بِيَدَيْه ، وقالَ : اللهمّ ! إنِّي أسأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هذهِ الرِّيح وخَيرِ ما أُرسِلَت بهِ ، وأعوذ بكَ مِنْ شرِّها وشرِّ ما أُرْسِلَتْ بهِ ، اللّهمَّ ! اجْعَلها رحمةً ، ولا تَجْعَلْها عَذاباً ، اللهمَّ ! اجْعَلْها رِياحاً ، ولا تَجْعَلْها رِيحاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « معجمه » (٣ / ١٢٥ / ٢) عن الحسين ابن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الحسين بن قيس - هو الرحبي الملقب بـ (حنش) - وهو متروك كما في « التقريب » .

واعلم أن هذا الحديث قد أنكره الإمام أبو جعفر الطحاوي من حيث المعنى ؛ فإنه قال في « مشكل الآثار » (١ / ٣٩٧ ـ ٣٩٨) :

« قال أبو عبيد : القراءة التي سمعتها في الريح والرياح أن ما كان منها من الرحمة فإنه جمع ، وما كان منها من العذاب فإنه على واحدة . قال : والأصل الذي اعتبرنا به هذه القراءة حديث النبي ﷺ « أنه كان إذا هاجت الريح قال : اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً » ، فكان ما حكاه أبو عبيد من هذا عن رسول الله ﷺ **مما لا أصل له** ، وقد كان الأولى به لجلالة قدره ولصدقه في روايته غير هذا الحديث أن لا يضيف إلى رسول الله ﷺ ما لا يعرفه أهل الحديث عنه .

ثم اعتبرنا في كتاب الله تعالى مما يدل على الواحد في هذا المعنى ؛ فوجدنا الله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز : ﴿ هُوَ الذي يُسَيِّرُكُمْ في البرِّ والبَحْرِ حَتى إذا كُنْتُم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ بِريحٍ طيبةٍ وفَرِحُوا بها جَاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ وجاءَهُمُ الموجُ مِنْ كلِّ مَكانٍ ﴾ [يونس : ٢٢] ، فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة ، والريح العاصف منه عز وجل عذاباً . ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد مما ذكره » .

ثم ذكر بعض الأحاديث التي تشهد لما تضمنته الآية الكريمة ، وتردُّ على أبي عبيد رحمه الله ، فانظر « تخريج الكلم الطيب » (١٥٣) وغيره .

ثم رأيت الحديث في كتاب « الأم » للإمام الشافعي بإسنادٍ آخر عن عكرمة ، فقال (١/٢٢٤) : أخبرني من **لا أتهم** قال : حدثنا **العلاء بن راشد** ، عن عكرمة به .

قلت : وهذا أيضاً ضعيف جدّاً ؛ العلاء بن راشد ؛ قال الحسيني في ترجمته :

« عن عكرمة ، وعنه إبراهيم بن أبي يحيى ، لا تقوم به حجة » .

قال الحافظ في « التعجيل » عقبه :

« كذا قال ، وعكرمة مشهور ، وحال إبراهيم معروف ، فانحصر » .

كأنه يعني أن إبراهيم بن أبي يحيى - وهو شيخ الشافعي في هذا الإسناد - الذي لم يسمِّه ؛ هو متهم عند غير الشافعي ، فهو علَّة هذا الإسناد الذي لا تقوم به حجة ، وليس العلاء هذا .

ومن طبقته ما في « تاريخ البخاري » (٣ / ٢ / ٥١٣) ، و « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٥٥) ، و « ثقات ابن حبان » (٨ / ٥٠٢) :

« العلاء بن راشد الواسطي الجرمي ، سمع حلام بن صالح الأزدي ، سمع منه يزيد بن هارون » .

قلت : فيحتمل أن يكون هو شيخ إبراهيم هذا . والله أعلم .

٤٢١٨ - (كانَ إذا وجدَ الرجلَ راقِداً علَى وجْهِهِ ؛ ليسَ علَى عَجُزِه شيءٌ ، ركَضَهُ بِرِجْلِه ، وقالَ : هِيَ أَبْغَضُ الرِّقْدةِ إلى اللهِ عزَّ وجلّ) .

ضعيف بتمامه . أخرجه أحمد (٤ / ٣٨٨) : ثنا مكي بن إبراهيم : ثنا ابن جريج قال : أخبرني إبراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشَّريد : أنه سمعه يخبره عن النبي ﷺ : فذكره .

ثم قال (٤ / ٣٩٠) : ثنا روح : ثنا زكريا : ثنا إبراهيم بن ميسرة : أنه سمع عمرو بن الشريد يقول : بلغنا أن رسول الله ﷺ مرَّ على رجل . . . الحديث نحوه .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أنه مرسل ؛ فإن عمرو بن الشريد تابعي . وأما قول الهيثمي (٨ / ١٠١) :

« وعن عمرو بن الشريد يخبره ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ . . . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : فهو وهمٌ منه ـ والله أعلم ـ ، وكأنه انتقل نظره عند النقل إلى السند الذي قبله وفيه « عمرو بن الشريد يحدث عن أبيه » . فزاد فيه « عن أبيه » وصار بذلك إسناداً متصلاً ، واغترَّ بصنيعه المناوي ، فقال في شرحه على «الجامع» :

« رمز المصنف لحسنه وهو تقصير أو قصور ؛ فقد قال الحافظ الهيثمي : رجاله رجال الصحيح اهـ . فكان حقه أن يرمز لصحته » !

ومما يدلك على هذا الوهم ؛ رواية أحمد الأخرى المتقدمة من طريق زكريا ـ وهو ابن أبي زائدة ـ عن عمرو بن الشريد : بلغنا أن رسول الله ﷺ . . . ؛ فصرح أنه بلغه عنه ﷺ ؛ ولم يتلقه من أبيه .

ثم إن مكي بن إبراهيم قد خالفه في إسناده المذكور ومتنه ؛ عيسى بن يونس : أنا ابن جريج به ؛ إلا أنه زاد : « عن أبيه الشريد بن سويد » ، وذكر متناً آخر غير هذا ولفظه :

« قال : مر بي رسول الله ﷺ وأنا جالس هكذا ، وقد وضعت يدي اليسرى خلف ظهري ، واتكأت على أليةِ يدي ، فقال : أتقعد قعدة المغضوب عليهم ؟! » .

ثم إن حديث الترجمة قد صح من حديث أبي هريرة وطِخْفة بن قيس الغفاري دون قوله : « ليس على عجزه شيء » . فهي زيادة منكرة . والله أعلم ، وهما مخرجان في « المشكاة » (٤٧١٨ و ٤٧١٩) .

٤٢١٩ ـ (كانَ أَصْبَرَ الناسِ علَى أَوْزارِ الناسِ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١ / ٣٧٨) عن إسماعيل بن عياش مرفوعاً .

قلت : وهذا مُعْضَلٌ .

٤٢٢٠ ـ (كانَ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتينِ ، إذا تكلَّم رؤيَ كالنورِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ثَناياهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (رقم ١٤) ، والبيهقي في « الدلائل » (١ / ١٦٣) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (٦٧ / ١٠٧ / ١) عن عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري : حدثني إسماعيل بن إبراهيم ابن أخي موسى ابن عقبة ، عن موسى بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبد العزيز هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، احترقت كتبه ؛ فحدث من حفظه فاشتدَّ غلطه » .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الأوسط » ؛ كما في « المجمع » (٨ / ٢٧٩) ، و « مجمع البحرين » (ص٣٢٢ ـ نسخة الحرم) .

٤٢٢١ ـ (كانَ أكْثَرَ دُعائهِ يومَ عَرفة : لا إلهَ إلا الله وحدَهُ لا شريكَ لَهُ ، له الملكُ ولهُ الحمدُ ، بيدهِ الخيرُ ، وهوَ علَى كُلِّ شيءٍ قَديرٍ) .

ضعيف . رواه أحمد (٢/٢١٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١٠٣ ـ ١٠٤) ، وابن عساكر في « حديث عبد الخلاق الهروي وغيره » (٢٣٠ / ١) عن محمد بن أبي حميد الأنصاري : ثنا عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل محمد بن أبي حميد هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » و « الميزان » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

٤٢٢٢ - (كانَ شَديدَ البَطْشِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن سعد (٤١٩/١) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص ٦٠) عن إسرائيل ، عن جابر ، عن محمد بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا واهٍ جدّاً ؛ جابر هذا - هو ابن يزيد الجعفي - ؛ وهو كذاب .

ومحمد بن علي - هو أبو جعفر الباقر - ؛ ثقة فاضل تابعي .

٤٢٢٣ - (كانَ فِراشُهُ مِسْحاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (ص ١٨٨) عن عبد الله بن مهدي : حدثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه قال :

سُئِلَتْ عائشة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك ؟ قالت : من أدَم حَشْوُهُ من لِيف ، وسئلت حفصة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك ؟ قالت : مِسحاً ثنَيته ثَنْيتين فينام عليه ، فلما كان ذات ليلة قلت : لو ثنيته أربع ثنياتٍ لكان أوطأ له ، فثنيناه له بأربع ثنيات ، فلما أصبح قال :

« ما فرشتموا لي الليلة ؟ » قالت :

قلنا : هو فراشك إلا أنا ثنيناه بأربع ثنيات ؛ قلنا : هو أوطأ لك ، قال :

« ردّوه لحالته الأولى ؛ فإنه منعتني وطأته صلاتي الليلة » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن والد جعفر محمد الباقر ؛ لم يدرك عائشة ولا حفصة .

وعبد الله بن مهدي ؛ لم أعرفه ، وأظن أن فيه تصحيفاً .

ثم تبيّن لي أن الصواب فيه : عبد الله بن ميمون القداح ؛ فإنهم ذكروا أنه

يروي عن جعفر بن محمد ، وعنه زياد بن يحيى البصري من شيوخ الترمذي ، ومن طريقه روى هذا الحديث .

وابن ميمون هذا ؛ منكر الحديث ، متروك ؛ كما في « التقريب » .

٤٢٢٤ - (كانَ فيهِ دُعابَة) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٨/٣٠٨) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثنا **خالد بن زياد الزيات** - وكان صالحاً - : حدثنا حماد بن خالد ، عن شعبة ، عن **علي بن عاصم** ، عن خالد الحذاء ، عن عكرمة قال : فذكره مرسلاً .

ثم رواه من طريق **محمد بن الوليد بن أبان** : حدثنا خالد بن عبد الله الزيات - بغدادي - : حدثنا حماد بن خالد به ، إلا أنه قال : عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« كذا قال : « عن ابن عباس » ، والمحفوظ مرسل كما ذكرناه أولاً » .

قلت : وهو ضعيف موصولاً ومرسلاً ؛ لأن مدارهما على علي بن عاصم ؛ وهو كما قال الحافظ :

« صدوق يخطئ ويصرّ » .

وخالد بن زياد - وقيل : خالد بن عبد الله - الزيات - ؛ لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وقول ابن أبي الدنيا فيه : « وكان صالحاً » . ولم يذكر الخطيب في ترجمته غيرها .

ومحمد بن الوليد بن أبان ؛ إن كان **القلانسي البغدادي مولى بني هاشم** ؛ فهو كذاب ؛ كما قال أبو عروبة .

وإن كان البغدادي المصري الراوي عن نعيم بن حماد ؛ فقد قال الذهبي : « ما علمت به بأساً » .

٤٢٢٥ ـ (كانَ لَهُ سيفٌ قائمتُهُ منْ فِضَّة ، وقَبِيعَتُهُ مِن فضَّة ، وكانَ يُسَمَّى ذَا الفَقار ، وكانَت لهُ قَوْسٌ تُسمَّى السَّدادَ ، وكانَتْ لهُ كِنانةٌ تُسَمَّى الجَمع ، وكانَتْ لهُ دِرْعٌ مُوَشَّحةٌ بالنُّحاسِ تسمَّى ذات الفُضول ، وكانَتْ لهُ حَرْبةٌ تُسمَّى النَّبْعاء ، وكانَ لهُ مِجَنٌّ يُسَمَّى الذقْن ، وكانَ لهُ تُرسٌ أَبيضُ يُسمَّى الموجزُ ، وكانَ لهُ فرسٌ أدْهَمُ يسمَّى السكبُ ، وكانَ لهُ سَرْجٌ يسمَّى الداجُ ، وكانَتْ لَهُ بَغْلَةٌ شَهْباءُ يُقالُ لَها : دَلْدَل ، وكانتْ لهُ ناقةٌ تسمَّى القَصواء ، وكانَ لهُ حِمارٌ يُسمَّى يَعْفُور ، وكانَ لهُ بساطٌ يسمَّى الكز ، وكانَتْ لهُ عَنْزَةٌ تسمَّى النَّمر ، وكانَتْ لهُ رَكْوَةٌ تسمَّى الصادِر ، وكانَتْ لهُ مِرْآةٌ تُسمَّى المدلة ، وكانَ لهُ مِقْراضٌ يسمَّى الجامع ، وكانَ لهُ قَضِيبُ شوحطٍ يسمَّى الممشوق) .

موضوع . رواه الطبراني (٣ / ١١٣ / ٢) عن عثمان بن عبد الرحمن ، عن علي بن عروة ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء وعمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ علي بن عروة ؛ يضع الحديث .

وعثمان بن عبد الرحمن ـ وهو الوقاصي ـ ؛ مثله .

وقال الهيثمي (٥ / ٢٧٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه علي بن عروة ، وهو متروك » .

٤٢٢٦ ـ (كانَ لهُ فَرسٌ يقالُ لَها : الظَّربُ ، وآخَرُ يقالُ لهُ : اللِّزاز) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « السنن » (١٠ / ٢٥) عن **أُبي بن عباس** ، عن **أخيه مصدق بن عباس** ، عن أبيه ، قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ مصدق بن عباس ؛ لم أعرفه .

وأخوه أُبي بن عباس ؛ ضعيف كما في « التقريب » ، مع أنه من رجال البخاري كما يأتي ، وقد اتفقوا على تضعيفه ، منهم البخاري نفسه ؛ فقد قال : « ليس بالقوي » ! فالعجب منه كيف أخرج له هذا الحديث ؟!

وقد خالفه **عبد المهيمن بن عباس بن سهل** ، عن أبيه ، عن سهل بن سعد :

« أنه كان عند سعد أبي سهل ثلاثة أفراس للنبي ﷺ . . . (فذكرهما) والثالث : اللحيف » .

وعبد المهيمن بن عباس ؛ ضعيف أيضاً .

ورواه ابن عدي (٣٠ / ١) عن أُبَيّ بن عباس بن سهل ، عن أبيه ، عن جده سهل مختصراً ؛ لم يذكر إلا « اللحيف » .

وهكذا مختصراً أخرجه البخاري في « الجهاد » من « صحيحه » (٦ / ٤٤ ـ فتح) وهو الحديث الوحيد الذي أخرجه لأُبي هذا كما يؤخذ من « التهذيب » .

ورواه **الواقدي** ، عن أُبي بن عباس به ؛ مثل رواية عبد المهيمن المتقدِّمة وزاد :

« فأما اللزاز فأهداه له المقوقس . وأما اللحيف فأهداه له ربيعة بن أبي البراء ، فأثابه عليه فرائض من نعم بني كلاب ، وأما الظرب فأهداه له فروة بن عمير الجذامي » .

أخرجه ابن سعد (١ / ٤٩٠) .

والواقدي ؛ كذاب .

٤٢٢٧ - (كانَ لهُ فَرسٌ يقالُ لهُ : المرْتَجز ، وناقَتُهُ القَصْواء ، وبَغْلَتُهُ دُلْدُل ، وحِمارُهُ عفير ، ودِرْعُه الفضول ، وسَيْفُه ذُو الفَقار) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٦٠٨) ، والبيهقي في « السنن » (١٠ / ٢٦) عن حبان بن علي ، عن إدريس الأودي ، عن الحكم ، عن يحيى بن الجزار ، عن علي مرفوعاً .

سكت عنه الحاكم ، وقال الذهبي :

« قلت : حبان ضعفوه » .

قلت : وإدريس الأودي مجهول ؛ كما في « التقريب » وغيره .

والجملة الأولى منه ؛ لها شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً .

أخرجه الحاكم من طريق سليمان بن داود المنقري : ثنا عبد الله بن إدريس قال : سمعت أبي يحدث ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير عنه . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي .

قلت : وهو من عجائبه ؛ فإن المنقري هذا هو الشاذكوني الحافظ ، وقد قال الذهبي نفسه في « الميزان » :

« قال البخاري : فيه نظر ، وكذبه ابن معين في حديث ذكر له . . . » .

ولها طريق أخرى ؛ فقال ابن سعد (١ / ٤٩٠) : أخبرنا محمد بن عمر : أخبرنا الحسن بن عمارة ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس به .

والحسن ؛ متروك ، والواقدي ؛ كذاب .

وروى البيهقي أيضاً عن جعفر بن محمد ، عن أبيه قال :

« كانت ناقة النبي ﷺ تسمى العضباء ، وبغلته الشهباء ، وحماره يعفور ، وجاريته خضرة » .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، ورجاله ثقات .

٤٢٢٨ - (كانَ لهُ قدحُ زجاجٍ ، فكانَ يشربُ فيهِ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢ / ٣٣٨) ، وابن سعد (١ / ٤٨٥) ، وأبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١٠ / ٢٧٥ - حرم) عن **مندل** ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عبّاس مرفوعاً . قال البوصيري في «زوائده» (ق ٢٠٧ / ١) :

« وإسناده ضعيف ؛ لضعف مندل ، وتدليس ابن إسحاق » .

ثم رواه ابن سعد من طريق مندل أيضاً ، عن ابن جريج ، عن عطاء مرسلاً .

٤٢٢٩ - (كانَ لا يَأْخذُ بالقرَفِ) .

ضعيف . رواه الحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٧٢ / ١) عن الحسن قال : فذكره .

قلت : ورجاله ثقات ؛ إلا أنه مرسل .

ووصله أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣١٠) عن **محمد بن يونس الشامي** : ثنا **قتيبة بن الركين الباهلي** : ثنا **الربيع بن صبيح** ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً به ؛ وزاد :

« ولا يقبل قول أحد على أحد » . وقال :

« حديث غريب ، لم نكتبه إلا من حديث قتيبة » .

قلت : لم أجد له ترجمة .

ومحمد بن يونس الشامي ـ هو الكديمي ـ ؛ متهم بالكذب .

والربيع بن صبيح ؛ صدوق سيئ الحفظ .

٤٢٣٠ ـ (كانَ لا يَأْكلُ الثُّومَ ، ولا الكُراثَ ، ولا البَصلَ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ الملائِكَةَ تَأْتِيه ، ولأَنَّهُ يُكَلِّمُ جِبريلَ ، عَليهِما السَّلام) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣) ، والخطيب في «التاريخ» (٢ / ٢٦٥) من طريقين ، عن أحمد بن زكريا بن يحيى النيسابوري : ثنا **محمد بن إسحاق البكري** ـ حفظاً ـ : ثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن الزهري ، عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« تفرد به محمد بن إسحاق البكري بهذا الإسناد ، وهو ضعيف ، وهذا وهم ، وفي « الموطأ » : عن الزهري ، عن سليمان بن يسار ـ مرسل ـ عن النبي ﷺ ؛ معنى هذا » .

٤٢٣١ ـ (كَرامَةُ الكِتابِ خَتْمُه) .

موضوع . رواه أبو الحسين محمد بن الحسن الأصفهاني في « المنتقى من الجزء الثاني من الفوائد . . . » (٢ / ١) عن **محمد بن مروان** ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه ؛ رواه الثعالبي في « تفسيره » (٣ / ١٢ / ١) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ١) ؛ إلا أنه قال : **محمد بن مروان الكوفي** قال : نا محمد بن السائب ، عن أبي صالح مولى أم هانئ ، عن ابن عباس .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن مروان الكوفي ـ وهو السدي ـ ؛ كذاب .

٤٢٣٢ ـ (كانَ لا يأْكلُ مِنْ هديةٍ حَتى يأْمُرَ صاحِبها أَنْ يأْكُلَ مِنها ؛ للشاةِ التي أُهْدِيَتْ لهُ بِخَيْبر) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ١٥٩ ـ زوائده) ، والبيهقي في «الشعب» (٢ / ٢١١ ـ ٢) عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الملك بن أبي بكير ، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة ، عن موسى بن طلحة ، عن ابن الحوتكية ، عن عمار بن ياسر قال : فذكره . وقال البزار :

« لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ ابن الحوتكية ـ واسمه يزيد ـ ؛ مجهول ؛ لم يرو عنه غير موسى بن طلحة هذا ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، ولذا قال الذهبي :

« لا يعرف » .

ومحمد بن إسحاق ؛ مدلس ، وقد عنعنه ، فقول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢١) :

« رواه البزار والطبراني ، ورجال الطبراني ثقات » !

قلت : كأنه اعتمد على توثيق ابن حبان المذكور ! وغفل عن عنعنة ابن إسحاق ، ولعلَّ الحافظ اعتمد عليه حين قال في « الفتح » (٩ / ٦٦٤) :

« وسنده حسن » .

٤٢٣٣ ـ (كلُّ مُؤذٍ في النارِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٩٩) عن المفيد ، عن الأشج ، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد باطل ؛ الأشج هذا هو أبو الدنيا عثمان بن الخطاب البلوي المغربي ؛ قال الذهبي :

« كذاب ، طرقي ، كان بعد الثلاثمائة ، وادعى السماع من علي بن أبي طالب ، حدَّث عنه محمد بن أحمد المفيد » . وقال في « الأسماء » :

« طير طرأ على أهل بغداد ، وحدَّث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فافتضح بذلك ، وكذبه النقادون » .

قلت : والمفيد ؛ أحد الضعفاء ؛ كما قال الحافظ .

٤٢٣٤ ـ (كانَ أحبّ الصِّباغ إليهِ الخَلّ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢٢٩) عن عون بن عمارة : نا حفص بن جميع ، عن ياسين الزيات ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ياسين الزيات ؛ متروك ؛ كما قال النسائي وغيره ، بل قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » .

واللذان دونه ؛ ضعيفان .

والحديث عزاه السيوطي لأبي نعيم ـ يعني في « الطب » ـ ، وزاد المناوي أبا الشيخ وقال :

« قال الحافظ العراقي : إسناده ضعيف » .

قلت : وهو أسوأ حالاً من ذلك كما ذكرنا .

٤٢٣٥ - (كانَ أحبَّ اللحْمِ إليهِ الكَتِف) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ (ص ٢١٧) بإسناد الحديث الذي قبله .

٤٢٣٦ - (كانَ ربَّما اغتسلَ يومَ الجُمعةِ ، وربَّما تركَهُ أحياناً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « معجمه » (١٨٥ / ٢) عن محمد بن معاوية النيسابوري : نا أبو المليح ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس قال : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته النيسابوري هذا ؛ كذاب .

٤٢٣٧ - (كانَ ربَّما يضَعُ يدَهَ علَى لِحْيَتِهِ في الصَّلاةِ مِنْ غَيْرِ عَبَث) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢٧٦ / ٥٧١) ، والبيهقي في «سننه» (٢ / ٢٦٥) من طريق ابن عدي - وهذا في « الكامل » (٢٩٦ / ٢) - عن إسماعيل بن حفص الأيلي : ثنا الوليد - هو ابن مسلم - ، عن عيسى بن عبد الله ابن الحكم بن النعمان بن بشير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلم رواه عن نافع إلا عيسى » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عيسى هذا ، وهو ضعيف ؛ كما تقدم عن ابن عدي في الحديث (٤١٩٤) .

وروى البيهقي (٢ / ٢٦٤) عن هشيم ، عن حصين ، عن عبد الملك ، عن عمرو بن حريث مرفوعاً بلفظ :

« كان يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وربَّما مسَّ لحيته وهو يصلي » . وقال :

« هكذا رواه هشيم بن بشير ، ورواه شعبة كما أخبرنا . . . » .

ثم ساق عنه ، عن حصين ، عن **عبد الملك بن أخي عمرو بن حريث** ، عن رجل : « أن النبي ﷺ كان يصلي ، فربما تناول لحيته في صلاته » . ثم قال :

« وروي عن مؤمل بن إسماعيل ، عن شعبة ، وذكر الرجل الذي لم يُسَمِّه وهو عمرو بن حريث ، ورواه سليمان بن كثير ، عن حصين ، عن عمرو بن عبد الملك ابن حريث المخزومي بن أخي عمرو بن الحريث قال : كان النبي ﷺ ، وقد روي من وجه آخر ضعيف ، وقيل في أحدهما : من غير عبث » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لا تقوم به حجة ؛ لاضطراب سنده ، ولأن مداره على عبد الملك بن أخي عمرو بن حريث ، وهو مجهول ، كما قال الحافظ في « التقريب » .

وأخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٥ / ٩٦/ ٣٧٩) من طريق عبد السلام ، عن **يزيد الدالاني** ، عن الحسن مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« كان رسول الله ﷺ يمس لحيته في الصلاة » .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ؛ الحسن هو البصري ، ومراسيله كالريح .

ويزيد ؛ هو ابن عبد الرحمن الدالاني ، يكنى (أبو خالد) ، وهو بكنيته أشهر ، قال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً ، وكان يدلس » .

فمن الغرائب اقتصار الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٨٥) على قوله :

« وهو مرسل » !

وقلده المعلِّق على « أبي يعلى » (٥ / ٩٧) ، ثم قلد هذا المعلِّقُ على « المقصد العلي » (١ / ١٤٠) !! وزاد ضِغثاً على إبَّالَة ؛ فقال :

« وقد ذكره ابن القيسراني في « تذكرة الموضوعات » (٢١٧) » .

يشير إلى حديث « كان إذا اهتم أخذ بلحيته فنظر فيها » .

وهو كما ترى حديث آخر ، وليس فيه ذكر (الصلاة) ، وكنت قد خرجته في « الضعيفة » برقم (٧٠٧) ، ثم قررت نقله إلى « الصحيحة » ؛ لطريق أخرى وقفت عليها في « صحيح ابن حبان ـ الإحسان » ، واستدركته على الهيثمي في « موارد الظمآن » .

٤٢٣٨ ـ (كانَ لا يُجِيزُ علَى شَهادةِ الإفْطارِ إلا شَهادةَ رَجُلَين) .

موضوع . أخرجه البيهقي (٤ / ٢١٢) عن حفص بن عمر الأبلي أبي إسماعيل ، عن مسعر بن كدام وأبي عوانة ، عن عبد الملك بن ميسرة ، عن طاوس قال :

شهدت المدينة ، وبها ابن عمر وابن عباس ، قال : فجاء رجل إلى واليها ، فشهد عنده على رؤية الهلال هلال رمضان ، فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمراه أن يجيزه ، وقالا : إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة رجل على رؤية هلال رمضان ، قالا : فذكره . وقال :

« وهذا مما لا يحتج به ؛ حفص بن عمر ؛ ضعيف الحديث » .

قلت : بل هو هالك ؛ فقد كذبه أبو حاتم والساجي وغيرهما .

٤٢٣٩ ـ (كانَ لا يُحدِّثُ بحديثٍ إلا تَبَسَّم) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٩٨ ، ١٩٩) عن بقية ، عن حبيب بن عمر الأنصاري ، عن أبي عبد الصمد ، عن أم الدرداء قالتْ :

كان أبو الدرداء لا يُحَدِّثُ بحديثٍ إلا تبسَّم فيه ، فقلت له : إني أخشى أن يُحَمِّقَكَ الناسُ ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبد الصمد وحبيب بن عمر الأنصاري ؛ مجهولان .

وبقية ؛ مدلس وقد عنعنه .

٤٢٤٠ - (لا حِمَى في الإسْلامِ ، ولا مُناجَشَة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٧٨ / ٤٦٩) بسنده عن عصمة بن مالك الخطمي مرفوعاً .

وقد ذكرنا إسناده فيما تقدم (٢٣٦٦) ، وفيه متهم بالكذب ، وآخر ضعيف جدّاً ، وسبق بيانه هناك .

والجملة الأولى منه بظاهرها مخالف لقوله ﷺ :

« لا حمى إلا لله ولرسوله » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٦٧٠) .

والجملة الأخرى يغني عنها قوله ﷺ :

« لا تحاسدوا ، ولا تناجشوا . . . » الحديث . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « إرواء الغليل» (٢٤٥٠) .

٤٢٤١ - (كانَ أَحسنَ البشَرِ قَدَماً) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٤١٩) : أخبرنا الفضل بن دكين : أخبرنا يوسف بن صهيب ، عن عبد الله بن بريدة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ ولكنه مرسل ؛ فهو ضعيف .

٤٢٤٢ ـ (كانَ لا يُبَيِّتُ مالاً ولا يقِيلُهُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « سننه » (٦ / ٣٥٧) عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد قال : فذكره . وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : ورجاله ثقات .

والحديث عزاه السيوطي للخطيب في « التاريخ » أيضاً ، ولم أره في فهرسته .

٤٢٤٣ ـ (كانَ إذا خرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قال : باسمِ اللهِ ، التكلانُ على اللهِ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١١٩٧) ، وابن ماجه (٣٨٨٥) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » ص (١٧٣) ، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٥١٩) عن عبد الله بن حسين بن عطاء ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : فذكره ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وذلك من أوهامهما ؛ فإن ابن عطاء هذا مع كونه ليس من رجال مسلم ؛ فهو ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في « التقريب » .

٤٢٤٤ ـ (كانَ إذا رَجَعَ مِنْ غَزاةٍ أو سَفَرٍ أَتَى المسجِدَ فَصلَّى فيهِ رَكْعَتين ، ثمَّ ثنَّى بِفاطِمَةَ رضي اللهُ عَنها ، ثمَّ يأْتي أَزْواجه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ١٥٥) عن يزيد بن سنان : ثنا عقبة بن رويم قال : سمعت أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول : فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وردّه الذهبي بقوله :

« قلت : يزيد بن سنان هو الرهاوي ؛ ضعفه أحمد وغيره ، وعقبة ؛ نكرة لا يعرف » .

قلت : يزيد ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

وعقبة بن رويم ؛ لم أجد من ذكره .

٤٢٤٥ ـ (كانَ إذا قَرأَ ﴿ أَليسَ ذلكَ بقادرٍ علَى أَنْ يُحْيِيَ الموتَى ﴾ قالَ : بلَى ، وإذا قرأَ ﴿ أَلَيْسَ الله بأَحْكَمِ الحاكِمينَ ﴾ قالَ : بلَى) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٢ / ٥١٠) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٢١) عن يزيد بن عياض ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي اليسع ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو عجيب كما قال المناوي ؛ لأن يزيد بن عياض هذا كذبه مالك وغيره ؛ كما في « التقريب » ، وحكى ذلك الذهبي نفسه في ترجمته من « الميزان » ، فأنَّى له الصحة ؟!

٤٢٤٦ ـ (كانَ إذا أَكلَ ؛ أكَلَ بِثلاثِ أصابع ويَسْتَعِينُ بالرابِعةِ) .

موضوع . رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (١/٩٩) عن القاسم بن عبد الله بن عمر ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن عبد الله بن عامر ، عن أبيه رفعه .

قلت : وهذا سند موضوع ؛ القاسم هذا ؛ كذبه النسائي وأحمد وقال :

« كان يضع الحديث » .

وعاصم بن عبيد الله ؛ ضعيف .

والحـديث عـزاه الحـافظ العـراقي في « تخـريج الإحيـاء » (٢ / ٣٧٠) لـ «الغيلانيات» وقال :

« وفيه القاسم بن عبد الله العمري ؛ هالك » .

وقال الزبيدي عقبهُ في « شرح الإحياء » (٧ / ١١٧) :

« رواه أيضاً الطبراني في « الكبير » ولفظه :

(كان يأكل بثلاث أصابع ، ويستعين بالرابعة)» .

قلت : لم يذكره الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٢٥) إلا بلفظ :

« . . . ويلعقهن إذا فرغ » مكان الاستعانة ؛ وقال :

«رواه البزار والطبراني باختصار لعقهن ، وفيه عاصم بن عبيد الله ؛ وهو ضعيف » .

قلت : هو عند البزار (٣ / ٣٣٢ / ٢٨٧٣) من طريق القاسم هذا الكذاب ، فلا أدري هل هو عند الطبراني من طريقه أم لا؟ فإن الجزء الذي فيه مسند «عامر بن ربيعة» من « المعجم الكبير » لم يطبع بعد .

والحديث بلفظ اللَّعق صحيح ؛ لأنه أخرجه مسلم وغيره من حديث كعب بن مالك ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧ / ٣١ / ١٩٦٩) .

٤٢٤٧ ـ (كانَ إذا خَطَبَ المرأةَ قالَ : اذْكُروا لَها جَفْنَةَ سعد بن عبادَة) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٨ / ١٦٢) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثنا عبد الله ابن جعفر ، عن ابن أبي عون ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا مرسل واهٍ بمرة ؛ محمد بن عمر ـ هو الواقدي ـ ؛ متهم .

ثم أخرجه عنه أيضاً بإسناد آخر له عن قتادة مرسلاً أيضاً .

لكن رواه الطبراني في « الكبير » عن سهل بن سعد مرفوعاً نحوه . قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٨٢) :

« وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد ؛ وهو ضعيف» .

٤٢٤٨ ـ (كانَ لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حَتى يأْكُلَ سَبْعَ تَمراتٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في «مسنده» (ص ٧٣ ـ زوائده) ، والطبراني في « معجمه » (٢ / ٢٧٦ / ٢٠٣٩) عن عبد الله بن صالح العجلي : نا ناصح ، عن سماك ، عن جابر بن سمرة قال : فذكره مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، وناصح ؛ ليِّن الحديث ، وقد تركوه » .

ويخالف هذا الحديثَ الواهي في العدد حديثُ أنس قال :

« كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » .

أخرجه البخاري (٩٥٣) ، وابن خزيمة (١٤٢٩/٢) ، وابن سعد (١ / ٣٨٧) ، وابن أبي شيبة (٢ / ١٦٠) ، وغيرهم ؛ وزاد البخاري في روايةٍ معلقةٍ :

« ويأكلهنَّ وتراً » .

وقد وصله أحمد (٣ / ١٢٦) بسند حسن ، وصححه ابن خزيمة (١٤٢٩) .

ووصله الحاكم (١ / ٢٩٤) ، والبيهقي (٣ / ٢٨٣) عن عتبة بن حميد الضبي : ثنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال : سمعت أنساً ؛ فذكره بلفظ :

« . . . تمرات ؛ ثلاثاً ، أو خمساً ، أو سبعاً ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر من ذلك ، وتراً» . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! وأقرَّه الذهبي !

قلت : وعتبة هذا ؛ لم يخرج له مسلم ، وهو صدوق له أوهام ، فالحديث حسن على أقل الدرجات .

وخالفه **علي بن عاصم** فقال : أنا عبيد الله بن أبي بكر . . . فذكره موقوفاً بلفظ :

« قال : وكان أنس يأكل قبل أن يخرج ثلاثاً ، فإذا أراد أن يزداد أكل خمساً ، فإذا أراد أن يزداد أكل وتراً » .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٣٢) .

لكن علي بن عاصم ؛ ضعيف ؛ لخطئه وإصراره عليه .

وحديث البخاري عن أنس ؛ رواه ابن ماجه (١٧٥٥) من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« . . . حتى يُغَدِّيَ أصحابه من صدقة الفطر » .

وإسناده ضعيف ؛ فيه ثلاثة ضعفاء على التسلسل ، وهو بهذا اللفظ منكر عندي . والله أعلم .

٤٢٤٩ - (كانَ لا يُفارِقُه في الحَضَرِ ولا فِي السَّفَرِ خَمْسَةٌ : المرأَةُ ، والمُكْحُلَةُ ، والمِشْطُ ، والسواكُ ، والمِدْرى) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٤٢) ، وابن عدي (١٩ / ١) ،

والبيهقي في « الشعب » (١/٢٧٠/٢) عن **أيوب بن واقد** ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً . وقال العقيلي :

« ولا يتابع عليه » يعني أيوب بن واقد هذا ، وروى عن أحمد أنه قال : ضعيف الحديث . وعن ابن معين : أنه ليس بثقة . وعن البخاري : أن حديثه ليس بالمعروف ، منكر الحديث . ثم قال العقيلي :

« ولا يحفظ هذا المتن بإسناد جيد » .

قلت : وقد تابعه أبو أمية إسماعيل بن يعلى : حدثنا هشام بن عروة به . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١٣ / ٢) وقال :

« لا أعلم يرويه عن هشام غير أبي أمية بن يعلى **وعبيد** (كذا) **بن واقد** ، وهو أيضاً في جملة الضعفاء » .

قلت : وهو ضعيف جداً كالذي قبله ، ومن طريقه رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ كما في « المجمع » (٥ / ١٧١) .

وتابعهما **يعقوب بن الوليد** ، عن هشام بن عروة به .

أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٠٤) وقال :

« قال أبي : هذا حديث موضوع ، ويعقوب بن الوليد كان يكذب » .

وروي الحديث عن أبي سعيد وأم سعد الأنصارية بسندين ضعيفين ؛ كما نقله المناوي عن الحافظ العراقي .

٤٢٥٠ - (كانَ لا يَكِلُ طهورهُ إلى أَحَدٍ ، ولا صَدَقتهُ التي يَتَصدَّقُ بِها ، يكونُ هُوَ الذي يَتولاها بِنَفْسِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١ / ١٤٨) ، والأصبهاني في « الترغيب »

(٢٠٦ / ٢) عن مُطَهَّر بن الهيثم : ثنا علقمة بن أبي جمرة الضُّبعي ، عن أبيه أبي جمرة ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن الهيثم هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك » .

وعلقمة بن أبي جمرة الضُّبعي ؛ مجهول .

٤٢٥١ - (كانَ لا يكُون ذاكِرونَ إلا كانَ مَعَهم ، ولا مُصَلُّونَ إلا كانَ أَكْثَرَهم صَلاةً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١١٢) ، وعنه الخطيب في «التاريخ» (١٠ / ٩٤) : حدثنا محمد بن عمر بن سلم : ثنا عبد الله بن محمد البلخي - وما سمعته إلا منه - : ثنا محمد بن أحمد بن ماهان : حدثنا عبدالصمد ابن حسان : حدثنا سفيان الثوري ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« تفرد به عن الثوريِّ عبدُ الصمد » .

قلت : وهو صدوق ، كما قال الذهبي في « الميزان » .

لكن الراوي عنه ابن ماهان ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن عمر بن سلم هو الجعابي الحافظ ؛ قال الذهبي في « المغني في الضعفاء » :

« مشهور محقق ، لكنه رقيق الدِّين ، تالف » .

٤٢٥٢ ـ (كانَ لا يُلْهيهِ عنْ صلاةِ المغْربِ طَعامٌ أَوْ غَيْره) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص ٩٦) عن **طلحة بن زيد** : حدثني جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته طلحة بن زيد ـ وهو القرشي أبو مسكين الرقي ـ ؛ قال الحافظ :

« متروك ، قال أحمد وعلي وأبو داود : كان يضع الحديث » .

لكن تابعه الزعفراني ؛ فقال أبو كريب : ثنا **محمد بن ميمون الزعفراني** ، عن جعفر بن محمد به ؛ إلا أنه قال :

« لم يكن يؤخِّر صلاةً لطعامٍ ، ولا لغيره » .

أخرجه الدارقطني .

وتابعه معلى بن منصور : ثنا **محمد بن ميمون** به .

أخرجه البيهقي (٣ / ٧٤) ، وأبو داود (٢ / ١٣٩) ولفظه :

« قال رسول الله ﷺ : لا تؤخر الصلاة لطعامٍ ولا لغيره » .

قلت : ومحمد بن ميمون الزعفراني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« واهٍ ، وهاه ابن حبان » . وقال الحافظ :

« صدوق ، له أوهام » .

٤٢٥٣ ـ (كانَ لا ينامُ ليلةً ولا يبيتُ حَتى يَسْتَنَّ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٦ / ١٣٧ / ٢) عن **عكرمة بن مصعب من بني عبد الدار** ، عن المحرر بن أبي هريرة قال : دخل علي أبي وأنا بالشام فقربنا إليه

عشاء عند غروب الشمس فقال : عندكم سواك ، قال : قلت : نعم ؛ وما تصنع بالسواك هذه الساعة ؟ قال : إن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عكرمة بن مصعب مجهول ؛ كما قال الحافظ الذهبي في « الميزان » ، وأقرّه الحافظ في « اللسان » .

٤٢٥٤ - (كانَ لا يَنْفخُ في طَعامٍ ، ولا شَرابٍ ، ولا يَتنفَّسُ في الإناءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٣٠٨ ، ٣٣٧) عن شريك ، عن عبد الكريم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال :

« لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شريك - هو ابن عبد الله القاضي - ضعيف لسوء حفظه .

وعبد الكريم ؛ إن كان ابن أبي المخارق أبا أمية البصري ؛ فضعيف . وإن كان ابن مالك أبا سعيد الحراني ؛ فثقة .

وأخرج الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٣٨ / ٢) عن سعيد بن سليمان : نا اليمان بن المغيرة ، عن عكرمة به ؛ دون ذكر الطعام والنفس .

واليمان وسعيد - وهو النشيطي البصري - ؛ ضعيفان .

وأخرجه في « الأوسط » (ص ٣٧٩ - زوائده - نسخة الحرم) عن حفص بن سليمان ، عن سماك بن حرب ، عن عكرمة به . دون التنفس ، وقال :

« لم يروه عن سماك إلا حفص » .

قلت : وهو أبو عمرو البزاز القارئ الكوفي الغاضري ؛ قال الحافظ :

« متروك الحديث ؛ مع إمامته في القراءة » .

٤٢٥٥ - (كانَ لا يُواجِهُ أَحَداً في وَجْهِهِ بِشَيْءٍ يَكْرَهُه) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٤٣٧) ، وأبو داود (٢ / ١٩٣ ، ٢٨٨) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٧٠) ، وأحمد (٣ / ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٦٠) ، وأبو عبد الرحمن السلمي في « آداب الصحبة » (١١) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢٣٦/١) وفي « الشعب » (٢/٢٤٧/٢) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢٥٧ / ١) عن حماد بن زيد : ثنا **سلم العلوي** قال : سمعت أنس بن مالك قال : فذكره ؛ وزاد : « لو أمرتم هذا أن يغسل عنه هذه الصفرة ! » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سلم العلوي ؛ ضعفه الجمهور ، وقال الحافظ :

« ضعيف » .

٤٢٥٦ - (كانَ لا يُوَلِّي والياً حَتى يُعَمِّمَهُ ويُرْخِي لَها عَذَبَةً مِنْ جانبِ الأَيْمنِ بِحَذْوِ الأُذُن) .

ضعيف جداً . رواه الدولابي (١ / ١٩٩) ، وتمام في « الفوائد » (٢٦٥ / ١) عن **جميع بن ثوب** ، عن **أبي سفيان الرعيني** ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبو سفيان الرعيني ؛ لم أجد له ترجمة ، والدولابي ساق حديثه (في من يكنى بأبي سفيان) ولم يسمّه !

وجميع بن ثوب ؛ قال البخاري والدارقطني وغيرهما :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

٤٢٥٧ - (كانَ يَأْكلُ الخِرْبِزَ بالرُّطَب ، ويقولُ : هُما الأَطْيَبان) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٦٦٧ - ترتيبه) : حدثنا زمعة ،

عن محمد بن سليمان ، عن بعض أهل جابر ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، لجهالة بعض أهل جابر .

وروى الحاكم (٤ / ١٠٦) عن طلحة بن زيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« كان يسمي التمر واللبن : الأطيبان » . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : طلحة ؛ ضعيف » .

قلت : بل هو شر من ذلك ؛ ففي « التقريب » :

« متروك ، قال أحمد وعلي وأبو داود : كان يضع الحديث » .

وللشطر الأول من الحديث شاهد قوي من حديث أنس ، وهو مخرج في الكتاب الآخر (٥٨) .

٤٢٥٨ - (كانَ يأكُلُ الرُّطَبَ ، ويُلْقِي النَّوى علَى القِنْع . والقِنْعُ : الطَّبَق) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٤ / ١٢٠) عن العباس بن الفضل الأزرق : ثنا مهدي بن ميمون ، عن شعيب بن الحبحاب ، عن أنس مرفوعاً . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي ! وأقرَّهما المناوي !

قلت : وهو من أوهامهم الفاحشة ؛ فإن الأزرق هذا - مع كونه لم يخرج له الشيخان ولا غيرهما من الستة ؛ فإنه - واهٍ جداً ؛ قال الذهبي نفسه في «الضعفاء» وغيره :

« قال البخاري : ذهب حديثه » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، وقد كذبه ابن معين » .

٤٢٥٩ - (كـانَ يَأْمـرُ بالهَـدِيَّةِ صِلَةً بينَ الناسِ ويقـولُ : لَو قَدْ أسلمَ الناسُ تَهادَوا مِنْ غيرِ جُوعٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني (١ / ٦٦ / ٢) ، وعنه ابن عساكر (٤ / ٢١٢ / ١) عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن بشير ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

٤٢٦٠ - (كانَ يأْمُر مَنْ أَسْلَم أنْ يَخْتَتِنَ ، وإنْ كانَ ابن ثمانِينَ سَنَةً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » من حديث قتادة أبي هشام قال :

أتيت رسول الله ﷺ ، فقال لي : « يا قتادة ! اغتسل بماءٍ وسدْرٍ واحلِقْ عنكَ شعر الكُفْر ، وكان . . .» .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٨٣) :

« ورجاله ثقات » .

قلت : قد وقفت على إسناده ، فإنه ساقه الحافظ ابن حجر في ترجمة قتادة أبي هشام من «الإصابة» من رواية ابن شاهين والطبراني معاً من طريق أحمد بن عبد الملك بن واقد ، عن قتادة بن الفضل بن عبد الله الرهاوي : أخبرني أبي ، عن عمه هشام بن قتادة ، عن قتادة به .

وهذا إسناد لا تقوم به حجة ؛ فإن هشام بن قتادة لا يعرف إلا بهذا الإسناد ؛ كما أشار إلى ذلك ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٦٨) ، وأما ابن حبان فذكره على

قاعدته في « الثقات » (١ / ٢٨٠) ؛ ولم يذكر له راوياً سوى الفضل هذا .

والفضل بن عبد الله الرهاوي ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه في « ثقات ابن حبان » !

وابنه قتادة بن الفضل ؛ ترجمه ابن أبي حاتم برواية ثلاثة عنه ، ولم يزد فيه على قوله : قال أبي : شيخ . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

والجملة الأولى من الحديث لها شواهد في « سنن أبي داود » وغيره ؛ فانظر « صحيح أبي داود » (الطهارة) .

٤٢٦١ ـ (كانَ يتبعُ الحَرِيرَ مِنَ الثيابِ ؛ فَيَنْزِعهُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٢٠) ، والبخاري في « كنى التاريخ » (٣٦ / ٣١٤) عن أبي هانئ : أن أبا سعيد الغفاري أخبره : أنه سمع أبا هريرة يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو سعيد ـ ويقال : أبو سعد ـ ؛ مجهول الحال ؛ قال الذهبي :

« ما حدث عنه سوى أبي هانئ الخولاني » . يعني أنه مجهول العين .

لكن أفاد الحافظ في « التعجيل » نقلاً عن « تاريخ ابن يونس » : أنه روى عنه خلاد بن سليمان الحضرمي أيضاً ؛ فهو مجهول الحال ، وبيَّض له ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٣٧٩) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٨٢) ، وله عنده حديث آخر ، أخرجه في « صحيحه » (١١٤٢ ـ موارد) بلفظ :

« لا تَمْنَعوا فضلَ الماء ، ولا تمنعوا الكلأ ؛ فيهزل المالُ ، ويجوع العيال » .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد أيضاً (٢ / ٤٢٠ ـ ٤٢١) ، وقال الهيثمي (٤ / ١٢٤) :

« رواه أحمد ، ورجاله ثقات » . وقال في حديث الترجمة (١٤٠/٥) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا أبا سعيد الغفاري ، وقد وثقه ابن حبان » .

وأقول : قد عرفت أنه مجهول العين ، أو مجهول الحال إن صح أنه روى عنه خلاد الحضرمي ، فمثله لا تطمئن النفس لحديثه ، وبخاصة حديثه هذا الثاني ؛ فإن في متنه نكارة ، وهو قوله : « فيهزل المال ، ويجوع العيال » ؛ فقد جاء الحديث من طرق عن أبي هريرة دون هذه الزيادة ، ومع ذلك سكت عنها الحافظ في «الفتح» (٣٢/٥) ! ثم هو عندهم بلفظ :

« لا يُمنَعُ فضلُ الماء ليمنع به الكلأ » .

أخرجه الشيخان ، وأصحاب « السنن » ، وابن حبان (٤٩٣٣) ، وأحمد (٢ / ٢٤٤ ، ٢٧٣ ، ٣٠٩ ، ٣٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٨٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠) ، وكذا عبد الرزاق في « المصنف » (٨ / ١٠٥ / ١٤٤٩٤) .

قلت : فاجتماع هؤلاء الثقات وهؤلاء الحفاظ على رواية الحديث دون الزيادة ، لأكبر دليل على نكارتها ، بل وعلى شذوذها لو كان راويها ثقة ؛ كما لا يخفى على أهل هذه الصناعة . فاسترواح المعلِّق على « الإحسان » (١١ / ٣٣٢) إلى تقويته بسكوته عليه بعد تخريجه إياه (١١ / ٣٣٠) باللفظ الصحيح ؛ ليس كما ينبغي .

(تنبيه) : وقعت كنية الغفاري في مصادر الحديثين : « أبو سعيد » ؛ إلا « كنى البخاري » فهي فيه « أبو سعد » بسكون العين ، وكذلك وقع في « الجرح »

و « الثقات » ، وهو الثابت في بعض النسخ المعتمدة من « المسند » المخطوطة ؛ كما حققه الحافظ في « التعجيل » فراجعه إن شئت .

٤٢٦٢ - (كانَ يَتَتَبَّعُ الطِّيبَ في رِباعِ النِّساء) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٢٤٢٢ - ترتيبه) : حدثنا أبو بشر ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً .

وأخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٠٣) من طريق أخرى عنه فقال : . . . نا أبو بشر المزلِّق صاحب البصري .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو بشر هذا ؛ أظنه الذي في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٣٤٧) :

« أبو بشر صاحب القرى(١) ، سمع زيد بن ثوب وأبا الزاهرية . روى يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد عنه . قال أبي : لا أعرفه . وقال ابن معين : لا شيء » .

٤٢٦٣ - (كانَ يَتَخَتَّمُ في يَمِينهِ ، ثمَّ إنَّهُ حَوَّلَهُ في يَسارِه) .

ضعيف . رواه أبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ١٣٣) عن سلمة بن عثمان البُري : نا سليمان أبو محمد القافلائي ، عن عبد الله بن عطاء ، عن نافع ، عن ابن عمر به .

وهذا سند ضعيف ؛ فيه علل :

١ - ابن عطاء ؛ قال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ ويدلس » .

---

(١) ووقع في «التعجيل» « صاحب المقري » . فلعلَّ ما في أبي الشيخ «صاحب البصري» مُحَرَّفٌ أيضاً .

٢ ـ وسليمان أبو محمد ؛ كذا الأصل والصواب (ابن محمد) كما في « الأنساب » وغيره ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال الذهبي .

٣ ـ وسلمة بن عثمان البرّي ؛ لم أجد له ترجمة ، وأبوه عثمان ؛ معروف بالضعف .

٤٢٦٤ ـ (كانَ يُجِلُّ العباسَ إجلالَ الوَلَدِ والِدَهُ ، خاصةً خصَّ اللهُ العباسَ بِها مِنْ بَيْنِ الناسِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥) عن عبد الله بن عمرو بن أبي أمية : ثنا ابن أبي الزناد ، عن محمد بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : ابن أبي أمية هذا ؛ لا يعرف حاله ، قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٢٠) :

« سألت أبي عنه؟ فقال : هذا شيخ أدركته بالبصرة ، خرج إلى الكوفة في بدو قدومنا البصرة ، فلم نكتب عنه ، ولا أخبر أمره » .

ثم روى الحاكم (٣ / ٣٣٤) عن داود بن عطاء المدني ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر : أنه قال :

استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن المطلب ، فقال : اللهم ! هذا عم نبيك العباس ، نتوجه إليك به ؛ فاسقنا . فما برحوا حتى سقاهم الله ، قال : فخطب عمرُ الناسَ فقال : أيها الناس ! إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد لوالده ؛ يعظمه ، ويفخمه ، ويبر قسمه ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس ، واتخذوه وسيلة إلى الله عز وجل فيما نزل بكم » .

سكت عنه الحاكم ، و كأنه لضعفه الشديد ؛ فقد تعقَّبه الذهبي بقوله :

« داود ؛ متروك » .

٤٢٦٥ - (كانَ يُحِبُّ مِنَ الفَاكِهةِ العِنَبَ والبطِّيخ) .

ضعيف . رواه الضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (١/٩٩) عن **رشدين** ، عن **معاوية بن يحيى** ، عن **أمية بن يزيد القرشي** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد معضل ضعيف ؛ أمية بن يزيد القرشي ؛ من أتباع التابعين ، قال ابن أبي حاتم (١/١/ ٣٠٢) :

« روى عن أبي المصبح ومكحول . روى عنه أيوب بن سويد وبقية بن الوليد وابن المبارك » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومعاوية بن يحيى - وهو أبو مطيع الأطرابلسي - ؛ ضعيف .

ورشدين - وهو ابن سعد - ؛ ضعيف .

والحديث عزاه السيوطي لأبي نعيم في « الطب » عن معاوية بن يزيد العبسي . وقال المناوي :

« الذي رأيته في أصول صحاح « أميّة » (يعني مكان « معاوية ») ، ولم أره في الصحابة : قال الحافظ العراقي : وسنده ضعيف » .

قلت : هو معضَل ضعيف لما شرحنا ، وأمية ليس صحابياً ؛ بل هو تابع تابعي كما بيّنا .

٤٢٦٦ - (كانَ يُحِبُّ هذهِ السُّورة ﴿ سبِّحِ اسْمَ ربِّكَ الأَعْلَى ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد (١ / ٩٦) ، والطبري في « التهذيب » (مسند

علي ٢٢٢/ ٢٧) عن ثوير بن أبي فاختة ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ثوير هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الهيثمي (٧ / ١٣٦) وغيره .

ومن عجائب الطبري التي عرفناها حديثاً في كتابه المذكور ؛ أنه يصحح إسناد هذا الحديث ثم يعلّه بقوله :

« ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثه » !

٤٢٦٧ - (كانَ يُديرُ كَوْرَ العِمامَةِ على رَأْسِه ، ويَغْرِزُها مِنْ وَرائهِ ، ويُرْسِلُ لَها شَيْئاً بينَ كَتِفَيْهِ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص١٢٣) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٥٣) ، والبيهقي في « الشعب » (٥ / ١٧٤ / ٦٢٥٢) من طريق أبي معشر البراء قال : حدثنا خالد الحذاء قال : حدثنا أبو عبد السلام قال : قلت لابن عمر : كيف كان رسول الله ﷺ يعتمّ ؟ قال : فذكره . وقال ابن حبان :

« أبو عبد السلام ، يروي عن ابن عمر ما لا يشبه حديث الأثبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به » .

ثم ساق له هذا الحديث .

وكذلك رواه البخاري في « الكنى » (٥٢ / ٥٧) في ترجمة أبي عبد السلام هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وتبعه ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٠٦) وقال عن أبيه :

« هو مجهول » .

ومثله قول الذهبي ؛ وتبعه العسقلاني :

« لا يعرف » .

لكن الجملة الأخيرة منه ـ وهو إرسال العمامة بين كتفيه ـ ؛ صحيحة ؛ لأن لها شواهد تقويها من حديث ابن عمر وغيره من طرق كنت خرَّجتها في «الصحيحة» تحت الحديث (٧١٧) ، وكان منها طريق أبي عبد السلام هذه معتمداً فيها على الهيثمي حيث قال فيها :

« رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا أبا عبد السلام ؛ وهو ثقة » .

ولم يكن في حوزتي يومئذٍ ، ولا في متناول يدي « المعجم الأوسط » للطبراني لأرجع إليه ، على قاعدة «ومن وردَ البحرَ استقَل السَّواقِيَا» ، ثم منَّ الله عليَّ فأكرمني بالحصول على نسخة مصورة منه ، بفضل أحد الإخوة السعوديين جزاه الله خيراً ، لكن فيها نقص بعض الورقات ، ومع ذلك فقد رقمت أحاديثه مستعيناً بصهرٍ لنا جزاه الله خيراً ، ثم وضعت له ثلاثة فهارس :

١ ـ أسماء الصحابة رواة الأحاديث المرفوعة .

٢ ـ أسماء الصحابة رواة الآثار الموقوفة .

٣ ـ أسماء شيوخ الطبراني .

فبها يتيسَّر لي استخراج الحديث للوقوف على إسناده ، مستعيناً بكتاب الهيثمي الآخر : « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » ؛ فإنه يسوق زوائدهما بأسانيدهما ، فيستغنى به عن « المعجم الصغير » و « الأوسط » في أكثر الأحيان ، فرجعت إلى هذا « المجمع » لأقف فيه على شيخ الطبراني كخطوة أولى للرجوع إلى

« الأوسط » ، ففوجئت بأنه ليس فيه ، فاضطررت إلى تتبع أحاديث ابن عمر كلها في « الأوسط » بواسطة الفهرس الأول ، فلا أدري إذا كان في الورقات الساقطة من المصوَّرة ، أو أنه سقط من نظرنا ، أو أن الهيثمي وهم في عزوه إلى « الأوسط » ؛ وهذا مما لا أستبعده ؛ فقد عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » لـ (طب) ؛ أي : « معجم الطبراني الكبير » ، وقال المناوي في « شرحه » عقبه :

«قال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أبا عبدالسلام ؛ وهو ثقة » .

قلت : فيحتمل أن يكون قوله في « مجمع الزوائد » : « في الأوسط » سبق قلم من الناسخ أو المؤلف ، ولكني - مع الأسف - لم أستطع أيضاً من التحقُّق من وجوده في « المعجم الكبير » ؛ لأن «مسند ابن عمر» المطبوع في المجلد الثاني عشر منه لم ينتهِ به مسنده ، وقد أشار محقِّقه الفاضل في آخره بأن تمامه في المجلد الذي يليه ، أي الثالث عشر ، وهذا لم يطبع بعد .

فلهذا كله لم أستطع يومئذٍ إلا الاعتماد على توثيق الهيثمي لأبي عبدالسلام ، والاستشهاد به لحديث آخر لابن عمر كما سبقت الإشارة إليه .

ثم قدَّر الله تعالى ويسَّر لي بفضله وكرمه الوقوف على إسناد الحديث في المصادر الثلاثة المذكورة أعلاه من طريق خالد الحذاء عن أبي عبد السلام ، فانكشف لي وهم الهيثمي في توثيقه إياه ، فبادرت إلى تخريجه هنا ، والكشف عن علَّته ، وهي جهالة أبي عبد السلام ، وسبب وهم الهيثمي ، وهو أن هناك راوياً آخر بهذه الكنية والطبقة ، أورده ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٦٣) وقال :

« يروي عن ثوبان ، روى عنه ابن جابر » .

وكذا في « كنى البخاري » (٥٢ / ١٥٦) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : حديث هذا في « سنن أبي داود » وغيره برواية ابن جابر هذا عنه بلفظ :

« يوشك الأمم أن تداعى عليكم . . . » ، وقد توبع ، ولذلك خرجته في « الصحيحة » (٩٥٨) ، وإلا فهو مجهول كالراوي عن ابن عمر ، وظاهر كلام الحافظ في « التهذيب » أنهما واحد ؛ لأنه جعله الذي جهله أبو حاتم .

وهناك أبو عبد السلام ثالث يسمى **صالح بن رستم** ، يروي عنه ابن جابر أيضاً ، فرّق الحافظ بينه وبين الذي قبله ، وعلى ذلك جرى البخاري وغيره كابن حبان ، فقد ذكر أيضاً صالحاً هذا في « الثقات » (٦ / ٤٥٦) ، وفي ترجمته خرَّج ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٨ / ١٩٣) حديث الأمم ، المشار إليه آنفاً .

والمقصود أن الهيثمي لما وثّق أبا عبد السلام هذا ؛ توهَّم أنه هو الذي وثقه ابن حبان ، وفاته أنه الذي ذكره في « الضعفاء » وساق له الحديث نفسه . على أن توثيق ابن حبان المذكور مما لا ينبغي الاعتداد به ؛ لأنه تفرد به ، ومن المعلوم تساهله في التوثيق .

وجملة القول : إن الحديث عِلَّته جهالة أبي عبد السلام هذا ، ولهذا لم يُحْسِن السيوطي بسكوته عنه في « الفتاوى » (١ / ٩٨) ، وبخاصة أنه استدل به على طول عمامته ﷺ فقال :

« وهذا يدل على أنها عدة أذرع ، والظاهر أنها كانت نحو العشرة ، أو فوقها بيسير » .

وهذا غير صحيح . والله أعلم .

ثم رأيت في « مصنف ابن أبي شيبة » (٨ / ٤٢٣ / ٥٠٠٧) عن سلمة بن وردان قال :

« رأيت على أنس عمامةً سوداء على غير قلنسوة ، وقد أرخاها خلفه نحواً من ذراع » .

وهذا أقرب وأشْبَه ، وسنده حسن .

٤٢٦٨ ـ (كانَ يَسْتاكُ بِفَضْلِ وضُوئِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني في « الأفراد » (ج ٣ رقم ١٠) ، وعنه الخطيب (١١ / ١٦) ، وابن عساكر (٢ / ٢٤٣ / ٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم ـ شاذان ـ : ثنا سعيد بن الصلت ، عن الأعمش ، عن مسلم الأعور ، عن أنس بن مالك قال : فذكره . وقال الدارقطني :

« حديث غريب من حديث الأعمش ، عن مسلم بن كيسان الأعور الملائي أبي عبد الله الضبي ، عن أنس بن مالك ، تفرد به سعيد بن الصلت عنه ، وتفرد به إسحاق بن إبراهيم ـ شاذان ـ عن سعيد» .

قلت : ومسلم بن كيسان ؛ ضعيف جدّاً .

وقد روي الحديث عنه بلفظ :

« كان يتوضأ بفضل سواكه » .

وسيأتي تخريجه برقم (٦٤٢١) مع الجمع بينهما .

٤٢٦٩ ـ (كانَ يَسْتَحِبُّ إذا أفْطَرَ أنْ يَفْطِرَ علَى لَبن ٍ، فإنْ لَم يَجِدْ فتَمْر ، فإنْ لَمْ يَجِدْ حَسا حَسَواتٍ مِنْ ماء) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢ / ٣٨١ / ١) ، والضياء في «المختارة» (١ / ٤٩٥)

عن **أبي يعقوب إسحاق بن الضيف** : ثنا عبد الرزاق : أبنا جعفر بن سليمان ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً .

ثم رواه من طريق أحمد ، عن عبد الرزاق به . إلا أنه قال : « رطبات » بدل « لبن » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسحاق بن الضيف صدوق يخطئ ؛ كما قال الحافظ :

قلت : وقد أخطأ في ذكر « اللبن » بدل « الرطبات » ؛ بدليل مخالفته للإمام أحمد ، فروايته منكرة ، والمحفوظ رواية أحمد .

٤٢٧٠ ـ (كانَ يستَحِبُّ الصلاةَ في الحِيطان) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٣٤) ، وتمام في « الفوائد » (١١ / ١٩٤/ ١) عن **الحسن بن أبي جعفر** ، عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث الحسن بن أبي جعفر ، والحسن بن أبي جعفر قد ضَعَّفَهُ يحيى بن سعيد وغيره » .

٤٢٧١ ـ (كانَ يَسْتَفْتِحُ دُعاءَهُ بـ : سُبحانَ ربِّيَ الأعْلَى الوَهّاب) .

ضعيف . رواه أحمد (٤ /٥٤) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٢ / ١٦ - ١٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب » (٤٩ / ١) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (٤٥ / ١) ، والحاكم (١ / ٤٩٨) عن **عمر بن راشد** ، عن إياس بن سلمة ، عن أبيه مرفوعاً . ورواه ابن عساكر (٧ / ٢٤٦ / ٢) من طريق أحمد ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي على ما في النسخة المطبوعة من

« التلخيص » . والظاهر أنها خطأ ؛ فقد قال المناوي بعد أن حكى تصحيح الحاكم إيـاه :

« وردَّه الذهبي بأن عمر ضعيف » .

وهذا هو اللائق بالذهبي ؛ فقد ترجمه في « الميزان » ترجمة طويلة ، ونقل فيها أقوال الأئمة في تضعيفه ، وقال بين يديها :

« ضعفوه » .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ؛ منها هذا الحديث .

٤٢٧٢ - (كانَ يَسْتَمْطِرُ في أَوَّلِ مَطْرةٍ يَنْزعُ ثيابَهُ كلَّها إلا الإزار) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٧٧) عن **الربيع بن صبيح** ، عن **يزيد الرَّقاشي** ، عن أنس مرفوعاً . وقال :

« غريب بهذا اللفظ ، تفرد به الرقاشي » .

قلت : وهو ضعيف .

والربيع بن صبيح ؛ صدوق سيئ الحفظ .

٤٢٧٣ - (كانَ يَسْجُد علَى مِسْح) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٣٥ / ٢) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني أبو موسى الهروي : نا أبو عبيدة الحداد : نا حسين وحازم ابن إبراهيم ، عن **سماك بن حرب** ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« حسين ، يعني : المعلم » .

قلت : وهو ثقة ، وكذلك سائر الرواة ؛ غير أن سماك بن حرب قال الحافظ :

« صدوق ، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة » .

فالحديث من أجله ضعيف .

وأبو موسى الهروي ؛ اسمه إسحاق بن إبراهيم مترجم في « اللسان » .

٤٢٧٤ - (وجَّهَنا ﷺ في سريَّةٍ فأَمَرنا أنْ نقرأ إذا أَمْسَينا وإذا أَصْبَحنا : ﴿ أَفَحَسِبْتُم أنّما خَلَقْناكُم عَبَثاً . . . ﴾ الآيَةَ ، فقَرَأْنا ، فغَنِمْنا وسَلِمْنا) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٧ - ٢٨ / ٧٥) ، وأبو نعيم في « المعرفة » (٢ / ١٥٣ - ١٥٤ / ٧٢٦) من طريق **يزيد بن يوسف بن عمرو** : ثنا **خالد بن نزار** : ثنا سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبيه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في خالد بن نزار ، غير يزيد ابن يوسف بن عمرو ، فإني لم أجد له ترجمة ، وأستبعد أن يكون (**يزيد بن يوسف الرحبي الدمشقي**) ؛ فإنه في طبقة (خالد بن نزار) هذا ، ولم يذكر في الرواة عنه . ومع ذلك فالحافظ ذكر الحديث في ترجمة (**إبراهيم بن الحارث التيمي**) والد (محمد بن إبراهيم) هذا ، وقال :

« أخرجه ابن منده من طريق لا بأس بها عن محمد بن إبراهيم التيمي . . الحديث » . وقال عقبه :

« **فإن ثبت هذا فإبراهيم عاش بعد النبي** ﷺ » .

قلت : يشير إلى أن قوله في السند « عن أبيه » لا يعني جده الحارث بن خالد ؛ كما قال بعضهم . والله أعلم .

٤٢٧٥ - (كانَ يَصومُ عاشُوراءَ ويأْمُر بهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (رقم ١٠٦٩) ، والبزار « كشف » (١٠٤٤) دون الأمر به ، عن جابر ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن ، عن عليّ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ جابر - هو ابن يزيد الجعفي - وهو ضعيف متهم .

والحديث إن صح ، فهو منسوخ ؛ لصريح حديث عائشة قالت :

« كانت قريش تصوم عاشوراء في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض شهر رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه» .

أخرجه الشيخان وغيرهما .

٤٢٧٦ - (كانَ يُضَحِّي بالشاةِ الواحِدَةِ عنْ جَمِيع أَهْلِه) .

ضعيف مرفوعاً . أخرجه الحاكم (٤ / ٢٢٩) ، والبيهقي في « السنن » (٩ / ٢٦٨) عن عبد الله بن يزيد المقرئ : ثنا سعيد بن أبي أيوب : حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد ، عن جده عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي ﷺ وهو صغير ، فمسح رأسه ودعا له - قال : فذكره مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا ، لكن فيه علَّة خفيَّة ؛ وهي الوقف ؛ فإنه ليس في رواية البيهقي التصريح بالرفع ، بل قال بعد قوله : « ودعا له » :

« قال : وكان يضحي . . . . » .

وهذا ظاهره أن القائل هو زهرة بن معبد ، وأن اسم « كان » يعود إلى عبد الله ابن هشام ، بخلاف رواية الحاكم فإنها صريحة في الرفع ؛ فإن لفظه :

« ودعا له ، قال : كان رسول الله ﷺ يضحي . . . » .

وهي شاذة عندي ؛ لأن في طريقها عند الحاكم السري بن خزيمة ، وهو غير معروف عندي ، وقد خالفه الترقفي عند البيهقي ، وكذا علي بن عبد الله المدني عند البخاري في « الأحكام » (١٣ / ١٧١ - فتح) فرواه عن المقرئ مثل رواية البيهقي تماماً ، وقال الحافظ :

« وهذا الأثر الموقوف صحيح بالسند المذكور إلى عبد الله ، وإنما ذكره البخاري مع أن من عادته أنه يحذف الموقوفات غالباً ؛ لأن المتن قصير » .

قلت : ومما يؤيد الوقف أن عبد الله بن وهب قد تابعه عن سعيد به ؛ دون ذكر الأضحية .

أخرجه البخاري في « الشركة » (٦ / ١٠٢) ، و « الدعوات » (١١ / ١٢٦) .

٤٢٧٧ - (كانَ يُعْجِبُه التَّهَجُّدُ مِنَ اللَّيْلِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٨٦ / ١) عن أبي بلال **الأشعري : نا قيس بن الربيع** ، عن الأسود عن جندب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف قيس بن الربيع وأبي بلال الأشعري .

وأعلَّه الهيثمي - وتبعه المناوي - بالأشعري وحده !

٤٢٧٨ - (كانَ تُعْجِبُه الفاغِيَةُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ١٥٢ - ١٥٣) ، وأبو الشيخ (ص ٢٣١) عن سليمان بن كثير : **ثنا عبد الحميد** ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الحميد هذا - هو ابن قدامة - ؛ قال البخاري : « لا يتابع على حديثه » .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وساق له هذا الحديث .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١ / ١٦٦) وقال :

« يروي عن أنس بن مالك ، عداده في أهل البصرة ، روى عنه سليمان بن كثير » .

وهو عمدة قول الهيثمي : « ورجاله ثقات » فيما نقله المناوي عنه وأقرَّه !! واغترَّ بذلك السيوطي فرمز لحسنه !

٤٢٧٩ - (كانَ يُعْجِبهُ أنْ يَتوضَّأَ مِنْ مخْضبٍ لي صُفْر) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٦٩) عن عبيد الله بن عمر ، عن **محمد بن إبراهيم** ، عن زينب بنت جحش مرفوعاً .

قلت : ورجاله ثقات غير محمد بن إبراهيم هذا فلم أعرفه . ويحتمل أنه انقلب على الناسخ أو الطابع ، والصواب « إبراهيم بن محمد » وهو : **إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن جحش بن رئاب الأسدي** ؛ فقد جاء في « التهذيب » أن البخاري قال في « تاريخه » : رأى زينب بنت جحش . وعن ابن حبان أنه أشار إلى تضعيف هذه الرؤية ؛ بل قال : « وليس يصح ذلك عندي » .

ثم تأكدت من القلب المذكور حين رجعت إلى « تاريخ البخاري » (١ / ١ / ٣٢٠) إذ رأيته يقول :

« حجازي ، رأى زينب بنت جحش ، قال لي إسماعيل بن أبي أويس : حدثني الدراوردي ، عن عبيد الله بن عمر ، عن إبراهيم بن محمد بن جحش

الأسدي : أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ في مخضب صفر في بيت زينب بنت جحش » .

وإبراهيم هذا ؛ روى عنه رجلان آخران ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، وقال الحافظ :

« صدوق » .

لكن الظاهر أنه لم يسمع هذا الحديث من زينب ، أما على قول ابن حبان فظاهر ، وأما على قول البخاري فلأنه لا يلزم من ثبوت الرؤية ثبوت السماع منها ، لا سيما على مذهب البخاري ؛ الذي لا يثبت السماع بمجرد المعاصرة بل لا بد عنده من ثبوت التلاقي ، ولا يثبت هذا بمجرد الرؤية ، كما لا يخفى . ويؤكد ذلك أن رواية البخاري ظاهرها الإرسال .

ثم إن لفظه يختلف عن لفظ ابن سعد ؛ إذ ليس فيه إلا مجرد التوضؤ في المخضب ، وذلك لا يستلزم أن ذلك كان يعجبه .

فلهذا كله ؛ لم تطمئن النفس لثبوت هذا الحديث . والله أعلم .

٤٢٨٠ - (كانَ يُعْجِبهُ أنْ يُدْعَى الرَّجُلُ بأَحَبِّ أَسْمائِه إلَيْهِ ، وأَحبِّ كُناهُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٨١٩) ، والطبراني في «المعجم الكبير » (١ / ١٧٢ / ٢) عن **محمد بن عثمان القرشي** قال : حدثنا ذيال ابن عبيد بن حنظلة : حدثني جدي حنظلة بن حذيم قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ القرشي هو محمد بن عثمان بن سيار البصري ثم الواسطي ؛ لم يوثّقه أحد ، بل قال الدارقطني :

« مجهول » .

قلت : وفي طبقته **محمد بن عثمان الواسطي** ، وثقه ابن حبان ، وقد شاركه في الرواية عن بعض شيوخه ، وفي كونه واسطياً ، وقد يروي عنه بعض من روى عن هذا ، كما روى عنه أبو عوانة ، فيحتمل أن يكونا واحداً ، كما بينته في «الصحيحة» (٢٩٥٣) ، فإذا ثبت هذا فالحديث حسن . والله أعلم .

ثم رأيت الهيثمي ذكر الحديث في « المجمع » (٨ / ٥٦) وقال :

« رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » .

فكأنه يجزم بالاحتمال المذكور . فالله أعلم .

٤٢٨١ - (كانَ يُعْجِبهُ أنْ يَدْعُوَ ثَلاثاً ، ويَسْتَغفرَ ثَلاثاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٢٣٩) ، وابن حبان (٢٤١٠) من طريق أبي يعلى - وهذا في « مسنده » (٥٢٧٧) - ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٦٢) ، وأحمد (١ / ٣٩٤ ، ٣٩٧) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٧٢ / ٢) وفي « الدعاء » (٢ / ٨٠٧ - ٨٠٨) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨) من طريق إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون ، عن عبد الله بن مسعود به مرفوعاً .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير أن أبا إسحاق - واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي - كان اختلط ، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه .

وفي رواية لأحمد عنه ، عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود به .

فجعل عبدَ الرحمن بنَ يزيد ؛ مكان عمرو بن ميمون ، ولعل هذا من اختلاط أبي إسحاق .

هذا ؛ وقد تجاهل المعلِّق على «مسند أبي يعلى» (١٣/٥١) ، وعلى «الإحسان» (٣ / ٢٠٣) عنعنة أبي إسحاق واختلاطه ، وصححا إسناده ! بل ادعى الأول أن إسرائيل قديم السماع من جده ! وهذا مما لم أر أحداً صرح به من الحفاظ ، بل هو خلاف ما نقله الحافظ العراقي في شرح « المقدمة » (ص ٣٩٤) عن أحمد : « إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين ، سمع منه بأَخرة » . ونحوه في رواية ابنه عبد الله في « العلل » (١ / ٢٠٢) . وأظن أنه استلزم ذلك من إخراج الشيخين لحديثه عن جده ، وذلك غير لازم ، كما لا يخفى على أهل العلم ؛ لاحتمال أن اختلاطه لم يصلهما ، أو وصلهما ولكن كان عندهما خفيفاً ، كمثل الذهبي فإنه قال : « شاخ ونسي ولم يختلط » . أو غير ذلك من الاحتمال .

ثم إنه قد خالفه سفيان وزهير ؛ فروياه عن أبي إسحاق دون قوله : « ويستغفر ثلاثاً » .

أخرجه الطبراني في « الدعاء » أيضاً (رقم ٥٢ و ٥٣) .

قلت : فهذا الاضطراب في المتن والإسناد ، مما لا يحتمل ممن رمي بالاختلاط ، ومثله من كان سيئ الحفظ ، بل إن ذلك مما يؤكد ما رمي به .

نعم ؛ برواية سفيان - وهو الثوري - تزول شبهة الاختلاط ؛ فإنه ممن سمع منه قديماً بالاتفاق ، وتترجَّح روايته على رواية إسرائيل ، ولا سيما وقد تابعه زهير ، ولكن تبقى العلة الأخرى وهي العنعنة ، فإن وجد تصريحه بالتحديث أو السماع صحت جملة الدعاء . والله أعلم .

٤٢٨٢ - (كانَ يَعْملُ عَمَلَ البَيْتِ ، وأَكْثر ما يَعْمَلُ الخِياطَة) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٦٦) ، والأصبهاني في «الترغيب» (ق ٨١ / ١ - ٢) عن الحجاج بن فرافصة ، عن عقيل ، عن ابن شهاب : أن عائشة قالت :

فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد منقطع ضعيف ؛ ابن شهاب لم يدرك عائشة .

والحجاج بن فرافصة ؛ ضعيف .

والمحفوظ عن السيدة عائشة بلفظ :

«كان يخيط ثوبه ، ويخصف نعله ، ويعمل ما تعمل الرجال في بيوتهم» .

أخرجه ابن سعد أيضاً ، وأحمد ، وغيرهما ، وهو مخرج في « المشكاة » (٥٨٢٢) .

٤٢٨٣ - (كانَ يَغْسِلُ مقْعَدَتَهُ ثَلاثاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٣٥٦) ، وأحمد (٦ / ٢١٠) عن **شريك** ؛ عن جابر ، عن زيد **العمي** ، عن أبي الصديق الناجي ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء ؛ زيد العمي فمن دونه ، وأشدهم ضعفاً جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - ؛ فإنه قد اتهم بالكذب .

لكن ذكر المناوي في « الفيض » عن مغلطاي أنه قال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بسند أصح من هذا » .

قلت : ليس فيه (ثلاثاً) ، وهو عنده (٥ / ١٢٢ / ٤٨٥٣) من طريق إبراهيم بن مرثد العدوي ، عن إسحاق بن سويد العدوي ، عن معاذة العدوية : أن عائشة قالت :

« يا معشر النساء ! مُرْنَ أزواجكنَّ أن يغسلوا عنهم أثر البول والغائط ؛ فإن رسول الله ﷺ كان يغسل عنه أثر البول والغائط ، وأنا أستحي أن أقوله لهم » .

وسنده حسن . وتابعه قتادة ، عن معاذة به ؛ عند الترمذي وغيره وصححه .

انظر « الإرواء » (٤٢) .

٤٢٨٤ - (كانَ يُقَبِّلُ وهُوَ مُحْرِمٍ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٧١) عن أبي حنيفة ، عن زياد بن علاقة ، عن عمرو بن ميمون ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ لكن تكلّم الأئمة في حفظ أبي حنيفة وضعفوه ، كما سبق بيانه تحت الحديث (٣٩٧ و ٤٥٨) .

والمحفوظ من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ :

« . . . وهو صائم » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٩ - ٢٢١) ، و « الإرواء » (٦١٦) .

٤٢٨٥ - (كانَ يُقَلَّسُ لَهُ يومَ الفِطْرِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١ / ٣٩١ - ٣٩٢) عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عامر ، عن قيس بن سعد قال :

« ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته ، إلا شيء واحد ، فإن رسول الله ﷺ . . .» .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين ، وجرى على ظاهره البوصيري في « الزوائد » فقال (٨١ / ٢) :

« إسناده صحيح ، رجاله ثقات » !

وخفي عليه أن أبا إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السبيعي - كان اختلط ، وإسرائيل - وهو حفيده ؛ فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق - سمع من جده بعد الاختلاط ، ولذلك قال أحمد :

« إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين ، سمع منه بأخرة » .

قلت : ثم هو إلى ذلك مدلس ، وضعفه بذلك غير ما واحد من المتقدمين والمتأخرين ، فيخشى أن يكون تلقاه عن بعض الضعفاء ثم دلسه ؛ فإن الحديث رواه إسرائيل أيضاً ، عن جابر ، عن عامر به .

أخرجه أبو الحسن بن سلمة القطان في « زوائده على ابن ماجه » (١/٣٩٢) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٢٠٩) ، وأحمد (٣ / ٤٢٢) .

وتابعه شيبان ، عن جابر به .

أخرجه القطان ، والطحاوي .

وتابعهما شريك ، عن جابر به .

أخرجه الطحاوي .

فرجع الحديث إلى أنه من رواية جابر ، وهو ابن يزيد الجعفي ، وهو ضعيف ، بل كذبه بعضهم ، ورماه آخرون بالتدليس ، وبه أعله الطحاوي فقال :

«وما لم يذكر فيه سماعه ممن يحدث به عنه ، أو ما يدل على ذلك فليس بالقوي عند من يميل إليه ، فكيف عند من ينحرف عنه» .

ثم روى بسنده الصحيح عن سفيان الثوري قال :

« كل ما قال لك فيه جابر : « سمعت » أو « حدثني » أو « أخبرني » فاشدد به يديك ، وما كان سوى ذلك ففيه ما فيه » .

نعم ؛ قد روي الحديث من طريق أخرى ؛ عن شريك ، عن مغيرة ، عن عامر قال :

« شهد عياض الأشعري عيداً بالأنبار ، فقال : ما لي لا أراكم تقلّسون كما كان يقلّس عند رسول الله ﷺ » .

أخرجه ابن ماجه ، والطحاوي وأعلّه بالإرسال ، فقال :

« ففي هذا الحديث رد الشعبي إياه إلى **عياض الأشعري** ، وعياض هذا رجل من التابعين ، فعاد الحديث به إلى أن صار منقطعاً ، وكان أولى مما رواه جابر عن الشعبي ؛ لأن مغيرة عن الشعبي أثبت من جابر عن الشعبي » .

وبمثله أعلّه أبو حاتم الرازي أيضاً ؛ فقال ابنه في « العلل » (١ / ٢٠٩) :

« سألت أبي عن حديث عامر ، عن قيس بن سعد . . . أي شيء معناه ؟ بعضهم يقول هذا : عن عامر ، عن عياض الأشعري ، عن النبي ﷺ ، أيهما أصح ، وما معنى الحديث؟ فأجاب أبي ؛ فقال :

معنى التقليس : أن الحبش كانوا يلعبون يوم الفطر بعد الصلاة بالحراب .

واختلفت الرواية عن الشعبي في عياض الأشعري ، وقيس بن سعد ، رواه جابر الجعفي ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد عن النبي ﷺ . ورواه آخر ثقة ـ نسيت اسمه ـ ، عن الشعبي ، عن عياض ، عن النبي ﷺ ، وعياض الأشعري عن النبي ﷺ مرسل ، ليست له صحبة » .

قلت : والراوي الثقة الذي نسي أبو حاتم اسمه ، إنما هو **شريك** كما تقدم ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ ، وهو ثقة فعلاً ، إلا أنه سيئ الحفظ معروف بذلك ، فهي علة أخرى في الحديث علاوة على الإرسال ، على أن الحافظ قد جزم في «التقريب» بأن عياضاً هذا صحابي ، ولم يذكر له مستنداً يعتَدّ به ، اللهم إلا قوله :

« جاء عنه حديث يقتضي التصريح بصحبته ، ذكره البغوي في « معجمه » ، وفي إسناده لين » .

وليس يخفى أنه لا تثبت الصُّحْبَةُ بمثل هذا الإسناد واللين . والله أعلم .

٤٢٨٦ - (كـانَ يَكْتَـحِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ ، ويَحْـتَـجِمُ كلَّ شَـهْـر ، ويَشْـرَبُ الدواءَ كلَّ سَنَةٍ) .

موضـوع . أخـرجه ابن عدي (ق ١٨٦ / ١) عن سيف بن محـمـد بن أخت سفيان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سيف هذا ؛ قال الحافظ :

« كذبوه » . وقال الذهبي في « المغني » :

« قال أحمد : كذاب يضع الحديث » .

٤٢٨٧ - (كانَ يَكْرَهُ العَطْسَةَ الشَّدِيدَة في المسْجِد) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٢ / ٢٩٠) عن يحيى بن يزيـد بن عبد الملك النوفلي ، عن أبيه ، عن داود بن فراهيج ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

« قال أبو أحمد (يعني ابن عدي) : يحيى بن يزيد ووالده ضعيفان » .

٤٢٨٨ - (كانَ يَكْرَهُ أنْ يأْكُلَ الضَّبّ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (١٢ / ٣١٨) عن مسعر ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضـعيف ؛ إبراهيم هو ابن يزيد النخـعي ؛ لم يثـبت سـماعـه من عائشة كما في « التهذيب » .

والخطيب أورده من طريق عـلان بن الحـسن بن عـمـويه الواسطي ؛ وفي ترجمته ، ولم يزد فيها على أن ساق له هذا الحديث ، فهو مجهول .

وقد خالفه سفيان عن حماد ؛ فساقه عنها بلفظ :

أُهدي لنا ضب ، فقدمته إلى النبي ﷺ فلم يأكل منه ، فقلت : يا رسول الله ! ألا تُطعِمُه السُّؤال؟ فقال : « إنا لا نطعمهم مما لا نأكل » .

أخرجه البيهقي (٩ / ٣٢٦) ، وأشار إلى تضعيفه بقوله :

« إن ثبت » .

ثم روى عن زهير ، عن أبي إسحاق قال :

« كنت عند عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود فجاء ابن له ـ أراه القاسم ـ ، قال : أصبت اليوم من حاجتك شيئاً ؟ فقال بعض القوم : ما حاجته ؟ قال : ما رأيت غلاماً آكل لِضَبٍّ منه ، فقال بعض القوم : أوليس بحرام ؟ فسأل قال : وما حرمه ؟ قال : ألم يكن رسول الله ﷺ يكرهه ؟ قال : أوليس الرجل يكره الشيء وليس بحرام ؟ قال : قال عبد الله : إن محرم الحلال كمستحل الحرام » .

ورواه الطبراني (٣ / ١٦ / ١) مختصراً .

قلت : وهذا مرسل أيضاً ومن مجهول ؛ وهو بعض القوم ، ولكن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود قد سلم به ، ولكنه مرسل على كل حال ، ولا يشهد لما قبله ؛ لأن الإرسال والانقطاع في طبقة واحدة . والله أعلم .

٤٢٨٩ ـ (كانَ يَكْرَهُ الصَّوْتَ عِنْدَ القِتالِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٤١٤) ، وعنه البيهقي (٩/ ١٥٣) ، والحاكم (٢ / ١١٦) من طريق مطر ، عن قتادة ، عن أبي بردة ، عن أبيه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي .

قلت : مطر ؛ لم يخرج له البخاري إلا تعليقاً ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« من رجال مسلم ، حسن الحديث » .

لكن قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

قلت : وقد خالفه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي فقال : عن قتادة ، عن الحسن ، عن قيس بن عباد قال :

« كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال » .

أخرجه الثلاثة المذكورون . وقال الحاكم :

« وهو أولى بالمحفوظ » .

وهو كما قال .

٤٢٩٠ ـ (كانَ يَكْرَهُ رِيحَ الحِنّاء) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٢ / ٢٨٠) ، وأحمد (٦ / ١١٧) عن كريمة بنت همام قالت : سمعت عائشة سألتها امرأة عن الخضاب بالحناء ؟ قالت : لا بأس به ، ولكن أكره هذا ؛ لأن حِبِّي ﷺ كان . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كريمة هذه مجهولة الحال ؛ لم يوثقها أحد .

٤٢٩١ ـ (كانَ يَكْرَهُ سَوْرَةَ الدَّمِ ثَلاثاً ، ثُمَّ يُباشِرُ بعدَ الثلاث بِغَيرِ إِزار) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٢٣) عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أمه ، عن أم سلمة قالت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن بشير ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

والحسن ؛ هو البصري .

وأمه اسمها خيرة مولاة أم سلمة ؛ مقبولة عند الحافظ ، ولم يوثقها غير ابن حبان .

والحديث قال الهيثمي (١ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سعيد بن بشير ، وثقه شعبة ، واختلف في الاحتجاج به » .

٤٢٩٢ - (كانَ يَكْرَهُ مِنَ الشاةِ سَبْعاً : الذَّكَر ، والأُنْثَيَين ، والمثَانَة ، والحياء ، والمرَارة ، والغدّة ، والدَّم ، وكانَ أحبَّ الشاةِ إليهِ مقدّمها) .

ضعيف . رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٤ / ٨٧٧١) ، وأبو محمد الجوهري في « الفوائد المنتقاة » (١٠ / ٢) ، والبيهقي في « سننه » (١٠ / ٧) عن **واصل بن أبي جميل** ، عن مجاهد بن جبر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ واصل هذا ؛ مجهول كما قال أحمد ، ثم هو إلى ذلك مرسل .

وقد وصله البيهقي ، وابن عدي (٢٤١ / ١) ، وابن عساكر (١٧ / ٣٦٠ / ١) من طريق فهر بن بشر : حدثنا **عمر بن موسى** ، عن واصل بن أبي جميل ، عن مجاهد ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« عمر بن موسى يضع الحديث » . وقال ابن عساكر :

« وصل هذا الحديث غريب ، وقد رواه الأوزاعي عن واصل فأرسله » .

ثم ساقه مرسلاً كما تقدم .

وقد روي موصولاً من وجه آخر ، يرويه **يحيى الحماني** : ثنا **عبد الرحمن بن زيد بن أسلم** ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ص ٣٨٢ ـ زوائده) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ؛ متروك .

ويحيى الحماني ؛ فيه ضعف .

٤٢٩٣ ـ (لأَشْفَعَنَّ يومَ القِيامَةِ لمنْ كانَ في قَلْبِه جَناح بَعُوضَة إيمان) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٧٩) عن الفضل بن علي بن الحارث بن محمود الهروي سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة : سمعت أبا حسان عيسى بن عبد الله العثماني يقول : ذهب بي أبي إلى البصرة إلى بني سهم إلى امرأة يقال لها : آمنة بنت أنس بن مالك : فسمعت أبي يقول لها : يا آمنة ! مالكٌ ممن ؟ قالت : من بني ضمضم ، ثم قالت : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أورده في ترجمة الهروي هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأعلَّه الذهبي بالعثماني هذا فقال :

« متهم بالكذب ، قال المستغفري : يكفيه في الفضيحة أنه ادّعى السماع من آمنة بنت أنس بن مالك لصلبه ! » .

٤٢٩٤ ـ (للهُ أفْرَحُ بتوبَةِ عَبْدِه منْ رَجُلٍ أَضَلَّ راحِلَتَهُ بِفَلاةٍ منَ الأَرْضِ ، فَطَلَبَها ، فلمْ يَقْدِرْ عليها ، فَتَسَجَّى لِلْمَوتِ ، فبينَما هُوَ كذلكَ إذْ سَمِعَ وَجْبَةَ الراحِلة حينَ بَرَكَت ، فَكَشَفَ عنْ وَجْهِه ، فإذا هوَ بِراحلته) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٩) ، وأحمد (٣ / ٨٣) ، وأبو

يعلى (١ / ٣٥٦) عن فضيل بن مرزوق ، عن عطية ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ ؛ ضعيف مدلس .

وفضيل بن مرزوق ؛ فيه ضعف ؛ واحتج به مسلم .

والحديث في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أنس بن مالك وعبد الله ابن مسعود ؛ ليس فيه ذكر التسجي والوجبة ؛ فهو منكر بهذا اللفظ .

٤٢٩٥ ـ (لأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوطٍ في سَبيلِ اللهِ ؛ أَحبّ إليَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَد الزِّنا) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٢١٥) عن سلمة بن الفضل ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير قال :

« بلغ عائشة رضي الله عنها أن أبا هريرة يقول : إن رسول الله ﷺ قال : (فذكره) ، وأن رسول الله ﷺ قال :

« ولد الزنا شر الثلاثة » ، و « إن الميت يعذب ببكاء الحي » ، فقالت عائشة : رحم الله أبا هريرة ! أساء سمعاً فأساء إصابة ، أما قوله : « لأن أمتِّع بسوط في سبيل الله أحبّ إلي من أن أعتق ولد الزنا » ، إنها لما نزلت ﴿ فَلا اقْتَحَمَ العَقَبةَ . ومَا أدراكَ ما العَقَبة ﴾ قيلَ : يا رسول الله ! ما عندنا ما نعتق إلا أن أحدنا له جارية سوداء تخدمه وتسعى عليه ، فلو أمرناهن فزنين فجئن بالأولاد فأعتقناهم !؟ فقال رسول الله ﷺ :

« لأن أمتع بسوط في سبيل الله أحب إليَّ من أن آمر بالزنا ثم أعتق الولد » .

وأما قوله : « ولد الزنا شر الثلاثة » ، فلم يكن الحديث على هذا ، إنّما كان

رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ فقال : « من يعذرني من فلان ؟ » قيل : يا رسول الله مع ما به ، ولد زنا ، فقال رسول الله ﷺ : « هو شر الثلاثة ، والله عز وجل يقول : ﴿ ولا تزرُ وازِرةٌ وِزْرَ أُخْرى ﴾ » .

وأما قوله : « إن الميت ليعذب ببكاء الحي » ، فلم يكن الحديث على هذا ، ولكن رسول الله ﷺ مرَّ بدار رجل من اليهود قد مات وأهله يبكون عليه فقال : «إنهم يبكون عليه ، وإنه ليعذب ، والله عز وجل يقول : ﴿ لا يُكَلِّفُ الله نَفْساً إلا وُسْعَها ﴾» . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« كذا قال ، وسلمة لم يحتج به (م) وقد وثق ، وضعفه ابن راهويه » .

قلت : وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

قلت : وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه ، فأنّى للحديث الصحة بل الحسن ؟!

وقد روي من طريق أخرى عن الزهري ، فقال الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (٥٦ / ١ ـ زوائده) : حدثنا عبد العزيز بن أبان قال : ثنا معمر بن أبان ابن حمران قال : أخبرني الزهري به نحوه .

وابن أبان هذا ؛ متروك ؛ فلا يستشهد به .

٤٢٩٦ ـ (لأَنا في فِتْنَةِ السَّرّاء أَخْوفَ عَلَيكُمْ مِنْ فِتْنَةِ الضَّرَّاء ، إنَّكُمْ ابْتُليتُم بفِتْنَةِ الضَّرّاءِ فَصبَرْتُمْ ، وإنَّ الدُنْيا حُلْوَةٌ خَضرَة) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٢٢٣/١) ، والبزار (ص ٣٢٣ ـ زوائده) ، وأبو نعيم

في « الحلية » (١ / ٩٣) عن مغيرة الضبي ، عن رجل من بني عامر قال : ثنا مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل العامري .

لكن قوله : « وإن الدنيا حلوة خضرة » ، له شواهد كثيرة صحيحة ، قد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٩١١ و ١٥٩٢) .

٤٢٩٧ ـ (لِئِنْ بَقِيتُ لآمُرَنَّ بصِيامِ يومٍ قَبْلَه أوْ يومٍ بَعْدَهُ . يوم عاشُوراء) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي في « السنن » (٤ / ٢٨٧) عن ابن أبي ليلى ، عن داود بن علي ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ داود هو ابن علي بن عبد الله بن عباس ، وهو مقبول عند الحافظ .

وابن أبي ليلى ـ وهو محمد بن عبد الرحمن ـ ؛ ضعيف سيئ الحفظ .

وقد روي عنه بلفظ :

« صوموا يوماً قبله ، ويوماً بعده » ليس فيه : « لئن بقيت . . . » ، وهو مخرَّج في « حجاب المرأة المسلمة » (ص ٨٩) .

وذكر اليوم الذي بعده منكر فيه ؛ مخالف لحديث ابن عباس الصحيح بلفظ :

« لئن بقيت إلى قابل لأصومنَّ التاسع » .

أخرجه مسلم ، والبيهقي ، وغيرهما .

٤٢٩٨ - (لَتَأْمُرُنَّ بالمعْروفِ ، ولَتَنْهَوُنَّ عنِ المنْكَرِ ، أَوْ لَيُسَلِّطَنَّ الله شِرارَكُم علَى خِيارِكُم ، فَيدْعُو خِيارُكم ، فَلا يُسْتَجابُ لَهُم) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٩٢) من طريق الدارقطني ، عن **محمود بن محمد أبي يزيد الظفري الأنصاري** : حدثنا أيوب بن النجار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

« قال الدارقطني : تفرد به محمود عن أيوب بن النجار عن يحيى ، ومحمود لم يكن بالقوي » .

وللحديث علّة أخرى ؛ وهي الانقطاع ؛ فقد ذكروا عن أيوب بن النجار أنه قال :

« لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً : احتج آدم وموسى» .

والحديث قال الهيثمي (٧ / ٢٦٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، والبزار (٣٣٠٦) ، وفيه حبان بن علي ؛ وهو متروك ، وقد وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه في غيرها » .

٤٢٩٩ - (لَتُتْرَكَنَّ المدينةُ علَى أَحْسَنِ ما كانَتْ ، حَتَّى يَدْخل الكَلبُ فَيُغَذِّي علَى بعضِ سَواري المدينةِ أو علَى المنْبَر) .

منكر بذكر جملة الكلب . أخرجه مالك (٣ / ٨٥ - ٨٦ رواية يحيى) عنه ، عن ابن حِماس ، عن عمه ، عن أبي هريرة مرفوعاً ؛ وزاد : فقالوا : يا رسول الله ! فلمن تكون الثمار ذلك الزمان ؟ قال :

« للعوافي : الطير والسباع » .

كذا قال فيه يحيى : « ابن حماس » لم يسمه ، وسماه بعض الرواة عن

مالك ، فقال أحمد بن أبي بكر : عن مالك ، عن يوسف بن يونس بن حماس به .

أخرجه ابن حبان (٢٥٧ / ١٠٤٠) .

وخالفه عبد الله بن مسلمة عند الحاكم (٤ / ٤٢٦) ، وسعيد بن أبي مريم عند ابن عبد البر في « التمهيد » (٢٤ / ١٢٢) ، فقالا : عن مالك ، عن **يونس بن يوسف بن حماس** ، فقلب اسمه ، فجعله « يونس بن يوسف » مكان « يوسف بن يونس » .

وثمّة وجوه أخرى من الاختلاف على مالك ؛ ذكرها ابن عبد البر ، وعقَّب عليها بقوله :

« وهذا الاضطراب يدل على أن ذلك جاء من قِبَل مالك ، ورواية يحيى في ذلك حسنة ؛ لأنه سلم من التخليط في الاسم ، وأظن أن مالكاً لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل رجع إلى إسقاط اسمه فقال : « ابن حماس » ، **ويحيى** من آخر من عرض عليه « الموطأ » وشهد وفاته » .

وأقول : يونس بن يوسف بن حماس ، عليه أكثر الرواة ، وهو من رجال مسلم ، ووثقه ابن حبان (٧ / ٦٤٨) ، ولكنه لم يسمِّ جده ، وفرَّق بينه وبين مقلوبه : «يوسف بن يونس بن حماس» فترجم له أيضاً (٧ / ٦٣٣) قال :

« يروي عن أبيه عن أبي هريرة . روى عنه مالك » .

وهو هذا يقيناً ، لكن قوله : « أبيه » خطأ ؛ لا أدري أهو منه أم من النساخ ؛ فإنه مخالف لما في «التاريخ» (٤ / ٢ / ٣٧٤) وهو عمدته في الغالب ، كما هو معلوم ، كما هو مخالف لكل المصادر التي أخرجت هذا الحديث ، ومنها كتاب ابن حبان نفسه «الصحيح» ؛ كما تقدم عن « الموارد » .

هذا ؛ وقد وهِمَ المزِّي في « التهذيب » (٣٢ / ٥٦١) ، وتبعه العسقلاني ؛ فقالا في ترجمة يونس هذا :

« ذكره ابن حبان في «الثقات» فيمن اسمه يوسف ، قال : وهو الذي يخطئ فيه عبد الله بن يوسف التنّيسي عن مالك فيقول : يونس بن يوسف » .

فأقول : الذي في «الثقات» المطبوع :

« يوسف بن سفيان » . وليس « يونس بن يوسف » كما ذكرا ! وإني لأستبعد جداً أن يكون ما في « المطبوع » خطأً من الناسخ أو الطابع ؛ لأنه مطابق لما في « ترتيب الثقات » للحافظ الهيثمي ، ولأنه موافق أيضاً لقول البخاري :

« وقال لنا عبد الله بن يوسف : عن مالك عن يوسف بن سنان ، والأول أصح » .

يعني : يوسف بن يونس بن حماس .

فيوسف ؛ متفق عليه بينهما في رواية التنِّيسي ، وكذلك حكاه عنه ابن عبد البر في «التمهيد» ، فهذا يبيِّن خطأ «التهذيب» على ابن حبان ، ويؤكِّد ذلك أن ابن حبان قد ترجم ليونس بن يوسف ـ كما تقدم ـ كالبخاري ، وهذا مما خفي على المزِّي ، وتبعه العسقلاني ، فلم يذكرا ذلك عنه !

ومجمل القول : أنه قد اضطرب الرواة على مالك اضطراباً كثيراً ، وأن الصواب منه : أنه يونس بن يوسف بن حماس كما تقدم وأنه ثقة . وإنما علَّة الحديث عمه الذي لم يُسَمَّ في كل الروايات عن مالك ، فهو غير معروف .

وعليه ؛ فقول الحاكم عقب الحديث :

« صحيح الإسناد ، على شرط مسلم » . ليس بصحيح وإن وافقه الذهبي ، وبخاصة قوله : « على شرط مسلم » ؛ فشخص مثل (العمّ) هذا لا يعرف عينه ؛

كيف يكون على شرط مسلم ؟!

نعم ؛ الحديث صحيح دون جملة الكلب ؛ فقد أخرجه الشيخان من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريره نحوه ، وهو مخرج في «الصحيحة» (٦٨٣) ، وله فيه (١٦٣٤) شاهد من حديث محجن بن الأدرع الأسلمي ، وكلاهما ليس فيهما تلك الجملة ، فهي منكرة .

٤٣٠٠ ـ (لَتَخْرُجَنَّ الظَّعِينَةُ مِنَ المدينةِ حَتى تَدْخُلَ الحِيرةَ ، لا تَخافُ أَحداً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ /٣٠٩) عن سليمان بن داود المنقري : ثنا أبو بكر بن عياش : ثنا عبد الملك بن عمير قال : سمعت جابر بن سمرة السُّوائيَّ يقول : فذكره مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عبد الملك إلا أبو بكر » .

قلت : وهما من رجال البخاري ، لكن سليمان بن داود المنقري ـ وهو الشاذكوني ـ ؛ متروك .

وقد روي الحديث من طريق عباد بن حبيش ، عن عدي بن حاتم مرفوعاً به نحوه .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٧٨ ـ ٣٧٩) ، والترمذي (٢٩٥٦) وقال :

« حسن غريب » .

وأقول : عباد هذا ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يروِ عنه غير سماك بن حرب ، وجهله ابن القطان .

وقد خالفه في لفظه مُحِلُّ بن خليفة ، عن عدي مرفوعاً بلفظ :

« فإن طالت بك حياة لترينّ الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالبيت لا تخاف أحداً إلا الله ، قال عدي : فرأيت الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله» .

أخرجه البخاري في «علامات النبوة» (٦/٤٧٨ ، ٤٧٩ - فتح) .

وتابعه ابن حذيفة ، عن عدي به .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٥٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩) .

٤٣٠١ - (. . . .)[1] .

٤٣٠٢ - (لتنقَضنَّ عُرَى الإسْلام عُرْوَةً عُرْوةً ، ولَيَكُونُنَّ أَئِمةٌ مُضِلُّونَ ، وليَخْرُجَنَّ على إِثرِ ذلكَ الدجَّالونَ الثَّلاثَةُ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤ / ٥٢٨) عن محمد بن سنان القزاز : ثنا عمرو بن يونس بن القاسم اليمامي : ثنا جهضم بن عبد الله القيسي ، عن عبد الأعلى بن عامر ، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير ، عن ابن عمر قال :

« كنت في الحطيم مع حذيفة فذكر حديثاً ، ثم قال : (فذكره) . وقال : قلت : يا أبا عبد الله ! قد سمعت هذا الذي تقول من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم » .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر ؛ فعبد الأعلى ضعفه أحمد وأبو زرعة ، وأما جهضم فثقة ، ومحمد بن سنان كذبه أبو داود » .

---

(١) كان هنا الحديث : « لتنتهكن الأصابع بالطهور . . . » ، وقد نقله الشيخ رحمه الله إلى «الصحيحة» (٣٤٨٩) .

قلت : وفي « التقريب » أنه ضعيف . والله أعلم .

وللجملة الأولى من الحديث طريقان آخران عن حذيفة :

الأول : عند البخاري في «التاريخ» (٤ / ٢ / ٢٣٣) .

والآخر : عند الحاكم أيضاً (٤ / ٤٦٩) وصححه ، ووافقه الذهبي .

ولها شاهد من حديث أبي أمامة بسند صحيح ؛ مخرج في « الترغيب » (١ / ١٩٧) .

٤٣٠٣ - (لَدِرْهَمٌ أُعْطِيهِ في عَقْلٍ ؛ أحبّ إليَّ مِنْ خَمْسَةٍ في غَيْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٤٥١ / ٢) عن الوليد : ثنا **عبد الصمد بن عبد الأعلى السلاقى** (كذا) ، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الصمد هذا ؛ قال الذهبي :

« فيه جهالة ، قل ما روى » .

٤٣٠٤ - (لَذِكْرُ اللهِ بالغَداةِ والعَشِيِّ خَيْرٌ مِنْ حَطَمِ السيوفِ في سبيلِ اللهِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (١٢٤ / ٢) ، والديلمي عن **الحسن بن علي العدوي** : حدثنا خراش ، عن أنس رفعه . وقال ابن عدي :

« والعدوي هذا ؛ كنا نتهمه بوضع الحديث ، وهو ظاهر الأمر في الكذب » .

قلت : وهذا الحديث مما سوّد به السيوطي « الزيادة على الجامع الصغير » ؛ فإنه عزاه فيه للديلمي ، مع أنه أورده من طريقه في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٤٨) وقال :

« قال في « الميزان » : خراش عن أنس عدم ، ما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب ، زعم أنه لقيه سنة بضع وعشرين ومئتين . قال ابن حبان : لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار » .

٤٣٠٥ - (لِسانُ القاضِي بينَ جمْرَتَينِ حَتى يَصِيرَ إلى الجنةِ أو النار) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٩) تعليقاً عن **علي بن متويه** : ثنا إبراهيم بن سعدويه : ثنا علي الطنافسي عن سهل أبي الحسن : ثنا **يوسف بن أسباط** ، عن سفيان عن المختار بن فلفل ، عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة ابن متويه ؛ وهو علي بن محمد بن الحسن الأنصاري ؛ يعرف بعلي بن متويه ، وقال :

« توفي سنة ثلاث وثمانين ومئتين » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقد وصله أبو محمد الأردبيلي في « الفوائد » (ق ١٨٤ / ١) عن يوسف به مختصراً .

ويوسف بن أسباط ؛ ضعيف لسوء حفظه .

ورواه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢ / ٤٤٧) من طريق أبي الحسن علي بن محمد ، لكن يبدو أنه وقع في سند « التاريخ » سقط أو تحريف .

٤٣٠٦ - (لستُ أَدْخلُ داراً فيها نَوْحٌ ولا كَلْبٌ أَسْود) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٨ / ١) عن **يحيى ابن عبد الله البابلتي** : نا **أيوب بن نهيك** قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن

عمر يقول : سمعت النبي ﷺ يقول - وعاد أبا سلمة وهو وجع ، فسمع قول أم سلمة وهي تبكي ، فنكلَ نبيّ الله عن الدخول حين سمعها تبكيه بكتاب الله تقول : ﴿ وجاءَتْ سكْرَةُ الموتِ بالحقِّ ذلكَ ما كُنْتَ مِنْهُ تَحِيد ﴾ ، فدخل ثم سلّم ، ثم قال - : « أخلفَ الله عليكِ يا أم سلمة » ، فلما خرج ومعه أبو بكر قال له : رأيتك يا رسول الله كرهت الدخول لأنهم ينوحون ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أيوب بن نهيك ؛ منكر الحديث ؛ كما قال أبو زرعة . وضعفه أبو حاتم وغيره .

وقريب منه يحيى بن عبد الله البابلتي ؛ قال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وأشار الذهبي في ترجمة ابن نهيك إلى أنه أسوأ حالاً من البابلتي ؛ فإنه ساق في ترجمته بهذا الإسناد حديثاً آخر مما أنكر عليه وقال :

« ويحيى ؛ ضعيف ، لكنه لا يحتمل هذا » .

٤٣٠٧ - (لَسقْطٌ أُقدِّمُهُ بينَ يديَّ ؛ أحبّ إليَّ مِنْ فارسٍ أُخلِّفُهُ وَرائي)(١) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٥٧) ، وتمام الرازي في «الفوائد» (١٣٤ / ١ - ٢) عن **يزيد بن عبد الملك النوفلي** ، عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب رفعه . وقال العقيلي :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن كملاحظة لنفسه : « راجع «علوم الحديث» (١٨٦) » .

« يزيد بن عبد الملك لا يتابع على حديثه إلا من وجه لا يصح ، قال أحمد : عنده مناكير ، وقال أحمد بن صالح : ليس حديثه بشيء ، وقال يحيى : ليس حديثه بذاك » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف »

وعبد العزيز الأويسي - راويه عنه - ؛ ثقة من شيوخ البخاري ، وقد خالفه **خالد بن مخلد** فقال : ثنا يزيد بن عبد الملك النوفلي ، عن يزيد بن رومان ، عن أبي هريرة مرفوعاً به .

رواه ابن ماجه (١٦٠٧) .

قلت : والأول أصح ؛ فإن ابن مخلد هذا ؛ وإن كان من رجال الشيخين ففيه كلام من قبل حفظه .

٤٣٠٨ - (لَشِبْرٌ في الجنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الأَرض وَما عَلَيها : الدُّنْيا وما فِيها) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٩) عن حجاج ، **عن عطية** ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية - وهو العوفي - ؛ ضعيف .

وحجاج - وهو ابن أرطاة - ؛ مدلس وقد عنعنه .

وقد روي من حديث ابن مسعود ، فقال أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٠٨) : حدثنا **محمد بن عمر بن سلم** : ثنا **عمر بن أيوب بن مالك** - وما سمعته إلا منه - : ثنا الحسن بن حماد الضبي : ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عنه مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث الأعمش ، لم نكتبه إلا عن هذا الشيخ » .

قلت : ولم أجد له ترجمة ، ومثله عمر بن أيوب بن مالك ؛ إلا أنه يحتمل أنه عمر بن أيوب بن إسماعيل بن مالك أبو حفص السقطي ، نسب إلى جده الأعلى ، فإن يَكُنْه ؛ فهو ثقة ، مترجم في « تاريخ بغداد » (١١ / ٢١٩) .

٤٣٠٩ - (لَعَشْرةٌ في كَدٍّ حلالٍ علَى عَيْلٍ مَحْجوبٍ ؛ أَفْضَلُ عندَ الله منْ ضَرْبٍ بسيفٍ حَولاً كامِلاً لا يجفّ دَماً مع إمام عادل) .

ضعيف جداً . رواه أبو الطيب الحوراني في « جزئه » (٦٧ / ٢) عن **عبد الله ابن موسى المدني القرشي** : نا **عباد بن صهيب** ، عن سليمان الأعمش ، عن عمر ابن عبد العزيز ، عن الحسن بن أبي الحسن ، عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عباد بن صهيب ؛ قال الذهبي :

« أحد المتروكين » .

وعبد الله بن موسى المدني القرشي - وهو أبو محمد التيمي - ؛ صدوق كثير الخطأ . ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٤١٤ - المدينة) وإليه وحده عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » ، وزاد في « الجامع الكبير » : « الديلمي ، وتمام » .

وبيَّض المناوي لإسناده ، فلم يتكلم عليه بشيء في كل من كتابيه : « فيض القدير » و « التيسير » .

٤٣١٠ - (كانَ رسولُ الله ﷺ يَلْعَنُ القاشِرَةَ والمَقْشُورةَ ، والواشِمَةَ والموتَشِمةَ ، والواصِلَةَ والمتّصِلَة) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « مسنده » (٦ / ٢٥٠) عن **أم نهار بنت رفاع** قالت : حدثتني **آمنة بنت عبد الله** : أنها شهدت عائشة فقالت : فذكرته .

قلت : وهـذا إسناد ضعيف ؛ آمنة بنت عبد الله ؛ لا يعـرف حالها ؛ كما في « تعجيل المنفعة » .

وأم نهار ؛ لم أعرفها ، ولم يذكرها في « التعجيل » وهي على شرطه !

وإنما خرجته هنا من أجل الجملة الأولى ، وإلا ؛ فسائره في « الصحيحين » من حديث ابن مسعود .

٤٣١١ ـ (لَعَنَ الذينَ يُشَقِّقُونَ الكلامَ تَشْقِيقَ الشِّعْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أحمد في « مسنده » (٤ / ٩٨) عن سفيان ، عن **جابر ابن عمرو بن يحيى** ، عن معاوية قال : لعن رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جابر بن عمرو بن يحيى ؛ لم أعرفه ، ويغلب على الظن أن فيه تحريفاً ؛ وأن الصواب جابر عن عمرو بن يحيى ؛ فإن سفيان ـ وهو الثوري ـ كثير الرواية عن جابر ـ وهو ابن يزيد الجعفي ـ ، وهو ضعيف ؛ بل متهم .

وعمرو بن يحيى ؛ هو : إما **أبو أميّة المكي** ، وإما : **ابن عمارة المازني المدني** ، وكلاهما لم يدرك معاوية ، فهو منقطع .

ثم تأكدت من صحة ظني المذكور بعد أن رجعت إلى « المجمع » ، فإذا به يقول (٨ / ١١٦) :

« رواه أحمد ، وفيه جابر ؛ وهو ضعيف » .

٤٣١٢ ـ (لَعَنَ اللهُ المسوِّفات ، قِيلَ : وما المسَوِّفات؟ قالَ : الَّتي يَدْعُوها زَوْجها إلى فِراشِها فَتَقُولُ : سَوْفَ ، حَتى تَغْلِبهُ عَيْناهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢١٣) ، وعنه ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ١٤٠) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٤٦٦ / ٢ / ٤٥٥٤) ،

وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٠٩) من طريقين عن **جعفر بن ميسرة الأشجعي** ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ آفته جعفر هذا ؛ قال البخاري :

« ضعيف ، منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » .

قلت : ولذلك قال ابنه عقب الحديث :

« قال أبي : هذا الحديث باطل » . وقال ابن حبان :

« عنده مناكير كثيرة لا تشبه حديث الثقات » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٩٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » من طريق جعفر بن ميسرة الأشجعي عن أبيه ، وميسرة[١] ضعيف ، ولم أر لأبيه من ابن عمر سماعاً » .

قلت : وقد روي الحديث عن أبي هريرة بإسناد لا يفرح به ، فقال **يحيى بن العلاء الرازي** ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عنه قال :

« لعن رسول الله ﷺ المسوِّفةَ ، والمُفَسِّلة ، فأما المسوفة فالتي إذا أرادها زوجها قالت : سوف ، الآن . وأما المُفَسِّلة فالتي إذا أرادها زوجها قالت : إني حائض ، وليست بحائض » .

أخرجه أبو يعلى (١١ / ٣٥٤ / ٦٤٦٧) .

---

(١) كذا الأصل ، وكذلك هو في نقل المناوي عنه ، وتبعه المعلق على «العلل المتناهية» ! والظاهر أنه سبق قلم من الهيثمي ؛ أراد أن يقول : جعفر ، فقال : ميسرة . ويؤيده أن ميسرة هذا ثقة من رجال الشيخين .

قلت : ويحيى بن العلاء ؛ كذاب ؛ كما تقدم مراراً .

ورواه **محمد بن حميد الرازي** : حدثنا **مهران بن أبي عمر** : حدثنا سفيان الثوري ، عن الأسود بن قيس ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة به دون الشطر الثاني منه .

أخرجه الخطيب (١١ / ٢٢٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مهران هذا ؛ صدوق ، له أوهام ، سيئ الحفظ ؛ كما قال الحافظ .

والرازي ؛ حافظ ضعيف .

وخالفه يحيى فقال : حدثنا سفيان قال : حدثني رجل يقال له : **محمد** قال : سمعت عكرمة قال :

« لعن النبي ﷺ المشوفات أو المسوفات » .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٢٦٩) .

ومحمد هذا ؛ مجهول لا يعرف ، أورده البخاري في « باب من أفناء الناس » ، يعني : الذين لا ينسبون ولا يعرفون ، وساق له هذا الحديث ، وهو على ذلك مرسل .

(تنبيه) : قد عرفت أن حديث أبي هريرة في إسناده ضعيفان ، فمن الوهم الفاحش الذي لا نجد له مسوِّغاً سوى مجرد الوهم والغفلة من المعلّق على «مسند أبي يعلى» الذي قال : « إسناده صحيح » !! وبخاصة ما يتعلق بحال الرازي ، حتى قال فيه الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعيف ؛ لا من قبل الحفظ ، قال يعقوب بن شيبة : « كثير المناكير » ، وقال

البخاري : « فيه نظر » ، وقال أبو زرعة : «يكذب» ، وقال النسائي : « ليس بثقة » ، وقال صالح جزرة : « ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن ابن الشاذكوني » » .

٤٣١٣ ـ (لَقدْ أَكلَ الطعامَ ، ومَشَى في الأَسْواقِ . يَعْنِي : الدَّجَّالَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ٤٤٤) ، والبزار (٣٣٨٢) ، والطبراني (١٨ / ١٥٥ / ٣٣٩) ، والحميدي (٢ / ٨٣٢) ، والآجري في « الشريعة » (ص ٣٧٤) عن سفيان بن عيينة ، عن ابن جدعان ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة الحسن وهو البصري ، وضعف ابن جدعان وهو علي بن زيد .

وقد خولف سفيان في إسناده ؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٢١٤ / ٢ / ٣٣٢٠) ، والآجري أيضاً : حدثنا موسى بن هارون : نا محمد بن عباد المكي : ثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن جدعان ، عن الحسن ، عن ابن مغفل : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وقال الطبراني :

« هكذا رواه محمد بن عباد عن سفيان قال : « عن ابن مغفل » ، ورواه الحميدي وعلي بن المديني وغيرهم عن سفيان عن علي بن زيد عن الحسن عن عمران بن حصين » .

قلت : ومحمد بن عباد هذا ؛ فيه كلام من قبل حفظه ، أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

فمثله لا يحتج به ، ولا تقبل مخالفته للحافظَيْن المذكورَيْن : الحميدي وابن المديني .

(تنبيه) : هكذا وقع في المصدرين المذكورين : «ابن مغفل» وهو عبد الله بن مغفل ، وهكذا وقع مصرّحاً باسمه في « المطالب العالية » (٤ / ٣٦١ / ٤٥٤٥) معزوّاً لأبي يعلى ، وليس هو في «مسنده» المطبوع ، ووقع في «مجمع البحرين» (٢ / ٩٠ / ٢) و « مجمع الزوائد » (٨ / ٢) : « معقل بن يسار » ، وهو خطأ لا أدري ممن هو ! وقال الهيثمي عقبه :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال الصحيح غير علي بن زيد بن جدعان وهو ليِّن ؛ وثقه العجلي وغيره ، وضعفه جماعة » .

وقال في حديث عمران :

« رواه أحمد والطبراني ، وفي إسناد أحمد علي بن زيد ، وحديثه حسن ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وفي إسناد الطبراني **محمد بن منصور النحوي الأهوازي** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

كذا قال ! وهو سهو منه رحمه الله ، فطريق الطبراني هو من طريق ابن جدعان أيضاً كما علمت ، وسبب الوهم أنه انتقل نظره إلى إسناد حديث آخر قبله في « المعجم الكبير » (رقم ٣٣٨) ، وفيه عنعنة البصري أيضاً ! وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ التويجري في كتابه « إتحاف الجماعة » (٢ / ٥٢) ، فإنه نقل كلام الهيثمي على الحديثين ثم أتبعه بقوله :

« وقد رواه الآجري في « كتاب الشريعة » ، ولكنه قال : « عن ابن مغفل » ولعلَّ ذلك غلط من بعض الكتاب » !!

كذا قال! والعكس هو الصواب كما عرفت ، وإنما أُتي من عدم رجوعه إلى الأصول ، ووقوفه عند التقليد .

واعلم أن الحديث قد وقع في كتاب « الفتن » للداني (ق ١٧٧ / ١) في آخر حديث هشام بن عامر مرفوعاً بلفظ :

« ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أكبر من الدجال ، [قد أكل الطعام ، ومشى في الأسواق] » .

فأقول : ظني أن هذه الزيادة مدرجة في هذا الحديث ؛ لأنه قد أخرجه جماعة من الأئمة دونها ، منهم مسلم (٨ / ٢٠٧) ، والحاكم (٤ / ٥٢٨) ، وأحمد (٤ / ١٩ ـ ٢١) ، وأبو يعلى (٣ / ١٢٥ ـ ١٢٦) ، والداني أيضاً (ق ١٧٦ / ٢) من طرق عن هشام به دونها ، ولست أدري إذا كانت من بعض الرواة عنده أو النساخ . والله أعلم .

٤٣١٤ ـ (لقدْ باركَ اللهُ لِرَجُلٍ في حاجةٍ أَكْثرَ الدعاءَ فِيها ، أُعْطيها أو مُنِعَها)[١] .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٢٩٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٥٠ / ١١٣٥) عن **أبي قلابة الرقاشي** : حدثنا محمد بن إبراهيم المدني : حدثنا محمد بن مسعر ـ قال أبو قلابة : وقد رأيته أنا ، وكان ابن عيينة يعظمه شديداً ـ قال : حدثنا داود العطار ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . قال : فحدثت به المنكدر بن محمد فقلت : أسمعت هذا من أبيك ؟ قال : لا ، ولكن دخلت مع أبي وأبي حازم على عمر بن عبد العزيز ، فقال عمر لأبي : يا أبا بكر ! ما لي أراك كأنك مهموم ؟ قال : فقال له أبو حازم : الدَّيْن

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق هذا المتن : « كان بعد هذا حديث : « لقد تاب توبة . . . » ، فنقل إلى « الصحيحة » (٣٢٣٨) » .

عليّ . فقال له عمر : ففتح لك فيه الدعــاء ؟ قال : نعــم ، قال : فقد بارك الله لك فيه .

أورده الخطيب في ترجمة محمد بن مسعر هذا ـ وهو أبو سفيان التميمي البصري ـ وهو غير محمد بن مسعر بن كدام الهلالي . وذكر أنه جالس ابن عيينة كثيراً وحفظ كلامه ، وكان ابن عيينة يكرمه ويقدمه ، وأنه كان من خيار خلق الله .

لكن أبو قلابة ـ واسمه عبد الملك بن محمد ـ ؛ صدوق تغيَّر حفظه لما سكن بغداد .

٤٣١٥ ـ (إيّاكُم ونِساءَ الغــزاةِ ؛ فإنَّ حُرْمَتهنَّ عليــكُم كَحُرمَةِ أُمَّهاتِكُم) .

منكر . أخرجه ابن عدي (٣ / ٣٦٦) ، والبزار (٢ / ٢١٦ / ١٥٥٢) ـ الشطر الأول منه ـ من طريق يونس بن محمد ـ هو المؤدب ـ : ثنا سعيد بن زَربي ، عن الحسن ، عن أنس مرفوعاً . وقال البزار :

« تفرد به عن الحسن : سعيد بن زربي ، وليس بالقوي » !

كذا قال ! وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال البخاري ومسلم وأبو حاتم :

« عنده عجائب » . زاد أبو حاتم : « من المناكير » . وقال ابن حبان (٣١٨/١) :

« كان يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته » .

٤٣١٦ ـ (لَقدْ طَهَّرَ الله أهلَ هذهِ الجزيرةِ من الشركِ إنْ لَمْ تُضِلَّهم النُّجوم) .

ضعيف . رواه ابن خــزيمة ، والطبراني في « الكبير » عــن العباس ؛ كما في «الزيادة على الجامع الصغير» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٥٤) :

« رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، ورجال أبي يعلى ثقات » .

قلت : قال أبو يعلى (٤ / ١٥٨٤) : حدثنا **موسى بن محمد بن حيان** : نا عبد الصمد : نا عمر بن إبراهيم ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن العباس بن عبد المطلب به .

وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ غير أن ابن حيان هذا لم يوثقه غير ابن حبان ؛ وقال مع ذلك :

« ربما خالف » . وقال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٦٠) :

« ترك أبو زرعة حديثه ، ولم يقرأ علينا ، كان أخرجه قديماً في (فوائده) » .

ثم إن الحسن البصري لم يسمع من العباس .

لكن وصله قيس ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن الأحنف بن قيس ، عن العباس به .

أخرجه أبو يعلى أيضاً (٤ / ١٥٨٣) قال : حدثنا قيس به . كذا وقع في نسختنا المصورة منه ، والظاهر أنه سَقَط بقية السند الذي بين أبي يعلى وقيس .

وظني أن قيساً هذا هو ابن الربيع ؛ وهو ضعيف لسوء حفظه ، فلا يحتج بزيادته ، فالحديث ضعيف لانقطاعه . والله أعلم .

٤٣١٧ - (لَقّنُوا مَوْتاكُم : لا إلهَ إلا اللهُ الحليمُ الكريمُ ، سبحانَ اللهِ ربِّ العَرشِ العَظيم ، الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين . قالُوا : يا رسولَ اللهِ ! كيفَ لِلأَحياءِ ؟ قال : أَجْوَدُ وأَجْوَد) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه رقم (١٤٤٦) عن كثير بن زيد ، عن إسحاق بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسحاق بن عبد الله مستور ؛ كما قال الحافظ .

وكثير بن زيد ؛ صدوق يخطئ .

٤٣١٨ - (لَقِيتُ ليلةَ أُسْرِيَ بِي إبراهيمَ ومُوسَى وعِيسى ، قالَ : فَتذاكَروا أمرَ الساعَةِ ، فَرَدُّوا أمرَهُم إلى إبراهيم ، فقالَ : لا عِلْم لي بِها . فرَدُّوا الأَمْرَ إلى موسى ، فقالَ : لا عِلْمَ لي بِها . فرَدُّوا الأمرَ إلى عيسى ، فقال : أَما وَجْبَتُها ؟ فلا يَعْلَمُها أحدٌ إلا الله ، ذلك ؛ وفيما عَهِدَ إليَّ رَبِّي عَزّ وجلّ أنَّ الدجَّالَ خارِجٌ . قالَ : ومَعِي قضيبان ، فإذا رآني ذابَ كَما يَذُوبُ الرَّصاصُ ، قالَ : فَيُهْلِكهُ الله . حَتى إنَّ الحجرَ والشجَرَ ليقولُ : يا مُسْلِم ! إنْ تَحْتِي كافِراً ، فتعالَ فاقْتُلْهُ . قالَ : فَيُهْلِكهمُ الله ، ثمَّ يرجعُ الناسُ إلى بِلادِهم وأَوْطانِهم . قال : فعندَ ذلكَ يَخْرُج يَأْجُوج ومَأْجُوج ، وهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلون ، فَيَطَؤونَ بِلادَهم ، لا يَأْتونَ على شيءٍ إلا أَهْلَكُوه ، ولا يَمُرُّونَ على ماءٍ إلا شَربوهُ ، ثمَّ يَرْجِعُ الناسُ إليّ فَيَشْكُونَهم ، فأَدْعُو الله عليهِم ، فَيُهْلِكهُم الله ويُمِيتهم حَتى تَجوى الأرضُ مِنْ نَتَنِ رِيحِهم . قالَ : فَيُنْزِلُ الله عزَّ وجلَّ المطَرَ ، فتَجْرِف أجسادَهُم حَتى يَقْذِفهم في البَحْرِ ، ثم تُنْسَفُ الجبال ، وتُمد الأرض مدَّ الأَدِيم ، قالَ : فَفِيما عَهِدَ إليَّ ربيّ عزَّ وجلَّ : أنَّ ذلكَ إذا كانَ كَذلِك ، فإنَّ الساعةَ كالحامِلِ المتمِّ التي لا يَدْري أَهْلُها مَتى تَفْجؤهم بولادِها ؛ لَيلاً أو نهاراً !) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه ابن ماجه رقم (٤٠٨١) ، والحاكم في

« المستدرك » (٤ / ٤٨٨ - ٤٨٩) ، والإمام أحمد في « مسنده » (١ / ٣٧٥) عن **مُؤْثِرِ بن عَفَازَةَ** ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال الحاكم :

« هذا حديث صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي ، ثم البوصيري .

قلت : وفيه نظر ؛ لأن مؤثر بن عفازة ؛ لم يوثِّقهُ غير ابن حبان ، ولذلك قال الحافظ :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، ولم أجد له متابعاً ، فالحديث ضعيف غير مقبول بهذا السياق ، وبعضه في « مسلم » .

٤٣١٩ - (لَكُم أنْ لا تُحْشَروا ، ولا تُعْشَروا ، ولا خَيْرَ في دينٍ ليسَ فيهِ رُكوع) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٠٢٦) ، وأحمد (٤ / ٢١٨) عن الحسن ، عن عثمان بن أبي العاص :

أن وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد ليكون أرقَّ لقلوبهم ، فاشترطوا عليه أن لا يُحْشَروا ولا يُعْشَروا ولا يُجَبُّوا ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير أن الحسن - وهو البصري - مدلس وقد عنعنه .

٤٣٢٠ - (لكُلِّ شيءٍ آفَةٌ ، وآفَةُ الدِّينِ وُلاةُ السُّوءِ) .

ضعيف جداً . أورده السيوطي في «الجامع» برواية الحارث ، عن ابن مسعود . وقال المناوي :

« فيه مبارك بن حسان ؛ قال الذهبي : قال الأزدي : يُرمى بالكذب » .

قلت : في « منتخب ابن قدامة » (١٠ / ٢٠٧ / ١) :

« وقال مهنا : سألت أحمد عن علي بن علقمة عن ابن مسعود : لكل شيء آفة وآفة الدين سوّاسه ؟ قال : هذا حديث منكر » .

٤٣٢١ - (لكلِّ شيءٍ حَصادٌ ؛ وحَصادُ أُمَّتي ما بينَ السِّتِّين إلى السَّبْعين) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/١٦٨/١٣) عن **أبي حفص عمر بن عبيد الله ابن خراسان : نا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي ثابت البزاز : نا عبد الحميد بن هندي** : نا المعافا بن سليمان : نا محمد بن سلمة ، عن الفزاري ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ عبد الحميد بن هندي والراوي عنه أبو إسحاق ؛ لم أجد لهما ترجمة . وأما أبو حفص فأورده ابن عساكر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٣٢٢ - (لكلِّ شيءٍ حِلْيَةٌ ، وحِلْيَة القُرآنِ الصَّوتُ الحَسَن)(١) .

ضعيف . رواه البزار (٢٣٣٠ - كشف) ، وابن عدي (٢٠٩ / ١) عن **عبد الله ابن محرر** ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً . ومن هذا الطريق رواه ابن عبد الهادي في « هداية الإنسان » (١٩٨ / ٢) وقال ابن عدي :

« وعبد الله بن محرر ؛ ضعيف » .

قلت : بل هو متروك ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وروي من طريق **الفضل بن حرب البجلي** : حدثنا عبد الرحمن بن بديل ، عن أبيه ، عن أنس مرفوعاً به .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن ملاحظة مختصرة : « راجع « المختارة » ؛ ليس في بديل عن أنس ، فراجع قتادة عنه » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٧ / ٢٦٨) ، والسِّلفي في « الطيوريات » (٨٤ / ١) .

قلت : والفضل هذا ؛ مجهول لا يعرف .

وروى عن إسماعيل بن عمرو : ثنا **محمد بن مروان** ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

ومحمد بن مروان هذا ؛ هو السدّي الأصغر ؛ متّهم بالكذب .

٤٣٢٣ - (لكلِّ شيءٍ صَفْوَة ، وَصَفْوَةُ الصَّلاةِ التَّكْبِيرةُ الأُولَى) .

ضعيف . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٨٩) عن سعيد بن سويد : ثنا **الحسن ابن السكن** ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

يعني الحسن هذا ، وقد ضعفه أحمد وأبو داود .

وقال البزار (ص ٦٠) : سمعت عمرو بن علي يقول : سمعت الحسن بن السكن يحدث ، عن الأعمش به . وقال :

« ذكره عمرو بن علي على سبيل الإنكار على الحسن ، فحفظته عنه ، ولم يكن يرضى هذا الشيخ » .

ورواه **الحسن بن عمارة** ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (٨٢ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٦٧) وقال :

« غريب من حديث حبيب والحسن ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ حبيبٌ ؛ مدلس .

والحسن بن عمارة ؛ متروك .

والحديث أورده السيوطي في « الزيادة » من رواية البيهقي في « الشعب » عن أبي هريرة مرفوعاً به ؛ إلا أنه زاد :

« . . . . وصفوة الإيمان الصلاة . . . » .

وما أظنُّ إلا أن الطريق واحد .

٤٣٢٤ - (كلُّ بَنِي أُمٍّ يَنْتَمُونَ إلى عَصَبةٍ ؛ إلا ولَدَ فاطِمَة ، فأَنا وَلِيُّهم ، وأَنا عَصَبَتُهم)[١] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٦٧٤١) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ١٢٤ / ١) عن جرير ، عن شيبة بن نعامة ، عن فاطمة بنت حسين ، عن فاطمة الكبرى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فاطمة بنت حسين لم تدرك فاطمة الكبرى رضي الله عنهما .

وشيبة بن نعامة ؛ ضعيف ، تناقَضَ فيه ابن حبان .

وذكر له الطبراني شاهداً فقال : حدثنا محمد بن زكريا الغلابي : نا بشر بن مهران : نا شريك بن عبد الله ، عن شبيب بن غرقدة ، عن المستظل بن حصين ، عن عمر مرفوعاً نحوه .

لكن الغلابي هذا ؛ كذاب .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « انظر : (٨٠٢ ، ٤١٠٤) » .

وبشر بن مهران ؛ ترك أبو حاتم حديثه . وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» وقال :

« يروي عنه البصريون الغرائب » .

وشريك بن عبد الله - وهو القاضي - ؛ سيئ الحفظ .

والمستظِل بن حصين ؛ ذكره ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٢٩) من رواية شبيب المذكور فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وله شاهد آخر ، أخرجه الحاكم (٣ / ١٦٤) عن **القاسم بن أبي شيبة** : ثنا **يحيى بن العلاء** ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : ليس بصحيح ؛ فإن يحيى ، قال أحمد : كان يضع الحديث ، والقاسم متروك » .

٤٣٢٥ - (لكلِّ صائمٍ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةٌ مُسْتَجابَةٌ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٣١٤ / ٢) عن **محمد بن إسحاق البلخي** : ثنا محمد بن يزيد بن خنيس : ثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . قال : فكان ابن عمر إذا أفطر قال : يا واسع المغفرة ! فاغفر لي . وقال :

« البلخي هذا ؛ حديثه لا يشبه حديث أهل الصدق » .

قلت : وكذبه صالح جزرة وغيره .

وفي الباب ما هو أقوى منه ، فراجع « الترغيب » (٢ / ٦٣) ، و « الإرواء » (٩٢١) .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » بزيادة :

« أعطيها في الدنيا ، أو ذخر له في الآخرة » ، وقال :

« رواه الحكيم عن ابن عمر » .

وتعقبه المناوي ؛ بأن الحكيم قال عقبه :

« إن نصر بن دعبل رفعه ، والباقين وقفوه على ابن عمر » .

وأنه أشار إلى تفرد نصر برفعه .

قلت : وابن دعبل هذا ؛ لم أعرفه .

٤٣٢٦ ـ (لكلِّ نبيٍّ حَرَمٌ ، وحَرَمِي المدِينة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٣١٨) ، وعنه الضياء في « المختارة » (٦٢ / ٢٧٧ / ١) عن شهر ، قال ابن عباس : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شهر ـ وهو ابن حوشب ـ ؛ سيئ الحفظ ، ولذلك قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأوهام » .

وعليه ؛ فقول المناوي تبعاً للهيثمي (٣ / ٣٠١) :

« رواه أحمد وإسناده حسن » ؛ غير حسن .

بل هو عندي منكر في شطره الأول ؛ ففي كون المدينة حرَّمها النبي ﷺ أحاديث كثيرة ، وليس في شيء منها قوله : « لكل نبي حرم » ؛ فهو منكر . والله أعلم .

٤٣٢٧ ـ (لكلِّ نبيٍّ خَليلٌ في أُمَّتِه ، وإنَّ خَلِيلي عُثْمانُ بنُ عَفَّان) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٢٠٢) عن **إسحاق بن نجيح** ، عن عطاء الخراساني ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث عطاء ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته إسحاق بن نجيح هذا ؛ قال الحافظ :

« كذبوه » .

قلت : وهذا من كذبه المفضوح ؛ لمخالفته للحديث الصحيح :

« . . . . ولو كنت متخذاً خليلاً ، لاتخذت أبا بكر خليلاً . . . » .

وهو متفق عليه .

والعجب من السيوطي كيف يخفى عليه وضع هذا الحديث فيورده في كتابه « الجامع الصغير » ؛ الذي ذكر في مقدمته : أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! والعجب من ابن الجوزي أيضاً ؛ فإنه أورد الحديث في كتابه « العلل » ، وقال :

« حديث لا يصح ، وإسحاق بن نجيح ؛ قال أحمد : من أكذب الناس . . . »(١) .

وكان حقه أن يورده في كتابه الآخر « الموضوعات » !

٤٣٢٨ ـ (للجارِ حَقٌّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٤١) عن **إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع** ، عن **إسماعيل بن مجمع** ، عن عبد الكريم ، عن عبد الرحمن بن عثمان ، عن سعيد بن زيد مرفوعاً .

---

(١) نقله المناوي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل بن مجمع : هو إسماعيل بن زيد بن مجمع ، نسب إلى جده الأعلى ، وقال ابن الجنيد :

« ليس بشيء ، ضعيف جداً » . وقال ابن معين :

« ضعيف » . وقال ابن عدي :

« لا يعرف » .

وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

ومن طريقه رواه البزار أيضاً ؛ كما في «المجمع» (٨ / ١٦٤) ، وقال :

« وهو ضعيف » .

قلت : ثم رأيت الحديث في « مسند البزار » (٢ / ٣٨١ / ١٩٠٠) من طريق إبراهيم المذكور ، عن عبد الكريم ، عن عبد الرحمن بن عوف بن سهل ، عن سعيد ابن زيد . كذا وقع في مطبوعة الشيخ الأعظمي ، وحارَ في ذلك فلم يعلّق عليه بشيءٍ يجدي . وكذلك وقع في النسخة المصورة التي عندي ؛ إلا أن فيها :

« عبد الرحمن بن عمرو عن سهل » . ووقع في مطبوعة « مختصر الزوائد » لابن حجر (٢ / ٢٥١ / ١٨٠٥) :

« عبد الرحمن بن عمرو بن سهل » .

وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى ؛ فإن عبد الرحمن هذا ممن روى عن سعيد ابن زيد في « صحيح البخاري » ؛ كما في ترجمة (سعيد) من « تهذيب المزّي » ، وفي « مسند أحمد » أيضاً (١ / ١٨٨ ، ١٨٩) .

ومنه يتبيّن أن قوله في إسناد الخرائطي (عبد الرحمن بن عثمان) خطأ ؛ صوابه (عبد الرحمن بن عمرو) . والله أعلم .

ثم إن ذكر (إسماعيل بن مجمع) في إسناده أظنه خطأ ؛ فإنه لم يقع له ذكر

في « المسند » ، وأيضاً فقد ذكروا لإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع رواية عن عبد الكريم ، وهو ابن مالك الجَزَري ، فذكر (إسماعيل) بينهما غير محفوظ عندي . والله أعلم .

٤٣٢٩ ـ (للجنَّةِ ثمانِيَةُ أبوابٍ ، سَبْعَةٌ مُغْلَقة ، وبابٌ مَفْتوحٌ للتَّوْبَةِ حَتى تَطْلعَ الشمسُ مِنْ نَحْوه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢/٧٩/٣) ، والحاكم (٤٦١/٤) عن **شريك بن عبدالله** ، عن عثمان بن أبي زرعة ، عن أبي صادق ، عن عبد الرحمن ابن يزيد ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، ولعلَّ ذلك لضعف شريك ـ وهو القاضي ـ ؛ فإنه سيئ الحفظ .

وأما قول المنذري (٤ / ٧٣) ، ثم الهيثمي (١٠ / ١٩٨) :

« رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد » .

فهو مِن تساهلهما الذي عُرفا به ، اللهم إلا أن يكون إسناد أبي يعلى سالماً من شريك ، وهذا ما أستبعده ، ولم أقف على إسناده ؛ فإن النسخة التي في حوزتي فيها خَرْم . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في مطبوعة « مسند أبي يعلى » (٨ / ٥٠١٢/٤٢٩) ، فإذا هو من طريق شريك !

٤٣٣٠ ـ (للرِّجالِ حَواريّ ، وللنِّساءِ حَواريَّة ، فحَواريُّ الرجالِ الزُّبَيْرُ ، وحَوَاريَّةُ النساءِ عائشةُ) .

موضوع . رواه الحافظ ابن عساكر (٦ / ١٨٣ / ٢) من طريق الزبير بن بكار

قال : وحدثني **محمد بن الحسن** ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن مصعب بن ثابت ، عن عطاء أو أبي زياد ، عن يزيد بن أبي حبيب مرفوعاً مرسلاً .

قلت : وهذا مع إرساله موضوع ؛ آفته محمد بن الحسن ـ وهو ابن زبالة المخزومي المدني ـ ؛ قال الحافظ :

« كذبوه » .

وتقدم نحوه بإسناد مرسل رقم (٢٦٥٥) .

٤٣٣١ ـ (إنَّ الحُمْرَةَ مِنْ زينَةِ الشَّيْطان ، وإنَّ الشَّيْطانَ يُحِبُّ الحُمْرَةَ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق (١٩٩٦٥) عن معمر : أخبرني يحيى بن أبي كثير :

أن النبي ﷺ أحد إليه (يعني : عبد الله بن عمرو بن العاص) حين رآهما عليه (يعني : الثوبين المعصفرين) وقال : فذكره .

ثم روى (١٩٩٧٥) عن معمر ، عن رجل ، عن الحسن : **أن النبي ﷺ** قال : فذكره .

قلت : وهذا ضعيف من الوجهين ؛ لأنهما **مرسلان** .

وقد وصله بعضهم من طريق **أبي بكر الهذلي** ، عن الحسن ، عن رافع بن يزيد الثقفي رفعه .

وأبو بكر الهذلي ؛ متروك الحديث ؛ كما في « التقريب » .

والحديث شطره الأول في « ضعيف الجامع » برقم (٢٧٩٣) .

٤٣٣٢ - (نَهى أنْ تُتْرَكَ القُمامَة في الحُجْرةِ ؛ فإنَّها مَجْلِسُ الشَّيطان ، وأَنْ يُتْرَكَ المنديلُ الذي يُمْسَحُ به مِنَ الطَّعام في البَيْتِ ، وأنْ يجلسَ على الولايا أو يَضْطَجعَ عليها) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد الرزاق (١٩٨٢٥) عن حرام بن عثمان ، عن ابن جابر ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف جداً ؛ حرام ؛ متروك ، حتى قال الشافعي وغيره : « الرواية عن حَرَام حَرَامٌ » .

٤٣٣٣ - (للمُصَلِّي ثلاثُ خِصال : تَتَناثَرُ الرَّحْمَةُ عليه مِنْ قَدَمه إلى أعنانِ السَّماء ، وتحفُّ بهِ الملائكةُ مِنْ قَرْنه إلى أعنانِ السَّماء ، ويُنادي المنادي : مَن يُناجي ما انْفَتلَ) .

ضعيف . رواه عبد الرزاق في « كتاب الصلاة » (٢٩ / ٢) عن ابن عيينة ، عن رجل من أهل البصرة ، عن الحسن قال : قال النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرسال الحسن - وهو البصري - إياه ، فالراوي عنه مجهول لم يسم .

٤٣٣٤ - (لا تَسْأَلُوا الآيات ؛ فقدْ سأَلها قومُ صالح ، فكانَت (يعني : الناقَة) تَرِدُ مِنْ هذا الفجِّ ، وتَصْدُر من هذا الفجِّ ، فَعَتَوا عَنْ أمْرِ ربِّهم ، فَعَقَروها ، وكانَتْ تَشْرَبُ ماءَهُم يَوماً ، ويَشْربونَ لبَنها يوماً ، فَعَقروها ، فأَخَذَتْهم صَيْحَةٌ أَهْمَدَ الله مَن تحتَ أَديمِ السَّماءِ مِنْهُم ؛ إلا رجلاً واحداً كانَ في حَرم الله عزَّ وجلَّ ، قيلَ : مَنْ هُوَ يا رسولَ الله؟ قالَ : هُوَ أبو رِغَال ، فَلما خَرَجَ مِنَ الحَرَم أصابَهُ ما أصابَ قَوْمَه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٢٩٦) : ثنا عبد الرزاق : ثنا معمر ، عن عبد الله

ابن عثمان بن خثيم ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال :

لما مر رسول الله ﷺ بالحجر قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه ، ومعلوم أن المدلس لا يقبل حديثه إذا لم يصرِّح بالتحديث كما هو الواقع هنا ، وَمَعَ أن الحديث لم يخرجه مسلم في «صحيحه» وهو على شرطه ؛ كما قال الحافظ ابن كثير (٢ / ٢٢٧) ؛ فقد قال الذهبي في ترجمة أبي الزبير هذا :

« وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضِّح فيها أبو الزبير السماع عن جابر ، ولا هي من طريق الليث عنه ، ففي القلب منها شيء » .

ثم ساق بعضها ، فكيف لا يكون في النفس شيء من أحاديثه التي لم يتحقق فيها الشرط الذي ذكره وهي ليست في «صحيح مسلم» كهذا ؟!

والحديث أورده الهيثمي في غزوة تبوك بلفظ البزار (٦ / ١٩٤) وفي «التفسير» (٣٨/٧) بلفظ الطبراني ، وقال :

« رواه البزار والطبراني في «الأوسط» وأحمد بنحوه ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

وكثيرٌ من الناس يتوهَّمون من مثل هذا التعبير الذي يطلقه الهيثمي كثيراً على كثير من الأحاديث أنه في معنى قوله : «صحيح الإسناد» ، وليس كذلك كما شرحته في غير هذا المكان ، وهذا ما وقع فيه أحد أفاضل المؤلفين في العصر الحاضر في رسالته «حِجْر ثمود ليسَ حِجراً محجوراً» (ص ٦) .

٤٣٣٥ - (لَم تُرَعْ ، لم تُرَعْ ، ولَوْ أَردتَ ذلكَ ؛ لَمْ يُسَلِّطْكَ اللهُ عليَّ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ٤٧١) عن شعبة : سمعت أبا إسرائيل قال : سمعت جعدة قال :

أُتِيَ النبي ﷺ برجل ، فقالوا : هذا أراد أن يقتلك ، فقال له النبي ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسرائيل هذا ؛ لم يروِ عنه غير شعبة . ولا وثقه أحد غير ابن حبان ، ولذلك لم يوثقه الحافظ ، بل قال :

« مقبول » . يعني عند المتابعة ، وإلا فَلَيِّنُ الحديث ، ولم أجد له متابِعاً ، فهو على اللِّين .

ومن طريقه أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » ، كما في « تحفة الأشراف » (٣ / ٤٣٦) .

٤٣٣٦ - (لَمْ يَزَلْ أَمرُ بَنِي إسرائيلَ مُعْتَدِلاً حَتى نَشأَ فِيهِم المولَّدونَ ، أبناءُ سَبايا الأُمَمَ ، فَقالوا بالرَّأْيِ ، فَضَلُّوا وأَضلُّوا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٥٦) : حدثنا سُويد بن سعيد : ثنا ابن أبي الرجال ، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، عن عبدة بن أبي لبابة ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال البوصيري ، وعلّته الانقطاع ؛ فإن عبدة ابن أبي لبابة لم يلحق ابن عمرو ، كما قال المزِّي في « تحفة الأشراف » (٦ / ٣٦٠) .

وسويد هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه ، وأفحشَ فيه ابن معين القول » .

وشيخه ابن أبي الرجال ـ اسمه عبد الرحمن ـ ؛ وهو صدوق ، وتوهَّم بعض الطلبة ـ تقليداً منه للبوصيري ـ أنه أخو حارثة الضعيف !

ورواه قيس بن الربيع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو به .

أخرجه البزار (ص ٢٨ - زوائده ، ١ / ٩٦ / ١٦٦ - كشف الأستار) وقال :

« لا نعلم أحداً قال عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ؛ إلا قيس ، ورواه غيره مرسلاً » .

قلت : قيس بن الربيع ؛ ضعيف لسوء حفظه ، والمحفوظ كما نقل الحافظ (١٣ / ٢٨٥) عن البزار عن هشام بن عروة بهذا الإسناد مرفوعاً ، إنما هو بلفظ :

« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وقد خرجته في « الروض النضير » (٥٧٩) .

والحديث رواه الدارمي (١ / ٥٠) ، والبيهقي في « معرفة السنن » (ص ٤١ - هند ، ١ / ١٠٩ ـ العلمية) مقطوعاً ، وكذلك ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢ / ١٣٦) من قول عروة .

لكن رواه يعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٣ / ٢٠) بسند صحيح عنه مرفوعاً . فهو مرسل صحيح .

وعزاه الحافظ للحميدي في «النوادر» ، والبيهقي في « المدخل » عنه .

قلت : وكذا الخطيب في «التاريخ» (١٣ / ٤١٣) . وزاد : « قال سفيان (هو ابن عيينة) : لم يزل أمر الناس معتدلاً حتى غيّر ذلك أبو حنيفة بالكوفة ، وعثمان

البتّي بالبصرة ، وربيعة بن أبي عبد الرحمن بالمدينة ، فنظرنا فوجدناهم من أبناء سبايا الأمم » .

قلت : وهذا رواه ابن ماجه أيضاً من طريق أخرى عن سفيان عقب حديث الترجمة ؛ كما ذكر المزّي في «التحفة» (١٣ / ٢٢٣) ، ولم يقع في النسخة المطبوعة من «ابن ماجه» . ورواه ابن عبد البر (٢ / ١٤٧ - ١٤٨) من طريق أخرى عن الحميدي ، وزاد :

« وهو - يعني : أبا حنيفة - أمه سندية ، وأبوه نبطي » .

٤٣٣٧ - (لَمْ يُسَلَّطْ علَى قَتْلِ الدجَّالِ إلا عِيسى ابن مَرْيَم علَيهِ السَّلام) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطيالسي في « مُسْنده » (٢٥٠٤) : حدثنا موسى بن مطير ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ موسى بن مطير ؛ قال الذهبي :

« واهٍ ؛ كذبه يحيى بن معين ، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة : متروك » .

قلت : والأحاديث في قتل عيسى عليه السلام للدجال ثابتة صحيحة ، عن غير ما واحد مِنَ الصحابة في « صحيح مسلم » وغيره ، فانظر على سبيل المثال في « صحيح الجامع » : «يقتل ابن مريم الدجال بباب لدّ» ، ففي ذلك غنية عن هذا . ثم أخرجتُ هذا الحديث الصحيح في رسالة خاصة في قصة الدجال وقتله[١] .

٤٣٣٨ - (لَمْ يَلْقَ ابن آدمَ شَيئاً قَطّ خَلقَهُ الله أشدَّ عليهِ مِنَ الموتِ ، ثمَّ إنَّ الموتَ لأهْون مما بَعده) .

(١) وقد طُبع الكتاب حديثاً بحمد الله . (الناشر) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ١٥٤) عن سكين قال : ذكر أبي ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سُكَيْن هذا ـ هو ابن عبد العزيز بن قيس العبدي ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يروي عن الضعفاء ، وأبوه مقبول » .

قلت : أبوه ؛ قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي :

« مجهول » . يعني مجهول الحال .

وأمّا ابن حبان فذكره في « الثقات » (١ / ١٦٥) على قاعدته في توثيق المجهولين ، واغتر به الهيثمي كعادته ، فقال كما في « الفيض » ، وأقرَّه :

« رجاله موثقون » . وقال في مكان آخر :

« إسناده جيد » .

قلت : وكذا قال المنذري من قبله (٤ / ١٩٥) ، فقد أورد الحديث عن عبد العزيز العطار عن أنس رضي الله عنه ـ لا أعلم إلا رفعه ـ قال : فذكره بزيادة :

« وإنهم ليلقَوْنَ من هَوْلِ ذلك اليوم شدة حتى يلجمهم العرق ، حتى إن السفن لو أجريت فيه لجرت » . وقال :

« رواه أحمد مرفوعاً باختصار ، والطبراني في «الأوسط» على الشك هكذا ، واللفظ له ، وإسنادهما جيد » ! وقال الهيثمي (١٠ / ٣٣٤) :

« رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده جيد ، ورواه أحمد باختصار عنه ، ولم يشك في رفعه ، وإسناده جيد » !

قلت : وهو في « المعـــجم الأوسط » (٢ / ٥٨٠ ـ ٥٨١ / ١٩٩٧) من طريق سكين أيضاً . ووقع فيه (مِسْكين) !

وله عن أبيه حديث آخر ، سيأتي تخريجه برقم (٥٩٦٠) بتخريج جمع من الأئمة ، منهم ابن خزيمة ، وقال فيه وفي أبيه :

« وقد تبرّأت من عهدتهما » !

٤٣٣٩ ـ (لَمْ يَمُتْ نبيٌّ حَتى يَؤُمَّهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٢٤٤) عن عبد الله بن عمر بن أبي أميّة : ثنا فليح بن سليمان ، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، عن عروة بن المغيرة بن شعبة ، عن أبيه مرفوعاً . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه أمران :

الأول : أن فليحاً وإن كان من رجال الشيخين ، فقد أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء والمتروكين » وقال :

« قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليسَ بالقوي » . وقال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

والآخر : عبد الله بن عمر بن أبي أمية ؛ لم أجد له ترجمة ، لكن أخرجه الدارقطني في « سننه » (ص ١٠٥) من وجه آخر عنه ؛ إلا أنه قال : عبد الله بن أبي أمية ؛ لم يذكر بينهما عمر ، وقال :

« ابن أبي أمية ؛ ليس بقوي » .

وهكذا أورده في « الميزان » و « اللسان » من رواية الدارقطني مع قوله المذكور ، فإما أن يكون عمر سقط من رواية الدارقطني ، أو أنها زيادة من بعض نساخ « المستدرك » . والله أعلم .

٤٣٤٠ ـ (لَمـا أَسْلَمَ عُمَر أَتانِي جِبْريلُ فقالَ : قَدِ اسْتَبْشَر أهلُ السماءِ بإسلامِ عُمَر) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١ / ٥١) ، وابن حبان (٢١٨٢) ، وابن شاهين في « السنة » (رقم ٣٣ ـ منسوختي) ، والحاكم (٣ / ٨٤) عن عبد الله بن خراش : ثنا العوام بن حوشب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً ؛ وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : عبد الله ضعفه الدارقطني » .

قلت : وكذَّبه محمد بن عمار الموصلي ، وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الساجي :

« ضعيف الحديث جداً ، ليس بشيء ، كان يضع الحديث » .

٤٣٤١ ـ (لَنْ تَخْلُو الأَرْضُ مِنْ أَربعينَ رَجُلاً مِثْلَ خَليلِ الرَّحْمن ، فَبِهم يُسْقَوْنَ ، وبِهِم يُنْصَرونَ ، ما ماتَ منهُمْ أَحَدٌ إلا أَبْدَلَ الله مكانه آخر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٢٥٩ ـ بترقيمي) : حدثنا علي ابن سعيد : ثنا إسحاق بن رُزيق الراسبي : ثنا عبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس مرفوعاً . قال سعيد :

وسمعت قتادة يقول : لسنا نشك أن الحسن منهم .

وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا سعيد ، ولا عنه إلا عبد الوهاب ، تفرد به إسحاق » .

قلت : ولم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرجال ، حتى ولا في « تاريخ البخاري » ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم .

على أن الراوي عنه علي بن سعيد ـ وهو الرازي ـ ؛ فيه ضعف ؛ أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء » وقال :

« قال الدارقطني : ليس بذاك ، تفرد بأشياء » .

فلا أدري وجه تقوية الهيثمي إياه بقوله (١٠ / ٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » وإسناده حسن » .

ثم تنبَّهت لعلة أخرى ، وهي أن عبد الوهاب بن عطاء مختلف فيه ، وقد أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفه أحمد ، وقوّاه غيره » .

وقد رواه عنه بعضهم بإسناد آخر له عن أبي هريرة نحوه بلفظ :

« ثلاثين » بدل « أربعين » .

وقد مضى تخريجه وبيان علته برقم (١٣٩٢) .

ثم أستدرك فأقول :

ثم وجدت إسحاق بن رزيق الراسبي في كتاب « الثقات » لابن حبان ؛ بعد أن تمَّ طبعه في الهند ، أورده في تبع أتباع التابعين (٨ / ١٢١) فقال :

« إسحاق بن رزيق الرسعني من رأس العين ، يروي عن أبي نعيم ، وكان راوياً لإبراهيم بن خالد ، حدثنا عنه أبو عروبة ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين » .

قلت : فالظاهر أن (الراسبي) محرّف عن (الرسعني) ، وأنه هو الراوي لهذا الحديث بهذا الإسناد ، فإن كان ثقة - فإن ابن حبان قاعدته معروفة في التوثيق - وكان قد حفظه ، فتكون العلّة إما من شيخه أو تلميذه ، وقد عرفت حالهما . والله أعلم .

٤٣٤٢ - (لَنْ يَغْلِبَ عسْرٌ يُسْرَيْن ، إنَّ معَ العُسْرِ يُسْراً ، إنَّ معَ العُسْرِ يُسْراً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٥٢٨) عن **إسحاق بن إبراهيم الصنعاني** : أنبأ عبد الرزاق : أنبأ معمر ، عن أيوب ، عن الحسن : في قول الله عز وجل : ﴿ إنّ معَ العُسْرِ يُسْرًا ﴾ قال :

خرج النبي ﷺ يوماً مسروراً فرحاً ، وهو يضحك وهو يقول : فذكره .

وقال هو والذهبي :

« مرسل » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ لولا أن الصنعاني - وهو الدبري - سمع من عبد الرزاق في حالة الاختلاط كما قال ابن الصلاح ، لكنه لم يتفرد به ؛ فقد رواه ابن جرير عن ابن ثور عن معمر به ، قال ابن كثير :

« وكذا رواه من حديث عوف الأعرابي ويونس بن عبيد عن الحسن مرسلاً . وقال سعيد : عن قتادة : ذكر لنا أن رسول الله ﷺ بشّر أصحابه بهذه الآية ، فقال : لن يغلب عسر يسرين » .

قلت : فعلة الحديث الإرسال ، كذلك أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ١٥١) من مرسل الحسن وقتادة ، ولا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن يكونا تلقياه من شيخ واحد ، واحتمال أن يكون تابعياً مثلهما ، واحتمال أن يكون ضعيفاً أو مجهولاً ، وهو السبب في عدم الاحتجاج بالحديث المرسل وجعلهم إياه من أقسام الحديث الضعيف كما هو مقرر في «علم المصطلح » .

ومن هنا يتبيَّن جهل الشيخ الصابوني بهذا العلم وافتئاته عليه ؛ حين زعم أنه اقتصر في كتابه «مختصر تفسير ابن كثير» على الأحاديث الصحيحة ، فرددت ذلك عليه بأمثلةٍ كنت ذكرتها في مقدمة «الأحاديث الصحيحة» ، وبيّنت جهله ، والأمثلة في ازدياد ، وهذا منها ، وليس ـ قطعاً ـ الأخير منها مع الأسف !

٤٣٤٣ ـ (لَنْ يَنْهقَ الحِمارُ حَتى يَرى شَيْطاناً ، فإذا كانَ ذلكَ فَاذْكُروا اللهَ ، وَصلُّوا عليّ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السنّي في « عمل اليوم والليلة » (٣٠٩) : عن **معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع : ثنا أبي محمد** ، عن أبيه عبيد الله عن أبي رافع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ معمر وأبوه محمد ؛ قال البخاري في كل منهما :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم في الأب :

« منكر الحديث جداً » .

قلت : وذكر الصلاة على النبي ﷺ فيه من منكراتهما ؛ فقد صحّ الحديث عن أبي هريرة بدونها في «الصحيحين» وغيرهما .

٤٣٤٤ - (لَهُ أجْرانِ : أَجْرُ السِّرِّ ، وأَجْرُ العَلانِية) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣ / ٢٨١) ، وابن ماجه (٢ / ٥٥٦) ، وابن حبان (٦٥٥) و (٢٥١٦) عن سعيد بن سنان **أبي سنان** ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :

أن رجلاً قال : يا رسول الله ! إن الرجل يعمل العمل ويسرُّه ، فإذا اطُّلِعَ عليه ؛ سَرَّهُ ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، قد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن النبي ﷺ مرسلاً » .

قلت : سعيد بن سنان ؛ فيه ضعف من قبل حفظه ، كما يفيده قول الحافظ فيه : « صدوق ، له أوهام » .

فلا يحتج بمثله عند المخالفة ، فقد خالفه الأعمش وغيره فرووه مرسلاً كما تقدم عن الترمذي ، وممن أرسله سفيان الثوري كما ذكر أبو نعيم ، فقد أخرج الحديث في « الحلية » (٨ / ٢٥٠) من طريق يوسف بن أسباط ، عن سفيان الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، [عن أبي صالح] ، عن أبي ذر قال :

« قلت : يا رسول الله . . . » الحديث . فقال أبو نعيم :

« لم يقل أحد : عن أبي صالح عن أبي ذر ؛ غير يوسف عن الثوري . فرواه يحيى بن ناجية فقال : عن أبي مسعود الأنصاري . ورواه قبيصة عنه فقال : عن المغيرة بن شعبة . ورواه أبو سنان عن حبيب عن أبي صالح عن أبي هريرة . **والمحفوظ عن الثوري عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً** » .

قلت : ومع اتفاق الأعمش والثوري على إرسال الحديث ؛ فهي علة أخرى فيه ، وأما ردُّها من قبل المعلق على « الموارد » (٢ / ٣٩٧) بقوله :

« نقول : وهذه ليست بعلة يُعَلُّ بها الحديث ما دام من وصله ثقة » !

قلت : وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الرجل لم يهضم بعد هذا العلم الشريف ، ولم يفقه بعد ما هو الحديث الشاذ ، فلعله يراجع نفسه ، فقد رأيت له مثل هذه الدعوى المخالفة لأصول الحديث أكثر من مرة ، فانظر مثلاً الحديث الآتي (٦٤٨٣) .

(تنبيه) : إخراج ابن حبان هذا الحديث في «صحيحه» من الأدلة الكثيرة على تساهله في تصحيح الأحاديث ، وعلى عدم التزامه للشروط التي اشترطها في مقدمته ، فإنه قال :

« والخامس : المتعرّي خبره عن التدليس » !

فإن حبيباً هذا ؛ وصفه ابن حبان نفسه بالتدليس في « ثقاته » (٤ / ١٣٧) !

فتساهله ليس محصوراً في توثيق المجهولين كما يظن بعضهم ؛ فاقتضى التنبيه .

ثم بدا لي أنه لعله يعني من كان مشهوراً بالتدليس . انظر «الصحيحة» (٣٤١٣) .

٤٣٤٥ - (لَوْ أَقْسَمتُ لبَرَرْتُ : لا يَدْخُلُ الجنَّةَ قَبْلَ سابقِ أُمَّتي إلا بضْعَةَ عَشَرَ رجُلاً ، منهُمْ إبراهيمُ ، وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، ويعقوبُ ، والأسباطُ اثني عشر ، ومُوسى ، وعِيسى ابن مريمَ بنت عِمْران عليهمُ السلام) .

ضعيف . رواه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٣٤٣ - ٣٤٤) ، وابن عساكر (٢ / ١٧٨ / ٢ و ١٩ / ٢٧٢ / ٢) عن بقية بن الوليد ، عن صفوان بن عمرو : حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي وعبد الله بن بسر ، عن عتبة بن عبد الثمالي مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ بقية مدلس وقد عنعنه .

ومن طريقه رواه الطبراني دون الاستثناء ؛ كما في « المجمع » (١٠ / ٦٩) وأعلَّه بما ذكرنا ، ووقع فيه : «عبد الله بن عبد» ، وكذلك وقع في رواية ابن منده للحديث كما في ترجمة عبد الله هذا من « الإصابة » .

٤٣٤٦ - (لَنْ يُبْتَلى عَبْدٌ بِشيءٍ أَشدَّ عليهِ منَ الشِّرْكِ باللهِ ، ولَنْ يُبْتَلى عبدٌ بِشَيءٍ بعدَ الشِّرْكِ باللهِ أَشدَّ عليهِ منْ ذهابِ بَصَرِه ، ولَنْ يُبْتَلى عبدٌ بِذهابِ بصَرِه فَيَصْبِر ؛ إلا غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص ٨٣ - زوائده) عن جابر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ جابر - هو ابن يزيد الجعفي - ؛ ضعيف متهم .

وفي فضل الصبر على ذهاب البصر أحاديث كثيرة ؛ ليس فيها هذا الذي في حديث الجعفي !

٤٣٤٧ - (لَو أنَّ امرأةً مِن نساءِ أهلِ الجنَّةِ أَشْرَفَتْ إلى أَهْلِ الأرضِ لملأَتِ الأَرضَ ريحَ مسْك ، ولأَذْهَبَت ضوءَ الشَّمْسِ والقَمَر) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ٣١٨) و (رقم ٣٥٢٨) - بنحوه مع بعض الاختلاف - ، والمروزي في « زوائد الزهد » (٢٢٦) ، وابن عدي (٥٥ / ٢) ، وابن عساكر (٧ / ١٣٦ / ٢) عن سيار بن حاتم قال : حدثنا جعفر بن سليمان والحارث ابن نبهان ، عن مالك بن دينار ، عن شهر بن حوشب ، عن سعيد بن عامر بن حذيم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شهر بن حوشب ؛ ضعيف لسوء حفظه .

وسيار بن حاتم ؛ فيه ضعف ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، له أوهام » .

ومن طريقه أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٨٥) : حدثنا سيار به ؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده شهراً ولا الحارث بن نبهان ، فلا أدري أهكذا الرواية عنده ، أم سقط ذلك من الناسخ أو الطابع . وفيه عنده قصة مطولة بين سعيد بن عامر وعمر ابن الخطاب . وبنحو ذلك ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٢٤) وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات ، وله طرق في صفة الجنة » .

كذا قال ! وفي المكان الذي أشار إليه لم يذكر له طريقاً ـ فضلاً عن طرق ـ أخرى ، ولا هو أطلق التوثيق كما فعل هنا ؛ فإنه ساق الحديث دون القصة ثم قال (١٠ / ٤١٧) :

« رواه الطبراني مطولاً أطول من هذا ، وتقدم في صدقة التطوع ، ورواه البزار باختصار كثير ، وفيهما **الحسن بن عنبسة الوراق** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات ، وفي بعضهم ضعف » .

كذا قال ؛ وهو أقرب إلى الصواب من إطلاقه التوثيق هناك ، وفيه إشارة إلى أن في طريق الطبراني ـ أيضاً ـ الوراق المذكور ، وهو معروف ، وإنما لم يعرفه الهيثمي ؛ لأنه سقط منه أثناء النقل اسم ابنه فهو **حماد بن الحسن بن عنبسة الوراق** ، كما وقع عند البزار وغيره ، على أنه قد تابعه الإمام أحمد كما سبق .

٤٣٤٨ ـ (لَو أنَّ رجُلاً في حجْرِهِ دَراهِمُ يَقْسِمُها ، وآخَر يَذْكُر الله ؛ كانَ الذاكِرُ للهِ أَفْضَل) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٣٣) عن عمر بن موسى

الحــادي : ثنا **أبو هلال** : ثنا **جــابر أبو الوازع** ، عن أبي بردة ، عن أبي مــوسى مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن أبي موسى ؛ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ لأن عمر بن موسى الحادي ـ بمهملتين ـ قال الذهبي في « المغني في الضعفاء » :

« هو عم الكديمي ، قال ابن عدي : ضعيف يسرق الحديث » .

وأبو **هلال** ؛ هو محمد بن سليم الراسبي ؛ صدوق فيه لين .

وأبو الوازع ؛ هو جابر بن عمرو الراسبي ؛ صدوق يهم .

قلت : وأما قول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٣١) عقب الحديث :

« وفي رواية : « **ما صدقة ـ أفضل من ذكر الله** » . رواهما الطبراني ، ورواتهما حديثهم حسن » .

فأقول : فيه مؤاخذتان :

الأولى : أنه أوهم أن الرواية الأخرى هي من حديث أبي موسى أيضاً ، وليس كذلك ، بل هي من حديث ابن عباس ، كما صرح بذلك الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٧٤) .

والأخرى : قوله : «ورواتهما حديثهم حسن» . فليس مسلَّماً على إطلاقه ؛ لما عرفت من ضعف الحادي ـ أحد رواته ـ وأنه يسرق الحديث ، نعم قد ذكره ابن حبان في « ثقاته » ، ولكنه ـ مع تساهله في التوثيق ـ قد قال فيه : « ربما أخطأ » . فمثله مما لا يعتدّ به مع جرح ابن عدي إياه بسرقة الحديث . وقد ضعفه ابن نقطة أيضاً بقوله :

« هو معدود في الضعفاء » .

وكأنه لذلك لم يجزم الهيثمي بتوثيق رجاله ، فقال :

« ورجاله وثقوا » .

وعهدي به أنه لا يقول هذا القول إلا إذا كان توثيق أحد رجاله غير موثوق به ، وفي الغالب يكون مما تفرد بتوثيقه ابن حبان كما هو الشأن هنا . وهذه الحقيقة مما فات المناوي ؛ فإنه في كثير من الأحيان يستلزم من مثل قول الهيثمي المذكور التحسين بل التصحيح ؛ غافلاً عما ذكرنا ، وعما هو أهم من ذلك ، وهو أنه لا يلزم من ثقة رجال الإسناد - ولو جزم بذلك - سلامته من علَّة قادحة كالانقطاع والتدليس وغيره ؛ كما شرحناه في غير هذا الموضع ، فتأمل قوله في حديث أبي موسى هذا :

« قال الهيثمي : رجاله وثقوا . اهـ . ومن ثم رمز المصنف لحسنه ، لكن صحح بعضهم وقفه » !

فإنه استلزم منه التحسين ، ولذلك سلَّم برمز السيوطي لحسنه ولم يردّه بما ذكرنا ، وإنما بأن الصحيح وقفه! وهذا في الحقيقة علة أخرى في الحديث يزداد به وهناً . ثم قال المناوي في حديث ابن عباس :

« رمز المصنف لحسنه ، وهو كما قال بل أعلى ؛ فقد قال الهيثمي : رجاله موثقون » !!

كذا قال ! وفيه نظر كبير ؛ فإنه من رواية **محمد بن الليث أبي الصباح الهَدادي** : ثنا أبو همام الدلال : نا داود بن عبد الرحمن العطار ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً به .

أخرجه في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٦٧ / ١) رقم (٧٥٤٨ - بترقيمي) .

قلت : محمد بن الليث هـذا ؛ لم يوثقه غير ابن حبان فأورده في « الثقات » (٩ / ١٣٥) وقال :

« من أهل البصرة ، يروي عن أبي عاصم ، حدثنا عنه ابن الطهراني ، يخطئ ويخالف » .

وتبعه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« وهذا وجدت له خبراً موضوعاً ، رواه بسنده الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ كان يفتتح القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم » .

قلت : ذكره في ترجمة محمد بن الليث عقب قول الذهبي فيها :

« . . . عن مسلم الزنجي ، لا يدرى من هو ؟ وأتى بخبر موضوع » .

فهو إذن متهم ، فيكون حديثه في منتهى الضعف ، فلا يصلح شاهداً لحديث الترجمة . والله أعلم .

٤٣٤٩ - (لَو أنَّ مقْمَعاً مِن حديدٍ وُضِعَ في الأرضِ فَاجْتَمعَ لَهُ الثَّقَلان ما أَقلُّوهُ مِنَ الأَرْضِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٦٠٠) ، وأحمد (٣ / ٢٩) ، وأبو يعلى (١ / ٣٨٥) ، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» (ق ٤ / ١) ، عن دراج أبي السمح ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : دراج صاحب مناكير ، وقد تعقبه الذهبي بهذا في غير ما حديث كما تقدم مراراً .

ثم أخرجوا بهذا الإسناد عن أبي سعيد مرفوعاً :

٤٣٥٠ - (لَو ضُرِبَ الجبَلُ بقمْعٍ منْ حَديدٍ لتَفتَّتَ ثمَّ عادَ كَما كانَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٦٠١) ، وأحمد (٣ / ٨٣) ، وأبو يعلى (١ / ٣٨٤) ، وابن أبي الدنيا أيضاً (٤ / ١) .

والحديثان جمعهما السيوطي في سياق واحد في « الجامع » ، وفرّق بينهما المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣٢) فأصاب ، لكنه أقرّ الحاكم على تصحيحه إياهما !!

٤٣٥٠ / م - (تَزوّجَ أُمَّ سَلَمةَ في شَوّال ، وجَمَعها إليهِ في شَوّال) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١٩٩١) ، والطبراني في الكبير (٣ / ٢٦٠ / ٣٣٤٧) ، ومن طريقه المزِّي في « التحفة » (٥/٣٠٢ - ٣٠٣) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا أسود بن عامر : ثنا زهير ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ، عن عبد الملك بن الحارث بن هشام ، عن أبيه : أن النبي ﷺ تزوج . . .

قال البوصيري في « الزوائد » (١ / ١١٩ - بيروت) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ لتدليس محمد بن إسحاق . وانفردَ ابن ماجه بإخراج هذا الحديث عن الحارث بن هشام ، وليس له شيء في الخمسة الأصول . هكذا رواه أبو بكر بن أبي شيبة في « مسنده » ، وله شاهد في « صحيح مسلم » وغيره

من حديث عائشة . قال المزي في « الأطراف » : ورواه **محمد بن يزيد المستملي** عن أسود بن عامر بإسناده إلا أنه قال : « عبد الرحمن » بدل « عبد الملك » ، وهو أولى بالصواب » .

قلت : وفي هذا الكلام أمور :

أولاً : محمد بن يزيد هذا ؛ متروك كما قال الخطيب ، وقال ابن عدي :

« يسرق الحديث ويزيد فيه ويضع » .

قلت : فكيف يكون ما رواه أولى بالصواب من رواية أبي بكر بن أبي شيبة الثقة الحافظ ؟!

ثانياً : لقد جاء من طريق أخرى ما يؤكد صواب ابن أبي شيبة : فقال ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ٩٤ ـ ٩٥) : أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس : حدثنا زهير : حدثنا محمد بن إسحاق : حدثني عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، عن **عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام المخزومي** ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ تزوج . . . إلخ .

وهذه متابعة قوية لابن أبي شيبة من أحمد بن عبد الله بن يونس ؛ فإنه ثقة حافظ من شيوخ الشيخين ، وفيها بيان أن عبد الملك هذا هو ابن أبي بكر بن الحارث . . . نسب إلى جده الحارث في رواية ابن أبي شيبة فحصل الإشكال ، وتوهم أن الحديث متصل من مسند الحارث بن هشام المخزومي ، وبناء عليه جزم المزِّي وغيره أن الراوي له عنه إنما هو ابنه عبد الرحمن ، وليس عبد الملك ؛ لأنهم لا يعلمون له ولداً يسمى عبد الملك ، مع أنه كذلك جاء مسمى في رواية ابن أبي شيبة وابن سعد ، لكن خفي عليهم أن عبد الملك هذا ليس ابناً للحارث من

صلبه ، وإنما هو حفيده ؛ فإنه عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . . . المخزومي ، وهو تابعي معروف ثقة من رجال الشيخين كما في «التهذيب» وغيره ، وقد روى عن أبيه أبي بكر وغيره ، وأبو بكر مترجم في الكنى وهو تابعي أيضاً ثقة من رجالهما ، فالحديث إذن حديثه ؛ وليس حديث جده الحارث بن هشام كما توهَّموا .

ويؤكد ذلك أنني وجدت له أصلاً في « الموطأ » (٢ / ٦٥) عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ، عن أبيه : أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها :

« ليس بك على أهلك هوان . . . » الحديث ، وقد جاء مسنداً بذكر أم سلمة فيه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠١٩) ، و « الصحيحة » (١٢٧١) .

ورواية مالك هذه تكشف لنا أن عبد الله بن أبي بكر هو ابن محمد بن عمرو ابن حزم الأنصاري في حديث الترجمة ، لكن فيه أنه رواه عن أبيه عن عبد الملك ، ولا بأس من ذلك ؛ فقد ذكروا في ترجمة عبد الله بن أبي بكر أنه يروي عن أبيه وغيره ، وعنه ابن إسحاق وغيره ، توفي أبو بكر سنة (١٢٠) ، وتوفي شيخه في هذا الحديث عبد الملك في خلافة هشام بن عبد الملك ، وكانت نحو عشرين سنة ، وتوفي سنة (١٢٥) ، فتكون روايته عنه من رواية الأقران بعضهم عن بعض .

والخلاصة : أن الحديث من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسلاً ، وليس هو من حديث جده الحارث بن هشام ؛ كما توهم المزِّي ؛ وتبعه المعلقون عليه ، ومن قبلهم البوصيري !

ثالثاً : وأما إعلاله إياه بعنعنة ابن إسحاق ؛ فمدفوع بتصريحه بالتحديث في رواية ابن سعد كما تقدم .

وبالجملة ؛ فعلَّة الحديث الإرسال ، فإذا ثبت أن أبا بكر بن عبد الرحمن تلقاه من أم سلمة ، فالحديث صحيح ينقل إلى الكتاب الآخر . والله أعلم .

٤٣٥١ - (البيتُ قِبْلةٌ لأَهْلِ المسجدِ ، والمسْجدُ قِبْلَةٌ لأَهْلِ الحَرَمِ ، والحرَمُ قِبْلَةٌ لأَهْلِ الأَرْضِ في مَشارِقها ومَغارِبها مِنْ أُمَّتي) .

ضعيف . رواه أبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (ق ١٢١ / ٢) ، والجرجاني في « الأمالي » (ق ١١٧ / ٢) من طريق جعفر بن عنبسة بن عمرو اليشكري : ثنا عمر بن حفص المكي : ثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ظاهر الضعف ، وله علل :

الأولى : عنعنة ابن جريج .

الثانية : عمر بن حفص المكي ؛ قال الذهبي في « الميزان » - وتبعه الحافظ في « اللسان » - :

« لا يُدرى من ذا ، والخبر منكر » .

يريد حديثاً آخر له رواه بإسناده المذكور ؛ عن ابن عباس قال :

« لم يزل النبي ﷺ يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حتى مات » .

الثالثة : جعفر هذا ؛ قال ابن القطان :

« لا يعرف » .

وأشار البيهقي إلى أنه مجهول . ولعلَّه يعني جهالة الحال ؛ فإنه قد روى عنه

جمع كما في « الميزان » .

وإذا عرفت ضعف هذا الحديث ؛ فقد أخطأ فيه بعض الكبار وغيرهم ؛ فقال القرطبي في « الجامع » (٢ / ١٥٩) :

« قد روى ابن جريج . . . » إلخ .

فجزم برواية ابن جريج ؛ وفي الطريق إليه من عرفت من المجهولين .

ثم نقل ذلك عنه ابن كثير في « تفسيره » (١ / ١٩٢ - ١٩٣) ساكتاً عليه ؛ فما أحسن ؛ لأنه اغتر به من لا علم له بهذا الفن ممن اختصر كتابه ، مثل الشيخ الصابوني ، فأورده في «مختصره» (١ / ١٣٨) وقد زعم في مقدمته :

أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الأحاديث الضعيفة ! وهو في ذلك كاذب ، كما كنت بينت ذلك بالأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من « الصحيحة » (ص : هـ - م) ، وهذا الحديث مثال آخر على إفكه وكذبه وادعائه ما لا علم له به .

ويؤسفني أن أقول :

لقد علمت فيما بعد أنه سبقه إلى هذه الدعوى الكاذبة بعض من يدعي السلفية ، بل ويزعم أنه «مؤسس الدعوة السلفية»! ثم قيد ذلك بعد أن بيّنا له خطأه في بعض رسائلي بقوله : «بحلب» ! ثم رفع هذا الزعم كله في بعض ما كتب بعد ، ألا وهو الشيخ محمد نسيب الرفاعي ؛ فإنه أورد أيضاً هذا الحديث في «مختصره لتفسير ابن كثير» ، مع تصريحه في مقدمة الطبعة الأولى منه أنه ضرب صفحاً عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة . . . معتمداً في ذلك - أولاً - على ما اعتمد ابن كثير نفسه صحته ، ثم على ما أعلم صحته من الأحاديث الواردة مما لم يشر إليه المفسر رحمه الله .

ثم أكَّد ذلك في مقدمته للطبعة الثانية منه فقال :

« . . . ملتزماً أن لا أختار إلا الصحيح المتفق على صحته ، أو الصحيح الذي انفرد به البخاري ومسلم ، والصحيح المروي في باقي الصحاح » .

ثم زاد ـ ضِغثاً على إبّالة ـ أنه وضع فهرساً للأحاديث في آخر كل مجلد مع درجاتها ! ووضع بجانب هذا الحديث علامة الصحة رجماً بالغيب ، وغير مبالٍ بقوله ﷺ : « من قال عليَّ ما لم أقل ؛ فليتبوأ مقعده من النار » .

وكم له في كتابه المذكور من هذا النوع من الأحاديث الضعيفة ؛ بل والموضوعة كحديث «فاتحة الكتاب شفاء من كل سم» ، وقد صرَّح بصحته أيضاً ! وقد سبق تخريجه وبيان علته برقم (٣٩٩٧) ، وانظر من الأحاديث الموضوعة التي صححها بجهله البالغ واحتجّ بها على بعض المنحرفين الحديث الآتي برقم (٥٦٥٥) .

ثم إنني رأيت الحديث في « سنن البيهقي » (٢ / ٩ ـ ١٠) من طريق ابن الأعرابي وغيره ، عن جعفر بن عنبسة به ، وقال عقبه :

« تفرد به عمر بن حفص المكي ، وهو ضعيف لا يحتج به ، وروي بإسناد آخر ضعيف عن عبد الله بن حبشي كذلك مرفوعاً . ولا يحتج بمثله . والله أعلم » .

٤٣٥٢ ـ (لَو تُرِكَ أحدٌ لأَحدٍ ؛ تُرِكَ ابنُ المُقْعَدَيْن) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (٧٢ / ١ ـ من ترتيبه) : حدثنا محمد ابن علي الأحمر : ثنا أبو كامل الجَحْدَري : ثنا عبد الله بن جعفر : أخبرني عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر قال :

كان بمكة مُقعدان لهما ابنٌ شاب ، فكان إذا أصبح نقلهما فأتى بهما المسجد ، فكان يكتسب عليهما يومه ، فإذا كان المساء احتملهما فأقبل بهما ، فافتقده رسول

الله ﷺ فسأل عنه ، فقال : مات ابنهما ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره . قال الطبراني :

« لم يروه عن ابن دينار إلا ابن جعفر ، تفرد به أبو كامل » .

ومن طريقه رواه ابن عدي (٢١٥ / ٢) وقال :

« حديث غير محفوظ ، وعبد الله بن جعفر والد علي بن المديني عَامَّة حديثه لا يتابعه أحد عليه ، وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

قلت : وأخرجه البيهقي في « السنن » (٤ / ٦٦)من طريق أخرى عن أبي كامل به . ومن طريق داود بن رشيد : ثنا عبد الله بن جعفر به .

قلت : فلم يتفرد به أبو كامل كما ادعى الطبراني ، ولا لوم عليه ؛ فذاك هو الذي أحاط به علمه .

٤٣٥٣ - (لَو تَعْلَمُ البَهائِمُ منَ الموتِ ما يَعْلَمُ ابن آدمَ ؛ ما أَكَلْتُم مِنها سَمِيناً) .

ضعيف جدّاً . رواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢٤ / ١) ، وعنه القضاعي (٢/١١٥ - خط) ، (٢ / ٣١٤ / ١٤٣٤) : نا محمد بن صالح : نا محمد بن إسماعيل الجعفري : نا عبد الله بن سلمة ، عن أبيه ، عن أم صبية الجهنيّة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جدّاً ؛ الجعفري هذا ؛ قال أبو حاتم :

« منكر الحديث يتكلمون فيه » .

وعبد الله بن سلمة - وهو المزني ؛ كما ذكر ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٨٩) في

ترجمة الجعفري ـ ؛ لم أعرفه ، ومثله أبوه . لكن قال المناوي بعد أن عزاه ـ تبعاً لأصله ـ للبيهقي في « الشعب » ، والقضاعي :

« وفيه **عبد الله بن سلمة بن أسلم** ؛ ضعفه الدارقطني ، ورواه الديلمي عن أبي سعيد » .

قلت : ابن أسلم هذا ؛ ترجماه في « الميزان » و « اللسان » ، ولم يذكرا أنه روى عن أبيه ، وقالا :

« قال أبو نعيم : متروك » .

ثم تبيّنت حال (عبد الله بن سلمة) ، وأنه ليس ابن أسلم هذا ، وإنما هو الراوي عن الزهري ، وعنه محمد بن إسماعيل الجعفري . كذا ذكره ابن أبي حاتم (٢/ ٢/٧٠) ، وهو الراوي لهذا الحديث عنه كما رأيت ، ثم قال ابن أبي حاتم :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : منكر الحديث » .

ونقله الذهبي عن أبي زرعة ، وقال :

« وقال مرة : متروك » .

وأقرَّه الحافظ في « اللسان » .

وقد روي الحديث بإسناد آخر واهٍ ، في قصة كلام الغزالة ، ويأتي تخريجها برقم (٣٧٣٨)[١] .

ورواه نعيم بن حماد في « زوائد الزهد » (١٥٢) : أنا الحسن بن صالح : أنه بلغه : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

---

(١) كذا أصل الشيخ ، ولم نهتدِ للصواب . (الناشر) .

٤٣٥٤ - (لَو تَعْلَمونَ ما أَعْلم ، لَضَحِكْتُم قَليلاً ، ولبَكَيْتُم كَثيراً ، يَظْهَرُ النفاقُ ، وتُرْفَعُ الأَمانَةُ ، وتُقْبَضُ الرَّحْمةُ ، ويُتَّهَمُ الأَمينُ ، ويُؤْتَمنُ غَيرُ الأَمينِ ، أَناخَ بكمُ الشرفُ الجُونُ ، الفِتَنُ كأمثالِ الليلِ المظْلِم) .

ضعيف بتمامه . أخرجه ابن حبان (١٨٧١) ، والحاكم (٤ / ٥٧٩) عن خالد ابن عبد الله الزيادي ، عن أبي عثمان الأصبحي ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : ورجاله ثقات غير الزيادي ؛ ويقال : الزبادي ، بالباء المنقوطة بواحدة ؛ كما في « الأنساب » ، أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٤٠) برواية ثقتين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولعله في « ثقات ابن حبان » ، فليراجع .

وبالجملة ؛ فهو مجهول الحال عندي . والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث متفق عليه من حديث أنس ، وهو مخرج في « تخريج فقه السيرة » (ص ٤٧٩) ، ثم في « الصحيحة » (٣١٩٤) .

وقد رويت فيه زيادات أخرى منها :

« . . . ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله تعالى ، لا تدرون ؛ تنجون أو لا تنجون » .

أخرجه البزار (ص ٣١٣) ، والحاكم (٤ / ٣٢٠) من طريق يزيد بن حميد ، عن سليمان بن مرثد ، [عن أبي الدرداء] . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

قلت : رجاله ثقات غير سليمان بن مرثد ؛ قال الذهبي :

« لا يعرف له سماع من عائشة وأبي الدرداء ، وعنه أبو التياح فقط » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (١ / ٩٣) ! ولا اعتداد بذلك ، ولهذا أورده الذهبي في « الضعفاء » ، ومع ذلك وافق الحاكم على تصحيحه ، فما أكثر تناقضه !!

ومن هذه الطريق أخرجه البزار (ص ٣١٣) ؛ إلا أنه قال : عن سليمان بن مرثد عن ابنة أبي الدرداء ، عن أبي الدرداء . وهكذا رواه الطبراني كما في « المجمع » (١٠ / ٢٣٠) وقال :

« ورجال الطبراني رجال الصحيح » !

ومنها زيادة : « . . . ولما ساغ لكم الطعام ولا الشراب ، ولما نمتم على الفرش ، ولهجرتم النساء ، ولخرجتم إلى الصعدات ؛ تجأرون وتبكون ، ولوددت أن الله خلقني شجرة تعضد » .

أخرجه الحاكم (٤ / ٥٧٩) عن يونس بن خباب قال : سمعت مجاهداً يحدث ، عن أبي ذر رضي الله عنه قال : فذكره موقوفاً عليه . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » . وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : منقطع ، ثم يونس رافضي لم يخرجا له » .

قلت : وهو إلى رفضه متكلَّم فيه ، ولذلك أورده الذهبي في «المغني» وقال :

«رافضي بغيض ، كذبه القطان ، وضعفه النسائي وغيره ، وزعم أن عثمان قتل ابنتيّ النبيّ ﷺ ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه » . وقال الحافظ في «التقريب» :

« صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض » .

وقد روي بعضه مرفوعاً عن أبي ذر، من طريق جعفر بن سليمان، عن رجل قد سماه، عن شهر بن حوشب، عن عائذ الله عنه بلفظ:

« وما استقللتم على الفرش، ولا تمتعتم من الأزواج، ولا شبعتم من الطعام، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله عز وجل ».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص ١٤٦).

قلت: وشهر؛ ضعيف. والرجل؛ لم يُسَمَّ.

٤٣٥٥ ـ (لَو تَعْلَمونَ ما في المسأَلَةِ؛ ما مَشى أَحَدٌ إلى أَحَدٍ يَسْأَلهُ شَيْئاً).

ضعيف. أخرجه النسائي (١ / ٣٦٢)، عن عبد الله بن خليفة، عن عائذ بن عمرو:

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله، فأعطاه، فلما وضع رجله على أُسكفة الباب قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن خليفة ـ ويقال: خليفة بن عبد الله البصري ـ؛ قال الحافظ:

« مجهول، ما روى عنه إلا بسطام بن مسلم، ووهم من زعم أن شعبة روى عنه ».

يشير بذلك إلى الذهبي، وبناءً على زعمه المذكور قال فيه: « صدوق ».

٤٣٥٦ ـ (لَو تَعْلَمُونَ مِنَ الدُّنْيا ما أعلَمُ؛ لاسْتَراحَتْ أَنْفُسكُم مِنْها).

ضعيف . رواه ابن شمعون الواعظ في « الأمالي » (١٧٩ / ٢) ، والحاكم (٣ / ٦٢٨ ـ ٦٢٩) عن موسى بن عبيدة ، عن عبد الله بن عبيدة ، عن عروة بن الزبير ، ـ وزاد الحاكم : عن أبيه ـ ، مرفوعاً . ولعل هذه الزيادة خطأ مطبعي أو من الناسخ ؛ فقد رواه البيهقي في « الشعب » عن عروة أيضاً ؛ مرسلاً ، كما في « الجامع الصغير » .

قلت : وإسناده ضعيف على كلٍّ حال ؛ فإن موسى بن عبيدة ؛ ضعيف .

وعبد الله بن عبيدة أخوه ؛ مختلف فيه ، وجزم الحافظ بأنه ثقة .

٤٣٥٧ ـ (لَو عَرَفْتُم اللهَ حقَّ مَعْرِفَتِه ؛ لعَلِمْتُم العِلْمَ الذي لَيسَ معَهُ بهِ جَهْل ، ولَو عَرَفْتُم اللهَ حقَّ مَعْرِفَتِه ؛ لزالَت الجِبالُ بِدُعائِكُم ، وَما أُوتِيَ أحدٌ مِنَ اليَقِينِ شَيْئاً إلا ما لَم يؤْتَ منْهُ أكْثر مما أوتي ، فقالَ معاذُ ابن جبل : ولا أنت يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ : ولا أَنا . قالَ مُعاذٌ : فقدْ بلَغَنا أنَّ عِيسى ابن مريم عليهِ السلام كانَ يَمْشِي علَى الماءِ ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ : ولَوِ ازدادَ يَقِيناً لَمَشَى علَى الهَواءِ) .

منكر ، ضعيف الإسناد . أخرجه البيهقي في « الزهد الكبير » (ق ١١٧ / ٢) وقال : هذا منقطع ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ١٥٦ ـ ١٥٧) من طريق وهيب المكي وقال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإعضاله ؛ فإن وهيباً هذا هو ابن الورد المكي ، وهو من كبار الطبقة السابعة عند ابن حجر في «التقريب» ، فبينه وبين النبي ﷺ مفاوز .

قلت : وهو عندي منكر المتن بهذا السياق ؛ فإن فيه أن عيسى لم يكن يقينه

من القوة بحيث يمكنه أن يمشي على الهواء ، بينما حكوا أن هذا كان لبعض الأولياء ، فينتج من ذلك أن هذا البعض كان أقوى يقيناً من عيسى عليه السلام !! ولا يخفى ما في هذا من الضلال البيِّن ، ويلزم من ذلك أحد أمرين ولا بد : إن كان هذا الذي حكوا صحيحاً ، فالحديث غير صحيح ، وإن كان هذا الحديث صحيحاً ؛ فالذي حكوا غير صحيح ولا بد . فتأمل .

ثم إن الحديث عزاه في « الجامع الصغير » للترمذي الحكيم ، ورمز له بالضعف وقد مضى بلفظ : « لو خفتم الله . . . » إلا أنه أسنده من حديث معاذ ، وروايتنا هذه تدل على أنه مُعْضل ، فلا أدري العزو خطأ أم كذلك وقع في الترمذي مسنداً؟ وأياً ما كان ؛ فالحديث ضعيف .

ثم ترجح لدي الأمر الثاني للرواية الآتية :

« لو عرفتمُ الله حق معرفته لمشيتم على البُحور ، ولزالت بدعائكم الجبال »(١) .

قال العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٨٤) :

« رواه أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » بسند ضعيف من حديث معاذ بن جبل » .

قلت : وكأنه قطعة من الحديث الذي قبله . لكن هذا موصول ، وذلك منقطع ومُعْضل .

ثم رأيت العراقي أعاد الحديث في مكان آخر (٤ / ٢٣٠) وقال :

« رواه الإمام محمد بن نصر في « كتاب تعظيم قدر الصلاة » من حديث معاذ ابن جبل بإسنادٍ فيه لين » .

قلت : وكذلك رواه أبو نعيم ، وهو الحديث الذي قبله ، ورواه الحكيم الترمذي

---

(١) كتب الشيخ بخطه إزاء هذا السطر : « ضعيف السند » .

مختصراً ؛ كما في « الجامع الصغير » .

٤٣٥٨ - (لَو رأيْتُم الأَجلَ ومَسِيرَهُ لأَبْغَضْتُم الأَملَ وغُرورَهُ ، وما مِن أَهلِ بَيْتٍ إلا وملَكُ المَوْتِ يَتَعاهَدُهم في كُلِّ يوم مَرَّةً ، فمنْ وجَدَهُ قد انْقَضَى أجَله قَبَضَ رُوحَه ، فإذا بَكَى أهْلُه وَجَزِعُوا قالَ : لِمَ تَبْكُونَ ، ولِمَ تَجْزَعون ؟ فوالله ! ما نَقَّصْتُ لَكُم عُمُراً ، ولا حبستُ لَكُم رِزْقاً ، وما لي مِن ذَنْب ، ولي إليكُمْ عَودةٌ ثُمَّ عَوْدَة) .

ضعيف . رواه القضاعي (١١٥ / ٢ - ١١٦ / ١) عن بشر بن خالد العسكري قال : أنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد قال : نا مالك ، عن أبي الزناد ، عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد ؛ قال الذهبي : « لا يعرف ، وله رواية عن أبيه ، وقال ابن عدي : يحدث بالمناكير » .

وروى القضاعي أيضاً من طريق نوفل بن سليمان الهنائي ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ؛ بالجملة الأولى منه .

ونوفل هذا ؛ ضعفه الدارقطني وغيره .

وعزاها السيوطي في «الجامع» للبيهقي في «الشعب» عن أنس ، وقال المناوي : « ثم قال البيهقي : قال أبو بكر - يعني ابن خزيمة - : لم أكتب عن هذا الرجل - يعني : أحمد بن يحيى المعدل - غير هذا الحديث » .

قلت : ولم أعرفه .

٤٣٥٩ - (لَقَدْ رأَيْتني يومَ أُحُدٍ وما فِي الأَرْضِ قُرْبِي مَخْلوقٌ غَير جِبريل عَن يَميني ، وطَلحةَ عَنْ يَساري) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣ / ٣٧٨) عن **صالح بن موسى الطلحي** ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

لما وضعت الحرب أوزارها ؛ افتخر رسول الله ﷺ ، وطلحة ساكت ، وسماك بن خرشة أبو دجانة ساكت لا ينطق ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، وكأنه لظهور ضعفه ؛ فإن صالح بن موسى الطلحي ؛ متروك .

٤٣٦٠ - (لَو كانَ المؤمنُ في جُحْرِ [ضَبٍّ] لقَيَّضَ الله لهُ منْ يُؤْذِيه) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣٣٥٩) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢٩٨ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » ، والقضاعي (ق ١/١١٦) ، وابن عساكر (٢/٢٢٧/١١ ، ١٩ / ١/٢٤) عن أبي بكر بن شيبة المدني قال : ثنا **أبو قتادة بن يعقوب بن عبدالله بن ثعلبة بن صعير العدوي** ، عن ابن أخي ابن شهاب ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« قال الدارقطني : غريب من حديث الزهري عن أنس ، تفرد به عنه ابن أخيه ، لم يروه غير أبي قتادة ، تفرد به أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبي (كذا) شيبة » .

قلت : رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير أبي قتادة بن يعقوب بن عبد الله بن ثعلبة ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الحافظ المزّي في شيوخ ابن شيبة المذكور . وقال ابن عساكر أيضاً :

« قال الحاكم : غريب من حديث الزهري » .

وأخرج له القضاعي شاهداً من حديث علي مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال : « فأرة »

بدل « ضب » . يرويه من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً لا يصلح للاستشهاد به ؛ عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان :

« يروي عن آبائه أشياء موضوعة » .

ثم تناقض ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» .

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ :

« لو كان المؤمن على قصبةٍ في البحرِ لقيَّض الله له من يؤذيه » . وقال :

« رواه ابن أبي شيبة عن » هكذا ؛ لم يذكر صحابيه .

٤٣٦١ - (لَو لَمْ يَبْقَ منَ الدُّنْيـا إلا يومٌ ؛ لَطَوَّلَهُ الله عـزَّ وجلَّ حَـتى يملكَ رَجُلٌ منْ أَهْلِ بَيْتي ، يَمْلكُ جبلَ الدَّيْلَم والقُسْطَنطِينية) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٧٩) عن قيس ، عن أبي حصين ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن قيساً ـ وهو ابن الربيع ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق تغيَّر لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به » .

٤٣٦٢ - (لَولا عِبـادٌ لله رُكَّع ، وصِبْـيَـةٌ رُضَّع ، وبَهـائم رُتَّع ؛ لَصُبَّ عليكمُ العَذاب صبّاً ، ثمَّ لَرُضَّ رضّاً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ص ٤٩٩ ـ حرم) ، والدولابي في

« الكنى » (١ / ٤٣) ، وابن عدي (٢٣٥ / ١ و ٣٣٢ / ١) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٥) عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار المؤذن ، عن مالك بن عبيدة الديلي ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عبيدة الديلي إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ مالك بن عبيدة ؛ قال ابن عدي :

« قال ابن معين : لا أعرفه » .

وعبد الرحمن بن سعد ؛ ضعيف ، كما في « التقريب » .

ثم روى أبو يعلى (١١ / ٦٤٠٢) ، والطبراني ، والبيهقي ، وكذا البزار (ص ٣١٢ - زوائده) عن إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« مهلاً عن الله مهلاً ؛ فإنه لولا شباب خشّع ، وبهائم رتّع . . . » الحديث مثله ثم قوله : « ثم لرضٌ رضّاً » . وقال البيهقي :

« إبراهيم بن خثيم ؛ غير قوي » .

وتعقّبه ابن التركماني بقوله :

« وأهل هذا الشأن أغلظوا فيه القول ؛ فقال النسائي : متروك . وقال أبو الفتح الأزدي : كذاب . وقال الجوزجاني : اختلط بآخره » .

قلت : وقول النسائي المذكور هو الذي اعتمده الذهبي ، فلم يذكر غيره في «المغني» .

٤٣٦٣ - (لَولا القصاصُ ؛ لأَوْجَعْتُكِ بهذا السِّواك) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفردَ » (١٨٤) ، وابن سعد في

« الطبقات » (١ / ٣٨٢) ، وابن أبي الدنيا في « الأهوال » (٩٩/ ٢) ، وأبو يعلى (٤ / ١٦٤٠ ، ١٦٤٨ ، ١٦٥٢) ، والطبراني في « الكبير » (٢٣ / ٣٧٥ /٨٨٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٧٨) ، والخطيب (٢ / ١٤٠) ، عن داود بن أبي عبد الله عن ابن جدعان عن جدته ، عن أم سلمة :

أن النبي ﷺ أرسل وصيفة له ، فأبطأت ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جدة ابن جدعان لا تعرف . وابن جدعان هو عبد الرحمن بن محمد ؛ كما وقع في رواية «الأدب» ، وفي رواية لأبي يعلى ؛ إلا أنه وقع فيه مقلوباً : محمد بن عبد الرحمن ! وهو ابن زيد بن جدعان ؛ وثقه النسائي وابن حبان ، وروى عنه جمع ، لكن جدته هذه لا تعرف ، بل قال الذهبي في عبد الرحمن عن جَدَّتِه :

« لا يعرفان ، تفرد عنه داود » .

وداود بن أبي عبد الله ؛ مجهول الحال لم يوثقه غير ابن حبان ، وقد تفرد به كما قال أبو نعيم .

ومما تقدم تعلم تساهل المنذري ثم الهيثمي في تجويد إسناد أبي يعلى ! كما أشرت إلى ذلك في «ضعيف الترغيب» (٣ / ١٦٤ / ٥١) ؛ ووقع فيه معزواً لأحمد وهو خطأ ، وعزاه في مكان آخر (٤ / ٤٠١) لأبي يعلى ، وهو الصواب .

٤٣٦٤ ـ (لَولا أَنْ أَشُقَّ علَى أُمَّتي ؛ لأَمَرْتُهم أَنْ يَسْتاكُوا بالأَسْحار) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١١٢ / ١) عن ابن لهيعة ، عن حيي بن عبد الله المعافري ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

٤٣٦٥ - (لَولا أنَّ السُّؤَّالَ يَكْذِبُونَ ؛ ما أفلحَ منْ رَدَّهُم) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في « الضعفاء » (٥١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٥ / ١٧٩) ، والثقفي في « الثقفيات » (ج ٢ رقم ٢) ، عن بشر بن الحسين ، عن الزبير بن عدي ، عن أنس بنْ مالك مرفوعاً . وقال :

« قال البخاري : بشر بن الحسين الأصبهاني ؛ فيه نظر » . ثم ساق العقيلي له أحاديث أخرى ؛ ثم قال :

« وله غير حديث من هذا النحو ؛ مناكير كلها » .

ثم رواه العقيلي (ص ٢١٢) ، والقضاعي (١/١١٥) عن عبدالله بن عبدالملك ابن كرز بن جابر ، عن يزيد بن بكار (وقال القضاعي : ابن رومان) ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه » يعني : ابن كرز هذا ؛ وقال فيه :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان :

« لا يشبه حديثه حديث الثقات ، يروي العجائب » . ثم قال العقيلي :

« وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسنادٍ ليِّن » .

قلت : وكأنه يعني الذي قبله .

ثم رواه العقيلي (٢٥٢ - ٢٥٣) عن عبد الأعلى بن حسين بن ذَكْوَان المُعَلِّم ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً . وقال :

« عبد الأعلى بن الحسين ؛ منكر الحديث غير محفوظ ، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٥٥ - ١٥٦) من رواية

العقيلي عن عبد الأعلى هذا ، وعن عبد الله بن عبد الملك الذي قبله ، ومن رواية ابن عدي (٢٤٠ / ٢) من حديث أبي أمامة وفيه **عمر بن موسى** ، وعن **هياج بن بسطام** ، عن **جعفر بن الزبير** ، عن أبي أمامة . ثم قال ابن الجوزي :

« وهياج وجعفر ؛ متروكان ، ولا يصح في هذا الباب شيء » .

وتعقّبه السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٧٥) بأن عبد الأعلى ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وحديث عائشة أخرجه البيهقي في « الشعب » ، ولحديث أبي أمامة طريق آخر أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن طهمان عن جعفر بن الزبير ، وجاء أيضاً من حديث أبي هريرة أخرجه ابن صرصري في « أماليه » ، ومن حديث أنس أخرجه العقيلي .

وتعقّبه ابن عراق بقوله (٢٦٤ / ١) :

« لا يصلحان شاهداً ؛ فإن في الأول عمر بن صبح ، وفي الثاني بشر بن الحسين » .

قلت : وقد عرفت حال بشر آنفاً ، وأما ابن صبح فقال ابن عراق (٣٤ / ١) : « كذّاب اعترف بالوضع » .

قلت : وقال ابن عدي في عمر بن موسى - وهو الوجيهي - :

« هو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً » .

وهو أخرجه (٢٤٠ / ٢) من طريق بقية عنه .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض .

٤٣٦٦ ـ (لَيأْتِيَنَّ على الناسِ زَمانٌ يُكَذَّبُ فيه الصادِق ، ويُصَدَّقُ فيهِ الكاذِب ، ويُخَوَّنُ فيهِ الأَمِينُ ، ويُؤتَمنُ فيه الخَؤُونُ ، ويَشْهَد فيهِ المرءُ وإنْ لَمْ يُسْتَشْهَد ، ويَحْلف وإنْ لَمْ يُسْتَحلف ، ويَكُون أسْعَد الناسِ في الدُّنْيا لُكَع بن لُكَع ؛ لا يُؤمِنُ باللهِ ورَسُولِهِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩) عن عبد الله ابن صالح : نا الليث قال : حدثني يحيى بن سليم بن زيد مولى النبي ﷺ ، عن مصعب بن أبي أمية قال : حدثتني أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن سُليم ؛ قال الحافظ :

« مجهول » .

وعبد الله بن صالح ؛ فيه ضعف .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ؛ كما في « فيض القدير » للمناوي وقال :

« رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمي : فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وهو ضعيف وقد وثِّق » .

٤٣٦٧ ـ (لَيَبْعَثَنَّ اللهُ مِنْ مَدِينَةٍ بالشامِ يُقالُ لَها : حِمص سَبْعِينَ أَلفاً يومَ القِيامَةِ ؛ لا حِساب عَلَيْهم ، فيما بينَ الزيتُونِ والحائِط في البرثِ الأحْمر) .

ضعيف . رواه أحمد (١ / ١٩) ، والبزار (٣٥٣٧) ، وابن عساكر (١٤٦/٥ / ٢) عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني ، عن راشد بن سعد ، عن حمزة

ابن عبد كلال قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : فذكره مرفوعاً . وقال ابن عساكر :

« خالفه غيره في الإسناد فقال : عن راشد ، عن أبي راشد ، عن معدي كرب ابن عبد بن كلال » .

ثم ساقه بإسناده من طريق الطبراني ، وهذا في « مسند الشاميين » (ص ٣٦٨) ، والحاكم (٣ / ٨٨ - ٨٩) عن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي : حدثني عمرو بن الحارث الزبيدي : حدثني عبد الله بن سالم الأشعري : حدثني محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي : ثنا راشد بن سعد : أن أبا راشد حدثهم : أن معدي كرب بن عبد كلال به ؛ وفيه قصة . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر ، وإسحاق هو ابن زبريق ؛ كذبه محمد بن عوف الطائي ، وقال أبو داود : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة » .

قلت : وأبو بكر بن أبي مريم في الطريق الأولى ؛ ضعيف لاختلاطه .

وحمزة بن عبد كلال ؛ قال الذهبي :

« ليس بعمدة ، ويجهل » .

وفي الطريق الأخرى : أبو راشد ؛ أيضاً قال الحافظ :

« لا يعرف » .

قلت : ومع ذلك قال الحافظ في هذا الطريق :

« وهو أشبه » .

فلا أدري هل تنبَّهَ أن فيها ابن زبريق أم لا ؟ وقد قال فيه في « التقريب » :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

ثم رأيت له طريقاً ثالثة : أخرجها الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٣٢٨ و ٣٣٠) قال : حدثنا **عمرو بن إسحاق** : ثنا **محمد بن إسماعيل بن عياش** : حدثني أبي ، عن ضمضم بن زرعة ، عن شريح بن عبيد ، عن أبي راشد الحبراني ، عن ابن عمر قال :

سافرنا مع عمر بن الخطاب . . .

قلت : فذكر الحديث ؛ وفيه القصة .

وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن إسماعيل ؛ ضعيف .

وعمرو بن إسحاق - وهو ابن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي - ؛ لم أجد له ترجمة ، ولا في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ؛ وقد اضطرب في إسناده ، فرواه مرة هكذا ، ومرة رواه عن أبيه إسحاق بن إبراهيم ، عن عمرو بن الحارث بإسناده المتقدم ، ولعل هذا هو الأرجح ؛ لأنه قد توبع عليه في رواية الحاكم السابقة .

٤٣٦٨ - (لَيْتَ شِعْري كيفَ أُمَّتي بَعْدِي حِينَ تَتَبَخْتَرُ رجالُهم ، وَتَمْرَحُ نِساؤُهم ، ولَيْتَ شِعْري حينَ يَصِيرونَ صِنْفَيْنِ : صِنْفاً ناصِبي نُحورِهم في سبيلِ اللهِ ، وصِنْفاً عُمَّالاً لغَيْرِ اللهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عساكر (٧ / ٩٨ / ١) عن **عبيد الله بن زحر** : حدثني **سعد بن مسعود** ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ ابن زحر هذا ؛ متروك ، وسعد بن مسعود ؛ ترجمه ابن عساكر ، وذكر أنه كان رجلاً صالحاً ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٣٦٩ - (لَيَجِيئَنَّ أَقْوامٌ يومَ القِيامَةِ لَيْسَتْ في وُجوهِهِمْ مُزْعَةٌ مِن لحمٍ قدْ أَخْلَقوها) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩٤ / ١) ، والخطيب (٧ / ٣٩) عن غياث بن إبراهيم ، عن أشعب الطامع بن أبي حميدة ، قال : أتيت سالم بن عبد الله أسأله ، فأشرف عليّ من خوخة ، فقال : ويلك يا أشعب ! لا تسل ؛ فإن أبي يحدثني ، عن رسول الله ﷺ قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته غياث هذا ؛ فإنه كذاب وضاع ، وهو الذي حدَّث المهدي بخبر : « لا سبق إلا في نصل أو حافر » ؛ فزاد فيه : « أو جناح » ، فوصله المهدي ، ثم لما خرج قال : أشهد أنّ قَفاكَ قَفا كذاب .

وأشعب الطامع ؛ هو صاحب النوادر ، وقلَّ ما روى ، قال الأزدي :

« لا يكتب حديثه » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » ، فقال المناوي :

« رمز (السيوطي) لحسنه » .

قلت : وكأن المناوي لم يقف على إسناده ، وإلا ؛ فحال غياث مكشوف !

٤٣٧٠ - (لِيَخْشَ أَحَدُكُم أنْ يؤخَذ عندَ أدنَى ذنوبِهِ في نَفْسِهِ)

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٢٤) عن محمد بن عيينة بن مالك : ثنا ابن المبارك : ثنا محمد بن النضر الحارثي قال : قال رسول الله ﷺ فذكره . وقال :

« لا أعلم رواه بهذا اللفظ عن محمد بن النضر إلا ابن المبارك ، وكان محمد

ابن النضر وضرباؤه من المتعبّدين لم يكن من شأنهم الرواية ، كانوا إذا أوصوا إنساناً أو وَعَظوه ذكروا الحديث عن النبي ﷺ إرسالاً » .

وأقول : فهو مجهول الحال في الرواية ، وهو من طبقة شيوخ شيوخ الإمام أحمد ، ويروي عن الأوزاعي وطبقته ، وعليه فحديثه مُعْضل ، وليس مرسلاً كما توهم السيوطي في « الجامع الصغير » .

٤٣٧١ ـ (ليدخُلنَّ بِشَفاعَةِ عُثْمانَ بنِ عَفّان سَبْعُونَ ألفاً ـ كُلُّهم قد اسْتَوجَبُوا النارَ ـ الجنةَ بِغَيرِ حِساب) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١١ / ١٠٥ / ٢) عن **عبد الرحمن بن نافع** : نا **محمد بن يزيد مولى قريش** ، عن محمد بن عمرو ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن طريق **الحسين بن عبيد الله العجلي** : نا مروان بن معاوية الفزاري ، عن سليمان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

قلت : والعجلي هذا ؛ قال الدارقطني :

« كان يضع الحديث » .

ومحمد بن يزيد القرشي ؛ لم أعرفه .

ومثله عبد الرحمن بن نافع ، ويحتمل أنه **ابن نافع بن جبير الزهري** ، قال الدارقطني :

« مجهول » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن عساكر ؛ ساكتاً عليه كعادته ، فتعقَّبه المناوي بقوله :

« قضية تصرف المصنف أن ابن عساكر خرَّجه وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، بل قال : روي بإسناد غريب عن ابن عباس رفعه ، وهو منكر . اهـ ، وأقرَّه عليه الذهبي في اختصاره (لتاريخه) » .

قلت : ولينظر أين قال ابن عساكر هذا ؟ فإني لم أره عقب الحديث ولا قبله .

ثم روى من طريق سعيد بن سالم المكي : نا عتبة بن يقظان ، عن سيار أبي الحكم ، عن أبي سفيان النهشلي ، عن الحسن مرسلاً بلفظ :

« ليدخلنَّ الجنة بشفاعة رجل من أمتي نحو ربيعة ومضر » ، قيل : من هو يا رسول الله ؟ قال : «عثمان بن عفان » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله ، فيه أبو سفيان النهشلي ؛ لم أعرفه .

وعتبة بن يقظان ؛ ضعيف .

وسعيد بن سالم المكي ؛ قريب منه .

٤٣٧٢ - (ليدركنَّ المسيحُ مِنْ هـذهِ الأُمّةِ أقواماً إنَّهم لِمثْلُكم أو خَيْرٌ - ثلاثَ مراتٍ - ، ولنْ يُخْزِيَ الله أُمَّةً أَنَا أَوّلُها والمسيحُ آخِرُها) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ١٤٧ / ١) : ثنا عيسى ، عن صفوان بن عمرو السكسكي ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال : لما اشتد حزن أصحاب رسول الله ﷺ على من أُصيبَ مع زيدٍ يوم مؤتة ، قال النبي ﷺ : فذكره .

وأخرجه الحاكم (٣ / ٤١) من طريق أخرى عن عيسى بن يونس به ؛ إلا أنه قال :

« عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه » .

فجعله من مسند أبيه جبير بن نفير وقال : «الدجال» بدل «المسيح» ثم قال :

« صحيح على شرط الشيخين » ، وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ذا مرسل ، سمعه عيسى بن يونس عن صفوان ، وهو خبر منكر » .

ووجه كونه مرسلاً ؛ أن جبير بن نفير لا صحبة له ، وهو مخضرم .

٤٣٧٣ - (ليسَ الخُلْفُ أنْ يَعِدَ الرجلُ ومِنْ نِيَّتِه أَنْ يَجِيء ، ولكنَّ الخُلْفَ [أنْ يَعِدَ الرجلُ] ومِنْ نِيَّتِه أن لا يَجِيء)[1] .

ضعيف . رواه الضياء المقدسي في « جزء من حديثه » (١٤٢ / ١) عن موسى ابن إسحاق : ثنا يوسف بن يعقوب الصفار : ثنا معن بن عيسى ، عن إبراهيم بن طهمان قال : حدثني **علي بن عبد الأعلى** ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير علي بن عبد الأعلى - وهو الثعلبي - ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، ربما وهم ، من السادسة » .

فليس له رواية عن الصحابة ، فهو منقطع .

وموسى بن إسحاق ؛ هو الأنصاري الخطمي ، قال ابن أبي حاتم (١٣٥/١/٤) :

« كتبت عنه ، وهو ثقة صدوق » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن ملاحظة لنفسه : « راجع (ع) وليس هو في نسخة مكتبتي المصورة » .

٤٣٧٤ - (ليسَ بمؤمنٍ مُسْتَكْمِلِ الإيمانِ منْ لَم يَعُدَّ البلاءَ نِعْمةً ، والرَّخاءَ مُصِيبةً . قالَ : لأنَّ البلاءَ لا يَتْبعهُ إلا الرَّخاء ، وكذلكَ الرخاء لا يَتْبعهُ إلا المصِيبَة ، وليسَ بمؤمنٍ مُسْتَكمِل الإيمانِ منْ لَم يكُنْ في غمٍّ ما لَم يَكُنْ في صَلاةٍ . قالُوا : ولِمَ يا رَسولَ الله ؟ قالَ : لأنَّ المصلّي يُناجي ربَّه ، وإذا كانَ في غَيْرِ صلاةٍ إنَّما يُناجِي ابنَ آدمَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠٤ / ١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٧٤ / ٢) عن عبد العزيز بن يحيى المديني : نا عبد الله بن وهب ، عن سليمان بن عيسى ، عن سفيان الثوري ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إما سليمان بن عيسى - وهو السجزي - ؛ قال الذهبي :

« هالك ؛ قال الجوزجاني : كذاب مصرّح . وقال أبو حاتم : كذاب . وقال ابن عدي : يضع الحديث » .

وإما عبد العزيز بن يحيى المديني ؛ فإنه مثله ، قال الذهبي :

« كذبه إبراهيم بن المنذر الحزامي . وقال أبو حاتم : ضعيف . وأما الحاكم فقال : صدوق لم يتهم في روايته عن مالك . كذا قال بسلامة باطن ! قال البخاري : يضع الحديث . وقال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي ثم ترك حديثه » .

وبه أعلَّه المناوي آثراً قول البخاري المذكور فيه ، ثم قال متعقِّباً على السيوطي :

« فكان ينبغي للمصنف حَذْفهُ من كتابه » .

قلت : وكم فيه من أحاديث كثيرة كان ينبغي عليه حذفها ، كما يتبين ذلك

لمن تتبعها في كتابي « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » ، وقد يسَّر الله إتمامه تأليفاً وطبعاً .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٤٣٧٥ - (ليسَ عدوكَ الذي إنْ قَتَلْتَهُ كانَ لكَ نُوراً ، وإنْ قَتَلكَ دَخَلْتَ الجنَّةَ ، ولكنْ أَعْدَى عدوِّكَ ولَدُكَ الذي خرجَ مِنْ صُلْبِكَ ، ثمَّ أَعْدَى عَدوٍّ لكَ مالُكَ الذي مَلَكت يَمِينُكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٤ / ٣٤٤٥) ، وفي « مسند الشاميين » (ص ٣٣٢) بإسناد الحديث المتقدم برقم (١٥١٠) . وفيه علل منها الانقطاع بين شريح وأبي مالك الأشعري . وهي العلة القادحة ؛ فقد جاء الحديث من رواية سعيد بن أبي هلال ، عن أبي مالك الأشجعي مرفوعاً به ، دون قوله :

« ولدك . . . » إلخ . وقال مكان ذلك :

« نفسك التي بين جنبيك » .

أخرجه ابن بشران في مجلس من « الأمالي » (ق ١٣٢ / ١ - ٢) من طريقين عن الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد به .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ، لكن له علتان :

الأولى : الانقطاع بين أبي مالك الأشجعي وبين ابن أبي هلال ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن الصحابة . وأشار إلى ذلك الحافظ في « التقريب » بجعله إياه من الطبقة السادسة .

الثانية : أن الإمام أحمد نسبه إلى الاختلاط .

٤٣٧٦ - (ليسَ علَى الرجُلِ جُناحٌ أنْ يَتزوَّجَ بقَلِيلٍ أو كَثِيرٍ مِنْ مالهِ ؛ إذا تراضَوا وأَشهَدوا) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٧ / ٢٣٩) عن أبي هارون ، عن أبي سعيد رفعه . وقال :

« أبو هارون العبدي ؛ غير محتج به » .

قلت : بل هو متروك ، ومنهم من كذبه ؛ كما قال الحافظ .

٤٣٧٧ - (ليسَ علَى الرجُلِ المسلِم زكاةٌ في كَرْمِهِ ، ولا في زَرْعِهِ ؛ إذا كانَ أقلَّ مِنْ خَمسةِ أَوْسُق) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٤٠١) ، وعنه البيهقي (٤ / ١٢٨) من طريق سعيد بن أبي مريم : ثنا محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

وتابعه داود بن عمرو الضبي : ثنا محمد بن مسلم الطائفي بلفظ :

« لا صدقة في الزرع ، ولا في الكرم ، ولا في النخل ؛ إلا ما بلغ خمسة أوسق ، وذلك مئة فرق » .

أخرجه البيهقي .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكن الطائفي متكلم فيه ، وقد أورده الذهبي في « المغني في الضعفاء » ، وقال :

« وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه أحمد » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

قلت : ولفظة « الزرع » لم أرها في حديث ثابت ، فأخشى أن يكون الطائفي لم يحفظها ، وإلا ؛ فالحديث بدونها محفوظ من حديث جابر وغيره ، عند مسلم (٣ / ٦٦ - ٦٧) وغيره . والله أعلم .

٤٣٧٨ - (ليسَ علَى المعْتَكِفِ صِيامٌ ؛ إلا أَنْ يَجْعلَهُ علَى نَفْسِه) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص ٢٤٧) عن محمد بن إسحاق السوسي ، والحاكم (١ / ٤٣٩) ، ومن طريقه البيهقي (٤ / ٣١٨ - ٣١٩) عن أبي الحسن أحمد بن محبوب الرملي - كلاهما - عن **عبد الله بن محمد بن نصر الرملي** : ثنا محمد بن أبي عمر العدني : ثنا عبد العزيز بن محمد ، عن أبي سهل عم مالك ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الدارقطني :

« رفعه هذا الشيخ ، وغيره لا يرفعه » . وقال البيهقي :

« تفرد به عبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا ، وقد رواه أبو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد . . . » فذكره بإسناده المذكور عن ابن عباس موقوفاً عليه ، وقال :

« هذا هو الصحيح موقوف ، ورفعه وهم ، وكذلك رواه عمرو بن زرارة ، عن عبدالعزيز موقوفاً مختصراً » .

قلت : وابن نصر الرملي هذا ؛ قال ابن القطان :

« لا أعرفه ، وذكره ابن أبي حاتم فقال : يروي عن الوليد بن [محمد] الموقري ، روى عنه موسى بن سهل [الرملي] . لم يزد على هذا » . ذكره الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٤٩٠) .

قلت : وابن نصر هذا ؛ مما فات ذكره على الذهبي ثم العسقلاني في كتابيهما ،

ولم أجد له ذكراً في غير « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ١٦١) وقد عرفت ما عنده مما نقلته آنفاً عن الزيلعي ، وذلك معناه أنه مجهول عنده ، فكان ينبغي عليهما أن لا يغفلاه ، ولعل ذلك هو السبب أو على الأقل من أسباب متابعة الذهبي في « التلخيص » الحاكم على تصحيحه لهذا الإسناد !!

(تنبيه) : ظاهر قول الدارقطني المتقدم : « رفعه هذا الشيخ » أنه يعني شيخه محمد بن إسحاق السوسي ، وهو ما جزم به المناوي ، ويردّه متابعة أحمد بن محبوب الرملي إياه عند الحاكم ، فلعله أراد شيخ شيخه ابن نصر الرملي . ثم نقل المناوي عن ابن حجر أنه قال :

« الصواب موقوف » .

٤٣٧٩ - (لا تَصْلُح قِبْلَتانِ في أَرْضٍ واحِدَة ، وليسَ علَى المسلِمينَ جزْية) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢ / ٤٣ ، ٤٦) ، والترمذي (٦٣٣) ، والطحاوي في «المشكل» (٤ / ١٦) ، وأحمد (١ / ٢٢٣ ، ٢٨٥) عن **قابوس بن أبي ظبيان** ، عن أبيه ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :

« قد روي عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلاً » .

وأقول : هو ضعيف مرسلاً وموصولاً ؛ لأن مداره على قابوس هذا وفيه ضعف ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« قال النسائي وغيره : ليس بالقوي » . وقال الحافظ :

« فيه لين » .

٤٣٨٠ - (ليسَ علَى مَقْهُورٍ يَمِين) .

موضوع . أخرجه الدارقطني (ص ٤٩٧) : نا أبو بكر محمد بن الحسن المقري : نا الحسين بن إدريس ، عن خالد بن الهياج : نا أبي ، عن عَنْبَسة بن عبد الرحمن ، عن العلاء ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع وعن أبي أمامة قالا : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ عَنْبَسَة بن عبد الرحمن ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » .

والهياج - وهو ابن بسطام - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة » .

ومحمد بن الحسن المقري - وهو النقاش - ؛ متهم بالكذب .

قلت : ومن هذا البيان تعرف تساهل مؤلف « الخلاصة » في قوله (١٨٣ / ٢) :

« رواه الدارقطني من رواية واثِلةَ بن الأسقع وأبي أمامة بإسناد ضعيف » .

٤٣٨١ - (ليسَ في الإِبلِ العَوامِلِ صَدَقة) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٣٢٢ / ٢) ، والدارقطني (٢٠٣ - ٢٠٤) ، والبيهقي (٤ / ١١٦) عن محمد بن حمزة الرقي ، عن غالب القطان ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً . وقال الدارقطني :

« كذا قال : « غالب القطان » ، وهو عندي غالب بن عبيد الله » .

قلت : يعني العقيلي الجزري ؛ وهو متروك .

وأما ابن عدي ؛ فأورده في ترجمة **غالب بن حبيب اليشكري** ، وذكر في آخرها أن الضَّعْفَ على أحاديثه بيِّن .

قلت : وهو متروك أيضاً ؛ قال البخاري : منكر الحديث ، فسواء كان هذا أو ذاك فالحديث ضعيف جداً .

ومحمد بن حمزة الرقي ؛ قال الذهبي :

« منكر الحديث » . وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » وقال :

« يروى عن الخليل أنه ضعيف » .

وروى زهير : ثنا **أبو إسحاق** ، **عن عاصم بن ضمرة** ، عن علي مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال : « البقر » مكان « الإبل » .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي .

وأبو إسحاق ـ هو السبيعي ـ مدلس وكان اختلط ؛ وقد روي عنه موقوفاً .

وروى البيهقي عن أبي الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله قال :

« ليس على مثير الأرض زكاة » .

وإسناده موقوف صحيح ؛ كما قال البيهقي .

وقد روي مرفوعاً من حديث ابن عباس بلفظ :

« ليس في البقر العوامل صدقة ، ولكن في كل ثلاثين تَبِيع ، وفي كل أربعين مسنّ أو مسنّة » .

أخرجه الطبراني (٣ / ١٠٤ / ٢) ، وابن عدي (١٩٠ / ١) ، والدارقطني (ص ٢٠٤) عن **سوار بن مصعب** ، عن **ليث** ، عن مجاهد وطاوس عنه .

لكن سوار متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

وليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ؛ ضعيف لاختلاطه .

٤٣٨٢ ـ (ليسَ الأَعْمَى مَنْ يَعْمَى بَصَرُه ، ولكنَّ الأَعْمَى مَنْ تَعْمَى بَصِيرَتُه) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب في « حديثه عن شيوخه » (٤١ / ٢) عن يعلى ابن الأشدق قال : حدثنا عبد الله بن جراد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يعلى هذا ؛ قال البخاري :

« لا يكتب حديثه » . وقال ابن حبان :

« وضعوا له أحاديث ، فحدَّث بها ولم يدر » . وقال أبو زرعة :

« ليس بشيء ، لا يصدق » .

والحديث رواه الحكيم والبيهقي في « الشعب » عن ابن جراد ؛ كما في «الجامع» ، وزاد المناوي : والعسكري والديلمي . وأعلَّه بابن الأشدق .

٤٣٨٣ ـ (إنَّ في المالِ لحَقاً سِوَى الزَّكاة ، ثُمَّ تَلا هذهِ الآيَة التي في ﴿ البَقرة ﴾ : ﴿ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُم ﴾ الآية) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١ / ١٢٨) ، والدارمي (١ / ٣٨٥) ، وابن عدي (١٩٣ / ١) عن جمع ، عن شريك ، عن أبي حمزة ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً . وقال الترمذي :

« إسناده ليس بذاك ، وأبو حمزة ميمون الأعور ؛ يضعف . وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله ، وهو أصح » .

قلت : ميمون ضعيف ؛ كما أفاده الترمذي ، وجزم به في « التقريب » .

وشريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ ؛ سيئ الحفظ .

وقد اختلف عليه في متنه ؛ فرواه الجمع المشار إليه كما ذكرنا ، وخالفهم يحيى ابن آدم فرواه عنه بلفظ :

« ليس في المال حق سوى الزكاة » .

أخرجه ابن ماجه (١٧٨٩) .

ورواية الجماعة أولى . ويؤيده أن الطبري أخرجه (٣ / ٣٤٣/ ٣٥٣٠) من طريق **سويد بن عبد الله** ، عن أبي حمزة بلفظ الجماعة .

وسويد هذا ؛ مجهول ؛ كما قال الدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث بلفظيه ضعيف ، والراجح مع ذلك الأول ، والصحيح أنه من قول الشعبي . والله أعلم .

٤٣٨٤ ـ (ليسَ علَى مَنْ نامَ ساجِداً وضُوء حَتى يَضْطَجِع ، فإذا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفاصِلُه) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٩ / ١) ، وعنه أحمد وابنه عبد الله (١ / ٢٥٦) ، وأبو يعلى (٤ / ٢٤٨٧) : حدثنا عبد السلام بن حرب ، عن **يزيد الدالاني** ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد ـ هو ابن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً ، وكان يدلس » .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود وقال :

« حديث منكر ، لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة » .

ونحوه ما في كتابه « مسائل الإمام أحمد » (ص ٣٠٥) :

« أن الإمام أحمد سُئل عن هذا الحديث ؟ فقال : ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة . ورأيته لا يعبأ بهذا الحديث » .

وراجع « ضعيف أبي داود » (٢٥) ، فقد بسطت القول فيه في تخريجه من أصحاب « السنن » وغيرهم ، وبيان ما أُعِلَّ به غير ضعف الدالاني ، ومن ضعفه من الأئمة غير من ذكرنا : كالبخاري ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، حتى نقل إمام الحرمين ـ ثم النووي ـ اتفاق أهل الحديث على تضعيفه ، ولم يشذَّ عنهم غير ابن جرير الطبري ، فلا تعبأ به بعد أن عرفت علَّته بل علله !

ومن عجائب بعض الحنفية ، وتغييرهم للحقائق العلمية التي لا يشك فيها كل من تجرد عن الهوى من أهل العلم ؛ فإن هذا الحديث مع ظهور ضَعْفِهِ ، واتفاق أئمة الحديث العارفين بعلله على ضعفه ؛ ذهب الشيخ القاري ـ عفا الله عَنَّا وعنه ـ إلى تقويته بأسلوب لا نرضاه لمثله فإنه :

أولاً : ساق الحديث برواية البيهقي ، ثم برواية أبي داود والترمذي . فأوهم شيئين :

١ ـ أنهم سكتوا عن الحديث ولم يضعفوه ، والواقع خلافه ؛ فإنهم جميعاً ضعَّفوه .

٢ ـ أن طريق أبي داود والترمذي غير طريق البيهقي ، والواقع أنها واحدة مختصرة مدارها عندهم جميعاً على الدالاني !

والإيهام المذكور لم يأت من سياق اللفظين المشار إليهما فقط ، بل جاء ذلك أو تأكد بما يشبه التصريح ؛ فإنه بعد أن عقبهما بحديث عمرو بن شعيب . . . وحديث حذيفة الآتيين قال ما نَصُّه :

« وهذه الأحاديث وإن كانت بانفرادها لا تخلو عن ضعف ؛ إلا أنها إن تعاضدت لم ينزله عن درجة الحسن»(١) .

ثانياً : أوهم أن طريق حديث عمرو وطريق حديث حذيفة ضعفهما يسير بسبب سوء الحفظ ؛ فإن مثل هذا الضعف هو الذي يفيد في التعاضد ، كما هو مشروح في «علم مُصطلح الحديث » ، وليس الأمر كذلك ؛ فإن حديث عمرو فيه كذَّابٌ وضّاع ، فقد ساقه الزيلعي في « نصب الرّاية » (١ / ٤٥) - بكل أمانةٍ وإخلاص - من روايةِ ابن عدي ، عن مهدي بن هلال : ثنا يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جَدِّه مرفوعاً . بلفظ :

« ليس على من نام قائماً أو قاعِداً وضوء حتى يضطجع جنبه على الأرض » .

ومهدي بن هلال هذا ؛ هو أبو عبد الله البصري ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« كذّبه يحيى بن سعيد ، وابن معين . وقال الدارقطني وغيره : متروك . وقال ابن معين أيضاً : يضع الحديث ، وساق له ابن عدي أحاديث ، هذا أحدها وقال : عامّة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن المديني : كان يُتَّهمُ بالكذب » . وقال ابن معين أيضاً :

« هو من المعروفين بالكذب ووضع الحديث » . وكذَّبه أحمد أيضاً . وقال أبو داود والنسائي :

« كذاب » ؛ كما في « اللسان » .

---

(١) « فتح باب العِناية بشرح كتاب النُّقاية » للشيخ القاري (١/٦٧ - ٦٨) ، تحقيق أبي غدّة .

قلت : فهل يعتَضَدُ حديثٌ في الدنيا برواية مثل هذا الكذّاب إيّاه ؛ لولا التعصب المذهبي ؟!

على أن شيخه يعقوب بن عطاء ضعيفٌ أيضاً ، لكنه أحسن حالاً من الراوي عنه ، فليست الآفةُ منه ، وإنما من ذاك الكذاب .

وأما حديث حذيفة ؛ فهو ضعيف الإسناد جدّاً ؛ فقد رواه ابن عدي ، ومن طريقه البيهقي (١/١٢٠) ، عن **قزعة بن سويد** : حدثني **بحر بن كنيز السقاء** ، عن ميمون الخياط ، عن أبي عياض ، عن حذيفة بن اليمان قال :

كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق ، فاحتضنني رجل من خلفي ، فالتفتُّ فإذا أنا بالنبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله ! هل وجب عليَّ وضوء ؟ قال : « لا ؛ حتى تضع جنبك » . وقال البيهقي :

« ينفرد به بحر بن كنيز السقا عن ميمون الخياط ، وهو ضعيف ، ولا يحتج بروايته » .

قلت : هو ممن اتفقت الأئمة على تضعيفه ، بل هو ضعيف جدّاً ؛ فقد قال ابن معين والنسائي :

« لا يكتب حديثه » . أي : ولو للاستشهاد ، وزاد النسائي :

« ليس بثقة » . وقال أبو داود والدارقطني وابن البرقي :

« متروك » . وقال ابن حبان :

« كان ممن فحش خطؤه وكثر وَهْمُه حتى استحق الترك » .

قلت : فمثله لا يستشهد به لشدة ضعفه .

وقريب منه قزعة بن سويد ؛ فقد ضعفه الجمهور ، وقال أحمد : « هو شبه المتروك » . لكن مفهوم كلام البيهقي المتقدم يشعر بأنه قد توبع ، فالعلة من شيخه

بَحْر . والله أعلم .

فتأمل هذا التخريج ، وانظر كيف يبعد التقليد صاحبه عن التحقيق ، وأسأل الله تعالى لي ولك أن يعصمنا من التعصّب المذهبي ، ويوفقنا وإياك لاتباع الحق مع من كان ، وأن ندور معه حيث دار .

ومن الإيهامات المضللة ؛ قول المعلِّق على الكتاب ـ أبو غُدَّة ـ :

« ثم أعلَّه (يعني : البيهقي) بما يوجب ضعفه عنده » .

فإنه أوهم القارئ أن هذا التضعيف هو مما تفرد به دون سائر أئِمَّةِ الحديث ، وهو خلاف الواقع كما عرفته من الاتفاق الذي نقله النووي . ثم أكد الإيهام بقوله :

« وردَّه الإمام ابن التركماني في « الجوهر النقي على سُنَن البيهقي » فقال . . .» .

ووجه التأكيد أن الخلاف في تضعيف الحديث وتقويته محصور بين البيهقي المضَعِّف وابن التركماني المقوِّي ! والحقيقة قائمة بين أئمة الحديث الذين اتفقوا على تضعيف هذا الحديث من جهة ، وبين متعصِّبة الحنفيّة من جهة أخرى ؛ كابن التركماني هذا ، والقاري ، وأمثالهم . وإنما قلت : متعصِّبة الحنفيّة ؛ لأن الزيلعي مع كونه حنفيَّ المذهب فقد كان بحثه في هذا الحديث علمياً نزيهاً مجرداً عن التأثر بشيء من العصبية المذهبية ؛ فقد نقل أقوال المحدثين في تضعيف الحديث ، وبيان علله دون أي تحامل أو تباعد عن الحق . جزاه الله خيراً .

٤٣٨٥ ـ (ليسَ فِي الصَّومِ رِياءٌ) .

ضعيف . رواه أبو عبيد في « الغريب » (٥٧ / ٢) : حدثنيه شبابة ، عن ليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب رفعه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن ابن شهاب تابعي صغير ، **فهو مرسل أو مُعْضَل** .

والحديث يرويه عنه هناد ، والبيهقي في « الشعب » ، ووصله ابن عساكر عن أنس ؛ كما في « الجامع » .

٤٣٨٦ - (ليسَ فِي القَطْرَة ولا القَطْرَتَيْنِ مِنَ الدَّمِ وُضُوءٌ ؛ إلا أنْ يَكُونَ دَماً سائِلاً) .

ضعيف جداً . رواه الدارقطني (٥٧) من طريق الحسن بن علي الرزاز : نا **محمد بن الفضل** ، عن أبيه ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« خالفه حجاج بن نصير » .

ثم ساقه عنه ، عن **سفيان بن زياد أبي سهل** : نا **حجاج بن نصير** : نا **محمد ابن الفضل بن عطية** : حدثني أبي ، عن ميمون بن مهران ، عن أبي هريرة به . وقال :

« محمد بن الفضل بن عطية ؛ ضعيف ، وسفيان بن زياد وحجاج بن نصير ؛ ضعيفان » .

وقال عبد الحق الإشبيلي في « الأحكام الكبرى » (١٣ / ٢) :

« إسناده متروك ؛ فيه محمد بن الفضل بن عطية وغيره » .

قلت : ومدار الطريقين عليه كما رأيت ، فلا تغتر بما نقله المناوي عن الكمال ابن الهمام الحنفي أنه قال :

« رواه الدارقطني من طريقين في أحدهما محمد بن الفضل ، وفي الآخر حجاج بن نصير ، وقد ضُعِّفا » !

٤٣٨٧ - (. . . .)[١] .

٤٣٨٨ - (ليسَ للحاملِ المتوفَّى عَنها زَوْجها نَفَقَة) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص ٤٣٤) عن حرب بن أبي العالية ، عن أبي الزبير ، عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ، ولكن أبا الزبير مدلس ، فلا يحتج بحديثه إلا ما بيَّن فيه السماع ، أو كان من روايةِ الليث بن سعد عنه ، وهذا ليس منه ، وبهذا أعَلَّه عبد الحق في « أحكامه » ، وزاد أن حرب بن أبي العالية أيضاً لا يحتج به .

قلت : وفيه نظر ؛ فقد قال الذهبي في « المغني » :

« ضُعِّفَ بلا حجة » . وقال الحافظ :

« صدوق ، يهم » .

٤٣٨٩ - (ليسَ للمَرأَةِ أنْ تَنْطَلقَ للحَجِّ إلا بإذْنِ زَوْجِها ، ولا يَحِلُّ لِلْمَرأَةِ أنْ تُسافِرَ ثَلاثَ ليالٍ إلا ومَعَها ذُو مَحْرَمٍ تُحرّمُ عليهِ) .

ضعيف بتمامه . أخرجه الدارقطني (ص ٢٥٧) ، والبيهقي (٥/٢٢٣ - ٢٢٤) من طريقين عن حسان بن إبراهيم في امرأة لها مال تستأذن زوجها في الحج فلا

(١) كان هنا الحديث : « ليس في الأرض من الجنة إلا . . . » ، وقد خرَّجه الشيخ - رحمه الله - في « الصحيحة » (برقم : ٣١١١) . (الناشر) .

يأذن لها ، قال : قال إبراهيم الصائغ : قال نافع : قال عبد الله بن عمر ، عن رسول الله ﷺ قال : فذكره . وتعقَّبه ابن التركماني بقوله :

« قلت : هذا الحديث في اتصاله نظر ، وقال البيهقي في «كتاب المعرفة» : تفرد به حسان بن إبراهيم . وفي « الضعفاء » للنسائي : حسان ليس بالقوي . وقال العقيلي : في حديثه وهم . وفي « الضعفاء » لابن الجوزي : إبراهيم بن ميمون الصائغ لا يحتج به ، قاله أبو حاتم » .

وأقول : وفي هذا التعقُّب ما لا يخفى من التعصُّب والبعد عن التحقيق العلمي ، وذلك من وجوه :

الأول : نظره في اتصاله ، مما لا وجه له ، وهو يشير بذلك إلى قول حسان : قال إبراهيم . وقول هذا : قال نافع ، يعني أنهما لم يصرحا بالسماع !

ومن المعلوم عند المشتغلين بهذا الفن أن ذلك إنما يَضُرُّ إذا كان من معروفٍ بالتدليس ، وحسان وإبراهيم لم يتهما به ؛ فلا وجه إذن للنظر في اتصاله !

الثاني : قوله : « إبراهيم لا يحتجّ به ، قاله أبو حاتم » .

والجواب من وجهين :

١ ـ أنّه قد وثّقَهُ ابن معين والنسائي وابن حبان ، وقال أبو زرعة :

« لا بأس به » . وقال أحمد :

« ما أقرب حديثه » . فلا يجوز إهدار توثيق هؤلاء الأئمة إيّاه ، والاعتماد على قول أبي حاتم المذكور ، وبيانه في الوجه الآتي :

٢ ـ أن أبا حاتم معروف بتشدّده في التجريح ، فلا يقبل ذلك منه مع مخالفته

لمن ذكرنا ، لا سيما إذا كان لم يبيّن السبب ، فهو جرح مبهم مردود ، ولذلك قال الحافظ فيه :

« صدوق » .

الثالث : قوله : « حسان بن إبراهيم : قال النسائي : ليس بالقوي . . . » .

قلت : هذا وثّقه جمعٌ أيضاً ، لكن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظِهِ ، فقال ابن عدي :

« قد حدث بأفراد كثيرة ، وهو عندي من أهل الصدق ؛ إلا أنّه يغلط في الشيء ولا يَتَعَمّد » . وعن أحمد أنه أنكر عليه بعض حديثه . وقال العقيلي :

« في حديثه وهم » . وقال ابن حبان :

« ربما أخطأ » . ولخصّ ذلك الحافظ بقوله :

« صدوق يخطىء » .

قلت : فمثله يكون حديثه مرشحاً للتحسين ، ولذلك سكت عليه الحافظ في «الفتح» (٦٢/٤) ، وساقه مساق المسلَّم به ، وأجاب عنه بأنه محمول على حج التطوع ، وهذا معناه أنه صالح للاحتجاج به عنده . وإلا لما تأوله كما هو ظاهر ، وكان يمكن أن يكون الأمر كذلك عندي لولا أن عبيد الله روى عن نافع به مرفوعاً بلفظ :

« لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذي محرم » .

أخرجه البخاري في «تقصير الصلاة» ، ومسلم في « الحج » ، والطحاوي (٣٥٧/١) ، وأحمد (١٣/٢ ، ١٩ ، ١٤٢ - ١٤٣ ، ١٤٣) من طرق عنه .

وتابعه الضحاك ، عن نافع به ولفظه :

« لايحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة ثلاث ليال إلا ومعها ذو محرم » .

أخرجه مسلم (١٣٣٨) .

فهذا هو المحفوظ عن نافع عن ابن عمر ؛ ليس فيه الشطر الأول من حديث الترجمة ، فهي زيادة من حسان المتكلم فيه ، فلا تقبل والحالة هذه . هذا ما عندي ، والله أعلم .

٤٣٩٠ ـ (ليسَ للنساءِ في اتّباع الجَنائِز أَجْر) .

ضعيف . رواه الثعلبي (٢/١٩٦/٣) عن **أبي عتبة** : ثنا بقية : ثنا **أبو عامر** : ثنا عطاء بن أبي رباح : أنه كان عند عبد الله بن عمر وهو يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ أبو عتبة ـ واسمه أحمد بن الفرج ـ ؛ ضعيف .

وأبو عامر ؛ لم أعرفه ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين . وقد توبع :

فقد رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/٨١/١ من ترتيبه) عن **صهيب بن محمد بن عباد بن صهيب** : ثنا **عباد بن صهيب** ، عن **الحسن بن ذكوان** ، عن **سليمان بن الربيع** ، عن عطاء به . وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا سليمان ، تفرد به الحسن بن ذكوان » .

قلت : هو صدوق يخطئ ، ومع ذلك فقد كان يُدلِّس .

لكن عباد بن صهيب ؛ متروك ؛ كما قال النسائي والبخاري وغيرهما .

وحفيده صهيب بن محمد بن صهيب[١] ؛ لم أجد له ترجمة .

وسليمان بن الربيع ؛ لعله الذي روى عن مولى لأنس عن أنس ، وعنه زيد بن الحباب بحديث ساقه في « اللسان » وقال :

---

(١) كذا ، ولعله : « عباد » .

« قال أبو حاتم : هذا حديث منكر » .

قلت : فتبيَّن أن هذه المتابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ لجهالة المتابع هذا ، ووهاء الراوي عنه .

وتابعه أيضاً عفير بن معدان اليحصبي ، عن عطاء بن أبي رباح به .

أخرجه أبو أمية الطرسوسي في « مسنده » (٢/٢٠١) .

وعفير هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه ، وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

وأبو أمية الطرسوسي ؛ اسمه محمد بن إبراهيم ؛ قال الحافظ :

« صاحب حديث ، يهم » .

ويغني عن الحديث قول أم عطية :

« نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » .

أخرجه البخاري وغيره .

فإن معناه أنه لا أجر لهن في اتباعها ؛ فتأمل .

وروي من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ : « نصيب » بدل « أجر » .

أخرجه البزار (ص ٨٧ ـ زوائده) ، والطبراني .

قلت : وسنده ضعيف جداً .

٤٣٩١ ـ (ما مِنَ الصّلواتِ صَلاة أَفْضَل مِنْ صلاةِ الفَجْرِ يومَ الجُمعةِ في الجَماعة ، وما أَحْسِبُ مَنْ شَهِدَها مِنْكُم إلا مَغْفُوراً لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٠) ، والرافعي في «تاريخ

قزوين » (١١٦/٤) عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبيد الله بن زحر ؛ متروك ، ونحوه علي بن يزيد ، وهو الألهاني .

٤٣٩٢ ـ (ليسَ مِنْ لَيلةٍ إلا والبَحْرُ يُشْرِف فِيها ثلاثَ مراتٍ علَى الأَرْضِ ، يَسْتَأْذنُ اللهَ في أَنْ يَنْتَضِحَ عَلَيهم ، فَيكُفُّهُ اللهُ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤٣/١) : ثنا يزيد : أنبأنا العوام : حدثني شيخ كان مرابطاً بالساحل ، قال : لقيت أبا صالح مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : حدثنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الشيخ الذي لم يسم ، وأبي صالح مولى عمر ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد .

وأما العوام ـ فهو ابن حوشب ـ ؛ ثقة اتفاقاً ، ومن رجال الشيخين ، ونقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال :

« والعوام ؛ ضعيف » .

فالظاهر أنه توهم أنه غير ابن حوشب وهو خطأ ؛ فإن ابن حوشب هو الذي يروي عنه يزيد ـ وهو ابن هارون ـ من شيوخ الإمام أحمد المشهورين الثقات الأثبات .

ثم رأيت الحديث في « العلل المتناهية » لابن الجوزي (١/٤٠ ـ ٤١) رواه من طريق الإمام أحمد ، ثم قال :

« العوام ؛ ضعيف ، والشيخ ؛ مجهول » .

وبهذا الشيخ المجهول أعلّه الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٤ / ٢٤٠) و « البداية » (٢٣/١) ، وقد عزاه لأحمد وإسحاق بن راهويه ، وفي سنده : العوام ابن حوشب ، وهو مما يؤكد ما ذكرنا من وهم ابن الجوزي . ومن رواية إسحاق ساقه ابن حجر مطولاً في « المطالب العالية » (١٧٦/٢) ، وبيّض له هو والمعلق عليه الأعظمي !!

والحديث أورده ابن تيمية في « بيان تلبيس الجهمية » (٢١٤/٢ ـ ٢١٥) من رواية أحمد في « المسند » أنّ النبي ﷺ قال :

« ما من ليلةٍ إلا والبحر يستأذن ربه أن يُغرق بني آدم ، فينهاه ربه ، ولولا ذلك لأغرقهم » .

وكأنه رواه من حفظه بالمعنى .

وذكره ابن القيم أيضاً من روايته في « مدارج السالكين » (٤٣٢/١ ـ ٤٣٣) بلفظ :

« ما من يوم إلا والبحر يستأذن ربه أن يُغرق بني آدم ، والملائكة تستأذنه أن تعالجه وتهلكه ، والرب تعالى يقول : دعوا عبدي فأنا أعلم به » الحديث بطوله ، وفي آخره : « أهل ذكري أهل مجالستي وأهل شكري . . . » .

ونقله الشيخ إسماعيل الأنصاري في تعليقه على « الوابل الصيب » (ص ١٤٢) دون أي تحقيق أو تعليق ، وفي اعتقادي أن عزوه لأحمد في «المسند» بهذا الطول خطأ ، وعليه لوائح الإسرائيليات . والله أعلم .

٤٣٩٣ - (ليسَ مِنّا مَنْ وسَّعَ اللهُ علَيهِ ، ثمَّ قَتَّرَ علَى عِيالِه) .

ضعيف . رواه القضاعي (١/٩٨) عن أيوب بن سليمان قال : نا يحيى بن سعيد الفارسي ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الفارسي هذا ؛ قال ابن عدي :

« روى عن الثقات البواطيل » .

وأيوب بن سليمان - هو أبو اليسع - ؛ قال الأزدي :

« غير حجة » . وقال ابن القطان :

« مجهول » .

والحديث عزاه السيوطي للديلمي في « مسند الفردوس » عن جبير بن مطعم ، وقال المناوي :

« وفيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ؛ مجمع على ضعفه » .

٤٣٩٤ - (ليسَ في صَلاةِ الخَوفِ سَهْو) .

ضعيف . رواه المخلص في « الفوائد المنتقاة » (٢/٢١٩/٩) عن الوليد بن مسلم ، عن شريك ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه الطبراني (٢/٥٩/٣) إلا أنه قال : « الوليد بن الفضل » ، ولعل هذا هو الصواب ؛ فإنهم لم يذكروا ابن مسلم في الرواة عن شريك .

والوليد بن الفضل ؛ قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وله شاهد من حديث ابن عمر ؛ أخرجه خيثمة الأطرابلسي في « الفوائد »

كما في « المنتخب منها » (١/١٨٩/١) : ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج بن سليمان الحجازي - بحمص - : ثنا بقية بن الوليد قال : ثنا عبد الحميد بن السري الغنوي ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع عنه مرفوعاً . ورواه ابن الأعرابي في « المعجم » (٢/١٥) عن كثير بن عبيد : نا بقية بن الوليد ، عن عبد الحميد بن السري به . ومن هذا الوجه عَلَّقَهُ الرافعي في «تاريخه» (١٤٤/٤) وابن عدي (٢/٢٤٩) ، وقال ابن عدي :

« لا أعرف لعبد الحميد هذا غير هذا الحديث » . وقال الدارقطني بعد أن أخرجه في « سننه » (ص ١٨٥) عن أبي عتبة :

« تفرد به عبد الحميد بن السري ؛ وهو ضعيف » .

وقال ابن أبي حاتم (١٤/١/٣) عن أبيه :

« وهو مجهول ، روى عن عبيد الله بن عمر حديثاً موضوعاً » .

يشير إلى هذا .

٤٣٩٤ / م - (ليسَ مِنّا مَنْ وَطِئَ حُبْلَى) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « المُشْكِل » (٢ / ١٣٧ - ١٣٨) ، وأحمد (٢٥٦/١) ، والطبراني في « الكبير » (٢/١٤٧/٣) عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحكم - وهو ابن عتيبة الكندي مولاهم - لم يسمع من مقسم إلا خمسة أحاديث ليس هذا منها .

والأخرى : عنعنة الحجاج - وهو ابن أرطاة - ؛ فإنه مدلس .

٤٣٩٥ ـ (ليغَسِّلْ مَوْتاكُم المأْمُونُونَ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٤٤٦/١) ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (٧٠) عن بقية بن الوليد ، **عن مبشر بن عبيد** ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع . قال الحاكم :

« هذا حديث منكر ، لا أعلم لمبشر بن عبيد متابعاً فيه » . وقال البوصيري (٩١ / ١) :

« بقية ؛ مدلس ، وقد رواه بالعنعنة . وشيخه ؛ قال فيه أحمد بن حنبل : أحاديثه كذب موضوعة . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال الدارقطني : متروك الحديث ، يضع الحديث ، ويكذب » .

٤٣٩٦ ـ (لَيكُونَنَّ في وَلَدِ العَباسِ مُلوكٌ يَلُونَ أَمْرَ أُمَّتي ، يُعزُّ الله عزَّ وجلّ بهِمُ الدِّين) .

موضوع . أخرجه الدارقطني في « الأفراد » (ج٢ رقم ٢٨ ـ منسوختي) : ثنا أبو القاسم نصر بن محمد بن عبد العزيز بن شيرزاذ الباقرحي : ثنا **علي بن أحمد ابن إبراهيم السواق** : ثنا **عمر بن راشد الجاري** : ثنا **عبد الله بن محمد بن صالح مولى التوأمة** ، عن أبي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث عمرو بن دينار عن جابر ، وهو أيضاً غريب من حديث محمد بن صالح مولى التوأمة ، تفرد به عنه ابنه ، ولم يروه عنه غير عمر بن راشد الجاري ، ولم نكتبه إلا عن هذا الشيخ » .

قلت : ترجمه الخطيب (٢٩٩/١٢ ـ ٣٠٠) برواية جمع غير الدارقطني عنه ،

وقال : إنه مات سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعلي بن أحمد بن إبراهيم السواق ؛ لم أعرفه ، إلا أن يكون هو علي بن أحمد ابن سريج السواق الرقي الذي في « الأنساب » وغيره ، وعليه فإبراهيم أو سريج أحد أجداد أبيه . ترجمه الخطيب (٣١٥/١١) برواية جمع من الثقات عنه ، وقال :

« وما علمت من حاله إلا خيراً . مات سنة إحدى وستين ومئتين » .

وعمر بن راشد الجاري ؛ قال أبو حاتم :

« وجدت حديثه كذباً وزوراً ، والعجب من يعقوب بن سفيان كيف روى عنه ؟! لأني في ذلك الوقت وأنا شاب علمت أن تلك الأحاديث موضوعة ، فلم تطب نفسي أن أسمعها ، فكيف يخفى على يعقوب ذلك ؟! » .

وقال الحاكم وأبو نعيم :

« يروي عن مالك أحاديث موضوعة » .

قلت : فهو آفة الحديث .

وعبد الله بن محمد بن صالح مولى التوأمة وأبوه ؛ لم أعرفهما .

٤٣٩٧ - (كَم مِنْ ذِي طِمْرَيْنِ لا يُؤْبَه لَهُ ، لو أَقْسَمَ علَى اللهِ لأَبَرَّهُ ، مِنْهُم عَمارُ بن ياسِرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٥٦) عن **يحيى بن إبراهيم الأسلمي** : ثنا **عيسى بن قرطاس** : حدثني عمرو بن صُلَيع قال : سمعت عائشة تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى » .

قلت : وهو ضعيف جدّاً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وقد كذبه الساجي » .

ويحيى بن إبراهيم الأسلمي ؛ لم أعرفه .

والحديث قال في « المجمع » (٩/٢٩٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عيسى بن قرطاس ؛ وهو متروك » .

ورواه الأصبهاني في « الترغيب » (٢/٢٩٧) عن ابن قرطاس .

٤٣٩٨ ـ (إنَّ ذكْرَ اللهِ شفاءٌ ، وإنَّ ذِكْرَ الناسِ داءٌ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢/١٧٢) ، وكذا البيهقي في «الشعب» (١/٣٨٣) من طريق ابن أبي الدنيا ، عن أبي عقيل ، عن عبد الله بن يزيد ، عن مكحول مرسلاً .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ من قبل عبد الله بن يزيد ـ وهو الدمشقي ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، ومنهم من قال : هو ابن ربيعة بن يزيد الماضي » .

قلت : وقال عنه هناك :

« مجهول » . وقال البيهقي :

« هذا مرسل ، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله » .

قلت : وهو الأشبه .

٤٣٩٩ ـ (إنَّ العبدَ إذا قامَ في الصَّلاة فإنَّهُ بينَ عَيْنَي (وفي رواية : يَدَي) الرَّحْمنِ عَزَّ وجَلَّ ، فإذا التَفَتَ قالَ لهُ الربُّ : ابنَ آدم ! إلى مَنْ تَلْتَفت ؟! تَلْتَفتُ إلى مَن هُوَ خَيرٌ لك منِّي ، ابنَ آدَم ! أقْبِل إليَّ ؛ أنا خَيرٌ لكَ مِمَّن تَلْتَفِتُ إليه) .

ضعيف جداً . رواه البزار في « مسنده » (ص ٥٧ ـ زوائده) ، وابن أبي الدنيا

في « التهجد » (٢/٦٠/٢) ، والعقيلي (١/٧٠- ٧١) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٣٤) عن **إبراهيم الخوزي** ، عن عطاء بن أبي رباح قال : سمعت أبا هريرة يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم بن يزيد الخوزي ؛ متروك ، وقول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢/٨٠) :

« ضعيف » ؛ فيه تقصير .

ورواه تمام (١/٢٦٥) من طريق **أبي عمرو ناشب بن عمرو الشيباني** : ثنا مقاتل بن حيان ، عن **زيد العمي** ، عن أنس بن مالك مرفوعاً نحوه .

وهذا سند ضعيف جداً أيضاً ؛ ناشب بن عمرو ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وزيد العمي ؛ ضعيف .

وله طريقان آخران ، أحدهما عن أبي هريرة :

الأول : عن علي بن زيد ، عن سعيد بن المسيب قال : قال أنس بن مالك : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« يا بني ! إياك والالتفات في الصلاة ؛ فإن الالتفات في الصلاة هلكة ؛ فإن كان لا بدّ ففي التطوّع ، لا في الفريضة » . و قال الترمذي :

« هذا حديث حسن غريب » !

والآخر : يرويه **أبو عبيدة الناجي** ، عن الحسن ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« إياكم والالتفات في الصلاة ؛ فإنها هلكة » .

أخرجه العقيلي في ترجمة أبي عبيدة هذا واسمه بكر بن الأسود ؛ وروى عن البخاري أنه قال :

« هو كذاب » . وكذا روى عن ابن معين . ثم قال العقيلي عقب الحديث :

« لا يتابع على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وللنهي عن الالتفات في الصلاة أحاديث صالحة الأسانيد ، بألفاظ مختلفة » .

٤٤٠٠ - (رجَبٌ شَهْرُ اللهِ ، وشَعْبانُ شَهْري ، ورَمَضانُ شَهْرُ أُمَّتي) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١/٢٢٦) ، عن **قُرَّان بن تمام** ، عن يونس ، عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ :

« من صام يوماً من رجب عدل له بصوم سنتين ، ومن صام النصف من رجب عدل له بصوم ثلاثين سنة » . وقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله .

وقُرّان بن تمام ؛ صدوق ربما أخطأ .

٤٤٠١ - (اطْلُبِ العافِيَةَ لِغَيْرِكَ ، تُرْزَقها في نَفْسِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١/٢٨٣) عن **محمد بن كثير الفهري** : ثنا **ابن لهيعة** ، عن أبي قبيل ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الفهري هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك » .

وابن لهيعة ؛ ضعيف .

٤٤٠٢ ـ (الشَّحِيحُ لا يَدْخل الجنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٧) : ثنا علي بن سعيد : ثنا نصر بن مرزوق المصري : ثنا **يحيى بن مسلمة القعنبي** : ثنا عبد الله بن محمد الضبعي ، عن جويرية بن أسماء ، عن نافع قال : سمع ابن عمر رجلاً يقول : الشحيح أعذر من الظالم ، فقال له ابن عمر : كذبت سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وقال :

« لم يروه عن نافع إلا جويرية ، ولا عنه إلا عبد الله ، تفرد به يحيى ، وهو أخو عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وله أخ اسمه إسماعيل » .

قلت : رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن مسلمة القعنبي ؛ قال العقيلي :

« حدث بمناكير » .

٤٤٠٣ ـ (إذا خرجَ الحاجُّ حاجّاً بِنَفقةٍ طَيِّبَةٍ ، وَوَضَعَ رِجْلَيْهِ في الغَرْزِ ، فنادَى : لبّيكَ اللهم لبّيك ، ناداهُ مُنادٍ مِنَ السَّماء : لَبَّيكَ وسَعْدَيك ، زادُكَ وراحلَتُكَ حَلالٌ ، وحجُّكَ مَبْرُور غَيْرُ مَأزُور ، وإذا خرجَ بالنفقَةِ الخَبيثَةِ فَوَضَعَ رِجْلَهُ في الغَرْزِ فنادَى : لبَّيْكَ ، ناداهُ منادٍ منَ السماءِ : لا لبَّيْكَ ولا سَعْدَيك ، زادُكَ حَرامٌ ، ونَفَقَتُكَ حَرامٌ ، وحجُّك غيرُ مَبْرور) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٩٢) : حدثنا محمد بن الفضل السقطي : ثنا سعيد بن سليمان ، عن سليمان بن داود اليمامي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى إلا سليمان » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال في « الميزان » :

« قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقد مَرَّ لنا أن البخاري قال : من قلت فيه : منكر الحديث ؛ فلا تحل رواية حديثه . وقال ابن حبان : ضعيف . وقال آخر : متروك » .

٤٤٠٤ ـ (ليلةُ القَدْرِ ليلَةٌ بَلجَة ، لا حارَّةٌ ولا بارِدَةٌ ، ولا سَحابَ فيها ، ولا مَطَر ، ولا رِيح ، ولا يُرْمَى فِيها بِنَجْم ، ومِنْ علامَةِ يَوْمِها تطْلعُ الشمسُ لا شُعاعَ لها)(١) .

ضعيف بتمامه . أخرجه أبو موسى المديني في « جزء من الأمالي » (١/٦٣) : حدثنا الوليد بن عبد الرحمن الرملي : ثنا سليمان بن عبد الرحمن : ثنا بشر بن عون ، عن بكار بن تميم ، عن مكحول ، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكار بن تميم وبشر بن عون ؛ قال أبو حاتم :

« مجهولان » . بل قال ابن حبان :

« بشر ، عن بكار ، عن مكحول ، عن واثلة ؛ نسخة نحو مئة حديث ؛ كلها موضوعة » .

ومن طريقهما أخرجه الطبراني في « الكبير » ؛ كما في « مجمع الزوائد » (٣/١٧٩) .

لكن للحديث شاهد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً بلفظ :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق متن هذا الحديث ما نصُّه : « يتلخص من تخريجه أن حديث جابر المذكور في آخره صحيحٌ لغيره » .

« إن أمارة ليلة القدر أنها صافية بَلجَة ، كأن فيها قمراً ساطعاً ، ساكنة ساجية ، لا برد فيها ولا حر ، ولا يحل لكوكب أن يرمى به فيها حتى تصبح ، وإن أمارتها أن الشمس صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع ؛ مثل القمر ليلة البدر ، ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذٍ » .

أخرجه أحمد (٣٢٤/٥) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٠٨) عن بقية : حدثني بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، صرَّح بقية فيه بالتحديث ، فهو صحيح إن كان ابن معدان سمع من عبادة ، وذلك مما نفاه أبو حاتم ، وبين وفاتيهما نحو سبعين سنة .

وقد وصله معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن محمد بن عبادة بن الصامت ، عن أبيه مرفوعاً .

أخرجه الخطيب في « التلخيص » (ق ٤٧ / ١ـ ٢) .

ومحمد بن عبادة هذا ؛ أورده ابن حبان في « الثقات » (٢٤٠/١) هكذا :

« محمد بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري ، يروي عن عبادة ، عداده في أهل الشام . روى عنه عيسى بن سنان » .

وهكذا أورده ابن أبي حاتم (١١٢/١/٤) إلا أنه قال :

« أبيه » بدل : « عبادة » .

قلت : ولعله الصواب ، كما في هذا الحديث من رواية الزهري عنه . لكن معاوية بن يحيى ـ وهو الصدفي ـ ؛ ضعيف لا يحتج به .

ويشهد لبعضه حديث زمعة ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« ليلة القدر ليلة سمحة طلقة ، لا حارة ولا باردة ، تصبح الشمس صبيحتها ضعيفة حمراء » .

أخرجه الطيالسي (٢٦٨٠) ، وعنه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٦) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ٣٣١ - ٣٣٢) ، وكذا الضياء في « المختارة » (٦٤ / ٤٣ / ٢) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٠٨) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢/٢٢٣) ، والبزار في « مسنده » (١ / ٤٨٥ / ١٠٣٤) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ١٦٦) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢/٢٢١ - المدينة) كلهم عن زمعة به .

قلت : وزمعة بن صالح وسلمة ؛ فيهما ضعف ، لكن لا بأس بهما في الشواهد .

وله شاهد آخر من مراسيل الحسن البصري مرفوعاً بلفظ :

« ليلة القدر ليلة بلجة سمحة ، تطلع الشمس ليس لها شعاع » .

أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٧٧) .

قلت : وإسناده صحيح مرسل .

وجملة الشعاع ؛ قد صَحّت من حديث أبي بن كعب مرفوعاً .

أخرجه مسلم (٣/١٧٤) وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٢٤٧) .

وفي الباب عن جابر في حديث له :

« وهي طلقة بلجة لا حارة ولا باردة ؛ [كأن فيها قمراً يفضح كواكبها] ، لا

يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها » .

أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٣ / ٣٣٠ - ٣٣١) ، وعنه ابن حبان (٥ / ٤٧٧ / ٣٦٨٠) من طريق الفضيل بن سليمان : حدثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير ، عن جابر .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً ؛ أبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

والفضيل بن سليمان ؛ مع كونه من رجال الشيخين فله خطأ كثير ؛ كما قال الحافظ .

والزيادة بين المعكوفتين ؛ تفرد بها أحد شيخي ابن خزيمة محمد بن زياد الزيادي ؛ وهو صدوق يخطئ .

٤٤٠٥ - (لِيَنْظُرَنَّ أحدكُم ما الذي يَتَمنَّى ؛ فإنَّهُ لا يَدْري ما يُكْتب لَهُ مِنْ أُمْنِيته) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٦٠٥) من طريق عمرو بن عون : حدثنا أبو عوانة ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال :

« حديث حسن » .

قلت : يعني لغيره ؛ فإنه مرسل ضعيف ؛ عمر بن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعفه ابن معين ، وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

وأبوه أبو سلمة بن عبد الرحمن تابعي ثقة ، فالحديث لو صح إسناده إليه

مرسل ، ولا أدري كيف لم يشر الترمذي إلى إرساله ، مع أنه قد رواه غير واحد موصولاً ، فقال أحمد (٣٨٧/٢) : حدثنا عفان : حدثنا أبو عوانة : حدثنا عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه . وقال أيضاً (٣٥٧/٢) : حدثنا إسحاق (بن عيسى) : حدثنا أبو عوانة به موصولاً . وأخرجه أبو يعلى (٥٩٠٧/١٠) .

قلت : فقد ثبت عن أبي عوانة موصولاً بذكر أبي هريرة فيه ، فالعلَّة ضعف عمر بن أبي سلمة ، والله أعلم .

وقد اغترَّ بسكوت الترمذي عن إعلاله بالإرسال السيوطي ثم المناوي ؛ فإن الأول عزاه في « الجامع » للترمذي عن أبي سلمة ؛ دون أن يصرح بأنه مرسل كما هي عادته ، فعلَّق عليه الثاني بقوله :

« أبو سلمة في الصحب الكثير ، فكان ينبغي تمييزه ! رمز المصنف لصحته » !

ومن التخريج السابق تعلم ما في كلامهما من الوهم ، وأن الحديث ضعيف وأبا سلمة تابعي ليس صحابياً . والله الموفق .

٤٤٠٦ - (ليسَ البِرّ في حُسْنِ اللِّباسِ والزِّيِّ . ولكِنَّ البِرَّ في السَّكِينةِ والوَقارِ) .

ضعيف . رواه أبو محمد الضراب في «كتاب ذم الرياء في الأعمال» (١ / ٢٧٨ /٢ و ٢٩٥ - ٢٩٦) من طريق هارون بن عمران قال : ثنا سليمان بن أبي داود ، عن عطاء ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع : إن الله حرم الجنة على كل مراء . قال : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ سليمان هذا ؛ مجهول ، وقد أورده في « الميزان »

عقب ترجمة « سليمان بن داود الحراني ، بومة » فقال : « لعله : بومة » ، ثم قال :

« قال ابن القطان : سليمان ؛ لا يعرف » .

قلت : وبومة ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهارون بن عمران ؛ هو الموصلي ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٩٣) من رواية علي بن حرب الموصلي فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٤٠٧ - (ماءُ زَمْزَمَ شِفاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٦٣/٤) من طريق الحسن بن أبي جعفر : حدثني محمد بن عبد الرحمن ، عن صفية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن بن أبي جعفر - وهو الجُفْرِي - ؛ ضعيف الحديث مع عبادته وفضله ؛ كما في « التقريب » .

وشيخه محمد بن عبد الرحمن ؛ لم أعرفه . وكذلك صفية ؛ فإنها لم تنسب ، ولعله لذلك قال الحافظ :

« وسنده ضعيف جداً » ، كما نقله المناوي .

٤٤٠٨ - (ما آتَى الله عالِماً عِلْماً إلا أَخَذَ الله عَلَيْهِ الميثاقَ أنْ لا يَكْتُمَه) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٣٨/٤ - ٣٩) عن أبي نعيم معلقاً ، عن سهل ابن سليمان الرازي ، عن عبد الملك بن عطية ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سهل بن سليمان - وهو الأسود - ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال أحمد : تركوا حديثه » .

وعبد الملك بن عطية ؛ قال الأزدي :

« ليس حديثه بالقائم » .

والحديث عزاه السيوطي لابن نظيف في « جزئه » ، وابن الجوزي في « العلل » عن أبي هريرة ، فتعقَّبه المناوي بقوله :

« قضية تصرُّف المصنف أن ابن الجوزي خرَّجه وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، بل بيَّن أن فيه **موسى البلقاوي** ؛ قال أبو زرعة : كان يكذب . و [قال] ابن حبان : كان يضع الأحاديث على الثقات . هكذا قال . ثم ظاهر عدول المصنف لذينك ، أنه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، وهو عجب ؛ فقد خرجه أبو نعيم والديلمي باللفظ المزبور عن أبي هريرة المذكور » .

قلت : وسكت المناوي عن إسناده ؛ فـمـا أحـسـن ، بل أوهم أنه من طريق البلقاوي الكذاب ! وليس كذلك .

وقد أخرجه الخلعي في « الفوائد » (٢/١٠٧) ، وابن نظيف في « فوائده » (٢/٩٥) من طريق **موسى بن محمد** : نا **زيد بن ميسور** ، عن الزهري به .

وابن ميسور هذا ؛ لم أعرفه .

وموسى بن محمد ؛ هو البلقاوي الكذاب .

٤٤٠٩ ـ (ما أُحِبّ أنّ ليَ الدُّنْيا وما فِيها بهذِهِ الآيَة : ﴿ يا عِبادِيَ الذينَ أَسْرَفُوا علَى أَنْفُسِهم لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ الله إنَّ الله يَغْفِرُ الذنوبَ جَمِيعاً إنَّهُ هُوَ الغَفُور الرَّحِيمُ ﴾ ، فقالَ رجلٌ : ومَنْ أَشْرَكَ؟ فقالَ النبيُّ ﷺ : إلا مَنْ أَشْرَك) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٢٧٥) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٠٠ ، ٤٥٩) ،

وابن أبي الدنيا في « حسن الظن » (١٩٠ ـ ١٩١) عن ابن لهيعة ، عن أبي قَبيل ، عن أبي عبد الرحمن الجُبْلاني ، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو عبد الرحمن الجُبلاني ؛ مجهول الحال ، كما يؤخذ من « التعجيل » .

وابن لهيعة ؛ ضعيف .

٤٤١٠ ـ (أَمَرَنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ بالأَسحارِ سَبْعِينَ مَرَّة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢/٣٠٩/١/٩٦٣٩) عن الحسن ابن أبي جعفر ، عن محمد بن جحادة ، عن مرزوق مولى أنس ، عن أنس بن مالك قال : فذكره . وقال :

« لم يروه عن محمد بن جحادة إلا الحسن » .

قلت : وهو ضعيف الحديث مع عبادته وفضله .

ومرزوق مولى أنس ؛ لم أجد له ترجمة .

والحديث أشار إلى تضعيفه شيخ الإسلام ابن تيمية في « الكلم الطيب » (٤٦) ، وكنت علَّقت عليه بقولي :

« لا أعرفه ، وما إخاله يصح » .

فها قد صدق ظني بعد أن وقفت على مخرجه ، والحمد لله على توفيقه .

ثم وجدت للحسن بن أبي جعفر متابعاً ، فرواه الطبراني في كتابه « الدعاء » (٢/٢٠١) من طريق أبي النعمان عارم : ثنا سعيد بن زيد : ثنا محمد بن جحادة : حدثني رجل ، عن أنس به .

قلت : وسعيد بن زيد هو أخو حماد ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

فانحصرت العلَّة في الرجل الذي لم يسمَّ ، وسمِّي مرزوقاً في الرواية الأولى . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكلم الطيب » من حديث أنس بلفظ :

« أُمِرنا أن نستغفر بالليل سبعين استغفارة » .

ولم يخرجه ، فقد وقفت على من خرجه ـ والحمد لله ـ ومنه تبيَّن أن اللفظ المذكور خطأ من وجوه لا تخفى على القُرّاء إن شاء الله تبارك وتعالى .

ثم رأيته باللفظ المذكور في « تفسير أبي محمد البستي » (ق ٢٣٤ / ٢) من طريق وكيع : نا أصحابنا ، عن علي بن زيد ، عن أنس به ؛ إلا أنّه قال : «بالأسحار» مكان : « الليل » .

والمحفوظ من حديث أنس : ما رواه جمع من الثقات ، عن قتادة ، عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« إني لأتوب في اليوم سبعين مرة » .

أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٣٢٢ / ٤٣٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (٢٤٥٧ ـ موارد) ، وأبو يعلى (٥/٢٩٣٤ ، ٢٩٨٩) ، والبزار (٤/ ٨٠ ـ ٨١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٣/٢٠١/٢٤١٨) وفي « الدعاء » (٣ / ١٦٢١ ـ ١٦٢٢) من طرق ـ كما ذكرت ـ منها : شعبة ـ عند البزار ـ ، عن قتادة به .

قلت : وإسناده صحيح مع التحفظ من عنعنة قتادة ، لكن الحديث صحيح يقيناً ؛ فإن له شواهد من حديث أبي هريرة وأبي موسى الأشعري .

١ ـ أما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه الزهري قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال : قال أبو هريرة : فذكره ؛ إلا أنه قال :

« أكثر من سبعين مرة » .

أخرجه البخاري (٦٣٠٧ ـ فتح) ، والنسائي (٤٣٥ ـ ٤٣٧ و ٤٣٩) ، وابن حبان أيضاً (٢٤٥٦ ـ موارد) ، وابن السني في « عمله » (٣٦١) ، وأحمد (٢ / ٢٨٢ ، ٣٤١) ، والطبراني في « الدعاء » (١٨٣٨) ، والبغوي في « شرح السنة » (٥ / ٦٩ / ١٢٨٥) ، وكذا الترمذي (٣٢٥٥/١٣/٩) من طرق عنه . وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح ، ويروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : إني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة » .

قلت : وليس عنده ولا الثلاثة الذين قبله لفظة «أكثر» ، ولعل هذا أصح ، للرواية الثانية التي علقها الترمذي بلفظ :

« مئة مرة » .

وعليه أكثر الرواة عن الزهري ، وقد استوعب الطرق إليه الإمام النسائي والطبراني .

وله شواهد خرَّجت بعضها في « الصحيحة » (٥٥٦ و ١٤٥٢) ، وهي رواية محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩١/٢٩٧/١٠) ، وأحمد (٤٥٠/٢) ، والبغوي (١٢٨٦) ، وابن السني (٣٥٩) من طريق النسائي (٤٣٤) .

٢ ـ وأما حديث أبي موسى ؛ فقال ابن ماجه (٣٨١٦) : حدثنا علي بن محمد : ثنا وكيع ، عن مغيرة بن أبي الحر ، عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً بلفظ :

« إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم سبعين مرة » .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير المغيرة هذا ، وهو صدوق ربما وهم ؛ كما في « التقريب » .

وعلي بن محمد ، وهو الطنافسي ؛ ثقة ، لكن خالفه في بعض متنه الإمام أحمد ؛ فقال في « مسنده » (٤/٤١٠) : ثنا وكيع به ؛ إلا أنه قال :

« في كل يوم مئة مرة » .

وقد تابعه أبو نعيم : حدثنا المغيرة به بلفظ :

« ما أصبحت غداة قط ؛ إلا استغفرت الله فيها مئة مرة » .

أخرجه النسائي (٤٤١) .

قلت : وسنده صحيح أيضاً ، فلعل الاختلاف المذكور في العدد هو من المغيرة نفسه لما عرفت من ترجمته ، والرواة عنه ثقات .

ولعل عدد المئة أرجح ؛ لمتابعة أبي إسحاق ، عن أبي بردة به .

أخرجه النسائي (٤٤٠) .

وقد خولف المغيرة في إسناده أيضاً ، فرواه ثابت وحميد بن هلال وعمرو بن مرة ، عن أبي بردة ، عن الأغر مرفوعاً بلفظ : «مئة» .

أخرجه مسلم (٨/٧٢) ، والنسائي (٤٤٢ ـ ٤٤٦) ، وغيرهما كأبي داود ؛ وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٥٦) .

(فائدة) : في هذه الأحاديث وغيرها مما فيه الأمر بالاستغفار والتوبة ؛ ردّ على من قال من الفقهاء بكراهة قول الرجل : « أَستغفر الله وأتوب إليه» ، واختار أن

يقول : « أَستغفر الله وأسأله التـوبة » ؛ لأن التوبة من الذنب هي تركه ، فإذا قال : « أتوب إليه » ؛ فقد وعد الله أن لا يعود إلى ذلك الذنب ، فإذا عاد إليه كان كمن وعد الله ثم أخلفه .

وقد ردَّ عليهم الإمام الطحاوي فقال :

« قيل لهم : إنَّ ذلك وإن كان كما ذكرتم ؛ فإنا لم نُبِحْ لهم أن يقولوا : نتوب إلى الله عز وجل ؛ على أنهم معتقدون للرجوع إلى ما تابوا منه ، ولكنا أَبَحْنا لهم ذلك على أنهم يريدون ترك ما وقعوا فيه من الذنب ولا يريدون العود في شيء منه ، فإذا قالوا ذلك واعتقدوا هذا بقلوبهم كانوا في ذلك مأجورين ، فمن عاد منهم بعد ذلك في شيء من تلك الذنوب كان ذلك ذنباً أصابه ، ولم يحبط ذلك أجره المكتوب له بقوله الذي تقدم منه واعتقاده معه ما اعتقد .

فأما من قال : أتوب إلى الله عز وجل ، وهو معتقد أنه يعود إلى ما تاب منه ؛ فهو بذلك القول فاسق معاقب عليه ؛ لأنه كذب على الله فيما قال .

وأما إذا قال وهو معتقد لترك الذنب الذي كان وقع فيه وعازم أن لا يعود إليه أبداً ؛ فهـو صادق في قوله ، مثاب على صدقه إن شـاء الله تعالى » . انظر « شرح معاني الآثار » (٢/٣٦٦ ـ ٣٦٨) .

٤٤١١ ـ (ما أحْبَبْتُ مِنْ عَيْشِ الدُّنْيا إلا الطِّيب والنِّساء) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (١/٣٩٨) عن أبي بشر صاحب البصري ، عن يونس ، عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ؛ فإن الحسن هو البصري .

وأبو بشر صاحب البصري ؛ لم أعرفه .

ثم أخرجه من طريق أبي المليح ، عن ميمون قال :

« ما نال رسول الله ﷺ من عيش الدنيا إلا . . . » .

وهذا مرسل صحيح الإسناد ؛ ميمون هو ابن مهران الجزري الرقي الفقيه ؛ ثقة من رجال مسلم .

وأبو المليح ؛ اسمه الحسن بن عمر الرقي ؛ ثقة من رجال البخاري .

(تنبيه) : حديث الترجمة عزاه السيوطي في « الجامع » لابن سعد عن ميمون مرسلاً ، والصواب عن الحسن مرسلاً ، ولفظ ميمون ليس من كلامه عليه السلام كما ترى ، ثم إن اسم (ميمون) تحرَّف على المناوي إلى (ميمونة) ، وبناء عليه قال على سبيل البيان : **بنت الوليد بن الحارث الأنصارية . . . !**

٤٤١٢ - (ما أَحْدَثَ عبدٌ أخاً في اللهِ ؛ إلا أَحْدثَ اللهُ لَهُ دَرجَةً في الجنَّةِ)(١) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٤/٣٩) من طريق ابن أبي الدنيا في « كتاب الإخوان » : حدثنا **سويد بن سعيد** : حدثنا بقية ، عن **الأحوص بن حكيم** ، عن **أبي إسماعيل العبدي** ، عن أنس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : أبو إسماعيل العبدي ؛ قال الدارقطني :

« متروك » .

الثاني : الأحوص بن حكيم ؛ ضعيف الحفظ .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن ملاحظة لنفسه : « انظر في معجمي القديم : من آخى في الله » .

الثالث : بقية ؛ مدلس وقد عنعنه .

الرابع : سويد بن سعيد ؛ صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول .

ومع هذه العلل الكثيرة ، والضعف الشديد في إسناد الحديث ؛ لم يتكلم المناوي عنها بشيء ، وإنما قال :

« قال الحافظ العراقي : إسناده ضعيف ، ويعضده خبر ابن أبي الدنيا أيضاً : من آخى أخاً في الله عز وجل ؛ رفعه الله درجة في الجنة لا ينالها بشيء من عمله » .

٤٤١٣ - (ما أَحْسَنَ عبدٌ الصَّدَقة ؛ إلا أَحْسَنَ الله لَهُ الخِلافَةَ على تِرْكَتِه) .

ضعيف . أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » (ق ٣٠٦ / ٢) ، وابن عدي (٢/٣١٥) عن محمد بن عبد الرحمن بن مجبر : حدثني أبي : ثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا عن مالك باطل » .

قلت : وآفته محمد بن عبد الرحمن هذا ؛ اتهمه ابن عدي ، وقال الخطيب :

« كذاب » . وقال الأمير في « الإكمال » (١/٢٠٠) :

« غير مأمون » .

وقد جاء مرسلاً ، فقال ابن المبارك في « الزهد » (٦٤٦) ، وعنه القضاعي (٢/٦٧) : نا حيوة بن شريح ، عن عقيل ، عن ابن شهاب مرفوعاً .

وهذا إسناد صحيح مرسل .

وقد روي موصولاً ، أخرجه الديلمي (٣٨/٤) عن عبد الله بن صالح : حدثني ليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس رفعه .

قلت : وعبد الله بن صالح ؛ فيه ضعف ، فلا يحتج به .

٤٤١٤ ـ (ما أحلَّ الله حلالاً أحَبَّ إليه مِنَ النِّكاحِ ، ولا أحَلَّ حَلالاً أَكْرَهَ إليهِ منَ الطَّلاقِ)[1] .

موضوع . أخرجه الديلمي (٣٩/٤) عن مقاتل بن سليمان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مقاتل بن سليمان ـ وهو البلخي المفسر ـ ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال وكيع وغيره : كذاب » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه ، وهجروه ، ورمي بالتجسيم » :

قلت : وهذا الحديث من الأحاديث التي يَلْهَجُ بها كثير من كُتّاب هذا العصر ؛ الذين يكادون يُطْبقون على الميل إلى تحريم الطلاق إلا لضرورة ! تجاوباً منهم مع رغبات بعض الحكام الذين يتأثرون بسبب ضعف إيمانهم وجهلهم بإسلامهم بالحملات التي يوجهها الكفار على الدين الإسلامي وتشريعاته ، وخصوصاً منها الطلاق ، فيشرِّعون من عند أنفسهم قوانين تمنع من إيقاع الطلاق إلا بقيود وشروط ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان ، مع علمهم بأن بعض الدول الكافرة قد رجعت مضطرة إلى تشريع الطلاق بينهم ؛ مصداقاً لقوله تعالى : ﴿سَنُرِيهِم آياتِنا في الآفاقِ وفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبيَّن لهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ﴾ .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « أعيد برقم (٦٢٩٠) بفوائد جديدة » .

تالله إنها لإحدى الكُبَر أن يكفر بعض المسلمين بشريعتهم بتأثير الكفار عليهم وتضليلهم إياهم ، وأن يؤمن بعض هؤلاء ولو اتباعاً لصالحهم بما كفر به أولئك . فما أشبه هؤلاء وهؤلاء بمن قال الله فيهم : ﴿أولئكَ الذينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إلى ربِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ويَرْجُونَ رَحْمَتَهُ ويَخافُونَ عَذابَهُ إنَّ عذابَ ربِّك كانَ مَحْذُوراً﴾ !

وهذا الحديث من الأحاديث التي كان الأستاذ الفاضل مصطفى الزرقا قَدَّمَها إليَّ راغباً تخريجها له بتاريخ (١٥/٦/٧١ هـ = ١٢/٣/٥٢م) .

وقد روي الحديث عن معاذ مرفوعاً بلفظ العتاق مكان النكاح .

أخرجه الدارقطني (ص ٤٣٩) ، والبيهقي (٧/٣٦١) من طريق إسماعيل بن عياش ، عن **حميد بن مالك اللخمي** ، عن مكحول ، عن معاذ مرفوعاً :

« يا معاذ ! ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العتاق ، ولا خلق الله شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق ، فإذا قال الرجل لمملوكه : أنت حرٌّ إن شاء الله ؛ فهو حرٌّ ، ولا استثناء له ، وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق إن شاء الله ، فله استثناؤه ، ولا طلاق عليه » .

ثم أخرجاه من طريق **حميد بن الربيع** : نا يزيد بن هارون : نا إسماعيل بن عياش . . . فذكره نحوه ، قال حميد : قال لي يزيد بن هارون : وأي حديث لو كان حميد بن مالك معروفاً ، قلت : هو جد أبي . قال يزيد : سررتني ، الآن صار حديثاً . وقال البيهقي :

« ليس فيه كبير سرور ؛ فحميد بن ربيع بن حميد بن مالك الكوفي الخزاز ضعيف جداً ، نسبه يحيى بن معين وغيره إلى الكذب ، وحميد بن مالك مجهول ، ومكحول عن معاذ بن جبل منقطع ، وقد قيل : عن حميد ، عن مكحول ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه . وقيل : عنه ، عن مكحول ،

عن مالك بن يخامر، عن معاذ، وليس بمحفوظ. والله أعلم».

قلت: وحميد بن مالك الذي جهله البيهقي؛ قد ضعفه يحيى وأبو زرعة وغيرهما، ولذلك جزم بضعفه عبد الحق في «أحكامه» (ق ١٤٦ / ٢)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٣/٩١ - ٩٢).

وروي الشطر الثاني من الحديث عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق».

أخرجه الحاكم. وأخرجه أبو داود عن محارب بن دثار مرسلاً وهو الصواب؛ كما حققته في «إرواء الغليل» (٢٥٢ و ٢١٠٠).

٤٤١٥ - (ما اخْتَلَطَ حُبِّي بقلبِ عَبدٍ فأَحَبَّني؛ إلا حَرَّمَ الله جَسَدَهُ علَى النارِ).

موضوع. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٥٥)، وعنه الديلمي (٤/٣٣) من طريق إسماعيل بن يحيى: ثنا مسعر، عن عطية قال:

كنت مع ابن عمر جالساً، فقال رجل: لوددت أني رأيت رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر: فكنت تصنع ماذا؟ قال: كنت والله أؤمن به، وأقبل ما بين عينيه، وأطيعه، فقال له ابن عمر: ألا أبشرك؟ قال: بلى يا أبا عبد الرحمن! فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ إسماعيل هذا - هو التيمي -؛ كذاب. وتردد المناوي بين أن يكون هذا هو التيمي، أو ابن كهيل، والأول كذاب، والآخر متروك.

قلت: ولا وجه لهذا التردد، فإن الذي يروي عن مسعر إنما هو التيمي.

وعطية - هو العوفي -؛ ضعيف.

٤٤١٦ ـ (ما أَذِنَ الله عزَّ وجلَّ لِعَبْدٍ في الدُّعاءِ ؛ حَتى أَذِنَ لَهُ في الإجابَة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣/٢٦٣) عن عبد الرحمن بن خالد بن نجيح : ثنا حبيب : ثنا محمد بن عمران ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن أنس مرفوعاً وقال :

« حديث غريب من حديث ربيعة ، تفرد به حبيب كاتب مالك عن محمد عنه » .

قلت : وحبيب ـ وهو ابن أبي حبيب المصري ـ ؛ متروك ، كذبه أبو داود وجماعة ؛ كما قال الحافظ .

وعبد الرحمن بن خالد بن نجيح ؛ قال الدارقطني :

« متروك الحديث » .

وروى الطبري في « تفسيره » (٣/٤٨٢/٢٩١٠) عن الليث بن سعد ، عن ابن صالح ، عمن حدثه : أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال :

« ما أعطي أحد الدعاء ومنع الإجابة ؛ لأن الله يقول : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُم ﴾ » .

وهذا إسناد مُعْضل ضعيف ؛ لجهالة شيخ ابن صالح ، وهذا اسمه عبدالله ، وفيه ضعف .

وروى العقيلي في « الضعفاء » (٧٨) عن الحسن بن محمد البلخي ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« ما كان الله ليفتح لعبد باب الدعاء ، ويغلق عنه باب الإجابة ؛ الله أكرم من ذلك » . وقال :

« الحسن هذا منكر الحديث ، والحديث غير محفوظ ، ولا يتابع عليه ، ليس له أصل » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات ، لا تَحِلُّ الرواية عنه » .

ثم غفل ؛ فذكره في « الثقات » !

٤٤١٧ ـ (ما أُرسِلَ علَى عادٍ مِنَ الرِّيحِ إلا قَدْرُ خاتَمي هذا) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٣١/٧) عن **محمود بن ميمون البنا** : ثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« غريب من حديث الثوري ، تفرد به محمود » .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن فضيل ، عن مسلم ، عن مجاهد ، عن ابن عمر مرفوعاً به نحوه ؛ ولفظه :

« ما فتح الله على عاد من الريح التي هلكوا بها إلا مثل موضع الخاتم ، فمرَّت بأهل البادية فحملتهم ومواشيهم وأموالهم فجعلتهم بين السماء والأرض ، فلما رأى ذلك أهل الحاضر من عادٍ الريح وما فيها قالوا : هذا عارِضٌ مُمْطِرنا ، فألقت أهل البادية ومواشيهم على أهل الحاضرة» .

سكت عليه ابن كثير في « تفسيره » (٤١٢/٤) ، وكأنه لظهور ضعفه الشديد ؛ فإن مسلماً هذا ؛ هو ابن كيسان الأعور ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« تركوه » .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١/١٦١/٣ و ٢/٢٠٥) ، وابن أبي الدنيا في « العقوبات » (ق ٢/٦٧) ، وعبد الغني المقدسي في « الجواهر » (١/٢٤٧) .

٤٤١٨ ـ (ما ازْدادَ عبدٌ مِنَ السُّلطانِ دُخولاً إلا ازْدادَ مِنَ اللهِ بُعْداً) .

ضعيف . رواه أبو بكر الشافعي في « مسند موسى بن جعفر بن محمد الهاشمي » (١/٧٢) عن **موسى بن إبراهيم** : ثنا موسى بن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن إبراهيم هذا ـ هو المروزي ـ ؛ متروك .

وقد روي مرسلاً من طريق أبي معاوية ، عن ليث ، عن **الحسن بن مسلم** ، عن عبيد بن عمير قال : قال رسول الله ﷺ . . . ، وزاد :

« ولا كثر أتباعه إلا كثرت شياطينه ، ولا كثر ماله إلا اشتد حسابه » .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢٧٤/٣) .

قلت : وهو مع إرساله منقطع ؛ فإن الحسن بن مسلم ـ وهو ابن يَنّاق المكي ـ ؛ لم يدرك عبيد بن عمير ؛ كما في « التهذيب » .

وليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ؛ ضعيف ؛ لاختلاطه .

٤٤١٩ ـ (ما أزيَنَ الحِلْمَ لأَهْلِه) .

ضعيف . رواه ابن شاهين في « الترغيب » (٢/٢٩٣) عن **يحيى بن سعيد العطار الحمصي** : ثنا **بشر بن إبراهيم** ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ بشر بن إبراهيم هو الأنصاري المفلوج ، قال ابن عدي وابن حبان :

« يضع الحديث » .

ويحيى بن سعيد العطار الحمصي ؛ ضعيف .

وروي من طريق **خالد بن إسماعيل الأنصاري** : ثنا مالك بن أنس ، عن حميد ، عن أنس مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦/٣٤٠ ـ ٣٤١) وقال :

«غريب من حديث مالك وحميد ، لم نكتبه إلا من حديث صالح بن زياد السوسي » .

قلت : هو ثقة ، وإنما العلَّة من الأنصاري ؛ فإنه مجهول .

٤٤٢٠ ـ (ما اسْتَرْذَلَ اللهُ عَبْداً إلا حَظَرَ عليهِ العِلْمَ والأَدَب) .

موضوع . رواه ابن عدي (١/٩٣) : ثنا الحسن قال : ثنا **عثمان بن عبد الله الطحان** : ثنا أبو خالد الأحمر : ثنا ابن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع » . ذكره في ترجمة الحسن هذا ـ وهو ابن علي العدوي ـ ، قال :

« يضع الحديث ويسرق الحديث ، ويلزقه على قوم آخرين ، وشيخه عثمان بن عبد الله ! مجهول » .

والحديث أورده السيوطي في « الجامع » من رواية ابن النجار عن أبي هريرة . قال المناوي :

« وكذا القضاعي في « الشهاب » . وذكر في « الميزان » أنه خبر باطل ، وأعاده

في ترجمة أحمد بن محمد الدمشقي وقال : له مناكير وبواطيل ، ثم ساق منها هذا ، وقال بعض شُرَّاح « الشهاب » : غريب جداً » .

قلت : وهو في ترجمة أحمد المذكور قال : حدثنا بكر بن محمد : ثنا ابن عيينة عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة به .

ثم رأيته في « مسند الشهاب » للقضاعي (١/٦٨) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال : نا بكر بن محمد قال : نا سفيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ورواه عبدان في « الصحابة » ، وأبو موسى في « الذيل » عن بشير بن النهاس مرفوعاً به ؛ دون قوله : « والأدب » .

ذكره في « الجامع الصغير » ، وقال شارحه :

« يروى عنه حديث منكر » .

وأخرجه الديلمي (٤/٣٢) عن ابن عباس موقوفاً عليه .

وفيه محمد بن الحسين بن الحسن المروزي شيخ الحاكم ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم رأيت السيوطي قد أورد الحديث في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص٣٤) من رواية ابن النجار ، وهذا من طريق ابن حمزة المذكور ، فتأمل كم هو متناقض !

٤٤٢١ - (ما اسْتَفادَ المؤمنُ بعدَ تَقْوَى اللهِ عَزَّ وجلَّ خَيْراً لهُ مِنْ زَوجةٍ صالحةٍ ؛ إنْ أَمَرَها أطاعَتْه ، وإنْ نَظَرَ إلَيها سَرَّتْه ، وإنْ أقْسَمَ علَيها أَبَرَّتْه ، وإنْ غابَ عَنْها نَصَحَتْهُ في نَفْسِها ومَالِه)

ضعيف . رواه ابن ماجه (١/٥٧١) ، وابن عساكر (١٢/٢٨٤/٢) ، والضياء في «موافقات هشام بن عمار» (٥٦ - ٥٧) عن هشام بن عمار : نا صدقة بن خالد : ثنا

عثمان بن أبي عاتكة ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن أبي عاتكة ؛ قال في « التقريب » :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

قلت : والألهاني ؛ ضعيف أيضاً ، وأما قول البوصيري في «الزوائد» (٢/١٦٦) :

« فيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وهو ضعيف » .

فهو وهم منه رحمه الله ؛ ابن جدعان اسم أبيه «زيد» ، وأما هذا ؛ فهو «يزيد» ، وكلاهما ضعيف .

وروى شريك ، عن جابر ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه مختصراً .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١/١٦٣/١) وقال :

« لم يروه عن جابر إلا شريك » .

قلت : وهو ابن عبد الله القاضي ؛ وهو ضعيف لسوء حِفْظِهِ .

لكن جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - ؛ أشد ضعفاً منه ؛ فقد اتهمه بعضهم .

والمحفوظ عن أبي هريرة بلفظ :

« خير النساء التي تسرُّه إذا نظر . . . » الحديث ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٨٣٨) .

٤٤٢٢ - (ما أَصابَني شيءٌ مِنْها - يَعْني : الشاة المسْمُومة - إلا وهُوَ مَكْتوبٌ عَليَّ ؛ وآدَمُ في طِينَتهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٣٦٥) عن بقية : ثنا أبو بكر العنسي ، عن يزيد بن أبي حبيب ومحمد بن يزيد المصريين قالا : ثنا نافع ، عن ابن عمر قال :

قالت أم سلمة : يا رسول الله ! لا يزال يصيبك كل عام وجع من الشاة المسمومة التي أكلت ؟! قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أبي بكر العنسي ؛ قال ابن عدي :

« مجهول ، له أحاديث مناكير » . قال الحافظ :

« قلت : أحسب أنه أبو بكر بن أبي مريم » .

قلت : وكأنه لذلك قال البوصيري في « الزوائد » (١/٢١٧) :

« فيه أبو بكر العنسي ؛ وهو ضعيف » .

قلت : فهو علَّة الحديث . وأما قول المناوي :

« رمز المصنف لحسنه ، وفيه بقية بن الوليد » .

فليس بشيء ؛ لأن بقية إنما يخشى من تدليسه ، وقد صرَّح بالتحديث ، فالعلَّة من شيخه .

٤٤٢٣ - (ما أَصَبْنا مِنْ دُنْياكُم إلا النِّساءَ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/١٩٧/٣) عن ابن أبي فديك : نا زكريا بن إبراهيم ابن عبد الله بن مطيع ، عن أبيه قال : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع ؛ قال الذهبي :

« ليس بالمشهور » .

وأبوه إبراهيم ؛ لم أجد من ذكره .

٤٤٢٤ - (ما أُصِيبَ عَبْدٌ بَعْدَ ذهابِ دِينهِ بأَشَدّ مِنْ ذهابِ بَصَره ، وما ذَهَب بَصَرُ عَبْدٍ فَصَبرَ ؛ إلا دَخَلَ الجنَةَ) .

ضعيف جداً . رواه المحاملي في « الأمالي » (٧ / ١٥٣ / ٣) ، وعنه الخطيب (٣٩٤/١) قال : ثنا محمد بن إبراهيم الطرسوسي : ثنا إسحاق بن منصور السلولي : نا إسرائيل ، عن جابر ، عن ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ جابر هو ابن يزيد الجعفي ؛ ضعيف متهم .

والطرسوسي ؛ ضعيف الحفظ ، وبه وحده أعلّه المناوي ! فقصَّر .

٤٤٢٥ - (ما إكْثارُكُم عليَّ في حَدٍّ مِنْ حُدودِ الله عزَّ وجلَّ وقَعَ علَى أَمَةٍ مِنْ إماءِ الله ؟ والذي نَفْسي بِيَده ! لو كانَت فاطِمةُ ابنةُ رسولِ الله نَزلَتْ بِالذي نَزلَتْ به ؛ لَقَطَعَ محمدٌ يَدَها) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه ابن ماجه (٢ / ١١٣) ، والحاكم (٣٧٩/٤ - ٣٨٠) ، والبيهقي (٢٨١/٨) ، عن محمد بن إسحاق ، عن محمد بن طلحة بن ركانة ، عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود ، عن أبيها قال :

لما سرقت المرأة تلك القَطِيفَة من بيت رسول الله ﷺ ؛ أعظمنا ذلك ، وكانت امرأة من قريش ، فجئنا إلى النبي ﷺ نُكلِّمه ، وقلنا : نحن نفديها بأربعين أوقيَّة ، فقال رسول الله ﷺ :

« تُطَهَّرُ خَيْرٌ لها » ، فلما سمعنا لِينَ قول رسول الله ﷺ ، أتينا أسامة ، فقلنا : كلِّم رسول الله ﷺ ، فلما رأى رسولُ الله ﷺ ذلك ؛ قام خطيباً فقال : فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن ابن اسحاق مدلس ؛ وقد عنعنه .

نعم ؛ الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها نحوه[1] ، ليس فيه الطرف الأول منه ، ولذلك خرجته هنا .

وقد اضطرب في إسناده ومتنه ابن اسحاق ، فرواه هكذا عنه غير واحد .

ورواه يزيد بن أبي حبيب عنه عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة أن خالته أخت مسعود بن العجماء حدثته : أن أباها قال لرسول الله ﷺ في المخزومية التي سرقت قطيفة : نفديها بأربعين أوقية ، فقال رسول الله ﷺ : «لأن تطهر خير لها » ، فأمر بها فقطعت يدها ، وهي من بني عبد الأشهل ، أو من بني عبد الأسد .

أخرجه أحمد (٥/٤٠٩ و ٦/٣٢٩) .

قلت : فاختصر متنه كما ترى ، وجعل إسناده عن أخت مسعود بن العجماء ؛ مكان أمه عائشة ، والاضطراب مما يدل على عدم حفظ الراوي وقلَّة ضبطه .

ومن هذا ؛ تعلم تساهل الحافظ أو خطأه في قوله في « الفتح » (١٢/٨٩) - بعد أن ذكر الطرف الأول من الرواية الأولى من قول أبي عائشة ، وعزاه لابن ماجه والحاكم - :

« وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث في رواية الحاكم » .

فإن الحاكم إنما صرَّح ابنُ إسحاق عنده بالتحديث في رواية أخرى عنده من طريقه ؛ قال : فحدثني عبد الله بن أبي بكر : أن رسول الله ﷺ بعد ذلك كان يرحمها ويصلها .

قلت : فهذه الرواية مرسلة خلاف الرواية الأولى ، ثم هل سياقها مثل سياق الأولى ، أم هي مختصرة مثل رواية أحمد التي خالفت الأولى في إسنادها كما بيَّنا ؟!

---

(١) وله ألفاظ خَرَّجْتُ بعضها في « الإرواء » (٢٣١٩ و ٢٤٠٥) .

٤٤٢٦ - (ما الموتُ فيما بَعْدَهُ إلا كَنَطْحَةِ عَنْزٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٦٢) عن بشر بن سيحان : ثنا بكار بن عاصم الليثي ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن عمرو إلا بكار ، تفرد به بشر » .

قلت : ذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« ربما أغرب » .

وبكار بن عاصم الليثي ؛ لم أعرفه ، ولا يبعد أن يكون الذي أورده الطوسي في « أصحاب الصادق رضي الله عنه » (ص ١٥٨) :

« بكار بن عاصم مولى لعبد القيس» . ولم يزد !

ثم روى الطبراني عن سكين بن عبد العزيز العطار قال : ذكر أبي ، عن أنس ابن مالك - لا أعلَمُهُ إلا رفعه - قال : فذكره بلفظ :

« لم يلق ابن آدم شيئاً منذ خلقه الله عز وجل أشد عليه من الموت ، ثم إن الموت أهون مما بعده ، وإنهم ليلقون من هَوْلِ ذلك اليوم شدة حتى يلجمهم العرق ، حتى لو أن السفن لو أجريت فيه لجرت » . وقال :

« لم يروه عن عبد العزيز إلا ابنه » .

قلت : وهو صدوق يروي عن الضعفاء ؛ كما في « التقريب » .

وأبوه عبد العزيز بن قيس العبدي ؛ قال أبو حاتم :

« مجهول » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

٤٤٢٧ ـ (ما أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوماً حَديثاً لا تَبْلغهُ عُقولُهم ؛ إلا كانَ علَى بَعْضِهِم فِتْنَة) .

منكر . رواه القاضي عبد الجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٨٦) ، وابن عساكر (١١ / ٤٧ / ٢) عن **عثمان بن داود** ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« قال العقيلي : عثمان بن داود مجهول بنقل الحديث ، لا يتابع على حديثه (يعني هذا) ولا يعرف إلا به » . وقال الذهبي :

« لا يدرى من هو ، والخبر منكر » .

ورواه الهروي (١/١٢٢) معلقاً من قول ابن مسعود . وقد وصله ابن وهب في «المسند» (١/١٦٤/٨) ومقدمة « صحيح مسلم » (٥) : عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن عبد الله بن مسعود قال : فذكره .

قلت : وهذا رجاله ثقات ، لكنه منقطع بين عبيد الله بن عتبة وعبد الله بن مسعود .

٤٤٢٨ ـ (ما أَهْدَى مسلمٌ لأَخِيه هَدِيَّةً أَفْضل مِن كلِمَةِ حِكْمَةٍ تَزِيدهُ هُدىً ، أو تَرُدَّهُ عَنْ رَدَى) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم فيما علقه عنه الديلمي (٤ / ٤٠) ، وابن بشران في « الأمالي » (٢/٧/١٨) من طريق **إسماعيل بن عياش** ، عن عمارة بن غزيّة ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، **عن عبد الله بن عمرو رفعه** :

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين عبيد الله بن أبي جعفر وابن عمرو ؛ فإنه ولد سنة (٦٠)

ومات ابن عمرو بعدها ببضع سنين ، وصحح ابن حبان أن وفاته كانت ليالي الحرة ، وكانت سنة (٦٣) .

الأخرى : إسماعيل بن عياش ؛ ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها ؛ لأن عمارة بن غزية مدني .

وروى أبو القاسم زيد بن عبد الله الهاشمي المعروف بـ (رفاعة) في «الأربعين» (ق ٣/١) عن الحسن بن سلام السواق : نا أبو غسان ، عن ابن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن طاوس ، عن ابن عباس مرفوعاً به ، وزاد :

« وإنها لتعدل إحياء نفس ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته رفاعة هذا ؛ قال الذهبي :

« اتهم بوضع «أربعين» في الآداب ، قاله النباتي .

قلت : هو أبو الخير بن رفاعة ، لا صحبه الله بخير ، سمع منه تلك «الأربعين» الباطلة أبو الفتح سلم بن أيوب الرازي بالري بعد الأربع مئة . . . »

ثم ساق له حديثاً آخر من تلك « الأربعين » ، ثم قال :

« وهذا كذب » .

٤٤٢٩ ـ (ما بالُ أَحَدِكُم يُؤْذِي أخاهُ في الأَمْرِ ، وإنْ كانَ حَقّاً !) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٢٤/٤ ـ ٢٥) : أخبرنا يزيد بن هارون ، عن داود ابن أبي هند ، عن **العباس بن عبد الرحمن** :

أن رجلاً من المهاجرين لقي العباس بن عبد المطلب فقال : يا أبا الفضل أرأيت عبد المطلب بن هاشم والغَيْطَلَة كاهنة بني سهم جمعهما الله جميعاً في النار؟ فصفح عنه . ثم لقيه الثانية ، فقال له مثل ذلك ، فصفح عنه ، ثم لقيه الثالثة ،

فقال له مثل ذلك ، فرفع العباس يده فوجأ أنفه فَكَسَرَهُ ، فانطلق الرجل كما هو إلى النبي ﷺ ، فلما رآه قال : ما هذا ؟ قال : العباس ، فأرسل إليه فجاءه ، فقال : «ما أردت إلى رجل من المهاجرين ؟ » فقال : يا رسول الله ﷺ ! والله لقد علمت أن عبد المطلب في النار ، ولكنه لقيني ، فقال : يا أبا الفضل ! أرأيت عبد المطلب بن هاشم والغَيْطَلَة كاهنة بني سهم جمعهما الله جميعاً في النار ؟ فصفحت عنه مراراً ، ثم والله ما ملكت نفسي ، وما إياه أراد ، ولكنه أرادني ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ، لكن وصل حديث الترجمة منه الديلمي (٥٣/٤) من طريق الروياني : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا يزيد بن هارون به ؛ إلا أنه قال : عن **العباس بن عبد الرحمن** ، عن العباس بن عبد المطلب رفعه .

ومداره مرسلاً وموصولاً على العباس بن عبد الرحمن ، وهو ابن ميناء الأشجعي ؛ لم يوثقه أحد ، ولم يرو عنه غير داود بن أبي هند ، فهو مجهول .

٤٤٣٠ ـ (ما بالُ أقوام يَتَحدَّثُونَ ، فإذا رأَوا الرجُلَ مِنْ أَهْلِ بَيْتي قَطَعوا حَديثهم ؟ واللهِ ! لَا يَدْخُل قَلْبَ رجلٍ الإيمانُ حَتى يُحِبَّهُم للهِ ولِقَرابَتِهم مِنِّي) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦٣/١) عن **أبي سبرة النخعي** ، عن محمد بن كعب القرظي ، عن العباس بن عبد المطلب قال :

كنا نلقى النَّفر من قريش وهم يتحدّثون ، فيقطعون حديثهم ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن كعب ؛ قال يعقوب بن شيبة :

« ولد في آخر خلافة علي سنة أربعين ، ولم يسمع من العباس » .

وأبو سبرة النخعي ؛ قال ابن معين :

« لا أعرفه » ، وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » (٥/٥٦٩) .

ورواه يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الله بن الحارث ، عن العباس بن عبد المطلب قال : فذكره بنحوه ؛ دون الشطر الأول من الحديث .

أخرجه أحمد (١/٢٠٧) ، والحاكم (٣/٣٣٣) وقال :

« يزيد بن أبي زياد وإن لم يخرجاه ؛ فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين » .

قلت : ولكنه ضعيف ؛ كبر فتغيّر ، صار يتلقَّن ، كما في « التقريب » ، وهو الهاشمي مولاهم ، وكأنه لضعفه اضطرب في إسناده ، فرواه إسماعيل بن أبي خالد عنه هكذا ، ورواه جرير بن عبد الحميد ، عنه ، عن عبد الله بن الحارث ، عن عبد المطلب بن ربيعة قال :

« دخل العباس على رسول الله ﷺ فقال . . . » الحديث نحوه .

أخرجه الحاكم ، وأحمد .

وتابعه ابن فضيل ، عن يزيد به . أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٠٨/١٢٢٥٩) دون الشطر الأول .

وتابعه أبو عوانة عن يزيد بن أبي زياد به .

أخرجه الترمذي (٣٧٦٢) وقال :

« حديث حسن صحيح » .

كذا قال ! وهو من تساهله الذي عرف به ؛ فقد علمت حال يزيد بن أبي زياد .

ورواه أبو الضحى مسلم بن صبيح قال : قال العباس . . . فذكره مختصراً جدّاً .

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٠٩/١٢٢٦١) .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ ولكنه مرسل .

وبالجملة ؛ فيبدو من مجموع الطرق أن للقصَّةِ أصلاً ، ولكنه لم يتحرَّر لي ما قاله ﷺ فيها إلا جملة واحدة عند الترمذي ، فراجع تعليقي على « المشكاة » (٦١٤٧) ، فلم يُصِب الدويش في تصحيحها .

٤٤٣١ - (ما بالُ أقوام يَلْعَبُونَ بحُدودِ الله ، يقولُ أَحَدُهم : قَدْ طَلَّقْتُكِ ، قَدْ راجَعْتُكِ ، قَدْ طَلَّقْتُكِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٦٢٢) ، وابن حبان (١٣٢٢) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٣٠٣) ، والبيهقي (٧/٣٢٢) ، والطيالسي (١٦٠١ - ترتيبه) من طرق عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى مرفوعاً . وقال البوصيري في «الزوائد» (١/١٢٧) :

« هذا إسناد حسن ؛ من أجل مؤمل بن إسماعيل أبي عبد الرحمن » .

قلت : قد تابعه جمع كما أشرنا إليه بقولنا : « من طرق » ، فالحديث صحيح لولا أن فيه عنعنة أبي إسحاق ، وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ؛ فإنه مدلس .

٤٤٣٢ - (ما بَرَّ أبَاهُ مَنْ شَدَّ إليهِ الطَّرْف) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢/٢٠٠) عن صالح بن موسى ، عن معاوية ابن إسحاق ، عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ صالح بن موسى - هو ابن إسحاق بن طلحة

التيمي ـ ، وهو متروك ؛ كما قال الحافظ وغيره .

٤٤٣٣ ـ (ما بَعثَ الله نَبِيّاً إلا شابّاً) .

موقوف ضعيف . أخرجه الضياء في « المختارة » (٥٩ / ١٥٨ / ٢) من طريق **قابوس بن أبي ظبيان** ، عن أبيه ، عن ابن عباس .

٤٤٣٤ ـ (ما بعثَ الله نبيّاً إلا عاشَ نِصْفَ عُمُرِ الذي قَبْلَه) .

ضعيف جداً . رواه البزار (٢٣٤١ ـ كشف) ، والبخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٢٤٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٦٨) ، وعنه الديلمي (٤/٢٨) ، وابن عدي (٢/٢٧٩) ، عن **عبيد بن إسحاق العطار** : ثنا **كامل بن العلاء أبو العلاء التميمي** ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن يحيى بن جعدة ، عن زيد بن أرقم مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« كامل هذا ؛ أرجو أنه لا بأس به » .

قلت : إنما علّة الحديث من العطار الراوي عنه ؛ فإنه ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والأزدي :

« متروك الحديث » . وضعفه غيرهما .

وأما أبو حاتم فَرَضِيَهُ كما قال الذهبي .

وقال الحافظ :

« ولفظ أبي حاتم : ما رأينا إلا خيراً ، وما كان بذاك الثبت ، في حديثه بعض الإنكار » . وقال ابن الجارود :

« يعرف بعطار المطلقات ، والأحاديث التي يحدِّث بها باطلة » .

ثم وجدت له شاهداً من حديث فاطمة ، يرويه محمد بن عبد الله بن عمرو ابن عثمان : أن أمه فاطمة بنت الحسين حدثته : أن عائشة كانت تقول :

إن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي قُبض فيه لفاطمة : « يا بنية ! أجبِّي عليَّ ، فأجبَّت عليه ، فناجاها ساعة . . . » الحديث ، وفيه :

« فأخبرني : إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل عام مرة ، وإنه عارضني العام مرتين ، وأخبرني أنه أُخبِرَ بأنه لم يكن نبي كان بعده نبي إلا عاش نصف عمر الذي كان قبله ، وأخبرني أن عيسى عليه السلام عاش عشرين ومئة سنة ، ولا أراني إلا ذاهباً على ستين ، فأبكاني ذلك . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ؛ محمد بن عبد الله هذا ؛ قال الذهبي :

« وثقه النسائي ، وقال مرة : ليس بالقوي . وقال البخاري : لا يكاد يتابع في حديثه » .

ولذلك قال الحافظ ابن كثير في « البداية » (٩٥/٢) :

« حديث غريب ، قال الحافظ ابن عساكر : والصحيح أن عيسى لم يبلغ هذا العمر » .

وكذلك أشار إلى تضعيف الحديث الحافظ ابن حجر بقوله في « الفتح » (٣٨٤/٦) :

« واختلف في عمره حين رفع ، فقيل : ابن ثلاث وثلاثين ، وقيل : مئة وعشرين » !

وذكر الحافظ ابن كثير أن الحديث أخرجه الحاكم في «مستدركه» ، ويعقوب

ابن سفيان الفسوي في « تاريخه » من الوجه المذكور ، ولم أره الآن في مظانِّه من «المستدرك» . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩/٢٣) :

« رواه الطبراني بإسناد ضعيف ، وروى البزار بعضه ، وفي رجاله ضعف » .

وذكر في مكان آخر ما يخالفه ، فقال (٨/٢٠٦) :

« وعن فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : قال لي رسول الله ﷺ : إن عيسى ابن مريم مكث في بني إسرائيل أربعين سنة . رواه أبو يعلى عن **الحسين بن علي ابن الأسود** ؛ ضعفه الأزدي ، ووثقه ابن حبان ، **ويحيى بن جعدة** ؛ لم يدرك فاطمة » .

وأعله ابن عساكر بالانقطاع ؛ كما ذكر ابن كثير .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن عائشة ؛ يرويه **ابن لهيعة** ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود ، عن عروة عنها به في قصة دخوله ﷺ على السيدة فاطمة ومناجاته إياها فبكت ، ثم ضحكت .

أخرجه البزار في « مسنده » (١/٣٩٨/٨٤٦) .

وابن لهيعة ؛ ضعيف صاحب تخاليط ، ومنها ذكره هذا الحديث وأنه سبب بكائها ؛ فإن القصة في « الصحيحين » عن عائشة دون الحديث ، فانظر « صحيح الأدب المفرد » (٧٤٢ / ٩٤٧) ، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى[(١)] .

٤٤٣٥ - (ما تصدَّقَ الناسُ بصَدَقةٍ مثْل عِلْمٍ يُنْشَر) .

ضعيف جداً . رواه ابن النجار (١٠/١١٠/٢) ، وعفيف الدين أبو المعالي في « فضل العلم » (٢/١١٣) عن عون بن عمارة ، عن أبي بكر الهذلي ، عن

(١) وقد طبع بحمد الله . (الناشر) .

الحسن ، عن سمرة مرفوعاً .

ورواه ابن عدي (١/١٦٨) من طريق حجاج بن نصير : ثنا أبو بكر به ؛ إلا أنه قال : « أفضل من قول » . وقال :

« أبو بكر الهذلي في حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه » .

قلت : وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث » .

وحجاج بن نصير ؛ ضعيف كان يقبل التلقين .

وتابعه عون بن عمارة كما سبق ، وهو ضعيف أيضاً ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير » ؛ كما في « مجمع الزوائد » (١/١٦٦) وبه أعلّه ، وإعلاله بالهذلي أولى كما لا يخفى .

والحديث أشار المنذري في « الترغيب » (٧١/١) إلى تضعيفه . ونبّهت في تعليقي عليه على وهم وقع للمناوي فيه .

٤٤٣٦ - (ما حَسَّنَ اللهُ عزَّ وجلَّ خَلْقَ امرئ ولا خُلُقَهُ فَتَطْعَمهُ النارُ أبداً) .

ضعيف . رواه تمام (٢/١٠٩) ، عن محمد بن زكريا الغلابي : ثنا العباس بن بكار الضبي : ثنا أبو بكر - يعني : الهذلي - ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : والغلابي ؛ وَضّاع .

ورواه ابن حجر في « المسلسلات » (١٣٣ / ١ - ٢) ، والكازروني في « المسلسلات » (١/١٠٧) من طريق أخرى مسلسلاً بقولِ كل راو : « قرأت على فلان وهو متكئ » ، عن علي بن عاصم عن الليث بن سعد ، عن علي بن زيد ، عن بكر بن الفرات ، عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وعلي بن عاصم ؛ ضعيف ؛ لخطئه وإصراره عليه ، وقد أرسله غيره فقال ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٠٧) : نا الهجري (يعني : عبد الرحمن بن محمد بن الوليد أبو الحسن) : نا أبو الوليد : نا الليث بن سعد ، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة ، عن بكر بن أبي الفرات قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

ورواه ابن عدي (١/٩٣) : ثنا الحسن : ثنا لؤلؤ بن عبد الله وكامل بن طلحة قالا : حدثنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً به ، وقال :

« باطل بهذا الإسناد ، وعندنا نسخة الليث عن نافع عن ابن عمر ، عن غير واحد عن الليث ، وما فيه شيء من هذا ، والحسن - وهو ابن علي العدوي - ؛ يضع الحديث » .

وله طريق آخر عن أبي هريرة ؛ رواه الطبراني في « الأوسط » ، وابن عساكر (٥/٢٠١/١) عن هشام بن عمار : حدثنا عبدالله بن يزيد البكري : حدثنا أبو غسان المدني قال : سمعت داود بن فراهيج يقول : سمعت أبا هريرة يقول : فذكره مرفوعاً .

قلت : وداود هذا ؛ ضعفه ابن معين وغيره ، ووثقه بعضهم ، وقال ابن عدي :

« لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً ، وله حديث فيه نكرة » .

ثم ساق هذا من طريقين عن أبي غسان به .

والبكري ؛ ضعفه أبو حاتم وقال :

« ذاهب الحديث » .

وروى الخطيب (٢٨٧/١٢) عن أحمد بن الحصين : حدثنا رجل من أهل خراسان ، عن محمد بن عبد الله العقيلي ، عن الحسن بن علي مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ العقيلي هذا ؛ لم أعرفه .

والخراساني ؛ لم يسم .

وأخرج الخطيب أيضاً (٢٢٦/٣) عن أبي سعيد العدوي : حدثنا خراش : حدثنا مولاي أنس بن مالك مرفوعاً به .

وهذا موضوع ؛ آفته العدوي ؛ وهو الحسن بن علي المتقدم .

وخراش ؛ قال الذهبي :

« ساقط عدم ، ما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذاب » .

ثم روى بهذا الإسناد .

« ما ضاق مجلس بمتحابين » .

٤٤٣٧ - (ما خَفَّفْتَ عن خادِمِكَ مِنْ عَمَلِهِ ؛ فهُوَ أَجْرٌ لَكَ في مَوازِينكَ يومَ القِيامة) .

ضعيف . قال في «الجامع» : «رواه أبو يعلى وابن حبان والبيهقي في «الشعب» من حديث عمرو بن حريث» وقال الهيثمي (٢٣٩/٤) :

« رواه أبو يعلى ، وعمرو هذا ؛ قال ابن معين : لم ير النبي ﷺ . فإن كان كذلك فالحديث مرسل ورجاله رجال الصحيح » .

وفي « التقريب » : « عمرو بن حريث ؛ مصري مختلف في صحبته ، أخرج حديثه أبو يعلى وصححه ابن حبان ، وقال ابن معين وغيره : تابعي وحديثه مرسل » .

قلت : فهو إذن ضعيف ؛ لإرساله ولعدم تيقّننا بصحبته .

والحديث أخرجه ابن حبان (١٢٠٤) من طريق أبي يعلى ، وهذا في «مسنده» (٤٠٨/١ خ) و (٣ / ٥٠ ـ ٥١ ط) في « مسند **عمرو بن حريث** رجل آخر ذكره أبو خيثمة » . من طريق أبي هاني : حدثني عمرو بن حريث به . ذكره .

يعني أنه غير عمرو بن حريث الصحابي الذي أسند له ـ قبل ذاك ـ أحاديث صريحة في رؤيته للنبي ﷺ وسماعه منه ، بخلاف ذاك ؛ فإنه ساق له هذا الحديث ، وآخر في الاستيصاء بالقبط خيراً ، وليس فيها ما يَدُلُّ على صحبته ، بل قد صرح البخاري وابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل ، خلافاً لما يشعر به صنيع أبي يعلى ، بتخريجه إياه في «المسند» ، وتبعه على ذلك تلميذه ابن حبان فأخرج هذين الحديثين في «صحيحه» من طريق شيخه أبي يعلى ، وذلك من أوهامهما ، وبخاصة ابن حبان ؛ فإنه فَرَّقَ بين عمرو بن حريث هذا وهو مدني مصري ؛ فذكره في «التابعين» من «ثقاته» (١٧٩/٥) ، وبين عمرو بن حريث الأول وهو مخزومي ؛ فذكره في «الصحابة» (٢٧٢/٣) !

٤٤٣٨ ـ (ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيءٍ ؛ إلا وقَدْ خَلَقَ لَهُ ما يَغْلِبه ، وخَلَقَ رحْمَتَهُ تَغْلِبُ غَضَبَه) .

منكر . أخرجه البزار (٣٢٥٥) ، والحاكم (٢٤٩/٤) ، والديلمي (٣٥/٤) عن أبي الشيخ معلقاً ـ ثلاثتهم ـ ، عن **عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان بن غنم بن**

عون ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردّه الذهبي بقوله :

« هذا منكر ، وابن كردم إن كان غير مُضَعَّفٍ ، فليس بحجة » .

قلت : لأنه مجهول الحال ، وهذا هو الصواب فيه ، وكلام الذهبي فيه غير مستقر ، فبينما تراه هنا يقول : « فليس بحجة » - وهذا بالطبع لا ينافي جهالة حاله - إذا بنا نراه ينفي هذه الجهالة في « الميزان » ؛ فيقول بعد أن ذكر أنه روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم :

« فهذا شيخ ليس بواهٍ ، ولا هو مجهول الحال ، ولا هو بالثبت » !

ثم نراه مع غموض مرماه في هذا الكلام ، لا يستقرّ عليه في كتابه «الضعفاء» ؛ فقد قال فيه :

« مجهول » .

فإن نحن حملنا قوله هذا على الجهالة الحالية ، نافاه قوله الذي قبله : « ولا هو مجهول الحال» ! وإن حملناه على الجهالة العينية كان أشد تناقضاً ، وكان بعيداً عن الصواب ؛ لأنه روى عنه جماعة كما تقدم عنه !

ولذلك كان الصواب ما جزمنا به ؛ أنه مجهول الحال ، وهو الذي يَجْنَح إليه تأويل الحافظ في « اللسان » لقول أبي الحسن بن القطان في قول أبي حاتم فيه : « مجهول » ؛ قال أبو الحسن :

« فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه ، ثم قال فيه : مجهول . وهذا منه صواب » .

قال الحافظ : « يعني مجهول الحال » . ثم قال الحافظ :

« وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : كان يخطئ . وقال أبو أحمد الحاكم : لا يتابع على حديثه » .

وهذا معناه أنه معروف عندهما بالخطأ والتفرد المنبئ عن الضَّعْفِ ، والله أعلم .

٤٤٣٩ ـ (ما خَلا يَهُوديٌّ بمسْلِمٍ ؛ إلا حدَّثَ نَفْسَه بقَتْلِه)(١) .

ضعيف . رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٣٦) : نا موسى (يعني : ابن جعفر أبو القاسم الخراز) : نا علي بن الجعد ، عن الأشجعي ، عن **يحيى بن عبيد الله** ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . ورواه ابن مردويه في « تفسيره » من وجهين آخرين عن يحيى به ، كما في « تفسير ابن كثير » وقال :

« وهذا حديث غريب جداً »

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته يحيى بن عبيد الله ، وهو ابن عبد الله بن موهب ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع » .

وأخرجه الخطيب (٣١٦/٨) من طريق **خالد بن يزيد بن وهب بن جرير** : حدثني أبي **يزيد بن وهب** : حدثني أبي وهب بن جرير بن حازم ، عن أبيه جرير ابن حازم ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة به . وقال :

« غريب جداً من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، ومن حديث جرير ابن حازم عن ابن سيرين ، لم أكتبه إلا من حديث خالد بن يزيد عن وهب بن جرير » .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه كملاحظة له : « فقه السيرة (٣٤٤) » .

قلت : ذكره في ترجمة خالد بن يزيد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي «الميزان » ذكره في : «خالد بن بُريد . . » بالباء الموحدة والراء ؛ وقال :

« عن أبيه ، أتى بخبر منكر ، وقيل : ابن يزيد » .

وأظنه يعني هذا .

وأبوه ؛ لم أجد له ترجمة .

٤٤٤٠ - (ما خيَّبَ الله امرأً قامَ في جوفِ الليلِ فافْتَتَح سورةَ البقرةِ وآل عمران) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٦١ / ٢ من ترتيبه) ، ومن طريقه أبو نعيم (١٢٩/٨) ، عن بشر بن يحيى المروزي : ثنا فضيل بن عياض ، عن ليث بن أبي سليم ، عن الشعبي ، عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الشعبي إلا ليث ولا عنه إلا فضيل ، تفرد به بشر » .

قلت : لم يزد ابن أبي حاتم في ترجمته على قوله (٣٧٠/١/١) :

« سمع منه أبي بالري وهو حاج ، وسمعته يقول : كان صاحب رأي » .

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين غير ليث وهو ضعيف ؛ وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢٥٤/٢) . وأما المنذري فقال في «الترغيب» (٢١٩/١) :

« وفي إسناده بقية » ! وهو وهم كما ترى .

(تنبيه) : زاد أبو نعيم : « ونعم كنز المؤمن البقرة وآل عمران » .

٤٤٤١ - (ما دَعا أحدٌ بشَيءٍ في هَذا الملتزَم ؛ إلا استُجيبَ لَهُ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤٧/٤) من طريق محمد بن الحسن بن راشد الأنصاري : سمعت أبا بكر محمد بن إدريس : سمعت عبد الله بن الزبير

قلت : وهذا موضوع ؛ المتهم به الأنصاري هذا ؛ كما في «الميزان» و «اللسان» .

٤٤٤٢ - (ماذا في الأَمرَّيْن من الشِّفاء : الصبر والثُّفَّاء) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٩/٣٤٦) من طريق الحسن بن ثوبان الهمداني ، عن قيس بن رافع الأشجعي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله موثقون ؛ إلا أنه مرسل ؛ الأشجعي هذا تابعي وثَّقه ابن حبان والحاكم ، قال الحافظ :

« وهِمَ من ذكره في الصحابة » .

٤٤٤٣ - (ما ذُكِرَ لي رجُلٌ مِنَ العَربِ إلا رأَيْتُه دونَ ما ذُكِرَ لي ؛ إلا ما كانَ مِنْ زَيْد ؛ فإنَّهُ لم يبلغ كلَّ ما فيهِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (١ / ٣٢١) : أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي قال : حدثني أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة ، عن أبي عمير الطائي - وكان يتيم الزهري - . قال : وأخبرنا هشام بن محمد بن السائب الكلبي : أخبرنا عبادة الطائي ، عن أشياخهم قالوا : فذكره مرفوعاً . وفيه قصة .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ؛ وهو الواقدي كذاب .

وابن أبي سبرة وابن السائب ؛ متروكان .

وأبو عمير الطائي ؛ لم أعرفه ، ومثله عبادة الطائي ، ولعلهما واحد ، وقع في الطريق الأولى مكنياً ، وفي الأخرى مسمى ، وبهذه الكنية عزاه في « الجامع » لابن سعد ، لكن وقع في « شرحه » مسمى « عمير الطائي » فالله أعلم . وقال المناوي :

« لم أره في الصحابة » .

وأقول : الظاهر أنه ليس صحابياً ، وحسبه أن يكون من أتباعهم ، بل أتباع أتباعهم ؛ لأنه وصف في السند بأنه يتيم الزهري ، فإذا كان الزهري تابعياً صغيراً ، فيتيمه لا يكون إلا تابع تابعي كما هو ظاهر .

ثم إن الحديث على ظلمة إسناده فهو من مسند «الأشياخ» وليس من مسند «الطائي» ؛ كما توهَّم السيوطي .

٤٤٤٤ - (ما زانَ اللهُ العبادَ بزينةٍ أَفْضَلَ من زهادةِ الدُّنْيا وعَفافٍ في بَطْنِه وفَرْجِه) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٧٧/٨) ، وعنه الديلمي معلقاً (٤٥/٤) من طريق عبد الله بن المبارك ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الحجاج بن أرطاة وابن المبارك ؛ لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لعنعنة الحجاج ؛ فإنه مدلس .

ومن دون ابن المبارك ؛ لم أعرفهم .

قلت : وقد روي مرسلاً ، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/١٤٤) من طريق عقبة بن سالم البجلي ، عن العلاء بن سليمان ، عن أبي جعفر محمد بن علي مرفوعاً .

ومع إرساله ؛ فالعلاء منكر الحديث ؛ كما قال ابن عدي وغيره .

وعقبة بن سالم البجلي ؛ لم أجد من ترجمه .

٤٤٤٥ ـ (ما زوَّجْتُ عُثْمانَ أُمَّ كُلْثوم إلا بِوَحْيٍ منَ السَّماءِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨١) ، والطبراني في « الأوسط » (٣٣٦) ، والخطيب (٣٦٤/١٢) عن **عبد الكريم بن روح** ، عن أبيه عن جده **عنبسة بن سعيد** ، عن جدته أم عياش مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن أم عياش إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الكريم » .

قلت : وهو ضعيف ، وأبوه روح بن عنبسة ، وجده عنبسة بن سعيد بن أبي عياش ؛ مجهولان كما في « التقريب » .

٤٤٤٦ ـ (ما زُوِيَت الدُّنْيا عنْ أَحَدٍ إلا كانَتْ خيرةً لهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٤/ ٥٠) ، والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣/ ٤٠٧) عن **أحمد بن عمار بن نصير** ـ أخو هشام بن عمار ـ : حدثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن عمار هذا ؛ قال الدارقطني : « متروك » .

٤٤٤٧ ـ (ما ساءَ عَمَلُ قومٍ إلا زَخْرَفُوا مَساجِدَهم) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢٥٠/١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١/) ، ومن طريقه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٢٩/٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٥٢/٤) عن **جبارة بن المغلس** : ثنا عبد الكريم بن عبد الرحمن ، عن **أبي إسحاق** ، عن عمرو بن ميمون ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عمرو وأبي إسحاق تفرد به عنه عبد الكريم » .

قلت : قال ابن حبان :

« مستقيم الحديث » ، لكنْ أبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ؛ مدلِّس مختلط .

وجبارة بن المغلس ؛ ضعيف كما في «التقريب» ، وبه فقط أعله البوصيري في «الزوائد» وقال (١/٥٠) : « وقد اتهم » .

وأخرج أبو عمرو الداني في « السنن الواردة في الفتن » (٢/٥٦) عن علي بن معبد قال : حدثنا إسحاق بن أبي يحيى الكعبي ، عن معتمر بن سليمان ، عن ليث بن أبي سليم ، عن أبي حصين . عن ابن عباس قال :

« ما كثرت ذنوب قوم إلا زخرفت مساجدها ، وما زخرفت مساجدها إلا عند خروج الدجال » .

وهذا مع وقفه ضعيف ؛ لاختلاط ليث بن أبي سليم .

وروى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد قال : حدثنا جدي قال : حدثنا سفيان ، عن مالك بن مغول ، عن أبي حصين قال : يقال :

« إذا ساء عمل الأمة زيَّنوا مساجدهم » .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً ؛ فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد ؛ لم أعرفه .

٤٤٤٨ ـ (ما سبَّحتُ ولا سبَّحَ الأَنْبياءُ قَبْلِي بأفضلَ مِنْ : سبحانَ اللهِ ، والحمدُ للهِ ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، واللهُ أكْبَر) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٣٤/٤) عن أبي القاسم عبد الرحمن بن إبراهيم المؤدب : حدثنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب : حدثنا موسى بن إسحاق : حدثنا أبي : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن حمدان الجلاب ، وابن إبراهيم المؤدب ؛ لم أعرفهما .

وموسى بن إسحاق ؛ هو ابن موسى الأنصاري الخطمي ، ثقة صدوق كما قال ابن أبي حاتم (١٣٥/١/٤) ، وله ترجمة جيدة في «تاريخ بغداد» (٥٢/١٣ ـ ٥٤) .

وأبوه ؛ ثقة من شيوخ مسلم ، ومن فوقه من رجال الشيخين .

٤٤٤٩ ـ (ما شِئْتُ أنْ أَرى جبريلَ مُتعَلِّقاً بأَسْتارِ الكعبةِ وهوَ يقولُ : يا واحِد ، يا ماجِد ! لا تُزِلْ عَنِّي نعمةً أنعمتَ بِها عليَّ ؛ إلا رأَيْتُه) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١٤ / ٢/٣٧١) عن **الفضل بن محمد بن الفضل ابن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي** : حدثني أبي : حدثني محمد بن جعفر بن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الحجوري الدمشقي ، ولم يذكر فيه جَرْحاً ولا تعديلاً ، وإنما ساق عنه هذا الحديث بسنده عن الفضل .

والفضل هذا ؛ لعله ابن محمد بن الفضل أبو القاسم التاجر النيسابوري ؛ قال الحاكم :

« أُصيب بعقله في أواخر عمره . توفي سنة خمس وثمانين وثلاث مئة » .

وأبوه ؛ لعله محمد بن الفضل بن العباس ، قال الذهبي :

« لا أعرفه » .

٤٤٥٠ ـ (ما شَدَّ سليمانُ طَرْفَهُ إلى السماءِ تخشُّعاً حيثُ أعطاه الله عزَّ وجلَّ ما أعطاهُ) .

ضعيف . رواه أبو سعيد الأشج في « حديثه » (١/٢٢١) : حدثنا ابن إدريس ،

عن عبد الرحمن بن زياد ، عَمَّن سمع عبد الله بن عمرو يقول مرفوعاً . ورواه ابن عساكر (١/٢٩٤/٧) من طريق أبي سعيد .

ثم رواه من طريق أخرى ؛ عن عبد الرحمن بن زياد ، عن سلامان (كذا) ابن عامر قال رسول الله ﷺ : فذكره .

ثم رواه من طريق إسماعيل بن عياش ، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن سلامان بن عامر ، عن مسلم بن يسار ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو الإفريقي ؛ قال الحافظ :

« ضعيف في حفظه » .

قلت : وقد اضطرب في إسناده كما ترى ، لكن إسماعيل بن عَيَّاش في الطريق الأخيرة ضعيف هنا .

٤٤٥١ - (ما صامَ منْ ظلَّ يأكُلُ لحومَ الناسِ)[١] .

ضعيف . رواه الطيالسي (١٨٨/١) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٣٠٩/٦) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٣) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٩٨) ، عن الربيع بن صبيح ، عن يزيد بن أبان ، عن أنس مرفوعاً . وفيه عند الطيالسي قصة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف يزيد بن أبان .

والربيع بن صبيح ؛ صدوق سيئ الحفظ .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - ملاحظة لنفسه فوق هذا المتن : « إتحاف (٢٤٧/٤) ، منشور (٩٦/٦) » . (الناشر) .

٤٤٥٢ ـ (ما صَبَر أهلُ بيتٍ علَى جهدٍ ثَلاثاً ؛ إلا أتاهُم الله برِزْق) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٧٠/٤) ، وابن شاهين في «الترغيب» (ق ١/٣٢٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» كما في «اللآلئ» (٧٣/٢) من طرق عن عبدة بن سليمان ، عن أبي رجاء الجزري ، عن فرات بن سليمان ، عن ميمون ابن مهران ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« إسناده ضعيف » .

قلت : وعلته أبو رجاء الجزري ـ واسمه محرز بن عبد الله ـ ؛ فإنه وإن كان ثقة عند أبي داود وابن حبان أيضاً ؛ إلا أن هذا قد وصفه بالتدليس فقال :

« يعتبر بحديثه ما بَيَّن فيه السماع عن مكحول وغيره » .

قلت : ولم يبيِّن السماع ـ كما ترى ـ ، فهو العلة .

وهذا لا ينافي قول الهيثمي في « المجمع » (٢٥٦/١٠) :

« رواه أبو يعلى ، ورجاله وثقوا » .

وذلك ؛ لأن ثقة رجال السند لا تستلزم صحته كما نبهنا على ذلك مراراً ؛ خلافاً لغفلة بعضهم عن ذلك ؛ كالمناوي وغيره كما يأتي .

(تنبيه هام) : لقد تناقض ابن حبان في الجزري هذا ، فأورده في « الضعفاء » أيضاً (١٥٨/٣) بكنيته هذه : أبي رجاء الجزري ، وقال :

« شيخ يروي عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة المناكير الكثيرة التي لا يتابع عليها ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وهو الذي روى عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران ، عن ابن عمر . . . » !

قلت : فذكر الحديث ، وساق إسناده فقال : أخبرناه محمد بن المسيب قال :

حدثنا أبو سعيد الأشج قال : حدثنا عبدة بن سليمان ، **عن** أبي رجاء ، **عن فرات ابن السائب** به .

ومع هذا التناقض ففيه أمران :

الأول : قوله في الإسناد : « فرات بن السائب » ؛ شاذ مخالف للطرق المشار إليها عن عبدة ؛ فإن فيها : « فرات بن سليمان » كما رأيت ، ومن تلك الطرق رواية ابن شاهين : حدثنا **إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى الهاشمي** : ثنا أبو سعيد الأشج به .

وإبراهيم هذا ؛ قال في « الميزان » وأقره في « اللسان » :

« لا بأس به » .

وتابعه محمد بن عبد الله بن نمير ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فقال أبو يعلى : حدثنا ابن نمير : نا عبدة به .

وتابعهما أبو الخطاب زياد بن يحيى ، وهو ثقة من رجالهما أيضاً ، وهو في رواية البيهقي .

فاجتماع هؤلاء الثقات الثلاثة على أنّه فرات بن سليمان يدلُّ على شذوذ وخطأ من قال في رواية ابن حبان « فرات بن السائب » ، ولعل ذلك من شيخه محمد بن المسيب ؛ فإنه وإن كان مذكوراً في « تذكرة الحفاظ » ، فإنه لم يحك فيه توثيقاً صريحاً . والله أعلم .

والأمر الآخر : أنه إن كان راوي هذا الحديث فرات بن السائب فلا يجوز تعصيب الجناية في هذا الحديث بمن دونه ؛ لأن الفرات هذا شديد الضعف عند ابن حبان ؛ فقد قال في ترجمته من « الضعفاء » (٢/٢٠٧) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات ، لا

يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار » .

ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس حديثه بشيء » .

والخلاصة : أن ابن حبان أخطأ مرتين :

الأولى : تفريقه بين الجزري المسمى ، والجزري المكني ، وهما واحد !

والأخرى : إعلاله الحديث بالجزري المكني ، وحقه أن يعله بشيخه فرات بن السائب كما وقع عنده .

ومن الغريب أن لايتنبَّه لهذا الخطأ رجلان :

الأول : الذهبي ؛ فإنه أورد الجزري المكني في «ميزانه» ، وساق تحته كلام ابن حبان في تجريحه مع الحديث ونسبته الفرات إلى السائب ! فكأنه نسي أنه أورد في « الكاشف » : **محرز بن عبد الله أبو رجاء الجزري** ؛ وقال فيه : « ثقة » . وقد تنبَّه لذلك الحافظ ابن حجر في « التجريد » الذي وضعه في آخر « اللسان » :

« أبو رجاء الجزري ، اسمه محرز بن عبد الله الأموي مولاهم ، عن مكحول ، وعنه أبو معاوية والمحاربي ؛ وثقه أبو حاتم » .

والرجل الآخر : المناوي ؛ فإنه تعقب السيوطي وقد عزاه للحكيم الترمذي فقط بأن فيه أبا رجاء الجزري ، ونقل خلاصة كلام الذهبي في « الميزان » ، وزاد عليه أن فيه فرات بن السائب ونقل تضعيفه عن جمع ، ثم قال :

« وقضية صنيع المصنف أنه لم يره مخرجاً لأشهر من الحكيم ممن وضع لهم الرموز ، مع أن أبا يعلى والبيهقي خرجاه باللفظ المذكور عن ابن عمر ، قال الهيثمي : «ورجاله وثقوا» ، فعدول المصنف للحكيم واقتصاره عليه مع وجوده لذينك وصحة سندهما من ضيق العطن» !

أقول : من الواضح أن المناوي لم يقف على إسناد أبي يعلى والبيهقي ، وإلا لما فرّق بين إسنادهما وإسناد الحكيم ؛ فإنه عندهما من طريق أبي رجاء الجزري أيضاً ، وهو عِلَّة الحديث عنده ! ثم زاد ضِغثاً على إبّالة ، فَصَحَّحَ إسنادهما اعتماداً على قول الهيثمي المذكور ! وقد نبَّهنا قريباً على أنه لا يعني الصحة .

ثم رجع المناوي إلى الصواب في «التيسير» فقال :

« إسناده ضعيف » ، ولم يزد .

وجملة القول ؛ أن علة الحديث إنما هي عنعنة الجزري هذا ، ولولاها لكان الحديث عندي جيداً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٤٥٣ - (ما صلَّت امرأةٌ صلاةً أحبّ إلى اللهِ منْ صَلاتِها في أشدِّ بَيْتِها ظُلْمَة) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » رقم (١٦٩١) ، والبيهقي في «السنن» (١٣١/٣) ، والديلمي (٤٣/٤) عن إبراهيم بن مسلم الهجري ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ الهجري ؛ قال الحافظ :

« ليِّن الحديث ، رفع موقوفات » .

قلت : وهذا من تلك الأحاديث الموقوفة التي رفعها في بعض الأوقات ؛ فقد رواه جعفر بن عون عنه به موقوفاً على ابن مسعود . أخرجه البيهقي .

وتابعه زائدة ، عن إبراهيم به . أخرجه الطبراني (١/٣٦/٣) .

ورواه أبو عمرو الشيباني عن ابن مسعود موقوفاً . أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٤/٢) ، وسنده صحيح .

وقد صح الحديث من طريق أخرى ؛ عن أبي الأحوص به مرفوعاً بلفظ آخر ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٥٧٩) .

ثم وجدت للحديث شاهداً من رواية عبد الله بن جعفر : أخبرنا محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « إن أحب صلاة تُصَلِّيها المرأة إلى الله أن تصلي في أشد مكان من بيتها ظلمة » .

أخرجه ابن خزيمة (١٦٩٢) وأشار إلى تضعيفه بقوله :

« وفي القلب منه رحمه الله » .

يعني عبد الله بن جعفر هذا ؛ وهو أبو جعفر المديني والد علي بن المديني ، وقد ضعفوه ، ومنهم ابنه علي هذا ، وكفى بذلك دليلاً على شدة ضعفه ، ولهذا قال النسائي :

« متروك الحديث » .

قلت : فمثله لا يستشهد به ، لا سيما والأرجح في حديث ابن مسعود الوقف ، وقد كنت ملت إلى تحسينه بمجموع الطريقين فيما علقته على « صحيح ابن خزيمة » ، والآن تبين لي خلافه لاضطراب الهجري في رفعه ، وقصور الطريق الأخرى عن الشهادة له ، والله أعلم .

٤٤٥٤ - (ما ضَحِكَ ميكائيلُ منذُ خُلِقَتِ النار) .

ضعيف[1] . أخرجه أحمد (٣/٢٢٤) عن إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غَزِيَّةَ الأنصاري : أنه سمع حميد بن عبيد مولى بني المعلى يقول : سمعت ثابتاً البناني يحدِّث عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال لجبريل عليه السلام :

« ما لي لم أر ميكائيل ضاحكاً قط ؟ » قال : فذكره .

---

(١) ثم وجد له الشيخ - رحمه الله - طريقاً أخرى وشاهداً ، فخرجه في «الصحيحة» (٢٥١١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : جهالة حميد هذا ؛ قال في « التعجيل » :

« لايدرى من هو ؟ » .

والأخرى : إسماعيل بن عياش ؛ في روايته عن المدنيين ضعف ، وهذا منها .

٤٤٥٥ ـ (ما ضَحى مؤمنٌ [ملبِّياً] حَتى تغرب الشمسُ ؛ إلا غَرُبَتْ بذُنوبهِ حَتى يعودَ كما ولدَتْهُ أُمُّه) .

ضعيف . رواه العسكري في « تصحيفات المحدثين » (٣١٦/١) ، والخطيب في « الموضح » (١/٩١ ـ ٩٣) ، والضياء في « المختارة » (١/٤٥) من طريق الطبراني بسنده ، عن **عاصم بن عبيد الله بن عاصم** ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه مرفوعاً . وقال الضياء :

« عاصم بن عبيد الله ؛ قد تكلم فيه غير واحد من العلماء ، وقد صحح الترمذي حديثه في التزويج على نعلين ، وقال ابن عدي : وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

وقد اضطرب في إسناده ؛ فرواه مرة هكذا ، ومرة قال : عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن جابر بن عبد الله به نحوه .

أخرجه ابن ماجه (٢١٧/٢) ، وتمام في «الفوائد» (١/٢٦٦) (رقم ٢٥٩٧ ـ نسختي) ، وابن عدي (٢/٢١٠) .

٤٤٥٦ - (ما ضربَ على مُؤْمنٍ عَرَق قطّ ؛ إلا حطَّ الله عنهُ بهِ خَطِيئة ، وكتبَ لَهُ حَسَنة ، ورفَعَ لَهُ دَرَجة) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « الكفارات » (٢/٨٤) ، والدولابي (٢ / ١٦٧) ، وابن شاهين في « الترغيب » (٢/٣١٣) ، والطبراني في « الأوسط » (١/٦٧ من ترتيبه) ، والحاكم (٣٤٧/١) ، والديلمي (٣٦/٤-٣٧) عن **عمران** ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن سالم ، عن عائشة مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمران » .

قلت : وهو عمران بن زيد أبو يحيى الملائي ؛ وهو ليِّن ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ليَّنه ابن معين » . وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٣٥٨/١) عن أبيه :

« هذا إسناد مضطرب ، وعمران كوفي ليس بالقوي ، يكتب حديثه » .

وإذا عرفت ما تقدم من أقوال الأئمة يتبيَّن لك تساهل المنذري (٤/١٥٠/٤٠) ، ومتابعة الهيثمي إيّاه (٣٠٤/٢) ، بقولهما :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسنادٍ حسن » !

ونحوه قول الحافظ في « الفتح » (١٠/١٠٥) :

« . . . وسنده جيد » !

والحديث في «الصحيحين» من طرق عن عائشة بألفاظ ؛ ليس فيها هذا اللفظ ، وقد ذكر طائفةً منها المنذري (٤/١٤٨/٢٨) . وانظر إن شئت « صحيح مسلم » (٨/١٤ - ١٥) .

٤٤٥٧ ـ (ما طَهَّرَ الله كَفّاً فيها خاتمٌ مِنْ حَدِيد) .

ضعيف جداً . رواه البزار (٢٩٩٣) ، والبخاري في «التاريخ» (٢٥٢/١/٤) ، والطبراني في « الأوسط » (٤٠٧ ـ حرم) ، وعنه ابن منده في « المعرفة » (٢/١٦٠/٢) عن **عباد بن كثير الرملي** ، عن **شميسة بنت نبهان** ، عن مولاها مسلم بن عبد الرحمن قال : رأيت رسول الله ﷺ يبايع النساء يوم الفتح على الصفا ، فجاءت امرأة كأنّ يدها يد الرجل فأبى أن يبايعها حتى ذهبت فغيّرت يدها بصفرة ، وأتاه رجل في يده خاتم من حديد ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، شميسة بنت نبهان ؛ لا تعرف .

وعباد بن كثير الرملي ؛ وثَّقَهُ بعضهم ، لكن قال البخاري :

« فيه نظر » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

٤٤٥٨ ـ (ما ظَهرَ أهلُ بِدْعَةٍ قَطّ ؛ إلا أَظْهَر الله فيهِم حُجَّتهُ على لسانِ مَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِه) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الديلمي (٤ / ٣٦) عن سَلِيم بن مسلم ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته سليم هذا ؛ قال ابن معين :

« جهمي خبيث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » . وقال أحمد :

« لا يساوي حديثه شيئاً » .

٤٤٥٩ ـ (ما عالَ مَنِ اقْتَصَد) .

ضعيف . رواه أحمد (٤٤٧/١) ، والهيثم بن كليب في « مسنده » (٢/٧٩) ، والقضاعي (٢/٦٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٢٨٠/٢) عن سكين بن أبي الفرات العبدي ـ هو ابن عبد العزيز ـ : نا إبراهيم الهجري ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه الطبراني (٢/٦٤/٣) .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل الهجري هذا ؛ فإنه لين الحديث .

ثم رواه الطبراني (٢/١٧١/٣) ، وابن عدي (١/١١٥) ، والبيهقي عن خالد ابن يزيد عن أبي روق ، عن الضحاك بن مزاحم ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً لانقطاعه ؛ فإن الضحاك لم يلق ابن عباس .

وخالد بن يزيد ؛ هو ابن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي ؛ قال الحافظ :

« ضعيف مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين » .

٤٤٦٠ ـ (ما عامٌ بأمْطَرَ مِنْ عامٍ ، ولا هبَّتْ جنوبٌ إلا سالَ وادٍ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٣٦٣/٣) ، عن إبراهيم بن مكتوم : ثنا أبو عتاب سهل بن حماد : ثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير إبراهيم بن مكتوم ـ وهو بصري ـ ؛ ذكره ابن أبي حاتم (١٣٩/١/١) من رواية موسى بن إسحاق الأنصاري فقط عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأعله البيهقي بالوقف فقال :

« كذا روي مرفوعاً بهذا الإسناد ، والصحيح موقوف » .

ثم ساقه من طريق أخرى عن الركين ، عن أبيه ، عنه قال :

« ما عام بأكثر مطراً من عام ، ولكن الله يحوله كيف يشاء » .

وعن ابن عباس نحوه .

وروى الطبراني في « الكبير » (٢/١٢٧) عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر : نا **علي بن ثابت** ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن **الفضل بن عطاء** ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« ما حرَّكت الجنوب بعده من مطر وادي إلا أسالَتْه » .

كذا وقع فيه ! وهو غير واضح المعنى ، ولفظه في « مجمع الزوائد » (٢/٢١٦ - ٢١٧) :

« . . . قعرة من قعر واد . . . » . وقال :

« والفضل بن عطاء ؛ لم أجد من ترجم له » .

وعلي بن ثابت ؛ هو الجزري ، صدوق ربما أخطأ .

٤٤٦١ - (ما عُبِدَ الله عزَّ وجلَّ بمثلِ الفقْه في الدِّين ، ولفَقيهٌ واحدٌ أشَدُّ على الشيطانِ منْ أَلفِ عابِد ، ولكلِّ شيءٍ عِمادٌ ، وعمادُ هذا الدِّين الفِقْهُ) .

موضوع . رواه الدارقطني (٣٢٢) ، وأبو نعيم (٢/١٩٢) ، وأبو مطيع المصري في «مجلس من الأمالي» (٥٣ - ٥٤) عن **يزيد بن عياض** ، عن صفوان بن سليم ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٠/٢ ٢) ، والآجري كما في « الكواكب الدراري » (١/٢٩/١) ، والخطيب (٥/٤٣٦ - ٤٣٧) ، وكذا الرافعي

في « تاريخ قزوين » (٣/٤٧٢ و ٤/٧٨) الفقرة الأولى فقط ، وقال أبو نعيم :

« تفرد به يزيد بن عياض » .

قلت : كذبه مالك وغيره ؛ كما في « التقريب » .

والفقرة الأولى منه أخرجها أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (١/٧٩) من طريق **يوسف بن خالد السمتي** : ثنا مسلمة بن قعنب عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .

ويوسف هذا ضعيف جدّاً ؛ قال الحافظ :

« تركوه ، وكذبه ابن معين » .

وأخرجها ابن حبان في « الثقات » (٢/٨٧) عن وكيع ، عن **ياسين** ، عن عبد القوي ، عن مكحول مرسلاً .

قلت : وياسين ؛ هو ابن معاذ الزيات ؛ متروك أيضاً .

ورواها الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤/١٤٥) من طريق **يزيد بن جُعدُبة** ، عن صفوان بن سليم ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة به .

وابن جُعدُبة هذا ؛ أورده البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٤٦٢ - (ما في السماءِ ملَكٌ إلا وهُوَ يُوَقِّرُ عُمَر ، ولا في الأَرْضِ شَيْطانٌ إلا وهُوَ يَفْرَقُ مِنْ عُمَر) .

موضوع . رواه ابن شاهين في «السنة» (رقم ٣٧ - منسوختي) ، وابن عدي (١/٣٢٥) ، وابن عساكر (١٣/٣/٢) عن **موسى بن عبد الرحمن** ، عن ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس مرفوعاً . أورده ابن عدي في ترجمة موسى هذا - وهو الصنعاني - في جملة أحاديث له ؛ ثم قال :

« لا أعلم له أحاديث غير ما ذكرت ، وكلها بواطيل » .

وفي ترجمته من « الميزان » :

« ليس بثقة ؛ فإن ابن حبان قال فيه : دجال ، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير . وقال ابن عدي : منكر الحديث » .

قلت : ومع هذا فقد سوَّد السيوطي بهذا الحديث كتابه «الجامع الصغير» ، وتعقبه المناوي بما سبق عن ابن عدي وابن حبان ، وقد اقتصر السيوطي في عزوه على ابن عدي فقط ؛ مع أن سياق الحديث لابن عساكر ! وهو عند ابن عدي بتقديم الجملة الأخرى على الأولى .

٤٤٦٣ - (ما قَبضَ الله عالِماً إلا كانَ ثغْرةً في الإسلامِ لا تُسَدُّ ثلمتهُ إلى يومِ القيامَة) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٣٥/٤) من طريق **سعيد بن سنان** ، عن حدير بن كريب ، عن كثير بن مرة ، عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سعيد بن سنان - وهو أبو مهدي الحمصي - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

والحديث عزاه السيوطي للسجزي في « الإبانة » ، والموهبي في « العلم » عن ابن عمر . فقال المناوي :

« ورواه عنه أيضاً أبو نعيم ، وسنده ضعيف ، لكن له شواهد » .

كذا قال ! ولا أعلم له ولا شاهداً واحداً في معناه على كثرة الأحاديث الواردة في فضل العلماء ، ثم إن اقتصاره على التضعيف فقط لإسناده قصورٌ بَيِّن ، بعد أن عرفت أن راويه متهم !

٤٤٦٤ ـ (ما كانَ بينَ عُثْمان ورُقَيَّة ، وبينَ لوطٍ مَنْ هاجَر)(١) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١١/٨٠/١ و ١٤/٣١٦/٢) عن عثمان بن خالد : حدثني عبد الله بن عمر بن وهيب مولى زيد بن ثابت ، عن أبيه ، عن خارجة بن زيد بن ثابت مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ عثمان هذا هو العثماني الأموي ، قال البخاري :

« ضعيف عنده مناكير » . وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث » .

وقال الحاكم وأبو نعيم :

« حدَّث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا من موضوعاته الظاهرة الوضع ؛ كما لا يخفى .

ومن طريقه رواه الطبراني في « الكبير »(٢) كما في « مجمع الزوائد » (٩/٨١) وقال :

« وهو متروك » .

٤٤٦٥ ـ (ما كانَت نُبوَّةٌ قَط إلا تَبِعتها خِلافَة ، ولا كانَتْ خِلافَةٌ قَط إلا تَبِعَتْها مُلْكٌ ، ولا كانَتْ صَدَقةٌ [قط] إلا كانَ مَكْساً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٩/٤٨٥/٢) عن ابن طهمان ، وهذا في «مشيخته»

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق هذا المتن : « انظر : صَحِبَهُما اللهُ » .
قلتُ : يشير إلى حديثٍ رواه ابن أبي عاصم في « السنة » (١٣١١) . (الناشر) .
(٢) قال الطبراني في « معجمه » (٥/١٤٠) ـ بعد روايته ـ : « يعني أنهما أول من هاجر إلى أرض الحبشة » . (الناشر) .

(١/٢٤٠/٢) عن عباد بن إسحاق ، عن **عبد الملك بن عبد الله بن أسيد** ، عن **أبي ليلى الحارثي** ، عن سهل بن أبي خيثمة عن عبد الرحمن بن سهل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو ليلى هذا ـ وهو الخراساني ـ ؛ مجهول .

ومثله ابن أسيد ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٣٥٤/٢/٢ ـ ٣٥٥) من رواية عباد هذا ، ولم يزد !

وعباد ؛ اسمه عبد الرحمن بن إسحاق ، وهو صدوق .

٤٤٦٦ ـ (ما لَقِيَ الشيطانُ عُمَرَ منذُ أَسْلَم إلا خَرَّ لِوَجْهِه) .

منكر . رواه ابن عساكر (٢/٣/١٣) عن **الفضل بن موفق** : نا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق ، عن الأوزاعي ، عن سالم عن سديسة ، عن حفصة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ علته الفضل هذا ؛ قال أبو حاتم :

« كان شيخاً صالحاً ، ضعيف الحديث » .

والحديث بهذا اللفظ منكر ، والصحيح فيه ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص : « يا ابن الخطاب ! ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك » .

٤٤٦٧ ـ (ما مُطِرَ قَومٌ قطُّ إلا بِرَحْمته ، ولا قُحِطُوا إلا بسَخَطِه) .

ضعيف جداً . أخرجه تمام في «الفوائد» (٢/٢٥٥) عن **جُمَيْع** ، عن أبي راشد التنوخي ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ جميع هو ابن ثوب السلمي ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وكذا قال الدارقطني وغيره . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

٤٤٦٨ - (ما مِن أَحَدٍ مِنْ أَصْحابي يموتُ بأَرضٍ ؛ إلا بُعِثَ قائِداً ونُوراً لَهُم يومَ القِيامَة) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٨٦٤) ، وابن عساكر (١٩٢/١/٢ - ١٩٤) والرافعي في « تاريخ قزوين » (٣٦/٤) ، والبغوي في « التفسير » (٣٢٧/٧) وفي « شرح السنة » (٧٢/١٤) من طرق عن **عبد الله بن مسلم أبي طيبة** ، عن عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً ، وضعفه المنذري بقوله :

« حديث غريب » .

قلت : وعلَّته أبو طيبة هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم » .

ولم يوثقه غير ابن حبان ؛ ومع ذلك فقد قال فيه :

« يخطىء ويخالف » .

قلت : ومع ذلك أخرج له في « صحيحه » !

٤٤٦٩ - (ما مِن أَصْحابي أَحَدٌ إلا ولَوْ شِئْتُ لأَخَذْتُ عليهِ في بعضِ خُلُقِه ؛ غير أبي عبيدةَ بنِ الجرَّاح) .

ضعيف . أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٦٦/٣) عن المبارك بن فضالة ، عن الحسن مرفوعاً . وقال :

« هذا مرسل غريب ، ورواته ثقات » .

كذا قال ! وابن فضالة ؛ مدلس وقد عنعنه .

٤٤٧٠ ـ (ما مِنْ أَحَدٍ مِنَ الناسِ أَعْظَمُ أجْراً مِن وزيرٍ صالحٍ معَ إمامٍ يُطِيعه ، يأْمُرُهُ بذاتِ اللهِ عزَّ وجلّ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٦) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١/٢٢٥) عن فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن فضالة ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ .

٤٤٧١ ـ (ما مِنْ أحَدٍ يُؤمَّرُ علَى عَشرةٍ فَصاعِداً لا يقْسِط فيهِم ؛ إلا جاءَ يومَ القيامَة في الأَصْفادِ والأغْلال) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٨٩) عن مخرمة بن بكير ، عن أبيه ، عن بشر بن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : بشر بن سعيد هذا ؛ لا يعرف ، ويحتمل أنه الذي في «الجرح والتعديل» (١/١/٣٥٨) :

« بشر بن سعيد الكندي . روى عن أبي أمامة . روى عنه معاوية بن صالح » .

فإن يكن هو ؛ فهو مجهول .

٤٤٧٢ ـ (ما مِنْ أحَدٍ يُحْدِثُ في هذهِ الأمةِ حَدَثاً لم يكُنْ فيموتُ حَتى يُصيبهُ ذلِك) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٣/١٠٥/١ ـ ٢) ، و « الأوسط » (٣٥٤٧) ، وابن عساكر (٢/٢٨٣/١ ـ ٢) عن خلف بن عمرو العكبري : نا الحميدي :نا سلمة بن سيسن الخياط المكي : حدثني بشر بن عبيد ـ وكان شيخاً

قديماً - قال : كنا مع طاوس عند المقام فسمعنا ضوضاة ؛ فسمعت طاوساً يقول : ما هذا ؟ فقالوا : قوم أخذهم ابن هشام في سببٍ فَطَوَّقَهُم ، فسمعت طاوساً يحدث عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

قال بشر بن عبيد : فأنا رأيت ابن هشام حين عزل وأتاه عمال المدينة طوّقوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بشر بن عبيد أورده ابن حبان في «الثقات» فقال (٢٩/١) :

«يروي عن طاوس . روى عنه سليمان (كذا) بن سيسن الخياط » .

وليس بشر هذا بشر بن عبيد أبا علي الدارسي ؛ هذا أعلى طبقة من ذاك ، ثم ذاك ضعيف جداً ، وهذا في عداد المجهولين ولعله لا يعرف إلا في هذا الإسناد ، وتساهل ابن حبان في التوثيق معروف ؛ كما نبهنا عليه مراراً .

وسلمة بن سيسن ؛ لم أعرفه ، ووقع في «الثقات» : «سليمان» كما سبق ، وفي « المجمع » : « رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ؛ غير سلمة بن سيسن ، ووثقه ابن حبان » .

٤٤٧٣ - (ما مِنْ أحَدٍ يُدْخلهُ اللهُ الجنةَ إلا زوَّجَهُ اللهُ عَزَّ وجلَّ ثِنْتَيْنِ وسبعينَ زوجةً ، ثِنْتَيْنِ منَ الحُورِ العينِ ، وسَبْعينَ من ميراثهِ مِنْ أهلِ النارِ ، ما مِنْهُنَّ واحِدَةٌ إلا ولَها قُبُلٌ شَهِيٌّ ، ولَهُ ذَكَرٌ لا يَنْثَني) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٥٩٣/٢) ، ومحمد بن سليمان الربعي في «جزء من حديثه» (٢١٨/٢) ، وابن عدي (١١٣/٢) عن خالد بن يزيد بن أبي مالك ، عن أبيه ، عن خالد بن معدان ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ خالد بن يزيد هذا ؛ ضعيف ، واتهمه بعضهم بالكذب ، وساق له الذهبي من مناكيره هذا الحديث .

٤٤٧٤ - (ما أَصرَّ مَنِ اسْتَغْفَر ؛ وإنْ عادَ في اليومِ سَبْعِينَ مَرَّةً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩٧/١٦٠٨/٣) : حدثنا محمد بن الفضل السَّقَطي : ثنا سعيد بن سليمان : ثنا **أبو شيبة** ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ رجاله ثقات معروفون من رجال «التهذيب» غير محمد بن الفضل السقطي ، ترجمه الخطيب في « التاريخ » (١٥٣/٣) برواية جمع من الثقات غير الطبراني وبعضهم من الحفاظ ، ثم قال :

« وكان ثقة ، وذكره الدارقطني فقال : « صدوق » مات سنة (٢٨٨) » . وقد روى له الطبراني في « معجمه الأوسط » أربعين حديثاً .

وسعيد بن سليمان ؛ هو الواسطي الثقة الحافظ من رجال الشيخين ، لقبه (سَعْدَوَيه) .

وأبو شيبة ؛ هو سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي الكوفي قاضي الري ، وثقه ابن معين وأبو داود وابن حبان (٣٦٥/٦) وقول البخاري فيه : «لا يتابع في حديثه» ليس جرحاً مبيَّناً ، وقد يعني به حديثاً معيناً فلا يضره ، فقول الحافظ فيه : «مقبول» ، تقصير ظاهر .

وابن أبي مُلَيكة ؛ اسمه عبد الله بن عبيد الله ، ثقة فقيه من رجال الشيخين .

ثم شككت في كون أبي شيبة هذا هو سعيد بن عبد الرحمن المذكور ، وذلك لأنهم وإن ذكروا له رواية عن ابن أبي مليكة ؛ فإنهم لم يذكروا في الرواة عنه سعيد ابن سليمان الواسطي ، بل ذكره الحافظ المزي في الرواة عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي قاضي واسط ، فترجح عندي أنه هو صاحب هذا الحديث لغرابته ، وكأنه لذلك سكت عنه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٩٣٠/٣٥٩) ولم يحسنه

على الأقل ، وتبعه على ذلك في « كشف الخفاء » .

وعلى ذلك فإسناد الحديث ضعيف جداً ؛ لأن إبراهيم هذا شديد الضعف متروك الحديث ؛ كما قال النسائي وغيره ، فهو لا يصلح شاهداً لحديث أبي بكر الصديق مرفوعاً بهذا اللفظ ؛ أخرجه أبو داود والترمذي وضعفه . وفي إسناده مجهول العين كما بينته في «ضعيف أبي داود» (٢٦٧) رداً على ابن كثير في قوله : «فهو حديث حسن» ، وتجرأ الشيخ الرفاعي في «مختصر تفسير ابن كثير» كعادته فصححه بغير علم .

ثم رأيت الحديث في « مسند الفردوس » للديلمي (٢٠٨/٣) من طريق الفضل ابن العباس الحلبي : حدثنا سعدويه : حدثنا أبو شيبة به بلفظ :

« لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار » .

فهذا اللفظ غير اللفظ الأول ، مما يدل على ضعف أبي شيبة وأنه كان لا يحفظ ما يرويه .

ثم وجدت في بعض الأصول والتخريجات القديمة التي عندي أن أبا شيبة هذا هو الخراساني ؛ وسيأتي مخرجاً برقم (٤٨١٠) .

٤٤٧٥ - (ما مِنْ إمامٍ يَعْفُو عندَ الغَضَبِ ؛ إلا عَفا الله عنْهُ يومَ القِيامَة) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في « كتاب الأشراف » (١/٧٦) عن فرج بن فضالة ، عن **العلاء بن الحارث** ، عن مكحول مرفوعاً مرسلاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه ضعف الفرج بن فضالة .

والعلاء بن الحارث ؛ كان اختلط .

٤٤٧٦ - (ما مِن امرئٍ مؤمنٍ ولا مُؤْمِنةٍ يمرضُ ؛ إلا جَعَلَهُ الله كفارةً لما مَضَى مِنْ ذُنوبهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٨٢ - زوائده) : حدثنا يوسف ابن خالد : ثنا أبي : ثنا موسى بن عقبة : حدثني عبد الله بن سلمان الأغر ، عن أبيه : أن عبد الله بن عمرو قال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ يوسف بن خالد وهو السمتي ؛ قال الحافظ : « تركوه ، وكذبه ابن معين» . وقال الحافظ في « مختصر الزوائد » (٣٣٤/١) : « ضعيف جدّاً » .

فقول الهيثمي (٣٠٣/٢) :

« رواه البزار ، وفيه يوسف بن خالد السمتي ، وهو ضعيف » .

فيه تساهل ظاهر . وأقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على « المختصر » !

وأبوه خالد ؛ ليس بالمشهور .

٤٤٧٧ - (ما مِنْ أَمِيرٍ يُؤَمَّرُ علَى عَشرةٍ ؛ إلا سُئِلَ عنهُم يوم القِيامَة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني (١/١٥٠/٣) ، وابن عدي (٢/١٣٥) عن رشدين ابن كريب ، عن أبيه ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف رشدين هذا ، كما جزم به الهيثمي (٢٠٨/٥) والعسقلاني .

٤٤٧٨ - (ما مِنْ أهلِ بَيْتٍ تَروحُ علَيهم ثلاثةٌ مِنَ الغَنَمِ ؛ إلا باتَتِ الملائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيهم حَتى تُصْبح) .

موضوع . رواه ابن سعد (٤٩٦/١) : أخبرنا محمد بن عمر : حدثني خالد

ابن إلياس ، عن أبي ثفال ، عن خالد مرفوعاً . ومن هذا الوجه أخرجه الديلمي (٢٢/٤) .

ومحمد بن عمر ؛ هو الواقدي كذاب .

وخالد بن إلياس ؛ متروك الحديث .

٤٤٧٩ - (ما مِنْ أَهْلِ بيتٍ عندَهُم شاةٌ ؛ إلا وفي بَيْتِهم بَرَكَة) .

موضوع . رواه ابن سعد (٤٩٦/١) : أخبرنا محمد بن عمر : أخبرنا خالد بن إلياس ، عن صالح بن نبهان ، عن أبيه ، عن أبي الهيثم بن التيهان مرفوعاً . ومن هذا الوجه رواه ابن منده في « المعرفة » (٢/٢٦٨/٢) .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ لما ذكرنا في الذي قبله .

وصالح بن نبهان ؛ مولى التوأمة ؛ ضعيف لاختلاطه .

٤٤٨٠ - (ما مِنْ أهلِ بيتٍ واصَلوا ؛ إلا أجْرَى الله عليهِمُ الرزقَ وكانُوا في كَنَفِ الله عزَّ وجلَّ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/١١٦/٣) عن هشام بن عمار : نا إسماعيل ابن عياش : نا سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن عطاء ، عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الوصافي هذا ؛ متروك ؛ كما قال النسائي وغيره ، وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يسبق إلى القلب أنه

المتَعَمَّد له ، فاستحق الترك » .

وابن عياش ؛ ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منه .

وهشام بن عمار ؛ فيه ضَعْفٌ أيضاً .

٤٤٨١ ـ (ما مِنْ بُقْعَةٍ يُذْكَرُ الله علَيها بصلاةٍ أو بِذِكْرٍ ؛ إلا اسْتَبْشَرت بذلكَ إلى مُنْتَهى سَبْعِ أَرَضين ، وفَخَرتْ علَى ما حَوْلها مِنَ البِقاعِ ، وما مِنْ عبدٍ يقومُ بِفَلاةٍ مِنَ الأَرْضِ يُريدُ الصَّلاةَ ؛ إلا تَزَخْرَفَتْ لهُ الأَرْضُ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٠١٦) ، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/٣١/١٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (١٦/٤) من طريق موسى بن عبيدة : حدثني يزيد الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة وشيخه الرقاشي ، وأعله الهيثمي (٧٩/١٠) بالأول منهما فقط! وأشار المنذري إلى تضعيف الحديث .

وقد وجدت له طريقاً آخر موقوفاً ، يرويه عبد المؤمن بن خلف : ثنا ابن أبي سفيان : ثنا سليمان بن داود الموصلي : ثنا عيسى بن موسى ، عن أنس به .

أخرجه الضياء المقدسي في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (٢/١٢) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف أحداً منهم ؛ إلا أن سليمان بن داود الموصلي يحتمل أنه الجزري الرقي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فإن يكنه فهو متروك .

(تنبيه) : ليس عند أبي الشيخ : « وما من عبد يقوم . . . » إلخ ، وقد عزاه السيوطي إليه بتمامه نحوه ، فلعله في مكان آخر منه .

ثم ذكر له الهيثمي شاهداً من حديث ابن عباس مرفوعاً بتقديم الجملة الأخرى على الأولى ؛ وقال :

« رواه الطبراني ؛ وفيه أحمد بن بكر البالسي ؛ وهو ضعيف جدّاً » .

قلت : وشيخه عنده (١/١٢٣/٣) محمد بن مصعب القرقساني ؛ صدوق كثير الغلط .

وروى ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٠) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٩٧/٥) عن عطاء الخراساني قال :

« ما من عبد يسجد سجدة في بقعة من بقاع الأرض ؛ إلا شهدت له بها يوم القيامة ، وبكت عليه يوم يموت » .

وهذا مقطوع ، والخراساني ؛ فيه ضعف .

٤٤٨٢ - (ما مِنْ رَجُلٍ يُصابُ بشَيءٍ في جَسَدِه ، فيتصَدَّق به ؛ إلا رفَعَهُ الله بهِ درجَةً ، وحطَّ عنْهُ بهِ خطيئَةً) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١٣٩٣) ، وابن ماجه (١٥٤/٢) ، وأحمد (٤٤٨/٦) من طريق أبي السفر قال :

دق رجل من قريش سن رجل من الأنصار ، فاستعدى عليه معاوية ، فقال لمعاوية : يا أمير المؤمنين ! إن هذا دق سِنّي ، قال معاوية : إنا سنرضيك ، وألحَّ الآخر على معاوية ، فأبرمه ، فلم يرضه ، فقال له معاوية : شأنك بصاحبك ، وأبو الدرداء جالس عنده ، فقال أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (فذكره) ، قال الأنصاري : أأنت سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : سمعته أذناي ، ووعاه قلبي ، قال : فإني أذرها له ، قال معاوية : لا جرم لا أخيبك ، فأمر له بمال » . والسياق للترمذي وقال :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ولا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء ، واسمه سعيد بن أحمد ، ويقال : ابن يُحْمِد الثوري » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، ولكنه لم يسمع من أبي الدرداء ؛ كما قال الترمذي ، بل قال الحافظ :

« وما أظنه أدركه ؛ فإن أبا الدرداء قديم الموت » .

وروى عمران بن ظبيان ، عن عدي بن ثابت قال :

هَشَم رجل فم رجل على عهد معاوية ، فأعطي ديته ، فأبى أن يقبل حتى أعطي ثلاثاً ، فقال رجل : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من تصدق بدمٍ أو دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق » .

أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٦ / ١٦٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ٢٨٤ / ٦٨٦٩) من طريقين عن عمران بن ظبيان به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير عمران بن ظبيان ، وهو الحنفي الكوفي ؛ مختلف فيه ؛ فقال البخاري في «التاريخ» (٤٢٤/٢/٣) :

« روى عنه الثوري وابن عيينة في الكوفيين ، فيه نظر » . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه (٣٠٠/١/٣) :

« يكتب حديثه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١٢٤/٢) :

« كان ممن يخطئ ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به ، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار » . وقال يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٩٨/٢) :

« ثقة من كبراء أهل الكوفة ، يميل إلى التشيع » . وقال في مكان آخر (١٩٠/٢) :

« لا بأس به » . وقال الذهبي في « المغني » :

« فيه لين » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، رمي بالتشيُّع ، تناقض فيه ابن حبان » !

كذا قال ! وهو يعني أن ابن حبان أورده في « الثقات » أيضاً ، وهذا وهم من الحافظ تبع فيه المزِّيَّ في « تهذيب الكمال » (٢٢/٣٣٥) ؛ فإنه قال : « وذكره ابن حبان في (الثقات) » كما تبعه من جاء بعده ، وكذا المعلِّق على « التهذيب » ، والمعلِّق على « مسند أبي يعلى » ! والحقيقة أنه لم يتناقض ؛ لأن الذي ذكره في « الثقات » (٧/٢٣٩) هو غير هذا ؛ فإنه قال :

« عمران بن ظبيان أبو حفص المدني ، مولى أسلم . روى عنه أهل المدينة . وهو خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى . مات سنة سبع وخمسين ومئة » .

قلت : فهذا غير ذاك ؛ كما هو ظاهر من كونه مدنياً ، وخال إبراهيم بن أبي يحيى ، وغير ذلك مما هو مشروح في « تيسير الانتفاع » .

وأزيد هنا فأقول :

إن الكوفي متأخر الوفاة عن هذا ؛ فقد ذكر يعقوب بن سفيان (٢/٦٢٠) أن سماع سفيان منه سنة ثنتين وتسعين . والله أعلم .

ومنه يتبيَّن خطأ آخر للحافظ ، وهو أنه نسب سنة الوفاة المتقدمة لعمران الكوفي ! ولم يقع ذلك للحافظ المزِّي ، وأما المعلِّق فقد استدركها عليه عازياً لـ «ثقات ابن حبان » !!

وشيء آخر لعلَّه خطأ ثالث ، وهو أنه نقل تضعيف ابن حبان مخالفاً للسياق المتقدم ، فقال :

« قال ابن حبان في « الضعفاء » أيضاً : فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به » !

وإنما تحفَّظت بقولي : « لعله خطأ ثالث » ؛ لأني لست على يقين من صحة المنقول عن مطبوعة « الضعفاء » ، فأخشى أن يكون وقع فيها شيء من الخطأ أو في أصلها . والله أعلم .

ثم رأيت المنذري قد أورد الحديث في « الترغيب » (٢٠٧/٣) من رواية أبي يعلى ، وتبعه الهيثمي (٣٠٢/٦) وقالا :

« ورواته رواة الصحيح غير عمران بن ظبيان » ، زاد الهيثمي :

« وقد وثقه ابن حبان ، وفيه ضعف » .

وبيَّن هذا المنذري في آخر « الترغيب » (٢٨٩/٤) فقال :

« قال البخاري : فيه نظر . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . ووثقه ابن حبان» .

وهكذا تتابعوا جميعاً على نسبة توثيقه لابن حبان ، حتى ألقي في البال ، لعله سقطت ترجمته من مطبوعة « الثقات » ؛ فإنه من المستبعد جداً تتابع هؤلاء الحفاظ على هذا الخطأ الظاهر ، فاللهم هداك !

هذا ؛ وقد رأيت الدولابي قد أورد في كنى (أبي حفص) (١٥١/١) :

« عمر خال ابن أبي يحيى ، مدني » . ولم يزد .

وهكذا فيه (عمر) مكان (عمران) ، ولم يذكره بأي الاسمين أبو أحمد الحاكم في كتابه « الكنى والأسماء » ، ولا الذهبي في « المقتنى » . والله أعلم .

وقد صح الحديث مختصراً ، فخرجته في « الصحيحة » (٢٢٧٣) من طرق .

٤٤٨٣ - (ما مِن رَجُلٍ يَدْعُو الله بدعاءٍ ؛ إلا اسْتُجيبَ لَهُ ؛ فإمّا أنْ يُعجَّل لَهُ في الدُّنْيا ، وإمّا أنْ يُدَّخَرَ لَهُ في الآخِرَة ، وإمَّا أنْ يُكَفَّر عنهُ مِنْ ذُنوبِهِ بقَدَرِ ما دَعا ، ما لَمْ يَدْعُ بإثمٍ أو قَطيعةِ رحِمٍ أو يَسْتَعجل . قالوا : يا رسولَ اللهِ ! وكيفَ يَسْتَعْجِل ؟ قال : يقولُ : دعَوتُ ربِّي فما استجابَ لي)[1] .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه الترمذي رقم (٣٦٠٢) عن الليث بنِ أبي سليم ، عن زياد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال الترمذي :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه » .

قلت : وعلَّته الليث بن أبي سليم ؛ فإنه ضعيف مختلط .

ثم أخرجه هو (٣٦٠٣) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٧١١) ، والحاكم (٤٩٧/١) ، وأحمد (٤٤٨/٢) عن **عبيد بن عبد الله بن وهب** ، عن أبي هريرة به مختصراً ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

كذا قالا ! وعبيد الله هذا ؛ قال الذهبي نفسه في « الميزان » :

« قال أحمد بن حنبل : أحاديثه مناكير ، لا يعرف . وذكره ابن حبان في (الثقات) » . وكذلك قال الشافعي :

« لا نعرفه » . فلا يعتد بتوثيق ابن حبان إياه ؛ لما عرف من تساهله في ذلك .

---

(١) قال الشيخ - رحمه الله - في « ضعيف الجامع » (ص : ٧٤٧) معلِّقاً عليه : « إنما أوردته هنا لأجل جملة الذنوب ، وإلا ؛ فسائره محفوظ ، فانظر : « الصحيح » (٥٦٧٨ ، ٥٧١٤) » .

لكن الشطر الثاني من الحديث له طريق آخر صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم ما لم يستعجل ، قيل : يا رسول الله ! ما الاستعجال ؟ قال : يقول : قد دعوت وقد دعوت فلم أر يَستَجِيبُ لي ، فيستحسِرُ عند ذلك ويَدَعُ الدعاء » .

أخرجه مسلم (٨٧/٨) عن أبي إدريس الخولاني عنه .

وأخرجه هو ، والبخاري (١٩٤/٤) من طريق أبي عبيد مولى ابن أزهر عنه مختصراً بلفظ :

« يستجابُ لأحدكم ما لم يعجل ، فيقول : قد دعوت ربي فلم يستجب لي » .

وقال الترمذي (٣٣٨٤) :

« حديث حسن صحيح » .

والشطر الأول منه ؛ له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه ؛ إلا أنه قال في الثالثة :

« وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها . قالوا : إذن نكثر ، قال : الله أكثر » .

أخرجه أحمد (١٨/٣) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٧١٠) ، والحاكم (٤٩٣/١) وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا .

وأخرجه الترمذي (٣٥٦٨) من طريق أخرى عن عبادة بن الصامت مرفوعاً نحو حديث أبي سعيد ؛ إلا أنه لم يذكر الثانية وقال :

« حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه » .

قلت : وسنده حسن .

٤٤٨٤ ـ (ما مِنْ رَجُلٍ يَغْبارُّ وجْهُهُ في سبيلِ اللهِ ؛ إلا آمَنَهُ اللهُ مِنْ دُخانِ النارِ يومَ القيامة ، وما مِنْ رَجُلٍ تَغْبارُّ قَدَماهُ في سبيلِ اللهِ ؛ إلا آمَنَ اللهُ قَدَمَيْهُ مِنَ النارِ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (١/٥٩) عن جُمَيْع بن ثوب : حدثني خالد ابن معدان ، عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جميع هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما تقدم مراراً .

٤٤٨٥ ـ (ما مِنْ شَيءٍ أَقْطعُ لظهرِ إبْلِيسَ مِنْ عالِمٍ يَخْرجُ في قَبِيلَةٍ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٢١) عن موسى بن عمير ، عن مكحول ، عن واثلة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته موسى بن عمير هذا ؛ وهو القرشي مولاهم الأعمى ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وقد كذبه أبو حاتم » .

٤٤٨٦ ـ (ما مِنْ صَباحٍ ولا رواحٍ إلا وبِقاعُ الأرضِ تنادي بَعْضها بَعْضاً : يا جارَةً ! هلْ مرَّ بكِ اليومَ رجلٌ صالحٌ صلَّى عليكِ أوْ ذَكَرَ الله؟ فإنْ قالت : نَعَم ؛ رأَتْ لَها بذلِكَ علَيها فَضْلاً) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/٢١ من ترتيبه) وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٦/١٧٤ ـ ١٧٥) حدثنا أحمد بن القاسم : نا **إسماعيل بن عيسى القناديلي** : ثنا **صالح المري** ، عن جعفر بن زيد وميمون بن سياهٍ ، عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث صالح ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

وصالح المري ؛ ضعيف .

٤٤٨٧ ـ (ما مِنْ صَدَقةٍ أحبُّ إلَى اللهِ عزَّ وجلَّ مِنْ قولِ الحَقِّ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٢/٤٥٣/٢) عن نمير بن زياد : ثنا **إبراهيم بن يزيد** ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وقال : قيل : عن إبراهيم ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . قال أبو علي : وليس بمحفوظ .

قلت : وإبراهيم بن يزيد ؛ هو الخوزي ؛ متروك الحديث .

ثم روى البيهقي (٢/٤٥٣/١) عن **المغيرة بن سقلاب** ، عن معقل بن عبيد الله ، عن عمرو ، عن جابر مرفوعاً بلفظ :

« ما من صدقة أفضل من قول » . وقال :

« لم يتابع معقل بن عبيد الله عليه ، ولا أعلم أحداً رواه عنه غير المغيرة بن سقلاب ، وهو حراني ؛ لا بأس به » .

ومن طريقه أخرجه ابن عدي (١/٣٨٧) وقال :

« وهو منكر الحديث ، وعامّة ما يرويه لا يتابع عليه » .

وكذلك ضعفه الدارقطني ، وقال علي بن ميمون الرقي :

« لا يساوي بعرة » . وقال أبو حاتم :

« صالح الحديث » . وقال أبو زرعة :

« لا بأس به » . وقال أبو جعفر النفيلي :

« لم يكن مؤتمناً » .

وأورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال :

« تركه ابن حبان وغيره » .

ومعقل بن عبيد الله ؛ من رجال مسلم ، وقال الحافظ فيه :

« صدوق يخطئ » .

ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٧/٣٠١) عن سفيان بن عيينة : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

فهو معضل .

وروى ابن أبي حاتم في « العلل » (٢/٢٩١) عن أبي بكر الهذلي ، عن الحسن ، عن سمرة مرفوعاً بلفظ : « . . . أفضل من صدقة اللسان . قيل : وكيف ذاك يا رسول الله؟ قال : الشفاعة يحقن بها الدم ، وتُجرُّ بها المنفعة إلى أحد ، وتدفع بها الغرامة عن أحد» ، وقال عن أبيه :

« حديث منكر » .

قلت : وأبو بكر الهذلي ؛ متروك الحديث .

٤٤٨٨ - (ما مِن عالِمٍ أَتى بابَ سُلطانٍ طَوْعاً ؛ إلا كانَ شَرِيكَهُ في كلِّ لونٍ يُعَذَّبُ بهِ في نارِ جَهَنَّم) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤ / ٢٥) عن إبراهيم بن رستم ، عن أبي بكر الفلسطيني ، عن برد ، عن مكحول ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ مكحول لم يسمع من معاذ .

وأبو بكر الفلسطيني ؛ لم أعرفه .

وإبراهيم بن رستم ؛ مختلف فيه .

٤٤٨٩ - (ما مِنْ عبدٍ ابْتُلِيَ بَلِيَّةً في الدُّنْيا بذَنْبٍ ، فالله أكْرَمُ وأعْظَمُ عَفْواً مِنْ أن يَسألَ عنْ ذلكَ الذنبِ يومَ القيامَة) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١٠/٣٧٩ - ٣٨٠ - طبع المجمع) عن سوادة بن أبي العالية : حدثنا أبو غانم قال :

بينما نحن عند الحسن إذ جاء بلال بن أبي بردة ، فاستأذن على الحسن ، فقال : ما لي ولبلال ؟! ثلاث مرات ، قال : ائذن له ، قال : فدخل بلال على الحسن ، ولم يدخل من معه من الناس ، فقعد مع الحسن على مجلسه ، فسأله ، ثم أخذ يد الحسن ، فوضعها في حجره ، وقال بلال : يا أبا سعيد ! ألا أحدثك بحديث حدثني به أبي أبو بردة عن أبي موسى الأشعري ، عن رسول الله ﷺ ؟ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بلال بن أبي بردة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، وكان قاضياً على البصرة ، غير محمود في حكمه .

وأبو غانم ؛ اسمه يونس بن نافع ؛ قال السليماني :

« منكر الحديث » . وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال :

« يخطىء » .

وسوادة بن أبي العالية ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٢٩٣) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٤٤٩٠ - (ما مِنْ عبدٍ مُؤْمِنٍ يَخْرجُ منْ عَيْنَيهِ منَ الدُّموعِ مثلُ رأْسِ الذُّبابِ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ تَعالى فَتُصِيبُ حُرَّ وجْهِه ؛ فَتَمسهُ النارُ أبداً) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢/٥٤٩) وأبو حاتم في «الزهد» (٣/١) ، وابن أبي الدنيا في «كتاب الرقة والبكاء» (١/٢) ، والطبراني (٣/٤٩/٢) عن محمد بن أبي حميد ، عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن أبيه ، عن ابن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، محمد - ويلقب بحماد - ضعيف ؛ كما قال الحافظ ، وكذا البوصيري في « زوائده » (٢/٢٥٨) .

٤٤٩١ - (ما مِنْ عَبدٍ مُسلم إلا لَهُ بابانِ في السماءِ ، بابٌ ينزلُ منهُ رِزْقُه ، وبابٌ يدخلُ منهُ عملُه وكلامُه ، فإنْ فَقَداهُ بكيا عليهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٣/١٠٢٢ و ٧/٤١٣٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٢٧) عن موسى بن عبيدة ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس مرفوعاً .

ومن هذا الطريق أخرجه الترمذي (٣٢٥٢) ، والبغوي في «التفسير» (٧ / ٢٣٢) ، وإسحاق بن إبراهيم البستي في « تفسيره » ، والواحدي في «تفسيره» (٤ / ٤٧ /٢) نحوه وزادا :

« فذلك قوله : ﴿ فَما بَكَتْ عَلَيْهِمُ السماءُ والأَرْضُ وما كانُوا مُنْظَرِين ﴾» .

وقال الترمذي :

« حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وموسى بن عبيدة ويزيد ابن أبان الرقاشي ؛ يضعفان في الحديث » .

وأخرجه الخطيب أيضاً (٢١٢/١١) وزاد :

« ثم ذكر أنهم لم يكونوا يعملون على الأرض عملاً صالحاً فتبكي عليهم ، ولم يكن يصعد إلى السماء من كلامهم ، ولا مر عليها كلام طيب ، ولا عمل صالح فتفقدهم ، فتبكي عليهم» .

وفيه عنده عمر بن مدرك أبو حفص الرازي ؛ قال ابن معين :

« كذاب » .

لكنها عند أبي يعلى من غير طريق الرازي هذا .

٤٤٩٢ - (. . . .)[١] .

٤٤٩٣ - (ما مِنْ عَبْدٍ يمرُّ بقَبْرِ رجلٍ كانَ يعرفُه في الدُّنْيا فسَلَّم عليهِ إلا عرفَهُ وردَّ عليهِ السلام) .

ضعيف . أخرجه أبو بكر الشافعي في « مجلسان » (١/٦) ، وابن جميع في

---

(١) كان هنا الحديث : « ما من عبد يحب أن يرتفع في الدنيا درجة . . . » ، وهو المتقدم في المجلد الأول برقم (٣٤٤) ، فحذفناه لتكراره .

«معجمه» (٣٥١) ، وأبو العباس الأصم في «الثاني من حديثه» (ق ٢/١٤٣ ورقم ٤٣ ـ منسوختي) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١٣٧/٦) ، وتمام في « الفوائد » (١/١٩/٢) ، وعنه ابن عساكر (٢/٢٠٩/٣ و ٨/ ٥١٧ /١) ، والديلمي (٤ / ١١) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٥٩٠/١٢) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الرحمن بن زيد ؛ متروك كما تقدم مراراً ، وساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

وقد توبع عليه ، لكن في الطريق من لا يحتج به ، فقال ابن أبي الدنيا في « كتاب القبور » ـ باب معرفة الموتى بزيارة الأحياء[1] : حدثنا محمد بن قدامة الجوهري : ثنا معن بن عيسى القزاز : أخبرنا هشام بن سعد : ثنا زيد بن أسلم ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

« إذا مر الرجل بقبر أخيه يعرفه فسلم عليه ؛ رد عليه السلام وعرفه ، وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه ؛ رد عليه السلام » .

قلت : وهذا مع كونه موقوفاً على أبي هريرة ؛ فإنه منقطع وضعيف .

أما الانقطاع ؛ فلأن زيد بن أسلم لم يسمع منه ؛ كما قال ابن معين .

وأما الضعف ؛ فهو من الجوهري هذا ؛ قال ابن معين :

« ليس بشيء » . وقال أبو داود :

« ضعيف ، لم أكتب عنه شيئاً قط » .

قلت : ولهذا أورده الذهبي في «الضعفاء » ، وقال في « الميزان » :

---

(١) كتاب « الروح » لابن القيم (ص ٥) .

« وقد وهم الخطيب وغيره في خلط ترجمته بترجمة محمد بن قدامة بن أعين المصيصي الثقة » . وقال الحافظ ابن حجر في « التهذيب » :

« وميزه ابن أبي حاتم وغيره ، وهو الصواب » .

ثم استدل على ذلك بدليل قوي فليراجعه من شاء ، وقال في « التقريب » :

« فيه لين ، ووهم من خلطه بالذي قبله » .

يعني المصيصي الثقة .

قلت : وللحديث شاهد من حديث ابن عباس صححه البعض ، فوجب تحرير القول فيه بعد أن يسر الله لي الوقوف على إسناده في مخطوطة المحمودية في المدينة النبوية ، فقال الحافظ ابن عبد البر في « شرح الموطأ » (١ / ١٤٧ / ١) : أخبرنا أبو عبدالله عبيد بن محمد - قراءة مني عليه سنة تسعين وثلاث مئة في ربيع الأول - قال : أملت علينا فاطمة بنت الريان المخزومي المستملي - في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاث مئة - قالت : نا الربيع بن سليمان المؤذن - صاحب الشافعي - : نا بشر بن بكر ، عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب ؛ الربيع بن سليمان فمن فوقه ؛ ثقات معروفون من رجال « التهذيب » ، وأما من دونه فلم أعرفهما ، لا شيخ ابن عبد البر ، ولا المملية فاطمة بنت الريان ، وظني أنها تفردت - بل شذت - بروايتها الحديث عن الربيع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس ؛ فإن المحفوظ عنه إنما هو بالإسناد الأول .

كذلك رواه الحافظ الثقة أبو العباس الأصم السابق الذكر ، قال : ثنا الربيع بن

سليمان : ثنا بشر بن بكر ، عن عبد الرحمن بن زيد بإسناده المتقدم عن أبي هريرة . وكذلك هو عند تمام من طريقين أخريين عن الربيع به .

ومن هذا التحقيق يتبيّن أن قول عبد الحق الإشبيلي في « أحكامه » (١/٨٠) :

« إسناده صحيح » .

غير صحيح ، وإن تبعه العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٤١٩ ـ حلبي) ، وأقره المناوي ! وأما الحافظ ابن رجب الحنبلي ؛ فقد رده بقوله في « أهوال القبور » (ق ٢/٨٣) :

« يشير إلى أن رواته كلهم ثقات ، وهو كذلك ؛ إلا أنه غريب ، بل منكر » .

ثم ساق حديث أبي هريرة مرفوعاً في شهداء أحد : «أشهد أنكم أحياء عند الله ، فزوروهم وسلموا عليهم ، فوالذي نفسي بيده ! لا يسلم عليهم أحد إلا ردوا عليه إلى يوم القيامة» . وأعله بالاضطراب والإرسال ، وسأخرِّج ذلك فيما يأتي (٥٢٢١) .

(تنبيه) : سقط من إسناد ابن جميع والذهبي اسم عطاء بن يسار ، فقال الذهبي عقبه :

« غريب ، ومع ضعفه ، ففيه انقطاع ؛ ما علمنا زيداً سمع أبا هريرة » .

٤٤٩٤ ـ (ما مِنْ ساعةٍ مِنْ ليلٍ ولا نهارٍ ؛ إلا والسماءُ تُمطِرُ فِيها ؛ يَصْرِفُه الله حيثُ يَشاءُ) .

ضعيف . أخرجه الشافعي (٥٢٦) : أخبرني من لا أتهم : حدثني عمرو بن أبي عمرو ، عن المطلب بن حنطب : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه شيخ الشافعي الذي لم يُسَمَّ ،

ولا يبعد أن يكون إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي المدني ، وهو متهم عند غير الإمام الشافعي .

٤٤٩٥ ـ (ما أَنا أخْرَجْتُكم مِنْ قِبَلِ نَفْسِي ، ولا أَنا تَرَكْتُه ، ولكنَّ الله أخْرَجَكم وتَرَكَهُ ؛ إنما أَنا عَبْدٌ مأْمُور ، ما أُمِرْتُ به فَعَلْتُ ؛ إنْ أَتَّبِعُ إلا ما يُوحَى إليَّ) .

ضعيف . أخرجه الإمام الطبراني في «الكبير» (٢/١٧٤) عن محمد بن حماد بن عمرو الأزدي : نا حسين الأشقر : نا أبو عبد الرحمن المسعودي ، عن كثير النواء ، عن ميمون أبي عبدالله ، عن ابن عباس ، قال : لما أُخرج أهلُ المسجد وتُرِك عليّ ؛ قال الناس في ذلك ، فبلغ النبي ﷺ فقال : فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء ، ميمون أبي عبد الله إلى حسين الأشقر ؛ كلهم ضعفاء .

والأشقر ؛ شيعي .

والأزدي ؛ لم أعرفه .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٩/١١٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة اختلف فيهم » .

وقد روي الشطر الأول منه من وجه آخر ، رواه محمد بن سليمان الأسدي (لوين) : ثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن علي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه قال :

كان قوم عند النبي ﷺ ، فجاء علي ، فلما دخل علي خرجوا ، فلما خرجوا

تلاوموا ، فقال بعضهم لبعض : والله ! ما أخرجنا ، فارجعوا ، فقال النبي ﷺ : فذكره نحوه ؛ دون قوله : « إنما . . . » .

أخرجه النسائي في « الخصائص » (ص ٩) ، والبزار (ص ٢٦٨ - زوائده) ، وأبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (١٣٨ / ١٦٧) ، والفسوي في « التاريخ » (٢ / ٢١١) ، وعنه الخطيب (٢٩٣/٥) ، وأعله البزار بقوله :

« هكذا رواه محمد بن سليمان عن سفيان ، وغيره إنما يرويه عن سفيان عن عمرو عن محمد بن علي مرسلاً » .

وكذلك أعلَّه الإمام أحمد ؛ فروى الخطيب عن أبي بكر المروذي قال : وذكر (يعني أحمد بن حنبل) لويناً فقال : قد حدث حديثاً منكراً عن ابن عيينة ما له أصل . قلت : أيش هو ؟ قال : عن عمرو بن دينار . . . فذكره . قال الخطيب[1] :

« قلت : أظن أبا عبد الله أنكر على لوين روايته متَّصِلاً ؛ فإن الحديث محفوظ عن سفيان بن عيينة ، غير أنه مرسل عن إبراهيم بن سعد عن النبي ﷺ » .

ثم رواه من طريق ابن وهب والحميدي ، عن سفيان به مرسلاً . فهو المحفوظ .

٤٤٩٦ - (ما مِنْ صَباحٍ يُصْبِحُ العِبادُ إلا ومُنادٍ يُنادي : سُبحانَ المَلِكِ القُدُّوس) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٥٦٤) ، وأبو يعلى (١٩٧/١) ، وابن السني (٥٩) عن **موسى بن عبيدة** ، عن **محمد بن ثابت** ، عن **أبي حكيم مولى الزبير** ، عن الزبير بن العوام قال : فذكره مرفوعاً . وضعفه الترمذي بقوله :

« حديث غريب » .

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - هنا بخطه كملاحظة له : « انظر الحديث الآتي (٤٩٥٣) » .

قلت : وعلته أبو حكيم هذا ؛ فإنه مجهول .

وموسى بن عبيدة ؛ ضعيف .

وشيخه محمد بن ثابت ؛ مجهول أيضاً كما قال في « التقريب » تبعاً لابن معين وغيره ، وليس هو محمد بن ثابت بن شرحبيل الذي روى عن أبي هريرة كما جزم هو في « التهذيب » ، ولا هو **محمد بن ثابت البناني** الضعيف كما أشعر به الحافظ نفسه في حديث آخر لموسى بن عبيدة يأتي برقم (٥٥٥٦) .

٤٤٩٧ ـ (ما مِنْ مُصَلٍّ إلا وَمَلَكٌ عن يَمِينه ومَلَكٌ عنْ يَسارِه ، فإنْ أَتَمَّها عَرَجَا بِها ، وإنْ لَمْ يُتِمّها ضَرَبا بها وجْهَه) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢/٢٣٥) ، والديلمي (١٥/٤) عن ابن شاهين معلقاً ، عن الوليد بن عطاء : حدثنا **عبد الله بن عبد العزيز** : حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله موثقون غير عبد الله بن عبد العزيز ؛ وهو الزهري الليثي المدني ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، واختلط بآخره » .

٤٤٩٨ ـ (مانِعُ الحدِيثِ أَهْلَهُ ؛ كَمُحَدِّثه غيرَ أَهْلِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٦٤/٤) عن **يحيى بن عثمان** ، عن **إبراهيم الهجري** ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يحيى بن عثمان ـ وهو البصري صاحب الدستوائي ـ ؛ قال ابن معين والبخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« ليس بثقة » .

وتناقض فيه ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ، ثم أعاده في « الضعفاء » فقال :

« منكر الحديث جداً ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وإبراهيم الهَجَري ؛ ليِّن الحديث ، ، رفع موقوفات ؛ كما في « التقريب » .

٤٤٩٩ ـ (ما هَذهِ ؟! أَلْقِها ، وعلَيْكُم بهذهِ وأَشْباهِها ، ورِماحِ القَنا ؛ فإنَّهما يزيدُ الله لكُم بِهما في الدِّينِ ، ويُمَكِّن لكُمْ في البِلاد) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٢ / ١٨٨) ، والطيالسي (١ / ٢٤١) عن أشعث بن سعيد عن عبد الله بن بسر (الأصل : بشر ! وهو خطأ) ، عن أبي راشد الحبراني ، عن علي قال :

كان بيد رسول الله ﷺ قوس عربية ، فرأى رجلاً بيده قوس فارسية ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كما سبق بيانه برقم (٣٠٥٢) ، وغفل عن ذلك البوصيري فقال (٢/١٧٤) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن بسر الحبراني ؛ ضعفه يحيى بن القطان وابن معين وأبو حاتم والترمذي والنسائي والدارقطني ، وذكره ابن حبان في « الثقات » فما أجاد » .

قلت : وأشعث ؛ أشدُّ ضعفاً ، فإعلاله به أولى .

٤٥٠٠ - (مَثلُ الذينَ يَغْزُونَ مِنْ أُمَّتي ويأْخُذونَ الجعْلَ يَتَقوَّونَ بهِ علَى عدوِّهم ؛ كَمَثلِ أمِّ مُوسَى تُرْضِعُ ولَدها وتأْخُذُ أَجْرَها) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٤٧/٥) ، وأبو حزم بن يعقوب الحنبلي في «الفروسية» (١/٦/١) عن إسماعيل بن عيّاش ، عن معدان بن حُدَير الحضرمي ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي ، عن أبيه مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي (٢٧/٩) عن أبي داود ، وهذا في «المراسيل» (٣٣٢/٢٤٧) عن سعيد بن منصور ، وهذا في « السنن » (٢٣٦١) ، والديلمي (٥٩/٤) عن عبد الجبار بن عاصم كلاهما عن إسماعيل به ، وعلقه البخاري في « التاريخ » (٣٨/٢/٤) على معدان بن حدير الحضرمي .

وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ جبير بن نفير ؛ تابعي كبير .

ومعدان ؛ لم يوثقه أحد ، ولم يرو عنه غير ابن عياش وابن أخيه معاوية بن صالح بن حدير .

وقد روي موصولاً بلفظ آخر وهو :

« مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي كمثل أم موسى كانت ترضعه وتأخذ الكرى من فرعون » .

رواه ابن عدي (١/١٠) : ثنا الفضل بن محمد بن سعيد الجندي : ثنا أبو أيوب سليمان بن أيوب الحمصي : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال :

« وهذا الحديث وإن كان مستقيم الإسناد فإنه منكر المتن ، ولا أعلم رواه عن ابن عياش غير سليمان بن أيوب الحمصي هذا ، ولم نكتبه إلا عن الجندي » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢١٩/٢) من طريق ابن عدي ، وقال :

« والخطأ فيه من ابن عياش » .

قال ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢/٢٨٦) :

« هذا الحديث لم يتعقبه السيوطي ، وتعقبه الذهبي في «تلخيصه» فقال : هذا إسناد صالح ومتن غريب لا يليق إيراده في الموضوعات » .

وقد روى هذا اللفظ الثاني الديلمي بإسناده على وجه آخر ، من طريق ابن أبي حاتم : حدثنا أيوب بن سلمان بن عبد الحميد النهراني : حدثنا محمد بن مخلد : حدثنا مبشر بن إسماعيل ، عن معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن عوف بن مالك مرفوعاً به .

قلت : ورجاله ثقات غير أيوب النهراني ؛ فلم أعرفه ، لا هو ولا هذه النسبة ، ولعل الأصل (البهرائي) نسبة إلى بهراء ، وهي قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص من الشام ، كما في «الأنساب» وغيره ، فلعل الرجل شامي مترجم في «تاريخ دمشق» لابن عساكر .

وفي الإسناد عِلَّةٌ وهي الانقطاع بين عبد الرحمن بن جبير وعوف بن مالك ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عنه ، وإنما لأبيه ، وبين وفاتيهما خمس وأربعون سنة . وعليه ؛ يلزم أن يكون عبد الرحمن بن جبير مات وله من العمر ستون سنة تقريباً حتى يمكنه السماع منه ، وهذا مما لم يذكروه ، وقد أشار السيوطي إلى الانقطاع في «الجامع الكبير» على خلاف عادته ؛ بقوله :

« الديلمي عن جبير بن نفير عن عوف بن مالك » .

كذا في نسختنا المصورة عن المخطوطة ، وأنا أظن أنه سقط منها « عبد الرحمن ابن » ؛ لأنه لا معنى لذكر أبيه جبير بن نفير وقد سمع من عوف بخلاف ابنه عبد الرحمن ، فذكره مناسب للإشارة إلى ما ذكرته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم وقفت له على لفظ ثالث ؛ فقال ابن كثير في « تفسيره » (٣/١٤٨) : جاء

في الحديث :

« مثل الصانع الذي يحتسب في صنعته الخير ؛ كمثل أم موسى . . » .

كذا قال ، ولم يذكر صحابيه ولا من رواه ، ومع ذلك تجرأ الرفاعي ـ كعادته ـ جرأة سوف يحاسبه الله تعالى عليها حساباً عسيراً إلا أن يعفو ، فأورده في « مختصره » ، وتبعه بلديّه الصابوني في « مختصره » أيضاً (٤٧٥/٢) ، وقد التزما أن لا يذكرا في كتابيهما من أحاديث «تفسير ابن كثير» إلا الصحيح ! وزاد الأول ـ كعادته أيضاً ـ أنه صرَّح بصحته في « فهرسه » (٧/٣) ! هداهما الله تعالى .

(تنبيه) : لقد أورد الغزالي حديث الترجمة في « الإحياء » (٢٦٢/١) دون عزو أو تخريج كعادته ، فقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » :

«أخرجه ابن عدي من حديث معاذ ، وقال : مستقيم الإسناد ، منكر المتن » .

وأقرَّه العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٤٣٣/٤) ! وهو وهم عجيب ، وخلط غريب ، لا أدري كيف وقع ذلك لهما ؛ فإن هذا المتن لم يخرجه ابن عدي مطلقاً ، وإنما أخرجه بلفظ :

« مثل الذي يحج . . . » .

وهو الذي قال فيه ابن عدي ـ كما عزاه العراقي إليه ـ :

« مستقيم الإسناد ، منكر المتن » !

وإنما روى حديث الترجمة : « مثل الذي يغزو . . » سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهما عن جبير بن نفير مرسلاً كما تقدم ، فكأنّه اختلط على العراقي أحدهما بالآخر ، وغفل عن ذلك الزبيدي ، فاقتضى التنبيه . والله ولي التوفيق .

* * *

انتهى بحمد الله وفضله المجلد التاسع من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة »

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد العاشر ، وأوله الحديث :

٤٥٠١ - (مَثَلُ المؤمِنِ إذا لَقِيَ المؤمِنَ فَسَلَّمَ عليهِ . . .)

« وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهـــارس

الصفحة

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(ك)

(كان)

(ل)

(م)

٣ ـ فهرس الكتب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية والكتب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة والأشربة

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب والزهد

٧ ـ التوبة والمواعظ والرقائق

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والغزو والسفر

١٠ ـ الحج والعمرة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والهبة

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ السيرة النبوية

١٦ ـ الصيام والقيام

١٧ ـ الطب والعيادة

١٨ ـ الطهارة والوضوء

١٩ ـ العلم والسنة

٢٠ ـ الفتن وأشراط الساعة والجنة والنار

٢١ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٢ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٣ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٤ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٦ ـ الآثار الموقوفة مرتبة على الحروف

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(خ)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

أسماء النساء

سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد العاشر
القسم الأول
٤٥٠١ - ٤٨٥٩

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الالباني ، محمد ناصر الدين
سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السئ في الامة .-الرياض.
٤٦٣ ص ، ١٧,٥ x ٢٥ سم
ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٦٩-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج ١٠ ، ج١)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ٢٢/٤٢٨٢

رقم الإيداع : ٢٢/٤٢٨٢
ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٣-٦٩-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج ١٠، ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١
الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ ، نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا ، مَنْ يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه .

أما بعدُ ؛ فهذا هو المجلد العاشرُ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيئ في الأمة» ، يَخْرُج إلى عالم المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرَّائهِ ومنتظريهِ وراغبيه بمئات الأحاديث الضَّعيفة والموضوعةِ في مجالات الشريعة المختلفة ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاقِ ، والأحكامِ ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ محبٍّ للعلمِ وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلدات السابقة ؛ ليكونَ المسلمُ على بينة مِنْ أَمْرِ دينهِ ، فلا ينْسِبُ إلى نبيه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقع تحتَ وعيدِ قولِهِ ﷺ : «كفى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ» ، أو تحت وعيد قولِهِ الآخر : «من كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فليتبوأْ مقعَدَهُ منَ النار» ، وحتى لا يقع المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، والمسكينُ يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعَاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلد - كسابقه - الكثيرَ والكثيرَ منَ الأبحاثِ والتحقيقات الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهات الخفيَّة ؛ كلٌّ في مكانه ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٤٥١٢ ، ٤٥٢٨ ، ٤٥٣٧ ، ٤٥٤٦ ، ٤٥٨٩ ، ٤٥٩٦ ، ٤٦١٥ ، ٤٦٤١ ، ٤٧١٤ ، ٤٧٦١ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٣٥/م ، ٤٨٣٨ ، ٤٨٤٨ ، ٤٨٤٩ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٥٤ ، ٤٨٥٥ ، ٤٨٥٨ ، ٤٨٥٩ ، ٤٨٦٦ ، ٤٨٩١ ، ٤٨٩٤ ، ٤٩٢١ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٣٢ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٦١ ، ٤٩٦٨ ، ٤٩٧٩ ، ٤٩٩٢) ، هذا بالإضافةِ إلى الرَّدِّ على الشِّيعَةِ ، وبيانِ ضلالِهِم وكَذِبِهِم وافترائِهِم على أَهْلِ السُّنَّةِ بما لا تَراهُ في غيرِ هذا الكتاب .

وبطبيعة الحال ؛ فإنَّ هذا المجلد - كالمجلد التاسع - لم يراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديث لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحكمَ المختصرَ قبل التخريجِ - كعادته - ، فوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخ لطُرقه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلك ، وإليكَ أرقامُ هذه الأحاديث كاملة : (٤٥٠٣ ، ٤٥٠٨ ، ٤٥٢٦ ، ٤٥٣١ ، ٤٥٣٢ ، ٤٥٣٣ ، ٤٥٥٠ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٧٨ ، ٤٦٩٢ ، ٤٧٢٨ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٤ ، ٤٧٥٧ ، ٤٧٥٨ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٢٧ ، ٤٨٢٩ ، ٤٨٣٥ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٦٠ ، ٤٨٨٣) .

وهناكَ حديثان قُمْنَا بحذْفِهما ؛ نظراً لرجوعِ الشَّيخِ - رحمه اللهُ - عن تضعيفهما وتخريجه إيَّاهما في «الصحيحة» ، وأَمْرِهِ هو بنقلهما ؛ وهما : (٤٦٠٤ ، ٤٧٩٣) ، وقد أَشَرْنَا إلى ذلكَ في الحاشية .

وقد وجدنا - أيضاً - حديثين أخذا الرقم المكررَ قبلَهما ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعَدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهما : (٤٦١٣ ، ٤٨٣٥) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العمل العظيم في جميع مراحِلِه ؛ بما فيه عَمَلُ الفهارس العلميَّةِ المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلهِ وصحبهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

١٢ محرم ١٤٢٢ هـ — الناشر

٤٥٠١ ـ (مَثَلُ المْؤمنِ إذا لقِيَ المؤْمِنَ فسلَّم عليـهِ ؛ كـمَثَلِ البُنْيـانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بعضاً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٦/٣٧١) عن **داود بن عبدالحميد** : حدثنا **ثابت ابن أبي صَفِيَّة أبو حمزة** عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ثابت وداود .

٤٥٠٢ ـ (مَثَلُ المؤمنِ ؛ كَـمَثلِ العَطَّارِ ؛ إن جالَسْتَـهُ نَفَعَكَ ، وإنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نَفَعكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٥/١) ، والرَّامَهُرْمُزِي في «الأمثال» (٥٣/١ ـ ٢) عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط ، وهذا من تخاليطه ؛ فإن الحديث محفوظ من حديث أبي موسى وغيره بغير هذا اللفظ والمعنى ، فانظر «الترغيب» (٤/٥٧) .

٤٥٠٣ ـ (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتي ؛ مَثَلُ سَفينةِ نُوحٍ ؛ مَنْ ركِبَهَا نَجا ، ومَنْ تخلَّف عنها غَرِقَ) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وأبي ذر ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك .

١ ـ أما حديث ابن عباس : فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصَّهْباء عن سعيد بن جبير عنه .

أخرجه البزار (٢٦١٥ ـ كشف الأستار) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٠/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٤) . وقال :

«غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» . وقال البزار :

«لا نعلم رواه إلا الحسن ، وليس بالقوي ، وكان من العُبَّاد» . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩) :

«رواه البزار ، والطبراني ، وفيه الحسن بن أبي جعفر ؛ وهو متروك» .

قلت : وهو ممن قال البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

ذكره في «الميزان» وساق له من مناكيره هذا الحديث .

وشيخه أبو الصهباء ـ وهو الكوفي ـ لم يوثقه غير ابن حبان .

٢ ـ أما حديث ابن الزبير : فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه .

أخرجه البزار (٢٦١٢) .

وعبدالله بن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

٣ ـ وأما حديث أبي ذر : فله عنه طريقان :

الأولى : عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (٥٣٨/١) ، والطبراني في «الكبير» (٢٦٣٦/٣٧/٣) ، وكذا البزار (٢٦١٤/٢٢٢/٣) . وقال :

«تفرد به ابن أبي جعفر» .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف .

والأخرى : عن عبدالله بن داهر الرازي : ثنا عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حَنَشِ بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٧٨) . وقال :

«لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس» .

قلت : هو ـ مع رفضه ـ ضعفه الجمهور ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ضعيف» .

قلت : والراوي عنه ـ عبدالله بن داهر الرازي ـ شرٌّ منه ؛ قال ابن عدي :

«عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو متهم في ذلك» . قال الذهبي عقبه :

«قلت : قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار ، والطبراني في «الثلاثة» ، وفي إسناد البزار : الحسن بن أبي جعفر الجُفْرِي ، وفي إسناد الطبراني : عبدالله بن داهر ، وهما متروكان» !

قلت : لكنهما قد توبعا ؛ فقد رواه المُفَضَّل بن صالح عن أبي إسحاق به .

أخرجه الحاكم (٢/٣٤٣ و٣/١٥٠) . وقال :

«صحيح على شرط مسلم» !

وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : مفضل خرّج له الترمذي فقط ، ضعفوه» . وقال في الموضع الآخر :

«مفضل واهٍ» .

قلت : يعني : ضعيف جدّاً ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«أنكر ما رأيت له : حديث الحسن بن علي» .

قلت : سقط نصه من «الميزان» . ولفظه في «منتخب كامل ابن عدي» (٣٩٦/١ - ٢) :

عن الحسن بن علي قال : أتاني جابر بن عبدالله وأنا في الكُتَّاب ، فقال : اكشف لي عن بطنك ، فكشفت له عن بطني ، فألصق بطنه ببطني ، ثم قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أُقرئك منه السلام .

قلت : وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع ، وهو الذي قال ابن عدي : إنه أنكر ما رأى له . فتعقبه الذهبي بقوله :

«وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر» !

قلت : فمتابعته مما لا يستشهد بها .

على أن فوقه أبا إسحاق - وهو السبيعي - ؛ وهو مدلس مختلط .

وحنش بن المعتمر ؛ فيه ضعف ، بل قال فيه ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به .

ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً : يرويه عبدالكريم بن هلال القُرَشي قال : أخبرني أسلم المكي : ثنا أبوالطفيل :

أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي : ألا من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا جندب ، ألا وأنا أبو ذر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

٤ ـ وأما حديث أبي سعيد الخدري : فيرويه عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة الكِلابي : ثنا عبدالرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه .

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص١٧٠) . وقال :

«لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد ، تفرد به عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة» .

قلت : ولم أجد من ترجمه .

وكذا اللذان فوقه .

وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

٥ ـ **وأما حديث أنس : فيرويه أبان بن أبي عياش عنه .**

أخرجه الخطيب (١٢/٩١) .

قلت : وأبان هذا متروك متهم بالكذب .

وبهذا التخريج والتحقيق ؛ يتبيَّنُ للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف ، لا يتقوى الحديث بمجموعها .

ويبدو أن الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها وإمعان النظر فيها ؛ وإلا لم يَقُلْ في كتابه «العلم الشامخ» (ص٥٢٠) :

«أخرجه الحاكم في «المستدرك» عن أبي ذر . وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضاً ، والبزار من حديث ابن الزبير . وحكم الذهبي بأنه «منكر» غير مقبول ؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء» !!

فأقول : نعم ! وللتعليل نفسه ؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه ؛ لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديداً ، كما هو مقرر في علم الحديث ، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه . وظني أن الشيخ ـ رحمه الله ـ لو تتبع الطرق كما فعلنا ؛ لم يخالف الذهبيَّ في إنكاره للحديث . والله أعلم .

ومما يؤيد قولَ المقبلي ـ أن المحملَ من مدارك الأهواء ـ : أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبدالحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص٢٣ ـ طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم (٣) ، موهماً القراء أنه صحيح بقوله :

«أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص١٥١) من الجزء الثالث من **صحيحة** (!) المستدرك» !

وهو ـ كعادته ـ لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه ، بل إنه

يسوقها كلها مساق المسلّمات المصحّحات من الأحاديث ؛ إن لم يشعر القارئ بصحتها كما فعل هنا بقوله :

«صحيحة المستدرك» ! فضلاً عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن ، ومتونها من نكارة .

وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب ؛ نصحاً للمسلمين ، وتحذيراً لهم من عمل المدلِّسين المُغْرِضين ، وعسى أن يكون ذلك قريباً .

ثم رأيت الخُمَيْنِيَّ قد زاد على عبدالحسين في الافتراء ؛ فزعم (ص١٧١) من كتابه «كشف الأسرار» أن الحديث من الأحاديث المسلَّمة المتواترة !!

ويعني بقوله : «المسلَّمة» ؛ أي : عند أهل السنة !

ثم كذب مرة أخرى كعادته ، فقال :

«وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثاً عن طريق أهل السنة» !

ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك ؛ كما تقدم !

٤٥٠٤ ـ (مَثَلُ بَلْعَمَ بْنِ باعُوراءَ في بني إسرائيلَ ؛ كَمَثَلِ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في هذهِ الأُمّةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٧٤/١/١٠ ـ طبع المجمع) عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه ـ مع إرساله ـ فيه عنعنة محمد بن إسحاق ؛ فإنه كان يدلِّس .

٤٥٠٥ - (إنّما مَثَلُ مِنىً كالرَّحِمِ ، هِيَ ضَيِّقةٌ ، فإذا حَمَلَتْ ؛ وسَّعَها اللهُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢١/١) عن علي بن عيسى **الهُذَلي** : ثنا **يزيد بن عبدالله القُرَشي** : حدثتنا **جُوَيْرِيَةُ مولاة أبي الطُّفَيْلِ** : سمعت أبا الطفيل يحدِّث عن أبي الدرداء قال :

قلنا : يا رسول الله ! إن أمر منى لعجب ؛ هي ضيِّقة ؛ فإذا نزلها الناس اتسعت؟! فقال ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد مظلم ؛ مَنْ دون أبي الطفيل لم أعرفهم .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٢٦٥) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، و«الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» .

قلت : ولم أره في النسخة المطبوعة من «الصغير» !

٤٥٠٦ - (مَجالسُ الذِّكْرِ تَنْزِلُ عليهِمُ السَّكينةُ ، وتَحُفُّ بهمُ الملائكةُ ، وتَغْشاهُمُ الرَّحْمةُ ، ويَذْكُرُهمُ اللهُ على عَرْشِهِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١١٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٢٨) عن **الجارود بن يزيد** عن عمر بن ذَرٍّ عن مجاهد عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث عمر ، تفرد به عنه الجارود بن يزيد النيسابوري» .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال العقيلي :

«يكذب ويضع الحديث» .

٤٥٠٧ ـ (مُجالَسةُ العُلماءِ عِبادَةٌ) .

ضعيف جدّاً . رواه أبو عبدالله الجَمَّال القرشي في «جزء من فوائده» (١/٣) ، والديلمي (٧٣/٤) عن مسلم بن كَيْسان عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلم بن كيسان ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٠٨ ـ (مُداراةُ الناسِ صَدَقةٌ) .

ضعيف . روي من حديث جابر ، وأنس بن مالك ، والمقدام بن مَعْدِي كَرِبَ ، وأبي هريرة .

١ ـ **أما حديث جابر** : فيرويه **المُسَيَّب بن واضح** : نا **يوسف بن أسباط** : نا سفيان عن محمد بن المنكدر عنه .

أخرجه ابن حبان (٢٠٧٥) ، وابن السني (٣٢٠) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٦/٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٤٦/٨) ، وكذا أبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/٢/١) ، وأبو عَرُوبة الحَرَّاني في «حديثه» (١/٣) ، وأبو سَعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/٨٩) ، وابن عدي (١/٩٢) ، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٠) . وقال أبو نعيم :

«تفرد به يوسف عن سفيان» . وقال ابن عدي ـ في ترجمة يوسف ـ :

«يعرف بالمسيب بن واضح عن يوسف عن سفيان بهذا الإسناد ، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء ؛ رووه عن يوسف ، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري» .

قلت : يوسف هذا صدوق ، ولكنهم ضعفوه ؛ لأنه كان يخطئ ، وقد دفن كتبه .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨٥) عن أبيه :

«حديث باطل لا أصل له ، ويوسف بن أسباط دَفَنَ كُتُبَهُ» .

قلت : وقد تابعه **يوسف بن محمد بن المنكدر** عن أبيه عن جابر .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦١٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨/١/٤٥٩ ـ بترقيمي) من طريقين عنه .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٧) :

«ويوسف هذا متروك . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٣٦) :

«يروي عن أبيه ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٢٨) ـ بعد أن عزاه لابن عدي والطبراني ـ :

«ويوسف بن محمد ضعفوه . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وأخرجه ابن أبي عاصم في «آداب الحكماء» بسند أحسن منه» !

قلت : وكأنه يعني السند الذي قبله من رواية المسيب بن واضح ؛ لأنه أشهر

أسانيده ، وقد عرفت أن أبا حاتم قد أبطله . وإن كان يعني غيره ؛ فلا فائدة منه أيضاً ؛ كما تقدم عن ابن عدي ؛ أنه سرقه منه جماعة من الضعفاء .

والمسيب بن واضح ضعفوه أيضاً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : صدوق يخطئ كثيراً . وضعفه الدارقطني» .

لكنه قد توبع في «طبقات الأصبهانيين» (٧١٨/٣٥٩) ، و«أخبار أصبهان» (٩/٢) .

٢ ـ **وأما حديث أنس** : فيرويه **الحسين بن داود بن معاذ البَلْخِيُّ** : ثنا يزيد ابن هارون عن حُمَيد عنه .

أخرجه ابن عَلْيك النيسابوري في «الفوائد» (٢/٣) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته البلخي هذا ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ليس بثقة ولا مأمون ، متهم» .

٣ ـ **وأما حديث المقدام** : فيرويه بقية **عن** بَحِيرِ بن سَعْد عن خالد بن معدان عنه .

أخرجه تَمَّام في «الفوائد» (١/١٤٠) .

قلت : وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه **زكريا بن يحيى** : أنبأ **أبو معاذ أحمد بن محمد البصري** : ثنا سفيان بن سعيد الثوري عن الأعرج عنه به مرفوعاً ؛ وزاد :

«وتقربوا إلى الله بمحبة المساكين والدنوِّ منهم ؛ فإن الرحمة نازلة عليهم ، والسكينة في قلوبهم ، وأبغضوا أهل المعاصي وتباعدوا عنهم ؛ فإن المقت والسخط

حولهم حتى يتوبوا ، فإذا تابوا تاب الله عليهم ، والتائب حبيب الله ، فهم إخوانكم ، ولا تعيِّروهم بذنب ، فمن عيَّر مسلماً بذنب قد تاب إلى الله منه ؛ لم يمت حتى يركبه» .

أخرجه أبو صالح الحَرَمِي في «الفوائد العوالي» (ق١٧٤/٢) .

قلت : وإسناده مظلم ؛ من دون الثوري لم أعرفهما .

وزكريا بن يحيى ؛ يحتمل أنه **أبو يحيى المصري الوقار** ؛ كذبه صالح جزرة ، وقال :

«كان من الكذابين الكبار» .

٤٥٠٩ - (مَكانُ الكَيِّ التَّكْميدُ ، ومَكانُ العِلاقِ السَّعُوطُ ، ومكانُ النَّفْخِ اللَّدودُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٧٠/٦) عن إبراهيم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين إبراهيم - وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ - وعائشة .

ورجاله ثقات .

٤٥١٠ - (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : كَما تَدِينُ تُدانُ ، وكَما تَزْرَعُ تَحْصُدُ) .

لا أصل له مرفوعاً . رواه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ١٦٤ - بتحقيقي) من طريق أبي حاتم الرازي قال : حدثني **سُوَيد - هو ابن سعيد -** : ثنا **أبو عون الحكم بن سنان** عن مالك بن دينار **قال** . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه مقطوعاً ـ ؛ فلا يصح إسناده ؛ لأن الحكم بن سنان ضعيف .

ونحوه سويد بن سعيد .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن فَضَالةَ ابن عُبَيْدٍ مرفوعاً ! وتعقبه المناوي بقوله :

«ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي أسنده في «مسند الفردوس» ! وليس كذلك ، بل ذكره بغير سند ، وبيَّض له ولده . وروى الإمام أحمد في «الزهد» بسند عن مالك بن دينار قال . . .» فذكره مقطوعاً كما سبق .

٤٥١١ ـ (مَكَّةُ أمُّ القُرَى ، ومَرْوُ أمُّ خُراسانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١/١٠٩) عن **سَمُرة بن حجرٍ الأنباري** : ثنا حسام **ابن مِصَكٍّ** عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وحسام هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ؛ يكاد يُتْرَك» .

وسمرة بن حجر الأنباري ؛ لم أعرفه[1] .

٤٥١٢ ـ (مَكَّةُ مُناخٌ ، لا تُباعُ رِباعُها ، ولا تُؤَجَّرُ بُيوتُهَا) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٢٣) ، وأبو عبدالله القطان في «حديثه» (ق٢/١٨١) ، والدارقطني في «السنن» (٣١٣) ، وعنه الديلمي (٤/٦٩) ، والحاكم (٢/٥٣) ، والبيهقي (٦/٣٥) من طريق **إسماعيل بن**

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩/٢٢٨) . (الناشر) .

إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن عبدالله بن بَابَاهْ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف ، ولم يروه غيره» . وقال البيهقي :

«إسماعيل ضعيف ، وأبوه غير قوي ، واختلف عليه : فروي عنه هكذا . وروي عنه عن أبيه عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً ببعض معناه» .

قلت : وشذَّ الحاكم فقال :

«صحيح الإسناد» !

فردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : إسماعيل ضعَّفوه» .

ومن طريقه : أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٥) ، ونقل تضعيفه عن ابن معين . وعن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» . وقال مرة :

«منكر الحديث» .

فهو عند البخاري شديد الضعف .

وقد روي من طريق أخرى ؛ فقال **أبو حنيفة** : عن **عبيدالله بن أبي زياد** (وفي رواية عنه : **ابن أبي يزيد**) عن أبي نَجِيح عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي . وقال الدارقطني :

«كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً . ووهم أيضاً في قوله : عبيدالله بن أبي يزيد ! وإنما هو ابن أبي زياد القَدَّاح ، والصحيح أنه موقوف» .

ثم أخرجه هو ، والبيهقي : من طريقين آخرين عن ابن أبي زياد به موقوفاً .

قلت : وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً :

أما الرفع ؛ فلتفرد أبي حنيفة به .

وأما الوقف ؛ فلأن ابن أبي زياد ليس بالقوي كما في «التقريب» . وقال الذهبي في «التلخيص» :

«قلت : عبيدالله لين» .

(تنبيه) : لفظ الحديث عند الطحاوي :

«لا يحل بيع بيوت مكة ، ولا إجارتها» .

واختار الطحاوي خلافه ، وهو مذهب أبي يوسف : أنه لا بأس ببيع أرض مكة وإجارتها ، وأنها في ذلك كسائر البلاد .

٤٥١٣ ـ (مَلَكٌ موكَّلٌ بالقُرآن ، فمَنْ قرأَهُ ـ مِنْ أَعْجَميٌّ أو عَربيٌّ ـ فلمْ يُقَوِّمْهُ ؛ قَوَّمهُ الملَكُ ، ثُمَّ رَفعَهُ قَواماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٦٥) عن الحاكم معلقاً بسنده عن المعلى عن سليمان التيمي عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ المعلى : هو ابن هلال الطَّحَّان الكوفي ؛ قال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الشيرازي في «الألقاب» عن أنس . قال المناوي :

«وظاهر صنيع المؤلف أنه لا يوجد مخرجاً لأشهر من الشيرازي ؛ مع أن الحاكم والديلمي خرجاه» !

كذا قال ! وظاهر كلامه أن الحاكم أخرجه في «المستدرك» ، ولم أره فيه !

٤٥١٤ - (مِنْ أشْراطِ السَّاعةِ : أنْ يَمُرَّ الرَّجُلُ في المَسْجِدِ ، لا يُصَلِّي فيهِ رَكْعَتَينِ ، وأن لا يُسلِّمَ الرَّجُلُ إلا على مَنْ يَعْرِفُ ، وأنْ يُبْرِدَ الصبيُّ الشَّيخَ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٢٦/٢٨٣/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣٦) من طريق الحسن بن بِشْر البَجَليِّ : نا الحكم بن عبدالملك عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه قال :

لقي ابن مسعود رجلاً ، فقال : السلام عليك يا ابن مسعود ! فقال ابن مسعود : صدق الله ورسوله ﷺ ! سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الحكم بن عبدالملك القرشي ؛ قال الحافظ : «ضعيف» .

وخالفه منصور فقال : عن سالم بن أبي الجعد قال . . . فذكره ، لم يقل في إسناده : عن أبيه ، ولم يذكر في متنه :

«وأن لا يسلم . . .» .

أخرجه الطبراني أيضاً .

ثم أخرجه من طريق عمر بن المغيرة عن ميمون أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة قال :

لقي ابنَ مسعود أعرابيٌّ . . . الحديث مثله ؛ إلا أنه قال :

«وحتى تتخذ المساجد طرقاً» .

لكنْ ميمون أبو حمزة ضعيف .

وعمر بن المغيرة ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث مجهول» .

ثم تبيَّن أنّه قد تقدّم برقم (١٥٣٠)[1] .

٤٥١٥ - (مِنِ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ : هَلاكُ العَرَبِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) عن محمد بن أبي رَزِين عن أمِّه قالت :

كانت أم الحُرَيْرِ إذا مات أحد من العرب اشتد عليها ، فقيل لها : إنا نراك إذا مات الرجل من العرب اشتد عليك؟ قالت : سمعت مولاي يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال - مضعِّفاً - :

«حديث غريب» .

قلت : وعلته أم الحُرَير - بالتصغير - ؛ لا تعرف ؛ كما قال الحافظ الذهبي والعسقلاني .

ومثلها أم محمد بن أبي رزين ، وإن لم أجد من صرح بذلك .

وروى البزار (٣٣٣٠) ، وأحمد (٢/٥١٣) عن أبي بكر عن داود عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«أول الناس هلاكاً العرب ، ثم أهل فارس» .

---

(١) وقال الشيخ - رحمه الله - في آخر تخريجه هناك : «وإنما أوردته هنا من أجل الجملة الأخيرة منه في الإبراد ، وأما سائره فثابت في أحاديث ، فانظر الكتاب الآخر (٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩)» . (الناشر)

وهذا إسناد ضعيف ؛ داود ـ وهو ابن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ـ ضعيف . وأبوه فيه جهالة .

٤٥١٦ ـ (مِنَ الجَفاءِ : أنْ أُذْكَرَ عندَ الرَّجُلِ ، فلا يُصَلِّي عَلَيَّ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣١٢١) عن محمد بن مسلم وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل .

ومحمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر .

٤٥١٧ ـ (مِنَ الصَّدقةِ : أنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ العِلْمَ ؛ فَيَعْمَلَ بهِ وَيُعَلِّمَهُ) .

ضعيف . رواه أبو خيثمة زهير بن حرب في «كتاب العلم» (رقم : ١٣٨) : نا معاذ : نا أشعث عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن الحسن ـ وهو البصري ـ تابعي يرسل كثيراً . ورجاله ثقات .

وأشعث : هو ابن عبدالله الحُدَّاني .

والحديث ؛ أخرجه الآجُرِّي أيضاً في «أخلاق العلماء» (ص٢٧) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١٢٢/١) عن الحسن مرسلاً .

٤٥١٨ ـ (مِنَ المروءَةِ : أَنْ يُنْصِتَ الأخُ لأخيهِ إذا حَدَّثَهُ ، ومِنْ حُسْنِ المُمَاشَاةِ : أنْ يَقِفَ الأخُ لأخيهِ إذا انقطعَ شِسْعُ نَعْلِهِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٩٤/٦) عن **أبي يعقوب إسحاق**

ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى المُؤَذِّن : حدثنا خِرَاشُ بن عبدالله قال : حدثني مولاي أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خراش بن عبدالله ، وهو ساقط عدم ؛ كما قال الذهبي .

وإسحاق بن يعقوب غير معروف ، وفي ترجمته ساقه الخطيب ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبه يرد أيضاً على قول الذهبي في ترجمة خراش :

«ما أتى به غير **أبي سعيد العدوي الكذاب**» !

ويُستدرك به على تعقُّب الحافظ عليه بقوله :

«بل روى عنه أيضاً حفيده خراش» !

فقد روى عنه يعقوب بن إسحاق أيضاً .

والحديث ؛ روى الشطر الأول منه ابن قدامة في «المتحابين في الله» (ق١١١/١) .

٤٥١٩ ـ (مِنْ بَرَكَةِ المرأَةِ : تَبْكِيرُهَا بالبنَاتِ ؛ ألمْ تَسْمَع اللهَ يقولُ : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يشاءُ إناثاً ويَهَبُ لِمَنْ يشاءُ الذُّكورَ﴾ ، فبدأَ بالإناثِ قَبلَ الذُّكورِ) .

موضوع . رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٧٢) ، والخطيب (١٤/٤١٧ ـ ٤١٨) ، وابن عساكر (١٣/٣٩٨/١) ، وأبو نعيم في «جزء حديث

الكُدَيمي وغيره» (٢/٣٣) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا حَكِيم بن حِزَام عن العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ حكيم بن حزام هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«متروك الحديث» . وقال الساجي :

«يحدِّث بأحاديث بواطيل» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الخرائطي .

وتعقّبه السيوطي في «اللآلئ» (٩٧/٢) بأن له شاهداً من حديث عائشة مرفوعاً نحوه ؛ رواه أبو الشيخ !

وأقول : فيه متهمان ، فلا يصلح للشهادة .

٤٥٢٠ - (مِنْ تمامِ النِّعْمَةِ : دُخولُ الجَنَّةِ ، والفَوْزُ مِنَ النَّارِ) .

ضعيف[1] . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥) ، والترمذي (٣٥٢٤) ، وابن أبي شيبة (٩٤٠٥/٢٦٩/١٠) ، وأحمد (٢٣٥/٥) ، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٥٥ - ٥٦) عن أبي الوَرْدِ عن اللَّجْلاج عن معاذ بن جبل قال :

سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو يقول : اللهم ! إني أسألك تمام النعمة ، فقال :

«أي شيء تمام النعمة؟» . قال : دعوة دعوت بها ، أرجو بها الخير ، قال :

«فإن من تمام . . .» (الحديث) .

---

(١) تقدم تخريجه برقم (٣٤١٦) ، وما هنا فيه زيادة وفائدة . (الناشر) .

وسمع رجلاً وهو يقول : يا ذا الجلال والإكرام ! فقال :

«قد استجيب لك ، فَسَلْ» .

وسمع رسول الله ﷺ رجلاً وهو يقول : اللهم ! إني أسألك الصبر ، قال :

«سألت الله البلاء ؛ فاسأله العافية» .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ؛ أبو الورد : هو ابن ثُمَامة بن حَزْنٍ القُشَيْري ؛ لم يوثقه أحد ، وقال الحافظ :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ومع ذلك سكت عليه في «الفتح» (١١/٢٢٤ - ٢٢٥) ؛ وقد ذكره دليلاً لمن قال : إن الاسم الأعظم : «ذو الجلال والإكرام» ! وما أراه يجوز له السكوت عليه ؛ فقد ذكر في الاسم الأعظم أربعة عشر قولاً ؛ هذا أحدها ، فيحسن في مثل هذا الخلاف أن يُبيِّن قيمة أدلة الأقوال من حيث الثبوت ؛ لأن ذلك يساعد مَنْ لا علم عنده بالحديث على الترجيح .

٤٥٢١ - (مِنْ حُسْنِ عبادةِ المَرْءِ : حُسْنُ ظَنِّهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/١٦١) ، والخطيب (٥/٣٧٧) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/١٤١) عن **سليمان بن الفضل الزَّيْدي** : ثنا ابن المبارك عن همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«سليمان ؛ ليس بمستقيم الحديث ، وقد رأيت له غير حديث منكر ، والحديث بهذا الإسناد لا أصل له» .

٤٥٢٢ ـ (مِنْ سَعادَةِ المَرْءِ : أن يُشْبِهَ أَباهُ) .

ضعيف . قال القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٢) : روى أبو عبدالله الحافظ (يعني : الحاكم) في «كتاب فضائل الشافعي» قال : نا **أبو علي الحسن بن محمد الصاغاني** قال : نا **أبو رجاء محمد بن حَمْدَوَيْهِ** قال : نا **عبيدالله بن عمر** قال : نا **أبو غسان القاضي أيوب بن يونس** عن أبيه عن إياس بن معاوية عن أنس بن مالك قال :

كان النبي ﷺ ذات يوم في فُسْطاط ؛ إذ جاءه السائب بن عبد يزيد ومعه ابنه ، فنظر إليه النبي ﷺ وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مِنْ دون إياس بن معاوية ؛ لم أجد من ذكرهم ؛ سوى أبي علي الحسن بن محمد الصَّاغاني ؛ فأورده السمعاني في مادة «الصاغاني» هذه ؛ وقال :

«سمع أحمد بن محمد بن عمرو الضُّبَعِي . روى عنه الحاكم أبو عبدالله الحافظ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

٤٥٢٣ ـ (مِنْ سُنَنِ المُرْسَلينَ : الحِلْمُ ، والحَيَاءُ ، والحِجَامَةُ ، والتَعَطُّرُ ، وكَثْرةُ الأَزْواجِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٧٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٥٨/٢) عن **قُدَامة بن محمد** عن **إسماعيل بن شيبة** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث غير محفوظ بهذا الإسناد» . وقال البيهقي :

«تفرد به قدامة بن محمد الخشرمي عن إسماعيل ، وليسا بالقويين ، وأصح ما روي فيه . . .» .

ثم ذكر حديث أبي أيوب المتقدم بلفظ : «أربع . . .» وهو ضعيف أيضاً ، مخرج في «الإرواء» (٧٥) ، وفي «المشكاة» (٣٨٢) .

٤٥٢٤ ـ (مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ : إفْشاؤها) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٥٨٠) عن معمر عن قتادة **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله . ورجاله ثقات .

٤٥٢٥ ـ (إنّ مِنْ كَرامةِ المؤمنِ علَى اللهِ : نقاءَ ثَوْبِهِ ، ورِضاهُ بِاليَسيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٠٢) عن كثير بن عُبَيْدٍ الحمصي : نا بقية بن الوليد عن **أبي توبة النُّمَيْرِي** عن **عَبَّاد بن كثير** عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عباد بن كثير ـ وهو الثقفي البصري ـ متروك . قال أحمد :

«روى أحاديثَ كذبٍ» ؛ كما في «التقريب» .

وأبو توبة النميري : اسمه جَرْوَلُ بن جَيْفَلٍ الحَرَّاني ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٥٥١) :

«قال أبي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : كان صدوقاً ، ما كان به بأس» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، وقال ابن المديني : روى مناكير» .

قلت : لعل تلك المناكير ممن فوقه أو ممن دونه ، كما هو الشأن هنا ؛ ففوقه عباد المتروك .

وتحته بقية بن الوليد ؛ وهو مدلس ، وقد عنعنه .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٢/٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه عباد بن كثير ، وثقه ابن معين ، وضعفه غيره . وجرول ابن جيفل ؛ ثقة ، وقال ابن المديني : له مناكير ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وكان عليه أن ينبِّه على تدليس بقية وعنعنته .

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ تعلم أن قول ابن حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ في رسالته «أحكام اللباس» (ق٢/٢) :

«حديث حسن» !

أنه غير حسن ! ولعل السبب اغتراره بتخريج الهيثمي السابق ، وتقليده إياه في ذلك الاختلاف الذي حكاه في عباد ، وهو اختلاف لا قيمة له ؛ فقد قال ابن حبان :

«كان يحيى بن معين يوثقه ، وهو عندي لا شيء في الحديث» . وقال الحاكم ـ على تساهله المعروف ـ :

«روى أحاديث موضوعة» .

وهذا كله جارٍ على أنه عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ، وهو محتمل ؛ لأنهم ذكروا في الرواة عنه أبا توبة النميري .

وأنا جريت على أنه عباد بن كثير الثَّقفي البصري كما تقدم ؛ لأنهم ذكروا في شيوخه عبدالله بن طاوس ، وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى . والله أعلم .

٤٥٢٦ - (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : مَنْ سَرَّهُ أنْ تَطولَ أيامُ حَيَاتِهِ ، أو يُزادَ في رزقهِ ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)(١) .

ضعيف . رواه الحاكم (٤/١٦٠) ، والبزار (٢/٣٧٤/١٨٨٠) ، والبَاطِرْقَاني في «جزء من حديثه» (١/١٦٥) ، وابن عساكر (٩/٧٠/٢ و١٥/٣٨٠/٢) عن **سعيد ابن بَشِير** عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !! مع أنه القائل في «الضعفاء» (١/١٦٥) :

«سعيد بن بشير ؛ وثقه شعبة ، وفيه لين» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

ومن ذلك ؛ تعلم تساهل المنذري في قوله في «الترغيب» (٣/٢٢٣) :

«رواه البزار بإسناد لا بأس به ، والحاكم وصححه» !

٤٥٢٧ - (مَنِ ابْتُليَ فصبَرَ ، وأُعْطِيَ فشكَرَ ، وظَلَمَ فاسْتَغْفَرَ ، وظُلِمَ فَغَفَرَ ؛ أولئكَ لَهُمُ الأمْنُ وهُمْ مُهْتدونَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن بِشْران في «الأمالي» (١٨/٤/٢) عن محمد بن المُعَلَّى عن زياد بن خيثمة عن **أبي داود** ، عن عبدالله بن سَخْبَرة مرفوعاً .

---

(١) قال الشيخ - رحمه الله - في حاشيته على «ضعيف الجامع» (ص٧٦٢) : «قلت : بل هذا من قول نبينا ﷺ ؛ ثبت ذلك عنه من طرق ، فانظر «صحيح الجامع» (٥٩٥٦ ، ٦٢٩١)(الناشر) .

ومن هذا الوجه : رواه أبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (٢/١٩) ، والمخلِّص في «الفوائد المنتقاة» (٣/١٥٠/٢) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٢/١٣٠) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (١/٢٥/٢) وفي «الصبر» (٢/٤٣) إلا أنه قال : عن عبدالله بن سخبرة عن سخبرة .

وكذا رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٢٥٠/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبو داود : هو الأعمى ؛ متروك .

وقد أخرج الترمذي (٢٦٥٠) حديثاً آخر عن محمد بن المعلى بهذا الإسناد بلفظ :

«من طلب العلم ؛ كان كفارة لما مضى» . وقال :

«حديث ضعيف الإسناد ؛ أبو داود يضعف ، ولا نعرف لعبدالله بن سخبرة كبير شيء ، ولا لأبيه ، واسم أبي داود : نفيع الأعمى ، تكلم فيه قتادة وغير واحد من أهل العلم» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

قلت : فمن الغريب ما نقله المناوي عن الحافظ ، فقد قال ـ عقب قول السيوطي : «رواه الطبراني والبيهقي في (الشعب)» ـ :

«رمز المصنف لحسنه ، وأصله قول الحافظ في «الفتح» : خرجه الطبراني بسند حسن» !

ووجه الاستغراب : أنني لا أظنه عند الطبراني إلا من الوجه المتقدم الواهي ، ويؤيدني أن الحافظ المنذري في «الترغيب» (٤/٤٥) أشار إلى تضعيفه ؛ وقال :

«رواه الطبراني» !

٤٥٢٨ ـ (مَنْ أَتى الجُمُعَةَ والإمامُ يَخْطُبُ ؛ كانَتْ لهُ ظهراً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/١٤١/٨) عن **أبي الفتح صدقة بن محمد بن محمد بن محمد بن خالد بن معتوق الهَمْداني ـ من أهل عين ثَرْمَا ـ** : نا **أبو الجهم بن طَلاب** : نا **يوسف بن عمر** : نا سعيد بن المغيرة : نا أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة أبي الفتح هذا ، ولم يذكر فيه أكثر من هذا الحديث .

وأبو الجهم بن طلاب وشيخه يوسف بن عمر ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وبقية الرجال ثقات .

وأبو إسحاق الفزاري : اسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه . ولم يتعقبه المناوي بشيء ، بل شرحه شرحاً يُوهم صحة الحديث ، فقال :

«أي فاتته الجمعة ؛ فلا يصح ما صلاه جمعة ؛ بل ظهراً ؛ لفوات شرطها من سماعه للخطبة ، وهذا إذا لم يتم العدد إلا به» !

ولا دليل في السنّة على شرطية سماع الخطبة ، ولا على اشتراط عدد أكثر من عدد صلاة الجماعة ؛ فتنبَّه !

٤٥٢٩ ـ (مَنْ أَتى امرأةً في حَيْضِها ؛ فَلْيَتَصدَّقْ بدِينارٍ ، ومَنْ أَتاها وقَدْ أدبَرَ الدَّمُ عنها ولمْ تَغْتسلْ ؛ فبِنصْفِ دينارٍ . كلُّ ذلكَ عن النبيِّ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٤٩) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري : أنا عبدالرزاق : أنا محمد بن راشد وابن جريج قالا : أنا عبدالكريم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالكريم هذا : هو ابن أبي المُخَارق أبو أمية ؛ وهو مجمع على ضعفه ، وقيل : إنه عبدالكريم بن مالك الجزري الثقة ! والراجح الأول ؛ كما حققته في «صحيح أبي داود» (٢٥٨) .

واعلم أنه قد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً : متناً وسنداً ، وقد بيَّنت شيئاً منه في الكتاب المذكور ، وفي «ضعيف أبي داود» رقم (٤١ ـ ٤٣) ، وبيَّنت أن الصحيح في متنه :

أن عليه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار على التخيير ، وبدون التفصيل المذكور في هذا الحديث . والله أعلم .

٤٥٣٠ ـ (مَنِ اتَّبعَ جِنازةً ؛ فليَحْمِلْ بجوانبِ السَّريرِ كُلِّها ؛ فإنَّهُ مِنَ السُّنَّة) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٥١) ، والطيالسي (١/١٦٥) عن عُبَيْدِ بن نِسْطاسٍ ، عن أبي عبيدة قال : قال عبدالله بن مسعود . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (ق٩٢/٢) :

«هذا إسناد موقوف ، رجاله ثقات ، وحكمه الرفع ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن أبا

عبيدة ـ واسمه عامر ، وقيل : اسمه كنيته ـ لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وعمرو بن مرة ، وغيرهم» .

٤٥٣١ ـ (مَنِ اتَّبَعَ كِتابَ اللهِ ؛ هداهُ اللهُ مِنَ الضَّلالَةِ ، ووقاهُ سُوءَ الحسابِ يومَ القِيامَةِ ، وذلكَ أنَّ اللهَ يقولُ : ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُداىَ فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٦١) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : حدثني أبي ، قال : وجدت في كتاب أبي بخطه عن عمران بن أبي عمران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عمران بن أبي عمران هذا ؛ الظاهر أنه الرملي ؛ قال الذهبي :

«أتى بخبر كذب عن بقية بن الوليد ؛ فهو آفته» .

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ؛ متكلَّم فيه .

والحديث ؛ عزاه في «الدر المنثور» (٥/٣١١) لابن أبي شيبة أيضاً ، وأبي نعيم في «الحلية» ، وابن مردويه عن ابن عباس مرفوعاً . قال :

«وأخرج الفريابي ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، ومحمد بن نصر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والحاكم ـ وصححه ـ ، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق ، عن ابن عباس قال :

أجار اللهُ تابعَ القرآن من أن يضل في الدنيا ، أو أن يشقى في الآخرة . ثم قرأ :

﴿فَمَنِ اتَّبعَ هُدايَ فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾ ؛ لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة» .

قلت : وهو عند الحاكم (٣٨١/٢) من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

من قرأ القرآن واتبع ما فيه ؛ هداه الله . . . الحديث مثل حديث الترجمة . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

والظاهر أن هذا هو أصل الحديث ؛ موقوف على ابن عباس ؛ رفعه ذلك المتهم .

ويؤيد ذلك : مجيئه من طرق عن ابن عباس موقوفاً .

٤٥٣٢ - (مَنْ أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ وعندَهُ قومٌ جُلوسٌ ؛ فَهُم شُرَكاؤهُ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٣/٢) عن يحيى بن سعيد الواسطي : نا يحيى بن العلاء عن طلحة بن عبيدالله عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

٤٥٣٣ - (مَنِ اتَّخذَ مِنَ الخَدَمِ غيْرَ ما يَنْكِحُ ، ثُمَّ بَغَيْنَ ؛ فَعَليهِ مِثْلُ آثامِهِنَّ مِنْ غيرِ أنْ يَنْقُصَ مِنْ آثامِهِنَّ شيءٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٥١ «زوائده» لابن حجر) . . . عن عطاء بن يسار عن سلمان : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال صاحب «الزوائد» :

«فيه انقطاع» . يعني : بين عطاء وسلمان .

وفيه راويان آخران مجهولان ؛ كما نقله المناوي عن عبدالحق الإشبيلي . وقد سقط تمام الإسناد من «الزوائد» ؛ فلم أتمكن من دراسته ، فراجع «المناوي» .

ثم وقفت على إسناد البزار في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي ، ومنه بدا لي أن ما نقله المناوي عن عبدالحق فيه نظر ؛ لأنه ذكر فيه (٢/١٢٠/١) أن عبدالحق ذكر الحديث من طريق البزار عن عطاء بن يسار . . . فتعقبه بقوله :

«كذا أورده غير مبرز من إسناده إلا عطاءً ، ورأيت في بعضها تنبيهاً في (الحاشية) معزوّاً إلى أبي محمد ، معناه : أنه لا يعلم سماع عطاء من سلمان ! كأنه لم يهمه من أمر إسناده غير ذلك ! والحديث لا يصح ولو صح سماعه منه ؛ لأنه عند البزار هكذا : حدثنا إبراهيم بن عبدالله قال : حدثنا سعيد بن محمد قال : حدثنا **علي بن غراب** عن **سعيد بن الحُرِّ** عن سلمة بن كلثوم عن عطاء . . . فذكره .

أما سعيد بن الحُرِّ ؛ فلا أعرف له وجوداً إلا هنا .

وسلمة بن كلـ . . .» .

قلت : محل النقط لم يظهر في المصورة[1] ، فربما كان فيه كلامه على علي بن غراب ، وهو ممن اختلف فيه . وفي «التقريب» :

«صدوق ، وكان يدلس ويتشيع ، وأفرط ابن حبان في تضعيفه» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٢٩٨) :

---

(١) انظر مطبوع «بيان الوهم والإيهام» (٥/٨٨) . (الناشر) .

«رواه البزار عن عطاء بن يسار عن سلمان ؛ ولم يدركه ، وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولم أره في «كشف الأستار» ! والله أعلم .

٤٥٣٤ - (مَن اجتنبَ مِنَ الرِّجالِ أربعاً ؛ فُتِحَتْ له أبوابُ الجنة ، يَدْخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ : الدِّماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْرِبةَ . ومِنَ النساءِ : إذا صَلَّت خَمْسَها ، وصامَتْ شَهْرَها ، وأَحْصَنَتْ فَرْجَها ، وأطاعَتْ زَوْجَها ؛ فُتِحَت لها أبوابُ الجنةِ الثمانيةُ ؛ تَدْخل مِنْ أيِّها شاءَتْ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٤١) ، والسَّهْمي في «تاريخ جرجان» (٢٩١) عن رَوَّاد بن الجَرَّاح عن الثوري عن الزبير بن عدي قال : سمعت أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«هذا هو الحديث الذي قال أحمد : حديث منكر ، ونهى ابن زنجويه أن يحدث به» .

قلت : وهو من مناكير رواد بن الجراح هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، اختلط بآخره فتُرِك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد» .

ومن طريقه : أخرج البزار الشطر الأول منه ؛ كما في «المناوي» .

٤٥٣٥ - (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ المُجْتَهِدَ ؛ فلْيَكُفَّ عَنِ الذُّنُوبِ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعيد النَّقَّاش في «الثاني من الأمالي» (٢/٤٧) ، وأبو

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «البزار» . وهو في «الكشف» برقم (٣٣٣٦) . (الناشر) .

نعـيم في «الحليـة» (١٠/٤٠٠) عن يوسف بن ميـمـون عن عطاء عن عـائشـة مرفوعاً . وقالا :

«تفرد به يوسف» .

قلت : وهو الصباغ ، وهو ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٤/٢/٤) ، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٠/٢/٤) :

«منكر الحديث جدّاً» .

٤٥٣٦ ـ (مَنْ أَحَبَّ قَوْماً عَلى أعمالِهم ؛ حُشِرَ يَومَ القيامةِ في زُمْرَتِهم ، فَحُوسِبَ بِحِسابِهِم ، وإنْ لَمْ يَعْمَلْ أَعمالَهُمْ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي (٢/١١) ، والخطيب (١٩٦/٥) عن إسماعيل بن يحيى عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل بن يحيى ـ وهو التيمي ـ ؛ كذاب ، كما قال غير واحد من الأئمة . وقال الدارقطني :

«كان يكذب على مالك والثوري وغيرهما» . وقال ابن عدي :

«حدث عن الثقات بالبواطيل ، وهذا الحديث لا يرويه عن الثوري غيره» .

قلت : ومنه تعلم أن الحافظ السخاوي لم يعطه حقه من الجرح حين قال في «المقاصد» (ص٣٧٩) :

«وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

ومن العجيب : أن المناوي أقرّه على ذلك كما يأتي ؛ فلعلهما لم يستحضرا ـ حين حررا ذلك ـ ترجمته ؛ فَرَقًا لَهُ ، فاقتصرا على هذا الجرح الناعم !

وفي «الجامع الصغير» بلفظ :

«من أحب قوماً ؛ حشره الله في زمرتهم» .

رواه الطبراني في «الكبير» ، والضياء عن أبي قِرْصَافَةَ .

وذكره الهيثمي (١٠/٢٨١) من رواية الطبراني ، وقال :

«وفيه من لم أعرفه» .

وقد نقله عنه المناوي ، وأتبعه بقوله :

«فقال السخاوي : فيه إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

وأنا أستبعد جداً أن يكون عند الطبراني من طريق إسماعيل هذا ، ثم يخفى حاله على الهيثمي ، أو يغضّ الطرف عنه فلا يعلّه به ؛ وهو كذاب كما سبق ، وإنما يعله بمن لم يعرفه ! هذا أبعد ما يكون عن أهل العلم .

ويؤيده إخراج الضياء إياه في «الأحاديث المختارة» ، فهل يعقل أن يكون في إسناده هذا الكذاب؟!

فالذي يغلب على الظن : أن السخاوي لم تكن عبارته محررة في الكلام على الحديث واختلاف ألفاظه ، فاغترَّ المناوي بظاهر كلامه ؛ فقد قال السخاوي ـ تحت حديث «المرء مع من أحب» ـ :

«وفي لفظ آخر عن أبي قرصافة : «من أحب قوماً ووالاهم ؛ حشره الله فيهم» . وفي آخر عن جابر : «من أحب قوماً على أعمالهم ؛ حشر معهم يوم القيامة» . وفي لفظ : «حشر في زمرتهم» . وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ؛ ضعيف» .

أقول : ففهم المناوي ـ والله أعلم ـ من قول السخاوي :

«وفي سنده» ؛ أنه يعني الحديث بجميع ألفاظه المذكورة ! والظاهر أنه يعني حديث جابر وحده . والله أعلم .

وأما حديث : «المرء مع من أحب» ؛ فهو متفق عليه من حديث أنس بن مالك ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ١٠٢٨) ، و«تخريج فقه السيرة» (٢١٤) .

٤٥٣٧ ـ (مَنْ أَحْسَنَ الصلاةَ حيثُ يراهُ الناسُ ، وأَساءَ حينَ يَخْلُو ؛ فتلكَ استهانةٌ يستهينُ بها ربَّهُ) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٦٩) ، والجرجاني في «الفوائد» (١/١٥٨) ، وأبو محمد الضَّرَّاب في «ذم الرياء في الأعمال» (١/٢٧٩) ، والبيهقي في «السنن» (٢/٢٩٠) عن **إبراهيم الهَجَري** عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ثم رواه أبو محمد (١/٢٨٠ ـ ٢٨١) من طريق أخرى عن إبراهيم به موقوفاً . قال المنذري في «الترغيب» (١/٣٣) :

«الموقوف أشبه» .

قلت : وهو ضعيف موقوفاً ومرفوعاً ؛ فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري ؛ وهو ضعيف .

ثم وجدت له متابعاً : أخرجه أبو القاسم الحسيني في «الأمالي» (١/١١) عن **عبدالله بن محمد بن المغيرة** قال : حدثنا سفيانُ عن عطاء بن السائب عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي الأحوص به .

لكن عبدالله بن محمد بن المغيرة ـ وهو الكوفي نزيل مصر ـ شديد الضعف ؛ قال ابن يونس :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وساق له الذهبي عدة أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

«قلت : وهذه موضوعات» .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في «تفسيره» بسند أبي يعلى ، وسكت عنه ، فتوهم الشيخ الرفاعي (٦٠١/٢) أن ذلك تصحيح منه للحديث ، فذكره في «مختصره» ! وليته سكت إذ أورده كما فعل بلديه (٤٤١/٢) ! إذن لكان الخطأ أيسر ، فكيف به وقد صرح بتصحيحه في «فهرسه»؟! فإلى الله المشتكى من هذا الزمان ومدعي العلم فيه !!

٤٥٣٨ ـ (مَنْ أَحْيَا سُنَّتي فقدْ أحَبَّني ، ومَنْ أحبَّني كانَ معي في الجنَّة) .

ضعيف . روي من حديث أنس ، وله عنه طرق :

الأولى : عن ابنٍ لأنس بن مالك ـ واختلف في اسمه ـ ، فقال بقية : **عن عاصم بن سعيد** : حدثني ابن لأنس بن مالك عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه أبو عبدالله الرازي في «مشيختـه» (١/٣) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/١٣١/١) ، وأبو محمد الجوهري في «مجلسان من الأمالي» (٢/٦٦) ، واللالكائي في «شرح السنة» (١/١٠/٢) ، والهَرَوي في «ذم الكلام» (٤/٨٢/٢) عن بقية به .

إلا أن بعضهم قال : حدثني معبد بن خالد عن أنس .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١١٤) عن بقية عن **عاصم** قال : حدثني سعيد بن خالد عن **خالد بن أنس** عن أنس . ثم قال :

«لا يتابع عليه . وخالد بن أنس لا يعرف . وعاصم بن سعيد مجهول أيضاً» . وقال :

«وفي هذا الباب أسانيد لَيِّنة من غير هذا الوجه» .

ثم رواه (٣٢٧) من طريق نُعَيْم بن حماد : حدثنا بقية **عن عياض بن سعيد المازني** قال : حدثني سعيد بن خالد بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك به . وقال :

«عياض مجهول ، حديثه غير محفوظ ، وقد روي بإسناد أصلح من هذا من غير هذا الوجه» .

قلت : ولعله يعني الطريق التالية عن ابن جدعان .

وبالجملة ؛ فهذه الطريق الأولى مدارها على بقية ، وهو مدلس ، وقد عنعنه في كل الطرق عنه . ثم هو ـ إلى ذلك ـ اضطرب في إسناده على وجوه :

فهو تارة يسمي شيخه عاصماً ، وتارة عياضاً .

وتارة لا يسمي ابن أنس ، وتارة يسميه . وإذا سماه ؛ فتارة يسميه معبداً ، وتارة سعيداً .

الثانية : عن **علي بن زيد بن جُدْعان** عن سعيد بن المسيَّبِ عن أنس مرفوعاً في حديث طويل له .

أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (١/١٦٠) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٩/١ - ترتيبه) ، ومن طريقه الهروي .

قلت : وابن جدعان ضعيف .

الثالثة : عن يحيى بن عنبسة : حدثنا حُمَيْد الطويل عن أنس .

أخرجه الهروي أيضاً .

ويحيى بن عنبسة دجَّال وضَّاع ؛ كما قال ابن حبان والدارقطني .

الرابعة : عن العلاء أبي محمد الثقفي عنه .

أخرجه الهروي .

والعلاء هذا : هو ابن زيد ـ ويقال : زيدل ـ ؛ متروك ، ورماه أبو الوليد بالكذب .

الخامسة : عن أحمد بن محمد بن غالب ـ غلام خليل ـ : حدثنا دينار ، عنه .

أخرجه عفيف الدين في «فضل العلم» (٢/١٢٤) .

قلت : ودينار هذا هو أبو مكيس الحبشي ؛ قال الذهبي :

«ذاك التالف المتهم . قال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة» .

وغلام خليل من الوضاعين المشهورين .

٤٥٣٩ ـ (مَنْ أخافَ مؤمناً ؛ كانَ حقّاً على الله أن لا يُؤْمِنَهُ مِنْ أفزاعِ يومِ القيامةِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٤١٢) عن **محمد بن حفص الوَصَّابي** عن محمد بن حِمْيَر عن سلمة (كذا) عن سلمة بن العيَّار عن عاصم ابن محمد عن زيد بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن عبدالله بن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن سلمة إلا محمد بن حمير» .

قلت : هو ثقة .

لكن الراوي عنه محمد بن حفص الوصابي ضعيف ؛ كما قال ابن منده . وقال ابن أبي حاتم :

«أردت السماع منه ؛ فقيل لي : ليس يصدق ، فتركته» . وقال ابن حبان في «الثقات» :

«يُغْرِبُ» .

وسلمة شيخ ابن حمير ؛ لم أعرفه ! ويغلب على ظني أنه محرف من : (سليمان) ؛ وهو ابن سليم الكناني الكلبي أبو سلمة الشامي .

أو لعله سقط من الأصل : (أبي) أداة الكنية ، فالصواب : «عن أبي سلمة» ؛ ولعل هذا هو الأرجح ، وهو ثقة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٥٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه محمد بن حفص الوَصَّابي ، وهو ضعيف» .

وقد روي الحديث عن ابن عمرو بنحوه ، وسبق تخريجه برقم (٢٢٧٩) .

٤٥٤٠ - (مَنْ أَخَذَ بِسُنَّتي فَهُوَ مِنِّي ، ومَنْ رَغِبَ عنْ سُنَّتي فليسَ مِنِّي) .

ضعيف جداً . رواه أبو جعفر الرزاز البختري في «جزء من الأمالي» (٢/١٩٨ - ١/٩٩) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٦٣) عن **جويبر** عن **طلحة بن السحاح** قال :

كـتـب عبيدالله بن معمر القرشي إلى عبدالله بن عمر وهو أمير فارس على جند : إنا قد استقررنا ولا نخاف عدونا ، وقد أتى علينا سبع سنين ، وقد ولدنا الأولاد ؛ فكم صلاتنا؟ فكتب إليه عبدالله : إن صلاتكم ركعتين ، فأعاد عليه الكتاب ، فكتب إليه ابن عمر : إن صلاتكم ركعتين . فأعاد إليه الكتاب؟ فكتب إليه ابن عمر : إني كتبت إليك بسنة رسول الله ﷺ ، فسمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال الدارقطني وغيره : متروك» . وقال الحافظ :

«ضعيف جدّاً» .

وطلحة بن السحّاح ؛ قال الجَوْرقاني :

«لا يعرف» .

وعبيد الله بن معمر القرشي ؛ لم أعرفه .

٤٥٤١ ـ (مَنِ ازدادَ علماً ولَمْ يَزْدَدْ هُدىً ؛ لم يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إلا بُعْداً) .

ضعيف جدّاً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حمدان البصري في «جزء من الأمالي» (١٤٨) : أخبرنا أبو بكر عمر بن إبراهيم بن مَرْدَوَيْهِ الكَرَجِيُّ : خبرنا **أبـو سعيد أبان بن جعفر النَّجِيرمِيُّ** : خبرنا **أحمد بن سعيد الثقفي** : خبرنا سفيان ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان هذا ؛ قال الذهبي في «ذيل الضعفاء» :

«كذاب ، كان بالبصرة» .

وأفاد الحافظ في «اللسان» أن (أبان) مصحّف ، وأن الصواب (أباء) بهمزة لا بنون . وقد أورده كذلك الذهبي نفسه في «الميزان» ، وقال :

«تالف متأخر» .

وضبطه ابن ماكولا بتشديد الباء مقصوراً ، وقال :

«وذكره الخطيب بالتخفيف ، ووهم في ذلك» .

وأحمد بن سعيد الثقفي مجهول .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي عن علي . وأفاد المناوي أن الحافظ العراقي قال :

«سنده ضعيف» !

وهذا فيه تساهل ؛ فإن حقه أن يقال : «ضعيف جدّاً» ؛ لأن فيه **موسى بن إبراهيم** ؛ قال الدارقطني :

«متروك» .

وكذبه يحيى كما في «الميزان» ، وساق له حديثين ، قال :

«إنهما من بلاياه» !

٤٥٤٢ - (مَنِ اسْتَجَدَّ ثَوباً فقالَ حينَ بَلَغَ تَرْقُوَتَهُ : الحمدُ لله الذي كَساني ما أُوَاري به عَورتِي ، وأتجمَّلُ بهِ في حياتي ، ثم عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَق ، فَتَصدَّقَ بهِ ؛ كانَ في ذِمَّةِ اللهِ ، وفي جوارِ اللهِ ، وفي كَنَفِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً) .

ضعيف . رواه أحمد (١/٤٤) ، وأبو بكر بن النقور في «الجزء الأول من الفوائد»

عن أصبغ : ثنا **أبو العلاء الشامي** قال :

لبس أبو أمامة ثوباً جديداً ، فلما بلغ ترقوته قال : الحمد لله . . . ثم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال ابن النقور :

«أصبغ بن زيد الجهني الوراق ؛ كان من أهل واسط ، يكتب المصاحف ، مات سنة تسع وخمسين ومئة ، عن أبي العلاء الشامي ؛ وهو مجهول ، ويقال : إن هذا الحديث غير ثابت» .

ثم رواه من طريق **عبيدالله بن زَحْر** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة :

أن عمر بن الخطاب دعا بثياب له جُدُدٍ فلبسها ، فلا أحسبها بلغت تراقيَهُ حتى قال : الحمد لله . . . فذكر الحديث بتمامه مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبيدالله بن زحر ، وعلي بن يزيد الألهاني ؛ ضعيفان ، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر .

وأبو العلاء مجهول ؛ كما قال ابن النقور .

وأصبغ صدوق .

٤٥٤٣ - (مَنِ اسْتَحلَّ بدِرْهمٍ ؛ فقدِ اسْتَحَلَّ . يعني : النِّكاحَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/١٨٦) ، وأبو يعلى (٢/٢٤١ - ٢٤٢) ، والبيهقي (٧/٢٣٨) عن وكيع : حدثنا **يحيى بن عبدالرحمن ابن أبي لَبِيبة** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

ولم يقل ابن أبي شيبة : عن أبيه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى هذا ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال أبو حاتم :

«ليس بقوي» .

وأبوه عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، وجده أبو لبيبة ؛ لم أجد من ترجمهما .

وكأنه لذلك قال الطحاوي في «أحكام القرآن» :

«هذا الإسناد لا يَقْطَعُ به أهل الرواية» .

ذكره ابن التركماني .

ثم تبيّنتُ أنه **يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة** - ويقال : (ابن لبيبة) - ؛ ينسب تارة إلى جده الأدنى ، وتارة إلى جده الأعلى ، في بحث أجريته في حديث آخر ليحيى هذا ؛ سيأتي في المجلد الثالث عشر برقم (٦٣٥٤) .

٤٥٤٤ - (مَنِ استطابَ بثلاثةِ أحجارٍ ليسَ فيهنَّ رَجِيعٌ ؛ كُنَّ لَهُ طَهوراً) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٨٦/١ - ٢) عن **إسماعيل بن عياش** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عُمَارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين ، وهذه منها .

وقد أخرجه الطبراني وغيره من طرق أخرى عن هشام بن عروة به ، دون قوله :

« كن له طهوراً» ؛ بلفظ :

«الاستطابة (وفي رواية : الاستنجاء) بثلاثة أحجار ليس فيهنّ رجيع» .

وهو الصحيح ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣١) .

٤٥٤٥ - (مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً على عِصابةٍ ، وفي تلكَ العصابةِ مَنْ هوَ أرْضَى للهِ مِنهُ ؛ فَقَدْ خانَ اللهَ ورسولَهُ ، وخانَ جماعةَ المسلمينَ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) و(١/٢٤٨ - ط) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/١٢٦/١٤٦٢) ، وابن عدي (١/٩٥) و(٢/٣٥٢ - ط) عن حسين ابن قيس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ويروى من كلام عمر بن الخطاب» .

وروى عن أحمد أنه قال في حسين هذا :

«متروك الحديث ، ضعيف الحديث» . وعن ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه ، لقبه حنش» .

ومن طريقه : أخرجه الحاكم (٤/٩٢ - ٩٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وسقط الحديث من «تلخيص الذهبي» ؛ فلم ندر موقفه من هذا التصحيح ، وإن كان خطأً بيِّناً . ولذلك تعقبه المنذري بقوله في «الترغيب» (٣/١٤٢) :

«حسين هذا : هو حنش ، واهٍ» .

ثم رأيت في تعليق الشيخ الفاضل سعد آل حميد على «مختصر استدراك الذهبي» (٢٥١١/٥) :

«هذا الحديث بكامله ليس في «التلخيص» المطبوع . وفي المخطوط قال : «قلت : حسين ضعيف . . .» .

وتعقبه في حديث آخر بقوله :

«قال الدارقطني : متروك» ، وسيأتي برقم (٦٦٥٢) .

وقد وجدت له طريقاً آخر : يرويه **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة به .

أخرجه البيهقي (١١٨/١٠) .

قلت : فهذه متابعة قوية لحسين بن قيس ، تردُّ قول العقيلي المتقدم : أنه لا يتابع عليه .

لكن ابن لهيعة سيئ الحفظ ، فلعله لذلك نفى المتابعة ! ولكن ذلك ينافي المعهود منهم من إثبات المتابعة ، ولو كان في الطريق إليها ضعف .

وتابعه **أبو محمد الجَزَري ـ وهو حمزة النصيبي ـ** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١١٤/٣) .

وحمزة هذا : هو ابن أبي حمزة الجُعْفي ؛ متروك ؛ كما في «التقريب» .

وقد روي أتم منه من حديث حذيفة ، وسيأتي برقم (٧١٤٦) .

٤٥٤٦ - (مَنِ اسْتَغْفَرَ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ ثلاثَ مراتٍ فقالَ : أَسْتَغْفِرُ اللهَ الذي لا إلهَ إلا هوَ الحَيَّ القيُّومَ وأَتُوبُ إليهِ ؛ غُفِرَ لهُ ذُنوبُهُ وإنْ كانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ)[١] .

ضعيف جداً . رواه ابن السني (١٣٤) ، وابن عدي (١/٨٩) قالا : أخبرنا أبو يعلى[٢] : ثنا **عمرو بن الحُصَيْنِ** : ثنا **سعيد بن راشد** عن الحسن بن ذكوان عن أبي إسحاق عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سعيد بن راشد ، وعمرو بن الحصين ؛ متروكان .

نعم ؛ قد صح الحديث بنحوه عن ابن مسعود وغيره ؛ دون قوله :

« . . . في دبر كل صلاة» ، ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٢٧٢٧) .

ومن جهالات مُدَّعي العلم والتتلمذ على الشيوخ : أنه قوى حديث الترجمة بحديث زيد مثل حديث ابن مسعود المشار إليه ؛ غير عارف أنه شاهد قاصر ، ليس فيه ما في المشهود له من الاستغفار دبر الصلاة . انظر ما أسماه بـ«صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» ، مما يذكرنا بقوله ﷺ :

«يسمونها بغير اسمها» ؛ لأنها في الحقيقة : صلاة الشافعية !

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٨٩/٢/٧٨٩٨ - بترقيمي و٨/٣٦٠/٧٧٣٤ - ط) ، و«المعجم الصغير» أيضاً من طريق أخرى عن أبي إسحاق به .

وفيه راويان ؛ أحدهما لا يعرف .

والآخر ؛ قال البخاري فيه :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع (ع) ، «الجامع»» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوقه : «ليس في نسختنا من «مسنده»» . (الناشر) .

«فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وقد تكلمت عليه في «الروض النضير» (١٦١) .

٤٥٤٧ - (مَنِ استغفرَ اللهَ عزَّ وجلَّ في كلِّ يوم سبعينَ مرةً ؛ لَمْ يُكْتَبْ في يومه مِنَ الغافلِينَ . ومَنِ استغفرَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ في كلِّ ليلةٍ سبعينَ مرةً ؛ لمْ يُكْتَبْ في ليلتهِ مِنَ الغافلِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني (٣٦٠) عن أحمد بن الحارث الواقدي (كذا ولعله : الغَنَوي) : ثتنا ساكنة بنت الجَعْدِ الغَنَوية قالت : سمعت أم عقيل الغنوية تقول : سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته أحمد بن الحارث هذا - وهو الغساني ، ويعرف بالغنوي - ؛ فإنه متروك ، وقد مضت ترجمته تحت الحديث (١٥٢) .

واللتان فوقه ؛ لم أجد من ترجمهما[١] .

٤٥٤٨ - (مَنِ اسْتَلْحَقَ شيئاً ليسَ مِنْهُ ؛ حتَّهُ اللهُ حَتَّ الوَرَقِ) .

ضعيف . رواه الهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٢/٢١) ، وعنه الضياء (٣٢٢/١) : حدثنا شعيب بن الليث : نا ابن كاسب - إملاءً - : نا عبدالله بن عبدالله : أنا يعقوب بن عبدالله بن جَعْدة بن هُبَيرة قال :

قلت لسعيد بن المسيَّب : إن ههنا رجلاً جميلاً يزعم أنه من قومك . فقال : أمعروف هو؟ فقلت : لا . قال : سمعت سعداً يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

---

(١) ساكنة لها ترجمة في «تكملة الإكمال» (١١٤/٣) لمحمد بن عبدالغني . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يعقوب بن عبدالله بن جعدة بن هبيرة ؛ أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٩/٢/٤) من رواية عثمان بن عبدالرحمن الحراني أيضاً عنه ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وعبدالله بن عبدالله ـ وهو الأُمَوي ـ لين الحديث ؛ كما في «التقريب» .

٤٥٤٩ ـ (مَنِ استمعَ إلى قَيْنَةٍ ؛ صُبَّ في أذُنَيْهِ الآنُكُ يومَ القيامةِ) .

باطل . رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ عن أنس . ولم يتكلم المناوي عليه بشيء ، وكأنه لم يقف على إسناده ، وكذلك أنا لم أقف عليه حتى الآن .

ثم راجعت له ترجمة محمد بن المنكدر أحد رواته ـ كما يأتي ـ في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ، وهي حافلة (١٦/١٨ ـ ٣٤) ؛ فلم أره فيها .

لكن في «المنتخب» لابن قدامة (١/١٩٧/١٠) : أن أبا عبدالله سئل عن حديث ابن المبارك عن مالك عن ابن المنكدر عن أنس مرفوعاً . . . فذكره ، وقيل له : رواه رجل بحلب ، وأحسنوا الثناء عليه؟ فقال : هذا باطل .

قلت : وفيه إشارة قوية إلى أن علة الحديث : الرجل الحلبي الذي لم يسمَّ .

ولعله اختلط عليه بحديث آخر ؛ هو قوله ﷺ :

«مَنِ استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهمْ لهُ كارهونَ ؛ صُبَّ في أُذنهِ الآنُكُ يومَ القيامة» .

أخرجه البخاري وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٢٢) .

ومما تقدم ؛ تعلم خطأ ما نقله ابن حجر الهيتمي في «كفِّ الرعاع» (ص٢٧) عن بعض فقهاء الشافعية : أن الحديث صحيح !

٤٥٥٠ ـ (منِ اشتاقَ إلى الجنةِ ؛ سابَقَ إلى الخَيْرات . ومَنْ أَشْفَقَ مِنَ النارِ ؛ لَهَا عَنِ الشَهوات . ومَنْ ترقَّبَ الموتَ ؛ صَبَرَ عَنِ اللَّذَّات . ومَنْ زَهَدَ في الدُّنيا ؛ هانَتْ عليهِ المُصِيبات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٥) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٠١/٦) ، وتمّام في «الفوائد» (ج١ رقم ٤١) ، وأبو القاسم الحلبي في «حديثه» (١/٢) ، وأبو عبدالله الرازي في «المشيخة» (١/١٦٧) ، والقضاعي في «مسنده» (٢/٢٨) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسِيُّ في «الفوائد» (١/٢٦ ـ ٢) ، والشيخ علي العبدي في «جزئه» (٢/١٥٦) ، وأبو القاسم بن عساكر في «التاريخ» (١/٣٢٩/٤ و٢/٣٣٢/٨) ، وابنه القاسم في «تعزية المسلم» (١/٢١٧/٢) ، وأبوه أيضاً (٢/٢١٠/٤) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤٨٥/١) من طرق عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي مرفوعاً به .

ومنهم من لم يذكر أبا إسحاق في إسناده .

قلت : وهو إسناد ضعيف جدّاً ؛ الحارث : هو الأعور ؛ وهو ضعيف متهم .

ووجدت له طريقاً آخر : يرويه **سعد بن سعيد** : ثنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن علي مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق٢/١٧٤) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٧٧) وقال ابن عدي :

«سعد بن سعيد الجُرجَاني كان رجلاً صالحاً ، حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه ، ولم يكن ذلك عن تعمّد منه ، بل لغفلة كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون» .

قلت : وقد مضى له حديث موضوع برقم (٢٤١٦) ، وسيأتي له آخر برقم (٦٥٨٨) بلفظ :

«قال الله : أيها الشاب . . .» .

٤٥٥١ - (مَنْ أُصِيبَ بمُصيبة ، فذكَرَ مُصيبتَه ، فَأحْدثَ اسْترجاعاً - وإنْ تقادمَ عَهْدُها - ؛ كَتَبَ اللهُ لهُ مِنَ الأجْرِ مثلَهُ يومَ أُصِيبَ) .

ضعيف جدّاً . رواه ابن ماجه (١٦٠٠) ، ومن طريقه محمد بن طولون في «الأربعين» (٢/٢٧) ، والدَّولابي (٢/١٢٨) وفي «الذرية الطاهرة» (٢/١٤) عن هشام ابن زياد عن أبيه[1] عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً . وقال ابن طولون :

«انفرد به ابن ماجه . ومن طريقه : أخرجه الحافظ تقي الدين بن فهد في «عمدة المنتحل وبلغة المرتحل» ، ولم يتكلم عليه ، فسألت عنه شيخنا الجمال بن المبرد فقال : حديث حسن غريب ، وكأنه قال بتحسينه تبعاً لما اختاره البغوي في «مصابيحه» من أن الحسان ما رواه أصحاب «السنن» . وهو مردود ؛ إذ بها غير الحسن ؛ ومنه هذا ؛ فإن في سنده هشام بن زياد ؛ ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم ؛ اللهم ! إلا أن يدعى أنه حسن باعتبار الشواهد . والله أعلم» !

قلت : ولا أعلم له شاهداً بهذا اللفظ أو المعنى ، فالحديث ضعيف جدّاً ؛ لأن هشام بن زياد - وهو أبو المقدام - متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد أخرجه أحمد (٢٠١/١) ، وأبو يعلى (١٤٨/١٢ - ١٤٩) ، ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥٣) ، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق»

---

(١) وقع في رواية ابن ماجه : (عن أمِّه) ؛ وكذا في رواية أحمد الآتي ذكرها قريباً . (الناشر) .

(١٢/٥) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٦/١/٢٩٢٣) كلهم من طريق هشام بن زياد به إلا أن أحمد قال في روايته :

هشام بن أبي هشام . . . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام أبو المقدام» .

وهذا يؤكد أنه المتروك . أقول هذا ؛ لأن هناك **هشام بن أبي هشام الحنفي** ، روى عن زيد العمي . وعنه **معمر بن بكار السعدي** ، وهذا وشيخه هشام هذا مجهولان كما في «الجرح» .

وكنت توهَّمت من كلام الحافظ في «التعجيل» أن هذا هو راوي هذا الحديث ! والآن تبيّنت أنه أبو المقدام : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولفظ الحديث عند أحمد ، والآخرين المذكورين معه :

«ما من مسلم ولا مسلمة تصيبه مصيبة . . .» والباقي نحوه . وقال الهيثمي في «مجمعه» (٢/٣٣١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه هشام بن زياد أبو المقدام ، وهو ضعيف» .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٣٢١ - ٣٢٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٦٤) من طريق **إبراهيم بن محمد الثقفي عن هشام ابن أبي هشام** عن أمه عن عائشة مرفوعاً . وقال البخاري :

«وهشام هذا : هو أبو المقدام ، لم يصح حديثه» .

قلت : وإبراهيم هذا ؛ لا يعرف إلا في هذا الحديث من رواية سعيد بن أبي أيوب عنه . ولذلك قال ابن أبي حاتم (١/١٢٧) عن أبيه :

«هو مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (١٠/٦) !

قلت : ومخالفته للثقات الذين رووه عن هشام . . عن الحسين رضي الله عنه ، فجعله هو عن عائشة .

وثمة مخالفة أخرى ، وهي أنه أسقط الواسطة بين عائشة وهشام في رواية له عند البخاري والعقيلي ، وهي أمه .

ولولا أن الثقات المشار إليهم اختلفوا على هشام أيضاً ، فقال بعضهم : «عن أبيه» ، وبعضهم : «عن أمه» ؛ لولا هذا لقلت : إن قوله هو : « عن أمه» اختلاف ثالث .

وكل من الأب والأم مجهول ؛ لذلك لم أر من الفائدة تسويد الورقة في سبيل محاولة المراجحة بينهما !

(تنبيه) : لقد زعم المعلق على «مسند أبي يعلى» أنه يشهد للحديث : حديث أم سلمة ـ عند مسلم وغيره ، يعني : بلفظ ـ :

«ما من مسلم تصيبه مصيبة ، فيقول ما أمره الله : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ ، اللهم ! أْجُرْني في مصيبتي ، وأخلف لي خيراً منها ؛ إلا أخلف الله له خيراً منها» !!

قلت : واعتبار هذا شاهداً لحديث الترجمة : من قلَّةِ الفقه ؛ لأن هذا في فضل الاسترجاع ، وذاك في فضل إحداث الاسترجاع ، وشتان ما بينهما !

وأيضاً ؛ فهذا في الدعاء والإِخلاف ، وذاك في الإحداث والأجر !!

وحديث أم سلمة مخرج في «أحكام الجنائز» (ص ٢٣) .

٤٥٥٢ ـ (مَنْ أُصِيبَ في جَسَدِهِ بشيءٍ فتركَهُ لله ؛ كانَ كفّارةً لَهُ) .

ضعيف . رواه أحمد (٥/٤١٢) ، وابن عساكر (١٦/١٣٧/٢) عن **مجالد** عن عامر عن المُحرَّرِ بن أبي هريرة عن رجل من الأنصار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مجالد : هو ابن سعيد ، وليس بالقوي .

٤٥٥٣ ـ (مَنْ أطاعَ اللهَ فقد ذَكَرَ الله ، وإنْ قَلّتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن . ومَنْ عَصَى اللهَ فقد نَسِيَ الله ، وإن كَثُرتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن) .

ضعيف . أخرجه نُعَيْمُ بن حَمَّاد في «زوائد الزهد ـ لابن المبارك » (٧٠) : أنا سعيد بن أبي أيوب قال : نا أبو هانئ الخولاني أنه سمع خالد بن أبي عمران يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وتابعه[1] سعيد بن منصور : ثنا عبدالله بن المبارك ـ عن سعيد به .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٧) .

قلت : وعزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «الكبير» عن واقد . فقال المناوي :

«يحتمل أنه ابن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصاري ؛ تابعي ثقة ؛ فليحرر . قال الهيثمي : وفيه **الهيثم بن جَمَّازٍ** ، وهو متروك . ا هـ . وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه» .

---

(١) المتابعُ هو ابنُ المبارك ، من طريق : سعيد بن منصور ـ عنه ـ . (الناشر) .

وأقول : الاحتمال الذي ذكره غير وارد ؛ لأن الصواب أن الحديث من رواية واقد مولى رسول الله ﷺ .

كذلك رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢١٠/١ و٢/٢٦٧) من طريق الهيثم بن جَمَّاز عن **الحارث بن غسان** عن زاذان عنه .

والحارث هذا مجهول .

٤٥٥٤ - (مَنْ أَطْعَمَ مُسلماً جائعاً ؛ أطعمهُ اللهُ مِنْ ثِمارِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٣٤) وفي «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٧ - ٢٦٨) عن **خالد بن يزيد** : ثنا فُضَيْل بن عِيَاض عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث الفضيل وأبي هارون ، تفرد به خالد» .

قلت : ولم أعرف من هو؟

وأبو هارون العبدي - واسمه عُمَارة بن جُوَيْن - متروك .

وأخرجه الطبراني في «الكبير»[1] عن سلمان مرفوعاً بلفظ :

«من أطعم مريضاً شهوته ؛ أطعمه . . .» . قال المناوي :

«وفيه **عبد الرحمن بن حماد** ، قال أبو حاتم : منكر الحديث . ذكره الهيثمي . وأعاده في موضع آخر ، وقال : فيه **أبو خالد عمرو بن خالد** ، وهو كذاب متروك» .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى عن أبي سعيد مرفوعاً به ، وزاد :

«ومن سقى مؤمناً على ظمأ ؛ سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة ، ومن كسا مؤمناً عارياً ؛ كساه الله من خضر الجنة» .

---

(١) برقم (٦١٠٧) . (الناشر) .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٣٠٥) عن عبدالوهاب : ثنا هشام بن حسان عن **الجارود** عن **عطية** عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية : هو العوفي ؛ ضعيف مدلس .

والجارود لم أعرفه .

ومن دونه ثقات .

وعبدالوهاب : هو ابن عطاء .

٤٥٥٥ ـ (مَنْ أَعَانَ مُجاهداً في سبيلِ الله ، أو غَارماً في عُسْرتهِ ، أو مُكاتباً في رَقَبتهِ ؛ أظلَّهُ اللهُ في ظلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ) .

ضعيف . رواه أحمد في «المسند» (٣/٤٨٧) ، وابن أبي شيبة (١/١٥٩/٧) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٧) عن عبيدالله بن عمرو وزهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن **عبدالله بن سهل بن حُنَيْفٍ** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير عبدالله بن سهل هذا ؛ فقال الهيثمي (٥/٢٨٣) :

«لم أعرفه . وعبدالله بن محمد بن عقيل حديثه حسن» . وقال الحُسَيْني في ترجمته :

«ليس بمشهور» . قال الحافظ في «التعجيل» :

«قلت : صحح حديثه الحاكم ، ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ وهو على شرطه» !

قلت : ولا يغترّ بتصحيح الحاكم المذكور ؛ لتساهله في ذلك ؛ كما هو به مشهور .

ومما يدلك على ما نقول : أن الحاكم أخرج هذا الحديث نفسه في «المستدرك» (٢١٧/٢) من طريق عمرو بن ثابت : ثنا عبدالله بن محمد بن عقيل به . وقال :

«صحيح الإسناد» ! فردّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل عمرو رافضي متروك» .

فمَنْ يصحح لهذا المتروك ؛ فبالأحرى أن يصحح لمن هو مجهول !

أقول هذا ؛ لكيلا يسبق لذهن القارئ أن ابن سهل هذا صار ثقة لمجرد تصحيح الحاكم لحديثه .

والحقيقة : أنه في عداد المجهولين ، وهو علة الحديث ، ليس هو عَمْراً ؛ كما أوهم صنيع الذهبي ؛ فقد تابعه ثقتان عند أحمد كما سبق !

ثم رأيته في «المستدرك» أيضاً (٨٩/٢) من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ؛ أورده شاهداً للحديث المتقدم :

«من أظل رأس غازٍ . . .» .

٤٥٥٦ ـ (مَنِ اعْتقلَ رُمْحاً في سبيلِ اللهِ ؛ عَقَلَهُ اللهُ مِنَ الذُّنوبِ يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٢/٥) عن بقية بن الوليد عن مسلمة بن علي عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث عثمان عن أبيه ، لم نكتبه إلا من حديث بقية» .

قلت : وهو مدلس .

وشيخه مسلمة بن علي ـ وهو الخشني ـ ؛ متهم بالوضع ، كما تقدم في أحاديث (١٤١ و١٤٥ و١٥٠ و١٥١ و٤٧٦) .

وعثمان بن عطاء ـ وهو ابن أبي مسلم الخراساني ـ ؛ ضعيف .

وأبوه مدلس .

٤٥٥٧ ـ (مَنْ أفطرَ يوماً مِن رمضانَ ، فماتَ قَبْلَ أنْ يَقْضيَه ؛ فعليهِ بكلِّ يومٍ مُدٌّ لمسكينٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٤٦) من طريق الطبراني وغيره عن عَبْثَرَ بن القاسم عن **أشعث بن سَوَّار** عن **محمد** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

«قال الطبراني : لم يروه عن أشعث إلا عبثر» .

قلت : وهو ثقة .

لكن أشعث ضعيف ، ولذلك أخرج له مسلم متابعة .

وقد تابعه **شريك** عن **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى** عن نافع به ؛ إلا أنه قال :

«نصف صاع من بُرّ» .

أخرجه البيهقي (٤/٢٥٤) . وقال :

«هذا خطأ من وجهين :

أحدهما : رفعه الحديث إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من قول ابن عمر .

والآخر : قوله : «نصف صاع» ، وإنما قال ابن عمر : «مدّاً من حنطة» .

وروي من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ؛ ليس فيه ذكر الصاع» .

قلت : ثم ساقه من طريق أخرى عن عبثر به نحوه ، بلفظ :

«يُطْعَم عنه كلَّ يوم مسكينٌ» ، لم يذكر المد .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ أيضاً .

فقد يقال : إن الحديث يتقوى بمتابعته لأشعث بن سوار؟!

والجواب : أن مدار روايتهما على محمد بن أبي ليلى ، وهو ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه . وقول أبي نعيم عقب كلامه السابق :

«ومحمد الذي يروي عنه أشعث هذا الحديث : محمد بن سيرين . وقيل : محمد بن أبي ليلى» .

فهذا التمريض ليس في محله ؛ لتصريح شريك في روايته بأنه ابن أبي ليلى ؛ مع عدم وجود ما ينافيه . فتنبّه !

وقد روى البيهقي من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يقول :

من أفطر في رمضان أياماً وهو مريض ثم مات قبل أن يقضي ؛ فليُطْعم عنه مكانَ كل يوم أفطره من تلك الأيام مسكيناً مدّاً من حنطة ، فإن أدركه رمضان عام قابل قبل أن يصومه ، فأطاق صوم الذي أدرك ؛ فليطعِمْ عما مضى كلَّ يوم مسكيناً مدّاً من حنطة ، وليصم الذي استقبل .

قلت : وسنده صحيح . وقال البيهقي :

«هذا هو الصحيح ، موقوف على ابن عمر . وقد رواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن نافع ؛ فأخطأ فيه» .

ثم ساقه من طريقه كما تقدم .

ثم روى (٤/٢٥٣) عن أبي هريرة موقوفاً نحو حديث ابن عمر الموقوف ، ثم قال :

«وروى هذا الحديثَ **إبراهيمُ بن نافع الجَلابُ** عن **عمر بن موسى بن وجيه** عن الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . وليس بشيء ؛ إبراهيم وعمر متروكان» .

٤٥٥٨ - (مَنْ أكثرَ ذكرَ اللهِ أحبَّهُ اللهُ) .

موضوع . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٢٨٤) عن **نعيم بن مورع** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ نعيم هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ومن طريقه : رواه الديلمي ؛ كما في «الجامع الصغير» و«شرحه» .

٤٥٥٩ - (مَنْ أَكْرمَ أخاهُ المسلمَ ؛ فإنّما يُكْرِمُ اللهَ تباركَ وتعالى) .

ضعيف . رواه البغوي في «حديث عيسى الشاشي» (٢/١١٢) ، وأبو الحسن القزويني في «الأمالي» (١/٦ - مجموع ٢٢) ، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٧) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٦) عن بقية بن الوليد **عن يحيى بن مسلم** ، عن أبي الزبير **عن** جابر مرفوعاً .

ويحيى بن مسلم من شيوخ بقية المجهولين .

ورواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/٤٨) من طريق الطبراني ، وهذا في «الأوسط» (٢٦٢ ـ حرم) عن **بَحْرِ بن كُنَيْزٍ السَّقَّاء** قال : سمعت أبا الزبير به . قال الطبراني :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا بحر» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٣٩) . وقال :

«والضعف على حديثه بيِّن ، وهو إلى الضعف منه أقرب إلى غيره» . وقال الذهبي في «المغني» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» . وقال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٧٠) :

«أخرجه الأصبهاني في «ترغيبه» . وقال الذهبي في «الميزان» : باطل» . ثم أقرَّه .

وأما السيوطي ؛ فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني !

٤٥٦٠ ـ (مَنْ أكلَ الطِّينَ ؛ فقدْ أعانَ على نَفْسِهِ) .

موضوع . روي من حديث سلمان ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، ومحمد الباقر مرسلاً .

١ ـ **أما حديث سلمان** : فرواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٥٧) من طريق الطبراني : ثنا محمد بن نوح العسكري : ثنا **يحيى بن يزيد الأهوازي** : ثنا أبو همام محمد بن الزِّبْرِقان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٦٢/٤) من طريق أخرى عن العسكري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن يزيد الأهوازي ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف ، والحديث لم يصح» . يعني : هذا .

وقد ساقه الحافظ من طريق «معجم الطبراني الكبير» : حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابوري به .

وابن نوح هذا ؛ ترجمه الخطيب (٣٢٤/٣) ، وقال عن الدارقطني :

«كان ثقة مأموناً» . مات سنة (٣٢١) .

٢ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه بقية **عن عبدالملك بن مهران** عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عنه .

أخرجه ابن عدي (١٩٤٤/٥) ، وعنه البيهقي (١٠/ ١١ ـ١٢) . وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه عن سهيل بن أبي صالح غير عبدالملك هذا ، وهو مجهول» .

قلت : وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٥/٢) من طريق **سهل بن عبدالله المروزي عن عبدالملك بن مهران** به وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل ، وسهل بن عبدالله وعبدالملك بن مهران مجهولان» .

قلت : ومن طريق سَهْلٍ : رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٤/٣ ـ ٣٥) .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** : فيرويه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي أبو أيوب : ثنا **عبدالله بن مروان** ـ زعم أنه ثقة دمشقي ـ عن ابن جريج عن عطاء عنه .

أخرجه البيهقي (١٠/١١) وقال :

«عبدالله بن مروان مجهول» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه فيها نظر» . وقال ابن حبان :

«يلزق المتون الصحاح بطرق أخر ، لا يحل الاحتجاج به» .

٤ - يرويه **شيخ من أهل البصرة - يكنى أبا الفضل الأشَجَّ** - عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً .

رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٢) ، وقال عن أبيه :

«هذا حديث كذب ، والشيخ لا أعرفه» .

وبالجملة ؛ فالحديث من جميع طرقه ضعيف ، لا يصح شيء منها ، كما قال البيهقي . بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فما أبعد عن الصواب . وسلفه في ذلك قول أبي حاتم المذكور آنفاً :

«كذب» !

وروى البيهقي أنه ذُكِرَ لعبدالله بن المبارك حديث : «إن أكل الطين حرام»؟ فأنكره ، وقال :

«لو علمتُ أن رسول الله ﷺ قاله ؛ لحملته على الرأس والعين ، والسمع والطاعة» .

٤٥٦١ - (مَنْ أكلَ مِنْ هذا اللَّحْمِ شيئاً ؛ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ مِنْ رِيحِ وَضَرِهِ ، لا يُؤْذي مَنْ حِذاءَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٤٠) عن الوازع عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الوازع - وهو ابن نافع الجزري - متروك ؛ كما قال النسائي . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

٤٥٦٢ - (مَنْ أَلْطفَ مُؤْمناً ، أو خَفَّ لهُ في شيءٍ مِنْ حَوائجِهِ - صَغُرَ ذلك أو كَبُرَ - ؛ كان حَقّاً على اللهِ أن يُخْدِمَهُ مِن خَدَمِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جدّاً . رواه البزار (ص٢٥٢ - ٢٥٣) ، وابن عدي (٢/٣٨٨) ، وكذا ابن الضُّرَيْس في «الثالث من حديثه» (٢/١٥٣) من طريق **المعلى بن ميمون المُجَاشعي** : ثنا **يزيد الرَّقاشي** عن أنس مرفوعاً .

والمعلى متروك ؛ كما قال النسائي ، والدارقطني . وقال ابن عدي :

«إنه حديث منكر» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وتابعه - عنه - : **الحجاج الخصاف أبو يونس** .

أخرجه أبو يعلى (١٣٢/٧) ، وأبو نعيم (٥٤/٣) . وقال :

«لم نكتبه إلا من هذا الوجه»

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ أبو يونس هذا مجهول . قاله العقيلي (٤٨٦/٣) في ترجمة (قرة بن العلاء السعدي) . وأقره الحافظ في «اللسان» !

وكان عليه أن يذكره في بابه من حرف (الحاء) ، وإنما أورده في «الكنى» (٤٥٥/٦) ؛ وأحال إلى ترجمة (قرة) !

٤٥٦٣ - (مَنْ أَمْسكَ بِرِكَابِ أخيهِ المُسْلمِ - لا يَرْجُوهُ ولا يخافُهُ - ؛ غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ص٢٦٢ - حرم) وفي «الكبير» (٢/٩٢/٣) من طريق **حفص بن عمر المازني** : نا **جعفر بن سليمان** : حدثني أبي سليمان بن علي عن أبيه علي عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن طريق الطبراني : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٢/٣) . وقال :

«ما كتبناه إلا من حديث حفص بن عمر المازني» .

قلت : هو مجهول لا يعرف ؛ كما في «اللسان» .

وجعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكروه في الرواة عن أبيه سليمان ، وهو علة الحديث .

فقد توبع عليه المازني ؛ فقد أخرجه الدَّولابي في «الكنى» (٩٩/٢) من طريق **أبي محمد عبدالله بن حرب** قال : حدثنا **حسين المقرئ** عن جعفر بن سليمان به .

لكني لم أعرف أبا محمد هذا ، ولا شيخه المقرئ ، وانظر الحديث (٦٥٨٦) .

٤٥٦٤ - (مَنْ أَنعمَ اللهُ عليهِ بنعْمَة ، فأرادَ بقاءها ؛ فَلْيُكْثِرْ منْ قولِ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ . ثم قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ : ﴿ولَوْلا إذْ دخلْتَ جَنَّتَكَ قلتَ ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلا باللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٤٢) عن **خالد بن نَجِيحٍ** : أخبرني ابن لهيعة عن مِشْرَحِ بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن ابن لهيعة إلا خالد» .

قلت : قال أبو حاتم :

«كذاب ، يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح ؛ يُتَوَهَّمُ أنها من فعله . يعني : أدخلها عليه» .

٤٥٦٥ ـ (مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عليهِ بنعمة ؛ فَلْيَحْمدِ اللهَ ، ومنِ اسْتبطأَ الرِّزْقَ ؛ فَلْيستغفرِ اللهَ ، ومَنْ حَزَبَهُ أمرٌ ؛ فليقلْ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . رواه الإسماعيلي في «المعجم» (٢/٤٧ ـ ١/٤٨) ، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢/٢٥٥/١) من طريق الخطيب ـ وهذا في «تاريخ بغداد» (١٧٩/٣ ـ ١٨٠) ـ بسنده عن **الخليل بن خالد الثقفي** قال : حدثنا **عيسى بن جعفر القاضي** قال : حدثنا ابن أبي حازم قال :

كنت عند جعفر بن محمد ؛ إذ جاء آذنه فقال : سفيان الثوري بالباب؟ فقال : ائذن له . فدخل ، فقال جعفر : يا سفيان ! إنك رجل يطلبك السلطان ؛ وأنا أتقي السلطان ، قم فاخرج غير مطرود . فقال سفيان : حدِّثني حتى أسمع وأقوم . فقال جعفر : حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . فلما قام سفيان ؛ قال جعفر : خذها يا سفيان ! ثلاث وأي ثلاث؟!

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون ابن أبي حازم ؛ لم أجد من ترجمهما .

لكنهما قد توبعا ، فرواه البيهقي في «الشعب» من طريق **سعيد بن داود الزبيدي** عن ابن أبي حازم به وقال :

«تفرد به الزبيدي[1] ، والمحفوظ أنه من قول جعفر ، وقد روي من وجه آخر ضعيف» .

---

(١) كذا في الأصل ! وأنا أظنه محرفاً ، والصواب : (الزنبري) ؛ بفتح الزاي المعجمة وسكون النون ؛ فإنه هو الذي يسمى سعيد بن داود ، وضعفه أبو زرعة .

نقلته من المناوي في «الفيض» ، وقال :

«والزبيدي هذا أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال : ضعفه أبو زرعة وغيره» .

قلت : واتهمه بعضهم بالكذب والوضع ، ولكنه لم يتفرد به كما سبق .

ولعل الوجه الآخر الذي أشار إليه البيهقي : هو ما رواه غسان بن سليمان : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن سفيان عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به .

أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/٣٤٨) ، والضياء في «مشايخ الإجازة» (٣/٢٧٤) .

قلت : والجزري هذا متهم أيضاً ؛ قال ابن حبان :

«يأتي عن الثوري بالأوابد ؛ حتى لا يشك مَنْ كتب الحديثَ أنه عملها» .

٤٥٦٦ - (مَنْ باعَ الخمرَ ؛ فَلْيُشَقِّصِ الخَنازيرَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٠٣) ، والدارمي (٢/١١٤) ، وابن نصر في «الصلاة» (ق٢/١٣٣) ، وأحمد (٤/٢٥٣) ، وابن أبي شيبة (٦/٤٤٥/١٦٦٠) ، والحميدي (٣٣٥/٧٦٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٧٩/٨٨٤) و«الأوسط» (٩/٢٤٢/٨٥٢٧) ، والبيهقي في «السنن» (٦/١٢) ، والخطيب في «التلخيص» (٢/١٢٠) ، وابن عساكر (١١/٢٩٧/١) عن طُعْمَة بن عمرو الجَعْفَري عن عمرو بن بيان التَّغْلِبي عن عروة بن المغيرة الثقفي عن أبيه مرفوعاً . وقال الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» !

قلت : كذا قال ! وهو يعني أن الذي في إسناد الحديث : (عمرو بن بيان) خطأ ، والصواب : (عمرو بن دينار) !

وكأنه قال ذلك لما لم يعلم أن في الرواة من يسمى : (عمرو) بفتح العين المهملة (ابن بيان) ! ولا أنا وجدته أيضاً ، وإنما ذكروه في كتب الرجال كلها على أنه : **(عُمر ابن بيان)** بضم العين المهملة ، وذكروا أنه يروي عن عروة بن المغيرة ، وعنه طعمة بن عمرو الجعفري هذا ، والأجلح بن عبدالله الكندي ، وقال فيه أبو حاتم :

«معروف» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ فهو مجهول الحال . وإليه أشار الحافظ بقوله :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فلين الحديث .

ثم رأيت الحديث في «كتاب العلل» للإمام أحمد ، رواية ابنه عبدالله عنه ، قال (١٣٨٣) :

«سألته عن حديث طعمة الجعفري عن **عمر بن بيان التغلبي** . . . (فذكره) ؛ قلت : من عمر بن بيان؟ فقال : لا أعرفه» .

قلت : فهو علّة الحديث . وقول الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» ! الظاهر أنه يعني : **عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير** ، وليس عمرو بن دينار المكي ؛ فإن هذا ثقة ، وذاك ضعيف ! على أنني لم أر من تابعه عليه . والله أعلم .

(تنبيه) : (عُمَر) هذا ؛ هكذا وقع في بعض المصادر المذكورة للحديث . ووقع في بعضها : (عَمرو) ، ولعل ذلك مما يؤكد جهالته . والله أعلم .

٤٥٦٧ ـ (مَنْ بَرَّ والديهِ ؛ طُوبَى له ، زادَ اللهُ في عُمُرِه) .

ضعيف . رواه ابن وهب في «الجامع» (ص١٦ ـ ١٧) ، والبخاري في «الأدب المفـرد» (ص١٦) ، وأبو يعلى في «المفـاريد» (١/٣/١) و«المسند» (١٤٩٤) ، وأبو نعيم في «أخبـار أصبـهـان» (١/١٦٢ ـ ١٦٣) ، والحـاكم (٤/١٥٤) ، والواحـدي (٢/١٥٣) عن زَبَّان بن فائِد عن سهل بن معاذ الجُهَنِي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته زَبَّان ؛ قال الحافظ :

«ضعيف الحديث ، مع صلاحه وعبادته» .

٤٥٦٨ ـ (مَنْ بلَغ حَدّاً في غير حدٍّ ؛ فهُوَ مِنَ المُعْتَدِين) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨/٣٢٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٦٦) من طريق محمد بن حُصَيْنٍ الأَصبحِيِّ : ثنا عمر بن علي المُقَدَّميُّ : ثنا مِسْعَرٌ عن خاله الوليد بن عبدالرحمن عن النعمان بن بشير مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرد به عمر بن علي عن مسعر» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

وكذلك الوليد بن عبدالرحمن ، ثقة ؛ وهو ابن أبي مالك : هانئ الهَمْداني أبو العباس الدمشقي ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«روى عن جماعة من الصحابة ، ومات سنة ست» .

ذكره في «التهذيب» . ولما ذكر شيوخه من التابعين ؛ لم يذكر له شيخاً من الصحابة ، وأنا ـ شخصياً ـ لم أره في «ثقات التابعين» لابن حبان من النسخة

المطبوعة ؛ فالله أعلم ! ففي اتصال هذا الإسناد نظر ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي كما يأتي .

ثم إن محمد بن حصين الأصبحي ترجمه ابن أبي حاتم[1] (٢٣٥/٢/٣) برواية جمع آخر عنه غير المقدمي ، ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وقد خالفه أبو داود فقال : ثنا مسعر عن الوليد **عن الضحاك قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه البيهقي .

وأبو داود هذا : هو الحَفَري ؛ واسمه عمر بن سعد بن عبيد ، وهو ثقة من رجال مسلم ، فروايته أصح من رواية الأصبحي . ولذلك قال البيهقي :

«والمحفوظ في هذا الحديث : مرسل» .

قلت : ففيه إشارة إلى أن الضحاك هذا تابعي . وفي التابعين جمع كلهم يسمى الضحاك ، فلم يتبين عندي المراد منهم هنا ! والله أعلم .

٤٥٦٩ - (مَنْ تَأَنَّى ؛ أصابَ أو كادَ ، ومَنْ عَجِلَ ؛ أَخطأَ أو كادَ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٢) ، وعنه أبو بكر بن أبي علي المُعَدَّل في «سبع مجالس من الأمالي» (١/١٣) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا **إبراهيم بن أبي الفياض الرَّقِّيُّ** : ثنا أشهب بن عبدالعزيز عن **ابن لهيعة** عن مِشْرَح بن هاعان عن

(١) لم يُنسَب في «الجرح» أصبحيّاً ، ثم هو تلميذٌ للمقدَّمي ، لا شيخٌ ؛ فهو آخر ، والله أعلم . (الناشر) .

عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن عقبة إلا مشرح ، ولا عنه إلا ابن لهيعة ، ولا عنه إلا أشهب ، تفرد به إبراهيم» .

قلت : وفيه ضعف ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير» .

وابن لهيعة ضعيف .

ومثله بكر بن سهل .

لكن تابعه أبو الطاهر بن السَّرْحِ : عند ابن عدي (١/٢١٢) ، والقضاعي (٢/١٥٠ ـ النسخة المشرقية) . وأخرجه أيضاً (ق٢/٢٩ ـ النسخة المغربية) من طريق ابن أبي الفياض .

٤٥٧٠ ـ (مَنْ تأهَّلَ في بلدٍ ؛ فلْيُصَلِّ صلاةَ المُقيمِ)[1] .

ضعيف . رواه أحمد (٦٢/١) ، والحميدي في «مسنده» (٣٦) ، والضياء في «المختارة» (١٣٦/١) ـ من طريق أحمد وأبي يعلى ـ عن **عكرمة بن إبراهيم الباهلي** : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذُبابٍ عن أبيه :

أن عثمان بن عفان صلى بمنى أربع ركعات ، فأنكره الناس عليه ، فقال : يا أيها الناس ! إني تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الباهلي هذا ؛ قال يحيى وأبو داود :

«ليس بشيء» . وقال النسائي :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «بمعناه الحديث (٦٩٢٦)» . (الناشر) .

«ضعيف» . وفي رواية عنه :

«ليس بثقة» .

وابن أبي ذباب ثقة ؛ وهو عبدالله بن عبدالرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب الدَّوْسِيُّ .

هكذا ساق نسبه ابن أبي حاتم (٩٤/٢/٢) ، وقال :

«وروى عن أبيه عن عثمان رضي الله عنه : مرسل» .

أي : منقطع ، وكأنه يشير إلى هذا الحديث ، وقد صرَّح بانقطاعه الحافظ كما يأتي .

وأبوه عبدالرحمن بن الحارث ؛ مع إشارة ابن أبي حاتم إلى أنه لم يسمع من عثمان ، فإني لم أره قد أفرده بترجمة ؛ فكأنه من المجهولين عنده ، فلم يفرده اكتفاءً منه بتلك الإشارة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ في «الفتح» :

«لا يصح ؛ لأنه منقطع ، وفي رواته من لا يحتج به . ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت ما تأول عثمان ، ولا جائز أن تتأهل ، فدلّ على وهاء هذا الخبر . والمنقول أنه كان يرى القصر مختصّاً بمن كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام بمكان أثناء سفره ؛ فله حكم المقيم فيتم» . نقله المناوي .

وأقول : وهذا يشبه قول من يقول : إن الجمع بين الصلاتين خاص بمن كان سائراً خلافاً للنازل ! وهذا وذاك خلاف السنة الثابتة ؛ كما هو مبين في «التعليقات الجياد على زاد المعاد» .

٤٥٧١ ـ (مَنْ تَبَتَّلَ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق (٢٠٥٧٠ ـ ط) عن معمر عن خالد الحَذَّاء عن أبي قِلابة :

أن النبي ﷺ فقد رجلاً من أصحابه ، فأقام عليه ثلاثاً ، ثم إن الرجل جاء ، فقال له النبي ﷺ :

«أين كنت؟» . قال : رأيت عيينة ـ يعني : عيناً ـ ؛ فتبتلت عندها هذه الثلاث ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ؛ فهو ضعيف لإرساله .

٤٥٧٢ ـ (مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتينِ الاثنتينِ ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بالسَّيْفِ) .

منكر . أخرجه العقيلي (٢/٢٠١) ، وابن عدي (٣/١٧٥ و٤/٢٢١) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٤/٣٧٩) عن هشام بن عَمَّار : ثنا رِفْدَةُ بن قُضَاعة : حدثنا صالح بن راشد القُرَشي قال :

أُتي الحجاج بن يوسف برجل قد اغتصب أخته نفسها ، فقال : احبسوه ، وسلوا مَنْ ههنا مِنْ أصحاب محمد ﷺ ، فسألوا عبدالله بن أبي مطرف؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) ، وكتبوا إلى عبدالله بن عباس يسألونه عن ذلك؟ فكتب إليهم بمثل قول عبدالله بن أبي مطرف . وقال ابن عدي :

«لا أعرفه إلا من حديث رفدة ، قال البخاري : لا يتابع في حديثه» . وفي رواية عنه :

«في حديثه بعض المناكير» . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» .

قلت : وشيخه صالح بن راشد القرشي مثله أو نحوه ؛ قال الذهبي :

«شامي لا يعرف ، وحديثه منكر ، قال البخاري : لم يصح» .

قلت : وفي ترجمته ساق العقيلي هذا الحديث ، وصرح أنه الذي عناه البخاري بقوله :

«لم يصح حديثه» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٦٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه رفدة بن قضاعة ؛ وثقة هشام بن عمار ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات» !

قلت : توثيق هشام لا يعتد به ؛ مع مخالفته لمن ذكر من الأئمة الذين جرحوه ، ولغيرهم ممن ترى كلامهم في «التهذيب» . ولذا قال في «التقريب» :

«ضعيف» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

على أن الهيثمي وَهِمَ عن العلّة الثانية ؛ وهي جهالة صالح بن راشد ، وكأنه اعتمد على ابن حبان حيث أورده في «الثقات» (٤/٣٧٥) ! وهو من تساهله ؛ لأنه - مع مخالفته للبخاري - لم يذكر له راوياً غير (رِفْدَة) الواهي !

وقد خولف في إسناده : ففي «اللسان» : أن الأزدي ذكر أنه روى الليث بن الحارث عن عبدالملك بن الوليد عن عمر بن عبدالجبار عن صالح بن راشد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه :

«مَنْ فَجَرَ بذاتِ مَحْرَمٍ منهُ ؛ فقدْ تَخطَّى حرْمتينِ في حرَمِهِ ، فخُطُّوا وسَطَهُ بالسيف» .

قلت : والليث بن الحارث ، وعمر بن عبدالجبار ؛ لم أعرفهما .

وعبد الملك بن الوليد مختلف فيه .

وأعلَّه ابن أبي حاتم بعلَّة أخرى ؛ وهي الوقف ، فقال (١/٤٥٦) :

«قال أبي : كذا رواه هشام . وروي عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير هذا الكلام قَوْلَهُ ، فلا أدري هذا هو أو غيره ! وقال عبدالله بن مطرف بن الشخير : إن الحجاج أتي برجل . . الحديث . وهذا الصحيح» .

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/١١٨) ـ عقب قوله : «لا أدري . . .» ـ :

«يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله : «عبدالله بن مطرف» ، وفي قوله : «سمعت» ، وإنما هو (مطرف بن عبدالله) ، ولا صحبة له . وقال ابن عبدالبر : يقولون : إن الراوي غلط فيه . وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم : أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبدالله المزي (!) قال : أتي الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبدالله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، فضربت عنقه . قلت : والراوي عن صالح بن راشد ضعيف ؛ وهو رِفْدَة ـ بكسر الراء وسكون الفاء ـ ، ويوضح ضعفه قوله : «فكتبوا إلى ابن عباس» . وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس ، أخرجها الطحاوي ؛ وضعف راويها» .

قلت : قوله في السطر الأول : «عبدالله بن مطرف» خطأ ! مطبعي أو قلمي ؛ والصواب : (عبدالله بن أبي مطرف) بزيادة أداة الكنية .

وقوله : «المزي» خطأ أيضاً ! وصوابه : (المزني) .

وروايته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠/١٠٥) .

٤٥٧٣ ـ (مَنْ تركَ الصلاةَ ؛ لَقِيَ اللهَ وهُوَ عليه غَضْبانُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص٤١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/١٣٥/٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥/٥٨/١) عن محمد بن عبدالله المُخَرِّميِّ : ثنا **سهل ابن محمود** : ثنا صالح بن عمر عن حاتم بن أبي صَغِيرة عن **سِمَاك بن حرب** عن عكرمة عن ابن عباس قال :

لما قام بَصَرِي ؛ قيل : نداويك وتدع الصلاة أياماً؟ قال : لا ؛ إن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق للبزار . وقال :

«لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وقد أوقفه بعضهم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف سماك في روايته عن عكرمة ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة» .

الثانية : جهالة حال سهل بن محمود ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٢٠٤) برواية اثنين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثالثة : الوقف ؛ كما أشار إليه البزار .

والحديث ؛ عزاه المنذري (١/١٩٥) ـ وتبعه الهيثمي (١/٢٩٥) ـ للبزار والطبراني ، فقال الأول :

«وإسناده حسن» !

قلت : وهذا تساهل ظاهر منه ! وقال الآخر :

«وفيه سهل بن محمود، ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عنه أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي وسعدان بن يزيد. قلت: وروى عنه محمد بن عبدالله المُخَرِّمي، ولم يتكلم فيه أحد، وبقية رجاله رجال (الصحيح)»!

كذا قال! والمخرمي ليس من رجال «الصحيح»، وإنما روى له ـ من الستة ـ النسائي فقط.

٤٥٧٤ ـ (مَنْ تَزَيَّن بَعملِ الآخرةِ ـ وهُوَ لا يُرِيدُها ولا يَطْلُبُها ـ؛ لُعِنَ في السَّماواتِ والأرضِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٤) عن **إسماعيل بن يحيى التيمي** عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«تفرد به إسماعيل».

قلت: وهو كذاب مشهور، وبه أعلَّه الهيثمي (١٠/٢٢٠).

واقتصر المنذري في «الترغيب» (١/٣٢) على الإشارة إلى ضعفه!

٤٥٧٥ ـ (مَنْ تَعَذَّرتْ عليهِ التِّجَارةُ؛ فعليهِ بِعُمَانَ).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (٣/٤٠/١): حدثنا أبي رحمه الله: ثنا أبو عبدالله محمد بن أيوب الرازي: ثنا أبو عون محمد بن عون الزيادي: ثنا حماد ابن يزيد المقرئ: ثنا **مخلد بن عقبة بن شُرَحْبِيل الجُعْفي** عن جده شرحبيل ـ وقد لقي النبي ﷺ ـ قال... فذكره مرفوعاً.

ورواه الخطيب في «الموضح» (١/٥٤) من طريق أخرى عن أبي عون به.

وكذلك رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بِمَرْوٍ» (٢/٨٨) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا سعيد بن عثمان الأهوازي أبو سهل : ثنا أبو عون به .

وتابعه عمار بن هارون : نا حماد بن يزيد به .

أخرجه ابن قانع في «المعجم» ، ترجمة شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مخلد بن عقبة ؛ قال الغلابي في «الوَشْي» :

«لا أعرف حال عقبة ولا مخلد» .

وحماد بن يزيد المقرئ ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤٩/١/٤) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٩/٦ و٢٠٥/٨) وهو صدوق ، كما بيَّنت ذلك في «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» .

فالعلَّة ممن فوقه .

٤٥٧٦ - (مَنْ تَقَحَّمَ في الدُّنْيا ؛ فهوَ يَتَقحَّمُ في النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥١٣/٣٤٢/٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً . ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» . فتعقبه المناوي بقوله :

«قضية كلام المصنف أن مخرّجه البيهقي خرَّجه وسلّمه ، والأمر بخلافه ؛ فإنه تعقّبه بما نصّه : قال أبو حازم[1] : تفرد به **حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ** عن يحيى ابن سعيد» !

---

(١) هو شيخ البيهقي (أبو حازم العبدري الحافظ) ، وقد رواه عنه مع شيخين آخرين له .

أقول : لا يظهر التعقّب بمجرد ذكر التفرّد المطلق ، فيبدو لي أن البيهقي أشار بذلك إلى أنه تفرُّدٌ مصحوبٌ مع المخالفة لمن هو أوثق منه ؛ فإن المهرقاني هذا ـ وإن كان صدوقاً لا بأس به ـ ؛ فقد خالفه في لفظه جبل الضبط والحفظ : الإمام أحمد ، فقال في «مسنده» (٤٣٥/٢) : ثنا يحيى عن ابن عجلان عن أبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«الذي يَطْعَنُ نفسَه ؛ إنما يَطْعنها في النارِ . والذي يَتَقَحَّمُ فيها يَتَقَحَّمُ في النارِ . والذي يَخْنُقُ نفسَهُ يَخْنقها في النار» .

قلت : فهذا هو نص الحديث الذي ضبطه الإمام أحمد رحمه الله تعالى بإسناده الحسن .

ويحيى شيخه فيه : هو ابن سعيد القطان ، وهو شيخ المهرقاني كما رأيت .

والتقحُّم المذكور فيه ؛ إنما هو التقحُّم في نار الدنيا ، وليست الدنيا نفسها كما في رواية المهرقاني ! ولعل أصل حديثه : «نار الدنيا» ؛ فسقط من حفظه لفظ : «نار» ، وقانا الله تعالى شر نار الدنيا والآخرة !

ثم رأيت الحديث قد أخرجه أبو عثمان البجيرمي في «الفوائد» (ق٣٦/٢) من طريق **محمد بن عمار بن عطية** : نا حفص بن عمر المهرقاني : ثنا يحيى بن سعيد عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الترجمة .

ومحمد بن عمار بن عطية ـ وهو السُّكَّري الرازي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٣/١/٤) :

«روى عن أبي هارون البكاء وسهل بن عثمان العسكري» .

ولم يذكر له راوياً ، ولا جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

فلعلَّه هو علَّة الحديث ، رواه عن المهرقاني بإسنادين له : مرة عن أبي هريرة ـ كما رواه البيهقي ـ ، ومرة عن ابن عمر ـ كما رواه البجيرمي ـ ، والله أعلم .

٤٥٧٧ ـ (أَيُّما رَجُلٍ باعَ عَقرةً مِنْ غَيْرِ حاجةٍ ؛ بعثَ اللهُ لَهُ تالفاً يُتْلِفُها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٤٣/١) عن علي بن عثمان اللاحِقِيِّ : ثنا **حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلِيّ** : ثنا **محمد بن أبي المَلِيح الهُذَلي** عن **عبدالله بن يعلى الليثي ـ قاضي البصرة ـ** :

أن مَعْقِلَ بن يسار باع داراً بمئة ألف ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن حفص إلا علي» .

قلت : وهو ثقة صاحب حديث ؛ كما قال الذهبي .

لكن شيخه حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله عبدالله بن يعلى الليثي .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٤/١١١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه جماعة لم أعرفهم ، منهم : عبدالله بن يعلى الليثي» !

قلت : لكن محمد بن أبي المليح ـ وهو ابن أسامة الهذلي ـ ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«قال محمد بن المثنى : ما سمعت يحيى ولا عبدالرحمن يحدِّثان عنه بشيء قط» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وذكره الساجي ، والعقيلي في (الضعفاء)» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الطبراني في «الأوسط» عن معقل بن يسار أيضاً ، لكن بلفظ :

«من باع عَقْرَ دار من غير ضرورة ؛ سلط الله على ثمنها تالفاً يتلفه» .

فالله أعلم : هل هذا لفظ آخر للطبراني عنه ، أم هو لغيره ؟! وهذا هو الذي أظنه .

وذكره الهيثمي من حديث عمران بن حصين مرفوعاً ؛ بلفظ :

«ما من عبد يبيع تالداً ؛ إلا سلط الله عليه تالفاً» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه بشير بن سُرَيْجٍ ، وهو ضعيف» .

قلت : ومن طريقه : رواه الرُّوياني أيضاً في «مسنده» (١/٣٢/١٨) عنه عن قَبِيصة بن الجَعْدِ السُّلَمي عن أبي المَلِيح الهُذَلي عن عبدالملك بن يعلى عن عمران ابن حصين به .

لكنه لم ينفرد به ؛ فقد روى البخاري في «التاريخ» (٤٣٧/١/٣) ، والرُّوياني من طريق عبدالصمد[1] : نا محمد بن أبي المَلِيح الهُذَلي : حدثني رجل من الحي :

أن يعلى بن سهيل مرَّ بعمران بن حصين ، فقال له : يا يعلى ! ألم أنبَّأ أنك بعت دارك بمئة ألف؟ قال : بلى ، قد بعتها بمئة ألف . قال . . . فذكره ـ واللفظ للروياني ـ .

---

(١) وعن عبدالصمد ـ به ـ رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/٤٤٥) ، ولكن بلفظ : «عقدة مالٍ» . (الناشر) .

ولفظ البخاري من هذه الطريق : حدثنا محمد بن أبي المليح : حدثني عبدالملك بن يعلى عن أبيه عن عمران بن حصين به .

وأخشى أن يكون في الأصل سقط .

ثم روى الروياني ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/١٣٧) من طريق **موسى بن أيوب بن عياض الليثي** : نا **أبي** عن عبدالملك بن يعلى ـ قاضي البصرة ـ عن محمد بن عمران بن حصين : حدثني أبي به .

وموسى بن أيوب وأبوه مجهولان ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١٣٤/١/٤) عن أبيه .

وروى الدَّولابي في «الكنى» (٧١/٢) عن **فَضَالة بن حُصَين** قال : حدثني **عبدالوارث بن أبي محمد** عن يعلى بن عبدالملك البصري الليثي قال : قال لي عمران بن حصين : يا يعلى ! . . . فذكره نحوه .

وفضالة ضعيف ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

«مضطرب الحديث» .

وضعفه جماعة .

وعبدالوارث بن أبي محمد ؛ لم أعرفه .

ثم روى الدَّولابي (٢٣/٢) عن **أبي عامر موسى بن عامر** عن **عاصم بن الحَدَثان** قال : قال عمران . . . فذكره .

قلت : وعاصم هذا ؛ أشار الحافظ في ترجمة موسى بن عمران من «اللسان» إلى أنه مجهول .

وموسى بن عامر من شيوخ أبي داود ؛ صدوق له أوهام .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف لاضطراب الرواة في إسناده ، وجهالة الكثير منهم . والله أعلم .

نعم ؛ قد ثبت بلفظ آخر من حديث سعيد بن حُرَيْثٍ وغيره ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٢٧) .

٤٥٧٨ - (مَنْ توضَّأ فأحسنَ الوُضوءَ ، ثم قالَ ثلاثَ مراتٍ : أشهدُ أن لا إله إلا الله ، وأشهدُ أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ مِنَ الجنةِ ثَمانيةُ أبوابٍ ، يدخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ) .

ضعيف بهذا السياق . رواه ابن ماجه (١/١٧٤) ، وأحمد (٣/٢٦٥) ، والدَّولابي في «الكنى» (٢/١١٨) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/١٨٠) عن زيدٍ **العَمِّيِّ** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل زيد العمي ؛ فإنه ضعيف ، كما جزم به الحافظ .

والحديث صحيح دون قوله :

«ثلاث مرات» ؛ فقد رواه كذلك عمر بن الخطاب ؛ وعقبة بن عامر ؛ فراجع له «صحيح أبي داود» (٨٤١) ، و«تخريج الترغيب» (١/١٠٤ - ١٠٥) .

٤٥٧٩ - (مَنْ تَوضأَ في مَوْضعِ بَوْلِه ، فأَصابَهُ الوَسْواسُ ؛ فَلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢١١) عن منصور بن عمار : حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه منصور بن عمار ؛ وهو الواعظ المشهور .

٤٥٨٠ - (مَنْ مَشَى معَ قومٍ يُرى أنَّهُ شاهدٌ وليسَ بشاهدٍ ؛ فَهُوَ شاهِدُ زُورٍ ، ومَنْ أعانَ على خُصُومَةٍ بغيرِ علمٍ ؛ كانَ في سَخَطِ اللهِ حَتى يَنْزِعَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «السنن» (٦/٨٢) عن **رجاء أبي يحيى - صاحب السَّقَطِ -** قال : سمعت يحيى بن أبي كثير يحدّث عن أيوب السَّخْتِيَاني عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاء - وهو ابن صَبِيحٍ الحَرَشِيُّ البصري - أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه ابن معين» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

والشطر الثاني منه ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب» بلفظ :

«من جادل في خصومة . . .» والباقي مثله . وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٠٢) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والأصبهاني في «الترغيب» من حديث أبي هريرة ، وفيه رجاء أبو يحيى ، ضعفه الجمهور» .

قلت : وقد صح من حديث ابن عمر مرفوعاً في حديث له :

« . . . ومن خاصم في باطل وهو يعلم ؛ لم يزل . . .» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٤٣٧) .

٤٥٨١ - (مَنْ جَمعَ بينَ الصَّلاتينِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؛ فقدْ أتَى باباً مِنْ أبوابِ الكبائرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (١/٣٥٦ - شاكر) ، وأبو يعلى (٢٧٥١) ، والحاكم (١/٢٧٥) ، والعقيلي (٩٠) ، والطبراني (٣/١٢٥/٢) ، والبزار (٤٥٨١ - كشف) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٧١) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه الخطيب في «الموضح» (٢/٢٠) ؛ وقال :

«حنش : هو حسين بن قيس أبو علي الرَّحْبِي ، وهو ضعيف» .

ولهذا قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣/١٩/٢) :

«وهو حديث ضعيف» . وقال العقيلي :

«لا أصل له ، وقد روي عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء» .

قلت : وقال الحافظ في الحنش هذا :

«متروك» . ولذلك لمّا قال الحاكم عقب الحديث :

«حنش بن قيس الرحبي يقال له : أبو علي ، من أهل اليمن ، سكن الكوفة ، ثقة» ! ردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل ضعفوه» .

(تنبيه) : حديث ابن عباس الذي ذكره العقيلي ؛ قد صحَّ موصولاً في «صحيح مسلم» وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٣٤) ، و«صحيح أبي داود» (١٠٩٦) .

٤٥٨٢ ـ (مَنْ جهَّزَ غازياً في سبيلِ اللهِ حَتى يَسْتقِلَّ ؛ كانَ لَهُ مِثلُ أجرِهِ حَتى يموتَ أو يَرْجِعَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٧٥٨) من طريق **الوليد بن أبي الوليد** عن عثمان بن عبدالله بن سُرَاقة **عن** عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن سراقة هذا ـ وهو ابن بنت عمر بن الخطاب ـ لم يثبت سماعه من عمر .

والوليد بن أبي الوليد وثقه أبو زرعة ، وكذا ابن حبان ؛ إلا أنه قال :

«ربما خالف ؛ على قلة روايته» .

قلت : ولعلَّه لذلك قال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٥٨٣ ـ (مَنْ حاولَ أَمْراً بِمَعْصيةٍ ؛ كانَ ذلكَ أَفْوتَ لما رَجَا ، وأَقربَ لمجيءِ ما اتَّقَى) .

ضعيف . رواه تَمَّام في «الفوائد» (٣١ ـ ٣٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١/١٠٥ ـ ٢) : أنبا **أبو زرعة محمد بن سعيد بن أحمد القرشي ـ يعرف بابن التَّمَّار** ـ : ثنا **علي بن عمرو بن عبدالله المخزومي** : ثنا **معاوية بن عبدالرحمن** : ثنا حَرِيزُ بن عثمان : ثنا عبدالله بن بُسْرٍ المازني مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون حَرِيز لم أعرفهم .

وأخرجه القُضَاعي (١/٤٤) عن مِقْدام بن داود قال : نا علي بن مَعْبَدٍ قال : نا بقية بن الوليد عن **الحكم بن عبدالله** قال : نا الزهري مرفوعاً .

وأخرجه هو ، وأبو نعيم (٦/٣٣٩) من طريق **عبدالوهاب بن نافع الشَّلَبِيّ** قال : أنا مالك بن أنس عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس رفعه .

قلت : وعبدالوهاب هذا ؛ اتَّهمه الذهبي فقال :

«وهَّاه الدارقطني وغيره ، ألصق بمالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : «لا تُكْرِهوا مرضاكم على الطعام ؛ فإن الله يُطْعِمُهم . . .»[1] .

قلت : وهذا الحديث ؛ أخرجه الخطيب في «الرواة عن مالك» ، والدارقطني أيضاً ؛ وقال بعده :

«عبدالوهاب واهٍ جدّاً» .

والحكم بن عبدالله : هو الأَيْلِيُّ ؛ كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

٤٥٨٤ ـ (مَنْ حَجَّ عَنْ أبيهِ وأُمِّهِ ؛ فقدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ ، وكانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ) .

باطل . أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٢٧٢) **عن عثمان بن عبدالرحمن عن محمد بن عمرو البصري** عن عطاء عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عبدالرحمن : هو الطَّرَائفي ؛ كما يأتي في

---

(١) حسَّنه الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٧٢٧) من غير حديث ابن عمر ، فلتنظر. **(الناشر)**

رواية ابن أبي حاتم ، وهو صدوق في نفسه ، وإنما ضعِّف لكثرة روايته عن الضعفاء .

ومحمد بن عمرو البصري ؛ الظاهر أنه أبو سهل الأنصاري البصري ، وبه جزم بعضهم ، وهو ضعيف كما في «التقريب» ، وكان يحيى بن سعيد يضعِّفه جداً كما في «الجرح والتعديل» (٣٢/١/٤) بروايتين له عنه .

لكني لم أجد من ذكر في شيوخه عطاءً ، ولا في الرواة عنه عثمان بن عبدالرحمن الطائفي ! وكأنه لذلك جزم أبو حاتم بأنه ليس هو محمد بن عمرو ؛ وإنما **محمد بن عمر المُحْرِم** . فقال ابنه في «العلل» (٢٧٨/١) :

«سألت أبي عن حديث رواه عثمان بن عبدالرحمن الطائفي قال : حدثني محمد بن عمرو . . . (فذكره)؟ قال أبي : ليس هذا محمد بن عمرو ، إنما هذا هو محمد بن عمر ؛ الذي يعرف بالمحرم ، وكان واهي الحديث ، وهذا عندي حديث باطل» .

٤٥٨٥ ـ (مَنْ حَجَّ هذا البيتَ أوِ اعْتَمرَ ؛ فلْيكُنْ آخرُ عهدهِ بالبيتِ [الطَّوافَ]) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٩٤٦) ، وأحمد (٤١٦/٣ ـ ٤١٧) ، وابن قانع في «المعجم» عن الحَجَّاج بن أرْطاة عن عبدالملك بن المغيرة عن **عبدالرحمن بن البَيْلَماني** عن عمرو بن أوس عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

فقال له عمر : خررت من يديك ! سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ولم تخبرنا به ؟! وقال الترمذي :

«حديث غريب» .

قلت : أي ضعيف ، وذلك لأن عبدالرحمن البيلماني ضعيف .

والحجاج بن أرطاة مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقد صحَّ الحديث عن ابن أوس دون ذكر الاعتمار : فرواه الوليد بن عبدالرحمن عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال :

أتيت عمر بن الخطاب ، فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض؟ قال : ليكن آخر عهدها بالبيت . قال : فقال الحارث : كذلك أفتاني رسول الله ﷺ . قال : فقال عمر : أَرِبْتَ عن يديك ! سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكيما أخالف؟!

أخرجه أبو داود (١/٣١٣) ، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة المزِّي» (٣/٦) ـ ، وأحمد (٣/٤١٦) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٥ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٢١) .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم .

والوليد هذا : هو الجُرَشِيُّ .

وصححه الحافظ في «الإصابة» .

واقتصر المنذري في «مختصر السنن» (٢/٤٣٠) على تحسينه ؛ وهو قصور ! وصرَّح بأن إسناد الترمذي المتقدِّم ضعيف .

واعلم أن ظاهر الحديث : وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً ، وأنه يجب عليها الانتظار حتى تطهر فتطوف ! لكن قد جاءت أحاديث صحيحة بالترخيص لها بالانصراف ؛ ما دام أنها طافت قبل ذلك طواف الإفاضة . ولذلك قال الخَطَّابي في «معالم السنن» :

«قلت : وهذا على سبيل الاختيار في الحائض ؛ إذا كان في الزمان نَفَس ، وفي الوقت مهلة ، فأما إذا أعجلها السير ؛ كان لها أن تنفر من غير وداع ؛ بدليل خبر صفية . وممن قال : إنه لا وداع على الحائض : مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وهو قول أصحاب الرأي وكذلك قال سفيان» .

قلت : ومن تلك الأحاديث التي أشرنا إليها : حديث ابن عباس قال :

أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخر عهدهم بالبيت ؛ إلا أنه خُفِّفَ عن المرأة الحائض .

أخرجه مسلم (٩٣/٤) . وفي رواية له عنه مرفوعاً :

«لا يَنْفرنَّ أحدٌ حتى يكون آخرَ عهدهِ بالبيت» .

ورواه الطحاوي (٤٢٣/١) بإسناد صحيح عن عبدالله بن عمر أيضاً ، وزاد :

إلا الحُيَّضَ ؛ رَخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ .

وصححه الترمذي (٩٤٤) وغيره .

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٨٨) بلفظ :

«من حجَّ البيت ؛ فليكن آخر عهده بالبيت ؛ إلا الحُيَّضَ ، رخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ» .

ثم رأيت حديث الترجمة ؛ قد أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٠ - ٤١) من طريق الحجاج به ، دون قوله :

«أو اعتمر» ؛ فهو الصواب .

قوله : (أربت عن يديك) ؛ أي : سقطت آرابك من اليدين خاصة ؛ كما في «النهاية» .

و(الآراب) : الأعضاء .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة لأصحاب «السنن الثلاثة» ! وليس هو عند أبي دواد والنسائي بهذا اللفظ ، وإنما بلفظ آخر ؛ ليس فيه ذكر العمرة ، ولا هو بهذا المعموم : «من . . . .» ! وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» برقم (١٧٤٩) .

٤٥٨٦ ـ (مَنْ حجَّ فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ ؛ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

شاذ بهذا اللفظ . أخرجه الترمذي (١/١٥٥) : حدثنا ابن أبي عمر : حدثنا سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : جرى الترمذي على ظاهر إسناده ، فحكم له بالصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين ؛ غير ابن أبي عمر ـ واسمه محمد بن يحيى ـ ؛ فإنه على شرط مسلم وحده . وقد خولف في لفظ الحديث ؛ فهو العلّة . وقد قال فيه الحافظ :

«صدوق ، صنف «المسند» ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة» .

قلت : وقد خالفه الإمام أحمد فقال (٢/٢٤٨) : ثنا سفيان عن منصور . . . بلفظ :

« . . . رجع كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ» .

وهذا هو المحفوظ عن منصور ؛ فقد رواه جمع من الثقات الحفاظ عن منصور به .

أخرجه البخاري (١/٤٥٥) ، ومسلم (٤/١٠٧) ، والدارمي (٢/٣١) ، وابن ماجه (٢٨٨٩) ، وأحمد أيضاً (٢/٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤) ، والطبري (٣٧٢١ ، ٣٧٢٢ ، ٣٧٢٤) .

وتابعه سَيَّار أبو الحكم قال : سمعت أبا حازم به .

أخرجه البخاري (٣٨٦/١) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٢٢٩/٢) ، والطبري (٣٧١٨ ، ٣٧١٩ ، ٣٧٢٨) .

وتابعه الأعمش عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري (٣٧٢٣) ، وابن عدي في «الكامل» (١٠٢/٦) ، وزاد في أوله زيادة منكرة بلفظ :

قال ـ ونظر إلى البيت ـ : «من حج . . .» .

وسنده واهٍ .

وتابعه هلال بن يِسَاف عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري أيضاً (٣٧٢٦ ، ٣٧٢٧) .

فهؤلاء ثلاثة من الثقات تابعوا منصوراً على اللفظ الثاني الذي رواه عنه الحفاظ ؛ فدلَّ ذلك دلالة قاطعة على شذوذ ابن أبي عمر في روايته باللفظ الأول عن سفيان ، وصواب رواية أحمد عنه ؛ وهو المراد .

٤٥٨٧ ـ (مَنْ حَضَرَ إماماً ؛ فليَقُلْ حَقّاً أَوْ لِيَسْكُتْ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٢/٤) : حدثني القاسم بن هاشم : ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي : ثنا وُهَيْبُ بن خالد : ثنا **أبو واقد الليثي** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ورواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٦٣/٦) ، وعنه ابن عساكر (١/١٠٨/٨) عن سهل بن بَكَّار : نا وهيب به .

ورواه ابن عدي (١/١٩٩) من طريق آخر عن أحمد بن إسحاق به . وقال :

«وأبو واقد صالح بن محمد ؛ من الضعفاء الذين يكتب حديثهم» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

ورواه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن نافع به .

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٤٣١) ؛ وقال :

«فسمعت أبي يقول : هذا خطأ ؛ إنما هو وهيب عن أبي واقد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ» .

٤٥٨٨ - (مَنْ حَضَرَ معصيةً فكرِهَها ؛ فكأنَّما غابَ عنها ، ومَنْ غابَ عنها وأَحَبَّها ؛ فكأنَّما حَضَرَها) .

ضعيف . رواه ابن حبان في «الثقات» (٢/٣٠٣) : حدثنا عمرو بن محمد بن سهل بن عسكر : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا نافع بن زيد عن **يحيى بن أبي سليمان** عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ من أجل يحيى بن أبي سليمان - ؛ فإنه وإن وثقه ابن حبان ، وفي ترجمته ساق له هذا الحديث ، ووثقه الحاكم - ؛ فقد قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«ليس بالقوي ، يكتب حديثه» .

ومن طريقه : أخرجه الهَرَوي في «ذم الكلام» (٢/٣٩/١ - ٢) ، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (٢/٦١) . وقال الحافظ :

«ليِّن الحديث»[1] .

٤٥٨٩ - (مَنْ حَفِظَ على أُمَّتي أربعينَ حديثاً مِنَ السُّنَّةِ ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه الحسن بن سفيان في «الأربعين» ، وعنه نصر المقدسي في آخر «أربعينه» (٢/٦١) ، وتَمَّام في «الفوائد» (٢/٢٠٩) ، وابن عدي (٢/١٥) ، وأبو عبدالله الصاعدي في «الأربعين» (٢/١) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) ، وأبو القاسم القُشَيْري في «أربعينه» (١/١٥١) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/٤٤) ، والقاسم بن عساكر في «الأربعين البُلْدانية» (١/٤) ، ومحمد ابن طولون في «الأربعين» (١/٦) عن **إسحاق بن نَجِيحٍ** عن ابن جريج عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«إسحاق بن نجيح بَيِّنُ الأمر في الضعفاء ، وهو ممن يضع الحديث» . وقال ابن نصر المقدسي :

«تفرد به إسحاق بن نجيح الملطي» .

وتعقبه ابن طولون بقوله :

«رواه ابن عدي من حديث **خالد بن يزيد العُمَري** عن ابن جريج به ، ثم قال :

«روى هذا الحديث - مع خالد بن يزيد - إسحاق بن نجيح المَلَطِيُّ ، وهو شر منه» . وإسحاق هذا ؛ قال أحمد : هو أكذب الناس . وقال يحيى : هو معروف

---

(١) والحديث قد ورد بنحوه من حديث العُرْسِ بن عَمِيرة ، وعدي بن عدي في «سنن أبي داود» (٤٣٤٥ - ٤٣٤٦) ؛ وهو مخرَّج في «المشكاة» (٥١٤١) محسَّناً . (الناشر) .

بالكذب ووضع الحديث . وقال الحافظ أبو نعيم : رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس متصلة صحيحة على شرط الأئمة ، لكن الراوي عن ابن جريج إسحاق ابن نجيح متروك الحديث» !

قلت : وهذا تعقب شكلي لا طائل تحته ؛ فإن خالداً هذا كذاب أيضاً ، كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وتابعه بقية عن عبدالملك بن عبدالعزيز (وهو ابن جريج) ؛ بلفظ :

«من حمل من أمتي أربعين حديثاً ؛ بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٠٠ - ٢٠١) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (١/٨٩ - ٢) ، والقاسم بن عساكر في «أربعينه» (٢/٤) عن عبدالله **ابن محمد بن سعيد الإصْطَخْرِيِّ** : ثنا أبو عبدالله **محمد بن أحمد الشَّرْقي** - بإصطخر - : نا **محمد بن عمرو بن حَنَان** : نا **بقية بن الوليد** . وقال القاسم :

«عبدالله بن محمد بن سعيد الإصطخري أكثر من روى عنه مجهولون لا يعرفون ، وأحاديثه مقلوبة ، قال البرقاني : أظنهم تكلموا فيه . وشيخه مجهول . ومحمد بن عبدالله بن عمرو بن حنان أبو عبدالله الكلبي من أهل حمص ؛ ثقة . وبقية تكلموا فيه» .

قلت : ذكر ابن حبان أنه كان مدلساً ، يدلس عن الثقات ما أخذه عن مثل **المجاشع بن عمرو ، والسَّرِيِّ بن عبدالحميد ، وعمر بن موسى التميمي** ، وأشباههم من المتروكين .

ثم روى ابن عبدالبر من طريق **يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني** : حدثنا أبو أحمد حُمَيْد بن مَخْلَد بن زَنْجَوَيْهِ : نا **يحيى بن عبدالله بن بُكَيْر** قال : حدثنا مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث ، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك ، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه ، وأضاف ما ليس من روايته عليه» !

كذا قال ، وأقرّه ابن طولون ! وهو بحاجة إلى تحرير ؛ فإن ظاهره تعصيب الخطأ بيحيى بن عبدالله بن بكير ؛ فإنه مع كونه من شيوخ البخاري ومسلم ؛ فقد تكلموا في سماعه من مالك ، كما قال الحافظ في «التقريب» .

لكن في الطريق إليه يعقوب العسقلاني ؛ قال الذهبي :

«كذاب» .

ثم ساق له هذا الحديث بهذا الإسناد .

وساق له الحافظ في «اللسان» حديثاً آخر موقوفاً على ابن عمر ، وقال :

«هذا من أباطيل يعقوب» . ثم قال :

«وقد وجدت له حكاية يشبه أن تكون من وضعه» . ثم ذكرها بسنده منه إليه ؛ فهو الآفة .

ثم رواه القاسم بن عساكر من طريق **أبي نصر محمد بن علي بن عبدالله بن أحمد بن وَدْعان المَوْصِلي** : أنا **أبو سعيد الآمُلِيُّ** المقرئ : نا **أبو محمد عبدالله**

ابن أحمد القاضي عن أبيه : ثنا أبو علي الحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار : ثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ؛ بلفظ :

«من نقل عني إلى من لم يلحقني من أمتي أربعين حديثاً ؛ كُتِبَ في زُمْرَةِ العلماء ، وحُشِرَ في جملة الشهداء» . وقال :

«أبو نصر بن ودعان غير ثقة عند أهل الحديث ، نسبه قوم إلى الكذب ، وآخرون إلى وضع الأحاديث ، وسمعت أبي رحمه الله يصفه بالكذب والوضع . وأساء الثناء عليه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي ، وصنف جزءاً لطيفاً في الطعن في «أربعين ابن ودعان» ـ وهو عندي ـ . وأبو سعيد الآملي غير معروف . وأبو محمد عبدالله بن أحمد القاضي غير مشهور . وأبوه كذلك . والحديث مركَّب على إسناد صحيح» .

وابن ودعان هذا مترجم في «الميزان» ، ووصفه بأنه :

«صاحب تلك «الأربعين الودعانية الموضوعة» ، ذمه أبو طاهر السلفي وأدركه وسمع منه ، وقال : هالك متهم بالكذب . وكتابه في «الأربعين» سرقه من عمه أبي الفتح ، وقيل : سرقه من **زيد بن رفاعة** وحذف منه الخطبة . . . وابن رفاعة وضعها أيضاً ، ولفَّق كلمات من دقائق الحكماء ، ومن قول لقمان ، وطوَّل الأحاديث» .

وزيد بن رفاعة هذا يكنى بأبي الخير ، وله ترجمة أيضاً في «الميزان» ، و«أربعينه» محفوظة في المكتبة الظاهرية .

وقد أخرج الحديث فيه (١/٣) ، وعنه القاسم بن عساكر في «أربعين السلفي» (٢/٦) : حدثني **علي بن شعيب البزاز** ـ بالرَّقَّةِ ـ : نا **إسماعيل بن**

إبراهيم الأسَدِي : نا **عَبَّاد بن إسحاق** : نا **عبدالرحمن بن معاوية** عن الحارث مولى سِبَاع عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أدخلته يوم القيامة في شفاعتي» . وقال ابن عساكر :

«أبو الخير متهم بوضع الحديث ، كذاب ، ذكره أبو بكر الخطيب في «التاريخ» فقال : كان كذاباً وقال : سمعت أبا القاسم هبة الله بن الحسن الطبري ذكر زيد بن رفاعة فقال : رأيته بالري ، وأساء القول فيه . وشيخه علي بن شعيب مجهول . وإسماعيل بن إبراهيم الأسدي غير معروف . وعباد بن إسحاق مجهول . وعبدالرحمن بن معاوية أبو الحويرث الزرقي سئل مالك عنه فقال : ليس بثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بثقة ، يكتب حديثه ولا يحتج به» .

واللفظ الثاني المتقدم من حديث بقية قد روي من حديث أنس أيضاً ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا نصر بن الليث عن **عمر بن شاكر** عنه .

أخرجه ابن عدي (٥/٥٦) ، وتمام (٢٠٦/٢) .

قلت : عمر هذا ضعيف ؛ وفي ترجمته أورده ابن عدي ؛ فما أصاب ؛ لأن الخبائري متهم بالكذب ! لذلك قال الذهبي في آخر ترجمة عمر :

«هذا من وضع سليمان ، فينبغي أن يكون في ترجمته» .

والأخرى : عن **مُعَلَّى بن هلال** عن **أَبَان** عنه .

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) عن **محمد بن أبان** قال : ثنا معلى .

قلت : وأبان : هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

ومعلى بن هلال ؛ قال أحمد :

«متروك الحديث ، حديثه موضوع كذب» . وقال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

ومحمد بن أبان : هو الغَنَوِيُّ أو الغِيَرِيُّ ؛ مجهول الحال .

وخالفه **أبو إسحاق الحجازي** فقال : عن المُعَلَّى عن السُّدِّي عن أنس .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٠٦/١) ، وابن عبدالبر (٤٣/١) عن بقية عنه .

وأبو إسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن موسى بن أبي عائشة مناكير . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» . ثم ذكر له حديثاً طويلاً موضوعاً .

وقد جمع اللفظين المذكورين في سياق واحد بعض المتروكين ، فقال **عبدالملك ابن هارون بن عنترة** عن أبيه عن جده وعن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها ؛ بعثه الله فقيهاً ، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/٣٧/٤) ، وأبو عبدالله بن منده في «الأمالي» (٢/٣٦) ، والسِّلَفي في «الأربعين» (٢/٩) ، والقاسم بن عساكر (١/٦) عن **الفضل بن غانم** عنه . وقال ابن عساكر :

«الفضل بن غانم البغدادي قاضي الري . قال أحمد بن حنبل : من يقبل عن ذاك حديثاً؟! يعني من يكتب عنه؟!

وعبدالملك بن هارون بن عنترة ؛ ضعفه أحمد بن حنبل . وقال يحيى بن معين : كذاب . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، ذاهب الحديث» .

وقال الحافظ ابن حجر في «الأربعين العوالي» (رقم ٤٥) ـ بعدما أخرجه من طريق السلفي ـ :

«هذا حديث مشهور ، وله طرق كثيرة ، وهو غريب من هذا الوجه ، تفرد به عبدالملك . وأخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» له من طريق عبدالملك بن هارون هذا ، واتهمه به ، وقال : لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار . وضعفه غيره ، وباقي رجاله ثقات» .

وعبدالملك ؛ قال السعدي :

«دجَّال كذاب» . وقال صالح بن محمد :

«عامة حديثه كذب ، وأبوه هارون ثقة» . وقال الحاكم في «المدخل» :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» .

وفي الباب طرق أخرى عند ابن عبدالبر وغيره ؛ لا تخلو كلها من مجروح ، وقال ابن عبدالبر في آخرها :

«قال أبو علي بن السكن : وليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجه ثابت» . وقال النووي في مقدمة «أربعينه» :

«واتفق الحفّاظ على أنه حديث ضعيف ، وإن كثرت طرقه» .

يعني : أن كثرة طرقه لم ينجبر بها ضعفه ، وما ذلك إلا لشدة ضعفها واختلاف ألفاظها .

والحق : أن الحديث عندي موضوع ، وإن اشتهر عند العلماء ، وعملوا من أجله كتب «الأربعين» ، ولو كان صحيحاً ؛ لما قيَّض الله لروايته والتفرّد به تلك الكثرة من الكذابين والوضاعين !

٤٥٩٠ ـ (مَنْ حملَ أخاهُ على شِسْعٍ ؛ فكأنَّما حملَهُ على دابّةٍ في سبيلِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (ص٦٦٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٩) عن **الهُذَيْلِ بن إبراهيم** : نا **عثمان بن عبدالرحمن** عن مكحول عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو الوَقَّاصي ـ ؛ كذاب .

والهذيل ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات ؛ فإنه يروي عن عثمان بن عبدالرحمن ومجاشع بن يوسف وصالح بن بيان الساحلي» .

وقد روي من حديث أنس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« . . . على فرس ؛ شاك السلاح في سبيل الله» .

أخرجه الخطيب (٥/٢٣١) عن **محمد بن حبّان بن عمرو الباهلي** : حدثنا **أبو معمر الضرير العابد** : حدثنا **عبدالواحد بن زيد** عن الحسن عن أنس .

أورده في ترجمة ابن حبّان هذا ، وروى عن عبدالله بن إبراهيم الأبندوني قال :

«كان لا بأس به إن شاء الله» . وعن عبدالغني بن سعيد الحافظ :

«يحدث بمناكير» . وقال الصوري :

«ضعيف» .

وأبو معمر الضرير العابد ؛ لم أعرفه ، ولا أورده الدّولابي في «الكنى» ! وقال المناوي :

«مجهول» .

فلا أدري ؛ أقاله اجتهاداً من عند نفسه ، أم نقله عن غيره؟! وهذا فيه بُعد ، والأول هو الأقرب ، والتعبير حينئذٍ موهم للآخر ؛ فتأمل !

وعبدالواحد بن زيد ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

«تركوه» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب في «التاريخ» عن أنس ! وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإن لفظ الخطيب عنه مخالف لهذا كما تقدم !

وأما في «الجامع الكبير» ؛ فإنه ذكره على الصواب .

٤٥٩١ - (مَنْ خَتَمَ القرآنَ أولَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حَتى يُمْسِيَ ، ومَنْ خَتَمهُ آخرَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حتى يُصْبِحَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٦) عن هشام بن عبيدالله عن

محمد ـ يعني : ابن جابر ـ عن ليث عن طلحة بن مُصَرِّف عن مصعب بن سعد عن سعد مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث طلحة ، تفرد به هشام عن محمد» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط .

الثانية : محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي فصار يُلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة» .

الثالثة : هشام بن عبيدالله ـ وهو الرازي ـ ؛ أورده الذهبي في «المغني» ، وقال :

«قال ابن حبان : كثرت مخالفته للأثبات فبطل الاحتجاج به . ثم روى له حديثين أراهما موضوعين . . وأما أبو حاتم فقال : صدوق . . .» .

والحديثان اللذان أشار إليهما ؛ قد تقدما في سياق واحد برقم (١٩٢) ؛ فراجع إن شئت .

٤٥٩٢ ـ (مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْناهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٤٦) ، والنسائي (٢/٢٤١ و٢٤٣) ، والحاكم (٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، والبيهقي (٨/٣٥) ، والطيالسي (١/٢٩٣) ، وأحمد (٤/١٨) من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه ؛ مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة ، والراجح أنه سمع منه في الجملة ؛ فلا يقبل منه إلا ما صرَّح بالسماع . ولذلك قال البيهقي :

«وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة ، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة» .

وقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٥٩/١) من رواية **معاذ بن خالد العسقلاني عن زهير بن محمد عن يزيد بن زياد عن أبي إسحاق عن الحارث** عن علي مرفوعاً به . وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته يزيد بن زياد ـ وهو القرشي الدمشقي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

ومن دونه ؛ ضعيفان .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ، مع اختلاطه .

والحارث ـ وهو الأعور ـ ضعيف ؛ بل اتهمه بعضهم .

٤٥٩٣ ـ (مَنْ دَعَا علَى منْ ظَلَمهُ ؛ فَقدِ انْتَصرَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٥٤٧) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢/٣٣) ، وابن عدي (٢/٣٣٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٤٩/١ و٨٩/٢) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٤٩) من حديث أبي الأحوص عن

أبي حمزة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة ، وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي حمزة من قبل حفظه ، وهو ميمون الأعور» .

وذكر ابن عدي نحوه ، وقال :

«وأبو حمزة ميمون القصاب ؛ أحاديثه التي يرويها ـ خاصة عن إبراهيم ـ مما لا يتابع عليه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٩٤ ـ (مَنْ ذَكَرَ اللهَ ، ففاضَتْ عَيْناهُ مِن خشيةِ اللهِ حَتى يُصيبَ الأرضَ مِنْ دُموعهِ ؛ لَمْ يُعَذِّبْهُ اللهُ تعالَى يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٢٦٠) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا تساهل واضح ؛ خصوصاً من الذهبي ؛ فقد أورد الذهبي أبا جعفر هذا في «الضعفاء» ؛ وقال :

«قال أبو زرعة : يهم كثيراً . وقال أحمد : ليس بقوي . وقال مرة : صالح الحديث . وقال الفلاس : سيئ الحفظ . وقال آخر : ثقة» . وقال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : فمثله لا يحسَّن حديثه ؛ فكيف يصحَّح؟!

٤٥٩٥ ـ (مَنْ ذهبَ بَصَرهُ في الدُّنْيا ؛ كانَ لَهُ نوراً يومَ القيامةِ إنْ كانَ صالحاً) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٣) عن **بِشْر بن إبراهيم الأنصاري** عن الأوزاعي عن حميد بن عطاء عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ساقه في ترجمة بشر هذا مع أحاديث أخرى ؛ ثم قال :

«وهي بواطيل» . وقال :

«بشر ؛ منكر الحديث عن الثقات والأئمة ، وهو ممن يضع الحديث على الثقات» .

٤٥٩٦ ـ (مَنْ رَفَعَ رأسَهُ قبلَ الإمامِ أَو وَضَعَ ؛ فَلا صلاةَ لَهُ) .

منكر . رواه ابن الضُّرَيس في «أحاديثه» (١/٣) عن **محمد بن جابر** عن عبدالله بن بدر عن علي بن شيبان عن أبيه قال :

صليت خلف النبي ﷺ ؛ فرفع رجل رأسه قبل النبي ﷺ ؛ فلما انصرف قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ ضعيف ؛ لسوء حفظه واختلاطه ؛ كما تقدم قريباً .

ومن طريقه : رواه مسدد ـ كما في «إتحاف السادة المهرة» (١/٦٥/١) للبوصيري ـ ؛ وقال :

«وهو ضعيف» .

وكذلك رواه بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ في «مسنده» كما في ترجمة شيبان ـ وهو ابن مُحرز اليمامي من «الإصابة» (٢/١٦٠) للحافظ ـ، وقال :

«وقد أخرج ابن ماجه هذا الحديث من هذا الوجه ، لكن قال : عن عبدالله بن بدر عن عبدالرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه . . . وهو المعروف . ووالده[1] (علي) صحابي» .

قلت : وقوله : «هذا الحديث» خطأ واضح ؛ فإنه لم يخرجه ابن ماجه ، وإنما أخرج بالإسناد الذي ذكره عن علي بن شيبان حديثاً آخر فيه :

. . فرأى رجلاً فرداً يصلي خلف الصف ، قال : فوقف عليه نبي الله ﷺ حين انصرف ، قال :

«استقبل صلاتك ، لا صلاة للذي خلف الصف» .

وكذا رواه جماعة من الحفاظ من الوجه المذكور ، من طريق ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر . . . وهو مخرج في «الإرواء» (٢/٣٢٨ ـ ٣٢٩) .

وملازم بن عمرو ثقة . فروايته هذه مما يؤكد ضعف محمد بن جابر ، وخطأه في روايته لحديث الترجمة سنداً ومتناً ، فهو حديث منكر .

والخطأ الذي وقع فيه الحافظ ؛ قلده عليه الشيخ الأعظمي رحمه الله في تعليقه على «المطالب العالية» (١/١١٥) ، فقد نقله عنه وأقرَّه ! وزاد ضِغْثاً على إبّالة ؛ فإنه نقله مع الخطأ المطبعي المشار إليه آنفاً ! ومع ذلك ؛ فقد طبع الناشرون لـ«المطالب» بتحقيقه على طرَّتهِ : «تحقيق الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي» !

---

(١) الأصل : (وولده) ، وهو خطأ مطبعي ظاهر .

وأنا أرى أن نسبة ذلك إليه فيها نظر ؛ لكثرة الأوهام العلمية والأخطاء المطبعية الواقعة فيه ، وغيرها .

وقد نبَّهت في هذه «السلسلة» وغيرها على الشيء الكثير منها . والله الموفق لا ربَّ سواه ، ولا معبود ـ بحق ـ غيره .

وقد أورد حديث الترجمة الشيخ أبو عبدالله بن بَطَّة في كتابه «الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة» (ص٢٠٧) رقم (٣٩٤/ تحقيق صهري رضا نعسان) ، وقال رضا في تخريجه :

«رواه أبو عوانة في «مسنده» ١٥/١٣٨» !

ولم أدر هذا الرقم ؛ رقم المطبوع منه أو المخطوط؟! وعلمي أن المطبوع منه خمس مجلدات ، وقد راجعته في مظانه منها ؛ فلم أجده ! فالله أعلم .

٤٥٩٧ ـ (مَنْ ركعَ عَشْرَ رَكعاتٍ بينَ المغربِ والعشاءِ ، بُنِيَ لهُ قصرٌ في الجنَّةِ . فقال عمر بن الخطاب : إذاً تكثرُ قصورُنا أو بُيوتنا يا رسول الله؟! فقال : اللهُ أكثرُ وأَفْضلُ ؛ أو قالَ : وأَطْيَبُ)[1] .

ضعيف . رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢/١١٤ من الكواكب ٥٧٥ ؛ رقم ١٢٦٤ ـ ط) ، وعنه ابن نصر في «قيام الليل» : أنا يحيى بن أيوب : حدثني **محمد بن أبي الحجاج** أنه سمع عبدالكريم بن الحارث **يحدث أن** رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ؛ محمد بن أبي الحجاج لم أعرفه ، ويحتمل أن تكون أداة الكنية : «أبي» مقحمة من بعض الرواة ، فيكون حينئذٍ محمد بن

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «نصر (٣٣)» . (الناشر) .

الحجاج - وهو اللخمي الواسطي - فقد ذكروا في الرواة عنه يحيى بن أيوب العابد .

ثم بدا لي أنه ليس به ؛ فإن العابد هذا لم يذكر في شيوخ ابن المبارك ، وإنما ذكروا فيهم يحيى بن أيوب الغافقي المصري ! ثم إن العابد متأخر الوفاة عن ابن المبارك بنحو (٤٣) سنة .

٤٥٩٨ - (مَنْ زارَني بالمدينةِ مُحْتَسِباً ؛ كنتُ لهُ شَهيداً أو شَفيعاً يومَ القيامة) .

ضعيف . رواه السَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (٣٩١) : حدثنا أبو بكر الصَّرَّامِيُّ : حدثنا أبو عوانة موسى بن يوسف القَطَّان : حدثنا عَبَّاد بن موسى الخُتُّلِيُّ : حدثنا ابن أبي فُدَيْك عن سليمان بن يزيد الكَعْبي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث ليس بالقوي» . وقال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج به» .

وموسى بن يوسف القطان ؛ لم أجد من ترجمه .

وأبو بكر الصرامي : اسمه محمد بن أحمد بن إسماعيل ؛ ترجمه السهمي وقال :

«إنه توفي سنة (٣٥٨)» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/٤٦٧) من رواية ابن أبي الدنيا في «كتاب القبور» قال : نا سعيد بن عثمان الجرجاني : نا ابن أبي فديك به .

فانحصرت العلَّة في الكعبي . وبه أعلَّه الحافظ فقال :

«ضعفه ابن حبان، والدارقطني».

وللحديث طريق أخرى من حديث ابن عمر، تأتي برقم (٥٧٣٢).

٤٥٩٩ - (مَنْ زَنَّى أَمَةً لم يَرَها تَزْني ؛ جَلَدَهُ اللهُ يومَ القيامةِ بِسَوطٍ مِنْ نارٍ).

ضعيف. أخرجه أحمد (٥/١٥٥) من طريق عبيدالله بن أبي جعفر عن الحمصي عن أبي طالب عن أبي ذر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو طالب والراوي عنه مجهولان. وقال في «كُنى التعجيل»:

«قلت: كذا رأيته في «المسند». ووقع في «الكنى» لأبي أحمد - تبعاً للبخاري -: «الجهضمي» ؛ ولم يذكر له اسماً ولا حالاً، ولا لأبي طالب. وفي «الثقات» لابن حبان: «أبو طالب الضُّبَعِي. عن ابن عباس. وعنه قتادة». فما أدري هو هذا أو غيره؟».

قلت: أبو طالب الضُّبَعِي من رجال «المسند» (٥/٢٥٤ - ٢٥٥). فكان على الحافظ أن يفرده بترجمة، أو أن يشير إلى ذلك على الأقل.

ثم إن صاحب الترجمة ؛ أورده ابن أبي حاتم أيضاً (٣٩٧/٢/٤) من رواية الحمصي عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث في «كنى التاريخ» للبخاري (٤٥).

وسائر رجال الحديث ثقات رجال الشيخين.

فقد أبعد المناوي النُّجْعة حين أعلَّه بعبيدالله بن أبي جعفر فقط ؛ دون من فوقه !!

٤٦٠٠ - (مَنْ زَهِدَ في الدُّنْيا ؛ عَلَّمهُ اللهُ تعالى بِلا تَعَلُّمٍ ، وهَداهُ اللهُ بلا هِدايَةٍ ، وجَعَلهُ بصِيراً ، وكَشَفَ عنهُ العَمَى) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧٢/١) عن علي بن حفص العَبْسِيِّ : ثنا نُصَيْر بن حمزة عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ من دون أهل البيت رضي الله عنهم لم أعرف أحداً منهم . وقال المناوي :

«ورواه أيضاً الديلمي ، وفيه ضعيف» !

قلت : ولم أعرف الضعيف الذي أشار إليه ! فلعلَّ في سند «الحلية» تحريفاً .

والحديث عندي موضوع ؛ عليه لوائح الوضع بادية ، وظني أنه من وضع بعض الصوفية ؛ الذين يظنون أن لطلب العلم طريقاً غير طريق التلقي والطلب له من أهله الذين تلقوه خلفاً عن سلف ، وهو طريق الخلوة والتقوى فقط بزعمهم ! وربما استدل بعض جهالهم بمثل قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا اللهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾ !

ولم يَدْرِ المسكين أن الآية لا تعني ترك الأخذ بأسباب التعلُّم ؛ قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (٤٠٦/٣) :

«وعدٌ من الله تعالى بأن مَنِ اتّقاهُ علمه ، أي : يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يُلقى إليه ، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فرقاناً ، أي : فيصلاً يفصل به بين الحق والباطل ، ومنه قوله تعالى : ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لكُمْ فُرقاناً﴾» .

٤٦٠١ ـ (مَنْ سَبَّ العربَ ؛ فأُولئكَ هُمُ المُشْرِكُون) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٢١٧) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٩٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٩٥) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/١/ ٢/١٠٤) من طريق **معمر بن محمد بن معمر البَلْخِي** : ثنا مَكِّيٌّ بن إبراهيم : ثنا مُطَرِّف بن مَعْقِل عن ثابت عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الأولان :

«والحديث عن ثابت عن أنس عن عمر منكر» . وقال البيهقي :

«منكر بهذا الإسناد» . وقال الذهبي في ترجمة مطرف بن معقل :

«له حديث موضوع» . ثم ساقه .

لكن الحافظ في «اللسان» أفاد أن مطرفاً هذا ثقة ؛ كما قال ابن معين وغيره ، وأن آفة الحديث من غيره .

وكأنه يشير إلى معمر هذا ؛ فقد أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«وهو صدوق إن شاء الله ، وله ما ينكر . قال النسائي : أنكروا عليه حديثه عن مكي عن مطرف (فذكره) ، وثق» .

قلت : وتعصيب الآفة به أولى من تعصيبها بمطرف ؛ لما علمت من ثقة هذا .

وأما معمر ، فلم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ولذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله :

«وُثِّقَ» .

٤٦٠٢ ـ (مَنْ سَرَّهُ أنْ يكونَ أَقوى الناسِ ؛ فَلْيَتوكَّلْ علَى اللهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في «التوكل على الله عز وجل» (٢/٤) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك متهم ؛ قال الحافظ :

«كذبه ابن معين» .

ورواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٦٣/٢) عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرظي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . أغنى الناس» .

قلت : وأبو المقدام : اسمه هشام بن زياد بن أبي زياد المدني ؛ متروك أيضاً .

ومن طريقه : رواه الحاكم ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، وإسحاق ، وعبد بن حميد ، والطبراني ، كما في «فيض القدير» .

٤٦٠٣ ـ (منْ سَرَّهُ أنْ يَنْظُرَ إلى امرأةٍ مِنَ الحُورِ العِينِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى أُمِّ رُومانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٢٧٦/٨ ـ ٢٧٧) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ٢/٣٥٣) ، والسَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (١٥٧) عن **علي بن زيد** عن القاسم بن محمد قال :

لما دُلِّيت أمّ رومان في قبرها ؛ قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه ـ مع إرساله ـ فيه ضعف علي بن زيد ؛ وهو ابن جُدْعان .

٤٦٠٤ - (. . . .)[1] .

٤٦٠٥ - (مَنْ سَعى بالناسِ ؛ فهو لِغَيْرِ رِشْدَةٍ ، وفيهِ شيءٌ مِنهُ)[2] .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/١٠٣ - ١٠٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ١/٢٩٥) ، وابن عساكر (٣/٤٨٨ - ٤٨٩) عن مرحوم بن عبدالعزيز العَطَّار : ثنا **سَهْل بن عطية** قال :

كنت عند بلال بن أبي بُرْدة بالطَّفِّ ، فجاء الرَّعْل ، فشكا إليه أن أهل الطف لا يؤدون الزكاة ، فبعث بلال رجلاً يسأل عما يقولون ، فوجد الرجل يطعن في نسبه ، فرجع إلى بلال فأخبره ، فكبّر بلال ، وقال : حدثني أبي ، عن أبي موسى رضي الله عنه قال . . . فذكره مرفوعاً . وقال الحاكم .

«هذا حديث عن بلال بن أبي بردة ؛ له أسانيد ، هذا أمثلها» ! وقال الذهبي :

«قلت : ما صححه ، ولم يصح» .

أقول : وعلته سهل هذا ؛ فإنه لا يعرف ، أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٢٠٣) من رواية مرحوم هذا عنه عن **أبي الوليد مولى لقريش** ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع البخاري في «التاريخ» (٢/٢/١٠٢) وقال :

«قاله لي ابن المثنى : نا مرحوم سمع سهلاً الأعرابي عن أبي الوليد مولى لقريش سمع بلال بن أبي بردة . . . فذكر الحديث بلفظ :

---

(١) كان هنا الحديثُ : «من سرَّه أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة . . .» ؛ وقد نقله الشيخ - رحمه الله - إلى «الصحيحة» برقم (٤٠٠٣) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع ابن عساكر (١٠/٣٧٨)» .(الناشر) .

«لا يبغي على الناس إلا ولد بَغِيٍّ ، أو فيه عرق منه» .

قلت : فكشفت هذه الرواية أن في إسناد الحاكم سقطاً ؛ هو أبو الوليد هذا ، ولا يعرف أيضاً ، كما في «الميزان» و«اللسان» وغيرهما .

فقد رواه الطبراني في «الكبير» بلفظ «التاريخ» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ ، فقال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه أبو الوليد القرشي مجهول ، وبقية رجاله ثقات . وقال ابن الجوزي : فيه سهل الأعرابي . قال ابن حبان : منكر الرواية ، لا يقبل ما انفرد به» !

قلت : في هذا النقل عن ابن حبان نظر ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«سهل بن عطية ؛ قال ابن طاهر : منكر الرواية . وقد ذكره قبله ابن حبان في (الثقات)» .

وهذا التوثيق من ابن حبان هو مستند الهيثمي في قوله السابق :

«وبقية رجاله ثقات» ! وهو ينافي ما نقله ابن الجوزي عن ابن حبان أنه قال : «منكر الرواية . . .» .

قلت : ثم تبيَّن لي أن كلاً من النقلين صحيح ، وأن ذلك مما تناقض فيه ابن حبان ؛ فإنه أورده في «الثقات» (٢٨٩/٨) قائلاً :

«سهل بن عطية ، أعرابي ، يروي عن أبي الوليد مولى لقريش . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار» !

وأورده في «الضعفاء» (٣٤٩/١) قائلاً :

«سهل الأعرابي ، شيخ من أهل البصرة ، قليل الحديث ، منكر الرواية ، وليس

بالمحلّ الذي يقبل ما انفرد ؛ لغلبة المناكير على روايته . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار . وروى عن سهل الأعرابي عن بلال . . .» فذكر الحديث بلفظ «التاريخ» ، ولم يذكر في إسناده أبا الوليد ، فدلَّ على أن عدم وروده في رواية الحاكم ليس سقطاً منه ، وإنما الرواية عنده هكذا وفق رواية ابن حبان .

والظاهر أن هذا الاختلاف ؛ إنما هو من سهل نفسه ، وذلك مما يشعر بعدم ضبطه وحفظه ، فتوهم ابن حبان أن سهلاً الراوي عن بلال مباشرة ؛ هو غير سهل ابن عطية الذي روى عن أبي الوليد سمع بلالاً ! وهو هو كما جزم به الحافظ في ترجمة ابن عطية من «اللسان» .

وقد روي من طريق أخرى عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى مرفوعاً بلفظ :

«لا يبغي على الناس إلا من يركب مع البغايا ، ومن لم يبال ما قال وقيل فيه ؛ فهو لبغية (الأصل : لبغيه) ، أو يشترك فيه شيطان» .

أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (٢١٩/٢٣٩) : حدثنا علي بن إسحاق : ثنا **إبراهيم بن يوسف المقدسي** : نا **عمرو بن بكر** : نا **عكرمة بن إبراهيم الأَزْدي** عن بلال بن أبي بردة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علل :

الأولى : عكرمة هذا ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» .

«مجمع على ضعفه» .

الثانية : عمرو بن بكر ـ وهو السَّكْسَكِيُّ ـ ؛ قال الذهبي أيضاً :

«واهٍ . قال ابن عدي : له مناكير» .

قلت : حاله أسوأ مما قال ابن عدي ، كما تدل عليه ترجمته في «التهذيب» وغيره . وقال الذهبي في آخر ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أحاديثه شبه موضوعة» .

فهو متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

الثالثة : إبراهيم بن يوسف المقدسي ؛ لم أعرفه ، ولم يترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» . والله أعلم .

وأما علي بن إسحاق ؛ فهو المعروف بالوزير ، ترجم له أبو الشيخ في «طبقاته» (٣٤٦/٤٧٠) ، وقال :

«حسن الحديث» .

وله ترجمة في «أخبار أصبهان» (٢/١١ ـ ١٢) .

ثم وجدت له متابعاً آخر ؛ أخرجه ابن عساكر (٣/٤٨٩ ـ المصورة) من طريق **الحسن بن خالد البصري** : حدثنا **محمد بن ثابت** قال :

جاء رجل إلى بلال بن أبي بردة . . . الحديث نحوه بلفظ :

«لا يسعى بالناس إلا ولد زِنىً» .

ومحمد بن ثابت ضعيف .

والحسن بن خالد البصري لم أعرفه .

٤٦٠٦ ـ (مَنْ سلَّمَ علَى قومٍ ؛ فَضَلَهمْ بِعَشْرِ حسناتٍ ؛ وإنْ رَدُّوا علَيه) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٠٣٥) ، وابن عساكر (١٦/١٦٦/٢) عن **مُرَجَّى بن وَداع الرَّاسِبِي** عن غالب

القَطَّان قال : كنا في حلقة أعـرابي فقال : حـدثني أبـي عن جـدي أن رسـول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال العقيلي :

«مرجى بن وداع الراسبي ؛ قال ابن معين : ضعيف» .

قلت : وقال أبو حاتم :

«لا بأس به» .

وابن عدي أورده في ترجمة شيخ المرجى : غالب القطان ، وقال :

«الضعف على أحاديثه بيّن» !

وهذا خطأ منه ؛ فالرجل ثقة ، كما سبق بيانه تحت الحديث (١٣٧٩) .

ثم أعاده في ترجمة المرجى (٦/٢٤٣٨) ؛ وضعفه تبعاً ليحيى فأصاب ؛ فهو العلَّة وليس غالباً .

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٩) عن أبي عوانة عن غالب القطان : حدثني رجل على باب الحسن ـ قد كنت أحفظ اسمه ـ قال : سلّم علينا ثم جلس ، قال : ما تدخلون حتى يؤذن لكم؟ قال : قلنا : لا . قال : حدثني أبي عن جدي به .

والأعرابي وأبوه مجهولان .

٤٦٠٧ ـ (مَنْ سَمَّى المدينةَ يَثْرِبَ ؛ فَلْيَستغفرِ اللهَ عزَّ وجل ، هيَ طابَةُ ، هيَ طابَةُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤/٢٨٥) ، وأبو يعلى (٢/٩٦ ـ المصورة الثانية) عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد هذا هو الهاشمي مولاهم الكوفي ؛ قال الحافظ : «ضعيف ، كبر فتغيّر ، صار يتلقّن» .

٤٦٠٨ - (مَنْ سود معَ قوم ؛ فَهُوَ مِنهم . ومَنْ روَّعَ مُسْلِماً لِرِضَا سلطانٍ ؛ جيءَ بهِ مَعَهُ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . رواه أبو محمد المَخْلَدِي في «الفوائد» (٢/٢٨٩) ، والخطيب (٤١/١٠) عن الحارث بن النعمان قال : سمعت الحسن يحدّث عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث هذا - وهو ابن أخت سعيد بن جبير - ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

والحسن مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٦٠٩ - (مَنْ شَدَّدَ سُلْطانَهُ بمعصيةِ اللهِ ؛ أَوْهنَ اللهُ كَيدَهُ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦/٦) عن ابن لهيعة : ثنا يزيد بن أبي حبيب أن قيس بن سعد بن عبادة قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ثم إني أخشى أن يكون منقطعاً ؛ فإن ابن أبي حبيب ولد سنة ثلاث وخمسين ، ومات قيس بن سعد سنة ستين تقريباً !

٤٦١٠ - (مَنْ شَهِدَ شهادةً لِيُسْتباحَ بها مالُ امرئٍ مُسْلمٍ ، أو يُسْفَكَ بِهَا دَمٌ ؛ فقدْ أوجبَ النَّارَ) .

ضعيف جدّاً . رواه الطبراني (٢/١٢٥/٣) ، والبزار (١٣٥٦ - كشف) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حنش هذا متروك ، كما تقدم مراراً .

٤٦١١ - (مَنْ صامَ ثلاثةَ أيام منْ شَهْرٍ حَرامٍ : الخميسَ والجمعةَ والسبتَ ؛ كُتِبَ لَهُ عبادةُ سَنَتينِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٠٦/١ - زوائده) ، وتمّام في «الفوائد» (١٢٧/٨) ، وعنه ابن عساكر (٦/٢٣٠) ، وأبو عمر بن منده في «أحاديثه» (٢/٢٠) ، وأبو محمد الخَلال في «فضل رجب» (٢/١٤) ، والخطيب في «الموضح» (٦٧/١) ، وأبو الغنائم الدَّجَاجِي في «حديث ابن شاه» (٢/٢) ، وابن الجوزي في «مسلسلاته» (الحديث ٥٣) ، وعبدالغني المقدسي في «الفوائد» (٢/١٥ - ٣) كلهم عن يعقوب بن موسى المدني عن مسلمة بن راشد عن راشد أبي محمد عن أنس مرفوعاً به - واللفظ للطبراني - . وقال الآخرون :

«تسع مئة سنة» بدل : «سنتين» ! إلا الدجاجي فقال :

«كتب الله له مئة رحمة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلمة بن راشد - وهو الحِمَّاني - ؛ قال أبو حاتم الرازي :

«مضطرب الحديث» . وقال الأزدي :

«لا يحتج به» .

قلت : ووالده راشد أبو محمد - راوي الحديث عن أنس - ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٨٤/٢/١) عن أبيه :

«صالح الحديث» .

وقد ذكر نحوَ هذا الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣/١٩١) .

وأما ما نقله المناوي عنه أنه قال :

«ويعقوب مجهول ، ومسلمة ؛ إن كان الخشني فهو ضعيف ، وإن كان غيره فلم أعرفه» !

أقول : فلعل هذا في مكان آخر من «المجمع» غير المكان الذي أشرت إليه ؛ فإنه قد صرَّح فيه بأنه ابن راشد الحماني ؛ الذي ضعفه أبو حاتمُ والأزدي كما تقدم . والله أعلم .

٤٦١٢ - (مَنْ صامَ رمضانَ ، وشَوَّالاً ، والأربعاءَ ، والخميسَ ، والجمعة ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٤١٦) عن **هلال بن خَبَّاب** عن عكرمة بن خالد قال : حدثني **عَرِيفٌ من عُرَفاء قريش** : حدثني أبي أنه سمع من فَلْقِ فِي رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة العريف القرشي .

وهلال صدوق تغيَّر بآخره ، كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٣/١٩٠) دون قوله : «والجمعة» ! وقال :

«رواه أحمد ، وفيه من لم يسمّ ، وبقية رجاله ثقات» .

وكذلك أورده السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد عن رجل ،لكن بلفظ :

«وستّاً من شوال» بدل قوله : «وشوالاً» !

فلا أدري : أهذا الاختلاف من اختلاف نُسخ «المسند» ، أم سهو من الناقل؟!

٤٦١٣ ـ (دَخَلتْ أُمَّةٌ الجنةَ بِقَضِّها وقَضِيضِها ؛ كانُوا لا يَكْتَوُون ، ولا يَسْتَرقُون ، وعلَى ربِّهمْ يَتَوكَّلون) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (ق١/٤٦ ـ خط) و(١/٤٥٠/ ٤٧٠ ـ ط) : نا محمد : نا شعيب بن حرب : نا عثمان بن واقد : نا سعيد بن أبي سعيد مولى المَهْرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن حبان (١٤٠٩ ـ موارد) ، وتمام في «الفوائد» (ق١/٨٢ ـ خط) و(٣/٢٤٥/١٠٢٥ ـ ترتيب الفوائد) من طرق أخرى عن **محمد ابن عيسى بن حَيَّان** : حدثنا شعيب بن حرب به .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ ابن حيان هذا ـ وهو المدائني البغدادي ـ ؛ قال الدارقطني والحاكم :

«متروك» .

وأما البرقاني ؛ فوثَّقه . وكذا ابن حبان (٩/١٤٣) !

ولم يعبأ بذلك الذهبي ؛ فإنه لما أورده في «المغني» ؛ لم يَحْكِ هذا التوثيق ، وإنما ذكر ترك الدارقطني والحاكم له . وزاد فيه وفي «الميزان» :

«وقال آخر : كان مغفلاً» .

لكنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢١٠/١/٨٢٤٩) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا الحسن بن الحكم العُرَنِيُّ : نا شعيب بن حرب به . وقال :

«لم يروه عن سعيد مولى المَهْري إلا عثمان بن واقد، تفرد به شعيب بن حرب».

قلت: هو ثقة من رجال البخاري، والعلّة ممن فوقه، أو دونه - وهو الحسن بن الحكم العُرَني -، وهو غير معروف؛ إلا أنه يغلب على ظني أنه **الحسن بن الحسين العُـرَني**؛ فإنه من هذه الطبقة وكوفي، روى عن شريك القاضي الكوفي وغيره. قال الذهبي في «الميزان»:

«قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق عندهم. وقال ابن عدي: لا يشبه حديثه حديث الثقات. وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات».

فأقول: وعلى هذا؛ فيكون اسم «الحكم» والد «الحسن» قد تحرّف من «الحسين»، وهذا ممكن لبعض الشبه بين الاسمين كما ترى، كما أن نسبته «العرني» قد تحرّفت في «مجمع البحرين» إلى ما يشبه نسبة «القطراني»!

وإنما قلت: «يشبه» لأن ما بعد الراء غير ظاهر في مصورة «المجمع» التي عندي.

فإذا صح ما ذكرت من التحريف فهو السبب - والله أعلم - في خفاء حاله على الهيثمي؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠٩/٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفه»!

يشير إلى الحسن هذا. والله أعلم.

وأما العلَّة مِنْ فوق؛ فقد كشف عنها ابن حبان نفسه في «ثقاته» (٣٦٣/٦)؛ فقال في ترجمة سعيد بن أبي سعيد المهري:

«كنيته أبو السُّمَيْطِ. روى عن أبيه وإسحاق مولى زائدة. روى عنه أسامة بن زيد وحرملة بن عمران».

قلت : وكذا في «تاريخ البخاري» (٢/١/٤٧٤/١٥٨٦) . ثم قال ابن حبان :

«وليس هذا بسعيد بن أبي سعيد المقبري ، ذاك أدخلناه في التابعين ، وهذا في أتباع التابعين» .

وهذا يعني أنه منقطع بين سعيد هذا وأبي هريرة ، فهذه علَّة أخرى غير ضعف الراوي عن شعيب ، فَيُتَعَجَّبُ من ابن حبان كيف أورد حديثه هذا في «صحيحه»؟! ومن شروط الصحيح عنده - كغيره من المحدثين - الاتصال وعدم الانقطاع !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أنه لم يتمكن من الوفاء بالشروط التي وضعها لكتابه «الصحيح» وبيَّنها في مقدمته ، ومقدمة كتابه الآخر «الثقات» . ولتفصيل هذا مجال آخر ؛ أرجو أن أوفَّق لبيانه إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : كنت خرَّجت حديثاً آخر لسعيد بن أبي سعيد هذا في «الصحيحة» (١٢٢٨) ؛ لكنه من روايته عن أبيه أبي سعيد ، فهو متصل ، ومن مخرِّجيه هناك ابن حبان ، فلعل هذا - أعني : ابن حبان - لم يتنبّه لعدم ورود أبي سعيد في حديث الترجمة ، فتوهم أنه متصل أيضاً ! والله أعلم .

ونستفيد من إسناده فائدة قد تكون هامة ، وهي أن لسعيد هذا راوياً آخر عنه ؛ وهو عثمان بن واقد ، فيضم إلى أسامة بن زيد وحرملة بن عمران ؛ اللذين ذكرهما البخاري وابن حبان في الرواة عنه كما سبق ، ولعلهما لم يذكراه معهما لعدم صحة الإسناد إليه كما تقدم . والله أعلم .

هذا ؛ وقد أشار ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٢٦٦ و٢٧٣) إلى تليينه ، وهو حريٌّ بذلك ؛ لانقطاعه على الأقل .

وخفيت هذه العلة على المعلِّق على «الإحسان» (٢/٥٠٥) ؛ وأعله فقط بابن حَيَّان ، وفاتته متابعة الحسن بن الحسين ـ أو الحكم ـ العرني ! ثم استدرك فقال :

« لكن يشهد له حديث ابن عباس في البخاري (٥٧٥٢) . . ومسلم (٢٢٠) . . وحديث عمران عند مسلم (٢١٨)» !

قلت : وهذا الاستدراك يوهم خلاف الواقع ؛ فإنه ليس في الحديثين اللذين أشار إليهما قوله :

«أمَّة بقضِّها وقَضِيضها» ! فكان ينبغي التنبيه عليه ؛ دفعاً للإيهام .

٤٦١٣/م ـ (إنَّ للرَّحِمِ حَقّاً ، ولكِنْ وَهَبْتُ لكَ الذَّهَبَ ؛ لحُسْنِ ثنائكَ علَى اللهِ عزَّ وجَلَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠٦/٢/٩٦٠٢ ـ بترقيمي) قال : حدثنا يعقوب بن إسحاق بن الزبير : ثنا عبدالله بن محمد أبو عبدالرحمن الأَذْرَمِيُّ : ثنا هُشيم عن حميد عن أنس :

أن رسول الله ﷺ مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ؛ وهو يقول :

يا من لا تراه العيون ، ولا تخالطه الظنون ، ولا يصفه الواصفون ، ولا تغيِّره الحوادث ، ولا يخشى الدوائر ! يعلم مثاقيل الجبال ، ومكاييل البحار ، وعدد قطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ، لا تواري منه سماءٌ سماءً ، ولا أرضٌ أرضاً ، ولا بحرٌ ما في قَعْره ، ولا جبلٌ ما في وَعْره ! اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي يوم ألقاكَ فيه .

فوكّل رسول الله ﷺ بالأعرابي رجلاً فقال :

«إذا صلى فأتني به» .

فلما صلى أتاه ، وقد كان أُهدي لرسول الله ﷺ ذهب من بعض المعادن ، فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب ، وقال :

«ممن أنت يا أعرابي؟!» .

قال : من بني عامر بن صَعْصَعَةَ يا رسول الله ! قال :

«أتدري لم وهبت لك الذهب؟» . قال :

للرحم بيننا وبينك يا رسول الله ! فقال . . . فذكر الحديث . وقال :

«لم يروه عن حميد إلا هشيم ، تفرد به الأذرمي» .

قلت : وهو ثقة ، ومن فوقه كذلك ، بل هما من رجال الشيخين .

لكنْ هُشيم مدلس ، وقد عنعنه .

فهذه علّة الحديث .

ودون ذلك علة أخرى ، وهي شيخ الطبراني يعقوب بن إسحاق بن الزبير ، وهو الحلبي ؛ كما صرح بذلك في أول ترجمته ـ أعني : الطبراني ـ في الحديث الأول من عشرة أحاديث ساقها له ؛ هذا عاشرها ، وثامنها ـ وهو في فضل ﴿قل هو الله أحد﴾ ـ ؛ أخرجه في «الصغير» أيضاً (٢٣٤ ـ هندية) . وقال الهيثمي في تخريجه (١٤٦/٧) :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبي ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

وأما في حديث الترجمة ؛ فلم يتعرَّض للحلبي بذكر ، بل سكت عنه ، فقال (١٥٨/١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير عبدالله بن محمد أبي عبدالرحمن الأذرمي ، وهو ثقة» !

فأوهم بسكوته عن الشيخ الحلبي أنه ثقة ، فاغترَّ به الشيخ الغماري المغربي ، فجوَّد إسناده في رسالته «إتقان الصنعة في معنى البدعة» (ص٢٧) ، وقلّده ظلّه السقاف ، بل وصرَّح بأنه صحيح في كتابه الذي أسماه : «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» (ص٢٣٦) ! وكل ذلك ناشئ من التقليد الأعمى واتباع الهوى ، نسأل الله السلامة !

والشيخ الحلبي المذكور ؛ يبدو أنه من شيوخ الطبراني المغمورين غير المشهورين ، فلم يذكر له الطبراني إلا عشرة أحاديث كما تقدم ، وكأنه لذلك لم يذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن شيخه الأذرمي في ترجمة هذا من «تهذيب الكمال» ، ولا وجدت له ذكراً في شيء من كتب الرجال ! والله أعلم .

٤٦١٤ - (مَنْ صامَ يوماً تَطَوعاً ، لَمْ يطَّلعْ عليهِ أَحدٌ ؛ لمْ يَرْضَ اللهُ لهُ بِثوابٍ دونَ الجَنة) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢٧٨/١) عن عصام بن الوَضَّاح عن سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

وقال عصام بن الوضاح : حدثنا سليمان - يعني : ابن عمرو - عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير اليزني (الأصل : البرقي ؛ وهو خطأ) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . بمثله .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سليمان بن عمرو هذا ؛ وهو أبو داود النَّخَعِيُّ الكذاب ؛ قال ابن عدي :

«أجمعوا على أنه يضع الحديث» .

وعصام بن الوضاح - وهو السَّرَخْسِيُّ - ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد ، روى عن مالك وغيره المناكير» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة ؛ يرويه **حاتم بن زياد العسكري عن بشر بن مهران** عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عنه به ، وزاد :

«ومن صلَّى عليَّ عشرة ؛ كُتِبَ له براءة من النار» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٦٠) .

قلت : وبشر بن مهران ؛ قال ابن أبي حاتم :

«ترك أبي حديثه» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ وقال (٨/١٤٠) :

«روى عنه البصريون الغرائب» !

وحاتم بن زياد لم أجد له ترجمة .

٤٦١٥ - (مَنْ صُدعَ رَأْسُهُ في سبيلِ الله فاحْتَسبَ ؛ غُفِرَ لهُ ما كانَ قبلَ ذلِكَ مِنْ ذَنْبٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٥٣/٧) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٤٣) ، وأحمد بن الفرات في «جزئه» (٢/٣٦) ،

والبزار في «مسنده» (ص٨٢ ـ زوائده) ، وابن عدي (٢/٢٣٠) ، والطبراني في «الكبير»[1] (٥٣/٢٧/١٣) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٠/١٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٩٩/١٧٥/٧) كلهم عن عبدالرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«والإفريقي عامة حديثه لا يتابع عليه» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف في حفظه ، وكان رجلاً صالحاً» . وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور جليل ، ضعفه ابن معين والنسائي . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . ووهاه أحمد» .

قلت : فتحسين المنذري (١٥٣/٤) والهيثمي لإسناده ـ كما نقله المناوي ـ مما لا يخفى بعده على العارفين بهذه الصناعة ! واغتر بهما المعلقون الثلاثة على الترغيب (١٩٢/٤) !

٤٦١٦ ـ (مَنْ صَلَّى قبلَ الظُّهْرِ أَرْبعاً ؛ غُفِرَ له ذُنوبُهُ يومَهُ ذَلك) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب (٢٤٨/١٠) ، وابن عساكر (٤١٠/٩ ـ ٤١١) من طريق أبي سعد أحمد بن محمد الماليني قال : سمعت أبا العباس أحمد بن محمد ابن ثابت يقول : سمعت أبا عبدالله محمد بن عمر (وفي ابن عساكر : عَمرو) بن غالب يقول : سمعت أبا الحسن علي بن عيسى بن فيروز الكَلْوَذَانِيّ يقول : سمعت أحمد بن أبي الحَوَارِي يقول : سمعت أبا سليمان الداراني يقول : سمعت علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد يقول : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول :

---

(١) القطعة المطبوعة ـ منفردةً ـ ، ووقع في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «الأوسط» بدل : «الكبير» . (الناشر) .

سمعت ابن عجلان يذكر عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، أورداه في ترجمة أبي سليمان الداراني هذا ـ واسمه عبدالرحمن بن أحمد بن عطية ـ ، وقال الخطيب :

«ولا أحفظ له حديثاً مسنداً غير هذا» .

قلت : سبق له حديث آخر بلفظ : «علماء حكماء . . .» برقم (٢٦١٤) ، وتكلمنا هناك على ترجمته بشيء من التفصيل ؛ وخلاصتها أنه مجهول الحال عندنا .

وشيخه علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد ؛ لم أجد له ترجمة .

وعلي بن عيسى الكلوذاني ؛ أورده الخطيب في «تاريخه» (١٣/١٢) ، وساق له حديثاً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والراوي عنه محمد بن عمر بن غالب : هو الجعفي كما صرَّح به الخطيب في ترجمة شيخه الكلوذاني ، وهو ـ أعني : الجعفي ـ من شيوخ أبي نعيم ؛ كذبه ابن أبي الفوارس ؛ كما في «الميزان» و«لسانه» .

٤٦١٧ ـ (مَنْ صَلَّى ما بينَ صلاة المغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ ؛ فإنّها صلاةُ الأَوّابين) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤/١٠) ، وعنه ابن نصر في «القيام» (ص٣٣) : أنا حيوة بن شريح قال : حدثني **أبو صخر** أنه سمع محمد بن المنكدر **يحدِّث مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

ورجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في أبي صخر ـ واسمه حُمَيْدُ بن زياد الخَرَّاط ـ .

٤٦١٨ ـ (مَنْ صَنَعَ إلى أَحَدٍ مِنْ أهلِ بَيْتي يَداً ؛ كافَيْتهُ يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/١٧٣/١٣) عن محمد بن أحمد الشَّطَوِيِّ : نا محمد بن يحيى بن ضُرَيْس : حدثني **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة ، فمن ذلك . . .» .

قلت : فساق له موضوعات ؛ هذا أحدها .

٤٦١٩ ـ (مَنْ صَنَعَ إلىَ أحدٍ مِنْ وَلَدِ عبدِالمُطَّلِبِ يَداً ، فلمْ يُكافِئْهُ بها في الدُّنْيا ؛ فعليَّ مكافأَتُهُ غداً إذا لَقِيَني) .

ضعيف . رواه الخطيب في «التاريخ» (١٠٣/١٠) ، والضياء في «المختارة» (١١٥/١ ـ مخطوط ، رقم ٢١٨ ـ بتحقيقي) من طريق الطبراني بسنده عن **يوسف بن نافع ابن عبدالله بن أَشْرَسَ المدني** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان ابن عثمان قال : سمعت عثمان يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال الضياء :

«قال الطبراني : تفرد به يوسف بن نافع» . قال الضياء :

«يوسف بن نافع ؛ ذكره ابن أبي حاتم ؛ ولم يذكر فيه جرحاً» .

قلت : فهو مجهول .

ثم إنه لم يتفرد به ، فقد تابعه **النضر بن طاهر** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد به .

أخرجه أبو الحسن الأزدي في «المجلس الأول من المجالس الخمسة» (٢/١) ، وقال :

«لم يُرْوَ هذا الحديث عن عثمان ـ فيما علمت ـ إلا من هذا الطريق» !

كذا قال ! والنضر بن طاهر ؛ ضعيف جداً ، كما قال ابن عدي .

ولقد أبعد النُّجْعَةَ الحافظُ الهيثميُّ ، فقال في «المجمع» (١٧٣/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد ، وهو ضعيف» !

وذلك أن عبدالرحمن هذا لا يصحُّ إطلاق الضعف عليه ؛ لأنه قد وثقه جماعة ، وصحح له الترمذي ، وهو ـ كما قال الذهبي ـ حسن الحال في الرواية .

فإعلال الحديث بيوسف ـ الراوي عنه ـ أولى .

٤٦٢٠ ـ (مَنْ طلَبَ العِلمَ ؛ تكفَّلَ اللهُ برِزْقِه) .

موضوع . أخرجه أبو محمد الأَرْدُبِيلِيُّ في «الفوائد» (٢/١٨٧) ، وابن حَمْكَان في «فوائده» (١/١٦٠/٢) ، والخطيب في «تاريخه» (٣/١٨٠) ، والقضاعي (١/٣٢) ، وابن عساكر (١١/٤٢٦/٢) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/١٣٦) عن **يونس بن عطاء** ، عن سفيان الثوري عن أبيه عن **جده** عن زياد بن الحارث الصُّدَائي مرفوعاً . وقال الخطيب :

«غريب من حديث الثوري عن أبيه عن جده ، لا أعلم رواه إلا يونس بن عطاء ؛ غير أن **أحمد بن يحيى بن زُكَيْرٍ المصري** قد حدَّث به عن **إسحاق بن إبراهيم بن موسى** عن **أبي زفر سعيد بن يزيد ـ قرابة حجاج الأعور ـ** عن **أبي ناشزة** ، عن الثوري . ولعل أبا ناشزة هو يونس بن عطاء . فالله أعلم» .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته يونس بن عطاء ـ وهو الصُّدائي ـ ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج بخبره» . وقال الحاكم ـ وكذا أبو نعيم ـ :

«روى عن حميد الطويل الموضوعات» .

وذِكْرُ جد الثوري فيه غريب ؛ قال الذهبي :

«لا أعرف لجد الثوري ذِكْراً إلا في هذا الخبر» .

وزعم الحافظ في «اللسان» :

«أن الضمير في قوله : «عن جده» ليونس لا الثوري ؛ فإن يونس المذكور : هو ابن عطاء بن عثمان بن ربيعة بن زياد بن الحارث الصدائي» !

قلت : وهذه الدعوى والدليل كما ترى ؛ فإن كون يونس هو ابن عطاء بن عثمان . . . لا يدل على الزعم المذكور بوجه من الوجوه ؛ فإن الضمير في : «جده» هو بلا ريب نفس الضمير في : «أبيه» ، وليس هو بداهةً إلا لسفيان الثوري . والله أعلم .

ثم إن الاحتمال الذي ذكره الخطيب في أبي ناشزة وأنه هو يونس بن عطاء وارد ؛ فإن الإسناد إليه مظلم ؛ فإن رجاله لم يُتَرْجَمْ لهم ؛ سوى ابن زكير ؛ فهو في «اللسان» ؛ وقال :

«قال الدارقطني : ليس بشيء في الحديث» .

فيحتمل أن يكون هو الذي ذكر يونُسَ بهذه الكنية : «أبي ناشزة» تدليساً ! ولذلك قالا في «الميزان» و«اللسان» :

«أبو ناشرة ـ كذا بالراء المهملة ـ لا يعرف» .

٤٦٢١ ـ (مَنْ عَدَّ غَداً مِنْ أَجَلِهِ ؛ فَقَدْ أساءَ صُحْبَةَ المَوْتِ) .

ضعيف . رواه النِّعَالِيُّ في «حديثه» (٢/١٣٢) ـ وعنه الخطيب (٣/٨٩) ـ : حدثنا

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بَابَوَيْهِ القُمِّيُّ - إملاءً - : حدثني أبي : حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن يزيد **النَّوْفَلِيِّ** عن إسماعيل ابن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه مرفوعاً . وقال الخطيب :

«من دون جعفر بن محمد مجهولون» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للبيهقي في «الشعب» عن أنس . فقال المناوي متعقِّباً :

«وقضية صنيع المصنف أن مخرِّجه البيهقي خرّجه وسلّمه ؛ وليس كذلك ؛ بل إنما ذكره مقروناً ببيان حاله ، فقال عقبه : هذا إسناد مجهول ، وروي من وجه آخر ضعيف . انتهى بنصه» .

(تنبيه) : أبو جعفر بن بابويه القمي ؛ قال الخطيب :

«نزل بغداد ، وحدث بها عن أبيه . وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة . حدثنا عنه محمد بن طلحة النعالي» .

ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى أنه مجهول ، ولم يذكر له وفاة ، ولا راوياً غير النعالي . وكذلك صنع السَّمْعاني في مادة «القمي» .

وقد ساق له عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص٢١٠ - ٢١٧) أربعين حديثاً في فضل علي رضي الله عنه ، فيها - أو في جُلِّها - التصريح بأنه الخليفة من بعد النبي ﷺ ! يشهد القلب بأنها مصنوعة موضوعة ، فهو المتهم بها إن سلم ممن فوقه ، وما إخالها سالمة ؛ فإن في بعضها **الأصبغ بن نُبَاتَةَ** ؛ وهو متروك رمي بالرفض ! انظر الحديث (٥ ، ١٣) .

وفي أحدها (رقم ١٤) **عَبَاية بن رِبْعِيٍّ** ، وهو من رواة حديث : «علي قسيم النار» ؛ وسيأتي برقم (٤٩٢٤) .

٤٦٢٢ ـ (مَنْ عَفا عَنْ دمٍ ؛ لَمْ يَكُنْ لهُ ثوابٌ إلا الجَنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٤/٢٩) من طريق أبي عَوَانة يعقوب بن إسحاق : حدثنا أحمد بن إسحاق البغدادي : أخبرنا أحمد بن أبي الطيب ـ ثقة ـ : حدثنا أبو إسحاق الفَزَاري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال أبو عوانة :

«هذا غريب ، لا آمن أن يكون له علة» .

قلت : أورده الخطيب في ترجمة البغدادي هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ رواه ابن منده عن جابر بن عبدالله الرَّاسِبِي مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا حديث غريب ، إن كان محفوظاً» .

ذكره المناوي ، ولم يذكر علته ، ولا إسناده لِيُنْظَرَ فيه !

٤٦٢٣ ـ (مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّيلَ يَأْوِيهِ إلى أَهْلهِ ؛ فَلْيَشْهَدِ الجُمُعَةَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣/١٧٦) عن المُعَارِكِ بن عَبَّادٍ عن عبدالله ابن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«تفرد به معارك بن عباد عن عبدالله بن سعيد ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : معارك لا أعرفه . وعبدالله بن سعيد : هو أبو عباد ، منكر الحديث متروك» . قال :

«والحديث ضعيف بمرة ، ذكرناه ليعرف إسناده» .

٤٦٢٤ ـ (مَنْ غَدا أو راحَ وهوَ في تَعْليمِ دِينِهِ ؛ فَهُوَ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٥١) عن إسماعيل بن يحيى :

ثنا مِسْعَر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث مسعر وعطية ، رواه عنه سفيان بن عيينة موقوفاً» .

قلت : والموقوف أشبه ؛ فإن إسماعيل بن يحيى هذا الذي رفعه ـ وهو التيمي ـ كان يضع الحديث .

٤٦٢٥ ـ (مَنْ غسَّلَ مَيْتاً ؛ فَلْيَبدأْ بِعَصْرِه) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣/٣٨٨) عن أبي المنذر يوسف بن عطية : ثنا جُنَيْدٌ أبو حازم التيمي عن عبدالملك بن [أبي] بشير عن ابن سيرين قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا مرسل ، وراويه ضعيف» .

قلت : يشير إلى أبي المنذر يوسف بن عطية ، وهو غير يوسف بن عطيـة أبي سهل الصَّفَّار ، وكلاهما متروك ، وأبو المنذر أكذب من الصفّار ؛ كما قال عمرو بن علي الفَلاس .

٤٦٢٦ ـ (مَنْ قادَ أَعْمَى أَربعينَ خُطْوةً ؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذنبهِ . وفي روايةٍ : وجَبَتْ لَهُ الجَنة) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عمر ، وجابر بن عبدالله ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس .

١ ـ أما حديث ابن عمر ؛ فله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن مُعَلَّى بن مَهْدِيٍّ : ثنا سنان [بن البَخْتَرِيِّ] ـ شيخ من أهل المدينـة ـ عـن محمد بن أبي حُمَيْد ـ وقال بعضهم : عبيد الله بن أبي حميد

شيخ من أهل المدينة ـ الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (٢/١٠٥) ، والحسين (الفلاكي) في «الجزء من فوائده» (٢/٨٩) ، والخطيب في «التاريخ» (٢١٤/٩) ، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٧٤/٢) . وقال :

«قوله : «عبيدالله بن أبي حميد» تدليس ، وإنما هو : محمد بن أبي حميد . قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة» .

قلت : وهو الملقب بـ :«حماد» ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» .

وسنان هذا لم أعرفه .

ومعلى بن مهدي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : يأتي أحياناً بالمناكير» . وحكى الحافظ في «اللسان» عن العقيلي أنه قال :

«إنه عندهم يكذب» .

الثانية : عن محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) ، وابن السَّمَّاك في «حديثه» (٢/ ١/٩٢) ، وابن عدي (١/٢٣٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي (١٧٤/٢) . ثم قال (١٧٧/٢) :

«محمد بن عبدالملك ؛ قال أحمد : قد رأيته ؛ كان يضع الحديث ويكذب . وكذلك قال أبو حاتم الرازي . وقال النسائي والدارقطني : متروك» .

قلت : وقد رواه عن ابن المنكدر عن جابر أيضاً كما يأتي . وقد قال فيه البخاري في «الضعفاء الصغير» (ص٣٥) :

«منكر الحديث» .

وقد تابعه سلم بن سالم عن علي بن عروة عن محمد بن المنكدر بالرواية الثانية .

أخرجه أبو يعلى (٥٦١٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢/١٩٧/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٨/٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٤٤٥/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٥/٥) ، وعنه ابن الجوزي (١٧٤/٢ ـ ١٧٥) ، وابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١/٩٣/١٠) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٣٩/١٢) ـ من طريق أبي يعلى ـ . وقال البيهقي ـ بعد أن ساقه من الوجه الأول أيضاً ـ :

«علي بن عروة ضعيف ، وما قبله إسناده ضعيف» !!

قلت : وهذا تساهل كبير في التجريح ؛ فعلي بن عروة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وأما سلم بن سالم ؛ فكان ابن المُنَادِي يكذبه . وقال يحيى :

«ليس حديثه بشيء» . وقال السعدي : «غير ثقة» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : **أصرمُ بنُ حوشب** ، وهو كذاب خبيث ؛ كما قال يحيى .

وأما الوجه الذي قبله ؛ فقد عرفت أن فيه وضاعاً .

وتابعه أيضاً **محمد بن عبدالرحمن القُشَيري** : ثنا ثور بن يزيد عن محمد ابن المنكدر به .

أخرجه ابن عدي (١/٤٨) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» . وقال ابن عدي :

«لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور ، ولا عن ثور غير محمد» .

وهو كذاب مشهور ؛ كما قال الذهبي في «المغني» .

وقوله : «لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور» !

غفلة منه عن رواية محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر ؛ وقد أخرجها هو نفسه كما تقدم .

وتابعه أبو المغيرة : ثنا ثور بن يزيد به .

أخرجه البيهقي عن أبي حامد بن بلال البَزَّار : ثنا **أبو الأزهر أحمد بن الأزهر** : ثنا أبو المغيرة به . وقال :

«كذا وجدته في أصل سماعه» .

قلت : ولعل هذا من سوء حفظ أبي الأزهر ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق ، كان يحفظ ، ثم كَبِرَ ، فصار كتابه أثبت من حفظه» .

الثالثة : عن **محمد بن عبدالرحمن بن بَحِيرٍ** : حدثنا خالد بن نِزَارٍ : حدثنا سفيان الثوري عن عمرو عن أبي وائل عن ابن عمر باللفظ الأول .

أخرجه ابن الجوزي . وقال :

«محمد بن عبدالرحمن بن بحير ؛ قال ابن عدي : روى عن الثقات المناكير ، وعن أبيه عن مالك البواطيل» .

قلت : وقال الخطيب :

«كذاب» .

٢ ـ وأما حديث جابر ؛ فيرويه **محمد بن عبدالملك الأنصاري** أيضاً عن محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً بالرواية الثانية .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) . وقال :

«لا يتابع عليه إلا من جهة هي أوهى» .

يعني : الأنصاري هذا ، وقد عرفت مما سبق أنه متهم بالوضع .

وله عند ابن الجوزي (١٧٦/٢) طريق أخرى ؛ وفيها **أبو البَخْتَرِي وهب بن وهب** ، وهو من المشهورين بالوضع .

٣ ـ وأما حديث أنس ؛ فيرويه **يوسف بن عطية الصفّار** : ثنا سُلَيْمان التيمي عنه .

أخرجه البيهقي . وقال :

«يوسف بن عطية ضعيف» !

كذا قال ! والحق أنه شديد الضعف ؛ كما يفيده قول الحافظ وغيره :

«متروك» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : **المُعَلَّى بنُ هلال ويَغْنَمُ بن سالم** ؛ وكلاهما كذاب .

٤ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **عبدالله بن أبان بن عثمان بن حذيفة بن أوس الثقفي** : حدثنا سفيان الثوري : حدثني عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن الجوزي (٢/١٧٥) . وقال ابن عدي :

«وهذا باطل بهذا الإسناد ، وعبدالله بن أبان ليس بالمعروف ، حدث عن الثقات بالمناكير» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ كما قال ابن الجوزي ـ موضوع ؛ وذلك غير بعيد بالنظر إلى هذه الطرق .

لكنه قد تعقب بطريقين آخرين ذكرهما ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/١٣٨) ؛ ليس فيهما متهم .

فالحديث ـ على كل حال ـ ضعيف لا تقوم به حجة . والله أعلم .

(تنبيه) : قد ذكره ابن الجوزي من حديث عبدالله بن عمرو أيضاً ! وذلك تصحيف ؛ فإنه رواه من طريق الخطيب المشار إليها آنفاً في (ص ١٤١) ، وهي عن ابن عمر ، وليس عن ابن عمرو ! فاقتضى التنبيه .

٤٦٢٧ ـ (مَنْ قتلَ حيَّةً ؛ فكأنَّما قتلَ رجُلاً مُشْرِكاً قدْ حَلَّ دَمُهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٧٢/٢) ، وأحمد (١/ ٣٩٥ و٤٢١) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٧٩/٢ و٨١/١) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٦/١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٦٤/١) ، وأبو بكر الكَلاَبَاذِيُّ في «مفتاح المعاني» (٨٦/٢) من طريق محمد بن زيد العَبْدِي ـ قاضي خراسان ـ عن **أبي الأَعْيَن** ، عن أبي الأحوص الجُشَمِي أنه سمع ابن مسعود مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو الأعين هذا ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعفه يحيى بن معين ، وابن حبان ، وقال : هو الذي روى عن أبي الأحوص . . . (فذكره) ، وجاء عنه بهذا السند أحاديث أخر ، ما للكثير منها أصل يرجع إليه» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى مختصراً ، يرويه **فَضَالة بن الفَضْل التميمي** قال : نبأنا أبو داود الحَفَرِيُّ عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

« . . . فكأنما قتل كافراً» .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/٢٣٤) . وقال :

«هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبي داود مرفوعاً . ورواه سَلْمُ بن جُنَادة عن أبي داود موقوفاً . . لم يذكر فيه النبي ﷺ» .

قلت : كل من فضالة وسلم بن جنادة ثقة ربما خالف ؛ كما في «التقريب» ، فلا مجال للترجيح بالأحفظية ؛ إلا أن ابن جنادة قد توبع :

فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» : حدثنا أبو داود الحَفَري عمر بن سعد عن سفيان به موقوفاً . وقال : نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : قال عبدالله . . . فذكره موقوفاً .

وهذان إسنادان صحيحان ؛ فترجح الوقف بالأحفظية والأكثرية .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث من رواية الخطيب عن ابن مسعود بلفظ :

«من قتل حيةً **أو عقرباً** ؛ فكأنما قتل كافراً» .

فزاد فيه : «أو عقرباً» ! وليست هذه الزيادة في «تاريخ الخطيب» من النسخة المطبوعة كما رأيت .

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/٢٧٩/٢) إلى أبي معاذ عبدالرحمن بن محمد السَّجْزِيِّ في «معجمه» ، وابن النجار أيضاً ! فلعلها عندهما أو عند أحدهما دون الخطيب ، فعزاه إليهم جميعاً من باب التسامح المعروف في التخريج ، فلما نقل الحديث إلى «الجامع الصغير» واختصر التخريج بعزوه للخطيب وحده دونهما ؛ لم يتنبه إلى أن هذه الزيادة ليست عنده ، فوقع في الوهم ! والله أعلم .

وقد وجدت هذه الزيادة في بعض الطرق الموقوفة من حديث ابن مسعود : فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٤٥/٢ ـ خط) و(٩/٤١٠/٩٧٤٥ ـ ط) من طريق المسعودي عن القاسم قال : قال عبدالله . . . فذكره . وقال :

«لم يقل المسعودي : (عن أبيه)» .

ثم رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله قال . . . فذكره موقوفاً . وقال :

«لم يرفعه إسرائيل ، ورفعه شريك» .

قلت : ثم ساقه عن شريك عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«اقتلوا الحيات ؛ فمن خاف ثَأْرهنَّ فليس مني» .

قلت : وهذا لفظ آخر كما ترى ، وهو صحيح لما له من الشواهد ، وقد أشرت إلى بعضها في تخريجه في «المشكاة» (٤١٤٠) .

ورواه البزار (١٢٢٩ ـ كشف) من طريق يزيد بن هارون : أبنا **شريك** عن **أبي إسحاق** به مثل سياق الطبراني ؛ لكن مرفوعاً بلفظ :

«من قتل حيةً ؛ فكأنما قتل كافراً» . وقال :

«لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا» .

قلت : وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلِّس مختلط .

وشريك ـ وهو القاضي ـ سيِّئ الحفظ .

والخلاصة ؛ أن حديث الترجمة ضعيف ؛ للاختلاف في رفعه ووقفه ، والراجح الوقف . ولا يرجح الرفع حديث شريك ؛ لما عرفت من الضعف والاختلاف عليه في لفظه . والراجح فيه الأمر بقتل الحيات . والله أعلم .

٤٦٢٨ ـ (مَنْ قتلَ حيةً ؛ فلهُ سبعُ حَسَنات ، ومنْ قتلَ وَزَغاً ؛ فلَهُ حَسَنَةٌ ، ومنْ تركَ حيَّةً مخافةَ عاقِبَتِها ؛ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (١٠٨١) ، وأحمد (١/٤٢٠) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٨٠/١ ـ خط) و (١٠/٢٥٨/١٠٤٩٢ ـ ط) عن الْمُسَيَّبِ بن رافع **عن** ابنِ مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن المسيب بن رافع لم يَلْقَ ابن مسعود كما قال أبو حاتم . وكذلك نفى سماعه منه أبو زرعة .

وأعلَّه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٢٢ ـ ٣٢٣) عن أبيه بالوقف ، وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً ؛ إلا الجملة الأخيرة ؛ فقد جاءت من غير هذه الطريق عن ابن مسعود ، ولها شواهد كما سبقت الإشارة إليه في الحديث الذي قبله .

٤٦٢٩ - (مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً ؛ مُحِيَ عنهُ سَبْعُ خَطِيئاتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٣٠/١) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أصبغ بن الفَرَجِ : ثنا ابن وهب : أخبرني أبو صَخْرٍ عن عبدالكريم عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عطاء إلا عبدالكريم بن أبي المخارق ، تفرد به أبو صخر» .

قلت : واسمه حميد بن زياد ، وهو صدوق يهم .

لكن ابن أبي المخارق ضعيف .

وقد رواه مسعر عنه عن عطاء قال . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً عليه ؛ لم يذكر عائشة ولم يرفعه .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٧١/٢) .

٤٦٣٠ - (مَنْ قَدَّمَ مِنْ نُسُكِهِ شَيَئاً أَوْ أَخَّرَهُ ؛ فلا شيءَ علَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٥/١٤٣ - ١٤٤) عن العلاء بن المسيَّب عن رجل - يقال له : الحسن - سمع ابن عباس قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير الحسن هذا - وهو الكوفي - ؛ أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٤٥) من رواية العلاء من المسيب هذا وليث بن أبي سليم عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن عجائب ابن حبان : أنه أورده في كتاب «الثقات» من رواية ليث فقط عنه ؛ ثم قال :

«لا أدري من هو؟! ولا ابن من هو؟!» !

قلت : والحديث أصله في «صحيح البخاري» من طريق عكرمة عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ سئل في حجة الوداع ، فقيل : يا رسول الله ! ذبحت قبل أن أرمي؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . وقال رجل : حلقت قبل أن أذبح؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . فما سئل يومئذٍ عن شيء من التقديم ولا التأخير ؛ إلا أومى بيده وقال :

«لا حرج» .

قلت : فكأن الحسن الكوفي روى هذا الحديث بالمعنى ، فأخطأ في سياق لفظه . والله أعلم .

٤٦٣١ - (مَنْ قَرأ خَواتيمَ الحَشْرِ مِنْ ليلٍ أو نَهارٍ ، فَقُبِضَ في ذلكَ اليومِ أو الليلةِ ؛ فقدْ أوْجَبَ الجَنَّةَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٦٧) ، والثعلبي (٣/١٨٩/٢) ، والخطيب (١٢/٤٤٤) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/٢٦) عن **أبي عثمان - يعني : المؤذن -** : ثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا أمامة يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو عثمان هذا : اسمه سُلَيم بن عثمان الفَوْزِيُّ الحمصي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«متهم واهٍ» .

قلت : وقد تفرّد به ؛ كما قال البيهقي في «الشعب» - فيما نقله المناوي عنه - .

وروى الثعلبي أيضاً عن محمد بن يونس الكُدَيْمِيِّ : ثنا عمرو بن عاصم : ثنا أبو الأشهب عن يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً به نحوه ؛ إلا أنه قال في آخره :

«غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» .

ويزيد بن أبان ضعيف .

والكديمي وضاع .

وفي رواية من طريق أبي الأشهب بلفظ :

«فمات من ليلته مات شهيداً» .

وقد قال الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (١٨٣/٨) ـ وقد أورده باللفظ الذي قبله ـ :

«رواه الثعلبي عن أنس ، ولم يقل ابن حجر : إنه موضوع كغيره من الأحاديث الموضوعة في فضائل السور» !

قلت : لكن تلميذ ابن حجر الشيخ زكريا الأنصاري قال في «تعليقه على البيضاوي» (١/١٤١) :

«موضوع» .

ومن علم حجة على من لم يعلم !

٤٦٣٢ ـ (مَنْ قرأَ سُورةَ الدُّخانِ في ليلةِ الجُمعةِ ؛ غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف جداً . رواه الواحدي في «تفسيره» (١/٤٦/٤) عن سَلامِ بنِ سُلَيْم : نا هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سَلام ـ بتشديد اللام ـ ابن سُلَيم ـ وهو الطويل المدائني ـ ؛ وهو متروك ، اتهمه بالوضع الحاكمُ وغيره .

وهارون بن كثير ؛ قال الذهبي :

«مجهول . وزيد عن أبيه نكرة» .

وقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً ؛ وإسناده ضعيف جدّاً ، كما بيَّنته في «المشكاة» (٢١٥٠) .

وروي بلفظ :

« . . . ليلة ؛ بات يستغفر له سبعون ألف ملك حتى يصبح» .

وهو موضوع ، وسيأتي برقم (٦٧٣٤) .

٤٦٣٣ ـ (مَنْ قرأَ سورةَ البقَرةِ ؛ تُوِّجَ بتاجٍ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» عن **محمد بن أحمد بن مَهْدِيٍّ أبي عُمَارة المُسْتَمْلِي** عن **محمد بن الضَّوْءِ بن الصَّلْصَالِ** [عن أبيه] عن الصلصال مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته ابن الضوء هذا ؛ قال الخطيب (٥/٣٧٥) :

«ومحمد بن الضوء ليس بمحلٍّ لأن يؤخذ عنه العلم ؛ لأنه كان كذاباً ، وكان أحد المتهتِّكين المشتهرين بشرب الخمور ، والمجاهرة بالفجور» . وقال الجَوْرَقَاني في «الموضوعات» :

«محمد بن الضوء كذاب» .

ومحمد بن أحمد بن مهدي أبو عمارة ؛ قال الخطيب أيضاً (١/٣٦٠) :

«في حديثه مناكير وغرائب . قال الدارقطني : ضعيف جدّاً» .

(تنبيـه) : نقلت إسناد الحديث من «فيض القدير» للمناوي ، وفصَّلْتُ القول في حالهِ لسببين اثنين :

الأول : أنه وقع فيه محرّفاً تحريفاً فاحشاً ، بحيث إنه لم يعد بالإمكان معرفة حال رجاله ؛ إلا بعد دراسته دراسة دقيقة كما فعلنا .

والآخـر : أن المناوي لم يكشف عن علّته الحقيقية ، ولعلَّ ذلك لأن الإسناد تحرف عليه هو نفسه ، وليس على الطابع لكتابه ، وإليك صورة النص فيه :

«(هب) عن علي بن أحمد بن عبيد بن أبي عمارة المستملي عن محمد بن النضر بن الصلصال (عن الصلصال) بفتح الصاد ابن الدَّلَهْمَسِ ـ بفتح الدال واللام وسكون الهاء وفتح الميم ـ . **وأحمد بن عبيد** ، قال ابن عدي : ثقة له مناكير» !!

ثم طبع كتـاب «الشـعب» ؛ والحـديث فيـه (٢/٤٥٥/٢٣٨٤) ، فـوجـدت التصحيح مطابقاً لما فيه والحمد لله . وروى عَقِبَهُ بالإسناد نفسه مرفوعاً :

«اقرؤوا سورة البقرة في بيوتكم ولا تجعلوها قبوراً» .

وهذا صـحـيح من حـديث أبي هريرة وابن مـسـعـود ، فـانظر «الصـحـيـحـة» (١٥٢١) .

وقد أضاف السيوطي إلى هذه الفقرة حديث الترجمة في «الجامع الصغير» ، وذكر الحديث دون الفقرة في مكان آخر . وكنت ذكرته شاهداً في «أحكام الجنائز» قبل تخريجه هنا ؛ فليحذف .

٤٦٣٤ ـ (مَنْ قَـرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـد﴾ ثلاثَ مـراتٍ ؛ فكـأنَّمـا قـرأَ القُرآنَ أَجْمَعَ) .

ضعيف جداً . ١ ـ أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٦) عن **أحمد بن الحارث الغَسَّاني** قال : حدثتنا سَاكِنَةُ بنت الجَعْد قالت : سمعت رَجاءً **الغَنَوِيَّ** يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«أحمد بن الحارث ؛ قال البخاري : فيه نظر» . قال :

«ولا يعرف لرجاء الغنوي رواية . فأما الرواية في ﴿قل هو الله أحـد﴾ تعدل ثلث القرآن ؛ فثابتة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه» .

وعزا المناوي هذا القول الأخير للحافظ في «اللسان» ! وإنما هو للعقيلي ؛ نقله عنه في «اللسان» .

وقال أبو حاتم في الغساني هذا :

«متروك الحديث» .

ثم وجدت له طرقاً أخرى :

٢ ـ أخرجه الخلال في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» (ق ١/١٩٣) من طريق **محمد بن علي بن الوليد السُّلَمِي** : ثنا محمد بن عبدالأعلى : ثنا معتمر بن سليمان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من قرأ ﴿قل هو الله أحـد﴾ ؛ فكأنما قرأ ثلث القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مرتين ؛ فكأنما قرأ ثلثي القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات ؛ فكأنما قرأ جميع ما أنزل الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته السلمي هذا ؛ قال الإسماعيلي :

«بصري منكر الحديث» .

وساق له البيهقي حديث الضبّ بإسناد نظيف ، ثم قال :

«الحمل فيه على السلمي هذا» . قال الذهبي :

«صدقَ ـ واللهِ ـ البيهقيُّ ؛ فإنه خبر باطل» .

٣ ـ ثم روى (ق١٩٤/١) من طريق **أحمد بن القاسم الأَكْفَاني** : ثنا **إبراهيم ابن إسحاق** عن **عمرو بن ثابت** عن سماك بن حرب الضَّبِّيِّ عن النعمان بن بَشِيرٍ مرفوعاً مثله ؛ إلا أنه قال :

«فكأنما قرأ القرآن ارتجالاً» .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً ؛ فإن عمرو بن ثابت ضعيف رافضي ، ومنهم من تركه .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

٤ ـ وأخرج أبو يعلى في «مسنده» (١٠٢٣/٣) عن **عُبَيْسِ بن ميمون** : نا **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«أما يستطيع أحدكم أن يقرأ في الليلة ﴿قل هو الله أحد﴾؟! فإنها تعدل القرآن كله» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وعبيس بن ميمون مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد قال أحمد والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال الفلاس :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«يروي عن الثقات الموضوعات توهُّماً» .

ثم رواه أبو يعلى (١٠١٧/٣) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن يزيد الرقاشي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات في ليلة ؛ فإنها تعدل ثلث القرآن» .

قلت : هكذا وقع هنا : « . . . سعيد بن أبي عروبة عن يزيد الرقاشي» !

وقد ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٤٧/٧) من رواية أبي يعلى باللفظين المذكورين ، وقال في كل منهما :

«وفيه عُبَيس بن ميمون ، وهو متروك» .

فلعله سقط ذكره من إسناد اللفظ الثاني من نسختنا من «أبي يعلى» ؛ فإنها نسخة سيئة .

ثم إن الرقاشي ـ أو الراوي عنه ـ قد اضطرب في متنه كما ترى ؛ ففي اللفظ الأول جعل قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ مرة تعدل القرآن كله . وعكس ذلك في اللفظ الآخر ، فجعل قراءتها ثلاثاً تعدل ثلث القرآن !!

(تنبيه) : قد عرفت مما سبق أن طرق الحديث ضعيفة كلها ، بل هي شديدة الضعف ؛ بحيث لا يمكن أن يقال : إن بعضها يقوي بعضاً ، لا سيما والمحفوظ في الأحاديث الصحيحة :

« ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ؛ دون تثليث قراءتها ، فلا أدري كيف

جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه لفظ من ألفاظ الحديث ـ يعني : الصحيح ـ؟! انظر كتابه : «جواب أهل الإيمان في أن ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ، وهو مطبوع في مصر والشام وغيرها ، وهو في أول المجلد السابع عشر من «مجموعة الفتاوى» .

٤٦٣٥ ـ (مَنْ قرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ مئةَ مَرَّةٍ ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ خطيئَتَهُ خمسينَ عاماً ؛ ما اجتنبَ خِصالاً أَرْبَعاً : الدماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْرِبةَ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١/١١٨/١٥) عن عثمان بن مطر عن الخليل بن مُرَّة عن شعبة[١] بن عمرو عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة وعثمان بن مطر[٢] ؛ كلاهما ضعيف .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس به ، وزاد :

« . . . في خلاء لا يجيز بها أحد» .

ولكنه موضوع ؛ فيه كذاب ؛ كما بيَّنه السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٢٨ ـ ٢٩) .

---

(١) كذا في «تاريخ ابن عساكر» ! وفي «الكامل» لابن عدي : (سعيد) ؛ وكذا في ترجمة (الخليل بن مرة) من «تهذيب المزي» ! (الناشر) .

(٢) لكن (عثمان بن مطر) قد تابعه الليث بن سعد : عند ابن عدي في «الكامل» ؛ فبقيت العهدة على (الخليل) ؛ وفي ترجمته أورد ابن عدي الحديث ! (الناشر) .

٤٦٣٦ ـ (مَنْ قـرأَ ﴿يس﴾ يريدُ بِهـا اللهَ ؛ غـفَـرَ اللهُ لَهُ ، وأُعطِـيَ منَ الأَجْرِ كأنَّما قرأَ القرآنَ اثنتَيْ عشْرةَ مَرةً . وأيُّما مريض قُرئَ عندهُ سُورةُ ﴿يس﴾ ؛ نزلَ عليه بِعَددِ كُلِّ حرفٍ عَشَرةُ أَمْلاك ، يَقُومونَ بينَ يديه صُفوفاً ؛ فيُصَلّونَ ويستغفرونَ لهُ ، ويشهدونَ قبضَهُ وغَسْلَه ، ويَتْبعونَ جنازَتَهُ ويُصَلُّونَ عليهِ ، ويشهدونَ دفْنَهُ . وأيُّما مريض قرأَ سورةَ ﴿يس﴾ وهُوَ في سَكَراتِ الموتِ ؛ لمْ يَقْبِضْ مَلَكُ الموتِ روحَهُ حَتى يَجيئَهُ رِضْوانُ خازنُ الجِنانِ بِشُرْبَةٍ مِنَ الجَنَّةِ ؛ فَيَشْرَبُها وَهُوَ على فِراشِهِ ، فيموتُ وهو رَيّانُ ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِنْ حِياضِ الأنبياءِ ؛ حتى يدخُلَ الجنةَ وهو ريَّانُ) .

موضوع . رواه الثعلبي (٣/١٦١/١) عن إسماعيل بن إبراهيم : ثنا **يوسف بن عطية** عن هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ لوائح الوضع والصنع عليه ظاهرة ؛ وآفته يوسف بن عطية ـ وهو الباهلي الكوفي ـ ؛ فإنه متهم ؛ قال عمرو بن علي الفَلاس :

«هو أكذب من **يوسف بن عطية البصري**» . وقال الدارقطني :

«هما متروكان» .

ومن فوقه مجهول ؛ كما سبق قريباً (٤٦٣٢) .

ونحوه في الوضع ؛ ما في «علل ابن أبي حاتم» قال(٢/٦٧) :

«سألت أبي عن حديث رواه **سُوَيدٌ أبو حاتمٍ** عن سليمان التيمي عن أبي عثمان أن أبا هريرة قال :

من قرأ ﴿يس﴾ مرة ؛ فكأنما قرأ القرآن عَشْرَ مِرارٍ .

وقال أبو سعيد :

من قرأ ﴿يس﴾ [مرة] ؛ فكأنما قرأ القرآن مرتين .

قال أبو هريرة : حدِّث أنتَ بما سمعتَ ، وأُحدِّثُ أنا بما سمعتُ؟! قال أبي :

هذا حديث منكر» .

قلت : بل هو باطل ظاهر البطلان ؛ إذ كيف يُعْقَلُ أن يكون جزء الشيء الفاضل أفضل أو مثل الشيء مرتين ؛ فضلاً عن العشر؟! فإن من قرأ القرآن مرتين ؛ فقد قرأ ﴿يس﴾ مرتين ، فكيف يكون قراءتها مرةً أفضل من قراءتها مرتين ؛ مع قراءة القرآن مرتين؟!

وآفة هذا الحديث الذي علقه ابن أبي حاتم : سويد هذا ـ وهو ابن إبراهيم الحناط البصري ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، سيئ الحفظ ، له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول» .

قلت : وهذا إذا كان ليس فيمن دونه من هو شر منه .

ومن طريقه : رواه البيهقي في «الشعب» ، كما يستفاد من كلام المناوي عليه في «فيض القدير» . ثم رأيته في «شعب الإيمان» (٢/٤٨١/٢٤٦٦) .

والشطر الأول من حديث أبي هريرة ؛ أخرجه الترمذي من حديث أنس نحوه ، وفيه كذاب ؛ كما حققته فيما تقدم برقم (١٦٩) .

ثم رأيت حديث أبي هريرة قد رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٢٨٣/٧٥) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٩/٢٤٥٩) : نا إسماعيل بن عياش عن

أسيد بن عبدالرحمن الخَثْعَمِيُّ عن حسان بن عطية **أن** رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

ورجاله ثقات ، لكنه مرسل أو معضل ؛ فإن حساناً هذا أكثر روايته عن التابعين .

وروي بلفظ :

«من قرأ ﴿يس﴾ ابتغاءَ وجهِ الله ؛ غفر له» ؛ وسيأتي (٦٦٢٣) .

٤٦٣٧ ـ (مَنْ قَعَدَ علَى فِرَاشِ مُغِيبةٍ ؛ قيَّضَ اللهُ لهُ يومَ القيامةِ ثُعْباناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٣٠٠) : ثنا [أبو] سعيد مولى بني هاشم : ثنا **ابن لهيعة** : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والحديث ؛ أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧) من طريق هشام ابن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة به . وقال عن أبيه :

«هذا حديث باطل» !

كذا قال ! ولم يظهر لي وجه بطلانه .

وقد أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (١/٣٣٥/٢) وفي «الأوسط» (١/١٨٣/٢) عن ابن لهيعة به . وقال الهيثمي (٦/٢٥٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف» !

قلت : ففاته عزوه لأحمد ! وهو في ذلك تابع للمنذري في «ترغيبه» (١٩٥/٣) ، وقال :

«(المُغيبةُ) ـ بضم الميم وكسر الغين المعجمة ، وبسكونها أيضاً مع كسر الياء ـ : هي التي غاب عنها زوجها» .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«مَثَلُ الذي يجلسُ على فراشِ المُغيبةِ ؛ مثلُ الذي يَنْهَشُهُ أَسْوَدُ من أساودِ يوم القيامة»[1] . وقالا :

«رواه الطبراني ، ورواته ثقات» . وقال المنذري :

«(الأساود) : الحيّات ، واحدها أسود» .

قلت : لم أقف على إسناده ؛ لأن مسند ابن عمرو من «المعجم الكبير» لم يطبع منه إلا قطعة ، وليس فيها هذا الحديث .

ولكني وقفت عليه عند غيره ، فقد جاء في «المطالب العالية» (١/٦٦/١ ـ المسندة) : قال أبو يعلى : حدثنا **سفيان بن وكيع** : ثنا **شريك** عن الأعمش عن خيثمة عن عبدالله بن عمرو . . . رفعه .

وهذا إسناد واهٍ ؛ سفيان هذا اتهم بالكذب . وقال الحافظ في «التقريب» :

«كان صدوقاً ؛ إلا أنه ابتلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه» .

---

(١) ثم حسّنه الشيخ ـ رحمه الله ـ مرفوعاً في «صحيح الترغيب والترهيب» (٦١٦/٢/ رقم ٢٤٠٥) . (الناشر) .

ورواه أبو الشيخ في «الأمثال» من طريق أبي يعلى عنه (٢١٨) .

لكنه رواه من طريق أخرى ، فقال (رقم ٢٢٢) : حدثنا **يحيى بن عبدالله السَّكُوني** : ثنا أبو كريب : ثنا **عبدالرحمن بن شَرِيك** : حدثني **أبي** به .

وهذه متابعة ضعيفة ؛ عبدالرحمن بن شريك ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«وُثِّقَ . وقال أبو حاتم : واهٍ» . وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وشيخ أبي الشيخ (يحيى بن عبدالله السكوني) ؛ لم أجد من ذكره ، حتى ولا المزِّي في الرواة عن أبي كريب محمد بن العلاء !

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ، وهو ـ مع فضله ـ قد ضعف بسبب سوء حفظه . ورَفْعُهُ لهذا الحديث مما يدلُّ على ذلك ؛ فقد خالفه ابن عيينة ؛ فرواه عن الأعمش به موقوفاً على عبدالله بن عمرو بن العاص .

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٢٥٤٧/١٣٩/٧) عنه .

وهذا إسناد صحيح .

فتبيَّن أن الصواب في حديث ابن عمرو الوقف . وبالله التوفيق .

ثم رأيت في «المطالب العالية» (٢/٣٠/١ ـ المسندة) أنه رواه مسدد : ثنا يحيى عن الأعمش : أنبأني خيثمة بن عبدالرحمن قال . . . فذكره ، أوقفه على خيثمة .

فهذا مما يؤكد خطأ رفعه ، ويبيِّن ـ من جهة أخرى ـ خطأ قول المعلِّق على «أمثال أبي الشيخ» ـ على حديثه المرفوع عن ابن عمرو ـ :

«والحديث رواه مسدد (المطالب العالية ٢١٠/١ برقم ٧٤٨)» !

فهذا يوهم أنه عند (مسدد) مرفوع ! والواقع أنه مقطوع موقوف على خيثمة في المكان الذي أشار إليه ، كما في أصله «المسندة» كما سبق .

وكذلك أخطأ في قوله ـ عطفاً على قوله المذكور ـ :

«ورواه أبو يعلى (مجمع الزوائد ٢٥٨/٦)» !

فإنه لا ذكر لأبي يعلى في الصفحة المشار إليها ، لا في هذا الحديث ولا في غيره ، فما أكثر تخاليطه ! والله المستعان .

٤٦٣٨ ـ (مَنْ كانَ عليهِ دَيْنٌ يُهِمُّهُ قضاؤهُ ـ أو هَمَّ بقضائِه ـ ؛ لم يزَلْ مَعَهُ منَ اللهِ حَارِسٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/١٤٥/١) وفي «الأوسط» (٣٧٥٩) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا **طلحة بن شُجَاعٍ الأَزْدِي** : حدثتني **وَرْقاءُ بنت هَرَّاب**[1] :

أن عمر بن الخطاب كان إذا خرج من منزله ؛ مرَّ على أمّهات المؤمنين ؛ فسلَّم عليهنَّ قبل أن يأتي مجلسه ، فإذا انصرف إلى منزله مرّ عليهن ، فكان كلما مرَّ ؛ وجد على باب عائشة رجلاً جالساً ، فقال له : ما لي أراك ههنا جالساً؟! قال : حقٌّ لي أطلب به أم المؤمنين . فدخل عليها عمر ، فقال لها : يا أم المؤمنين ! ما لك في سبعة آلاف كفاية في كل سنة؟ قالت : بلى ، ولكنْ عليَّ منها حقوق ، وقد سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره ، قالت : فأنا أحب أن لا يزال معي من الله حارس . وقال :

«لم يروه عن ورقاء إلا طلحة ـ وهو [شيخ] بصري ـ ، تفرد به مسلم» !

وأقول : كلا ؛ فقد تابعه أبو سعيد مولى بني هاشم في «مسند أحمد» (٢٥٥/٦) . . . المرفوع منه فقط .

(١) وقع اسمها في «الكبير» : «ورقاء بنت هدابة» . (الناشر) .

والإسناد ضعيف ؛ لأنَّ ورقاء هذه لا تعرف ؛ كما في «التعجيل» .

ومثلها طلحة بن شجاع ؛ كما في «اللسان» .

وقد روي الحديث بإسناد آخر منقطع عن عائشة بلفظ آخر ، وهو أقرب إلى الصحة ؛ لما له من الشواهد ، وقد خرَّجته في «الترغيب» (٣٣/٣) .

٤٦٣٩ ـ (مَنْ كانَ في قلبهِ مَودَّةٌ لأخيهِ ، لَمْ يُطْلعهُ علَيها ؛ فقدْ خانَهُ) .

ضعيف . رواه ابن قُدامة في «المتحابِّين في الله» (٢/١١٢) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا زياد بن أيوب : ثنا **عبدالحميد بن عبدالرحمن** : ثنا **أبو كعب الشامي** عن مكحول **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

وأبو كعب الشامي لم أعرفه .

وعبدالحميد بن عبدالرحمن : هو الحِمَّاني ؛ وفيه ضعف .

٤٦٤٠ ـ (مَنْ كانَ لهُ صَبِيٌّ فَلْيَتَصَبَّ لَهُ) .

ضعيف . رواه **أبو علي الأهوازي الحسن بن علي** ـ وهو متهم ـ في «عَقْدِ أهل الإيمان» (٤/١٩١ ـ ١٩٢) عن **محمد بن زكريا الغَلابي** قال : نا **العلاء بن الفضل** بن عبدالملك بن **أبي سَوِيَّةَ المِنْقَرِي** قال : نا **العلاء بن جَرِير العَنْبَرِي** عن **أبيه** عن الأحنف بن قيس قال :

دخلت على معاوية بن أبي سفيان وهو مُسْتلقٍ على قفاه ، وعلى صدره صبيٌّ أو صبية تناغيه ، فقلت : أَمِطْ عنك هذا يا أمير المؤمنين ! فقال : يا أحنف ! سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ الغَلابي وضّاع .

والعلاء بن الفضل ضعيف .

والعلاء بن جرير العنبري وأبوه لم أجدهما .

وأبو علي الأهوازي نفسه متهم .

لكن عزاه السيوطي في «الجامع» لابن عساكر ، فلما تكلم عليه المناوي ؛ تبين أنه من رواية **محمد بن عاصم** ـ مجهول ـ . . . . عن أبي سفيان القُتَبِيٍّ عن معاوية . وقال ابن عساكر :

«غريب جدّاً» ، كما في «الجامع الكبير» .

ومثل هذا الحديث : ما رواه الدِّينَوَرِيُّ في «المنتقى من المجالسة» (٢/٧٨ ـ نسخة حلب) ، ومن طريقه ابن عساكر (٤١١/٨) : حدثنا إبراهيم بن دازيل الهَمَذَاني : أنبأنا أبو حذيفة عن الثوري عن أبيه عن إبراهيم التيمي قال : كان عمر ابن الخطاب يقول :

ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي ، فإذا التُمسَ ما عنده وُجِدَ رجلاً . قال الثوري رحمه الله :

وبلغنا عن زيد بن ثابت أنه كان مِنْ أَفْكَهِ الناسِ في أهله ، وأَزْمَتِهِمْ إذا جلسَ مع القوم .

ورواه البيهقي (٢٩٢/٦) ، وعنه ابن عساكر من طريق ثابت بن عبيد قال :

كان زيد بن ثابت . . . فذكره .

٤٦٤١ ـ (مَنْ كانَ لَهُ مالٌ يُبْلِغُهُ بيتَ ربِّهِ ، أَوْ يَجِبُ فيهِ زكاةٌ ـ فلَمْ يَفْعَل ـ ؛ سألَ الرَّجْعَةَ عندَ الموتِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٣١٣) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند»

(٢/٧٨) ، والطبراني في «الكبير» (٢/١٧٠/٣) ، والواحدي في «تفسيره» (١/١٤٨/٤) - دون ذكر الحج - عن **يحيى بن أبي حية** عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :

«يحيى بن أبي حية ليس بالقوي في الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعفوه لكثرة تدليسه» .

والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، ولكنها واهية جداً ؛ لأنه يرويه **محمد بن عبدالله بن إبراهيم الأُشْنَانِيُّ** : ثنا أحمد بن حنبل : ثنا محمد بن جعفر : أنا شعبة عن سِمَاك بن حَرْب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

«من كان مُوسراً ولم يحجّ ، وعنده مالٌ تجب فيه الزكاة ، ولم تَشْغَلْهُ حاجة ظاهرة ، ولا مرض حابس ، ولا سلطان جائر ؛ فَلْيَمُتْ على أي دِينٍ شاء ؛ يهوديّاً أو نصرانيّاً» .

أخرجه **أبو الحسن النِّعالي** في «حديثه» (ق٢/١٣٢) .

وهذا إسناد موضوع على الإمام أحمد ؛ آفته الأشناني هذا ؛ قال الدارقطني :

«كان دجّالاً» . وقال الخطيب :

«كان يضع الحديث» .

على أن النِّعالي هذا شيخ رافضي يتتبَّعُ المناكير ، مات سنة (٤١٣) .

وجملة الحجّ التي وردت فيه ؛ قد رويت من طرق أخرى ، قد أعلَّها كلَّها ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٠٩ - ٢١٠) . وناقشه في ذلك السيوطي في

«اللآلئ» (١١٧/٢ ـ ١١٩) بما يستخلص منه خطأ حكمه على الحديث بالوضع ، وقد تكلَّمت على بعض طرقه في «المشكاة» (٢٥٢١) ، و«الترغيب» (١٣٤/٢) ؛ وبيَّنت عِللها .

وإنما ثبت ذلك من قول عمر بن الخطاب موقوفاً عليه :

أخرجه العَدَنِيُّ في «الإيمان» (ق١/٢٣٩) ، والبيهقي في «السنن» (٣٣٤/٤) عن ابن جريج : أخبرني عبدالله بن نُعَيْمٍ أن الضحاك بن عبدالرحمن الأشعري أخبره أن عبدالرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب يقول :

لِيَمُتْ يَهوديّاً أو نَصرانيّاً (يقولها ثلاث مرات) ؛ رجلٌ ماتَ ولم يحجّ ، وَجَد لذلك سعة ، وخُلِّيَتْ سبيله .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن نعيم ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقد روى عنه جمع آخر من الثقات ، ووثقه ابن نُمير . ولم يعرفه ابن معين فقال :

«مظلم» ! يعني : أنه ليس بمشهور ؛ كما قال البُنَانِي .

ثم روى العدني : حدثنا هشام عن ابن جريج قال : أخبرني **سليمان ـ مولى لنا ـ** عن عبدالله بن المسيَّب بن أبي السائب أنه سمعه يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره نحوه .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال «الصحيح» ؛ غير سليمان هذا ؛ فلم أعرفه ، وفي شيوخ ابن جريج ممن يسمَّى سليمان كثرة ، ولا يَبْعُدُ أن يكون هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي ، صدوق في حديثه بعضُ لين .

فإن كان هو ؛ فالسند حسن أيضاً . والله أعلم .

٤٦٤٢ ـ (مَنْ كانَ يُحِبُّ اللهَ عزَّ وجَل ورسولَهُ ؛ فَلْيُحِبَّ أُسامَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦/١٥٦) عن الشعبي قال : قالت عائشة :

لا ينبغي لأحد أن يبغض أسامة بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن الشعبي لم يسمع من عائشة ؛ كما قال الحاكم . وقال ابن معين :

«الشعبي عن عائشة : مرسل» .

٤٦٤٣ ـ (مَنْ كَثُرَ كلامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ ، ومَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنوبُهُ ، ومنْ كَثُرَتْ ذنوبُهُ كانَتِ النارُ أَوْلَى بهِ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء»(٣٣٦) ، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٧٤) ، وأبو الغَنَائِم النَّرْسِيُّ في «انتخاب الحافظ الصُّورِي على أبي عبدالله العَلَوي» (١/١٣٢) ، والقُضَاعي (٢/٣٠) عن إبراهيم بن الأشعث ـ صاحب الفُضَيْلِ بن عِيَاض ـ : ثنا عيسى بن موسى ـ يعني : غُنْجاراً ـ عن عمر ابن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«عيسى مجهول ، وعمر لا أدري من هو : ابن راشد أو غيره؟! والحديث غير محفوظ» . ثم قال :

«إن كان هذا عمر بن راشد ؛ فهو ضعيف ، وإن كان غيره ؛ فمجهول . أول الحديث معروف من قول عمر بن الخطاب[1] ، وآخره يروى بإسناد جيد بغير هذا الإسناد» .

---

(١) والموقوف ؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٥٩) . (الناشر) .

وقوله : إن عيسى هذا مجهول !! مردود ؛ فإنه معروف مشهور ؛ وثَّقه ابن حبان والحاكم وغيرهما . وقال مسلمة بن قاسم في «الصلاة» :

«كان ثقةً جليلاً مشهوراً بخراسان ، وهو قديم ، لم يقع في التواريخ» .

وإنما أنكروا عليه روايته عن المتروكين والمجهولين ، وقد لخَّص الحافظ أقوال العلماء فيه : فقال :

«صدوق ربّما أخطأ ، وربّما دلس ، مُكْثِرٌ من الحديث عن المتروكين» .

وعمر : هو ابن راشد ، كذلك وقع منسوباً في رواية الطبراني والنَّرْسي ، وهو اليمامي . وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث .

وقال ـ في إبراهيم بن الأشعث ـ :

«قال أبو حاتم : كنا نظن به الخير ؛ فقد جاء بمثل هذا الحديث . وذكر حديثاً ساقطاً» ؛ غير هذا .

فهو علَّة هذا الحديث ، أو عمر بن راشد ؛ فقد صرَّح العقيلي والطبراني بسماع غنجار منه ؛ فبرئت ذمّته من الحديث .

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (٢/٢٤١) في ترجمة ابن راشد هذا ؛ من طريق إبراهيم المذكور .

ورواه الدَّولابي (٢/١٣٨ ـ ١٣٩) من طريق أبي نُعَيْم **عُمَرَ بن صُبْحٍ** عن يحيى به . وقال :

«قال أبو عبدالرحمن ـ يعني : النسائي ـ : هذا حديث منكر ، وعمر بن صبح ليس بثقة» .

قلت : وروي الحديث عن أبي هريرة بأتم منه ، وسيأتي برقم (٦٠٣٢) .

٤٦٤٤ ـ (مَنْ كَثُرتْ صَلاتُهُ باللَّيْلِ ؛ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهارِ)[١] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠/١) ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص١٤٨) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٧٤/١) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٤١/١ و١٢٦/١٣) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٠/٢) عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : فذكرت لابن نمير؟ فقال : الشيخ لا بأس به ، والحديث منكر . قال أبي : الحديث موضوع» .

قلت : ويشير بقوله : «الشيخ» إلى ثابت بن موسى ، وهو مختلف فيه ؛ فقال ابن معين :

«كذاب» . وقال أبو حاتم :

«ضعيف» .

ووثقه مُطَيَّنٌ . وقال العقيلي :

«كان ضريراً عابداً ، وحديثه (يعني : هذا) باطل لا أصل له ، ولا يتابعه عليه ثقة» . وقال ابن حبان :

«كان يخطئ كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وهو الذي روى عن شريك . . .» فذكر الحديث . قال :

«وهذا قول شريك ، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر : «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد . . .» الحديث ، فأدرج ثابت

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «مسند الشهاب» . (الناشر) .

قول شريك في الخبر ، ثم سرق هذا من شريك جماعة ضعفاء» .

وقد ساق ابن الجوزي بعض تلك الطرق المسروقة ، وبيّن عللها ؛ وأنها تدور على كذابين وضعاف ومجاهيل .

ومنها : ما أخرجه من طريق ابن عدي ـ وهذا ساقه في كتابه «الكامل» تحت باب «ما سرقه **العدوي الحسن بن علي بن صالح بن زكريا** من الحديث ، وألزقه على قوم آخرين» ـ : ثنا العَدَوي : حدثنا الحسن بن علي بن راشد : ثنا شريك به . وقال :

«هذا حديث ثابت بن موسى عن شريك . على أن قوماً ضعفاء قد سرقوه منه فحدثوا به عن شريك ، وليس فيهم أشهر وأصدق من الحسن بن علي بن راشد ؛ هذا الذي ألزقه العدوي عليه» .

والعدوي هذا من الكذابين الذين يضعون الحديث .

ومنها : ما أخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق الخطيب ـ وهذا في «التاريخ» (٣٩٠/٧) ـ عن **أبي صخر محمد بن مالك بن الحسن بن مالك بن الحكم بن سنان السَّعْدِي المَرْوَزِي** : حدثنا **صَعْصَعَةُ بن الحسين الرَّقِّيُّ ـ بِمَرْو** ـ : حدثنا **محمد بن ضِرَار بن رَيْحَانَ بن جميل** : حدثنا أبي حدثنا **أبو العَتَاهِيَةِ إسماعيل ابن القاسم** : حدثنا الأعمش به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ قال ابن الجوزي ـ وأقره الحافظ في «اللسان» ـ :

«محمد بن ضرار وأبوه مجهولان» .

قلت : وأبو العتاهية ـ الشاعر المشهور ـ ؛ قال الذهبي :

«ما علمت أحداً يَحْتَجُّ بأبي العتاهية» .

وصعصعة بن الحسين الرقي لم أجد له ترجمة ، وقد أورده الحافظ في «اللسان» قائلاً :

«يأتي ذكره في ترجمة محمد بن حماد بن عنبسة» .

ثم لم أجد هذه الترجمة فيه أصلاً ![1]

ومحمد بن مالك لم أعرفه .

وقد تناقض في هذا الحديث السيوطيُّ أشدَّ التناقض ، وذلك أنه ساق له في «اللآلئ» (٢/٣٣ ـ ٣٥) طرقاً أخرى ، زيادة على طرق ابن الجوزي ، محاولاً بذلك تقوية الحديث ـ كما هي عادته ـ بكثرة الطرق ، دون أن يحقق القول فيها ، أو ـ على الأقل ـ تخليص الحديث من الوضع .

وكأن ذلك هو عمدته في إيراده الحديث من رواية ابن ماجه في كتابه «الجامع الصغير» ، الذي ادعى في مقدمته : أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! ومع ذلك ؛ وجدته قد جزم بوضع الحديث في رسالته «أعذب المناهل في حديث : (من قال : أنا عالم ؛ فهو جاهل)» من كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢/١٤٦ ـ ١٤٩) ؛ فإنه ـ بعد أن بيَّن ضعف إسناد حديث الجاهل هذا من أجل أنه من رواية ليث بن أبي سليم المختلط ، وأيد بطلانه من جهة المعنى ـ أورد على نفسه سؤالاً فقال :

«فإن قلت : كيف حكم على الحديث بالإبطال ، وليث لم يتهم بكذب؟ قلت : الموضوع قسمان :

قسم تعمَّد واضِعُه وضْعَه ، وهذا شأن الكذابين .

---

(١) هي فيه ، لكن وقع اسم أبيه هنا مقلوباً ، والصواب : «محمد بن عنبسة بن حماد» . (الناشر) .

وقسم وقع غلطاً لا عن قصد ، وهذا شأن المخلِّطين والمضطربين [في] الحديث ، كما حكم الحفاظ بالوضع على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في «سننه» وهو : «من كثرت صلاته . . .» ؛ فإنهم أطبقوا على أنه موضوع ، وواضعه لم يتعمَّد وضعه ، وقصَّته في ذلك مشهورة» .

ولذلك تعجَّب المناوي من صنيع السيوطي هذا ؛ فقال :

«ومن العجب العجاب أن المؤلف قال في كتابه «أعذب المناهل» : إن الحفَّاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع ، وأطبقوا على أنه موضوع . هذه عبارته ، فكيف يورده في كتاب ادَّعى أنه صانه عما تفرد به وضاع؟!» .

٤٦٤٥ - (مَنْ كذَّبَ بالقَدَرِ ؛ فقدْ كذَّبَ بما أُنزل علَيَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في ترجمة (**سَوَّار بن عبدالله بن قُدَامة**) من «الضعفاء» (ص١٧٤) قال : حدثنا أحمد بن عمرو قال : حدثنا **محمد بن الحسين** قال : حدثنا عبدالأعلى بن القاسم قال : حدثني **سَوَّار بن عبدالله العنبري** عن كُلَيب بن وائل عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«سوار ؛ قال سفيان (يعني : الثوري) : ليس بشيء . وقد روي في الإيمان بالقدر أحاديث صحاح . وأما هذا اللفظ ؛ فلا يحفظ إلا عن هذا الشيخ» !

كذا قال ! وخالفه ابن عدي فأورده في ترجمة **سوار بن مصعب** من «الكامل» فقال (ق ٢/١٨٩ - ١/١٩٠) : ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز : حدثنا **العلاء ابن موسى** : ثنا سوار بن مصعب عن كليب بن وائل به . وقال :

«هذا الحديث يرويه عن كليب سوار بن مصعب ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو ضعيف كما ذكروه» .

قلت : والعلاء بن موسى صدوق ؛ كما في «التاريخ» (١٢/٢٤٠ ـ ٢٤١) ، وكناه بأبي الجهم .

وتابعه أبو الربيع الزهراني ـ كما ذكر الذهبي في ترجمة ابن مصعب في «الميزان» ـ وساق له هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

وتبعه على ذلك الحافظ في «اللسان» ، وجزم بأن عزو الحديث في كتاب العقيلي «الضعفاء» لرواية سوار بن عبدالله وهم من بعض الرواة عنده .

وأشار الحافظ في ترجمة (ابن عبدالله) إلى هذا الحديث إشارة سريعة ، لا يمكن فهم المراد منها إلا من وقف على كلامه حوله في ترجمة (ابن مصعب) ! فقال معللاً الوهم المذكور :

«لعله وقع في الرواية : «سوار» غير منسوب ، ونسبه بعضهم فأخطأ ؛ وإلا فهذا الحديث رُوِّيناه في «جزء أبي الجَهْمِ» عن سَوَّار بن مصعب عن كليب ؛ كما سيأتي قريباً ، وهو المعروف بالرواية عن كليب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٥) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن الحسين القَصَّاصُ** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : ومحمد بن الحسين[1] القصاص ؛ هو محمد بن الحسين الذي في طريق

---

(١) لعله : (محمد بن الحُصَين) ـ بالصاد المهملة ـ ؛ كما في «أوسط الطبراني» (٨٢٩٨) ، و«ضعفاء العقيلي» (٢/٥٤٢) ، وكذا وقع في حديث آخر في «الصحيحة» (١/٥٥٥/رقم ٢٧٣) . ووقع ـ بالسين المهملة ـ في «مجمع البحرين» (٨/٢٣) . (الناشر) .

العقيلي المتقدمة ، وقد بحثت عنه فلم أجد من ذكره ! فالظاهر أن الوهم المذكور منه . والله أعلم .

(تنبيه) : نقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال (ولعله في كتابه «العلل») :

«حديث لا يصح ، وفيه سوار بن عبدالله ، قال أحمد والنسائي [و] يحيى : متروك . اهـ» !

وأقرّه المناوي !

قلت : وقد اختلط عليهما سوار بن مصعب بسوار بن عبدالله العنبري ؛ فابن مصعب هو المتروك ، وهو الذي قال فيه أحمد :

«متروك الحديث» . وسئل عنه ابن معين؟ فقال :

«ضعيف ليس بشيء» . وقال النسائي :

«متروك» .

وأما العنبري ؛ فلم نقف على من جرحه سوى الثوري ؛ كما تقدم في نقل العقيلي عنه .

وقد خالفه جمع فوثقوه ؛ فذكره ابن حبان في «الثقات» ، وكذا ابن شاهين ، وقال ابن المديني :

«ثقة» ؛ كما في «اللسان» .

وكذلك وثقه النسائي ؛ كما في «تاريخ بغداد» (٩/٢١٢) ، وقال ابن عدي :

«أرجو أنه لا بأس به» . وقال الذهبي ـ عقب جرح الثوري إياه ـ :

«كان من نبلاء القضاة ، روى عنه ابن عُلَيَّةَ وبشر بن المُفَضَّل ، ومات سنة ست وخمسين ومئة ، وكان ورعاً» .

قلت : فالرجل ثقة فاضل ، فالجرح المشار إليه مردود ؛ لأنه جرح مُبْهم ؛ مع ما فيه من مخالفة لتوثيق أولئك الأئمة .

ويدور في البال أنه لا يبعد أن الثوري أراد سوار بن مصعب ، ففهم الراوي أنه أراد العنبري ؛ وهماً منه ، على النحو الذي وقع في سند الحديث . والله أعلم .

٤٦٤٦ ـ (مَنْ كَذَبَ عليَّ ؛ فَهُوَ في النَّارِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٦٥/١) ، وأحمد (٤٦/١ ـ ٤٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٥٨/١) ـ عن أحمد وعن غيره ـ عن **دُجَيْنٍ أبي الغُصْنِ ـ بصري** ـ قال :

قَدِمْتُ المدينة ، فلقيتُ أسلمَ مولى عمر بن الخطاب ، فقلت : حدِّثني عن عمر ، فقال : لا أستطيع ، أخاف أن أزيد أو أنقص ، كنا إذا قلنا لعمر : حدِّثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أن أَزيد حرفاً أو أنقص ؛ إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ دجين هذا اتفقوا على تضعيفه ، وقد نسبه بعضهم إلى التلقين ؛ فروى البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨١) بسند صحيح عن عبدالرحمن بن مهدي قال :

قال لنا دجين أول مرة : حدثني مولى لعمر بن عبدالعزيز لم يدرك عمر بن الخطاب ، فتركه ، فما زالوا يلقِّنونه حتى قال : أسلم مولى عمر بن الخطاب ! قال البخاري :

«ولا يعتدّ به ، كان يتوهّم ، ولا يُدرى ما هو؟» .

وفي رواية لابن الجوزي من طريق أخرى عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«من كذب عليَّ متعمِّداً ؛ فليتبوَّأ مقعده من النار» .

وهذا هو المحفوظ عن النبي ﷺ في «الصحيحين» ، و«السنن» ، و«المسانيد» ، و«الفوائد» ؛ من طرق كثيرة عن جمع كبير من الصحابة ، وقد خرَّج السيوطي أكثرها في «الجامع الصغير» .

٤٦٤٧ ـ (مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ؛ سترَ اللهُ عَوْرَتَهُ ، ومَنْ كظَمَ غيظَهُ ـ ولَوْ شاءَ أنْ يُمْضِيَهُ أَمضاهُ ـ ؛ ملأَ اللهُ قلبَهُ يومَ القيامةِ رضاً ، ومَنْ مشَى معَ أخيهِ في حاجتِهِ حتَّى يُثْبِتَها لهُ ؛ أَثبتَ اللهُ قدمَهُ يومَ تزولُ الأَقْدامُ) .

ضعيف[1] . رواه نصر المقدسي في «الأربعين» (رقم ٣١) عن محمد بن صالح ابن فيروز بن كعب التميمي : نا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال نصر :

«حديث غريب ، تفرد به محمد بن صالح التميمي ؛ وليس هو بمشهور ، وفي حديثه نكارة» . وقال الذهبي :

«ليس بثقة» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث بهذا السند ؛ أبطل أحدها ، وقال في الآخرَيْن :

«موضوعان» .

---

(١) ذكر له الشيخ ـ رحمه الله ـ طريقاً حسناً ثبت به الحديث ؛ فانظر «الصحيحة» (٩٠٦) ! (الناشر) .

ورواه الطبراني (٢/٢٠٩/٣) من طريق سُكَين بن [أبي] سِرَاج : نا عمرو بن دينار عن ابن عمر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سكين هذا ؛ اتهمه ابن حبان ، فقال :

«يروي الموضوعات» .

وقد ثبت الشطر الأول منه بلفظ :

«منْ كفَّ غضبه ؛ كفَّ اللهُ عنه عذابه» ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٦٠)[1] .

٤٦٤٨ - (مَنْ كَفَّن مَيْتاً ؛ كانَ لهُ بكلِّ شَعْرةٍ مِنْهُ حَسَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٤/٤٤) عن أحمد بن أيوب البغدادي : حدثنا سليمان بن داود : حدثنا الصَّلْتُ بن الحَجَّاج : حدثنا أبو العلاء الخَفَّافُ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به أبو العلاء خالد بن طَهْمَانَ الخفاف عن نافع ، وعنه الصلت ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده الخطيب في ترجمة أحمد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي «اللسان» :

«مجهول ، قاله مسلمة في (الصِّلة)» .

والصلت بن الحجاج ؛ قال ابن عدي :

«عامة حديثه منكر» .

---

(١) ولْيُنظر رقم (١٩١٦) - فيما سبق من هذه «السلسلة» - . (الناشر) .

وخالد بن طهمان صدوق مختلط .

ونقل المناوي عن «الميزان» أنه قال :

«الظاهر أن هذا حديث موضوع» .

فلينظر أين قال هذا؟!

ثم رأيته ذكر هذا في ترجمة أبي العلاء من «كنى الميزان» ، فقال :

«أبو العلاء عن نافع . غمزه ابن حبان ، فقال : روى عن نافع ما ليس من حديثه ، من ذلك . . . (فذكر هذا الحديث ، وقال :) ؛ قال ابن حبان : لا يجوز الرواية عنه . قلت : والظاهر أن هذا حديث موضوع» .

أقول : فالظاهر من صنيع ابن حبان - ثم الذهبي - : أن أبا العلاء هذا هو عندهما غير خالد بن طهمان الخفاف ، بدليل أن ابن حبان قد ذكر الخفاف في «الثقات» وقال :

«يخطئ ويهم» . وترجم له الذهبي في «أسماء الميزان» ترجمة خاصة !

لكن الأرجح أنهما واحد ، كما يفيده تصريح الخطيب السابق ، وهو عمدة في هذا الشأن . والله أعلم .

٤٦٤٩ - (مَنْ لَبِسَ ثوباً جديداً فقال : الحمدُ لله الذي كَساني ما أُوَاري عَوْرَتي ، وأتجمَّلُ بهِ في حَياتي ، ثمَّ عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَقَ ، - أو قالَ : ألقى - فتصدَّقَ به ؛ كانَ في كَنَفِ اللهِ ، وفي حفظِ اللهِ ، وفي سَتْرِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً . قالها ثلاثاً) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٤٥/١٢) ، وعنه ابن ماجه

(٣٦٨/٢) ، وابن السني في «عمله» (٢٦٧/٩٠) : نا يزيد بن هارون : نا أصبغ بن زيد : نا **أبو العلاء** عن أبي أمامة قال :

لَبِسَ عمر بن الخطاب ثوباً جديداً ، فقال : الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي ، وأتجمل به في حياتي . ثم قال . . . فذكر الحديث .

ومن طريق يزيد : أخرجه الترمذي (٣٥٥٥) ، وضعفه بقوله :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته أبو العلاء هذا ـ وهو الشامي ـ ؛ مجهول .

وله طريق أخرى عند الحاكم (١٩٣/٤) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص١٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٢٤١/٢ ـ ٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٩٣٧/٢) عن **عُبَيْدِ الله بن زَحْرٍ عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبدالرحمن** عن أبي أمامة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال ابن حبان ـ في ابن زحر ـ :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبر : عبيد الله ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم» .

٤٦٥٠ ـ (مَنْ لَبِسَ ثوبَ شُهْرةٍ ؛ أَعْرضَ اللهُ عنهُ حَتى يَضَعَهُ متى ما وضَعَهُ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٧٩/٢) ، وابن حبان في «الثقات» (٢٣٠/٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٤٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٠/٤ ـ ١٩١) عن وَكِيع بن مُحْرِزٍ الشامي عن **عثمان بن الجَهْم** عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ عن أبي ذر مرفوعاً وقال العقيلي :

«وكيع بن محرز الشامي ؛ قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : لكن قال نصر بن علي الجهضمي - وهو من الرواة عنه - :

«لا بأس به» .

وكذا قال أبو زرعة ، وأبو حاتم .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

قلت : فهو حسن الحديث إذا لم يخالف .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير عثمان بن الجهم ؛ وهو مجهول ؛ قال الذهبي :

«روى عنه وكيع بن المحرز فقط» .

فهو علّة هذا الحديث ، وإن وثقه ابن حبان ؛ لما عُرِف من تساهله في التوثيق .
ومنه يتبيَّن أنّ قول البوصيري في «زوائده» (١/٢١٨) :

«إسناده حسن» !

غير حسن[1] . والله أعلم .

---

(١) لكن استروح الشيخ - رحمه الله - في «الجلباب» (ص٢١٤) إلى تحسينه لغيره ؛ فإنه - بعد أن تعقّب البوصيري - بهذا الكلام - استثنى فقال :

« . . إلا إن كان يريد أنه حسن لغيره ؛ فسائغ . ولعله - لذلك أورده المقدسي في «الأحاديث المختارة» ، والله أعلم» .

ويؤيد هذا : أن له شاهداً من حديث الحسن والحسين رضي الله عنهما : عند الطبراني في «الكبير» (٢٩٠٦/١٣٤/٣) بإسناد فيه ضعف ، والله أعلم . (الناشر) .

٤٦٥١ - (مَنْ لَقِيَ العَدُوَّ، فَصبرَ حَتى يُقْتَلَ أو يَغْلِبَ؛ لَمْ يُفْتَنْ في قَبْرِهِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٠٥/٢)، والحاكم (٢/١١٩) عن **أبي مطيع معاوية بن يحيى** عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! وردَّه الذهبي بقوله:

«قلت: معاوية ضعيف»[1]. وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له أوهام، وغَلِطَ من خَلَطَهُ بالذي قبله (يعني: **الصدفي**)؛ فقد قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما: الطرابلسي أقوى من الصدفي. وعكس الدارقطني».

٤٦٥٢ - (مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ؛ فأَنا منهُ بَريءٌ).

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤/١٥١٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢) عن معتمر: حدثني **أَشْرَسُ بن أبي الحسن**[2] عن **يزيد الرَّقَاشِيِّ** عن **صالح بن شُرَيْحٍ** عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«أشرس هذا؛ لا أعرف له من الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به».

---

(١) ورجّح الشيخ - رحمه الله - في مواضع من كتبه تحسين حديثه؛ فانظر - مثالاً - «ظلال الجنة بتخريج كتاب السنة» (رقم ٧٧٨)! (الناشر).

(٢) في مطبوعتي «أبي يعلى» (١١/٢٨٨ - ٢٨٩/٦٤٠٤ - داراني) و(٦/٤٤/٦٣٧٣ - إرشاد الحق): زيادة: (سيف) بين (أشرس) و(يزيد)! ولا يعرف من سيف هذا ؟! (الناشر).

قلت: ويزيد الرقاشي ضعيف.

وصالح بن شريح؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤٠٥/١/٢) بروايته عن أبي عُبَيْدَةَ ابن الجَرَّاح وغيره، ورواية محمد بن زياد الألهاني عنه. وقال:

«سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: مجهول».

قلت: ووقع في «مسند أبي يعلى»: (صالح بن سَرْجٍ)! وبناءً على ذلك قال الهيثمي (٢٠٦/٧):

«رواه أبو يعلى، وفيه **صالح بن سرج**، وكان خارجيّاً»!

قلت: وما أظنه إلا تصحيفاً؛ فإن صالح بن سرج الخارجي دون صالح بن شريح في الطبقة؛ فإنه من أتباع التابعين، يروي عن عِمْران بن حِطَّان التابعي الخارجي.

وأما ابن شريح؛ فهو تابعي كما رأيت.

٤٦٥٣ - (مَنْ لمْ يَتْرك ولَداً ولا والداً؛ فَوَرَثَتُهُ كَلالَةٌ).

ضعيف. أخرجه البيهقي في «سننه»[1] (٢٢٤/٦) عن عمار بن رُزيق عن **أبي إسحاق** عن أبي سلمة بن عبدالرحمن **قال**:

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾؟ قال... فذكره. وقال:

---

(١) وقد أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم: ٣٧١ - المسندة)، ومن طريقه البيهقي.

وأخرجه موصولاً - عن أبي هريرة -: الحاكم (٣٣٦/٤) من طريق الحِمَّاني عن يحيى بن آدم عن عمار... به. والحماني متهم. (الناشر).

«قال أبو داود (يعني : السِّجِسْتَاني) : وروى عمار عن أبي إسحاق عن البراء في الكلالة؟ قال : «تكفيك آية الصيف» . قال البيهقي :

«هذا هو المشهور ، وحديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع ، وليس بمعروف» .

قلت : يعني : أنه مرسل ؛ لأن أبا سلمة بن عبدالرحمن تابعي .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ؛ وقد عنعنه ، وكان اختلط .

وقد أخرجه الشيخان ، وأبو داود (٢٨٨٨ و٢٨٨٩) ، وأحمد (٢٩٣/٤ و٢٩٥ و٣٠١) من طرق عن أبي إسحاق مختصراً نحو رواية عمار التي علّقها البيهقي . وزاد أبو داود من طريق أبي بكر بن عياش :

فقلت لأبي إسحاق : هو من مات ولم يدع ولداً ولا والداً؟ قال : كذلك ظنوا أنه كذلك .

قلت : فهذا مما يعلُّ رفع الحديث إلى النبي ﷺ كما في رواية أبي سلمة .

وقد صح عن الشعبي أنه قال :

سئل أبو بكر عن الكلالة؟ فقال : إني سأقول فيها برأيي ؛ فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد .

فلما استخلف عمر قال : إني لأستحيي الله أن أرد شيئاً قاله أبو بكر .

أخرجه الدارمي (٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦) ، والبيهقي .

وروى هذا الأخير عن السُّمَيْطِ بن عُمَيْرٍ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

أتى عليَّ زمان ما أدري ما الكلالة؟! وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد .

وإسناده صحيح .

٤٦٥٤ - (مَنْ لَم يَحْلِقْ عانَتَهُ ، ويُقَلِّمْ أَظْفارَهُ ، ويَجُزَّ شارِبَهُ ؛ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٤١٠) عن ابن لهيعة : ثنا يزيد بن عمرو المَعَافِرِيُّ عن رجل من بني غِفَار أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

والرجل الغفاري لم يسمَّ فهو مجهول ، وليس فيه التصريح بأنه صحابي ، حتى يقال : إن الصحابة كلهم عدول ؛ فلا يضر عدم تسميته ! وكون يزيد بن عمرو - وهو المعافري المصري - من التابعين ؛ لا يلزم منه أن لا يكون شيخه تابعيّاً مثله أو أكبر منه ، وهذا مثله كثير في الأحاديث ؛ كما لا يخفى على من تعانى هذا الفن الشريف .

نعم ؛ قد صح الشطر الأخير من الحديث ؛ بلفظ :

«من لَم يأخذْ من شاربِهِ فليسَ منّا» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٤٤٣٨) ، و«الروض النضير» (٣١٣) .

(تنبيـه) : لقد رأيت هذا الحديث في رسالة «حكم اللحية في الإسلام» للشيخ محمد الحامد رحمه الله (ص٢٨) معزوّاً للطبراني عن واثلة !!

ولا أصل له عند الطبراني ولا عند غيره عن واثلة ؛ ولم يذكره السيوطي في «جامعيه» إلا من رواية أحمد عن الرجل . وكذلك فعله قبله الهيثمي في «المجمع» (٥/١٦٧) . وقال :

« . . وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وقد عرفت أنه فيه الرجل الذي لم يُسَمَّ .

٤٦٥٥ - (مَنْ لَم يُخَلِّلْ أصابِعَهُ بالماءِ ؛ خُلِّلَتْ بالنَّارِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . رواه أبو موسى المديني في «جزء من الأمالي» (٢/٦٢) عن الهيثم ابن حُمَيْدٍ عن **العلاء بن الحارث** عن مكحول عن واثلة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن مكحولاً مدلس ، وقد عنعنه .

والعلاء بن الحارث - وهو الحضرمي الدمشقي - كان اختلط ، ولست أدري إذا كان ذكره في هذا الإسناد محفوظاً ! فقد أورد الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٣٦/١) ؛ وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **العلاء بن كثير الليثي** ، وهو مجمع على ضعفه» .

قلت : والليثي هذا هو من طبقة الحضرمي ، وكلاهما روى عن مكحول . فالله أعلم .

والحديث ؛ أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٣/١) إلى ضعفه .

٤٦٥٦ - (مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ ؛ لَمْ يُدرِكِ الصَّلاةَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨٩/٢ - ٩٠) عن شعبة : ثنا **عبد العزيز بن محمد المكي عن رجل** عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الرجل لم يسم ، وليس في السياق ما يدل على أنه من الصحابة ؛ لما سبق ذكره قبل حديث .

وعبد العزيز بن محمد المكي لم أجد من ذكره ، ولا أورده الحافظ المزِّي في جملة شيوخ شعبة الذين استقصاهم في «التهذيب» كعادته . والله أعلم .

وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن شعبة عن عبدالعزيز بن رُفَيْعٍ عن رجل به ، بلفظ :

«إذا جئتم والإمام راكع فاركعوا ، وإن كان ساجداً فاسجدوا ، ولا تعتدوا بالسجود إذا لم يكن معه الركوع» .

وعبدالعزيز بن رفيع مكي من شيوخ شعبة الثقات المعروفين ؛ فلعلَّ بعض الرواة في الطريق الأولى وهِمَ فسمى أباه محمداً ، وإنما هو رفيع !

والحديث بلفظ ابن رفيع صحيح ؛ له شواهد من حديث أبي هريرة وغيره ، وهو مخرّج في «الأحاديث الصحيحة» (١١٨٨) وغيره .

وأما لفظ ابن محمد المكي ؛ فكأنه مقلوب الحديث الصحيح :

«من أدرك من الصلاة ركعةً ؛ فقد أدرك الصلاة» .

أخرجه الستة وغيرهم ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٦) .

٤٦٥٧ - (مَنْ لمْ يُطهِّرْهُ ماءُ البَحْرِ ؛ فَلا طَهَّرَهُ اللهُ)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني (ص١٣) ، والبيهقي (٤/١) عن محمد بن حُمَيْدٍ الرازي : نا إبراهيم بن المختار : نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند [الفِرَاسي] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«إسناده حسن» !

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «معرفة السنن (ص٦٣)» . (الناشر) .

قلت : وهذا منه عجيب ؛ فإنّ الرازي هذا ـ مع حفظه ـ ضعيف ، بل اتهمه أبو زرعة وغيره بالكذب .

وإبراهيم بن المختار ؛ قال الحافظ :

«صدوق ضعيف الحفظ» .

وعبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز ـ وهو الأموي ؛ مع كونه من رجال الشيخين ـ مُضَعَّف ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وسعيد بن ثوبان لا يعرف ، لم يزد ابن أبي حاتم في ترجمته على قوله (٢/١/٩) :

«روى عن أبي بكر بن أبي مريم» !

وأبو هند الفراسي ؛ لم أجد من ذكره .

٤٦٥٨ ـ (مَنْ ماتَ علَى غيرِ وَصِيَّة ؛ لمْ يُؤْذَن لهُ في الكلامِ إلى يومِ القيامة ؛ قالوا : يا رسول الله ! أَوَيَتكلَّمونَ قبلَ يومِ القيامة؟! قالَ : نَعَم ؛ ويزورُ بعضُهم بَعضاً) .

ضعيف . رواه أبو عمر بن منده في «أحاديثه» (١/٢٠) عن **أحمد بن بكرويه البالسي** : حدثنا زيد بن الحُبَاب : حدثنا **أبو محمد الكوفي** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو محمد الكوفي ؛ أورده الذهبي ثم العسقلاني ـ في كنى «الميزان» و«اللسان» ـ ، وقالا :

«وعنه زيد بن الحباب : بخبر باطل» .

وكأنهما يشيران إلى هذا .

وأحمد بن بكرويه البالسي ؛ قال ابن عدي :

«روى مناكير عن الثقات» . وقال الأزدي :

«كان يضع الحديث» . وقال الحافظ :

«وله حديث موضوع بسند صحيح» .

يعني : أنه هو الذي وضعه وركَّب عليه الإسناد الصحيح .

وروي الحديث عن قيس بن قبيصة مرفوعاً بلفظ :

«من لم يوصِ ؛ لم يؤذَنْ له في الكلامِ مع الموتى» . قيل : يا رسول الله ! وهل يتكلمون؟ قال :

«نعم ، ويتزاورون» .

ذكره الحافظ في «الإصابة» (٢٤٧/٣) من رواية أبي موسى المديني من طريق عبدالله الألهاني عنه وقال :

«سنده ضعيف» .

قلت : وعبدالله الألهاني لم أعرفه .

ورواه أيضاً أبو الشيخ في «الوصايا» عن قيس ؛ كما في «الجامع الصغير» و«الكبير» أيضاً .

ثم رأيت الحافظ ابن رجب قد أورد الحديث في «أهوال القبور» (ق٩٥/١) ؛ وقال :

«لا يصح ، قال أبو أحمد الحاكم : هذا حديث منكر ، وأبو محمد هذا رجل مجهول» .

قلت : وهذه فائدة كان على الذهبي والعسقلاني أن يذكراها !

٤٦٥٩ - (مَنْ ماتَ غَدْوَةً ؛ فلا يَقِيلَنَّ إلا في قَبْرِهِ ، ومنْ ماتَ عَشِيَّةً ؛ فلا يَبِيتَنَّ إلا في قَبْرِهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/٦٧) عن **الحَكَمِ بن ظُهَيْرٍ** عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يحدث به عن ليث غير الحكم بن ظهير ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» .

قلت : وهو متروك ، واتهمه ابن معين كما في «التقريب» .

ثم رواه ابن عدي (٢/٧٥) عن **حماد بن أبي حنيفة** عن **ليث** عن مجاهد مرفوعاً به . وقال :

«وهذا اختلاف على ليث ، وليث ليس ممن يعتمد عليه في الحديث» . قال :

«وحماد بن أبي حنيفة لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها» .

ومن الطريق الأولى : أخرجه الطبراني ؛ كما في «فيض القدير» .

٤٦٦٠ - (مَنْ ماتَ مُحْرِماً ؛ حُشِرَ مُلَبِّياً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٣/٣٣٨) عن **الحسين بن الضَّحَّاك الخَلِيع** عن **الأمين (بن هارون الرشيد)** : حدثني **أبي** عن **أبيه المنصور** عن أبيه عن علَي بن عبدالله بن عباس عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون أبي المنصور ـ واسمه محمد بن علي بن عبدالله ـ غير معروفين برواية الحديث ، وبعضهم لم تثبت عدالته ، كالأمين ـ واسمه محمد ـ ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«وسيرة الأمين مشهورة في محبَّة اللهو والخلاعة ، واتباع هوى النفس ، إلى أن جرَّه ذلك إلى الهلاك ، وكان قتله سنة ثمان وتسعين ومئة» .

وساق له هذا الحديث الغريب .

والحسين بن الضحاك ؛ قال الخطيب (٢/٥٥) :

«شاعر ماجن مطبوع ، حسن الافتنان في ضروب الشعر وأنواعه . . . مات سنة خمسين ومئتين» .

٤٦٦١ ـ (مَنْ ماتَ مريضاً ماتَ شهيداً ، ووُقِيَ فِتْنَةَ القَبْرِ ، وغُدِيَ وريحَ عليهِ برِزْقِهِ مِنَ الجنةِ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/٤٩١) ، وابن عدي (١/٣٢٥) ، وأبو بكر القَطِيعِيُّ في «قطعة من حديثه» (١/٦٩) ، والحاكم في «علوم الحديث» (١٧٨) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٠٨/١٧) عن حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني **إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء** عن موسى بن وَرْدَان عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢١٦ ـ ٢١٧) . وقال :

«لا يصح ، ومداره على إبراهيم ـ وهو ابن أبي يحيى ـ ، وقد كانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة ، وهو **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي** ، قال مالك

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه : «عد (١/١٣٢)» .

ويحيى بن سعيد وابن معين : هو كذاب ، وقال أحمد : قد ترك الناس حديثه ، وقال الدارقطني : متروك» .

وقد تابع حَجَّاجاً : عبدُالرزاق : أنبأنا ابن جريج به .

أخرجه ابن ماجه ، وابن الجوزي .

والقَدَّاح عن ابن جريج به .

أخرجه أحمد في «الزهد» (٢/٩٧/٢٠) ، وابن الجوزي .

وخالفهم **الحسن بن زياد اللؤلؤي** فقال : ثنا ابن جريج عن موسى بن وَرْدان به ، فأسقط من السند إبراهيم بن محمد .

أخرجه ابن عدي (٢/٨٩) . وقال :

«وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان ، ويقول : إبراهيم بن أبي عطاء ، هكذا يسميه ، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلسه . والحسن بن زياد ليس صنعته الحديث ، وهو ضعيف ، وكان يكذب على ابن جريج» .

قلت : وكذّبه ابن معين مطلقاً ، وكذا أبو داود .

وخالفهم جميعاً : **الحسن بن قُتَيْبَةَ** فقال : ثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٦٦ ـ زوائده) : حدثنا الحسن ابن قتيبة به .

ومن طريق الحارث : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٠٠ ـ ٢٠١) ، وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن محمد ، ما كتبناه عالياً إلا من حديث الحسن» .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الدارقطني ، وقال الذهبي :

«هو هالك» .

وخالفه **حفص بن عمر البصري** ؛ فقال : عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن طَلْقٍ عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«من ماتَ غريباً أو غريقاً ؛ ماتَ شهيداً» .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٣/٨) . وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن طلق ، لم نكتبه إلا من حديث البَاوَرْدِيِّ عن حفص» .

قلت : وهو ابن عمر بن ميمون العَدَنيّ أبو إسماعيل ؛ الملقب بالفَرْخِ ، فهو الذي ذكروا له رواية عن عبدالعزيز بن أبي رواد ، وهو متروك كما قال الدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ليس في شيء من طرقه ما يشدُّ من عَضُدِهِ ، ولذلك ؛ فإن ابن الجوزي ما جانف الصواب حين حكم عليه بالوضع ، لا سيّما وقد قال :

«قال أحمد بن حنبل : إنما هو : «من مات مرابطاً» ، وليس هذا الحديث بشيء» .

ثم روى بإسناده عن إبراهيم بن أبي يحيى الذي في الطريق الأولى ؛ قال :

حدثت ابن جريج بهذا الحديث : «من مات مرابطاً . . .» ؛ فروى عني : «من مات مريضاً . . .» ، وما هكذا حدثته !

وعقَّب عليه ابن الجوزي بقوله :

«قلت : ابن جريج هو الصادق» .

قلت : وصدق ـ رحمه الله ـ ؛ فإنه لا يجوز تصديق المتَّهم في طعنه في الصادق الحافظ كما هو ظاهر .

ومن العجيب : قول ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٦٤) بعد أن أشار إلى طرقه المتقدمة ـ أو أكثرها ـ :

«والحق أنه ليس بموضوع ، وإنما وهِمَ راويه في لفظة منه» !!

ثم ذكر قول إبراهيم الآنف الذكر ، ثم قال :

«فالحديث إذاً من نوع المعلَّل أو المصحَّف» .

قلت : ولا يخفى على الناقد البصير أن هذا التحقيق صوري شكلي ؛ فإن جزمه بأنه مصحَّف ، معناه أنه موضوع بهذا اللفظ ، فما قيمة التحقيق المذكور؟!

تنبيهان :

الأول : قوله في الطريق الأخيرة : «أو غريقاً» ! هكذا وقع في «الحلية» .

وفي «اللآلىء المصنوعة» (٢/٤١٤) ـ نقلاً عنها ـ :

«أو مريضاً» . ولعله الأصل . والله أعلم .

والآخر : حديث : «من مات مرابطاً . . .» الحديث نحو لفظ الترجمة .

أخرجه أحمد (٢/٤٠٤) من طريق **ابن لهيعة** عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به .

وابن لهيعة ـ وإن كان سيئ الحفظ ـ ؛ فقد تابعه زهرة بن معبد عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه ابن ماجه (٢/١٧٤ ـ ١٧٥) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٨/٤/٢) .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات .

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢/١٥١) ـ وتبعه البوصيري في «الزوائد» (١/١٧٢) ـ :

«إسناده صحيح» !!

ففيه نظر بيَّنته في «التعليق الرغيب» .

لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد ، وقد أشرت إليها في المصدر المذكور .

٤٦٦٢ ـ (مَنْ ماتَ مِنْ أُمَّتي يَعْمَلُ عملَ قوم لُوطٍ ؛ نقلَهُ اللهُ إليهمْ حَتى يُحْشَرَ معهُم) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١/١٦٠) عن مسلم بن عيسى : حدثنا أبي : حدثنا حماد بن زيد عن سهيل (!) عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة عيسى بن مسلم الصفّار ـ والد مسلم ـ ، وقال :

«حدث عن مالك بن أنس وحماد بن زيد وإسماعيل بن عياش أحاديث منكرة» .

قلت : لكن ابنه مسلم بن عيسى شرٌّ منه ؛ فقد قال الدارقطني :

«متروك» .

واتهمه الذهبي بوضع حديث .

وأما قول السيوطي في «الفتاوي» (٢/٢٠٢) :

«وله شاهد أخرجه ابن عساكر عن وكيع قال : سمعنا في حديث : «من مات وهو يعمل عمل قوم لوط ؛ سار به قبره حتى يصير معهم ، ويحشر معهم يوم القيامة» . . .» !

فأقول : هذا مردود من وجهين :

الأول : أن الشاهد لا يقوِّي الحديث الذي اشتدَّ ضعف سنده ؛ كهذا .

والآخر : أنه مقطوع ليس بمرفوع ؛ فكيف يصلح شاهداً ؟!

٤٦٦٣ ـ (مَنْ مثَّلَ بذِي حياةٍ ؛ فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أَجْمَعينَ) .

ضعيف . رواه محمد بن محمد البزار في «حديث أبي عمرو الدَّقَّاق» (١/١٧٨/١) عن **عطية بن بقية** قال : حدثني أبي : ثنا **مُعَان بن رِفاعة السَّلامي** قال : حدثني **الأصم** عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمر رفعه .

وأخرجه الطبراني (٣/١٩٠/١) من طريق أخرى عن بقية عن مُعَان بن رفاعة به ؛ إلا أنه قال :

« . . . بأخيه فعليه . . .» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بقية مدلس وقد عنعنه . وتصريحه بالتحديث في الطريق الأولى مما لا يعتمد عليه ؛ لأن عطية بن بقية تفرد به ، وقد كانت فيه

غفلة ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨١) .

ثم إن مدار الطريقين على الأصم ؛ ولم أعرفه[1] .

ومعان ليِّن الحديث كثير الإرسال ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٤ - (مَنْ مَشى إلى رجلٍ مِنْ أُمَّتي لِيَقْتُلَهُ ؛ فَلْيَقُلْ هكذا ، فالقاتِلُ في النَّارِ ، والمَقْتُولُ في الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٤) ، وأحمد (٢/٩٦) عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ عن عبدالرحمن بن سُمَيْرَةَ قال :

«كنت آخذاً بيد ابن عمر في طريق من طرق المدينة ؛ إذ أتى على رأس منصوب فقال : شقي قاتل هذا ! فلما مضى قال : وما أرى هذا إلا قد شقي ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ثم أخرجه أحمد (٢/١٠٠) ، والبخاري في «التاريخ» (٣/١/٢٩١) من هذا الوجه ؛ بلفظ :

«أَيَعْجِزُ أحدُكم - إذا جاءه من يريد قتله - أن يكون كابني آدم؟! القاتل في النار . . .» إلخ .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لجهالة ابن سميرة ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير عون ابن أبي جحيفة ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/١٥٤) !

---

(١) الأصم هذا : هو يزيد بن هرمز ؛ كما صرّح به الطبراني بعد تخريجه للحديث في «المعجم الكبير» (١٢/٢١١/١٣٠٩١) ! (الناشر) .

٤٦٦٥ ـ (منْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ رمضانَ ؛ دخلَ الجنَّة ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ عرفةَ ؛ دخلَ الجنّةَ ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ صدقةٍ ؛ دخلَ الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٣) ، والقاسم بن عساكر في «التعزية» (٢/٢٢٣/٢) عن **نضر بن حماد** : ثنا همام : ثنا محمد بن جُحَادة عن طلحة بن مُصَرِّفٍ قال : سمعت خَيْثَمة بن عبدالرحمن يحدث عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث طلحة ، لم نكتبه إلا من حديث نَضر» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٦ ـ (مَنْ يَتزوَّدْ في الدُّنْيا ؛ يَنْفَعْهُ في الآخِرَةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٣١/١) ، وأبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/١٠١/١) ، وأبو الحسن الحَرْبِي في «الفوائد المنتقاة» (١/١٥٣/٣) ، والبيهقي في «الزهد» (١/٥٢ و٢/٨٦) ، والسِّلَفِيُّ في «الحادي عشر من المشيخة البغدادية» (٢/٤١) ، وأحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢/٢٣٦/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٣/٤ و١/١٩٨/١٦) عن **هشام بن عمار** : ثنا مروان ابن معاوية : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير هشام بن عمار ؛ فهو ـ مع كونه من شيوخ البخاري ـ متكلَّمٌ في ضبطه وحفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ثقة مكثر، له ما ينكر. قال أبو حاتم: صدوق قد تغيَّر، وكان كلما لُقِّن تلقَّن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها». وقال الحافظ:

«صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقَّن، فحديثه القديم أصح».

قلت: ويظهر من كلام أبي حاتم الآتي: أن هذا الحديث من تلك الأحاديث التي أشار إليها أبو داود مما لا أصل له؛ فقد قال ابنه في «العلل» (٢/١٣٥):

«سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار... (فذكره)؟ فقال أبي:

هذا حديث باطل؛ إنما يروى عن قيس قَوْلَهُ. قلت: ممن هو؟ قال: من هشام ابن عمار، كان هشام بأخرة يلقنونه أشياء فَيُلَقَّن، فأرى هذا منه».

٤٦٦٧ - (مُناوَلَةُ المسكينِ تَقي مِيتةَ السُّوءِ).

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/١٨٠)، وابن سعد (٣/٤٨٨)، والطبراني (١/٣٣٠/١ - ٢ و١/٣٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٣٥٦)، وعنه الديلمي (٤/٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢ - باب: ق٢/١٧٢) عن ابن أبي فُدَيْكٍ قال: ثنا **محمد بن عثمان** عن **أبيه** قال: قال حارثة بن النعمان: سمعت النبي ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة محمد بن عثمان وأبيه.

وفي ترجمة الأول أورده البخاري، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٤/١/٢٤).

٤٦٦٨ ـ (مَوْتُ العالِمِ ثُلْمَةٌ في الإسلامِ ؛ لا تُسَدُّ ما اختلفَ الليلُ والنَّهارُ) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣١) ، والديلمي (٦٤/٤) من طريق **محمد بن عبدالملك** عن الزهري عن نافع عن ابن عمر . وعن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبدالملك ـ وهو الأنصاري ـ ؛ قال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» . وقال أحمد :

«كذاب ، خرقنا حديثه» . وقال البزار عقبه :

«يروي أحاديث لم يتابع عليها ، وهذا منها» .

وأقرّه الهيثمي في «المجمع» (٢٠١/١) .

وقد روي الشطر الأول منه بزيادة من حديث أبي الدرداء ، وسيأتي تخريجه برقم (٤٨٣٨) .

٤٦٦٩ ـ (المُؤَذِّنُ أمْلَكُ بالأَذانِ ، والإمامُ أملَكُ بالإقامَةِ) .

ضعيف . رواه البَاطِرْقَانِيُّ في «جزء من حديثه» (٢/١٥٦) ، والديلمي (٨٠/٤) ـ عن ابن لال معلّقاً ـ عن **شريك** عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه ابن عديٍّ (١٩٣/١) . وقال :

«لا يروى بهذا اللفظ إلا عن شريك ؛ وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر

وهو : «الإمام ضامن والمؤذّن مؤتمن ، اللهم ! أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين» . . .» .

قلت : وشريك ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ورواه أبو حفص الكتَّاني في «حديثه» (٢/١٣٣) عن أبي حفص الأَبَّار قال : نا منصور عن هلال بن يِسَافٍ عن أبي عبدالرحمن السُّلَمِيٍّ عن علي قال . . . فذكره موقوفاً عليه .

وأبو حفص هذا : هو عمر بن عبدالرحمن ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يحفظ» .

قلت : وبقية رجال الإسناد كلهم ثقات ، فهو صحيح موقوفاً على علي .

وكأن البغوي لم يقف عليه ؛ فقد عزاه في «شرح السنة» (١/٦٠/٢) لبعض أهل العلم !

ثم وجدت الأثر في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٩٦/١) : حدثنا وكيع قال : حدثنا مسور ، عن منصور به ؛ إلا أنه قال : عن أبي عبدالرحمن ـ أو هلال عن سعد بن عُبَيْدة ، عن أبي عبدالرحمن ـ به .

٤٦٧٠ ـ (المُؤْمِنُ [مَنْفَعَةٌ] ؛ إنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شاوَرْتَهُ نفعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نفَعَكَ ، وكلُّ شيءٍ منْ أمرِهِ مَنْفَعةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٩) من طريق ليث بن أبي سُليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«غريب بهذا اللفظ ، تفرد به ليث عن مجاهد ، وهو ثابت صحيح عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه» !

قلت : كذا قال ! وليث ضعيف مختلط . ولست أدري ما هو اللفظ الآخر الذي أشار إليه أبو نعيم وصححه؟!

٤٦٧١ ـ (المؤمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ ، تَخالُهُ مِنَ اللِّينِ أَحْمَقَ) .

ضعيف . أخرجه المخلِّص في «بعض الخامس من الفوائد» (١/٢٥٤) ، والثقفي في «الثقفيات» (ج ١٠/رقم ٢٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٨١٢٧/٢٧٢/٦) ، والديلمي (٧٦/٤) من طريق يزيد بن عِيَاض عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ يزيد بن عياض كذبه مالك وغيره . وقال البيهقي :

«تفرد به يزيد بن عياض ، وليس بقوي ، وروي من وجه صحيح مرسلاً» !

كذا قال ! وفي ترجمته ليزيد تساهل ظاهر !

وأما المرسل الذي أشار إليه ؛ فقد أخرجه عقب هذا من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ :

«المؤمنون هيِّنون ليِّنون ؛ كالجمل الأَنِفِ : إن قيد انقاد ، وإن أُنيخ على صخرة استناخ» .

وهو ـ كما ترى ـ شاهد قاصر لحديث الترجمة ؛ ليس فيه :

«تخاله من اللين أحمق» ، وقد روي موصولاً ، وتكلمت عليه في «الصحيحة» (٩٣٦) .

ثم رواه البيهقي (٨١٣٠) من طريق يحيى بن سعيد قال : قال ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«المؤمن ليِّن ، حتى يقال من لينه : أحمقُ» .

وهذا معضل .

٤٦٧٢ - (المؤمِنُ لا يُثَرَّبُ على شيءٍ أصابَهُ في الدُّنْيا ، إنّما يُثَرَّبُ علَى الكافِرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢/٨٠) عن الكَلْبِيِّ : حدثني الشعبي عن الحارث عن عبدالله بن مسعود :

أن أبا بكر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأن عمر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأنّ النبيّ ﷺ خرج عليهما ، وأنهما أخبراهُ أنهُ لم يُخْرِجْهمَا إلا الجوع . فقال :

«انطلقوا بنا إلى منزل رجل من الأنصار» ، يقال له : أبو الهيثم بن التَّيِّهان ؛ فإذا هو ليس في المنزل ؛ ذهب يستسقي . قال : فرحَّبَتِ المرأةُ برسول الله ﷺ وبصاحبيه ، وبسطت لهم شيئاً ، فجلسوا عليه . فسألها النبي ﷺ :

«أين انطلق أبو الهيثم؟» . قالت : ذهب يستعذب لنا . فلم يلبثوا أن جاء بقربة فيها ماء ، فعلّقها ، وأراد أن يذبح لهم شاة ، فكأنّ النبي ﷺ كره ذاك لهم ، قال : فذبح لهم عَنَاقاً ، ثم انطلق فجاء بكبائِسَ من النخل ، فأكلوا من ذلك اللحم والبر والرطب ، وشربوا من الماء . فقال أحدهما - إما أبو بكر وإما عمر - : هذا من النعيم الذي يسأل عنه؟! فقال النبي ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، النسابة المفسر ؛ قال الحافظ :

«متهم بالكذب ، ورمي بالرفض» .

٤٦٧٣ - (المُؤْمِنُ يَسيرُ المُؤْنَةِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٥/٣١٥) عن **محمد بن سهل بن الحسن العَطَّار** : ثنا مُضَارِبُ بن نُزَيْلٍ الكَلْبِي : ثنا أبي : ثنا الفِرْيابي محمد بن يوسف : ثنا إبراهيم بن أدهم عن محمد بن عجلان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن سهل هذا ، وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

«كان ممن يضع الحديث» . وفي رواية عنه :

«متروك» . وعن أبي محمد الحسن بن محمد الخلال :

«كان يضع الحديث» .

وقال السيوطي : «رواه أبو نعيم في «الحلية» ، والبيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة» .

أما أبو نعيم ؛ فرواه في «الحلية» (٨/٤٦) ، وعنه الديلمي (٤/٧٨) من هذا الوجه . وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، ومحمد بن سهل كان يضع الحديث» . قال المناوي :

«وتعقّبه المؤلف (السيوطي) بأن له طريقاً آخر عند البيهقي ، وهو ما ذكره هنا بقوله : (هب) . رواه عن علي بن أحمد بن عَبْدان عن أحمد بن عُبَيْدٍ الصَّفَّار عن **أبي حكيم الأنصاري** عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن ابن لَهِيعَة عن يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة» .

قلت : وسكت على هذا الإسناد المناوي .

وأبو حكيم الأنصاري لم أعرفه .

والحديث ؛ أورده في «كشف الخفاء» وقال :

«هو موضوع كما قاله الصَّغاني ؛ لكن معناه صحيح» !

قلت : الطريق الثاني يمنع الحكم عليه بالوضع . والله أعلم .

وعلي بن أحمد بن عبدان ، وشيخه أحمد بن عبيد الصفّار ؛ ثقتان مترجمان في «تاريخ بغداد» (٢٢٩/١١) و(٢٦١/٤) .

وأما يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس ؛ فلم أعرفهم ! ويغلب على الظن أن فيه تحريفاً ، وأن الصواب : يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ثقة ، لكنهم لم يذكروا له رواية عن الصحابة ؛ فإن كان هو هذا ؛ فالحديث منقطع أيضاً . والله أعلم .

ثم تيقَّنتُ مما ظننته فقد رأيت الحديث قد أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره» (ق٢٦٨/١) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» ($\frac{٢}{٢}$/٢) من طريقين آخرين عن ابن لهيعة عن عُقَيْل بن خالد عن يعقوب ابن عتبة بن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة مرفوعاً .

فللحديث من هذه الطريق علّتان :

الأولى : الانقطاع .

والأخرى : جهالة أبي حكيم .

٤٦٧٤ - (المرأةُ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوجِها ومالِه ، وهو يَرِثُ مِنْ دِيَتِها ومالِها ؛ ما لَمْ يَقْتُلْ أحدُهما صاحِبَه ، فإذا قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ عَمْداً لم يرِثْ مِنْ دِيَتِهِ ومالِه شَيئاً ، وإن قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ خَطأً ؛ وَرِثَ مِنْ مالِهِ ، ولم يَرِثْ مِنْ دِيَتِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٦) عن محمد بن سعيد - وقال محمد بن يحيى (وهو أحد شَيْخَيِ ابن ماجه) : عن عمر بن سعيد - عن عمرو بن شعيب : حدثني أبي عن جدي عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد ؛ وهو المصلوب في الزندقة ، وهو كذّاب وضّاع ، وهو عمر بن سعيد نفسه في رواية محمد بن يحيى .

٤٦٧٥ - (المِزْرُ كلُّه حَرامٌ : أَبْيَضُهُ ، وأَحْمَرُهُ ، وأَسْوَدُهُ ، وأَخْضَرُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١١٢/٢) عن مَيَّاح بن سَرِيع عن مجاهد :

أن رجلاً كوفيّاً سأل ابن عباس عن نبيذ الجَرِّ ؟ فوضع ابن عباس إصبعيه في أذنيه ؛ وقال : صُمَّتا إن كذبتُ على رسول الله ﷺ ، سمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مياح هذا ؛ قال الذهبي :

«مجهول ، وله مناكير» .

لكن يشهد لطرفه الأول - على الأقل - : ما روى وُهَيْبٌ عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن النبي ﷺ ذكر الخمر ، فقال رجل : يا رسول الله ! إنا نتخذ شراباً من هذا المزر؟ فقال النبي ﷺ :

«كل مسكر حرام» .

أخرجه الطبراني (٣/١٠٣/١) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٦٧٦ - (المستشارُ مُؤْتَمَنٌ ؛ فإنْ شاءَ أَشارَ ، وإنْ شاءَ سكَتَ ؛ فإنْ أشارَ فَلْيُشِرْ بما لَو نَزلَ بهِ فَعَلَهُ) .

ضعيف جداً[1] . أخرجه القُضَاعي في «مسنده» (١/٢) ، والخَطَّابي في «العُزْلة» (ص٥٠) عن إبراهيم بن مَهْدِيٍّ قال : حدثنا الحسن بن محمد بن محمد البَلْخِيِّ عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الحسن بن محمد البلخي ؛ قال ابن عدي :

«كل أحاديثه مناكير» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات ، لا تحل الرواية عنه» .

لكن رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث علي مرفوعاً ، بلفظ :

«المستشار مؤتمن ؛ فإذا استشيرَ فَلْيُشِرْ بما هو صانعٌ لنفسه» . وقال الهيثمي (٨/٩٦) :

«رواه عن شيخه أحمد بن زهير عن عبدالرحمن بن عتبة[2] البصري ؛ ولم

---

(١) صحّت منه جملة : «المستشار مؤتمن» ؛ فانظر «الصحيحة» (تحت ١٦٤١) . (الناشر) .

(٢) صوابه : «عُتَيْبَة» كما في «الإكمال» (٦/١٢٤) . (الناشر) .

أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وأحمد بن زهير : هو أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيُّ الحافظ ؛ ثقة ، ينسب إلى جده ! فسبحان ربي لا يَضِلُّ ولا ينسى !

٤٦٧٧ ـ (المُسْلِمُونَ إخْوَةٌ ، لا فضلَ لأحد على أحد إلا بالتَّقْوى) .

موضوع . رواه الطبراني (١/١٧٤/٢) : حدثنا أبو عبيدة عبدالوارث بن إبراهيم العسكري : نا **عبدالرحمن بن عمرو بن جَبَلَةَ** : نا عُبَيْدُ بن حُنَيْنٍ الطائي قال : سمعت محمد بن حبيب بن خِرَاش العَصَرِي يحدِّث عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن جبلة هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب . قال أبو حاتم : كان يكذب ، فضرب على حديثه . وقال الدارقطني : متروك يضع الحديث» .

٤٦٧٨ ـ (المُصِيبةُ تُبيِّضُ وجهَ صاحِبها يومَ تَسْوَدُّ الوُجوهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٦٦/٢) عن **سليمان بن مِرْقَاعٍ الجُنْدَعِيِّ** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«لم يرو شعيب عن ابن عباس حديثاً غير هذا» . قال الهيثمي عقبه :

«قلت : وقد روى عنه غير هذا من قوله وفتواه» .

قلت : والجندعي منكر الحديث ؛ كما قال العقيلي . وبه أعلَّه الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٩١) .

ولذا أشار المنذري في «الترغيب» (٤/١٤٨) إلى تضعيف الحديث .

٤٦٧٩ - (المُعْتَكِفُ يَعُودُ المريضَ ، ويَشْهدُ الجنازةَ ، فإذا خرجَ مِنَ المسجدِ ؛ قَنَّعَ رأسَهُ حتى يَرْجعَ) .

موضوع . رواه السيوطي في «أربعين حديثاً في الطَّيْلَسَانِ» (٢/٥٤ رقم الحديث ٢٩) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن عبدالله بن عبدالخالق عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عنبسة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان يضع الحديث» .

وعبدالله بن عبدالخالق لم أعرفه .

وقد أخرجه ابن ماجه (١/٥٤٠) من هذه الطريق دون الخروج ؛ وقال : (عبدالخالق) مكان : (عبدالله) ؛ ولم ينسبه . وقال الذهبي :

«لا يُدْرَى من ذا !» .

وفي الباب عن عائشة بلفظ :

إن كان النبي ﷺ يعود المريض وهو معتكف .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٢) عن الليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عنها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف الليث بن أبي سليم ، وكان قد اختلط .

ويعارضه ما روى الزهري عن عروة عنها قالت :

السنة على المعتكف : أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة . . .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٣) ، والبيهقي (٤/٣١٥ ، ٣٢١) من طريقين عنه .

وهذا إسناد صحيح .

ولعلَّ الرواية الأخرى عن الليث عند أبي داود بلفظ :

كان يمرُّ بالمريض وهو معتكف ، فيمرُّ كما هو ، ولا يعرّج يسأل عنه .

قلت : لعلها تلتقي مع رواية الزهري هذه ؛ فإنها كالصريحة بأنه لا يعود المريض .

٤٦٨٠ ـ (المعروفُ بابٌ مِنْ أبوابِ الجَنَّةِ ، وهُوَ يَدْفَعُ مَصارِعَ السُّوءِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٢٢/١ و٣١٩/٢) من طريق **محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ** عن **عنبسة** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن [ابن] عمر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«هذا حديث منكر ، وعنبسة ضعيف الحديث» .

قلت : بل هو وضّاع ؛ كما سبق في الحديث الذي قبله .

ومحمد بن القاسم ؛ كذبه أحمد والدارقطني ، كما نقله المناوي عن الذهبي في «الضعفاء» .

٤٦٨١ ـ (المَعْكُ طَرَفٌ مِنَ الظُّلْمِ) .

ضعيف(١) . رواه الطبراني (١/١٧٣/١) ، وعنه أبو نعيم (٣٤٥/٤ ـ ٣٤٦) : حدثنا العَبَّاس بن حَمْدان الحنفي الأصبهاني : نا **علي بن موسى بن عُبَيْدٍ الحارثي الكوفي** : نا عبيدالله بن موسى : نا إسرائيل عن **أبي إسحاق** عن حُبْشِيٍّ ابن جُنَادَةَ مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

---

(١) وقد صح بلفظ : «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» ؛ كما في «صحيح الجامع» . (الناشر) .

«غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به عبيدالله» .

قلت : وهو ثقة . لكن الراوي عنه ـ علي بن موسى ـ لم أعرفه .

وأبو إسحاق : هو السبيعي ، وهو مدلس مختلط .

٤٦٨٢ (المنافقُ لا يُصَلِّي الضُّحَى ، ولا يَقْرأُ : ﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرون﴾) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٨١) عن ظَفَرِ بن الليث : حدثنا زياد بن صالح : حدثنا عمرو بن إسماعيل عن يعلى بن الأَشْدَقِ عن عبدالله بن جَرَادٍ رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحد هؤلاء الأربعة :

الأول : يعلى بن الأشدق ؛ قال ابن عدي :

«روى عن عمه عبدالله بن جراد ، وزعم أن له صحبه ، فذكر أحاديث كثيرة منكرة ، وهو وعمه غير معروفين» . وقال البخاري :

«لا يكتب حديثه» . وقال ابن حبان :

«وضعوا له أحاديث ؛ فحدث بها ولم يَدْرِ» . وقال أبو زرعة :

«ليس بشيء ، لا يصدق» .

الثاني : عمرو بن إسماعيل ؛ الظاهر أنه الهَمْدَاني ؛ قال الذهبي :

«عن أبي إسحاق السبيعي بخبر باطل في علي عليه السلام وهو : «مثل عليّ كشجرة أنا أصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين ثمرها ، والشيعة ورقها» . . .» .

الثالث : زياد بن صالح ؛ لم أعرفه .

الرابع : ظفر بن الليث ؛ قال الذهبي :

«لا أعرفه ، أتى بخبر باطل» ، ثم ساق له خبراً في التوحيد ، وأنه لا رياء فيه .

٤٦٨٣ ـ (المنافِقُ يملِكُ عَيْنَيه : يَبْكِي كَما يَشاءُ) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٢٦) ، وأبو نعيم في «صفة النفاق» (١/٣٢) ، والديلمي (٤/٨١) عن إسحاق بن محمد الفَرْوِيِّ عن **عيسى بن عبدالله** ـ يعني : **ابن محمد بن علي** ـ عن أبيه عن جده عن أبي جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى هذا ؛ قال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» . وقال ابن عدي :

«حدث عن آبائه بأحاديث غير محفوظة ، وبأحاديث مناكير» .

٤٦٨٤ ـ (المَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي ، وَجْهُهُ كالكَوكبِ الدُّرِّيِّ ، اللَّوْنُ لونُ عَرَبِيٍّ ، والجسمُ جسمُ إسرائيليٍّ ، يملأُ الأرضَ عَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوْراً ، يَرْضَى خلافَتَهُ أهلُ السماءِ وأهلُ الأرض والطيرُ في الجَوِّ ، يملكُ عشرينَ سنةً) .

باطل . أخرجه الديلمي (٤/٨٤ ـ ٨٥) ـ عن أبي نُعَيْم والرُّوياني معلقاً ـ عن **محمد بن إبراهيم بن كَثِيرٍ الأنطاكي** عن رَوَّادِ بن الجَرَّاح عن سفيان عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنطاكي هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي (يعني : هذا) . قال عبدالرحمن بن حمدان الجَلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري (يعني : الأنطاكي) لم يسمع من رواد ، وكان هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام ـ برُمَّته ـ منقول من «كتاب الأباطيل» للجَوْرَقَانِيِّ . ومحمد بن إبراهيم ؛ قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلّة من رواد بن الجراح ؛ فإنه ـ وإن كان صدوقاً ؛ فقد كان ـ اختلط بآخره فترك ؛ كما في «التقريب» ، فيكون الحديث من تخاليطه .

٤٦٨٥ ـ (الموتُ كَفّارةٌ لِكُلِّ مُسلِمٍ) .

موضوع . وله طريقان عن أنس :

الأولى : عن أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المُفِيدِ قال : نبأنا أحمد ابن عبدالرحمن السَّقَطِيُّ قال : نبأنا يزيد بن هارون قال : أنبأنا عاصم الأحول عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو المُظَفَّرِ الجوهري في «العوالي الحسان» (ق١٦١/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢١/٣) و«الفوائد» (١/٢١٧/٥ ـ ٢) ، وعنه الخطيب في «التاريخ» (٢٤٧/١) ، وكذا الديلمي (٨٨/٤) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٨/٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٣٦١/١٤ ـ ٢) ، وابنه القاسم في «التعزية» (١/٢١٦/٢) ، والحافظ في «اللسان» (٢١١/١) .

وهذا إسناد مجهول ؛ أورده الخطيب في ترجمة أبي بكر المفيد ، وقال :

«روى مناكير عن مشايخ مجهولين ، منهم أحمد بن عبدالرحمن السَّقَطِي ، روى عنه جزءاً عن يزيد بن هارون . والسقطي هذا مجهول ، ولا أعلم أحداً من البغداديين ولا غيرهم عرفه ولا روى عنه سوى المفيد ، وأكثر أحاديث السقطي عن يزيد صحاح ومشاهير ؛ إلا هذا الحديث ، وهو إنما يُحْفَظُ من رواية مُفَرِّجِ بن شُجَاعٍ المَوْصِلِيِّ عن يزيد» . وقال الذهبي في ترجمة السَّقَطِيِّ :

«شيخ لا يعرف إلا من جهة المفيد ، روى عن يزيد خبراً موضوعاً» .

قلت : يشير إلى هذا . وقال في المُفِيدِ :

«وهو متّهم» .

ووافقه الحافظ . وقال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ فإن أبا بكر المفيد ضعيف جدّاً ، والسقطي مجهول» .

وأما رواية مفرج بن شجاع ؛ فقال أبو علي الصواف في «الفوائد» (٢/١٦٧/٣) : حدثنا بشر بن موسى : ثنا **مُفَرَّجُ بن شُجَاعٍ** : ثنا يزيد بن هارون به .

ومن طريق الصواف : أخرجه أبو نعيم في «فوائده» .

وأخرجه ابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (٥٣/١) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (٧/$\frac{١}{١}$) ، والخطيب أيضاً ، وعنه ابن الجوزي . وقالا :

«قال الأزدي : مفرج بن شجاع واهي الحديث . ومفرج في عداد المجهولين ، والحديث عن يزيد شاذ ، مع أنه قد روي عن نصر بن علي الجهضمي أيضاً عن يزيد ، وليس بثابت عنه . ورواه **إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي** عن

الحسن بن صالح عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذاباً . ورواه **أصرم بن غِيَاث النَّيْسَابوري** عن عاصم الأحول . وأصرم لا تقوم به حجة» .

قلت : وقد وصل رواية أصرم : أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٣١) ؛ لكن وقع فيه حفص بن غياث !

والظاهر أنه تحريف من بعض الناسخين أو الطابع .

وأما أصرم بن غياث ؛ فقال أحمد والبخاري والرازي والدارقطني :

«منكر الحديث» .

وتابعه حفص بن عبدالرحمن عن عاصم الأحول به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٥ و٤٣٨) من طريق **داود بن المُحَبَّرِ** عن **خَضر بن جَمِيلٍ** قال : حدثنا **حفص** . . . وقال :

«خضر وحفص مجهولان ، وحديثهم غير محفوظ ، قد روي بغير هذا الإسناد من وجه ليِّن» .

قلت : وداود بن المحبر متروك متهم بالوضع .

وقوله : «خضر» تصحيف ، والصواب أنه «نضر» ؛ كما قال الحافظ .

والطريق الأخرى : يرويه الحسن بن عمرو بن شَفِيق : نا **أصرم بن عَتَّاب** عن حُمَيْدٍ قال : سمعت أنس بن مالك يقول . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه القاسم بن عساكر .

وأصرم بن عتاب لم أعرفه ؛ بل الظاهر أن (عتاب) محرف من (غياث) ، وقد عرفت أنه منكر الحديث .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف جداً من جميع طرقه . قال الحافظ :

«قلت : وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل بن العراقي طرقه في جزء ، والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس رضي الله عنه بلفظ : «الطاعون كفارة لكل مسلم» . أخرجه البخاري» .

٤٦٨٦ - (نامُوا ؛ فإذا انْتَبَهْتُمْ فأَحْسِنُوا) .

ضعيف . رواه أبو سعيد بن الأعرابي (١/٨٨) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «المسند» (١/٤٩ - ٢) ، والبزار (٧٩ - زوائده) ، والجُرجَاني في «الفوائد» (١/١٤٨ - ٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٦/٢) عن **يحيى بن المنذر الحُجَرِيِّ** : ثنا إسرائيل عن أبي حَصِينٍ عن يحيى بن وَثَّاب عن مسروق عن عبدالله مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به يحيى بن المنذر ، وهو ضعيف» .

قلت : وهو الكندي ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني وغيره . وقال العقيلي : في حديثه نظر» .

٤٦٨٧ - (نباتُ الشَّعْرِ في الأَنْفِ أَمانٌ مِنَ الجُذامِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن عباس ، وأبي هريرة ، ومجاهد موقوفاً عليه .

١ - **أما حديث عائشة** ؛ فيرويه **أبو الرَّبِيعِ السَّمَّان** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة الجَحْدَرِيِّ» (١/٢) ، وأبو يعلى (٤٣٦٨/٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٩٠ - حرم) ، وابن عدي (١/٢٤) ، والسَّهْمِي

في «تاريخ جُرْجان» (١٤٩) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٩/١) وغيرهم عن أبي الرَّبِيعِ السَّمَّان : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن هشام إلا أبو الربيع» !

كذا قال ! وذلك على ما أحاط به علمه ؛ وإلا فقد قال ابن عدي :

«قال لنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (يعني : الحافظ البغوي) : «وهذا الحديث عندي باطل» .

قلت : وذلك لأن أبا الربيع متروك ؛ كما في «التقريب» . ثم قال :

«وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعةٌ ضعفاءُ ، منهم : **نُعَيْمُ ابن مُوَرِّعٍ** ، **ويعقوب بن الوليد الأَزْدي** ، **ويحيى بن هاشم الغَسَّاني** ، وغيرهم» .

قلت : رواية نعيم ؛ وصلها العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦) ، والبزار (٣٠٣٠) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) من طريقين عنه : حدثنا هشام بن عروة به .

ونعيم هذا ـ وهو ابن مُوَرِّع بن توبة العنبري ـ متروك ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النَّقَّاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ورواية الغَسَّاني ؛ وصلها ابن الأعرابي في «المعجم» (١/٣٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٣٧/١٢ و١٤١/١٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/٢) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) .

والغساني ؛ قال الذهبي :

«كذبه يحيى بن معين . وقال النسائي وغيره : متروك . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرقه . ومن بلاياه . . .» .

قلت : فساق له أحاديث ، هذا أحدها !

وأما رواية يعقوب بن الوليد ؛ فلم أجد الآن من وصلها . وقد كذبه أحمد وغيره .

٢ ـ **وأما حديث جابر** ؛ فيرويه **شيخ بن أبي خالد الصوفي البصري** : ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٩٨) مع أحاديث أخرى لشيخ هذا ، ثم قال :

«ليس بمعروف ، وهذه الأحاديث بواطيل كلها» .

وذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى فيها **حمزة النَّصِيبِيُّ** ؛ قال ابن عدي :

«كان يضع الحديث» .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** ؛ فيرويه **فِهْرُ بن بِشْرٍ** : ثنا **عمر بن موسى** عن الزهري عن الأعمش عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٤٠) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١١٦) .

وعمر بن موسى هذا : هو الوَجِيهِيُّ ؛ كما قال ابن الجوزي (١/١٧٠) ، وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً ؛ كما قال ابن عدي .

وفهر بن بشر ؛ قال ابن القطان :

«لا يعرف» .

٤ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه أبو صالح : ثنا رِشْدِين عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن أبي سلمة عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٣٦) : ثنا علي بن الحسن بن هارون البَلَدِيُّ : ثنا إسحاق بن سَيَّار : ثنا أبو صالح به . وقال :

«وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، ولم أكتبه إلا عن علي بن الحسن هذا» .

قلت : وهو مستور ؛ قال ابن يونس :

«هو من أهل بلد (بلدة قرب الموصل) ، قدم علينا مصر ، وكتبنا عنه ، حدث عن علي بن حرب الموصلي» .

كذا في «أنساب السمعاني» (٢/٣٠٧ ـ هندية) .

وإسحاق بن سَيَّار ؛ الظاهر أنه أبو يعقوب النَّصِيبِيُّ ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٢٢٣) :

«أدركناه ، وكتب إليَّ ببعض حديثه ، وكان صدوقاً ثقة» .

وأبو صالح : اسمه عبدالله بن صالح ؛ من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : ومن غفلته : أن خالد بن نَجِيح ـ جار له ـ كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله ، ويرميه في داره بين كتبه ، فيتوهم عبدالله أنه خطه فيحدِّث به ؛ كما قال ابن حبان . ومن هنا وقعت المناكير في حديثه ؛ وإلا فهو صدوق في نفسه .

ورشدين : هو ابن سعد المصري ؛ وهو ضعيف ؛ بل قال النسائي :

«متروك» .

وقدَّم أحمدُ وأبو حاتم ابنَ **لهيعة** عليه !

٥ ـ وأما أثر مجاهد ؛ فرواه الفِرْيَابي محمد بن يوسف عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد **قال** . . . فذكره .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٦٦) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤٧/٢٥٦٤) وقال :

«ثم رجع عنه الفريابي : وقال : قال لي يحيى بن معين : هذا حديث كذب . وجعل يستعظم زلَّته فيه ؛ وقال : لولا أن الفريابي شيخ صالح ؛ ولكنني أظنه يحمل عليه فيه» !

كذا الأصل ! وفي الجملة الأخيرة منه شيء . وقال ابن عدي ـ عن ابن معين ـ :

«وهذا حديث باطل لا أصل له» .

رواه من طريق عباس عنه .

وقد رأيته في كتاب «التاريخ والعلل» ليحيى بن معين (ق٢٢/١ ـ رواية عباس الدُّورِيِّ عنه) .

وجملة القول في هذا الحديث ؛ أن طرقه كلها واهية جدّاً ، وبعضها أشدّ ضعفاً من بعض ، ولذلك جزم ببطلانه جماعة من الأئمة ؛ كابن معين ، والبغوي ، وابن عدي ، وجزم ابن الجوزي بوضعه ، وتبعه الحافظ الذهبي حين قال :

«إنه من بلايا الغساني» .

وأما قول السيوطي في «اللآلئ» (١٢٣/١) ـ متعقباً على ابن الجوزي ـ :

«قلت : الأشبه أنه ضعيف ، لا موضوع ، وأصلح طرقه طريق رشدين ، وطريق أبي الربيع السّمان ، روى له الترمذي وابن ماجه . . .» !

قلت : قد رويا له ؛ فماذا؟! بل نفرض أنهما وثّقاه ؛ فما قيمة ذلك إذا اتفق العلماء على ضعفه ؛ كما قال ابن عبدالبر ، واتهمه بعضهم بالكذب . ولذلك قال الحافظ :

«متروك» ؛ كما سبق .

هذا على الفرض المذكور ، فكيف وهما لم يوثّقاه؟! فكيف وهما قد خرّجا لكثير من المتروكين ، وبعضهم متّهم بالوضع ؛ كما هو معروف عند العارفين بهذا الشأن؟!

وأما طريق رشدين ؛ فمع كونه هو نفسه ضعيفاً ؛ ففي الطريق إليه ما عرفت من العلل ، خاصة أبا صالح الذي كانت توضع الأحاديث على شيوخه ، فيرويها عنهم دون أن يشعر بذلك !

ثم إن حكم السيوطي على الحديث بالضعف فقط ـ خلافاً لأولئك الأئمة ـ ، إنما هو وقوف منه عند ظاهر حال الراوي ، يعني : أنه نقد الحديث بالنظر إلى سنده فقط ! وأما أهل التحقيق ؛ فإنهم ينظرون في هذه الحالة إلى متن الحديث أيضاً ، فينقدونه بما يظهر لهم من نكارةٍ في معناه .

وهذا مما لا يلتفت إليه السيوطي إلا نادراً ، ولذلك فهو ليس معدوداً عند أهل العلم من النقّاد ، وإنما من الحفّاظ فقط ، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه ، وبعضها موضوعة السند أيضاً ، كما يتبيّن ذلك لمن تتبع هذه «السلسلة» من الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

ألا ترى إلى أثر مجاهد المتقدم ؛ فإنه ـ مع كونه موقوفاً عليه ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ـ حكم ابن معين وابن عدي ببطلان متنه ، ونسبوا الوهم فيه إلى الفريابي الثقة ، وما ذلك إلا تبرئةً منهم لمجاهد أن يروي مجرد رواية لمثل هذا الحديث الباطل ، فمن باب أولى أن يُبَرِّئوا النبي ﷺ أن يتلفّظ به !

وأما على طريقة السيوطي التي لا تتعدى الإسناد في النقد ؛ فهو يلزمه أن يقول : إن مجاهداً قد قال هذا الحديث موقوفاً عليه ! ولعلَّ هذا هو السبب في عدم إيراده هذا الأثر في جملة الطرق التي استدركها على ابن الجوزي ، وذلك لما رأى أن نقد ابن معين وغيره إياه يخالف طريقته في الجمود على نقد السند فقط !

وخلاصة القول ؛ أن الحديث من جميع طرقه موضوع المتن . والله أعلم .

٤٦٨٨ ـ (نحنُ ـ ولَدَ عبدِالمُطَّلبِ ـ سادةُ أهلِ الجنَّة : أنا ، وحَمزةُ ، وعليٌّ ، وجَعفرٌ ، والحَسنُ ، والحُسَينُ ، والمَهْدِيُّ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩) ، والحاكم (٣/٢١١) كلاهما عن سعد ابن عبدالحميد بن جعفر عن علي (وقال الحاكم : عبدالله) بن زياد اليَمَامِيِّ عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا موضوع» .

قلت : وآفته علي ، والصواب : عبدالله كما في رواية الحاكم ، كما جزم به في «التهذيب» ، وهو مع أنه ليس من رجال مسلم ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث ، ليس بشيء» .

وسعد بن عبدالحميد ؛ لم يرو له مسلم أيضاً ، وهو صدوق له أغاليط .

وللحديث طريق أخرى لا يُفْرحُ بها : أخرجها الخطيب في «التاريخ» (٤٣٤/٩) ، والديلمي (١٠٥/٤) كلاهما عن أبي نُعَيْم بسنده عن عبدالله بن الحسن بن إبراهيم الأَنْبَارِيِّ : حدثنا عبدالملك بن قُرَيْبٍ ـ يعني : الأصمعي ـ قال : سمعت كِدَامَ بن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ يحدث عن أبيه عن قتادة عن أنس به . وقال الخطيب :

«هذا الحديث منكر جداً ، وهو غير ثابت ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين» .

أورده في ترجمة الأنباري هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فكأنه أحد المجهولين الذين أشار إليهم .

وفي ترجمته قال الذهبي :

«عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي» .

يعني : هذا . وأقرّه الحافظ في «اللسان» ، وقال :

«رواه الخطيب في «تاريخه» . . .» إلخ .

وكدام بن مسعر ؛ قال ابن أبي حاتم (١٧٤/٢/٣) :

«روى عنه يحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن داود الخُرَيْبِيُّ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فكأنه من أولئك المجهولين عند الخطيب .

٤٦٨٩ ـ (نُطْفَةُ الرَّجُلِ بَيْضاءُ غَليظَةٌ ، ونُطْفةُ المرأةِ صَفْراءُ رَقيقةٌ ، فأيُّهما غلبَتْ صاحِبَتها فالشَّبَهُ لهُ ، وإنِ اجْتَمَعَتَا جَميعاً ؛ كانَ مِنْها ومِنْهُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٢/١) عن إبراهيم

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه : «ك (٤٨١/٣)» . (الناشر) .

ابن طَهْمَان عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

أتى نفرٌ من اليهود النبيَّ ﷺ فقالوا : إن أَخْبَرَنَا بما نسأله فإنه نبي . فقالوا : مِنْ أين يكون الشَّبَهُ يا محمد؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ إن كان مسلم هو ابن عمران البَطِينَ .

وأما إن كان ابن كَيْسَان المُلاَئي الأعور ؛ فهو ضعيف ؛ لم يخرج له البخاري ولا مسلم شيئاً .

وكلاهما يروي عن مجاهد ، ولم يذكرهما المزِّي في شيوخ إبراهيم بن طهمان ؛ فلم يتبيَّن لي أيهما المراد الآن؟!

ثم رجعت إلى «مشيخة إبراهيم بن طَهْمَان»[1] لعلي أجد فيه ما يساعدني على التحديد ، فلم أجد في «مشيخته» من اسمه «مسلم» مطلقاً .

ولذلك ؛ فإني أتوقف عن الحكم على هذا الإسناد بصحة أو ضعف ، حتى يتبيَّن لي هوية مسلم هذا .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس ؛ يرويه عبدالحميد : ثنا شَهْرٌ : قال ابن عباس :

حَضَرَتْ عِصابةٌ من اليهود نبيَّ الله ﷺ يوماً ؛ فقالوا . . . الحديث نحوه ، دون قوله :

«وإن اجتمعتا جميعاً ؛ كان منها ومنه» .

---

(١) مخطوط محفوظ في «المكتبة الظاهرية» بدمشق في جزأين صغيرين .

أخرجه أحمد (٢٧٨/١) .

وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات .

والحديث صحيح بلا ريب ؛ دون الزيادة التي في الطريق الأولى ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقويها ، فلعل ذلك يمكننا من ترجيح أن (مسلماً) الذي في طريقها هو (ابن كيسان) الضعيف !

وأما الحديث بدونها ؛ فقد أخرجه أبو الشيخ (٢/٢٢١) ، وأحمد (٤٦٥/١) من طريق أبي كُدَيْنَةَ عن عطاء بن السائب عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن عبدالله بن مسعود به ؛ دون الزيادة .

ورجاله ثقات .

وأخرجه مسلم ، وأبو عوانة في «صحيحيهما» من حديث أنس مرفوعاً ؛ دون الزيادة أيضاً ، وقد سبق تخريجه برقم (١٣٤٢) من «الصحيحة» .

وأخرجه مسلم أيضاً (١٧٣/١ ـ ٢٧٦) ، وأبو عوانة (٢٩٣/١ ـ ٢٩٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٧٥/٣ ـ ٢٧٦) ، والحاكم (٤٨١/١) ـ فوهم ! ـ من حديث ثوبان ؛ دونها .

٤٦٩٠ ـ (نَظَرُ الرَّجُلِ إلى أخيهِ المسلمِ حُبّاً لهُ وشَوْقاً إليهِ ؛ خيرٌ لهُ مِنِ اعتكافِ سنةٍ في مَسْجِدِي هذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٠٣/٤) معلقاً قال : قال ابن لالٍ : حدثنا **محمد ابن معاذ بن فَهْدٍ** : حدثنا **إبراهيم بن زهير الحُلْوَانيُّ** : حدثنا **يحيى بن يزيد** : حدثنا ابن المبارك عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون ابن المبارك لم أعرفهم ؛ غير ابن فهد ـ وهو الشَّعْرَاني أبو بكر النَّهَاوَنْدِيُّ الحافظ ـ ؛ قال الذهبي :

«واهٍ ، روى عن إبراهيم بن دِيزِل ، بقي إلى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الحكيم عن ابن عمرو . وقال المناوي :

«وهو من رواية عمرو بن شعيب ؛ عن أبيه ؛ عن جده» !

فلم يصنع شيئاً ، بل لعلّه أوهم ما لا يقصد ؛ فإن هذا السند حسن ؛ إذا كان مَنْ دون عَمْرٍو ثقةً ، فهل الواقع كذلك؟ هذا هو الذي كان يجب عليه أن يُبيِّنه إن كان ذلك في طوقه !

ثم روى الديلمي (١٠٥/٤) من طريق **محمد بن عَبْدَةَ** عن أبي إسحاق الطَّالْقَانِيِّ عن بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«النظر إلى وجه الإخوان على الشوق ؛ أحبُّ إليَّ من ألفِ ركعةٍ تطوعاً» .

قلت : وهذا آفته محمد بن عبدة ؛ وهو أبو عبيدالله البصري القاضي ، وهو من المتروكين ، كما قال البرقاني وغيره . وقال ابن عدي :

«كذاب» .

٤٦٩١ ـ (نَعْلانِ أُجاهِدُ فِيهما ؛ خَيرٌ منْ أَنْ أُعْتِقَ ولَدَ الزِّنى) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٥٣١) ، والحاكم (٤١/٤) ، وأحمد (٤٦٣/٦) ، وابن راهويه في «مسنده» (١/٢٥٣/٤) عن **أبي يزيد الضِّنِّي** عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ :

أن رسول الله ﷺ سئل عن ولد الزِّنى ؛ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير الضنِّي هذا ؛ فإنه مجهول كما قال الحافظ ، تبعاً للبخاري وغيره . وقال عبدالغني بن سعيد :

«منكر الحديث» .

وبهذا الإسناد عنها :

أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل قَبَّلَ امرأته وهما صائمان؟ قال :

«قد أفطرا» .

أخرجه ابن راهويه وغيره .

وهو باطل مخالف لهديه ﷺ .

٤٦٩٢ - (نِعْمَ الحيُّ الأَسْدُ والأَشْعريُّون ؛ لا يَفِرُّونَ في القتالِ ، ولا يَغُلُّونَ ، هُمْ مِنّي ، وأنَا مِنْهم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٣٠) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢١١) ، والدولابي في «الكنى» (١/٤١ - ٤٢) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١١٤) ، والحاكم (٢/١٣٨ - ١٣٩) ، وأحمد (٤/١٢٩ ، ١٦٤) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٣٥ و٣٦) عن عبدالله بن مَلاذٍ عن نُمَيْرِ بن أوس عن مالك بن مَسْرُوحٍ عن عامر بن أبي عامر الأشعري عن أبيه مرفوعاً . قال :

فحدثتُ بذلك معاوية ، فقال : ليس هكذا قال رسول الله ﷺ ! قال :

«هم مني وإلي» . فقلت : ليس هكذا حدثني أبي ، ولكنه حدثني قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«هم مني ، وأنا منهم» . قال : فأنت أعلم بحديث أبيك ! وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وهذا عجيب ؛ فإن عبدالله بن ملاذ لم يوثقه أحد ؛ بل أورده الذهبي نفسه في «الميزان» ؛ وقال :

«قال ابن المديني : مجهول» . ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«مجهول» .

٤٦٩٣ - (نِعْمَ تُحفَةُ المؤمنِ التَّمْرُ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٨٩/٨) عن **إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل الكاتب** : حدثنا **أبو محمد حُبّان بن محمد بن إسماعيل الواسطي** : حدثنا أبو يحيى عبدالله بن أحمد بن أبي مَسَرَّةَ : حدثنا أحمد بن محمد الأزرقي : حدثنا عبد العزيز عن محمد بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة أنها **قالت** قال : رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ فاطمة هذه : هي بنت الحسين بن علي بن أبي طالب ، فهي فاطمة الصغرى ، وليست الكبرى ؛ كما أوهم السيوطي بإطلاقه عزو الحديث إليها في «الجامع الصغير» !

وحُبّان هذا ؛ لم يذكر له الخطيب راوياً عنه سوى إسماعيل الكاتب ، فهو مجهول .

وكان يلزم الذهبي والعسقلاني أن يذكراه في كتابيهما «الميزان» و«اللسان» ، لا سيما والراوي عنه إسماعيل بن محمد بن إسماعيل - وهو أبو القاسم المعروف بابن زَنْجِيٍّ - قد ترجمه الخطيب أيضاً (٣٠٨/٦) ، وقال :

«سمعت أبا القاسم الأزهري ذكر أبا القاسم الزنجي ، فقال : لا يساوي شيئاً» !

٤٦٩٤ - (نَوِّرُوا بالفَجْرِ ؛ فإنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه القضاعي (١/٥٩) من طريق علي بن داود القَنْطَرِيِّ قال : نا آدم بن أبي إياس : نا شعبة عن أبي داود عن زيد بن أسلم عن عمرو بن لَبِيدٍ عن رافع بن خَدِيجٍ قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وأخرجه الخطيب (١٣/٤٥) من طريق **موسى بن عبدالله بن موسى القَرَاطِيسِيِّ أبي عمران البغدادي** : حدثنا آدم بن أبي إياس : حدثنا شعبة عن داود به . وقال :

«كذا قال ، وإنما يحفظ هذا من رواية بقية بن الوليد عن شعبة عن داود . وأما آدم فيرويه عن شعبة عن أبي داود عن زيد بن أسلم» .

ذكره في ترجمة القراطيسي هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فهو مجهول . وقد خالفه علي بن داود القنطري - كما رأيت - ؛ فقال : «أبي داود» ، وهو - أعني : القنطري - صدوق . ولذلك كانت روايته هي المحفوظة كما سبق عن الخطيب .

وعليه ؛ فالحديث بهذا اللفظ والسند ضعيف ؛ لأن أبا داود هذا ؛ قال الذهبي :

«شيخ لشعبة ، واسطي مجهول» .

والحديث محفوظ عن رافع بلفظ :

«أسفروا بالفجر . . .» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٦١٤) ، و«الإرواء» (٢٥٨) .

٤٦٩٥ ـ (نَوِّرُوا بيوتَكُم ما اسْتَطَعْتُم ؛ فإنَّ البيتَ الذي يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَتَّسعُ على أَهْلِه ، ويَكْثُرُ خَيْرُهُ ، وتَحْضُرُهُ الملائكةُ ، وتَهْجُرُهُ الشياطينُ ، وإنَّ البيتَ الذي لا يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَضِيقُ علَى أَهْلِهِ ، ويَقِلُّ خَيْرُهُ ، وتَهْجُرُهُ الملائِكَةُ ، وتَحْضُرُهُ الشياطِينُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/٩٢ ـ ٩٣) عن أبي نعيم ـ معلقاً ـ عن عمرو ابن أبي قيس عن [عبدالرحمن بن عبدالله بن] عَبْدِ رَبِّهِ أبي سفيان عن عمر بن نَبْهان عن الحسن عن أنس وأبي هريرة قالا : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : عنعنة الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ فإنه مدلس .

الثانية : عمر بن نبهان ـ وهو العَبْدِي البصري ـ ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه أبو حاتم وغيره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

وعمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية البيهقي في «الشعب» عن أنس وحده مختصراً ؛ بلفظ :

«نَوِّروا منازِلَكُم بالصلاةِ وقراءَةِ القُرآن» . وقال المناوي :

«وفيه كثير ؛ قال ابن حبان : هو ابن عبدالله ، يروي عن أنس ، ويضع عليه .

وقال أبو حاتم : لا يروي عن أنس حديثاً له أصل . وقال أبو زرعة : واهي الحديث» .

قلت : إسنادُ الديلمي سالِمٌ من مثله ، فلو عزاه إليه كان أولى !

٤٦٩٦ - (نَوْمُ الصَّائمِ عِبادَةٌ ، وسُكوتهُ تَسْبِيحٌ ، ودُعاؤُهُ مُسْتجابٌ ، وعَمَلُهُ مُتَقبَّلٌ) .

ضعيف . رواه أبو محمد بن صاعد في «مسند ابن أبي أوفى» (٢/١٢٠) ، والديلمي (٩٣/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٦٥/١) عن سليمان بن عمرو عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ عن ابن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ سليمان بن عمرو : هو أبو داود النخعي ، وهو كذاب .

وقد تابعه أبو معاذ معروف بن حسان عن زياد الأعلم عن عبدالملك بن عمير به . إلا أنه قال :

«مضاعف» بدل : «متقبّل» .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق٢٨٣/١) ، وابن الحمامي في «جزء منتخب من مسموعاته» (ق٣٥/٢) ، والسِّلَفِيُّ في «أحاديث منتخبة» (١/١٣٣) .

قلت : ومعروف هذا ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال ابن عدي : منكر الحديث» .

وقد وجدت له شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعاً به ، دون الجملة الأخيرة منه .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨٣/٥) من طريق جعفر بن أحمد بن بَهْرَام

قال : ثنا علي بن الحسن عن أبي طَيْبَةَ عن كُرْزِ بن وَبْرَةَ عن الربيع بن خُثَيْمٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كرز بن وبرة رجل صالح ، لا أعرف حاله في الحديث ، ترجم له أبو نعيم في «الحلية» (٧٩/٥ ـ ٨٣) ؛ وأظن أن له ترجمة مطولة في «تاريخ جرجان» للسهمي ؛ فليراجع[١] .

وأبو طيبة : اسمه عبدُالله بن مُسلمٍ المَرْوَزيُّ : ضعيف .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

وقد روي بلفظ :

«نومُ الصائمِ عبادَةٌ ، ونَفَسُه تَسْبيحٌ» .

رواه الجرجاني (٣٢٨) : أخبرنا أبو ذر إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الضَّبَّابي ـ بالكوفة في بني كاهل ، عند مسجد الأعمش ـ : حدثنا جعفر بن محمد النَّيْسَابُورِيُّ : حدثنا علي بن سَلَمَةَ العامري : حدثنا محمد بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : حدثني أبي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإنه ـ مع إعضاله ـ واهٍ ؛ محمد بن جعفر تُكُلِّم فيه .

ومَنْ دونه ـ باستثناء أبي ذر ـ ؛ لم أعرفهما .

٤٦٩٧ ـ (نَومٌ علَى علمٍ ؛ خَيْرٌ مِنْ صلاةٍ علَى جَهْلٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٨٥/٤) ، وعنه الديلمي (٩٣/٤) عن عبدالرحمن بن الحسن قال : نا أحمد بن يحيى الصُّوفي قال : نا محمد بن

---

(١) ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٦٣٧/٢) ؛ وأفاد أنه وثقه ابن حبان (٢٧/٩) ، وروى عنه جمع من الثقات ، ذكرهم ابن أبي حاتم (١٧٠/٧) .

يحيى الضَّرِير (وفي الديلمي : **بن الضُّرَيْسِ**) ، قال : ثنا **جعفر بن محمد** عن **أبيه** ، عن **إسماعيل** عن الأعمش عن أبي البَخْتَرِيِّ عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون الأعمش لم أعرفهم .

وأحمد بن يحيى الصوفي ؛ الظاهر أنه أبو عبدالله المعروف بابن الجَلاءِ ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٥/٢١٣) بما يدل على أنه من كبار مشايخ الصوفية ، وأصحاب الشطحات منهم ، فقد سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ، يزعمون أنهم متوكلون فيموتون؟ فقال :

«هذا فعل رجال الحق ، فإن ماتوا ؛ فالدية على القاتل» !!

وإسماعيل ؛ يحتمل أنه **ابن أَبَان الغَنَوِيُّ الخَيَّاط الكوفي** ؛ فإنه يروي عن الأعمش ، فإن يكن هو ؛ فهو متروك كذاب .

وهناك راوٍ آخر يدعى **إسماعيلَ الكِنْدِيَّ** ، روى عن الأعمش ؛ قال في «اللسان» :

«منكر الحديث . قاله الأزدي» .

فيحتمل أن يكون هو هذا ، كما يحتمل أن يكون هو الخياط نفسه .

وأما المناوي ؛ فأعلَّه بقوله :

«وفيه **أبو البختري** ، قال الذهبي في «الضعفاء» : قال دحيم : كذاب» !

قلت : وهذا وهم فاحش ؛ فإن أبا البختري الكذاب ـ واسمه وهب بن وهب ـ متأخر عن هذا ، يروي عن هشام بن عروة وطبقته .

وأما هذا ؛ فتابعي روى عن سلمان وغيره ، واسمه سعيد بن فيروز ، وقد أورده الذهبي في كنى «الميزان» ـ عقب الأول ـ ، وقال :

«صدوق . قال شعبة : لم يدرك عليّاً . قلت : اسمه سعيد بن فيروز ، وقد أشار أبو أحمد الحاكم في «الكنى» إلى تليين رواياته ، وما ذاك إلا لكونه يرسل عن علي والكبار . . فما كان من حديثه سماعاً هو حسن ، وما كان «عن» فهو ضعيف» .

٤٦٩٨ - (النائِمُ في سبيلِ اللهِ ؛ كالصَّائمِ لا يُفْطِرُ ، والقائِمِ لا يَفْتُرُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١١/٤) عن **مُجَّاعَةَ بن ثابت** : حدثنا **ابن لهيعة** عن **عبدالرحمن بن خُنَاسٍ** عن عمرو بن حُرَيْثٍ رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون عمرو لم أعرفهم .

سوى ابن لهيعة ؛ فإنه سيئ الحفظ .

ومن طريقه : أخرجه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق٧٩/٢) من طريق عثمان بن صالح عنه به ؛ إلا أنه وقع فيه : **عبدالرحمن بن حُسَاسٍ** مولى آل عمر بن الخطاب (ولم أعرفه أيضاً) عن عمرو بن حريث مختصراً بلفظ :

«النائم الطاهر ؛ كالصائم القائم» . وقال :

«قال علي بن عبدالعزيز (يعني : البغوي) : وهذا عمرو بن حريث المصري ، وليس هو عمرو بن حريث المخزومي ، وليس للمصري صحبة» .

قلت : فالحديث - على ضعف إسناده - مرسل أيضاً .

وعزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن عمرو بن حريث باللفظ الثاني المختصر . ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال :

«سنده ضعيف» .

٤٦٩٩ ـ (النُّجُومُ أَمانٌ لأهلِ السَّماءِ ، وأَهْلُ بَيْتِي أَمانٌ لأُمَّتِي) .

ضعيف . أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٠٥) ، والرُّوياني في «مسنده» (١/٢٠٦/١٩ ، ٢/٢٠٧) ، وابن السَّمَّاك في «جزء من حديثه» (٢/٦٧) ، والكُدَيْمِيُّ في «حديثه» (١/٣٢) ، والخطيب في «الموضح» (٢١٩/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٢٣/١١) عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن إياس بن سَلَمَةَ بن الأكوع عن أبيه مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «مجمع الزوائد» (١٧٤/٩) ـ ، وقال :

«وموسى بن عبيدة متروك» .

وروي من حديث علي مرفوعاً أتمّ منه ، ولفظه :

« . . فإذا ذهبت النجوم ؛ ذهب أهل السماء ، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض ، فإذا ذهب أهل بيتي ؛ ذهب أهل الأرض» .

أخرجه عبدالرحمن بن عثمان التميمي في «مسند علي» (٢/١) من طريق **المأمون** عن **الرشيد** قال : حدثني **المهدي** عن المنصور قال : حدثني أبي عن جدي قال : سمعت عبدالله بن عباس : قال علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالملوك العباسيين ؛ مَنْ دون المنصور ـ واسمه عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ـ ؛ لا يعرف حالهم في الحديث .

ثم رواه التميمي (٢/٢) من طريق **محمد بن يونس بن موسى البصري أبي العباس** : ثنا عمرو بن الحُبَاب السُّلَمِي : ثنا **عبدالملك بن هارون بن عنترة** عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا موضوع ؛ محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ كذاب .

وعبدالملك بن هارون كذبه يحيى . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وروى **محمد بن المغيرة اليَشْكُرِيُّ** : ثنا **القاسم بن الحَكَم العُرَنِيُّ** : ثنا **عبدالله بن عمرو بن مُرَّةَ** : حدثني محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن أبيه مرفوعاً نحوه .

أخرجه الحاكم (٤٥٧/٣) في «معرفة الصحابة» ساكتاً عليه ، وكذا الذهبي !

وأقول : إسناده ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عبدالله بن عمرو بن مرة ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

والثانية : العرني ؛ صدوق فيه لين .

والثالثة : محمد بن المغيرة اليشكري ؛ قال السُّلَيْمَاني :

«فيه نظر» .

وقد خالفه حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ : حدثنا **القاسم بن الحكم العرني** به ، دون ذكر أهل البيت .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦٧/٣ ـ ٦٨) من طريق الطبراني . وقال ـ أعني : الطبراني ـ :

«لم يروه عن ابن سوقة إلا عبدالله بن عمرو بن مرة ، تفرد به القاسم بن الحكم» .

قلت : وقد علمت أنه صدوق فيه لين .

والمِهْرَقَاني ثقة من شيوخ النسائي وأبي زرعة وغيرهما .

والحديث ـ دون ذكر أهل البيت ـ صحيح ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري : عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٧٥) .

وقد رواه بدونها : **القاسم بن غُصْنٍ** ـ وهو ضعيف ـ عن محمد بن سوقة عن علي بن أبي طلحة مولى ابن عباس عن ابن عباس مرفوعاً نحوه .

أخرجه الخطيب في «الفوائد الصحاح» (ج٢ رقم ١٣ ـ منسوختي) . وقال :

«حديث غريب من حديث أبي بكر محمد بن سوقة العجلي عن علي بن أبي طلحة ، تفرد بروايته عنه هكذا القاسم بن غصن . وتابعه الصباح بن محارب عن ابن سوقة . وخالفهما عبدالله بن المبارك ؛ فرواه عن ابن سوقة عن علي بن أبي طلحة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه ابن عباس . وابن سوقة كوفي ثقة عزيز الحديث ، والحفاظ من الرواة يجمعون حديثه» .

قلت : فهذا اختلاف شديد على ابن سوقة .

وقد وجدت عنه اختلافاً آخر ؛ فقال **عُبَيْدُ بن كَثِيرٍ العامري** : ثنا **يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي** : ثنا عبدالرزاق : أنبأ ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به ، وفيه الزيادة .

أخرجه الحاكم (٤٤٨/٢) وقال :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أظنه موضوعاً ، وعبيد متروك ، والآفة منه» .

قلت : وشيخه يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي ؛ لم أعرفه ، ولم يورده السَّمْعاني في مادة «الدارمي» من «الأنساب» .

وبالجملة ؛ فهذه الزيادة لم تثبت في شيء من طرق الحديث ، وليس فيها ما يشدّ من عضدها ، مع عدم ورودها في الحديث الصحيح المشار إليه . والله أعلم .

٤٧٠٠ ـ (النَّخْلُ والشَّجَرُ بَرَكَةٌ على أَهْلِهِ ، وعلَى عَقِبِهم بَعْدَهُم إذا كانُوا للهِ شاكِرِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٣٢/١) عن محمد بن جامع العَطَّارِ : نا فَضَالة بن حُصَيْنٍ : حدثني رجل من أهل المدينة ـ يكنى أبا عبدالله ـ : حدثني عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده الحسن بن علي رضي الله عنهم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : جهالة أبي عبدالله المدني هذا ؛ فإني لم أعرفه ، ولا رأيت أحداً ذكره .

الثانية : فضالة بن حصين متفق على تضعيفه ؛ بل اتَّهمه ابن عدي بوضع حديث في الطِّيبِ لِيُنَفِّقَ العِطْرَ .

الثالثة : محمد بن جامع العطار ضعيف أيضاً . وقال ابن عبدالبر : «متروك الحديث» .

قلت : وبه ـ وحده ـ أعلَّه الهيثمي ، وتبعه المناوي ؛ فقصَّرا ! قال في «مجمع الزوائد» (٤/٦٨ ـ ٦٩) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه محمد بن جامع العطار ، وهو ضعيف» !

٤٧٠١ - (النَّظَرُ إلى الكَعْبةِ عِبادَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١٧/٤) ، عن أبي الشيخ معلقاً : ثنا عبدالله بن محمد بن زكريا : حدثنا **سعيد بن يحيى** : حدثنا زافر عن **أبي عثمان** عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ زافر - وهو ابن سليمان أبو سليمان القُهُسْتَانِيُّ - صدوق كثير الأوهام ؛ كما في «التقريب» .

وسعيد بن يحيى : هو الطَّويل الأصبهاني ؛ قال أبو حاتم :

«لا أعرفه» ! وعرفه أبو نعيم فقال في «التاريخ» :

«يُعْرَف بـ (سَعْدَوَيْهِ) ، صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأبو عثمان ؛ لم أعرفه .

ورواه الأزرقي في «تاريخ مكة» (٢٥٦) من قول يونس بن خَبَّاب ومجاهد .

وعن ابن عباس موقوفاً عليه بلفظ :

« . . . محض الإيمان» .

وكذلك رواه عبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص٣٦٢) من قول عبدالرحمن ابن الأسود .

وسنده حسن .

ثم رواه الديلمي بإسناده المذكور عن عائشة بلفظ :

النظر في ثلاثة أشياء عبادة : النظر في وجه الأبوين ، وفي المصحف ، وفي المجز ! كذا !

وبه :

«النظر في كتاب الله عبادة» .

٤٧٠٢ - (النَّظَرُ إلَى عليٍّ عِبادَةٌ) .

موضوع . روي من حديث عبدالله بن مسعود ، وعمران بن حصين ، وعائشة ، وأبي بكر الصديق ، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك ، ومعاذ بن جبل ، وعثمان بن عفان ، وغيرهم .

١ - **أما حديث ابن مسعود** ؛ فيرويه هارون بن حاتم قال : ثنا **يحيى بن عيسى الرَّمْلِيُّ** ، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٨) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم - على ضعف في الرملي - ؛ غير هارون بن حاتم ؛ فإنه متَّهم ، سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم ، وامتنعا من الرواية عنه ، سئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«أسأل الله السلامة» . قال الذهبي :

«ومن مناكيره . . .(فساق هذا الحديث وقال :) وهذا باطل» .

وذكر في ترجمة الرملي أن أحمد كان يثني عليه . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال ابن معين :

«ضعيف» .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ، هذا أحدها ، ثم قال :

«قلت : لعلَّه من وضع هارون» .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه عبدالله بن محمد بن سالم ـ وهو ثقة ـ : ثنا يحيى بن عيسى الرملي به .

أخرجه الحاكم (١٤١/٣) : حدثناه ابن قانع : ثنا **صالح بن مقاتل** : ثنا محمد ابن عُبَيْدِ بن عتبة عنه .

ذكره شاهداً لحديث عمران الآتي ؛ وصححهما !

وتناقض الذهبي ؛ فقال عقب حديث عمران :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

كذا قال ! ولما ساق الحاكم الشاهد المشار إليه من طريق ابن قانع ؛ قال الذهبي :

«قلت : ذا موضوع» !

فأقول : إن كان يعني أن في إسناده وضاعاً ـ كما هو ظاهر كلامه ـ ؛ فليس بصواب ؛ لأنه لا وضاع فيه .

نعم ؛ صالح بن مقاتل ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال الدارقطني : ليس بالقوي ، من شيوخ ابن قانع» .

وإن كان يعني أنه موضوع متناً ؛ فبيَّنا فيه قوله المتقدم :

«ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

وبالجملة ؛ فالسند إلى هذه المتابعة ضعيف أيضاً .

وله متابع آخر ؛ وهو **أحمد بن بُدَيْلٍ اليَامِيُّ** : نا **يحيى بن عيسى** به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٦٠/١) : حدثنا **محمد بن عثمان ابن أبي شيبة** : نا أحمد بن محمد اليامي . . .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد (٩/١١٩) :

«وأحمد بن بديل اليامي ؛ وثقه ابن حبان وقال : مستقيم الحديث . وقال ابن أبي حاتم : فيه ضعف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

وأقول : محمد بن أبي شيبة ليس من رجال «الصحيح» ، ثم هو متكلم فيه ، لكن الراجح أنه ثقة ؛ كما بينته في مقدمة رسالة «المسائل» ، يسَّر الله نشرها .

قلت : وبالجملة ؛ فعلَّة هذه الطريق يحيى بن عيسى ، فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤٦٥) - وروى تضعيفه عن ابن معين - . وابن عدي في «الكامل» (٤٢١/١) . وقال :

«وعامة رواياته مما لا يتابع عليه» .

ثم روى تضعيفه عن ابن معين أيضاً ؛ من طريق الحافظ الدارمي عثمان بن سعيد قال :

«قلت ليحيى بن معين : فيحيى بن عيسى الرملي ؛ ما تعرفه؟ قال : نعم ، ما هو بشيء . قال عثمان : هو كما قال يحيى : هو ضعيف»[1] .

---

(١) قلت : هذا كالنص من الإمام الدارمي على أن قول ابن معين في الراوي : «ما هو بشيء» ومثله : «ليس بشيء» معناه عنده أنه ضعيف ، فلا تغتر بما ذكره أبو الحسنات في «الرفع والتكميل» (ص٩٩ - ١٠٠) مما يخالف هذا ؛ فإنه من تكلفات المتأخرين وآرائهم .

وضعفه جماعة آخرون . وأما العجلي فقال :

«ثقة ، وكان فيه تشيع» !

وذكره ابن حبان في «الثقات» ! وقال مسلمة :

«لا بأس به ، وفيه ضعف» . وقال أحمد :

«ما أقرب حديثه» . ولخّص هذه الكلماتِ الحافظُ ابن حجر في «التقريب» على عادته فيه ، فقال :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالتشيع» . وقال الذهبي في «الضعفاء» :

«صدوق يهم . ضعفه ابن معين . وقال النسائي : ليس بالقوي» .

قلت : فمثله لا يحتج به ، لا سيما فيما يؤيّد تشيّعه .

نعم ؛ ذكر السيوطي له متابِعَيْنِ اثنَيْن في «اللآلئ» (١/٣٤٣) :

الأول : منصور بن أبي الأسود عن الأعمش به .

أخرجه الشِّيرازي في «الألقاب» من طريق **أحمد بن الحَجَّاج بن الصَّلْتِ** : حدثنا محمد بن مبارك عنه .

قلت : وأخرجه ابن عساكر أيضاً (٢/١٥١/١٢) .

وسكت عليه السيوطي ! وليس بجيِّد ؛ فإن ابن الصلت هذا اتهمه الذهبي بوضع حديث بإسناد «الصحاح» ؛ فلا قيمة لهذه المتابعة .

والآخر : **عاصم بن عمر البَجَلِيُّ** عن الأعمش به .

أخرجه أبو نعيم في «فضائل الصحابة» : حدثنا **محمد بن الحسين بن أبي**

الحسين : حدثنا أحمد بن جعفر بن أَصْرَمَ : حدثنا علي بن المثنى : حدثنا عاصم بن عمر البَجَلِيُّ . . .

قلت : سكت عليه السيوطي أيضاً ! وهو إسناد مظلم ، لم أعرف أحداً منه ؛ البجلي فمن دونه ؛ غير علي بن المثنى :

فإن كان الطهوي ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأشار ابن عدي إلى ضعفه .

وإن كان الموصلي والد أبي يعلى الحافظ ؛ فهو مجهول .

وذكر الحاكم متابعاً للأعمش فقال : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى القاري : ثنا المسيِّب بن زهير الضَّبِّيُّ : ثنا عاصم بن علي : ثنا المسعودي عن عمرو بن مرة عن إبراهيم به .

قلت : سكت عليه هو والذهبي ! وفيه علل :

الأولى : اختلاط المسعودي ، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله .

الثانية : عاصم بن علي ؛ وإن كان من رجال البخاري ؛ فقد تكلَّم فيه بعضهم ، فضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ربما وهم» .

الثالثة : المسيب بن زهير الضبي : هو المسيب بن زهير بن مسلم أبو مسلم التاجر ، ترجمه الخطيب (١٣/١٤١) ، وذكر أن وفاته سنة خمس وثمانين ومئتين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم وجدتُ له متابعاً ثالثاً عن الأعمش ، فقال حماد بن المبارك : نا أبو نعيم : نا الثوري عن الأعمش به .

أخرجه أبو القاسم إسماعيل الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ، وعنه ابن عساكر (١/١٥٢/١٢) .

وحماد هذا مجهول لا يعرف .

٢ ـ وأما حديث عمران ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن **إبراهيم بن إسحاق الجُعْفِيِّ** : ثنا **عبدالله بن عبد ربه العِجْلِيُّ** : ثنا شعبة عن قتادة عن حُمَيْدِ بن عبدالرحمن عن أبي سعيد الخدري عنه به .

أخرجه الحاكم ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٨٣/٢) ، وأبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) ، وأبو بكر الشافعي في «حديثه» (١/٤) . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة» !

كذا قال ! وردَّه الذهبي في الشطر الأول من كلامه ، فقال :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وأقول : لا صحة لهذا ولا لذاك .

وأما هذا ؛ فلجهالة عبدالله بن عبدربه العجلي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

ومثله إبراهيم بن إسحاق الجعفي .

وأعلَّه ابن الجوزي بأنه من رواية **محمد بن يونس** عنه : عند ابن مردويه ، ومحمد بن يونس : هو الكديمي كذَّبوه .

فأقول : وعنه أخرجه من ذكرنا ؛ غيرَ الحاكم ؛ فإنه رواه عن **علي بن عبدالعزيز بن معاوية** عن إبراهيم بن إسحاق به .

وعلي هذا لم أعرفه أيضاً .

والطريق الأخرى : عن عمران بن خالد بن طَلِيقٍ أبي نُجَيْدٍ الضَّرِيرِ عن أبيه عن جده قال :

رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقيل له؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (٢/٤/٢) ، وأبو بكر الأبهري في «جزء من الفوائد» (١/١٤٤ ـ ٢) ، وابن منده أيضاً في «المعرفة» ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (٢/١١٦) .

وهذه الطريق علَّقها ابن الجوزي (٣٦٣/١) ، وقال :

«وخالد بن طليق ضعفوه» .

وخرَّجه السيوطي في «اللآلئ» (٣٤٥/١) من رواية الطبراني فقط .

قلت : وبه أعلَّه الهيثمي أيضاً (١١٩/٩) !

وإعلاله بابنه عمران أولى ؛ لأنه أشدّ من أبيه ضعفاً ، حتى قال أحمد :

«متروك الحديث» .

وذكر له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل في نقدي» . وتعقّبه الحافظ بقوله :

«وقال العلائي : الحكم عليه بالبطلان فيه بُعْد ، ولكنه كما قال الخطيب : غريب» .

٣ ـ وأما حديث عائشة ؛ فيرويه **عُبَادةُ بن صُهَيْبٍ** قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١٨٢ ـ ١٨٣) . وقال :

«غريب من حديث هشام بن عروة ، ولم نكتبه إلا من حديث عبادة» .

قلت : وهو كذاب هالك ؛ كما قال الذهبي في «الضعفاء» .

لكن روي من غير طريقه ، فقال **الدِّينَوَرِيُّ** في «المجالسة» (١/٧/٢٧) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : **ثنا علي بن سعيد** قال : ثنا **محمد بن عبدالله القاضي** قال : ثنا أبو أسامة عن هشام به .

ومحمد بن عبدالله القاضي لم أعرفه .

ومن طبقته : محمد بن عبدالله بن نُمَيْرٍ الهَمْداني الخَارِفِيُّ الثقة الثبت ، وأستبعد جداً أن يكون هو هذا ، وإن كانوا ذكروه في الرواة عن أبي أسامة ؛ لأنهم لم يصفوه بـ«القاضي» .

وعلي بن سعيد : هو الرازي ؛ قال الدارقطني :

«ليس بذاك ، تفرد بأشياء» .

ولا أستبعد أن تكون الآفة من الدينوري نفسه ؛ وهو أحمد بن مروان أبو بكر القاضي المالكي ؛ فإنه كان متهماً عند الدارقطني بوضع الحديث .

وروى أبو القاسم الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : نا **أبو علي الحسين بن عبدالغفار بن عمرو الأَزْدِيُّ** : نا دُحَيْمٌ : نا شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير الحسين هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن عدي :

«روى عن جماعة لم يَحْتَمِلْ سنُّه لقاءهم ، وله مناكير» .

قلت : فهو آفة هذه الطريق .

٤ ـ **وأما حديث أبي بكر الصديق** ؛ فيرويه القاضي محمد بن عبدالله الجُعْفِيُّ قال : حدثني **أبو الحسين محمد بن أحمد بن مَخْزُوم** ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني محمد بن الحسن الرَّقِّيُّ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مُؤَمَّلُ بن إِهَابٍ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني عبدالرزاق ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مَعْمَرٌ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني الزهري ـ وَحْدِي ـ عن عروة عن عائشة عنه .

أخرجه ابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١٠/١٢٧/١) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٥٨) ، وابن حجر في «المسلسلات» (١٠٨/٢) ، وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، سرقه أحد الكوفيين الغلاة ، والله أعلم هل هو الجعفي أو شيخه؟!» .

قلت : الجعفي هذا ؛ أظنه محمد بن عبدالله بن الحسين أبا عبدالله الجعفي القاضي الكوفي المعروف بابن الهَرَوَانِيِّ ، ترجمه الخطيب ترجمة جيدة ؛ وقال (٥/٤٧٢) :

«وكان ثقةً فاضلاً جليلاً ، يقرئ القرآن ، ويفتي في الفقه على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة (٤٠٢) وله خمس وتسعون سنة» .

فهو بريء العهدة من هذا الحديث ، فالحمل فيه على شيخه أبي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم ؛ فإنه مترجم في «الميزان» بما يُدينه ، فقال :

«قال حمزة السهمي : سألت أبا محمد بن غلام الزهري عنه؟ فقال : ضعيف . وسألت أبا الحسن التمار عنه؟ فقال : كان يكذب ، مات بعد الثلاثين والثلاث مئة» .

فهو آفة هذه الطريق . والموفق الله .

وقد ذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى عن الزهري به .

وفيها **الحسن بن علي بن زكريا العَدَوِيُّ** ؛ وهو كذاب وضاع .

وقد ركَّب هذا الكذّاب عدّة أسانيد لهذا الحديث ؛ كما يأتي .

٥ ـ **وأما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه **الحسن بن علي العدوي** المذكور ـ بثلاثة أسانيد له افتعلها ـ عن الأعمش عن أبي صالح عنه .

أخرجها ابن عدي (٢/٩٢) ـ مع إسناد رابع له عن أنس ـ ؛ ثم قال :

«وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد باطلة ، والحسن بن علي يضع الحديث» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة : عند ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) .

٦ ـ **وأما حديث أنس** ؛ فيرويه **مَطَرُ بن أبي مَطَرٍ** عنه .

أخرجه ابن عدي (١/٣٣٥) . وقال :

«مطر هذا ؛ إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

قلت : وهو مطر بن ميمون ؛ قال الحاكم وأبو نعيم :

«روى عن أنس الموضوعات» . وقال ابن الجوزي (١/٣٦٢) :

«قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا تحلّ الرواية عنه» .

وذكر له طريقين آخرين عن أنس ، في أحدهما : العدوي الكذاب كما تقدم .

وفي الآخر : **محمد بن القاسم الأسدي** ؛ قال الدارقطني :

«يكذب» . وقال أحمد :

«أحاديثه موضوعة» .

٧ ـ وأما حديث معاذ ؛ فيرويه **محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي** قال : نبأنا **محمد بن أيوب** قال : نبأنا هَوْذَةُ بن خليفة قال : نبأنا ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

رأيت معاذ بن جبل يُدِيمُ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقلت : ما لك تديم النظر إلى عليّ كأنك لم تره؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه الخطيب (٥١/٢) ، وعنه ابن الجوزي (٣٥٩/١) . وقال :

«محمد بن أيوب ؛ لا يعرف أنه سمع من هوذة ولا روى عنه . قال ابن حبان :

يروي الموضوع ، لا يحل الاحتجاج به» . وفي «الميزان» :

«قال أبو حاتم : كذاب» .

وأما الخطيب ؛ فأعلَّه بالراوي عنه ، فقال :

«وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، لا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي ، وكان غير ثقة ، على أنا لا نعلم أن محمد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قط ، ولا سمع منه» .

وتبعه الذهبي ؛ فقال في ترجمة ابن إسماعيل هذا :

«المتهم بوضعه : الرازي» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أبي صالح عن معاذ به .

أخرجه أبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) : نا **محمد بن يونس** : نا عبدالحميد بن يحيى : نا **سَوَّار بن مصعب عن الكلبي** عنه .

والكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، متهم بالكذب .

وسوار بن مصعب متروك .

ومحمد بن يونس هو الكديمي الوضّاع المتقدم .

٨ ـ **وأما حديث عثمان** ؛ فيرويه **محمد بن غسان الأنصاري عن يونس مولى الرشيد عن المأمون** : **سمعت الرشيد** يقول : **سمعت المهدي** يقول : **سمعت المنصور** يقول : **سمعت أبي** يقول : سمعت جدي يقول : **سمعت** ابن عباس يقول عن عثمان مرفوعاً به .

أخرجه أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (١/٢٣) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ، وابن الجوزي (١/٣٥٨) ، وأعلَّه بقوله (١/٣٦٢) :

«رواته مجاهيل» .

وهم مَنْ دون جدّ المنصور .

٩ ـ **وفي الباب** : عند ابن الجوزي **عن جابر** ؛ وفيه **العدوي** الكذاب المتقدم .

١٠ ـ **وثوبان** ؛ وفيه **يحيى بن سلمة بن كهيل** ؛ وهو متروك ؛ كما قال النسائي والدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ مع هذه الطرق الكثيرة ـ لم تطمئن النفس لصحته ؛ لأن أكثرها من رواية الكذّابين والوضّاعين ، وسائرها من رواية المتروكين

والمجهولين الذين لا يبعد أن يكونوا ممن يسرقون الحديث ، ويركِّبون له الأسانيد الصحيحة . ولذلك فما أبعدَ ابن الجوزي عن الصواب حين حكم عليه بالوضع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٧٠٣ ـ (النَّمِيمَةُ والشَّتِيمَةُ والحَمِيَّةُ في النَّارِ ، ولا يَجْتَمِعْنَ في صَدْرِ مُؤْمِنٍ)(١) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٨ ـ ٢٠٩) ، وأبو أمية الطَّرَسُوسِيُّ في «مسند ابن عمر» (٢٠٢/١) عن **محمد بن يزيد بن سنان** قال : ثنا **يزيد** قال : قال عطاء : أخبرني عبدالله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن يزيد بن سنان ، وأبوه يزيد ؛ ضعيفان ، والأب أشدّ ضعفاً من الابن .

٤٧٠٤ ـ (النِّيَّةُ الحسَنَةُ تُدْخِلُ صاحِبَها الجنَّةَ ، والخُلُقُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنَّةَ ، والجِوارُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنّةَ . فقال رجل : وإن كان رَجُلَ سُوءٍ؟ قال : نعم ؛ على رُغْمِ أنْفِكَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١١٢ ـ ١١٣) عن **محمد بن عبدالرحيم بن حَبِيبٍ** : حدثنا **أبي** : حدثنا **إسماعيل بن يحيى** عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ إسماعيل بن يحيى : هو أبو يحيى التيمي ؛ كذاب وضاع ؛ كما تقدم مراراً .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «سيأتي بأوسع مما هنا ، برقم (٦٦٦٦)» **(الناشر)** .

ومحمد بن عبدالرحيم بن حبيب ؛ لم أجد من ترجمه .

وأما أبوه عبدالرحيم ؛ فالظاهر أنه ابن حبيب الفَارَيَابِيُّ . وبه جزم المناوي ؛ قال ابن حبان :

«لعله وضع أكثر من خمس مئة حديث على رسول الله ﷺ » . وقال أبو نعيم :

«روى عن ابنِ عيينةَ وبقيةَ : الموضوعاتِ» .

قلت : فهو الذي اختلق هذا الحديث ، أو شيخه .

ومثله في البطلان : ما أخرجه الخطيب (٤٤٨/١٢) من طريق **القاسم بن نَصْرِ الطَّبَّاخ** : حدثنا سليمان بن محمد بن الفضل : أخبرنا أبو معمر : حدثنا **إسماعيل** عن قُرَّةَ عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ؛ بلفظ :

«النيّةُ الصادقةُ معلّقةٌ بالعرش ، فإذا صدق العبدُ نيتَهُ ؛ تحرَّكَ العرش ؛ فيغفر له» .

أورده في ترجمة القاسم هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف ، أتى بخبر باطل عجيب» . ثم ساق هذا الحديث .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : وإسماعيل الذي رواه عن قرة ؛ لا أستبعد أن يكون هو ابن يحيى التيمي الكذاب ؛ الذي في إسناد الحديث الذي قبله . والله أعلم .

٤٧٠٥ - (نَهَى أَنْ يُصافَحَ المُشْرِكُونَ ، أَوْ يُكْنَوا ، أَوْ يُرحَّبَ بِهم) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٢٣٦/٩) عن بقية : حدثني **محمد القُشَيْرِيّ** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث أبي الزبير، تفرد به بقية عن القشيري» .

قلت : وهو ابن عبدالرحمن القشيري الكوفي ؛ قال الذهبي :

«وفيه جهالة ، وهو متهم ، ليس بثقة ؛ قال ابن عدي : منكر الحديث . وقال أبو الفتح الأزدي : كذاب متروك الحديث» .

٤٧٠٦ ـ (نَهَى أَنْ تُكْسَرَ سَكَّةُ الْمُسْلِمِينَ الجائِزَةُ بَيْنَهم ؛ إلا مِنْ بَأْسٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٣٤٤٩) ، وابن ماجه (٢٢٦٣) ، والحاكم (٢/٣١) ، وأحمد (٣/٤١٩) ، وابن عدي (١/٣٥٥ ـ ٢) عن معتمر بن سليمان قال : سمعت **محمد بن فَضَاءٍ** يحدث ، عن أبيه ، عن علقمة بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً :

وأخرجه الكَشِّيُّ في «جزء الأنصاري» (ق١/٨) ، ومن طريقه الحاكم أيضاً ، والبيهقي (٦/٣٣) عن محمد بن عبدالله الأنصاري : ثنا محمد بن فضاء به ، وزاد :

أن يكسر درهماً فيجعل فضة ، أو يكسر الدينار فيجعل ذهباً .

وسكت الحاكم عن إسناده ، وكذا الذهبي !

وأما الحافظ السخاوي ؛ فقد ذكر في «الفتاوى الحديثية» (١/٢) أن الحاكم صححه ، ولذلك فقد تعقَّبه بقوله :

«وسكت عليه أبو داود ، فهو عنده صالح للاحتجاج ، وهو عجيب منهما ؛ لأن مداره على محمد بن فضاء . . .» .

قلت : وهو متفق على ضعفه . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وأبوه فضاء ـ وهو ابن خالد الجَهْضَمِيُّ البصري ـ مجهول .

٤٧٠٧ ـ (نَهَى أنْ يَتَخلَّى رَجُلٌ تحتَ شَجَرةٍ مُثْمِرَةٍ ، ونَهى أنْ يَتخلَّى الرَّجُلُ علَى ضفَّةِ نَهْرٍ جارٍ) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩٣/٤) ، عن **الفُرَات بن السَّائِبِ** عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الفرات بن السائب ؛ قال البخاري : تركوه ، منكر الحديث . وقال أحمد : هو قريب من **محمد بن زياد الطَّحَّان** في ميمون ؛ يتهم بما يتهم به ذاك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . ثم قال :

«فيه رواية من غير هذا الوجه يقارب هذه الرواية» .

قلت : وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٥) :

«سكتوا عنه» ، وهذا كناية عن شدة ضعفه . وقال النسائي في «الضعفاء» (٢٥) :

«متروك الحديث» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٢٦٤) . وقال :

«وعامة أحاديثه ـ خاصة عن ميمون بن مهران ـ مناكير» .

أقول : ولعلَّ الرواية التي تقارب هذا الحديث ـ كما أشار العقيلي ـ إنما هي حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«اتّقوا الملاعن الثلاثة : أن يقعد أحدكم في ظلّ يُستظل به ، أو في طريق ، أو في نقع ماء» .

وهو حديث حسن ، مخرج في «الإرواء» (٦٢) .

ثم روى ابن عدي (١/٢٤١) عن فِهْرِ بنِ بِشْرٍ : حدثنا عمر بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بالشطر الأول منه . وقال :

«عمر بن موسى الوَجِيهِيُّ يضع الحديث» .

٤٧٠٨ - (نَهى أَنْ يَسْتَوْفِزَ الرَّجُلُ في صَلاتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٢٧١) عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً . وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن البخاري لم يرو عن الحسن عن سمرة معنعناً ؛ لأنه مدلس ، فما لم يصرح بالتحديث ؛ فليس بحجة .

ورواه سعيد بن بَشِيرٍ عن قتادة بلفظ :

أمرنا رسول الله ﷺ أن نَعْتَدِلَ في الجلوسِ ، وأن لا نَسْتَوفِزَ .

أخرجه أحمد (٥/١٠) .

وسعيد بن بشير فيه كلام ؛ كما قال الهيثمي (٢/٨٦) ، وقال :

«رواه البزار ، والطبراني في «الأوسط» من طريقه» !

ففاته أنه في «المسند» !

٤٧٠٩ - (نَهَى أَنْ يُسَمَّى كَلْبٌ وكُلَيْبٌ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٩٩) ، والطبراني (١/٥٨/١) عن علي ابن غراب عن صالح بن حَيَّان عن ابن بُرَيْدَة عن أبيه مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» .

يعني : علي بن غراب . [وكان قد قال :] «حدثنا عبدالله بن أحمد قال : سألت أبي عن علي بن غراب المُحَاربي؟ قال : ليس لي به خبرة ، سمعت منه مجلساً واحداً ، كان يدلس ، ما أراه إلا صدوقاً» . وفي «التقريب» :

«صدوق يدلس ، أفرط ابن حبان في تضعيفه» .

قلت : وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ فلولا تدليس علي بن غراب ؛ لقلت بصحته .

٤٧١٠ ـ (نَهَى أَنْ يُشارَ إِلَى المَطَرِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٣/٣٦٣) عن الكُدَيْمِيِّ : ثنا أبو عاصم النَّبِيل : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن ـ يعني : ابن أبي حسين ـ قال ـ يعني : أبا عاصم ـ : وأفادنيه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«وقد روي من وجه آخر ضعيف» .

قلت : والكديمي : اسمه محمد بن يونس بن موسى ، وكان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان وغيره .

وقد خالفه محمد بن بشار ؛ فقال : حدثني أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي حسين : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

أخرجه البيهقي أيضاً . وقال :

«هذا هو المحفوظ مرسلاً» .

قلت : ورجاله ثقات . فعلَّة الحديث الإرسال .

٤٧١١ ـ (نَهَى أنْ يُضَحَّى لَيلاً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٢٢/٣) عن **سليمان بن سَلَمَةَ الخَبَائِرِيِّ** : نا بقية بن الوليد : حدثني **أبو محمد** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخبائري هذا ؛ فإنه كان يكذب ؛ كما قال ابن الجُنَيد .

وذكر له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ وقال :

«إنها من بلاياه» ! وقال في أحدها :

«هذا موضوع» .

وأبو محمد لم أعرفه ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين .

٤٧١٢ ـ (كانَ يَنْهانا أنْ نَعْجُمَ النَّوى طَبْخاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٣٢/٢) ، وأحمد (٢٩٢/٦) عن **ثابت بن عُمَارة** : حدثتني **رَيْطَةُ** عن **كَبْشَةَ بنت أبي مريم** قالت :

«سألت أم سلمة : ما كان النبي ﷺ ينهى عنه؟ قالت . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كبشة و ريطة ـ وهي بنت حريث ـ لا تُعرفان .

وثابت بن عمارة صدوق فيه لين .

٤٧١٣ ـ (نَهى أنْ يُقالَ للمُسلمِ : صَرُورةٌ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٨٦) ، والبيهقي (١٦٤/٥ ـ ١٦٥) عن عمر

ابن قيس عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«عمر بن قيس ليس بالقوي» .

قلت : وهو المعروف بـ(سندل) ، وهو متروك ؛ كما في «التقريب» .

ثم أخرج البيهقي ، وأبو داود أيضاً (٢٧٣/١) ، وأحمد (٣١٢/١) عن عمر بن عطاء عن عكرمة ... بلفظ :

«لا صَرُورةَ في الإسلام» .

وعمر بن عطاء - وهو ابن وَرَازٍ - ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

وأخرج الدارقطني ، والبيهقي من طريق معاوية بن هشام : ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس - أراه رفعه - قال :

«لا يقولنّ أحدكم : إني صَرُورة» . وقال البيهقي :

«قال سليمان بن أحمد (يعني : الطبراني) : لم يرفعه عن سفيان إلا معاوية» .

قلت : وهو صدوق له أوهام ؛ كما في «التقريب» . وهو - مع شكِّه في رفعه ، كما يفيده قوله : «أراه رفعه» ؛ فيبدو من صنيع البيهقي أنه - قد خولف في رفعه ؛ فقد قال البيهقي :

«ورواه ابن جريج عن عمرو عن عكرمة من قوله ، ونفى أن يكون ذلك عن ابن عباس أو عن النبي ﷺ . (قال :) وقد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً . فالله أعلم» .

٤٧١٤ - (نَهى أَنْ يكونَ الإمامُ مُؤَذِّناً) .

ضعيف . أخرجه الغطريف في «جزئه» (١/٦١) ، وابن عدي (٢/١٤) ، وعنه

البيهقي في «السنن» (٤٣٣/١) عن **إسماعيل بن عمرو البَجَلِيِّ** : ثنا **جعفر بن زياد** عن محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال البيهقي :

«إسناده ضعيف بمرة ؛ إسماعيل بن عمرو بن نَجِيحٍ أبي إسحاق الكوفي حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وجعفر بن زياد ضعيف» . وقال ابن عدي :

«إسماعيل لا يتابعه عليه أحد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وقد وجدت له متابعاً ؛ فقال أبو محمد الخُلْدِيُّ في «جزء من فوائده» (١/٤٩) : أخبرنا **القاسم** (يعني : ابنَ مُحَمَّدٍ الدَّلاَلَ) : ثنا أبو عبدالله عن محمد بن سوقة به .

والقاسم هذا ؛ ضعفه الدارقطني .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأخرج له الحاكم في «المستدرك» ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» .

قلت : فهذه متابعة لا بأس بها لإسماعيل .

وأبو عبدالله : كُنيةُ جعفر بن زياد الذي في الإسناد الأول .

وإطلاق البيهقي الضعف عليه فيه نظر عندي ؛ فإني لم أره لأحد من أئمة الجرح والتعديل قبله ! بل قال فيه أحمد ، وأبو حاتم :

«صالح الحديث» . وقال أبو زرعة ، وأبو داود :

«صدوق» .

ووثقه ابن معين في رواية جماعة عنه ، وكذا الفسوي ، وعثمان بن أبي شيبة ، والعجلي .

وأما في التجريح ؛ فلم أجد ما يمكن إدخاله فيه إلا روايتين :

الأولى : قول عثمان الدارمي : سئل يحيى عنه؟ فقال بيده ؛ لم يثبته ، ولم يضعفه .

وهذا ؛ الجواب عنه واضح ، وهو أنه ليس جرحاً ولا توثيقاً ، وإنما هو التوقف ، فيقدم عليه رواية الجماعة المتقدمة عنه الصريحة في التوثيق .

والأخرى : إيراد ابن حبان إياه في «الضعفاء» ، وقوله فيه :

«كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء ، في القلب منها شيء» .

قلت : وهذا جرح مبهم ؛ فإنه بعد ثبوت العدالة ، فلا يضر مجرّد التفرد ، وإنما يضرّ المخالفة لمن هو أوثق ، فمَنْ مِنَ الثقات لم يتفرد ببعض الأحاديث؟!

وأما إكثاره من الرواية عن الضعفاء فلا لوم عليه في ذلك ؛ فإنه ﴿لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ، وليس هو متفرداً بالرواية عنهم ، كما لا يخفى على أولي النهى .

نعم ؛ قد قال غير واحد من الأئمة بأنه كان يتشيع ، وهذا ليس جرحاً في الرواية ، كما هو مقرّر في علم مصطلح الحديث ؛ لأن العبرة فيها إنما هو الضبط والصدق ، وهذا قد ثبت لجعفر بما سبق من شهادة العلماء فيه .

ولذلك ؛ فإني أرى ـ بعد ثبوت تلك المتابعة لإسماعيل ـ أن الحديث حسن . والله تعالى أعلم .

ثم تبيَّنت أن المتابعة غير ثابتة ، والسبب أنه سقط من قلمي ـ في المُسَوَّدَةِ التي فيـها هذا الإسناد ـ الرجل الذي بين القـاسم الدلال وأبي عبـدالله ، وهو آفـة هذه الطريق ! والصواب هكذا : أخبرنا القاسم : ثنا **إبراهيم الضَّبِّيُّ** : ثنا أبو عبدالله . . .

وإبراهيم هذا : هو ابن محمد بن ميمون ، كما في حديث آخر ساقه عن القاسم عنه (ق٤٦/٢) .

وابن ميمون هذا ؛ قال الذهبي :

«من أجْلاد الشيعة ، لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً» .

ثم ساق حديثاً في فضل علي وأنه سيد المسلمين ، وقائد الغرّ المحجلين ، وخاتم الوصيين .

فهو متهم . وقال الحافظ العراقي :

«ليس بثقة» .

قلت : فمثله لا يستشهد به ولا كرامة ! فيبقى الحديث على الضعف . والله تعالى أعلم .

٤٧١٥ ـ (نَهَى أَنْ يُنْفَخَ في الطَّعامِ والشَّرابِ والثَّمَرةِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٥/٣) عن **محمد بن جابر** عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن جابر هذا ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه ، فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي ، فصار يلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة» .

قلت : ومما يدل على سوء حفظه : زيادته في هذا الحديث قوله : و«الثمرة» .

فقد رواه عبدالكريم الجزري عن عكرمة به ؛ دونها .

أخرجه أحمد (١/٣٠٩ ، ٣٥٧) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٧١٦ - (نَهَى عَنْ أكْلِ الرَّخَمَةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/١٢١) ، وعنه البيهقي (٩/٣١٧) عن **وارث بن الفضل** : ثنا **خلف بن أيوب** : ثنا **خارجة بن مصعب** عن عبدالمجيد بن سهيل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، وليس بالقوي» .

قلت : بل هو ضعيف جدّاً ؛ فإن خارجة هذا - وهو أبو الحَجَّاج السَّرَخْسِيُّ - ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه» .

وخلف بن أيوب ؛ ضعفه ابن معين .

ووارث بن الفضل ؛ لم أجد من ترجمه .

٤٧١٧ - (نَهَى عَنِ الذَّبِيحَةِ أَنْ تُفْرَسَ قبل أنْ تَمُوتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٤٨/١٣٠١٣) ، والبيهقي

(٢٨٠/٩) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/٢٧٣/٦٢) عن **شهر بن حوشب** عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«هذا إسناد ضعيف» .

قلت : لسوء حفظ شهر بن حوشب .

(تُفْرَس) : تُدَقّ عنُقها .

٤٧١٨ - (نَهى عَنِ السِّواكِ بِعُودِ الرَّيْحانِ والرُّمَّانِ ؛ وقال : إنَّهُ يحرِّكُ عِرْقَ الجُذامِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/١ - نسخة الشيخ السفرجلاني) عن الحكم بن موسى : ثنا عيسى بن يونس : ثنا **أبو بكر بن أبي مريم** عن ضَمْرَةَ ابن حبيب قال . . . فذكره .

وكذا رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٣٦ من زوائده) عن أبي بكر به .

قلت : وهو - مع إرساله - ضعيف الإسناد ؛ فإن ابن أبي مريم كان اختلط .

٤٧١٩ - (نَهَى عنِ السَّوْم قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وعَنْ ذَبْحِ ذَواتِ الدَّرِّ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢٢/٢) ، والحاكم (٢٣٤/٤) ، وابن عدي (٢/١٣٣) ، والخطابي في «غريب الحديث» (١/١٣٥) ، والضياء في «المختارة» (٢٢٥/١) عن **الربيع بن حبيب** - أخي عائذ بن حبيب - عن **نَوْفَلِ بن عبد الملك** عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال الضياء :

«الربيع بن حبيب أبو سلمة ؛ وثقه أحمد ويحيى . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي ، وأحاديثه عن نوفل مناكير» .

قلت : ونوفل بن عبدالملك ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وقال ابن معين :

«ليس بشيء» .

لكن الشطر الثاني من الحديث ؛ يشهد له حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لأبي الهَيْثَمِ بن التَّيِّهان :

«إيّاكَ واللَّبون ! اذبح لنا عَناقاً» .

أخرجه الحاكم أيضاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه مسلم (٦/١١٦ - ١١٧) ، وابن ماجه (٢/٢٨٤ - ٢٨٥) ، وكذا الترمذي في «الشمائل» (١١٩ - بتحقيقي) و«السنن» . وقال :

«حسن صحيح غريب» .

وشاهد آخر من حديث أبي بكر بن أبي قحافة أن رسول الله ﷺ قال :

«إيّاك والحَلُوب - أو قال : ذات الدر - » .

أخرجه ابن ماجه أيضاً .

وفيه يحيى بن عبيدالله - وهو التيمي المدني - متروك ؛ كما في «التقريب» ، فلا يستشهد به .

(تنبيه) : تحرَّف لفظ : (السَّوْم) في هذا الحديث على الحافظ المنذري إلى لفظ : (النوم) ! فأورده لذلك في باب «الترغيب في البكور في طلب الرزق» من كتابه «الترغيب والترهيب» (٣/٥) !

ونبَّه على ذلك الحافظُ الناجيُّ في «عجالة الإملاء» (ق١٥٨/٢) .

٤٧٢٠ - (نَهَى عَنِ الصَّرْفِ ؛ قبلَ موتِه بِشَهْرينِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٣١ - زوائده) عن **بَحْرِ بن كُنَيْزٍ** عن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن أبي بكرة ، وبحر : هو جد عمرو بن علي ؛ لين الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٤/١١٦) بعد ما عزاه للبزار وحده .

وأما السيوطي في «الجامع» فعزاه لـ(طب) أيضاً ؛ يعني «المعجم الكبير» للطبراني . والله أعلم .

٤٧٢١ - (نَهَى عَنِ الصَّلاةِ في السَّراويلِ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٩١) ، والخطيب في «التاريخ» (١٣٨/٥) عن **الحسين بن وَرْدان** عن أبي الزبير عن جابر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً .

والأخرى : الحسين بن وردان ؛ قال العقيلي عقبه :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي فيه :

«لا يعرف ، وحديثه هذا منكر . قال أبو حاتم : ليس بالقوي . قلت : والحديث يروى نحوه من حديث بريدة» .

قلت : حديث بريدة فيه زيادة :

وليس عليه رداء .

وهو حسن ، مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٤٦) .

٤٧٢٢ - (نَهى عَنْ لُبسِ الحَرِيرِ ، وعنْ لُبسِ الذَّهَب إلا مُقَطَّعاً ، وعنْ رُكُوبِ [جُلودِ] النُّمور ، وعَنِ الشُّرْبِ في آنيةِ [الذهبِ و] الفضّةِ ، وعنْ جمعٍ بينَ حجٍّ وعُمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) ، والنسائي (٢/٢٨٦) - الفقرة الثانية منه - ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٦٣ - ٢٦٤) - الفقرة الثالثة - ، وأحمد (٤/٩٢ و٩٥ و٩٩) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٣٥٢ - ٣٥٤) عن قتادة عن أبي شَيْخٍ الهُنَائِيِّ قال :

كنت في ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ عند معاوية ، فقال معاوية : أَنْشدُكُمُ الله ؛ أتعلمون أن رسول الله نهى عن لبس الحرير؟! قالوا : اللهم نعم . . . قال : وأنا أشهد . . . فذكر الحديث على هذه الوتيرة من المناشدة في كل فقرة ، وجوابهم بـ : اللهم نعم . . . ؛ إلا الفقرة الأخيرة ففيه :

قالوا : أما هذا فلا . قال : أما إنها معهنَّ [ولكنكم نسيتم] .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي شيخٍ الهنائي ، واسمه خيوان - بالمعجمة ؛ وقيل : بالمهملة - بن خالدٍ ؛ وثقه ابن سعد وابن حبان والعجلي ، وروى عنه جمع من الثقات . ولذلك قال الحافظ :

«وهو ثقة» .

وأما قول ابن قيم الجوزية :

«إنه مجهول» ! فمردود عليه ؛ لمخالفته لمن ذكرنا من الأئمة .

وكأنه ذهب إلى ذلك ؛ لمخالفة الفقرة الأخيرة للأحاديث المتواترة في إقراره ﷺ الجمع بين الحج والعمرة من القارنين الذين ساقوا الهدي ، والمتمتِّعين بالعمرة إلى الحج ! ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «زاد المعاد» (١/٢٦٤) :

«ونحن نُشْهِدُ اللهَ أن هذا وَهَمٌ من معاوية ، أو كذبٌ عليه ، فلم يَنْهَ رسول الله ﷺ عن ذلك قط . وأبو شيخ لا يحتج به ، فضلاً عن أن يقدم على الثقات الحفاظ الأعلام ، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير . واسمه خيوان بن خالد - بالخاء المعجمة - وهو مجهول» !!

أقول : لو أنه اقتصر على التوهيم أو التكذيب المذْكُورَيْن ؛ لكان أقرب إلى الصواب من التجهيل للثقة ، المستلزم لرد أقوال أولئك الأئمة بدون حجة ! وكان يمكنه الخلاص من ذلك لو أنه أمعن النظر في هذا الإسناد وفي غيره عن أبي شيخ إذن لوجد فيه علَّتين ، تغنيانه من كل ما ذكر من التوهيم والتجهيل !

الأولى : عنعنة قتادة ؛ فإنه مذكور بالتدليس ، ومعلوم أن المدلس لا يحتج به بحديثه إذا عنعن ، لا سيما عندما يضيق الدرب على الباحث ؛ فلا يجد في الحديث المنكر علّة ظاهرة غير العنعنة .

والأخرى : مخالفة يحيى بن أبي كثير لقتادة في إسناده ، فقال يحيى : حدثني أبو شيخ الهنائي عن **أخيه حِمَّان** :

أن معاوية ـ عام حجَّ ـ جمعَ نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ في الكعبة . . . فذكره باختصار بعض فقراته .

أخرجه النسائي ، والطحاوي ، وأحمد (٩٦/٤) ، والطبراني (٣٥٤/١٩ ـ ٣٥٦) .

وحمان هذا لا يدرى من هو؟! كما قال الذهبي ؛ فهو علة الحديث ، وليس جهالة أبي شيخ . والله أعلم .

وإنما يستنكر من هذا الحديث : النهي الأخير منه ؛ لما ذكرنا من مخالفته للأحاديث المتواترة .

وأما سائر الحديث ؛ فثابت من طرق وأحاديث أخرى .

أما النهي عن لبس الحرير والشرب في آنية الذهب والفضة ؛ فأشهر من أن يذكر .

وأما النهي عن لبس الذهب إلا مقطعاً ، وركوب النِّمار ؛ فرواه **ميمون القَنَّاد** عن أبي قِلابة عن معاوية به .

أخرجه النسائي ، وأحمد (٩٣/٤) .

ورجاله ثقات ؛ غير ميمون القناد ؛ فهو مقبول عند الحافظ .

وروى أبو المعتمر عن ابن سيرين عن معاوية مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا تركبوا الخَزَّ ولا النِّمَار» .

أخرجه أبو داود (١٨٦/٢) ، وأحمد (٩٣/٤) .

وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي المعتمر هذا ؛ واسمه يزيد بن طهمان ؛ وهو ثقة .

وروى بقية عن بَحِيرٍ عن خالد أنه قال :

وَفدَ المقدام بن مَعْدي كَرِبَ إلى معاوية بن أبي سفيان ، فقال : . . يا معاوية . . فأنشدك بالله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الحرير؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الذهب؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال : نعم .

أخرجه أبو داود (٢/١٨٦) ، والنسائي (٢/١٩٢) ، وأحمد (٤/١٣٢ - ١٣٣) - الفقرة الأخيرة منه بلفظ - :

«نهى عن الحرير والذهب ، وعن مياثر النمور . . .» ، وفيه مرفوعاً :

«هذا مني (يعني : الحسن) ، وحسين من علي[1]» .

وإسناده جيد ، صرح بقيةُ فيه بالتحديث .

وفي الباب : عن علي ، ووالد أبي المَلِيحِ ، فراجع الحديث (١٠١١) من «الصحيحة» .

(**تنبيه**) : أورد السيوطي الحديث بتمامه في «الجامع الصغير» ، وزاد في آخره : ونهى عن تشييد البناء . وقال :

---

(١) هذه الرواية عند أبي داود . أما أحمد ففرّقه في موضعين . وأما النسائي ؛ فلم يروِ الزيادة . (الناشر) .

«رواه الطبراني في «الكبير» عن معاوية» .

وأوردها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٠) بلفظ :

«عن معاوية بن أبي سفيان قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الركوب على جلود السباع ، وعن تشييد البناء ـ قلت : روى النسائي منه النهي عن جلود السباع ـ : رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه يزيد بن سفيان أبو المُهَزِّم ؛ قال أحمد : ما أقرب حديثه ! وقال [النسائي] : متروك . وضعفه الناس» .

قلت : وقال الحافظ :

«متروك» .

٤٧٢٣ ـ (نَهَى عَنِ العُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ) .

منكر . أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) عن أبي عيسى الخراساني عن عبدالله ابن القاسم عن سعيد بن المسيَّبِ :

أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن القاسم ـ وهو التيمي البصري ـ روى عنه ثقتان آخران ، ولم يوثقه غير ابن حبان . وقال ابن القطان :

«مجهول» .

ونحوه أبو عيسى الخراساني ؛ إلا أنه روى عنه جمع أكثر . ولما قال ابن القطان :

«لا يعرف حاله» ! تعقَّبه الذهبي في «الميزان» بقوله :

«قلت : ذا ثقة ، روى عنه حيوة بن شريح ، و . . . ووثقه ابن حبان» .

وأما الحافظ ؛ فقال في كل منهما :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث .

على أن الإسناد صورته صورة المرسل ؛ للخلاف المعروف في سماع سعيد بن المسيب من عمر ، وقد كان صغيراً في عهده .

والحديث عندي منكر ؛ فالأحاديث في اعتماره ﷺ قبل الحج كثيرة ؛ في «الصحيحين» وغيرهما .

بل روى أحمد (٢/٤٦ ـ ٤٧) ، وأبو داود (١/٣١١) عن ابن جريج **قال : قال** عكرمة بن خالد :

سألت عبدالله بن عمر عن العمرة قبل الحج؟ فقال ابن عمر : لا بأس على أحد يعتمر قبل أن يحج . قال عكرمة : قال عبدالله : اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أن ابن جريج مدلس .

لكن رواه ابن إسحاق : حدثني عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي قال :

قدمت المدينة في نفر من أهل مكة نريد العمرة منها ، فلقيت عبدالله بن عمر ، فقلت : إنا قوم من أهل مكة ، قدمنا المدينة ولم نحج قط ، أفنعتمر منها؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك؟! فقد اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرَهُ كلها قبل حجته ، واعتمرنا .

أخرجه أحمد (٢/١٥٨) .

قلت : وإسناده جيد .

٤٧٢٤ - (نَهى عَنِ المَرَاثِي) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٨٣/١) ، والحاكم (٣٨٣/١) ، والطيالسي (١٥٨/١) ، وأحمد (٣٥٦/٤ ، ٣٨٣) ، والخَطَّابي في «غريب الحديث» (١٤١/١) عن إبراهيم **الهَجَرِيِّ** عن عبدالله بن أبي أوفى مرفوعاً . وقال الحاكم :

«غريب صحيح ، إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك ؛ إلا أن الشيخين لم يحتجّا به» !

قلت : ولكنه ليس بالثقة أيضاً ؛ ففي «التقريب» :

«ليّن الحديث» . بل قال البوصيري في «الزوائد» (٢/١٠٠) :

«ضعيف جدّاً» .

(**فائدة**) : قال الخطابي :

«المراثي : النياحة ، وما يدخل في معناها من تأبين الميت ؛ على ما جرى عليه مذاهب أهل الجاهلية من قول المراثي ، ونصب النوائح على قبور موتاهم . وأما المراثي التي فيها ثناء على الميت ، ودعاء له ؛ فغير مكروه ، وقد رثى رسولَ الله ﷺ غيرُ واحد من الصحابة بمراثي رواها العلماء ، ولم يكرهوا إنشادها ، وهي أكثر من أن تُحصى» .

ثم أخرج الحديث من طريق الدبري عن عبدالرزاق عن ابن جريج قال : حُدِّثْتُ عن عبدالله بن أبي أوفى الأسلمي مرفوعاً بلفظ :

نهى عن مزابي القبور ! وقال الخطابي :

«ما أراه محفوظاً ، والمحفوظ الأول ، صحَّفه بعض الرواة» .

٤٧٢٥ ـ **(حَرَّمَ سَبْعَةَ أشياءَ : النَّوح ، والشِّعْرَ ، والتَّصاويرَ ، والتبرُّجَ ، وجلودَ السّباع ، والذهبَ ، والحريرَ) .**

ضعيف . أخرجه أحمد (١٠١/٤) ، والبخاري في «التاريخ» (٢٣٤/١/٤) ، والدَّولابي في «الأسماء» (٥٠/٢) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣٧٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٣/١٩ ـ ٨٧٦/٣٧٤ ـ ٨٧٨) ، ومن طريقه المزِّي في «التهذيب» (٥٨١/٥ ـ ٥٨٢) ، والطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (١٤٢٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٩/٥٠ ـ ٢٨٠) من طريق **عبدالله بن دينار** ومحمد بن مهاجر عن **أبي حَرِيزٍ مولى معاوية** قال :

خطب الناسَ معاويةُ بحمص ، فذكر في خطبته أن رسول الله ﷺ حرم . . . فذكره . والسياق لأحمد .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أبي حريز هذا ؛ وهو مجهول ؛ كما قال الدارقطني والحافظ . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف» .

ولم يعرِّج على كلام هؤلاء الحفاظ المعلِّقُ على «مسند أبي يعلى» ؛ اغتراراً منه بذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٥٧٩/٥) ! كأنه عرف هو ما لم يعرفوا ، وهي عادة له معروفة ، لذلك تكثر أخطاؤه ومخالفته ، مغترّاً بما عنده من علم ضحل !

وإن من جهله : أنه لم يلتفت مطلقاً إلى اضطرابه في متنه ، ففي رواية ـ كما ترى ـ يقول : (سبعة) ، وفي أخرى : (تسعة) ، وفي ثالثة قال :

(حرم عشرة أشياء لا أحفظ عددهن) . وهذه عند ابن عساكر . ومرة بذكر : (الحرير) مكان : (الخز) !

والحـديث ؛ روى منه ابن مـاجـه (١٥٨٠) النهي عن النوح فـقط ، وهذا له شواهد كثيرة ، وكذلك بقية السبعة ، إلا الشعر ؛ فإني لم أجد له شاهداً في النهي عنه ؛ ولذلك خرجته هنا .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية (حم ـ عن معاوية) باختلاف يسير في أوله عما هنا ؛ إلا أنه زاد :

«والخز» !

ولا ذكر لها في «المسند» ، وبها يصير العدد ثمانية !

(تنبيه) : من أوهام العلماء ؛ قول الهيثمي في تخريج الحديث (٨/١٢٠) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، رجال أحدهما ثقات» !

فأقول : قد تبيَّن من تحقيقنا أن مدار الإسنادين على (أبي حريز) ؛ وأنه مجهول .

وابن حبـان لم يعرفـه إلا من الإسناد الأول ؛ وهو (عبـدالله بن دينار) ؛ وهو الحِمْصِيُّ البَهْرَانِيُّ ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ . وابن حبان يقول فيه :

«عزيز الحديث جدّاً» ! ومع ذلك يورده في «الثقات» مع شيخه !!

٤٧٢٦ ـ (نَهَى عَنْ بيعِ المُحَفَّلات ، فقالَ : مَنِ ابْتاعَهُنَّ فَهوَ بالخِيارِ إذا حَلَبَهُنَّ) .

ضعيف . أخرجه البـزار (ص ١٣٠) و (١٢٧٤ ـ كشف) عن إسمـاعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن : هو البصري ؛ مدلس .

وإسماعيل بن مسلم : هو أبو إسحاق المكي البصري ، وهو ضعيف .

وقال المناوي في «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وليس بصحيح ؛ فقد قال الهيثمي : فيه إسماعيل بن مسلم المكي ؛ وهو ضعيف» .

لكن الحديث قد صح من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه بزيادة :

« . . . ثلاثة أيام ؛ إن شاء أمسكها ، وإن شاء رد معها صاعاً من تمر»[1] .

أخرجه مسلم (٦/٥) وغيره ، وهو مخرج في «أحاديث البيوع» ، وراجع لفقه هذه الزيادة «فتح الباري» (٣٦٢/٤ ـ ٣٦٣) ، وانظر «الصحيحة» (٣٢٣٦) .

٤٧٢٧ ـ (نَهى عنْ حَلْقِ القَفا إلا للحِجامَةِ)[2] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٦) ، وابن عدي (١/١٧٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٣٩/١) عن **سَعِيدِ بن بَشِيرٍ عن** قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قتادة إلا سعيد» .

وكذا قال ابن عدي ؛ وزاد في أوله :

«هذا متن منكر» .

قلت : وسعيد بن بشير ضعيف .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

رواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/١٩) عن **محمد بن نهار** قال :

---

(١) وأوله : «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار . . .» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ بخطه فوق هذا المتن : «كأنه تقدم» . **انظره برقم (٣٤٩٦) . (الناشر).**

سمعت الرِّيَاشي يقول : سمعت الأصمعي يقول : كنت عند مالك بن أنس فدخل الأوزاعي فقال له مالك : حديثاً نرويه عن يحيى بن أبي كثير في حلق القفا . فقال الأوزاعي : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، لم يروه إلا محمد بن نهار ؛ وليس بالقوي ، وقد روي بإسناد آخر مثله عن الأوزاعي» .

ومحمد بن نهار ، ضعفه الدارقطني أيضاً ، وأخرج له هذا الحديث في «غرائب مالك» ؛ وقال :

«هذا باطل ، لا يصح عن مالك ، ولا عن الأوزاعي ، ومحمد بن نهار ضعيف» .

قلت : ثم ساقه من طريق **أبي سعيد الحسن بن علي العدوي** : ثنا عثمان ابن عمرو الدَّبَّاغ : ثنا ابن عُلاثة : ثنا الأوزاعي به .

قلت : والعدوي هذا كذاب .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورد الحديث في «العلل» (٣١٦/٢) من طريق سعيد ابن بشير . . . وقال :

«قال أبي : هذا حديث كذب بهذا الإسناد ، يمكن أن يكون دخل لهم حديث في حديث . . .» .

٤٧٢٨ - (نَهَى عنْ صيامِ رجَبٍ كلِّهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٩٣/٣) عن **داود بن عطاء** : حدثني زيد بن عبدالحميد بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ داود بن عطاء ؛ قال البخاري وغيره : «منكر الحديث» . وقال الدارقطني : «متروك» .

وزيد بن عبدالحميد ، وسليمان بن علي ؛ من المقبولين عند الحافظ .

٤٧٢٩ـ (نَهَى عنْ ضَرْبِ الدُّفِّ ، ولَعِبِ الصَّنْجِ ، وصَوْتِ الزَّمَّارةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٣/٣٠٠ ـ ٣٠١) عن **إسماعيل ابن عَيَّاش عن عبدالله بن ميمون عن مطر بن [أبي] سالم قال** : قال علي بن أبي طالب . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مطر هذا مجهول ، كما في «الميزان» .

وعبدالله بن ميمون ؛ الظاهر أنه ابن داود القَدَّاح المخزومي المكي ؛ قال الحافظ : «منكر الحديث ، متروك» .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منه .

٤٧٣٠ ـ (نَهَى عَنْ قَتْلِ كُلِّ ذِي رُوحٍ ؛ إلا أَنْ يُؤْذِيَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٧٠/٢) عن **عمر أبي يحيى عن جُوَيْبِرٍ عن الضَّحَّاك عن** ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن الضحاك لم يسمع من ابن عباس .

الثانية : جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ضعيف جداً ؛ كما في «التقريب» .

الثالثة : عمر أبو يحيى ؛ لم أعرفه .

وقال الهيثمي (٤/٤٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه جويبر بن سعيد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وفيه نظر من وجوه لا تخفى على البصير .

٤٧٣١ - (نَهَى عَنْ قِسْمَةِ الضِّرَارِ) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٠٢/٢) ، والبيهقي (١٠/١٣٤) عن سليمان بن موسى عن **نُضَيْرٍ مولى معاوية قال** . . . فذكره مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وهذا مرسل» .

قلت : ومع إرساله ؛ فهو ضعيف ؛ لجهالة نضير هذا - وهو بإعجام الضاد على ما في «الجرح والتعديل» (٤/١/٥١٠) مصغراً ، ويقال بالإهمال - ، ذكره من رواية سليمان هذا ولم يزد !

٤٧٣٢ - (نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكرٍ ومُفَتِّرٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٣٠) ، والبيهقي (٨/٢٩٦) ، وأحمد (٦/٣٠٩) ، والضياء في «المختارة» (١٠/١٠٥/١) عن **شهر بن حوشب** عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شهر بن حوشب ؛ قال الحافظ :

«صدوق ؛ كثير الإرسال والأوهام» .

قلت : ومما يدلُّ على وهمهِ في هذا الحديث ؛ تفرده فيه بقوله :

«ومُفَتِّرٍ» .

فإنه قد ثبت عن جمع من الصحابة في «صحيح مسلم» (٦/١٠٠) وغيره ، بألفاظ متقاربة ، وطرق متكاثرة ، لم يرد فيها هذا الذي تفرَّد به شهر ، فدلَّ على أنه منكر .

ومن ذلك تعلم خطأ من صحح إسناده ، ففي «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وهو كذلك ؛ فقد قال الزين العراقي : إسناده صحيح» !

وكأن هذا هو مستندُ قول الشيخ محمد بن إبراهيم ـ مفتي المملكة السعودية سابقاً رحمه الله ـ : إن سنده صحيح ! في فتوى له مفيدة في «تحريم القات» : النبات المشهور مَضْغُه في اليمن ، نشرتها مجلة «الحج» الغرّاء ، في «الجزء الرابع» من السنة (١٤) (ص٢٧٨) .

ومن تلك الأحاديث الشاهدة المشار إليها آنفاً : ما أخرجه النسائي (٥٦٨٢) من طريق **أَبَان بن صَمْعَة** قال : حدثتني **والدتي** عن عائشة :

أنها سئلت عن الأشربة؟ فقالت :

كان رسول الله ﷺ ينهى عن كل مسكر .

وأبان هذا ثقة ؛ لكنه كان اختلط ، ووالدته لم أعرفها ، وقد ذكرها المزّي فيمن روى عنها ابنها ، ولكني لم أره ترجم لها ؛ لا هو ولا غيره ممن جاء بعده .

لكن هذا القدر من الحديث صحيح ؛ لما ذكرنا آنفاً .

٤٧٣٣ ـ (هاجِرُوا تُوَرِّثُوا أَبْناءَكُمْ مَجْداً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/٩٤) ، وعنه الديلمي (٤/١١٣) عن **يعقوب بن داود** عن ابن تَلِيدٍ عن القاسم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن تليد ، ويعقوب ؛ لم أعرفهما .

٤٧٣٤ - (هاجِرُوا مِنَ الدُّنْيا وما فِيها) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦٠) ، وعنه الديلمي (١١٣/٤) عن **سعيد بن عثمان التَّنُوخِيِّ** قال : ثنا **ابن أبي السَّرِيِّ** قال : ثنا عَبْدَةُ ابن سُلَيْمان عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادة عن زُرَارة بن أَوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«كذا رواه التنوخي عن ابن أبي السري ، فإن كان محفوظاً ؛ فهو غريب . وصوابه ما رواه سليمان التيمي وأبو عوانة عن قتادة بإسناده : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» . . .» .

قلت : التنوخي ؛ ضعفه الدارقطني .

وابن أبي السري ؛ أخوان : محمد ، وحسين :

فإن كان الأول ؛ فهو موثق .

وإن كان الآخر ؛ فهو مكذب ، وهذا هو الأقرب . والله أعلم .

٤٧٣٥ - (هَذا أَسْبَغُ الوُضُوءِ ، وهو وُضُوئي ، ووضوءُ خليلِ اللهِ إبراهيمَ ، ومَنْ توضَّأَ هكذا (يَعْني : ثلاثاً ثلاثاً) ؛ ثم قالَ عِنْدَ فَراغِهِ : أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، وأشهدُ أنَّ مُحَمّداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ ثمانيةُ أبوابِ الجنَّةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّها شاءَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١/١٦٢ - ١٦٣) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن معاوية بن قُرَّةَ عن ابن عمر قال :

توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة ، فقال :

«هذا وضوء مَنْ لا يقبل الله منه صلاة إلا به» . ثم توضأ ثنتين ، فقال :

«هذا وضوء القدر من الوضوء» ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك .

وأبوه زيد العمي ضعيف .

وقد رواه **سَلام الطَّويل** عن زيد العمي به ؛ دون قوله :

«ثم قال عند فراغه . . .» .

أخرجه الطيالسي (١/٥٣) ، والدارقطني (ص٢٩ ـ ٣٠) ، والبيهقي (١/٨٠) .

قلت : وسلام الطويل متروك أيضاً . وقال البيهقي :

«وهكذا روي عن عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه . وخالفهما غيرهما ؛ وليسوا في الرواية بأقوياء» .

قلت : وتابعهما **محمد بن الفضل** عن زيد العمي به ، دون الزيادة .

أخرجه الدارقطني .

ومحمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ متروك أيضاً .

وخالفهم **أبو إسرائيل** فقال : عن زيد العمي عن نافع عن ابن عمر به ؛ دون الزيادة أيضاً .

أخرجه الدارقطني ، وأحمد (٢/٩٨) .

وأبو إسرائيل ـ واسمه إسماعيل بن خليفة ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه .

فقول الهيثمي (١/٢٣٠) :

«رواه أحمد ، وفيه زيد العمي ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

أقول : فهذا وهم منه رحمه الله ؛ فإن أبا إسرائيل ليس من رجال «الصحيح» ، ولعلَّه توهَّم أنه إسرائيل ، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أو لعلَّه وقع كذلك في نسخته من «المسند» ؛ فإنه من رجال «الشيخين» ! والله أعلم .

وجملةُ القول ؛ أن هذه الزيادة قد تفرد بها عبدالرحيم العمي دون أولئك الثلاثة : سلام الطويل ومحمد بن الفضل وأبي إسرائيل ، وهم ـ مع ضعفهم الشديد ـ باستثناء الثالث ؛ فما اتفقوا عليه أقرب إلى الصواب مما تفرد به عبدالرحيم .

وما اتفق عليه هذا مع سلام وابن الفضل ـ أن زيداً العمي رواه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر ـ أقرب إلى الصحة من رواية أبي إسرائيل عن العمي عن نافع عن ابن عمر .

وعليه ؛ ففي الإسناد علَّة أخرى ؛ وهي الانقطاع بين معاوية بن قرة وابن عمر . وقد أشار إلى ذلك الحاكم في «المستدرك» (١/١٥٠) ، وصرَّح بذلك بعض المتقدمين . وناقشهم في ذلك العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٨/١١٣) . والله أعلم .

وقد خالفهم جميعاً في إسناده : عبدالله بن عَرَادَةَ الشَّيْبَاني فقال : عن زيد ابن الحَوَارِي عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به ، دون الزيادة .

أخرجه ابن ماجه .

والشيباني هذا ضعيف أيضاً .

٤٧٣٦ - (هَذا قَبْرُ أَبي رِغَالٍ ؛ وهوَ أَبو ثَقِيف ، وكانَ من ثَمُودَ ، وكانَ بهذا الحَرَمِ يُدْفَعُ عنه ، فلما أصابَتْهُ النِّقْمَةُ التي أَصابت قومَهُ بهذا المكان ، فَدُفِنَ فيهِ ، وآيَةُ ذلكَ أنّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ ، إن أَنْتُم نَبَشْتُم عنهُ أَصَبْتُموهُ . قال : فابْتَدَرَهُ النَّاسُ مَعَهُ الغُصْنُ) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢/٥٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (ج٢) و(٦/٢٩٧ - ط) ، والديلمي (٢/١١٥) ، والذهبي في «الميزان» من طريق ابن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن **بُجَيْر بن أبي بُجَيْر** قال : سمعت عبدالله بن عمر يقول . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رواه البيهقي من طريق رَوْحِ بن القاسم عن إسماعيل بن أمية به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ؛ قال الذهبي :

«لم يعرفه ابن أبي حاتم بشيء . وروى عباس عن ابن معين قال : لم أسمع أحداً حدَّث عنه غير إسماعيل بن أمية . وصدق» .

وهذا معناه أنه مجهول . وبه صرَّح الحافظ في «التقريب» . ثم قال الذهبي :

«قلت : له حديث واحد انفرد ابن إسحاق به ، أخبرناه . . .» ثم ساقه بإسناده !

قلت : وخفيت عليه متابعة روح بن القاسم لابن إسحاق التي ذكرنا ، ولولاها لكان تفرده علَّة أخرى في الحديث لعدم تصريحه بالتحديث .

وقد أعلَّه المنذري في «مختصر السنن» (٤/٢٧٢) به ! فلم يُحْسِن من وجهين :

الأول : أنه قد توبع ؛ كما عرفت .

والآخـــــر : أن العلَّة من شيخ شيخه بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ، كما أشار إليه الذهبي ، وصرَّح الحافظ في «التقريب» أنه مجهول .

ثم وقفت على علَّة أخرى له ، فقال عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/٤٥٤/٢٠٩٨٩) : أخبرنا معمر عن إسماعيل بن أمية قال :

مرَّ النبي ﷺ بقبر فقال . . .

قلت : وهذا مُعْضَلٌ .

٤٧٣٧ ـ (هذهِ إدامُ هذهِ . يُشيرُ إلى كِسْرةِ خُبْزٍ وتَمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/٢/٣٧١ ـ ٣٧٢) ، وأبو داود (٢/١٤٧) ، والترمذي في «الشمائل» (١٨٤ ـ حمص) ، وأبو زرعة في «التاريخ» (ق٩٧/٢)[1] ، والحَرْبي في «الغريب» (٥/١٩٨) عن يزيد **الأعور** عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

رأيت النبي ﷺ أخذ كسرةً من خبز شعير ، فوضع عليها تمرة وقال . . . (فذكره) ؛ فأكلها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الأعور ـ وهو ابن أبي أمية ـ مجهول ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٣٨ ـ (هذهِ الحُشُوشُ مُحْتَضَرَةٌ ، فإذا دخَلَ أَحدُكمُ الخَلاءَ ؛ فَلْيَقُل : بِسْمِ اللهِ)[2] .

ضعيف . أخرجه ابن السني (٨ رقم ١٩) من طريق قَطَنِ بن نُسَيْرٍ (وفي الأصل : يسير ! وهو خطأ) : ثنا عَدِيُّ بن أبي عُمَارة الدارع قال : سمعت قتادة

(١) كذا قرأناها في أصل الشيخ ، وكونها (ق٤٧/٢) ليس بعيداً . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ هنا : «قد خُرج بعد برقم (٥٠٤٢) ، ولعله أتم» . (الناشر) .

عن أنس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عدي هذا ؛ قال في «الميزان» :

«قال العقيلي : في حديثه اضطراب ، وعنه قطن بن نُسَيْرٍ» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : روى عنه القاسم بن عيسى الطائي والبصريون . قلت : ومن أغلاطه أنه روى عن قتادة عن أنس : في القول عند دخول الخلاء ، وإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم . وقيل : عن النضر بن أنس عن أبيه . والأول أصح» .

قلت : وقد تقدم حديث زيد بلفظ : «إن هذه الحشوش . . .» فراجعه .

وقد غلط هذا الراوي في متن الحديث أيضاً ؛ حيث قال :

«فليقل : بسم الله» ، وإنما هو :

«أعوذ بالله من الخبثِ والخبائث» ؛ كما رواه الثقات عن قتادة . فانظره هناك في «الصحيحة» (١٠٧٠) .

٤٧٣٩ ـ (هاشِمٌ والمُطَّلِبُ كَهاتَيْن ـ وضمَّ أصابعَهُ ، وشبَّكَ بينَ أصابعه ـ ، لعنَ اللهُ منْ فَرَّقَ بَيْنَهما ، رَبَّوْنا صِغاراً ، وحَمَلْناهُمْ كباراً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦/٣٦٥ ـ ٣٦٦) عن زيد بن علي **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ، ورجاله ثقات .

وزيد : هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو الذي ينسب إليه الزيدية .

وقد صحَّ الحديث موصولاً من حديث جُبَيْرِ بن مُطْعِم مرفوعاً ـ دون الشطر الثاني منه ـ : عند البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الإرواء» (١٢٤٢) .

٤٧٤٠ ـ (هَدِيَّةُ اللهِ إلى المؤْمِنِ : السائِلُ علَى بابِهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١١٤) عن **سليمان بن سَلَمَةَ** : حدثنا **سعيد ابن موسى الأَزْدِي** عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه .

ومن طريق أبي نعيم عن **أحمد بن سعيد بن فِرْضِح** : حدثنا عبدالله بن محمد الدِّمْيَاطِيِّ : حدثنا موسى بن محمد المقدسي : حدثنا مالك به .

قلت : وهذا موضوع من الوجهين :

أما الأول : فآفته :

أ ـ إما سعيد بن موسى الأزدي ؛ اتهمه ابن حبان بالوضع ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق سليمان بن سلمة الخبائري .

وساق له الذهبي حديثاً آخر طويلاً موضوعاً .

ب ـ وإما سليمان بن سلمة ـ وهو الخبائري ـ ؛ قال ابن الجُنَيْدِ :

«كان يكذب» . وقال أبو حاتم :

«متروك لا يشتغل به» . وساق له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«قال الخطيب : سعيد مجهول ، والخبائري مشهور بالضعف . قلت : هذا موضوع على مالك» .

وأما الآخر : فآفته ابن فرضح ؛ قال الدارقطني :

«روى أحاديث في ثواب المجاهدين والمرابطين والشهداء موضوعة ، كلها كذب ، لا تحلّ روايتها ، والحمل فيها عليه ، فهو المتهم بها ؛ فإنه كان يركِّب الأسانيد ويضع عليها أحاديث» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ورأيت له تصانيف ؛ منها كتاب «الاحتراف» ، ذكر فيه أحاديث وآثاراً في فضائل التجارة ؛ لا أصل لها» . ثم ساق له واحداً منها .

٤٧٤١ - (هلْ مِنْ أَحَدٍ يَمْشي علَى الماءِ إلا ابتلَّتْ قَدَماهُ؟! قالُوا : لا يا رسولَ اللهِ ! قالَ : كذلِكَ صاحِبُ الدُّنْيا ؛ لا يَسْلَمُ مِنَ الذُّنوبِ) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الزهد» (٢/٣٢/١ - ٢) عن سَيَّار بن حاتم : ثنا هلال بن حِقٍّ : ثنا سعيد الجُرَيْرِيُّ والحسن بن ذَكْوان عن الحسن عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سيار بن حاتم ؛ قال العقيلي :

«أحاديثه مناكير . ضعفه ابن المديني» . وقال أبو أحمد الحاكم :

«في حديثه بعض المناكير» .

ولم يوثقه غير ابن حبان . ومع ذلك قال الذهبي :

«صالح الحديث ، وثقه ابن حبان» ! وقال الحافظ :

«صدوق ، له أوهام» !

قلت : وقد خُولفَ في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢/١٩) : حدثني إسحاق بن إسماعيل قال : ثنا رَوْحُ بن عُبَادة عن عوف عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره بلفظ :

«إنما مَثَلُ الدنيا كمثل الماشي في الماء ، فهل يستطيع الذي يمشي في الماء أن لا تبتل قدماه؟!» .

قلت : وهذا مرسل ، وسنده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير إسحاق - وهو الطَّالْقَانِيُّ - ثقة .

فالصواب في الحديث الإرسال .

وقد أشار المنذري (٤/١٠٤) إلى تضعيفه ، وعزاه للبيهقي فقط في «الزهد» .

٤٧٤٢ - (هَلَكَ الْمُتَقَذِّرُونَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٩٢ - ٢٩٣) ، والخطيب في «التلخيص» (ق١٨٠/١) عن **إبراهيم بن شُعَيْبٍ** (وقال الخطيب : **شُعَيْثٍ**) عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وروى الخطيب عن ابن معين أنه قال في إبراهيم هذا :

«ليس بشيء» .

وكذا في «الميزان» . وزاد في اللسان» :

أن ابن حبان ذكره في «الثقات» .

ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم (١/١/١٠٥) جرحاً ولا تعديلاً .

وقد وجدتُ له متابعاً قويّاً : يرويه **أحمد بن أبي عَوْنٍ** : ثنا عمرو الناقد : ثنا وكيع : ثنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٧٩) وقال :

«تفرد به عبدالله بن سعيد عن أبيه» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

ومن دونه ثقات ؛ غير أحمد بن أبي عون ؛ فإني لم أعرفه .

فقد خالف وكيعٌ إبراهيمَ بنَ شُعَيْثٍ في إسناده ، فجعله من مسند أبي هريرة ، وليس من مسند عائشة . ولا شك أن روايته هي الأرجح ؛ بل الصواب ؛ لولا أن في الطريق من لم نعرفه . والله أعلم .

٤٧٤٣ ـ (هُنَّ أَغْلَبُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٩٤٨) ، وأحمد (٦/٢٩٤) عن أسامة بن زيد عن محمد بن قيس عن أبيه (وقال أحمد : أمه) عن أم سلمة قالت :

كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة ، فمرَّ بين يديه عبدالله ـ أو عمر ـ ابن أبي سلمة ، فقال بيده ، فرجع ، فمرَّت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده هكذا ، فمضت ! فلما صلى رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سواء كان عن أبي محمد : قيس أو أمه ؛ فإنهما لا يعرفان ، كما قال البوصيري .

٤٧٤٤ ـ (الهَدِيَّةُ تَذْهَبُ بالسَّمْعِ والبَصَرِ) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٢) عن الفضل عن أبان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك .

ومثله الفضل - وهو ابن المختار - ؛ قال أبو حاتم :

«أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في «الكبير» ؛ لكن جعله من مسند عصمة بن مالك ؛ كما في «المناوي» نقلاً عن الهيثمي .

ورواه **يحيى بن العلاء البَجَلِيُّ** : أخبرنا الضحاك بن عثمان قال : سمعت أبا سلمة بن عبدالرحمن يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (١/٢٢٨/٢) .

لكن البجلي كذاب .

٤٧٤٥ - (الهَدِيَّةُ تُعْوِرُ عَيْنَ الحَكِيمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١٢٠ - ١٢١) عن **عبدالله بن عبدالعزيز** عن الثوري عن **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عبدالوهاب بن مجاهد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وكذبه الثوري» .

وعبدالله بن عبدالعزيز ؛ الظاهر أنه ابن أبي رَوَّاد ؛ قال أبو حاتم وغيره :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجُنَيْدِ :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» .

وضعفه غيرهما .

٤٧٤٦ - (وأَيُّ وضوءٍ أَفْضَلُ مِنَ الغُسْلِ؟!) .

ضعيف مرفوعاً . أخرجه الطبراني (٢/١٩٩/٣) ، والحاكم (١/١٥٣ - ١٥٤) عن محمد بن عبدالله بن بَزِيع : ثنا عبدالأعلى : ثنا عُبَيْدُالله[1] بن عمر عن نافع عن ابن عمر :

أن النبي ﷺ سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«محمد بن عبدالله بن بَزِيع ثقة ، وقد أوقفه غيره» !

قال الذهبي عقبه :

«قلت : وهو الصواب» .

قلت : لم أقف على من تابعه في روايته عن عبدالأعلى . . . ولو موقوفاً ، حتى أتمكن من الترجيح في هذه الطريق .

وأما من غيرها ؛ فقد وجدته موقوفاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أنه كان يقول :

وأي وضوء أتم من الغسل إذا اجتنب الفرج؟!

أخرجه البيهقي (١/١٧٨) .

قلت : وإسناده صحيح .

---

(١) كذا في نسخة من «المستدرك» ، وفي أخرى : «عبدالله» مكبّراً ، وهي التي اعتمدها المحقق ، مع أن النسخة الأولى مطابقة لما في «تلخيص المستدرك» ، والأخرى موافقة لما في «مصنف عبدالرزاق» كما يأتي .

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٣٨) : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم قال :

كان أبي يغتسل ثم يتوضأ ؛ فأقول : أما يجزيك الغسل؟! وأي وضوء أتم من الغسل؟! قال : وأي وضوء أتم من الغسل للجنب؟ ولكنه يُخَيَّلُ إليَّ أنه يخرج من ذَكَرِي الشيءُ ، فأمسه ، فأتوضأ لذلك .

ورأيته عنده من الطريق الأولى موقوفاً أيضاً ، فقال عبدالرزاق (١٠٣٩) : عن ابن جريج قال : أخبرني نافع عن ابن عمر كان يقول :

«إذا لم تَمَسَّ فرجك بعد أن تَقْضِيَ غُسْلَكَ ؛ فأي وضوء أسبغ من الغسل؟!

وقال (١٠٤٠) : عن عبدالله بن عمر عن نافع قال :

سئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : أي وضوء أفضل من الغسل؟!

قلت : وعبدالله بن عمر ـ وهو العُمَرِيُّ ـ المكبَّر ضعيف .

وأما عبيد الله بن عمر المصغَّر ؛ فهو ثقة ، وقد اختلفت نسخ «المستدرك» فيه ، فوقع في بعضها مصغراً ، وفي بعضها مكبراً ، ولعل هذا هو الأرجح ؛ لمطابقته لرواية «المصنف» . وهذا مما يوهن في صحته مرفوعاً ، ويؤكد ذلك رواية ابن جريج عن نافع موقوفاً .

وكذلك رواه غُنَيْمُ بن قيس عن ابن عمر :

سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : وأي وضوء أعم من الغسل؟!

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٦٨) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يصح مرفوعاً :

أما على اعتبار أن الذي رفعه هو عبدالله المكبر ؛ فواضح .

وأما على اعتبار أنه المصغر ؛ فالعلة الشذوذ والمخالفة لرواية ابن جريج عن نافع ، ولرواية الزهري عن سالم ؛ كلاهما عن ابن عمر ، ولرواية غنيم بن قيس عنه . وبذلك تأكدنا من صحة قول الذهبي المتقدم :

«وقفه هو الصواب» .

٤٧٤٧ - (وَدِدْتُ أَنَّ ﴿تَبَارَكَ﴾ المُلْكَ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه السَّرَّاج في «حديثه» (ق١٨٨/١ و١٩٨/٢) ، وعنه أبو محمد المَخْلَدِيُّ في «الفوائد» (٢٦٧/١) ، وكذا القَزْوِينِيُّ الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٠١/٤) ، والحاكم (٥٦٥/١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٤٥١/٨) من طريق حفص بن عمر : ثنا الحكم بن أَبَانَ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«هذا إسناد صحيح» ! وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٢٢٣/٢) !

وأما الذهبي فَرَدَّهُ بقوله :

«قلت : حفص واهٍ» .

قلت : وهو ابن ميمون العَدَنيُّ الملقَّب بالفَرْخِ . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

لكن تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٢٩/٣) .

وإبراهيم بن الحكم ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

لكن ضعفه البخاري جدّاً ؛ بقوله :

«سكتوا عنه» . وقال النسائي وغيره :

«ليس بثقة» .

فلا يستشهد به . والله أعلم .

وأبوه الحكم بن أبان صدوق عابد ، وله أوهام .

٤٧٤٨ - (وُزِنَ حِبْرُ العُلماءِ بِدَمِ الشُّهداءِ ، فَرَجَحَ عَلَيْهِم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٩٣/٢) عن محمد بن الحسن العسكري : نا العباس بن يزيد البَحْرَانِيُّ قال : نا إسماعيل بن عُلَيَّةَ : قال أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته العسكري ؛ ساقه الخطيب في ترجمته ، وقال :

«وكان غير ثقة ، يروي الموضوعات عن الثقات» .

ثم ساق له حديثاً آخر ، لوائح الوضع عليه ظاهرة كهذا . ثم قال :

«رجال هذين الحديثين كلهم ثقات ؛ غير محمد بن الحسن ، ونرى الحديثين مما صنعت يداه» . وقال الذهبي :

«اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث . قلت : وهو الذي انفرد برواية كتاب «الحيدة» ، رواه عنه أبو عمرو بن السماك . ورأيت له حديثاً رجال إسناده ثقات

سواه ـ وهو كذب ـ في فضل عائشة رضي الله عنها . ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب «الحيدة» ؛ فإني لأستبعد وقوعه جدّاً» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ووجه استبعاد المصنف كتاب «الحيدة» : أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون ، والحجة [في] قول صاحبها ، فلو كان الأمر كذلك ؛ ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية ، ويحمل الناس عليه ، ويعاقب على تركه ، ويهدد بالقتل وغيره ، كما هو معروف في أخباره في كتب المحنة» . وقال أيضاً في حق المترجم :

«قال ابن السمعاني : كان يضع الحديث» .

٤٧٤٩ ـ (وَفِّرُوا اللِّحَى ، وخُذُوا مِنَ الشَّوارِبِ ، وانْتِفُوا الآباطَ ، واحْذَرُوا الفِلْقَتَيْنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٤) عن بِشْر بن الوليد : نا **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن يحيى إلا سليمان» .

قلت : وهو متروك .

وبشر بن الوليد صدوق ؛ لكنه كان قد خَرِفَ ؛ كما قال صالح جَزَرَةُ .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٥) بهذا اللفظ ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن داود اليمامي ؛ وهو ضعيف» .

ومن رواية الطبراني : أورده السيوطي في «الجامع» ، لكن بلفظ :

«وقُصُّوا الأظافير» ! بدل : «واحذروا الفلقتين» .

فلا أدري أهو وهم من السيوطي ، أم رواية للطبراني؟! والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث صحيح ، ورد من طريق العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقَةِ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«جزُّوا الشوارب ، وأرخوا اللحى : خالفوا المجوس» .

أخرجه مسلم (١٥٣/١) .

وقد سبق تحت الحديث (٢١٠٧) .

٤٧٥٠ - (وَقْتُ العِشاءِ ؛ إذا مَلأَ اللَّيْلُ بَطْنَ كُلِّ وادٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٧/١) عن قَطَنِ بن نُسَيْرٍ : ثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِيِّ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن عن عائشة قالت :

سئل رسول الله ﷺ عن وقت العشاء؟ قال : «إذا . . .» الحديث . وقال :

«لم يروه عن محمد إلا جعفر» .

قلت : وهما ثقتان على شرط مسلم ، وكذلك مَنْ دونهما ؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو - وهو ابن علقمة الليثي - متابعة .

وعلى ضعف في قطن بن نسير من قبل حفظه ، وقد خولف كما يأتي .

ويحيى بن عبدالرحمن : هو ابن حاطب بن بَلْتَعَةَ المدني .

وقد أخرجه الديلمي (١٣٠/٤) معلقاً على أبي نعيم : حدثنا محمد بن

حميد : حدثنا **عبدالله بن صالح** : حدثنا الصَّلْتُ بن مسعود : حدثنا جعفر بن سليمان : حدثنا عمرو بن علقمة : حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن حاطب عن أبيه مرفوعاً !

هكذا وقع إسناده فيه ، وأظن أن فيه تحريفاً في موضعين :

الأول : قوله : محمد بن عبدالرحمن بن حاطب ! والصواب : يحيى بن عبدالرحمن . . . ؛ كما تقدم عند الطبراني ؛ وليس في الرواة : محمد بن عبدالرحمن ابن حاطب .

والآخر : عمرو بن علقمة ! صوابه : محمد بن عمرو بن علقمة .

وعبدالله بن صالح ؛ فيه ضعف .

ومثله ـ بل أدنى منه ـ : محمد بن حميد ؛ وهو الرازي .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١/٣١٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

وخولف جعفر بن سليمان الضبعي في إسناده ؛ فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٣٦٥) : ثنا يزيد : ثنا محمد ـ يعني : ابن عمرو ـ عن عبدالعزيز بن عمرو بن ضَمْرَةَ الفَزَارِيِّ عن رجل من جُهَيْنَةَ قال :

سألت رسول الله ﷺ : متى أصلي العشاء الآخرة؟ قال : «إذا . . .» الحديث .

ويزيد هذا : هو ابن هارون ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

قلت : وهذا اختلاف شديد في السند والمتن كما هو ظاهر ؛ ولذلك لم ينشرح الصدر لتقوية الحديث بهذه الطرق . والله أعلم .

٤٧٥١ - (وَقِّرُوا مَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ العِلْمَ ، وَوَقِّرُوا مَنْ تُعَلِّمُونَ العِلْمَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٢١/٤) عن محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال أحمد :

«كان أعمى يضع الحديث» . وقال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» .

٤٧٥٢ - (وَلَدُ المُلاعِنَةِ عُصْبَتُهُ عُصْبَةُ أُمِّهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣٤١/٤) ، والبيهقي (٢٥٩/٦) عن حَمَّاد بن سَلَمَةَ عن داود بن أبي هند عن عبدالله بن عُبَيْدِ بن عُمَيْر عن رجل من أهل الشام أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الرجل الشامي ؛ فلم أعرفه ، وهو إما تابعي كبير ؛ فيكون مرسلاً ، وإما صحابي ؛ فيكون مسنداً .

وعلى الأول ؛ فهو ضعيف .

وعلى الآخر صحيح ؛ لأن الجهالة في الصحابة لا تضر . ولكن ليس لدينا ما يرجِّح أحدهما على الآخر ، بل ظاهر رواية سفيان الثوري عن داود بن أبي هند : حدثني عبدالله بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال :

كتبت إلى أخ لي من بني زُرَيْقٍ : لِمَنْ قضى رسول الله ﷺ بولد الملاعنة؟ فقال : قضى به رسول الله ﷺ لأمه ؛ قال :

«هي بمنزلة أبيه ومنزلة أمه» .

أخرجه البيهقي .

قلت : فقوله : (أخ لي) ظاهر أنه تابعي مثله . ولعله لذلك قال البيهقي :

«وهذا منقطع» ؛ أي : مرسل .

٤٧٥٣ ـ (وَما لِيَ لا أَغْضَبُ وأَنا آمرُ بالأَمْرِ فَلا أُتَّبَعُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٢٣٠) ، وأحمد (٤/٢٨٦) عن أبي بكر بن عَيَّاش : ثنا **أبو إسحاق عن** البراء بن عازب قال :

خرج رسول الله ﷺ وأصحابه ، قال : فأحرمنا بالحج ، فلما قدمنا مكة ؛ قال :

«اجعلوا حجكم عمرة» . قال : فقال الناس : يا رسول الله ! قد أحرمنا بالحج ؛ فكيف نجعلها عمرة؟! قال :

«انظروا ما آمركم به فافعلوا» . فردوا عليه القول ! فغضب ، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان ، فرأت الغضب في وجهه ، فقالت : من أغضبك أغضبه الله؟! قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة أبي إسحاق واختلاطه ؛ قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٨٣) :

«رجاله ثقات ؛ إلا أن فيه أبا إسحاق ـ واسمه عمرو بن عبدالله ـ اختلط بآخره . ولم [يتبين] حال أبي بكر بن عياش ؛ هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ فيوقف حديثه حتى يتبين حاله . رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» عن أبي بكر بن عياش به» .

٤٧٥٤ - (وَهَبْتُ لخالَتي غُلاماً ، ونَهَيْتُ أَنْ تَجْعَلَهُ حَجَّاماً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٩٨/٢/٣) عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن رجل من بني سَهْمٍ عن علي بن ماجدة سمع عمر رضي الله عنه سمع النبي ﷺ قال . . . فذكره .

ومن طريق أخرى عن ابن إسحاق عن العلاء عن أبي ماجدة عن عمر به وقال :

«لم يصح إسناده» .

ومن هذا الوجه : أخرجه أحمد (١٧/١) ، وأبو داود (٣٤٣٠ - ٣٤٣٢) .

وصرح ابن إسحاق بالتحديث عندهما ، وأسقط أبو داود الرجل السهمي من إسناده ؛ كما في رواية البخاري الثانية .

وعلَّة الحديث : الاضطراب في إسناده .

وجهالة علي بن ماجدة ؛ قال الحافظ فيه :

«مجهول» . وقال الذهبي :

«ذكره البخاري في «الضعفاء» . . .» .

والحديث ؛ رواه الطبراني من حديث جابر مرفوعاً نحوه ؛ قال الهيثمي (٩٣/٤) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصِيُّ ، وهو متروك» .

قلت : ولم أره في ترجمة جابر بن عبدالله ، ولا في ترجمة غيره ممن يسمى جابراً من «المعجم الكبير» ؛ فلعله أورده في ترجمة أخرى لمناسبة ما ؛ فإنه قد يفعل ذلك أحياناً[1] .

---

(١) نعم ؛ رواه فيه (٤٣٩/٢٤) في مسند فاختة بنت عمرو رضي الله عنها . (الناشر) .

٤٧٥٥ - (وَيْحَ الفِراخِ فِراخِ آلِ مُحَمَّدٍ ؛ مِنْ خَلِيفَةٍ مُسْتَخْلَفٍ مُسْرِفٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٣٣/٤) من طريق أبي نعيم عن المُقَدَّمِيِّ : حدثنا عبدالله بن جعفر عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن إياس بن سَلَمَةَ عن سلمة بن الأكوع رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة .

وعبدالله بن جعفر ؛ الظاهر أنه ابن المَدِينِيِّ ، وهو ضعيف أيضاً .

٤٧٥٦ - (وَيْلٌ للعالِمِ مِنَ الجاهِلِ ، وَوَيْلٌ للجاهِلِ مِنَ العالِمِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٣٥/٤) عن محمد بن مُصْعَبٍ عن المبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أنس رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ المبارك بن فضالة مدلس ؛ وقد عنعنه .

ومحمد بن مصعب - وهو القُرْقُسَانِي - فيه ضعف من قبل حفظه .

٤٧٥٧ - (ويْلٌ للمالِكِ منَ المَمْلُوكِ ، وَوَيْلٌ للمَمْلُوكِ مِنَ المالِكِ ، وَوَيْلٌ للغَنِيِّ مِنَ الفَقِيرِ ، وَوَيْلٌ للفَقِيرِ مِنَ الغَنِيِّ ، وَوَيْلٌ للشَّديدِ مِنَ الضَّعيفِ ، وَوَيلٌ للضَّعيفِ مِنَ الشَّديدِ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى (٤٠٠٩/٧) ، وأبو محمد الأَرْدُبِيليُّ في «الفوائد» (١/١٨٣) ، وابن بِشْران في «الأمالي» (٢/٩١/٢٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥٥/٥) ، وأبو طاهر القُرَشِي في «حديث أبي عبدالله بن مروان الأنصاري» (٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤١٦/٢) من طرق عن أبي شهاب الحَنَّاط عبدربه بن نافع عن الأعمش عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الأعمش وأنس ؛ فإنه لم يثبت له منه سماع ، كما في «التهذيب» .

وأبو شهاب عبدربه ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار عن شيخه **محمد بن الليث**[1] ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : يخطئ ويخالف . وبقية رجاله رجال «الصحيح» . ورواه أبو يعلى وغيره» . كما في «فيض القدير» !

لكن قال الحافظ :

«وهذا الذي قال فيه ابن حبان ما قال ؛ وجدت له خبراً موضوعاً ، رواه بسند «الصحيح» عن ابن عمر . . .» . وقال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، وأتى بخبر موضوع . . . قال السليماني : فيه نظر» .

٤٧٥٨ - (وَيْلٌ للمُتَأَلِّينَ مِنْ أُمَّتي الذينَ يَقُولونَ : فلانٌ في الجنَّةِ ، وفلانٌ في النَّارِ) .

ضعيف . رواه البخاري في «التاريخ» (١/٢/١٩١) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/٦٠/٦) بسند صحيح عن ليث عن زيد عن جعفر العبدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث : هو ابن أبي سليم ، كان قد اختلط .

---

(١) وأخرجه من طريق أخرى عن حذيفة (٣٤٤١) .

وزيد : هو ابن أرطاة الدمشقي ؛ ثقة عابد ، وهو تابعي صغير .

وجعفر العبدي : هو ابن زيد ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٤٨٠) :

«روى عن أنس . روى عن صالح المُرِّيُّ ، وسَلام بن مِسْكين ، وحماد بن زيد . قال أبي : ثقة» .

قلت : فالحديث مرسل ؛ فهو علَّة أخرى نبَّهَ السيوطي عليها ؛ فإنه قال في «الجامع الصغير» :

«تخ - عن جعفر العبدي مرسلاً» .

٤٧٥٩ - (وَيْلٌ لمنِ اسْتَطالَ على مُسْلِمٍ ، فانْتَقصَ حَقَّهُ ، وَيْلٌ لَهُ - ثلاثاً -) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٣/٧) ، وعنه الديلمي (١٣٣/٤) من طريق **محمد بن محمد بن عبدالله** : ثنا شعيب بن حرب : ثنا سفيان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رفعه . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الثوري ، تفرد به شعيب ، **وبشر بن إبراهيم الأنصاري**» .

قلت : الأنصاري هذا ممن يضع الحديث ؛ وهو ليس في هذا الإسناد ، وإنما ذكره أبو نعيم متابعاً لشعيب .

وأما شعيب الذي في الإسناد ؛ فهو ثقة .

لكن الرواي عنه محمد بن محمد بن عبدالله ؛ لم أجد له ترجمة ؛ فهو آفة هذا الإسناد . والله أعلم .

٤٧٦٠ ـ (الوَرِعُ : الذي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ) .

موضوع . رواه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١/١٦٢) ، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٣٢٧) : حدثنا القاسم بن هاشم قال : ثنا الخَطَّاب بن عثمان الفَوْزِيُّ قال : ثنا **عبيدالله بن القاسم الأَسَدِيُّ** قال : حدثني **العلاء بن ثعلبة الأَسَدِيُّ** عن أبي المَلِيح عن واثلة بن الأسقع قال :

قلت : يا رسول الله ! من الوَرِعُ؟ قال : «الذي . . .» فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ العلاء بن ثعلبة مجهول .

وعبيد الله ؛ كذا وقع في هذه الرواية ؛ وإنما هو عبيد بن القاسم الأسدي ؛ وهو كذاب .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٩٤) مطولاً ، وقال :

«رواه أبو يعلى ، والطبراني ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك» .

٤٧٦١ ـ (الوُرودُ الدُّخولُ ؛ لا يَبْقَى بَرٌّ ولا فاجِرٌ إلا دخَلَها ، فَتكونُ علَى المؤمنينَ بَرْداً وسَلاماً [كما كانت] على إبْراهيمَ ، حَتى إن للنارِ ـ أو قالَ : لجهنَّمَ ـ ضَجيجاً مِنْ بَرْدِهِمْ ، ثمّ يُنجِّي اللهُ الذينَ اتَّقَوا ويَذَرُ الظالمينَ فيها جِثِيّاً) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الشعب» (١/٣٣٦/٣٧٠) ، وعبدالغني المقدسي في «جزء ذكر النار» (٢/٢٢٥) عن أبي صالح غالب بن سليمان عن كَثِيرِ بن زياد البُرْسَانِيِّ عن **أبي سُمَيَّةَ** قال :

اختلفنا ههنا بالبصرة في الورود ؛ فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال قوم :

يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأتيت جابر بن عبدالله ، فسألته فقلت له : اختلفنا فيه بالبصرة ، فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال آخرون : يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأهوى بأصبعيه إلى أذنيه ، وقال : صُمَّتَا إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/١١٩ ـ ٢) ، وأحمد (٣/٣٢٨ ـ ٣٢٩) . وقال في «الترغيب» (٤/٢١٢) :

«رواه أحمد ، ورواته ثقات ، والبيهقي بإسناد حسنه» !

ورواه الحاكم (٤/٥٨٧) ؛ لكنه قال ـ بدل (أبي سمية) ـ : (**مُنْيَة الأَزْدية** عن عبدالرحمن بن شيبة) ، ولم يذكر جابراً ، مع أن عبدالرحمن هذا تابعي كـ(مُنْيَةَ) ؛ وهي مجهولة . ومع ذلك قال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

فلعل في إسناده زيادةً ونقصاً .

ورجال إسناد الحديث ثقات معروفون ؛ غير أبي سمية ؛ فأورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٣٨٨) بهذه الرواية ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«مجهول» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١/٣٠٢) من هذه الرواية أيضاً ـ وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/١٣٢) ـ بعدما عزاه لأحمد ـ :

«غريب» .

ومع هذه الجهالة والغرابة ؛ تجرأ الشيخ الرفاعي ، فقال بغير علم ـ كعادته ـ في فهرس «مختصره» (٢/٦٢٢) :

«صحيح» !

وأما قول البيهقي عقب الحديث :

«هذا إسناد حسن ، ذكره البخاري في «التاريخ» ، وشاهده الحديث الثابت عن أبي الزبير عن جابر عن أم مُبَشِّرٍ عن النبي ﷺ مثله» !

قلت : فهو مردود من الناحيتين : السند ، والشهادة :

أما السند : فقد عرفت أن فيه جهالة ، وذِكْر البخاري إياه في «التاريخ» لا يعطيه قوة ، والأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان .

وأما الشهادة : فهي قاصرة ؛ لأن حديث أم مبشر ليس فيه إلا ما يفهم منه أن الورود بمعنى الدخول ، لا شيء غير ذلك . انظر «صحيح مسلم» (٧/١٩٦) .

٤٧٦٢ ـ (الوُضُوءُ شَطْرُ الإيمانِ ، والسِّواكُ شَطْرُ الوُضُوءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٠) : حدثنا وكيع : حدثنا عبدالرحمن ابن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية **قال** . . . فذكره موقوفاً عليه لم يرفعه ، لكن تمامه يشعر بأنه مرفوع ؛ فإنه قال :

«ولولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة[1] ، ركعتان يَسْتَاكُ فيهما العبد ؛ أفضل من سبعين ركعةً لا يستاك فيها» .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه مرسل .

---

(١) وقد صحَّت هذه الفقرة ؛ انظر «صحيح الترغيب» (رقم : ٢٠٥) .

والشطر الأول منه ؛ قد جاء موصولاً من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ :

«الطُّهور شطر الإيمان» .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرّج في «تخريج مشكلة الفقر» (٥٩) .

٤٧٦٣ - (الوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعامِ حَسَنَةٌ ، وبعْدَ الطَّعامِ حَسَنَتانِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٤٣/٤) عن الحاكم بسنده عن **عيسى بن إبراهيم** : حدثنا **الحكم بن عبدالله** عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن عائشة قالت . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحكم بن عبدالله ؛ وهو كذاب هالك .

وعيسى بن إبراهيم - وهو ابن طَهْمَان الهاشمي - متروك .

ونحو هذا الحديث : ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«الوضوء قبل الطعام وبعده ؛ مما ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين» . قال الهيثمي (٢٤/٥) :

«وفيه **نَهْشَلُ بن سعيد** ، وهو متروك» .

وكذا قال الحافظ ، وزاد :

«وكذبه إسحاق بن راهويه» .

وروى الدَّولابي (٩٩/٢) عن معاذ بن رفاعة قال : سمعت **أبا محمد عبدالرحمن ابن إبراهيم** قال :

الوضوء قبل الطعام وبعد الطعام ؛ يُورث الغِنَى ، وينفي الفقر .

وأبو محمد هذا ؛ لم أعرفه ، وهو تابعي ؛ فإن معاذ بن رفاعة تابعي صغير .

٤٧٦٤ ـ (الوَلَدُ ثَمَرةُ القَلْبِ ، وإنَّهُ مَجْبَنَةٌ ، مَبْخَلَةٌ ، مَحْزَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (٢٩٠/١) ، والبزار (١٨٩٢ ـ كشف) عن ابن أبي ليلى عن العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ العوفي هو عطية بن سعد ، وهو ضعيف مدلس .

وابن أبي ليلى : اسمه محمد بن عبدالرحمن ، وهو سيئ الحفظ .

والحديث ؛ إنما أوردته من أجل قوله :

«ثمرة القلب» ؛ وإلا فسائره له شواهد ؛ فانظر «صحيح الجامع الصغير» (١٩٨٥ و١٩٨٦) ، وأوردت حديث الترجمة في «ضعيف الجامع الصغير» (٦١٧٨) .

٤٧٦٥ ـ (الوَلَدُ مِنْ رَيْحانِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢١١/٢) عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«حديث غير محفوظ» .

قلت : وعلَّته شيئان :

الأول : ضعف ابن لهيعة .

والآخر : العنعنة في سلسلة السند ؛ فإن الوليد بن مسلم كان يدلِّس تدليس التسوية .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن خولة بنت حكيم ؛ وقد مضى من رواية الترمذي وغيره عنها بلفظ :

« . . وإنكم لمن ريحان الله» .

انظر الحديث (٣٢١٤) .

٤٧٦٦ ـ (لا أَشْتَري شَيْئاً ليسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٨٥) ، وأحمد (١/٢٣٥) ، والضياء في «المختارة» (١/٥٢/٦٥) عن وكيع : ثنا شَرِيك عن سِمَاك عن عكرمة عن ابن عباس قال :

قَدِمَتْ عِيرٌ المدينةَ ، فاشترى النبي ﷺ ، فرَبِحَ أواقيَّ ، فقسمها في أرامل عبدالمطلب ، وقال . . . فذكره .

وقال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد عن **شريك** عن **سماك** عن عكرمة رفعه .

قلت : لم يذكر ابن عباس في إسناده ؛ فأرسله .

وهو ضعيف موصولاً ومرسلاً ؛ لأن مداره على شريك ؛ وهو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو ضعيف لسوء حفظه .

وقد أخرجه الحاكم (٢/٢٤) ، والطبراني (٣/١٣٤/١) عن سعيد بن سليمان الواسطي : ثنا شريك به موصولاً . وقال الحاكم :

«صحيح» ! ووافقه الذهبي !

وقد أشار البخاري إلى ضعف الحديث بقوله في «الصحيح» :

«باب من اشترى بالدَّيْنِ وليس عنده ثمنه ، أو ليس بحضرته» . قال الحافظ في «شرحه» (٥/٤١) :

«أي : فهو جائز . وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً : «لا أشتري ما ليس عندي ثمنه» . تفرَّد به شريك عن سماك ، واختلف في وصله وإرساله» .

٤٧٦٧ - (لا أُعافِي أَحَداً قَتَل بعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي (١/٢٩٦) : حدثنا حماد بن سلمة عن **مَطَرٍ الوَرَّاقِ** عن **رجل** عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مطر الوراق ؛ فيه ضعف .

والرجل لم يسم .

لكن رواه أبو داود (٢/٢٤٥) ، وأحمد (٣/٣٦٣) من طريقين آخرين عن حماد ابن سلمة به ؛ إلا أنه زاد فقال : عن رجل أحسبه الحسن .

والحسن هذا : هو البصري ، فإن كان الوراق قد حفظه ؛ فهو مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٧٦٨ - (لا اعْتكافَ إلا بِصيامٍ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٤٧) ، والحاكم (١/٤٤١) ، وعنه البيهقي (٤/٣١٧) عن **سُوَيْدِ بن عبدالعزيز** : ثنا **سفيان بن حسين** عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«تفرد به سويد عن سفيان بن حسين» . وقال الحاكم مشيراً إلى تضعيفه :

«لم يحتج الشيخان بسفيان بن حسين» .

يعني : في روايته عن الزهري خاصة ، وإلا ؛ فهو حجة عندهما وعند الآخرين في روايته عن غيره . وقال البيهقي :

«وهذا وهم من سفيان بن حسين ، أو من سويد بن عبدالعزيز . وسويد بن عبدالعزيز الدمشقي ضعيف بمرة ، لا يقبل منه ما تفرد به» . وقال فيه الحافظ في «التقريب» :

«ليِّن الحديث» .

قلت : والمحفوظ عن عائشة بلفظ :

. . . والسنة فيمن اعتكف أن يصوم .

أخرجه أبو داود (١/٣٨٧) ، والبيهقي (٤/٣٢٠) من طريقين آخرين عن الزهري عن عروة بن الزبير عنها .

وهذا إسناد صحيح .

وأخرجه الدارقطني من طريق ابن جريج : أخبرني الزهري - عن الاعتكاف وكيف سُنَّتُهُ - عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عنها .

وسنده صحيح أيضاً .

٤٧٦٩ - (لا بَأسَ بالحديثِ قَدَّمْتَ فيهِ أو أَخَّرْتَ ؛ إن أصَبْتَ مَعْناهُ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/٣٥٨/١٧) عن الأحوص بن المُفَضَّل : حدثنا أبي قال : وحدثني أبو نُعَيْمٍ النَّخَعِيُّ : نا **العلاء بن كثير أبو سعيد الشامي** عن مكحول قال :

خرجنا إلى واثلة بن الأسقع ؛ فقلنا : يا أبا الأسقع ! حدِّثنا بحديث غضٍّ ، لا

تقدِّم فيه ولا تؤخِّر ؛ حتى كأنا نسمعه من رسول الله ﷺ ! فغضب الشيخ أو أَجْلَسَ فقال : ما منكم من أحد قام في ليلته هذه بشيء من القرآن؟ فقلنا : ما منا إلا من قد قام بما رزقه الله من ذلك . قال : فكان أحدكم حالفاً ما قدّم حرفاً حرفاً من كتاب الله ولا أخّره؟! إنا قد كنا أمسكنا عن الأحاديث على عهد رسول الله ﷺ حتى سمعناه يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، بل موضوع ؛ آفته العلاء بن كثير هذا ؛ قال الحافظ :

«متروك ؛ رماه ابن حبان بالوضع» . وقال أبو زرعة :

«ضعيف الحديث ، واهي الحديث ، يحدث عن مكحول عن واثلة بمناكير» .

وقال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» .

وقد خالفه **العلاء بن الحارث** ، فرواه عن مكحول به موقوفاً على واثلة مختصراً .

أخرجه الدارمي (٩٣/١) ، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٠٤) .

قلت : وهذا هو الصواب ، موقوف ، ورفعه باطل .

والعلاء بن الحارث ثقة فقيه ، لكنه كان اختلط .

٤٧٧٠ - (لا بَأْسَ بتَعليقِ التَّعْويذ مِنَ القُرآنِ قَبْلَ نُزولِ البَلاءِ ، وبعدَ نُزولِ البَلاءِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢٠٤/٤) عن أبي نعيم بسنده عن **هاشم بن عمرو البَيْرُوتِيِّ** : حدثني أبي : حدثني **سليمان بن أبي كَرِيمة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان بن أبي كريمة ؛ ضعفه أبو حاتم . وقال ابن عدي :

«عامة أحاديثه مناكير» .

وعمرو البيروتي : هو ابن هاشم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وابنه هاشم بن عمرو ؛ لم أجد له ترجمة .

٤٧٧١ ـ (لا تَأْذنُ امرأَةٌ في بَيْتِ زَوْجِها إلا بِإذْنِه ، ولا تَقُومُ مِنْ فِراشِها فَتُصلِّي تَطَوُّعاً إلا بإذنِه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٤٩/١) عن عبدالله بن الأجلح عن يزيد بن أبي زياد عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم ـ ضعيف .

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به ، في حديث أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢١٢١) ، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٦ ـ موارد) مقتصراً على هذا الشطر .

٤٧٧٢ ـ (لا تَبْتَئِسي علَى حَميمِكِ ؛ فإنَّ ذلِكَ مِنْ حَسَناتِه) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٤٣) : حدثنا هشام بن عمار : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن عطاء عن عائشة :

أن رسول الله ﷺ دخل عليها ، وعندها حميم لها يخنقه الموت ، فلما رأى النبي ﷺ ما بها قال لها . . . فذكره . وقال البوصيري في «زوائده» (٢/٩٠) :

«هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، والوليد ـ وإن كان يدلس ـ ؛ فقد صرح بالتحديث ، فزالت تهمة تدليسه» !

كذا قال ! وكأنه ذهل عن كون تدليس الوليد بن مسلم ليس من هذا النوع الذي تزول شبهة تدليسه لمجرد تصريحه هو فقط بالتحديث عن شيخه ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ اعتماداً منه على من تقدمه من الأئمة ؛ منهم الدارقطني ، قال :

«كان الوليد يرسل ؛ يروي عن الأوزاعي أحاديث ، [هي] عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ؛ قد أدركهم الأوزاعي ، فيسقط أسماء الضعفاء ، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع ، وعن عطاء» . وقال الهيثم بن خارجة :

«قلت للوليد : قد أفسدت حديث الأوزاعي عن الزهري ! قال : كيف؟ قلت : تروي عن الأوزاعي عن نافع ، وعن الأوزاعي عن الزهري ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : **عبدالله بن عامر** ، وبينه وبين الزهري : **إبراهيم بن مرة وقرة** وغيرهما ؛ فما يحملك على هذا؟ قال : أُنْبِلُ الأوزاعي عن هؤلاء ! قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ـ وهم ضعفاء ـ أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيَّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ؛ ضُعِّفَ الأوزاعي ! قال : فلم يلتفت إلى قولي» !

قلت : فهذا هو تدليس الوليد ؛ أنه يسقط شيخ شيخه الأوزاعي الذي بينه وبين شيخ شيخ الأوزاعي ، وهو هنا عطاء ، فحتى يكون الحديث سالماً من شبهة تدليسه ؛ فلا بد من التصريح بالتحديث بين الأوزاعي وعطاء ، وهذا غير موجود في إسناد هذا الحديث ، فهو ضعيف غير صحيح .

ثم إن الراوي عن الوليد ـ هشام بن عمار ـ ؛ فيه ضعف أيضاً ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقَّن ، فحديثه القديم أصح» .

٤٧٧٣ ـ (لا تُجَارِ أَخاكَ ولا تُشَارِه) .

ضعيف . رواه الخَطَّابي في «الغريب» (٢/٦٥) : حدثنيه عبدالعزيز بن محمد : نا ابن الجُنَيْدِ : نا عبدالوارث : نا عبدالله عن **أبي بكر بن أبي مريم عن حُرَيْث** بن عمرو يرفعه . وقال :

«قوله : لا تجار : هو من الجِرَاء في الخيل ، وهو أن يتجارى الرجلان للمسابقة ، يقول : لا تطاوله ولا تغالبه . وقوله : لا تشارِه ؛ أي : لا تُلاجَّهُ ، يقال : قد استشرى الرجل : إذا لجّ في الأمر» .

قلت : وإسناده ضعيف منقطع ؛ أبو بكر بن أبي مريم ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط ، من السابعَة» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» عن حريث ؛ وزاد :

«ولا تماره» . قال المناوي :

«حُرَيْث ـ مصغَّر حارث ـ المخزومي ، له صحبة» .

٤٧٧٤ ـ (لا تَجُوزُوا الوَقْتَ إلا بإحْرامٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٥٣) عن عبدالسلام بن حَرْبٍ عن **خُصَيْفٍ** عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ خصيف ـ وهو ابن عبدالرحمن الجَزَرِيُّ ـ ضعيف

لسوء حفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفه أحمد وغيره» .

٤٧٧٥ - (لا تَزَوَّجَنَّ عَجوزاً ولا عاقِراً ؛ فإنِّي مُكاثِرٌ) .

ضعيف . رواه الحربي في «غريب الحديث» (١/١٧٥/٥) ، والخطيب (٤٤/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (٢/١١٥/٣) عن عمرو بن الوليد قال : سمعت **معاوية ابن يحيى** يحدث عن يزيد بن جابر عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن عِيَاضَ بن غَنْمٍ الأشعري مرفوعاً :

«يا عياضَ بنَ غَنْمٍ الأشعري ! لا . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ معاوية بن يحيى ؛ اثنان كلاهما دمشقي : أحدهما **أبو رَوْحٍ الصَّدَفِيُّ** ، والآخر **أبو مُطِيع الطَّرَابُلُسِيُّ** ، وكلاهما ضعيف .

ثم تبيَّن أنه الأول منهما ؛ فقد أخرجه الحاكم (٢٩٠/٣) من الوجه المذكور عنه مصرّحاً بأنه الصدفي . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : معاوية ضعيف» .

٤٧٧٦ - (لا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، ولا تَسْأَلْهُ عمَّنْ يَعْتَمِدُ مِنْ إخْوانِه ولا يَعْتَمِدُهم ، ولا تَنَمْ إلا علَى وِتْرٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦١٢/١) ، وابن نصر (ص١١٧) ، والحاكم (١٧٥/٤) ، وأحمد (٢٠/١) عن أبي عوانة : ثنا داود بن عبدالله الأَوْدِيُّ عن عبدالرحمن المُسْلِي عن الأشعث بن قيس قال :

تَضَيَّفتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقام في بعض الليل ، فتناول امرأته فضربها ، ثم ناداني : يا أشعث ! قلت : لبيك ! قال : احفظ عني ثلاثاً حفظتهن عن رسول الله ﷺ . . . فذكره . والسياق للحاكم . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

كذا قال ! مع أنه قال في ترجمة المُسْلي هذا من «الميزان» :

«لا يعرف إلا في هذا الحديث ، تفرد عنه داود بن عبدالله الأودي» .

(تنبيه) : لم ترد الفقرة الثانية عند ابن نصر ، وأشار إليها الراوي عند ابن ماجه وأحمد بقوله :

ونسيت الثالثة .

٤٧٧٧ - (لا تَسْأَلِ المرأَةُ زَوْجَها الطلاقَ في غَيْر كُنْهِهِ فَتَجِد رِيحَ الجنَّةِ ؛ وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرةِ أَرْبَعينَ عاماً) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦٣٢/١) ، وعنه الضياء في «المختارة» (١/١٠/٦٣) عن **جعفر بن يحيى بن ثوبان عن عمه عُمَارَةَ بن ثوبان** عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٢٤ و٢/١٢٨) ؛ وعلَّته جعفر هذا وعمه ؛ قال الذهبي :

«قال ابن المديني ، مجهول . قلت : وعمُّه لين» .

(الكُنْهُ) : جَوْهَرُ الشيءِ وغايَتُهُ .

٤٧٧٨ - (لا تَسُبُّوا الأَئمَّةَ ، وادْعُوا لَهُمْ بِالصَّلاحِ ؛ فإنَّ صلاحَهُمْ لَكُمْ صَلاحٌ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حَمْدان البصري في «جزء من الأمالي» (١/١٤٣) عن **محمد بن عُبَيْدٍ البخاري** قال : نا **موسى بن عُمَيْرٍ** عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

ورواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٩٤/١ - ٢) : ثنا **أحمد** : نا **عبدالملك بن عَبْدِرَبِّهِ الطائي** : نا **موسى بن عمير** به . وقال :

«لم يروه عن مكحول إلا موسى ، تفرد به عبدالملك» .

قلت : قال الذهبي :

«منكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع» .

قلت : لكنه لم يتفرَّد به كما تشهد رواية «الأمالي» عن محمد بن عبيد البخاري .

لكني لم أجد لابن عبيد هذا ترجمة !

وموسى بن عمير : هو الأعمى القرشي ؛ وهو ضعيف جدّاً . وفي «التقريب» :

«متروك ، وقد كذّبه أبو حاتم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٤٨ - ٢٤٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» عن شيخه **الحسين بن محمد بن مصعب الأُشناني** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فهذا الكلام لا ينطبق على إسناد «الأوسط» من ناحيتين :

الأولى : أن شيخ الطبراني فيه ليس هو الحسين ؛ بل **أحمد** ، ولم أعرفه[1] .

وقد تابعه **أبو الفضل العباس بن أحمد الوَشَّا** عند الخطيب (١٥١/١٢) . وقال :

«كان أحد الشيوخ الصالحين» .

الثانية : أن بقية رجاله ليسوا كلهم ثقاتٍ كما علمت ؛ فلعلَّ الهيثمي يعني بهذا الكلام إسناد «الكبير» ، وإني لأستبعد أن يكون من طريق غير طريق موسى ابن عمير ! والله أعلم .

ثم تأكدت مما استبعدته بعد أن طبع «المعجم الكبير» للطبراني ، فوجدت الحديث قد أخرجه فيه (٧٦٠٩/١٥٨/٨) عن شيخه الأُشْناني فقال : حدثنا **الحسين بن محمد بن مصعب الأشناني** ـ بالكوفة ـ : ثنا محمد بن عُبَيْدٍ المحاربي : ثنا **موسى بن عمير** عن مكحول عن أبي أمامة به مرفوعاً .

وبهذا الإسناد : أخرجه في «مسند الشاميين» أيضاً (ص٦٥٦) .

وقد كشف لنا هذا الإسناد عن الحقائق الآتية :

الأولى : أن (البخاري) في سند أبي سعد البصري محرَّف من (المحاربي) ! وحينئذ ؛ فمحمد بن عبيد المحاربي ثقة من رجال «التهذيب» ؛ فهو متابع قوي للطائي .

الثانية : أن شيخ الطبراني في «معجمه الكبير» هو غير شيخه في «معجمه الأوسط» ؛ خلافاً لما يوهمه كلام الهيثمي .

---

(١) قد نقل الشيخ - رحمه الله - توثيقه في «الإرواء» (٢٣٩/٦) . (الناشر) .

الثالثة : أن مدار إسناد الحديث ـ عند جميع مخرِّجيه ـ إنما هو على موسى بن عمير ، وقد عرفت أنه شديد الضعف .

٤٧٧٩ ـ (لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشامِ ؛ فإنَّ فيهمُ الأَبْدالَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٢١ ـ ٣٢٢ ط) عن الوليد ابن مسلم ، ومن طريق الطبراني بسنده عن زيد بن أبي الزرقاء قالا : نا ابن لهيعة : حدثني عَيَّاش بن عَبَّاس عن عبدالله بن زُرَيْرٍ قال : قال علي بن أبي طالب : إن رسول الله ﷺ قال :

«تكون في آخر الزمان فتنة ؛ يُخَلَّصُ الناس فيها كما يُخَلَّصُ الذهب في المعدن ـ قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟ ـ ؛ فلا تسبوا أهل الشام ، ولكن سبُّوا شرارهم ؛ فإن منهم الأبدال» .

وليس في رواية الطبراني : قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟

وقال ابن عساكر :

«قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث إلا زيد بن أبي الزرقاء» . هذا وهم من الطبراني ؛ فقد رواه الوليد بن مسلم أيضاً عن ابن لهيعة كما تقدم . ورواه الحارث بن يزيد المصري عن عبدالله بن زرير الغافقي المصري فوقفه على علي ، ولم يرفعه» .

ثم أخرجه ابن عساكر ، وكذا الحاكم (٤/٥٥٣) من طريقين عن الحارث بن يزيد موقوفاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا موقوفاً .

وأما المرفوع ؛ ففيه ابن لهيعة كما تقدم ؛ وهو ضعيف .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٣١٧/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه ابن لهيعة ، وهو لين ، وبقية رجاله ثقات» .

ثم أخرجه ابن عساكر (٣٢٣/١ ط) و(١/٤٧/٤خط) عن الفَرَجِ بن فَضَالة : نا عُرْوة بن رُوَيْمٍ اللَّخْمِيِّ عن رجاء بن حَيْوة عن الحارث بن حَرْمَلٍ عن علي بن أبي طالب قال . . . فذكره موقوفاً عليه بلفظ الترجمة .

والحارث هذا ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٧٢/٢/١) برواية رجاء بن حيوة فقط ، وزاد عليه ابن عساكر جمعاً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(تنبيه) : لما عزاه السيوطي لـ«أوسط الطبراني» عن علي ؛ قال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه عمرو بن واقد ؛ ضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

قلت : وهذا وهم من المناوي رحمه الله ؛ فإن الهيثمي إنما قال ذلك في حديث شهر بن حوشب قال :

لما فتحت مصر ؛ سَبُّوا أهل الشام ، فأخرج عوف بن مالك رأسه من بُرْنُسٍ ثم قال : يا أهل مصر ! لا تسبُّوا أهل الشام ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «فيهم الأبدال ، فبهم تنصرون ، وبهم ترزقون» . قال :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن واقد ، وقد ضعفه جمهور الأئمة ، ووثقه محمد ابن المبارك الصُّوري ، وشهر اختلفوا فيه ، وبقية رجاله ثقات» .

وقد أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢٧٧/١) من طريق الطبراني .

٤٧٨٠ - (لا تَسُبُّوا مُضَرَ ؛ فإنَّهُ كانَ قَدْ أَسْلَمَ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (٥٨/١) بسند صحيح عن عبدالله بن خالد مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف معضل ؛ عبدالله بن خالد : هو الواصبي ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٦/٢/٢) :

«روى عن عبدالله بن الحارث بن هشام عن النبي ﷺ . روى عنه سعيد بن أبي أيوب» ، ولم يزد !

وقال في ترجمة عبدالله بن الحارث هذا :

«المخزومي . روى عن النبي ﷺ ، مرسل» .

فيتلخَّص مما سبق أن عبدالله بن خالد هذا من أتباع التابعين ؛ وأنه مجهول .

وقد روي مسنداً : أورده السيوطي في «الفتاوي» (٤٣٣/٢) عن عثمان بن فائد عن يحيى بن طلحة بن عبيدالله عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق مرفوعاً بلفظ :

«لا تسبُّوا ربيعة ومضر ؛ فإنهما كانا مسلمين» .

أخرجه أبو بكر محمد بن خلف المعروف بـ «وكيع» في «كتاب الغرر من الأخبار» .

قلت : وعثمان بن فائد ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٨١ - (لا تَسْتَضِيئُوا بِنارِ أَهْلِ الشِّرْكِ ، ولا تَنْقُشوا في خَواتيمِكمْ عَرَبِيّاً) .

ضعيف . رواه الطبري (ج٧/ رقم ٧٦٨٥/ صفحة ١٤٠) قال : حدثنا أبو كُرَيْبٍ

ويعقوب بن إبراهيم قالا : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أخبرنا العَوَّام بن حَوْشَبٍ عن **الأزهر ابن راشد** ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . [ثم قال] . قال :

فلم ندر ما ذلك ، حتى أتوا الحسن فسألوه؟ فقال : نعم .

أما قوله : «لا تنقشوا في خواتيمكم عربياً» ، فإنه يقول : لا تنقشوا في خواتيمكم محمداً . وأما قوله : «ولا تستضيئوا بنار أهل الشرك» ؛ فإنه يعني به المشركين ، يقول : لا تستشيروهم في شيءٍ من أموركم . قال : قال الحسن : وتصديق ذلك في كتاب الله ، ثم تلا هذه الآية : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بِطَانةً مِنْ دونكم﴾ .

وأخرج المرفوع منه : النسائي (٢/٢٩٠) ، وأحمد (٣/٩٩) عن هشيم به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير أزهر بن راشد ـ وهو البصري ـ ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وهو الذي اعتمده الحافظ . وقال ابن حبان :

«كان فاحش الوهم» .

٤٧٨٢ ـ (لا تُسْرِفْ ، لا تُسْرِفْ . يَعْني : في الوُضوءِ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/١٦٤) عن بَقِيَّةَ **عن محمد بن الفضل عن أبيه عن سالم عن ابن عمر** قال :

رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتوضأ ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ كذاب .

وأبوه ضعيف .

وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقال البوصيري في «الزوائد» (٢/٣٢) :

«هذا إسناد ضعيف ؛ الفضل بن عطية ضعيف . وابنه كذاب . وبقية مدلس» .

وروى ابن ماجه ، وأحمد أيضاً (٢/٢٢١) من طريق ابن لهيعة عن حُيَيٍّ بن عبدالله المَعَافِريِّ عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ مَرَّ بسعدٍ وهو يتوضأ ، فقال :

«ما هذا السَّرَفُ؟!» . فقال : أفي الوضوء إسراف؟! قال :

«نعم ؛ وإن كنت في نهرٍ جارٍ» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة :

ونحوه حيي بن عبدالله المعافري ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وبهما أعلَّه البوصيري في «الزوائد» أيضاً .

ثم تبيَّن لي ضعف هذا الإعلال ، وأن الحديث حسن الإسناد ، في تحقيق أودعته في الكتاب الآخر : «الصحيحة» ، المجلد السابع منه رقم (٣٢٩٢) .

٤٧٨٣ - (لا تَسْكُنِ الكُفُورَ ؛ فإنَّ ساكِنَ الكُفُورِ كَساكِنِ القُبُورِ . ولا تَأمَّرَنَّ على عَشَرة ؛ فإنَّه مَنْ تأمَّرَ علَى عَشَرَةٍ جاءَ يومَ القيامةِ مَغْلولةً يدهُ إلى عُنُقه ؛ فَكَّهُ الحقُّ أو أَوْبَقَهُ الجَوْرُ) .

موضوع الشطر الثاني . رواه ابن عدي (١/١٧٥) ، وعنه البيهقي في «الشعب»

(١/٤٢٦/٢ ـ ٢) عـن **أبي مهدي سعيد بن سنان** : حدثني راشد بن سعد عن ثوبان مولى رسول الله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«أبو مهدي ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وهو متروك ، ورماهُ الدارقطني وغيره بالوضع ؛ كما في «التقريب» .

لكن تابعه على الشطر الأول من الحديث : صفوان بن عمرو قال : سمعت راشد بن سعد يقول : سمعت ثوبان يقول . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٩ ، ٥٨٠) ، والبيهقي أيضاً من طريق بقية قال : حدثني صفوان . . .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ، وقد صرَّح فيه بقية بالتحديث ، فأمنَّا شبهة تدليسه .

ولهذا ؛ لا ينبغي الاغترار بإيراد ابن الجوزي للحديث في «الموضوعات» (٢/٧٠ ـ ٧١) ؛ فإنه إنما أورده من الطريق الأولى الواهية التي فيها الشطر الثاني ، وحق له ذلك ؛ إلا أنه فاته هذه الطريق للشطر الأول السالمة من العلَّة ! وسبحان من أحاط بكل شيء علماً ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، لا إله إلا هو !

٤٧٨٤ ـ (لا تَشَمُّوا الخُبْزَ كَما تَشَمُّ السِّباعُ)[١] .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٤٨) من طريق **عمر بن أبي حسان** : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا يحيى : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير عمر بن أبي حسان ؛ فلم أجد

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «انظر «التنكيل» (١/٤٧٨)» . **(الناشر)** .

له ترجمة ! وفي «الجرح والتعديل» (١٠٥/١/٣) :

«عمر بن حسان البُرْجُمِيُّ . روى عن . . . روى عنه . . .» .

كذا في الأصل بياض ! فمن المحتمل أن يكون هو .

وروى ابن عدي (١/٣٩٢) عن **المسيَّب بن واضح** : ثنا ابن المبارك عن سفيان عن فُرَاتٍ عن أبي حازم عن عمر عن النبي ﷺ :

أنه كره شمَّ الطعام ، وقال :

«إنما يَشَمُّ السِّباع» . وقال :

«لا أعلم يرويه غير المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ؛ حتى تركه جماعة .

ونسبه أبو داود إلى أنه يضع الحديث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«الطعام» بدل : «الخبز» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، والبيهقي في «الشعب» عن أم سلمة» ! فتعقبه المناوي بقوله :

«قال البيهقي عقب تخريجه : إسناده ضعيف . اهـ . فَحَذْفُ المصنف ذلك من كلامه غير صواب .

وقال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : فيه **عَبَّاد بن كَثِيرٍ الثَّقَفِيُّ** ؛ وكان كذاباً متعمداً . هكذا جزم به» .

٤٧٨٥ ـ (لا تَصْحَبَنَّ أَحَداً لا يَرى لكَ مِنَ الفَضْلِ كَما تَرى لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥/١٠) ، وعنه الديلمي (١٩٩/٤) عن **أبي خزيمة بَكَّار بن شعيب** عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل ابن سعد رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبو خزيمة هذا ؛ قال ابن حبان :

«يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به» .

ثم ساق له هذا الحديث منكراً له عليه .

وهو منكر جدّاً ؛ كما قال الحافظ في «اللسان»[1] .

ثم روى الديلمي (٢٠٢/٤) من طريق **سليمان بن عمرو النَّخَعِي** عن إسحاق ابن عبدالله عن أنس رفعه :

«لا خير للمرء في صحبة من لا يَرى [لك] مثلما تَرى له» .

قلت : والنخعي هذا كذاب وضاع .

٤٧٨٦ ـ (لا تَطْرَحُوا الدُّرَّ في أَفْواهِ الكِلابِ) .

ضعيف جداً . رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٢/٧٣/٦) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسي في «الفوائد» (١/١٠) ، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (ص١٧٣) ، وفي «الأمثال» (١/٩٧ ـ ٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٥٠/٩ و٣١٠/١١) ، والديلمي (١٥٥/٤ ـ ١٥٦) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٩٩/١) عن **يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزَار** ، عن محمد بن جُحَادة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

---

(١) انظر ما تقدم (٥٩٦) ! (الناشر) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن عقبة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«يفتعل الحديث» . وقال ابن معين :

«كذاب ، خبيث ، عدو الله» .

وأما قول المناوي :

«وفيه يحيى بن عقبة بن [أبي] العيزار ؛ كذاب يضع ، لكن شاهده ما قبله ، فهما يتعاضدان» !

فأقول : إن كان يعني بالشاهد الذي قبله ؛ هو ما ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية ابن النجار بهذا اللفظ ؛ إلا أنه قال : «الخنازير» بدل : «الكلاب» : فهو غفلة عن أن الخطيب أخرجه بهذا اللفظ أيضاً في إحدى روايتيه ، والطريق واحد !

وإن كان يعني به ما ذكره المناوي نفسه شاهداً للفظ ابن النجار ؛ فإنه قال عقبه :

«حديث ضعيف جدّاً ، بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، لكن له شاهد عند ابن ماجه عن أنس بلفظ : «واضع العلم عند غير أهله ؛ كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب» . . .» !

قلت : فإن كان يعني هذا الشاهد ؛ فهو غفلة أيضاً منه عما ذكره هو نفسه في غير موضع من «فيضه» أن الشاهد لا يفيد قوة في الضعيف جدّاً أو الموضوع . وهذا إذا كان الشاهد نفسه صالحاً للشهادة ؛ فكيف إذا كان هالكاً كالمشهود له؟! وقد خرجت حديث ابن ماجه في «تخريج المشكاة» (٢١٨) ؛ وبينت هناك أنه ضعيف جدّاً ؛ فراجعه إن شئت .

٤٧٨٧ - (لا تُفَقِّعْ أَصابِعَكَ وأَنْتَ في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٠٦/١) عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث : هو ابن عبدالله الأعور ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٦٢/١) :

«وهو ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم» .

وفي الباب : ما رواه **زَبَّانُ بن فَائِدٍ** أن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله ﷺ مرفوعاً بلفظ :

«الضاحك في الصلاة ، والملتفت ، والمفقِّع أصابعه ؛ بمنزلة واحدة» .

أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) ، والبيهقي (٢٨٩/٢) . وقال :

«معاذ : هو ابن أنس الجهني ، وزبان بن فائد غير قوي» .

ثم روى ابن ماجه (٢٨٩/١ - ٢٩٠) بسنده المتقدم عن علي مرفوعاً :

«لا تُقْعِ بينَ السَّجْدتين» . وفي رواية :

«لا تُقْعِ إقْعاءَ الكَلْبِ» .

والإقعاء بين السجدتين ثابت في السنة العملية ؛ كما بينته في «صفة الصلاة» (ص١٦٢ - الطبعة السابعة) .

وقد جاءت أحاديث يدل مجموعها على ثبوت النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ؛ كما في الرواية الثانية ؛ ومنها حديث أبي هريرة المخرَّج في «صفة الصلاة»

(ص١٦٧) ؛ فيحمل على الإقعاء المشابه لإقعاء الكلب ، فلا يشمل الإقعاء الثابت بين السجدتين ؛ وهو الانتصاب على العقبين ؛ لأنه ليس كإقعاء الكلب ؛ فتنبَّه !

٤٧٨٨ - (نَهى عنْ قَتْلِ الضِّفْدعِ ؛ وقال : نقيقُها تسبيحٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٨/١) ، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» ، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٢٦/٥) ، وابن عدي (٢/٢٩٢) ، وابن عساكر (١/٢٧٠ - مصورة المدينة) - وقالا : «عبدالله» ، لم يقولا : «ابن عمرو» - عن **المسيَّب بن واضح** : ثنا حَجَّاج بن محمد عن شعبة عن قتادة عن زُرَارة بن أوفى عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن شعبة مرفوعاً إلا الحجاج ، تفرد به المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه . ولفظ ابن عدي :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإن . . .» .

وقد عزاه بهذا اللفظ السيوطيُّ للنسائي ، ولم أره في «الصغرى» له ! فلعلّه في «الكبرى» ؛ لكن لم يذكره المزي في «التحفة» .

وله شاهد من حديث عبدالرحمن بن عثمان قال :

ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواءً عمل فيه الضفدع ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع .

أخرجه النسائي (٢/٢٠٢) ، وأحمد (٣/٤٥٣ و٤٩٩) ، وابن عساكر (١٠/ ١/٢٣) عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن خالد

ـ وهو القارظي الكتاني ـ ؛ وهو ثقة ؛ كما قال النسائي وغيره .

وروي بلفظ آخر ، وهو :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإنها مِنْ أكثر مَنْ خَلَقَهُ الله ذِكْراً ، وأَمر بقتل الوَزَغِ في الحلِّ والحرم» .

رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٣٣) عن **سليمان بن أرقم** عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وسليمان بن أرقم متروك .

ثم رأيت الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٣٣٠/٢٥١٠) ؛ وذكر الاختلاف في إسناده ، وذكر عن أبي زرعة أن الأصح : حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي الحكم عن عبدالله بن عمرو .

وأبو الحكم : هو عبدالرحمن بن أبي نُعْم .

قلت : وهو عنده موقوف غير مرفوع ، ولعلَّه الصواب ، أخطأ المسيب فرفعه .

ثم وقفت على الحديث في «مصنف عبدالرزاق» (٤/٤٥٢/٨٤١٨) : عن ابن التيمي عن سعيد عن قتادة قال : سمعت زرارة يحدث عن ابن أبي نُعْم عن عبدالله بن عمر (كذا) موقوفاً .

٤٧٨٩ ـ (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى يُرْفَعَ الرُّكْنُ والقُرآنُ)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (٢٥٥) ، والديلمي (٤/١٧١) عن **ابن لهيعة** : حدثنا **أبو زرعة عمرو بن جابر** عن عبدالله بن عمرو رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وشيخه أبي زرعة .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «ذكره السيوطي عن ابن عمر !» . **(الناشر)** .

٤٧٩٠ - (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى تَكُونَ أَدْنَى مسالِحِ المسلمينَ بِـ(بَوْلاء) . يا عَلي ! يا عَلي ! يا عَلي ! إنَّكُم سَتُقاتلونَ بَنِي الأَصْفَرِ ، ويُقاتِلُهُمُ الذينَ مِنْ بَعْدِكُم ، حَتَّى تَخْرُجَ إليهم رُوقَةُ الإسْلام : أهلُ الحِجاز ؛ الذينَ لا يَخافُونَ في الله لومَةَ لائم ، فَيَفْتَتِحُونَ القُسْطَنْطِينِيَّةَ بالتَّسْبيحِ والتَّكْبيرِ ، فَيُصِيبُونَ غنائِمَ لَمْ يُصِيبُوا مِثْلَها ، حَتى يَقْتَسِمُوا بالأَتْرِسَةِ ، ويأْتي آتٍ فيقولُ : إنَّ المسيحَ قَدْ خرجَ في بِلادِكُمْ ، ألا وهيَ كِذْبَةٌ ، فالآخِذُ نادِمٌ ، والتارِكُ نادِمٌ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/٥٢١) عن أبي يعقوب الحُنَيْنِيّ عن كَثِيرِ ابن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته كثير هذا ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٢٥٠/٢) :

«كذبه الشافعي وأبو داود . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجُّب» .

وأبو يعقوب الحنيني - واسمه إسحاق بن إبراهيم - ضعيف .

لكن تابعه إسماعيل بن أبي أويس : ثنا كثير بن عبدالله . . .

أخرجه الحاكم (٤/٤٨٣) ساكتاً عليه ! وتعقبه الذهبي بقوله :

«قلت : كثير واهٍ» .

٤٧٩١ - (لا تَقُومُ الساعَةُ حَتى يَكونَ الزّهدُ رِوايةً ، والوَرَعُ تَصَنُّعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١١٩) - وعنه الديلمي (٤/١٦٠) - : حُـدثتُ عن محمد بن العباس بن أيوب الأَخْرَمِ قال : ثنا إسماعيل بن بشر بن

منصور السُّلَمي قال : ثنا **يحيى القُرَشِيُّ ثم الزُّبَيْرِيُّ** عن أبي رجاء الجُنْدَيْسَابُوريُّ عن **حسان بن أبي سنان** عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الحسن ، لم يروه عنه مرفوعاً ـ فيما أعلم ـ إلا حسان» .

قلت : وهو غير مشهور بالرواية ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ؛ وقال :

«يروي عن أهل البصرة الحكايات ، لا أحفظ له مسنداً» .

والحسن : هو البصري ؛ مدلس ؛ وقد عنعنه .

ويحيى : هو ابن سليمان القرشي ؛ قال أبو نعيم في حديث آخر له في «الحلية» (٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦) :

«فيه مقال» .

ثم هو منقطع بين أبي نعيم والأخرم .

٤٧٩٢ ـ (لا تُكْثِرْ هَمَّكَ ؛ ما قُدِّرْ يَكُنْ ، وما تُرْزَقْ يَأْتِكَ) .

ضعيف . يرويه عَيَّاش بن عَبَّاس القِتْبَانِيّ عن مالك بن عقبة . وقد اختلف عليه في إسناده على وجوه :

الأول : عن **يحيى بن أيوب** عن عياش بن عباس عن **مالك بن عقبة** عن ابن مسعود مرفوعاً به .

أخرجه أبو القاسم الحُرْفِيُّ في «عشر مجالس من الأمالي» (١/٢٢٢) ، والبيهقي في «الشعب» ـ كما في «فيض القدير» ـ وقال :

«قال العلائي : حديث غريب ، فيه يحيى بن أيوب ؛ احتجا به ، وفيه مقالٌ لجمع» .

الثاني : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن **مالك بن عبدالله** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه اللالكائي في «السنة» (٢/١٣٧/١) من طريق أبي عبدالرحمن المقري قال : ثنا سعيد بن أبي أيوب . . .

وخالفه **أبو مطيع معاوية بن يحيى** فقال : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن جعفر بن عبدالله بن الحكم عن **مالك بن عبدالله المَعَافِرِيِّ** به . . . فأدخل - بين عياش ومالك - : جعفر بن عبدالله .

أخرجه ابن أبي خيثمة ، وابن أبي عاصم في «الوحدان» ، والبغوي . وقال :

«لم يروه غير أبي مطيع ، وهو متروك الحديث» .

ذكره في «الإصابة» .

الثالث : عن ابن لهيعة عن عياش عن **مالك بن عُبَادة** قال :

مر رسول الله ﷺ بعبدالله بن مسعود ، وهو حَزِين ، فقال . . . فذكره .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (ق٣٠٠/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٩٢/٤) .

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من طريق القتباني فقال : عن مالك ابن عبادة الغافِقِيِّ . كما في «الإصابة» .

الرابع : عن نافع بن يزيد : حدثني عياش بن عباس أن **عبدالرحمن بن مالك المَعَافِرِيَّ** حدثه أن جعفر بن عبدالله بن الحكم حدثه عن **خالد بن نافع** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه الديلمي (٤/١٦٧) من طريق **السُّلمي** معلقاً عليه .

قلت : وهذا اضطراب شديد ، والظاهر أنه من الرواة عن عياش بن عباس ؛ فإن هذا ثقة من رجال مسلم ، وليس له رواية عن الصحابة ، وإنما رأى عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ منهم ، فلا بد من إجراء عملية تصفية بين هؤلاء الرواة عنه :

أما الرواية الرابعة ؛ فهي ساقطة الاعتبار ؛ لأنها من طريق السلمي ؛ وهو أبو عبدالرحمن الصوفي المتهم بالوضع ، وهي شديدة الاضطراب ؛ فقد قلبت اسم شيخ مالك إلى عبدالرحمن بن مالك ! وجعلته من مسند خالد بن نافع ، ولم أعرفه !

وأما الرواية الثالثة ؛ ففيها ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ ، وقد سمى والد مالك عبادة .

وأما الرواية الأولى ؛ ففيها يحيى بن أيوب ، وقد عرفت أن فيه مقالاً . وفي «التقريب» :

«صدوق ربما أخطأ» .

وقد سمى والد مالك : عقبة ، وجعله من مسند ابن مسعود !

وأما الرواية الثانية ؛ فهي أصح الروايات عندي ؛ لسلامتها من الطعن ، وسمى والد مالك : عبدالله ، وهو المعافري ؛ كما في رواية أبي مطيع ؛ على شدة ضعفه .

وقد ترجمه الحافظ في «الإصابة» لمالك بن عبدالله المعافري . وقال :

«قال ابن يونس : ذُكِرَ فيمن شهد فتح مصر ، وله رواية عن أبي ذر ، روى عنه أبو قبيل . وقال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ أنه قال . . .» فذكر هذا الحديث ؛ ثم خرجه الحافظ ، وقد نقلته عنه فيما تقدم .

وعلى هذا ؛ فالإسناد منقطع بين عياش ومالك بن عبدالله هذا ؛ لما سبقت الإشارة إليه من عدم ثبوت سماعه من الصحابة .

وفي «الجرح والتعديل» (٢١٣/١/٤) ، و«ثقات ابن حبان» (٢٤٣/١ ـ ط) :

«مالك بن عبدٍ المعافريُّ . يروي المراسيل . روى عنه جعفر بن عبدالله بن الحكم» .

وهذا مطابق للرواية الثانية التي رجَّحناها على الأخريات ؛ إلا أن فيها : «عبدالله» ؛ على الإضافة .

والموضوع ـ بعدُ ـ بحاجة إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فعسى الله أن يتفضل بذلك علينا فيما بعد .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف ؛ لأن مداره على مالك هذا ، فإن كان الصحابي فهو منقطع . وإن كان تابعيّاً فهو مجهول . والله أعلم .

٤٧٩٣ ـ (. . . . .)[1] .

٤٧٩٤ ـ (لا تَكُونُ زاهِداً ؛ حتىَ تَكُونَ مُتَواضِعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٢/٢) من طريق الطبراني ، وابن عدي (٤١٥/٢) كلاهما عن خليفة بن خَيَّاط قال : ثنا **يعقوب بن عبدالله** (وقال الطبراني : ابن يوسف) عن فرقد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«ويعقوب هذا بصري ليس بالمعروف ، ولا أعلم روى عنه غير خليفة بن خياط ، ولا أعرف ليعقوب غيره ؛ عن فرقد ولا عن غيره» . وقال أبو نعيم :

---

(١) كان هنا الحديث (٤٧٩٣) : «لا تكرهوا البنات . . .» ؛ وقد نقله الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى «الصحيحة» (٣٢٠٦) . (الناشر) .

«لا أعلم أحداً رفعه من حديث علقمة إلا فرقداً ، وهو السَّبَخِيُّ البصري» .

قلت : وهو ضعيف .

وقد تحرَّف على الهيثمي (ابن يوسف) إلى : (أبو يوسف) ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (٢٨٥/١٠) :

«رواه الطبراني ، وفيه **يعقوب أبو يوسف** ، وهو كذاب» !

قلت : ويعقوب أبو يوسف الكذاب : هو الأعشى الذي روى عن الأعمش ؛ قال فيه الأزدي :

«كذاب ، رجل سوء» .

ولا علاقة له في هذا الحديث ، وإنما هو يعقوب بن عبدالله ؛ كما في رواية ابن عدي ؛ وفي ترجمته أورد الذهبي حديثه هذا . وقال :

«لا يدرى من هو؟» .

أو يعقوب بن يوسف كما في رواية «الحلية» . وهكذا وقع فيما نقله المناوي عن الهيثمي - والله أعلم - ؛ فإني لم أره في «المعجم الكبير» للطبراني ، وفي النسخة خرم[1] .

وله طريق أخرى : يرويه **عبدالله بن سَلِمَةَ** عن عقبة بن شداد بن أمية قال : سمعت عبدالله بن مسعود رفعه .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧) . وقال :

«ليس يعرف عقبة إلا بهذا . وعبدالله بن سَلِمَةَ منكر الحديث» .

---

(١) هو فيه (١٠٠٤٨) : «يعقوب بن يوسف» ! (الناشر) .

٤٧٩٥ ـ (لا تَلُومونا على حُبِّ زَيْدٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢١٥/٣) عن قيس بن أبي حازم قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

سكت عليه الحاكم ؛ لأنه مرسل غير مسند ، ورجاله ثقات .

٤٧٩٦ ـ (لا تَمْسَحْ يدكَ بثَوبِ مَنْ لا تَكْسُوه) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٤/٢) ، والخطيب (١٩٧/٣ و٣٤٣/١٢) من طريق محمد بن محمد بن محمد بن عمر الواقدي : ثنا أبـي عن الفضل بن الربيع عن المنصور أبي جعفر عن مبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً .

أورده أبو نعيم في ترجمة أبي جعفر هذا . وقال :

«روى أحاديث» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ! وهو مجهول الحال في الرواية ، من الملوك العباسيين .

لكن محمد بن عمر الواقدي متروك .

٤٧٩٧ ـ (لا تُوَلَّهُ والِدَةٌ عَنْ وَلَدِها) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢١١/٤) عن أبي عُتْبَةَ عن مُبَشِّرِ بن عُبَيْدٍ عن قتادة عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مبشر بن عبيد ـ وهو أبو حفص الحمصي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ورماه أحمد بالوضع» .

وأبو عتبة : اسمه أحمد بن الفَرَجِ ؛ قال الذهبي :

«هو وسط ، ضعفه محمد بن عوف الطائي . وقال ابن عدي : لا يحتج به . وقال ابن أبي حاتم : محله الصدق» .

لكن الحديث ذكره السيوطي من رواية البيهقي في «السنن» عن أبي بكر . فقال المناوي :

«قال الحافظ ابن حجر : سنده ضعيف . ورواه أبو عبيدة في «غريب الحديث» مرسلاً من مراسيل الزهري ، ورواية ضعيفة (!)» .

٤٧٩٨ ـ (لا تَيْأَسا مِنَ الخَيْرِ ما تَهَزْهَزَتْ رُؤوسُكما ؛ فإنَّ كلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ أحمرَ ، ليسَ عليه قِشْرةٌ ؛ ثمَّ يَرْزُقُهُ اللهُ ويُعْطِيهِ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢/٥٤١) ، وابن حبان (١٠٨٨) ، وأحمد (٣/٤٦٩) ، وابن سعد (٦/٣٣) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٥٣)[1] بسند صحيح عن الأعمش عن **سَلام بن شُرَحْبِيلَ** عن حَبَّةَ بن خالد وسَوَاءِ بن خالد قالا : قَدِمْنَا على رسول الله ﷺ وهو يبني بناءً له ، فَأَعَنَّاهُ عليه حتى فرغَ منه ، فعلَّمنا ، فكان فيما علَّمنا . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه الطبراني (١/١٧١/٢) ، والواحدي في «تفسيره» (٦٣ ـ ٦٤) .

قلت : وسلام بن شرحبيل ؛ قال الذهبي :

«ما روى عنه سوى الأعمش ، وُثِّقَ» .

---

(١) لم يروِ البخاري منه حديث الترجمة ؛ بل روى القصة فحسب ! (الناشر) .

يشير إلى تضعيف توثيقه ؛ فإنه ما وثقه غير ابن حبان . ولهذا لم يوثِّقه الحافظ ؛ بل قال فيه :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ولهذا ؛ فقد تساهل البوصيري في قوله في «الزوائد» (١/٢٥٦) :

«إسناده صحيح ، ورجاله ثقات» !

٤٧٩٩ - (لا حِمَى في الأَراكِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٤٩) ، والدارمي (٢/٢٦٩) عن فَرَجِ بن سعيد : حدثني عمي **ثابت بن سعيد** عن أبيه عن جده أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ :

أنه سأل رسول الله ﷺ عن حمى الأراك؟ فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقال : أراكةٌ في حِظَاري؟! فقال النبي عليه السلام . . . فذكره أيضاً .

قال فرج : يعني بـ(حِظَاري) : الأرض التي فيها الزرع المحاط عليها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ثابت بن سعيد وأبيه .

وروى أبو داود أيضاً (٢/٤٨) ، والترمذي (١٣٨٠) ، والبيهقي (٦/١٤٩) من طريق **سُمَيٍّ بن قيس** عن **شُمَيْرِ بن عبد المَدَان** عن أبيض بن حمال :

أنه وفد إلى رسول الله ﷺ . . . قال : وسألته عما يحمى من الأراك؟ قال :

«ما لم تنلْهُ خِفَافُ الإبل» .

قلت : وإسناده ضعيف أيضاً ؛ لجهالة سمي وشمير . ولذلك قال الترمذي :

«غريب» .

وهو بظاهره يخالف عموم الحديث الأول .

وروى أبو داود (٤٢/٢) بإسناده الأول عن أبيض بن حَمَّال :

أنه كلم رسول الله ﷺ في الصدقة حين وفد عليه ، فقال :

«يا أخا سبأ ! لا بد من صدقة . . .» الحديث .

ورواه النسائي في «الكبرى» - رواية ابن الأحمر - كما في «النكت الظِّراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر (٨/١) .

٤٨٠٠ - (لا خَيْرَ في الإمارةِ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٦٨/٤ - ١٦٩) عن **ابن لهيعة** : ثنا بَكْر بن سَوَادَةَ عن زياد بن نُعَيْم ، عن حِبَّان بن بُحٍّ الصُّدَائِيِّ صاحب النبي ﷺ أنه قال :

إن قومي كفروا ، فأُخبرت أن النبي ﷺ جهَّز إليهم جيشاً ، فأتيته ، فقلت : إن قومي على الإسلام ، فقال :

«أكذلك؟» . فقلت : نعم . قال : فاتبعته ليلتي إلى الصباح ، فأذَّنت بالصلاة لما أصبحت ، وأعطاني إناءً توضأت منه ، فجعل النبي ﷺ أصابعه في الإناء ، فانفجر عيوناً ، فقال :

«من أراد منكم أن يتوضأ فليتوضأ» . فتوضأت وصليت ، وأمَّرني عليهم ، وأعطاني صدقتهم ، فقام رجل إلى النبي ﷺ فقال : فلان ظلمني ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره . ثم جاء رجل يسأل صدقة ، فقال رسول الله ﷺ :

«إن الصدقة صداع في الرأس ، وحريق في البطن ، أو داء» . فأعطيته صحيفتي أو صحيفة إمرتي وصدقتي . فقال :

«ما شأنك؟!» . فقلت : كيف أقبلها وقد سمعت منك ما سمعت؟! فقال : «هو ما سمعت» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

٤٨٠١ - (لا زَكاةَ في حَجَرٍ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٤٢) ، وعنه البيهقي (١٤٦/٤) عن بقية عن **عمر الكَلاعي** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«عمر بن أبي عمر الكلاعي ليس بالمعروف ، منكر الحديث عن الثقات ، وهذا الحديث غير محفوظ بهذا الإسناد ، ولا أعلم يرويه عنه غير بقية» .

قلت : وهو مدلس . لكنه لم يتفرد به ، فقد قال البيهقي عقبه :

«ورواه أيضاً **عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصي** عن عمرو بن شعيب مرفوعاً . ورواه **محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفاً . ورواة هذا الحديث عن عمرو ؛ كلهم ضعيف» .

٤٨٠٢ - (لا شُفْعَةَ إلا في دارٍ أَوْ عَقارٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (١٠٩/٦) من طريق أبي أسامة عبدالله بن محمد بن أبي أسامة : ثنا **الضَّحَّاك بن حَجْوَةَ بن الضَّحَّاك المَنْبِجِيُّ** : ثنا **أبو حَنِيفة** عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً .

وفي رواية له عن ابن أبي أسامة عن الضحاك عن **عبدالله بن واقد** عن أبي حنيفة به . وقال :

«وهو الصواب ، والإسناد ضعيف» .

قلت : وذلك لسوء حفظ أبي حنيفة .

لكن عبدالله بن واقد ـ الراوي عنه ـ متروك ؛ كما في «التقريب» ، فهو آفته .

بل هو الضحاك بن حجوة ؛ فقد قال الدارقطني :

«كان يضع الحديث» . وقال ابن عدي :

«هو أبو عبدالله المنبجي ، كل رواياته مناكير ؛ إما متناً ، وإما سنداً» .

(تنبيه) : قال المناوي ـ بعد أن نقل تضعيف البيهقي المذكور للحديث ـ :

«وأقرَّه الذهبي عليه . ورواه البزار عن جابر ، قال ابن حجر : بسند جيد» !

فأقول : لم أر حديث جابر المشار إليه في «زوائد البزار» ، ولا في «مجمع الزوائد» ! فالله أعلم .

٤٨٠٣ ـ (لا شُفْعَةَ لِشَرِيكٍ عَلَى شَرِيكٍ إذا سَبَقَهُ بِالشِّراءِ ، ولا لِصَغيرٍ ، ولا لِغَائِبٍ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن ماجه (٢/٩٩ ـ ١٠٠) ، والبيهقي (٦/١٠٨) عن **محمد بن الحارث** عن **محمد بن عبدالرحمن البَيْلَمَانِيِّ** عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

وأورده البيهقي تحت : «باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة» . وقال :

«محمد بن الحارث البصري متروك ، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني ضعيف ؛ ضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث» !

قلت : لو عكس لأصاب ؛ فإن ابن الحارث لم يصل به الأمر إلى الترك ، وإنما

هو ابن البيلماني ، ولذلك قال الحافظ في ابن الحارث .

«ضعيف» . وفي ابن البيلماني :

«ضعيف . وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان» .

والحديث ؛ قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤٧٩) :

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال : هذا حديث منكر . ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة ، وضربنا عليه» .

٤٨٠٤ - (مَنْ يَسوقُ إبِلَنا هذه؟ فقامَ رجلٌ . فقال : ما اسْمُكَ؟ قال : فُلانٌ . قال : اجْلِس . ثمَّ قامَ آخَرُ فقالَ : أنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قالَ : فُلانٌ . قالَ : اجْلس . ثُمّ قام آخر فقالَ : أَنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قال : ناجية ، قال : أَنْتَ لَها فَسُقْها) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٢) ، والحاكم (٤/٢٧٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٥٣/٨٨٦) من طريق سَلْمِ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **حَمَلُ بن بشير بن أبي حَدْرَد** : حدثني **عمي** عن أبي حدرد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : حمل هذا مجهول ، لم يرو عنه إلا ابن قتيبة هذا ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٤٤) . ولذا قال الذهبي نفسه في كتابه «الميزان» :

«لا يعرف» .

وعمه ؛ لم أعرفه !

وظاهر كلام الهيثمي أنه عرفه كالراوي عنه ؛ فقد قال في «المجمع» (٤٧/٨) :

«رواه الطبراني من طريق حمل بن بشير عن عمه ، ولم أرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً» .

قلت : فمفهومه أنه رآهما ـ كما رأيت أنا حملاً ـ ؛ ولكنه لم يرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً ! وعليه ففيه نظر من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يستقيم كلامه في خصوص (حمل) ؛ فقد ذكره ابن حبان كما تقدم ، ومن عادته أنه يعتد بتوثيقه ؛ إلا أن يكون لم يرَهُ فيه ، وهذا مما أستبعده ؛ لأنه ذكره في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» ! فالله أعلم .

والأخرى : أنّ عمّ حمل ؛ قد أورده الحافظ ابن حجر في آخر «التهذيب» ، باب المبهمات ، فقال (٣٦٦/١٢) :

«لعلّ اسم عمِّه عبدالله بن أبي حدرد» .

ثمَّ إنه أورده كذلك في «التقريب» ، لكنه جزم به مسقطاً حرف الترجّي (لعلّ) ! وهذا مما أستبعده جداً ؛ لأن عبدالله بن أبي حدرد قد أوردوه في «الصحابة» ، مثل ابن أبي حاتم وابن حبان (٢٣١/٣) ، ومن قبلهما البخاري في «التاريخ» (٧٥/١/٣) ؛ وظاهر صنيعه أنه هو أبو حدرد نفسه !

وطوّل ترجمته الحافظ في «الإصابة» (٢٩٤/٢ ـ ٢٩٦) ، وفيها اختلاف واضطراب ؛ من الصعب استخلاص الصواب منه بيسر ! لكن المهم أننا لم نر أحداً ذكر راوياً آخر شارك هذا الصحابي في اسمه واسم أبيه ، وهو عم حمل هذا ، فهو إذن مجهول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٨٠٥ - (لا صَلاةَ لِمُلْتَفِتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (١/٢١٩/٦٩) : حدثنا عبدان بن أحمد قال : حدثنا **محمد بن جامع العَطَّار** قال : حدثنا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **الصَّلْتُ ابن يحيى** عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن يوسف بن عبدالله بن سَلامٍ عن أبيه مرفوعاً .

ثم رواه - وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢٤٣/٧ - ٢٤٤) - من طريق محمد بن بشار عن سلم بن قتيبة عن **الصلت بن طَرِيفٍ** عن رجل عن ابن أبي مليكة به . وقال أبو نعيم :

«لم نكتبه من حديث مسعر متصلاً إلا من حديث أبي قتيبة الشَّعِيرِيِّ» .

قلت : وهو سلم بن قتيبة ؛ وهو ثقة من رجال البخاري .

لكن الصلت بن طريف ؛ قال الذهبي :

«مستور . قال الدارقطني : والحديث مضطرب (يعني : هذا) . وقال ابن القطان : والصلت لا يعرف حاله» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

وخالف محمد بن جامع العطار في روايته عن سلم عنه ، فقال : الصلت بن يحيى ! وأسقط الرجل بينه وبين ابن أبي مليكة ؛ كما في الرواية الأولى .

ولعله الاضطراب - أو من الاضطراب - الذي أشار إليه الدارقطني فيما نقلته عنه آنفاً .

والصلت بن يحيى ؛ قال الأزدي :

«ضعيف لا يصح حديثه» .

والعطار ضعيف .

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به ؛ قال الهيثمي (٢/٨٠) :

«رواه الطبراني في الكبير ، وفيه **عطاء بن عَجْلان** ؛ وهو ضعيف» !

قلت : بل هو شرٌّ من ذلك ؛ قال الحافظ :

«متروك ؛ بل أطلق عليه ابن مَعِين والفَلاس وغيرهما الكذبَ» .

قلت : ولذلك ؛ فحديثه لا يصلح للاستشهاد به ؛ لشدة ضعفه .

ثم ذكره من حديثه بلفظ :

«من قام في الصلاة فالتفت ؛ ردَّ الله عليه صلاته» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **يوسف بن عطية** ، وهو ضعيف» !

قلت : بل هو متروك أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

٤٨٠٦ - (لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ ، ولا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْـهِ ، ولا صـلاةَ لِمَنْ لا يُصَلِّي على النَّبِيِّ ، ولا صـلاةَ لِمَنْ لَمْ يُحِبَّ الأَنْصارَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/١٥٨) عن **عبدالمهيمن بن عباس بن سهل ابن سعد الساعدي** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (٢/٣١) :

« . . لاتفاقهم على ضعف عبدالمهيمن» .

قلت : وضعفه البخاري جدّاً ؛ فقال :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

لكن ذكر البوصيري أنه تابعه عليه **ابن أخي عبدالمهيمن** : عند الطبراني في «المعجم الكبير» ، وسكت عليه .

وأقول : أخو عبدالمهيمن : اسمه **أُبَيٌّ** ؛ وهو ضعيف أيضاً .

أما ابنه فلم أعرفه ! ثم بدا لي أن لفظة (ابن) مقحمة ؛ والصواب حذفها ؛ فالمتابع هو أُبي بن عباس نفسه ، كذلك هو عند الطبراني (٥٦٩٩) .

وأخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (ق٩٦/١) ، وابن شاهين في «الترغيب» من طريق أخرى عن عبد المهيمن به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ولا يؤمن بالله إلا من يؤمن بي ، ولا يؤمن بي مَنْ لا يحب الأنصار» بدل قوله :

«ولا صلاة لمن لا يصلي . . .» .

وأما الجملة الأولى والثانية منه ؛ فهما ثابتتان في أحاديث أخرى .

والحديث ؛ أخرجه الحاكم (٦٠/٤) من طريق **عبيدالله بن سعيد بن كَثِيرِ بن عُفَيْرٍ** : ثنا أبي : ثنا سليمان بن بلال ، عن أبي ثِفَالٍ المُرِّيِّ قال : سمعت رَبَاح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان يقول : حدثتني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته عبيدالله بن سعيد ؛ قال ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

وغمزه ابن عدي .

وذِكْرُهُ سماعَ أسماء بنت سعيد منه ﷺ منكر جدّاً ! فالحديث رواه غير واحد عن أبي ثِفال به عنها عن أبيها قال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكر بعضه . أخرجه الترمذي (٢٥ ، ٢٦) ، وغيره .

٤٨٠٧ ـ (لا طَلاقَ إلا لِعِدَّةٍ ، ولا عِتْقَ إلا لِوَجْهِ اللهِ تَعالى) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٠٣/٢) : حدثنا **أحمد ابن سعيد بن فَرْقَدٍ الجُدِّيّ** : نا أبو حُمَةَ محمد بن يوسف : نا **عبدالله بن محمد ابن عبدالله بن زيد** قال : سمعت **محمد بن عبدالله بن طاوس** عن أبيه عن جده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره هكذا ولم يرفعه !

وأقول : لعل الرفع سقط من الناسخ ؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٣٦) مرفوعاً . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه أحمد بن سعيد بن فرقد ، وهو ضعيف» .

قلت : اتهمه الذهبي بوضع حديث الطير .

وعبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد ، وشيخه محمد بن عبدالله بن طاوس ؛ كلاهما :

«مقبول» عند الحافظ .

٤٨٠٨ ـ (لا عَدْوَى ، ولا طِيَرَةَ ، ولا هامَةَ . فقامَ إليهِ رجلٌ فقالَ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ البَعيرَ يكونُ به الجَرَبُ فَتَجْرَبُ الإبِلُ؟! قال : ذلِكَ القَدَرُ ، فَمَنْ أَجْرَبَ الأوَّلَ؟!) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٣٦٣) ، وأحمد (٢/٢٤ ـ ٢٥) عن **أبي جَنَابٍ**

عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي جناب - واسمه يحيى بن أبي حية - ؛ كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق٢١٥/١) .

قلت : وأبوه مجهول .

والحديث صحيح دون قوله : «ذلك القدر» ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد سبق برقم (٧٨٢) من «الصحيحة» .

ولقوله : «لا عدوى ولا طيرة» طريق أخرى عن ابن عمر في «الصحيحين» أيضاً ؛ ومضى برقم (٧٨٨) من «الصحيحة» .

٤٨٠٩ - (لا قَليلَ مِنْ أَذى الجارِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧/١٠) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أحمد بن رِشْدِين : ثنا أحمد بن أبي الحَوَارِي : ثنا الوليد : ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته أحمد بن رشدين - وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري - ؛ قال ابن عدي :

«كذبوه ، وأُنْكِرَتْ عليه أشياء» .

ذكره في «الميزان» ، وساق له حديثاً آخر ، قال :

«إنه من أباطيله» .

وسليمان بن أحمد : هو الطبراني . وقد عزاه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٠/٨) . وقال :

«ورجاله ثقات» !

كذا قال ! وكأنه اعتمد في ذلك على توثيق مسلمة لابن رشدين ، ولم يوثقه غيره ؛ وكأنه لم يتبيَّن له جرحه !

٤٨١٠ - (لا كَبِيرَةَ معَ الاسْتِغْفارِ ، ولا صَغِيرةَ معَ الإصْرارِ) .

منكر . رواه القاضي أبو الحسين بن المُهْتَدِي في «المشيخة» (١/١٩٨/٢) ، والقضاعي (٢/٧٢) ، والديلمي (٢٠٨/٤) عن سعيد بن سليمان عن **أبي شيبة الخراساني** عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو شيبة الخراساني نكرة لا يعرف ؛ قال الذهبي في «كنى الميزان» :

«أتى بخبر منكر ، رواه سَعْدَوَيْهِ . . .» ثم ذكر هذا الخبر .

وسعدويه : لقب سعيد بن سليمان الضَّبِّيِّ الواسطي الحافظ ، الذي في سند هذا الحديث .

ورواه البيهقي في «الشعب» (٧٢٦٨/٤٥٦/٥) بسند آخر عن ابن عباس موقوفاً .

ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين قيس بن سعد (وهو المكي) **قال** : قال ابن عباس .

ثم أخرج الديلمي من طريق **عبدالله بن محمد الخطيب الدربيسي** (لم أقرأ هذه اللفظة من وراء القارئة إلا هكذا)[1] : أخبرنا **ابن حانة** : حدثنا البغوي : حدثنا

---

(١) هو : عبدالله بن محمد بن عبدالله الخطيب الصَّرِيفيني ؛ ثقة مترجم في «السير» (٣٣٠/١٨) . (الناشر) .

خلف بن هشام : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس رفعه مثله .

قلت : وابن حانة ؛ لم أعرفه ، ولم يُقْرَأْ معي إلا هكذا[1] !

وعبدالله بن محمد الخطيب ؛ لم أعرفه أيضاً ! ويحتمل أنه الذي في «تاريخ بغداد» (١٠/١٢٦) :

«عبدالله بن محمد أبو بكر الخطيب ، من أهل سُرَّ مَنْ رأى . حدث عن أحمد ابن صالح الوَزَّان . روى عنه علي بن أحمد بن محمد بن يوسف السَّامرِّيُّ القاضي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

وكأن الحافظ السخاوي - لِوُعُورة هذا الإسناد - قال في «المقاصد الحسنة» (ص٤٦٧) :

«وينظر سنده» !

وعلق عليه الشيخ عبدالله محمد الصديق الغماري بقوله :

«نظرت سنده ، فوجدت فيه راوياً مجهولاً» .

قلت : ولم يسمِّه ، ولعله يعني الخطيب المذكور أو شيخه ! والله أعلم .

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ :

«ما كبيرةٌ بكبيرةٍ مع الاستغفار ، ولا صغيرةٌ بصغيرةٍ مع الإصرار» . وقال :

«رواه ابن عساكر عن عائشة» . زاد في «الجامع الكبير» :

---

(١) هو : أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن حَبَابَةَ البَزَّاز ؛ ثقة مترجم في «السير» (١٦/٥٤٨) . (الناشر) .

«وفيه **إسحاق بن بشر**، متروك» . وقال المناوي :

«إسناد ضعيف ، لكن للحديث شواهد» !

كذا قال ! وهو مردود من ناحيتين :

الأولى : أن إسناده أسوأ حالاً مما ذكر ؛ فقد قال الحافظ السخاوي :

«ورواه إسحاق بن بشر أبو حذيفة في «المبتدأ» عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وإسحاق حديثه منكر» .

قلت : بل هو أسوأ حالاً ؛ فقد كذبه موسى بن هارون وأبو زرعة . وقال الدارقطني :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

والأخرى : أن الشواهد إنما تعطي الحديث قوة ، إذا كان الضعف فيها من جهة سوء الحفظ في رواتها ، مع ثبوت عدالتهم وصدقهم .

وليس الشأن كذلك في هذه الشواهد التي أشار إليها ، وقد خرجتها لك ، ولا سيّما إسناد عائشة ؛ ففيه ذاك الكذاب !

قلت : وقد تقدم تخريج حديث ابن عباس من رواية الطبراني في «الدعاء» بنحوه ، برقم (٤٤٧٤) ؛ وهنا فوائد ليست هناك[١] .

٤٨١١ - (لا وَباءَ معَ السَّيْفِ ، ولا نَجاءَ معَ الجَرادِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في «الفوائد» (١/١١٤) عن **سَلْمِ بن سالم** : ثنا **أبو المغيرة - يعني : الجوزجاني** ؛ وهو **محمد بن مالك** - عن البراء بن عازب رفعه .

---

(١) وخرَّجه الشيخ - رحمه الله - فيما سيأتي برقم (٥٥٥١) من حديث أبي هريرة **(الناشر)** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سلم بن سالم ـ وهو البَلْخِيُّ الزاهد ـ ؛ وهو متهم ، كما سبق بيانه في الحديث (٢٣٣) .

ومحمد بن مالك صدوق يخطئ ، كما في «التقريب» .

٤٨١٢ ـ (اغْزوا قَزْوينَ ؛ فإنَّهُ مِنْ أَعلى أَبْوابِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٢) من طريق عبدالرحمن ابن أبي حاتم : ثنا أبو زرعة : حدثنا أبو نعيم : ثنا بَشِيرُ بن سلمان قال : حدثني رجل قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا الحديث ـ على إرساله ـ ؛ قال أبو زرعة : ليس في قزوين حديث أصح منه . وبشير بن سلمان : هو أبو إسماعيل الهندي (كذا) الكوفي ، يروي عن مجاهد وعكرمة . . . وقد أخرج عنه مسلم . . . ويروى هذا الحديث عن بشير بن سلمان عن أبي السَّرِيِّ عن رجل ـ نسي أبو السري اسمه ـ عن النبي ﷺ . ومن هذه الطريق رواه الخطيب البغدادي» .

٤٨١٣ ـ (شَكَوْنَا إلى رسولِ اللهِ ﷺ شِدَّةَ الحَرِّ في جِباهِنا وأَكُفِّنا ، فَلَمْ يُشْكِنَا) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي (١٠٧/٢) من طريق مُعَلَّى بن أَسَدٍ : ثنا وُهَيْبُ بن خالد عن محمد بن جَحَادة عن سليمان بن أبي هند عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به .

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٤١/٢/٢) من طريق حبان : نا وهيب به مختصراً دون قوله :

في جباهنا وأكُفِّنا .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سليمان هذا ؛ فهو مجهول الحال ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١/١٤٨) :

«روى عن سالم بن عبدالله . روى عنه إسماعيل بن سُمَيْعٍ ، ومحمد بن جحادة» .

قلت : فهو - إلى جهالته - لم يصرِّح بسماعه من خباب ، فلم يثبت أنه تابعي ؛ فالانقطاع محتمل .

فإن قيل : فقد جاء الحديث من رواية زكريا بن أبي زائدة **عن أبي إسحاق** عن سعيد بن وهب عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به حرفيّاً ؛ إلا أنه قال :

«الرمضاء» بدل : «الحر» .

أخرجه البيهقي (٢/١٠٥) !

فأقول : نعم ، ولكنه معلول بعلَّتين :

الأولى : التدليس .

والأخرى : الاختلاط .

أما الأولى ؛ فمن زكريا بن أبي زائدة ؛ فإنه - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين - ؛ فقد قال الحافظ :

«كان يدلس ، وسماعه من أبي إسحاق متأخّر» .

والأخرى ؛ من أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعِيُّ - ؛ فإنه كان

اختلط بآخره كما في «التقريب» ، وقد سمع منه زكريا بن أبي زائدة بعد اختلاطه ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم .

وإذا عرفت هذا ؛ فقول النووي ـ رحمه الله ـ في «المجموع» (٣٩٦/٣) :

«إسناده جيد» !

فهو غير جيد ؛ لا سيَّما وله علَّة أخرى وهي المخالفة ؛ فقد روى الحديثَ جماعةٌ من الثقات عن أبي إسحاق ، فلم يذكروا فيه الزيادة السابقة :

في جباهنا وأكفِّنا .

فإليك تخريج أحاديثهم :

الأول : شعبة قال : حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن وهب به .

أخرجه الطيالسي (٢٧٣/٧٠/١) ، وأحمد (١٠٨/٥ ، ١١٠) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣٤٥/١) .

الثاني : سفيان الثوري : ثنا أبو إسحاق به .

أخرجه أبو عوانة ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٠٩/١) .

وشعبة والثوري ؛ سمعا من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، فروايتهما عنه هي العمدة .

الثالث : زهير ـ وهو ابن معاوية ـ : حدثنا أبو إسحاق به .

قال زهير : قلت لأبي إسحاق : أفي الظهر؟ قال : نعم . قلت : أفي تعجيلها؟ قال : نعم .

أخرجه مسلم (٢/١٠٩) ، والنسائي (١/٨٦) ، والبيهقي (١/٤٣٨) .

الرابع : أبو الأحوص سَلام بن سُلَيْمٍ عن أبي إسحاق به .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٢٣) ، وعنه مسلم .

الخامس : زياد بن خَيْثَمَةَ عن أبي إسحاق به ؛ وزاد :

قال أبو إسحاق : كان يعجّل الظهر ؛ فيشتد عليهم الحر .

أخرجه الطحاوي .

السادس : يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق قال : حدثني سعيد بن وهب به ؛ وزاد :

وقال : «إذا زالت الشمس فصلُّوا» .

أخرجه البيهقي ، والطحاوي ؛ إلا أنه لم يسق لفظه .

ورجاله ثقات ؛ فهو إسناد صحيح ؛ لولا أن يونس بن أبي إسحاق سمع من جده أبي إسحاق بعد الاختلاط .

السابع : الأعمش قال : ثنا أبو إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّبٍ ـ أو مَنْ هو مثله مِنْ أصحابه ـ : قال خباب . . . فذكره .

أخرجه الطحاوي ، وابن ماجه (١/٢٣١) ؛ إلا أنه لم يذكر قوله :

أو من هو مثله من أصحابه .

وإني لأظن أنه يعني ـ بهذا القول ـ سعيد بن وهب الذي في الطرق السابقة .

وبالجملة ؛ فهذه الطرق كلها تؤكد أن ذكر الجِباهِ والأَكُفّ ـ في حديث خباب ـ

منكر غير معروف ولا ثابت .

ويؤيِّد ذلك : حديث معاوية بن هشام عن سفيان عن **زيد بن جُبَيْرَةَ** عن خِشْفِ بن مالك عن أبيه عن عبدالله بن مسعود قال . . . فذكره مثل حديث زكريا عن خباب .

أخرجه ابن ماجه .

لكن زيد بن جبيرة متروك ؛ فلا يستشهد به .

والخلاصة : أن ذكر الجِباهِ والأَكُفِّ في الحديث لا يصح .

وبذلك تضعف حجة الرافعي وغيره من الشافعية الذين استدلوا بالحديث على أن السجود على حائل دون الجبهة لا يجزئ ! وأما قول النووي عقب الحديث :

«وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث لوجوب كشف الجبهة ، وقال : هذا ورد في الإبراد ! وهذا الاعتراض ضعيف ؛ لأنهم شَكَوْا حَرَّ الرَّمْضَاء في جباههم وأكفِّهم ، ولو كان الكشف غير واجب لقيل لهم : استروها ، فلما لم يقل ذلك ؛ دلَّ على أنه لا بد من كشفها» !!

فأقول : هذا التضعيف هو الضعيف ، بل هو باطل ! وبيانه من وجوه :

الأول : أنه مبني على ثبوت ذكر الجبهة في الحديث ؛ وهو غير ثابت ؛ كما عرفته من التحقيق السابق ، فسقط الاستدلال به من أصله .

الثاني : أن الحديث لو كان الاستدلال به على ما ذكروا ؛ للزمهم القول بوجوب السجود على الكفَّين دون حائل أيضاً ؛ لأنهما قد ذكرا فيه مع الجبهة كما سبق !

وهم لا يقولون بذلك ، على ما هو الصحيح عندهم ، وهو المنصوص في عامة كتب الشافعي كما قال النووي (٤٠٤/٣) . فثبت أن الحديث لا يدل على الوجوب المزعوم ، وهذا على فرض ثبوته ، فكيف وهو غير ثابت؟!

الثالث : أنه ثبت عن أنس أنه قال :

كنا إذا صلينا مع النبي ﷺ ؛ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر مكان السجود .

أخرجه الشيخان ، والبيهقي (١٠٦/٢) ـ واللفظ له ـ .

وأما حمل الشافعية هذا الحديث على الثوب المنفصل عن المصلي ـ كما فعل البيهقي والنووي ـ ؛ فهو ضعيف مخالف لظاهر قوله :

طرف الثوب ! لأن المتبادر منه أنه الثوب المتّصل به ؛ لا سيّما وهم في المسجد وليس فيه فرش ، مع أن الغالب من حالهم قلة الثياب ، وأنه ليس لأحدهم إلا ثوبه المتصل به .

الرابع : قال الحسن البصري :

كان أصحاب النبي ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦٦/١) ، والبيهقي (١٠٦/٢) .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وقول البيهقي :

«يحتمل أن يكون أراد : يسجد الرجل منهم على عمامته وجبهته» !!

رده ابن التركماني بقوله :

«قلت : هذه زيادة من غير دليل ؛ إذ لا ذكر للجبهة» .

وجملة القول ؛ أنه لا دليل على عدم جواز السجود على حائل متَّصل ؛ لا سيّما والأدلة كثيرة جداً على جواز السجود على حائل منفصل ، كالبساط والحصير ونحو ذلك ؛ مما يفصل بين الجبهة والأرض ، والتفرقة بين الحائل المتَّصل والحائل المنفصل من الثياب - مع أنه لا دليل عليه في النقل - ؛ فهو مع ذلك مما لا يشهد النظر السليم بصحته ؛ لأنه إن كان الغرض إنما هو مباشرة الأرض بالسجود مبالغة في الخضوع لله تعالى ؛ فهو غير حاصل بالحائل المنفصل أيضاً .

فإن قيل : إذا لم تثبت الزيادة المذكورة في الحديث ؛ فما هو المقصود من الحديث بعد إسقاط الزيادة منه؟

والجواب : ما جاء في «النهاية» لابن الأثير - بعد أن ذكر الحديث - :

«أي : شَكَوْا إليه حر الشمس وما يصيب أقدامهم منه إذا خرجوا إلى صلاة الظهر ، وسألوه تأخيرها قليلاً (فلم يُشْكِهِمْ) ؛ أي : لم يُجِبْهم إلى ذلك ، ولم يُزِل شكواهم ، يقال : أشكيت الرجل : إذا أزلت شكواه ، وإذا حملته على الشكوى . وهذا الحديث يذكر في مواقيت الصلاة ؛ لأجل قول أبي إسحاق - أحد رواته - وقيل له : في تعجيلها؟ فقال : نعم .

والفقهاء يذكرونه في السجود ؛ فإنهم كانوا يضعون أطراف ثيابهم تحت جباههم في السجود من شدة الحر ، فَنُهُوا عن ذلك» !!

كذا قال ! وردَّه أبو الحسن السندي بقوله :

«قلت : وهذا التأويل بعيد ، والثابت أنهم كانوا يسجدون على طرف الثوب . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون هذا قبل أن يأمرهم بالإبراد ، ويحتمل أنهم طلبوا

منه زيادة تأخير الظهر على وقت الإبراد ، فلم يجبهم إلى ذلك . وقيل : معناه : فلم يُشْكِنَا ؛ أي : لم يُحْوِجْنَا إلى الشكوى ، ورخّص لنا في الإبراد . وعلى هذا يظهر التوفيق بين الأحاديث» .

٤٨١٤ ـ (لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم في الماءِ النَّاقِعِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٤٣/١) عن ابن أبي فَرْوَةَ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن أبي فروة : اسمه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

٤٨١٥ ـ (لا يَجْمَعُ اللهُ في جَوفِ رَجُلٍ غُباراً في سَبيلِ اللهِ ودُخَانَ جَهنَّمَ . ومَنِ اغْبَرَّتْ قَدَماهُ في سبيلِ اللهِ ؛ حَرَّمَ اللهُ سائرَ جَسَدِهِ على النَّارِ . ومَنْ صامَ يوماً في سَبيلِ اللهِ ؛ باعَدَ اللهُ عَنْهُ النَّارَ مَسيرةَ ألفِ سنةٍ للراكبِ المُسْتَعْجِلِ . ومَنْ جُرِحَ جِراحَةً في سبيلِ اللهِ ؛ خُتِمَ لهُ بخاتَمِ الشُّهداءِ ؛ له نورٌ يوم القيامةِ ، لَوْنُها مِثْلُ لَوْنِ الزَّعْفرانِ ، وريحُها مِثْلُ رِيحِ المِسْكِ ، يَعْرِفُهُ بها الأَوَّلونَ والآخرونَ ، يَقولونَ : فلانٌ عليهِ طابَعُ الشهداءِ . ومَنْ قاتَلَ في سبيلِ اللهِ فُوَاقَ ناقةٍ ؛ وجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٤٤٣/٦ ـ ٤٤٤) عن خالد بن دُرَيْكٍ عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع بين خالد بن دريك

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الترغيب»» . (الناشر) .

وأبي الدرداء ، فقد جزم المزِّي والحافظ بأن ابن دريك لم يدرك ابن عمر ؛ مع أنه توفي سنة (٧٣) ، وبالأحرى أن لا يدرك أبا الدرداء الذي توفي قبيل وفاة عثمان التي كانت سنة (٣٥) ، فالحديث من أجل هذا منقطع ضعيف .

ولذلك أعل المنذري (٢/١٦٧) ، والهيثمي (٥/٢٨٥) الحديث بالانقطاع .

وقد وهما في الجملة الثانية منه فقالا :

«ومن اغبرت قدماه في سبيل الله ؛ باعد الله منه النار يوم القيامة مسيرة ألف عام للراكب المستعجل» ! ولم يذكرا قضية الصيام ، وجعلا الفضل الوارد فيه لمن اغبرت قدماه !

واعلم أن بعض هذه الجمل المذكورة في الحديث صحَّت في أحاديث متفرقة :

فالجملة الأولى ؛ صحَّت من حديث أبي هريرة : عند النسائي (٢/٥٥) ، وغيره .

والجملة الثانية ؛ في «صحيح البخاري» (٢/٣١٢ و٦/٢٣) من حديث عبدالرحمن بن جَبْرٍ .

والجملة الأخيرة ؛ صحت عن معاذ عند أبي داود (١/٣٩٩) ، والترمذي (٣/١٥) .

وله عند الترمذي شاهد من حديث أبي هريرة ـ وحسنه ـ .

٤٨١٦ ـ (والذي نَفْسي بِيَدِهِ ! لا يَدْخُلُ الجنَّةَ إلا رَحِيمٌ . قالوا : كلُّنا رُحَماءُ؟! قال : ليسَ بِرَحْمَةِ أَحَدِكُم خُوَيْصتَهُ ، حتى يَرْحَمَ النَّاسَ) .

ضعيف . أخرجه المروزي في «زوائد الزهد» (٩٩٠) : ثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا يونس عن الحسن **قال** : قال نبي الله ﷺ . . . فذكره .

قال إسماعيل : قال يونس بيده ؛ كأنه يريد العامة .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكنه مرسل ؛ لأن الحسن :

هو البصري ؛ وهو كثير الإرسال والتدليس .

والحديث ؛ أورد منه السيوطي قوله :

«لا يدخل الجنة إلا رحيم» . وقال :

«هب ـ عن أنس» .

ولم يتكلم عليه المناوي بشيء ! ولعله عند البيهقي في «الشعب» من طريق الحسن عن أنس ، فإذا كان كذلك ؛ فهو معلول بالانقطاع ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

٤٨١٧ ـ (لا يُعْدَلُ بِالرِّعَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥١٩) عن عبدالله بن جَعْفَرِ المَخْرَمِيِّ عن محمد ابن عبدالرحمن بن نُبَيْهٍ عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

ذُكِرَ رجل عند النبي ﷺ بعبادة واجتهاد ، وذكر عنده آخر بِرِعَةٍ . فقال النبي ﷺ . . . فذكره . وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

قلت : ابن نبيه هذا مجهول العين ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي :

«ما روى عنه سوى عبدالله بن جعفر المخرمي» .

٤٨١٨ ـ (لا يَغْتَسلَنَّ أَحَدُكُمْ في فَلاةٍ أو سَطْحٍ لا يُواريهِ شَيْءٌ ، ولا يقولَنَّ أحَدُكُم : إني لا أَرى أحداً ؛ فإنّهُ إنْ كانَ لا يَرى ؛ فإنَّه يُرَى) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢/٨٢) عن عبدالرحمن بن عثمان : ثنا الحسن

ابن عُمَارة : حدثنا المِنْهَال بن عمرو عن أبي عُبَيْدة بن عبدالله عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ وفيه ثلاث علل :

١ ـ أبو عبيدة ؛ لم يسمع من أبيه ابن مسعود .

٢ ـ الحسن بن عمارة ؛ قال الحافظ :

«متروك» . بل قال الإمام أحمد :

«كان منكر الحديث ، وأحاديثه موضوعة» .

٣ ـ عبدالرحمن بن عثمان ـ وهو البَكْرَاوِيُّ ـ ضعيف .

لكن تابعه عبدالحميد أبو يحيى الحِمَّاني : ثنا **الحسن بن عمارة** به .

أخرجه ابن ماجه (٦١٥) .

فالعلَّة مِمَّن فوقه .

٤٨١٩ ـ (لا يَقُولَنَّ أحدُكم : إنِّي صُمْتُ رمضانَ كُلَّهُ ، قُمْتُهُ كُلَّهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٧٩) ، والنسائي (١/٣٠٠) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢١٤) ، وكذا ابن حبان (٩١٥) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١/١٦/٢) ، وأحمد (٥/٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢) من طريقين عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً . قال :

فلا أدري ؛ أَكَرِهَ التزكية ، أو قال :

«لا بُدَّ من نومةٍ أو رَقْدَةٍ»؟!

قلت : ورجاله ثقات ؛ إلا أن الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعنه عندهم جميعاً .

وللحديث شاهد من رواية **نَاشِبِ بن عمرو** : ثنا مقاتل بن حَيَّان عن الضحاك ابن مزاحم عن ابن عمرو مرفوعاً به ، وزاد :

«وصنعت في رمضان كذا وكذا ؛ فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل العِظام ، ولكن قولوا : (شهر رمضان) ؛ كما قال ربكم عز وجل في كتابه» .

أخرجه تَمَّام الرازي في «الفوائد» (٢/٣٩) .

ولكنه واهٍ جداً ؛ ناشب بن عمرو ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني :

«ضعيف» .

٤٨٢٠ ـ (لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٦٧٤) عن **عيسى بن ميمون الأنصاري** عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً . وقال مضعفاً :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته عيسى بن ميمون هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف» .

قلت : وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال الذهبي في «المغني» :

«قال عبدالرحمن بن مهدي : استعديت عليه ، وقلت : ما هذه الأحاديث التي

تروي عن القاسم عن عائشة؟! فقال : لا أعود . قال البخاري : منكر الحديث» .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى مثل هذه في الوهاء : يرويه **يوسف بن خالد** : ثنا موسى المكي عن موسى بن طلحة عن عائشة بنت سعد عن عائشة به .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق٢/٢١٧) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٣٣١/٩) : ثنا زكريا بن يحيى الرقاشي : ثنا يوسف بن خالد . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن خالد - وهو السَّمْتِيُّ - ؛ قال الحافظ : «تركوه . وكذبه ابن معين» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣١٨/١) من طريق أخرى عن عيسى بن ميمون .

وقد روي من حديث عتبة بن غزوان نحوه مرفوعاً .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٥٥) .

لكن إسناده ضعيف جداً ؛ كما بينته في التعليق عليه ؛ فليراجع .

٤٨٢١ - (يا أيُّها الناسُ ! انْهَوْا نساءَكُم عَنْ لُبْسِ الزِّينَةِ والتَّبَخْتُرِ في المسْجِدِ ؛ فإنَّ بني إسرائيلَ لم يُلْعَنُوا حَتَّى لَبِسَ نساؤُهمُ الزِّينَةَ ، وَتَبَخْتَرْنَ في المساجدِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠١) عن **موسى بن عُبَيْدَةَ** عن **داود بن مُدْرِكٍ** عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت :

بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد ؛ إذ دخلت امرأة من مُزَيْنَةَ تَرْفُلُ في

زينة لها في المسجد ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له علتان :

الأولى : جهالة داود بن مدرك ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«نكرة لا يعرف» . وقال الحافظ :

«مجهول» .

والأخرى : ضعف موسى بن عبيدة .

٤٨٢٢ ـ (يا سُراقَةُ ! ألا أَدُلُّكَ على أَعْظَمِ الصَّدقةِ ـ أو : مِنْ أَعْظَمِ الصَّدقَةِ ـ؟! قال : بلَى يا رسولَ اللهِ ! قال : ابْنَتُكَ مردودةً إليكَ ، ليسَ لها كاسِبٌ غَيْرُكَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١) ، وابن ماجه (٣٦٦٧) ، وأحمد (١٧٥/٤) عن موسى بن عُلَيٍّ قال : سمعت أبي يقول : [بلغني] عن سُرَاقَةَ بن مالك يقول أنه حدث أن رسول الله ﷺ قال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين عُليّ أبي موسى وسراقة ؛ فإنه ذكره بلاغاً عند أحمد ، وسنده إليه قوي .

ويؤيده أن البخاري رواه (٨٠) : حدثنا عبدالله بن صالح : حدثني موسى بن عُلَيٍّ عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لسراقة . . . فذكره ؛ فأرسله .

٤٨٢٣ ـ (إنَّ مِنْ أُمَّتي مَنْ يَعْظُم للنَّارِ ؛ حَتى يكونَ أَحَد زَواياها) .

منكر . وهو قطعة من حديث رواه داود بن أبي هند : ثنا عبدالله بن قيس قال :

كنت عند أبي بَرْزَةَ ذاتَ ليلةٍ ؛ فدخل علينا الحارث بن أقَيْش ؛ فحدَّثنا الحارث لَيْلَتَئِذٍ أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٣) ؛ وزاد في أوله :

«إن من أمتي من يدخل الجنة بشفاعته أكثر من مضر ، وإن من . . .» .

وهذه الزيادة : أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٦٣) ؛ كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدالرحيم بن سليمان عن داود به .

وأخرجه الحاكم (١/٧١ و٤/٥٩٣) ، وأحمد (٤/٢١٢) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٠٤) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/٣١٢ - ٣١٣) ، وأبو يعلى (٣/١٥٣ - ١٥٤/١٥٨١) ، والطبراني أيضاً (٣٣٦٠ - ٣٣٦٦) ، والمزِّي في «التهذيب» (٥/٢١٣ - ٢١٤) من طرق أخرى عن داود به .

وخالفهم جميعاً : محمد بن أبي عدي فقال : عن داود عن **عبدالله بن قيس** عن الحارث بن أقيش قال :

كنا عند أبي برزة ليلة ، فحدَّث ليلتئذٍ عن النبي ﷺ أنه قال . . . فذكره بالزيادة مع زيادة أخرى ؛ نصها :

«ما من مسلمَيْنِ يموت لهما أربعة أفراط ؛ إلا أدخلهما الجنة بفضل رحمته» . قالوا : يا رسول الله ! وثلاثة؟ قال : «وثلاثة» . قالوا : واثنان؟ [قال : «واثنان»] .

وهذه الزيادة ثابتة في رواية بعض الجماعة الذين أشرتُ إليهم .

وقد خالفهم محمد بن أبي عدي فجعله من مسند أبي برزة ، وهي رواية شاذة ! والصواب أنه من رواية الحارث بن أقيش .

وما بين المعكوفتين سقطت من مطبوعة «المسند» ؛ وهي ثابتة في «المجمع» (٨/٣) برواية أحمد . وقال :

«ورجاله ثقات» ! وكذا قال في رواية عبدالله ، وعزاها لأبي يعلى أيضاً ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

وصححه أيضاً ابن حجر في ترجمة الحارث من «الإصابة» !

ومن قبله المنذري في «الترغيب» (٣/٩١ و٤/٢٣٩) !

وتبعهم البوصيري ـ على تناقض في كلامه ـ ؛ فإنه قال في «زوائد ابن ماجه» (٤/٢٦٢) ـ مع تصحيح بعض الأخطاء من النسخة المخطوطة ـ :

«هذا إسناد فيه مقال ؛ عبدالله بن قيس النَّخَعِيُّ ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : أحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق عن ابن عباس قوله . وقال : لم يرو عنه غير داود بن أبي هند ، وليس إسناده بالصافي . انتهى . وباقي رجال الإسناد ثقات ؛ رواه الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد» !

فأقول : قد عرفت ـ من تخريجنا المتقدم ـ أن الحديث عند أحمد وغيره من طريق عبدالله بن قيس ، فقوله في إسناد ابن ماجه :

«فيه مقال» ؛ يناقض تجويده لإسناد أحمد ؛ كما هو ظاهر .

ثم إن ما نسبه لابن حبان أنه قال : «لم يرو عنه . . .» إلخ ؛ خطأ ؛ لأمرين :

الأول : أنه ليس في «ثقاته» ، وهذا نصه فيه (٥/٤٢) :

«يروي عن ابن مسعود ، والحارث بن أقيش . عداده في أهل البصرة . روى

عنه داود بن أبي هند ، وأبو حرب . وأحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق السبيعي عن ابن عباس قوله» .

وهكذا نقله عنه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» .

والآخر : أن هذا القول إنما هو لابن المديني ؛ فقد عزاه إليه الحافظ عقب النقل المشار إليه ؛ فقال :

«وقد قال علي بن المديني : عبدالله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند ؛ مجهول لم يرو عنه غير داود ، ليس إسناده بالصافي» .

فظهر أنه اختلط على البوصيري كلام ابن المديني بكلام ابن حبان !

ثم إن تصريح ابن المديني بجهالة ابن قيس هذا : هو الذي تبنّاه الحافظ في «التقريب» بقوله :

«مجهول» . وأشار إليه الذهبي بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه داود بن أبي هند ، ولعلّه الذي قبله» .

يعني : الذي تقدم في كلام ابن حبان ، فقال الذهبي :

«عبدالله بن قيس عن ابن عباس ، لا يدرى من هو؟ تفرد عنه أبو إسحاق» .

قلت : وقال الحافظ فيه أيضاً :

«مجهول ؛ ولعله الذي قبله» .

قلت : فالعجب منهما ؛ كيف غفلا عن هذه الجهالة هما وغيرهما ممن سبق ذكره ؛ فصححوا الحديث؟! وبخاصة منهم الذهبي الذي وافق الحاكم على

تصحيحه على شرط مسلم ، وابن قيس هذا ليس من رجاله ، وإنما هو من رجال ابن ماجه ؛ كما رمزوا له !

هذا ؛ ولعلَّه مما يوهن من شأن هذا الراوي ، ويبيِّن أنه ليس في موضع الثقة ؛ أنه روى الزيادة الأخرى بلفظ :

«يموت لهما أربعة . . .» !

فإنه منكر بهذا اللفظ ؛ فإن الأحاديث التي في معناه ليس فيها ذكر : «أربعة» ؛ وإنما لفظ : «ثلاثة» ؛ مثل حديث أنس :

«ما من مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث . . .» الحديث .

رواه البخاري وسواه .

وفي معناه أحاديث أخرى ، رواها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٥٢ ـ ٣٥٥) ، وخرّج بعضها المنذري في «ترغيبه» ، والهيثمي في «مجمعه» ؛ فليراجعها من شاء .

وأما الزيادة الأولى التي ذكر فيها (الشفاعة) ؛ فهي صحيحة بغير هذه الرواية ، وقد خرَّجتها من حديث أبي أمامة وعبدالله بن أبي الجَدْعاء وغيرهما في الكتاب الآخر : «الصحيحة» برقم (٢١٧٨) ؛ فلا داعي للإعادة .

٤٨٢٤ ـ (يا عُثْمانُ ! هذا جِبْريلُ يقولُ عنِ اللهِ عز وجل : إنِّي قَدْ زوَّجْتُكَ أمَّ كُلْثومٍ ؛ علَى مِثْلِ ما زوَّجْتُكَ رُقَيَّةَ ، وَعلَى مِثْلِ صُحْبَتِها)[1] .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١١٠) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٩٥/٢) عن محمد بن عثمان بن خالد : نا أبي : نا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة :

(١) كتب الشيخ فوق هذا المتن : "كان قبله حديث فنقل إلى "الصحيحة" برقم (٤٨٢٣)" . (الناشر).

أن رسول الله ﷺ لقي عثمان بن عفان عند باب المسجد ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، رجاله موثقون ؛ غير عثمان بن خالد - وهو الأُمَوِيُّ العثماني - متروك ، كما قال الحافظ .

ثم رواه ابن منده ، والحاكم (٤/٤٩) من طريق **عبدالله بن صالح** : نا ابن **لهيعة** عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب عن عثمان بن عفان :

أن النبي ﷺ رآه لَهْفَانَ مهموماً ، فقال له :

«ما لي أراك لهفانَ مهموماً؟!» . فقلت : يا رسول الله ﷺ ! وهل دخل على أحد ما دخل عليَّ؟ ماتت ابنة رسول الله ﷺ التي كانت تحتي ، وانقطع ظهري ، وانقطع الصهر بيني وبينك ! فبينما هو يحاوره ؛ إذ قال النبي ﷺ . . . فذكره ؛ وزاد :

فزوّجه إياها . وقال :

«تفرد به ابن لهيعة عن عقيل» .

قلت : وابن لهيعة ضعيف .

ومثله عبدالله بن صالح .

٤٨٢٥ - (يَخْرُجُ مِنْ خُراسانَ راياتٌ سُودٌ ، لا يَرُدُّها شَيءٌ حَتى تُنْصَبَ بإيلياءَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٢٧٠) ، وأحمد (٢/٣٦٥) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن يونس عن ابن شهاب عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب» . زاد في بعض النسخ :

«حسن غريب» !

والأول أليق بحال رشدين بن سعد ؛ فإنه ضعيف .

٤٨٢٦ ـ (يَخْـرجُ ناسٌ مِنَ المشْـرِقِ فَـيُـوَطِّئُـونَ لِلْمَـهْـدِيِّ . يعني : سُلْطانَهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩) ، والفَسَوِيُّ في «المعرفة» (٢/٤٩٧) عن ابن لَهِيعَةَ عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحَضْرَمِيِّ عن عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِيِّ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وأبي زرعة الحضرمي ؛ كما قال البوصيري (١/٢٥٠) .

قلت : وأما الفسوي ؛ فذكر الحضرمي في ثقات التابعين المصريين ! خلافاً للنسائي وغيره ؛ فقال :

«ليس بثقة» . وقال ابن حبان :

«لا يحتج بخبره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٨٢٧ ـ (يُدْعَى أَحدُهم ، فَيُعْطَى كتابَهُ بِيَمِينِه ، ويُمَدُّ لهُ في جِسْمِه ستُّونَ ذِراعاً ، ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ ، ويُجْعَلُ على رأسِه تاجٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ يَتَلأْلأُ ، فينْطلِقُ إلى أصحابِه ، فيَرَوْنَهُ مِنْ بَعِيدٍ ، فيقولونَ : اللهمَّ ! ائْتِنا بهذا ، وبارِكْ لنا في هَذا ، حَتى يَأْتِيَهُمْ ، فيقولُ : أبْشِروا ، لكلِّ رجُلٍ منْكُم مثلُ هذا .

وأمّا الكافرُ ؛ فيسوَّدُ وَجْهُهُ ، ويُمَدُّ لَهُ في جِسْمِهِ ستُّونَ ذراعاً على صُورَةِ آدمَ ، فَيُلْبَسُ تَاجاً ، فيَرَاهُ أَصْحابُهُ ، فيقولونَ : نعوذُ بالله منْ شَرِّ هذا ، اللهمَّ ! لا تَأْتنا بهذا ، قالَ : فَيَأْتِيهم فيقولونَ : اللهمَّ ! أَخْزِه ، فيقولُ : أَبْعَدَكُم اللهُ ؛ فإنَّ لِكُلِّ رجلٍ منكُمْ مثلَ هذا) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١٩٣) ، وأبو يعلى (٤/١٤٥٩) ، وعنه ابن حبان (٢٥٨٨ ـ موارد) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/١٦) ، والحاكم (٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣) من طريق إسماعيل السُّدِّيِّ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

في قوله عز وجل : ﴿يَوْمَ نَدْعُو كلَّ أُناسٍ بإمامِهِم﴾ قال . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب ، والسدي : اسمه إسماعيل بن عبدالرحمن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : والد إسماعيل ـ وهو عبدالرحمن بن أبي كريمة ـ ليس من رجال مسلم ، ثم هو مجهول الحال ، كما في «التقريب» . وقد قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ما روى عنه سوى ولده» .

قلت : ونحوه في «تهذيب الحافظ» ، فحقّه ـ إذن ـ أن يقول فيه :

«مجهول العين» ! فتأمَّل .

تنبيهان :

الأول : مع ما سبق من الإشارة إلى أن الحديث عند المذكورين من طرق عن (إسماعيل السدي) ؛ فإني أرى من الفائدة أن ألفت النظر إلى خلاف وقع في شيخ أبي يعلى فيه في المصورة التي عزوت إليها ، وكذا في نسخة أخرى (ق٢/٢٧٩) ، ومثلها النسخة المطبوعة (٣/١١ ـ ٥ ـ تحقيق الأخ حسين الداراني) ؛ ففيها كلها قال أبو يعلى :

«حدثنا الحارث بن سُرَيْجٍ . . .» ! ووقع في رواية ابن حبان إياه عنه في «الموارد» (٢٥٨٨) :

«حدثنا سُرَيْج بن يونس . . .» ، وكذا في «الإحسان» (١٦/ ٣٤٦) !

وكِلا الشيخين قالا : «حدثنا عبدالرحمن بن مهدي . . .» ! وإذا رجعنا إلى ترجمة كل منهما ؛ وجدنا أنهما يرويان عن عبدالرحمن بن مهدي ، وعنهما أبو يعلى ؛ فلا أدري هل الخلاف ناشئ من النساخ ، أو أن لأبي يعلى فيه شيخين؟! وهذا مما أستبعده .

فإن كان الصواب من هذا الاختلاف (الحارث بن سريج) ؛ فيكون إسناد أبي يعلى ضعيفاً إلى عبدالرحمن السدي ؛ لأن الحارث هذا ؛ قال ابن عدي :

«ضعيف ، يسرق الحديث» .

ومع هذا الجرح المفسّر من هذا الحافظ ، والمؤيَّد بقول ابن معين في رواية :

«ليس بشيء» . وقول النسائي :

«ليس بثقة» .

لم يَعْبَأْ بذلك كله المعلّق على «الموارد» (٥/١١) ؛ فزعم أنه حسن الحديث ؛ اعتماداً منه على توثيق ابن معين إياه في رواية ، وابن حبان (١٨٣/٨) ؛ جاهلاً أو متجاهلاً قاعدة : «الجرح المفسَّر مقدم على التعديل» ! وله من مثل هذه المخالفة الشيء الكثير . ويأتي ذكر أحدها قريباً .

والتنبيه الآخر : أن عبدالرحمن أبا إسماعيل ـ وهو السدي ـ ؛ قد ذكر فيه ثلاثة أقوال في اسم والده ، فقيل : هو (ابن أبي كريمة) ، وقيل : هو (ابن نهشل) ، وقيل : إن أبا كريمة كنية عبد الرحمن بن نهشل ! ثم قال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأخرج له في «صحيحه» أحاديث[1] ؛ من رواية ابنه عنه عن أبي هريرة» !

قلت : ومع ذلك ؛ فلم يورده ابن حبان في «الثقات» على وجه من تلك الوجوه الثلاثة ، وإنما على وجه رابع ! فقال في (التابعين) منه (١٠٨/٥) :

«عبدالرحمن بن أبي ذئب السدي . . عنه ابنه إسماعيل» .

قلت : فكأنه ـ لهذا الاضطراب في اسم أبيه ـ لم ينسبه البخاري في «التاريخ» ، وتبعه ابن أبي حاتم في «كتابه» ، ولم يذكروا جميعاً له راوياً غير ابنه ؛ فهو مجهول كما تقدم .

وأما المعلِّق على «مسند أبي يعلى» (٥/١١) ؛ فقال :

«إسناده حسن ، الحارث بن سريج بيَّنا أنه حسن الحديث عند رقم (١١٠٣) ، وعبدالرحمن بن أبي كريمة لم أر فيه جرحاً ، ووثقه ابن حبان» !!

---

(١) قلت : لم أر له في «الإحسان» إلا هذا ، وإلا حديثاً آخر في سماع الميت قرع النعال (٣١١٨/٣٨٨/٧) ! وهذا له فيه إسناد آخر حسن ، ومتنه مطوَّل ، وهو في «الموارد» (٧٨١) .

٤٨٢٨ ـ (يَدُورُ المَعْروفُ على يَدَيْ مئةِ رَجُلٍ ، آخِرُهم فيهِ كأَوَّلِهم) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١/٣١٥) ، والديلمي (٣٣١/٤) معلقاً على أبي الشيخ عن **سُوَيْدِ بن سَعِيدٍ** : ثنا **عبدالرحيم بن زيد** عن **أبيه** عن أنس بن مالك رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد ـ وهو العَمِّيُّ ـ متروك .

وأبوه ضعيف .

وسويد بن سعيد ضعيف أيضاً .

٤٨٢٩ ـ (يَرْحَمُنا اللهُ وأَخا عادٍ . يَعْنِي : هُوداً عليهِ السَّلامُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٤٣٥) عن **زيد بن الحُبَاب** : ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير زيد بن الحباب ؛ فإنه من رجال مسلم وحده ، وفيه ضعف ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، يخطئ في حديث الثوري» .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فقال حمزة بن حَبِيبٍ الزَّيَّاتُ : عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبَيٍّ بن كعب قال :

كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه وقال :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لو صبر لرأى من صاحبه العجب ، ولكنه قال : ﴿إنْ سَأَلْتُكَ عنْ شَيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْني قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي . . .﴾» ؛ طوَّلها حمزة .

أخرجه أحمد (٥/١٢١) ، وأبو داود (٢/١٦٧) - والسياق له - ، والحاكم (٢/٥٧٤) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وأقرَّه الذهبي !

وإنما هو على شرط مسلم وحده ؛ فإن البخاري لم يخرج لحمزة شيئاً .

وأخرجه الترمذي (٣٣٨٢) دون قوله :

وقال : «رحمة الله . . .» . وقال :

«حديث حسن غريب صحيح» .

وهكذا أخرجه مسلم (٧/١٠٥ - ١٠٦) من طريق رَقَبَةَ عن أبي إسحاق به في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ؛ مع الزيادة مختصراً ، لكن بلفظ :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

كذا وقع هنا : «كذا» ! ولم يتكلم عليه النووي بشيء . ولعلها زيادة من بعض النساخ ، كتبت في الهامش ، ثم نقلها آخر إلى المتن ، وهو يعني أن الأصل هكذا ليس فيه تسمية أخيه ؛ وهو بلا شك موسى ، فإنَّ قبلَ الحديث بسطرين ما نصُّه :

فقال رسول الله ﷺ عند هذا المكان : «رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل لرأى العجب ، ولكنه أخذته من صاحبه ذَمامة ، قال : ﴿إن سَأَلْتكَ عنْ شيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْنِي قدْ بَلَغْتَ منْ لَدُنِّي عُذراً﴾ ، ولو صبر لرأى العجب» .

قلت : وبعد هذا مباشرة قال :

«وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

ثم بدا لي أنه يحتمل أن قوله : «كذا : رحمة الله علينا» ؛ إنما هو من أحد الرواة ، كأنه يقول : كذا في الحديث : «رحمة الله علينا» ؛ يعني : أنه بضمير الجمع ، ولعل هذا هو الأرجح . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن حمزة ورقبة خالفا زيد بن الحباب في إسناد الحديث وفي متنه .

أما الإسناد ؛ فجعلاه من مسند أبي بن كعب لا ابن عباس ، وإنما هذا رواه عنه ، فقصر ابن الحباب ؛ فجعله من مسند ابن عباس ، فوهم !

وأما المتن ؛ فقد ذكرا موسى مكان أخي عاد ، وهذا هو المحفوظ . والله أعلم .

ثم رأيت عبد بن حُمَيد قد ساق الحديث في «منتخب المسند» وجوَّده ؛ فقال (ق٢/٢٧) : حدثنا عبيد الله بن موسى **عن** إسرائيل بن يونس **عن أبي إسحاق** . . . مثل رواية مسلم عن سعيد بن جبير **عن** ابن عباس ـ وكنا عنده ـ ؛ فقال القوم :

إن نوفاً الشامي يزعم أن الذي ذهب يطلب العلم ليس موسى بني إسرائيل؟! قال : وكان ابن عباس متكئاً ، فاستوى جالساً فقال : كذلك يا سعيد بن جبير؟! قلت : أنا سمعته يقول ذلك . قال ابن عباس : كذب نوف ! حدثني أُبي بن كعب أنه سمع النبي ﷺ يقول :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل ، واستحيى وأخذته ذمامة من صاحبه ، فقال له : ﴿إنْ سَأَلْتُكَ عنْ شَيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْنِي﴾ ؛ لرأى من صاحبه عجباً» .

قال : وكان النبي ﷺ إذا ذكر نبيّاً من الأنبياء ؛ بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى صالح ، رحمة الله علينا وعلى أخي عاد» . ثم قال :

«إن موسى عليه السلام بينما هو يخطب . . .» الحديث بطوله في قصته مع الخضر عليه السلام .

وهي في «الصحيحين» من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير به ، وليس فيها قوله :

«وكان إذا ذكر نبيّاً . . .» ؛ وهو عند مسلم دون التصريح باسم صالح ودون ذكر عاد ، كما تقدم من رواية رقبة .

وقد تابعه ـ عنده ـ محمد بن يوسف ، قَرَنه مع عبيد الله بن موسى ، ولكنه لم يسق لفظهما ، بل أحال فيه على لفظ رقبة فقال : نحو حديثه .

قلت : وإسناد عبد بن حميد صحيح ؛ إن كان أبو إسحاق سمعه من سعيد ابن جبير ؛ فإنه مدلس ، وهو ـ وإن كان قد اختلط ـ ؛ فإن من المحتمل أن يكون رقبة ـ وهو ابن مصقلة ـ سمعه منه قبل الاختلاط ؛ فإنه قديم الوفاة ، مات سنة (١٢٩) ، وهي السنة التي توفي فيها أبو إسحاق نفسه ، وقد وجدت الحافظ في بعض تخريجاته قد أثبت سماع الأعمش من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، مع أنه توفي بعد رقبة بنحو عشرين سنة ؛ لأنه مات سنة (١٤٧) .

كما أنهم اتفقوا على سماع سفيان الثوري وشعبة منه قبل الاختلاط ، مع أن وفاة الأول سنة (١٦١) ، وشعبة سنة (١٦٠) . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في «مسند أحمد» (١٢٢/٥) من طريق قيس عن أبي إسحاق مختصراً بلفظ :

كان إذا ذكر الأنبياء بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى هود وعلى صالح» .

وقيس هو ابن الربيع ، وهو ـ وإن كان ضعيفاً ـ ؛ فلا بأس به في المتابعات والشواهد .

وبالجملة ؛ فذكر هود وصالح في الحديث محفوظ عن أبي إسحاق ، وإنما الشأن التثبُّتُ فيما إذا كان أبو إسحاق سمعه من سعيد بن جبير . والله أعلم .

٤٨٣٠ ـ (يُشَمَّتُ العاطِسُ ثلاثاً ؛ فإنْ زادَ ؛ فإنْ شِئْتَ فَشَمِّتْهُ ، وإنْ شِئْتَ فَكُفَّ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٣١٨) ، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/١٨١) ، وابن السُّنِّيِّ (٢٤٨) عن يزيد بن عبد الرحمن عن يحيى بن إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة عن حميدة ـ أو عبيدة ـ بنت عُبَيْدِ بن رِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ عن أبيها عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ عبيد بن رفاعة الزرقي ؛ ولد في عهد النبي ﷺ ، ووثقه العجلي .

وحميدة ـ أو عبيدة ـ بنت عبيد مقبولة عند الحافظ .

ويزيد بن عبد الرحمن ـ وهو أبو يزيد الدالاني ـ ضعيف .

٤٨٣١ ـ (يَكُونُ في هذه الأُمَّةِ أَرْبَعُ فِتَنٍ ، في آخِرِها الفَناءُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٠) عن رجل عن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسمّ .

٤٨٣٢ - (يُوزَنُ يَوْمَ القِيامةِ مِدادُ العُلَماءِ معَ دَمِ الشُّهداءِ، فَيَرْجَحُ مِدادُ العُلَماءِ على دَمِ الشُّهداءِ).

موضوع. رواه السَّهْمِيُّ في «تاريخ جرجان» (٥٢، ١٨١) عن أحمد بن بَهْرام: حدثنا سهل بن عبدالكريم عن يعقوب القُمِّيِّ عن هارون بن عنترة عن الشعبي قال:

خطبنا النعمان بن بشير - وكان آخر من بقي من الصحابة - فقال... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ يعقوب - وهو ابن عبدالله القمي - صدوق يهم.

وسهل بن عبدالكريم وأحمد بن بهرام؛ ترجمهما السهمي، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

ورواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي يونس القُشَيري عن سِمَاك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً.

أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/ ٣٠ - ٣١).

ورواه إسماعيل أيضاً عن عبدالله بن عقبة - هو ابن لهيعة - عن أبي قَبِيلٍ عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عمرو به.

أخرجه الديلمي (٤/٣٤٨).

قلت: وإسماعيل بن أبي زياد: هو الكوفي قاضي الموصل؛ قال الحافظ:

«متروك، كذبوه».

وأخرجه الديلمي أيضاً عن الأوزاعي : حدثنا إسحاق بن القاسم : حدثني أبي : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن نافع عن ابن عمر رفعه .

وإسحاق بن القاسم وأبوه ؛ لم أعرفهما .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف من جميع طرقه .

ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال في «الميزان» :

«متنه موضوع» .

وهو الذي يميل إليه القلب . والله أعلم .

٤٨٣٣ - (يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أكبادَ الإبلِ يَطْلُبونَ العِلْمَ ؛ فَلا يَجِدون أَحَداً أعلمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١١٣ - ١١٤) ، وابن حبان (٢٣٠٨) ، والحاكم (١/٩١) ، والبيهقي في «سننه» (١/٣٨٦) ، وأحمد (٢/٢٩٩) ، وأبو نصر المُرِّيُّ في «أخبار مالك بن أنس» (١/٢) ، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (١/٨ - ٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/١٧٥) كلهم عن سفيان ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير ؛ فإنهما مدلسان ، لا سيما الأول منهما ؛ فإنه سيئ التدليس كما هو مشروح في ترجمته .

وقد أعلَّه أحمد بالوقف ، فقد ذكر ابن قدامة في «المنتخب» عنه أنه قال :

«وأوقفه سفيان مرة ، فلم يَجُزْ بهِ أبا هريرة» .

وأخرج له المقدسي شاهداً من حديث زهير بن محمد أبي منذر التميمي : ثنا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرفوعاً .

لكنْ زهير هذا - وهو الخراساني - كثير الغلط . والله أعلم .

وسعيد بن أبي هند ؛ قال الحافظ :

«ثقة ، أرسل عن أبي موسى» .

٤٨٣٤ - (﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها﴾ ؛ أَتَدْرونَ ما أَخْبارُها؟ فإنَّ أَخْبارَها : أَنْ تَشْهَدَ على كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بما عَمِلَ على ظَهْرِها ؛ أنْ تقولَ : عَمِلَ كَذا وكَذا يومَ كَذا وكَذا ، فهذهِ أَخْبارُها) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٦٩) ، وابن حبان (٢٥٨٦) ، والحاكم (٢/٥٣٢) عن يحيى بن أبي سليمان عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : يحيى هذا منكر الحديث . قاله البخاري» . وقال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٨٣٥ - (اليُسْرُ يُمْنٌ ، والعُسْرُ شُؤْمٌ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الديلمي (٤/٣٥١) عن أشعث بن برَاز عن علي بن

زيد عن سعيد بن جُبَيْرٍ قال :

كنت ما أحب هذه الكلمة الامنول (كذا) حتى حدثني الثقة عن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أشعث هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

٤٨٣٥/م - (إنَّ هاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ حُوِّلَتا عَنْ وَقْتِهما في هذَا المكانِ (يعني : المُزْدَلِفَةَ) : المغْربَ والعشاءَ ، فلا يَقدَم الناسُ جَمْعاً حَتى يُعْتِموا ، وصلاةُ الفَجْرِ هذهِ الساعةَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٣/٤١٧) : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

خرجت مع عبدالله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قَدِمْنا جَمْعاً ، فصلى الصلاتين ، كلَّ صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، ثم قال . . . (فذكره) . ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة ، فما أدري أقوله كان أسرع ، أم دفع عثمان رضي الله عنه؟! فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر .

قلت : وهذا الحديث - مع كونه في «الصحيح» - ؛ ففي ثبوته عندي شك كبير ، وذلك لأمرين :

الأول : أن أبا إسحاق ـ وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعي ؛ مع كونه ثقة ـ ؛ فإنه كان اختلط ؛ كما صرح بذلك غير واحد من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، منهم الحافظ ابن حجر في «التقريب» .

والآخر : أنه اضطرب في متنه على وجوه :

١ ـ هذا ؛ فإنه جعل الصلوات المحوَّلة عن أوقاتها ثلاث صلوات : المغرب والعشاء والفجر .

٢ ـ لم يذكر صلاة العِشاء معها : في رواية أحمد (٤٤٩/١) : حدثنا عبدالرزاق : أخبرنا إسرائيل . . . بلفظ :

أما المغرب ؛ فإن الناس لا يأتون ههنا حتى يُعْتِمُوا . وأما الفجر ؛ فهذا الحين . . .

وهكذا رواه أحمد بن خالد الوَهْبِيُّ : ثنا إسرائيل به .

أخرجه البيهقي (١٢١/٥) . وقال :

«رواه البخاري عن عبدالله بن رجاء عن إسرائيل . قال الإمام أحمد[١] : ولم أثبت عنهما قوله : تحوَّلان عن وقتهما» .

٣ ـ أنه أوقف التحويل ؛ فجعله من قول ابن مسعود ، فقال البخاري (٤١٢/٣) : حدثنا عمرو بن خالد : حدثنا زهير . . . بلفظ :

فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فأذَّن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعَشائه فتعشّى ، ثم أمر ـ أُرَى ـ

(١) هو البيهقي نفسه صاحب «السنن» ؛ واسمه : أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي . (الناشر) .

رجلاً فأذن وأقام ـ قال عمرو : لا أعلم الشك إلا من زهير ـ ، ثم صلى العشاء ركعتين ، فلما طلع الفجر قال :

إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة ؛ إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبدالله : **هما صلاتان يحولان** عن وقتهما : صلاة المغرب بعدما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبزغ الفجر . قال : رأيت النبي ﷺ يفعله .

وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١٠٥/١) من طريق أخرى عن عمرو ابن خالد .

وتابعه عبدالرحمن بن عمرو البَجَلِيّ : ثنا زهير . . .

أخرجه البيهقي . وقال :

«رواه البخاري في «الصحيح» عن عمرو بن خالد عن زهير ، وجعل زهير لفظ التحويل من قول عبدالله» .

قلت : وقد خالفه إسرائيل فرفعه ؛ كما تقدم من رواية البخاري .

وقد أخرجه الطحاوي أيضاً ، وأحمد (٤١٨/١) .

٤ ـ لم يذكر الركعتين بعد صلاة المغرب إسرائيلُ ، وذكرهما زهير كما تقدم .

وفي رواية للطحاوي (٤٠٩/١) عن إسرائيل بلفظ :

فلما أتى جمعاً صلى الصلاتين ، كل واحدة منهما بأذان وإقامة ، **ولم يصلِّ بينهما** .

وقال الحافظ (٤١٣/٣) :

«وقع عند الإسماعيلي من رواية شبابة عن ابن أبي ذئب (يعني : عن أبي إسحاق) في هذا الحديث :

ولم يتطوَّع قبل كل واحدة منهما **ولا بعدها** .

قلت : وكذلك لم يذكرهما جرير بن حازم ، فقال : سمعت أبا إسحاق . . . :

فصلى بنا ابن مسعود المغرب ، ثم دعا بعشائه ثم تعشى ، ثم قام فصلى العشاء الآخرة ، ثم رقد . . . الحديث .

أخرجه أحمد (١/٤١٠) .

قلت : والمحفوظ عندي عن أبي إسحاق : عدم ذكر الركعتين بعد المغرب ؛ لتفرُّد زهير بهما دون الجماعة : إسرائيل وابن أبي ذئب وجرير بن حازم ؛ فإن رواية الجماعة أحفظ وأضبط من رواية الفرد . هذا إن سلم من أبي إسحاق نفسه ؛ لما عرفت من اختلاطه .

(تنبيه) : قال الحافظ في ترجمة أبي إسحاق في «مقدمة الفتح» (٢/١٥٤) :

«أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه ، ولم أر في «البخاري» من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه ؛ كالثوري وشعبة ، لا عن المتأخرين ؛ كابن عيينة وغيره» !

كذا قال ! ويَرد عليه هذا الحديث ؛ فإنه - عند البخاري - من رواية إسرائيل وزهير عنه .

وإسرائيل : هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ؛ فهو حفيد أبي إسحاق ، وذلك معناه أنه سمع منه بعد الاختلاط . وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله :

«إسرائيل عن أبي إسحاق ؛ فيه لين ، سمع منه بأخرة» .

وزهير ـ وهو ابن معاوية بن حُدَيْجٍ ـ ؛ قد قال فيه أحمد مثل ما تقدم عنه في إسرائيل . وقال أبو زرعة :

«ثقة ؛ إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» .

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ نفسه ، فقال في «التقريب» :

«ثقة ثبت ؛ إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة»(١) .

هذا ؛ ولعلَّ الإمام مسلماً لم يخرج حديث أبي إسحاق هذا ؛ للاضطراب الذي بينته عنه ؛ وإنما أخرجه (٧٦/٤) مختصراً من طريق الأعمش عن عُمَارة عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله قال :

ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها ؛ إلا صلاتين : صلاة المغرب والعشاء بِجَمْعٍ ، وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها .

وهو رواية للبخاري (٤١٧/٣) ، وأحمد (٣٦٣٧) ، والطحاوي (١/٩٧ ـ ٩٨) وغيرهم .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة لم يصح عندي ؛ لأن مداره على أبي إسحاق السبيعي ، وهو مختلط ، وكل من رواه عنه بهذا اللفظ سمع منه بَعد الاختلاط ، ولم أره من رواية أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ؛ اللهم إلا مختصراً جدّاً وموقوفاً :

---

(١) وخفي هذا التحقيق على الشيخ التهانوي في كتابه في «علوم الحديث» (ص٤٢٢) ؛ فنقل كلام الحافظ في «الفتح» معتمداً عليه محتجّاً به على أن رواية البخاري عن المختلط إنما هي قبل اختلاطه ! وانطلى الأمر على المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة ؛ فمشَّاهُ كعادته وسلَّم به !

فقال الطحاوي (٤٠٩/١) : حدثنا يونس قال : ثنا سفيان عن **أبي إسحاق الهَمْدَاني** عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

كان ابن مسعود يجعل العَشاء بالمزدلفة بين الصلاتين .

ثم استدركت فقلت : كلا ؛ فإن يونس هذا : هو ابن عبدالأعلى المصري ، لم يسمع من سفيان الثوري ـ الذي سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط ـ ؛ وإنما سمع من سفيان بن عيينة ، وهذا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط ؛ كما ذكرته عن الحافظ في التنبيه السابق .

فإلى أن يأتي الحديث من طريق أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ـ وباللفظ المذكور أعلاه ـ ؛ فالحديث ضعيف . والله تعالى أعلم .

ولو صحَّ الحديث ؛ فظاهره يدل على أن صلاة المغرب في وقتها المعتاد ـ أي : قبل وقت العشاء ـ لا تجوز ؛ لأنها قد حوّلت عن وقتها ، وكذلك صلاة الصبح لا تصح إلا في أول وقتها ، فلو أسفر بها قليلاً أو كثيراً لم تجز ، فهل من قائل بذلك؟ هذا موضع نظر وبحث ! والله أعلم .

واعلم أن الداعي لكتابة هذا البحث ؛ إنما هو سؤال وجهه بعض الطلاب إليَّ في ندوة علمية ؛ كنت أقمتها في دار الحديث في المدينة النبوية ؛ في موسم حج سنة (١٣٩١) ، حضرها بعض أساتذة الجامعة الإسلامية ، وجماعة من طلابها ، وطلاب الدار المذكورة وغيرهم ، وجّهت فيها أسئلة مختلفة حول مناسك الحج ، منها سؤال عن الركعتين اللتين صلاهما ابن مسعود بعد صلاة المغرب في المزدلفة ؛ كما في حديث البخاري هذا؟ فلم أجب عليه ، واعتذرت بأني بحاجة إلى التثبُّت من صحة نسبة الحديث إلى البخاري ، أو كلاماً نحو هذا .

ثم زارني في هذا الشهر ـ رجب الفرد ـ سنة (١٣٩٣) أخ سلفي عراقي ، وقدَّم إليَّ ثلاثة أشرطة تسجيل ، في بعضها تسجيل للندوة المشار إليها ، والمسائل والمناقشات التي جرت فيها ، منها السؤال المشار إليه ؛ فتذكرت ما كنت نسيت ، فبادرت أولاً إلى الكشف عن الحديث في «البخاري» ؛ فوجدته . ثم نظرت في إسناده ؛ فرأيت فيه أبا إسحاق السبيعي ، وهو معروف عندي أنه مختلط . ثم تابعت البحث والتحقيق ؛ فكان من ذلك هذا المقال الذي بين يديك ، والله تعالى ولي التوفيق .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن عبدالرحمن بن يزيد ؛ ترجِّحُ عدم ثبوت الركعتين عن ابن مسعود ؛ وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

حججت مع عبدالله ، فلما أتى (جَمْعاً) ؛ أَذَّن وأقام ، فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم تعشَّى ، ثم أذَّن وأقام ، فصلى العشاء ركعتين .

قلت : فلم يذكر الركعتين بعد المغرب .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

فهذا يؤيد رواية الجماعة المحفوظة عن أبي إسحاق ؛ لأنه قد تابعه عليها إبراهيم هذا ـ وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ ـ ؛ وهو ثقة فقيه محتج به عند الجميع .

٤٨٣٦ ـ (مَنْ أكلَ مِنْ أُجورِ بُيوتِ مَكَّةَ ؛ فكأَنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِه نارَ جَهَنَّمَ) .

ضعيف . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢١٢) عن عبدالرحمن بن

الوليد الجُرجَاني : حدثنا عبدالله بن موسى العَبْسِيُّ **عن النعمان بن ثابت عن عبيدالله بن أبي زياد المكي عن أبي نَجِيحٍ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده السهمي في ترجمة عبدالرحمن هذا ، وذكر أنه روى عنه ابن جرير الطبري ومحمد بن الفضل النَّجَّار الآمُلِيُّ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والنعمان بن ثابت : هو أبو حنيفة النعمان الإمام ، وحاله في الحديث معروف عند أئمة الحديث ، كما بسطته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٦١/١ - ٦٦٧) .

وعبيدالله بن أبي زياد المكي - وهو أبو الحُصَيْنِ القَدَّاحُ - ليس بالقوي ، كما قال الحافظ في «التقريب» . والعهدة عليه في هذا الحديث ؛ لأن أبا حنيفة قد توبع فيه عنه ؛ كما تقدم برقم (٢١٨٦) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٢٢٧/٢) للديلمي وحده !

٤٨٣٧ - (كانَ إذا سافرَ فأقبلَ اللَّيلُ ؛ قالَ : يا أرضُ ! ربِّي وربُّكِ اللهُ ، أعوذُ باللهِ مِنْ شَرِّكِ ، وشرِّ ما فيكِ ، وشرِّ ما خُلِقَ فيكِ ، ومِنْ شَرِّ ما يَدُبُّ عليكِ ، وأعوذُ باللهِ مِنْ أَسَدٍ وأَسْودَ ، ومِنَ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ ، ومِنْ ساكنِ البَلَدِ ، ومِنْ والدٍ وما وَلَدَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٣) ، وابن خزيمة (٢٥٧٢) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤٦/٥ - ١٤٧) ، وأحمد (١٣٢/٢ و١٢٤/٣) عن شُرَيْحِ بن عُبَيْدٍ الحَضْرَمِيِّ أنه سمع **الزُّبَيْرَ بن الوليد** يحدث عن عبدالله بن عمر بن الخطاب قال . . . فذكره .

قلت :وهذا إسناد ضعيف ؛ الزبير بن الوليد مجهول ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في «الميزان» :

«تفرد عنه شريح بن عبيد» .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فوثقه على قاعدته في توثيق المجهولين !

ولذلك لم يتابعه الحافظ في «التقريب» ؛ فقال فيه :

«مقبول» !

قلت : ويعني أنه مقبول عند المتابعة ؛ وإلا فهو ليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة .

فقوله في «تخريج الأذكار» :

«حسن» ! كما نقله ابن علان (١٦٤/٥) ؛ مما لا وجه له عندي ؛ إلا أن يكون توسطاً منه بين ما يقتضيه جهالة المذكور من الضعف ، وبين تصحيح الحاكم إياه في «المستدرك» (١٠٠/٢) !

ولا يخفى ما فيه ، وإن تابعه الذهبي على التصحيح ؛ فإنه منافٍ أيضاً لتجهيله لراويه كما سبقت الإشارة إليه ، ولقول النسائي عقبه :

«الزبير بن الوليد شامي ، ما أعرف له غير هذا الحديث» .

(تنبيه) : قال المعلِّق على «شرح السنة» ـ بعد أن خرَّج الحديث ـ :

«وله شاهد من حديث عائشة عند ابن السني (١٦٨) ، وسنده ضعيف» !!

وهذا وهمٌ مَحْض ؛ فهذا الشاهد متنٌ آخر ؛ أوله :

كان إذا أشرف على أرض يريد دخولها ؛ قال : «اللهم ؛ إني أسألك من خير هذه الأرض . . .» الحديث .

٤٨٣٨ - (موتُ العالِم مُصِيبَةٌ لا تُجْبَرُ ، وثُلْمَةٌ لا تُسدُّ ، ونَجْمٌ طُمِسَ ، موتُ قبيلةٍ أَيْسَرُ منْ موتِ عالِمٍ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٢٦٣/١٦٩٩) ، وابن عبدالبر في «الجامع» - معلقاً - ، وعبد الغني المقدسي في «العلم» (١/١٠) من طريق أبي نُعَيْم بسنده عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن عثمان بن أيمن[1] عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عثمان بن أيمن ؛ لم أعرفه .

وخالد بن يزيد بن أبي مالك ؛ قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

«ضعيف ؛ مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/٢٠٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ؛ وفيه (عثمان بن أيمن) ؛ ولم أر من ذكره ، وكذلك إسماعيل بن صالح» !

قلت : ليس هو عند البيهقي وغيره ، وأخشى أن يكون محرَّفاً من (صفوان بن صالح) الذي عند البيهقي ! وأستغرب من الهيثمي غفلته عن العلَّة الكبرى ، وهي (خالد بن يزيد) .

---

(١) كذا في كل المصادر التي وقفت عليها ، وجعله المعلّق على «الجامع» (١/١٧٠) (عثمان بن أبي سودة) ! ولا وجه له .

وأسوأ منه : ما فعله المعلِّقون الثلاثة على «الترغيب» للمنذري ؛ فإن هذا ساقه بتمامه ، وأوله :

«من غدا يريد العلم يتعلمه لله . . .» الحديث ، وفي آخره حديث الترجمة ، ثم عزاه لأصحاب «السنن» وابن حبان . وقال :

«وليس عندهم : «موت العالم . . .» إلى آخره . ورواه البيهقي ـ واللفظ له ـ من رواية . . خالد بن يزيد بن أبي مالك عن عثمان بن أيمن عنه» !

فماذا فعل الثلاثة المشار إليهم؟ لم يزيدوا على قولهم في التعليق عليه :

«سبق تخريجه برقم (١٠٦)» !

وهناك صدَّروا الحديث بقولهم :

«حسن» ! لكن الحديث هناك من طريق آخر عن أبي الدرداء ، وليس فيه : «موت العالم . . .» ! فأوهموا أنه بهذه الزيادة حسن أيضاً ، وهو ضعيف جداً لما سبق !!

وزادوا ـ ضِغْثاً على إبَّالة ـ أنهم في تخريجهم الحديث هناك ؛ عزوه للبيهقي في «الآداب» (١٠٤٥ ، ١٠٤٦) ، وفي «الأربعين الصغرى» (٣) ، وفي «الشعب» (١٦٩٦ ، ١٦٩٧) .

قلت : وهو في هذه المواطن الثلاثة من الطريق الأخرى الخالية من الزيادة !

ولو أنهم تابعوا البحث ، وكان يهمهم التحقيق حقّاً وصبروا ؛ لوجدوا الحديث بها في «الشعب» بعد حديث واحد ـ أي : برقم (١٦٩٩) ـ كما تقدم مني ، ولكنهم في الحقيقة لا تحقيق عندهم ولا علم ! والله المستعان .

وللحديث طريق أخرى واهية ؛ تقدمت برقم (٤٦٦٨) .

٤٨٣٩ - (قَضَى في ابنِ المُلاعَنةِ أنْ لا يُدْعَى لأَبٍ ، [ولا تُرْمَى هيَ بهِ ، ولا يُرْمَى وَلَدُها] ، ومَنْ رَماها أو رَمَى ولَدَهَا ؛ فإنَّهُ يُجْلَدُ الحدَّ ، وقَضَى أنْ لا قُوتَ لَها ولا سُكْنَى ؛ مِنْ أجْلِ أَنَّهُما يَتفرَّقانِ مِنْ غَيْرِ طَلاقٍ ، ولا مُتَوفّىً عَنْها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٥٣ - ٣٥٤) ، وعنه البيهقي (٧/٤٠٩ - ٤١٠) ، وأحمد (١/٢٣٨ - ٢٣٩ و٢٤٥) من طريق عَبَّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عباد بن منصور ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يدلس ، وتغيَّر بآخره» .

وقصة الملاعنة ؛ قد رواها هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس . . . ولم يذكر فيه هذا الذي ذكره عباد عن عكرمة .

أخرجها البخاري (٦/٤) عنه .

ثم رواه (٦/١٨٠) من طريق القاسم بن محمد عن ابن عباس به مثل رواية هشام .

فدلَّ ذلك على نكارة ما رواه عباد عن عكرمة . والله أعلم .

وقد وجدت لبعضه شاهداً يرويه محمد بن إسحاق قال : **وذكر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :**

قضى رسولُ الله ﷺ في ولد المتلاعِنَيْنِ أنه يَرِثُ أُمَّه ، وَتِرثُه أُمُّه ، ومن قَفَاهَا به جُلِدَ ثمانين ، ومن دعاه ولد زِنىً جُلِدَ ثمانين .

أخرجه أحمد (٢/٢١٦) .

وابن إسحاق مدلس ، ولم يصرِّح بالتحديث ، بل علَّقه بصيغة (قال) ؛ التي تشبه العنعنة .

وفي حديث سهل في قصة المتلاعنَيْن :

وكانت حاملاً ، فأنكر حملها ، وكان ابنها يدعى إليها ، ثم جرت السُّنَّة في الميراث : أن يرثها ، وترث منه ما فرض الله لها .

أخرجه البخاري (٦/٤) ، وأبو داود (١/٣٥٢) من طريق فُلَيْحٍ عن الزهري عنه .

وفليح ـ وهو ابن سليمان ـ ؛ فيه ضعف من قبل حفظه .

وقد خالفه ابن جريج فقال : قال ابن شهاب . . . فذكره مرسلاً ؛ لم يذكر سهلاً . أخرجه البخاري (٦/١٧٩) .

وهذا أصح . والله أعلم .

٤٨٤٠ ـ (مَنْ أَمرَ بمعروف ، ونَهَى عَنْ مُنْكَرٍ ؛ فهوَ خَليفَةُ اللهِ في الأَرْضِ ، وخليفَةُ كتابِ اللهِ عزّ وجلّ ، وخليفةُ رسولِ اللهِ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه عبدالغني المقدسي في «كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ق١/٩١) عن بقية عن **عبدالله بن نُعَيْم عن بعض المشيخة يرفعه .**

وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ وذلك أن بقية ـ وهو ابن الوليد ـ مدلس ؛ وقد عنعنه .

وعبدالله بن نعيم ـ وهو القيسي الشامي ـ ؛ قال الحافظ :

«لين الحديث . من السادسة» .

وبعض المشيخة مجهول لم يسمَّ ، والظاهر أنه من التابعين .

ثم أخرجه هو (١/٩٦) ، وابن عدي (١/٢٨٠) عن كادح بن جعفر عن **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن **مسلم بن جابر الصَّيْرَفِيِّ** عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ومسلم بن جابر الصيرفي لم أعرفه .

وأما ابن عدي ؛ فأعلَّه بعلة أخرى ؛ فقال :

«كادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في إسناده ، ولا في متنه» !

قلت : وكادح ؛ قد وثقه غير واحد ، فإعلاله بمن فوقه أولى . والله أعلم .

٤٨٤١ ـ (لا قَوَدَ في الْمَأْمُومَةِ ، ولا الجائِفَةِ ، ولا الْمُنَقِّلَةِ) .

منكر[١] . أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٧) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/١٥٨٠) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن معاوية بن صالح عن **معاذ بن محمد الأنصاري** عن **ابن صُهْبَان** عن العباس بن عبدالمطلب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : ابن صهبان ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

(١) وحسَّنه الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٢١٩٠) و«صحيح ابن ماجه» (٢١٤٩) **(الناشر)**

«اسمه عقبة فيما أظن ، فإن كان ؛ فروايته منقطعة ؛ وإلا فمجهول» .

الثانية : معاذ بن محمد الأنصاري ؛ قال ابن المديني :

«مجهول» .

الثالثة : رشدين بن سعد ضعيف .

وبه أعلّه البوصيري ! وفيه نظر ؛ فقد تابعه عبدالله بن لهيعة : عند أبي يعلى ؛ فالعلة القادحة من اللذين قبلهما .

ثم إن الحديث منكر ؛ فقد ثبت مرفوعاً :

أن في المأمومَة والجائفة ثلث الدية .

وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٨٧ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤) من حديث عبدالله بن عمرو وغيره . وفيه :

«والمنقلة خمس عشرة من الإبل» .

وسنده حسن .

٤٨٤٢ - (يا عليُّ ! إنَّ فيكَ مِن عيسى عَلَيهِ الصلاةُ والسلامُ مَثَلاً : أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّه ، وأَحَبَّتْهُ النّصارى حَتى أَنْزَلوهُ بالمنزلةِ التي لَيْسَ بِها)[1] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (ق٣٣/١) ، وعبدالله بن أحمد (١/١٦٠) ، والحاكم (٣/١٢٣) من طريق **الحكم بن عبد الملك** عن الحارث بن حَصِيرة عن أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

---

(١) قُدِّر للشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرةً أخرى برقم (٤٩٠٤) بفائدة أوسع **(الناشر)** .

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره ، وزادوا ـ غير أبي يعلى ـ :

وقـال علي رضي الله عنه : ألا وإنه يهلكُ فيّ محبّ مُطْرٍ يُقَرِّظُني بما ليس فيَّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمله شنآني على أن يبهتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل ، إنما الطاعة في المعروف» .

والسياق للحاكم ـ وهو أتم ـ . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : الحكم ؛ وهّاه ابن معين» .

قلت : وربيعة بن ناجذ ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقول الحافظ فيه :

«ثقة» !

إنما عمدته توثيق ابن حبان والعجلي إياه ، ولا يخفى ما فيه ؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي صادق هذا .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (١٣٣/٩) :

«رواه عبدالله ، والبزار ـ باختصار ـ ، وأبو يعلى ـ أتم منه ـ ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير القرشي الكوفي** ؛ وهو ضعيف» .

٤٨٤٣ ـ (قالَ جبريلُ : يا مُحمد ! ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ : ليسَ لَهُ عُروقٌ فَتَتشَعَّب إليه . ﴿اللهُ الصَمَد﴾ : ليسَ بالأَجْوَفِ ، لا يأْكُلُ ولا يَشْرَبُ . ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ : ليسَ لَهُ ولَدٌ ولا والدٌ يُنْسَبُ إليه . ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ : ليسَ مِنْ خَلْقِه شيءٌ يَعْدِلُ [مكانَه] ، يُمْسك السماوات والأرضَ إنْ زالَتا . هذه السُّورةُ ليسَ فيها ذكْرُ جنةٍ ولا نَارٍ ، [ولا دُنْيا ولا آخرةٍ ، ولا حَلالٍ ولا حَرام] ؛ انتسبَ اللهُ عزّ وجلَ إليها ؛ فَهِيَ له خَالصَةٌ ، [منْ قَرأَها ثَلاثَ مراتٍ ؛ عُدِلَ بقراءةِ الوَحْيِ كُلِّه ، ومنْ قَرأَها ثَلاثينَ مرةً ؛ لمْ يَفْضُلْهُ أَحَدٌ منْ أهلِ الدُّنْيا يومَئذٍ ؛ إلا منْ زادَ على ما قالَ ، ومنْ قرأَها مِئَتَيْ مَرَّةٍ ؛ أُسْكِنَ منَ الفِردَوسِ سَكَناً يَرْضاهُ ، ومَنْ قَرأَها حينَ يَدْخُلُ مَنْزِلَهُ ثلاثَ مراتٍ ؛ نَفَتْ عنهُ الفَقْرَ ، ونَفَعتِ الجار . وباتَ رسولُ اللهِ ﷺ يَقْرؤها ويُرَدِّدُها حَتى أَصْبَح]) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/١٥) عن سَلَمَةَ بن شَبِيبٍ : حدثنا يحيى بن عبدالله الحَرَّاني عن ضِرَارٍ عن أَبَانَ عن أنس قال :

أتت يهودُ خيبرَ إلى النبي ﷺ ، فقالوا : يا أبا القاسم ! خلق الله الملائكة من نور الحجاب ، وآدم من حَمأٍ مسنون ، وإبليسَ من لهب النار ، والسماء من دُخان ، والأرضَ من زبد الماء ، فأخبرنا عن ربِّك عز وجل؟ فلم يجبهم النبي ﷺ ، فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال . . . الحديث دون الزيادات ؛ فهي من «الدر المنثور» للسيوطي (٦/٤١٠) .

وقد ساق الحديث ـ بهذا التمام ـ معزواً لرواية أبي الشيخ في «العظمة» ، وأبي بكر السمرقندي في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ أبان : هو ابن أبي عياش ، وهو متروك ؛ بل كذبه شعبة وأحمد وابن معين .

وضرار ؛ الظاهر أنه ابن عمرو المَلَطِيُّ ، ضعيف ؛ بل قال البخاري : «فيه نظر» .

ويحيى بن عبدالله الحراني ـ وهو البَابْلُتِّي ـ ضعيف .

٤٨٤٤ ـ (إنِّي أمرتُ بِبُدْنِي التي بَعَثْتُ بها أن تُقلَّدَ اليومَ ، وتُشْعَرَ اليومَ على ماءِ كذا وكذا ، فَلَبِسْتُ قَميصاً ونَسِيتُ ، فلم أكنْ لأُخْرِجَ قَميصي منْ رَأْسِي . وكانَ قَدْ بعثَ بِبُدْنِه منَ المدينةِ ، وأقامَ بالمدينةِ)[1] .

منكر . أخرجه الطحاوي (١/٣٧٠ ، ٤٣٩) ، وأحمد (٣/٤٠٠) عن حاتم بن إسماعيل عن عبدالرحمن بن عطاء بن أبي لَبِيبة عن عبدالملك بن جابر عن جابر بن عبدالله قال :

كنت عند رسول الله ﷺ جالساً ؛ فقدَّ قميصَهُ من جَيْبِهِ ، حتى أخرجه من رِجْلَيه ، فنظر القوم إلى رسول الله ﷺ ! فقال . . . فذكره .

قلت : وإسناده رجاله ثقات ؛ على خلاف في ابن أبي لبيبة ؛ فقال البخاري : «فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«شيخ ؛ يحوَّل من (كتاب الضعفاء)» . وقال النسائي وابن سعد :

«ثقة» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الأزدي :

---

(١) كتب الشيخ -رحمه الله- فوق هذا المتن : "يأتي برقم (٥٩٦٦) وهنا بعض الفوائد". (الناشر).

«لا يصح حديثه» . وقال الحاكم أبو أحمد :

«ليس بالقوي عندهم» . وقال ابن عبدالبر :

«ليس عندهم بذاك ، وترك مالك الرواية عنه ، وهو جاره» .

هذا كل ما قيل فيه من التعديل والجرح ، وقد لخَّصَ ذلك الحافظ في «التقريب» بقوله :

«صدوق فيه لين» . وقال الذهبي في «المغني» :

«وثقه النسائي . وقال خ : فيه نظر . وقواه أبو حاتم» .

قلت : فهو ممن يتردد النظر بين تحسين حديثه أو الاستشهاد به ، فإذا وجد في حديثه أقل مخالفة لما رواه الثقات ؛ تعرض للوهن والسقوط .

وقد وجدتِ حديثين يخالفان بعض ما جاء فيه :

الأول : حديث يعلى بن أمية في الرجل الذي أهلَّ بالعمرة وعليه جُبَّة ، فقال له ﷺ :

«انزع عنك الجبة . . .» الحديث . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» (١٥٩٦ - ١٥٩٩) .

فأمره ﷺ بنزع الجبَّة ، ولم يأمره بشقِّها . وبهذا الحديث احتج الطحاوي على ترجيحه على حديث جابر هذا ، وقال :

«إن إسناده أحسن من إسناده» ؛ وأيَّده من طريق النظر .

ثم روى بسند صحيح عن قتادة قال :

قلت لعطاء : إنما كنا نرى أن يشقَّها؟! فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

ونقل ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/٢٩٤) أن الحديث ضعيف عند أهل العلم ، وهو عندهم ـ مع ضعفه ـ مردود بالثابت من حديث عائشة الآتي .

والآخر : حديث عائشة قالت :

كان رسول الله ﷺ يُهْدِي من المدينة ، فأَفتِلُ قلائدَ هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» أيضاً (١٥٤١ ، ١٥٥٣) .

فهذا خلاف حديث جابر صراحة ، وإليه ذهب فقهاء الأمصار ، وهو أن من أرسل هدياً لا يصيرُ بذلك محرماً ، ولا يمسك عما يمسك عنه المحرم ؛ خلافاً لبعض السلف . قال الحافظ (٣/٤٣٠) :

«ومن حجَّتهم : ما رواه الطحاوي وغيره (فذكر حديث جابر هذا . وقال) ؛ وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده» !

قلت : ولا يخفى ما في الجزم بالضَّعْف بعد أن عرفت الخلاف في راويه ابن أبي لبيبة ! فهذا في طرف ، وشيخه الهيثمي في طرف آخر ؛ حيث قال (٣/٢٢٧) :

«رواه أحمد والبزار باختصار ، ورجال أحمد ثقات» !

قلت : فهذا التوثيق المطلق في طرف آخر ! والحق التفصيل الذي أوضحته لك .

هذا ؛ ولعلَّ لفظ البزار المختصر الذي يشير إليه الهيثمي ؛ هو ما أخرجه أحمد أيضاً (٣/٢٩٤) من طريق داود بن قيس عن **عبدالرحمن بن عطاء** أنه سمع ابْنَيْ جابر يحدثان عن أبيهما قال :

بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه ؛ شقَّ قميصه حتى خرج منه ، فقيل له؟ فقال :

«واعدتهم يقلّدون هدياً اليوم ؛ فنسيت»[1] .

قلت : وداود بن قيس ـ وهو الفَرَّاء ـ ثقة من رجال مسلم .

وجابر ؛ له ثلاثة من الولد يروون عنه : عبدالرحمن وعقيل ومحمد ، ولم يُذْكَر أحدهم في شيوخ ابن أبي لبيبة ، وإنما ذكروا فيهم عبدالملك بن جابر ـ وهو ابن عَتِيكٍ ؛ المتقدم في رواية حاتم بن إسماعيل ـ ؛ فهذا يدلُّ على أن ابن أبي لبيبة كان يضطرب في إسناده .

ومما يؤكِّد ذلك : أنه ورد عنه على وجه آخر ، فقال زيد بن أسلم : عن **عبدالرحمن بن عطاء** عن نفر من بني سلمة **قالوا** :

كان النبي ﷺ جالساً ؛ فشَقَّ ثوبه ، فقال :

«إني واعدتُ هَدْياً يُشْعَرُ اليومَ» .

أخرجه أحمد (٥/٤٢٦) : ثنا وكيع : ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم .

فهذه علَّة أخرى تدلُّ على ضعف الحديث ؛ وهي اضطراب الراوي في إسناده على وجوه ثلاثة :

الأولى : عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر بن عبدالله .

الثانية : عن ابني جابر يحدثان عن أبيهما .

---

(١) هو في «مسند البزار» (٢/٢٠/١١٠٧ ـ كشف) بنحوه من الطريق ذاتها . (الناشر) .

الثالثة : عن نفر من بني سلمة قالوا . . .

وعلى هذه الرواية ؛ فهو مرسل أو منقطع ؛ لأن النفر من بني سلمة إن كانوا من التابعين فهو مرسل ؛ لأن ابن أبي لبيبة لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ ولا يبعد أن يكون عنى بهم ابْنَيْ جابر كما في الرواية الثانية .

وإن كانوا من الصحابة ؛ فهو منقطع لما ذكرنا ، وهذا الاحتمال هو الذي يناسب إيراد الإمام أحمد للحديث من هذا الوجه أيضاً في «المسند» .

ومع ذلك ؛ فقد أشكل عليَّ في هذا الإسناد أمور :

أولاً : أنهم لم يذكروا في الرواة عن عبدالرحمن بن عطاء هذا : زيد بن أسلم ، وزيد أكبر منه ؛ فإنه تابعي معروف ؛ وإنما ذكروا فيهم هشام بن سعد .

ثانياً : أن الهيثمي أورده هكذا : «وعن عطاء بن يسار عن نفر من بني سلمة قالوا . . . (الحديث) ؛ رواه أحمد ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

فأشكل عليَّ قوله : «عطاء بن يسار» ؛ فإن هذا ليس في «المسند» ، وإنما فيه «عبدالرحمن بن عطاء» ، فقلت في نفسي : لعلَّ هذا محرف ، والصواب : «عبدالرحمن عن عطاء» ؛ فرجعت إلى ترجمة زيد بن أسلم ؛ فوجدت في شيوخه راويين كل منهما اسمه عبدالرحمن ؛ أحدهما : ابن وعلة ، والآخر : ابن أبي سعيد الخدري ، فرجعت إلى ترجمة كل منهما ؛ فلم أجد في شيوخهما من يسمى عطاءً ، لا عطاء بن يسار ولا غيره !

وهنا انتهى بحثي حول هذا الإسناد ، وهو بحاجة بعدُ إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فمن بدا له شيء . فليُلْحِقْهُ به . وجزاه الله خيراً .

ثم وجدتُ حديثاً آخر مخالفاً لحديث الترجمة ، ومطابقاً لظاهر حديث يعلى ابن أمية ، وهو حديث أم سلمة قالت :

كانت ليلتي التي يصير إليَّ فيها رسول الله ﷺ مساءَ يوم النحر ، فصارَ إليَّ ، ودخل عليٌّ وهب بن زَمْعَةَ ومعه رجل من آل أبي أمية متقمِّصَيْن ، فقال رسول الله ﷺ :

«انزع عنك القميص» . قال : فنزعه من رأسه ، ونزع صاحبه قميصه من رأسه ، ثم قال :

لمَ يا رسول الله؟! قال :

«إن هذا يوم رُخِّصَ لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلُّوا ؛ يعني : من كل ما حُرمتم منه ؛ إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت ؛ صرتم حُرُماً لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرةَ قبل أن تطوفوا به» .

أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن . ومن ضعَّفه فما حقَّقَ ، وقد تكلّمتُ عليه مفصَّلاً في «صحيح أبي داود» (١٧٤٥) .

٤٨٤٥ ـ (يا سَلمانُ ! كلُّ طَعام وشَرابٍ وَقَعتْ فيهِ دابّةٌ ليسَ لها دَمٌ ، فماتَتْ فيهِ ؛ فهوَ حلالٌ أَكْلُه وشُربهُ وَوُضُوؤُه) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن عدي (ق١٨٢/٢) ، والدارقطني (ص١٤) من طريق بقية بن الوليد عن سعيد بن أبي سعيد **الزُّبَيْدِيِّ** عن بِشْرِ بن منصور عن **علي بن زيد بن جُدْعان** عن سعيد بن المسيَّب عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً وفيه علل :

الأولى : ابن جدعان ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : سعيد بن أبي سعيد الزبيدي . وبه أعلَّه مخرِّجه ابن عدي ؛ فقال :

«عامة أحاديثه ليست بمحفوظة» . وقال الذهبي :

«لا يُعرف ، وأحاديثه ساقطة» . ثم ساق له هذا الحديث .

الثالثة : بقية بن الوليد . وبه أعلَّه مخرِّجه الدارقطني ؛ فقال عقبه :

«تفرد به بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وذلك لكثرة تدليسه .

فإن قيل : قد صرَّح بالتحديث في رواية للدارقطني؟

قلت : هي من رواية أحمد بن أبي الأَخْيَلِ الحمصي : حدثني أبي : نا بقية : حدثني سعيد بن أبي سعيد . . .

فأبو الأخيل هذا : اسمه خالد بن عمرو السُّلَفِيُّ ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكذبه جعفر الفِرْيَابِيُّ» .

واعلم أن الدافع على تخريج هذا الحديث والكشف عن علله : أنني رأيت الشيخ علي القاري قد مال إلى تقوية الحديث بأسباب واهية ، ومدافعات باطلة ، فلا بد من سوق كلامه ، ثم الكشف عن الخلل الذي فيه ، فقال في «فتح باب العناية» (١١٦/١) :

«رواه الدارقطني وقال : لم يرفعه إلا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ، وهو ضعيف . انتهى . وأعلّه ابن عدي بجهالة سعيد . ودُفِعَا بأن بقية هذا : هو أبو

الوليد روى عنه الأئمة . . . وروى له الجماعة إلا البخاري . وأما سعيد بن أبي سعد هذا ؛ فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ، وكان ثقة ، فانتفت الجهالة ، والحديث ـ مع هذا ـ لا ينزل عن الحسن» !

كذا قال ! والرد عليه من وجوه :

الأول : أن بقية لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له في الشواهد ؛ كما قال المنذري في آخر «الترغيب والترهيب» . ونحوه قول الخزرجي :

«متابعة» .

الثـاني : أن رواية الأئمة عن راوٍ ما ؛ لا يعتبر توثيقاً له ؛ إلا إذا سَلِمَ من قادح ، والأمر هنا ليس كذلك ؛ فقد قال الذهبي :

«قال غير واحد من الأئمة : بقية ثقة إذا روى عن الثقات . وقال النسائي وغيره : إذا قال : «نبأ» و«أنا» فهو ثقة . وقال غير واحد : كان مدلساً» .

قلت : والشيخ القاري على علمٍ بهذا كله ، وأن علَّة بقية التدليس ، فكان حقه أن لا يسوِّد أسطراً في ذكر من روى عن بقية من الأئمة ؛ موهماً أنه ثقة طُعِنَ فيه بغير حق ، وأن يتوجه إلى الجواب عن عنعنته بمثل ذلك السؤال الذي ذكرته مع الجواب عنه ، على نحو ما فعله هو في حديث ابن عمر :

«من ضحك في الصلاة قهقهة ؛ فَلْيُعِدِ الوضوء والصلاة» . فقال (ص٧٦ ـ ٧٧) :

«وأما الطعن فيه بأن بقية مدلس ؛ فكأنه سمعه من بعض الضعفاء وحذف اسمه ؛ فمدفوع بأنه صرح فيه بالتحديث ، والمدلس الصدوق إذا صرح بالتحديث تزول تهمة التدليس ، وبقية من هذا القبيل» !

قلت : وهذا الدفع مدفوع ومردود ؛ لأن تصريحه في حديث ابن عمر بالتحديث مما لا يطمئن القلب إليه ؛ ذلك لأنه من رواية ابنه **عطية بن بقية** عن أبيه : حدثنا . . .

وعطية كانت فيه غفلة ، كما قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨١) . وقال ابن حبان :

«يخطئ ويغرب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة» .

قلت : ومن كان فيه غفلة ومن عادته أن «يخطئ ويغرب» ؛ فلا شك أنه لا يحتج به ، فلا يثبت تصريح بقية بالتحديث بمثل روايته ، وإنما يستشهد بها ، فإن جاء له شاهد قَوِيَتْ ؛ وإلا فلا ؛ ولا شاهد هنا . فَجَزْمُ القاري بأن بقية صرح فيه بالتحديث فيه غفلة عن حال عطية بن بقية ! فتنبَّه .

الثـالـث : قوله : «وأما سعيد بن أبي سعيد فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ؛ وكان ثقة» !

فهو وهم فاحش منه عفا الله عنا وعنه ؛ فإن هذا التوثيق لم يذكره أحد في ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ، وإنما ذكروه في ترجمة سعيد بن عبدالجبار ابن يزيد القرشي ؛ وهو ثقة من رجال مسلم ؛ ففي ترجمته من «التهذيب» جاء قوله :

«وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقة» . وهذه الترجمة قبل ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي . فكأن القاري انتقل بصره من هذه إلى تلك ، فوقع في هذا الخطأ .

عـلـى أن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي : هو غير سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ قال الحافظ :

«فرّق بينهما ابن عدي ، فقال في الثاني : حديثه غير محفوظ ، وليس هو

بالكثير . وقال أبو أحمد الحاكم : يرمى بالكذب» . وقال ابن عدي في الأول :

«وعامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : وعلى هذا التفريق ؛ جرى الذهبي في «الميزان» .

فلو صح عن الخطيب أنه وثق سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ؛ فليس هو راوي هذا الحديث . والله أعلم .

٤٨٤٦ ـ (كانَ يَمْتَشِطُ بِمِشْطٍ مِنْ عاجٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي (٢٦/١) عن بقية بن الوليد عن **عمرو بن خالد** عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

«قال عثمان (يعني : ابن سعيد الدارمي) : هذا منكر» . قال البيهقي :

«رواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة» .

قلت : يشير إلى أن عمرو بن خالد هذا مجهول .

وأنا أظن أنه عمرو بن خالد القرشي أبو خالد الكوفي نزيل واسط ؛ وهو مشهور بالكذب والوضع .

والحديث ؛ أورده القاري في «فتح باب العناية» (١٢٧/١) مستدلاً به على طهارة عظام السباع ، مكتفياً بعزوه للبيهقي ؛ ساكتاً عن بيان علته القادحة ! وتبعه على ذلك محققه أبو غدة في المكان المشار إليه منه ، وفي (١٣٠/١)!!

٤٨٤٧ ـ (إنّما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ منَ المَيْتَةِ لَحْمَها ، وأَمّا الجِلْدُ والشَّعْرُ والصوفُ ؛ فَلا بأسَ بهِ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (١/٢٤ ـ ٢٥) عن الوليد ابن مسلم عن أخيه عبدالجبار بن مسلم عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«عبدالجبار ضعيف» . وأقرّه البيهقي ، ثم ابن التركماني بسكوته عليه ؛ وعدم تعقّبه للبيهقي كما هي عادته كلما وجد سبيلاً إليه !

وأما القاري ؛ فإنه قال في «فتحه» (١/١٣٠) :

«فإن قيل : عبدالجبار ضعفه الدارقطني؟ فالجواب : أن ابن حبان وثقه ، فلا ينزل حديثه عن الحسن» !

قلت : وهذا مردود ؛ لأن توثيق ابن حبان غير موثوق به في مثل هذا ؛ فإنه يوثِّق المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد أو الاثنان ، وفيهم من يقول هو نفسه في «الثقات» :

«لا أعرفه» ! وتارة يزيد فيقول :

«ولا أعرف أباه» ! كما هو مشروح في غير هذا المكان .

وعبدالجبار هذا من أولئك المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«لم يرو عنه غير الوليد» . ولذلك قال الذهبي فيه :

«لا أعرفه» ! مع أنه حكى تضعيف الدارقطني إياه .

وقد خالفه أبو بكر الهُذَلي ، فرواه عن الزهري به موقوفاً على ابن عباس .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي . وقالا :

«أبو بكر الهذلي ضعيف» .

٤٨٤٨ ـ (لا بأْسَ بِمَسْكِ المَيْتَةِ إذا دُبِغَ ، ولا بأْسَ بِصُوفِها وشَعْرِها وقُرونِها إذا غُسِلَ بالماءِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (٢٤/١) من طريق **يوسف بن السَّفْرِ** : نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن قال : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره . وقالا :

«يوسف بن السفر متروك ، ولم يأت به غيره» .

قلت : وهو متهم بالكذب ، حتى الحاكم ـ مع تساهله ـ قال فيه :

«روى عن النقاش أحاديث موضوعة» . وقال البيهقي :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

قلت : وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف .

ومع ذلك ؛ فإن الشيخ القاري في «فتحه» (١٣٠/١) تجاهل عن ذلك كله ، بل قال ـ عقبه ؛ وقبله الحديثان السابقان ـ :

«فهذه عدة أحاديث ـ ولو كانت ضعيفة ـ حُسِّنَ المتنُ ، فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟!» !

وقلده في ذلك كله المعلِّق عليه أبو غدَّة ، بل أيَّده بقوله تعليقاً على آخر كلامه بقوله :

«تقدم ذكره في (ص١٢٣) من حديث ابن عباس» !!

وحديث ابن عباس هناك ؛ لفظه :

تُصُدِّقَ على مولاة لميمونة بشاة ، فماتت ، فمرَّ بها رسول الله ﷺ فقال : «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه - زاد مسلم : - فانتفعتم به؟!» . فقالوا : إنها ميتة ! قال :

«إنما حرم أكلها» .

قلت : فهذا لا يصلح شاهداً إلا للشطر الأول من الحديث .

وأما الشطر الآخر ؛ فليس فيه ما يشهد له مطلقاً ، بل لو قال قائل : إن فيه ما يشهد عليه لما أبعد ؛ لأنه لم يقل : فانتفعتم بصوفها وشعرها وقرونها؟!

فتأمل ما يفعل التقليد والتعصب المذهبي بأهله ؛ من الإبعاد عن الحق والعدل ، والإيهام بخلاف الواقع ؛ وإلا فبالله عليك قل لي : من الذي يفهم من قولهم :

«فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟» أنه يعني أنه شاهد للشطر الأول من هذا الحديث الثالث وبعض الحديث الذي قبله؟!

وأما الحديث الأول ؛ فهو في الامتشاط فقط !

٤٨٤٩ - (يا عَـمَّارُ ! إنما يُغْـسَلُ الثـوبُ منْ خَـمْـسٍ : مِنَ الغـائطِ ، والبَولِ ، والقَيءِ ، والدَّمِ ، والمَنِيِّ .

يا عمَّارُ ! ما نُخامَتُكَ ، ودُموعُ عَيْنَيْكَ ، والماءُ الذي في رَكْوَتِكَ إلا سَواءٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١/١٣١/٢٤٨) ، والدارقطني في «سننه» (ص٤٧) ، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٩) من طريق **أبي إسحاق**

الضَّرِيرِ إبراهيم بن زكريا : نا ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيَّب عن عمار بن ياسر قال :

أتى عليٌّ رسول الله ﷺ وأنا على بئر ؛ أدلو ماءً في رَكْوَةٍ لي ، فقال :

«يا عمار ! ما تصنع؟» . قلت : يا رسول الله ! بأبي وأمي ؛ أغسل ثوبي من نُخَامةٍ أصابته . فقال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«لم يروه غير ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدّاً . وإبراهيم وثابت ضعيفان» !

قلت : إبراهيم بن زكريا بريء الذمة منه ؛ لأنه قد توبع ، فقال أبو يعلى في «مسنده» (٤٥٤/٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١٧٦/١) ـ والسياق للأول ـ : حدثنا محمد بن أبي بكر : نا ثابت بن حماد أبو زيد . . . به .

وكذلك رواه الطبراني في «الأوسط» (ج١ ق١/١١ ـ زوائد المعجمين) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٧٤/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٤٧) ، وغيرهم . وقال هو والطبراني :

«لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ثابت» .

ولذلك قال البيهقي في «السنن» (١٤/١) ـ بعد أن ذكره معلقاً ـ :

«فهذا باطل لا أصل له ، وإنما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار . وعلي بن زيد غير محتج به ، وثابت بن حماد متهم به» .

وأقرّه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١/٤) . وقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق١/٢٧) .

«ثابت بن حماد ؛ أحاديثه مناكير ومقلوبات» .

وكـذلك أقـرَّ البـيـهـقيَّ على حكمـه السـابق : الحـافظ السـيـوطيُّ في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٩٩) ؛ وزاد :

«وقال العقيلي : هذا الحديث غير محفوظ ، وثابت مجهول . وفي «اللسان» : نقل أبو الخطاب الحنبلي عن اللالكائي : أن أهل النقل اتفقوا على ترك ثابت بن حماد . وقال ابن تيمية ـ فيما نقله عنه ابن عبدالهادي في «التنقيح» ـ : هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة» .

قلت : وقول ابن تيمية المذكور ليس في نسخة «التنقيح» المطبوعة ! والله أعلم .

وفي معناه قول ابن تيمية في «رسالة الصيام» (ص٤٢ ـ الطبعة الثانية ـ بتحقيقي) :

«ليس من كلام النبي ﷺ ، وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها ، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتج به» .

وأما تعقُّب الزيلعي في «نصب الراية» (٢١١/١) قول الأئمة المتقدمين بتفرد ثابت بن حماد بقوله :

«قلت : وجدت له متابعاً عند الطبراني في «معجمه الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سنداً ومتناً . وبقية الإسناد : حدثنا الحسين ابن إسحاق التُّسْتَرِيُّ : ثنا علي بن بَحْرٍ : ثنا **إبراهيم بن زكريا العِجْلي** : ثنا حماد ابن سلمة به» !

قلت : فقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله في «التلخيص» (٣٣/١) :

«لكن إبراهيم ضعيف ، وقد غلط فيه ؛ إنما يرويه ثابت بن حماد» .

قلت : ولذلك قال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٧٣/١) :

«ولا يُغْتَرُّ برواية البزار والطبراني له من طريق إبراهيم بن زكريا العجلي عن حماد بن سلمة ؛ فإبراهيم ضعيف . . .» إلخ كلام الحافظ المذكور .

قلت : ومن الواضح أن إبراهيم هذا وهم في اسم ثابت بن حماد ، فانقلب عليه فقال : «حماد بن سلمة» ! وذلك مما يدل على ضعفه وقلة ضبطه . لكنه قد رواه على الصواب في رواية الدارقطني وأبي نعيم المتقدمة ، فهي المعتمدة .

وإذا عرفت هذا التحقيق ، وإجماع أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف ؛ يتبين لك تعصُّب الشيخ علي القاري ومجانفته في البحث العلمي في كتابه «فتح باب العناية» (٢٤٢/١) في قوله عقب هذا الحديث :

«وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد ، لكن له متابع عند الطبراني ، رواه في «الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سنداً ومتناً ، فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث بسبب أنه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت . ودفع قوله في علي هذا ـ أنه غير محتج به ـ بأن مسلماً روى له مقروناً بغيره . وقال العجلي : لا بأس به ، وروى له الحاكم في «المستدرك» ، وقال الترمذي : صدوق» !!

وتفصيل الردّ عليه من وجوه :

الأول : قوله : «وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد» !

قلت : بل هو ضعيف جدّاً ، كما قال الإمام الدارقطني . ونحوه قول البيهقي : «وهو متهم به» . واتفاق أهل النقل على تركه .

فالاقتصار على تضعيفه فقط ؛ مخالفة صريحة لهم بدون حجة .

الثاني : قوله : «تابعه حماد بن سلمة» !

قلت : هذه متابعة باطلة لا أصل لها ؛ لأنها وهم من إبراهيم بن زكريا العجلي ، خالف فيه الثقات ، لا سيما وقد وافقهم في رواية الدارقطني وأبي نعيم عنه كما تقدم فقال : ثابت بن حماد ؛ فعاد الحديث إلى أنه تفرد به هذا المتروك !

الثالث : قوله : «فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث . . .» !

قلت : فقوله هذا هو الباطل ؛ لأنه بناه على ما دفعه به من المتابعة المزعومة ، وما بني على باطل فهو الباطل ؛ لا سيما وليس البيهقي منفرداً بجزمه المذكور ؛ كما عرفت مما سبق من البيان .

الرابع : قوله : «ودفع قوله في علي هذا . . بأن مسلماً روى له مقروناً . . .» !

قلت : وهذا مدفوع لسببين :

أولاً : أنه لا يجوز للباحث المنصف أن يأخذ من ترجمة الراوي الأقوال التي تعدِّله ـ لهوى في نفسه ـ ، ويُعْرِض عن الأقوال الأخرى التي تجرِّحه ، ولا العكس أيضاً ، وإنما ينبغي أن يلخص من مجموع تلك الأقوال كلها ما يمكن أن يأخذ من مجموعها على ما يساعد عليه علم مصطلح الحديث مما هو مفصّل فيه ، وهذا مما لم يفعله الشيخ القاري مع الأسف ؛ فإن عليّاً هذا قد جرحه جماهير الأئمة جرحاً مفسراً ؛ بأنه ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه ؛ كالإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن ذكرهم الحافظ في «التهذيب» . فالإعراض عن أقوالهم إلى أقوال معدِّليهِ ـ الذين زعمهم القاري ـ مخالف لعلم المصطلح الذي يقول : (الجرح المفسّر مقدم على التعديل) ، لا سيما إذا كان الجارحون من مثل الإمام أحمد

وابن معين وغيرهما . ولذلك نجد الحافظ لخَّص ترجمة علي هذا في «التقريب» بقوله : «ضعيف» .

ثانياً : أن الأقوال التي ذكرها القاري لا تنهض على دفع قول البيهقي : «غير محتج به» ؛ لأنها لا تعني أنه يحتج به . وإليك البيان :

١ ـ أما قرن مسلم إياه بغيره ؛ فهو على القاري وليس له ؛ لأنه لو كان حجة عنده لم يقرنه بغيره ؛ كما هو ظاهر .

٢ ـ وأما قول العجلي : «لا بأس به» ؛ فهذا أحد قوليه فيه . وقال مرة : «يكتب حديثه وليس بالقوي» .

فهذا موافق لقول الذين ضعفوه من الجمهور ، فالأخذ به أولى من الأخذ بقوله الأول المخالف لهم ؛ كما لا يَخْفى على أولي النُّهَى .

٣ ـ وأما رواية الحاكم له في «المستدرك» ! فكان على الشيخ القاري أن يستحي من الاستدلال به ؛ لما عرف من تساهله في المتون والرواة ، وكم من حديث أخرجه من طريق بعض الضعفاء مصحِّحاً ، وردَّه الذهبي عليه ! ومن هؤلاء ابن جدعان هذا ، فراجع لذلك فهرس الرواة من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (المجلد الأول) إن شئت .

٤ ـ وأما قوله : «وقال الترمذي : صدوق» !

فهذا نقل مبتور ؛ فإن تمام كلام الترمذي ـ كما في «التهذيب» ـ :

« . . . إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره» .

قلت : فأنت إذا نظرت إلى هذا الاستثناء مع المستثنى منه ؛ كانت النتيجة

على خلاف ما يستفاد من المستثنى من بداهة ، وهي أن الرجل صدوق سيئ الحفظ ، فالترمذي حينئذٍ ـ بقوله هذا ـ أقرب إلى أن يصنَّفَ في جملة الجمهور المضعِّف له ؛ من أن يصنَّفَ في زمرة المعدِّلين .

وهَبْ أنه من المعدِّلين ؛ فهو من المعروفين بالتساهل في التعديل والتصحيح ، حتى صحح لـِ(**كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف**) ؛ فقال الذهبي معترضاً عليه :

«فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» .

وجملة القول ؛ أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به لو أن ثابت بن حماد توبع عليه ؛ فكيف وقد تفرد به؟! ولذلك لم يَسع ابنَ التركماني الحنفي ـ على تعصُّبِه أيضاً ـ إلا التسليمُ بضعفه ، ولم يتكلّف تَكلّف القاري في محاولة تقويته ؛ مع التحامل على البيهقي . والله المستعان .

وبعد كتابة ما تقدَّم ؛ رأيت الهيثمي قد أورد الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٨٣/١) من رواية الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وأبي يعلى . ثم قال :

«وله عند البزار قال : رآني رسول الله ﷺ وأنا على بئر . . .» فذكره نحوه . وقال :

«ومدار طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدّاً» .

قلت : فكأنه لم يعتدّ بطريق البزار والطبراني في «الكبير» التي وقع فيها اسم ثابت بن حماد مقلوباً إلى حماد بن سلمة ؛ لبطلانها على ما سبق تحقيقه ؛ فلم يتعرّض لها بذكر مطلقاً ، فأصاب رحمه الله تعالى .

(تنبيه) : وقع توثيق ثابت بن حماد في إسناد البزار ، فظن بعضهم أنه من البزار ، وليس كذلك ! فقال : حدثنا يوسف بن موسى : ثنا إبراهيم بن زكريا : ثنا ثابت بن حماد ـ وكان ثقة ـ عن علي بن زيد . . إلخ .

فقال الشيخ الأعظمي رحمه الله - متعقِّباً قول الهيثمي المذكور في ثابت بن حماد : « وهو ضعيف جدّاً» - ؛ قال الشيخ :

«وأنت ترى أن البزار وثقه» !

وأقول : ليس الأمر كما قال ؛ بل الظاهر أن التوثيق من قول إبراهيم بن زكريا ، وهو وإن كان وثقه ابن حبان (٨/٧٠) ؛ فقد ضعفه العقيلي بقوله - وذكر أنه (العجلي البصري) - :

«صاحب مناكير وأغاليط» .

وقد فرَّق بينه وبين (إبراهيم بن زكريا الواسطي) ؛ وقال فيه :

«مجهول» .

وكذلك فرَّق بينهما آخرون ؛ منهم ابن حبان ، فأورد الواسطي هذا في «ضعفائه» . وقال الحافظ في «اللسان» :

«وهو الصواب» .

وإذا عرفت أن التوثيق المذكور هو من ذاك الضعيف - إبراهيم بن زكريا العجلي - ؛ فلا غرابة بعد ذلك أن لا يلتفت أحد إلى هذا التوثيق ، ولا يذكروه في ترجمته .

٤٨٥٠ - (لا بَأْسَ بِبَوْلِ ما أُكِلَ لَحْمُهُ) .

ضعيف جداً . روي من حديث البراء بن عازب ، وجابر بن عبدالله ، وعلي ابن أبي طالب .

١ - أما حديث البراء ؛ فيرويه سوَّارُ بن مُصْعَبٍ عن مُطَرِّفِ بن طَرِيفٍ عن أبي الجهم عنه .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٤٧) ، وابن حزم في «المحلى» (١/١٨١) . وقال :

«هذا خبر باطل موضوع ؛ لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل ، متفق على ترك الرواية عنه ، يروي الموضوعات» . وقال الدارقطني :

«وسوار متروك ، وقد اختلف عنه ، فقيل عنه : ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره» .

ثم ساقه هو ، والبيهقي (١/٢٥٢) من طريق أخرى عن سوار به . وقال البيهقي :

«وسوار بن مصعب متروك» .

وقد خالفه في إسناده من هو مثله أو شر منه ؛ فرواه عن جابر وهو :

٢ ـ أما حديث جابر ؛ فيرويه **عمرو بن الحُصَيْنِ** : نا **يحيى بن العلاء** عن مطرف عن محارب بن دِثَارٍ عنه مرفوعاً بلفظ :

«ما أُكِلَ لحمه ؛ فلا بأس ببوله» .

أخرجه الدارقطني ، وتمام في «الفوائد» (١/١٦٤ ـ ٢) ، وابن الدِّيبَاجِيِّ في «الفوائد» (٢/٨٢/٢) . وقال الدارقطني :

«لا يثبت ؛ عمرو بن الحصين ويحيى بن العلاء ضعيفان» .

وعلَّقه البيهقي عنهما . وقال :

«وهما ضعيفان ، ولا يصح شيء من ذلك» .

قلت : بل هما متروكان متهمان بالوضع .

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٥/٢) :

«وإسناده ضعيف ؛ عمرو بن الحصين ـ وهو العقيلي ـ واهٍ بإجماعهم . ويحيى ابن العلاء أحاديثه موضوعة . وقاله ابن عدي . وقال أحمد : كذاب يضع الحديث» .

٣ ـ وأما حديث علي ؛ فيرويه **إسحاق بن محمد بن أَبَانَ النَّخَعِيُّ** : حدثني **محمد بن موسى بن عبدالرحمن النخعي** عن أبيه قال :

كنت على باب المهدي ومحمد بن زيد بن علي ، فقال محمد بن زيد : حدثني أبي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا بأس ببول الحمار ؛ وكلِّ ما أُكِلَ لحمه» .

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/٢٨٨) ، ومن طريقه أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢) . وقال :

«موضوع ، والمتهم به إسحاق . وموسى وابنه مجهولان» .

وكذا قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٦٦) .

قلت : وإسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب مارق من الغلاة . . كان خبيث المذهب يقول : إن عليّاً هو الله . . . ولم يذكره في «الضعفاء» أئمة الجرح في كتبهم ، وأحسنوا ؛ فإن هذا زنديق . . . .» .

(تنبيه) : استدل بحديثي الترجمة ـ عن البراء وجابر ـ الشيخُ علي القاري في «الفتح» (١/٢٥٣ ـ ٢٥٤) لمذهب الإمام محمد بن الحسن في طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وعزاهما لأحمد والدارقطني ! فأساء بذلك مرتين :

الأولى : عزوه لأحمد ، وهو خطأ مَحْضٌ ؛ فليس هو في «مسنده» ؛ لا عن البراء ولا عن جابر . ولو كان فيه لأورده الهيثمي في «المجمع» ؛ فإنه من اختصاصه !

ومن المعلوم في اصطلاح القوم : أن العزو لأحمد مطلقاً إنما يراد به «مسنده» .

والأخـرى : سكوته عليهما ؛ فأوهم ثبوت حديثهما ، ولو بدعوى أن أحدهما يقوي الآخر ، كما هي عادته !

ومن ذلك تعلم أن الشيخ أبا غدة حين علق عليهما بقوله :

«وقد ضعَّف الدارقطني كُلاً من الحديثين» !

فإنه لم يصنع شيئاً ؛ لأن ذلك يبقي الطريق مفتوحاً لمتعصِّب ما أن يقول : فأحدهما يقوي الآخر ! فكان عليه أن يسدَّ الطريق عليه بأن يبيِّن أن ضعفهما شديد جدّاً ، فلا يقوي أحدهما الآخر . ولكن أنَّى له ذلك ، وليس من شأنه التحقيق في هذا العلم الشريف ، وإنما هو حَطَّابٌ جَمَّاعٌ كغيره من المقلدين !! ولذلك تراه يمرُّ على كثير من الأحاديث المنكرة ـ في تعليقه على هذا الكتاب وغيره ـ دون أن ينبِّه على نكارتها وضعفها ؛ ولعلك تذكُرُ بعض الأمثلة القريبة على ذلك !!

٤٨٥١ ـ (ناكِحُ اليَدِ مَلْعُون) .

ضعيف . وهو طرف من حديث أخرجه أبو الشيخ ابن حَيَّان في «مجلس من حديثه» (٦٢/١ ـ ٢) ، وابن بِشْرَان في «الأمالي» (٨٦/١ ـ ٢) من طرق عن عبدالرحمن بن زياد الإفريقي عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«سبعة لعنهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ويقال لهم : ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل ، والمفعول به في عمل قوم لوط ، وناكح البهيمة ، **وناكح يده** ، والجامع بين المرأة وابنتها ، والزاني بحليلة جاره ، والمؤذي جاره حتى يلعنه ، والناكح للمرأة في دبرها ؛ إلا أن يتوب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ؛ وقد مضى غير مرة .

وقد روي من حديث أنس أيضاً ، لكنه ضعيف أيضاً . وقال الحافظ ابن كثير في أول تفسير سورة «المؤمنون» :

«هذا حديث غريب ، وإسناده فيه من لا يعرف لجهالته» .

قلت : وقد خرجته في «إرواء الغليل» برقم (٢٤٠١) .

ومن هذا التخريج ؛ يتبيَّن لك أن قول الشيخ علي القاري في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ـ وقد ساق حديث الترجمة برقم (٣٧٨) ـ :

«لا أصل له . صرح به الرهاوي» !! وقال المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة :

«وقد وقع ذكره حديثاً نبويّاً مستشهداً به من الإمام الكمال ابن الهُمَام في كتابه العظيم «فتح القدير» (٦٤/٢) ، وهو من كبار فحول العلماء المحققين في المنقول والمعقول والاستدلال ، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استشهد به من الفقهاء والعلماء الذين ينظر في كتبهم ، فأورده متابعة دون أن يبحث عنه . وكثيراً ما يقع للعالم هذا ؛ إذ لا ينشط للكشف والتمحيص لما يستشهد به ، فيذكره أو ينفيه على الاسترسال والمتابعة . إذن : فالاعتماد على من تفرَّغ وبحث ومحَّصَ ، لا على من تابع ونقل واسترسل» .

فأقول : وهذا كلام صحيح ، وهو من الأدلة الكثيرة على أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل «من تفرّغ وبحث ومحّص» ، بل هو جمّاع حَطّاب ، يجمع من هنا وهناك نقولاً ليجعل بها الرسالة الصغيرة كتاباً ضخماً لِمَلْءِ الفراغ ! ولذا ؛ فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم ؛ فإنك تراه يتابع القاري على قوله في هذا

الحديث : «لا أصل له . . .» ! مع أنه قد روي من حديث ابن عمرو ، ومن حديث أنس ، كما رأيت .

ويغني عنه في الاستدلال على تحريم نكاح اليد ؛ عموم قوله تعالى :

﴿والذينَ هُمْ لِفُروجِهم حافِظُون . إلا علَى أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيْمانُهم فإنَّهم غيرُ مَلُومِينَ . فَمَنِ ابْتَغَى وراءَ ذلِكَ فأولئكَ همُ العادُونَ﴾ . وقد استدل بها الإمام الشافعي ومن وافقه على التحريم ، كما قال ابن كثير ، وهو قول أكثر العلماء ؛ كما قال البغوي في «تفسيره» ، وحكاه العلامة الآلوسي (٤٨٦/٥) عن جمهور الأئمة ، وقال :

«وهو عندهم داخل في ما ﴿وراء ذلك﴾» .

وانتصر له بكلام قوي متين ، وإن عزَّ عليه أيضاً مخرج الحديث ؛ فقال :

«ومن الناس من استدل على تحريمه بشيء آخر ، نحو ما ذكره المشايخ من قوله ﷺ : «ناكح اليد ملعون» . . .» !

وأما ما رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١٣٥٩٠/٣٩١/٧) ، وابن أبي شيبة (٣٧٩/٤) عن أبي يحيى قال :

سئل ابن عباس عن رجل يَعْبَثُ بِذَكَرِهِ حتى يُنْزِلَ؟ فقال ابن عباس : إن نكاح الأمة خير من هذا ، وهذا خير من الزنى !

فهذا لا يصح ؛ وعلّته أبو يحيى هذا ـ واسمه مِصْدَعٌ المُعَرْقَبُ[1] ـ ؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣٩/٣) :

---

(١) وقد حسّن له الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٣٢٠٩) ، وهو من رجال مسلم متابعةً ! (الناشر) .

«كان ممن يخالف الأثبات في الروايات ، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها ، والاعتبار بما وافقهم فيها» .

وسائر رجال إسناده ثقات . وقد أسقطه منه بعض الرواة عند البيهقي ؛ فأعلَّه بالانقطاع ، فقال (١٩٩/٧) :

«هذا مرسل ، موقوف» .

ومثله : ما أخرجه - عَقِبَه - من طريق **الأجلح** عن أبي الزبير **عن** ابن عباس رضي الله عنهما :

أن غلاماً أتاه ، فجعل القوم يقومون والغلام جالس ، فقال له بعض القوم : قم يا غلام ! فقال ابن عباس : دعوه ، شيء ما أجلسه ! فلما خلا قال : يا ابن عباس ! إني غلام شاب أجد غُلمةً شديدة ، فأَدْلُكُ ذَكَرِي حتى أُنزل؟! فقال ابن عباس : خير من الزنى ، ونكاح الأمة خير منه .

قلت : وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

والأجلح مختلف فيه .

ثم روى عبدالرزاق من طريق إبراهيم **بن أبي بكر** عن **رجل** عن ابن عباس أنه قال :

وما هو إلا أن يَعْرِكَ أحدُكم زُبَّه ؛ حتى يُنْزل ماءً .

وهذا ضعيف ظاهر الضعف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم .

وقريب منه إبراهيم هذا ؛ قال الحافظ :

«مستور» .

واعلم أنه لو صح ما تقدم عن ابن عباس ؛ فإنه لا ينبغي أن يؤخذ منه إلا إباحة الاستمناء عند خشية الزنى لغلبة الشهوة .

وأنا أنصح من أُصِيبَ بها من الشباب أن يعالجوها بالصوم ؛ فإنه له وجاء . كما صح عنه ﷺ .

٤٨٥٢ ـ (لا يَدْخلُ ولدُ الزِّنى ولا شَيءٌ مِنْ نَسْلِه ـ إلى سَبْعَةِ آباء ـ الجنَّةَ) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق١/١٥٧) : حدثنا عبدالرحمن بن سعد ـ وهو الرازي ـ : حدثنا **عمرو بن أبي قيس** عن **إبراهيم بن مهاجر** عن مجاهد عن **محمد بن عبدالرحمن بن [أبي] ذُبَابٍ** عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم بن مهاجر ـ وهو البَجَلِيُّ ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ليِّن الحفظ» .

وفي ترجمته ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ مشيراً إلى أنه من منكراته !

والأَوْلى عندي : إعلاله بشيخ شيخه : ابن أبي ذباب ؛ فقد قال الحافظ في «التقريب» :

«شيخ لمجاهد ، مجهول» .

وسائر رجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في عمرو بن أبي قيس ؛ وهو الرازي .

وعبدالرحمن بن سعد : هو ابن عبدالله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكِيُّ الرازي المقري .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«لا يصح ؛ ابن مهاجر ضعيف» .

قلت : أما الطرف الأول من الحديث - «لا يدخل ولد الزنى الجنة» - : فلا سبيل إلى الحكم عليه بالوضع ، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد» ، وتبعه السيوطي في «اللآلئ» (٢/١٠٥ - ١٠٦) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٢٨ - ٢٢٩) ، وذلك لأن له طرقاً أخرى ، قد مِلْتُ من أجلها إلى تحسينه ؛ كما تراه مخرَّجاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦٧٣) .

ولذلك ؛ فقد أخطأ الشيخ علي القاري في قوله - في كتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» في هذا الحديث - :

«لا أصل له» ! ومرَّ عليه محقق الكتاب الشيخ أبو غدة ، فلم يعلِّق عليه بشيء !

ووجه الخطأ : أن هذا القول - «لا أصل له» - ؛ إنما يراد به عند المتأخرين أنه لا إسناد له ! فكيف يقال هذا ؛ والحديث له عدة أسانيد ؛ أحدها عند البخاري في «التاريخ الصغير»؟!

ثم إن هذا الطرف من الحديث ليس على ظاهره ؛ لمخالفته لقوله تعالى : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ، ولذلك تأولوه على وجوه ؛ ذكرت بعضها في الموضع المشار إليه من «الصحيحة» .

قلت : ولعل الطرف الآخر من الحديث أصله من الإسرائيليات ، فرفعه بعض الضعفاء قصداً أو سهواً ؛ فقد ذكر السيوطي أن عبدالرزاق روى عن ابن التيمي قال : حدثني الرَّبَعِيُّ - وكان عندنا مثل وهب عندكم - أنه قرأ في بعض الكتب :

إن ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة آباء !

٤٨٥٣ - (مَنْ حَازَ شَيْئاً عَشْرَ سِنِينَ ؛ فَهُوَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن وهب في «موطئه» : عن **عبدالجبار بن عمر الأَيْلِيِّ** عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سعيد بن المسيَّب **يرفع** الحديث إلى رسول الله ﷺ .

وقال **عبدالجبار** : وحدثني عبدالعزيز بن المطلب عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مثله .

ذكره الشيخ أبو الفيض أحمد الغماري في كتابه «مسالك الدلالة في تخريج أحاديث «الرسالة» لابن أبي زيد القَيْرَوَانِيِّ» (ص٣٣١ - مطبعة دار العهد الجديد) ؛ كما نقله إليَّ كتابةً - بتاريخ ١٣٩٥/١/٢٣هـ - أحد الطلاب في كلية الشريعة - قسم الدراسات العليا الشرعية في مكة المكرمة ؛ نقلاً عن الشيخ حماد الأنصاري المدّرس ، كَتَبَ يطلب إعطاءه حكمي على هذا الحديث ؛ لأنه في صدد البحث في مسألة «وضع اليد المدة الطويلة» ! وجواباً عليه أقول :

إنه حديث ضعيف عندي ؛ لأنه مرسل من الوجهين ، وكل من المرسِلَيْنِ مدني ؛ فلا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن يكون شيخهما تابعيّاً واحداً .

على أن مدار الإسناد إليهما على عبدالجبار بن عمر الأيلي ؛ وهو ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ ، تبعاً لجمع من الأئمة ؛ بل إن بعضهم ضعفه جدّاً ، فقال محمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ :

«ضعيف جدّاً» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

على أن عبدالجبار هذا قد روى عن شيخه ربيعة ما يعود على الحديث بالنقض ؛ فقال : قال ربيعة :

إذا كان الرجل حاضراً ، وماله في يد غيره ، فمضت له عشر سنين وهو على ذلك ؛ كان المال للذي هو في يده بحيازته إياه عشر سنين ؛ إلا أن يأتي الآخر ببينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار عارية ، أو صنع شيئاً من هذا ، وإلا فلا شيء له» .

نقله من سبق عن الغماري .

فأقول : إذا كان المدار على البيِّنة ولو بعد عشر سنين ؛ فالأمر كذلك قبلها ، فما فائدة التحديد بالعشر؟! فتأمَّل !

٤٨٥٤ ـ (اجْمَعُوا لهُ العالِمينَ ـ أو قالَ : العابِدينَ ـ منَ المُؤْمِنينَ ، اجْعَلُوه شُورى بَيْنَكُم ، ولا تَقْضُوا فيهِ برَأْيٍ واحدٍ) .

ضعيف منكر . أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (٥٩/٢) من طريق **إبراهيم ابن أبي الفَيَّاض البَرْقِي** قال : حدثنا **سليمان بن بَزِيع**[١] **الإسكندراني** قال : حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيَّب عن علي بن أبي طالب قال :

قلت : يا رسول الله ! الأمر ينزل بنا ؛ لم ينزل فيه قرآن ، ولم تَمْضِ منك فيه سنة؟ قال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ، ولا أصل له في

---

(١) الأصل في موضعين منه : (بديع) ! وهو خطأ مطبعي .

حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره . وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيع ليسا بالقويين ، ولا ممن يحتج به ، ولا يعول عليه» .

قلت : وسليمان بن بزيع ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«منكر الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

وساق له في «اللسان» هذا الحديث من طريق ابن عبدالبر ، ونقل كلامه ، ثم قال :

«قلت : وقال الدارقطني في «غرائب مالك» : لا يصح ؛ تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف . وساقه الخطيب في كتاب «الرواة عن مالك» من طريق إبراهيم عن سليمان وقال : لا يثبت عن مالك» .

قلت : وإبراهيم بن أبي الفياض ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير ، توفي سنة (٢٤٥)» .

ومن طريقه : أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/٣٩١) أيضاً .

قلت : وفي قول ابن عبدالبر المتقدم : «ولا في حديث غيره» - يعني : مالكاً - نظر ! فقد تقدم نحوه من حديث غيره مختصراً بإسناد معضل ، فانظر الحديث (رقم٨٨٢) :

«لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها . . .» .

بل رواه بتمامه نحو حديث الترجمة : الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (جـ٢/ص١٧٢/١٦١٨) من طريق أخرى بسند رجاله ثقات عن **الوليد بن صالح** عن محمد ابن الحنفية عن علي قال :

قلتُ : يا رسول الله ! إنْ نزل بنا أمرٌ ليس فيه بيانٌ : أَمرٌ ولا نهيٌ ؛ فما تأمُرنا؟ قال :

«تُشاورون الفقهاء والعابدين ، ولا تُمْضُوا فيه رأيَ خاصَّةٍ» . وقال الطبراني :

«لم يروِ هذا الحديث عن الوليد بن صالح إلا نوحٌ» .

قلت : الوليد مجهول ؛ لم يرو عنه سوى نوح بن قيس .

ومع ذلك ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤٩١ و٧/٥٥١) !

وهو مما يستدرك على الحافظ ابن حجر ؛ فإنه لم يورده في «لسان الميزان» خلافاً لعادته الغالبة ! ولما أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ؛ قال (١/١٧٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون من أهل (الصحيح)» !

قلتُ : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن الوليد بن صالح ؛ توهَّم الهيثمي أنه الوليد بن صالح النّخَّاس الضَّبِّيُّ أبو محمد الجَزَرِيُّ ، وهو ثقة من رجال الشيخين ! وليس به ؛ وإنما هو الوليد ابن صالح الذي روى عنه نوح بن قيس ؛ كما ذكر ذلك ابن حبان نفسه في «الثقات» كما تقدم ؛ وكذلك فعل قبله الإمام البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» .

والآخر : أنه مجهول لا يُعرف ؛ كما تقدم . وتوثيق ابن حبان إياه مما لا يُعتدّ به في مثل الوليد بن صالح هذا .

وقد اغترّ بكلام الهيثمي هذا : الدكتور عبدالمجيد السوسوه الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» (ص٥٠) ؛ فإنه نقله وسكت عليه !

ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه يبدو من تخريجه لأحاديث الكتاب أنه لا معرفة عنده بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، كما هي السِّمَةُ الغالبة على جماهير الكتّاب الإسلاميين الذين يكتبون في الأحكام الشرعية .

ومما يؤيد ذلك : أمور كثيرة لا مجال للبحث فيها الآن ؛ فأكتفي بمثالين فقط :

الأول : أن هذا الحديث الذي عزاه للطبراني ـ نقلاً عن الهيثمي بالجزء والصفحة ـ ؛ ذكره بلفظ حديث الترجمة ، وهو مخالف للفظ الحافظ الطبراني كما تقدم .

والآخر : أنه أورد حديث :

«عليكم بالسواد الأعظم» . وقال أيضاً (ص٩٥) :

«قال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد ، كتاب الخلافة ، باب لزوم الجماعة (٥/٢١٩)»» !

قلت : إنما قال الهيثمي (٥/٢١٧ ـ ٢١٨) ـ وقد ساقه موقوفاً عقب حديث سأذكره قريباً ـ :

«رواه عبدالله بن أحمد ، والبزار ، والطبراني ، ورجالهم ثقات» .

قلت : والسياق لعبدالله بن أحمد (٤/٢٧٨ ، ٣٧٥) .

وفي سنده **يحيى بن عبدربه مولى بني هاشم** ؛ وهو متهم ، وكذا وقع في «المسند» : (عبدربه) !

والصواب (عبدَوَيْهِ) ، كما جزم به الحافظ في «التعجيل» ، وله فيه ترجمة مبسطة . وقال الذهبي في «الميزان» :

«قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال مرة : كذاب» .

قلت : ومنه يتبين لنا خطأ الهيثمي من جهة ، وخطأ الدكتور عبدالمجيد الشرفي عليه من جهة أخرى .

أما الأول : ففي عزوه الحديث للبزار ؛ فإنه ليس فيه هذه الجملة :

«عليكم بالسواد الأعظم» ولا ما بعدها ؛ على ما يأتي ؛ فإن لفظ الحديث من رواية المولى المذكور :

«من لم يشكر القليل ؛ لم يشكر الكثير . . .» الحديث ، وفيه :

«والتحدث بنعمة الله شكر ، وتركها كفر ، والجماعة رحمة ، والفرقة عذاب» . قال :

فقال أبو أمامة الباهلي :

عليكم بالسواد الأعظم . قال : فقال رجل : ما السواد الأعظم؟ فنادى أبو أمامة : هذه الآية التي في سورة النور ﴿فإنْ تَولَّوا فإنَّما عليهِ ما حُمِّلَ وعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُم﴾ .

فهذه الزيادة كلها ليست عند البزار ، ولا أظنها كذلك عند الطبراني ؛ فإن (مسند[1] النعمان بن بشير) لم يطبع منه بعد !

وإذ قد عزاه للبزار ـ وهو عنده بهذا الاختصار «البحر الزخار» (٣٢٨٢/٢٢٦/٨) ـ ؛ فقد كان الأولى أن يعزوه للإمام أحمد أيضاً ؛ فإنه رواه في «المسند» في المكانين المشار إليهما عند ابنه عبدالله !

ومن المفارقات العجيبة ، والموافقات الغريبة : أن الحافظ المنذري في

(١) في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «معجم» . (الناشر) .

«الترغيب» (٥٦/٢) وافق الهيثمي في عزو الحديث لعبدالله بن أحمد دون أبيه ، لكنه في الوقت نفسه فارقه في متنه ؛ فإنه ساقه بلفظ أحمد دون ابنه !!

هذا ما يتعلق بخطأ الهيثمي .

وأما ما يتعلق بخطأ الدكتور عبدالمجيد عليه ؛ فهو من ناحيتين :

الأولى : أنه عزا الحديث إليه مرفوعاً ، وهو عنده موقوف كما رأيت .

والأخرى : أنه عزاه للطبراني ، وهو عنده معزو لعبدالله بن أحمد ، والبزار أيضاً ، وقد عرفت ما في ذلك من الخطأ !

على أن هذا الموقوف قد روي مرفوعاً من غير هذه الطريق بأسانيد واهية ، تراها مخرجة في «ظلال الجنة» تحت رقم (٨٠)[١] .

وخطؤه هذا يجرُّني إلى الكشف عن بعض أخطائه في الفقه الذي عنون له : «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» كما تقدم ، وقد استعان فيه بالنقل عن بعض العلماء والكتّاب والدكاترة المعاصرين الذين سبقوه بالدندنة حول هذا الموضوع ، مثل الشيخ عبدالوهاب خلاف ، والدكتور يوسف القرضاوي ، والزحيلي ، وأمثالهم ، وقد كنت قديماً قرأت لبعضهم بعض المقالات في هذا المجال ، والذي يهمني الآن ـ بمناسبة حديث الترجمة ـ الأمور التالية :

أولاً : عرَّف الدكتور الشرفي الاجتهاد الجماعي في الكتاب بقوله (ص٤٦) :

---

(١) وإنما صح بلفظ : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ، وهو مخرج هناك . وقد عزاه الدكتور للطبراني . وقال أيضاً ـ تقليداً للهيثمي ـ :

«ورجاله ثقات» !

«استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور» !

وعزاه لجمع من الأصوليين المتأخرين، ونقل عن السبكي:

أن الفقيه عندهم هو المجتهد، والفقه هو الاجتهاد (ص٤٥) !

فأقول: هذا شيء جميل ومهم لو كان ممكناً تحقيقه، أما وقد جاء بقيدين ـ أحدهما أبعد عن الإمكان من الآخر ـ؛ فإن قوله: «أغلب الفقهاء» ! كيف يمكن اليوم معرفتهم مع تفرّقهم في البلاد الإسلامية الشاسعة؟! ثم كيف يمكن جمعهم في مكان واحد حتى يتشاوروا في الحكم؟!

على أن قوله: «واتفاقهم جميعاً»؛ فهذا أبعد عن التحقق من الذي قبله، خاصة في هذا الزمن الذي قلّ فيه المجتهدون اجتهاداً فرديّاً مع توفّر شروط الاجتهاد؛ التي تكلم عنها كلاماً جيداً الدكتور الشرفي (ص ٦٣ ـ ٧٠) ! ولعله لذلك أَتْبعه بقوله معطوفاً عليه: «أو أغلبهم» ! فهذا الاجتهاد الجماعي أشبه ما يكون بالاجتهاد الفردي المجمع عليه في تعريف علماء الأُصول، وأصعب تحقيقاً.

ثانياً: لو أمكن تحقيقُ مثل هذا الاجتهاد؛ لكان ـ في زعمي ـ البحث فيه سابقاً لأوانه، وذلك لعدم وجود خليفة للمسلمين يأخذ بحكمهم إذا اتفقوا، وهذا ـ مع الأسف الشديد ـ شرط مفقود في زمننا هذا !

ثالثاً: لماذا الاهتمام ببذل الجهود لتحقيق «الاجتهاد الجماعي»، والاهتمام البالغ بالدعوة إليه؛ مع أنه فرع يبنى على الكتاب والسنة؛ لأنهما الأصلان في الشريعة الإسلامية اتفاقاً؟! ومن المعلوم أن القرآن الكريم تفسره السنة[1]، والسنة قد

---

(١) انظر كتاب الدكتور: «الاجتهاد الجماعي» (ص٦٤).

دخل فيها ما ليس منها من الأحاديث المنكرة والواهية ، مما هو معلوم أيضاً عند العلماء كافة ! وقد نقل الدكتور نفسه ـ تحت الشرط الثالث من شروط صحة الاجتهاد : (معرفة السنَّة) (ص٦٥) ـ عن الشوكاني أنه قال :

«والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات ، والكتب التي التزمَ مصنِّفوها الصحة . . . وأن يكون له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، ولو بالبحث في كتب الجرح والتعديل وكتب العلل ؛ ومجاميع السنة التي صنفها أهل الفن ؛ كالأمهات الستة ، وما يلحق بها» .

قلت : فلماذا لا يهتم هؤلاء العلماء والكتّاب بالدعوة إلى إقامة مؤتمر يجتمع فيه ما أمكن من المحدِّثين المعروفين بتخصصهم في علم الحديث الشريف ، وقدرتهم على تمييز صحيحه من ضعيفه ؛ لأن هؤلاء ـ وإن اختلفوا في بعض الأحاديث ، كما هو الشأن في (الاجتهاد الجماعي) ـ ؛ فلا شك أنهم سيتَّفقون على أكثر الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً؟! وهذا شرط أساسي للاجتهاد ، فيمكن ـ والحالة هذه ـ أن يؤخذ برأي الأكثر ؛ لأنه ـ بلا شك ، كما قال الدكتور نفسه في غير ما موضع من بحثه ـ أن رأي الاثنين خير من رأي الواحد أو أقوى منه .

وأنا أستغرب جداً ألا أرى أحداً من هؤلاء الباحثين والكاتبين يشير ـ أدنى إشارة على الأقل ـ إلى هذا الأصل المجمع عليه بين المسلمين ، وانشغالهم بالفرع عن الأصل ! وهذا إن دلَّ على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فإنما يدلُّ على إهمال جماهير الكُتَّاب في العصر الحاضر ـ حول المسائل الشرعية قديمها وحديثها ـ الاهتمام في استدلالهم بالسنة بما صح منها دون ما ضعف ، فأحسنهم حالاً هو الذي يذكر الحديث ويخرّجه بأن يقول : رواه فلان وفلان ، دونَ أن يبيِّن مرتبته من

الصحَّة ! والسبب واضح ؛ وهو أنهم (لا يعلمون) ، ولكن هذا ليس عذراً لهم ؛ لأن بإمكانهم أن يستعينوا بأهل الاختصاص من المعروفين بتخصصهم في علم الحديث ، والعارفين بصحيحه وضعيفه ، سواءً كانوا من الأئمة السابقين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم ونحوهم ، أو من الحفّاظ اللاحقين كالحافظ الزيلعي والذهبي والعراقي والعسقلاني وأمثالهم .

كما ذكر الدكتور الباحث ؛ في الذين يقترح حضورهم في مؤتمر (الاجتهاد الجماعي) ، فقد ذكر (ص٧٤) :

«بأنه لا يشترط في كل فرد منهم أن يكون عالماً بالشرع ، فيكون منهم الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي ونحوه[1] . . فهذه المجموعة يتشاورون مع بعضهم ؛ كلٌّ في حدود اختصاصه ومجاله ، ثم يُصْدِرون حكماً يعتمدونه» !

قلت : فأولى بهؤلاء الكُتّاب والباحثين في العصر الحاضر أن يلتزموا ما هو أهم من حضور الاقتصادي والسياسي في المؤتمر المنشود ، ألا وهو استحضارهم لأهل الاختصاص في الحديث ، والاعتماد عليهم في تصحيحهم وتضعيفهم ، وليس الإعراض عن ثمرة علم الحديث بالاكتفاء بما أشرتُ إليه آنفاً من تخريجهم للحديث دون بيان المرتبة ! وقد أشار الدكتور عبدالمجيد (ص٦٥) إلى شيء من هذا بقوله :

---

(١) تأمل كيف ذكر هؤلاء المتخصصين ، ولم يذكر المتخصصين في الحديث الذين هم الأصل في الفقه !! كما أشار إلى ذلك الإمام الشافعي بقوله للإمام أحمد :

«أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ؛ فأعلموني به أي شيء يكون : كوفيّاً أو بصريّاً أو شاميّاً ؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً» . انظر تخريجه في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٥١) .

«ويلزم المجتهد أن يكون على علم بمصطلح الحديث ورجاله ، ولا يجب أن يكون في درجة أهل الفن ـ فن الحديث ـ أنفسهم ، وإنما يكفيه أن يعتمد على ما انتهى إليه أهل هذا الفن» !

فأنت ترى أنه أعرض عن ذكر حضورهم مع من ذكرهم من الاقتصاديين وغيرهم ، فجعلهم دونهم في شرطية الحضور ، مع أنهم هم العمدة قبل كل من أشرنا إليهم ؛ وغيرهم ممن ذكرهم معهم ؛ فإن في حضورهم ما يكشف عن علل بعض الأحاديث التي لا يعرفها ـ أو على الأقل : لا ينتبه لها ـ إلا المختصُّون في الحديث .

ولا أذهب بالقراء بعيداً ؛ فهذا هو المثال بين أيديهم ؛ لقد استدل الدكتور الشرفي بحديث الترجمة ؛ وحديث : «السواد الأعظم» ، وهما واهيان كما تقدم .

قد يقال : إنه اعتمد على الهيثمي في تخريجه .

لكن خفي على الدكتور أن ذلك لا يعني أن كلاً من الحديثين صحيح ، على أخطاء وقعت له وللدكتور سبق بيانها .

ومثله كثير ممن يتوهم من مثل هذا التخريج تصحيح الحديث ؛ وليس كذلك ، كما بينته في غير ما موضع من كتبي ، فانظر مثلاً مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» من المجلد الأول ؛ وقد سبق أن طبع مرتين ، وهو تحت الطبع مجدداً ، مع إضافات كثيرة وفوائد غزيرة مع بقية المجلدات ، وسيكون ذلك بين القراء قريباً ، إن شاء الله[1] .

على أن الدكتور غفل عن دلالة قوله في الحديث :

---

(١) وقد صدر ـ ولله الحمد ـ في خمسة مجلدات : ثلاثة في «الصحيح» ، واثنان في «الضعيف» . (الناشر) .

«لا تقضوا فيه برأي واحد» ؛ أنه منكر لمخالفته للإجماع العملي الذي سار عليه العلماء والقضاة من الإفتاء والقضاء برأي العالم الواحد في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية ! والآثار في ذلك كثيرة شهيرة ، ذكر الكثيرَ الطيبَ منها الإمامُ ابن قيم الجوزية في شرحه لكتاب عمر إلى القاضي شريح في كتابه العظيم «إعلام الموقِّعين عن رب العالمين» .

بل إن الحديث هذا يبطل الاجتهاد الجماعي من حيث لا يدري الدكتور ولا يشعر ، مع أنه اشترط في غير ما موضع أن يكون أعضاء (الاجتهاد الجماعي) الذين لهم حق الترجيح مجتهدين ، ولو اجتهاداً جزئيّاً على الأقل ! انظر (ص١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٧) .

على أنني أرى أن هذا الشرط ـ مع كونه شرطاً أساسيّاً للاجتهاد ـ يستلزم معرفة السنة ، وتمييز صحيحها من ضعيفها كما قدمنا ، والتفقه فيها ؛ ولكن أكثر هؤلاء الدكاترة والكتّاب ـ مع الأسف ـ لا عناية عندهم بشيء من هذا .

وأضرب على ذلك مثلاً في مسألة اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على تحريمها ، ألا وهي الغناء وآلات الطرب ، يحضرني الآن منهم ثلاثة من المشهورين في العصر الحاضر بأنهم من العلماء :

أولهم : الشيخ محمد أبو زهرة ؛ حيث قال :

«إذا لم يكن في الغناء ما يثير الغريزة الجنسية ؛ فإننا لا نجد مُوجِباً لتحريمه» !

وثانيهم : الشيخ محمد الغزالي ـ وقد توفي قبل شهور غفر الله له ـ ؛ فإنه جرى على منوال أبي زهرة هذا ، بل وتوسَّع في ذلك كثيراً ، واستدلَّ بأحاديث ضعيفة ، وضعَّف الأحاديث الصحيحة في التحريم وغيره مما اتفق العلماء على صحتها ،

وبعضها في «الصحيحين» ؛ حتى إنه لم يَخْجل أن يصرِّح بأنه يستمع لأغاني أم كلثوم وفيروز ، لكن بنيَّةٍ حسنة !!!

ثالثهم : الشيخ يوسف القرضاوي ؛ الذي لم يتورَّع بأن يحكم على حديث البخاري في تحريم آلات الطرب بأنه موضوع ؛ تقليداً منه لابن حزم ، مع اتفاق علماء الحديث قديماً وحديثاً على تصحيحه ، والرد على ابن حزم بأدلة قوية لا مرَّد لها[1] ، هذا مع أنه يردد كثيراً في بحثه في الاجتهاد الجماعي : أن رأي الاثنين أقوى من رأي الواحد ، فما باله خالف هذا ، وأعرض عن الحجج الصحيحة ، وتبنّى تحليل ما حرّم الله على لسان رسول الله ﷺ ؟!

لذلك أقول : إن تحمُّس هؤلاء للاجتهاد الجماعي ـ وهم لا يحسنون الاجتهاد الفردي ـ سابق لأوانه ، وسيكون شرُّه أكثر من خيره !!

ولذلك ؛ فإني أنصح هؤلاء بأن يتمرَّسوا على الاجتهاد الفردي ؛ تمهيداً لما يدعون إليه من الاجتهاد الجماعي ، علماً بأن الأول أسهل من الآخر بكثير ؛ فإنهم سيجدون فيه ما قيل في المسألة ، وما استدل لكل قول فيها ، بخلاف الاجتهاد الجماعي ؛ فإنهم يصرِّحون بأن مجاله ما حدث من المسائل التي لم يتكلم فيها العلماء السابقون ؛ وذلك بدراسة الكتاب والسنة ـ على ما وصفنا ـ وأقوال السلف ؛ فإنها نبراس يستضيء به مَنْ أراد فهم الكتاب والسنة على الوجه الصحيح . ولهذا قال الإمام محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ :

«من كان عالماً بالكتاب والسنة ، وبقول أصحاب رسول الله ﷺ ، وبما

---

(١) وتجد الرد على هؤلاء ، وغيرهم ممن جروا على سننهم في كتابي الجديد «تحريم آلات الطرب» ؛ وقد طبع بحمد الله وتوفيقه .

استحسن فقهاء المسلمين ؛ **وسعه أن يجتهد رأيه** فيما ابتلي به ، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه ، وجميع ما أُمِرَ به ونُهي عنه ، فإذا اجتهد ونظر وقاس على ما أشبه ولم يَأْلُ ، وسعه العمل بذلك ، **وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به**» ؛ كما في «إعلام الموقعين» (١/٧٥) .

ونحوه قول الإمام الشافعي :

«ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قَبْلُ من السنن وأقاويل السلف ، وإجماع الناس واختلافهم» . نقله الدكتور عبدالمجيد (ص٧٢) عن الشافعي في «الرسالة» .

وقد صرَّح الدكتور تحت عنوان : (شروط عضو الاجتهاد الجماعي) (ص٧٣) ؛ واستنكر الرأي الذي ذهب القائل به إلى عدم اشتراط شروط الاجتهاد في أعضاء الاجتهاد الجماعي ؛ فقال :

«إذ كيف يجتهد وينظر في الأدلة ويستنبط الأحكام مَنْ ليس مجتهداً؟!» ! قال :

«وقد أشار الشيخ عبدالوهاب خلاف إلى هذا ؛ فقال : ولا يسوغ الاجتهاد بالرأي لجماعة ؛ إلا إذا توفَّرت في كل فرد من أفرادها شرائط الاجتهاد ومؤهلاته» .

وختاماً أقول : لقد كرروا الشكوى من الاجتهادات الفردية ، التي يقوم بها من ليس أهلاً للاجتهاد ، وهم على حق في ذلك ، وقد قدمت بعض الأمثلة في ذلك قريباً ، كما أنهم أبدوا تخوّفهم من مثل ذلك أن يقع في الاجتهاد الجماعي ، بل لقد أبدى بعضهم خوفه من تسلُّط بعض الدول الإسلامية ، أو سلطات كبرى على «المجمع» وتعيين أعضائه ، بل ذكر أن شيئاً من ذلك وقع في بعض المجامع الفقهية ، وهي اليوم ثلاثة :

١ ـ مجمع البحوث الإسلامية ؛ بالقاهرة .

٢ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بمكة المكرمة .

٣ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بِجُدَّةَ .

فقال الدكتور عبدالمجيد في أحد هذه المجامع (ص١٤٠) :

«إلا أن الشيخ مصطفى الزرقا يرى أن هذا المجمع «لا تدل قرائن الحال على جدّيته في تنفيذ الفكرة على الصورة الصحيحة المنشودة» .

ويعيب الدكتور توفيق الشاوي على هذا المجمع : أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي احتفظت لها بسلطات كبرى على المجمع وتعيين أعضائه ، وحصرت حق المجمع في أن لا يعين أو يختار من أعضائه إلا فيما لا يزيد عن ربع عدد الأعضاء الذين يمثّلون دولهم ، وهذا جعل المراقبين يعتقدون أن الدول الأعضاء تحرص على فرض سيطرتها على المجمع ، وتوجيه قراراته لصالح سياساتها ، من خلال جعل الأعضاء المُعَيَّنين من قِبَلِها يُصْدِرون ما تُملي عليهم تلك الدول . . . وكان ينبغي أن يتم اختيار الأعضاء عبر لجنة تحضيرية من العلماء يمثّلون كل الدول ، ولا يخضعون لأي نظام سياسي» !!

وهذا الذي خافوه إذا توحّدت هذه المجامع ـ كما يريدون ـ سيقع فيه من الضرر أكثر مما وقع من بعض الاجتهادات الفردية ، ذلك ؛ لأن هذه الاجتهادات لا تصبح قانوناً عامّاً بالنسبة لكافة المسلمين ، كما يريد دعاة الاجتهاد الجماعي أن يجعلوه قانوناً عامّاً !!

وليت شِعري ؛ ما الذي يشجِّع هؤلاء على الدعوة إلى إقامة مؤتمر الاجتهاد الجماعي وفرضه على الحكومات الإسلامية ، وهم يعلمون أن أكثرها قد عطّلت

نصوصاً كثيرة ليست من مواطن النزاع؟! هذه النصوص التي تعنى بإقامة الحدود الشرعية على القاتل والزاني ونحو ذلك ، فعطَّلوا صراحةً قولهُ تعالى :

﴿ولَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ يا أُولي الألباب﴾ ! فهل يظنُّون أن مؤتمرهم سيكون له من الواقع في نفوس هؤلاء المعطِّلين أكثر من نصوص القرآن الكريم؟! وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿إنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَومٍ حتى يُغَيِّروا ما بِأَنْفُسِهم﴾ ؛ سواء كانوا حكاماً أو محكومين !!

ثم هل يملك هؤلاء الدعاة أن لا يَحْضُرَ مؤتمرهم بعضُ الرافضة والإباضية والخوارج ، وغيرهم ممن يسعى حثيثاً إلى تغيير الأحكام الشرعية ، وجعلها متوائمة مع الحضارة الغربية التي غزت قلوبهم؟! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

٤٨٥٥ ـ (الحَزْمُ ؛ تَسْتَشِيرُ أَهْلَ الرَّأْيِ ثُمَّ تُطِيعُهم) .

ضعيف . رواه الحَرْبِيُّ في «الغريب» (٢/٨٩/٥) عن **عبدالرحمن بن أبي بكر عن يوسف بن يعقوب عن أبي الصباح** :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ : ما الحزم؟ قال : «تستشير . . .» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ **أبو الصباح** : لم أعرفه .

وكذا يوسف بن يعقوب .

وعبدالرحمن بن أبي بكر ؛ لعله ابن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ ، وهو ضعيف .

ورواه ابن وهب في «الجامع» (ص٤٦) : حدثني إبراهيم بن نَشِيطٍ عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين قال :

سئل رسول الله ﷺ عن الحزم؟ فقال :

«تستشير الرجل ذا الرأي ، ثم تمضي إلى ما أمرك به» .

وأخرجه البيهقي (١١٢/١٠) من طريق أبي داود في «مراسيله» عن ثور بن يزيد عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي حسين هذا ـ وهو المكي النَّوْفَلِيُّ ـ تابعي صغير ، روى عن أبي الطُّفَيْلِ ، ونافع بن جُبَيْرٍ ، وغيرهما من التابعين .

ولثور فيه إسناد آخر ؛ يرويه المُعَافى بن عمران عنه عن خالد بن مَعْدَان قال :

قال رجل : يا رسول الله ! ما الحزم؟ . . . الحديث .

أخرجه البيهقي أيضاً من طريق أبي داود في «المراسيل» .

قلت : وإسناده شامي مرسل ، ورجاله ثقات .

وقد روي الحديث عن علي بن أبي طالب قال :

سئل رسول الله ﷺ عن العزم؟ قال :

«مشاورة أهل الرأي ؛ ثم اتباعهم» .

رواه ابن مردويه ؛ يعني في «التفسير» ؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٩٠/٢) ؛ تبعاً لابن كثير في «تفسيره» (٤٢٠/١) ، وسكتا عن إسناده ؛ وما أراه يصح ، وليتهما ساقاه لننظر فيه ، ونكشف عن علته !

والحديث دليل لمن يقول اليوم بأن الشورى ملزمة للأمير بالأخذ بما أشاروا عليه : ويقول آخرون بأنها مُعْلِمَةٌ فقط ، وهو الذي نراه موافقاً لما كان عليه السلف :

فروى البيهقي (١١٢/١٠) عن زيد بن حُبَاب عن **عمر بن عثمان بن عبدالله ابن سعيد** - وكان اسمه الصرم، فسماه رسول الله ﷺ سعيداً - قال: حدثني جدي قال:

كان عثمان رضي الله عنه إذا جلس على المقاعد؛ جاءه الخصمان فقال لأحدهما: اذهب ادع عليّاً، وقال للآخر: اذهب فادع طلحة والزبير، ونفراً من أصحاب النبي ﷺ، ثم يقول لهما: تكلما. ثم يقبل على القوم فيقول: ما تقولون؟ فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه، وإلا؛ نظر فيه بعد، فيقومان وقد سلَّما.

وعمر هذا؛ أورده ابن أبي حاتم (١٢٤/١/٣)؛ إلا أنه سمى جده الأدنى: (عبدالرحمن) فقال:

«روى عن أبيه. روى عنه زيد بن الحباب، ونسبه فقال: ثنا **عمر بن عثمان ابن عبدالرحمن** بن سعيد المخزومي»؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وفيه **الليث بن هارون أبو عُتْبَةَ العُكْلِيُّ**؛ الراوي عن زيد بن حباب، ولم أجد له ترجمة الآن.

ثم روى البيهقي تحت: «باب: ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي؛ فإنه غير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره؛ ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان»؛ روى (١١٥/١٠) عن مَسْلَمَةَ بن مَخْلَدٍ:

أنه قام على زيد بن ثابت فقال: ابنَ عَمّ! أُكْرِهنا على القضاء؟ فقال زيد: اقْضِ بكتاب الله عز وجل؛ فإن لم يكن في كتاب الله؛ ففي سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ؛ فادع أهل الرأي ثم اجتهد، **واختر لنفسك** ولا حرج.

وإسناده صحيح.

ولا ينافي هذا ما رواه في الباب نفسه ـ بإسناد صحيح أيضاً ـ عن عمر :

أنه كان إذا أعياه الأمر أن يجد في القرآن والسنة ؛ نظر هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء ؛ قضى به ؛ وإلا دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم .

فإنه محمول على أنه حصلت له القناعة بإجماعهم أو بقضاء أبي بكر ، لا أنه حكم بخلاف اجتهاده ؛ فإن هذا غير جائز ؛ كما أشار إلى ذلك البيهقي في ترجمته بالباب .

وعلى ذلك يحمل أيضاً متابعة النبي ﷺ ناساً من أصحابه رأوا الخروج لقتال المشركين بأحد ، وكان رأيه ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها ، فرأى ﷺ أن الحكمة تقتضي متابعتهم على رأيهم ، ومن الدليل على ذلك أنهم لما ندموا وقالوا : يا رسول الله ! أقم فالرأي رأيك ! خالفهم ولم يتابعهم على قولهم وخرج .

والقصة معروفة في كتب السيرة ، وراجع لها ـ إن شئت ـ «البداية» (٤/١١) .

٤٨٥٦ ـ (إنّا لنَكْشِرُ في وُجوهِ أَقْوامٍ ونَضْحَكُ إلَيْهِم ، وإنَّ قُلوبَنا لَتَلْعَنُهم) .

ليس بحديث[١] . وبيَّض له العجلوني (٦٢٥) ، وإنما هو من قول أبي الدرداء موقوفاً عليه ، وعلقه البخاري بصيغة التمريض فقال ـ في « باب المداراة مع الناس» من «كتاب الأدب» ـ :

---

(١) تقدم (٢١٦) ! (الناشر) .

«ويُذكَرُ عن أبي الدرداء : إنا . . .» ؛ فذكره دون قوله : «ونضحك إليهم» .
وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٣٨) :

«وصله ابن أبي الدنيا ، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ، والدِّينَوَرِيُّ في «المجالسة» من طريق أبي الزَّاهِريَّة عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن أبي الدرداء فذكر مثله ؛ وزاد :

«ونضحك إليهم» ، وذكره بلفظ اللعن . ولم يذكر الدِّينَوَري في إسناده جبير بن نفير . ورُوِّيناه في «فوائد أبي بكر بن المقري» من طريق كامل أبي العلاء . عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال : إنا لنَكْشِرُ أقواماً . . . فذكره مثله ؛ وهو منقطع . وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق خلف بن حوشب قال : قال أبو الدرداء . . . فذكر اللفظ المعلق سواءً ، وهو منقطع أيضاً . والكَشر ـ بالشين المعجمة وفتح أوله ـ ظهور الأسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكِشرة ؛ كالعِشرة» .

قلت : الطريق الأولى ؛ أخرجها أيضاً أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ مخطوطة الظاهرية) من طريق الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية به . وهو في «الحلية» (١/٢٢٢) موقوفاً كما ذكره الحافظ .

وأوهم السخاوي في «المقاصد» (ص٩٩) أنه مرفوع ، فقال :

«حديث : «إنا لنكشر . . .» ؛ وهو في ترجمة (أبي الدرداء) من «الحلية» . . .» !

والعجلوني أورده بلفظ : «إنا لنبشّ . . .» .

وأورده الميداني في «مجمع الأمثال» (١/٥٩/٢٧٤) باللفظ الأول ، فعلق عليه محققه محمد محيي الدين بقوله :

«كذا ! وأظنه : إنا لنبشّ» !!

٤٨٥٧ - (تَياسَروا في الصَّداق ؛ إنَّ الرَّجُلَ يُعْطي المرأةَ حَتى يبقى ذلكَ في نفسهِ عليها حَسِيكةً ، وحتَى يَقُولَ : ما جِئْتك حتى سُقْتُ إليك علقَ القِرْبَةِ)[1] .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/١٧٤/١٠٣٩٨) : أخبرنا ابن جريج قال : حدثني ابن أبي الحسين أن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي الحسين - واسمه عبدالله بن عبدالرحمن المكي - مشهور بالرواية عن التابعين ؛ أمثال نافع بن جبير بن مطعم ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ سوى أبي الطفيل عامر بن واثلة ، وهو من صغارهم ، ولد عام أحد ، وهو آخر من مات من الصحابة .

٤٨٥٨ - (لَمَا نَزلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ بـ (حِراء) ؛ مَكَثَ أَياماً لا يَرى جِبْريلَ ، فَحَزِنَ حُزناً شديداً ، حتى كانَ يَغْدُو إلى ثَبيرٍ مَرةً ، وإلى حِراءٍ مرةً ، يريدُ أَنْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ مِنْهُ ، فَبَينا رسول الله ﷺ كذلكَ عامداً لبعْضِ تلكَ الجبالِ ؛ إلى أنْ سَمعَ صَوتاً منَ السماءِ ، فوقفَ رسولُ الله ﷺ صَعِقاً للصَّوْتِ ، ثمَّ رفعَ رأسَهُ فإذا جبْريلُ على كُرسيٍّ بينَ السماءِ والأَرضِ مُتَرَبِّعاً عليهِ يقولُ : يا مُحَمَّدُ ! أنتَ رسولُ الله ﷺ حَقّاً ، وأنا جِبْريلُ . قال : فانصرفَ رسولُ الله ﷺ وقدْ أقرَّ اللهُ عَيْنَهُ ، وربطَ

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «كلفت إليك علقَ القِرْبة : عبد ١٠٣٩٩» ! يشير إلى أنه ورد موقوفاً على عمر : عند عبدالرزاق بالرقم المذكور . (الناشر) .

جَأْشَهُ . ثمَّ تَتابَعَ الوَحْيُ بَعْدُ وحَمِيَ)[1] .

باطل . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩٦/١) : أخبرنا **محمد بن عمر** قال : حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي موسى عن داود بن الحُصَيْنِ عن أبي غَطَفَانَ بنِ طَرِيفٍ عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ لما نزل عليه . . .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته : إما محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ فإنه متهم بالوضع . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك مع سعة علمه» . وقد تقدمت كلمات الأئمة فيه أكثر من مرة .

وإما إبراهيم بن محمد بن أبي موسى - وهو ابن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني - ، وهو متروك أيضاً مثل الواقدي أو أشد ؛ قال فيه الحافظ أيضاً :

«متروك» .

وحكى في «التهذيب» أقوال الأئمة الطاعنين فيه ، وهي تكاد تكون مجمعة على تكذيبه ، ومنها قول الحربي :

«رغب المحدثون عن حديثه ، وروى عنه الواقدي ما يشبه الوضع ، ولكن الواقدي تالف» .

وقوله في الإسناد : «ابن أبي موسى» أظنه محرفاً من «ابن أبي يحيى» .

ويحتمل أنه من تدليس الواقدي نفسه ؛ فقد دلَّس بغير ذلك ، قال عبدالغني ابن سعيد المصري :

---

(١) تقدم الحديث برقم (١٠٥٢) ، وما هنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

«هــو إبراهيم بن محـمـد بن أبي عطاء الذي حـدث عنه ابن جـريج ، وهو عبد الوهاب الذي يحدث عنه مروان بن معاوية ، وهو أبو الذئب الذي يحـدث عنه ابن جريج» .

واعلم أن هذه القصة الباطلة قد وقعت في حديث عائشة في حكايتها رضي الله عنها قصة بَدْء نزول الوحي على النبي ﷺ ، مُدْرجةً فيه عند بعض مخرجيه ، ووقعت في «صحيح البخاري» عن الزهري بلاغاً ؛ فقد أخرجه (١٣/٢٩٧ ـ ٣٠٣) من طريق عُقَيْلٍ ومَعْمَرٍ عن ابن شهاب الزهري عن عروة عنها ؛ وجاء في آخر الحديث :

«وفتَرَ الوحي فترةً ؛ حتى حزن النبي ﷺ ـ فيما بلغنا ـ حُزناً غَدا منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال . . .» الحديث نحو رواية الواقدي .

وظاهر سياق الحديث في «البخاري» أن هذه الزيادة من رواية عقيل ومعمر كليهما ! لكن حقق الحافظ أنها خاصة برواية معمر ؛ بدليل أن البخاري قد ساق في أول «الصحيح» رواية عقيل ، وليس فيها هذه الزيادة .

وأقوى منه : أن طريق عقيل أخرجها أبو نعيم في «مستخرجه» من طريق يحيى بن بكير ـ شيخ البخاري في أول الكتاب ـ بدونها ، وأخرجه مقروناً ـ كما هنا ـ برواية معمر ، وبيَّنَ أن اللفظ لمعمر .

وكذلك صرَّح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر .

وأخرجه أحمد ، ومسلم ، والإسماعيلي ، وأبو نعيم من طريق جمع من أصحاب الليث بدونها . قال الحافظ :

«ثم إن القائل : «فيما بلغنا» هو الزهري ، ومعنى الكلام : أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة ، وهو من بلاغات الزهري ،

وليس موصولاً . ووقع عند ابن مردويه في «التفسير» من طريق **محمد بن كثير** عن معمر بإسقاط قوله : «فيما بلغنا» ، ولفظه : «فترةً حزن النبي ﷺ منها حزناً غَدا منه . . .» إلى آخره ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري عن عروة عن عائشة . والأول هو المعتمد» .

قلت : يعني : أنه ليس بموصول ، ويؤيده أمران :

الأول : أن محمد بن كثير هذا ضعيف ؛ لسوء حفظه ـ وهو الصنعاني المِصِّيصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

وليس هو محمد بن كثير العبدي البصري ؛ فإنه ثقة .

والآخر : أنه مخالف لرواية عبدالرزاق : حدثنا معمر . . . التي ميَّزت آخر الحديث عن أوله ، فجعلته من بلاغات الزهري .

كذلك رواه البخاري من طريق عبدالله بن محمد : حدثنا عبدالرزاق . . . .

وكذلك رواه الإمام أحمد (٦/٢٣٢ ـ ٢٣٣) : ثنا عبدالرزاق به .

ورواه مسلم في «صحيحه» (١/٩٨) عقب رواية يونس عن ابن شهاب به دون البلاغ ، ثم قال : وحدثني محمد بن رافع : حدثنا عبدالرزاق . . . وساق الحديث بمثل حديث يونس ، مع بيان بعض الفوارق اليسيرة بين حديث يونس ومعمر ، ولم يسق الزيادة . ولولا أنها معلولة عنده بالانقطاع ؛ لما استجاز السكوت عنها وعدم ذكرها ؛ تفريقاً بين الروايتين أو الحديثين ، مع أنه قد بيَّن من الفوارق بينهما ما هو أيسر من ذلك بكثير ! فدلَّ هذا كله على وهم محمد بن كثير الصنعاني في وصله لهذه الزيادة ، وثبت ضعفها .

ومما يؤكّد ذلك : أن عبدالرزاق قد توبع على إسناده مرسلاً ، فقال ابن جرير في «تاريخه» (٣٠٥/٢ ـ دار المعارف) : حدثنا محمد بن عبدالأعلى قال : حدثنا ابن ثور عن معمر عن الزهري قال :

فَتَر الوحي عن رسول الله ﷺ فترة ، فحزن حزناً شديداً ، جعل يغدو إلى رؤوس شواهق الجبال ليتردّى منها . . . الحديث .

وابن ثور : اسمه محمد أبو عبدالله العابد ، وهو ثقة .

فثبت بذلك يقيناً وهَمُ محمد بن كثير الصنعاني في وصلهِ إيَّاها .

فإن قيل : فقد تابعه **النعمان بن راشد** فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . أخرجه الطبري (٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩)؟!

فأقول : إن حال النعمان هذا مثل حال الصنعاني في الضعف وسوء الحفظ ؛ فقال البخاري :

«في حديثه وهَمٌ كثير» . وفي «التقريب» :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : وفي حديثه هذا نفسه ما يدلُّ على سوء حفظه ؛ ففيه ما نصُّه :

«ثم دخلتُ على خديجة فقلت : زملوني زملوني . حتى ذهب عني الرَّوْعُ ، ثم أتاني فقال : يا محمد ! أنت رسول الله ـ قال : ـ فلقد هممت أن أطرح نفسي من حَالِقٍ من جبل ، فتبدى لي حين هممت بذلك ، فقال : يا محمد ! أنا جبريل وأنت رسول الله . ثم قال : اقرأ . قلت : ما أقرأ؟ قال : فأخذني فغتّني ثلاث مرات ؛ حتى بلغ مني الجَهْدَ ، ثم قال : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الذِي خَلَقَ﴾ فقرأتُ . . .» الحديث !!

قلت : فجعل النعمان هذا الأمر بالقراءة بعد قصة الهمّ المذكور ، وهذا منكر مخالف لجميع الرواة الذين رووا الأمر دونها ، فذكروه في أول حديث بَدْء الوحي ، والذين رووها معه مرسلة أو موصولةً ؛ فذكروها بعده .

ومن ذلك : ما أخرجه ابن جرير أيضاً (٢/٣٠٠ - ٣٠١) قال : حدثنا ابن **حُمَيْدٍ** قال : حدثنا **سَلَمَةُ** عن محمد بن إسحاق قال : حدثني وَهْبُ بن كَيْسَانَ مولى آل الزبير قال :

سمعت عبدالله بن الزبير وهو يقول لعُبَيْدِ بن عُمَيْرِ بن قتادة الليثي : حدثنا يا عبيدُ ! كيف كان بدء ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من النبوة حين جاء جبريل عليه السلام؟

قلت . . . فذكر الحديث ، وفيه - بعد الأمر المشار إليه - :

قال : «فقرأته . قال : ثم انتهى ، ثم انصرف عني ، **وهببت من نومي** ، وكأنما كتب في قلبي كتاباً . [قال : ولم يكن من خلق الله أحد أبغض إليّ من شاعر أو مجنون ، كنت لا أطيق أن أنظر إليهما ! قال : قلت : إن الأبعد - يعني : نفسه - لشاعر أو مجنون؟! لا تحدث بها عني قريش أبداً ، لأعمدن إلى حالق من الجبل فلأطرحن نفسي منه ، فلأقتلنها فلأستريحن] . قال : فخرجت أريد ذلك ، حتى إذا كنت في وسط الجبل ؛ سمعت صوتاً من السماء . . .» الحديث .

ولكن هذا الإسناد مما لا يُفْرَح به ، لا سيما مع مخالفته لما تقدم من روايات الثقات ؛ وفيه علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن عبيد بن عمير ليس صحابيّاً ، وإنما هو من كبار التابعين ، ولد في عهد النبي ﷺ .

الثانية : سلمة - وهو ابن الفضل الأَبْرَشُ - ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

قلت : ومع ذلك ؛ فقد خالفه زياد بن عبدالله البَكَّائِيُّ ؛ وهو راوي كتاب «السيرة» عن ابن إسحاق ، ومن طريقه رواه ابن هشام ، وقال فيه الحافظ :

«صدوق ثَبْت في المغازي» .

وقد أخرج ابن هشام هذا الحديث في «السيرة» (٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) عنه عن ابن إسحاق به ؛ دون الزيادة التي وضعتها بين المعكوفتين [ ] ، وفيها قصة الهمّ المنكرة .

فمن المحتمل أن يكون الأبرش تفرَّد بها دون البَكَّائي ، فتكون منكرة من جهة أخرى ؛ وهي مخالفته للبكائي ؛ فإنه دونه في ابن إسحاق ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم فيهما .

ومن المحتمل أن يكون ابن هشام نفسه أسقطها من الكتاب ؛ لنكارة معناها ، ومنافاتها لعصمة النبي ﷺ ؛ فقد أشار في مقدمة كتابه إلى أنه قد فعل شيئاً من ذلك ، فقال (٤/١) :

« . . وتاركٌ ذِكْرَ بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب ؛ مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر . . . **وأشياء بعضها يَشْنُعُ الحديث به . . .**» .

وهذا كلُّه يقال على احتمال سلامته من العلة التالية ؛ وهي :

الثالثة : ابن حميد ـ واسمه محمد الرازي ـ ؛ وهو ضعيف جداً ، كذبه جماعة من الأئمة ، منهم أبو زرعة الرازي .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيفٌ إسناداً ، منكرٌ متناً ، لا يطمئن القلب المؤمن لتصديق هؤلاء الضعفاء فيما نسبوا إلى رسول الله ﷺ من الهمِّ بقتل نفسه

بالتردِّي من الجبل ، وهو القائل ـ فيما صحَّ عنه ـ :

«مَنْ تَردَّى من جبل فقتل نفسه ؛ فهو في نار جهنم يتردَّى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً» . متفق عليه : «الترغيب» (٣/٢٠٥) .

لا سيّما وأولئك الضعفاء قد خالفوا الحفّاظ الثقات الذين أرسلوه .

وما أشبه هذا المرسل في النكارة بقصة الغرانيق التي رواها بعض الثقات أيضاً مرسلاً ووصلها بعض الضعفاء ، كما بيَّنته في رسالة لي مطبوعة بعنوان : «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» ، فراجعها تجد فيها ـ كما في هذا الحديث ـ شاهداً قويّاً على ما ذهب إليه المحدِّثون : من أن الحديث المرسل من قسم الحديث الضعيف ؛ خلافاً للحنفية ؛ لا سيما بعض المتأخرين منهم الذين ذهبوا إلى الاحتجاج بمرسل الثقة ولو كان المرسل من القرن الثالث !

بل غلا أحدهم من المعاصرين فقال : ولو من القرن الرابع[1] ! وإذن ؛ فعلى جهود المحدثين وأسانيدهم السلام !

هذا ؛ ولقد كان الباعث على كتابة هذا التخريج والتحقيق : أنني كنت علَّقْتُ في كتابي «مختصر صحيح البخاري» ـ يسَّرَ الله تمام طبعه ـ (١/٥) على هذه الزيادة بكلمة وجيزة ؛ خلاصتها أنها ليست على شرط «الصحيح» ؛ لأنها من بلاغات الزهري . ثم حكيت ذلك في صدَدِ بيان مزايا المختصر المذكور ؛ في بعض المجالس العلمية في المدينة النبوية في طريقي إلى الحج أو العمرة سنة (١٣٩٤) ، وفي عمرتي في منتصف محرم هذه السنة (١٣٩٥) ، وفي مجلس من تلك

---

(١) انظر «قواعد في علوم الحديث» للشيخ التهانوي (ص١٣٨ - ١٦٤ ، ٤٥٠) ، وراجعه ؛ فإنك ستجد فيه العجب العجاب من المخالفة لما عليه المحدِّثون !

المجالس ذكَّرني أحد طلاب الجامعة الإسلامية الأذكياء المجتهدين ـ ممن أرجو له مستقبلاً زاهراً في هذا العلم الشريف ؛ إذا تابع دراسته الخاصة ولم تَشْغَلْهُ عنها الصوارف الدنيوية ـ أن الحافظ ابن حجر ذكر في «الفتح» : أن ابن مردويه روى زيادة بلاغ الزهري موصولاً ، وذكر له شاهداً من حديث ابن عباس من رواية ابن سعد؟ فوعدته النظر في ذلك ؛ وها أنا قد فعلت ، وأرجو أن أكون قد وفقت للصواب بإذن الله تعالى .

وإن في ذلك لعبرة بالغة لكلِّ باحث محقق ؛ فإن من المشهور عند المتأخرين : أن الحديث إذا سكت عنه الحافظ في «الفتح» فهو في مرتبة الحسن على الأقل ، واغترَّ بذلك كثيرون ، وبعضهم جعله قاعدة نبَّهَ عليها في مؤلَّفٍ له ، بل وألْحَق به ما سكتَ عنه الحافظ في «التلخيص» أيضاً !!

وكل ذلك توسُّع غير محمود ؛ فإن الواقع يشهد أن ذلك ليس مطَّرداً في «الفتح» ؛ بله غيره ، فهذا هو المثال بين يديك ؛ فقد سكت فيه على هذا الحديث الباطل ، وفيه متهمان بالكذب عند أئمة الحديث ، متروكان عند الحافظ نفسه ! وقد سبق له مثال آخر ـ وهو الحديث (٣٨٩٨) ـ ، وقد أشرتُ إليه في التعليق على «مختصر البخاري» (١/٢٧٧) ؛ يسَّر اللهُ إتمام طبعه . آمين .

٤٨٥٩ ـ (لا تَهْدِمُوا الآطامَ ؛ فإنَّها زِينَةُ المدينَةِ) .

منكر . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣١٢ و٤/١٩٤) ، وابن عدي في «الكامل» (ق٢/٢١٣) عن عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«عبدالله بن نافع ممن يكتب حديثه ، وإن كان غيره يخالفه فيه» .

قلت : فأشار ابن عدي إلى أنه ضعيف ، وهو مما أجمع عليه الأئمة ، بل ضعَّفه بعضهم جداً ؛ فقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وتابعه على الشطر الأول : **عبدالله بن عمر العمري** عن نافع به .

أخرجه البزار (١١٨٩ ـ كشف) ، والطحاوي . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠١/٣) :

«رواه البزار عن **الحسن بن يحيى** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» ! وقال الحافظ في «زوائد البزار» ـ عقب الحديث ـ :

«قلت : إسناده حسن» !

كذا قالا ! وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن عبدالله بن عمر العمري ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في «التقريب» .

وساق له الذهبي في ترجمته أحاديث مما أنكر عليه ، قال في أحدها :

«وهو حديث منكر جداً» .

ولعلَّ الهيثمي توهَّم أنه عبيدالله بن عمر العمري المصغَّر ، وهو أخو عبدالله بن عمر العمري المكبَّر ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ، وليس كذلك ! ويدل عليه شيئان :

١ ـ أنه جاء مسمى عند البزار بـ (عبدالله بن عمر) مكبَّراً . وعند الطحاوي منسوباً إلى العمري ، وهو المكبَّر عند الإطلاق .

ومن المحتمل أن يكون وقع في نسخة الهيثمي من «مسند البزار» : «عبيدالله ابن عمر» مصغراً ؛ فإن كان كذلك فهي نسخة غير معتمدة ؛ كما قد يشعر بذلك اقتصار الحافظ على تحسينه .

٢ ـ النظر في الرواة عنه ، وهم : وهب بن جرير ، وإسحاق بن محمد الفَرْوِيُّ : عند الطحاوي ، وقد ذكرهما المزِّي في الرواة عن عبدالله المكبَّر دون أخيه المصغَّر ، فتعيَّن أنه المكبَّر الضعيف .

الثاني : أن في إسناد البزار : **محمد بن سنان** ؛ هكذا غير منسوب ، وهو عندي أبو بكر القَزَّاز البصري ، وقد جزم الحافظ أيضاً بضعفه في «التقريب» ، بل كذَّبه بضعهم كما حكاه في «التهذيب» ، فكيف يحسّن إسناده ، ويقول الهيثمي : إنه من رجال «الصحيح»؟!

وغالب الظن أنهما توهّما أنه محمد بن سنان الباهلي المعروف بـ (العَوَقِيِّ) ؛ فإنه من رجال البخاري ، ولكنه ليس به فيما يترجح عندي ؛ فإنه عند البزار من روايته عن الحسن بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبدالله بن عمر .

هكذا وقع إسناده في «زوائد البزار» من النسخة المصورة عندي ، وهي نسخة سيئة ، والغالب أن فيه سقطاً من بعض النساخ ؛ فإن محمد بن سنان سواء كان هو القزاز الضعيف ، أو الباهلي الثقة ؛ ليس في طبقة من يروي عن العمري ، ولكني وجدت في ترجمة الأول منهما من «تهذيب المزِّي» أنه روى عن وهب بن جرير ، فألقي في النفس أن وهباً هذا هو الساقط من الإسناد بين محمد بن سنان والعمري ، وعليه يكون مدار طريق البزار وإحدى طريقي الطحاوي على وهب بن جرير ، وهو يرويه عن العمري الضعيف ، فهو علَّة هذه الطريق .

وجملة القول ؛ أن الحديث بتمامه منكر .

وأما شطره الأول ؛ فمن الممكن تحسينه بمجموع الطريقين الضعيفين عن نافع ، ولعل هذا هو وجه سكوت الحافظ على الحديث في «الفتح» (٧١/٤) وتحسينه إياه فيما تقدم ؛ وإلا فإني استبعد جداً أن يحسِّن إسناداً تفرد به العمري الذي جزم هو نفسه بتضعيفه كما تقدم ، فضلاً عن غيره ! والله أعلم .

على أنه يَرِدُ على سكوته في «الفتح» : أنه أورده بتمامه من رواية الطحاوي الأولى المنكرة ، فلا وجه للسكوت عليه ، بل هو خطأ بيِّن ، يترتب عليه ردّ الأحاديث الصحيحة المحرِّمة لقطع شجر المدينة وصيد صيدها ؛ وهي من حديث سعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبدالله : في «صحيح مسلم» ، وعبدالرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ؛ وقد خرجها كلَّها الطحاويُّ ، ثم تأولها كلها بقوله :

«ليس فيها أنه جعله كحرمة صيد مكة ولا كحرمة شجرها ، ولكنه أراد بذلك بقاء زينة المدينة ؛ ليستطيبوها ويألفوها» !! ثم ساق الحديث مستدلاً به على ما ذكره من التعليل المنكر ، مع ما فيه من المخالفة الصريحة للأحاديث المذكورة ، ولمثل قوله ﷺ :

«إن إبراهيم حرَّم مكة ، ودعا لأهلها ، وإني حرَّمت المدينة **كما حرَّم إبراهيم** مكة . . .» الحديث متفق عليه .

وانتهى إلى أن صيد المدينة وشجرها كصيد سائر البلدان وشجرها غير مكة . وقال :

«وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين» !!

قلت : وهذا كله بفضل هذا الحديث المنكر المخالف بزعمهم لتلك الأحاديث الصحيحة ! ومع ذلك سكت عنه الحافظ عفا الله عنا وعنه !

ثم جاء من بعده الكوثري المشهور بتعصُّبه لحنفيته ، فسعى وراء الطحاوي في الاستدلال بهذا الحديث المنكر على ما ذهب إليه من التأويل وزاد ـ ضِغثاً على إبّالة ـ ، فقال في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وقد أخرج البزار في «مسنده» حديث نهيه ﷺ عن هدم آطام المدينة ، وقوله : «إنها زينة المدينة» . فيكون المنع من قطع شجرها وأخذ صيدها ؛ لمجرد استبقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها» !

وقد علمت ـ من تحقيقنا المتقدم ـ أنه ليس عند البزار ما عزاه إليه من قوله :

«إنها زينة المدينة» ! وهو لم يعزُ ذلك إليه عبثاً ، بل رمى من رواء ذلك إلى غاية خبيثة ؛ وهو إضلال القراء عن علَّة هذه الزيادة التي تفرد بروايتها الطحاوي دون البزار ؛ لأنها علَّة ظاهرة في رواية الطحاوي ؛ وكتابه سهل الرجوع إليه مباشرة ؛ بخلاف «مسند البزار» ، فأحال عَلَيْه ؛ لأنه يعلم أنه عسر الرجوع إليه إلا بواسطة «مجمع الهيثمي» ، فإذا رجع الباحث إليه ، ووجده يقول كما تقدم :

«رواه البزار عن الحسن بن يحيى ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

توهم أنه سالم من العمري ؛ لأنه ليس من رجال (الصحيح) بل هو ضعيف كما سبق ، فيظن أنه ليس بضعيف ، وهذا هو ما رمى إليه الكوثري بذلك العزو الخاطئ . والله حسيبه !!

٤٨٦٠ ـ (أَما إنَّكَ لَوْ كُنْتَ تَصِيدُ بالعَقِيقِ ؛ لشَيَّعْتُكَ إذا ذَهَبْتَ ، وتلقَّيْتُكَ إذا جِئْتَ ؛ فإنِّي أُحِبُّ العَقِيقَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطحاوي (٢/٣١٣) من طريق ابن أبي قتيلة المدني ونُعَيْم بن حَمَّاد وإبراهيم بن المنذر الحِزَامِيِّ ؛ ثلاثتهم قالوا : ثنا **محمد بن طلحة التيمي عن موسى بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن سَلَمَةَ بن الأكوع :

أنه كان يصيد ويأتي النبي ﷺ من صيده ، فأبطأ عليه ، ثم جاءه . فقال له رسول الله ﷺ :

«ما الذي حبسك؟» . فقال : يا رسول الله ! انتفى عنا الصيد ؛ فصرنا نصيد ما بين (نبث وفي نسخة : بيت[1]) إلى (قناة) ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ موسى هذا : هو أبو محمد التيمي المدني ؛ اتفقوا على ضعفه ، بل ضعفه الدارقطني جدّاً ؛ فقال :

«متروك» .

وهذا هو الذي اعتمده الذهبي في «الضعفاء» ؛ فلم يذكر غيره .

ومحمد بن طلحة التيمي ؛ فيه ضعف من قبل حفظه . ولذا قال الحافظ :

«صدوق يخطىء» .

وقد تفرد به ؛ كما تشعر بذلك الطرق الثلاثة المنتهية إليه .

---

(١) أوردها ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ، والفيروزآبادي في «القاموس المحيط» في مادة (ت ي ت) . (الناشر) .

ومن هذا يتبيَّن أنه ليس للحديث إلا هذه الطريق الواحدة . فقول الكوثري في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وأخرج الطحاوي من ثلاث طرق قول النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع : «أما إنك لو كنت تصيدُ بالعقيق . . .»» !

أقول : ففيه تضليلٌ خبيث ، حيث أوهم القراء أن للحديث ثلاث طرق ، وأن الحديث قوي ؛ ولو بمجموعها على الأقل !

وأيضاً ؛ فإنه مع ذلك سكت عليه ، واحتج به لمذهبه الحنفي القائل بجواز صيد المدينة . والاحتجاج بالحديث دليل على أنه ثابت عند المحتج به ؛ كما لا يخفى .

فتأمل ما يفعل التعصُّب للمذهب بصاحبه من التأثير السيئ ؛ حيث حمله على التضليل المذكور ، وعلى الكذب على رسول الله ﷺ القائل :

«من حدَّث عني بحديث وهو يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبَيْن» . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث يوجب النار لمن نسب الشيء إلى النبي ﷺ وهو غير عالم بصحته ؛ كما تقدم نقلاً عن ابن حبان في المقدمة[1] (ص١٢) . فكيف إذا علم بعدم صحته ؛ كهذا الكوثري ؛ فإن مثله لا يخفى عليه ضعف هذا الحديث؟! والله المستعان .

٤٨٦١ ـ (لَوْ كانَ هذَا في غَيْرِ هذَا ؛ لَكانَ خَيْراً لَكَ) .

ضعيف[2] . أخرجه الطيالسي (١٢٣٥) ، وأحمد (٣/٤٧١ و٤/٣٣٩) عن شعبة

---

(١) أي : مقدمة المجلد الأول من هذه «السلسلة» ؛ وهو فيها (ص٥٠ - الطبعة الجديدة) . (الناشر) .

(٢) تقدم - بتخريج أوسع وفوائد أكثر - برقم (١١٣١) . (الناشر) .

قال : أخبرني أبو إسرائيل الجُشَمِيُّ قال : سمعت جَعْدَةَ قال :

سمعت النبي ﷺ ورأى رجلاً سميناً ؛ فجعل النبي ﷺ يومئ إلى بطنه بيده ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وأبو إسرائيل هذا ؛ لم يرو عنه غير شعبة ، ولم يوثقه غير ابن حبان ؛ فهو مجهول . وقال الحافظ :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

فلا يغرنَّك قول الهيثمي في «المجمع» (٥/٣١) - بعد أن عزاه للطبراني وأحمد - :

«ورجال الجميع رجال «الصحيح» ؛ غير أبي إسرائيل الجشمي ؛ وهو ثقة» !

فإن توثيقه إياه ؛ إنما هو اعتماد على توثيق ابن حبان ، وهذا معروف بتساهله في التوثيق ، كما شرحناه في غير هذا المكان . ونحو ذلك قول المنذري (٣/١٢٣) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والطبراني - بإسناد جيد - ، والحاكم ، والبيهقي» !

قلت : وهو عند الحاكم (٤/١٢٢) من هذا الوجه ؛ خلافاً لما قد يوهمه كلام المنذري ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

٤٨٦٢ - (لأَنا بِهم أَوْ بِبَعْضِهِم (يَعْنِي : الأَعاجِم) ؛ أَوْثَقُ مِنّي بِكُمْ أَوْ بِبَعْضِكُم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٢٨) ، والطيالسي (٢٤٩٣) من طريق أبي بكر بن عياش : حدثني صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حُرَيْثٍ قال : سمعت أبا هريرة يقول :

ذُكِرَتِ الأعاجم عند النبي ﷺ ، فقال . . . فذكره . وقال الترمذي ـ مشيراً إلى تضعيفه ـ :

«هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي بكر بن عياش . وصالح ابن أبي صالح هذا يقال له : صالح بن مهران مولى عمرو بن حريث» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ تابعاً في ذلك لابن معين !

والأقرب قول النسائي فيه :

«مجهول» ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي بكر هذا .

٤٨٦٣ ـ (إنِّي كُنْتُ أُحَدِّثُهْ (يَعْني : القَمَرَ وهُوَ في المَهْدِ) ويحدِّثني ، ويُلْهيني عنِ البُكاءِ ، وأَسْمَعُ وَجْبَتَهُ[1] يَسْجُدُ تحتَ العَرْشِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣١٩/١) عن أحمد بن شيبان الرَّمْلِيِّ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الحَلَبِيُّ قال : حدثنا الهيثم بن جميل قال : حدثنا زهير عن مُحَارِب بن دِثَارٍ عن عمرو بن يَثْرِبِيٍّ عن العباس بن عبدالمطلب قال :

قلت : يا رسول الله ! دعاني إلى الدخول في دينك أَمَارةٌ لِنُبُوَّتِكَ ، رأيتك في المهد تُنَاغِي القمر وتشير إليه بأصبعك ، فحيث أشرت إليه مال ! قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«تفرد به هذا الحلبي بإسناده ؛ وهو مجهول» !

قلت : بل هو كذاب ، وهو الذي افتعل هذا الإسناد الصحيح وركَّبه على هذا الحديث الباطل ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٠/١/١) :

---

(١) في الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ : «رجئته» ؛ بالراء والهمز . (الناشر) .

«سألت أبي عنه ؛ وعرضت عليه حديثه؟ فقال : لا أعرفه ، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ، ليس لها أصول ، يدل حديثه على أنه كذاب» .

واعتمده الذهبي ؛ فقال في «المغني» :

«كذاب» .

٤٨٦٤ - (لما أَتى جَمرةَ العَقَبةِ ؛ اسْتَبْطَنَ الواديَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، وجَعلَ يَرْمِي الجَمْرةَ على حاجِبِهِ الأَيْمنِ ، ثمَّ رَمى بسبعِ حَصَياتٍ ؛ يُكَبِّرُ معَ كلِّ حَصاةٍ) .

منكر . أخرجه الترمذي في «سننه» (١/١٧٠) ، وابن ماجه (٣٠٣٠) ، وابن أبي شيبة (٤/٤١) من طريق **المسعودي** عن جامع بن شَدَّادٍ أبي صخرة عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

لما أتى عبدالله جمرة العقبة . . . فذكره ، وزاد :

ثم قال : والله الذي لا إله إلا هو ؛ من ههنا رمى الذي أُنزِلَت عليه سورة البقرة . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : كلا ؛ فإن المسعودي كان اختلط .

وقد خالفه إبراهيم النَّخَعِيُّ ؛ فرواه عن عبدالرحمن بن يزيد به دون قوله : واستقبل القبلة . . وقوله : على حاجبه الأيمن .

كذلك أخرجه البخاري (٣/٤٦٣) ، ومسلم (٤/٧٨) وغيرهما .

فهما زيادتان منكرتان ، لا سيما الأولى منهما ؛ فإنها مخالفة لرواية أخرى للشيخين بلفظ :

فرمى الجمرة بسبع حَصَيات ٍ، وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه .

ولذلك جزم الحافظ في «الفتح» بأن هذا هو الصحيح ، وما في «الترمذي» شاذ ، وقال :

«في إسناده المسعودي ؛ وقد اختلط . وبالأول قال الجمهور» .

قلت : ولعلَّ هذا الحديث هو عمدة من ذهب من المتأخرين إلى استقبال القبلة عند رمي جمرة العقبة ، فقد جاء في كتاب «جامع المناسك الثلاثة الحنبلية» للشيخ أحمد بن المنقور التميمي (ص١٢١) قال ـ بعد أن ذكر كيفية رمي الجمرات الثلاث ـ :

«ويستقبل القبلة في الكلّ» !

واستقبال الأُولين هو الظاهر من الأحاديث ؛ بخلاف جمرة العقبة ، فالسنة أن يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ، كما تقدم .

وقد روى ابن أبي شيبة (٤/٤١) عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد ابن جبير :

أنهم كانوا إذا رموا الجمرات استقبلوا البيت .

وليث ـ وهو ابن أبي سُلَيْم ٍـ ضعيف .

٤٨٦٥ ـ (ما بَيْنَ الرُّكْنِ والمقام مُلْتَزَمٌ ، مَنْ دَعا ـ مِنْ ذِي حاجَةٍ أَوْ كُرْبَةٍ أَو ذِي غَمٍّ ـ ؛ فُرِّجَ عنهُ بإذنِ اللهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٧) عن عَبَّاد بن كَثِير : حدثني

أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال :

«عباد بن كثير ؛ عامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : يشير إلى أنه ضعيف جداً .

وكذلك صنع الهيثمي بقوله في «المجمع» (٢٤٦/٣) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو متروك» .

قلت : وقد روي الالتزام من فعله ﷺ من طرق يقوي بعضها بعضاً ، ولذلك أوردته في «صحيح الجامع الصغير» (٤٨٨٨) ، وخرجته في «الصحيحة» (٢١٣٨) ، وذكرت له فيه شواهد موقوفة صحيحة عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم .

٤٨٦٦ ـ (هَمَّتْ يَهودُ بالغَدْرِ ، فأَخْبَرَني اللهُ بذلِكَ ؛ فَقُمْتُ) .

ضعيف . أورده ابن سعد (٥٧/٢) بغير إسناد . وكذلك ساقه ابن إسحاق في «السيرة» (١٩٩/٣ ـ ٢٠٠ ـ ابن هشام) نحوه بغير إسناد أيضاً . وكذلك موسى بن عقبة ؛ كما رواه عنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٤٤٧/٢) . وكذلك رواه الواقدي في «المغازي» (٣٦٣/١) فقال : حدثني محمد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر ومحمد بن صالح ومحمد بن يحيى بن سهل وابن أبي حبيبة ومعمر بن راشد في رجال ممن لم أسمهم ، فكلٌّ حدثني ببعض هذا الحديث ، وبعض القوم كان أوعى له من بعض ، وقد جمعت كل الذي حدثوني قالوا : . . . فذكر غزوة بني النضير . وفيها هذا الحديث .

قلت : فاتفاق هؤلاء الرواة على إرسال الحديث وسَوْقه بغير إسناد ؛ لدليل واضح على أنه لا يعرف إسناده عندهم ؛ وإلا لساقوه .

وهذا الحديث من أحاديث كثيرة أوردها الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة النبوية» ؛ الذي زعم في مقدمة الجزء الثاني أنه اعتمد فيه أولاً : على صحاح السنة ، وثانياً : على ما صح من أخبار السيرة في كتبها . قال :

«وأهم ما اعتمدت عليه من ذلك : «سيرة ابن هشام» ، و«طبقات ابن سعد» . . .» !

هكذا قال ! دون أي خوف أو خجل من أن يكذِّبه الواقع في كتابه المذكور ؛ فقد ملأه بأحاديث كثيرة واهية ، وأخرى مما لا إسناد له ؛ كهذا الحديث ! وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

وقد كنتُ تعقَّبْتُه في كثير من أحاديثه في مقالات متتابعة ؛ نشرت في مجلة «التمدن الإسلامي» ؛ ثم طبعت في كتاب «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» .

٤٨٦٧ - (أَلا أُخْبِرُكُم بِشَرِّ الشُّهَداءِ؟! الذينَ يَشْهَدُونَ قبلَ أنْ يُسْتَشْهَدُوا) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وقد وهم الحافظ ابن كثير وهماً فاحشاً في آخر تفسير سورة «البقرة» ؛ فذكر أنه «في الصحيحين» !

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أنه اشتبه عليه بحديث زيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال :

«ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسْأَلَها» . أخرجه مالك ومسلم وغيرهما !

فأقول : لا ؛ فإن الحافظ ابن كثير نفسه ذكره من حديث زيد قبل هذا ؛ ثم ذكر طرفاً من حديث آخر فيه قوله :

«ثم يأتي قوم تَسْبق أَيْمانُهم شهادتَهم ، وتسبق شهادتُهم أيمانَهم» . وفي رواية : «ثم يأتي قوم يَشْهدون ولا يُسْتَشهدون» .

وهذه الرواية عند الشيخين من حديث عمران بن حصين ، وهو مخرَّج في «الصحيحة» (١٨٤٠) .

وأخرجه الترمذي وغيره نحوه ، وهو مخرَّج فيها (برقم ٦٩٩) .

والحديث الذي قبله : هو من حديث ابن مسعود ، وهو مخرَّج فيها أيضاً برقم (٧٠٠) .

والذي يغلب على الظن : أن ابن كثير رواه بالمعنى ، وأقرب الألفاظ إليه حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ـ والله أعلم ؛ أذكر الثالث أم لا ، قال ـ ثم يَخْلُفُ قوم يُحِبُّونَ السَّمانة ، **يَشْهدون قبل أن يُسْتَشْهدوا**» .

أخرجه مسلم (١٨٥/٧) .

وأحسن ما جُمع بين هذه الأحاديث وحديث زيد بن خالد : أن المراد به : من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها ، فيأتي إليه ، فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ، ويخلّف ورثةً ، ويختلف الورثةُ ، فيأتي الشاهد إليهم ، أو إلى من يتحدث عنهم ؛ فيعلمهم بذلك ؛ أفاده الحافظ في «الفتح» (١٩٨/٥) . ومن شاء الاطلاع على سائر الأقوال ؛ فليرجع إليه .

٤٨٦٨ ـ (اللهُمَّ ! أكْثِرْ مالَ فُلانٍ (يَعْني : المانعَ ناقَتَهُ) ، واجْعَلْ رِزْقَ فُلانٍ يَوماً بيومٍ . (يعني : الذي بَعَثَ بِالناقَةِ)) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤١٣٤) ، وأحمد (٧٧/٥) عن سَيَّار بن سَلامة الرِّيَاحي عن البراء السَّلِيطِيِّ عن نُقادة الأَسَدي قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل يستمنحه ناقة ، فرده . ثم بعثني إلى رجل آخر ، فأرسل إليه بناقة ، فلما أبصرها رسول الله ﷺ قال :

«اللهم ! بارك فيها ، وفيمن بعث بها» . قال نقادة : فقلت لرسول الله ﷺ : وفيمن جاء بها؟ قال :

«وفيمن جاء بها» . ثم أمر بها فحُلِبَتْ ، فدرَّتْ ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة البراء السَّليطي ؛ قال الذهبي :

«لا يُعْرف ، تفرد عنه سيار» .

قلت : وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ! وهو عمدة المنذري في قوله في «الترغيب» (١٠٠/٤) :

«رواه ابن ماجه بإسناد حسن» !

٤٨٦٩ ـ (ما مِنْ غَنِيٍّ ولا فَقيرٍ ؛ إلا وَدَّ يومَ القِيامَةِ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيا قُوتاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٤١٤٠) ، وأحمد (١١٧/٣ ، ١٦٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٩/١٠ ـ ٧٠) عن نُفَيْعِ بن الحارث عن أنس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه أيضاً أحمد بن منيع ، وعبد بن حميد في «مسنديهما» ؛ كما في «زوائد البوصيري» (ق٢٧٩/١) ، وسكت عنه !

قلت : ولعلَّ ذلك لوضوح علَّته ؛ فإنَّ نُفيعاً هذا ـ وهو أبو داود الأعمى ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

ولذلك أورد ابن الجوزي حديثه هذا من رواية ابن حبان ـ يعني : في «الضعفاء» ـ ؛ ثم قال :

«متروك» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٨/٢) إلا بقوله :

«قلت : أخرجه أحمد وابن ماجه من هذا الطريق ، وله شاهد عن ابن مسعود» !

قلت : ثم ذكر ما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٤) من طريق **أحمد بن إبراهيم القَطِيعي** : حدثنا عَبَّاد بن العَوَّام قال : حدثنا سفيان بن حسين عن سيار عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«ما من أحدٍ إلا وهو يتمنَّى يوم القيامة أنه كان يأكلُ في الدنيا قُوتاً» .

قلت : وسكت السيوطي عنه ! ولا يصلح شاهداً عندي لأمرين :

الأول : أن القطيعي هذا غير معروف .

وفي ترجمته : أورد الخطيب الحديث ؛ ولم يزد فيها شيئاً !

والآخــر : أنه قد خالفه عبدالله بن محمد العَبْسِيُّ ؛ فقال : حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفاً .

أخرجه أبو نعيم ؛ كما قال السيوطي .

والعبسي هذا : هو أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ الثقة ، وقد أوقفه ؛ وهو الصحيح . والله أعلم .

وقد مضى تخريج حديث الترجمة برقم (٢٢٤٠) من هذه «السلسلة» .

٤٨٧٠ ـ (إنَّ الشيطانَ ـ لَعَنهُ اللهُ ـ قالَ : لَنْ يُفْلِتَ مِنِّي [ابنُ] آدمَ مِنْ إحْدى ثَلاثٍ : أَخْذِ المالِ منْ غَيرِ حِلِّهِ ، وَوَضْعِهِ في غيرِ حَقِّهِ ، ومَنْعِهِ مِنْ حَقِّهِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣٢٣ ـ زوائده) من طريقين عن عُقَيْلٍ عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه [إلا] من هذا الوجه» . قال الحافظ ـ عقبه ـ :

«فيه انقطاع ، وكلهم ثقات» .

قلت : وهو كما قال ، والانقطاع الذي يشير إليه ؛ إنما هو بين أبي سلمة وأبيه ؛ فإنه لم يسمع منه .

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٧/١) عن ليث بن سعد المصري عن الزهري به ، ولفظه :

«قالَ الشيطانُ ـ لعنه الله ـ : لن يَسْلَمَ مني صاحب المال من إحدى ثلاث ؛

أغدو عليه بهنٍّ ، وأروح بهنّ : أخذِهِ المالَ من غير حِلِّهِ ، وإنفاقِه في غير حقِّهِ ، وأُحبِّبُهُ إليه فيمنعَهُ مِن حَقِّهِ» .

قلت : وهو عند البزار من الطريق التي أخرجها الطبراني ، لكن عنده ـ بين الليث والزهري ـ عقيل ، وهو الصواب ؛ لمطابقته للطريق الأخرى عنده .

ومن الغريب : أن المنذري في «الترغيب» (١٠٦/٤) لم يعزه للبزار ؛ وتبعه الهيثمي (٢٤٥/١٠) ؛ فقالا :

«رواه الطبراني بإسناد حسن» !

وقد عرفت أن فيه انقطاعاً ؛ فأنَّى له الحسن؟!

٤٨٧١ ـ (لا تُفْتَحُ الدُّنْيا علَى أَحَدٍ ؛ إلا أَلْقَى اللهُ عزَّ وجلَّ بَيْنَهمُ العَداوةَ والبَغْضاءَ إلى يومِ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٦/١) ـ والسياق له ـ ، والبزار في «مسنده» (٤٤٠/١/ ٣١١ ـ بيروت) من طريق **ابن لهيعة** : ثنا أبو الأسود أنه سمع **محمد ابن عبدالرحمن بن لَبِيبَةَ** يحدث عن أبي سنان الدُّؤَلِيِّ :

أنه دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنده نفر من المهاجرين الأولين ، فأرسل عمر إلى سَفَطٍ أُتِي به من قلعة من العراق ، فكان فيه خاتم ، فأخذه بعض بَنِيه ، فأدخله في فِيهِ ، فانتزعه عمر منه ، ثم بكى عمر رضي الله عنه . فقال له من عنده : لِمَ تبكي وقد فتح الله لك ، وأظهرك على عدوك ، وأقرّ الله عينك؟! فقال عمر رضي الله عنه : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) وأنا أُشْفِقُ من ذلك ! وقال البزار :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : ابن لبيبة ؛ قال في «الميزان» :

«قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال آخر : ليس بالقوي» .

والأخرى : ابن لهيعة ؛ سيئ الحفظ .

وبه أعلَّه الزَّبِيدِيُّ في «شرح الإحياء» (٨/٥٣) . وسكت عنه العراقي (٣/١٨٨) !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ ـ أو تساهل ـ المنذري في قوله :

«رواه أحمد ـ **بإسناد حسن** ـ والبزار ، وأبو يعلى» !

على أنني لم أره في «مسند عمر» من «مسند أبي يعلى» ؛ لكن النسخة التي عندي سيئة !

ثم علمت بواسطة «مجمع الزوائد» (٣/١٢٢ و١٠/٢٣٦) أن أبا يعلى إنما رواه في «الكبير»[1] ، وهذا غير معروف اليوم ؛ بخلاف الأول ، فمنه نسخ مصورة ، وقد طبع في دمشق .

ثم إن الهيثمي حسّن إسناده في الموضع الثاني ؛ تبعاً للمنذري !

وأعلَّه في الموضع الأول بابن لهيعة ؛ فأصاب .

---

(١) وقد أورده الهيثمي في «المقصد العلي» (٤/٤٧٤/١٩٧١) ؛ رامزاً له بـ : (كـ) ؛ إشارة إلى أنه رواه في «الكبير» .

وعزاه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٣٧٦/٣١٤٢) للديلمي فقط ! وسكت عنه فما أحسن !

ولم أره في «مسند الفردوس» ، وهو في أصله «الفردوس» (٥/٢١٤/٧٩٩٢) .

٤٨٧٢ ـ (اليومَ الرِّهانُ ، وغَداً السِّبَاقُ ، والغايَةُ الجَنَّةُ ، والهالِكُ مَنْ دَخَلَ النارَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني (٣/١٧١/١) ، وابن سَمْعُون في «الأمالي» (ق١٦٩/٢) ، وابن عدي (٢٧/٢) ، وابن عساكر (١٢/٩/١) عن **أَصْرَمَ ابن حَوْشَبٍ** : نا قُرَّةُ بن خالد وغيره عن الضَّحَّاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي ـ وقد ساقه في جملة أحاديث لأصرم هذا ـ :

«وهذه الأحاديث بواطيل عن قرة بن خالد ، لا يحدِّث بها عنه غير أصرم هذا» .

قلت : وهو كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . ونحوه قول الحاكم ، والنقاش :

«يروي الموضوعات» .

لكن روي الحديث من طريق أخرى في حديث لعائشة ببعض اختصار ، ولفظه :

«من سأل عني أو سرَّه أن ينظر إليّ ؛ فلينظر إلى أشعثَ شاحبٍ مُشَمِّرٍ ، لم يضع لَبِنَةً على لَبِنَةٍ ، ولا قَصَبَةً على قَصَبَةٍ ، رُفِعَ له عَلَمٌ فشمَّر إليه ، **اليَومَ المِضْمَارُ ، وغداً السِّبَاقُ ، والغايةُ الجنةُ أو النارُ**» .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٥٨) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن أبي كَرِيمة ؛ وهو ضعيف» .

وهو في «الأوسط» (٤/١٥٢/٣٢٦٥) . وقال :

«لم يروه عن هشام إلا سليمان ، تفرد به عمرو» .

يعني : ابن هاشم البيروتي ، وهو صدوق يخطىء .

قلت : ولذلك أشار المنذري (٤/١٠٨) إلى تضعيفه . وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/٢٠٣) :

«وإسناده ضعيف» .

(تنبيه) : زاد الطبراني في حديث الترجمة :

«أنا الأول ، وأبو بكر المصلي ، وعمر الثالث ، والناس بعدُ على السَّبْقِ ؛ الأول فالأول» .

وروى ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١/٣٠/٢) عن عون بن عبدالله أنه كان يقول :

اليوم المضمار ، وغداً السباق ، والسبقة الجنة ، والغاية النار .

وأخرج الثقفي في «المشيخة النيسابورية» (١/١٩٩) عن أبي مصعب : حدثني علي بن أبي علي اللَّهَبِيُّ عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

«أنتم اليوم في المضمار ، وغداً السباق ، فالسبق الجنة ، والغاية النار ، بالعفو تَنْجُون ، وبالرحمة تدخلون ، وبأعمالكم تَقْتسمون» .

قلت : وهذا ضعيف جدّاً ؛ علي هذا ؛ قال الذهبي :

«له مناكير ؛ قاله أحمد . وقال أبو حاتم والنسائي : متروك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . زاد في «اللسان» :

«وقال العقيلي : متروك الحديث . ونقل عن البخاري : منكر الحديث . . . وقال الحاكم : يروي عن ابن المنكدر أحاديث موضوعة يرويها عنه الثقات» .

وقد روي الحديث موقوفاً ؛ يرويه إسماعيل ابن عُلَيَّةَ عن **عطاء بن السائب** عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال :

نزلنا من المدائن على فرسخ ، فلما جاءت الجمعة ؛ حضر [أبي] وحضرت معه ، فَخَطَبَنَا حذيفة ، فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الساعة قد اقتربت ، ألا وإن القمر قد انشق ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق .

فقلت لأبي : أيستبق الناس غداً؟ قال : يا بني ! إنك لجاهل ، إنما يعني : العملُ اليوم ، والجزاءُ غداً ! فلما جاءت الجمعة الأخرى ؛ حضرنا ، فخطبنا حذيفة فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق ، ألا وإن الغاية النار ، والسابق من سبق إلى الجنة .

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢٧/٥١) ، والحاكم (٤/٦٠٩) . وقال : «صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : فيه عنده **موسى بن سهل بن كثير** ؛ وهو آخر من روى عن ابن علية ؛ قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني . وقال البرقاني : ضعيف جدّاً» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

فلا وجه لتصحيحه من طريقه . لكنه لم يتفرد به ؛ فهو متابَعٌ من ثقة عند ابن جرير . لكن (إسماعيل ابن علية) روى عن **عطاء** بعد الاختلاط .

إلا أنه قد تابعه عنده شعبة ، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط .

وتابعه أيضاً سفيان : عند ابن عساكر في «التاريخ» (٢٨٧/١٢) ، وهو سفيان الثوري ؛ سمع منه قبل الاختلاط أيضاً ، فصحَّ الإسناد ؛ والحمد لله .

وقد أشار إلى ذلك أبو نعيم بقوله ـ عقب الحديث في «الحلية» (٢٨١/١) ـ :

«رواه جماعة عن عطاء مثله» .

٤٨٧٣ ـ (أَما إنَّهُ أَولُ طعامٍ دخَلَ بَطْنَ أَبيكِ منذُ ثلاثَةِ أَيامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١/٢) ، والطبراني في «الكبير» (٢/٣٧/١) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٩٨) ، والبيهقي في «الشعب» (١٠٤٣٠/٣١٥/٧) من طريق أبي الوليد الطيالسي قال : حدثنا عمار ابن عمارة أبو هاشم صاحب الزَّعْفَراني قال : حدثنا **محمد بن عبدالله** أن أنس بن مالك حدثه :

أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ جاءت بكِسْرة خُبْزٍ إلى رسول الله ﷺ ، فقال :

«ما هذه الكِسْرة يا فاطمة؟!» قالت : قُرْصٌ خَبَزْتُهُ ؛ فلم تَطِبْ نفسي حتى أتيتُكَ بهذه الكِسْرة . قال . . . فذكره .

وأخرجه أحمد (٢١٣/٣) ، والبخاري في «التاريخ» (١٢٨/١/١) في ترجمة محمد بن عبدالله هذا . وقال ـ في رواية ـ :

«الرَّاسِبِيّ» . وسقطت هذه النسبة من «المسند» .

والراسبي هذا ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٠٧/١ ـ مخطوط) ، وهو عمدة المنذري (١٠٩/٤) ثم الهيثمي (٣١٢/١٠) في قولهما :

«رواه أحمد والطبراني ، ورواتهما ثقات» !

قلت : والبخاري لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٣٠٨/٢/٣) . وقال الذهبي ـ بعد أن ساق له هذا الحديث ـ :

«مجهولٌ ، مَرَّ» .

قلت : وكأنه يشير إلى قوله المتقدم :

«محمد بن عبدالله . عن ابن عمر . وعنه محمد بن مرة ، مجهول» !

وهذا مُشْكل ؛ فإن من المعلوم من نصِّ الذهبي نفسه ؛ أن من يقول فيه :

«مجهول» ولا يُسنده إلى قائل ؛ فهو قول أبي حاتم فيه ، وعليه ؛ فصنيع الذهبي يشير إلى أن الترجمتين هما واحدة ، وأن أبا حاتم قال في صاحب هذا الحديث :

«مجهول» ! وهذا وقع مصرحاً في «اللسان» ؛ فإنه قال :

«مجهول . قاله أبو حاتم» !

مع أن أبا حاتم قد فرَّق بين الترجمتين ، فلم يذكر في هذا شيئاً ؛ كما سبقت الإشارة إليه . وقال قبله :

«محمد بن عبدالله . رأى ابن عمر يأكل بفَرْقٍ . روى عنه محمد بن مرة الكوفي ، وهو مجهول لا يدرى من هو؟» . لكنه قال بعد ترجمة :

«محمد بن عبدالله البصري . سمع أنساً . مجهول» .

فالظاهر أن هذا هو عمدة الذهبي والحافظ فيما قالا ، ومن الظاهر أن البصري هذا هو صاحب هذا الحديث ؛ فقد قال البخاري في ترجمته :

«يُعَدُّ في البصريين» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لجهالة البصري هذا . والله أعلم .

(تنبيه) : ثم وجدت الحديث في «أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ (ص٢٨٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث عن عمار أبي هاشم به ؛ إلا أنه وقع فيه :

«محمد بن سيرين» ! وهذا خطأ فاحش ؛ أظنه تحرَّف على الطابع أو الناسخ ، والصواب : «محمد الراسبي» ؛ كما تقدم عن «تاريخ البخاري» ، وهو عنده من هذه الطريق .

٤٨٧٤ ـ (إنَّ اللهَ تباركَ وتَعالَى لمْ يأمُرْني بكَنْزِ الدُّنْيا ، ولا باتِّباعِ الشَّهواتِ ، فمَنْ كَنزَ دُنْيا يريدُ به حياةً باقيةً ؛ فإنَّ الحياةَ بِيَدِ اللهِ ، ألاَ وإنِّي لا أكْنِزُ دِيناراً ولا دِرْهَماً ، ولا أَخْبَأُ رِزْقاً لِغَدٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢/١٥) عن الزهري عن رجل عن ابن عمر قال :

خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار، فجعل يلتقط من التمر ويأكل، فقال:

«يا ابن عمر! ما لك لا تأكل؟! قلت: يا رسول الله! لا أشتهيه. قال: «لكني أشتهيه، وهذا صبحُ رابعةٍ لم أَذُقْ طعاماً ولم أجِدْهُ، ولو شئتُ لدعوتُ ربي فأعطاني مثل كسرى وقيصر، فكيف بك يا ابن عمر! إذا بقيتَ في قوم يَخْبَؤنَ رزق سنتهم؟!» . قال: فوالله ما برحنا حتى نزلت: ﴿وكأَيِّنْ مِنْ دابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَها اللهُ يَرْزُقُها وإيَّاكُمْ وهُو السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ . فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله موثقون؛ غير الرجل الذي لم يُسَمَّ.

ولعلَّه - من أجله - أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٩/٤) إلى تضعيفه بتصديره إياه بصيغة التمريض: «روي» . وقال:

«رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب (الثواب)» .

ثم رأيته في كتابه الآخر: «أخلاق النبي ﷺ» (ص٣٠٣ - ٣٠٤)؛ أخرجه من طريق يزيد بن هارون: نا **الجَرَّاحُ بن مِنْهَالٍ** عن الزهري عن عطاء عن ابن عمر به. وقال:

«الزهري: هو **عبدالرحيم بن عَطَّافٍ**» .

قلت: وهذا التفسير غريب؛ فإنه على رغم أني لم أجد من ترجم عبدالرحيم هذا؛ فقد ذكروا في ترجمة الجراح بن منهال أنه روى عن الزهري، والمراد به عند الإطلاق: محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور.

ومع ذلك؛ فقد نبَّهني هذا الإسناد على تحريف في كتاب «الجوع»؛ فقد وقع

فيه : «**الحجاج بن المنهال الجزري**» ! فتبيَّنت أنه خطأ ؛ والصواب : «الجراح بن المنهال» وهو الجزري ، وأما الحجاج بن المنهال فليس جزريّاً .

وإذا ثبت هذا ؛ فالجراح الجزري متروك متهم بالكذب ، فالإسناد ضعيف جدّاً .

وأفاد الشيخ أبو الفضل الغُماري ـ في تعليقه على «الأخلاق» ـ أن ابن أبي حاتم رواه في «تفسيره» ؛ فزاد بين الزهري وعطاء رجلاً لم يُسَمِّهِ .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٥٨) من طريق أبي محمد بن حيان ـ وهو أبو الشيخ ـ من الطريق التي في «أخلاق النبي ﷺ» ؛ إلا أنه قال :

الحجاج بن منهال عن الزهري عن عبدالرحيم بن عطاء عن عطاء . . .

فأدخل التفسير في الإسناد ، وسمى الراوي عن (الزهري) : (الحجاج) مكان : (الجراح) !

ولعلَّ هذا ـ الثاني ـ هو الأرجح ؛ لموافقته لما في «تفسير ابن أبي حاتم» ؛ فإنه قال في «سورة العنكبوت» (٢/٢٨٩/٦) : حدثنا محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيُّ : [حدثنا يزيد بن هارون][1] : ثنا **الجَرَّاح بن المنهال الجَزَرِيُّ** عن الزهري [عن رجل] عن ابن عمر . . .

والهروي هذا صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٢/ ٣٢٧) .

---

(١) هذه الزيادة والتي بعدها من «تفسير ابن كثير» (٣/٤٢٠) ؛ لأنهما لم تظهرا في مصوَّرة «ابن أبي حاتم» .

وتابعه عبد بن حميد ؛ فقال في «المنتخب» (٢/٣٩/٨١٤) : أنا يزيد بن هارون : أنا **أبو العَطُوف الجراح بن منهال الجزري** . . .

وإذا ترجَّح أن الراوي عن الزهري هو : الجراح بن المنهال الجزري ؛ فيكون الحديث ضعيف الإسناد جدّاً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«الجراح بن منهال أبو العطوف عن الزهري ؛ تركوه» . وقال ابن كثير ـ عقب الحديث ـ :

«حديث غريب ، وأبو العطوف الجزري ضعيف» .

٤٨٧٥ـ (شَرْبتانِ في شَرْبَة ، وإدامانِ في قَدَح؟! لا حاجةَ لي فيه ، أَمَا إنِّي لا أَزْعُم أنَّهُ حرامٌ ، ولكنِّي أكرَهُ أنْ يَسْأَلني اللهُ عَنْ فُضُولِ الدُّنْيا يومَ القيامةِ ، أَتواضَعُ لله ، فَمَنْ تواضَعَ لله رَفَعَهُ اللهُ ، ومَنْ تَكَبَّرَ وضَعَهُ اللهُ ، ومَنِ اسْتَغْنَى أغناهُ اللهُ ، ومَنْ أكثَرَ ذِكْرَ اللهِ أحبَّهُ اللهُ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/٤٦٤/٤٨٩١) ، وابن عساكر في «مدح التواضع» (١/٩٢ ـ ٢) وغيرها عن **نُعَيْمِ بن مُوَرِّعٍ العَنْبَرِيِّ** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

أُتي رسول الله ﷺ بِقَدَحٍ فيهِ لَبَنٌ وعَسَلٌ . فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«حديث غريب ، تفرّد به نعيم هذا» .

قلت : وهو ضعيف جدّاً ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن عدي :

«يسرق الحديث» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم . وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن هشام مناكير» .

قلت : وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الدارقطني عنه . وقال :

«تفرد به نعيم ، وليس بثقة» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٢٨/٢) بأن الطبراني أخرجه في «الأوسط» من هذه الطريق (!) وله شاهد .

ثم ساقه من حديث أنس نحوه مختصراً ؛ دون قوله :

«ولكني أكره . . .» ؛ وسكت عليه ! وقد قال الهيثمي ـ عقبه (٣٤/٥) ـ :

«وفيه محمد بن عبدالكريم[(١)] بن شعيب ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات»[(٢)] .

٤٨٧٦ ـ (بِأَبي الوَحيدَ الشَّهيدَ ، بِأَبي الوَحيدَ الشَّهيدَ . يَعْني : علياً رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١٢٤/٣ ـ ١١٢٥) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٠٧/١٢) : حدثنا **سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ : نا محمد بن عبدالرحيم بن شَرْوَسٍ الحلبي عن ابن مِيناء عن أبيه عن عائشة قالت :**

---

(١) هو (محمد بن عبدالكبير بن شعيب) ، كما في «الأوسط» (٧٤٠٤) . (الناشر) .

(٢) تقدّم تخريجه برقم (٢١٨٢) من حديث أنس : من رواية الحاكم وغيره . (الناشر) .

رأيت النبي ﷺ التزم علياً وقبَّله ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتَّهم به ميناء ـ وهو ابن أبي ميناء الزهري ـ ؛ اتفقوا على تضعيفه ؛ سوى ابن حبان فذكره في «الثقات» !

وكذَّبه بعضهم ، فقال أبو حاتم :

«منكر الحديث ، روى أحاديث مناكير في الصحابة ، لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب» .

وابنه : اسمه عمر ؛ قال ابن أبي حاتم (١٣٥/١/٣) ؛ عن أبيه :

«مجهول» .

وتبعه الذهبي في «الميزان» . ثم الحافظ في «اللسان» ؛ وقال هذا :

«ووجدت عنه حديثاً منكراً» . ثم ساق له حديثاً آخر غير هذا من طريق ابن شروس هذا بإسناده .

وابن شروس ؛ كأنه مجهول ؛ فإني لم أجده إلا في هذا الإسناد ، وبه ذكره ابن أبي حاتم فقال (٨/١/٤) :

«محمد بن عبدالرحيم بن شروس الصنعاني . روى عن عمر بن مينا عن أبيه عن عائشة . روى عنه سويد بن سعيد» .

ولم يذكره الذهبي ، ولا العسقلاني ! وهو مما ينبغي أن يستدرك عليهما .

وسويد بن سعيد ؛ فيه ضعف ؛ لأنه كان يتلقَّن .

وخفي على الهيثمي ترجمة بعض هذا الإسناد ؛ فقال (١٣٨/٩) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه» !

٤٨٧٧ - (رُدُّوه لِحالَتِهِ الأُولَى ؛ فإنَّهُ منَعَتْنِي وَطَاءَتُهُ صَلاتِي اللَّيْلَةَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص١٨٨) : حدثنا أبو الخطاب زياد ابن يحيى البصري : حدثنا عبدالله بن ميمون (الأصل : مهدي ، وهو خطأ) : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال :

سُئِلَتْ عائشة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : من أَدَم حشوه من ليف . وسُئِلَتْ حفصة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : مِسحاً نَثْنِيهِ ثَنْيَتين فينامُ عليه . فلما كان ذات ليلة قلت : لو ثنيتُه أربعَ ثنيات لكان أوطأ له ، فثنيناه له بأربع ثنيات . فلما أصبح قال :

«ما فرشتموا لي الليلة؟!» . قالت : قلنا : هو فراشك ؛ إلا أننا ثنيناه بأربع ثنيات ؛ قلنا : هو أوطأ لك . قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالله بن ميمون - وهو القَدَّاح المكي - ، وهو متروك . بل قال الحاكم :

«روى عن عُبَيْدِالله بن عمر أحاديث موضوعة» .

ثم هو منقطع بين محمد - والد جعفر ؛ وهو محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين - ؛ فإنه لم يدرك عائشة ، كما قال البَيْجُوري في «حاشيته على الشمائل» ، وأتبع ذلك بقوله :

«لكن حقّقَ ابن الهُمَام أن الانقطاع في حديث الثقات لا يضرّ» !!

ولم يَتَنَبَّه أن هذا التحقيق المزعوم مخالف لما عليه علماء الحديث ؛ أن الانقطاع - بل الإرسال - علَّة في الحديث !

كما أنه كان الأولى به أن يعلَّه بالعلَّة القادحة الظاهرة !

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر ، هو خير من هذا ، ولكنه لا يرتفع به إلى أكثر من درجة الضعف !

وهو ما يرويه عبدالله بن رُشَيْدٍ : نا أبو عبيدة عن أبان عن إبراهيم الجُعْفِيِّ عن الرَّبِيعِ بن زياد الحارثي قال :

قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وفد العراق ، فأمر لكل رجل منّا بعباء عباء ، فأرسَلَتْ إليهِ حفصة فقالت : يا أمير المؤمنين ! أتاك ألباب العراق ، ووجوه الناس ، فأحسِنْ كرامتهم ، فقال : ما أزيدهم على العباء يا حفصة ! أخبريني بألْيَن فراشٍ فرشتِ لرسول الله ﷺ ، وأطيب طعام أكله عندك؟ فقالت :

كان لنا كِساء من هذه الملبَّدة ، أصبْناه يوم خيبر ، فكنت أفرشه لرسول الله ﷺ كل ليلة وينام عليه ، وإني ربَّعته ذات ليلة . . . الحديث نحوه .

أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٦٧) .

قلت : وعبدالله بن رشيد ؛ قال البيهقي :

«لا يحتج به» . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال :

«مستقيم الحديث» .

والربيع بن زياد الحارثي ؛ قال البخاري :

«سمع عمر» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وروى عنه جمع .

وإبراهيم الجعفي : هو ابن عبدالأعلى مولى الجعفيين ، ثقة من رجال مسلم .

ثم وجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن عائشة مختصراً ؛ ليس فيه حديث الترجمة .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٦٥) : أخبرنا **عمر بن حفص** عن أم شَبِيب عن عائشة رضي الله عنها :

أنها كانت تفرش للنبي ﷺ عباءة ثَنْيَتين ، فجاء ليلة وقد ربَّعتها ، فنام عليها ، فقال :

«يا عائشة ! ما لِفراشي الليلةَ ليس كما كان؟!» . قلت : يا رسول الله ! ربَّعتها لك ! قال :

«فأعيديه كما كان» .

قلت : وأم شبيب هذه ؛ لم أجد من ذكرها .

وعمر بن حفص ؛ لعله عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عائذ المدني ، أبو حفص المؤذن ، وجدُّه المعروف بسَعْدٍ القَرَظِ ؛ فإنه من هذه الطبقة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» !

ولكن ؛ هل سمع منه ابن سعد ، أم سقط الواسطة بينهما؟ وهذا الذي أرجِّحه . والله أعلم .

ثم وجدتُ لحديث حفصة طريقاً أخرى ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١/٣) : حدثني عبدالله بن يونس قال : حدثني أبي قال : حدثني أبو مَعْشَرٍ عن محمد بن قيس قال :

دخل ناسٌ على حفصة بنت عمر . . . فبعثوا إليه حفصة ، فذكَرتْ ذلك له ، فقال : أخبريني بألْين فراشٍ فرشتيه لرسول الله ﷺ قط؟ قالت :

عباءة ثنيتها له باثنتين ، فلما غلظت عليه ؛ جعلتها له بأربعة . قال : فأخبريني بأجود ثوب لبسه؟ . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع ؛ محمد بن قيس - وهو المدني قاصُّ عمر بن عبدالعزيز - ؛ لم يذكروا له رواية إلا عن أبي هريرة ، وجابر - ويقال : مرسل - ، وأبي صِرْمَةَ الأنصاري .

وأبو معشر : هو زياد بن كُلَيْبٍ الحنظلي الكوفي .

ويونس : هو ابن عُبَيْدٍ بن دينار البصري .

وكلهم من رجال مسلم .

وعبدالله بن يونس ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٠٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكنه قال :

«روى عنه أبو زرعة» .

وهو لا يروي إلا عن ثقة .

وهذه الطريق أصحّ طرق الحديث ؛ مع انقطاعه ، فهو يعلُّ حديث الترجمة ؛ لعدم وروده فيها .

٤٨٧٨ - (هذه الدُّنْيا مُثِّلَتْ لِي ، فقلتُ لَها : إلَيْكِ عَنِّي ! ثُمَّ رجَعَتْ فقالَتْ : إنَّكَ إنْ أَفْلَتَّ مِنِّي ؛ فلنْ يُفْلِتَ مِنّي مَنْ بَعْدَكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٣٢٥ - زوائده) ، وابن أبي الدنيا في «ذم

الدنيا» (ق٢/٢) عن **عبدالواحد بن زيد** قال: حدثني أسلم الكوفي عن مرة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال:

كنا مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه؛ فدعا بشرابٍ؛ فأُتِيَ بماءٍ وعَسَل، فلما أدناه من فِيهِ؛ بَكى وبكى حتى أَبكى أصحابَهُ، فسكتوا وما سكَتَ، ثم عاد فبكى؛ حتى ظنُّوا أنهم لم يقدروا على مسألته. قال: ثم مسحَ عينيه، فقالوا: يا خليفة رسول الله! ما أَبْكاكَ؟! قال:

كنت مع رسول الله ﷺ، فرأيته قد دفع عنْ نفسه شيئاً، ولم أر معه أحداً؛ فقلت: يا رسول الله! ما الذي تدفع عن نفسك؟! قال... فذكره. وقال البزار:

«عبد الواحد ضعيف جدّاً، وكان يذهب إلى القدر. ومُرَّةُ مشهور، ولا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ـ كما قال البزار ـ ضعيف جدّاً، وقد اتفقوا على تضعيفه؛ حتى ابن حبان؛ فأورده في «الضعفاء»، وقال:

«كان ممن يقلب الأخبار؛ من سوء حفظه وكثرة وهمه، فلما كثر ذلك منه استحق الترك».

ولكنه نسي هذا؛ فتناقض، فأورده في «الثقات» أيضاً، فقال:

«روى عنه أهل البصرة، يعتبر حديثه إذا كان دونه ثقة وفوقه ثقة، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية **سعيد بن عبدالله بن دينار**؛ فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات».

قلت: وهذا ـ مع مناقضته لنفسه ـ مخالف لاتفاق الأئمة أيضاً، وفيهم إمام الأئمة البخاري؛ فقد قال:

«تركوه» . ذكره في «الميزان» . ثم قال :

«ومن مناكيره : ما روى ابن أبي الدنيا في تواليفه . . .» ثم ساق له هذا الحديث .

ولذلك كله ؛ فلا التفات إلى قول المنذري في «الترغيب» (١١٧/٤) :

«ورواته ثقات ؛ إلا عبدالواحد بن زيد ، وقد قال ابن حبان : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة» ؛ وهو هنا كذلك» !

ونحوه قول الهيثمي (٢٥٤/١٠) :

«رواه البزار ؛ وفيه عبدالواحد بن زيد الزاهد ؛ وهو ضعيف عند الجمهور ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ، ودونه ثقة» . وبقية رجاله ثقات» !

ومن هذا الوجه : أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥٩٦/٣٦٥/٧) ، وكذا الحاكم في «المستدرك» (٣٠٩/٤) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : **عبدالصمد**[1] ؛ تركه البخاري وغيره» .

٤٨٧٩ - (كانَ يَكْنِيهِ بأَبي المساكِينِ . يَعْنِي : جَعفرَ بنَ أَبي طالِبٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٠٥/٢) من طِريق **إسماعيل بن إبراهيم أبي يحيى التيمي** : حدثنا **إبراهيم أبو إسحاق المخزومي** عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة قال :

(١) كذا وقع في «تلخيص الذهبي» ! والصواب : «عبدالواحد» . (الناشر) .

إن كنت لأسأل الرجل من أصحاب النبي ﷺ عن الآيات من القرآن ؛ أنا أعلم بها منه ، ما أسأله إلا ليطعمني شيئاً ، فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب ؛ لم يُجِبْني حتى يذهب بي إلى منزله ، فيقول لامرأته : يا أسماء ! أطعمينا شيئاً ، فإذا أطعمتنا أجابني ، وكان جعفر يحب المساكين ، ويجلس إليهم ، ويحدثهم ويحدثونه ، فكان رسول الله ﷺ يكنيه بأبي المساكين .

وقال ـ مضعِّفاً ـ :

«حديث غريب . وأبو إسحاق المخزومي : هو إبراهيم بن الفضل المدني ؛ وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه ، وله غرائب» !

قلت : لقد سهّل الترمذي فيه القول ، فالرجل ممن اتفق أئمة الحديث على تضعيفه . بل قال فيه الدارقطني :

«متروك» . وهذا معنى قول البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

وكذا قال أبو حاتم .

وإسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي ضعيف أيضاً .

وقد خالف أبا إسحاق : ابنُ أبي ذئب عن سعيد المقبري به مختصراً ؛ دون قوله :

فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب . . . إلخ . لكنه زاد فقال :

وكان أخْيَرَ الناس للمساكين جعفرُ بن أبي طالب ، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليُخْرِجُ إلينا العُكَّةَ التي ليس فيها شيء ، فيشقها ، فنلعق ما فيها .

أخرجه البخاري (٧/٦١ ـ ٦٢) ، وابن سعد (٤/٤١) ـ الزيادة فقط ـ .

وروى الترمذي ، وابن سعد ، والحاكم (٣/٢٠٩) ، وأحمد (٢/٤١٣ ـ ٤١٤) من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال :

ما احتذى النعالَ ، ولا انتعل ، ولا ركب المطايا ، ولا لبس الكُورَ مِنْ رَجُلٍ ـ بعد رسول الله ﷺ ـ أفضل من جعفر بن أبي طالب . يعني : في الجود والكرم .

وقال الترمذي :

«حسن صحيح غريب» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» . ووافقه الذهبي .

قلت : وإنما لم يصححاه على شرط مسلم أيضاً ـ مع أن رجاله كلهم من رجال الشيخين ـ ؛ لأن عكرمة ـ وهو مولى ابن عباس ـ إنما أخرج عنه مقروناً . وقال الحافظ عقب الحديث :

«إسناده صحيح» .

٤٨٨٠ ـ (إنِّي قَدْ قَرَنْتُ فَاقْرُنُوا . يَعْني : في التَّمْرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣٣٩ ـ ٣٤٠) ـ واللفظ له ـ ، والبزار (ص١٦١) عن جرير بن عبدالحميد عن **عطاء** عن الشعبي عن أبي هريرة قال :

كنت في الصُّفَّة ؛ فبعث إلينا النبي ﷺ عجوة ، فكنا نقرن الثِّنْتَين من الجوع ، فيقول لأصحابه . . . فذكره . ولفظ البزار :

فنهى النبي ﷺ أن يقرن إلا بإذن صاحبه . وقال :

«لا نعلم رواه عن عطاء عن الشعبي إلا جرير . ورواه عمران بن عيينة عن عطاء عن ابن عجلان عن أبي هريرة» .

قلت : وعطاء : هو ابن السائب ؛ وكان اختلط ، وروى عنه جرير في الاختلاط . وقال الهيثمي (٥/٤٢) :

«رواه البزار ، وفيه عطاء بن السائب ؛ وقد اختلط ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

٤٨٨١ ـ (هَذا عليٌّ قَدْ أَقْبلَ فِي السَّحابِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٢٤) عن مَسعدَةَ ابن اليَسَعِ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال :

كسا رسول الله علياً عِمَامةً ـ يقال لها : السَّحَاب ـ ؛ فأقبل علي رضي الله عنه وهي عليه ، فقال ﷺ . . . فذكره . فحرَّفها هؤلاء فقالوا : عليٌّ في السحاب !

قلت : وآفته مسعدة هذا ؛ قال البخاري في «التاريخ» (٢٦/٢/٤) :

«قال أحمد : ليس بشيء ، خرقنا حديثه ، وتركنا حديثه منذ دهر» . وقال الذهبي :

«هالك . كذبه أبو داود» .

ثم ساق له حديثين مما أُنكر عليه ؛ هذا أحدهما ، لكنه ذكر فيه أن قوله في آخره :

فحرَّفها هؤلاء . . . ؛ هو من قول جعفر عن أبيه .

وقد أورد الحديثَ الشيخُ أبو الحسين المَلَطِيُّ الشافعي في كتابه : «التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع» في «باب ذكر الرافضة وأصنافهم واعتقادهم» (ص١٩ - ٢٠) ؛ فقال عقبه :

«فتأولوه - هؤلاء - على غير تأويله» .

أحاديثُ في فَضْلِ عَليٍّ رضي الله عنه : مِنْ كتابِ : «المُراجَعات»(١)

٤٨٨٢ - (أُوصِي مَنْ آمَنَ بي وصَدَّقَني بِوَلايَةِ عَلِيٍّ ، فَمَنْ تَوَلاهُ تَوَلانِي ، ومنْ تَوَلانِي فَقَدْ تَولَّى اللهَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٢٠/١٢) من طريق الطبراني : نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا أحمد بن طارق الوَابِشِيُّ : نا عمرو بن ثابت عن محمد بن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيدة عن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه مرفوعاً .

ثم روى من طريق أخرى عن عبدالوهاب بن الضحاك : نا ابن عَيَّاش عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبي عبيدة به .

ومن طريق ابن لهيعة : حدثني محمد بن عبيدالله به .

ثم أخرجه من طريقين آخرين عن ابن أبي رافع به . ولفظ الترجمة لهذه الطرق .

وأما لفظ الطبراني ؛ فهو :

«من آمن بي وصدَّقني ؛ فليتولَّ علي بن أبي طالب ؛ فإن ولايته ولايتي ، وولايتي ولاية الله» .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - على هامش أصله : «راجع لها «منهاج السنة» ، و«المنتقى منه» . (الناشر) .

وبهذا اللفظ : أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٢٠٧/٢) من رواية الطبراني . وكذلك نقله صاحب «الكنز» (٢٥٧٦/١٥٥/٦) ؛ إلا أنه زاد في أوله :

«اللهم . . .» ! وهي سهو منه .

ولم يذكر الهيثمي في «المجمع» (١٠٨/٩ ـ ١٠٩) هذا الحديث إلا باللفظ الأول ؛ لفظ الترجمة ، ولكنه أشار إلى اللفظ الآخر بقوله :

«رواه الطبراني بإسنادين ، أحسب فيهما جماعة ضعفاء ؛ وقد وُثِّقوا» !

وأقول : مدار الإسنادين على محمد بن عمار بن ياسر ، وهو مجهول ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤٣/١/٤) من رواية ابنه أبي عبيدة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ على قاعدته في توثيق المجهولين . ولذلك لم يعتد بتوثيقه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ؛ وإلا فليّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

وحفيده محمد بن أبي عبيدة ؛ لم أجد له ترجمة .

وعمرو بن ثابت رافضي خبيث ؛ كما قال أبو داود ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال النسائي . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وضعَّفه الجمهور .

وأحمد بن طارق الوابشي ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن أبي شيبة ؛ فيه ضعف .

فهذا الإسناد ضعيف جدّاً .

ومدار الإسناد الآخر على محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، وهو ضعيف جدّاً ، وهو من شيعة الكوفة ؛ فهو آفته ، وهو صاحب حديث :

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» الموضوع ؛ الذي حسَّنه تلميذ الكوثري ؛ لجهله بهذا العلم وتراجم الرجال ، كما تقدم بيانه برقم (٢٦٣١) .

وعبدالوهاب بن الضحاك ؛ قال أبو حاتم :

«كذاب» .

لكن لم يتفرد به ؛ كما يتبيَّن من التخريج السابق ، فآفة الإسنادين عمرو بن ثابت وابن أبي رافع ؛ لأن مدارهما عليهما مع شدة ضعفهما وتشيُّعهما .

ومع ذلك ؛ استروح إلى حديثهما هذا : ابن مذهبهما الشيخ عبدالحسين ، المتعصّب جدّاً لتشيعه في كتابه الدال عليه «المراجعات» (ص٢٧) ، فساقه فيه مَساقَ المسلَّمات ، بل نصَّ في المقدمة (ص٥) بما يوهم أنه لا يورد فيه إلا ما صحَّ ؛ فقال :

«وعُنِيتُ بالسنن الصحيحة» !!

ثم روى ابن عساكر من طريق أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن : نا **يعقوب بن يوسف بن زياد الضَّبِّيُّ** : نا **أحمد بن حَمَّاد الهَمْدَاني** : نا **مختار التَّمَّار** عن أبي حَيَّان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ :

«مَنْ تولَّى عليّاً ؛ فقد تولاني ، ومن تولاني ؛ فقد تولَّى الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل ، وشرُّها المختار هذا ـ وهو ابن نافع التيمي التمَّار الكوفي ـ ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وكذا قال النسائي وأبو حاتم . وقال ابن حبان :

«كان يأتي بالمناكير عن المشاهير ؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمّد لذلك» .

وأحمد بن حماد الهمداني ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني . لا أعرف ذا» . وكذا قال في «اللسان» .

ويعقوب بن يوسف ؛ الظاهر أنه الذي ضعَّفه الدارقطني ؛ انظره في «اللسان» .

٤٨٨٣ ـ (عَلِيٌّ أَقْضَى أُمَّتِي بِكتابِ الله ، فمَنْ أَحَبَّني فَلْيُحِبَّهُ ؛ فإنَّ العَبْدَ لا يَنالُ وَلايَتِي إلا بِحُبِّ عليٍّ عليهِ السلامُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) عن **العباس ـ يعني : ابن علي بن العباس ـ** : أنا **الفضل المعروف بـ(النَّسَائي)** : نا **محمد بن علي بن خلف العَطَّار** : نا **أبو حذيفة** ، عن **عبدالرحمن بن قَبِيصَة** عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف منه غير أبي حذيفة ـ واسمه موسى بن مسعود النَّهْدِي البصري ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحِّف . . . وحديثه عند البخاري في المتابعات» .

ومحمد بن علي بن خلف العطار ؛ وثقه الخطيب في «التاريخ» (٣/٥٧) تبعاً لمحمد بن منصور ! وخَفِيَ عليهما ـ كما قال الحافظ في «اللسان» ـ تجريح ابن عدي إياه ، والسبب أنه لم يُفْرد له ترجمة ، وإنما جرحه في ترجمة **حسين الأشقر** ، فقد

ساق له حديثاً آخر من رواية العطار هذا عنه بإسناده ؛ فيه :

أن عماراً قال لأبي موسى : سمعت رسول الله ﷺ لعنك ليلة الجمل ! فقال ابن عدي :

«عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه لا من حسين» .

قلت : فلعلَّه هو البلاء في هذا الحديث أيضاً ؛ إن سَلِمَ ممن فوقه ودونه .

وإنما أوردته من أجل الطرف الثاني منه ؛ وإلا فطرفه الأول له شاهد من حديث ابن عمر من طريقين عنه ؛ خرجتهما في «الصحيحة» (١٢٢٤) .

وشاهد آخر من حديث عمر موقوفاً عليه : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٥) .

وثالث عن ابن مسعود موقوفاً : أخرجه الحاكم (٣/١٣٥) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وأخرجهما ابن عساكر (١٢/١٦٦/٢) .

وأخرج له شاهداً رابعاً عن ابن عباس موقوفاً .

٤٨٨٤ - (يا عبدَالله ! أتاني مَلَكٌ فقالَ : يا مُحمد ! ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنا﴾ علَى ما بُعِثُوا؟ قال : قلتُ : علَى ما بُعِثوا؟ قال : علَى وَلايَتِكَ ووَلايةِ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) من طريق الحاكم - ولم أره في «مستدركه» - بسنده عن علي بن جابر : نا محمد بن خالد بن عبدالله : نا محمد بن فُضَيْل : نا محمد بن سُوقَةَ عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً . وقال الحاكم :

«تفرد به علي بن جابر عن محمد بن خالد» .

قلت : والأول ؛ لم أعرفه .

وأما الآخر ؛ فهو الواسطي الطحان ، وهو ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال ابن معين :

«رجل سوء ، كذاب» .

وسئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«هو على يَدَيْ عَدْلٍ» . قال الحافظ :

«معناه : قَرُبَ مِنَ الهلاك . وهذا مثلٌ للعرب ، كان لبعض الملوك شرطي اسمه (عدل) ، فإذا دفع إليه من جَنى جنايةً ؛ جزموا بهلاكه غالباً . ذكره ابن قتيبة وغيره» .

ثم رأيت الحديث عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٦) بإسناده المتقدم .

٤٨٨٥ - (مَرْحَباً بِسَيِّدِ المُسْلِمينَ ، وإمامِ المُتَّقِينَ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦٦/١) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٥٧/١٢) : حدثنا **عمر بن أحمد بن عمر القاضي القَصَبَانِيُّ** : ثنا **علي بن العباس البَجَلِيُّ** : ثنا **أحمد بن يحيى** : ثنا **الحسن بن الحسين** : ثنا **إبراهيم بن** يوسف بن أبي إسحاق عن أبيه عن الشعبي قال : قال علي : قال لي رسول الله ﷺ . . . فذكره . وزاد :

فقيل لعلي : فأيُّ شيء كان مِنْ شُكْرِكَ؟ قال : حَمِدْتُ الله تعالى على ما آتاني ، وسألته الشكر على ما أولاني ، وأن يزيدني مما أعطاني .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن الحسين - وهو العُرَني

الكوفي الشيعي ـ متّهم ؛ قال أبو حاتم :

«لم يكن بصدوق عندهم ، وكان من رؤساء الشيعة» . وقال ابن عدي :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» . وقال ابن حبان :

«يأتي عن الأثبات بالْمُلْزَقات ، ويروي المقلوبات» .

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين .

لكن من دونه ؛ لم أجد ترجمتهم الآن .

ومما يؤكِّد وضع هذا الحديث : المبالغة التي فيه ؛ فإن سيد المسلمين وإمام المتقين ؛ إنما يصح أن يوصف به رسول الله ﷺ وحده فقط . ولذلك حكم على الحديث ـ وأمثاله مما في معناه ـ العلماء المحقِّقون بالوضع ، كما تقدم في الحديث (٣٥٣) ؛ فراجعه .

٤٨٨٦ ـ (يا أَنَسُ ! أوَّلُ مَنْ يَدْخلُ عليكَ مِنْ هَذا البـابِ : أَميـرُ المؤمنِينَ ، وسيِّدُ المسلمين ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلين ، وخاتمُ الوَصِيِّين . قالَ أنس : قلتُ : اللهمَّ ! اجعَلْهُ رَجُلاً منَ الأَنْصارِ ـ وكَتَمْتُه ـ ؛ إذْ جاءَ عَلِيٌّ ، فقالَ : مَنْ هَذا يا أَنَس؟ فَقُلتُ : عَلِيّ . فقامَ مُسْتَبْشِراً فاعْتَنقَهُ ، ثُمَّ جَعلَ يمسَحُ عَنْ وجْهِهِ بوجْهِه ، ويمسَحُ عَرَقَ عليٍّ بِوَجْهِه . قال عليٌّ : يا رسولَ الله ! لقدْ رَأيتُكَ صَنَعْتَ شَيْئاً ما صَنَعْتَ بي مِنْ قَبْلُ؟! قالَ : ومـا يَمْنَعُني ، وأَنْتَ تؤدِّي عَنِّي ، وتُسْمِعُهم صَوْتي ، وتُبَيِّنُ لهمْ ما اخْتَلَفُوا فيهِ بَعْدِي؟!) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٣ ـ ٦٤) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٦١/٢) من طريق **محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن محمد**

ابن ميمون : ثنا علي بن عابس عن الحارث بن حَصِيرةَ عن القاسم بن جُنْدُب عن أنس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليس فيهم ثقة محتج به .

أولاً : القاسم بن جندب ؛ لم أجد له ترجمة .

ثانياً : الحارث بن حصيرة شيعي محترق ، اختلفوا في توثيقه ؛ قال أبو حاتم :

«هو من الشيعة العُتُقِ ؛ لولا أن الثوري روى عنه لتُرِكَ حديثه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض» .

ثالثاً : علي بن عابس - وهو الكوفي الأزرق - متفق على تضعيفه . وقال ابن حبان :

«فَحُشَ خطؤه فاستحقَّ التَّرْك» .

رابعاً : إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ قال الذهبي :

«من أجلاد الشيعة ، روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً . روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» .

ويعني بالخبر العجيب هذا الحديث ؛ فقد قال بعد سبع تراجم :

«إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً ؛ فاسمعه . . .» ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه .

وأقَرَّهُ الحافظ على حكمه على الحديث بالوضع ؛ غير أنه زادَ عليه فقال :

«وذكره الأسدي في «الضعفاء» ، وقال : إنه منكر الحديث . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال شيخنا أبو الفضل : ليس ثقة» .

خامساً : محمد بن عثمان بن أبي شيبة مختلف في توثيقه ، لكن أشار الحافظ في ترجمة إبراهيم بن محمد أنه قد رواه عنه غيره ، فإن ثبت ذلك ؛ فالعهدة فيه على من فوقه . ولعلَّ الحافظ أخذ ذلك من قول الذهبي المتقدم :

«روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» !!

وأبو شيبة هذا لم أعرفه ، ولعله أراد أن يقول : أبو جعفر بن أبي شيبة ، فسبقه القلم فكتب : أبو شيبة بن أبي بكر .

وأبو جعفر : هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة الراوي لهذا الحديث . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بابن عابس فقط ! فقال :

«ليس بشيء ، وتابعه جابر الجعفي عن أبي الطُّفَيْلِ عن أنس نحوه . وجابر كذبوه» !

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/١٨٦) ، ونقل كلام الذهبي والعسقلاني السابقين وأقرَّهما !

وتبعه على ذلك ابن عَرَّاق في كتابه «تنزيه الشريعة» (١/٣٥٧) .

٤٨٨٧ - (إنَّ اللهَ تعالَى عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عَلِيٍّ . فقلتُ : يا ربِّ ! بيِّنْهُ لِي؟! فقالَ : اسْمَعْ . فقُلْتُ : سمعتُ . فقالَ : إنَّ عَلِيّاً رايةُ الهُدَى ، وإمامُ أَوْلِيائي ، ونورُ مَنْ أَطاعَني ، وهُوَ الكلمةُ التي أَلْزَمْتُها المُتَّقين . مَنْ أَحَبَّهُ أَحَبَّني ، ومَنْ أَبْغَضَهُ أَبْغَضَني) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٦ - ٦٧) عن عَبَّاد بن سعيد

ابن عَبَّاد الجُعْفِيٍّ : ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول : حدثني صالح بن أبي الأسود عن أبي المُطَهَّرِ الرازي عن الأعشى الثَّقَفِيِّ عن سَلامٍ الجُعْفِي عن أبي بزرة مرفوعاً . وزاد :

«فَبَشِّرْهُ بذلك . فجاءَ علي ، فبشَّرْتُه ، فقال : يا رسول الله ! أنا عبدُالله وفي قَبْضته ، فإنْ يُعَذّبني فَبِذَنْبي ، وإنْ يُتِمَّ الذي بشَّرتني به فالله أولى بي . قال : قلت : اللهم ! أَجْلِ قلبه ، واجعلْ ربيعه الإيمان . فقال الله : قد فعلت به ذلك . ثم إنه رفع إلى أنه سَيَخُصُّه من البلاءِ بشيء لم يخصَّ به أحداً من أصحابي . فقلت : يا رب ! أخي وصاحبي؟! فقال : إن هذا شيء قد سبق ؛ إنه مبتلى ومبتلى به» .

قلت : وهذا إسناد مظلم جداً ، ومتن موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة كسوابقه ، ورجاله كلهم مجهولون لا يعرفون ؛ لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل ؛ سوى اثنين منهم :

الأول : صالح بن أبي الأسود ؛ لم يتكلم فيه من المتقدمين سوى ابن عدي ، فقال في «الكامل» (١/٢٠٠) :

«أحاديثه ليست بالمستقيمة ، فيها بعض النُّكرة ، وليس هو بذاك المعروف» .
وقال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

«واهٍ» .

والآخر : عباد بن سعيد الجعفي ؛ ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ وقال :

«باطل ، والسند ظلمات» .

وكذا قال العسقلاني .

وأخرجه ابن عساكر (٢/١٢٨/١٢) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي

رافع عن عون بن عبيدالله عن أبي جعفر وعن عمرو بن علي **قالا** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره ؛ دون قوله : «فجاء علي . . .» .

أخرجه ابن عساكر . وقال :

«هذا مرسل» .

قلت : وإسناده ـ مع ذلك ـ واهٍ جداً ؛ فإن ابن أبي رافع متروك ، كما تقدم قريباً تحت الحديث (٤٨٨٢) .

والحديث ؛ قال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

نقله السيوطي كما يأتي في الحديث بعده .

٤٨٨٨ ـ (يا أبا بَرْزَةَ ! إنَّ ربَّ العالمينَ عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عليِّ بن أَبي طالبٍ ؛ فقالَ : إنَّهُ رايةُ الهُدَى ، ومنارُ الإيمانِ ، وإمامُ أَوْلِيائي ، ونورُ جَمِيعِ مَنْ أطاعَني .

يا أبا بَرزةَ ! عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ أَمِيني غَداً يومَ القِيامَةِ ، وصاحِبُ رايَتِي في القِيامَةِ ، عليٌّ مفاتِيحُ خَزائِنِ رحْمَةِ ربِّي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤١٤) ، وأبو نعيم (١/٦٦) عن **أبي عمرو لاهِزِ بن عبدالله** : ثنا مُعْتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ثنا أنس بن مالك قال :

بعثني النبي ﷺ إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له وأنا أسمع . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«باطل بهذا الإسناد ، وهو منكر الإسناد ، منكر المتن ؛ لأن سليمان التيمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن أنس ؛ لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا . ولاهز بن عبدالله مجهول لا يعرف ، يروي عن الثقات المناكير ، والبلاء منه ، ولا أعرف للاهز غير هذا الحديث» . وقال الذهبي ـ بعد أن نقل عن ابن عدي إبطاله للحديث ـ :

«قلت : إي واللهِ ! من أبردِ الموضوعات ، وعليٌّ ؛ فلعن الله من لا يحبّه» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بخلاصة كلام ابن عدي المتقدم .

وأقره السيوطي في «اللالئ» (١٨٨/١) ، ونقل كلامَ الذهبي السابق في جزمه بأنه من أبرد الموضوعات .

ثم ساق له طريقاً أخرى ؛ وهي التي بالحديث الذي قبله ؛ وقال :

«أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : هذا حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

وأقرَّهُ هو ، وابن عَرَّاقٍ (٣٥٩/١) ؛ بل أيَّداه بأن نَقَلا قول الذهبي المتقدم هناك في إبطاله .

٤٨٨٩ ـ (ليلةَ أُسْرِيَ بِيَ ؛ انْتَهَيْتُ إلىَ ربِّي عَزَّ وجَل ؛ فَأَوْحَىَ إليَّ فِي عَلِيٍّ بِثَلاثٍ : أَنَّهُ سَيِّدُ المُسْلِمين ، ووليُّ المتَّقِين ، وقائِدُ الغُرِّ المُحَجَّلين) .

موضوع . أخرجه السِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (١/١٨٩) ، وابن عساكر (١٢/ ٢/١٣٧) عن **جعفر بن زياد** : نا **هلال الصيْرَفِيُّ** : نا **أبو كثير الأنصاري** : حدثني عبدالله بن أسعد بن زُرَارة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ جعفر بن زياد شيعي ، ولكنهم وَثَّقُوه .

لكن قال ابن حبان في «الضعفاء» :

«كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات ؛ تفرد عنهم بأشياء ، في القلب منها شيء» . وقال الدارقطني :

«يعتبر به» .

وهلال : هو ابن أيوب الصيرفي ، ترجمه ابن أبي حاتم (٧٥/٢/٤) برواية جعفر هذا فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ترجم لأبي كثير الأنصاري ، من رواية إسماعيل بن مسلم العَبْدِيِّ عنه (٤٢٩/٢/٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رواه ابن عساكر من طريق أبي يعلى : نا **زكريا بن يحيى الكِسَائِيٌّ** : نا **نصر بن مزاحم** عن جعفر بن زياد عن هلال بن مِقْلاصٍ عن عبدالله بن أسعد بن زُرَارة الأنصاري عن أبيه مرفوعاً ، فزاد في الإسناد : «عن أبيه» ، ولفظه :

«لما عُرِجَ بي إلى السماء ؛ انْتُهِيَ بي إلى قصر من لؤلؤ ؛ فيه فراش من ذهب يتلألأ ، فأوحي إليَّ . . .» الحديث .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ نصر بن مزاحم ؛ قال الذهبي :

«رافضي جَلْد ، تركوه . قال العقيلي : شيعي ؛ في حديثه اضطراب وخطأ كثير . وقال أبو خيثمة : كان كذاباً . . .» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي أيضاً ؛ قال ابن معين :

«رجل سوء ، يحدِّث بأحاديث سوء ، يستأهل أن يُحْفَرَ له بئر فيُلقى فيها» ! وقال النسائي والدارقطني :

«متروك» .

وتابعهما **عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْلِيُّ** : أنبأ **يحيى بن العلاء الرازي** : ثنا هلال ابن أبي حُمَيْدٍ به ، وقال : عن أبيه ؛ دون الشطر الأول من الحديث .

أخرجه ابن عساكر (١/١٣٨/١٢) ، وكذا الحاكم (١٣٧/٣ ـ ١٣٨) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان» .

قلت : وقد مضى لهما عدة أحاديث ، فانظر الأرقام (٣٩ و٤٠ و٤٩ و٣٢١ و٣٨٢ و٤٢٥) .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن هلال بن أبي حميد عن عبدالله بن عُكَيْمٍ الجُهَنِيِّ مرفوعاً به . وهو موضوع أيضاً ؛ كما سبق بيانه برقم (٣٥٣) .

وبالجملة ؛ فقد اضطرب الرواة في إسناد هذا الحديث كما رأيت ، وليس فيها ما تقوم به الحجة ، وقد بيَّنه الحافظ في «الإصابة» . وقال في خاتمة بيانه :

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جدّاً» .

ونقل السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/١٣٣/٢) عن الحافظ أنه قال :

«ضعيف جداً ومنقطع» . وقال :

«وقال العماد بن كثير : هذا حديث منكر جدّاً ، ويشبه أن يكون موضوعاً من بعض الشيعة الغُلاة ، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ ، لا صفات علي» .

قلت : وقد ذكرت نحوه عن ابن تيمية ؛ عند الرقم المشار إليه آنفاً .

(تنبيـه) : عزا السيوطي حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (١/١٥٨/٢) لابن النجار وحده ! فيستدرك عليه أنه رواه ابن عساكر أيضاً .

وأما قول عبدالحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٦٩) ـ بعد أن عزاه لابن النجار ؛ نقلاً عن «الكنز» ـ :

«وغيره من أصحاب السنن» !!

فهذا كذب وزور ؛ فإنه لم يروِه أحدٌ من أصحابِ «السنن» ، والمراد بهم أصحاب «السنن الأربعة» : أبو داود ، النسائي ، الترمذي ، ابن ماجه ! وإنما يفعل ذلك تضليلاً للقراء ، وتقويةً للحديث !

ومن ذلك أنه فرّق بين هذا الحديث وحديث الحاكم المذكور آنفاً ؛ ليوهم أنهما حديثان ! والحقيقة أنهما حديث واحد ؛ لأن مداره على عبدالله بن أسعد . غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا فيه ، فبعضهم جعله من مسنده ، وبعضهم من مسند أبيه ! مع أنّ الطرق كلها إليه غير صحيحة كما رأيت . واللهُ المستعان .

٤٨٩٠ ـ (يا أَنَسُ ! انْطَلِقْ فادْعُ لِي سَيِّدَ العَرَبِ ـ يَعْني : عَلِيّاً ـ . فقالَتْ عائِشَةُ رضِيَ اللهُ عنها : ألستَ سيِّدَ العَرَبِ؟! قالَ : أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ . يا مَعْشَرَ الأَنْصارِ ! أَلا أَدُلُّكُم على ما إنْ تَمَسَّكْتُم به لَمْ تَضِلُّوا بَعْدَه؟! قالُوا : بَلى يا رسولَ الله ! قالَ : هذا عليٌّ ؛ فأَحِبُّوهُ بِحُبِّي ، وأكرِموه لِكرامَتي ؛ فإنَّ جبريلَ ﷺ أَمَرني بالذِي قُلْتُ لَكُمْ عَنِ اللهِ عزَّ وجَل) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٣٢/٢) ، وأبو نعيم في

«الحليـة» (٦٣/١) عن **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** : ثنا **إبراهيم بن إسحاق الصِّينِيُّ** : ثنا **قيس بن الرَّبِيعِ** عن **ليث بن أبي سُلَيْمٍ** عن أبي ليلى عن الحسن بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليث وقيس ضعيفان .

ونحوهما ابن أبي شيبة ؛ كما تقدم قريباً .

وأما الصيني ؛ فهو شرٌّ منهم جميعاً ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» .

وكأنَّه ـ لشدة ضعفه ـ اقتصر الهيثمي عليه في إعلال الحديث ، فقال في «مجمع الزوائد» (١٣٢/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن إبراهيم الصيني ؛ وهو متروك» .

وروي بعضه من حديث عائشة بلفظ :

«أَنا سيِّدُ ولَدِ آدَمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ» .

أخرجه الحاكم (١٢٤/٣) ، وابن عساكر (٢/١٣٨/١٢) عن **أبي حفص عمر ابن الحسن الرَّاسِبِيِّ** : ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جُبَيْرٍ عنها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ؛ وفيه عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحَّته على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا» .

قلت : وذلك لأنه مجهول ؛ فقد أورده في «الميزان» ، وقال :

«لا يكاد يعرف ، وأتى بخبر باطل متنه : (علي سيد العرب)» .

لكن تابعه **يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني** : نا أبو عوانة به .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٣٨/١ ـ ٢) من طريقين عنه .

لكن الحماني ؛ اتهمه أحمد وغيره بسرقة الحديث ! مع كونه شيعيّاً بغيضاً ، كما قال الإمام الذهبي .

ثم أخرجه الحاكم من طريق **الحُسَيْن بن عُلْوان** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : وضعه ابن علوان» .

ثم رواه ابن عساكر من طريق **أبي بلال الأشعري** : نا **يعقوب القُمِّيُّ** عن **جعفر بن أبي المغيرة** عن ابن أبزى عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

«هذا سيِّدُ المسلمين» . فقلت : ألستَ سيِّدَ المسلمين؟! فقال : «أنا خاتمُ النبيِّين ، ورسولُ ربِّ العالمين» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر هذا : هو القُمِّيُّ ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

ومثله يعقوب ؛ وهو ابن عبدالله القمي .

وأبو بلال الأشعري ؛ ضعفه الدارقطني ، وليّنه الحاكم .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق أبي بكر الشافعي ، وهذا في «الفوائد» (٢/٤/١) من طريق **خلف بن خليفة** عن إسماعيل بن أبي خالد قال :

بلغني أن عائشة نظرت إلى النبي ﷺ فقالت : يا سيِّدَ العَرَب ! فقال عليه السلام :

«أنا سيِّدُ ولد آدم ، وأبو بكر سيِّدُ كُهولِ العرب ، وعليٌّ سيِّدُ شَباب العَرَب» .

قلت : وهذا ـ مع انقطاعه ـ فيه خلف بن خليفة ؛ وكان اختلَطَ في الآخر .

وذكر له الحاكم شاهداً من حديث جابر مرفوعاً ؛ من رواية **عمر بن موسى الوَجِيهِيِّ** عن أبي الزبير عن جابر[1] . قال الذهبي :

«قلت : عمر وضاع» .

ثم روى ابن عساكر من طريق أبي نعيم ، وهذا في «أخبار أصبهان» (٣٠٨/١) عن **عُبَيْدِ بن العَوَّامِ** عن فِطْر عن **عطية العَوْفِي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«أنا سيِّد ولد آدم ، وعليّ سيد العرب ، وإنَّه لأول من يَنْفُضُ الغبار عن رأسه يوم القيامة» .

قلت : وهذا ضعيف منكر ؛ عطيَّة العوفي ضعيف مدلس .

وعبيد بن العوام ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم رأيت في مُسَوَّدتي ما نصه ـ عقب حديث الترجمة ـ :

---

(١) سقط إسناد هذا الحديث من مطبوعة «المستدرك» (١٢٤/٣) ؛ وبقي متنه ، وكلام الذهبي في «التلخيص» عليه ؛ فتنبه . (الناشر) .

«وقال الأثرم : وسمعت أبا عبدالله (يعني : الإمام أحمد) ذُكر له عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة (الحديث)؟! فأنكره إنكاراً شديداً . قلت لأبي عبدالله : رواه ابن الحماني ؛ فأنكره الناس عليه ، فإذا غيره قد رواه ! قال : من؟ قلت : ذاك الحراني : أحمد بن عبدالملك ! قال : هكذا كتابه ! يتعجَّب منه . ثم قال : أنت سمعته منه؟ قلت : سمعته وهو يقول في هذا . قلت له : إن ابن الحماني قد رواه . قال : فما تنكرون عليَّ وقد رواه الحماني؟! ولم يحدِّثنا به» .

انتهى ما في مسودتي ، وليس فيها بيان مصدره ، وكأنني نسيت أن أقيِّده يوم نقلته منه ، وغالب الظن أنه «المنتخب لابن قدامة» ؛ فليراجع !

٤٨٩١ ـ (أَنْتَ تُبَيِّنُ لأُمَّتِي ما اخْتَلفوا فيهِ مِنْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٢٢/٣) عن أبي نُعَيْم ضِرَارِ بن صُرَدٍ : ثنا معتمر ابن سليمان قال : سمعت أبي يذكر عن الحسن عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل هو ـ فيما أعتقده ـ من وضع ضرار . قال ابن معين : كذاب» . وقال البخاري ، والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن أبي حاتم (٤٦٥/١/٢ ـ ٤٦٦) عن أبيه :

«روى حديثاً عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة لبعض الصحابة ، ينكرها أهل المعرفة بالحديث» .

قلت : والظاهر أنه يشير إلى هذا الحديث . ومع ذلك ؛ فقد قال فيه :

«صاحب قرآن وفرائض ، صدوق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، روى . . .» !!

قلت : وهذا من مخالفته لجمهور الأئمة ؛ فإن أحداً منهم لم يصفه بالصدق ، وأنَّى له ذلك وابن معين يكذبه؟! ويشير إلى ذلك الإمام البخاري بقوله المتقدم :

«متروك الحديث» ؛ فإن هذا لا يقوله الإمام إلا فيمن هو في أردأ مراتب الجرح كما هو معلوم . وقد ساق له الذهبي هذا الحديث إشارة منه إلى إنكاره عليه . وقال فيه ابن حبان ـ وقد ساق له هذا الحديث ـ :

«يروي المقلوبات عن الثقات ، حتى إذا سمعها السامع ؛ شهد عليه بالجرح والوهن» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٦١/٣) من رواية الديلمي وحده !

وإليه عزاه الشيعي في «المراجعات» (١٧٢) ، ونقل تصحيح الحاكم إياه ، دون نقد الذهبي له ؛ كما هي عادته في أحاديثه الشيعية ، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه !

أهكذا يصنع من يريد جمع الكلمة وتوحيد المسلمين؟!

ولا يقتصر على ذلك ؛ بل يستدل به على :

«أن علياً من رسول الله ، بمنزلة الرسول من الله تعالى . . .» !!! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً !.

وأما إذا وافق الذهبي الحاكم على التصحيح ؛ فترى الشيعي يبادر إلى نقل

هذه الموافقة ، بل ويغالي فيها ؛ كما تراه في الحديث الآتي .

٤٨٩٢ ـ (منْ أَطاعَنِي فقدْ أَطاعَ اللهَ . ومنْ عَصانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ . ومنْ أطاعَ عَليّاً فقدْ أطاعَني . ومنْ عَصَى عَلِيّاً فقدْ عَصَاني) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٢١) ، وابن عساكر (١٢/١٣٩/١) من طرق عن **يحيى بن يعلى** : ثنا بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيِّ عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : أنَّى له الصحة ؛ ويحيى بن يعلى ـ وهو الأسلمي ـ ضعيف؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢) ، وهو شيعي متفق على تضعيفه كما بيَّنْتُه ثَمَّةَ .

وسائر الرواة ثقات ؛ غير معاوية بن ثعلبة ؛ لا تعرف عدالته ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده .

وبسام : هو ابن عبدالله الصيرفي الكوفي ، وقد وثَّقوه مع تشيُّعه .

والشطر الأول من الحديث صحيح : أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٣٩٤) ، وفي «تخريج السنة» لابن أبي عاصم (١٠٦٥ ـ ١٠٦٨) .

وأما الشطر الثاني ؛ فقد وقفت على طريق أخرى له ؛ يرويه **إبراهيم بن سليمان النّهْمِيُّ** الكوفي : نا **عباه بن زياد** : حدثنا عمر بن سعد عن **عمر بن عبدالله الثقفي** عن أبيه عن جده يعلى بن مرة الثقفي مرفوعاً بلفظ :

«من أطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني ، ومن عصاني فقد عصى الله . ومن أحب علياً فقد أحبني . . .» الحديث .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٢٨/١٢) وقال ابن عدي :

«سمعت إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول : سمعت موسى بن هارون الحَمَّال يقول : عباه بن زياد الكوفي ؛ تركت حديثه» . قال ابن عدي :

«وقيل : عبَادَةُ بن زياد الأَسَدِيُّ ، وهو من أهل الكوفة ، من الغالين في الشيعة ، وله أحاديث مناكير في الفضائل» .

قلت : ونقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» عن أحد الحفّاظ النيسابوريين أنه قال :

«مجمع على كذبه» . ثم تعقَّبه بقوله :

«هذا قول مردود ، وعبادة لا بأس به ؛ غير التشيع» .

ويؤيِّده قول ابن أبي حاتم (٩٧/١/٣) عن أبيه :

«هو من رؤساء الشيعة ، أدركته ولم أكتب عنه ، **ومحلُّه الصدق**» .

قلت : وآفة الحديث إما ممن فوقه ، أو من دونه ؛ فإن عمر بن عبدالله الثقفي وأباه ضعيفان ؛ قال الذهبي في الوالد :

«ضعفه غير واحد . روى عنه ابنه عمر ، وهو ضعيف أيضاً . قال البخاري : فيه نظر» . وقال ابن حبان :

«لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لكثرة المناكير في روايته ، ولا أدري

أذلك منه أم من ابنه عمر ؛ فإنه واهٍ أيضاً؟!» .

وإبراهيم بن سليمان النهمي ؛ ضعفه الدارقطني .

وأما حديث : «من أحبَّ علياً فقد أحبَّني ، ومن أبغضَ علياً فقد أبغضَني» ؛ فهو حديث صحيح ، خرجته في «الصحيحة» (١٢٩٩) .

(تنبيه) : ذكر الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٤) ؛ فقال :

«أخرجه الحاكم في ص(١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك» ، والذهبي في تلك الصفحة من «تلخيصه» ، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين» !!

قلت : **وهذا كذب مكشوف عليهما** ؛ فإنهما لم يزيدا على قولهما الذي نقلته عنهما آنفاً :

«صحيح الإسناد» !

وكنت أودُّ أن أقول : لعلَّ نظر الشيعي انتقل من الحديث هذا إلى حديث آخر صححه الحاكم والذهبي على شرطهما في الصفحة (١٢١) ، ودِدْتُ هذا ؛ عملاً بقوله تعالى : ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ علَى أنْ لا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾ ، ولكن منعني منه أنه لا يوجد في الصفحة المذكورة حديث صححه الحاكم على شرطهما ، ولا الذهبي !!

بل إنني أردت أن أتوسّع في الاعتذار عنه إلى أبعد حدٍّ ؛ فقلت : لعلَّ بصره انتقل إلى الصفحة التي قبلها ، على اعتبار أنها مع أختها تشكلان صفحة واحدة عند فتح الكتاب ؛ فربما انتقل البصر من إحداهما إلى الأخرى عند النقل سهواً ، ولكني وجدت أمرها كأمر أختها ، ليس فيها أيضاً حديث مصحَّح على شرط

الشيخين ! فتيقَّنْت أن ذلك مما اقترفه الشيعي وافتراه عمداً ! فماذا يقول المنصفونَ في مثل هذا المؤلِّف؟!

ثم وجدت له فرية أخرى مثل هذه ؛ قال في حاشية (ص٤٥) :

«أخرج الحاكم في صفحة (٤) من الجزء (٣) من «المستدرك» عن ابن عباس قال : شرى عليٌّ نفسَهُ ولبِسَ ثوبَ النبيِّ . . . الحديث ، وقد صرَّح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه ، واعترف بذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك)» !!

وإذا رجع القارئ إلى الصفحة والجزء والحديث المذكورات ؛ لم يجد إلا قول الحاكم :

«صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه» ! وقول الذهبي :

«صحيح» !

ولا مجال للاعتذار عنه في هذا الحديث أيضاً بقول : لعلَّ وعسى ؛ فإن الصفحة المذكورة والتي تقابلها أيضاً ؛ ليس فيهما حديث آخر مصحَّح على شرط الشيخين .

ثم إن في إسناد ابن عباس هذا ما يمنع من الحكم عليه بأنه على شرط الشيخين ؛ ألا وهو أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون .

فأبو بلجٍ هذا : اسمه يحيى بن سُلَيْمٍ ؛ أخرج له الأربعة دون الشيخين .

وفيه أيضاً كثير بن يحيى ؛ لم يخرج له من الستة أحد ! وقال أبو حاتم :

«محلُّه الصدق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال أبو زرعة :

«صدوق» . وأما الأزدي فقال :

«عنده مناكير» .

ثم وجدت له فرية ثالثة في الحديث المتقدم برقم (٣٧٠٦) ، هي مثل فريتيه السابقتين ؛ فراجعه .

٤٨٩٣ - (يا عَليُّ ! مَنْ فارَقَني فَقَد فارقَ اللهَ . ومنْ فارقَكَ يا عليُّ ! فَقَدْ فارَقني) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣/١٢٣ - ١٢٤) ، والبزار (٣/٢٠١/٢٥٦٥) ، وابن عدي ، وابن عساكر (١٢/١٣٩/١) عن **أبي الجَحَّاف داود بن أبي عوف** عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل منكر» .

وأقول : ليس في إسناده من يتهم به ؛ سوى معاوية هذا ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٣٧٨) بهذا الإسناد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع البخاري في «تاريخه» (٤/١/٣٣٣) ، لكنه أشار إلى هذا الحديث وساق إسناده .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤١٦) !

ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا ؛ فإنه - وإن وثَّقه جماعة - ؛ فقد قال ابن عدي :

«ليس هو عندي ممن يحتج به ، شيعي ، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت» .

ذكره الذهبي ؛ ثم ساق له هذا الحديث . وقال :

«هذا منكر» .

٤٨٩٤ ـ (يا عَلِيُّ ! أَنْتَ سَيِّدٌ في الدُّنْيا ، سَيِّدٌ في الآخرة ، حَبيبُكَ حَبيبي ، وحَبيبي حَبيبُ الله ، وعَدُوُّكَ عَدُوِّي ، وعَدُوِّي عَدُوُّ اللهِ ، والوَيْلُ لمنْ أَبْغَضكَ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٠٨) ، والحاكم (٣/١٢٧ ـ ١٢٨) ، والخطيب (٤/٤١ ـ ٤٢) ، وابن عساكر (١٢/١٣٤/٢ ـ ١٣٥/١) من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر : نا عبدالرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ، وأبو الأزهر ـ بإجماعهم ـ ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث ؛ فهو على أصلهم صحيح» !!

وتعقّبه الذهبي بقوله :

«قلت : هذا وإن كان رواته ثقات ؛ فهو منكر ، ليس ببعيد من الوضع ؛ وإلا لأي شيء حدَّث به عبدالرزاق سرّاً ، ولم يَجْسُرْ أن يتفوَّهَ به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلُوا إليه ، وأبو الأزهر ثقة» .

قلت : يشير الذهبي بتحديث عبدالرزاق بالحديث سرّاً إلى ما رواه الحاكم عقب الحديث ، والخطيب ـ وسياقه أتم ـ قال : قال أبو الفضل : فسمعت أبا حاتم يقول : سمعت أبا الأزهر يقول :

خرجت مع عبدالرزاق إلى قريته ، فكنت معه في الطريق ، فقال لي : يا أبا الأزهر ! أُفيدك حديثاً ما حدَّثْتُ به غيرك؟! قال : فحدَّثني بهذا الحديث .

ثم روى الخطيب بسنده عن أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيِّ قال :

لما حدّث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبدالرزاق في الفضائل ؛ أُخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث ؛ إذ قال يحيى بن معين : مَنْ هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ، فتبسَّمَ يحيى بن معين وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : ويؤيد قول ابن معين هذا ؛ أن أبا الأزهر قد توبع عليه ؛ فقد قال الخطيب :

«قلت : وقد رواه محمد بن حَمْدُون النَّيسَابوري عن محمد بن علي بن سفيان النَّجار عن عبدالرزاق ؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته ؛ إذ قد توبع على روايته» .

قلت : فانحصرت العلَّة في عبدالرزاق نفسه ، أو في معمر ، وكلاهما ثقة محتج بهما في «الصحيحين» ، لكن هذا لا ينفي العلَّة مطلقاً :

أما بالنسبة لمعمر ؛ فقد بيَّن وجه العلَّة فيه : أبو حامد الشَّرْقِي ؛ فقد روى الخطيب بسند صحيح عنه :

أنه سئل عن حديث أبي الأزهر هذا؟ فقال :

«هذا حديث باطل ، والسبب فيه : أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يُمَكِّنهُ من كُتبه ، فأدخلَ عليه هذا الحديث ، وكان معمر رجلاً مَهِيباً لا يقدر

عليه أحدٌ في السؤال والمراجعة ، فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر !» .

قلت : فهذا - إن صح - علَّة واضحة في أحاديث معمر في فضائل أهل البيت ، ولكني في شك من صحة ذلك ؛ لأنني لم أر مَنْ ذكره في ترجمة معمر ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما . والله أعلم .

ثم رأيت الذهبي قد حكى ذلك عن أبي حامد الشرقي ، وابن حجر أيضاً ؛ لكن في ترجمة أبي الأزهر ، فقال الذهبي - بعد أن وثَّقه - :

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي يشهد القلب بأنه باطل ، فقال أبو حامد (فذكر كلامه ملخصاً ثم قال) . قلت : وكان عبدالرزاق يعرف الأمر ، فما جسر يحدث بهذا الأثر إلا سِرّاً ؛ لأحمد بن الأزهر ولغيره ؛ فقد رواه محمد بن حمدون عن . . . فبرئ أبو الأزهر من عهدته» .

وأما بالنسبة لعبدالرزاق ؛ فإعلاله به أقرب ؛ لأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه ؛ فقال البخاري :

«ما حدَّث به من كتابه فهو أصح» . وقال الدارقطني :

«ثقة ، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث» . وقال ابن حبان :

«كان ممن يخطئ إذا حدَّث من حفظه ؛ على تشيُّعٍ فيه» . وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

«ولم يروا بحديثه بأساً ؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع ، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات ، فهذا أعظم ما رموه به ، وأما في باب الصدق ؛ فإني أرجو أنه لا بأس به ؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين ؛ مناكير» . وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أوهى ما أتى به : حديث أحمد بن الأزهر ـ وهو ثقة ـ : أن عبدالرزاق حدثه ـ خلوة من حفظه ـ : أنا معمر . . . (قلت : فساق الحديث ، وقال) .

قلت : ومع كونه ليس بصحيح ؛ فمعناه صحيح ؛ سوى آخره ، ففي النفس منها ! وما اكتفى بها حتى زاد :

«وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك» .

فالويل لمن أبغضه ؛ هذا لا ريب فيه ، بل الويل لمن يغضّ منه ، أو غضَّ من رتبته ، ولم يحبَّهُ كحبٍّ نظرائه من أهل الشورى ، رضي الله عنهم أجمعين» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٦١) ، ونقل كلام الخطيب المتقدم ، ثم قال :

«وقد أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : إنه موضوع ، ومعناه صحيح ، قال : فالويل لمن تكلَّف وضعه ؛ إذ لا فائدة في ذلك» .

وكذا في «تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاقٍ (٣٩٨/١) .

(تنبيـه) : أورد الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٥) من رواية الحاكم ؛ وقال :

«وصححه على شرط الشيخين» !!

ولم ينقل ـ كعادته ـ ردَّ الذهبي عليه ، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم ، وفي آخرها قول ابن الأزهر :

«فحدثني (عبدالرزاق) ـ والله ـ بهذا الحديث لفظاً ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه» !

والذي أريد التنبيه عليه : هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث ؛ كما يوهمه صنيع الشيعي ، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبدالرزاق به . والذي يؤكد هذا ؛ رواية الخطيب المتقدمة بلفظ :

«فتبسَّم يحيى بن معين ؛ وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : فهذا نصٌّ فيما قلته ، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين .

فلو كان الشيعي عالماً حقّاً ، ومتجرِّداً مُنْصفاً ؛ لنقل رواية الخطيب هذه ؛ لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته ، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب ! وهيهات هيهات !

٤٨٩٥ - (يا عَليُّ ! طُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وصَدَّقَ فِيكَ . ووَيْلٌ لمنْ أَبْغَضَكَ وكَذَّبَ فِيكَ) .

باطل . أخرجه ابن عدي (١/٢٨٣) ، وأبو يعلى (٣/١٦٠٢) ، والحاكم (٣/١٣٥) ، والخطيب (٩/٧٢) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُوريَّات» (١/١٧٠ - ٢) ، وابن عساكر (١٢/١٣١/٢) من طريق **سعيد بن محمد الوَرَّاق عن علي بن الحَزَوَّر** قال : سمعت أبا مريم الثقفي يقول : سمعت عمار بن ياسر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل سعيد وعلي متروكان» . وقال في ترجمة (علي بن الحزوَّر) من «الميزان» :

«وهذا باطل» . وقال ابن عدي في (الحزوَّر) :

«وهو في جملةِ متشيِّعَةِ الكوفة ، والضعف على حديثه بيِّن» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١٣٢/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه علي بن الحزوَّر ؛ وهو متروك» .

٤٨٩٦ - (يا عمّار بن ياسِر ! إنْ رأَيْتَ عليّاً قَدْ سَلَكَ وادياً وسلَكَ الناسُ وادِياً غَيْرَهُ ؛ فَاسْلُكْ مَعَ عَلِيٍّ ؛ فإنَّهُ لَنْ يَدُلَّكَ علَى رَدَىً ، ولَنْ يُخْرِجَكَ مِنْ هُدَىً) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٨٥/١٢) عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : ثنا شَرِيك عن سليمان بن مهْران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين . . . (فذكر قصة ؛ وفيه قال) وسمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار . . . فذكره . وقال :

«معلى بن عبدالرحمن ضعيف ذاهب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متَّهم بالوضع ، وقد رُمِيَ بالرفض» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٦٣/٣) ؛ للديلمي عن عمار بن ياسر ، وأبي أيوب .

٤٨٩٧ - (كَفِّي وكَفُّ عَلِيٍّ في العَدْلِ سَواءٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٣٧/٥) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٥٦/١٢ - ١/١٥٧)

عــن أبي بكر أحمد بن محمد بن صالح التَّمَّار : حدثنا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ قال :

كنت جالساً عند أبي بكر ، فقال : من كانت له عند رسول الله ﷺ عِدَة فليقم . فقام رجل فقال : يا خليفة رسول الله ! إن رسول الله ﷺ وعدني بثلاث حَثَيَاتٍ من تمر . قال : فقال : أرسلوا إلى عليٍّ ؛ فقال : يا أبا الحسن ! إن هذا يزعم أن رسول الله ﷺ وعده أن يحثي له ثلاث حثيات من تمر ، فاحثها له . قال : فحثاها . فقال أبو بكر : عدُّوها . فعدُّوها ، فوجدوها في كل حثية ستين تمرة ، لا تزيد واحدة على الأخرى . قال : فقال أبو بكر الصديق : صدق الله ورسوله ! قال لي رسول الله ﷺ - ليلة الهجرة ونحن خارجان من الغار نريد المدينة - . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«الحمل فيه عندي على التمّار» .

قلت : وذلك ؛ لأن التمّار هذا مجهول الحال ، ذكره الخطيب في ترجمته ؛ ولم يذكر عنه غير راويَيْن اثنين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في «الميزان» ؛ فقال :

« . . قال : حدثنا ابن وارة . . . فذكر خبراً موضوعاً ؛ فهو آفته» ؛ ثم ساقه بإسناده إلى الخطيب به .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/١٠٧/٢) لابن الجوزي في «الواهيات» عن أبي بكر ! وفاته المصدَران اللَّذان ذكرتهما ؛ لا سيما وأولهما أعلى طبقة من ابن الجوزي .

ومن تدليس عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٧) : أنه لما ذكر الحديث مجزوماً برفعه إلى النبي ﷺ ؛ لم يذكر مَنْ خرَّجه ـ كعادته ـ ؛ فإنه يذكره ولو كان الديلمي ، وإنما أحال به على «الكنز» موضحاً رقمه فيه وجزأه وصفحته ! دون أن يذكر من خرَّجه ؛ لأن فيه :

«أخرجه ابن الجوزي في (الواهيات)» !

لأنه يعلم أنه لو صرَّح بذلك ؛ لكشف للناس عن استغلاله للأحاديث الضعيفة ـ بل الموضوعة ـ في تسويد كتابه والاحتجاج لمذهبه . والله المستعان !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى لا تُساوي فلساً : يرويه **قاسم بن إبراهيم** : حدثنا **أبو أمية المُخْتَط** : حدثني مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك عن عمر ابن الخطاب قال : حدثني أبو بكر الصديق قال : سمعت أبا هريرة يقول :

جئت إلى النبي ﷺ وبين يديه تمر . . .

قلت : فذكر قصة حثو التمر ، ولكن لمرة واحدة ، والعدد ثلاث وسبعون ، وفي آخره :

«يا أبا هريرة ! أما علمت أن يدي ويد علي بن أبي طالب في العدل سواء؟!» .

أخرجه الخطيب (٧٦/٩ ـ ٧٧) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٥٦/١٢) . وقال الخطيب :

«حديث باطل بهذا الإسناد ، تفرد بروايته قاسم المَلَطِيُّ ، وكان يضع الحديث» .

قلت : وشيخه أبو أمية المختط : اسمه المبارك بن عبدالله ، وإنما قيل له : المختط ؛ لأنه أول من اختط داراً بطَرَسُوسَ لما مُصِّرَتْ ، وهو غير مبارك في الرواية ؛ فقد قال الذهبي :

«ليس بثقة ولا مأمون» .

ووافقه الحافظ العسقلاني .

٤٨٩٨ - (يا فاطِمَةُ ! أما تَرْضينَ أنَّ اللهَ عزَّ وجَل اطَّلَعَ إلى أَهْلِ الأَرضِ فاختارَ رَجُلَينِ : أَحَدُهما أَبُوكِ ، والآخَرُ بَعْلُكِ؟!) .

موضوع . روي من حديث أبي هريرة ، وعبدالله بن عباس ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعلي الهلالي ، ومَعْقِلِ بن يَسَارٍ .

١ - أما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان التِّرْمِذِيُّ : ثنا سُرَيْجُ بن يونس : ثنا أبو حفص الأَبَّارُ : ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

قالت فاطمة رضي الله عنها : يا رسول الله ! زَوَّجْتَني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له؟! فقال . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (١٢٩/٣) ؛ وصححه على شرط البخاري ومسلم ؛ كما في «تلخيص الذهبي» ، فقد سقط التصحيح من «المستدرك» !! ثم تعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل موضوع على سريج» .

قلت : وذلك ؛ لأن سريجاً ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ غير أبي حفص الأبار - واسمه عمر بن عبدالرحمن - ؛ وهو ثقة .

فأحدهم لا يتحمل مثل هذا الحديث الموضوع ؛ فالمتهم به أبو بكر الترمذي هذا .

وبذلك جزم الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«ولعلَّه الباهلي» .

ووافقه الحافظ في «اللسان» ؛ إلا أنه قال :

«وجزم الحسيني بأنه غير الباهلي» .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **إبراهيم بن الحجاج** قال : نا عبدالرزاق عن معمر عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهد عنه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»[١] (٣/١١١/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٤/١٩٥ ـ ١٩٦) ، وابن عساكر (١٢/٩١/٢ ـ ٩٢/١) . وقال الخطيب :

«حديث غريب من رواية عبدالله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس . وغريب من حديث معمر بن راشد عن ابن أبي نجيح ، تفرد بروايته عنه عبدالرزاق ، وقد رواه عن عبدالرزاق غير واحد» .

قلت : وإبراهيم بن الحجاج هذا ؛ قال الذهبي :

«نَكِرَةٌ لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بالسَّامِي[٢] ولا بالنِّيلِيِّ ، ذانك صدوقان» .

قلت : وهما أقدم طبقة منه .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

---

(١) هو عنده من طريقٍ آخر ؛ وفيه كلامٌ ؛ فانظر «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة» (٥٤٥) . (الناشر) .

(٢) بالمهملةِ . ووقع في «الميزان» و«اللسان» بالمعجمة ! وهو تحريف .

«تابعه عبدالسلام بن صالح ـ أحد الهلكى ـ عن عبدالرزاق» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

ومتابعة عبدالسلام بن صالح ؛ أخرجها الثلاثة المذكورون ، وكذا ابن عدي في ترجمة عبدالرزاق من «الكامل» (١/٣٠٩) .

وتابعه **أحمد بن عبدالله بن يزيد الهُشيمي** : حدثنا عبدالرزاق به .

أخرجه الخطيب ، وعنه ابن عساكر .

قلت : والهُشيمي هذا هو من رواة حديث : «أنا مدينة العلم . . .» ، وقد مضى بيان حاله هناك برقم (٢٩٥٥) ، وأنه كذاب ؛ فراجعه .

ثم قال ابن عدي : حدثنا **الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيُّ** قال : نا محمد بن سهل البخاري : نا عبدالرزاق بإسناده نحوه . وقال :

«وهذا يعرف بأبي الصلت الهروي عن عبدالرزاق . وابن عثمان هذا ليس بذاك الذي حدثناه عن البخاري» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه غموض لعله من الناسخ ! وقد عقد للتستري هذا ترجمة خاصة ؛ قال فيه (٢/٩٣ ـ ١/٩٤) :

«كان يضع الحديث ، ويسرق حديث الناس ، سألت عبدان الأهوازي عنه؟ فقال : كذاب» .

وأبو الصلت متهم أيضاً ، وهو صاحب الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٢٩٥٥) ؛ فأغنى عن إعادة الكلام عليه .

ولعل التستري سرق هذا الحديث منه ؛ فإنه به يعرف ؛ كما تقدم عن ابن عدي .

وجملة القول ؛ أن الحديث لم يروه ثقة عن عبدالرزاق .

ولو أنه ثبت عنه ؛ لبقي فيه علة أخرى تقدح في صحته ، وهي احتمال أن يكون هذا الحديث أيضاً مما أدخله ابن أخي معمر في كتب معمر ؛ فإنه كان رافضيّاً ، كما تقدم حكاية أمره عن أبي حامد الشرقي في الحديث (٤٨٩٤) ، فراجعه .

٣ ـ **وأما حديث أبي أيوب** ؛ فأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٨) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (ص٣٩٦) ـ من رواية الطبراني عن **حسين الأشقر** : حدثنا **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن **عَبَايَةَ**[1] **بن رِبْعِيّ** عنه مرفوعاً به ، وزاد :

«فأُوحيَ إلي ، فأنكحته ، واتخذته وصيّاً» . وقال السيوطي :

«حسين الأشقر متهم . وقيس بن الربيع لا يحتج به . وعباية بن ربعي ؛ قال العقيلي : شيعي غالٍ مُلْحِدٌ» .

٤ ـ **وأما حديث علي الهلالي** ؛ فأورده السيوطي أيضاً في «ذيل الموضوعة» (ص٦٥) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «التنزيه» (ص٤٠٣ ـ ٤٠٤) ـ من رواية الطبراني أيضاً ـ من طريق **الهيثم بن حبيب** : حدثنا سفيان بن عيينة عن **علي بن علي الهلالي** عن أبيه قال :

دخلت على رسول الله ﷺ في شَكَاته التي قُبضَ فيها ؛ فإذا فاطمة عند رأسه ، فبكت حتى ارتفع صوتها ، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها ؛ فقال :

---

(١) الأصل : (عبابة) ! والتصويب من «التنزيه» ، و«الضعفاء» للعقيلي (ص٣٤٣) ، و«الميزان» ، و«اللسان» .

ووقع في طبعة الخانجي لـ «الميزان» : (عباس) ! وهو خطأ مطبعي .

«يا حبيبتي فاطمة ! ما الذي يبكيك؟!» . قالت : أخشى الضيعة من بعدك ! فقال :

«يا حبيبتي ! أما علمت أن الله تبارك وتعالى اطلع إلى أهل الأرض اطِّلاعةً فاختار منها أباك . . .» الحديث نحو حديث أبي أيوب ، وفيه ذكر الحسن والحسين والمهدي . وقال السيوطي وابن عَرَّاق :

«قال الذهبي : هذا موضوع . والهيثم بن حبيب هو المتهم بهذا الحديث» .

قلت : ذكره الذهبي في ترجمة الهيثم من «الميزان» . فتعقَّبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«والهيثم بن حبيب المذكور ؛ ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من (الثقات)» !

وأقول : تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور عند أهل العلم بهذا الشأن ، فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلَّة ممن فوقه ، وهو علي بن علي الهلالي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

وأبوه نفسه غير معروف إلا في هذا الحديث ؛ فقد أورده الحافظ في «الإصابة» لهذا الحديث من رواية الطبراني أيضاً - يعني : في «الكبير» - ، ثم قال :

«وأخرجه في «الأوسط» وقال : إنه لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

٥ - وأما **حديث مَعْقِلٍ** ؛ فيرويه **خالد بن طَهْمَان** ، عن نافع بن أبي نافع عنه قال :

وضَّأْتُ النبي ﷺ ذات يوم ؛ فقال :

«هل لك في فاطمة رضي الله عنها تعودها؟!» . فقلت : نعم ؛ فقام متوكئاً عليَّ ، فقال :

«أما إنه سيحمل ثِقلَها غَيْرُك ، ويكون أجرها لك» . قال : فكأنه لم يكن عليٌّ شيء ، حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام ، فقال لها :

«كيف تجدينك؟» .

قالت : والله لقد اشتدَّ حُزْني ، واشتدت فاقتي ، وطال سُقْمي - قال أبو عبدالرحمن (ابن الإمام أحمد) : وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث - قال :

«أوَما تَرْضينَ أني زَوَّجْتُكِ أَقدمَ أُمَّتي سِلْماً ، وأكثرَهم عِلْماً ، وأعظمهم حِلْماً؟!» .

أخرجه أحمد (٥/٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٨٩/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير خالد بن طهمان ؛ فضعّفه الأكثرون . وقال ابن معين :

«ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين ، وكان قبل ذلك ثقة» .

٤٨٩٩ - (أَنا المُنْذِرُ ، وعليٌّ الهَادِي ، بِكَ يا عليُّ ! يَهْتَدِي المُهْتَدُونَ [بَعْدِي]) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣/٧٢) ، والديلمي (١/ ٣١٠ - ٣١١ - زهر الفردوس) ، وابن عساكر (١٢/١٥٤/١) من طريق **الحسن بن الحسين الأنصاري** : نا **معاذ بن مسلم** عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

لما نزلت ﴿إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ ولِكُلِّ قَومٍ هادٍ﴾ ؛ قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ وله ثلاث علل :

الأولى : اختلاط عطاء بن السائب .

الثانية : معاذ بن مسلم ؛ قال الذهبي في ترجمته :

«مجهول . روى عن شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ ؛ مجهول . وله عن عطاء بن السائب خبر باطل سقناه في (الحسن بن الحسين)» .

الثالثة : الحسن بن الحسين الأنصاري - وهو العُرَنِيُّ - ؛ وهو متهم ، وقد تقدم شيء من أقوال الأئمة فيه تحت الحديث (٤٨٨٥) ؛ فلا داعي للإعادة .

وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث من مناكيره من رواية ابن الأعرابي بإسناده عنه . وقال :

«ومعاذ نكرة ، فلعلَّ الآفة منه» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤/٤٩٩ - منار) :

«وهذا الحديث فيه نكارة شديدة» .

وأقرَّه الشوكاني في «فتح القدير» (٣/٦٦) .

وسكت عنه الطَّبرسِيُّ الشيعي في «تفسيره» (٣/٤٢٧) !

قلت : وقد روي موقوفاً : رواه **حسين بن حسن الأشقر** : ثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ عن علي :

﴿إنما أنتَ مُنْذِرٌ ولكلِّ قومٍ هادٍ﴾ ؛ قال علي :

رسول الله ﷺ المنذر ، وأنا الهادي .

أخرجه الحاكم (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) ، وابن عساكر (١٢/١٥٤/١) عن **عبدالرحمن ابن محمد بن منصور الحارثي** عنه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل كذب ، قبَح الله واضعه» .

قلت : ولم يسمِّ واضعه ، وهو ـ عندي ـ حسين الأشقر ؛ فإنه متروك كما تقدم بيانه تحت الحديث (٣٥٨) . وقد قال الذهبي فيه ـ في حديث بعد هذا في «التلخيص» ـ :

«قلت : الأشقر وُثِّقَ . وقد اتهمه ابن عدي» .

والحارثي ـ الراوي عنه ـ قال ابن عدي :

«حدث بأشياء لم يتابع عليها» . وقال الدارقطني وغيره :

«ليس بالقوي» .

ومما يؤيد نكارة الحديث : أن عَبْدَ خَيْرٍ رواه عن علي في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال رسول الله ﷺ :

«المنذر والهادي : رجل من بني هاشم» .

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/١٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر : حدثني عثمان بن أبي شيبة : حدثنا مطلب بن زياد عن السُّدِّيِّ عنه .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات .

وقد رواه ابن عساكر من غير طريق عبدالله فأفسده ؛ قال : أخبرنا **أبو العز بن كَادِش** : أنا أبو الطَّيِّبِ طاهر بن عبدالله : أنا **علي بن عمر بن محمد الحَرْبي** : أنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار : نا عثمان بن أبي شيبة . . . فساقه مختصراً بلفظ :

«والهادي علي» .

وهو بهذا الاختصار منكر ، ولعلّه من أبي العز بن كادش ـ واسمه أحمد بن عبيدالله ـ شيخ ابن عساكر ؛ فقد قال ابن النجار :

«كان مخلّطاً كذاباً ، لا يحتج بمثله ، وللأئمة فيه مقال» .

وتوفي سنة ست وعشرين وخمس مئة . ووقع في «اللسان» : «ست وخمسين . . .» ! وهو خطأ ، والتصحيح من «الشذرات» .

وعلي بن عمر الحربي ؛ فيه كلام أيضاً ؛ ولكنه يسير ، فراجعه ـ إن شئت ـ في «اللسان» .

والحديث مما تَلْهَجُ به الشيعة ؛ ويتداولونه في كتبهم ، فهذا إمامهم ابن مطهّر الحِلِّي قد أورده في كتابه الذي أسماه : «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٨١ ـ ٨٢ ـ تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس» ؛ قال :

«ونحوه أبو نعيم ، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له» !!

وقلَّده عبدالحسين في «مراجعاته» (ص٥٥) ، ثم الخُمَيْنِيُّ في «كشف الأسرار» (ص١٦١) ؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال :

«وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة» !

ثم لم يذكر إلا حديثاً واحداً زعم أنه أسنده **إبراهيم الحَمَوِي** إلى أبي هريرة !

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري ، ولا أظن الخميني نفسه يدري ! فإن صح قوله أنه من أهل السنة ؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي ، المترجم في «الدرر الكامنة» ، و«شذرات الذهب» ، و«الفوائد البهية» ، و«الأعلام» للزِّرِكْلِيِّ ، فإن يكن هو ؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢هـ) ، فإن كان هو الذي عناه الخميني ، وكان صادقاً في عزوه إليه ؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه . فقوله عنه :

«أسند» ! كذب مكشوف ؛ إذ كيف يُسند من كان في القرن الثامن ، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلاً ؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة؟! فإن مثله قلَّ ما يسلم من علة ؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف !

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة ؛ أنَّهم كالغَرْقَى يتعلقون ولو بخيوط القمر ! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة روايات ؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة !

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلّي ؛ فقد عرفت ما فيه من العلل ، التي تدل بعضها على بطلانه ؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلّي ؛ لتتأكد من بطلان الحديث ، وجهل الشيعة وضلالهم ؛ قال ـ رحمه الله ـ (٣٨/٤) :

«والجواب من وجوه :

أحـدها : أن هذا لم يقم دليل على صحته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به ، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث ، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة .

الثـاني : أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، فيجب تكذيبه ورده . . .» .

ثم ذكر بقية الوجوه ؛ وهي تسعة ؛ ولولا أن يطول الكلام لسقتها كلها لأهميتها ؛ منها قوله :

«الخـامس : أن قوله : «بك يهتدي المهتدون» ؛ ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبهِ اهتدى ! وهذا كذب بيِّن ؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلقٌ كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة ؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة ، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء ، وكذلك لَمَّا فُتِحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم ؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئاً ، فكيف يجوز أن يقال : بك يهتدي المهتدون؟!» .

ثم ذكر في الوجه السـادس ؛ أن الصحيح في تفسير الآية : أن المقصود بها النبي ﷺ ؛ فهو النذير وهو الهادي . وأما تفسيره بعلي فباطل ؛ لأنه قال : ﴿ولكل قوم هاد﴾ ؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غيرَ هادي هؤلاء ، فتتعدد الهداة ، فكيف يجعل عليٌّ هادياً لكل قوم من الأولين والآخرين؟!

٤٩٠٠ ـ (أَنا وهَذا (يعني : عليّاً) حُجَّةٌ علَى أُمَّتي يومَ القِيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢/٨٨) ، وابن عساكر (١٢/١٣٩/٢) عن مَطَرِ ابن أبي مَطَرٍ ، عن أنس بن مالك قال :

كنت عند النبي ﷺ ؛ فرأى علياً مُقْبِلاً ، فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر : «مطر : هو الأسكاف ؛ منكر الحديث» .

قلت : وكذا قال فيه البخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي ؛ كما في «الميزان» ، وساق له الذهبيُّ حديثين ؛ وقال :

«قلت : كلاهما موضوعان» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل أيضاً» .

قلت : والحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) من رواية الخطيب فقط ، ساكتاً عليه كعادته ، بل محتجّاً به قائلاً :

«وبماذا يكون أبو الحسن حجةً كالنبي؟ لولا أنه وليُّ عهده ، وصاحبُ الأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ؟!» .

فيقالُ له : أثبت العرش ثم انقش ؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النَّقَّاد الذهبي ، فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيّاً ؛ فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على أهل السنة ، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟! وليس هذا فقط ؛ بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح عندهم ، والواقع يكذِّبه . فالله المستعان !

٤٩٠١ ـ (مَكْتُوبٌ على بابِ الجَنَّةِ : لا إلهَ إلا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ ، عَلِيٌّ أخُو رسولِ اللهِ ؛ قَبْلَ أن تُخْلَقَ السَّماواتُ والأرضُ بأَلْفَيْ عامٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٥٦) ، وعنه الخطيب (٧/٣٨٧) ، وعن هذا ابن عساكر (١٢/٧٠/٢) ـ أخرجه عن جماعة ؛ منهم : الطبراني ـ ،

والعقيلي في «الضعفاء» (ص٩) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٤٧/١٢) قالوا : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : حدثنا زكريا **بن يحيى** : حدثنا **يحيى بن سالم** : حدثنا **أشعث ابن عم حسن بن صالح** ـ وكان يُفَضَّلُ على الحسن ـ : حدثنا مِسْعَرٌ عن عطية عن جابر مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرَّد به أشعث وكادح بن رحمة عن مسعر» .

قلت : وقال العقيلي :

«أشعث كان له مذهب ؛ ليس ممن يضبط الحديث . وزكريا الكسائي ويحيى ابن سالم ؛ ليسا بدون أشعث في الأسانيد» !

كذا الأصل : «في الأسانيد» ! وفي «اللسان» ـ نقلاً عن العقيلي ـ :

«في هذا المذهب» . وهو الصواب ؛ لمطابقته لما في ابن عساكر عنه .

ويحيى بن سالم كوفي ؛ ضعفه الدارقطني ، وهو غير يحيى بن سالم الراوي عن ابن عمر ؛ لأنه متأخر الطبقة عنه كما ترى ، وهو الذي استظهره الحافظ في «اللسان» .

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في «الثقات» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي متروك ، كما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٨٨٩) ؛ فهو آفة هذا الحديث .

وابن أبي شيبة مختلف فيه كما تقدم ؛ وقد وثِّق ، فالعلَّة من شيخه .

وأما متابعة كادح التي ذكرها أبو نعيم ؛ فقد أخرجها ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (١/٣٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ بلفظ :

«رأيت على باب الجنة . . .» الحديث ؛ دون قوله :

«قبل أن تخلق . . .» . وقال ابن عدي :

«وكادح بن رحمة ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه» . وقال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة» .

قلت : فمتابعته مما لا يُفْرح بها .

والحديث ؛ أورده الذهبي في ترجمة الكسائي ؛ في جملة ما أنكر عليه من الحديث .

(تنبيه) : قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١١١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح ؛ وهو ضعيف ، ولم أعرفه» !

قلت : وهذا الجمع بين التضعيف ونفي المعرفة ؛ غريب غير معروف عند العلماء بالجرح والتعديل ! فلعل قوله : «ولم أعرفه» مُقْحَمٌ من بعض النساخ .

ثم إن فيه تقصيراً ظاهراً في إعلال الحديث ، وفيه ذلك المتروك وشيخه الضعيف !!

(تنبيه آخر) : وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٧٤٤) ، والشيخ علاء الدين - تبعاً له في «الكنز» - : للطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «المتفق والمفترق» ، وابن الجوزي في «الواهيات» عن جابر .

وعزاهُ الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) إلى الأوَّلَين معزواً إلى «الكنز» ،

ولم يعزه إلى الثالث منهم - وهو ابن الجوزي في «الواهيات» - ؛ تدليساً على القراء ، وكتماً عنهم لحقيقة حال الحديث الذي يدلُّ عليه عزوه إليه !

وأيضاً ؛ فإنه لم يذكر الشطر الثاني من الحديث ، الذي يدلُّ على حاله أيضاً عند أهل العقول !

هذا ؛ وقد فاتني التنبيه على أن لفظ العقيلي ليس فيه :

«علي أخو رسول الله» ، وقال بديله :

«أيدته بعلي» .

وكذلك رواه في ترجمة الكسائي (ص١٤٤) .

وقد روي كذلك من حديث أبي الحمراء ، وهو الآتي بعده .

٤٩٠٢ - (لما أُسْرِيَ بي ؛ رأَيْتُ في ساقِ العَرْشِ مَكْتُوباً : لا إلهَ إلا اللهُ ، محمدٌ رسولُ اللهِ صَفْوَتي من خَلْقي ، أَيَّدْتُه بِعَلِيٍّ ونَصَرْتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٤٧/١٢) عن عبَادَةَ بن زياد الأَسَدِيُّ : نا عمرو بن ثابت بن أبي المقدام عن أبي حمزة الثُّمَالِيِّ عن سعيد بن جبير عن أبي الحَمْرَاءِ خادم رسول الله ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع مسلسل بالرافضة :

الأول : أبو حمزة الثمالي - واسمه ثابت بن أبي صفية الكوفي - متفق على تضعيفه . بل قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«كان كثير الوهم في الأخبار ؛ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد ؛ مع غلوِّه في تشيُّعه» .

وعدَّهُ السُّلَيْمَانِيُّ في قومٍ من الرافضة .

الثاني : عمرو بن ثابت الكوفي ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال مرةً :

«ليس بثقة ولا مأمون» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات» . وقال أبو داود :

«رافضي خبيث» .

الثالث : عبَادة بن زياد الأسدي شيعي أيضاً ، لكنه مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٩٢) . فالآفة ممن فوقه ، وشيخه هو الأحق بها .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٩/١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن ثابت ؛ وهو متروك» .

٤٩٠٣ - (مَنْ أرادَ أنْ يَنْظُرَ إلى آدمَ في عِلْمِهِ ، وإلى نُوحٍ في فَهْمِهِ ، وإلى إبراهيم في حِلْمِه ، وإلى يَحْيَى بنِ زكريا في زُهْدِهِ ، وإلى مُوسَى بنِ عِمْرانَ في بَطْشِهِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٤٠/٢) من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن سعيد : نا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : نا عبيدالله بن موسى العَبْسِيُّ : نا

أبو عمرو **الأَزدِيُّ** عن أبي راشد الحُبْرَانِيِّ عن أبي الحمراء مرفوعاً .

قلت : وأبو عمرو هذا ؛ لم أعرفه !

ووقع في «اللآلئ» (١٨٤/١) من رواية الحاكم : «أبو عمر الأزدي» ، وقال :

«قال ابن الجوزي : موضوع ، **أبو عمر متروك**» .

قلت : فيحتمل أنه **حفص بن سليمان أبو عمر البزاز الكوفي الأَسدِي** ؛ فإنهم كثيراً ما يبدلون الزاي من السين كما في «أنساب السمعاني» ، ثم هو إلى ذلك معروف بشدة الضعف ، حتى كذَّبه الساجي وغيره .

وقد أقرَّ السيوطي - ثم ابن عَرَّاقٍ (٣٨٥/١) - ابنَ الجوزي على حكمه عليه بالوضع ، لكنهما ذكرا له بعض الطرق الأخرى ، يأتي الكشف عن علَّتها إن شاء الله تعالى .

وقد اختلف على عبيد الله بن موسى على وجوه :

١ - فرواه محمد بن مسلم بن وارة عنه هكذا .

٢ - ورواه محمد بن أبي هاشم النَّوْفَلِيُّ عنه : حدثنا العلاء عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن **أبي داود نُفَيْع** (الأصل : مقنع ! وهو تصحيف) عن أبي الحمراء به .

أخرجه الديلمي .

وسكت عنه السيوطي وابن عَرَّاق ! وليس بجيد ؛ فإن أبا داود هذا - وهو الأعمى - مشهور بالضعف الشديد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وقد كذبه ابن معين» .

٣ ـ وقال محمد بن عمران بن حجاج : حدثنا عبيدالله بن موسى عن أبي راشد ـ يعني : الحُبْرَاني (الأصل : الحِمَّاني !) عن **أبي هارون العَبْدِي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» .

قلت : وسكتا عليه أيضاً ! وأبو هارون العبدي : اسمه عُمَارة بن جُوَيْنٍ ؛ وحاله كالأعمى ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ومنهم من كذَّبه ، شيعي» .

وذكر له ابن عَرَّاق شاهداً من حديث ابن عباس ؛ من طريق **مِسْعَرِ بن يحيى** عن شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عنه . وقال :

«وقال الذهبي في «الميزان» : مسعر بن يحيى النهدي ؛ لا أعرفه ، وخبره منكر . انتهى (يعني : هذا) . وأبو الحمراء ؛ قال البخاري : يقال : له صحبة ، ولا يصحّ حديثه . والله أعلم» .

قلت : وقد أشار الحافظ في ترجمة أبي الحمراء من «التهذيب» إلى ضعف الطريق الأولى عن سعيد بن جبير ، وقال السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٣٤/٢) :

«رواه ابن عساكر وابن الجوزي في «الواهيات» من طريقين عن أبي الحمراء» !

وقد روي الحديث من حديث أنس نحوه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«يا أيها الناس ! من أحبَّ أن ينظر إلى آدم في خَلْقِهِ ، وأنا في خُلُقِي ، وإلى إبراهيم في خُلَّتِهِ ، وإلى موسى في مناجاته ، وإلى يحيى في زهده ، وإلى عيسى

في سَمْتِهِ (الأصل : سنه) ؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب إذا خطرَ بين الصَّفَّيْنِ ؛ كأنما يتقلَّع من صخر ، أو يتحدَّر من دهر .

يا أيها الناس ! امتحنوا أولادكم بحبِّه ؛ فإن علياً لا يدعو إلى ضلالة ، ولا يُبْعِدُ عن هدى ، فمن أحبَّه فهو منكم ، ومن أبغضه فليس منكم» .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٣٣/١٢) من طريق **أبي أحمد العباس بن الفضل ابن جعفر المكي** : نا **إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيُّ** - بصنعاء سنة إحدى وسبعين ومئتين - : نا عبدالرزاق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال :

كان النبي ﷺ إذا أراد أن يَشْهرَ علياً في موطن أو مشهد ؛ علا على راحلته ، وأمر الناس أن ينخفضوا دونه . وإن رسول الله ﷺ شَهَر علياً يوم خيبر ، فقال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث منكر ، وأبو أحمد المكي مجهول» .

قلت : وهذا الرجل مما أغفلوه ؛ فلم يذكره الذهبي ولا العسقلاني في كتابيهما ، لا في الأسماء ولا في الكنى ! والله أعلم .

وإسحاق الدَّبَري ؛ فيه ضعف ، فراجع ترجمته في «اللسان» .

(تنبيه) : أورد حديثَ الترجمة هذا : الشيعيُّ في «مراجعاته» . وقال (ص١٧٩) :

«أخرجه البيهقي في «صحيحه» ، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» ، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص٤٤٩) من المجلد الثاني من (شرح النهج)» !!

قلت : وهذا التخريج كذب لا أصل له ، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا

العلم ، فلو كان الحديث في «مسند الإمام أحمد» ؛ فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، والسيوطي في «جامعه الكبير» ، و«الصغير» ، ولا في «الزوائد عليه»؟!

ومما يؤكد لك ذلك : أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح» ، وإنما له «السنن الكبرى» ، و«معرفة السنن والآثار» وغيرهما . فمن الواضح البيِّن أن المقصود من هذا التخريج ؛ إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصِّحَّة .

وابن أبي الحديد معتزلي شيعيّ غالٍ ؛ كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/١٩٩) ، فلا يوثق بنقله ؛ لا سيما في هذا الباب ، كما لا يوثق بالناقل عنه ، كما قدمنا لك فيما مضى من الأمثلة !!

٤٩٠٤ ـ (يا عَلِيُّ ! إنَّ فيكَ مِنْ عِيسى عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مَثَلاً ؛ أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّهُ ، وأَحَبَّتْهُ النَّصارى حَتى أَنْزَلُوهُ بالمنزلةِ التي ليسَ بِها)(١) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/٢٨١ ـ ٢٨٢) ، والنسائي في «الخصائص» (ص١٩) ، وعبدالله بن أحمد (١/١٦٠) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٤) ، والحاكم (٣/١٢٣) ، وابن عساكر (١٢/١٣٥/٢ ـ ١٣٦/١) من طرق عن **الحكم بن عبدالملك** عن **الحارث بن حَصِيرَةَ** عن أبي صادق عن **ربيعة ابن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره . وزاد :

---

(١) تقدّم في هذا المجلد برقم (٤٨٤٢) ، وما ههنا فيه فائدة زائدة . (الناشر) .

قال : وقال علي :

ألا وإنه يهلك فيّ محبٌّ مُطْرٍ ؛ يُقَرِّظُني بما ليس فيّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ ؛ يحمله شَنَآني على أن يَبْهَتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى ؛ فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحدٍ في معصية الله عز وجل ؛ إنما الطاعة في المعروف . والسياق للحاكم ؛ وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«الحكم ؛ وهَّاه ابن معين» .

قلت : بل هو ممن اتفق الأئمة على تضعيفه ؛ غيرَ العجلي ؛ فوثقه ، فلا يعتدّ به ، ولا سيّما وهو معروف بالتساهل بالتوثيق ؛ فكيف إذا خالف الجمهور من الأئمة .

ولذلك ؛ فقد تساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحسينه لإسناده في تعليقه على «المسند» رقم (١٣٧٦) !

وقد أخرجه ابن عساكر من طريق عمرو بن ثابت عن صَبَّاحٍ المُزَنيٍّ عن الحارث بن حصيرة به .

قلت : وهذه متابعة لا يُفْرَح بها ؛ فإن صباحاً هذا ـ وهو ابن يحيى ـ ؛ قال الذهبي :

«متروك ، بل متهم» .

قلت : وهو شيعي .

ومثله عمرو بن ثابت في شدة الضعف والتشيع ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٢ ، ٤٩٠٢) .

والحارث بن حصيرة شيعي أيضاً ،لكنهم اختلفوا في توثيقه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) ، فتعصيبُ الجناية في هذا الحديث بمن دونه أولى .

وفوقه ربيعة بن ناجذ ، وهو مجهول ؛ وإن وثقه ابن حبان والعجلي ، فتساهلهما في توثيق المجهولين معروف .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٩/١٣٣) ـ مع الزيادة ـ ؛ وقال :

«رواه عبدالله والبزار ـ باختصار ـ ، وأبو يعلى ـ أتم منه ـ ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير الكوفي** ، وهو ضعيف» .

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٩) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٩٦) من رواية ابن حبان ـ يعني : في «الضعفاء» ـ من طريق **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده عن علي قال :

جئت رسول الله ﷺ يوماً في ملأ من قريش ؛ فنظر إليَّ ، وقال . . . فذكره نحوه ؛ وزاد :

فضحك الملأ الذين عنده وقالوا : انظروا ؛ يشبِّه ابن عمه بعيسى ! فأنزل القرآن : ﴿ولما ضُرِبَ ابنُ مَرْيَمَ مَثلاً إذا قَومُكَ مِنْهُ يَصِدُّون﴾ . وقال :

«قال ابن حبان : عيسى يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به» .

(تنبيـه) : أورد الشيعي في مراجعاته (ص١٧٩) الحديث من رواية الحاكم ؛ دون الزيادة من قول علي رضي الله عنه ! والسبب واضح ؛ فإنها صريحة في إبطال دعواهم العِصْمة له ولأهل بيته ، كيف وهو يقول ـ إن صحَّ ـ :

وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة . . . !

فسوّى بين نفسه وغيره في احتمال أمره بمعصية ، فهل هذه صفة من له العِصْمة؟!

٤٩٠٥ ـ (إنَّ الأمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ بَعْدِي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١١/٢١٦) ، وابن عساكر (٢/١٧٨/١٢) عن هُشَيْمٍ عن إسماعيل بن سالم عن **أبي إدريس الأَوْدِيِّ** عن علي رضي الله عنه قال :

إن مما عهد إليَّ النبي ﷺ . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر ؛ فإن أبا إدريس هذا لم أعرف اسمه[1] ، ولم أجد من وثَّقه ؛ إلا أن يكون ابن حبان ! فليراجع كتابه «الثقات» ، فقد أورده البخاري في «التاريخ»

---

(١) هو إبراهيم بن أبي الحديد ، كما في «كنى الدَّولابي» ، وقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٤/١١) كما ظن الشيخ - رحمه الله - برواية إسماعيل هذا عنه فحسب . وكذا أورده ابن أبي حاتم (٢/٩٦/٢٦٢) ، ونقل عن أبيه أنه جهَّله ، وجعل روايته عن علي مرسلة .

(٦/٩) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٣٤/٢/٤) من رواية أبي مسلمة عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ووقع عند البخاري : «الأودي» ؛ مطابقاً لما في «المستدرك» .

ووقع عند ابن أبي حاتم : «الأزدي» ؛ وهو موافق لما في «ابن عساكر» ، وقال عقبه :

«قال البيهقي : فإن صح هذا ؛ فيحتمل أن يكون المراد به - والله أعلم - في خروج من خرج عليه في إمارته ، ثم في قتله» .

قلت : ففي قوله : «إن صح» ؛ إشارة إلى أنه غير صحيح عنده .

ومثله قوله الآتي عنه :

«إن كان محفوظاً» .

وله متابع كما سأذكره .

وسائر رجال الإسناد ثقات ؛ إلا أنه فيه عنعنة هُشَيْمٍ - وهو ابن بَشِيرٍ الواسطي[1] - ؛ قال الحافظ :

«ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال» .

وأما المتابع ؛ فهو ما رواه حَبِيب بن أبي ثابت عن **ثعلبة الحِمَّاني** عن علي . . . مثله .

أخرجه البزار (٢٥٦٩/٢٠٣/٣) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ص٦٤) ، وابن عساكر ؛ قال الأخيران :

---

(١) لكنه متابع عند الدَّولابي في «الكنى» ، كما سبقت الإشارة آنفاً ؛ فبرئت عهدته . (الناشر) .

«قال البخاري : ثعلبة بن يزيد الحماني ؛ فيه نظر ، لا يتابع عليه في حديثه هذا» . زاد ابن عساكر :

«قال البيهقي : كذا قال البخاري ، وقد رُوِّيناه بإسناد آخر عن علي ؛ إن كان محفوظاً» .

قلت : يعني : الإسناد الذي قبله ، وقد عرفت آنفاً غَمْزَ البيهقي مِنْ صِحَّتِهِ .

ومع أن البخاري قال في ترجمة الحماني هذا (١/٢/١٧٤) :

«سمع عليّاً ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت ، يعدُّ في الكوفيين ، فيه نظر . . .» ، ثم ذكر الحديث ، وقال :

«لا يتابع عليه» .

ورواه ابن عدي عنه في «الكامل» (ق٤٨/٢) ؛ فإن هذا قال في آخر ترجمته :

«وأما سماعه من علي ؛ ففيه نظر ؛ كما قاله البخاري» !

قلت : وكأنه فهم من قول البخاري : «فيه نظر» ؛ أي : في سماعه !

والمتبادر أنه يعني الرجل نفسه ، وسماعه صريح في رواية لابن عساكر بلفظ :

قال : سمعت عليّاً على المنبر وهو يقول[1] . . .

وكذا في «مسند أبي يعلى» (١/٤٤٢/٣٢٨) في حديث آخر .

لكن في ثبوت ذلك عنه عندي نظر حقّاً ؛ فإن حبيباً ـ الراوي عنه ـ مدلس

---

(١) ورواه البزار أيضاً (٣/٢٠٣/٢٥٦٩ و ٢٠٤/٢٥٧٢) ، وفيه قول علي :

لتخضبنّ هذه من هذه ؛ للحيته من رأسه .

ورواه أحمد (١/١٣٠) ، وأبو يعلى (١/٤٤٣) بإسناد آخر عن عبدالله بن سُبَيْعٍ عن علي .

أيضاً مثل هشيم ؛ قال الحافظ أيضاً فيه :

«ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس» .

وله طريق ثالثة ؛ لكنها جِدُّ واهية ؛ لأنها من رواية حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة قال : قال علي . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : والآفة من ابن جبير هذا ؛ فإنه ضعيف جدّاً ، تركه شعبة وغيره . وقال الجوزجاني :

«كذاب» .

وبالجملة ؛ فجميع طرق الحديث واهية ، وليس فيها ما يتقوَّى بغيره .

نعم ؛ قد أورده الحاكم (١٤٢/٣) من طريق حَيَّان الأَسَدِيِّ : سمعت عليّاً يقول : قال لي رسول الله ﷺ :

«إن الأمة ستغدر بك بعدي ، وأنت تعيش على ملَّتي ، وتُقْتَلُ على سُنَّتي ، من أَحبَّك أحبَّني ، ومن أبغضك أبغضني ، وإن هذه ستُخْضَبُ من هذا» . يعني : لحيته من رأسه . وقال :

«صحيح» !

قلت : كذا وقع الحديث في «المستدرك» و«التلخيص» بدون إسناد[1] .

وقوله : «صحيح» فقط ؛ إنما هو أسلوب أو اصطلاح الذهبي في «تلخيصه» . فيبدو لي أن الطابع لما لم يَرَ الحديث في «المستدرك» ، ووجده في «تلخيصه» ؛ نقله

(١) وأورده ـ بإسناده ـ الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٢٩٦/١١) . (الناشر) .

عنه وطبعه في «المستدرك» ! وفي حفظي أنه فعل ذلك في غير هذا الحديث أيضاً ، ولكنه نبَّهَ عليه ، بخلاف عمله هنا ؛ فما أحسن .

وأنا في شك من ثبوت هذا الحديث في «المستدرك» ؛ فإني رأيت الحافظ السيوطي أورد الحديث - بهذا اللفظ الذي في «التلخيص» - في «الجامع الكبير» (١/١٦٣/١) ، وقال :

«رواه الدارقطني في «الأفراد» ، والخطيب عن علي رضي الله عنه» .

قلت : فلو كان ثابتاً في «المستدرك» ؛ لعزاه السيوطي إليه ؛ إن شاء الله تعالى .

٤٩٠٦ - (أَمَا إِنَّكَ سَتَلْقَى بَعْدِي جَهْداً . يَعْني : عليّاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) من طريق سَهْلِ بن المُتَوَكِّلِ : ثنا أحمد ابن يونس : ثنا محمد بن فُضَيْل عن أبي حَيَّان التَّيْمِيِّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ لعلي . . . فذكره ، وزاد :

قال : في سلامة من ديني؟ قال :

«في سلامة من دينك» . وقال :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

قلت : نعم هو على شرطهما مِنْ أحمد بن يونس فما فوقه .

وأما سهل بن المتوكل ؛ فليس على شرطهما ، بل هو مجهول عندي ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من المصادر[1] !

---

(١) ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٩٤) ، وقال : «يروي عنه أهل بلده ، وهو من بني شيبان . إذا حدّث عن إسماعيل بن أبي أويس أغرب» . (الناشر) .

فإن كان ثقة ، أو توبع من ثقة ؛ فالحديث صحيح ؛ وإلا فهو من حصَّةِ هذا الكتاب . والله أعلم .

وقد أخرج الزيادة : أبو يعلى في قصة الحديقة من حديث علي أيضاً . قال الهيثمي (٩/١١٨) :

«رواه أبو يعلى ، والبزار ، وفيه **الفَضْلُ بن عُمَيْرَةَ** ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله ثقات» .

وأخرجها الحاكم (٣/١٣٩) ، والطبراني ـ دون الزيادة ـ . وصححه الحاكم .

ووافقه الذهبي ؛ مع أنه جزم في ترجمة ابن عميرة بأنه منكر الحديث ! ثم ساق له هذا الحديث بالزيادة . قال الهيثمي :

«وفيه من لم أعرفهم ، ومَنْدَلٌ أيضاً فيه ضعف» .

٤٩٠٧ ـ (تُقَاتِلُ النَّاكِثينَ ، والقَاسِطينَ ، والمارِقِينَ : بالطُّرُقَاتِ ، والنَّهْرَوانات ، وبالشَّعَفاتِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الحاكم (٣/١٣٩ ـ ١٤٠) عن **محمد بن يونس القُرَشي** : ثنا عبدالعزيز بن الخَطَّاب : ثنا علي بن غُرَابٍ [عن] **ابن أبي فاطمة** عن **الأَصْبَغ بن نُبَاتَةَ** عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب . . . فذكره .

قال أبو أيوب : قلت : يا رسول الله ! مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب» .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور آفته !

واقتصر الذهبي على تضعيفه ! فقصَّر ؛ فإنه شرٌّ من ذلك ؛ الأصبغ بن نباتة متروك متهم بالكذب .

ومثله ابن أبي فاطمة ـ واسمه علي ؛ وهو علي بن الحزوَّر ـ ؛ وقد ساق الذهبي في «ميزانه» هذا الحديث ـ دون الشطر الثاني منه ـ في ترجمة الأصبغ من طريق علي بن الحزوّر عنه . وقال :

«علي بن الحزوَّر هالك» .

قلت : ومحمد بن يونس القرشي : هو الكُدَيْمِيُّ الكذاب الوضاع .

وللحديث طرق أخرى عن أبي أيوب وغيره دون الزيادة ؛ فلا بدَّ من تتبُّعها ودراستها ؛ لنتبيَّنَ مرتبة الحديث بدونها :

٢ ـ عن **محمد بن حُمَيْدٍ** : ثنا **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : حدثني أبو زيد الأحول عن **عَتَّاب بن ثعلبة** : حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

أخرجه الحاكم (١٣٩/٣) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٨٥/١٢) .

قلت : وسكت عليه الحاكم كالذي قبله !

وتعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : لم يصح ، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين ـ إلى أبي أيوب ـ ضعيفين» !

قلت : قد بيّنت آنفاً أن الأول واهٍ جداً ، بل موضوع . وهذا قريبٌ منه ؛ فإن

عتاب بن ثعلبة لا يعرف ؛ قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«عداده في التابعين . روى عنه أبو زيد الأحول حديث : قتال الناكثين . والإسناد مظلم ، والمتن منكر» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وسلمة بن الفضل ، ومحمد بن حميد ؛ كلاهما ضعيف .

وأبو زيد الأحول : اسمه ثابت بن يزيد ؛ وهو ثقة ثبت .

٣ ـ عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : نا **شَرِيكٌ** عن سليمان بن مهران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفّينَ . . . فقال :

إن رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي : بقتال الناكثين . . . الحديث .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المعلَّى هذا ؛ كان يضع الحديث ، وقد صرَّح عند موته بأنه وضع في فضل علي رضي الله عنه تسعين ـ أو قال : سبعين ـ حديثاً .

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو سيئ الحفظ .

لكن الآفة من المعلَّى ، وهو راوي الحديث المتقدم (٤٨٩٦) بهذا الإسناد .

٤ ـ عن **محمد بن كَثِيرٍ** : نا **الحارث بن حَصِيرة** عن أبي صادق عن مِخْنَفِ ابن سُلَيْمٍ عنه نحوه .

أخرجه ابن عساكر ، وكذا الطبراني ـ كما في «المجمع» (٦/٢٣٥) ـ ؛ وقال :

«وفيه محمد بن كثير الكوفي ؛ وهو ضعيف» !

قلت : حاله شرٌّ من ذلك ؛ فقد قال فيه أحمد :

«خرقنا حديثه» . وقال ابن المديني :

«كتبنا عنه عجائب ، وخَطَطْتُ على حديثه» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

والحارث بن حصيرة شيعي مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) .

ومما سبق ؛ يتبيَّن أنه ليس في هذه الطرق ما يقوِّي بعضها بعضاً !

فلننظر في الشواهد التي سبقت الإشارة إليها ، وهي مروية عن ابن مسعود ، وعلي ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم :

٢ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه زكريا بن يحيى الخَزَّازُ المُقْرِي : نا إسماعيل بن عَبَّاد المُقْرِي : نا شَرِيك عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به نحوه .

أخرجه ابن عساكر (١/١٨٥/١٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته إسماعيل بن عباد ـ وهو السَّعْدِيُّ المُزَنِيُّ البصري ـ كما في «كامل ابن عدي» (١/١٣) . وقال :

«ليس بذلك المعروف» . وقال العقيلي (ص٢٩) :

«بصري ؛ حديثه غير محفوظ» . وقال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : إسماعيل بن عباد أبو محمد المزني بصري ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» . زاد في «اللسان» :

«وقال ابن حبان : كتبنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، لا تخلو عن المقلوب والموضوع» .

قلت : والإسناد الذي أشار إليه ؛ كلهم ثقات ؛ فهو الآفة .

وشريك ضعيف الحفظ ؛ كما تقدم .

وزكريا بن يحيى - وهو الخَزَّاز ؛ بمعجمات - من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق له أوهام ، ليَّنه بسببها الدارقطني» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٦/٢٣٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه»(١) .

٣ - **أما حديث علي** ؛ فله عنه طرق :

الأولى : عن **أبي الجارود** عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٨٤/١٢) .

قلت : وأبو الجارود : اسمه **زياد بن المنذر** ؛ وهو رافضي ، كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان . وقال ابن معين :

«كذاب عدو الله» .

---

(١) وله طريقان آخران عن إبراهيم به :

الأولى : رواها الطبراني في «الكبير» (١٠٠٥٤) و«الأوسط» (٩٤٣٤) .

الثانية : رواها في «الكبير» (١٠٠٥٣) وحده . (الناشر) .

الثانية : عن **الربيع بن سهل الفَزَارِي** عن سعيد بن عُبَيْدٍ عن علي بن ربيعة الوَالِبِيِّ قال : سمعت عليّاً على منبركم هذا يقول :

عهد إلي النبي عليه السلام أني مقاتل بعده القاسطين . . . الحديث .

أخرجه أبو يعلى (٥١٩/٣٩٧/١) ، وابن عساكر . وكذا العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣٢) ، وقال :

«الأسانيد في هذا الحديث عن عليّ ليِّنة الطرق . والرواية عنه في الحرورية صحيحة» .

قلت : والربيع بن سهل متفق على تضعيفه . وقال فيه ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ـ مرّة ـ .

«ليس بثقة» . وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

الثالثة : عن **محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العَوْفي** [1] : حدثني **عمي عمرو بن عطية بن سعد** عن **أخيه الحسن بن عطية بن سعد** عن **عطية** : حدثني جدي سعد بن جُنَادة عن علي قال :

أمرت بقتل ثلاثة . . . (فذكرهم ، وزاد :)

فأما القاسطون ؛ فأهل الشام . وأما الناكثون ؛ فذكرهم . وأما المارقون ؛ فأهل النَّهْرَوان . يعني : الحرورية .

---

(١) كذا فراغ في الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ ، ومكانه في «البداية والنهاية» (٣٣٨/٧) لابن كثير :

«حدثني أبي» . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وإسناده مظلم مسلسل بالضعفاء : محمد بن الحسن فمن فوقه ـ على ما في الأصل من البياض ـ ، وأشدهم ضعفاً : عمرو بن عطية ؛ فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص٣١٠) ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» .

وقد جعل هذا الحافظ في «اللسان» من قول العقيلي نفسه ، وليس من روايته عن البخاري ؛ فوهم !

الرابعة : عن أبي غسان عن جعفر ـ أحسبه : الأحمر ـ عن **عبدالجبار الهَمْدَاني** عن **أنس بن عمرو** عن أبيه عن علي قال . . . فذكره مثل الذي قبله دون الزيادة .

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٢/١٨٤ ـ ١/١٨٥) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أنس بن عمرو وأبوه مجهولان ، كما في «الميزان» و«اللسان» ؛ إلا أن ابن حجر زاد في ترجمة الأول ؛ فقال :

«ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

قلتُ : وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق .

وعبدالجبار الهمداني : هو ابن العباس الهَمْدَانيُّ الشِّبَامِيُّ ؛ وثقوه ، لكن ذكر الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو نعيم : لم يكن بالكوفة أكذب منه» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٦٠) :

«لا يتابع على حديثه ، وكان يتشيّع» .

وجعفر الأحمر ـ هو ابن زياد ـ وثقوه ـ أيضاً ـ مع تشيعه .

الخامسة : عن أبي العباس بن عُقْدَة : نا الحسن بن عُبَيْدِ بن عبدالرحمن الكِنْدِيُّ : نا بَكَّار بن بِشْرٍ : نا حمزة الزَّيَّات عن الأعمش عن إبراهيم عن علي . وعن أبي سعيد التيمي ، عن علي قال . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر (١/١٨٥/١٢) .

قلت : وسنده مظلم أيضاً ؛ ابن عقدة حافظ شيعي معروف ، وقد اختلفوا فيه ؛ كما تراه في «اللسان» . وقد قال البَرْقاني للدارقطني :

«أيش أكثر ما في نفسك من ابن عقدة؟ قال : الإكثار بالمناكير» .

قلت : وهذا من مناكيره ؛ فإن الحسن بن عبيد وبكار بن بشر ؛ لم أجد من ذكرهما .

وحمزة الزيات ـ وهو ابن حَبِيبٍ القارئ التيمي ، أحد الأئمة السبعة ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق زاهد ، ربما وهم» .

وإبراهيم : هو ابن يزيد النخعي ، ولم يدرك عليّاً ؛ فهو منقطع .

وكذلك هو من الطريق الأخرى ؛ فإن أبا سعيد التيمي لم يذكر له ابن أبي حاتم (٢٤٧/٢/١) رواية عن علي ؛ فقال :

«روى عن الأشعث بن قيس أنه حَذَّر الفتنَ . روى عنه الأعمش» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو في عداد المجهولين .

والتحذير المشار إليه : أخرجه الدَّولابي في «الكنى» (١/١٩١) من طريق أخرى عن الأعمش عن **حيان أبي سعيد التيمي** قال :

حَذَّر الأشعث بن قيس الفتن . فقيل له : إنك قد خرجت أنت مع علي؟! قال : ومن لكم بإمام مثل علي؟!

السادسة : عن مطر عن حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة عنه به .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

قلت : وهذا آفته مطر ـ وهو ابن ميمون ، وهو ابن أبي مطر الإسكاف ـ ، وهو متروك متهم ؛ روى موضوعات ، وقد سبق أحدها برقم (٤٩٠٠) .

وحكيم بن جبير قريب منه ؛ مع تشيُّع .

السابعة : عن جعفر الأحمر عن **يونس بن أرقم** عن **أَبَانَ** عن **خُلَيْدٍ العَصَري** قال : سمعت أمير المؤمنين علياً يقول يوم النهروان . . . فذكره .

قلت : وهذا آفته أبان ؛ وهو ابن أبي عياش ، متروك متهم ؛ تقدم مراراً .

ويونس بن أرقم ؛ ليَّنه الحافظ عبدالرحمن بن خِرَاشٍ .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ وقال :

«كان يتشيَّع» .

قلت : وجعفر الأحمر شيعي أيضاً ؛ كما تقدم أكثر من مرة .

٤ ـ وأما حديث أبي سعيد ؛ فيرويه إسماعيل بن أبان : نا **إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِي** عن **أبي هارون العَبْدِي** عنه قال :

أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . فقلنا : يا رسول الله ! أمرتنا بقتال هؤلاء ؛ فمع من؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب ، معه يقاتل عمار بن ياسر» .

رواه ابن عساكر .

قلت : وهذا آفته أبو هارون هذا ـ واسمه عُمَارَةُ بن جُوَيْنٍ ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه ، شيعي» .

قلت : منهم علي بن المديني ؛ فقال ـ وقد سئل عنه ـ :

«أكذب من فرعون» . وقال ابن حبان :

«كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه» .

وإسحاق بن إبراهيم الأزدي ؛ لم أعرفه ، وفي الرواة كثرة بهذا الاسم والنسب ، لكني لم أر فيهم أزدياً . والله أعلم .

وإسماعيل بن أبان ؛ إن كان الغَنَوِيَّ ؛ فهو كذاب ، وإن كان الوراق ؛ فهو ثقة .

وبالجملة ؛ فليس في هذه الشواهد ما يشدّ من عضد الطرف الأول من حديث الترجمة ؛ لشدة ضعفها ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة ، فهم مَظِنَّةُ التهمة ؛ ولو لم يصرح أحد باتهامهم ، فكيف وكثير منهم متهمون بالكذب والوضع؟!

والحديث ؛ أورده ابن عَرَّاق في الفصل الثاني من «تنزيه الشريعة» (١/٣٨٧) ، ولم يَسْتَقْصِ طرقه استقصاءَنا ، ولا تعرَّض مطلقاً لبيان عللها ، وإنما ذكر قول العقيلي المتقدم :

«وأسانيدها ليِّنة» !

أمّا ما وَجْهُ لِينها ، وما نِسْبَةُ اللِّينِ فيها ؛ فهذا كله مما لم يعرِّج عليه !

فالحمد لله الذي وفقنا للقيام بذلك ، وهو المرجو أن يزيدنا من فضله ؛ إنه سميع مجيب .

٤٩٠٨ - (يا عَليُّ ! ستُقاتِلُ الفئةَ الباغِيَةَ ، وأنتَ على الحَقِّ ، فَمَنْ لم يَنْصُرْكَ يَوْمئذٍ فليسَ مِنِّي) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١/١٨٦/١٢) من طريق أبي أحمد محمد بن أحمد العَسَّال : نا **أبو يحيى الرازي** - وهو **عبدالرحمن بن محمد بن سالم** - : نـا **عبدالله بن جعفر المَقْدِسِيُّ** : نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي عُشَّانَةَ عن عمار بن ياسر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عبدالله بن جعفر لم أعرفه .

ومثله أبو يحيى الرازي .

وأما أبو أحمد العَسَّال ؛ فهو أحد حفّاظ الحديث المشهورين ؛ ترجم له السمعاني في «الأنساب» (ق ١/٣٩٠) ، وغيره .

٤٩٠٩ - (والذي نَفْسي بِيَدِه ! إنَّ فيكُم لَرَجُلاً يُقاتِلُ الناسَ مِنْ بَعْدي على تأْويلِ القرآنِ ، كما قاتَلْتُ المُشْرِكينَ على تَنْزيله ، وهُمْ يَشْهدونَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، فَيَكْبُرُ قَتْلُهم على الناسِ ؛ حتى يَطْعَنوا على وليِّ اللهِ تعالى ، ويَسْخَطوا عَمَلَهُ ، كما سَخِطَ موسى أمرَ السَّفينةِ والغُلامِ والجِدارِ ، وكانَ ذلكَ كلُّهُ رَضِيَ اللهُ تعالى) .

موضوع . ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإن كنت لم أقف على إسناده مع

الأسف ! ويكفي في الدلالة على عدم صحته ؛ أن السيوطي اقتصر في عزوه - في «الجامع الكبير» (١/٣٢٤/٢) - على الديلمي فقط عن أبي ذر . وكذا في «الكنز» (٢٥٨٧/١٥٥/٦) !!

٤٩١٠ - (يا أبا رافع ! سيكونُ بَعْدِي قومٌ يُقاتِلون عَلِيّاً ؛ حَقّاً على اللهِ جِهادُهم ، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ جِهادَهُم بيدِه ؛ فَبِلسانِه ، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسانِه ؛ فَبِقَلْبِه ، ليسَ وراءَ ذلِكَ شَيْءٌ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٤٨/١) : حدثنا **محمد ابن عثمان بن أبي شيبة** : نا **يحيى بن الحسن بن فُرَاتٍ** : نا **علي بن هاشم** عن **محمد بن عبيدالله بن أبي رافع** : نا **عون بن عبيدالله بن أبي رافع** عن أبيه عن جده أبي رافع قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو نائم - أو يوحى إليه - ، وإذا حية في جانب البيت ، فكرهت أن أقتلها فأوقظه ، فاضطجعت بينه وبين الحية ، فإن كان شيء كان بي دونه ، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية : ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا﴾ الآية . قال :

«الحمد لله» . فرآني إلى جانبه ، فقال :

«ما أضجعك ههنا؟!» . قلت : لمكان هذه الحية . قال :

«قم إليها فاقتلها» . فقتلتها . فحمد الله ثم أخذ بيدي فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، وهو شيعي ؛ وأحد رواة الحديث المتقدم في الوصية بعلي رقم (٢٨٨٢) ، وهو صاحب حديث :

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» ؛ كما تقدم التنبيه عليه هناك .

وعون بن عبيد الله بن أبي رافع ؛ لم أجد من ذكره ؛ غير ابن أبي حاتم ، فقال (٣٨٥/١/٣) :

«عون بن علي بن عبيدالله بن أبي رافع ، ويقال : عون بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ فنسب إلى جده . ومنهم من يقول : عون بن عبدالله بن أبي رافع ؛ يخطئ فيه . وبعض الناس جعله ثلاثة أسامي ؛ كتب في موضع : عون بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن علي بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن عبدالله ، وكلهم واحد . روى عن أبيه ، وعبيدالله بن عبدالله بن عمر . روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وموسى بن يعقوب الزَّمْعِيُّ . سئل ابن معين عن عون بن عبيدالله بن أبي رافع؟ فقال : مشهور» .

ويحيى بن الحسن بن فرات ؛ لم أجد من ذكره .

وابن أبي شيبة ؛ فيه ضعف ، كما سبق أكثر من مرة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١٣٤/٩) .

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان . ويحيى بن الحسين (كذا) بن الفرات لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

٤٩١١ - (أنَا أُقاتِلُ علَى تَنْزيلِ القُرآنِ ، وعَلِيٌّ يُقاتِلُ علَى تَأْويلِه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السكن في «الصحابة» من طريق **الحارث بن حَصِيرة عن جابر الجُعْفِيِّ** عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن الأخضر ابن أبي الأخضر عن النبي ﷺ به . وقال :

«الأخضر غير مشهور في الصحابة ، وفي إسناد حديثه نظر» .

كذا في «الإصابة» للحافظ ابن حجر . وقال :

«وأشار الدارقطني إلى أن جابراً تفرد به . وجابر رافضي» .

قلت : وهو - إلى ذلك - متروك متهم ، فهو آفة الحديث ، وإن كان الحارث بن حصيرة شيعيّاً أيضاً ، ولكنه قد وثّق ؛ كما سبق مراراً .

٤٩١٢ - (يا عَلِيُّ ! أَخْصِمُكَ بالنُّبوَّة ، ولا نُبوَّةَ بَعْدي ، وتَخْصِمُ الناسَ بِسَبْعٍ ولا يحاجُّكَ فيها أحَدٌ منْ قُرَيش : أنتَ أوَّلُهم إيماناً بالله ، وأوفاهم بِعَهْدِ الله ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ الله ، وأَقسَمُهم بالسَّوِيَّة ، وأَعدَلُهم في الرَّعِيَّة ، وأَبْصَرُهم بالقَضِيَّة ، وأَعْظَمُهم عندَ الله مَزِيَّة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١/٥٥ - ٦٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/٧٠/٢) عن خَلَفِ بن خالد العَبْدِيِّ البصري : ثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري عن ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال ابن عدي :

«هو عندي ممن يضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الثقات» .

ومن فوقه كلهم ثقات .

والعبدي مستور ؛ كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«موضوع ، آفته بشر» . كما في «اللآلىء» (١/١٦٧) ، وعقَّب عليه بقوله :

«قلت : له طريق آخر ، قال أبو نعيم . . .» !

قلت : فذكر الحديث الآتي بعد هذا ، فلم يصنع شيئاً ؛ لأن فيه آفة أخرى كما سترى . ولذلك تعقّبه ابن عَرَّاق بقوله (١/٣٥٢) :

«قلت : فيه **عصمة بن محمد** ؛ أحد المتهمين بالوضع» .

قلت : وقد ساق له ابن عساكر شاهداً من طريق **أبي سعيد عمرو بن عثمان ابن راشد السَّوَّاقِ** : نا **عبدالله بن مسعود الشامي** : نا **ياسين بن محمد بن أيمن** عن أبي حازم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب :

كفُّوا عن علي ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ [ذكر] فيه خصالاً ؛ لو أن خصلة منها في جميع آل الخطاب ؛ كان أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس . . .

قلت : فذكرها ، وفيه قصة .

قلت : وآفته ياسين بن محمد ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف . وقال الأزدي : متروك» .

وأبو حازم مولى ابن عباس : اسمه نَبْتَل ، وهو ثقة ؛ كما قال أحمد في رواية ابن أبي حاتم (٥٠٨/١/٤) عنه .

ومن دون ياسين ؛ لم أعرفهما .

٤٩١٣ - (يا عليُّ ! لكَ سَبْعُ خِصالٍ ، لا يُحاجُّكَ فيهنَّ أَحَدٌ يومَ القيامة : أَنْتَ أولُ المؤمنينَ بالله إيماناً ، وأَوْفاهُم بعهد الله ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ الله ، وأَرْأَفهمْ بالرَّعيَّةِ ، وأَقْسَمُهمْ بالسَّويَّةِ ، وأَعْلمُهُم بالقَضيَّةِ ، وأَعْظمهُمْ مزيةً يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٦٦/١) من طريق **عِصْمَةَ بن محمد** عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلي - وضرب بين كتفيه - . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عصمة هذا ؛ قال ابن معين :

«كذاب يضع الحديث» . وقال العقيلي :

«يحدث بالبواطيل عن الثقات» .

(تنبيه) : بهذا الحديث ؛ ختم عبدالحسين الشيعي أحاديثه **الأربعين** وزيادة ؛ التي ساقها في «مراجعاته» : المراجعة (٤٧) تحت عنوان : (أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص) ! ثم ختمها بقوله :

«إلى ما لا يسع المقامَ استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد ؛ هو أن علياً **ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة** ، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ ، فهي من السنن المتواترة في معناها ، وإن لم يتواتر لفظها» !!

وأقول - مستعيناً بالله تعالى وحده - :

ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث ، ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد ؛ اللهم إلا حديث علي :

إنه لعهد النبي ﷺ : لا يحبُّني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق . . . فإنه أخرجه مسلم .

وحديث آخر من الأربعة ؛ حسن فقط ! وكلها لا تدل مطلقاً على المعنى الذي ذكره الشيعي !

وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر ؛ حديث البراء ، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار :

«لا يحبهم إلا مؤمن ، ولا يُبغِضهم إلا منافق» .

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء ، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراهُ في كتاب آخر ، وهي ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢) ، وانتهاءً إلى هذا الحديث ، ومجموعها (٣١) حديثاً ، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرَّجتها قديماً برقم (٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٢٢٩٥ ، ٢٣١٠ ، ٢٩٥٥) .

وبقي عليَّ تخريج حديثين فقط من أربعينه الموضوعة ، لم يتيسر لي الآن الوقوف على إسناديهما :

الأول :

«عليّ باب علمي ، ومبيِّن من بعدي لأمتي ما أُرْسِلْتُ به . . .»[١] .

والآخر :

«عليٌّ منِّي ؛ بمنزلتي من ربي» .

وإن كان لوائح الوضع ظاهرة عليهما ؛ فعسى الله أن يوفقني للاطلاع على سنديهما .

ثم وقفت على إسناد الأول منهما[٢] ، فخرّجته برقم (٥٧٩٨) .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الديلمي (٢٩٩/٢)» . (الناشر) .

(٢) وهو مخرج فيما تقدم (٢١٦٥) ! (الناشر) .

٤٩١٤ ـ (الثَّقَلان : كتابُ الله : طَرفٌ بيدِ الله عزَّ وجَل ، وطرَفٌ بأَيْديكُم ، فتمسَّكُوا بهِ لا تَضِلُّوا . والآخَرُ عِتْرَتي . وإن اللَّطيفَ الخبيرَ نَبَّأَني أَنَّهما لَنْ يَتَفرَّقا حَتى يَرِدا عليَّ الحوضَ ، فسأَلتُ ذلكَ لَهُما ربِّي ، فلا تَقَدَّمُوهُما فَتَهْلِكُوا ، ولا تُقَصِّروا عنهما فَتَهْلِكُوا ، ولا تعلِّمُوهم ؛ فهُمْ أعْلَمُ مِنْكُم) .

ضعيف . أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١٦٣ ـ ١٦٤) من حديث زيد بن أرقم مطولاً بقصة غَدِيرِ خمٍّ ، وهذا طرف منه ، ولم يعزُه لأحد ! والظاهر أنه سقط اسم مخرِّجه من قلمه ، أو قلم الناسخ . وقال :

«وفي سنده **حَكِيمُ بن جُبَيْرٍ** ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وهو شيعي ، وقد مضى له بعض الأحاديث .

ثم إن الحديث إنما أوردته من أجل الجملة الأخيرة منه ؛ وإلا فما قبله ثابت في أحاديث سبق تخريج بعضها في «الصحيحة» برقم (٧١٣ ، ٢٠٢٤) .

ثم رأيت الحديث في «معجم الطبراني الكبير» (١/١٢٨/٢) من طريق **عبدالله ابن بُكَيْرٍ الغَنَوِيِّ** عن **حكيم بن جبير** عن أبي الطُّفَيْل عن زيد بن أرقم به .

والغنوي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان من عُتَّقِ الشيعة» . وقال الساجي :

«من أهل الصدق ، وليس بقوي» .

وذكر له ابن عدي مناكير .

٤٩١٥ - (أَنْزِلُوا آلَ مُحَمَّد بمنزلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَد ، وبمنزلَةِ العَيْنَينِ مِنَ الرَّأْسِ ؛ فإنَّ الجسدَ لا يَهْتَدي إلا بالرَّأْسِ ، وإنَّ الرَّأْسَ لا يَهْتَدِي إلا بالعَيْنَيْنِ) .

موضوع . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٩) عن سلمان قال . . . فذكره .

قلت : لم يرفعه إلى النبي ﷺ . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه **زياد بن المنذر** ، وهو متروك» .

قلت : وهو رافضي كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان .

وكذبه ابن معين .

والحديث ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٨) :

«**أخرجه جماعة من أصحاب «السنن»** بالإسناد إلى أبي ذر مرفوعاً» !

قلت : وفي هذا التخريج تدليس خبيث ؛ فإن أصحاب «السنن» عندنا - أهلَ السنة - ؛ إنما هم عند الإطلاق : أصحاب «السنن الأربعة» : أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ولم يخرج أحد منهم مثل هذا الحديث ، فالظاهر أنه يعني بعض مؤلفي الشيعة !

ثم رأيت إسناد الحديث في «المعجم الكبير» للطبراني (٢/١٢٤/١) و(٢٦٤٠/٣٩/٣ - ط) قال : حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : نا جَنْدَلُ بن والقٍ : نا محمد بن حبيب العجلي عن إبراهيم بن حسن عن **زياد بن المنذر** عن عبدالرحمن بن مسعود العبدي عن عُليم عن سلمان . . .

٤٩١٦ ـ **(الزَمُوا مودَّتَنا أهلَ البَيْت ؛ فإنَّهُ مَنْ لَقِيَ اللهَ عزَّ وجلّ وهُوَ يودُّنا ؛ دخَلَ الجنَّةَ بشفاعَتِنا ، والذي نَفْسِي بيدهِ ! لا يَنْفَعُ عَبْداً عَمَلُهُ إلا بِمَعْرِفةِ حَقِّنا)**[1] .

منكر . وهو من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٢/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **ليث بن أبي سليم وغيره**» .

وأورده الخميني في «كشف الأسرار» (١٩٧) ، وراجع له «منهج الكرامة» ، و«المراجعات» !

٤٩١٧ ـ **(مَعْرِفَةُ آلِ مُحَمَّدٍ بَراءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وحبُّ آلِ مُحَمَّدٍ جَوازٌ علَى الصِّراطِ ، والوَلايَةُ لآلِ مُحَمَّدٍ أَمانٌ مِنَ العَذابِ)** .

موضوع . أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٤٧) من طريق **محمد ابن الفضل** عن **محمد بن سعد أبي طَيْبَةَ** عن المقداد بن الأسود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية المَرْوَزِيُّ ـ متروك ؛ كذبه الفلاس وغيره . وقال أحمد :

«حديثه حديث أهل الكذب» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«كذّبوه» .

وشيخه محمد بن سعد أبو طيبة ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في «الكنى» !

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص٢٩) ؛ للقاضي عياض في «الشفا» (ص٤٠) من قسمه الثاني ، طبع الأستانة سنة (١٣٢٨) !

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الأوسط»» . (الناشر) .

قلت : وهو في «الشفا» معلّق بدون إسناد !

ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب على قيمة أحاديث كتاب الشيعي ؛ فإنه حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا إسناد له ؛ فإنه لا يتورَّع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند أئمة السنة ، ملبِّساً على العامة أنه صحيح عندهم ؛ لمجرد إيراد بعضهم إياه ولو بإسناد موضوع ، أو بدون إسناد كهذا !!

وقلّده الخميني ؛ فأورده في «كشفه» (ص١٩٧) مجزوماً به !

٤٩١٨ ـ (لا يُبْغِضُنا وَلا يَحْسُدُنا أَحَدٌ إلا ذِيدَ [عنِ الحَوْضِ] يومَ القيامَةِ بسِياطٍ مِنْ نارٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٣١/٢) : حدثنا أبو مسلم الكَشِّيُّ : نا **عبدالله بن عمرو الوَاقِعي** : نا شريك عن محمد بن زيد عن معاوية ابن خُدَيْجٍ قال :

أرسلني معاوية بن أبي سفيان رحمه الله إلى الحسن بن علي رضي الله عنهم أخطبُ على يزيد بنتاً له أو أختاً له ، فأتيته ، فذكرت له يزيد ، فقال : إنا قوم لا نُزَوِّجُ نساءَنا حتى نستأمرهن ، فأْتِها . فأتيتها ، فذكرت لها يزيد ، فقالت : والله لا يكون ذاك حتى يسير فينا صاحبك كما سار فرعون في بني إسرائيل ، يذبِّح أبناءَهم ، ويستحيي نساءهم ! فرجعت إلى الحسن ، فقلت : أرسلتني إلى فِلْقَةٍ من الفِلَق ! تُسمي أمير المؤمنين فرعون ! فقال :

يا معاوية ! إياكَ وَبُغْضَنَا ؛ فإن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقعي هذا ؛ قال علي بن المديني :

«كان يضع الحديث» .

وكذبه الدارقطني .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١٧٢) مختصراً ؛ من عند قول الحسن : يا معاوية . . . وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالله بن عمرو الواقعي (كذا) ؛ وهو كذاب» .

٤٩١٩ ـ (أَيُّها النَّاسُ ! مَنْ أَبْغَضَنا ـ أهلَ البَيْت ـ ؛ حَشَرهُ اللهُ يومَ القيامَةِ يَهُوديّاً ، وإنْ صامَ وصلَّى وزعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ـ احتجر بذلكَ منْ سَفْك دمه ، وأَنْ يُؤدِّيَ الجِزْيَةَ عنْ يدٍ وهُمْ صاغِرون ـ . مُثِّل لِي أُمَّتي في الطِّينِ ، فمرَّ بي أصحابُ الراياتِ ، فاسْتَغْفَرتُ لعليٍّ وشِيعَتِه)[1] .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري قال : خطبنا رسول الله ﷺ ؛ فسمعته وهو يقول . . . فذكره . قال الهيثمي (٩/١٧٢) :

«وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

والحديث ؛ أورده الشيعي في «مراجعاته» في حاشية (ص٣٠) بصيغة الجزم ؛ من رواية الطبراني ، نقلاً عن «إحياء السيوطي» وغيره ! ولو كان يريد الحق لنقله عن الهيثمي الذي بيَّن عِلَّته ، لكنه ـ عن عمدٍ ـ يتحاشاه ؛ لما فيه من البيان ، وهو لا يريده للقراء ، وإنما يريدُ تضليلهم بمثل ذلك العزو الهزيل !

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «انظر (٦٨٦٣)» . (الناشر) .

٤٩٢٠ - (مَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ شَهيداً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مَغْفوراً لَهُ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ تائباً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مؤمناً مُستكْمِلَ الإيمانِ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ بَشَّرهُ مَلَكُ الموتِ بالجنةِ ؛ ثُمّ مُنْكَرٌ ونَكيرٌ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ يُزَفُّ إلى الجنةِ كما تُزَفُّ العَروسُ إلى بيتِ زَوْجها . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ فُتِحَ لهُ في قَبْرِهِ بابانِ إلى الجنة . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ جَعَلَ اللهُ قَبْرَهُ مَزارَ ملائكةِ الرَّحْمَة . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ على السُّنَّةِ والجَماعَة .

ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آلِ محمد ؛ جاءَ يومَ القيامةِ مكْتوبٌ بينَ عَيْنَيْه : آيِسٌ من رحمَةِ الله . ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آل محمد ؛ ماتَ كافِراً . ألا ومَنْ ماتَ على بُغْضِ آلِ محمد ؛ لم يَشَمَّ رائحَةَ الجنَّة) .

باطل موضوع . أورده الزمخشري في تفسير آية المودَّة هكذا بتمامه !

وعزاه الشيعي في «مراجعاته» (ص٣٠) للثعلبي في «تفسيره» ؛ لكنه لم يسق الجملتين الأخيرتين منه ليقول :

«إلى آخر خطبته العصماء» ! وقال :

«وأرسلها الزمخشري في تفسير الآية من «كشّافه» إرسال المسلَّمات» !

قلت : وهذا من جهله أو تجاهله ، بل وتضليله للقراء ؛ فإن أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي ؛ لا يوثق بهما في الحديث ؛ لأنهما غريبان

عنه ، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في «تفسيره» ، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجاً لأحاديثه ، ثم لخَّصه الحافظ ابن حجر ؛ وهو المسمى بـ «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ، وقد حكم فيه على هذا الحديث بالوضع ، فأصاب ، قال (٤/١٤٥/٣٥٤) :

«رواه الثعلبي : أخبرنا عبدالله بن محمد بن علي البَلْخِيُّ : حدثنا يعقوب ابن يوسف بن إسحاق : حدثنا محمد بن أسلم : حدثنا يعلى بن عُبَيْدٍ عن إسماعيل بن قيس عن جرير بطوله . وآثار الوضع عليه لائحة . ومحمد ومن فوقه أثبات . والآفة فيه ما بين الثعلبي ومحمد» .

قلت : ولم أعرفهما ، فأحدهما قد تَقَوَّله .

٤٩٢١ - (نَزَلتْ هذه الآيَةُ علَى رسولِ الله ﷺ : ﴿إنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا الذينَ يُقِيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُون الزكاةَ وهُمْ رَاكِعُون﴾ ، فخرجَ رسولُ اللهِ ﷺ ودخلَ المسجدَ ؛ والناسُ يُصَلُّونَ بينَ راكع وقائم يُصَلي ؛ فإذا سائلٌ ، قال : يا سائلُ ! أعْطاكَ أحدٌ شَيْئاً؟ فقالَ : لا ؛ إلا هذا الراكعَ - لِعَلِيٍّ - أَعْطاني خَاتَماً) .

منكر . أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص١٠٢) ، وابن عساكر (١٢/١٥٣/ ٢) من طريق محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : ثنا عيسى بن عبدالله ابن عبيدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب قال : ثنا أبي عن أبيه عن جده عن علي قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«تفرد به ابن الضريس عن عيسى العَلَوِيِّ الكوفي» .

قلت : وهو متّهم ؛ قال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . ثم ساق له أحاديث .

(تنبيه) : عيسى بن عبدالله بن عبيدالله بن عمر . . . إلخ ؛ هكذا وقع في هذا الإسناد عند المذكورَيْن . والذي في «الميزان» و«اللسان» :

عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر ! فسمى جده : محمداً ، بدل : عبيدالله ؛ ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك في «الكامل» (١/٢٩٥) في الترجمة ، وفي بعض الأحاديث التي ساقها تحتها ، وأحدها من طريق محمد بن يحيى بن ضُرَيْسٍ : ثنا عيسى بن عبدالله بن محمد . . . ثم قال :

«وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

ومما سبق ؛ تعلم أن قول الآلوسي في «روح المعاني» (٢/٣٢٩) :

«إسناده متصل» !

مما لا طائل تحته !

واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٩٣) ؛ لشدة ضعف أكثرها ، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها !

منها ـ على سبيل المثال ـ : ما أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٤٨) من طريق **محمد بن مروان** عن **محمد بن السائب** عن أبي صالح عن ابن عباس به . . . وفيه قصة لعبدالله بن سلام .

قلت : محمد بن مروان : هو السُّدِّيُّ الأصغر ، وهو متهم بالكذب .

ومثله محمد بن السائب ؛ وهو الكلبي .

ومن طريقه : رواه ابن مردويه . وقال الحافظ ابن كثير :

«وهو متروك» .

ومثله : حديث عمار بن ياسر ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧/٧) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم» .

وعزاه ابن كثير وغيره لرواية ابن مردويه ؛ فقال الحافظ في «تخريج الكشاف» :

«وفي إسناده **خالد بن يزيد العمري** ، وهو متروك» .

وأشار إلى ذلك ابن كثير ؛ فإنه قال عقب حديث الكلبي السابق :

«ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه ، وعمار بن ياسر ، وأبي رافع ؛ وليس يصح شيء منها بالكُلِّيَّة ؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها» .

قلت : ويشهد لذلك أمور :

الأول : أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرَّأ من يهود بني قَيْنُقَاعٍ وحِلْفِهِمْ .

أخرجه ابن جرير (١٨٦/٦) بإسنادين عنه ؛ أحدهما حسن .

الثاني : ما أخرجه ابن جرير أيضاً ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٥/٣) عن عبدالملك بن أبي سليمان قال :

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله عز وجل : ﴿إنما وليكم الله . . .﴾ الآية ؛ قلنا : مَنِ الذين آمنوا؟ قال : ﴿الذين آمنوا﴾ (ولفظ أبي نعيم : قال : أصحاب محمد ﷺ) . قلنا : بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال : علي من الذين آمنوا .

وإسناده صحيح .

قلت : فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصَّة ؛ لكان أَوْلى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته ، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يُلْصِقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به !

الثالث : أن معنى قوله تعالى في آخر الآية : ﴿وهُمْ راكِعُون﴾ ؛ أي : خاضعون . قال العلامة ابن حَيَّان الغَرْنَاطِيُّ في تفسيره : «البحر المحيط» (٣/٥١٤) ـ عقب الآية ـ :

«هذه أوصاف مُيِّز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق ؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة ، ولا على الزكاة ، قال تعالى : ﴿وإذا قامُوا إلى الصَّلاةِ قامُوا كُسالَى﴾ ، وقال تعالى : ﴿أَشِحَّةً علَى الخَيْرِ﴾ . ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة ، وفي كلتا الحالتين كانوا متَّصِفين بالخضوع لله تعالى والتذلُّل له ؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة . والركوع هنا ظاهرهُ الخضوع ، لا الهيئة التي في الصلاة» .

قلت : ويؤيِّدهُ قول الحافظ ابن كثير :

«وأما قوله : ﴿وهُمْ راكِعُونَ﴾ ؛ فقد توهَّمَ بعضُ الناس أن هذه الجملة في

موضع الحال من قوله : ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ؛ أي : في حال ركوعهم ! ولو كان هذا كذلك ؛ لكانَ دفعُ الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره ؛ لأنه ممدوح ! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى» .

(تنبيه) : قال الشيعي في كتابه (ص : ٣٦) :

«أجمع المفسرون ـ كما اعترف به القوشجي ، وهو من أئمة الأشاعرة ـ على أن هذه الآية إنما نزلت على عليٍّ حين تصدق راكعاً في الصلاة . وأخرج النسائي في «**صحيحه**» (!) نزولها في علي : عن عبدالله بن سَلام . وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» في تفسير سورة المائدة» !!

قلت : في هذا الكلام ـ على صِغَرِه ـ أكاذيب :

أولاً : قوله : «أجمع المفسرون . . .» باطل ؛ سواءً كان القائل من عزا إليه الاعتراف به أو غيره ! كيف وقد سبق أن الأرجح ـ من حيث الرواية ـ نزولها في عبادة بن الصامت؟! وهناك أقوال أخرى حكاها المحقق الآلوسي (٢/٣٣٠) راداً بها الإجماع المزعوم . وكيف يصح ذلك وقد حكى الخلافَ فيه إمامُ المفسرين ابن جرير الطبري؟! ورجَّح خلافه ابن حَيَّان وابن كثير كما تقدم؟!

ثانياً : قوله : «وأخرج النسائي . . . » إلخ ! كذب أيضاً ؛ فإنه لم يخرجه النسائي في أي كتاب من كتبه المعروفة ، لا في «سننه الصغرى» ، ولا في «سننه الكبرى» ، ولا في «الخصائص» ، وكيف يمكن أن يكون هذا العزو صحيحاً ، ولم يعزه إليه الذين ساقوا روايات هذا الحديث وخرَّجوها وعزوها إلى مصادرها المعروفة من كتب السنة ، كالحافِظَيْنِ ابن كثير والسيوطي وغيرهما؟!

زِدْ على ذلك أن الحافظ المزِّي لم يُورد الحديث مطلقاً في مسند عبدالله بن

سلام من «أطرافه» ؛ وهو يعتمد فيه على «السنن الكبرى» للنسائي !

ولا النابُلسِيُّ في «ذخائرِه» ، واعتماده فيه على «السنن الصغرى» !

وأما «الخصائص» ؛ فقد راجعته بنفسي !

ثالثاً : قوله : «في صحيحه» !! من أكاذيبه المكشوفة ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـ«الصحيح» ، وغالب الظن أن الشيعة يستحلُّون هذا الكذب من باب (التَّقِيَّةِ) ، أو من باب (الغاية تبرِّر الوسيلة) ! وقد أدخلهم في إباحة الكذب المكشوف ؛ لتضليل عامة القراء ، وذلك مُطَّرِدٌ عنده ؛ فقد رأيته قال في ترجمة علي بن المنذر (ص٩٨) :

«احتج النسائي بحديثه في (الصحيح)» !

وطرَّد ذلك في سائر «السنن الأربعة» ؛ تارةً جمعاً ، وتارة إفراداً ، فهو يقول (ص٥٠) :

«وتلك صحاحهم الستة» !

ونحوه في (ص٥٤) .

وذكر أبا داود والترمذي ؛ وقال :

«في (صحيحيهما)» ! (ص٥٥ ، ٥٧ ، ٩٥ ، ١١٦) .

وذكر النسائي وأبا داود ؛ وقال :

«فراجع (صحيحيهما)» ! (ص٥٩) .

ويقول في ترجمة **نُفَيْعِ بن الحارث** (ص١١١) : «واحتج به الترمذي في (صحيحه)» !

قلت : وفي هذا افتراء آخر ؛ وهو قوله :

«احتج به الترمذي» ! فهذا كذب عليه ؛ كيف وهو القائل فيه :

«يضعف في الحديث» ؛ كما في «التهذيب»؟! وفيه أن ابن عبدالبر قال :

«أجمعوا على ضعفه ، وكذَّبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه» !

وإن إطلاقه اسم «الصحيح» على كل من «السنن الأربعة» لَيَهُونُ أمام إطلاقه هذا الاسم على «سنن البيهقي» ! فراجع التنبيه على ذلك تحت الحديث (٤٩٠٣) ! واحمَدِ اللهَ أنْ جَعَلَكَ سُنِّيّاً لا تستحلُّ الكذب على المخالفين والتدْجيلِ عليهم !

رابعاً : قوله : «وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» . . .» !

قلت : يعني به : كتاب ابن الأثير المسمى بـ«جامع الأصول» ! وهذا كذب عليه ؛ فإنه لم يخرجه هناك ، ولا في غيره من المواطن ، وكيف يخرِّجه والحديث ليس من شرطه ؟! لأنه لم يروه أحد الستة الذين جمعَ أحاديثهم في كتابه ، وهم : مالك ، والشيخان ، وأصحاب «السنن الأربعة» ؛ حاشا ابن ماجه !

ثم رأيته كرر أكاذيبه المذكورة : في الصفحة (١٦٠) من «مراجعاته» !

وللحديث طريق أخرى ساقطة ، يأتي لفظها مطولاً برقم (٤٩٥٨) .

ثم رأيت ابن المطهر الحلّي قد سبق عبدالحسين في فِرْيَتِه ، فهو إمامه فيها ، وفي كثير من فِرَاهُ كما يأتي ؛ فقد قال في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٧٤ ـ تحقيق الدكتور محمود رشاد سالم) ـ وقد ذكر هذه الآية : ﴿ . . وهم راكعون ﴾ ـ :

«وقد أجمعوا على أنها نزلت في علي عليه السلام . . .» !!

ثم ساق الحديث مطوَّلاً بلفظ آخر أنكر من حديث الترجمة ، ذكره من رواية الثعلبي عن أبي ذر ! وَتبِعَهُ الخميني (ص١٥٨) ! وسيأتي برقم (٤٩٥٨) .

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلاله هذا من وجوه كثيرة ؛ بلغت تسعة عشر وجهاً ، يهمُّنا هنا الوجه الثاني منها ، قال رحمه الله (٤/٤) - وأقرَّه الحافظ الذهبي في «المنتقى منه» (ص٤١٩) - :

«قوله : «قد أجمعوا أنها نزلت في علي» : من أعظم الدعاوى الكاذبة ، بل أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وأن الحديث من الكذب الموضوع ، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات ؛ وكان حاطب ليل ، وفيه خير ودين ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث . ثم نعفيك من دعوى الإجماع ونطالبُك بسند واحدٍ صحيح . وما أوردته عن الثعلبي واهٍ ، فيه رجال متهمون . . .» .

ثم ذكر شيخ الإسلام أن في الآية ما يدلُّ على كذب هذه الرواية ؛ فقال :

«لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع ؛ لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة ، وأن لا يتولى المسلم إلا علياً فقط ، فلا يتولى الحسن والحسين ! ثم قوله : ﴿الذين يقيمون . . .﴾ صيغةُ جمع ، فلا تصدق على واحد فرد . وأيضاً فلا يُثْنَى على المرء إلا بمحمود ، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب ، ولو كان مستحبّاً ؛ لفعله الرسول ﷺ ، ولحضَّ عليه ولكرَّرَ عليٌّ فعله ، وإن في الصلاة لشغلاً ، فكيف يقال : لا وليَّ لكم إلا الذين يتصدَّقون في حال الركوع؟! . . .» إلخ كلامه .

وهو هام جداً ، فيه من علم الشيخ ما لا يوجد عند غيره ، ولولا الإطالة والخروج عن الصدد ؛ لنقلته بحذافيره ؛ أو على الأقل ملخَّصاً .

وإن من تضليلات عبدالحسين وإيهاماته القراء : أنه ـ بعد أن ادعى ذاك الإجماع الكاذب ـ أَتبعه بقوله :

« . . . كما اعترف به القوشجي ؛ وهو من أئمة الأشاعرة» !

فمَنْ هذا القوشجي؟ وفي أي عصر كان؟

إذا رجعت إلى كتاب «الأعلام» للزركلي ؛ وجدت فيه : أن وفاته كانت سنة (٨٧٩) ، وأنه فَلَكِيٌّ رياضي ، من فقهاء الحنفية . . . ! وذكر مصادره فيها ، وهي سبعة .

فما قيمة هذا الاعتراف من مثل هذا الفقيه ـ إن صحَّ نقل عبدالحسين عنه ـ ؛ وهو لم يوصف بأنه من العارفين بأقوال العلماء ، واختلافهم وإجماعهم ، ثم هو في القرن التاسع الهجري؟!

هذا ؛ وكونه حنفيّاً ؛ يعني أنه ماتُرِيدِيٌّ ، وليس أشعريّاً كما زعم عبدالحسين ! فهل كان قوله : «من أئمة الأشاعرة» ؛ لغايةٍ في نفسِ يعقوب؟ أم ذلك مبلغه من العلم؟!

وزاد الخميني كذبة أخرى لها قرون ! ؛ فقال بين يدي حديث أبي ذر الباطل :

«وقد جاء في أربعة وعشرين حديثاً ـ من أحاديث أهل السنة ـ بأن هذه الآية في علي بن أبي طالب ، وننقل هنا واحدة من تلك الأحاديث التي ذكرها أهل السنة» !!

ثم ذكر حديث أبي ذر المشار إليه آنفاً ، وقد علمت ـ من كلام ابن تيمية والذهبي ـ أنه من الكذب الموضوع ؛ فَقِسْ عليها تلك الأحاديث الأخرى ؛ إن كان لها وجود !

٤٩٢٢ ـ (نَزلَت هذهِ الآيةُ : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ منْ ربِّكَ﴾ ، يومَ غَدِيرِ (خُمٍّ) في عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه الواحدي (ص١٥٠) ، وابن عساكر (٢/١١٩/١٢) من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجَحَّاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ ضعيف مدلس .

وعلي بن عابس ضعيف أيضاً ؛ بل قال ابن حبان (٢/١٠٤ ـ ١٠٥) :

«فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فبطل الاحتجاج به . قال ابن معين : ليس بشيء» .

قلت : فأحد هذين هو الآفة ؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر :

أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو في المدينة ، فراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٨٩) .

ولعل تعصيب الآفة بابن عابس أولى ؛ فقد روي ـ بإسناد آخر ـ عن عطية عن أبي سعيد ما يوافق الطرق المشار إليها ، ولو أن في الطريق إليه متهماً ، كما بيَّنته في «الروض النضير» (٩٨٩) !

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه ، وهم يتفنَّنون في ذلك ؛ تارةً بتأويل الآيات وتفسيرها بمعانٍ لا يدل عليها شرع ولا

عقل ، وتارةً بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة . ولا يكتفون بذلك ؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب ؛ فتارةً يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» ـ وهم : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ؛ كما تقدم ـ ، ولا يكون الحديث رواه أحدهم ! كما صنع المدعو عبدالحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩ ، ٤٩٥١) . وقد يضمُّون إلى ذلك كذبة أخرى ؛ فيسمُّون «السنن» بـ : «الصحاح» ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا .

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢) .

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص٥٧) في هذا الحديث :

«أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن» ؛ كالإمام الواحدي . . .» !

قلت : وهذا من أكاذيبه أيضاً ؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً ، وإنما هو مفسِّر من أهل السنة ؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق ، فمن عزا إليه حديثاً موهماً القراء بذلك أنه حديث صحيح ـ كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى ، كما تقدم ويأتي ـ ؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب ! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث .

وقد جرى على سَنَنِهِ ـ في الكذب والافتراء ـ خُمَيْنِيُّ هذا الزمان ، فجاء بفِرية أخرى ؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» ـ وحَرِيٌّ به أن يسمى بـ : «فضيحة الأشرار» ؛ فقد كشف فيه فعلاً عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى ـ ؛ قال الخميني (ص١٤٩) من كتابه المذكور :

«إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت - باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة - في غدير (خُمٍّ) بشأن إمامة علي بن أبي طالب» !!

قلت : وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا ؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضلُّ منه ! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة» ؛ فإنه من أكاذيبه أيضاً الكثيرة التي يطفح بها كتابه ! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلّي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركضُ من خلفه عبدالحسين ؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية ، وإلى أكثر منها ، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله ، قال (ص٧٥) من «منهاجه» :

«اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام» !

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (١٤/٢) - وتبعه الذهبي - :

«هذا أعظم كذباً وفرية مما قاله في الآية السابقة : ﴿ . . ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ راكِعُون﴾ ؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون مايقولون . . .» إلخ كلامه المفصَّل ؛ في أجوبة أربعة متينةٍ مهمة ، فليراجعها من شاء التوسُّع والتفصيل .

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق : أن السيوطي في «الدر المنثور» - مع كونه من أجمع المفسِّرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً لها ؛ دون تمييز صحيحها من ضعيفها - لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا ؛ وقد عرفت وهاءه ! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود ، سكت عنه - كعادته - ، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه ! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة ، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية ، وأنها عامة ، ليس لها علاقة

بعلي من قريب ولا من بعيد ، فكيف يقال - مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي - : إن الآية نزلت في علي؟! تالله إنها لإحدى الكُبَرِ !

وإنَّ مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرِّفون القرآن - ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم) - : أن قوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ الناسِ﴾ ؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة ، وقتله بشتى الطرق ، كما قال الشافعي :

«يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلِّغ ما أنزل إليك» .

رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/١٨٥) .

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير ؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم ! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين ؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريباً ، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج .

إذا عرفتَ هذا ؛ فإنك تأكدتَّ من بطلان الحديث ، وبطلان قول الشيعة : إن المقصود بـ ﴿الناس﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير ! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة ! لأن معنى الآية عندهم : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ : (أن عليّاً هو الخليفة من بعدِكَ) ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَل فَما بلَّغتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ : كأبي بكرٍ وغيره !

ونحنُ لا نقول هذا تقوّلاً عليهم ، بل هو ما يكادون يُصرِّحون به في كتبهم ؛ لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم ! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني ؛ لتكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية

المزعومة ، فقد قال الخميني ـ عقب فريته المتقدمة في آية العصمة ؛ وقد أتبعها بذكر آية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ ـ ؛ قال (ص١٥٠) :

«نزلت في حجة الوداع ، وواضح بأن محمداً (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزاً ؛ ويتكرَّرُ هذا منه كثيراً !) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عندهُ من أحكام . إذاً يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخصُّ الإمامة .

وقوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ الناسِ﴾ : يريدُ منه أن يبلغ ما أنزل إليه ؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوّف والتحفّظ .

وهكذا يتَّضح ـ من مجموع هذه الأدلة والأحاديث ـ أن النبي (كذا) كان مُتَهيِّباً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة . ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محقّاً في تهيُّبه ؛ إلا أن الله أمره بأن يبلِّغ ، ووعده بحمايته ، فكان أن بلَّغ وبذلَ الجهود في ذلك حتى نَفَسِهِ الأخير ؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر» !!

﴿ذلكَ قولُهم بأَفْواهِهم﴾ ، ﴿قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهم وما تُخْفي صُدورُهُم أَكْبَرُ﴾ !!

٤٩٢٣ ـ (لما نصبَ رسولُ اللهِ ﷺ عليّاً بِغَدير (خُمٍّ) ، فنادَى لَهُ بالوَلايَةِ ؛ هَبَطَ جبريلُ عليهِ السلامُ بهذه الآيَةِ : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لكُمُ الإسلامَ دِيناً﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١١٩/١٢) عن يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني : نا قيس بن الربيع عن أبي هارون العَبْدي عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هارون العبدي ؛ فإنه متهم بالكذب ؛ كما تقدم مراراً .

وقيس بن الربيع ضعيف .

ونحوه الحماني .

ونحوه : ما روى **مَطَرٌ الوَرَّاقُ** عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة قال :

من صامَ يوم ثمانِ عَشْرَةَ من ذي الحجة ؛ كُتِبَ له صِيام ستين شهراً ، وهو يوم غدير (خُمٍّ) ، لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال :

«ألستُ وليَّ المؤمنين؟!» . قالوا : بلى يا رسول الله ! قال :

«من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مَوْلاهُ» . فقال عمر بن الخطاب : بخ بخ لك يا ابن أبي طالب !! أصبحتَ مولاي ومولى كلِّ مسلم ! فأنزل الله : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ . ومنْ صامَ يومَ سَبْعةٍ وعشرينَ من رجَب ؛ كُتِبَ له صِيامُ ستين شهراً ، وهو أول يومٍ نزل جبريلُ عليه السلام على محمد ﷺ بالرسالة .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٩٠) ، وابن عساكر (١/١١٨/١٢ - ٢) .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ لضعف شهر ومطر .

وقد جزم بضعفه وضعف الذي قبله السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٥٩) .

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/٥٤) ؛ فإنه ذكر عدَّة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله ﷺ على عرفة يوم جمعة - وبعضها في «الصحيحين» من حديث عمر - ، ثم قال ابن جرير :

«وأولى الأقوال في وقت نزول الآية : القول الذي روي عن عمر بن الخطاب :

أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة ؛ لصحة سنده ، وَوَهْي أسانيد غيره» .

وقال الحافظ ابن كثير (٦٨/٣) ـ بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه ، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضاً ـ :

«ولا يصح لا هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية : أنها نزلت يوم عرفة ، وكان يوم جمعة ؛ كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، وسمرة بن جندب رضي الله عنه» .

(تنبيه) : لم يذكر السيوطي ولا غيره غير هذين الحديثين ، لا لفظاً ولا معنىً . فقول الشيعي (ص٣٨) :

«وأخرج أهل السنة ستة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ؛ صريحة في هذا المعنى» !

فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة ؛ فلا تغترَّ به ـ وتَبِعَهُ عليه الخميني (ص١٥٦) ـ ! ومن الأمثلة على ذلك : أنه قال (ص٣٨) :

«ألم ترَ كيف فعلَ ربك يومئذٍ بمن جَحَدَ ولايتهم علانية ، وصادر بها رسول الله ﷺ جهرةً ، فقال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذابٍ أليم . فرماهُ الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل ، وأنزل في تلك الحال : ﴿سألَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافرينَ ليسَ لَهُ دافع ﴾؟!» ! وقال في تخريجه في الحاشية :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصَّلة . وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك» ، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وذكر نحوه الخميني (ص١٥٧) !

قلت : فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك» ؛ فإذا فيها ما يأتي :

«عن سعيد بن جبير : ﴿سأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقع . للكافِرينَ ليسَ لَهُ دافعٌ . منَ اللهِ ذِي المعارِجِ﴾ : ذي الدرجات . سأل سائل : هو النَّضر بن الحارث بن كَلَدَةَ ؛ قال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء» .

هذا كلُّ ما جاء في «المستدرك» ؛ وأنت ترى أنه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت ، ولا لولايتهم مطلقاً ! فإن لم يكن هذا كذباً مكشوفاً في التخريج ؛ فهو على الأقل تدليس خبيث .

ثم كيفَ يَصِحُّ ذلك ؛ وسورة ﴿سأل﴾ إنما نزلت بمكة ؛ كما في «الدرّ» (٢٦٣/٦)؟! ، ولا وجود - يومئذٍ - لأهل البيت ؛ لأن عليّاً إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف !!

وانظر - إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي - في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلّي الشيعي (٤/ ١٠ - ١٥) ، وقابل روايته - وقد عزاها للثعلبي أيضاً - برواية عبدالحسين ؛ تجد أن هذا اختصرها ؛ ستراً لما يدل على بطلانها !

هذا ؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل مُتَبَنِّياً إياه بقوله (ص١٥٤ - ١٥٥) :

«إن هذا الآية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم . . .﴾ نزلت بعد حجة الوداع ، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إماماً ، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة» !

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفاً عن سلفهم - على الكذب على رسول الله ﷺ ،

والافتراء على المسلمين ! دونما وَرَعٍ أو حياء .

ومن تلاعب الخميني وتدليسه على القراء : أنه هنا يقرر أن الآية نزلت بعد حجة الوداع ؛ وفي (ص١٥٠) يقول :

«نزلت في حجة الوداع» ! وقد تقدم نقله في آخر الحديث السابق .

وهذا القول هو الصحيح المطابق للأحاديث الصحيحة كما تقدم . ولا أعتقد أن الخميني قال هذا القول الموافق لما عليه أهل السنة إلا تدليساً أو تَقِيَّةً !

٤٩٢٤ ـ (حديثُ عَلِيٍّ : أَنا قَسِيمُ النَّارِ يومَ القِيامَةِ ، أقولُ : خُذِي ذَا ، وذَرِي ذَا) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٠٦) ، وابن عدي (٢/٣٨٣) ، وابن عساكر (٢/١٣٦/١٢) من طريق الأعمش عن موسى بن طَرِيفٍ عن عَبَايَة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به .

قلت : وهذا آفته موسى بن طريف ، قال الذهبي :

«كذبه أبو بكر بن عياش . وقال يحيى والدارقطني : ضعيف . وقال الجوزجاني : زائغ» .

وقد ثبت عن الأعمش أنه أنكر هذا الحديث على ابن طريف ؛ فروى العقيلي بإسناد صحيح عن عبدالله بن داود الخُرَيْبِيِّ قال :

كنا عند الأعمش ؛ فجاء يوماً وهو مغضب فقال : ألا تعجبون من موسى بن طريف يحدث عن عباية عن علي : أنا قسيم النار؟!

وعباية : هو ابن ربعي الأسدي ؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٤٣) :

«روى عن موسى بن طريف ، كلاهما غاليان» .

٤٩٢٥ - (والذي نَفْسِي بيده ! إنَّ هذا وشيعتُهُ لَهُمُ الفائِزونَ يومَ القيامَةِ . ثم قالَ : إنَّه أولُكُمْ إيماناً مَعي ، وأَوْفاكُم بعهدِ الله ، وأقوَمُكُم بأَمْرِ الله ، وأعدَلُكُم في الرَّعِيَّةِ ، وأَقْسَمُكُم بالسَّوِيَّةِ ، وأعظَمُكُم عندَ الله مَزِيَّةً . قال : ونزلت : ﴿إنَّ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ . قالَ : فكانَ أصحابُ محمدٍ ﷺ إذا أَقْبلَ عليٌّ قالُوا : قد جاءَ خَيْرُ البَرِيَّةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٧/١٢) من طريق إبراهيم بن أنس الأنصاري : نا إبراهيم بن جعفر بن عبدالله بن محمد بن مَسْلَمَةَ عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله قال :

كنا عند النبي ﷺ ؛ فأقبل علي بن أبي طالب ، فقال النبي ﷺ :

«قد أتاكم أخي» . ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

ومن دونه ؛ لم أجد لهما ترجمة ، فأحدهما هو الآفة .

وروى ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧١/٣٠) من طريق ابن حُمَيْدٍ قال : ثنا عيسى بن فَرْقَدٍ عن أبي الجارود عن محمد بن علي :

﴿أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ فقال النبي ﷺ :

«أنت يا علي ! وشيعتك» .

قلت : وهذا مرسل ؛ محمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر ؛ الثقة الفاضل ، المحتج به عند الشيخين وسائر الأئمة .

لكن السند إليه هالك ؛ فإن أبا الجارود - واسمه زياد بن المنذر - ؛ قال ابن معين ، وأبو داود :

«كذاب» . وقال ابن حبان :

«كان رافضيّاً يضع الحديث» .

وعيسى بن فرقد ؛ قال فيه أبو حاتم :

«شيخ» .

وابن حميد : اسمه محمد ؛ حافظ ضعيف .

وروي الحديث مختصراً جدّاً بلفظ :

«عليّ خيرُ البريَّة» !

وسيأتي تخريجه وبيان وضعه برقم (٥٥٩٣) .

٤٩٢٦ - (افْتَخَرَ طَلْحَةُ بنُ شَيْبَةَ - مِنْ بَني عَبْدِ الدارِ - وعباسُ بنُ عبدِ المطلبِ وعليُّ بنُ أَبي طالب . فقال طلحةُ : أنا صاحِبُ البيتِ مَعي مفْتاحُه ، لو أَشاءُ بِتُّ فيهِ . وقال عباس : أنا صاحِبُ السِّقايَةِ والقائمُ عَلَيها ، لو أشاءُ بِتُّ في المسجدِ . وقالَ عليٌّ : ما أَدْرِي ما تَقُولانِ ! لقد صَلَّيْتُ إلى القِبْلَةِ ستةَ أشهُرٍ قبلَ الناسِ ، وأَنا صاحِبُ الجِهاد ! فأنزلَ اللهُ : ﴿أَجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِّ وعِمارةَ المسجدِ الحرام كَمَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وجاهدَ في سبيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِندَ اللهِ واللهُ لا يَهْدِي القومَ الظالمين﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير (١٠/٦٨) عن ابن وهب قال : أُخبرتُ عن أبي

صَخْرٍ قال : سمعت محمد بن كعب القُرَظِيّ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف ؛ لإرساله ، ولجهالة المخبر لابن وهب .

لكن ذكره ابن كثير (٤/١٣٠) من رواية ابن جرير فقال : أخبرني ابن لهيعة . . . والله أعلم .

وفي نزول الآية روايات أخرى ؛ تراها عند ابن جرير وابن كثير والسيوطي . وأصحّها : ما رواه مسلم وغيره من حديث النعمان بن بشير الأنصاري ، وليس فيه ذِكْرٌ لعليّ رضي الله عنه ولا لغيره ممن ذُكِرَ معه .

٤٩٢٧ ـ (ما حَمَلَك علَى هذَا؟ (يَعْني : عليّاً) قال : حَمَلني أن أسْتَوجِبَ على اللهِ الذي وَعَدني . فقال لَهُ : أَلا إنّ ذلِكَ لَكَ)[1] .

موضوع . علَّقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٤٤) فقال : وقال الكَلْبِيُّ :

نزلت هذه الآية : ﴿الذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُم باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً﴾ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ لم يكن يملك غير أربعة دراهم ، فتصدّق بدرهم ليلاً ، وبدرهم نهاراً ، وبدرهم سرّاً ، وبدرهم علانية . فقال له رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه معلقاً معضلاً ـ ؛ فإن الكلبي متهمٌ بالكذب .

وقد رويَ سبب النزول مسنداً عن ابن عباس ولا يصح :

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر (١/١٥٤/١٢) من طريق عبدالرزاق قال : حدثنا **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن ابن عباس في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الشيعي (ص : ٤٥)» . (الناشر) .

نزلت في علي بن أبي طالب ؛ كان عنده أربعة دراهم . . . الحديث دون المرفوع منه .

وعبدالوهاب بن مجاهد متروك ، وكذبه الثوري .

وخالف عبدَالرزاق : **يحيى بنُ يمان** فقال : عن **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه قال . . . فذكر الحديث ؛ ولم يذكر ابن عباس في إسناده .

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر من طريق ابن أبي حاتم . وقد عزاه إليه الحافظ ابن كثير (٢/٥٤) . وقال :

«وكذا رواه ابن جرير من طريق عبدالوهاب بن مجاهد ؛ وهو ضعيف . لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس» !

كذا قال ! فهل يعني أنه رواه من غير طريق عبدالوهاب التي أخرجها عبدالرزاق عنه؟! ذلك مما أستبعده ! والله أعلم .

ويحيى بن يمان سيئ الحفظ .

٤٩٢٨ - (في قَوْلِه عَزَّ وجَلّ : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قالَ : ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ : عليُّ بنُ أَبي طالِب) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١/١٥٤/١٢ - ٢) عن **ابن مجاهد** عن أبيه به .

قلت : وابن مجاهد : اسمه عبدالوهاب ، وهو ضعيف جداً كما تقدم آنفاً .

وتابعه **ليث** عن مجاهد به .

أخرجه ابن عساكر .

وليث ضعيف ؛ وهو ابن أبي سُليم ؛ وكان اختلط .

وقد خالفهما منصور فقال : عن مجاهد :

قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قال :

الذينَ يجيئون بالقرآن يوم القيامة ؛ فيقولون : هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه .

أخرجه ابن جرير (٢٤/٣ ـ ٤) . وإسناده صحيح .

ثم روى أقوالاً أخرى في تفسير الآية ، ليس فيها هذا الذي رواه عبدالوهاب وليث عن مجاهد . ثم استصوبَ أنها عامة ؛ تشمل كل من دعا إلى التوحيد وتصديق الرسول ﷺ .

ومن تلك الأقوال : ما رواه من طريق **عمر بن إبراهيم بن خالد** عن عبدالملك ابن عُمَيْر عن أَسِيدِ بن صفوان عن علي رضي الله عنه : في قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ﴾ ، قال : محمد ﷺ ، ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ قال : أبو بكر رضي الله عنه .

قلت : فهذا معارضٌ لحديث الترجمة ؛ الذي يحتج به الشيعة ، على وهائه . لكنه لا يصح أيضاً ؛ لأن عمر بن إبراهيم هذا ؛ قال الدارقطني :

«كذاب خبيث» .

ثم إن حديث الترجمة ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (٣٢٨/٥) لابن مردويه عن أبي هريرة ، وسكت عن إسناده كعادته الغالبة !

٤٩٢٩ ـ (نَزَلتْ في عليٍّ ثَلاثُ مِئَةِ آيَةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٥/١٢) عن جُوَيْبِرٍ عن الضَّحَّاك عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته جويبر هذا - وهو ابن سعيد - المفسر ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف جدّاً» .

ثم إنه منقطع ؛ فإن الضحاك - وهو ابن مزاحم الهلالي - لم يلق ابن عباس .

ونحوه : ما أخرجه ابن عساكر أيضاً ، وكذا أبو نعيم (٦٤/١) عن عَبَّاد بن يعقوب : ثنا **موسى بن عثمان الحَضْرَمِيُّ** عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال :

ما أنزل الله آية فيها : ﴿يا أيُّها الذين آمَنُوا﴾ ؛ إلا وعليّ رأسها وأميرها . وزاد أبو نعيم : قال : قال رسول الله ﷺ . . . وقال :

«لم نكتبه مرفوعاً إلا من حديث ابن أبي خيثمة ، والناس رووه موقوفاً» .

قلت : ولا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً ؛ فإن الحضرمي هذا ؛ أورده ابن عدي (١/٣٨٥ - ٢) - وساق له عدة أحاديث - . وقال :

«حديثه ليس بالمحفوظ ، وهو من الغالين» .

يعني : أنه شيعي غالٍ مُفْرِطٌ في التشيع . وقال أبو حاتم :

«متروك» .

وروى ابن عساكر من طريق إسماعيل بن عبيدالله : نا **يحيى** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه .

قلت : ويحيى هذا ؛ الظاهر أنه ابن سعيد القرشي السعدي ؛ قال ابن حبان :

«يروي المقلوبات والملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» .

ومن طريق **عمرو بن ثابت** عن **سُكَيْنٍ أبي يحيى** عن عكرمة مولى ابن عباس به نحوه .

وعمرو بن ثابت رافضي ؛ على ضعفه .

وسكين أبو يحيى ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدَّولابي في «الكنى» !

ومن طريق **عيسى بن راشد** عن علي بن بَذِيمَةَ عن عكرمة بلفظ :

. . إلا علي شريفها وأميرها . ولقد عاتب اللهُ أصحابَ محمد في آيٍ من القرآن ، وما ذكر علياً إلا بخير .

وعيسى بن راشد مجهول ، وخبره منكر ؛ قاله البخاري ؛ كما في «الميزان» .

ومن طريق **عمر بن الحسن بن علي** : نا أحمد بن الحسن : نا أبي : نا **حصين**(. . . . .) عبدالله بن قطاف عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي .

قلت : وعمر بن الحسن بن علي ـ هو الأُشْنَانِيُّ القاضي ـ ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني ، ويروى عنه : أنه كذاب ؛ ولم يصح هذا . ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا» .

قلت : وحصين هذا ؛ لم أعرفه ؛ فإن في النسخة بياضاً بمقدار كلمتين أو ثلاث !

وهذا اللفظ الأخير ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٨٢) :

«أخرجه ابن عساكر وغير واحد من **أصحاب السنن**» !!

٤٩٣٠ ـ (إذا رأَيْتُم مُعاوِيَةَ علَى مِنْبَري فَاقْتُلُوهُ) .

موضــوع . وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري ، وعبدالله بن مسعود ، وسهل بن حُنَيْف ، والحسن البصري مرسلاً .

١ـ **أما حديث أبي سعيد** ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن **علي بن زيد** عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق٣٠٩/١) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٣٦٢/١٦) .

وأشار ابن عدي إلى أنه حديث منكر ، وقد أورده في مناكير علي بن زيد بن جدعان (١/٢٨٦ ـ ٢) بزيادة في آخره ؛ نصّها :

فقام إليه رجل من الأنصار ـ وهو يخطب ـ بالسيف . فقال أبو سعيد : ما تصنع؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث . فقال له أبو سعيد : إنا قد سمعنا ما سمعت ، ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر حتى نستأمره ، فكتبوا إلى عمر في ذلك ، فجاء موته قبل أن يخرجوا به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ متفق على تضعيفه لسوء حفظه . بل قال ابن حبان فيه :

«يهم ويخطئ ، فكثر ذلك منه ، فاستحق الترك» .

وهذا الحديث يدل على أنه كما قال فيه يزيد بن زريع :

«لم أحمل عنه ؛ فإنه كان رافضيّاً» . وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب» :

«وهذا الحديث أنكر ما حدث به ابن جدعان» .

قلت : والزيادة التي ذكرناها تؤكِّد بطلانه ؛ إذ لا يعقل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث عن النبي ﷺ كما سمعه ذلك الأنصاري ، ثم يبادر إلى الإنكار عليه حينما أراد تنفيذ الأمر بقتل معاوية رضي الله عنه حين رآه على المنبر ، محتجّاً على ذلك بقوله :

ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر . . .

وإنما تَنْفَقُ مثل هذه الحجة فيما إذا لم يكن هناك نصٌّ خاص منه ﷺ بقتل شخص معيَّن ، أما والمفروض أنه ﷺ قال :

«إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» ؛ فلا وجه لتلك الكراهة !

لكن الزيادة المذكورة تؤكد ـ كما ذكرنا ـ بطلان الحديث ؛ إذ إنه قد ثبت أن معاوية رضي الله عنه خطب على المنبر ، فلِمَ لَمْ يقتلوه إن كان رسول الله ﷺ قد قاله؟!

وسيأتي قول ابن عدي الذي نقله عنه السيوطي بهذا المعنى قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الأخرى : عن **مجالد** عن أبي الوَدَّاك عن أبي سعيد به .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٩٧) من طريق **بشر بن عبدالوهاب الدمشقي ثنا محمد بن بِشْر** : ثنا **مجالد** . . . وقال :

قال ابن بشر : فما فعلوا ! وقال ابن عدي عقبه :

«لا أعلم يرويه عن أبي الوداك غير مجالد ، وعنه ابن بشر . وقد رواه غير ابن بشر عن مجالد . ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة ، وقد روى عنه

غير الشعبي ، ولكن أكثر روايته عنه ؛ وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وحال مجالد في الضعف ؛ نحو علي بن زيد بن جدعان .

وقد ساق حديثهما هذا ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«مجالد وعلي ؛ ليسا بشيء» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» (١/٢٢١) ، وكذا ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/٨) ، ولكنه استظهر أن الآفة ممن دون مجالد ، وهذا محتمل بالنسبة لهذه الطريق ؛ فإن بشر بن عبدالوهاب الدمشقي ؛ الظاهر أنه بشر بن عبدالوهاب الأموي الذي اتهمه الذهبي بوضع حديث مسلسل العيد .

وأما الطريق التي عناها ابن عَرَّاق - وهي التي ساقها ابن الجوزي - ؛ فهي عنده من رواية ابن عدي أيضاً : أنبأنا **علي بن العباس** : حدثنا **علي بن المثنى** : حدثنا **الوليد بن القاسم** عن مجالد به .

قلت : فهذا الإسناد ليس فيه من هو أولى بتعصيب الآفة من مجالد ؛ فإن الوليد بن القاسم - وهو الهَمْدَاني الكوفي - ؛ وثقه أحمد ، وابن عدي ، وابن حبان . وقال ابن معين :

«ضعيف الحديث» .

وأورده ابن حبان في «الضعفاء» أيضاً ! فقال :

«انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فخرج عن حدِّ الاحتجاج بأفراده» ! وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وعلي بن المثنى ـ وهو الطُّهَوِيُّ ـ ؛ روى عنه جماعة من الثقات ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

لكن أشار ابن عدي إلى ضعفه ؛ كما في «التهذيب» . وقال في «التقريب» :

«مقبول» .

وعلي بن العباس : هو المَقَانِعِيُّ ؛ كما في ترجمة ابن المثنى من «التهذيب» ، وقد أورده السمعاني في هذه النسبة . وقال :

«يروي عن محمد بن مروان الكوفي وغيره ، روى عنه أبو بكر بن المقري ، ومات بعد شوال سنة ست وثلاث مئة» .

فهو من الشيوخ المستورين . والله أعلم .

٢ـ وأما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه عَبَّاد بن يعقوب : ثنا الحَكَمُ بن ظُهَيْرٍ عن عاصم عن زِرٍّ عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (ق٦٧/١) ، وعنه ابن عساكر : أخبرنا علي بن العباس : ثنا **عباد بن يعقوب** به .

ساقه ابن عدي في جملة أحاديث مستنكرة للحكم بن ظهير . وقال :

«وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» . وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«ليس بثقة» . وفي رواية عنه :

«كذاب» . وقال ابن الجوزي :

«موضوع . عباد رافضي . والحكم متروك كذاب» .

وأقرَّه السيوطي ؛ وابن عَرَّاق .

وعباد بن يعقوب ـ وإن كان رافضيّاً ـ ؛ فقد وثِّق . وقال الحافظ :

«صدوق ، رافضي ، حديثه في «البخاري» مقرون ، بالغ ابن حبان فقال : يستحق الترك» .

قلت : وقد خولف في متن الحديث ؛ فرواه **محمد بن علي بن غُرَابٍ عن الحكم بن ظهير** . . . بلفظ :

«يكونُ هلاكُ أُمتي على يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سفهاءَ من قريش» .

أخرجه ابن عدي .

لكن محمد بن علي بن غراب مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٨/١/٤) من رواية محمد بن الحجاج الحضرمي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهو بهذا اللفظ صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً : رواه البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الروض النضير» (١١٥٧) .

٣ـ **وأما حديث سهل** ؛ فيرويه **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : ثنا محمد بن إسحاق **عن** محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْفٍ عن أبيه مرفوعاً به ، إلا أنه قال :

«فلاناً» مكان : «معاوية» .

أخرجه ابن عدي (ق٢/٣٤٣) : ثنا **علي بن سعيد** : ثنا الحسين بن عيسى الرازي : ثنا سلمة بن الفضل . . . وقال عقبه :

«لم نكتبه إلا عن علي بن سعيد» .

قلت : وهو متكلَّم فيه .

لكن العلَّة ممن فوقه ، وهو سلمة بن الفضل ـ وهو الأَبْرَشُ ـ ؛ قال الحافظ : «صدوق كثير الخطأ» .

وشيخه محمد بن إسحاق مدلس ؛ وقد عنعنه .

فلعلٍّ الآفة منها !

٤ـ وأما حديث الحسن البصري ؛ فيرويه عمرو بن عُبَيْدٍ المعتزلي .

فقال حماد بن زيد : قيل لأيوب : إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره؟! فقال : كذب عمرو .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٠٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٨١/١٢) ، وابن عساكر . وقال :

«وهذه الأسانيد كلها فيها مقال» . ثم قال :

«وقد روي : «فاقبلوه» : بالباء ، وهو منكر» .

ثم روى هو ، والخطيب (٢٥٩/١) من طريق **محمد بن إسحاق الفَقِيه** : حدثني **أبو النَّضْرِ القازي** قال : نا **الحسن بن كثير** قال : نا **بكر بن أيمن القيسي** قال : نا **عامر بن يحيى الصَّرِيمي** قال : نا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقبلوه ؛ فإنه أمين مأمون» . وقال الخطيب :

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، ورجال إسناده ـ ما بين محمد بن إسحاق وأبي الزبير ـ كلهم مجهولون» .

قلت : وابن إسحاق هذا : هو المعروف بـ(شاموخ) ؛ قال فيه الخطيب :

«وحديثه كثير المناكير» .

وفي ترجمته ساق هذا الحديث .

وساق له قبله حديثاً آخر في فضل علي وفاطمة والحسن والحسين ؛ واستنكره . وقال الذهبي :

«هذا موضوع» .

وقال السيوطي في «اللآلئ» ـ بعد قول الخطيب المتقدم ـ :

«قلت : قال ابن عدي : هذا اللفظ ـ مع بطلانه ـ قد قرئ أيضاً بالباء الموحدة ، ولا يصح أيضاً ، وهو أقرب إلى العقل ؛ فإن الأمة رأوه يخطب على منبر رسول الله ﷺ ، ولم ينكروا ذلك عليه . ولا يجوز أن يقال : إن الصحابة ارتدت بعد نبيها ﷺ وخالفت أمره ، نعوذ بالله من الخِذلان والكذب على نبيه !» .

قلت : وهذا الحديث مما اعتمده الشيعي في «المراجعات» في حاشية (ص٨٩) في الطعن على معاوية ، مشيراً بالطعن على من أشار إلى استنكاره من أهل السنة ، متجاهلاً ما يستلزمه الاعتماد عليه من الطعن بكل الصحابة الذين رأوا معاوية يخطب على منبره ﷺ ، فنعوذ بالله تعالى من الهوى والخذلان !!

٤٩٣١ـ (إنَّ أوَّلَ أربعة يَدْخُلونَ الجَنَّةَ : أَنا وأَنْتَ والحسَنُ والحُسَينُ ، وذَرارينا خلفَ ظُهورِنا ، وأَزْواجُنا خلفَ ذَرارينا ، وشِيعَتُنا عَنْ أَيمانِنا وعَنْ شَمائِلِنا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/٤٨/١) عن حرب بن الحسن

الطَّحَّان : نا **يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن** جده : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع مسلسل بالشيعة ؛ وشرهم محمد بن عبيدالله ، وقد تقدم بعض أقوال أئمة الجرح فيه في الحديث (٤٩١٠) .

ويحيى بن يعلى : هو الأسلمي الشيعي الضعيف ؛ وهو صاحب حديث : «من أحب أن يَحْيَا حياتي . . .» الحديث ؛ في فضل علي رضي الله عنه ، وقد مضى برقم (٨٩٤) .

وحرب بن الحسن الطحان ؛ قال الأزدي :

«ليس حديثه بذاك» ؛ كما في «الميزان» . وزاد الحافظ :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال ابن النجاشي : عامي الرواية ؛ أي : شيعي قريب الأمر» .

والحديث ؛ قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/١٤٥/ ٣٥١) :

«رواه الطبراني ، وسنده واهٍ» .

٤٩٣٢ ـ (هَذا أَخِي وَوَصِيِّي وخَلِيفَتي فِيكُم ، فاسْمَعُوا له وأَطيعوا . يَعْني : عليّاً رضيَ اللهُ عنْهُ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٩/٧٤ ـ ٧٥) ، والبزار (٣/١٣٧/ ٢٤١٧ ـ كشف) ، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص٣٦٤) ، وابن عساكر (١٢/٦٧/٢ ـ ١/٦٨) من طريق محمد بن إسحاق **عن عبد الغفار بن القاسم** عن المنهال بن

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الدلائل» للبيهقي» . (الناشر) .

عمرو عن عبدالله بن الحارث بن عبدالمطلب عن عبدالله بن عباس عن علي بن أبي طالب قال :

لما نزلَت : ﴿وأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [دعاني رسول الله ﷺ فقال لي :

«يا علي ! إن الله أمرني أن أُنْذِرَ عَشِيرَتي الأَقْربين] ، فضقتُ بذلك ذَرْعاً ، وعرفت أني متى أُناديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره ، فصمتُّ عليها حتى جاءني جبريل فقال : يا محمد ! إنك إن لم تفعل ما تؤمر بهِ سيعذِّبك ربك ! فاصنع لنا صاعاً من طعام ، واجعل عليه رجل شاة ، واملأ لنا عُسّاً من لبن ، واجمع لي بني عبدالمطلب حتى أبلّغهم» . فصنع لهم الطعام [وهم يومئذٍ أربعون رجلاً ؛ يزيدون رجلاً أو ينقصون ، فيهم أعمامه : أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب] ، وحضروا فأكلوا وشبعوا ، وبقي الطعام . قال : ثم تكلم رسول الله ﷺ فقال :

«يا بني عبدالمطلب ! إني ـ والله ـ ما أعلم شابّاً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به ؛ إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وإن ربي أمرني أن أدعوَكم ، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيِّي وخليفتي فيكم؟» . فأحجم القوم عنها جميعاً ، وإني لأَحْدَثُهم سِنّاً . فقلت : أنا يا نبي الله ! أكون وزيرك عليه . فأخذ برقبتي ثم قال . . . (فذكره) . فقامَ القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرَكَ أن تسمعَ لعليّ وتُطيع !

والسياق لابن عساكر ؛ والزيادتان لابن جرير .

وكذلك رواه البيهقي في «دلائل النبوة» ؛ لكنه أسقط من الإسناد : عبدالغفار ابن القاسم ، وكأنه من تدليس ابن إسحاق . ساقه الحافظ ابن كثير (٣٤٨/٦ ـ ٣٤٩) من رواية البيهقي ، ثم من رواية ابن جرير ، وقال عقبها :

«تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم ؛ وهو متروك كذاب شيعي ، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث ، وضعفه الأئمة رحمهم الله» .

قلت : قد تابعه على بعض القصة والمتن : **عبدالله بن عبدالقدوس** عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن **عَبّاد بن عبدالله** عن علي بن أبي طالب به نحوه بلفظ :

فقال :

«أيُّكم يَقْضِي دَيْنِي ، ويكونُ خليفتي ووصيِّي مِنْ بَعدي؟» . . . وفيه :

فقلت : أنا يا رسول الله ! قال :

«أنت يا علي ! أنت يا علي !» .

أخرجه ابن عساكر (٢/٦٧/١٢) من طريق **محمد بن القاسم بن زكريا المُحَاربي** : نا **عَبَّاد بن يعقوب** : أنا **عبدالله بن عبدالقدوس** . . .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالرفض من هؤلاء الثلاثة :

فعبدالله بن عبدالقدوس ؛ قال الذهبي :

«كوفي رافضي ، نزل الريّ . روى عن الأعمش وغيره . قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة» .

وعباد رافضي أيضاً كما تقدم مراراً .

والمحاربي هذا ؛ قال الذهبي :

«تُكُلِّمَ فيه . وقيل : كان مؤمناً بالرَّجعة» .

لكن لم يتفرد به ، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن عيسى بن ميسرة الحارثي : حدثنا **عبدالله بن عبدالقدوس** به ؛ إلا أنه قال :

« . . ويكون خليفتي في أهلي» .

قلت : وهذا اللفظ هو الأشبه بالصواب ؛ فقد رواه **شَرِيكٌ** عن الأعمش عن المنهال به ، ولفظه :

«من يَضْمنُ عَنِّي دَيْنِي ومواعِيدي ، ويكونُ مَعِي في الجنة ، ويكون خليفَتي في أهلي؟!» .

أخرجه أحمد (١/١١١) ، وعنه الضياء المقدسي (٤٧٦ ـ بتحقيقي) ، والبزار (٢٤١٨) . وقال الهيثمي (٩/١١٣) :

«وإسناده جيد» !

كذا قال ! ورجاله ثقات ؛ غير **عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ** ؛ فإنه ضعيف .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ ؛ ولذلك لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له متابعة كما يأتي .

لكن له طريق أخرى بلفظ :

« . . فأيكم يُبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟!» .

أخرجه أحمد (١/١٥٩) من طريق أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي .

وأخرجه ابن عساكر (١/٦٧/١٢ ـ ٢) من طريق أحمد .

قلت : وإسناده جيد ؛ لولا جهالة في ربيعة بن ناجذ ؛ كما تقدم مراراً .

ورواه ابن جرير أيضاً في «التاريخ» (٢/٣٢١) .

ونقل السيوطي عنه أنه صححه ؛ كما في «كنز العمال» (٦/٣٩٦/٦٠٤٥) .

وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ :

وقال لِبَني عمِّهِ :

«أيُّكم يُواليني في الدنيا والآخرة؟» - قال : وعلي معه جالس - فأَبَوا . فقال علي : أنا أواليك في الدنيا والآخرة . قال :

«أنتَ وليي في الدنيا والآخرة» .

ليس فيه ذكْرٌ للخلافة مطلقاً .

أخرجه أحمد (١/٣٣٠ - ٣٣١) ، وعنه الحاكم (٣/١٣٢ - ١٣٤) ، والنسائي في «الخصائص» (ص٦ - ٧) في حديث طويل ؛ فيه عشر خصائص لعلي رضي الله عنه هذه إحداها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا ؛ على ضعفٍ في أحد رواته لا يقبل ما يتفرَّد به ، كما يشير إليه قول الهيثمي (٩/١٢٠) :

«ورجال أحمد رجال «الصحيح» ؛ غير أبي بَلْجٍ الفَزَارِيِّ ؛ وهو ثقة ، وفيه لين» .

قلت : فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث - وكذا في غيره مما لم نذكره هنا - إنما هي خلافة خاصة في أهله ﷺ وعشيرته .

وقد أحسن بيانَ ذلك الإمامُ ابن كثير ؛ فقال ـ عقب الطرق المتقدمة ـ :

«فهذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي رضي الله عنه ، ومعنى سؤاله ﷺ لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دَيْنَهُ ويَخْلُفوه في أهله ، يعني : إن قُتِلَ في سبيل الله ؛ كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يُقْتَل ، فلما أنزل الله تعالى : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ من ربِّكَ وإنْ لَمْ تَفعَلْ فَما بلَّغْتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ؛ فعند ذلك أَمِنَ . وكان أولاً يُحْرَسُ حتى نزلت هذه الآية : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ، ولم يكن أحد في بني هاشم ـ إذ ذاك ـ أشد إيماناً وإيقاناً وتصديقاً لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه ، ولهذا بدَرَهم إلى التزامِ ما طلب منهم رسول الله ﷺ ، ثم كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة على الصفا ، وإنذاره لبطون قريش عموماً وخصوصاً ؛ حتى سمّى من سمّى من أعمامه وعمّاته وبناته لينبِّهَ بالأدنى على الأعلى ؛ أي : إنما أنا نذير ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» .

(تنبيه) : اعلم أن الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص١٢٣ ـ ١٢٥) ـ قد دلَّس ـ كعادته ـ حول هذا الحديث تدليساتٍ فاحشة ؛ هي الكذب بعينه ! ثم تبعه على ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٧٣ ـ ١٧٥) ! وإليك البيان :

أولاً : زعم أن حديث الترجمة في :

«صحاح السنن المأثورة» ! فهذا كذب ؛ سواءً أراد به كتب الصحاح ، أو الأحاديث الصحاح ؛ فإن الحديث ليس في هذه ولا هذه ؛ كما رأيت .

ثانياً : عزا الحديث لجماعة من الأئمة ، منهم الإمام أحمد في المواضع الثلاثة المتقدمة من «المسند» ، والنسائي في «الخصائص» في الصفحة المشار إليها ،

و«مستدرك الحاكم» في الصفحة المتقدمة ، مُوهِماً أن هذه المصادر فيها الحديث بعينه ! بل صرَّح فقال (ص١٢٥) :

«إن حديث ابن عباس يتضمن هذا النص» !

وهذا زور وافتراء ؛ كما يظهر لك واضحاً من هذا التخريج . فالله المستعان .

ثالثاً : ذكر في الحاشية أن مسلماً رواه في «صحيحه» ! عامله الله بما يستحق !

ثم رأيته في (ص١٣٣) أوهم القارئ أنه أخرجه البخاري في كتابه !!

رابعاً : قال (ص١٢٧) :

«وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين» !!

وهذا كذب ظاهر ؛ فإن الذين صححوه ؛ إنما هو بغير لفظ الترجمة كما تقدم .

خامساً : ثم قال :

«وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح ، ودونك (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ؛ تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي عن علي مرفوعاً . وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم ، وكلهم من رجال الصحاح» !!

وذكر في الحاشية أن شريكاً احتج به مسلم في «صحيحهما» ! وكذلك قال في (ص٧٩) .

وأن عباد بن عبدالله الأسدي هو «عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ؛ احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ، سمع أسماء وعائشة . . .» !!

قلت : وفي هذا من الكذب ما لا يخفى على العارفين بتراجم الرجال ؛ وهاك البيان :

الأول : قوله بأن مسلماً احتج بشريك . . . وهو ابن عبدالله القاضي !

فإن مسلماً لم يحتج به ؛ وإنما روى له متابعة ؛ كما صرحوا بذلك في ترجمته ، منهم الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب» (٤/٢٨٤) ، والذهبي في «الميزان» (١/٤٤٦) ، وابن حجر العسقلاني في «التهذيب» (٥ /٩٩) وغيرهم . ثم هو ـ إلى ذلك ـ سيئ الحفظ كما تقدم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

والآخر : قوله : بأن عباد بن عبدالله الأسدي هو . . . ابن الزبير بن العوام القرشي !

فهذا مما لم يقله أحد قبله ، بل عباد بن عبدالله الأسدي ـ الراوي عن علي ـ : هو غير عباد بن عبدالله الأسدي الراوي عن أسماء وعائشة ؛ فإن الأول كوفي ، والآخر مدني . والأول ضعيف كما تقدم ؛ وهو صاحب هذا الحديث . وأما الآخر ؛ فهو الذي احتج به الشيخان ؛ ولا علاقة له بهذا الحديث ، ولم يذكروا في الرواة عنه المنهال بن عمرو ، وإنما ذكروا أنه روى عن الأول ؛ ولم يذكروا معه غيره .

ولقد كنت أودّ أن أقول : إن هاتين الأكذوبتين لم يتعمدهما الشيعي ، وإنما هما من أوهامه ؛ لولا أنني أخذت عليه كثيراً من الأكاذيب التي لا يمكن تأويلها ؛ كما تقدم مراراً .

ولم يقنع الشيعي بما افترى من أكاذيب ؛ حتى بنى عليها قوله ـ بكل جرأة وقلة حياء ـ :

«وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما ؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة ، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة ، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعة ؛ فكتموها وهم يعلمون ، وإن كثيراً من شيوخ أهل السنة - عفا الله عنهم - كانوا على هذه الوتيرة ، يكتمون كل ما كان من هذا القَبِيلِ» !!

هكذا قال - عامله الله بما يستحق - ! وهو في الواقع وصْفُهُ وَوَصْفُ إخوانه الشيعة ؛ فهم الذين يردّون النصوص الصحيحة ، ويحتجون بالأحاديث الواهية والموضوعة ، مع إيهام القراء أنها صحيحة عند أهل السنة ؛ وهي عندهم ضعيفة أو موضوعة .

وهل أدلُّ على ذلك من صنيع هذا الشيعي الذي فضحناه وكشفنا عنه عواره ؛ في تخريج أحاديث كتابه التي نادراً ما يكون فيها حديث صحيح؟! فإن وجد فلا حجة فيه مطلقاً على ما يزعمونه من النص على خلافة علي رضي الله عنه - برّأه الله مما يقولون فيه ، ويعزونه إليه من الأكاذيب والأباطيل - !

سادساً : ومن أكاذيبه وتلفيقاته : أنه ذكر (ص١٢٨) على لسان الشيخ سليم البشري أنه قال :

«راجعت الحديث في (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ، ونقَّبت عن رجال سنده ، فإذا هم ثقات أثبات حجج» !!

فهذا زور وكذب وافتراء على الشيخ البشري ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم يعلمون ما في سنده من الضعف الذي سبق بيانه .

سابعاً : ساق حديث ابن عباس الذين ذكرت طرفاً منه - شاهداً فيما سبق في أول هذا الحديث - من رواية الأئمة الثلاثة الذين ذكرنا هناك : أحمد والنسائي والحاكم ؛ فقال عطفاً عليهم :

«وغيرهم من أصحاب «السنن» ؛ بالطرق المجمع على صحتها عن عمرو بن ميمون . . .» !!

قلت : وفي هذا أكذوبتان أيضاً :

الأولى : قوله : «وغيرهم من أصحاب السنن» !! فإنه لم يروه أحد منهم ، بل ذلك من أكاذيبه أو تدليساته !

والأخرى : «بالطرق المجمع على صحتها» !! فإنه ليس له إلا طريق واحد عند الثلاثة المذكورين ؛ مدارها على يحيى بن حماد : ثنا أبو عوانة : ثنا **أبو بَلْجٍ** : ثنا عمرو بن ميمون .

وأكذوبة ثالثة ؛ وهي أن أبا بلج هذا ـ وإن كان ثقة على الأرجح ـ لكنه ليس مجمعاً على الاحتجاج به ؛ فقد ضعفه ابن معين . وقال البخاري :

«فيه نظر» . وقال ابن حبان :

«يخطئ» ! وقد أشار إلى ذلك قول الهيثمي المتقدم :

«وهو ثقة فيه لين» .

فقوله : «بالطرق المجمع على صحتها» ؛ مزدوج الكذب .

وثبوت حديث ابن عباس هذا وما في معناه ؛ لا ينفعه فيما هو في صدده من الاستدلال به على أن علياً هو الخليفة من بعده ﷺ ، كيف وليس فيه إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه :

«أنت وليي في الدنيا والآخرة» ! ونحوه قوله في الأحاديث الأخرى : « . . ويكون خليفتي في أهلي» كما هو ظاهر؟! بل في هذا الأخير إشارة لطيفة إلى أنه ليس

خليفته في أمته كلها ؛ فتنبّه ، ولا تغترّ بشقاشق الشيعي وأكاذيبه !

ثم إن في حديث ابن عباس هذا ، جملة تعمَّد الرافضي حذفها ؛ لأنها تخالف كفره بأبي بكر رضي الله عنه وفضائله ، وهي في هجرته مع النبي ﷺ ، ونصّها :

قال ابن عباس : فجاء أبو بكر وعلي نائم ، قال : وأبو بكر يحسب أنه نبي الله ، قال : فقال : يا نبيّ الله ! قال : فقال له علي : إن نبيَّ الله قد انطلق نحو بئر ميمون ؛ فأدركه . قال : فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار . . . إلخ الحديث .

فإذا كنت صادقاً في قولك : إن حديث ابن عباس هذا جاء بالطرق المجمع على صحتها ؛ فلماذا حذفت هذه الجملة التي تشهد لأبي بكر رضي الله عنه بأنه صاحب النبي ﷺ في الغار؟!

أفلا يصدق عليك أنك كالذين عناهم الله بقوله : ﴿أفتؤْمِنونَ بِبَعْضِ الكِتابِ وتَكْفُرونَ بِبَعْض﴾؟! ولِمَ لا؟! وقد كفرتم بما هو أصح منه ؛ وهو قوله ﷺ :

«يا أبا بكر ! ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟!» . رواه الشيخان ، وهو مخرج في «فقه السيرة» (١٧٣) ، وهو تفسير لقوله تعالى : ﴿إِذْ هُما في الغارِ إِذْ يَقولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعنا﴾ .

﴿فأينَ تَذْهَبُونَ﴾؟!

وقد يتساءل بعض الناس فيقول : إذا أنكرت الشيعة أحاديث السنة الصحيحة ؛ لمخالفتها ما هم عليه من الضلال والمعاداة لسلفنا الصالح - وفي مقدمتهم أبو بكر رضي الله عنه - ، فماذا يقولون في هذه الآية الصريحة في الثناء على أبي بكر؟ وهم - بطبيعة الحال - لا يستطيعون إنكارها ؛ لأنهم لو فعلوا لم يبق مجال لأحد في كفرهم؟

فأقول : موقفهم من الآية موقف كل الفرق الضالة من نصوص الكتاب المخالفة لأهوائهم ، وهو تحريف معانيها ؛ كما فعلت اليهود من قبل بالتوراة والإنجيل ! فهذا هو كبيرهم يقول في «منهاجه» (ص١٢٥) ـ جواباً عن الآية ـ :

«لا فضيلة له في الغار ؛ لجواز أن يستصحبه حذراً منه ؛ لئلا يظهر أمره . . .» !!

وقد ردّ عليه وبسط القول فيه جدّاً : شيخُ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج» (٢٣٩/٤ ـ ٢٧٣) ؛ فمن شاء زيادةَ عِلْمٍ وفائدة ؛ فليرجع إليه .

٤٩٣٣ ـ (يا أُمَّ سَلمةَ ! إنَّ علياً لَحْمُهُ مِنْ لَحْمِي ، ودَمُهُ مِنْ دَمِي ، وهوَ بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أَنَّهُ لا نبيَّ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣١) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٦٦/١٢) عن عبدالله بن دَاهِرِ بن يحيى الرازي قال : حدثني أبي عن الأعمش عن عَبَايَةَ الأَسَدِيّ عن ابن عباس عن النبي عليه السلام : أنه قال لأم سلمة . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة داهر هذا . وقال :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يتابع على حديثه» . ونحوه قول الذهبي :

«رافضي بغيض ، لا يتابع على بلاياه» .

قلت : وابنه شرٌّ منه . وفي ترجمته أخرج الحديثَ : ابنُ عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن عساكر أيضاً (٢/١٠٠/١٢) . وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له أحاديث أخرى ؛ صرّح الذهبي بإبطال بعضها ـ :

«وعامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو فيه متهم» . وقال أحمد :

«ليس بشيء» . وكذا قال يحيى . وزاد :

«وما يكتب حديثه إنسان فيه خير» !

(تنبيه) : أورد الحديثَ الشيعيُّ في «مراجعاته» (ص١٤١) في جملة أحاديث ثلاثة ؛ استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك :

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى . . .» ليس خاصّاً بمورده ، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها ؛ وهذا أحدها !

وذلك كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي ـ في استدلالاته ـ إنما يجري على قاعدة : «الغاية تبرِّر الوسيلة» ! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى النبي ﷺ ؛ ما دام أنه يحقق غرضه ؛ مهما كان واهياً .

ومن تدليساته : أنه إذا كان الحديث في كتاب من كتب السنَّة معزوّاً إلى مخرج من المؤلفين ؛ يكتفي بعزو الحديث إلى الكتاب الذي أخرج الحديث ، مع العناية التامة ببيان الجزء والصفحة ـ وذلك من تمام التضليل ـ ؛ ولا يذكر من خرَّجه من المؤلفين ؛ لأنه لو فعل لكان كالذين قال الله فيهم : ﴿يُخْرِبُونَ بُيوتَهُم بأَيْدِيهم﴾ !

فهذا الحديث ؛ عزاه الشيعي «للكنز» و«منتخبه» ، ولم يزد ، وهو فيهما معزو للعقيلي ! فأعرض الشيعي عن هذا العزو ؛ لأنه يدل على ضعف الحديث ، ذلك ؛ لأن المقصود به كتابه «الضعفاء» !

والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة ؛ علقه النسائي ـ وهو منكر ـ كما يأتي تحقيقه في الذي بعده بإذن الله تعالى .

٤٩٣٤ - (وأمـا أنتَ يا عليُّ ! فـأنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِنْ مـوسى ؛ إلا النُّبُوَّةَ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه ابن عساكر (١/١٠١/١٢) عن عبدالله بن شَبِيب : حدثني ابن أبي أُوَيْسٍ : حدثني محمد بن إسماعيل : حدثني عبدالرحمن بن أبي بكر عن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر عن أبيه قال :

لما قَدِمَتِ ابنةُ حمزةَ المدينة ؛ اختصم فيها علي وجعفر وزيد . فقال رسول الله ﷺ :

«قولوا ؛ أسمع» . فقال زيد : هي ابنة أخي وأنا أحق بها ، وقال علي : ابنة عمي وأنا جئت بها ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها عندي ، قال :

«خذها يا جعفر ! أنت أحقهم بها» . فقال رسول الله ﷺ :

«لأقضينَّ بينكم . أما أنت يا زيد ! فمولاي وأنا مولاك . وأما أنت يا جعفر ! فأشبهت خَلْقي وخُلُقي . وأما أنت يا علي . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالرحمن بن أبي بكر - وهو ابن أبي مليكة التيمي المدني - ؛ ضعفه جماعة . وقال أحمد ، والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

قلت : وهذا إن سلم من عبدالله بن شبيب ؛ فإنه واهٍ ؛ قال أبو أحمد الحاكم :

«ذاهب الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

واعلم أن هذه القصة صحيحة ثابتة في «صحيح البخاري» في مواطن - منها

(عمرة القضاء) - من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه ؛ لكن ليس فيه ذكر المنزلة ، وإنما هو بلفظ :

وقال لعلي : «أنت مني وأنا منك» .

وكذلك أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣٦ - ٣٧) ، والبيهقي في «السنن» (٥/٨) ، والترمذي أيضاً (٢٩٩/٢) ؛ إلا أنه لم يسق من القصة إلا قوله هذا لعلي رضي الله عنه ؛ ولكنه أشار إليها ؛ فقال :

«وفي الحديث قصة» .

أخرجوه كلهم من رواية عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به .

ولعبيدالله هذا إسناد آخر ؛ فإنه قال : أنبأ إسرائيل عن أبي إسحاق عن هُبَيْرَةَ ابن يَرِيمَ وهانئ بن هانئ عن علي قال :

لما خرجنا من مكة ؛ اتبعتنا ابنة حمزة . . . الحديث بتمامه ، وفيه :

وقال لي : «أنت مني وأنا منك» .

أخرجه الحاكم (١٢٠/٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وفيه نظر بيَّنته في «الإرواء» (٢١٩٠) .

وتابعه جمع عن إسرائيل به ؛ وقد خرجتهم في المصدر المذكور آنفاً .

وكل هؤلاء رووه بلفظ :

«أنت مني وأنا منك» .

وخالفهم القاسم بن يزيد الجَرْمِيُّ فقال : عن إسرائيل . . . بلفظ :

«أنت مني بمنزلة هارون ، وأنا منك» .

ذكره النسائي في «الخصائص» (ص١٤) معلَّقاً ؛ فقال : رواه القاسم بن يزيد المخزومي (كذا) عن إسرائيل به .

وتابعه زكريا بن أبي زائدة وغيره عن أبي إسحاق : وحدثني هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم به .

أخرجه البيهقي .

والخلاصة ؛ أن المحفوظ في هذه القصة إنما هو قوله ﷺ :

«أنت مني وأنا منك» ، وأن ذكر المنزلة فيه منكر ؛ لتفرد الجرمي به دون سائر الثقات من أصحاب إسرائيل ، مع عدم معرفتنا لحال الإسناد إليه ، ولتفرد عبدالرحمن بن أبي بكر به في حديث عبدالله بن جعفر . والله تعالى ولي التوفيق .

وقد رويت القصة بسياق آخر ، وفيه :

«وأما أنتَ يا علي ! فأَخي ، وأَبُو ولدي ، ومنِّي ، وإليَّ . . .» !

أخرجه الحاكم (٣/٢١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبدالله ابن قُسَيْطٍ ، عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه أسامة بن زيد . . . فذكر القصة . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وذلك من أوهامهما ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره ، ثم هو مدلس ؛ وقد عنعنه ، فأنى له الصحة؟!

٤٩٣٥ ـ (والذي بَعَثني بالحقِّ ! ما أخَّرْتُكَ إلا لِنَفْسي ، وأنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أنهُ لا نبيَّ بعدي ، وأنتَ أَخِي وَوارِثي . قالَ عليٌّ : وما أرِثُ مِنْكَ يا رسولَ الله؟! قال : ما وَرَّثَ الأنبياءُ مِنْ قَبْلي . قال : وما ورَّث الأنبياءُ من قبلكَ؟ قال : كتابَ ربِّهم وسُنَّةَ نَبِيِّهم . وأَنْتَ معي في قَصْري في الجنَّةِ ، مع فاطِمَةَ ابنَتي . وأنتَ أخِي ورَفِيقي . ثمَّ تَلا : ﴿إخْواناً على سُرُرٍ مُتَقابِلين﴾ : المتحابِّينَ في الله ؛ يَنْظرُ بَعْضُهم إلى بَعْضٍ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨٥) ، وابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق **عبدالمؤمن بن عَبَّادٍ** قال : يزيد بن مَعْنٍ عن عبدالله بن شُرَحْبِيلَ (زاد ابن عساكر : عن **رجل من قريش**) عن زيد بن أبي أوفى قال :

دخلتُ على رسول الله ﷺ مسجده ، فقال :

«أين فلان بن فلان؟» . فجعل ينظر في وجوه أصحابه . . . (فذكر الحديث في المؤاخاة ، وفيه) فقال علي : لقد ذهب رُوحِي وانقطع ظهري ، حين رأيتك فعلتَ بأصحابك ما فعلتَ غيري ؛ فإن كان هذا من سُخْطٍ عليَّ ؛ فلكَ العُتْبَى والكرامة ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالمؤمن هذا ؛ قال أبو حاتم (٦٦/١/٣) :

«ضعيف الحديث» . وقال البخاري (١١٧/٢/٣) :

«لا يتابع على حديثه» .

وذكره الساجي ، وابن الجارود في «الضعفاء» .

والرجل القرشي ؛ لم يُسَمَّ .

وعبدالله بن شرحبيل ـ وهو ابن حَسَنَةَ وهو القرشي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٨١/٢/٢ ـ ٨٢) :

«روى عن عثمان بن عفان ، وعبدالرحمن بن أزهر . روى عنه الزهري» .

وكذا في «التاريخ» للبخاري (١١٧/١/٣) ؛ إلا أنه زاد :

«وسعد بن إبراهيم» .

قلت : فقد روى عنه ثلاثة : الزهري وسعد بن إبراهيم ويزيد بن معن ـ الراوي عنه هذا الحديث ـ ؛ ولكني لم أجد ليزيد هذا ترجمة ! لكن قال الحافظ ـ في ترجمة زيد من «الإصابة» ـ :

«ولحديثه طرق عن عبدالله بن شرحبيل . وقال ابن السكن : روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصح . وقال البخاري : لا يعرف سماع بعضهم من بعض ، ولا يتابع عليه ، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبدالله بن أبي أوفى ، ولا يصح» .

والحديث من أحاديث الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٧ ، ١٤٨) ؛ التي ساقها مساق المسلَّمات كعادته ؛ لموافقته لهواه ! ولكنه غفل عن دلالته على ما فيه من الموافقة في قوله :

«ما ورَّثَتِ الأنبياء من قبلي : كتابَ ربِّهم وسنَّةَ نبيِّهم» ـ لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

«لا نورَث ، ما تَرَكْنا صَدَقةٌ» .

وهذا مما أنكرته الشيعة على الصدِّيق رضي الله عنه ، وطعنوا فيه ما شاء لهم هواهم وضلالهم ؛ لأنه لم يورِّث السيدة فاطمة رضي الله عنها ؛ عملاً بهذا الحديث المتفق عليه عنه ، وقد رواه جمع آخر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم مثل : عمر وعثمان وسعد وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف وعائشة وغيرهم ، فانظر المجلد الخامس من «الصحيحة» رقم (٢٠٣٨) ؛ الأمر الذي يدل على كذب الشيعة وجهلهم ، وفي مقدمتهم ابن المطهر الحلّي ، فقد زعم في «منهاجه» (ص ٣٥) :

أن أبا بكر انفرد بهذا الحديث !

ولقد أحسن الردَّ عليه وبسط القول فيه شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ جزاه الله خيراً ـ في «منهاج السنة» في ثمان صفحات كبار (١٥٧/٢ ـ ١٦٥) ، فليراجعه من أحب أن يزداد معرفة بحقيقة ما عليه الشيعة من أكاذيب وضلالات .

ومن ذلك : أنني رأيت الكُلينِيَّ في كتابه «الكافي» ـ الذي يعتبره الشيعة كـ«صحيح البخاري» عندنا ـ روى فيه بإسناده (٣٢/١) عن أبي عبدالله (هو جعفر ابن محمد الصادق رحمه الله) قال :

«إن العلماء ورثة الأنبياء ؛ لم يورِّثوا درهماً ولا ديناراً ؛ وإنما ورَّثوا أحاديثهم ، فمن أخذ بشيء منها ؛ فقد أخذ حظّاً وافراً» .

فهذا يؤيد حديث الصدِّيق الأكبر رضي الله عنه ، ويؤكِّد ما تقدم من تحاملهم عليه .

وحديث أبي عبدالله الصادق : هو عندنا مرفوع في «صحيح ابن حبان» وغيره ؛ في آخر حديث ؛ أوله :

«من سلك طريقاً يطلب فيه علماً . . .» ؛ انظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٩٧) .

وقد رواه الكليني في مكان آخر (٣٤/١) عن أبي عبدالله مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

٤٩٣٦ - (قُمْ ؛ فَما صَلَحْتَ أنْ تَكُونَ إلا أبا تُراب ، أَغَضِبْتَ عَلَيَّ حينَ آخَيْتُ بينَ المهاجرينَ والأَنصارِ ؛ ولمْ أُواخِ بَيْنَكَ وبينَ أحدٍ منْهم؟! أما تَرْضَى أنْ تكونَ منِّي بمنزلةِ هارونَ منْ مُوسى ؛ إلا أنَّهُ ليس بَعْدي نَبِيٌّ؟! ألا مَنْ أَحَبَّكَ حُفَّ بالأَمْنِ والإيمانِ ، ومنْ أَبْغَضكَ أماتَهُ اللهُ ميتةً جاهليَّةً ، وحُوسِبَ بِعَملِه في الإسْلام) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٠٩/١ - ٢) : حدثنا محمود ابن محمد المَرْوَزِيُّ : نا حامد بن آدم المروزي : نا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال :

لما آخَى النبي ﷺ بين أصحابه المهاجرين والأنصار ؛ فلَم يُؤاخِ بينَ علي بن أبي طالب وبينَ أحدٍ منهم ؛ خرج عليّ رضي الله عنه مُغْضَباً ؛ حتى أتى جدولاً من الأرض فتوسّد ذراعه ، فنسف عليه الريح ، فطلبه النبي ﷺ حتى وجده ، فوكزه برجله فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حامد هذا ؛ قال الذهبي :

«كذبه الجوزجاني وابن عدي . وعدَّه أحمد بن علي السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١١١/٩) . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه حامد بن آدم المروزي ؛ وهو كذاب» .

قلت : وأما الشيعي ؛ فأورده (١٤٣) محتجّاً به ؛ كعادته في الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة !

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى دون قوله :

«أما ترضى . . . .» إلخ : أخرجه ابن عساكر (١/٦٠/١٢) من طريق **حَفْصِ ابن جُمَيْعٍ** : حدثني سِمَاك بن حرب قال :

قلت لجابر : إن هؤلاء القوم يدعونني إلى شتم عليّ . قال : وما عَسَيت أن تشتمه به؟! قال : أكنيه بأبي تراب . قال : فوالله ، ما كانت لعليّ كنيةٌ أحبَّ إليه من أبي تراب ؛ إن النبي ﷺ آخى بين الناس ، ولم يُؤاخِ بينه وبين أَحَدٍ ، فخرج مغضباً . . . الحديث .

لكن حفص بن جميع ضعيف . وقال الساجي :

«يحدِّث عن سماك بأحاديث مناكير ، وفيه ضعف» .

٤٩٣٧ ـ (يا عَليُّ ! إنَّهُ يَحِلُّ لكَ في المسجدِ ما يَحِلُّ لِي . يا عليُّ ! ألا تَرْضَى أن تكونَ منّي بمنزلةِ هارونَ منْ مُوسَى ؛ إلا النُبوَّةَ؟! والذي نَفْسي بيدهِ ! إنَّكَ لَتَذودَنَّ عنْ حَوْضِي يومَ القيامَةِ رجالاً ، كَما يُذادُ البَعيرُ الضالُّ عنِ الماءِ ، بعصاً مَعكَ مِنَ العَوْسَجِ ، كأنِّي أَنْظرُ إلَى مَقامِكَ مِنْ حَوْضِي) .

منكر جداً . أخرجه ابن عساكر (٩٣/١٢) عن حَرَامِ بن عثمان عن

عبدالرحمن ومحمد ابني جابر بن عبدالله عن أبيهما جابر بن عبدالله الأنصاري قال :

جاءنا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعين في المسجد ، وفي يده عَسِيبٌ رَطْبٌ ، فضرَبَنا وقالَ :

«أترقُدون في المسجد؟! إنه لا يَرْقدُ فيه أحد» . فأجفَلْنا ، وأجْفَلَ معنا عليّ بن أبي طالب ! فقال رسول الله ﷺ :

«تعالَ يا علي ! إنه . . .» الحديث .

قلت : وهذا آفته حرام هذا ؛ قال الشافعي ، وابن معين :

«الحديث عن حَرَامٍ حَرَامٌ» . وقال ابن حبان :

«كان غالياً في التشيُّع ، يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل» . وطوَّلَ ابن عدي في «الكامل» (١١٠/١ ـ ٢/١١١) ترجمته ، وقال في آخرها :

«وعامة أحاديثه مناكير» . وساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ هذا أحدها ؛ وقال :

«وهذا حديث منكر جداً» .

(**تنبيه**) : هذا الحديث ؛ أورده الشيعي في «المراجعات»(ص١٤٤) دون عزو لأحد أو تخريج ؛ خلافاً لعادته ؛ إلا قوله في الحاشية :

«كما في الباب ١٧ من ينابيع المودَّة» !

وهذا من كتب الشيعة !

٤٩٣٨ - (يا عَليُّ ! أنتَ أولُ المؤمنينَ إيماناً ، وأولُ المسلمينَ إسْلاماً ، وأنتَ مِنِّي بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى) .

منكر . أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق٤٩/٢) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١٠٠ - ٢) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري - وصي المأمون - : حدثني **أمير المؤمنين المأمون** : حدثني **أمير المؤمنين الرشيد** : حدثني **أمير المؤمنين المنصور** عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عباس قال :

سمعت عمر بن الخطاب ؛ وعنده جماعة ، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام ، فقال عمر :

أمَّا عليٌّ ؛ فسمعت رسول الله ﷺ يقول فيه ثلاث خصال ؛ لوددت أن لي واحدة منهن ، فكان إليَّ أحبَّ مما طلعت عليه الشمس :

كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة ؛ إذ ضرب النبي ﷺ بيده على منكب عليّ فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين والد المنصور - واسمه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس - وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، من الملوك العباسيين ؛ لا يعرف حالهم في الرواية ، مع ما عرف عن المأمون - واسمه عبدالله - من التجهُّم ، والمناداة بخلق القرآن ، وامتحان العلماء وتعذيبهم به .

ثم إن الظاهر أن في الإسناد سقطاً بين الرشيد - واسمه هارون - وبين المنصور - واسمه عبدالله - ؛ فإن الرشيد يرويه عن أبيه محمد المهدي عن أبيه المنصور . والله أعلم .

ثم إن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق ، ولكنها مستنكرة في هذا السياق ؛ لأن المعروف أن النبي ﷺ قالها حينما خرج إلى تبوك !

٤٩٣٩ - (باتَ عليٌّ ليلةَ خَرجَ رسولُ الله ﷺ إلى المُشْركينَ ، على فراشِه ؛ لِيُعمِّيَ على قُريْشٍ . وفيهِ نَزَلتِ الآية : ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١/٧٣/١٢) من طريق **عبدالنور بن عبدالله** عن محمد بن المغيرة القرشي عن إبراهيم بن عبدالله بن مَعْبَدٍ عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالنور هذا ؛ قال العقيلي (ص٢٦٧) :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يقيم الحديث ، وليس من أهله» .

ثم ساق له حديثاً في زواج فاطمة من علي ؛ وقال :

«الحديث بطوله لا أصل له ، وضعه عبدالنور» . وقال الذهبي فيه :

«كذاب» . ثم ساق الحديث وكلام العقيلي فيه وفي راويه هذا الكذاب .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر (١/٩٠/١٢) بطوله .

ثم روى ابن عساكر من طريق عَبَّاد بن ثابت : حدثني **سليمان بن قَرْمٍ** : حدثني **عبدالرحمن بن ميمون أبو عبدالله** : حدثني **أبي** عن عبدالله بن عباس به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ميمون هذا هو أبو عبدالله البصري الكِنْدِيُّ ؛

ويقال : القُرَشِيُّ ، مولى سمرة ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» . وقد قال فيه أحمد : «أحاديثه مناكير» .

وابنه عبدالرحمن ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . وقال الحافظ : «مقبول» .

وسليمان بن قرم سيئ الحفظ يتشيَّع .

والمعروف عن ابن عباس : ما رواه أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عنه قال : شرى عليٌّ نفسه ، ولبس ثوب النبي ﷺ ، ثم نام مكانه . . . الحديث . أخرجه الحاكم (٣/٤) وغيره ، وسبق الكلام عليه تحت الحديث (٤٩٣٢) .

وهذا إخبار من ابن عباس أن عليّاً رضي الله عنه شرى نفسه ، وليس فيه أن الآية نزلت في شأنه ؛ فالفرق بينهما واضح .

فاستدلال الشيعي في «مراجعاته» (ص٤٥) بحديث الحاكم هذا على أن الآية نزلت فيه ؛ لا يخفى ما فيه ؛ لا سيَّما والمعروف في كتب التفسير أنها نزلت في صهيب رضي الله عنه !

راجع الآية في «تفسير ابن كثير» وغيره .

٤٩٤٠ - (اسْكُني ؛ فقدْ أَنْكَحْتُكِ أَحبَّ أَهْلِ بَيْتي إليَّ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٥٩) ، وابن عساكر (١٢/٩١/١) من طريقين عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن أسماء بنت عُمَيْسٍ قالت :

كنت في زِفافِ فاطمة بنت رسول الله ﷺ . فلما أصبحنا ؛ جاء النبي ﷺ إلى الباب فقال :

«يا أم أيمن ! ادعي لي أخي» . فقالت : هو أخوك وتُنْكِحُهُ؟! قال :

«نعم ؛ يا أم أيمن !» . فجاء علي ، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء ، ودعا له ، ثم قال :

«ادعي لي فاطمة» . فجاءت تعثر من الحياء . فقال لها رسول الله ﷺ . . . (فذكره) . قالت : ونضح النبي عليها من الماء ، ثم رجع رسول الله ﷺ ، فرأى سَوَاداً بين يديه . فقال :

«من هذا؟» . فقلت : أنا أسماء . قال :

«أسماء بنت عميس؟» . قلت : نعم . قال : «جئتِ في زفاف ابنة رسول الله ﷺ ؟» . قلت : نعم . فدعا لي .

قلت : سكت عنه الحاكم ولم يصححه ـ على خلاف عادته ـ ، ولعل ذلك للخطأ الذي في متنه ! وبيَّنه الذهبي بقوله :

«الحديث غلط ؛ لأن أسماء كانت ـ ليلةَ زفاف فاطمة ـ بالحبشة» .

قلت : ولا أجد في إسناده علَّة ظاهرة ؛ فإن رجاله ثقات ؛ إلا أن يكون الانقطاع بين أبي يزيد المدني وأسماء ؛ فقد قال في إسناد ابن عساكر :

إن أسماء بنت عميس قالت . . . وهذا صورته صورة الإرسال . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد الشيعي الحديث في «مراجعاته» (ص١٤٧) من رواية الحاكم في الموضع الذي نقلته عنه ؛ ثم قال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» مسلِّماً بصحته» !

وهذا كذب مكشوف على الذهبي ؛ لأنه وصف الحديث بأنه غلط كما

رأيته ، فكيف يقال : إنه سلَّم بصحته؟!

ولكن مثل هذا الكذب ليس غريباً عن هذا الشيعي ؛ فطالما كشفنا عن أكاذيب أخرى له هي أوضح وأفضح من هذه ؛ فراجع على سبيل المثال الحديث (٤٩٣١) ؛ تجد تحته عدة أكاذيب له ، والعياذ بالله تعالى !!

٤٩٤١ - (أنتَ أَخِي وصاحِبي)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالبر - في ترجمة عليّ من «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) - من طريق حَجَّاج عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين الحكم - وهو ابن عُتَيْبَةَ الكِنْدِيُّ مولاهم - وبين مِقْسَمٍ ؛ فإنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ؛ ليس منها هذا .

والأخرى : عنعنة الحجاج - وهو ابن أرطاة - ؛ فإنه مدلس .

وقد وجدتُ له متابعاً ؛ لكن الإسناد إليه ضعيف .

أخرجه ابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق محمد بن عبدالله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن شعبة عن الحكم به .

قلت : وعبدالله بن أبي جعفر الرازي ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وقد روي الحديث بإسناد موضوع بزيادة فيه ؛ يأتي بعد حديث .

---

(١) قاله ﷺ لعلي رضي الله عنه ؛ كما سيأتي برقم (٤٩٤٣) . (الناشر) .

٤٩٤٢ - (بِشارَةٌ أَتَتْني منْ عِنْدِ رَبِّي ؛ إنَّ اللهَ لما أَرادَ أنْ يُزَوِّجَ عليّاً فاطِمَةَ ؛ أمَرَ مَلَكاً أنْ يَهُزَّ شَجرةَ طُوبَى ، فَهزَّها ، فنَثَرتْ رِقاقاً - يَعْني : صِكاكاً - ، وأَنْشأَ اللهُ مَلائِكَةً التَقَطُوها ، فإذا كانَتِ القِيامَةُ ثارَتِ الملائِكَةُ في الخَلْقِ ، فلا يَرَوْنَ مُحِبّاً لنَا - أهلَ البَيْتِ - مَحْضاً ؛ إلا دَفَعُوا إليهِ مِنْها كِتاباً : براءة لَهُ مِنَ النّارِ ؛ مِنْ أَخِي وابْنِ عَمِّي وابْنَتي ، فكاك رِقابِ رجالٍ ونساءٍ منْ أُمَّتي مِنَ النَّارِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢١٠/٤) من طريق عمر بن محمد بن إبراهيم البَجَلِيِّ : حدثنا أبو علي أحمد بن صَدَقَةَ البَيِّع : حدثنا عبدالله بن داود بن قَبيصَةَ الأنصاري : حدثنا موسى بن عُلَيٍّ : حدثنا قَنْبَرُ بن أحمد بن قَنْبَرٍ مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن كعب بن نَوْفَلٍ عن بلال بن حمامة قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ذاتَ يوم ضاحكاً مستبشراً . فقام إليه عبدالرحمن ابن عوف فقال : ما أضحكك يا رسول الله؟! قال . . . فذكره . وقال :

«رجاله - ما بين بلال وعمر بن محمد - ؛ كلهم مجهولون» .

قلت : ساقه في ترجمة أحمد بن صدقة هذا . وقال فيه الذهبي :

«تُكُلِّم فيه ، ولا أعرفه» .

وزاد عليه الحافظ ؛ فساق إسناده بهذا الحديث ؛ إلا أنه لم يسق لفظه ، فقال :

«فذكر حديثاً ركيك اللفظ في تزويج عليٍّ من فاطمة» .

وذكره في ترجمة بلال بن حمامة - من القسم الرابع من «الإصابة» - وقال :

«فرّق أبو موسى بينه وبين بلال المؤذن . والحديث واهٍ جداً ، ولو ثبت لكان هو بلال بن رباح المؤذن» .

وقال الذهبي في ترجمة قنبر مولى علي :

«لم يثبت حديثه . قال الأزدي : يقال : كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي؟! قلت : قلَّ ما روى» .

قلت : ولا أدري لِمَ لَمْ يُصرِّح الحافظ بوضع الحديث؟! فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ! وقد أوردوا مثله ـ بل دونه ـ في الموضوعات ؛ فانظر الحديث (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) من «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» .

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص١٤٦) لأبي بكر الخوارزمي ـ نقلاً عن «الصواعق» ، وكفى !!

٤٩٤٣ ـ (يا عَليُّ ! أَنْتَ أَخي ، وصَاحِبي ، ورَفِيقي في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٦٨/١٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن عثمان بن عبدالرحمن : حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو القُرَشِيُّ الوَقَّاصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه ابن معين» .

قلت : وقال صالح بن محمد الحافظ :

«كان يضع الحديث» .

قلت : وقد روي بإسناد آخر خير من هذا ؛ دون الزيادة في آخره ، وقد مضى قبل حديث .

٤٩٤٤ ـ (أَلا أُرضِيكَ يا عليُّ؟ قالَ : بلَى يا رَسُولَ الله ! قال : أَنتَ أَخِي وَوَزِيري ؛ تَقْضِي دَيْنِي ، وتُنْجزُ مَوْعدي ، وتُبرِئُ ذِمَّتي . فَمنْ أحبَّكَ في حياة منِّي ؛ فقدْ قَضَى نَحْبَه . ومنْ أحبَّكَ في حياةٍ منْكَ بَعْدي ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأَمْنِ والإيمان . ومنْ أَحبَّكَ بَعْدي ولمْ يَرَكَ ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأمْنِ والإيمانِ ، وأَمَّنهُ يومَ الفَزَعِ الأَكْبرِ . ومنْ ماتَ وهُوَ يُبْغضُكَ يا عليُّ ؛ ماتَ مِيتةً جاهليَّة ، يُحاسِبهُ اللهُ بما عَمِلَ في الإسْلامِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٥/٢) : حدثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة : نا محمد بن يزيد ـ هو أبو هشام الرفاعي ـ : نا عبدالله ابن محمد الطُّهَوِيُّ عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال :

بينما أنا مع النبي ﷺ في ظلٍّ بالمدينة ، وهو يطلب عليّاً رضي الله عنه ؛ إذِ انتهينا إلى حائط ، فنظرنا فيه ، فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض وقد اغبرَّ . فقال :

«لا ألومُ الناسَ ، يكنونك أبا تراب» .

فلقد رأيت عليّاً تغير وجهه ، واشتد ذلك عليه ! فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون مجاهد ضعفاء ـ على خلاف في ابن أبي شيبة ـ .

غير عبدالله بن محمد الطهوي ؛ فلم أجد له ترجمة .

وقصَّر الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٩/١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه» !

ثم ذكره من حديث علي نحوه . وقال :

«رواه أبو يعلى ، وفيه زكريا **الأصبهاني** ، وهو ضعيف» !

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى ؛ فتبيَّن أن في «المجمع» خطأ :

فقد أخرجه ابن عساكر (٢/٧٩/١٢) من طريق أبي يعلى - وهذا في «مسنده» (١/٤٠٢/٢٦٨) - : نا **سُوَيْدُ بن سَعِيد** : نا **زكريا بن عبدالله بن يزيد الصُّهْبَانِيُّ** عن **عبدالمؤمن** عن **أبي المغيرة** عن علي . . .

فهو الصُّهباني ؛ وليس الأصبهاني .

وعلى الصواب وقع في «الميزان» و«اللسان» . وقالا :

«قال الأزدي : منكر الحديث» .

لكن من فوقه لم أعرفهما .

وسويد بن سعيد ؛ كان عمي ، فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه .

وأخرج ابن عساكر (١/٧٠/١٢) من طريق الخطيب بسنده عن **أبي يحيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم** عن **مُطَيْر أبي خالد** عن أنس بن مالك قال :

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله ﷺ ؛ أَمَرنا عليّ بن أبي طالب أو سلمان الفارسي أو ثابت بن معاذ الأنصاري ؛ لأنهم كانوا أجرأ أصحابه على سؤاله . فلما نزلت : ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ﴾ ، وعلمنا أن رسول الله ﷺ نُعِيَتْ إليه نفسه ؛

قلنا لسلمان : سَلْ رسول الله ﷺ : من نُسْنِدُ إليه أمورنا ويكون مفزعنا ، ومن أحب الناس إليه؟ فلقيه فسأله ، فأعرض عنه . ثم سأله ، فأعرض عنه . فخشيَ سلمان أن يكون رسول الله ﷺ قد مَقَتَهُ ووجد عليه . فلما كان بَعْدُ لقيه ؛ قال :

«يا سلمان ! يا عبدالله ! ألا أحدِّثك عما كنت تسألني؟ فقال : يا رسول الله ! إني خشيت أن تكون قد مَقَتَّني ووجدتَ عليَّ ! قال :

«كلا يا سلمان ! إن أخي ، ووزيري ، وخليفتي في أهلِ بيتي ، وخير من تركت بعدي - يقضي ديني ، وينجز موعدي - : علي بن أبي طالب» . وقال الخطيب :

«مطير هذا مجهول» .

قلت : بل هو معروف ، ولكن بالضعف ؛ وهو مطير بن أبي خالد ، ترجمه ابن أبي حاتم (٣٩٤/١/٤) برواية جمع عنه ؛ منهم ابنه موسى بن مطير . ثم روى عن أبي زرعة أنه قال فيه :

«ضعيف الحديث» . وعن أبيه :

«متروك الحديث» .

ووقع في «الميزان» و«اللسان» : (مطهر بن أبي خالد) !

والظاهر أنه تحريف من بعض النساخ أو الطابعين . ويؤيده أن الحافظ قال :

«قلت : وهو والد موسى بن مطين (كذا) الآتي ذكره» .

قلت : ووالد موسى : هو (مطير) ، وليس (مطهراً) ، ولا (مطيناً) !

وعلى الصواب ذكره الحافظ في المكان الذي أشار إليه .

ووقع في سند الحديث : (مطير أبي خالد) ! فإن لم يكن سقط من الأصل لفظة (ابن) ؛ فأبو خالد هو كنية مطير أيضاً كأبيه . والله أعلم .

ثم إن أبا يحيى التيمي - إسماعيل بن إبراهيم - ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

وهذا الحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١١٣/٩) من حديث سلمان نفسه نحوه بلفظ :

«فإن وصيِّي ، وموضع سرِّي ، وخير من أترك بعدي . . .» والباقي مثله . وقال :

«رواه الطبراني ، وفي إسناده **ناصح بن عبدالله** ، وهو متروك» .

(تنبيه) : أورد الشيعي حديث الطبراني هذا ، وأتبعه بقوله (ص٢٢٥) :

«وهذا نصٌّ في كونه الوصيّ ، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي ، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفى على أولي الألباب» !

وأقول : أولو الألباب يقولون : أَثْبتِ العَرْش ثم انْقُش ! فالحديث ضعيف جدّاً ، بل هو موضوع ؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه :

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ؛ كما في «البخاري» وغيره .

ولكن الشيعي وأصحابه يكابِرُونَ ويَجْحَدون !!

ثم رأيت الحديث هذا ؛ قد أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١٨٥/١) من طريق **جعفر بن أحمد** عن **مطر** عن أنس وقال :

«مطر متروك . وجعفر تكلَّموا فيه» .

ثم أورده من طريق أخرى عن أنس ؛ وحكم بوضعها .

وأورده من حديث سلمان أيضاً من طريق أخرى عنه ؛ وأعلَّه بقوله :

«قال عبدالغني بن سعيد : رواته مجهولون وضعفاء . وإسماعيل بن زياد متروك» .

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨) من طريق قيس بن مِينَاء عن سلمان به مختصراً ؛ بلفظ :

«وصيِّي علي بن أبي طالب» .

أورده في ترجمة قيس هذا . وقال :

«كوفي لا يتابع على حديثه ، وكان له مذهب سوء» .

وساق له الذهبي هذا الحديث . وقال :

«كذب» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» ، والسيوطي في «اللآلئ» (١/١٨٥ ـ ١٨٦) .

وقد روي حديث الوصية ـ بأتمَّ من هذا ـ من حديث بريدة ، وسيأتي برقم (٤٩٦٢) .

(تنبيه آخر) : حديث علي المتقدم من رواية أبي يعلى ـ التي فيها تلك العلل التي تستوجب أنه شديد الضعف ـ ؛ قد ذكره في «كنز العمال» (٦/٤٠٤/٦١٢٧) من رواية أبي يعلى ، وقال :

«قال البوصيري : رواته ثقات» !

وهو خطأ ظاهر ؛ إما من البوصيري أو عليه !

وقد استغلَّه الشيعي (ص٢٣١) ؛ فاعتمده !

٤٩٤٥ ـ (ادْعُوا لي أَخِي . يَعْني : عَليّاً . قالَهُ في مَرضِ مَوته ﷺ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢٦٣/٢ ـ بيروت) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ في مرضه . . . فذكره . قال :

فدعي له علي ، فقال : «ادْنُ منِّي» . فدنوتُ منه ، فاستندَ إليَّ ، فلم يَزَلْ مُستنداً إليَّ ، وإنه ليكلِّمُني حتى إن بعض ريقِ النبي ﷺ لَيُصيبني . ثم نُزِلَ برسول الله ﷺ ، وثَقُلَ في حِجْري ، فَصِحْتُ : يا عباس ! أدركني فإني هالك ! فجاء العباس ، فكان جُهْدُهما جميعاً أن أضجعاه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب ؛ كما تقدم مراراً .

وعبدالله بن محمد بن عمر العلوي مقبول ؛ كما في «التقريب» .

وأما أبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ؛ فثقة .

لكن روايته عن جده مرسلة ؛ كما قال الحافظ . وقال في «الفتح» (١٠٧/٨) :

«فيه انقطاع ؛ مع الواقدي ، وهو متروك ، وعبدالله فيه لين» .

واكتفى الشيعي في هذا الحديث ـ كعادته ـ بعزوه لابن سعد ؛ وكفى !!

وروي من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ وهو في بيتها لما حضرهُ الموت ـ :

«ادعوا لي حبيبي» . فدعوت له أبا بكر . فنظر إليه ، ثم وضع رأسه . ثم قال :

«ادعوا لي حبيبي» . فدعوا له عمر . فلما نظر إليه ، وضع رأسه .

ثم قال : «ادعوا لي حبيبي» . فقلت : ويلكم ادعوا لي علي بن أبي طالب ، فوالله ما يريدُ غيره . فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه ، ثم أدخله فيه ، فلم يزل يحتضنه حتى قُبِضَ ويده عليه .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٦٣/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن إسماعيل ابن أبان : نا **عبدالله بن مسلم المُلائي** عن **أبيه** عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة . . . وقال :

«قال الدارقطني : تفرد به مسلم ؛ وهو غريب من حديث ابنه . تفرد به إسماعيل» .

قلت : وهو ابن أبان الوراق ؛ وهو ثقة ، وليس هو **الغنوي** المتهم بالكذب .

لكن عبدالله بن مسلم الملائي ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن أبيه ، وهو غير **عبدالله بن مسلم المكي الضعيف** .

وأما أبوه مسلم الملائي ـ وهو ابن كَيْسَان الأعور ـ ؛ فهو متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

قلت : وهذا من أكاذيبه ـ أو على الأقل : من أوهامه الفاحشة ـ ؛ فقد خالفه عبدالله بن عون الثقة الثبت ؛ رواه عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال :

ذكروا عند عائشة أن عليّاً كان وصيّاً ! فقالت : متى أَوْصَى إليه؟! فقد كنتُ مُسْنِدَتُهُ إلى صَدْري ـ أو قالت : حجْري ـ ، فَدَعا بالطَّسْتِ ، فلقد انخنث في حجري وما شَعَرتُ أنه مات ، فمتى أوصى إليه؟!

أخرجه البخاري (١٨٥/٢) ، ومسلم (٧٥/٥) ، وأحمد (٣٢/٦) .

قلت : فهذا يبطل حديث مسلم الملائي ، وكذلك حديث الواقدي ؛ إلا أن هذا ليس فيه التصريح بأنه ﷺ مات وهو مستند إلى علي رضي الله عنه .

وأما رواية الشيعي هذا الحديث بلفظ :

«فقال : «ادنُ منِّي» ، فدنا منه إليه ، فلم يزل كذلك وهو يُكَلِّمه حتى فاضت نفسه الزكية» ! فقوله :

«حتى فاضت نفسه الزكية» ! من زياداته ودسائسه لتأييد مذهبه ! نسأل الله السلامة !

ونحو حديث الواقدي : ما روته أم موسى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

والذي أحلفُ به ! إن كان عليٌّ لأقربَ الناس عهداً برسول الله ﷺ ، عُدْنا رسول الله ﷺ غداةً وهو يقول : «جاء علي؟ جاء علي؟» (مراراً) . فقالت فاطمة : كأنك بعثته في حاجة . قالت : فجاء بَعْدُ . قالت أم سلمة : فظننت أن له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت ، فقعدنا عند الباب ؛ وكنت من أدناهم إلى الباب ، فأكبَّ عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يسارّه ويناجيه ، ثم قُبِضَ رسول الله ﷺ من يومِهِ ذلك ، فكان عليّ أقربَ الناس عهداً .

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٢٨ ـ ٢٩) ، والحاكم (١٣٨/٣ ـ ١٣٩) ، وأحمد ، وابنه (٣٠٠/٦) ، وابن عساكر من طريق مغيرة عن أم موسى . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أم موسى هذه ، لم تثبت عدالتها وضبطها . وقد أوردها الذهبي نفسه في «فصل النسوة المجهولات» من «الميزان» ، وقال فيها :

«تفرد عنها مغيرة بن مِقْسَمٍ . قال الدارقطني : يُخَرَّجُ حديثها اعتباراً» .

ولذلك لم يوثِّقها الحافظ في «التقريب» بل قال فيها :

«مقبولة» . يعني : عند المتابعة .

وأما قول الهيثمي (١١٢/٩) - بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني - :

«ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير أم موسى ، وهي ثقة» !

أقول : فهذا من تساهله ؛ لأن عمدته في مثل هذا التوثيق إنما هو ابن حبان[1] ، وهو مشهور بالتساهل في التوثيق ، كما ذكرناه مراراً .

والآخر : أن المغيرة - وهو ابن مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ - وإن كان ثقة متقناً ؛ إلا أنه كان يدلِّس ؛ كما قال الحافظ ، وقد عنعنه .

فهذا لو صحَّ عن أم سلمة ؛ لأمكن التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح ؛ بحمل قول أم سلمة : (الناس) على الرجال ؛ فلا ينافي ذلك أن يخرج علي بعد مناجاة الرسول ﷺ إيّاه ، وأن تتولى أمره عائشة رضي الله عنها ، ويموت ﷺ وهي مسندته إلى صدرها ؛ وهذا ظاهر جدّاً .

وفي الباب حديث آخر أنكر من هذا ، سيأتي برقم (٦٦٢٧) .

---

(١) انظر «الصحيحة» (٥٧٢/٦) . (الناشر) .

٤٩٤٦ ـ (أَوْحَى اللهُ عزَّ وجَلَّ ـ ليلةَ المَبيتِ علَى الفِراشِ ـ إلى جِبْرائيلَ وميكائِيلَ : إنِّي آخَيْتُ بَيْنَكُما ، وجَعلتُ عُمُرَ أحدِكما أطولَ من عُمُرِ الآخَرِ ، فأيُّكُما يُؤْثِرُ صاحِبَهُ بالحياةِ؟! فاختارَ كِلاهما الحياةَ . فأَوْحَى اللهُ إليهما : أَلا كُنْتُما مِثْلَ عليِّ بن أبي طالب ! آخَيْتُ بينَهُ وبينَ مُحمَّدٍ ﷺ ، فباتَ علَى فِراشِهِ لِيَفْدِيَهُ بِنَفْسِهِ ويُؤْثِرَهُ بالحياةِ !! اهبِطا إلى الأرضِ فاحْفَظاهُ مِنْ عَدُوِّه . فَنَزلا ، فكانَ جبريلُ عندَ رأسِهِ ، وميكائيلُ عندَ رِجْلَيهِ ، وجبرائيلُ يُنادي : بخ بخ ! مَنْ مثلُكَ يا ابنَ أبي طالب؟! يُباهي الله بكَ الملائكَةَ ! وأنزلَ اللهُ تَعالى في ذلك : ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) . الحديث .

موضوع . قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) :

«أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم» . وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة (ص١٨٩) من الجزء الثاني من «تفسيره الكبير» مختصراً» !!

وأقول :

أولاً : إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بيِّنة ؛ لا تخفى على أحد أوتي فهماً وبصيرة ، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إيّاه في «تفسيره» ؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي !

وثانياً : فإن قوله : «أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم . . .» ! تعبير يدلُّ على جهله بهذا العلم ؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير

أصحاب «المسانيد» ! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل ؛ وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة» ، وكذلك أصحاب «المسانيد» - عندنا معشر أهل السنة - مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة ؛ فهي أرفع من أن تسوَّد بمثلِ هذا الحديث البيِّن بطلانه ! فالله المستعان .

٤٩٤٧ - (أَنا عبدُالله ، وأَخُو رسولِ الله ، وأَنا الصدِّيقُ الأَكْبَرُ ، لا يَقُولُها بَعْدي إلا كاذبٌ ، آمَنْتُ قبلَ الناسِ سَبْع سِنِين) .

موضوع . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) ، والحاكم (٣/١١١ - ١١٢) من طريق المنهال بن عمرو عن **عَبَّاد** بن عبدالله قال : قال علي . . . فذكره .

قلت : وبيَّض له الحاكم ؛ فلم يذكر فيه شيئاً !

لكن الذهبي أفاد في «تلخيصه» أنه قال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ثم تعقبه بقوله :

«كذا قال ، و[ليس] هو على شرط واحد منهما ، بل ولا هو بصحيح ، بل حديث باطل ؛ فتدبره . وعباد ؛ قال ابن المديني : ضعيف» . وقال في ترجمته من «الميزان» :

«وهذا كذب على علي رضي الله عنه» .

وصدق رحمه الله ، وآفته عباد هذا ؛ فقد قال البخاري :

«فيه نظر» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٦/١) بطائل !

ثم روى الحاكم ، وابن عساكر (١/٦٣/١٢) من طريق **شعيب بن صفوان** عن **الأَجْلَح** عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ عن **حَبَّةَ بن جُوَيْنٍ** عن علي قال :

عبدت الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين ؛ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة .

سكت عنه الحاكم ! وقال الذهبي :

«وهذا باطل ؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه ؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي ؛ قبله بساعات أو بعده بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ؛ فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ ؛ فيكون أمير المؤمنين قال : عبدتُ اللهَ ولي سبع سنين ؛ ولم يضبط الراوي . ثم حبّة شيعي جبل ، قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً ! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال : هو غير ثقة . وشعيب والأجلح متكلّم فيهما» .

قلت : ومثله وأنكر منه : ما أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) قال : أخبرنا علي بن المنذر (الأصل : نذر) الكوفي قال : نا ابن فُضَيْلٍ قال : أخبرنا **الأجلح** عن عبدالله بن [أبي] الهُذَيْلِ عن علي رضي الله عنه قال :

ما أعرف أحداً من هذه الأمة عبَد الله ـ بعد نبيِّنا ـ غيري ، عبدتُ الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة تسع سنين !

قلت : ورجال إسناده ثقات كلهم ؛ لكن من دون ابن أبي الهذيل كلهم من الشيعة .

والأجلح منهم متكلَّم فيه ؛ كما تقدم عن الذهبي ، فلعلّه هو العلة . والله أعلم .

والطرف الأول من حديث الترجمة ؛ قد روي بإسناد صحيح مرسل ، وهو الآتي قريباً برقم (٤٩٥٠) .

٤٩٤٨ - (كانَ عليٌّ يقولُ في حياةِ رسولِ الله ﷺ : إنَّ اللهَ يقولُ : ﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ على أَعْقابِكُم﴾ ؛ واللهِ ! لا نَنْقَلِبُ على أعقابِنا بعدَ إذْ هدانا اللهُ ، واللهِ ! لَئِنْ ماتَ أو قُتِلَ ؛ لأُقاتِلَنَّ على ما قاتَلَ عليهِ حَتى أَمُوتَ ، واللهِ ! إنِّي لأَخُوهُ ، ووليُّهُ ، وابنُ عمِّهِ ، ووارِثُ عِلْمِهِ ، فَمَنْ أَحقُّ بهِ منِّي؟!) .

منكر . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٣) ، والحاكم (١٢٦/٣) ، وابن عساكر (٢/٧٩/١٢) من طريق أسباط بن نَصْرٍ عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وسكت عليه الحاكم والذهبي ؛ ولعلَّ ذلك لظهور علَّته ، وهي تَنْحصرُ في سماك ، أو في الراوي عنه : أسباط .

أما الأول ؛ فلأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في روايته عن عكرمة خاصة ، فقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغيَّر بآخره ، فكان ربما يلقّن» .

وأما الآخر ؛ فقال الحافظ :

«صدوق ، كثير الخطأ ، يُغْرِبُ» .

(تنبيـه) : أورد الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) طرفاً من هذا الحديث ، وعزاه للحاكم ؛ وقال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» ؛ مسلِّماً بصحته» !!

قلت : وهذا من تدليساته الكثيرة ؛ فإن الذهبي سكت عليه ، والحاكم نفسه لم يصرِّح بصحة إسناده ـ على خلاف عادته ـ ، وإنما سكت عليه أيضاً ، فتنبَّه !!

ثم رأيته أفصح بالكذب فقال (ص٢٢٢) ـ بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه ـ :

«هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي ، أخرجها الحاكم في صفحة (١٢٦) ، من الجزء (٣) من «المستدرك» **بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم ، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك» !!**

٤٩٤٩ ـ (أَنْشُدكُم اللهَ ! هَلْ فِيكُم أَحَدٌ آخَى رسولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ وبَيْنَه ـ إذْ آخَى بينَ المسلمينَ ـ غَيْري؟ قالوا : اللهمَّ ! لا) .

موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) من طريق زياد ابن المنذر عن سعيد بن محمد الأَزْدِي عن أبي الطُّفَيْل قال :

لما احتضر عمر ؛ جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبدالرحمن ابن عوف وسعد . فقال لهم علي . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته زياد بن المنذر ؛ قال الحافظ :

«رافضي ؛ كذبه يحيى بن معين» .

وسعيد بن محمد الأزدي ؛ لم أجد من ذكره ، وإني لأخشى أن يكون هو

محمد بن سعيد الأسدي ـ ويقال : **الأزدي** ـ ؛ وهو المصلوب بالزندقة ؛ فقد قيل : إنهم قلبوا اسمه على مئة وجه ، فيكون هذا الوجه من تلك الوجوه ؛ قلبه ـ تعميةً لأمره ـ هذا الرافضيُّ الكذابُ . والله أعلم .

والحديث ؛ احتج به الشيعي ، وعزاه لابن عبدالبر ؛ وكفى!!

ثم وجدت للحديث طريقين آخرين :

الأول : عن يحيى بن المغيرة الرازي : حدثنا زافر عن **رجل** عن **الحارث بن محمد** عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكِنَاني قال :

كنت على الباب يوم الشورى ، فارتفعت الأصوات بينهم ، فسمعت علياً يقول :

بايع الناسُ أبا بكر ؛ وأنا ـ واللهِ ! ـ أولى بالأمر منه وأحق منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم بايع الناس عمر ، وأنا ـ واللهِ ! ـ أولى بالأمر منه وأحق به منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان ! إذن أسمع وأطيع ؛ إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم ؛ لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح ، ولا يعرفونه لي ، كلنا فيه شرع سواء ، وأيم الله . . . ثم قال : نشدتكم الله أيها النفر ! جميعاً : أفيكم أحد آخى رسول الله ﷺ غيري؟ قالوا : اللهم ! لا . ثم قال : نشدتكم الله . . . أفيكم أحد له مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله ﷺ ؟ قالوا : لا . . . الحديث .

أخرجه العقيلي في ترجمة الحارث هذا من «الضعفاء» (ص٧٤ ـ ٧٥) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/١٧٤/٢ ـ ١٧٥/١) . وقالا :

«فيه رجلان مجهولان : رجل لم يسمه زافر ، والحارث بن محمد» .

ثم ساقه من طريق آخر عن محمد بن حُمَيْدٍ قال : حدثنا زافر : حدثنا الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عن علي . . . فذكر الحديث نحوه . قال العقيلي :

«وهذا عمل محمد بن حميد ، أسقط الرجل ؛ أراد أن يجوِّد الحديث . والصواب ما قال يحيى بن المغيرة ويحيى ثقة وهذا الحديث لا أصل له عن علي» .

وقال الذهبي - عقب قول العقيلي : «أراد أن يجوده» - :

«قلت : فأفسده ، وهو خبر منكر» . ثم ساقه بتمامه إلا قليلاً من آخره ؛ فقال :

«وذكر الحديث ؛ فهذا غير صحيح ، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا» .

قلت : وقال الحافظ في «اللسان» :

«ولعلَّ الآفة في هذا الحديث من زافر» .

قلت : وهو ابن سُلَيْمان القُهُسْتَاني ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الأوهام» .

قلت : وسواء كانت الآفة منه أو ممن فوقه ؛ فلا شك في أن الحديث موضوع لا أصل له ؛ كما صرح بذلك العقيلي ، وأشار إلى ذلك الذهبي بتبرئته علياً رضي الله عنه من قوله .

وكذلك جزم بوضعه الحافظ ابن عساكر ، واستدل على ذلك ببعض فقراته ؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الآخر : عن مثنى أبي عبدالله عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن عاصم بن ضَمْرة وهُبَيْرَةَ . وعن العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأسدي . وعن عمرو بن واثلة قالوا :

قال علي بن أبي طالب يوم الشورى . . . فذكر الحديث نحوه بطوله .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٧٤/١ ـ ٢) . وقال :

«وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع ؛ وهو قوله : «وصلى القبلتين» ؛ وكل أصحاب الشورى قد صلى القبلتين . وقوله : «أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة؟» ـ وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة» .

قلت : ولعلَّ آفة هذه الطريق : المثنى هذا ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

٤٩٥٠ ـ (أنا عبدُ اللهِ وأَخُو رَسولِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٣) : أخبرنا خلف بن الوليد الأَزْدي : أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن البهيِّ قال :

لما كان يومُ بدر ؛ بَرَزَ عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة ، فخرج إليهم حمزة بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث فبرز شيبة لحمزة ، فقال له شيبة : من أنت؟ فقال : أنا أَسَدُ الله ورسوله . قال : كُفْءٌ كريم ؛ فاختلفا ضربتين ، فقتله حمزة . ثم برز الوليد لعلي فقال : من أنت؟ . . . فذكره . فقتله علي . ثم برز عتبة لعبيدة بن الحارث ، فقال عتبة : من أنت؟ قال : أنا الذي في الحلف . قال : كُفْءٌ كريم ، فاختلفا ضربتين أوهنَ كلٌّ منهما صاحبه ، فأجاز حمزة وعلي على عتبة .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ وإنما علته الإرسال ؛ فإن البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب» ؛ وقال :

«هو عبدالله بن يسار ، مولى مصعب بن الزبير» .

والصواب حذف قوله : «ابن يسار» ، كما فعل الخزرجي ؛ فإنهم لم يوردوه منسوباً إلى أبيه ، وإنما فيمن لم ينسب إلى أبيه ؛ فقال الحافظ هناك :

«عبدالله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمد ، يقال اسم أبيه : يسار . روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس و . . .» .

وروى توثيقه عن ابن سعد ، وابن حبان ، وأخرج له مسلم . وعن أبي حاتم أنه قال فيه :

«لا يحتج بالبهي ، وهو مضطرب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

٤٩٥١ - (لَقَدْ أُعْطِيَ عليُّ بن أبي طالب ثلاثَ خِصال ، لأَنْ تكونَ لي خَصْلَةٌ منها ؛ أحبُّ إليَّ مِن أن أُعْطَى حُمْرَ النَّعَم : تَزوُّجُهُ فاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ، وسُكْناهُ المسجدَ مع رسولِ الله ﷺ - يحلُّ لهُ فيهِ ما يَحِلُّ لهُ - ، والرايَةُ يومَ خَيْبَرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١٢٥/٣) ، وابن عساكر (٢/٨٧/١٢) من طريق علي بن عبدالله بن جعفر المديني : ثنا **أبي** : أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل المديني عبدالله بن جعفر ؛ ضعيف» . وقال في «الميزان» :

«متفق على ضعفه . وقال ابن المديني : أبي ضعيف . وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال الجوزجاني : واهٍ . وقال ابن حبان : هو الذي روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : (الديك الأبيض صديقي ، وصديق صديقي ، وعدو عدوي)» .

قلت : لكن تزوجه بفاطمة وحمله الراية ؛ فمتواترٌ في دواوين السنة .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢١/٩) . وقال :

«رواه أبو يعلى في «الكبير»[1] ؛ وفيه عبدالله بن جعفر بن نَجِيحٍ ، وهو متروك» .

وأما الشيعي ؛ فعزاه في حاشية (ص١٤٩) للحاكم وأبي يعلى ؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته ! بل زاد على ذلك ، فقال في صلب الكتاب بأنه :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» !

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة ؛ فإن عبدالله بن جعفر هذا ـ مع ضعفه الشديد ـ لم يخرج له الشيخان .

وسهيل بن أبي صالح ؛ لم يخرج له البخاري . أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي ـ إن لم نقل : من أكاذيبه ـ ؛ قوله عطفاً على عزوه المشار إليه آنفاً :

«وأخرجه بهذا المعنى ـ مع قرب الألفاظ ـ : أحمد بن حنبل من حديث عبدالله بن عمر (ص٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده)» !!

---

(١) وهو في «المقصد العلي» (١٣٢٩) ، ورمز له بـ : (كـ) ؛ يعني : في «الكبير» .

وكشفاً عن تدليسه ؛ أقول :

أولاً : إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جداً عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية ؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر بن أَسِيدٍ عن ابن عمر قال :

كنا نقول في زمن النبي ﷺ : رسول الله خير الناس ، ثم أبو بكر ، ثم عمر ، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال ؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر النعم . . .» .

قلت : فذكرها ؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية :

«وسدّ الأبواب إلا بابه في المسجد» .

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة :

وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ ؛ يحلُّ له فيه ما يحلُّ له؟!

هذا الفرق في اللفظ ؛ فما بالك في المعنى ، وهو مقصود الألفاظ؟!

ثانياً : في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمِن به الشيعة ؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل ، ويرتكبون في سبيل ذلك كلَّ سهل ووَعْرٍ ، ويُعْرِضُون عن الأحاديث الصحيحة - كحديث ابن عمر هذا - إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - كحديث عمر هذا ، وما قبله من الأحاديث وما يأتي - .

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذونَ من النصِّ ما يوافق أهواءهم ، ويدَعُون منه ما يخالفهم ، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقوله : ﴿أَفَتُؤْمنونَ ببَعْضِ الكتابِ وتَكْفرونَ بِبَعْضٍ فَما جزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ منْكُمْ إلا خِزْيٌ في

الحياةِ الدُّنْيا ويومَ القيامَةِ يُرَدُّونَ إلى أشَدِّ العذابِ وما اللهُ بغافلٍ عَمّا تَعْمَلون﴾ !

ومن تدليساته أيضاً ؛ قوله عَطْفاً على ما سبق :

«ورواه عن كلٍّ من عمر وابنه عبدالله ؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة» !

فأقول : ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية ، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة ؛ وهي جيدة . وقال الهيثمي فيه :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجالهما رجال (الصحيح)» !

وأقول : **هشام بن سعد** ؛ وإن أخرج له مسلم ؛ ففي حفظه ضعف يسير ، وهو حسن الحديث . ولذلك حسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (١٣/٧) . لكن له شواهد كثيرة تؤيِّد صحَّة هذه الخصلة في حديث ابن عمر .

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ : «لا يَبْقَين في المسجد بابٌ إلا سُدَّ ؛ إلا باب أبي بكر» أخرجه البخاري ، فراجعه في «فتح الباري» .

٤٩٥٢ - (ما أَنا أَخْرَجْتُكم وأَسْكَنْتُهُ ، ولكنَّ اللهَ أَخْرَجَكُم وأَسْكَنَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١١٦/٣ - ١١٧) من طريق مُسْلِمٍ المُلائِيِّ عن خيثمة بن عبدالرحمن قال :

سمعت سعد بن مالك وقال له رجل : إن علياً يقع فيك ؛ أنك تخلَّفت عنه ، فقال سعد : والله ! إنه لرأي رأيته ؛ وأخطأ رأيي ، إن عليّاً أعطي ثلاثاً ؛ لأن أكون أُعطِيتُ إحداهنَّ أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها . . .

قلت : فذكر قصة غدير (خُمٍّ) مختصراً ؛ وفيه قوله ﷺ :

«اللهمَّ ! من كنت مولاه فعلي مولاه ، والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» ، وقصة

دعائه له من الرمد ، وفتح علي خيبر ، ثم قال في الثالثة :

وأخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد . فقال له العباس : تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك ، وتسكن عليّاً؟! فقال . . . فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور علّته . وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«سكت الحاكم عن تصحيْحه ، ومسلم متروك» .

وأما الشيعي ؛ فقال بكل وقاحة (ص١٥٠) :

«حديث صحيح» ! وزاد على ذلك ، فقال في الحاشية ـ بعد أن عزاه للحاكم ـ :

«وهذا الحديث في صحاح السنن ، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنة وثقاتها» !!

والحديث ؛ قد روي من طريق أخرى نحوه ، وقد مضى برقم (٤٤٩٥) .

٤٩٥٣ ـ (أما بَعْدُ ؛ فإنِّي أَمَرْتُ بسَدِّ هذهِ الأَبْواب ؛ إلا بابَ عليٍّ وقالَ فيهِ قائلُكُم . وإنِّي ـ واللهِ ! ـ ما سَدَدْتُ شَيْئاً ولا فَتَحْتُه ؛ ولكنِّي أُمِرْتُ بِشَيءٍ فَاتَّبَعْتُهُ) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٩) ، وأحمد (٣٦٩/٤) ، ومن طريقه الحاكم (١٢٥/٣) ، وكذا ابن عساكر (٢/٩٢/١٢) من طريق محمد ابن جعفر : ثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله عن زيد بن أرقم قال :

كان لنفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد . قال : فقال يوماً :

«سدّوا هذه الأبواب إلا باب عليّ» . قال : فتكلّم في ذلك الناس . قال : فقام

رسول الله ﷺ ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وأما الذهبي ؛ فلم يوافقه ولا خالفه ، كما هي عادته ؛ وإنما قال :

«رواه عوف عن ميمون أبي عبدالله» !

قلت : ولعلَّه لم يكن مستحضراً لحال ميمون هذا ، أو لم يعرفه ؛ لأن في طبقته جماعة ؛ كلٌّ منهم يُسمَّى ميموناً ، فأشار الذهبي إلى أن راوي هذا الحديث إنما هو ميمون الذي روى عنه عوف .

والواقع : أن ميموناً هذا : هو أبوعبدالله البصري الكِنْدِيُّ - ويقال : القرشي - مولى ابن سمرة ، فهو الذي روى عنه عوف الأعرابي ؛ كما روى عنه غيره .

وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ غير أن ابن حبان أورده في كتابه «الثقات» . وقال :

«كان يحيى القطان سيئ الرأي فيه» .

قلت : وكذلك كل من تكلَّم فيه ، كان سيئ الرأي فيه ؛ ومنهم الإمام أحمد ، فقد قال فيه :

«أحاديثه مناكير» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : فيتعجب من توثيقه إياه في قوله في «الفتح» (١٣/٧) :

«أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ، **ورجاله ثقات**»(١) !!

---

(١) ونحوه قول السيوطي في «اللآلئ» (١٨٠/١) : «وثقه غير واحد ، وتكلم بعضهم في حفظه» ! فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان ، كما تقدم .

ولقد كان شيخه الهيثمي أقرب إلى الصواب منه ؛ حين قال في «المجمع» (٩/١١٤) :

«رواه أحمد ، وفيه ميمون أبو عبدالله ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه جماعة» .

وأخرجه العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» (٤١٤) ؛ لكن من طريق المعتمر عن عوف به . وقال :

«وقد روي من طريق أصلح من هذا ، وفيها لين أيضاً» .

قلت : لعله يشير إلى حديث إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ؛ الذي سبق تخريجه والكلام عليه تحت الحديث (٤٤٩٥) .

وقد اختلف على ميمون في إسناده : فرواه محمد بن جعفر والمعتمر عن عوف عنه هكذا .

وخالفهما أبو الأشهب فقال : نا عوف عن ميمون عن البراء به .

أخرجه ابن عساكر عقب حديثه عن زيد بن أرقم .

وخالفه كثير النَّوَّاء ؛ فقال : عن ميمون أبي عبدالله عن ابن عباس به نحوه .

لكن كثيراً هذا ضعيف ، وكذا بعض من دونه ؛ كما تقدم بيانه عند الرقم المشار إليه آنفاً .

ومع ذلك ؛ فإني لا أستبعد أن يكون هذا الاضطراب في إسناده ليس هو ممن دون ميمون هذا ، لا سيما من الوجهين الأولين ، وإنما هو من ميمون نفسه ؛ الأمر الذي يدل على ضعفه وقلة ضبطه . والله أعلم .

والحديث ؛ رواه مُعَلَّى بن عبدالرحمن : ثنا شعبة عن أبي بَلْجٍ عن مصعب ابن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

«سدُّوا عني كل خَوْخةٍ في المسجد ؛ إلا خوخةَ علي» .

أخرجه البزار (٣/١٩٥/٢٥٥١) ، وقال :

«لا يروى عن سعد إلا من هذا الطريق ، وأخطأ معلى فيه ؛ لأن شعبة وأبا عوانة يرويانه عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس ، وهو الصواب» .

قلت : تقدم تخريجه تحت الحديث (٢٩٢٩) ، وأنه جيد . وقوله في حديث سعد :

«لا يروى إلا من هذا الطريق» ! إنما هو بالنسبة لما وقع له ؛ وإلا فقد أخرجه النسائي (٢/٤٠ و٤١) ، وأحمد (١/١٧٥) من طريق أخرى عنه . وقال الحافظ في «الفتح» (٧/١٤) :

«وإسناده قوي» .

٤٩٥٤ ـ (إنّ مُوسَى سأَلَ ربَّهُ أنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ لِهارونَ وذُرِّيَّتِهِ ، وإنِّي سأَلْتُ اللهَ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي لكَ ولِذُرِّيَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٧٩ ـ لآلئ) بسنده ، عن الحسن بن عبيدالله الأَبْزَارِيِّ : حدثنا إبراهيم بن سعيد عن المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لعلي . . . فذكره . وقال :

«باطل . من عمل الأبزاري» .

قلت : ويقال فيه : (الحسين) مصغراً ، وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان» ، وذكرا له حديثاً آخر من أكاذيبه .

٤٩٥٥ - (إنَّ مُوسى سأَلَ ربَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ بِهارونَ ، وإنِّي سأَلْتُ ربِّي أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي بِكَ وبِذُرِّيَّتِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٢٦٨ - زوائد) من طريق عبيدالله بن موسى : ثنا أبو ميمونة عن عيسى الملائي عن علي بن حسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال . . . فذكره . ثم أرسل إلى أبي بكر ؛ أن : «سُدَّ بابك» . فاسترجع ، ثم قال : سمعاً وطاعةً ، فسدَّ بابه . ثم أرسل إلى عمر ، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك ، ثم قال رسول الله ﷺ :

«ما أنا سددتُ أبوابكم وفتَحْتُ باب عليّ ؛ ولكنَّ الله فتحَ باب عليّ وسدَّ أبوابكم» . وقال البزار :

«أبو ميمونة مجهول . وعيسى الملائي لا نعلم روى إلا هذا»[١] .

قلت : عيسى الملائي ؛ قال أبو الفتح الأزدي :

«تركوه» ؛ كما في «الميزان» و«اللسان» .

وأما أبو ميمونة ؛ فقد أغفلوه ، وهو غير أبي ميمونة الفارسي المدني ؛ فإنه دون هذا في الطبقة ؛ لأن الفارسي تابعي يروي عن أبي هريرة وغيره .

وكأن الهيثمي أشار إليه بقوله في «المجمع» (٩/١١٥) :

«رواه البزار ، وفي إسناده من لم أعرفه» .

---

(١) في الأصل بياض ؛ أتممته من «اللآلئ» (١/١٨١) .

٤٩٥٦ - (ما بالُ أَقْوام يَتَنَقَّصُونَ عليّاً؟! مَنْ تَنَقَّصَ عليّاً فقدْ تَنقَّصَني ، ومنْ فارقَ عليّاً فقَدْ فارَقَني ، إنَّ عليّاً مِنِّي وأَنا مِنْه ، خُلِقَ من طِينَتي ، وخُلِقْتُ مِنْ طِينَةِ إبْراهيمَ ، وأَنا أَفْضَلُ مِنْ إبْراهيم ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ واللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾) .

ضعيف جداً . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢٨/٩) من حديث بُرَيْدَةَ . قال :

بعثَ رسول الله ﷺ عليّاً أميراً على اليمن ، وبعث خالد بن الوليد على الجبل ، فقال :

«إن اجتمعتما فعليٌّ على الناس» . فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله ، وأخذ علي جارية من الخمس ، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال : اغتنمها ؛ فأخبر النبي ﷺ ما صنع . فقدمت المدينة ودخلت المسجد ؛ ورسول الله ﷺ في منزله ، وناس من أصحابه على بابه ، فقالوا : ما الخبر يا بريدة؟ فقلت : خيراً ! فتح الله على المسلمين . فقالوا : ما أقدمك؟ قلت : جارية أخذها علي من الخُمُسِ ، فجئت لأخبر النبي ﷺ . فقالوا : فأخْبِرِ النبي ﷺ ؛ فإنه يسقط من عين النبي ﷺ ، ورسول الله ﷺ يسمع الكلام ، فخرج مُغْضَباً فقال . . . فذكره :

«يا بريدة ! أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ ، وأنه وليُّكم بعدي؟!» . فقلت : يا رسول الله ! بالصحبة ، إلا بسطت يدك فبايعتني على الإسلام جديداً . قال : فما فارقته حتى بايعته على الإسلام . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم ، وحسين **الأشقر** ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : قال في «الميزان» :

«قال خ : فيه نظر . وقال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال الجوزجاني : غالٍ شتامٌ للخِيَرة . . وأما ابن حبان ؛ فذكره في (الثقات)» .

وأقول : إن قصة بريدة هذه مع علي ؛ وردت عنه من طرق : عند النسائي في «الخصائص» (ص١٥ ـ ١٦) ، وأحمد (٣٤٧/٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ـ ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩) ، وابن عساكر (١/١٠٨ ـ ٢/١٠٥/١٢) من طرق عنه بعضها صحيح ، وليس في شيء منها حديث الترجمة .

نعم ؛ في بعضها قصة الجارية ، وقوله ﷺ في آخرها :

«فإن له في الخمس أكثر من ذلك» .

(تنبيه) : قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٥٥ ـ ١٥٦) ـ بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني هذه ـ :

«وهذا الحديث مما لا ريب في صدوره ، وطرقه إلى بريدة كثيرة ، وهي معتبرة بأسرها» !

فأقول : وهذا كذب مكشوف ، فمن أين لهذه الطريق الاعتبار ؛ وفيها ما عرفت من جهالة جماعة من رواته ، وضعف حسين الأشقر مع تشيعه؟!

وَهَبْ أن هذا مرضي عنه عند الشيعي ؛ فهل الجماعة من الشيعة أيضاً على جهالتهم؟!

ثم إنه إن كان يعني أنه لا ريب في صدوره من رسول الله ﷺ ؛ فهو التقوّل على رسول الله ﷺ ، وحسبه قوله ﷺ :

«مَنْ حدَّث عني بحديث يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبينَ» .

وكيف لا يرى أن هذا الحديث كذب ؛ مع تفرد أولئك المجهولين وذاك الشيعي

الضعيف به ، دون سائر الرواة الثقات وغيرهم كما سبق بيانه؟! فصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تَسْتَحْيِ ؛ فاصنع ما شئت» .

٤٩٥٧ - (سألْتُ اللهَ فيكَ خَمْساً ، فأَعْطاني أَرْبعاً ومنَعَني واحدَةً : سأَلْتُه فأَعْطاني فيك أَنَّكَ أولُ منْ تَنْشَقُّ الأرضُ عنهُ يومَ القيامَةِ . وأنتَ مَعِي ؛ معكَ لواءُ الحَمْدِ ، وأنْتَ تَحْمِلُه . وأَعْطاني أنَّكَ وليُّ المؤمنينَ مِنْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن غالب بن الأجلح أبي العباس من «تاريخه» (٣٣٨/٤ - ٣٣٩) بروايته عن محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : حدثنا **عيسى بن عبدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب** : حدثني أبي عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : ولم يذكر في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً .

لكن الآفة من عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» .

قلت : وساق له ابن عدي (ق٢٩٥/١) جملة من مثل هذا الحديث ، وقال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

قلت : وأورده ابن عَرَّاق في (الوضاعين والكذابين) الذين ساق أسماءهم في فصل خاص في أول كتابه (١/١٧ ـ ١٣٣) .

وإنَّ مما يؤكد ذلك ؛ قوله في هذا الحديث :

«أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة» !

فإن هذا من خصوصيات النبي ﷺ وحده ؛ كما جاء في «الصحيحين» وغيرهما ؛ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وسواهما[1] .

فجاء هذا الكذاب ، فجعله من خصوصيات علي رضي الله عنه . فقبَح اللهُ الوضاعين ، وقبَح معهم من يُذيع أكاذيبهم ، ويسوِّد الكتب بها !

(تنبيه) : أورد الشيعي هذا الحديث محتجّاً به في «مراجعاته» دون أي تخريج ؛ اللهم إلا أنه ذكر أنه من أحاديث «الكنز» (ص٣٩٦ جزء ٦) !

واقتصاره على هذا فقط : من تدليساته التي لا تتناهى ، ولا يمكن للقارئ ـ بل لأكثر القراء ـ أن يكتشفوا سرها ؛ فإن من عادته أن يخرِّج الحديث بعزوه إلى بعض أئمة الحديث غالباً ؛ كأن يقول : رواه أحمد والطبراني و . . . ، ثم يذكر المصدر الذي نقل ذلك منه كـ «الكنز» مثلاً ؛ وهو الغالب عليه ، فلماذا لم ينقل عنه مخرّج هذا الحديث؟!

ذلك ؛ لأنه لو فعل لانفضح أمره ، ذلك ؛ أن «الكنز» قال في الموضع الذي أشار إليه الشيعي نفسُه :

«رواه ابن الجوزي في (الواهيات)» .

---

(١) انظر تخريجي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٥) ، و«مختصري» لـ «العلو للعلي العظيم» للذهبي (٦١) .

قلت : وكل من شمَّ رائحة الحديث ، وعَلِمَ الكتب المصنَّفة فيه ؛ يعلم أن «الواهيات» كتابٌ لابن الجوزي خصَّهُ بالأحاديث الواهية والمنكرة ، التي لم تبلغ عنده دركة الوضع ، وهذا غالبيٌّ ، فكثيراً ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضاً ، كما نبَّه على ذلك الحفّاظ .

وعليه ؛ فعزو الحديث إلى «الواهيات» تضعيف له ؛ من أجل ذلك لم ينقل الشيعي عن «الكنز» رواية ابن الجوزي له في «الواهيات» !!

وقد يقول قائل : لعلّ الشيعي لا يعلم موضوع كتاب «الواهيات» ؛ فلا يلزم أن نُسِيءَ الظن به ، ونجزم أنه تعمَّد تركَ عزو الحديث إليه لما ذكرت !

فأقول : إني أستبعد ذلك عنه ، ولئن سلمنا به ؛ فقد خلَّصناه من إساءة الظن به وألصقنا به الجهل ؛ بما يترفع عنه المبتدئون في هذا العلم ، فسواء كان هذا أو ذاك ؛ فأحلاهما مرّ !

ولقد ذكَّرني هذا الجهل المنسوب للشيعي بقصة طريفة تروى ؛ خلاصتها : أن خطيباً في بعض القرى ذكر حديثاً في خطبته ؛ قال عقبه :

«رواه ابن الجوزي في (الموضوعات)» !!

٤٩٥٨ - (اللهمَّ ! إنَّ أخي مُوسَى سأَلَكَ ؛ ﴿قالَ ربِّ اشْرَح لِي صَدْري . ويَسِّرْ لي أَمْري . واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِساني . يَفْقَهُوا قَوْلِي . واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أهلي . هارُونَ أَخِي . اشْدُدْ بِه أَزْرِي . وأَشْرِكْهُ في أَمْري . كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً . وَنذْكُرَكَ كَثِيراً . إنَّك كُنْتَ بنا بَصِيراً﴾ . فأَوْحَيْتَ إليهِ : ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسَى﴾ . اللهمَّ ! وإنِّي عَبْدُكَ

ونَبِيُّكَ ، فاشْرَحْ لِي صَدْرِي ، ويسِّرْ لِي أَمْري ، واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلي ، علِيّاً أُشْدُدْ بهِ ظَهْرِي) .

موضوع . أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٦١) من رواية الثعلبي في «تفسيره» بالإسناد إلى أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ بهاتين - وإلا صُمَّتا - ورأيته بهاتين - وإلا عَمِيَتا - يقول :

«علي قائد البررة ، وقاتل الكفرة ، منصورٌ مَن نصره ، مخذولٌ مَن خذله» .

أما إني صليت مع رسول الله ﷺ ذات يوم ، فسأل سائل في المسجد ؛ فلم يُعطِه أحد شيئاً ، وكان علي راكعاً ، فأومأ بخنصره إليه - وكان يتختم بها - ، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره ، فتضرع النبي ﷺ إلى الله عز وجل يدعوه ، فقال . . . فذكره . قال أبو ذر : فوالله ! ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة ؛ حتى هبط عليه الأمين جبريل بهذه الآية : ﴿إنَّما وَلِيُّكُم اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمنوا الذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وهم راكِعُون . ومَنْ يَتولَّ اللهَ ورسولَهُ والذينَ آمَنُوا فإنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الغالِبُون﴾ .

قلت : وسكت الشيعي عن إسناده كعادته ، بل أخذ يوهم القراء بأنه صحيح ، وذلك بأن نقل ترجمة الثعلبي عن ابن خلكان ؛ الذي نقل عن بعضهم أنه قال فيه :

«صحيح النقل ، موثوق به» !

فيتوهَّمُ من لا علم عنده ؛ أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته ! وليس الأمر كذلك ، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف ، وإنما المراد أنه لا ينقل إلا ما سمعه ، وأنه ثقة في روايته ما سمع ، كغيره من الحفاظ .

وأما كون ما روى صحيحاً في نفسه أو لا ؛ فهذا أمر يعود إلى النظر في إسناده الذي روى الحديث به ؛ فإن صح فبها ؛ وإلا فإن مجرد روايته إياه لا تكون تصحيحاً له ؛ كما لا يخفى ، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيَّدوا برواية الصحيح فقط .

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا ، وهو مطعون فيه عند العلماء ، ومنه حديث الترجمة هذا ؛ فقد قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن ضعف الحديث من طريق أخرى في نزول الآية المذكورة في علي ، كما تقدم برقم (٤٩٢١) ـ ؛ قال الحافظ (ص٥٦ ـ ٥٧ ج٤) :

«ورواه الثعلبي من حديث أبي ذر مطولاً ، وإسناده ساقط» .

ومضى كلام شيخ الإسلام مفصَّلاً في إبطاله تحت الحديث (٤٩٢١) .

وقد حكم ابن عدي بوضع الطرف الأول منه من رواية أخرى .

وكذلك الذهبي ، بل حلف بالله على وضعه ! وقد سبق تخريجها برقم (٣٥٧) .

٤٩٥٩ ـ (أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ كَرِهْتُ تَخَلُّفَكم وتَنَحِّيَكُم عَنِّي ؛ حَتى خُيِّلَ إليَّ أنَّهُ ليسَ شَجرةٌ أَبْغَضَ إليَّ مِنْ شَجَرةٍ تَلِينِي ؛ لكنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أنزلَهُ اللهُ منِّي بمنزلَتِي مِنْهُ ؛ رَضِيَ اللهُ عَنهُ كما أنا عنهُ راضٍ ؛ فإنَّهُ لا يَخْتارُ على قُربي ومَحَبَّتي شَيْئاً) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١/١١٦/١٢ ـ ٢) من طريق عبدالله بن صالح : نا ابن لهيعة عن بَكْر بن سَوَادةَ وابن هُبَيْرَةَ عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ وأبي سلمة عن جابر بن عبدالله قال :

خرج رسول الله ﷺ ؛ حتى نزل (خم)[1] ؛ فتنحَّى الناس عنه ، ونزل معه علي بن أبي طالب ، فشق على النبي ﷺ تأخرُ الناس عنه ، فأمر عليّاً فجمعهم . فلما اجتمعوا قام فيهم ، وهو متوسّد على علي بن أبي طالب ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . ثم قال :

«من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه ، اللهم ! والِ من والاهُ ، وعادِ من عاداه» . وابتدر الناس إلى رسول الله ﷺ ، يبكون ويتضرّعون إليه ، ويقولون : يا رسول الله ! إنما تنحينا ؛ كراهية أن نثقل عليك ، فنعوذ بالله من سخط الله وسخط رسوله ! فرضي عنهم رسول الله ﷺ عند ذلك . فقال أبو بكر : يا رسول الله ! استغفر لنا جميعاً . فقال لهم :

«أبشروا ؛ فوالذي نفسي بيده ! ليدخلن الجنة من أصحابي سبعون ألفاً بغير حساب ، ومع كل ألف سبعون ألفاً ، ومن بعدهم مثلهم أضعافاً» . قال أبو بكر : يا رسول الله ! زدنا ـ وكان رسول الله ﷺ في موضع رَمْلٍ ـ . فحفن بيديه من ذلك الرمل مِلْءَ كفيه ، ثم قال :

«هكذا» . قال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! ففعل مثل ذلك ثلاث مرات . فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! فقال عمر : ومن يدخل النار بعد الذي سمعنا من رسول الله ﷺ ، وبعد ثلاث حفنات من الرمل من الله؟! فضحك رسول الله ﷺ ! فقال : «والذي نفسي بيده ! ما يفي بهذا أمتي حتى يوفّى عدتهم من الأعراب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه عبدالله بن صالح .

والمتن منكر .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الصحيحة (١٧٥٠)» ، وسيشير إليه الشيخ بعد قليل . (الناشر) .

وحديث غدير (خم) صحيح ؛ قد جاء من طرق صحاح ليس فيها هذا المتن ، ولا التنحي ، ولا الشفاعة .

وقد ذكر الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٢) نقلاً عن «صواعق ابن حَجَرٍ» : أن ابن السَّمَّاك أخرج عن أبي بكر مرفوعاً :

«علي مني بمنزلتي من ربي» . وسكت عنه كعادته ! وما وقفت على إسناده ، وما إخاله يصح ، والمعروف - ولا يصح - بلفظ :

« . . بمنزلة رأسي من بدني» .

وقد مضى (٣٩١٤) ، ولعله محرَّف منه !

٤٩٦٠- (والَّذي نَفْسي بِيَده ! فَلْيُقيموا الصَّلاةَ ، ولْيُؤْتُوا الزَّكاةَ ، أَو لأَبْعَثَنَّ إِلَيْهِم رَجُلاً منِّي - أو كَنَفْسي - ؛ فَلَيَضْرِبنَّ أعناقَ مُقاتِليهم ، ولَيَسْبِيَنَّ ذَرارِيَهُم . فأخَذَ بيدِ عليٍّ فقالَ : هذا هو) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/٢٤٤) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : نا عبيدالله بن موسى عن **طلحة** عن المطلب بن عبدالله **عن مصعب بن عبدالرحمن** عن عبدالرحمن بن عوف قال :

لما افتتح رسول الله ﷺ مكة ؛ انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها ، ثم أوغَلَ روحةً أو غَدْوة ، [ثم نزل] ، ثم هجَّر ؛ فقال :

«أيها الناس ! إني فرط لكم ، وأوصيكم بِعِترتي خيراً ، وإن موعدكم الحوض ، والذي نفسي بيده . . .» . قال :

فرأى الناس أنه أبو بكر أو عمر ؛ فأخذ . . .

ومن طريق عبيدالله بن موسى : أخرجه البزار (٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ طلحة هذا : هو ابن جبر ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٤٨٠) ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«لا شيء» . وزاد في «الميزان» :

«وقال مرة : ثقة . وهّاه الجوزجاني فقال : غير ثقة» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الطبري : لا تثبت بنقله حجة» .

قلت : والمطلب بن عبدالله صدوق ، لكنه كثير التدليس والإرسال ، كما قال الحافظ ، وقد أرسله في رواية كما يأتي .

وشيخه مصعب بن عبدالرحمن ـ وهو ابن عوف ـ غير معروف ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/٣٠٣/١) برواية المطلب هذا عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما قول الهيثمي (٩/١٣٤) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه طلحة بن جبر ؛ وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه الجوزجاني ؛ **وبقية رجاله ثقات**» !

وأورده في موضع آخر (٩/١٦٣) ، فقال :

«رواه البزار[1] ، وفيه طلحة بن جبر ، وهو ضعيف» !

فأقول : الظاهر أن مصعباً هذا أورده ابن حبان في «الثقات» ؛ فاعتمده الهيثمي ، وهذا ليس بجيد ؛ لما عرف من تساهل ابن حبان في التوثيق ! على أن كتاب «الثقات» لا تطوله يدي الآن للتحقق من ورود مصعب فيه .

---

(١) وهو فيه برقم (٢٦١٨ ـ كشف) . (الناشر) .

ثم رأيته فيه (٥/٤١١) ، وقال :

«روى عنه أهل المدينة . قتل يوم الحَرَّةِ سنة (٦٣) ، وكان على قضاء مكة» .

وقد خولف ابن جبر في إسناده ومتنه ، فقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/١١٠٩ - ١١١٠) :

«وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن المطلب بن عبدالله بن حَنْطَبٍ قال : قال رسول الله ﷺ لوفد ثقيف حين جاءه :

«لَتُسْلِمُنَّ أو لأبعثن رجلاً مني - أو قال : مثل نفسي - ؛ فليضربن أعناقكم ، وليسبينَّ ذراريكم ، وليأخذن أموالكم» . قال عمر : فوالله ! ما تمنيت الإمارة إلا يومئذٍ ، وجعلت أنصب صدري له ؛ رجاءَ أن يقول : هو هذا . قال : فالتفت إلى علي رضي الله عنه ؛ فأخذ بيده ثم قال :

«هو هذا» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل .

وإني لأستنكر منه قوله : «قال عمر : فوالله . . . . رجاء أن يقول : هو هذا» .

فإن هذا إنما قاله عمر يوم خيبر ؛ حين قال ﷺ :

«لأعطين الراية . . .» ؛ قال عمر : ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ ، قال : فتساورْتُ لها رجاءَ أن أُدعى لها . قال : فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . . . الحديث .

رواه مسلم (٧/١٢١) من حديث أبي هريرة .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ من رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيغ عن أُبَيٍّ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«لينتهين بنو ربيعة ؛ أو لأبعثن عليهم رجلاً كنفسي ، يُنْفِذُ فيهم أمري ؛ فيقتل المقاتلة ويسبي الذرية» .

فما راعني إلا وكف عمر في حجزي من خلفي : مَنْ يعني؟ قلت : إياك يعني وصاحبك؟! قال : فمن يعني؟ قلت : خاصف النعل قال : وعلي يخصف النعل .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكن أبا إسحاق - وهو السَّبِيعِيُّ - مدلس ، وكان اختلط ، وابنه يونس روى عنه بعد اختلاطه .

(تنبيه) : حديث الترجمة ؛ عزاه في «الكنز» (٤٠٥/٦) لابن أبي شيبة ، وقد رأيت أن أبا يعلى قد أخرجه من طريقه ، فعرفنا بواسطته إسناده الذي تمكنا به معرفة ضعف الحديث وعلته . فالحمد لله على توفيقه .

ثم رأيته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢١٨٦/٨٥/٢) .

ورواه (١٢١٤٢/٦٨/١٢) مختصراً عن شريك عن عياش العامري عن عبدالله ابن شداد قال :

قدم على رسول الله ﷺ وفد أبي سَرْحٍ من اليمن ، فقال لهم رسول الله ﷺ . . . فذكر نحوه .

وهذا مرسل ضعيف .

٤٩٦١ - (يا أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ نَبَّأَني اللَّطيفُ الخبيرُ أنَّهُ لمْ يُعَمَّر نبيٌّ إلا نصْفَ عُمُرِ الذي يليهِ مِنْ قَبْلِه ، وإنِّي لأظنُّ أنِّي مُوشِكٌ أن أُدعى فَأُجيب ، وإنِّي مَسْؤُول ، وإنَّكم مسؤولون ، فَماذا أنْتُم قائلون؟ قالوا : نَشْهدُ أنَّكَ قدْ بلَّغْتَ وجَهِدْتَ ونَصَحْتَ ، فَجزاكَ اللهُ خَيْراً . فقالَ : أليسَ تَشْهَدُونَ أنْ لا إلهَ إلا الله ، وأنَّ مُحمداً عبدُهُ ورسولُهُ ،

وأنَّ جَنَّتَـهُ حقٌّ ، ونارَهُ حقٌّ ، وأنَّ الموتَ حقٌّ ، وأَنَّ البـعْثَ حقٌّ بعـدَ الموتِ ، وأنّ الساعةَ آتيَةٌ لا ريْبَ فيها ، وأنَّ اللهَ يبعثُ مَنْ في القُبورِ؟ قالوا : بَلى نَشْهَدُ بذلِكَ . قالَ : اللهمّ ! اشْهَد . ثمّ قالَ :

أيُّها الناسُ ! إنَّ اللهَ مَولاي ، وأَنا مَوْلَى المؤْمِنينَ ، وأَنا أَوْلَى بِهم مِنْ أَنْفُسِهم ، فَمَنْ كُنْت مَولاهُ فهذا مَوْلاهُ ـ يَعْني : علياً رضي الله عنهُ ـ . اللهمَّ ! والِ مَنْ والاهُ . وعادِ مَنْ عاداهُ . ثمَّ قالَ :

يا أيُّها الناسُ ! إنِّي فَرَطُكم ، وإنَّكُم وارِدُونَ عليَّ الحوضَ : حَوْضٌ ما بينَ بُصْرى إلى صَنْعاءَ ، فيه عدَدَ النُّجوم قِدْحانٌ مِن فضَّة . وإنِّي سائِلُكم حينَ تَرِدُونَ عليَّ عن الثَّقَلَيْنِ ؛ فانْظُروا كيفَ تَخْلفُوني فيهما ، الثقلُ الأكبرُ : كتابُ الله عَزَّ وجلّ ، سَببٌ طرفُهُ بيَدِ الله ، وطرَفُهُ بأَيْدِيكُم ، فَاسْتَمْسِكوا بهِ ؛ لا تَضِلُّوا ولا تُبَدِّلوا ، وعِتْرَتي أَهْلُ بَيْتِي ؛ فإنَّهُ قد نَبَّأَني اللطيفُ الخَبِير أَنَّهما لَنْ يُنْقَضَا حَتى يَرِدا عَليَّ الحَوْضَ» .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٤٩/٢) ، وابن عساكر (١٢/ ١١٤/١ ـ ٢) عن زيد بن الحسن **الأَنْمَاطي** : نا مَعْرُوفُ بن خَرَّبُوذ عن أبي الطُّفَيْلِ عن حذيفة بن أَسِيدٍ الغِفَاري قال :

لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع ؛ نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن ، ثم بعث إليهن ، فقمَّ ما تحتهنّ من الشوك ، وعَمَدَ إليهنّ فصلَّى تحتهنّ ، ثم قامَ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الأنماطي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

ولم يعبأ به الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«ضعيف» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٩/١٦٤ ـ ١٦٥) من رواية الطبراني بهذا التمام من حديث حذيفة بن أسيد ، وأعلَّه بالأنماطي هذا ؛ إلا أنه حكى قول أبي حاتم وابن حبان فيه .

وأما الشيعي ؛ فقد صدَّر الحديث بقوله (ص١٨٧) :

«أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته عن زيد بن أرقم قال . . .» فذكره بتمامه ؛ إلا أنه اختصر كلمات من أوله .

قلت : وفي كلام الشيعي هذا على قصره خطيئتان ـ ولا أقول : خطآن ـ :

الأولى : قوله : «بسند مجمع على صحته» ! فهذا كذب بَوَاحٌ ؛ فإن مثل هذه الدعوى لا يمكن إثباتها حتى من عالم ثقة متخصص في علم الحديث ، فكيف ومدعيها ليس في العير ولا في النفير؟! بل هو ممن بلونا منه الكذب الكثير ، كما سبق بيانه مراراً .

ومن الدليل على ذلك : أنه لما أراد أن يثبت هذه الدعوى الكاذبة في الحاشية ؛ لم يزد على أن أضاف إليها دعوى كاذبة أخرى ، فقال :

«صَرَّحَ بصحته غير واحد من الأعلام ؛ حتى اعترف بذلك ابن حجر . . في الصواعق ص٢٥» !

قلت : فلم يستطع أن ينقل عن أحد صحته إلا ابن حجر المذكور ، وليس هو الحافظ العسقلاني ، وإنما هو الهيتمي الفقيه . ومع الأسف ؛ فقد صرح هذا في الكتاب المذكور بأن سند الطبراني صحيح !

وهذا لا يقبل من مثله ؛ لأنه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف ، لا سيما وفيه ذلك الأنماطي الذي جزم العسقلاني - كما سبق - بأنه ضعيف ، فأنى لإسناده الصحة ، بل الإجماع عليها ؟!

والأخرى : جعله الحديث من رواية زيد بن أرقم ، وإنما هو من رواية حذيفة ابن أسيد كما رأيت ! والظاهر أنه تعمَّد تغيير صحابي الحديث تضليلاً ؛ فإنه يفعل مثله أو نحوه كثيراً ! عامله الله بما يستحق !

واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق ، فلا يعترضنَّ أحد علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة ؛ فهو صحيح قطعاً ! فإننا نقول :

نعم ؛ هو صحيح في الجملة ؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافاً كثيراً ، فما اتفقت عليه من المتن فهو صحيح ، ومن ذلك قوله :

«من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم ! والِ من والاه وعاد من عاداه» . وله طرق صحيحة قد كنت جمعت قسماً كبيراً منها في «الصحيحة» (١٧٥٠) .

وما اختلف عليه منه ؛ فالمرجع حينئذٍ إلى الإسناد ؛ فإن صح فبها ، وإن لم يصح فلا .

ولا يجوز حينئذٍ تصحيح هذا النوع - كما يفعل الشيعي - بالنوع الأول ، كما هو ظاهر لا يخفى على أُولي النُّهى ؛ فإن أهل الأهواء كثيراً ما يستغلُّون الحديث

الضعيف إسناده ؛ لأن له سياقاً خاصّاً لم يرد في الأسانيد الصحيحة ، ثم يزعمون أن الحديث صحيح ، ويعنون أصله ، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص !!

ثم اعلم أن الحديث ؛ قد روى مسلم (٧/١٢٢ ـ ١٢٣) من طريق أخرى طرفاً منه من حديث يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال :

قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى : (خُمّاً) ـ بين مكة والمدينة ـ فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكّر ؛ ثم قال :

«أما بعد : ألا أيها الناس ؛ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين ؛ أولهما : كتاب الله ، فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» . فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه ، ثم قال :

«وأهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي» (ثلاثاً) .

وهكذا أخرجه أحمد (٥/٣٦٦ ـ ٣٦٧) .

وأخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٥) ، والحاكم (٣/١٠٩) من طريق الأعمش : ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد به نحوه ، وزاد :

«فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض» . ثم قال :

«إن الله مولاي ، وأنا ولي كل مؤمن» . ثم إنه أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«من كنت وليَّه فهذا وليُّه ، اللهم ! والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» . وزاد الحاكم :

«فذكر الحديث بطوله» . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وسكت عنه الذهبي !

وأقول : هو كما قال ؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس ، وقد عنعنه .

وقد اختلف عليه في إسناده : فروي عنه هكذا .

وروي عنه عن زيد بن أرقم به دون قوله :

«إن الله مولاي . . .» إلخ .

أخرجه الترمذي من طريق الأعمش أيضاً عن عطية عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد به . . . فأسقط من بينهما أبا الطفيل .

أخرجه الترمذي (٢/٣٠٨) . وقال :

«حسن غريب» .

وأخرجه أحمد (٣/١٧ ، ٢٦) من هذا الوجه بأتمَّ منه .

وقول الشيعي (ص٢٠) أنه أخرجه من طريقين . . . من أكاذيبه !

ثم أخرجه الحاكم (٣/٥٣٣) من طريق **كامل أبي العلاء** : سمعت حبيب ابن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جَعْدَةَ عن زيد بن أرقم قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ؛ حتى انتهينا إلى غدير (خم) ، فأمر بِرَوْحٍ ، فكُسِحَ في يومٍ ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرّاً منه ، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال :

«يا أيها الناس ! إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أُدْعَى فأجيب ، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده : كتابَ

الله عز وجل» ، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«يا أيها الناس ! من أولى بأنفسكم؟!» قالوا : الله ورسوله أعلم ! قال :

«من كنت مولاه ؛ فعليٌّ مولاه» . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة حبيب .

على أن كاملاً أبا العلاء - وإن كان من رجال مسلم - ؛ ففي حفظه ضعف ، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

«صدوق يخطئ» .

فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه .

على أن حديثه في الجملة - أو غالبه - صحيح ؛ لأنه ثابت في الطرق والأحاديث الأخرى ؛ إلا ما يتعلق بالبعث ؛ فعندي فيه وقفة الآن ؛ فإن جاء له شاهد معتبر به تقوى به .

وقد جاء هذا في حديث زيد هذا من رواية الطبراني ، ساقه الهيثمي (٩/١٦٣ - ١٦٤) بأتم من رواية الحاكم ؛ إلا أنه أعلَّه بأن فيه حَكِيمَ بن جُبَيْرٍ ؛ وهو ضعيف . وقد نقلت عنه فيما تقدم طرفاً منه (رقم : ٤٩١٤) .

(تنبيه) : يكشف لك هذا التخريج أن حديث الغدير قد اختلف رواته - قبل مخرِّجيه من الأئمة - في سياقه ؛ فمنهم المطوِّل ، ومنهم المختصِر .

فمِنْ جَنَفِ الشيعي وحَيْفِهِ وطغيانه وحقده على أئمة السنة ؛ قوله - بعد أن ساق بعض الروايات فيه - ومنها رواية النسائي عن زيد - ؛ قال (ص١٩٠) :

«وهذا الحديث ؛ أخرجه مسلم من عدة طرق[1] عن زيد بن أرقم ، لكنه اختصره فبعثره ـ وكذلك يفعلون ـ » !!

كذا قال ؛ فضَّ اللهُ فاه ! ما أقلَّ حياءه ! فما الذي حمله على اتهام الإمام مسلم بأنه هو الذي اختصره ـ إن كان هناك اختصار مقصود ـ دون من فوقه من رواته؟! وكيف يصح اتهامه إياه بذلك ، وهذا الإمام أحمد قد رواه أيضاً مثل روايته مختصراً؟!

ثم ماذا يقول عن النسائي وغيره ممن أخرج الحديث من طرق أخرى ؛ يزيد بعضهم على بعض ، وينقص بعضهم عن بعض ، وخصوصاً الترمذي في روايته ، أكل هؤلاء اختصروا الحديث وبتروه؟!

بل ماذا يقول هذا الشيعي الجائر في صنيع الحاكم نفسه ـ وهو المتهم بالتشيع الصريح ـ بأنه اختصر الحديث بقوله المتقدم :

« . . فذكر الحديث بطوله»؟!

أليس الحاكم هو الأولى بأن يتَّهم باختصار الحديث من مسلم ، لو كان الاختصار تهمة؟! ولكن صدق رسول الله ﷺ :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

ومن تقادير الله اللطيفة : أنه كشف عن أن الأمر الذي اتهم الشيعي الإمام مسلماً به : إنما هو صنيع الشيعي نفسه ، فهو الذي يختصر الروايات ويبترها ؛ لهوى في نفسه ؛ فإنه ـ بعد أن طعن في الإمام تلك الطعنة الفاشلة ـ قال :

---

(١) قلت : وقوله : «من عدة طرق» ! من أكاذيبه الكثيرة ؛ فإنه لم يروه إلا من طريق يزيد ابنُ حبان كما تقدم ؛ وكذلك أحمد . ويأتي بيان كذبة أخرى من هذا القبيل قريباً .

«وعن سعد أيضاً قال : كنا مع رسول الله ﷺ ، فلما بلغ غدير (خم) ؛ وقف للناس . . .» .

قلت : فذكر الحديث ؛ وهو صحيح المتن ضعيف السند ؛ لأن فيه راوياً فيه جهالة . ومع ذلك فقد وقع في سياقه ما يدل على ضعف راويه ، وهو قوله في أوله :

كنا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إليها ، فلما بلغ . . . الحديث[1] .

هكذا نصه عند مخرجه النسائي الذي عزاه الشيعي إليه . ومع ذلك ؛ حذف منه قوله :

بطريق مكة وهو متوجه إليها ! دون أن ينبِّه على ذلك ؛ لأنه لو فعل خشي أن يتسرب إلى بعض القراء الشك في صحة أصل الحديث ! ولكنه لجهله بهذا العلم ؛ لا يستطيع أن يدفع الشك المشار إليه بمثل أن يقال : أصل الحديث صحيح !

وأما قوله : وهو متوجه إليها . . . فهو خطأ من بعض رواته ؛ لأن الطرق الأخرى في حديث زيد وغيره متفقة على أن ذلك كان مرجِعَهَ من حجة الوداع . وقد ذكر الشيعي نفسه بعض الروايات في ذلك (ص١٨٨ ، ١٨٩) .

وبهذا يتبين أنه قد صدق في الشيعي المثل السائر : (رَمَتْنِي بدائها وانسَلَّتْ) !!

واعلم أن من الاستغلال الذي أشرت إليه فيما سبق : أن حديث الغدير ؛ أورده الشيعي (١٩٠) من رواية الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين ـ كذا قال ـ ، فذكره ، وزاد ـ بعد قوله ﷺ : «وعادِ مَنْ عاداه» ـ :

قال : فلقيه عمر بعد ذلك ، فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب ! أصبحت

---

(١) عزاه الشيعي لـ«خصائص النسائي» . وقد رواه ابن عساكر أيضاً (١٢/١٥٥/١ - ٢) .

وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة !!

قلت : ليس في حديث البراء هذا زيادة أخرى على الأحاديث الأخرى التي ساقها الشيعي ، فهو إنما ساقه من حديثه من أجل هذه الزيادة !

وهي مما لا يصح في حديث الغدير الصحيح ؛ فإن الإمام أحمد أخرجه في الصفحة التي ذكرها الشيعي نفسه (٢٨١/٤) من طريق حماد بن سلمة : أنا **علي ابن زيد** عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف ؛ كما تقدم مراراً .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢/١١٤/١٢) ، وكذا ابن ماجه (١١٦) ؛ ولكنه لم يذكر هذه الزيادة .

ولعله تعمَّد حذفها إشارةً منه إلى نكارتها ؛ لتفرد ابن جدعان بها في هذه الطريق .

نعم ؛ تابعه عليها ـ عند ابن عساكر ـ **أبو هارون العبدي** .

ولكنه شر منه ؛ فإنه متهم بالكذب .

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة : ما رواه أبو إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا . . . الحديث دون الزيادة .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» (رقم ١٢ ـ منسوختي) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١١٥) !

(تنبيه) : قول الشيعي فيما تقدم :

إن الحديث رواه أحمد من طريقين عن البراء بن عازب !

فهو من أكاذيبه التي لا تتناهى ؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط ؛ كما سبق .

قلت : ومن ذلك الاستغلال ؛ قول الشيعي (ص١٩٥) :

«ورُبَّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة ؛ كأنس بن مالك» !!

قلت : يشير بالشهادة إلى مناشدة علي رضي الله عنه من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير (خم) ما قال ، فقام جمع فشهدوا ، فزعم الشيعي ـ عامله الله بما يستحق ـ أن أنساً رضي الله عنه أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة !!

وكذب عدو الله ! فما كان لأنس ـ وهو الذي خدم رسول الله ﷺ عشر سنين ، ودعا له رسول الله ﷺ خيراً ـ أن يكتم الشهادة !

والشيعي ـ في زعمه الكاذب هذا ـ إنما استدل عليه بروايتين :

الأولى : زعم أن علياً رضي الله عنه قال لأنس : ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله ﷺ ، فتشهدَ بما سمعته يومئذٍ منه؟! فقال : يا أمير المؤمنين ! كبِرت سنِّي ونسيت . فقال علي : إن كنت كاذباً ؛ فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة ! فما قام حتى ابيضَّ وجهه بَرَصاً . فكان بعد ذلك يقول : أصابتني دعوة العبد الصالح .

قلت : وهذه رواية شيعية تَقْطُرُ فِرْيَةً وإثماً ! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سِنامَ لها ولا خِطامَ ، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة .

أما من كتب أهل السنة ؛ فلأنه لا أصل لها في شيء منها .

وأما من كتب الشيعة ؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها ؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب من كتبهم إنما هو فضيحة لها !

وعلى كل حال ؛ فليس الشاهد فيها ؛ وإنما في الرواية السُّنِّيَّة الآتية :

الثانية : قال :

«ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد في آخر (ص ١١٩) من الجزء الأول من «مسنده» ؛ حيث قال : فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوته» !!

فأقول : والجواب من وجوه :

الأول : أن عزوها للإمام أحمد خطأ ؛ سببه الجهل بكتب السنة ؛ فإن الشيعي يظن أن كل ما في «مسند أحمد» هو من روايته ، وليس الأمر كذلك عند أهل العلم ، وليس هذا مجال بسط ذلك ؛ وإنما هي من رواية ابنه عبدالله عن غير أبيه ؛ فقد قال عبدالله في «مسند أبيه» - في المكان الذي أشار إليه الشيعي - : ثنا أحمد ابن عمر الوَكِيعِيُّ : ثنا زيد بن الحُبَابِ : ثنا **الوليد بن عقبة بن نَزَارٍ العَنْسِيُّ** : حدثني سماك بن عُبَيْدِ بن الوليد العَنْسِيُّ قال : دخلت على عبدالرحمن بن أبي ليلى فحدثني :

أنه شهد علياً رضي الله عنه في الرَّحْبَةِ قال : أنشد الله . . .

قلت : فذكر ما أشرنا إليه آنفاً ؛ وزاد في آخره :

«وانصر من نصره ، واخذل من خذله . فقام (كذا) إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فدعا عليهم ؛ فأصابتهم دعوته» !

الثاني : أن الاحتجاج بهذه الزيادة التي في آخر هذه الرواية ؛ إنما يجوز إذا كان إسنادها ثابتاً ؛ وهيهات هيهات ؛ فإن فيه - كما رأيت - الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ؛ وهو مجهول كما قال الحافظ . وقال الذهبي :

«لا يعرف» .

وقد خالفه يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى به دون هذه الزيادة .

وخالفه كل من روى قصة المناشدة هذه عن علي رضي الله عنه ؛ وهم جمع من التابعين : عند أحمد (١/٨٤ ، ١١٨ ، ١١٩) ، والنسائي (ص١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٩) ، وابن عساكر (١٢/١١٠/ ٢ ـ ١/١١٣) ؛ كل هؤلاء لم يذكروا الزيادة المتضمنة للاستثناء .

الثالث : هب أن الاستثناء المشار إليه ثابت في القصة ؛ فليس فيه تسمية الثلاثة الذين لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوة علي رضي الله عنه ؛ فضلاً أن يكون قد سمّي منهم أنس بن مالك رضي الله عنه .

الرابع : هب أنهم سُمُّوا ، فليس فيه تعيين ما أصابهم من دعوته .

ومن البَدَهِيِّ : أنه لا يجوز تعيين الاسم والدعوة بمثل تلك الرواية الشيعية الجائرة ؛ لأنها بمنزلة الرواية الإسرائيلية التي يراد تفسير النص الشرعي الثابت بها !

وهذا باطل لا يخفى !

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره (ص٢٠٠) قال :

«مما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج بسندين معتبرين (!) : أن رسول الله ﷺ لما كان يوم غدير (خم) ؛ نادى الناس فاجتمعوا ، فأخذ بيد علي ، فقال : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فشاع ذلك فطار في البلاد ، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفِهْرِيَّ ، فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له ، فأناخها ونزل عنها وقال : يا محمد ! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلنا منك ، وأمرتنا أن نصلي خمساً ، فقبلنا منك ، وأمرتنا بالزكاة ، فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم رمضان ، فقبلنا ، وأمرتنا بالحج ، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بِضَبْعَيِ ابن

عمِّك تفضله علينا ؛ فقلتَ : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فهذا شيء منك أم من الله؟! فقال ﷺ : «فوالله الذي لا إله إلا هو ! إن هذا لمن الله عز وجل» . فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول : اللهم ! إن كان ما يقول محمد حقّاً ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ! فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته ، فخرج من دبره فقتله ، وأنزل الله تعالى : ﴿سأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . لِلكافِرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذي المعَارج﴾ ، انتهى الحديث بعين لفظه» !!

قلت : فهذا السياق باطل ، لا يشك في ذلك من عنده ذرة من علم بعلم الحديث والتفسير ، وبيانه من وجوه :

الأول : أن قوله : إن كان هذا هو الحق من عندك . . . إنما هو من قول أبي جهل ـ لعنه الله ـ كما رواه البخاري في «صحيحه» . وهذا أصح مما روى الحاكم (٥٠٢/٢) عن سعيد بن جبير : أنه النضر بن الحارث بن كَلَدَةَ ؛ لأن هذا مرسل .

الثاني : أن آية : ﴿سأَلَ سائِلٌ بِعذابٍ واقع﴾ إلى آخر السورة مكية ؛ فكيف يصح القول بأنها نزلت في (خم) بعد رجوعه من حجة الوداع؟!

وقد روى جمع ـ منهم ابن الضُّرَيْس ـ عن ابن عباس قال :

نزلت سورة ﴿سأل﴾ بمكة .

وروى ابن مردويه عن ابن الزبير مثله .

وروى الحاكم في مرسل سعيد بن جبير المتقدم :

أن الذي سأل هو النضر بن الحارث .

فهذا كله يبطل ما عزاه الشيعي إلى الثعلبي .

الثالث : أن روايات الغدير ـ ما صح منها وما لم يصح ـ ؛ لم يرد في شيء منها هذا التفصيل الذي تضمنته رواية الثعلبي هذه .

وأما قول الشيعي : «بسندين معتبرين» ! فهو غير مصدَّق في ذلك ؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب ، ولجهله بهذا العلم الشريف ! وكثيراً ما يكون الحديث جاء من طريق واحدة يرويها صحابي واحد ، وعنه تابعي واحد ، وعنه تابع تابعي واحد ، ثم تتعدد الطرق من تحته ، فيقول الشيعي :

«من طريقين أو طرق» !

انظر ـ على سبيل المثال ـ التعليق المتقدم على (ص٦٨٥) من هذا الحديث ؛ ترَ عجباً .

ومن ذلك قوله (ص٣٨) ـ مشيراً إلى هذه القصة الباطلة ـ :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره» هذه القضية مفصلة . . . . وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من «المستدرك» فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وأنت إذا رجعت إلى المكان المشار إليه من «المستدرك» ؛ لا تجد للقصة أو القضية ـ على تعبيره ـ ذكراً ، بل تجد ما يدل على نقيضها ، وهو مرسل سعيد بن جبير الذي سبق ! وسياقه هكذا : . . . عن سعيد بن جبير : ﴿سَأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذِي المعَارِجِ﴾ : ذي الدرجات . ﴿سأَلَ سائِلٌ﴾ قال : هو النضر بن الحارث بن كلدة ؛ قال : اللهمَّ ! إنْ كانَ هَذا هو الحقَّ مِنْ عِنْدِكَ فأمْطِرْ عَلَينا حِجارةً مِنَ السماءِ﴾ .

قلت : فهذا هو نص القضية التي أحال عليها الشيعي ؛ فهل تجد فيه أن الآية نزلت فيمن جحد ولاية علي رضي الله عنه؟! وأن الذي قال : اللهم ! إن كان . . . ونزل فيه ﴿سأل﴾ هو الحارث بن النعمان الذي جاء في القصة الباطلة؟! أم تجد فيه أنه النضر بن الحارث بن كلدة؟!

فماذا يستطيع الإنسان أن يقول في مثل هذا الشيعي الذي لا يتورع عن الكذب وعن تضليل القراء؟! فإلى الله المشتكى !

ومن ذلك أيضاً قوله (ص٢٠٨) :

«وقيل لعمر - فيما أخرجه الدارقطني - : إنك تصنع لعلي شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : إنه مولاي» !!

قلت : نقله الشيعي عن كتاب «الصواعق» للهيتمي (ص٢٦) ؛ وقد سكتا عليه ! فبئس ما صنعا !!

فقد أخرجه ابن عساكر (١/١١٩/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن **سعيد بن محمد الأَسَدِيِّ** : نا **حسين الأشقر** عن قيس عن عمار الدُّهْنِيِّ عن سالم بن أبي الجَعْدِ **قال** : قيل لعمر . . .

قلت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن سالماً لم يدرك عمر رضي الله عنه .

الثانية : حسين - وهو ابن الحسن الأشقر - ؛ فإنه - على ضعفه - من غلاة الشيعة ، وقد كذبه بعضهم .

الثالثة : سعيد بن محمد الأسدي ؛ إن لم يكن هو الوَرَّاقَ الثقفي الكوفي ؛ فلم أعرفه .

والثقفي مضى له ذكر في الحديث (٤٨٩٥) .

٤٩٦٢ - (لكلِّ نبيٍّ وَصِيٌّ ووارِثٌ ، وإنَّ عَلِيّاً وصِيِّي ووارِثِي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي - في ترجمة شريك بن عبدالله من «الكامل» (ق١٩٣/١) - من طريق علي بن سهل : حدثنا **محمد بن حُمَيْد** : ثنا سَلَمَةُ : حدثني محمد بن إسحاق عن **شَريك بن عبدالله** عن أبي ربيعة الإِيادي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» بإسناده عن البغوي : حدثنا **محمد بن حُمَيْدٍ الرازي** : حدثنا **علي بن مجاهد** : حدثنا محمد بن إسحاق به . وقال :

«الرازي ؛ كذبه أبو زرعة وغيره» .

أورده السيوطي في «اللآلئ» (١٨٦/١) ؛ وزاد :

«قلت : قال الجورقاني : هذا حديث باطل . وفي إسناده ظلمات : علي بن مجاهد ؛ كان يضع الحديث . ومحمد بن حميد ؛ كذبه صالح وغيره» .

قلت : وقد اختلف شيخ الرازي - في رواية ابن عدي عنه - عن شيخه - في رواية البغوي كما ترى - ؛ فهو سَلَمَةُ - وهو ابن الفضل - في رواية الأول ، وهو علي ابن مجاهد في رواية الآخر .

ولعل ذلك من تخاليط الرازي أو أكاذيبه .

وقد تابعه في روايته عن سلمة : **أحمد بن عبدالله الفِرْيَانَانِيُّ** فقال : حدثنا **سلمة بن الفضل** به .

رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«الفرياناني يضع» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» ، ثم ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٥٦ - ٣٥٧) .

قلت : ولعله سرقه من الرازي أو العكس ؛ وهذا أقرب ؛ فقد جاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث ، كما قال الذهبي .

وعلى كل حال ؛ فهما آفة الحديث .

وإن كان سلمة بن الفضل فيه ضعف من قبل حفظه .

وابن إسحاق من جهة عنعنته ؛ فإنه مدلس .

وشريك ؛ لسوء حفظه .

لكن الذهبي رفع العهدة عنه ، فقال عقب الحديث - وقد ساقه من طريق الرازي عن سلمة به - :

«قلت : هذا كذب ، ولا يحتمله شريك» .

قلت : وأشار إلى أن الآفة هو الرازي ؛ حيث قال عقب اسمه في سند الحديث :

«وليس بثقة» .

(تنبيه) قلت : نقل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٢٤) قول الذهبي المذكور بشيء من الخبث والمكر ، ثم قال :

«والجواب : أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبا القاسم البغوي والإمام ابن

جرير الطبري وإمام الجرح والتعديل ابن معين وغيرهم من طبقتهم ، وثقوا محمد ابن حميد ورووا عنه ؛ فهو شيخهم ومعتمدهم ؛ كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من (الميزان)» !!

قلت : فيه أنواع من الكذب والتدليس :

أولاً : قوله : «وثقوا محمد بن حميد» !! كذب بهذا التعميم ؛ فإن أحداً من المذكورين لم يصرِّح بتوثيقه ؛ سوى ابن معين ، مع مخالفة الأئمة الآخرين إياه كما يأتي .

نعم ؛ سائر المذكورين رووا عنه ، ولا يلزم من ذلك أنه ثقة عندهم ، كما هو معلوم عند العارفين بهذا الشأن . فهذا ابن خِرَاشٍ من الرواة عنه يقول فيه :

«حدثنا ابن حميد ، وكان ـ واللهِ ـ يكذب» . وقال صالح جزرة :

«كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ؛ ما رأيت أجرأ على الله منه ؛ كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض» !

نعم ؛ قد أثنى الإمام أحمد عليه خيراً ، ولكن هذا ليس نصّاً في التوثيق أيضاً ؛ لاحتمال أنه لشيء آخر ، وهو الحفظ والعلم مثلاً ، وهذا هو الذي رواه ابنه عبدالله عنه ، فقال عبدالله عن أبيه :

«لا يزال بالري عِلمٌ ؛ ما دام محمد بن حميد حيّاً» .

ثم هب أنه يلزم من كل ذلك أنهم وثقوه ؛ فمن المحتمل أن ذلك كان منهم قبل أن يتبين لهم كذبه الذي عرفه منه الآخرون من الأئمة ؛ فقد قال أبو علي النيسابوري :

«قلت : لابن خزيمة : لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد ؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ؛ ما أثنى عليه أصلاً» .

قلت : ومن المحتمل أن أولئك الأئمة الذين رووا عنه لم يستمرُّوا على الرواية عنه ؛ فهذا دواد بن يحيى يقول :

«حدثنا عنه أبو حاتم قديماً ، ثم تركه بآخرة» .

ثانيـاً : هب أن الشيعي صادق فيما نقله من التوثيق ؛ فذلك غير كافٍ للرد على قول الذهبي :

«ليس بثقة» ؛ لأن الشيعي يعلم أن في مقابل التوثيق تكذيباً صدر من أئمة آخرين ، فلا بد حينئذٍ من الترجيح ، ومن المعلوم أيضاً أن التكذيب جرح مفسر ، فهو مقدم على التوثيق ! هذا في قواعدنا نحن معاشرَ أهل السنة . وأما الشيعة ؛ فلست أعلم مذهبهم في ذلك وإن كان لا يعقل غير ما عليه أهل السنة .

وهب أن الأمر كذلك عندهم ؛ فذلك مما لا ينفع معهم ؛ لأنهم إنما يتبعون أهواءهم ، وقاعدة الغربيين :(الغاية تبرر الوسيلة) !!

ثالثـاً : هب أن الرازي هذا ثقة على مذهب الشيعي ؛ فهل يلزم منه أن يكون من فوقه من رجال الإسناد ثقاتٍ أيضاً؟! مع أننا قد سبق أن بينا أن الأمر ليس كذلك !

ثم هب أنهم ثقاتٌ ؛ فهل بمجرد ذلك يصح الإسناد ؛ أم لا بد من سلامته من كل علة قادحة؟!

لعل الشيعي يعرف هذه الحقائق ، ثم هو يتجاهلها للقاعدة السابقة : (الغاية تبرر الوسيلة) !

ومن أجل ذلك ؛ تراه يتجاهل حكم الأئمة الآخرين على الحديث بالوضع ؛ كالجورقاني ، وابن الجوزي ، وابن حجر العسقلاني ، والسيوطي ، وابن عَرَّاق !

رابعاً : قوله : «فهو شيخهم ومعتمدهم ، كما يعترف به الذهبي . . .» ! كذب على الذهبي ؛ فإنه لم يذكر لفظ : «معتمدهم» أصلاً ، وإنما زادها الشيعي من عند نفسه زوراً وتضليلاً ، فعليه من الله ما يستحق !

٤٩٦٣ ـ (أَلا قُلْتِ : فكيفَ تَكُونانِ خَيْراً مِنِّي ؛ وزَوْجِي محمدٌ ، وأَبي هَارونُ ، وعَمِّي مُوسَى؟!) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٢٣/٢) ، والحاكم (٢٩/٤) عن **هاشم بن سَعِيدٍ الكوفي** : حدثنا كِنَانَةُ قال : حدثتنا صفيةُ بنت حُيَيٍّ قالت :

دخل علي رسول الله ﷺ ؛ وقد بلغني عن حفصة وعائشة كلامٌ ، فذكرت ذلك له ، فقال . . . فذكره .

وكان الذي بلغها أنهم قالوا : نحن أكرم على رسول الله ﷺ منها ، وقالوا : نحن أزواج النبي ﷺ وبنات عمه .

هذا لفظ الترمذي . وقال :

«حديث غريب ، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي ، وليس إسناده بذلك القوي» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : وكنانة مولى صفية ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . لكن روى عنه جمع . وقال الحافظ :

«مقبول»[1] !

وقد ذكر الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أن الحديث رواه ابن عدي من طريق يزيد بن مُغَلِّسٍ الباهلي : **ثنا كنانة بن نُبَيْهٍ مولى صفية** . . . فذكر الحديث .

قلت : وهذا ظاهره أن يزيد بن المغلس تابع هاشم بن سعيد . وحينئذٍ يتقوى الحديث بمتابعته .

ولكني أرى أن في إسناد ابن عدي انقطاعاً أو سقطاً ؛ فإن ابن المغلس إنما يروي عن مالك وطبقته من أتباع التابعين ، فمثله لم يدرك أحداً من التابعين قطعاً ، وكنانة منهم .

ويؤيده أنهم ذكروا في شيوخ يزيد هذا هاشم بن سعيد الراوي للحديث عن كنانة ، فالظاهر أنه هو الساقط بين يزيد وكنانة . والله أعلم .

والحديث ؛ بيَّض له الحاكم والذهبي ، ولعل ذلك لظهور ضعفه .

وأشار إلى ذلك ابن عبدالبر في ترجمة صفية من «الاستيعاب» (١٨٧٢/٤) بقوله :

«ويُرْوَى أن رسول الله ﷺ دخل على صفية . . .» فذكره .

---

(١) وقد ترجح للشيخ - رحمه الله - أخيراً ، أن (كنانة) هذا (صدوق) ؛ فانظر ما سبق من هذه «السلسلة» (١/١٩٠ - ١٩١) . (الناشر) .

وتجاهل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٣٩) ضعف الحديث، فاستدل به على أن عائشة رضي الله عنها ليست أفضل من صفية وسائر زوجاته ﷺ .

ومن غرائب جهله أو تجاهله: أنه عزاه للترمذي، ولم ينقل عنه تضعيفه إياه بقوله:

«حديث غريب . . .» إلخ .

كما جهل أو تجاهل أيضاً إشارة ابن عبدالبر إلى تضعيفه .

ولكن ليس هذا غريباً منه وهو يكذب على العلماء الكذب الصريح؛ كما تقدم بيانه مراراً وتكراراً!

٤٩٦٤ - (خُذْ هذا السَّيْفَ؛ فانْطَلِقْ، فاضْرِبْ عُنُقَ ابنِ عمٍّ مارِيَّةَ حَيْثُ وجَدْتَهُ) .

ضعيف جداً. أخرجه الحاكم (٣٩/٤) من طريق **أبي معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري** عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت:

أُهديتْ مارية إلى رسول الله ﷺ ومعها ابن عم لها؛ قالت: فوقع عليها وقعة، فاستمرّت حاملاً. قالت: فعزلها عند ابن عمها. قالت: فقال أهل الإفك والزور: مِنْ حاجتِه إلى الولد ادعى ولد غيره! وكانت أَمَةً قليلة اللبن، فابتاعت له ضَائِنَةَ لَبُونٍ، فكان يُغَذَّى بلبنها، فحسن عليها لحمه. قالت عائشة رضي الله عنها: فدُخِلَ به على النبي ﷺ ذات يوم. فقال:

«كيف ترين؟». فقلت: من غُذِّيَ بلحم الضأن يحسن لحمه! قال:

«ولا الشبه؟». قالت: فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت: ما أرى

شبهاً ! قالت : وبلغ رسولَ الله ﷺ ما يقول الناس . فقال لعلي . . . (فذكر الحديث) . قالت : فانطلق ؛ فإذا هو في حائط على نخلة يخترف رطبات . قال : فلما نظر إلى علي ومعه السيف ؛ استقبلته رعدة . قال : فسقطت الخرقة ؛ فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال ؛ شيء ممسوح .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، ولعله لظهور ضعفه ؛ فإن سليمان بن الأرقم متفق بين الأئمة على تضعيفه ، بل هو ضعيف جدّاً ؛ فقد قال البخاري :

«تركوه» . وقال أبو داود ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال أبو داود :

«قلت لأحمد : روى عن الزهري عن أنس في التلبية؟ قال : لا نبالي روى أم لم يرو» ! وقال ابن عدي في آخر ترجمته ـ وقد ساق له نَيِّفاً وعشرين حديثاً (١/١٥٤ـ ٢) ـ :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

قلت : وللحديث أصل صحيح ، زاد عليه ابن الأرقم هذا زيادات منكرة ، تدل على أنه سيئ الحفظ جدّاً ، أو أنه يتعمد الكذب والزيادة ؛ لهوى في نفسه ، ثم يحتج بها أهل الأهواء !

فأنا أسوق لك النص الصحيح للحديث ؛ ليتبين لك تلك الزيادات المنكرة ، فروى ثابت عن أنس :

أن رجلاً كان يُتَّهَمُ بأمِّ ولد رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ لعلي :

«اذهب فاضرب عنقه» .

فأتاه علي ؛ فإذا هو في رَكِيٍّ يتبرد فيها . فقال له علي : اخرج . فناوله يده ، فأخرجه ؛ فإذا هو مجبوب ليس له ذَكَرٌ ، فكفَّ عليٌّ عنه . ثم أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنه لمجبوب ؛ ما له ذكر .

أخرجه مسلم (١١٩/٨) ، والحاكم (٣٩/٤ ـ ٤٠) ، وأحمد (٢٨١/٣) ، وابن عبدالبر في ترجمة مارية من «الاستيعاب» (١٩١٢/٤) ؛ كلهم عن عفان : حدثنا حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت . . . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه» !

فوهم في استدراكه على مسلم ! وقال ابن عبدالبر :

«وروى الأعمش هذا الحديث فقال فيه : قال علي : يا رسول الله ! أكون كالسِّكَّةِ المُحَمَّاة ؛ أو الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال : بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب» .

قلت : هذه الزيادة لم أقف عليها من رواية الأعمش ، وإنما من رواية غيره من حديث علي نفسه ، وقد مضى تخريجه في «الصحيحة» برقم (١٩٠٤) ، وليس فيه أيضاً تلك الزيادات المنكرة التي تفرد بها ابن الأرقم في هذا الحديث .

وأشدها نكارة ما ذكره عن عائشة أنها قالت : ما أرى شبهاً !

فقد استغلَّها عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» أسوأ الاستغلال ، واتَّكأ عليها في اتهامه للسيدة عائشة في خلقها ودينها ، فقال (ص٢٤٧ ـ ٢٤٨) :

«وحسبك مثالاً لهذا ما أيَّدَتْهُ ـ نزولاً على حكم العاطفة ـ من إفك أهل الزور إذ قالوا ـ بهتاناً وعدواناً ـ في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام ما قالوا ،

حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة ـ على يد أمير المؤمنين ـ محسوسة ملموسة ! ﴿وردَّ اللهُ الذينَ كَفَروا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُوا خَيْراً﴾» !

وعلق على هذا بقوله :

«من أراد تفصيل هذه المصيبة ؛ فليراجع أحوال السيدة مارية رضي الله عنها في (ص٣٩) من الجزء الرابع من «المستدرك» للحاكم ، أو من «تلخيصه» للذهبي» !

يشير بذلك إلى هذا الحديث المنكر !

وإن من مكره وخبثه : أنه لم يكتف في الاعتماد عليه ـ مع ضعفه الشديد ـ بل إنه زاد على ذلك أنه لم يسق لفظه ؛ تدليساً على الناس وتضليلاً ؛ فإنه لو فعل وساق اللفظ ؛ لتبين منه لكل من كان له لبّ ودين أن عائشة بريئة مما نسب إليها في هذا الحديث المنكر من القول ـ بَرَاءَتَهَا مما اتهمها المنافقون به ؛ فبرّأها الله تعالى بقرآن يتلى ـ ، آمن الشيعة بذلك أم كفروا ، عامل الله الكذابين والمؤيدين لهم بما يستحقون ! وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وتأمل ما في إيراده في آخر كلامه للآية الكريمة : ﴿ورد الله الذين كَفَروا . . .﴾ من رَمْي السيدة عائشة بالكفر ، مع أنه يترضى عنها أحياناً (ص٢٢٩) ! ويعترف (ص٢٣٨) بأن لها فضلها ومنزلتها !

وما إخال ذلك منه إلا من باب التَّقِيَّةِ المعهودة منهم ، وإلا ؛ فكيف يلتقي ذلك مع حشره إياها في زمرة الذين كفروا ؟! عامله الله بما يستحق !

ثم إن الحديث ؛ أخرجه ابن شاهين أيضاً من طريق **سليمان بن أرقم** عن الزهري به ؛ كما في «الإصابة» (١٤/٦) للحافظ العسقلاني ؛ وقال :

«وسليمان ضعيف» .

٤٩٦٥ ـ (لقدْ رأيْتِ خَالاً بخدِّها ؛ اقْشَعرَّتْ كلُّ شَعْرةٍ منكِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/١٦٠ ـ ١٦١) : أخبرنا محمد ابن عمر : حدثني الثوري عن جابر عن عبدالرحمن بن سابط قال :

خطب رسول الله ﷺ امرأة من كلب ، فبعث عائشة تنظر إليها ، فذهبت ثم رجعت . فقال لها رسول الله ﷺ :

«ما رأيت؟» . فقالت : ما رأيت طائلاً . فقال لها رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقالت : يا رسول الله ! ما دونك سِرٌّ !

قلت : وهذا موضوع ؛ فإنه مع كونه مرسلاً ، فإن محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب ، كما تقدم مراراً .

وقد استغلَّ الشيعي أيضاً هذا الحديث الباطل استغلالاً غير شريف ؛ فطعن به على السيدة عائشة رضي الله عنها ، فنسبها إلى الكذب ، كما طعن عليها بالحديث الذي قبله !

٤٩٦٦ ـ (إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا ، إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي عن عائشة :

أنها خاصمت النبي ﷺ إلى أبي بكر ؛ فقالت : يا رسول الله ! اقصد ! فلطم أبو بكر خدَّها ؛ وقال : تقولين لرسول الله ﷺ : اقصد؟! وجعل الدم يسيل من أنفها على ثيابها ، ورسول الله ﷺ يغسل الدم من ثيابها بيده ؛ ويقول . . . فذكره .

كذا في «كنز العمال» (٧/١١٦/١٠٢٠) .

قلت : وعزوه للديلمي يشعر بضعف إسناده ؛ كما نص عليه في مقدمة «الجامع الكبير» ، ونقلته عنه في مقدمتي لكل من «صحيح الجامع الصغير وزيادته» و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» .

وقد صرح بضعفه الحافظ العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» (٢/٤٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «التاريخ» من حديث عائشة بسند ضعيف» .

قلت : ومع ذلك ؛ احتج به الشيعي في «مراجعاته» (٢٤٩) في الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها ! عامله الله بما يستحق !

وقد روى طرفاً منه ابن سعد (٨/٨٠) : أخبرنا **محمد بن عمر** : أخبرنا **محمد بن عبدالله** عن الزهري عن ابن المسيب قال :

قال رسول الله ﷺ لأبي بكر :

«يا أبا بكر ! ألا تَعْذِرُني من عائشة؟!» .

قال : فرفع أبو بكر يده ، فضرب صدرها ضربة شديدة ، فجعل رسول الله ﷺ يقول :

«غفر الله لك يا أبا بكر ! ما أردت هذا» .

لكنه إسناد واهٍ بمرة ؛ فإن محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب .

ومحمد بن عبدالله : هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سَبْرَةَ ؛ قال الحافظ :

«رموه بالوضع» .

ثم وقفت على إسناد الحديث عند الديلمي في «مسنده» (ص٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ مصورة) : أخرجه من طريق **إسماعيل بن إبراهيم المِنْقَرِيِّ** عن **أبيه** عن مبارك بن فَضَالَةَ عن عبيدالله بن عمر عن القاسم عن عائشة . . .

قلت : والمبارك بن فضالة ؛ وإن كان صدوقاً ؛ فهو مدلس تدليس التسوية[1] !

وإسماعيل بن إبراهيم المنقري وأبوه ؛ لم أعرفهما .

٤٩٦٧ ـ (إنَّ الغَيْرَى لا تُبْصِرُ أَسْفلَ الوادِي مِنْ أَعْلاهُ)[2] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١٤٨/٣) عن **سَلَمَةَ بن الفَضْلِ** عن محمد بن إسحاق **عن** يحيى بن عَبَّاد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها قالت :

وكان متاعي فيه خِفٌّ ، وكان على جمل ناجٍ ، وكان متاع صفية فيه ثِقَلٌ ، وكان على جمل ثَفَالٍ بطيء ؛ يبطئ بالركب ، فقال رسول الله ﷺ :

«[حولوا متاع عائشة على جمل صفية] ، وحوِّلوا متاع صفية على جمل عائشة حتى يمضي الركب» . قالت عائشة : فلما رأيت ذلك قلت : يا لعباد الله ! غلبتنا هذه اليهودية على رسول الله ﷺ ! قالت : فقال رسول الله ﷺ :

«يا أم عبدالله ! إن متاعك كان فيه خِفٌّ ، وكان متاع صفية فيه ثقل ، فأبطأ بالركب ، فحوَّلنا متاعها على بعيرك ، وحوَّلنا متاعك على بعيرها» . قالت : فقلت : ألست تزعم أنك رسول الله؟! قالت : فتبسم فقال :

---

(١) انظر كلام الشيخ حول تدليس المبارك في «الصحيحة» (٩٥٠/١ ـ ٩٥١) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ فوق هذا المتن : «تقدم برقم (٢٩٨٥) ؛ لكن يستفاد منه» . (الناشر) .

«أَوَ في شكٍّ أنت يا أم عبدالله؟!» . قالت : قلت : ألست تزعم أنك رسول الله ، فهلا عدلت؟! وسمعني أبو بكر ـ وكان فيه غَرْبٌ ؛ أي : حِدَّةٌ ـ ؛ فأقبل عليَّ فلطم وجهي . فقال رسول الله ﷺ :

«مهلاً يا أبا بكر !» . فقال : يا رسول الله ! أما سمعت ما قالت؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس .

وسلمة بن الفضل كثير الخطأ ؛ كما قال الحافظ . وقال الهيثمي (٤/٣٢٢) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن إسحاق ؛ وهو مدلس . وسلمة بن الفضل ، وقد وثقه جماعة : ابن معين وابن حبان وأبو حاتم ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله رجال «الصحيح» . وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الأمثال» ، وليس فيه غير أسامة **ابن زيد الليثي** ؛ وهو من رجال «الصحيح» ؛ وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه وقفة عندي ؛ فقد قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٤٠) :

«رواه أبو يعلى في «مسنده» ؛ وأبو الشيخ في «كتاب الأمثال» من حديث عائشة ، وفيه ابن إسحاق ؛ وقد عنعنه» .

قلت : فهذا صريح في مخالفة ما ذكره الهيثمي .

ومن المحتمل أن يكون أبو الشيخ أخرجه من طريقين ، في أحدهما ابن إسحاق دون الطريق الأخرى ، وفي هذه الليثي فقط كما أفاده الهيثمي ؛ فإن صح كلامه ؛ فالحديث حسن عندي على أقل المراتب . والله أعلم .

٤٩٦٨ ـ (علَّمَني ألفَ باب ٍ، يَفْتَحُ كلُّ باب ٍألْفَ باب ٍ) .

منكر . أخرجه ابن عدي (ق١١١/٢) ، وعنه ابن عساكر (١/١٦١/١٢) من طريق ابن لهيعة : حدثني حُيَيُّ بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قال في مرضه :

«ادعوا لي أخي» . فدعوا له أبا بكر ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعوا له عمر ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعي له عثمان ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعي له علي بن أبي طالب ، فستره بثوب ، وانكبَّ عليه . فلما خرج من عنده قيل له : ما قال؟ قال . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«هذا حديث منكر ، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة ؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع ، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف» .

وأقرَّه الحافظ ابن عساكر ، ثم الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة ، أورده في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث .

والحديث ؛ مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص٢٥٣) ؛ وقال :

«وأخرجه أبو نعيم في «حليته» ، وأبو أحمد الفَرَضِيُّ في «نسخته» كما في ص(٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنز]» !

وكذلك قال (ص٢٥١) .

وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه ، اغترَّ به الشيعي ؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي :

«عن علي قال : علمني رسول الله ﷺ ألف باب . . (أبو أحمد الفرضي في «جزئه» ، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني» : صدوق شيعي جلد . حل)» !

قلت : والمعروف من صاحب «الكنز» - تبعاً لأصله «الجامع الكبير» - أنه يسوق رموز مخرِّجي الحديث أولاً ، ثم يتكلم عليه - على قلة كلامه - !

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح ، مما يشعر أنه مقحم !

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير» ؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور . وتأيَّد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري ؛ فلم أر الحديث فيه .

(تنبيه) : حديث علي هذا مع ضعفه ؛ فإن الشيعي قد دسَّ فيه زيادة من عنده ؛ دون أن ينبِّه القراء إلى ذلك ؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه : أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي ، فزاد - بعد قوله : . . . علمني رسول الله ﷺ - :

- يعني : حينئذٍ - . يعني : حين وفاته ﷺ !

فإن قيل : إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو ؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه .

فأقول : كلا ؛ ليس في معناه ، وذلك من وجهين :

الأول : أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته .

والآخر : هب أنه مرض موته ؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستنداً إلى علي ؛ بل هو صريح بأن علياً خرج وتركه مريضاً .

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلُّون الدسَّ والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال ! نسأل الله السلامة .

وفي الباب في فضل علي وأهل بيته : عن أبي أمامة الباهلي ، وسوف يأتي إن شاء الله تخريجه برقم (٦٢٥٤) .

٤٩٦٩ - (تُوُفِّيَ [ﷺ] وإنَّهُ لَمُسْتَنِدٌ إلى صَدْرِ عَليٍّ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢/٢٦٣) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني **سليمان بن داود بن الحُصَيْنِ** عن أبيه عن أبي غَطَفَانَ قال :

سألت ابن عباس : أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال : توفي وهو لمستند إلى صدر علي . قلت : فإن عروة حدثني عن عائشة أنها قالت :

توفي رسول الله ﷺ بين سَحْري ونَحْري؟! فقال ابن عباس : أتعقل؟! والله ! لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي ؛ وهو الذي غسّله وأخي الفضل ابن عباس . وأبى أبي أن يحضر ، وقال : إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نستتر ، فكان عند السِّتر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب .

وشيخه سليمان بن داود بن الحصين ؛ لا يعرف ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/١١١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت الحافظ قال في «الفتح» (١٠٧/٨) :

«لا يعرف حاله» .

قلت : وإن مما يؤكِّد وضع الحديث ؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة ؛ فإن عروة وهو ـ ابن الزبير ـ من كبار التابعين وثقاتهم ، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (١٢١/٦ ، ٢٠٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، و«صحيح البخاري» (١٠٥/٨ ـ ١١٠) ، و«مسلم» (١٣٧/٧ ـ ١٣٨) .

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة رضي الله عنها ، وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٣١ ، ٢٧٤) ، و«ابن سعد» (٢٦١/٢ ، ٢٦٢) .

فهو حديث مشهور عن عائشة رضي الله عنها ؛ إن لم يكن متواتراً .

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال : قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يوصِ ، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة .

رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات ؛ غير **عبدالرحمن بن جُرَيْسٍ** ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢٢١/٢/٢) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جداً أن يخفى على ابن عباس رضي الله عنه ! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رضي الله عنه ؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم .

ونحوه ما رواه **الواقدي** أيضاً : أخبرنا عبدالعزيز بن محمد عن **حَرَامِ بن عثمان** عن أبي حازم عن جابر بن عبدالله الأنصاري :

أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال ـ ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين ـ :

ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: سَلْ علياً. قال: أين هو؟ قال: هو هنا. فسأله، فقال علي: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال:

«الصلاة الصلاة». فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا، وعليه يبعثون. قال: فمن غسّله يا أمير المؤمنين؟! قال: سَلْ عليّاً. قال: فسأله؟ فقال: كنت أنا أغسله، وكان عباس جالساً، وكان أسامة وشُقْران يختلفان إليّ بالماء.

أخرجه ابن سعد.

قلت: وهذا موضوع أيضاً؛ والآفة الواقدي، أو شيخ شيخه حرام بن عثمان؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره:

«الرواية عن حرام حرام»! وقال الحافظ:

«وفي سنده الواقدي، وحرام بن عثمان؛ وهما متروكان».

ومما يؤكِّد وضعه، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم:

فجعل يقول:

«في الرفيق الأعلى»؛ حتى قبض.

أخرجه البخاري.

نعم؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن عليّ قال:

كان آخر كلام رسول الله ﷺ:

«الصلاة الصلاة! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم».

وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها.

فإن صح هذا القدر عن علي ؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه ، فلا ينافي حينئذٍ قول عائشة المذكور ؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين .

ومن ذلك أيضاً : ما رواه **الواقدي** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي** عن أبيه عن علي بن حسين قال :

قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي .

أخرجه ابن سعد . قال الحافظ :

«فيه انقطاع ، مع **الواقدي** . وعبدالله فيه لين» .

ثم أخرج عن الواقدي : حدثني **أبو الجويرية** عن أبيه عن الشعبي مثله . قال الحافظ :

«فيه الواقدي ، والانقطاع ، وأبو الحويرث (قلت : وهو أبو الجويرية) ؛ اسمه عبدالرحمن بن معاوية بن الحارث المدني ؛ قال مالك : ليس بثقة . وأبوه لا يعرف حاله» .

قلت : وهذه الأحاديث الموضوعة ؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي - كعادته - عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها ؛ تحت عنوان :

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين» (ص٢٤٧ - ٢٥٢) ! ولم يعزها لغير ابن سعد . ومدارها كلها - كما رأيت - على الواقدي الكذاب ، مع عدم سلامتها ممن فوقه .

ولم يكتف الشيعي بهذا ؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي !!

وضمَّ إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥) ؛ وتقديمه لحديثها ـ وهو ضعيف كما سبق ـ على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها ! ثم رجَّحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها ، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين ، كحضورها وقعة الجمل ، وقد تابت منه . ومنها ما لا عيب عليها فيها ؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها ! ومنها ما لا يصح نسبته إليها ، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هبَّ ودبَّ ، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي ! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها ، ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها .

لكن لا بد من الكلام على أمر منها ؛ قد يُشْكِلُ على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه ، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله ، وطعنه في أهل السنة عامة ، وأم المؤمنين الصدِّيقة بنت الصدِّيق خاصة ؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبدالله ابن عمر قال :

قام النبي ﷺ خطيباً ، فأشار نحو **مسكن عائشة** فقال :

«ههنا الفتنة (ثلاثاً) من حيثُ يطلعُ قرن الشيطان» . ولفظه عند مسلم :

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال :

«رأس الكفر من ها هنا ؛ حيث يطلع قرن الشيطان» .

فأوهم الشيعي قُرَّاءه أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة ـ رضي الله عنها ، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل ـ !

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث ـ فضلاً عن مجموعها ـ ؛ يعلم

يقيناً أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله : «ههنا» ؛ إنما هي جهة المشرق ، وهي على التحديد العراق ، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديماً وحديثاً .

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤) ، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته ، فلا داعي للإعادة .

٤٩٧٠ - (جاءَ الملَكُ بِصُورَتي إلى رسولِ الله ﷺ . فَتَزوَّجَني رسولُ الله ﷺ وأَنا ابنةُ سَبْعِ سنين . وأُهْدِيتُ إليه وأَنا ابنةُ تِسْعِ سنين . وتزوَّجَني بِكْراً لم يَكُنْ فِي أَحَدٍ منَ الناسِ . وكانَ يأتيه الوَحْيُ وأَنا وهُوَ في لحاف واحدٍ . وكنتُ مِنْ أحَبِّ الناسِ إليهِ . ونزلَ فِيَّ آياتٌ مِنَ القُرآنِ كادَتِ الأُمَّة تَهْلَكُ فيها . ورأَيْتُ جبريلَ عليه الصلاةُ والسلام ؛ ولَمْ يَرَهُ أحدٌ مِنْ نِسائهِ غَيْري . وقُبِضَ في بَيْتي ؛ لم يَلِهِ أَحَدٌ غَيْرَ الملَكِ إلا أنا) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤/ ١٠) من طريق إسماعيل بن أبي خالد : أنبأ عبدالرحمن بن الضَّحَّاك :

أن عبدالله بن صفوان أتى عائشة وآخر معه ، فقالت عائشة لأحدهما : أسمعت حديث حفصة يا فلان؟! قال : نعم يا أم المؤمنين ! فقالَ لها عبدالله بن صفوان : وما ذاكَ يا أمّ المؤمنين؟! قالت : خِلال لي تِسعٌ ؛ لم تكن لأحد من النساء قبلي ؛ **إلا ما آتى الله عز وجل مريم بنت عمران** ، واللهِ ! ما أقول هذا أني أفخر على أحد من صواحباتي . فقال لها عبدالله بن صفوان : وما هنَّ يا أم المؤمنين؟! قالت . . . فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عبدالرحمن بن الضحاك ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧) من رواية إسماعيل بن أبي خالد هذا ؛ إلا أنه وقع فيه **عبد الرحمن بن أبي الضحاك !** ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ فهو على كل حال مجهول ، فهو علَّة الحديث .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ إلا أنه لا يتقوى بها ، فقال ابن سعد (٦٥/٨) : أخبرنا هشام أبو الوليد : حدثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ عن عائشة به نحوه . وقال في الخلَّة الأخيرة :

ومرض رسول الله ﷺ في بيتي ؛ فمرَّضْته ، فقبض ولم يشهده غيري والملائكة .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن عبدالملك بن عمير لم يذكروا له رواية عن عائشة . على أنه قد رمي بالتدليس .

فمن المحتمل أن يكون الواسطة بينه وبينها رجلاً مطعوناً أو مجهولاً ؛ كعبدالرحمن هذا .

وإنما أوردت الحديث من أجل ذكر مريم فيه مع هذه الخلَّة الأخيرة ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقوِّيها ، وقد استغلَّها الشيعي عبدالحسين في «مراجعاته» (٢٥٧ ـ ٢٥٨) ؛ فجزم بنسبة الحديث إليها ، ثم أخذ يغمز منها بسبب هذه الخلَّة ، وهي مما لم يثبت عنها كما تبين لك من هذا التخريج ، بخلاف الخِلال التي قبلها ، فكلها صحيحة ثابتة عنها في «الصحيحين» وغيرهما .

فاعلم هذا ؛ يساعدك على دفع المطاعن الشيعية عن أم المؤمنين رضي الله عنها !

٤٩٧١ - (دَعُوهُنَّ ؛ فإِنَّهُنَّ خَيرٌ مِنكُم) .

منكر . روي عن عمر بن الخطاب قال :

لما مرض النبي ﷺ قال :

«ادعوا لي بصحيفة ودواة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي أبداً» . فكرهنا ذلك أشد الكراهة . ثم قال :

«ادعوا لي بصحيفة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده أبداً» . فقالت النسوة من وراء الستر : ألا يسمعون ما يقول رسول الله ﷺ ؟! فقلت : إنكن صواحبات يوسف ! إذا مرض رسول الله ﷺ عَصَرْتُنَّ أعينكن . وإذا صحَّ ركبتن رقبته ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . قال الهيثمي (٩/٣٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن جعفر بن إبراهيم الجعفري** ؛ قال العقيلي : في حديثه نظر . وبقية رجاله وثقوا ، وفي بعضهم خلاف» !

قلت : ومحمد بن جعفر هذا ؛ لم أجده في «الضعفاء» للعقيلي[(١)] !

وفي «الجرح والتعديل» (١٨٩/٢/٣) :

«**محمد بن إسماعيل الجعفري** ، وهو ابن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب . روى عن الدراوردي . . . روى عنه أبو زرعة . سألت أبي عنه؟ فقال : منكر الحديث ، يتكلمون فيه» .

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٣٣٨) ؛ ومنه تبين أن في نقل الهيثمي تحريفاً في اسم الراوي ، وهو (موسى بن جعفر . . .) ، وهو الذي قال فيه العقيلي : «في حديثه نظر» . (الناشر) .

قلت : فمن الظاهر أنه هذا ، وقع عند الطبراني منسوباً إلى جده ، ولكنني لم أجده منسوباً إلى أبيه عند العقيلي ! فالله أعلم .

وذكر في «اللسان» أن أبا نعيم الأصبهاني قال :

«متروك» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن عباس نحوه ؛ دون قوله : فقالت النسوة . . . إلخ ؛ فهو منكر .

وراجع شرح الحديث في «فتح الباري» (١/١٨٥ ـ ١٨٧ و٨/١٠٠ ـ ١٠٣) .

٤٩٧٢ ـ (أَنْفِذُوا بَعْثَ أُسامة ، لَعنَ اللهُ منْ تَخَلَّفَ عنْهُ . وكَرَّرَ ذلِكَ) .

منكر . أخرجه أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في «كتاب السقيفة» قال : حدثنا حَمدُ بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سَيَّار عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله عن عبدالله بن عبدالرحمن :

أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمَّر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جِلَّة المهاجرين والأنصار ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة بن الجَرَّاح ، وعبدالرحمن بن عوف ، وطلحة ، والزبير ، وأَمَرهُ أن يُغير على مؤتة (قلت : فساق الحديث فيه) . وقام أسامة فتجهز للخروج ، فلمَّا أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث ، فأُخْبِرَ أنهم يتجهَّزون ، فجعل يقول . . . فذكره .

فخرج أسامة واللواء على رأسه ؛ والصحابة بين يديه . . . إلخ .

قلت : ساقه هكذا ـ إلا ما اختصرته أنا ـ عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته»

(٢٩١ ـ ٢٩٢) ، وسكت عليه كعادته ؛ إلا أنه زعم أن الشهرسْتَاني أرسله إرسال المسلمات في المقدمة الرابعة من كتاب «الملل والنحل» !

وكأنه ـ لبالغ جهله بالحديث ـ لا يعلم أن الشهرستاني ليس من علماء هذا الشأن أولاً ، وأن إسناد الحديث الذي نقله عن الجوهري ضعيف لا يصح ثانياً !! وبيان هذا من وجوه :

الأول : أن عبدالله بن عبدالرحمن هذا ؛ يغلب على الظن أنه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري الذي روى له ابن جرير في «تاريخه» (٢١٨/٣ ـ ٢٢٢) قطعة كبيرة من قصة بيعة السقيفة ، ولم أجد من ذكره غير ابن أبي حاتم (٩٦/٢/٢) . وقال :

«روى عن جده أبي عمرة . روى عنه المسعودي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً !

الثاني : رجال سعيد بن كثير الأنصاري ؛ مبهمون لا يعرفون .

الثالث : حمد بن إسحاق بن صالح ؛ لم أجده .

الرابع : أحمد بن عبدالعزيز الجوهري : هو من رجال الشيعة المجهولين ، أورده الطُّوسيُّ في «الفهرست» (١٠٠/٣٦) . وقال :

«له كتاب السقيفة» .

ولم يزد على ذلك شيئاً ، فدلَّ على أنه غير معروف لديهم ؛ فضلاً عن غيرهم من أهل السنة ؛ فقد قال في «المقدمة» (ص٢) :

« . . فإذا ذكرت كل واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول ؛ فلا بد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل يُعَوَّل على روايته أم لا؟ . . .» .

قلت : ومن هذا تعلم جهل عبدالحسين الشيعي حتى برجالِ مذهبه ! فيحتج بحديث الجوهري هذا ؛ وهو غير معروف عندهم ، فضلاً عمن فوقه ممن لا يعرفون أيضاً !

ومن الترجمة السابقة ؛ تعلم أن كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا . وقد علّق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله :

«ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيراً : ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج البلاغة» ؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري ؛ فراجع» .

قلت : وعن ابن أبي الحديد الشيعي ؛ نقله عبدالحسين ؛ كما صرَّح بذلك عقب الحديث ، مع تدليسه على القرّاء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة ! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١) ، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها !

٤٩٧٣ - (إنَّهُ لا يَحِلُّ المسجدُ لجُنُبٍ ولا حائض ؛ إلا لمحمد ﷺ وأزواجِه ، وعليٍّ وفاطمةَ بنتِ محمدٍ ﷺ . ألا ! هلْ بَيَّنْتُ لكمُ الأسماءَ أنْ تَضِلُّوا)[1] .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/١٢) من طريق عبدالملك ابن أبي غَنِيَّةَ عن أبي الخطاب عمر الهَجَرِيِّ عن محْدوج عن جَسْرَةَ بنت دِجَاجَةَ قالت : أخبرتني أم سلمة قالت :

خرج النبي ﷺ من بيته ، حتى انتهى إلى صرح المسجد ؛ فنادى بأعلى صوته . . . فذكره .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «كُرِّر برقم (٦٢٨٥)» . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الخطاب مجهول ، وقد مضى[1] .

ومثله محدوج ؛ وهو الباهلي .

وجسرة مختلف فيها ، وقد قال البخاري :

«عندها عجائب» .

ولم يوثِّقها من يُوَثقُ بتوثيقه .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عنها عن عائشة ، وهو أقوى من هذا ، وقد أوردته في «ضعيف أبي داود» (٣٢) ؛ من أجل جسرة هذه .

والحديث ؛ رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦٩/٩٩/١) من هذا الوجه دون قوله :

«ألا هل بينت . . .» .

وكذلك رواه ابن ماجه (٦٤٥) ؛ إلا أنه لم يذكر الاستثناء مطلقاً ، وكأنه تعمد حذفها ؛ لما فيها من النكارة .

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

«فهذا الاستثناء باطل موضوع ؛ من زيادة بعض غلاة الشيعة ، ولم يخرجه ابن ماجه في الحديث» .

راجع كتابي المشار إليه آنفاً .

وخالف ابنَ أبي غنية في إسناده منصورُ بن [أبي] الأسود ؛ فقال : عن عمر ابن عُمَيْر الهَجَرِيِّ عن عروة بن فيروز عن جسرة به .

---

(١) في «الإرواء» (٢١١/١) . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

ومنصور هذا ؛ شيعي ثقة .

أما عروة بن فيروز ؛ فلم أجد أحداً ذكره !

ولعل رواية الهجري عنه مما يدل على عدم ضبطه واضطرابه في إسناده ـ أي : الهجري ـ : فتارة يرويه عن محدوج ، وتارة عن ابن فيروز . والله أعلم .

ونحو هذا الحديث : ما روى **الحسن بن زيد** عن **خارجة بن سعد** عن **أبيه قال** : قال رسول الله ﷺ لعلي :

«لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» .

أخرجه البزار (ص ٢٦٨ ـ زوائد)[1] . **وقال** :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ومنقطع ؛ لأن خارجة بن سعد : هو خارجة بن عبدالله بن سعد بن أبي وقاص ، فيما ظهر لي ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٥/٢/١) ، **وقال** :

«روى عن أبيه . روى عنه يونس بن حُمران» .

قلت : ولم يزد على ذلك ؛ فهو مجهول الحال .

ثم ترجم لأبيه عبدالله بن سعد بن أبي وقاص (٦٣/٢/٢ ـ ٦٤) ؛ وأفاد أنه أخو مصعب ، وعمر ، ويحيى ، وإبراهيم ، ومحمد ، وعمرو ؛ بني سعد . **وقال** :

«روى عن أبي أيوب . روى [عنه ابنه] خارجة بن عبدالله» . ولم يزد !

---

(١) وهو في «مسنده» برقم (٢٥٥٧) . (الناشر) .

قلت : وعلى ذلك ؛ فالحديث ـ على جهالة خارجة وأبيه عبدالله ـ ؛ فهو مرسل .

ثم إن الحسن بن زيد ـ وهو العَلَوِيُّ أبو محمد المدني والد الستِّ نَفِيسة ـ فيه ضعف من قبل حفظه ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ، وكان فاضلاً» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/١١٥) :

«رواه البزار ، وخارجة لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فأقول : فيه ما لا يخفى من التقصير والتساهل ؛ إذا تذكرت ما تقدم من التحقيق .

والحديث ؛ أخرجه الترمذي (٣٧٢٩) من حديث **عطية عن** أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه مختصراً .

وعطية : هو ابن سعد العوفي ، وهو ضعيف مدلس ، كما سبق مراراً .

٤٩٧٤ ـ (لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلا المودَّةَ فِي القُرْبَى﴾ ؛ قالُوا : يا رسولَ الله ! ومَنْ قَرابَتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجَبتْ عَلَينا مودَّتُهم؟ قال : عليٌّ ، وفاطِمةُ ، وابناهُما) .

باطل . أخرجه الطبراني (١/١٢٤/٢) ، والقَطِيعِيُّ في زياداته على «الفضائل» (٦٦٩/٢) عن **حرب بن حسن الطَّحَّان** : نا **حسين الأشقر** عن **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، مسلسل بالعلل :

الأولى : قيس بن الربيع ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : حسين الأشقر ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ؛ ويغلو في التشيع» .

الثالثة : حرب بن حسن الطحان ؛ قال في «الميزان» :

«ليس حديثه بذاك . قاله الأزدي» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ كما في «اللسان» !

قلت : فأحد هؤلاء الثلاثة هو العلَّة ؛ فإن الحديث منكر ظاهر النكارة ؛ بل هو باطل ، وذلك من وجهين :

الأول : أن الثابت عن ابن عباس في تفسير الآية خلاف هذا ، بل صح عنه إنكاره على سعيد بن جبير ذلك ؛ فقد روى شعبة : أنبأني عبدالملك قال : سمعت طاوساً يقول :

سأل رجل ابن عباس ـ المعنى ـ عن قوله عز وجل : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ ، فقال سعيد بن جبير : قرابة محمد ﷺ . قال ابن عباس : عجلت ؛ إن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة ، فنزلت : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ :

«إلا أن تَصِلُوا قرابةَ ما بيني وبينكم» .

أخرجه البخاري (٦/٣٨٦ و٨/٤٣٣) ، وأحمد (١/٢٢٩ ، ٢٨٦) ، والطبري في «تفسيره» (٢٥/١٥) .

وأخرجه الحاكم (٢/٤٤٤) من طريقين آخرين عن ابن عباس نحوه ، وأحدهما عند الطبري . وقال الحاكم في أحدهما :

«صحيح على شرط البخاري» . وفي الآخر :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي .

والآخـــر : أن الآية مكية ؛ كما جزم بذلك غير ما واحد من الحفاظ ، كابن كثير وابن حجر وغيرهما .

فكيف يأمر الله بمودَّة أبناء علي وفاطمة وهما لم يتزوجا بعد؟! ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٨/٤٣٣) ـ بعد أن ساق حديث الترجمة ـ :

«وإسناده واهٍ ، فيه ضعيف ورافضي . وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح ، وذكر الزمخشري هنا أحاديث ظاهر وضعها . وردّه الزجّاج بما صَحَّ عن ابن عباس من رواية طاوس في حديث الباب ، وبما نقله الشعبي عنه ؛ وهو المعتمد . . . ويؤيد ذلك أن السورة مكية» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١٦٨) . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه جماعة ضعفاء ، وقد وثِّقوا» .

قلت : وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٧/٣٦٥) من رواية ابن أبي حاتم : حدثنا علي بن الحسين : حدثنا رجل ـ سماه ـ : حدثنا حسين الأشقر . . . فذكره نحو ما تقدم من رواية الطبراني . ثم قال ابن كثير :

«وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مبهم لا يعرف (قلت : قد عرف من رواية الطبراني كما تقدم) عن شيخ شيعي محترق ، وهو حسين الأشقر ، ولا يقبل خبره في هذا المحل ، وذكر نزول الآية في المدينة بعيد ؛ فإنها مكية ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية ؛ فإنها لم تتزوج بعلي رضي الله عنه إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة .

والحق : تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ؛ كما رواه عنه البخاري ؛ ولا ننكر الوصاة بأهل البيت ، والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم ؛ فإنهم من ذرية طاهرة ، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً ؛ ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية ، كما كان عليه سلفهم ؛ كالعباس وبنيه ، وعلي وأهل بيته وذريته ، رضي الله عنهم أجمعين» .

(تنبيهان) :

الأول : عزا حديث الترجمة ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ في «الصواعق» (ص١٠١) لأحمد أيضاً والحاكم !

وهذا وهم فاحش ؛ فإنما أخرج أحمد والحاكم عن ابن عباس ما يبطله ؛ كما سبق بيانه .

والآخر : أن عبدالحسين الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص٣٣) ـ فسَّر الآية المذكورة بما دلَّ عليه هذا الحديث الباطل ؛ غير ملتفت إلى أن الآية مكيّة ، وأن ابن عباس فسَّرها على نقيضه !

٤٩٧٥ ـ (يا أيُّها الناسُ ! إنَّ اللهَ أمرَ مُوسَى وهارونَ أنْ يَتَبَوَّأ لقومِهما بُيوتاً ، وأَمَرهُما أنْ لا يبيتَ في مسجدِهما جُنُبٌ ، ولا يَقْرَبُوا فيهِ النساءَ ؛ إلا هارونَ وذُرِّيَتَهُ . ولا يَحِلُّ لأحدٍ أن يعرنَ[1] النساءَ في مَسْجِدي هذا ؛ ولا يَبيتَ فيهِ جُنُبٌ ؛ إلا عليٌّ وذُرِّيَتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/٩٣/١٢) عن **محمد بن عبيدالله بن أبي رافع** عن أبيه وعمه عن أبيهما أبي رافع :

---

(١) كذا ؛ ولعلها : «يَعْرُكَ» . (الناشر) .

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبيدالله ، وقد مضى له عدة أحاديث فانظر مثلاً : (١٥٤٦ ، ١٧٥٤ ، ٤٨٨٢ ، ٤٨٨٧) .

٤٩٧٦ - (أيُّها الناسُ ! أما تَسْتَحُونَ؟! تَجْمَعونَ ما لا تَأْكُلون ، وتَأْمَلُونَ ما لا تُدْرِكونَ ، وتَبْنُونَ ما لا تَعْمرونَ !) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (ق٤٧/١) من طريق علي بن ثابت عن **الوازع بن نافع** عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أم المنذر[1] قالت :

اطلع رسول الله ﷺ ذاتَ عشية إلى الناس ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الوازع بن نافع ؛ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك» .

والحديث ؛ أورده المنذري في «الترغيب» (١٣١/٤) مشيراً إلى ضعفه من رواية الطبراني . وقال الهيثمي (٢٨٤/١٠) :

«وفيه الوازع بن نافع ؛ وهو متروك» .

---

(١) في طريق الطبراني التي سيشير إليها الشيخ - بَعْدُ - تسميتها : (أم الوليد) . وانظر «معجم الطبراني» (٤٢١/١٧٢/٢٥) ، و«ضعيف الترغيب» (١٩٥٣) . (الناشر) .

٤٩٧٧ ـ (أَلا تَعْجَبُونَ مِنْ أُسامةَ؟! اشْتَرى إلى شَهْرٍ! إنَّ أُسامةَ لَطَوِيلُ الأَمَلِ. والَذي نَفْسي بيَدِه! ما طَرَفَتْ عَيْنايَ إلا ظَنَنْتُ أَنَّ شَفْرَيَّ لا يَلْتَقِيانِ حَتى يَقْبِضَ اللهُ رُوحي، ولا رَفَعْتُ طَرْفي فَظَنَنتُ أَنِّي واضِعُهُ حَتى أُقْبَضَ، ولا لَقِمْتُ لُقْمةً إلا ظَنَنْتُ أَنِّي لا أُسيغُها حَتى أَغَصَّ بها مِنَ الموتِ، يا بَني آدمَ! إنْ كُنْتُم تَعْقِلونَ فَعُدّوا أَنْفُسَكُم مِنَ الموتَى. والذي نَفْسي بِيَدِهِ؛ ﴿إنَّ ما تُوعَدونَ لَآتٍ وما أَنْتُم بِمُعْجِزِين﴾).

ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١/٢/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٩١)، وابن عساكر (٢/٣٤٨/٢) عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال:

اشترى أسامة بن زيد بن ثابت وليدةً بمئة دينار إلى شهر. فسمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وعلَّته أبو بكر بن أبي مريم؛ ضعيف، وكان اختلط.

والحديث؛ رواه أيضاً البيهقي والأصبهاني؛ كما في «الترغيب» (٤/١٣١)؛ وأشار إلى تضعيفه.

٤٩٧٨ ـ (إنَّ كُرْسيَّهُ وسِعَ السَّماواتِ والأَرْضَ، وإنَّهُ لَيَقْعُدُ عليه فَما يَفْضُلُ منهُ مِقْدارُ أَرْبعِ أَصابعَ ـ ثم قالَ بأصابعِه فَجَمَعَها ـ؛ وإنَّ لَهُ أَطيطاً كأطيطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ؛ مِنْ ثِقَلِهِ)[1].

منكر. أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٦، ٥٧٩٨) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال:

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن: «تقدم في أواخر المجلد الثاني فيما أظن». قلت: وهو فيه برقم (٨٦٦). (الناشر).

أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ فقالت : ادعُ اللهَ أن يُدْخِلني الجنة ! فعظَّمَ الربَّ تعالى ذِكْرُه ، ثم قال . . . فذكره .

وكذلك أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (ص٧١) من هذه الطريق ، لكنه زاد في متنه أداة الاستثناء فقال :

« . . . إلا قَيْد أربع أصابع» .

فاختلف المعنى .

ثم أخرجه ابن جرير (٥٧٩٧) من طريق أخرى عن إسرائيل نفسه به ؛ إلا أنه زاد في إسناده فقال : عن عمر عن النبي ﷺ بنحوه .

وقد أخرجه غير هؤلاء .

وللحديث ثلاث علل :

الأولى : جهالة عبدالله بن خليفة ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ؛ كما ذكر في المقدمة .

الثانية : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ، وعنعنته ؛ فإنه كان مدلساً .

الثالثة : الاضطراب في سنده وفي متنه ؛ كما رأيته في رواية ابن جرير وعبدالله بن أحمد .

وبهذا أعلَّه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الفتاوى» (١٦/٤٣٤ ـ ٤٣٦) ؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يرويها بعض المؤلِّفين في الصفات ، كعبدالرحمن بن منده وغيره ، فقال :

«ومن ذلك : حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يرويه عن عمر عن النبي ﷺ . وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة» . وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه ، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم ، لكن أكثر أهل السنة قبلوه .

ورواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدث به وكيع . لكنْ كثير ممن رواه رووه بقوله : «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع» ؛ فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع .

واعتقد القاضي وابن الزَّاغُوني صحة هذا اللفظ ، فأمرُّوه ، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء ، وذكر عن أيمن العائذ أنه قال : هو موضع جلوس محمد ﷺ (!)» .

ثم ذكر لفظ ابن جرير المخالف ، ثم قال :

«فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين ؛ هذه تنفي ما أثبتت هذه ، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الربّ . وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات ، بل هذا يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر ! وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة والعقل» .

ثم أطال الكلام في ترجيح رواية ابن جرير المخالفة النافية ، وهي بلا شك أولى من حيث المعنى . ولكن الحديث عندي معلول بما ذكرنا من العلل ، وهي تحيط بكل من الروايتين المثبتة والنافية ؛ فلا فائدة تذكر من الإطالة . والله أعلم .

٤٩٧٩ ـ (لا تَمنَّوُا الموتَ ؛ فإنَّ هَوْلَ المَطْلَعِ شَديدٌ ، وإنَّ مِنَ السعادَةِ أَنْ يَطُولَ عُمُرُ العَبْدِ ويَرْزُقَهُ اللهُ الإنابَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٣٣٢) : ثنا أبو عامر وأبو أحمد قالا : ثنا **كَثِيرُ ابن زيد** : حدثني **الحارث بن يزيد** ـ قال أبو أحمد : عن **الحارث بن أبي يزيد** ـ قال : سمعت جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً .

وتابعهما سليمان بن بلال عن **كثير بن زيد** عن **الحارث بن أبي يزيد** به .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/٣٦٢/١٠٥٨٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كثير بن زيد ـ وهو الأسلمي مولاهم ـ ؛ في حفظه ضعف ، وقد اضطرب في اسم والد الحارث ؛ كما في هذه الرواية .

وزاده بياناً الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» ؛ فقال (١/٢/٢٨٥) :

«الحارث بن يزيد مولى الحكم عن جابر عن النبي ﷺ : «لا تمنوا الموت . . .» ؛ قاله أبو أحمد الزُّبَيري عن كثير بن زيد . وقال عيسى وحاتم : عن كثير عن الحارث بن أبي يزيد مولى الحاكم . وقال وكيع : عن كثير عن سلمة بن أبي يزيد . قال أبو عبدالله (هو البخاري) : وسلمة لا يصح ههنا» .

قلت : وقوله : «قاله أبو أحمد الزبيري» ؛ لعله سبق قلم ! والصواب : قاله أبو عامر ؛ فإن الزبيري قال : الحارث بن أبي يزيد ؛ كما بينته رواية أحمد .

وعيسى : هو ابن يونس .

وقد أسنده عنه ابن عدي أيضاً في ترجمة كثير من «الكامل» ، والبيهقي في «الزهد» (ق٧٢/١) .

وخلاصة كلام البخاري : أن كثير بن زيد اضطرب في إسناده على ثلاثة وجوه :

الأول : الحارث بن يزيد .

الثاني : الحارث بن أبي يزيد .

الثالث : سلمة بن أبي يزيد .

وفاته وجه رابع ، وهو قول **هشام بن عبيدالله الرازي** : ثنا سليمان بن بلال : ثنا **كثير بن زيد** عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن جابر مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٦/٦٨) .

وذكره الذهبي من هذا الوجه في ترجمة كثير ، ثم قال :

«وقد رواه البزار في «مسنده» عن عدة عن العقدي : حدثنا كثير بن زيد : حدثنا الحارث بن أبي يزيد عن جابر . . . فهذا ـ مع نكارته ـ له علة كما رأيت» .

يعني : الاضطراب ، وهو من كثير بن زيد نفسه ، وليس من الرواة عنه ؛ فإنهم ثقات جميعاً على ضعف في الرازي .

والاضطراب دليل على أن الراوي لم يضبط الحديث ولم يحفظه ، ولذلك كان الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف ؛ حتى ولو كان الاضطراب من ثقة ، فما بالك إذا كان من مضعَّف ؛ كما هو الشأن هنا !

ثم إن الحارث بن يزيد ـ على الخلاف في أبيه كما رأيت ـ ليس بالمشهور ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٩٤) . وقال :

«روى عن جابر . روى عنه كثير بن زيد ، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم» .

فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

نعم ؛ وثقه ابن حبان كما في «التعجيل» ! وتساهله في التوثيق مشهور ، ولذلك لا يعتمد عليه المحققون .

ومما سبق تعلم تساهل المنذري (١٣٦/٤) في قوله :

«رواه أحمد بإسناد حسن ، والبيهقي» !

ومثله قول الهيثمي (٢٠٣/١٠) :

«رواه أحمد والبزار ، وإسناده حسن» !

ومثله قول الحاكم (٢٤٠/٤) ـ وقد أخرج الشطر الثاني منه ـ :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

٤٩٨٠ ـ (لَمَا خَلَق اللهُ آدمَ عليهِ السلامُ وذُرِّيَتَهُ ؛ قالتَ الملائكَةُ : يا ربِّ ! خَلَقْتَهم يأْكُلونَ ويَشْربونَ ويَنْكِحونَ ويَرْكَبونَ ، فَاجْعَلْ لهمُ الدُّنْيا ولَنا الآخِرَةَ ! فقالَ اللهُ تباركَ وتَعالى : لا أَجْعَلُ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدَيَّ ونَفَخْتُ فيهِ منْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ له : (كُنْ) فَكان) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦/١ ـ هندية) عن أبي زرعة الرازي : ثنا هشام بن عمار : ثنا عبدالله بن صالح النَّرْسي : ثنا عروة بن رُوَيم عن الأنصاري أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«وقال فيه غيره : عن هشام بن عمار بإسناده عن جابر بن عبدالله الأنصاري . وفي ثبوته نظر» .

قلت : وعلّته : إما النرسي هذا ؛ فإني لم أعرفه .

وإما هشام بن عمار ؛ فإنه ـ مع كونه من شيوخ البخاري ـ ؛ فقد كان يتلقَّن .

٤٩٨١ ـ (ما مِنْ شَيءٍ أَكْرَمَ علَى اللهِ مِنِ ابنِ آدَم . قِيلَ : وَلا الملائِكَةُ؟! قالَ : الملائِكَةُ مَجْبُورونَ بِمَنْزِلَةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ) .

منكر مرفوعاً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٨/١) عن عبيدالله بن تَمّام السُّلَمِيّ عن خالد الحَذَّاء عن بشر بن شَغَاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عبيدالله بن تمام ، قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ، بل كذّبه بعضهم ؛ فقال الساجي :

«كذاب ، يحدث بمناكير عن يونس وخالد وابن أبي هند» . ثم قال البيهقي :

«ورواه غيره عن خالد الحذاء موقوفاً على عبدالله بن عمرو ، وهو الصحيح» .

ثم ساق إسناده بذلك .

٤٩٨٢ ـ (هَلُمَّ يا عُمرُ ! اجلِسْ حَتى أُخْبِرَكَ بغِنَى الربِّ عن صلاةِ أَبي جَحْش اللَّيْثيِّ ؛ إنَّ للهِ في سماءِ الدُّنْيا ملائكةً خُشوعاً ، لا يَرْفَعُونَ رؤوسَهم حَتى تَقومَ الساعَةُ ، فإذا قامَتِ الساعَةُ ؛ رَفَعوا رُؤوسَهم ، ثمَّ قالوا : ربَّنا ! ما عَبَدناكَ حَقَّ عبادَتِكَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٨٧/٣ ـ ٨٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٤/١ ـ ١١٥) ـ من طريقه ـ عن عبدالملك بن قُدَامَةَ الجُمَحِيّ عن عبدالرحمن ابن عبدالله بن دينار عن أبيه عن عبدالله بن عمر :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء والصلاة قائمة ؛ وثلاثة نفر جلوس ؛ أحدهم أبو جحش الليثي . قال : قوموا فصلوا مع رسول الله ﷺ . فقام اثنان ، وأبى أبو جحش أن يقوم ، فقال له عمر : صلِّ يا أبا جحش ! مع النبي ﷺ . قال : لا أقوم حتى يأتيني رجل هو أقوى مني ذراعاً ، وأشد مني بطشاً ، فيصرعني ، ثم يدسّ وجهي في التراب . قال عمر : فقمت إليه ، فكنت أشد منه ذراعاً ، وأقوى منه بطشاً ، فصرعته ، ثم دسست وجهه في التراب ، فأتى عليٌّ عثمان فحجزني . فخرج عمر بن الخطاب مغضباً ، حتى انتهى إلى النبي ﷺ ، فلما رآه النبي ﷺ ورأى الغضب في وجهه ؛ قال : «ما رابك يا أبا حفص؟» . فقال : يا رسول الله ! أتيت على نفر جلوس على باب المسجد وقد أقيمت الصلاة ، وفيهم أبو جحش الليثي ، فقام الرجلان . . . (فأعاد الحديث) . ثم قال عمر : والله يا رسول الله ! ما كانت معونة عثمان إياه إلا أنه ضافه ليلة ، فأَحَبَّ أن يشكرها له ! فسمعه عثمان فقال : يا رسول الله ! ألا تسمع ما يقول لنا عمر عندك؟! فقال رسول الله ﷺ :

«إن رضى عمر رحمة والله ! لوددت أنك كنت جئتني برأس الخبيث» . فقام عمر . فلما بَعُد ناداهُ النبي ﷺ فقال :

«هلم يا عمر ! أين أردت أن تذهب؟» . فقال : أردت أن آتيك برأس الخبيث . فقال :

«اجلس حتى أخبرك بغنى الرب . . .» الحديث .

فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وما يقولون يا رسول الله؟! قال :

«أما أهل السماء الدنيا فيقولون : سبحان ذي الملك والملكوت . وأما أهل السماء الثانية فيقولون : سبحان الحي الذي لا يموت ؛ فقلها يا عمر ! في صلاتك» . فقال : يا

رسول الله ! فكيف بالذي علَّمتني وأمرتني أن أقوله في صلاتي؟ قال :

«قل هذه مرة ، وهذه مرة» . وكان الذي أمر به أن قال :

«أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بك منك ، جَلَّ وجهك» .

هكذا ساقه الحاكم ـ دون البيهقي ـ بتمامه . لكن سقط من سياقه ذكر ملائكة السماء الثانية الذين أشير إليهم وما يقولونه في آخر الحديث ! والظاهر أنه من الناسخ أو الطابع ؛ فقد ذكرهم البيهقي ، وهو قد تلقاه عن الحاكم ـ كما سبق ـ ولفظه :

«وإن لله في السماء الثانية [ملائكة] سجوداً ، لا يرفعون رؤوسهم حتى تقوم الساعة ، فإذا قامت الساعة رفعوا رؤوسهم ثم قالوا : ربنا ! ما عبدناك حق عبادتك» . وقال البيهقي عقبه :

«قد أخرجته بطوله في (مناقب عمر رضي الله عنه)» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : منكر غريب ، وما هو على شرط (خ) ؛ عبدالملك ضعيف ، تفرد به» .

قلت : وكذا جزم بضعفه الحافظ في «التقريب» .

وقال في «الإصابة» ـ عقب قول الذهبي المذكور ـ :

«قلت : وليس في سنده [إلا] أبو عبدالملك بن قدامة الجمحي ، وهو مختلف فيه ؛ وثقه ابن معين والعجلي . وضعفه أبو حاتم والنسائي . وقال البخاري : يعرف وينكر» !

وأقول : والحصر المذكور غير مسلّم عندي ؛ فإن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار - وإن كان من رجال البخاري - ؛ ففيه كلام كثير ، حتى إن ابن عدي ختم ترجمته بقوله فيه :

«هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء» .

والحافظ نفسه لم يوثِّقه في «التقريب» ؛ بل قال فيه :

«هو صدوق يخطئ» .

٤٩٨٣ - (ما أَحْسَنَ مِنْ مُسلم ولا كافِرٍ إلا أثابَهُ اللهُ . قُلنا : يا رسولَ الله ! ما إثابَةُ الله الكافِرَ؟ فقالَ : إنْ كانَ وصَلَ رَحِماً ، أو تصدَّقَ بِصَدَقَةٍ ، أو عَمِلَ حَسَنَةً ؛ أثَابَهُ اللهُ المالَ والولَدَ والصِّحَّةَ وأشباهَ ذلكَ . قلنا : فَما في الآخِرَةِ؟ قال : عذاباً دونَ العَذاب . وقَرأَ : ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرعَونَ أشدَّ العَذاب﴾) .

منكر . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق١/٣٢١) ، والحاكم (٢/٢٥٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/١٨٧) ، وكذا ابن ماجه في «تفسيره» من طريق عامر بن مُدْرِكٍ : ثنا **عتبة بن يقظان** عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال البيهقي :

«في إسنادِه من لا يُحتج به» .

قلت : وهو عتبة هذا ؛ قال الذهبي :

«قوَّاه بعضهم . قال النسائي : غير ثقة . وقال ابن الجُنَيْدِ : لا يساوي شيئاً . روى ابن ماجه في «تفسيره» . . .» .

قلت : فساق الحديث ؛ وقال عقبه :

«عامر صدوق ، والخبر منكر» .

والبعض الذي أشار إليه ؛ إنما هو ابن حبان ، فلو أنه أفصح عنه لكان أصوب في البيان ، ولم يوثقه غيره ! ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

والنكارة التي أشار إليها الذهبي ؛ إنما هي في آخر الحديث ؛ لأنه مخالف لظاهرِ قوله ﷺ في الحديث الصحيح :

«وأما الكافر ؛ فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا ، حتى إذا أفضى إلى الآخرة ؛ لم يكن له حسنة يجزى بها» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٥٣) ، وهو مطابق تماماً لقوله تعالى : ﴿وقَدِمْنا إلَى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعلناهُ هَبَاءً مَنْثوراً﴾ .

وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : عتبة واهٍ» .

٤٩٨٤ - (ما جَزاءٌ مَنْ أَنْعَمتُ عليهِ بالتَّوحيدِ إلا الجنَّةُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٩٤/١) من طريق **إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الكوفي عن حبيب بن أبي العالية** ، عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به إبراهيم بن محمد الكوفي هذا ، وهو منكر» .

قلت : ولم أجد له ترجمة !

لكن حبيب بن أبي العالية ؛ قال الذهبي :

«ضعفه يحيى بن معين . وغمزه أحمد» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (١٤٩/٦) لابن أبي حاتم أيضاً ، وابن مردويه .

وأخرجه البغوي في «تفسيره» (١٦٧/٨) من رواية **بشر بن الحسين** عن الزُّبَير ابن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وبشر هذا متروك . بل قال أبو حاتم :

«يكذب على الزبير» . وقال الدارقطني :

«يروي عن الزبير بواطيل ، والزبير ثقة ، والنسخة موضوعة» .

وأورده السيوطي من حديث جابر : عند ابن مردويه ، وعلي بن أبي طالب : عند ابن النجار ، ولم يتكلم عليهما بشيء كما هي عادته الغالبة .

وما أراهما يصلحان للاستشهاد . والله أعلم .

٤٩٨٥ - (قَدْ أَفْلحَ مَنْ أَخْلصَ قَلْبَهُ للإيمانِ ، وجَعلَ قَلْبَهُ سَليماً ، ولسانَهُ صادقاً ، ونَفْسَهُ مُطْمئنَّةً ، وخَليقتَهُ مُستقيمةً ؛ وجعلَ أُذُنَهُ مُسْتَمِعةً ، وعَيْنَهُ ناظِرةً . فأمّا الأُذُنُ فَقمعٌ ، والعين فَمَقَرّةٌ لما يُوعِي القَلْبُ ، وقَدْ أَفْلحَ منْ جَعلَ قَلْبَهُ واعِياً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٤٧/٥) ، وعنه أبو سليمان الحَرَّاني في «الفوائد»

(ق٣٠/١) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٧٣ ـ هندية) ، والأصبهاني في «الترغيب» (ص٣٠) عن بقية قال : وأخبرني بَحِيرُ بن سَعْدٍ عن خالد بن معدان **قال : قال أبو ذر : إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .**

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ فقد صرَّح بقية بالتحديث ؛ لولا أنه منقطع بين خالد بن معدان وأبي ذر ؛ فقد جاء في ترجمة خالد هذا :

«وأرسل عن معاذ ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وأبي ذر ، وعائشة» .

وذهل عن هذا المنذري ، ثم الهيثمي ! ففي «الترغيب» (١/٢٥) :

«رواه أحمد ، والبيهقي ، وفي إسناد أحمد احتمال للتحسين» ! وفي «المجمع» (١٠/٢٣٢) :

«رواه أحمد ، وإسناده حسن» !

قلت : وجزمه بالتحسين أقرب إلى حال إسناده من تردُّد المنذري فيه ؛ لولا أنهما لم يتنبَّها للانقطاع الذي بيَّنته .

والمعصوم من عصمه الله تعالى .

٤٩٨٦ ـ (ليسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الجنَّةِ إلا علَى ساعَةٍ مَرَّت بهِم لَمْ يَذْكُروا اللهَ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الفَسَوي في «المعرفة» (٢/٣١٣) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٩٣/١٨٢) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٣١٦) ، وأبو العباس المقدسي في «حديثه» (ق٤٥/٢) ، وكذا الأصبهاني في «الترغيب» (ق١٣٧/٢ ـ ١/١٣٨) من طرق عن سليمان بن عبدالرحمن : **ثنا يزيد**

ابن يحيى القُرَشِيُّ : ثنا ثور بن يزيد : ثنا خالد بن معدان عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير يزيد بن يحيى القرشي ؛ وهو أخو خالد القرشي ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٢/٤) ، وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : ليس بقوي الحديث»[١] . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي» .

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ المنذري في تجويده لأحد إسنادي البيهقي بقوله في «الترغيب» (٢٣١/٢) :

«رواه الطبراني عن شيخه **محمد بن إبراهيم الصُّوري** ، ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة . وبقية إسناده ثقات معروفون . ورواه البيهقي بأسانيد **أحدها جيد**» !

أقول : أما الصوري ؛ فأورده الذهبي في «الميزان» . وقال :

«روى عن الفريابي ومؤمل بن إسماعيل . وعنه إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي وعبدالرحمن بن حمدان الجَلاب وجماعة . روى عن رَوَّاد بن الجَرَّاح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي . قال الجلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري لم يسمع من رواد . قال : وكان مع هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام برُمَّته منقول من كتاب «الأباطيل» للجورقاني . ومحمد بن إبراهيم قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

---

(١) قلت : وفي هذا دليل على وهم قول الذهبي في «المغني» :

«بيض له ابن أبي حاتم . قال أبو حاتم : ليس بقوي» !!

قلت : وأورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٧٨٦ ـ المصورة) من رواية أبي الحسن بن حَذْلَم فقط .

وأما التجويد ؛ فهو بعيد ؛ لأن مدار طريقي البيهقي على سليمان بن عبدالرحمن عن القرشي ؛ وهذا مجهول أو ضعيف ، ولم يوثقه أحد ؛ فأنَّى له الجودة؟!

وقال الهيثمي (٩/٧٣ ـ ٧٤) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي شيخ الطبراني محمد بن إبراهيم الصوري خلاف» !

قلت : وله شيخ آخر فيه ،لكنه خالف الطرق المشار إليها في إسناده ؛ فقال في «مسند الشاميين» (ص٨٢) : حدثنا أحمد بن المُعَلَّى : ثنا سليمان بن عبدالرحمن ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به ؛ إلا أنه قال : «عن جبير بن نفير عن أبيه» مكان : «عن معاذ» .

ورواية الجماعة أصح ؛ لا سيما وابن المعلى قال فيه النسائي :

«لا بأس به» .

نعم ؛ له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

«ما من ساعة تمر بابن آدم لم يذكر الله فيها ؛ إلا تحسَّر عليها يوم القيامة» .

غير أن إسناده ضعيف جداً ؛ فإن البيهقي أخرجه ، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٥/٣٦١ ـ ٣٦٢) من طريق **عمرو بن حُصَيْن** : ثنا محمد بن عُلاثة عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عنها . وقال البيهقي :

«وفي هذا الإسناد ضعف ؛ غير أن له شواهد من حديث معاذ» !

قلت : يعني : حديث الترجمة ، وفي قوله :

«ضعف» ، تساهل كبير ؛ فإن هذا إنما يقال في الراوي الصدوق الذي في حفظه ضعف ، فمثله يعتضد بغيره ، وعمرو بن حصين - وهو العقيلي - ليس كذلك ، بل هو شديد الضعف ، كما يدل عليه أقوال مجرحيه من الأئمة ، فقال أبو حاتم :

«ذاهب الحديث ، وليس بشيء» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» .

قلت : فلا يصلح الحديث للاعتضاد .

ثم رأيت الحديث في «مجمع الزوائد» (١٠/٨٠) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي ؛ وهو متروك» .

وقد أورده في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٤/٤٣٣ - مصورة الجامعة الإسلامية) من رواية «الأوسط» من هذا الوجه .

واعلم أنني كنت اغتررت برهة من الزمن بكلام المنذري والهيثمي المتقدمين ؛ قبلَ أن أطلع على إسناد الطبراني والبيهقي ، وأوردت الحديث في الكتاب الآخر رقم (٢١٩٧)[١] ، و«صحيح الجامع» ، فلما وقفت على إسنادهما ، وتبيَّن أن مداره على القرشي عند كل من أخرجه ؛ رجعت عن ذلك كله ، وكتبت على هامش «الصحيح»

---

(١) أي : قبلُ ؛ وإلا فإنَّ الحديث قد حذفه الشيخ - رحمه الله - من «الصحيحة» قبل أن يُطبع هذا المجلد منها ؛ فتنبَّه . (الناشر) .

أن ينقل إلى «الضعيف» ، وشرحت السبب هنا كما ترى ، والهادي هو الله .

٤٩٨٧ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ صَقالَةً ، وإنَّ صَقالَةَ القُلوبِ ذِكْرُ الله) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٣١٩ - ٣٢٠) من طريق سعيد ابن سنان : حدثني أبو الزاهِرِية عن أبي شَجَرَةَ - واسمه كثير بن مُرَّةَ - عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يقول . . . فذكره ، وزاد :

«وما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله» .

سكت عنه البيهقي ، وليس له ذلك ؛ فقد ذكر في «المقدمة» أنه اقتصر على ما لا يغلب كونه كذباً ؛ وليس هذا من هذا القبيل ؛ فإن سعيد بن سنان - وهو أبو مهدي الحمصي - ضعيف جدّاً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري :

«منكر الحديث» . والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال الحافظ :

«متروك . ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

ومن طريقه : رواه ابن أبي الدنيا أيضاً ؛ كما في «الترغيب» (٢/٢٢٨) ، وصدَّره بلفظة : «عن» ؛ فما أصاب ولا أحسن !

وقد روي الحديث عن أبي الدرداء موقوفاً عليه بلفظ :

«جلاءً» بدل : «صقالة» في الموضعين .

أخرجه البيهقي (١/٣٢٠) من طريق أبي عَقِيلٍ عن عبدالله بن يزيد بن ربيعة قال : قال أبو الدرداء . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن عبدالله بن يزيد بن ربيعة - ويقال : عبدالله

ابن ربيعة بن يزيد ـ مجهول . ثم هو لم يدرك أبا الدرداء .

ومع ذلك ؛ فالوقف أشبه بالصواب .

وأما الزيادة ؛ فقد صحت من طريق أخرى عن معاذ موقوفاً عليه .

أخرجه البيهقي (٣١٨/١) وغيره من حديث لأبي الدرداء في فضل الذكر .

صححه الحاكم والذهبي ، وحسنه المنذري (٢٢٨/٢) .

وقد روي عن معاذ مرفوعاً من طرق ، وله شواهد من حديث جابر وغيره ، فراجع تعليقي على «الترغيب» (٢٢٨/٢ ـ ٢٢٩) .

٤٩٨٨ ـ (لا تَزالُ مُصلِّياً قانتاً ؛ ما ذَكرْتَ اللهَ قائِماً وقاعِداً ، أو في سُوقِكَ ، أو في نادِيكَ ، أو حَيْثُما كُنْتَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٣٦/١) عن أبي أسامة عن أبي بكر قال : سمعت يحيى بن أبي كثير قال : قال ﷺ لرجل . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ يحيى بن أبي كثير تابعي صغير ، كل رواياته عن التابعين .

وأبو بكر هذا ؛ لم أعرفه الآن .

٤٩٨٩ ـ (يقولُ اللهُ عزَّ وجَلَّ : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْري عَن مَسْأَلتي ، أعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ما أُعْطِي السائِلين) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١١٥/٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٣٣٧/١) من طريقين عن صفوان بن أبي الصَّهْبَاءِ ، عن بُكَيرِ بن عَتِيقٍ عن سالم ابن عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صفوان هذا ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان .

ومع ذلك فقد أعاده في «الضعفاء» فقال :

«منكر الحديث ، يروي عن الأثبات ما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق فيه الثقات» .

ثم أخرج له البيهقي شاهداً من طريق **الضَّحَّاك بن حُمْرَةَ** عن **يزيد بن حُمَيْدٍ** عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

قلت : ويزيد هذا لم أعرفه .

والضحاك بن حمرة مختلف فيه ؛ فوثقه ابن راهويه وابن حبان ، وحسَّن له الترمذي ؛ لكن قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال النسائي ، والدَّولابي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«ليس بالقوي ، يعتبر به» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه غرائب» . وقال في بعض النسخ :

«متروك الحديث» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

وقد روي الحديث عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«القرآن» بدل : «ذكري» ، وإسناده ضعيف جدّاً ، كما بينته في «التعليق الرغيب» (٢/٢٠٦) .

وتحسين الترمذي إياه - ولغيره - ؛ من تساهله الذي عرف به ، ونبَّهت عليه مراراً !

وسرقه بعضهم ؛ فرواه بإسناد صحيح عن حذيفة بلفظ حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أعطيته قبل أن يسألني» .

أخرجه ابن عساكر في «جزء فضيلة ذكر الله عز وجل» (ق٢/٢) عن **عبدالرحمن بن واقد الواقدي** قال : ثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة .

والواقدي هذا ؛ قال ابن عدي :

«يحدث بالمناكير عن الثقات ، ويسرق الحديث» .

ثم ذكر له حديثاً سرقه ، وقال - عن عبدان الأهوازي - :

«وهو فيه أبطل ، أو قال : الباطل» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

٤٩٩٠ - (ما يَأْتي عَلى هذا القَبْرِ مِن يوم ؛ إلا وهوَ يُنادِي بِصَوت طَلْق ذَلْق : يا ابنَ آدمَ ! كيفَ نَسِيتَني؟! ألَمْ تَعْلَم أَنِّي بَيْتُ الوَحْدة ، وبيتُ الغُرْبة ، وبيتُ الوَحْشة ، وبيْتُ الدُّود ، وبيْتُ الضِّيق إلا مَن وسَّعَني اللهُ عليهِ؟! القَبْرُ إمَّا روضَةٌ مِنْ رياضِ الجنَّةِ ، أو حُفْرةٌ مِنْ حُفَرِ النارِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٨٢/١ - ترتيبه) عن محمد بن

أيوب بن سُوَيْدٍ : ثنا أبـي : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فجلس إلى قبر منها ، فقال . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوب ، تفرد به ابنه» .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . قال أبو زرعة :

«رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة» .

وذكر له الذهبي بعضها .

وأبوه أيوب ؛ قريب منه في الضعف . وساق له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه عنه .

قلت : ومن ذلك تعلم أن اقتصار المنذري في «الترغيب» (١٢٩/٤) على الإشارة إلى تضعيف الحديث ، والهيثمي في «المجمع» (٤٦/٣) على تضعيف محمد بن أيوب ، تضعيفاً ليِّناً ، ودون أن يضعِّف معه أباه ؛ كل ذلك تساهل غير محمود !!

وقد روي بعض هذا الحديث من رواية **عبيد الله بن الوليد الوَصَّافِيِّ** عن **عطية عن** أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

أخرجه الترمذي (١٢٩/٢) . وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» !

قلت : أنَّى له الحسن ، وعطية ضعيف مدلس .

والوصافي ضعيف جداً .

وبه أعلَّه المنذري فقال :

«وهو واهٍ» .

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٣١) من طريق ابن أبي بَزَّةَ عن مُؤَمَّلِ ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال :

مرَّ رسول الله ﷺ بمجلس من مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون ؛ فقال :

«أكثروا ذكر هادم اللذات» . يعني : الموت . وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له» .

قلت : لكن قوله : «أكثروا . . .»[1] .

٤٩٩١ ـ (إنَّ اللهَ قالَ : يا عيسى ! إنِّي باعثٌ من بَعْدِكَ أُمَّةً إنْ أصابَهُم ما يُحِبُّونَ حَمِدُوا اللهَ ، وإنْ أصابَهُم ما يَكْرَهُونَ احْتَسَبُوا وصَبَروا ، ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ . فقالَ : يا ربِّ ! كيفَ يَكُونُ هذا لَهُمْ ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ؟! قالَ : أُعطيهِم مِنْ حِلْمي وعِلْمي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١/٣٤٨) ، وأحمد (٦/٤٥٠) ، وأبو نعيم في «الحلية»

(١) كذا أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ ! ولعلّه يريد أن يقول : لكن قوله : «أكثروا . . .» صحيح ثابت من حديث جمع من الصحابة ، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٨٢) ! (الناشر) .

(٢٢٧/١) ، وابن أبي الدنيا في «الصبر» (ق٤٧/١) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (ق١٢٩/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٤٤٨٢/١١٥/٤) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/١٢٧/١٤) من طريق معاوية بن صالح عن **أبي حَلْبَس يزيد بن ميسرة** أنه سمع أم الدرداء تقول : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !! وقال أبو نعيم :

«تفرد به معاوية بن صالح عن أبي حلبس» .

قلت : وهو مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٨٨/٢/٤) برواية معاوية بن صالح عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وروى عنه أيضاً صفوان بن عمرو ؛ كما في «التعجيل» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجهولين !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ تصحيح الحاكم والذهبي ؛ فإن أبا حلبس هذا لم تثبت عدالته ، فضلاً عن أنه لم يخرج له البخاري مطلقاً ، بل ولا أحد من سائر الستة !

وكذا معاوية بن صالح ؛ لم يخرج له البخاري !

٤٩٩٢ - (نَعَمْ - وأَبِيكَ ! - لَتُنَبَّأَنَّ) .

منكر . أخرجه مسلم (٢/٨) ، وابن ماجه (١٥٧/٢) ، وأبو يعلى (٤٨٠/١٠/ ٦٠٩٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٥٤١/٨) - : ثنا شَرِيكٌ عن عُمَارة بن القعقاع بن شُبْرُمَةَ عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! نبِّئني مَنْ أحقُّ الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال . . . فذكره :

«أمُّك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أبوك» . قال : نبئني يا رسول الله ! عن مالي كيف أتصدق فيه؟ قال :

«**نعم ـ والله ! ـ لتنبَّأنَّ** : تصدق وأنت صحيح شحيح ، تأمل العيش وتخاف الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت نفسك ههنا ؛ قلت : مالي لفلان ، ومالي لفلان ، وهو لهم وإن كرهت» .

والسياق لابن ماجه وأبي يعلى .

وليس عند مسلم ـ وكذا ابن أبي شيبة ـ قضية الصدقة ؛ إلا من طريق أخرى عن عمارة .

وكذلك هي عند أحمد كما يأتي ؛ إلا أن هذا أخرج القضية الأولى من طريق أخرى عن شريك فقال (٢/٣٩١) : ثنا أسود بن عامر : ثنا شريك به ؛ إلا أنه قال . . . فذكر القضية الأولى وقال فيها :

«**نعم ـ والله ! ـ لتنبَّأن**» ؛ كما في القضية الثانية عند ابن ماجه .

وخالفه ابن أبي شيبة ، وعنه مسلم ؛ فقال :

«وأبيك» مكان : «والله» !

وهذا من أوهام شريك عندي ، والصواب رواية الأسود إن كانت محفوظة عن عمارة في هذه الجملة ؛ لأنها لم ترد عند الثقات كما يأتي . وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٣٢٩ ـ ٣٣٠) عقبها :

«فلعلَّها تصحفت» !

وأقول : بل الأقرب أنها من شريك نفسه ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ ؛ فإنه سيئ الحفظ ، فاضطرب في ضبط هذه الجملة ، فقال مرة :

«والله» . وأخرى :

«وأبيه» .

وقد تابعه فيها في القضية الثانية : ابنُ فُضَيْلٍ عن عمارة بلفظ :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! أي الصدقة أعظم أجراً؟ قال :

«**أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه** : أن تصدق . . .» الحديث .

أخرجه أحمد (٢/٢٣١) : ثنا محمد بن فضيل به .

وأخرجه مسلم (٣/٩٣) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا : حدثنا ابن فضيل به .

ومن هذا الوجه رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٧٨) .

وخالفهم أحمد بن حرب فقال : حدثنا محمد بن فضيل به ؛ دون قوله :

«أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه» .

أخرجه النسائي (٢/١٢٥) .

وتابعه أبو كريب : نا محمد بن فضيل به .

أخرجه أبو يعلى (١١/٤٨٢) .

وتابعه في بعضه جرير بن عبدالحميد عن عمارة بن القعقاع به ؛ دون قوله :

«أما ـ وأبيك ! ـ . . .» .

أخرجه أحمد (٢/٢٥٠) : ثنا جرير به .

ومن طريقه : ابن حبان (٣٣٢٤) .

وأخرجه مسلم (٣/٩٣) ، وأبو يعلى (٤/١٤٤٤) من طريق زهير بن حرب : حدثنا جرير به ؛ مثل رواية أحمد بن حرب ؛ ليس فيه :

«أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنّه» .

وكذلك رواه عبدالواحد بن زياد : ثنا عمارة بن القعقاع بن شبرمة به .

أخرجه أحمد (٢/٤١٥) ، والبخاري (٣/٢٢١) ، ومسلم (٣/٩٤) .

وتابعه سفيان الثوري عن عمارة به .

أخرجه أحمد (٢/٤٤٧) ، والبخاري (٥/٣٨٧) ، والنسائي (١/٣٥٣) ، وابن حبان (٤٣٤) .

هذا ما يتعلق بالقضية الثانية .

وأما الأولى ؛ فقد خالفه جرير أيضاً ؛ فرواه عن عمارة به ؛ دون قوله :

«نعم ـ وأبيك ! ـ لتُنَبّأن» .

أخرجه البخاري (١٠/٣٢٩) ، ومسلم (٨/٢) ، وأبو يعلى (١٠/٤٦٨) ، وابن

حبان (١٤٣٥ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٢٤ ـ الإحسان) .

قلت : ويتحرّر عندي من هذا التخريج أنه قد اختلف على عمارة بن القعقاع في ذكر الحلف بالأب : فتفرد بذكره شريكٌ ومحمدُ بن فضيل ، على خلاف في ذلك عليهما ، ولم يذكره جرير بن عبدالحميد ، وعبدالواحد بن زياد ، وسفيان الثوري عن عمارة .

والقلب يطمئن لروايتهم ؛ لأنهم أكثر وأحفظ . زِد على ذلك أنه لم يختلف عليهم في ذلك ؛ بخلاف شريك وابن فضيل ؛ فقد اختلف الرواة في ذلك عليهما كما رأيت ، وذلك مما يضعف الثقة بزيادتهما على الثقات .

وإذا لم يكن هذا كافياً في ترجيح رواية الأكثر عن عمارة بن القعقاع ؛ فلا أقل من التوقف في ترجيح رواية شريك وابن فضيل المخالفة لهم .

ولكن الأمر ينعكس تماماً حينما نجد لعمارة متابعين عن أبي زرعة ، لم يذكروا في الحديث الحلف مطلقاً ، وهما :

١ـ عبدالله بن شبرمة عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة بالقضية الأولى .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨) ، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٤١) من طرق عنه .

٢ـ يحيى بن أيوب : حدثنا أبو زرعة به .

أخرجه عبدالله بن المبارك في «البر والصلة» رقم (٦) ، وعنه أحمد (٢/٤٠٢) ، والبخاري في «الأدب» (٦) .

وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وعلَّقه ـ مع الذي قبله ـ البخاريُّ في «صحيحه» بصيغة الجزم .

قلت : فاتفاق هذين الثقتين ـ مع رواية الأكثر عن عمارة ـ لا يدع شكّاً في أن روايتهم هي الأرجح .

ومن ذلك ؛ يتبيَّن أن زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة .

وإن مما يؤكد ذلك : أن الحديث قد جاء من حديث بَهْزِ بن حَكِيمٍ عن أبيه عن جده ، مثل رواية الجماعة عن أبي زرعة . . . ليس فيه الحلف بالأب .

أخرجه ابن المبارك (رقم ٥) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١٢١) ، وغيرهم ، وحسنه الترمذي ، وهو مخرج في «المشكاة» ، و«الإرواء» (٨٣٧ ، ٢١٧٠) .

واعلم أن الغرض من هذا البحث إنما هو مجرد التثبُّت من هذه الزيادة ؛ هل صحت عن النبي ﷺ في هذا الحديث بالذات أم لا؟ وليس لأنه معارض للأحاديث الكثيرة المصرِّحة بالنهي عن الحلف بغير الله ؛ فإنه لو صحَّ فالجواب عنه معروف من وجوه ذكرها الحافظ وغيره ؛ ويكفي في ذلك قاعدة : (القول مقدم على الفعل عند التعارض) .

ولقد أوحى إليَّ هذا البحثُ وجوبَ إعادة النظر في الزيادة المشابهة لهذه ؛ والتي وقعت في حديث طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قال :

جاء رجل (وفي رواية : أعرابي) إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ، ثائرَ الرأس ، نسمع دَويّ صوته ، ولا نفقهُ ما يقول ، حتى دنا ؛ فإذا هو يسأل عن الإسلام (وفي رواية : فقال : يا رسول الله ! أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من

الصلاة)؟ فقال رسول الله ﷺ :

«خمس صلوات في اليوم والليلة» . فقال : هل عليّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . (قلت : ثم سأل عن الصيام والزكاة ، وفيه) فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، قال : هل عليّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله ! لا أزيد على هذا ولا أنقص [مما فرض الله عليّ شيئاً] ! فقال رسول الله ﷺ :

«أفلح إن صدق» .

أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» ـ والسياق للبخاري ، مع رواياته وزياداته حسبما جاء في كتابي «مختصر البخاري» رقم (٣٦) ـ ؛ أخرجاه من طريق مالك عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة . . .

وكذلك أخرجه أبو داود وغيره عن مالك ، وهو مخرج في كتابي «صحيح أبي داود» برقم (٤١٤) .

وقد تابعه إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل به .

أخرجاه أيضاً من حديث قتيبة بن سعيد : حدثنا إسماعيل بن جعفر به .

أخرجه البخاري في موضعين (٨٢/٤ و٢٧٨/١٢) عن قتيبة به .

وأما مسلم فقال : حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد جميعاً عن إسماعيل بن جعفر . . . لم يسق الحديث ؛ وإنما قال :

بهذا الحديث ، نحو حديث مالك ؛ غير أنه قال : فقال رسول الله ﷺ : «أفلح ـ **وأبيه !** ـ إن صدق» . أو : «دخل الجنة ـ **وأبيه !** ـ إن صدق» .

قلت : فزاد في الحديث : «وأبيه» ، مع تردده في قوله : «أفلح» ، أو : «دخل الجنة» !

وظاهره أنه من يحيى وقتيبة معاً ؛ وعليه ؛ فقد وقع فيه خلاف حول هذه الزيادة بين ثلاث طوائف :

الأولى : البخاري ومسلم ؛ في روايتهما عن قتيبة بن سعيد .

الثانية : بين قتيبة وغيره من جهة ، ويحيى بن أيوب وغيره من جهة أخرى ؛ في الرواية عن إسماعيل بن جعفر .

الثالثة : بين مالك وإسماعيل بن جعفر .

وبيان هذا الإجمال على ما يلي :

أما الأولى ؛ فالبخاري لم يذكر في روايته عن قتيبة تلك الزيادة ؛ خلافاً لمسلم على ظاهر روايته ، ولم أجد - فيما وقفت عليه الآن من الروايات - متابعاً لأي منهما ؛ إلا أنه مما لا شك فيه أن البخاري مقدَّم في حفظه وإتقانه على مسلم ، لا سيَّما وأن رواية هذا ليست صريحة في المخالفة ؛ لاحتمال أن تكون الزيادة ليحيى ابن أيوب وحده دون قتيبة الذي قرنه مسلم به ؛ لأنه مشارك له في رواية أصل الحديث لا في الزيادة ! هذا محتمل . والله أعلم .

وأما الثانية ؛ فلكلٍّ من قتيبة ويحيى بن أيوب متابع :

أما قتيبة ؛ فتابعه علي بن حُجر : عند النسائي (١/٢٩٧) ، على خلاف عليه يأتي .

لكن المتابعين ليحيى أكثر ؛ فتابعه يحيى بن حسان : عند الدارمي (١/٣٧٠ - ٣٧١) ، وعلي بن حُجْر أيضاً : عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٦) ، وكذا ابن

منده ـ خلافاً لرواية النسائي ـ ، وداود بن رشيد : عند البيهقي (٢/٤٤٦) ؛ لكن ذكر المحقق أن في نسخة : «والله» بدل : «وأبيه» .

وعلى كل حال ؛ فرواية يحيى ـ حتى الآن ـ أرجح من رواية قتيبة ؛ لاقترانها بمتابع قوي لم يختلف عليه ، وهو يحيى بن حسان ـ وهو التِّنِّيسِيُّ ـ ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ بخلاف متابع قتيبة ـ وهو علي بن حُجْر ـ ؛ فقد اختلف عليه كما رأيت .

وأما الثالثة ؛ فقد تبيَّن مما سبق أن مدار الحديث على أبي سهيل ، وأنه رواه عنه مالك وإسماعيل ، وأنهما اختلفا عليه في زيادة : «وأبيه» ؛ فأثبتها إسماعيل ، ولم يذكرها مالك . فيَرِدُ حينئذٍ ـ في سبيل التوفيق بينهما ـ قاعدتان مشهورتان :

إحداهما : زيادة الثقة مقبولة .

والأخرى : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مردودة .

فعلى أيهما ينبغي الاعتماد والعمل هنا؟!

الذي تحرَّر عندي ـ من علم المصطلح ، ومن تطبيقهم له على مفردات الأحاديث ـ أنه لا اختلاف بين القاعدتين ؛ فإن الأولى محمولة على ما إذا تساويا في الثقة والضبط . وأما إذا اختلفا في ذلك ؛ فالاعتماد على الأوثق والأحفظ .

وبذلك تلتقي هذه القاعدة مع القاعدة الأخرى ولا تختلفان أبداً ، ويسمى حديث الأوثق حينذاك : محفوظاً ، ومخالفه : شاذّاً .

وهذا هو المعتمد في تعريف (الشاذ) بحسب الاصطلاح ؛ كما قال الحافظ[1] .

---

(١) انظر «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر (ص٩ ، ١٤) .

إذا عـرفت هذا ؛ فـقـد تمهَّـد لدينا إمكانيـة ترجـيح رواية مـالك على رواية إسماعيل بمرجِّحات ثلاثة :

الأول : أن مالكاً أوثق من إسماعيل ؛ فإن هذا ـ وإن كان ثقة ـ ؛ فمالك أقوى منه في ذلك وأحفظ . ويكفي في الدلالة على ذلك أن الإمام البخاري سئل عن أصح الأسانيد؟ فقال :

مالك عن نافع عن ابن عمر . وقال عبدالله بن أحمد :

قلت لأبي : من أثبت أصحاب الزهري؟ قال : مالك أثبت في كل شيء .

الثاني : أن مالكاً لم يختلف الرواة عليه في ذلك ؛ خلافاً لإسماعيل ؛ فمنهم من رواه عنه مثل رواية مالك ، كما سبق .

الثالث : أنني وجدت لروايته شاهداً بل شواهد ؛ خلافاً لرواية إسماعيل .

فلا بأس من أن أسوق ما عرفت منها :

الأول : **عن أنس** ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن قتادة عنه قال :

سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! كم افترض الله عز وجل على عباده من الصلوات؟ قال :

«افتـرض الله على عبـاده صلوات خمـساً» . قـال : يا رسـول الله ! قـبلهنَّ أو بعدهنَّ شيء؟ قال :

«افترض الله على عباده صلوات خمساً» . فحلف الرجل لا يزيد عليه شيئاً ، ولا ينقص منه شيئاً . قال رسول الله ﷺ :

«إن صدق الرجل ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه النسائي (١/٨٠) ، وابن حبان (١٤٤٤) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٧٠) من طريق نوح بن قيس عن خالد بن قيس عن قتادة عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ورجاله كلهم ثقات ، وقد مضى في «الصحيحة» برقم (٢٧٩٤) .

الثانية : عن ثابت عنه به مطولاً ؛ وفيه سؤال الرجل عن الزكاة أيضاً ، وعن صوم رمضان والحج ، وفيه قوله :

ثم ولّى ، قال : والذي بعثك بالحق ! لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن . فقال النبي ﷺ :

«لئن صدق ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه مسلم (١/٣٢) ، وأبو عوانة (١/٢ - ٣) ، والترمذي (٦١٩) - وحسّنه - ، والنسائي (١/٢٩٧) ، والدارمي (١/١٦٤) ، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٤ ، ٥) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٥ - بتحقيقي) ، وأحمد (٣/١٤٣ ، ١٩٣) ، وابن منده في «الإيمان» (ق١٦/٢) من طرق عن سليمان بن المغيرة عنه .

وعلق البخاري في «صحيحه» بعضه (١/٢٥/١٩ - مختصر البخاري - بقلمي) .

وكنتُ عزوته إليه عزواً مطلقاً في تعليقي على «الإيمان» ، فأوهم أنه عنده مسند أيضاً ؛ فليقيّد .

الثاني : عن أبي هريرة :

أن أعرابيّاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! دُلّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ قال :

«تعبد الله لا تشرك به شيئاً» (ثم ذكر ﷺ الصلاة والزكاة ورمضان) . قال : والذي نفسي بيده ! لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ، ولا أنقص منه . فلما ولَّى قال النبي ﷺ :

«من سرَّهُ أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة ؛ فلينظر إلى هذا» .

أخرجه مسلم (٣٣/١) ، وأبو عوانة (٤/١) ، وابن منده (٢/١٦) .

الثالث : عن ابن عباس ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن سالم بن أبي الجَعْدِ عنه قال :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال . . . الحديث نحو حديث أنس من الطريق الثاني ؛ وفي آخره :

فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قال :

«والذي نفسي بيده ! لئن صدق ؛ ليدخلنَّ الجنة» .

أخرجه الدارمي (١٦٥/١) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٤ - بتحقيقي) عن ابن فُضَيْلٍ عن **عطاء بن السائب** عن سالم بن أبي الجعد . . .

قلت : ورجال إسناده ثقات رجال البخاري ؛ إلا أن عطاء بن السائب كان اختلط .

والأخرى : عن كُرَيْبٍ مولى ابن عباس عنه نحوه ؛ وفيه تسمية الرجل بـ : (ضِمَام ابن ثعلبة) ؛ وفيه قال :

ثم قال : لا أزيد ولا أنقص ، ثم انصرف إلى بعيره . فقال رسول الله ﷺ حين ولّى :

«إن يصدق ذو العَقِيصَتَيْنِ ؛ يدخلِ الجنة» .

أخرجه الدارمي ، وأحمد (١/٢٥٠ ، ٢٦٤) من طريق محمد بن إسحاق : حدثني سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ ومحمد بن الوليد بن نُوَيْفِعٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن . وسكت عليه الحافظ (١/١٦١) مشيراً بذلك إلى تقويته .

وقد جاءت تسميته بـ : (ضِمَام بن ثعلبة) في طريق ثالثة عن أنس بن مالك ؛ نحو الطريق الثاني عنه باختصار بلفظ :

فقال الرجل : آمنت بما جئتَ به ، وأنا رسولُ مَنْ ورائي من قومي ، وأنا ضمام ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر .

أخرجه البخاري (٥٠ ـ المختصر) ، والنسائي (١/٢٩٧) ، وأحمد (٣/١٦٨) ، وابن منده من طرق عن الليث عن سعيد عن **شَرِيكِ بن أبي نَمِرٍ** أنه سمع أنس ابن مالك .

وإسناده على شرط الشيخين ؛ على ضعف في شريك هذا .

وبالجملة ؛ فهذه شواهد ثلاثة لحديث مالك ؛ من رواية أنس وابن عباس وأبي هريرة ، لم ترد فيها تلك الزيادة :

«وأبيه» ، فدلَّ ذلك على أنها زيادة شاذة غير محفوظة .

ومما لا شك فيه أن الاستشهاد المذكور ، إنما هو باعتبار أن الحادثة واحدة في الأحاديث الأربعة ، وهو الذي صرَّح به ابن بطال وآخرون في خصوص الحديثين الأولين : حديث طلحة ، وحديث أنس ، فجزموا بأن الرجل المبهم في الحديث

الأول : هو ضمام بن ثعلبة المصرَّح به في بعض طرق الحديث الثاني ، وحديث ابن عباس أيضاً الثالث . قال الحافظ في «الفتح» (٨٨/١) :

«والحامل لهم على ذلك : إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كلٍّ منهما أنه بدوي ، وأن كلاً منهما قال في آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص» .

قلت : وكذلك في حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة كما تقدم ؛ فهي أحاديث أربعة ، تتحدث عن قصة واحدة ، فإذا تفرَّد أحد الرواة عنهم بشيء دون الآخرين ؛ قام في النفس مانع من قبولها ، لا سيما إذا اختلف عليه في ذلك ؛ كهذه الزيادة : «وأبيه» ؛ لأنه يلزم من قبولها توهيم الرواة الآخرين ، ونسبتهم إلى قلة الضبط والحفظ . وإذا كان لا بد من ذلك ؛ فنسبة الفرد الواحد إلى ذلك أولى ، كما لا يخفى على أولي النُّهى .

وأما ما ذكره الحافظ عن القرطبي ؛ أنه تعقَّب جزْم ابن بطال المتقدم ؛ بأن سياق حديث طلحة وأنس ، مختلف ، وأسئلتهما متباينة ! فالجواب :

أنه لا اختلاف ولا تباين في الحقيقة ؛ وإنما هو الاختصار من بعض الرواة حسب المناسبات ؛ ألا ترى إلى حديث أنس من الطريق الأولى كم هو مختصر عنه في الطريق الأخرى؟! فهل يقول قائل : إنهما يتحدثان عن قصتين مختلفتين ؛ لتباين الأسئلة فيهما؟! وكذلك يقال عن حديث ابن عباس في طريقيه !

فإذا كان هذا الاختلاف في حديث الرواي الواحد لا يدل على تعدد القصة ؛ فأولى أن لا يدل عليه الاختلاف في حديث راويين مختلفين . وهذه هي طريقة العلماء المحققين .

ألا ترى إلى العلامة ابن القيم في (فصل صلاة الخوف) من كتابه «زاد المعاد» ؛ كيف أنه لم يجعل كل رواية رويت في صلاة الخوف صفة مستقلة؟! بل أنكر ذلك فقال :

«وقد روي عنه ﷺ في صلاة الخوف صفات أُخَرُ ترجع كلها إلى هذا ، وهذه أصولها ، وربما اختلف بعض ألفاظها ، وقد ذكرها بعضهم عشر صفات ، وذكرها ابن حزم نحو خمس عشرة صفة ، والصحيح ما ذكرناه أولاً (يعني : ست صفات) ؛ وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة ؛ جعلوا ذلك وجوهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة» .

والخلاصة : أن الزيادة المذكورة في حديث طلحة ـ وكذا في حديث أبي هريرة الذي قبله ـ زيادة شاذة لا تصح عندي . ومن صحَّحها ؛ فإنما نظر إلى كون راويها ـ إسماعيل بن جعفر ـ ثقة ، دون النظر إلى مخالفة ـ مالك ـ له فيها ، واختلاف الرواة على إسماعيل في إثباتها .

فلا جرم أن أعرض عن روايتها إمام الأئمة أبو عبدالله البخاري ، وهذا هو غاية الدقة في التخريج ، جزاه الله خيراً .

ثم إنه قد بدا لي شيء آخر أكَّد لي نكارة الزيادة في حديث طلحة خاصة ، ألا وهو أنه بينما نرى الأعرابي السائل لرسول الله ﷺ عن الإسلام ؛ يحلف بالله دون سواه ؛ إذا بالرسول ﷺ يحلف بأبيه كما تقول الزيادة ! فهذه المقابلة مستنكرة عندي مهما قيل في تأويل الزيادة . والله أعلم .

ثم رأيت ابن عبدالبر قد جزم في «التمهيد» (١٤/٣٦٧) بأن الزيادة غير محفوظة ـ كما سيأتي ـ ؛ فالحمد لله على توفيقه .

(تنبـيــه) : خفي هذا التحقيق ـ حول حديث الترجمة ـ على كثير من المتقدّمين والمتأخّرين ؛ اتّكالاً منهم على وروده في «الصحيح» ، دون أن يتنبَّهوا لما جاء في تعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح ؛ من قولهم : «ولم يَشُذَّ ولم يُعَلَّ» ! أو لوجـود زيـادة في بعض الطرق دون بعض ؛ فيحيل في حـديث الزيـادة ـ الضعيف سنده ـ على الحديث الخالي منها لصحة سنده !

وهذا ما وقع فيه المعلق على «مسند أبي يعلى» ، فإنه لما تكلم على حديث الزيادة من طريق شَرِيك ؛ قال (١٠/٤٨٠) :

«إسناده ضعيف ؛ لضعف شريك بن عبدالله القاضي» ، فأصاب ؛ إلا أنه تابع فقال :

«غير أن الحديث صحيح ، وقد تقدم برقم (٦٠٨٢) ، وسيأتي برقم (٦٠٩٤) ، وأما الجزء الثاني (يعني : الذي فيه ذكر الصدقة) ، فقد تقدم برقم (٦٠٨٠) ، وإسناده صحيح أيضاً» !

فأخطأ في هذا التصحيح ؛ لأن الحديث بالأرقام الثلاثة التي أشار بها إليه ؛ ليس فيها جملة القسم بالله أو بأبيه ؛ وهي شاذة كما علمت .

ومن هذا القبيل : زيادة تفرَّد بها ابن حبان (١/٣٢٩/٤٣٤) في آخر القضية الأولى بلفظ :

قال : فيرون أن للأم ثلثي البر .

وإسناده هكذا : أخبرنا أبو خَلِيفة قال : حدثنا **إبراهيم بن بشار الرَّمَادِيُّ** قال : حدثنا سفيان عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة به .

قلت : وإبراهيم بن بشار ـ وإن كان صدوقاً ـ ؛ ففيه كلام من قبل حفظه . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«ليس بالقوي» .

وأصل هذا : ما رواه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٢/٣٣٢/٢٣١٥) ـ وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح» ـ عن أبيه أحمد أنه قال في إبراهيم هذا :

«كان يحضر معنا عند سفيان ، ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان ، وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا ، كأنه يغيِّر الألفاظ ، فتكون زيادة في الحديث . فقلت له : ألا تتقي الله؟! تملي عليهم ما لم يسمعوا؟! وذمَّه في ذلك ذمّاً شديداً» . وقول البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٧٧) :

«يَهِمُ في الشيء بعد الشيء» ، وقول ابن معين :

«لم يكن يكتب عند سفيان ، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان» .

وراجع «التهذيب» إن شئت .

وأقول : ويؤيِّد ما قاله هؤلاء الأئمة ـ جزاهم الله عن المسلمين خيراً ! ـ أن الحديث أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٤٧٦/١١١٨) قال : ثنا سفيان به ؛ دون قوله :

فيرون أن للأم ثلثي البر .

وتابعه أبو بكر محمد بن ميمون المكي : ثنا سفيان بن عيينة به .

أخرجه ابن ماجه (٣٦٥٨) .

وشيخه محمد هذا ؛ وثقه بعضهم ، وكنيته في «التهذيب» : (أبو عبدالله) . فالله أعلم .

قلت : فالزيادة المذكورة منكرة ؛ لمخالفة الرمادي للحافظ الحميدي ومن تابعه من جهة ، ولعدم ورودها في الطرق الأخرى المتقدمة .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم خطأ قول المعلِّق على «الإحسان» (١٧٦/٢ ـ مؤسسة الرسالة) :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين ؛ غير إبراهيم بن بشار الرمادي ؛ وهو حافظ ، وقد توبع . . .» !! ثم أفاض في تخريجه !!

فأقول :

أولاً : ليس إسناده بصحيح ؛ لما علمت من حال الرمادي في روايته عن سفيان .

ثانياً : لو سَلِمَ منه ؛ فدونه الراوي عنه أبو خليفة ـ واسمه الفَضْلُ بن الحُبَابِ ـ ، وليس من رجال الشيخين ، ولا بقية الستة ! ثم هو مختلف فيه : فمنهم من وثقه ، ومنهم من تكلم فيه . وقد ساق له الحافظ في «اللسان» حديث جابر رفعه :

«من وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء . . .» الحديث . واستظهرَ أن الغلط فيه من أبي خليفة . والله أعلم .

ثالثاً : لو سلَّمنا ـ فرضاً ـ بصحة إسناده ؛ فذلك مما لا يستلزم صحة متنه ؛ إلا إذا سلم من الشذوذ والعلة ، وهو غير سالم كما عرفت مما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبعد تخريج حديث طلحة بن عبيدالله من رواية إسماعيل بن جعفر بسنين ؛ طُبع كتاب «التمهيد» للحافظ ابن عبدالبر ، فرأيته ذكر هذا الحديث تحت حديث :

«إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . . .» الحديث ، متفق عليه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٥٦٠) ، أورده تحته ؛ لمخالفته إياه في الحلف بالأب ، فقال (١٤/٣٦٧) مجيباً عن هذه الزيادة :

«هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به ، وقد روى هذا الحديثَ مالك وغيره عن أبي سهيل ؛ لم يقولوا ذلك فيه . وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه : «أفلح ـ والله ! ـ إن صدق» أو : «دخل الجنة ـ والله ! ـ إن صدق» ، وهذا أولى من رواية من روى : «وأبيه» ؛ لأنها لفظة منكرة ، تردُّها الآثار الصحاح» .

قلت : فوافق قول هذا الحافظ ما كنتُ انتهيتُ إليه من شذوذ هذه اللفظة . فالحمد لله على توفيقه ، وأساله المزيد من فضله .

وقد رويت هذه اللفظة في قصة أخرى ، وهي منكرة أيضاً فيها ، وسيأتي تخريجها والكلام عليها برقم (٦٣١١) .

٤٩٩٣ ـ (إنَّ اللهَ إذا أحبَّ عَبْداً وأَرادَ أنْ يُصافيَه ؛ صبَّ عليه البلاءَ صبّاً ، وثجَّهُ عليه ثَجّاً ؛ فإذا دَعا العبدُ قالَ : يا ربَّاه ! قالَ اللهُ : لبَّيْكَ عَبْدي ! لا تَسْأَلُني شَيْئاً إلا أَعْطَيْتُكَ ؛ إمّا أنْ أُعَجِّلَهُ لكَ ، وإمّا أنْ أدَّخِرَهُ لكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢/٨٥ ـ ١/٨٦) من طريق يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : ويزيد هذا ضعيف .

ولذلك أشار المنذري (٤/١٤٦ ـ ١٤٧) إلى تضعيف الحديث .

٤٩٩٤ ـ (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ للْمَلائكةِ : انْطَلِقُوا إلى عَبْدِي فَصُبُّوا عليهِ البلاءَ صَبّاً . فَيأْتُونَهُ فيصُبُّونَ عليه البلاءَ صَبّاً ، فَيحمَدُ اللهَ . فيرجعونَ فيقولونَ : ربَّنا ! صَبَبْنا عَلَيْه البَلاءَ كَما أَمَرْتَنا . فيقولُ : ارجِعُوا ؛ فإنّي أُحِبُّ أنْ أسمعَ صَوْتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه المخلِّص في «العاشر من حديثه» (١/٢٠٧) : حدثنا عبدالواحد : ثنا أيوب بن سليمان : ثنا أبو اليمان : ثنا عُفَيْرُ بن مَعْدَانَ عن سُلَيْم ابن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عفير هذا ؛ وهو ضعيف جدّاً ، كما تقدم برقم (٢٩٣) ، ونقلته ثمة عن الهيثمي .

وأما في هذا الحديث ؛ فقال (٢٩١/٢) : إنه ضعيف ، فقط ! والصواب الأول . وعزاه للطبراني في «الكبير» .

وكذلك صنع المنذري (١٤٧/٤) ؛ وأشار إلى تضعيف الحديث .

وأخرجه الطبراني (٧٦٩٧/١٩٥/٨) ، والبغوي أيضاً في «شرح السنة» (١٤٢٥) من الوجه المذكور .

٤٩٩٥ ـ (إنَّ اللهَ لَيُجَرِّبُ أحدَكُم بالبَلاءِ وهُوَ أعلَمُ بهِ ؛ كَما يُجَرِّبُ أحدُكُم ذَهَبَهُ بالنّارِ : فمنْهُ ما يَخرُجُ كالذَّهبِ الإبْريزِ ؛ فذلكَ الذي نَجّاهُ اللهُ مِنَ الشُّبُهاتِ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ دونَ ذلِكَ ؛ فذلِكَ الذي يشكُّ بعضَ الشكِّ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ الأسْودِ ؛ فذلكَ الذي قَدِ افْتُتِنَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (١/٨٦) ، ومن طريقه

الأصفهاني في «الترغيب» (١/٥٩) من طريق عُفَيْرِ بن مَعْدَانَ عن سُلَيْمِ بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ لما سبق في الذي قبله .

وبه : أخرجه الطبراني ؛ كما في «الترغيب» ، و«المجمع» ؛ وضعفاه .

٤٩٩٦ ـ (لَلْمُصِيباتُ والأَوْجاعُ أسرعُ في ذُنوبِ العَبْدِ مِنِّي في هذهِ الشَّجَرةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١٠٦٣/٣) ، وابن أبي الدنيا (٢/٧٠ ، ١/٧٣) عن حسن بن صالح عن جابر **الجُعْفِيِّ** عن زياد **النُّمَيْرِيِّ** عن أنس بن مالك قال :

أتى رسولُ الله ﷺ شجرةً ؛ فهزَّها حتى تساقطَ ورقها ، ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زياد النميري ضعيف .

ومثله ـ بل شرٌّ منه ـ جابر الجعفي .

ولذلك أشار المنذري إلى تضعيف الحديث (١٤٩/٤) .

وقصَّر الهيثمي في «المجمع» (٣٠١/٢) ؛ فأعلَّه بضعف الجعفي فقط !

٤٩٩٧ ـ (كانَ إذا فَرَغَ مِنْ صَلاتِه ؛ رفَعَ يدَيْهِ وضَمَّهُما وقالَ : رَبِّ ! اغفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرتُ ، وما أَسْرَرتُ وما أعْلَنْتُ ، وما أَسْرَفْتُ ، وما أنتَ أعلَمُ بهِ مِنِّي ؛ أنتَ المقدِّمُ وأنتَ المؤخِّرُ ، لا إلهَ إلا أنتَ ، لكَ المُلْكُ ، ولكَ الحمْدُ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١١٥٤) : أخبرنا

عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد قال : حدثني علقمة بن مرثد وإسماعيل بن أمية : **أن** رسول الله ﷺ كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإعضاله ؛ فإن علقمة وإسماعيل لم يثبت لهما لقاء أحد من الصحابة .

ثم إنّ ذِكْرَ رفع اليدين وضمّهما فيه ، وزيادة : «لكَ الملكُ ولكَ الحمدُ» ؛ كل ذلك منكر ؛ فقد وصله مسلم من طريق أخرى من حديث علي رضي الله عنه بحديث دعاء الاستفتاح مطولاً ؛ وفي آخره :

«وإذا سلم قال : اللهم ! اغفر لي . . .» إلخ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه أبو داود ، وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٥٢/٧٣٨) .

وعزاه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «الزهد» لأبي داود فقط ؛ وهو تقصير واضح !

وبهذه المناسبة أقول : لقد اطلعت منذ ثلاث سنين على الجزء الأول من كتاب بعنوان :

«الألباني شذوذه وأخطاؤه» ؛ بقلم أرشد السلفي ، طبع المطبعة العلمية ـ ماليكاؤن (ناسك) الهند ، ثم على الجزء الثاني منه ؛ فتصفَّحتهما ، فتبيَّن لي أن مؤلفه من متعصبة الحنفية ، وله اطلاع لا بأس به على كتب الحديث ورجاله ، ولم نعرف شخصه ، بل غلب على الظن أن هذا الاسم مُزَوَّرٌ لا حقيقة له ! ولذلك دارت الظنون حول بعض المشهورين بعدائهم الشديد للسنة وأهلها ، ولكن لما كان

لا يجوز الحكم بالظن ؛ أمسكنا عن الجزم بهويته ، ثم بدأت الأخبار تتوارد من هنا وهناك أنه هو الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي المذكور !

فإذا ثبت هذا ؛ فإنه يؤسفني أن يحشر نفسه في زمرة أعداء السنة ، في الوقت الذي يتظاهر بخدمتها وتحقيق كتبها ، ولا يُظهر لي شخصيّاً إلا كل وُدٍّ واحترام حينما كنا نلتقي به في المكتب الإسلامي في بيروت ، وكان يومئذٍ على تصحيح تجارب كتاب «مصنف عبدالرزاق» !!

وإلى أن نتيقن أنه هو ؛ فإنه لا بد لي من أن أشير إلى أن الرد المذكور محشو بالبهت والافتراء عليَّ ، وبالجهل بعلم الحديث ومصطلحه ، والطعن في أهله ؛ كالإمام أحمد وابن تيمية وغيرهما ، مع التعصب الشديد للمذهب الحنفي .

وهذا ـ بالطبع ـ لا يعني أنه لم يصب في شيء مطلقاً مما انتقدني فيه ! فما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه ؛ إلا النبي ﷺ ، كما قال الإمام مالك رحمه الله .

ولديَّ الآن مُسَوَّدَةُ الرد على الجزءين المذكورين ؛ فإذا انكشف الغطاء وتيقنا أنهما للشيخ الأعظمي ؛ استخرنا الله في تبييضهما ، عسى الله أن ييسر لنا نشرهما .

٤٩٩٨ ـ (ما مِنْ عَبْدٍ يَمْرَضُ ؛ إلا أَمَرَ اللهُ حافِظَهُ أن ما عَمِلَ من سيِّئةٍ فلا يَكْتُبُها ، وما عمِلَ منْ حَسَنةٍ أن يَكْتبَها عَشْرَ حَسنات ؛ وأنْ يكتبَ لهُ منَ العملِ الصالحِ كما كانَ يَعْملُ وهو صحيحٌ ؛ وإنْ لَمْ يَعْمَلْ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٦٦/٤) من طريق **عبدالأعلى ابن أبي المساور** : نا محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبدالأعلى هذا ؛ قال الحافظ : «متروك . وكذَّبه ابن معين» .

قلت : ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٢/٣٠٤) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه عبدالأعلى بن أبي المساور ، وهو ضعيف» !

قلت : وقد خولف في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (١/٨٧) حدثنا علي بن الجعد قال : أخبرني **أبو مسعود الجُرَيْرِيُّ** عن محمد بن عمرو بن عطاء عن **أبيه** عن أبي هريرة به .

قلت : فزاد في الإسناد : (عن أبيه) ! ولم أعرفه ، ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا غيرهما من المتأخرين ؛ فهو علَّة الحديث ؛ فإن رجاله كلهم ثقات ؛ غير أن أبا مسعود الجريري كان اختلط قبل موته بثلاث سنين .

لكن للحديث إسناد آخر جيد ؛ إلا أنه موقوف ، فقال ابن أبي الدنيا (١/٦٧) : حدثنا أحمد بن حنبل : نا عبدالله : نا الأوزاعي عن حَسَّان بن عَطِية **عن** أبي هريرة قال :

إذا مرض العبد المسلم ؛ يقال لصاحب اليمين : اكتب على عبدي صَالحَ ما كان يعمل . ويقال لصاحب الشمال : أقصِر عن عبدي ما كان في وثاقي . فقال رجل عند أبي هريرة : يا ليتني لا أرال[1] ضاجعاً . فقال أبو هريرة : كره للعبد الخطايا .

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال الشيخين .

---

(١) كذا الأصل بالإهمال ! فيمكن أن تقرأ : (أراك) ، أو : (أزال) .

ثم استدركت ، فقلت : الظاهر أنه منقطع ؛ فإنهم لم يذكروا لحسان بن عطية رواية عن أبي هريرة وغيره من الصحابة ؛ غير أبي أمامة المتوفى سنة (٨٦) ، وقالوا : أرسل عن أبي واقد الليثي ؛ وقد توفي سنة (٦٨) ، وأبو هريرة توفي قبله بنحو عشر سنين ؛ فإنه توفي سنة (٥٩) على أكثر ما قيل .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً .

٤٩٩٩ - (مَنْ عادَ مَريضاً وجلسَ عندَهُ ساعةً ؛ أَجْرَى اللهُ لَهُ عَمَلَ ألفِ سَنَةٍ لا يَعْصي اللهَ فِيها طَرْفَةَ عَيْنٍ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (ق١٦٤/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦١/٨) و«أخبار أصبهان» (١١٤/١ ، ٣٢٥) من طريق **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد** عن وُهَيْبِ بن الوَرْدِ عن **أبي منصور** عن **رجل من الأنصار** [عن **أبان**] عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث وهيب ، لم نكتبه إلا من حديث سعيد بن يحيى . وعبدالمجيد» .

قلت : هو عند ابن أبي الدنيا من غير طريق سعيد بن يحيى - وهو ابن سعيد الأنصاري - ؛ فإنه قال : ثنا عبدالوهاب الوَرَّاق قال : ثنا عبدالمجيد . . .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبان هذا - وهو ابن أبي عياش - متروك ؛ كما قال الحافظ .

الثانية : رجل من الأنصار ؛ مبهم .

الثالثة : أبو منصور ؛ لم أعرفه .

الرابعة : عبدالمجيد بن عبدالعزيز ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك» .

والحديث ؛ قال المنذري (١٦٣/٤) :

«رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب المرض والكفارات» ، ولوائح الوضع عليه تلوح» .

(**تنبيـه**) : هكذا لفظ الحديث : «ألف سنة» عند مخرِّجيه ؛ إلا أنه وقع في نسخة أخرى من «الكفارات» بلفظ : «سنة» ، فالظاهر أنه سقط منها (ق١/٧١) لفظة : «ألف» !

ويؤيده أن المنذري لما عزاه إليه ؛ ذكره باللفظ الأول : «ألف سنة» .

وكأنه لذلك حكم على الحديث بالوضع . والله أعلم .

٥٠٠٠ - (لا تُرَدُّ دَعْوةُ المريضِ حَتى يَبْرَأَ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (٢/٧١) : حدثنا **سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ** : نا **عبدالرحيم بن زيد** عن **أبيه** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالرحيم بن زيد - وهو ابن الحواري العمي - ؛ كذَّبه ابن معين . وقال البخاري :

«تركوه» .

وأبوه زيد ضعيف .

وسويد بن سعيد ؛ كان يتلقَّن ؛ كما تقدم مراراً .

والحديث ؛ أورده المنذري (١٦٤/٤) من رواية ابن أبي الدنيا ؛ مشيراً لضعفه .

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد العاشر من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الحادي عشر، وأوله الحديث:

٥١٠١ - (من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته) .

« وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهارس

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(هـ)

٣ ـ الكتب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية والأبواب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة والأشربة والرفق بالحيوان

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب الزهد

٧ ـ التوبة والمواعظ والرقائق

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والسفر والغزو

١٠ ـ الحج والعمرة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والهبة

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ السيرة النبوية

١٦ ـ الصيام والقيام

١٧ ـ الطب والعيادة

١٨ ـ الطهارة والوضوء

١٩ ـ العلم والسنة

٢٠ ـ الفتن وأشراط الساعة والبعث والجنة والنار

٢١ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار والتفسير

٢٢ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٣ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٤ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(ب)

(ق ـ ل)

(م)

(أسماء النساء)

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وأثرها السيئ في الأمة

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني

رحمه الله

المجلد الحادي عشر

القسم الأول

٥٠٠١ - ٥٣٢٥

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد

الرياض

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السئ في الامة .-الرياض.

٥٢٠ ص ، ١٧,٥ x ٢٥ سم

ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٧١-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج١١ ، ج١)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ٢٢/٤٣١٨

رقم الإيداع : ٢٢/٤٣١٨

ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٧١-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج١١، ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمدُ للهِ وحْدَه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَنْ لا نبيَّ بَعْدَه ، وبعد :

فهذا هو المجلدُ الحادي عشر من « سلسلةِ الأحاديث الضعيفة والموضوعةِ ، وأثرِها السيئ في الأمة » ؛ يَخْرُج إلى عالم المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرائهِ ومُنْتَظِريه وراغبيه بمئاتِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ في مجالاتِ الشريعةِ المختلفة ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاقِ ، والأحكام ، وغير ذلكَ مِمَّا سيَراه كلُّ مُحبٍّ للعِلْم وأهلِه ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلداتِ السابقةِ ؛ ليكونَ المسلمُ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِ دينه ، فلا يَنْسبُ إلى نبيِّه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقعَ تحتَ وعيدِ قَوْلِه ﷺ : « كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمِعَ » ، أو تحتَ وعيدِ قولِه الآخر : « **مَنْ كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعَدَهُ مِنَ النار** » ، وحتى لا يقعَ المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ اللهُ ورسولُه ، وهو يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً ! !

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلَّد ـ كسابقه ـ الكثيرَ والكثيرَ مِنَ الأبحاثِ والتحقيقاتِ الحديثيَّةِ ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهاتِ الخفيَّة ؛ كلٌّ في مكانهِ ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٥٠٠٩ ، ٥٠١٦ ، ٥٠٢٠ ، ٥٠٢٣ ، ٥٠٢٥ ، ٥٠٢٦ ، ٥٠٢٨ ، ٥٠٣٥ ، ٥٠٤٨ ، ٥٠٤٩ ، ٥٠٦٦ ، ٥٠٨٣ ، ٥٠٨٦ ، ٥٠٩٥ ، ٥٠٩٦ ، ٥١٠٧ ، ٥١١٨ ، ٥١٢٠ ، ٥١٢٦ ، ٥١٢٨ ، ٥١٣٥ ، ٥١٤٢ ، ٥١٤٨ ، ٥١٥١ ، ٥١٥٤ ، ٥١٥٥ ، ٥١٥٨ ، ٥١٧٢ ، ٥١٧٣ ، ٥١٨٢ ، ٥١٨٦ ، ٥١٩١ ، ٥١٩٩ ـ ٥٢٠٤ ، ٥٢٠٦ ، ٥٢١٧ ، ٥٢٢١ ، ٥٢٢٨ ، ٥٢٣٥ ، ٥٢٤٠ ، ٥٢٥١ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٧٧ ، ٥٢٩٠ ، ٥٢٩٦ ، ٥٣٠٥ ، ٥٣١١ ، ٥٣٢٠ ، ٥٣٢٦ ، ٥٣٤٢ ، ٥٣٥٣ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٦١ ، ٥٣٧١ ـ ٥٣٧٥ ، ٥٣٩٧ ، ٥٤١٢ ، ٥٤٢٠ ـ ٥٤٢٣ ، ٥٤٣٣ ، ٥٤٤٥ ـ ٥٤٥٥ ، ٥٤٥٨ ، ٥٤٦٠ ، ٥٤٦١ ، ٥٤٦٤ ، ٥٤٦٩ ، ٥٤٧٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٩٩) .

وبطبيعةِ الحال ؛ فإن هذا المجلد ـ كسَابِقِه ـ لم يُراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك ـ بل أهمه ـ أننا وجَدْنا عدداً من الأحاديثِ لم

يُثْبِّتْ عليها الشيخُ ـ رحمه الله ـ الحُكْمَ المختصرَ قبلَ التخريجِ ـ كعادتِه ـ ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخِ لطُرقهِ وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلكَ ، وإليكَ أرقام هذه الأحاديث كلّها : (٥٠٠١ ، ٥٠٠٩ ، ٥٠٢٠ ، ٥٠٢٤ ، ٥٠٣٩ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٤٤ ، ٥١٤٦ ، ٥١٥٠ ، ٥١٥٢ ، ٥١٥٥ ، ٥١٥٧ ، ٥١٦٢ ، ٥١٦٦ ، ٥١٨٧ ، ٥٢١٧ ، ٥٢١٩ ، ٥٢٣٠ ، ٥٢٤٢ ، ٥٢٥٣ ، ٥٢٥٧ ، ٥٢٦٠ ، ٥٢٦٤ ، ٥٢٦٦ ، ٥٢٦٨ ، ٥٢٨٧ ، ٥٢٨٨ ، ٥٢٩١ ، ٥٢٩٥ ، ٥٣٠٦ ، ٥٣٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ٥٣١١ ، ٥٣١٤ ، ٥٣١٨ ، ٥٣٤٥ ، ٥٣٤٩ ، ٥٣٥٧ ، ٥٣٦٤ ، ٥٣٧٦ ، ٥٣٨٥ ، ٥٣٩٠ ، ٥٣٩٢ ، ٥٤١٠ ، ٥٤١٢ ، ٥٤١٥ ، ٥٤٧٠ ، ٥٤٧١ ، ٥٤٧٣ ، ٥٤٧٩ ، ٥٤٨٩ ، ٥٤٩٠ ، ٥٤٩٨) .

وهناكَ حديثٌ قُمْنَا بِحَذْفِهِ ؛ نظراً لرجوع الشَّيخِ ـ رحمه الله ـ عن تَضْعيفِه ، وتخريجِه إيَّاهُ في « الصحيحة » ، وهُو الحديث (٥٢٠٩) ، وآخرُ خُرِّجَ هناكَ ، لكنْ لَم نَرَ حَذْفَهُ ؛ لأنَّ فيه هنا فَوَائدَ زَوَائدَ على ما هُنَالك ، وهو الحديث (٥٠٠٤) .

ووجدنا ـ أيضاً ـ بعضَ الأحاديثِ أَخَذَتِ الرقمَ المكررَ قبلَها ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/ م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ ـ رحمه الله ـ كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهذه الأحاديث هي : (٥٠٤٣ ، ٥١٤١ ، ٥١٤٢) .

وقَدْ وجَدْنَا ـ أيضاً ـ قَفْزَاً في ترقيمِ الأحَاديثِ في ثَلاثَةِ مَواضعَ ، نَتجَ عنها سُقُوطُ ثلاثةِ أرقامٍ ، وهي : (٥١٧٨ ، ٥٢٧٨ ، ٥٢٩٢) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّه بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العملِ العظيم في جَميع مراحِلِه ؛ بما فيه عمل الفهارس العلميَّة المختلفة على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشَيخِ ـ رحمه الله ـ ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلى الله وسَلَّم على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبهِ أجمعين .

٢٦ من جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ — الناشـر

٥٠٠١ - (من استرْجعَ عند المصيبةِ جبر اللهُ مصيبتَه ، وأحسنَ عُقباه ، وجعلَ له خَلَفاً صالحاً يرضاهُ) .

ضعيف . رواه الطبري (ج ٣ رقم : ٢٣٢٩ ص ٢٢٣) قال : حدثني المثنى قال : حدثنا **عبدالله بن صالح** قال : حدثني معاوية بن صالح عن **علي بن أبي طلحة** عن ابن عباس في قوله : ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴾ ؛ قال : أخبر الله أن المؤمن إذا سلّم الأمر إلى الله ورجع واسترجع عند المصيبة ؛ كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبيل الهدى . وقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين علي بن أبي طلحة وابن عباس ؛ فإنه لم يسمع منه ، ولم يره ؛ كما قال الحافظ وغيره من المتقدمين والمتأخرين .

والأخرى : الضعف في ابن أبي طلحة نفسه ؛ فقد تكلّم فيه بعض الأئمة ؛ فقال أحمد :

« له أشياء منكرات » . وقال يعقوب بن سفيان :

« ضعيف الحديث منكر » .

ووثقه العجلي وغيره . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ ، أرسل عن ابن عباس » .

وجزم بضعفه الهيثمي ؛ كما يأتي .

وعبد الله بن صالح فيه ضعف أيضاً ؛ كما تقدّم مراراً .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٢ / ٣٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه علي بن أبي طلحة ؛ وهو ضعيف » .

ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٦٩) إلى ضعف الحديث ، وقال :

« وفي رواية له (يعني : الطبراني) قال : قال رسول الله ﷺ : « **أُعطيتْ أمتي شيئاً لم يُعْطَهُ** أحد من الأمم عند المصيبة : ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ » .

قلت : وبيّن علته الهيثمي فقال : (٢ / ٣٣٠) :

« وفيه **محمد بن خالد الطحان** ؛ وهو ضعيف » .

وكذا جزم بضعفه الحافظ في « التقريب » .

وحديث الترجمة ؛ أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٥٥ / ١٣٠٢٧) ، والسِّلَفي في « الأربعين » (٩ / ١ - حديث ٢٨) من الوجه المذكور .

وحديث الطحان الضعيف : عند الطبراني (١٢ / ٤٠ / ١٢٤١١) .

٥٠٠٢ - (من حفَر قبْراً ؛ بنَى اللهُ له بيْتاً في الجنّة ، ومن غسّلَ مَيْتاً ؛ خرجَ من ذنوبهِ كيومَ ولدته أمُّه ، ومنْ كفّن ميتاً ؛ كساه اللهُ من حُلَلِ الكرامةِ ، ومن عزّى حَزيناً ؛ ألبسَه اللهُ التّقوى وصلّى على روحه في الأرواح ، وَمن عزّى مُصاباً ؛ كساه اللهُ حُلَّتينِ من حُلَل الجنّة ، لا تقومُ لهما الدّنيا ، ومن اتّبع جنازةً حتى يُقضَى دَفْنُها ؛ كُتبتْ له ثلاثةُ قراريطَ ؛

القيـراطُ منها أعظمُ من جَبَلِ أُحُدٍ ، ومن كَفِلَ يتيـماً أو أرملةً ؛ أظلّه اللهُ في ظلّه وأدخلَه جنته) .

ضـعـيف . رواه الطبـراني في « الأوسط » (٩ / ١٣٥ / ٩٢٨٨ ـ ط) ، (١ / ٧٨ / ١ ـ من ترتيبه) عن **الخليل بن مُرَّةَ** عن **إسماعيل بن إبراهيم** عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الخليل بن مُرَّة ؛ فإنه ضعيف كما جزم به الحافظ وغيره . وذكره ابن حبان في « الضعفاء » وقال :

« يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين من المجاهيل » .

قلت : وشيخه إسماعيل بن إبراهيم لم أتيقن من هو ، ولا أستبعد أنه الذي في « الجرح والتعديل » (١ /١ / ١٥٥) :

« إسماعيل بن إبراهيم السلمي ، ويقال : الشيباني . روى عن ابن عباس . روى عنه يعقوب بن خالد ومحمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة . وبعض الرواة يقول : إبراهيم بن إسماعيل ؛ يعد في المدنيين » .

قلت : وعليه ، فلا أستبعد ـ أيضاً ـ أن يكون أحد المدنيين المجاهيل الذين أشار إليهم ابن حبان في كلمته السابقة . وقال الذهبي :

« لا يُدْرى من ذا ؟ » . ونقل في « التهذيب » عن أبي حاتم أنه قال فيه :

« مجهول » . ولم أره في كتاب ابنه . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٣ / ٢١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الخليل بن مرة ؛ وفيه كلام » .

ومن طريقه أخرج طرفه الأول منه : ابن شاهين في « الترغيب » (١ / ٣١٠) بلفظ :

« من حفر قبراً ؛ بنى الله له بيتاً في الجنة ، وأجرى له مثل أجره إلى يوم القيامة » .

٥٠٠٣ - (منْ أتَى جنازةً في أهْلها ؛ فله قيراطٌ ، فإنِ اتبعَها ؛ فله قيراط ، [فإن صلى عليها ؛ فله قيراط] ، فإن انتظرها حتّى تُدفنَ ؛ فله قيراطٌ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (ص٩٠) قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن الحجاج الصَّوَّاف : ثنا مَعْدِيُّ بن سليمان عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به . حدثنا محمد بن المثنى : ثنا مَعْدِيٌّ به . وقال :

« لا نعلم رواه إلا معدي » .

قلت : قال أبو زرعة :

« واهي الحديث ، يحدث عن ابن عجلان بمناكير » . وقال ابن حبان :

« يروي المقلوبات عن الثقات ، والملزقات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

وضعفه آخرون ، وشذ الترمذي فصحح حديثه .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٣٠) :

« رواه البزار ، وفيه معدي بن سليمان ، صحح له الترمذي ووثقه أبو حاتم وغيره ، وضعفه أبو زرعة والنسائي ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

فأقول : لم أجد من صرح بتوثيقه من أئمة الجرح والتعديل ، ولم يذكروا عن أبي حاتم فيه إلا قوله : « شيخ » ، وهذا ليس صريحاً في التوثيق ، بل هو يدل على عدم الضعف المطلق ؛ كما قال الذهبي في مقدمة « الميزان » ، والحافظ تبعاً له في « اللسان » ؛ ونفي الضعف المطلق لا يستلزم أنه موثق عنده كما هو ظاهر .

وكأنه لذلك جزم الحافظ في «التقريب » بأنه : « ضعيف » . وقال في « زوائد البزار » :

« قلت : جعل فيه ثلاثة قراريط ، فلم يتابع عليه ، وقد ضعفه غير واحد » .

قلت : وجعلها أربعة في رواية عنه ذكرها الذهبي في ترجمته من « الميزان » ؛ ولعلها في « ضعفاء ابن حبان » من رواية عبيد الله بن يوسف الجبيري عنه بلفظ :

« من أُوذِن بجنازة فأتى أهلها فعزَّاهم ؛ كتب له قيراط ، فإن شيَّعها ؛ كتب له قيراطان ، فإن صلى عليها ؛ كتب له ثلاثة قراريط ، فإن انتظر دفنها ؛ كتب له أربعة قراريط ، والقيراط مثل أحد » .

ثمَّ رأيته عند ابن حبان (٣ / ٤٠) .

والحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق كثيرة عن أبي هريرة نحوه ؛ دون ذكر القيراط الثالث والرابع ، وكذلك رواه جمع آخر من الصحابة ، وقد خرجت أحاديثهم في « أحكام الجنائز » (ص ٦٨ ـ ٦٩) .

وقد تكلم الحافظ الناجي في « العجالة » (ق ٢٢٠ / ٢ ـ ٢٢١ / ١) على

الحديث بإسهاب ، وقال :

« والآفة من معدي » . ثم قال :

« وبالجملة ؛ فهذا اللفظ منكر مخالف للأحاديث المشهورة . وقد بينت أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، وأن الصلاة دون الدفنْ يحصل بها قيراط واحد » .

٥٠٠٤ ـ (لما افتتحَ ﷺ مكةَ رنَّ إبليسُ رنةً اجتمعتْ إليه جنودُه ، فقال : ايْأَسُوا أن ترتدَّ أمّةُ محمّدٍ على الشّركِ بعدَ يومكم هذا ، ولكنِ افتنُوهم في دينهم ، وأَفشُوا فيهم النَّوْح) [(١)] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٥٦ / ٢ ـ ١٥٧ / ١) من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : ... فذكره .

قلت : وهذا الإسناد ضعيف ؛ فإن ابن أبي المغيرة هذا ـ وإن كان قد وثق كما يأتي عن الهيثمي ـ ؛ فقد قال ابن منده :

« ليس هو بالقوي في سعيد بن جبير » .

وهو الذي روى عنه مُطَرِّف عن سعيد بن جبَير عن ابن عباس في قوله : ﴿ وَسع كُرْسِيُّه السماواتِ والأرضَ ﴾ ؛ قال :

« علمه » . قال ابن منده :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق هذا المتن : « نقل إلى « الصحيحة » » . ا هـ . وهو في « صحيح الترغيب » (٣٥٢٦) ، و« الصحيحة » (٣٤٦٧) ، وما هنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

« لم يتابع عليه » . قال الذهبي عقبه :

« قلت : قد روى عمار الدُّهني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كرسيه : موضع قدمه ، والعرش لا يُقَدِّرُ قَدْرُهُ » .

قلت : يشير إلى أن ما رواه ابن أبي المغيرة عن سعيد عن ابن عباس منكر . وقال الحافظ فيه :

« صدوق يهم » .

وأشار الهيثمي إلى تليينه بقوله (٣ / ١٣) : « رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله **موثقون** » .

وتساهل المنذري ـ مع وهم في العزو ـ فقال (٤ / ١٧٧) :

« رواه **أحمد** بإسناد حسن » !

ومن طريق الطبراني : أخرجه الضياء في « المختارة » (٥٩ / ١٣ / ١) .

٥٠٠٥ ـ (لا تصلِّي الملائكةُ على نائحةٍ ، ولا على مُرِنَّة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٢) من طريق سليمان بن داود (وهو الطيالسي) وهذا في « مسنده » (٢٤٥٧) : حدثنا **عمران** : حدثنا قتادة عن **أبي مُراية** عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وأبو مُراية ؛ اسمه : عبد الله بن عمرو العجلي . قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١١٨) :

« روى عن سلمان وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين . روى عنه قتادة

وأسلم العجلي » . وفي « تعجيل المنفعة » (٥١٩ / ١٣٩٢) :

« قال أبو سعيد : كان قليل الحديث . وذكره ابن حبان في (الثقات) » . وقال الهيثمي (٣ / ١٣) :

« رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وفيه أبو مرانة (!) ؛ ولم أجد من وثقه ولا جرحه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : و لي عليه ملاحظتان :

الأولى : قوله : « أبو مرانة » تصحيف ؛ فإن كان منه ؛ فقوله : « ولم أجد من وثقه » في محله ، وإن كان الأصل « أبو مراية » فصحفه الناسخ أو الطابع ؛ فقوله المذكور في غير محله ؛ لتوثيق ابن حبان إياه ، وعادته أن يحتج بتوثيقه ؛ خلافاً للذهبي والعسقلاني وغيرهما من النقاد ؛ فإن القاعدة عندهم عدم الاعتداد بتوثيق ابن حبان ؛ لأنه يوثق المجهولين ، كما سبق التنبيه على هذا مراراً وتكراراً .

والأخرى : قوله : « وبقية رجاله ثقات » ؛ فإن هذا الإطلاق يوهم أن ليس فيهم من تكلم فيه ، والأمر على خلافه ؛ فإن عمران هذا ـ وهو ابن دَاوَر أبو العوام القطان البصري ـ فيه كلام من قبل حفظه ؛ أشار إليه الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ لجهالة حال أبي مراية ، وللكلام المشار إليه في عمران . والله أعلم .

وأما الحافظ المنذري فقال : (٤ / ١٧٧) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن إن شاء الله » ! !

٥٠٠٦ - (إن هذه النَّوَائحَ يُجْعَلْنَ يومَ القيامةِ صَفَّين في جهنم ؛ صف عن يمينهم ، وصف عن يسارهم ، فَيَنْبَحْنَ على أهل النار كما تنبح الكلاب) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١ / ٧٧ / ١ - زوائده) عن **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن يحيى إلا سليمان » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري :

« منكر الحديث » ، كما رواه عنه ابن عدي في « الكامل » (١٥٨ / ٢) ، وساق له أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

« وعامة ما يرويه عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه » .

وساق له الذهبي - فيما أُنكر عليه - هذا الحديث أيضاً . ولذلك أشار المنذري (٤ / ١٧٧) إلى تضعيف الحديث . وقال الهيثمي (٣ / ١٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سليمان بن داود اليمامي ، وهو ضعيف » .

٥٠٠٧ - (ليسَ للنّساءِ في الجنازةِ نصيبٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٨٧ - زوائد) عن أبي غسان : ثنا **الصَّبَّاح أبو عبد الله** عن **جابر** عن عطاء عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ لعن النائحة والمستمعة ، وقال : . . . فذكره .

وقال الهيثمي في « مختصر الزوائد » (١ / ٣٤٨) :

« الصباح ضعيف » .

كذا قال ! ويأتي بيان ما فيه ، وتعقبه الحافظ هناك بقوله :

« قلت : وجابر : هو الجُعْفِيُّ ؛ أشد ضعفاً منه » .

قلت : وقد اتفقا على تضعيف الصباح هذا ، ولم أعرفه ، وإلى ذلك يشير الهيثمي نفسه بقوله في « المجمع » (٣ / ١٣) :

« رواه البزار ، والطبراني في « الكبير » ، وفيه الصباح أبو عبد الله ، ولم أجد من ذكره » !

قلت : والشطر الأول من الحديث يرويه محمد بن الحسن بن عطية عن أبيه عن جده عن أبي سعيد الخدري قال :

لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة .

أخرجه أحمد (٣ / ٦٥) ، وأبو داود (٣١٢٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن بن عطية وأبوه عطية ـ وهو ابن سَعْد العوفي ـ ضعيفان .

٥٠٠٨ ـ (في قولِ الله عزّ وجلّ : ﴿ عسى أن يَبْعَثَكَ ربُّكَ مَقاماً محمُوداً ﴾ . قال : يُجْلِسُه فيما بينه وبينَ جبريلَ ، ويَشْفَعُ لأُمَّتِهِ ، فذلكَ المقامُ المحمودُ) .

باطل . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٦٣ / ٢) عن أبي صالح عبد الله بن صالح : حدثني ابن لهيعة عن عطاء بن دينار الهُذَلي عن سعيد بن

جبير عن ابن عباس أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين الهذلي وسعيد ، قال الحافظ :

« صدوق ؛ إلا أن روايته عن سعيد بن جبير من صحيفةٍ » .

والأخرى : ضعْف ابن لهيعة . وقال الهيثمي (٧ / ٥١) .

« رواه الطبراني ، وفيه ابن لهيعة ؛ وهو ضعيف إذا لم يتابع . وعطاء بن دينار ؛ قيل : لم يسمع من سعيد بن جبير » .

٥٠٠٩ - (تطلعُ عليكم قَبْلَ السّاعةِ سحابةٌ سوداءُ من قِبَل المَغْرِبِ مثلُ التُّرس ، فما تزالُ ترتفعُ في السّماءِ حتى تملأَ السماءَ ، ثم ينادِي منادٍ : يا أيُّها النّاسُ ! فيُقبلُ الناسُ بعضهم على بعض : هل سمعتُم ؟ فمنهم من يقولُ : نعَمْ ، ومنهم من يشكُّ ، ثم ينادي الثانيةَ : يا أيُّها النّاسُ ! فيقولُ الناس : هل سمعتُم ؟ فيقولون : نعم ، ثمّ ينادِي : أيُّها النّاسُ : ﴿ أَتى أمْرُ اللهِ فلا تستعْجلوهُ ﴾ ، قال : فوالذي نفْسي بيده ! إنّ الرّجلين لَيَنْشُرانِ الثوبَ فما يطويانه أو يتبايعانه أبداً ، وإنّ الرجُل لَيَمْدُرُ حَوْضَهُ فما يسقي فيه شيئاً ، وإنّ الرجلَ لَيَحْلُبُ ناقتَه فما يشربُه أبداً ، ويشتغلُ النّاس) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٥٣٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٣٢٥ / ٨٩٩) من طريق أبي بكر بن عياش عن **محمد بن عبد الله مولى المغيرة ابن شعبة** عن كعب بن علقمة عن ابن حُجَيْرة عن عقبة بن عامر رضي الله عنه

قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي ! !

وأقول : كلا ، وذلك لأمرين :

الأول : أن ابن عياش لم يحتج به مسلم ؛ على ضعف في حفظه .

والآخر : أن محمد بن عبد الله مولى المغيرة بن شعبة لم يخرج له مسلم أصلاً ؛ على جهالته ، وهو **محمد بن يزيد بن أبي زياد** ، هكذا ساق نسبه الحافظ المزي في ترجمة شيخه كعب بن علقمة التنوخي المصري ، وترجمة الراوي عنه أبي بكر بن عياش ، وزاد في ترجمته هو نفسه :

« الثقفي الفلسطيني ويقال : الكوفي ، نزيل مصر ، مولى المغيرة بن شعبة ، وهو صاحب حديث الصور » ، وذكر أن أبا حاتم قال فيه (٤ / ١ / ١٢٦) :

« مجهول » . وصحح له الترمذي حديث :

« كفارة النذر كفارة اليمين » .

وزاد الحافظ في « تهذيبه » عن الدارقطني أنه قال فيه أيضاً :

« مجهول » ؛ واعتمده الذهبي في « المغني » !

قلت : ومن هذا التحقيق تعرف خطأ موافقته للحاكم في قوله :

« صحيح على شرط مسلم » ! وقول المنذري في « الترغيب » (٤/ ١٩١) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد ، رواته ثقات مشهورون » ! وقول الهيثمي (١٠ / ٣٣١) :

« رواه الطبراني ورجاله رجال « الصحيح » ؛ غير محمد بن عبد الله مولى المغيرة ؛ وهو ثقة » !

ونحوه سكوت الحافظ عنه في « الفتح » (١٣ / ٨٨) !

بقي شيء واحد ، وهو أن راوي الحديث - محمد بن عبد الله مولى المغيرة - : - فيما يبدو - هو غير محمد بن يزيد بن أبي زياد المجهول .

فأقول : إن كان الأمر كذلك ؛ فهو مجهول العين ؛ لأنه لم يذكره أحد من أئمة الجرح والتعديل - هذا فيما علمت - ، لكن الظاهر عندي أنه هو نفسه ، وعليه ؛ فعبد الله لا بد أن يكون جده المكنى في « التهذيب » بأبي زياد ، فهو محمد بن يزيد بن أبي زياد عبد الله . والله أعلم .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن حجيرة ؛ فقال ابن أبي الدنيا في « كتاب الأهوال » (ق ٢ / ٢) : حدثنا هارون بن سفيان : حدثنا **محمد بن عمر** : حدثنا معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ . وهشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن حجيرة به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، وكذلك الإسناد الأول عن فَضالة بن عبيد ؛ لكن مدارهما على محمد بن عمر ، وهو الواقدي ، وهو متروك شديد الضعف ؛ فلا يصلح للاستشهاد به .

لكن الشطر الثاني من الحديث له شاهد قوي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وزاد البخاري خصلة رابعة بلفظ :

« ولتقومن الساعة ؛ وقد رفع أُكْلته إلى فيه ، فلا يطعمها » . وهو رواية لابن حبان (٦٨٠٧) .

وهو قطعة من حديث طويل ساق السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » طرفه الأخير منه بدءاً من قوله : « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها . . . » ؛ وعزاه للشيخين وابن ماجه ، وفيه تساهل كبير ! فإن ابن ماجه ليس له منه إلا طلوع الشمس من مغربها (رقم ٤٠٦٨) ؛ وهذا رواه أحمد أيضاً (٢ / ٢٣١) ، فكان عزوه إليه أولى .

ومسلم وإن كان أخرج هذا القدر أيضاً (١/ ٩٥) ؛ فإنه ليس عنده الخصلة الرابعة المذكورة !

٥٠١٠ - (يبعثُ اللهُ يومَ القيامةِ ناساً في صُوَرِ الذَّرِّ ، يطؤُهم الناسُ بأقدامِهم ، فيُقالُ : ما بالُ هؤلاءِ في صُوَرِ الذّرِ ؟ ! فيقالُ : هؤلاء المتكبرون في الدنيا) .

موضوع . أخرجه البزار في « مسنده » (٣١٤ - زوائده) عن **القاسم بن عبد الله - يعني : العمري** - عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العمري هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، رماه أحمد بالكذب » .

قلت : وكذلك كذبه ابن معين . ولفظ أحمد :

« كان يكذب ويضع الحديث » .

ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٩٤) إلى تضعيف الحديث .
وقال الهيثمي (١٠ / ٣٣٤) :

« رواه البزار ؛ وفيه القاسم بن عبد الله العمري ، وهو متروك » .

ويغني عنه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ :

« يُحْشَرُ المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال ؛ يغشاهم الذل من كل مكان ؛ يساقون إلى سجن في جهنم يقال له : (بُولَسُ) ، تعلوهم نار الأنيار ، يسقون من عصارة أهل النار : طينة الخبال » .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ، والترمذي - وحسنه - ، وهو مخرج في « المشكاة » (٥١١٢) .

٥٠١١ - (إنّ العَارَ والتَّخْزِيةَ يبلغُ من ابْن آدمَ في المَقَام بَيْن يدَي اللهِ ما يتمنّى العبدُ أن يُؤْمَرَ به إلى النّارِ ويتحوّل من ذلكَ المَقَامِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢٦٢ / ١) من طريق **الحارث بن سُرَيْجٍ الخوارزمي** : نا معتمر : ثنا **الفضل بن عيسى** : ثنا محمد بن المنكدر أن جابر بن عبد الله حدثه أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره في جملة أحاديث ساقها للفضل هذا . ثم قال :

« وله غير ما ذكرت من الحديث ، والضعف بَيِّن على ما يرويه » .

وأعله الذهبي بالحارث بن سريج أيضاً ، فقال :

« واهٍ » .

وأقول : ولكنه قد توبع ، فأخرجه الحاكم (٤ / ٥٧٧) من طريق عبد الوهاب ابن عطاء : أنبأ الفضل بن عيسى الرقاشي به نحوه ، ولفظه :

« إن العار ليلزم المرء يوم القيامة حتى يقول : يا ربِّ ! لإِرسالُكَ بي إلى النار أَيْسَرُ عليّ مما ألقى ، وإنه ليعلم ما فيها من شدة العذاب » . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : الفضل واهٍ » .

وأورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٣٦) بلفظ :

« إن العَرَقَ . . . » والباقي مثله إلا أنه قال : « مما أجد » . ثم قال :

« رواه البزار ، وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي ، وهو ضعيف جدّاً » .

ولقد وهم المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٩٥ ـ ١٩٦) في متن هذا الحديث ، فإنه ساقه بلفظ البزار المذكور ، وقال :

« رواه البزار ، والحاكم من حديث الفضل بن عيسى ، وهو واهٍ . . . » !

وقد عرفت أن لفظ الحاكم يختلف عن لفظ البزار ؛ فوجب التنبيه عليه ، ولعل هذا الاختلاف في متنه ـ وبخاصة في لفظة : « العار » و : « العرق » ـ ؛ إنما هو من الرقاشي نفسه ، وليس من بعض رواته أو مخرجيه .

٥٠١٢ - (إنّه يكونُ للوالدَين على ولدِهما دَيْنٌ ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ يتعلقانِ به . فيقولُ : أنا ولدُكما ! فيَودَّان أو يتمنَّيانِ لو كان أكثر من ذلك !) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٠ / ٢١٩ / ١٠٥٢٦) : حدثنا **أحمد بن عمرو البزار** : ثنا **عمرو بن مخلد** : نا **يحيى بن زكريا الأنصاري** : نا هارون بن عنترة عن زاذان قال :

دخلت على عبد الله بن مسعود وقد سبق إلى مجلسه أصحاب الخز والديباج ، فقلت : أدنيتَ الناس وأقصيتني ؟ ! فقال : ادن ، فأدناني حتى أقعدني على بساطه ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ البزار - وهو صاحب « المسند » المعروف به - ؛ قال الدارقطني :

« ثقة يخطئ كثيراً » .

وشيخه عمرو بن مخلد ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله شيخه الأنصاري .

والحديث أشار المنذري في « الترغيب » (٤/ ٢٠٢) إلى تضعيفه . وقال الهيثمي (١٠ / ٣٥٥) :

« رواه الطبراني عن عمرو بن مخلد عن يحيى بن زكريا الأنصاري ، ولم أعرفهما ، وبقية رجاله وثقوا ؛ على ضعف في بعضهم » .

وأخرجه المروزي في « زوائد الزهد » (١٤١٦) من طريق عيسى بن يونس عن هارون بن عنترة عن عبد الله بن السائب : أخبرنا زاذان أبو عمر به نحوه أتم منه . لكنه أوقفه .

قلت : وعيسى بن يونس ـ وهو الفاخوري الرملي ـ صدوق ، وقد خالف يحيى ابن زكريا الأنصاري في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ فإنه أدخل بين هارون وزاذان : عبد الله بن السائب ـ وهو الكندي ـ وهو ثقة ، ثم إنه أوقفه .

وأما المتن ؛ فليس فيه : « فيقول : أنا ولدكما . . . » إلخ . والله أعلم .

٥٠١٣ ـ (يوضَعُ للأنبياءِ منابرُ من ذهبٍ يجلسونَ عليها ، ويبقَى منبري لا أجلسُ عليه ـ أو قال : لا أقعدُ عليه ـ قائماً بين يدَيْ ربي ، منتصباً بأمّتي ؛ مخافةَ أن يُبعثَ بي إلى الجنّةِ وتبقَى أمّتي بعدِي ، فأقولُ : يا ربِّ ! أُمَّتي أمتي ! فيقولُ الله تعالى : يا محمّد ! ما تريدُ أن أصنعَ بأمّتك ؟ فأقولُ : يا ربِّ ! عَجِّل حسابَهم ؛ فيُدْعى بهم ، فيُحَاسَبُونَ ، فمنهم من يدخل الجنةَ برحمة الله ، ومنهُم من يدخل الجنة بشفاعتي ، فما أزالُ أشفع حتّى أعطى صِكاكاً برجالٍ قد بُعِثَ بهم إلى النّار ، حتّى إنّ مالكاً خازنَ النّارِ ليقول : يا محمّد ! ما تركتَ لغضب ربك من أمّتك من نقْمةٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٩٧ / ٢) و « الأوسط » (٣ / ٤٤٦ ـ ٤٤٧) من طريق محمد بن ثابت البُناني عن عبيد الله بن عبد الله

ابن الحارث بن نوفل عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل البناني هذا ؛ فإنهم اتفقوا على تضعيفه ، بل قال البخاري :

« فيه نظر » . ففيه إشارة إلى أنه شديد الضعف عنده متروك .

فقول المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٢٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، والبيهقي في « البعث » ، وليس في إسنادهما من ترك » ! !

قلت : فهو غير مسلَّم على إطلاقه ، مع أنه غير كاشف عن علته . وخير منه في ذلك قول الهيثمي (١٠ / ٣٨٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه محمد بن ثابت البناني ؛ وهو ضعيف » .

٥٠١٤ ـ (إنّ الهديةَ يُطْلَبُ بها وجهُ الرسول وقضاءُ الحاجةِ ، وإنّ الصدقَةَ يُبْتَغَى بها وجهُ الله) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المسند » (٢ / ١٦ / ١) : نا أبو بكر ابن عياش عن يحيى بن هاني قال : أخبرني أبو حذيفة عن عبد الملك بن محمد عن عبد الرحمن بن علقمة قال :

قدم على النبي ﷺ وفد ثَقِيف ، فأهدوا إليه هدية . فقال :

« هدية أم صدقة ؟ » . قالوا : هدية ، فقال : . . . فذكره . قالوا :

لا ؛ بل هدية ، فقبلها منهم . فشغلوه عن الظهر حتى صلاها مع العصر .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة أبي حذيفة وشيخه عبد الملك بن محمد - وهو ابن نُسَير الكوفي - ، قال الحافظ في كل منهما :

« مجهول » .

وعبد الرحمن بن علقمة مختلف في صحبته ؛ قال الحافظ :

« يقال : له صحبة . وذكره ابن حبان في « الثقات » » .

والحديث عزاه الحافظ في « الإصابة » (٤ / ١٧٢) للنسائي وإسحاق بن راهويه ويحيى الحماني وأبي داود الطيالسي في « مسانيدهم » !

ومن الوجه المذكور : أخرجه عبد الباقي بن قانع في « معجم الصحابة » .

٥٠١٥ - (إيّاكم والسَّرِيَّةَ التي إنْ لَقِيَتْ فَرَّت ، وإن غَنِمَتْ غَلّت) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « مسنده » (٢ / ٥ / ١) ، ومن طريقه ابن ماجه (٢٨٢٩) : نا زيد بن الحُبَاب عن **ابن لهيعة** قال : نا يزيد بن أبي حبيب عن **لهيعة بن عقبة** قال : سمعت أبا الورد صاحب النبي ﷺ يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

وأبوه لهيعة بن عقبة ؛ روى عنه جمع غير يزيد بن أبي حبيب ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الأزدي :

« حديثه ليس بالقائم » . وقال ابن القطان :

« مجهول الحال » . ولخص ذلك الحافظ فقال :

« مستور » .

٥٠١٦ ـ (إذا هممْتَ بأمْرٍ ؛ فعليكَ بالتُّؤَدَةِ حتّى يأتيَكَ اللهُ بالمخرج من أَمْرِك) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « مسنده » (٢ / ٧٢ / ٢ ـ ٧٣ / ١) : أبو معاوية قال : نا **سعد بن سعيد** عن الزهري عن رجل من بلي قال :

دخلت مع أبي على النبي ﷺ فانتجاه دوني ، فقلت : يا أبةِ ! أي شيء قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ؛ لسوء حفظ سعد بن سعيد ـ وهو أخو يحيى ابن سعيد الأنصاري ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، سيئ الحفظ » .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث التي لم يطلع عليها الحافظ السيوطي ، ولذلك لم يورده في كتابه « الجامع الكبير » !

٥٠١٧ ـ (من تعلّم علْماً لغيرِ الله ، أو أرادَ به غيرَ اللهِ ؛ فليتبوَّأْ مقعدَه من النّارِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ١٠٩) ، والنسائي في « الكبرى ـ كتاب العلم ـ نسخة تطوان » ، وابن ماجه (٢٥٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٣٧٧ / ١) من طريق محمد بن عَبَّاد الهُنائي : حدثنا علي بن المبارك عن أيوب السَّخْتِياني عن خالد بن دُرَيْك عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث أيوب إلا من هذا الوجه » !

قلت : وفي تحسينه نظر ؛ بينه الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ٦٩) فقال - بعد عزوه للمذكورين إلا النسائي - :

« خالد بن دُرَيْك لم يسمع من ابن عمر ، ورجال إسنادهما ثقات » .

٥٠١٨ - (ما من رجلٍ يضعُ ثوبَه وهو محْرِمٌ ، فتصيبُه الشمسُ حتّى تغربَ ؛ إلا غربتْ بخطاياه) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في « المسند » (٢ / ٧٥ / ١) : ابن فُضَيْل عن **يزيد عن عاصم بن عُبَيْد** الله عن فلان عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ عاصم بن عبيد الله ، وهو العمري .

ونحوه يزيد ، وهو ابن أبي زياد الهاشمي مولاهم .

وخالفه **عاصم بن عمر بن حفص** ؛ فرواه عن **عاصم بن عبيد الله** عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً بلفظ :

« ما من محرم يَضْحَى لله يَومَهُ يلبي حتى تغيب الشمس ؛ إلا غابت بذنوبه ؛ فعاد كما ولدته أمه » .

أخرجه ابن ماجه (٢٩٢٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٢٩) ، والبيهقي (٥ / ٤٣) ، وأحمد (٣ / ٣٧٣) .

وابن حفص هذا ضعيف أيضاً .

وتابعه سفيان الثوري ؛ لكن خالفه في صحابيِّه فقال : عن **عاصم بن**

عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي من طريق **عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب** عنه .

وسفيان ثقة ؛ لكن ابن القاسم هذا ليس بالمشهور ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٢ / ٢ / ١١٠) .

ورواه من طريق عاصم أيضاً فقال : وحدثني عاصم بن عبيد الله به .

أخرجه البيهقي ، وكذا الطبراني ؛ كما في « المجمع » (٣ / ٢٢٤) ، وقال :

« وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لضعف عاصم ، واضطراب الرواة عنه في إسناده ومتنه . وقد أشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيفه .

٥٠١٩ - (أيُّما مُسْلِمٍ دعا بها - يعني : دعوة يونس عليه السلام - في مرضه أربعين مرة ، فماتَ في مرضه ذلك ؛ أُعْطِيَ أَجْرَ شهيدٍ ، وإن بَرَأَ بَرَأَ وقد غُفِرَ له جميعُ ذنوبه) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١ / ٥٠٥ - ٥٠٦) من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني : ثنا **أحمد بن عمرو بن بكر السَّكسَكي** : حدثني **أبي** عن محمد بن زيد عن سعيد بن المسيَّب عن سعد بن مالك رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« هل أدلكم على اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به

أعطى ؟ ! الدعوة التي دعا بها يونُسُ حيث ناداه في الظلمات الثلاث : ﴿ لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ﴾ » .

فقال رجل : يا رسول الله ! هل كانت ليونس خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« ألا تسمع قول الله عز وجل : ﴿ فنجيناه من الغم وكذلك نُنْجِي المؤمنين ﴾ ؟ ! » ، وقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، ولعله لوضوح علته ؛ فإن عمرو بن بكر السكسكي ضعيف جدّاً ؛ قال الذهبي :

« واهٍ ، أحاديثه شبه موضوعة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

قلت : وابنه أحمد لم أجده ، ويغلب على الظن أنه محرف من (إبراهيم) ؛ فإن له ابناً بهذا الاسم ، ففي « الميزان » :

« إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ، قال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة . وأبوه أيضاً لا شيء » . زاد في « اللسان » :

« قال ابن حبان : لست أدري هو الجاني على أبيه ، أو أبوه كان يخصه بالموضوعات ؟ ! » .

قلت : فهو آفة هذا الحديث أو أبوه .

وأما محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ؛ فهو ثقة ؛ كما قال الدارقطني ، كما رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ١٢٠ / ٢ - ١٢١ / ٢) ، ولم يذكر له وفاة ، وكناه بأبي العباس ، وكذا السمعاني في « الأنساب » (٣٩٠ / ٢) .

فما وقع في ترجمته في مقدمة « موارد الظمآن » أنه أبو بكر : وهم ! وكذلك مغايرته بين المترجم وبين محمد بن قتيبة اللخمي ، فإنهما واحد .

ثم إن السمعاني أفاد أنه توفي بعد سنة عشر وثلاث مئة .

ثم إن الحديث قد صح عن سعد بن أبي وقاص بدون حديث الترجمة ؛ فانظر « الترغيب » (٢ / ٢٧٥) مع تعليقي عليه .

٥٠٢٠ - (ما من مسْلم أو إنسانٍ أو عبدٍ يقولُ حينَ يمسي وحينَ يصبحُ ثلاثَ مرّات : رضيتُ باللهِ ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمّدٍ نبيّاً ؛ إلا كان حقّاً على اللهِ أن يرضِيه يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٩ / ٧٨ و ١٠ / ٢٤٠) ، وفي « المسند » (٢ / ١٠ / ٢) ، وعنه ابن ماجه (٣٨٧٠) ، وابن أبي عاصم في « الآحاد » (٤٧١) ، وابن عبد البر في « الاستيعاب » (٤ / ١٦٨١ / ٣٠١٠) : نا محمد بن بشر قال : نا مسعر قال : حدثني أبو عَقِيلٍ عن **سابق** عن أبي سَلاَّم خادم النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان : الجهالة ، والاضطراب :

١ - أما **الجهالة** ؛ فهي جهالة سابق هذا - وهو ابن ناجية - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ما روى عنه سوى هاشم بن بلال » .

قلت : وهو أبو عقيل ؛ كما سبق ، فهو مجهول العين ، وقد كنت قلت في تعليقي على « الكلم الطيب » (ص ٣٤ ـ الطبعة الثانية) : إنه مجهول الحال ؛ فقد رجعت عنه ، ولعل السبب في ذلك أنني اعتمدت يومئذٍ على قول الحافظ في « التقريب » : إنه مقبول ! ولم أرجع إلى ترجمته في « التهذيب » لأتبين أنه لم يرو عنه سوى هاشم هذا ، فتنبه !

وهاشم بن بلال ـ هو أبو عقيل ـ ؛ وهو ثقة ؛ من رجال مسلم .

٢ ـ وأما **الاضطراب** ؛ فهو أن شعبة خالف مسعراً في إسناده فقال : سمعت أبا عقيل يحدث عن **سابق بن ناجية** عن أبي سلام قال :

كنا قعوداً في مسجد حمص ؛ إذ مر رجل فقالوا : هذا خدم رسول الله ﷺ ، قال : فنهضت فسألته ، فقلت : حَدِّثْنَا بما سمعتَ من رسول الله ﷺ لم يتداوله الرجال فيما بينهم . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ما من مسلم يقول ثلاث مرات حين يمسي أوحين يصبح . . . » الحديث .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٦٧) ، وأبو داود (٥٠٧٢) ، والنسائي في « اليوم والليلة » (رقم ٤) من طرقٍ عن شعبة به .

ثم قال أحمد : ثنا عفان : ثنا شعبة به ؛ إلا أنه قال : عن **أبي سلام البراء** رجل من أهل دمشق قال : كنا قعوداً . . . إلخ .

وأخرجه الحاكم (١ / ٥١٨) من طريق أحمد الأولى ، ومن طريق وهب بن جرير : ثنا شعبة به ؛ إلا أنه قال : سمعت أبا عقيل هاشم بن بلال يحدث عن أبي

سلام سابق بن ناجية قال : . . . فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا وهم من وجهين :

الأول : أنه أوهم أن رواية أحمد بهذا الإسناد ؛ وليس كذلك كما رأيت ، والظاهر أنه ساقه بلفظ رواية وهب بن جرير ، ولم يتنبه أن رواية أحمد مخالفة لها ؛ وبيانه في الوجه التالي :

والآخر : أنه أسقط من الإسناد سابقاً شيخ أبي عقيل ، وسمى أبا سلام سابق ابن ناجية ، وإنما هو شيخ أبي عقيل ، كما في رواية محمد بن جعفر وحفص بن عمر عن شعبة .

وتابعه عليها مسعر ، وإن خالفه في جعل أبي سلام خادم النبي ﷺ ، وإنما هو عن أبي سلام عن خادم النبي ﷺ .

وتابعه في ذلك كله هُشَيْمٌ عن هاشم بن بلال به .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٢٤) ، والنسائي أيضاً (ولعله في « الكبرى ») ، والبغوي ؛ كما في « الإصابة » للحافظ رحمه الله ؛ وقال :

« وعلى هذا ؛ فأبو سلام رواه عن الخادم ، والخادم مبهم ، وقد أخرج أبو داود في « العلم » من طريق شعبة حديثاً آخر قال فيه : عن شعبة بهذا السند عن أبي سلام عن رجل خدم النبي ﷺ . وقد وقع في هذا السند خطأ آخر بينته في ترجمة (سابق) من حرف السين من القسم الأخير . وحديث شعبة في هذا هو

المحفوظ . وأبو سلام المذكور هو ممطور الحبشي ، وهو تابعي » .

قلت : الجزم بأنه ممطور ، يدفعه رواية عفان المتقدمة عن شعبة ، ففيها أنه أبو سلام البراء ، فلعل الحافظ لم يقف عليها ، أو على الأقل لم يستحضرها عند تحريره لهذا البحث ، ثم إنني لم أجدْ له ترجمة في المصادر التي بين يدي الآن ، فهي علة أخرى في هذا الإسناد .

وأما قوله : « وحديث شعبة هو المحفوظ » ؛ فمما لا شك فيه ، خلافاً لابن عبد البر ؛ فإنه صوّب رواية مسعر المتقدمة ، وقد علمت أنها جعلت أبا سلام خادم النبي ﷺ ! وهو واهم في ذلك ، ومما يدلك عليه قوله عقب التصويب المذكور :

« وكذلك رواه هشيم وشعبة عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام » .

فإن رواية هشيم هي مثل رواية شعبة عن أبي سلام عن خادم النبي ﷺ ؛ كما تقدم . ثم قال ابن عبد البر :

« ورواه وكيع عن مسعر فأخطأ في إسناده ، فجعله عن مسعر عن أبي عقيل عن أبي سلامة عن سابق خادم النبي ﷺ . وكذلك قال في أبي سلام : أبو سلامة ، فقد أخطأ أيضاً » .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة ؛ لجهالة **سابق بن ناجية** ، وشيخه **أبي سلام** ، واضطراب الرواة في إسناده على أبي عقيل على الوجوه المتقدمة ، وإن كان الراجح منها رواية شعبة ؛ ففيها الجهالة في الموضعين المذكورين . والله أعلم .

وقد رواه **سعيد بن المَرْزُبان** عن أبي سلمة عن ثوبان مرفوعاً بلفظ :

« من قال حين يمسي : رضيت بالله ربّاً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبيّاً ؛ كان حقّاً على الله أن يرضيه » .

رواه الترمذي (٣٣٨٦) ؛ وقال :

« حسن غريب » !

لكن ابن المرزبان هذا مدلس ، بل ضعفه البخاري وغيره تضعيفاً شديداً وتركوه ، ومن المحتمل أنه تلقاه عن **سابق بن ناجية** المجهول ثم دلسه ، وقال ـ وهماً منه أو قصداً وتدليساً ـ : « عن أبي سلمة » ، بدل : (أبي سلام) ، و : « عن ثوبان » بدل : « عن خادم النبي عليه الصلاة والسلام » .

ولذلك ؛ لم أذهب في تعليقي على « الكلم الطيب » إلى تقوية الحديث بمجموع الطريقين ، مع ما بين متنيهما من الاختلاف في اللفظ كما هو ظاهر بأدنى تأمل .

وقد جاء ذكره في « صحيح الكلم الطيب » برقم (٢٣) سهواً مني ، أرجو الله أن يغفره لي ، فيرجى حذفه .

وقد يشتبه بحديث آخر مختصر جدّاً عن أبي سعيد الخدري ؛ مخرج في « الصحيحة » (٣٣٤) ؛ كما وقع لبعض الطلبة ، فليتنبه له .

وقد جاء هذا الوِرْد في حديث آخر مقيداً بالصباح فقط ، وبأجر آخر ، وهو في « الصحيحة » (٢٦٨٦) ، ولعل هذا الحديث الصحيح ـ والذي قبله ـ هو الذي حمل الحافظ العسقلاني على قوله في حديث الترجمة :

« حديث حسن » ! ثم قلده من قلده من المعاصرين ؛ كالشيخ عبد القادر أرناؤوط في تعليقه على « الوابل الصيب » (ص ٥٧) ! !

ومن تخريجنا لهذا الحديث ؛ تعلم خطأ قول النووي في « الأذكار » - بعد أن ضعّف ابن المرزبان المتقدم ، وذكر تحسين الترمذي لحديثه - :

« فلعله صح عنده من طريق آخر ، وقد رواه أبو داود والنسائي بأسانيد جيدة عن رجل خدم النبي ﷺ عن النبي ﷺ بلفظه ، فثبت أصل الحديث ، ولله الحمد » ! !

قلت : ووجهُ الخطأ من وجوه :

الأول : أنه ليس للحديث بلفظ ابن المرزبان طريق آخر ؛ إلا طريق خادم النبي ﷺ ، ولفظه يختلف عن هذا بعض الشيء ؛ كما ترى .

الثاني : أن هذه الطريق ضعيفة أيضاً ؛ لما فيها من الجهالة والاضطراب .

الثالث : أن قوله : « بأسانيد جيدة » ؛ لا يصح من ناحيتين :

الأولى : أن مدار تلك الأسانيد على سابق بن ناجية .

والأخرى : أنه مجهول ، واضطرب عليه كما سبق ؛ فأنّى لإسناده الجودة ؟ !

ثم وقفت على وجه آخر من الاضطراب : فرواه ابن قانع في « معجم الصحابة » في ترجمة « سابق خادم النبي ﷺ » من طريق مصعب بن المقدام : نا مسعر عن أبي عقيل عن أبي سلام عن سابق خادم رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره موقوفاً عليه لم يرفعه إلى النبي ﷺ .

وقلبه أيضاً فجعل سابقاً شيخ أبي سلام ؛ وإنما هو شيخ أبي عقيل كما تقدم في رواية ابن بشر وغيره عن مسعر .

ولعل هذه الرواية عمدة خليفة بن خياط في إيراده (سابقاً) هذا في « الصحابة » ، وهو وهم ! كما صرح بذلك الحافظ في القسم الرابع من « الإصابة » .

قلت : ولعل الوهم من مصعب هذا ؛ فإنه كثير الخطأ ؛ كما في « التقريب » . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « معجم الشيوخ » لابن جُمَيْع (٢٩٦) رواه من طريق علي بن حرب الطائي : حدثنا **عبد الرحمن الزجاج عن أبي سعد - هو البقال -** عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ به ، وزاد :

« وهو ثانٍ رجليه قبل أن يكلم أحداً : رضيت . . . » .

قلت : وأبو سعد البقال : هو سعيد بن المرزبان ، وهو متروك ؛ كما تقدم . وهذه الزيادة منكرة جدّاً ؛ لم تذكر في شيء من الروايات المتقدمة ، وكأن الراوي اختلط عليه هذا الحديث بحديث آخر فيه هذه الزيادة ، لكن بعد صلاة الفجر يقول : « لا إله إلا الله . . . » ؛ جاء ذلك من حديث أبي ذر وأبي أمامة ، فانظر « الترغيب » (١ / ١٦٦ / ١ و ١٦٨ / ٦ - الطبعة المنيرية) .

ولعل ذلك من عبد الرحمن الزجاج - وهو ابن الحسن أبو مسعود الموصلي الزجاج - ؛ فقد قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو حاتم : لا يحتج به » .

٥٠٢١ - (من صامَ الأربعاءَ والخميسَ ؛ كُتبتْ له براءةٌ من النّارِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٣٥٣ - ١٣٥٤) : حدثنا **سويد بن سعيد** : نا بقية بن الوليد **عن أبي بكر** قال : حدثني محمد بن يزيد عن

حنش الصنعاني عن ابن عباس مرفوعاً .

ثم رواه بهذا الإسناد عن أبي بكر عن زيد بن أسلم عن ابن عمر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : سويد بن سعيد ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي ؛ فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول » .

الثانية : عنعنة بقية بن الوليد ؛ فإنه مدلس .

الثالثة : ضعف أبي بكر واختلاطه ، وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الشامي ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، وكان قد سُرق بيته فاختلط » .

الرابعة : اضطراب أبي بكر في إسناده كما ترى ؛ ففي الرواية الأولى قال : حدثني محمد بن يزيد عن حنش الصنعاني عن ابن عباس ، وفي الأخرى قال : عن زيد بن أسلم عن ابن عمر . . . واضطرابه فيه مما يؤكد ضعفه .

والحديث أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٨٦) من رواية أبي يعلى عن ابن عباس وحده ، وأشار إلى ضعفه . وأورده الهيثمي (٣ / ١٩٨) من روايته عنه وعن ابن عمر وقال في كل منها :

« وفيه أبو بكر بن أبي مريم ، وهو ضعيف » .

٥٠٢٢ - (لو أنّ غَـرْباً من جـهنّم وُضِع في الأرضِ ؛ لآذى مَنْ في المشْرق) .

منكر . أخرجه ابن عدي (ق ٤٥ / ١) عن **عثمان بن يحيى القُرقُساني** : ثنا **يحيى بن سلام الإفريقي** : حدثنا **تَمَّام بن نَجِيح** عن الحسن **عن** أنس بن مالك مرفوعاً . و قال :

« تمام بن نجيح عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه ، وهو غير ثقة » .

قلت : وضعفه الأكثرون ، بل قال البخاري :

« فيه نظر » . وقال ابن حبان :

« روى أشياء موضوعة عن الثقات ؛ كأنه المتعمد لها » .

قلت : ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف ؛ وسبقه الذهبي في « الكاشف » .

والحسن - وهو البصري - ؛ مدلس وقد عنعنه .

ويحيى بن سلام ؛ قال ابن عدي (٤٢٤ / ٢) :

« بصري كان بأفريقية ، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه » .

قلت : وقد وُثِّقَ ، فانظر ترجمته في « اللسان » .

وأما عثمان بن يحيى القرقساني ؛ فلم أجد من وثقه ، وقد قال السمعاني :

« حدث عنه أحمد بن يحيى بن الأزهر السجستاني ؛ مات سنة ٢٤٨ » .

والحديث أورده الذهبي في ترجمة تمام في جملة ما أنكر عليه .

ورواه الطبراني من طريقه بأتم منه ولفظه :

« لو أن غرباً من جهنم جُعل في وسط الأرض ؛ لآذى نتْن ريحه وشدة حره ما بين المشرق والمغرب ، ولو أن شَرَرَةً من شَرَرِ جهنم بالمشرق لوجد حَرَّها مَنْ بالمغرب » . وقال المنذري (٤ / ٢٢٧) :

« رواه الطبراني ، وفي إسناده احتمال للتحسين » !

كذا قال ! ويرده ما سبق من البيان ، وقول الهيثمي (١٠ / ٣٨٧) :

« . . . وفيه تمام بن نجيح ، وهو ضعيف ، وقد وثق ، وبقية رجاله أحسن حالاً من تمام » .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه ابن أبي الدنيا في « صفة النار » (ق ٥ / ٢) من طريق مبشر بن إسماعيل - حلبي - قال : حدثنا **تمام بن نجيح** به مثل لفظ الطبراني ؛ إلا أنه قال :

« لأذاب » بدل : « لآذى » .

ومبشر بن إسماعيل ثقة ؛ من رجال الشيخين ، فالعلة من تمام ، إن سلم من عنعنة البصري .

ومن هذه الطريق : أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢١٢ / ٢ / ٣٨٢٣) ؛ وقال :

« لم يروه عن الحسن إلا تمام بن نجيح » .

وروى منه الشطر الثاني : الرافعيُّ في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٨٩ - ١٩٠) .

٥٠٢٣ - (إنّ في جهنّم لَوادياً تستعيذُ جهنم من ذلكَ الوادي كلَّ يوم أربع مئة مرّة ، أُعِدَّ ذلك الوادي للمُرائين من أمّة محمّد ﷺ : لحامل كتاب الله ، وللمصَّدِّق في غير ذات الله ، وللحاجِّ إلى بيت الله ، وللخارجِ في سبيل الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٧٧ / ٢) : حدثنا **يحيى بن عبد الله بن عَبْدَوَيْهِ** : حدثني أبي : نا عبد الوهاب بن عطاء عن يونس عن الحسن عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير يحيى بن عبد الله بن عبدويه وأبيه ، وقد ترجمهما الخطيب (١٠ / ٣٨ و ١٤ / ٩٢٩) ؛ ولم يذكر فيهما شيئاً ؛ سوى أنه ساق لهما حديثاً آخر بهذا الإسناد ؛ أخرجه من طريق الطبراني ، وهذا في « الكبير » أيضاً ، وكذا في « الصغير » (ص ٢٤٤) ؛ وقال :

« لم يروه عن يونس إلا عبد الوهاب ، تفرد به يحيى بن عبد الله عن أبيه » .
وقال المنذري في « الترغيب » (١ / ٣٣) بعد أن ساق الحديث :

« رفعه غريب ، ولعله موقوف » .

قلت : وقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً به دون قوله :

« لحامل كتاب الله . . . » إلخ ؛ وزاد :

« بأعمالهم ، وإن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء » .

أخرجه ابن ماجه (٢٥٦) ، والترمذي (٢ / ٦٢) - دون الزيادة - ، والعقيلي في

« الضعفاء » (ص ٢٠١) ، وأبو الشيخ في « التوبيخ » (١٩٤ / ١٦٢) **من طريق عمار بن سيف الضَّبِّيِّ** عن أبي مُعان البصري عن ابن سيرين عنه . وقال الترمذي :

« هذا حديث حسن غريب » !

كذا قال ! ولعل قوله : « حسن » زيادة من بعض النساخ ؛ فإن المنذري نقل في « الترغيب » (١ / ٣٣ / ٤ / ٢٢٩) عن الترمذي أنه قال :

« حديث غريب » فقط ، وهذا هو اللائق بحال إسناده ؛ كما أبان عنه العقيلي بقوله :

« وهذا إسناد فيه ضعف ، وأبو معان هذا مجهول » . وقال الذهبي في ترجمته :

« لا يعرف ، تفرد عنه عمار بن سيف » . وقال الحافظ :

« مجهول » .

قلت : وعمار بن سيف ؛ فيه ضعف ؛ لغفلته ؛ قال الحافظ :

« ضعيف الحديث ، وكان عابداً » .

والحديث أورده الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً مع الزيادة بلفظ :

« وإن أبغض الخلق إلى الله عز وجل : قارئ يزور العُمَّال » . وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه **بكير بن شهاب الدامغاني** ، وهو ضعيف » .

قلت : أخرجه ابن عدي (ق ٣٧ / ١) من طريق روَّاد بن الجراح أبي عصام العسقلاني عن بكير الدامغاني عن محمد بن سيرين به نحوه . وقال :

« بكير ؛ منكر الحديث » .

ثم رواه من طريق أخرى عن رواد عن أبي الحسن الحنظلي عن بكير به . قال :

« فزاد في الإسناد : « أبي الحسن الحنظلي » ؛ وهذا أشبه من الذي قبله ؛ لأن هذا الحديث منكر ، وإذا كان حديثاً منكراً فيرويه مجهول ، وأبو الحسن الحنظلي مجهول » .

وقد روي الحديث بلفظ آخر عن أبي هريرة ؛ وسيأتي إن شاء الله برقم (٥١٥٢) ؛ وروي عن علي ، وهو الآتي بعده هنا .

(**تنبيهان**) :

١ ـ أبو معان : بالنون ، هذا هو الصواب ، ووقع في « ابن ماجه » : « أبو معاذ » بالذال ! وعليه جريت في التعليق على « المشكاة » (٢٧٥) ، وهو وهم ؛ فليعلم .

٢ ـ على الرغم من تصريح العقيلي بتضعيف إسناد الحديث وتجهيل راويه ؛ فقد أورده المعلق عليه الدكتور القلعجي في « الأحاديث الصحيحة » التي فهرسها في آخر « العقيلي » (٤ / ٥٠٩) ! !

٥٠٢٤ ـ (تَعَوَّذوا بالله من جُبِّ الحزن ، أو وادي الحزن . قيل : يا رسولَ الله ! وما جبّ الحزن أو وادي الحزن ؟ قال : وادٍ في جهنم ، تَعَوَّذُ منه جهنّمُ كلَّ يوم سبعينَ مرّة ، أعدّه الله للقرّاء المرائين ، وإنّ من شرار القرّاء من يزورُ الأمراءَ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٠١) ، وابن عدي (ق ٢١٠ / ١) ، وتمام في « الفوائد » (٧٩ / ٢) من طريق **أبي بكر الدَّاهِرِيِّ** عن سفيان عن **أبي إسحاق** عن عاصم عن علي مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« وأبو بكر هذا حدث بأحاديث لا أصل لها ، ويحيل على الثقات ، من ذلك هذا الحديث » . وقال ابن عدي :

« هذا الحديث عن الثوري باطل ، ليس يرويه عنه غير أبي بكر الداهري ، وهو منكر الحديث » . وقال أحمد ، وابن المديني :

« ليس بشيء » . وقال ابن معين ، والنسائي :

« ليس بثقة » . وقال الجوزجاني :

« كذاب ، وبعض الناس قد مشاه وقواه ، فلم يلتفت إليه » . وقال أبو نعيم الأصبهاني :

« يروي عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » . وقال يعقوب بن شيبة :

«متروك ؛ يتكلمون فيه » .

قلت : فالحديث ضعيف الإسناد جداً ، فلا أدري ـ بعد هذا ـ كيف حسنه المنذري بقوله (٤ / ٢٢٩) :

« رواه البيهقي بإسناد حسن » ؟ !

وإني لأستبعد جداً أن يكون عند البيهقي من غير طريق الداهري المتقدم ، مع قول ابن عدي :

«لا يرويه غيره » .

فالظاهر أنه من أوهام المنذري أو تساهله ! والله أعلم .

ثم وقفت على إسناد البيهقي في كتاب « البعث والنشور » (٢٦٤ / ٥٣٠) ؛ فإذا هو من طريق **محمد بن نوح السعدي ـ يعني : النيسابوري ـ : ثنا يحيى بن اليمان** ؛ ثنا سفيان الثوري به دون قوله : « وإن من شرار . . . » .

وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى بن اليمان ـ وإن كان صدوقاً ـ فقد كان يخطئ كثيراً ، وتَغَيَّر ؛ كما قال الحافظ .

ومحمد بن نوح هذا ؛ لم أتبينه .

وأبو إسحاق : هو السبيعي ؛ مدلس مختلط .

٥٠٢٥ ـ (يُدْعَى أحدُهم ، فَيُعْطَى كتابَهُ بيمينه ، ويُمَدُّ له في جِسْمه ستّون ذراعاً ، ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ ، ويُجْعَلُ على رأسِه تاجٌ من لؤلؤ يتلألأُ ، فينطلقُ إلى أصحابه ، فيرونَه من بعيد فيقولونَ : اللهمّ ! ائتنا بهذا ، وبارك لنا في هذا ، حتى يأتيهم فيقول : أبشروا ، لِكُلِّ رجل منكم مثل هذا . قال : وأما الكافر فَيُسَوَّدُ وجهه ، ويُمدُّ له في جسمه ستّون ذراعاً على صورة آدم ؛ فيُلبَسُ تاجاً ، فيراه أصحابه فيقولون : نعوذ بالله من شر هذا ، اللهم ! لا تأتنا بهذا . قال : فيأتيهم فيقولون : اللهم ! اخْزِه . فيقول : أبعدكم الله ؛ فإن لكل رجل منكم مثلَ هذا)[1] .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢ / ١٩٣) ، وابن حبان (٢٥٨٨) ، والبزار في

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٤٨٢٧) » . (الناشر) .

« مسنده » من طريق السُّدِّيِّ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : في قول الله : ﴿ يوم ندعو كل أناس بإمامهم ﴾ ، قال : . . . فذكره ، والسياق للترمذي ، وقال :

« حديث حسن غريب . والسدي اسمه : إسماعيل بن عبد الرحمن » .

قلت : وهو ثقة من رجال مسلم ؛ لكن العلة من أبيه ـ وهو عبد الرحمن بن أبي كريمة ـ ؛ قال الذهبي :

« ما روى عنه سوى ولده » .

قلت : فهو مجهول العين . وقول الحافظ في « التقريب » :

« مجهول الحال » !

لعله سبق قلم ؛ فإن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ، وهذا لم يرو عنه غير ابنه إسماعيل ؛ كما سبق عن الذهبي ، وهو ظاهر كلام الحافظ في « التهذيب » ؛ حيث لم يذكر له راوياً غير ابنه .

وعليه ؛ فتحسين الترمذي لإسناده غير حسن ، لا سيما وقد أشار إلى أنه لا يروى إلا من هذه الطريق ، وذلك بقوله :

« غريب » ؛ وهو ما صرح به البزار عقبه ، فقال :

« لا يروى إلا من هذا الوجه » ، كما في « تفسير الحافظ ابن كثير » (٥ / ٢٠٨ ـ منار) ، ولم يعزه الحافظ إلا إليه ، ففاته أنه عند الترمذي وابن حبان ؛ وذلك مما يتعجب منه . ولكن الكمال لله وحده .

وقد عزاه المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٣٨) إليهما ؛ وزاد :

« والبيهقي » ؛ يعني : في « كتاب البعث » .

(**فائدة**) : المراد هنا بـ (الإمام) : هو كتاب الأعمال . ولهذا قال تعالى :

﴿ يوم ندعو كل أناس بإمامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرؤون كتابهم ﴾ ؛ أي : من فرحته وسروره بما فيه من العمل الصالح ؛ يقرأه ويحب قراءته .

ورجحه الحافظ ابن كثير ؛ خلافاً لابن جرير ؛ فإنه قال ـ بعد أن ذكر هذا القول وغيره ـ :

« والأولى قول من قال : معنى ذلك : يوم ندعو كل أناس بإمامهم الذي كانوا يقتدون به ويأتمون به في الدنيا ؛ لأنَّ الأغلب من استعمال العرب (الإمام) : فيما ائتم واقتدي به » .

قال ابن كثير :

« وقال بعض السلف : هذا أكبر شرفٍ لأصحاب الحديث ؛ لأن إمامهم النبي ﷺ » .

٥٠٢٦ ـ (إنّ في الجنَّةِ طَيْراً له سبعون أَلْفَ ريشة ، فإذا وضع الخِوَان قُدّامَ وليٍّ من الأولياء ؛ جاء الطير فسقط عليه ، فانتفض ؛ فخرجَ من كل ريشةٍ لونٌ ألذُّ من الشَّهْد ، وألينُ من الزُّبدِ ، وأحلى من العَسل ، ثم يطيرُ) .

ضعيف . أخرجه ابن مردويه في « ثلاثة مجالس من الأمالي » (١٩٠ ـ ١٩١) :

حدثنا محمد بن الحسن بن الفرج المقرئ الأنباري : نا **مسلم بن عيسى بن مسلم الصَّفَّار** : نا عبد الله بن داود الخُرَيْبِي : نا الأعمش عن شقيق عن علقمة قال :

خطبنا عبد الله يوماً ، فقال في خطبته : ﴿ متكئين على فُرُش بطائنُهَا من إستبرق ﴾ ، فقال : هذه البطائن ، فكيف لو رأيتم الظواهر ؟ ! ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته مسلم بن عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

« متروك » ؛ كما في « الميزان » . وقد اتهمه في « التلخيص » بوضع حديث في فضل فاطمة رضي الله عنها يأتي بعد هذا .

لكن حديث الترجمة أورده المنذري (٤ / ٢٦٠) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا ، وقد حسَّن الترمذي إسناده لغير هذا المتن » !

أقول : وما أظنه بحسن ؛ لا سيما وقد صدره المنذري بصيغة التمريض « روي » ؛ مشيراً إلى تضعيفه ، والله أعلم .

ثم تأكد ظني ؛ فقد رأيته في « الزهد » لهناد ، و « صفة الجنة » لأبي نعيم (٢ / ١٨١) من طريق **عبيد الله بن الوليد** عن **عطية العوفي** عن أبي سعيد الخدري به .

قلت : وعطية وعبيد الله بن الوليد ضعيفان .

(**تنبيه**) : قول ابن مسعود : هذه البطائن ، فكيف لو رأيتم الظواهر . قد صح عنه من طريق أخرى ؛ يرويه سفيان عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يَرِيم عنه به .

أخرجه ابن جرير (٢٧ / ٨٦) ، والحاكم (٢ / ٤٧٥) ، وعنه البيهقي في « البعث » (١٨٣ / ٣٣٩) . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ، ووافقه الذهبي ! !

قلت : وذلك من أوهامهما ؛ فإن هبيرة هذا لم يخرج له الشيخان ، وهو لا بأس به ؛ كما في « التقريب » .

٥٠٢٧ - (أَتاني جبريلُ عليه الصّلاة والسلام بِسَفَرْجَلَةٍ من الجنَّةِ ؛ فأكلتها ليلةَ أُسْرِيَ بي ، فَعَلِقَتْ خديجةُ بفاطمةَ ، فكنتُ إذا اشتقتُ إلى رائحةِ الجنّة ؛ شَمِمْتُ رَقَبَةَ فاطمةَ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ١٥٦) من طريق **مسلم بن عيسى الصَّفَّار السُّكَّري** : ثنا عبد الله بن داود الخُرَيْبِي : ثنا **شهاب بن حرب** عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن سعد بن مالك مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث غريب الإسناد والمتن ، وشهاب بن حرب مجهول ، والباقون من رواته ثقات » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« هذا كذب جلي ؛ لأن فاطمة وُلدت قبل النبوة ، فضلاً عن الإسراء ، وهو من وضع مسلم بن عيسى الصفار على الخريبي عن شهاب » .

قلت : ولم أر في الرواة شهاب بن حرب . فالله أعلم .

ومضى للصفار حديث آخر برقم (٢١٦٦) من روايته عن الخريبي بسند آخر .

٥٠٢٨ - (ما من عبْدٍ يدخلُ الجنّةَ ؛ إلا جلسَ عند رأْسِهِ وعندَ رجليهِ ثنتانِ من الحورِ العِين ؛ يُغَنِّيَانِه بأحسنِ صوتٍ سمعتْهُ الجنُّ والإنسُ ، وليس بمزاميرَ الشيطانِ ، ولكن بتحميدِ اللهِ وتقديسهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١١٣ / ٧٤٧٨) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٢٨٦ / ٢) ، والبيهقي في « البعث » (٤٢١) عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي : ثنا **خالد بن يزيد بن أبي مالك** عن **أبيه** عن خالد بن مَعْدان عن أبي أمامة مرفوعاً .

وذكره ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ٥) من رواية جعفر الفريابي[1] - ولعله عند ابن أبي الدنيا أو البيهقي - : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن : حدثنا **خالد بن يزيد بن أبي مالك** . . . ، وقال المنذري (٤ / ٢٦٦) :

« رواه الطبراني ، والبيهقي » . وقال الهيثمي (١٠ / ٤١٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » !

قلت : ليس فيهم من لا يعرف ، بل كلهم ثقات ؛ سوى واحد ، فهو معروف بالضعف ، بل الضعف الشديد ، وهو خالد هذا - وهو الدمشقي - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف - مع كونه كان فقيهاً - ، وقد اتهمه ابن معين » .

وأبوه يزيد - وهو ابن عبد الرحمن بن أبي مالك - صدوق ربما وهم .

ومن أجل ذلك ؛ أشار المنذري إلى تضعيف الحديث .

وقد صح بعضه موقوفاً ؛ فقد ذكره ابن القيم (٢ / ٣) من رواية جعفر

---

(١) وهي التي عند الطبراني . (الناشر) .

الفريابي : حدثنا سعد بن حفص : حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ عن المنهال بن عمرو عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

إن في الجنة نهراً طول الجنة ، حافَتَاهُ العذارى قيامٌ متقابلات ، يغنين بأصوات حتى يسمعها الخلائق ، ما يرون في الجنة لذة مثلها ، فقلنا : يا أبا هريرة ! وما ذاك الغناء ؟ قال : إن شاء الله التسبيح والتحميد والتقديس ، وثناءٌ على الرب عز وجل .

هكذا رواه موقوفاً . وعزاه المنذري (٤ / ٢٦٧) للبيهقي ؛ وهو في « البعث » (٢١٣ / ٤٢٥) .

قلت : وإسناده جيد ، ورجاله ثقات رجال « الصحيح » ؛ غير أبي عبد الرحيم - واسمه خالد بن أبي يزيد الحراني - ، وهو ثقة . وأشار المنذري لتقويته .

وقد صح مرفوعاً أنهن يغنين بغير ذلك ، فراجع « صحيح الجامع الصغير وزيادته » رقم (١٥٥٧) و (١٥٩٨) .

ثم رأيت تخريج الحديث لأخينا الفاضل علي رضا في تعليقه على كتاب أبي نعيم « صفة الجنة » (٣ / ٢٧٢ - ٢٧٣) ؛ صدره بقوله : « حسن » ! ثم انتقد بحق كلمة الهيثمي المتقدمة ، وتكلم على رواة الطبراني واحداً بعد واحد ، ولكنه سقط من قلمه أن يترجم لخالد بن يزيد بن أبي مالك - علة الحديث - ، ومن غرائبه الدالة على السقط المشار إليه أنه بعد أن ترجم للراوي عنه - سليمان بن عبد الرحمن - بقول الذهبي :

« مُفْتٍ ثقة ، ولكنه مكثر عن الضعفاء » ؛ قال عقبه مباشرة :

« وأبوه : يزيد بن عبد الرحمن ؛ صدوق ربما وهم » .

قلت : ويزيد هذا : هو أبو خالد ـ العلة ـ ، فغفل عن ترجمته ، وبالتالي عن سوء حاله ، وبناءً على ذلك حسنه ! ثم أيده بقول العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ٥٣٧) :

« [أخرجه] الطبراني بإسناد حسن » !

وهذا من أوهامه رحمه الله ، التي قلده فيها المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٤٤٧) !!

٥٠٢٩ ـ (إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ ، فيشتاقُ الإخوانُ بعضُهم إلى بعضٍ ، فيسيرُ سريرُ هذا إلى سريرِ هذا ، وسريرُ هذا إلى سريرِ هذا ، حتى يجتمعا جميعاً ، فيتكئُ هذا ، ويتكئُ هذا ، فيقولُ أحدهما لصاحبه : تعلمُ متى غفر الله لنا ؟ فيقول صاحبه : نعم ، يوم كنا في موضع كذا وكذا ، فدعونا الله ؛ فغفر لنا) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٤٩ ـ ١٥٠) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (٣ / ١١١٩ / ٦١٠) ، وابن أبي الدنيا في « صفة الجنة » (٧٦ / ٢٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٧ / ١٤٣ / ٢) ، والبزار في « مسنده » (٤ / ٢١١ / ٣٥٥٣) ، والبيهقي في « البعث » (٢٢١ / ٤٤٣) عن **سعيد بن دينار الدمشقي** : ثنا الربيع بن صَبيحٍ عن الحسن **عن** أنس بن مالك به مرفوعاً . وقال البزار :

« تفرد به أنس بهذا الإسناد » .

قلت : وفيه علل :

الأولى : عنعنة الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ فإنه مدلس .

الثانية : الربيع بن صبيح ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

الثالثة : سعيد بن دينار الدمشقي ؛ فإنه مجهول ؛ كما في « الميزان » ، وبه أعله العقيلي ، فقال :

« لا يتابع على حديثه هذا ، ولا يعرف إلا به ، وليس بمعروف في النقل » .

وبهذين أعله الهيثمي ، فقال (١٠ / ٤٢١) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال « الصحيح » ؛ غير سعيد بن دينار ، والربيع بن صبيح ؛ وهما ضعيفان ، وقد وثِّقا » .

وقد أشار المنذري (٤ / ٢٦٩) إلى تضعيف الحديث ، وعزاه إلى ابن أبي الدنيا أيضاً .

وساق إسناده ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ١٨) ساكتاً عليه !

٥٠٣٠ ـ (إنّ في الجنة شجرةً ، الورقةُ منها تُغَطِّي جزيرةَ العرب ، أعلى الشجرةِ كسْوةٌ لأهلِ الجنّةِ ، وأسفل الشجرةِ خيلٌ بُلْقٌ ، سُروجُها زُمُرُّدٌ أخضرُ ، ولُجُمُها دُرٌّ أبيضُ ، لا تروثُ ولا تبولُ ، لها أجنحةٌ ، تطيرُ بأولياءِ الله حيث يشاؤونَ ، فيقولُ مَنْ دون تلك الشجرةِ : يا ربِّ ! بِمَ نَالَ هؤلاءِ هذا ؟ فيقولُ الله تعالى : كانُوا يصومونَ وأنتم تفطرون ، وكانوا يصلُّون وأنتم تنامُون ، وكانوا يتصدّقون وأنتم تبخلُون ، وكانوا يجاهدُون

وأنتم تقعُدُون .

من تركَ الحجّ لحاجةٍ من حوائج الناسِ ؛ لم تُقْضَ له تلك الحاجة حتى ينظرَ إلى المُخَلَّفين قَدِمُوا ، ومن أنفق مالاً فيما يرضي الله ، فَظَنَّ أن لا يخلف اللهُ عليه ؛ لم يمتْ حتى ينفقَ أضعافه فيما يسخط الله ، ومن ترك معونةَ أخيه المسلم فيما يُؤْجَرُ عليه ؛ لم يمت حتى يبتلى بمعونةِ من يأثم فيه ولا يُؤْجَرُ عليه) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥ / ١٣٦) في ترجمة **أحمد ابن محمد أبي حنش السقطي** : حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب : أخبرنا الحسن ابن موسى : حدثنا ابن لهيعة : حدثنا دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

ورواه الذهبي من طريق الخطيب في ترجمة السقطي المذكور ، وقال :

« نكرة لا يعرف ، وأتى بخبر موضوع . . . » فذكره .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : ويحتمل عندي أنه هو **أحمد بن محمد بن حسين السقطي** المتقدم في « الميزان » قبل هذا بنحو عشرين ترجمة ؛ فإنه من طبقته ، قال فيه :

« روى عن يحيى بن معين . ذكروا أنه وضع حديثاً على يحيى عن عبد الرزاق . . . » .

والحديث ؛ أورده المنذري (١ / ٢١٤ - ٢١٥ / ٤ / ٢٦٩) من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً نحوه ؛ دون قضية الحج وما بعدها ، وقال :

« رواه ابن أبي الدنيا » .

قلت : يعني في « صفة الجنة » له ، وأشار إلى ضعفه .

وقد ساق إسناده ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ٢٠) ، فقال :

« قال ابن أبي الدنيا : وحدثنا الفضل بن جعفر بن حسن : حدثنا أبي عن الحسن بن علي عن علي قال : . . . فذكره مرفوعاً .

والفضل هذا وأبوه ؛ لم أعرفهما ، ولعله وقع في اسمهما تحريف ما !

ثم رأيت في « تاريخ الخطيب » (١٢ / ٣٦٤) :

« الفضل بن جعفر بن عبد الله بن الزِّبْرِقان أبو سهل ؛ المعروف بـ (ابن أبي يحيى) مولى العباس بن عبد المطلب ، وهو أخو العباس ويحيى » .

ثم سمى من حدّث عنهم ، وليس منهم أبوه ! ثم قال :

« روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا . . و . . وكان ثقة » .

فالظاهر أنه هذا ، فيكون قوله في اسم جده : (حسن) محرَّفاً ، أو سقط قبله شيء . والله أعلم .

وأخرجه أبو الشيخ في « العظمة » (٣ / ١٠٨٨ ـ ١٠٨٩ / ٥٨٨) من طريق أخرى عن عبد المجيد بن أبي رَوَّاد عن أبيه قال : حدثني من أُصَدِّق عن زيد بن علي عن أبيه عن ابن أبي طالب به مثل حديث ابن أبي الدنيا .

وعبد المجيد هذا فيه ضعف .

وشيخ أبيه لم يُسَمَّ ، ويحتمل أن يكون مُتَّهماً ؛ فقد أخرجه ابن الجوزي في

« الموضوعات » (٣ / ٢٥٥) من طريق الخطيب ـ قلت : وليس في « التاريخ » ـ بسنده عن **محمد بن مروان الكوفي عن سعد بن طَرِيف** عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب به . وقال ابن الجوزي :

« موضوع ، وفيه ثلاث آفات :

إحداهن : إرساله ؛ فإن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب .

والثانية : محمد بن مروان ـ وهو السدي الصغير ـ ؛ قال ابن نمير : كذاب . وقال أبو حاتم الرازي : متروك الحديث .

والثالثة : أظهر ، وهو سعد بن طريف ، وهو المتهم به ؛ قال ابن حبان : كان يضع الحديث على الفور » .

وأخرج أبو نعيم في « صفة الجنة » (٣ / ٢٣٨ / ٤٠٧) من طريق **سيف بن محمد الثوري** : ثنا **سعد بن طريف** به مختصراً مثل حديث أبي سعيد الخدري أوله فقط ، دون قوله : « فيقول مَنْ دون تلك الشجرة . . . » .

قلت : وسيف بن محمد الثوري ؛ قال أحمد :

« كذاب يضع الحديث » ؛ كما في « المغني » .

٥٠٣١ ـ (مَنْ قامَ إذا استقبلتْه الشمسُ ؛ فتوضأَ ، فأحسنَ وضوءَه ، ثمّ قام فصلّى ركعتين ؛ غُفِرَ له خطاياه ، وكان كما ولدَتْهُ أمُّهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٤٨٨) عن **ابن عَقِيل عن ابن عمِّه** عن عقبة بن عامر :

أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فجلس رسول الله ﷺ يوماً

يحدث أصحابه ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن عم ابن عقيل ؛ وإليه أشار الهيثمي بقوله (٢ / ٢٣٦) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه » .

وأشار المنذري (١ / ٢٣٦) إلى تضعيف الحديث .

وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن عقيل - وهو عبد الله بن محمد ابن عقيل - ، وهو صدوق في حديثه لين ؛ كما في « التقريب » .

٥٠٣٢ - (إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيْراً ؛ فَقَّهَهُ في الدِّين ، وألهمَه رُشْدَهُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البزار (ص ٢١ - زوائده) : حدثنا الفضل بن سهل : ثنا **أحمد بن محمد** بن أيوب : ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلم روي عن عبد الله إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ورجاله موثقون ؛ كما قال الهيثمي (١ / ١٢١) ، وفي كلامه إشارة إلى أن في بعضهم شيئاً ، وهو - عندي - أحمد بن محمد بن أيوب ؛ فقد قال أبو حاتم :

« روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة » . ومثله قول ابن عدي :

« حدث عن أبي بكر بالمناكير » .

قلت : وهذا منها ؛ فقد قال الذهبي في ترجمته :

« صدوق ، وله ما ينكر ، فمن ذلك ما ساقه ابن عدي أنه روى عن أبي بكر

ابن عياش . . . » فذكره .

قلت : وقول المنذري في « الترغيب » (١ / ٥١) :

« رواه البزار ، والطبراني في « الكبير » بإسناد لا بأس به » !

ففيه نظر من وجهين :

الأول : ما عرفته من النكارة .

والآخر : أن الطبراني ليس عنده قوله : « وألهمه رُشْدَه » ؛ وهو موضع النكارة ؛ فقد قال في « كبيره » (٣ / ٧٨ / ١) ، (١٠ / ٢٤٢ / ١٠٤٤٥ ـ ط) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : نا أحمد بن محمد بن أيوب ـ صاحب المغازي ـ : نا أبو بكر بن عياش : . . . فذكره دون الزيادة .

وخالف أبا بكر في إسناده زائدةُ فقال : عن الأعمش عن تميم بن سَلَمَةَ عن أبي عبيدة عن عبد الله قال : . . . فذكره موقوفاً عليه دون الزيادة .

أخرجه الطبراني (٣ / ١٢ / ١) ، (٩ / ١٦٤ / ٨٧٥٦) .

وجملة القول ؛ أن الحديث بهذه الزيادة منكر ، وأما بدونها فهو صحيح ، جاء عن جمع من الصحابة ؛ منهم معاوية رضي الله عنه في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١١٩٤) .

٥٠٣٣ ـ (ليسَ منّا منْ لم يوقِّرِ الكبيرَ ، ويرحمِ الصغيرَ ، ويأمرْ بالمعروفِ ، ويَنْهَ عن المنكرِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد في « مسنده » (١/ ٢٥٧) : ثنا عثمان بن محمد ـ

قال عبد الله بن أحمد : وسمعته أنا من عثمان بن محمد ـ : ثنا جرير عن **ليث** عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة عن ابن عباس يرفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ ، وهو ضعيف مختلط .

وقد سقط من الإسناد عند ابن حبان ، فصار ظاهر الصحة ، فقال في « صحيحه » (١٩١٣ ـ موارد) : أخبرنا عمران بن موسى بن مُجَاشع : حدثنا عثمان بن أبي شيبة : حدثنا جرير عن عكرمة ، وعن أبي بشر عن عكرمة به .

قلت : ولا أدري ممن هذا السقط ؟ ! ومثله زيادة : (أبي بشر) في الإسناد ؟ !

وأخرجه الترمذي (١ / ٣٥٠) من طريق يزيد بن هارون عن **شريك** عن **ليث** عن عكرمة به . وقال :

« حديث حسن غريب » !

كذا قال ! وشريك ضعيف أيضاً ؛ وقد أسقط من الإسناد عبد الملك بن سعيد ؛ خلافاً لجرير ـ وهو ابن عبد الحميد ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والحديث أشار إليه الحاكم في « المستدرك » (١ / ٦٢) ، وقال :

« وإنما تركته ؛ لأن راويه ليث بن أبي سُليم » .

وهو صحيح بدون زيادة : « ويأمر بالمعروف . . . » ؛ فإنه قد جاء من حديث ابن عمرو وغيره ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب » (١ / ٦٧) .

٥٠٣٤ - (إنّما الأمورُ ثلاثةٌ : أمرٌ تَبيّن لك رُشْدُه ؛ فاتَّبِعْهُ ، وأمرٌ تبَيّن لك غيُّه ؛ فاجتَنِبْهُ ، وأمرٌ اختُلِفَ فيه ؛ فرُدَّه إلى عالمه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٩٧ / ٢) وابن عبد البر في « الجامع » (٢ / ٢٤) - وسقط من إسناده رجال - عن موسى بن خلف العَمِّيِّ عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس عن النبي ﷺ :

« أن عيسى ابن مريم عليه السلام قال : . . . » فذكره . وليس عند ابن عبد البر ذكر عيسى عليه السلام ، وقال المنذري (١ / ٨٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسناد لا بأس به » !

كذا قال ! ونحوه قول الهيثمي (١ / ١٥٧) :

« . . . ورجاله موثقون » !

وكلا القولين خطأ - وبخاصة الأول - ؛ فإن أبا المقدام هذا ؛ اسمه هشام بن زياد القرشي المدني ، وهو مجمع على تضعيفه ، وتركه جماعة . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

ومن طريقه أخرجه الهروي في « ذم الكلام » (٦٠ / ٢) .

ومن عادة الهيثمي إذا قال في إسناد ما : « ورجاله موثقون » : أنه يعني أن في رواته من وُثِّقَ توثيقاً ضعيفاً لا يُعْتَدُّ به ، وهذا لم يوثقه أحد ، فلعله اختلط عليه بأبي المقدام الكوفي الحداد ؛ فإنه من طبقة هذا ، وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وضعفه الدارقطني . وقال الحافظ :

« صدوق يهم » .

وغالب الظن أن المنذري توهم أنه هذا ، وإلا ؛ فما أظنه يتساهل هذا التساهل الشديد فيقول : « لا بأس بإسناده » ؛ وهو يعلم أنه القرشي المدني المتروك !

ومن هذا البيان ؛ يتضح أن الحديث شديد الضعف ، وأن إيراد الشيخ الغماري إياه في « كنزه » الذي ادعى في مقدمته أنه ليس فيه حديث ضعيف : إنما جاءه من تقليده لغيره ، وعدم رجوعه إلى الأصول وتطبيق قواعد علم الحديث على الأسانيد . ومثله المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ١٨٤) ؛ فإنهم حسنوه ؛ تقليداً للمنذري ، وجهلاً منهم بمراد الهيثمي ، والله المستعان !

٥٠٣٥ - (لا يَخْرُجِ الرَّجُلانِ يَضْرِبانِ الغائطَ كاشِفَيْنِ عن عَوْرَتِهِما يَتَحَدَّثانِ ؛ فإن الله يَمْقُتُ على ذلكَ) .

ضعيف الإسناد[1] . أخرجه أبو داود (١ / ٤) ، والنسائي في « الكبرى » (١ / ٢٠ / ٤١ ، ٤٢ - هندية) ، وابن ماجه (١ / ١٤٢) ، والحاكم (١ / ١٥٧ - ١٥٨) ، والبيهقي (١ / ٩٩) من طرق عن **عكرمة بن عمار** عن يحيى ابن أبي كثير عن **هلال بن عياض** (وقال بعضهم : **عياض بن هلال** على القلب ، وبعضهم : **عياض بن عبد الله**) قال : ثني أبو سعيد الخدري مرفوعاً . قال أبو داود :

« لم يسنده إلا عكرمة[2] » . قال المنذري في « مختصره » :

---

(١) هذا هو حكم الشيخ - رحمه الله - قديماً ، ثم صححه في بحث قيم له في « الصحيحة » (رقم ٣١٢٠) ، وأورده في « صحيح الترغيب » (رقم ١٥٥ - ط : الجديدة) ، وأشار إلى ذلك في آخر سطر من هذا التخريج ، حيث كتبه مؤخراً جداً . (الناشر) .

(٢) وقد أشار بذلك إلى ضعف الحديث ؛ فقد قال الآجري عنه : « عكرمة بن عمار ثقة ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب » . (الناشر) .

« وعكرمة هذا ـ الذي أشار إليه أبو داود ـ : هو أبو عمار عكرمة بن عمار العجلي اليمامي ، وقد احتج به مسلم في « صحيحه » ، وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ، وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى ابن أبي كثير ، واستشهد البخاري بحديثه عن يحيى بن أبي كثير » !

والحق : أن عكرمة هذا لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن في غير روايته عن ابن أبي كثير ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب » .

وقد أبعد المنذري النُّجْعَة ؛ فلم يَحُمْ حول علة الحديث الحقيقية ؛ خلاف موقفه في « الترغيب » ؛ حيث أصاب كَبِد الحقيقة ، حين قال ـ بعد أن عزاه لأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة في « صحيحه » ـ :

« رووه كلهم من رواية هلال بن عياض ـ أو عياض بن هلال ـ عن أبي سعيد ، وعياض هذا روى له أصحاب « السنن » ، ولا أعرفه بجرح ولا بعدالة ، وهو في عداد المجهولين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » . و قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يعرف ، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير » .

ومنه ؛ تعلم أن موافقةَ الذهبيِّ الحاكمَ على قوله : « إنه حديث صحيح الإسناد » ! وهم ، فلا يغتر به !

وللحديث علة أخرى ؛ وهي الاضطراب ؛ كما سبقت الإشارة إليه في التخريج ؛

وإن كان البيهقي روى عن ابن خزيمة أن الصحيح في اسم الراوي عن أبي سعيد : عياض بن هلال ، قال ابن خزيمة :

« وأحسب الوهم فيه من عكرمة بن عمار حين قال : عن هلال بن عياض » . فتعقبه ابن التركماني في « الجوهر النقي » بقوله :

« قلت : كيف يتعين أن يكون الوهم عن عكرمة ، وهو مذكور في هذا السند الذي هو فيه على الصحيح ؟ ! بل يحتمل أن يكون الوهم من غيره ، وقد ذكر صاحب « الإمام » أن أبان بن يزيد رواه أيضاً عن يحيى بن أبي كثير فقال : هلال ابن عياض ، فتابع أبان عكرمة على ذلك ، وابن القطان أحال الاضطراب في اسمه على يحيى بن أبي كثير ، ثم ذكر البيهقي عن أبي داود أنه قال : لم يسنده إلا عكرمة بن عمار » .

قلت : تقدم قريباً أن أبان تابعه ، ثم إن البيهقي أخرج الحديث عن ابن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسلاً .

وبقي فيه علل لم يذكرها ، منها : أنه سكت عن عكرمة هنا ، وتكلم فيه كثيراً في (باب مس الفرج بظهر الكف) ، وفي باب (الكسر بالماء) . ومنها : أن راوي الحديث عن أبي سعيد الخدري لا يعرف ، ولا يحصل من أمره شيء . ومنها : الاضطراب في متن الحديث ؛ كما هو مبين في كتاب ابن القطان .

وأخرجه النسائي من حديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

والحديث المرسل : عند البيهقي (١ / ١٠٠) من طريق الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن رسول الله ﷺ مرسلاً .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف ؛ لاضطراب عكرمة فيه عن يحيى ، ولجهالة تابعيه ؛ إلا في رواية النسائي عن عكرمة ؛ فسمى تابعيه أبا سلمة ، وهو ثقة من رجال الستة ؛ لكن هذا من اضطراب عكرمة ، فلا حجة فيه ، وقد رجح المرسل أبو حاتم ، فراجعه في « ضعيف أبي داود » (رقم ٣) .

ورواية النسائي عن عكرمة : أخرجها في « السنن الكبرى » (١ / ١٩ / ٤٠ - هندية) ، (١ / ٧٠ / ٣١) ، وكذا الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٢ - ٣٣ - مصورة الجامعة الإسلامية) (٢ / ١٥٤ / ١٢٨٦) عن شيخه أحمد بن محمد بن صدقة ؛ كلاهما عن محمد بن عبد الله بن عُبَيْد بن عقيل المقرئ : ثنا جدي عبيد بن عقيل : ثنا **عكرمة بن عمار** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه . وقال الطبراني :

« لم يروه بهذا الإسناد إلا عبيد ، ورواه الثوري عن **عكرمة بن عمار** عن **عياض بن هلال** عن أبي سعيد الخدري » .

قلت : عبيد بن عقيل صدوق ، وكذلك من دونه ، وكذا من فوقه ، لكن العلة اضطراب عكرمة بن عمار فيه ، مع مخالفة الأوزاعي إياه ، حيث أرسله كما سبق .

ثم وجدت له طريقاً ؛ فانظر « الصحيحة » (٣١٢٠) .

٥٠٣٦ - (لا يُسْبِغُ عبدٌ الوضوءَ ؛ إلا غفرَ اللهُ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِهِ وما تأخَّرَ) .

منكر . أخرجه البزار (ص ٣٤ - زوائده) عن **خالد بن مَخْلَدٍ** : ثنا إسحاق ابن حازم : سمعت محمد بن كعب : حدثني حُمْرَان قال :

دعا عثمان بوَضوء وهو يريد الخروج إلى الصلاة في ليلة باردة ، فجئته بماء ؛ فغسل وجهه ويديه ، فقلت : حسبك ؛ قد أسبغت الوضوء والليلة شديدة البرد ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ، وقال :

« لا نعلم أسند محمد بن كعب عن حمران إلا هذا » .

قلت : وكلاهما ثقة من رجال الشيخين .

وإسحاق بن حازم ثقة أيضاً .

وخالد بن مخلد ـ وإن كان من رجال « الصحيحين » ـ ؛ فقد تكلم فيه جماعة ، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث استنكرها ، وقد ساق بعضها الذهبي في « الميزان » ؛ أحدها مما أخرجه البخاري في « صحيحه » ، وقال الذهبي فيه :

« ولولا هَيْبَةُ « الجامع الصحيح » لعددته في منكرات خالد بن مخلد . . . » .

قلت : وأرى أنا أن هذا الحديث من منكراته ؛ فإن الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق عن حمران به نحوه ، وليس فيه قوله : « . . وما تأخر » .

وعلى هذا ؛ فقول المنذري (١ / ٩٥) :

« رواه البزار بإسناد حسن » ! وقول الهيثمي (١ / ٢٣٧) :

« رواه البزار ، ورجاله موثقون ، والحديث حسن إن شاء الله » ! ! ومثله قول الحافظ ابن رجب في « اختيار الأولى » (ص ١٥ ـ ١٦) :

« وإسناده لا بأس به » ! !

إنما هو جرياً منهم جميعاً على ظاهر الإسناد ، دون النظر إلى ما في متنه من

النكارة التي ذكرتها . وقول الهيثمي أبعد عن الصواب ؛ لأنه صرح بتحسين متن الحديث وسنده ؛ فتنبه !

وقد أشار إلى ما ذكرت الحافظ ابن حجر في « الخصال المكفرة » بعد أن عزاه لابن أبي شيبة في « المصنف » - ولم أره فيه - ، و « المسند » ، وإلى أبي بكر المروزي ، والبزار ، فقال (ص ١٤ - ١٥) :

« وأصل الحديث في « الصحيحين » ، لكن ليس فيه : « وما تأخر » » .

وخفي هذا على المعلق الدمشقي عليه ؛ فقال :

« له شواهد كثيرة في الأصول الستة وغيرها باختلاف بعض ألفاظه » ! !

قلت : فلم يتنبه لإشارة الحافظ المذكورة ، فضلاً عن أنه لم يعلم أن تلك الشواهد ضد الحديث ، وليست له ؛ لأنها كلها ليست فيها الزيادة !

٥٠٣٧ - (يدُ الرحمن فوقَ رأسِ المؤذِّنِ ، وإنّه لَيُغْفَرُ له مدَى صوتِهِ أينَ بلغَ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢٥ / ٢ - زوائد المعجمين) عن عُمر بن حفص **العبدي** عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ثابت إلا عمر » .

قلت : قال الهيثمي (١ / ٣٢٦) :

« وقد أجمعوا على ضعفه » . وقال أحمد :

« تركنا حديثه وحرقناه » . وقال النسائي وغيره :

«متروك » .

لكن الشطر الثاني من الحديث صحيح ؛ لأنه ورد عن جمع من الصحابة ؛ منهم أبو هريرة والبراء بن عازب وغيرهم ، وأحاديثهم مخرجة في « صحيح أبي داود » رقم (٥٢٨) .

٥٠٣٨ - (لو أقسمتُ ؛ لبررتُ ؛ إنَّ أحبَّ عبادِ الله إلى الله : لَرُعاةُ الشمس والقمر - يعني : المؤذنين - ؛ وإنهم ليُعْرَفونَ يوم القيامة بطول أعناقهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٥ - زوائده) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٩٩) عن **جُنادة بن مروان الأزدي الحمصي : ثنا الحارث بن النعمان : سمعت** أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحارث بن النعمان - وهو ابن أخت سعيد بن جبير ؛ كما صرحت به رواية الطبراني - ؛ وهو متفق على ضعفه ، بل قال البخاري :

« منكر الحديث » .

والأخرى : جنادة بن مروان ؛ قال الذهبي :

« اتهمه أبو حاتم » .

وبهذا أعله الهيثمي (١ / ٣٢٦ - ٣٢٧) ، وفي ذلك بعض النظر ؛ فإن نص أبي حاتم عند ابنه (١ / ١ / ٥١٦) :

« ليس بقوي ، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر : أنه رأى في

شارب النبي ﷺ بياضاً بحيال شفتيه » .

قال الحافظ في « اللسان » ـ متعقباً على الذهبي ما ذكره من الاتهام ـ :

« قلت : أراد أبو حاتم بقوله : « كذب » : أخطأ ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ وأخرج له هو والحاكم في « الصحيح » . . . » .

قلت : فإعلال الحديث بشيخه الحارث أولى ؛ كما لا يخفى .

والحديث مما أشار المنذري (١ / ١٠٩) إلى تضعيفه .

والجملة الأخيرة من الحديث ؛ عزاها الحافظ لابن حبان ، فقال في « التلخيص » (١ / ٢٠٨) :

« وفي « صحيح ابن حبان » من حديث أبي هريرة : « يُعْرَفون بطول أعناقهم يوم القيامة » زاد السراج : « لقولهم : لا إله إلا الله » . وفيه عن ابن أبي أوفى : « إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلّة ؛ لذكر الله » . . . » !

قلت : فيه ما يأتي :

أولاً : ما عزاه لابن حبان وهم ؛ فإن لفظه : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » (١٦٦٨) ؛ وهكذا رواه هو (١٦٦٧) ، ومسلم (٢ / ٥) ، والسَّرَّاج في « مسنده » (ق ٢٣ / ٢) وغيرهما عن معاوية رضي الله عنه .

ثانياً : زيادة السراج المذكورة منكرة عندي ؛ وفي سندها جهالة ، وقد تقدم تخريجه .

ثالثاً : حديث : « إن خيار عباد الله . . . » حسن لغيره ؛ كما تبين لي أخيراً في « الصحيحة » (٣٤٤٠) .

٥٠٣٩ - (من بنى بيتاً يُعْبَدُ الله فيه من مال حلال ؛ بنى الله له بيتاً في الجنة من درٍّ وياقوت) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩ / ١) : حدثنا محمد بن النضر الأزدي : ثنا **سعيد بن سليمان** : ثنا **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه البزار في « مسنده » (ص ٤٦ - زوائده) : حدثنا محمد بن مسكين : ثنا **سعيد بن سليمان** به ؛ دون قوله : « من در وياقوت » . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سعيد » .

قلت : وهو النشيطي ؛ ضعيف ؛ لكن شيخه اليمامي أضعف منه ؛ فقد قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . وذكره العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٩٧) ، وساق له هذا الحديث من طريق ثالث عن سعيد بن سليمان ، ثم ساقه من طريق أخرى عن أبان العطار : حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمود بن عمرو عن أبي هريرة نحوه موقوفاً . وقال :

« هذا أولى » .

وقال الحافظ في ترجمة اليمامي من « اللسان » - بعد أن ساق الحديث - :

« والمستغرب منه قوله : « من در وياقوت » ؛ فإن للحديث طريقاً جيدة ليس هذا فيها » .

قلت : وكأنه يشير إلى رواية أبان العطار المتقدمة ، ولكنها موقوفة ؛ كما سبق .

وقد وجدت له طريقاً آخر مرفوعاً مختصراً ؛ يرويه **المثنى بن الصباح** عن عطاء ابن أبي رباح عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه بلفظ :

« من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة » .

أخرجه الطبراني أيضاً ؛ وقال :

« تفرد به المثنى » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لكنه بهذا اللفظ صحيح ؛ له شواهد كثيرة صحيحة ، بعضها في « الصحيحين » ، وهي مخرجة عندي في « الروض النضير » تحت رقم (٨٨٣) .

ورواه **المثنى** أيضاً عن عطاء عن عائشة مرفوعاً بلفظه المتقدم ؛ لكنه زاد فيه :

« لا يريد به رياءً ولا سمعة[1] » .

وهو منكر أيضاً ؛ أخرجه الطبراني في « الأوسط » عنه .

وتابعه عنده **كثير بن عبد الرحمن** عن عطاء به دون الزيادة ؛ وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا كثير » .

قلت : وهو كثير بن أبي كثير العامري ، وهو ضعيف ؛ لكن لفظه هو الصحيح ؛ لشواهده التي سبقت الإشارة إليها .

٥٠٤٠ - (كانَ في بني إسرائيل أَخوان مَلِكَان على مدينتين ، وكان أحدُهما بارّاً بِرَحِمِهِ ، عادلاً على رعيّتِهِ ، وكان الآخرُ عاقّاً برحِمِهِ ، جائراً

(١) انظر « السلسلة الصحيحة » (٣٣٩٩) للشيخ - رحمه الله - . (الناشر) .

على رعيته ، وكان في عصرهما نبي ، فأوحى الله إلى ذلك النبي : إنه قد بقي من عمر هذا البارِّ ثلاثُ سنين ، وبقيَ من عمر العاقِّ ثلاثونَ سنةً ، فأخبر النبيُّ رعيّة هذا ورعيّة هذا ، فأحزن ذلك رعية العادلِ ، وأحزن ذلك رعيّة الجائر ، ففرّقوا بين الأمهاتِ والأطفالِ ، وتركُوا الطعامَ والشّرابَ ، وخرجُوا إلى الصّحراءِ يدعُون اللهَ تعالى أن يمتِّعهم بالعادلِ ، ويُزيلَ عنهم الجائر ؛ فأقامُوا ثلاثاً ، فأوحَى الله إلى ذلك النبيِّ : أن أخبر عبادِي أنِّي قد رحمتهم ، وأجبتُ دعاءَهُمْ ، فجعلتُ ما بقيَ من عُمُر البارِّ لذلكَ الجائر ، وما بقيَ من عُمُر الجائرِ لهذا البارِّ . فرجعُوا إلى بيوتِهم ، وماتَ العاقُّ لتمامِ ثلاثِ سنينَ ، وبقيَ العادلُ فيهم ثلاثينَ سنَةً ، ثم تلا رسولُ الله ﷺ : ﴿ وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عُمُرِهِ إلا في كتاب إنَّ ذلك على الله يسيرٌ ﴾) .

ضعيف . رواه أبو الحسن بن معروف ، والخطيب ، وابن عساكر عن عبد الصمد ابن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً ؛ كما في « الجامع الكبير » للسيوطي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن عبد الصمد هذا ليس بحجة ؛ كما تقدم في حديث آخر له برقم (٢٨٩٨) .

٥٠٤١ - (انكحُوا إلى الأَكفاءِ ، وأَنكِحُوهم ، واختارُوا لِنُطَفِكم ، وإيّاكم والزَّنج ؛ فإنه خَلْقٌ مُشَوَّهٌ) .

باطل بهذا التمام . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٤١٥) من طريق أبي أمية بن يعلى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ فيه أبو أمية بن يعلى ، قال الذهبي في « الميزان » ـ وتبعه الحافظ في « اللسان » ـ :

« ضعفه الدارقطني ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه إلا للخواص » .

قلت : والحديث أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٤٠٤) من هذا الوجه ؛ ثم قال :

« قال أبي : هذا حديث باطل ، لا يحتمل هشام بن عروة هذا . قلت : فممن هو ؟ قال : مِنْ راويه . قلت : ما حال أبي أمية بن يعلى ؟ قال : ضعيف الحديث » . ثم قال (١ / ٤٠٧) :

« سمعت أبي وأبا زرعة وذكرا حديث هشام بن عروة . . . [يعني : هذا الحديث] فقالا جميعاً : لا يصح هذا الحديث » .

قلت : لكن الطرف الأول منه قد جاء من طرق أخرى عن هشام ، ومن طريق آخر عن عائشة ، ومن حديث ابن عمر ؛ ولذلك ؛ خرجته في « الصحيحة » (١٠٦٧) .

٥٠٤٢ ـ (هذه الحشُوشُ محتضَرةٌ ، فإذا دخلَ أحدُكم الخلاءَ ؛ فليقلْ : بسم الله) (١) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٣٢) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » رقم (١٩) من طريق قَطَنِ بن نُسَيْرٍ : حدثنا **عدي بن أبي عمارة الذَّارع** قال : سمعت قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً به . وزاد

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٤٧٣٨) » . (الناشر) .

العقيلي :

« . . اللهم ! إني أعوذ بك من الخبث والخبائث والشيطان الرجيم » . وقال :

« عدي هذا بصري ، في حديثه اضطراب ، قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عنه ؛ قلت : كيف هو ؟ قال : شيخ » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« ومن أغلاطه : أنه روى عن قتادة عن أنس في القول عند دخول الخلاء ، وإنما رواه قتادة عن النَّضْرِ بن أنس عن زيد بن أرقم . وقيل : عن النضر بن أنس عن أبيه . والأول أصح » .

قلت : وقد سبقه إلى هذا الترجيح البيهقي ، وبينت وجهه في كتابي الآخر (١٠٧٠) ، وذكرت هناك أن لقتادة فيه إسناداً آخر عن زيد بن أرقم ، وأن كلاً منهما صحيح ، فراجعه إن شئت .

ثم إن عديّاً هذا قد أخطأ في متن الحديث أيضاً ، فزاد في أوله : « بسم الله » ، وفي آخره : « والشيطان الرجيم » ! ومن أجل هذه الزيادة أوردته هنا ، وإلا فهو بدونها صحيح ، كما رواه شعبة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، كما خرجته هناك .

نعم ؛ في التسمية عند دخول الخلاء حديث آخر صحيح ، وهو مخرج عندي في « إرواء الغليل » برقم (٥٠) .

٥٠٤٣ - (مِن دخلَ على قومٍ لطعامٍ لم يُدْعَ إليه ، فأكلَ شيئاً ؛ أكلَ حراماً) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الأوسط » (١/١٣٣/١) عن بقية بن الوليد **عن يحيى بن خالد** عن رَوْح بن القاسم عن المقبري عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

وقال :

« لم يروه عن روح إلا يحيى ؛ تفرد به بقية » .

قلت : وهو ثقة ؛ ولكنه مدلس وقد عنعنه .

وشيخه يحيى بن خالد مجهول ؛ كما قال ابن عدي ؛ وساق له هذا الحديث ، وقال :

« إنه منكر » . وقال الذهبي :

« باطل » .

ومن طريقه رواه البزار ، وابن عدي بلفظ :

« . . . لم يُدْعَ له ؛ دخل فاسقاً ، وأكل حراماً » .

واقتصر الهيثمي (٤ / ٥٥) على إعلاله بيحيى هذا فقط ؛ وهو قصور ؛ لما علمت من عنعنة بقية .

لكن أخرجه الدَّولابي في « الكنى » (١ / ١٨٠) : حدثنا **أحمد بن الفرج الحجازي** قال : حدثنا بقية بن الوليد قال : حدثنا يحيى بن خالد أبو زكريا به .

قلت : فصرح فيه بقية بالتحديث ؛ لكن أحمد بن الفرج ضعفه محمد بن عوف الطائي ، وقال ابن عدي :

« لا يحتج به » ؛ فلا قيمة لتصريحه المذكور .

وقد خولف في إسناده ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (ص ٣٠٦ - رقم

٢٣٣٧) : ثنا اليمان أبو حذيفة عن طلحة بن أبي عثمان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وهذا إسناد ضعيف ؛ اليمان هذا ـ وهو ابن المغيرة ـ ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في « التقريب » .

وشيخه طلحة بن أبي عثمان لم أعرفه ! وفي « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٨٣) :

« طلحة بن عثمان ، رجل من الحجبة . روى عن المقبري . روى عنه روح بن القاسم » .

قلت : فلعله هذا ، وتكون أداة الكنية (أبي) مقحمة من الناسخ .

ويحتمل أنه **طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي** المتروك . والله أعلم .

وأخرج أبو داود (٢ / ١٣٦) من طريق **أبان بن طارق** عن نافع قال : قال عبد الله بن عمر : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره بلفظ :

« . . ومن دخل على غير دعوة ؛ دخل سارقاً ، وخرج مُغِيراً » .

وأبان هذا مجهول الحال ؛ كما في « التقريب » . وفي « **الميزان** » :

« قال ابن عدي : هذا حديث منكر ، لا يعرف إلا به . وقال أبو زرعة : مجهول » .

ومن طريقه أخرجه البزار ؛ كما في « المجمع » ؛ وقال :

« وهو ضعيف » !

كذا قال ! والصواب أنه مجهول ؛ فإنه لم يضعفه أحد .

ثم إن في الحديث جملة في أوله صحيحة ؛ وقد خرجته في الكتاب الآخر (١٠٨٥) .

٥٠٤٣ / م - (من صلّى الفجرَ - أو قالَ : الغداةَ - ، فقعدَ في مَقْعَدِه ، فلم يَلْغُ بشيءٍ من أمْرِ الدّنيا ، يذْكرُ الله حتّى يصلّيَ الضُّحى أربعَ ركعاتٍ ؛ خرجَ من ذنُوبه كيوم ولدتْه أمُّه ؛ لا ذنْبَ له) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسند عائشة » (٧ / ٣٢٩ / ٤٣٦٥) من طريق طَيِّب بن سليمان قال : سمعت عَمْرة تقول : سمعت أم المؤمنين تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الطيب هذا ؛ قال الدارقطني :

« بصري ضعيف » .

وأورده ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٧) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ووثقه ابن حبان والطبراني !

وتساهل ابن حبان في التوثيق معروف ، وكأن الطبراني جرى في ذلك على سننه !

ولعله لذلك أشار المنذري في « الترغيب » (١ / ١٦٦) إلى تضعيف حديثه هذا .

والمعروف في أحاديث الجلوس بعد صلاة الغداة والصلاة بعد طلوع الشمس : أن له أجر حجة وعمرة ، فقوله :

« خرج من ذنوبه . . . » إلخ ؛ منكر عندي ، والله أعلم .

(**تنبيه**) : الطيب بن سليمان ؛ كذا وقع في « المسند » : (سليمان) ، وهو كذلك في « الميزان » و « اللسان » .

وفي نسخة من « الميزان » : (سلمان) ؛ وهو الصواب - والله أعلم - ؛ لمطابقته لما في « الجرح » ؛ و « ثقات ابن حبان » (٦ / ٤٩٣) ، و « سؤالات البرقاني للإمام الدارقطني » ؛ كما حققته في ترجمته من كتابي الجديد : « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه .

والحديث ؛ قال المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٣٧٠) :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » !

٥٠٤٤ - (من أمَّ قوماً ؛ فَلْيَتَّقِ اللهَ ، وَلْيَعْلَمْ أنه ضامنٌ مسؤول لما ضَمِنَ ، وإنْ أحسنَ ؛ كانَ له من الأَجْرِ مِثْلُ أجر من صلَّى خلْفَه من غيرِ أن ينتقصَ من أجُورهم شيئاً ، وما كان من نقصٍ ؛ فهو عليه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٠ / ١) من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام : ثنا يوسف بن الحجاج - هو البلدي - عن المُعَارِكِ بن عَبَّاد عن يحيى بن أبي الفضل عن أبي الجوزاء عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أبي الجوزاء إلا يحيى ، ولا عنه إلا المعارك ، تفرد به يوسف » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : يحيى بن أبي الفضل ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد أورده ابن حجر في « التهذيب » في شيوخ معارك بن عباد ، وكذا المزي في « تهذيبه » ؛ لكن وقع فيه :

(يحيى بن الفضل) .

الثانية : المعارك بن عباد ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ، وقال : « ضعفه الدارقطني وغيره » .

ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف .

الثالثة : يوسف بن الحجاج ؛ لم أجد له ترجمة أيضاً ، وقد ذكره المزي في الرواة عن المعارك ونسبه : « البلدي » ، ولم يورده السمعاني في هذه النسبة ، ولا ياقوت في « معجم البلدان » ، مما يشعر بأنه غير مشهور ولا معروف . والله تعالى أعلم .

والحديث ؛ قال في « مجمع الزوائد » (٢ / ٦٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه معارك بن عباد ؛ ضعفه أحمد والبخاري وأبو زرعة والدارقطني وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » » .

قلت : وقال ابن حبان :

« يخطئ ويهم » .

فلو نقله الهيثمي عنه لأصاب ؛ فإنه يلتقي حينئذٍ قوله مع أقوال المضعفين ؛ كما لا يخفى .

نعم ؛ قد صح من الحديث قوله : « الإمام ضامن » وقوله : « إن أحسن فله ؛ وإلا فعليه » ؛ ثبت ذلك من حديث أبي هريرة ، وعقبة بن عامر ، وهما مخرجان في « صحيح أبي داود » (٥٣٠ ، ٥٩٣) .

٥٠٤٥ ـ (تزاحمُوا تراحمُوا) .

لا أعرف له أصلاً . وقد اشتهر عند بعض أئمة مساجد دمشق اليوم !

ولعل أصله ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٢ / ٢) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ١١٤) من طريق **مجالد** عن الشعبي عن **الحارث** عن علي قال : قال رسول الله ﷺ :

« استووا تستوي قلوبكم ، وتماسُّوا تراحموا » . قال سريج (ابن يونس ، أحد رواته) :

« تماسوا » ؛ يعني : ازدحموا في الصلاة .

وقال غيره : « تماسوا » : تواصلوا .

وقال الطبراني :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سريج » .

قلت : وهو ثقة ؛ لكن مجالداً ليس بالقوي .

وأضعف منه الحارث ـ وهو الأعور ـ ، وبه أعله الهيثمي فقال (٢ / ٩٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحارث ، وهو ضعيف » .

٥٠٤٦ ـ (من تركَ الصّفَّ الأوّلَ مخافةَ أن يؤذيَ أحداً ؛ أضْعفَ اللهُ له أجرَ الصفِّ الأوَّلِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٣ / ١) من طريق **الوليد**

ابن الفضل العَنَزيٌّ : ثنا نوح بن أبي مريم عن زيد العَمِّيِّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الوليد » .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وقال الحاكم ، وأبو نعيم ، وأبو سعيد النقاش :

« روى عن الكوفيين الموضوعات » .

قلت : ولم يعرفه أبو حاتم ؛ فقال ابنه (٤ / ٢ / ١٣) عنه :

« وهو مجهول » !

وشيخه نوح بن أبي مريم أشهر منه بالوضع ، وبه أعله الهيثمي ؛ لكنه قال (٢ / ٩٥ ـ ٩٦) :

« وهو ضعيف » ! !

وزيد العمي ضعيف .

والحديث أشار المنذري (١ / ١٧٤) إلى تضعيفه ؛ فقصَّر ! !

والحديث سرقه بعض الضعفاء ؛ فقال الحكيم الترمذي في « الرياضة » (٣٦٧ ـ ٣٦٨) : حدثنا الفضل بن محمد : **حدثنا زُرَيْق بن الورد الرَّقِّيُّ** : حدثنا **سلم بن سالم** بن (كذا) **عبد الغفار** بن ميمون عن **عبد الملك الجزري** به مرفوعاً .

قلت : والفضل بن محمد هذا ؛ الظاهر أنه الباهلي الأنطاكي الأحدب العطار ؛ قال ابن عدي :

« كتبنا عنه بأنطاكية ، حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره ، ووصل أحاديث ، يسرق أحاديث ، وزاد في المتون » ، وقال :

« له أحاديث لا يتابعه الثقات عليها » . وقال الدارقطني وابن عدي :

« كذاب » .

ومن فوقه لم أعرفهم .

ويحتمل أن سلم بن سالم بن عبد الغفار . . . إلخ ؛ خطأ من الناسخ ، والصواب : سلم بن سالم عن عبد الغفار بن ميمون ، فإن يكن كذلك ؛ فسلم بن سالم معروف ؛ وهو البلخي الزاهد ؛ ضعفه ابن معين وغيره .

٥٠٤٧ - (مَنْ سَدَّ فُرْجَةً في الصَّفِّ غُفِرَ لهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٥٨ - زوائده) : حدثنا **عبد الرحمن ابن الأسود بن مأمول الوَرَّاق** : ثنا **يحيى بن السَّكَن** : ثنا أبو العَوَّام - وأظنه صدقة ابن أبي سهل - عن عون بن أبي جُحَيْفة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

« لم نسمعه إلا من عبد الرحمن ، وكان من أفاضل الناس » .

قلت : هو من شيوخ الترمذي والنسائي وغيرهما ؛ مات بعد الأربعين ومئتين ، وجزم الحافظ في « التقريب » بأنه ثقة ؛ مع أنه لم يحك توثيقه في « التهذيب » عن أحد !

وشيخه يحيى بن السكن ؛ قال الذهبي :

« ليس بالقوي ، وضعفه صالح جَزَرَة » !

قلت : كلام صالح فيه يدل على أنه أسوأ من ذلك ؛ فقد روى الخطيب في ترجمة يحيى من « التاريخ » (١٤ / ١٤٦) عنه أنه قال فيه :

« بصري ، كان يكون بالرقة ، وكان أبو الوليد يقول : هو يكذب ، وهو شيخ مقارب ، كان يكون بالرقة وببغداد » .

ثم روى الخطيب أيضاً عنه ـ أعني : صالحاً ـ أنه قال :

« لا يَسْوَى فلساً » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! ولعله عمدة المنذري (١ / ١٧٥) في قوله ـ وإن تبعه الهيثمي (٢ / ٩١) ـ :

« رواه البزار بإسناد حسن » !

وأما أبو العوام ؛ فليس هو صدقة بن أبي سهل ؛ كما ظنه الظان ـ وأظنه البزار نفسه ـ ! وإنما هو عمران القطان ؛ فقد ذكره الخطيب في شيوخ يحيى بن السكن ، وهو صدوق يهم .

ومما تقدم بيانه ؛ تعلم تساهل المنذري وكذا الهيثمي في قولهما السابق آنفاً .

وفي فضل سد الفُرَجِ حديث آخر من رواية عائشة رضي الله عنها ، بعض أسانيده صحيحة ، وقد خرجته في « الصحيحة » (١٨٩٢ ، ٢٥٣٢) .

٥٠٤٨ - (إنَّ اليهودَ قومٌ سَئِمُوا دينَهم ، وهم قوم حُسدٌ ، ولم يحسُدوا المسلمينَ على أفضلَ من ثلاثٍ : على ردِّ السّلام ، وإقامةِ الصُّفوف ، وقولِهِم خلفَ إمامِهم في المكتوبةِ : آمين) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٨ / ١) : حدثنا **عمرو بن إسحاق** : ثنا أبي : ثنا **عمرو بن الحارث** عن عبد الله بن سالم عن الزُّبيدي : ثنا **عيسى بن يزيد** أن طاوساً أبا عبد الرحمن حدثه أن **مُنبِّهاً أبا وهب** حدثه يردُّه إلى معاذ :

أن النبي ﷺ جلس في بيت من بيوت أزواجه ، وعنده عائشة ، فدخل عليه نفر من اليهود فقالوا : السام عليك يا محمد ! قال :

« وعليكم » . فجلسوا فتحدثوا ، وقد فهمت عائشة تحيتهم التي حيُّوا بها النبي ﷺ ، فاستجمعت غضباً وتصبَّرت ، فلم تملك غيظها فقالت : بل السام عليكم وغضب الله ولعنته ، بهذا تحيون نبي الله ﷺ ! ثم خرجوا ، فقال لها النبي ﷺ :

« ما حملكِ على ما قُلتِ ؟ ! » . قالت : أو لم تسمع كيف حَيَّوْكَ يا رسول الله ؟ ! والله ما ملكت نفسي حين سمعت تحيتهم إياك ، فقال لها النبي ﷺ :

« كيف رأيتِ رددتُ عليهم ؟ إن اليهود قَوْمٌ . . . » الحديث . وقال :

« لا يروى عن معاذ إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم مُنَبِّهاً أبا وهب أسند غير هذا الحديث » .

قلت : وهو حديث غريب بهذا السياق ، وله علل :

الأولى : منبه هذا ؛ فإنه غير معروف ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤١٨) من رواية طاوس هذه ، وأشار إلى أنه لا يعلم أحداً روى عنه ؛ **فهو مجهول العين** .

الثانية : عيسى بن يزيد **مجهول أيضاً** ؛ أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٩١) ، وقال :

« . . . الشامي ، سمع طاوساً . روى عنه محمد بن الوليد الزبيدي » .

الثالثة : عمرو بن الحارث ـ وهو الزبيدي الحمصي ـ ؛ قال الذهبي :

« تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم : زِبْرِيق ، ومولاة له اسمها علوة ؛ فهو غير معروف العدالة ، وزبريق ضعيف » .

الرابعة : إسحاق والد عمرو ـ وهو إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ، بن زبريق ـ ؛ ضعفه الذهبي كما رأيت آنفاً ، وقال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

الخامسة : ولده عمرو ؛ فلم أجد له ترجمة .

قلت : ومن هذا التخريج ؛ يتبين للقارئ الكريم مبلغ تساهل الحافظ المنذري (١ / ١٧٨) ـ وإن تبعه الهيثمي (٢ / ١١٢ ـ ١١٣) ـ في قوله :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن » ! ! وقلده الثلاثة (١ / ٣٩٧) ! !

ثم إن المنذري وهم فيه وهماً آخر ؛ حيث جعله من حديث عائشة ؛ فإنه ـ بعد أن ساق حديثها من رواية ابن ماجه ورواية أحمد ـ قال :

« ورواه الطبراني . . . » إلخ كلامه المتقدم ! وإنما هو من حديث معاذ كما رأيت ، وكذلك ذكره الهيثمي .

وحديث عائشة المشار إليه ؛ قد رواه ابن خزيمة بنحو حديث معاذ ، لكن ليس فيه ذكر إقامة الصفوف . وكذلك رواه أنس بن مالك ، وقد خرجتهما في « الصحيحة » (٦٩١ ، ٦٩٢) .

لكني وجدت لحديثها طريقاً أخرى فيه الزيادة المذكورة ، أخرجه أبو بكر المعدَّل في « اثنا عشر مجلساً » (٨ / ٢) من طريق سليمان بن عبد الجبار : ثنا **منصور ابن أبي نُوَيْرة** : ثنا أبو بكر بن عَيَّاش عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

« إن اليهود يحسدون أمتي على ثلاث خصال : تحية أهل الجنة ، والصلاة في الصف كما تصف الملائكة ، وآمين جعلها الله على ألسنتهم » .

وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير منصور بن أبي نويرة ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٧٩) ، وقال :

« . . . العلاف ، روى عن أبي بكر بن عياش ، أدركه أبي » .

فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول عنده .

وقال البخاري في « التاريخ » (٧ / ٣٤٩) :

« روى عنه أبو الأزهر ، سمع القاسم بن محمد » !

كذا وقع فيه ! وقد نظر فيه محققه ؛ فراجعه ؛ وذكر أن ابن حبان أورده في الطبقة الرابعة بروايته عن الحسن بن صالح وأبي بكر بن عياش ، روى عنه محمد

ابن سفيان بن أبي الزرد .

وأما سليمان بن عبد الجبار ؛ فهو سامرائي ، كتب عنه أبو حاتم بها ، وقال أحمد فيه :

« صدوق » .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف بهذا السياق والتمام ، وجله صحيح ، ويحتمل أن يكون منه الزيادة المذكورة ؛ والله أعلم .

لا سيما ولها شاهد من حديث أنس ، تقدم تخريجه برقم (١٥١٦) .

٥٠٤٩ ـ (أمَا يخشَى الذي يرفعُ رأسَه قبلَ الإمامِ أن يُحَوِّل اللهُ رأسَه رأسَ كلْب ؟ !) .

ضعيف شاذ بهذا اللفظ . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٥٠٤ ـ موارد و ٢٢٨٠ ـ الإحسان) ، والطبراني في « الأوسط » (٥ / ١٣٢ / ٤٢٥١) من طريق الربيع بن ثعلب : حدثنا أبو إسماعيل المؤدب عن محمد بن ميسرة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به . وقال الطبراني :

« تفرد به الربيع » .

قلت : والربيع بن ثعلب ثقة صالح ؛ له ترجمة في « الجرح والتعديل » (٣ / ٤٥٦ / ٢٠٦٠) ، وفي « تاريخ بغداد » (٨ / ٤١٨) .

وأبو إسماعيل المؤدِّب اسمه إبراهيم بن سليمان بن رَزِين الأُرْدُني ؛ مختلف فيه ؛ قال الذهبي :

« وهو مشهور بكنيته ، ضعفه يحيى بن معين مرة ، وقال أخرى : ليس بذاك . وقال هو وأحمد : ليس به بأس ، ووثقه الدارقطني » . وقال الحافظ :

« صدوق يغرب » .

ومحمد بن ميسرة : هو محمد بن أبي حفصة البصري ؛ مختلف فيه أيضاً ؛ فوثقه ابن معين وأبو داود . وقال ابن معين في رواية :

« صويلح ، ليس بالقوي » . وقال النسائي :

« ضعيف » . وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطئ » . وقال ابن المديني :

« ليس به بأس » . وقال ابن عدي في « الضعفاء » (ق ٣٧٢ / ١) :

« وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم » . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

قلت : وقد خالفه جمع من الثقات - كشعبة والحمادين وغيرهم - ، فرووه بلفظ : « . . . رأس حمار » . أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » برقم (٦٣٤) ، و « الإرواء » (٥١٠) .

فهذا هو المحفوظ ، ولفظ الترجمة شاذ أو منكر ؛ أخطأ فيه محمد بن ميسرة هذا ، أو الراوي عنه .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم خطأ قول المنذري (١ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد جيد » ! ونحوه قول الهيثمي (٢ / ٧٨) :

«رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات ؛ خلا شيخ الطبراني **العباس ابن الربيع بن ثعلب** ؛ فإني لم أجد من ترجمه » .

قلت : ترجمه الخطيب (١٢ / ١٤٩ ـ ١٥٠) ، وذكر وفاته سنة (٢٩١) ، ولم يحكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن تابعه ـ عند ابن حبان ـ الهيثم بن خلف الدُّوري ؛ ترجمه الخطيب أيضاً (١٤ / ٦٣) ، وروى عن الإسماعيلي أنه أحد الأثبات .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ٢٢٥) من طريق يوسف بن عدي : ثنا معمر بن سليمان عن **زيد بن حِبَّانَ** عن مِسْعَرٍ عن محمد بن زياد به . وقال :

« هذا من غرائب حديث مسعر ، ذاكر به القدماء قديماً ؛ من حديث يوسف ابن عدي ، وأنه من مفاريده ، رواه غير واحد من المتأخرين عن جماعة عن مسعر ، فروي من حديث وكيع ، ومحمد بن عبد الوهاب القتات ، وعبد الرحمن بن مصعب الكوفي بأسانيد لا قوام لها مما وهمت فيه الضعاف عن قريب » .

قلت : ومن هؤلاء الضعاف : زيد بن حبان في الطريق الأولى ؛ فقال الدارقطني :

« ضعيف الحديث ، لا يثبت حديثه عن مسعر » . وقال العقيلي :

« حدث عن مسعر بحديث لا يتابع عليه » . وقال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ ، تغير بآخره » .

قلت : فمثله لا يحتج بحديثه ؛ لا سيما مع المخالفة لأحاديث الثقات .

نعم ؛ قد صح الحديث موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه قال :

ما يُؤَمِّنُ أحدَكُمْ - إذا رفع رأسه في الصلاة قبل الإمام - أن يعود رأسه رأس كلب ؟ ! .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٣٧٣ / ٣٧٥٢) ، والطبراني في « الكبير » (٩ / ٢٧٤ / ٩١٧٤ - ٩١٧٥) من طريقين عن زياد بن فَيَّاض عن تميم ابن سَلَمَةَ **عنه** .

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

ثم استدركت فقلت : إنه منقطع ؛ فإن تميماً هذا لم يدرك ابن مسعود ؛ بين وفاتيهما نحو سبعين سنة ، فلعل هذا الحديث الموقوف هو أصل هذا الحديث المرفوع ، اختلط على بعض رواته الضعفاء ، فتوهم أن المرفوع لفظه لفظ هذا الموقوف ، فرفعه إلى النبي ﷺ توهماً ، وإنما المحفوظ عنه ﷺ مرفوعاً بلفظ :

« . . . رأس حمار » ، كما تقدم ، وهو رواية لابن حبان (٢٢٧٩) .

ولعل الحافظ ابن حجر يشير إليها بقوله الآتي - والله أعلم - ؛ فقد جاء في حاشية « الموارد » ما نصه :

« بهامش الأصل : من خط شيخ الإسلام ابن حجر : بل بلفظ : . . . رأس حمار » .

وبهذا اللفظ الصحيح : أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ١٨٥ ، ٣٥٨[1] ،

---

(١) هذه طريق مسْعر السابقة التي رواها أبو نعيم في « الحلية » ، وطريقه هنا باللفظ الثابت على خلاف الطريق المخرجة سابقاً . (الناشر) .

٥٤٧ و ٦ / ٤٤٧ و ٨ / ٩٦ و ٩ / ١١٨) من طرق كثيرة عن محمد بن زياد ؛ وبعضها عن مسعر بن كدام عنه .

٥٠٥٠ - (ما بالُ أقوام يُتلَى عليهم كتابُ الله ؛ فلا يدرُون ما يُتلَى مما تُرِكَ ؟! هكذا خرجتْ عظَمةُ الله من قلوبِ بني إسرائيلَ ؛ فشهدتْ أبدانُهم ، وغابتْ قلوبُهم ، ولا يقبلُ اللهُ من عبدٍ عمَلاً حتى يشهد بقلبه معَ بَدَنِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن نصر في « كتاب الصلاة » (ق ٢٨ / ٢ - ٢٩ / ١) : حدثنا يحيى بن يحيى : نا يحيى بن سُليم عن عثمان بن أبي دَهْرَشٍ قال :

بلغني أن رسول الله ﷺ صلى صلاة جهر فيها بالقراءة ، فلما فرغ من صلاته قال :

« يا فلان ! هل أسقطت من هذه السورة شيئاً ؟ » قال : لا أدري يا رسول الله ! قال : فسأل آخر ؟ فقال : لا أدري يا رسول الله ! قال :

« هل فيكم أُبي ؟ » . قالوا : نعم يا رسول الله ! قال :

« يا أبي ! هل أسقطتُ من هذه السورة من شيء ؟ » . قال : نعم يا رسول الله ! آية كذا وكذا . فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن أبي دهرش ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٤٩) :

« روى عنه ابن عيينة ، ويحيى بن سليم الطائفي ، وابن المبارك » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

ويحيى بن سليم - وهو الطائفي - سيِّئ الحفظ ، وقد خولف في إسناده ؛ فقال ابن نصر عقبه : حدثنا صدقة بن الفضل قال : أخبرنا ابن عيينة عن عثمان بن أبي دهرش عن رجل من آل الحكم بن أبي العاص قال :

صلى رسول الله ﷺ صلاة جهر فيها . . . فذكر الحديث .

قلت : وابن عيينة ثقة حافظ ؛ فروايته أصح ، وفيها أن ابن أبي دهرش تلقاه عن رجل من آل الحكم لم يُسَمِّه ، والظاهر أنه لم يعرفه .

فهو علة الحديث ؛ والظاهر أنه تابعي ؛ فهو - مع الجهالة - مرسل .

والحديث ؛ أورده المنذري (١ / ١٨٥) من الطريق الأولى ، وقال :

« رواه محمد بن نصر المروزي في « كتاب الصلاة » هكذا مرسلاً ، ووصله أبو منصور الديلمي في « مسند الفردوس » بأُبي بن كعب ، والمرسل أصح » !

قلت : أخرجه الديلمي (٣ / ٥٤ / ١) من طريق [أحمد بن محمد النَّسَوي : حدّثنا أحمد بن إبراهيم الصيدلاني : حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن . . . عن أُبيّ بن كعب] [١] .

٥٠٥١ - (هاتان الركعتانِ فيهما رَغَبُ الدَّهرِ ؛ يعني : سُنَّةَ الفَجْرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٠٣ / ٢) [٢] عن يحيى ابن أيوب عن عبيد الله بن زَحْرٍ عن ليث بن أبي سُلَيْم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

---

(١) ما بين المعكوفتين أثبتناه من حاشية « الفردوس بمأثور الخطاب » (٤ / ١١٤) . (الناشر) .

(٢) وهو في المطبوع (١٢ / ٣٠٩ / ١٣٤٩٣) ، وفي « الأوسط » (١٨٦) . (الناشر) .

« ﴿ قل هو الله أحد ﴾ تعدل ثلث القرآن ، و ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ تعدل ربع القرآن » ؛ وكان يقرأ بهما في ركعتي الفجر ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث بن أبي سليم ضعيف ؛ وكان اختلط .

وعبيد الله بن زحر ضعيف . وخالفه عبد الواحد بن زياد فقال : عن ليث قال : حدثني أبو محمد قال :

رافقت ابن عمر شهراً ، فسمعته في الركعتين قبل صلاة الصبح يقرأ . . . الحديث نحوه مرفوعاً دون حديث الترجمة .

أخرجه أبو يعلى (١٠ / ٨٣ / ٥٧٢٠) .

وقد عرفت أن مدار الحديث على ليث ، وهو ضعيف ، وأن إسناد الطبراني أشد ضعفاً . وقد وهم فيه المنذري والهيثمي ، فقال الأول منهما (١ / ٢٠٢) :

« رواه أبو يعلى بإسناد حسن ، والطبراني في « الكبير » ـ واللفظ له ـ » !

وقال الهيثمي (٢ / ٢١٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وأبو يعلى بنحوه ؛ وقال : عن أبي محمد عن ابن عمر . وقال الطبراني : عن مجاهد عن ابن عمر ، ورجال أبي يعلى ثقات » !

قلت : كيف ذلك ؛ وفيه ـ كالطبراني ـ ليث بن أبي سليم كما عرفت ؟ !

نعم ؛ الحديث باستثناء حديث الترجمة حديث صحيح ؛ لشواهده الكثيرة ، وقد خرجت منه : « ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ تعدل ربع القرآن » في « الصحيحة » (٥٨٦) ، وخرجت هناك بعض شواهده ، فراجعه .

٥٠٥٢ ـ (كانَ يستحبُّ أن يُصَلِّيَ بعْدَ نصْفِ النَّهار ، فقالتْ عائشةُ : يا رسولَ الله ! أراكَ تستحبُّ الصّلاةَ هذه الساعةَ ؟ ! قال : تُفْتَحُ فيها أبوابُ السماءِ ، وينظرُ اللهُ تبارك وتعالى بالرحمةِ إلى خلْقه ، وهي صَلاةٌ كان يحافظُ عليها آدمُ ، ونوحٌ ، وإبراهيمُ ، وموسى ، وعيسى) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص ٧٦ ـ زوائده) عن **عُتْبَةَ بْنِ السَّكَن الحمصي** : ثنا الأوزاعي : أخبرني صالح بن جُبَيْرٍ : حدثني أبو أسماء الرَّحَبِيُّ : حدثني ثوبان مرفوعاً به . وقال :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ثوبان بهذا الإسناد » .

قلت : وهو واهٍ جدّاً ؛ وعلته عتبة هذا ؛ قال الدارقطني :

« متروك الحديث » . وقال البيهقي :

« واهٍ ، منسوب إلى الوضع » . وقال القراب :

« روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها » . وقال ابن حبان :

« يخطئ ويخالف » .

٥٠٥٣ ـ (من صلَّى قبل الظُّهر أربعَ ركعاتٍ ؛ كأنَّما تهجَّدَ بهنَّ من ليلتهِ ، ومن صلاهنَّ بعد العِشاء ؛ كُنَّ كمثلهنَّ من ليلةِ القدْر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٦ / ٢) عن **ناهض بن سالم الباهلي** : ثنا عمار أبو هاشم عن الربيع بن لوط عن عمه البراء بن عازب مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الربيع إلا عمار » .

قلت : وعمار : هو ابن عمارة أبو هاشم الزعفراني ؛ وهو ثقة . وكذا الربيع بن لوط ؛ لكن ذكر الحافظ في ترجمة عمار أن بينه وبين ابن لوط رجلاً سماه ؛ لكنْ في النسخة سقط ، فيراجع له أصله « تهذيب الكمال » للمزي .

وناهض بن سالم الباهلي ؛ لم أجد له ترجمة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٢ / ٢٢١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه ناهض بن سالم الباهلي وغيره ، ولم أجد من ذكرهم » ! !

وغير الباهلي لم أدر المعنيَّ به ؛ إلا أن يكون شيخ الطبراني ؛ فقد قال : حدثنا محمد بن علي الصائغ : ثنا سعيد بن منصور : ثنا **ناهض بن سالم الباهلي** . . .

لكن الهيثمي ليس من عادته الكلام على شيوخ الطبراني المجهولين أو المستورين الذين لم يرد لهم ذكر في « الميزان » مثلاً . والله أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد أسوأ حالاً من هذا ، ويأتي قريباً إن شاء الله تعالى برقم (٥٠٥٨) .

والجملة الأولى من الحديث قد رويت عن ابن مسعود موقوفاً عليه قال :

ليس شيء يعدل صلاة الليل من صلاة النهار ؛ إلا أربعاً قبل الظهر ، وفضلهن على صلاة النهار ؛ كفضل صلاة الجماعة على صلاة الواحد .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٣٥ / ١) عن **بشر بن الوليد الكندي** : **ثنا شريك عن أبي إسحاق** عن الأسود ومرة ومسروق قالوا : قال عبد الله : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق : هو السبيعي ، وكان اختلط ، وهو مدلس .

وشريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ سيئ الحفظ .

والكندي فقيه مشهور ، ولكنه متكلم فيه ؛ كما تراه مبسوطاً في « اللسان » .

وقال المنذري (١ / ٢٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وهو موقوف لا بأس به » ! !

كذا قال ! ونحوه قول الهيثمي (٢ / ٢٢١) :

« . . وفيه بشر بن الوليد الكندي ، وثقه جماعة ، وفيه كلام ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » ! !

كذا قال ! وشريك ـ مع ضعفه ـ لم يُحْتَجَّ به في « الصحيح » ، وإنما أخرج له مسلم متابعةً ؛ كما في « الميزان » ؛ فتنبه .

وروى النسائي في « سننه » (٤٩٥٤ ـ ٤٩٥٥) من طريق أيمن مولى ابن الزبير (وفي الموضع الثاني : ابن عمر) عن تُبَيْعٍ عن كعب قال :

من توضأ فأحسن وضوءه ، ثم شهد صلاة العَتَمَةِ في جماعة ، ثم صلى إليها أربعاً مثلها ، يقرأ فيها ، ويتم ركوعها وسجودها ؛ كان له من الأجر مثل ليلة القدر .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به ؛ إن كان أيمن هذا هو ابنَ عُبَيْدٍ الحَبَشِيَّ .

ولكنه مقطوع موقوف على كعب ـ وهو كعب الأحبار ـ ، ولو أنه رفع الحديث لم يكن حجة ؛ لأنه في هذه الحالة يكون مرسلاً ، فكيف وقد أوقفه ؟ !

٥٠٥٤ ـ (صلاةُ الهَجِيرِ مثلُ صلاةِ الليلِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ١٦ / ٢) : حدثنا **المقدام بن داود** : نا **ذؤيب** : نا **سليمان بن سالم** عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

فسألت عبد الرحمن بن حميد عن (الهجير) ؟ فقال : إذا زالت الشمس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : سليمان بن سالم هذا ـ وهو أبو أيوب المدني مولى عبد الرحمن بن حميد ـ ؛ كذا ترجمه البخاري في « التاريخ » (٧ / ١٨) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١١٩) ، وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : شيخ » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

قلت : وقد روى عنه جمع ، فالعلة ممن دونه .

الثانية : ذؤيب ـ وهو ابن عِمَامة السَّهْمي ـ قال الذهبي :

« ضعفه الدارقطني ، ولم يُهْدَر » . وقال في ترجمة المقدام الآتي :

« وذؤيب ضعيف » . لكن قال أبو زرعة :

« هو صدوق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

الثالثة : المقدام بن داود ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن يونس وغيره :

« تكلموا فيه » .

وضعفه الدارقطني . وقال مسلمة بن قاسم :

« رواياته لا بأس بها » .

ومن هذا التحقيق ؛ يتبين تساهل الهيثمي في قوله (٢ / ٢٢١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ؛ ورجاله موثقون » !

فإن المقدام هذا لم يوثقه أحد ! وقول مسلمة : « رواياته لا بأس بها » ؛ ليس صريحاً في التوثيق مع تصريح غيره بتضعيفه .

على أن قول الهيثمي : « . . موثقون » ؛ فيه إشعار منه بأن توثيق من وثقهم ليس قوياً . فتأمل !

وقال المنذري (١ / ٢٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي سنده لِينٌ » .

٥٠٥٥ - (من حافظَ على أربعِ رَكَعَاتٍ قبلَ العصْرِ ؛ بنى اللهُ عزّ وجلّ له بيتاً في الجنّةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٧٠٢) عن **يحيى بن سُلَيْم** قال : سمعت محمد بن سعد المؤذن عن عبد الله بن عنبسة قال : سمعت أم

حبيبة بنت أبي سفيان تقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن عنبسة ، ومحمد بن سعد المؤذن ؛ لم أعرفهما .

ويحيى بن سليم - وهو الطائفي - فيه ضعف من قبل حفظه .

والحديث ؛ أعله المنذري (١ / ٢٠٤) - ثم الهيثمي (٢ / ٢٢٢) - بالمؤذن ، فقال فيه الأول منهما :

« لا يدرى من هو ؟ » . وقال الآخر :

« لم أعرفه » .

٥٠٥٦ - (من صلّى أربعَ ركعَاتٍ قبلَ العصْر ؛ لم تَمَسَّهُ النَّارُ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٧٠) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٧ / ١) - والسياق له - من طريق **حَجَّاج بن نُصَير** : ثنا **اليمان ابن المغيرة العبدي** عن عبد الكريم بن أبي أمية عن مجاهد أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال :

جئت ورسول الله ﷺ قاعد في أناس من أصحابه ؛ منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فأدركت آخر الحديث ورسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن عبد الله بن عَمْرو إلا بهذا الإسناد ، تفرد به حجاج » .

قلت : وهو ضعيف كان يقبل التلقين .

وشيخه اليمان بن المغيرة ضعيف أيضاً .

ومثله عبد الكريم بن أبي أمية .

فهو إسناد مسلسل بالضعفاء . فالعجب من الهيثمي حيث أعله **بضعف ابن أبي أمية فقط** ! وأفاد أنه في « كبير الطبراني » مختصراً بلفظ :

« . . . حرّمه الله على النار » ! !

قلت : وكذلك رواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٠٥) مختصراً من طريقين آخرين عن **اليمان بن مغيرة** به ؛ إلا أنه وقع فيه : « عبد الله بن عمر » ، وقال :

« تفرد به اليمان عن عبد الكريم » .

وكذلك أخرجه الطبراني في « الكبير »[1] من حديث أم سلمة مرفوعاً بزيادة :

قلت : يا رسول الله ! قد رأيتك تصلي وتدع ؟ ! قال :

« لست كأحدكم » . قال الهيثمي :

« وفيه **نافع بن مهران وغيره** ، ولم أجد من ذكرهم » .

قلت : ولذلك أشار المنذري إلى تضعيفه .

٥٠٥٧ - (لا تزالُ أمتي يُصَلُّون هذه الأربعَ ركعاتٍ قبلَ العصْر ؛ حتَّى تَمْشِيَ على الأرضِ مغفوراً لها مغفرةً حَتْماً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٧ / ١) من طريق **عبد الوهاب بن عبد الله بن يحيى الأسدي** : ثنا **عبد الملك بن هارون بن عنترة**

---

(١) وهو في المطبوع منه (٢٣ / ٢٨١ / ٦١١) . (الناشر) .

عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته عبد الملك بن هارون ؛ فقد كذبه يحيى والسعدي وغيرهما . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث » . وقال صالح بن محمد :

« عامة حديثه كذب » . وقال الحاكم في « المدخل » :

« روى عن أبيه أحاديث موضوعة » .

قلت : والراوي عنه عبد الوهاب بن عبد الله بن يحيى الأسدي ؛ لم أعرفه .

واقتصر الهيثمي (٢ / ٢٢٢) على إعلال الحديث بعبد الملك وقال :

« وهو متروك » . وقال المنذري (١ / ٢٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وهو غريب » .

قلت : ورواه الخطيب (١٤ / ٣٠٨) من طريق **يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن كركا الخياط** : حدثنا أحمد بن يعقوب البصري : حدثنا هُشَيْم - في رَحْبة عبيد الله بن المهدي - : حدثنا يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« من صلى أربع ركعات قبل صلاة العصر ؛ غفر الله له مغفرة عَزْماً » .

أورده في ترجمة يوسف هذا ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو آفته ، أو شيخه أحمد بن يعقوب البصري ؛ فإني لم أجد من ذكره .

ومن فوقه ثقات من رجال « الصحيحين » .

ثم رأيت لعبد الوهاب ـ الذي في إسناد الطبراني ـ متابعاً ، أخرجه السِّلَفِي في « آخر مجلس من أمالي أبي مطيع المصري » (ق ٦٤ / ٢) عن محمد بن يوسف العائذي : ثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة به نحوه بلفظ :

« . . . دخل الجنة ألبتة » .

٥٠٥٨ ـ (أربعٌ قبلَ الظُّهْر : كعِدْلِهِنَّ بعد العِشاء ، وأربعٌ بعدَ العِشاء : كعِدْلِهِنَّ من ليلةِ القَدْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٨ / ٢) عن **يحيى ابن عقبة بن أبي العَيْزَار** عن محمد بن جُحَادة عن أنس مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن ابن جحادة إلا يحيى » .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وضعفه سائر الأئمة . وشذ عنهم أبو علي بن السكن فقال :

« صالح الحديث » !

والحديث أعله الهيثمي (٢ / ٢٣٠) بـ (يحيى) هذا ، فقال :

« وهو ضعيف جداً » .

وأشار المنذري إلى تضعيف الحديث (١ / ٢٠٥) .

وقد روي الحديث بإسناد خير من هذا من حديث البراء بن عازب ؛ وقد مضى برقم (٥٠٥٣) .

٥٠٥٩ - (من صلَّى صلاةَ الغَداةِ ، فجلسَ في مصلاه حتّى تطلعَ الشَّمسُ ؛ كان له حِجاباً من النَّارِ - أو قال : سِتْراً من النّارِ -) [١] .

موضوع . أخرجه الحافظ أبو محمد القاري في « حديثه » (١ / ١٩٦ / ٢) ، وابن عدي (ق ١٧٣ / ١) عن **خالد العُمَري** : ثنا سفيان الثوري عن **سعد بن طَرِيف** عن **عُمَيْر بن مأمون** قال : سمعت الحسن بن علي يقول : . . . فذكره . وقال :

« غريب ، تفرد بروايته خالد بن يزيد العمري عن الثوري » .

قلت : العمري كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وساق له في « الميزان » و « اللسان » بعض موضوعاته .

لكن فوقه سعد بن طريف ؛ وهو قريب منه ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه . وقال ابن معين :

« لا يحل لأحد أن يروي عنه » . وقال النسائي والدارقطني :

« متروك الحديث » . وقال ابن عدي :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « ثم تبين أنه تقدم تخريجه بأتم مما هنا برقم (٣٢٨٩) » . (الناشر) .

« وهو بَيِّن الضعف جداً » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » .

قلت : فهو علة الحديث ؛ لأن العمري قد تابعه أبو معاوية عن سعد به .

أخرجه ابن عدي .

ولذلك ؛ أخرج الحديث في ترجمة سعد .

وأشار إلى ما ذكرته قول الحافظ أبي محمد عقبه :

« ورواه العلاء بن راشد عن سعد بن طريف به » .

ثم إن عمير بن مأمون ؛ قال الدارقطني :

« لا شيء » .

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » (١ / ١٦٥) من رواية البيهقي عن الحسن بن علي نحوه . وقال في آخره :

« وأخذ الحسن بجلده فمده . رواه البيهقي » ؛ وصدره بقوله : « روي » ؛ مشيراً به إلى ضعفه .

٥٠٦٠ - (من صلّى العِشاءَ في جماعةٍ ، وصلّى أربعَ ركعَاتٍ قبلَ أن يخرجَ من المسْجدِ ؛ كانَ كَعِدْلِ ليلةِ القدْرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٢ / ١) : حدثنا محمد ابن الفضل السَّقَطي : ثنا مهدي بن حفص : ثنا إسحاق الأزرق عن **أبي حنيفة** عن محارب بن دِثار عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن عمر إلا محارب ، ولا عنه إلا أبو حنيفة ؛ تفرد به إسحاق » .

قلت : وهو ابن يوسف الواسطي ؛ وهو ثقة ، وكذلك سائر رجال الإسناد ؛ غير أبي حنيفة رحمه الله ؛ فإن الأئمة قد ضعفوه ، كما تقدم بيان ذلك مبسوطاً بما لا تراه في كتاب تحت الحديث (٤٥٨) . ولذلك ؛ قال الحافظ العراقي :

« لم يصح » ؛ كما نقله الشوكاني (٣ / ١٦) .

وقد أشار إلى تضعيف أبي حنيفة الحافظُ الهيثمي بقوله عقب الحديث :

« رواه الطبراني في « الكبير » ؛ وفيه من ضُعِّف [في] الحديث » .

وكأنه لم يتجرأ على الإفصاح باسمه ؛ اتقاءً منه لشر متعصبة الحنفية في زمانه ، كفانا الله شر التعصب وأهله ! !

وسائر رجال الحديث مترجَمون في « التهذيب » ؛ غير السَّقَطي ، فترجمته في « تاريخ بغداد » (٣ / ١٥٣) ؛ قال الخطيب :

« وكان ثقة ، وذكره الدارقطني فقال : « صدوق » . مات سنة ثمان وثمانين ومئتين » .

وروي الحديث بلفظ :

« من صلى أربع ركعات خلف العشاء الآخرة ، قرأ في الركعتين الأوليين : ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ ، و ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، وفي الأخريين : ﴿ تبارك الذي بيده الملك ﴾ و ﴿ آلم تنزيل ﴾ ؛ كُتِبنَ له كأربع ركعات من ليلة القدر » .

أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٦٠ ـ المكتبة الأثرية) من طريق أبي

فروة عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : أبو فروة ؛ اسمه يزيد بن سنان بن يزيد الجَزَرِي الرهاوي .

وهو ضعيف ، وتركه النسائي .

ومن طريقه أخرجه الطبراني في « الكبير »(١) .

لكن الحديث قد صح موقوفاً عن جمع من الصحابة ؛ دون قوله : « قبل أن يخرج من المسجد » ؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٧٢ / ١) ، وابن نصر أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال :

من صلى بعد العشاء الآخرة أربع ركعات ؛ كُنَّ كعد لهن من ليلة القدر .

قلت : وإسناده صحيح .

ثم أخرج ابن أبي شيبة مثله عن عائشة ، وابن مسعود ، وكعب بن ماتع ، ومجاهد ، وعبد الرحمن بن الأسود موقوفاً عليهم .

والأسانيد إليهم كلهم صحيحة - باستثناء كعب - ، وهي وإن كانت موقوفة ؛ فلها حكم الرفع ؛ لأنها لا تقال بالرأي ؛ كما هو ظاهر .

٥٠٦١ - (كانَ إذا صلّى العِشاءَ ؛ ركعَ أربعَ ركعَاتٍ ، وأوترَ بسَجْدةٍ ، ثمّ نامَ حتّى يصلِّي - بَعْدُ - صلاتَهُ باللَّيْلِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٤ / ٤) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ٢٠٣ - ٢٠٤) من طريق منصور بن سَلَمَةَ أبي سَلَمَةَ الخُزَاعي : ثنا عبد الرحمن بن أبي

---

(١) وهو في المطبوع منه (١٢ / ٣٤٦ / ١٢٢٤٠) . (الناشر) .

الموالي قال : أخبرني نافع بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير نافع بن ثابت ، وهو حفيد عبد الله بن الزبير ، ترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٥٧) برواية آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال :

« مات في المدينة سنة خمس وخمسين ومئة ، وهو ابن ثلاث وسبعين » .

قلت : فأفاد أن ولادته كانت سنة (٨٢) ، وعليه ؛ فهو لم يدرك جده عبد الله بن الزبير ؛ فإنه مات قبله بثمان سنين ، فهو منقطع . وبه أعله الهيثمي فقال (٢ / ٢٧٢) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الكبير » ؛ وفيه نافع بن ثابت ، وثابت : هو ابن عبد الله بن الزبير ، ولم يدركه ، وإنما روى عن أبيه ثابت » .

قلت : والحديث ـ مع ضعفه وانقطاعه ـ ؛ فإنه منكر عندي ؛ لأن المعروف من حديث عائشة وابن عباس وغيرهما عن النبي ﷺ : إنما هو إيتاره بعد صلاة الليل . وفي هذا خلافه ، فهو منكر .

٥٠٦٢ ـ (إذا وضعْتَ جنبكَ على الفِراشِ ، وقرأتَ فاتحةَ الكتابِ و ﴿ قلْ هو الله أحدٌ ﴾ ؛ فقد أمِنْتَ من كلِّ شيءٍ إلا الموتَ) .

ضعيف . أخرجه البزار من حديث أنس مرفوعاً . وقال المنذري (٣ / ١٣٩ / ١) :

« ورجاله رجال « الصحيح » ؛ إلا غسان بن عُبَيْدٍ » !

قلت : وكذا قال الهيثمي (١٠ / ١٢١) ؛ إلا أنه بَيَّن حال غسان هذا ؛ فقال :

« وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان » .

وإليه أشار الحافظ ابن حجر بقوله في « بذل الماعون في فضل الطاعون » (ق ٣٦ / ١) :

« وفي سنده راوٍ ضعيف » .

٥٠٦٣ - (من باتَ ليلةً في خِفَّةٍ من الطّعام والشّراب يصلّي ؛ تدالّت حولَه الحورُ العِينُ حتّى يصبحَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٣٩ / ١) عن **أصرم بن حوشب** : نا **عبد الله بن إبراهيم** عن **عَبَّاد بن منصور** عن **عكرمة** عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ مسلسل بالضعفاء والمتروكين :

أولاً : عَبَّاد بن منصور ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بأخرة » .

ثانياً : عبد الله بن إبراهيم ؛ الظاهر أنه أبو محمد الغِفاري المدني ، وهو متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وقال الحاكم :

« روى عن جماعة من الضعفاء أحاديث موضوعة لا يرويها غيره » .

ثالثاً : أصرم بن حوشب ؛ قال يحيى :

« كذاب خبيث » . وقال البخاري ومسلم والنسائي وأبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث » . وقال الحاكم والنقاش :

« يروي الموضوعات » .

قلت : إن سلم من شيخه ؛ فهو آفة هذا الحديث ، وبه أعله الهيثمي (٢ / ٢٥٥) ، وقال :

« وهو متروك » .

وأشار المنذري (١ / ٢١٩) إلى تضعيف الحديث ، ولو أنه حذفه من كتابه لأصاب .

٥٠٦٤ - (مَا خَيَّبَ اللهُ امْرَأً قام في جَوْفِ الليلِ ، فافتتحَ سُورةَ البقرة و آل عمران) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٦١ / ٢) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨/ ١٢٩ - ١٣٠) عن بشر بن يحيى المروزي : ثنا فُضَيْل بن عِيَاض عن ليث بن أبي سُلَيْم عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود مرفوعاً . وقالا :

« لم يروه عن الشعبي إلا ليث ، ولا عنه إلا فضيل ، تفرد به بشر » .

قلت : وهو مجهول الحال ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٧٠) :

« سمع منه أبي بالرَّي وهو حاج ، وسمعته يقول : كان صاحب رأي » .

وليث بن أبي سليم ضعيف ، كما تقدم مراراً . وبه أعله الهيثمي فقال (٢ / ٢٥٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وفيه كلام ، وهو ثقة مدلس » !

أقول : ووصفه إياه بأنه ثقة مدلس وهم ظاهر مزدوج ؛ فإن أحداً من الأئمة لم يطلق عليه أنه ثقة ، ولا وصفه أحد بالتدليس ، بل هو مجمع على تضعيفه ؛ لولا ما روى أبو داود قال : سألت يحيى عن ليث ؛ فقال :

« لا بأس به » ! وهو مخالف لما رواه غيره عن ابن معين من التضعيف ، وهو المعتمد ؛ لموافقته لسائر أقوال الأئمة المضعفة له .

ومن الوهم أيضاً ؛ قول المنذري (١ / ٢١٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفي إسناده بقية » !

فإن بقية لا علاقة له بهذا الحديث ألبتة .

٥٠٦٥ - (إنَّ في الجَنَّة باباً يقالُ له : الضُّحى ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ نادى منادٍ : أينَ الذين كانوا يُديمونَ على صلاة الضُّحى ؟ هذا بابُكم ، فادخلوه برحمةِ الله) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٩ / ١) من طريق **سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى إلا سليمان » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (٢ / ٢٣٩) .

والحديث ؛ أشار المنذري إلى تضعيفه (١ / ٢٣٧) !

٥٠٦٦ - (ألا أَهَبُ لك ؟ ! ألا أُبَشِّرُكَ ؟ ! ألا أَمْنَحُك ؟ ! ألا أُتْحِفُك ؟ ! قال : نعم يا رسول الله ! قال : تصلِّي أربعَ ركعاتٍ ، تقرأ في كل ركعة بـ ﴿ الحمدُ ﴾ وسورةٍ ، ثم تقولُ بعد القراءةِ - وأنتَ قائمٌ قبل الركوعِ - :

سبحانَ الله ، والحمدُ لله ، ولا إله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله ، خمسَ عشْرةَ مَرَّةً ، ثم تركعُ ، فتقولُهنَّ عشْراً تمام هذه الركعة قبل أن تبتدئَ بالركعةِ الثانيةِ ، تفعلُ في الثلاثِ ركعاتٍ كما وصفتُ لكَ ؛ حتّى تُتِمَّ أربعَ ركعاتٍ) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه الحاكم (١ / ٣١٩) : حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ - إملاءً من أصل كتابه - : ثنا **أحمد بن داود بن عبد الغفار** - بمصر - : ثنا إسحاق بن كامل : ثنا إدريس بن يحيى عن حيوة بن شُرَيْحٍ عن يزيد ابن أبي حبيب عن نافع عن ابن عمر قال :

وَجَّهَ رسولُ الله ﷺ جعفرَ بن أبي طالب إلى بلاد الحبَشة ، فلما قدم اعْتَنَقَهُ وقبَّل بين عينيه ، ثم قال : . . . فذكره . وقال :

« هذا إسناد صحيح لا غبار عليه » ! !

كذا قال ! ووافقه الذهبي ! وهذا عجيب ؛ فإن أحمد بن داود هذا أورده الذهبي نفسه في « الميزان » وقال :

« كذبه الدارقطني وغيره ، ومن أكاذيبه . . . » . ثم ساق له حديثين موضوعين غير هذا . وقال ابن حبان وابن طاهر :

« كان يضع الحديث » !

ولذلك ؛ تعقب الحاكمَ المنذريُّ بقوله في « الترغيب » (١ / ٢٣٨) :

« وشيخه أحمد بن داود بن عبد الغفار أبو صالح الحراني ثم المصري ؛ تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وكذبه الدارقطني » .

قلت : وقوله : « وشيخه أحمد . . . » وهم ؛ كما نبه عليه الحافظ الناجي ، وحكيته عنه في « التعليق الرغيب » ؛ فإنما هو شيخ شيخه أبي علي الحافظ ؛ كما تقدم .

والحديث قد روي عن جمع من الصحابة ؛ أشهرهم ابن عباس ، وأبو رافع ، وابن عمرو ، بأتم من هذا ، وليس فيها : « ولا قوة إلا بالله » ، فهي زيادة منكرة .

وفيها : أن في كل ركعة خمساً وسبعين تسبيحة وتحميدة وتهليلة وتكبيرة ، خلافاً لهذا ، ففيه خمس وعشرون فقط ؛ وقد خرجت الأحاديث المشار إليها في « صحيح أبي داود » (١١٧٣ ، ١١٧٤) .

وفيها أيضاً : أن المخاطب بهذا الحديث إنما هو العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ . نعم ؛ في رواية لأبي داود (١١٧٥) من طريق عروة بن رويم : حدثني الأنصاري : أن رسول الله ﷺ قال لجعفر . . . بهذا الحديث ، فذكر نحوه ؛ أي : نحو حديث ابن عمرو الذي في « السنن » قبله . وفي سنده جهالة كما بينته في « صحيح أبي داود » (١١٧٥) .

فإذا ثبت هذا ؛ ففيه دليل على أنه ﷺ خاطب جعفراً بمثل ما خاطب به عمه العباس . والله أعلم .

ونحو حديث الترجمة في النكارة : ما أخرجه الطبراني في « **الأوسط** » (١ / ٦٤ / ١) من طريق **موسى بن جعفر بن أبي كثير عن عبد القدوس بن حبيب** عن مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال له :

« يا غلام ! ألا أحبوك ؟ ! ألا أنْحَلُكَ ؟ ! ألا أعطيك ؟ ! » . قال : قلت : بلى - بأبي أنت وأمي - يا رسول الله ! قال : فظننت أنه سيقطع لي قطعة من مال ، فقال :

« أربع ركعات تصليهن . . . » فذكره مثل حديث أبي رافع وغيره ؛ لكنه زاد في آخره :

« فإذا فرغت ؛ قلت بعد التشهد وقبل التسليم : اللهم ! إني أسألك توفيق أهل الهدى ، وأعمال أهل اليقين . . . » إلخ الدعاء ، وفي آخره :

« فإذا فعلت ذلك يا ابن عباس ! غفر الله لك ذنوبك ؛ صغيرها وكبيرها ، وقديمها وحديثها ، وسرها وعلانيتها ، وعمدها وخطأها » .

قلت : وإسناده ضعيف جدّاً ؛ عبد القدوس بن حبيب متروك متهم بالوضع .

وموسى بن جعفر : هو الأنصاري ، لا يعرف ؛ كما قال الذهبي ، وأقره الحافظ .

وأعله الهيثمي (٢ / ٢٨٢) بابن حبيب ، فقال :

« وهو متروك » .

ثم أخرجه الطبراني من طريق **يحيى بن عقبة بن أبي العيزار** عن محمد بن جُحَادة عن أبي الجوزاء قال :

قال لي ابن عباس : يا أبا الجوزاء ! ألا أحبوك ؟ ! ألا أُتْحِفك ؟ ! ألا أعطيك ؟ ! قلت : بلى . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من صلى أربع ركعات . . . » فذكر نحوه ، وزاد فيه :

« من صلاهن ؛ غُفِرَ له كل ذنب كان أو هو كائن » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن محمد بن جحادة إلا يحيى » .

قلت : وهو ضعيف جدّاً . بل قال أبو حاتم :

« يفتعل الحديث » . وقال ابن معين :

« كذاب خبيث عدوُّ اللهِ » . وقول الهيثمي فيه :

« وهو ضعيف » !

فيه تساهل كبير .

٥٠٦٧ ـ (إنَّ يومَ الجُمُعةِ وليلةَ الجُمُعةِ أربعٌ وعشرونَ ساعةً ؛ ليس فيها ساعةٌ إلا ولله فيها ستُّ مئةِ عتيقٍ من النّارِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه أبو يعلى (٢ / ٨٨٢) من طريق **عوام البصري** عن **عبد الواحد بن زيد** عن ثابت عن أنس مرفوعاً . قال :

ثم خرجنا من عنده فدخلنا على الحسن ، فذكرنا له حديث ثابت ، فقال : سمعته ، وزاد فيه :

« كلهم قد استوجب النار » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عبد الواحد بن زيد ـ وهو البصري الزاهد ـ ؛ قال البخاري :

« عبد الواحد صاحب الحسن ؛ تركوه » .

وعوام البصري ؛ أظنه الذي في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٢٣) :

« عوام بن المقطع ؛ رجل من كلب ، يعد في البصريين ، سمع أباه ، روى عنه بكر بن معبد ، سمعت أبي يقول ذلك : ويقول : هما مجهولان » .

واعلم أنه وقع في نسختنا من « أبي يعلى » تحريف في بعض الرواة الذين تحت عوام البصري ، وصورته هكذا : حدثنا عبد الله بن عبد الصمد ثابت (!) عبد الصمد بن علي عن عوام البصري . . .

وعبد الله بن عبد الصمد شيخ أبي يعلى : هو عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خِداش - واسمه علي الموصلي الأسدي - ، وهو ثقة مات سنة (٢٥٥) ، وقد روى عن جمع منهم أبوه ، وعليه ؛ فمن المحتمل احتمالاً قوياً أن قوله في النسخة : « ثابت » محرف ، وصوابه : « ثنا أبي » أو نحوه [1] . ويؤيده قول الهيثمي (٢ / ١٦٥) :

« رواه أبو يعلى من رواية عبد الصمد بن أبي خداش عن أم (!) عوام البصري ، ولم أجد من ترجمها » ! !

وعبد الصمد بن أبي خداش : هو والد عبد الله بن عبد الصمد كما علمت ، ولم أجد له ترجمة .

---

(١) ثم تأكدت من التصويب المذكور ؛ لموافقته لما في « مسند أبي يعلى » المطبوع (٦ / ٢٠١ / ٣٤٨٤) ، ولـ « المقصد العلي » (١ / ١٦٠ / ٣٥٨) .
وفيهما : (عوام البصري) بحذف أداة الكنية : (أم) .

وأم عوام ؛ كذا وقع في « المجمع » ! وأظن أن أداة الكنية (أم) مقحمة من بعض النساخ . والله أعلم .

ثم إن الهيثمي ذهل عن العلة القادحة فيمن فوق من لم يعرفها ؛ وهو عبد الواحد بن زيد المتروك !

وأشار المنذري (١ / ٢٥٠) إلى تضعيف الحديث ، وقال :

« ورواه البيهقي باختصار ، ولفظه : « لله في كل جمعة ست مئة ألف عتيق من النار » . . . » .

٥٠٦٨ ـ (الزكاةُ قَنْطَرَةُ الإسلامِ) .

ضعيف . أخرجه ابن شاهين في (الخامس) من « الأفراد » (ق ٣٤ / ٢) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٨٤ / ٢) وابن عدي في « الكامل » (٢٠٤ / ١) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٧ / ٢) ، وعبد الغني المقدسي في « السنن » من طريق الطبراني ؛ كلهم عن بقية بن الوليد **عن الضحاك بن حُمْرَة** عن حِطَّان بن عبد الله الرَّقاشي عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال ابن شاهين :

« حديث غريب ، لا أعلم حدّث به عن الضحاك بن حمرة إلا بقية » . ونحوه قول الطبراني :

« لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد ، تفرد به بقية » .

قلت : وهو ثقة ؛ ولكنه مدلس وقد عنعنه .

لكن شيخه الضحاك بن حُمرة ـ بضم المهملة ـ ضعيف ؛ كما جزم به في

« التقريب » ؛ فإعلاله به أولى ، وفيه توثيق لين ؛ أشار إليه الهيثمي بقوله (٣ / ٦٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، و « الأوسط » ، ورجاله موثقون ؛ إلا أن بقية مدلس ، وهو ثقة » .

وأما قول المنذري (١ / ٢٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، و « الكبير » ، وفيه ابن لهيعة ، والبيهقي ؛ وفيه بقية بن الوليد » !

ففيه ما هو مخالف لحال إسناده عند جميع مخرجيه ، فلعل قوله : « وفيه ابن لهيعة » مقحم من بعض النساخ ؛ فإنه لا ذكر لابن لهيعة عند أحدهم ، لا سيما وقد صرحوا بأن بقية تفرد به .

والحديث ؛ قال الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على « تفسير البيضاوي » (ق ١٩ / ٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » مرفوعاً ، وسنده ضعيف » .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر أعله في أول كتابه « تخريج أحاديث الكشاف » بابن حمرة ؛ وجزم بضعفه .

٥٠٦٩ - (ما خالطت الصّدقةُ - أو قال : الزكاةُ - مالاً ؛ إلا أفسَدَتْهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ٩٤ - زوائده) عن **عثمان بن عبد الرحمن**

الجُمَحِيٍّ : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الجمحي هذا ، وهو متفق على تضعيفه ، ولذلك ؛ قال الهيثمي في « زوائد البزار » ـ أو الحافظ ـ :

« قلت : إسناده لين » .

قلت : وأشار إلى ذلك المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٧٠) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٦٤) :

« رواه البزار ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الجمحي ؛ قال أبو حاتم : يُكْتَبُ حديثه ولا يحتج به » .

قلت : وقد انكشفت لي علة أخرى ، وهي أن أحد رواته أخطأ في اسم الجمحي هذا ، وإنما هو محمد بن عثمان ، فقال الحميدي : ثنا محمد بن عثمان ابن صفوان الجمحي قال : ثنا هشام بن عروة به .

وكذلك رواه جمع ؛ منهم الإمام أحمد كما في « شعب البيهقي » (٢٢ باب ق ١٨٤ / ١) ؛ وابن عدي ، وقال :

« ومحمد بن عثمان يعرف بهذا الحديث ، ولا أعلم أنه رواه عن هشام بن عروة غيره » .

قلت : فإذا كان تفرد به محمد بن عثمان عن هشام ؛ فمن رواه عن عثمان بن عبد الرحمن فقد وهم ، وأظنه من مخرجه البزار نفسه ؛ فقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه كما هو معلوم ؛ وقد خرجت رواية الحميدي وغيره في « تخريج أحاديث مشكلة الفقر » (رقم ٦٣) .

٥٠٧٠ - (**ظَهَرَتْ لهم الصّلاةُ فقَبِلُوها ، وخَفِيَتْ لهم الزكاةُ فأكلوها ، أولئك همُ المنافقونَ**) .

موضوع . أخرجه البزار (ص ٩٤) : حدثنا قتيبة : **ثنا عبد الله - هو ابن إبراهيم الغفاري -** : **ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن ابن عُمَرَ مرفوعاً . وقال :

« لم يتابع عليه عبد الله بن إبراهيم ، وهو ضعيف » !

قلت : كذا قال ! وتبعه الهيثمي فقال (٣ / ٦٤) أيضاً :

« وهو ضعيف » !

قلت : وهو شر من ذلك بكثير ؛ فقد اتهمه ابن حبان وغيره بوضع الحديث ، كما تقدم مراراً تحت أحاديث كثيرة منها الحديث (٩٢) .

ونحوه شيخه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، فانظر الحديث (٢٥ ، ٣٣٣) .

٥٠٧١ - (**إنّ في النّار حجراً يقال له : (وَيْلٌ) ؛ يصعد عليه العُرَفاءُ وينزلونَ فيه**) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٩٦ - زوائده) من طريق أسد ابن موسى : **ثنا خالد بن سليمان الزيات - رجل من أهل العراق -** : **ثنا هاشم ابن موسى** : ثنا بُكَيْر بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن سعد » . وقال الحافظ العسقلاني :

« إسناده ضعيف » .

قلت : وهو كما قال ؛ فإن هاشم بن موسى وخالد بن سليمان ؛ لم أر من ترجمهما . ولذلك ؛ أشار المنذري (١ / ٢٨٠) إلى تضعيف الحديث . وقال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٨٩) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه جماعة لم أجد من ذكرهم » !

وعزوه إياه لأبي يعلى سبق قلم ، أو سهو من الناسخ ؛ فليس الحديث في « مسند أبي يعلى » ، ولم يعزه المنذري إلا للبزار .

٥٠٧٢ - (طُوبى له إنْ لم يكنْ عريفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ٩٨٢) : حدثنا محمد : نا مبارك : نا عبد العزيز عن أنس :

أن النبي ﷺ مرت به جنازة ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير مبارك - وهو ابن سُحَيْم البصري مولى عبد العزيز بن صهيب - ، وهو متروك بإجماعهم .

والظاهر أنه التبس على المنذري بغيره ، فقال (١ / ٢٨٠) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن إن شاء الله تعالى » !

وكذا التبس أمره على الهيثمي فقال (٣ / ٨٩) :

« رواه أبو يعلى عن محمد ؛ ولم ينسبه فلم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وكأنهما ظنا أنه مبارك بن حسان السلمي ، أو مبارك بن فضالة مولى

زيد بن الخطاب ، وكلاهما بصري من هذه الطبقة ، يرويان عن الحسن البصري وغيره ! وليس كذلك ؛ فقد نسبه أبو يعلى في حديث قبل هذا بحديث فقال : حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي : نا مبارك مولى عبد العزيز بن صهيب : نا عبد العزيز : نا أنس . . . ثم ساق بهذا الإسناد حديثاً ثانياً ، ونسَب فيه شيخه محمداً كما نسبه في الأول . ثم ساق به هذا الحديث الثالث ، ولكنه لم ينسبه كما رأيت ، وهو هو كما هي عادة أصحاب « المسانيد » ؛ مما هو معروف عند العارفين بهذا العلم الشريف ، فلا أدري كيف لم يتنبه الهيثمي لذلك ، كما لم يتنبه هو والمنذري لكون المبارك في إسناد هذا الحديث هو مولى عبد العزيز الذي في الإسناد الأول !

٥٠٧٣ - (ما الذي يُعْطِي مِنْ سَعَةٍ بأعظمَ أجراً من الذي يقبلُ من حاجةٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٤٥) عن **يوسف بن أسباط** عن **عائذ بن شُرَيْحٍ** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عائذ هذا ؛ قال أبو حاتم :

« في حديثه ضعف » . وقال ابن طاهر :

« ليس بشيء » .

ويوسف بن أسباط ؛ ضعيف أيضاً .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٣ / ١٠١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عائذ بن شريح ؛ وهو ضعيف » .

وذكره بنحوه من حديث ابن عمر ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه **مصعب بن سعيد** ، وهو ضعيف » .

قلت : هو أبو خيثمة المِصِّيصِيُّ ؛ قال ابن عدي :

« يحدث عن الثقات بالمناكير ، والضعف على رواياته بَيِّنٌ » .

قلت : وساق له الذهبي أحاديث منها ، ثم قال :

« قلت : ما هذه إلا مناكير وبلايا » .

٥٠٧٤ - (ما نقصتْ صدقةٌ من مالٍ قطٌّ ، وما مدَّ عبدٌ يدَه بصدقةٍ ؛ إلا أُلقيتْ في يدِ اللهِ قبلَ أن تقعَ في يدِ السائلِ ، ولا فتحَ عبدٌ بابَ مسألةٍ له عنها غنىً ؛ إلا فتحَ اللهُ عليه بابَ فقْرٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٩ / ٢) : حدثنا محمد بن أبان الأصبهاني : نا الحسين بن محمد بن شَيْبَة الواسطي : نا يزيد بن هارون : أنا شريك عن **يزيد بن أبي زياد** عن مقسم عن ابن عباس رفعه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير يزيد بن أبي زياد - وهو الهاشمي مولاهم - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، كبر فتغير ، وصار يتلقن » .

ومثله شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - ، قال الحافظ :

« صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً

فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع » .

فهو أو شيخه علة الحديث . وأما قول الهيثمي (٣ / ١١٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه من لم أعرفه » ! !

قلت : فلا أدري وجهه ؛ فكلهم من رجال « التهذيب » ؛ غير محمد بن أبان الأصبهاني ؛ فلعله الذي عناه بقوله : « لم أعرفه » ؛ وَحُقَّ له ذلك ؛ فإن ترجمته عزيزة ؛ فقد ترجمه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » ، ثم أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٤) ، وهو ثقة كثير الحديث ؛ مات سنة ثنتين - وقال أبو نعيم : ثلاث - وتسعين ومئتين .

والحديث ؛ أشار المنذري (٢ / ٢٠) إلى تضعيفه .

ثم إنني إنما خرجته من أجل الجملة الوسطى منه ، وإلا ؛ فسائره ثابت في أحاديث صحيحة : فالجملة الأولى في حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« ما نقصت صدقة من مال . . . » الحديث ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٣٢٨) ، و « الإرواء » (٢٢٠٠)[١] .

والجملة الأخيرة ؛ جاءت في حديث لابن عباس ، قواه المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣) .

وله شاهد من حديث أبي هريرة خرجته هناك برقم (٢٢٣١ ، ٢٥٤٣) .

---

(١) وهو في « صحيح الترغيب » (٨٥٨ - المعارف) . (الناشر) .

٥٠٧٥ ـ (من صامَ الأيامَ في الحجِّ ، ولم يجدْ هَدْياً إذا استمْتعَ ؛ فهو ما بين إحرام أحدِكم إلى يومِ عرفةَ ؛ فهو آخرهن) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٩٤ / ٢) : حدثنا **أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة** : حدثنا أبي عن أبيه : حدثني النعمان بن المنذر قال : زعم سالم بن عبد الله عن أبيه ، وزعم عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أحمد هذا ـ وهو البَتَلْهِيُّ الدمشقي ـ ؛ قال الذهبي :

« عن أبيه ، له مناكير ، قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر ، وحدث عنه أبو الجهم الشعراني ببواطيل » ؛ ثم ساق له حديثين باطلين .

قلت : وقد غمز منه ابن حبان كما يأتي قريباً .

وقال أبو عوانة في « صحيحه » ـ بعد أن روى عنه ـ :

« سألني أبو حاتم : ما كتبت بالشام ـ قدمتي الثالثة ـ ؟ فأخبرته بكتبي مئة حديث لأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ، كلها عن أبيه . فساءه ذلك ؛ وقال : سمعت أن أحمد يقول : لم أسمع من أبي شيئاً . فقلت : لا يقول : حدثني أبي ، وإنما يقول : عن أبيه إجازة » .

أقول : قد قال في هذا الحديث : « حدثني أبي » ، وكذلك قال في حديثين آخرين قبله في « المعجم الكبير » ؛ فهذا قد يدل على كذبه ؛ لأن الإمام الطبراني حافظ ثقة ، وقد صرح عنه بالتحديث ، ولا ينافيه قول الإسفراييني : « إنما كان

يقول : عن أبيه إجازة » ؛ فإنه يروي ما وقع له ـ وهو حافظ ثقة أيضاً ـ ؛ فالظاهر أنه كان يحدث تارة هكذا ، وتارة هكذا ! ولعل تصريحه بالتحديث لم يكن كذباً مقصوداً منه ؛ فقد قال أبو أحمد الحاكم :

« الغالب علي أنني سمعت أبا الجهم ـ وسألته عن حال أحمد بن محمد ـ ؛ فقال : قد كان كبر ؛ فكان يلقَّن ما ليس من حديثه فيتلقَّن » .

أي : أنه اختلط في آخره ؛ فلعله في هذه الحالة صرح بالتحديث . والله أعلم .

وأبوه محمد بن يحيى بن حمزة ؛ قال ابن حبان :

« هو ثقة في نفسه ، يُتَّقى من حديثه ما رواه عنه أحمد بن محمد بن يحيى ابن حمزة وأخوه عبيد ؛ فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء » .

قال الحافظ في « اللسان » عقبه :

« قلت : وقد تقدم في ترجمة أحمد أن محمداً هذا كان قد اختلط » !

قلت : وهذا وهم من الحافظ رحمه الله ! فالذي اختلط إنما هو أحمد كما رأيت .

ومثل هذا ؛ قول الهيثمي في تخريجه لهذا الحديث في « المجمع » (٣ / ٢٣٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه حمزة بن واقد ، ولم أجد من ترجمه » !

قلت : ليس له ذكر في رواة الحديث ، ولا علاقة له بهذا الحديث ، وإنما هو من رواية ابنه يحيى بن حمزة : حدثني النعمان ؛ فإنه من رواية أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة : حدثني أبي (يعني : محمد بن يحيى بن حمزة) عن أبيه (يعني : يحيى بن حمزة) : حدثني النعمان بن المنذر . . .

وليحيى بن حمزة حديث آخر ، يرويه عن النعمان بن المنذر : عند الطبراني في « معجمه » (٣ / ٢٠١ / ٢) .

فالحديث حديثه وليس حديث أبيه .

٥٠٧٦ - (أحذركم الدَّجَّالِينَ الثلاثَ . فقالَ ابنُ مسعودٍ : بأبي أنت وأمِّي يا رسول الله ! قد أخبرتنا عن الدَّجَّالِ الأعور ، وعن أكذبِ الكذَّابين ؛ فمن الثالثُ ؟ فقال : رجل يخرج في قوم ؛ أولهم مثبورٌ ، وآخرُهم مَثبورٌ ، عليهم اللعنةُ دائبةً في فتنة الجارفة ، وهو الدجال الأليس ؛ يأكل عباد الله) .

منكر بمرة . أخرجه الحاكم (٤ / ٥١٣) عن **صالح بن عمر بن شعيب** قال : سمعت جدي **شعيب بن عمر الأزرق** قال :

حججنا فمررنا بطريق المنكدر ، وكان الناس إذ ذاك يأخذون فيه ، فضللنا الطريق ، قال : فبينا نحن كذلك ؛ إذ نحن بأعرابي كأنما نبع علينا من الأرض ، فقال : يا شيخ ! تدري أين أنت ؟ قلت : لا . قال : أنت بالربائب ، وهذا التل الأبيض الذي تراه عظام بكر بن وائل وتغلب ، وهذا قبر كُلَيب وأخيه مهلهل . قال : فدلّنا على الطريق ، ثم قال : ها هنا رجل له من النبي ﷺ صحبة ، هل لكم فيه ؟ قال : فقلت : نعم ، قال : فذهب بنا إلى شيخ معصوب الحاجبين بعصابة في قبة أدم . فقلنا له : من أنت ؟ قال : أنا العَدَّاء بن خالد ، فارس الصحبا (!) في الجاهلية ، قال : فقلنا له : حدثنا رحمك الله عن النبي ﷺ بحديث ؟ قال : كنا عند النبي ﷺ ؛ إذ قام قوْمةً له كأنه مفزع ، ثم رجع ؛ فقال : . . . فذكره . وقال :

« قال محمد : وهو أبعد الناس من شيبة » . وقال الحاكم :

« رواه الإمام ابن خزيمة ولم يضعفه » !

وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : شعيب مجهول ، والحديث منكر بمرة » .

قلت : أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٣٥٠) ، وقال :

« روى عن جدته أم صالح عن عائشة ، روى عنه معلى بن أسد » .

وكذا في « تاريخ البخاري » (٢ / ٢ / ٢٢٤) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : ومن العجائب أن الذهبي ـ مع حكمه عليه بالجهالة هنا في « التلخيص » ـ لم يورده في « الميزان » مطلقاً ، ولم يستدركه عليه الحافظ في « اللسان » ! !

ومثله صالح بن عمر بن شعيب لم يورداه أيضاً ، لا هما ولا اللذان قبلهما .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٣٤) مع اختلاف في بعض الأحرف ؛ وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

٥٠٧٧ ـ (أظلَّ اللهُ عَبْداً ـ في ظلِّه يَوْمَ لا ظلَّ إلا ظلُّه ـ أَنظرَ مُعْسِراً ، أو تركَ لِغارمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (١ / ٧٣)

عن **العباس بن الفضل الأنصاري عن هشام بن زياد القرشي عن أبيه عن مِحْجَنٍ مولى عثمان** عن عثمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً مسلسل بالعلل :

الأولى : محجن مولى عثمان ؛ قال الذهبي :

« قال البخاري : لم يصح حديثه » . وتبعه ابن عدي .

قلت : وهو في عداد المجهولين ، وإن أورده ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« روى عنه أهل المدينة » ! فقد تعقبه الحافظ بقوله في « التعجيل » (ص٣٩٥) :

« قلت : الراوي عنه ضعيف ، ولم يذكروا عنه راوياً غيره » .

الثانية : زياد القرشي ؛ قال أبو حاتم :

« حديثه ليس بالمرضي » . قال الحافظ في « التعجيل » (ص ١٤١ ـ ١٤٢) :

« قلت : أظنه والد أبي المقدام هشام بن زياد ، وقد لَيَّنه البخاري . وقال العقيلي : ليس بالمرضي . وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : ابنه ضعيف » .

الثالثة : ابنه هشام بن زياد القرشي ـ وهو أبو المقدام المدني ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

الرابعة : العباس بن الفضل الأنصاري ؛ قال الحافظ :

« متروك ، واتهمه أبو زرعة » .

قلت : ونحوه قول أحمد ـ فيما رواه ابنه عبد الله ـ قال :

« لم يسمع منه أبي ، ونهاني أن أكتب عن رجل عنه » .

قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ :

« فالعجب لعبد الله أن يخرج حديثه في « زيادات المسند » بعد نهي أبيه » .

قلت : لعله نسي !

٥٠٧٨ ـ (اذْهَبْ بضُعَفائنا ونسائنا ؛ فلْيُصَلُّوا الصبْحَ بِمِنىً ؛ وَلْيَرْمُوا جمْرَةَ العَقَبَةِ قبلَ أن يُصِيبَهُم دَفْعَةُ النّاسِ ؛ قالَه للعباس) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٤١٢) عن **إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَير** عن عطاء قال : أخبرني ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال للعباس ليلة المزدلفة : . . . فذكره . قال :

فكان عطاء يفعله بعدما كَبِرَ وضَعُفَ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته ابن أبي الصُّفَير هذا ، أورده ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١١٠) ، وقال :

« تركه ابن مهدي ، وضعفه ابن معين ، سيئ الحفظ ، رديء العزم ، يقلب ما يروي » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الوهم » .

قلت : ومع ذلك سكت الحافظ في « الفتح » (٣ / ٤١٥) على هذا الحديث مع ما فيه من الضعف الظاهر ، فدل هذا وأمثاله على أنه ينبغي أن ينظر إلى ما

سكت عنه فيه بتحفظ ، ولا يبادر إلى القول بتحسينه ؛ كما اشتهر عنه ؛ أن ما سكت عليه في « الفتح » فهو حسن ؛ فتأمل !

ومثل هذا الحديث في النكارة : ما رواه **شعبة مولى ابن عباس** عن ابن عباس قال :

كنت فيمن بعث به النبي ﷺ يوم النحر ، فرمينا الجمرة مع الفجر .

أخرجه الطحاوي أيضاً .

قلت : وشعبة هذا ؛ قال فيه الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » . وقال ابن حبان (١ / ٣٥٧) :

« يروي عن ابن عباس ما لا أصل له ، كأنه ابن عباس آخر ، قال **مالك** : لم يكن بثقة » .

قلت : ومما يدل على نكارة هذين الحديثين : أن المحفوظ عن ابن عباس من طرق عنه : أن النبي ﷺ قال لغلمان عبد المطلب :

« لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » .

وهو حديث صحيح ، وقد حسنه الحافظ ، وقد خرجته في « الإرواء » (١٠٧٦) .

على أن حديث الترجمة ليس صريحاً في الرمي قبل طلوع الشمس كما هو ظاهر ، وبنحوه أجاب عنه الطحاوي فراجعه .

٥٠٧٩ ـ (من كذَبَ على والديه أو عليٍّ ؛ لم يَرَحْ رائِحةَ الجَنَّةِ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٣١٤) عن إسماعيل بن عياش : حدثنا **عبد الرحمن** بن عبد الله بن **مُحَيْريز** عن أبيه عن أوس بن أوس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أورده في ترجمة عبد الرحمن هذا ـ وهو الجمحي القرشي ـ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ويظهر أنه مجهول ؛ فإن أباه عبد الله ابن محيريز ـ مع ثقته وفضله ـ لم يذكروا ابنه هذا في الرواة عنه ! وهو مكي نزل الشام وسكن بيت المقدس ؛ ولا وجدت أحداً غير البخاري ذكر عبد الرحمن هذا .

وإسماعيل بن عياش ثقة في الشاميين ، ولعل روايته لهذا الحديث من هذا القبيل . والله أعلم .

والحديث ؛ أخرجه ابن عساكر أيضاً في « تاريخ دمشق » (١٠ / ١٥ / ٢) من الوجه المذكور بلفظ :

« . . . على نبيه أو على عينيه أو على والديه . . . » والباقي مثله .

٥٠٨٠ ـ (من كذَب عليّ ؛ وُقِيَ الشّفاعةَ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٣٧١) من طريق **مُعَرِّف** ابن واصل : حدثنا **يعقوب بن أبي سارة** عن **عبد الرحمن** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أورده في ترجمة عبد الرحمن هذا ، ولم ينسبه ؛ مما يشعر أنه مجهول .

وفي « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٠٥ ـ ٣٠٦) رواة آخرون بهذا الاسم ؛ لم

ينسبوا ، رووا كلهم عن أنس ، ليس فيهم موثق .

ويعقوب بن أبي سارة لم أعرفه . وفي شيوخ معرف بن واصل من « التهذيب » (١٠ / ٢٢٩) : **يعقوب بن أبي نباتة** ، ولم أعرفه أيضاً .

٥٠٨١ ـ (أُعْطِيَتْ أمَّتي في شهْر رمضانَ خمْساً ، لم يُعْطَهُنَّ نبيٌّ قبلي :

أما واحدة ؛ فإذا كان أولُ ليلةٍ من شَهْرِ رمضانَ ؛ نظرَ الله إليهم ، ومن نَظَر اللهُ إليه ؛ لم يُعَذِّبه أبداً .

وأما الثانيةُ ؛ فإنَّهم يُمْسُون وخُلوفُ أفواهِهِم أَطيبُ عندَ الله من رِيحِ المِسْكِ .

وأما الثالثةُ ؛ فإنّ الملائكةَ تستغفرُ لهم في ليلِهم ونهارِهم .

وأما الرابعة ؛ فإنّ الله يأْمرُ جَنَّته : أنِ استعدِّي وَتَزَيَّني لعبادِي ، فيُوشكُ أن يَذْهَبَ عنهم نَصَبُ الدُّنيا وأذاها ، ويصيرونَ إلى رحمتِي وكرامَتِي .

وأما الخامسةُ ؛ فإذا كانَ آخرُ ليلةٍ ؛ غفَر اللهُ لهم جميعاً .

فقال قائلٌ : هي ليلةُ القدْر يا رسولَ الله ؟ قال : لا ، ألم ترَ إلى العمّال إذا فرغوا من أعْمالهم وُفوا أجورَهم ؟ !) .

ضعيف . أخرجه الحسن بن سفيان في « الأربعين » (ق ٧٠ / ١) ، وكذا عبد الخالق الشَّحَّامي في « أربعينه » (ق ٣١ / ٢) ، وابن عساكر في « فضل

رمضان » (ق ٣ / ١) ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ٦٥ / ١) **عن الهيثم بن أبي الحَوَارِي عن زيد العَمِّيِّ** عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زيد العَمِّيّ - وهو ابن الحواري أبو الحواري ، العمي - ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » . وقال ابن عدي :

« عامة ما يرويه ضعيف ، على أن شعبة قد روى عنه ، ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه » . واتهمه ابن حبان ، فقال :

« يروي عن أنس أشياءَ موضوعةً لا أصول لها ، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، وكان يحيى يُمَرِّض القول فيه ، وهو عندي لا يجوز الاحتجاج بخبره ، ولا أكتبه إلا للاعتبار » .

قلت : والهيثم بن أبي الحواري ؛ لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال التي عندي .

والحديث ؛ قال المنذري (٢ / ٦٥ - ٦٦) :

« رواه البيهقي ، وإسناده مقارب ، أصلح مما قبله » !

قلت : ويشير إلى ما ذكره من رواية أحمد ، والبزار ، والبيهقي ، وأبي الشيخ في « كتاب الثواب » عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ؛ ولم يذكر الخصلة الأولى ، وذكر بديلها :

« وتصفَّد فيه مردة الشياطين ، فلا يخلصون فيه إلى ما كانوا يخلصون إليه في غيره » .

قلت : وأشار المنذري إلى تضعيفه بتصديره إياه بقوله : « روي » .

وعلته : أنه من رواية **هشام بن أبي هشام عن محمد بن الأسود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة** .

هكذا أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٢) ، والبزار (٩٦٣ ـ كشف) ، وكذا ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٨٧ ـ هند ـ المكتبة الأثرية) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٤ / ١٤٢) ، والباطرقاني في « أماليه » (رقم ٨ ـ نسختي) ، وأبو نعيم في « حديث محمد بن يونس الكُدَيمي » (ق ٢٧ / ١) ، والمخلِّص في « الفوائد المنتقاة » (٤ / ١٧٦) ، والدِّينَوَريُّ كما في « المنتقى من المجالسة » (ق ٢٦٠ / ١ ـ ٢) ، وابن عساكر في « فضل رمضان » (ق ٣ / ١) ، وأبو اليمن ابن عساكر في « أحاديث رمضان » (ق ٣٧ / ١) .

وكتب الحافظ محمد بن عبد الله بن المحب على هامش « فضل رمضان » :

« هو في تاسع « أمالي زرقويه » ، والثالث من « مسند الحارث بن أبي أسامة » . . . » .

قلت : هو في « زوائده » (ق ٤٠ / ١) .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته هشام هذا ـ وهو ابن زياد بن أبي يزيد القرشي أبو المقدام ـ ضعفوه ، واتهمه ابن حبان ، وقال الحافظ :

« متروك » .

ومحمد بن الأسود : هو محمد بن محمد بن الأسود ؛ كذلك وقع عند بعض مخرجي الحديث ، وهو من بني زهرة ، وأمه من ولد سعد ، قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٨٧) :

« روى عن خاله عامر بن سعد ، روى عنه عبد الله بن عون » .

قلت : فهو عندي مجهول . وقال الحافظ :

« مستور » .

٥٠٨٢ - (أظلَّكم شهرُكم هذا بمحلوفِ رسولِ الله ﷺ : ما مرَّ بالمؤمنين شَهْرٌ خيرٌ لهم منه ، ولا بالمنافقين شَهْرٌ شرٌّ لهم منه ، إنّ الله عزّ وجلّ لَيكتبُ أجرَه ونوافلَه من قبْلِ أن يُدْخِلَهُ ، ويكتب إصْرَهُ وشقاءَهُ من قبْل أن يُدْخِلَهُ ، وذلك أنّ المؤمنَ يُعدُّ فيه القوةَ للعبادةِ من النفقةِ ، ويُعدُّ المنافقُ اتّباعَ غَفْلةِ الناسِ واتّباعَ عوْراتِهم ، فهو غُنْمٌ للمؤمنِ ، يغتنمُه الفاجرُ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (١٨٨٤) ، وأحمد (٢ / ٣٣٠ ، ٣٧٤ ، ٥٢٤) ، عن كثير بن زيد : حدثني **عمرو بن تميم عن أبيه أنه سمع أبا هريرة** يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة :

« عمرو بن تميم ؛ هذا يقال له : مولى بني رمانة ، مدني » !

قلت : كذا وقع : « رمانة » بالراء المهملة . وفي « تاريخ البخاري » (٣ / ٢ / ٣١٨) : « زمانة » ، وكذا في « التعجيل » (ص ٣٠٥) نقلاً عن البخاري . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٢٢٢) :

« مولى بني مازن » .

ولعل الصواب ما في « التاريخ » ؛ وإليه جنح الحافظ .

ثم إن الرجل مجهول ، ونقل الذهبي عن البخاري أنه قال :

« في حديثه نظر » . وفي نقل « التعجيل » عنه :

« فيه نظر » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » !

وأما أبوه تميم ؛ فلم أجد له ترجمة . نعم ؛ في « التعجيل » :

« **تميم بن يزيد** مولى بني زمعة عن رجل ، له صحبة . وعنه عثمان بن حكيم . مجهول . قلت : أخرج له ابن خزيمة في « صحيحه » حديثاً في فضل رمضان . . . » .

قلت : تميم بن يزيد ؛ أورده البخاري ، ثم ابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأستبعد أن يكون هو والد عمرو هذا ؛ لأنهما قد ترجما لعمرو ، فلو كان هو ؛ لذكرا أنه روى عنه ابنه عمرو أيضاً . والله أعلم .

وفي « اللسان » :

« **تميم بن عويم الهذلي** . روى محمد بن سليمان بن مشمول عن **عمرو بن تميم ابن عويم** عن **أبيه** عن جده . . . (فذكر حديثاً) قال شيخ شيخنا العلائي : لا أعرف عمراً ولا تميماً . . . . ومحمد بن سليمان ضعفوه . انتهى .

وفي الرواة : **عمرو** بن **تميم** مدني ؛ روى عن أبيه عن أبي هريرة . روى عنه كثير ابن زيد ؛ فإن يكن هو ؛ فقد ارتفعت جهالة عينه » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٣ / ١٤٠ ـ ١٤١) باختصار من أوله ، ثم قال :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الأوسط » عن تميم مولى ابن (كذا) رمانة ،

ولم أجد من ترجمه » !

٥٠٨٣ ـ (من قامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً ؛ غُفرَ له ما تقدّم من ذَنْبه . ومن قامَ ليلةَ القدْر إيماناً واحتساباً ؛ غُفرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) .

شاذ بزيادة : « **وما تأخر** » . أخرجه النسائي في « الكبرى » (ق ٧٣ / ٢ ـ مخطوطة الظاهرية) : أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد قال : حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن يزيد هذا ـ وهو القرشي العدوي مولى آل عمر بن أبي عبد الرحمن المقرئ المكي ـ ، وهو ثقة بلا خلاف نعلمه ؛ وإنما حكمت على هذه الزيادة بالشذوذ للأسباب الآتية :

أولاً : مخالفة ابن يزيد لكل من روى الحديث من الثقات الحفاظ المشهورين عن سفيان ـ وهو ابن عيينة ـ ؛ فإن أحداً منهم لم يأتِ بها عنه ، وهم جمع :

١ ـ الإمام أحمد ؛ فإنه قال في « المسند » (٢ / ٣٤١) : ثنا سفيان عن الزهري به دون الزيادة . وقال : سمعته أربع مرات من سفيان ، وقال مرة :

« من صام رمضان » .

قلت : يعني : مكان : « من قام رمضان » ؛ وهي رواية كثيرين ممن يأتي ذكره .

٢ ـ الإمام الشافعي ؛ قال (رقم ٦٦٤ ـ ترتيبه) : حدثنا سفيان بن عيينة به دون الشطر الثاني . ومن طريق الشافعي : أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ١٢١) .

٣ ـ الإمام الحميدي ؛ فقال في « مسنده » (٩٥٠ ، ١٠٠٧) : ثنا سفيان به .

٤ ـ علي بن المديني ؛ فقال البخاري (١ / ٥٠٠) : حدثني علي بن عبد الله قال : حدثنا سفيان قال : حفظناه ـ وأيما حفظ ـ من الزهري به .

٥ ـ ٦ ـ مخلد بن خالد ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف ؛ أخرجه عنهما أبو داود ؛ فقال (١٣٧٢) : حدثنا مَخْلَدُ بن خالد وابن أبي خلف قالا : ثنا سفيان به .

٧ ـ عمرو بن علي الفَلاّس الحافظ ؛ فقال ابن خزيمة في « صحيحه » (١٨٩٤) : حدثنا عمرو بن علي : نا سفيان به دون الشطر الثاني . لكنه أخرج هذا القدر بالإسناد نفسه في مكان آخر برقم (٢٢٠٢) .

٨ ـ إسحاق بن راهويه الإمام ؛ قال ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٨١ ـ الأثرية) : حدثنا إسحاق : أخبرنا سفيان به دون الشطر الأول . وقد أخرجه بتمامه من طريق يحيى عن أبي سلمة ؛ كما يأتي .

وأخرجه النسائي في « الصغرى » (١ / ٣٠٨) و « الكبرى » (ق ٧٣ / ٢) عن إسحاق أيضاً بالشطر الأول دون الثاني .

٩ ـ قتيبة بن سعيد ؛ فقال النسائي في « الكبرى » : أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان به ؛ إلا أنه قال : « من صام رمضان . . . » ، وهكذا هو في « الصغرى » ؛ لكن ليس فيه الشطر الثاني ، وقال فيه : أخبرنا قتيبة ومحمد بن عبد الله بن يزيد قالا : حدثنا سفيان به ؛ إلا أنه قال :

« من صام رمضان ـ وفي حديث قتيبة : من قام شهر رمضان ـ . . . » والباقي مثله سواء .

وإني لألاحظ فرقاً واختلافاً بَيِّناً بين رواية قتيبة في « الكبرى » و « الصغرى » وبين روايته في « الصغرى » المقرونة مع رواية ابن يزيد ؛ ففي هذه التصريح بأن لفظ حديث قتيبة : « من قام شهر رمضان » ، وفي تلك أنه قال : « من صام رمضان » !

والصواب عندي من هذا الاختلاف هو أن لفظ قتيبة : « من صام . . . » لاتفاق « الصغرى » و « الكبرى » عليه من جهة ، ولأن رواية ابن يزيد قد أفردها في « الكبرى » ، وهي بلفظ : « من قام . . . » من جهة أخرى ، وهو لفظ حديث الترجمة ، وإنما سبب هذا الوهم أنه لما جمع رواية ابن قتيبة وابن يزيد في « الصغرى » في سياق واحد ، وأراد أن يُبَيِّن الفرق بين لفظيهما ؛ وَهِمَ ، فأعطى لفظ هذا لهذا ، وبالعكس .

لكن ؛ يشكل على هذا : أن ابن الجارود أخرجه أيضاً في « المنتقى » (٤٠٤) عن ابن يزيد المقرئ بلفظ قتيبة بن سعيد فقال : حدثنا ابن المقرئ قال : ثنا سفيان بلفظ : « من صام رمضان . . . » الحديث بتمامه !

فلعل ابن يزيد لم يضبط هذا اللفظ ، فكان يرويه تارة هكذا ، وتارة هكذا ، أو أن كُلاً من اللفظين صحيح ، فكان يروي هذا تارة ، وهذا تارة . والله أعلم .

وهنا مشكلة أخرى ، وهي أن الحافظ المنذري قال في « الترغيب » (٢ / ٦٤) ـ بعد أن عزا الحديث للشيخين وغيرهما ، ومنهم النسائي ـ قال :

« قال النسائي : وفي حديث قتيبة : « وما تأخر » . . . » !

فأقول : ليست هذه الزيادة في « صغرى النسائي » مطلقاً ، لا عن قتيبة ولا عن غيره ! نعم ؛ هي في « كبراه » ، مضروباً عليها في حديث قتيبة ، ومثبتة في

رواية ابن يزيد المقرئ كما تراه في حديث الترجمة ؛ ولكن فيها فوقها إشارة التضبيب (صـ) ؛ وهي تعني - في الاصطلاح - أن الكلمة ثابتة في رواية الكتاب ، وأن فيها شيئاً من الفساد لفظاً أو معنىً . قال السيوطي في « التدريب » (ص ٢٩٩) :

« فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل ، وأن الرواية ثابتة به ؛ لاحتمال أن يأتي من يظهر له فيه وجه صحيح » .

والذي يظهر لي : أن المقصود بها هنا الإشارة إلى شذوذ هذه الزيادة ؛ لعدم ورودها في رواية أولئك الحفاظ الذين ذكرناهم ، وقد يتيسر لنا الوقوف على غيرهم فيما بعد .

ولا فرق عندي في ذلك بين أن تكون الزيادة من قتيبة بن سعيد كما ذكر المنذري وغيره كما يأتي ، أو من محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ؛ فإن الخطأ ليس لازماً لأحدهما دون الآخر ، أو دون غيرهما ؛ فقد قال المنذري بعد كلامه السابق :

« انفرد بهذه الزيادة قتيبة بن سعيد عن سفيان ، وهو ثقة ثبت ، وإسناده على شرط (الصحيح) » !

وقد أشار الحافظ إلى الرد عليه في دعواه التفرد ؛ فقال - بعد أن ذكر الزيادة من رواية النسائي عن قتيبة - (٤ / ٩٩) :

« وتابعه حامد بن يحيى عن سفيان . أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » واستنكره ؛ وليس بمنكر ؛ فقد تابعه قتيبة كما ترى ، وهشام بن عمار ؛ وهو في الجزء الثاني عشر من « فوائده » ، والحسين بن الحسن المروزي ؛ أخرجه في « كتاب

الصيام » له ، ويوسف بن يعقوب النجاحي ؛ أخرجه أبو بكر بن المقرئ في « فوائده » ؛ كلهم عن سفيان . والمشهور عن الزهري بدونها » .

قلت : الذين لم يذكروها عن سفيان أكثر عدداً ، وأقوى ضبطاً وحفظاً ، فلا جرم أن أعرض عن إخراجها الشيخان وغيرهما ممن ألف في « الصحيح » ؛ فهذا وحده يكفي لعدم اطمئنان النفس لثبوتها عن سفيان ؛ فضلاً عن النبي ﷺ ، فكيف إذا انضم إلى ذلك الأسباب الآتية :

ثانياً : لقد تابع سفيان في الشطر الأول جماعة من الثقات الحفاظ في روايته عن الزهري ، فلم يأت أحد منهم عنه بهذه الزيادة ، وإليك ذكر من وقفنا عليه منهم :

١ ـ مالك عن ابن شهاب به دون الزيادة .

أخرجه في « الموطأ » (١ / ١١٣ / ٢) ، وعنه أبو داود (١٣٧١) ، والنسائي في « الصغرى » (١ / ٣٠٨) ، و « الكبرى » (ق ٧٣ / ٢) ، و عبد الرزاق في « المصنف » (٤ / ٢٥٨ / ٧٧١٩) .

٢ ـ معمر بن راشد الأزدي عن الزهري به دونها .

أخرجه عبد الرزاق (٧٧١٩) ، وعنه مسلم (٢ / ١٧٧) ، والنسائي في « كتابيه » ، وكذا أبو داود (١٣٧١) ، والترمذي (١ / ١٥٤) ـ وقال : « حسن صحيح » ـ ، وأحمد (٢ / ٢٨١) ؛ كلهم عن عبد الرزاق .

وتابعه عبد الأعلى عند أحمد .

٣ ـ عُقَيْل بن خالد الأَيْلي عن ابن شهاب به .

أخرجه البخاري (١ / ٤٩٩ - أوربا) .

٤ - يونس الأَيْلي عن ابن شهاب به .

أخرجه النسائي في « كتابيه » .

٥ - صالح بن كَيْسان عن ابن شهاب به .

أخرجه أيضاً في « كتابيه » .

٦ - شعيب بن أبي حمزة عن الزهري به .

أخرجه أيضاً فيهما .

٧ - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب عن ابن شهاب به .

أخرجه الإمام أحمد (٢ / ٢٨٩) .

٨ - سليمان بن كثير عن الزهري به .

علقه البخاري ، ووصله الذُّهلي في « الزهريات » .

٩ - الأوزاعي عن الزهري به .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (ق ٧٤ / ١) .

قلت : فهؤلاء تسعة من الثقات الحفاظ لم يأت أحد منهم بتلك الزيادة ، فدل على شذوذ من خالفهم بذكرها ، وقد وافقهم سفيان بن عيينة في رواية الثمانية الأولين من الثقات الحفاظ ، فالأخذ بروايته الموافقة لهؤلاء التسعة أولى من الأخذ برواية من شذ عنهم . ويزداد هذا الترجيح قوة بالسبب الآتي :

ثالثاً : لقد تابع الزهريَّ عن أبي سلمة ثلاثة من الثقات ، كلهم لم يذكروا الزيادة ـ إلا أحدهم فقد اختلف عليه فيها ، والمحفوظ عنه عدم ذكرها ـ وهم :

١ ـ يحيى بن أبي كثير قال : ثنا أبو سلمة به .

أخرجه البخاري (١ / ١٧ ، ٤٧٤) ، ومسلم (٢ / ١٧٧) ، والنسائي في « الكبرى » (٧٣ / ١ ، ٧٤ / ١) ، والدارمي (٢ / ٢٦) ، والطيالسي (٢٣٦٠) ، وأحمد (٢ / ٤٠٨ ، ٤٢٣) ، وابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٥٢) والبيهقي (٤ / ٣٠٦) .

٢ ـ يحيى بن سعيد عن أبي سلمة به .

أخرجه النسائي (١ / ٣٠٨) ، وابن ماجه (١٦٤١) ، وأحمد (٢ / ٢٣٢ ، ٤٧٣) .

٣ ـ محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة به .

أخرجه ابن ماجه (١٣٢٦) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣ / ١٢١) ، وأحمد (٢ / ٥٠٣) من طرق عنه .

وخالفهم حماد بن سلمة فقال : أنبأنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ـ قال حماد وثابت عن الحسن عن النبي ﷺ ـ قال : . . . فذكر الشطر الأول منه بلفظ : « من صام . . » ، وزاد : « . . وما تأخر » !

أخرجه أحمد (٢ / ٣٨٥) .

قلت : وهذه زيادة شاذة بل منكرة ؛ لمخالفة حماد لرواية الجماعة عن محمد بن عمرو ، ولكل من روى الحديث في كل الطبقات مما سبق ويأتي ، لا سيما وحماد

ابن سلمة فيه كلام في روايته عن غير ثابت . وروايته عنه هنا مرسلة ؛ لأنه رواها عن الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ فلا تقوم بها حجة ؛ لا سيما مع المخالفة .

قلت : فلحماد بن سلمة فيه إسنادان :

أ ـ عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

ب ـ عن ثابت عن الحسن مرسلاً . وهكذا ذكره في « الفتح » (٤ / ٢١٨) .

هذه هي الحقيقة ؛ خلافاً لقول المنذري ـ عقب كلامه السابق ـ :

« ورواه أحمد بالزيادة بعد ذكر الصوم بإسناد حسن ؛ إلا أن حماداً شك في وصله أو إرساله » !

قلت : فلم يشك حماد ، وإنما انتقل من إسناد موصول إلى إسناد آخر مرسل . أقول هذا بياناً للحقيقة ، وإن كان لا حجة في شيء من ذلك ؛ لما ذكرته قريباً .

ومنه ؛ تعلم أن تحسين المنذري لإسناده ـ وإن تبعه عليه الحافظ العراقي في « التقريب ـ بشرحه طرح التثريب » (٤ / ١٦٠) ، وسكت عليه الحافظ في « الفتح » ـ ؛ كل ذلك ليس بحسن ؛ لأنهم نظروا إلى الإسناد نظرة مجردة عن النظر في الأسانيد الأخرى التي بها يمكن الكشف عن العلل ؛ لا سيما ما كان منها خفياً ، كما فعلنا هنا . والله الموفق .

رابعاً : أن أبا سلمة بن عبد الرحمن قد تابعه جماعةٌ أيضاً على روايته عن أبي هريرة بدون الزيادة ؛ وهم :

١ ـ حُمَيْدُ بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . . . بالشطر الأول منه .

أخرجه البخاري (١ / ١٧ ، ٤٩٩) ، ومسلم (٢ / ١٧٦) ، والنسائي في « كتابيه » ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٢٢٠٣) ، وعبد الرزاق في « مصنفه » (٧٧٢٠) ، وابن نصر (ص ١٥١) ، وأحمد (٢ / ٤٨٦) ؛ كلهم عن مالك عن ابن شهاب عنه .

٢ ـ الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه بالشطر الثاني دون الزيادة .

أخرجه مسلم (٢ / ١٧٧) ، والنسائي في « الكبرى » ، والبيهقي (٤ / ٣٠٧) ـ وعزاه للبخاري أيضاً ! ولم أره فيه ، ولا عزاه إليه الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٤ / ١٦١) ، ومن قبله المنذري في « الترغيب » (٢ / ٧٢) ـ .

٣ ـ إسحاق بن عبد الله مولى زائدة قال :

لقي أبو هريرة كعب الأحبار فقال : كيف تجدون رمضان في كتاب الله ؟ قال كعب : بل كيف سمعت صاحبك يقول فيه ؟ قال : سمعته يقول فيه : . . . فذكر الشطر الأول منه دون الزيادة .

أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٢ / ١٢٠ ـ ١٢١) ، وإسناده حسن .

خامساً : أن أبا هريرة رضي الله عنه قد تابعه جمع من الصحابة بدون الزيادة أيضاً ، وهم :

١ ـ عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بالشطرين .

أخرجه النسائي في « كتابيه » من طريقين عن الزهري : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته بالشطر الأول ، ومن أحدهما بالشطر الآخر .

وإسناده صحيح .

٢ ـ عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً بهما نحوه .

أخرجه النسائي ، وابن نصر (ص ١٥١) ، وابن ماجه (١٣٢٨) ، **والطيالسي** (٢٢٤) ، وأحمد (١ / ١٩١ ، ١٩٤ ـ ١٩٥) من **طريق النضر بن شيبان قال :** لقيت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقلت : حدثني بحديث سمعته من أبيك يذكره في شهر رمضان . قال : نعم : حدثني أبي . . . وقال النسائي :

« هذا خطأ ، والصواب : أبو سلمة عن أبي هريرة » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير النضر هذا ؛ فإنه ليِّن الحديث ، وقد صرح بسماع أبي سلمة من أبيه ، وذلك مما اتفقوا ـ أو كادوا ـ على نفيه ؛ فقال أحمد وابن المديني وجماعة :

« حديثه عن أبيه مرسل » .

قلت : وقد خالفه يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو سلمة **عن** عبد الرحمن بن عوف به .

أخرجه الطحاوي ؛ وقال :

« هكذا روى هذا الحديث : مالكُ بن أنس ويونس عن الزهري ، وأما ابن عيينة فرواه عن الزهري بخلاف ذلك » .

ثم ساقه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، كما تقدم من طرق كثيرة ؛ منها : مالك ويونس .

فالظاهر أنه روي عن مالك كرواية يونس هذه ، وأنا لا أستبعد أن تكون هاتان

الروايتان ثابتتين عن الزهري ، فقد لاحظت ـ فيما تقدم ـ أنّ له أسانيد عدة في هذا الحديث ؛ أُلخِّصها لك الآن :

أ ـ عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

ب ـ عن حميد بن عبد الرحمن عنه .

ج ـ عن عروة عن عائشة .

د ـ عن أبي سلمة أيضاً عن أبيه عبد الرحمن بن عوف .

ومثل هذه الأسانيد في الحديث الواحد للزهري تحتمل منه ؛ نظراً لحفظه وإتقانه ، إذا كان الراوي عنه ثقة حافظاً .

٣ ـ أبو سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« من صام رمضان ، وعرف حدوده ، وتحفظ مما ينبغي له أن يُتحفظ ؛ **كَفَّر ما قبله** » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٨٧٩ ـ موارد) ، والبيهقي في « السنن » (٤ / ٣٠٤) ، وأحمد (٣ / ٥٥) ، وأبو يعلى (١٠٥٨) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٩٢) من طريق عبد الله بن قُرَيْط عن عطاء بن يسار عنه .

وابن قريط هذا ؛ فيه جهالة ؛ كما بينته في « التعليق الرغيب » (٢ / ٦٥) .

وسائر رجاله ثقات .

٤ ـ عبادة بن الصامت مرفوعاً بالشطر الثاني دون الزيادة .

أخرجه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١٨٢) : حدثنا إسحاق : أخبرنا بقية ابن الوليد : حدثني بَحِيرُ بن سعيد عن خالد بن مَعْدان عن عبادة بن الصامت .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، وإسحاق : هو ابن راهويه الإمام .

لكن خالفه من هو مثله في الحفظ والضبط ، فقال أحمد (٥ / ٣٢٤) : ثنا حيوة بن شُرَيْح : ثنا بقية . . . به ، فزاد في آخره :

« وما تأخر » . وقال ابن كثير في « التفسير » (٤ / ٥٣١) :

« إسناده حسن » !

قلت : كلا ؛ فإنه منقطع ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« لم يصح سماع خالد من عبادة بن الصامت » .

ولعل الإمام أحمد رحمه الله قد أشار إلى هذا ؛ بإيراده الحديث عقب حديث آخر من طريق حيوة بن شريح وغيره بسنده المذكور ، لكنه قال : عن خالد بن معدان عن عمرو بن الأسود عن جُنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت ؛ فَبَيْنَ خالد وعبادة شخصان !

وللحديث طريق أخرى ، وقد وقع فيها من الاختلاف ما وقع في الأولى ، فأخرجه أحمد (٥ / ٣٢٤) من طريق عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد ابن عَقِيل عن عمر بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت به دون الزيادة .

ثم أخرجه (٥ / ٣١٨) من طريق سعيد بن سَلَمَةَ - يعني : ابن أبي الحسام - و (٥ / ٣٢١) من طريق زهير بن محمد ؛ كلاهما عن عبد الله بن محمد بن عقيل بها .

وابن سلمة و زهير ـ وإن كان فيهما كلام ـ ؛ فإن مما لا شك فيه أن أحدهما يشد من عضد الآخر ؛ فالنفس تطمئن للأخذ بما زادا على عبيد الله بن عمرو ـ وهو الرقي الثقة ـ .

ولكن ابن عقيل نفسه فيه ضعف من قبل حفظه ، فالظاهر أن هذا الاختلاف منه ، فهو الذي كان يذكر هذه الزيادة تارة ، ولا يذكرها أخرى ، وكل من أولئك الثلاثة حدَّث بما سمع منه ، وفي هذه الحالة لا يحتج به ؛ لاضطرابه في هذه الزيادة ، ولمخالفته بها جميع روايات الحديث المحفوظة على ما سبق بيانه مفصلاً .

على أن شيخه عمر بن عبد الرحمن غير معروف ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٧١) ، وابن أبي حاتم (٣ / ١ / ١٢٠) برواية ابن عقيل هذه عنه عن عبادة ؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وجملة القول : أن حديث عبادة هذا ليس له إسناد ثابت ، فالأول منقطع ، والآخر فيه ذاك المجهول . وقد غفل عن هذه الحقيقة الحافظ العراقي في « طرح التثريب » (٤ / ١٦٣) ؛ حين وقف عند ابن عقيل قائلاً :

« وحديثه حسن » ! دون أن ينظر إلى ما بيناه من الانقطاع والجهالة . ومثل ذلك صنيع الهيثمي (٣ / ١٨٥) ، ونحوه قول الحافظ ابن حجر (٤ / ٩٩) :

« حديث عبادة عند الإمام أحمد من وجهين ، وإسناده حسن » !

ومثل هذه الأقوال من هؤلاء الأئمة كان حملني بُرْهةً من الزمن على تحسين هذه الزيادة في حديث عبادة ، وتصحيحها في حديث أبي هريرة ، ورمزت بذلك لها على نسختي من « الترغيب » التي كنت أدرس منها على الإخوان ما كان من الأحاديث الثابتة ، والآن ـ وقد يسر الله لي جمع طرق الحديث وسردها على وجه

يكشف لكل طالب علم بصير أن الزيادة المذكورة لا تصح بوجه من الوجوه - ؛ فقد رجعت عن الرمز المذكور إلى التضعيف . والله ولي التوفيق ، هو حسبي ، عليه توكلت ، وإليه أنيب !

٥٠٨٤ - (من زوّج كريمتَه من فاسقٍ ؛ فقدْ قَطَعَ رَحِمَها)[١] .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٣٣) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٦٠) من طريق **الحسن بن محمد البَلْخِيٍّ** عن حميد عن أنس مرفوعاً . وقالا :

« حديث باطل ، وإنما هو من كلام الشعبي ، والبلخي يروي عن الثقات الأشياء الموضوعة والأحاديث المقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال » .

وكذا قال الذهبي ، وتبعه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٦٣) .

وقد مضى له حديث آخر برقم (٨٣٠) ، ويأتي له ثالث بعده .

٥٠٨٥ - (إذا حمَلتِ المرأةُ ؛ فلَها أجرُ الصائمِ القائمِ القانتِ المُخْبِتِ المجاهدِ في سبيلِ الله عزّ وجلّ ، فإذا ضَرَبها الطَّلْق ؛ فلا يدري أحدٌ من الخلائق ما لها من الأجرِ ، فإذا وضعتْ ؛ فلَها بكلِّ وضْعةٍ عتقُ نَسَمةٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٣٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٧٤) من طريق ابن عدي ، وهذا في « كامله » (ق ٩٠ / ١) ؛ كلاهما عن **الحسن بن محمد البَلْخِيِّ** : حدثنا عوف الأعرابي عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن حبان :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « راجع معجمي » . (الناشر) .

« هذا الحديث لا أصل له » ؛ واتهم به البلخي هذا وسبق كلامه فيه آنفاً . وقال ابن عدي :

« هذا منكر ، والحسن ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات » .

ولم يتكلم السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٧٥) على الحديث بشيء ، فلا أدري ؛ أسقط كلامه عليه من الناسخ ، أم أنه أقر ابن الجوزي على وضعه ؟ والأول هو الأقرب عندي . والله أعلم .

٥٠٨٦ - (كانَ يصومُ شعبانَ كُلَّهُ . قالتْ عائشةُ : يارسولَ الله ! أحبُّ الشّهورِ إليكَ أنْ تصومَ شعبان ؟ قال :

إنّ الله يكتُبُ على كلِّ نفس مَنِيَّتَهُ تلكَ السَّنَة ، فأُحِبُّ أن يأْتِيَنِي أَجَلِي وأنا صائمٌ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٢٠١) : حدثنا **سُوَيْدُ بن سعيد** : نا **مسلم بن خالد** بن طَرِيف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن عائشة حدثتهم : أن النبي ﷺ كان . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : مسلم بن خالد - وهو الزّنجي - ؛ كما جزم به الهيثمي (٣ / ١٩٢) ، وقال :

« وفيه كلام ، وقد وُثِّقَ » .

قلت : ساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه في « الميزان » ، وختم ترجمته

بقوله :

« فهذه الأحاديث وأمثالها يُرَدُّ بها قوة الرجل ويضعف » .

فلا جرم قال فيه الإمام البخاري في « تاريخه » (٤ / ١ / ٢٦٠) :

« منكر الحديث » .

والأخرى : سويد بن سعيد ؛ قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي ، فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول » .

ومع هذا كله ؛ حسن إسناده المنذري ، فقال (٢ / ٧٩) :

« رواه أبو يعلى ، وهو غريب ، وإسناده حسن » !

وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٤ / ١٨٧) !

(**تنبيه**) : « ابن طريف » ، هكذا وقع في « المسند » ! وفي « تهذيب التهذيب » :

« مسلم بن خالد بن فروة ، ويقال : ابن المخزومي » كذا في الأصل بياض قدر كلمة ، فلعل الأصل : « طريف » . لكن قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٨٣) :

« وهو ابن خالد بن سعيد بن جرجة . . . » ! فالله أعلم .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى ، ولكنها لا تساوي شيئاً ؛ يرويه **إسماعيل ابن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت** قال : حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

أخرجه المحاملي في « الثاني من الأمالي » (ق ٢٠١ / ٢) .

وإسماعيل هذا ضعيف جداً ؛ قال البخاري وأبو حاتم والدارقطني : « منكر الحديث » .

لكن الجملة الأولى من حديث الترجمة صحيحة من حديث يحيى بن أبي كثير : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن : حدثتني عائشة قالت :

ما كان رسول الله ﷺ يصوم من أشهر السنة أكثر من صيامه من شعبان ، كان يصومه كله .

أخرجه ابن خزيمة (٢٠٧٨) ، وأحمد (٦ / ٨٤ ، ١٢٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٩) من طرق عن يحيى به .

وأخرجه البخاري (٣ / ١٨٦ - فتح) ؛ لكن دون قوله : كان يصومه كله . وكذا رواه مسلم (٣ / ١٦١) .

قلت : وهي زيادة محفوظة عن يحيى . وقد تابعه محمد بن عمرو : ثنا أبو سلمة به بلفظ :

كان يصوم شعبان إلا قليلاً ، بل كان يصومه كله .

أخرجه أحمد (٦ / ١٤٣ ، ١٦٥) .

ويشهد لها رواية عبد الله بن أبي قيس أنه سمع عائشة تقول :

كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه : شعبان ، ثم يصله برمضان .

أخرجه ابن خزيمة (٢٠٧٧) ، وأحمد (٦ / ١٨٨) ، وغيرهما بإسناد

صحيح .

(**تنبيه**) : عزا الزيادة المذكورة : المنذريُّ في « الترغيب » (٢ / ٨٠) لرواية البخاري ومسلم ! وذلك من أوهامه رحمه الله .

ويقابله أن الحافظ لما ذكرها في « الفتح » ؛ لم يخرجها مطلقاً ! وتبعه على ذلك البدر العيني في « عمدة القاري » (٥ / ٣١١) !

٥٠٨٧ ـ (من قالَ : الحمدُ لله الذي تواضعَ كلُّ شيءٍ لِعَظَمَتِه ، والحمدُ لله الذي ذَلَّ كلُّ شيءٍ لِعزَّتِه ، والحمدُ لله الذي خضعَ كلُّ شيءٍ لِمُلْكِه ، والحمدُ لله الذي استسلمَ كلُّ شيءٍ لقُدْرَتِه ؛ فقالها يطلبُ بها ما عندَه ؛ كَتَبَ اللهُ له بها ألْفَ حسَنةٍ ، ورفَعَ له بها ألفَ درجةٍ ، ووكَّلَ به سبعينَ ألْفَ ملَكٍ ، يستغفرونَ له إلى يومِ القيامةِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٦ / ١) عن **يحيى ابن عبد الله البابلُتيِّ** : نا أيوب بن نَهِيكٍ قال : سمعت مجاهداً يقول : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : أيوب بن نهيك ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٥٩) :

« سمعت أبي يقول : هو ضعيف الحديث . وسمعت أبا زرعة يقول : لا أحدث عنه ؛ ولم يقرأ علينا حديثه ، وقال : هو منكر الحديث » . وقال الأزدي :

« متروك » .

وأما ابن حبان فذكره في « الثقات » ؛ ولكنه قال :

«يخطىء » ! قال الحافظ في « اللسان » :

« ومن مناكيره عن مجاهد . . . » فساق هذا الحديث من رواية ابن عساكر في « تاريخه » ! وفاته أنه في « المعجم » ، ثم قال :

« ويحيى ضعيف ؛ لكنه لا يحتمل هذا » .

قلت : يشير إلى أن ابن نهيك أشد ضعفاً من يحيى البابلتي ؛ وهذا من رجال « التهذيب » ؛ وجزم الحافظ بضعفه في « التقريب » . وأما الذهبي فقال في « المغني » :

« تركوه » .

وهو العلة الثانية .

٥٠٨٨ ـ (من صامَ يومَ الأربِعاءِ ويومَ الخميسِ ويومَ الجُمُعَةِ ، ثم تصدَّق يومَ الجمُعة بما قلّ من مالِه أو كثُر ؛ غُفرَ له كَلُّ ذنْبٍ عَمِلَهُ ، حتَّى يصيرَ كيَوْم ولَدَتْهُ أمُّه من الخطايا) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٩٧ / ١) : حدثنا **أبو شعيب عبد الله بن الحسن الحَرَّاني** : نا **يحيى بن عبد الله البَابْلُتّيُّ** : نا **أيوب بن نَهِيك** قال : سمعت محمد بن قيس المدنيَّ صح أبا حازم يقول : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

وأخرجه الحافظ عبد الغني المقدسي في جزء له عنوانه « الجزء الثالث والسبعون » (ق ١ / ٢ ـ بخطه) من طريق أخرى عن أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحراني به ؛ إلا أنه قال : . . . سمعت محمد بن قيس المدني : ثنا أبو حازم

قال : سمعت ابن عمر . . .

قلت : فهذا خلاف ما في « الطبراني » ، وليس هو خطأً من الناسخ ، بل هكذا الرواية عنده ، وقد أشار إلى ذلك الناسخ بكتبه لفظة : « صح » بين : « المدني » و : « أبا حازم » . ويؤكده أن الطبراني ساق عقبه ثلاثة أحاديث أخرى بإسناده المذكور بلفظ : . . . سمعت محمد بن قيس المدني يقول : سمعت ابن عمر يقول . . . فأسقط منه : « أبا حازم » .

ولم نجد في الرواة من يسمى محمد بن قيس المدني أبا حازم ، سمع ابن عمر ! ولذلك ؛ قال الهيثمي (٣ / ١٩٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه محمد بن قيس المدني أبو حازم ؛ ولم أجد من ترجمه » !

قلت : وأنا أظن أن الصواب رواية المقدسي : سمعت محمد بن قيس المدني : ثنا أبو حازم قال : سمعت ابن عمر . . .

فإن محمد بن قيس المدني معروف من أتباع التابعين ، وهو قاص عمر بن عبد العزيز ؛ وهو ثقة من رجال مسلم .

وأبو حازم - من هذه الطبقة - جماعة ، والذي يروي منهم عن ابن عمر - سماعاً - : سلمان الأشجعي الكوفي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

وقد يتبادر إلى الذهن أنه سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج المدني القاص ؛ مولى الأسود بن سفيان المخزومي ، وله رواية عن ابن عمر ! ولكنهم صرحوا أنه لم يسمع منه ، وهنا قد صرح بالسماع منه ، فليس به .

فإن قيل : فهذا الاختلاف بين رواية الطبراني ورواية المقدسي في تابعي

الحديث ؛ ممن هو ؟

قلت : **لا يتعدى ذلك أيوبَ بن نهيك أو البابْلتي .**

لكن من المحتمل أن يكون من أبي شعيب الحراني ؛ فإنه ـ مع كونه ثقة ، وله ترجمة حسنة في « تاريخ بغداد » (٩ / ٤٣٥) ـ ؛ فقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ وقال :

«يخطئ ويهم » .

قلت : فمن المحتمل أن يكون هو الذي اضطرب في إسناده ، فرواه مرة هكذا ، ومرة هكذا . والله أعلم .

وجملة القول : أن آفة هذا الحديث ؛ إنما هو أيوب بن نهيك ، وقد عرفت حاله من الحديث الذي قبله .

ثم رأيت الحديث قد روي عنه على وجه آخر من طريق **عبدالله بن واقد** قال : حدثني **أيوب بن نهيك** ـ مولى سعد بن أبي وقاص ـ عن عطاء عن ابن عمر به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٤ / ٢٩٥) وقال :

« عبدالله بن واقد غير قوي ، وثقه بعض الحفاظ ، وضعفه بعضهم . ورواه **يحيى البابلتي** عن **أيوب بن نهيك** عن محمد بن قيس عن أبي حازم عن ابن عمر . والبابلتي ضعيف . وروي في صوم الأربعاء والخميس والجمعة من أوجه أخر أضعف من هذا عن أنس » .

قلت : حديث أنس سيأتي ـ بإذن الله تعالى ـ برقم (٥١٩٣ ، ٥١٩٤) .

٥٠٨٩ ـ (من مَثَّل بذي روحٍ ثمّ لم يَتُب ؛ مثَّل اللهُ به يومَ القيامة) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٩٢ ، ١١٥) من ثلاث طرق عن **شَرِيك** عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن (وفي الطريقين : أراه) ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير شريك بن عبدالله القاضي ؛ فإنه وإن كان من رجال مسلم ؛ فإنّه لم يحتج به ، وإنما روى له متابعة ؛ كما نص عليه الحافظ الذهبي في آخر ترجمته من « الميزان » ، ومن قبله الحافظ المنذري في آخر كتابه « الترغيب » وحكى اختلاف العلماء فيه . ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر في « التقريب » ، فقال :

« صدوق يخطئ كثيراً ، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

ومن ذلك ؛ تعلم تساهل المنذري ـ في تخريجه الحديث ـ بقوله (٢ / ٦) :

« رواه أحمد ؛ ورواته ثقات مشهورون » ! ونحوه قول الهيثمي (٣ / ٣٢) ـ وتبعه الشيخ الساعاتي في « الفتح الربَّاني » (١٦ / ٢٩) ـ :

« رواه أحمد ، ورجاله ثقات » !

والمحفوظ عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

« لعن الله من مثَّل بالحيوان » .

أخرجه الشيخان ، وأحمد (٢ / ١٣ ، ٤٣ ، ٦٠ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٤١) ، وغيرهم .

٥٠٩٠ ـ (العُمْرتانِ تُكَفِّرانِ ما بينهما ، والحَجُّ المبرورُ ليس له ثوابٌ ـ أو قالَ : جزاءٌ ـ إلا الجنة ، وما سَبَّحَ الحاجُّ من تسبيحةٍ ، ولا هَلَّلَ من تهليلةٍ ، ولا كَبَّرَ من تكبيرةٍ ؛ إلا بُشِّرَ بها تبشيرةً) .

منكر بالشطر الثاني . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ١٣٤ / ١) عن **أبي مروان عبدالملك بن محمد القاضي** : نا **عبد الله بن زيدان البَجَلي** : نا الحسن بن علي : أخبرنا سليمان بن حرب : نا حماد بن زيد عن أيوب السَّخْتِيَاني عن عبيد الله بن عمر ـ قال : ثم لقيت عبيد الله بن عمر فحدثني ـ عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله من الحسن بن علي ـ وهو الخلال الحُلْواني ـ فمن فوقه ؛ كلهم ثقات رجال الشيخين .

أمّا من دونهم ؛ فلم أعرفهما ، ولعل المناوي أشار إليهما حين قال ـ وقد عزاه السيوطي للبيهقي في « شعب الإيمان » ـ :

« فيه من لم أعرفهم ، ولم أرهم في كتب الرجال » .

قلت : فأحد المشار إليهما : هو آفة الشطر المذكور ، وإلا ؛ فالشطر الأول منه صحيح ، رواه جماعة من الثقات عن سمي به ؛ ومنهم عبيد الله بن عمر المذكور في إسناد الحديث ـ وهو العمري المصغر ـ :

فقال الطيالسي في « مسنده » (٢٤٢٥) : حدثنا العُمَرِي عن سُمَيٍّ به ؛ دون الشطر الثاني . وكذلك أخرجه مسلم (٤ / ١٠٧) : حدثنا ابن نمير : حدثنا أبي : حدثنا عبيد الله به ، وتابعه :

١ ـ مالك عن سمي به .

أخرجه في « الموطأ » (١ / ٣٤٦ / ٦٥) ، وعنه البخاري (٤ / ٤٧٦ ـ فتح) ، ومسلم أيضاً ، والنسائي (٢ / ٤) ، وابن ماجه (٢٨٨٨) ، والبيهقي (٥ / ٢٦١) ، وأحمد (٢ / ٤٦٢) كلهم عن مالك به .

٢ ـ وتابعه سُهَيل عن سمي به .

أخرجه مسلم ، والنسائي ، والطيالسي (٢٤٢٣) .

٣ ـ وسفيان الثوري عنه .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٥ / ٣ / ٨٧٩٨) ، ومسلم ، وأحمد (٢ / ٤٦١) ، والترمذي (١ / ١٧٥ ـ ١٧٦) . وقال :

« حديث حسن صحيح »

٤ ـ وسفيان بن عيينة عنه .

فقال أحمد (٢ / ٢٤٦) ، والحميدي (١٠٠٣) : ثنا سفيان : ثنا سمي به .

وأخرجه مسلم ، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٠٢) من طرق عن ابن عيينة به .

٥ ـ ومحمد بن عجلان عن سمي به .

أخرجه البيهقي .

قلت : فهؤلاء خمسة متابعون ثقات لعبيد الله العمري ، كلهم لم يذكروا الشطر الثاني من حديث الترجمة . وكذلك الطيالسي وابن نمير في روايتيهما عن العمري لم يذكروها كما رأيت ؛ فلا شك في نكارته وعدم ثبوته .

فالعجب من المنذري ؛ كيف ذكر في « الترغيب » (٢ / ١٠٦) **هذه الزيادة** من رواية الأصبهاني ساكتاً عليها ؟ ! فذلك هو الذي حملني على تحقيق القول فيها وإثبات نكارتها وأنا في صدد المرحلة التي قبل الأخيرة من إنجاز مشروعي : « صحيح الترغيب والترهيب » ، و « ضعيف الترغيب والترهيب » .

٥٠٩١ - (الحاجُّ يشفعُ في أربع مئة أهل بيت - أو قالَ : من أهل بيتهِ - ، ويخرجُ من ذنوبه كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أمُّهُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البزار في « مسنده » (١١٥٤ - كشف) عن **عبد الله بن عيسى** - رجل من أهل اليمن - عن **سلمة بن وَهْرام** عن **رجل** عن أبي موسى رفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الرجل الذي لم يُسَمَّ . وبه أعله المنذري (٢ / ١٠٨) ، والهيثمي (٣ / ٢١١) .

الثانية : سلمة بن وهرام ؛ مختلف فيه ، فوثقه بعضهم ، وضعفه آخرون .

الثالثة : عبد الله بن عيسى - وهو الجَنَدِي اليمني - ؛ ذكره العقيلي في « الضعفاء » ؛ وساق له حديثاً آخر في الحج ، مضى برقم (٥٤٣) ، وقال :

« إسناد مجهول ، فيه نظر » .

وأما الشطر الثاني ؛ فقد صح من حديث أبي هريرة بلفظ :

« من حج لله فلم يرفث ولم يفسق ؛ رجع كيوم ولدته أمه » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ؛ وهو في « مختصر البخاري » برقم (٧٥٦) .

٥٠٩٢ ـ (إنَّ آدمَ أتى البيتَ ألفَ أَتْيَةٍ ـ لم يَرْكَبْ قطُّ فيهنَّ ـ من الهندِ على رجليهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (ق ١٧٦ / ١ ، ورقم ٢٧٩٢ ـ المطبوعة) عن القاسم بن عبد الرحمن : ثنا أبو حازم ـ وهو نَبْتَل مولى ابن عباس ـ عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« في القلب من القاسم بن عبد الرحمن شيء » .

قلت : وهو الأنصاري ؛ قال ابن معين :

« ضعيف جداً » ؛ كما في « الميزان » وساق له في « اللسان » هذا الحديث ونقل كلام ابن خزيمة المذكور فيه وأقره . وقال المنذري (٢ / ١٠٨) :

« القاسم هذا واهٍ » .

وأما أبو حازم نبتل ؛ فهو ثقة ؛ كما رواه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٥٠٨) عن أحمد .

ومن هذا التخريج ؛ يتبين جهل المعلقين الثلاثة على « ترغيب المنذري » ، بل وتظاهرهم بالتحقيق والعلم ! فإنهم قالوا في تخريج الحديث (٢ / ١١٣) :

« ضعيف ، رواه ابن خزيمة في « صحيحه » ؛ وانظر : « ميزان الاعتدال » (٣ / ٣٧٤) ـ ترجمة القاسم بن عبد الرحمن » !

كذا قالوا ! هداهم الله وعرَّفهم أنفسهم . وفيه جهالات :

أولاً : اقتصارهم على قولهم : « ضعيف » ! والصواب : « ضعيف جدًّا » ؛ لقول

ابن معين الصريح بذلك .

ثانياً : أعادوا قول المنذري : « رواه ابن خزيمة في « صحيحه » . . . » دون بيان منهم لمكان الحديث منه بالجزء والصفحة ؛ كما يقتضيه أصول التخريج .

ثالثاً : لم يعبأوا بقول المنذري في الراوي : « هذا واهٍ » ؛ الذي يستلزم شدة ضعف الحديث .

رابعاً : أحالوا في ترجمة الراوي على « الميزان » ؛ وفي الصفحة التي أشاروا إليها أربع تراجم باسم (القاسم بن عبد الرحمن) ؛ أحدهم ثقة ، والثاني ضعيف ، والثالث ضعيف جدّاً ـ وهو هذا ـ ، والرابع مجهول ! ولجهلهم بالمراد منهم في هذا الحديث ؛ أطلقوا ولم ينسبوه ! فماذا أفادوا القراء بتعليقهم هذا ؟ !

نعم لقد كشفوا به ـ وبأمثاله ـ عن جهلهم وظلمهم وتعديهم على هذا العلم . هداهم الله تعالى !

٥٠٩٣ ـ (إنّ للكعبة لساناً وشفتين ، ولقد اشتكتْ إلى الله فقالتْ : ياربِّ ! قَلَّ عُوَّادي ، وقَلَّ زُوَّارِي ! فأَوحَى الله عزّ وجلّ : إنِّي خالقٌ بشَراً خُشَّعاً سُجَّداً ، يَحِنُّون إليكِ كما تحنُّ الحمامةُ إلى بَيْضِها) .

باطل . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١٠ / ٢) ، وابن عدي من طريق **سَهْل بن قَرِين** : حدثني أبي : ثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا سهل » .

كذا في مسودتي ، ولعله سقط منها أو من الأصل : « عن أبيه » أو نحو ذلك [1] !

وسهل هذا ؛ قال الذهبي :

« وهو بصري ؛ غمزه ابن حبان وابن عدي ، وكذبه الأزدي » . وقال ابن عدي :

« منكر الحديث » .

وساق له بهذا الإسناد حديثين آخرين ؛ وقال :

« ليس له غيرها ، وهي باطلة ؛ متونها وأسانيدها إلا الثالث . . . » .

وأبوه قَرِين ؛ لم أجد له ترجمة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٣ / ٢٠٨) .

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه سهل بن قرين ؛ وهو ضعيف » .

٥٠٩٤ ـ (إنّ داودَ النبيَّ قالَ : إلهي ! ما لعبادكَ عليكَ إذا هُمْ زاروكَ في بيتِكَ ؟ قال : إنَّ لكلِّ زائرٍ على المزورِ حقّاً ؛ يا داودُ ! إنّ لهم عليَّ أنْ أعافيَهم في الدُّنيا ، وأغفرَ لهم إذا لقيتُهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١٠ / ٢) عن **محمد بن حمزة الرَّقِّيِّ** عن **الخليل بن مُرَّةَ** عن **الوَضِينِ بن عطاء** عن ابن أبي عن أبي ذر مرفوعاً .

---

(١) في المطبوع (٦٠٦٣ ـ المعارف) قرين بن سهل بن قرين : حدثني أبي . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء :

الأول : الوضين بن عطاء ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

الثاني : الخليل بن مرة ؛ ضعفه الجمهور ، بل قال البخاري :

« منكر الحديث » ، ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

الثالث : محمد بن حمزة الرقي ؛ قال الذهبي :

« منكر الحديث » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يروي عن الخليل ؛ وهو ضعيف » .

قلت : وبه أعله الهيثمي ، فقال (٣ / ٢٠٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن حمزة الرقي ؛ وهو ضعيف » .

٥٠٩٥ - (ما راحَ مُسْلمٌ في سبيلِ اللهِ مجاهداً ، أو حاجّاً مُهِلاً أو ملبِّياً ؛ إلا غربتِ الشّمس بذنوبِه ، وخرجَ منها) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٩٦ / ٦١٦١) : حدثنا **محمد بن حنيفة الواسطي** قال : حدثنا **أحمد بن الفرج الجُوري** قال : حدثنا **حفص بن أبي داود** عن الهيثم بن حبيب عن محمد بن المنكدر عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الهيثم بن حبيب إلا حفص بن أبي داود ، تفرد به أحمد بن الفرج » .

قلت : وهو الجشمي المقرئ ؛ كما في إسناد حديث قبله في « الأوسط » ، وكذا ترجمه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٤١) ، وساق له حديثاً آخر عن أبي أُمامة ، فيه كذاب ، وقد تقدم برقم (٣٤٥) ، ثم روى عن ابن بكير الحافظ أنه قال :

« أحمد بن الفرج الجشمي ضعيف » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

لكن شيخه حفص بن أبي داود مثله ، أو أسوأ حالاً منه ، وهو (حفص بن سليمان الأسدي أبو عمرو البزاز الكوفي الغاضري) صاحب عاصم بن أبي النَّجود ؛ فقد ذكروه في الرواة عن الهيثم بن حبيب ، وذكر الحافظ في ترجمة (الجوري) من « التبصير » (١ / ٣٦٩) أنه روى عن حفص الغاضري ؛ وهو متروك الحديث ـ مع إمامته في القراءة ـ ؛ كما قال في « التقريب » .

ولم يعرفه الهيثمي ـ وربما معه غيره ـ فقال في « المجمع » (٣ / ٢٠٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه من لم أعرفه » !

وأقره الثلاثة الجهلة (٢ / ١١٨) ! !

ويمكن أن يكون الهيثمي عنى بقوله المذكور (أحمد بن الفرج الجوري) أيضاً ؛ فإن ترجمته عزيزة كما رأيت .

وأمّا شيخ الطبراني محمد بن حنيفة الواسطي ؛ فليس من عادته أن يتكلم

فيهم إلا نادراً . وقال فيه الدارقطني :

« ليس بالقوي » ؛ كما في « التاريخ » (٢ / ٢٩٦) ، و « الميزان » ، و « اللسان » .

لكنه قد توبع من قِبَلِ **أحمد بن محمد بن تميم الواسطي** : أخبرنا **أحمد - يعني : ابن الفرج الفارسي** - : حدثنا **حفص بن أبي داود** به .

أخرجه الخطيب (٤ / ٤٠٢) في ترجمة (الواسطي) هذا ، وذكر أنه روى عنه المُعَافَى بن زكريا الجريري ، وأبو القاسم بن الثلاج ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(**تنبيه**) : الهيثم بن حبيب المذكور في إسناد الحديث : **هو الصيرفي الكوفي** ، وهو ثقة من أتباع التابعين ، وهو غير (**الهيثم بن حبيب**) الذي اتهمه الذهبي بخبر باطل في المهدي ، هذا متأخر عن الأول ، وهو متروك ، وقد ميَّز بينهما الحافظ في « التهذيب » - تبعاً لأصله - ، وفي « التقريب » ، ثم نسي فجعلهما واحداً في « اللسان » ! كما بينته في « تيسير الانتفاع » .

٥٠٩٦ - (من خرجَ في هذا الوجه - لحجٍّ أو عُمْرةٍ - فماتَ ؛ لم يُعْرَضْ ولمْ يحاسبْ ، وقيلَ له : ادْخُلِ الجَنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١١ / ٢) : حدثنا **محمد ابن أحمد** : ثنا **محمد بن صالح العدوي** : ثنا حسين بن علي الجعفي عن **جعفر بن بُرْقَان** : حدثني الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الزهري إلا جعفر ، تفرد به حسين » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ـ وكذا من فوقه ؛ إلا ابن برقان ؛ فإن البخاري لم يخرج له ، ثم هو متكلم فيه في روايته عن الزهري ، وهذه منها ؛ فقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يهم في حديث الزهري » .

وقد جاء في حاشية « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٠٨) ما نصه :

« فائدة : هو من رواية جعفر بن برقان عن الزهري ، وهو ضعيف في الزهري خاصة ، وذكر الطبراني أن جعفراً انفرد به » .

قلت : وأظنه من تعليقات الحافظ ابن حجر على « المجمع » .

ويحتمل عندي أن يكون الوهم ليس من جعفر ، وإنما ممن دونه ، فإني لم أعرف محمد بن أحمد هذا شيخ الطبراني ، ولا شيخه محمد بن صالح العدوي ؛ بل وجدت الثقة قد خالفه في إسناده ؛ فقال أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١١٣٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢١٥ ـ ٢١٦) : حدثنا الحسن بن حماد : نا حسين ـ يعني : الجعفي ـ عن ابن السَّمَّاك عن عائذ عن عطاء عن عائشة به . وزاد :

قالت : وقال رسول الله ﷺ :

« إن الله يباهي بالطائفين » .

والحسن بن حماد : هو الحضرمي البغدادي ، أو الضبي الكوفي الصيرفي ، وكلاهما روى عنه أبو يعلى ، وكلاهما ثقة .

وقد تابعه الحسن بن أبي الربيع : ثنا حسين بن علي الجعفي به .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٦٢) .

وابن أبي الربيع : هو ابن يحيى بن الجعد الجرجاني ، وهو ثقة أيضاً .

فهذان ثقتان خالفا العدوي في إسناده ، فلم يذكرا فيه : جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة . فالوهم ليس من جعفر ؛ إذ لم يثبت أن هذا مما حدث به ، وإنما هو من العدوي أو الراوي عنه ، والحديث إنما هو عن الجعفي عن **ابن السماك** عن **عائذ** عن عطاء عنها .

وقد تابعه عبد الحميد بن صالح : عند ابن الأعرابي في « معجمه » (ق ١٧٢ / ٢) ، ويحيى بن أيوب العابد : عند الخطيب في « التاريخ » (٥ / ٣٦٩) ؛ كلاهما عن **محمد بن صُبَيْحٍ بن السَّمَّاك** به .

فالحديث ـ إذن ـ حديث **ابن السماك** عن **عائذ** .

وابن السماك صدوق متكلم فيه ؛ لكنه لم يتفرد به ، فتابعه يحيى بن يمان : عند العقيلي (٣٤٢) ، وابن عدي (ق ٢٥٥ / ٢) ، وتَمَّامٍ في « الفوائد » (ق ٢٠٥ / ١) .

وتابعه محمد بن الحسن الهَمْداني : عند الدارقطني في « سننه » (ص ٢٨٨) ؛ كلاهما عن **عائذ بن نُسَيْرٍ** به .

فالحديث قد دارت طرقه على عائذ ، وقد صرح أبو نعيم (٨ / ٢١٦) أنه لم يروه عن عطاء إلا عائذ . وبه صرح ابن عدي قبله ، فقال :

« لا يرويه غير عائذ ، وهو غير محفوظ » . وقال العقيلي :

« هو منكر الحديث ، قال ابن معين : ليس به بأس ، ولكن روى أحاديث مناكير . وفي رواية عنه قال : حديثه ضعيف » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٤١٧) ، وأعله بعائذ هذا .

وتعقبه السيوطي وغيره بأنه لم يتهم بكذب ، وساق له بعض الشواهد التي لا تساوي شيئاً لشدة ضعفها ! فيبقى الحديث في مرتبة الضعف .

وقد أشار إلى تضعيفه : المنذريُّ في« الترغيب » (٢ / ١١٢) . وقال الهيثمي (٣ / ٢٠٨) :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » ؛ وفي إسناد الطبراني محمد بن صالح العدوي ، ولم أجد من ذكره ، وبقية رجاله رجال « الصحيح » (!) ، وإسناد أبي يعلى فيه عائذ بن نسير ، وهو ضعيف » !

قلت : والزيادة المتقدمة : « إن الله يباهي بالطائفين » ؛ رواها غير أبي يعلى ، وقد سبق تخريجها برقم (٣١١٤) ؛ ونبهت هناك على أن (نسير) ضبطه بالنون والسين المهملة ؛ خلافاً لمن وهم .

وقد روي الحديث عن ابن السماك بلفظ آخر وهو : . . . . [1]

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث عائشة من رواية مُدْرِك بن قَزَعَةَ عن

---

(١) سقط نص الحديث من قلم الشيخ ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

محمد بن مسلم عنها .

أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » (١٩٨ / ٢) .

ومدرك هذا لم أجده .

ومحمد بن مسلم ؛ الظاهر أنه أبو الزبير ؛ فقد ذكروا له رواية عن عائشة ، ولكنه مدلس .

والحديث ؛ صححه الدكتور القلعجي في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر « ضعفاء العقيلي » (ص ٥٢٢) ! وذلك ؛ لأن العقيلي ذكره عقب حديث عائشة من طريق أخرى ضعيفة عن عطاء مرسلاً ، وقال :

« هذا أولى » ! فما أجهله بهذا العلم ! ! وما أجرأه على الخوض فيما لا يعلم ! !

٥٠٩٧ - (من بَلَغَ الثَّمانين من هذه الأمَّةِ ؛ لم يُعْرَضْ ولم يُحاسَبْ ، وقيل : ادْخُلِ الجنّة)(١) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢١٥) : حدثنا **أبو عبد الله محمد بن سلمة العامري الفقيه** : ثنا **عبد الرحمن بن عبد الله محمد بن المقري** : ثنا علي بن حرب : ثنا حسين الجعفي عن **محمّد بن السماك** عن **عائذ ابن نُسَير** عن عطاء عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عطاء إلا عائذ ، ولا عنه إلا ابن السماك » .

قلت : وفيه ضعف .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « الحديث الذي بعده : « من طاف . . . » نقل إلى « الصحيحة » (٢٧٧٥) » . (الناشر) .

وعائذ أسوأ منه ؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

وقد رواه جمع عن ابن السماك باللفظ السابق ، فهو بهذا اللفظ منكر ؛ لتفرد هذه الطريق به .

وعلي بن حرب - وهو الطائي الموصلي ؛ وإن كان ثقة - ؛ فاللذان دونه لم أعرفهما .

٥٠٩٨ - (يا عِكْراشُ ! كُلْ من حيثُ شِئْتَ ؛ فإنَّه من غيرِ لونٍ واحدٍ) .

ضعيف : رواه أبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٩٧ - ٩٨) : حدثنا إسماعيل القاضي : نا **أبو الهُذَيْل العلاء بن الفضل بن عبد الملك بن أبي سَوِيَّة المِنْقَرِيُّ** : حدثني **عبيد الله بن عكراش** : حدثني أبي قال :

بعثني بنو مُرَّة بن عُبَيْد بصدقات أموالهم إلى رسول الله ﷺ ، فقدمت عليه المدينة ، فوجدته جالساً مع المهاجرين والأنصار ، فأتيته بإبل كأنها عروق الأَرْطى ، فقال :

« مَنِ الرجلُ ؟ » ، فقلت : عكراش بن ذُؤَيْب ، قال :

« ارفع في النسب » ، فقلت : ابن حُرْقُوص بن جَعْدة بن عمرو بن النَّزَّال بن مُرة بن عبيد ، وهذه صدقات بني مرة بن عبيد ، فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال :

« هذه إبل قومي ؛ هذه صدقات قومي » . ثم أمر بها رسول الله ﷺ أنْ تُوسَمَ بمِيْسَم إبل الصدقة وتضم إليها ، ثم أخذ بيدي ، فانطلق بي إلى منزل أم سلمة زوج النبي ﷺ فقال :

« هل من طعام ؟ » ، فأُتينا بجَفْنة كثيرة الثريد والوَذْر فأقبلنا نأكل منها ، فأكل رسول الله ﷺ مما بين يديه ، وجعلت أخبط في نواحيها ، فقبض رسول الله ﷺ بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال :

« ياعكراش ! كل من موضع واحد ؛ فإنه طعام واحد » ، ثم أتينا بطبقٍ فيه ألوان من رطب أو تمر - شك عبيد الله بن عكراش رطباً كان أو تمراً - ، فجعلت آكلُ من بين يدي ، وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق ، ثم قال : . . . (فذكر الحديث) ، ثم أتينا بماء فغسل رسول الله ﷺ يديه ، ثم مسح ببلل كفيه وجهه وذراعيه ثم قال :

« يا عكراش ! هكذا الوضوء ، مما غيرت النار » .

وكذا رواه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٨٣ - ١٨٤) ، والترمذي - مختصراً - (١٩٤٩) ، وكذا ابن ماجه (٣٢٧٤) . وقال الترمذي :

« حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن الفضل » .

قلت : وفي ترجمته أورده ابن حبان ، وقال فيه :

« كان ينفرد بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير ، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفرد بها » . وقال في عبيد الله بن عكراش (٢ / ٦٤) :

« منكر الحديث جداً ، فلا أدري المناكير في حديثه وقعت من جهته أو من العلاء بن الفضل ؟ ومن أيِّهما كان ؛ فهو غير محتج به على الأحوال » .

والحديث قد تقدم تخريجه - مختصراً - تحت الحديث (١١٢٧) من هذه « السلسلة » .

٥٠٩٩ ـ (لَيُدْرِكَنَّ الدَّجَّالُ قوماً مثلَكم أو خيراً منكم (ثلاث مرات) ، ولن يُخْزِيَ اللهُ أمّةً أنا أولها ، وعيسى ابنُ مريم آخرُها) [١] .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣ / ٤١) عن عبد الرحمن بن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن أبيه قال :

لما اشتد جزع أصحاب رسول الله ﷺ على من قُتِلَ يوم مؤتة ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » !

قلت : وكأنه توهم أن جبير بن نفير صحابي ، ولعل السبب أنه أدرك زمان النبي ﷺ ، وروى عنه وعن أبي بكر الصديق ؛ ولكن مرسلاً ؛ كما في « التهذيب » . وقال أبو حاتم :

« ثقة ، من كبار تابعي أهل الشام القدماء » .

وإنما الصحبة لأبيه ، ولذلك تعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ذا مرسل ، وهو خبر منكر » .

٥١٠٠ ـ (زِني شَعْرَ الحسين ، وتصدّقي بِوَزْنِهِ فضّةً ، وأعطِي القابلةَ رِجْلَ العقيقةِ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣ / ١٧٩) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩ / ٣٠٤) من طريق سعيد بن عبد الرحمن المخزومي : ثنا **حسين بن زيد العلوي** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « تكرر يأتي برقم (٥٢١١) » . (الناشر) .

أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها ، فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » !

قلت : ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا » .

وأقول : وله علتان :

الأولى : ضعف حسين بن زيد ؛ فقد أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال أبو حاتم : تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ » .

والأخرى : المخالفة في السند والمتن ؛ وقد أشار إليها البيهقي بقوله عقب الحديث :

« كذا قال ، وروى الحميدي عن **الحسين بن زيد** عن جعفر بن محمد عن أبيه : **أن** علي بن أبي طالب رضي الله عنه أعطى القابلة رجل العقيقة . ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه **عن** النبي ﷺ مرسلاً ؛ في أن يبعثوا إلى القابلة منها برجل » .

قلت : فقد خالف الحميديُّ سعيدَ بن عبد الرحمن المخزومي في الإسناد والمتن .

أما الإسناد ؛ فإنه لم يذكر فيه : عن جده عن علي ؛ فهو مرسل ، بل معضل .

وأما المتن ؛ فإنه أوقفه على علي وجعله من فعله ، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ .

ولعل هذا الاختلاف إنما هو من العلوي نفسه ـ وهو مما يدل على ضعفه ـ؛ فقد تابعه على إرساله حفص بن غياث ؛ كما رأيت فيما علقه البيهقي ، وقد وصله في مكان آخر (٩ / ٣٠٢) من طريق أبي داود في « المراسيل » عن محمد بن العلاء عن حفص به مرسلاً ؛ ولفظه :

« أن النبي ﷺ قال في العقيقة التي عقَّتها فاطمة عن الحسن والحسين عليهما السلام : أن يبعثوا إلى القابلة منها برجل ، وكلوا وأطعموا ، ولا تكسروا منها عظماً » .

وكذلك رواه الخلال من طريق أخرى عن حفص به مرسلاً ؛ كما نقله ابن القيم في « تحفة المودود في أحكام المولود » (ص ٢٧ ـ هندية) ، ولم يَسُقْ منه إلا الشطر الأخير المتعلق بِرِجْلِ العقيقة .

والواقع أنني ما أخرجت الحديث هنا إلا من أجل الشطر المذكور وإلا ، فطرفه الأول ثابت ؛ لوروده في عدة أحاديث يقوي بعضها بعضاً ، أقواها حديث عبدالله ابن محمد بن عقيل عن علي بن الحسين عن أبي رافع قال :

لما ولدت فاطمة حسناً رضي الله عنهما قالت . . . قال ﷺ :

« احلقي شعره ، وتصدقي بوزنه من الورق على الأوفاض أو على المساكين » ـ يعني : أهل الصفة ـ ؛ ففعلت ذلك ، فلما ولدت حسيناً ؛ فعلت مثل ذلك .

أخرجه البيهقي ؛ وأحمد (٦ / ٣٩٠ ، ٣٩٢) .

قلت : وإسناده حسن . وقال الهيثمي (٤ / ٥٧) :

« رواه أحمد ؛ والطبراني في « الكبير » ، وهو حديث حسن » .

وفي الباب عن أنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس ، وعلي بن أبي طالب ؛ وهي مخرجة في « المجمع » (٤ / ٥٧ ، ٥٩) .

وقد روى مالك في « الموطأ » (٢ / ٤٥) عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه **قال** :

وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم ، فتصدقت بزنة ذلك فضة .

وعن محمد بن علي بن الحسين أنه **قال** : . . . فذكره ؛ دون ذكر زينب وأم كلثوم .

٥١٠١ - (الحمدُ لله الذي أطعمَني الخميرَ ، وألبسني الحريرَ ، وزوجني خديجةَ ، وكنتُ لها عاشقاً) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٣ / ١٨٢) عن سهل بن سليمان النَّبْليِّ - بواسط - : ثنا منصور بن المهاجر : ثنا **محمد بن الحجاج** : ثنا **سفيان بن حسين** عن الزهري **قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم ، وتبعه الذهبي ! فأخطأ خطأً فاحشاً ؛ فإنه - مع إرساله - موضوع ؛ آفته محمد بن الحجاج هذا ؛ وهو اللخمي الواسطي ، المترجم في « الميزان » وغيره بأنه كذاب خبيث ، وضع حديث الهريسة المتقدم برقم (٦٩٠) ، ولا أدري كيف خفي حاله على الذهبي مع شهرة هذا الكذاب ، وكونه واسطيّاً ، وشيخه ومن دونه كلهم واسطيون ؟ ! ففي ذلك ما يكفي لدلالة الحافظ مثله على تحديد شخصيته ، وأنه ليس غيره ممن شاركه في اسمه واسم أبيه !

وسفيان بن حسين ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنهم ضعفوه في روايته عن الزهري ، ولذلك ؛ لم يخرجا له عنه شيئاً .

على أن متن الحديث باطل عندي ؛ فإني أكاد أقطع بأنه يستحيل أن يحمد النبي ﷺ ربه على أن ألبسه الحرير ، وهو القائل :

« من لبس الحرير في الدنيا ؛ فلن يلبسه في الآخرة » . أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٨٤) ، وغيره من الأحاديث الصحيحة المحرمة لبس الحرير على الرجال .

٥١٠٢ - (من طافَ بالبيت خمسينَ مَرّةً ؛ خرجَ من ذنوبِه كَيَوْمَ ولدتْه أمُّه) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (١ / ١٦٤) ، والمخلص في « الفوائد » (ق ١٨٤ / ٢) ، وعنه ابن الجوزي في « منهاج القاصدين » (١ / ٥٦ / ١) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ١٣٢ / ١) عن **سفيان بن وكيع** : حدثنا **يحيى ابن يمان** عن **شَرِيك** عن **أبي إسحاق** عن عبدالله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي - مضعِّفاً - :

« حديث غريب ؛ سألت محمداً - يعني : البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال : إنما يُرْوى هذا عن ابن عباس قوله » .

قلت : وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو إسحاق - وهو السبيعي - ، وهو مدلس ، وكان اختلط .

الثانية : شريك - وهو ابن عبدالله القاضي - ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

الثالثة : يحيى بن يمان ؛ قال الحافظ :

« صدوق عابد ، يخطئ كثيراً ، وقد تغير » .

الرابعة : سفيان بن وكيع ؛ قال الحافظ :

« كان صدوقاً ؛ إلا أنه ابتلي بِوَرَّاقِهِ ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فَنُصِحَ ، فلم يَقْبَلْ ، فسقط حديثه » .

(**تنبيه**) : حكى الناجي في « العجالة » (ق ١٣٢ / ٢) عن المحب الطبري أن الحديث رواه الطبراني بلفظ :

« خمسين أسبوعاً » ! وقد راجعته في « مسند ابن عباس » من « المعجم الكبير » للطبراني (ج ٣ ق ٧٤ ـ ١٨٧) ؛ فلم أعثر عليه ! فالله أعلم .

أما الموقوف الذي أشار إليه البخاري ؛ فلم أره الآن ، وما أراه يصح أيضاً .

٥١٠٣ ـ (ما وسعَني أَرضي ولا سمائي ، ووسعني قلبُ عبدِي المؤمن ، النقيّ التقيّ الوادع الليّن) .

لا أصل له ! وإنما هو من الإسرائيليات ؛ كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه ؛ ففي « مجموعة الفتاوى » (١٨ / ١٢٢ ، ٣٧٦) :

« هذا مذكور في الإسرائيليات ، ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ ، ومعناه : وسع قلبه الإيمان بي ومحبتي ومعرفتي .

وإلا ؛ فمن قال : إن ذات الله تحل في قلوب الناس ؛ فهو أكفر من النصارى

الذين خصوا ذلك بالمسيح وحده » .

وأقره الحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ٣٧٣) ، ومن قبله الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٣) ؛ فقال ـ وقد ذكره الغزالي بقوله : « وفي الخبر . . . . . » ـ :

« لم أر له أصلاً » .

وإذا عرفت هذا ؛ فقول شيخ الإسلام في مكان آخر (٢ / ٣٨٤) :

« وفي حديث مأثور : « ما وسعني أرضي ولا سمائي . . . » » فذكره بتمامه ؛ فهو مما ينبغي أن لا يؤخذ على ظاهره ، ولعل ذلك كان منه قبل أن يتحقق من أنه لا أصل له . والله أعلم .

ويغني عن حديث الترجمة ـ في معناه الذي فسره به ابن تيمية ـ قوله ﷺ :

« إن لله تعالى آنيةً من أهل الأرض ، وآنية ربكم قلوب عباده الصالحين ، وأحبها إليه ألينها وأرقها » .

أخرجه الطبراني وغيره بسندٍ حسن ؛ كما بينته في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (١٦٩١) .

٥١٠٤ ـ (ما مِنْ مُسْلم يقفُ عَشيَّةَ عرفةَ بالموقفِ ، فيستقبلُ القِبْلَةَ بوجْهه ، ثُمَّ يقولُ : لا إلَه إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ (مئةَ مرة) ، ثمّ يقولُ : ﴿ قل هو اللَّه أحد ﴾ (مئةَ مرةٍ) ، ثمّ يقولُ : اللهمّ ! صلِّ على محمّدٍ ، كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وآلِ إبراهيمَ ، إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ ، وعلى سامِعهم (مئةَ مرةٍ) ؛

إلا قالَ اللهُ تعالى : يا ملائكتي ! ما جزاءُ عبدي هذا ؟ سبَّحني وهلَّلني ، وكبَّرني وعظَّمني ، وعَرَفني ، وأثْنى عليَّ ، وصلّى على نبيّي ؟ ! ؛ اشهدُوا ملائكتي ! أنّي قدْ غفرتُ له ، وشفّعته في نفسه ، ولو سألني عبدي هذا ؛ لشفّعته في أهلِ الموقفِ كلِّهم) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « جزء فضل عرفة » (٤ / ٢ - ٥ / ١) من طريق البيهقي ، بسنده عن **عبدالرحمن بن محمد الطَّلْحِيِّ** : ثنا عبدالرحمن بن محمد المحاربي **عن** محمد بن سُوقَة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال البيهقي :

« هذا متن غريب ، وليس في إسناده من يُنْسَبُ إلى الوضع » . وقال الحافظ ابن حجر في « أماليه » ؛ كما في « اللآلي » (٢ / ٧٠) :

« رواته كلهم موثقون ؛ إلا الطلحي ؛ فإنه مجهول » !

قلت : لم أر من وصفه بالجهالة ، وأنا أظنه الذي في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٢٨١) :

« عبدالرحمن بن محمد بن طلحة بن مصرف . روى عن أبيه . روى عنه يحيى بن آدم . سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالقوي » .

ونقله عنه - باختصار - الذهبيُّ في « الميزان » ، والحافظ في « اللسان » .

وقد تابعه أحمد بن ناصح : حدثنا المحاربي به نحوه .

أخرجه الديلمي ، وابن النجار من طريقين عنه به .

وأحمد بن ناصح - وهو المصيصي - صدوق ، فبرئت ذمة الطَّلْحِيِّ منه . وقد

أشار إلى ذلك أحد رواته عند ابن النجار ـ وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن مهران البغدادي الحافظ ـ ، فقال عقبه :

« تفرد به المحاربي عن محمد بن سوقة » .

قلت : والمحاربي ـ وإن كان أخرج له الشيخان ـ ؛ فقد قال أحمد :

« كان يدلس » . وقد عنعنه في رواية البيهقي عن الطلحي ، وكذا في رواية ابن النجار عن ابن ناصح ، بخلاف رواية الديلمي عنه ؛ فقد صرح فيها بالتحديث ، وكذلك في نقل السيوطي للحديث عن البيهقي .

فإن كان محفوظاً ؛ فالحديث ثابت . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في « الشعب » (٣ / ٤٦٣ / ٤٠٧٤) من طريق الطلحي عن المحاربي معنعناً ؛ فهي العلة .

٥١٠٥ ـ (يا مالكَ يومِ الدِّينِ ! إيّاك نعبدُ وإياك نستعينُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٨١٦٣) ، وابن السُّنِّيِّ في « عمل اليوم والليلة » (٣٢٩) ، وأبو نعيم في « دلائل النبوة » (ص ١٦٤) عن **عبد السلام بن هاشم** قال : ثنا **حنبل** عن أنس بن مالك عن أبي طلحة قال :

كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة ، فلقي العدو ، فسمعته يقول : . . . (فذكره) . فلقد رأيت الرجال تصرع ؛ تضربها الملائكة من بين أيديها ومن خلفها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حنبل هذا ـ وهو ابن عبد الله ـ مجهول ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٠٤) عن أبيه ؛ وتبعه الذهبي .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٣ / ٥٣) !

وعبد السلام بن هاشم ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال الفلاس : لا أقطع على أحد بالكذب إلا عليه » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٥ / ٣٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبدالسلام بن هاشم ؛ وهو ضعيف » .

والحديث ؛ أورده شيخ الإسلام في بعض رسائله مشيراً لضعفه دون أن يعزوه لأحد ، ولذلك ؛ بادرت إلى تخريجه ، وبيان علته المؤكدة لضعفه . والحمد لله على توفيقه .

٥١٠٦ - (لو يعلمُ أهلُ الجَمْعِ بمن حلُّوا ؛ لاستبشَرُوا بالفضْلِ بعْد المغْفرةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٨٢ / ٢ و ٣١٤ / ٢ و ٢ / ٢٨٨ - ط) ، وابن دوست في « الأمالي » (ق ١١٧ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٧٧ / ٤١١٣) عن **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد** قال : ثنا إبراهيم بن طَهْمان عن الحسن **بن عُمارة** عن الحكم بن عُتَيْبَةَ عن طاوس عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ ونحن بمنى يقول : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٠٦ / ٢ و ١١ / ٥٣ / ١١٠٢٢ - ط) من طريق يزيد بن قُبَيْسٍ ، والرئيس أبو القاسم بن الجراح في « ستة مجالس من الأمالي » (ق ١٨٦ / ٢) من طريق إسحاق بن حاتم العلاف قالا : نا عبد المجيد

ابن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ به ؛ إلا أنهما لم يذكرا في إسناده : الحسن بن عمارة .

قلت : ولعل ذلك من عبد المجيد ؛ فإن يزيد بن قبيس ثقة من رجال « التهذيب » .

وكذلك العلاف ثقة ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٦ / ٣١٥) .

وأما عبد المجيد ؛ ففيه كلام كثير ، وقد قال الحافظ :

« صدوق يخطئ ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

قلت : فالظاهر أنه ـ لسوء حفظه ـ كان يضطرب في إسناده ، فتارة يثبت فيه الحسن بن عمارة ، وتارة يسقطه .

والحديث حديث ابن عمارة ، ويدل عليه أمران :

الأول : أنه تابعه على إثباته : أبو مطيع البَلْخِيُّ ؛ فقال الطبراني (١١٠٢١) : حدثنا العباس بن محمد المجاشعي الأصبهاني : نا محمد بن أبي يعقوب الكَرْمَاني : نا أبو مطيع قاضي بلخ عن الحسن ـ يعني : ابن عمارة ـ عن الحكم به .

وأبو مطيع : هو الحكم بن عبد الله الخراساني الفقيه الحنفي ، وهو ـ وإن كان ضعيفاً ـ ؛ فيشهد له الأمر الآتي :

الثاني : أن ابن عدي ساق الحديث في ترجمة الحسن بن عمارة ، وقد أطال فيها جدّاً ، وختمها بقوله :

« هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » . وقال الحافظ :

« متروك » .

قلت : فهو علة الحديث .

ولا أدري كيف خفي هذا على الحافظ الهيثمي ؛ فقال (٣ / ٢٧٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده من لم أعرفه » ! !

٥١٠٧ - (إنِ استطعتَ أن تعملَ لله بالرضا مع اليقينِ فافعلْ ، وإنْ لم تستطعْ ؛ فإنَّ في الصَّبْرِ على ما يُكْرَهُ خيراً كثيراً) .

ضعيف . أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في « رسالة التوبة » (ص ٢٥٠ - جامع الرسائل) مشيراً لضعفه بتصديره إياه بقوله : « روي . . . » ؛ وعلق عليه محققه صديقنا الدكتور محمد رشاد سالم بقوله :

« قال العراقي عن هذا الحديث في تعليقه على « الإحياء » (١٢ / ٣٤) : « الترمذي من حديث ابن عباس » ، ولم أستطع معرفة مكان الحديث » ! !

قلت : أورده الغزالي في « الإحياء » في موضعين :

الأول : في « رياضة النفس » (٣ / ٥١) بلفظ :

« اعبد الله في الرضا ، فإن لم تستطع ؛ ففي الصَّبر على ما تكره خير كثير » .

فقال الحافظ العراقي في « تخريجه » (٣ / ٥١ - طبع الحلبي ، ق ١٠٩ / ١ - مخطوطة الظاهرية) :

« الطبراني في « الكبير » » ! !

والآخر : في « الصبر والشكر » (٤ / ٥٤) بلفظ :

« في الصبر على ما تكره خير كثير » .

فقال الحافظ العراقي (٤ / ٥٤ - ط ، ق ١٤٤ / ١ - مخطوطة) :

« الترمذي من حديث ابن عباس ، وقد تقدم » ! !

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ :

حديث الترجمة واللفظان اللذان ذكرهما الغزالي ؛ كل ذلك طرف من حديث ابن عباس المعروف الذي أوله :

« يا غلام ! احفظ الله يحفظك . . . » الحديث ؛ أخرجه أحمد ، والترمذي ، وأبو يعلى ، والطبراني في « الكبير » وغيرهم من طرق عن ابن عباس مرفوعاً ـ يزيد بعضهم على بعض ـ ، وقد ذكرها الحافظ ابن رجب في شرحه للحديث في « جامع العلوم والحكم » (ص ١٣٢ ـ ١٤٠) دون أن يخرجها ، وقد خرجت أنا طائفة منها في « تخريج السنة لابن أبي عاصم » (٣١٦ ـ ٣١٨) .

وقد ذكر ابن رجب (ص ١٤٠) أن حديث الترجمة في رواية عمر مولى غفرة وغيره عن ابن عباس .

قلت : ورواية عمر هذا ؛ أخرجها هناد في « الزهد » (١ / ٣٠٤ / ٥٣٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٢٠٣ / ١٠٠٠٠) ، وهي عند الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٦ / ٢) أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس ، لكن ليس فيها عند الطبراني حديث الترجمة . وإنما وجدته في رواية أخرى عن ابن عباس ؛ أخرجها الحاكم (٣ / ٥٤١) بإسناد منقطع ، وفيه إلى ذلك راوٍ متروك ، وآخر مختلَف فيه ؛ كما قال الذهبي .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣١٤) من طريق **الحجاج بن فُرَافِصَة** عن رجلين سماهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس به ، وفيه :

« فاعمل لله تعالى بالرضا واليقين ، واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً » .

والحجاج بن فُرافِصَة ؛ ضعيف ؛ قال الحافظ :

« صدوق عابد يهم » .

ومن طريقه : أخرجه أحمد (١ / ٣٠٧) ؛ ولكنه أعضله ؛ فقال : عنه ، رفعه إلى ابن عباس . . . فذكره مقتصراً على الشطر الثاني من حديث الترجمة .

والحديث له شاهد ؛ أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ١٢٥) من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً وفيه :

« اعبد الله بالصبر مع اليقين » .

وإسناده ضعيف جدّاً ؛ كما بينته في « تخريج السنة » (٣١٨) .

وجملة القول : أن حديث الترجمة من حديث ابن عباس ضعيف ؛ كما أشار إليه ابن تيمية رحمة الله عليه ؛ لأن طرقه كلها ضعيفة ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، ولشدة ضعف شاهده .

وأن عزوه لرواية الترمذي وهم ، وإنما روى أصله ، وليس فيه حديث الترجمة .

وكذلك عزوه لرواية الطبراني ؛ إلا أن يعني أنه رواه من غير طريق ابن عباس ، كأبي سعيد الخدري مثلاً ، فذلك من الممكن . والله أعلم .

وقد روي من حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ قال لعبد الله ابن عباس :

« يا غلام ! ألا أعلمك . . . » الحديث ؛ وفيه حديث الترجمة .

ذكره أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٤٠٦ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق ابن أبي الدنيا : حدثنا **أبو سعد المدني** : نا **أبو بكر ابن شيبة الحزامي** : نا **أبو سعيد محمد بن إبراهيم بن المطلب** : نا **زهرة بن عمرو** عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زهرة بن عمرو ؛ أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٦١٥) من رواية ثقتين آخرين عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو سعيد بن المطلب ؛ مقبول عند الحافظ .

وأبو بكر بن شيبة الحزامي ؛ صدوق يخطئ .

وأبو سعد المدني ؛ لم أعرفه .

٥١٠٨ ـ (من سرقَ وأخافَ السَّبيلَ ؛ فاقطعْ يدَه بسرقتِه ، ورجلَه بإخافتِه ، ومَنْ قتلَ ؛ فاقتلْه ، ومن قَتَلَ وأخافَ السبيلَ واستحلَّ الفَرْجَ الحرامَ ؛ فاصْلُبْهُ) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (١٠ / ٢٧٦ / ١١٨٥٤) عن الوليد بن مسلم **عن ابن لهيعة** **عن** يزيد بن أبي حبيب : أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية [١] ، فكتب إليه أنس يخبره أن هذه الآية نزلت في أولئك النفر العرنيين ، وهم من بَجِيلَةَ ، قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، وساقوا الإبل ، وأخافوا السبيل ، وأصابوا الفرج

---

(١) يعني : قوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقَتَّلوا أو يُصَلَّبوا أو تُقَطَّعَ أيديهم وأرجلهم من خلافٍ أو يُنْفَوْا من الأرض ﴾ . (الناشر) .

الحرام . قال أنس : فسأل رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام عن القضاء فيمن حارب ؛ فقال : . . . فذكره . وقال :

« في إسناده نظر » . ونحوه قول ابن كثير (٢ / ٥١) :

« إن صح سنده » .

وتبعه صديق حسن خان ، فقال في « نيل المرام من تفسير آيات الأحكام » (ص ٢١٠) - تبعاً للشوكاني في « فتح القدير » (٢ / ٣٤) - :

« وهذا - مع ما فيه من النكارة الشديدة - لا يدرى كيف صحته » .

قلت : وهو ظاهر الضعف ، وله علتان :

الأولى : ضعف ابن لهيعة ؛ فإنه سيئ الحفظ ؛ إلا فيما رواه عنه العبادلة .

واحتجاج الشيخ أحمد شاكر به مطلقاً ؛ مما لا وجه له عندي ، بل مخالف لما عليه الأئمة النقاد من قبلنا كابن حجر وغيره .

والأخرى : تدليس الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية ، وقد عنعن في الإسناد كله كما ترى .

وأما قول صديقنا الأستاذ محمود شاكر في تعليقه على « التفسير » :

« ثم إن يزيد بن أبي حبيب لم يدرك أن يسمع من أنس ، ولم يُذْكَرْ أنه سمع منه » !

قلت : فهو إعلال عجيب غريب ؛ فإنه إذا كان لم يدرك أن يسمع من أنس ، فما فائدة قوله : « ولم يذكر أنه سمع منه » ؛ فإن هذا إنما يقال إذا أدركه ، وكان

يمكنه السماع منه وكان موصوفاً بالتدليس ! وهذا وذاك من النفي منفي بالنسبة ليزيد بن أبي حبيب ؛ فإنه مات سنة ثمان وعشرين ومئة ، وقد قارب الثمانين ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وابن حبان نحوه في « الثقات » (٣ / ٢٩٥) ، وقد توفي أنس رضي الله عنه سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين ، ومعنى هذا أنه أدرك من حياة أنس نحو خمس وثلاثين سنة ، فكيف يقال :

« لم يدرك أن يسمع من أنس » ؟ ! ثم هو لم يوصف بالتدليس ؛ فما معنى أن يقال فيه :

« ولم يذكر أنه سمع منه » ؟ ! فالمعاصرة كافية في مثله لإثبات الاتصال عند الجمهور ، كما هو معلوم .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة ، وعنعنة الوليد .

ولذلك ؛ فلا يصح الاستدلال به على ما ذهب إليه الجمهور من أن آية المحاربة منزلة على أحوال ؛ نحو ما في هذا الحديث من التفصيل .

وذهب آخرون إلى أن (أو) فيها للتخيير ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نُسُكٍ ﴾ ونحوها من الآيات ؛ وهو الظاهر .

وقد ذهب إليه الشوكاني وصديق حسن خان ، وهو قول ابن عباس - في رواية - ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعطاء ، وغيرهم ؛ وحكي عن الإمام مالك . والله أعلم .

ثم رأيت الإمام الشافعي قد أخرج الحديث في « مسنده » (ص ١١١ - طبع المطبوعات العلمية) : أخبرنا إبراهيمعن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس

موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم - وهو ابن أبي يحيى الأسلمي - متروك .

وصالح مولى التوأمة ضعيف .

٥١٠٩ - (من قالَ : جزى اللهُ عنا مُحَمَّداً بما هو أهلُه ؛ أتعبَ سبعينَ كاتباً ألفَ صباحٍ) [١] .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٤٩ - مصورة الجامعة الإسلامية) قال : حدثنا ابن رشدين : ثنا **هانئ بن المتوكل** : ثنا معاوية بن صالح عن جعفر بن محمد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عكرمة إلا جعفر ، ولا عنه إلا معاوية ، تفرد به هانئ » .

قلت : قال ابن حبان :

« كان تُدْخلُ عليه المناكير ، وكثرت ، فلا يجوز الاحتجاج به بحال ، فمن مناكيره . . . » .

قلت : فساق له أحاديث ، هذا أحدها .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في « الكبير » أيضاً (٣ / ١٢٤ / ٢) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٣٠) .

وأشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٨٢) إلى تضعيف الحديث . وقال

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « سبق تخريجه برقم (١٠٧٧) » . (الناشر) .

الهيثمي (١٠ / ١٦٣) :

« هانئ ضعيف » .

٥١١٠ - (مَنْ صلَّى عَلَيَّ في يومِ [الجمُعةِ] ألفَ مرّةٍ ؛ لمْ يَمُتْ حتّى يُرَى مَقْعَدَهُ من الجَنَّةِ) .

ضعيف جدّاً . رواه ابن سَمْعون في « الأمالي » (١٧٢ / ١) عن **محمد ابن عبد العزيز الدِّينَوَرِيِّ** : نا قُرّةُ بن حبيب القُشَيْري : نا **الحكم بن عطية** عن ثابت عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن شاهين في « الترغيب والترهيب » (ق ٢٦١ / ٢) ؛ وإليه عزاه المنذري (٢ / ٢٨١) مشيراً إلى تضعيفه .

قلت : وعلته : الحكم بن عطية ؛ فإنه ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والدينوري شرٌّ منه ؛ قال الذهبي :

« ليس بثقة ؛ أتى ببلايا » .

لكن رواه الأصبهاني في « ترغيبه » (ص ٢٣٤ - مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **محمد بن عبدالله بن محمد بن سنان القزاز البصري** : نا قرة بن حبيب به .

ومحمد بن عبد الله بن محمد ؛ لم أعرفه ، ولعل الأصل : « . . . عن محمد بن سنان » ؛ فإن محمد بن سنان القزاز البصري معروف ، وهو ضعيف . والله أعلم .

وقال السخاوي في « القول البديع » (ص ٩٥) :

« رواه ابن شاهين في « ترغيبه » وغيره ، وابن بَشْكُوال من طريقه ، وابن سمعون في « أماليه » ؛ وهو عند الديلمي من طريق أبي الشيخ الحافظ ، وأخرجه الضياء في « المختارة » وقال :

« لا أعرفه إلا من حديث الحكم بن عطية ، قال الدارقطني : حدث عن ثابت أحاديث لا يتابع عليها . وقال أحمد : لا بأس به ؛ إلا أن أبا داود الطيالسي روى عنه أحاديث منكرة . قال : وروي عن يحيى بن معين أنه قال : هو ثقة » .

قلت (السخاوي) : وقد رواه غير الحكم ، وأخرجه أبو الشيخ من طريق حاتم ابن ميمون عن ثابت ؛ ولفظه :

« لم يمت حتى يبشر بالجنة » .

وبالجملة ؛ فهو حديث منكر : كما قاله شيخنا » .

يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله .

وقال في مكان آخر (١٤٥) :

« أخرجه ابن شاهين بسند ضعيف » .

قلت : وسقط الحديث من مطبوعة « المختارة » ، وليس فيه ترجمة لـ (الحكم ابن عطية) عن ثابت عن أنس . فالظاهر أنها كانت قصاصة من القصاصات التي كان يلحقها بمكانها ، وقد شاهدت منها الشيء الكثير في نسخة الظاهرية ، وهي بخط المؤلف رحمه الله ، وهذه ربما ضاعت أو لم تُصَوَّرْ .

٥١١١ - (من قرأ سورة ﴿ يس ﴾ في ليلة الجمعة ؛ غفر له) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٢٤٤ - مصورة الجامعة) من طريق **زيد بن الحريش** : نا **الأغلب بن تميم** : نا أيوب ويونس عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، آفته الأغلب بن تميم قال ابن حبان (١ / ١٦٦) :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه » .

وضعفه آخرون .

وزيد بن الحريش قال ابن حبان في « الثقات » :

« ربما أخطأ » . وقال ابن القطان :

« مجهول الحال » .

قلت : ومن طريقه أخرجه ابن السني في « اليوم والليلة » (رقم ٦٦٨) وابن عدي في « الكامل » (١ / ٤١٦) دون ذكر ليلة الجمعة وقالا :

« في يوم وليلة ابتغاء وجه الله غفر له » .

وهو مخرج في « الروض النضير » (١١٤٦) .

٥١١٢ - (مَنْ قَرَأَ ﴿ حم ﴾ الدُّخانَ في ليلةِ الجمُعة ، أو يومَ الجمعةِ ؛ بنى الله له بيتاً في الجَنَّةِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٢٤٤ -

مصورة الجامعة الإسلامية) عن حفص بن عمر المازني : نا **فَضَّالُ بن جُبَيْر** عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ فضال بن جبير ؛ قال ابن حبان :

« لا يجوز الاحتجاج به بحال ، يروي أحاديث لا أصل لها » .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٢ / ١٦٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه فضال بن جبير ، وهو ضعيف جدّاً » .

وحفص بن عمر المازني لا يعرف ؛ كما في « اللسان » .

٥١١٣ - (أتُحِبُّون أن يستظلَّ نَبِيّكم بِظِلٍّ من نارٍ يومَ القيامةِ ؟ !) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٣٥ - مصورة الجامعة الإسلامية) عن أحمد بن عَبْدَةَ الضبي : ثنا **الحسن بن صالح بن أبي الأسود** : ثنا عمي منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن شِمْر بن عطية عن أبي حازم الأنصاري **قال** :

أُتي النبي ﷺ يوم بدر بِنطَع من الغنيمة ، فقيل : استظل به يا رسول الله ! فقال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا منصور ، ولا عنه إلا ابن أخيه الحسن ، تفرد به أحمد » .

قلت : وهو ثقة من شيوخ مسلم ؛ لكن العلة من شيخه الحسن بن صالح بن أبي الأسود ؛ فإنه غير معروف ؛ قال الذهبي :

« زائغ حائد عن الحق ؛ قاله الأزدي » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في « الثقات » ، وقال :

« روى عنه أحمد بن عبدة الضبي » !

ومن فوقه ثقات ؛ غير أبي حازم الأنصاري ؛ فإنه مختلف في صحبته ، وقد أخرج حديثه هذا أبو داود في « المراسيل » ، كأنه يشير إلى أنه لم تثبت عنده صحبته ، ولم أره ذُكِر في حديث آخر إلا الحديث الآتي ، وهو في كل منهما لم يصرح بما يدل على صحبته ، ولا الراوي عنه ذكر ذلك ، على أن الإسناد إليه غير ثابت ؛ كما رأيت .

وروي عنه بالسند المتقدم قال :

٥١١٤ - (كان [ﷺ] يومَ بدْرٍ في الظِّلِّ ، وأصحابُه يقاتلونَ في الشَّمس ، فأتاه جبريلُ عليه السلام فقال : أنتَ في الظِّلِّ ، وأصحابك يقاتلونَ في الشّمس ؟! فتحوَّل إلى الشَّمسِ) .

منكر . أخرجه ابن الأثير في « أسد الغابة » (٥ / ١٦٦) من طريق الحسن ابن سفيان : أخبرنا أحمد بن عبدة : أخبرنا **الحسن بن صالح بن أبي الأسود** بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله . وقال :

« أخرجه أبو نعيم ، وأبو موسى » .

٥١١٥ - (الشُّهداءُ ثلاثةٌ : رجلٌ خرج بنفسِه ومالِه مُحْتَسِباً في سبيلِ الله ، لا يريدُ أن يقاتلَ ، ولا يقتل ، يكثِّر سوادَ المسلمينَ ، فإنْ ماتَ أو قُتل

غُفرتْ له ذنوبُه كلُّها ، وأُجيرَ من عذابِ القبْرِ ، ويؤمَّن من الفَزَع ، ويزوَّجُ من الحُور العِين ، وحلَّتْ عليه حُلَّة الكَرامة ، ويوضَعُ على رأْسه تاجُ الوَقَارِ والخُلْدِ .

والثّاني : خَرجَ بنفسِه ومالِه محتسِباً يريدُ أن يَقْتلَ ولا يُقْتل ، فإنْ ماتَ أو قُتل ؛ كانتْ رَكبتُه مع إبراهيمَ خليلِ الرحمنِ بينَ يدي اللهِ تباركَ وتعالى في مقْعد صِدْقٍ عند مَليكٍ مقتدرٍ .

والثّالثُ : خرجَ بنفسِه وماله محتسباً يريدُ أن يَقْتل ويُقتل ، فإن ماتَ أو قُتِلَ ؛ جاءَ يومَ القيامةِ شاهراً سيفَه واضعَه على عاتقه ، والناسُ جاثونَ على الرُّكَبِ يقولون : ألا افسحُوا لنا ؛ فإنا قد بذلْنا دماءَنا لله تباركَ وتعالَى . قال رسول الله ﷺ :

والذي نفْسي بيدِه ! لو قالَ ذلكَ لإبراهيمَ خليلِ الرحمنِ أو لنبيٍّ من الأنبياءِ ؛ لزَحَل لهم عن الطَّريق ؛ لما يرى من واجبِ حقِّهم ، حتى يُؤْتَوا منابرَ من نُورٍ تحتَ العرْشِ ، فيجلسونَ عليها ، ينظرون كيف يُقضَى بين الناسِ ، لا يجدون غمَّ الموتِ ، ولا يقيمونَ في البرزخِ ، ولا تفزعُهم الصَّيْحة ، ولا يهمُّهم الحسابُ ؛ ولا الميزانُ ، ولا الصِّراطُ ، ينظرون كيف يُقضَى بين الناس ، ولا يَسألون شيئاً إلا أُعْطوهُ ، ولا يَشْفَعُون في شيءٍ إلا شُفِّعوا فيه ، ويُعْطَوْن من الجَنَّةِ ما أحبُّوا ، ويتبوؤن من الجنَّة حيث أحبُّوا) .

موضوع . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ١٨٥ ـ ١٨٦ ـ زوائده) : حدثنا سَلَمة بن شبيب ـ فيما أحسب ـ : ثنا محمد بن معاوية : ثنا مسلم بن خالد عن

شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الطريق ، ومحمد بن معاوية حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وأحسب هذا أتي منه » .

قال العسقلاني - عقبه - :

« قال الشيخ (يعني : الهيثمي) : وإن كان هو النيسابوري ؛ فهو متروك .

قلت : هو هو » .

وأقول : صدق الحافظ - رحمه الله - . وقد تردد فيه الهيثمي في « مجمع الزوائد » أيضاً ، ولكنه وقع في وهم آخر ؛ فإنه قال (٥ / ٢٩٢) :

« رواه البزار ، وضعفه بشيخه محمد بن معاوية ، فإن كان النيسابوري ؛ فهو متروك . وفيه أيضاً مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ضعيف وقد وثق » !

قلت : محمد بن معاوية ؛ إنما هو شيخ شيخ البزار - وهو سلمة بن شبيب - ، وكان هذا مستمليَ شيخه محمد بن معاوية ، وهذا من القرائن التي حملت الحافظ ابن حجر على الجزم بأنه هو صاحب الحديث .

ومنها عندي قول البزار فيه :

« حدث بأحاديث لم يتابع عليها » ؛ وقد قال هذا في - ابن معاوية - جماعة من الأئمة ، منهم : البخاري وابن أبي حاتم وأبو أحمد الحاكم ، ولم يقل ذلك أحد من الأئمة في غيره من الرواة ممن يسمى محمد بن معاوية .

ثم إنه متهم بالكذب ؛ فقد قال فيه ابن معين :

« كذاب » . وكذا قال الدارقطني وأبو الطاهر المدني ، وزادا :

« يضع الحديث » .

قلت : ولوائح الوضع عندي ظاهرة على حديثه هذا ؛ بل إن قوله في الرجل الأول :

« غفرت له ذنوبه كلها » باطل ؛ لمخالفته للحديث الصحيح :

« يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدَّين » . رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج عندي في أماكن ؛ فراجع « صحيح الجامع » (٧٩٧٥) . ولهذا ؛ فاقتصار المنذري (٢ / ١٩٣) على الإشارة لتضعيفه مع استغرابه غريب ؛ فإنه قال :

« رواه البزار والبيهقي والأصبهاني ، وهو حديث غريب » !

٥١١٦ - (إنّ من العِلْم كهيئةِ المَكْنُونِ ، لا يعرفُه إلا العُلماء بالله ، فإذا نطقُوا به ؛ لم ينكرْه إلا أهلُ الغِرَّةِ بالله عز وجل) .

منكر . أخرجه أبو عبد الرحمن السُّلَمِي في « الأربعين في أخلاق الصوفية » (ق ٨ / ٢) : أنا حامد بن عبد الله الهروي : نا **نصر بن محمد بن الحارث البُوزْجَانِيُّ** : نا عبد السلام بن صالح : نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته عبد السلام بن صالح - وهو أبو الصلت الهروي - ، وقد كذبه العقيلي وابن طاهر ، واتُّهم بوضع أحاديث ، منها : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ؛ وقد تقدم برقم (٢٩٥٥) .

وذكرنا هناك شيئاً من أقوال الأئمة فيه ، وأقوال ابن معين المتناقضة حوله ، والجمع بينها ؛ فراجعها إن شئت .

ومن دونه لم أعرفهما .

وأما أبو عبد الرحمن السلمي شيخ الصوفية في زمانه ؛ فهو متهم أيضاً ؛ قال الذهبي :

« تكلموا فيه ، وليس بعمدة ، قال الخطيب : قال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري [1] : « [كان غير ثقة ، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئاً يسيراً ، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البَيِّع ؛ حدث عن الأصم بـ « تاريخ يحيى بن معين » وبأشياء كثيرة سواه . قال : و] [2] كان يضع الأحاديث للصوفية » ، وفي القلب مما ينفرد به » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في رسالته : « تأييد الحقيقة العلية » (ق ٣ / ١) [3] من رواية الطبسي في « ترغيبه » من طريق نصر بن أحمد البوزجاني به .

وقال السيوطي :

« هذا إسناد ضعيف ، عبد السلام بن صالح : هو أبو الصلت الهروي ، من رجال ابن ماجه ، كان رجلاً صالحاً ؛ لكنه شيعي . . . فالحاصل أن حديثه في مرتبة الضعيف الذي ليس بالموضوع » .

قلت : وكذلك جزم بضعف إسناده : الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء »

---

(١) له ترجمة جيدة في « تاريخ بغداد » (٣ / ٤١١) . (الناشر) .

(٢) زيادة من « التاريخ » (٢ / ٢٤٨) . (الناشر) .

(٣) مخطوطة الظاهرية (٤٥٣٠ ـ عام) . (الناشر) .

(١ / ١٩) ، بعد أن عزاه لـ « أربعين السلمي » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموعة الفتاوى » (١٣ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠) :

« ليس إسناده ثابتاً باتفاق أهل المعرفة » .

٥١١٧ ـ (أربعةٌ من كُنَّ فيه ؛ بنَى الله له بَيْتاً في الجَنَّةِ ، وكانَ في نُور الله الأعظمِ ، من كانتْ عصْمَتُهُ : لا إله إلا الله ، وإذا أصابَ حسَنةً قال : الحمدُ لله ، وإذا أصابَ ذَنْباً قال : أستغفرُ الله ، وإذا أصابَتْه مصيبةٌ قال : إنّا لله وإنا إليه راجعُون) .

موضـوع . رواه الديلمي (١ / ١ / ١٧١) عن هارون بن مسلم عن أبي علي اللَّهَبي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو علي اللهبي ـ واسمه علي بن أبي علي ـ ؛ قال السمعاني (٤٨٧ / ١) ـ وكأنه نقله عن ابن حبان ـ :

« عداده في أهل المدينة ، يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات المقلوبات ؛ لا يجوز الاحتجاج به . روى عنه أبو مصعب » . وفي « اللسان » عن الحاكم :

« يروي عن ابن المنكدر أحاديث موضوعة ، يرويها عنه الثقات » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهارون بن مسلم ؛ لم أعرفه .

والحديث ؛ تقدم بنحوه في هذا الكتاب (٢٧٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

٥١١٨ - (مَنْ قَرَأَ القرآنَ ؛ فَقَدِ اسْتَدْرَجَ النُّبُوَّةَ بَيْنَ جَنْبَيْه ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لا يُوحَى إليهِ ، لا ينبغي لصاحبِ القرآنِ أنْ يَجِدَ مع مَنْ وَجَدَ ، ولا يَجْهلَ مع مَنْ جَهِلَ وفي جَوْفِهِ كلامُ اللهِ تعالى) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٥٥٢) ، وعنه البيهقي في « الأسماء » (٢٦٣ - ٢٦٤) وفي « الشعب » (٢ / ٥٢٢ / ٢٥٩١) عن **يحيى بن عثمان بن صالح السَّهْمِيِّ** : ثنا عمرو بن الربيع بن طارق : ثنا يحيى بن أيوب : ثنا خالد بن يزيد عن **ثعلبة بن يزيد** عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر عندي ، ذلك ؛ لأن ثعلبة هذا - الذي روى عن ابن عمرو - : هو ثعلبة أبو الكنود الحَمْرَاوِيُّ ؛ فقد أورده هكذا ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٦٣) من روايته عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وأبي موسى الغافقي . وعنه خالد بن يزيد ، وسليمان بن أبي زينب . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ إلا أنه وقع عنده :

« ثعلبة بن أبي الكنود » ! ! والصواب إسقاط لفظة : (ابن) ؛ فإنه وقع هكذا في « تاريخ البخاري » (١ / ٢ / ١٧٥) ، و « كنى الدَّولابي » (٢ / ٩١) ، و « ثقات ابن حبان » (٣ / ٢٧) . ووقع في ترجمة (خالد بن يزيد المصري) من « تهذيب المزي » :

« روى عن أبي الكنود ثعلبة بن أبي حكيم الحَمْرَاوي » .

قلت : فلعل (أبو حكيم) هو كنية والد ثعلبة ، واسمه : (يزيد) ؛ كما وقع في إسناد هذا الحديث - إن كان محفوظاً - ؛ فإن (يحيى بن عثمان بن صالح السهمي) فيه كلام .

فإن صح ذلك ؛ فهو غير (ثعلبة بن يزيد الحمّاني الكوفي) الذي روى عن علي ، وعنه حبيب بن أبي ثابت وجمع ، وهو من رجال « التهذيب » ؛ فقد فرّق بينهما : البخاريُّ ، وابن أبي حاتم ، وابن حبان .

والحَمْراوي دون الحمّاني في الشهرة ، ولم أرَ من وثقه غير ابن حبان (٤ / ٩٩) . نعم ؛ روى عنه ثقتان ـ مع تابعيه ـ ؛ فهو مجهول الحال عندي ، وهو علة الحديث إن سلم من ابن صالح . والله أعلم .

على أنه قد روي الحديث موقوفاً على ابن عمرو : أخرجه أبو عبيد في « فضائل القرآن » (٧ ـ ٨) بإسناد رجاله ثقات رجال الشيخين عن ثعلبة هذا به .

قلت : ولعل هذا الموقوف هو الصواب ؛ فقد أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٢٧٥ ـ ٢٧٦) ، وابن أبي شيبة (١٠ / ٤٦٧ / ١٠٠٢) ـ مختصراً ـ عن إسماعيل بن رافع عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الله بن عمرو موقوفاً نحوه .

وخالفهما : ابنُ نصر في « قيام الليل » (٧٢) ، والطبراني ، ومن طريقه يوسف بن عبد الهادي في « هداية الإنسان » (ق ١٣٥ / ٢) ؛ فرووه عن إسماعيل بن رافع به مرفوعاً . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني ، وفيه إسماعيل بن رافع ، وهو متروك » .

قلت : ومن طريقه أخرج الجملة الأولى منه : الخطيبُ في « الفقيه والمتفقّه » (ق ٣٣ / ١) ؛ لكنه قال : عن رجل عن عبد الله بن عمرٍو موقوفاً !

والصواب رواية الوقف ؛ فقد وجدت له طريقاً آخر موقوفاً ؛ فقال أبو عبيد في

« فضائل القرآن » (٥٣ / ٨ - ٩) : حدثنا **عبد الله بن صالح** عن **معاوية بن صالح** عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمروٍ قال : . . . فذكره نحوه .

وهذا إسناد حسن ؛ على الخلاف المعروف في (عبد الله بن صالح) ؛ وهو أبو صالح كاتب الليث .

وأبو يحيى : هو مصدع الأعرج المُعَرْقَب ، وهو صدوق ؛ كما قال الذهبي ، ومن رجال مسلم .

وسكت عنه المعلق على « الفضائل » فأحسن ؛ لأنه ليس من فرسان هذا المجال ، ولقد صدق من قال : (من عرف نفسه فقد عرف ربَّه) ! بخلاف غيره من المعتدين على هذا العلم ، كأمثال المعلِّقين الثلاثة على الطبعة الجديدة لكتاب المنذري « الترغيب والترهيب » تصحيحاً وتضعيفاً ! والله المستعان .

٥١١٩ - (اهجري المعاصِيَ ؛ فإنَّها أفضلُ الهِجْرة ، وحافظي على الفرائض ؛ فإنَّها أفضلُ الجهادِ ، وأكثِري من ذِكْرِ الله ؛ فإنَّكِ لا تأتين بشيءٍ أحبَّ إليه من كثْرةِ ذِكْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ١٢٩ / ٣١٣) و « الأوسط » (٧ / ٣٧٦ و ٤٢١ / ٦٧٣١ و ٦٨١٨) من طرق عن **هشام بن عمار** : حدثنا **إسحاق بن إبراهيم بن نِسطاس المدني** : حدثني مُرقّع عن أم سُليم أم أنس ابن مالك :

أنها قالت : يا رسول الله ! أوصني ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يُروى عن أم سليم إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام » .

قلت : وهو صدوق ؛ ولكنه كبر فصار يتلقن .

وإسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ؛ ضعفه الجمهور . وقال البخاري :

« فيه نظر » . وأما الطبراني فقال :

« من ثقات المدنيين » ! !

قلت : فكأنه لم يتبين له حاله ! ولذلك ؛ جزم بتضعيفه **الهيثمي** ، فقال (١٠ / ٧٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ؛ وهو **ضعيف** » .

ومن ذلك ؛ تعلم خطأ قول المنذري (٢ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » !

وفي رواية عنها نحوه بلفظ :

« . . . واذكري الله كثيراً ؛ فإنه أحب الأعمال إلى الله أن تلقينه به » .

رواه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ١٤٩ / ٢٥٩) من طريق **محمد بن إسماعيل الأنصاري** عن يونس بن عمران **بن أبي أنس** . . . وكلاهما ذكرهما ابن أبي حاتم ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً . ويونس لم يرو عنه غير الأنصاري ؛ فهو مجهول .

وبقية رجاله ثقات ؛ كما قال الهيثمي .

وأم أنس في هذا الطريق : هي غير أم أنس بن مالك ؛ كما استظهره الحافظ في

« الإصابة » ، وسبقه إلى ذلك الطبراني ؛ فإنه قال تحت ترجمة (أم أنس الأنصارية) :

« وليست بأم أنس بن مالك » !

ومن الغريب أنه قال مثله في الموضع الثاني (٦٨١٨) من الطريق الأولى ؛ طريق (ابن نسطاس) ، فقال :

« لا يروى عن أم أنس الأنصارية - وليست بأم سليم أم أنس بن مالك ؛ هذه امرأة أخرى - إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام بن عمار » !

وهو أورده في « مسند أم سليم أم أنس » من « معجمه الكبير » كما تقدم ، وقد وقع التصريح بذلك في الموضع الأول من « الأوسط » (٦٧٣١) ! !

ولم يظهر لي ما استظهره الحافظ تبعاً للطبراني من التعدد ، لا سيما وشيخه الهيثمي مال في كتابه « مجمع البحرين » (٧ / ٣٢٠) إلى أنها أم سليم أم أنس ! والله أعلم .

٥١٢٠ - (من أَكثَرَ ذكْرَ اللهِ ؛ فقدْ بَرِئَ من النِّفاقِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٧ / ٤٧١ / ٦٩٢٧) و « الصغير » (ص ٢٠٣ - هندية) ، وابن شاهين في « الترغيب » (ق ٢٨٥ / ١) ، وأبو محمد المخلدي في « الفوائد المنتخبة » (ق ٣ / ١ / ٢) ، والأزدي محمد بن الحسين في « أحاديث منتقاة » (ق ٢ / ١ - ٢) ، وأبو موسى المديني في « اللطائف » (ق ٨١ / ٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٤١٥ / ٥٧٦) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٣٢١ / ٧٣١) من طرق عن **مؤمَّل بن**

إسماعيل : ثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن سهيل إلا حماد ، تفرد به مؤمَّل » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه وكثرة خطئه .

وقام الدليل على خطئه في إسناده ورفعه ؛ فقال علي بن الجعد : حدثني حماد ابن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن كعب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه البيهقي (٥٧٧) ، وقال :

« وهو أصح من رواية مؤمل » .

وغفل عن هذا كلِّه : السيوطيُّ في « الجامع الكبير » (٢ / ٧٥٤) ؛ فقال :

« رواه ابن شاهين في « الترغيب في الذكر » ، ورجاله ثقات » !

(**تنبيه**) : لقد وهم في هذا الحديث رجال :

١ - الحافظ المنذري ؛ فإنه أورده في كتابه « الترغيب » (٢ / ٢٣١ / ٢٧) بلفظ :

« من لم يكثر ذكر الله ؛ فقد برئ من الإيمان » . وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » ، وهو حديث غريب » ! !

قلت : ولا أصل له فيهما بهذا اللفظ ، ولا عند أحد ممن ذكرنا .

٢ ـ الحافظ الهيثمي ؛ فإنه قلده في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٧٩) في عزوه ولفظه ! وكذلك فعل في « مجمع البحرين في زوائد المعجمين » (ق ١٣٤ / ١ ـ المصورة و ٧ / ٣١٩ / ٤٥٢١ ـ ط) ؛ لكن وقع في المطبوعة :

« من لا يكثر . . » !

٣ ـ وقلدهما السيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٢٠٥) ؛ لكنه عزاه لـ « الأوسط » فقط .

٤ ـ غفل المعلق على مطبوعة « مجمع البحرين » في تعليقه عليه ـ وقد عزاه لمصورة « الأوسط » ـ ؛ أن لفظه فيه مخالف للفظ « المجمع » ! وكأنه أخذ بخطأ من ذكرنا !

وقد كنت أوردت هذا اللفظ قديماً في « المجلد الثاني » برقم (٨٩٠) ، وحكمت عليه بالوضع ؛ تبعاً للحافظ ابن حجر ، ونقلت هناك كلام المنذري المتقدم ، وأتبعته بتخريج الهيثمي إياه ، وإعلاله بشيخ الطبراني (**محمد بن سهل ابن المهاجر**) ، وتعقب الحافظ إياه ، وجزمه بأنه مجهول ، وحديثه موضوع ؛ فراجعه إن شئت .

وكان ذلك قبل طبع « المعجم الأوسط » ، أما وقد طبع ، ووقفنا فيه على لفظه المذكور أعلاه ، والذي رواه الجماعة مع الطبراني ؛ فقد تبين أن اللفظ الآخر موضوع لا أصل له ، وأنه لا وجه لإعلاله بابن المهاجر ؛ لأن لفظه متابع عليه من الطرق التي سبقت الإشارة إليها .

٥ ـ ومن الطبيعي جدّاً أن يغفل أيضاً عما تقدم المعلقون الثلاثة ؛ بل وأن يتخبطوا في نقل كلام العلماء ، فقالوا في تعليقهم على « الترغيب » (٢ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦) :

« ضعيف ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ (كذا) / ٧٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » عن شيخه محمد بن سهل بن المهاجر عن مؤمل بن إسماعيل ، وفي « الميزان » (٣ / ٥٧٦) : محمد بن سهل عن مؤمل بن إسماعيل ؛ يروي الموضوعات . فإن كان هو ابن المهاجر ؛ فهو ضعيف ، وإن كان غيره ؛ فالحديث حسن . وانظر : « لسان الميزان » (٥ / ١٩٥) » ! !

فتأمَّلْ أيها القارئ ! فيما نقلوه عن الهيثمي ؛ فلجهلهم حتى بالكتابة ؛ خلطوا معه كلام الذهبي بما قرنوا به من الإشارة إلى الجزء والصفحة في أثناء كلام الهيثمي ، ولم يميزوا بينهما صراحة أو إشارة ! بحيث لم يعد القارئ يمكنه أن يعرف أن قوله : « فالحديث حسن » ؛ قول الهيثمي إلا إذا رجع إلى كلامه في « المجمع » ! وإذا رجع إلى المجلد (٤) الذي أشاروا إليه ؛ فلا يجد الحديث فيه ؛ لأنه خطأ ، صوابه (١٠) ! وتصحيح ما صنعوا حذف ما قرنوا من إشارة الجزء والصفحة .

ثم إنهم كتموا عن القراء تعليق الحافظ ابن حجر على كلام الهيثمي بأن الحديث موضوع ؛ لكي لا يتعارض مع قولهم بأنه : « ضعيف » ! وهكذا ؛ فليكن التحقيق ! !

وقد كنت نقلت تعقيب الحافظ في المكان الذي سبقت الإشارة إليه من المجلد الثاني .

٥١٢١ - (إنّ اللهَ يقولُ : يا ابنَ آدمَ ! إنَّك إذا ذكرتَني شكرتَني ، وإذا نَسِيتَني كفرتَني) .

ضعيف جدّاً . رواه الطبراني في « الأوسط » (مصورة الجامعة الإسلامية ٤ /

٤٣٣) من طريق حجاج بن محمد عن أبي بكر الهُذَلي عن عامر الشعبي أن أبا هريرة حدثه مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الشعبي إلا أبو بكر ، تفرد به حجاج » .

قلت : وهو المِصِّيصِيّ ؛ ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه اختلط في آخر عمره .

وشيخه أبو بكر الهذلي متروك الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٥١٢٢ ـ (من قالَ إحدى عشْرَة مرَّةً : لا إله إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له ، أحداً صمَداً ، لم يلدْ ولم يولدْ ، ولمْ يكنْ له كُفُواً أحد ؛ كَتَبَ اللهُ له ألْفَيْ ألْفِ حسَنة ، ومنْ زادَ زادَه اللهُ عزّ وجلّ) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في « مسنده » (ق ٧٦ / ١) ، والمحاملي في « الأمالي » (٤٤٠ / ٥٢٣) ، وابن البنا في « فضل التهليل » (ق ١٩٨ / ١) عن **أبي الوَرْقَاء** عن عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهكذا أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٦٤ / ٢) ؛ إلا أنه أدخل بين أبي الورقاء وابن أبي أوفى : ابن المنكدر . وقال :

« أبو الورقاء ـ مع ضعفه ـ يكتب حديثه » !

كذا قال ! وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد ضعفه أحمد وغيره جدّاً ، وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٨٤) عن أبيه :

« أحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل ، لا تكاد ترى لها أصلاً ، كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى ، ولو أن رجلاً حلف أن عامة حديثه كذب ؛ لم يحنث » .

ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ؛ اتهموه » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (١٠ / ٨٥) - من رواية الطبراني ؛ دون قوله : « إحدى عشرة مرة » ، و دون قوله : « ومن زاد . . . » إلخ - ، وقال :

« وفيه فائد أبو الورقاء ، وهو متروك » .

وكذلك أورده المنذري (٢ / ٢٤٢) ، وأشار لضعفه .

وقال الناجي - بعدما أشار إلى رواية الطبراني - :

« ورواه ابن جرير الطبري في « كتاب آداب النفوس » من حديث جابر نحوه غير مقيد بعدد ، وزاد في آخره : « ومن زاد زاده الله » . . . » .

قلت : ثم وقفت على حديث جابر في « تاريخ ابن عساكر » (١١ / ٦٤) ؛ أخرجه من طريق عُبَيْسِ بن ميمون عن مَطَرٍ الوَرَّاق عن أبي نضرة عن جابر مرفوعاً بتمامه ؛ وفيه الزيادة والعدد أيضاً ؛ إلا أنه جعله قبيل الزيادة .

قلت : ومطر الوراق ضعيف .

لكن عبيس بن ميمون ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

وقد روي الحديث بلفظ : « . . أربعون ألف حسنة » ؛ وسيأتي برقم (٦٣١٣) .

ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٥٧) من طريق أخرى عن فائد عن جابر ؛ دون الزيادة والعدد .

٥١٢٣ - (كَفَّارةُ المجلسِ ؛ أن لا يقومَ حتَّى يقولَ : سبحانكَ اللّهُمَّ وبحمدكَ ، لا إله إلا أنتَ ، تُبْ عليَّ ، واغفرْ لي (يقولُها ثلاث مرّات) ! فإنْ كان مجلسَ لَغَطٍ ؛ كانتْ كفارةً له ، وإن كانَ مجلسَ ذِكْرٍ ؛ كان طابِعاً له) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٧٩ / ٢) من طريق **خالد بن يزيد العُمَرِيِّ** : نا داود بن قيس عن نافع بن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ عن أبيه عن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته العمري ؛ كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وقد خالفه عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ وأحمد بن الحسين اللّهَبِيُّ قالا : ثنا داود بن قيس الفراء به نحوه ؛ دون قوله : « ثلاث مرات » .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٧) ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وهو كما قالا .

وتابعهما مسلم بن أبي مريم عن نافع بن جبير به ؛ دون الزيادة .

أخرجه الطبراني من طريق ابن عجلان عن مسلم بن أبي مريم به .

قلت : وإسناده حسن .

فالزيادة المذكورة باطلة في حديث جبير هذا . وقد أورده المنذري في « الترغيب »

(٢ / ٢٣٦) من رواية ابن أبي الدنيا بلفظ :

« إذا جلس أحدكم في مجلس ؛ فلا يبرحن منه حتى يقول ثلاث مرات . . . » فذكره .

أورده عقب رواية الحاكم المتقدمة الصحيحة ، وسكت عنه ! وما أظنه يصح إسناده ، بل لعله من طريق العمري المتقدم .

وقد جاءت أحاديث من قوله ﷺ وفعله في كفارة المجلس عن جمع من الصحابة ؛ منهم : أبو هريرة ، وأبو برزة ، وعائشة ، ورافع بن خديج ، وعبد الله بن جعفر ، والسائب بن يزيد ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن مسعود ، والزبير بن العوام ، وعبد الله بن عمرو ، وأحاديثهم مخرجة في « الترغيب » ، و « المجمع » (١٠ / ١٤١ ـ ١٤٢) ؛ وليس في شيء منها تلك الزيادة « ثلاث مرات » ؛ اللهم إلا في رواية أبي داود (٤٨٥٧) ، وابن حبان (٢٣٦٧) عن ابن عمرو به موقوفاً عليه ، وفي إسناده سعيد بن أبي هلال ؛ وهو وإن كان ثقة ؛ فقد كان اختلط . والله أعلم .

٥١٢٤ ـ (ما من عبدٍ قالَ : لا إله إلا اللهُ في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ ؛ إلا طَمَسَتْ ما في الصَّحيفةِ من السَّيِّئاتِ ؛ حتى تسكنَ إلى مِثْلها من الحسناتِ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ٩١٠ ـ ٩١١) ، وابن أبي شريح الأنصاري في « جزء بيبي » (ق ١٦٣ / ١) ، وابن شاهين في « الترغيب » (ق ٢٥٩ / ١) ، وابن البنا في « فضل التهليل » (ق ١٩٧ / ١ ـ ٢) عن **الهُذَيْل**

ابن إبراهيم الحِمَّاني : نا **عثمان بن عبد الرحمن الزهري** ـ من ولد سعد بن أبي وقاص ـ عن الزهري عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه ابن معين » . وقال الهيثمي (١٠ / ٨٢) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري ، وهو متروك » .

وأشار المنذري (٢ / ٢٣٩) إلى تضعيف الحديث ؛ فقصر .

والهذيل بن إبراهيم الحماني ـ وفي « اللسان » : « الحمامي » ؛ **ولعله تصحيف** ـ ؛ قال ابن حبان في « الثقات » :

« حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات ؛ فإنه يروي عن عثمان بن عبد الرحمن ، ومجاشع بن يوسف ، وصالح بن بيان الساحلي » .

٥١٢٥ ـ (إنَّ لله تعالى عَمُوداً تحتَ العَرْشِ ؛ فإذا قالَ العبدُ : لا إلهَ إلا اللهُ ؛ اهتزَّ ذلكَ العمُودُ ، فيقولُ الله عزّ وجلّ : اسْكُنْ . فيقول : يا ربِّ ! وكيفَ أسكنُ ولم تغفرْ لقائِلها ؟ ! قال : فيقولُ : فإنِّي قد غفرتُ له ، قال : فيسكنُ عندَ ذاك) .

موضوع . أخرجه البزار (ص ٢٩٦) ، وابن شاهين في « الترغيب والترهيب » (ق ٢٥٨ / ٢) ، وابن البنا في « فضل التهليل » (ق ٢٠٢ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ١٢٢ / ٢) ، والضياء في « المنتقى من مسموعاته بمرو » (ق ١٠ / ١) من طريق **عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغِفَاري** : ثنا عبد الله بن

أبي بكر عن صفوان بن سُلَيْمٍ عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الغفاري هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ونسبه ابن حبان إلى الوضع » . وقال الهيثمي (١٠ / ٨٢) :

« رواه البزار ، وفيه عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو ، وهو ضعيف جدّاً » .

وساق له الذهبي أحاديث مما أنكر عليه ، هذا أحدها ، وقال في حديثين منها :

« وهما باطلان » . وفي آخر :

« فهذا غير صحيح » .

وأخرجه ابن شاهين ـ أيضاً ـ من طريق عمر بن صُبيح عن مقاتل بن حَيَّان عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ، وزاد في آخره :

فقال رسول الله ﷺ :

« أكثروا من هزِّ ذلك العمود » !

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ آفته عمر بن صُبَيْح ؛ قال الحافظ :

« متروك ؛ كذبه ابن راهويه » .

٥١٢٦ ـ (من قالَ : لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ـ عَشْرَ مرَّاتٍ ـ ؛ كُنَّ له كعِدْل عِتْقِ عَشْرِ رقابٍ ، أو رقبةٍ) .

شاذ . أخرجه أحمد (٥ / ٤١٨) ، ويعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ »

(٣ / ١٢٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٠١ / ١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٣٤٤) من طريق داود عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعاً به .

قلت : وهو إسناد صحيح على شرط مسلم ؛ لولا الشك الذي في آخره .

ونحوه : ما رواه حماد بن سلمة عن داود بن أبي هندٍ به ؛ إلا أنه قال :

« كانت له كعدل محرر أو محررين » .

أخرجه الطبراني (٤ / ١٩٦ / ٤٠١٧) ، والبيهقي .

والرواية الأولى أصح ؛ لأن حماد بن سلمة في روايته عن غير ثابت البناني غَيْرُهُ أقوى منه !

وأوهى مما مضى : ما روى حجاج بن نُصير : نا شعبة عن عبد الله بن أبي السَّفَرِ عن الشعبي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . كنَّ له كعدل عشر رقاب من ولد إسماعيل عليه السلام » .

أخرجه الطبراني .

قلت : وحجاج بن نُصير ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، كان يقبل التلقين » .

والصحيح المحفوظ في هذا الحديث ؛ إنما هو بلفظ :

« . . . كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل » .

كذلك رواه أبو إسحاق السَّبِيعي عن عمرو بن ميمون قال : . . . فذكره موقوفاً .

وعبد الله بن أبي السَّفَر عن الشعبي عن ربيع بن خُثيم . . . بمثل ذلك .

قال : فقلت للربيع : ممن سمعته ؟ قال : من عمرو بن ميمون . قال : فأتيت عمرو بن ميمون فقلت : ممن سمعته ؟ قال : من ابن أبي ليلى . قال : فأتيت ابن أبي ليلى فقلت : ممن سمعته ؟ قال : من أبي أيوب الأنصاري يحدثه عن رسول الله ﷺ .

أخرجه البخاري (١١ / ١٦٩ - ١٧٢ - فتح) ، ومسلم (٨ / ٦٩ - ٧٠) ، وأحمد (٥ / ٤٢٢) ، وكذا الطبراني (١ / ٢٠١ / ٢) إلا أنه وصل رواية أبي إسحاق أيضاً من طريق حُدَيْج بن معاوية (وهو صدوق يخطئ) عنه عن عمرو بن ميمون عن الربيع بن خثيم عن ابن أبي ليلى عن أبي أيوب .

وقد أشار الحافظ إلى حديث الترجمة ؛ وأعله بقوله (١١ / ١٧٢) :

« وأما ذكر : « رقبة » بالإفراد في حديث أبي أيوب ، فشاذ ؛ والمحفوظ : « أربعة » » .

قلت : وكذلك رواية : « محرر أو محررين » ، ورواية : « عشر رقاب » ؛ كما بينته آنفاً .

وإنما يصح عندي الرواية الأخيرة : « عشر رقاب » في حديث آخر لأبي أيوب رضي الله عنه ، مقيداً بالصبح والمساء ، وهو مخرج عندي في الكتاب الآخر (٢٥٦٣) .

وحديث الربيع بن خُثَيْم ؛ أخرجه أيضاً يعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٣ / ١٢٨ - ١٢٩) من طرق عنه ، وفي أحدها زيادة بلفظ :

« بعد الصبح » .

وسندها صحيح ؛ لكنه لم يصرح برفعه ؛ إلا أنه في حكم المرفوع .

٥١٢٧ - (من قالَ : لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمدُ ، يحيي ويميتُ ، وهو حيٌّ لا يموتُ ، بيدِه الخير ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير ؛ لم يسبقْها عمَلٌ ، ولم تَبْقَ معها سيئةٌ) .

ضعيف جداً . رواه الدَّولابي في « الكنى » (٢ / ٢٨) عن **أبي عثمان سُلَيْم بن عثمان** قال : حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو عثمان هذا ؛ قال أبو حاتم :

« عنده عجائب ، وهو مجهول » . وقال الذهبي :

« ليس بثقة » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« تعين توهينه » .

قلت : ولم يعرفه المنذري ، فقال (٢ / ٢٤٢) :

« رواه الطبراني ، ورواته محتج بهم في « الصحيح » ، وسليم بن عثمان الطائي ثم الفوزي ؛ يكشف حاله » !

فأقول : قد فعلنا ، فتبين أنه ليس بثقة . والله أعلم .

وقال الهيثمي (١٠ / ٨٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه سليم بن عثمان الطائي ثم الفوزي ، وقد ضعفه غير واحد من قِبَل حفظه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : « لم يرو عنه غير سليمان بن سلمة الخبائري ، وهو ضعيف » [1] ، فإن وجد له راوٍ غيره اعتبر حديثه ، ويلزِق به ما يستأهل من جرح أو تعديل ، وذكره ابن أبي حاتم ، وقال عن أبيه : « روى عنه محمد بن عوف ، وأبو عتبة أحمد بن الفرج ، وهو مجهول ، وعنده عجائب » . وقد روى عنه ثلاثة ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : لم يرو عنه كبير أحد ؛ سوى محمد بن عوف الحمصي الحافظ .

وأما **أبو عتبة** ؛ فقد ضعفه ابن عوف المذكور ، وهو بلديه .

وأما **الخبائري** ؛ فمتروك ، وحسبك قول ابن حبان فيه :

« ليس بشيء » .

وسيأتي له حديث آخر منكر ، برقم (٦٦١٩) .

٥١٢٨ - (من قالَ : لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمدُ ، وهو الحيُّ الذي لا يموتُ ، بيدِه الخيرُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، لا يريدُ بها إلاّ وجهَه ؛ أدخلَه اللهُ بها جَنَّاتِ النَّعِيم) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٩٧ / ١) ، (١٢ / ٣٤٩ / ١٣٣١١) عن يحيى بن عبد الله **البَابْلُتِّيِّ** : نا **أيوب بن نَهِيك** قال : سمعت محمد بن قيس يقول : سمعت ابن عمر يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

(١) الذي في « الثقات » (٦ / ٤١٥) : « ليس بشيء » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وقد تقدم الكشف عن علته تحت الحديث (٥٠٨٧) ؛ فراجعه . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٨٥) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي ، وهو ضعيف » .

وقلده المعلقون على « الترغيب » (٢ / ٤٠١) ، وقالوا عقبه :

« وقال الناجي في « عجالة الإملاء » (ق ١٤٩) : والذي رأيته في « مجمع الهيثمي » : « وهو حي لا يموت » وهو الأشبه . والله أعلم » ! !

قلت : ونقلهم هذا عن الناجي مما لا فائدة فيه ؛ سوى تسويد البياض وتكثير السواد ؛ إلا لو أرادوا التحقيق والرد ، وهم لا يحسنون شيئاً من ذلك ، وإلا ؛ لبادروا لبيان أن الموجود في « المجمع » المطبوع وفي المكان الذي أشاروا إليه مطابق لما في « الترغيب » ، ولو أرادوا زيادة في التحقيق لرجعوا إلى الأصل ؛ أعني « معجم الطبراني الكبير » (١٢ / ٣٤٩ / ١٣٣١) ؛ ليجدوه كذلك ! ولو كانوا أهلاً للتحقيق لقالوا أخيراً :

ما دام أن الحديث ضعيف عندهم ؛ فلا داعي للتدقيق في التحقيق ، على حد المثل المعروف في بعض البلاد : « هذا الميت لا يستحق هذا العزاء » ! !

٥١٢٩ - (من قالَ : سبحانَ اللهِ وبحمدِهِ ؛ كُتبَ له مئةُ ألفِ حسَنةٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفَ حسنةٍ ، ومن قالَ : لا إلهَ إلا اللهُ ؛ كان له بها عَهْدٌ عندَ اللهِ يومَ القيامة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٠٧ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٦٧ / ١) عن إسماعيل بن إبراهيم التَّرْجُمَاني : نا **عامر بن**

يِسَاف عن النضر بن عُبَيْد عن الحسن بن ذكوان عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث ضعيف ؛ النضر بن عبيد ؛ قال الذهبي :

« شيخ ليس بعمدة ، تفرد عنه عامر بن إبراهيم الأصبهاني ، وهو النضر بن عبد الله ؛ وقد مرَّ » . وقال هناك :

« قال أبو نعيم : لم يحدث عنه غير عامر بن إبراهيم الأصبهاني » .

قلت : ذكره في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠) ، وقال :

« . . . أبو غالب ، كوفي قدم أصبهان » .

ثم ساق له ثلاثة أحاديث أخرى من رواية عامر بن إبراهيم عنه ، وهذا من رواية عامر بن يساف عنه كما ترى ، فإما أن يكون النضر بن عبيد هو غير النضر ابن عبد الله ، خلافاً لما جرى عليه الذهبي ثم العسقلاني ، وإما أن يكون قولهم : « تفرد عنه عامر بن إبراهيم » خطأ ؛ فقد روى عنه عامر بن يساف أيضاً كما ترى .

وابن يساف هو عامر بن عبد الله بن يساف اليمامي ؛ كما في « الكامل » ، وقال :

« منكر الحديث عن الثقات » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها ، ثم قال :

« وهذه الأحاديث غير محفوظة ، إنما يرويها عامر بن يساف ، ومع ضعفه ؛ يكتب حديثه » .

والحسن بن ذكوان من رجال البخاري ؛ لكن فيه كلام من قبل حفظه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

« صدوق يخطئ » .

وقد تابعه من هو أسوأُ حالاً منه ، وهو **أيوب بن عتبة عن عطاء عن ابن عمر** قال :

جاء رجل من الحبشة إلى رسول الله ﷺ يسأله ، فقال له رسول الله ﷺ :

« سل واستفهم » . فقال : يا رسول الله ! فُضِّلْتُمْ علينا بالصور والألوان والنبوة ، أفرأيت إن آمنت بمثل ما آمنتَ به ، وعملت مثلما عملت به ؛ إني لكائن معك في الجنة ؟ قال :

« نعم » . ثم قال النبي ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! إنه ليُرَى بياض الأسود في الجنة من مسيرة ألف عام » .
ثم قال رسول الله ﷺ . . . فذكر الحديث بتقديم وتأخير ، فقال رجل : كيف يُهْلَكُ بعد هذا يا رسول الله ؟ ! فقال رسول الله ﷺ :

« إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل ؛ لو وضع على جبل لأثقله ، فتقوم النعمة من نعم الله ، فيكاد أن يستنفد ذلك كله ؛ إلا أن يتطاول الله برحمته » .
ونزلت هذه السورة : ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ إلى قوله : ﴿ نعيماً وملكاً كبيراً ﴾ . قال الحبشي : وإن عيني لتريان ما ترى عيناك في الجنة ؟ فقال النبي ﷺ :

« نعم » . فاستبكى حتى فاضت نفسه . قال ابن عمر : لقد رأيت رسول الله ﷺ يدليه في حفرته بيده .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١٥٨١) .

قلت : وأيوب هذا ؛ ضعفه الجمهور . ولذلك ؛ جزم بضعفه الحافظ في « التقريب » . وساق له الذهبي حديثين ، أحدهما قال فيه :

« وهذا باطل » . والآخر ؛ هذا ؛ لكنه جعل مكان ابن عمر : ابن عباس ؛ ثم قال :

« هذا منكر غير صحيح » .

لكن يبدو أنه لم يتفرد بهذا السياق ؛ فقد رواه **سويد بن عبد العزيز** : حدثني أبو عبد الله النَّجْراني عن الحسن بن ذكوان به .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٣٩٦ / ٢ و ١٨ / ١٦٤ / ١) .

وسويد بن عبد العزيز لين الحديث ؛ كما في « التقريب » . وقال الذهبي :

« بل هو واهٍ جدّاً » .

٥١٣٠ - (سبحانَ اللهِ وبحمدِه ، سبحانَ اللهِ العظيم ، أستغفرُ اللهَ وأتوبُ إليه ؛ من قالها كُتبتْ كما قالها ، ثم عُلِّقتْ بالعرشِ ، لا يمحوها ذنبٌ عَمِلَهُ صاحبُها ، حتى يلقَى اللهَ يومَ القيامةِ وهي مختومةٌ كما قالها) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٢٩٨ - زوائده) عن **يحيى بن عمرو**

ابن مالك عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى ؛ قال الذهبي :

« ضعفه أبو داود وغيره ، ورماه حماد بن زيد بالكذب » .

ثم ساق له بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث ؛ صرح بأنها من مناكيره .

وبه أعله المنذري (٢ / ٢٤٤) ، ثم الهيثمي (١٠ / ٩٤) .

٥١٣١ - (إنَّ القبرَ الذي رأيتموني أناجي فيه : قبرُ أُمِّي آمنةَ بنتِ وهبٍ ، وإنِّي استأذنتُ ربِّي في زيارتها ، فأَذِن لي ، فاستأذنتُه في الاستغفارِ لها ؛ فلم يأْذن لي ، ونزلَ عليّ : ﴿ما كانَ للنبيِّ والذين آمنوا أن يستغفرُوا للمشركين﴾ حتى ختمَ الآيةَ ، ﴿ وما كان استغفارُ إبراهيمَ لأبيه إلا عن مَوْعِدَةٍ وعدَها إيَّاهُ ﴾ ؛ فأخذنِي ما يأخذُ الولدَ لوالدِهِ من الرِّقَّةِ ، فذلكَ الذي أبكاني) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٧٩٢ - موارد) ، والحاكم (٢ / ٣٣٦) عن ابن جريج عن **أيوب بن هانئ** عن مسروق بن الأجدع عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

خرج رسول الله ﷺ ينظر في المقابر ، وخرجنا معه ، فأمرنا ، فجلسنا ، ثم تخطى القبور ، حتى انتهى إلى قبر منها ، فناجاه طويلاً ، ثم ارتفع نحيب رسول الله ﷺ باكياً ، فبكينا لبكائه ، ثم أقبل إلينا ، فتلقاه عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ! ما الذي أبكاك ؛ فقد أبكانا وأفزعنا ؟ ! فجاء فجلس إلينا ، فقال :

« أفزعكم بكائي ؟ » ، فقلنا : نعم يا رسول الله ! فقال : . . . فذكره .

وقال الحاكم :

« صحيح على شرطهما » ! !

قلت : ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أيوب بن هانئ ضعفه ابن معين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق فيه لين » .

قلت : لم يرو عنه غير ابن جريج . وكأنه لذلك قال ابن عدي في « الكامل » (ق ١٩ / ٢) :

« لا أعرفه » .

قلت : وفي الحديث نكارة ظاهرة ، وهي نزول الآيتين : ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا . . . ﴾ إلى آخرهما في زيارته ﷺ لقبر أمه ! والمحفوظ أنهما نزلتا في موت عمه أبي طالب مشركاً ، وفي ذلك أحاديث كثيرة سردها السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٢٨٢ ـ ٢٨٤) ، وأحدها في « صحيح البخاري » (٣ / ٢٥٥ ، ٣٠٥ ـ ٣٠٦) ، و « صحيح مسلم » (١ / ٤٠) وغيرهما من حديث سعيد بن المسيِّب عن أبيه .

نعم ؛ قد رويت القصة من حديث إسحاق بن عبد الله بن كَيْسَان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ؛ وفيه :

« ولكن نزلت على قبر أمي ، فدعوت الله أن يأذن لي في شفاعتها يوم القيامة ؛ فأبى الله أن يأذن لي ، فرحمتها ، وهي أمي ، فبكيت ، ثم جاءني جبريل عليه السلام فقال : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين

له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ ؛ فتبرأ أنت من أمك كما تبرأ إبراهيم من أبيه ، فرحمتها وهي أمي . . . » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٥ / ١ ـ ٢) ، وابن مردويه أيضاً ؛ كما في « الدر » للسيوطي ـ وسكت عنه ـ ، وهو من عجائبه ! فإنه ساق قبله من رواية ابن جرير من طريق عطية العوفي عن ابن عباس قال :

إن النبي ﷺ أراد أن يستغفر لأبيه ، فنهاه الله عن ذلك ، قال :

« فإن إبراهيم قد استغفر لأبيه ؟ ! » ، فنزلت . . . فذكر الآية . فقال السيوطي :

« قلت : إن هذا الأثر ضعيف معلول ؛ فإن عطية ضعيف » .

قلت : فهلا بادرت إلى تضعيف الذي قبله ؟ ! وهو أولى بذلك ؛ لأن إسحاق ابن عبد الله بن كيسان ضعيف جدّاً ، وأباه ضعيف !

فتأمل الفرق بينه وبين الحافظ ابن كثير وقد عقب عليه بقوله :

« وهذا حديث غريب ، وسياق عجيب ، وأغرب منه وأشد نكارة : ما رواه الخطيب البغدادي في « كتاب السابق واللاحق » بسند مجهول عن عائشة في حديث فيه قصة : أن الله أحيا أمه فآمنت ، ثم عادت ، وكذلك ما رواه السهيلي في « الروض » بسند فيه جماعة مجهولون : أن الله أحيا له أباه وأمه فآمنا به . وقد قال الحافظ ابن دحية : هذا الحديث موضوع يرده القرآن والإجماع ؛ قال الله تعالى : ﴿ ولا الذين يموتون وهم كفار ﴾ . . . » .

وأما قوله في حديث الترجمة :

« وإني أستأذنت ربي في زيارتها فأذن لي ، فاستأذنته في الاستغفار لها فلم

يأذن لي » .

فهو صحيح ثابت عنه ﷺ من رواية جمع من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد خرجته من حديث أبي هريرة وبريدة في « أحكام الجنائز وبدعها » (ص ١٨٧ - ١٨٨) .

٥١٣٢ - (يا أبا المُنْذِرِ ! قلْ : لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ ، وله الحمْدُ ، يحيي ويميتُ ، بيدِه الخيرُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، مئةَ مرّةٍ في كلِّ يوم ؛ فإنكَ يومئذ أفضلُ الناسِ عمَلاً ؛ إلاّ مَنْ قالَ مثْلَ ما قلتَ ، وأكْثِر من قولِ : سبحانَ اللهِ ، والحمْدُ لله ، ولا إلهَ إلا اللهُ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ ؛ فإنّها سيِّدُ الاستغفار ، وإنها مَمْحَاةٌ للخطايا - أحسبه قال - مُوجِبةٌ للجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٢٩٦ - زوائده) : حدثنا عَبَّاد بن أحمد العَرْزَمي : ثنا عمي محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن جابر عن أبي مجالد عن زيد بن وهب عن أبي المنذر الجهني قال :

قلت : يا نبي الله ! علمني أفضل الكلام ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالمتروكين :

الأول : جابر - وهو ابن يزيد الجُعْفِي - ، فقد كُذِّبَ ؛ كما تقدم مراراً .

الثاني : عبد الرحمن - وهو ابن محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي - ؛ قال الذهبي :

« ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي » .

قلت : الدارقطني صرح بأنه متروك كما يأتي قريباً .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » وقال :

« يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه » !

الثالث : ولده محمد بن عبد الرحمن ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك الحديث ؛ هو وأبوه وجده » .

قلت : وقرأت في « جزء مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيوخه » (ق ٣ / ١) [١] :

« سمعت أبي يقول : ذكرت لأبي نعيم (يعني : الفضل بن دُكَيْن) عبدَ الرحمن بنَ محمد بن عبيد الله العرزمي ؟ فقال :

كان هؤلاء أهل بيت يتوارثون الضعف قرناً بعد قرن » .

الرابع : ابن أخيه : عَبَّاد بن أحمد العرزمي ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك » .

قلت : وأما أبو مجالد شيخ جابر بن يزيد ؛ فلم أعرفه ، وكذا وقع في « أسد الغابة » (٥ / ٣٠٦) ! لكن وقع في « الإصابة » (٨ / ١٨٢) :

« ابن أبي المجالد » ، ولعله الصواب ؛ ففي الرواة : عبد الله بن أبي المجالد الكوفي ، وهو ثقة مترجم في « التهذيب » .

---

(١) مخطوط بخط الحافظ ابن عساكر وروايته . (الناشر) .

قلت : ومن هذا التحقيق ؛ يتبين لك تساهل المنذري (٢ / ٢٥٠) ، ثم الهيثمي (١٠ / ٨٦ و ٨٨) ؛ بإعلالهما الحديث بجابر الجعفي من رواية البزار ذاته !

وأما قول ابن عبد البر في ترجمة أبي المنذر الجهني - بعد أن ذكر طرفاً من أول الحديث في « الاستيعاب » (٤ / ١٧٦١) - :

« فذكر حديثاً حسناً في فضل الذكر » !

فهو إنما يعني حسناً في المعنى ، لا إسناداً ، وله مثل هذا غير قليل من الأمثلة ؛ ولا مجال الآن لذكرها .

٥١٣٣ - (من قالَ : سبحانَ الله ، والحمْدُ لله ، ولا إله إلاّ اللهُ ، واللهُ أكبرُ ؛ كُتِبَ له بكلِّ حرف عَشْرُ حسناتٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٠١ / ٢) و « الأوسط » (٧ / ٢٥٣ - ٢٥٤) : حدثنا محمد بن عيسى بن شيبة البصري : نا محمد بن منصور الطُّوسي : نا أبو الجَوَّاب : نا عمار بن رُزَيْق عن فِطْر بن خليفة عن القاسم بن أبي بَزَّةَ عن **عطاء الخراساني** عن حُمْران قال : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير أن عطاءً الخراساني - وهو ابن أبي مسلم - ؛ ضعفه البخاري وغيره . وقال شعبة :

« كان نسيّاً » . ولذلك قال الحافظ :

« صدوق ، يهم كثيراً ، ويرسل ، ويدلس » .

وأما الطوسي ؛ فليس من رجال مسلم ، ولكنه ثقة .

وأما ابن شيبة البصري ؛ فكذلك ، ولكنه لم يوثقه أحد ، وقد روى عنه النسائي أيضاً في « حديث مالك » . وقال الحافظ فيه :

« مقبول » .

قلت : ولعله قد توبع ؛ فقد قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥٠) :

« رواه ابن أبي الدنيا بإسناد لا بأس به » !

قلت : فإن ابن أبي الدنيا من طبقة من يروي عن الطوسي . والله أعلم .

وأما قوله : « بإسناد لا بأس به » ؛ فقد تبين لك مما سبق أن الأمر ليس كذلك ، وهذا إذا كان إسناد ابن أبي الدنيا من طريق الخراساني ، وهو ما أرجحه . والله أعلم .

ونحو قول المنذري ما في « المجمع » (١٠ / ٩١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجالهما رجال « الصحيح » ؛ غير مجمد بن منصور الطوسي ؛ وهو ثقة » !

ومن طريقه : أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢١٩) .

٥١٣٤ - (من قرأ في ليلة : ﴿ فمنْ كانَ يرجُو لقاءَ ربِّه فَلْيَعْمَلْ عمَلاً صالحاً ولا يشركْ بعبادةِ ربِّهِ أحداً ﴾ ؛ كانَ له نُوراً من (أَبْيَنَ) إلى (مكّةَ) ، حَشْوُهُ الملائكةُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ٣٠٣ - زوائده) ، والحاكم (٢ / ٣٧١) عن النضر بن شُمَيْلٍ : حدثني **أبو قُرَّةَ الأَسَدِيُّ** قال : سمعت سعيد بن المسيّب

يحدث عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به . وقال البزار :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا عن عمر بهذا الإسناد » . وقال الهيثمي ـ عقبه ـ :

« وأبو قرة ؛ تفرد عنه النضر » . وقال الحافظ ـ عقبه ـ :

« قلت : قد وُثِّقَ ، وصح سماع سعيد مِن عمر » !

وأقول : لم أدرِ أحداً وثقه ، وقد ترجمه الحافظ في « التهذيب » ، ولم يحكِ عن أحد توثيقه ، بل قال :

« قلت : وأخرج ابن خزيمة حديثه في « صحيحه » ، وقال : لا أعرفه بعدالة ولا جرح » .

فإن كان هناك من وثقه ؛ فهو من المتساهلين كابن حبان ، فلا جرم أن الحافظ نفسه لم يقم وزناً لمثل هذا التوثيق ؛ فإنه قال في ترجمته من « التقريب » :

« من أهل البادية ، مجهول » .

وسبقه إلى ذلك الذهبي في « الميزان » ، وقال ـ تبعاً للمنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥٨) ـ :

« تفرد عنه النضر بن شميل » .

وأما الحاكم ؛ فقال عقبه :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو قرة فيه جهالة ، ولم يضعف » . وقال الحافظ ابن كثير ـ بعدما عزاه

للبزار بإسناده ـ :

« غريب جدّاً » .

٥١٣٥ ـ (من قرأ آية الكرسي في دُبُرِ الصلاة المكتوبة ؛ كان في ذِمَّةِ الله إلى الصلاة الأخرى) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ١٣١ ـ ١٣٢) : حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوي : نا كثير بن يحيى : نا **حفص بن عمر الرَّقَاشي** : نا عبد الله بن حسن بن حسن عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهو إسناد ضعيف عندي ، وإن حسنه المنذري (٢ / ٢٦١) ، وتبعه الهيثمي (١٠ / ١٠٢) ؛ فإن حفص بن عمر الرقاشي لم أجد من ترجمه [١] ، وقد ذكره الحافظ في الرواة عن عبد الله بن حسن بن حسن ، وذكر أنه مولاه ، ولم ينسبه ، ولم يورده السمعاني في « الأنساب » .

ويحتمل ـ على بُعْدٍ ـ أن يكون الذي في « تاريخ البخاري » (١ / ٢ / ٣٦٥) ، و « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ١٧٧) :

« حفص بن عمر مولى علي بن أبي طالب الهاشمي . سمع علي بن حسين . روى عنه أبو علقمة الفَرْوي » .

قلت : فإن يكن هو ؛ فهو مجهول الحال .

وكثير بن يحيى ؛ هو أبو مالك البصري ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٥٨) :

(١) ذكره الشيخ المؤلف ـ رحمه الله ـ في « الإرواء » (٣ / ٢٤٣) . (الناشر) .

« روى عنه أبي وأبو زرعة ، سألت أبي عنه ؟ فقال : محله الصدق ، وكان يتشيع ، وقال أبو زرعة : صدوق » . لكن قال الذهبي :

« نهى عباس العَنْبَرِيُّ الناسَ عن الأخذ عنه » !

قلت : ولعل ذلك لتشيعه . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (١ / ١٥٤ / ٢) ـ بعدما ساق إسناده من طريق الطبراني ـ :

« حديث غريب ، وفي سنده ضعف » .

لكنه قال : عن الطبراني عن محمد بن حيان بن علي المازني : ثنا **كثير بن يحيى** به ! !

وهو في « المعجم » ـ كما رأيت ـ من روايته عن إبراهيم بن هاشم البغوي : نا **كثير بن يحيى** . . . فلعل في نسخة « النتائج » خطأً ، أو هو في مسودتي ، وليست نسخة « النتائج » في متناول يدي الآن ؛ فإنها من مخطوطات المكتبة المحمودية في المدينة المنورة .

ثم رأيت الحديث في كتاب « الدعاء » للطبراني (٢ / ٦٧٤) : حدثنا إبراهيم ابن هاشم البغوي ومحمد بن حيان المازني : ثنا **كثير بن يحيى** صاحب البصري . . . إلخ .

فهذا يبين أن الحافظ نقله عن كتاب الطبراني هذا ، وليس عن « المعجم الكبير » .

والحديث ؛ حسَّن إسناده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٦١) ، والهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ١٠٢) .

وقلدهما المعلق على كتاب « الدعاء » ؛ وتعقب تضعيف الحافظ المذكور بقوله :

« لم أقف على ضعف في إسناده ؛ سوى كثير بن يحيى . . . » ! !

قلت : وفاته جهالة حال حفص بن عمر الرقاشي . والله أعلم .

لكن الحديث صحيح بلفظ :

« . . . لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت » .

وقد تقدم تخريجه في « الصحيحة » (٩٧٢) . فلا تغتر ببعض من يصرح بضعفه من المعاصرين ، ولا بالشيخ الغماري الذي أورد حديث الترجمة في كتابه الذي أسماه « الكنز الثمين » (رقم ٣٨٦٨) ؛ فإنه مقلد مُتَمَجْهِدٌ ! بل ويزعم أنه مجدد القرن الرابع عشر !

٥١٣٦ ـ (من قالَ في دُبُرِ الصَّلاةِ : سبحانَ الله العظيمِ وبحمدِهِ ، لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ؛ قامَ مَغْفُوراً له) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٢٩٩ ـ زوائده) : حدثنا نصر بن علي : ثنا **خلف بن عقبة** : ثنا أبو الزهراء عن أنس مرفوعاً . وقال ـ هو أو الهيثمي ـ :

« أبو الزهراء غير معروف » .

ونحوه في « المجمع » (١٠ / ١٠٣) ؛ وزاد :

« وبقية رجاله ثقات » . وقال المنذري (٢ / ٢٦٢) :

« . . . وسنده إلى أبي الزهراء جيد ، وأبو الزهراء لا أعرفه » .

قلت : أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٣٧٥) بهذا الحديث ووصفه بأنه خادم أنس ، وقال :

« روى عنه خلف [1] بن عقبة القشيري » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورد خلفاً هذا (١ / ٢ / ٣٧١) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيه أيضاً جرحاً ولا تعديلاً . ولعله في « ثقات ابن حبان » ؛ لتوثيق الهيثمي وتجويد المنذري المتقدِّمَيْنِ . والله أعلم .

ومن الوجه المتقدم : أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (ص ٣٥ رقم ١٢٩) .

٥١٣٧ - (نزلَ عَلَيْهِ جبريلُ عليه السلام فقال : يا محمَّدُ ! إنْ سَرَّك أن تعبدَ اللهَ ليلةً حقَّ عبادته ؛ فقلِ : اللهمّ ! لك الحمْدُ حمْداً خالداً مع خُلودك ، ولك الحمدُ دائماً لا منتَهى له دونَ مشيئتِكَ ، وعندَ كلِّ طرْفة عيْنٍ وتنفُّسٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٣٧ - مصورة الجامعة الإسلامية) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٩٥ / ٤٣٨٩) من طريقين عن مِنْجَاب بن الحارث : ثنا **علي بن الصَّلْت العامري** عن عبد الله بن شَرِيك عن بشر ابن غالب عن علي مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به منجاب » .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم . وإنما العلة من شيخه علي بن الصلت

---

(١) الأصل : (خالد) ! وهو خطأ مطبعي .

العامري ؛ فإنه غير معروف ، فقال الهيثمي (١٠ / ٩٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه علي بن الصلت ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

وعزاه المنذري (٢ / ٢٥٩) لأبي الشيخ بن حيان ـ أيضاً ـ نحوه ؛ وقال :

« وفي إسنادهما علي بن الصلت العامري ، لا يحضرني حاله » .

قلت : ويحتمل ـ على بُعْدٍ ـ أنه الذي في « الجرح والتعديل » (٣ / ١٩٠) :

« علي بن الصلت . روى عن أبي أيوب . روى عنه المسيب بن رافع » .

قلت : المسيّب تابعي معروف ، روى عن بعض الصحابة وكبار التابعين ، فمن المستبعد أن يكون هو هذا الذي روى عنه منجاب بن الحارث ، ومنجاب من الطبقة العاشرة مات سنة (٢٣١) .

وقال الناجي في « عجالته » ـ تعليقاً على قول المنذري السابق ـ :

« ذكره ابن حبان في « الثقات » . وأما ابن خزيمة فقال في « صحيحه » : لا أعرفه ، ولا أدري لقي أبا أيوب أم لا ؟ ! . . قال : ولا يحتج بمثل هذه الأسانيد إلا معاند أو جاهل » !

قلت : ذكر هذا ابن خزيمة في حديث آخر معلق في « صحيحه » (٢ / ٢٢٢) من روايته عن أبي أيوب الأنصاري .

وإنما استبعدت أن يكون هو هذا ؛ لأنه دون هذا في الطبقة ، وتأكدت من ذلك حينما رأيت ابن حبان ذكره في طبقة التابعين من « ثقاته » (٥ / ١٦٣) ولم

ينسبه عامرياً ، وكذا هو في « تاريخ البخاري » ، و « الجرح والتعديل » .

ثم إن حديث ابن خزيمة وصله جماعة خرجتهم في « صحيح أبي داود » (١١٦١) .

٥١٣٨ ـ (نزلَ عَلَيَّ جبريلُ فقالَ : إنّ خيرَ الدُّعاءِ أن تقولَ في صلاتك : اللهمّ ! لك الحمْدُ كلُّه ، ولكَ الملكُ كلُّه ، ولك الخلْقُ كلُّه ، وإليكَ يرجعُ الأمرُ كلُّه ، أسألكَ الخيرَ كلَّه ، وأعوذُ بك من الشرِّ كلِّه) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٤ / ٩٧ / ٤٠٠٠) ، و أبو بكر الكَلاباذي في « مفتاح المعاني » (٧ / ٢ رقم الحديث : ٧) من طريق **خالد ابن يزيد العُمَرِي** عن ابن أبي ذئب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري :

أن رجلاً قال للنبي ﷺ : يا رسول الله ! أي الدعاء خير ؛ أدعو به في صلاتي ؟ قال عليه السلام : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« تفرد به خالد العمري » .

قلت : وهذا موضوع ، آفته العمري ؛ كذبه أبو حاتم . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

والحديث ؛ عزاه المنذري (٢ / ٢٥٤) للبيهقي ، وأشار لضعفه !

وتبعه المعلقون الثلاثة ؛ لجهلهم بحال خالد العمري ؛ مع أنهم نقلوا عن البيهقي قوله بتفرد العمري به ، وسكتوا عنه ! !

٥١٣٩ - (يا خـالدَ بنَ الوليـدِ ! ألا أُعلِّمك كلمـاتٍ تقـولُهنّ ، [لا تقولهنّ] ثلاثَ مرّاتٍ حتّى يُذهِبَ الله ذلكَ عنْك ؟ ! قال : بلى يا رسـولَ الله ! بأبي أنتَ وأمِّي ؛ فـإنما شكوتُ ذلكَ إليكَ رجـاءَ هذا منْكَ . قال : قلْ : أعوذُ بكلماتِ الله التامَّةِ من غضـبهِ وعـقابهِ وشـرِّ عبادهِ ومن همَزاتِ الشياطينِ وأنْ يحضُرون) .

مـوضـوع . رواه الطبـراني في « الأوسط » (٤ / ٤٤١ - مـصـورة الجـامـعـة الإسلامية) من طريق أبي معبد حفص بن غَيْلان عن **الحكم بن عبد الله الأَيْلي** عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة :

حـدث خـالدُ بن الوليـدِ رسـولَ الله ﷺ عن أهاويلَ يراها بالليل ، حـالت بينه وبين صلاة الليل ، فقال رسـول الله صلى الله عليـه وآله وسلم : . . . فـذكـره . قالت عائشـة : فلم ألبث إلا ليالـيَ حتى جـاء خـالد بن الوليـد فـقـال : يا رسـول الله ! بأبي أنت وأمي ؛ والذي بعثك بالحق ! مـا أتممت الكلمات التي علمتني ثلاث مرات ؛ حتى أذهب الله عني ما كنت أجد ، ما أُبالي لو دَخَلْتُ على أَسَدٍ في حَبْسِهِ بليلٍ .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته الحكم بن عبد الله الأيلي ؛ قال أحمد :

« أحاديثه موضوعة » . وقال أبو حاتم ، وابن أبي الحواري :

« كذاب » .

وتركه جماعة ، وضعفه آخرون ؛ فلا جرم أن أشار المنذري (٢ / ٢٦٣) إلى تضعيف الحديث . وأعله به الهيثمي فقال (١٠ / ١٢٧) :

« وفيه الحكم بن عبد الله الأيلي ، وهو متروك » .

والدعاء المذكور في حديث الترجمة ؛ قد روي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ومن حديث غيره ، فهو ثابت .

٥١٤٠ - (ما مِنْ عبدٍ يقولُ : لا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبرُ ؛ إلاَّ أعتقَ اللهُ رُبُعَهُ من النّار ، فإنْ قالها مرتين ؛ أعتقَ نِصْفَهُ من النّار ، فإنْ قالها ثلاثاً ؛ أعتق ثلاثةَ أرباعهِ من النّار ، فإنْ قالها أربعاً ؛ أعتقَه اللهُ من النارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٣٥ - مصورة الجامعة الإسلامية) قال : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أسد بن موسى : ثنا إسماعيل بن عَيَّاش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن زيد بن أرطاة عن أبي الدرداء مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو بكر » .

قلت : وهو ضعيف مختلط . ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٥٠) إلى تضعيفه . وبه أعله الهيثمي فقال (١٠ / ٨٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيهما أبو بكر بن أبي مريم ، وهو ضعيف » .

قلت : والمقدام بن داود ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن يونس وغيره :

« تكلموا فيه » .

٥١٤١ - (من صلّى عليَّ من أمّتي صلاةً مُخْلِصاً من قَلْبِهِ ؛ صلّى اللهُ عليه بها عَشْرَ صلواتٍ ، وَرَفَعَهُ بها عَشْرَ درجاتٍ ، وكتبَ له بها عَشْرَ

حسناتٍ ، ومحا عنه عَشْرَ سَيِّئاتٍ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٣٠٧ - زوائده) ، وكذا النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٦٥) ، والطبراني في « الكبير » [٢٢ / ١٩٥ / ٥١٣] من طريق **سعيد بن أبي جعفر أبي الصباح** عن **سعيد بن عُمَيْر** عن أبي بردة بن نيار مرفوعاً به . واللفظ للنسائي .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة سعيد بن عمير والراوي عنه سعيد بن أبي جعفر أبي الصباح [1] ، وأبو جعفر والد سعيد اسمه سعيد أيضاً ، وهو ثعلبي ، وقيل : تغلبي ؛ قال الذهبي :

« ضعفه الأزدي ، وقال ابن حبان (يعني في « الثقات ») :

أخذ عنه وكيع » . وقال الحافظ :

« مقبول » ؛ يعني : عند المتابعة ، وكذا قال في شيخه سعيد بن عمير ، ووثقه ابن حبان أيضاً !

وروى ابن عدي في « الكامل » (ق ١٨٢ / ٢) عن ابن معين أنه قال :

« لا أعرفه » . وقال الذهبي في ترجمته من « الميزان » :

« انفرد سعيد بن سعيد التغلبي عن سعيد بن عمير عن ابن عمر بحديث : يا علي ! أنا أخوك في الدنيا والآخرة . وهذا موضوع » .

قلت : يشير إلى أن أحدهما هو المتهم بوضعه ، فحري بإسناد يدور عليهما أن

---

(١) قد وثقهما الشيخ - رحمه الله - في « الصحيحة » (٣٣٦٠) ، بل ونقل حديثهما هذا هناك . فلعل الشيخ أراد حذفه من هنا ونسي ، ويؤيد هذا أن رقم هذا الحديث مكرر . والله أعلم . (الناشر) .

لا يوثق به .

فمن تساهل المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٧٨) : أن لا يشير إلى تضعيف الحديث ! وأسوأ من ذلك قول الهيثمي (١٠ / ١٦٢) :

« رواه البزار ، ورجاله ثقات » !

وإنما يصح من الحديث قوله :

« من صلى علي واحدةً ؛ صلّى الله عليه عشر صلوات ، وحط عنه عشر خطيئات ، ورفع له عشر درجات » .

وهو مخرج في « المشكاة » (٩٠٢) ؛ وانظر « الترغيب » (٢ / ٢٧٧ ، ٢٧٩) .

٥١٤١ / م - (من صلّى عليَّ ؛ بلَغَتْني صلاتُه ، وصلّيتُ عليه ، وكُتبَ له سوى ذلك عَشْرُ حسَناتٍ)[١] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٤٨ - مصورة الجامعة الإسلامية) قال : حدثنا أحمد : ثنا إسحاق : ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود : ثنا **أبو جعفر الرازي** عن الربيع بن أنس عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أبي جعفر إلا محمد بن سليمان » .

قلت : وهو صدوق ؛ كما في « التقريب » .

لكن العلة من شيخه أبي جعفر الرازي ؛ فإنه صدوق سيئ الحفظ .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق متن هذا الحديث : « راجع ترجمة إسحاق بن راهويه في (المزي) » . (الناشر) .

وقول الهيثمي (١٠ / ١٦٢ - ١٦٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه راوٍ لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » ! !

فأقول : فيه أمران :

الأول : أن أبا جعفر الرازي لا يصح أن يطلق عليه أنه ثقة ؛ لأنه مختلف فيه من جهة ، ولأن الراجح فيه ما ذكرته آنفاً من جهة أخرى ، وهو قول الحافظ الفسوي قديماً ، والعسقلاني حديثاً .

والآخر : أن الراوي الذي لم يعرفه - وهو إسحاق - ؛ إنما هو إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه ، أو **إسحاق** بن زيد **الخطابي** ؛ فقد ذكرهما ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٦٧) في الرواة عن محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني .

فإن كان الأول ؛ فهو ثقة إمام ، وهو من شيوخ الشيخين .

وإن كان الآخر ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٢٠) برواية أبيه عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٥١٤٢ - (مَن صلّى على مُحَمَّدٍ وقالَ : اللهمّ ! أنْزِلْهُ المَقْعَدَ المُقَرَّبَ عندَك يومَ القيامةِ ؛ وجبتْ له شفاعتي) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤ / ١٠٨) ، وإسماعيل القاضي في « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (رقم : ٥٣) ، وكذا ابن أبي عاصم (٥٩ / ٧٨) ، والبزار (٤ / ٤٥ / ٣١٥٧) ، وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (ص ٢٨٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ١٣ - ١٤ / ٤٤٨٠ ، ٤٤٨١) و« الأوسط » (١ / ١٨٧ / ١ / ٣٤٢٨ - بترقيمي) من طرق عن ابن لهيعة قال :

ثنا بكر بن سوادة عن زياد بن نُعيم عن وفاء [بن شريح] **الحضرمي** عن رويفع ابن ثابت الأنصاري مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن رويفع إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : هو سيئ الحفظ ؛ إلا فيما رواه عنه أحد العبادلة ، ومنهم أبو عبد الرحمن المقري عبد الله بن يزيد : عند الطبراني في « الكبير » بالرقم الثاني بسند صحيح عنه ؛ لكن ذكر فيه (ابن هبيرة) مكان (بكر بن سوادة) ، ولا يضر ؛ فإنه ثقة من رجال مسلم مثل (بكر) ، واسمه (عبد الله بن هبيرة) .

وكذلك شيخهما (زياد بن نُعيم) ثقة أيضاً ، وهو (زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي) .

فالعلة : (وفاء بن شريح الحضرمي) ؛ بيض له الذهبي في « الكاشف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

قلت : وذلك ؛ لأنه لم يوثقه غير ابن حبان (٥ / ٤٩٧) ، ولم يذكر البخاري راوياً عنه غير زياد بن نعيم هذا ، وقرن معه ابن أبي حاتم وابن حبان : (بكر بن سوادة) ، وساق له حديثاً من رواية عمرو بن الحارث عن بكر عن وفاء عن سهل ابن سعد .

وهو مخرج في « الصحيحة » شاهداً تحت الحديث (٢٥٩) ، وقد سقط (بكر) هذا من إسناد « الثقات » ، وهو ثابت في « صحيح ابن حبان » (١٧٨٦) .

وأنت ترى أن بكراً إنما روى في حديث الترجمة عن (وفاء) بواسطة (زياد بن نعيم) ؛ فأخشى أن يكون سقط أيضاً (زياد) هذا من إسناد حديث (سهل بن سعد) ، فإن كان كذلك ؛ فيكون (وفاء) مجهول العين ، وإلا ؛ فهو مجهول الحال . وهو ـ على كل الأحوال ـ علة هذا الحديث . والله أعلم .

تنبيهات :

١ ـ قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٨٢) :

« رواه البزار ، والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وبعض أسانيدهم حسن » ! يشير إلى رواية عبد الله بن يزيد المقرئ .

ونحوه في « مجمع الزوائد » للهيثمي (١٠ / ١٦٣) !

قلت : وهذا منهما اعتداد بتوثيق ابن حبان لـ (وفاء) ! وقد عرفت ما فيه .

٢ ـ وغفل الحافظ الناجي عن اعتداد المنذري المذكور ، فتعقبه بقوله في « عجالته » (ق ١٢٧ / ٢) :

« كيف يكون السند حسناً ومداره على (ابن لهيعة) ؛ وحاله مشهور ؟ ! » ! !

فكان عليه أن يتنبه للاستثناء المذكور ، وأن ينبه على جهالة (وفاء) المزبور !

٣ ـ وتبع الهيثميَّ على التحسين والاعتداد المذكور : المعلقُ على « مجمع البحرين » (٨ / ٢٦) ؛ فإنه أقره عليه ، بل وأيده ؛ فإنه ـ بعد أن ذكر أن ابن لهيعة مختلط ـ استدرك بأن رواية (المقرئ) عنه قبل الاختلاط ، وعليه قال :

« فالحديث حسن » !

فغفل أيضاً عن جهالة (وفاء) !

٤ ـ (وفاء) : هذا هو الصواب بالفاء ، وكذلك هو في أكثر كتب التراجم والروايات . ووقع في « الجرح » و « الثقات » : (وِقاء) بالقاف ! وهو خطأ ؛ كما حققته في « تيسير الانتفاع » .

ووقع في مصورة « الأوسط » : (رقا) ! وفي مطبوعته (٤ / ١٧٤ / ٣٣٠٩) : (ورقاء) !

٥ ـ سقط رفع الحديث إلى النبي ﷺ من كتاب « فضل الصلاة » لابن أبي عاصم ؛ خلافاً لكل الطرق عن ابن لهيعة ، واستظهر محققه الفاضل الأخ حمدي السلفي أنه من الناسخ . ويؤيده أنه فيه من رواية (عبد الغفار بن داود) عنه ، وهي عند البزار مرفوعة مع غيره من المتابعين له ، ولذلك كنت أود لو أنه جعل قوله الصريح في الرفع : « قال رسول الله ﷺ » بين معكوفتين [ ] ؛ مع التنبيه على ذلك في الحاشية .

٥١٤٢ / م ـ (ما من أيَّام أحبَّ إلى اللهِ أن يُتعبَّدَ له فيها من عَشْرِ ذي الحِجَّة ؛ يعْدلُ صيامُ كلِّ يومٍ منها بِصِيامِ سنةٍ ، وقيامُ كلِّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلةِ القَدْرِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الترمذي (١ / ١٤٦) ، وابن ماجه (١٧٢٨) ، وابن مخلد في « المنتقى من أحاديثه » (٢ / ٨٣ / ١) ، وأبو سعيد بن الأعرابي في « معجمه » (٩٢ / ١) ، والبغوي في « شرح السنة » (ق ١٢٩ / ١) ، والقاضي أبو يعلى في « المجالس الستة » (ق ١١٦ / ٢ ، ١٢٨ / ١) من طريق مسعود بن واصل عن نَهَّاس بن قَهْم عن قتادة عن سعيد بن المسيِّب عن أبي

هريرة مرفوعاً به . وقال الترمذي ـ مضعفاً ـ :

« هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس . وسألت محمداً (يعني : الإمام البخاري) عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا ، وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم » .

قلت : وقد اتفقوا على تضعيفه .

ونحوه مسعود بن واصل ؛ إلا أن ابن حبان أورده في « الثقات » ؛ لكنه قال :

« ربما أغرب » . ولذلك ؛ قال البغوي عقب الحديث :

« وإسناده ضعيف » .

ثم ذكر الترمذي عن البخاري أنه قال :

« قد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً شيئاً من هذا » .

قلت : بل قد روي موصولاً ، أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ص ١٠٠ - ١٠١ / مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق إسماعيل بن بشر : نا **مقاتل بن إبراهيم** : نا **عثمان بن عبد** الله عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به .

لكنَّ مقاتلاً هذا وعثمان بن عبد الله لم أعرفهما .

ثم روى الأصبهاني من طريق حَرَمِيِّ بن عُمَارة : حدثني هارون **بن موسى قال** : سمعت الحسن **يحدث عن** أنس قال :

كان يقال في أيام العشر : لكل يوم ألف يوم ، ويوم عرفة عشرة آلاف يوم . **قال** :

يعني : في الفضل .

قلت : وهذا إسناد رجاله موثقون ؛ لكن الحسن - وهو البصري - مدلس ؛ وقد عنعنه .

نعم ؛ قد قال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٢٥) :

« رواه البيهقي والأصبهاني ، وإسناد البيهقي لا بأس به » .

فهذا صريح في المغايرة بين إسناد البيهقي وإسناد الأصبهاني ؛ فإن كان يعني أنها من غير طريق الحسن البصري ؛ فممكن ، وإلا ؛ فالإسناد لا يخلو من بأس .

واعلم أنني خرجت الحديث هنا من أجل الشطر الثاني منه ، وإلا ؛ فشطره الأول صحيح ؛ جاء من حديث ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمرو ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٩٠) .

٥١٤٣ - (ذِرْوَةُ سَنَامِ الإسلامِ : الجهادُ في سبيلِ الله ، لا ينالُه إلا أفضلُهم) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي عاصم في « الجهاد » (ق ٧٥ / ٢) من طريق **عثمان بن أبي العاتكة** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : علي بن يزيد : هو الدمشقي الألهاني ، وهو ضعيف .

والأخرى : عثمان بن أبي العاتكة ؛ قال الحافظ :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٧٦) إلى تضعيف الحديث .

وقال الهيثمي (٥ / ٢٧٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه علي بن يزيد ، وهو ضعيف » .

قلت : والحديث صحيح ؛ دون قوله : « لا يناله إلا أفضلهم » ؛ فقد أخرجه أحمد (٥ / ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ـ ٢٤٦) من طرق عن معاذ بن جبل مرفوعاً به .

وهو عند الترمذي وغيره في قصة مسير معاذ مع النبي ﷺ ، وقوله ﷺ له : « لقد سألتني عن عظيم . . . » الحديث بطوله ، وصححه الترمذي وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤١٢) وغيره .

٥١٤٤ ـ (كُلُّ عينٍ باكيةٌ يومَ القيامةِ ؛ إلا عينٌ غضّتْ عن محارمِ اللهِ ، وعينٌ سَهِرَتْ في سبيلِ اللهِ ، وعينٌ خرجَ منها مثلُ رأسِ الذُّبابِ من خَشْيَةِ اللهِ عزَّ وجلَّ)(١) .

ضعيف . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب » (ص ١٣٠ ـ مصورة الجامعة) من طريق **داود بن عطاء المديني** : حدثني **عمر بن صُهْبان** : حدثني **صفوان** بن سُلَيْم عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عمر بن صهبان ـ وهو أبو جعفر المدني ـ ؛ قال الحافظ :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق متن هذا الحديث : « تقدم برقم (١٥٦٢) » . **(الناشر)** .

« ضعيف » .

والأخرى : داود بن عطاء المدني ؛ ضعيف أيضاً .

لكنه قد توبع ؛ فقال ابن أبي عاصم في « الجهاد » (ق ٨٦ / ٢) ، والبزار (١٦٥٩ ـ الكشف) : حدثنا صاحب لنا كان ينسب إلى حفظ الحديث [1] : ثنا **عمر بن سهل المازني** عن عمر بن صهبان به .

قلت : وعمر بن سهل المازني فيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

والحديث له طرق ليس فيها : « مثل رأس الذباب . . » ، ولذلك ؛ خرجته بدونها في « الصحيحة » ، مخرجاً طرقه هناك (٢٦٧٣) .

٥١٤٥ ـ (إذا رجفَ قلبُ المؤمن في سبيلِ الله ؛ تحاتَّتْ عنه خطاياهُ كما يتحاتُّ عِذقُ النَّخْلةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩) ؛ و « الأوسط » (٢ / ٢٢٤ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٦٧) عن **عمرو بن حصين العُقَيْلي** : ثنا عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِي عن الأعمش عن أبي وائل عن سلمان مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الأعمش إلا عبد العزيز ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو متروك ، كذبه الخطيب ؛ كما تقدم مراراً تحت الأرقام (٤١ ، ٣٨٢ ، ٤٢٥) .

---

(١) سمى البزار شيخه (عبد الله بن شبيب) ، ولعله الذي أبهمه ابن أبي عاصم . (الناشر) .

وقد روي موقوفاً : أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٥ / ٢٨٦ ، ٣٠٣) بسند صحيح عن أبي وائل عن سلمة بن سَبْرَة عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

لكن سلمة بن سَبْرَة لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان .

٥١٤٦ - (السّاعةُ التي يُستجابُ فيها الدُّعاءُ يومَ الجُمُعة : آخرُ ساعةٍ من يومِ الجُمُعة يومَ غُروبِ الشَّمْسِ أغفلَ ما يكونُ الناسُ) .

موضوع . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (٢٣٣ - ٢٣٤ / مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق محمد بن أحمد بن راشد : نا **إبراهيم بن عبد الله المِصِّيصِيُّ** : نا حجاج بن محمد : نا أبو غسان محمد بن مُطرفٍ عن صفوان بن سُلَيْمٍ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته المصيصي هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١١٦ - دار الوعي) :

« يُسَوِّي الحديث ، ويسرقه ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي ، وحديث الأوزاعي على مالك ، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء ، وما يشبه هذا » . وقال الذهبي في أول ترجمته :

« أحد المتروكين » .

ثم ساق له أحاديث منكرة ، رواها له ابن حبان ، ثم قال في آخرها :

« قلت : هذا رجل كذاب ، قال الحاكم : أحاديثه موضوعة » .

(**فائدة**) : قال الحافظ ـ عقب ما نقلته عن ابن حبان آنفاً ـ :

« ومعنى تسوية الحديث : أنه يحذف من الإسناد مَنْ فيه مقال ، وهذا يطلق عليه تدليس التسوية » .

٥١٤٧ ـ (من طلبَ الدُّنيا بِعَمَلِ الآخرةِ ؛ طُمِسَ وجهُه ، ومُحِقَ ذِكْرُهُ ، وأُثبتَ اسمُه في النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢ / ٢٦٨ / ٢١٢٨) عن **نصر بن خالد النحوي** : نا **همام** عن **إبراهيم بن الضُّرَيْس** عن **الهيثم** عن الجارود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالمجهولين ؛ الهيثم فمن دونه لم أعرفهم . وقال الهيثمي (١٠ / ٢٢٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

٥١٤٨ ـ (من قالَ : لا إله إلا اللهُ [مُخْلِصاً] ؛ دخلَ الجنّةَ . قيلَ : وما إخلاصُها ؟ قال : أنْ تَحْجُزَهُ عن محارمِ اللهِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **محمد بن عبد الرحمن بن غزوان** : ثنا شَرِيكٌ عن أبي إسحاق عن زيد ابن أرقم مرفوعاً ، وقال :

« تفرد به محمد » .

قلت : وهو كذاب وضاع ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني وغيره : كان يضع الحديث . وقال ابن عدي : له عن ثقات الناس بواطيل » . وقال ابن عدي أيضاً :

« روى عن شريك وحماد بن زيد أحاديث أنكرت عليه ، وهو ممن يضع الحديث » . وقال الحاكم :

« روى عن مالك وإبراهيم بن سعد أحاديث موضوعة » .

ولذلك ؛ قال الهيثمي (١ / ١٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن غزوان ، وهو وضاع » .

قلت : ولذلك ؛ فقد أساء الحافظ المنذري بإيراده هذا الحديث في « الترغيب » (٢ / ٢٣٨) من رواية الطبراني مقتصراً على تصديره إياه بقوله : « روي » ؛ الدالّ على ضعفه فقط ! وإن كان ذلك يتفق مع اصطلاحه الذي وضعه في مقدمة الكتاب ، ولكنه اصطلاح غير دقيق ؛ حيث يشمل الضعيف والموضوع ، والتفريق بينهما واجب ؛ لا سيما عند الجمهور الذي يرى العمل بالحديث الضعيف ـ في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب ـ دون الموضوع ، فتأمل !

٥١٤٩ ـ (إنّ صلاةَ المرابطِ تَعْدِلُ خَمْسَ مِئَةِ صلاةٍ ، ونفقةُ الدِّينار والدِّرهم أفضلُ من سَبْعِ مِئَةِ دينارٍ في غيره) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في « الجهاد » (ق ١٠١ / ٢) : حدثنا عبد الوهاب بن نَجْدَةَ : ثنا يحيى بن صالح عن **جَمِيع بن ثُوَب** عن خالد

ابن مَعْدان عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ رجاله ثقات ؛ غير جميع بن ثوب ، فهو الآفة ؛ قال البخاري والدارقطني وغيرهما :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (١ / ٢١٨) :

« كان يخطئ كثيراً ، لا يحتج به إذا انفرد » .

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٦٤) من رواية البيهقي ؛ دون أن يشير إلى تضعيفه !

٥١٥٠ - (من تركَ صلاةً متعمِّداً ؛ أحبطَ اللهُ عملَهُ وبَرِئَتْ منه ذِمَّةُ اللهِ ؛ حتَّى يُراجعَ للهِ توبةً) .

ضعيف جدّاً بتمامه . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب » (ص ٤٧٧ - مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق عمرو بن عبد الغفار الفُقَيْمي عن حسن ابن عمرو الفقيمي : حدثنا سعد بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن معمر أبي طُوَالة الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عمرو بن عبد الغفار ؛ قال الذهبي :

« قال أبو حاتم : متروك الحديث . وقال ابن عدي : اتهم بوضع الحديث » .

وذكره العقيلي والساجي والعجلي في « الضعفاء » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! وأخرج له الحاكم في « المستدرك » !

وسعد بن سعيد الأنصاري ؛ قال الحافظ :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : وإنما أخرجت الحديث هنا ؛ من أجل الزيادة التي في آخره :

« حتى يراجع لله توبة » ، وإلا ؛ فهو بدونها صحيح ؛ له شواهد كثيرة ، خرجت بعضها في « الإرواء » (٢٠٢٦) .

٥١٥١ ـ (من سلَّ سَخيمَتَهُ على طريقٍ من طُرُقِ المسلمينَ ؛ فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنَّاس أجمعينَ)[١] .

ضعيف . رواه الطبراني في « الصغير » (١٦٧) و « الأوسط » (١ / ٣٣ مصورة الجامعة) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢٣٠) من طريق **محمد بن عمرو الأنصاري** عن محمد بن سيرين قال :

قال رجل لأبي هريرة أَفتيتنا في كل شيء ؛ يوشك أن تفتينا في الخِرَاء ! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن ابن سيرين إلا محمد بن عمرو ، تفرد به كامل » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ غير الأنصاري هذا ؛ وكنيته أبو سهل ؛ فإنه ضعيف .

ومن طريقه : أخرجه الحاكم (١ / ١٨٦) وصححه ، ووافقه الذهبي ! فوهما

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « الروض (١١٤٢) » . (الناشر) .

فقد ضعفه الجمهور ، وقال الذهبي نفسه في « الميزان » :

« ضعفه يحيى القطان ، وابن معين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وضعفه ابن عدي أيضاً . وقال محمد بن عبد الله بن نمير : ليس يساوي شيئاً » .

ونصُّ ابن عدي عقب الحديث :

« وله غير ما ذكرت ، وأحاديثه إفرادات ، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء » .

ولذلك ؛ قال الحافظ في « التلخيص » (١ / ١٠٥) :

« وإسناده ضعيف » .

لكن قد جاء الحديث مختصراً بلفظ :

« من آذى المسلمين في طرقهم ؛ وجبت عليه لعنتهم » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٠ / ٣٠٥٠) من طريقين عن شُعَيْب بن بَيَانٍ : ثنا عمران القَطَّان عن قتادة عن أبي الطُّفَيْل عن حذيفة بن أَسِيد أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٨٣) ، والهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٠٤) .

وشعيب وعمران ؛ فيهما كلام من قبل حفظهما ، لا ينزل حديثهما من مرتبة الحسن ؛ لا سيما وفي معناه أحاديث أخرى ، فانظر « الإرواء » (٦٢) .

(**تنبيه**) : وقع الحديث في مطبوعة « الكامل » بلفظ : « **من تميَّل بسخينةٍ** » !

وهو من التصحيفات والأخطاء الكثيرة التي وقعت فيه من اللجنة المتخصصة ! وبإشراف الناشر ! لو أن أحداً ممن **لا قيمة لوقته** تفرد لتتبعها ؛ لكان من ذلك مجلد . والله المستعان !

٥١٥٢ - (تَعَوَّذُوا بالله من جُبِّ الحَزَنِ ! قالوا : يا رسولَ الله ! وما جُبُّ الحزَن ؟ قال : وادٍ في جهنَّمَ ، إنّ جهنَّمَ تتعوَّذُ بالله من شرِّ ذلك الوادِي في كلِّ يوم أرْبعَ مئةِ مَرَّةٍ ، يلقى فيه الغَرَّارُون . قيلَ : وما الغَرَّارونَ ؟ قال : المراؤُون بأعمالهم في الدُّنيا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (مصورة الجامعة الإسلامية ٤ / ٤٧٢) من طريق محمد بن ماهان : ثنا **محمد بن الفضل بن عطية** عن سليمان التيمي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن سليمان إلا محمد بن الفضل ، تفرد به محمد بن ماهان » .

قلت : وثقه ابن حبان والدارقطني ، وإنما الآفة من شيخه محمد بن الفضل بن عطية ؛ فإنه متروك متهم ؛ كما تقدم مراراً . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٨٩) ، فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن الفضل بن عطية ، وهو مجمع على ضعفه » .

وقد أخرجه الترمذي وغيره من طريق أخرى عن ابن سيرين به نحوه ، وقد خرجته وبَيَّنْتُ علته فيما مضى برقم (٥٠٢٣) .

٥١٥٣ - (إذا كانَ يومُ القيامة ؛ صارتْ أُمَّتي ثلاثَ فرَق : فرقةً يعبدون اللهَ خالصاً ، وفرقةً يعبدون اللهَ رِياءً ، وفرقةً يعبدون اللهَ لِيَسْتَأْكِلُوا به النّاسَ .

فإذا جمعهم قال لِلَّذي يستأْكِلُ النّاسَ : بِعِزَّتي وجلالي ! ما أردْتَ بعبادتي ؟ ! قال : بِعِزَّتِكَ وجلالِكَ ! أستأْكِلُ بهِ الناسَ . قال : لم ينفعْك ما جمعتَ شيئاً ؛ انطَلِقوا به إلى النَّارِ !

ثُمَّ يقولُ لِلَّذي كان يعبدُهُ رِياءً : بِعِزَّتي وجلالي ! ما أردْتَ بعبادتي ؟ ! قال : بِعِزَّتِكَ وجلالِكَ ! أردتُ به رِياءَ الناسِ . قال : لم يَصْعَدْ إليَّ منه شَيءٌ ؛ انطَلِقوا به إلى النَّار !

ثُمّ يقولُ لِلّذي كان يعبدُهُ خالصاً : بِعِزَّتي وجلالي ! ما أردْتَ بعبادتي ؟ ! قال : بِعِزَّتِكَ وجلالِكَ ! أنتَ أعْلَمُ بذلك منِّي ؛ أردْتُ به وجْهَكَ وذِكْرَك ! قال : صدقَ عبدي ! انطَلِقوا به إلى الجنّةِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٦٥) ، والأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٢٩) من طريق **عُبَيْد بن إسحاق العطَّار** : ثنا قَطَرِيٌّ الخَشَّاب عن **عبد الوارث** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علَّتان :

الأولى : عبد الوارث هذا - وهو مولى أنس - ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٧٤) عن أبيه :

« شيخ » . وفي « الميزان » :

« ضعفه الدارقطني . وقال الترمذي عن البخاري : منكر الحديث . وقال ابن معين : مجهول » .

والأخرى : عبيد بن إسحاق العطار ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٠١) :

« قال ابن معين : لا شيء . وقال أبي : ما رأينا إلا خيراً ، وما كان بذاك الثبت ، في حديثه بعض الإنكار » . وفي « الميزان » و « اللسان » :

« وقال ابن عدي : عامة حديثه منكر . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال ابن الجارود : يعرف بعطار المطلَّقات ، والأحاديث التي يحدث بها باطلة ، وقال البخاري : منكر الحديث » .

قلت : ولذلك ؛ قال الهيثمي (١٠ / ٢٢٢) - بعدما عزاه للطبراني - :

« وفيه عبيد بن إسحاق العطار وهو متروك » .

ومع كل ما تقدم من الضعف الشديد في الراويين ؛ صدَّره المنذري (١ / ٣٧) بقوله :

« وعن أنس بن مالك . . . » !

٥١٥٤ - (يُؤتَى يوم القيامة بصحف مُخَتَّمة ، فتنصبُ بين يدَي الله تعالى ، فيقولُ اللهُ تباركَ وتعالى : أَلقُوا هذاً واقبلُوا هذا ! فتقولُ الملائكةُ : وعزّتك ! ما رأيْنا إلاّ خيْراً ! فيقولُ اللهُ تعالى : إنّ هذا كانَ لغير وجْهي ، وإنّي لا أقبلُ من العمَل إلا ما ابتُغيَ به وجْهي) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٦٥ مصورة الجامعة

الإسـلامـيـة) ، والأصـبـهـاني في « الـتـرغـيـب » (ص ٣٥ ـ مـصـورة الجـامـعـة الإسلامية) من طريق عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبِيِّ : ثنا **الحارث بن عبيد أبو قدامة** عن أبي عمران الجَوْني عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي عمران إلا الحارث » .

قلت : قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٨١) :

« قال عبد الرحمن بن مهدي : كان من شيوخنا ، وما رأيت إلا خيراً . وقال أحمد : مضطرب الحديث . وقال ابن معين : ضعيف الحديث . وقال أبي : يكتب حديثه ولا يحتج به » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٢٤) :

« كان شيخاً صالحاً ممن كثر وهمه ، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا » .

قلت : وضعفه آخرون ، سماهم في « التهذيب » ، وقال :

« استشهد به البخاري متابعةً في موضعين » .

ورمز له بأنه من رجال مسلم ! فلا أدري أخرج له محتجّاً به ، أم مقروناً بغيره ؟

وأياً ما كان ؛ فالرجل ليس في موضع الحجة ؛ لسوء حفظه . وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ومن هذا التحقيق ؛ يتبين لك ما في قول المنذري في « الترغيب » (١ / ٣٧) من الإغماض ؛ حيث قال ـ وتبعه الهيثمي (١٠ / ٣٥٠) ـ :

« رواه البزار ، والطبراني بإسنادين - رواة أحدهما رواة « الصحيح » - ، والبيهقي » !

ثم تبين لي أن في رواية الطبراني خطأ من بعض الناسخين ، وأن الراوي هو (**الحارث بن غسان**) ، كما في رواية الأصبهاني .

وهكذا رواه البزار وغيره ؛ كما حققته فيما يأتي برقم (٦٦٣٨) ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٥١٥٥ - (قليلُ الفقْه خيرٌ من كثيرِ العبادةِ ، وكفى بالمرء فقهاً إذا عَبَدَ اللهَ ، وكفَى بالمرءِ جَهْلاً إذا أُعْجِبَ برَأْيِه ، إنّما النّاسُ رجلانِ : مؤمنٌ وجاهلٌ ، فلا يؤذَى المؤمنُ ، ولا يجاوَرُ الجاهلُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٨١ / ١٢١٦) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٠ - مصورة الجامعة الإسلامية) و (٩ / ٣١٨ / ٨٦٩٣) ، وتمَّام في « الفوائد » (ق ٢٣٦ / ٢) ، وأبو الطيب الحوراني في « جزئه » (ق ٧٠ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٧٣ - ١٧٤) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٣٩) ، وابن جُمَيْع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٦٨) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني الليث عن **إسحاق بن أَسِيد** عن ابن رجاء بن حيوة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن [ابن] رجاء إلا إسحاق ، انفرد به الليث » . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث رجاء ، تفرد به إسحاق بن أسيد ، ولم يروه عن رجاء إلا ابنه » .

قلت : واسمه : عاصم بن رجاء بن حَيْوة الكندي الفلسطيني ، وهو حسن

الحديث عندي ؛ فإنه لم يجرح بجرح بيِّن ؛ بل قال فيه ابن معين :

« صويلح » . وقال أبو زرعة :

« لا بأس به » . وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وليس فيه إلا قول الذهبي ـ بعد أن ساق فيه قول أبي زرعة وابن معين فيه ـ :

« ويقال : تكلم فيه قتيبة » .

قلت : وهذا لو ثبت عن قتيبة ؛ لم يكن جرحاً ؛ لأنه لم يذكر سببه . ولولا ما أشار إليه ابن معين بقوله : « صويلح » من ضعف يسير ؛ لصححت حديثه .

ولعل هذا الذي اخترته رمى إليه الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

لكن الراوي عنه إسحاق بن أَسِيد ليس فيه توثيق معتبر ، وقد قال فيه ابن عدي والحاكم :

« مجهول » .

قلت : لكنه مجهول الحال ؛ فقد روى عنه جماعة ، ذكرهم ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢١٣) ، وقال عن أبيه :

« شيخ خراساني ، ليس بالمشهور ، ولا يشتغل به » . وقال الذهبي عقبه :

« قلت : حدث عنه يحيى بن أيوب والليث ، وهو جائز الحديث ، يكنى أبا عبد الرحمن » . وقال الحافظ :

« فيه ضعف » .

ولهذا ؛ قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفي إسناده إسحاق بن أسيد ، وفيه توثيق ليِّن ، ورفع هذا الحديث غريب . قال البيهقي [1] : وَرُوِّيناه صحيحاً من قول مُطَرِّف ابن عبد الله بن الشِّخِّير . . . » ثم ذكره .

وأعله الهيثمي بقول أبي حاتم المتقدم في ابن أسيد .

والحديث ؛ أخرجه ابن وهب في « مسنده » (٨ / ١٦٧ / ١) ، ـ ومن طريقه الخطيب ـ : أخبرني الليث عن أبي عبد الرحمن الخراساني عن رجاء بن حيوة عن أبيه به .

كذا قال : عن رجاء بن حيوة . . . ، فقال عقبه :

« كذا كان في الأصل ، والصواب عن ابن رجاء بن حيوة » .

قلت : وكذا في « التاريخ » .

(**تنبيه**) : وقع في « الترغيب » ، و « المجمع » : « عبد الله بن عمر » ، والصواب : « عبد الله بن عمرو » ؛ كذلك هو في جميع المصادر التي ذكرنا .

٥١٥٦ ـ (من جاءَه أجلُه وهو يطلبُ العلمَ ؛ لقيَ اللهَ ولمْ يكنْ بينَه وبين النَّبيين إلا درجةُ النُّبُوَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩ مصورة الجامعة

---

(١) في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٦٤ / ١٧٠٤) . (الناشر) .

الإسلامية) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٩٥) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٧٨) من طريق **العباس بن بَكَّار الضَّبِّيِّ** : ثنا **محمد بن الجعد القرشي** عن الزهري عن **علي بن زيد بن جُدْعان** عن سعيد بن المسيَّب عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الزهري إلا محمد بن الجعد ، تفرد به العباس » .

قلت : وهو كذَّاب ؛ كما قال الدارقطني . وساق له الذهبي أباطيل . وساق له العسقلاني خبراً آخر ، وقال :

« هذا من وضع العباس » .

قلت : هذه هي علة الحديث . وأما الهيثمي ؛ فأعله بشيخه ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١ / ١٢٣) :

« وفيه **محمد بن الجعد** ، وهو متروك » !

قلت : محمد بن الجعد الذي في إسناد هذا الحديث : هو القرشي ؛ كما جاء مصرَّحاً به في الإسناد ، وهذا غير محمد بن الجعد الذي يسمى **حماداً** ؛ وهو الهُذَلِيُّ البصري .

والأول ؛ قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٢٣) عن أبيه :

« هو شيخ بصري ، ليس بمشهور » . وأورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال الأزدي : متروك » . ثم ساق له هذا الحديث .

وأما حماد بن الجعد ؛ فهو معروف ، ولكن بالضعف ، وهو من رجال « التهذيب » .

وللحديث علة أخرى ؛ وهي الاضطراب في إسناده ؛ فقد علقه ابن عبد البر (١ / ٣١ / ٤٦) من حديث أبي هريرة وغيره بنحوه ، ثم قال :

« وهو مضطرب الإسناد جداً ؛ لأن منهم من يجعله عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس ، ومنهم من يجعله عن سعيد عن أبي هريرة وأبي ذر ، ومنهم من يرسله عن سعيد » .

قلت : وفي إسناد مرسل سعيد : **علي بن زيد - وهو ابن جدعان -** ، وهو ضعيف .

وروي من حديث الحسن البصري مرسلاً نحوه .

أخرجه الدارمي (١ / ١٠٠) من طريق **نصر بن القاسم** عن محمد بن إسماعيل عن عمرو بن كثير عنه .

قلت : وهذا - مع إرساله - ضعيف الإسناد ؛ نصر بن القاسم ؛ قال الذهبي :

« لا يكاد يعرف ، وعنه بشر بن ثابت فقط ، وقيل : بينهما رجل » . وقال الحافظ :

« مجهول » .

٥١٥٧ - (عُلَماءُ هذه الأمَّةِ رَجُلانِ : رجلٌ آتاهُ الله عِلْماً ، فبذَلَهُ للنَّاسِ ، ولم يأْخذ عليه طَمَعاً ، ولم يشتر به ثمناً ؛ فذلكَ تستغفرُ لَهُ حِيتانُ البَحْرِ ودوابُّ البرِّ والطَّيْرُ في جَوِّ السَّماءِ ، ويَقْدَمُ على الله سَيِّداً شريفاً ، حتّى يرافقَ المرسلينَ ، ورجلٌ آتاهُ اللهُ عِلْماً ، فبخلَ به عن عبادِ اللهِ ، وأخذَ عليه طمَعاً ، وشَرى به ثَمناً ؛ فذاك يُلْجَمُ بلِجامٍ من نارٍ يومَ

القيامة ، وينادِ مناد : هذا الذي آتاه اللهُ عِلْماً ، فبخلَ به عن عبادِ الله ، وأخذَ عليه طَمعاً ، واشتَرى به ثمناً ، وكذلكَ حتّى يفرغَ من الحِسابِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٧٣٢٩ - بترقيمي) من طريق **عبد الله بن خِراش** عن العوَّام بن حوشب عن **شهر بن حوشب** عن ابن عباس به مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وإسناده ضعيف ، وله علتان :

الأولى : شهر بن حوشب ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والأخرى : عبد الله بن خِراش ، وبه أعله المنذري ؛ وقال :

« وثقه ابن حبان وحده فيما أعلم » .

وبه أعله الهيثمي أيضاً ، وزاد عليه فقال (١ / ١٢٤) :

« ضعفه البخاري ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن عدي » .

قلت : وتوثيق ابن حبان إياه - مع تفرده به - ؛ فقد أشار إلى أن فيه شيئاً بقوله :

« ربما أخطأ » . وبالغ فيه الساجي ؛ فقال :

« ضعيف الحديث جداً ، كان يضع الحديث » . وقال محمد بن عمار الموصلي :

« كذاب » .

قلت : وجدت له طريقاً أُخرى : أخرجها ابن عبد البر في « جامعه » (١ / ٣٨) ؛

وفيه **خالد بن عبد الأعلى** ؛ ولم أعرفه ، وفيها انقطاع أيضاً .

ثم وجدت الحافظ العراقي جزم بضعف إسناد الحديث في « تخريج الإحياء » (١ / ٥٥) .

٥١٥٨ - (القلوبُ أربعةٌ : قلبٌ أجردُ ، فيه مِثْلُ السِّراجِ يُزْهِرُ ، وقلبٌ أغلفُ مربوطٌ على غِلافه ، وقلبٌ منكوسٌ ، وقلب مُصْفَحٌ : فأمَّا القلبُ الأجردُ ؛ فقلبُ المؤمنِ ؛ سِراجُهُ فيه نُورُهُ . وأمّا القلبُ الأغلفُ ؛ فقلبُ الكافر . وأمّا القلبُ المنكوسُ ؛ فقلبُ المنافقِ ؛ عرَف ثم أنكرَ . وأما القلبُ المُصْفَح ؛ فقلبٌ فيه إيمانٌ ونفاقٌ ، فمَثَلُ الإيمانِ فيه كمَثَل البَقْلة يَمُدُّها الماءُ الطَّيِّبُ ، ومَثَلُ النفاقِ فيه كمثلِ القُرْحَة ، يَمُدُّها القَيْحُ والدَّمُ ، فأيُّ المَدَّتَيْنِ غَلَبَتِ الأُخرى ؛ غَلَبَتْ عليه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣ / ١٧) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٢٢٣ - هند) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٨٥) من طريق **ليث بن أبي سُلَيْم** عن عمرو بن مُرَّةَ عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد » . وقال أبو نعيم :

« ورواه جرير عن الأعمش ، فخالف ليثاً فقال : عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن حذيفة ؛ وأرسله » !

قلت : كذا قال : « وأرسله » ! والظاهر أنه يعني : « فأوقفه » ؛ لأنه هكذا وصله جمع عن الأعمش عن عمرو به موقوفاً .

أخرجه ابن أبي شيبة في « الإيمان » (رقم ٥٤ ـ بتحقيقي) ، وأحمد في « السُّنَّة » (١ / ٣٧٧ / ٨٢٠ ـ دار ابن القيم) ، والطبري في « التفسير » (١ / ٣٢٢) .

ورجاله كلهم ثقات ، ولذلك ؛ كنت قلت في التعليق على « الإيمان » :

« حديث موقوف صحيح » .

فتعقبني المعلق على « إغاثة اللهفان » بأنه منقطع بين أبي البختري ـ واسمه سعيد بن فيروز ؛ ـ لأنه لم يسمع من حذيفة ، كما قال أبو حاتم وغيره !

فأقول : هذا لا يرد علي ؛ لأني لم أصحح إسناده ، وإنما صحَّحْتُ وقفه بالنسبة للمرفوع . على أن نسبة القول المذكور لأبي حاتم غير صحيح ؛ لأنه لم يذكر في كتابه « المراسيل » في ترجمة (أبي البختري) (ص ٥١ ، ٥٢) حذيفة في جملة الصحابة الذين لم يسمع منهم (أبو البختري) ، وإنما ذكر فيهم : (أبا سعيد الخدري) ، وكذا نقله عنه الحافظ في « التهذيب » .

نعم ؛ ذكره هذا تبعاً لأصله « تهذيب المزي » فيهم ، فيكون الإسناد منقطعاً موقوفاً ومرفوعاً ، وفي هذا علة أخرى ؛ وهي ضعف ليث بن أبي سليم ، مع مخالفته للأعمش . وبه أعله الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ١٢٣) . فمن الغرائب ـ بعد هذا ـ قول الحافظ ابن كثير في « التفسير » (١ / ٥٦ و ٣ / ٢٩٣) ـ بعدما ساق إسناد أحمد ـ :

« وهذا إسناد جيد حسن » ! !

فغفل عن ضعف ليث ، ومخالفته للأعمش ، وعن الانقطاع بين أبي البختري وأبي سعيد !

٥١٥٩ - (ما عُبِدَ اللهُ بشيءٍ أفْضَلَ من فِقْهٍ في دِينٍ ، ولَفقيهٌ واحدٌ أشدُّ على الشَّيطانِ من ألْفِ عابدٍ ، ولكلِّ شيءٍ عِماد ، وعِمادُ هذا الدِّينِ الفقهُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٠ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق يزيد بن عياض عن صفوان بن سُلَيْمٍ عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن صفوان إلا يزيد » .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال الهيثمي (١ / ١٢١) . وقصَّر الحافظ العراقي ؛ فقال في « المغني » (١ / ٧) :

« إسناده ضعيف » . وكذلك اقتصر الحافظ المنذري في « الترغيب » (١ / ٦١) على الإشارة إلى تضعيفه ، وقال :

« رواه الدارقطني ، والبيهقي ، وقال : المحفوظ [أن] هذا اللفظ من قول الزهري » [١] .

٥١٦٠ - (تعلَّمُوا العِلْم ، وتعلَّمُوا للعلمِ السَّكينةَ والوَقارَ ، وتواضعُوا لمن تَعلَّمُون منه) [٢] .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق أحمد بن محمد بن ماهان : ثنا أبي : ثنا **عَبَّاد بن كثير** عن

---

(١) وروي من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - ، ولا يصح ألبتة ؛ كما بينه الشيخ - رحمه الله - في « تخريج المشكاة » (٢١٧) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « مضى برقم (١٦١٠) » . (الناشر) .

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عباد بن كثير ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٢٩ - ١٣٠) :

« متروك الحديث » .

٥١٦١ - (تقعدُ الملائكةُ على أبوابِ المسْجدِ يومَ الجُمُعةِ ، يكتبونَ مجيءَ النَّاسِ حتّى يخرجَ الإمامُ ، فإذا خرجَ الإمامُ ؛ طُويتِ الصّحفُ ورُفِعَتِ الأقلامُ ؛ فتقولُ الملائكةُ بعضُها لبعض : ما حَبَس فلاناً وحَبسَ فلاناً ؟ فتقولُ الملائكةُ بعضُهم لبعض : اللهمّ ! إنْ كانَ مريضاً فاشْفِه ، وإنْ كان ضَالاً فاهْدِه ، وإنْ كان عائلاً فأَغْنِه)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (١٧٧١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ص ٢٣٢ - مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **مطر الورّاق** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف مطر الوراق ؛ قال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف » .

قلت : ولذلك ؛ لم يحتج به الشيخان ، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً ، ومسلم مقروناً .

وقد روي الحديث بأتم منه من حديث ابن عباس ، ولكنه ضعيف جدّاً ، وهو :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « ترغيب (١ / ٢٥٥) » . (الناشر) .

٥١٦٢ - (إذا كان يومُ الجمُعَة ؛ دُفعَ إلى ملائكة ألويةُ الحمْدِ إلى كلِّ مسجد يُجَمَّعُ فيه ، ويحضُر جبريلُ المسجدَ الحرامَ ، معَ كلِّ مَلَك كتابٌ ، وُجوهُهم كالقمرِ ليلةَ البدْرِ ، معهُم أقلامٌ من فِضَّةٍ وقراطيسُ فضَّة ، يكتبونَ الناسَ على منازلهم ؛ فمنْ جاءَ قبلَ الإمام ؛ كُتِبَ : من السَّابقين ، ومن جاءَ بعْد خروج الإمام ؛ كُتِبَ : شَهِدَ الخُطْبَةَ ، ومن جاء حتّى تقامَ الصّلاة ، كُتِبَ : شَهِدَ الجمعة ، فإذا سلَّم الإمامُ ؛ تصفَّح الملكُ وجوهَ القوم ، فإذا فَقَدَ الملكُ منهم رجلاً كان فيما خلا من السّابقين ؛ قال : يا ربِّ ! إنَّا فقدْنا فلاناً ولسْنا ندْري ما خَلَّفَه اليوم ؛ فإن كنتَ قبضتَه فارْحَمْهُ ، وإنْ كان مريضاً فاشْفِهِ ، وإنْ كان مسافراً فأحْسِنْ صَحَابتَهُ . ويؤمِّنُ مَنْ معه مِنَ الكُتَّاب) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (ص ٢٣٢) من طريق إسحاق بن المنذر : نا فرات بن السائب الجَزَري عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته فرات بن السائب هذا ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي والدارقطني :

« متروك » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٠٧) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه ، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار » .

قلت : وإسحاق بن المنذر ؛ لم يذكر فيه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٣٥) جرحاً ولا تعديلاً .

٥١٦٣ - (من أحْيَا لَيْلَتَي العيدَينِ إيماناً واحْتساباً ؛ لم يَمُتْ قلبُه حين تموتُ القلوب) .

موضوع . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب » (ص ١٠١ - مصورة الجامعة) من طريق **عمر بن هارون البَلْخي** عن ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته البلخي هذا ؛ فإنه كذاب ؛ كما تقدم مراراً ، فانظر الحديث (٢٨٨) .

وقد رواه بقية **عن** ثور بن يزيد ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٢١) ، وكنت ذكرت هناك أن بقية مدلس ، وأنه لا يبعد أن يكون شيخه الذي أسقطه من أولئك الكذابين .

فأقول الآن : فقد تعين الآن الكذاب الذي يمكن أن يكون بقية تلقاه عنه ثم دلسه ، ألا وهو البلخي هذا .

وخالفهما **إبراهيم بن محمد** ؛ فقال : قال ثور بن يزيد : عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء موقوفاً به .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٤١ / ٣٧١١) .

وإبراهيم هذا متهم .

٥١٦٤ - (أوحَى اللهُ تعالى إلى آدم عليه السلام ؛ أنْ يا آدمُ ! حُجَّ هذا البيتَ قبلَ أن يَحْدُثَ بك حدَثُ الموتِ . قال : وما يحدثُ عليَّ يا ربِّي ؟ ! قال : ما لا تدرِي ، وهو الموتُ . قال : وما الموتُ ؟ قال : سوفَ

تذوقُه . قال : من أستخلفُ[1] في أهْلي ؟ قال : اعْرِضْ ذلكَ على السماوات والأرضِ والجبالِ ؛ فعرضَ على السماواتِ فأبتْ ، وعرضَ على الأرضِ فأبتْ ، وعرضَ على الجبالِ فأبتْ ، وَقَبِلَهُ ابنُهُ ؛ قاتلُ أخيه ، فخرجَ آدمُ عليه السلام من أرْض الهِنْد حاجّاً ، فما نزلَ مَنْزلاً أَكل فيه وشَرِب ؛ إلا صارَ عُمْراناً بعْده وقُرىً ، حتّى قدمَ مكّةَ ؛ فاستقبلتْهُ الملائكةُ بالبَطْحاءِ ، فقالُوا : السّلامُ عليك يا آدمُ ! بُرَّ حجُّكَ ، أمَا إنّا قد حجَجْنا هذا البيتَ قبلكَ بألْفَيْ عامٍ .

ـ قال أنسٌ رضي الله عنه : قال رسولُ الله ﷺ : والبيتُ يومئذٍ ياقوتةٌ حمْراءُ جَوفاءُ ، لها بابانِ ، من يطوفُ يرى مَنْ في جَوفِ البيتِ ، ومن في جوفِ البيتِ يرى من يطوفُ ـ ؛ فقضَى آدمُ نُسُكه ؛ فأوحَى اللهُ إليه : يا آدمُ ! قضيتَ نسُكَكَ ؟ قال : نعمْ يا رَبِّ ! قال : فسلْ حاجتَك تعْطَ . قال : حاجتي أن تغفرَ لي ذنْبي وذنبَ ولدي . قال : أمّا ذَنْبُكَ يا آدمُ ؛ فقد غفرْناه حين وقَعْتَ بذَنْبِكَ ، وأما ذنبُ ولدِكَ ؛ فمَنْ عرَفني ، وآمن بي ، وصدَّق رسُلي وكتابي ؛ غَفرنا له ذَنْبَهُ) .

موضوع . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ٤٣٤ ـ ٤٣٥ / ١٠٢١) من طريق عمران بن عبد الرحيم : نا عبد السلام بن مُطَهَّر : نا أبو هُرْمُزٍ عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هرمز هذا ـ واسمه نافع ـ ، وهو كذاب عند ابن معين ؛ كما تقدم في حديث آخر له موضوع برقم (٤٤٦) ، واتهمه ابن حبان

---

(١) الأصل : (استخلفت) ؛ وعليها ضَبَّة ! والمثبت من « الترغيب » . (الناشر) .

أيضاً ؛ فقال في « الضعفاء والمتروكين » (٢ / ٥٨ ـ حلب) :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، كأنه أنس آخر ، ولا أعلم له سماعاً ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

ثم ساق له أحاديث كثيرة ، لوائح الوضع على بعضها ظاهرة .

وعمران بن عبد الرحيم ؛ قال السليماني :

« فيه نظر ، هو الذي وضع حديث أبي حنيفة عن مالك رحمهما الله تعالى » .

والحديث أشار المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٠٩) إلى تضعيفه ، فقصَّر ! ذلك ؛ لما عرفت من حال نافع وعمران ، مع أن آثار الوضع عليه بَيِّنة !

٥١٦٥ ـ (ما من عبْد ولا أمَة يَضِنُّ بنفقة ينفقُها فيما يُرْضِي اللهَ ؛ إلاّ أنفقَ أضعافَها فيما يُسْخِطُ الله ، وما من عبْد يدعُ الحجَّ لحاجة عرضَتْ له من حوائج الدُّنيا ؛ إلا رأى مَحَّقَهُ قَبْل أن يَقْضِيَ اللهُ له تلكَ الحاجَة ـ يعني : حجَّةَ الإسلام ـ ، وما من عبْد يدعُ المشيَ في حاجة أخيه المسلم ـ قُضِيَتْ أو لم تُقْضَ ـ ؛ إلا ابْتُلِي بمعونة مِنْ مَأْثَم عليه ، ولا يُؤْجَرُ فيه) .

منكر . أخرجه الأصفهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ٤٤٦ / ١٠٥٢ ـ ط) من طريق الحكم بن سليمان بن أبي يزيد الهمذاني عن **أبي حمزة الثُّمَالي** عن أبي جعفر محمد بن علي عن أبيه عن جده رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو حمزة الثمالي متفق على ضعفه ، بل تركه الدارقطني وغيره . وقال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان (١ / ٢٠٦) :

« كثير الوهم في الأخبار ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به ، مع غلوه في تشيعه » .

والحديث ؛ قال المنذري (٢ / ١١٠) - بعدما عزاه للأصبهاني - :

« وفيه نكارة » .

٥١٦٦ - (المقامُ المحمودُ ، ذاكَ يومَ ينزلُ اللهُ تعالى على كرسيِّه ، يَئِطُّ كما يَئِطُّ الرَّحْلِ الجديد من تضَايقه به ، وهو كَسَعَةِ ما بينَ السماءِ والأرض ، فيُجَاءُ بكم حفاةً عراةً غُرْلاً ، فيكونُ أولَ من يُكْسى إبراهيمُ ، يقولُ اللهُ : اكسُوا خليلي ، فيُؤْتَى بِرَيْطَتَيْنِ بَيْضَاوَيْنِ من رِياط الجَنَّةِ ، ثمّ أُكسى على إثرِهِ ، ثمّ أقومُ على يمينِ الله مقاماً يَغْبِطُني الأوَّلونَ والآخرونَ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الدارمي (٢ / ٣٢٥) : حدثنا **محمد بن الفضل** : ثنا الصَّعْقُ بن حَزْنٍ عن علي بن الحكم عن **عثمان بن عمير عن أبي** وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : قيل له :

ما المقام المحمود ؟ قال : « ذاك . . . » الحديث .

وأخرجه أحمد أيضاً (١ / ٣٩٨) : ثنا **عارم بن الفضل** : ثنا أبو سعيد : ثنا ابن زيد : ثنا علي بن الحكم البُناني عن **عثمان** عن إبراهيم **عن** علقمة والأسود عن ابن مسعود به نحوه ؛ دون ذكر النزول والكرسي و الأطيط والسعة .

قلت : ومع هذا الاختلاف في الإسناد والمتن ؛ فمداره - كما ترى - على محمد ابن الفضل - ولقبه عارم - ، وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه كان اختلط ، فمن الممكن أن يكون هذا الاختلاف منه .

ويمكن أن يكون من عثمان بن عمير ؛ فإنه - مع ضعفه - مختلط مدلس ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ، ويغلو في التشيع » . قال ابن حبان (٢ / ٩٥) :

« كان ممن اختلط ؛ حتى لا يدري ما يحدث به ، ولا يجوز الاحتجاج بخبره » .

قلت : وقد كنت خرجت حديثين آخرين في الأطيط تحت الحديث (٨٦٦) ، وذكرت عن الحافظ الذهبي أنه لا يصح فيه شيء ، أحدهما من حديث ابن مسعود من طريق منقطعة ، وذكرت بأني وجدته من طريق موصولة ، فهي هذه . وبينت هناك أنه مما يؤكد بطلان هذا الحديث : أنه صح تفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى ، فراجعه .

وإنما يصح من حديث الترجمة قوله ﷺ :

« يحشر الناس حُفاة عراة غرلاً ، فأول من يكسى إبراهيم عليه السلام » ، ثم قرأ : ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣) ، والبخاري (٨ / ٣٥٣ - فتح) ، ومسلم (٨ / ١٥٧) ، والترمذي (٣١٦٧) - وصححه - ، والنسائي (١ / ٢٩٥) ، وابن حبان (٧٢٧٣ ، ٧٣٠٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

٥١٦٧ - (أَشْهِدُوا هذا الحَجَرَ خَيْراً ؛ فإنّه يومَ القيامةِ شافعٌ مُشَفَّعٌ ، له لسانٌ وشفتانِ يشهدُ لمن استلمَه) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١١٨ / ١ -

زوائده) : حدثنا **إسماعيل بن إبراهيم بن العلاء الحمصي** : ثنا **إسماعيل ابن عَيَّاش** : نا **الوليد بن عَبَّاد** عن خالد الحَذَّاء عن عطاء عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن خالد إلا الوليد » .

قلت : وهو مجهول العين ؛ قال ابن عدي (ق ٤١٠ / ١) :

« ليس بمستقيم ، ولا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش ، والوليد ليس بمعروف » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » على قاعدته المعروفة !

وإسماعيل بن عياش ثقة في الشاميين ، ولا يُدْرَى إذا كان الوليد بن عباد منهم أم لا ؟ ! وقال المنذري (٢ / ١٢٣) - وتبعه الهيثمي (٣ / ٢٤٢) - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات ؛ إلا أن الوليد بن عباد مجهول » !

قلت : وفي إطلاق التوثيق نظر من وجهين :

الأول : ما سبقت الإشارة إليه في ابن عياش .

والآخر : أن شيخ الطبراني لم أجد من وثقه ؛ بل الظاهر أنه من شيوخه المقلِّين المجهولين ؛ فإنه لم يخرج له في « المعجم الصغير » ، ولم يترجم له ابن عساكر في « تاريخ دمشق » . والله أعلم .

واعلم أن في فضل الحجر الأسود أحاديث صحيحة ؛ لكن ليس فيها : أنه شافع مشفع ، ولا قوله : « أشهدوا هذا الحجر خيراً » ، ومن أجل ذلك خرَّجته هنا .

٥١٦٨ - (إنّ الخيلَ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامةِ ، وأهله مُعَانُون عليها ، والمنفقُ عليها كالباسطِ يدَيْه بالصَّدقةِ ، وأبوالُها وأرواثُها لأهلها عندَ الله يَوْمَ القيامة مِنْ مِسْكِ الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠) ، وابن قانع في « المعجم » من طريق **سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله بن عَريب** عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سعيد » .

قلت : وهو أبو مهدي الحمصي ؛ قال الحافظ :

« متروك ، رماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

ومن فوقه فيهم جهالة ؛ كما أفاده الحافظُ في « اللسان » عن الحافظ العلائي . وإليهم أشار الهيثمي بقوله (٥ / ٢٥٩) :

« وفيه من لم أعرفه » . وقال المنذري (٢ / ١٦١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، و « الأوسط » ، وفيه نكارة » .

قلت : وهي في قوله : « وأبوالها . . . » إلخ .

وأما ما قبله ؛ فصحيح ثابت من حديث أبي هريرة وأبي كبشة وغيرهما ، أخرجها أبو عوانة في « مستخرجه » (٥ / ١٥ ، ١٩) وغيره ، وانظر « التعليق الرغيب » (٢ / ١٦٠ ، ١٦١) .

(**فائدة**) : قال ابن حجر في « الإصابة » :

« و (عَريب) بمهملة ، بوزن عظيم » .

قلت : وساق له ـ هو وابن عبد البر من قبله ـ حديثاً آخر في الخيل من رواية ابنه عبد الله عنه . وقال ابن عبد البر (٣ / ١٢٣٩) :

« ليس حديثه بالقائم » .

٥١٦٩ ـ (إنْ لم تَغُلَّ أُمَّتي ؛ لم يَقُمْ لهم عدوٌّ أبداً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٣٥) قال : حدثنا موسى ابن هارون : حدثنا إسحاق بن راهويه : أنا بقية بن الوليد : حدثني محمد بن عبد الرحمن اليَحْصُبي : حدثني أبي عن حبيب بن مسلمة قال : سمعت أبا ذر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قال أبو ذر لحبيب بن مسلمة : هل يثبت لكم العدوُّ حَلْبَ شاةٍ ؟ قال : نعم ، وثلاث شياهٍ غُزُر ، قال أبو ذر : غَلَلْتُمْ وربِّ الكعبة ! وقال :

« لا يُروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به بقية » .

وهو ثقة إذا صرح بالتحديث كما فعل هنا .

لكن عبد الرحمن اليحصبي ـ وهو ابن عرق الحمصي ـ ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ولا روى عنه غير ابنه محمد ؛ كما في « الميزان » ، فهو في عداد المجهولين ، فهو علة هذا الحديث .

فقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٨٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد جيد ، ليس فيه ما يقال ؛ إلا تدليس

بقية بن الوليد ؛ فقد صرح بالتحديث » !

ونحوه في « المجمع » (٥ / ٣٣٨) !

أقول : فهو مردود ، وهو أثر من آثار اعتدادهما بتوثيق ابن حبان ، الذي نبهنا على تساهله في التوثيق مراراً . ولذلك ؛ لم يعتد الحافظ ابن حجر بتوثيقه لابن عرق هذا ؛ فقال فيه :

« مقبول » ؛ يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو لين الحديث إذا تفرد ؛ كما نبه عليه في المقدمة .

وقد أشار الذهبي إلى جهالته ؛ فقال في « الميزان » :

« وعنه ابنه محمد وحده » . كما أشار إلى تليين توثيق ابن حبان إياه بقوله في « المغني » :

« وُثِّق » .

٥١٧٠ - (يا بنيةُ ! قومي ، فاشهدي رِزْقَ ربِّك عزّ وجلّ ، ولا تكوني من الغافلينَ ؛ فإنّ الله عزّ وجلّ يَقْسِم أرْزاقَ النّاسِ ما بينَ طلوعِ الفَجْرِ إلى طُلوعِ الشّمسِ) .

موضوع . أخرجه ابن بِشْران في « الأمالي » (ق ٣٩ / ١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٣٥ / ١ - ٢) كلاهما من طريق **المِشْمَعِلِّ بن مِلْحان القيسي** : ثنا **عبد الملك بن هارون** بن عنترة عن أبيه عن جده عن فاطمة بنت محمد رضي الله عنها قالت :

مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا مضطجعة متصبِّحة ، فحرَّكني برجله ، ثم قال : . . .

فذكره . وقال البيهقي :

« إسناده ضعيف » !

قلت : كيف هذا ؛ وعبد الملك بن هارون متهم بالكذب ؟ ! فقال يحيى :

« كذاب » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١٣٣) :

« كان ممن يضع الحديث ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار » .

والمشمعل بن ملحان ؛ صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وقد خالفه في إسناده إسماعيل بن مُبَشِّر بن عبد الله الجوهري عن عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي قال :

دخل رسول الله ﷺ على فاطمة بعد أن صلى الصبح وهي نائمة . . . فذكر معناه .

رواه البيهقي .

قلت : وإسماعيل هذا ؛ لم أجد له ترجمة الآن .

والحديث ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٥) لضعفه ؛ وعزاه للبيهقي وحده .

٥١٧١ - (منْ قالَ حينَ يدخلُ السُّوقَ : لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، له الملكُ ، وله الحمْدُ ، يُحيي ويميتُ ، بيدِه الخيْرُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، لا إله إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، والحمْدُ للهِ ، وسبحانَ اللهِ ، ولا حولَ ولا

قوةَ إلا بالله ؛ كَتَبَ اللهُ له أَلْفَيْ أَلْفِ حَسَنةٍ ، ومحا عنْه أَلْفَيْ أَلْفِ سيِّئةٍ ، ورفعَ له أَلْفَيْ أَلْفِ درجَةٍ) .

موضوع . أخرجه ابن السُّنِّيِّ في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١٨٣) من طريق **نَهْشَل بن سعيد** عن الضحَّاك بن مُزاحم عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا ؛ قال ابن حبان (٣ / ٥٢) :

« كان يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يحل كتابةُ حديثه إلا على جهة التعجب ، كان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يرميه بالكذب » .

قلت : وقد صح الحديث من رواية ابن عمر وأبيه عمر دون الزيادة في الذكر بعد قوله : « وهو على كل شيء قدير » ، وبلفظ : « ألف ألف . . . » في كل الجمل الثلاث ، لكن في حديث ابن عمر : « بنى له بيتاً في الجنة » بدل قوله : « ورفع له ألف ألف درجة » ، وهو رواية في حديث عمر ؛ كما حققته في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٣ / ٥)[1] .

٥١٧٢ - (لأَنْ يَجعلَ أحدُكم في فيهِ تُراباً ؛ خيرٌ له من أن يجعلَ في فيهِ ما حرَّمَ اللهُ عليه) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٢٥٧) ، وابن أبي الدنيا في « الورع » (ق ١٦٧ / ٢ و ٨٤ / ١١٧ ط) ، وعنه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ٥٧ / ٥٧٦٣) من طريق محمد بن إسحاق عن سعيد بن يسار مولى الحسن بن علي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً . وقال البيهقي :

---

(١) والضحاك لم يسمع من ابن عباس ؛ كما ذكر الشيخ في « الضعيفة » (٧ / ٤٠٠) . (الناشر) .

« وروى حفص بن عبد الرحمن عن أبي إسحاق عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة ، والأوَّلُ أولى » .

قلت : في الإسناد الأول محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، وقد عنعنه .

وفي الإسناد الآخر حفص بن عبد الرحمن ، ولم أعرفه ، ولا رأيت من وصله عنه .

وقوله : « عن أبي إسحاق » ؛ لعله وهم منه [أو من بعض النساخ] ؛ فإنهم لم يذكروه في الرواة عن (سعيد بن يسار) ؛ والصواب : « ابن إسحاق » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ ـ أو تساهل ـ في هذا الحديث جماعة ، فلا بأس من بيان ذلك ، فأقول :

١ ـ المنذري ؛ فإنه قال في « الترغيب » (٣ / ١٣ / ١٢) :

« رواه أحمد بإسناد جيد » !

٢ ـ الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٩٣) :

« رواه أحمد ، ورجاله رجال « الصحيح » ؛ غير محمد بن إسحاق ؛ وقد وثق » !

قلت : فسكت عن عنعنته ، فاغتر به الجهلة الثلاثة ؛ فحسنوه في تعليقهم على « الترغيب » (٢ / ٥٣٦) .

٣ ـ السيوطي في « الجامع الصغير » و « الكبير » (٢ / ٦٣٦) ؛ فإنه غفل عن عزوه لأحمد ، فعزاه للبيهقي فقط ، فكان ذلك مدعاةً لوقوع شارحه وغيره في الخطأ كما يأتي .

٤ ـ المناوي في « فيض القدير » ؛ فإنه أعله بما ليس بعلة ، فقال ـ معللاً رواية البيهقي ـ :

« وفيه **إبراهيم بن سعيد** ، قال الذهبي : مجهول ، منكر الحديث . ورواه عنه أيضاً أحمد ، وابن منيع ، والديلمي » !

قلت : فيه ما يأتي :

أولاً : إبراهيم بن سعيد ليس هو الذي ضعفه الذهبي ؛ فإن هذا مدني متقدم الطبقة . وأما صاحب هذا الحديث ؛ فهو (إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي) ، وهو شيخ ابن أبي الدنيا فيه ، يرويه عن يزيد بن هارون : ثنا محمد بن إسحاق ؛ وهو ثقة من شيوخ مسلم ، وذكروه في شيوخ ابن أبي الدنيا أيضاً . وقال الحافظ فيه :

« من العاشرة » ، وفي الذي قبله :

« من السابعة » . فأين هذا من هذا ؟ !

ثانياً : ظاهر كلامه يشعر بأن أحمد رواه عن هذا المجهول ! وهو وهم فاحش أيضاً ، والظاهر أيضاً أنه نقل عزوه لأحمد عن غيره ، ولم يقف هو عليه في « مسنده » ، وإلا ؛ لما وقع منه هذا الخبط والخلط ؛ فإنه رواه فيه عن (يزيد) مباشرة ـ وهو ابن هارون ـ شيخه .

ثالثاً : لو كان إبراهيم بن سعيد مجهولاً أو ضعيفاً ؛ فلا يضر ؛ فإنه متابع من الإمام أحمد كما رأيت ، وإنما العلة عنعنة ابن إسحاق كما سبق .

٥ ـ أحمد شاكر رحمه الله ؛ فإنه قال في تعليقه على « المسند » (١٣ / ٢٣٧) :

« إسناده صحيح » !

وهذا على ما اختاره من الإعراض عن كلام الطاعنين فيه ، وعدم الاعتداد بقاعدة : « الجرح المفسَّر مقدم على التعديل » ؛ وذلك بسبب أخطائه وإن قلّت ، وتدليسه الذي رماه به الإمام أحمد وغيره . فقال الإمام :

« هو كثير التدليس جدّاً ، قيل له : فإذا قال : « أخبرني » و « حدثني » ؛ فهو ثقة ؟ قال : هو يقول : « أخبرني » ويخالف . فقيل له : أروى عنه يحيى بن سعيد ؟ قال : لا » .

وهذا جرح مفسر ، لا يجوز هدره والإعراض عنه . ولذلك ؛ كان من المقرر عند المتأخرين أن حديثه حسن بشرط التحديث ؛ فتنبه !

هذا أولاً .

ثم قال الشيخ رحمه الله :

« ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » ، ونسبه للبيهقي في « الشعب » فقط . وأعله المناوي براوٍ ضعيف ، فهو من وجه آخر ، غير الذي في (المسند) » !

قلت : وهذا خطأ مبني على خطأ . والمعصوم من عصمه الله !

٥١٧٣ - (إنِّي لأعلمُ أرْضَاً يقالُ لها : عُمَانُ ؛ يَنْضَحُ بجانبِها - وفي رواية : بناحيتها - البحرُ ؛ الحَجَّةُ منها أفضلُ من حَجَّتينِ من غيرِها) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٠) قال : حدثنا يزيد : أخبرنا جرير بن حازم ، وإسحاق بن عيسى قال : ثنا جرير بن حازم عن الزبير بن الخِرِّيت عن **الحسن بن هادية** قال :

لقيت ابن عمر ـ قال إسحاق : ـ فقال لي : ممن أنت ؟ قلت : من أهل عُمان . قال : من أهل عُمان ؟ قلت : نعم ، قال : أفلا أحدثك ما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ ! قلت : بلى ! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله كلهم ثقات ؛ غير الحسن بن هادية ، وقد أورده الحافظ في « التعجيل » لهذا الحديث ، وقال :

« وعنه الزبير بن الخريت (وفي الأصل : الحريث ، وهو تصحيف) ؛ ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

وأورده أيضاً في « لسان الميزان » ، وقال :

« قال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أعرفه » .

وأما قول العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث من « المسند » :

« إسناده صحيح » ! فغير صحيح ؛ لأنه جرى على الاعتداد بتوثيق ابن حبان ، وقد عرف عند العلماء أن توثيق ابن حبان مجروح ؛ لأنه بناه على قاعدة له وحده ، وهي :

أن الرجل إذا روى عنه ثقة ، ولم يعرف عنه جرح ؛ فهو ثقة عنده !

وعلى ذلك بنى كتابه المعروف بـ « الثقات » ، وكذلك تجد فيه كثيراً من المجاهيل عند الجمهور ؛ إنما أورده ابن حبان فيه لرواية ثقة عنده ، ومن العجائب أنه يقول في بعضهم : « روى عنه مهدي بن ميمون ؛ لا أدري من هو ولا ابن من هو ؟ ! » ! ! انظر ترجمة أيوب عن أبيه عن كعب بن سور من « اللسان » ، وانظر مقدمته أيضاً (١ / ١٤) .

وقد وقع الشيخ أحمد شاكر في كثير من الخطيئات في تصحيح أحاديث من « المسند » وغيره ؛ بسبب تقليده لابن حبان في هذه القاعدة الباطلة ؛ كما حققه الحافظ في المقدمة المشار إليها ، وقد حاولت إقناعه بالرجوع عن ذلك حين اجتمعت به في « المدينة الطيبة » على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم بعد أداء فريضة الحج سنة ١٣٦٨ ، وأوردت له خلاصة كلام الحافظ ، والمثال الذي نقلته عنه آنفاً ، فلم يعتد بذلك ، وصرح بأنه لا ينظر إلى نقله عن ابن حبان بعين الاعتبار ؛ لأنه وقف على خطيئات له فيما ينقله عن بعض الأئمة ، فأردت التبسط معه في الموضوع ؛ فرأيته يضيق صدره بذلك ، فلا أدري أهو من طبعه ؛ أم هو أمر عارض له لمرضه ؛ فإنه كان ملازماً فراشه في الفندق ؟ ! فأمسكت عن الكلام معه في هذه المسألة ؛ وفي نفسي حسرات من قلة الاستفادة من مثل هذا الفاضل !

ومن المؤسف حقّاً ؛ أن ترى جل العلماء الذين لقيتهم في مكة والمدينة ليس عندهم رحابة صدر في البحث ، بل هم يريدون أن يفرضوا آراءهم على من يباحثهم فرضاً ، سواءً اقتنعوا بذلك أم لا ، ثم هم يقولون عن أنفسهم : إنهم سلفيون أو سُنِّيُّون أو من أهل الحديث !

هذا ؛ وقد روي الحديث بلفظ آخر ، ومن الطريق نفسه ؛ إلا أنه عن الخِرِّيت عن تابعي آخر ، فوجب سوقه وبيان علته ، وهو :

٥١٧٤ - (إنِّي لأَعلمُ أَرضاً يقالُ لها : عُمان ؛ يَنضحُ بناحيتها البحر ، بها حيٌّ من العربِ ، لو أتاهم رسولي ؛ ما رَمَوْهُ بسَهْمٍ ولا حجَرٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٤٤) ، والحارث في « مسنده » (١٢٤ / ١ - زوائده) ، وأبو يعلى (١ / ٣٥) ، والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » (رقم ٤ ، ٥ - بتحقيقي) - من طريق أبي يعلى وغيره - ، والعقيلي في « الضعفاء »

(ص ٣٦٩) عن جرير بن حازم : أنبأنا الزبير بن الخرِّيت عن أبي لَبِيدٍ **قال :**

خرج رجل من (طاحية) مهاجراً يقال له : (**بَيْرَح بن أسد**) ، فقدم المدينة بعد وفاة رسول الله ﷺ بأيام ، فرآه عمر رضي الله عنه ، فعلم أنه غريب ، فقال له : من أنت ؟ قال : من أهل (عُمان) ؟ قال : نعم ، فأخذ بيده ، فأدخله على أبي بكر رضي الله عنه ، فقال : هذا من الأرض التي سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

والسياق لأحمد . وقال الضياء :

« قال أحمد : إنما هو « سمعتَ ـ » . وقال يزيد (يعني : ابن هارون) : « سمعتُ » بالرفع » .

قلت : ولعل النصب أقرب إلى الصواب . ولفظ العقيلي صريح في ذلك ؛ فإنه قال :

فقال عمر لأبي بكر رضي الله عنهما : ما سمعتَ النبي ﷺ يقول في أهل عُمان ؟ فقال أبو بكر : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

ولفظ أبي يعلى نحوه . ولذلك ؛ أورده هو والإمام أحمد في (مسند أبي بكر رضي الله عنه) .

وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي لبيد ـ واسمه لِمازة بن زبّار الأزدي البصري ـ ، وهو ثقة ؛ لكنه لم يلق أبا بكر ؛ كما قال ابن المديني ؛ بل قال ابن حبان في « الثقات » (١ / ١٩٨) :

« يروي عن علي بن أبي طالب ؛ إنْ كان سمع منه » .

قلت : فعلة الإسناد الانقطاع ، ولعل أبا لبيد تلقاه من طريق (بيرح) صاحب القصة ؛ ولا أعرفه بجرح أو تعديل ؛ فقد أورده الحافظ في فصل : « من أدرك النبي ﷺ ولم يجتمع به ؛ سواءً أسلم في حياته أم بعده » .

ثم ساق له هذا الحديث ؛ وقال :

« قال الرشاطي : قدم المدينة بعد وفاة النبي ﷺ بأيام ، وكان قد رآه . كذا قال » .

وبالجملة ؛ فلم تطمئن النفس لتصحيح هذا الحديث ؛ للانقطاع المذكور . والله سبحانه وتعالى أعلم .

نعم ؛ قد صح الشطر الثاني من الحديث ، رواه مسلم وغيره من طريق أخرى عن أبي برزة الأسلمي مرفوعاً بلفظ :

« لو أنك أتيت أهل عُمان ؛ ما سبُّوك ولا ضربوك » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٢٧٣٠) .

٥١٧٥ - (المؤمنونَ بعضُهم لبعض نَصَحَةٌ وادُّون ؛ وإنْ بعُدَتْ منازلُهم وأبدانُهم ، والفَجَرةُ بعضُهم لبعض غَشَشَةٌ متخاونُون ؛ وإن اقتربتْ منازلُهم وأبدانُهم) .

موضوع . أخرجه أبو بكر المعدَّل في « اثنا عشر مجلساً من الأمالي » (٢ / ١) : حدثنا أبو محمد بن حيان : ثنا إبراهيم بن داود : ثنا النوفلي بحلب : ثنا عُبَيْدُ بن الصَّلْتِ الحلبي : ثنا علي بن الحسن الشامي : ثنا سعيد بن أبي عروبة وخُلَيْدُ بن دَعْلَجٍ عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته الشامي هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٤) :

« يروي عن مالك وسليمان بن بلال ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » . وقال الدارقطني :

« يكذب ، يروي عن الثقات بواطيل : مالك ، والثوري ، وابن أبي ذئب ، وغيرهم » .

وأبو محمد بن حيان : هو الحافظ المعروف بأبي الشيخ ؛ صاحب كتاب « طبقات الأصبهانيين » وغيره ، وقد أخرج هذا الحديث في « كتاب التوبيخ » ؛ كما في « الترغيب » (٣ / ٢٤) ؛ وأشار لضعفه .

وأخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٩٩٠ / ٢٤٢٥) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٤٨ / ١ و ٦ / ١١٤ / ٧٦٤٨ ـ ط) من طريق أخرى عن علي بن الحسن به . وقال البيهقي :

« في هذا الإسناد ضعف » !

قلت : وهذا من تساهله وتسامحه في النقد ! وقلده الثلاثة المعلقون على « ترغيب المنذري » (٢ / ٥٦٣) !

٥١٧٦ ـ (من قالَ : لا إله إلا اللهُ قبل كلِّ شيءٍ ، ولا إله إلا اللهُ بعْدَ كلِّ شيء ، [ولا إله إلا الله يبقى ربنا ويَفْنَى كلُّ شيءٍ] ؛ عوفي من الهمِّ والحزَن) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٩٣) : حدثنا **محمد**

ابن زكريا : **نا العباس** : نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيِّب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن زكريا هذا ـ وهو الغلابي ـ ؛ كما صرح به الطبراني في حديث آخر قبله ؛ قال الدارقطني :

« يضع الحديث » . وساق له الذهبي حديثاً ظاهر الوضع ؛ وقال :

« فهذا من كذب الغلابي » .

قلت : فهو الآفة . ولقد أبعد الهيثمي النُّجعة ؛ فأعله بمن فوقه ، فقال (١٠ / ١٣٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه العباس بن بكَّار ، وهو ضعيف ، ووثقه ابن حبان » !

٥١٧٧ ـ (مسكينٌ مسكينٌ : رجلٌ ليسَ له امرأةٌ ؛ وإنْ كان كثيرَ المالِ ، ومسكينةٌ مسكينةٌ : امرأةٌ ليس لها زوْجٌ ؛ وإنْ كانتْ كثيرةَ المالِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٦٢ / ١ ـ ٢ ـ زوائده) ، والواحدي في « الوسيط » (٣ / ١١٤ / ٢) عن خالد بن خِدَاش : نا **محمد بن ثابت العبدي** عن هارون بن رئاب عن أبي نَجِيحٍ **مرفوعاً** . وقال الطبراني :

« لم يروه عن هارون إلا محمد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه ، وقد ترجمه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٢٩ / ١) ، وساق له أحاديث مما أنكر عليه ؛ ثم ختم ترجمته بقوله :

« وعامة أحاديثه مما لا يتابع عليه » .

وله ترجمة في « التهذيب » ، وجمهور من تكلم فيه ضعفه ، وقد لخص ذلك الحافظ في « التقريب » فقال :

« صدوق ، لين الحديث » .

قلت : فعلى هذا ؛ فالحديث لين ضعيف ، مع أنه مرسل ؛ لأن أبا نجيح تابعي ؛ اسمه يسار .

ومن ذلك تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٤ / ٢٥٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات (!) ؛ إلا أن أبا نجيح لا صحبة له » .

ثم رأيت البيهقي قد أخرج الحديث في « الشعب » (٢ / ١٣٤ / ٢) من طريق أخرى عن محمد بن ثابت به . وقال :

« أبو نجيح اسمه يسار ، وهو والد عبد الله بن أبي نجيح ، وهو من التابعين ، والحديث مرسل » .

وأورده المنذري في « الترغيب » (٣ / ٦٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ :

« الدنيا متاع ، ومن خير متاعها امرأة تعين زوجها على الآخرة ، مسكين مسكين . . . » الحديث . وقال :

« ذكره رزين ، ولم أره في شيء من أصوله ، وشطره الأخير منكر » .

قلت : شطره الأخير قد عرفت أصله ، وأنه ضعيف .

وأما الشطر الأول ؛ فله أصل صحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال :

« الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا : المرأة الصالحة » .

أخرجه مسلم (٤ / ١٧٨) ، والنسائي (٢ / ٧٢ ـ ٧٣) ، وابن حبان (٤٠٢٠) ، والبيهقي (٧ / ٨٠) ، وأحمد (٢ / ١٦٨) من طريق شُرَحْبِيلَ بن شريك أنه سمع أبا عبد الرحمن الحُبليَّ يحدث عن عبد الله بن عمرو به .

وأخرجه ابن ماجه (١٨٥٥) من طريق **عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم** عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو نحوه .

وابن أنعم ؛ ضعيف من قبل حفظه .

٥١٧٩[1] ـ (أولُ ما يُوضَعُ في ميزان العَبْدِ نَفَقَتُهُ على أهْلِهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٧٩ / ٢ ـ زوائده) عن **عمر ابن يحيى الأُبُلِّيِّ** : نا **عبد الحميد بن الحسن الهلالي** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا عبد الحميد » .

قلت : وهو ضعيف عند الجمهور ؛ كما تقدم تحت الحديث (٨٩٨) .

وعمر بن يحيى الأبلي ؛ اتهمه ابن عدي بسرقة الحديث .

وقد رواه غيره عن عبد الحميد بلفظ آخر ؛ سبق ذكره وتخريجه هناك .

---

(١) كذا الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ ؛ لم يذكر حديثاً برقم (٥١٧٨) . **(الناشر)** .

وقصر الحافظ الهيثمي في الكشف عن علته ؛ فقال (٤ / ٣٢٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفه » !

وأشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٨٢) إلى تضعيف الحديث .

٥١٨٠ - (من تركَ الصّلاة متعمّداً ؛ فقدْ كفَر جِهاراً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٤ / ١ - زوائده) عن **أبي جعفر الرازي** عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أبي جعفر إلا هاشم » .

قلت : وأبو جعفر الرازي - واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان - ؛ ضعيف لسوء حفظه ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، سيئ الحفظ ، خصوصاً عن مغيرة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢٠) :

« كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات ، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات » .

قلت : وقد روى جماعة من الثقات عنه عن الربيع عن أبي العالية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثاً طويلاً في المعراج ؛ فيه ألفاظ منكرة جدّاً ؛ كما قال الذهبي ، وذكر نحوه ابن كثير . انظر تعليقي على « الترغيب » (١ / ١٩٩) .

وأقول : وهذا الحديث من مناكيره عندي ؛ فإن في الترهيب من ترك الصلاة أحاديث كثيرة صحيحة ، وفي بعضها : « فقد كفر » ؛ فزاد أبو جعفر :

« جهاراً » ؛ فهو منكر بهذه الزيادة . والله أعلم .

ومما يؤكد ذلك : أن يزيد الرقاشي قد رواه عن أنس مرفوعاً به نحوه ، دون الزيادة المنكرة ، ولفظه :

« ليس بين العبد والشرك إلا ترك الصلاة ؛ فإذا تركها فقد كفر » .

أخرجه ابن ماجه (١٠٨٠) ، وابن نصر في « كتاب الصلاة » (٢٣٨ / ١ ـ ٢) من طرق عنه .

والرقاشي ـ وإن كان مضعّفاً ـ ؛ فإنه يشهد لحديثه أحاديث تراها في « الترغيب » (١ / ١٩٤) ، ولذلك ؛ أوردته في « صحيح الجامع » (٥٢٦٤) .

ومن ذلك ؛ تعلم تساهل المنذري في قوله (١ / ١٩٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد لا بأس به » !

ونحوه في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٩٥) !

٥١٨١ ـ (كانَ إذا سمعَ النِّداءَ قال : اللهمَّ ! ربَّ هذه الدّعوةِ التامَّة ، والصّلاة القائمةِ ، صلِّ على محمّدٍ عبدِك ورسولِك ، واجْعلنا في شفاعتهِ يومَ القيامةِ . قال رسول الله ﷺ : منْ قال هذا عند النداءِ ؛ جعلَه اللهُ في شفاعتي يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الدعاء » (٢ / ٩٩٩ / ٤٣٢) و « الأوسط » (١ / ٢٦ / ٢) عن محمد بن أبي السَّرِيِّ : ثنا عمرو بن أبي سلمة عن **صدقة ابن عبد الله عن سليمان بن أبي كريمة عن أبي قُرَّةَ عطاء بن قُرَّةَ عن عبد الله**

ابن ضَمْرة السَّلُولي : سمعت أبا الدرداء يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو التِّنِّيسي ؛ ثقة من رجال الشيخين ؛ لكن فوقه علل :

الأولى : عطاء بن قرة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . وقال علي بن المديني :

« شامي ، لا أعرفه » .

الثانية : سليمان بن أبي كريمة ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ١٣٨) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن عدي (ق ١٥٦ / ١) ـ وقد ساق له عدة أحاديث منكرة ـ :

« وله غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وعامة أحاديثه مناكير ، ويرويها عنه عمرو ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد تكلموا فيمن هو أمثل منه بكثير ، ولم يتكلموا في سليمان هذا ؛ لأنهم لم يَخْبُروا حديثه » .

الثالثة : صدقة بن عبد الله ـ وهو السمين ـ أبو معاوية ، وهو ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في « التقريب » . وبه فقط أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (١ / ٣٣٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه صدقة بن عبد الله السمين ؛ ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم ، ووثقه دُحيم وأبو حاتم وأحمد بن صالح المصري » !

قلت : وما دام أنهم اختلفوا فيه ـ وإن كان الراجح قول الأئمة المضعفين له ـ ؛ فكان الأولى بالهيثمي أن يعله بشيخه سليمان بن أبي كريمة .

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في « الكبير » بالإسناد المذكور بنحوه ؛ كما في « الترغيب » (١ / ١١٤) - وأعله بصدقة - . وكذا الهيثمي .

وقد صح الحديث من رواية جابر مرفوعاً بلفظ :

« من قال حين يسمع النداء : اللهم ! ربَّ هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ! آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة » .

رواه البخاري ، وأصحاب « السنن » ، وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٥٤٠) وغيره . وزيادة :

« إنك لا تخلف الميعاد » فيه ؛ شاذة لا تصح كما بينته هناك .

وقد رويت في حديث آخر في إجابة المؤذن فيه زيادات منكرة ، منها هذه ، وهو مخرج برقم (٦٧١٤) .

٥١٨٢ - (ما من مسْلم يقولُ إذا أصبحَ : الحمْدُ لله ، ربِّيَ الله ، لا أُشركُ به شيئاً ، أشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ ؛ إلاّ ظلّ يُغْفَرُ له ذنوبهُ حتّى يُمْسِيَ ، وإنْ قالَها إذا أمْسى ؛ باتَ يُغْفَرُ له ذنوبه حتّى يُصْبحَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٣٠٢ - زوائده) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٥٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٣ / ١) كلهم عن سعيد بن عامر عن **أبَانِ بن أبي عَيَّاش** عن الحكم بن حيان المحاربي عن أبان المحاربي - وكان من الوفد الذين وفدوا إلى رسول الله ﷺ من عبد القيس - أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

وخالفه الربيع بن بدر فقال : عن أبان عن عمرو بن الحكم عن عمرو بن مَعْدِي كَرِب قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

أخرجه ابن السني (٦٠) .

قلت : وأبان بن أبي عياش متروك .

ومثله الربيع بن بدر .

لكن سعيد بن عامر ثقة ، فالآفة من أبان .

(تنبيه) : لقد ساق الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١١٦) الحديث عن أبان المحاربي ـ وكان أحد الوفد . . . فذكره كما تقدم ، وقال :

« رواه البزار ، وفيه أبان بن أبي عياش ؛ وهو متروك » . ثم قال ـ عقبه مباشرة ـ :

« وعن الحكم بن حيان المحاربي ـ وكان من الوفد . . . » إلخ ، وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه أبان بن أبي عياش ؛ وهو متروك » ! !

قلت : فقد وهم وهماً فاحشاً ، لزم منه جعل الحكم بن حيان المحاربي من الصحابة الذين وفدوا إلى النبي ﷺ ! وهذا ما لم يقله أحد من قبله ، والحديث عند الطبراني كما هو عند الآخرين من رواية الحكم عن أبان المحاربي ، وفي ترجمة (أبان) أورده الطبراني ، فالظاهر أنه سقط من قلمه : « أبان المحاربي » حين نقل الحديث من أصله ، فكان هذا الخطأ ، والمعصوم من عصمه الله تعالى !

٥١٨٣ - (من اغْتسلَ يومَ الجُمُعةِ غُفرتْ له ذنوبُه وخطاياهُ ، وإذا أخذَ في المشي إلى الجُمُعة ؛ كان له بكلِّ خُطوةٍ عملُ عشرين سَنةً ، فإذا فرغَ من صَلاةِ الجُمُعة ؛ أُجيزَ بعملِ مِئَتَيْ سَنةٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٠ / ١) : حدثنا **جَبْرُونُ ابن عيسى المُقرئ المصري** : ثنا **يحيى بن سليمان الحُفْري المغربي** : ثنا **عَبَّاد بن عبد الصمد أبو معمر** عن أنس بن مالك : سمعت أبا بكر الصديق يقول : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما تقدم تحت الحديث (٣١٦ ، ٣١٧) .

وجبرون غير معروف عندي ؛ كما تقدم هناك .

لكن الآفة من عباد بن عبد الصمد ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧٠ - ١٧١) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، وما أراه سمع منه شيئاً ، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات ؛ فكيف إذا انفرد بأوابد ؟ ! وهو الذي روى عن أنس مرفوعاً : (أمتي على خمس طبقات . . .) » ؛ فذكره بتمامه وقد مضى تخريجه والكلام على طرقه برقم (٢٩٤٠) .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٢ / ١٧٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عباد بن عبد الصمد أبو معمر ؛ ضعفه البخاري وابن حبان » .

قلت : والأقرب إلى الصواب أن يقال : ضعفه جداً . . . بل إن ابن حبان اتهمه بالوضع ، وقد ذكرت نص عبارته آنفاً . وأما البخاري فقد قال فيه :

« منكر الحديث » . وهذا جرح شديد منه ؛ كما سبق التنبيه عليه مراراً .

ثم إن الحديث رواه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٠ / ١ - ٢) من طريق إبراهيم بن محمد بن عبيدة : ثنا أبي : ثنا الجراح بن مُليح : حدثني إبراهيم ابن عبد الحميد عن الضحاك بن حُمْرة عن أبي نُصَيرة عن أبي رجاء العُطَاردي عن عتيق أبي بكر وعن عمران بن حصين الخزاعي مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« بكل خطوة عشرون حسنة » مكان :

« بكل خطوة عمل عشرين سنة » ؛ والباقي مثله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علل :

الأولى : الضحاك بن حُمرة ؛ مختلف فيه ، وقد ضعفه البخاري جداً ؛ فقال :

« منكر الحديث » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

الثانية : إبراهيم بن عبد الحميد ؛ لم أعرفه .

وفي « اللسان » ثلاثة من الرواة بهذا الاسم والنسبة ، فلعله أحدهم ؛ وثلاثتهم مجهولون [١] .

---

(١) هو ابن ذي حماية ؛ كما في الإسناد الذي يليه في « الأوسط » ، بل هو في طريق « الكبير » (١٨ / ١٣٩ / ٢٩٢) جاء مصرحاً به كذلك ، وهو ثقة عند الشيخ - رحمه الله - ؛ كما تراه في « الإرواء » (٣ / ٣٢٦) . (الناشر) .

الثالثة والرابعة : إبراهيم بن محمد بن عبيدة وأبوه ؛ لم أعرفهما .

وقد اقتصر الهيثمي في إعلاله بالأولى ؛ فقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه الضحاك بن حُمرة ، ضعفه ابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » ! !

وقد أخرجه أيضاً البخاري في « الضعفاء » تعليقاً من رواية إسحاق بن راهويه عن بقية : حدثني **الضحاك بن حُمرة** به ؛ إلا أنه ذكره باللفظ الأول :

« . . عمل عشرين سنة » .

وكذلك أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٩٣) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٠٤ / ١) من طريقين آخرين عن بقية به ؛ إلا أن ابن عدي قال : عن أبي بكر . . . لم يذكر عتيقاً .

قلت : فدلت رواية بقية على أن المحفوظ عن الضحاك هو اللفظ الأول :

« عمل عشرين سنة » . واللفظ الآخر عنه :

« عشرون حسنة » ، خطأ عليه من إبراهيم بن عبد الحميد ؛ أو ممَّن دونه من المجهولين .

٥١٨٤ ـ (كُلُّ مالٍ ـ وإنْ كان تحتَ سَبْعِ أَرَضينَ ـ ؛ تُؤدَّى زكاتُه ؛ فليس بكَنْزٍ ، وكلُّ مالٍ لا تؤدَّى زكاتُه ـ وإنْ كانَ ظاهراً ـ ؛ فهو كنزٌ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٨٥ / ١) ، والبيهقي (٤ / ٨٢ ـ ٨٣) عن سُوَيد بن عبد **العزيز** عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر

مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبيد الله إلا سويد » .

قلت : وهو لين الحديث .

وقد خالفه جماعة من الثقات ؛ فرووه عن عبيد الله به موقوفاً على ابن عمر .

أخرجه البيهقي من طريق ابن نمير عن عبيد الله به . وقال :

« هذا هو الصحيح ؛ موقوف ، وكذلك رواه جماعة عن نافع ، وجماعة عن عبيد الله ابن عمر ، وقد رواه سويد بن عبدالعزيز ـ وليس بالقوي ـ عن ابن عمر مرفوعاً » . ثم ساقه عن سويد كما سبق .

ثم رواه من طريق هارون بن زياد المِصِّيصِي : ثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً به .

قلت : وهارون هذا شبه مجهول ، لم يوثقه غير ابن حبان ؛ كما في « اللسان » . وأشار البيهقي إلى تليينه بقوله عقبه :

« ليس هذا بمحفوظ ، وإنما المشهور : عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً » .

قلت : وهو الصحيح أيضاً عن ابن دينار ؛ فقال مالك في « الموطأ » (١ / ٢٤٩) ، ومن طريقه البيهقي : عن عبد الله بن دينار أنه قال : سمعت عبد الله بن عمر وهو يُسأل عن الكنز ما هو ؟ فقال : هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة .

وأما ما أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٨ / ١٢) من طريق عبد العزيز بن

عبد الرحمن البَالِسِيٍّ : حدثنا خُصَيْفُ بن عبد الرحمن عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

« أيما مال أديت زكاته ؛ فليس بكنز » .

فأقول : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته البالسي هذا ؛ اتهمه الإمام أحمد . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٣٨) :

« يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثر ؛ والملزقات بالأثبات فيفحش » .

٥١٨٥ - (من أَنظرَ مُعْسِراً إلى مَيْسَرتِهِ ؛ أنظرَه اللهُ بذنْبِهِ إلى توبتهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٤٤ / ١) عن الحسين بن علي الصُّدَائي : ثنا **الحكم بن الجارود** : ثنا **ابن أبي المتئد** - خال ابن عيينة - عن **أبيه** عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الصدائي » .

قلت : وهو صدوق . لكن العلة ممن فوقه ؛ فالحكم بن الجارود ؛ قال أبو حاتم :

« مجهول » .

وابن أبي المتئد وأبوه ؛ لم أعرفهما . وفي « الكنى » للدَّولابي (٢ / ١٠٥) :

« وأبو المتئد : نُعَيْمٌ » . ثم روى بإسناده عن يحيى قال :

كان أبو المتئد لا يماكس في شيء يشتريه في الحج ؛ ويقول : أنا في سبيل من سبل الله !

٥١٨٦ ـ (سلكَ رجُلان مفازةً : عابدٌ ، والآخرُ به رَهَقٌ ، فعَطِشَ العابدُ حتَّى سقطَ ؛ فجعلَ صاحبُه ينظرُ إليه ؛ ومعه مِيضَأَةٌ فيها شيءٌ من ماء ، فجعل ينظرُ إليه وهو صريعٌ ، فقال : واللهِ ! لئن ماتَ هذا العبدُ الصالحُ عطَشاً ومعي ماءٌ ؛ لا أصيبُ من اللهِ خيْراً أبداً ، ولئنْ سقيتُه مائي لأموتنَّ ، فتوكَّلَ على اللهِ وعزمَ ، فرشّ عليه من مائِه وسقاهُ فضْلَهُ ، فقامَ ، فقطَعا المفازة . فيوقفُ الذي به رَهَقٌ للحساب ، فيؤمرُ به إلى النَّارِ ، فتسوقُهُ الملائكةُ ، فيرى العابدَ ، فيقولُ : يا فلان ! أما تعرفُني ؟ فيقولُ : ومن أنتَ ؟ فيقولُ : أنا فلانٌ الذي آثرْتُكَ على نفْسي يوم المفازة . فيقولُ : بلى أَعرفُك . فيقولُ للملائكةِ : قِفُوا . فيقفونَ ، فيجيءُ حتّى يقفَ فيدعُو ربَّه عزَّ وجلَّ ، فيقولُ : يا ربِّ ! قد عرفتَ يدَهُ عندي ، وكيفَ آثرني على نفْسِه ، يا ربِّ ! هبْه لي ، فيقولُ : هو لكَ ، فيجيءُ فيأخذ بيدِ أخيه ، فيدخلُه الجنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٩٣ / ٢) عن الصلت بن مسعود : ثنا جعفر بن سليمان : ثنا أبو ظِلالٍ : ثنا أنس بن مالك مرفوعاً به .

قال : فقلت لأبي ظلال : أحدثك أنس عن رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي ظلال إلا جعفر ، تفرد به الصلت » .

قلت : وهما ثقتان من رجال مسلم . وإنما العلة من أبي ظلال ـ واسمه هلال القَسْمَلِيُّ ـ ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٥) :

« كان شيخاً مُغَفَّلاً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه . لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وكلمات سائر الأئمة تدور على تضعيفه ، اللهم ! إلا ما ذكره الحافظ في « التهذيب » عن البخاري أنه قال فيه :

« مقارب الحديث » ! وهذا ليس نصّاً في التوثيق ، ولا سيما وقد قال فيما ذكره الحافظ أيضاً :

« عنده مناكير » . ورواه العقيلي في « الضعفاء » عن البخاري (ص ٤٥٠) .

إذا عرفت هذا ؛ فلا أدري ما هو عمدة الحافظ المنذري في قوله في « الترغيب » (٣ / ٥٠) :

« وأبو ظلال ؛ اسمه : هلال بن سويد ـ أو ابن أبي سويد ـ ؛ وثقه البخاري وابن حبان لا غير » .

أما توثيق ابن حبان ؛ فعمدته أن ابن حبان قال في « ثقات التابعين » (١ / ٢٤٩ ـ الظاهرية) :

« هلال بن أبي هلال ، يروي عن أنس ، روى عنه يحيى بن المتوكل » .

فهذا ليس فيه أنه أبو ظلال ، فيحتمل أنه غيره عنده على الأقل . ويؤيده أنه أورد أبا ظلال في « الضعفاء » ؛ فقال (٣ / ٨٥) :

« هلال بن أبي مالك أبو ظلال القسملي . من أهل البصرة ، واسم أبيه سُويد الأزدي الأحمري ، وقد قيل : إنه هلال بن أبي هلال . يروي عن أنس بن مالك . روى عنه جعفر بن سليمان الضبعي ومروان بن معاوية ، كان شيخاً مغفلاً . يروي

عن أنس ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

قلت : فهذا نص من ابن حبان أن أبا ظلال هو عنده غير هلال بن أبي هلال .

وكذلك فرق بينهما البخاري فيما ذكره الحافظ ، ولم يتبين لي ذلك ، والأقرب أنهما واحد ؛ وهو مقتضى كلام الحافظ المزي . وما رواه يحيى بن المتوكل ليس صريحاً في المغايرة ، وهذا لو كان ابن المتوكل - وهو أبو عقيل - ثقة ، فكيف وهو ضعيف ؟ !

وأما توثيق البخاري الذي حكاه المنذري ؛ فلا أعرف له وجهاً ؛ إلا أحد أمرين :

الأول : أن يكون المنذري يرى ما يراه بعض المعاصرين أن سكوت البخاري عن الراوي في « التاريخ الكبير » توثيق له ، وقد ترجم لهلال أبي ظلال في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٠٥) وسكت عنه !

فأقول : وهذا مردود ؛ لأنه من الممكن أن يكون سكوت البخاري عنه لا لكونه ثقة عنده ؛ بل لأمر آخر ؛ كأن يكون غير مستحضر حين كتابته حاله ، وإلا ؛ تناقض توثيقه المظنون مع جرحه المقطوع ؛ فقد وجدت عديداً من الرواة جرحهم في كتابه « الضعفاء الصغير » ؛ ومع ذلك سكت عنهم في « التاريخ الكبير » ، فهذا مثلاً في المجلد الذي بين يدي ، أورد فيه (٤ / ٢ / ١٠٦) :

« نصر بن حماد الوراق ، أبو الحارث البجلي ، عن الربيع بن صبيح » ؛ وسكت عنه ، مع أنه أورده في « الضعفاء » وقال (ص ٣٥) :

« يتكلمون فيه » .

والآخر : أن يكون قول البخاري : « مقارب الحديث » عند المنذري هو بمعنى :

ثقة ، وهذا هو الوجه ؛ فقد نقل الترمذي في « سننه » عن البخاري أنه قال في بعض الرواة : « ثقة مقارب الحديث » . ولكنه على كل حال ليس هو كقوله في الراوي : « ثقة » ، بل هو دونه في المرتبة ، ولذلك ؛ نصوا في علم المصطلح على أن قولهم : « مقارب الحديث » كقولهم : « صالح الحديث » و : « شيخ وسط » ، ونحو ذلك ، وذلك في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل والتوثيق عندهم(١) .

فإذا كان هذا المعنى هو عمدة المنذري فيما نسبه للبخاري من التوثيق ؛ فلا يخلو الأمر من تساهل . والله أعلم .

وجملة القول : أن أبا ظلال متفق على تضعيفه ؛ إلا البخاري .

ولا يقوِّي حديثه قولُ البيهقي بعد إخراجه إياه :

« وهذا الإسناد وإن كان غير قوي ؛ فله شاهد من حديث أنس » .

ذكره المنذري ؛ ثم قال :

« ثم روى بإسناده من طريق علي بن أبي سارة - وهو متروك - عن ثابت البناني عن أنس عن رسول الله ﷺ . . . » .

قلت : فذكره .

قلنا : لا يقويه لشدة ضعف ابن أبي سارة ؛ كما أشار إلى ذلك المنذري بقوله :

« وهو متروك » .

وقد أخرجه من طريقه : ابن عدي أيضاً (ق ٢٨٧ / ٢) في جملة أحاديث ساقها له ؛ ثم قال :

---

(١) انظر « فتح المغيث » للحافظ السخاوي (٢ / ٣٣٥ - ٣٤٠) . (الناشر) .

« وهذه الأحاديث التي ذكرتها له عن ثابت ؛ كلها غير محفوظة ، وله غير ذلك عن ثابت مناكير أيضاً » .

قلت : وقد مضى له حديث آخر (١٨٩١) .

ثم إن لحديث الترجمة طريقاً أخرى عن أنس نحوه ، وقد مر برقم (٩٣) .

٥١٨٧ - (الأعمالُ سبْعةٌ : عملان مُوجِبانِ ، وعمَلانِ بأمثالهما ، وعملٌ بعشَرةِ أمثالِه ، وعمل بِسَبْعِ مئةِ ضعْفٍ ، وعمل لا يعلمُ ثوابَ عامله إلا اللهُ :

فأما الموجِبانِ ؛ فمنْ لقي الله عزّ وجلّ [يعبدُه] لا يشركُ به شيئاً ؛ وجبتْ له الجنّةُ ، ومن لقيَ اللهَ يشركُ به شَيئاً وجبتْ له النّارُ .

ومنْ عَمِلَ سيّئة ؛ جُزِيَ بها ، ومنْ أراد أن يعملَ حسَنةً فلم يعملْها ؛ جُزِيَ مثلها .

ومنْ عملَ حسنةً ؛ جُزِيَ عَشْراً .

ومن أنفقَ مالَهُ في سبيلِ اللهِ ؛ ضُعِّفَتْ له نفقتُه : الدِّرهمُ بسَبْع مئةٍ ، والدِّينار بسبعِ مئةٍ .

والصّيام لا يَعْلمُ ثوابَ عامِلِه إلاّ اللهُ عزّ وجلّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٤٧٧ / ٨٦٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٢٩٥ / ٣٥٨٩) عن أبي عَقِيلٍ : أنا عمر بن محمد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبد الله بن دينار إلا عمر ، تفرد به أبو عقيل » .

قلت : واسمه يحيى بن المتوكل العمري المديني ، وهو ضعيف اتفاقاً . وقال فيه عمرو بن علي :

« فيه ضعف شديد » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١١٦) :

« منكر الحديث ، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث النبي عليه الصلاة والسلام ؛ لا يسمعها الممعن في الصناعة إلا لم يرتَبْ أنها معمولة » .

أقول : ولعل هذا القول من ابن حبان هو عمدة الحافظ الهيثمي في قوله فيه :

« وهو كذاب » ، كما كنت نقلته عنه في أول الكتاب ، تحت الحديث (٨) ، وإلا ؛ فإني لم أر أحداً أطلق عليه الكذب !

وعمر بن محمد : هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

وقد رواه ابن وهب عنه : أن زيداً حدثه قال : لا أعلم إلا أنه عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

أخرجه البيهقي (٣٥٨٨) هكذا معضلاً .

٥١٨٨ - (اغْزوا تَغْنَمُوا ، وصومُوا تَصِحُّوا ، وسافروا تَسْتَغْنُوا) .

منكر بهذا السياق . روي عن أبي هريرة ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن زهير بن محمد أبي المنذر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه

عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٩٢) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٩ / ١٤٤ / ٤٣٠٨) من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود قال : حدثنا زهير ابن محمد به . وقال الطبراني :

« لم يروه عن سهيل بهذا اللفظ إلا زهير بن محمد » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وفصل فيه بعضهم ؛ فوثقه في رواية العراقيين عنه ، وضعفه في رواية الشاميين . وإلى هذا جنح الحافظ في « التقريب » ؛ فقال :

« رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة ، فضُعِّف بسببها ، قال البخاري عن أحمد : كأنَّ زهيراً الذي روى عنه الشاميون آخر ! وقال أبو حاتم : حدث بالشام من حفظه ؛ فكثر غلطه » . وقال العقيلي :

« لا يتابع عليه إلا من وجه فيه لين » .

إذا عرفت هذا ؛ فقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٦٠) - وتبعه الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٧٩) - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » !

فهو مما لا يخفى ما فيه من التساهل حين أطلقا التوثيق . واغتر بهما المعلقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب « الترغيب » ؛ فقالوا (٢ / ٩ / ١٤٣١) :

« حسن ، قال الهيثمي . . . » إلخ ! !

قلت : ولهم من مثل هذا التحسين - بل التصحيح - الارتجالي الشيء الكثير ؛

وقد نبهت على بعضه فيما تقدم من هذه « السلسلة » أو الأخرى .

ومحمد بن سليمان بن أبي داود : هو حراني شامي ؛ صدوق .

والطريق الأخرى عن أبي هريرة ؛ إسنادها حسن ، وفي بعضهم خلاف ، وليس فيها الجملة الوسطى ، ولفظه :

« **سافروا تصحوا** ، واغزوا تستغنوا » .

ولذلك ؛ خرجته في « الصحيحة » (٣٣٥٢) .

وقد رويت جملة الصوم عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده علي مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٥٧) في ترجمة ابن ضميرة ؛ وقال :

« وهو ضعيف ، منكر الحديث ، وضَعْفُهُ بيِّن على حديثه » .

وروى عن أحمد أنه : متروك الحديث .

٥١٨٩ - (منْ صامَ سِتَّةَ أيامٍ بعْد الفِطْر متتابعةً ؛ فكأنّما صامَ السَّنَةَ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٣ / ١) : حدثنا **محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شاذان** : ثنا **أبي** : ثنا **سعيد بن الصلت** : ثنا الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيُّ عن يزيد بن خُصَيْفَةَ عنِ ثوبان عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن الحسن إلا سعيد ، تفرد به شاذان ، وقال : عن يزيد عن ثوبان ! وإنما هو عن يزيد - يعني : ابن خصيفة - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان » .

قلت : ولست أدري إذا كان الطبراني يعني أنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلاً ، أم عنه عن أبي هريرة مرفوعاً ؟

فإذا كان الأول فالحديث مرسل ، وإذا كان الآخر فهو موصول ؛ ولكن الطبراني لم يذكر إسناده إلى يزيد بن خصيفة بذلك لينظر فيه ، ولا ساق متنه لنعتبره بغيره ؛ فإن قوله فيه : « متتابعة » ؛ منكر عندي لأمرين :

الأول : تفرد سعيد بن الصلت به ؛ فإني لم أعرفه ، وكذا اللذان دونه .

نعم ؛ أورد ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٣٤) سعيد بن الصلت ؛ فقال :

« مصري ، روى عن سهيل بن بيضاء ؛ مرسل ، وروى عن ابن عباس - يعني : متصلاً - . روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي وبكر بن سوادة » .

ولكن هذا ليس صاحب هذا الحديث ؛ لأنه تابعي متقدم على سعيد بن الصلت راوي هذا الحديث .

والآخر : أن الحديث أخرجه البزار في « مسنده » (ص ١٠٣ - زوائده) بإسنادين له عن زهير ، قال أحدهما : عنه عن العلاء ، وقال الآخر : عنه عن سهيل ، ثم اتفقا فقالا : عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به دون زيادة : « متتابعة » .

وكذلك جاء الحديث عن أبي أيوب الأنصاري وغيره من الصحابة ، وقد خرجت أحاديثهم في « الروض النضير » رقم (٩١١) ، وفي « إرواء الغليل » (٩٥٠) .

٥١٩٠ - (من صامَ رمضانَ ، وأتبعَهُ سِتّاً من شوَّالٍ ؛ خرجَ من ذنوبه كَيَوْمَ ولدتْهُ أمُّهُ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٣ / ١) من طريق عمران ابن هارون : ثنا مسلمة بن علي : ثنا أبو عبد الله الحمصي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه إلا أبو عبد الله ، تفرد به مسلمة » .

قلت : وهو متهم ، وسبقت له أحاديث أخرى موضوعة برقم (١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥١) .

وأبو عبد الله الحمصي ؛ يغلب على ظنّي أنه محمد بن سعيد الأسدي المصلوب الكذاب الوضاع ؛ فقد غيَّروا اسمه على نحو مئة اسم ؛ تعمية له ؛ فقيل في كنيته : أبو عبد الرحمن ، وأبو عبد الله ، وأبو قيس ، وقيل في نسبته : الدمشقي ، والأردني ، والطبري . فلا أستبعد أن يقول فيه ذاك المتهم مسلمة : أبو عبد الله الحمصي !

ويحتمل أنه أبو عبد الله الحمصي المسمى : مرزوقاً ؛ فقد أورده الدَّولابي في « الكنى » هكذا ، وهو من رجال الترمذي ؛ لكنهم لم يذكروا له رواية عن نافع ، بخلاف المصلوب . والله أعلم .

والحديث ؛ أشار إلى تضعيفه المنذريُّ (٢ / ٧٥) .

وأعله الهيثمي (٣ / ١٨٤) بمسلمة الخشني .

٥١٩١ - (كانَ يَعْدِلُ صومَهُ بصومِ أَلْفِ يومٍ ، يعْني : يومَ عرَفَةَ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ١٦٤) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٢٤ / ٢ / ٦٩٤٥ - بترقيمي) عن الوليد بن مسلم قال : حدثنا **أبو داود سليمان بن موسى الكوفي** : ثنا **دلهم بن صالح عن أبي إسحاق عن مسروق** :

أنه دخل على عائشة يوم عرفة ، فقال : اسقوني . فقالت عائشة : يا غلام ! اسقه عسلاً . ثم قالت : وما أنت يا مسروق ! بصائم ؟ ! قال : لا ؛ إني أخاف أن يكون يوم الأضحى . فقالت عائشة : ليس ذاك ، إنما يوم عرفة يوم يعرِّف الإمام ، ويوم النحر يوم ينحر الإمام ، أو ما سمعت يا مسروق ! أن رسول الله ﷺ . . . فذكرته .

والسياق للطبراني ؛ إلا لفظ الترجمة ؛ فللعقيلي . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا دَلْهَم ، ولا عنه إلا سليمان . تفرد به الوليد » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ، وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي إسحاق ؛ فإنه مدلس ، وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ، على أنه كان اختلط .

الثانية : دلهم بن صالح ضعيف ؛ كما في « التقريب » وغيره .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال (٣ / ١٩٠) :

« ضعفه ابن معين وابن حبان » .

ونص كلامه في « الضعفاء » (١ / ٢٩٤ - ٢٩٥) :

« منكر الحديث جداً ، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات » .

الثالثة : سليمان بن موسى الكوفي ؛ مختلف فيه . وفي ترجمته ساق الحديث العقيلي ؛ وقال :

« لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » . وقال الحافظ :

« فيه لين » .

الرابعة : عنعنة الوليد بن مسلم ؛ فإنه مدلس أيضاً ؛ ولكنه كان يدلس تدليس التسوية . ثم قال العقيلي عقب الحديث :

« والمعروف في هذا حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ : يعدل صوم عرفة كفارة سنتين » .

قلت : أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٩٥٢) وغيره .

قلت : فقد أشار العقيلي بحديث أبي قتادة إلى نكارة متن حديث الترجمة .

وكأن المنذري لم يتنبه لهذا ، ولا للعلل التي ذكرنا ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٧٦) - محسناً ! - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن ، والبيهقي ، وفي رواية للبيهقي : كان رسول الله ﷺ يقول : صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم » ! !

قلت : فالصواب تعديله بصوم سنتين ، وهو المروي عن ابن عمر من طريقين :

الأولى : عن الفضيل بن ميسرة : حدثني أبو حَرِيز أنه سمع سعيد بن جبير يقول :

سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة ؟ فقال : كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نَعْدِلُهُ صوم سنتين .

قلت : وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات ، ورجاله ثقات ؛ غير أبي حريز - وهو عبد الله بن الحسين الأزدي - ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

ومن طريقه أخرجه النسائي في « الكبرى » ؛ لكنه قال : سنة .

وكأنه لذلك قال المزي في « التحفة » (٥ / ٤٢٨) :

« وحديثه هذا منكر » .

قلت : وقد وجدت له طريقاً أخرى - وهي الطريق **الثانية** - ، تؤكد نكارة هذا : أخرجه تمام الرازي في « الفوائد » (ق ٢٤١ / ٢) من طريق **قُطْبَةَ بن العلاء الغَنَوِيّ** : ثنا عمر بن ذَرٍّ عن مجاهد عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ :

« صوم يوم عرفة يعدل سنتين : سنة مقبلة ، وسنة متأخرة » .

وقطبة بن العلاء ضعيف . لكن يشهد لحديثه حديث أبي قتادة المتقدم وما في معناه ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٤ / ١٠٨ - ١١٠) .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣٥٧ - ٣٥٨) باللفظين : لفظ حديث الترجمة ، ولفظه المختصر :

« صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم » .

رواه من طريق سليمان بن أحمد الواسطي : نا الوليد بن مسلم بإسناده المتقدم .

وسليمان هذا ؛ كذبه يحيى ، وضعفه النسائي وغيره . وبه أعله المناوي !

وفاته أنه قد توبع باللفظ الأول ، فالعلة ممن فوقه .

(**تنبيه**) : وقع الحديث في عدة نسخ من « الجامع الصغير » باللفظ الثاني معزواً لـ (حب) ، وعليه نسخة « فيض القدير » ؛ خلافاً لنسخة « التيسير » ؛ ففيه (هب) وهذا هو الصواب ؛ وهو الموافق لما في « الجامع الكبير » ؛ فإن (حب) يرمز إلى ابن حبان في « صحيحه » ؛ ولم يخرجه فيه ، و (هب) يرمز إلى البيهقي في « الشعب » ، وقد عرفت أنه أخرجه فيه .

٥١٩٢ - (عَليكَ بالبِيضِ : ثلاثةِ أيَّامٍ من كلِّ شهْرٍ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٠٧ / ١) من طريق **سليمان بن داود الشَّاذَكُوني** : ثنا عيسى بن يونس عن بدر بن الخليل عن عمار الدُّهْنِيِّ عن سالم بن أبي الجعد عن ابن عمر :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الصيام ؟ فقال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن بدر إلا عيسى ، تفرد به سليمان » .

قلت : وهو متروك ، بل صرح ابن معين وغيره بأنه كان يضع الحديث .

وله ترجمة مطولة في « اللسان » ؛ فلا أدري بعد هذا كيف ساغ للمنذري أن يوثقه في « الترغيب » بقوله (٢ / ٨٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » ؟ !

وكذا قال الهيثمي أيضاً (٣ / ١٩٦) ! إلا أنه عزاه لـ « كبير الطبراني » أيضاً ،

ولم أره فيه من نسخة الظاهرية ! فإن كان فيه ؛ فإني أستبعد أن يكون ليس فيه الشاذكوني ؛ لأن الطبراني نفسه قال : إنه تفرد به .

وفي الحض على صوم ثلاثة أيام من كل شهر أحاديث كثيرة ، ولكن لا يوجد فيما صح منها هذا الحض !

٥١٩٣ - (من صامَ الأربعاءَ والخميسَ والجمُعةَ ؛ بنَى اللهُ له بيْتاً في الجنّة ، يُرى ظاهره من باطِنه ، وباطنُه من ظاهرِه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨٧ / ٢٥٥) عن شهاب ابن خراش عن صالح بن جَبَلَةَ عن ميمون بن مهران عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ميمون إلا صالح ، تفرد به شهاب » .

قلت : وهو مختلف فيه ؛ فوثقه جماعة ، وضعفه آخرون . وقد لخص ذلك الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٦٢) :

« كان رجلاً صالحاً ، وكان ممن يخطئ كثيراً ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار » .

ولعل إعلاله بشيخه صالح بن جبلة أولى ؛ فإنه ليس بالمشهور .

أورده ابن حبان في « الثقات » ، وقال الأزدي :

« ضعيف » .

وقد وقفت للحديث على طريق أخرى ، أخرجه السهمي في « تاريخ جرجان » (١٣٧) عن **محمد بن خالد الحنظلي** عن **سَلْم بن سالم** عن **سعيد بن عبد الجبار** عن **أبي بكر العَنْسِيِّ** عن أبي قَبِيل المعَافري عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو بكر العنسي ؛ قال ابن عدي في آخر كتابه (ق ٤٢٨ / ٢) :

« مجهول ، له أحاديث مناكير عن الثقات » .

الثانية : سعيد بن عبد الجبار ، وهو الزُّبيدي الحمصي فيما يغلب على ظني ، وهو ضعيف ، وكان جرير يكذبه .

الثالثة : سلم بن سالم ـ وهو البلخي ـ ؛ وهو متروك .

الرابعة : محمد بن خالد الحنظلي ؛ لم أجد له ترجمة .

قلت : ولشدة ضعف هذا الطريق ؛ فإنه لا يصلح شاهداً ومقوِّياً للطريق الأولى . والله أعلم .

ثم رأيته في « شعب الإيمان » (٣ / ٣٩٧ / ٣٨٧٣) من طريق أبي عتبة : ثنا بقية عن **أبي بكر العنسي** به ؛ إلا أنه قال : عن أنس بن مالك . وقال :

« أبو بكر العنسي مجهول ، يأتي بما لا يتابع عليه » .

ورواه الهيثم بن خارجة : ثنا **شهاب بن خراش** عن **صالح بن جبلة** عن ميمون بن مهران عن أبي أمامة به .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠ / ٧٩٨١) .

وقد روي عن شهاب عن صالح بإسناد آخر نحوه ، وهو الآتي .

٥١٩٤ - (من صامَ الأربعاءَ والخميسَ والجمُعةَ ؛ بنى اللهُ له قصْراً في الجنّة من لؤلؤ وياقُوتٍ وزَبَرْجَدٍ ، وكَتبَ له براءةً من النّارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨٨ / ٢٥٦) بإسناد الذي قبله : حدثنا **أحمد بن رِشدين** : ثنا زهير : ثنا **شهاب عن صالح** عن أبي **قَبِيلٍ** المصري أنه سمع أنس بن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أنس إلا أبو قبيل ، واسمه حي بن يؤمن » .

قلت : وهو ثقة ؛ لكن العلة من اللذين دونه ، وقد سبق الكلام عليهما في الحديث الذي قبله .

إلا أن دونهما من هو شر منهما ؛ وهو شيخ الطبراني ، وهو **أحمد بن محمد ابن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصري** ؛ قال ابن عدي :

« كذبوه » .

٥١٩٥ - (انظُروا إلى هذا الرَّجُلِ الذي قد نوَّرَ اللهُ قلبَهُ ، لقد رأيتُه بين أبوينِ يَغْذُوانهِ بأطيبِ الطَّعامِ والشَّرابِ ، [ولقد رأيت عليه حُلّةً شَرَاها بِمِئَتَيْ درهم] ، فدعاه حُبُّ اللهِ ورسولِه إلى ما ترون . يعني : مصعبَ بنَ عُمَيْرٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٠٨) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢٣٠ / ٢) عن الحسن بن سفيان : ثنا **إبراهيم الحَوْراني** : ثنا **عبد العزيز بن عُمَيْرٍ** [من أهل خراسان ، نزيل دمشق] : ثنا زيد بن أبي الزرقاء : ثنا جعفر بن

بُرْقان عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم عن عمر بن الخطاب قال :

نظر النبي ﷺ إلى مصعب بن عمير مُقْبِلاً ؛ وعليه إهاب كبش قد تَنَطَّقَ به ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ١٩٢ / ١) من طريق البيهقي وغيره عن الحسن بن سفيان به ، وفيه الزيادة .

أورده في ترجمة عبد العزيز بن عمير ؛ وكناه بأبي الفقير الخراساني الزاهد ، وذكر في الرواة عنه إبراهيم بن أيوب الحوراني ، وفي شيوخه زيد بن أبي الزرقاء ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولا وفاة . وأطال في حكاية أقواله وبعض أحواله .

وأورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٩١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ لكن وقع فيه : (عبد العزيز بن عمر) ! والصواب : (ابن عمير) ؛ كما في « الحلية » و « التاريخ » وغيرهما .

وإبراهيم بن أيوب الحوراني ؛ ترجمه ابن أبي حاتم أيضاً (١ / ١ / ٨٨) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي « اللسان » :

« ذكره أبو العرب في « الضعفاء » ، ونقل عن أبي الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان المقدسي أنه قال : إبراهيم بن أيوب ؛ حوراني ضعيف .

قال أبو العرب : وكان أبو الطاهر من أهل النقد والمعرفة بالحديث بمصر » .

(تنبيه) : عقب هذه الترجمة ترجمة أخرى عند ابن أبي حاتم ، وهي :

« إبراهيم بن أيوب الفِرْسَاني الأصبهاني . روى عن سفيان الثوري . . . سألت أبي عنه فقال : لا أعرفه » .

وترجمه أبو نعيم أيضاً في « أخبار أصبهان » (١ / ١٧٢ - ١٧٣) ، وقال :

« سمع من الثوري والمبارك بن فضالة . . . » ؛ وساق له أحاديث .

ومن الواضح أنه أقدم طبقة من الحوراني ، وقد اختلطت الترجمتان في « اللسان » ؛ فصارتا ترجمة واحدة هي ترجمة الحوراني ! والصواب التفريق بينهما كما فعل ابن أبي حاتم . ولعل الخلط المذكور وقع من بعض نساخ « اللسان » ؛ فإن الترجمة الأولى لم تقع في « الميزان » . والله أعلم .

٥١٩٦ - (إنّ في جهنَّمَ وادياً ، وفي الوادِي بئرٌ يقالُ له : هَبْهَبٌ ، حقّاً على اللهِ أن يُسْكِنَ فيه كلَّ جبّارٍ عنيدٍ)[١] .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٩) ، وأبو يعلى (٤ / ١٧٤١) ، وابن عدي (ق ٣١ / ٢) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٠٠ / ٢) ، والحاكم (٤ / ٥٩٦ - ٥٩٧) من طريق **أزهر بن سنان** : نا محمد بن واسع قال : قلت : لبلال بن أبي بردة : إن أباك حدثني عن جدك أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد » . وقال الحاكم :

« تفرد به أزهر بن سنان » .

قلت : وهو ضعيف اتفاقاً ، لم يخالف في ذلك إلا ابن عدي ؛ فإنه قال في آخر ترجمته :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « تقدم برقم (١١٨١) ، فيطبع غيره » . لكن هنا زيادات على ما هنالك . (الناشر) .

« أحاديثه صالحة ، ليس بالمنكر جدّاً ، وأرجو أنه لا بأس به » !

ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

وللحديث علة أخرى ، وهي الوقف ، أعله بذلك العقيلي ؛ فإنه ساقه من طريق هشام بن حسان عن محمد بن واسع قال :

بلغني أن في النار جبّاً يقال له : جب الحزن . . . الحديث نحوه . وقال :

« وهذا أولى من حديث أزهر » .

٥١٩٧ - (منْ أرضَى سُلطاناً بِسَخطِ ربِّه عزّ وجلّ ؛ خرجَ من دِينِ اللهِ تبارك وتعالى) .

موضوع . أخرجه الحاكم (٤ / ١٠٤) عن **عَنْبَسَةَ بن عبد الرحمن** عن **عَلاَّقِ بن أبي مسلم** قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« تفرد به علاّق بن أبي مسلم ، والرواة إليه كلهم ثقات » !

قلت : كذا قال ، ووافقه الذهبي ! وهو من أوهامهما الفاحشة ؛ فإن عنبسة بن عبد الرحمن هذا : هو القرشي ؛ كما صرح الذهبي نفسه في ترجمة علاق بن أبي مسلم - ويقال : عبد الملك بن علاق - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« عن أنس ؛ قال الترمذي : مجهول . وقال الأزدي : متروك الحديث . وقد تفرد عنه عنبسة بن عبد الرحمن القرشي » .

قلت : وقال في ترجمة عنبسة :

« قال البخاري : تركوه ، وروى الترمذي عن البخاري : ذاهب الحديث . وقال أبو حاتم : كان يضع الحديث » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » .

٥١٩٨ - (إنّ صَلاحَ ذاتِ البَين أعْظمُ من عامّةِ الصَّلاةِ والصِّيامِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٩ / ٢ - ١٠ / ٢) من طريق **عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي** : نا **إسماعيل بن راشد قال** :

كان من حديث ابن مُلْجِم - لعنه الله - وأصحابه . . . (قلت : فذكره بطوله ، وفيه قتل ابن ملجم لعلي رضي الله عنه ، ووصية علي قبل موته وفيها) : واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ؛ فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف منقطع ؛ فإن إسماعيل بن راشد - على جهالته - لم يدرك علياً رضي الله عنه ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، فقال (١ / ١ / ١٦٩) :

« إسماعيل بن راشد السلمي ، وهو إسماعيل بن أبي إسماعيل أخو محمد ابن أبي إسماعيل . روى عن سعيد بن جبير . روى عنه حصين بن عبد الرحمن السلمي ، يعد في الكوفيين » .

وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل ؛ فضعِّف بسبب ذلك ، حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب ، وقد وثقه ابن معين » .

قلت : فالظاهر أن إسماعيل بن راشد هذا من شيوخ الطرائفي المجهولين ، ولا

أستبعد أن يكون في « ثقات ابن حبان » ؛ فقد قال الهيثمي (٩ / ١٤٥) :

« رواه الطبراني ، وهو مرسل ، وإسناده حسن » !

كذا قال ! والشاهد أن تحسينه لإسناده المرسل لا بد أن يكون بعد أن قد رأى من وثّق إسماعيل هذا ، وظني أنه ابن حبان ، والله أعلم(١) .

٥١٩٩ - (صُمْتُم يومَكُم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فأَتِمُّوا بقيَّةَ يومِكُمْ واقضُوه . يعني : يومَ عاشوراءَ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو داود (٢٤٤٧) : حدثنا محمد بن المنهال : ثنا يزيد بن زُرَيْعٍ : ثنا سعيد عن قتادة عن **عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه** :

أن (أسلم) أتت النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبد الرحمن ابن مسلمة - ويقال : ابن المنهال بن مسلمة ، وقيل غير ذلك - ، وهو مجهول العين ؛ كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في « الميزان » :

« تفرد عنه قتادة » .

وبروايته فقط عنه : ترجمه البخاري (٣ / ١ / ٣٥٤) ، وابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٨٨) ، وابن حبان في « الثقات » (١ / ١٣٢ - مخطوطة الظاهرية) ؛ وقد صرح البيهقي بتجهيله كما يأتي ، فلا تغتر بتوثيق ابن حبان إياه ، فهو كثير

---

(١) تنبيه : لم أكن وقفت على الحديث عند الطبراني عند تعليقي على « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » ثم أوقفني عليه الأخ الفاضل عبد المجيد السلفي في كتاب أرسله إلي ، تاريخه ٢ / ٨ / ١٣٩٧ فوصلني في ١٥ / ١٠ / ١٣٩٧ وكان من أسباب ذلك أنني قضيت شهر رمضان في سويسرا .

التوثيق للمجهولين ؛ كما نبهت عليه مراراً ؛ فقال المنذري عقب الحديث في « مختصر السنن » (٣ / ٣٢٦) :

« وأخرجه النسائي ، وذكر البيهقي عبد الرحمن هذا ؛ فقال : وهو مجهول ، ومختلف في اسمه ، ولا يُدْرى من عمه ؟ » ! !

وفي هذا التخريج نظر من وجهين :

الأول : إطلاقه العزو للنسائي يوهم أنه في « الصغرى » له ، وليس كذلك ، وإنما أخرجه في « الكبرى » ، كما يأتي .

والآخر : أنه أخرجه بمتن أبي داود ، وليس كذلك أيضاً ؛ فإنه ليس عنده قوله : « واقضوه » . وهو موضع النكارة في الحديث ، وإلا ؛ فسائره صحيح ؛ له شواهد كثيرة في « الصحيحين » وغيرهما ، وقد خرجت طرفاً كبيراً منها في « الصحيحة » (٢٦٢٤) . ولذلك ؛ قال ابن القيم في « تهذيب السنن » (٣ / ٣٢٥) :

« قال عبد الحق : ولا يصح هذا الحديث في القضاء ، قال : ولفظة : « اقضوه » ، تفرد بها أبو داود ؛ ولم يذكرها النسائي » .

وصدق رحمه الله ، وإن كنت لم أر في كتابه « الأحكام الوسطى » [1] (ق ٩٤ / ١) إلا الجملة الأولى منه ، فلعل سائرها في « الأحكام الكبرى » له .

والحديث ؛ أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٤ / ٢٢١) من طريق أخرى عن محمد بن المنهال به ؛ إلا أنه وقع عنده : « شعبة » مكان : « سعيد » !

(١) وما جاء في نسخة الظاهرية على طرتها أنها : « الأحكام الكبرى » ! خطأ ، كما تبين لي بعد أن باشرت تحقيقها وتخريجها منذ سنين .

وهو وهم من بعض الرواة ؛ كما أشار إلى ذلك ابن التركماني في « الجوهر النقي » .

وقد تابعه جمع عن سعيد بن أبي عروبة ؛ فقال أحمد (٥ / ٤٠٩) : ثنا روح : ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن **عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي** ! عن **عمه** به دون قوله : « واقضوه » .

وأخرجه الطحاوي (١ / ٣٣٦) ؛ لكن وقع عنده : « شعبة عن قتادة » ! ولعله تحريف مطبعي .

وكذلك تابعه محمد بن بكر ، وبشر - وهو ابن المفضل - ؛ كلاهما عن سعيد به دون الزيادة .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (ق ٣٧ / ٢) ، وذكر أنه خالفه في إسناده شعبة فقال : عن قتادة عن **عبد الرحمن بن المنهال الخزاعي** عن **عمه** به دون الزيادة .

أخرجه النسائي (٣٧ / ١) ، وأحمد (٥ / ٣٦٧ - ٣٦٨) كلاهما عن محمد ابن جعفر : ثنا شعبة ، إلا أن أحمد قال : « عبد الرحمن بن المنهال أو ابن سلمة » .

وتابعه حجاج : حدثني شعبة به ؛ إلا أنه قال : « عبد الرحمن أبي المنهال بن سلمة - وفي مكان آخر : مسلمة - الخزاعي » .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٩ ، ٣٦٧ - ٣٦٨) .

وتابعهم عبد الرحمن بن زياد : ثنا شعبة عن قتادة **قال** : سمعت **أبا المنهال** يحدث عن **عمه** به .

أخرجه الطحاوي .

قلت : وهذا الاختلاف في اسم شيخ قتادة في هذا الحديث ؛ ليدل ـ عند العارفين بهذا العلم الشريف ـ أنه غير مشهور ولا معروف ، ولذلك ؛ جهله البيهقي كما تقدم ، وضعف حديثه عبد الحق الإشبيلي ، وتبعه على ذلك شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » (٢٥ / ١١٨) ، وابن عبد الهادي في « تنقيح التحقيق » ، فقد ذكر الحديث ؛ وقال :

« حديث غريب ، مختلف في إسناده ومتنه ، وفي صحته نظر » .

نقله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٤٣٦) ، وأقره .

فالعجب من الحافظ ابن حجر ؛ كيف سكت عليه في « الفتح » (٤ / ٢٠١) ، بل أشار قبل ذلك (٤ / ١١٤) إلى تقويته ؟ ! فإنه قال في صدد البحث في وجوب القضاء على من لم يبيت النية ، وأن قوله ﷺ : « فأتموا بقية يومكم » . ـ كما في الأحاديث الصحيحة ـ لا ينافي الأمر بالقضاء ، قال :

« بل ورد ذلك صريحاً في حديث أخرجه أبو داود والنسائي . . . » فذكره ، وقال :

« وعلى تقدير أن لا يثبت ؛ فلا يتعين ترك القضاء . . . » !

أقول : وكذلك لا يتعين إيجاب القضاء ، بل هذا خلاف الأصل ؛ فإنه ينافي البراءة الأصلية ، فالإيجاب لا بد له من أمر خاص ، وهذا غير موجود إلا في هذا الحديث ، وهو ضعيف السند منكر المتن ؛ كما تقدم بيانه ، فلا تغتر بموقف الحافظ منه ؛ فإنه خلاف ما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية !

٥٢٠٠ - (إنّما جُعلتِ الخُطْبةُ مكانَ الرَّكعَتينِ ، فإنْ لمْ يدركِ الخُطبةَ ؛ فلْيُصلِّ أَرْبعاً) .

لا أصل له مرفوعاً . وإنما روي موقوفاً ، أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٢٨) بإسناد صحيح عن يحيى بن أبي كثير قال : **حُدِّثت** عن عمر بن الخطاب أنه قال : . . . فذكره .

ورواه عبد الرزاق أيضاً في « مصنفه » (٣ / ٢٣٧ / ٥٤٨٤) مختصراً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الواسطة بين يحيى وعمر .

ومثله في الانقطاع : ما أخرجه هو ، وعبد الرزاق (٣ / ٢٣٧ / ٥٤٨٥) عن عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب قال :

كانت الجمعة أربعاً ، فجعلت ركعتين من أجل الخطبة ، فمن فاتته الخطبة ؛ فليصلِّ أربعاً .

ثم روى ابن أبي شيبة بسندٍ صحيح عن ابن عون قال :

ذُكِرَ لمحمد قول أهل مكة : إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً ؟ فقال : ليس هذا بشيء .

قلت : ومحمد : هو ابن سيرين التابعي الجليل ، وابن عون ؛ اسمه عبد الله بن عون بن أرطبان ، أبو عون البصري ؛ وهو ثقة ثبت .

ويشير بقوله : « أهل مكة » إلى ما رواه ابن أبي شيبة أيضاً بسندٍ صحيح عن عطاء وطاوس ومجاهد قالوا :

إذا فاتته الخطبة يوم الجمعة ؛ صلى أربعاً .

ورواه عبد الرزاق (٣ / ٢٣٨ / ٥٤٨٦) عن ابن جريج عن عطاء به أتم منه .

واعلم أنه حملني على كتابة هذا التحقيق في أثر عمر المذكور : أنني رأيت الشيخ مهدي حسن الشاه جهانبوري ذكر في كتابه « السيف المجلى على المحلى » (٣ / ٦٥) أن الخطبة جزء الصلاة ونصفها كما ورد في الحديث المرفوع والموقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ما في « كنز العمال » .

فاستغربت ما ذكره من الرفع ، فرجعت إلى المصدر الذي عزاه إليه : « الكنز » ؛ فرأيت قد ذكر فيه (٤ / ٢٧٣ / ٥٦١٨) هذا الأثر موقوفاً على عمر من قوله من رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة كما خرجناه عنهما ؛ فتيقنت أن الشيخ وهم في رفعه ، وعزوه إلى « الكنز » مرفوعاً .

وله من مثل هذا الوهم في كتابه المذكور الشيء الكثير ، ومن أقربها إلى ما نحن فيه : ما ذكره في (٣ / ٦٦) : أن النبي ﷺ سكت عن الخطبة حتى فرغ من صلاته ؛ كما في « السنن » .

كذا قال ! ومن المعلوم أن المقصود من كلمة « السنن » عند الإطلاق « السنن الأربعة » أو أحدها ، وليس الحديث المذكور في شيء منها مطلقاً ، فإن كان الشيخ يعلم ذلك ؛ فهو تدليس خبيث ، وإن كان لا يعلم ؛ فالأمر كما قيل : أحلاهما مر !

وإنما أخرج الحديث : الدارقطنيُّ في « سننه » (ص ١٦٩) ، وأعله بالإرسال ؛ فإنه أخرجه من طريق عبيد بن محمد العبدي : ثنا معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال :

دخل رجل ـ من قيس ـ المسجد ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال له النبي ﷺ : « قم ؛ فاركع ركعتين » ؛ وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته . وقال الدارقطني :

« أسنده هذا الشيخ عبيد بن محمد العبدي عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ، ووهم فيه ، والصواب : عن معتمر عن أبيه مرسل ، كذا رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معتمر » . ثم رواه بإسناده عن أحمد مرسلاً .

ثم أخرجه هو ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١١٠) عن هُشَيْمٍ عن أبي مَعْشَرٍ عن محمد بن قيس به نحوه . وقال :

« هذا مرسل لا تقوم به حجة ، وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيف » .

ونقله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٠٣) وأقره ، ومر عليه محققه الحنفي ، فلم يعلق عليه بشيء ؛ مع أنه خلاف مذهبه ؛ فإنهم أجابوا عن حديث جابر في قوله ﷺ لِسُلَيْكٍ : « قم ؛ فصل ركعتين وتجوَّز فيهما » ؛ أجاب الحنفية عنه بأجوبة مردودة ؛ أحدها : ما دل عليه هذا الحديث المعلول : أن النبي ﷺ أنصت له حتى فرغ من صلاته ! !

وهذا الجواب قد ردَّه الحافظ الزيلعي من جهة أخرى ؛ فإنه قال ـ جزاه الله خيراً على إنصافه وتجرده عن العصبية المذهبية ؛ خلافاً لجماهيرهم ـ :

« وهذا الجواب يرده ما في الحديث (يعني : حديث سليك في رواية) : « إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج ؛ فليصل ركعتين » . أخرجه البخاري ومسلم . وأخرجه مسلم في قصة سليك ؛ كما تقدم » .

وإن من عجائب هؤلاء المتعصبة : أنهم يحتجون بالحديث الضعيف على خصومهم لرد أحاديثهم الصحيحة ؛ ثم هم لا يعملون بما احتجوا به : عليهم ؛ فهذا حديث الترجمة مثلاً ، فإنهم لا يقولون بما فيه صراحة : « فإن لم يدرك الخطبة ؛ فليصل أربعاً » ؛ كيف وهم قد ردوا الحديث الصحيح : « من أدرك ركعة من الجمعة ؛ فليصل إليها أخرى » ؟ ! [انظر « الأجوبة النافعة » (ص ٤١) ، و « الإرواء » (٦١٥)] فقالوا : بل من أدرك الإمام في الجمعة قبل السلام ؛ فإنه يتمها ولا يصليها أربعاً ؛ خلافاً للآثار الصحيحة عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما !

ومن البيِّن الواضح أن من لم يعمل بهذه الآثار والحديث الموافق لها ؛ لا يعمل من باب أولى بحديث الترجمة الذي احتجوا به على مخالفيهم في مجال آخر .

وإليك مثالاً آخر : الحديث المرسل المتقدم ؛ فإنهم لا يعملون به ، بل إنه لا يمكن العمل به ، وذلك من أدلة ضعفه ؛ لأن لازمه أنه كلما دخل داخل يريد أن يصلي التحية ؛ فعلى الخطيب أن يمسك عن خطبته حتى يفرغ !! ولذلك ؛ قال ابن المنيِّر في رد جواب الحنفية المتقدم :

« إن الحديث لو ثبت ؛ لم يسغ على قاعدتهم ؛ لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل ، والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه ؛ لا سيما إذا كان واجباً » . نقلته من « فتح الباري » (٢ / ٤٠٩ ـ طبعة الخطيب) .

ومن أوهام الشيخ مهدي قوله (٣ / ٢٩) :

« ألم يقرع بسمع (كذا) ابن حزم قوله ﷺ : عليكم بالسواد الأعظم . . . » ! ! فجزم بنسبة هذا الحديث إليه ﷺ ؛ ولا يصح ؛ كما سبق بيانه برقم (٢٨٩٦) .

وكذلك صحح الحديث المتقدم (٥٩) : « . . أصحابي كالنجوم . . . »

وحديث (٨٧) : « إذا صعد الخطيب المنبر ؛ فلا صلاة ولا كلام » ! ! تأييداً لمذهبه ، ورداً للأحاديث الصحيحة ؛ كما تقدم بيانه هناك . وحديث السواد الأعظم يحتج به الشيخ على ابن حزم لمخالفته الجمهور في قوله بوجوب غسل الجمعة ، ولا يشعر المسكين أنه حجة عليه ـ لو صح ـ في عشرات المسائل بل مئاتها التي خالف الحنفية فيها الجمهور ، في الطهارة والصلاة والعقود وغيرها من أبواب الشريعة ؛ وهو القائل عن نفسه في الكتاب المذكور (٢ / ٢٠) :

« وأنا حنفي غالٍ في الحنفية » ! ! نسأل الله تعالى السلامة من كل بلاء ورزيّة ، والوفاةَ على الملة الحنيفية ! !

قلت : ومع هذه الأخطاء الفاحشة ، الدالة على عدم معرفة الشيخ بهذا العلم الشريف ؛ يتعصب له الشيخ محمد يوسف البنوري في رسالة « الأستاذ المودودي » (ص ٥٠) فيصفه بأنه :

« أكبر محدث في عصره ، وأفقه رجل في البلاد . . . » ! !

ولئن صدق الشيخ البنوري في هذا الوصف ؛ فما أرى السبب في مباينة ما في رسالة الشيخ من الأخطاء الكثيرة التي أثبتنا بعضها هنا ؛ إلا أنه ألفها في حالة نفسية متوترة ؛ حيث قال في آخر الجزء الأول منها :

« فرغت من تسويده سنة (١٣٨٨) من الهجرة ؛ وأنا مريض بمرض الفالج من خمسة أعوام ، عاجز عن القيام والقعود إلا بمعين » .

اللهم ! متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعلها الوارث منا ؛ إنك سميع مجيب ! !

ومن الأحاديث التي ينبغي تخريجها وبيان الحق فيها ـ مما تعرض له الشيخ الشاه جهانبوري في رسالته (٣ / ٢٤) بكلام يباين أصول علماء الحديث ومصطلحهم ـ الحديث التالي :

٥٢٠١ ـ (من جاءَ منكمُ الجمُعةَ ؛ فلْيغتسلْ . فلمّا كان الشتاءُ قلنا : يا رسولَ الله ! أمرْتَنا بالغُسْل للجُمعَة ، وقد جاءَ الشِّتاءُ ونحنُ نَجِدُ البَرْدَ ؟ فقال : من اغْتسل فبها ونِعْمَتْ ، ومن لمْ يغتسلْ ؛ فلا حرجَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٣٢٤ / ١) عن **الفضل بن المختار** عن أبان عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، في ترجمة الفضل هذا ، وقال :

« عامة حديثه مما لا يتابع عليه ؛ إما إسناداً وإما متناً » .

قلت : وقال فيه أبو حاتم :

« أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل » .

قلت : وهو راوي حديث المجرّة الموضوع ، وقد مضى برقم (٢٨٤) .

لكن أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ ليس خيراً منه ، بل لعله شر منه ؛ فقد اتفقوا على تركه . وقال شعبة :

« لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان » . وقال فيه أحمد :

« كذاب » .

قلت : فهو أو الراوي عنه آفة هذا الحديث ، وقد لفقه من حديثين صحيحين ، محرفاً لأحدهما :

الأول : قوله ﷺ : « من جاء منكم الجمعة ؛ فليغتسل » ؛ فإنه متفق عليه من حديث عمر وابنه عبد الله وغيرهما بألفاظ متقاربة ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٣٦٧) .

والحديث الآخر لفظه : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » . هكذا روي عن جمع من الصحابة منهم أنس نفسه ، بأسانيد ثلاثة : عن يزيد الرقاشي ، وثابت البناني ، والحسن البصري ؛ ثلاثتهم عن أنس به .

أخرجه عنهم الطحاوي وغيره ، وطرقه يقوي بعضها بعضاً ، وهي مخرجة في « صحيح أبي داود » أيضاً برقم (٣٨٠) .

فجاء هذا الكذاب (أبان) ؛ فرواه باللفظ المذكور أعلاه :

« من اغتسل فبها ونعمت ، ومن لم يغتسل فلا حرج » .

فجعل لفظه صريح الدلالة في عدم وجوب غسل الجمعة ! وليس هذا فحسب ، بل إنه ربط بينه وبين الحديث الأول : « من جاء منكم الجمعة ؛ فليغتسل » - وهو ظاهر على وجوب الغسل - ؛ فربط بينهما بجملة الشتاء والسؤال ، بحيث يدل الجواب على أنَّ الحديث الأول منسوخ قطعاً .

ولذلك ؛ استدل به للحنفية الحافظُ الزيلعي في « نصب الراية » (١ / ٨٨) على أن أحاديث الوجوب منسوخة ! فإنه ساقه من طريق ابن عدي كما سقناه ، ثم عقب عليه بقوله :

« إلا أن هذا سند ضعيف يسد بغيره » !

كذا فيه : « يسد » بالسين المهملة ؛ أي : يصلح ، ولعله : « يشد » بالمعجمة ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإن القلب يشهد بأن في العبارة تحريفاً من بعض الناسخين

أو غيرهم ، ولعل الأصل :

« ضعيف بمرة » أو نحوه ؛ فإني أُكْبِرُ الحافظ الزيلعي أن يقتصر على تضعيف هذا الإسناد الهالك بهذا المتن الباطل ، وليس هذا فقط ، بل ويقول فيه :

« يسد (أو يشد) بغيره » ! !

إني أستبعد جدّاً أن يقول هذا ، وهو يعلم أن الشديد الضعف لا يقوى بغيره ، لا سيما إذا كان متنه باطلاً كهذا .

وأما الشيخ مهدي الحنفي الذي سبق ذكره في الحديث المتقدم ؛ فقد نقل عبارة الزيلعي هذه واستدلاله به على النسخ ، وسلَّم بذلك كله متعقباً عليه بقوله :

« وسيأتي تحقيق الحديث المذكور (يعني : من توضأ يوم الجمعة . . .) ؛ فإن بعض طرقه صحيح أو حسن ، والمجموع ينهض حجة للنسخ ؛ فافهم » ! !

فانطلى عليه حال إسناد هذا الحديث الهالك والمتن الباطل ، فلم ينبه على شيء من ذلك ؛ وبخاصة الفرق بين متنه ومتن تلك الأحاديث التي يتقوى بها متنها دون متنه ، وهي لا تدل على النسخ المزعوم مطلقاً ، وتجد بيان ذلك في « المحلى » (٢ / ١٤) ، و « الفتح » (٢ / ٣٠٠) .

٥٢٠٢ ـ (لا عليكما ، صُوما مكانَه يوماً آخرَ) .

ضعيف . روي من حديث عائشة ، وله عنها طريقان : أحدهما عن عروة ، والآخر عن عمرة .

١ ـ أما طريق عروة ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن زُميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عنها قالت :

أهدي لي ولحفصة طعام ، وكنا صائمتين ، فأفطرنا ، ثم دخل رسول الله ﷺ ، فقلنا له : يا رسول الله ! إنا أهديت لنا هدية ، فاشتهيناها فأفطرنا ؟ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه أبو داود (٢٤٥٧) ، والنسائي في « السنن الكبرى » (ق ٦٣ / ٢) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٢٧) ، وابن عدي في « الكامل » (١٥١ / ٢) ، والبيهقي (٤ / ٢٨١) ؛ وقال - تبعاً لابن عدي ، وهذا تبعاً للبخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٤٥٠) - :

« لا يعرف لزميل سماع من عروة ، ولا تقوم به الحجة » . ثم قال ابن عدي :

« وحديث عروة عن عائشة معروف بزميل ، وإسناده لا بأس به » !

وهذا منه غريب ؛ إذ كيف يكون إسناده لا بأس به ، وفيه زميل ، وقد قال فيه البخاري : « لا تقوم به الحجة » ، ولم يرو عنه غير يزيد بن الهاد ؟ ! ففيه إشارة إلى أنه مجهول ، وقد صرح بذلك جمع ، أقدمهم الإمام أحمد فقال :

« لا أدري من هو ؟ ! » .

وتبعه الخطابي ؛ فقال في « معالم السنن » (٣ / ٣٣٥) :

« إسناده ضعيف ، وزميل مجهول ، ولو ثبت الحديث ؛ أشبه أن يكون إنما أمرهما بذلك استحباباً » .

وتبعه على هذا الحافظ المنذري في « مختصر السنن » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » . ونحوه في « الميزان » ، وقال :

« ومن مناكيره . . . » ؛ ثم ساق له هذا الحديث .

ثم قال البيهقي :

« وروي من أوجه أخرى عن عائشة ، لا يصح شيء منها ، وقد بينت ضعفها في (الخلافيات) » .

قلت : وسأبينها في حدود ما اطَّلعت عليه ، وما توفيقي إلا بالله .

والطريق الأخرى : عن الزهري عن عروة . وله عن الزهري طرق :

الأولى : عن **جعفر بن بُرْقان** قال : حدثنا الزهري عن عروة عن عائشة به .

أخرجه الترمذي (١ / ١٤٢) ، والنسائي (ق ٦٣ / ٢) ، والبيهقي (٤ / ٢٨٠) ، وأحمد (٦ / ٢٦٣) ، وأبو يعلى (٣ / ١١٤٠) كلهم عن كثير بن هشام قال : ثنا جعفر بن برقان . . . وأعلوه بالإرسال ؛ فقال الترمذي عقبه :

« وروى صالح بن أبي الأخضر ، ومحمد بن أبي حفصة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا . ورواه مالك بن أنس ، ومعمر ، وعبيد الله بن عمر ، وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً ، ولم يذكروا فيه : عن عروة ، وهو أصح ؛ لأنه روي عن ابن جريج قال : سألت الزهري قلت له : أحدثك عروة عن عائشة ؟ قال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث » . وقال البيهقي :

«هكذا رواه جعفر بن برقان ، وصالح بن أبي الأخضر ، وسفيان بن حسين ؛ عن الزهري ؛ وقد وهموا فيه عن الزهري » .

وكذا قال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٢٢٧) عن أبيه ، والنسائي ؛ كما يأتي في الطريق الثالثة .

وعلة هذه الطريق الأولى ـ بالإضافة إلى مخالفة الثقات الحفاظ ـ جعفر هذا ؛ فإنه وإن كان أخرج له مسلم ؛ فهو ضعيف في روايته عن الزهري خاصة ، صرح بذلك جمع من أئمة الجرح ، كأحمد وابن معين وابن عدي وغيرهم ، ويأتي كلام النسائي بذلك قريباً .

الثانية : عن **سفيان بن حسين** عن الزهري به .

أخرجه النسائي (٦٣ / ٢ ـ ٦٤ / ١) ؛ وأعله بابن حسين ؛ كما يأتي .

الثالثة : عن **صالح بن أبي الأخضر** عنه به .

أخرجه ابن صاعد في « مجلسان » (ق ٥٢ / ١) ـ من طريق رَوْح بن عُبَادة عنه ـ ، ورواه النسائي (٦٤ / ١) ، والبيهقي ـ من طريق سفيان بن عيينة ـ قالا : سمعنا من صالح بن أبي الأخضر . . . فذكره ، قال سفيان : فسألوا الزهري ـ وأنا شاهد ـ فقالوا : هو عن عروة ؟ فقال : لا .

وقول سفيان ؛ هذا أخرجه الطحاوي أيضاً في « شرح المعاني » (١ / ٣٥٤) .

ورواه ابن أبي حاتم عن أبيه : حدثنا ابن أبي مريم عن ابن عيينة بلفظ :

فقال : لم أسمعه من عروة ، إنما حدثني رجل على باب . . . فذكره نحو رواية ابن جريج المتقدمة عند الترمذي .

وقد وصلها هو ، وعبد الرزاق (٤ / ٢٧٦) ، والطحاوي ؛ عنه .

ولعله هو السائل الذي أشار إليه سفيان في قوله المذكور . وقد قال النسائي عقبه :

« الصواب ما روى ابن عيينة عن الزهري ؛ وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري وغير الزهري ، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري ، ولا بأس بهما في غير الزهري » . وقال البيهقي :

« فهذان ابن جريج وسفيان بن عيينة شهدا على الزهري - وهما شاهدا عدل - بأنه لم يسمعه من عروة ، فكيف يصح وصل من وصله ؟ !

قال أبو عيسى الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة . وكذلك قال محمد ابن يحيى الذهلي ، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان بن عيينة ، وبإرسال من أرسل الحديث من الأئمة » .

الرابعة والخامسة والسادسة : عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن شهاب به .

أخرجه النسائي من طريق **يحيى بن أيوب** عنه . قال يحيى بن أيوب : وسمعت صالح بن كيسان بمثله . قال النسائي :

« وجدته عندي في موضع آخر : حدثني صالح بن كيسان ويحيى بن سعيد .

وهذا أيضاً خطأ مثله » .

قلت : وهو من يحيى بن أيوب - وهو أبو العباس المصري - ، فإنه وإن كان احتج به الشيخان ؛ فقد تكلم فيه بعض الأئمة ؛ لسوء حفظه ومخالفته . بل قال فيه الإمام أحمد :

« يخطئ خطأً كثيراً » .

ويحيى بن سعيد ؛ قد ذكره البيهقي (٤ / ٢٧٩) في زمرة الثقات الحفاظ الذين رووا الحديث عن الزهري منقطعاً ، فدل ذلك على خطأ يحيى بن أيوب عليه حين رواه عنه عن الزهري عن عروة عن عائشة متصلاً . ورواية ابن سعيد المنقطعة قد وصلها البيهقي عنه كما سيأتي .

السابعة : عن **عبد الله بن عمر العمري** عن ابن شهاب به .

أخرجه الطحاوي (١ / ٣٥٤) .

والعمري هذا ـ وهو المكبَّر ـ ضعيف إذا تفرد ؛ **فكيف إذا خالف الثقات ؟ !**

وقد قرنه ابن أبي حاتم (١ / ٢٢٧) مع سفيان بن حسين وجعفر بن برقان المخالفين المتقدمين آنفاً . ومن الثقات الذين خالفهم : أخوه عبيد الله بن عمر العمري الثقة الثبت ؛ فقد ذكره البيهقي في زمرة الثقات الحفاظ الذين أرسلوا الحديث ؛ كما تقدم قريباً ، وكذلك ذكره فيهم الترمذي في كلامه السابق في الطريق الأولى . وقد وصله عنه النسائي .

وما تعقب به ابنُ التركمانيِّ البيهقيَّ في ذكره عبيد الله في تلك الزمرة بقوله :

« قلت : أخرجه أبو عمر من حديث **أبي خالد الأحمر** عن عبيد الله ويحيى ابن سعيد وحجاج بن أرطاة ؛ كلهم عن الزهري عن عروة أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين . . . الحديث » ! ! فالجواب من وجهين :

الأول : أن أبا خالد الأحمر ـ واسمه سليمان بن حيان ـ ، وإن كان ممن أخرج له الشيخان ؛ ففي حفظه أيضاً كلام . ولذلك ؛ قال فيه الحافظ :

« صدوق يخطئ » . فلا عبرة بحديثه إذا خالف الثقات .

والآخر : أن ظاهر إسناده الإرسال أيضاً ؛ لأن قوله : « عن عروة : أن عائشة وحفصة . . . » صورته صورة المرسل ؛ كما هو ظاهر ، فيكون أبو خالد قد شذ مرتين :

الأولى : من جهة مخالفة الثقات الحفاظ الذين رووه عن الزهري مرسلاً .

والأخرى : الذين خالفوا هؤلاء ممن سبق ذكرهم ؛ فرووه عنه عن عروة عن عائشة متصلاً ! !

٢ ـ وأما طريق عمرة ؛ فتفرد به جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عنها عن عائشة به .

أخرجه النسائي ، والطحاوي (١ / ٣٥٥) ، وابن حبان (٩٥١ ـ موارد) . وقال النسائي :

« هذا خطأ » .

قلت : يعني : من جرير ؛ فإن حاله كحال أبي خالد الأحمر وغيره ، وقد بيَّن ذلك البيهقي ؛ فقال :

« وجرير بن حازم وإن كان من الثقات ؛ فهو واهم فيه ، وقد خطَّأه في ذلك أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني . والمحفوظ : عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً » .

ثم روى بإسناده عن الأثرم قال : « قلت لأبي عبد الله ـ يعني : أحمد بن حنبل ـ تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة . . . فأنكره ، وقال : من رواه ؟ قلت : جرير بن حازم . فقال : جرير كان يحدث بالتوهم » .

وعن أحمد بن منصور الرمادي قال : « قلت لعلي بن المديني : يا أبا الحسن ! تحفظ عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة . . . ؟ فقال لي : من روى هذا ؟ قال : قلت : ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد . قال : فضحك ؛ فقال : مثلك يقول مثل هذا ؟ ! حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري أن عائشة . . . » .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف لا يصح ، وأن الصواب فيه عن الزهري مرسلاً ، وأن من قال عنه : عن عروة ، أو قال : عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ؛ فقد وهم عليهما - بلا شك - وهماً فاحشاً ؛ لمخالفة الحفاظ الثقات أولاً ، وقد تقدم تسمية بعضهم - ومنهم مالك في « الموطأ » (١ / ٣٠٦ / ٥٠) - ، ولمصادمة ذلك لتصريحه بأنه لم يسمعه من عروة ، وإنما من رجل لم يسمِّه ، فما لعروة - بله عمرة - بهذا الحديث صلة .

وإنما أفضت في الكشف عن علة الحديث وطرقه ؛ لأني رأيت صنيع ابن التركماني في « الجوهر النقي » قد حشر ما وقع عليه من الطرق موهماً أن الحديث بها ثابت ، ولا غرابة في ذلك ؛ لما هو معروف به من التعصب للمذهب ، وإنما الغرابة أن ابن القيم - بعدما ساق بعض الطرق المذكورة دون أي مناقشة لمفرداتها ، وبيان ما في رواته من الضعف أو الشذوذ والمخالفة لروايات الثقات الأثبات - قال في « تهذيب السنن » (٣ / ٣٣٦) :

« فالذي يغلب على الظن : أن اللفظة محفوظة في الحديث ، وتعليلها - لِما ذكر - قد تبيّن ضعفه » !

وظني أن ابن القيم رحمه الله لو تتبع الطرق ورواتها - وما قاله الزهري نفسه من

النفي لسماعه للحديث من عروة ـ ؛ لما ذهب إلى هذا الذي حكينا عنه ، ولوجد أن الأئمة الذين أعلوا الحديث بالإرسال كانوا على الحق والصواب ، وأن قولهم فيه هو فصل الخطاب .

ثم إن الحديث لو صح ؛ فهو محمول على الاستحباب ؛ كما تقدم عن الخطابي [1] .

ومما يشهد له : قوله ﷺ لأحد أصحابه ـ وقد دعي إلى الطعام وهو صائم ـ :

« أفطر ، وصم مكانه يوماً إن شئت » ؛ وهو حديث ثابت ؛ كما حققته في « آداب الزفاف » (ص ١٥٩) ، ثم في « إرواء الغليل » (١٩٥٢) .

٥٢٠٣ ـ (إنّا أهلُ بيت ؛ اختارَ اللهُ لنا الآخرةَ على الدّنيا ، وإنّ أهلَ بيتي سيلقَوْنَ بعْدي بَلاءً وتشْريداً وتطريداً ، حتّى يأتيَ قومٌ من قِبَلِ المشْرِقِ ؛ معهم راياتٌ سودٌ ، فيسألون الخيرَ ، فلا يُعْطَوْنَهُ ، فيقاتلون فيُنصَرون ، فيُعْطَوْنَ ما سألوا ؛ فلا يقبلونه ، حتى يدفعُوها إلى رجل من أهْل بيتي ؛ فيملؤُها قِسْطاً ؛ كما مَلَؤُوها جَوراً ، فمن أدركَ ذلك منكم ؛ فليأتِهِمْ ولو حَبْواً على الثلج) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥١٨) ، وابن أبي عاصم في « السنة » برقم (١٤٩٩) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٤٩٤) عن **يزيد بن أبي زياد** عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :

بينما نحن عند رسول الله ﷺ ؛ إذ أقبل فِتْيَةٌ من بني هاشم ، فلما رآهم النبي ﷺ ؛ اغرورقت عيناه ، وتغير لونه ، قال : فقلت : ما نزال نرى في وجهك شيئاً

---

(١) كرر الشيخ ـ رحمه الله ـ الحديث برقم (٥٤٨٠) لكن من طريق آخر . (الناشر) .

نكرهه ؟ ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ غير يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم الشيعي ـ . قال الذهبي :

« أحد علماء الكوفة المشاهير ؛ على سوء حفظه » . وقال الحافظ :

« ضعيف ، كبر فتغيَّر ، وصار يتلقن » . وقال البوصيري في « زوائده » (ق ٢٤٩ / ١) :

« مختلف فيه ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة (يعني : شيخ ابن ماجه فيه) ، وأبو يعلى بزيادة ونقص ، لكن لم يتفرد به يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم ؛ فقد رواه الحاكم في « المستدرك » من طريق عمرو بن قيس عن الحكم عن إبراهيم به » !

قلت : ما أحسن البوصيري صنعاً بهذا الاستدراك ؛ فإن الحديث عند الحاكم (٤ / ٤٦٤) من طريق **محمد بن عثمان بن سعيد القرشي** : ثنا **يزيد بن محمد الثقفي** : ثنا **حنان** (الأصل : حبان) بن سَدِير عن عَمْرِو بن قيس المُلائي به .

سكت عنه الحاكم ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هذا موضوع » .

أقول : لعل آفته من حنان هذا ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٩٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، والحافظ في « اللسان » (٢ / ٣٦٧) ، وساق له من مناكيره حديثاً من روايته عن أهل البيت ، وقال :

« قال الدارقطني في « المؤتلف والمختلف » وفي « العلل » : إنه من شيوخ الشيعة » .

قلت : وهو في « رجال الكشي » ؛ انظر « الفهرس » (ص ١٠٨) .

وقد تصحف اسمه في « المستدرك » إلى (حبان) ؛ كما سبقت الإشارة إليه .

وفي « الميزان » : « حبان بن مديد » ؛ وقال :

« قال الأزدي : ليس بالقوي عندهم » .

ثم ساق له هذا الحديث . ووقع في « اللسان » :

« حبان بن مدير » ؛ وعزا الحديث للحاكم ؛ وذكر تعقب الذهبي له بما سبق ، وأقره ؛ ولكنه قال :

« وأنا أخشى أن يكون هذا هو حنان ـ بفتح المهملة ونونين مخففاً ـ ، وأبوه (سَدِير) بفتح السين المهملة بوزن (قدير) ، تصحف اسمه واسم أبيه » .

قلت : والراوي عنه يزيد بن محمد الثقفي ؛ لم أعرفه !

وكذا الراوي عنه : محمد بن عثمان بن سعيد القرشي ! ومن طبقته : محمد ابن عثمان بن سعيد بن عبد السلام بن أبي السَّوَّار المصري ، حدث عن أبي صالح كاتب الليث ؛ قال أبو سعيد بن يونس : لم يكن بثقة ؛ كما في « اللسان » (٥ / ٢٧٩) ، فلعله هو .

ثم إن الحديث قد أنكره جماعة من الأئمة المتقدمين على يزيد بن أبي زياد ؛ فقال وكيع :

« يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ـ حديث الرايات ـ ليس بشيء » . وقال أبو أسامة :

« لو حلف لي خمسين يميناً قَسامةً ما صدقته » ؛ يعني : في هذا الحديث . وذكر الذهبي عن الإمام أحمد أنه قال فيه مثل قول وكيع المتقدم .

٥٢٠٤ - (كيفَ بكم - أيّها النّاسُ ! - إذا طغَى نساؤُكم ، وفسقَ فِتيانُكم ؟ قالوا : يا رسول الله ! إن هذا لكائنٌ ؟ ! قال : نعمْ ، وأشدُّ منه ، كيفَ أنتُم إذا تركتُم الأمر بالمعروف والنّهيَ عن المنكرِ ؟ ! قالوا : يا رسولَ الله ! إنّ هذا لكائنٌ ؟ قال : وأشدُّ منه ، كيفَ بكم إذا رأيتم المنكرَ معْروفاً ، والمعروفَ منْكراً ؟ !) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٣٠١ / ١) : ثنا محمد بن الفَرَجِ : ثنا محمد بن الزِّبْرِقان : ثنا موسى **بن عُبَيْدَةَ** قال : أخبرني **عمر بن هارون** وموسى بن أبي عيسى عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ موسى بن عبيدة - وهو الرَّبَذي - ضعيف عند الجمهور ، وبعضهم ضعفه جدّاً .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٨٠ - ٢٨١) ؛ وقال :

« رواه أبو يعلى ، والطبراني في « الأوسط » ؛ إلا أنه قال : « فسق شبابكم » ، وفي إسناد أبي يعلى : موسى بن عبيدة ، وهو متروك ، وفي إسناد الطبراني : **جرير ابن المسلم** ؛ ولم أعرفه ، والراوي عنه شيخ الطبراني **همام بن يحيى** ؛ لم أعرفه » !

قلت : جرير هذا روى له الطبراني حديثاً آخر في « المعجم الصغير » (ص ٢٠٦) ، ونسبه فيه صنعانيّاً .

وروي من حديث أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« كيف أنتم إذا طغى نساؤكم . . . » الحديث نحوه ، وزاد في آخره :

قالوا : وكائن ذلك يا رسول الله ؟ ! قال : « نعم ، وأشد منه سيكون ، يقول الله تعالى : بي حلفت ! لأتيحن لهم فتنة يصير الحليم فيهم حيراناً » .

أخرجه ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٤١٧ - ٤١٨) ، والحافظ عبد الغني المقدسي في « كتاب الأمر بالمعروف » (٩١ - ٩٢) عن **حماد بن عبد الرحمن الكلبي** : ثنا **خالد بن الزِّبْرِقان القرشي** عن سليم بن حبيب المحاربي عن أبي أمامة . . . وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : هذا حديث منكر ، وحماد ضعيف الحديث » .

قلت : وشيخه خالد بن الزبرقان ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٣٢) :

« سمعت أبي يقول : هو منكر الحديث . وغيري يحكي عن أبي أنه قال : صالح الحديث » .

ثم أخرجه المقدسي من حديث ابن مسعود مختصراً . ورجاله ثقات ؛ غير **أبي نصر الفضل بن محمد بن سعيد** ؛ يرويه عن أبي الشيخ عن أبي يعلى بإسناده الحسن عنه .

غير أني لم أجده في « مسند أبي يعلى » ، ولا في « المجمع » ؛ فلينظر إن كان فيه ؛ فإن كان ابن سعيد هذا معروفاً ؛ فهو حسن ينقل إلى « الصحيحة » ؛ فإني لم أعرف ابن سعيد هذا !

ثم وقفت على إسناد الطبراني ، فوجدت فيه علتين أخريين ، إحداهما واهية جداً ، كما عرفت منه أحد الراويين اللذين لم يعرفهما الهيثمي ، فقال الطبراني في

« المعجم الأوسط » (٢ / ٢٩٨ / ١٢ / ٩٤٧٩) : حدثنا **همام بن يحيى** : ثنا **حَرِيزُ بن المُسَلَّم الصنعاني** : ثنا **عبد المجيد بن عبد العزيز** (الأصل : **عبد الحميد**) **ابن أبي روّاد** (الأصل : داود) **عن ياسين الزيات عن الأعمش عن أبي صالح** عن أبي هريرة به . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا ياسين ، ولا عن ياسين إلا عبد المجيد ، تفرد به حريز بن المسلم » .

قلت : هو بالحاء المهملة وآخره ؛ زاي كما في « الإكمال » (٢ / ٨٥ ـ ٨٦) ؛ وكناه بـ (أبي المسلَّم) ؛ وقال :

« صنعاني ، يروي عن عبد المجيد بن أبي روَّاد وغيره . روى عنه إبراهيم بن محمد بن المعمر » .

قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢١٣) ، وقال :

« روى عن سفيان بن عيينة . وعنه أهل اليمن » .

ووقع عند الهيثمي : (جرير) بالجيم ! فلا أدري إذا كان وقع له كذلك في « المعجم » ؛ فلم يعرفه ، أو أنه تحرف على ناسخ « المجمع » ؟ ! والله أعلم .

وشيخه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

وأقول : الآفة من شيخه ياسين الزيات ؛ فإنه مجمع على ضعفه ، بل هو متروك ؛ كما قال النسائي وغيره . وقال البخاري (٤ / ٢ / ٤٢٩) :

« يتكلمون فيه ، منكر الحديث » .

فلا أدري لماذا سكت عنه الهيثمي ، وأعل الحديث بما تقدم ممن لم يعرفه ؟ !

ثم رأيت ابن المبارك قد أخرج الحديث في « الزهد » (٤٨٤ / ١٣٧٦) ؛ قال : أخبرنا سفيان بن عيينة عن موسى بن أبي عيسى المديني **قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فهذا يعل رواية موسى بن عبيدة المتقدمة عند أبي يعلى ، ويؤكد ضعف ابن عبيدة حين أسنده عن موسى بن أبي عيسى عن أبي هريرة ؛ فإن سفيان بن عيينة ثقة ، وقد رواه عنه مرسلاً .

وموسى بن أبي عيسى المديني ـ وهو الحَنَّاط أبو هارون الغفاري ـ ، وهو ثقة ؛ لكنهم لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، ولذلك ؛ ذكره الحافظ في الطبقة السادسة ؛ أي : أتباع التابعين ، وفيهم ذكره ابن حبان في « ثقاته » (٧ / ٤٥٤) .

وعليه ؛ فهو منقطع بينه وبين أبي هريرة ، بل معضل .

وعمر بن هارون : هو الزُّرَقي الأنصاري المديني ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال (٥ / ١٥٣) :

« يروي عن أبي هريرة . روى عنه يحيى بن حمزة » .

كذا وقع فيه : (يحيى) ! وفي « تاريخ البخاري » و « الجرح والتعديل » :

(عمر) . والله أعلم ؛ وذكرا في ترجمته أنه روى عن أبيه ، وزاد البخاري :

« وروى موسى بن عبيدة : حدثنا عمر بن هارون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ . فلا أدري هو هذا أم لا ؟ » .

وأورده الذهبي في « الميزان » ؛ وقال :

« . . عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، لا يعرف ، والخبر منكر » .

وعقب عليه في « اللسان » بقول ابن حبان المذكور آنفاً .

قلت : وعمر هذا وقرينه ؛ لم يعرفهما المعلق على « مسند أبي يعلى » (١١ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥) ؛ فقال :

« إسناده ضعيف ؛ لضعف موسى بن عُبيدة الرَّبذِيِّ ، وقد تركه كثير من أهل العلم ، وشيخه وشيخ شيخه لم أعرفهما » !

والصواب : « وشيخاه لم أعرفهما » ؛ كما يظهر بأدنى تأمل .

ثم رأيت في « تاريخ البخاري » (٤ / ٢ / ٤٤١) ، و « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٣٢٣) قد ذكرا من طريق عبد العزيز الأُوَيْسِيِّ عن سعيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن نافع عن ابن عباس الحِمْيَرِيِّ عن أبيه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكر الحديث بطرفه الأول فقط .

قلت : وهذا إسناد مجهول ؛ الحميري هذا وأبوه لا يعرفان إلا في هذا الحديث .

وقد أورده الحافظ في ترجمة الأب من « الإصابة » من طريق ابن أبي حاتم فقط ، ولم يزد ! !

٥٢٠٥ ـ (كانَ من دعائه الذي كان يقولُ : يا كائناً قبلَ أن يكونَ شيءٌ ، والمكوِّنُ لكلِّ شيءٍ ، والكائنُ بعْدما لا يكون شيءٌ ! أسألُكَ بلَحْظةٍ من لَحَظاتِكَ الحافظاتِ ، الغافرات الواجباتِ المنجياتِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ١١) من طريق

محمد بن سنان القَزَّاز : ثنا **محمد بن الحارث مولى بني هاشم** : ثنا **محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَمَاني** عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَمَاني ؛ متهم بالوضع ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٤) :

« حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمئتي حديث كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب » .

ثم ساق له بضعة عشر حديثاً ، قد مضى اثنان منها برقم (٥٤ ، ٢٤١١) .

ومحمد بن الحارث ضعيف ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث الأول من الحديثين المشار إليهما .

ومثله القزاز ؛ فإنه ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقد أشار البيهقي إلى تضعيف الحديث بقوله عقبه :

« إن صح » !

وهذا تقصير منه ظاهر ، فكان الأولى أن ينزِّه كتابه منه ولا يورده فيه !

٥٢٠٦ - (هذه صفةُ ربِّي عزّ وجلّ وتقدّس عُلُوّاً كبيراً) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الأسماء » (ص ٢٧٩) من طريق **مَخْلَدِ بن أبي عاصم** : نا **محمد بن موسى - يعني الحَرَشِيّ -** : نا **عبد الله بن عيسى** : نا داود - يعني : ابن أبي هند - عن عكرمة عن ابن عباس :

أن اليهود جاءت إلى النبي ﷺ - منهم كعب بن الأشرف ، وحُيَيُّ بن

أخطب ـ ، فقالوا : يا محمد ! صف لنا ربك الذي بعثك ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد ﴾ : فيخرج منه ، ﴿ ولم يولد ﴾ : فيخرج من شيء ، ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ : ولا شبه ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن عيسى متفق على تضعيفه ، وهو الخَزَّاز أبو خلف ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢١٦) :

« لا يتابع على أكثر حديثه » . وقال ابن عدي (ق ٢٢٥ / ١ ـ ٢) :

« يروي عن يونس بن عبيد وداود بن أبي هند ما لا يوافقه عليه الثقات ، وأحاديثه إفرادات كلها ، وليس هو ممن يحتج بحديثه » .

ثم ساق له أحاديث هذا أحدها : نا محمد بن أحمد بن الحسين : ثنا **محمد ابن موسى الحرشي** به مختصراً ؛ دون حديث الترجمة وتفسير السورة .

والحرشي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« لين » .

ومخلد بن أبي عاصم ؛ لم أعرفه ، ولعل فيه تحريفاً .

وقد خالفه في متنه محمد بن أحمد بن الحسين ـ شيخ ابن عدي ـ فاختصره ؛ كما رأيت ؛ وهو الصواب .

فقد رواه يزيد عن عكرمة مرسلاً به نحوه .

أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٣٠ / ٢٢١) بسندٍ صحيح عنه .

وهو يزيد بن أبي سعيد النحوي المروزي ، وهو ثقة .

وكذلك أخرجه ابن جرير ، والحاكم (٢ / ٥٤٠) ، والبيهقي (ص ٣٢ ، ٢٧٩) عن أُبَيٍّ بن كعب قال :

إن المشركين قالوا : يا محمد ! انسب لنا ربك ! فأنزل الله السورة .

صححه الحاكم والذهبي ! وفيه أبو جعفر الرازي ، وهو ضعيف .

لكن لحديثه شواهد تقوِّيه ؛ فراجعها في « الدر المنثور » .

ولقد كان الباعث على تحرير هذا : أنني رأيت الشيخ عبد الله الحبشي في رسالته « الصراط المستقيم » (ص ٢٩) قد قال :

« أخرج البيهقي بالإسناد الصحيح عن ابن عباس . . . » فذكر الحديث !

فتصحيحه لهذا الإسناد لأكبر دليل على جهل هذا الرجل بهذا العلم ، وقد بلغنا أنه صار له أتباع كثر في لبنان ؛ مما ذكرني بالقول المشهور : (إن البُغَاثَ بأرضنا يستنسر) !

٥٢٠٧ - (من قرأَ ألفَ آيةٍ في سبيلِ الله ؛ كتبه اللهُ معَ النبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصّالحينَ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى (١٤٨٩) ، والحاكم (٢ / ٨٧) ، وعنه البيهقي في « السنن » (٩ / ١٧٢) عن **زَبّان بن فائد** عن سهل بن معاذ الجُهَنِيٍّ عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير زبان ؛ قال أحمد :

« أحاديثه مناكير » . وضعفه ابن حبان جدّاً ؛ كما بينته في « ضعيف أبي داود » (٢٣٠) . فقول الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! مردود ؛ وإن وافقه الذهبي !

٥٢٠٨ ـ (الليلُ خَلْقٌ من خَلْقِ الله عزّ وجلّ عظيمٌ ، لعلّه أعانكَ عليه (يعني : الصيد) شيءٌ ؟ انْبِذْها عنكَ) .

منكر . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٣٨٣) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرى » (٩ / ٢٤١) من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة عن أبي رَزِين قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ بصيد ، فقال : إني رميته من الليل فأعياني ، ووجدت سهمي فيه من الغد ، وقد عرفت سهمي ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ؛ أبو رزين هذا : هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي التابعي ، وهو ثقة .

وكذلك سائر رواته ؛ إلا أن جريراً ـ وهو ابن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي ـ ، وهو ثقة ، لكنه قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ؛ وفي « التقريب » :

« ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه » .

قلت : وقد خالفه في إسناده من هو أحفظ منه : فقال سفيان ـ وهو الثوري ـ : عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن أبي رزين عن أبي رزين مرفوعاً به ، نحوه مختصراً ، ليس فيه ذكر الليل والنهار .

أخرجه البيهقي ، وقال :

« وأبو رزين هذا ؛ اسمه مسعود مولى شقيق بن سلمة ، وليس بأبي رزين مولى رسول الله ﷺ . والحديث مرسل . قاله البخاري » .

قلت : وعبد الله بن أبي رزين هذا لا يعرف إلا في هذا الإسناد . وقد قال الذهبي في « الميزان » :

« ذكره ابن حبان في « الثقات » ، لا يدرى من هو ؟ » .

قلت : فهو علة هذا الإسناد الصحيح مرسلاً .

وقد وهم المناوي وهماً فاحشاً ؛ فإنه على الرغم من أن السيوطي صرح بقوله : « . . عن أبي رزين مرسلاً » علق عليه بأن أبا رزين هو العُقَيْلِيُّ ! !

قلت : ولو كان هو العقيلي ؛ لم يكن الحديث مرسلاً ؛ لأنه صحابي معروف ، واسمه لَقِيطُ بن صَبِرة .

ثم إن في الحديث عندي نكارة ؛ فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ثعلبة الخُشَنِي :

« إذا رميت الصيد فأدركته بعد ثلاث ليال ، وسهمك فيه ؛ فكله ؛ ما لم ينتن » .
رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (١٣٥٠) .
وفي رواية من حديث عَدِيٍّ بن حاتم :

« إذا عرفت سهمك فيه لم تَرَ فيه أثر غيرِه ، وتعلم أنه قتله ؛ فَكُلْهُ » .

قلت : فلم يأمر ﷺ بنبذ الصيد لمجرد احتمال أن يكون قتل بطريق غير شرعي ، كما في حديث الترجمة ، بينما الأمر على خلاف ذلك في الحديث الصحيح ؛ فقد أحال فيه على ظاهر الأمر من نتانة أو مشاركة سبع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٢٠٩ - (................................)[1] .

٥٢١٠ - (لَيَدْخُلَنَّ بشفاعةِ عثمانَ سبعون ألفاً - كلُّهم قد استوجبُوا النّارَ - الجنةَ بغير حسابٍ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في ترجمة عثمان رضي الله عنه من « التاريخ » (١٠ / ١٠٥ / ٢) من طريقين عن **عبد الرحمن بن نافع** : نا **محمد بن يزيد القرشي** : نا محمد بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

ثم من طريق **الحسين بن عبيد الله العِجْلي** : نا مروان بن معاوية الفَزَاري عن سليمان عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه .

وهذا إسناد ضعيف من الوجهين ؛ ففي الأول : عبد الرحمن بن نافع ؛ ولم أعرفه .

ومثله محمد بن يزيد القرشي ، و[لا] أستبعد أن يكون هو يزيد بن محمد القرشي ، انقلب على الراوي ؛ فقد ذكروه في الرواة عن محمد بن عمرو - وهو ابن حلحلة الدِّيلي المدني - الراوي عن عطاء ؛ وهو يزيد بن محمد بن قيس القرشي المطَّلبي ، وهو ثقة ؛ فإن كان هو ؛ فقد انقلب اسمه على عبد الرحمن بن نافع هذا ، وهو مما يدل على عدم حفظه وضبطه .

وأما الوجه الآخر ؛ فآفته الحسين بن عبيد الله العجلي ؛ قال الدارقطني :

« كان يضع الحديث » .

---

(١) كان هنا الحديث : (ما أطيبك وأطيب ريحك ، ما أعظمك وأعظم حرمتك . . .) . رواه ابن ماجه . وقد كتب الشيخ - رحمه الله - عليه بخطه : « نقل إلى « الصحيحة » (٣٤٢٠) لشاهد له قوي » . (الناشر) .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية ابن عساكر هذه ؛ فتعقبه المناوي بقوله :

« قضية تصرف المصنف أن ابن عساكر خرجه وسكت عليه ، والأمر بخلافه ، بل قال : روي بإسناد غريب عن ابن عباس رفعه ، وهو منكر . ا هـ . وأقره عليه الذهبي في اختصاره لـ (تاريخه) » !

قلت : ولم أر قول ابن عساكر في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً ؛ فلعله ذكر ذلك في موضع آخر .

وإن مما يؤكد نكارته : أن الحديث صح عن غير ما واحد من الصحابة مرفوعاً بنحوه دون ذكر عثمان ، وهو مخرج في « المشكاة » (٥٦٠١) من حديث عبد الله ابن أبي الجدعاء .

وقد أخرجه الحاكم (٣ / ٤٠٨) ـ وصححه هو والذهبي ـ ، وزاد :

قال الحسن : إنه أويس القرني .

ويخالفه ما أخرجه ابن عساكر أيضاً بسند صحيح عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ :

« ليدخلن الجنة ـ بشفاعة رجل من أمتي ـ مثلُ أحد الحَيَّيْنِ : ربيعة ومضر » ؛ وزاد :

فكان المشيخة يرون ذلك الرجل عثمان بن عفان .

وجملة القول : أن الحديث ـ باللفظ المذكور أعلاه ـ منكر لا يصح . والله تعالى أعلم .

٥٢١١ ـ (ليدركنَّ الدَّجالُ قوماً مثلَكم أو خيراً منكم (ثلاثَ مرّاتٍ) ، ولنْ يُخْزِيَ الله أمَّةً أنا أوَّلُها ، وعيسى ابنُ مريمَ آخرُها)[1] .

منكر . أخرجه الحاكم (٣ / ٤١) عن عيسى بن يونس عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير عن أبيه رضي الله عنه **قال** :

لما اشتد جزع أصحاب رسول الله ﷺ على من قُتِلَ يوم (مؤتة) ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ذا مرسل : وهو خبر منكر » .

قلت : وليس رجاله على شرط الشيخين ؛ إلا عيسى بن يونس .

وأما سائرهم ؛ فإنما احتج بهم مسلم وحده . وقال المناوي :

« ورواه ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير ـ أحد التابعين ـ ؛ قال ابن حجر : وإسناده حسن » .

٥٢١٢ ـ (ما ترونَ مما تكرهونَ ؛ فذلكَ ما تجزونَ ، يؤخَّرُ الخيرُ لأهله في الآخرة) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٥٣٢ ـ ٥٣٣) عن **محمد بن مسلمة الواسطي** : ثنا يزيد بن هارون : أنبأ سفيان بن حسين عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرَّحَبِيِّ **قال** :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٥٠٩٩) » . (الناشر) .

بينما أبو بكر الصديق رضي الله عنه يتغدى مع رسول الله ﷺ ؛ إذ نزلت هذه الآية : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ ؛ فأمسك أبو بكر ، وقال : يا رسول الله ! أكلُّ ما عملنا من سوء رأيناه ؟ ! فقال : . . . فذكره . وقال :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : مرسل » .

قلت : ومع الإرسال علة أخرى ؛ وهي محمد بن مسلمة الواسطي ؛ فإنه واه ؛ قال الذهبي :

« أتى بخبر باطل اتهم به ، وقال أبو القاسم اللالكائي : ضعيف . . . وساق له ابن عدي أحاديث تستنكر ، وقال أبو محمد الخلال : هو ضعيف جداً » .

لكن الظاهر أنه لم يتفرد به ؛ فقد عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٣٨٠) لإسحاق بن راهويه ، وعبد بن حميد ، والحاكم ، وابن مردويه عن أسماء . كذا وقع فيه : « أسماء » ؛ فصار الحديث بذلك موصولاً .

لكن الظاهر أنه سقط من الناسخ أداة الكنية : « أبي » ، وساعد على ذلك أنه لم يكن في أصله وصْفه بالرحبي ، وإلا ؛ لصار التحريف هكذا : « أسماء الرحبي » !

فإذا كان الأمر كما ذكرنا ، وكان من مخرجي الحديث إسحاق بن راهويه وعبد ابن حميد ـ وهما من طبقة الواسطي ـ ؛ كان ذلك دليلاً واضحاً على أنهما قد تابعاه عليه ، أو على الأقل : على أنه لم يتفرد به ، فالعلة حينئذٍ إنما هي الإرسال . والله أعلم .

وإن مما يؤيد ما ذكرته من التحريف والسقط : أن السيوطي ذكره في « الجامع الصغير » من رواية الحاكم عن أبي أسماء الرحبي مرسلاً . وكذا في « الجامع الكبير » له .

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن أبي بكر الصديق بنحوه ، دون الشطر الثاني منه ؛ فانظر « التعليق الرغيب » (٤ / ١٥٢ / ٥٤) .

٥٢١٣ ـ (قَسَمَ اللهُ العقْلَ على ثلاثةِ أجزاءٍ ، فمنْ كنَّ فيه فهو العاقلُ ، ومن لم تكنْ فيه فلا عقْلَ له : حُسْنُ المعرفةِ بالله عزّ وجلّ ، وحُسْنُ الطّاعةِ لله عزّ وجلّ ، وحُسْنُ الصَّبْرِ لله عزّ وجلّ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٢) من طريق **سليمان بن عيسى** عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« ليس من كلام رسول الله ﷺ ، قال أبو حاتم الرازي : سليمان بن عيسى كذاب ، وقال ابن عدي : يضع الحديث » .

وتابعه من هو مثله ؛ **عبد العزيز بن أبي رجاء** : ثنا ابن جريج به .

أخرجه أبو نعيم أيضاً (٣ / ٣٢٣) ، وقال :

« غريب من حديث عطاء ، لا أعلم عنه راوياً إلا ابن جريج » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » بقوله (١ / ١٢٧) :

« وعبد العزيز ؛ قال الدارقطني : متروك ، له تصنيف في العقل ؛ موضوع كله » .

وله متابعات أخرى لا وزن لها ، فانظر « اللآلي » و « تنزيه الشريعة » (١٠ / ١٧٥) .

٥٢١٤ - (ما يَحِلُّ لمؤمنٍ أن يشتدَّ إلى أخيه بنظرةٍ تؤذيهِ) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن المبارك في « الزهد » (٦٨٩) : أخبرنا **موسى ابن عُبيدة** عن **حمزة بن عبدة** - قال ابن صاعد : كذا في كتابي ، ولا أدري من حمزة ؟ - قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علتان :

الأولى : الإرسال والجهالة ؛ فإن حمزة لم أعرفه ، وقد أشار يحيى بن صاعد إلى جهالته ، ولم أجده في شيء من كتب الرجال التي عندي .

وقد وقع في « الجامع الصغير » و « الكبير » من رواية ابن المبارك : « **حمزة بن عبيد** » مصغراً ، ولم أجده أيضاً ! وأما قول المناوي :

« هو ابن عبد الله بن عمر ، قال الذهبي : ثقة إمام » ! ! فلا وجه له ؛ فإن حفيد ابن عمر اسمه حمزة بن عبد الله ، وهذا اسمه : حمزة بن عبدة - أو ابن عبيد - ، فأين هذا من هذا ؟ !

ثم هو - مع جهالته - تابعي ، فحديثه مرسل ، وقد صرح بإرساله السيوطي .

والأخرى : ضعف موسى بن عبيدة - وهو الربذي - ؛ قال الحافظ :

« **ضعيف** » .

٥٢١٥ - (مَشْيُكَ إلى المسْجدِ ، ورجوعُكَ إلى بيتِكَ في الأجْرِ سواءٌ) .

منكر . أخرجه **نُعَيْمُ بن حماد** في « زوائد الزهد » (رقم ١٠) عن ابن المبارك : أنا **أبو بكر بن أبي مريم** عن يحيى بن يحيى الغَسَّاني قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ؛ بل معضل ؛ فإن الغَسَّاني هذا لم يذكروا له رواية عن الصحابة ، وهو ثقة .

وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف مختلط .

ونعيم بن حماد نفسه ضعيف أيضاً .

والحديث ؛ عزاه في « الجامع الصغير » لسعيد بن منصور في « سننه » .

وأما في « الكبير » ؛ فعزاه لابن زنجويه . والله أعلم .

٥٢١٦ - (من احتجب عن الناس ؛ لم يُحْجَبْ عن النار) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في « الصحابة » - كما في « أسد الغابة » (٢ / ١٦١) - من طريق **إدريس بن يونس بن راشد** عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن **عبدة بن رَبَاح** عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ رباح لا يعرف إلا في هذا الحديث .

وابنه عبدة بن رباح ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٨٩) :

« عبدة بن رباح الغَسَّاني روى عن يزيد بن أبي مالك ، وعبادة بن نُسَيٍّ . روى عنه الوليد بن مسلم » .

وإدريس بن يونس ؛ لم أجد من ذكره .

٥٢١٧ - (من بلغَـهُ حـديثٌ فكذَّب به ؛ فـقـد كـذّبَ ثلاثةً : اللهَ ، ورسولَه ، والذي حدَّثَ به) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٩ / ١ - مجمع البحرين) : حدثنا محمد بن أحمد بن الوليد : ثنا سعيد بن عمرو السَّكوني : ثنا بقية بن الوليد عن محفوظ بن مسور عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا محفوظ ، تفرد به بقية » .

قلت : وبقية بن الوليد مشهور بالتدليس والرواية عن الضعفاء والمجهولين ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٩١) :

« دخلت حمص ، وأكثر همي شأن بقية ، فتتبعت حديثه ، وكتبت النسخ على الوجه ، وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه ، فرأيته ثقة مأموناً ، ولكنه كان مدلساً ، سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك ، مثل : المجاشع بن عمرو ، والسري بن عبد الحميد وعمر بن موسى التميمي وأشباههم ، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى ، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء ؛ فكان يقول : قال عبيد الله بن عمر عن نافع ، و : قال مالك عن نافع كذا ، فحملوا : بقية عن عبيد الله وبقية عن مالك ، وأسقط الواهي بينهما ، فالتزق الموضوع ببقية ، وتخلص الواضع من الوسط » .

ثم ساق له أحاديث عدة من روايته عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ؛ وقال :

« كلها موضوعة » . وقال أحمد وابن معين وغيره :

« إذا حدث عن الثقات ـ مثل صفوان بن عمرو وغيره ـ ؛ فاقبلوه ، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين ؛ فلا » . وقال يعقوب :

« ثقة حسن الحديث إذا حدث عن المعروفين ، ويحدث عن قوم متروكي الحديث ، وعن الضعفاء ، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم ، وعن كناهم إلى أسمائهم » !

قلت : وشيخه في هذا الحديث ـ محفوظ بن مسور ـ ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين .

وأما قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٤٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محفوظ بن ميسور ، ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً » !

أقول : فلا أدري وجهه ! فإنه لم يذكر فيه في « من يسمى بمحفوظ » إلا رجلين ، ليس هذا أحدهما ، ولا ذكره أيضاً في « الأفراد » .

ثم إن الذي في « مجمع الزوائد » : « ابن ميسور » مخالف لما نقلته عن « مجمع البحرين » : « ابن مسور » ، وكلاهما للهيثمي . والله أعلم .

ومن هذا البيان ؛ تعلم ما في جزم الشيخ عبد الله الغماري نسبة الحديث إلى النبي ﷺ من التلبيس على الناس ، والمخالفة لقوله ﷺ : « من حدث عني

بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » . رواه مسلم وغيره ؛ **فقد قال في** رسالته « مصباح الزجاجة » (ص ٤٢) :

« **فقد ورد عن النبي** ﷺ قال : . . . » فذكره ، **ونقل ما سبق نقله عن** « مجمع الزوائد » ؛ وأقره على ذلك ، ولم يزد عليه ولا حرفاً واحداً ! !

ثم رأيت الحديث في « التمهيد » لابن عبد البر (١ / ١٥٢) من طريق أخرى عن بقية بن الوليد به .

وكذلك رواه ابن عساكر في « التاريخ » (٧ / ١٤٢) .

٥٢١٨ ـ (إنّ لكلّ شيءٍ شَرَفاً ، وإنّ أشرَفَ المجالس ما استُقْبِلَ به القِبْلة ، ومن نظَر في كتاب أخيه عن غير أمرِه ؛ فكأنما ينظرُ في النّارِ)[1] .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٩٨ / ١) ، والحاكم (٤ / ٢٧٠) من طريق هشام بن زياد أبي المقدام عن محمد بن كعب القُرَظِيِّ عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ من أجل أبي المقدام هذا .

وسكت عنه الحاكم ! فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك » . وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

لكن الشطر الأول منه تابعه عليه مُصَادِف بن زياد المديني ، رواه عنه **محمد ابن معاوية** ـ وأثنى عليه خيراً ـ قال : سمعت محمد بن كعب به .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٢٧٨٦) » . **(الناشر)** .

ولكن قال الذهبي عقب ما سبق :

« ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ؛ فبطل الحديث » .

٥٢١٩ - (ما من ميِّتٍ يموتُ ، فيُقْرَأُ عندَه سورةُ ﴿ يس ﴾ ؛ إلاّ هوَّن الله عزّ وجل عليه) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٤ / ١٧) - عن أبي نُعَيم معلقاً ، وهذا في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٨) - ، والرُّوياني في « مسنده » (١ / ١٣ / ١ - المنتقى منه) عن عبد المجيد بن أبي رَوَّاد عن **مروان بن سالم** عن صفوان ابن عمرو عن شُرَيح عن أبي الدرداء وأبي ذر رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مروان هذا ؛ قال الشيخان وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال أبو عَرُوبة الحَرَّاني :

« يضع الحديث » . وقال الساجي :

« كذاب يضع الحديث » .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فقال الإمام أحمد (٥ / ١٠٥) : ثنا أبو المغيرة : ثنا صفوان : حدثني المشيخة :

أنهم حضروا غُضَيْفَ بن الحارث الثُّمالي حين اشتد سَوْقه ، فقال : هل منكم أحد يقرأ ﴿ يس ﴾ ؟ قال : فقرأها صالح بن شُرَيح السَّكُوني ، فلما بلغ أربعين منها قبض . قال : فكان المشيخة يقولون : إذا قرئت عند الميت خُفِّفَ عنه بها . قال صفوان : وقرأها عيسى بن المعتمر عند ابن معبد .

قلت :صفوان ـ وهو ابن عمرو السَّكْسَكِيُّ الحمصي ـ جُلُّ روايته عن التابعين ، فقوله : « حدثني المشيخة » يعني : مشيخة من التابعين ، فعليه ؛ فالحديث مقطوع موقوف عليهم ، رفعه ووصله ذلك الكذاب مروان ، فهذا هو علة هذا الإسناد . وأما قول الهيثمي (٢ / ٣٢٢) :

« رواه أحمد ، وفيه من لم يسم » !

فمن الواضح أنه لم يصنع شيئاً ؛ لأنه يعني بذلك : « المشيخة » ، وهم جماعة من التابعين ، فلو أنهم أسندوه ؛ لكان إسناداً حسناً عندي ، والله أعلم .

٥٢٢٠ ـ (لو يَعْلمُ المارُّ بَيْنَ يَدَيِ المصلِّي ؛ لأحبَّ أن ينكسِرَ فَخِذُهُ ، ولا يمرَّ بين يَدَيْهِ) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٨٢) : حدثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : سمعت عبد الحميد بن عبد الرحمن ـ عامل عمر بن عبد العزيز ـ ؛ ومر رجل بين يديه وهو يصلي ، فجَبَذه حتى كاد يَخْرِق ثيابه ؛ فلما انصرف قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أنه مرسل أو معضل ؛ فإن عبد الحميد بن عبد الرحمن ـ وهو ابن زيد بن الخطاب القرشي العدوي ـ ، وإن كان له رواية عن ابن عباس ، فالغالب عليه روايته عن التابعين ، فعلة الحديث الإرسال أو الإعضال .

ولفظه منكر ؛ فإن المحفوظ عن النبي ﷺ إنما هو بلفظ :

« لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ؛ لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن

يمر بين يديه » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٩٨) .

٥٢٢١ - (أشْهَدُ أنَّ هؤلاءِ شهداءُ عندَ الله يومَ القيامةِ ، فَأْتُوهُمْ وزُوروهمْ ، والذي نَفْسي بيده ! لا يسلِّمُ عليهم أحدٌ إلى يوم القيامةِ إلاّ رَدُّوا عليه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٤٨) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (ق ٧٨ / ١ - ٢ - حلب) من طريق سليمان بن بلال عن عبد الأعلى بن عبد الله ابن أبي فروة عن قَطَنِ بن وهب عن عبيد بن عمير عن أبي هريرة رضي الله عنه :

أن رسول الله ﷺ حين انصرف من أُحُدٍ مرَّ على مصعب بن عُمَير وهو مقتول - على طريقه - ، فوقف عليه رسول الله ﷺ ودعا له ، ثم قرأ هذه الآية : ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نَحْبَهُ ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلاً ﴾ ، ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« حديث صحيح على شرط الشيخين » ! ورده الذهبي بقوله :

« كذا قال ! وأنا أحسبه موضوعاً ، وقطن لم يرو له (خ) ، وعبد الأعلى لم يخرجا له » !

قلت : أما أنه موضوع فلا ! كيف وليس فيه ما يخالف الكتاب والسنة ؟ ! وكون الموتى لا يسمعون لا يلزم منه أن لا يُسْمِعَ اللهُ منهم من شاء ما شاء متى شاء ، كما أسمع أهل قَلِيبِ بدر مناداة النبي ﷺ إياهم بقوله : « هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ » ، فقال عمر رضي الله عنه : إنك لتنادي أجساداً لا أرواح فيها ؟ !

فقال ﷺ : « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » !

وأما سائر كلامه فمسلَّم ، ولكن ذلك لا يستلزم شيئاً من الضعف في الراويَيْن المشار إليهما .

أما قطن ؛ فمع أن مسلماً قد أخرج له ؛ فقد قال فيه أبو حاتم :

« صالح الحديث » . وقال النسائي :

« ليس به بأس » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الحافظ :

« صدوق » .

وأما عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة - وهو المدني ؛ مولى آل عثمان - ؛ فقد وثقه ابن معين ، وابن حبان . وقال الحافظ فيه :

« ثقة فقيه » .

نعم ؛ شيخ الحاكم فيه - أبو الحسين **عبيد الله بن محمد القَطِيعيُّ** - ؛ لم أعرفه .

هذا ؛ وقد وهم فيه الهيثمي وهماً فاحشاً ؛ فإنه أورد الحديث في « مجمع الزوائد » (٦ / ١٢٣) عن ابن عمر قال : مرَّ رسول الله ﷺ على مصعب بن عمير حين رجع من أحد . . . الحديث نحوه . وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة ؛ وهو متروك » !

وقد أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٠٨) من طريق الطبراني ؛ فقال :

حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا عمر بن حفص السَّدُوسي : ثنا أبو بلال الأشعري : ثنا **يحيى بن العلاء** عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن عبيد بن عمير قال : مرّ رسول ﷺ . . . الحديث .

فلما رأيت هذا ألقي في النفس أن الهيثمي أراد أن يقول : يحيى بن العلاء متروك ، فسبقه القلم ؛ فقال ما سبق . والله أعلم .

ثم إن هذا قد كشف لي عن خطأ آخر وقع في « المجمع » ؛ وهو جعله الحديث من مسند ابن عمر[1] ، وإنما هو من رواية عبيد بن عمير مرسلاً - وهو الليثي - ، وهو تابعي ثقة .

وقد أخرجه أبو نعيم من طريق أخرى عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الأعلى بإسناده عن عبيد بن عمير مرسلاً .

وأخرجه الحاكم (٣ / ٢٩) من طريق **العَطَّاف بن خالد المخزومي** : حدثني عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن أبيه :

أن النبي ﷺ زار قبور الشهداء بأُحُدٍ ، فقال :

« اللهمَّ ! إنَّ عبدك ونبيك يشهد أن هؤلاء شهداء ، وأنه من زارهم وسلم عليهم إلى يوم القيامة ؛ ردُّوا عليه » .

قال **العطاف** : وحدثتني خالتي :

أنها زارت قبور الشهداء ، قالت : وليس معي إلا غلامان يحفظان عليَّ الدابة ،

---

(١) هو في « الأوسط » (٣٧١٢) من مسند ابن عمر ، ولم يذكر فيه عبيد بن عمير ، كما سيأتي من كلام ابن رجب . فليحرر . (الناشر) .

قالت : فسلمت عليهم ، فسمعت رد السلام ، قالوا : والله ! إنا نعرفكم كما يعرف بعضنا بعضاً . قالت : فاقشعررت ، فقلت : يا غلام ! أدنِ بغلتي ، فركبت . وقال :

« هذا إسناد مدني صحيح » ! ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : مرسل » .

قلت : والعطاف هذا صدوق يهم ؛ كما في « التقريب » .

وقد أشار البيهقي إلى إعلال الحديث ، فقال عقبه :

« كذا وجدته في كتابي عن أبي هريرة » .

ثم رواه من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال : . . . فذكره دون حديث الترجمة . وقال :

« ورواه قتيبة عن حاتم مرسلاً » .

وقال الحافظ ابن رجب في « أهوال القبور » (ق ٨٣ / ٢) - بعد ذكر حديث الترجمة - :

« ورواه عمر بن صُهْبَان عن معاذ بن عبد الله عن وهب بن قطن عن عبيد بن عمير مرسلاً . ورواه يحيى بن العلاء عن عبد الأعلى بن أبي فروة عن قطن بن وهب عن ابن عمر عن النبي ﷺ . أخرجه الطبراني . وذِكْرُ ابن عمر فيه وَهم . وروي عن عبيد بن عمير عن أبي ذر ، ولعل المرسل أشبه .

وبالجملة ؛ فهو إسناد مضطرب ، ومتنه مختص بالشهداء ، وهذا أشبه من حديث بشر بن بكر » .

قلت : يعني : حديثه المتقدم برقم (٤٤٩٣) :

« ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا ، فسلم عليه ؛ إلا عرفه ورد عليه السلام » .

٥٢٢٢ - (من دعا رجُلاً بغير اسمه ؛ لعَنَتْهُ الملائكةُ) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٨٨) ، وابن قانع في « المعجم » من طريق بقية بن الوليد **عن أبي بكر بن أبي مريم عن** حبيب بن عبيد عن عمير بن سَعْدٍ قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو بكر بن أبي مريم ضعيف مختلط .

وبقية بن الوليد مدلس .

وقد روي الحديث من طريق أخرى موقوفاً ؛ فقال ابن المبارك في « الزهد » (٦٨٣) : أخبرنا إسماعيل بن عياش قال : أخبرني أبو سلمة الحمصي عن **العلاء ابن سفيان عن أبي مريم الغسَّاني** :

أن رجالاً خرجوا من الجند ينتضلون ؛ منهم سعيد بن عامر ، فبينما هم كذلك ؛ إذ أصابهم الحر ، فوضع سعيد قَلَنْسُوَتَهُ على رأسه - وكان رجلاً أصلع - ، فلما رمى سعيد صاح به الواصف في شيء ذكره من رميته : يا أصلع ! وهو لا يعرفه ، فقال له سعيد : إنْ كنتَ لغنيّاً عن أن تلعنك الملائكة . فقال رجل منهم : وعمَّ تلعنه الملائكة ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ وعلته أبو مريم الغساني ، وهو جد أبي بكر ابن أبي مريم الذي في الإسناد السابق ، وهو - وإن كان ذكروه في الصحابة - فلا

يثبت ذلك ؛ لأنهم إنما ذكروه من رواية حفيده أبي بكر بن أبي مريم عن أبيه عن جده قال :

أتيت النبي ﷺ . . . فذكروا حديثاً في نزول سورة (مريم) .

فكما أن الحديث لا يثبت بروايته ـ أعني : الحفيد ـ فكذلك لا تثبت صحبة جده ؛ ما دام أنها لم ترد من غير طريقه .

على أن العلاء بن سفيان ـ الذي رواه عن أبي مريم ـ ليس معروف الحال ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٥٦) ، وذكر أنه روى عنه أبو بكر بن أبي مريم أيضاً ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٥٢٢٣ ـ (منْ ذُكِرْتُ عندَه فلمْ يُصلِّ عليَّ ؛ فقد شَقِيَ) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٧٥) من طريق أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء عن الفضل بن مُبَشِّر قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الفضل هذا قد اتفقوا على تضعيفه .

وأما ابن مغراء فمختلف فيه ، وقد مشاه غير واحد في غير روايته عن الأعمش .

وقد صح الحديث بلفظ آخر ؛ فانظره في « الصحيحة » (٢٣٣٧) .

٥٢٢٤ ـ (مَنْ لمْ يوترْ ؛ فلا صَلاةَ له) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٣ / ١ ـ مجمع البحرين) :

حدثنا علي بن سعيد : ثنا عبد الله بن أبي رومان الإسكندراني : ثنا **عيسى بن واقد** عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فبلغ ذلك عائشة ، فقالت : من سمع هذا من أبي القاسم ﷺ ؟ والله ! ما بَعُدَ العهد ، وما نسيت ! إنما قال أبو القاسم ﷺ :

« من جاء بالصلوات الخمس يوم القيامة ، قد حافظ على وضوئها ، ومواقيتها ، وركوعها ، وسجودها ، لم ينقص منها شيئاً ؛ جاء وله عند الله عهد ألا يعذبه ، ومن جاء قد انتقص منهن شيئاً ؛ فليس له عند الله عهد ؛ إن شاء رحمه ، وإن شاء عذبه » . وقال :

« لم يروه عن محمد إلا عيسى ، تفرد به عبد الله » .

قلت : وهو المَعَافِرِيُّ ؛ قال الذهبي :

« ضعفه غير واحد ، روى حديثاً كذباً » .

قلت : وأنا أظن أنه يشير إلى هذا الحديث ؛ فإنه ظاهر الكذب . وقال الحافظ ابن حجر :

« وهَّاه الدارقطني ، وقال ابن يونس : وهو ضعيف الحديث ، روى مناكير » .

قلت : وشيخه عيسى بن واقد ؛ لم أجد له ترجمة . وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٩٣) ؛ فقصر !

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن أبي هريرة وعن بريدة بلفظ :

« من لم يوتر ؛ فليس منا » .

وهو ضعيف أيضاً ؛ ولكنه أحسن حالاً من حديث الترجمة ، وقد خرجته في « إرواء الغليل » (٤١٧) .

٥٢٢٥ ـ (يسمعونَ ، ولكنْ لا يستطيعونَ أن يُجِيبُوا يعني : الموتَى إذا سُلِّمَ عليهم ، ألا ترضى أن يرد عليك بعددهم من الملائكة ؟) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٦٩) من طريق **محمد بن الأشعث** عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

قال أبو رَزِين : يا رسول الله ! إن طريقي على الموتى ، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم ؟ قال : « قل : السلام عليكم يا أهل القبور من المسلمين والمؤمنين ! أنتم لنا سلف ، ونحن لكم تبع ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » . قال أبو رزين : يا رسول الله ! يسمعون ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« محمد بن الأشعث مجهول في النسب والرواية ، وحديثه غير محفوظ ، ولا يعرف إلا بهذا الإسناد ، وأما « السلام عليكم . . . » ؛ فيروى بغير هذا الإسناد من طريق صالح ، وسائر الحديث غير محفوظ » .

وأقره ابن رجب في « الأهوال » (ق ٨٣ / ١) ، والذهبي في « الميزان » ، وابن حجر في « اللسان » .

٥٢٢٦ ـ (الناسُ رجلان : عالمٌ ومتعلِّمٌ ، ولا خيرَ فيما سِواهما) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٧٩ / ١) ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٣٧٦) عن **سليمان بن داود الشَّاذَكُوني** : نا **الربيع**

ابن بدر عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ـ يعني : ابن مسعود ـ رفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته الشاذكوني ، كان يكذب في الحديث ؛ كما قال صالح بن محمد الحافظ . وقال البغوي :

« رماه الأئمة بالكذب » .

وشيخه ـ الربيع بن بدر ـ متروك . وبه أعله الهيثمي ؛ فقصَّر ! قال (١ / ١٢٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ؛ وفي سند « الأوسط » **نَهْشَل ابن سعيد** ، وفي الآخر الربيع بن بدر ؛ وهما كذابان » !

قلت : ولذلك ؛ تعقبه المناوي بقوله :

« وأقول : في سند « الكبير » ـ أيضاً ـ سليمان بن داود الشاذكوني الحافظ ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » : كذبه ابن معين ، وقال البخاري : « فيه نظر » . فتعصيب الهيثمي الجناية برأس الربيع وحده تعصب » .

قلت : وإطلاق الهيثمي على الربيع أنه كذاب ، والتسوية بينه وبين نهشل ليس بصواب ؛ لأنني لم أر أحداً أطلق عليه ذلك ، فتعصيب الجناية بتلميذه أولى ؛ كما لا يخفى .

ثم إن الحديث قد سبق تخريجه برقم (٢٤٢٧) وقد روي عن ابن عباس وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤١٤) .

٥٢٢٧ ـ (نهى أن يُبالَ في الماءِ الجاري) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ص ٣٣ ـ مصورة الجامعة

الإسلامية) : حدثنا أحمد : ثنا **المتوكل بن محمد بن سَوْرَةَ** : ثنا **الحارث بن عطية** عن الأوزاعي عن أبي الزبير **عن** جابر قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا الحارث » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

لكن فوقه أبو الزبير ، وهو مدلس ، وقد عنعنه .

والمتوكل بن محمد بن سورة ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله في « ثقات ابن حبان » ؛ فقد قال الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

وأما المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (١ / ٨٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد جيد » !

كذا قال ! وقد كنت اعتمدت عليه في إيرادي إياه في « صحيح الجامع الصغير » (٦٦٩٠) ؛ بناءً على القاعدة التي جريت عليها فيه ، ونصصت عليها في « مقدمته » (١ / ٨ ، ٢١) ، والآن وقد وقفت على إسناده وانكشفت لي علته ، فليحذف منه ؛ وليطبع في « الضعيف » .

ثم انكشفت لي العلة الحقيقية ، وهي المخالفة في المتن ؛ فقد رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير به ؛ إلا أنه قال :

« الراكد » بدل : « الجاري » .

أخرجه مسلم (١ / ١٦٢) ، والنسائي (١ / ١٥) ، وابن حبان (٣٤٣) ، وأبو عوانة في « صحيحه » (١ / ٢١٦) ، وأحمد (٣ / ٣٥٠) . وترجم له أبو عوانة بقوله :

« بيان حظر البول في الماء الراكد ، والدليل على إباحة البول في الماء الجاري » .

وتابعه ابن لهيعة : ثنا أبو الزبير به .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٤١) .

قلت : فاتفاق الليث وابن لهيعة على روايته بلفظ : « الراكد » ؛ دليل على نكارة لفظ حديث الترجمة ؛ كما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث .

ثم رأيت في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٩٨) ما يأتي :

« متوكل بن محمد بن أبي سورة : من أهل المصيصة ؛ يروي عن الأوزاعي . روى عنه يمان بن سعيد اليَحْصُبي وأهل الثغر ، وليس هذا بمتوكل بن أبي سورة صاحب الحارث بن عطية » ! !

قلت : فمن هو ؟ ! لا أدري ، ولعل غيري كذلك لا يدري !

ولم يتنبه المناوي لعلة الحديث التي سبق بيانها ، فاغتر بتجويد المنذري لإسناده ، وتوثيق الهيثمي لرجاله ؛ فقال في « التيسير » (١ / ٤٧٦) :

« وإسناده جيد » !

وقلده في ذلك الغماري ـ على عادته ـ في « كنزه » ، فأورده فيه (٤١٩٥) ، وعلق عليه بقوله :

« للاستقذار لا للتنجيس » ! !

فأقول : أثبت العرش ثم انقش !

(تنبيه) : مما يؤخذ على السيد سابق في كتابه النافع « فقه السنة » ؛ كثرة الأحاديث الضعيفة فيه ، وفقدان الدقة العلمية في تخريجها ، كما تراه مفصّلاً في كتابي « تمام المنة » ؛ كهذا الحديث ، فقد أورده فيه تحت المقطع (٩) من « قضاء الحاجة » ؛ موهماً القراء صحته بقوله :

« قال في « مجمع الزوائد » : رواه الطبراني ، ورجاله ثقات » !

قلت : فاختصر من كلام « المجمع » قوله : « في الأوسط » ! وهذا اختصار مخل ؛ لأن إطلاق العزو للطبراني يعني : أنه في « معجمه الكبير » ، وكذلك علق عليه بعض طلبة هذا العلم بقوله : « لم أجده في (المعجم الكبير) » ! وصدق فإنه في « الأوسط » ؛ كما تقدم !

٥٢٢٨ - (نهَى أن يُشقَّ التّمرُ عمّا فيه)(١) .

منكر . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٩١ / ١) عن **قيس بن الربيع** عن جَبَلَةَ بن سُحَيْمٍ عن ابن عمر أنه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

ثم أخرجه من طريق داود بن **الزِّبْرِقان** عن عمه أبي حفص الكندي عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به .

قلت : والإسناد الأول ضعيف ؛ قيس بن الربيع ؛ قال الحافظ :

« صدوق تغير لّما كَبِرَ ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ، فحدث به » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « مجمع الزوائد (٥ / ٤٢) » . (الناشر) .

والآخر ضعيف جداً ؛ فإن داود بن الزبرقان ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه الأزدي » .

وقد أشار البيهقي إلى تضعيف الحديث بأن روى بسنده عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة (زاد في رواية : عن أنس) **قال** :

أُتي النبي ﷺ بتمرٍ عتيق ، فجعل يفتشه ، يخرج السوس منه . ثم قال عقبه :

« وهذا ـ مع إرساله ـ أصح من حديث قيس بن الربيع وداود بن الزبرقان ؛ فإن صح ؛ فالمراد بالأول ما يكون جديداً » .

٥٢٢٩ ـ (نهَى عن إجابةِ طعامِ الفاسقين)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٨٠ / ٢ ـ ١٨١ / ١) : أخبرنا **أبو عبد الرحمن السُّلَمي** : أنا محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني ـ بـ (الكوفة) ـ : ثنا عبد الله بن سعد بن يحيى القاضي : ثنا **محمد بن إبراهيم بن أبي سُكَيْنة** : ثنا الفُضَيْل بن عياض : ثنا هشام بن حسان عن الحسن **عن** عمران ابن حصين قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علل :

الأولى : عنعنة الحسن البصري ؛ فإنه مدلس ؛ مع أنهم اختلفوا في ثبوت سماعه من عمران .

---

(١) خرَّج الشيخ ـ رحمه الله ـ هذا الحديث مرتين ، وأشار فوق التخريج الثاني إلى دمجهما ، فقال : « ينقل ويضم إلى رقم (٥٢٢٩) » . (الناشر) .

الثانية : ابن أبي سكينة هذا ؛ لم أجد له ترجمة .

الثالثة : أبو عبد الرحمن السلمي ؛ متهم بوضع أحاديث الصوفية . وبه أعله المناوي ، فقال :

« كان يضع الحديث » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٥٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه **أبو مروان الواسطي** ، ولم أجد من ترجمه » .

قلت : هو **يحيى بن أبي زكريا الغساني** ، أورده ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٢٦) وقال :

« كنيته أبو مروان ؛ يروي عن هشام بن عروة ، كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات ، حتى إذا سمعها مَن الحديث صناعتُهُ ؛ لم يشك أنها مقلوبة ، لا يجوز الرواية عنه ؛ لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الثقات » .

وله ترجمة في « التهذيب » ، وذكر فيه أن من شيوخه هشام بن حسان ، ومن الرواة عنه أيوب بن أبي هند .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٦٨ / ٣٧٦) من رواية عبد الرحيم بن مُطَرِّفٍ أبي سفيان السَّرُوجي : ثنا **أيوب بن أبي هند** : ثنا [**أبو**] **مروان الواسطي** عن هشام بن حسان به .

ومن هذا الوجه : أخرجه في « الأوسط » أيضاً (١ / ١٣٣ / ١) و (رقم ٤٣٦ ـ مصورتي) ، وقال :

« لا يروى عن عمران إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وأيوب هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى من هو ؟ ! » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » على قاعدته ! وقال أبو حاتم :

« لا أعرفه » . وكذا نقل الأزدي عن ابن معين . وقال الأزدي :

« ضعيف لا يحتج به » .

٥٢٣٠ - (نهَى عنْ أكْلِ الطّعامِ الحارّ حتى يسكنَ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٩٤ / ١) : أخبرنا **أبو عبد الرحمن السلمي** : أنا عبد الله بن محمد بن علي : ثنا علي بن سعيد العسكري : ثنا العباس بن أبي طالب : ثنا **أبو المسيب سَلْمُ بن سَلام الواسطي** عن إسماعيل بن عياش عن **أبي بكر بن أبي مريم** عن ضمرة بن حبيب عن صهيب قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وفيه علل :

الأولى : أبو بكر بن أبي مريم ؛ ضعيف مختلط .

الثانية : سلم بن سلام ؛ روى عنه جماعة ولم يوثقه أحد ؛ فهو مستور .

الثالثة : أبو عبد الرحمن السلمي ؛ متهم ؛ كما سبق آنفاً .

لكن أخرجه البيهقي أيضاً من طريق يحيى بن أيوب عن **الحسن بن هانئ**

الحضرمي عن عبد الواحد بن معاوية بن حُدَيْج :

أن النبي ﷺ نهى عن الطعام الحار حتى يبرد .

لكنه إسناد معضل مظلم ؛ فإن الحسن بن هانئ الحضرمي ؛ أورده ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٠) برواية يحيى هذا عنه عن عبد الواحد ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما عبد الواحد بن معاوية ؛ فلم يذكره هو ولا غيره فيما اطلعت . والله أعلم .

٥٢٣١ - (نهَى عن الصّلاة في الحَمَّامِ ، وعن السَّلام على بادي العَورة) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٣) عن **إبراهيم بن هُدْبة** قال : حدثني أنس قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إبراهيم هذا ؛ قال العقيلي :

« يرمى بالكذب » . وقال ابن معين :

« كذاب خبيث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١١٤ - ١١٥) :

« دجّال من الدجاجلة ، وكان رقاصاً بالبصرة ، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها ، فلما كبر جعل يروي عن أنس ، ويضع عليه ، فلا يحل لمسلم أن يكتب حديثه ، ولا يذكره ؛ إلا على وجه التعجب » .

قلت : ومع هذا كله ؛ أورد السيوطي حديثه هذا في « الجامع الصغير » مع زعمه أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! وبيض له المناوي ، فلم يتكلم عليه بشيء ، فكأنه لم يقف على إسناده !

٥٢٣٢ ـ (نهَى عن العَبِّ نفَسَاً واحداً ؛ وقال : ذلكَ شُرْبُ الشَّيطانِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٠٦ / ١) عن ابن وهب : أخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب **مرفوعاً** . وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : أو معضل ؛ فإن الزهري أكثر حديثه عن التابعين ، ورجاله ثقات .

ثم أخرجه البيهقي من طريق عبد الرزاق ـ وهذا في « المصنف » (١٠ / ٤٢٦ / ١٩٥٨٥) ـ عن معمر عن خالد الحذاء عن عكرمة **قال** :

لا تشربوا نَفَساً واحداً ؛ فإنه شراب الشيطان .

وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مقطوع .

٥٢٣٣ ـ (نهَى عن فَتْحِ التَّمْرةِ ، وقَشْرِ الرُّطَبَةِ) .

ضعيف جدّاً . قال عبدان في « تاريخ الصحابة » : حدثنا **محمد بن حسين ـ ولقبه بنان ؛ بغدادي ـ** : أخبرنا محمد بن عمرو بن جَبَلَةَ : أخبرنا **محمد بن خالد المخزومي** : أخبرنا **خالد بن عبد الرحمن** عن **إسحاق** صاحب النبي ﷺ . . . فذكره مرفوعاً . كذا في « أسد الغابة » (١ / ٦٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، مع انقطاع فيه ، وله علل :

الأولى : إسحاق هذا ؛ لا يعرف إلا بهذا الإسناد غير منسوب ، وقد قال الحافظ في « الإصابة » :

« في إسناده ضعف وانقطاع ، أخرجه أبو موسى » .

الثانية : خالد بن عبد الرحمن ؛ الظاهر أنه خالد بن عبد الرحمن بن خالد ابن سلمة المخزومي المكي ، روى عن سفيان الثوري وطبقته ؛ قال البخاري ، وأبو حاتم :

« ذاهب الحديث » . زاد أبو حاتم :

« تركوا حديثه » . وقال البخاري :

« رماه عمرو بن علي بالوضع » .

الثالثة : محمد بن خالد المخزومي ؛ قال الذهبي :

« عن سفيان الثوري ، قال ابن الجوزي : مجروح » .

قلت : ولعله أخو شيخه خالد بن عبد الرحمن ، فقد عرفت أنه مخزومي أيضاً ، وأنه شاركه في الرواية عن الثوري .

الرابعة : محمد بن حسين ؛ أورده الخطيب في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٢٤) من رواية خالد بن محمد المؤدب البصري عنه ، وذكر أنه جار ابن إشكاب ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ولا وفاة .

٥٢٣٤ - (أوَ ليسَ الدّهر كلُّه غداً ؟) .

ضعيف . أورده أبو موسى في « الصحابة » من طريق **أسامة بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن عوف بن سُرَاقة عن أخيه قال :

قلت لرسول الله ﷺ وهو متوجه إلى أُحُدٍ : إنه قيل لي : إنك تقتل غداً ؟

فقال : . . . فذكره . كذا في « الإصابة » في ترجمة (جُعَالِ بن سُرَاقة الضَّمْرِيِّ) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أسامة بن زيد هذا ضعيف ؛ كما في « التقريب » وغيره .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع » لابن قانع عن ابن سراقة بزيادة :

« ويحك . . . » في أوله ، وسكت عنه المناوي !

٥٢٣٥ - (ويلٌ لأُمَّتي من علماءِ السُّوءِ ، يَتَّخِذُون هذا العلمَ تجارةً يَتَّبعونها من أُمراءِ زمانهم رِبحاً لأنفسهم ، لا أربحَ اللهُ تجارتَهم) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤ / ١٣٤) عن الحاكم معلقاً : حدثنا **أحمد بن محمد بن أحمد العدلُ** : حدثنا أبو الفضل **صالح بن نوح** : حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله : حدثني أبي : حدثني إبراهيم بن طهمان : حدثنا الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن أنس رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ صالح بن نوح لم أعرفه .

وأحمد بن محمد بن أحمد العدل ؛ الظاهر أنه ابن بالَوَيْهِ ، أبو أحمد البالوي النيسابوري ، روى عنه الحاكم ؛ وقال :

« تغير بآخره ، وهو صدوق » .

قلت : فهو علة الحديث ، أو شيخه .

وأما المناوي ؛ فقد أبعد النُّجْعة حين أعله بقوله :

« وفيه إبراهيم بن طهمان ؛ مختلف فيه ، وحجاج بن حجاج ؛ مجهول » !

قلت : لقد توهم المناوي أن الحجاج هذا هو ابن الحجاج الأسلمي ؛ شيخ لشعبة ، فهو الذي قال فيه الذهبي في « الضعفاء » :

« مجهول » .

ولكنه ليس به ؛ وإنما هو حجاج بن حجاج الباهلي الأحول ، من رجال مسلم ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ثقة ، يروي عنه إبراهيم بن طهمان » .

وأما إبراهيم بن طهمان ؛ فهو من رجال الشيخين ، وقد قال فيه الحافظ في « التقريب » :

« ثقة ، يغرب » .

قلت : فمثله لا يعل به الحديث ؛ إلا إذا ضاقت السبل ، ولم يعثر على علة في إسناده ، وهو منكر كهذا ، فحينئذٍ يمكن العروج عليه والإعلال به . أما والطريق إليه غير سالمة من العلة كما ذكرنا ؛ فلا وجه لإعلال الحديث به . فتأمل !

٥٢٣٦ - (ويلٌ للوالي من الرَّعِيَّةِ ؛ إلا والياً يَحوطُهم من ورائهم بالنَّصيحةِ) .

ضعيف . أخرجه الرُّوياني في « مسنده » (ق ١٦٥ / ٢) عن **علي بن عابس** : حدثني **شيخ** ؛ يقال له : أبو بكر - ؛ قال : كان يجالسنا عند عبد **الملك** بن أبي سليمان - : نا الحسن قال :

دخل عبيد الله بن زياد على عبد الله بن مغفل قال : حدِّثني بشيء سمعته

من رسول الله ﷺ ، ولا تحدثني بشيء سمعته من غيره ؛ وإن كان ثقة في نفسك ، فقال : لولا أني سمعته غير مرة ما حدثتك ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن عابس متفق على ضعفه ، بل قال ابن حبان (٢ / ١٠٤ ـ ١٠٥) :

« كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه فيما يرويه ؛ فبطل الاحتجاج به » .

وشيخه أبو بكر لم أعرفه .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد ذكره بصيغة التدليس .

ولعل أصل الحديث : ما روى وهب بن كيسان عن ابن مغفل صاحب النبي ﷺ أنه أنكر من بعض أهل العراق شيئاً ـ قال : حسبت أنه قال : من سمرة ـ فأتاه ، فدخل عليه ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« أيما إمام بات غاشّاً لرعيته ؛ حرم الله عليه الجنة ، وأدخله النار » .

قال : وهل كنت إلا من حُثالة أصحاب رسول الله ﷺ ؟ ! قال : وهل كان فيهم حثالة ؟ ! ألم يكونوا شرفاً ومَكْرُمةً وخيارَ مَنْ كان معه ؟

أخرجه الروياني (ق ١٦٦ / ١) عن محمد بن عجلان عن وهب بن كيسان به .

قلت : وهذا إسناد جيد . وقال المنذري (٣ / ١٤١) :

« رواه الطبراني بإسناد حسن » .

وقد صح نحوه من حديث معقل بن يسار ؛ فانظر « الصحيحة » (٢٦٣١) .

ويأتي له شاهد تحت الحديث الآتي برقم (٥٦٤٢) .

٥٢٣٧ - (لا تأكلوا البَصَلَ النِّيءَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٣٦٦) عن عبد الله بن وهب : أخبرني ابن لهيعة عن عثمان بن نُعَيْم عن المغيرة بن نَهِيك عن دُخَيْن الحَجْرِيّ أنه سمع عقبة ابن عامر الجهني يقول : إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : « لا تأكلوا البصل » ، ثم قال كلمة خفية : « النيء » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان والمغيرة مجهولان ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وأما قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٢٧ / ١) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة » !

فهو ضعيف ، وإن تبعه المناوي ؛ فإنه من رواية عبد الله بن وهب عنه كما رأيت ، وحديثه عنه صحيح ؛ كما نبه على ذلك غير ما واحد من الحفاظ .

٥٢٣٨ - (لِيَسْتَغْنِ أحدُكم بِغِنَى اللهِ ؛ قالوا : يا رسولَ الله ! وما غنى الله ؟ قال : غَداءُ يومِه ، وعَشاءُ ليلتِه) .

ضعيف . أخرجه المَرْوَزِيُّ في « زيادات الزهد » (١١٦٧) : أخبرنا أبو النضر عمرو بن حُمران قال : حدثنا هشام عن واصل مولى أبي عيينة قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإعضاله ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ؛

غير عمرو بن حمران ، وهو صالح الحديث ؛ كما قال أبو حاتم .

وهشام : هو ابن حسان ، وهو من أقران واصل مولى أبي عيينة ، وهذا لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ، وإنما عن أبي الزبير المكي ونحوه من التابعين ، ولذلك ؛ جعله الحافظ في « التقريب » من الطبقة السادسة ، الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة ، وعليه ؛ فحديثه معضل ؛ كما ذكرنا . فقول السيوطي :

« رواه ابن المبارك عن واصل مرسلاً » ! ليس كما ينبغي .

على أن عزوه إياه لابن المبارك خطأ ظاهر ؛ فإنما رواه المروزي في « زوائده » ؛ كما سبق .

وكأن المناوي لم يقف على إسناده فيه ؛ فإنه لم يعلق على قول السيوطي هذا بشيء ، اللهم إلا قوله :

« واصِلٌ في التابعين أسدي ، ورقاشي ، وبصري ، ومُهَلَّبي ، وغيرهم ، فتمييزه كان أولى » !

قلت : إنما هو المهلبي منهم ؛ فإنه واصل مولى أبي عيينة ؛ كما صرحت بذلك الرواية نفسها .

ثم إن سائر المذكورين كلهم من الطبقة السادسة أيضاً ؛ دون البصري ـ واسمه واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة ـ ؛ فإنه من كبار الطبقة السابعة ، والأسدي ـ واسمه واصل بن عبد الأعلى ـ ؛ فإنه من العاشرة ، فجَعْلُهُ إياهم من التابعين لا يخفى ما فيه .

٥٢٣٩ ـ (ليسَ منّا مَنِ انتهبَ ، أو سلَبَ ، أو أشَارَ بالسّلبِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني [١٢ / ٨٤ / ١٢٦١٢] ، والحاكم (٢ / ١٣٥) ، والضياء في « المختارة » (٥٨ / ١٩٣ / ٢) عن قابوس بن **أبي ظَبْيَان** عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« حديث صحيح » ! وأقره الذهبي على ما في النسخة المطبوعة !

وأما المناوي ؛ فقد حكى عنه أنه تعقبه بقوله :

« قابوس لين » .

قلت : وهذا هو الصواب اللائق بما قيل في قابوس . ثم قال المناوي :

« وقال الهيثمي : فيه ـ عند الطبراني ـ قابوس ، وهو ضعيف . وقال في موضع آخر : فيه **أبو الصَّبَّاح عبد الغفور** ، متروك . اهـ ؛ وكأنهما روايتان » .

٥٢٤٠ ـ (ما مِنْ مولودٍ إلا وقد ذُرَّ عليه من تُرابِ حُفْرَتِهِ) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٨٠) : حدثنا **القاضي محمد ابن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي** قال : ثنا **محمد بن نُعَيْم** قال : ثنا أبو عاصم : قال : ثنا ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال أبو عاصم : ما نجد لأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فضيلة مثل هذه ؛ لأن طينتهما من طينة رسول الله ﷺ . وقال أبو نعيم :

« هذا حديث غريب من حديث ابن عون عن محمد ، لم نكتبه إلا من

حديث أبي عاصم النبيل عنه ، وهو أحد الثقات الأعلام من أهل البصرة » !

قلت : نعم ، ولكن يبقى النظر فيمن دونه :

فمحمد بن نعيم لم أعرفه .

وأما الأهوازي ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » ؛ وقال :

« لقبه سُكَّرَةُ ، قال أبو بكر بن عبدان الشيرازي : أقر بالوضع » .

فالإسناد ساقط بمرة .

وقد روي من حديث ابن مسعود بلفظ :

« ما من مولود إلا وفي سرته من تربته التي ولد منها ، فإذا رُدَّ إلى أرذل العمر ؛ رُدَّ إلى تربته التي خلق منها حتى يدفن فيها ، وإني وأبا بكر وعمر خلقنا من تربة واحدة ، وفيها ندفن » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣١٣ و ١٣ / ٤٠ - ٤١) من طريق **محمد بن عبد الرحمن البغدادي** : حدثنا موسى بن سهل **أبو هارون الرازي** : حدثنا إسحاق بن الأزرق : حدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن أبي الأحوص الجُشَمِيِّ عن عبد الله بن مسعود به .

أورده في الموضع الأول في ترجمة محمد بن عبد الرحمن البغدادي ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقال عقب الحديث :

« غريب من حديث الثوري عن الشيباني ، لا أعلم يروى إلا من هذا الوجه ، وقيل : إن محمد بن مهاجر المعروف بأخي حنيف رواه عن إسحاق بن الأزرق » .

وأورده في الموضع الآخر في ترجمة موسى بن سهل ، ولم يذكر فيه أيضاً جرحاً ولا تعديلاً . لكن أورده الذهبي في « الميزان » ؛ وقال :

« . . . عن إسحاق الأزرق بخبر باطل » ، ثم ساق هذا ؛ ثم قال :

« رواه عنه نكرة مثله » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٢٨) من طريق أخرى عن **أحمد بن سعيد الإخميمي** قال : حدثنا **محمد بن زكريا النيسابوري** قال : حدثنا أحمد بن صالح قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن **أبي اليَسَعِ** عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود به . وقال :

« لا يصح ؛ محمد وأحمد مطعون فيهما ، وفيه مجاهيل ؛ منهم أبو اليسع » .

قال السيوطي عقبه في « اللآلي » (١ / ١٦٠) :

« قلت : أخرجه ابن عساكر من هذا الطريق فقال . . . حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص . ولم أر لمحمد ذكراً في « الميزان » ؛ ولا في « اللسان » ، وورد من طريق آخر ، أخرجه الخطيب . . . » ، ثم ساقه كما تقدم ، وقال :

« وقد أورد المؤلف هذا الطريق في « العلل » ، وقد قال الدارقطني : موسى بن سهل ضعيف » .

ثم ساقه من طريق ابن عساكر أيضاً من طريق أبي عبد الله بن بَاكَوَيْهِ الشيرازي في « جزئه » بسنده عن **أحمد بن الحسن بن أبان المصري** : حدثنا الضحاك بن مخلد بإسناده المتقدم عن أبي هريرة به .

وسكت عنه هو ، وابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٧٣) !

وليس بصواب ؛ فإن ابن أبان هذا كذاب دجال من الدجاجلة ، يضع الحديث على الثقات وضعاً ؛ كما قال ابن حبان (١ / ١٤٩ ـ ١٥٠) . وقال الدارقطني :

« حدثونا عنه ، وهو كذاب » .

ومن طريقه : أخرجه الصابوني في « المئتين » ، وقال :

« حديث غريب » .

وبالجملة ؛ فالحديث باطل من جميع طرقه .

وأما الشواهد التي ذكرها له السيوطي ؛ فهي مع كونها شواهد قاصرة ؛ فهي ما بين موقوف ومقطوع ، وخيرها حديث ابن عمر مرفوعاً :

« دفن بالطينة التي خلق منها » .

فهذا القدر ثابت ؛ لأن له شواهد مرفوعة ، يرتقي بها إلى مرتبة الحسن ، ولذلك ؛ خرجته في « الصحيحة » (١٨٥٨) .

٥٢٤١ ـ (لا تَدَعوا الرّكعتينِ اللتَيْنِ قبلَ صلاةِ الفَجْرِ ؛ فإنَّ فيهما الرغائبَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٠٣ / ٢ ـ ٢٠٤ / ١) ، وابن ثرثال في « سداسياته » (ق ٢٢٥ / ١) عن **ليث بن أبي سليم** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث بن أبي سُليم ضعيف مختلط .

وأعله الهيثمي بغيره ؛ فقال (٢ / ٢١٧ ـ ٢١٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه **عبد الرحيم بن يحيى** ، وهو ضعيف . وروى أحمد منه : « وركعتي الفجر حافظوا عليهما ؛ فإن فيهما الرغائب » . وفيه رجل لم يسم » !

فأقول : عبد الرحيم هذا ليس في طريق ابن ثرثال ، فإعلاله بالليث أولى ؛ كما فعلنا .

وله طريق أخرى ؛ أخرجه الإمام أحمد (٢ / ٨٢) من طريق **أيوب بن سليمان** ـ رجل من أهل صنعاء ـ عن ابن عمر مرفوعاً في حديث طويل بلفظ :

« وركعتا الفجر حافظوا عليهما ؛ فإنهما من الفضائل » .

وأيوب هذا ؛ قال فيه الحافظ في « التعجيل » :

« فيه جهالة » .

وتساهل الشيخ أحمد شاكر في « تعليقه على المسند » (٧ / ٢٩٢) ، فصحَّح حديثه هذا ؛ وعلل ذلك بقوله :

« وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور ، لم يذكر بجرح ، فحديثه حسن على الأقل ، ثم لم يأت فيه شيء منكر انفرد به ؛ كما سيأتي ، فيكون حديثه هذا صحيحاً » ! !

ثم أطال النفس في ذكر الشواهد لحديثه هذا الطويل وتخريجها ، ولكنه بالنسبة لهذه الفقرة الخاصة بالركعتين لم يذكر لها شاهداً إلا حديث الترجمة ، ونقل كلام

الهيثمي المتقدم في إعلاله بعبد الرحيم بن يحيى ، وخفي عليه ـ تبعاً للهيثمي ـ أن فوقه الليث المختلط .

ولكنه تعقبه في قوله : « وفيه رجل لم يسم » ، وحقق أنه هو أيوب بن سليمان الصنعاني ؛ كما وقع في « المسند » على ما سبق ، ولكنه تحقيق لا طائل تحته ، فسواء سمي أو لم يسم ؛ فهو مجهول العين .

ثم من أين له أنه تابعي ؟ ! فقد يكون تابع تابعي ! وكونه هو روى عن ابن عمر لا تثبت تابعيته بذلك ؛ ما دام مجهولاً لا يحتج به . فتأمل !

٥٢٤٢ ـ (من شَرِبَ الخَمْرَ سَخِطَ اللهُ عليه أربعينَ صَباحاً ، فإنْ عادَ فمثْلَ ذلكَ ، وما يُدْريه لعلَّ مَنِيَّتَهُ تكونُ في تلكَ الليالي ، فإنْ عادَ سَخِطَ اللهُ عليه أربعينَ صَباحاً ، وما يدريه لعلَّ مَنِيَّتَهُ تكونُ في تلكَ الليالي ، فإنْ عادَ سخطَ الله عليه أربعينَ صَباحاً ؛ فهذه عشرونَ ومئةُ ليلة ، فإنْ عادَ ؛ فهُوَ في رَدْغةِ الخَبالِ يومَ القيامة . قيل : وما ردغةُ الخبال ؟ قال : عَرَقُ أهْلِ النّار وصديدُهم) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ص ٣٠٨) عن **أبي همام** : نا إسماعيل بن عياش عن **ثعلبة** بن مسلم عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير ثعلبة بن مسلم ـ وهو الخثعمي الشامي ـ ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، فقال :

« عن أُبي بن كعب ، وعنه إسماعيل بن عياش بخبر منكر » .

قلت : ولعله يعني هذا ، وقوله : « عن أبي بن كعب » مستغرب جداً ، وما رأيت أحداً سواه ذكره ، وهو يستلزم أن يكون تابعيّاً ، وهو بعيد جدّاً ؛ كما يتبين من شيوخه في « التهذيب » ! وقال في « التقريب » :

« مستور ، من الخامسة » . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فهو علة هذا الحديث .

وأبو همام ؛ لم يتبين لي من هو بعد مراجعة « الكنى » للدّولابي ، وهذا الباب نفسه من « التهذيب » ، و « اللسان » .

ولعله من الذين أشار إليهم المنذري بقوله في « الترغيب » (٣ / ١٨٩) :

« رواه الأصبهاني ، وفيه إسماعيل بن عياش ، ومن لا يحضرني حاله » !

قلت : إسماعيل شامي ، وهو ثقة في روايته عن الشاميين ، وهذه منها .

فالعلة من شيخه ثعلبة ، أو من أبي همام هذا . والله أعلم .

٥٢٤٣ - (مَنْ فارقَ الدُّنيا وهو سَكْران ؛ دخلَ القبْر سَكْرانَ ، وبُعِثَ من قَبْرِهِ سَكْرانَ ، وأُمِرَ به إلى النَّار سَكْران إلى جَبَلٍ يقالُ له : سَكْرانُ ؛ فيه عينٌ يَجْرِي منه القَيْحُ والدَّمُ ؛ هو طعامُهم وشرابُهم ما دامتِ السماواتُ والأرضُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٧١ / ١) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ص ٣٠٩) من طريق أبي هُدْبَةَ عن الأشعث الحراني عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي - وقد ذكر لأبي هدبة غير هذا الحديث أيضاً - :

« وهذه الأحاديث مع غيرها [مما رواه ابن عدي] كلها بواطيل ، وهو متروك

الحديث ، بَيِّن الأمر في الضعف جدّاً » .

قلت : واسمه إبراهيم بن هدبة ، وهو دجال من الدجاجلة ؛ كما تقدم أكثر من مرة ، فأستغرب من الحافظ المنذري إيراده لحديثه هذا في « الترغيب » (٣ / ١٨٩) وإن قال :

« رواه الأصبهاني - وأظنه في « مسند أبي يعلى » أيضاً مختصراً - ؛ وفيه نكارة » !

فإن قوله : « وفيه نكارة » ؛ دون ما يستحقه من الحكم عليه بالبطلان ؛ كما فعل ابن عدي .

٥٢٤٤ - (مَنْ أقرَّ بعينِ مؤمنٍ ؛ أقرّ اللهُ بعينه يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه عبد الله بن المبارك في « الزهد » (٦٨٥) : أخبرنا **يحيى ابن عبد الله عن عبيد الله بن زَحْرٍ عن بعض أصحابه أن** رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل مظلم؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : جهالة صاحب ابن زحر ، وأحسن أحواله أن يكون تابعيّاً ؛ فهو مرسل ، ويحتمل أن يكون من طبقته ، فيكون معضلاً .

الثانية : ابن زحر - نفسه - ضعيف .

الثالثة : يحيى بن عبد الله ، هكذا وقع غير منسوب ، ولابن المبارك شيخان بهذا الاسم :

أحدهما : البخاري ، ترجمه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٨٨ - ١٨٩) ، وابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٦٢) برواية ابن المبارك فقط عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والآخر : الكندي الأجلح أبو حُجَيَّة ، ترجمه ابن أبي حاتم أيضاً (٤ / ٢ / ١٦٣) وذكر أنه روى عنه الثوري أيضاً ، وقد روى عنه جمع آخر ، وهو مترجم في « التهذيب » باسم : « الأجلح » - وهو لقبه - ، وهو مختلف فيه . وفي « التقريب » أنه صدوق .

٥٢٤٥ - (إنّ اللهَ بعثَ حبيبي جبريلَ عليه السلام إلى إبراهيمَ ، فقال له : يا إبراهيمُ ! إنِّي لم أتخذْك خليلاً على أنّك أعْبَدُ عِبادي ، ولكنِّي اطّلعتُ على قُلوب الآدميِّين ، فلم أجدْ قلباً أسْخى من قَلْبِكَ ، فلذلك ؛ اتخذْتك خَليلاً)[1] .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ١٧١ / ١) عن عبد الملك بن عبد الملك الصائغ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً على إرساله ؛ فإن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف جدّاً ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وقد تقدم (٢٥) .

وعبد الملك بن عبد الملك ؛ قال البخاري :

« في حديثه نظر » . وقال البزار :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن في أصله الخطي : « الحديث (٥٢٤٦) نقل إلى « الصحيحة » (٣٢٩٤) ، فيعوض » ، وقد عوضه الشيخ بالحديث الآتي بهذا الرقم .(الناشر) .

« ليس بمعروف » .

والحديث ؛ عزاه المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٩) **لأبي الشيخ في** « الثواب » ، والطبراني ، وأشار إلى ضعفه .

ولكني لم أره عند الطبراني ، ولا عزاه إليه السيوطي ، وقد أورده في « الجامع الكبير » (١ / ١٤٢ / ٢) من رواية أبي الشيخ وحده ، وقد ذكره هو والمنذري من حديث عمر ، فلعله سقط من نسخة « التاريخ » اسم عمر ، ولم أره في « مجمع الزوائد » بعد مزيد البحث عنه ؛ كما أشرت إليه في التعليق على « الترغيب » .

٥٢٤٦ - (للنّارِ بابٌ لا يدخلُ منه إلاّ من شفَى غيظَه بِسَخَطِ اللهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (٢ / ٤٣٩ / ٢٠٥٥) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٨٣) من طريق **قدامة بن محمد بن قدامة** : ثنا **إسماعيل بن شيبة** - وقال العقيلي : **شبيب - الطائفي** : ثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي في ترجمة إسماعيل هذا :

« أحاديثه مناكير ، ليس فيها شيء محفوظ » . وقال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣١٣) :

« لا أعلم له رواية عن غير ابن جريج ، وأحاديثه عن ابن جريج فيها نظر » .

وذكره النسائي في « الضعفاء » ، وقال (٢٨٤ - هندية) :

« يروي عن ابن جريج ، منكر الحديث ، روى عنه قدامة بن محمد » .

ومن غرائب ابن حبان أنه أورده في « الثقات » ، وقال (٨ / ٩٣) :

« روى قدامة بن محمد الخشرمي عنه ، يتقى حديثه من رواية قدامة عنه » !

وذكر قدامة هذا في « الضعفاء والمجروحين » (٢ / ٢١٩) ، وقال :

« لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » !

قلت : فكان الأولى به - إذ وثق إسماعيل هذا - أن يذكره برواية ثقة عنه ، لا برواية هذا الضعيف عنده ! مع أنه قد مشاه غيره ؛ كما قال الذهبي ، وقال فيه الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

فالعلة من شيخه إسماعيل ، وقد قال فيه الذهبي :

« واهٍ » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للحكيم الترمذي ! فتعقبه المناوي بقوله :

« ظاهر صنيع المصنف أن الحكيم أسنده على عادة المحدثين ، وليس كذلك ، بل قال : « روي عن ابن عباس » ، فكما أن المصنف لم يصب في عزوه إليه - مع كونه لم يسنده - ؛ لم يصب في عدوله عن عزوه لمن أسنده من المشاهير الذين وضع لهم الرموز ، وهو البيهقي ؛ فإنه خرجه باللفظ المزبور عن ابن عباس المذكور . . . » .

ثم تكلم على إسناده بنحو ما تقدم مع اختصاره .

وعزاه في « الجامع الكبير » للحاكم في « التاريخ » ، والعقيلي ، وابن عدي عن ابن عباس ! وما أظن عزوه لابن عدي إلا وهماً .

٥٢٤٧ - (لا تُرِعْ أخاكَ المسْلمَ ؛ فإنّ رَوْعَةَ المُسْلِمِ ظلمٌ عظيمٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٢١١ - زوائده) ، والعقيلي في

« الضعفاء » (ص ١٨٠) عن شعيب بن بيان الصفّار قال : حدثنا شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه :

أن رجلاً أخذ ثوب رجل ؛ فلم يردّه ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال العقيلي :

« شعيب يحدث عن الثقات بالمناكير ، وكاد يغلب على حديثه الوهم ، وقد روي هذا بغير هذا الإسناد ، في إسناده لين أيضاً » .

قلت : وقال الجوزجاني :

« له مناكير » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! وقال الذهبي :

« صدوق » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وهذا هو الأقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى ، فالأولى إعلال الحديث بعاصم بن عبيد الله ؛ فإنه ضعيف معروف بذلك .

وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٦ / ٢٥٣) :

« رواه الطبراني ، والبزار ، وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

ورواه أبو الشيخ أيضاً في « كتاب التوبيخ » ؛ كما في « الترغيب » (٣ / ٢٩١) للحافظ المنذري ، وأشار لضعف الحديث .

ثم إن لفظ الحديث عند البزار (١٥٢٣ ـ كشف) مختصر :

« إن روعة المسلم . . . » ، ولفظ الطبراني :

أن رجلاً أخذ نعل رجل فغيَّبها وهو يمزح ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « لا تروعوا المسلم . . . » إلخ .

وللحديث شاهد أشار إليه العقيلي آنفاً ، وهو من حديث **حسين بن عبد الله الهاشمي** : حدثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن عن أبيه عن جده أبي حسن - وكان عقبيّاً بدريّاً - :

أن رسول الله ﷺ كان جالساً ومعه نفر من أصحابه ، فقام رجل ونسي نعليه ، فأخذهما آخر ، فوضعهما تحته ، فجاء الرجل فقال : نعلي ؟ ! فقال القوم : ما رأيناهما ، فقال الرجل : أنا أخذتهما وكنت ألعب ، فقال النبي ﷺ :

« فكيف بروعة المؤمن ؟ ! » ؛ قالها ثلاثاً .

وأخرجه أيضاً البزار (١٥٢٢ - كشف) قبل الحديث الأول به .

رواه ابن السكن ؛ كما في « الإصابة » . وقال الهيثمي :

« رواه الطبراني ، وفيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله الهاشمي ، وهو ضعيف » .

قلت : ولذلك ؛ ليَّن إسناده العقيلي ؛ كما تقدم . وأشار إلى ذلك المنذري بتصديره إياه بقوله : « وروي » .

٥٢٤٨ - (لا يزالُ أربعونَ رجُلاً من أمَّتي ؛ قلوبُهم على قلْب إبراهيمَ ، يدفعُ الله بهم عنْ أهْلِ الأرضِ ، يقالُ لهم : الأبدالُ ؛ إنَّهم لم يُدْرِكُوها بصَلاة ، ولا بصوم ، ولا صدَقة . قالوا : فَبِمَ أدركُوها ؟ قال : بالسَّخاءِ والنّصيحةِ للمسْلمينَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٧٦ / ١) : حدثنا **أحمد**

ابن داود المكي : نا ثابت بن عياش الأحدب : نا أبو رجاء الكلبي : نا الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو رجاء الكلبي هو رَوْحُ بن المسيب ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٩٩) :

« كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات ، ويقلب الأسانيد ، ويرفع الموقوفات » .

وضعفه غيره ، وهو مترجم في « الميزان » ، و « اللسان » .

ولم يعرفه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٦٣) :

« رواه الطبراني من رواية ثابت بن عياش الأحدب عن أبي رجاء الكلبي ، وكلاهما لم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

قلت : أحمد بن داود المكي ليس من رجال « الصحيح » ! ولكن الهيثمي هذه عادته ؛ أنه يقول هذا ونحوه ، ولا يعني به شيخ الطبراني أيضاً ، فتنبه .

ثم إن المكي لا أعرفه أيضاً ، كشيخه ثابت . والله أعلم .

وروى **مجاشع بن عمرو** عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن عبد الله بن زُرير عن علي قال :

سألت رسول الله ﷺ عن الأبدال ؟ قال :

« هم ستون رجلاً » . قلت : يا رسول الله ! حَلِّهِمْ لي ؟ قال :

« ليسوا بالمتنطعين ، ولا بالمبتدعين ، ولا بالمتعمقين ، لم ينالوا ما نالوه بكثرة صيام ، ولا صلاة ، ولا صدقة ، ولكن بسخاء النفس ، وسلامة القلوب ، والتضحية

لأمتهم ، إنهم يا علي ! في أمتي أقل من الكبريت الأحمر » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأولياء » (ص ١٠٢ رقم ٨) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مجاشع هذا ؛ فإنه أحد الكذابين ؛ كما قال ابن معين .

ثم روى برقم (٥٨) عن صالح المُرِّيِّ قال : سمعت الحسن يقول : . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

« إن بدلاء أمتي لم يدخلوا الجنة بكثرة صلاة ، ولا صوم ، ولا صدقة ، ولكن دخلوها برحمة الله ، وسخاوة النفس ، وسلامة الصدر » .

قلت : وهذا مرسل ؛ الحسن : هو البصري .

وصالح المري ضعيف .

٥٢٤٩ ـ (من عَمِلَ عمَلاً رياءً ؛ لمْ يكتبْ لا لَه ولا عليه) .

موضوع . أخرجه البزار في « مسنده » (ص ٢١٦ ـ زوائده) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣٢٢ / ١ ـ ٢) عن محمد بن السائب في قوله تعالى : ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه . . . ﴾ الآية ، قال : حدثني أبو صالح قال :

كان عبد الرحمن بن غَنْم في مسجد دمشق في نفر من أصحاب النبي ﷺ فيهم معاذ بن جبل ، فقال عبد الرحمن بن غنم : يا أيها الناس ! إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الخفي ، فقال معاذ : اللهم غُفْراً ! فقال : يا معاذ ! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من صام رياءً ؛ فقد أشرك ، ومن تصدق رياءً ؛ فقد أشرك ، ومن صلى رياءً ؛ فقد أشرك » ؟ ! قال :

بلى ، ولكن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية : ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه . . . ﴾ الآية ، فشق ذلك على القوم واشتد عليهم ، فقال :

« ألا أفرِّجها عنكم ؟ ! » ، قالوا : بلى ؛ فرج الله عنك الهم والأذى ! فقال :

« هي مثل الآية التي في (الروم) : ﴿ وما آتيتم من ربا لِيَرْبُوَاْ في أموال الناس فلا يربوا عند الله . . . ﴾ الآية ، من عمل عملاً . . . » إلخ - واللفظ للبزار - . وقال الهيثمي عقبه :

« محمد بن السائب : هو الكلبي ؛ كذاب » .

وكذا قال في « المجمع » (٨ / ٥٤) .

وأبو صالح : هو باذام مولى أم هانئ ، وهو ضعيف ؛ لكن الحمل فيه على الكلبي ، وكأنه لذلك لم يتعرض لإعلاله به - أيضاً - الهيثمي .

ثم إن حديث الترجمة باطل ظاهر البطلان ؛ فإنه مع مخالفته لصراحة الآية : ﴿ ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ﴾ ؛ فهو معارض للأحاديث الصحيحة في الترهيب من الرياء في العبادة والموافقة لصراحة الآية ، كقوله ﷺ : « قال الله تبارك وتعالى : أنا أغنى الأغنياء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري ؛ تركته وشركه » . رواه مسلم (٨ / ٢٢٣) .

بل هو معارض لقوله في الحديث نفسه : « من صام رياءً ؛ فقد أشرك . . . » إلخ ؛ إذ كيف يقال فيمن أشرك : « . . . لا عليه » ؟ !

فمن العجيب حقاً أن يُلَيِّن القول في هذا الحديث الباطل حافظان جليلان :

الأول : مخرجه البيهقي ؛ حيث قال عقبه :

« إن صح » !

والآخر : الحافظ المنذري ؛ فإنه قال (١ / ٣٦) ـ بعد أن ذكر طرفه الأول من رواية البيهقي ـ :

« وإسناده ليس بالقائم » ! !

وجملة الصيام والصدقة والصلاة التي بعدها : « فقد أشرك » قد جاءت بإسناد خير من هذا ؛ يرويه عبد الحميد بن بهرام عن **شهر بن حوشب** عن شداد بن أوس مرفوعاً .

أخرجه أحمد (٤ / ١٢٥ ـ ١٢٦) ، وكذا الطيالسي (١١٢٠) ، وأبو الشيخ في « التوبيخ » (١٩١ / ١٥٩) ، والحاكم (٤ / ٣٢٩) ، والبيهقي (٢ / ٣٢١ / ١) ، وسكت عليه الحاكم والذهبي .

وهو إسناد ضعيف يحتمل التحسين . والله أعلم .

٥٢٥٠ ـ (كلّ مسلمٍ عليه صَلاة ، وكلُّ خُطوةٍ يخطُوها أحدُكم إلى الصّلاة ؛ فهي صلاة) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٣٥ / ٢) : حدثنا عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الأنماطي : نا إبراهيم بن محمد بن عرعرة : نا حَرَمِيُّ بن عُمارة : نا **حازم بن إبراهيم أبو محمد الكوفي** : نا **سِماك بن حرب عن عكرمة** عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سماك بن حرب - وإن كان من رجال مسلم - ؛ فقد تكلم فيه الأئمة . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، وروايته عن عكرمة - خاصة - مضطربة ، وقد تغير بآخره ، فكان ربما يلقن » .

وحازم بن إبراهيم : هو البَجَلِيُّ ؛ ترجمه ابن عدي (ق ١١٠ / ٢) ؛ لكنه قال :

« بصري » ، ثم ساق له أحاديث أخرى ، ولم يَحْكِ فيه عن أحد جرحاً ولا تعديلاً ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وأرجو أنه لا بأس به » .

وقد وثقه ابن حبان وغيره ؛ كما في « اللسان » .

ومن دونه ثقات من رجال مسلم - على كلام في ابن عمارة - ؛ إلا الأنماطي ، وقد ترجمه الخطيب (١٠ / ١٤٨) برواية جمع عنه ، وقال :

« وما علمت من حاله إلا خيراً » .

وقد تابع حازماً : الوليد بن أبي ثور عن سماك به أتم منه بلفظ :

« ميسم » .

أخرجه أبو يعلى ، والطبراني وغيرهما .

والمحفوظ في الحديث بلفظ : « صدقة » مكان : « صلاة » ؛ كما بينته في « الصحيحة » (٥٧٧) .

٥٢٥١ - (لعنَ رسولُ الله ﷺ مُخَنَّثي الرِّجال الذين يتشبَّهونَ بالنِّساءِ ، والمترجِّلاتِ من النساء المتشبهاتِ بالرجال ، والمتبتِّلين من الرِّجال ؛ الذي يقولُ : لا يتزوجُ ، والمتبتلات اللائي يقلْنَ ذلك ، وراكبَ الفَلاةِ وحدَه . فاشتدَّ ذلكَ على أصحابِ رسولِ الله ﷺ حتّى اسْتبانَ ذلك في وجوهِهم ، وقال : [و] البائتَ وَحْدَهُ) .

منكر . أخرجه أحمد (٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٩) - مطولاً ومختصراً ، وهذا هو المطول - ، والبخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٣٦٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ١٩٦) من طريق **طَيِّبٍ بن محمد** عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته جهالة الطيِّب هذا ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٨) عن أبيه :

« لا يعرف » .

وتبعه على ذلك الذهبي ؛ فقال في « الميزان » :

«لا يكاد يعرف ، وله ما ينكر » ؛ ثم ساق له هذا الحديث .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وقد أشار الإمام البخاري إلى أنه قد خولف في إسناده ؛ فإنه ذكر عقب الحديث أن عمر بن حبيب الصنعاني روى عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح : **حدثني رجل من هذيل** :

رأيت عبد الله بن عمر وأقبلت امرأة تمشي مِشْيَةَ الرجال ، فقلت : هذه أم سعيد

بنت أبي جميل . قال : سمعت النبي ﷺ يقول :

« ليس منا من الرجال من تشبه بالنساء ، ولا من تشبه بالرجال من النساء » .
وقال العقيلي عقبه :

« وهذا أولى » . وقال البخاري :

« وهذا مرسل ، ولا يصح حديث أبي هريرة » .

وقد أشار البخاري - رحمه الله - إلى إعلال الحديث بمخالفة عمرو بن دينار - وهو ثقة حجة - للطيب - المجهول - بروايته عن عطاء عن رجل عن ابن عمر .

فخالفه إسناداً ومتناً ، وذلك دليل على أنه لا يحتج به .

وأما تعقب الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على « المسند » (١٤ / ٢٤٤) الإمامَ البخاريَّ بقوله :

« وهذا من البخاري - رحمه الله - تعليل غير قائم ؛ فهذا حديث وذاك حديث ، وما يمتنع أن يروي عطاء هذا وذاك ؟ ! وما هما بمعنى واحد ، وإن اشتركا في بعض المعنى ، بل أحدهما يؤيد الآخر ويقويه » ! !

قلت : يقال له : أثبت العرش ثم انقش ؛ فإن مثل هذا التعقُّب إنما يصح أن يقال في ثقة روى شيئاً لم يروه الثقة الآخر ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فقد عرفت أن الطيب مجهول ، ولم يوثقه أحد مطلقاً سوى ابن حبان الذي عرف بتوثيقه للمجهولين ، ولكن الشيخ - رحمه الله تعالى - جرى في كتاباته كلها على الاعتداد بتوثيقه ، خلافاً لجماهير العلماء في أصولهم وفروعهم ، فكم من راوٍ وثقه وهو عندهم مجهول ، وكم من حديث صححه ، وهو عندهم معلول ! كل ذلك منه

اعتماد على توثيق ابن حبان ! وهذا هو المثال بين يديك .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٤ / ٢٥١ و ٨ / ١٠٣) - مطولاً ومختصراً - ، وقال :

« رواه أحمد ، وفيه طيب بن محمد وثقه ابن حبان ، وضعفه العقيلي ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » ، وقال المنذري (٤ / ٦٦) :

« رواه أحمد من رواية الطيب بن محمد ، وبقية رواته رواة (الصحيح) » .

(تنبيه) : على ثلاثة أمور :

الأول : حديث الهذلي عن ابن عمر ، هكذا وقع في « التاريخ » : « ابن عمر » بدون الواو ؛ وهكذا نقله عنه الحافظ في « التعجيل » ! وعند العقيلي : « ابن عمرو » بالواو ، وهو الصواب ؛ فقد أخرجه أحمد في (مسند عبد الله بن عمرو) (٢ / ٢٢٠) ووقع فيه : « عبد الله بن عمرو بن العاصي » ، وكذلك نقله عنه المنذري والهيثمي ، وكذلك هو في « الحلية » من روايته عن أحمد .

الثاني : الراوي عن عمرو بن دينار في « التاريخ » : « عمر بن حبيب الصنعاني » ، وفي « العقيلي » : « عمرو بن حوشب الصنعاني » ، وكذا هو في « المسند » ؛ إلا أنه لم يقل : « الصنعاني » ؛ وإنما : « رجل صالح » . وأكثر نسخ « المسند » على هذا : « عمرو بن حوشب » ؛ كما حققه الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - (١١ / ١٠٣ - ١٠٤) ، وذكر أن في نسخة (ك) رسماً غير بيِّن ، يمكن أن يقرأ : « معمر » وبهامشها « عمرو » ، وعليها علامة نسخة .

وأقول : لعل أصل الرسم الذي أشار إليه : « عمر » ؛ لأنه موافق لـ « التاريخ »

من جهة ، ولأنه مطابق لما في كتب التراجم ـ كما بينه الشيخ نفسه ـ من جهة أخرى ، وهو الذي استقر عليه رأيه .

وأرجح أن الصواب : أنه « عمر بن حبيب الصنعاني » ؛ كما في « التاريخ » ؛ لأنه هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن عمرو بن دينار ، بينما لم يذكروا ذلك في ترجمة « عمرو بن حوشب » ، وإنما ذكروا أنه روى عن إسماعيل بن أمية فحسب .

الثالث : علمت مما سبق أن بين عطاء وابن عمرو : الرجل من هذيل في رواية البخاري وغيره ؛ إلا أنه قد سقط الرجل من رواية الطبراني ؛ كما أفاده الهيثمي ، وكذلك سقط من رواية أبي نعيم ، وهي من طريق أحمد ! فالظاهر أن ذلك من أوهام بعض النساخ أو الرواة .

كما وهم الحافظ على البخاري ؛ فعزا إليه في « التعجيل » أنه روى عن عمرو ابن دينار عن عطاء قال : سمعت ابن عمر . . . فذكر الحديث ! وهذا وهم فاحش كنت اعتمدت عليه حين خرجت الحديث في « حجاب المرأة » (ص ٦٦ ـ ٦٧) ، والآن تبينت أن ذلك من أوهامه ـ رحمه الله ـ ، فمن كان عنده نسخة ؛ فليصححها على ما هنا .

٥٢٥٢ ـ (نُصِرْتُ بالصَّبَا ، وكانتْ عذَاباً على مَنْ قَبلِي) .

ضعيف جداً . أخرجه الشافعي في « مسنده » (ص ٢٩) : **أخبرنا من لا أتهم** : أخبرنا **عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي ﷺ قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فإن شيخ الشافعي الذي لم يسمه : هو

إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ؛ فقد قال أبو العباس الأصم ـ وهو راوي « المسند » قبل هذا الحديث (ص ٢٨) ـ :

« سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان الشافعي رضي الله عنه إذا قال : « أخبرني من لا أتهم » ؛ يريد به إبراهيم بن أبي يحيى ، وإذا قال : « أخبرني الثقة » ؛ يريد به يحيى بن حسان » .

قلت : أمَّا يحيى هذا ـ وهو التِّنِّيسِيُّ ـ ؛ فهو ثقة من رجال الشيخين .

وأما إبراهيم ؛ فهو متروك ، اتهمه غير واحد ؛ كما تقدم مراراً .

وشيخه عبد الله بن عبيد ؛ فلم أعرفه .

ومثله محمد بن عمرو ، ويحتمل أنه اللَّيثي المدني ، أو القرشي المدني ، وهما تابعيان .

ولذلك ؛ ذكر السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » أن الشافعي رواه عن محمد بن عمرو مرسلاً ؛ انظر « ضعيف الجامع الصغير » (٥٩٦٨) .

وأعله الحافظ في « الفتح » (٦ / ٢٣١) بالانقطاع فقط ، فقصر !

والحديث ؛ في « الصحيحين » من حديث ابن عباس مرفوعاً دون قوله :

« وكانت عذاباً على من قبلي » ، وقال مكانه :

« وأُهْلِكَتْ عادٌ بالدَّبُورِ » . وهو مخرج في « الروض النضير » (١٢٦) .

٥٢٥٣ ـ (نهَى عن المَجْرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو عبيد في « الغريب » (١ / ٣٥) ، وابن قتيبة في « إصلاح

غلط أبي عبيد » (ق ٥٢ / ٢) ، و البيهقي (٥ / ٣٤١) عن **موسى بن عُبَيْدَةَ** عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به - بهذا اللفظ - موسى بن عبيدة ، قال ابن معين : « فأنكر على موسى هذا ، وكان من أسباب تضعيفه » . وقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : أنه سمعه ينهى عن بيع المجر . فعاد الحديث إلى رواية نافع ، فكأن ابن إسحاق أداه على المعنى . والله أعلم » .

وموسى بن عبيدة ؛ قال الحافظ :

« ضعيف ، ولا سيما في عبد الله بن دينار ، وكان عابداً » .

ومحمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعنه .

(**فائدة**) : المَجْرُ : أن يباع البعير أو غيره بما في بطن الناقة . قاله أبو عبيد عن أبي زيد .

وقال ابن قتيبة عقبه :

« وفيه قول آخر ؛ رأيت أهل العلم باللغة عليه : أن المجر في الغنم خاصة دون الإبل » .

٥٢٥٤ - (مَنْ أُهْدِيَتْ له هديَّةٌ وعندَه قومٌ ؛ فهُم شركاؤه فيها)[١] .

ضعيف . روي عن ابن عباس ، وعائشة ، والحسن بن علي .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « كان هنا حديث بنفس الرقم « كان قريتان إحداهما صالحة . . . » ؛ فانظر (٦٦٩٠) » . (الناشر) .

١ ـ أما رواية ابن عباس ؛ فرواه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٩٧ / ٢) : حدثنا أبو نعيم : ثنا مَنْدَل عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عنه مرفوعاً .

وكذلك أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٢ / ٢) و « الأوسط » (١ / ١٥١ / ٢ ـ مجمع البحرين) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٥١) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٢٤٩) ، والبيهقي (٦ / ١٨٣) ؛ قال الطبراني ، وأبو نعيم :

« لم يروه عن عمرو إلا ابن جريج ، تفرد به مندل ، ولا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ومندل ـ وهو ابن علي العَنَزِيُّ ـ ضعيف ، ولكنه لم يتفرد به كما قال الطبراني ؛ فقد تابعه **عبد السلام بن عبد القدوس** ؛ لكنه خالفه في تابعي الحديث فقال : حدثني ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٥٥) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٩ / ٧٨ / ١) ؛ ثم ذكر العقيلي رواية مندل المتقدمة ؛ وقال في عبد السلام هذا :

« لا يتابع على شيء من حديثه ، وليس ممن يقيم الحديث ، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ » .

قلت : وكنيته أبو محمد الكَلاعي ، وبكنيته هذه وقع في إسناد ابن عساكر . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٥٠) :

« يروي الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » ، ثم ساق له من موضوعاته : « أربع لا يشبعن من أربع . . . » ؛ وقد مضى برقم (٧٦٦) .

وقد روي من وجه آخر عن عمرو بن دينار ؛ وفيه نظر ؛ كما قال البيهقي في « سننه » (٦ / ١٨٣) ؛ ثم ساقه من طريق **محمد بن [أبي] السَّرِيِّ** : ثنا عبد الرزاق : أنبأ **محمد بن مسلم** عن عمرو بن دينار به . وقال :

« وكذلك رواه **أبو الأزهر** عن عبد الرزاق . ورواه أحمد بن يوسف عن عبد الرزاق : . . . فذكره عن ابن عباس موقوفاً غير مرفوع ؛ وهو أصح » .

قلت : وذلك ؛ لأن أحمد بن يوسف ثقة حافظ ؛ بخلاف أبي الأزهر - واسمه أحمد بن الأزهر - ؛ فإنه وإن كان صدوقاً يحفظ ؛ إلا أنه كان كبر ، فصار كتابه أثبت من حفظه .

وأما ابن أبي السريِّ ؛ فهو ضعيف ؛ له أوهام كثيرة . ولذلك ؛ قال الحافظ في « الفتح » (٥ / ١٦٧) :

« واختلف على عبد الرزاق في رفعه ووقفه ؛ والمشهور عنه الوقف ، وهو أصح الروايتين عنه » .

قلت : ومدارهما على محمد بن مسلم ؛ كما رأيت ، وهو الطائفي ؛ وهو صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » . فلعل الاختلاف المذكور منه .

فلا جرم أن الإمام البخاري لما علّق الحديث في « صحيحه » ؛ صدّره بصيغة التمريض : ويذكر عن ابن عباس : أن جلساءه شركاؤه ، ثم عقب عليه بقوله :

« ولم يصح » .

قلت : وقد ضعّف الحديث - أيضاً - الإمام أحمد ؛ فقد ذكره ابن قدامة في « المنتخب » (١ / ١٩٥ / ١) من طريق مندل بإسناده المتقدم ، وقال :

« قال علي بن سعيد : سألت أبا عبد الله عن هذا الحديث ؟ فقال : ما أدري من أين جاء هذا الحديث ؟ ! وهو عندي منكر ! » .

٢ ـ **وأما حديث عائشة** ؛ فيرويه **الوَضَّاح بن خَيْثَمَة** قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً مثله .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤٤٥) ، وقال :

« الوضاح لا يتابع عليه ، ولا يصح في هذا المتن حديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٥) :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات التي كأنها معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لسوء حفظه ، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه ؛ فلا ضير » .

٣ ـ **وأما حديث الحسن بن علي** ؛ فيرويه **يحيى بن سعيد الواسطي** : نا **يحيى بن العلاء** عن طلحة بن عبد الله عن الحسن بن علي مرفوعاً به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ١٣١ / ٢) . وأعله الهيثمي (٤ / ١٤٨) بـ (يحيى بن سعيد) هذا ، فقال :

« وهو ضعيف » !

قلت : ولقد أبعد النُّجْعَة ؛ ففوقه (يحيى بن العلاء) ؛ وهو بجلي رازي ، وهو متهم بالكذب ، فتعصيب الجناية به في هذا الحديث أولى من (يحيى بن سعيد) .

ومما سبق ؛ تعلم تساهل أو تسامح الحافظ ابن حجر في اقتصاره على إعلال حديث الحسن وعائشة بقوله :

« وإسنادهما ضعيف أيضاً » !

فإن الحق أن يقال : « . . . ضعيف جداً » ؛ وذلك ؛ خشية أن يغتر من لا علم عنده بشدة ضعف هذين الإسنادين ؛ فيغتر بقول الحافظ المذكور ؛ فيدَّعي - بناءً عليه - تقوية الحديث بكثرة الطرق !

ولعل هذا هو السبب في إيراد الدكتور القلعجي هذا الحديث في فهرسه الذي وضعه في آخر « ضعفاء العقيلي » للأحاديث الصحيحة - بزعمه - مما ورد فيه (ص ٥٢١) ؛ على رغم قول العقيلي :

« لا يصح في هذا الباب شيء » .

ووافقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٩٢ - ٩٣) - بعد أن أعلَّ حديث ابن عباس بطريقيه ، وحديث عائشة بنحو ما تقدم - .

وكذلك وافقه ابن القيم في « المنار » .

ولم يستطع السيوطي أن ينقذه من الضعف المستفاد من جميع طرقه ! أما الوضع فنعم . ولذلك ؛ صرح الشيخ القارئ في « الأسرار المرفوعة » بتخطئة ابن الجوزي في حكمه عليه بالوضع ، وهو ظاهر كلام السخاوي في « المقاصد » .

وبناءً عليه قال مختصره الزرقاني :

« ضعيف » .

٥٢٥٥ - (الحمد لله ؛ ما دخل بطني طعام سُخْنٌ منذ كذا وكذا) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤١٥٠) ، والبيهقي في « سننه » (٧ / ٢٨٠)

كلاهما من طريق سُويد بن سعيد : ثنا علي بن مُسْهِر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

أُتيَ رسول الله ﷺ يوماً بطعام سخن ، فأكل ، فلما فرغ قال : . . . فذكره . وليس عند البيهقي قوله :

« الحمد لله » . وأشار إلى تضعيفه بقوله :

« هذا إن صح يحتمل معنى الأول - يعني : بعد أن يذهب فوره - ، ويحتمل غيره » .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سويد ؛ فإنه - مع كونه من شيوخ مسلم - فقد ضعفوه . قال الحافظ :

« صدوق في نفسه ؛ إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، وأفحش فيه ابن معين القول » .

قلت : ومن هنا يظهر لك تساهل البوصيري في « الزوائد » (٢٧٩ / ٢) ؛ حيث قال :

« هذا إسناد حسن ؛ سويد مختلف فيه ، رواه البيهقي في « سننه الكبرى » . . . وله شاهد من حديث أسماء بنت أبي بكر . رواه البيهقي » !

قلت : ولعله تبع المنذري في تحسينه ، على أنه أيسر خطأً منه ؛ فإن المنذري قال (٤ / ١٠٩) :

« رواه ابن ماجه بإسناد حسن ، والبيهقي بإسناد صحيح » ! !

ووجه ما ذكرت ظاهر جداً ؛ فإنه غاير بين إسناد ابن ماجه والبيهقي ؛ وهو واحد ؛ فإن مدارهما على سويد بن سعيد ! ومع ذلك حسن وصحّح ! !

ثم إن في جعله حديث أسماء شاهداً لهذا نظراً لا يخفى ؛ فإن لفظه :

أنها كانت إذا ثردت غطته شيئاً حتى يذهب فوره ، ثم تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إنه أعظم للبركة » .

فإن هذا أخص من حديث الترجمة . ولذلك ؛ قال البيهقي : يحتمل أنه بمعناه أو يحتمل غيره ؛ كما تقدم .

وفي إسناده قرة بن عبد الرحمن ، وفيه ضعف .

ومن طريقه : رواه الدارمي (٢ / ١٠٠) ، وابن أبي الدنيا في « الجوع » (١٤ / ٢) .

٥٢٥٦ - (إذا تابَ العبدُ من ذنوبه ؛ أَنسى اللهُ حَفَظَتَهُ ذُنوبَهُ ، وأنسى ذلكَ جوارحَهُ ومعالمَهُ من الأرضِ ؛ حتّى يلقَى اللهَ يومَ القيامةِ وليسَ عليه شاهدٌ من اللهِ بِذَنْبٍ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني (٢٠١) من طريق **أبي صالح العباس بن زياد** : نا **سَعْدَانُ الخطمي** عن سعيد عن قتادة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعدان الخطمي ، والعباس بن زياد ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وكأنه لذلك أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ٧٥) إلى تضعيف الحديث .

٥٢٥٧ - (النَّادِمُ ينتظرُ مِنَ اللهِ الرحـمـةَ ، والمُعْـجَبُ ينتظرُ المَقْتَ ، واعلمُوا عبادَ اللهِ ! أنّ كلَّ عاملٍ سَيَقْدَمُ على عمَلِه ، ولا يخرجُ من الدُّنيا حتّى يرى حُسْنَ عمله وسُوءَ عمله ، وإنّما الأعمالُ بخواتيمها ، والليلُ والنّهارُ مطيَّتَانِ ، فأحسنُوا السَّيرَ عليهما إلى الآخرة ، واحذرُوا التّسويفَ ؛ فإنّ الموتَ يأتي بَغْتَةً ، ولا يغتَرَّنَّ أحدُكم بحِلْم الله عزّ وجلّ ؛ فإنّ الجنّةَ والنّار أقربُ إلى أحدكم من شِراك نَعْلِه . ثمّ قرأ رسولُ الله ﷺ : ﴿فمنْ يعملْ مثقالَ ذرّةٍ خيراً يَرَهُ . ومنْ يعملْ مثقالَ ذرّة شرّاً يَرَهُ﴾)[1] .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني (٢٠١) من طريق عبد الله بن إبراهيم الكوفي : نا ثابت بن محمد قال : سمعت سفيان الثوري يقول : حدثني أبي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ثابت بن محمد : هو العابد أبو محمد ؛ قال الحافظ :

« صدوق زاهد ، يخطئ في أحاديث » .

قلت : وتابعه إسحاق بن بشر قال : ثنا سفيان الثوري به .

أخرجه ابن بشران في « الأمالي » (٢ / ١٢٦ / ١) .

لكن إسحاق بن بشر متروك ، كذبه ابن المديني وغيره .

وتابعه أيضاً مُطَرِّفُ بن مازن قاضي اليمن عن سفيان الثوري به ، دون قوله : « واعلموا عباد الله . . . » إلخ .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق متن هذا الحديث من الأصل : « « ترغيب » (٤ / ٧٥) » . (الناشر) .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٣٥٥) .

ومطرف هذا ممن لا يفرح به أيضاً ؛ فقد كذبه ابن معين وغيره .

وعبد الله بن إبراهيم الكوفي - الذي في طريق الأصبهاني - ؛ يحتمل أنه الذي في « الميزان » ؛ و « اللسان » :

« عبد الله بن إبراهيم المؤدب ، عن سويد بن سعيد ؛ كذبه الدارقطني » .

قلت : فيحتمل أنه هذا ؛ فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

٥٢٥٨ - (إنّ اللهَ تعالى ناجَى موسَى بمِئةِ ألْف وأربعينَ ألفَ كَلِمَةٍ في ثلاثةِ أيام ؛ وصايا كلُّها ، فلمّا سمعَ موسَى كلامَ الآدميينَ ؛ مقَتَهم مما وقع في مسامِعِه من كلامِ الربِّ ، وكان فيما ناجَاه أنْ قال : يا موسَى ! إنّه لم يتصنَّع المتصنّعون لي بمثلِ الزّهد في الدّنيا ، ولم يتقرّب إليّ المتقربونَ بمثل الورَعِ عمّا حرَّمتُ عليهم ، ولا تعبَّدَني العابدون بمثلِ البكاءِ من خِيفتي . فقالَ موسَى : يا إلهَ البَرِيَّةِ كلِّها ! ويا مالكَ يوم الدِّين ! يا ذا الجلال والإكرام ! فماذا أعددتَ لهم ؟ وماذا جزيتَهم ؟ قال : يا موسَى ! أمّا الزاهدُون في الدُّنيا ؛ فإنِّي أُبيحُهم جَنَّتِي ، يَتَبَوَّؤونَ حيثُ يشاؤون ، وأمّا الوَرِعُون عمّا حرمتُ عليهم ؛ فإنّه ليس من عبدٍ يلقاني يوم القيامةِ إلا ناقشتُه الحسابَ ، وفَتَشْتُهُ عمّا كان في يَدَيْه إلاّ ما كانَ من الورِعِين ؛ فإنِّي أستحييهم وأُجِلُّهم ،[وأكرمهم] ؛ فأُدْخِلُهم الجنَّةَ بغيرِ حسابٍ ، وأمّا البكاؤون من خِيفتي ؛ فلَهُمُ الرفيقُ الأعلى ، لا يُشارَكُونَ فيه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٤ / ٥٥٧ / ٣٩٤٩)

ـ والسياق له ـ وفي « الكبير » أيضاً (١٢ / ١٢٠ ـ ١٢١) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٤٥ / ١٠٥٢٧) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٢٥ / ٤٧٩) من طريق أبي مالك الجَنَبِيِّ عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو مالك الجنبي » .

قلت : واسمه : عمرو بن هاشم ؛ قال الحافظ :

« ليّن الحديث ، أفرط فيه ابن حبان » .

قلت : فالآفة من شيخه (جويبر) ؛ فإنه ضعيف جدّاً متروك ، وحديثه عليه لوائح الإسرائيليات .

وتساهل الهيثمي حين قال في « المجمع » (١٠ / ٢٩٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جويبر بن سعيد ، وهو ضعيف » !

ثم إنه منقطع بين الضحاك وابن عباس ؛ فإنه لم يسمع منه .

وقد أخرجه الأصبهاني برقم (٤٨٠) بإسناده عن سعيد الفزاري قال : بلغني أن الله تبارك وتعالى أوحى إلى موسى عليه السلام . . . فذكره نحوه .

٥٢٥٩ ـ (ألا إنّ كلَّ جوادٍ في الجنّة ؛ حَتْمٌ على الله ، وأنا به كفيل ، أَلا وإنّ كلَّ بخيلٍ في النّارِ ؛ حَتْمٌ على اللهِ ، وأنا به كفيلٌ . قالوا : يا رسولَ اللهِ ! من الجوادُ ومن البخيل ؟ قال : الجوادُ من جادَ بحقوقِ الله في ماله ، والبخيلُ من منعَ حقوقَ اللهِ وبخلَ على ربِّه ، وليسَ الجوادُ من

أخذَ حَراماً وأنفقَ إسرافاً) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٢٣٨ / ٥١٣ و ٢ / ٦٣٧ / ١٥٢٥) عن **أيوب بن سالم** : نا **يوسف بن حماد بن مليكة الصنعاني عن نبيه ابن عمر** عن عبد الرزاق عن **عبد الوهاب بن حسن الحنفي** عن يونس بن عبيد عن الحسن **عن** أبي هريرة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الوهاب بن حسن الحنفي ؛ الظاهر أنه التميمي الذي ترجمه ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٧١) ؛ روى عن شيبان مولى الضحاك ، وعنه محمد بن ميمون ؛ وقال عن أبيه :

« أحاديثه مناكير ، ولا أعرفه » .

وذكر في « اللسان » عن البخاري ؛ أنه قال فيه :

« منكر الحديث » .

ومن دون عبد الرزاق لم أعرفهم .

والحديث ؛ قال المنذري (٣ / ٢٤٨) :

« رواه الأصبهاني ؛ وهو غريب » .

قلت : وفيه عنعنة الحسن البصري ، وجماعة لم أعرفهم .

٥٢٦٠ - (إنّ من الإيمانِ أن يُحِبَّ الرجلُ [رجلاً] ؛ لا يحبُّه إلا لله ؛ من غيرِ مالٍ أعطاه ؛ فذلكَ الإيمانُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٨٨) : حدثنا **محمد بن**

جابان : ثنا محمد بن مهران الجَمَّال : ثنا محمد بن المعلى عن الجراح بن الضحاك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أبي إسحاق إلا الجراح » .

قلت : وهو صدوق ، وسائر رجاله ثقات ؛ غير محمد بن جابان ؛ فلم أجد له ترجمة ، وأظنه الذي في « المعجم الصغير » (ص ١٨٦) : ثنا محمد بن حامان الجُنْدَيْسَابُوري . . . كذا بخطي : « حامان » بالميم بين الألفين ، ولعله تحريف ! !

وأبو إسحاق : وهو عمرو بن عبد الله السَّبِيعي ؛ وكان اختلط ، ثم هو - إلى ذلك - مدلس ، وقد عنعن !

والحديث ؛ سكت عليه المنذري (٤ / ٤٦) !

وأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٩٠) مختصراً موقوفاً بلفظ :

« إن من الإيمان أن يحب الرجل أخاه ؛ لا يحبه إلا لله » . وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفي إسناده إسحاق الدَّبَري ، وهو منقطع بين عبد الرزاق وإسحاق » ! !

٥٢٦١ - (إنّ الرجلَ لَيُؤتَى كتابَهُ منشوراً فيقولُ : يا ربِّ ! فأينَ حسناتُ كذا وكذا عملتُها ؛ ليستْ في صَحِيفتي ؟ ! فيقولُ له : مُحِيَتْ باغتيابِكَ النَّاسَ)[1] .

موضوع . أخرجه الأصبهاني (٥٨٤) من طريق **الحسن بن دينار** عن

---

(١) كتب الشيخ فوق هذا المتن من الأصل : « « ترغيب » (٣ / ٣٠١) » . (الناشر) .

الخَصِيبِ بْنِ جَحْدَر عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخصيب أو الحسن ؛ فإنهما متهمان بالكذب :

فالأول : كذبه شعبة ، والقطان ، وابن معين . وقال البخاري ، وابن الجارود :

« كذاب » .

والآخر : كذبه أحمد ، ويحيى . وقال أبو حاتم ، وأبو خيثمة :

« كذاب » .

٥٢٦٢ - (الغِيبةُ والنميمةُ تَحُتَّانِ الإيمانَ ؛ كما يَعْضُدُ الرَّاعي الشَّجرَ)[١] .

موضوع . أخرجه الأصبهاني (٥٨٤) من طريق **أبي خالد عبد العزيز بن أبان الأموي** : حدثنا **عمرو أبو عبد الله الجُعفي** عن **عبيد بن اصطفى** (كذا) عن **يزيد بن حسن** عن أبان بن عثمان عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأموي هذا ؛ فقد كذبوه ، قال ابن معين :

« كذاب خبيث يضع الحديث » . وقال ابن نمير :

« هو كذاب » .

ومَنْ بينه وبين أبان ؛ لم أعرفهم .

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « « ترغيب » (٣ / ٣٠١) » . (الناشر) .

٥٢٦٣ - (إيّاكم والكِبْرَ ؛ فإنّ الكِبْرَ يكونُ في الرَّجُلِ وإنَّ عليه العباءةَ) [١] .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٨٣) : حدثنا أحمد ابن القاسم : ثنا عمي عيسى بن المُسَاور : ثنا **سُوَيْد بن عبد العزيز** : ثنا عبد الله ابن حُمَيْدٍ عن طاوس عن عبد الله بن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن طاوس إلا عبد الله بن حميد ، تفرد به سويد » .

قلت : وهو ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » ، بل هو واهٍ جدّاً ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » .

وسائر رجاله ثقات .

ومما سبق من التحرير ؛ تعلم تساهل المنذري (٤ / ١٦) - ثم الهيثمي (١٠ / ٢٢٦) - في قولهما :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » !

٥٢٦٤ - (أيُّها النّاسُ ! استَحْيوا من اللهِ حَقَّ الحياءِ . فقالَ رجلٌ : يا رسولَ الله ! إنا لَنستَحْيِي من اللهِ تعالى ! فقالَ : من كانَ منكم مُسْتحْيِياً من اللهِ حَقَّ الحياءِ ؛ فلا يَبِيتنَّ ليلةً إلا وأجلُه بين عَينيهِ ، ولْيحفظِ البطنَ وما وعَى ، والرأسَ وما حوى ، ولْيذْكُرِ الموتَ والبِلَى ، وليتركْ زينةَ الحياةِ الدُّنيا) [٢] .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٩٨) عن

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « سيأتي تخريجه مبسوطاً برقم (٦٦٦٧) » . (الناشر) .
(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « « ترغيب » (٣ / ١٣٠) » . (الناشر) .

خالد بن يزيد العُمَرِيٌّ : ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن مسلم بن أبي مريم عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ على المنبر والناس حوله ـ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خالد بن يزيد العمري ؛ كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٤ ـ ٢٨٥) :

« منكر الحديث جداً ، لا يُشْتَغَلُ بذكره ؛ لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات » .

قلت : وشيخه هنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ؛ ضعيف .

ومن هذا الوجه : أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٥٠) دون قوله :

« فلا يبيتن ليلة إلا وأجله بين عينيه » .

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن ابن مسعود وغيره دون الزيادة المذكورة ، وهو بذلك يرتقي إلى مرتبة الحسن ؛ كما بينته في « الروض النضير » (٦٠١) ، وإنما أخرجته هنا لهذه الزيادة التي تفرد بها هذا الكذاب .

٥٢٦٥ ـ (بدموعِ عَينيكَ ؛ فإنّ عَيناً بكَتْ من خَشْيةِ اللهِ لا تمسُّها النّارُ أبداً) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٣٣) عن **يوسف بن الغَرِقِ** عن **أيوب الحَبَطِيِّ** عن **نُفَيْعِ بن الحارث** عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال :

قال رجل : يا رسول الله ! بم أتقي النار ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد هالك ؛ مسلسل بالمتروكين : نفيع بن الحارث فمن دونه ؛ ثلاثتهم متهمون بالكذب ، فأحدهم آفته .

والحديث معروف من طرق أخرى دون قوله :

(بم أتقي النار ؟ قال : بدموع عينيك) .

وهو مخرج في « المشكاة » (٣٨٢٩) ، و « الترغيب » (٢ / ١٥٣) .

وإنما أوردته هنا من أجل الزيادة المذكورة .

٥٢٦٦ ـ (ما من شَيءٍ إلاّ وله توبةٌ ؛ إلاّ صاحبَ سُوءِ الخُلُقِ ؛ فإنّه لا يتوبُ من ذَنْبٍ إلاّ عاد في شرٍّ منه)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٣٠٤) من طريق أبي عمر حفص بن عمر المقرئ الضرير : حدثني **عمرو بن جُمَيْع** عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن إبراهيم التيمي عن أبيه [عن عائشة] مرفوعاً .

وفي رواية له من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد عن **مروان بن سالم عن رجل من أهل الجزيرة** عن ميمون بن مهران قال : **قال** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« ما من ذنب أعظم عند الله عز وجل من سوء الخلق ، وذلك ؛ أنّ صاحبه لا يخرج من ذنب إلا وقع في ذنب » .

قلت : والطريق الأولى هالكة ؛ لأنها من رواية عمرو بن جُمَيْعٍ ، وهو كذاب .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « « ترغيب » (٤ / ٢٦٠) » . (الناشر)

وقريب منها الطريق الأخرى ؛ فإن فيها مروان بن سالم - وهو الجزري - ؛ وهو متروك ، رماه الساجي وغيره بالوضع .

ثم هو مرسل ؛ ميمون بن مهران تابعي .

والرواي عنه لم يُسَمَّ .

٥٢٦٧ - (مَنْ أَصْلَح بين اثنينِ ؛ أصلحَ اللهُ أمرَه ، وأعطاهُ بكلِّ كَلمةٍ تكلّم بينهما عِتقَ رقبة ، ورجعَ مَغْفوراً له ما تقدَّم من ذَنْبِهِ) .

منكر جدّاً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ١٠٦ / ١٨٥) من طريق **عُبَيْدِ بن هاشم الجُوزَجَاني** : ثنا **محمد بن الأزهر** عن أبي فَضالة عن **موسى بن جابان** عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ فيه علل :

الأولى : موسى بن جابان ؛ ليس له ذكر في كتب التراجم المعروفة ، وهذا من الغرائب **بمكان !** فقد أورده الأمير ابن ماكولا في « باب جابان . . » ، فقال (٢ / ١١) :

« وموسى بن جابان ، حدّث عن لقمان بن عامر ، حدث عنه **ميسرة بن عبد ربه** ، وميسرة غير ثقة ، ولا يعرف موسى بن جابان إلا به » .

وميسرة هذا كذاب معروف ، له ترجمة مطولة في « اللسان » .

الثانية : أبو فضالة ؛ الظاهر أنه (مبارك بن فضالة) ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو صدوق ؛ ولكنه مدلس ، فأخشى أن يكون تلقاه عن (ميسرة) الكذاب ثم دلسه ؛ لقول الأمير المتقدم في موسى :

« لا يعرف إلا بميسرة » .

الثالثة : محمد بن الأزهر ؛ الظاهر أنه (الجُوزَجَاني) ؛ بقرينة الراوي عنه ـ الجوزجاني ـ ، قال الذهبي في « المغني » :

« محمد بن الأزهر الجوزجاني ، عن يحيى القطان ، نهى أحمد عن الكتابة عنه » . وقال ابن عدي في « الكامل » (٦ / ١٣٢) :

« ليس بالمعروف ، وإذا لم يكن معروفاً ، ويحدث عن الضعفاء ؛ فسبيلهم سبيل واحد ، لا يجب أن يُشْتَغَلَ برواياتهم وحديثهم » .

الرابعة : عبيد بن هاشم الجوزجاني ؛ لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر . والله أعلم .

والحديث ؛ قال المنذري (٣ / ٢٩٣ / ٧) ـ بعد أن أشار لضعفه ـ :

« رواه الأصبهاني ، وهو حديث غريب جدّاً » .

٥٢٦٨ ـ (مَنِ اغْتِيبَ عندَهُ أخوه ، فاستطاعَ نصرتَه فنصَره ؛ نصَره اللهُ في الدُّنيا والآخرةِ ، فإنْ لم يَنْصُرْهُ ؛ أذلَّهُ [1] اللهُ في الدّنيا والآخرةِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (٩٤ / ٢) ـ من طريق محمد بن سعيد ـ ، والأصبهاني (٥٨٠) ـ من طريق عبد الرزاق ـ : أنا معمر والثوري جميعاً عن **أبان** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبان ـ هذا ـ هو ابن أبي عياش ، وهو متروك

(١) في الأصل بخط الشيخ ـ رحمه الله ـ : « أدركه (كذا) » . وفي حاشية « ضعيف الترغيب » له : « الأصل : أدركه ، والتصويب من الأصبهاني » . فأثبتنا هنا ما هناك . **(الناشر)** .

متهم بالكذب .

والحديث ؛ أورده في « الميزان » من رواية ابن عدي من هذا الوجه .

وروى أبو الشيخ الشطر الثاني منه ؛ كما في « الترغيب » (٣ / ٣٠٣) .

٥٢٦٩ - (مَنْ تواضعَ لأخيهِ المسْلِم ؛ رفعَهُ اللهُ ، ومَنِ ارتفعَ عليه ؛ وضعَهُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٧٢ / ١) من طريق **عبد العظيم ابن حبيب** : ثنا **أبو مَعْشَرٍ** عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن المقبري إلا أبو معشر ؛ تفرد به عبد العظيم » .

قلت : قال الدارقطني :

« ليس بثقة » .

وأبو معشر ؛ اسمه نَجِيحُ بن عبد الرحمن السندي المدني ؛ ضعيف .

والحديث ؛ أشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيفه .

وأعله الهيثمي (٨ / ٨٣) بـ (عبد العظيم) ، فقال :

« وهو ضعيف » !

٥٢٧٠ - (مَنْ قَلَّ مالُه ، وكَثُر عيالُه ، وحَسُنَتْ صلاتُه ، ولم يَغْتَبِ المسلمينَ ؛ جاءَ يومَ القيامةِ وهو معِي كهاتينِ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى (١ / ٢٨٠) ، والأصبهاني (٥٨٥) عن مسلمة

ابن علي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته مسلمة بن علي ـ وهو الخُشَنِيُّ ـ ؛ متروك اتفاقاً ، وقد اتهمه الحاكم وغيره بالوضع ، وقد مضت له أحاديث موضوعة ؛ فانظر الأرقام (١٤١ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ٤٧٦) .

والحديث ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٤ / ٩٤) إلى تضعيفه .

٥٢٧١ ـ (مَنْ مشَى في حاجةِ أخيهِ المُسْلمِ ؛ كتبَ اللهُ له بكلِّ خُطوةٍ سبعينَ حَسَنةً ، ومحا عنه سَبعينَ سيّئةً إلى أن يرجعَ من حيثُ فارقَهم ؛ فإنْ قُضِيَتْ حاجَتُهُ على يديه ؛ خرجَ من ذنوبه كيَوْمَ ولدتْهُ أمُّه ، وإنْ هلكَ فيما بينَ ذلكَ ؛ دخلَ الجنَّةَ بغيرِ حِسابٍ)[1] .

ضعيف جدّاً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٩٢) من طريق ابن أبي عاصم : ثنا محمد بن بَحْرٍ الهُجَيْمِيُّ : ثنا عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عبد الرحمن بن زيد ـ وهو ابن أسلم العدوي مولاهم ـ ، وهو ضعيف جداً ، وهو صاحب حديث توسل آدم بالنبي ﷺ ، وقد تقدم برقم (٢٥) .

ثم تبين أن (عبد الرحمن) محرف من (عبد الرحيم) ؛ فقد رأيت الحديث في « مسند أبي يعلى » (٥ / ١٧٥ / ٢٧٨٩) : حدثنا محمد بن بحر : حدثنا

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « « ترغيب » (٤ / ٢٥١) » . (الناشر) .

عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه به .

ومن طريق أبي يعلى : أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٩٩) ، وعنه تلقاه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٧٣) . وقال :

« حديث لا يصح ؛ قال يحيى : عبد الرحيم بن زيد كذاب ، وأبوه ليس بشيء » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٨٨) ، وابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٢٩) .

أقول : وإن مما يؤيد أنه (عبد الرحيم بن زيد) أن أباه (زيداً) ـ وهو (العمي) ـ ، قد ذكروه في الرواة عن (الحسن) ـ وهو البصري ـ ، بخلاف (زيد) ـ وهو ابن أسلم والد (عبد الرحمن) ـ ؛ فلم يذكروه في الرواة عنه ، والله تعالى أعلم .

وقد وقع هذا التحريف في مطبوعة « ترغيب الأصبهاني » أيضاً (١ / ٤٨١) ، ولم يعلق عليه المخرج بشيء سوى قوله :

« عزاه الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٩٠) لأبي يعلى ، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي ؛ وهو متروك » ! !

ومع أن فيه ما يلفت النظر إلى الاختلاف في تمام اسم (العبد) ؛ ومع ذلك فإنه لم يعلق عليه بشيء !

ثم إن (محمد بن بحر الهجيمي) قد ذكره ابن أبي حاتم ، وقال :

« روى عنه أبو زرعة » .

ومن المعلوم أن أبا زرعة لا يروي إلا عن ثقة عنده . وقد خالفه العقيلي ؛ فقال (٤ / ٣٨) :

« منكر الحديث ، كثير الوهم » .

ثم ذكر له حديثاً منكراً ، سيأتي برقم (٦٥٤٢) إن شاء الله تعالى .

٥٢٧٢ - (لا تزالُ الملائكةُ تصلِّي على أحدِكم ؛ ما دامتْ مائدتُه موضوعةً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الأربعين الصوفية » (٥٦ / ٢) ، وكذا أبو عبد الرحمن السُّلَمي (٧ / ١) ، و الأصبهاني في « الترغيب » (٥١٣) من طريق مَنْدَل عن عبد الله بن سنان عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علتان :

الأولى : عبد الله بن سنان - وهو الزهري الكوفي - ؛ أورده العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٠٨) ؛ وروى عن ابن معين أنه قال :

« كوفي ؛ كان ينزل القطيعة ؛ قطيعة الربيع ، ليس حديثه بشيء » . وقال ابن عدي :

« عامة حديثه لا يتابع عليه » .

والأخرى : مندل - وهو ابن علي العَنَزِيُّ - ؛ ضعيف .

والحديث ؛ أشار المنذري (٣ / ٢٤٣) إلى تضعيفه .

ثم بدا لي أن عبد الله بن سنان محرف من (سيار) - وهو **عبد الله بن سيار** ، مولى بني طلحة - ؛ كوفي ، فهو الذي ذكروا أنه روى عن عائشة بنت طلحة ،

بخلاف الزهري هذا ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عنها ، وإنما عن محمد بن المنكدر وزيد بن أسلم وهشام بن عروة .

وتأكدت من ذلك حينما رأيت البخاري أورد الحديث في ترجمة عبد الله بن سيار هذا ؛ فقال (٣ / ١ / ١١٠) :

« قال فروة : حدثنا القاسم بن مالك عن عبد الله بن سيار مولى عائشة بنت طلحة : سمعت عائشة بنت طلحة . . . به » .

ومن هذا يتبين أن العلة الثانية في الحديث غير قادحة ؛ لمتابعة القاسم بن مالك مندلاً .

والقاسم هذا من رجال الشيخين ؛ على لين فيه ؛ كما في « التقريب » .

والراوي عنه - فروة بن أبي المغراء - صدوق من رجال البخاري ؛ لكنه خالف مندلاً فأوقفه .

ثم ازددت تأكداً من أن الحديث هو لابن سيار - وليس لابن سنان - حين رأيت ابن راهويه قد أخرجه في « مسنده » (٤ / ١٠٨ / ٢) من طريق مندل عن عبد الله بن سيار به . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٥٢٧٣ - (لا تسبُّوها ؛ فَنِعْمَتِ الدَّابَّةُ ؛ فإنّها أيقظتْكم لِذكرِ اللهِ)[١] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٧٦ / ١) عن آدم : ثنا أبو يوسف القاضي عن سعد بن طَرِيف عن الأصبغ بن نُباتة عن علي بن أبي طالب قال :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « « الترغيب والترهيب » (٣ / ٢٨٧) » . (الناشر) .

نزلنا منزلاً ، فآذتنا البراغيث ، فسببناها ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد ، تفرد به آدم » .

قلت : وهو ابن أبي إياس ؛ ثقة .

وأبو يوسف القاضي فيه ضعف من قبل حفظه .

لكن الآفة ممن فوقه ؛ فإن الأصبغ بن نُباتة متروك رمي بالرفض .

وسعد بن طريف مثله ؛ بل قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٥٧) :

« كان يضع الحديث على الفور » .

٥٢٧٤ - (لا يصحبْنا اليومَ مَن آذى جارَه) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٥ / ١) من طريق **يحيى الحِمَّاني** : ثنا **عبد الرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال :

خرج رسول الله ﷺ في غَزَاةٍ ، قال : . . . فذكره ، فقال رجل من القوم : أنا بلت في أصل حائط جاري ؟ ! فقال :

« لا تصحبنا اليوم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ من أجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وقد عرفت حاله من قريب .

ويحيى الحماني - وهو ابن عبد الحميد - فيه ضعف .

وبه وحده أعله الهيثمي ؛ فقال (٨ / ١٧٠) :

« وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف » !

وأشار المنذري (٣ / ٢٣٤ ـ ٢٣٥) إلى تضعيفه ، ثم قال :

« رواه الطبراني ؛ وفيه نكارة » .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ فقال ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (٨٢ / ٣٣٠) : حدثني عبد الله بن أبي بدر : أنا يزيد بن هارون : أنا **عبد الملك ابن قدامة عن أبيه أن** رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره نحوه .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ عبد الملك بن قدامة ضعيف .

وأبوه ـ قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجُمَحِي ـ تابعي ، روى عنه جمع ؛ وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الحافظ :

« مقبول » .

٥٢٧٥ ـ (تُنْسَخُ دواوينُ أَهْلِ الأرض في دواوينِ أهلِ السَّماءِ كلَّ اثنينِ وخَميس ، فيُغْفَرُ لكلِّ مُسْلمٍ لا يُشْرِكُ بالله شيئاً ؛ إلاّ رجلٌ بينه وبينَ أخيه شَحْناءُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٩ / ١٢٨ / ٩٢٧٤ ـ ط) و (٣ / ٢٧١ / ١ ـ مجمع البحرين) ، والسَّهْمِي في « تاريخ جرجان » (٢٧٣ ـ ٢٧٤) من طريق **عبد الصمد** بن عبد العزيز المُقْرئ : ثنا **عمرو بن أبي قيس** عن منصور عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن منصور إلا عمرو ؛ ولا عنه إلا عبد الصمد ، تفرد به محمد بن عمار » .

ثم رواه من طريق سعيد بن بشير عن أبي الزبير عن جابر نحوه .

قلت : في الطريق الأولى : عمرو بن أبي قيس - وهو الرازي الأزرق - ؛ وفيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وعبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ ؛ ذكره البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٠٥) دون جرح أو تعديل ، وابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤١٥) برواية محمد ابن مسلم بن وارة عنه ، فهو مجهول الحال .

وفي الطريق الأخرى عنعنة أبي الزبير ؛ وضعف سعيد بن بشير .

ثم خرجته بتوسع برقم (٦٨٢٥) .

ومما سبق يتبين تساهل الهيثمي في قوله - في كل من الطريقين (٨ / ٦٦) - :

« ورجاله ثقات » !

وكذا قال المنذري في حديث جابر (٣ / ٢٨٢) !

٥٢٧٦ - (السِّواكُ مَطْهَرة للفَمِ ، مَرْضَاةٌ للرَّبِّ ، ومَجْلاةٌ للبَصَرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٥ - الجامعة الإسلامية) من طريق الحارث بن مسلم عن بحر السَّقَّا عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن بحر إلا الحارث » .

قلت : والظاهر أنه الرازي المقرئ ، روى عن الثوري وطبقته . قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٨٨) عن أبيه :

« شيخ ثقة صدوق ، وصليت خلفه » . وعن أبي زرعة قال :

« صدوق ، لا بأس به ، وكان رجلاً صالحاً » .

قلت : وخفي هذا على الذهبي ثم العسقلاني ، فلم يزيدا في ترجمته على قولهما :

« قال السُّليماني : فيه نظر » !

وعلة الحديث ممن فوقه :

أولاً : بحر السقا ـ وهو ابن كُنَيْزٍ الباهلي ـ ؛ متفق على تضعيفه ؛ بل تركه أبو داود ، والدارقطني ، وغيرهما .

ثانياً : جويبر ـ وهو ابن سعيد الأزدي البَلْخي ـ ، وهو أيضاً متروك . وقال الحافظ :

« ضعيف جدّاً » .

ثالثاً : الضحاك ـ وهو ابن مزاحم ـ ؛ لم يلق ابن عباس .

ومع هذه العلل ؛ سكت المنذري (١ / ١٠١) عن الحديث ؛ فلم يضعفه ولو بالإشارة إليه ؛ كما هي غالب عادته ! ! وأما الهيثمي ؛ فاقتصر على قوله (١ / ٢٢٠) :

« وفيه بحر بن كُنَيْزٍ السقا ، وقد أجمعوا على ضعفه » !

وإنما أخرجت الحديث هنا ؛ لزيادة : « ومجلاة للبصر » ، وإلا ؛ فهو بدونها صحيح ، وهو مخرج في « المشكاة » (٣٨١) ، و « الإرواء » (٦٦) .

٥٢٧٧ ـ (تخلّلوا ؛ فإنّه نظافةٌ ، والنظافةُ تدعُو إلى الإيمانِ ، والإيمانُ مع صاحبِه في الجنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٣٥ ـ الجامعة ، ورقم ٧٣١١ ـ ط) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٨٣ ـ ١٨٤) ، والخطيب في « التلخيص » (ق ١١١ / ٢) عن النَّضْر بن هشام الأصبهاني : ثنا **إبراهيم بن حيان بن حكيم بن حنظلة بن سويد بن علقمة بن سعد بن معاذ الأنصاري** :حدثني شريك عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن مغيرة إلا شريك ، ولا عنه إلا إبراهيم ، تفرد به النَّضْر » .

قلت : ترجمه أبو نعيم في « الأخبار » (٢ / ٣٣٠) بروايته عن جمع ، وعنه اثنان ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولا وفاة ، فهو مجهول الحال .

لكن قال أبو حاتم كما في « الجرح » :

« صدوق » .

فالآفة من شيخه إبراهيم بن حيان ؛ فقد أورده ابن عدي (٤ / ١) ، وقال :

« ضعيف جدّاً ، حدث عن شعبة والحمادين وغيرهم من الثقات بالبواطيل » ؛ ثم ساق له حديثين آخرين ، ثم قال :

«وهذان الحديثان مع أحاديث أخرى يرويها إبراهيم ؛ عامتها موضوعة مناكير » .

والفقرة الوسطى من الحديث ؛ أوردها الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ١١١) ، وقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بسند ضعيف جدّاً » .

قلت : وقد اشتهرت بلفظ :

« بني الدين على النظافة » ! ولم يجد الحفاظ له أصلاً ، وإن أورده الغزالي في « الإحياء » ؛ فقد تعقبه العراقي بقوله :

« لم أجده » . وأقره الحافظ السخاوي في « المقاصد » .

والحديث ؛ أورده المنذري (١ / ١٠٣) مصدِّراً له بحرف : (عن) ! ثم قال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » هكذا مرفوعاً ، ووقفه في « الكبير » على ابن مسعود بإسناد حسن ، وهو الأشبه » !

وفيه نظر من وجهين - بل ثلاثة - :

الأول : سكوته عن ضعفه الشديد الذي تقدم بيانه ؛ خلافاً للهيثمي ؛ فإنه لم يسعه إلا أن يكشف عن علته ، فقال :

« . . . وفيه إبراهيم بن حيان ؛ قال ابن عدي : أحاديثه موضوعة » .

الثاني : أنه أوهم أنه في « الكبير » بلفظ « الأوسط » ! وليس كذلك ؛ فإنه أخرجه في « الكبير » (٣ / ٢٨ / ٢) من طريق طلحة بن مُصَرِّف قال : **حُدِّثتُ** عن عبد الله بن مسعود أنه قال :

خللوا الأصابع الخمس ؛ لا يحشوها الله ناراً .

فهذا لفظ غير حديث الترجمة ؛ كما هو ظاهر .

والثالث : أنه منقطع بين طلحة وابن مسعود ، فتحسينه إياه غير حسن .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (١ / ٢٣٦) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ؛ وفيه راوٍ لم يُسَمَّ ، وبقية رجاله ثقات » .

وقد روي الحديث عن أبي هريرة بلفظ آخر قريب من هذا ، وهو أقرب إلى حديث الغزالي المذكور آنفاً ، وسبق تخريجه برقم (٣٢٦٤) .

(تنبيه) : من أوهام المناوي أنه نقل في « الفيض » قول ابن عدي في راوي حديث الترجمة :

« أحاديثه موضوعة » ، وقول المنذري في إسناد الموقوف :

« إسناده حسن ، وهو الأشبه » ! !

فخفي عليه الانقطاع المنافي للتحسين ! هذا أولاً .

وثانياً : قال في « التيسير » في حديث الترجمة : « وإسناده حسن » !

فكأن بصره انتقل حين نقله من « الفيض » إلى تحسين المنذري .

ولذلك ؛ تعقبه الشيخ الغماري في « المداوي » (٣ / ٢٦٤) بأن تحسينه إياه باطل ؛ إذ كيف يكون حسناً ؛ وفي سنده مَنْ أحاديثه موضوعة ؟ ![1]

---

(١) العبارة في أصل الشيخ المؤلِّف ـ رحمه الله ـ : « . . . كيف يكون مرفوعاً من في سنده أحاديثه موضوعة » ، ولعل الصواب ما أثبتناه . (الناشر) .

لكن الغماري بدوره لم يتنبه للانقطاع الذي في سند « الكبير » ولا لمخالفة متنه للمرفوع ! !

٥٢٧٩[1] - (يخرجُ خلْقٌ من أهْلِ النّارِ ، فيمرُّ الرَّجُلُ بالرَّجُل من أهْل الجنّةِ فيقولُ : يا فلان ! ألا تعرفُني ؟ ! فيقولُ : ومن أنتَ ؟ فيقولُ : أنا الذي استوهبْتني وَضُوءاً ؛ فوهبتُ لك ؛ فَيَشْفَعُ فيه ، ويمرُّ الرّجلُ فيقولُ : يا فلان ! أما تعرفني ؟ ! فيقول : ومن أنتَ ؟ فيقولُ : أنا الذي بعثتَني في حاجةِ كذا وكذا ؛ فقضيتُها لكَ ؛ فيُشْفَعُ له فيُشَفَّعُ فيه) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٩٠ - ٢٩١) من طريق **الفضل بن حماد** : نا مسدد : نا عبد الله بن داود عن الأعمش عن **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الرقاشي - وهو ابن أبان القاص - ضعيف .

وبقية رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير الفضل بن حماد - وهو الواسطي - ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٥٢) :

« في إسناده نظر » . وقال الذهبي :

« فيه جهالة » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فأخرجه ابن ماجه (٣٦٨٥) من طريق وكيع عن الأعمش به نحوه .

---

(١) كذا الترقيم في أصل الشيخ - رحمه الله - ، فلم يذكر الرقم (٥٢٧٨) . (الناشر) .

وقد سبق في هذه « السلسلة » (٩٣) . وانظر كذلك (٥١٨٦) ، و « الترغيب » (٢ / ٥٠ ـ ٥١) ، و « المشكاة » (٥٦٠٤) .

وقد روي بإسناد آخر عن أنس ، وهو الآتي بعده :

٥٢٨٠ ـ (إذا كانَ يومُ القيامةِ ؛ جمعَ اللهُ أهلَ الجنّةِ صُفوفاً ، وأهلَ النارِ صُفوفاً ، قال : فينظرُ الرّجلُ من صفوفِ أهلِ النّارِ إلى الرّجلِ من صُفوفِ أهْلِ الجنّةِ ، فيقولُ : يا فلان ! أمَا تذْكرُ يومَ صنعتُ إليك في الدّنيا معروفاً ؟ ! فيأخذُ بيدِه ، فيقولُ : يا ربِّ ! إنّ هذا اصطنعَ إليّ في الدّنيا معروفاً ، فيقالُ له : أدْخلْهُ الجنةَ برحْمتي) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٩٠) من طريق الحسين بن علي بن الوليد الفسوي : نا أحمد بن عمران الأَخْنَسِيّ قال : سمعت أبا بكر بن عياش يحدث عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الأَخْنَسِيّ هذا ؛ قال الذهبي :

« قال البخاري : يتكلمون فيه . لكنه سمَّاه محمداً . فقيل : هما واحد . وقال أبو زرعة : كوفي تركوه . وتركه أبو حاتم » .

وذكر له الحافظ في « اللسان » هذا الحديث من تخريج البيهقي في « البعث » ؛ وقال :

« تفرد به أحمد ، وهو خبر منكر بهذا السند » .

٥٢٨١ - (من أتى كاهناً فصدَّقه بما يقولُ ؛ فقد برئ مما أُنزِلَ على محمّدٍ ﷺ ، ومن أتاه غيرَ مصدِّق له ؛ لم يُقْبَلْ له صلاةٌ أربعينَ ليلةً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٣٩٤) : حدثنا محمد بن الحسن : ثنا **محمد بن [أبي] السَّرِيِّ** : ثنا رِشْدين بن سعد عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن قتادة إلا جرير ، ولا عنه إلا رشدين ، تفرد به محمد بن السري » .

قلت : وهو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي مولاهم ، أبو عبد الله بن أبي السري العسقلاني ؛ مختلف فيه . قال الحافظ :

« صدوق عارف ، له أوهام كثيرة » .

قلت : وشيخه رشدين بن سعد ضعيف .

وبه أعله المنذري (٤ / ٥٢) ، ثم الهيثمي (٥ / ١١٨) .

والحديث محفوظ دون الشطر الثاني منه ؛ فهو منكر ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠٠٦) ، ثم أعيد تخريجه برقم (٦٥٢٣) وفيه فائدة زائدة .

٥٢٨٢ - (لو كانَ لأحدِكم هذه الساريةُ ؛ لكرِهَ أنْ تُجْدَعَ ، كيفَ يَعْمِدُ أحدُكم فيجدَعُ صلاتَه التي هي للهِ ؟ ! أتموا صلاتَكم ؛ فإنّ الله لا يقبلُ إلا تامّاً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٤٠ / ٢) من طريق **خالد ابن يزيد العُمَرِي** : ثنا عبد الملك بن يحيى بن الزبير عن بلال بن يحيى بن طلحة عن أبيه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن بلال إلا عبد الملك ، تفرد به خالد » .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ؛ بل كذبه بعضهم . قال الذهبي :

« كذبه أبو حاتم ، ويحيى . قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات » ؛ ثم ذكر له عدة مناكير ، قال في أحدها :

« إنها من بلاياه » .

وساق له الحافظ في « اللسان » آخر ؛ وقال :

« فهذا من وضع خالد » .

وعبد الملك : هو ابن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٧٥) من رواية الوليد بن مسلم عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وفي ذهني أنه في « ثقات ابن حبان » ، وليس هو تحت يدي الآن لأتحقق منه ، فليراجعه من شاء[1] .

ومن ذلك ؛ تعلم أن المنذري وهم وهماً فاحشاً حين قال (١ / ١٨٢) - وتبعه الهيثمي ؛ كما هي عادته (٢ / ١٢١) - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن » ! !

٥٢٨٣ - (خُطْوتان : إحداهما أحبُّ الخُطا إلى الله ، والأخْرى أبغضُ الخُطا إلى الله ، فأمّا الخَطوة التي يحبُّها الله عز وجل ؛ فرجلٌ نظرَ إلى خَللٍ في الصّفِّ فسدَّه ، وأمّا التي يبغضُ الله ؛ فإذا أرادَ الرّجلُ أن يقومَ مدّ

---

(١) هو فيه (٧ / ٩٥) . (الناشر) .

مدّ رجلَه اليمنى ، ووضع يدَه عليها ، وأثبتَ اليُسرى ، ثمّ قامَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١ / ٢٧٢) ، وعنه البيهقي (٢ / ٢٨٨) من طريق **أحمد بن الفرج** : ثنا بقية بن الوليد : ثنا يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم ؛ فقد احتج ببقيةَ في الشواهد » ! وأقره المنذري (١ / ١٧٥) ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : لا ؛ فإن خالداً عن معاذ منقطع » .

وأقول : وفيه علة أخرى ؛ وهي أحمد بن الفرج ؛ فإنه مع كونه ليس من رجال مسلم مطلقاً - لا في الأصول ، ولا في الشواهد - ؛ فقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، حتى كذبه محمد بن عوف الطائي . وقال ابن عدي :

« لا يحتج به » .

ومشاه آخرون .

ثم إن تصحيح الحاكم إياه على شرط مسلم منتقد من جهة أخرى ، ذلك ؛ أنه إذا كان مسلم احتج ببقية في الشواهد ؛ فلا يكون الحديث على شرطه إذا تفرد به بقية ؛ كما هو الشأن هنا ؛ إلا إذا ذكر له الحاكم شاهداً ، وذلك مما لم يفعله ، فخرج الحديث عن كونه على شرط مسلم ! فكيف وأحمد بن الفرج لم يخرج له مطلقاً ؛ كما سبق ؟ !

والشطر الثاني من الحديث ؛ قد روي معناه عن ابن عباس ومجاهد :

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٧٢ / ٢) بإسنادين عنهما .

وفي سند الأول : **خَصِيف الجَزَري** ، وهو ضعيف .

وفي الآخر **محمد بن علي السلمي** عن **إبراهيم بن معبد** ، ولم أعرفهما .

٥٢٨٤ - (أُمِرْنا أن نُصَلِّيَ مِنَ الليلِ ما قلَّ وكثُرَ ، ونجعلَ آخرَ ذلكَ وِتراً) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ٧٨ - زوائده) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٦١ / ٢) من طريق **سَلاَّم بن أبي خُبْزَة** : ثنا يونس عن الحسن **عن** سمرة قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال البزار :

« تفرد به سلام ، وهو بصري ضعيف قدري » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علتان :

الأولى : عنعنة الحسن البصري .

والأخرى : سلام هذا متروك ؛ قال ابن المديني :

« يضع الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » . وقال الدارقطني :

« ضعيف » .

قلت : لكنه قد توبع ؛ فقال ابن نصر في « قيام الليل » (ص ٣٣ - المكتبة الأثرية) : حدثنا محمد بن يحيى : ثنا صفوان بن عيسى عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ إن كان إسماعيل بن مسلم هذا هو البصري العبدي ؛ وإن كان هو **المكي** ؛ فضعيف ، ولم يذكرهما الحافظ المزي في شيوخ صفوان بن عيسى . فالله أعلم .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فَعِلَّةُ عنعنة الحسن لا تزال قائمة .

وللحديث طريق أخرى ؛ فقال البزار : حدثنا **خالد بن يوسف** : ثنا **أبي** : ثنا **جعفر بن سعد** عن [**خبيب بن**] **سليمان بن سمرة عن أبيه** عن جده سمرة ابن جندب به .

قلت : ولكنها طريق هالكة ؛ خالد بن يوسف ضعيف .

وأبوه يوسف ـ وهو ابن خالد السَّمْتي ـ شر منه ، قال الذهبي في ترجمة ابنه خالد :

« أما أبوه ؛ فهالك ، وأما هو ؛ فضعيف » .

ومن فوقهما ليس فيهم ثقة ، وقد تكلمت عليهم في « صحيح أبي داود » تحت الحديث (٤٨٠) .

٥٢٨٥ ـ (لا بدَّ من صلاةٍ بليلٍ ، ولو حلْبَ ناقةٍ ، ولو حلبَ شاةٍ ، وما كانَ بَعْدَ صلاةِ العِشاءِ الآخرةِ ؛ فهو من اللّيلِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٣٩ / ٢) من طريق محمد ابن إسحاق **عن** عبد الرحمن بن الحارث عن إياس بن معاوية المُزَنيِّ **أن** رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق .

وبها أعلهّ الهيثمي - وأشار إلى ذلك المنذري (١ / ٢١٧) - ، فقال الهيثمي (٢ / ٢٥٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وفاتتهما علة ثانية ؛ وهي :

الأخرى : الإرسال أو الإعضال ، وذلك ؛ لأن المزني هذا ليس صحابيّاً ؛ كما توهم الطبراني فأورد الحديث في ترجمته من « المعجم » ؛ وتبعه على ذلك المنذري حين لم ينبه على ذلك ، وتبعه الهيثمي ! إلا أن الأول زاد في الإيهام بأنْ قرن الترضي عليه باسمه فقال :

« وعن إياس بن معاوية المزني رضي الله عنه . . . » !

قلت : وإنما هو تابعي صغير ؛ قال الحافظ في « القسم الرابع » من « الإصابة » :

« وقد وهم من جعله صحابيّاً ، وهو تابعي صغير ، مشهور بذلك ، وهو إياس القاضي المشهور بالذكاء ، مات سنة إحدى وعشرين ومئة ، وقيل : سنة اثنتين وعشرين » .

من أجل ذلك صرح الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٢٨) بأنه مرسل .

وأخرجه ابن أبي الدنيا في « التهجد » (١ / ٣) : حدثنا إسحاق بن

إسماعيل : ثنا سفيان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره باللفظ الآخر :

« ولو قدر حلب شاة . . . » دون ما بعده .

وهذا إسناد صحيح ؛ لكنه مرسل ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير إسحاق ابن إسماعيل ـ وهو الطالْقاني ـ ، وهو ثقة .

٥٢٨٦ ـ (من قالَ إذا أصْبحَ وإذا أمسَى : حَسْبيَ اللهُ لا إله إلا هو ؛ عليه توكّلتُ ، وهو ربُّ العرشِ العظيمِ ؛ سَبْعَ مرَّاتٍ ؛ كفاهُ اللهُ ما أهمَّهُ ، صادِقاً كان أو كاذِباً) .

منكر . أخرجه أبو داود (٥٠٨١) ـ عن يزيد بن محمد الدمشقي ـ ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ١٤٦ / ٢) ـ من طريق أبي زرعة وإبراهيم بن عبد الله بن صفوان ـ ثلاثتهم قالوا : ثنا عبد الرزاق بن عمر بن مسلم ـ زاد يزيد بن محمد الدمشقي : وكان من ثقات المسلمين من المتعبدين ـ : نا مُدْرِك بن أبي سعد (وقال يزيد : ابن سعد ، شيخ ثقة) عن يونس بن ميسرة بن حَلْبَس عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وخالفهم **أحمد بن عبد الله بن عبد الرزاق المقرئ** فقال : نا جدي عبد الرزاق ابن عمر بإسناده المذكور عن أبي الدرداء مرفوعاً .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٧١) ، وابن عساكر (١٠ / ١٥٧ / ١) من طريقين عنه ؛ إلا أن ابن السني لم يذكر فيه قوله :

« صادقاً كان أو كاذباً » .

وكذلك لم يذكر هذه الزيادة في رواية أبي داود الحافظ ابن كثير في « التفسير » ، والسيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٢٩٧) . ولما ذكرها ابن كثير من رواية ابن عساكر الأولى الموقوفة ؛ قال :

« وهذه زيادة غريبة » . ثم قال في حديث ابن عساكر هذا المرفوع ـ وفيه الزيادة ـ .

« وهذا منكر ، والله أعلم » .

وجملة القول في هذا الحديث : أن إسناد الموقوف رجاله ثقات ، بخلاف المرفوع ؛ فإن مداره على أحمد بن عبد الله بن عبد الرزاق المقرئ ، ولم أعرفه ، ولا ذكره ابن الجزري في « غاية النهاية في طبقات القراء » .

ومع ذلك ؛ فقد خالف الثقات الذين أوقفوه ؛ كما رأيت ، فَحَرِيٌّ بمثله أن يكون ما رَفَعَهُ منكراً .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٢٧) :

« رواه أبو داود هكذا موقوفاً ، ورفعه ابن السني وغيره ، وقد يقال : إن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والاجتهاد ، فسبيله سبيل المرفوع » !

فأقول : ذلك من الممكن بالنسبة لأصل الحديث ، بخلاف الزيادة ؛ فإنها غريبة منكرة ؛ كما قال ابن كثير ، وهو ظاهر جداً ؛ إذ لا يعقل أن يؤجر المرء على شيء لا يصدق به ، بل هذا شيء غير معهود في الشرع . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد روي مرسلاً بلفظ :

« من قال : حسبي الله لا إله إلا هو ، عليه توكلت ، وهو رب العرش العظيم ؛ قال الله عز وجل : لأكفين عبدي ؛ صادقاً كان أو كاذباً » .

أخرجه الطبراني في « الدعاء » (ق ١١٨ / ٢) ، وعنه عبد الغني المقدسي في « السنن » (٢٣٥ / ١) من طريق هشام بن عمار : ثنا مدرك بن أبي سعد الفزاري عن يونس بن ميسرة بن حلبس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

وهذا إسناد مرسل ، رجاله ثقات ؛ على ضعف في هشام بن عمار ؛ فإنه كان يتلقن .

فهذه علة أخرى في الحديث ؛ وهي الإرسال والاضطراب في متنه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما المقدسي فقال :

« هذا حديث مرسل ، ورجاله كلهم ثقات » !

٥٢٨٧ ـ (يا عليُّ ! ألا أعلِّمُك دُعاءً إذا أصابكَ غَمٌّ أو هَمٌّ تدعُو به ربَّك ؛ فَيُسْتَجابَ لك بإِذن الله ، ويفرَّجَ عنكَ ؛ توضَّأْ وَصَلِّ ركعتين ، [واحمَدِ اللهَ ، وَأَثْنِ عليهِ ، وصلِّ على نَبيِّك ، واسْتَغْفِرْ لنفْسِكِ وللمؤمنين والمؤمنات ، ثمَّ قُلْ :

اللهم ! أنتَ تحكمُ بين عبادِك فيما كانوا فيه يختلفون ، لا إله إلا اللهُ العليُّ العظيمُ ، لا إله إلا اللهُ الحليمُ الكريمُ ، سبحانَ اللهِ ربِّ السَّماواتِ السَّبْع وربِّ العرشِ العظيمِ ، الحمدُ لله ربِّ العالمين ، اللهم ! كاشفَ الغمِّ ، مُفَرِّجَ الهمِّ ، مُجيبَ دعوةِ المضطرِّين إذا دعَوْكَ ، رحمنَ الدنيا والآخرَةِ ورحيمَهما ! فارحمْني في حاجتي هذه بقضائِها ونجاحِها ، رحمةً تُغنيني بها عن رحمة مَنْ سِواكَ])[1] .

(١) ما بين المعكوفتين لم يذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في أصله ، وإنما أشار إليه بالنقط ثم قال : « وتمامه في « الترغيب » للمنذري (١ / ٢٤٣) » . (الناشر) .

منكر . أخرجه الأصبهاني (٢ / ٥٣٤ / ١٢٧٨ ـ ط) عن **إسحاق بن الفيض** : نا **المَضَاء** : حدثني **عبد العزيز** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم :

١ ـ إسحاق بن الفيض ؛ لم أعرفه ، ولم أره في شيء من كتب الرجال التي عندي ، ولا في « تاريخ بغداد » ، ولم يذكره الذهبي ولا العسقلاني فيمن روى عن مَضَاءٍ . وكذلك صنع قبلهما ابن أبي حاتم الرازي .

٢ ـ المضاء : هو ابن الجارود الدِّينَوَرِيُّ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٠٣) عن أبيه :

« شيخ دينوري ، ليس بمشهور ، محله الصدق » .

وعقب عليه الحافظ ابن حجر في « اللسان » بقوله :

« ورأيت له خبراً منكراً ، أخرجه الإمام الرافعي في « تاريخ قزوين » في ترجمة الحسن بن الحسين بن هبة الله . . . » .

ثم ساق له حديثاً آخر غير هذا .

٣ ـ عبد العزيز ؛ لم أعرفه أيضاً ! ومن المحتمل أنه عبد العزيز بن زياد العَمِّيُّ البصري الوَزَّان ، سمع قتادة ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٨٢) :

« قال أبي : أثنى عليه عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السَّرَخْسِيُّ خيراً ، وكان عنده حديثان منقطعان ، وهو مجهول » .

وتبعه الذهبي على تجهيله إياه .

ويحتمل أنه غيره ، فقال في « الميزان » :

« عبد العزيز بن سلمة ؛ شيخ ، عداده في التابعين ؛ مجهول . وكذا عبد العزيز عن قتادة » .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف مظلم ، فلا أدري كيف سكت عنه المنذري ؟ !

وقبله حديث آخر عنده من رواية ابن أبي أوفى ، وفيه متروك متهم ؛ كما بينته في تعليقي عليه .

٥٢٨٨ - (من كانَ يؤمنُ باللهِ ورسولِهِ ؛ فلْيُؤَدِّ زكاةَ مالِه ، ومن كان يؤمنُ باللهِ ورسولِه ؛ فلْيقلْ حقّاً أو لِيَسْكُتْ ، ومن كان يؤمنُ باللهِ ورسولِه ؛ فلْيُكْرِمْ ضيفَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٤٣٣ - ٤٣٤ / ١٣٥٦١) عن **يحيى بن عبد الله البَابْلُتِّيِّ** : نا **أيوب بن نَهِيك الحلبي** قال : سمعت مجاهداً يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ وقد مضى به عدة أحاديث ، فانظر رقم (٥٠٨٧) .

وقال الهيثمي (٣ / ٦٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يحيى بن عبد الله البابلتي ، وهو ضعيف » !

قلت : وهذا تقصير واضح ؛ فإن فوقه أيوب بن نهيك الحلبي ؛ وهو أسوأ منه

حالاً ؛ فإن الحافظ لما ترجم لأيوب في « اللسان » ، وساق له من مناكيره حديثاً آخر غير هذا ، وقد مضى برقم (٥٠٨٧) من رواية يحيى أيضاً عنه ؛ ثم قال عقبه :

« ويحيى ضعيف ؛ لكنه لا يحتمل هذا » .

والحديث ؛ أشار المنذري إلى تضعيفه (١ / ٢٦٤) .

٥٢٨٩ - (كـانَ مِمَّا ينزلُ على النبيِّ ﷺ الوحيُ بالليل ، وينساهُ بالنّهارِ ، فأنزلَ اللهُ عز وجل : ﴿ ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِهَا نَأْتِ بخيرٍ منها أو مِثلِها ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي حاتم : أخبرنا أبي : أخبرنا ابن نُفَيْلٍ : أخبر **محمد ابن الزبير الحَرَّاني** عن الحجاج - يعني : **الجزري** - عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

وقال : قال لي أبو جعفر بن نفيل : ليس هو الحجاج بن أرطاة ، هو شيخ لنا جزري .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لا يحتج بمثله ، وله علتان :

الأولى : الحجاج هذا : هو الرقي ؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، فقال (١ / ٢ / ١٦٩) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : لا أعرفه » .

والأخرى : محمد بن الزبير هذا ، وهو إمام مسجد حران ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٥٩) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالمتين . وسئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : في

حديثه شيء » . وقال ابن عدي :

« منكر الحديث » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » !

٥٢٩٠ - (كان يصلِّي قبل الجمُعةِ أرْبعاً ، وبعدَها أرْبعاً ، يجعلُ التسليمَ في آخرهنّ ركعةً) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « الثقات » - كما في « اللسان » (٥ / ٢٤٥) - ، والطبراني في « معجمه الأوسط » (رقم ١٦١٢ - مصورتي) من طريق **خليفة** : ثنا **محمد بن عبد الرحمن السَّهْمي** : ثنا حصينٌ عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضَمْرة عن علي مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير السهمي هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٣٢٦) عن أبيه :

« ليس بمشهور » .

وذكر له البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١٦٢) حديثاً آخر ، وقال عقبه :

« لا يتابع عليه » . وفي « اللسان » :

« وقال يحيى بن معين : ضعيف . ونقله ابن أبي حاتم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . . . » ، ثم ساق له هذا الحديث .

وترجمه ابن عدي ، فروى قول البخاري المتقدم فيه بلفظ :

« لا يتابع في حديثه» ؛ ثم ساق له حديثين آخرين ، أحدهما هذا ؛ لكنه بلفظ

آخر ؛ أخرجه (٣٥٩ / ١) من طريق محمد بن المثنى : نا **محمد بن عبد الرحمن السهمي - بصري -** : نا حَصِين بن عبد الرحمن عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة قال :

سألت علي بن أبي طالب عن صلاة رسول الله ﷺ من النهار بعد المكتوبة ؟ قال : ومن يطيق ذلك ؟ ! . . . فذكره . وقال :

« وهذا رواه عن أبي إسحاق جماعة ، ولمحمد غير ما ذكرت ، وهو عندي لا بأس به » .

قلت : وهذا اللفظ الذي ساقه ابن عدي هو معروف ؛ كما أشار إلى ذلك ابن عدي من رواية جماعة عن أبي إسحاق ، وهو حديث فيه طول : أخرجه الإمام أحمد وغيره ، وفيه :

أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربع ركعات ، وبعد الظهر ركعتين .

وقد أخرجه الضياء المقدسي في « المختارة » (٤٨٩ - ٤٩٠ - بتحقيقي) من طرق عن أبي إسحاق به .

فلعل السهمي اضطرب فيه ؛ فرواه مرة هكذا على الصواب ؛ كما رواه الجماعة عن أبي إسحاق ، ومرة رواه كما في حديث الترجمة ، فجعل (الجمعة) مكان (الظهر) ، و (الركعتين بعد الظهر) (أربعاً بعد الجمعة) ، وذلك مما يدل على ضعفه وقلة ضبطه .

على أنه من الممكن أن يكون هذا الاختلاف ليس منه ؛ وإنما من أحد الراويين عنه : خليفة - وهو ابن خياط العُصْفُري - ، ومحمد بن المثنى .

فإن كان كذلك ؛ فرواية الثاني منهما أرجح ؛ لأنه ثقة ثبت ، احتج به الستة ،

بخلاف الأول ؛ فإنه صدوق ربما أخطأ ؛ كما في « التقريب » ، ولم يحتج به إلا البخاري .

قلت : وهذا كله يؤكد ما كنت ذهبت إليه تحت الحديث (١٠٠١) من الشك في ثبوت حديث الترجمة ، وأن المعروف إنما هو ما رواه الجماعة عن أبي إسحاق بلفظ : « الظهر » ، لا : « الجمعة » .

فمن جوّد إسناده ـ كما سبق هناك ـ أو حسنه ـ كما فعل أحد المعاصرين المجهولين في رده علي (١ / ١٥) ـ ؛ فإنما هو بالنظر إلى ظاهر إسناده ؛ مع تساهل ظاهر في توثيق السهمي ، دون نظر أو علم بالاضطراب في متنه ، أو الاختلاف على السهمي . والله أعلم .

وقد روي الحديث عن ابن مسعود دون قوله : يجعل التسليم . . .

وقد مضى برقم (١٠١٦) .

٥٢٩١ ـ (كلُوا ، ولا تَكْسِروا عَظْماً) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « دلائل النبوة » (ص ٣٢٤) : حدثنا عبد الله ابن محمد بن جعفر ـ إملاءً وقراءة ـ قال : ثنا عبد الرحمن بن حماد قال : ثنا **أبو برة محمد بن أبي هاشم ـ مولى بني هاشم ـ** بمكة قال : ثنا **أبو كعب البَداح بن سهل الأنصاري** عن أبيه **سهل بن عبد الرحمن** عن أبيه عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال :

أتى جابرُ بن عبد الله رسولَ الله ﷺ فسلَّم عليه ، فرد عليه السلام ، قال : فرأيت وجه رسول الله ﷺ متغيراً ، وما أحسب وجه رسو ل الله ﷺ تغيّر إلا من جوع ، فأتيت منزلي ، فقلت للمرأة : ويحك ! لقد رأيت رسول الله ﷺ فسلمت

عليه ، فرد عليَّ السلام ووجهه متغير ، وما أحسب وجهه تغير إلا من الجوع ، فهل عندك من شيء ؟ قالت : واللهِ ! ما لنا إلا هذا الداجن وفضلة من زادٍ نعَلِّلُ بها الصبيان ! فقلت لها : هل لك أن نَذْبحَ الداجن وتضعين ما كان عندك ، ثم نحمله إلى رسول الله ؟ قالت : أفعل من ذلك ما أحببتَ . قال : فذبحتُ الداجن ، وصَنَعتْ ما كان عندها ، وطحنت وخبزتْ وطَبختْ ، ثم ثَرَدْنا في جفنة لنا ، فوضعتُ الداجن ، ثم حملتها إلى رسول الله ﷺ فوضعتها بين يديه ، فقال :

« ما هذا يا جابر ! » ، قلت : يا رسول الله ! أتيتك ، فسلمت عليك ، فرأيت وجهك متغيراً ، فظننت أن وجهك لم يتغير إلا من الجوع ، فذبحت داجناً كانت لنا ، ثم حملتها إليك . قال :

« يا جابر ! اذهب ، فاجمع لي قومك » ، قال : فأتيت أحياء العرب ، فلم أزل أجمعهم ، فأتيته بهم . فقال :

« أدخِلْهم عليَّ أرسالاً » . فكانوا يأكلون منها ، فإذا شبع قوم خرجوا ودخل آخرون ، حتى أكلوا جميعاً ، وفضل في الجفنة شبه ما كان فيها ، وكان يقول : . . . (فذكره) .

ثم إن رسول الله ﷺ جمع العظام في وسط الجفنة ، فوضع يده عليها ، ثم تكلم بكلام لم أسمعه ؛ إلا أني أرى شفتيه تتحركان ، فإذا الشاة قد قامت تنفض أذنيها ، فقال لي :

« خذ شاتك يا جابر ! بارك الله لك فيها » .

فأخذتها ومضيت وإنها لتنازعني أذنها ؛ حتى أتيت بها البيت ، فقالت لي المرأة : ما هذه يا جابر ؟ ! قلت : والله ! شاتنا التي ذبحناها لرسول الله ﷺ ، دعا

الله فأحياها . قالت : أنا أشهد إنَّهُ لرسول الله ، أنا أشهد إنه لرسول الله ، أنا أشهد إنَّهُ لرسول الله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ سهل بن عبد الرحمن ، وابنه البداح ، ومحمد بن أبي هاشم لم أجد لهم ترجمة في شيء من كتب التراجم التي عندي .

وأما عبد الرحمن بن حماد ؛ فالظاهر أنه أبو سلمة الشُّعَيْثي ، له ترجمة في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ليس بالقوي ، كدت أن أدركه .

وسئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : بصري لا بأس به » .

وأما عبد الله بن محمد بن جعفر ؛ فهو الحافظ المشهور بأبي الشيخ ابن حيان ؛ وهو ثقة ؛ يكثر عنه أبو نعيم ، توفي سنة (٣٦٩) .

وقد ظن الدكتور محمد خليل هراس ـ رحمه الله ـ في تعليقه على « الخصائص الكبرى » للسيوطي (٢ / ٢٨٣) أنه غيره ؛ فقال مبيناً حاله :

« قال في « الميزان » : قال ابن المقرئ : رأيتهم يضعفونه وينكرون عليه أشياء . وقال الحاكم عن الدارقطني : كذاب ، ألف كتاب « سنن الشافعي » وفيها نحو مئتي حديث لم يحدث بها الشافعي » ! !

قلت : وهذا إنما قاله الذهبي في ترجمة **عبد الله بن محمد بن جعفر أبي القاسم القزويني القاضي** ، وذكر أنه توفي سنة خمس عشرة وثلاث مئة ، وهو قطعاً ليس شيخ أبي نعيم في هذا الحديث ؛ لأن أبا نعيم لم يدركه ؛ فإنه ولد سنة (٣٣٦) ؛ أي : بعد وفاة القزويني بإحدى وعشرين سنة ! فلم يبق إلا أنه أبو الشيخ

ابن حيان ؛ كما ذكرنا .

ولا غرابة في أن يقع الدكتور الهراس - رحمه الله - في هذا الخطأ ؛ فإنه ليس من العلماء في هذا الشأن ، وإنما الغريب أن يقع فيه من له معرفة به ؛ ألا وهو ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » ؛ كما كنت بينت ذلك في حديث آخر تقدم برقم (٢٦٥) .

ونحو ذلك ؛ قول الحافظ ابن حجر في رسالة « من عاش بعد الموت » (ق ١٨ / ٢) :

« وهذا الإسناد لا بأس به ، وهو أصرح ما رأيته في هذا الباب » !

مع أنه قد قال - قبل ذلك مباشرة - :

« أصل هذا الحديث في « الصحيح » باختصار ، وليس فيه قصة إحياء الشاة » .

قلت : فإذا كان كذلك ؛ أفلا تكون القصة منكرة ، أو على الأقل شاذة ؛ لمخالفتها لما رواه الثقات الذين لم يذكروها في حديث جابر ؟ !

وقد أخرجه البخاري في « مغازي الصحيح » ، وغيره ؛ كالفريابي في « دلائل النبوة » ، والبيهقي أيضاً (١ / ١ / ١٣١ / ١ - ١٣٦ / ٢) ، وأحمد (٣ / ٣٧٧) من طرق عن جابر ؛ دون ذكر إحياء الشاة .

ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ يتبين لك خطأ الشيخ حسن مرزوق الميداني (والظاهر أنه المعروف بِحَبَنَّكَةَ) في تقويته للقصة بقوله :

« وقد ثبت في حديث جابر : أن النبي ﷺ جمع عظام الداجن بعد الأكل ، فوضع يده عليها ، فإذا الشاة قد قامت تنفض أذنيها » !

٥٢٩٣[1] - (تعلَّموا العِلْمَ ؛ فإنّ تعليمَهُ لله خشيةٌ ، وطلبَهُ عبادةٌ ، ومذاكرتَهُ تسبيحٌ ، والبحثَ عنه جهادٌ ، وتعليمَهُ لمن لا يعلمُه صدقةٌ ، وبذْلَهُ لأهله قربةٌ ؛ لأنّه معالمُ الحلالِ والحرام ، ومنارُ سُبُلِ أهْلِ الجنّة ، وهو الأنْسُ في الوحْشةِ ، والصّاحبُ في الغُربة ، والمحدِّثُ في الخُلْوة ، والدليلُ على السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ ، والسِّلاحُ على الأعداء ، والزَّيْنُ عند الأخلاءِ ؛ يرفعُ اللهُ به أقواماً ؛ فيجعلُهم في الخير قادةً وأئمةً تُقْتَصُّ آثارُهُمْ ، ويُقْتَدَى بأفعالِهِمْ ، ويُنْتَهَى إلى رأْيِهِمْ ، ترغبُ الملائكة في خُلَّتِهِمْ ، وبأجنحتها تمسَحُهُمْ ، يَسْتَغْفِرُ لهم كلُّ رطْبٍ ويابسٍ ، وحيتانُ البحر وهوامُّه ، وسباعُ البرّ وأنعامُه ؛ لأنّ العلمَ حياةُ القلوبِ من الجهل ، ومصابيحُ الأبصار من الظُّلْم ؛ يبلغُ العبْدُ بالعلْم منازلَ الأَخْيارِ ، والدّرجاتِ العُلى في الدّنيا والآخرةِ ، التَّفكُّرُ فيه يَعْدِلُ الصيامَ ، ومدارستُه تَعْدِلُ القيامَ ، به تُوصَلُ الأرحامُ ، وبه يُعْرَفُ الحلالُ من الحرام ؛ هو إمامُ العملِ والعمل تابِعُه ، ويُلْهَمُهُ السُّعَداءُ ، ويُحْرَمُهُ الأشقياءُ) .

موضوع . أخرجه ابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٥٤ - ٥٥) من طريق **موسى بن محمد بن عطاء القُرَشي** قال : حدثنا **عبد الرحيم بن زيد العَمِّيُّ** عن أبيه عن الحسن عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، وله آفتان :

الأولى : عبد الرحيم بن زيد العمي ؛ فإنه متروك .

---

(١) كذا الترقيم في أصل الشيخ - رحمه الله - ، فلم يذكر الرقم (٥٢٩٢) . (الناشر) .

والأخرى : ابن عطاء القرشي هذا : هو الدِّمْيَاطي البلقاوي المقدسي ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« أحد التَّلْفَى » . وقال في « المغني » :

« كذاب ، متهم » . وقال ابن حبان وغيره :

« كان يضع الحديث » . وقال ابن عدي :

«كان يسرق الحديث » .

قلت : وقد رواه **المسيَّب بن شريك** عن حميد عن أنس مرفوعاً به .

أخرجه الدواليبي في « فضل العلم » (رقم ٣ ـ نسختي) بإسناده إلى **الحسن ابن علي المُكْتِب عن** المسيب به .

والحسن بن علي المكتب لم أعرفه .

لكن الآفة من شيخه المسيب ؛ فإنه متروك ! ضرب أحمد ويحيى بن معين وأبو خيثمة على حديثه . وقال الساجي وغيره :

« متروك الحديث » . ونقل الفلاس الإجماع على ذلك .

قلت : فلا يبعد أن يكون البلقاوي سرقه منه ؛ وركَّب له إسناداً آخر إلى معاذ .

على أن الحسن لم يسمع منه ؛ ولوائح الوضع والتركيب ظاهرة على الحديث .

وأما قول ابن عبد البر عقبه :

« وهو حديث حسن جداً ؛ ولكن ليس له إسناد قوي ، وَرُوِّيناه من طرق شتى موقوفاً » ! !

قلت : ثم ساق إسناد أحدها ، وفيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم ، وهو وضاع ! وقال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٤) عقبه :

« كذا قال - رحمه الله - ! ورفعه غريب جداً » .

٥٢٩٤ - (إنّ للصّلاةِ المكتوبةِ عندَ الله وَزْناً ؛ من انتَقَصَ منها شَيئاً حُوسِبَ به فيها على ما انتَقَصَ) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٤ / ٤٧٥) من طريق سليمان بن محمد عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي سَبْرة عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة عن محمد بن عبد الرحمن الأَسَدِي عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته أبو بكر هذا ؛ قال أحمد وغيره :

« كان يضع الحديث » . وقال الحاكم :

« يروي الموضوعات عن الأثبات - مثل هشام بن عروة وغيره - » .

٥٢٩٥ - (مَنْ قرأَ عَشْرَ آياتٍ في ليلة ؛ كُتِبَ مِنَ المصلِّين ، ولمْ يُكتَبْ مِنَ الغافلينَ ، ومَنْ قرأَ خمسينَ آيةً ؛ كُتِبَ مِنَ الحافظين ، ومَنْ قرأَ مئةَ آيةٍ ؛ كُتِبَ مِنَ القانتينَ ، ومَنْ قرأ ثلاثَ مئةِ آيةٍ ؛ لم يُحاجَّهُ القرآنُ في تلكَ الليلةِ ، ويقولُ ربُّك عزّ وجلّ : لقد نَصِبَ عبدي فِيَّ ، ومَنْ قرأَ أَلْفَ آيةٍ ؛ كان له قنطار ؛ القيراطُ منه خيرٌ مِنَ الدُّنيا وما فيها ، فإذا كان يومُ القيامةِ ؛ قيلَ له : اقرَأْ وارْقَ ، فكلما قرأَ آيةً ؛ صَعِدَ درجةً حتى ينتهيَ إلى ما معه ، يقولُ الله عزّ وجلّ له : اقبضْ بيمينِكَ على الخُلْدِ ، وبشمالِكَ

على النَّعِيمِ) .

منكر . رواه ابن عساكر (١٥ / ٧٥ / ١) عن أحمد بن المُعَلَّى : حدثنا **محمد بن تَمَّام** (الأصل : ابن خليل) : حدثنا ابن عياش عن يحيى بن الحارث : حدثني القاسم أبو عبد الرحمن عن فَضَالة بن عُبَيْدٍ وتميم الداري مرفوعاً .

قال : وحدثني **محمد بن تَمَّام اللَّخْمِي** : حدثني مُنَبّهٌ عن صدقة ـ وهو ابن عبد الله ـ عن يحيى بن الحارث عن القاسم به .

أورده في ترجمة محمد بن تمام اللخمي هذا ؛ وقال فيه :

« من أهل دمشق ، حدث عن مُنَبِّهِ بن عثمان . روى عنه ابن المعلى وعلي بن محمد ومحمد بن هارون بن محمد بن بَكَّار بن بلال . قال أبو عبد الله بن منده : مات محمد بن تمام بعد الستين ؛ يعني : ومئتين » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : فهو من المستورين الذين يستشهد بهم في المتابعات ، ولا يحتج بهم استقلالاً لجهالة حالهم ؛ لا سيما عند المخالفة .

وهنا قد خالفه محمد بن بُكَيْرٍ الحضرمي فقال : نا إسماعيل بن عياش به مختصراً بلفظ :

« من قرأ عشر آيات في ليلة ؛ كُتِبَ له قنطار من الأجر ، والقنطار خير من الدنيا وما فيها ، فإذا كان يوم القيامة . . . » والباقي مثله .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١ / ٦٣ / ١) و « الأوسط » (١ / ٦٢ / ٢ ـ مجمع البحرين) ، وقال :

« لا يروى عن فضالة وتميم إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ فإن إسماعيل بن عياش روايته عن الشاميين مقبولة ؛ كما قال المنذري (٢ / ٢٢١ ـ ٢٢٢) وتبعه الهيثمي (٢ / ٢٦٧) ، وهذه منها .

ومحمد بن بكير الحضرمي - وهو ابن بكير بن واصل - وثقه يعقوب بن شيبة وغيره ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٢ / ٩٥ ـ ٩٦) ، فروايته مقدمة على رواية ابن تمام .

٥٢٩٦ ـ (مَنْ قالَ إذا أصْبحَ : سبحانَ اللهِ وبحمدِه ألْفَ مَرَّةٍ ؛ فقدِ اشترى نَفْسَهُ مِنَ اللهِ ، وكانَ في آخرِ يَوْمِهِ عَتيقَ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٨٣١ / ٩١٨) ، والطبراني في « الأوسط » (ص ٤٣٥ ـ مجمع البحرين ، مصورة الجامعة الإسلامية) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ق ٧٩ / ٢) عن الحارث بن أبي الزبير المدني : حدثني أبو يزيد اليمامي عن طاوس بن **عبد الله بن طاوس** عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عباس مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن طاوس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد مظلم ؛ فإن طاوس بن عبد الله لم أجد له ترجمة ، مع أن الحافظ المزي قد ذكره في الرواة عن أبيه عبد الله !

ومثله أبو يزيد اليمامي .

وأما الحارث بن أبي الزبير ؛ فقال الأزدي :

« ذهب علمه » .

قلت : لكن روى عنه أبو زرعة ، وهو لا يروي إلا عن ثقة ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٧٥) :

« حدثنا عنه الحسن بن عرفة وأبو زرعة . سألت أبي عنه ؟ فقال : هو شيخ ؛ بقي حتى أدركه أبو زرعة وأصحابنا وكتبوا عنه » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : فعلّة الحديث من اللذين فوقه أو أحدهما .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (١٠ / ١١٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه من لم أعرفه » .

ولذلك ؛ أشار المنذري (١ / ٢٣١) إلى تضعيف الحديث ؛ وعزاه للخرائطي أيضاً .

ولم يعزه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٨٠٦) إلا إليه ! وقيَّده بـ « مكارم الأخلاق » !

واعلم أن هذا العدد (الألف) هو أكثر ما وقفت عليه مما روي في الذكر ، وثمة حديث آخر جاء في التهليل ألف مرة ، ولكنه منكر ، والمحفوظ :

« مئة مرة إذا أصبح ، ومئة مرة إذا أمسى » .

كما هو مبيَّن في « الصحيحة » (٢٧٦٢) .

وأما أكثر من ذلك ؛ فهو من مبتدعات الصوفيين والطرقيين !

وأما حديث : « من قال : لا إله إلا الله سبعين ألفاً ؛ فقد اشترى نفسه من الله تعالى » !

فقد قال الحافظ ابن حجر ـ وقد سئل عنه ـ :

« ليس بصحيح ولا حسن ولا ضعيف ، بل هو باطل موضوع ، لا تحل روايته إلا مقروناً ببيان حاله » .

نقله الشيخ محمد بن أحمد نجم الدين الغيطي في « الابتهاج في الكلام على الإسراء والمعراج » (١ / ٥) ، ثم علق عليه بقوله :

« لكن ينبغي للشخص أن يفعلها اقتداءً بالسلف (!) ، وامتثالاً لقول من أوصى بها ، وتبركاً بأفعالهم » (!)

كذا قال ! ويعني بـ (السلف) هنا : مشايخ الصوفية ، وبـ (من أوصى بها) : ابن عربي ـ النكرة ـ ، كما ذكر هو نفسه قبيل الحديث .

فانظر أيها المسلم ! كيف جعل كلام هؤلاء وفعلهم بمنزلة كلام الله تعالى ، وكلام رسول الله ﷺ وفعله ؟ ! والله عز وجل يقول : ﴿ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ﴾ .

وأما ما رواه **إبراهيم بن الحكم** : حدثني **أبي** : ثنا **أبان بن أبي عياش** ، **قال** :

من قال : لا إله إلا الله مئتي مرة ؛ بعثه الله يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر .

أخرجه الأصبهاني (ق ٢٥٦ / ٢) !

فهو مع كونه مقطوعاً موقوفاً على أبان بن أبي عياش ؛ فهو نفسه متروك .

وإبراهيم بن الحكم ضعيف .

وأبوه خير منه .

٥٢٩٧ ـ (منْ قالَ حين يصبحُ ـ ثلاثَ مرّاتٍ ـ : اللهمَّ ! لكَ الحمدُ لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، آمنتُ بك مُخْلِصاً لكَ ديني ، إنِّي أصبحتُ على عهْدِك ووعْدِك ما استطعتُ ، أتوبُ إليكَ من شرِّ عملي ، وأستغفركَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنتَ ، فإنْ ماتَ في ذلك اليومِ دخلَ الجنَّةَ .

وإنْ قالَ حين يمسي ـ ثلاث مرات ـ : اللهمَّ ! لك الحمْد لا إله إلا أنتَ ، أنتَ ربِّي وأنا عبدُك ، أمسيتُ على عهدك ووعدك ما استطعتُ ، أتوبُ إليكَ من شرِّ عملي ، وأستغفركَ لذنوبي التي لا يغفرُها إلا أنتَ ، فماتَ في تلكَ الليلةِ دخلَ الجنةَ .

ثمّ كان رسول الله ﷺ يحلفُ ما لا يحلفُ على غيره ، يقول : واللهِ ! ما قالها عبْد في يوم فيموتُ في ذلك اليوم ؛ إلا دخلَ الجنَّةَ ، وإنْ قالها حينَ يمسي فَتُوُفِّيَ في تلك الليلةِ ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٣٨) : حدثنا بكر : ثنا عمرو بن هاشم : ثنا محمد بن شعيب بن شابور : حدثني يحيى بن حارث الذِّماري عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . ثم قال :

« لم يروه عن يحيى إلا محمد بن شعيب ، تفرد به عمرو بن هاشم » .

قلت : وهو البيروتي ، وهو صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

والراوي عنه ـ بكر ـ هو ابن سهل الدمياطي ؛ ضعفه النسائي .

وعلي بن يزيد ـ وهو الألهاني الدمشقي ـ مثله في الضعف أو أسوأ .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (١٠ / ١١٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه علي بن يزيد الألهاني ، وهو ضعيف » .

ولذلك ؛ أشار المنذري (١ / ٢٣١) إلى تضعيف الحديث .

٥٢٩٨ ـ (جاءَني جبريلُ بدَعَواتٍ فقال : إذا نزلَ بكَ أمْرٌ مِنْ أمْرِ دُنياكَ ؛ فقدِّمْهُنَّ ، ثُمَّ سلْ حاجتَك :

يا بديعَ السماواتِ والأرضِ ! يا ذا الجلالِ والإكرامِ ! يا صريخَ المستصرخين ! يا غِيَاثَ المستغيثين ! يا كاشفَ السُّوء ! يا أرحمَ الراحمين ! يا مُجيبَ دعْوة المضْطَرِّين ! يا إلهَ العالمين ! بك أُنزِلُ حاجتي ، وأنتَ أعْلمُ ؛ فاقْضِها) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٣ / ٣٢٧) من طريق **محمد ابن زكريا البصري** : نا الحكم بن أسلم : نا **أبو بكر بن عياش** عن أبي الحصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن زكريا هذا ـ وهو الغِلابي ـ ؛ قال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

والحكم بن أسلم صدوق ؛ كما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ١١٤) .

ومن فوقه من رجال البخاري ؛ على ضعف في أبي بكر بن عياش .

(**تنبيه**) : قال المنذري في تخريج الحديث (١ / ٢٤٤) :

« رواه الأصبهاني ، وفي إسناده إسماعيل بن عياش ، وله شواهد كثيرة » !

قلت : فوهم في أمرين :

الأول : أنه أعله بإسماعيل بن عياش ! وإنما هو أبو بكر بن عياش .

والآخر : أنه خفي عليه علته الحقيقية القادحة ؛ وهي الغلابي .

وأما قوله : « وله شواهد كثيرة » .

فالظاهر أنه يشير إلى حديث أنس عند الأصبهاني أيضاً بلفظ آخر ؛ ذكره هو قبل هذا بحديث ، وقد سبق تخريجه برقم (٥٢٨٧) ، وإلى حديث ابن أبي أوفى الذي ذكره قبل حديث أنس ، وهو حديث ضعيف جدّاً ؛ فيه **فائد بن عبد الرحمن ابن أبي الورقاء** ؛ وهو متروك ؛ كما قال المنذري نفسه .

٥٢٩٩ ـ (السّاعةُ التي في يومِ الجُمُعَةِ ما بينَ طُلوعِ الفَجْرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٤٥٣) عن **هانئ بن خالد** قال : حدثنا **أبو جعفر الرازي** عن **ليث** عن مجاهد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، أورده في ترجمة هانئ هذا ؛ وقال :

« بصري . حديثه غير محفوظ ، وليس بمعروف بالنقل ، ولا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » .

قلت : وشيخه والليث فوقه ؛ كلاهما ضعيف أيضاً .

(تنبيه) : هكذا وقع الحديث في نسخة « الضعفاء » :

« إلى غروب الشمس » . وفي « اللسان » نقلاً عنه بلفظ :

« إلى طلوع الشمس » .

وهذا أقرب إلى الصواب ، ولكني لا أستبعد صحة لفظ النسخة مع سقط في المتن ؛ فقد ذكر المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٥١ - ٢٥٢) عن أبي هريرة أنه قال :

إن ساعة الجمعة : هي من بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ومن بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس .

هكذا ذكره موقوفاً ، ولعله أصل هذا الحديث ؛ وهم أحد رواته في رفعه . والله أعلم .

وأكثر الأحاديث في ساعة الإجابة : أنها في آخر ساعة بعد صلاة العصر ، وما يخالف ذلك من الأحاديث فلا يصح منها شيء . فراجع إن شئت « صحيح الترغيب » (٧٠٠ - ٧٠٣) ، و « ضعيف الترغيب » (٤٢٨ - ٤٣١) .

٥٣٠٠ - (جَهِّزوا صاحبَكم ؛ فإنّ الفَرَق[1] فَلَق كبده) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الخوف » ، ومن طريقه الحاكم (٢ /

---

(١) هو الخوف . و (فلق) : شق .

٤٩٤) و عن هذا : البيهقي في « الشعب » (١ / ٥٣٠ / ٩٣٦) :حدثني **محمد ابن إسحاق بن حمزة البخاري** : ثنا أبي : ثنا عبد الله بن المبارك : أنا محمد بن مُطَرِّفٍ عن أبي حازم أظنه عن سهل بن سعد :

أن فتىً من الأنصار دخلته خشية من النار ، فكان يبكي عند ذكر النار ، حتى حبسه ذلك في البيت ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فجاءه في البيت ، فلما دخل عليه ؛ اعتنقه الفتى وخرَّ ميتاً ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« هذا البخاري وأبوه ؛ لا يدرى من هما ؟ ! والخبر شبه موضوع » !

وتعقبه الحافظ ابن حجر في « اللسان » بقوله :

« قلت : بل إسحاق ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، فقال : إسحاق بن حمزة بن يوسف بن فَرُّوخ أبو محمد - من أهل بخارى - : روى عن أبي حمزة السُّكَّري وغُنْجَارٍ . روى عنه أبو بكر بن حريث وأهل بلده . وذكره الخليلي في « الإرشاد » وقال : كان من المكثرين من أصحاب غُنْجَار . روى عنه البخاري ، وإسحاق بن إبراهيم بن عمار ، وعلي بن الحسين البخاريان » .

وأعاده في موضع آخر ، فقال :

« إسحاق بن حمزة الحافظ البخاري ، الراوي عن غنجار . رضيه محمد بن إسماعيل البخاري ، وأثنى عليه ؛ لكنه لم يخرجه في تصانيفه » .

قلت : فالعلة - إذن - من ابنه محمد .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عند الأصبهاني في « الترغيب والترهيب »

(ص ١٣٢ ـ الجامعة الإسلامية) من طريق ابن أبي الدنيا عن **خازم بن جَبَلة بن أبي نضرة العبدي** عن **أبي سنان** عن الحسن عن حذيفة رضي الله عنه قال : . . . فذكره ، وزاد :

« والذي نفسي بيده ! لقد أعاذه الله عز وجل منها ، من رجا شيئاً طلبه ، ومن خاف شيئاً هرب منه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ خازم بن جبلة أورده الحافظ في « اللسان » بروايته عن خارجة بن مصعب ، وقال :

« قال محمد بن مخلد الدوري : لا يكتب حديثه » .

وشيخه أبو سنان ؛ الظاهر أنه عيسى بن سنان القَسْمَلي ، وهو لين الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٥٣٠١ ـ (يا أَمةَ اللهِ ! أسْفري ؛ فإنّ الإِسفارَ من الإسلامِ ، وإنّ النِّقابَ من الفجُور) .

منكر . أخرجه ابن منده في « المعرفة » (٢ / ٣٤٦ / ٢) : أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب ـ في كتابه إلينا ـ : نا **عبد الله بن محمد الوَرَّاق البغدادي** : نا يحيى بن أيوب المقابري : حدثني شيخ لِبَقِيَّةَ بـ (باب الشام) ـ يقال له : **سعيد ابن حُمَيد** ـ عن **قُريبة بنت منيعة** عن أمها :

أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ! النار النار . فقال : « ما نجواكِ ؟ » ، فأخبرته بأمرها وهي منتقبة . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد مظلم ؛ قريبة هذه لم أجد أحداً ترجمها .

بل إن أمها (منيعة) لا تعرف إلا من طريقها ، ولعله لذلك لم يوردها ابن عبد البر في « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، ولا الحافظ في « الإصابة » .

وإنما أوردها ابن الأثير في « أسد الغابة » (٥ / ٥٤٩ ـ ٥٥٠) من رواية ابن منده ـ هذه ـ وأبي نعيم ! وبمثل هذا الإسناد لا تثبت الصحبة ، كما لا يخفى على أهل العلم .

وسعيد بن حميد ؛ الظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين ، وقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ١٤) ، فقال :

« . . . الأسدي . روى عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبي اليسر عن النبي ﷺ : من أنظر معسراً . . . روى عنه عيسى بن يونس » .

قلت : فالظاهر أنه هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وأما عبد الله بن محمد الوراق البغدادي ؛ فأورده الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ١٠٧) برواية ابن المنادي عنه في « كتاب الملاحم » ، ولم يزد ! فهو مجهول أيضاً .

وأما محمد بن محمد بن يعقوب ؛ فالظاهر أنه أبو الحسين النيسابوري المعروف بـ (الحَجَّاجِيِّ) ، وهو حافظ ثقة ثبت ، له ترجمة جيدة عند الخطيب (٣ / ٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

هذا حال الحديث من حيث إسناده .

وأما متنه ؛ فهو منكر ؛ لأنه مخالف لظاهر قوله ﷺ :

« لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » . رواه البخاري وغيره ؛ فإنه يدل

على إقرار تنقُّب المرأة غير المحرمة ، وهذا ما كان عليه كثير من الصحابيات الفاضلات ؛ فإنهنّ كنّ ينتقبن ، ويسترن وجوههن في عهد النبي ﷺ ، كما شرحت ذلك قديماً في فصل خاص كنت عقدته في كتابي « حجاب المرأة المسلمة » تحت عنوان : « مشروعية ستر الوجه » ؛ فليراجعه من شاء الاطلاع على الآثار الواردة في ذلك (ص ٤٧ ـ ٥١) .

٥٣٠٢ ـ (إنَّ جهنَّمَ لما سِيقَ إليها أهلُها ؛ تلقَّتهم [بِعُنُقٍ] ؛ فلَفَحَتْهم لَفْحةً ، فلمْ تدعْ لحماً على عظم إلا ألقته على العُرْقُوب) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٧٣) ، والبيهقي في « البعث » (ص ٩٧ ـ مصورة الجامعة ٥٠٣) من طريق **محمد بن سليمان الأصبهاني** عن أبي سنان ضرار بن مرة عن عبد الله بن الهُذَيل عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال الطبراني :

« تفرد به محمد بن سليمان » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (١٠ / ٣٨٩) وغيره .

وقد خالفه محمد بن فضيل ، وسفيان الثوري ؛ فروياه عن أبي سنان به موقوفاً على أبي هريرة ؛ ولم يذكر سفيان أبا هريرة مطلقاً .

ولذلك ؛ قال المنذري في « الترغيب » (٤ / ٢٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، والبيهقي مرفوعاً ، ورواه غيرهما موقوفاً عليه ؛ وهو أصح » .

٥٣٠٣ - (الشَّهيدُ يُغفرُ لَهُ في أَوَّلِ دَفْقَةٍ مِنْ دَمِهِ ، ويُزَوَّجُ حَوْرَاوَيْنِ ، ويُشَفَّعُ في سبعينَ مِنْ أهْلِ بيتِهِ .

والمرابطُ إذا مات في رِباطه ؛ كُتِبَ لَهُ أجْرُ عملِهِ إلى يومِ القيامةِ ، وغُدِيَ عليه وريحَ برزقه ، ويزوَّج سبعين حَوْرَاءَ ، وقيل له : قفْ ؛ فاشْفع إلى أن يُفرغَ مِنَ الحسابِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٨٨ / ١ و ٢ / ٢٢٧ - مجمع البحرين) : حدثنا **بكر بن سهل** : نا **عبد الرحمن بن أبي جعفر الدمياطي** : ثنا **عبد المجيد بن عبد العزيز** بن أبي روّاد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن جريج إلا عبد المجيد ، تفرد به عبد الرحمن » .

قلت : ولم أجد له ترجمة .

وشيخه - عبد المجيد - تكلموا فيه من قبل حفظه ، وقد مضى له حديث برقم (٩٧٥) .

وبكر بن سهل ؛ قال الذهبي :

« مقارب الحال ، قال النسائي : ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي (٥ / ٢٩٣) ؛ فقصّر !

وإنما خرجت الحديث في هذا الكتاب من أجل قوله في آخره :

« وقيل له : قف فاشفع ، إلى أن يفرغ من الحساب » .

وإلا ؛ فسائره ثابت في أحاديث أخرى .

أما الشطر الثاني منه ؛ فقد روي من طريق أخرى عن أبي هريرة نفسه ، وقد مضى تخريجه تحت الحديث المتقدم (٤٦٦١) .

وأما الشطر الأول ؛ فله شاهد من حديث المقدام بن مَعْدِي كَرِبَ ، مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٥٠) .

٥٣٠٤ ـ (إنّ الرَّجُلَ لا يكونُ مُؤْمناً حتَّى يكونَ قلبُهُ معَ لسانِه سواءً ، ويكونَ لسانُه معَ قلبِهِ سواءً ، ولا يخالفَ قولُهُ عملَهُ ، ويأْمَنَ جارُهُ بَوائِقَهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (١ / ٩ / ١) من طريق أبي عَوَانة موسى بن يوسف بن موسى القطان الكوفي : نا سعيد بن أبي الربيع البصري : أخبرني **حماد بن بشر بن عبد الله بن جابر العبدي** : نا أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد فيه نظر ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٧٨) ، ولعل وجه ذلك : جهالة حماد بن بشر !

كذا في مُسَوَّدتي بخط أحد الطلبة في الجامعة الإسلامية ؛ الذي كان يكتب بعض الأحاديث التي أمليها عليه من كتاب الأصبهاني ، فلا أدري أهكذا هو في الأصل ، أم هو خطأ من الكاتب ؟ ! والأصل لا يمكن الرجوع إليه الآن ؛ فإنه في المدينة ، وأنا في دمشق !

أقول هذا ؛ لأنني لم أجد في الرواة حماد بن بشر ، وإنما حماد بن بشير ، أورده

ابن أبي حاتم ، فقال (١ / ٢ / ١٣٣) :

« . . . الرَّبَعِي . بصري ، روى عن عمرو بن عبيد عن الحسن . روى عنه سعيد ابن أبي أيوب ، وحيوة بن شريح » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢١) ؛ إلا أنه لم يذكر بينه وبين الحسن : عمرو بن عبيد .

وكذلك صنع ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٢٢١) .

قلت : فأنا أظن أنه هو راوي هذا الحديث ؛ فإنه من هذه الطبقة تقريباً ؛ ثم هو بصري كما رأيت ، وكذلك من دونه كلاهما بصري :

أما سعيد بن أبي الربيع البصري ؛ فهو سعيد بن الربيع ، وأداة الكنية : (أبي) مقحمة من الناسخ ؛ فقد ذكره هكذا البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما ؛ وهو أبو زيد الهَرَوِي البَصري ؛ قال أحمد :

« شيخ ثقة ؛ لم أسمع منه شيئاً ، هو بصري » . وقال أبو حاتم :

« أبو زيد الهروي صدوق » . وقال العجلي :

« بصري ثقة » .

وأما موسى بن يوسف بن موسى القطان الكوفي أبو عوانة ؛ فترجمه ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٦٧) برواية ثلاثة من الثقات ، وقال :

« سمعت منه ، وكان صدوقاً » .

وجملة القول : أن علة هذا الإسناد من حماد بن بشر ؛ فإنه إن كان ابن بشير

الربعي ؛ فهو غير مشهور ، وتوثيق ابن حبان إياه غير موثوق ؛ لما عرف من تساهله في التوثيق ، وفي سماعه حينئذٍ من أنس نظر .

وإن كان غيره ؛ فهو غير معروف . والله أعلم .

٥٣٠٥ - (إنّ أسْفلَ أهْلِ الجنّة أجمعينَ درجةً : لَمَنْ يقومُ على رَأْسِهِ عَشَرةُ آلافِ خادم ، بيدِ كلِّ واحدٍ صَحْفتان ، واحدةٌ منْ ذهب ، والأُخرى مِنْ فضّة ، في كلِّ واحدةٍ لونٌ ليسَ في الأُخرى مِثْلُهُ ، يأكلُ مِنْ آخرِها مثلَ ما يأكلُ مِنْ أوَّلِها ، يجدُ لآخرِها منَ الطِّيبِ واللَّذَّةِ مثلَ الذي يجدُ لأوَّلِها ، ثمّ يكونُ ذلك كريحِ المِسْكِ الأَذْفَرِ ، لا يبولونَ ، ولا يتغوّطون ، ولا يمتخطون ، إخواناً على سُرُرٍ متقابلين) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٨٠) حدثنا **محمد بن موسى الإصطخري** : ثنا الحسن بن كثير : ثنا يحيى بن سعيد : ثنا **نصر بن يحيى** : ثنا أبي قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ محمد بن موسى الإصطخري روى له الطبراني في « الصغير » أيضاً ، ومن المحتمل أنه الذي في « اللسان » :

« محمد بن موسى بن إبراهيم الإصطخري . شيخ مجهول ، روى عن شعيب ابن عمران العسكري خبراً موضوعاً ، كتبته في ترجمة الراوي عنه محمد بن أحمد ابن محمد بن إدريس البكراوي » .

والبكراوي - هذا - لم أجده عنده في « اللسان » . والله أعلم !

والحسن بن كثير لم أعرفه ! وفي « اللسان » ثلاثة كلهم يسمى الحسن بن كثير ، وليس فيهم موثَّق ، مع احتمال أن يكون ثالثهم هو المقصود هنا ـ وهو الحسن ابن كثير بن يحيى بن أبي كثير ـ ، وهو ضعيف .

ثم تأكدت أنه هو في تخريج حديث آخر له يأتي برقم (٦٩٠٠) .

ونصر بن يحيى لم أجده فيما عندي من المصادر .

وأبوه يحيى يحتمل أنه يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ؛ فقد ذكروا له رواية عن أنس ؛ ولم يذكر الحافظ المزي ابنه نصراً هذا في جملة الرواة عنه .

ثم رأيته منسوباً في الحديث المشار إليه هكذا : (نصر بن يحيى بن أبي كثير) ؛ فليس بالأنصاري ، وإنما اليمامي ؛ كما في حديث آخر ، ولم أعرفه .

فلا أدري وجه قول المنذري (٤ / ٢٥٠) :

« رواه ابن أبي الدنيا ، والطبراني ـ واللفظ له ـ ، **ورواته ثقات** » ؟ !

وتبعه الهيثمي ـ كعادته ـ ، فقال (١٠ / ٤٠١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات ! » !

ولعل الحافظ وثق بتوثيقهما هذا ؛ فقال في « الفتح » (٦ / ٣٢٤) :

« أخرجه الطبراني بإسناد قوي » !

وقد أخرجه المروزي في « زوائد الزهد » (١٥٣٠) من طريق **صالح المُرِّيِّ** عن **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس به دون قوله :

« إخواناً . . . » .

ولعل ابن أبي الدنيا أخرجه من هذه الطريق ؛ فإن ابن القيم عزاه إليه في « حادي الأرواح » (٢ / ٣٦) ، وهي ضعيفة أيضاً ؛ فإن كلاً من الرقاشي والمرِّي ضعيف .

ثم رأيته في « صفة الجنة » لابن أبي الدنيا (٦٩ / ٢٠٦) ؛ لكن دون قوله :

« بيد كل واحد صحفتان . . . » إلخ ، ومن الطريق الذي ظننته ، وقد سقط من الإسناد أوله ، مع تحريف في اسم والد (صالح المري) .

ومن طريقه وبتمامه : أخرجه الحسين المروزي في « زوائد زهد ابن المبارك » (٥٣٦ / ١٥٣٠) .

وقد صح الطرف الأول منه موقوفاً ؛ يرويه سعيد بن أبي عروبة - في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يطاف عليهم بصِحَاف من ذهب ﴾ - قال قتادة عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو قال :

ما من أهل الجنة من أحد إلا يسعى عليه ألف غلام ، [كُلُّ] غُلامٍ على عمل ليس عليه صاحبه .

أخرجه الحسين المروزي في « زوائد الزهد » أيضاً (١٥٨٠) ، و البيهقي في « البعث » (٢٠٧ / ٤١٢) ، وابن جرير الطبري في « التفسير » (٢٩ / ١٣٦) ؛ وإسناده صحيح .

وأبو أيوب : هو الأزدي .

(تنبيه) : عزاه المعلق على « البعث » لابن المبارك بالرقم المذكور ! وهو خطأ ،

يقع فيه الناقل بسبب العجلة ، أو الجهل بالفرق بين الأصل - « زهد ابن المبارك » - والزيادة عليه ، وهما زيادتان :

إحداهما : لحسين المروزي ، وهذا يقع فيه الخطأ أكثر ؛ لأنه في تضاعيف أحاديث أصله ، ولا يتنبه له إلا بالنظر في السند .

والآخر : لنعيم بن حماد ، وهو متميز عن الأصل ؛ لأنه ملحق بآخره .

ولعله من الخطأ أيضاً عزو العلامة الزَّبيدي في « شرح الإحياء » (١٠ / ٥٤١) إياه للحاكم في « المستدرك » وصححه ؛ فإني لم أره فيه . والله أعلم .

٥٣٠٦ - (فَخِذُ عبدِ الله بنِ خراش في جهنَّمَ مثلُ أُحُدٍ ، وضِرْسُهُ مِثْلُ البَيْضَاءِ . قال أبو هريرةَ : وَلِمَ ذاكَ يا رسولَ الله ؟ ! قال : كان عاقّاً لوالديه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٧ / ٤٣٨ - ٤٣٩ / ٦٨٥٣) : حدثنا **محمد بن ياسر الحَذَّاء الدمشقي الجبيلي**[1] : ثنا **هشام بن عمار** : ثنا الوليد بن مسلم عن أبي **غُنَيْم الكَلاعِيِّ** عن أبي غسانَ **الضَّبِّيِّ** قال :

خرجت أمشي مع أبي بظَهْرِ الحَرَّةِ ، فلقيني أبو هريرة فقال : من هذا ؟ قلت : أبي . قال : لا تَمْشِ بين يدي أبيك ، ولكن امْشِ خلفه و إلى جنبه ، ولا تدع أحداً يحول بينك وبينه ، ولا تمش فوق إجَّار أبوك تحته ، ولا تأكل عَرْقاً أبوك قد نظر إليه ؛ لعله قد اشتهاه . ثم قال : أتعرف عبد الله بن خراش ؟ قلت : لا . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « فخذه . . . » الحديث ، وقال :

---

(١) في أصل الشيخ - رحمه الله - : « الحنبلي » ، والصواب ما أثبتناه ؛ كما في « أنساب السمعاني » ، والمطبوع ، وغيرهما . (الناشر) .

« لم يروه عن أبي غسان إلا أبو غنم ، تفرد به الوليد » .

قلت : الوليد بن مسلم يخشى منه تدليس التسوية ، ولم يصرح بالتحديث بين شيخه أبي غنم الكلاعي وأبي غسان الضبي .

وهذان ممن لم أجد من ترجم لهما .

وهشام بن عمار كان إذا لُقِّنَ ؛ تَلَقَّنَ .

ومحمد بن ياسر الحذاء الدمشقي ؛ لم أجد له ترجمة ، فلعله في « تاريخ ابن عساكر » .

من أجل ذلك ؛ قال المنذري (٤ / ٢٣٩) :

« رواه الطبراني بإسناد لا يحضرني » . وأما الهيثمي ؛ فقال (٨ / ١٤٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وأبو غسان وأبو غنم - الراوي عنه - لم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات » !

٥٣٠٧ - (ليسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بالأَمانةِ ، وليسَ مِنَّا مَنْ خانَ امْرَأً مُسْلماً في أهلِه وخادمِه . ومن قال حين يمسي وحين يصبحُ : اللهمّ ! إنِّي أُشْهِدُك بأنّك أنتَ اللهُ لا إله إلا أنتَ ، وحدَك لا شريكَ لك ، وأن محمّداً عبدُك ورسولُك ، أَبوءُ بنعمتك عليّ ، وأبوءُ بذنبي ؛ فاغْفِرْ لي إنَّهُ لا يغفرُ الذنوبَ غَيْرُكَ ؛ فإنْ قالها من يومه ذلكَ حين يصبحُ فمات من ليلته ؛ ماتَ شَهيداً)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه أبو القاسم الأصفهاني في « الترغيب » (١ / ٧١)

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « الترغيب (١ / ٢٢٥) » . (الناشر) .

من طريق **محمد بن عقبة بن علقمة** قال : **قال عباد** : حدثني **ليث بن أبي سُليم** عن سليمان عن عبد الله بن بريدة الأسلمي عن أبيه عن حذيفة بن اليمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ فيه علل :

الأولى : ليث بن أبي سليم ؛ وهو حمصي ضعيف ؛ كان اختلط .

الثانية : عباد ـ وهو ابن كثير الرملي الفلسطيني ـ ؛ وهو ضعيف .

الثالثة : الراوي عنه ـ محمد بن عقبة بن علقمة ـ ؛ قال أبو حاتم وابنه فيه :

« صدوق » . لكن قال ابن حبان في ترجمة أبيه :

« يعتبر حديثه من غير رواية ابنه محمد عنه ؛ لأن محمداً كان يدخل عليه الحديث ويكذب فيه » .

واعتمد هذا الحافظ في « التقريب » ؛ فقال في ترجمة عقبة :

« صدوق ، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه » .

قلت : ثم إن قول محمد بن عقبة في الإسناد : « قال عباد » صيغته صيغة انقطاع ، وهو لم يدرك عباداً ، وإنما يروي عنه أبوه عقبة ، كما ذكروا في ترجمة عباد ، فإما أن يكون سقط من الإسناد قوله : « قال أبي » ، أو أنه هو أسقط الواسطة بينه وبين عباد ، أو أنه بلغه عنه دون أن يكون له إسناد إليه . والله أعلم .

٥٣٠٨ ـ (إنّ الله عزّ وجلّ لَيَدْرَأُ بالصَّدَقةِ سبعين [باباً من] مِيتَةِ السُّوءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن المبارك في « البر والصلة » (رقم ٢٧٧ ـ نسختي) : قال :

أخبرنا سفيان عن مُحْرِزٍ عن يزيد عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : يزيد ـ وهو ابن أبان الرقاشي ـ ، وهو ضعيف .

والأخرى : مُحْرِز ـ بسكون المهملة وكسر الراء ـ ، وهو ابن عبد الله الجزري أبو رجاء ؛ قال الحافظ :

« صدوق يدلس » .

قلت : وقد عنعنه ؛ كما ترى .

ولذلك ؛ جزم الحافظ العراقي (١ / ٢٢٥) بضعف سنده .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس ، وفيه مدلس أيضاً ، وآخر ضعيف ، وهو مخرج في « الإرواء » (٨٨٥) ، وهو تحت الطبع ، يسر الله تمامه[1] .

٥٣٠٩ ـ (ما خلقَ اللهُ مِنْ صباح يعلمُ ملكٌ في السَّماءِ ولا في الأرضِ ما يصنعُ اللهُ في ذلك اليومِ ، وإنّ العبدَ له رزقُهُ ؛ فلو اجتمع عليه الثّقلان ـ الجنُّ والأنسُ ـ على أن يصدُّوا عنه شيئاً من ذلك ؛ ما استطاعوا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٨٥ ـ ٢٨٦) من طريق بقية بن الوليد : حدثني أبو صالح القُرَشِيُّ عن صفوان بن سُلَيْم عن حَكِيم بن عثمان عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل أبي صالح القرشي ؛ فإني لم أجد مَنْ

(١) وقد طبع ـ والحمد لله ـ في حياة الشيخ ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

ترجمه ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين الذين أشار إليهم ابن معين حين سئل عن بقية ؟ فقال :

« ثقة إذا حدث عن المعروفين ، ولكن له مشايخ لا يدرى من هم ؟ ! » .

هذه هي علة الحديث ، وقد ذهل عنها الهيثمي ؛ فقال (٤ / ٧٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه بقية ، وهو لين الحديث » !

أقول : وبقية ليّن إذا عنعن في السند ، وهنا قد صرح بالتحديث ؛ كما ترى ، فالعلة من شيخه كما ذكرنا . ولعله لذلك قال المنذري (٣ / ٨) :

« رواه الطبراني بإسناد ليِّن ، ويشبه أن يكون موقوفاً » .

٥٣١٠ - (مَنِ اصْطنعَ إليكم مَعْروفاً فجازُوهُ ، فإنْ عَجَزْتُمْ عن مُجَازاتِهِ ؛ فادْعوا له حتّى تعلمُوا أنكم قد شكرتم ؛ فإنّ الله شاكرٌ يُحِبُّ الشاكرين)[١] .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣ / ٢٦١) : حدثنا أحمد ابن عبد الوهاب بن نَجْدَةَ : حدثنا **عبد الوهَّاب بن الضَّحَّاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن **الوليد بن عَبَّاد** عن **عُرْفُطَةَ** عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته عبد الوهاب بن الضحاك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذبه أبو حاتم » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « « الترغيب » (٢ / ٥٥) » . (الناشر) .

وبه أعله الهيثمي (٨ / ١٨١) .

والوليد بن عباد وعرفطة ؛ قال ابن عدي (٣٥١) :

« ليسا بمعروفين » .

ذكر ذلك في ترجمة الوليد . وقال فيه :

« لا يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش ، ليس بمستقيم » .

والحديث صحيح من رواية أخرى أتم منه بلفظ :

« . . . حتى تعلموا أن قد كافأتموه » ؛ دون ما بعده .

وهو مخرج في الكتاب الآخر (٢٥٤) ، وغيره .

٥٣١١ - (من دعا بهؤلاءِ الكلماتِ الخمْسِ ؛ لم يسألِ اللهَ شيئاً إلا أعطاه : لا إلهَ إلا اللهُ ، واللهُ أكبرُ ، لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ ، لهُ الملكُ ولهُ الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، لا إله إلا اللهُ ، ولا حوْلَ ولا قوّةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٤٨) : حدثنا مُطَّلِبُ بن شُعَيْب : ثنا عبد الله بن صالح : ثنا الليث عن أبي إسحاق الهمداني عن معاوية ابن أبي سفيان . وقال :

« لم يروه عن أبي إسحاق عن معاوية إلا الليث » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : أبو إسحاق الهمداني : هو عمرو بن عبد الله السَّبِيعِيُّ ، والسَّبِيعُ من

همدان ، وهو وإن كان ثقة ؛ فقد كان اختلط ، كما كان يدلس ، وقد عنعنه كما ترى .

والأخرى : عبد الله بن صالح ـ وهو كاتب الليث ـ فيه ضعف ؛ كما تقدم مراراً .

ومما سبق تعلم أن قول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٧٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » بإسناد حسن » !

أقول : فهو غير حسن ؛ وإن تبعه الهيثمي (١٠ / ١٥٧) ؛ فإن ذلك من تساهلهما الذي عرفا به ؛ نسأله تعالى الهداية والتوفيق !

ثم رأيت الحديث في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٦١ / ٨٤٩) و « الدعاء » (٢ / ٨٣٨ / ١٢٥) بإسناده في « الأوسط » ، وقد طبع هذا فيما بعد ، وهو فيه (٩ / ٢٨٨ / ٨٦٢٩) .

كما رأيت المعلقين الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة البراقة ! قد حسَّنوا الحديث ؛ تقليداً لمؤلفه وللهيثمي ، مؤكدين بذلك أنهم (إمَّعة) ؛ لا بحث عندهم ولا تحقيق ؛ إلا مجرد الدعوى والنقيق !

٥٣١٢ ـ (مَنْ فَرّجَ على مُسْلم كُرْبةً ؛ جعل اللهُ تعالى له يوم القيامة شُعْبتين من نور على الصِّراط ؛ يستَضيءُ بضَوئهما عالَمٌ لا يُحْصِيهم إلا ربُّ العِزّةِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٩) قال : حدثنا عبد الله ابن أحمد بن أَسيد الأصبهاني : نا **العلاء بن مَسْلَمَةَ بن عثمان** : ثنا **محمد بن**

مصعب القرقساني : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به . وقال :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا محمد ، تفرد به العلاء » .

قلت : قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٨٥) :

« يروي عن العراقيين المقلوبات ، وعن الثقات الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال ابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

وشيخه القرقساني ضعيف .

وشيخ الطبراني ؛ له ترجمة في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم ، توفي سنة (٣١٠) ، وساق له أحاديث هذا أحدها . وقال المنذري (٢ / ٣٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وهو غريب » !

وهذا جرح ليِّن ، وتساهل بيِّن ! ونحوه قول الهيثمي (٨ / ١٩٣) :

« رواه . . . وفيه العلاء بن مسلمة (الأصل : سلمة) بن عثمان ، وهو ضعيف » !

فإنه متهم بالوضع كما سبق !

ثم رأيت الحافظ الذهبي قد ذكر هذا الحديث في ترجمة الحسين بن الفضل ابن عمير البجلي الكوفي ـ من رواية الحاكم ؛ أي : في « تاريخ نيسابور » ـ ، وقال الذهبي :

« حديث باطل ، رواه عن محمد بن مصعب . . . » !

وإنما رواه الحسين بن الفضل عن العلاء بن مسلمة عن محمد بن مصعب ، كما في رواية الطبراني هذه ؛ فإني أستبعد أن يكون الحسين سمعه من محمد بن مصعب مباشرة ؛ والله أعلم . وانظر الحديث الآتي (٦١٥٣) .

٥٣١٣ ـ (من قال حين يتحركُ من الليل : باسم الله ـ عَشْرَ مرّات ـ ، وسبحانَ الله ـ عَشْراً ـ ، آمنتُ بالله وكفرتُ بالطاغوت ـ عَشْراً ـ ؛ وُقِيَ كلَّ شيءٍ يتخوَّفُه ، ولم ينبغي لذنب أن يُدْرِكَهُ إلى مثلِها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٩ / ٩ / ٩٠١٣) : حدثنا **المقدام ابن داود** : ثنا عثمان بن صالح : ثنا ابن **لهيعة** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف المقدام بن داود .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ١٢٥) ! وهو قصور ؛ فإن فوقه ابن لهيعة كما ترى ، وهو ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه .

والحديث ؛ أشار المنذري (١ / ٢١٣) إلى تضعيفه ، ووقع فيه :

« كل ذنب » مكان : « كل شيء » ! وهو خطأ غفل عنه المعلقون الثلاثة عليه ؛ لعجزهم عن التحقيق ، مع أنهم رجعوا إلى « مجمع الزوائد » كما يأتي ؛ وهو فيه على الصواب !

قال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٢٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن شيخه (المقدام بن داود) ، وهو ضعيف ،

وقال ابن دقيق العيد : « وُثِّقَ » ، فعلى هذا يكون الحديث حسناً » !

قلت : وفيه ما يلي :

أولاً : ما بناه على قوله : « وُثق » ؛ فهو على شفا جرف هارٍ ؛ لأن هذا التوثيق ليِّن ، كما يشير إلى ذلك بالفعل المبني للمجهول ، ولم يوثقه أحد من الأئمة المعروفين ، سوى **مسلمة بن قاسم القرطبي** بقوله :

« رواياته لا بأس بها » .

ومسلمة هذا نفسه ضعيف ؛ فلا قيمة لتوثيقه ، ولا سيما مع مخالفته للمضعفين له ، ومنهم النسائي الذي قال :

« المقدام ليس بثقة » .

ثانياً : لو سلمنا بما تقدم من البناء ؛ فهو سينهار من جهة أخرى ؛ وهي إغضاؤه الطرف عن ضعف ابن لهيعة .

هذا هو التحقيق الذي يعجز عنه المعلقون المشار إليهم .

وإن مما يدل على ذلك ؛ أنهم نقلوا كلام الهيثمي المتقدم دون قوله : « وقال ابن دقيق العيد . . . » إلخ ؛ لأنه ينافي تضعيفهم للحديث ؛ تقليداً منهم لمن ضعّفه ! !

ورواه الخرائطي في « المكارم » (٢ / ٩١٤ / ١٠١٧) من طريق آخر عن ابن لهيعة موقوفاً .

٥٣١٤ - (مَنْ قال بَعْدَ صلاةِ الصُّبْح - وهو ثانٍ رجلَهُ قبل أن يتكلَّمَ - : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له المُلْكُ ، وله الحمْدُ ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ - عَشْرَ مراتٍ - ؛ كُتِبَ له بكلِّ مَرَّةٍ عَشْرُ حسناتٍ ، ومُحِيَ عنه

عَشْرُ سيّئات ، ورُفِعَ له عَشْرُ درجاتٍ ، وكُنَّ في يومه ذلك حِرْزاً مِنْ كُلِّ مكروهٍ ، وحِرْزاً مِنَ الشّيطانِ الرَّجيم ، وكان له بكلِّ مَرَّةٍ عتْقُ رقبةٍ مِنْ وَلَدِ إسماعيلَ ، عن كُلِّ رقبةٍ اثنا عَشَرَ أَلفاً ، ولم يلحقْهُ يومئذ ذنْبٌ إلا الشركَ بالله .

ومن قال ذلك بعْد صلاة المغْرب ؛ كَانَ له مثلُ ذلك)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٥٠ ـ مجمع البحرين) ، و « مسند الشاميين » (ص ٥ ـ مصورة الجامعة) من طريق **موسى بن محمد بن عطاء البَلْقَاوي** : ثنا هانئ بن عبد الرحمن و رُدَيْحُ بن عطية أنهما سمعا إبراهيم بن أبي عبلة قال : سمعت أم الدرداء : سمعت أبا الدرداء يقول : . . فذكره مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن إبراهيم إلا هانئ ، ورُدَيْح تفرد به موسى » .

قلت : قال الذهبي :

« أحد التلفى . كذبه أبو زرعة وأبو حاتم . وقال النسائي : ليس ثقة » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » . وقال العقيلي في « الضعفاء » :

« يحدث عن الثقات بالبواطيل والموضوعات » . وقال الهيثمي (١٠ / ١٠٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه موسى بن محمد بن عطاء البلقاوي ؛ وهو متروك » .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « « الترغيب » (١ / ١٦٨) » . (الناشر) .

وأما المنذري ؛ فسكت عنه ! أورده عقب حديث آخر في الباب جود إسناده ، ولكنه يختلف عن هذا في اللفظ والمعنى ، وذلك من عيوب كتابه ! والحديث المشار إليه ؛ خرجته في « الصحيحة » (٢٦٦٤) .

٥٣١٥ ـ (مَنْ مشَى في حاجةِ أخيهِ المسلم ؛ أظلَّهُ اللهُ بِخمسةٍ وسبعينَ ألْفَ ملَك يدعونَ له ، ولم يَزَلْ يخوضُ في الرَّحْمة حتى يَفْرُغَ ، فإذا فَرَغَ ؛ كتبَ اللهُ له حَجَّةً وعُمْرةً . ومَنْ عادَ مريضاً ؛ أظلَّهُ اللهُ بخمسة وسبعينَ ألْفَ ملَك ، لا يرفعُ قدَماً إلا كُتِبَ له حسنةٌ ، ولا يضعُ قدماً إلا حُطَّت عنه سيئةٌ ، ورُفِعَ لَهُ بها درجةٌ ، حتّى يقعدَ في مقعده ، فإذا قعدَ غمرتْه الرّحمةُ ، ولا يزال كذلكَ حتى إذا أقبل حيث ينتهي إلى منزله) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٥ / ٢٠١ / ٤٣٩٣ ـ ط) : حدثنا عبد الله بن محمد بن عزيز المَوْصِلِيُّ : ثنا غسان بن الربيع : ثنا جعفر بن ميسرة عن أبيه عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة قالا : . . . فذكره موقوفاً عليهما ، وقال :

« لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ آفته جعفر بن ميسرة ـ وهو الأشجعي ـ ؛ قال البخاري :

« ضعيف . منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » .

وغسان بن الربيع ـ وهو الأزدي الموصلي ـ ؛ قال الذهبي :

« كان صالحاً ورعاً ؛ ليس بحجة في الحديث . قال الدارقطني : ضعيف . وقال مرَّةً : صالح » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : كان نبيلاً فاضلاً ورعاً . وأخرج حديثه في « صحيحه » عن أبي يعلى عنه » .

قلت : فالعلة من شيخه جعفر كما سبق ، وبه أعله الهيثمي (٢ / ٢٩٩) . وأشار المنذري (٤ / ١٦٣) إلى تضعيف الحديث ، وقال :

« وليس في أصلي رفعه » .

قلت : وقد رفعه أبو الشيخ ابن حيان ؛ كما ذكر المنذري في مكان آخر (٣ / ٢٥١) .

٥٣١٦ - (لا تَعْجَلَنَّ إلى شيءٍ تظنُّ أنَّكَ إنِ استعجلتَ إليه أنَّكَ مُدْرِكُهُ ، وإن كانَ اللهُ لم يقدِّر ذلك ، ولا تستأخرنَّ عن شيءٍ تظنُّ أنك إنِ استأخرتَ عنه أنّه مدفوعٌ عنك ، وإنْ كان الله [قد] قدَّره عليك) .

ضعيف جداً . أورده - هكذا بهذا التمام - المنذري في « الترغيب » (٣ / ٨) من رواية الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وأشار إلى ضعفه .

وتبعه على ذلك الهيثمي (٤ / ٧١) ، وقال :

« وفيه **عبد الوهاب بن مجاهد** ، وهو ضعيف » .

قلت : وقد أورده في « مجمع البحرين » أيضاً (٣ / ٢٨٦) من رواية « الأوسط » من طريق **عبد الوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً به مختصراً بلفظ :

« لا تَعْجَلَنَّ إلى شيء تظن أنك إن استأخرت عنه أنه مدفوع عنك ، إن كان الله قد قدره عليك » . وقال :

« كذا وقع مختصراً » .

قلت : وهو فاسد المعنى كما يدل عليه السياق الأول ! ولعل ذلك من عبد الوهاب ابن مجاهد نفسه ؛ فإنه ضعيف جداً ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٦) :

« كان يروي عن أبيه ولم يَرَهُ ، ويجيب في كل ما يُسأل وإن لم يحفظ ، فاستحق الترك ، كان الثوري يرميه بالكذب » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه الثوري » .

ومما ذكره ابن حبان وغيره ؛ يتبين أن في الإسناد علة أخرى ، ألا وهي الانقطاع بين عبد الوهاب وأبيه مجاهد ، ولعل الهيثمي لم يُشِرْ إليها ؛ لأنها دون العلة الأولى في الجرح ! والله أعلم .

ثم وقفت على الحديث في « المعجم الأوسط » للطبراني[1] ، فرأيت الحديث فيه (١ / ١٩٣ / ١) بالنص الذي نقلته عن « الترغيب » دون قوله :

« وإن كان الله لم يقدر ذلك » ، وزيادة : « قد » فيه . وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا معاوية ، ولا يروى عن معاوية إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الوهاب » .

٥٣١٧ - (يَجِيءُ الظالمُ يومَ القيامةِ ، حتّى إذا كان على جِسْرِ جهنَّمَ بين الظُّلمة والوَعْرةِ ؛ لقيه المظلومُ فعرفَه وعرفَ ما ظلَمه به ، فما يَبْرَحُ

(١) منه فِلْم في الجامعة الإسلامية ، ولديَّ نسخة مصورة ؛ أتحفوني بها ؛ جزاهم الله خيراً .

الذين ظُلِموا يقتصّون من الذين ظَلَموا ؛ حتّى ينزعوا ما في أيديهم من الحسنات ، فإنْ لم يكن لهم حسنات ؛ رُدَّ عليهم من سيئاتهم ، حتى يُورَدوا الدَرْكَ الأَسفل من النار) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٦٦) : حدثنا محمد بن علي الأحمر الناقد : ثنا عمار بن طالوت : ثنا محمد بن أبي عدي عن حسين المعلِّم عن أيوب عن الجهم بن فَضَالة الباهلي عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن أيوب إلا حسين ، تفرد به محمد بن أبي عدي » .

قلت : وهو ثقة ؛ وكذا من فوقه ؛ إلا الجهم بن فضالة الباهلي ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (٤ /١١٣) من روايته عن أبي أمامة ، وقال :

« روى قزعة بن سويد عن أبيه عنه » .

وأورده ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٥٢١) من رواية أيوب وسويد بن حُجَيْرٍ عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول الحال .

فالحديث ضعيف ، لا سيما وفي متنه زيادات لم ترد في الحديث الصحيح بلفظ :

« أتدرون ما المفلس ؟ . . . » . وهو مخرج في الكتاب الآخر برقم (٨٤٧) .

وأما قول المنذري (٤ / ٢٠٢) في الحديث :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ ورواته مختلف فيهم » !

فليس بدقيق ؛ لأنه ليس فيهم من هو مختلف فيه ، أي : في توثيقه ، بل

كلهم ثقات ؛ إلا من وثقه ابن حبان . وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (١٠ / ٣٥٤) :

« . . ورجاله وُثِّقوا » .

وأما قول المعلقين الثلاثة على « الترغيب » (٤ / ٣٠٧) :

« حسن بشواهده » !

فهو من جهلهم وغفلتهم ؛ لأن التفصيل الوارد فيه ليس له ولا شاهد واحد ، بل هو مخالف للحديث الصحيح الذي أشرت إليه آنفاً .

٥٣١٨ ـ (يُحْشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ عُراةً حُفاةً . فقالت أمُّ سلمة : يا رسول الله ! وا سَوْأَتَاهُ ! يَنْظُرُ بعضُنا إلى بعضٍ ؟ ! فقال : شُغِلَ الناسُ . قلت : ما شُغْلُهم ؟ قال : نَشْرُ الصّحائفِ ؛ فيها مثاقيلُ الذَّرِّ ومثاقيلُ الخردلِ) .

منكر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (٢٣٧ / ٢٣٣) ـ : ثنا عمر بن شَبَّة ـ ، والطبراني في « الأوسط » (٤ / ٤٦٢) ـ : حدثنا أحمد بن يحيى الحلواني ـ قالا : ثنا سعيد بن سليمان عن عبد الحميد بن سليمان عن محمد بن أبي موسى عن عطاء بن يسار عن أم سلمة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سعيد » .

ورواه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ / ٧٤٧) : قال لنا سعيد ابن سليمان به .

قلت : وهو الواسطي ، وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين .

لكن شيخه عبد الحميد بن سليمان - وهو الخزاعي الضرير أخو فليح - اتفقوا على تضعيفه ؛ إلا أحمد ؛ فإنه قال :

« ما كان أرى به بأساً » ! ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » . ولم يذكر الذهبي في ترجمته من « الميزان » إلا أقوال من جرحه ، ومنها : قول أبي داود فيه :

« غير ثقة » . إلا أن هذه العبارة تحرفت في طبعة الخانجي ؛ فصارت هكذا :

« وقال أبو داود وغيره : ثقة » ! ! وقال الذهبي في « المغني » :

« ضعفوه جدّاً » .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم خطأ الحافظ المنذري في قوله في هذا الحديث (٤ / ١٩٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد صحيح » !

وقلده السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٣١٧) !

ومثله قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٣٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، ورجاله رجال « الصحيح » ؛ غير محمد بن موسى بن أبي عياش ؛ وهو ثقة » ! !

وقد زاد هذا في الوهم شيئين :

الأول : أنه جعل عبد الحميد بن سليمان من رجال « **الصحيح** » ، وليس كذلك ؛ فإنه لم يرو له غير الترمذي وابن ماجه .

والآخر : أنه قال : « محمد بن موسى بن أبي عياش » ! وإنما هو : « **محمد ابن أبي موسى** » كما تقدم في إسناد « الأوسط » ؛ وكذلك أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٨٤) إلا أنه قال :

« ويقال : ابن أبي عياش . روى عن عطاء بن يسار . روى عنه عبد الحميد بن سليمان ، وأبو أويس » .

ثم إنني لم أره في « مسند أم سلمة » من « المعجم الكبير » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقد خولف (عبد الحميد) في إسناده ومتنه ؛ كما حققته في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (٣٤٦٩) ، وبينت أن الحديث حسن لغيره ؛ دون قوله في آخره :

« قلت : ما شغلهم ؟ . . . » إلخ .

٥٣١٩ - (الكَيِّسُ مَنْ دانَ نفسَه وعَمِلَ لما بعد الموتِ ، والعاجزُ من أَتبع نفسَهُ هواها وتمنَّى على الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧١٤١) وفي « مسند الشاميين » (ص ٨٥) : حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي - مكحول - : ثنا **إبراهيم بن عمرو بن بكر السَّكْسَكِيُّ** قال : سمعت **أبي** يحدث عن ثور بن يزيد وغالب بن عبد الله عن مكحول عن ابن غَنْمٍ عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذه الطريق ليس فيها أبو بكر بن أبي مريم الضعيف الذي في إسناد أحمد (٤ / ١٢٤) ، والترمذي (٢٥٧٧) ، والحاكم (١ / ٧٧ و ٤ / ٣٢٥) . ولم يتنبه لذلك صاحبنا السلفي فقال : « ورواه أحمد . . . » إلخ !

ومن طريق أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن شداد بن أوس . أخرجه الطبراني أيضاً (٧١٤٣) .

فلعل قول السلفي المذكور كان في الأصل على هذه الطريق ؛ فطبع سهواً على الطريق الأولى ! لكن يعكر عليه أنها تبقى حينئذٍ بدون تعليق . فتأمل !

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فالسكوت عن هذه الطريق غير لائق ؛ لأنه قد يوهم من لا علم عنده أنه من الممكن أن يقوى بها طريق ابن أبي مريم ! وليس كذلك ؛ لأن فيها من هو شر منه ؛ ألا وهو إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ؛ قال الدارقطني :

« متروك » . وقال ابن حبان :

« يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة ، وأبوه أيضاً لا شيء » .

تحريف خطير في حديث ضعيف ، واستغلال غير شريف ! !

٥٣٢٠ - (كان في عَمَاءٍ ، فوقَه هواءٌ ، وما تحتَه هواءٌ ، ثم خلقَ العرشَ على الماءِ)[١] .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (رقم ١٠٩٣) : حدثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حُدُسٍ عن أبي رَزِين قال :

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « راجع (٤٨٥٨) » . (الناشر) .

كان النبي ﷺ يكره أن يُسأل ، فإذا سأله أبو رزين أعجبه ، قال : قلت : يا رسول الله ! أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : ومن طريق الطيالسي : أخرجه البيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٣٧٦) .

وتابعه جمع عن حماد به .

أخرجه الترمذي (٣١٠٨) ، وابن ماجه (١ / ٧٧ ـ ٧٨) ، وأحمد في « المسند » (٤ / ١١ و ١٢) وابنه في « السنة » (ص ٤٦) ، والبيهقي أيضاً (ص ٤٠٦) كلهم عن حماد به إلا أن البيهقي قال :

« ثم خلق العرش ، ثم استوى عليه » .وقال الترمذي :

« حديث حسن » .

قلت : وهذا أولى من قول الذهبي في « العلو » (ص ١١ ـ طبع المنار) :

« رواه الترمذي ، وابن ماجه ؛ وإسناده حسن » !

إذ كيف يكون حسن الإسناد وفيه وكيع بن حدس هذا ، وقال البيهقي عقبه :

« تفرد به يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس » .

والذهبي نفسه لما أورده في « الميزان » ؛ قال :

« لا يُعْرَف ، تفرد عنه يعلى بن عطاء » .

قلت : فهو مجهول العين ، وليس مجهول الحال ؛ كما قال ابن القطان فيما نُقِلَ عنه في « التهذيب » ، ولا مجهول الصفة ؛ كما زعم الكوثري في تعليقه على

« الأسماء » وفي تعليقه على « السيف الصقيل » (ص ٩٦) !

وأما قوله فيه :

« في سنده حماد بن سلمة ؛ مختلط » !

فهو من عدائه للسنة وأهلها ، وحماد بن سلمة من أئمتها ، وممن احتج بهم مسلم في « صحيحه » ؛ فضلاً عن أصحاب « السنن » وغيرهم ، وما أحد من الأئمة رماه بالاختلاط ؛ وإنما قال بعضهم : إنه تغير .

فرحم الله ابن المديني حين قال : « من تكلم في حماد بن سلمة ؛ فاتهموه في الدِّين » .

فالعلة ممن فوقه كما عرفت .

ومنه تعلم خطأ ابن العربي في « العارضة » في قوله :

« إن الحديث صحيح سنداً ومتناً » ! كما نقله عنه الأستاذ الدعاس في تعليقه على « الترمذي » وأقره كما هي عامة عادته في النقل !

أما خطؤه في تصحيح السند ؛ فواضح مما تقدم .

وأما تصحيحه لمتنه ؛ فموضع نظر ، وإن حسنه الترمذي كما سبق ! وذلك ؛ لأنني لم أجد له شاهداً إلا قوله :

« وكان عرشه على الماء » ؛ فإنه من القرآن ، وفي حديث عمران بن حصين عند البخاري وغيره :

« وكان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء » .

وأما سوى ذلك ؛ فلم أجد له شاهداً ، لا سيما وقد اختلفوا في تفسيره ، فلو أنه صح إسناده لوجب التسليم به ؛ كسائر أحاديث الصفات .

(تنبيه) : أورد الحافظ الذهبي هذا الحديث في كتابه « العلو » (ص ٩٨ ـ طبع الهند ، وص ١١ ـ طبعة المنار) بإسناده إلى حماد بن سلمة ؛ وزاد :

« ثم استوى عليه » .

إلا أنه تحرّف لفظه في طبعة المنار ؛ فوقع فيه :

« استولى عليه » ! !

وما في الهندية هو الصواب ؛ لأنه موافق لمخطوطة الظاهرية (ق ٧ / ١) ، ولأنه مفسر في « العلو » نفسه من رواية إسحاق بن راهويه بلفظ :

« ثم كان العرش ، فارتفع عليه » .

وقد استغل هذا التحريف ـ جهلاً أو تجاهلاً ـ أحد جهمية الأزهريين من السوريين في كتاب له ـ زعم ـ « هذه عقيدة السلف والخلف في ذات الله تعالى . . . » ؛ عقد فيه فصلاً (ص ٧٨) بعنوان :

« التأويل والرسول عليه الصلاة والسلام . . . » ؛ ذهب فيه إلى أن النبي ﷺ أوّل الاستواء على العرش بالاستيلاء (!) وأنه أشار بذلك إلى أمته باقتفاء أثره بتأويل كل ما يوهم ظاهره التجسيم ، وقال :

« والسؤال هنا : هل يوجد دليل على ما قلته ؟ نعم ؛ ها هو الدليل ، جاء في كتاب « العلو » للذهبي . . . » ثم ساق الحديث بنصه المحرف ؛ ثم قال :

« فأنت ترى أن النبي ﷺ قد أوّل قوله تعالى : ﴿ . . . . استوى ﴾ بقوله :

(استولى عليه) » ! قال :

« وبهذا يكون المُؤَوِّلون قد اقتفوا أثر الرسول عليه الصلاة والسلام بصرف كل لفظ عن ظاهره ـ يفهم منه التجسيم ـ إلى لفظ آخر ينفي عنه ذلك » ! ! !

قلت : وبذلك أعطى سلاحاً للمعتزلة الذين ينكرون كثيراً من صفات الله تعالى ـ كالسمع والبصر ، وكرؤيته تعالى ـ بالتأويل الذي يؤدي إلى التعطيل ، قال المؤلف نفسه عنهم (ص ١٢٣) :

« بادِّعاء أن رؤية الله مستحيلة ، فهي تقتضي الجسمية ، والجسمية والجهة عندهم كفر » .

قلت : وهذا ما يصرح به هذا المؤلِّفُ الأَنْوَكُ ! في كثير من المواضع ، فإذن المعتزلة على حق عنده ، بل هو منهم ؛ ولو تظاهر بأنه من أهل السنة والجماعة ! فهو ينكر علو الله على خلقه ، وأن القرآن كلام الله حقيقة ؛ بحجة أن ذلك تجسيم وتشبيه ! ! ويتظاهر بأنه يؤمن برؤية الله في الآخرة تبعاً للأشاعرة ، ويتجاهل أن ذلك يستلزم التجسيم على مذهبه ؛ وكذا الجهة .

ولكن ذاك السلاح سلاح غير ماضٍ ؛ لأنه قائم على حديث لا وجود له إلا في ذهنه الكليل .

ومن ضلاله : أنه يستحضر أنه قد يعترض عليه معترض بأن الحديث من أصله ضعيف السند ، فيبادر إلى الإجابة عن ذلك بقوله :

« وسواءٌ أكان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً ؛ فلا أقل من أن يحمل على التفسير » ! !

ما هذا الكلام أيها الأنوك الأحمق ؟ ! ! فما هو الذي يقابل التفسير الذي

ينبغي أن يحمل الحديث عليه إذا صح ؟ !

وبعبارة أخرى : فالحديث صحيح أو ضعيف ، فإذا كان صحيحاً ، فماذا ؟ وإذا كان ضعيفاً ؛ فماذا ؟ !

أليس في كلٍّ من الحالين يحمل الحديث على التفسير ؟ ! ولكن في حالة كونه ضعيفاً ؛ ما قيمة هذا التفسير الذي لم يثبت عنه ﷺ ؟ !

وجملة القول : أن هذا الكلام ركيك جدّاً ، يدل على عجمة هذا الجهمي ، وليس ذلك في لسانه فقط ، بل وفي تفكيره أيضاً ؛ لأنه في الوقت الذي يقطع بأنَّ هناك دليلاً على أنَّ الرسول أوَّلَ كما تقدم ، ويكرر ذلك في مواضع أخر ؛ فيقول (ص ٨٠) :

« فإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام قد فسر الاستواء بالاستيلاء ؛ فهذا هو التأويل بعينه » ! إذ إنه يقول هذا الكلام الذي لا يشعر أنه به يهدم ما بنى ؛ لجهله بكون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً ، فكيف وقد صرح جازماً بضعفه في مكان ثالث ، فقال (ص ١٠٣) :

« وقدمت لك أن الرسول عليه الصلاة والسلام فسر الاستواء بالاستيلاء ؛ حتى وإن كان أثراً ضعيفاً ؛ فيستأنس به في التأويل » ! !

إذن ؛ هو ليس بدليل ؛ لأن الدليل لا يستأنس به فقط ، بل ويحتج به ، فكيف جاز له أن يتقول على رسول الله ﷺ فيقول : « إنه فسر الاستواء بالاستيلاء » ؟ ! فليتبوأ ـ إذن ـ مقعده من النار !

ثم ما فائدة هذا التأويل الذي ذهب إليه الأشاعرة وغيرهم من الجهمية والمعطلة

ـ مع بطلانه في نفسه عندنا ـ ما داموا هم أنفسهم لا يأخذون به إلا مع تأويله أيضاً ؟ ! ، ذلك لأنهم قد أورد عليهم أهل السنة حقّاً أن تأويل الاستواء بالاستيلاء ؛ معناه : أنه لم يكن مستولياً عليه من قبل ، لا سيما بملاحظة الآية التي فيها : ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ ؛ فإن (ثم) تفيد التراخي كما هو معلوم ، وهذا التأويل مما لا يقول به مسلم ؛ لأنه صريح في أن الله لم يكن مستولياً عليه سابقاً ؛ بل كان مغلوباً على أمره ، ثم استولى عليه ! لا سيما وهم يستشهدون بذاك الشعر :

قَدِ استوى بِشْرٌ على العراقِ

بِغيرِ سيفٍ ولا دمٍ مهْراقِ !

تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً !

فلما أُورِدَ هذا عليهم ؛ انفكوا عنه ؛ فقال بعض متأخريهم ـ كما نقله هذا الأزهري (ص ٢٥) ـ :

« ولكن لا يخفى عليك الفرق بين استيلاء المخلوق واستيلاء الخالق » !

وقال الكوثري في تعليقه على « الأسماء » (ص ٤٠٦ ، ٤١٠) :

« ومن حمله على معنى الاستيلاء ؛ حمله عليه بتجريده من معنى المغالبة » !

فأقول : إذا جردتم « الاستيلاء » من معنى المغالبة ؛ فقد أبطلتم تأويلكم من أصله ؛ لأن الاستيلاء يلازمه المغالبة عادةً كما يدل عليه البيت المشار إليه ، فإذا كان لا بد من التجريد تمسكاً بالتنزيه ؛ فهلا قلتم كما قال السلف : « استوى : استعلى » ؛ ثم جردتم الاستعلاء من كل ما لا يليق بالله تعالى ؛ كالمكان ، والاستقرار ، ونحو ذلك ، لا سيما وذلك غير لازم من الاستعلاء حتى في المخلوق ؛

فالسماء فوق الأرض ومستعلية عليها ، ومع ذلك فهي غير مستقرة عليها ، ولا هي بحاجة إليها ، فالله تعالى أولى بأن لا يلزم من استعلائه على المخلوقات كلها استقراره عليها ، أو حاجته إليها سبحانه ، وهو الغني عن العالمين .

ومن مثل هذا ؛ يتبين للقارئ اللبيب أن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم ، وليس العكس ؛ خلافاً لما اشتهر عند المتأخرين من علماء الكلام .

٥٣٢١ - (تكبيراتٌ ، وتسبيحاتٌ ، وتحميداتٌ مئة ؛ حين تريدان أنْ تناما ، فتبيتان على ألْفِ حسنةٍ ، ومثلها حين تُصْبِحان ، فتقومانِ على ألْفِ حسَنةٍ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٦٩) ، وكذا أبو داود (٢ / ٣٢٣) - إلا أنه لم يسق لفظه - كلاهما من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن كعب القُرَظي عن شَبَث بن رِبْعِيٍّ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال :

قُدم على رسول الله ﷺ بِسَبْيٍ ، فقال علي لفاطمة : ائتي أباكِ ؛ فَسَلِيهِ خادماً نتقي به العمل ، فأتت أباها حين أمست ، فقال لها :

« ما لك يا بنية ؟ ! » قالت : لا شيء ، جئت لأسلم عليك ، واستحيتْ أن تسأله شيئاً ، فلما رجعت قال لها علي : ما فعلت ؟ قالت : لم أسأله شيئاً واستحيَيْتُ منه .

حتى إذا كانت الليلة القابلة قال لها : ائتي أباك فسليه خادماً تتقين به العمل ، فأتت أباها ، فاستحيت أن تسأله شيئاً .

حتى إذا كانت الليلة الثالثة مساءً ؛ خرجنا جميعاً حتى أتينا رسول الله ﷺ فقال :

« ما أتى بكما ؟ ! » . فقال علي : يا رسول الله ! شق علينا العمل ، فأردنا أن تعطينا خادماً نتقي به العمل ! فقال لهما رسول الله ﷺ :

« هل أدلكما على خير لكما من حُمْرِ النَّعَمِ ؟ » قال علي : يا رسول الله ! نعم . قال : . . . فذكره .

فقال علي : فما فاتتني منذ سمعتها من رسول الله ﷺ إلا ليلة صِفِّين ؛ فإني نسيتها ، حتى ذكرتها من آخر الليل فقلتها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير شَبَثِ بن رِبْعِيٍّ ؛ ذكره البخاري في « الضعفاء » ، وقال :

« روى عنه محمد بن كعب ، لا يصح ، ولا نعلمه سمع من شبث » .

ولم يذكروا عنه راوياً آخر سوى سليمان التيمي ؛ فهو غير مشهور .

وقد ذكره ابن حبان في « الثقات » ؛ ولكنه وصفه بأنه يخطئ .

وهذا أدق وأصح من قول أبي حاتم فيه (٢ / ١ / ٣٨٨) :

« حديثه مستقيم ، لا أعلم به بأساً » !

وذلك لأنه ـ مع قلة حديثه ـ قد روى هذا الحديث عن علي ، وقد رواه عنه جمع من الثقات ، فلم يذكروا فيه قوله :

« ومثلها حين تصبحان . . . » ؛ فهي زيادة منكرة .

وقد خالفهم في مواطن أخرى ؛ منها قوله :

فأتت أباها حين أمست ، فقال لها . . . إلى قوله :

ثم خرجنا جميعاً حتى أتينا رسول الله ﷺ فقال : « ما أتى بكما . . . » ؛ فإنه مخالف لرواية « الصحيحين » من طريق ابن أبي ليلى عن علي بلفظ :

فأتت النبي ﷺ تسأله خادماً ، فلم تجده ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته ، قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبت أقوم فقال : « مكانك » . فجلس بيننا ؛ حتى وجدت برد قدميه على صدري ، فقال :

« ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ؟ ! » .

ومنها قوله : « حُمْر النَّعم » ؛ فإنه خلاف رواية « الصحيحين » كما ترى !

وقد تكلم الحافظ على الحديث وجمع طرقه وألفاظه ـ كما هي عادته ـ ، وذكر رواية شبث هذه مشيراً إلى ما فيها من المخالفة ؛ وقال (١١ / ١٠١) :

« فيحتمل أن تكون قصة أخرى » ! !

قلت : هذا احتمال بعيد ! ثم إنه إنما يصار إلى مثله فيما ثبت سنده ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ لما عرفت من حال شبث هذا ، وأما دعمه لذلك بقوله :

« فقد أخرج أبو داود من طريق أم الحكم أو ضباعة بنت الزبير ؛ أي : ابن عبد المطلب قالت :

أصاب رسول الله ﷺ سبياً ، فذهبت أنا وأختي فاطمة بنت رسول الله ﷺ نشكو إليه ما نحن فيه ، وسألناه أن يأمر لنا بشيء من السبي ، فقال :

« سَبَقَكُنَّ يتامى بدر . . . » . فذكر قصة التسبيح إثْرَ كل صلاة ، ولم يذكر قصة التسبيح عند النوم ، فلعله عَلَّمَ فاطمة في كل مرة أحد الذكرين » ! !

قلت : هذه غير تلك قطعاً ، مع ثبوت سندها ؛ فإن فيها ذهاب فاطمة مع أم الحكم - وهي بنت الزبير بن عبد المطلب ، وقيل : هي ضباعة نفسها - أو مع ضباعة . وفي تلك أنها ذهبت مع علي . وفيها ذكر التسبيح إثر الصلاة ؛ دون التسبيح عند النوم . فتأمل !

ثم إن شَبَثاً هذا قد قيل في ترجمته أقوال عجيبة ، يدل مجموعها على أنه كان مضطرب البال ، لا يكاد يستقر على حال ، تارة إلى اليمين ، وتارة إلى الشمال ، وقد لخص تلك الأقوال الحافظ ابن حجر في « التقريب » ؛ فقال :

« . . . مخضرم .

١ - كان مؤذن سَجَاح ثم أسلم .

٢ - ثم كان ممن أعان على عثمان .

٣ - ثم صحب علياً .

٤ - ثم صار من الخوارج عليه .

٥ - ثم تاب فحضر قتل الحسين .

٦ - ثم كان ممن طلب بدم الحسين مع المختار .

٧ - ثم ولي شُرَطَةَ الكوفة .

٨ - ثم حضر قتل المختار ، ومات بالكوفة في حدود الثمانين » !

ولم يذكر الحافظ رأيه فيه ومرتبته في الرواية ، وكأن ذلك لهذا الاضطراب الذي شرحه بإيجاز ، والذي يدل على عدم استقرار ذهنه ، وسلامة فكره . والله أعلم .

ومثل حديثه هذا في النكارة : ما أورده الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » (ص ٨٥) من رواية عبد بن حميد - في مسند علي - من « مسنده » : أخبرنا يزيد بن هارون : أخبرنا مسلم بن عبيد عن **أبي عبد الله** عن **أبي جعفر مولى علي بن أبي طالب** أن علياً قال في يوم : قال نبي الله ﷺ لفاطمة :

« سبِّحي حين تنامين ثلاثاً وثلاثين ، واحمدي ثلاثاً وثلاثين ، وكبِّري أربعاً وثلاثين ، فهذه مئة ، وهي ألف حسنة ؛ من قالها كل ليلة حين ينام ؛ فهي خير له من أن يعتق رقبة كل ليلة ، وكل عرق في جسده يمحى به عنه سيئة ، ويكتب له حسنة » .

قال علي : فما تركتهن منذ سمعت فاطمة قالتها لي ، ولا يوم صفين .

قال الحافظ الناجي :

« وهذا منكر إسناداً ومتناً ، ولا أعرف أبا جعفر مولى علي ، ولا أبا عبد الله الراوي عنه ، إن لم يكونا مصحَّفَيْن ، والعلم عند الله » .

حديث الكُروبيين

٥٣٢٢ - (يَنْزِلُ أهلُ السماءِ الدُّنيا - وهم أكثرُ مِنْ أهْلِ الأرضِ ، ومن الجنّ والإنس - ، فيقولُ أهلُ الأرض : أفيكم ربُّنا ؟ فيقولون : لا ، وسيأتي ، ثم تشقَّق السماء الثانية . . . (وساق الحديث إلى السماء

السابعة ، قال :) فيقولون : أفيكم ربنا ؟ فيقولون : لا ، وسيأتي ، ثم يأتي الرب تبارك وتعالى في الكُروبيين ، وهم أكثر من أهل السماوات والأرض) .

منكر موقوف . أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في « الرد على الجهمية » (ص ٤٣) - وهذا السياق له - ، وابن جرير (١٩ / ٥) ، والحاكم (٤ / ٥٦٩ - ٥٧٠) من طريق **علي بن زيد** عن يوسف بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية : ﴿ يوم تَشَقَّقُ السماءُ بالغَمَام ونُزِّلَ الملائكةُ تنزيلاً ﴾ ؛ قال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« رواة هذا الحديث - عن آخرهم - محتج بهم ؛ غير علي بن زيد بن جُدْعان القرشي ، وهو - وإن كان موقوفاً على ابن عباس - ؛ فإنه عجيب بمرة » .

وأما الذهبي ؛ فعلى خلاف عادته قال :

« قلت : إسناده قوي »[1] !

٥٣٢٣ - (إنّ اللهَ تعالى لا يُؤَخِّرُ نفْساً إذا جاءَ أجلُها ، وإنما زيادةُ العُمُرِ بالذُّرِّيَّةِ الصالحة يُرْزَقُها العبدُ ، فيَدْعُون له مِنْ بعده ، فيلحَقُهُ دعاؤهم في قَبْرِهِ ، فذلك زيادةُ العُمُرِ) .

منكر . أخرجه ابن أبي حاتم في « تفسيره » من طريق الوليد بن عبد الملك ابن عبيد الله بن مُسَرَّح : حدثنا **سليمان بن عطاء** عن **مسلمة بن عبد الله** عن عمه **أبي مَشْجَعة بن رِبْعِي** عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال :

ذكرنا [زيادة العمر] عند رسول الله ﷺ ؟ فقال : . . . فذكره .

نقلته من « تفسير ابن كثير » (٧ / ٥٤) ، ووقع فيه أخطاء كثيرة في رجال

(١) سكت الشيخ - رحمه الله - عن ذكر علته لظهورها ، وهي ضعف ابن جدعان . (الناشر) .

إسناده ، صححتها من كتب الرجال[1] ، ويبدو لي أن في أول متنه سقطاً لعله قولهم :

قوله تعالى : ﴿ وما يُعَمَّر من مُعَمَّر . . . ﴾ الآية ، أو نحوه .

ثم تحققت من ذلك كما يأتي .

وسكت عن إسناده ابن كثير ، وهو إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالمجهولين :

١ ـ أبو مشجعة هذا ؛ لم يذكروا له راوياً غير ابن أخيه مسلمة بن عبد الله ؛ وقال الحافظ :

« مقبول » ؛ يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو لين الحديث .

٢ ـ مسلمة بن عبد الله الجهني ؛ قال دحيم :

« لم يرو عنه أحد نعرفه غير الشُّعَيْثيِّ » . وقال الحافظ أيضاً :

« مقبول » .

٣ ـ سليمان بن عطاء ـ وهو ابن قيس القرشي ـ متفق على تضعيفه ، بل قال ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (١ / ٣٢٩) :

« روى عن مسلمة بن عبد الله الجهني عن عمه أبي مشجعة بن ربعي أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقات ، فلست أدري ؛ التخليط فيها منه أو من مسلمة ابن عبد الله ؟ ! » .

---

(١) ثم تأكدت من ذلك حينما وقفت على الحديث عند ابن حبان وغيره ؛ كما سيأتي ، ومنها استدركت الزيادة التي بين المعكوفتين .

وأما الوليد بن عبد الملك ؛ فقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٠) عن أبيه : « صدوق » .

وذكر أنه روى عنه أبوه ، وكذا أبو زرعة ، ورواية هذا عنه توثيق منه له ؛ كما هو معروف عنه .

فآفة الحديث ممن فوقه .

وقد أخرجه من طريقه أيضاً : ابن حبان ، وابن عدي (ق ١٦٠ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩٠ / ٢ - مصورة الجامعة) ؛ وفي روايتهم ما أشرت إليه من السقط في « تفسير ابن كثير » .

وهذا الحديث مما فات السيوطي ؛ فلم يورده في « الجامع الكبير » ، بل ولا في « الدر المنثور » في تفسير الآية : ﴿ وما يُعَمَّر من مُعَمَّر . . . ﴾ ! وإنما أورد فيها الحديث الآتي بعده ، ولم يورده أيضاً في آخر سورة (المنافقون) في قوله تعالى : ﴿ ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها والله خبير بما تعملون ﴾ . وهو بها أليق وألصق ، وهي بمعنى الطرف الأول من الحديث .

وأما سائره ؛ فمنكر لا شاهد له ، بل هو مخالف لبعض الأحاديث الصحيحة المُصَرِّحة بأن هناك أسباباً شرعية لإطالة العمر ؛ كقوله ﷺ :

« من أحب أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره (وفي رواية : أجله) ؛ فلْيَصِلْ رَحِمَهُ » ؛ أخرجه الشيخان من حديث أنس ، وله شواهد خرجت بعضها في « صحيح أبي داود » (١٤٨٦) . وكقوله ﷺ :

« حسن الخلق وحسن الجوار ؛ يُعَمِّران الديار ، ويزيدان في الأعمار » . أخرجه

أحمد بسند صحيح ؛ كما تراه مبيناً في « الصحيحة » (٥١٩) .

وقد يظن بعض الناس أن هذه الأحاديث تخالف الآية السابقة : ﴿ ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها . . . ﴾ ، وغيرها من الآيات والأحاديث التي في معناها !

والحقيقة ؛ أنه لا مخالفة ؛ لأن الأحاديث المذكورة آنفاً إنما تتحدث عن مبدأ الأخذ بالأسباب ، ولا تتحدث عما سبق في علم الله الأزلي من الآجال المحددة ؛ فإن علم الله تعالى لا يتغير ولا يتبدل ؛ تماماً كما هو الشأن في الأعمال الصالحة والطالحة ، والسعادة والشقاوة ، فالآيات والأحاديث التي تأمر بالإيمان والعمل الصالح ، وتنهى عن نقيضهما لا تكاد تحصى ، وفي بعضها يقول الله تعالى : ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ ، وقد ذكر العلماء المحققون أن الباء في هذه الآية ؛ إنما هي باء السببية ، فذلك كله لا ينافي ما سبق في علم الله تعالى من السعادة والشقاوة ، بل إنما هما أمران متلازمان : السعادة مع العمل الصالح ، والشقاوة مع العمل الطالح . وهذا صريح في قوله ﷺ :

« إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار ، فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار ، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة ، فيدخلها » . أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « تخريج السنة » (١٧٥ ـ ١٧٦) .

فانظر كيف أن نهاية الأمر كان مقروناً بالعمل دخول الجنة أو النار .

فكما أنه لا يقال : إن العمل ليس سبباً للدخول ؛ فكذلك لا يقال : إن صلة الرحم وغيرها ليست سبباً لطول العمر بحجة أن العمر محدود ؛ فإن الدخول أيضاً

محدود : ﴿ فريق في الجنة وفريق في السعير ﴾ .

وما أحسن وأجمل جواب النبي ﷺ لما حدث أصحابه بقوله :

« ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة » . فقالوا : أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل ؟ ! فقال ﷺ :

« اعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له : أما من كان من أهل السعادة ؛ فييسر لعمل أهل السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاوة ؛ فييسر لعمل أهل الشقاوة » . ثم قرأ : ﴿ فأما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسِّره لليسرى ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فسنيسره للعسرى ﴾ . أخرجه الشيخان .

وجملة القول : أن الله تبارك وتعالى جعل لكل شيء سبباً ، فالعمل الصالح سبب لدخول الجنة ، والعمل السَّيِّئ سبب لدخول النار ، فكذلك جعل بعض الأخلاق الصالحة سبباً لطول العمر . فكما أنه لا منافاة بين العمل وما كتب لصاحبه عند ربه ؛ فكذلك لا منافاة بين الأخلاق الصالحة وما كتب لصاحبها عند ربه ، بل كل ميسر لما خلق له .

وأنت إذا تأملت هذا ؛ نجوت من الاضطراب الذي خاض فيه كثير من العلماء ؛ مما لا يكاد الباحث يخلص منه بنتيجة ظاهرة سوى قيل وقال ، والأمر واضح على ما شرحنا والحمد لله ، وإن شئت أن تقف على كلماتهم في ذلك ؛ فراجع « روح المعاني » للعلامة الآلوسي (٧ / ١٦٩ ـ ١٧٠) .

٥٣٢٤ ـ (مَنْ قرأَ : ﴿ إنا أنزلناه في ليلةِ القَدْرِ ﴾ ؛ عدلتْ برُبُعِ القرآنِ . . .) .

موضوع . رواه ابن نصر في « قيام الليل » (ص ١١٣ ـ الأثرية) من طريق

عمر بن رِياح : سمعت يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وله عنده تتمة حذفتها ؛ لثبوتها في أحاديث أخرى .

وهذا القدر منه موضوع ؛ لتفرد عمر بن رياح به ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (٦ / ١٥٦ / ٢٠٠٩) :

« قال عمرو بن علي : هو دجال » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٨٦) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ويزيد الرقاشي ضعيف ؛ كما تقدم مراراً .

٥٣٢٥ - (كنتُ رِدْفَ رسول الله ﷺ ؛ وأعرابيٌّ معَهُ ابنةٌ له حَسْناءُ ، فجعلَ الأعرابيُّ يعرِضُها لرسولِ الله ﷺ ؛ رجاءَ أنْ يتزوجَها . قال : فجعلتُ ألتفِتُ إليها ، وجعل رسولُ الله ﷺ يأخذُ برأسي فيلويهِ . . .) الحديث .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ٩٧ / ٦٧٣١) من طريق **قَبِيصة بن عقبة** عن يونس بن أبي إسحاق عن **أبي إسحاق** عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر ؛ فقال في « الفتح » (٤ / ٥٨ - بولاق) :

« رواه أبو يعلى بإسناد قوي » !

قلت : وهو في نقدي معلول ، فعزمت على بيان ذلك ؛ أداءً للأمانة العلمية ،

ولكي لا يغترَّ به بعض الطلبة ممن لا معرفة عندهم بعلل الحديث ، كما وقع ذلك لبعض الطلاب المعاصرين ممن كتب في حجاب المرأة ، وللمعلق على « مسند أبي يعلى » (١٢ / ٩٧) ! فأقول :

فيه ثلاث علل :

الأولى : أبو إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السَّبيعي - ؛ فإنه مع كونه من رجال الشيخين ؛ فإنه مدلس ، وكان اختلط في آخره . قال الحافظ ابن حجر في مقدمة « الفتح » (ص ٤٣١) :

« أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه » .

وقد أورده ابن الصلاح وغيره في جملة المختلطين ، وحكمهم : الاحتجاج بهم بما حدثوا به قبل اختلاطهم ، بخلاف ما حدثوا به بعد اختلاطهم ؛ فلا يحتج به ، ومثله ما لم يتبين أَحدَّث به قبل الاختلاط أم بعده ؟ كما هو الشأن في هذا الحديث ؛ فإني لم أجد من صرح بأن ابنه يونس بن أبي إسحاق سمع منه قبل الاختلاط .

ثم هو - إلى ذلك - قد عنعنه .

الثانية : يونس بن أبي إسحاق ، وإن كان قد احتج به مسلم ؛ فلعل ذلك منه على سبيل الاختيار والانتقاء من حديثه ؛ فقد قال الحافظ فيه في كتابه « تقريب التهذيب » :

« صدوق يهم قليلاً » .

قلت : وقد خالفه في متنه ابنه إسرائيل - كما يأتي - ؛ وهو أوثق منه .

الثالثة : قبيصة بن عقبة ؛ قال الحافظ :

« صدوق ربما خالف » .

واعلم أنه مما لا يخفى علي - والحمد لله - أن مثل هذا الجرح والذي قبله مما لا يُسْقِطُ صاحبه من مرتبة الاحتجاج بحديثه مطلقاً ! كلا ، ولكن قلَّ من يعلم من المشتغلين بهذا العلم أن مثله مما يعرِّض صاحبه لنقد حديثه عند مخالفته لمن هو أوثق منه ، فيصير بسبب ذلك حديثه شاذّاً ، أو منكراً .

وهذا هو الواقع في هذا الحديث ؛ فقد جاء من طرق دون قوله :

(فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله ﷺ رجاءَ أن يتزوجها) !

بل جاء كذلك من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به .

أخرجه أحمد (١ / ٢١٣) قال : ثنا حجين بن المثنى وأبو أحمد (يعني : الزُّبيري) - المعنى - قالا : ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق به ؛ دون الزيادة .

أما الطريق الثانية ؛ فهي من رواية الحكم بن عُتَيْبَة عن ابن عباس به .

أخرجه أحمد أيضاً (١ / ٢١١) ، ورجال إسناده ثقات رجال الشيخين .

وأما الطريق الثالثة : فهي عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس به .

أخرجه أحمد أيضاً (١ / ١١٣) ؛ ورجاله ثقات كالذي قبله .

قلت : فاتفاق هذه الطرق الثلاث على خلاف رواية يونس ؛ لدليل واضح على شذوذ ما تفرد به دونهم ، بل وعلى نكارته ؛ فإنه يحتمل أن يكون ذلك من أبي إسحاق نفسه ، حدث به في حالة اختلاطه ؛ فذكرها تارة ، فسمعها منه يونس ،

ولم يذكرها تارة ، فلم يذكرها إسرائيل في حديثه عنه ؛ وهذا هو الصواب ؛ لموافقته للطرق الأخرى .

ويؤيده : أن سليمان بن يسار رواه أيضاً عن ابن عباس مثله دون الزيادة ؛ لكنه جعله من مسند ابن عباس ، وذكر أن السائل إنما هي المرأة الخثعمية ، وأنها هي التي كان ينظر الفضل إليها ، وأنها قالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً . . [1] .

فتأوّل الحافظ قولها : « أبي » بأنها لعلها أرادت به جدها ؛ لأن أباها كان معها !

وهذا التأويل لو كان للتوفيق بين حديث « الصحيحين » من جهة وحديث الترجمة من جهة أخرى ؛ لكان لا وجه له عندي ؛ لما ذكرته من المخالفة فيها ، ولكن لما كانت الطرق الثلاث متفقة على أن أباها كان معها ؛ كان لا بد من التأويل المذكور . والله أعلم .

ويؤيده أيضاً : أن الحديث قد جاء من حديث علي رضي الله عنه مطولاً ، وفيه قصة الفضل مع الخثعمية ، وليس فيها تلك الزيادة[2] ؛ فثبت أنها منكرة .

(تنبيه) : كان في آخر الحديث :

وكان رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة .

فحذفته مشيراً إلى ذلك بالنقط (. . .) ، وبقولي : (الحديث) ؛ لأن هذا القدر منه صحيح ، رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (رقم ١٠٩٨) .

---

(١) أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « جلباب المرأة المسلمة » (ص ٦١ / المعارف) (الناشر) .
(٢) أخرجه أحمد وغيره ، وهو مخرج في المصدر السابق . (الناشر) .

٥٣٢٦ - (زَيِّنُوا أصواتَكُم بالقُرْآنِ) .

منكر مقلوب . تفرد بروايته - هكذا - الخطابي في « معالم السنن » (٢ / ١٣٨) من طريق **الدَّبَري** عن عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن منصور عن طلحة عن عبد الرحمن بن عَوْسَجة عن البراء أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، ومتن منكر مقلوب ، ولولا أن الخطابي - عفا الله عنا وعنه - أورده مصححاً إياه ، ومحتجّاً به على أن اللفظ الذي في « سنن أبي داود » وغيره من طريق الأعمش عن طلحة بلفظ :

« زينوا القرآن بأصواتكم » ، مقلوب عنده[1] ! لولا ذلك لما تكلفت مؤنة الرد عليه ، وبيان خطأ ما ذهب إليه رواية ومعنى .

أما الرواية : فالرد عليه من وجوه :

الأول : أن الإسناد الذي ساقه لا تقوم به حجة ؛ لأنه من رواية الدبري عن عبد الرزاق ؛ فإن الدبري - مع أنه قد تكلم بعضهم فيه ؛ فإنه - ممن سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه ؛ قال ابن الصلاح :

« وجدت فيما روى الطبراني عن الدبري عنه أحاديث استنكرتها جدّاً ، فأحلت أمرها على ذلك » .

الثاني : أنه خالفه الإمام الحجة ، الإمام أحمد - إسناداً و متناً - ؛ فقال في « مسنده » (٤ / ٢٩٦) : ثنا عبد الرزاق : أنا سفيان عن منصور والأعمش عن طلحة بلفظ أبي داود .

---

(١) وأقره على ذلك السندي في حاشيته على « النسائي » (١ / ١٥٧) !

فهذا هو المحفوظ عن عبد الرزاق بهذا الإسناد الصحيح عن منصور .

وأحمد ممن سمع من عبد الرزاق قبل اختلاطه .

وقد تابعه عبيد الله بن موسى عن سفيان به .

أخرجه ابن حبان (٦٦٠ ـ موارد) ، والدارمي (٢ / ٢٧٤) .

وقد تابع سفيانَ ـ وهو الثوري ـ إبراهيمُ بنُ طهمان عن منصور والحكم عن طلحة بن مصرف به .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٧٥) .

وعنده (١ / ٥٧١ ـ ٥٧٢) طرق أخرى عن منصور وحده .

الثالث : أن منصوراً قد تابعه الأعمش والحكم كما رأيت .

وتابعهم شعبة عن طلحة به .

أخرجه الطيالسي (٧٣٨) ، وأحمد (٤ / ٣٠٤) ، والحاكم (١ / ٥٧٣) .

ولهم عنده متابعون آخرون كثيرون ، وفيما ذكرنا كفاية .

الرابع : أن طلحة ـ وهو ابن مصرف ـ قد تابعه جماعة :

منهم زبيد بن الحارث عن عبد الرحمن بن عوسجة به .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٧٥) ، والخطيب (٤ / ٢٦١) .

الخامس : أن عبد الرحمن بن عوسجة قد تابعه عن البراء : زاذان أبو عمر ، وعدي بن ثابت ، وأوس بن ضَمْعَج .

أخرج أحاديثهم الحاكم باللفظ المحفوظ ؛ إلا أن زاذان زاد فقال :

« . . فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » .

وأخرجه الدارمي (٢ / ٢٧٤) أيضاً ، وتمَّام في « الفوائد » .

وسنده جيد ؛ كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٣٢٠) وفي الكتاب الآخر (٧٧١) .

السادس : أن البراء تابعه جمع من الصحابة باللفظ المحفوظ ، منهم : عائشة وأبو هريرة ، وعبد الله بن مسعود ، وقد خرجت أحاديثهم في « الصحيح » تحت الرقم المذكور آنفاً .

أقول : ففي هذه الطرق والمتابعات والشواهد دلالة قاطعة على أن حديث الترجمة منكر مقلوب ؛ لمخالفة راويه لكل هذه الروايات ، والنكارة تثبت بأقل من ذلك ؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف .

فإن قيل : لم يتفرد الدبري بالحديث ؛ فقد قال الحاكم (١ / ٥٧٢) : حدثنا **عبد الله بن سعد** : ثنا إبراهيم بن إسحاق الأنماطي : ثنا عبد الرحمن بن بشر : ثنا عبد الرزاق : أنبأ معمر والثوري عن الأعمش بإسناده المتقدم بلفظ :

« زينوا أصواتكم بالقرآن » .

فأقول : رجال إسناده ثقات معروفون ؛ غير عبد الله بن سعد ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من المصادر الآن ، فإن كان ثقة كالذين فوقه ؛ فيكون الوهم من عبد الرزاق نفسه ؛ لاختلاطه كما تقدم ، ولأننا لا ندري أسمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط أم بعده ؟ والثاني هو الأقرب ؛ لأن عبد الرزاق مات سنة (٢١١) ،

وابن بشر سنة (٢٦٠) أو (٢٦٢) ، فبين وفاتيهما قرابة خمسين سنة ، ومعنى هذا أنه سمع منه في آخر حياته ! والله أعلم .

وجملة القول : أن حديث الترجمة هو المقلوب يقيناً ، وهو إما منكر أو شاذ في اصطلاحهم .

هذا من حيث الرواية .

وأما المعنى : فقال الخطابي ـ في الحديث المحفوظ : « زينوا القرآن بأصواتكم » ـ :

« معناه : زينوا أصواتكم بالقرآن ! من باب المقلوب كما قالوا : عرضت الناقة على الحوض ؛ أي : عرضت الحوض على الناقة . وكقولهم : إذا طلعت الشعرى واستوى العود على الحرباء ؛ أي : استوى الحرباء على العود » .

ثم روى بإسناده الصحيح عن شعبة قال : نهاني أيوب أن أحدث : « زينوا القرآن بأصواتكم » . ثم قال :

« قلت : ورواه معمر عن منصور عن طلحة ، فقدَّم الأصوات على القرآن ، وهو الصحيح » ، ثم ساق إسناده إلى الدبري بسنده المتقدم . ثم قال :

« والمعنى : اشغلوا أصواتكم بالقرآن ، والهجوا بقراءته ، واتخذوه شعاراً وزينة » .

والجواب من وجوه :

أولاً : أن القلب المدَّعى خلاف الأصل ؛ فالواجب التمسك بالأصل ما دام ممكناً ، وهو كذلك هنا عند الجمهور ؛ كما سيأتي .

ثانياً : ما رواه عن شعبة أن أيوب نهاه أن يحدث بحديث : « زينوا

القرآن . . . » ؛ ليس لأنه حديث مقلوب كما يدعي الخطابي ، وإنما خشية أن يتأوله المبتدعة بما يخالفون به السنة ؛ فقد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام أيضاً بإسناده الصحيح عن شعبة به ، وقال عقبه :

« وإنما كره أيوب ـ فيما نرى ـ أن يتأول الناس بهذا الحديث الرخصة من رسول الله ﷺ في الألحان المبتدعة ، فلهذا نهاه أن يحدِّث به » .

ذكره ابن كثير في « فضائل القرآن » (ص ٥٦) ، ثم قال عقبه :

« قلت : ثم إن شعبة[١] رحمه الله روى الحديث متوكلاً على الله كما روي له ، ولو تُرِكَ كلُّ حديثٍ يتأوله مُبطلٌ ؛ لتُرِكَ من السنة شيء كثير ، بل قد تطرقوا إلى تأويل آيات كثيرة من القرآن ، وحملوها على غير محاملها الشرعية المرادة ، وبالله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

ثالثاً : ما عزاه لغير واحد من أئمة الحديث من أن المعنى : « زينوا أصواتكم بالقرآن » ! **فهو** ـ مع أنه لم يسنده إليهم ، ولا سمى واحداً منهم ـ ؛ **فهو مردود بما في** « غريب ابن الأثير » ؛ فإنه ذكر هذا المعنى المقلوب (!) ولم يعزه لأحد ، ثم أتبعه بقوله :

« وقيل : أراد بـ (القرآن) : القراءة ، فهو مصدر (قرأ يقرأ قراءةً وقرآناً) ؛ أي : زينوا قراءتكم القرآن بأصواتكم ، ويشهد لصحة هذا ـ **وأن القلب لا وجه له** ـ : حديث أبي موسى : أن النبي ﷺ استمع إلى قراءته فقال : « لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود » ، فقال : لو علمت أنك تستمع ؛ لحبرته لك تحبيراً[٢] ؛ أي : حسّنتُ قراءته وزينتُها ، ويؤيد ذلك ـ تأييداً لا شبهة فيه ـ حديث ابن عباس : أن

(١) انظر تخريج روايته فيما تقدم (ص ٥٢٠) . (الناشر) .

(٢) انظر « صفة الصلاة » (ص ١٣٠) . (الناشر) .

رسول الله ﷺ قال : « لكل شيء حِلْية ، وحلية القرآن حسن الصوت » . والله أعلم » .

قلت : حديث ابن عباس هذا ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة ، كما تقدم بيانه برقم (٤٣٢٢) ، فالأولى الاستدلال بالزيادة المتقدمة في بعض طرق حديث البراء المحفوظ بلفظ :

« فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » .

ويشهد أيضاً لصحة ما تقدم حديث : « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن » ؛ فإن المراد به وبأمثاله تحسين الصوت ، وبذلك فسره جماعة من السلف ؛ منهم ابن أبي مليكة ، والراوي عنه لهذا الحديث - وهو عبد الجبار بن الورد - ؛ فإنه قال عقب الحديث :

فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد ! أرأيت إذا لم يكن حَسَن الصوت ؟ قال : يحسِّنه ما استطاع .

أخرجه أبو داود ، وهو في « صحيحه » برقم (١٣٢٢ ، ١٣٢٣) . قال ابن كثير عقبه :

« فقد فُهم من هذا أن السلف رضي الله عنهم إنما فهموا من التغني بالقرآن إنما هو تحسين الصوت به وتحزينه ؛ كما قاله الأئمة رحمهم الله » .

ويشهد له أيضاً حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذِنَ (وفي لفظ : كأَذَنِه) لنبي [حسن الصوت (وفي لفظ : حسن الترنم)] ، يتغنى بالقرآن [يجهر به] » .

قال الحافظ في « الفتح » بعد أن ذكر الخلاف في تفسير التغني لغة (٩ / ٦٣) :

« ظواهر الأخبار ترجِّح أن المراد : تحسين الصوت ، ويؤيده قوله : « يجهر به » ؛ فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة به ، وإن كانت غير مرفوعة ؛ فالراوي أعرف بمعنى الخبر من غيره ؛ لا سيما إذا كان فقيهاً . ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم ؛ لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب ، وإجراء الدمع ، وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان ، أما تحسين الصوت ، وتقديم حسن الصوت على غيره ؛ فلا نزاع في ذلك . . . ومحل هذا الاختلاف إذا لم يختل شيءٌ من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير ؛ قال النووي في « التبيان » : أجمعوا على تحريمه . ولفظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ؛ ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه ؛ حرم » .

ثم ذكر (٩ / ٨٠) أن ابن أبي داود أخرج من طريق ابن أبي مشجعة قال : كان عمر يُقدِّم الشاب الحسن الصوت ؛ لحسن صوته بين يدي القوم .

ومن طريق أبي عثمان النهدي قال : دخلت دار أبي موسى الأشعري ، فما سمعت صوت صَنْجٍ ولا بَرْبَطٍ ولا نايٍ أحسن من صوته . وقال الحافظ :

« سنده صحيح ؛ وهو في « الحلية » لأبي نعيم [١ / ٢٥٨] .

و (الصنج) ـ بفتح المهملة وسكون النون بعدها جيم ـ : هو آلة تتخذ من نحاس ، كالطبقين ، يضرب أحدهما بالآخر .

و (البَرْبَط) ـ بالموحدتين بينهما راء ساكنة ثم طاء مهملة ، بوزن جعفر ـ : هو آلة تشبه العود ، فارسي معرب .

و (الناي) ـ بنون بغير همز ـ : هو المزمار » .

وجملة القول : أن الخطابي أخطأ خطأً فاحشاً في تصحيحه لحديث الترجمة ، وترجيحه إياه على اللفظ الصحيح المخالف له ، مع كثرة طرقه وشواهده ، وتفرد أحد الرواة برواية معارضه ، كما أخطأ في ادعائه أن معنى الحديث على القلب ، والكمال لله تعالى وحده .

فإن قيل : فإن لحديث الترجمة شاهداً من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« زينوا أصواتكم بالقرآن . . . » ؛ مثل حديث الترجمة . وفي رواية :

« أحْسِنوا الأصوات بالقرآن » .

أوردهما الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٧٠) ، وقال :

« رواه الطبراني بإسنادين ، وفي أحدهما عبد الله بن خِرَاش ، وثقه ابن حبان وقال : « ربما أخطأ » ، ووثقه البخاري وغيره ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

فأقول : كلا الإسنادين ضعيف جداً ؛ فلا يفرح بهما ولا يستشهد بهما مطلقاً ؛ لشدة ضعف رواتهما ؛ فكيف مع المخالفة لأحاديث الثقات ، كما هو الشأن هنا ؟ ! وإليك البيان :

أما الأول : فأخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٠ / ١) من طريق **عبدالله بن خراش** عن العَوَّام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس . . . باللفظ الأول .

وهذا إسناد ضعيف ؛ آفته ابن خراش هذا ؛ فإنه مجمع على تضعيفه . ولا ينافي ذلك أن ابن حبان أورده في « الثقات » ، وذلك لأمرين :

الأول : ما عُرف عند المحققين في هذا الفن أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، لا سيما وقد قال فيه هو نفسه :

« ربما أخطأ » .

والآخر : أنه معارض لكل من تكلم فيه ، وكلهم جرحوه ، والجرح مقدم على التعديل ، لا سيما إذا كان من الأئمة المشهورين بالنقد والمعرفة بهذا العلم ، كالإمام البخاري وغيره كما يأتي ؛ وبخاصة إذا كان المعدل متساهلاً كابن حبان ، وإليك ما قالوا فيه :

١ ـ الإمام البخاري : « منكر الحديث » . قاله في « التاريخ الصغير » (ص ١٩٤) و « الكبير » (٥ / ٨٠) ، ونقله عنه جمع كما يأتي .

٢ ـ أبو حاتم الرازي : « منكر الحديث ، ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث » .

٣ ـ أبو زرعة : « ليس بشيء ، ضعيف الحديث » . رواه والذي قبله : ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٦) .

٤ ـ النسائي : « ليس بثقة » ؛ قاله في كتابه « الضعفاء والمتروكون » (ص ١٨) .

٥ ـ قال الساجي : « ضعيف الحديث جداً ، ليس بشيء ، كان يضع الحديث » .

٦ ـ وقال محمد بن عمار الموصلي : « كذاب » . كما في « التهذيب » وغيره .

٧ ـ وأورده العقيلي في « الضعفاء » (٢٠١ ـ ٢٠٢) ، وساق له أحاديث منكرة ، وقال عقبها :

« كلها غير محفوظة ، ولا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله » .

٨ ـ وقال الحافظ العسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف ، وأطلق عليه ابن عمار الكذب » .

قلت : فهذا يبين لك إجماع الأئمة الموثوق بنقدهم على تضعيفه ، ولم ينقل الحافظ أو غيره توثيقه عن أحد من الحفاظ سوى ابن حبان ، وقد عرفت الجواب عنه .

ولذلك ؛ فإني أعتقد أن قول الهيثمي المتقدم فيه :

« ووثقه البخاري وغيره » وهم فاحش ؛ لا سيما بالنسبة للبخاري ؛ فإنه قد جرحه جرحاً شديداً كما يشعر بذلك قوله السابق : « منكر الحديث » ، وقد ذكره في كتابيه المتقدمين ، ورواه عنه العقيلي ، وذكره الحافظ وغيره .

وأما الإسناد الآخر ؛ فقال الطبراني (٣ / ١٧٠ / ٢) : حدثنا أبو يزيد القَراطيسيُّ : نا **نُعَيْم بن حَمَّاد** : نا عَبْدة بن سليمان عن **سعيد أبي سعد البَقَّال** عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس . . . باللفظ الآخر .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالضعفاء والعلل :

الأولى : الانقطاع بين الضحاك وابن عباس ؛ فإنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة ؛ كما في « التهذيب » ، بل إنه لم يلق ابن عباس .

الثانية والثالثة : ضعف وتدليس سعيد ـ وهو ابن المَرْزُبان البَقَّال ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف مدلس » .

الرابعة : نعيم بن حماد ؛ تكلموا فيه ، وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

لكن هذا لم يتفرد به ؛ فقد تابعه أبو سعيد الأشج : ثنا عبدة بن سليمان به ، وتابع هذا : مُرَجَّى بنُ رجاء عن سعيد البقال به .

أخرجهما ابن عدي (ق ١٥٦ / ١) في ترجمة البقال ، مشيراً إلى أنه هو علة الحديث .

٥٣٢٧ - (لَيَذْكُرَنَّ اللهَ أقوامٌ في الدُّنيا على الفُرُشِ المُمَهَّدةِ ، يُدْخِلُهم الدَّرَجاتِ العُلى) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٣١٩ - موارد) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١ / ٣٠٩) من طريقين عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

وقال الهيثمي (١٠ / ٧٨) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

قلت : وهذا من تساهله ؛ فإن دراجاً هذا ضعفه الجمهور ، وله ما لا يتابع عليه . فقال أحمد :

« أحاديثه مناكير » ، وليَّنه . وقال فَضْلَك الرازي :

« ما هو بثقة ولا كرامة » . وقال النسائي :

« منكر الحديث » . و « ليس بالقوي » . وقال أبو حاتم :

« ضعيف » . وكذا قال الدارقطني . وقال مرة :

« متروك » .

ووثقه ابن معين ، وابن المديني . وقال أبو داود :

« مستقيم ؛ إلا عن أبي الهيثم » . وقد ساق له ابن عدي أحاديث ، وقال :

« عامتها لا يتابع عليها » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ؛ في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » .

٥٣٢٨ - (إذا رأيتم مَنْ يجْهرُ بالقراءة في النهار ؛ فارْموه بالبَعْرِ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وقد أورده الشيرازي في « المهذب » (٢ / ٣٨٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً ؛ وزاد عقبه :

« ويقول : إن صلاة النهار عجماء » .

وهذا الطرف منه تعقبه النووي بأنه باطل ، وقد سبق نص كلامه فيه حين أوردناه برقم (١٠١٤) .

وأما هذا الطرف الذي ذكرته هنا ؛ فلم يتكلم عليه بشيء !

وقد روى معناه : ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٦٥) عن يحيى بن أبي كثير قال :

قالوا : يا رسول الله ! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار ؟ فقال :

« ارموهم بالبعر » .

وهذا إسناد معضل ؛ فإن يحيى بن أبي كثير يروي عن أبي هريرة وغيره

بالواسطة ، فقد سقط من الإسناد رجلان .

وقد ذكر ابن أبي شيبة في الباب آثاراً كثيرة ، ليس فيها شيء مرفوع ، وأصحها وأصرحها : ما رواه بسند صحيح عن ابن عمر :

أنه رأى رجلاً يجهر بالقراءة نهاراً ، فدعاه ، فقال :

إن صلاة النهار لا يُجهَر فيها ؛ فأسِرَّ قراءتك .

وهذا الأثر مما ينبغي الأخذ به ؛ لمطابقته للسنة الثابتة عن النبي ﷺ في غير ما حديث ، تجد بعضه في « صفة الصلاة » ؛ إلا ما استثني من الصلوات التي جهر فيها ﷺ ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث المتقدم .

٥٣٢٩ - (يا جبريلُ ! ما منعك أن لا [1] تأخذَ بيدي ؟ قال : إنك أخذتَ بيد يهودي ؛ فكرهتُ أن تمسَّ يدي يداً مسَّتها يدُ كافرٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٥٨ / ١ - ٢) من طريق **عمر بن أبي عمر العبدي** عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده :

أن رسول الله ﷺ استقبل جبريل عليه السلام ، فناوله يده ، فأبى أن يتناولها ، فدعا رسول الله ﷺ بماء فتوضأ ، ثم ناوله يده ، فتناولها ، فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا عمر » .

---

(١) كذا الأصل ! وفي « المجمع » (١ / ٢٤٦) : « أن تأخذ » وكلاهما جائز ؛ كما في قوله تعالى في ﴿ الأعراف ﴾ : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذْ أمرتك ﴾ .
وفي ﴿ ص ﴾ : ﴿ ما منعك أن تسجد ﴾ . انظر « تفسير القرطبي » ، و « ابن كثير » . (الناشر) .

قلت : وهو عمر بن رِيَاح العبدي أبو حفص البصري الضرير ، وهو مجمع على ضعفه ؛ كما قال الهيثمي ، بل هو متهم ؛ فقد قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » . وقال عمرو بن علي الفلاس :

« كان دجالاً » . وقال الساجي :

« يحدث ببواطيل ومناكير » . وقال الذهبي في « الميزان » ـ بعد أن نقل قول الفلاس وغيره فيه ـ :

« وله خبر باطل . . . » ، ثم ساق هذا .

٥٣٣٠ ـ (أتؤمنُ بشجرة المسْكِ وتجدُها في كتابكم ؟ قال : نعم . قال : فإنّ البولَ والجنابة عَرَقٌ يسيلُ من ذوائبهم إلى أقدامهم كالمسكِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٠٠ / ٥٠١٠) و « الأوسط » أيضاً (٢ / ١٨٩ / ٢) عن يحيى بن راشد : ثنا **عبد النور ابن عبد الله بن سنان** عن هارون بن سعد عن ثُمَامة بن عقبة قال : سمعت زيد ابن أرقم قال :

كنت جالساً عند النبي ﷺ ، فقال له رجل من اليهود [يقال له : ثعلبة بن الحارث] : أتزعم أن في الجنة طعاماً وشراباً وأزواجاً ؟ فقال النبي ﷺ : « نعم » . فقال اليهودي : إنا نجدها طيبة مطيبة ؟ فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره . والزيادة لـ « الأوسط » ، وقال :

« تفرد به عبد النور بن عبد الله » .

قلت : وهو كذاب ، وقد مضى له حديث آخر من موضوعاته برقم (١٨٤٥) ، فراجعه .

والحديث ؛ قد رواه الأعمش عن ثمامة بن عقبة به نحوه .

أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما .

وليس في هذه الرواية ذكر الذوائب ، ولا اسم اليهودي ، ولا قوله ﷺ له : « أتؤمن . . . » ؛ فراجع ـ إن شئت ـ سياقها في « الترغيب » (٤ / ٢٥٨ ـ المنيرية) ، وهو في « صحيح الترغيب » برقم (٣٧٣٩) .

٥٣٣١ ـ (نَدِمْتُ أن لا أكونَ طلبتُ إلى رسول الله ﷺ ؛ فيَجْعلَ الحسنَ والحسينَ مُؤذِّنَيْنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١) من طريق **نَهْشَلِ بن سعيد الترمذي** عن الضحاك بن مزاحم عن **الحارث الأعور** عن علي قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ، إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته نهشل هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه » .

والحارث الأعور ضعيف .

وبه وحده أعله الهيثمي (١ / ٣٢٦) فقصَّر ! ومن أجل ذلك خرجته .

٥٣٣٢ - (لا صلاةَ لِمَنْ لا تشهُّدَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١) بإسناد الحديث الذي قبله ، وقال فيه ما قال في ذاك ، وقد عرفت أنه ضعيف جداً ، وأن الهيثمي تساهل فيه ، وكذلك فعل في هذا .

لكنه قد روي من حديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« تعلموا ؛ فإنه لا صلاة إلا بتشهد » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٢ / ١٤٩ / ٨٦٥ - مجمع البحرين - ط) ، وكذا في « الكبير » (٣ / ٥٥ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٠٣ / ١) من طريق **صُغْدِيٍّ** بن سنان عن **أبي حمزة** عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :

كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي حمزة إلا صُغْدِيّ » .

قلت : وهو - كما قال ابن عدي - : « يتبين على حديثه الضعف » .

لكنه قد توبع ؛ فقال البزار في « مسنده » (ص ٦٤ - زوائده) : حدثنا **محمد ابن مرداس** : ثنا **محبوب بن الحسن** : ثنا **أبو حمزة** به .

قلت : وهذه متابعة لا بأس بها ؛ فإن محبوباً هذا : هو محمد بن الحسن بن هلال ، مختلف فيه . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، فيه لين » .

والراوي عنه : محمد بن مرداس - وهو الأنصاري البصري - ؛ روى عنه جمع من الثقات والأئمة ، منهم البخاري في « جزء القراءة » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وأما أبو حاتم ؛ فقال :

« مجهول » !

قلت : فالأولى إعلال الحديث بشيخ صُغْدي ، وهو أبو حمزة - وهو ميمون القصاب الأعور الكوفي - ؛ كما أشار عبد الحق الإشبيلي في « الأحكام الوسطى » (ق ٥٥ / ٢) ؛ وقال :

« وهو ضعيف عندهم » . وقال في « زوائد البزار » :

« أبو حمزة : هو ميمون الأعور ، واهٍ » .

قلت : ولعل أصل الحديث موقوف على ابن مسعود ، فرفعه هذا الأعور ؛ لقلة ضبطه وسوء حفظه ؛ فقد ذكره البيهقي (٢ / ١٣٩) موقوفاً عليه ، فقال :

« وروينا عن ابن مسعود : لا صلاة إلا بتشهد » .

ولم أعرف الآن إسناده .

نعم ؛ أخرج هو ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٠٦ / ٣٠٨٠) ، والبخاري في « التاريخ » (٣ / ١٣١ / ٤٤٣) عن **حَمَلَة بن عبد الرحمن** سمع عمر بن الخطاب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

لكن حملة هذا ؛ لم يذكر فيه البخاري - وكذا ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣١٦) - جرحاً ولا تعديلاً .

٥٣٣٣ ـ (الدُّنيا خَضِرةٌ حُلْوةٌ ، مَنِ اكتسبَ فيها مالاً من حلِّه ، وأنفقه في حَقِّه ؛ أثابه الله عليه ، وأوردَه جنَّتَهُ ، ومَنِ اكتسبَ فيها مالاً من غير حلِّه ، وأنفقه في غير حَقِّه ؛ أحلَّهُ اللهُ دارَ الهَوانِ ، ورُبَّ مُتَخَوِّض في مالِ الله ورسوله ؛ له النارُ يومَ القيامةِ ، يقول الله : ﴿ كُلَّما خَبَتْ زِدْنَاهم سعيراً ﴾)[1] .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٤١ / ١) من طريق **أبي عَقِيلٍ يحيى بن المتوكل** عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ غير يحيى هذا ؛ فإنه ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وأشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤ ـ ١٥) إلى تضعيف الحديث .

٥٣٣٤ ـ (إنَّ رجُلاً كان فيمَنْ قبلَكُم حَمَلَ خَمْراً ، ثم جعل في كُلِّ زِقٍّ نصفاً ماءً ، ثم باعَهُ ، فلما جمع الثمنَ ؛ جاء ثعلبٌ فأخذ الكِيسَ ، وصَعِدَ الدَّقَلَ ، فجعل يأخذ ديناراً فيرمي به في السفينةِ ، ويأخذ ديناراً فيرمي به في الماء ؛ حتى فرغ ما في الكيس) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١١٠ / ٢) و (٤ / ٣٣٣ / ٥٣٠٩ ـ ط) من طريق أحمد بن ملاعب بن حيان : ثنا **صالح بن إسحاق** : ثنا **يحيى بن كثير الباهلي** ـ قال صالح : وكان ثقة ، وكان لا بأس به ـ : ثنا هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٢٥٣٤) » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صالح بن إسحاق هذا ؛ الظاهر أنه العجلي البصري ، روى عن عبد الوارث بن سعيد ؛ قال الأزدي :

« متروك » ؛ كما في « الميزان » ؛ زاد الحافظ :

« وبقية كلامه : « يتكلمون فيه . . . » وساق له حديثاً منكراً . وفي « الثقات » لابن حبان : « صالح بن إسحاق الجَرْمي ؛ يروي عن يزيد بن زُرَيْعٍ والبصريين . روى عنه أحمد بن حيان بن ملاعب » (!) . فالظاهر أنه هو » .

قلت : وتوثيقه لشيخه يحيى بن كثير الباهلي مما لا يوثق به ؛ لأمرين :

الأول : أنه ـ على ضعفه في نفسه ـ ليس معروفاً بنقد الرجال .

والآخر : أنه مخالف لجميع من تكلم فيه من الأئمة ، كابن معين وأبي حاتم وغيرهم كثير ؛ فقد أجمعوا على تضعيف يحيى هذا ـ وهو أبو النضر من أهل البصرة ـ ، وتجد كلماتهم فيه في « التهذيب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣٠) :

« شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : فكيف به إذا خالف ؛ كما هو الشأن في هذا الحديث ؟ ! فإنه قد صح من طريق أخرى عن أبي هريرة به نحوه لكن بلفظ :

« قرد » بدل : « ثعلب » .

رواه أحمد والبيهقي وغيرهما ، وهو مخرج عندي في « أحاديث بيوع الموسوعة » .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة باللفظ المحفوظ ، وزاد في أوله :

« لا تَشُوبوا اللبن بالماء » .

أخرجه ابن عدي في ترجمة سليمان بن أرقم (ق ١٥٤ / ٢) ، ومن طريقه البيهقي عن الحسن عن أبي هريرة .

وسليمان هذا ضعيف .

٥٣٣٥ - (أهلُ المدائنِ حُبُسٌ في سبيلِ اللهِ ؛ فلا تحتكِرُوا عليهمُ الطعامَ ، ولا تُغْلُوا عليهم الأسعارَ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩ / ١٣١ / ١) من طريق الوليد بن مسلم : حدثني أبو يزيد الدمشقي : حدثني **شيخ كان يجلس في المقصورة** قال : سمعت سليمان بن حبيب المحاربي يحدث عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لجهالة الشيخ الذي لم يسمَّ .

وكذلك الراوي عنه أبو يزيد الدمشقي ؛ فإني لم أعرفه ، بل إن ابن عساكر نفسه لم يعرفه ؛ فإنه لم يترجم له بشيء مطلقاً ؛ سوى أنه ساق له هذا الحديث !

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٧) من حديث أبي أمامة بزيادة :

« فإن من احتكر عليهم طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق به ؛ لم تكن له كفارة » . وقال :

« ذكره رزين أيضاً ، ولم أجده ، وفيه نكارة ظاهرة » .

فأقول : هذه الزيادة قد رويت من حديث معاذ وغيره بإسنادين ، في كل واحدٍ

منهما متهم بالكذب ، وقد سبق تخريجهما برقم (٨٥٨ ، ٨٥٩) ، فكأن رزيناً لفّق من حديث معاذ هذا وحديث الترجمة حديثاً آخر ، وعزاه لحديث أبي أمامة ، وهذا ليس بجيد كما لا يخفى ، وهو يفعل ذلك ـ مع الأسف ـ كثيراً ، ومن ذلك الحديث الآتي بعده .

ثم رأيت الطبراني قد أخرج الحديث في « المعجم الكبير » (٨ / ١١٦ / ٧٤٨٧) من طريق **حماد بن عبد الرحمن** : ثنا **خالد بن الزِّبْرِقان** عن سليمان بن حبيب عن أبي أمامة الباهلي به .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً :

١ ـ حماد بن عبد الرحمن : هو الكلبي ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« شيخ مجهول ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث » . وقال أبو زرعة :

« له أحاديث مناكير » .

وبه أعله الهيثمي (٤ / ٨١) . وقلّده المعلّقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب المنذري « الترغيب » (٢ / ٥٦٨) ! وخفيت عليهم جميعاً العلّة التالية :

٢ ـ خالد بن الزبرقان ؛ قال ابن أبي حاتم :

« سمعت أبي يقول : هو منكَر الحديث ، وغيري يحكي عن أبي أنه قال : صالح الحديث » .

وقد جاء الحديث مختصراً جدّاً من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم عن أبي أمامة قال :

نهى رسول الله ﷺ أن يُحْتَكَرَ الطعام .

أخرجه الرُّوياني في « مسنده » (٢ / ٢٧٨ / ١١٩٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٥٢٤ / ١١٢١٢) ، وأشار إليه في « السنن » (٦ / ٣٠) .

قلت : وهذا إسناد حسن ، وفي القاسم كلام لا يضر ، وهو ابن عبد الرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة ، وقد ذكروا في ترجمته أنه يقال فيه : إنه كان مولى لجويرية بنت أبي سفيان ، فورث بنو يزيد بن معاوية ولاءه ، فلذلك يقال : مولى بني يزيد بن معاوية .

وقد وقع في « الشعب » : « . . القاسم بن يزيد » كذا ! فلعله قد سقط منه قوله : (مولى) بين القاسم ويزيد . والله أعلم .

٥٣٣٦ ـ (يُحْشَرُ الحكّارونَ وقَتَلَةُ الأنفس إلى جهنَّمَ في درجةٍ واحدةٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٤٤ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٢٢٩ / ١) عن مُهَنَّى بن يحيى السامي : ثنا بقية **عن سعيد ابن عبد العزيز** عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« لا أعلم رواه عن سعيد بن عبد العزيز غير بقية ، ولا عن بقية غير مهنى بن يحيى » .

قلت : مُهَنَّى ثقة نبيل ؛ كما قال الدارقطني .

وإنما العلة من شيخه بقية ؛ فإنه كان مدلساً ، وقد عنعنه ؛ كما ترى .

على أن سعيد بن عبد العزيز ـ وإن كان ثقة جليلاً ـ ؛ فقد اختلط آخر عمره ، ولا أدري أسمع منه بقية قبل اختلاطه أم بعده ؟

والحديث ؛ أورده المنذري بزيادة :

« ومن دخل في شيء من سعر المسلمين يغليه عليهم ؛ كان حقاً على الله أن يعذِّبه في معظم النار يوم القيامة » . وقال :

« ذكره رزين أيضاً ، وهو مما انفرد به مُهَنَّى بن يحيى عن بقية بن الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أبي هريرة ، وفي الحديث نكارة ظاهرة » !

هكذا أورده دون أن يعزوه لأحد من المخرجين وبالزيادة المذكورة ، وهي في حديث آخر أيضاً عند أحمد وغيره عن معقل بن يسار ، وهو في « الترغيب » ؛ وأعله بالجهالة ! وكذلك فعل الهيثمي (٤ / ١٠١) !

وإنما علته من الحسن البصري ؛ فإنه لم يصرح بالتحديث ، ولبيان ذلك خرجته فيما سيأتي رقم (٦٦٤٦) .

٥٣٣٧ - (أَقِلَّ مِنَ الذُّنوبِ ، يَهُنْ عليك الموتُ ، وأَقِلَّ من الدَّيْنِ ؛ تعشْ حُرّاً ، [وانظرْ في أيِّ نصابٍ تضعُ ولدَك ؛ فإن العِرْقَ دساس])(١) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٩٨ / ١) - والزيادة له - ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٤٥ / ٢) عن عبيد الله بن العباس ابن الربيع الحارثي - من أهل نجران اليمن - : حدثني **محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني** عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده ابن عدي في جملة ما أنكر على محمد بن عبد الرحمن هذا . وقال البيهقي :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٢٠٢٣) » . (الناشر) .

« في إسناده ضعف » ! وأشار المنذري (٣ / ٣٢) إلى ضعفه !

قلت : بل هو شرٌّ من ذلك ؛ فإن ابن البيلماني متهم بالوضع ، وقد مضى له بعض الأحاديث ، فانظر مثلاً (٥٤ ، ٨٢٠) .

٥٣٣٨ - (يدعُو اللهُ بصاحبِ الدَّين يومَ القيامة ؛ حتّى يُوقَفَ بين يَدَيْه ، فيقالُ : يا ابنَ آدم ! فيما أخذتَ هذا الدَّيْن ؟ وفيم ضيَّعْتَ حقوقَ الناسِ ؟ ! فيقول : يا ربِّ ! إنَّك تعلمُ أني أخذته ؛ فلم آكلْ ، ولم أشربْ ، ولم ألبسْ ، ولم أضيِّع ، ولكن أتى على يديَّ إمّا حَرْقٌ وإما سَرْقٌ وإما وَضِيعةٌ ، فيقول الله عز وجل : صدَقَ عبدي : أنا أحقُّ مَنْ قضى عنك اليومَ . فيدعُو اللهَ بشيء فيضعُهُ في كِفَّة ميزانه ، فترجَحُ حسناتُهُ على سيئاتِهِ ، فيَدْخُلُ الجنةَ بفضْلِ رحمتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٣٢٦) ، وعنه ابن عساكر (٨ / ٣٦) - عن صدقة بن موسى - ، وأحمد (١ / ١٩٧ - ١٩٨) - عن عبد الصمد - ، وهو والبزار (١٣٣٢ - كشف الأستار) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٤١) ، وابن عساكر أيضاً - عن يزيد بن هارون - ، وأبو نعيم أيضاً من طريق الطبراني - عن مسلم بن إبراهيم - كلهم قالوا : عن صدقة بن موسى : ثنا أبو عمران : حدثني **قيس بن زيد** عن قاضي المِصْرَيْن [هو شريح ، والمصران : البصرة والكوفة] عن عبد الرحمن بن أبي بكر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الرحمن مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث شريح ، تفرد به صدقة عن أبي عمران » .

قلت : صدقة - وهو الدَّقِيقِيُّ - فيه ضعف ؛ كما يشعر بذلك قول الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٤ / ١٣٣) :

« رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في « الكبير » ، وفيه صدقة الدقيقي ، وثقه مسلم بن إبراهيم ، وضعفه جماعة » !

قلت : وهذا يوهم أنه ليس فيه غيره ممن يُعَلُّ به الحديث ! وليس كذلك ؛ فإن قيس بن زيد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال الأزدي : ضعيف » .

وأَقَرَّه هو والحافظ في « اللسان » ؛ إلا أن هذا زاد فقال :

« روى عنه أبو عمران الجوني ، وأورد له أبو نعيم في « الصحابة » حديثاً مرسلاً ، وقال : هو مجهول ، ولا تصح له صحبة ولا رؤية » .

انظر « المعرفة » (٢ / ١٤٩ / ٢) .

قلت : وأما ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (٣ / ٢٢٠) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولم يذكر عنه راوياً غير الجوني !

والظاهر أنه خفيت هذه العلة على المنذري أيضاً ؛ فحسَّن إسناد الحديث ، مع إيهام خلاف الواقع ، فقال في « الترغيب » (٣ / ٣٦) :

« رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني ؛ وأبو نعيم ، وأحد أسانيدهم حسن » !

أما الإيهام ؛ فما أظنه يخفى على من تأمل هذا التخريج والتحقيق ؛ فإنه أوهم أن للحديث أكثر من إسناد واحد ! وليس كذلك ؛ فإن مداره على الدقيقي بإسناده

عن قيس بن زيد . فتنبه !

ومن هذه الطريق : أخرجه ابن أبي خَيْثَمة في « التاريخ » (١١٧) .

٥٣٣٩ ـ (أشْكَرُ الناسِ للهِ عزّ وجلّ : أشكَرُهم للناسِ) .

ضعيف . وقد روي من حديث الأشعث بن قيس ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله ابن مسعود .

١ ـ **أما حديث الأشعث** ؛ فيرويه عبد الله بن شَرِيك العامري عن **عبد الرحمن ابن عَدِيٍّ الكندي** عنه .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (ص ١٤١ برقم ١٠٤٨) ، وأحمد (٥ / ٢١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (رقم ٦٤٨) ، والطبري (مسند عمر ـ ٧٣ / ١٢٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة عبد الرحمن بن عدي الكندي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في توثيق المجهولين في كتابه « الثقات » (٣ / ١٦٠) ؛ إلا أنه وقع عنده : (ابن عثمان) مكان : (ابن عدي) ! وهو خطأ قديم ؛ فإنه كذلك وقع في مخطوطة الظاهرية منه .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٥٦) ـ والهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٨٠) ـ :

« رواه أحمد ، ورجاله ثقات » !

فمن الظاهر أنهما اعتمدا في ذلك على توثيق ابن حبان المذكور ، وقد عرفت ما فيه .

وأزيد على ما تقدم فأقول :

إنه مع جهالة الكندي الراوي عن الأشعث ؛ فقد خالفه في متنه : أبو معشر زياد بن كُلَيْبٍ ؛ فقال : عن الأشعث به مرفوعاً بلفظ :

« لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

أخرجه أحمد (٥ / ٢١١ ، ٢١٢) بإسنادين صحيحين عنه ـ أعني : أبا معشراً ـ .

إلا أنه منقطع بينه وبين الأشعث ؛ فإن بين وفاتيهما نحو ثمانين سنة .

لكن لهذا اللفظ شاهد قوي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كنت خرجته في « الصحيحة » برقم (٤١٦) ، فهو المحفوظ عن النبي ﷺ .

٢ ـ **وأما حديث أسامة** ؛ فيرويه **عبد المنعم بن نُعيم** : ثنا الجُرَيْريُّ عن أبي عثمان النهدي عنه به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٤٢٥) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن نعيم هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك » . وهذا أصح وأدق من قول الهيثمي فيه :

« ضعيف » ؛ فإنه ضعيف جدّاً ؛ كما يدلك على ذلك قول الحافظ هذا ، وهو تابع في ذلك للإمام الدارقطني . ونحوه قول النسائي :

« ليس بثقة » . وأشد من ذلك قول الإمام البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم .

ومما ذكرنا ؛ تعلم تساهل الذهبي في قوله في « المغني في الضعفاء والمتروكين » :

« ضعفه الدارقطني وغيره » !

(**تنبيه**) : حديث أسامة هذا ؛ عزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ؛ فقال المناوي في شرحه :

« وفيه عندهما أبو نعيم ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : ضعفه الدارقطني وغيره . اهـ ؛ وبه أعلَّ الهيثمي خبر الطبراني » !

فقوله : « أبو نعيم » خطأ ! والصواب : (ابن نعيم) ، أو (عبد المنعم بن نعيم) .

٣ ـ وأما حديث ابن مسعود ؛ فعزاه السيوطي لابن عدي ، ولم يتكلم المناوي عليه بشيء ، ولا وقفت عليه الآن لننظر فيه ، ثم قال المناوي :

« رمز المصنف لصحته ، ولعله من الصحيح لغيره » !

قلت : بل هو ضعيف ؛ والصحيح اللفظ الآخر كما تقدم بيانه .

٥٣٤٠ ـ (أَبْلِغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّساءِ أنَّ طاعةَ الزَّوْجِ واعترافاً بحقِّه يَعْدِلُ ذلك ـ يعني : الجهاد ـ ، وقليلٌ مِنْكُنَّ مَنْ يفعلُهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (رقم ١٤٧٤ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار) من طريق مَنْدَل عن رِشْدِين بن كُرَيْبٍ عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك ، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال ؛ فإن نُصبوا[1] أُجِروا ، وإن قُتلوا كانوا أحياءً عند ربهم يرزقون ، ونحن معشرَ النساء نقوم عليهم ، فما لنا من ذلك ؟ قال : فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، ورِشْدين حدث عنه جماعة » !

قلت : وما فائدة ذلك ، وهو ممن أجمعوا على ضعفه ؟ ! بل قال فيه البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ١٦٣) :

« منكر الحديث » . وحكاه عنه في « التهذيب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٢) :

« كثير المناكير ، يروي عن أبيه أشياءَ ليس تشبه حديث الأثبات عنه ، كان الغالب عليه الوهم والخطأ ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق جُبَارة بن مُغَلِّس : ثنا مندل بن علي به أتم منه .

ولذلك ؛ جزم الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) بأنه ضعيف ، وكذا الحافظ في « التقريب » .

ومندل ضعيف أيضاً .

فاقتصار الهيثمي في إعلال الحديث عليه قصور ، وبخاصة في الموضع الثاني

(١) كذا الأصل ! وفي « الترغيب » و « المجمع » : (يصيبوا) ؛ وهو الصواب ؛ لمطابقته لرواية ابن حبان ، ونحوها رواية الطبراني : « فإن أصابوا أثْرَوْا » .

المشار إليه ؛ فإنه ذكره فيه من رواية الطبراني ، وهذا قد أخرجه في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٩ / ٢ - ١٥٠ / ١) من طريق يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب به مطولاً مثل رواية ابن حبان .

ويحيى بن العلاء وضاع ؛ كما تقدم غير مرة ، فالسكوت عنه غير جيد .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن عباس ، وشاهداً من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن .

أما الطريق ؛ فيرويه هشام بن يوسف - وهو الصنعاني - عن القاسم بن فياض عن خلاد بن عبد الرحمن بن جُبيرة[1] عن سعيد بن المسيب : سمع ابن عباس قال : . . . فذكره مختصراً جداً ، ولفظه :

قالت امرأة : يا رسول الله ! ما جزاء غزو المرأة ؟ قال :

« طاعة الزوج ، واعتراف بحقه » .

أخرجه الطبراني (٣ / ٩٣ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته القاسم بن فياض ؛ لم تثبت عدالته . وقال ابن المديني :

« مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

وضعفه آخرون .

ووثقه أبو داود فقط .

(١) بضم الجيم ؛ كما في « التهذيب » ، ووقع في الأصل : (حندة) !

وتناقض فيه ابن حبان ، فذكره في « الثقات » ! ثم ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٢١٣) ، وقال :

« كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته ؛ بطل الاحتجاج بخبره » ! ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » .

وهذه الطريق مما فات الهيثمي ؛ فلم يتعرض لها بذكر ؛ مع أنها على شرطه !

وأما الشاهد ؛ فيرويه العباس بن وليد بن مَزْيَدِ قال : ثنا أبو سعيد الساحلي ـ وهو عبد الله بن سعيد بن مسلم بن عبيد ؛ وهو أبو نُصيرة ـ عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت :

أتيت رسول الله ﷺ وهو جالس مع أصحابه ، فقلت : يا رسول الله ! إني وافدة النساء إليك ، إنه ليس من امرأة سمعت بمخرجي إليك إلا وهي على مثل رأيي ، وإن الله تبارك وتعالى بعثك إلى الرجال والنساء ؛ فآمنا بك وبالهدى الذي جئت به ، وإن الله قد فضّلكم علينا ـ معشرَ الرجال ـ بالجماعة والجمعة ، وعيادة المرضى ، واتباع الجنائز ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وإن أحدكم إذا خرج غازياً أو حاجّاً أو معتمراً ؛ حفظنا أموالكم ، وغزلنا أثوابكم ، وربينا لكم أولادكم ، وإنا ـ معشرَ النساء ـ مقصورات محصورات قواعد بيوتكم (أفما نشارككم في هذا الأجر)[1] ؟ فأقبل رسول الله ﷺ على أصحابه بوجهه كله فقال :

---

(١) هذه الجملة وقعت في الأصل في آخر كلام الصحابية ، فنُقلت إلى هنا استرشاداً بـ « أسد الغابة » وغيره . (الناشر) .

« سمعتم بمثل مقالة هذه المرأة ؟ » ، قالوا : ما ظننا أن أحداً من النساء تهتدي إلى مثل ما اهتدت إليه هذه المرأة ! فقال رسول الله ﷺ :

« اعلمي ـ وأعلمي من وراءك من النساء ـ أن حسن تبعُّل المرأة لزوجها ، واتباعها موافقته ومرضاته ؛ يعدل ذلك كله » .

فانطلقت تُهلِّل وتكبر وتحمد الله عز وجل استبشاراً .

أخرجه أسلم بن سهل الواسطي المعروف بـ (بَحْشَل) في « تاريخ واسط » (ص ٨٣ ـ ٨٤) تحت باب « من روى عن أسماء بنت يزيد بن السكن » قال : ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي : ثنا العباس . . .

قلت : ومن هذا الباب استشعرت بصواب ما سبق إلى وهلي أول ما اطلعت على إسناده ، وهو أن فيه سقطاً بين أبي سعيد الساحلي وأسماء بنت يزيد ، ذلك ؛ لأنه لا يمكن للساحلي ـ وقد سمع منه العباس بن الوليد المتوفى سنة (٢٦٩) ـ أن يكون روى عن أسماء هذه ، فلا بد أن يكون بينه وبينها واسطة ؛ إذا فرضنا سلامة الإسناد من الانقطاع ، فتابعت البحث ، فتأكدت من ذلك حين وجدت ابن الأثير في « أسد الغابة » قد أورد الحديث في ترجمة أسماء من رواية مسلم بن عبيد عنها ، وهذا الرجل موجود في إسناد (بحشل) ، فغلب على ظني أن ما وقع في « تاريخه » : « . . . بن مسلم بن عبيد » خطأ مطبعي صوابه : « . . . عن مسلم بن عبيد » ، فيكون هو المعنيَّ بـ (الباب) .

ثم تيقنت ذلك بالرجوع إلى « تاريخ دمشق » للحافظ ابن عساكر ، فبدأت بترجمة أبي سعيد الساحلي ، فرأيته يقول فيها (١٩ / ٣٣ / ٢) ما لفظه :

« اسمه أخطل بن المؤمل ، ويقال : عبد الله بن سعيد . تقدم ذكره في

حرف الألف » .

ثم رجعت إلى هناك ، وإذا به يقول (٢ / ٣٠٥ / ٢) :

« أخطل بن المؤمل أبو سعيد الجُبَيْلي ، حدث عن مسلم بن عبيد ، روى عنه العباس بن الوليد البيروتي » .

ثم ساق الحديث بإسناده إلى محمد بن يعقوب : نا العباس بن الوليد بن مزيد (الأصل : يزيد ! وهو خطأ) : أخبرني **أبو سعيد الساحلي - واسمه الأخطل بن المؤمل الجبيلي -** : نا مسلم بن عبيد عن أسماء بنت يزيد الأنصارية - من بني عبد الأشهل - : أنها أتت النبي ﷺ . . . الحديث بطوله . ثم قال :

« قال ابن منده : رواه أبو حاتم الرازي[١] عن العباس بن الوليد بن مَزْيد ، وفرق ابن منده بين أسماء هذه وبين أسماء بنت يزيد بن السكن » .

قلت : وخطَّؤوه في ذلك ، كما بينه ابن الأثير ، والحافظ في « الإصابة » .

ورواية بحشل هذه صريحة في أنها ابنة يزيد بن السكن .

ثم قال ابن عساكر :

« غريب ، لم نكتبه إلا من حديث العباس » .

ثم رواه بإسناد آخر عن العباس به ؛ إلا أنه قال : « حدثني **أبو سعيد الأخطل ابن المؤمل الساحلي** من أهل جُبَيْلٍ ، وكان من أصحاب الحديث » !

---

(١) يشير إلى رواية بحشل عنه ، وقد أخرجه من طريقه أبو العباس بن أبي الغنائم في « الأربعين » (الحديث ٣٤) . (الناشر) .

ثم لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : فهو من المستورين .

فما ذكره أبو العباس بن أبي الغنائم عقب الحديث قال : قال عبد اللطيف بن يورنداز :

« هذا حديث حسن الإسناد » !

ينافيه استغراب ابن عساكر إياه ، وهو الأقرب لحال الساحلي هذا .

ومن طريقه : رواه ابن عساكر أيضاً في مكان آخر من « التاريخ » (٩ / ١٨٢ / ٢) ، والحافظ ابن حجر في « المسلسلات » (ق ٦٤ / ٢ - ٦٥ / ١) .

٥٣٤١ - (إنّ المرأة إذا خرجتْ مِنْ بيتها ؛ وزوجُها كاره لذلك ؛ لَعَنها كلُّ مَلَكٍ في السماءِ ، وكلُّ شيءٍ مرَّتْ عليه - غيرَ الجنِّ والإنسِ - حتى ترجعَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٧٠ / ١ - ٢ مجمع البحرين) من طريق سُويد بن عبد العزيز عن محمد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن عمرو إلا محمد ، تفرد به سويد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال أحمد :

« متروك الحديث » . وقال ابن معين ، والنسائي :

« ليس بثقة » .

وضعفه غيرهم ؛ منهم ابن حبان ؛ إلا أنه اضطرب كلامه فيه ، فضعفه جداً في أول ترجمته ، ثم لينه في آخرها ، فقال في « الضعفاء » (١ / ٣٥٠ - ٣٥١) :

« كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من سمعها أنها عُمِلت عمداً » . ثم قال :

« والذي عندي في سويد : تنكُّبُ ما خالف الثقات من حديثه ، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات ، والاحتجاج بما وافق الثقات ، وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » !

وقد أشار الذهبي في « الميزان » إلى هذا التناقض ؛ ورد تليينه إياه ؛ فقال :

« وقد هَرَتَ (أي : طعن) ابن حبان سويداً ، ثم آخرَ شيء قال : « وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » . قلت : لا ، ولا كرامةَ ، بل هو واهٍ جدّاً » .

ولخص الحافظ في « التهذيب » كلام ابن حبان بفقرتيه ، فظهر فيه التناقض دون أن يشير أنه من ابن حبان ، فقال :

« وضعفه ابن حبان جدّاً ، وأورد له أحاديث مناكير ، ثم قال : وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » !

والحديث ؛ قال الهيثمي (٤ / ٣١٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سويد بن عبد العزيز ، وهو متروك ، وقد وثقه دحيم وغيره ، وبقية رجاله ثقات » . وقال المنذري (٣ / ٧٩ / ٣٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات ؛ إلا سويد بن عبد العزيز » .

وترجمه في آخر الكتاب بتضعيف الجمهور إياه وتوثيق (دحيم) ، ولم يقل : « وغيره » ؛ فأصاب .

٥٣٤٢ ـ (مَنْ كَفِلَ يتيماً ـ له ـ ذو قَرابةٍ ، أو لا قرابةَ له ؛ فأنا وهو في الجنة كهاتينِ ـ وضمَّ إصبعَيه ـ ، ومن سعى على ثلاثِ بناتٍ ؛ فهو في الجنةِ ، وكان له كأجْرِ مجاهدٍ في سبيل الله صائماً قائماً) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١٩٠٩ ، ١٩١٢ ـ كشف الأستار) : حدثنا إسحاق بن سليمان البغدادي : ثنا بيان بن حُمْران : ثنا المُفَضَّل بن فَضَالة ـ أخو مبارك بن فَضَالة ـ عن ليث عن أبي رزين عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

« لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، والمفضل بصري مشهور ، وهم إخوة ثلاثة » !

قلت : وهو إسناد ضعيف مظلم ، مسلسل بالمجهولين والضعفاء ، وإليك البيان :

١ ـ إسحاق بن سليمان البغدادي ؛ أورده الخطيب (٦ / ٣٦٥) من رواية البزار وحده عنه ، وساق له حديثاً آخر من طريق البزار ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول العين .

٢ ـ بيان بن حمران ؛ ذكره الخطيب أيضاً بحديث آخر ، ثم روى (٧ / ١١١) عن الدارقطني أنه قال :

« بيان بن حمران المدائني ؛ روى عن مفضل بن فضالة البصري ـ أخي مبارك ـ ، وعمر بن موسى الوجيهي . روى عنه ابنه محمد بن بيان ، ورزق الله بن مهران ،

وإسحاق بن إسماعيل السَّقَطِي » ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

٣ ـ المُفَضَّل بن فضالة ؛ ضعفه ابن معين وجمع .

وشذّ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف .

٤ ـ ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ أجمعوا على تضعيفه أو كادوا . وقال الحافظ :

« صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه ، فَتُرِكَ » .

وبه ـ فقط ـ أعل المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٨٤) ؛ فقصَّر !

وتبعه على ذلك ـ الهيثمي ـ كعادته ؛ إلا أنه وصف ابن أبي سليم بما ليس فيه ؛ فقال (٨ / ١٥٧ ، ١٦٢) :

« رواه البزار ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو **مدلس** » !

وأقره على ذلك الشيخ حبيب الأعظمي ـ كعادته ـ في تعليقه على « الكشف » (٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٦) !

وقد رأيت الشيخ الهيثمي يكرر هذا الوصف كثيراً في « مجمعه » ، وكنت أتعجب منه وأتساءل في نفسي : هل وجد الشيخ هذا الوصف منقولاً في بعض الكتب التي لم نطلع عليها ، أم هو الوهم ؟ ! وكان ذلك يمنعني من الجزم بوهمه ، حتى رأيت الحافظ ابن حجر قد تعقبه في « زوائد البزار » ـ له ـ ؛ فقد نقل فيه (ص ٢٩٧) عنه أنه قال في حديث آخر في فضل التسبيح :

« وليث بن أبي سليم ثقة ، ولكنه مدلس » ! فتعقبه الحافظ فقال :

« قلت : ما علمت أحداً صرح بأنه ثقة ، ولا من وصفه بالتدليس قبل الشيخ » .

وراجع « مجمع الزوائد » (١٠ / ٩٣ ـ ٩٤) مع التعليق عليه ؛ فإن المعلق غيَّر كلام الهيثمي ، فجعل مكان قوله : « مدلس » : « اختلط » ، غير منتبه أن ذلك تكرر من الهيثمي ، بحيث إن هذا التغيير لا يطابق المعهود منه ! والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : « ذو قرابة » كذا وقع في « كشف الأستار » في الموضعين منه ؛ برفع « ذو » ، وكذلك نقله المنذري ثم الهيثمي عن البزار .

وتوهم المعلق عليه ـ الشيخ الأعظمي ـ أن ذلك خطأ من حيث الإعراب ، فجعله منصوباً : « ذا » !

والرفع له وجه معروف في اللغة ؛ وذلك بتقدير : « هو ذو » ، وما كان كذلك لم يجز تغييره ، بل يثبت كما هو في الأصل ، ثم يعلق عليه بما يراه المعلق صواباً أو خطأً ، كما هو مبين في علم المصطلح .

ثم إن الطرف الأول من الحديث صحيح ، جاء من طريق أخرى عن أبي هريرة ، سبق تخريجه في « الصحيحة » ، وله شاهد خرجته تحته ، وآخر خرجته هناك برقم (٨٠٠) .

هذا ؛ ولليث فيه إسناد آخر ، بلفظ آخر أشبه بالصواب ؛ رواه عن محمد بن المنكدر عن أم ذَرَّةَ عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين ـ وجمع بين السبابة والوسطى ـ ، والساعي على اليتيم والأرملة والمسكين ؛ كالمجاهد في سبيل الله والصائم القائم لا يفتر » .

أخرجه أبو يعلى (٣ / ١١٩١) ، والطبراني أيضاً في « الأوسط » ـ كما في « المجمع » (٨ / ١٦٠) ـ وقال :

« وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! وقد عرفت مما تقدم أن ليثاً ليس بمدلس ، وإنما هو مختلط ؛ إلا أنَّ حديثه هذا له شاهد بالشطر الثاني من حديث أبي هريرة في « الصحيحين » ، و « المسند » (٢ / ٣٦١) ؛ لكن ليس فيه ذكر اليتيم ، وصححه الترمذي (١ / ٣٥٦) .

وأما الشطر الأول ؛ فسبقت الإشارة إلى صحته وموضع تخريجه آنفاً .

٥٣٤٣ ـ (مَنْ كَفِلَ يتيماً له أو لغيره ؛ وجبتْ له الجنّةُ ؛ إلاّ أن يكونَ عَمِلَ عمَلاً لا يُغفرُ ، ومن ذهبتْ كريمتاهُ ؛ وجبتْ له الجنةُ ؛ إلاّ أن يكونَ عَمِلَ عملاً لا يُغفرُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٣٦ / ٢) عن إسماعيل ابن عيسى العطار : نا داود بن الزِّبْرقان عن أبي سفيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« أبو سفيان : هو ـ عندي ـ سعيد بن مسروق . والله أعلم » .

قلت : يعني : والد سفيان الثوري ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

لكن الراوي عنه ـ داود بن الزبرقان ـ ضعيف جداً ؛ قال الحافظ :

« متروك ؛ وكذبه الأزدي » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٦٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه داود بن الزبرقان ، وهو متروك » .

وتابعه على الشطر الأول منه : حَنَشٌ عن عكرمة بلفظ :

« من قبض يتيماً من بين مسلمين إلى طعامه وشرابه ؛ أدخله الله الجنة ألْبَتَّة ؛ إلا أن يعمل ذنباً لا يغفر له » .

أخرجه الترمذي (١ / ٣٤٩) ، والحارث بن أبي أسامة في « زوائده » (١٠٨ / ١) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٦٥٥ / ٧٠٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٥ / ٢) . وقال الترمذي :

« حنش : هو حسين بن قيس ؛ وهو أبو علي الرحبي ، وهو ضعيف عند أهل الحديث » .

قلت : وهو متروك ؛ كما في « التقريب » .

(تنبيه) : ذكر المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٣٠) هذا الحديث من رواية الترمذي وحده ؛ وقال :

« وقال : حديث حسن صحيح » !

وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإنما قال الترمذي هذا التصحيح في حديث سهل بن سعد في فضل كافل اليتيم ، وهو أول حديث في الباب عند المنذري ؛ فاقتضى التنبيه .

ثم وجدت للحديث شاهداً ، ولكنه واهٍ[1] ؛ من رواية المسيَّبِ بن شريك قال :

---

(١) للشيخ ـ رحمه الله ـ قول آخر على هذا الإسناد ، في « الصحيحة » (٢٨٨٢) ، وفيه بحث في رجال إسناده يختلف عما هنا . فينظر . والقاسم الآتي له ترجمة في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٨) و « تاريخ بغداد » (١٢ / ٤٢٧) موثقاً . (الناشر) .

ثنا الهيثم بن سعيد قال : ثنا عبدالله بن تميم بن طَرَفَةَ عن أبيه عن عدي مرفوعاً ؛ دون الاستثناء .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٦ / ٥٤٧٧) ، وقال :

« لم يسند عبد الله بن تميم بن طرفة حديثاً غير هذا ، ولا يروى هذا الحديث عن عدي بن حاتم إلا بهذا الإسناد ، تفرد به القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك » .

قلت : كذا وقع في الأصل هنا ، وفي الإسناد أيضاً : « القاسم بن سعيد بن المسيب . . . » ؛ ولم أجد للقاسم هذا ترجمة ! لكني رأيت الحافظ الهيثمي قال في « المجمع » ـ عقب الحديث (٨ / ١٦٢) ـ :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المسيب بن شريك ، وهو متروك » .

قلت : ففيه إشعار بأن نسختنا من « الأوسط » تحرف فيها : « عن المسيب . . » إلى : « ابن المسيب » .

والمسيب هذا ؛ له ترجمة سيئة في « الميزان » ، و « اللسان » ؛ حتى قال فيه الفلاس :

« متروك الحديث ، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه » .

وعبد الله بن تميم ؛ وكذا وقع أيضاً في الأصل :

« عبد الله » مكبّراً ! ووقع في الرواة عن تميم بن طرفة من « تهذيب المزي » : « عبيد الله » مصغراً .

ولم أجد له ترجمة ؛ لا مكبراً ولا مصغراً ، ويبدو أنه مجهول قليل الرواية ، ليس له إلا هذا الحديث كما تقدم عن الطبراني . وفي كلام المزي إشارة إلى ذلك ، حيث قال ـ بعدما ذكر روايته عن أبيه تميم ـ :

« إن كان محفوظاً » . والله أعلم .

٥٣٤٤ ـ (إنّ يومَ الجمعة يومُ عيدٍ [وذكر] ، فلا تجعَلُوا يومَ عيدِكم يومَ صيامِكم ، [ولكنِ اجعلوه يومَ ذِكْرٍ] ؛ إلاّ أنْ تصوموا قبلَه أو بعدَه)[1] .

منكر . أخرجه الطحاوي (١ / ٣٣٩) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (رقم ٢١٦٣ ، ٢١٦٦) ، والحاكم (١ / ٤٣٧) ، وأحمد (٢ / ٣٠٣ ، ٥٣٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٨ / ٤٠٦ / ٢ ـ مخطوطة الظاهرية و ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ـ مطبوعة المجمع ـ حرف العين) من طرق عن معاوية بن صالح عن أبي بشر عن عامر بن لُدَين الأشعري أنه سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ إلا أن أبا بشر هذا لم أقف على اسمه ، وليس ببيان بن بشر ، ولا بجعفر بن أبي وحشية » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : أبو بشر مجهول » .

قلت : ولم يورده في « الميزان » ، وهو من رجال « التهذيب » ؛ خلافاً لما كنت أشرت إليه في « الإرواء » (٤ / ١١٧) ! وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « أعيد تخريجه برقم (٢٦٢٤) » ، وفي العزو خطأ ، والصواب (٦٨٢٦) . (الناشر) .

وذكر ابن عساكر ـ والزيادتان له ـ في ترجمة عامر أنه أبو بشر القِنَّسْرِيني ! ثم أفرده بالترجمة في « الكنى » ، فقال (ق ٨٠ / ١ ـ مصورة باريس) :

« يقال : إنه من أهل قنسرين ، حدّث عن عامر بن لدين الأشعري ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز . روى عنه معاوية بن صالح الحمصي ؛ وراشد بن سعد ، وسعيد بن عبد العزيز . مات سنة ثلاثين ومئة في خلافة مروان بن محمد » .

وإنما حكمت على الحديث بالنكارة ؛ لأن ما فيه من النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصوم قد صح من طرق عن أبي هريرة ، كنت أشرت إليها في تخريج حديثه هذا ـ الصحيح ـ في « إرواء الغليل » (رقم ٩٥٩) ؛ وليس في شيء منها ما رواه أبو بشر هذا من العيد والذكر ، أضف إلى ذلك جهالته . والله أعلم .

(**تنبيه**) : قد أخرج الحديث : البزار في « مسنده » (١٠٦٩ ـ كشف الأستار) من طريق **أسد بن موسى** : ثنا معاوية بن صالح به ؛ إلا أنه قال : عن عامر بن لدين الأشعري **قال** : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

فأسقط منه أبا هريرة ، فصار السماع لابن لدين منه ﷺ !

وقد جزم الحافظ وغيره بأنه خطأ ، وأن الصواب رواية الجماعة ، وأنه من مسند أبي هريرة .

وأنا أظن أن الخطأ من أسد بن موسى ؛ لأنه خالف الجماعة ، ولأن فيه بعض الكلام ؛ كما تراه في « التهذيب » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يغرب ؛ وفيه نصب » .

ولم يتنبه لهذا : البزار ، ولا المنذري ، ولا الهيثمي وغيرهم ! فقال البزار عقبه :

« لا نعلم أسند عامر بن لدين إلا هذا » !

وانطلى الأمر على المعلق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، فنقل عن الهيثمي قوله في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٩٩) :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » !

وسكت عليه كما هو شأنه في كل ما ينقله عنه في تعليقه على هذا الكتاب !

والهيثمي قلّد في ذلك الحافظَ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٨٧) ، وهكذا يتتابع الناس في الخطأ .

وزاد في ذلك المنذري ؛ فإنه أورده من رواية ابن خزيمة المتقدمة عقب حديث أبي هريرة الصحيح المشار إليه آنفاً ، فأوهم صحتها ، ثم بعد حديثين ساقه من رواية ابن لدين المسندة إلى النبي ﷺ وقال :

« رواه البزار بإسناد حسن » !

فأوهم أنها رواية أخرى غير رواية ابن خزيمة ، وأنها تزداد بها قوة على قوة ! وهما في الحقيقة رواية واحدة وضعيفة من أصلها كما سلف بيانه . والله المستعان .

وقد تعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » بما ذكرنا من السقط .

وقد نقلت كلامه في تعليقي على « ضعيف الترغيب » (٦٣٧) ؛ وهو تحت الطبع مع مقابله : « صحيح الترغيب » يسر الله تمام طبعهما[1] .

---

(١) وقد طبعا ـ ولله الحمد والمنة ـ بعد وفاة الشيخ ـ رحمه الله ـ بقليل . (الناشر) .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة دون جملة الذكر ، فتأكدت من نكارتها ؛ يرويه عبدالملك بن عُمَيْر عن رجل من بني الحارث بن كعب ـ يقال له : أبو الأَوْبر ـ قال :

كنت قاعداً عند أبي هريرة ؛ إذ جاءه رجل فقال : إنك نهيت الناس عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : ما نهيت الناس أن يصوموا يوم الجمعة ، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« لا تصوموا يوم الجمعة ؛ فإنه يوم عيد ؛ إلا أن تَصِلُوه بأيام » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٣٦٠١ ـ الإحسان) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير به .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ، لكن جرير ـ وهو ابن عبدالحميد ـ تكلم في حفظه في آخر عمره .

وقد خالفه شعبة ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (٢٥٩٥) : حدثنا شعبة عن عبد الملك به ؛ إلا أنه لم يذكر :

« فإنه يوم عيد » .

وكذلك أخرجه أحمد (٢ / ٤٥٨) : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة به .

وأخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٣٩) من طريق أخرى عن شعبة به .

وتابعه شريك ـ وهو ابن عبد الله ـ : عند الطحاوي ، وأحمد (٢ / ٥٢٦) .

وأبو عوانة : عند أحمد (٢ / ٤٢٢) .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة - على مخالفة جرير في هذه الزيادة - دليل واضح على أنها غير محفوظة ؛ فهي شاذة . ويؤكد ذلك عدم ورودها في الطرق التي سبقت الإشارة إليها آنفاً عن أبي هريرة .

٥٣٤٥ - (مَنْ مشَى في حاجةِ أخيه ؛ كان خيراً له من اعتكافِ عَشْرِ سنينَ ، ومن اعتكف يوماً ابتغاءَ وَجْهِ الله ؛ جعلَ الله بينَهُ وبينَ النارِ ثلاثةَ خنادقَ ، كلُّ خندقٍ أبعدُ مما بين الخافقينِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩١ / ١ - مصورة الجامعة الإسلامية ، ورقم ٧٤٦٢ - نسختي وترقيمي) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٢٤ / ٣٩٦٥) من طريق أحمد بن خالد الخلال : نا **الحسن بن بشر** قال : وجدت في كتاب **أبي** : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨٩ - ٩٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٢٦ - ١٢٧) ، وقال :

« غريب ؛ لا أعلم رواه عن عطاء غير ابن أبي رَوَّاد » !

قلت : وهذا يشعر بأن من دونه قد توبع ! وليس كذلك كما يفيده قول الطبراني عقبه :

« لم يرو هذا الحديث عن عبدالعزيز بن أبي رواد إلا بشر بن سلم البجلي ، تفرد به ابنه » .

قلت : ابنه - الحسن بن بشر - من شيوخ البخاري ، وقد تُكُلِّمَ في حفظه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

لكن العلة من أبيه بشر ؛ فقد قال فيه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٥٨) عن أبيه :

« منكر الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : ومما يدل على ذلك : ما عند أبي نعيم والخطيب في أول هذا الحديث بلفظ :

عن ابن عباس أنه كان معتكفاً في مسجد رسول الله ﷺ ، فأتاه رجل ، فسلَّم عليه ، ثم جلس ، فقال له ابن عباس : يا فلان ! أراك مكتئباً حزيناً . قال : نعم ؛ يا ابن عم رسول الله ! لفلان علي حق وَلاءٍ ، **وحُرْمةِ صاحب هذا القبر** ؛ ما أقدر عليه ! قال ابن عباس : أفلا أكلمه [لك] ؟ قال : إن أحببت ! فانتعل ابن عباس ، ثم خرج من المسجد ، فقال له الرجل : أنسيت ما كنت فيه ؟ قال : لا ، ولكني سمعت صاحب هذا القبر ـ والعهد به قريب ؛ فدمعت عيناه ـ وهو يقول : . . . فذكره .

وبهذا اللفظ والتمام : أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٩٩) من رواية البيهقي .

وموضع النكارة فيه ؛ قول الرجل :

وحرمة صاحب هذا القبر ! فإن فيه الحلف بغير الله عز وجل ، وهو شرك ؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة .

ولئن جوزنا خفاء ذلك على الرجل ؛ فليس بجائز أن يخفى على ابن عباس ، وإذا كان كذلك ؛ فكيف يعقل أن يسكت ابن عباس عن هذا المنكر ولا ينهاه عنه ؟ !

نعم ؛ قد روي الحديث من طريق أخرى عن عبدالعزيز بن أبي رواد ، بلفظ آخر يختلف عن لفظ بشر بن سلم ؛ فقد رواه الوليد بن صالح عن **أبي محمد الخراساني** عن عبدالعزيز بن أبي رواد ؛ بلفظ :

« من مشى مع أخيه في حاجة فناصحه في الله ؛ جعل الله بينه وبين النار يوم القيامة سبعة خنادق ، [بين الخندق] والخندق كما بين السماء والأرض » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٧٩ - ٨٠ - مجموعة الرسائل) - والزيادة له - ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٠٠) - والسياق له - ، وقال :

« غريب من حديث عبدالعزيز ، لم نكتبه إلا من حديث الوليد بن صالح » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين .

لكن شيخه - أبو محمد الخراساني - ليس كذلك ؛ فقد قال فيه ابن حجر في (كنى) « اللسان » - تبعاً لابن أبي حاتم عن أبيه - :

« مجهول » .

فهو علة هذا اللفظ .

وقد روي بلفظ ثالث من طريق أخرى عن ابن عباس في حديث طويل فيه :

« . . ولأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته ؛ أفضل من أن يعتكف في

مسجدي هذا شهرين » ؛ وأشار بإصبعيه .

أخرجه الحاكم (٤ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠) عن **محمد بن معاوية : ثنا مصادف بن زياد المديني ـ قال : وأثنى عليه خيراً ـ عن محمد بن كعب القرظي قال : قال ابن عباس . . .**

ثم ساقه من طريق **أبي المقدام هشام بن زياد** : ثنا محمد بن كعب القرظي به نحوه . ثم قال الحاكم :

« قد اتفق هشام بن زياد النَّصْري ، ومصادف بن زياد المديني على روايته عن محمد بن كعب القرظي . والله أعلم » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ، فبطل الحديث » .

قلت : وهذه الطريق مع أنها أضعف الطرق ؛ فإن لفظه له شاهد نحوه من حديث ابن عمر ؛ خرجته في « الصحيحة » (٩٠٦) .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لضعف في بعض رواته ، وجهالة في غيرهم ، واضطرابهم في متنه ، والنكارة التي فيه .

وقد ضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٨٥) .

وخالفه تلميذه الهيثمي ، فقال (٨ / ١٩٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده جيد » !

وكأنه لم يستحضر حال بشر بن سلم ، وإلا ؛ لما جاز له أن يجود إسناده . والله أعلم .

٥٣٤٦ ـ (دَخَلْتُ الجنةَ ؛ فسمعتُ فيها خَشَفَةً بين يَدَيَّ ، فقلتُ : ما هذا ؟ قال : بلال . قال : فمضيتُ ؛ فإذا أكثرُ أهل الجنة فقراءُ المهاجرين وذراريُّ المسلمين ، ولم أرَ أحداً أقلَّ مِنَ الأغنياءِ والنساءِ . قيل لي : أمّا الأغنياء ؛ فهم ههنا بالباب يحاسَبُون ويمحَّصُون . وأما النساء ؛ فألهاهنّ الأحمرانِ : الذهبُ والحريرُ . قال : ثمّ خرجنا من أحدِ أبواب الجنة الثمانيةِ ، فلما كنتُ عند البابِ ؛ أُتيتُ بكِفَّةٍ فوُضِعْتُ فيها ، ووُضِعَتْ أمتي في كِفّةٍ ؛ فرَجَحْتُ بها ، ثمّ أُتِيَ بأبي بكرٍ رضي الله عنه ، فوُضِعَ في كِفَّةٍ ، وجيء بجميع أمتي في كِفَّةٍ فوُضِعُوا ، فرجَحَ أبو بكر رضي الله عنه ، وجيءَ بعُمَرَ فوُضِعَ في كِفَّةٍ ، وجيءَ بجميع أمتي فوُضِعُوا ؛ فرَجَحَ عمرُ رضي الله عنه . وعُرِضت أمتي رجُلاً رجُلاً ، فجعلوا يمرون ، فاستبطأتُ عبدَالرحمن بنَ عوف ، ثم جاء بعد الإياس ، فقلت : عبدَالرحمن ! فقال : بأبي وأمي يا رسولَ الله ! والذي بعثكَ بالحق ! ما خَلَصْتُ إليك حتى ظننتُ أني لا أنظرُ إليك أبداً إلا بعد المشيِّبات ! قال : وما ذاك ؟ قال : من كثرة مالي ؛ أُحاسَبُ وأُمَحَّصُ) .

منكر جداً . أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٩) : ثنا الهُذَيْل بن ميمون الكوفي الجُعْفي ـ كان يجلس في مسجد المدينة ، يعني : مدينة أبي جعفر ، قال عبدالله : هذا شيخ قديم كوفي ـ عن مُطَّرِح بن يزيد عن عبيدالله بن زَحْرٍ عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بمن ليس بثقة ؛ سوى القاسم ـ وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الدمشقي ـ ؛ فقد وثِّق . وغلا فيه ابن حبان ـ فقال (٢ / ٢١٢) :

« كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات ؛ حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » ! !

ووثقه غيره . وذكر البخاري أن ما ينكر من حديثه ؛ إنما هو من الرواة الضعفاء عنه .

والمتقرر فيه : أنه حسن الحديث ؛ فالعلة هنا ممن دونه :

أولاً : علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ضعيف .

ثانياً : عبيد الله بن زحر مثله في الضعف ، أو ذاك شر منه ، وقال ابن حبان فيه (٢ / ٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ عبيدُ الله بنُ زحر وعلي بنُ يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة ، بل التنكب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى » .

ثالثاً : مُطَّرِح بن يزيد ضعيف اتفاقاً .

رابعاً : الهذيل بن ميمون الكوفي غير معروف فيما يبدو إلا في هذه الرواية ؛ فإن الحافظ لما أورده في « التعجيل » ؛ لم يزد في ترجمته على قول عبد الله بن أحمد المذكور في الإسناد ، ولعله الذي في « الجرح والتعديل » (٤ /٢ / ١١٣) :

« هذيل بن ميمون . روى عن الأحوص بن حكيم . روى عنه يحيى بن أيوب البغدادي المعروف بـ (الزاهد) . سألت أبي عنه ؟ فقال : لا أعرفه ، لا أعلمه روى

عنه غير يحيى بن أيوب الزاهد » .

قلت : وهو المقابري ؛ وهو من شيوخ أحمد ، وبين وفاتيهما سبع سنوات ، فلا أستبعد أن يكون هذا الذي سمع منه يحيى : هو الكوفي الذي سمع منه الإمام أحمد ، فيكون مجهول الحال . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٩ / ٥٩) :

« رواه أحمد ؛ والطبراني بنحوه باختصار ، وفيهما مطرح بن يزيد ، وعلي بن يزيد الألهاني ، وكلاهما مجمع على ضعفه . ومما يدلك على ضعف هذا أن عبد الرحمن بن عوف أحد أصحاب بدر ، والحديبية ، وأحد العشرة ، وهم أفضل الصحابة والحمد لله » .

ولم يستحضر المنذري أن الحديث في « المسند » ، و « الطبراني » ! فقد ذكر طرفه الأول في كتاب « اللباس » من « الترغيب والترهيب » (٣ / ١٠٥) ؛ ثم قال :

« رواه أبو الشيخ ابن حيان وغيره من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عنه » !

قلت : وصدَّرَه بلفظة : (عن) ؛ فلم يصب ؛ لما فيه من إيهام قُوَّتِه ؛ كما بينته في مقدمة « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ! !

٥٣٤٧ - (ما أنعمَ اللهُ على عبْدٍ نعمةً ، فعَلِمَ أنها مِنْ عندِ اللهِ ؛ إلا كَتَبَ اللهُ لهُ شُكْرَها قَبْلَ أن يحمَدَهُ عليها . وما أذنبَ عبْدٌ ذنباً ، فندِمَ عليهِ ؛ إلا كَتَبَ اللهُ لهُ مغفرةً قبل أن يستغفرَهُ . وما اشترى عبْد ثوباً بدينارٍ

أو نصفِ دينارٍ ، فَلَبِسَهُ ، فَحَمِدَ اللهَ عليْهِ ؛ إلا لم يَبْلُغْ ركبتَيْهِ حتّى يغفرَ اللهُ لهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١ / ٥١٤) من طريق **محمد بن جامع العطار** : ثنا السَّكَن بن أبي السَّكَن البُرْجُمي : ثنا **الوليد بن أبي هشام** عن القاسم ابن محمد عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« هذا حديث لا أعلم في إسناده أحداً ذُكر بجرح » !

كذا قال ! وقد ردوه عليه تلويحاً وتصريحاً :

فقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٠١) :

« رواه ابن أبي الدنيا ، والحاكم ، والبيهقي . وقال الحاكم : « رواته ؛ لا أعلم فيهم مجروحاً » ! كذا قال » . وقال الذهبي في « تلخيص المستدرك » :

« قلت : بلى ؛ قال ابن عدي : محمد بن جامع العطار لا يتابع على أحاديثه » .

قلت : وقد اتفقوا على تضعيفه ، بل قال ابن عبد البر :

« متروك الحديث » .

ونحوه قول أبي زرعة ؛ فقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٢٣) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : ليس بصدوق ، ما حدثت عنه شيئاً ، ولم يقرأ علينا حديثه » .

وشذ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » !

قلت : والوليد بن أبي هشام ؛ قال الحافظ :

« مستور » .

لكنه عند ابن أبي الدنيا في « الشكر » (ص ١٢) ، وكذا البيهقي في « الشعب » (٤ / ٩٢ / ٤٣٧٩ - ٤٣٨٠) من طريق **هشام بن زياد** عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد به .

بَيْدَ أن هشاماً هذا - وهو أبو المقدام - متروك ؛ كما هو في « التقريب » .

٥٣٤٨ - (عليكم بقيام الليلِ ؛ فإنه دَأْبُ الصالحينَ قَبْلَكُمْ ، ومَقْرَبَةٌ لكم إلى الله عزّ وجلّ ، ومَكْفَرَةٌ للسيئاتِ ، ومَنْهَاةٌ عَنِ الإثْمِ ، ومَطْرَدَةٌ للداءِ عن الجَسَدِ)[١] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٧ / ٦١٥٤) من طريق عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْنِ عن الأعمش عن **أبي العلاء** عن سلمان الفارسي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة أبي العلاء هذا ؛ قال الذهبي في ترجمة ابن أبي الجون :

« لا أعرفه » .

وأشار إلى ذلك الحافظ في ترجمته من (كنى) « اللسان » .

والأخرى : ابن أبي الجون هذا ، وهو مختلف فيه ؛ كما تراه في « التهذيب » ، و

---

(١) الحديث ثابت سوى الجملة الأخيرة ؛ كما حققه في « الإرواء » (٤٥٢) . (الناشر) .

« مجمع الزوائد » (٢ / ٢٥١) .

وأشار إلى ذلك المنذري في « الترغيب » (١ / ٢١٦) ، وأكّد ذلك بقوله في ترجمته في آخر كتابه :

« صويلح » .

وفاته ـ هو والهيثمي ـ العلة الأولى ، وإعلاله به أولى .

والحديث ؛ أخرجه ابن عدي وابن عساكر ؛ كما في « الإرواء » ، فراجعه .

وقد جاء من طريق أخرى دون قوله :

« ومطردة للداء عن الجسد » .

وهو أقوى من هذا ، وله بعض الشواهد مذكورة هناك .

٥٣٤٩ ـ (مَنْ قالَ إذا أصْبَحَ وإذا أمسى : اللهمَّ ! أنت خلقتني ، وأنتَ تهديني ، وأنت تُطعمني وتَسقيني ، وأنت تُميتني وأنت تُحييني ؛ لم يسألْ شيئاً إلا أعطاهُ اللهُ إياهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ١٠٠٣ ـ نسختي) : حدثنا **أحمد** قال : نا عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم قال : نا محمد بن حُمْران قال : نا أبو رَوْحٍ عن الحسن قال : قال سمرة بن جندب :

ألا أحدثك حديثاً سمعتُه من رسول الله ﷺ مراراً ، ومن أبي بكر مراراً ، ومن عمر مراراً ؟ ! قلت : بلى . قال : . . . فذكره . قال :

فلقيت عبدالله بن سلام ، فقلت : ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله

ﷺ مراراً ، ومن أبي بكر مراراً ، ومن عمر مراراً ؟ ! قال : بلى . فحدثته بهذا الحديث ، فقال : بأبي وأمي رسول الله ﷺ ! هؤلاء الكلمات كان الله عز وجل أعطاهن موسى عليه السلام ، فكان يدعو بهن في كل يوم سبع مرات ، فلا يسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه إياه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات .

وأبو روح ؛ الظاهر أنه سلام بن مسكين البصري ؛ فإنهم ذكروه في الرواة عن الحسن البصري .

وأما أحمد ـ شيخ الطبراني ـ ؛ فالظاهر أنه الذي قبله بأحاديث ، ابتداءً من الحديث (٩٧٨) ؛ فإنه قال فيه : حدثنا أبو عبدالله أحمد بن صَبَّاح الأيلي بمصر . . . ثم ساق له أحاديث كثيرة يقول في أول كل واحد منها : « حدثنا أحمد . . . » لا ينسبه ، وكذلك يفعل في شيوخه الآخرين ، ينسبه في حديثه الأول ، ثم يقتصر على اسمه فقط دون أبيه في سائر أحاديثه اختصاراً .

و (الأيلي) مهملة في الأصل ، فإن كان بالباء الموحدة (الأبلي) فهو بضمها وتشديد اللام ؛ ونسبة إلى (أبلة) : بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة ، وهي اليوم من البصرة ، قاله ابن الجزري في « اللباب » ، وإن كان بالمثناة من تحت : (الأَيْلي) ؛ فهو بفتح الألف وسكون المثناة ؛ نسبة إلى (أَيْلَةَ) : بلدة على ساحل بحر القلزم (الأحمر) مما يلي ديار مصر ؛ ولعلها المعروفة اليوم بـ (إيلات) ، التي احتلها اليهود من خليج العقبة .

وسواءً كان هذا أو ذاك ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال !

ومن شيوخ الطبراني في « المعجم الصغير » : أحمد بن محمد بن الصباح

أبو عبد الله البصري ، روى له بإسناده حديثاً آخر عن النعمان بن بشير مرفوعاً :

« إن الله كتب كتاباً ؛ فهو عنده على العرش . . . » الحديث (رقم ٨٨٦ ـ الروض النضير) ، فيحتمل أن يكون هو هذا ، ولكني لم أجده أيضاً ، فإن ثبت أنه ثقة ضابط ؛ فالحديث ثابت ، وإلا ؛ فلا ، وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣٢) ـ وتبعه الهيثمي ـ كعادته ـ في « المجمع » (١٠ / ١١٨) ـ :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن » !

فالظاهر أنه قائم على إغماض النظر عن شيخ الطبراني ، وهو أمر نعرفه عن الهيثمي ، وقد رأيته صرح في بعض المواطن ـ ولا يحضرني الآن مكانه[1] ـ أن شيوخ الطبراني الذين لم يوردهم الذهبي في « الميزان » على الستر أو العدالة ، أو كما قال !

وهذا مذهب فيه تساهل كبير ، كما لا يخفى على من تشبع بأقوال أهل هذا العلم ونقاده .

ثم استدركت فقلت : الحسن : هو البصري كما تقدم ؛ وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث !

٥٣٥٠ ـ (إذا طَلَعَتِ الشمسُ من مَطْلَعِها كهيأَتِهَا لصلاةِ العصْرِ حين تَغْرُبُ من مَغْرِبِها ؛ فصلّى رجلٌ ركعتينِ وأربعَ سجداتٍ ؛ كُتبَ له أجرُ ذلك اليوم ـ وحسبتُه قال ـ ؛ وكُفِّرَ عنه خطيئتُه وإثمُه ـ وأحسبه قال ـ ، فإنْ مات منْ يومِهِ دَخَلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٢٦ / ٧٧٩٠) من

(١) هو في مقدمة كتابه : « المجمع » . (الناشر) .

طريقين عن ميمون بن زيد عن ليث بن أبي سليم عن ثابت بن عجلان عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف ليث واختلاطه ؛ كما تقدم مراراً .

والأخرى : ميمون بن زيد ؛ أورده الذهبي في « ديوان الضعفاء » ، وقال :

« قال الأزدي : فيه ضعف » . وأما في « الميزان » و « المغني » ؛ فقال :

« ليَّنه أبو حاتم » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٢٦) ـ بعد أن عزاه لـ « المعجم » ـ :

« وفيه ميمون بن زيد ؛ قال الذهبي : « لينه أبو حاتم » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : « يخطئ » . وبقية رجاله موثقون ؛ إلا أن فيهم ليث بن أبي سليم ؛ وفيه كلام » !

قلت : لقد ألان القول في ليث ؛ بحيث أشعر أنه قد وُثِّق ، ولعله تبع في ذلك المنذري ؛ فإنه قال في « الترغيب » (١ / ٢٣٧) :

« رواه الطبراني ، وإسناده مقارب ، وليس في رواته من تُرِك حديثه ، ولا أُجمع على ضعفه » !

قلت : وهذا من تساهله الذي غلب عليه في الكتاب المذكور ، ولذلك صدر هذا الحديث بلفظة : (عن) ؛ المشعر بعدم ضعفه عنده !

فإن الحديث الضعيف لا يشترط فيه أن يكون فيه من أُجمع على ضعفه ؛ بل

يكفي - عند المحققين - أن يكون الراجح فيه الضعف لسبب من الأسباب الجارحة ؛ وما أكثرها ! ولذلك قالوا : الجرح مقدم على التعديل ؛ على التفصيل المعروف .

وليث ؛ سبب جرحه سوء حفظه واختلاطه .

على أن الإجماع الذي زعمه معارض بإجماع قبله ؛ كما كنت علقته على « ضعيف الترغيب والترهيب » (١ / ١٦٧) ردّاً لقول المنذري المذكور ، فليراجعه من شاء .

٥٣٥١ - (يَكْفيكَ مِنَ الدُّنيا ما سَدَّ جوعتكَ ، وواري عَوْرَتَكَ ، وإنْ كان لك بيتٌ يُظِلُّك ؛ فذاكَ ، وإن كانتْ لك دابَّةٌ ؛ فَبَخٍ !) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٩٤٩٧ - مصورتي) من طريق الحسن بن عُمَارة عن عدي بن ثابت عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان قال :

قلت : يا رسول الله ! ما يكفيني من الدنيا ؟ فقال :

« ما سد جوعتك . . . » الحديث . وقال :

« لم يروه عن عدي بن ثابت إلا الحسن بن عمارة » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (١٠ / ٢٥٤) بعد أن عزاه لـ « أوسط الطبراني » .

وأشار المنذري (٣ / ١١١) لتضعيف الحديث ؛ إلا أنه أطلق العزو للطبراني ، فأوهم أنه في « المعجم الكبير » ؛ وليس فيه !

٥٣٥٢ - (ما مِنْ أحد يَلْبَسُ ثوباً ليُبَاهِيَ به ؛ لينظرَ الناسُ إليهِ ؛ إلا لَمْ ينظرِ اللهُ إليه حتّى ينزِعَهُ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢٣ / ٢٨٣ / ٦١٨) ، والسِّلَفِيُّ في « معجم السَّفَرِ » (ق ٨٥ / ٢) ، و ابن عساكر (١٣ / ٢١١ / ٢) عن **عبد الخالق بن زيد ابن واقد** عن أبيه عن محمد بن عبد الملك بن مروان عن أبيه عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ آفته عبد الخالق بن زيد ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وضعفه غيرهما .

وقال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » (٢ / ١٤٩) :

« يروي المناكير عن المشاهير ؛ التي إذا سمعها المستمع شهد أنها مقلوبة أو معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به » .

والحديث ؛ أشار المنذري (٣ / ١١١) إلى تضعيفه !

وأعله الهيثمي (٥ / ١٣٥) بابن زيد هذا .

٥٣٥٣ - (ألا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ الخَضِرِ ؟ قالوا : بلى يا رسولَ الله ! قال : بينما هو ذاتَ يوم يمشي في سوق بني إسرائيلَ ؛ أبصرَهُ رجلٌ مكاتَبٌ . فقال : تصدَّقْ عليَّ بارك الله فيك ! فقال الخَضِرُ : آمنتُ بالله ، ما شاء اللهُ مِنْ أمْر يكونُ ، ما عندي شيءٌ أعطيكه . فقال المسكينُ : أسألُكَ بوجهِ الله !

لَمَّا تصدقتَ عليَّ ؛ فإني نظرت السِّيماءَ (وفي رواية : سِيماءَ الخيرِ) في وجهكَ ، ورجوتُ البركةَ عندك ! فقال الخضر : آمنتُ بالله ، ما عندي شيءٌ أعطيكَه إلا أن تأخذَني فتبيعَني ! فقال المسكينُ : وهل يستقيمُ هذا ؟ ! قال : نعم ، الحقَّ أقولُ ؛ لقد سألتني بأمْرٍ عظيم ، أمَا إنِّي لا أخيِّبُك بوجهِ ربِّي ؛ بعني ! قال : فَقَدِمَ إلى السُّوق فباعه بأربعِ مئةِ دِرْهمٍ ، فمكثَ عند المشتري زَماناً لا يستعملُهُ في شيءٍ ، فقال له : إنك إنَّما ابتعتني التماسَ خيرٍ عندي ، فأوصِني بعملٍ ؟ قال : أكْرَهُ أن أشُقَّ عليكَ ؛ إنّك شيخٌ كبير . قال : ليس يَشُقُّ عليَّ . قال : فقُم وانقلْ هذه الحجارةَ ، وكان لا يَنْقُلُها دونَ ستَّةِ نَفَرٍ في يوم . فخرجَ الرجلُ لبعض حاجته ؛ ثمّ انصرفَ وقد نَقَلَ الحجارةَ في ساعةٍ ! قال : أحسنتَ وأجملتَ وأطقتَ ما لم أرَكَ تطيقُهُ . قال : ثمّ عَرَضَ للرَّجُلِ سَفَرٌ ، فقال : إني أحسبُكَ أميناً ، فاخلُفْني في أهْلي خِلافةً حسَنةً . قال : فأوصِني بعملٍ . قال : إنِّي أكْرَهُ أن أَشُقَّ عليك . قال : ليس يَشُقُّ عليَّ . قال : فاضرب من اللَّبِن لبيتي حتى أَقْدُمَ عليك . قال : فمضَى الرجل لسفره . [قال :] فرجع الرجلُ وقد شَيَّدَ بناءَهُ ! فقال : أسألكَ بِوَجْهِ الله ! ما سبيلُكَ وما أمْرُكَ ؟ قال : سألتَني بوجْهِ الله ، ووجْهُ الله أوقعني في العُبوديَّةِ . فقال الخَضِرُ : سأخبرُكَ من أنا ؟ أنا الخَضِرُ الذي سمعتَ به ؛ سألني [رجلٌ] مسكينٌ صدقةً ، فلم يكن عندي شيءٌ أعطيه ، فسألني بوجه الله ، فأمكنته من رقبتي ، فباعني . وأخبركَ أنه من سئل بوجْه الله ، فردَّ سائله وهو يقدرُ ؛ وقف يومَ القيامة [وليس على وجهه] جِلْد ولا لحم ؛ إلا عظْمٌ يتقعقعُ . فقال الرجل : آمنتُ بالله ، شققتُ عليك يا نبيَّ اللهِ ! ولم أعلمْ . قال : لا بأسَ ؛ أحسنتَ

وأبقيتَ . فقال الرجلُ : بأبي أنت وأمّي يا نبيَّ الله ! احكمْ في أهلي ومالي بما أراكَ اللهُ ، أو أُخَيِّرُك ؛ فأخلِّيَ سبيلك ؟ فقال : أُحِبُّ أن تخلِّيَ سبيلي ؛ فأعبدَ ربِّي . فخلَّى سبيله . فقال الخَضِرُ : الحمدُ لله الذي أوقعني في العبوديةِ ؛ ثم نجَّاني منها) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٣٥٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٣٢ - ١٣٤ / ٧٥٣٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨٧) من طريق **سليمان بن عبيد الله الخَطَّاب** : ثنا بقية بن الوليد : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : . . . فذكره .

والطبراني أيضاً ، وفي « مسند الشاميين » (ص ١٦٣) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣١٩ / ٢) عن **محمد بن الفضل بن عمران الكندي** : ثنا بقية **عن** محمد بن زياد الألهاني به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من الطريقين عن بقية :

أما الأولى ؛ فلضعف سليمان بن عبيد الله ؛ قال النسائي :

« ليس بالقوي » . وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » .

ولا ينافي ضعفه قول أبي حاتم فيه :

« صدوق ، ما رأيت إلا خيراً » !

لاحتمال أنه يعني أنه ليس بمتهم ، وذلك لا ينافي الضعف الناشئ من سوء الحفظ ، والذي يستلزم النظر في حديثه ، بل هذا ما صرح به ابنه في مقدمة « الجرح والتعديل » (١ / ٣٧) ، فراجعه إن شئت .

وأما توثيق ابن حبان ؛ فقد عرف تساهله في التوثيق ؛ فلا إشكال . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » ـ ملخصاً للأقوال المتقدمة فيه ـ :

« صدوق ، ليس بالقوي » .

قلت : فمثله لا يحتج به ؛ فلا يقبل منه تصريح بقية بالتحديث فيه . وعلى ذلك جرى من قبلنا من النقاد ؛ فقال الذهبي في ترجمة بقية من « الميزان » :

« ومن مناكير بقية : حدثنا محمد بن زياد عن أبي أمامة مرفوعاً : بينما الخضر يمشي في سوق لبني إسرائيل . . . الحديث بطوله . هذا الحديث قال ابن جوصا : سألت محمد بن عوف عنه ؟ فقال : هذا موضوع . فسألت أبا زرعة عنه ؟ فقال : حديث منكر . قال ابن عدي : لا أعلم رواه عن بقية غير سليمان بن عبيد الله الرقي ، وقد ادعاه عبد الوهاب بن ضحاك العُرْضِيُّ ، وهو متهم ، وأما سليمان ؛ فقال فيه ابن معين : ليس بشيء . فسلم عنه بقية » .

قلت : وقد فاته الطريق الأخرى عند الطبراني ؛ أعني : محمد بن الفضل بن عمران الكندي ، ولكني لم أجد له ترجمة ، مع أنه لم يذكر تحديث بقية ، وكذلك سليمان الرقي لم يذكر ذلك عند الطبراني ، فكأنه أحال بها على رواية الكندي ، ومن أجل ذلك لم يتعرض لذكر التحديث من تكلم على رواية الطبراني ، فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون ؛ إلا أن فيه بقية بن الوليد وهو

مدلس ؛ ولكنه ثقة » . وأعاده بنحوه في مكان آخر (٨ / ٢١٣) . وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٨) :

« رواه الطبراني وغير الطبراني ، وحسَّن بعض مشايخنا إسناده ، وفيه بعد . والله أعلم » .

قلت : وصدره بلفظة : (روي) إشارةً منه إلى ضعف الحديث المطابق لاستبعاده تحسين بعض مشايخه إياه ؛ فأجاد كما قال الحافظ الناجي في « عجالة الإملاء » (١١٤ ـ ١١٥) ، وإن كان العهد به تصديره لأحاديث بقية بلفظة : (عن) كما حققته في مقدمتي لكتابي « صحيح الترغيب والترهيب» وفي « ضعيفه » أيضاً ، فلعل ذلك لضعف سليمان ، وجهالة ابن عمران الكندي .

وقد أشار إليها الحافظ ابن كثير في « البداية » ؛ فإنه ساق الحديث بطوله من رواية أبي نعيم الأصبهاني : حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني . . . فساقه من الطريقين المتقدمين ، ثم قال (١ / ٣٣٠) :

« وهذا حديث رفعه خطأ ، والأشبه أن يكون موقوفاً ، وفي رجاله من لا يعرف . والله أعلم » .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة (الخضر) من « الإصابة » ـ بعد أن ساقه من رواية الطبراني أيضاً ـ :

« قلت : وسند الحديث حسن ؛ لولا عنعنة بقية ، ولو ثبت لكان نصًا أن الخضر نبي لحكاية النبي ﷺ قول الرجل : « يا نبي الله ! » ، وتقريره على ذلك » .

قلت : وهذا صريح في أن الحافظ لم يقف على تحديث بقية المتقدم ، وإلا ؛ لجزم بحسنه .

والحق أنه ضعيف ؛ لما عرفت من حال المصرِّح بالتحديث . والله أعلم .

ونبوة الخضر ليست بحاجة في إثباتها إلى مثل هذا الحديث ؛ بعد قوله تعالى في القرآن حكاية عن الخضر : ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ ، وغير ذلك من الأدلة المعروفة .

٥٣٥٤ - (إنّ الملائكةَ كانت تصافحُ عِمْرانَ بنَ حُصَينٍ حتى اكتوى ؛ فتنحَّتْ) .

منكر . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٢٨٨) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٠٧ / ٢٠٣) من طريقين عن قتادة : أن الملائكة . . . الحديث .

قلت : إسناد مرسل ؛ فإن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس رضي الله عنه .

والمحفوظ عن عمران أن الملائكة كانت تسلم عليه . فقد روى مُطَرِّفٌ عنه أنه قال :

كان يُسَلِّم علي حتى اكتويتُ ؛ فَتُرِكتُ ، ثُمَّ تَرَكْتُ الكَيَّ ؛ فعاد .

أخرجه مسلم (٤ / ٤٨) - واللفظ له - ، وابن سعد (٤ / ٢٨٩ و ٧ / ١١) ، والحاكم (٣ / ٤٧٢) ؛ ولفظهما - والسياق لابن سعد - :

قال مطرف : أرسل إلي عمران بن حصين في مرضه فقال :

إنه كانت تسلم علي - يعني : الملائكة - ؛ فإن عشتُ فاكتم علي ، وإن متُّ ؛ فحدث به إن شئت .

وإسناده صحيح .

٥٣٥٥ - (**فَضْلُ الصَّلاةِ في المسجدِ الحرامِ على غيرِهِ : مِئَةُ ألفِ صلاةٍ ، وفي مسجدي : ألفُ صلاة ، وفي مسجدِ بيتِ المقدسِ : خمسُ مئةِ صلاةٍ**) .

ضعيف بطرفه الأخير . أخرجه البزار في « مسنده » (٤٢٢ - كشف الأستار) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٢٤٨) من طريق **سعيد بن سالم القَدَّاح** عن **سعيد بن بَشِير** عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال البزار :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ كما يأتي بيانه .

وقد عزا الحافظ المنذري إليه أنه حسّن إسناده ، فقال في « الترغيب » (٢ / ١٣٧) :

« رواه البزار ، وقال : « إسناده حسن » . كذا قال ! » !

فلا أدري أهو وهم من المنذري ، أم سقط ذكره من قلم الهيثمي في « كشف الأستار » ؛ كما سقط منه عزوه في « مجمع الزوائد » (٤ / ٧) إلى البزار ؟ ! وإنما عزاه للطبراني في « الكبير » بنحوه . وقد عزاه إليه المنذري أيضاً . ثم قال الهيثمي :

« ورجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام ، وهو حديث حسن » !

قلت : بل هو حديث منكر ؛ فإن آخره مخالف لحديث أبي ذر الصحيح بلفظ :

« صلاة في مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات فيه » ؛ يعني : بيت المقدس .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٣٩٥ - مصورتي) ، والحاكم (٤ / ٥٠٩) . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وقال الطبراني :

« لم يروه عن قتادة إلا الحجاج وسعيد بن بشير ؛ تفرد به عن الحجاج : إبراهيم ابن طهمان ، وتفرد به عن سعيد : محمد بن سليمان بن أبي داود » !

قلت : بل تابعه الوليد بن مسلم : حدثنا سعيد بن بشير به .

أخرجه الطحاوي في « المشكل » (١ / ٢٤٨) .

قلت : فهذا الحديث الصحيح يفيد أن الصلاة في بيت المقدس بمئتي صلاة وخمسين صلاة ؛ لأن الصلاة في مسجده ﷺ بألف صلاة كما في غير ما حديث ، وهذا خلاف ما في هذا الحديث الضعيف .

وعلته : ضعف سعيد بن سالم القداح وشيخه ، وكأنه لذلك أشار المنذري فيما تقدم إلى رده لتحسين البزار لإسناده . وأيده في ذلك الحافظ إبراهيم الناجي الحلبي في كتابه « عجالة الإملاء » بقوله (١٣٥ / ١) :

« وهو كما قال المصنف ؛ إذ فيه سعيد بن سالم القداح ، وقد ضعفوه ، ورواه عن سعيد بن بشير ، وله ترجمة في آخر هذا الكتاب « الترغيب » في الرواة المختلف فيهم » .

قلت : وقال شيخه الحافظ ابن حجر فيه - أعني : ابن بشير هذا - :

« ضعيف » .

فمن غرائب المنذري التي جرى عليها في « ترغيبه » : أن يصدر الأحاديث الضعيفة بلفظ : « عن » المشعر بأنه غير ضعيف ، بل أنه صحيح أو حسن أو قريب منهما ! ومن ذلك هذا الحديث ؛ فقد صدره بـ : (عن) مع انتقاده لقول البزار فيه : « حسن » ؛ كما تقدم !

فإن قيل : لعله فعل ذلك لشاهده الذي ذكره بعد أربعة أحاديث من حديث جابر مرفوعاً به مطولاً ، لكن ليس فيه موضع الشاهد منه ، وقال :

« رواه البيهقي ، ورواه أيضاً هو وغيره من حديث ابن عمر بنحوه » !

فقد أورده السيوطي أيضاً في « الجامع الكبير » دون الشاهد ، وقال :

« رواه البيهقي في « الشعب » ـ وضعفه ـ ، وابن عساكر عن ابن عمر » .

ولم يعزه للبيهقي عن جابر بهذا اللفظ ، وإنما أورده قبل ذلك بأحاديث بلفظ :

« صلاة في المسجد الحرام مئة ألف صلاة . . . » الحديث بلفظ حديث الترجمة تماماً . وقال في تخريجه :

« رواه البيهقي في « الشعب » ، والخطيب في « المتفق والمفترق » عن جابر ، وفيه **إبراهيم بن أبي حَيَّة** ؛ واهٍ » .

يعني : أنه ضعيف جدّاً ، وعليه ؛ فلا يصلح شاهداً ؛ كما هو معلوم من علم المصطلح . وأنا أظن أن المنذري لما عزاه من حديث جابر للبيهقي ؛ يعني : هذا اللفظ : وأما اللفظ الذي ساقه هو ؛ فإنما هو لفظ حديث ابن عمر ؛ فقد وجدته كذلك في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم ، وإسناده ضعيف جدّاً ؛ كما تقدم بيانه

برقم (٨٣١) .

وأنكرُ من حديث الترجمة : ما أخرجه ابن ماجه في حديث لأنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« . . وصلاة في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة » !

فصارت الصلاة في الأقصى أفضل من الصلاة في المسجد النبوي ! وقد صدره المنذري أيضاً بـ : (عن) ! مع قوله في تخريجه (١ / ١٣٦) :

« رواه ابن ماجه ، ورواته ثقات ؛ إلا أن أبا الخطاب الدمشقي لا تحضرني الآن ترجمته . . . » !

والحقيقة أنه مجهول ؛ كما صرح بذلك الحافظ في « التقريب » .

ونحوه قول الذهبي في « الميزان » :

« ليس بالمشهور » ، ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« هذا منكر جدّاً » .

ونقل الناجي (١٣٤ / ٢) مثله عن العلائي وغيره .

وقريب منه : حديث ميمونة بنت سعد مرفوعاً :

« إن الصلاة في المسجد الأقصى كألف صلاة فيما سواه » .

أخرجه ابن ماجه وغيره .

وهو منكر جدّاً ؛ كما قال الذهبي أيضاً ، وبيانه في كتابي « ضعيف أبي داود »

رقم (٦٨) ، وفي تعليقي على « الأحكام الوسطى » لعبد الحق الإشبيلي رقم (٨٣٢) .

واعلم أنه كان من الممكن الجمع بين هذه الأحاديث المتناقضة في فضل الصلاة في المسجد الأقصى : بأن يؤخذ بالزائد فالزائد . وعلى ذلك جرى الإمام الطحاوي ! ولكن هذا إنما يصار إليه حينما تكون الأحاديث كلها من قسم المقبول ، وليس الأمر كذلك ؛ كما تبين لك من هذا التخريج ، والله تعالى هو الحق لا رب سواه .

٥٣٥٦ - (إنّ هذه الآية : ﴿ الذين يُنْفِقون أموالَهُمْ باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً ﴾ ؛ نزلت في النفقاتِ على الخَيْلِ في سبيلِ الله) .

موضوع . آفته سعيد بن سنان الحمصي ؛ كما سيأتي في الحديث الآتي .

وغفل عنه الهيثمي هنا - كما غفل عنه هناك - ؛ فقد أورده في تفسير (البقرة) ، وقال (٦ / ٣٢٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ويزيد بن عبد الله وأبوه لا يعرفان » !

والحديث ؛ أورده الذهبي فيما أُنكر على سعيد بن سنان .

٥٣٥٧ - (إنَّ الخيلَ معقودٌ في نواصِيها الخَيْرُ إلى يومِ القيامةِ ، وأهلُها مُعَانُونَ عليها ، والمُنْفِقُ عليها كالباسطِ يدَه بالصَّدَقةِ ، وأبوالُها وأرواثُها لأهلها عندَ الله يومَ القيامة مِنْ مِسْكِ الجنةِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » في ترجمة

أحمد بن عبد الرحمن بن عِقَال الحَرَّاني ، فقال (رقم ١٠٥٨ - مصورتي) : حدثنا أحمد قال : ثنا أبو جعفر (النُّفَيْلي) قال : نا سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله بن عَريب عن أبيه عن جده قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سعيد بن سنان » .

قلت : وهو أبو مهدي الحمصي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : ولست أشك أن قوله في آخر الحديث :

« من مسك الجنة » إنما هو من وضعه ، وإلا ؛ فسائر الحديث ثابت صحيح من حديث غير واحد من الصحابة ، تراها في « الترغيب والترهيب » (٢ / ١٦٠ - ١٦١) . وقد أشار إلى ذلك المنذري بقوله :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه نكارة » .

وإن من غرائب الحافظ الهيثمي قوله في إعلال الحديث (٥ / ٢٥٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفه » !

يشير إلى يزيد بن عبد الله وأبيه ؛ فإنهما لا ذكر لهما في شيء من كتب الرجال .

فخفي عليه حال سعيد بن سنان ، أو فاته إعلال الحديث به ، وهو آفته !

ثم إن شيخ الطبراني ضعيف أيضاً ؛ قال أبو عروبة :

« ليس بمؤتمن على دينه » . وقال ابن عدي :

« هو ممن يكتب حديثه » .

٥٣٥٨ - (مَنْ سَرَّهُ أن لا يجدَ الشَّيطانُ عندَه طعاماً ولا مَقيلاً ؛ فلْيُسَلِّمْ إذا دخلَ بيتَه ، وليُسمِّ على طَعامِهِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٢) في أحاديث ساقها بإسناد واحد من طريق خلف بن عبد الحميد السَّرَخْسِيِّ : ثنا أبو الصَّبَّاح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري عن أبي هاشم الرُّمَّاني عن زاذان عن سلمان مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الغفور هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات : كعب وغيره ، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التعجب » .

وأشار إلى هذا المعنى الإمام البخاري بقوله :

« تركوه » . وقال في « التاريخ الصغير » :

« سكتوا عنه » .

وبه أعله الهيثمي (٨ / ٣٨) .

والراوي عنه مجهول ؛ قال أحمد :

« لا أعرفه » .

والحديث ؛ اقتصر المنذري في « الترغيب » (٣ / ١١٦) على الإشارة إلى

تضعيفه ، وهو قصور ظاهر .

والذي صح عنه ﷺ في هذا الباب : إنما هو ذكر الله عند دخول البيت وعند الطعام ، وواضح أن المراد التسمية في كل منهما ؛ انظر « الترغيب والترهيب » حديث جابر عند مسلم وغيره .

وفي السلام عند دخول البيت حديث آخر ، تراه مخرجاً في « المشكاة » (٧٢٧) و « الترغيب » (٢ / ٢٦٢) .

٥٣٥٩ - (الحمدُ لله الذي جعلكِ يا بُنَيَّةُ شبيهةً بسيِّدةِ نساءِ بني إسرائيل ؛ فإنها كانتْ إذا رزقَها اللهُ شيئاً وسُئلت عنه ؟ قالت : ﴿ هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ إنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ ﴾) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى من طريق **عبد الله بن صالح** : حدثنا **عبد الله بن لهيعة** عن محمد بن المنكدر عن جابر :

أن رسول الله ﷺ أقام أياماً لَمْ يَطْعَمْ طعاماً ، حتى شق ذلك عليه ، فطاف في منازل أزواجه ، فلم يجد عند واحدة منهن شيئاً ! فأتى فاطمة فقال :

« يا بنية ! هل عندك شيء آكله ؛ **فإني جائع** ؟ » .

قالت : لا والله - **بأبي أنت وأمي** - ! فلما خرج من عندها بعثت إليها جارة لها برغيفين وقطعة لحم ، فأخذته منها ، فوضعته في جفنة لها ، وقالت :

والله ! لأوثرن بهذا رسول الله ﷺ على نفسي ومَن عندي ، وكانوا جميعًا محتاجين إلى شِبعة طعام ، فبعثت حسناً أو حسيناً إلى رسول الله ﷺ ، فرجع إليها ، فقالت : **بأبي أنت وأمي** ؛ قد أتى الله بشيء فخبأته لك . قال :

« هلمي يا بنية ! » .

قالت : فأتيته بالجفنة ، فكشفتُ عنها ؛ فإذا هي مملوءة خبزاً ولحماً ، فلما نظرت إليها بُهِتُّ وعرفت أنها بركة من الله ، فحَمِدْتُ الله ، **وصليت على نبيه** ، وقدمته إلى رسول الله ﷺ ، فلما رآه حمد الله ، وقال :

« من أين لكِ هذا يا بنية ؟ ! » .

قالت : يا أبتِ ! ﴿ هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ ! فحمد الله ، وقال : . . . فذكر الحديث .

فبعث رسول الله ﷺ إلى علي ، ثم أكل رسول الله ﷺ ، وأكل علي ، وفاطمة ، وحسن ، وحسين ، وجميع أزواج النبي ﷺ ، وأهل بيته حتى شبعوا جميعاً ، قالت : وبقيت الجفنة كما هي . قالت : فأوسعت ببقيتها على جميع الجيران ؛ وجعل الله فيها بركة وخيراً كثيراً .

ذكره ابن كثير في « التفسير » (١ / ٣٦٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سكت عنه ابن كثير ؛ لأنه ساق إسناده ، وهذه عادته وعادة المحدثين : إذا ساقوا إسناد الحديث ؛ فقد برئت ذمتهم وارتفعت المسؤولية عنهم إذا كان الحديث إسناده ضعيفاً أو موضوعاً .

وقد غفل عن هذه الحقيقة العلمية من قام باختصار « تفسير ابن كثير » وغيرهم ، فيتوهمون أن سكوت ابن كثير عن الحديث معناه أن الحديث ثابت عنده ! وليس كذلك ؛ وبخاصة إذا ساق إسناده ؛ كما بينت ذلك في غير ما موضع .

وهذا الحديث من هذا القبيل ؛ فإن في إسناده عبد الله بن صالح عن عبد الله

ابن لهيعة ، وكلاهما ضعيف .

ولجهل الشيخ الصابوني بهذا العلم الشريف ، وبتلك الحقيقة العلمية ؛ فقد أورد هذا الحديث مصححاً له في « مختصره » (١ / ٢٨٠) ، ثم نقل عزو الحافظ ابن كثير لأبي يعلى من « تفسير ابن كثير » إلى حاشية « مختصره » ؛ موهماً القراء أنه من تخريجه ! فما أحراه بقول النبي ﷺ :

« المتشبع بما لم يُعْطَ ؛ كلابس ثوبي زور » !

ثم إن الحديث ـ مع ضعف إسناده ـ ؛ ففي متنه نكارة في نقدي ؛ مثل قوله : « فإني جائع » ؛ لأنه غير معروف مثله عنه ﷺ فيما أذكر !

ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها لأبيها مرتين :

بأبي أنت وأمي !

فإنه ممجوج مرفوض ؛ كما هو ظاهر لا يحتاج إلى بيان !

ونحوه قولها بعد أن حمدت الله :

وصليتُ على نبيه .

فإنه ليس معهوداً أيضاً قرن الصلاة على النبي مع حمد الله تعالى في مثل هذه المناسبة ! والله أعلم .

٥٣٦٠ ـ (نِعْمَ السِّوَاكُ الزيتونُ ؛ مِنْ شجَرةٍ مباركةٍ ، يُطَيِّبُ الفمَ ، ويَذْهَبُ بالحَفَرِ ، هو سِواكي ، وسِواكُ الأنبياءِ قبلي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٧٠ ـ مصورتي) : حدثنا

أحمد قال : نا **معلل** قال : نا **محمد بن مِحصَن** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري عن معاذ بن جبل مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن إبراهيم إلا محمد » .

قلت : وهو العكَّاشي ؛ نسب إلى جده الأعلى ؛ فإنه محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي ؛ كذبوه ؛ كما في « التقريب » . وقال الذهبي :

« ليس بثقة ، قال الدارقطني : متروك يضع » .

قلت : فهو علة هذا الحديث .

وخفي ذلك على الهيثمي ؛ فأعله بالذي دونه ، فقال (٢ / ١٠٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه **مُعَلَّلُ بن محمد** ؛ لم أجد من ذكره » !

قلت : كذا قال ! وتبعه الشيخ محمد بن سليمان المغربي في « جمع الفوائد » (١ / ٩١) ؛ ثم المعلق عليه ، دون أن ينتبهوا إلى ما فيه من الوهم :

أولاً : الغفلة عن آفته الحقيقية ؛ وهي العكاشي كما ذكرنا . وقد تنبه لها الهيثمي في حديث آخر ، أخرجه الطبراني قبيل هذا بالسند نفسه ، وهو حديث :

« اتخذوا الديك الأبيض . . . » . فقال الهيثمي (٥ / ١١٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن محصن العكاشي ، وهو كذاب » ، وقد مضى برقم (١٦٩٥) . ولم أره في « كتاب الطب » من « جمع الفوائد » للمغربي ، وهو مؤخر فيه عن موضعه في « مجمع الهيثمي » ، فلا أدري

أسقط من قلمه ، أم أودعه في كتاب آخر عنده ؟ ! والله أعلم .

ثانياً : قوله : « معلل بن محمد » خطأ ! والصواب : « **معلل بن نفيل** » ؛ كذلك وقع في إسناد حديث آخر ساقه قبل هذا الحديث بحديث ، وكذلك وقع في حديث آخر عنده (٦٣٢) وفي أحاديث أخرى بعده (٦٥٢ ـ ٦٥٥) ، ونسبه في الأول منها فقال : « الحراني » .

وبعد كتابة ما سبق ؛ رجعت إلى « مجمع البحرين » للهيثمي (١ / ٣٤ / ٢) ، فوجدته قد ساق الحديث بالإسناد المذكور تحته ؛ إلا أنه وقع فيه : « . . معلل بن محمد بن محصن عن إبراهيم . . . لم يروه عن إبراهيم إلا محمد » !

فانكشف لي سبب الوهمين السابقين من الهيثمي . وبيانه : أنه لما نقل الحديث من « المعجم الأوسط » ، أدخل راوياً في آخر ، فبدل أن يكتب : « معلل : نا محمد بن محصن » كتب : « معلل بن محمد بن محصن » !

ولما نقل الحديث من « مجمع البحرين » إلى « مجمع الزوائد » وتكلم على إسناده ؛ وقع منه ما وقع من الوهمين المشار إليهما ! والمعصوم من عصمه الله .

٥٣٦١ ـ (مَنْ فَصَلَ في سبيل الله ، فماتَ أو قُتِلَ ؛ فهو شهيد ، أو وقَصَه فرسُه أو بعيرُه ، أو لدَغَتْهُ هامَّةٌ ، أو ماتَ على فراشه بأيِّ حتْفٍ شاءَ الله ؛ فإنّه شهيد ، وإنَّ لهُ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٣٩١) : حدثنا عبد الوهاب بن نَجْدة : ثنا بقية بن الوليد عن ابن ثوبان عن أبيه يرد إلى مكحول إلى عبد الرحمن بن غَنْمٍ الأشعري أن أبا مالك الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

وتابعه عبيد بن شريك : ثنا عبد الوهاب بن نجدة به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٩ / ١٦٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ إلا أن مكحولاً رُمِيَ بالتدليس .

أما بقية ؛ فهو مشهور بذلك ، وقد قال غير واحد من الأئمة :

« كان يدلس عن المتروكين » .

ولذلك ؛ فهو من الثقات الذين لا يحتج بحديثهم ما عنعن ، وهذا منه .

نعم ؛ قد خالف أبا داود وعبيد بن شريك : **محمدُ بنُ محمد بن سليمان** ، فقال : ثنا عبد الوهاب بن نجدة الحَوْطِيُّ : ثنا بقية بن الوليد : ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان به .

فصرح بتحديث بقية .

أخرجه الحاكم (٢ / ٧٨) ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ابن ثوبان لم يحتج به مسلم ؛ وليس بذاك ، وبقية ثقة ، وعبد الرحمن ابن غنم لم يدركه مكحول فيما أظن » !

قلت : بين وفاتيهما قرابة أربعين سنة ؛ لأن ابن غنم توفي سنة (٧٨) ، ومكحول توفي سنة (١١٢) في قول ، وسنة (١١٨) في قول آخر ، ولم يذكروا سنة ولادته ، حتى يمكن القول بمعاصرته إياه ، ولكن ثبوت المعاصرة إنما تفيد في

الراوي الذي لم يعرف بتدليس ، ومكحول ليس كذلك ؛ كما سبق .

وابن ثوبان ـ وإن كان فيه كلام ـ فالراجح أنه حسن الحديث .

وأما بقية ؛ فقد عرفت حاله ، وإنما وثقه الذهبي لتصريحه بالتحديث في رواية الحاكم ، وهو الذي غرني قديماً حينما خرجت الحديث في « أحكام الجنائز » (ص ٣٧) ، وقلت عقبه :

« وصححه الحاكم ، وإنما هو حسن فقط » .

فلم يتنبه الذهبي ـ كما لم أتنبه أنا يومئذٍ ـ لكون التصريح بتحديث بقية شاذ ـ بل منكر ـ ؛ لأمرين :

الأول : مخالفة محمد بن محمد بن سليمان لأبي داود وعبيد بن شريك كما سبق ؛ فإنهما عنعناه عنه .

والآخر : أن محمداً هذا ـ وهو الباغندي ـ مع كونه من الحفاظ ؛ فقد تكلم فيه بعضهم كلاماً سيئاً حتى اتهم بالكذب ! والذهبي نفسه قال في ترجمته من « الميزان » :

« كان مدلساً ، وفيه شيء . قال ابن عدي : أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب . وقال الإسماعيلي : لا أتهمه ، ولكنه خبيث التدليس » .

قلت : فمثله لا يحتج به عند التفرد ، فكيف مع المخالفة ؟ !

ثم وجدت له مخالفاً ثالثاً ثقةً : فقال الطبراني في « الكبير » (١ / ١٦٧ / ١) : حدثنا خير بن عرفة المصري : نا حيوة بن شُرَيْحٍ الحمصي : نا بقية بن الوليد عن ابن ثوبان به .

٥٣٦٢ - (يا عائشةُ ! أتَّخذتِ الدُّنيا بطنَكِ ؟ ! أكثرُ من أَكْلَةٍ كلَّ يومٍ سَرَفٌ ، واللهُ لا يُحِبُّ المُسْرفين) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٦١ / ٢) من طريق **العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس** (الأصل : سلمة الروامي) : حدثني **خالد بن نَجِيحٍ المصري** : ثنا **عبد الله بن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت :

رآني رسول الله ﷺ وأنا آكل في يوم مرتين فقال : . . . فذكره . وقال :

« في إسناده ضعف » !

كذا قال ! وأقره العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٧٨) !

وفيه تساهل كبير ؛ فإنما يصح مثل هذا القول فيما لو كان السند إلى ابن لهيعة ثابتاً ، وأنى له ذلك ؟ ! وفيه آفتان :

الأولى : خالد بن نجيح المصري ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٥٥) عن أبيه :

« هو كذاب ، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح ؛ يتوهم أنها من فعله » .

الأخرى : العلاء بن مسلمة الرواس ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٨٥) :

« يروي عن العراقيين المقلوبات ، وعن الثقات الموضوعات » . وقال ابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

نعم ؛ قد رواه البيهقي (٢ / ١٥٨ / ١ - ٢) بإسناد آخر عن ابن لهيعة نحوه ؛ هو خير من هذا :

أخرجه من طريق يحيى بن عثمان المصري : حدثني أبي عن ابن لهيعة . . . فذكره بلفظ :

« يا عائشة ! أما تحبين أن يكون لك شغل إلا في جوفك ؟ ! الأكل في اليوم مرتين من الإسراف ، والله لا يحب المسرفين » .

(**تنبيه**) : كنت خرجت هذا الحديث فيما تقدم برقم (**٢٥٧**) **نقلاً عن** « الإحياء » و « تخريجه » ، وعن « الترغيب » للمنذري ، وكان ذلك قبل أن نطلع على إسناده في « شعب البيهقي » ، فلما وقفت عليه فيه ؛ بادرت إلى تخريجه ، وبيان الفرق بين إسناديه ولفظيه ، فتبين الآن أنه ليس عند البيهقي لفظ : « إياك والسرف » ، الذي جاء في « الإحياء » ، وعزاه العراقي للبيهقي ، فاقتضى التنبيه .

٥٣٦٣ - (ثلاثةٌ لا تُقْبَلُ لهم شهادةُ أنْ لا إله إلا الله : الراكبُ والمركوب ، والراكبةُ والمركوبةُ ، والإمامُ الجائرُ)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٣٢٥٦) : حدثنا بكر : قال : نا **أبو عطاء بلال بن عمرو** عن **صالح بن أبي صالح** عن **عمر بن راشد** عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن حرملة إلا عمر بن راشد ، ولا عن عمر إلا صالح بن أبي صالح ، تفرد به أبو عطاء » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « سيأتي بزيادة فائدة برقم (٦٦٥٩) » . (الناشر) .

قلت : ولم أجد من ترجمه ، ولم يذكره الدَّولابي في « الكنى » .

ومثله صالح بن أبي صالح ، وفي « التهذيب » بهذا الاسم جمع ، ولكنهم من التابعين ، وهو دونهم كما ترى .

وأما عمر بن راشد ؛ فهو المدني الجاري ، يروي عن مالك وابن عجلان وطبقتهما . قال أبو حاتم :

« وجدت حديثه كذباً وزوراً » . وقال الحاكم ، وأبو نعيم :

« يروي عن مالك أحاديث موضوعة » .

وبه أعل الحديث الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٤ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر بن راشد المدني الجاريٌّ ؛ وهو كذاب » .

وأما المنذري ؛ فقد اكتفى بالإشارة إلى ضعفه (٣ / ١٣٨) !

وهذا من تساهله الذي شرحت القول عنه في مقدمة « صحيح الترغيب » و «ضعيفه » ، وهو تحت الطبع[١] .

٥٣٦٤ - (مَنْ وَلِيَ أُمَّةً من أمَّتي - قَلَّتْ أو كَثُرتْ - ، فلم يَعْدِلْ فيهم ؛ كَبَّهُ اللهُ على وجْهِهِ في النارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٧٧٣ - مصورتي) من طريق هشام بن عمار : ثنا عبد العزيز بن الحُصَين عن عمار الدُّهْني : حدثني

(١) وقد طبع بعد وفاة الشيخ - رحمه الله - بقليل . (الناشر) .

إبراهيم بن [يزيد] عن **بنت معقل بن يسار** عن أبيها معقل أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن عمار الدهني إلا عبد العزيز بن الحصين ، تفرد به هشام » .

قلت : عبد العزيز هذا واهٍ ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٣٩) .

وقد خولف في إسناده ؛ فقال عبيد الله بن موسى : ثنا إسرائيل عن عامر الدهني عن أبيه عن **أم معقل** عن أبيها قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٠ - ٩١) ، وقال :

« هذه أم معقل بنت معقل بن سنان الأشجعي ، وهو صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : لم أر من ذكر أم معقل هذه ، وأخشى أن يكون محرفاً من (ابنة معقل) كما في الإسناد الأول ، وليس اعتمادي عليه فيما ذهبت إليه فحسب ؛ فقد روى الإمام أحمد (٤ / ٢٥) : ثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال : سمعت **إسماعيل البصري** يحدث عن ابنة معقل بن يسار عن أبيها معقل قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ليس من والي أمة - قلَّت أو كَثُرت - لا يعدل فيها ؛ إلا كَبَّه الله تبارك وتعالى على وجهه في النار » .

لكني لم أعرف إسماعيل البصري ! وفي طبقته جماعة ؛ فيهم الثقة والضعيف والمجهول . وذكر الحافظ في ترجمة (ابنة معقل) من « التعجيل » أنه روى عنها

إسماعيل الأَوْدي ، ولم يذكره السمعاني في هذه النسبة (الأودي) ، وقد رواه عنه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٢١ / ٥١٤) ، ونسبه في رواية ثانية (٥١٧) فقال : (الكندي) ، وفي أخرى (٥١٨) : (الأزرق) .

ومثله ابنة معقل هذه ؛ فإن الحافظ لم يذكر راوياً عنها غير **إسماعيل** المذكور .

وقد تابعها أخوها **عبد الرحمن بن معقل بن يسار** عن أبيه بلفظ :

« أيما والٍ ولي شيئاً من أمر المسلمين ، فلم ينصح لهم كنصحه لنفسه ؛ كبَّه الله على وجهه يوم القيامة في النار » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٩٤) بإسناد جيد عنه ؛ كما بينته في « الروض النضير » (رقم ٨٦٨) .

وأما عبد الرحمن هذا ؛ فقد قلت هناك : إني لم أجد من ذكره ! وأقول الآن :

لعله عبد الرحمن بن عبد الله بن معقل بن يسار ؛ فقد ذكره هكذا ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٥٢) ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٥٤ - طبع الهند) ، وذكرا أنه روى عن عمر أو ابن عمر . وروى عنه قرة بن خالد السدوسي .

وعليه ؛ يكون قد نسب في هذه الرواية إلى جده معقل ، فهو تابعي مستور .

وجملة القول : أن الحديث لم يثبت عندي بهذا اللفظ ؛ لاضطراب الرواة في الراوي عن معقل ؛ هل هو عبد الرحمن أو ابنة معقل ؟ وسواء كان هذا أو ذاك فكلاهما مجهول .

ولو أن الحديث جاء بإسنادين ثابتين عنهما ؛ لكان احتمال تقوية الحديث بمجموع روايتيهما وارداً ، فكيف وقد جاء من طرق أخرى عن معقل رضي الله عنه

في « الصحيحين » وغيرهما بغير هذا اللفظ ، فراجعها إن شئت في « الأحاديث الصحيحة » (١٧٥٤ ، ٢٦٣١) .

٥٣٦٥ ـ (لا تَنْكِحُوا القَرابةَ القريبةَ ؛ فإنّ الوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِياً) .

لا أصل له مرفوعاً . وقد اشتهر اليوم عند متفقهة هذا الزمن ودكاترته ، الذين لا يتقون الله في طلابهم ، فيُلقون عليهم من الأقوال والآراء ما لا حجة عليه ولا برهان ، ومن الأحاديث ما لا سنام له ولا خطام ، وما لا أصل له من كلامه عليه الصلاة والسلام ، كهذا الحديث ؛ فإني سئلت عنه مراراً من بعض طلابهم ؟ فقد قال الحافظ ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (ق ١١٨ / ١) :

« غريب . قال ابن الصلاح : لم أجد له أصلاً » .

ولعله غرهم أن ابن الأثير أورده في « النهاية » في مادة (ضوا) ، جاهلين أنه لا يتقيد فيه بما ثبت من الحديث ؛ لأن غرضه شرح الغريب منه ، ثبت أو لم يثبت ، وكم من حديث فيه لا يعرف له أصل في كتب الحديث ؛ فضلاً عن الأحاديث الضعيفة ! مثله في ذلك مثل الغزالي في « الإحياء » ، بل هذا أهل ليُنْتَقد أكثر من ذاك ؛ لأن كتابه كتاب هداية وتربية وتوجيه ، فلا يجوز إيراد الأحاديث الضعيفة فيه والواهية ، ولذلك ؛ بالغ العلماء في انتقاده والرد عليه ، ولعله هو عمدة ابن الأثير في حديث الترجمة ؛ فقد أورده الغزالي في « إحيائه » (٢ / ٣٨) في جملة أحاديث صرح بنسبتها إلى النبي ﷺ ، وكلها منكرة ! بيّن ذلك العراقي في « تخريجه » إياه ، فقال ـ بعد أن نقل عن ابن الصلاح أنه لا أصل له ، وأقره ـ :

« قلت : إنما يعرف من قول عمر أنه قال لآل السائب : قد أضويتم ؛ فانكحوا

في النوابغ .

رواه إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » وقال : معناه : تزوجوا الغرائب . قال : ويقال : أغربوا ولا تُضْوُوا » .

قلت : فهذا صريح من الحافظ الحربي أن الجملة الأخيرة : « أغربوا ولا تضووا » ليس حديثاً ، فلا تغتر بإيهام ابن الأثير أنه حديث !

٥٣٦٦ ـ (نَعَمْ ؛ ما لم تقُمْ على بابِ سُدَّةٍ ، أو تأتي أميراً تسألُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٧٦٩) ـ بإسناد صحيح ـ عن خالد بن حارث قال : حدثني **طَرِيفُ بن عيسى العنبري** قال : نا **يوسف بن عبد الحميد** قال : لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فحدثنا :

أن رسول الله ﷺ دعا لأهله ، فذكر عليّاً وفاطمة وغيرهما . فقلت : يا رسول الله ! مِنْ أهل البيت أنا ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يَرْوِ هذا الحديث عن طريف إلا خالد » .

قلت : وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين .

وإنما العلة ممن فوقه ؛ فإن طريفاً هذا وشيخه يوسف ليسا بمعروفين ؛ فقد أوردهما ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٤) و (٤ / ٢ / ٢٢٦) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل البخاري في « التاريخ » ، و ابن حبان في « الثقات » ؛ فإنه أورد يوسف هذا في طبقة التابعين من كتابه « الثقات » (٣ / ٢٩٦) بهذه الرواية أيضاً .

والظن به أنه أورد طريقاً أيضاً في طبقة أتباع التابعين منهم ، ولكن المجلد الخاص بها ما علمنا أنه طبع بعد ، ومخطوطة الظاهرية منه محجوزة الآن في قسم التصوير من المجمع العلمي بدمشق لتصويره ، فلعلنا نتمكن من مراجعته بَعْدُ إن شاء الله تعالى .

وإن مما يؤيد ظني المذكور ؛ قول المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٥١) ـ وتبعه الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٧٣) ـ :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » !

قلت : وهذا من تساهلهما الذي عرفا به ؛ إذ إنهما جريا في كتابيهما على الاعتداد بما تفرد ابن حبان بتوثيقه من الرواة ، مع تساهله في ذلك عند المحققين من العلماء ؛ كما سبق التنبيه على ذلك مراراً .

ثم رأيت طريفاً المذكور في « الثقات » (٨ / ٣٢٧) من رواية خالد بن الحارث عنه ؛ فهو مجهول كشيخه يوسف .

٥٣٦٧ ـ (مَنْ مَشَى مَعَ ظالمٍ ليُعِينَهُ ـ وهو يعلمُ أنه ظالمٌ ـ ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الإِسلامِ) [١] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٢ / ٢) : حدثنا **عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي** : حدثني **أبي** : نا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزُّبَيدي : نا **عياش بن مُؤْنس أن أبا الحسن نِمْران بن مِخْمَر** حدثه أن أوس بن شُرَحْبِيل ـ **أحد بني المجمِّع ـ حدثه أنه سمع** رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٧٥٨) » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم :

أولاً : أوس بن شرحبيل ؛ قيل : له صحبة : وأنكر ذلك ابن حبان كما يأتي .

وقيل فيه : شرحبيل بن أوس ، على القلب . أورده البخاري في « التاريخ » هكذا (٢ / ٢ / ٢٥٠) . وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٣٧) :

« وهو أشبه ، له صحبة » .

وجوَّز ابن شاهين أنهما اثنان . وقال البغوي :

« والأصح عندي : شرحبيل » .

ورجح الحافظ المغايرة .

ثانياً : أبو الحسن نمران بن مخمر ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٩٧) برواية جمع عنه ؛ أحدهم حريز بن عثمان عنه .

وجاء في « تعجيل المنفعة » أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » . ولم أره في « التابعين » منه ، فلعله أورده في « أتباعهم » ؛ ولا تطوله الآن يدي .

ثالثاً : عياش بن مؤنس . أورده ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥) فقال :

« عياش بن مؤنس أبو معاذ . روى عن شداد بن شُرَحْبِيل الأنصاري . وسمع منه (!) نمران بن مخمر ، وروى عنه حبيب بن صالح » !

هكذا قال ! جعله تابعيّاً يروي عنه نمران بن مخمر ، وظاهر كلامه في ترجمة نمران أنه تابعي أيضاً .

وقد عكس ذلك ابن حبان فأصاب ؛ فقال في « الثقات » في (التابعين)

أيضاً (٣ / ٢٠٧) :

« عياش بن مؤنس ، يروي عن نمران بن مخمر عن شرحبيل بن أوس ـ ويقال : إن له صحبة ، وما أراه بمحفوظ ـ . روى عنه محمد بن الوليد الزُّبيدي » .

وهكذا أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١/ ٤٧) :

« عياش بن مؤنس ، سمع نِمران . روى عنه محمد بن الوليد الزبيدي » .

قلت : ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم كما رأيت ؛ فهو مجهول العين ، أو مجهول الحال ؛ إن صح أنه سمع منه حبيب بن صالح أيضاً .

وأما عمرو بن إسحاق ـ شيخ الطبراني ـ ؛ فلم أقف له على ترجمة ، ولا في « تاريخ دمشق » لابن عساكر !

وأما أبوه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي ؛ فضعيف ، بل كذَّبه بعضهم .

لكن قال البخاري في ترجمة شرحبيل : « وقال عمرو بن الحارث . . . » فذكره ، فلا أدري إذا كان عنده من طريق أخرى عن عمرو أم لا .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فالعلة من عياش بن مؤنس ؛ لجهالته كما علمت . ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٥٣) إلى تضعيف الحديث ، وقال :

« وهو حديث غريب » . وقال الهيثمي في « المجمع » :

« . . وفيه عياش بن مؤنس ، ولم أجد من ترجمه (!) ؛ وبقية رجاله وثِّقوا » !

٥٣٦٨ ـ (لعنَ الله سبعةً منْ خَلْقه مِنْ فوقِ سَبْعِ سماواتِه ، وردَّدَ لعنتَه على واحدٍ منهم ثلاثاً ، ولَعْنُ كلِّ واحدٍ منهم لعنَةً تكفيه ، قال :

مَلْعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قومِ لُوطٍ ، ملعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قومِ لُوطٍ ، ملعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قومِ لُوطٍ .

ملعونٌ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ الله .

ملعونٌ مَنْ أتى شيئاً مِنَ البهائمِ .

ملعونٌ مَنْ عقَّ والدَيْه .

ملعونٌ مَنْ جَمَعَ بين المرأةِ وابنتِها .

ملعونٌ مَنْ غيَّر حدودَ الأرضِ .

ملعونٌ مَنْ ادَّعى إلى غيرِ مواليهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٤٩٢ ـ ط) ، وأبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٧٣ / ٢٥٤ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٣٤١ / ١) من طرق عن أبي مصعب الزهري : حدثني **مُحَرَّر بن هارون** ـ رجل من قريش ـ عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

وتابعه عبد الله بن عمر بن الرَّمَّاح ـ عند ابن عدي ـ ، وبشر بن الحكم بن حبيب بن مهران ـ عند البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٣٢ / ٢) ـ ؛ كلاهما عن محرر بن هارون به .

وخالف **أبو عتبة أحمد** بن الفرج فقال : ثنا ابن أبي فديك : ثنا **هارون**

التيمي عن الأعرج به .

أخرجه الحاكم (٤ / ٣٥٦) ، وسكت عنه ! وتعقبه الذهبي ، فقال :

« قلت : هارون ضعفوه » .

قلت : هو هارون بن هارون بن عبد الله بن مُحَرَّر بن الهُدَيْرِ القرشي التيمي ، فهو أخو محرر بن هارون ، وكلاهما ضعيف جداً .

لكن أبو عتبة أحمد بن الفرج ضعيف ، فلا يحتج به عند التفرد ، فكيف عند المخالفة ؟

ولم يتنبه لهذا المنذري ؛ فقال (٣ / ١٩٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال « الصحيح » ؛ إلا محرز بن هارون التيمي ، ويقال : (مُحَرَّر) بالإهمال .

ورواه الحاكم من رواية هارون أخي محرر ، وقال : « صحيح الإسناد » . وكلاهما واهٍ ؛ ولكن محرز قد حسَّن له الترمذي ، ومشَّاه بعضهم ، وهو أصلح حالاً من أخيه هارون » !

قلت : إن كان لا بد من المفاضلة بينهما ؛ فالعكس هو الصواب ، كما يشير إلى ذلك قول الحافظ ابن حجر في الأول :

« محرر - براءين ؛ وزن محمد ؛ على الصحيح - ابن هارون بن عبد الله التيمي - متروك » .

وقال في أخيه :

« ضعيف » .

ولكني أرى أنهما في شدة الضعف سواء ؛ فالأول قد قال فيه البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٣ / ٢٠) :

« كان ممن يروي عن الأعرج ما ليس من حديثه ، وعن غيره ما ليس من حديث الأثبات ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به » .

وقال في أخيه هارون (٣ / ٩٤) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة فقط » .

وضعفه غيره .

لكن الحديث قد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ آخر ، وفيه ذكر السبعة غير :

« . . ملعون من جمع بين امرأة وابنتها » ، وذكر مكانه :

« لعن الله من كَمَّهَ أعمى عن الطريق » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٦٢) .

٥٣٦٩ - (يا معشرَ المسلمين ! اتّقوا اللهَ وصِلُوا أرحامَكم ؛ فإنَّهُ ليس مِنْ ثوابٍ أسرعَ مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ . وإيَّاكم والبَغْيَ ؛ فإنَّهُ ليس من عقوبةٍ أسرعَ مِنْ عقوبةِ بغيٍ . وإياكم وعقوقَ الوالدَيْنِ ؛ فإنَّ رِيحَ الجنةِ تُوجدُ مِنْ

مسيرةِ ألفِ عامٍ ، واللهِ ! لا يجدُها عاقٌّ ، ولا قاطعُ رَحِمٍ ، ولا شيخٌ زانٍ ، ولا جارٌّ إزارَه خُيَلاءَ ، إنما الكبرياءُ لربِّ العالمين . والكذبُ كلُّه إثمٌ ؛ إلا ما نفعْتَ به مُؤْمناً ، ودفعْتَ به عن دِينٍ . وإنَّ في الجنَّةِ لَسُوقاً ما يُباعُ فيها ولا يُشترى ، ليس فيها إلا الصُّوَرُ ، فمَن أحبَّ صورةً مِنْ رَجُلٍ أوِ امرأةٍ ؛ دخَل فيها) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٥٧٩٤) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢ / ٤٢ / ١٩٥) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **أحمد بن محمد بن طَرِيف البَجَلي** قال : ثنا أبي قال : ثنا **محمد بن كثير الكوفي** قال : نا **جابر الجُعْفي** عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين عن جابر بن عبد الله قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أحمد بن محمد ابن طريف » .

قلت : ولم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الرجال ؛ وقد ذكره في « التهذيب » في الرواة عن أبيه محمد بن طريف ، وكنّاه بأبي زيد ، وكنية أبيه : أبو جعفر الكوفي ، وهو من شيوخ مسلم الثقات .

لكن محمد بن كثير الكوفي متهم ؛ قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٢١٧) :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٨٧) :

« كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ، التي إذا سمعها مَنِ الحديث صناعته ؛ علم أنها معمولة أو مقلوبة ، لا يحتج به بحال » . وفي « ميزان الذهبي » :

« قال أحمد : خرقنا حديثه . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن المديني : كتبنا عنه عجائب ، وخططت على حديثه . ومشاه ابن معين » .

قلت : وساق له ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٥٥ ـ ٢٥٦) أحاديث منكرة جدّاً ، تدل على سوء حاله ، وقال :

« وهو منكر الحديث عن كل مَنْ يروي عنه ، والبلاء منه » .

ومن هذه الأحاديث : ما أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٦) بلفظ :

« من عَطَسَ أو تجشَّأَ ، أو سمع عطسةً أو جُشاءً ، فقال : الحمد لله على كل حال من الأحوال ؛ صرف الله عنه سبعين داءً ، أهونها الجذام » .

ولعله يأتي إن شاء الله تعالى .

قلت : وبه أعل الهيثمي حديث الترجمة ، فقال (٥ / ١٢٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن كثير الكوفي ، وهو ضعيف جدّاً » .

وفيه علة ثالثة ، وهي جابر الجعفي ؛ فإنه ضعيف ، بل قد كَذَّبه بعضهم .

وقد أعله به أيضاً الهيثمي في مكان آخر ، فقال (٨ / ١٤٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » من طريق محمد بن كثير عن جابر الجعفي ،

وكلاهما ضعيف جدّاً » .

وأشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيف الحديث في موضعين منه بقوله في أوله :

« وروي عن جابر . . » (٣ / ٩٩ ، ٢٢١ ـ ٢٢٢) .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » بتقديم وتأخير ، وقال :

« رواه ابن عساكر [٦ / ٢٢٣] عن محمد بن الفُرات الجَرْمي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي . ومحمد كذبه أحمد وغيره ، وقال (د) : روى أحاديث موضوعة » .

واعلم أنه قد صح من الحديث ما يتعلق بثواب صلة الرحم ، وعقوبة البغي وقطيعة الرحم ، روي ذلك من طرق ؛ خرجتها في « الصحيحة » (٩٧٨) .

والفقرة الأخيرة منه في سوق الجنة ؛ قد روي بإسناد خير من هذا ؛ ولكنه ضعيف لا يصح ؛ كما سبق بيانه برقم (١٩٨٢) في المجلد الرابع .

٥٣٧٠ ـ (أربعةٌ يُصبِحون في غضَبِ الله ، ويُمْسُون في سَخَطِ الله . قلتُ : ومَنْ هم يا رسولَ الله ؟ ! قال : المتشبِّهون مِنَ الرِّجالِ بالنساءِ ، والمتشبهاتُ مِنَ النِّساءِ بالرِّجالِ ، والذي يأتي البهيمةَ ، والذي تأتيهِ الرِّجالُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١١٠) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٣٠٦ / ١) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٢١ / ١) و (٤ / ٣٥٦ / ٥٣٨٥) ، والطبراني في « الأوسط » (رقم ٧٠٠١) من طريق دُحَيْم : ثنا ابن أبي فُدَيك عن محمد بن سَلاَّم الخُزَاعي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده البخاري في ترجمة ابن سلام الخزاعي هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه » . وقال ابن عدي :

« وهذا الذي أَنكره البخاري لا أعلم رواه عن محمد بن سلام غير ابن أبي فديك » .

وكذا قال الطبراني أن ابن أبي فديك تفرد به عن ابن سلام . وقال أبو حاتم :

« مجهول » . وقال الذهبي :

« لا يعرف » .

قلت : وأما أبوه سلام الخزاعي ؛ فلعله سلام بن أبي مطيع - واسمه سعد - الخزاعي ؛ المترجم في « التهذيب » برواية الشيخين عنه . وبروايته هو عن قتادة وهشام ابن عروة ؛ وغيرهما . فإن يكن هو ؛ فمعنى ذلك أن في الإسناد انقطاعاً ؛ لأنه من أتباع التابعين ، ولذلك ؛ لم يذكروا له رواية عن الصحابة . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة صاحب سنة ، في روايته عن قتادة ضعف ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين (ومئة) ، وقيل بعدها » .

٥٣٧١ - (يا أيُّها النّاسُ ! قَتِيلٌ قُتِلَ وأنا فيكم ولا يُعْلَمُ مَنْ قتلَهُ ؟ ! لَو اجتمعَ أهلُ السماءِ والأرضِ على قَتْلِ امرئٍ ؛ لعذَّبَهُم الله ؛ إلا أنْ يفعلَ ما يشاءُ . وفي رواية : إلا أنْ لا يشاء ذلك) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٥٨ / ١) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ٣٢) وفي « الشعب » (٤ / ٣٤٧ / ٥٣٥١) من طرق عن عطاء بن مسلم الخَفَّاف عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت

عن ابن عباس قال :

قُتلَ قتيل على عهد النبي ﷺ لم يُعْلَمْ من قتله ؟ فصعد النبي ﷺ المنبر فقال : . . . فذكره . والسياق لـ « الشُّعب » ، والرواية الأخرى لابن عدي . وقال :

« عطاء بن مسلم ؛ في أحاديثه بعض ما ينكر عليه » .

قلت : وقد بيَّن سبب ذلك ابن أبي حاتم ، فقال (٣ / ١ / ٣٣٦) عن أبيه :

« كان شيخاً صالحاً يُشَبَّهُ بيوسف بن أسباط ، وكان دفن كتبه ، وليس بقوي ؛ فلا يثبت حديثه » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

قلت : ومما يدل على ضعفه : اضطرابه في متن هذا الحديث ؛ فهو تارة يذكر الزيادة التي في آخره :

« إلا أن لا يشاء ذلك » ؛ وهي من رواية الحسن بن حماد الحضرمي وإبراهيم ابن موسى الرازي ـ وكلاهما ثقة ـ .

وتارة لا يذكرها ؛ كما في رواية للبيهقي من طريق علي بن قادم عنه ـ وهو ثقة أيضاً ـ ، وتابعه محمد بن مهران الجمال ـ وهو ثقة حافظ ـ ، فرواه عنه بدونها أيضاً ؛ إلا أنه قال :

« بلا عدد ولا حساب » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٧٢ / ٢) .

ويؤكد نكارة هذه الزيادة أمور :

أولاً : أن الحديث قد جاء عن جمع من الصحابة بأسانيد قوية بألفاظ متقاربة ، ليس في شيء منها هذه الزيادة ، وقد خرّجت بعضها في « الروض النضير » **تحت** الحديث (٩٢٥) ، وأخرج الكثير منها الحافظ المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠٢) ؛ فليراجعه من شاء الوقوف عليها ، أو في كتابي « صحيح الترغيب والترهيب » .

ثانياً : أن الحديث قد روي بهذه القصة عن أبي سعيد الخدري قال :

قتل قتيل على عهد النبي ﷺ ، فصعد المنبر . . . الحديث نحوه دون الزيادة .

أخرجه البزار (ص ٢٣٦ ـ زوائده) ، والحاكم (٤ / ٣٥٢) من طريق **داود ابن عبد الحميد** : ثنا **عمرو بن قيس المُلائي** عن **عطية** عنه ، وزاد :

« والذي نفسي بيده ! لا يبغضنا ـ أهلَ البيت ـ أحد ؛ إلا كبَّه الله في النار » . وقال البزار :

« أحاديث داود عن عمرو ؛ لا نعلم أحداً تابعه عليها ، وهو ضعيف ، وعطية كذلك » .

وسكت عنه الحاكم ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : خبر واهٍ » . وقال الهيثمي (٥ / ٢٩٦) :

« رواه البزار ، وفيه داود بن عبد الحميد ، وغيره من الضعفاء » .

لكن أخرجه الترمذي (١ / ٢٦٢) من طريق **يزيد الرقاشي** : حدثنا أبو الحكم البَجَلي قال : سمعت أبا سعيد الخدري وأبا هريرة يذكران عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر الحديث دون الزيادة . وقال :

« حديث غريب » .

قلت : أي : ضعيف ؛ لضعف يزيد الرقاشي .

وقد تابعه **أبو حمزة الأعور** عن أبي الحكم البجلي عن أبي هريرة وحده .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١١٧ / ٢) .

وأبو حمزة هذا ؛ اسمه ميمون القصاب ، وهو ضعيف أيضاً .

لكن لعله يتقوى أحدهما بالآخر ؛ فيكون الحديث حسناً بهما ، وهو صحيح قطعاً بالشواهد التي سبقت الإشارة إليها .

ثالثاً : أن الحديث لو كان عند ابن عباس بهذه الزيادة ؛ لم يذهب - إن شاء الله - إلى أن القاتل لا توبة له ، وقد صح هذا عنه من طرق ؛ كما تراه مخرجاً في « الصحيحة » برقم (٢٦٩٧) .

من أجل ما سبق من البيان والتحقيق ؛ لم يُحْسِن المنذري صنعًا حين أورد حديث الترجمة في « الترغيب » (٣ / ٢٠٢) من رواية البيهقي ساكتاً عليه ! والله المستعان .

٥٣٧٢ - (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ في عُمُرِهِ ، ويُوَسَّعَ لَهُ في رِزْقِهِ ، ويُدْفَعَ عَنْهُ مِيتةُ السُّوءِ ؛ فَلْيتَّقِ اللهَ ، ولْيَصِلْ رَحِمَهُ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (١ / ١٤٣) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٢٤ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » (٣١٦٥) ، وابن بشران في « الأمالي » (٢ / ١٣٢ / ١) ، والحاكم (٤ / ١٦٠) ، والضياء في « المختارة » (١ / ١٨٨ - ١٨٩) من طريق **معمر عن أبي**

إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق - وهو السبيعي - كان اختلط ، ومعمر ليس ممن روى عنه قبل الاختلاط ، ثم - هو إلى اختلاطه - مدلس ، وقد عنعنه عند جميع مَنْ خرجه .

وكذلك رواه أبو حفص الأبَّار عن منصور عن **أبي إسحاق عن** عاصم به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٧٠٢٤) .

نعم ؛ إنه قد توبع ؛ فقد أخرجه البزار في « مسنده » (١٨٧٩) من طريق **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد** : ثنا ابن جريج **عن** حبيب بن أبي ثابت **عن** عاصم بن ضمرة به ، دون قوله :

« ويُدْفع عنه ميتة السوء » . وقال البزار :

« قد روي هذا مرفوعاً من وجوه ، وأعلى من روى ذلك علي ، وقد روي عن علي من طريق آخر ، ولا أحسب ابن جريج سمع هذا من حبيب ، ولا رواه غيره » .

قلت : فلا غناء في هذه المتابعة ، وذلك ؛ لوجوه :

الأول : ما أشار إليه البزار من الانقطاع بين ابن جريج وحبيب ، وليس ذلك لأنه لم يعاصره ؛ فإن بين وفاتيهما نحو ثلاثين سنة فقط ، ويوم مات ابن جريج كان قد جاوز السبعين ، وإنما لأنه كان يدلس ، وهو معروف بذلك .

الثاني : الانقطاع أيضاً بين حبيب بن أبي ثابت وعاصم بن ضمرة ؛ فإنه موصوف بالتدليس أيضاً ، وقد عنعنه ، ولعله لذلك قال أبو داود :

« ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح » .

الثالث : ضعف عبد المجيد بن عبد العزيز ؛ مع كونه من رجال مسلم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

الرابع : أنه ليس في هذه المتابعة تلك الزيادة :

« . . ميتة السوء » ! وإنما خرجت الحديث هنا من أجلها ، وإلا ؛ فالحديث بدونها صحيح ؛ قد جاء عن جمع من الصحابة ؛ كما أشار إلى ذلك البزار فيما تقدم عنه ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٧٦) ، وفي « صحيح أبي داود » (١٤٨٦) .

ومما سبق من التحقيق ؛ تعلم ما في قول المنذري من التساهل والإجمال ؛ إذ قال (٣ / ٢٢٣) :

« رواه عبد الله بن أحمد في « زوائده » ، والبزار بإسناد جيد ، والحاكم » !

ومثله قول الهيثمي (٨ / ١٥٣) - وأقره الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » - :

« رواه عبد الله بن أحمد ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، ورجال البزار رجال « الصحيح » ؛ غير عاصم بن ضمرة ، وهو ثقة » !

وما ذكرته من التساهل والإجمال ظاهر ؛ لأنه لو سلمنا بجودة إسناد البزار وثقة رجاله كلهم ؛ لم يفد ذلك في حديث الترجمة شيئاً ؛ لما ذكرنا أن فيه الزيادة ، وهي ليست عند البزار !

وقد وجدت لها شاهداً ؛ ولكنه مما لا غناء فيه أيضاً ؛ لما فيه من الضعف الشديد ، وهو ما أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٠١٤) من طريق **صالح المُرِّي عن يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بها في العمر ، ويدفع بها ميتة السوء ، ويدفع الله بها المكروه والمحذور » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وفيه علتان :

الأولى : صالح المري ـ وهو ابن بشير الزاهد ـ ضعيف جدّاً ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٧٢) :

« كان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن على التوهم ، فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ ، فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات ، فاستحق الترك » .

ولذلك ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » .

وضعَّفه الآخرون . وبه أعله الهيثمي ، فقال (٨ / ١٥١) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه صالح المري ، وهو ضعيف » .

والأخرى : الرقاشي ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقد تركه بعضهم ، فهو قريب من صالح المري ، فانظر ترجمته في « تهذيب

التهذيب » .

ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤) إلى تضعيف الحديث .

وفي (أن الصدقة تمنع ميتة السوء) طريق أخرى عن الرقاشي ، وأحاديث أخرى شديدة الضعف أيضاً ، وهي مخرجة في « إرواء الغليل » برقم (٨٨٥) .

٥٣٧٣ - (ما قَعَدَ يتيمٌ مَعَ قومٍ على قَصْعَتِهم ؛ فيَقْرَبَ قَصْعَتَهم شيطانٌ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة (ق ١٠٨ / ٢ - زوائد مسنده) ، و الطبراني في « الأوسط » (٧٣٠٧) عن يزيد بن هارون : ثنا **الحسن بن واصل** : حدثني الأسود بن عبد الرحمن العدوي عن هِصَّان بن كاهِل عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يزيد بن هارون » .

ومن هذا الوجه : أخرجه الخطيب البغدادي في « الموضح » (٢ / ١٦) في ترجمة الحسن بن واصل . وقال :

« وهو الحسن بن دينار » .

قلت : وهو متروك ؛ كذبه غير واحد ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٣٢) .

« يحدث الموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها ، تركه ابن المبارك ووكيع ، وأما أحمد بن حنبل

ويحيى بن معين ؛ فكانا يكذبانه . . » ؛ ثم ساق له أحاديث ؛ هذا أحدها ، وقال :

« باطل لا أصل له » .

ولذلك ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (آخر الصدقات) .

وقعقع حوله السيوطي في « اللآلي » ؛ فلم يصنع شيئاً كغالب عادته ! وقد أقره في « الجامع الكبير » .

وتساهل بعضهم فحسّنه ! فقال المنذري (٣ / ٢٣٠) :

« حديث غريب ، رواه الطبراني في « الأوسط » ، والأصبهاني ؛ كلاهما من رواية الحسن بن واصل ، وكان شيخنا أبو الحسن رحمه الله يقول : هو حديث حسن » !

قلت : ولعله أراد (حسن) لغة لا اصطلاحاً .

وقلّده الهيثمي ؛ بل زاد عليه ضِغْثاً على إبّالة ؛ فقال (٨ / ١٦٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه الحسن بن واصل ، وهو الحسن بن دينار ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، وهو حديث حسن » !

٥٣٧٤ ـ (أنا أولُ مَنْ يَفْتَحُ بابَ الجنةِ ؛ إلا أنِّي تأتي امرأةٌ تبادرني ، فأقولُ لها : ما لك ، ومن أنتِ ؟ ! فتقولُ : أنا امرأةٌ قَعَدتُ على أيتامٍ لي) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠) عن **عبد السلام بن عجلان الهُجَيْمِيّ** : نا أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عبد السلام هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : يكتب حديثه . وتوقف غيره في الاحتجاج به » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! ولكنه قال :

« يخطئ ويخالف » .

قلت : ومن كان كذلك ؛ فحري أن لا يحتج به ، ولا سيما ولم يوثقه أَحد غيره ، فقول المنذري (٣ / ٢٣١) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

غير حسن .

ومن طريق عبد السلام المذكور : أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٧١) ؛ لكن وقع فيه : « عن أبي يزيد المدني » مكان : « نا أبو عثمان النهدي » ! ولعله من سوء حفظ عبد السلام نفسه . والله أعلم .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٦٢) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه عبد السلام بن عجلان ، وثَّقه أبو حاتم (كذا) ، وابن حبان ، وقال : يخطئ ويخالف . وبقية رجاله ثقات » ! !

قلت : فقوله : « وثقه أبو حاتم » خطأ ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه :

« شيخ يكتب حديثه » .

وهذا ليس يعني أنه ثقة عنده ، بل هو دونه ؛ كما في « درجات رواة الحديث »

عنده (١ / ٣٧) ، أي : في المرتبة الثالثة ؛ قال :

« وإذا قيل : « شيخ » ؛ فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكْتَبُ حديثه وينظر فيه ؛ إلا أنه دون الثانية » .

ولذلك ؛ قال الذهبي في « الميزان » (٢ / ٣٨٥) :

« قوله : « هو شيخ » ؛ ليس هو عبارة جرح ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة . ومن ذلك قوله : « يكتب حديثه » ؛ أي : ليس هو بحجة » .

ولذلك ؛ رأيت الحافظ لما ترجم في « التهذيب » لـ (العباس بن الفضل المدني) بسماع أبي حاتم منه وقوله : « شيخ » ، وبذكر ابن حبان إياه في « الثقات » [٨ / ٥١١] ؛ لم يوثقه في « التقريب » ، بل قال فيه :

« مقبول » . فخذها فائدة قد لا تراها في مكان آخر .

وإن مما يدل على ضعف عبد السلام هذا ، وأنه لا يحتج به : اضطرابه في إسناده ومتنه :

أما الإسناد ؛ فقد جعل (أبا يزيد المدني) مكان (أبي عثمان النهدي) عند الخرائطي ، كما تقدم .

وأما المتن ؛ فلفظه عنده :

« حرم الله على كل آدمي الجنة يدخلها قبلي ؛ غير أني أنظر عن يميني ؛ فإذا امرأة تبادرني إلى باب الجنة ، فأقول : ما لهذه تبادرني ؟ فيقال لي : يا محمد ! هذه امرأة كانت حسناءَ جملاءَ ، وكان عليها يتامى لها ، فصبرت عليهن حتى بلغ

أمرهن الذي بلغ ، فشكر الله لها ذلك » . (٢ / ٦٤٦ ـ « المكارم » ـ الطبعة الجديدة) .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الخطأ ـ الناشئ من قلة التحقيق ـ قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (١٢ / ٧) :

« إسناده جيد » !

لا سيما وقد نقل عن البوصيري أنه ضعَّف إسناده بـ (عبد السلام) هذا في « إتحاف الخِيَرة » (٢ / ١٣٩) !

وما نقله من توثيق ابن شاهين إياه ؛ ففيه نظر ؛ لمخالفته لقول أبي حاتم ، ونسبة ابن حبان ـ على تساهله ـ إياه إلى الخطأ والمخالفة .

يضاف إلى ذلك أننا قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عُرِفَ به غيره ، وإذا رجعت إلى ترجمته في « التذكرة » و « السير » ؛ رأيت فيه كلاماً من حيث معرفته بالرجال ، فراجع لكي تتحقق مما نقول ، ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال !

٥٣٧٥ ـ (إنّ اللهَ تعالى يقولُ : يا عبادي ! كلُّكم مُذْنِبٌ إلا مَنْ عافيتُ ؛ فاستغْفروني أغفرْ لكم ، وكلُّكم فقيرٌ إلا مَنْ أغنيتُ ، إني جوادٌ ماجدٌ واجدٌ ؛ أفعلُ ما أشاء ، عطائي كلامٌ ، وعذابي كلامٌ ؛ إذا أردت شيئاً فإنما أقول له : كنْ فيكونُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٧٧) من طريق **شهر** عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شهر ـ وهو ابن حوشب ـ ، وقال في

« التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأوهام » .

وقد كان الداعي إلى تخريجه : أنني سافرت سفرة اضطرارية إلى الإمارات العربية ، فكنت في دعوة غداء عند بعض المحبين في الله في (أبو ظبي) يوم الجمعة ٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ ، وفي المجلس شاب يماني سلفي يدعى بـ (عبد الماجد) ، فسأل أحد الحاضرين : هل (الماجد) من أسماء الله تعالى ؟ فقلت : لا أعلمه إلا في رواية الترمذي للحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة :

« إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مئة إلا واحداً ، من أحصاها دخل الجنة » ، فزاد الترمذي فيه سرد الأسماء ، وفيها هذا الاسم (الماجد) ! لكن العلماء ضعَّفوا هذه الزيادة ، وهي في « المشكاة » (٢٢٨٨) ، مع بيان ضعفها .

فذكر أحد الحاضرين أنه رأى هذا الاسم في حديث آخر في « مختصر تفسير ابن كثير » للشيخ الصابوني ، فطلبته ، فرأيته قد ساقه محذوف السند كعادته ، غير مشير إلى ضعفه ؛ لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه ؛ بل هو يستكثر بما ليس عنده ؛ فإن الحديث يكون في الأصل « تفسير ابن كثير » مخرجاً معزوّاً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين ، فيختصر التخريج من « مختصره » ، ويجعله في أسفل حاشيته ، يوهم القراء أن التخريج له ، وليس له منه إلا التزوير ، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ :

« من تشبَّع بما لم يُعْطَ ؛ فهو كلابس ثوبي زور » .

ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين لما تعرضنا له بذكر ، ولكنه جعل ذلك ديدنة ومنهاجاً ؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية « مختصره » !

والله تعالى هو المستعان .

ثم إن الحديث في « المسند » بأتم مما ذكر أعلاه تبعاً للمختصر . وأصله في « صحيح مسلم » من طريق أخرى عن أبي ذر بلفظ :

« قال الله تعالى : يا عبادي ! إني حرمت الظلم على نفسي . . . » الحديث بطوله ، وليس فيه مما في حديث الترجمة إلا الاستغفار .

أخرجه مسلم (٨ / ١٧) . وهو رواية لأحمد (٥ / ١٦٠) .

٥٣٧٦ - (لو أنّ الجنّ والإنسَ والشياطينَ والملائكةَ منذ خُلقوا إلى أن فنَوا صفُّوا صفّاً واحداً ما أحاطُوا بالله أبداً) .

ضعيف . رواه ابن أبي حاتم : حدثنا أبو زرعة : ثنا منجاب بن الحارث : أنبأنا **بشر بن عمارة** عن أبي روق عن **عطية العوفي** عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ : في قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ ؛ قال : . . . فذكره .

كذا في « مجموع الفتاوى » (١٦ / ٤٣٨ - ٤٣٩) ؛ وسكت عن إسناده .

وهو ظاهر الوهن ؛ لضعف عطية وبشر بن عمارة . بل قال ابن تيمية :

« له شواهد ، مثل ما في « الصحاح » في تفسير قوله تعالى : ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه ﴾ ؛ قال ابن عباس :

ما السماوات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن ؛ إلا كخردلة في يد أحدكم .

ومعلوم أن العرش لا يبلغ هذا ؛ فإن له حملة وله حول ، قال تعالى : ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله ﴾ » !

٥٣٧٧ - (إنَّ أوَّلَ هذه الأُمَّةِ خِيارُهم ، وآخرَهم شِرارُهم ؛ مختلفين متفرِّقين ، فمَنْ كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ ؛ فليأته مَنِيَّتُهُ وهو يأتي إلى الناس ما يُحِبُّ أن يؤتى إليهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠٥١٧) : حدثنا عبدان ابن أحمد : ثنا خليفة بن خياط وماهر بن نوح قالا : ثنا **المفضل بن معروف** : ثنا عون بن أبي راشد عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير المفضل هذا ، فقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٨٤) :

« . . ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وحق له أن لا يعرفه ؛ فإنه محرف من (الفضل) ؛ فإنه هكذا على الصواب أورده المزي في الرواة عن عون بن أبي راشد من « التهذيب » ، وكذلك السمعاني في نسبة (القُطَعي) : بضم القاف وفتح الطاء وكسر العين المهملتين ، وقال :

« يروي عن بشر بن حَرْب النَّدَبيِّ » . وقد أورده العقيلي في « الضعفاء » ، وقال :

« كان قليل الضبط ، يخالف في حديثه . . » ؛ ثم ساق له هذا الحديث .

ثم ساقه من رواية زيد بن وهب ومن رواية الشعبي ؛ كلاهما عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو . ثم قال :

« هذه الرواية أولى » . قال الحافظ في « اللسان » :

« والحديث من طريق الأعمش عن زيد : في « مسلم » بطوله ، وعند (د ، س) ، وطريق الشعبي أيضاً عند مسلم » !

قلت : هو عنده في أول « الإمارة » ، وليس فيه الشطر الأول من المتن ، وقال : « فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة ؛ فلتأته منيته وهو يؤمن بالله . . . » ، الحديث نحوه . وهو مخرج في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (٢٤١) .

وجملة القول : أن الطرف الأول من الحديث منكر ؛ لمخالفة الفضل بن معروف في لفظه لرواية زيد بن وهب والشعبي عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة : إسناداً ومتناً . والله أعلم .

٥٣٧٨ - (كانَ يقولُ - بَعْدَ التكبيرِ وبعْد أن يقولَ : وجَّهتُ وَجْهِيَ لِلَّذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ حنيفاً مُسْلماً - : اللهمّ ! لكَ الحمدُ ، أنت نورُ السماواتِ والأرضِ ومَنْ فيهنّ ، أنت الحق . . .) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٠٩٩٣) عن **جُنَادة بن سلم** عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته جنادة هذا ؛ ضعفه أبو زرعة . وقال أبو حاتم :

« ما أقربه أن يُتْرَكَ ؛ عَمَدَ إلى أحاديث موسى بن عقبة ؛ فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر » .

وأما ابن حبان ؛ فوثقه ! فلا يلتفت إليه . ولذلك ؛ قال الذهبي في « الكاشف » : « ضُعِّف » .

وإن مما يدل على ضعفه : أن الحديث رواه مالك عن أبي الزبير به دون ذكر دعاء التوجُّه في أوله .

ومن طريق مالك : أخرجه مسلم (٢ / ١٨٤) .

وتابعه سليمان الأحول ، وقيس بن سعد : عند مسلم ، والطبراني (١٠٩٨٧ ، ١١٠١٢) وغيرهما .

وكذلك هو في « صحيح البخاري » (رقم ٥٨٢ - مختصره) .

ولم يتنبه للفرق بين رواية جنادة - هذه الضعيفة - ورواية الشيخين وغيرها - المخالفة لها - : صاحبنا الشيخ حمدي السلفي ، فلم يعلق عليها بشيء يبين ضعفها ، بل إنه أوهم صحتها بإحالته بها على رواية الشيخين المتقدمة ! ولذلك ؛ رأينا بيان ذلك .

٥٣٧٩ - (كانَ [ﷺ] إذا استفْتحَ الصَّلاةَ قال : وجَّهْتُ وجهيَ لِلَّذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً ، وما أنا مِنَ المشركينَ .

سبحانكَ اللهمّ وبحمدك ، وتباركَ اسمُك ، وتعالى جَدُّك ، ولا إله غيرُك .

إنّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي للهِ ربِّ العالمين ، لا شريكَ له ، وبذلك أُمرتُ ، وأنا مِنَ المسلمينَ) .

ضعيف . أخرجه أبو محمد الجوهري في « مجلسان من الأمالي » (ق ٦٨ /

٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » رقم (١٣٣٢٤) عن **عبد الله بن عامر الأسلمي** عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الأسلمي هذا ؛ ضعفه أحمد وجماعة . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١٠٧) ، وقال :

« هو ضعيف » .

وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وساق له الذهبي هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

٥٣٨٠ ـ (قَرأَ رسولُ الله ﷺ : ﴿ فأمَّا الذين شَقُوا فَفِي النارِ لهم فيها زَفِيرٌ وشَهِيقٌ . خالدينَ فيها ما دامتِ السماواتُ والأرضُ إلا ما شاء ربُّكَ ﴾ ؛ قال رسول الله ﷺ :

إنْ شاءَ اللهُ أنْ يُخْرِجَ أُناساً من الذين شَقُوا من النار ، فيُدْخِلَهم الجنةَ ؛ فَعَلَ) .

موضوع . قال ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ١٧٩) :

« وقال ابن مردويه في « تفسيره » : حدثنا سليمان بن أحمد : حدثنا **جُبَيْر**[1] **ابن عرفة** : حدثنا **يزيد بن مروان الخَلاَّل** : حدثنا أبو خُلَيْد : حدثنا سفيان ـ يعني : الثوري ـ عن عمرو بن دينار عن جابر قال : . . . فذكره » .

وسكت عنه ، وتبعه الصنعاني في « رفع الأستار » (ص ٨٥) ، ولكنه لم يسق إسناده ؛ فما أحسن !

---

(١) كذا في الأصول ! وإنما هو خير بن عرفة ، وهو مجهول الحال . (الناشر) .

ولذلك ؛ رأيت أنه لا بد من أن أكشف عن حاله ؛ فأقول :

إن إسناده هالك ، والمتهم به الخلال هذا ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال يحيى بن معين : كذاب . وقال عثمان الدارمي : قد أدركته ، وهو ضعيف قريب مما قال يحيى » .

وشيخه أبو خليد : اسمه عتبة بن حماد الدمشقي ، وهو صدوق ؛ كما في « التقريب » .

وأما شيخ الطبراني سليمان بن أحمد : جبير بن عرفة ؛ فلم أجد له ترجمة الآن .

٥٣٨١ - (إنّما الشفاعةُ يومَ القيامةِ لِمَنْ عَمِلَ الكبائرَ مِنْ أُمَّتي ثم ماتُوا عليها ، وهم في البابِ الأوَّلِ من جهنَّم ، لا تَسْوَدُّ وجوهُهم ولا تَزْرَقُّ عيونُهم ، ولا يُغَلُّون بالأغلالِ ، ولا يُقْرَنون مَعَ الشياطينِ ، ولا يُضْرَبون بالمقامع ، ولا يُطْرَحون في الأدراكِ ، مِنْهم مَنْ يمكثُ فيها ساعةً ثمَّ يخرجُ ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها يوماً ثمَّ يخرجُ ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها شهْراً ثمَّ يخرج ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها سَنَةً ثمَّ يخرجُ ، وأطولُهم مُكْثاً فيها : مثلَ الدُّنيا مُنْذُ يَوْم خلقتْ إلى يَوْم أُفْنِيتْ ، وذلك سبعةُ آلافِ سنةٍ . . . وذكر بقية الحديث) .

موضوع . أورده السيوطي في أول رسالة : « الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف » ، فقال :

قال الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » : حدثنا صالح بن أحمد بن أبي محمد : حدثنا **يعلى (كذا) ابن هلال عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وسكت عنه السيوطي ، وتبعه العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني في رسالته القيمة : « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » (ص ٦ مخطوطة المكتب الإسلامي) ؛ وأنا في صدد تحقيقها إن شاء الله تعالى[١] ، ولذلك ؛ وجدتني مندفعاً إلى تحقيق القول فيه ، وشكر الله للحافظ السيوطي حيث ساق إسناده من « النوادر » الذي لا نعرف له وجوداً في عالم المخطوطات ؛ بله المطبوعات ، وإذا كان ذلك يبرر له أن يسكت عنه ـ كما جرى عليه عرف المحدِّثين ـ ؛ فما عذر العلامة الصنعاني في السكوت عليه ، وفيه ما يأتي بيانه ؟ !

أول ما يبدو لنا من الضعف في هذا الإسناد ؛ إنما هو في شخص ليث ـ وهو ابن أبي سليم الحمصي الكوفي ـ ، وهو معروف بالضعف عند جماهير العلماء قديماً وحديثاً ، فمثله لا يخفى حاله على الإمام الصنعاني ! فالظاهر أنه لم يقف على إسناده ؛ لكن كان عليه أن يشعر القارئ بذلك ؛ كما هو منصوص عليه في علم المصطلح ، لكي لا يغتر أحد بسكوته عليه .

لكن قد بدا لي ـ بعد إمعان النظر في هذا الإسناد والمتن ـ أنه موضوع من الناحيتين :

أما الإسناد ؛ فلأنه لا يوجد في الرواة من اسمه يعلى بن هلال ، وتذكرت أن فيهم **المُعَلَّى بن هلال** ، وفيه كلام ، فرجعت إلى « الميزان » للذهبي ، فوجدته قد

(١) وقد طُبعت في حياة الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وكتب الله لها ـ كسائر مؤلفاته ـ القبول . والحديث في (ص ٧١) من المطبوع . (الناشر) .

نقل تكذيبه عن غير واحد من الأئمة ، وساق له أحاديث تدل على حاله ؛ منها حديث :

« التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء » ، يرويه المعلى بن هلال عن ليث عن مجاهد ، وقد كنت خرجته فيما تقدم (٩١٦) ، فتيقنت أنه هو صاحب هذا الحديث ، وأن اسمه تحرف إلى (يعلى) على السيوطي أو غيره .

وأما المتن ؛ فلقوله فيه : « لا تسودُّ وجوههم » ؛ فإنه مخالف للأحاديث الصحيحة التي فيها : « أن الله يقول لملائكته : أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ؛ فيخرجون منها قد اسودُّوا . . . » الحديث .

أخرجه الشيخان ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٨٤٢ - بتحقيقي) ، وابن حبان (٢٥٩٩) بنحوه .

٥٣٨٢ - (الحِقْبُ الواحدُ : ثلاثونَ أَلْفَ سنةٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٩٥٧) من طريق **جعفر ابن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ : « الحقب . . . » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته جعفر هذا ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث » .

قلت : وقد سبق له بعض الموضوعات كالحديث (٣٤٥ ، ٦٠٧) .

وبه أعل هذا الحديث الهيثميُّ في « المجمع » (٧ / ١٣٣) ؛ لكنه سهَّل القول

فيه ، فقال :

« هو ضعيف » !

وهو متردد الرأي فيه ؛ فتارة يقتصر على تضعيفه ، وتارة يكذبه ، وتارة يتركه .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في تفسير الآية المذكورة ؛ من رواية ابن أبي حاتم من الوجه المذكور ؛ لكن بلفظ :

« ألف ألف سنة » !

كذا وقع فيه : « ألف ألف » مكررة ، فلا أدري أهكذا رواية ابن أبي حاتم ، أم هو خطأ من الناسخ أو الطابع لابن كثير ، فليراجع له « الدر المنثور » للترجيح . ثم قال ابن كثير :

« وهذا حديث منكر جداً ، والقاسم والراوي عنه جعفر بن الزبير كلاهما متروك » .

كذا قال ! ولا دخل للقاسم في هذا الحديث ؛ فإن المعتمد فيه أنه حسن الحديث إذا كان الراوي عنه ثقة .

(**تنبيه**) : كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث : أنني لما أقمت مضطراً في بيروت أواخر سنة ١٤٠١ منفيّاً من عمّان إلى دمشق بتاريخ ١٩ شوال من السنة المذكورة ؛ قضيت وقت غربتي في تحقيق كتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » للعلامة الصنعاني ؛ فرأيت فيه هذا الحديث منقولاً عن « حادي الأرواح » لابن القيم (٢ / ٢١٦) بلفظ :

« الحقب : خمسون ألف سنة » ! وقال الصنعاني مفسّراً :

« و(الأحقاب) جمع ، وأقله ثلاثة ، يعني : مئة ألف سنة وخمسين ألف سنة » .

فتبينت منه أن الذي في « الحادي » المطبوع ليس خطأً من الطابع ؛ وإنما هو من ابن القيم نفسه ، أو من نسخته التي نقل عنها من « المعجم » ؛ بدليل نقل الصنعاني عنه وتفسيره إياه !

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ؛ لما رأيت الإمامين ابن القيم والصنعاني سكتا عن الحديث ، وكان لا بد من التعليق عليه لبيان مرتبته من الثبوت ؛ فكان هذا التخريج الذي يدلك على تساهل أفاضل العلماء في هذا المجال ـ فضلاً عمن دونهم فضلاً وعلماً ـ ! والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وروى الحاكم (٢ / ٥١٢) عن أبي بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ قال :

الحقب : ثمانون سنة . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وأقره السيوطي في « الدر » (٦ / ٣٠٧) !

وأقول : أبو بلج : هذا اسمه يحيى بن سليم ؛ قال الحافظ :

« صدوق ربما أخطأ » .

فمثله حسن الحديث .

لكن قد سقط من « المستدرك » ما دونه من السند ، فلا أدري ما حاله ؟

وروى البزار (٤ / ١٨٦ / ٣٥٠٣) عن سليمان بن مسلم قال : سألت سليمان

التيمي : هل يخرج من النار أحد ؟ فقال : حدثني نافع عن ابن عمر مرفوعاً :

« والله ! لا يخرج من النار أحد ؛ حتى يمكث فيها أحقاباً » . قال :

والحقب : بضع وثمانون سنةً ، كل سنة ثلاث مئة وستون يوماً مما تعدون .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٩٥) ، وقال :

« وفيه سليمان بن مسلم الخشاب ، وهو ضعيف جدّاً » .

وسكت عنه ابن كثير في « التفسير » ؛ فإن سليمان هذا ؛ قال ابن حبان :

« لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » ؛ كما في « الميزان » للحافظ الذهبي ، وساق له حديثين ـ هذا أحدهما ـ ، ثم قال :

« قلت : وهما موضوعان في نقدي » .

وأقره الحافظ العسقلاني في « اللسان » ، ونقل عن ابن عدي أنه قال فيهما :

« هما منكران جدّاً » .

ثم رأيت لحديث ابن مسعود شاهداً من رواية **الحجاج بن نُصَيْرٍ**: ثنا همام عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة به .

أخرجه البزار (٣ / ٢٢٧٨) ، وقال :

« لا نعلم أحداً رفعه إلا الحجاج ، وغيره يوقفه » .

قلت : وهو ضعيف كان يقبل التلقين ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وبه أعله الهيثمي ؛ لكنه قال (٣ / ٧٨) :

« وثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ ويهم . وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : فيبدو لي ـ والله أعلم ـ أن الحديث بهذا اللفظ المختصر حسن بمجموع الطريقين . والله أعلم .

٥٣٨٣ ـ (إنّ آخرَ رجُلٍ يدخُلُ الجنةَ : رجُلٌ يتقلَّبُ على الصِّراطِ ظَهْراً لبَطْنٍ ؛ كالغُلام يضربُهُ أبوه وهو يَفِرُّ منهُ ، يَعْجِزُ عنه عملُهُ أن يسعى ، فيقولُ : يا ربِّ ! بلِّغْ بيَ الجنةَ ونجِّني منَ النارِ ، فيوحي اللهُ تعالى إليه : عَبْدي ! إنْ أنا نجَّيتُك منَ النارِ وأدخلْتُكَ الجنةَ ؛ أتعترِفُ لي بذُنوبكَ وخطاياكَ ؟ فيقول العبدُ : نعمْ يا ربِّ ! وعزَّتك وجلالك ! لئِنْ نجيتني[1] منَ النارِ ؛ لأعترفَنَّ لك بذُنوبي وخطاياي . فيجوزُ الجِسْرَ ، ويقولُ العبد فيما بينه وبين نفْسِه : لئنِ اعترفْتُ له بذنوبي وخطاياي ليَرُدَّنِّي إلى النارِ ، فيُوحي اللهُ إليه : عبْدي ! اعترفْ لي بذُنوبِكَ وخطاياك أغْفرْها لكَ ، وأُدخلْكَ الجنةَ ! فيقولُ العبد : لا وعزَّتِكَ ! ما أذنبتُ ذنْباً قطُّ ، ولا أخطأْتُ خَطيئةً قطُّ ، فيوحي اللهُ إليه : عبدي ! إنَّ لي عليكَ بيِّنةً ، فيلتفتُ العبدُ يميناً وشمالاً ، فلا يرى أحداً ، فيقول : ياربِّ ! أرني بَيِّنَتَكَ ! فيَسْتَنْطِقُ اللهُ جلْدَهُ بالمُحَقَّراتِ ، فإذا رأى ذلك العبدُ ؛ يقولُ : يا ربِّ ! عندي ـ وعزَّتك ! ـ العظائمُ المُضْمَراتُ ! فيوحي الله عز وجل إليه : عبدي ! أنا أعْرَفُ بها منْكَ ، اعترِفْ لي بها أغْفرْها لك ، وأُدخلْكَ الجنةَ ! ثمَّ ضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ حتّى بدتْ نواجِذُهُ ، يقول : هذا أدْنى أهْلِ الجنةِ منزلةً ؛ فكيف بالذي فوقَهُ ؟ !)[2] .

---

(١) الأصل : « تنجيني » ، والتصويب من « الحادي » و « المجمع » . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « يأتي برقم (٦٠٢٧) » . (الناشر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٦٦٩) من طريق **أبي فَرْوة يزيد بن محمد بن يزيد بن سِنان الرّهاوي** : حدثني **أبي عن أبيه** : حدثني أبو يحيى الكلاعي عن أبي أمامةرضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل ؛ يزيد بن سنان الرهاوي وابنه محمد ؛ ضعيفان .

وأما أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ؛ ولم يزد فيه على قوله :

« كتب إلى أبي وإلي » !

فالظاهر أنه مجهول .

والحديث ؛ سكت عنه ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ٢١٨ ـ ٢١٩) ! وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٠٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم ، وضعفاء فيهم توثيق ليِّن » .

٥٣٨٤ ـ (لَمَّا مَرِضَ رسولُ الله ﷺ ؛ جاءَهُ جبريلُ عليه السلام فقال : يا محمّدُ ! أرسلَني اللهُ عزّ وجلّ إليك ؛ تكْريماً لك ، وتشْريفاً لك ، وخاصةً لك ، أسألكَ عمَّا هو أعلم بهِ منكَ : يقولُ : كيفَ تَجدُكَ ؟ قال : أجِدُني ـ يا جبريلُ ـ مغْموماً ، وأجدُني ـ يا جبريلُ ـ ؛ مكْروباً . ثم جاءه اليومَ الثانيَ ، فقال ذلك له ، فرَدَّ عليه النبيُّ ﷺ كما ردَّ عليه أولَ يوم . ثم جاءه اليومَ الثالثَ ، فقالَ له كما قال أولَ يومٍ ، وردَّ عليه كما ردّ . وجاء

معه ملك يقالُ له : إسماعيل على مئة ألْفِ ملَك ، كلُّ ملَك منهم على مئة ألف ملك ؛ فاستأذن فسأل عنه ؛ ثم قال جبريل : هذا ملَكُ الموتِ ؛ يستأذن عليك ، ما استأذنَ على آدميٍّ قبلَك ولا يستأذنُ على آدميٍّ بعدك . فقال رسول الله ﷺ : ائذنْ لهُ . فأذنَ له ، فسلَّمَ عليه ، ثمَّ قال : يا محمّد ! إنَّ اللهَ عزّ وجلّ أرسلني إليك ، فإن أمرتني أن أقبض رُوحكَ قبضتُهُ ، وإنْ أمرتني أنْ أتركه تركتُهُ . قال : أوَ تفعلُ يا ملَكَ الموتِ ؟ ! قال : نعم ؛ بذلك أُمرت ، وأُمرتُ أن أطيعك ! قال : فنظر النبيُّ ﷺ إلى جبريلَ عليه السلام ، فقال جبريل : يا محمّد ! إن الله عزَّ وجلَّ اشتاقَ إلى لقائكَ . فقال النبي ﷺ لملك الموت : امضِ لما أُمِرْتَ بهِ . فقبضَ رُوحَهُ . فلمَّا تُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ وجاءتِ التعزيةُ ؛ سَمِعُوا صَوْتاً مِنْ ناحيةِ البيتِ : سلامٌ عليكم أهْلَ البيتِ ورحمةُ الله وبركاتُهُ ! إن في الله عزاءً مِنْ كلِّ مصيبة ؛ وخَلَفًا منْ كلِّ هالك ، ودَرَكاً مِنْ كلِّ ما فات ، فبالله فَثِقُوا ، وإيَّاهُ فارجُوا : فإنما المُصَابُ مَنْ حُرِمَ الثوابَ ! فقال عليٌّ عليه السلام : أتدرون من هذا ؟ هذا الخَضِرُ عليه السلام) .

موضوع . أخرجه الإمام الشافعي في « السنن » عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رجالاً من قريش دخلوا على أبيه علي بن الحسين فقال : ألا أحدثكم عن رسول الله ﷺ ؟ قالوا : بلى ، فحدثنا عن أبي القاسم ﷺ . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً على إرساله ، آفته : القاسم هذا ـ وهو العُمَرِيُّ المدني ـ ؛ قال الإمام أحمد :

« ليس بشيء ، كان يكذب ويضع الحديث » .

وكذبه ابن معين أيضاً . ولهذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، رماه أحمد بالكذب » .

قلت : وقد تابعه من هو مثله ، ولعل أحدهما سرقه من الآخر ؛ فأخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٨٩٠) من طريق عبد الجبار بن العلاء : ثنا **عبد الله ابن ميمون القَدَّاح** : ثنا جعفر بن محمد به ؛ إلا أنه أسنده فقال : عن أبيه عن علي بن حسين قال : سمعت أبي يقول : . . . فذكره .

قلت : والقداح هذا ؛ قال أبو حاتم :

« متروك » . وقال البخاري :

« ذاهب الحديث » . وقال ابن حبان :

« لا يجوز أن يحتج به » . وفي « التقريب » :

« منكر الحديث ، متروك » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٣٥) .

ثم سرقه منهما كذاب آخر وغاير في الإسناد ؛ ألا وهو **أبو الوليد المخزومي** ؛ فقال : ثنا أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

عزتهم الملائكة ؛ يسمعون الحِسّ ولا يرون الشخص ، فقالت : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٣ / ٥٧) ، وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! !

وهذا من أوهامهما الفاحشة ! ومن الظاهر أنهما لم يعرفا أبا الوليد المخزومي هذا ، وقد أورده الذهبي في كنى « الميزان » ، وقال :

« هو خالد بن إسماعيل ؛ الكذاب » .

ثم ترجمه هناك في الأسماء ، فقال :

« قال ابن عدي : كان يضع الحديث على الثقات . وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

ثم رواه أحد المتروكين بسندٍ آخر - وهو **عباد بن عبد الصمد** - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

لما قُبض رسول الله ﷺ ؛ أَحْدَقَ به أصحابه ، فبكَوا حوله واجتمعوا ، فدخل رجل أَصْهَبُ اللحية ؛ جسيم صبيح فَتَخَطى رقابهم فبكى ، ثم التفت إلى أصحاب رسول الله ﷺ فقال :

إن في الله عزاءً من كل مصيبة . . . الحديث ، فقال بعضهم لبعض : تعرفون الرجل ؟ فقال أبو بكر وعلي : نعم ؛ هذا أخو رسول الله ﷺ : الخضر عليه السلام .

أخرجه الحاكم (٣ / ٥٨) ؛ وقال :

« هذا شاهد لما تقدم ، وإن كان عباد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : لا يستشهد به أيضاً لشدة ضعفه ؛ أورده الذهبي نفسه في « الميزان » ، وقال :

« بصري واهٍ . قال البخاري : منكر الحديث . ووهاه ابن حبان وقال : له عن أنس نسخة أكثرها موضوعة . وقال أبو حاتم : ضعيف جداً » ، ثم ساق له أحاديث قال في أحدها :

« يشبه وضع القصاص » . وقال في آخر :

« وهذا إفك بيِّن » .

وإذا عرفت طرق هذا الحديث وشدة ضعفها ؛ فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطريق الأولى في ميله في فتوى له إلى القول بحياة الخضر في حياته ﷺ ! فقد سئل عنها في استفتاء له ، فأجاب بقوله :

« وأما حياته ؛ فهو حي ، والحديث المذكور : « لو كان حيّاً لزارني » ؛ لا أصل له ، ولا يعرف له إسناد ، بل المروي في « مسند الشافعي » وغيره : أنه اجتمع بالنبي ﷺ ، ومن قال : إنه لم يجتمع بالنبي ﷺ ؛ فقد قال ما لا علم له به ؛ فإنه من العلم الذي لا يحاط به . . . » ! !

قلت : وهذه الفتوى كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح ؛ فإن أكثر فتاويه على خلافها ، وأن الخضر مات ، وأنه لو أدرك النبي ﷺ لوجب عليه أن يأتيه وينصره ، كما بينت ذلك من كلامه في مقدمتي لكتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » للإمام الصنعاني ، وهو تحت الطبع(١) .

وقوله : « إنه اجتمع بالنبي ﷺ » ! كأنه يعني : بعد وفاته معزياً به . وهذا هو الذي رواه الشافعي وغيره كما رأيت . وسكوته عن إسناده ـ بل واحتجاجه به على

(١) ثم طبع بحمد الله في حياة الشيخ ـ رحمه الله ـ في المكتب الإسلامي .

حياته ، ورده على من قال بوفاته ونسبته إلى القول بغير علم - من شطط القول ، لا سيما وهو ممن يشمله رده ! !

٥٣٨٥ - (إنَّهُ يَسْمعُ الآنَ خَفْقَ نعالِكُمْ ؛ أتاه مُنْكَرٌ ونَكِيرٌ ، أعينُهما مثلُ قُدُورِ النُّحاسِ ، وأنيابُهما مثلُ صَيَاصِي البقرِ ، وأصواتُهما مثلُ الرعْدِ ، فيُجْلِسانه ، فيسألانه : ما كان يعبدُ ؟ ومن كان نبيُّه ؟ فإنْ كان ممن يعبدُ الله ؛ قالَ : كنتُ أعبدُ الله ، ونَبِيِّي محمّدٌ ﷺ ؛ جاء بالبينات ، فآمنّا به واتّبعناه ، فذلك قولُ الله : ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الذين آمنوا بالقولِ الثابتِ في الحياةِ الدنيا وفي الآخرة ﴾ ، فيقالُ له : على اليقينِ حَيِيتَ ، وعليه مِتَّ ، وعليه تُبْعَثُ ، ثُمَّ يفتحُ له بابٌ إلى الجنةِ ، ويُوَسَّعُ له في حُفْرتِهِ .

وإنْ كانَ من أهْلِ الشّك ؛ قال : لا أدري ! سمعتُ الناسَ يقولون شيئاً فقلتُهُ ، فيقال له : على الشّكِّ حَيِيتَ ، وعليه مِتَّ ، وعليه تُبْعَثُ ، ثم يفتحُ له بابٌ إلى النار ، ويسلَّط عليه عقارب وتنانينُ ، لو نَفَخَ أحدُهم في الدّنيا ما أنبتتْ شيئاً ؛ تنهشُه ، وتُؤْمَرُ الأرضُ فتَضُمُّ ؛ حتى تختلفَ أضلاعُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٧٦٦) من طريق **ابن لهيعة** عن **موسى بن جُبَيْرٍ الحذاء** أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيفٍ ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان يحدثان عن أبي هريرة قال :

شهدنا جنازة مع نبي الله ﷺ ، فلما فرغ من دفنها وانصرف الناس ؛ قال نبي الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه إلا موسى بن جبير ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه . وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٨٧) :

« ابن لهيعة حديثه حسن في المتابعات ، وأما ما تفرد به ؛ فقليل من يحتج به » .

قلت : وشيخه موسى بن جبير الحذاء ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد قال فيه :

« كان يخطئ ويخالف » . ولهذا ؛ قال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » . وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو ضعيف ليِّن الحديث . وهو في هذا الحديث قد جاء بأمور تفرد بها دون الثقات ؛ كذكر العقارب والتِّنِّين . . . إلخ . فالحديث بهذه الزيادة منكر . والله أعلم .

٥٣٨٦ ـ (يا أبا رَزِين ! إنَّ المسلمَ إذا زارَ أخاهُ المسْلمَ ؛ شَيَّعَهُ سبعونَ ألْفَ ملَك ؛ يُصَلُّون عليهِ ، يقولونَ : اللهمَّ ! كما وصلَه فيك ؛ فَصِلْهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٤٨٥) من طريق عمرو بن الحُصَين : نا محمد بن عبد الله بن عُلاثة : نا عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن مالك بن يخامِر عن لَقيط بن عامر أبي رَزِين العُقَيْلي قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عطاء الخراساني إلا ابنه عثمان ، ولا عن عثمان إلا ابن عُلاثة ، تفرد به عمرو بن الحصين » .

قلت : وهو متروك متهم ؛ كما تقدم مراراً .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٨ / ١٧٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمرو بن الحصين ، وهو متروك » .

قلت : وابن عُلاثة صدوق يخطئ .

وعثمان بن عطاء الخراساني ضعيف .

وأبوه عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس ؛ كما في « التقريب » .

٥٣٨٧ - (إنّ في الجنَّةِ غُرَفاً ، يُرَى ظواهرُها مِنْ بواطِنِها ، وبواطِنُها مِنْ ظواهِرِها ، أعدَّها اللهُ للمُتَحابِّين فيهِ ، والمتزاوِرينَ فيهِ ؛ والمتباذِلينَ فيهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٣٠٤٩) من طريق **إسماعيل بن سيف** قال : نا **عُوَيْن بن عمرو القيسي** - أخو رباح بن عمرو - قال : نا سعيد الجُريري عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن سعيد إلا عوين ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : ضعفه البزار . وقال ابن عدي :

« كان يسرق الحديث ، روى عن الثقات أحاديث غير محفوظة » .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » ، وقال :

« مستقيم الحديث إذا حدث عن ثقة » !

قلت : وشيخه عوين - ويقال : عون - ليس بثقة ؛ قال ابن معين :

« لا شيء » . وقال البخاري :

« منكر الحديث ، مجهول » . وقال العقيلي في « الضعفاء » :

« لا يتابع على حديثه » .

والحديث ؛ أشار المنذري إلى تضعيفه (٣ / ٢٤٠) ! وهو قصور .

ومثله ـ بل وأولى منه بالتقصير ـ قول الهيثمي (١٠ / ٢٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن سيف ، وهو ضعيف » !

قلت : شيخه أسوأ حالاً منه كما رأيت ، فتضعيفه به أولى .

وقد صح الحديث في : « من أطعم الطعام ، وأفشى السلام ، وصلى بالليل والناس نيام » ، ورد من حديث ابن عمرو ، وأبي مالك الأشعري ، فانظرهما ـ إن شئت ـ في « صحيح الترغيب » .

وفي فضل المتحابين في الله وسائر المذكورين في الحديث أحاديث كثيرة ؛ عن معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وعمرو بن عَبَسَةَ ، وأبي هريرة ، وغيرهم ، وهي مخرجة في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٤ / ٤٦ ـ ٤٨) .

٥٣٨٨ ـ (من زارَ أخاه المؤمنَ ؛ خاضَ في رياضِ الجنّةِ حتى يَرْجعَ ، ومَنْ عادَ أخاه المؤمنَ ؛ خاضَ في رياضِ الجنةِ حتّى يَرْجعَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٣٨٩) عن **عبد الأعلى ابن أبي المُسَاور** : ثنا عاصم بن أبي النَّجُود عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ قال :

أتينا صفوان بن عَسَّال فقال : أزائرين ؟ قلنا : نعم . فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن أبي المساور ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذبه ابن معين » .

وأما الهيثمي ؛ فألان القول فيه ، فقال (٢ / ٢٩٨) :

« ضعيف » !

وكأنه تبع في ذلك المنذري الذي أشار (٣ / ٢٤٠) إلى تضعيف الحديث فقط !

٥٣٨٩ - (نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ ، هلاكاً بالقوم أنْ يحتقِروا ما قُدِّمَ إليهم ، وهلاكٌ بالرجُلِ أن يحتقرَ ما في بيته أن يُقَدِّمَهُ إلى أصحابِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم : ٥١٩٨) ، (٦ / ٣٠ / ٥٠٦٢ - ط) : حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال : نا يزيد بن عبد الرحمن المَغْنِيُّ : قال : ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال :

نزل بجابر بن عبد الله ضيف له ، فجاءهم بخبز وَخَلٍّ ، فقال : كلوا ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن عبد الواحد بن أيمن إلا المحاربي » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« لا بأس به ، وكان يدلس » .

قلت : وقد عنعنه كما ترى ، فلولا ذلك ؛ لكان الإسناد جيداً ؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير يزيد بن عبد الرحمن المَغْنِيِّ ، فقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٧٨) :

« سمع منه أبي وروى عنه ، وقال : صدوق » .

ولعل المنذري أشار إلى هذا الإسناد بقوله في « الترغيب » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أحمد ، والطبراني ، وأبو يعلى . . . وبعض أسانيدهم حسن » .

ذلك ؛ أن إسناد أحمد لا يحتمل التحسين عندي ؛ فإنه قال : ثنا أسباط ابن محمد : ثنا عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال :

دخل على جابر نفر من أصحاب النبي ﷺ ؛ فقدّم إليهم خبزاً وخلاً ، وقال : كلوا . . . إلخ .

ومن هذا الوجه رواه البيهقي (٧ / ٢٧٩) .

فإن الوصافي هذا ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥٣٧ ، ٥٨٩) من طريق إبراهيم بن عيينة عن أبي طالب القاضي عن محارب بن دِثَار عن جابر به نحوه . وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أحمد والطبراني وأبو يعلى ، وبعض أسانيدهم حسن ، و « نعم الإدام الخل » في « الصحيح » . ولعل قوله : « إنه هلاك بالرجل . . . » إلخ من كلام

جابر ؛ مدرج غير مرفوع . والله أعلم » . وقال الهيثمي (٨ / ١٨٠) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الأوسط » ، وأبو يعلى ، وفي إسناد أبي يعلى أبو طالب القاص ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا » !

قلت : أبو طالب هذا : هو يحيى بن يعقوب بن مُدْرِك بن سعد الأنصاري القاضي ؛ خال أبي يوسف ؛ كما في « الكنى » للدولابي (٢ / ١٦) ؛ ثم ساق له هذا الحديث من طريق أبي تُمَيْلة عنه عن محارب به ؛ دون قوله :

« هلاكاً بالقوم . . . » .

ويحيى بن يعقوب ؛ أورده البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٣١٢ - ٣١٣) ، وقال :

« منكر الحديث ، عداده في الكوفيين » .

ورواه عنه ابن عدي في « الكامل » (ق ٤٢٣ / ٢) . وقال الذهبي في كنى « الميزان » :

« فيه لين ، غمزه أبو أحمد الحاكم » .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » ، ومع ذلك قال فيه :

« وكان يخطئ » !

قلت : فلا تطمئن النفس لهذه الزيادة التي زادها على قوله ﷺ : « نعم الإدام الخل » .

لا سيما ولم يتفق عليه فيها ؛ فهذا أبو تميلة - واسمه يحيى بن واضح

الأنصاري ؛ وهو ثقة ـ لم يذكرها عنه كما رأيت ؛ خلافاً لإبراهيم بن عيينة ، وهو صدوق يهم ؛ كما في « التقريب » ، فإن كان حفظه عن أبي طالب ؛ فالعلة منه ؛ أعني : أبا طالب ، وهو شديد الضعف ؛ كما أشار إلى ذلك البخاري في قوله المتقدم فيه :

« منكر الحديث » .

وأما أصل الحديث : « نعم الإدام الخل » ؛ فقد صح عن جابر وغيره من طرق ؛ خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٢٢٠) .

٥٣٩٠ ـ (رأيتُ رسولَ الله ﷺ يكبِّر أيامَ التشْريق [من صلاةِ الظُّهر] حتَّى يخرجَ من منى ، يكبِّر في دُبُر كلِّ صلاةٍ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٢٢٩ ، ٧٢٣٠) و « الأوسط » (٧٤١٧) عن سليمان بن داود **الشَّاذَكُوني** : ثنا **عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري** : ثنا شَرْقِيُّ بن القُطَامِيِّ عن عمرو بن قيس عن مُحِلِّ بن وَدَاعة عن شُرَيْح بن أَبْرَهَةَ قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن شريح بن أبرهة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به شرقي ابن القطامي » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٣ / ٢٦٤) .

وعبد الواحد بن عبد الله الأنصاري ؛ لم أعرفه .

لكن الشاذكوني ؛ كذبه ابن معين وغيره .

٥٣٩١ - (مَنْ أغلقَ بابَهُ دونَ جارِهِ مخافةً على أهْلِهِ ومالِه ؛ فليس ذلك بمؤمنٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخرائطي في « مساوي الأخلاق » (ق ٣٦ / ١ - مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **سُوَيد بن عبد العزيز** : ثنا **عثمان بن عطاء** عن **أبيه** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

« وليس بمؤمن مَنْ لا يأمن جاره بوائقه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : سويد بن عبد العزيز ؛ قال الذهبي :

« واهٍ جداً » .

الثانية : عثمان بن عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ضعيف ؛ كما قال العسقلاني وغيره .

الثالثة : أبوه عطاء ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس » .

وأما الزيادة ؛ فهي صحيحة ؛ لورودها من طرق عن جمع من الصحابة ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » تحت الحديث (٥٤٩) .

(**تنبيه**) : أورد المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٣٦) بزيادة :

« أتدري ما حق الجار ؟ . . . » الحديث . وقال :

« رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » » . وأشار إلى ضعفه ! والذي رأيته في « مكارم الأخلاق » المطبوعة (ص ٤٠) أوله : « أتدري . . . » إلخ ؛ ليس في أوله حديث الترجمة ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٥٨٧) ، وإسنادهما واحد ، فلا أدري أوهم المنذري فجعلهما حديثاً واحداً ، أم هو رواية في « المكارم » المطبوعة ؟ ! وظني أن فيها خرماً ، أو أن المنذري استجاز جعلهما حديثاً واحداً ؛ لما رأى وحدة سندهما ! والله أعلم .

٥٣٩٢ - (صلاةُ المرابطِ تَعْدِلُ خَمْسَ مئةِ صلاةٍ ؛ ونفقةُ الدِّينارِ والدِّرْهَمِ فيه أفضلُ من سبع مئة دينارٍ يُنْفِقُهُ في غيرِه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في « الجهاد » (١٠١ / ٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٤٥) من طريق أبي الشيخ ، وهذا عن ابن أبي عاصم ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ٤٣ / ٤٢٩٥) بسنده عن جميع ابن ثُوَب عن خالد بن مَعْدان عن أبي أمامة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جَميع - بالفتح ؛ ويقال : بالضم - ؛ وهو ضعيف جداً ؛ كما يفيده قول البخاري فيه :

« منكر الحديث » .

وكذا قال الدارقطني وغيره . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

والحديث ؛ أورده المنذري (٢ / ١٥٢) من رواية البيهقي ، وأشار إلى تضعيفه ، وأتبعه بقوله :

« وروى أبو الشيخ وغيره من حديث أنس : « إن الصلاة بأرض الرباط بألفي ألف صلاة » . وفيه نكارة » .

٥٣٩٣ - (إنّ فيهم - يعني : قريشاً - لَخِصالاً أربعة (!) : إنّهم لأَصْلَحُ الناس عند فِتْنة ، وأسْرَعُهم إفاقةً عند مصيبةٍ ، وأوشَكُهم كرَّةً بعد فرّةٍ ، وأمْنَعُهم مِنْ ظُلْمِ الملوكِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٠٧ - نسختي) : حدثنا **أحمد بن رِشْدين** قال : نا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال : نا عبد الله بن وهب قال : نا الليث بن سعد قال : حدثني موسى بن عُلَيٍّ بن رَبَاح عن أبيه قال : قال المستورد الفِهْري : سمعت رسول الله ﷺ يقول - وذكر قريشاً - : . . . فذكره . وقال :

« تفرد به عبد الملك بن شعيب بن الليث » .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ، وكذلك من فوقه .

لكن الراوي عنه أحمد بن رشدين - وهو أحمد بن محمد بن الحجاج المصري - ؛ قال ابن عدي - كما في « الميزان » - :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

ثم ذكر الذهبي أحاديث أنكرت عليه من أباطيله . وكان ينبغي أن يذكر هذا الحديث منها ؛ لمخالفة ابن رشدين للإمام مسلم في « صحيحه » ؛ فإنه قال (٨ / ١٧٦) : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث : حدثني عبد الله بن وهب . . . فساقه إلى المستورد القرشي قال - عند عمرو بن العاص - : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« تقوم الساعة والروم أكثر الناس » .

فقال له عمرو : أبصِرْ ما تقول ! قال : أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ .

قال : لئن قلت ذلك ؛ إن فيهم لخصالاً أربعاً . . . فذكرها ؛ كما في حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال : « لأحلم » مكان : « لأصلح » . وزاد : « وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك » .

ومن هذا يتبين أن الحديث عند عبد الملك موقوف على عمرو بن العاص ، جعله ابن رشدين مرفوعاً من رواية المستورد عن النبي ﷺ أنه قاله في قريش !

وذلك من أكاذيبه أو أخطائه .

وخفي هذا على الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٦ - ٢٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن شيخه أحمد بن رشدين ، وهو ضعيف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

٥٣٩٤ - (مَنْ كان وُصْلَةً لأخيهِ المُسلم إلى ذي سُلطانٍ في مبلغِ بِرٍّ ، أو إدخالِ سُرورٍ ؛ رفَعه اللهُ في الدَّرَجاتِ العُلى مِنَ الجَنَّةِ)[١] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم - ٣٥١٨) من طريق **إدريس ابن يونس الحَرَّاني** قال : نا **يحيى بن عمر بن صباح** قال : ثنا **سليمان بن وهب** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن إبراهيم إلا سليمان ، ولا عن سليمان إلا يحيى ، تفرد به إدريس ابن يونس » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « مسند الشهاب » . (الناشر) .

قلت : قال ابن القطان :

« **لا يعرف حاله** » .

ويحيى بن عمر بن صباح ؛ لعله الذي في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ١٧٤) :

« يحيى بن عمر الليثي ، روى عن العلاء بن عبد الكريم ، ومسكين أبي فاطمة ، و . . . روى عنه عبد الله بن أحمد الدورقي . قال أبي : **لا أعرفه** » .

قلت : ولعل آفة الحديث شيخه سليمان بن وهب ؛ فقد أخرجه أبو الفضل بن طاهر في « الكلام على أحاديث الشهاب » من طريق أخرى عنه به ؛ قال :

« سليمان بن وهب : هو النخعي . ووهب جده ، وهو سليمان بن عمرو » .

قلت : وهو معروف بالكذب والوضع ، وقد تقدمت له أحاديث .

والحديث ؛ سكت عنه المنذري (٣ / ٢٥٢) ثم الهيثمي (٨ / ١٩٢) **!**

وعزاه الأول لـ « كبير الطبراني » أيضاً .

وقد روي نحوه من حديث عائشة وابن عمر بإسنادين واهيين جداً ، وسيأتي تخريجهما برقم (٥٧٧١) .

ثم رأيته في « الترغيب » للأصبهاني (١ / ٤٨٢ ـ ٤٨٣) من طريق **عبد الوهاب ابن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن شريح بن عبيد عن أبي الدرداء به .

وعبد الوهاب هذا متروك .

٥٣٩٥ ـ (رِباطُ يوم في سبيلِ الله كصيام شَهْرٍ وقيامِه ، ومَنْ مات مُرابطاً ؛ جرى عليه عملُهُ الذي كان يعملُ ، وأمِنَ الفتَّان ، ويُبْعَثُ يَوْمَ القيامةِ شَهيداً) .

منكر بذكر (الشهيد) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦١٧٩) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا شعيب بن يحيى عن نافع بن يزيد قال : أخبرني **معاوية ابن يزيد بن شُرَحْبيل أن عبد الله بن الوليد مولى المغيرة** حدثه أنه سمع ابن أبي زكريا يحدث عن شُرَحْبيل بن السِّمْط :

أنه رأى سلمان الفارسي وهو مرابط بساحل حمص ، فقال : ما لك على هذا ؟ قال : مرابط . قال سلمان : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكر بن سهل ضعيف ؛ كما قال النسائي وغيره .

ومعاوية بن يزيد بن شرحبيل ، وشيخه عبد الله بن الوليد مولى المغيرة ؛ لم أعرفهما .

ولعل الهيثمي أرادهما بقوله في « مجمع الزوائد » (٥ / ٢٩٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وسائر الرواة معروفون .

وابن أبي زكريا اسمه عبد الله الخزاعي ، وهو ثقة ، وقد توبع كما يأتي .

وفي « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٣٨٨) :

« معاوية بن يزيد بن أبي الزرقاء البغدادي ، روى عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي » .

فيحتمل أن يكون هو ابن شرحبيل ؛ فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

والحديث ؛ أخرجه أحمد (٥ / ٤٤٠ ، ٤٤١) من طريقين آخرين عن ابن أبي زكريا به ؛ دون قوله :

« . . ويبعث يوم القيامة شهيداً » .

فهي زيادة منكرة ؛ لتفرد الطبراني بها في هذا الطريق المظلم .

ومما يؤكد ذلك : أنه تابعه جمع من الثقات عن شرحبيل بن السمط به ؛ دون الزيادة .

أخرجه مسلم (٦ / ٥١) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣ / ١٠١ - ١٠٢) ، والحاكم (٢ / ٨٠) ، والطبراني أيضاً (٦١٧٧ ، ٦١٧٨ ، ٦١٨٠) .

ثم رواه الطبراني (٦٠٧٧ ، ٦١٣٤) من طريقين آخرين عن سلمان به نحوه ، دون الزيادة ؛ فهي زيادة باطلة .

٥٣٩٦ - (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ : مَنْ عَادَى لِي وليّاً ؛ فقد ناصَبَني بالمُحاربةِ ، وما ترددْتُ عَنْ شيءٍ أنا فاعلُه ؛ كتردّدِي عَنْ موتِ المؤمنِ ؛ يكرهُ الموتَ وأَكْرهُ مَسَاءَتَه .

ورُبَّما سأَلني وَلِيِّي المؤمنُ الغنى ؛ فأصرفُه مِنَ الغِنى إلى الفَقْرِ ، ولو صرفته إلى الغِنى ؛ لكانَ شَرّاً لهُ .

إنّ الله عزّ وجلّ قال : وعزَّتي ، وجَلالي ، وعُلُوِّي ، وبهَائي ، وجمالي ؛ وارتفاع مكاني ! لا يُؤْثِرُ عبدٌ هوايَ على هوى نفْسه ؛ إلا أَثْبَتُّ أَجَلَهُ عندَ

بَصَرِهِ ، وضَمَّنْتُ السماءَ والأرضَ رِزْقَهُ ، وكنتُ لهُ مِنْ وراءِ تجارةِ كلِّ تاجرٍ) [١] .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٧١٩) : حدثنا **عُبَيْدُ بن كَثِير التَّمَّار** : ثنا محمد بن الجُنَيْدِ : ثنا **عياض بن سعيد الثُّمالي** عن **عيسى بن مسلم القُرَشي عن عمرو بن عبد الله بن هند الجَمَلِيِّ** عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم ؛ فإن ما بين ابن عباس والشيخ التمار ؛ لم أجد لهم ترجمة ، وقال الهيثمي (١٠ / ٢٧٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : الشيخ التمار متروك الحديث ؛ كما قال الأزدي والدارقطني . وقال ابن حبان :

« أدخلت عليه نسخة مقلوبة » .

قلت : فهو آفة الحديث ؛ فما كان للهيثمي أن يغفل عنه !

٥٣٩٧ - (يا جاريةُ ! هذه صفةُ المؤمنين حقّاً ، لو كان أبوكِ (يعني : حاتماً الطائيَّ) مُسْلماً ؛ لترحَّمْنا عليه ! خلُّوا عنها ؛ فإنّ أباها كان يُحِبُّ مكارمَ الأخلاقِ ، واللهُ يُحِبُّ مكارمَ الأخلاقِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (باب وفد طَيِّئ - من المجلد الثاني - مخطوطة الأوقاف الحلبية) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ /

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « ينظر (١٧٧٥) من « **الضعيفة** » » . (الناشر) .

٣٢ / ١ و ١٩ / ٢٢٣ / ١) عن أبي سعيد عُبَيد بن كَثير بن عبد الواحد الكوفي : حدثنا ضِرار بن صُرَد قال : حدثنا عاصم بن حُمَيد عن أبي حمزة الثُّمالي عن عبد الرحمن بن جندب عن كُمَيْلِ بن زياد النَّخَعِي قال : قال علي ابن أبي طالب :

لما أتي بسبايا طَيِّءٍ وقفت جارية [حَمْراءُ ، لَعْسَاء ، دَلْفَاءُ ، عَيْطَاءُ ، شَمَّاءُ الأنفِ ، معتدلة القامةِ والهامةِ ، دَرْمَاءُ الكعبين ، خَدْلَةُ الساقَيْنِ ، لَفَّاءُ الفَخِذَينِ ؛ خَمِيصَةُ الخَصْرَيْن ، ضامِرة الكَشْحَيْنِ ، مَصْقُولَةُ المَتْنَيْنِ .

قال : فلما رأيتها أُعجبت بها ، وقلت : لأطلبن إلى رسول الله [أن] يجعلها في فَيْئي ، فلما تكلمتْ ؛ أُنسيت جمالها من فصاحتها][1] ؛ فقالت : يا محمد ! إن رأيت أن تخلِّيَ عنا ، ولا تُشْمِتْ بنا أحياء العرب ؛ فإني ابنة سيد قومي ، وإن أبي كان يحمي الذِّمَار ، ويَفُكُّ العانيَ ، ويُشبع الجائعَ ، ويكسو العاريَ ، ويَقْرِي الضَّيْفَ ، ويُطْعِمُ الطعامَ ، ويُفْشِي السلامَ ، ولم يَرُدَّ طالبَ حاجةٍ قطُّ ! أنا ابنة حاتم طَيِّءٍ . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

فقام أبو بردة بن نِيَارٍ فقال : يا رسول الله ! تحب مكارم الأخلاق ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! لا يدخل أحد الجنة إلا بحسن الخلق » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله علل :

الأولى : جهالة عبد الرحمن بن جندب ؛ أورده الحافظ في « اللسان » ، وقال :

---

(١) ما بين المعكوفتين من « تاريخ ابن كثير » (٥ / ٦٧) ؛ لأن مسودتي التي نقلت منها الحديث وتخريجه ؛ كنت اختصرت هذا القدر منها .

« مجهول » .

الثانية : أبو حمزة الثُّمَالي - واسمه ثابت بن أبي صفية - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف رافضي » .

الثالثة : ضِرَار بن صُرَد ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

الرابعة : عبيد بن كثير - وهو التمار ، شيخ الطبراني في الحديث المتقدم قبله - ، وهو ضعيف جدّاً كما عرفته .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير بقوله عقب الحديث :

« هذا حديث حسن المتن ، **غريب الإسناد جدّاً** ، عزيز المخرج » !

وأما تحسينه لمتنه ؛ فالظاهر أنه يعني : الحُسْنَ اللغوي ، لا الاصطلاحي ؛ أي : من حيث المعنى ، ولعله عنى المقدار المرفوع منه فقط ، وإلا ؛ فَيَدُ الصنع والوضع ظاهرة فيه عندي ، لا سيما في وصف علي رضي الله عنه للجارية ، كما لو كان رآها عارية أمام النبي ﷺ ! وإلا ؛ فمن أين له أن يصفها بقوله :

(خدلة الساقين) ؛ أي : ممتلئة الساقين ؟ ! بل قوله :

(لَفَّاء الفخذين) ؛ أي : سَمِينتهما ، بحيث تدانيا من السِّمَنِ ؟ ! وقوله :

(خميصة الخصرين) ؛ أي : ضامرة الخصرين ؟ ! وقوله :

(ضامرة الكشحين) ؛ وكأنه تفسير لما قبله ؛ فإن الكشح ما بين الخاصرة

والضلوع ؟ ! وقوله :

(مصقولة المتنين) ؛ أي : ناعمة المنكبين ؟ !

ومعنى (حمراء) : البيضاء أو الشقراء ، ومنه الحديث الموضوع :

« خذوا نصف دينكم عن الحُمَيْراء » ؟ ! وقوله :

(لَعْسَاءُ) ؛ أي : باطن شفتها أسود؟ ! وقوله :

(دلفاء) ؛ أي : تمشي رويداً ، وتقارب الخطى من سمنها ؟ ! وقوله :

(عيطاء) ؛ أي : طويلة العنق ؟ ! وقوله :

(درماء الكعبين) ؛ أي : غطاهما اللحم والشحم ، حتى لم يَبِنْ لهما حجم ؟ !

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد ساق الحديث في « تخريج المختصر » (ق ٤٥ / ١ - ٢) من طريق البيهقي به ؛ واقتصر على تضعيفه بقوله :

« هذا حديث غريب ، أخرجه الحاكم في « الإكليل » هكذا ، والبيهقي في « الدلائل » من طريقه . . . » !

ولم يبين علله ! !

٥٣٩٨ - (إذا رأيتَ مِنْ أخيك ثلاثَ خصالٍ ؛ فارْجُهُ : الحياءُ ، والأمانةُ ، والصدقُ . وإذا لم تَرَها مِنْهُ ؛ فلا تَرْجُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في مقدمة « الكامل » (ص ٢٥٢ - طبع بغداد) من طريق أبي زهير قال : ثنا رِشْدين بن كُرَيب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« لم نكتبه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ رشدين هذا ؛ قال أحمد ، والبخاري :

« منكر الحديث » .

وضعفه جماعة . وقال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٠٢) :

« كثير المناكير ، يروي عن أبيه أشياء ليست تشبه حديث الأثبات عنه ، كان الغالب عليه الوهم والخطأ » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للديلمي أيضاً .

وقد ذكر المعلق على « ابن عدي » - الأستاذ السامرائي - أنه في « مسند الفردوس » (مخطوط ورقة **٢٣** - تسديد القوس) .

ونقل عن العلائي أنه قال في رشدين : « ضعيف » . لكن وقع في نقله : (راشد) ، وكذلك وقع في المقدمة ! وهو من الأخطاء المطبعية الكثيرة والكثيرة جداً ، التي وقعت في مطبوعته هذه ، والظاهر أنه لم يقم هو بنفسه على تصحيح تجاربها . والله أعلم .

٥٣٩٩ - (يَجِيء يومَ القيامة ناسٌ مِنَ المسلمينَ بذُنوبٍ أمثال الجبالِ ، فيَغْفِرُها الله لهم ، ويضعُها على اليهودِ والنَّصارى . . . فيما أحسِبُ)[1] .

شاذ . أخرجه مسلم (٨ / ١٠٥) من طريق شداد **أبي طلحة الرَّاسِبِيِّ** عن

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن في أصله : « مضى (١٣١٦) » .
قلت : لكن هنا فوائد ليست هناك . (الناشر) .

غَيْلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . قال أبو روح : لا أدري ممن الشك ؟ !

أورده شاهداً لما ساقه من قبل من ثلاثة طرق عن أبي بردة بلفظ :

« إذا كان يومُ القيامة ؛ دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهوديّاً أو نصرانيّاً ، فيقول : هذا فِكَاكُك من النار » .

هذا لفظ طلحة بن يحيى عن أبي بردة . ولفظ عون وسعيد بن أبي بردة :

« لا يموت رجل إلا أدخل الله مكانه النار يهوديّاً أو نصرانيّاً » .

قلت : وهذا أخرجه أحمد (٤ / ٣٩١ ، ٣٩٨) ـ عنهما ـ ، والطيالسي (٤٩٩) ـ عن سعيد وحده ـ . وتابعهما عمارة القرشي : عند أحمد (٤ / ٤٠٧) .

وأما لفظ طلحة بن يحيى ؛ فأخرجه أحمد أيضاً (٤ / ٤١٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٨٠) .

وقد تابعه عليه بريد ـ وهو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ـ : عند أحمد (٤ / ٤٠٢) .

وتابعه أيضاً محمد بن المنكدر ، ومعاوية بن إسحاق : عنده (٤ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨) .

وعبد الملك بن عمير : عند ابن عساكر بنحوه ، وتقدم لفظه في « الصحيحة » برقم (١٣٨١) .

قلت : وطلحة بن يحيى وإن كان فيه كلام من قبل حفظه ؛ حتى قال الحافظ فيه :

« صدوق يخطئ » !

فحديثه قوي بهذه المتابعات الكثيرة ، لا سيما وله شاهد من حديث أنس ، ذكرته تحت الرقم المذكور ، فالحديث بهذين اللفظين صحيح .

وأما اللفظ الأول ؛ فهو منكر أو شاذ على الأقل ؛ لأنه تفرد به الراسبي ، وهو وإن كان وثقه أحمد وغيره ؛ فقد ضعفه شيخه عبد الصمد بن عبد الوارث . وقال العقيلي :

« له غير حديث لا يتابع عليه » . وقال ابن حبان :

« ربما أخطأ » . وقال الدارقطني :

« يعتبر به » . وقال الحاكم أبو أحمد :

« ليس بالقوي عندهم » .

قلت : فهذه الأقوال تدل على أن الرجل لم يكن قوياً في حفظه ، وإن كان صدوقاً في نفسه . ولذلك ؛ لم يخرج له مسلم إلا في الشواهد ؛ كهذا الحديث . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ »[1] .

فمثله حديثه مرشح للتقوية بالشاهد والمتابعة ، أو للضعف بالمخالفة كحديث الترجمة .

وبها أعله البيهقي ، فقال في « شعب الإيمان » (١ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧) ـ بعد أن

---

(١) وأما قول الذهبي في « الكاشف » :

« وثقه أحمد وغيره ، وضعفه من لا يعلم » !

فأظن أن في العبارة تحريفاً ، وإلا ؛ فكيف يجوز وصف من ضعفه بأنه لا يعلم ، وفيهم جمع من أهل العلم المعروفين ؟ ! كما يشير إلى ذلك كلام البيهقي ، وسمينا من عرفنا منهم .

ساق الحديث الصحيح من الطرق الثلاث عند مسلم وأتبعه بحديث الترجمة ـ :

« فهذا حديث شك فيه [بعض] رواته ، وشداد أبو طلحة ممن تكلم أهل العلم بالحديث فيه ، وإن كان مسلم استشهد به في كتابه ؛ فليس هو ممن يقبل منه ما يخالف فيه ، والذين خالفوه في لفظ الحديث عدد ، وهو واحد ، وكل واحد ممن خالفه أحفظ منه ، فلا معنى للاشتغال بتأويل ما رواه ، مع خلاف ظاهر ما رواه الأصول الصحيحة الممهدة في أَنْ لا تَزِرُ وازرة وزر أخرى . والله أعلم » .

قلت : وهذا منه رحمه الله في غاية التحقيق ، وإليه يرجع الفضل في تنبهي لهذه العلة ، بعد أن كنت أوردت الحديث في « صحيح الجامع » برقم (٧٨٩١) اعتماداً مني على الإمام مسلم ، وليس بتحقيقي ؛ اتباعاً للقاعدة الغالبة : أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ؛ فقد جاوز القنطرة ، لا سيما والعمر أقصر ، والوقت أضيق من التوجه إلى نقد « الصحيحين » ؛ للتعرف على الأحاديث القليلة التي يمكن أن تكون معلولة عند العارفين بهذا العلم . بينما مجال نقد أحاديث غيرهما من كتب السنة واسع جدّاً .

وهذا ما جريت عليه في كل مؤلفاتي ؛ إلا في بعض الأحوال النادرة ، مما جرني إليه البحث والتحقيق ، أو نبهني على ذلك بعض من سبقني من أهل العلم والتوفيق ، كهذا الحديث ، والحمد لله وحده .

من أجل ذلك ـ وتعاوناً على البر والتقوى ـ أرجو مِنْ كل مَنْ كان عنده نسخة من « ضعيف الجامع الصغير » أن ينقل إليه هذا الحديث ، والله تعالى أسأل أن يغفر لنا خطايانا ، وأن لا يؤاخذنا بما نسينا أو أخطأنا ؛ إنه سميع مجيب !

هذا ؛ وممن لم يتنبه لعلة هذا الحديث الإمام النووي رحمه الله ؛ فإنه تأوله

توفيقاً بينه وبين الأصول التي أشار إليها البيهقي رحمه الله تعالى ؛ ولا حاجة إلى ذلك كما سبق .

وأما كون الكافر في النار مكان المسلم فيها ، وفكاكاً له منها ؛ فقد جاء بيانه في قوله ﷺ :

« ما منكم من أحد إلا له منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في النار ، فإذا مات فدخل النار ؛ ورث أهل الجنة منزله ، فذلك قوله تعالى : ﴿ أولئك هم الوارثون ﴾ » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٧٩) .

ونحوه في « صحيح البخاري » (٦٥٦٩) ، وهو من حديث أبي هريرة .

وبه احتج البيهقي على ما ذكرنا من المعنى ، فقال عقبه :

« ويشبه أن يكون هذا الحديث تفسيراً لحديث الفداء ، فالكافر إذا أورث على المؤمن مقعده من الجنة ، والمؤمن إذا أورث على الكافر مقعده من النار ؛ يصير في التقدير كأنه فدى المؤمن بالكافر . والله أعلم » .

ونحوه في « شرح مسلم » للنووي ؛ فراجعه إن شئت .

(**فائدة**) : قد أطال الإمام البخاري الكلام في إعلال حديث الفداء الصحيح هذا بذكر طرقه عن أبي بردة عن أبيه ـ وقد ذكرت آنفاً بعضها ـ ، ثم ختم ذلك بقوله (١ / ١ / ٣٧ ـ ٣٩) :

« والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة ، وأن قوماً يعذبون ثم يخرجون : أكثر وأبين وأشهر » !

ولست أرى فيما ذكره ما يصح أن يعل الحديث به ؛ لأنه ليس صريحاً في نفي العذاب عن كل مؤمن ، حتى على الرواية التي صدر بها كلامه بلفظ :

« إن أمتي أمة مرحومة ، جعل عذابها بأيديها في الدنيا » ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٩٥٩) ! ولذلك ؛ قال البيهقي في الرد عليه ـ بعد أن ذكر خلاصة كلامه ـ :

« والحديث قد صح عند مسلم وغيره رحمهم الله من الأوجه التي أشرنا إليها وغيرها ، ووجهه ما ذكرناه ، وذلك لا ينافي حديث الشفاعة ؛ فإن حديث الفداء ـ وإن ورد مورد العموم في كل مؤمن ـ فيحتمل أن يكون المراد به كل مؤمن قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته ، ففي بعض ألفاظه :

« إن أمتي أمة مرحومة ، جعل الله عذابها بأيديها ، فإذا كان يوم القيامة ؛ دفع الله إلى كل رجل من المسلمين رجلاً من أهل الأديان ؛ فكان فداءه من النار » . وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تَصِرْ ذنوبه مكفرة في حياته . ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في حديث الفداء بعد الشفاعة . والله أعلم » .

٥٤٠٠ ـ (شَهْرُ رمضانَ شَهْرُ أُمَّتي ، تَرْمَضُ فيهِ ذُنوبُهم ، فإذا صامَه عبدٌ مسلمٌ ، ولم يَكْذِبْ ، ولم يَغْتَبْ ، وفِطْرُهُ طَيِّبٌ ؛ خرجَ مِنْ ذُنوبِهِ كما تخرجُ الحيةُ مِنْ سِلْخِها) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٢٨) عن الحاكم معلقاً عليه بسنده إلى **عصام بن طَلِيقٍ** عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علتان :

الأولى : أبو هارون العبدي متروك ، وتقدم مراراً .

والأخرى : **عصام بن طَلِيق** ، وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » . وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » من رواية أبي الشيخ ، وأشار إلى تضعيفه ، ولفظه :

« إن شهر رمضان شهر أمتي ، يمرض مريضهم فيعودونه ، فإذا صام مسلم لم يكذب ، ولم يغتب ، وفطره طيب ، سعى إلى العَتَمات محافظاً على فرائضه ؛ خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سِلْخِها » .

وتعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » (١٢٤ / ١) بما خلاصته : أن عزوه لأبي الشيخ وهم ، وإنما هو في « مسند الفردوس » وغيره .

قلت : قد سقت الحديث بلفظ « المسند » . وبمقابلته باللفظ المعزو لأبي الشيخ ؛ يظهر أن بينهما فرقاً جليّاً ؛ فإن في كل منهما من الزيادة ما ليس في الآخر ، فإن ثبت الوهم - وهذا ما أستبعده - ؛ فهو وهم في المتن أيضاً . والله أعلم .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ يرويه **محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي** : ثنا الوليد بن مسلم الدمشقي عن **عمرو بن محمد الأصبهاني** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري به . وقال : . . . الحديث بطوله .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨) في ترجمة (عمرو بن محمد الأصبهاني) ، وقال :

« يروي عن زيد بن أسلم ، وأراه صحفه بعض الرواة ، وهو عندي (عمر بن محمد بن صُهْبان) » .

قلت : وهذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ساقط . قال أبو زرعة : واهٍ » .

والآفة من الراوي عنه (محمد بن إبراهيم الشامي) ؛ فإنه كذاب ؛ كما قال الدارقطني ، ولعله الذي صحف اسم شيخ شيخه عمداً ! وقال الحاكم :

« روى عن الوليد بن مسلم وسويد بن عبد العزيز أحاديث موضوعة » . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الشاميين » .

ورأيت الحديث في « الدر المنثور » (١ / ١٨٨) برواية أبي الشيخ مثل لفظ « الترغيب » ؛ ومن الظاهر أنه نقله منه !

٥٤٠١ - (يا جبريلُ ! ما لي أراك متغيِّرَ اللونِ ؟ ! فقال :

ما جِئْتُك حتى أَمَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بمفاتيح النار . فقال رسول الله ﷺ :

يا جبريلُ ! صفْ ليَ النّار ، وانعَتْ لي جهنَّمَ ! فقال جبريل :

إنّ اللهَ تبارك وتعالى أمَر بجهنَّمَ فأُوقِدَ عليها ألْفَ عام حتى ابيضَّتْ ، ثمّ أَمر فأُوقدَ عليها ألْفَ عام حتى احمرَّتْ ، ثمّ أَمر فأُوقِدً عليها ألْفَ عام حتى اسودَّتْ ، فهي سوداءً مظلمةٌ ، لا يضيءُ شَرَرُها ، ولا يُطْفَأُ لَهَبُها .

والذي بعثَكَ بالحقِّ ! لو أنَّ قَدْرَ ثُقْبِ إِبْرَةٍ فُتِحَ مِنْ جهنَّمَ ؛ لَمَاتَ مَنْ في الأرضِ كُلُّهم جميعاً مِنْ حَرِّهِ . والذي بعثَكَ بالحقِّ ! لو أنَّ ثوباً من ثيابِ النَّارِ عُلِّقَ بينَ السماءِ والأرضِ ؛ لَمَاتَ مَنْ في الأرضِ جميعاً مِنْ حَرِّهِ . والذي بعثك بالحقِّ ! لو أنّ خازناً مِنْ خَزَنَةِ جهنَّمَ بَرَزَ إلى أهلِ الدّنيا ، فنظروا إليهِ ؛ لماتَ مَنْ في الأرضِ كلُّهم مِنْ قُبْحِ وَجْهِهِ ومِنْ نَتْنِ ريحِهِ . والذي بعثَكَ بالحقِّ ! لو أنَّ حَلْقَةً مِنْ حلَقِ سلسلةِ أهلِ النارِ التي نَعَتَ اللهُ في كتابِهِ وُضِعَتْ على جبالِ الدُّنيا ؛ لارفَضَّتْ وما تقارَّتْ حتى تنتهيَ إلى السُّفلى . فقال رسولُ الله ﷺ :

حَسْبي يا جبريلُ ! لا ينصدع قلبي فأموتَ . قال : فنظر رسول الله ﷺ إلى جبريل وهو يبكي . فقالَ :

تبكي يا جبريلُ وأنتَ من الله بالمكان الذي أنتَ به ؟ ! قال :

وما لي لا أبكي ! أنا أحق بالبكاء ؛ لعلِّي أكونُ في علْم الله على غيرِ الحالِ التي أنا عليها ، وما أَدْري لعلِّي أُبْتلى بمثل ما ابْتُلِيَ به إبليسُ ؛ فقد كان من الملائكةِ . وما يُدْريني لعلِّي أُبْتلى بمثل ما ابْتُلِيَ به هاروت وماروتُ . قال : فبكى رسول الله ﷺ ، وبكى جبريل عليه السلام ، فما زالا يبكيانِ حتى نوديا أنْ : يا جبريل ! ويا محمّد ! إنّ الله عزّ وجلّ قد أمَّنكُما أن تَعْصِيَاهُ .

فارتفعَ جبريل عليه السلام ، وخرجَ رسول الله ﷺ ؛ فمَرَّ بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون ؛ فقال :

أتضحكون ووَرَاءَكُم جهنّم ؟ ! فلو تعلمون ما أعلمُ لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً ، ولما أسغْتُمُ الطعام والشراب ، ولخرجتم إلى الصُّعُداتِ تجأَرونَ إلى الله عز وجل .

فنودي : يا محمّد ! لا تقنِّط عبادي ، إنما بعثتُكَ ميسِّراً ، ولم أبعثْك معسِّراً . فقال رسول الله ﷺ : سدِّدوا وقاربوا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٧٥٠ ـ مصورتي) من طريق الحكم بن مروان الكوفي قال : نا **سَلاَّم الطويل** عن الأجلح بن عبد الله الكِنْدي عن عدي بن عدي الكِنْدي قال : قال عمر بن الخطاب :

جاء جبريل إلى النبي ﷺ في حينٍ غيرِ حينه الذي كان يأتيه فيه ، فقام إليه رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سلام » .

قلت : قال الهيثمي (١٠ / ٣٨٧) :

« وهو مجمع على ضعفه » .

قلت : بل اتهمه بعضهم بالكذب . بل قال ابن حبان (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمِّد لها » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا في نقدي من موضوعاته ؛ فإن قوله عن إبليس :

« كان من الملائكة » ؛ مخالف لقوله تعالى : ﴿ كان من الجن ففسق عن أمر ربه ﴾ .

ولا يصح تفسير الآية بأن المراد الملائكة وأنه أطلق عليهم (الجن) ؛ لأنهم لا يرون ؛ لأن القرآن والسنة مصرحان بأن إبليس خُلق من نار ، والحديث يصرح بأن الملائكة خلقت من نور .

وكذلك ذكره فيه هاروت وماروت ، فيه إشارة إلى قصتهما المعروفة مع الزهرة ، وهي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يصح نسبتها إلى النبي ﷺ ؛ كما تقدم برقم (١٧٠ ، ٩١٢ ، ٩١٣) .

٥٤٠٢ - (إنّ جبريلَ عليه السلام جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ حزيناً لا يرفعُ رأسَهُ ، فقال له رسول الله ﷺ :

ما لي أراك - يا جبريلُ - حزيناً ؟ ! قال :

إنِّي رأيت لَفْحَةً مِنْ جهنّمَ ؛ فلم يرجع إليَّ رُوحي بعْدُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٥٤٧٢) عن **محمد ابن علي بن خلف العَطَّار** قال : نا **محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن عمر ابن علي** قال : حدثني **أبي** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به ، وقال :

« لم يروه عن زيد بن أسلم إلا علي بن عبد الله ، تفرد به محمد بن علي بن خلف » .

قلت : هو متهم ؛ قال ابن عدي :

« عنده عجائب ، وهو منكر الحديث » .

وأما الخطيب ؛ فذكر توثيقه في « التاريخ » (٣ / ٥٧) عن محمد بن منصور !

وأما محمد بن علي بن عبد الله . . . فلم أجد له ترجمة .

وكذا أبوه .

لكنني وجدت في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ١٩٤) :

« علي بن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب . روى عنه داود ابن عبد الله بن أبي الكرام الجعفري . سمعت أبي يقول : سمعت داود الجعفري يقول : قال لي علي بن عبيد الله ـ وكان أبصر الناس بالطب ـ وفي نسخة : بالطلب ـ » .

قلت : فلعله هذا .

وعلى كل حال ؛ فهو مجهول .

٥٤٠٣ ـ (يُنْشِئُ اللهُ سحابةً لأهلِ النّار ، فيُقال : يا أهلَ النارِ ! أيَّ شيءٍ تطلبونَ ؟ فيذكرون سحابةَ الدّنيا ، فيقولون : يا ربَّنا ! الشرابَ . فتُمْطِرُهم أغْلالاً تزيدُ في أغلالهم ، وسلاسلَ تزيدُ في سلاسِلهم ، وجمْراً تلتهبُ عليهم) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (ق ١٤٣ / ٢) ، و الطبراني في « الأوسط » (٤١١٥ ـ ط) ، وابن عدي (٦ / ٣٩٤) من طريق **منصور بن عمار** (وقال الطبراني : ابن عباد . وهو تصحيف) قال : نا بَشِير بن طلحة عن خالد بن دُرَيْك **عن** يعلى بن مُنْية رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ . . . فذكره ، ولم يذكر ابن أبي الدنيا الرفع ـ والسياق للطبراني ـ وقال :

« لا يروى عن يعلى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به منصور » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٧٦) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، صاحب مواعظ » . وقال ابن عدي :

« منكر الحديث » .

وبشير بن طلحة ؛ قال أحمد :

« ليس به بأس » .

وخالد بن دُريك : هو الشامي ، ثقة ؛ لكنه عن يعلى بن منية مُرْسَلٌ .

فالحديث له علتان ؛ بل ثلاث :

الإرسال ، وضعف ابن عمار ، واضطرابه في رفعه ووقفه .

وقد أشار إلى هذه العلة الأخيرة الحافظ المنذري ، فقال (٤ / ٢٣٢) :

« رواه الطبراني ، وقد روي موقوفاً عليه ، وهو أصح » .

وأما الهيثمي ؛ فقال (١٠ / ٣٩٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه مَنْ فيه ضعف قليل ، ومَنْ لم أعرفه » !

٥٤٠٤ - (الرِّفْقُ يُمْنٌ ، والخُرْقُ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (**٤٢٤٣**) عن إسماعيل ابن توبة القزويني قال : نا محمد بن الحسن عن **المُعَلَّى بن عِرْفان** عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن المعلى إلا محمد ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو صدوق .

وشيخه محمد بن الحسن ـ وهو الفقيه الشيباني تلميذ أبي حنيفة ـ ليَّنه النسائي من قبل حفظه .

فالآفة من المعلى بن عرفان ؛ فإنه منكر الحديث ؛ كما قال البخاري . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٨ / ١٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المعلى بن عرفان ، وهو متروك » .

قلت : وقد روي من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقد مضى الكلام عليه برقم (٣٨٨٩) .

٥٤٠٥ ـ (لَمَّا فتحَ الله على نبيِّه ﷺ خيبرَ ؛ أصابَهُ مِنْ سَهْمِهِ أربعةُ أزواجِ نِعالٍ ، وأربعةُ أزواج خِفافٍ ، وعَشْر أواقي ذهبٍ وفضةٍ ، وحمارٌ أسودُ . قال : فكلَّم النبيُّ ﷺ الحمارَ ، فقال له : ما اسمُك ؟ قال : يزيدُ ابنُ شهابٍ ، أخرجَ الله من نَسْلِ جدِّي ستين حماراً ، كلُّهم لم يركبْهُم إلا نبيٌّ ، ولم يَبْقَ من نسل جدِّي غيري ، ولا مِنَ الأنبياءِ غيرُك ، أتوقعك أنْ تَرْكبَني ، وكنتُ قبلك لرجلٍ من اليهود ، وكنت أعثُر به عَمْداً ، وكان يُجيعُ بَطْني ويَضْرِبُ ظَهْري ، فقال له النبي ﷺ : قد سَمَّيتُك يَعْفُوراً ، يا يعفورُ ! قال : لبَّيْكَ . قال : أتشتهي الإناثَ ؟ قال : لا ، وكان النبيُّ عليه الصلاة والسلام يَرْكَبُهُ في حاجته ؛ فإذا نزل عنه بعث به إلى بابِ الرَّجُلِ ، فيأتي البابَ فيَقْرَعهُ برأسِهِ ، فإذا خرجَ إليه صاحبُ الدَّارِ ؛ أومأَ

إليـه أن : أَجِبْ رسـولَ الله ﷺ . قـال : فلمَّـا قُـبِضَ النبيُّ عليـه الصـلاة والسـلام ؛ جـاءَ إلى بئـر كـانتْ لأبي الهيـثم بنِ التَّيِّـهانِ ؛ فتـردّى فيـهـا ، فصارتْ قبرَه ؛ جَزَعاً مِنْهُ على رسولِ الله ﷺ) .

موضوع . أورده ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (٣ / ٣٠٨) في ترجمة **محمد بن مَزْيَد أبي جعفر مولى بني هاشم** عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن عبد الله بن حبيب الهُذَلي عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن أبي منظور - وكانت له صحبة - قال : . . . فذكره . وقال عقبه :

« وهذا حديث لا أصل له ، وإسناده ليس بشيء ، ولا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٩٤) ، وقال :

« هذا حديث موضوع ، فلعن الله واضعه ؛ فإنه لم يقصد إلا القدح في الإسلام والاستهزاء به ! » .

ثم نقل كلام ابن حبان المذكور آنفاً ، وأقروه عليه ، كالحافظ الذهبي في « الميزان » ، والعسقلاني في « اللسان » ، وفي « الفتح » (كتاب الجهاد) .

وقد خفي حال أبي جعفر هذا على الخطيب البغدادي ، فترجمه في « التاريخ » (٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨) دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً !

٥٤٠٦ - (دخلَ رجلٌ على أهْلِه ، فلمّا رأى ما بهم مِنَ الحاجةِ ؛ خَرَجَ إلى البَرِيَّة ، فلمّا رأت امرأتُه ؛ قامتْ إلى الرَّحى فوضعتْها ، وإلى التَّنُّورِ فسَجَرَتْه ، ثم قالت : اللهمّ ارزقْنا ! فنظرتْ ؛ فإذا الجَفْنَةُ قد امتلأتْ ،

قال : وذهبتْ إلى التنورِ فوجدتْه ممتلئاً . قال : فرجعَ الزوجُ قال : أصبتُم بعدي شيئاً ؟ قالتِ امرأتُهُ : نَعَم ؛ مِنْ رَبِّنا ؛ فأمَّ إلى الرَّحى [فرفعها] ؛ فذكر ذلك للنبيّ ﷺ ؟ ! فقال :

أما إنه لو لم يرفَعْها ؛ لم تزل تدور إلى يوم القيامة .

شهدتُ النبيَّ ﷺ وهو يقول :

واللهِ ! لأَن يأتيَ أحدُكم صَبِيراً ، ثمَّ يحملَه ؛ يبيعُه فيستعفَّ منه ؛ خيرٌ لَهُ مِنْ أَن يأتيَ رجلاً يسألُه) .

. . . . . . [1] . أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٢ / ٥١٣) قال : حدثنا ابن عامر : أنا أبو بكر عن هشام عن محمد عن أبي هريرة قال : . . . فذكره .

ثم قال (٢ / ٤٢١) : ثنا هاشم بن القاسم قال : ثنا عبد الحميد ـ يعني : ابن بهرام ـ قال : ثنا شهر بن حوشب قال : قال أبو هريرة :

بينما رجل وامرأة له في السلف الخالي لا يقدران على شيء ؛ فجاء الرجل من سفره ، فدخل على امرأته جائعاً قد أصابته مسغبة شديدة ، فقال لامرأته : أعندك شيء ؟ قالت : نعم ؛ أبشر أتاك رزق الله ! فاستحثَّها فقال : ويحك ! ابتغي إن كان عندك شيء ، قالت : نعم ، هُنَيَّةً نرجو رحمة الله ، حتى إذا طال عليه الطَّوى قال : ويحك ! قومي فابتغي إن كان عندك خبز فأْتيني به ؛ فإني قد بلغتُ وَجَهدت ! فقالت : نعم ، الآن ينضج التنور فلا تعجل ، فلما إذ سكت عنها ساعة ، وتحينت

(١) كذا أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ ، لم يحكم عليه ، والحديث بهذا اللفظ ثابت ؛ كما في « الصحيحة » (٦ / ١٠٥٢) ، ولعل الشيخ ـ رحمه الله ـ أورده هنا من أجل طريق شهر الآتية ؛ فإنه قال في « الصحيحة » هناك : « وشهر بن حوشب ضعيف ، وفي حديثه زيادات منكرة » . (الناشر) .

أيضاً أن يقول لها ؛ قالت هي من عند نفسها : لو قمت فنظرت إلى تنوري ، فقامت فوجدت تنورها ملآنَ جُنُوبَ الغَنَمِ ، ورحَيَيْها تطحنان ، فقامت إلى الرحى ، فنفضتها وأخرجت ما في تنورها من جُنُوبِ الغنم . قال أبو هريرة :

فوالذي نفس أبي القاسم بيده ـ عن قول محمد ﷺ ـ ! :

« لو أخذت ما في رحييها ولم تنفضها ؛ لطحنتها إلى يوم القيامة » .

٥٤٠٧ ـ (كان يَلْعَقُ أصابعَه ؛ ثلاثاً) .

شاذ . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (رقم ١٤٠) : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ابنٍ لكعب بن مالك عن أبيه به .

قلت : وهو إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين .

وابن كعب بن مالك : هو إما عبد الله ، أو عبد الرحمن ، وبالأخير جزم بعض الرواة كما يأتي .

وأيهما كان ؛ فهو ثقة من رجالهما ، وعلى هذا ؛ فالإسناد صحيح .

لكن المتن شاذ ؛ لأن ابن بشار قد خولف فيه ؛ فقال الإمام أحمد (٣ / ٤٥٤) : حدثنا عبد الرحمن به . فذكره بلفظ :

رأيت رسول الله ﷺ يلعق أصابعه الثلاث من الطعام .

وهكذا أخرجه مسلم (٢٠٣٢) عن شيوخه الثلاثة : أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن حاتم قالوا : حدثنا ابن مهدي به .

وقال ابن أبي شيبة في روايته : عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه .

قلت : فاتفاق هؤلاء الحفاظ على هذا اللفظ : (الثلاث) ؛ يدل على وهم وشذوذ ابن بشار بروايته بلفظ : (ثلاثاً) .

ولعل الترمذي قد أشار إلى ذلك بقوله عقب حديث الترجمة :

« وروى غير محمد بن بشار هذا الحديث قال : (يلعق أصابعه الثلاث) » .

ويؤيده : ما أخرجه هو (١٤٣) ، ومسلم ، وأبو داود (٣٨٤٨) ، والدارمي (٢ / ٩٧) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٩٤ و ١٩٥) ، والبيهقي (٧ / ٢٧٨) ، وأحمد أيضاً (٦ / ٣٨٦) من طرق عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن ابن سعد المدني عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال :

كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ، ويلعق يده قبل أن يمسحها .

والأحاديث في اللعق والأمر به كثيرة ، وقد خرجت بعضها في « إرواء الغليل » (١٩٦٩) .

وأما تثليث اللعق ؛ فلا أعلم فيه حديثاً غير هذا ، وقد عرفت أنه خطأ ، وأن المحفوظ الأكل بالأصابع الثلاثة .

٥٤٠٨ - (كان يتختَّمُ في يمينِه ويقولُ : اليمينُ أحقُّ بالزينةِ مِنَ الشِّمالِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٢٥) عن **محمد بن إسحاق بن يزيد الأنطاكي** : نا الفريابي المقدسي : نا **الحسن بن مَخْلَدٍ**

عن المُفَضَّل بن فَضَالة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحسن بن مخلد ؛ قال الأزدي :

« روى عن علي بن مُسْهِر مناكير » .

والأخرى : محمد بن إسحاق بن يزيد الأنطاكي ؛ في « الميزان » :

« حدث بدمياط عن الهيثم بن جميل ، تُكُلِّمَ فيه » . قال الحافظ :

« وقال مسلمة بن قاسم : مجهول » .

وأما المُفَضَّلُ بن فضالة ؛ فإن كان البصري فضعيف ، وإن كان المصري فثقة .

وقوله : « واليمين أحق بالزينة » ؛ قد روي في آخر حديث أنس بلفظ :

« تختموا بالعقيق ؛ فإنه ينفي الفقر ، واليمين أحق بالزينة » .

وقد تكلمت عليه فيما سبق برقم (٢٢٧) .

٥٤٠٩ - (كان يتختم في يمينه ، وقُبِضَ والخاتم في يمينه) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ (ص ١٢٥) من طريق **عُبَيْدِ بن القاسم** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ورجاله ثقات ؛ غير عبيد هذا - وهو الأسدي الكوفي - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع » .

قلت : وإنما أوردت هذا والذي قبله ؛ للشطر الثاني من كل منهما .

وإلا ؛ فالشطر الأول صحيح ثابت في « الصحيحين » وغيرهما عن جمع من الصحابة ، قد خرجت بعضها في « إرواء الغليل » (رقم ٨٢٠) .

٥٤١٠ ـ (كانَ عليه الصلاة والسلام قَبْلَ الإسراءِ والمعراج يُصَلِّي ركعتينِ صباحاً ، وركعتينِ مساءً ؛ كما كان يفعل النبيُّ إبراهيمُ عليه السلام . رواه البخاري) !

لا أصل له . كذا رأيته في كتاب « التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي » (ص ـ ٤٤) تأليف عبد الحميد السائح ، عبد العزيز الخياط ، عز الدين الخطيب التميمي ، يوسف العظم ، زهير كحالة .

هكذا جاء في طُرَّةِ الكتاب من الطبعة الثانية عشرة ! طبع مطابع الجمعية العلمية الملكية بعَمَّان .

قلت : وهذا حديث لا أصل له ؛ كما كنت بينته في كتابي « **دفاع عن الحديث النبوي** » في الرد على « فقه الدكتور البوطي » (ص ٤٢) الذي ذكر فيه عن النبي ﷺ مثل ما ذكر هؤلاء المؤلفون مما تراه أعلاه ، ولعلهم قلدوه في ذلك ! ولكنهم زادوا عليه قولهم :

« رواه البخاري » !

وهذا كذب على الإمام البخاري ؛ فإنه لم يرو شيئاً من هذا ؛ لا هو ولا غيره من أئمة السنة والحديث . ولهذا ؛ قلت في ردي على الدكتور البوطي :

« أقول : لا أعرف لهذا الحديث إسناداً ؛ فإن كان الدكتور قد وقف عليه ؛ فليذكر لنا مصدره لندرسه ، وما إخاله يصح . نعم ؛ ذكر ابن سيد الناس في « عيون الأثر » (١ / ٩١) عن مقاتل بن سليمان :

« وفرض الله أولَ الاسلامِ الصلاةَ ركعتين بالغداة ، وركعتين بالعشي ، ثمَ فرض الخمس ليلة المعراج » . ثم ذكر نحوه عن الحربي (١ / ١٤٩) ، ونقل عن ابن عبد البر ؛ أنه قال :

« لا يوجد هذا في أثر صحيح » .

ثم أشار ابن سيد الناس (١ / ١٥٢) إلى تضعيف قول الحربي .

قلت : ومقاتل بن سليمان متروك شديد الضعف ، قال الحافظ :

« كذبوه وهجروه ، ورمي بالتجسيم » .

قلت : فمثله لا يكون حديثه إلا موضوعاً . هذا لو وصله وأسنده ، فكيف به وقد أرسله وأعضله ؟ !

فيا للعجب من هؤلاء الأساتذة الخمسة ؛ ألم يكن فيهم رجل واحد يتنبه لهذا الخطأ الفاحش المزدوج ، يحول بينهم وبين الوقوع في الكذب ـ لغة ـ على الإمام البخاري ، بل وعلى النبي ﷺ ؟ !

ومن هذا القبيل : ما وقع في كتاب « الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية »[1] (ص ٣٤) ما نصه ـ بعد أن ساق سورة (العصر) ـ :

---

(١) لمؤلفه الدكتور صادق أمين ، وأظنه اسماً مستعاراً ؛ لا حقيقة له ولا مسمى . ثم تبين أنه الدكتور عبد الله عزام أصلحنا الله وإياه !

« ولذلك ؛ وصف رسول الله ﷺ سورة العصر بأنها تعدل ثلث القرآن » .
« صحيح البخاري » الجزء (٦ / ٢٣٣) » ! !

كذا قال مؤلفه الدكتور ! وهذا يشبه ما قبله في الكذب المخالف للواقع ، بل هو فيه أغرق ؛ لأنه ذكر الجزء والصفحة ، ولا شيء منه هناك !

٥٤١١ - (كانَ يُحِبُّ القِثَّاءَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (رقم ٢٠٣) قال : حدثنا **محمد ابن حُمَيْدٍ الرازيُّ** : حدثنا إبراهيم بن المختار عن محمد بن إسحاق **عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر** عن الربيع بنت مُعَوِّذِ بن عَفْراءَ قالت :

بعثني معاذ بن عفراء بقناع من رُطَبٍ وعليه أَجْرٍ من قثاء زُغْبٍ ، وكان ﷺ يحب القثاء ، فأتيته وعنده حلية قد قدمت عليه من البحرين ، فملأ يده منها ، فأعطانيه .

ثم أخرجه هو (رقم ٢٠٤ ، ٣٤٩) ، وأحمد (٦ / ٣٥٩) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢١٥) من طريق **شَرِيك** عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُّبَيِّعِ بنت معوِّذ بن عفراء قالت :

أتيت النبي ﷺ بقناع من رطب وأجرٍ زغب ، فأعطاني مِلْءَ كفه حُلِيّاً ، أو قالت : ذهباً .

قلت : والإسناد الأول ضعيف مسلسل بالعلل :

أولاً : أبو عبيدة بن محمد وُثِّق توثيقاً ليناً . وإلى ذلك أشار الذهبي في « الكاشف » بقوله :

« وثق » . والحافظ في « التقريب » بقوله :

« مقبول » .

ثانياً : عنعنة محمد بن إسحاق ؛ فإنه كان مدلساً .

ثالثاً : إبراهيم بن المختار ؛ فإنه ضعيف ؛ كما في المصدرين السابقين .

رابعاً : محمد بن حميد الرازي ضعيف .

لكنهما لم ينفردا به في الجملة ؛ فقد تابعهما يونس عن محمد بن إسحاق به مختصراً جدّاً بلفظ :

كان يعجبه القثاء .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ـ ٦٧٢٣) ، وقال :

« تفرد به يونس بن بكير » !

كذا قال ! وقد فاته متابعة إبراهيم بن المختار المتقدمة .

كما فاته متابعة شريك في الطريق الثانية ؛ لكن ليس فيه حديث الترجمة .

وشريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ فيه ضعف من قبل حفظه .

لكن لعل حديثه يتقوى بالطريق الأخرى ؛ ولا عكس ؛ لأن في الأولى من الزيادة ما ليس في الأخرى . والله أعلم .

٥٤١٢ ـ (كان يأْكلُ مُتَّكِئاً ، فنزلَ عليه جبريلُ عليه السلام ، فقال : انظروا إلى هذا العبدِ كيفَ يأكلُ متكئاً ؟ !

قال : فجلس رسول الله ﷺ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « شرح مشكل الآثار » (٤ / ٢٧٥) من طريق **ابن لهيعة** عن عبيد الله بن أبي جعفر عن **إسماعيل الأعور قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ إسماعيل : هو ابن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي الأعور ، وهو السدي الأكبر ؛ وهو من رجال مسلم ؛ وفيه ضعف .

وابن لهيعة معروف بالضعف وسوء الحفظ .

وله شاهد يرويه بقية بن الوليد قال : حدثني الزُّبيدي قال : حدثني الزهري عن **أحمد بن عبد الله بن عباس** قال : كان ابن عمر (!) رضي الله عنهما يحدث :

أن الله عز وجل أرسل إلى نبيه ﷺ ملَكاً من الملائكة ومعه جبرئيل عليه السلام ، فقال الملك : إن الله عز وجل يخيرك بين أن تكون عبداً نبيّاً ، وبين أن تكون مَلِكاً . فالتفت رسول الله ﷺ إلى جبرئيل كالمستشير ، فأشار جبرئيل عليه السلام بيده : أن تواضع . فقال النبي ﷺ : « لا ، بل أكون عبداً نبياً » . فما أكل بعد ذلك طعاماً متكئاً .

أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٣ / ١٦ - ١٧) من طريق أحمد بن شعيب النسائي بسنده الصحيح عن بقية به . وقال :

« قال لنا أحمد بن شعيب : لا نعلم أحمد بن عبد الله هذا إلا أحمد بن

محمد بن عبد الله بن عباس ، كأن الزهري نسبه إلى جده ، لا نعلم له سماعاً من جده » !

قلت : كذا وقع في الأصل هنا وفيما تقدم : « أحمد بن عبد الله » ! وما أراه إلا محرفاً : من « محمد بن عبد الله » ؛ فقد أورد الحديث الحافظ المزي في « التحفة » (٥ / ٢٣٢) في ترجمة محمد بن عبد الله بن العباس عن أبيه ابن عباس ، ثم ساق الحديث من رواية النسائي في « الوليمة » يعني : من « سننه الكبرى » ؛ وهو في جزء صغير منه ، محفوظ في مكتبة الظاهرية بدمشق - حرسها الله تعالى - لا تطوله يدي ؛ فإني أكتب هذا وأنا في عمان بعد هجرتي إليها في أول رمضان سنة (١٤٠٠) . وقال الحافظ المزي :

« ذكره أبو القاسم (يعني : ابن عساكر) في ترجمة محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس عن جده ، وقال في آخره : « كذا قال : محمد بن عبد الله » ، وإنما هو : محمد بن علي بن عبد الله . كذا قال أبو القاسم ! والصواب : (محمد بن عبد الله) ؛ كما جاء في الرواية . وكذلك ذكره البخاري في « التاريخ » (ج ١ ق ١ ص ١٢٤) فيمن اسمه (محمد بن عبد الله) . وكذلك ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه فيمن اسمه محمد بن عبد الله » .

وكذلك أورده الحافظ في « الفتح - كتاب الأطعمة » ، لكنه في « النكت الظراف » تعقب الحافظ المزي في تعقبه المتقدم على ابن عساكر ؛ فقال :

« قلت : ذكره الذُّهْلي في « علل حديث الزهري » عن يزيد بن عبد ربه عن بقية في ترجمة محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، ووقع في السند (محمد ابن عبد الله بن عباس) . فالذهلي سلف ابن عساكر في دعوى أن « عليّاً » سقط

بين « محمد » و « عبد الله » . وذكر شيخي في « شرح الترمذي » : أن أبا الشيخ أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه النسائي ، فوقع عنده في السند : « محمد بن علي بن عبد الله بن عباس » . وكذلك رُوِّيناه في « فوائد أبي محمد بن صاعد » من طريق عبد الله بن سالم عن الزبيدي . ورواه معمر عن الزهري قال : بلغنا أن النبي ﷺ جاءه . . . . فذكر الحديث . وقيل : إن هذا أرجح طريق ، والله أعلم » .

قلت : إذا عرفت هذا ؛ تبين لك أن الرواة اختلفوا على الزهري في إسناد الحديث على وجوه ؛ أهمها :

أ - عنه عن محمد بن عبد الله بن عباس .

ب - عنه عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس .

وعليه ؛ فما وقع في إسناد الطحاوي : « أحمد بن عبد الله » خطأ مطبعي على الغالب . وقوله عن النسائي :

« . . . إلا أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباس » خطأ آخر ! ولعل الأصل : « ولا نعلم محمد بن عبد الله هذا إلا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس » ؛ بدليل ما تقدم . والله أعلم .

وأيضاً ؛ فقوله في إسناد الحديث : « كان ابن عمر » خطأ ثالث ، والصواب : « كان ابن عباس » ؛ كما نقله الحافظان المزي والعسقلاني عن النسائي .

ولم يتنبه لهذا : الشيخ حسن النعماني المعلق على « المشكل » ، فذكر في التعليق أن الرواية عن ابن عمر لا عن ابن عباس !

وجملة القول : أن هذا الشاهد ضعيف ؛ لأنه إن كان عن محمد بن عبد الله

ابن عباس ؛ فهو مجهول لم يوثقه أحد ، وإن كان عن ابن أخيه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ؛ فإنه منقطع ؛ كما أشار إلى ذلك الطحاوي بقوله :

« لا نعلم له سماعاً من جده » .

ثم إنه لو صح الحديث ؛ لكان نصّاً في تفسير قوله ﷺ :

« إني لا آكل متكئاً » . رواه البخاري وغيره ؛ كما تراه مخرجاً في « مختصر الشمائل » (رقم ١٢٤ ، ١٢٥) ، و « الإرواء » (١٩٦٦) ؛ فقد اختلفوا في تفسير الاتكاء فيه على أقوال تراها في « الفتح » ، وقد ذكر أن ابن الجوزي جزم بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك .

قلت : وهو الذي يتبادر لي هنا . والله أعلم .

٥٤١٣ - (رجبٌ شهْرٌ عظيمٌ ، يضاعِفُ اللهُ فيه الحسناتِ ؛ فمَنْ صامَ يوماً من رَجَبٍ ؛ فكأنما صامَ سنةً ، ومَنْ صامَ منه سبعةَ أيامٍ ؛ غُلِّقَتْ عَنْهُ سبعةُ أبوابِ جهنَّمَ ، ومَنْ صامَ منهُ ثمانيةَ أيامٍ ؛ فُتِحَتْ له ثمانيةُ أبوابِ الجنةِ ، ومن صامَ منه عَشَرَة أيام ؛ لَمْ يسألِ الله شيئاً إلا أعطاهُ إيَّاهُ ، ومَنْ صامَ منه خمسةَ عَشَرَ يوماً ؛ نادى مُنادٍ في السّماءِ : قَدْ غُفِرَ لكَ ما مضى ، فاستأنفِ العَمَلَ ، ومَنْ زادَ ؛ زادَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ . وفي رجب حمَلَ اللهُ نوحاً في السفينَة ، فصامَ رَجَبَ ، وأَمَرَ مَنْ مَعَهُ أن يصومُوا ؛ فجَرَتْ بِهِمُ السفينةُ ستةَ أشْهُرٍ ، آخرُ ذلك يوم عاشوراءَ ؛ أُهْبِطَ على الجوديِّ ، فصامَ نوحٌ ومَنْ معه والوحشُ ؛ شكْراً لله عز وجل . وفي يوم عاشوراءَ أفلقَ اللهُ البَحْرَ لبني إسرائيلَ . وفي يوم عاشوراءَ تابَ اللهُ عزَّ وجلّ على آدمَ ﷺ وعلى مدينةِ يونسَ ، وفيه وُلِدَ إبراهيمُ ﷺ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥٥٣٨) من طريق **عثمان ابن مطر الشيباني عن عبد الغفور - يعني : ابن سعيد - عن عبد العزيز بن سعيد** عن أبيه - قال عثمان : وكانت لأبيه صحبة - قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن مطر ؛ قال ابن حبان (٢ / ٩٩) :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وشيخه عبد الغفور ؛ قريب منه . وبه أعله الهيثمي ، فقال (٣ / ١٨٨) :

« وهو متروك » .

قلت : وقال ابن حبان (٢ / ١٤٨) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات على كعب وغيره ، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار » .

وقوله في إسناد الطبراني :

« يعني : ابن سعيد » ! خطأ لا أدري ممن هو ؟ ! فإنه عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٥٥) - بعد أن ساق نسبه هكذا - :

« روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، روى عنه عثمان بن مطر الشيباني » .
وقال الحافظ في ترجمة سعيد الشامي - والد عبد العزيز - من « الإصابة » :

« جاءت عنه أحاديث من رواية ولده عنه . تفرد بها عبد الغفور أبو الصباح بن عبد العزيز عن أبيه عبد العزيز عن أبيه سعيد . . . » ؛ ثم ساق بعضها .

وعبد العزيز بن سعيد والد عبد الغفور ؛ لم أجد من ترجمه .

٥٤١٤ - (كانَ شديدَ البياضِ) .

منكر . قال ابن كثير في « السيرة » من « البداية » (٦ / ١٧) : وقال يعقوب ابن سفيان : حدثنا **إسحاق بن إبراهيم بن العلاء** : حدثني عمرو بن الحارث : حدثني عبد الله بن سالم عن الزُّبيدي : أخبرني محمد بن مسلم عن سعيد بن المسيَّب أنه سمع أبا هريرة يصف رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« وهذا إسناد حسن ، ولم يخرجوه » !

كذا قال !

وأقول : وأنى له الحسن ، وإسحاق هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » ؟ !

ومحمد بن مسلم : هو الإمام الزهري .

ثم إن الحديث منكر ؛ فقد جاءت أحاديث كثيرة عن غير ما واحد من الصحابة في وصف النبي ﷺ بأنه كان أبيض ، وفي بعضها :

أنه كان مُشْرَباً بحمرة . وفي غيرها :

أبيض ليس بالأبهق[1] ، وهو الكريه البياض كلون الجص ، يريد أنه كان نَيِّرَ البياض ؛ كما في « النهاية » ، وليس في شيء منها أنه كان شديد البياض ، وقد ذكر طائفة منها ابن كثير نفسه ، وروى بعضها الترمذي في « الشمائل » ؛ فانظر كتابي « مختصر الشمائل » (رقم ١ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢) .

---

(١) كذا الأصل ، والرواية (الأمهق) . (الناشر) .

٥٤١٥ ـ (مَنْ لَمْ يَسْتَحْيِ مما قالَ أو قيلَ له ؛ فهو لِغَيْرِ رِشْدَةٍ ، حَمَلَتْهُ أمُّهُ على غيرِ طُهْرٍ)(١) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٢٣٦) : حدثنا محمد بن خالد الرَّاسِبي : ثنا أبو مَيْسرة النّهَاوَنْدِيُّ : ثنا الوليد بن سَلَمة الحَرَّاني : ثنا عبيد الله ابن عبد الله بن عمرو بن شُوَيْفع عن أبيه عن جده شويفع مرفوعاً .

قلت : سكت عنه صاحبنا السلفي ؛ فلم يعلق عليه بشيء ، وهو موضوع ؛ آفته الوليد بن سلمة هذا ـ وهو الطبري ـ ؛ قال الحافظ في « الإصابة » :

« تفرد به الوليد ، وهو ضعيف ، نسبوه إلى وضع الحديث » .

وله ترجمة سيئة في « الميزان » ، و « اللسان » .

وأبو ميسرة النهاوندي : اسمه أحمد بن عبد الله بن ميسرة ؛ قال ابن عدي :

« يحدث عن الثقات بالمناكير ، ويسرق حديث الناس » . وقال ابن حبان :

« لا يحل الاحتجاج به » .

٥٤١٦ ـ (مَنْ جَلَبَ طعاماً إلى مِصْرٍ مِنْ أمْصارِ المسلمينَ ، فباعَهُ بسِعْرِ يومِهِ ؛ كان له عندَ اللهِ أجرُ شهيدٍ في سبيلِ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف . رواه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٤٤٢) بسندٍ صحيح عن الوليد ابن صالح : حدثنا عيسى بن يونس : حدثنا أبو عمرو البصري عن فَرْقَدٍ عن إبراهيم النَّخَعِيِّ عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « ليس في « الجامع » » . (الناشر) .

وهذا سند ضعيف ؛ فرقد هذا : هو ابن يعقوب السَّبَخي ، وهو ليِّن الحديث كثير الخطأ ؛ كما في « التقريب » .

وأبو عمرو البصري لم أعرفه .

وأما الوليد بن صالح ؛ فوثقه أبو حاتم وغيره ، وله ترجمة في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٧) ، و « تاريخ بغداد » ، وفي ترجمته ساق الحديث .

وقد خالفه عبد الوهاب بن نَجْدة الحَوْطي ، فقال : ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم به .

أخرجه تَمَّام الرازي في « الفوائد » (رقم ١٢٩) ، والجُرْجاني في « تاريخ جرجان » (ص ٤٤ ، ٣٥٦) ، والإسماعيلي في « المعجم » (٥٩ / ٢) من طرق عن إبراهيم بن فِيلٍ البَالِسِيِّ : ثنا عبد الوهاب به .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات .

فقد أسقط ابن نجدة : أبا عمرو البصري وفرقداً بين عيسى وإبراهيم ، وجعل مكانهما الأعمش .

وهو ثقة ؛ لكنه موصوف بالتدليس ، فأخشى أن يكون بينه وبين إبراهيم فرقد هذا . ولذلك ؛ فإني أتوقف عن تصحيح الحديث إلى أن يثبت سماعه إياه من إبراهيم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٢٤٠ / ١) للديلمي فقط ! وكذلك فعل في رسالته : « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » (رقم ٤٥ ـ مصر) .

وعزاه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ١٨٩) لابن مردويه في « التفسير » بسند ضعيف .

وانظر : « أبشر ؛ فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد . . . » .

٥٤١٧ - (مَنْ سَعَى على امرأتِه وولدِه ومَا مَلَكَتْ يمينُهُ ، يُقيمُ فيهِمْ أَمْرَ اللهِ ، ويُطْعِمُهُم مِنْ حلالٍ ؛ كان حقّاً على اللهِ أن يَجْعَلَهُ مَعَ الشُّهَداءِ في دَرَجاتِهِم . .) .

باطل . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٥٣ - مخطوطة الظاهرية) عن **الفضل بن عطاء** عن الفضل بن شعيب عن منظور عن أبي معاذ عن أبي كاهل رفعه في حديث طويل ؛ هذا قطعة منه . وقال :

« إسناده مجهول ، فيه نظر ، لا يعرف إلا من هذا الوجه » . وقال الذهبي في ترجمة الفضل بن عطاء هذا :

« سنده مظلم ، والمتن باطل » .

وأقره الحافظ في « اللسان » . وقال ابن عبد البر في ترجمة أبي كاهل :

« له حديث منكر طويل ، فلم أذكره » .

وأقره الحافظ في « الإصابة » ، وعزاه لأبي أحمد - يعني : ابن عدي - ، وابن السكن أيضاً ، وقال هذا الأخير :

« إسناده مجهول » .

وأما السيوطي ؛ فعزاه في « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » (رقم ٤٦ -

مصر) للطبراني فقط في « الكبير » ، ونقل عن الذهبي قوله : « إسناده مظلم » فقط دون ما بعده : « والمتن باطل » !

٥٤١٨ ـ (الثُّومُ مِنْ طَيِّباتِ الرِّزْقِ) .

مقطوع ضعيف . أخرجه الترمذي (١٨١٢ ـ حمص) : حدثنا **محمد بن حُمَيْدٍ** : حدثنا زيد بن الحُبَاب عن أبي خَلْدة عن أبي العالية **قال** : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : ومع وقفه لا يصح الإسناد إليه ؛ لأن محمد بن حميد ـ وهو الرازي ـ مع حفظه ؛ فقد ضعفوه .

وإنما حملني على تخريج هذا المقطوع ـ خلافاً لعادتي ـ : أنني رأيت أحد المعلقين على رسالة « موضوعات الصَّغاني » قد وهم وهماً فاحشاً في هذا ، فقال (ص ٦٠) :

« . . فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « الثوم من طيبات الرزق » . وهذا الحديث أخرجه الترمذي في « جامعه » ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثوم : «تحفة الأحوذي » (٥ / ٥٣٠) عن أبي العالية بسند صحيح » ! !

هذا كلامه بالحرف الواحد ! فهو ينقله مقطوعاً ، ويصيره مرفوعاً ، فعلى ماذا يدل هذا التناقض ؟ ! أقل ما يقال : إنه لم يفهم هذا العلم بعد ، فلا يجوز لمثله أن يتولى فَنَّ التخريج والتحقيق إلا بعد أن يمضي عليه زمن يشعر هو في نفسه بأنه قد استوى عوده ، ويشهد له مَنْ له سابقة في هذا المجال ، ولهذا أنصح دائماً إخواننا الناشئين في هذا العلم أن لا يتسرعوا بنشر ما يُخَرِّجونه أو يحققونه ، وإنما يحتفظون

بذلك لأنفسهم إلى أن ينضجوا فيه .

والحقُّ والحقَّ أقول : إن من فتن هذا الزمان حبَّ الظهور وحشر النفس في زمرة المؤلفين ، وخاصة في علم الحديث الذي عرف الناس قدره أخيراً بعد أن أهملوه قروناً ، ولكنهم لم يقدروه حق قدره ، وتوهموا أن المرء بمجرد أن يحسن الرجوع إلى بعض المصادر من مصادره والنقل منها ؛ صار بإمكانه أن يعلق وأن يؤلف ! نسأل الله السلامة من العجب والغرور ! !

٥٤١٩ - (لا تزالُ عِصابةٌ مِنْ أُمَّتي يقاتلونَ على أبوابِ دمشقَ وما حولها ، وعلى أبوابِ بيتِ المقدس وما حولَها ، لا يضرُّهم خِذْلانُ مَنْ خَذَلَهم ، ظاهرينَ على الحقِّ إلى أن تَقُومَ السَّاعةُ) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٣٠١ / ١ - النسخة القديمة ٤ / ١٥١٩ - النسخة الحديثة الهندية) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٢٧٩ / ٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٤١٣ / ٢) عن إسماعيل بن عَيَّاش الحمصي عن الوليد بن عَبَّاد عن عامر الأحول عن أبي صالح الخولاني عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما كنت بينته في « تخريج فضائل الشام ودمشق » (الحديث التاسع والعشرون) ، فلا داعي لإعادة الكلام ، وإنما ذكرته في هذه « السلسلة » لأمور ، أهمُّها اثنان :

الأول : زيادة مصادر في التخريج .

والآخر : التأكد أو التحقق من أن إسناد الحديث عند أبي يعلى يدور على الوليد بن عباد ؛ فقد كان كلام الهيثمي على الحديث شككني في ذلك ؛ لأنه لما

عزاه في مكان للطبراني ؛ أعله بجهالة الوليد هذا ، ولما عزاه في مكان آخر لأبي يعلى قال :

« ورجاله ثقات » ! وتساءلت هناك : هل إسناد أبي يعلى من الوجه المذكور أم لا . . ؟ ولم أكن وقفت يومئذٍ على إسناد أبي يعلى ، فلما تفضل الله علي بالوقوف عليه ؛ بادرت إلى إزالة الشك ، والتحقق من أن الإسناد واحد ، وأن توثيق الهيثمي لرجال أبي يعلى إنما هو اعتماد منه على توثيق ابن حبان للوليد المذكور في سند الطبراني أيضاً ، وذلك مما يفعله الهيثمي كثيراً ، وهو من تساهله المعروف لدى العارفين بهذا العلم الشريف !

واعلم أن أصل الحديث صحيح ؛ بل متواتر ، جاء عن جمع من الصحابة ، منهم أبو هريرة دون ذكر أبواب دمشق وبيت المقدس ، خرجت الكثير الطيب منها في « الصحيحة » فانظر « صحيح الجامع » (٧١٦٤ ـ ٧١٧٣) .

وقد رويت هذه الزيادة بلفظ :

قالوا : وأين هم ؟ قال : « ببيت المقدس ، وأكناف بين المقدس » ! لكن في إسنادها جهالة ؛ كما بينته في « الصحيحة » تحت الحديث (١٩٥٧) .

نعم ؛ صح عن معاذ موقوفاً عليه بلفظ : وهم أهل الشام .

انظر الحديث (١٩٥٨) من « الصحيحة » .

٥٤٢٠ ـ (لا تَسُبُّو الدُّنيا ؛ فنِعْمَ مَطِيَّةُ المؤمنِ ، عليها يبلغُ الخيرَ ، وبها ينجُو مِنَ الشَّرِّ) .

موضوع . رواه الهيثم بن كُلَيب في « المسند » (٤٧ / ١) ، وابن عدي في

« الكامل » (ق ١٢ / ٢) ، والضياء المقدسي في « جزء من حديث أبي نصر العُكْبَري وغيره » (١٨٣ / ١) عن إسماعيل بن أبان : نا السَّرِيُّ بن إسماعيل عن عامر عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« وإسماعيل بن أبان الغَنَوي ؛ عامة رواياته مما لا يتابع عليه ؛ إما إسناداً وإما متناً . قال ابن معين : كذاب . وقال البخاري : متروك الحديث . تركه أحمد . وقال أحمد : كتبنا عنه عن هشام بن عروة وغيره ، ثم حدث - أحاديث في الخضرة - أحاديث موضوعة ، أراه عن فطر أو غيره ، فتركناه » .

قلت : وهذا الحديث ذكره الذهبي في ترجمته من مناكيره . وقال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٢٨) :

« كان يضع الحديث على الثقات . قال ابن معين : وضع على سفيان أحاديث لم تكن » .

قلت : وشيخه السري بن إسماعيل ليس خيراً منه ؛ أورده ابن حبان أيضاً في « المجروحين » (١ / ٣٥٥) ، وقال :

« كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ؛ قال يحيى القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد . وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه » .

قلت : وهو من الأحاديث التي سوَّد بها المدعو : (عز الدين بليق اللبناني) كتابه « منهاج الصالحين » ، فأورده فيه (ص ١١٧ / رقم ٦٨) من رواية الديلمي ، وأشار في مقدمته (ص ٧) أنه استبعد عنه الأحاديث الضعيفة والموضوعة !

والواقع يشهد أنه بخلاف ذلك ؛ وهذا مثال من أمثلة كثيرة ، قد نتعرض لذكر بعضها .

٥٤٢١ - (مَنْ أحبَّ أن يكون أعزَّ الناس ؛ فلْيَتَّقِ اللهَ ، ومَنْ أحبَّ أن يكون أقوى الناس ؛ فليتوكَّلْ على الله ، ومَنْ أحبَّ أن يكونَ أغنى الناسِ ؛ فليَكُنْ بما في يَدِ اللهِ أغنى مِنْهُ بما في يَدِهِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « القناعة » (٢ / ٣ / ١) قال : ثنا سليمان بن منصور : ثنا أبو المُطرِّف المغيرة بن مُطَرِّف عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرَظِي عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه القُضَاعي في « مسند الشهاب » (٣٠ / ١) من طريق عَبَّاد بن عَبَّادٍ عن **هشام بن زياد** عن محمد بن كعب به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته أبو المقدام هشام بن زياد ، وهو ضعيف بمرة ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وحكى تضعيفه عن جمع من الأئمة دون خلاف بينهم . ولذلك ؛ قال في « الكاشف » :

« ضعفوه » .

وبعضهم ضعفه أشد التضعيف ؛ فقال ابن حبان في « المجروحين » :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات ، والمقلوبات عن الأثبات ، حتى يسبق الى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها » . وقال الحافظ في « التقريب » - تبعاً لقول النسائي فيه - :

« متروك » .

ومن طريقه : رواه عبد الله بن أحمد في زوائد « الزهد » (ص ٢٩٥) ، وابن أبي حاتم - كما في « تفسير ابن كثير » (٤ / ٥٤) - وسكت عليه ؛ لأنه ساق

إسناده ، فبرئت بذلك ذمته ، وجهل ذلك الحلبيان اللذان اختصرا « التفسير » ؛ فأورداه في « مختصريهما » ؛ مع أنهما صرحا في مقدمتيهما أنهما التزما أن لا يوردا إلا الأحاديث الصحيحة ! فأخلا بذلك في كثير من الأحاديث ، وقد تقدم التنبيه على بعضها .

٥٤٢٢ - (قال ربُّكُم : وعِزَّتي وجلالي ! لأنتقمَنَّ مِنَ الظالم في عاجلِهِ وآجلِهِ ، ولأنتقمَنَّ مِمَّنْ رأى مظلوماً فَقدرَ أنْ ينصُرَهُ فلمْ يفعل)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » قال : حدثنا **أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة** : حدثني أبي عن أبيه قال : كتب إلي المهدي بعهدي ، وأمرني أن أصلب في الحكم ، وقال في كتابه : حدثني **أبي** عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً به .

ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٤٤) .

ومن هذا الوجه : أخرجه أيضاً أبو الشيخ ابن حيان - كما في « الترغيب » (٣ / ١٤٨) - ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٤٩ / ١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٤٦٦ / ١ و ١٥ / ٢٧٤ / ١ و ١٨ / ٣١ / ٢) .

أورده أبو نعيم في ترجمة والد المهدي أبي جعفر المنصور ، وقال :

« روى عنه ابنه المهدي أحاديث » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٥٣ - ٦١) ، وقد أطال في ترجمته ، الأمر الذي يدل أنه كان غير معروف حاله في الرواية عندهم .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « كأنه خرج برقم (٦٤٢٩) **فقابل** » . (الناشر) .

ومثله ابنه المهدي ـ واسمه محمد ـ ترجمه الخطيب (٥ / ٣٩١ ـ ٤٠١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي ظني أنه هو وأباه المقصودان بقول الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢٦٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

وقد أعله المنذري بعلتين أخريين :

الأولى : أحمد بن محمد ؛ شيخ الطبراني ؛ قال :

« فيه نظر » ! .

والأخرى : قال :

« وجَدُّ المهدي : هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وروايته عن ابن عباس مرسلة » !

قلت : والجواب عن الأولى : أنه قد تابعه أبو الحارث محمد بن مصعب الدمشقي ومحمد بن الحسن بن فيل وغيرهما عند ابن عساكر في المجلد (١٨) .

وأما الأخرى : فالذي يظهر لي أن الجدَّ هنا إنما هو علي بن عبد الله بن عباس لا ابنه محمد ؛ فإن المهدي هو محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس . فقول المهدي : « حدثني أبي » صريح في أنه يعني : المنصور . وقوله : « عن أبيه » إنما يعني أبا المنصور محمد بن علي . فقوله : « عن جده » إنما يعني ـ إذن ـ علي بن عبد الله بن عباس ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

(**تنبيه**) : هذا الحديث مما عزاه مؤلف « منهاج الصالحين » لرواية الإمام أحمد برقم (٥٨٣) ! وهو من أخطائه الفاحشة التي طف بها كتابه ، وأنا الآن في صدد

تتبعها والكشف عنها ؛ تحذيراً وتذكيراً .

٥٤٢٣ - (يا سلمانُ ! ما منْ مُسْلم يَدخُلُ على أخيهِ المُسْلمِ ، فَيُلقي له وِسادةً إكراماً لَهُ ؛ إلا غَفَرَ اللهُ لهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٢٤ - ١٢٥) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ٢٦٦) ، والطبراني في « الكبير » (٦٠٦٨) ، والحاكم (٣ / ٥٩٩) من طريق عمران بن خالد الخُزَاعي عن ثابت البُنَاني عن أنس بن مالك قال :

دخل سلمان الفارسي على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وهو متكئ على وسادة ، فألقاها له ، فقال سلمان : صدق الله ورسوله ! فقال عمر : حدِّثنا يا أبا عبد الله ! قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو متكئ على وسادة ؛ فألقاها إلي ، ثم قال لي : . . . فذكره .

قلت : أورده ابن حبان في ترجمة عمران هذا ، وقال :

« روى عنه أهل البصرة العجائب ، وما لا يشبه حديث الثقات ، فلا يجوز الاحتجاج به » .

وأما الحاكم ؛ فسكت عنه ! وبيَّض له الذهبي في « تلخيصه » !

ولكنه قال في « الميزان » :

« وهذا خبر ساقط » .

قلت : ومن هذا الوجه : رواه الطبراني في « الصغير » أيضاً (ص ١٥٧ ـ هندية) بلفظ مقلوب أوله ؛ فقال :

دخل عمر بن الخطاب على سلمان . . . والباقي مثله !

وأورده الهيثمي بروايتي الطبراني ؛ وقال عقب كل واحدة منهما :

« وفيه عمران بن خالد الخزاعي ، وهو ضعيف » !

وهذا الحديث مما سوَّد به مؤلف « منهاج الصالحين » كتابه هذا (١١٣٨) ، وقد زعم أنه استبعد عنه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وقد استدركت عليه أكثر من ثلاث مئة حديث من النوعين .

ثم رواه الطبراني (٦١٨٨) من طريق **سُوَيد بن عبد العزيز** عن أبي عبد الله النَّجْراني عن القاسم أبي عبد الرحمن قال : قال سلمان الفارسي : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إذا زار أحدكم أخاه ، فألقى له شيئاً يقيه من التراب ؛ وقاه الله عذاب النار » .

قلت : وسويد هذا واهٍ جداً .

ولم يورده الهيثمي (٨ / ١٧٤) عقب الروايتين السابقتين ، وكأنه استغنى بهما عن هذا ! والله أعلم .

٥٤٢٤ ـ (استوصُوا بالكُهولِ خَيْراً ، وارحَمُوا الشَّبابَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٤٩ ـ مختصره) من طريق **عثمان بن عبدالله القُرَشي** : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن

أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : قال الحافظ عقبه :

« قلت : عثمان متروك » .

قلت : وهو عثمان بن عبد الله الأموي ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٠٢) :

« يروي عن الليث ومالك وابن لهيعة ، ويضع عليهم الحديث ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وكلمات سائر الأئمة تدور كلها حول اتهامه بالوضع .

وقد أطال ابن حجر ترجمته في « لسان الميزان » ؛ فليراجعه من شاء .

٥٤٢٥ - (مَنْ نَظَرَ في كتابِ أخيهِ بغَيْرِ إذْنِهِ ؛ فكأنما ينظرُ في النَّارِ) .

ضعيف جداً . رواه القُضَاعي في « مسند الشهاب » (ق ٤٠ / ١) ، والحاكم (٤ / ٢٧٠) من طريق أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته هشام هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » ، والذهبي من قبل في « التلخيص » .

وقد تابعه - عند الحاكم - محمد بن معاوية : ثنا مُصَادِفُ بن زياد المديني قال : سمعت محمد بن كعب به مختصراً بلفظ :

« لا ينظر أحد منكم في كتاب أخيه إلا بإذنه » .

سكت الحاكم عن الحديث من الوجهين ! فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ، فبطل الحديث » .

ولذلك ؛ قال الشوكاني في « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٢٩) :

« طرقه واهية » .

٥٤٢٦ - (لا تُظْهِرِ الشَّماتَةَ لأخِيكَ ؛ فيرحمَهُ اللهُ ويبتليكَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥٠٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٨٦) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ / ٩٦) ، وكذا المخلِّص في « الفوائد المنتقاة » (٧ /) [1] ، وأبو الحسن الحَرْبي في « الأمالي » (٢٤٧ / ١) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (١٥٨ / ٢) ، والماليني في « الأربعين » (٤٢ / ٢) ، والطبراني في « المنتقى منه » (٨١ / ٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣١٠ / ١) ، والخطيب أيضاً في « الموضح » (٢ / ٥) ، و القضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ١٧٧ / ٢) ، وأبو جعفر الطُّوسي في « الأمالي » (ص ٢٠) ، و ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢١٣ - ٢١٤) من طريق عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهَمْداني والقاسم بن أمية الحَذَّاء كلاهما عن حفص بن غِيَاث عن بُرْدِ بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث برد ومكحول ، لم نكتبه إلا من حديث حفص بن غياث النخعي » . وقال الترمذي :

---

(١) كذا أصل الشيخ - رحمه الله - ، بدون رقم الصفحة . (الناشر) .

« هذا حديث حسن غريب ، ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع » !

قلت : وقد خالفه ابن حبان ، فقال :

« وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ؛ القاسم بن أمية شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : وهذا الإعلال ردّه الحافظ ابن حجر في « التهذيب » بقوله :

« كذا قال ! وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان » .

وسبقه إلى هذا المعنى الذهبيُّ في « الميزان » .

ولذلك ؛ لا تطمئن النفس لهذا الإعلال ، وإن تبعه عليه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٢٤) ! على أن السيوطي قد ردَّه من جهة أخرى ، وهي أن القاسم هذا قد تابعه آخران سماهما ، فانظر « اللآلي » (٤ / ٤٢٨) .

ولذلك ؛ أورده الحافظ ابن حجر في جملة الأحاديث التي حكم القزويني بوضعها ، ورد ذلك عليه ، وهي مطبوعة في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١١ - بتحقيقي) ، ولكنه لم يحقق القول فيه على خلاف عادته ؛ فإنه ادعى أن الترمذي إنما حسنه لاعتضاده بشاهد ساقه الترمذي له بمعناه ! ومع أن هذا لا يصلح في الشواهد ؛ لأن فيه متهماً بالكذب ؛ كما تقدم نقله عند تخريج حديثه برقم (١٧٨) ؛ لأن الترمذي قد وصف حديث الترجمة بأنه :

« حسن غريب » ، وما يحسنه لشواهده إنما يقول فيه :

« حسن » فقط ؛ كما صرح بذلك في آخر كتابه « السنن » .

فالصواب أنه حسنه لذاته ؛ لثقة رجاله ، واتصال إسناده عنده . أما الثقة ؛ فلا مجال للنظر فيها لما سبق ، وإنما النظر في الاتصال المذكور ؛ فإن تصريحه بسماع مكحول من واثلة قد خالفه فيه شيخه البخاري ؛ فقال : إنه لم يسمع منه .

ولا يشك عارف بهذا الفن أنه أعلم منه بعلل الحديث ورجاله ، ولا سيما أنه وافقه على ذلك أبو حاتم الرازي ، فأخشى أن يكون الترمذي اعتمد في ذلك على رواية لا تثبت ؛ فقد جاء في « التهذيب » ما نصه :

« قال أبو حاتم : قلت لأبي مُسْهِرٍ : هل سمع مكحول من أحد من الصحابة ؟ ! قال : من أنس . قلت : قيل : سمع من أبي هند ؟ قال : من رواه ؟ قلت : حيوة عن أبي صخرة عن مكحول : أنه سمع أبا هند . فكأنه لم يلتفت إلى ذلك . فقلت له : فواثلة بن الأسقع ؟ فقال : من يرويه ؟ قلت : حدثنا أبو صالح : حدثني معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة ! فكأنه أومى برأسه » .

قلت : فهذا لو صح عن مكحول ؛ ثبت سماعه منه ، ولكن في الطريق إليه ما يدفعه ؛ فأبو صالح ـ وهو عبد الله بن صالح المصري ـ كثير الغلط ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

والعلاء بن الحارث كان اختلط ، ولهذا لم يعتد به أبو حاتم ، وهو الراوي له ، فنفى سماعه منه ؛ كما تقدم .

وأيضاً ؛ لو ثبت سماعه منه في الجملة ؛ لم يلزم ثبوت سماعه لهذا الحديث منه ؛ لأن ابن حبان رماه بالتدليس .

نعم ؛ إن صح ما في رواية الشهاب القضاعي من طريق أبي يعلى الساجي : نا

القاسم بن أمية الحَذَّاء قال : سمعت حفص بن غياث يقول : سمعت برداً يقول : سمعت مكحولاً يقول : سمعت واثلة يقول . . .

قلت : ففي هذا الإسناد التصريح بسماع مكحول .

والساجي - واسمه زكريا بن يحيى - أحد الأثبات ؛ كما قال الذهبي .

لكن لا أدري ما حال الذين دون الساجي ؛ فإن الكُنَاشَةَ التي عندي لم أكتبهم فيها يوم نسخت الأحاديث فيها من أصولها المحفوظة في المكتبة الظاهرية ، ولا سبيل الآن إلى الرجوع إلى الأصل ؛ لأني أكتب هذا التحقيق وأنا في عمّان .

وعلى كل حال ؛ فأنا في شك كبير في ثبوت سماعه في هذه الطريق ؛ لمخالفتها لسائر طرق الحديث عند كل منْ ذكرنا من المخرجين .

والخلاصة : أن علة الحديث عندي : الانقطاع بين مكحول وواثلة . والله أعلم .

بقي شيء واحد ؛ وهو أن السيوطي ذكر له شاهداً من حديث ابن عباس ، وضعفه بإبراهيم بن الحكم بن أبان .

وقد ضعفه البخاري جدّاً ؛ فلا يستشهد به ، والله أعلم .

٥٤٢٧ - (مَنْ كانَ يُحبُّ أنْ يعلمَ منزلتَهُ عنْدَ الله ؛ فلينظُرْ كيفَ منزلةُ اللهِ عندَهُ ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يُنْزِلُ العَبْدَ منهُ حيثُ أنزلَهُ مِنْ نَفْسِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥١٢ ، ٥٧٥) ، ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٨١) ، والبزار في « مسنده » (ص ٢٩٥ - زوائد

ابن حجر) ، والحاكم (١ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٣٢١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٦٨ / ٢) من طريق **عمر بن عبد الله مولى غُفْرَة** قال : سمعت أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري يقول : قال جابر بن عبد الله : . . . فذكره مرفوعاً ، وزادوا في أوله :

« يا أيها الناس ! إن لله سرايا من الملائكة ، تحل وتقف على مجالس الذكر في الأرض ، فارتعوا في رياض الجنة ؟ »[1] . قالوا : أين رياض الجنّة ؟ قال : « مجالس الذكر ؛ فاغدوا وروحوا في ذكر الله وذكروه أنفسكم ، من كان . . . » وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عمر ضعيف » . وفي ترجمته أورد الحديث ، وقال :

« كان يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على سبيل الاعتبار » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » . وقال الهيثمي في « المجمع » :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر مولى غفرة ؛ وقد وثقه غير واحد ، وضعفه جماعة ، وبقية رجالهم رجال (الصحيح) » .

ونحوه في « الترغيب » (٣ / ٢٣٤) ؛ إلا أنه قال :

« والحديث حسن . والله أعلم » !

قلت : وهو تساهل منه ! وقد ذكره الذهبي فيما أنكر على عمر ، مع تصريحه بضعفه آنفاً . والله أعلم .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ على هامش الأصل : « سيأتي برقم » (٦٢٠٥) » . (الناشر)

ثم رأيت الحديث قد رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ٢٤٢) من طريق غَيْلان يحدث عن مُطَرِّفٍ (وهو ابن الشِّخِّير) قال : سمعته **يقول** :

من أحب أن يعلم ما له عند الله ؛ فلينظر ما لله عنده .

وإسناده صحيح مقطوع .

وغيلان : هو ابن جرير البصري .

فلعل أصل الحديث موقوف ، رفعه ذاك الضعيف . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده شارح « الطحاوية » في بحث الفوقية ، ولم يصرح بأنه مرفوع ؛ فإنه قال :

« جاء في الأثر . . . » فذكره ؛ لكنه قال : « في قلبه » **مكان** : « **عنده** » ! و : « من قلبه » **مكان** : « من نفسه » !

وكنت لما خرجت الشرح المذكور علقت عليه بقولي :

« **لا أعرفه** » .

وها قد عرفته فيما بعد مقطوعاً صحيحاً بطرفه الأول ، وبتمامه مرفوعاً ضعيفاً ، فبادرت إلى نشره ، مع الشكر لمن كان السبب إلى إرشادي إلى وجوده في « المستدرك » ، كما أشرت بذلك في الطبعة التاسعة من الشرح المذكور (ص ٢٩٠) .

وأما مخرجه الشيخ شعيب الأرناؤوط فقد علق عليه (ص ٣٨٩ ـ طبع مؤسسة الرسالة) بقوله :

« أطلق المؤلف كلمة (الأثر) على المأثور من كلام السلف ؛ كما هو في اصطلاح

الفقهاء ؛ فإن النص الذي أورده ليس بحديث » !

كذا قال ! وهذا من تهوره وادعاء ما لم يحط به علمه ، فهلا وقف عند قولي : « لا أعرفه » ، أو ما هو بمعناه مثل قولهم : « لم أجده » ، أو « لم أقف عليه » ؟ !

٥٤٢٨ ـ (لا فقْرَ أشدّ مِنَ الجهْلِ ، ولا مالَ أعودُ مِنَ العقْلِ ، ولا وَحْدةَ أوحشُ مِنَ العُجْبِ ، ولا استظهارَ أوفقُ مِنَ المشاورةِ ، ولا عَقْلَ كالتدبيرِ ، ولا حسَبَ كحُسْنِ الخُلُقِ ، ولا ورعَ كالكفِّ ، ولا عبادةَ كالتَّفَكُّر ، ولا إيمانَ كالحياءِ والصبرِ) .

موضوع . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٦٨٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٣٠٦ ـ ٣٠٧) من طريق عثمان بن سعيد الزَّيَّات : ثنا **محمد ابن عبد الله أبو رجاء الحَبَطِيُّ التُّسْتَرِيُّ** : ثنا شعبة بن الحَجَّاج عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن شعبة إلا الحبطي ، تفرد به عثمان بن سعيد الزيات ، ولا يروى عن علي رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته الحبطي هذا ؛ قال الهيثمي (١٠ / ٢٨٣) :

« كذاب » . وهو معنى قول ابن حبان في الحبطي هذا :

« يروي عن شعبة ما ليس من حديثه ، ممن يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات » .

وهو من الأحاديث التي سوّد بها المدعو (عز الدين بليق) كتابه الذي سماه « منهاج الصالحين » (رقم ١٥٧٥) . ومن مصائبه أنه عزاه لابن ماجه أيضاً ،

فكأنه قلد في ذلك الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » !

وقد أخطأ هذا خطأً آخر ، فقال :

« رواه ابن ماجه ، والطبراني عن أبي ذر ، وفي الباب عن علي بن أبي طالب » ! !

ووجه الخطأ : أنه جعل حديث الترجمة لأبي ذر عند ابن ماجه ، وإنما هو لعلي عند الطبراني ، ولأبي ذر ـ لدى الأول ـ جملة العقل واللتان بعدها ، وقد رويت من طرق أخرى عن غيره من الصحابة ؛ وكلها ضعيفة ، وقد سبق تخريجها رقم (١٩١٠) .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الحارث ـ وهو ابن عبد الله الأعور ـ ؛ فيه لين ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » .

ولأبي نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٦) الجملة الأولى والثانية . وللقضاعي (ق ٧١ / ١) أكثره .

وأورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٩١٤) مختصراً من رواية أبي بكر بن كامل في « معجمه » وابن النجار عن الحارث عن علي !

٥٤٢٩ ـ (أوّلُ شيءٍ كَتَبَ اللهُ عزّ وجلّ في اللَّوحِ المحفوظ : بسم الله الرحمن الرحيم ، إنّه من استسلمَ لقضائي ، ورضِيَ بحكمي ، وصبرَ على بلائي ؛ بعثتُه يومَ القيامةِ مع الصِّدِّيقين) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » عن إسماعيل بن بشر : حدثنا حماد بن قريش : حدثنا سليمان بن عمرو عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قال الحافظ في « الغرائب الملتقطة » (١ / ١ / ٣) :

« قلت : جويبر ضعيف ، والضحاك لم يسمع من ابن عباس . والراوي عنه تالف . وفي السند أيضاً . . . » ! كذا بياض بخط الحافظ .

قلت : والتالف : هو سليمان بن عمرو ، وهو أبو داود النخعي الكذاب ؛ كما وصفه الذهبي ، وذكر أن أحمد قال :

« كان يضع الحديث » . وقال يحيى :

« كان أكذب الناس » . وفي « اللسان » :

« قال ابن المديني : كان من الدجالين . وقال ابن راهويه : لا أدري في الدنيا أكذب منه » ! قال الحافظ ابن حجر :

« قلت : الكلام فيه لا يحصر ؛ فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً » .

قلت : وهو من أقبح الأحاديث التي شان بها الكاتب بليق كتابه « المنهاج » (١٦١٢) !

٥٤٣٠ - (يُؤْتَى بحسناتِ العبدِ وسيِّئاتِه ، فَيُقتص بعضُها ببعضٍ ، فإنْ بَقِيتْ حسنةٌ ؛ وسَّعَ اللهُ له في الجنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١١٣) ، والطبري في « التفسير » (٢٦ / ١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٨٣٢) من طريق **الحكم بن أبان العدني عن الغِطْرِيف أبي هارون** عن جابر بن زيد عن ابن عباس

مرفوعاً به ـ زاد غير البخاري ـ عن الروح الأمين قال ـ زاد الطبراني ـ : قال الرب عز وجل . . . فذكره .

أورده البخاري في ترجمة (الغطريف) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم ، وذكر أنه يماني ؛ فهو مجهول .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢١٨) :

« رواه الطبراني ، وإسناده جيد » !

قلت : فالظاهر أنه ـ أعني : الغطريف ـ وثقه ابن حبان ؛ فإن الهيثمي كثير الاعتماد على توثيقه ، وقد أشار إلى ذلك في مكان آخر ، فقال (١٠ / ٣٥٥) :

« رواه البزار [٣٤٥٦] ، ورجاله وثقوا ، على ضعف في بعضهم » .

والبعض الذي أشار إليه : هو الحكم بن أبان ؛ فقد قال الحافظ فيه :

« صدوق عابد ، وله أوهام » .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد أورد الحديث في « التفسير » (٤ / ١٥٨) من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم من هذا الوجه ؛ وقال :

« وهو حديث غريب ، وإسناده جيد لا بأس به » ! !

٥٤٣١ ـ (ما مِنْ شَيْءٍ أحبّ إلى اللهِ مِنْ شابٍّ تائبٍ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٠٧ / ٢) ، وابن عساكر في « التوبة » (٤ / ١) عن **غسان بن عبيد** : ثنا **أبو عاتكة طَرِيف بن سليمان** عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« طريف بن سليمان أبو عاتكة ؛ عامة ما يرويه عن أنس لا يتابعه عليه أحد من الثقات » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٨٢) :

« منكر الحديث جداً » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وغسان بن عبيد فيه ضعف .

وأخرجه الديلمي (٤ / ٢٠) من طريق **أحمد بن محمد بن غالب** عن أنس مرفوعاً .

وابن غالب هذا : هو غلام خليل الزاهد ، وهو متروك .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية أبي المظفَّر السَّمْعاني في « أماليه » عن سلمان ، وله عنده تتمة .

٥٤٣٢ - (سَبْعةٌ مِنَ السُّنَّةِ في الصَّبِيِّ يومَ السابع : يُسَمَّى ، ويُخْتَنُ ، ويُماطُ عَنْهُ الأذى ، ويُثْقَبُ أذنُهُ ، ويُعَقُّ عَنْهُ ، ويُحْلَقُ رأسُه ، ويُلَطَّخُ بدمِ عقيقتهِ ، ويُتَصَدَّقُ بوَزْنِ شَعْرِهِ في رأْسِهِ ذَهَباً أو فضَّةً) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٥٥٢ - بترقيمي) عن **رَوَّادِ بن الجَرَّاح** عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس قال : سبعة . . . الحديث . وقال :

« لم يروه عن عبد الملك إلا رواد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لاختلاطه واختلاف العلماء فيه ؛ فمنهم من وثقه ،

ومنهم من ضعفه ، ومنهم من بالغ في تضعيفه ؛ كالدارقطني فقال :

« متروك » . ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر ، فقال في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط بآخره فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

قلت : فالعجب منه كيف احتج به لشرعية ثقب أذن الصبي ، وقال ـ عقبه ـ :

« وهو يستدرك على قول بعض الشارحين : لا مستند لأصحابنا في قولهم : إنه سنة » !

قلت : وكيف يجوز إثبات السنة بمثل هذا الإسناد الواهي ؟ ! ولا سيما وفي متنه جملة مستنكرة ، وهي أنه يلطخ رأسه بدم عقيقته ؛ فإن هذا التلطيخ كان في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعل مكان الدم خَلوقاً ، وقد ذكر الحافظ نفسه في « الفتح » بعض الأحاديث الواردة في ذلك (٩ / ٥٩٤) ، وخرجت أنا بعضها في « الإرواء » (٤ / ٣٨٨ ـ ٣٨٩) ؛ فليراجعها من شاء .

هذا ؛ ولعل الحافظ لم يتيسر له الرجوع إلى سند الحديث ؛ فاعتمد على قول شيخه الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٥٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

وهذا مع كونه غير مسلَّم ـ لما فيه من إهمال الجرح المفسر بالاختلاط عمداً أو سهواً ـ ؛ فإنه لا يعني أن الإسناد قوي ، كما سبق التنبيه عليه مراراً .

ومن المحتمل أن ذلك كان بسبب العجلة . ومما يشعر بذلك : أنه لم يسق الحديث بتمامه ، بل طرفه الأول ، ثم موضع الشاهد منه ، فقال :

« فذكر السابع منها : وثقب أذنه » . فهذا خطأ ظاهر فإنه الرابع منها ، ولا تعليل له إلا العجلة ، والله أعلم .

٥٤٣٣ - (إنكَ لم تَدَعْ لنا شيئاً ، قال الله : ﴿ وإذا حُيِّيتُمْ بتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بأحسنَ منها أو رُدُّوها ﴾ ، فردَدْناها عليكَ) .

منكر . أخرجه أحمد في « الزهد » - كما في « الدر المنثور » (٢ / ١٨٨) - ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦١١٤) ، والخطيب (١٤ / ٤٤) أيضاً ، وابن جرير في « التفسير » (٥ / ١٢٠) من طريق **هشام بن لاحق** عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النَّهْدِي عن سلمان الفارسي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليك يا رسول الله ! فقال :

« وعليك [السلام] ورحمة الله » . ثم جاء آخر فقال : السلام عليك يا رسول الله ! ورحمة الله .

فقال : « وعليك [السلام] ورحمة الله وبركاته » .

ثم جاء آخر فقال : السلام عليك يا رسول الله ! ورحمة الله وبركاته . فقال له : « وعليك » .

فقال له الرجل : يا نبي الله ! بأبي أنت وأمي ؛ أتاك فلان وفلان ، فسلما عليك ، فرددت عليهما أكثر مما رددت علي ؟ ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير هشام بن لاحق ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨ / ٣٣) - بعد أن عزاه للطبراني - :

« وفيه هشام بن لاحق ؛ قواه النسائي ، وترك أحمد حديثه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

قلت : وأورده ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٩٠ - ٩١) ، وقال :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات » .

قلت : وعزاه السيوطي لابن المنذر أيضاً ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه بسندٍ حسن !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ؛ فإن هشاماً هذا لم يوثقه - غير النسائي - إلا ابن عدي ؛ فقال :

« أحاديثه حسان ، أرجو أنه لا بأس به » .

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في « الثقات » أيضاً ، فقال :

« روى عن عاصم . وعنه أحمد بن هشام بن بهرام نسخة ، في القلب من بعضها » !

ذكره في « اللسان » . وفيه أن العقيلي ذكره في « الضعفاء » ، وقال هو والساجي :

« قال البخاري : هو مضطرب الحديث ، عنده مناكير ، أنكر شبابة أحاديثه » . قال الساجي :

« وهو لا يتابع » .

قلت : فقد ضعفه الجمهور ، وقولهم مقدم على قول من وثقه ؛ لأنه جرح مفسر ، حتى في كلام ابن حبان في « الثقات » ، فهو يلتقي مع طعنه فيه في « الضعفاء » ؛ ويتحصل من مجموع كلمتيه أن الرجل صدوق في نفسه ؛ لكنه يخطئ ، فهو لذلك بكتاب « الضعفاء » أليق . وقال ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٣١) :

« لا يصح . قال أحمد : تركت حديث هشام بن لاحق . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

وأقره الحافظ في « تخريج الكشاف » (ص ٤٦) .

ثم إن قول الهيثمي المتقدم :

« وبقية رجاله رجال (الصحيح) » ! فهو غير صحيح ؛ لأن الراوي عن هشام - عند الطبراني - عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ وإن كان ثقة ؛ فليس من رجال « الصحيح » ؛ فإنه لم يرو عنه من الستة إلا النسائي !

وللحديث شاهد من حديث نافع أبي هرمز عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٢٠٠٧) وفي « الأوسط » أيضاً ؛ كما في « المجمع » ؛ وقال :

« وفيه نافع بن هرمز ، وهو ضعيف جدّاً » .

قلت : فمثله لا يستشهد به .

وأما الحديث الذي رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٧٧١ - بترقيمي)

في ترجمة (أحمد بن يحيى الحلواني) بسنده الصحيح عن **العلاء بن المسيَّب** عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لها :

« يا عائشة ! هذا جبريل يقرأ عليك السلام » .

فقالت : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته . فذهبت تزيد ، فقال النبي ﷺ :

« إلى هذا انتهى السلام » ، فقال :« ﴿ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن العلاء بن المسيب إلا عباد بن العوام » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه .

إلا أن العلاء بن المسيب قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، حتى قال الحاكم :

« له أوهام في الإسناد والمتن » . وأشار إلى ذلك الحافظ في « التقريب » بقوله :

« ثقة ربما وهم » .

قلت : وأنا أظن أن قوله في هذا الحديث : فذهبت تزيد . . . إلخ ؛ غير محفوظ فيه ؛ لأنه قد جاء من طرق عن عائشة رضي الله عنها بدونها .

كذلك أخرجه البخاري (٣٧٦٨ ، ٦٢٤٩ ، ٦٢٥٣) ، ومسلم (٧ / ١٣٩) ، والنسائي في « عشرة النساء » ، والدارمي (٢ / ٢٧٧) ، وابن سعد (٨ / ٦٧ -

٦٨ ، ٧٩) ، وأحمد (٦ / ١٤٦ ، ١٥٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤) من طرق كثيرة عن عائشة دون الزيادة .

فهي شاذة في نقدي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولعل سبب الوهم : أنه جاء في بعض الآثار ما يشبه هذه الزيادة ، فاشتبه الأمر على الراوي ، ودخل عليه رواية في أخرى ، وهي ما رواه مالك في « الموطأ » (٣ / ١٣٢) عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه قال :

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً ، قال ابن عباس ـ وهو يومئذٍ قد ذهب بصره ـ : من هذا ؟ قالوا : هذا اليماني الذي يغشاك ، فعرَّفوه إياه . قال : فقال ابن عباس :

إن السلام انتهى إلى البركة .

قلت : وإسناده صحيح .

ونحوه : ما رواه مالك أيضاً (٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤) عن يحيى بن سعيد :

أن رجلاً سلَّم على عبد الله بن عمر ، فقال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، والغاديات والرائحات ! فقال له عبد الله بن عمر : وعليك ألفاً ! كأنه كره ذلك .

قلت : وإسناده منقطع بين يحيى وابن عمر .

لكن أخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق عبد الله بن بابيه قال :

جاء رجل إلى ابن عمر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته .

فقال : حسبك إلى : « وبركاته » ؛ انتهى إلى : « وبركاته » .

ومن طريق زهرة بن مَعْبَدٍ قال : قال عمر : انتهى السلام إلى « وبركاته » .

ورجاله ثقات ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٦ ـ السلفية) ، ولم يتعرض بذكر للإسناد إلى عبد الله بن بَابِيه ـ ويقال : ابن باباه ـ ، وهو ثقة .

ولا يخفى أن أثر ابن عمر هذا لو صح لا يشهد ـ كأثر ابن عباس ـ لحديث الترجمة ، وذلك لأمرين :

١ ـ أن الحديث مرفوع ، والأثر موقوف .

٢ ـ أن الحديث في رد السلام ، والأثر في إلقائه .

ويؤيد ذلك : أنه ثبت عن ابن عمر وغيره من السلف ما يخالف هذا الحديث الضعيف : فروى البخاري في « الأدب المفرد » (ص ٤٩ ـ دار الكتب العلمية) عن عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال :

كان ابن عمر إذا سُلِّم عليه ، فرد ؛ زاد ، فأتيته وهو جالس ، فقلت : السلام عليكم . فقال : السلام عليكم ورحمة الله . ثم أتيته مرة أخرى فقلت : السلام عليكم ورحمة الله . قال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ثم أتيته مرة ثالثة فقلت : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وطيب صلواته .

قلت : ورجاله ثقات معروفون ؛ غير سالم هذا ، وقد وقع في « الأدب » ـ كما ترى ـ أنه مولى ابن عمر ، وكذلك وقع في « الفتح » نقلاً عنه !

ويبدو أنه خطأ قديم ؛ فإنه في كتب الرجال : أنه مولى عبد الله بن عمرو ، منها

« التاريخ الكبير » للبخاري نفسه ، ويبدو أنه مجهول ؛ لأنه لم يذكروا راوياً عنه غير ابن شعيب هذا . وأما ابن حبان : فذكره في « الثقات » على قاعدته المعروفة ، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد به ؛ كما لا يخفى على الخبراء بهذا العلم الشريف .

ثم روى في « الأدب المفرد » (ص ١٤٧ ، ١٦٥) عن زيد بن ثابت : أنه كتب إلى معاوية ـ والظاهر أنه جواب كتاب من معاوية إليه ـ :

« والسلام عليك ـ أمير المؤمنين ! ـ ورحمة الله وبركاته ومغفرته » ، زاد في الموضع الأول : « وطيب صلواته » .

قلت : إسناده صحيح . وسكت عنه الحافظ وعن الذي قبله . وذكر عن ابن دقيق العيد أنه نقل عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى : ﴿ فحيُّوا بأحسن منها ﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ .

ثم ذكر بعض الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك ، ثم قال :

« وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت ؛ قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على (وبركاته) » .

ومن تلك الأحاديث الصريحة : ما ذكره من رواية البيهقي في « الشعب » ـ بسند ضعيف ـ من حديث زيد بن أرقم :

كنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته .

قلت : وفاته أنه أخرجه البخاري أيضاً في « التاريخ » ؛ كما كنت خرجته في

الكبير ١/٣٣٠ [١٠٣٧]

« الصحيحة » (١٤٤٩) ، وذهبت هناك إلى تجويد إسناده ؛ لأنه ليس في رجاله من ينظر فيه غير إبراهيم بن المختار الرازي ، وهو وإن كان مختلفاً فيه ؛ فقد اعتمدت على قول أبي حاتم فيه :

« صالح الحديث » ؛ مع تشدده المعروف في التوثيق ، لا سيما وقد وافقه على ذلك أبو داود ، وهو مقتضى توثيق ابن شاهين وابن حبان إياه ؛ إلا أن هذا قال :

« يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه » .

وهذا ليس من روايته عنه ، بل من رواية محمد بن سعيد بن الأصبهاني عنه ، كما ذكرته هناك ؛ خلافاً لأحد الطلبة الأفاضل الذي كتب إلي يرجّح أنه محمد ابن حميد ؛ دون أيّما دليل سوى أن كلاً منهما روى عن إبراهيم بن المختار ، غير ملتفت إلى أن الأول من شيوخ البخاري يقيناً ، والآخر لم يذكره أحد في شيوخه أو أنه روى عنه ، مع تصريحهم بأنه تركه . وهذا ظاهره أنه لم يحدث عنه مطلقاً لعلمه بشدة ضعفه ، أو أنه تبين له ذلك بعد أن سمع منه . وأما أنه حدث عنه وصار من جملة شيوخه ثم تركه ؛ فهذا مما لا يفهمه أحد له معرفة بهذا العلم ؛ إلا أن ينص أحد أنه كان من شيوخه ثم تركه ، فهذا ما لم يقله أحد ؛ خلافاً لما رمى إليه المشار إليه بقوله :

« والبخاري قد أتى ابنُ (كذا بالضم ولعله سبق قلم) حميد ثم تركه » !

وجملة القول : أن الحديث ضعيف الإسناد منكر المتن ؛ لمخالفته لظاهر آية ردِّ التحية بأحسن منها ، والأحاديث والآثار الموافقة لها . والله تعالى أعلم .

ثم إن حديث الترجمة ؛ قد أورده ابن عَلان في « شرح الأذكار » (٥ / ٢٩١) ؛ وقال ـ ولعله نقله عن « نتائج الأفكار » للحافظ ابن حجر ـ :

« أخرجه أحمد في « الزهد » ، ولم يخرجه في « المسند » ؛ لضعف هشام بن لاحق عنده ، وقد وثقه غيره » .

قلت : وقد سبق بيان أن الراجح التضعيف ، لا سيما وقد تركه الإمام أحمد ؛ كما تقدم نقله عن جمع من الأئمة . ومع ذلك ؛ فإنه لم يعجب الكاتب المشار إليه آنفاً ؛ فإنه أخذ يحاول التشكيك في ثبوت ذلك عن الإمام أحمد في مقال له آخر ، أرسله إلي بعد كتابه الأول ، فقال :

« ولم أجد هذا القول مستفيضاً عن أحمد » ! !

وهذا مما يدل الواقف على كلامه ونقده للأحاديث على أنه ناشئ في هذا المجال ؛ - وهذا أقل ما يمكن أن يقال - ، وإلا ؛ فمتى كان شرطاً في قبول قول الإمام أن يكون مستفيضاً ؟ ! ألا ترى أنه يمكن لمخالفه أن يعارضه بقوله هذا فيما مال هو إليه من الاعتماد على قول أحمد الآخر :

« لم يكن به بأس » ؟ ! أليس في ذلك كلِّه مخالفة صريحة لقول العلماء :

« الجرح مقدم على التعديل » بشرطه المعروف ؟! وهل يمكن لأحد اليوم أن يصنِّف أقوال أئمة الجرح والتعديل من حيث روايتها عنهم ، فيقول : هذا القول آحاد عن فلان ! وهذا مستفيض عنه أو عن غيره ! وهذا متواتر ؟ !

وللمشار إليه من مثل هذا النقد المخالف للعلماء أمور أخرى حول هذا الحديث وغيره ، لا نطيل الكلام ببيان فسادها .

وقد كنت كتبت إليه بشيء من ذلك في الرد على كتابته الأولى إلي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً ، لذلك ؛ لم أنشط للرد عليه في مقاله الآخر ، لا

سيما وقد تجاهل فيه ردي عليه المومى إليه ولو بكلمة واحدة ، مع إعراضه عن كلام الحافظ الذي كنت نقلته إليه ؛ ذهب فيه إلى شرعية الزيادة على « . . وبركاته » في رد السلام خلافاً للكاتب ؛ فإنه أصر على عدم مشروعيتها في مقال آخر ! فإنه بعد أن تكلم على حديث الترجمة بما عنده من علم ؛ كشفت آنفاً عن بعضه ! أخذ يسوق شواهد له تقويه بزعمه ، تدل المبتدئ في هذا العلم أنه لم يصل فيه بعد إلى مقامه ! فإنه بعد أن ساق حديث عائشة الذي بينت آنفاً شذوذه ؛ أتبعه ببعض الآثار عن الصحابة ، منها أثر ابن عباس وابن عمر المتقدمين ، وهي لا تشهد للحديث مطلقاً ؛لأنها في رد الزيادة على « . . وبركاته » في ابتداء السلام ، والحديث إنما هو في رده ؛ كما لا يخفى على البصير .

وبدهي جداً : أن يخفى على مثله ما هو أدق من ذلك على الباحثين ؛ فقد نقل من « شرح ابن علان للأذكار » (٥ / ٢٩٢) قول الحافظ في حديث عائشة المتقدم :

« هذا حديث حسن غريب جداً ، قد أخرج لرواته في « الصحيح » ؛ إلا أن ابن المسيب لم يسمع من عائشة » .

فعقب عليه بقوله :

« وما أدري ما وجه قوله : « ابن المسيب لم يسمع من عائشة » ؟ ! فلينظر « الأوسط » أو « مجمع البحرين » . . . » ! !

قلت : فخفي عليه أن (ابن المسيب) هذا ليس هو سعيد بن المسيب التابعي الجليل ، وإنما هو العلاء بن المسيب ، وهو علة الحديث ؛ كما تقدم منقولاً من مصورة « المعجم الأوسط » ، فهو معذور أن يخفى ذلك عليه ؛ لأن كل مراجعه إنما هي من

المطبوعات ، فبالأولى أن يخفى عليه خطأ الحافظ في إعلاله بالانقطاع !

وكأنه لم يتنبه ـ الحافظ ـ لقول العلاء بن المسيب : « عن أبيه » ، أو أنه لم يقع ذلك في نسخته من « الأوسط » ، والظاهر الأول ، وإلا ؛ لأعله شيخه الهيثمي بالانقطاع لظهوره . والله أعلم .

والحقيقة : أن العلة إنما هي المخالفة والشذوذ من العلاء كما سبق بيانه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في تمام كلامه السابق ، ولأمر ما لم ينقله الكاتب ! فقال الحافظ :

« وسيأتي حديثها بدون هذه الزيادة في (باب حكم السلام) » .

يشير إلى رواية الشيخين المتقدمة من طرق .

ثم تبين لي أن في متن حديث الترجمة نكارةً تؤكد ضعفه ، وهي قوله في الرد على الرجل الأخير الذي انتهى سلامه إلى « وبركاته » :

« وعليك » ؛ وقوله في آخر الحديث :

« فرددناها عليك » ؛ فإن السياق يقتضي أن يرد عليه بالمثل ؛ أي : إلى قوله : « وبركاته » ، وكون الرجل لم يدع مجالاً للزيادة عليه لا يستلزم أن يكون الرد بـ : « وعليك » ؛ لأنه دون المثل ، كما هو ظاهر من الآية الكريمة : ﴿ وإذا حييتم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ . قال الحسن البصري في تفسيرها :

إذا سلم عليك أخوك المسلم فقال : السلام عليك ؛ فقل : السلام عليكم ورحمة الله ، ﴿ أو ردّوها ﴾ : يقول : إن لم تقل له : السلام عليك ورحمة الله ؛ فَرُدَّ عليه كما قال : السلام عليكم ؛ كما سلم ، ولا تقل : وعليك .

أخرجه البيهقي من طريق المبارك بن فضالة عنه ؛ كما في « الدر » (٢ / ١٨٨) .

ولهذا ؛ قال الشوكاني في « فتح القدير » (١ / ٤٥٦) ـ وتبعه صديق حسن خان في « نيل المرام » (ص ١٦١) ـ :

« ومعنى قوله : ﴿ أو رُدُّوها ﴾ : الاقتصار على مثل اللفظ الذي جاء به المبتدئ ، فإذا قال : السلام عليكم ؛ قال المجيب : وعليكم السلام » .

قلت : فثبت أن قوله في الحديث : « وعليك » منكر ؛ لأنه دون الرد بالمثل ، بله الرد بالأحسن .

فالحديث ضعيف سنداً ومتناً . هذا ما ظهر لي ؛ ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ .

٥٤٣٤ ـ (إِنَّ مُحَرِّمَ الحلالِ كمُحَلِّلِ الحرامِ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٠٣) ، وأبو بكر النيسابوري في « الفوائد » (١٤٢ / ١) ، والقاسم السَّرَقسْطي في « الدلائل » (٢ / ١٤٦ / ٢) ، وأبو بكر اليَزْدِيُّ في « مجلس له » (٦٨ / ١) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٨٢ / ٢) من طريق **إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع الأنصاري عن يحيى بن عَبَّاد بن حارثة الليثي** أن أباه أخبره : أنه كان يَصْحَبُ عبد الله بن عمر في الحج والعمرة ، فقال : قال لي ابن عمر : إني سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال فيه :

« كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل » . ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » . ثم قال عقب الحديث :

« وهذا من قول ابن عمر محفوظ ، فأما من حديث رسول الله ﷺ ؛ فلا » .

قلت : ويحيى بن عباد بن حارثة الليثي وأبوه : أوردهما ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٧٧ - ٧٨ و ٤ / ٢ / ١٧٢) ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وأما ابن حبان ؛ فذكر عباداً في « الثقات » دون ابنه ! والله أعلم .

وجملة القول : أن هذا الإسناد ضعيف ؛ لضعف إبراهيم ، وجهالة شيخه يحيى ابن عباد وأبيه عباد .

لكن للحديث إسناد آخر ؛ فقال الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨١٤٨ - بترقيمي) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا أبو موسى الأنصاري : ثنا **عاصم بن عبد العزيز الأشجعي عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب** عن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد زعم الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٧٦) أن رجاله رجال « الصحيح » ! وهو من أوهامه رحمه الله ؛ فإن من دون الحارث - باستثناء الأنصاري - ليسوا من رجال « الصحيح » .

وفي الأشجعي وشيخه الحارث ضعف ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ في كل منهما :

« صدوق يهم » .

والأشجعي أضعف ؛ فإنه ضعفه الأكثر . بل قال فيه البخاري :

« فيه نظر » .

فالظاهر أنه هو علة هذا الإسناد . وقد أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٠٨) من هذا الوجه ، وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر » .

قلت : وقد صح موقوفاً على عبد الله بن مسعود ؛ فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢٠٥٧٣) ، وعنه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨٨٥٢) ، والبغوي في « حديث علي بن الجعد » (٩ / ١١٣ / ١) من طرق عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود به . وقال الهيثمي (١ / ١٧٧) :

« ورجاله رجال (الصحيح) » .

وفي رواية للطبراني (٨٨٥٣) من طريق إسرائيل عن **أبي إسحاق** قال :

كنت جالساً عند عبد الرحمن بن عبد الله ، فأتاه رجل يسأله عن ابنه القاسم ؟ فقال : غدا إلى الكناسة يطلب الضِّبَابَ . فقال : أتأكله ؟ فقال عبد الرحمن : ومن حرمه ؟ ! سمعت عبد الله بن مسعود يقول : . . . فذكره . قال الهيثمي أيضاً (٤ / ٣٩) :

« ورجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : وهو كما قال ؛ إلا أن أبا إسحاق هذا ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ١٧ / ٢) من طريق المسعودي عن سِمَاك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال : . . . فذكره .

ثم روى ابن عساكر عن الحافظ أحمد العجلي قال :

« عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ؛ يقال : إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً . . . » . ثم ذكر هذا الحديث .

وكأنه يشير إلى رواية الطبراني المتقدمة من طريق إسرائيل ؛ فإنها صريحة في سماع عبد الرحمن من أبيه ابن مسعود .

٥٤٣٥ - (يُسَلِّمُ الرِّجَالُ على النِّساءِ ، ولا يُسَلِّمُ النِّساءُ على الرِّجالِ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٤٣) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٩٠) من طريق بشر بن عون : ثنا بَكّار بن تميم عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة بشر هذا ، وقال :

« له نسخة فيها مئة حديث ؛ كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . . » ، ثم ساق له بهذا الإسناد أحاديث هذا أحدها .

وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢٣٤) ، وقال :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ . وقال أبو حاتم الرازي : بشر و بكار مجهولان » .

والحديث ؛ عزاه الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٤) لأبي نعيم (!) في « عمل يوم وليلة » ، وقال :

« وسنده واهٍ ، ومن حديث عمرو بن بن حريث مِثله موقوفاً عليه ، وسنده جيد » !

ذكره تحت شرح (باب : تسليم الرجال على النساء ، والنساء على الرجال) ، وحكى خلاف العلماء في ذلك ، وانتهى من ذلك إلى الجواز إذا أمنت الفتنة ، وهو

الراجح ؛ لثبوت سلام النبي ﷺ على النساء .

وكذلك صح سلام الصحابة على العجوز التي كانت تقدم إليهم أصول السِّلق مطبوخاً مع الطحين بعد صلاة الجمعة .

رواه البخاري في « صحيحه » (٦٢٤٨) .

وروى في « الأدب المفرد » (١٠٤٦) بسندٍ حسن عن الحسن (وهو البصري) قال :

كنَّ النساءُ يسلِّمْنَ على الرجال .

٥٤٣٦ ـ (رأْسُ هذا الأمرِ الإسلامُ ، ومَنْ أسْلمَ سَلِمَ ، وعمُودُهُ الصلاةُ ، وذِرْوَةُ سَنامِهِ الجهادُ ، لا ينالُهُ إلا أفضلُهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٥٥ / ٩٦) من طريق عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

ثم رواه (٨ / ٢٦٦ / ٧٨٨٥) من طريق أخرى عن عثمان به مختصراً ؛ دون ما قبل الذروة . . ولم يذكر معاذاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ضعيف .

وبه أعله الهيثمي (٥ / ٢٧٤) .

ونحوه عثمان بن أبي العاتكة . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

بيد أنه قد خالفه في متن الحديث وإسناده : أبو عبد الرحيم - وهو الحراني خالد بن أبي يزيد الثقة - ؛ فقال : عن **أبي عبد الملك** عن القاسم عن فَضَالةَ بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« الإسلام ثلاثة أبيات : سفلى ، وعليا ، وغرفة .

فأما السفلى ؛ فالإسلام ؛ دخل عليه عامة المسلمين ، فلا يُسْألُ أحد منهم إلا قال : أنا مسلم .

وأما العليا ؛ فتفاضل أعمالهم ؛ بعض المسلمين أفضل من بعض .

وأما الغرفة العليا ؛ فالجهاد في سبيل الله ، لا ينالها إلا أفضلهم » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٣١٨ / ٨٢٢) . وقال الهيثمي :

« وأبو عبد الملك لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : هو علي بن يزيد الألهاني ، وأبو عبد الملك كنيته ، وهو صاحب القاسم ، وقد عرفت ضعفه مما تقدم .

ومما يؤكد ذلك : اضطرابه في متن الحديث وسنده .

أما المتن ؛ فظاهر .

وأما السند ؛ فرواه عثمان عنه عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ .

ورواه أبو عبد الرحيم عنه عن القاسم عن فضالة .

وهو عن معاذ معروف من طرق عنه مختصراً ومطولاً .

وقد رواه شعبة عن الحكم قال : سمعت عروة بن النَّزَّالِ يحدث عن معاذ بن جبل قال : . . . فذكر حديثه الطويل الذي أوله :

« لقد سألت عن عظيم . . . » الحديث ، وفي آخره :

« وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ ! » .

ورواه الترمذي وغيره من طريق أخرى عن معاذ ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤١٣) .

وأما طريق شعبة هذه ؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في أول كتاب « الإيمان » رقم (١) ، وأحمد (٥ / ٣٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ١٤٧ / ٣٠٤) من طرق عن شعبة به نحو حديث الترمذي ، وفيه حديث الترجمة دون قوله :

« لا يناله إلا أفضلهم » .

ورجاله ثقات ؛ إلا أن عروة بن النزال فيه جهالة ، مع انقطاع ؛ بيّنه أحمد (٥ / ٢٣٣) من رواية روح عن شعبة :

قال شعبة : فقلت له : سمعه من معاذ ؟ قال : لم يسمعه منه وقد أدركه .

وجملة القول : أن الحديث بهذه الزيادة :

« لا يناله إلا أفضلهم » ؛ ضعيف لا يصح ؛ لتفرد الألهاني به ، واضطرابه في سنده ومتنه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٤٣٧ ـ (سألتُ جبريلَ عليه الصلاة والسلام عن هذه الآية : ﴿ ونُفِخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ في السماواتِ ومَنْ في الأرضِ إلا مَنْ شاءَ اللهُ ﴾ ؛ مَنِ الذين لم يشأِ اللهُ أن يَصْعَقَهم ؟ قال :

همُ الشّهداءُ ، يتقلَّدون أسيافَهم حولَ عرشِه ، تتلقَّاهُمُ الملائكةُ يومَ القيامة إلى المَحْشَرِ بنجائبَ مِنْ ياقوتٍ ، [أزمَّتُها الدُّرُّ [الأبيضُ] ، برحالِ [الذهبِ ، أعنتُها] السندسُ والإستبرق] ، نمارُها ألينُ مِنَ الحرير ، مَدُّ خطاها مَدُّ أبصار الرجال ، يسيرون في الجنة [على خيولٍ] ، يقولون عند طول النزهة : انطلقوا بنا إلى ربِّنا ؛ لننظرَ كيف يقضِي بين خَلْقِه ؟ يضحكُ إليهم إلهي ، وإذا ضحكَ إلى عبْدٍ في مَوْطنٍ ؛ فلا حسابَ عليهِ) .

منكر بهذا التمام . قال في « الدر المنثور » (٥ / ٣٣٦) :

« أخرجه أبو يعلى ، والدارقطني في « الأفراد » ، وابن المنذر ، والحاكم ـ وصححه ـ ، وابن مردويه ، والبيهقي في « البعث » عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . (فذكره) » .

قلت : وفي عزوه بهذا التمام للحاكم نظر ؛ فإنه إنما أخرجه في « المستدرك » (٢ / ٢٥٣) دون قوله : « يتقلدون أسيافهم . . » إلخ ؛ عن أبي أسامة عن عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة . وقال :

« صحيح الإسناد » . وأقره المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٩٩) .

وأما الذهبي ؛ فزاد في « التلخيص » :

« . . على شرط البخاري ومسلم » .

قلت : وهو الصواب ؛ فإن رجاله كلهم على شرطهما .

وعمر هذا : هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ؛ نزيل عسقلان ، ولم يعرفه الحافظ ابن كثير كما يأتي . ثم قال المنذري :

« ورواه ابن أبي الدنيا من طريق إسماعيل بن عياش أطول منه ؛ وقال فيه : (هم الشهداء ، يبعثهم الله متقلدين أسيافهم حول عرشه . . .) » !

قلت : وإسماعيل بن عياش - وهو الحمصي الشامي - مختلف فيه . والذي استقر عليه رأي الحفاظ النقاد فيه : أنه ثقة فيما يرويه عن الشاميين ، ضعيف فيما يرويه عن غيرهم ، ولذلك ؛ كان الواجب على المنذري أن يسمي لنا شيخه فيه !

وقد وقفت عليه بواسطة « تفسير ابن كثير » ؛ فإنه - جزاه الله خيراً - ذكر إسناد أبي يعلى ، فقال :

« وقال أبو يعلى : حدثنا يحيى بن معين : حدثنا أبو اليمان : حدثنا إسماعيل ابن عياش عن عمر بن محمد . . . » فذكره كما تقدم في إسناد الحاكم . ثم قال :

« رجاله كلهم ثقات ؛ إلا شيخ إسماعيل بن عياش ؛ فإنه غير معروف . والله سبحانه وتعالى أعلم » !

وأقول : بل هو معروف ؛ فإنه من ذرية عمر بن الخطاب كما تقدم ؛ فقد ذكر الحافظ المزي - شيخ ابن كثير - في ترجمة عمر بن محمد هذا أنه روى عن زيد بن أسلم ، وعنه جماعة منهم إسماعيل بن عياش ، فهو علة تلك الزيادة التي لم يروها الحاكم ؛ لأن شيخه عمر هذا مدني كما تقدم ، وقد عرفت من ترجمته آنفاً أنه ضعيف فيما يرويه عن المدنيين وغيرهم .

وقد يقول قائل : قد ذكرت آنفاً أن عمر هذا كان نزيل (عسقلان) ؛ وهي من بلاد الشام ، فيمكن أن يكون إسماعيل سمعه منه فيها ، وأنه حفظه عنه ؟ !

فأقول : هذا ممكن ، ولكن لا بد له من مرجح ، وهذا مفقود ، وحينئذٍ يبقى حكم هذه الزيادة على الضعف ، حتى يتبين المرجح ؛ كشأن المختلط الذي لم يُعْلَم

أَحدَّث بالحديث قبل الاختلاط أم بعده ؟ فهو على الضعف حتى يتبين أنه حدث به قبل الاختلاط .

على أنه يترجح عندي ضعف هذه الزيادة من جهة أخرى ؛ وهي مخالفة إسماعيل لأبي أسامة - واسمه حماد بن أسامة - ، وهو ثقة ثبت ، ولم يروها كما تقدم من تخريج الحاكم . ويبعد جداً أن يكون حدث بها عمر بن محمد ، ولا يحفظها أبو أسامة عنه ، ويحفظها إسماعيل ، مع ما فيه من القال والقيل ! ولذلك ؛ فإن هذه الزيادة منكرة عندي ، بخلاف ما قبلها ، ولذلك ؛ لم أوردها مع حديث الحاكم في « صحيح الترغيب » (٢ /١٤٧ / ١٣٧٨) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(**تنبيه**) : قد عزا الحديث لأبي يعلى الحافظُ ابنُ حجر أيضاً في « المطالب العالية » (٣ / ٣٦٥ / ٣٧٢١) ، وذكر الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه : أن البوصيري قد سكت عليه ! وقد كشفنا لك عن علته بفضل الله وتوفيقه .

ولم أره في « مجمع الزوائد » للهيثمي ، ولا عزاه المنذري لأبي يعلى كما تقدم ! فلعله في بعض النسخ منه . والله أعلم .

ثم إن متن الحديث قد نقلته من « تفسير ابن كثير » ، والزيادات التي بين المعكوفات [ ] ؛ إنما هي من « الترغيب » ، وبعضها من « الدر » . ووقع فيه : « البرهة » مكان : « النزهة » ! ولعله تصحيف .

ثم رأيت الحافظ قد ساق إسناد أبي يعلى في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٤٥ / ٢) كما ساقه ابن كثير .

وقد رواه آخرون عن إسماعيل ، وعن محمد بن عمر ؛ دون قوله :

« تتلقاهم الملائكة . . . » . وتقدم برقم (٣٦٨٥) .

٥٤٣٨ ـ (إنَّ جبريلَ أتى رسولَ الله ﷺ ـ حين قُبضَ سعدُ بنُ معاذ [مِنْ جُرْحٍ أصابَهُ يومَ الخندقِ] ـ مِنْ جَوْفِ اللَّيلِ مُعْتَجِراً بعِمامةٍ مِنْ إستبرق ، فقال : يا مُحَمَّدُ ! مَنْ هذا الميتُ الذي فُتحَتْ له أبوابُ السماءِ واهتزَّ له العَرْشُ ؟ قال : فقامَ رسولُ اللهِ ﷺ سريعاً يَجُرُّ ثوبَهُ إلى سَعْدٍ ، فوجدَه قدْ مَاتَ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٣ / ٢٧١) : حدثني معاذ بن رِفاعة الزُّرَقي قال : حدثني مَنْ شئت من رجال قومي : إن جبريل . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة شيخ معاذ بن رفاعة .

على أن هذا نفسه فيه نظر ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان ، وحكى أبو الفتح الأزدي عن عباس الدوري عن ابن معين أنه قال فيه :

« ضعيف » . قال الأزدي :

« ولا يحتج بحديثه » ؛ كما في « التهذيب » .

وقد روى عنه جمع ، ولم يذكر فيه البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في كتابه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ؛ إن لم يكن ضعيفاً .

وأما الحافظ ؛ فقال :

« صدوق » !

وبيض له الذهبي في « الكاشف » .

وقد خولف ابن إسحاق في إسناده ومتنه ؛ فقال يزيد بن الهاد : عن معاذ بن رفاعة عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مختصراً نحوه ، ولفظه :

جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال : من هذا العبد الصالح الذي مات ؛ فتحت له أبواب السماء ، وتحرك له العرش ؟

قال : فخرج رسول الله ﷺ ؛ فإذا سعد بن معاذ .

أخرجه البيهقي في « الدلائل » ـ كما في « السيرة » لابن كثير (٣ / ٢٤٥) ـ ، رواه عن شيخه الحاكم ، وقد أخرجه هذا في « المستدرك » (٣ / ٢٠٦) مختصراً نحوه ؛ ليس فيه ذكر جبريل عليه السلام ، فصار الحديث من قول النبي ﷺ ، وليس من قول جبريل .

وكذلك رواه الإمام أحمد (٣ / ٣٢٧) ، والنسائي في « الكبرى » ـ كما في « تحفة الأشراف » (٢ / ٣٧٩) ـ ، وعزاه إليه الذهبي أيضاً في « سير أعلام النبلاء » (١ / ٢٩٣) ؛ لكن ذكره بلفظ البيهقي الذي فيه ذكر جبريل ، وكأنه من أوهامه ؛ إذا صح ما في « التحفة » ! وتبعه على الوهم المعلق عليه ؛ فعزاه لأحمد والحاكم ، وقد عرفت أن روايتهما كرواية النسائي !

وجملة القول : أن حديث الترجمة ضعيف عندي ؛ للجهالة ، والضعف الذي في بعض رواته ، ومخالفة ابن إسحاق لابن الهاد في إسناده ومتنه .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، ولكنها واهية أيضاً ، فلا يستشهد بها ؛ يرويه **أبو قُرَّة محمد بن حُمَيْد** : ثنا سعيد بن تَلِيد : ثنا **محمد بن فَضَالة عن أبي طاهر عبد الملك بن محمد بن أبي بكر** عن عمه عبد الله بن أبي بكر **قال** :

مات سعد بن معاذ مِنْ جُرْحٍ أصابه يوم الخندق شهيداً ، قال : فبلغني أن جبريل عليه السلام نزل في جنازته معتجراً . . الحديث مثله .

أخرجه ابن عبد البر في ترجمة (سعد بن معاذ) من « الاستيعاب » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإنه مع كونه بلاغاً من عبد الله بن أبي بكر ، وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري التابعي ؛ فيما يظهر لي ؛ فإن في الطريق إليه جمعاً لا يحتج بهم :

الأول : عبد الملك بن محمد بن أبي بكر - وهو الحَزْمي - ؛ أورده البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٤٣١) ، وابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٦٩) من رواية ابن وهب عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ويحتمل عندي أنه الذي في « الميزان » و « اللسان » :

« عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

« ليس في القُبْلة وضوء » .

وعنه بقية . قال الدارقطني : عبد الملك ضعيف » .

قلت : وهو من طبقة الحزمي هذا ، وحديثه في القبلة في « سنن الدارقطني » (١ / ١٣٦) معلقاً .

الثاني : محمد بن فضالة ؛ لم أعرفه ، ويحتمل - على بُعْدٍ - أنه الذي في « الميزان » و « لسانه » :

« محمد بن فضالة بن الصقر ، شيخ شامي . حدث عن هشام بن عمار . قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وإنما استبعدت أن يكون هو هذا ؛ لأمرين :

الأول : أنه متقدم الطبقة على هذا .

والآخر : أني أخشى أن يكون اسم (محمد) محرفاً من (المُفَضَّل) ؛ فقد جاء في ترجمة (سعيد بن تليد) من « التهذيب » أنه روى عن المفضل بن فضالة ، وهو المصري ؛ فإن يكن هو ؛ فهو ثقة . والله أعلم .

والثالث : أبو قرة محمد بن حُمَيْدٍ - وهو ابن هشام الرُّعَيني - ؛ ذكره الحافظ المزي فيمن روى عن سعيد بن تليد ، ولم أجد له ترجمة .

واعلم أن الكلام على هذا الحديث وإيراده هنا في هذا الكتاب ؛ إنما هو من أجل ما فيه من ذكر جبريل واعتجاره بعمامة الإستبرق .

وإلا ؛ فجملة : « اهتز العرش » منه صحيحة ، جاءت من وجوه كثيرة متواترة ؛ كما قال ابن عبد البر ، والذهبي ، وبعضها في « الصحيحين » ، فانظر : ترجمة سعد في « سير النبلاء » ، و « فتح الباري » (٧ / ١٢٣ - ١٢٤) ، و « الصحيحة » (١٢٨٨) ، و « الإرواء » (٣ / ١٦٦ - ١٦٧) ، و « مختصر الشمائل » (٣١ / ١٦) ، و « الظلال » (١ / ٢٤٧ - ٢٤٨) .

٥٤٣٩ - (سُئِلَتِ اليهودُ عَنْ موسى ؟ فأكثروا [فيه] وزادوا ونَقَصُوا ؛ حتى كفروا . وسُئِلَتِ النصارى عَنْ عيسى ؟ فأكثروا فيه وزادوا ونَقَصُوا ؛ حتى كفروا .

وإنه سيفشُو عني أحاديثُ ، فما أتاكم من حديثي ؛ فاقرأوا كتابَ الله واعتبروه ، فما وافقَ كتابَ الله ؛ فأنا قُلْتُهُ ، وما لم يوافقْ كتابَ الله ؛ فلمْ أَقُلْهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣١٦ / ١٣٢٢٤) : حدثنا علي بن سعيد الرازي : ثنا **الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوي** : ثنا **قتادة ابن الفُضَيْل عن أبي حاضر عن الوَضِين** عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالعلل :

١ ـ الوضين : هو ابن عطاء الدمشقي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيِّئ الحفظ ، ورمي بالقدر . من السادسة » .

٢ ـ أبو حاضر ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الكنى » (٤ / ٢ / ٣٦٢) برواية قتادة بن الفُضَيل عنه ، وقال عن أبيه :

« مجهول » .

وكذا في « الميزان » و « اللسان » .

ثم أوردوا ثلاثتهم في « الأسماء » ، فقالوا ـ واللفظ للأول ـ :

« عبد الملك بن عبد ربه بن زيتون أبو حاضر . روى عن رجل عن ابن عباس . روى عنه عيسى بن يونس » .

ونحوه في « التاريخ الكبير » للبخاري (٣ / ١ / ٤٢٤) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما الذهبي ؛ فقال :

« عبد الملك بن عبد ربه الطائي عن خلف بن خليفة وغيره ، منكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع ، وله عن شعيب بن صفوان » !

قلت : والظاهر أن هذا غير الذي ترجم له ابن أبي حاتم والبخاري ؛ فإنه متأخر عنه ، وليس هو ـ بالتالي ـ أبا حاضر هذا الذي روى عن الوضين ؛ للسبب نفسه .

ولكن هل هو ابن زيتون أبو حاضر ؟

صنيع ابن أبي حاتم يدل على الفرق بينهما ؛ بترجمته لكل منهما .

وخالفه الحافظ المزي ؛ فذكره في شيوخ قتادة بن الفُضيل ، وفي الرواة عن الوضين : عبد الملك بن عبد ربه أبو حاضر . فالله أعلم .

وقد تبعه على ذلك الهيثمي ، فأعل الحديث به ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » !

ولكنه لفق بين ما ذهب إليه المزي ، وبين قول الذهبي في الطائي : « منكر الحديث » . وقد عرفت أن أبا حاضر هذا غير الطائي ، وأنه مجهول ؛ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ؛ فهو غير عبد الملك بن عبد ربه الطائي الذي قال فيه الذهبي : « منكر الحديث » . والله أعلم .

٣ ـ قتادة بن الفضيل ؛ قال أبو حاتم :

« شيخ » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وروى عنه جمع ، ومع ذلك قال فيه الحافظ :

« مقبول » ! يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

٤ ـ الزبير بن محمد بن الزبير الرّهاوي ؛ قد ذكروه في الرواة عن قتادة بن الفضيل ، ولكني لم أجد له ترجمة .

والشطر الثاني من الحديث ؛ قد نص كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه من وضع الزنادقة ، وقد ذكرت طرفاً منه في الرد على « منهاج الصالحين » للمدعو (عز الدين بليق) ، رقم الحديث (٢٤٧) .

٥٤٤٠ ـ (يا معاذُ ! إذا كانَ فِي الشتاءِ ؛ فَغَلِّسْ بالفَجْرِ ، وأَطِلِ القراءةَ قَدْرَ ما يُطِيقُ النّاسُ ولا تُمِلَّهُم . وإذا كانَ الصَّيْفُ فأسْفِرْ بالفَجْرِ ؛ فإنَّ الليلَ قصيرٌ ، والناسُ ينامونَ ، فأمْهِلْهُم حتَّى يُدْرِكوا) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٧٥ ـ النهضة) ، وعنه البغوي في « شرح السنة » (٢ / ١٩٨ / ٣٥٦) ، والديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣) من طريق يوسف بن أسباط : ثنا المنهال بن الجراح عن عبادة ابن نُسَيٍّ عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، ومتن منكر ، والمتهم به : المنهال بن الجراح ـ وهو

الجراح بن المنهال أبو العَطُوف ـ ، قلب اسمه يوسف بن أسباط الضعيف وغيره .
وقد أورده ـ أعني : الجراح هذا ـ ابن حبان في « الضعفاء » ، وقال (١ / ٢١٨) :

« كنيته أبو العطوف ، وبه يعرف ، وكان رجل سوء ؛ يشرب الخمر ، ويكذب في الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وضعفه آخرون .

ثم إن الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة المتفقة على أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر بغَلَسٍ ؛ وهي مخرجة في « الإرواء » (١ / ٢٧٨ ـ ٢٨١) .

وقد تابعه على الشطر الأول منه محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي به في حديث له طويل .

أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ٦١٨) .

ومحمد بن سعيد هذا : هو الشامي المصلوب في الزندقة ، كذبوه . وقال ابن عساكر :

« وقد روي هذا من وجه آخر أتم من هذا ، بإسناد أشبه منه » .

ثم ساقه من طريق البغوي : حدثني السَّرِيُّ بن يحيى أبو عُبَيْدة التميمي : نا سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لُوْذان الأنصاري السلمي ـ وكان فيمن بعثه النبي ﷺ مع عمال اليمن ـ ، فقال : . . . فذكر الحديث بطوله ، وفيه الحديث بشطريه .

وقد قال الحافظ في ترجمة (عبيد) هذا من « الإصابة » :

« ذكره البغوي وغيره في الصحابة ، وقال ابن السكن : يقال : له صحبة ، ولم يصح إسناد حديثه .

وأخرج هو ، والبغوي ، والطبري من طريق سيف بن عمر عن سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد . . . » .

قلت : فذكر طرفه الأول من الحديث الطويل .

وفي إسناد هؤلاء الثلاثة (سيف بن عمر) ، وليس له ذكر في رواية ابن عساكر عن البغوي ؛ فإما أن تكون رواية أخرى للبغوي ، لم تتيسر للحافظ ، أو أنه لم يقف عليها ، أو أن في إسنادها عند ابن عساكر شيئاً من الخطأ أو السقط . والله أعلم .

وعلى كل حال ؛ ففي الإسناد عندهم جميعاً : (يوسف) والد (سهل) - وهو يوسف بن سهل[1] بن مالك الأنصاري - ، كذا ساقه المزي في ترجمة (سيف بن عمر) ، وقد ذكر في شيوخه : ابنه هذا (سهلاً) ، وهو ثقة ؛ بخلاف أبيه (يوسف بن سهل) ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من المراجع ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » !

وأما (سيف بن عمر) ؛ فمعروف ؛ لكنه متهم بالوضع ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« له تواليف ، متروك باتفاق » .

---

(١) في أصل الشيخ - رحمه الله - : « سهيل » . (الناشر) .

بخلاف السري بن يحيى ؛ فإنه صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٠٢) .

٥٤٤١ - (إنّ اللهَ عز وجل يقول :

أَنْتَقِمُ مِمَّن أُبْغِضُ بِمَنْ أُبْغِضُ ، ثُمَّ أُصَيِّرُ كُلاً إلى النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٣٥٠٠ - بترقيمي) عن **أحمد بن بكر البَالِسِيِّ** قال : نا **عروة بن مروان الرَّقِّيُّ** قال : نا معتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا الحجاج ، ولا عن الحجاج إلا معتمر ، تفرد به عروة بن مروان » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال الدارقطني :

« كان أميّاً ، ليس بالقوي في الحديث » .

والحجاج بن أرطاة مدلس ، وقد عنعنه .

والبالسي ضعيف ؛ كما قال الدارقطني . وقال ابن عدي :

« روى مناكير عن الثقات » . وأما الأزدي ؛ فقال :

« كان يضع الحديث » .

وفي مقابله ابن حبان ؛ فإنه ذكره في « الثقات » ؛ ولكنه قال :

« كان يخطئ » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٢٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أحمد بن بكر البالسي ، وهو ضعيف » !

قلت : وإعلاله بمن فوقه ممن ذكرنا أولى ؛ فإن كلام الطبراني يشعر أنه لم يتفرد به . والله أعلم .

٥٤٤٢ - (قال ربُّكم : ابنَ آدم ! أَنْزَلْتُ عليك سَبْعَ آياتٍ ، ثلاثٌ لِي ، وثلاثٌ لك ، وواحدةٌ بيني وبينَكَ : فأمَّا التي لي ؛ فـ ﴿ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين . الرحمن الرحيم . مالكِ يوم الدين ﴾ ، [والتي بيني وبينك] : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ؛ منك العبادةُ وعليَّ العونُ لك . وأما التي لك : ﴿ اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ . صراطَ الذين أنعمتَ عليهم . غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٥٤٧ - بترقيمي) من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أُبَيِّ ابن كعب قال :

قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب ؛ ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن أرقم هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » ، والهيثمي في « المجمع » (٢ / ١١٢) ، وبه أعله .

ثم إن في متنه نكارة ؛ فقد صح بلفظ :

« قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ؛ ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ قال الله : حمدني

عبدي . . . » الحديث . رواه مسلم ، وأبو عوانة في « صحيحيهما » وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (٥٠٢) .

(**تنبيه**) : ما بين المعكوفتين سقط من الأصل ، ويظهر أنه سقط قديم ؛ فإنه كذلك في « المجمع » برواية « الأوسط » ، وقد استدركته من « الدر المنثور » (١ / ٦) ، و « الجامع الكبير » (١ / ٥٩٩) ؛ لكن وقع فيه : (طب) ؛ أي : الطبراني في « الكبير » ! والظاهر أنه خطأ من الناسخ ؛ فإنه ليس فيه .

٥٤٤٣ - (كان يقولُ عند الكرْب : لا إله إلا اللهُ العظيمُ الحليمُ ، لا إله إلا الله ربُّ العرشِ العظيم ، لا إله إلا الله ربُّ السماواتِ وربُّ العرشِ الكريمِ ، اللهمّ ! اصرف [عني] شَرَّهُ . وفي رواية : شَرّ فلانٍ) .

منكر بزيادة الصرف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (ص ١٠٣ - التازية) من طريق **عبد الملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة** قال : حدثني **راشد أبو محمد** عن عبد الله بن الحارث قال : سمعت ابن عباس يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : راشد هذا - وهو ابن نَجِيحٍ الحِمَّاني - قال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« ربما أخطأ » . ولخص هذا الحافظ ، فقال :

« صدوق ، ربما أخطأ » .

والأخرى : عبد الملك بن الخطاب ؛ ذكره ابن حبان في « **الثقات** » . وقال ابن القطان :

« حاله مجهولة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

قلت : فهو العلة .

ولا يقويه أنه رواه الطبراني في « الكبير » (١٠ / ٣٨٦ / ١٠٧٧٢) عن **خالد ابن يوسف السَّمْتِيِّ** : ثنا أبي عن راشد بن نجيح (الأصل : ابن أبي نجيح !) به . والزيادة له ؛ وكذا الرواية .

وهذا إسناد أشد ضعفاً من الذي قبله ، وآفته يوسف هذا ؛ فقال الذهبي في ترجمة ابنه خالد :

« أما أبوه فهالك ، وأما هو فضعيف » .

والحديث صحيح محفوظ من طريق أخرى عن ابن عباس به ، دون قوله :

« اللهم ! اصرف عني شره . . » .

فقد أخرجه البخاري (٦٣٤٦ ، ٧٤٢٦) ، وفي « المفرد » أيضاً ؛ ومسلم (٨ / ٨٥) ، والترمذي (٣٤٣١) - وصححه - ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٤١٤ / ٦٥٢ - ٦٥٣) ، وابن ماجه (٣٨٨٣) ، والطيالسي (٢٦٥١) ، وأحمد (١ / ٢٢٨ ، ٢٥٤ ، ٣٣٩ ، ٣٥٦) ، وابن أبي شيبة (١٠ / ١٩٦ / ٩٢٠٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ١٥٨) وفي « الدعاء » (٢ / ١٢٧٤ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤) من طريق أبي العالية عن ابن عباس به دون الزيادة .

فهي منكرة .

فيتعجب من الحافظ كيف سكت عليها في « الفتح » (١١ / ١٤٧) ؛ وقد ذكرها من طريق « الأدب المفرد » ؟ ! وزاد أحمد والطبراني والنسائي :

ثم يدعو .

وسنده صحيح .

٥٤٤٤ ـ (بينا أنا جالسٌ ؛ إذْ جاءَ جبريلُ ، فوكَزَ بين كتفَيَّ ، فقمتُ إلى شجَرةٍ مثلِ وكْرَيِ الطَّيْرِ ، فقَعَدَ في إحداهما ، وقعدتُ في الأخرى ، فسمَتْ فارتفعتْ ؛حتى سَدَّتِ الخافقَيْنِ ؛ وأنا أقلِّب بصري ، ولو شئت أن أمسَّ السماءَ لَمَسَسْتُ ، فنظرتُ إلى جبريل كأنه حِلْسٌ لاطئ ، فعرفتُ فَضْلَ عِلْمِهِ باللهِ عليَّ ، وفَتَحَ لي بابينِ مِنْ أبوابِ الجنةِ ، ورأيتُ النورَ الأعظمَ ، وإذا دونَ الحجاب رَفْرَفُ الدُّرِّ والياقوت ، فأَوْحَى إلي ما شاءَ أن يُوحِيَ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد » (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ ـ مكتبة الكليات الأزهرية) ، وابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٧١) ، و البزار في « مسنده » (١ / ٤٧ / ٥٨) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٩٩ / ٥٩ ـ مجمع البحرين) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣١٦) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ١٠٩ ـ هندية) من طريق الحارث بن عُبَيْدٍ الإِيادي عن أبي عمران الجَوْني عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم مضعِّفاً :

« غريب ، لم نكتبه إلا من حديث أبي عمران ، تفرد به الحارث بن عبيد أبو قدامة » .

قلت : قال الذهبي في « الكاشف » :

« ليس بالقوي ، وضعفه ابن معين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : ولم يصرح أحد بتوثيقه .

ومع ذلك ؛ رجح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله توثيقه ، وقد رددت عليه في « شرح الطحاوية » (ص ٣٤٨ ـ الطبعة السادسة) .

ومما يؤكد ضعفه : أنه خالفه حماد بن سلمة ؛ فقال : أخبرنا أبو عمران الجوني عن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب التميمي ـ زاد بعضهم ـ عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه البيهقي هكذا بالزيادة ، وعلقه قبيل ذلك بدونها . وهكذا رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١٩٤) ، وكذا ابن المبارك في « الزهد » ، والحسن بن سفيان في « مسنده » ـ كما في « اللسان » ـ ، وقال :

« وجزم البخاري وابن أبي حاتم والعسكري و ابن حبان [يعني في « الثقات » (٣ / ٢٣٤)] بأنه مرسل » .

وذكر نحوه في ترجمة محمد بن عمير هذا من « الإصابة » ، وقال :

« قال ابن منده : ذُكِرَ في الصحابة ، ولا يعرف له صحبة ولا رؤية » . ثم قال الحافظ :

« وأما أبوه : فلا أدري هل له إدراك أم لا ؟ فإني لم أجد أحداً ممن صنف في الصحابة ذكره ، وأَخْلِقْ به أن يكون أدرك العهد النبوي » !

وأقول : نعم ؛ لو صح ذكره في الإسناد ؛ ولكن الظاهر أنه شاذ لا يصح ؛ كما يشعر بذلك إعلال الأئمة إياه بالإرسال ، وعدم ذكره في روايتهم - إلا البيهقي - على ما في ثبوتها في كتابه من الشك كما سبقت الإشارة إليه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٤٤٥ - (اعْمُمْ ولا تَخُصَّ ؛ فإنَّ بَيْنَ الخُصوصِ والعمومِ كما بَيْنَ السَّماءِ والأرضِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١ / ١٤) من طريق الدارقطني عن محمد بن إسماعيل الصائغ عن علي بن جرير الخراساني عن حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال :

مَرَّ رسول الله ﷺ وأنا أقول : اللهم ! ارحمني ، فضرب بيده بين كتفي فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ مترجمون في « التهذيب » ؛ غير علي بن جرير الخراساني ؛ والظاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ١٧٨) :

« علي بن جرير الباوَرْدي ، روى عنه . . (بياض) . سئل أبي عنه ؟ فقال : صدوق » .

فإن (الباوردي) نسبة إلى (أبيورد) ؛ وهو بلد بـ (خراسان) ، كما في « معجم البلدان » وغيره ، ولم أجد له ترجمة في غير المصدر المذكور ، وهي غير كافية ؛ لجهالة من روى عنه ، فهو شبه المجهول عندي ، لا سيما وقد خولف في إسناده .

فأخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ١٣٠) من طريق العَيْشِيِّ : ثنا حماد بن سلمة : ثنا ثابت عن عمرو بن شعيب :

أن النبي ﷺ أتى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد خرج لصلاة الفجر ؛ وعلي يقول : اللهم ! اغفر لي وارحمني ، اللهم ! تب علي . فضرب النبي ﷺ على منكبه ، وقال : . . . فذكره ، دون قوله :

« ولا تخص » .

وكذا رواه أبو داود في « المراسيل » ؛ كما ذكره البيهقي عقبه ، وهو في النسخة المطبوعة من « المراسيل » (ص ١١ - ١٢) ؛ لكنها مختصرة من الأسانيد وبعض المتون ؛ كما تبين لنا بالمراجعة ، فلم نعرف هل هو من طريق العيشي هذا أم غيره ؟ !

وبالجملة ؛ فالصواب في الحديث أنه مرسل عمرو بن شعيب ، أخطأ الخراساني في وصله عن علي ؛ لأن العيشي - وهو عبيد الله بن محمد - ثقة اتفاقاً .

ثم إن المتن منكر مخالف لكثير من الأحاديث الصحيحة التي وردت عن النبي ﷺ في أدعيته ؛ فإنها بصيغة الإفراد ، حتى في الصلاة . ومنها قوله ﷺ بين السجدتين :

« اللهم ! اغفر لي ، وارحمني ، واجبرني ، وارفعني ، واهدني ، وارزقني » .

انظر كتابي « صفة الصلاة » ، والرد على (عز الدين بليق) ؛ وقد أورد هذا الحديث في كتابه الذي سماه « منهاج الصالحين » ! وإنما هو منهاجه هو ؛ لجهله

بالشريعة ، وكثرة الأحاديث الضعيفة فيه والموضوعة والمنكرة ، وقد جاوزت الأربع مئة حديث في ردي المشار إليه ، وهذا منها برقم (١٦٨) .

وقد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٢٤) من رواية الديلمي وأبي داود والبيهقي مرفوعاً .

ثم ذكره (٣ / ١٦٠) في مسند علي من رواية الديلمي كما تقدم ! ومعلوم أن ما عزاه إليه ضعيف ، يكفي ، مجرد العزو إليه عن بيان ضعفه ؛ كما نص عليه في المقدمة .

٥٤٤٦ - (دُثِرَ مكانُ البَيْتِ ، فلمْ يَحُجَّ هودٌ ولا صالحٌ ؛ حتَّى بَوَّأَهُ اللهُ لإبراهيمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو إسحاق الحربي في « المناسك » (ص ٤٨٢) من طريق **إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهري عن أبيه** عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : دثر . . . إلخ . قال عروة : قلت لعائشة : عن رسول الله ﷺ ؟ قالت : عن رسول الله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم وأبوه محمد متروكان ، مترجمان في « الميزان » ، و « اللسان » ، وغيرهما .

ومحمد هذا : هو الذي بمشورته جُلد الإمام مالك ؛ كما هو مصرح به في « التاريخ الكبير » للبخاري (١ / ١ / ١٦٧) ، و « الصغير » أيضاً (ص ١٩٠) ، و « الضعفاء » لابن حبان (٢ / ٢٦٤) وغيرها .

لكن وقع مثله في ترجمة ابنه إبراهيم من « الميزان » و « اللسان » !

فالظاهر أنه خطأ . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الذهبي - ثم العسقلاني - في مناكير إبراهيم هذا .

٥٤٤٧ - (لا تَكُنْ فَتَّاناً ، ولا مُخْتالاً ، ولا تاجِراً إلاَّ تاجِرَ خَيْرٍ ؛ فإنّ أولئكَ المسبوقونَ في العَمَلِ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (رقم ٩٦) : حدثنا شعبة عن الحكم عن رجل من أهل البصرة - ويكنونه أهل البصرة : **أبو المودع** ، وأهل الكوفة يكنونه بـ : **أبي محمد** ، وكان من هُذَيل - عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به . وفيه قصة .

وأخرجه أحمد (١ / ٨٧) من طريقين آخرين عن شعبة به ؛ إلا أنه قال في الطريق الأخرى منهما : (**مورع**) - بالراء - بدل (**مودع**) - بالدال - .

ثم رواه ابنه عبد الله (١ / ١٣٨) وفي فضائل الصحابة (٢ / ٧١٧ / ١٢٣٠) من طريق ثالثة عن شعبة ، وفيه : (**أبو المورع**) - بالراء أيضاً - .

وكذلك أعاده أحمد (١ / ١٣٩) من الطريق الأخرى .

ثم رواه عبد الله من طريق حجاج بن أرطاة عن الحكم بن عُتَيْبَةَ عن أبي محمد الهُذَلِي عن علي .

قلت : وأبو محمد هذا - أو أبو المودع ، أو أبو المورع ، وقيل : أبو المروع - ؛ قال الحسيني :

« مجهول » ؛ كما في « التعجيل » ؛ وقال الذهبي في كنيته الأولى والثالثة :

« لا يعرف » .

قلت : وذلك ؛ لأنه لم يرو عنه غير الحكم بن عتيبة .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٧٣) ـ بعدما عزاه لأحمد وابنه ـ :

« ولم أجد من وثقه ، وقد روى عنه جماعة » .

فهو خطأ ، قلَّده فيه الشيخ المناوي في « الجامع الأزهر » (٣ / ١٠٧ / ١) ؛ يتبين ذلك لكل من رجع إلى ترجمته في « تعجيل المنفعة » .

هذا ؛ ويغلب على ظني أنه **ثعلبة بن يزيد** المترجم في « التهذيب » ؛ فقد رأيت الحديث في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (ص ٢٣٣ ـ ظاهرية) من طريق أبان بن تغلب عن الحكم بن عتيبة عن **ثعلبة بن يزيد** عن علي بن أبي طالب به دون الاستثناء .

وكذا رواه الطحاوي في « المشكل » (٣ / ١٥) بالاستثناء .

ويؤيد ذلك : أن ثعلبة هذا كوفي يروي عن علي ، وعنه الحكم وغيره ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٧) :

« كان غالياً في التشيع ، لا يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » (٤ / ٩٨ ـ دائرة المعارف) من روايته عن علي ، وعنه حبيب بن أبي ثابت ! وقال الحافظ المزي في « التهذيب » (٤ / ٣٩٩ ـ الرسالة) :

« قال البخاري : في حديثه نظر ، لا يتابع في حديثه . روى له النسائي في

« مسند علي » وقال : ثقة » .

واعلم أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قد حسَّن إسناد الحديث في تعليقه على « المسند » (٢ / ٦٩) ؛ مع أنه نقل قول الذهبي المتقدم في أبي محمد :

« لا يعرف » ! ولكنه عقب عليه بقوله :

« وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما » ! !

قلت : وعلى هذا جرى في كثير من أحاديث « المسند » ! وهو توسع غير محمود عندي ؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعي أيّاً كان على الستر والثقة ؛ لأننا نخشى في روايته غير اتهامه في نفسه ، وهو احتمال أن يكون ضعيفاً في حفظه ، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفاً برواية جمع من الثقات عنه ، ولم يتبين في حديثه ما يضعف به من الخطأ والمخالفة للثقات ؛ لكان مقبولاً . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ٣٩ / ٩٠) من طريق أبان بن تغلب به ؛ إلا أنه قال : ثعلبة بن يزيد ، أو يزيد بن ثعلبة . . . وذكر الاستثناء ، ثم قال :

« وهذا خبر ـ عندنا ـ صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح ، وذلك ؛ أنه خبر لا يعرف لبعض ما فيه مخرج عن علي عن النبي ﷺ يصح إلا من هذا الوجه . وأخرى : أن في إسناده شكّاً فيمن حدث عن علي رحمة الله عليه ؛ أثعلبة بن يزيد هو أم يزيد بن ثعلبة ؟ والثالثة : أن الذي فيه من ذكر (التاجر) إنما روي عن علي موقوفاً عليه من كلامه غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، وبخلاف اللفظ الذي فيه » !

ثم ساق عدة روايات موقوفة على علي رضي الله عنه ، وأتبعها بقوله :

« وقد وافق علياً رحمة الله عليه في روايته عن رسول الله ﷺ بذم التجارة جماعة من الصحابة ، نذكر ما صح عندنا من ذلك سنده » .

ثم ساق عدة أحاديث في أن التجار هم الفجار إلا من بَرَّ وصدق ، ونحو ذلك ، وبعضها مخرج في « الصحيحة » (٣٦٦) .

ولكن إن كان هذا يشهد لما في حديث الترجمة من ذكر التاجر ؛ فإنه لم يُجب عن الأمر الآخر الذي أورده هو على نفسه ؛ وهو الشك في الراوي عن عليٍّ : ثعلبة ابن يزيد أو العكس ؟ ! فإن كان الأول ؛ فقد عرفت قول البخاري وغيره فيه ، وإن كان الآخر فمن هو ؟ ولا نعلم في الرواة من يسمى يزيد بن ثعلبة .

ولا يخفى أن الطبري رحمه الله لا تتم دعواه إلا بعد أن يجيب عن الشك المذكور بترجيح أحد طرفيه ، ثم بيان أن الذي رجحه ثقة عند المحدثين ! وهذا ما لم يفعله ، فنحن على الضعف الذي ظهر لنا ، حتى يتبين لنا ما يضطرنا إلى الانتقال إلى ما ذهب إليه الإمام الطبري من الصحة . والله أعلم .

(**تنبيه**) : قوله : « المسبوقون » ! كذا في رواية الطيالسي وأحمد في الموضع الأول . وفي الرواية الأخرى له وابنه عبد الله :

« المُسَوِّفون » ؛ وكذا في رواية ثعلبة عند الطحاوي ؛ خلافاً لرواية الطبري عنه ؛ فإنها باللفظ الأول .

وهذا الاختلاف مما قد يزيد في ضعف الحديث ؛ لأنه يدل على أن راويه لم يضبطه . والعلم عند الله تعالى .

٥٤٤٨ ـ (﴿ يمحو اللهُ ما يشاءُ ﴾ ؛ إلاّ الشقاوةَ ، والسعادةَ ، والحياةَ ، والموتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٩٦٢٦ ـ مصورتي) من طريق **محمد بن جابر** عن **ابن أبي ليلى** عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن ابن أبي ليلى إلا محمد بن جابر ، ولا رواه عن نافع إلا ابن أبي ليلى » .

قلت : وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي الفقيه ، وهو صدوق سيئ الحفظ جدّاً ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

ونحوه الراوي عنه : محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ أيضاً :

« صدوق ، ذهبت كتبه ؛ فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٤٣) :

« وهو ضعيف من غير تعمد كذب » .

ولذلك ؛ جزم السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٦٦) بأن سنده ضعيف ، وعزاه لابن مردويه أيضاً .

وتبعه على ذلك الشوكاني في « فتح القدير » (٣ / ٨٥) .

ويحتمل عندي احتمالاً قوياً أن أصل الحديث موقوف على ابن عباس ؛ أخطأ في إسناده ورفعه : محمد بن جابر عن ابن أبي ليلى ؛ فقد خالفه سفيان وغيره من الثقات فرووه عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به موقوفاً .

أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٦ / ٤٧٨ ـ شاكر) . ونسبه السيوطي لعبد الرزاق أيضاً ، والفريابي ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي في « الشعب » .

وقد رواه ابن جرير عن مجاهد أيضاً مقطوعاً . وسنده صحيح .

وكأنه تلقاه عن ابن عباس رضي الله عنه فإنه من تلامذته .

وثبت خلافه عن عمر وغيره ، فروى ابن جرير (١٦ / ١٨١ ـ ١٨٢) من طريق أبي حكيمة عن أبي عثمان النَّهْدِي :

أن عمر بن الخطاب قال ـ وهو يطوف بالبيت ويبكي ـ : اللهمَّ ! إن كنت كتبت عليَّ شِقوةً أو ذنباً ؛ فامحه ؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ، وعندك أم الكتاب ، فاجعله سعادة ومغفرةً .

ورواه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٦٣) في ترجمة عصمة أبي حكيمة هذا . وقد قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٠) عن أبيه :

« محله الصدق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

والظاهر أنه قد توبع ؛ فقد رواه ابن جرير من طريق معتمر عن أبيه عن أبي حكيمة عن أبي عثمان ، وأحسبني قد سمعته من أبي عثمان مثله .

وأبو المعتمر : اسمه سليمان بن طَرْخان التيمي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

ثم روى ابن جرير من طريق شَرِيك عن هلال بن حُمَيد عن عبد الله بن عُكَيم عن عبد الله أنه كان يقول :

اللهم ! إن كنت كتبتني في السعداء ؛ فأَثْبتني في السعداء ؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ، وعندك أم الكتاب .

ورجاله ثقات ؛ لولا ضعف حفظ شريك ؛ لكنه يتقوى بطريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول :

اللهم ! إن كنت كتبتني في أهل الشقاوة ؛ فامحني ، وأثبتني في أهل السعادة .

رواه ابن جرير ، والطبراني في « الكبير » (٨٨٤٧) .

ورجاله ثقات رجال مسلم إلا أن أبا قلابة لم يدرك ابن مسعود ؛ كما قال الهيثمي (١٠ / ١٨٥) ، ولكنه شاهد قوي للطريق الموصولة قبله . والله أعلم .

ولعل الواسطة بينهما أبو وائل شَقِيق بن سَلَمة ؛ فقد روى الأعمش عنه :

أنه كان يكثر أن يدعو بهؤلاء الكلمات .

رواه ابن جرير بسند صحيح عنه .

وكان أبو وائل من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود .

واعلم أن المفسرين اختلفوا اختلافاً كثيراً في تفسير آيتي (الرعد) : ﴿ لكل

أَجَلٍ كتابٌ . يمحو اللهُ ما يشاء ويثبتُ وعندَهُ أُمُّ الكتاب ﴾ على أقوال كثيرة ، استوعبها الشوكاني في « الفتح » ، وذكر بعضها ابن جرير ، ثم ابن كثير ، واختار هذا ما هو أقرب للسياق ؛ فقال :

« أي : لكل كتاب أجل ، يعني : لكل كتاب أنزله الله من السماء مدة مضروبة عند الله ، ومقدار معين ، فلهذا : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ : منها : ﴿ ويثبت ﴾ ؛ يعني : حتى نسخت كلها بالقرآن الذي أنزله الله على رسوله صلوات الله وسلامه عليه » .

فالمحو والإثبات فيهما خاص بالأحكام في الكتب المتقدمة أو في الشريعة المحمدية ، ينسخ منها ما يشاء ، ويثبت ما يشاء . وهو يلتقي مع ما رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٥) وغيره بسند فيه ضعف عن ابن عباس : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ ، قال :

من القرآن ؛ يقول : يُبَدِّل الله ما يشاء فينسخه ، ويثبت ما يشاء فلا يبدله . ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ، يقول : وجملة ذلك عنده في أم الكتاب ، الناسخ والمنسوخ ، وما يبدل وما يثبت ، كل ذلك في كتاب .

وقد وجدت ما يقويه من رواية عكرمة عن ابن عباس ، من وجهين عن عكرمة :

الأول : رواه يزيد النحوي عنه عن ابن عباس ؛ في قوله :

﴿ ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِها نَأْتِ بخيرٍ منها أو مِثْلِها ﴾ ، وقال : ﴿ وإذا بَدَّلْنا آيةً مكانَ آيةٍ واللهُ أعلمُ بما يُنَزِّلُ . . . ﴾ الآية ، وقال : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ ؛ فأول ما نسخ من القرآن القبلة . . . الحديث .

رواه النسائي أواخر « الطلاق » ، وأبو داود مختصراً .

وإسناده حسن ؛ كما هو مبين في « الإرواء » (٧ / ١٦١ / ٢٠٨٠) .

والآخر : رواه سليمان التيمي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ في قول الله عز وجل :

﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ ، قال : من أحد الكتابين ؛ هما كتابان يمحو الله ما يشاء من أحدهما ويثبت . ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ؛ أي : جملة الكتاب .

رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٠ ، ٤٨١) ، والحاكم (٢ / ٣٤٩) . وقال :

« صحيح غريب » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفي رواية لابن جرير (١٦ / ٤٩١) من طريق علي **عن** ابن عباس :

﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ، يقول : وجملة ذلك عنده في أم الكتاب ؛ الناسخ والمنسوخ ، وما يبدل وما يثبت ، كل ذلك في كتاب .

وفي سنده انقطاع وضعف .

ثم اعلم أنه ـ وإن كان المحو والإثبات في الآية خاصّاً بالأحكام الشرعية ؛ كما تقدم ـ ؛ فليس في الشرع ما ينفيهما في غيرها ، بل إن ظواهر بعض النصوص تدل على خلاف ذلك ؛ كمثل قوله ﷺ :

« لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » ؛ وهو حديث حسن مخرج في « الصحيحة » (١٥٤) . وقوله ﷺ :

« من أحب أن يُبْسَطَ له في رزقه ، وأن يُنْسَأَ له في أثره (وفي بعض الطرق :

في أجله) ؛ فليَصلْ رَحِمَهُ » . متفق عليه ، وهو مخرج في المصدر السابق برقم (٢٧٦) .

وقد صح عن ابن عباس أنه قال :

لا ينفع الحذر من القدر ، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر .

أخرجه الحاكم (٢ / ٣٥٠) . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

إذا عرفت ما تقدم ؛ فاعلم أن المحو المذكور والزيادة في الرزق والعمر ؛ إنما هو بالنسبة للقضاء أو القدر المعلق ، وأما القضاء المبرم المطابق للعلم الإلهي ؛ فلا محو ولا تغيير ، كما كنت شرحت ذلك في تعليقي على « مختصر مسلم » للمنذري (ص ٤٧٠) ؛ فراجعه فإنه هام !

ثم رأيت القرطبي قد أشار إلى ذلك في تفسيره « الجامع » ، فقال (٥ / ٣٣٢) :

« والعقيدة : أنه لا تبديل لقضاء الله ، وهذا المحو والإثبات مما سبق به القضاء ، وقد تقدم أن من القضاء ما يكون واقعاً محتوماً - وهو الثابت - ، ومنه ما يكون مصروفاً بأسباب - وهو المحوُّ - والله أعلم . قال الغزنوي[1] :

وعندي : أن ما في اللوح خرج عن الغيب ؛ لإحاطة بعض الملائكة ، فيحتمل التبديل ؛ لأن إحاطة الخلق بجميع علم الله محال ، وما في علمه من تقدير الأشياء

---

(١) قلت : الظاهر أنه عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي ، الملقب بـ (تاج الشريعة) ، فقيه حنفي مفسر ، له « تفسير التفسير » ، أبدع فيه ؛ كما قال غير واحد ، توفي سنة (٥٨٢) ؛ كما في « الأعلام » .

لا يبدل » .

وإذا عرفت هذا ؛ سهل عليك فهم كثير من النصوص المرفوعة والآثار الموقوفة ، وقد تقدم بعضها ، وتخلصت من الوقوع في تأويلها . والله الهادي .

ثم وقفت على كلام جيد لشيخ الإسلام ابن تيمية ، يؤيد ما ذهبت إليه في « مجموع الفتاوى » (٨ / ٥١٦ ـ ٥١٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤١) و (١٤ / ٤٨٨ ـ ٤٩٢) ، فراجعه ؛ فإنه مهم !

٥٤٤٩ ـ (﴿ يمحو اللهُ ما يشاءُ ويُثْبِتُ ﴾ ؛ قال : يمحو مِنَ الرِّزْقِ ويزيدُ فيه ، ويمحُو مِنَ الأَجلِ ويزيدُ فيه) .

ضعيف جداً . رواه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٥٧٤) : أخبرنا عفان ابن مسلم قال : أخبرنا همام بن يحيى عن **الكَلْبي** في قوله : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴾ قال : . . . فذكره . فقلت له : من حدثك ؟ قال : حدثني **أبو صالح** عن جابر بن عبد الله بن رئاب الأنصاري عن النبي ﷺ .

ورواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥) من طريق أخرى عن عفان به .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته الكلبي هذا ؛ فإنه سَبَئِيٌّ متهم بالكذب ، بل قد اعترف هو بذلك .

فروى ابن حبان (٢ / ٢٥٤) : أخبرنا **عبد الملك بن محمد** قال : حدثنا عمر ابن شبّة قال : حدثنا أبو عاصم قال : قال لي سفيان الثوري : قال لي الكلبي :

ما سمعته مني عن أبي صالح عن ابن عباس ؛ فهو كذب .

ورجال هذا الإسناد ثقات ؛ على ضعف في عبد الملك هذا ـ وهو الرقاشي ـ ، وليس لفظه صريحاً بالاعتراف المذكور ، لا سيما وقد رواه ابن أبي حاتم (٣ / ٢٧١) : نا عمر بن شبّة بلفظ : زعم لي سفيان الثوري قال : قال لنا الكلبي :

ما حدثت عني[1] عن أبي صالح عن ابن عباس ؛ فهو كذب ؛ فلا تَرْوِه .

وهذا إسناد صحيح ، فهو يحتمل أن الكذب من أبي صالح ؛ وهو المسمى (باذام) أو (باذان) مولى أم هانئ وهو صاحب التفسير الذي رواه عن ابن عباس ، ورواه عنه الكلبي هذا ؛ كما في « طبقات ابن سعد » (٦ / ٢٩٦) ، وهو ضعيف ، أو أشد . انظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (رقم ٢٢٥) ، فكأن الكلبي يتهم بذلك أبا صالح نفسه ! ويرجح هذا رواية أخرى عند ابن حبان أيضاً (٢ / ٢٥٥) بإسناده المتقدم بلفظ :

.. عن سفيان قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل ما حدثتك فهو كذب .

ويقويه رواية يحيى بن سعيد عن سفيان قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل شيء حدثتك ؛ فهو كذب .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٠١) : قال لنا علي : حدثنا يحيى بن سعيد .

وكذلك رواه في « التاريخ الصغير » (ص ١٥٨) .

وهذا إسناد صحيح غاية ؛ فهو أصح من الأول ، لا سيما والرواية الأخرى منه

---

(١) كذا الأصل ! وفي « تهذيب ابن حجر » عن ابن أبي حاتم : « عن » ، ولعله الصواب . (الناشر) .

بمعناه ؛ فهو المعتمد .

وقد سقط من رواية « الميزان » (تحقيق البجاوي) قوله : « قال لي أبو صالح » ؛ فصارت العبارة فيه :

كل ما حدثتك عن أبي صالح ؛ فهو كذب !

والخلاصة : أن القائل : « كل شيء حدثتك فهو كذب » ؛ إنما هو أبو صالح ؛ وليس هو الكلبي ، وإنما هو الراوي لذلك عن أبي صالح ، ولذلك ؛ حذر من التحديث بذلك بقوله للثوري :

فلا تَرْوِه .

ومن البداهة في مكان : أن أبا صالح - على ضعفه - لا يُدَانُ بذلك ؛ لوهاء الكلبي ؛ فتنبه ، ولا تتورط بما وقع في « الميزان » ؛ كما وقع لي فيما تقدم من الكلام على الحديث (١١١) من هذه « السلسلة » ، والمعصوم من عصمه الله تعالى !

وجملة القول : أن حديث الترجمة ضعيف جداً ؛ لأنَّ مداره على الكلبي عن أبي صالح ، وقد عرفت وهاءهما الشديد . ولهذا ؛ لم يحسن السيوطي بسكوته على الحديث في « الدر المنثور » (٤ / ٦٦) ؛ لا سيما وقد وقع فيه :

. . . عن الكلبي رضي الله عنه ! فأوهم أن الكلبي صحابي ! وإنما هو من صغار التابعين ، والترضي خاص بالصحابة عرفاً . وأما أتباعهم فيترحم عليهم ؛ وما أدري إذا كان الكلبي السبئي يستحق الترحم عليه ؟ !

(**تنبيه**) : قد ذكر أبو السعود في « تفسيره » من الأقوال التي قيلت في تفسير

آية ﴿ يمحو الله ما يشاء . . . ﴾ قول :

« يمحو الأجل أو السعادة والشقاوة » ، ثم قال :

« وبه قال ابن مسعود ، وابن عمر رضي الله عنهم ، والقائلون به يتضرعون إلى الله أن يجعلهم سعداء ، وهذا رواه جابر عن النبي عليه الصلاة والسلام » ! !

ففيه ثلاثة أخطاء :

الأول : قوله : « وابن عمر » ! . صوابه « عمر » ؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

الثاني : قوله : « رواه جابر » ؛ فليس لجابر إلا حديث الترجمة .

الثالث : أطلق العزو لجابر ؛ فأوهم أنه جابر بن عبد الله بن عمرو - لأنه المتبادر عند الإطلاق - ، وليس به ، وإنما هو جابر بن عبد الله بن رئاب كما تقدم ، وكلاهما أنصاري ؛ فتنبه !

٥٤٥٠ - (يا أبا بَكْرٍ ! بَرِدَ أمْرُنا وصَلَحَ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (ص ٢١ - مصورة الجامعة الإسلامية) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٤ / ٧٣) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٨ / ٢) ، والخطابي في « غريب الحديث » (ق ٣٣ / ١ - ظاهرية و ١ / ١٨٠ - ١٨١ - جامعة أم القرى) عن الحسين بن حُرَيث : ثنا **أوس ابن عبد الله بن بريدة** : حدثني الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٤١١٢) » . (الناشر) .

أن النبي ﷺ لما توجه نحو المدينة ؛ خرج بريدة الأسلمي في سبعين راكباً من أهل بيته من بني سَهْمٍ ، فيتلقى نبي الله ﷺ ليلاً . فقال له :

« من أنت ؟ » . قال : بريدة . فالتفتَ إلى أبي بكر ، وقال :

« يا أبا بكر ! برد أمرنا وصلح » . ثم قال :

« ممن ؟ » . قال : مِنْ أَسْلَمَ . قال لأبي بكر : « سَلِمنا » . ثم قال :

« ممن ؟ » . قال : من بني سهم . قال :

« خرج سهمك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أوس هذا متروك ؛ كما قال الدارقطني . ونحوه قول البخاري :

« فيه نظر » .

وله طريق أخرى ، ولكنها واهية أيضاً ؛ لأنها من رواية **عبد العزيز بن عمران** : ثنا أفلح بن سعيد عن سليمان بن فروة عن أبيه عن بريدة الأسلمي به مختصراً ؛ قال :

لما أقبل رسول الله ﷺ في مُهَاجَرِه ؛ لقي ركباً ، فقال :

« يا أبا بكر ! سل القوم ممن هم ؟ » . قالوا : من أسلم . قال :

« سلمت يا أبا بكر ! سلهم من أي أسلم ؟ » . قالوا : من بني سهم . قال :

« ارم بسهمك يا أبا بكر ! » .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٠١ ـ ٣٠٢ ـ كشف الأستار) ، وقال :

« لا نعلم رواه إلا بريدة ، ولا نعلم له إلا هذا الطريق » !

كذا قال ! والطريق الأولى ترد عليه . وقد أعل هذه الهيثميُّ في « المجمع » (٦ / ٥٥) بقوله :

« وعبد العزيز بن عمران الزهري متروك » .

(**تنبيه**) : كان الداعي إلى تخريج الحديث : أنني شرعت قريباً في أواسط شهر الله المحرم سنة (١٤٠٤) في اختصار كتاب ابن قيم الجوزية : « تحفة المودود في أحكام المولود » ، فمر بي هذا الحديث ، وقد عزاه في موضع لابن أبي خيثمة ، وفي آخر لأبي عمر بن عبد البر في « الاستذكار » ؛ ساكتاً عليه فيهما ، فتذكرت أن شيخه ابن تيمية كان قد ذكر طرفاً منه في كتابه « الكلم الطيب » الذي كنت حققته وخرجت أحاديثه ، ثم طبعته سنة (١٣٨٥) في المكتب الإسلامي ، ذكره مع أحاديث أخرى (ص ١٢٥ ـ ١٢٧) قائلاً :

« هذه الأحاديث في (الصحاح) » .

فعلقت عليه يومئذٍ بأنني لم أعثر عليه ، وأبديت شكي في كونه في « الصحاح » ! والآن تأكدت من خطأ عزوه إليها ، وتبينت أن إسناد الحديث ضعيف جدّاً : والله تعالى هو الموفق الهادي .

واعلم أن ابن أبي خيثمة : هو الحافظ أحمد بن زهير بن حرب النسائي البغدادي صاحب « التاريخ الكبير » ، فالظاهر أن ابن القيم منه نقله ، ومن طريقه : أخرجه ابن عبد البر في « الاستذكار » ؛ فقد رأيته أخرجه في « الاستيعاب » أيضاً في ترجمة بُرَيْدة بن الحُصَيب رضي الله عنه من رواية قاسم بن أصبغ قال : نا

أحمد بن زهير : قال : نا حسين بن حريث عن الحسين بن واقد به ، وزاد في أوله :

كان رسول الله ﷺ لا يتطير ، ولكن يتفاءل ، فركب بريدة في سبعين راكباً . . .

وهكذا أورده ابن القيم أيضاً في « مفتاح دار السعادة » ـ من رواية « الاستذكار » ـ :

« الحسين بن حريث عن الحسين بن واقد » ؛ ليس بينهما (أوس بن عبد الله) المتروك ! وكأنه سقط قديم من بعض النساخ ، بدليل أنه زاد فيه ـ أعني : « الاستذكار » ـ عقب الحديث :

« قال أحمد بن زهير : قال لنا أبو عمار [قلت : هو الحسين بن حريث] : سمعت أوساً يحدث هذا الحديث بعد ذلك عن أخيه سهل بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن بريدة ، فأعدت ثلاثاً : من حدثك ؟ قال : سهل أخي » .

قلت : فهذا صريح في أن ابن حريث سمع الحديث أولاً من أوس يحدث به عن ابن واقد ، ثم سمعه بعدُ منه عن أخيه سهل بن عبد الله ، وهو متروك أيضاً .

فهذا يدلنا على أمرين :

الأول : أن مدار الحديث عند ابن عبد البر في كتابيه على أوس .

والآخر : أن أوساً كان يضطرب في إسناده : فمرة يرويه عن ابن واقد ـ وهو صدوق ـ ، وأخرى عن أخيه سهل المتروك .

ويؤيد الأول : أن السيوطي أورد الزيادة التي عند ابن عبد البر في كتابه « الجامع الصغير » من رواية الحكيم ، والبغوي عن بريدة .

فقال المناوي في « شرحه » عليه :

« ورواه عنه قاسم بن أصبغ ، وسكت عليه عبد الحق مصحِّحاً له . قال ابن القطان : وما مثله يصحح ؛ فإن فيه أوس بن عبد الله بن بريدة ، منكر الحديث » .

وقد عرفت أن الحديث عند ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ ؛ ففيه إذن أوس بن عبد الله ؛ وهومتروك .

وقد خفي هذا على محقق « الوابل الصيب » لابن القيم - الشيخ إسماعيل الأنصاري - ؛ فإنه مع كونه لم يفصح عن درجته ؛ خلافاً لما نص عليه في مقدمته ؛ فإنه تكلف جدّاً في تأويل عزو ابن تيمية الحديث هذا لـ « الصحاح » كما تقدم ، وقد تبعه ابن القيم في « الوابل » ! بل وأوهم الشيخ القراء بأنه صحيح ، فقال :

« فيمكن أن يكون مرادهما بكونه في « الصحاح » : أنه في الأحاديث الصحيحة ؛ لأن عبارة « في الصحيح » قد تطلق على الصحيح المقابل للحسن والضعيف ، كما تطلق على ما في بعض الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الصحة » ! !

قلت : الإطلاق الآخر هو المتبادر والمعروف عند علماء الحديث .

وأما الأول ؛ فغير معهود إلا نادراً جدّاً ، ولقرينة قوية ، وإلا ؛ كان تدليساً وتضليلاً ، وليس هنا في كلام الشيخين أية قرينة ، بل القرينة فيه تؤكد أنه بالمعنى المعروف ؛ فإن الأحاديث التي أورداها في فصل « الفأل والطيرة » ، كلها في « الصحاح » بالمعنى المعهود ؛ فهذا يبعد أن يكونا أرادا بذلك المعنى النادر .

ثم هب أن هذا هوالمراد ؛ فهل الحديث صحيح الإسناد ، حتى يؤول كلامهما بذاك التكلف البارد ؟! نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصدع بالحق ، وأن لا تأخذنا في

ذلك لومة لائم ، ولا جلالة عالم .

ثم إن مما يؤكد ضعف هذا الحديث : أن أوس بن عبد الله قد خالفه في متنه قتادة ـ الإمام الثقة ـ فرواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً بلفظ آخر ، تراه مخرجاً في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (٧٦٢) ، فليراجعه من شاء .

٥٤٥١ ـ (إنَّه سَيُولَدُ لكَ بعْدِي ولدٌ ، فسمِّه بِاسْمِي وكَنِّه بكُنْيتي . قاله لِعَلِيٍّ) .

منكر بهذا اللفظ . أورده ابن القيم في « تحفة المودود » (ص ٨٣ ـ ٨٤ ـ الهندية العربية) ساكتاً عليه ، فقال : وقال ابن أبي خيثمة في « تاريخه » : ثنا ابن الأصبهاني : ثنا علي بن هاشم عن فطر عن منذر عن ابن الحنفية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي .

قلت : ورجاله ثقات ؛ على كلام في علي بن هاشم ـ وهو ابن البَرِيد ـ ، وهو صدوق ، ولكنه شيعي ، وقد تكلم بعضهم فيه من قبل حفظه ، فقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٠) :

« كان غالياً في التشيع ؛ ممن يروي المناكير عن المشاهير ؛ حتى كثر ذلك في رواياته ، مع ما يقلب من الأسانيد » .

وجرى على ظاهر إسناده : الأخ عبد القادر أرناؤوط ؛ فقال في تعليقه على « التحفة » (ص ١٤٣ ـ دار البيان) :

« وإسناده حسن » !

فلم يتنبه لكون ابن البريد قد خالفه الثقات في لفظه ، على ما فيه من ضعف في حفظه كما تقدم ، وهم :

١ ـ أبو أسامة حماد بن أسامة ؛ قال : عن فطر به ، ولفظه :

قال علي للنبي ﷺ : إنْ وُلِدَ لي غلام بعدك ؛ أسميه باسمك ، وأكنيه بكنيتك ؟ قال :

« نعم » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٦٦٨) : حدثنا أبو أسامة به .

ومن طريقه : أخرجه أبو داود (٤٩٦٧) ، وعن هذا البيهقي (٩ / ٣٠٩) .

٢ ـ وكيع بن الجراح ؛ قال : ثنا فطر به ، وزاد :

فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي .

أخرجه أحمد (١ / ٩٥) : ثنا وكيع به .

٣ و ٤ ـ قال ابن سعد في « الطبقات » (٥ / ٩١) : أخبرنا الفضل بن دُكَيْنٍ وإسحاق بن يوسف الأزرق قالا : حدثنا فطر بن خليفة به .

والفضل بن دكين : كنيته أبو نعيم .

ومن طريقه : أخرجه البيهقي ، وكذا الحاكم (٤ / ٤٧٨) ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي .

وأقول : إنما هو على شرط البخاري وحده ؛ فإن فطر بن خليفة لم يخرج له

مسلم شيئاً ؛ على أن البخاري روى له مقروناً .

٥ ـ أبو غسان ؛ قرنه الحاكم بأبي نعيم .

٦ ـ يحيى بن سعيد القطان : حدثنا فطر بن خليفة به .

أخرجه الترمذي (٢٨٤٦) ، وقال :

« هذا حديث صحيح » .

٧ ـ إبراهيم ؛ وهو ابن موسى ، أبو إسحاق الفَرَّاء الرازي .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٨٤٣) .

قلت : فهؤلاء سبعةٌ ثقاتٌ حفاظ قد خالفوا عليَّ بنَ هاشم في لفظه ؛ فلم يرفعوه إلى النبي ﷺ ، فلو أن واحداً منهم فقط خالفه ؛ لكان كافياً في الحكم على لفظه بالنكارة ، فكيف بهم مجتمعين ؟ !

وإنما يقع المرء في مثل هذا الخطأ : من وقوفه عند ظاهر السند ، دون إفراغ الجهد في تتبع الطرق والأسانيد والألفاظ ، والنظر فيها بعين الناقد البصير ! وهذا ما يفعله الجم الغفير من المشتغلين بالتخريج في العصر الحاضر ، بل وفيما قبله أيضاً .

واعلم أن الزيادة المتقدمة قد اتفق مَنْ ذكرنا من الثقات على ذكرها في الحديث دون الأول منهم ، وهي صريحة في أنها رخصة خاصة بعلي رضي الله عنه ، فلا يعارضها قوله ﷺ :

« تسمَّوا باسمي ، ولا تَكَنَّوا بكنيتي » . متفق عليه . وقد قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٥٧٣) :

« رُوِّينا هذه الرخصة في « أمالي الجوهري » . وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه ، وسندها قوي » .

وقد عزا الحديث لابن ماجه أيضاً ، وهو وهم ! وتقوية الحافظ لسند الحديث فيه إشعار بأنه لم يرتضِ إعلال البيهقي إياه بالانقطاع . وقد رد عليه ابن التركماني في « الجوهر النقي » بما يوضح أن لا انقطاع فيه .

فإن قال قائل : ألا يقوي حديث الترجمة ما رواه ابن سعد (٥ / ٩١ ـ ٩٢) : أخبرنا محمد بن الصلت وخالد بن مَخْلد قالا : حدثنا **الربيع بن المنذر الثوري عن** أبيه **قال** :

وقع بين علي وطلحة كلام ، فقال له طلحة : لا كجرأتك على رسول الله ﷺ ! سميتَ باسمه ، وكنيت بكنيته ، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يجمعهما أحد من أمته بعده ؟ فقال علي : إن الجريء مَنِ اجترأ على الله وعلى رسوله ، اذهب يا فلان ! فادع فلاناً وفلاناً ـ لنفر من قريش ـ ، قال : فجاءوا فقال : بِمَ تشهدون ؟ قالوا : نشهد أن رسول الله ﷺ قال :

« إنه سيولد لك بعدي غلام ، فقد نحلته اسمي وكنيتي ، ولا تحل لأحد من أمتي بعده » ؟

والجواب : لا ؛ لأسباب :

الأول : أن الربيع بن المنذر الثوري لا يعرف حاله ؛ فقد ترجمه البخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم ، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثاني : أنه منقطع بين منذر الثوري وعلي رضي الله عنه .

ويؤكد ذلك : أن الحاكم أخرجه في « علوم الحديث » (ص ١٩٠) من طريق

أخرى عن ابن الصلت قال فيه : عن أبيه ـ أظنه ـ عن ابن الحنفية .

الثالث : أن لفظه مخالف أيضاً للفظ المحفوظ عن فطر بن خليفة برواية الثقات عنه كما تقدم ، وكذلك هو مخالف للفظ ابن الصلت عند الحاكم ؛ فإنه قال :

. . فشهدوا أن رسول الله ﷺ رخص لعلي أن يجمعهما ، وحرمهما على أمته من بعده .

ومثله في النكارة : ما رواه الحاكم ـ من طريق عبد العزيز بن الخطاب ـ ، وأبو بكر القَطِيعي في زياداته في « فضائل الصحابة » للإمام أحمد (٢ / ٦٧٦) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢١٨) ، وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٤٥) ـ من طريق الحسن بن بشر ـ كلاهما عن **قيس بن الربيع** عن **ليث** عن محمد بن الأشعث عن ابن الحنفية عن علي مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« يولد لك ابن ؛ قد نحلته اسمي وكنيتي » . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، والحسن بن بشر منكر الحديث » .

قلت : تعصيب الجناية به ـ وقد تابعه عبد العزيز بن الخطاب ، كما ذكرنا ، وهو صدوق عند الحافظ ـ مما لا يجوز .

وإنما العلة من قيس بن الربيع ؛ أو شيخه الليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ فإنهما ضعيفان .

٥٤٥٢ ـ (ما سَمَّيتُموهُ ؟ فقلنا : مُحَمَّداً . فقال : هذا اسمي ، وكنيتُه أبو القاسِمِ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ١٨٧ / ٤٥٩) ،

وابن قانع في « معجم الصحابة » ، والحاكم (٣ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥) من طريق **أبي شيبة إبراهيم بن عثمان** عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن عيسى بن طلحة : حدثتني ظئر لمحمد بن طلحة قالت :

لما وُلِدَ محمد بن طلحة ؛ أتينا به النبي ﷺ ؛ فقال : . . . فذكره .

سكت عنه الحاكم ، وكأنه لوهائه . وقد قال الذهبي عقبه :

« قلت : أبو شيبة واهٍ » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٤٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه إبراهيم بن عثمان أبو شيبة ، وهو متروك » .

وقال الحافظ في « التقريب » : « متروك الحديث » .

قلت : فالعجب منه ؛ كيف أورد الحديث في « الفتح » (١٠ / ٥٧٣) من رواية الطبراني من طريق عيسى بن طلحة . . ولم يذكر أن فيه هذا المتروك ، بل إنه أوهم القراء أنه صحيح ؛ لأنه احتج به لقول من قال : إن النهي الثابت في « الصحيح » عن التكني بكنيته ﷺ خاص بزمانه ﷺ . وقال :

« وهذا أقوى » .

وأعجب من ذلك : أن الطبراني نفسه جزم في مكان آخر من « المعجم » (١٩ / ٢٤٢) أن النبي ﷺ هو الذي كناه ؛ فقال في ترجمة محمد بن طلحة بن عبيد الله :

« ولد في عهد النبي ﷺ ، وسماه محمداً ، وكناه أبا القاسم » !

ثم ساق بسندٍ آخر قصة أخرى ؛ فيها نهي عمر عن أن يدعى محمداً ! وأن

محمد بن طلحة قال له : أذكرك الله يا أمير المؤمنين ! فوالله ! لمحمد ﷺ سمَّاني محمداً .

ورواه أحمد أيضاً (٤ / ٢١٦) . وسنده صحيح .

وليس فيه عندهما أنه كناه أبا القاسم ، فهذا يؤكد بطلان ما رواه أبو شيبة من التكنية . والله أعلم .

وقد روي خلافه ؛ فقال ابن أبي خيثمة : وقيل : إن محمد بن طلحة لما ولد ؛ أتى طلحةُ النبيَّ عليه الصلاة والسلام ، فقال : أُسَمِّهِ محمداً ، وأُكَنِّيهِ أبا القاسم . فقال :

« لا تجمعهما له ، هو أبو سليمان » .

ذكره ابن القيم في « التحفة » (ص ٤٧ - هندية) .

قلت : وهذا أولى بالصحة ؛ لموافقته للأحاديث الصحيحة ، وإن كنت لم أقف على إسناده [١] .

٥٤٥٣ - (لا يأخذْ أحدُكم من طُولِ لِحْيَتِهِ ، ولكنْ مِنَ الصُّدْغَيْنِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢٦٠ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤) ، والخطيب في « تاريخه » (٥ / ١٨٧) عن **عُفَيْرِ بن مَعْدَان** عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« عفير بن معدان ؛ عامة رواياته غير محفوظة » . وفي « التقريب » :

---

(١) ثم وقف الشيخ - رحمه الله - على إسناده ، فخرّجه فيما يأتي (برقم ٥٤٦٤) ، فانظره . (الناشر) .

« ضعيف » .

قلت : ولبعضه شاهد موقوف ؛ أخرجه المحاملي في « الأمالي » (ج ١٢ / رقم ٦٥) عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ قال :

التفث : حلق الرأس ، وأخذ الشارب ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وقص الأظفار ، والأخذ من العارضين ، ورمي الجمار ، والوقوف بعرفة والمزدلفة .

ورجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن هشيماً كثير التدليس ، وقد عنعنه ؛ ولولا ذاك لحكمت على إسناده بالصحة .

ثم وجدت الإمام الطبري قد أخرج هذا الأثر في تفسير الآية المذكورة (١٧ / ١٠٩) من طريق هشيم قال : أخبرنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس به .

فقد صرَّح هشيمٌ بالإخبار ؛ فأمِنَّا بذلك شر تدليسه ؛ فصح إسناده والحمد لله .

ثم روى عن محمد بن كعب القرظي أنه كان يقول في هذه الآية :

﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾ : رمي الجمار ، وذبح الذبيحة ، وأخذ من الشاربين واللحية والأظفار ، والطواف بالبيت والصفا والمروة .

قلت : وإسناده صحيح .

ثم روى نحوه في قص اللحية عن مجاهد مثله .

وسنده صحيح .

وكان الباعث على تخريج حديث الترجمة ورود سؤالٍ من أحد الإخوان السلفيين عن صحته ، وأرانيه في رسالة بيده بعنوان : « إعفاء اللحى وقص الشارب »

للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي ، فأمرته أن يخرجه من « تاريخ بغداد » ؛ فأريته ضعفه بسبب عفير بن معدان ، فرأيت تخريجه في هذه « السلسلة » تعميماً للفائدة ، ولأنبه على بعض الأمور :

أولاً : أن الشيخ المذكور أورد الحديث من رواية الخطيب ساكتاً عليه عقب نقله عن النووي قوله :

« والمختار تركها على حالها ، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً » .

والحديث ؛ مع ضعفه حجة عليه ؛ لأنه صريح في جواز الأخذ من (الصُّدْغين) تثنية (الصُّدغ) : جانب الوجه من العين إلى الأذن . والمراد : الشعر الذي فوقه .

ثانياً : لم يورد جملة الصدغين ؛ فلا أدري أكان ذلك عمداً أم سهواً ؟ !

ثالثاً : يبدو أن المؤلف لم يكن دقيقاً في نقل الأحاديث من مصادرها الأصيلة ، ولعله كلف بعض الطلبة بنقلها ، وتصحيح تجارب الرسالة ؛ فقد رأيت فيها بعض الأخطاء التي لا تحتمل ، فانظر إلى قوله (ص ٤) :

« ولمسلم : قال : قال رسول الله ﷺ : « خالفوا المجوس ؛ لأنهم كانوا يقصرون لحاهم ويطوِّلون الشوارب » . . . » !

هكذا وقعت هذه الجملة التعليليَّة : « لأنهم كانوا . . . » بين الهلالين المزدوجين ؛ وليست من الحديث لا عند مسلم ولا عند غيره ، وإنما هي من كلام المؤلف ! فكان حقها أن تقع بعد الهلالين الأخيرين . فالظاهر أن الشيخ لم يشرف بنفسه على تصحيح تجارب الرسالة .

والحديث ؛ قطعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« جزوا الشوارب وأرخوا اللحى ، خالفوا المجوس » . رواه مسلم (١ / ١٥٣) .

وقد أورده الشيخ في الصفحة التالية (٥) دون هذه الجملة الأخيرة : « خالفوا المجوس » ، وقدمها في الصفحة التي قبل هذه ، ومعها الإدراج الذي أشرت إليه آنفاً .

رابعاً : ذكر (ص ٧) حديث زيد بن أرقم مرفوعاً بلفظ :

« من لم يأخذ شاربه فليس منا » ، وقال : « صححه الترمذي » !

وأقول : نص الحديث عند الترمذي (٢٧٦٢) : « . . من شاربه . . » بزيادة : « من » ، وكذلك هو في « المشكاة » (٤٤٣٨) برواية آخرين ، وكذلك رواه ابن حبان (١٤٨١ ـ موارد) ، والضياء المقدسي .

ولا يخفى الفرق بين هذا وبين ما وقع في الرسالة ؛ فإن الأول يدل على أن الأخذ إنما هو من بعض الشارب ، وليس كله كما يرى المؤلف ، وذلك بقص ما طال على الشفة ، وهو المراد بالحف والجز الوارد في بعض الأحاديث الصحيحة ؛ كما بينته السنة العملية . وراجع لهذا « آداب الزفاف » (ص ١٢٠) .

خامساً : قال (ص ١٤) : « ورخَّص بعض أهل العلم في أخذ ما زاد على القبضة ؛ لفعل ابن عمر » . وعلق عليه ، فقال :

« الحجة في روايته لا في رأيه ؛ ولا شك أنَّ قول الرسول وفعله أحق وأولى بالاتباع من قول غيره أو فعله ؛ كائناً ما كان » !

فأقول : نعم ؛ لكن نصب المخالفة بين النبي ﷺ وابن عمر خطأ ؛ لأنه ليس

هناك حديث من فعله أنه كان ﷺ لا يأخذ من لحيته . وقوله :

« وفروا اللحى » ؛ يمكن أن لا يكون على إطلاقه ، فلا يكون فعل ابن عمر مخالفاً له ، فيعود الخلاف بين العلماء إلى فهم النص . وابن عمر - باعتباره راوياً له - يمكن أن يقال : الراوي أدرى بمرويه من غيره ، لا سيما وقد وافقه على الأخذ منها بعض السلف كما تقدم ، دون مخالف له منهم فيما علمنا . والله أعلم .

ثم وقفت على أثر هام يؤيد ما تقدم من الأخذ ، مروياً عن السلف ؛ فروى البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٦٣ / ١) : أخبرنا أبو طاهر الفقيه : ثنا أبو عثمان البصري : ثنا محمد بن عبد الوهاب : أنا يعلى بن عبيد : ثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم قال :

كانوا يأخذون من جوانبها وينظفونها . يعني : اللحية .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ من فوق البصري كلهم ثقات من رجال « التهذيب » .

وأما أبو عثمان البصري ؛ فهو عمرو بن عبد الله ؛ كما في ترجمة محمد بن عبد الوهاب - وهو الفرَّاء النيسابوري - من « التهذيب » . وقد ذكره الحافظ الذهبي في وفيات سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة ، وسمى جده « درهماً المطوعي » ، ووصفه بأنه :

« مسند نيسابور » في كتابه « تذكرة الحفاظ » (٤ / ٨٤٧) .

وأما أبو طاهر الفقيه ؛ فهو من شيوخ الحاكم المشهورين الذين أكثر عنهم في « المستدرك » ، وشاركه في الرواية عنه تلميذه البيهقي ؛ واسمه : محمد بن محمد ابن محمش الزيادي ، أورده الذهبي في « التذكرة » أيضاً في وفيات سنة عشر

وأربع مئة ، ووصفه بأنه :

« مسند نيسابور العلامة » . وله ترجمة في « طبقات الشافعية » للسبكي (٣ / ٨٢) .

٥٤٥٤ - (إنّ الأَقْلَفَ لا يُتْـرَكُ في الإسـلامِ حَـتَّى يُخْـتَن ؛ وَلَوْ بَلَغَ ثمانينَ سنةً) .

موضـوع . رواه البيهقي (٨ / ٣٢٤) من طريقين عن **أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي** : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : ثنا **أبي** عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن أبيه علي رضي الله عنه قال :

وجدنا في قائم سيف رسول الله ﷺ في الصحيفة . . . فذكره . وقال البيهقي :

« وهذا حديث ينفرد به أهل البيت عليهم السلام بهذا الإسناد » !

قلت : هذا كلام لا يروي ولا يشفي .

ونحوه قول ابن القيم في « تحفة المودود في أحكام المولود » (ص ٥٦) - بعد أن عزاه (ص ٥٤) للبيهقي وأقره على ما قال - :

« حديث لا يعرف ، ولم يروه أهل الحديث ، ولم يخرج إلا من هذا الوجه وحده ، تفرد به موسى بن إسماعيل عن آبائه بهذا السند ، فهو نظير أمثاله من الأحاديث التي تفرد بها غير الحفاظ المعروفين بحمل الحديث » !

قلت : وكأنه يشير إلى أن علة الحديث جهالة موسى بن إسماعيل بن موسى هذا ، وهو ـ وإن كان كما يشير ـ ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال المعتمدة عندنا .

وكذلك أبوه إسماعيل بن موسى .

وإنما أوردهما النجاشي في « رجاله » (ص ١٩ ، ٢٩٢) ، ولم يزد في ترجمتيهما على أن ذكر لهما بعض الكتب من رواية محمد بن محمد بن الأشعث هذا ؛ ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، كما هو الغالب عليه .

والحقيقة التي تجب أن تقال : إن تعصيب علة الحديث بهذين الرجلين العَلَوِيَّين خطأ ؛ لأن ابن الأشعث هذا متهم ، أورده الذهبي في « الميزان » ؛ وقال :

« قال ابن عدي : كتبت عنه ، وحمله شدة تشيّعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن آبائه بخط طري عامتها مناكير . فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي العلوي شيخ أهل البيت بمصر ؛ فقال : كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ، ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره . قال السَّهْمي :

سألت الدارقطني عنه فقال : آية من آيات الله ! وضع ذلك الكتاب ، يعني : (العلويات) » .

قلت : فهذا الأفاك هو آفة الحديث .

فالعجب من البيهقي ـ ثم ابن قيم الجوزية ـ كيف لم يبينا ذلك ؟ ! فلعلهما لم

يستحضرا ترجمته . والله أعلم .

هذا حال الرجل عند علمائنا .

وأما عند الشيعة ؛ فقد أورده النجاشي في « رجاله » (ص ٢٦٨) ، فقال :

« ثقة ، من أصحابنا ، سكن مصر ، له كتاب « الحج » ؛ ذكر فيه ما روته العامة عن جعفر بن محمد عليه السلام في الحج » ! !

كذا قال ! ولم يتعرض لذكر النسخة التي أشار إليها ابن عدي وما فيها من المناكير ، ولا لكتابه « العلويات » الذي وضعه ، كما شهد بذلك الإمام الدارقطني ! وما ذاك إلا لتعصب الشيعة لأصحابهم ، وعدم اهتمامهم بعلم أئمتنا ونقدهم إياهم ، ومع ذلك ؛ فإن بعض معاصريهم اليوم يدعون إلى التقريب بين السنة والشيعة ! وهذا في رأيي مستحيل ؛ ما لم يتفقوا معنا على القواعد العلمية الصحيحة التي لا تحابي سنيّاً ولا شيعيّاً ، وهيهات هيهات !

وللطرف الأول من الحديث شاهد من رواية **أم الأسود** قالت : سمعت **مَنِيَّةَ بنت عبيد بن أبي برزة** تحدث عن جدها أبي برزة عن النبي ﷺ : في الأقلف يحج بيت الله ؟ قال :

« لا ؛ حتى يختتن » .

أخرجه البيهقي (٨ / ٣٢٤) . وعزاه ابن القيم لرواية ابن المنذر ، وقال :

« هذا إسناد مجهول لا يثبت » .

قلت : يشير إلى حال مَنِيّة هذه ؛ بكسر النون بعدها تحتانية ؛ قال الحافظ في « التقريب » ، و « اللسان » :

« لا يعرف حالها » .

قلت : وأشار إلى ذلك الذهبي في « الميزان » ؛ بإيراده إياها في « فصل النسوة المجهولات » .

ثم أورد في « الكنى » أم الأسود هذه ، فقال :

« مولاة أبي زرعة ، عن منية بنت عبيد وأم نائلة . قال النسائي في آخر « الضعفاء » : غير ثقة » .

ثم قدر تخريجه فيما يأتي برقم (٥٥٢٦) .

٥٤٥٥ ـ (كان يُحْفِي شَارِبَهُ) .

ضعيف جداً . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٦٦) وقد ذكره من حديث أم عياش :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الكريم بن رَوْح ، وهو متروك » !

قلت : والمراد بـ (الطبراني) عند الإطلاق ؛ إنما هو « المعجم الكبير » من « معاجمه » الثلاثة . على هذا جرى هو وغيره من الحفاظ ، وإليه عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » ! ولم أره في ترجمة أم عياش من المجلد الخامس والعشرين ، وقد طبع أخيراً بهمة أخينا الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي ـ جزاه الله خيراً ـ ، وقد أورد لها فيه (ص ٩١ ـ ٩٢) خمسة أحاديث ، ليس منها حديث الترجمة ؛ فلعله أورده في غيرها لمناسبة ما !

وليس هو في « المعجم الصغير » ؛ فإنه ليس لها فيه أي حديث ؛ كما يستفاد من كتابي « الروض النضير » ، وقد كنت رتبت به « المعجم الصغير » على أسماء

الصحابة ، ورتبت تحتها أحاديث كل منهم على الحروف .

ولا هو في « المعجم الأوسط » ، وإنما فيه من الخمسة حديثان في ترجمة محمد بن أحمد بن هشام الحربي (٢ / ٢١) رقم (٥٤٠١ ، ٥٤٠٢) ، وقد كنت رقمت أحاديثه ، وفهرست أسماء رواته من الصحابة ، وذكرت أرقام أحاديث كل واحد منهم تحت اسمه ، فلم أجد في اسم أم عياش سوى الرقمين المذكورين ؛ ولكن النسخة التي فهرستها فيها ـ مع الأسف ـ خرم ، وأستبعد أن يكون الحديث فيما سقط منها ؛ لأن أحداً لم يعزه « لأوسط الطبراني » ، ولأن الحافظ ابن حجر لم يعزه في « الإصابة » إلا لابن منده . فالله أعلم .

والحديث ؛ قال المناوي في « التيسير بشرح الجامع الصغير » :

« إسناده ضعيف ، وقول المؤلف : حسن ؛ غير حسن » .

وإنما أخذ تحسين السيوطي من الرمز له بالحسن في « الجامع » ! والاعتماد على رموزه فيه ؛ مما لا يحسن ؛ لأسباب كنت ذكرتها في مقدمة كتابيَّ : « صحيح الجامع » و « ضعيف الجامع » .

ثم إن مما يحسن التنبيه عليه : أن ثاني تلك الأحاديث الخمسة قد رواه ابن ماجه أيضاً ، وفيه عبد الكريم هذا ، فنقل الشيخ حمدي السلفي عن « الزوائد » أنه قال :

« وعبد الكريم مختلف فيه » !

فهذا القول من البوصيري مؤلف « الزوائد » غير دقيق ، وذلك ؛ لأن أحداً لم يصرح بتوثيقه ، كل ما في الأمر أن ابن حبان أورده في كتاب « الثقات » ، وقال :

« يخطئ ويخالف » .

هكذا ذكروا في « تهذيب المزي » و « تهذيبه » للعسقلاني ! وهذا في نقدي من الأمور التي ينبغي أن تؤخذ على ابن حبان في كتابه هذا « الثقات » ؛ فإن مَنْ كان مِنْ شأنه أن يخطئ ويخالف ؛ كيف يكون ثقة ؟ !

إن وصفه إياه بهاتين الصفتين يجعله بكتابه « الضعفاء » أليق من كتابه « الثقات » ، كما لا يخفى على أولي النهى ! ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بضعف عبد الكريم هذا . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين » .

ولذلك ؛ فإنه لم يحسن صنعاً حين نقل قول ابن حبان السابق دون أن يعزوه إلى كتابه « الثقات » ، وتبعه على ذلك الخزرجي في « الخلاصة » ؛ لأن هذا الصنيع يوهم من لا علم عنده أنه قال ذلك في كتابه « الضعفاء » ؛ لما ذكرته آنفاً . وقد أورد فيه ابن حبان جماعة من الضعفاء ؛ لقوله فيهم : « كان يخطئ » ونحوه . فانظر مثلاً ترجمة إسحاق بن إبراهيم (١ / ١٣٤) ، وأيمن بن نابل (١ / ١٨٣) ، وثابت بن زهير (١ / ٢٠٦) ، والصباح بن يحيى (١ / ٣٧٧) ؛ بل قال في جعفر ابن الحارث أبي الأشهب (١ / ٢١٢) :

« كان يخطئ في الشيء بعد الشيء ، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة ؛ ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد ، وهو من الثقات يَقْرُب » .

وذكر نحوه في آخرين ؛ فانظر (١ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٥٣) .

ومما لا يرتاب فيه عارف بهذا الفن : أن قوله في الراوي :

« يخطئ ويخالف » ؛ إن لم يكن أقرب إلى الجرح من قوله في أبي الأشهب هذا :

« . . ولم يكثر خطؤه . . . » ؛ فليس هو خيراً منه .

وبعد ؛ فإن تناقض ابن حبان في بعض الرواة معلوم عند العارفين به ، فكثيراً ما يورد الراوي الواحد في كتابيه : « الثقات » و « الضعفاء » ، فهذا الراوي قريب منه ؛ إلا أنه أورده في « الثقات » ، ووصفه فيه بصفة الضعفاء ! !

وجملة القول : أن الحديث ضعيف الإسناد جدّاً ، ولم أجد في معناه غيره ؛ اللهم ؛ إلا ما رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤٩) من طريق حماد بن سلمة قال : أخبرنا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن ابن جريج : أنه قال لابن عمر :

رأيتك تحفي شاربك ؟ ! قال :

رأيت النبي ﷺ يحفي شاربه .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن حماد بن سلمة إنما أخرج له البخاري تعليقاً ، وقد تكلم فيه بعضهم ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وكان ثقة ، له أوهام » . وقال في « الكاشف » :

« هو ثقة صدوق يغلط ، وليس في قوة مالك » .

قلت : وأنا أظن أن هذا الحديث من أغلاطه ؛ وذلك ؛ لأن المحفوظ عن عبيد الله ابن عمر - وهو العمري المصغَّر - عن سعيد عن ابن جريج قال :

قلت لابن عمر : أربع خلال رأيتك تصنعهن ، لم أر أحداً يصنعهن ؟ ! قال : ما هي ؟ قال : رأيتك تلبس هذه النعال السِّبْتية ، ورأيتك تستلم هذين الركنين اليمانيين ؛ لا تستلم غيرهما ، ورأيتك لا تهل حتى تضع رجلك في الغَرْز ، ورأيتك تصفر لحيتك ؟ ! قال :

أما لبسي هذه النعال السبتية ؛ فإن رسول الله ﷺ كان يلبسها ، أو يتوضأ فيها ، ويستحبها .

وأما استلام هذين الركنين ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما ، لا يستلم غيرهما .

وأما تصفيري لحيتي ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ يصفِّر لحيته .

وأما إهلالي إذا استوت بي راحلتي ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ إذا وضع رجله في الغرز واستوت به راحلته أهلَّ .

أخرجه أحمد (٢ / ١٧ - ١٨) : ثنا يحيى عن عبيد الله به .

قلت : ويحيى : هو ابن سعيد القطان الإمام ؛ قال الحافظ :

« ثقة متقن حافظ ، إمام قدوة » .

قلت : فهذا هو الحديث ؛ ساقه هذا الحافظ المتقن عن عبيد الله بن عمر بتمامه ؛ فأخطأ عليه حماد بن سلمة ، فلم يسقه بتمامه ، وذكر مكان الخلة : إحفاء الشارب .

وكذلك رواه الإمام مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ؛ مثل رواية يحيى عن عبيد الله .

وأخرجه الشيخان وغيرهما عن مالك به ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٥٥٤) .

وكذلك رواه الطيالسي (١٩٢٨) عن العمري عن سعيد به .

ولعل أصل الحديث الذي وهم فيه حماد - على ما بينا - موقوف على ابن عمر ؛ فقد علقه البخاري (١٠ / ٣٣٤ - فتح) بقوله :

« وكان ابن عمر يحفي شاربه ، حتى ينظر إلى بياض الجلد ؛ ويأخذ هذين ؛ يعني : بين الشارب واللحية » .

لكن في سنده ضعف ؛ فقد قال الحافظ :

« وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال : رأيت ابن عمر يحفي شاربه حتى لا يترك منه شيئاً . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان : رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله » .

قلت : عمر بن أبي سلمة ضعفه جمع . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

وعبد الله بن أبي عثمان - وهو القرشي - ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« صدوق ؛ لا بأس بحديثه » .

قلت : فإن صح السند إليه - كما هو الظاهر - ؛ فهو جيد ؛ ولكنه لا يصلح

شاهداً لرواية عمر بن أبي سلمة ؛ لأن المتبادر من حديثه خلافها ؛ لأن قوله : يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله ؛ صريح - أو كالصريح - في أنه كان لا يحفيه ؛ وإلا ؛ لو أراد الإحفاء لم يكن لقوله : أعلاه وأسفله ؛ معنى كما هو ظاهر .

وقريب من حديث ابن أبي عثمان هذا : ما رواه البيهقي (١ / ١٥١) من طريق أخرى عن ابن عمر :

أنه كان يستعرض سبلته فيجزها ، كما تجز الشاة أو يجز البعير .

ورجاله ثقات ؛ غير شيخ شيخ البيهقي أبي بكر محمد بن جعفر **المُزَكِّي** ؛ فلم أعرفه .

لكن الظاهر أنه لم يتفرد به ؛ فقد سكت عنه الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٣٤٨) ؛ وعزاه للطبري أيضاً ، وهو في طبقة المزكي هذا بل أعلى .

ويقويه ما عند البيهقي أيضاً من طريق ابن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال :

رأيت أبا سعيد الخدري ، وجابر بن عبد الله ، وابن عمر ، ورافع بن خَدِيج ؛ وأبا أسيد الأنصاري ، وابن الأكوع ، وأبا رافع يُنْهِكون شواربهم حتى الحلق .

وإسناده حسن ؛ إن كان شيخ ابن عجلان : عبيد الله بن أبي رافع هذا ؛ فقد قال البيهقي عقبه :

« كذا وجدته . وقال غيره : عن عثمان بن عبيد الله **بن أبي رافع** ، وقيل : ابن رافع » .

وكأنه يعني بـ « غيره » : إبراهيم بن سويد ؛ فقد قال : حدثني عثمان بن

عبيد الله بن رافع : أنه رأى أبا سعيد الخدري . . . إلخ ؛ إلا أنه لم يذكر أبا رافع معهم .

أخرجه الطبراني (١ / ٢١٢ / ٦٦٨) . وقال الهيثمي (٥ / ١٦٦) :

« وعثمان هذا لم أعرفه » !

كذا قال هنا ! وقال في موضعين آخرين (٥ / ١٦٣ ، ١٦٤) :

« وعثمان ؛ ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يضعفه » !

قلت : وقال (٣ / ١٥٦) :

« روى عنه ابن أبي ذئب » .

قلت : وإبراهيم بن سويد أيضاً ـ كما ترى في هذه الرواية ـ ، وهو إبراهيم بن سويد بن حبان المدني ، وهو ثقة . وهو أقوى من محمد بن عجلان ، فروايته أرجح .

وروى عنه أيضاً إبراهيم بن طهمان : عند الطبراني (٢ / ١٩٦ / ١٧٤٠ و ٤ / ٢٦٢ / ٤٢٤٠) في أثر آخر .

فقد روى عن عثمان هذا ثلاثة من الثقات ، فالنفس تطمئن لروايته ، ولا سيما وقد وثقه ابن حبان (٣ / ١٧٧) . فالإسناد حسن . والله أعلم .

لكن قد خالف ابنَ عمر ومن معه من الصحابة جمع آخر منهم :

فأخرج الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٥٥ / ٣٢١٨) ، والبيهقي ـ واللفظ له ـ من طريق شُرَحْبِيل بن مسلم الخَوْلاني قال :

رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقصون (ولفظ الطبراني : يَقُمُّون) شواربهم ، ويُعْفُون لحاهم ، ويُصَفِّرونها : أبو أمامة الباهلي ، وعبد الله بن بُسر ، وعتبة

ابن عبد السلمي ، والحجاج بن عامر الثُّمَالي ، والمقدام بن مَعْدِي كَرِبَ الكندي ؛ كانوا يقصون (ولفظ الطبراني : يقمون) شواربهم مع طرف الشفة .

قلت : وإسناده جيد ، كما قال الهيثمي (٥ / ١٦٧) .

وسكت عنه الحافظ ، ووقع فيه وهم فاحش ؛ فإنه لم يذكر فيه قوله : كانوا يقصون . . . إلخ ، بل ذكره عقب رواية عبيد الله بن أبي رافع المتقدم ؛ فإنه قال عقبها :

« لفظ الطبري . وفي رواية البيهقي : يقصون . . . » إلخ !

فأوهم أنها رواية في حديث عبيد الله ، وإنما هي من رواية شرحبيل ! فلعل هذا الخلط من أحد النساخ أو الطباع .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ يتبين لك أن الإحفاء غير ثابت عن النبي ﷺ فعلاً ، وإنما ثبت عن بعض الصحابة ، كما ثبت عن بعضهم خلافه ، وهو إحفاء ما على طرف الشفة ، وهو الذي ثبت من فعله ﷺ في شارب المغيرة كما سيأتي بعد صفحات . وهذا الإحفاء هو المراد بالأحاديث القولية الآمرة بالإحفاء وما في معناها ، وليس أخذ الشارب كله ؛ لمنافاته لقوله ﷺ :

« من لم يأخذ من شاربه . . . » . والأحاديث يفسر بعضها بعضاً ، وهو الذي اختاره الإمام مالك ، ثم النووي وغيره[1] ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

واختار الطحاوي الإحفاء ، وأجاب عن حديث المغيرة بقوله :

« فليس فيه دليل على شيء ؛ لأنه يجوز أن يكون النبي ﷺ فعل ذلك ولم

(١) انظر « المجموع شرح المهذب » (١ / ٢٨٧ - ٢٨٨) . (الناشر) .

يكن بحضرته مقراض يقدر على إحفاء الشارب » !

قلت : وهذا الجواب ظاهر التكلف ؛ فإن النبي ﷺ كان في بيته ؛ لأن في الحديث ـ كما تقدم ـ أن المغيرة كان ضيفاً عليه ﷺ لمّا قص شاربه ، فهل يعقل أن لا يكون عنده ﷺ مقراض بل مقاريض ؛ إذا تذكرنا أنه كان له تسع زوجات ؟ !

فلعل الطحاوي لم يستحضر ضيافة المغيرة عليه ﷺ ، أو أنها لم تقع له ، وهذا هو الأقرب الذي يقتضيه حسن الظن به ؛ لأنه إنما روى الحديث مختصراً .

وكذلك ذكره الشوكاني (١ / ١٠١) ، وقال عقبه ـ بعد أن حكى خلاصة كلام الطحاوي بقوله : « قال : وهذا لا يكون معه إحفاء » ـ :

« ويجاب عنه بأنه محتمل ، ودعوى أنه لا يكون معه إحفاء ممنوعة ، وهو إن صح كما ذكر ؛ لا يعارض تلك الأقوال منه ﷺ » !

قلت : وجواب الشوكاني أبعد عن الصواب من جواب الطحاوي ؛ لأن الاحتمال المذكور باطل ؛ لا يمكن تصوره مِنْ كل مَنِ استحضر قص الشارب على السواك .

وأما ترجيح أقواله ﷺ ؛ فهو صحيح لو كانت معارضة لفعله معارضةً لا يمكن التوفيق ، وليس الأمر كذلك ؛ لما سبق بيانه .

واعلم أن الباعث إلى تخريج هذا الحديث : أنني رأيت الشوكاني ذكره من حديث ابن عباس نقلاً عن ابن القيم ، فارتبت في ذلك ، فرجعت الى كتابه « زاد المعاد » ؛ فرأيته فيه بلفظ :

كان يجز شاربه .

فعرفت أنه تحرف على الشوكاني أو الناسخ أو الطابع لفظ : (يجز) إلى : (يحفي) ! ويؤكد ذلك أن ابن القيم قال عقب حديث ابن عباس هذا مباشرة :

« قال الطحاوي : وهذا (يعني : الجز) الأغلب فيه الإحفاء ، وهو يحتمل الوجهين » .

قلت : فلو كان لفظ الحديث : (يحفي) ؛ لما صح تفسيره بما ذكر ، كما هو ظاهر .

ثم اعلم أن حديث ابن عباس ورد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بألفاظ ؛ هذا أحدها .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٣٣٣) .

والثاني : بلفظ :

كان يقص شاربه .

أخرجه الإمام أحمد (١ / ٣٠١) ، والدِّينَوَرِيُّ في « المجالسة » (٢٦ / ٢٥ - ٢٦) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ١٦٦ / ٢) ، و الطبراني في « المعجم الكبير » (١١٧٢٥) ، وزادوا :

وكان أبوكم إبراهيم من قبله يقص شاربه .

والثالث : بلفظ :

كان يقص أو يأخذ من شاربه ، وكان إبراهيم خليل الرحمن يفعله .

أخرجه الترمذي (٢٧٦١) من طريق إسرائيل عن سماك به .

واللفظان قبله أخرجهما من ذكرنا من طريق حسن بن صالح عن سماك به .

والحسن بن صالح وإسرائيل ؛ كلاهما ثقة . فالظاهر أن هذا الاختلاف في لفظه ؛ إنما هو من سماك بن حرب ؛ فإنه متكلم فيه إذا روى عن عكرمة ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ؛ فكان ربما يُلَقَّن » .

أقول هذا تحقيقاً للرواية ، وإلا ؛ فلا فرق عندي بين هذه الألفاظ الثلاثة من حيث الدراية ؛ فإن لفظ : (يجز) هو بمعنى : (يقص) ، وبمعناه اللفظ الآخر : (يأخذ من شاربه) ؛ فإن (من) تبعيضية ؛ فهو كقوله ﷺ :

« من لم يأخذ من شاربه فليس منا » . أخرجه الترمذي وغيره وصححوه .

وقد جاء بيان صفة الأخذ في السنة العملية ؛ فإليها المرجع في تفسير النصوص القولية المختلف في فهمها ؛ فإن من القواعد المقررة : أن الفعل يبين القول حتى لو كان من كلام الله تعالى .

وإليك ما وقفت عليه من السنة :

أولاً : عن المغيرة بن شعبة قال :

ضِفْتُ النبي ﷺ ذات ليلة . . وكان شاربي وَفَى ، فقصه لي على سواك .

رواه أبو داود وغيره . وإسناده صحيح ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود »

(١٨٢) ، و « مختصر الشمائل » (١٤٠) .

وفي رواية للطحاوي والبيهقي :

فدعا بسواك وشفرة ، فوضع السواك تحت الشارب ، فقص عليه .

ثانيا : عن أيوب السَّخْتِياني عن يوسف بن طَلْق بن حبيب :

أن حجاماً أخذ من شارب النبي ﷺ ، فرأى شيبة في لحيته . . . الحديث .

رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٣٣) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير يوسف بن طلق بن حبيب ؛ فلم أعرفه ! ومن المحتمل أن يكون قوله : (يوسف بن) خطأً من الناسخ أو الطابع ، أو محرفاً عن شيء ؛ كأن يكون (أبي يوسف طلق بن حبيب) ؛ فإن طلقاً هذا قد ذكر المزي في الرواة عنه من « تهذيبه » : أيوب السختياني . فإذا ثبت هذا الاحتمال ؛ فيكون الإسناد صحيحاً مرسلاً ؛ فهو شاهد قوي لما قبله .

ثالثاً : عن مندل عن عبد الرحمن بن زياد عن أشياخ لهم قالوا :

كان رسول الله ﷺ يأخذ الشارب من أطرافه .

أخرجه ابن سعد (١ / ٤٤٩) .

لكن مندل هذا - وهو ابن علي العَنَزِي - ضعيف لسوء حفظه .

وعبد الرحمن بن زياد لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زياد ؛ تابعي روى له الترمذي . أو عبد الرحمن بن زياد مولى بني هاشم ، وكلاهما مقبول عند الحافظ . والله أعلم .

٥٤٥٦ - (فما عدلْتَ بينهما ؛ يعني : في القُبلة) .

موضوع . ذكر البيهقي من حديث أبي أحمد بن عدي : حدثنا **القاسم بن مهدي** : حدثنا يعقوب بن كاسب : حدثنا عبد الله بن معاذ عن معمر عن الزهري عن أنس :

أن رجلاً كان جالساً مع النبي ﷺ ، فجاء بُنَيٌّ له ، فقَبَّلَهُ ، وأجلسه في حِجْرِهِ ، ثم جاءت بُنَيَّتُهُ ، فأجلسها إلى جنبه ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

كذا أورده ابن القيم في « تحفة المودود في أحكام المولود » (ص ٧٦ - هندية) ، وكأنه ساقه بسنده لتبرأ ذمته منه . ولما بدأت في أواخر محرم ١٤٠٤ هـ باختصار الكتاب المذكور ، كان من منهجي فيه أن أحذف منه ما لم يصح من الأحاديث والأحكام ، ولما وصلت إلى هذا الحديث كان لا بد من دراسة سنده ، فتبين لي أنه مما يجب حذفه ؛ لأن إسناده ضعيف جداً ؛ آفته القاسم بن مهدي شيخ ابن عدي ، وهو القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي ؛ قال فيه الدارقطني :

« متهم بوضع الحديث » .

وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً باطلاً ، و لما حكى عن ابن عدي أنه قال : « وهو عندي لا بأس به » تعقبه بقوله :

« قلت : قد ذكرت له حديثاً باطلاً ، فيكفيه » .

قلت : وأنا أظن أن هذا الحديث من أباطيله أيضاً .

ثم وجدت له متابعاً في « كامل ابن عدي » ، وأشار إلى تحسينه ، فنقلته إلى

« الصحيحة » (٣٠٩٨)[1] .

٥٤٥٧ - (إنَّ نُطْفَةَ الرَّجُلِ بيضاءُ غليظةٌ ، فمنْها يكونُ العِظامُ والعَصَبُ ، وإنَّ نُطْفَةَ المرأةِ صفراءُ رقيقةٌ ، فمِنْها يكونُ الدَّمُ واللَّحْمُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٤٦٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢١٣ / ١٠٣٦٠) من طريقين عن عطاء بن السائب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال عبد الله :

مَرَّ رسول الله ﷺ ، فجعل الناس يقولون : هذا رسول الله . فقال يهودي : إن كان رسول الله فسأسأله عن شيء ، فإن كان نبيّاً عَلِمَهُ . فقال : يا أبا القاسم ! أخبرني ؛ أمن نطفة الرجل يخلق الإنسان أم من نطفة المرأة ؟ فقال : . . . فذكره . والسياق للطبراني ؛ وزاد أحمد :

فقام اليهودي فقال : هكذا كان يقول مَنْ قبلك .

ومن هذا الوجه : رواه البزار في « مسنده - كشف الأستار » (ق ٢١٨ / ١ - المصورة) - ولم يسق لفظه - ، وقال :

« لا نعلم رواه عن القاسم هكذا إلا عطاء ، ولا عنه إلا أبو كُدَينة » !

قلت : اسمه يحيى بن المهلب البجلي ، وهو صدوق من رجال البخاري ؛ لكنه قد توبع ؛ فإنه عند الطبراني عن حمزة الزيات - وهو من رجال مسلم - عن عطاء بن السائب .

---

(١) وسبق فيها أيضاً (برقم ٢٨٨٣) . (الناشر) .

فالعلة من عطاء ؛ فإنه كان اختلط .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٤١) ، فقال :

« رواه أحمد ، والطبراني ، والبزار بإسنادين ، وفي أحد إسناديه **عامر بن مُدْرِك** ، وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله ثقات ، وفي إسناد الجماعة عطاء بن السائب ، وقد اختلط » !

قلت : في هذا التخريج تسامح كبير لا يعبر عن الواقع ! فإن رواية عامر بن مدرك - عند البزار - ليس فيها هذا التفصيل الذي في رواية عطاء ؛ فإن لفظ عامر :

« ماء الرجل أبيض غليظ ، وماء المرأة أصفر رقيق ، فأيهما علا ؛ غلب الشبه » .

وعامر هذا - وإن كان لين الحديث ؛ فإن - لحديثه شواهد في « صحيح مسلم » وغيره ، خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٣٤٢) ؛ بخلاف حديث عطاء ؛ فإن ما فيه من العظام والعصب ، واللحم والدم ؛ لم يرد في شيء من تلك الشواهد ، فكان منكراً ، ولذلك ؛ خرّجته هنا .

ولحديث عامر شاهد من حديث ابن عباس نحوه ؛ وزاد في آخره :

« وإن اجتمعا ؛ كان منها ومنه » . قالوا : صدقت .

أخرجه البزار (٢٣٧٥) : حدثنا **السَّكَنُ بن سعيد** : ثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو : ثنا إبراهيم بن طهمان عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس به . وقال :

« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن غيره من وجوه ، وفي حديث ابن عباس زيادة » .

قلت : يشير إلى ما ذكرت من الزيادة فيما أظن . وفي ثبوتها نظر عندي ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفاً[1] .

وأيضاً فـ (مسلم) الراوي عن مجاهد ؛ إن كان هو (الملائي الأعور) ؛ فهو ضعيف ، وإن كان هو (مسلماً البَطِين) ؛ فهو ثقة ، وقد روى كلاهما عن مجاهد ؛ كما في « تهذيب المزي » .

فمن الصعب ـ والحالة هذه ـ تحديد المراد منهما هنا ، وبخاصة أنهما لم يذكرا في شيوخ إبراهيم بن طهمان ؛ لكن الحديث بالأول منهما أشبه . والله أعلم .

والسكن بن سعيد ـ شيخ البزار ـ لم أعرفه !

٥٤٥٨ ـ (يُبْعَثُ يومَ القيامةِ قومٌ مِنْ قُبورِهم ؛ تأجَّجُ أَفْواههم ناراً . فقيلَ : من هم ؟ قال : ألمْ ترَ أن الله يقولُ : ﴿ إنّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظُلماً إنما يأكلونَ في بُطونِهم ناراً ﴾ . . . الآية) ؟ ! .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٧٩٧) ، وعنه ابن حبان في « صحيحه » (٢٥٨٠ ـ موارد) ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ١٥١ ـ ١٥٢ / ١) من طريق يونس بن بكير : حدثنا **زياد بن المنذر** عن **نافع بن الحارث** عن أبي برزة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته نافع هذا أو زياد .

والأول : هو نفيع أبو داود الأعمى ؛ كما جزم به في « التهذيب » ، وهو متروك . وقد كذبه ابن معين ؛ كما في « التقريب » . وقال فيه ابن حبان في

---

(١) وانظر « فتح الباري » (٧ / ٢٧٢ ـ ٢٧٤) . (الناشر) .

« الضعفاء » (٣ / ٥٥) :

« كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار » .

فإن قيل : فكيف روى له هذا الحديث في « الصحيح » ؟ !

فأقول : الظاهر - والله أعلم - أنه توهم أنه غير نفيع هذا ، ومع ذلك ؛ فإنه لم يورده في التابعين من « الثقات » ؛ بخلاف ما فعله في الراوي عنه : زياد بن المنذر ، كما يأتي .

والآخر : زياد بن المنذر - وهو أبو الجارود الثقفي - ؛ قال الحافظ :

« رافضي ، كذبه يحيى بن معين » .

قلت : وأورده ابن حبان أيضاً في « الضعفاء » ، وقال :

« كان رافضيّاً ، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه » . قال الحافظ عقبه في « التهذيب » :

« قلت : وفي « الثقات » لابن حبان : « زياد بن المنذر . روى عن نافع بن الحارث ، وعنه يونس بن بكير » . فهو هو ، غفل عنه ابن حبان » .

قلت : وفي « الميزان » ترجمة أخرى ؛ قال عقب (ابن المنذر) المتقدم :

« زياد بن المنذر ، أبو حازم ، شيعي ، ضعفه أبو حاتم ، ولم يذكره ولده عبد الرحمن في كتابه » .

قلت : وكذلك لم يذكره الحافظ في « اللسان » ، فكأنه ذهب عليه ، أو سقط من قلم بعض النساخ . وإنما أورد رجلاً آخر من زياداته ، ونسبه (الطائي) ، ثم أفاد أنه انقلب اسمه على الراوي ، وأن الصواب : (المنذر بن زياد) ، فلعل ابن حبان توهم أيضاً أن زياداً هذا : هو أبو حازم الذي ضعفه أبو حاتم . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فآفة الحديث هو أو شيخه نفيع . وبالأول أعله ابن عدي ؛ فقال الحافظ في « تخريج الكشاف » (٤ / ٣٩) - بعد ما عزاه لـ « صحيح ابن حبان » - :

« وفي إسناده زياد أبو المنذر ، كذبه ابن معين . وشيخه نافع بن الحارث ، ضعيف أيضاً ، وقد أورده ابن عدي في « الضعفاء » في ترجمة زياد ، وأعله به » .

والحديث ؛ عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم أيضاً ، وابن مردويه من الوجه المتقدم .

وزاد عليهم السيوطي في « الدر » (٢ / ١٢٤) : ابن أبي شيبة في « مسنده » ، والطبراني .

وإذا علمت حال إسناد هذا الحديث ؛ فقد أساء الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على « البيضاوي » (ق ١٠١ / ٢) ؛ حيث قال :

« رواه ابن حبان وغيره » !

فسكت عنه ؛ فأوهم صحته ! ولعله قلد في ذلك الحافظ ابن كثير ، فهو أولى بالانتقاد ؛ لما عرف به أنه من الحفاظ النقاد .

ولذلك ؛ اغتر بسكوته مُخْتَصِرُ كتابه الشيخ الصابوني (١ / ٣٦١) ؛ فإنه سكت عليه ؛ وقد عزاه لابن مردويه فقط ! ! وذلك قُلٌّ من جُلٍّ مما يدل على مبلغ

معرفة الرجل بهذا العلم .

وكذلك أشار إلى هذا الحديث : العلامة ابن القيم في « تحفة المودود » (ص ١٠٣) ساكتاً عليه ! وكان هو الباعث على تخريجه وتحقيق الكلام على إسناده ؛ لأتمكن من الإبقاء عليه أو حذفه من « مختصره » ، الذي أنا في صدده ، فقد حذفته .

(**تنبيه**) : وقع الحديث في « تفسير ابن كثير » بلفظ : « القوم » ! وواضح أنه خطأ مطبعي ، ومع ذلك خفي على الشيخ الصابوني ؛ فأورده كما وجده !

٥٤٥٩ - (نظرتُ - يعني : ليلةَ أسريَ به - ؛ فإذا أنا بقوم لهم مَشَافِرُ كمشافرِ الإبلِ ، وقَدْ وُكِّلَ بهم مَنْ يأخذُ بمشافرهم ، ثمّ يَجْعَلُ في أفواهِهم صَخْراً مِنْ نار يَخْرُجُ مِنْ أسافِلِهم . قلتُ : يا جبريلُ ! من هؤلاءِ ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلونَ أموال اليتامى ظُلْماً ؛ إنَّما يأكلون في بُطونِهم ناراً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٤ / ١٨٤) عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري قال : ثنا النبي ﷺ عن ليلة أسري به قال : نظرت . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون هذا - واسمه عمارة بن جُوَيْنٍ - متروك ، ومنهم من كذبه .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن أبي حاتم أيضاً ، وإسناده من هذا الوجه الواهي ؛ كما تراه في « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٥٦) .

وهو قطعة من الحديث الطويل جداً في الإسراء والمعراج ؛ أخرجه ابن جرير

أيضاً (١٥ / ١٠ - ١٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ١٣٦ - ١٤٢) من طريق أبي هارون المذكور . وقد ساقه ابن كثير بطوله في « تفسيره » من طريقه ، وقال :

« وهو مضعَّف عند الأئمة ، على غرابة الحديث وما فيه من النكارة » .

قلت : وممّا فيه قوله :

« ثم مضيت هُنَيَّةً ؛ فإذا أنا بنساء يعلقن بثُدِيِّهِنَّ ، فسمعتهن يَصِحْنَ إلى الله عز وجل . قلت : يا جبريل ! من هؤلاء النساء ؟ قال : هؤلاء الزناة من أمتك . . . » الحديث بطوله .

وقصة النساء هذه ؛ مما أشار إليه ابن القيم أيضاً في « التحفة » (ص ١٠٣) ؛ دون أن ينبه على ضعفها ، بل ساقه مساق المسلَّمات ! والله المستعان .

٥٤٦٠ - (إِنَّكم تُدْعَونَ يومَ القيامةِ بأسمائِكم وأسماءِ آبائِكم ؛ فأَحْسِنُوا أسماءَكم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٩٤٨) ، والدارمي (٢ / ٢٩٤) ، وابن حبان (١٩٤٤) ، والبيهقي (٩ / ٣٠٦) ، وأحمد (٥ / ١٩٤) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٢٩ / ١) ، والبغوي في « حديث علي بن الجعد » (٩ / ١١٠ / ١) ، ومن طريقه أبو محمد البغوي في « شرح السنة » (١٢ / ٣٢٧ / ٣٣٦٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ١٧ / ١ و٨ / ٥٢٩ / ٢) كلهم من طريق داود بن عمرو عن عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال أبو داود - معللاً إياه بالانقطاع - :

« ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء » .

وتبعه جمع ، فقال البيهقي عقبه :

« هذا مرسل ؛ ابن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء » .

وكذا قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٨٥) . وقال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٥٧٧) :

« ورجاله ثقات ؛ إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا - راويه عن أبي الدرداء - وأبي الدرداء ؛ فإنه لم يدركه » !

وفيما ذكره من التوثيق نظر ؛ فإن داود بن عمرو فيه كلام ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« وثقه ابن معين . وقال العجلي : ليس بالقوي ، انفرد بهذا الحديث » .

قلت : والحافظ نفسه ضعفه في « التقريب » بقوله فيه :

« صدوق يخطئ » .

ومن هذا التحقيق ؛ يتبين للباحث خطأ النووي في قوله في « الأذكار » :

« رُوِّينا في « سنن أبي داود » بالإسناد الجيد عن أبي الدرداء . . . » فذكره !

وكذا ابن القيم في قوله في « تحفة المودود » (ص ٣٦) :

« رواه أبو داود بسندٍ حسن » !

ووهم مؤلف « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » وهماً آخر أفحش من هذا ؛ فقال (ص ٦١ - ٦٢) :

« رواه البخاري » !

ومن الغـرائب : أن المناوي بعـد أن نقل في « فـيض القـدير » تجـويد النووي لإسناده ، وتعقبه بالانقطاع الذي نقلناه آنفاً عن البيهقي وغيره ، وجزم بقوله تبعاً لهم :

« فالحديث منقطع » !

عاد في كتابه الآخر « التيسير » ـ وهو مختصر الأول كما نص عليه في مقدمته ـ فقال :

« وإسناده جيد ؛ كما في « تهذيب الأسماء » وغيره » !

فما أسرع ما نسي !

٥٤٦١ ـ (يا أبا عُبَيدةَ ! قَتَلَتْ بنو إسرائيلَ ثلاثةً وأربعينَ نبيّاً مِنْ أوَّل النَّهارِ في ساعةٍ واحدةٍ ، فقام مئةُ رجلٍ واثنا عَشَرَ رجُلاً مِنْ عُبّادِ بني إسرائيلَ ، فأمروا مَنْ قتلهم بالمعروفِ ، ونَهَوْهم عَنِ المُنْكَرِ ، فقُتِلوا جميعاً مِنْ آخرِ النّهار في ذلكَ اليومِ ، وهمُ الذينَ ذكر الله عز وجل ؛ يعني : قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين يكفرونَ بآياتِ الله ويقتلونَ النبيِّين بغيرِ حقٍّ ويقتلونَ الذين يأمرونَ بالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فبشِّرْهم بعذابٍ أليم ﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير (٣ / ١٤٤ ـ ١٤٥) ، والبغوي في « تفسيره » (٢ / ١١٨ ـ المنار) ، وكذا ابن أبي حاتم ـ كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٣٥٥) ـ وغيرهم من طريق محمد بن حِمْيَرٍ قال : ثنا **أبو الحسن مولى بني أسد** عن مكحول عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيب عن أبي عبيدة بن الجراح قال :

قلت : يا رسول الله ! أي الناس أشد عذاباً يوم القيامة ؟ قال :

« رجل قتل نبيّاً ، أو رجل أمر بالمنكر ونهى عن المعروف » . ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس . . . ﴾ ؛ إلى أن انتهى إلى : ﴿ وما لهم من ناصرين ﴾ . ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديث الترجمة .

قلت : سكت عنه ابن كثير ، وهو حديث منكر عندي ، وإسناده ضعيف مجهول ؛ علته أبو الحسن هذا ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الذهبي في آخر « الميزان » ، والحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وبه أعاله الحافظ في « تخريج أحاديث الكشاف » (٤ / ٢٤) .

وأَنْكَرُ من هذا الحديث : الأثر الذي ساقه ابن كثير عقب هذا من رواية [ابن] أبي حاتم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

قَتَلَتْ بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار ، وأقاموا سوق بَقْلِهم من آخره .

وقال في مكان آخر (١ / ١٠٢) :

« قال أبو داود الطيالسي : حدثنا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود قال : . . . فذكره بلفظ :

كانت بنو إسرائيل في اليوم تقتل ثلاث مئة نبي ، ثم يقيمون سوق بَقْلِهم من آخر النهار » .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ إن كان الطيالسي قد ثبت السند إليه به ؛ فإنه ليس في « مسنده » المطبوع ، وهو المفروض ؛ لأنه ليس من شرطه ؛ فإنه موقوف

على ابن مسعود .

فإن صح عنه ؛ فهو من الإسرائيليات الباطلة التي يكذبها العقل والنقل :

أما العقل ؛ فإنه من غير المعقول أن يتوفر هذا العدد الكبير من الأنبياء في وقت واحد وبلد واحد ، ويتمكن اليهود من ذبحهم ذبح النعاج قبل انتهاء النهار ، وفي آخره يقيمون سوقهم ! هذا من أبطل الباطل .

وأما النقل ؛ فهو قوله ﷺ :

« كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي . . . » الحديث ؛ متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٤٧٣) .

فهذا صريح في أن أنبياء بني إسرائيل كان يخلف بعضهم بعضاً ، ويأتي أحدهم بعد الآخر ؛ كقوله تعالى : ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾ ؛ أي : متواترين واحداً بعد واحد .

نعم ؛ ذلك لا ينفي أن يرسل الله أكثر من رسول - بله نبي - واحد في وقت واحد لحكمة يعلمها ؛ مثل هارون مع موسى ، وقوله في أصحاب القرية : ﴿ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ﴾ .

وأما بعث مثل ذاك العدد الضخم من الأنبياء في زمن واحد ؛ فليس من سنة الله تبارك وتعالى .

ولابد من التنبيه هنا على موقفين متباينين تجاه هذا الأثر ؛ من رجلين معاصرين :

الأول : الشيخ محمد علي الصابوني مختصر « تفسير الحافظ ابن كثير » ؛ فإن

هذا الرجل ؛ مع أنه صرح في المقدمة تحت عنوان : طريقة الاختصار (ص ٩) أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الضعيف منها ، كما حذف الروايات الإسرائيلية !

ومع ذلك ؛ فإنه لم يفِ بهذا ، وهو أمر طبيعي بالنسبة إليه ؛ فإنه ليس من رجال هذا الميدان ؛ فقد أبقى في كتابه هذا « المختصر » كثيراً من الأحاديث الضعيفة والواهية ، و الإسرائيليات المنكرة ! والمثال على كل من الأمرين ظاهر بين يديك ؛ فالحديث ـ مع ضعف إسناده الظاهر عند المحدثين ونكارته البينة عند المحققين ـ انطلى عليه أمره ، وغرَّه فيه أن ابن كثير لما أورده سكت عليه ولم يبين ضعفه ! وخفي عليه ـ لجهله وبعده عن هذا العلم ـ أن المحدِّث إذا ساق الحديث بإسناده ؛ فقد برئت ذمته منه .

ولذلك ؛ كان من الواجب عليه أحد أمرين :

إما أن يختصر هذا النوع من الحديث ؛ فلا يورده في « مختصره » .

وإما أن يبيِّن درجته إذا احتفظ به ؛ وهذا مما لا سبيل له إليه ؛ لما ذكرنا أنه ليس من رجال هذا العلم . ولكن إذا كان قد اغتر بسكوت ابن كثير على بعضها ، وكان عاجزاً عن أن يعرف بنفسه درجة الحديث ؛ فما له أورد كثيراً من الأحاديث الضعيفة الأخرى التي بيّن ابن كثير بنفسه وهاءها وضعفها ؛ ونقل هو ذلك عنه في الحواشي ؟ ! خلافاً لشرطه ! فانظر مثلاً الأحاديث الواردة في (المجلد الأول) صفحة (١٠٣ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٥٨ ، ١٩٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٧ ، ٣٦١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٣٣) .

فهذه الأحاديث المشار إليها كلها ضعفها ابن كثير ، فأين دعوى مُخْتَصِرِه : أنه

اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الضعيف ؟ ! فكيف وبعضها موضوع ؛ كحديث (ص ٦١٩) :

« من أعان ظالماً ؛ سلطه الله عليه » . قال ابن كثير :

« وهو حديث غريب » ! وهذا من تساهله كما بينته في « **الضعيفة** » (**١٩٣٧**) .

على أن هناك أحاديث أوردها ساكتاً عليها كغالب عادته ، وهي مما ضعفه ابن كثير ؛ كحديث ابن مردويه في نزول آية : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار . . . ﴾ في علي (١ / ٢٤٥) ؛ قال ابن كثير :

« فيه **عبد الوهاب بن مجاهد** ، وهو ضعيف » !

قلت : بل هو متروك ، وكذبه الثوري ؛ كما قال الحافظ .

وحديث ابن مردويه الآخر (١ / ٥٤٠) ؛ قال ابن كثير :

« هذا حديث غريب جداً » ؛ وهو مخرج في « الضعيفة » (**٤٤٣٩**) .

وعلى العكس من ذلك ؛ أوهم بجهله صحة حديث عن ابن عباس ضعفه ابن كثير مرفوعاً ، وصححه موقوفاً نقلاً عن الترمذي ، فقال المختصر - بعد التضعيف - :

« وقد روي بإسناد صحيح عن ابن عباس » ! فأسقط منه قول الترمذي : « **موقوفاً** » !

ورأيته في حديث واحد في المجلد الأول من « مختصره » (**ص ٥٦٦**) قائلاً :

« الحديث ؛ وإن كان ضعيف السند ؛ ففي أحاديث الشفاعة ما يؤيده ويؤكده » !

كذا قال ! وهو مما يدل على جهل بالغ ؛ لأنه ليس في شيء من الأحاديث

التي أشار إليها ما في هذا الحديث الضعيف من النكارة ، يُنَبِّئكَ عنها طرفه الأول منه :

« إن ربي عز وجل استشارني في أمتي : ماذا أفعل بهم ؟ فقلت : ما شئت . . فاستشارني الثانية . . . » ! !

ولا أدري كيف استساغ هذا المختصِر مثل هذا التعبير الذي فيه رائحة التشبيه بالعبيد : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ؟ ! مع ضعف إسناده ؛ فإن فيه **ابن لهيعة** ، وهو معروف بالضعف ، وله تخاليط كثيرة .

ومن جهل هذا الرجل : أنه تأول أثر ابن مسعود ـ المتقدم ـ في قتل اليهود للأنبياء بالمئات في اليوم الواحد ؛ مع أنه اشترط على نفسه ـ كما سبق ـ أن يحذف الروايات الإسرائيلية ، فقد أخل به أيضاً ـ حين أورده ـ ، ولظهور نكارته تأوله بتأويل بارد ؛ فعلق عليه بقوله (١ / ٧١) :

« وعبارة : « في اليوم » لا تعني كل يوم ، ولكن بعض الأيام » !

ولقد كان الأولى به ـ لو كان عنده علم وبصيرة فيه ـ أن لا يورده ؛ وفاءً بشرطه ، وأن يستريح من تكلف تأويله البارد الظاهر بطلانه بداهة ، لا سيما بالنسبة للفظ ابن أبي حاتم المتقدم :

« قتلت بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار . . . » ؛ فإنه أصرح في إبطال تأويله ، وهو على علم به ؛ فقد أورده في « مختصره » (١ / ٢٧٤) ، دون أن يتنبه لبطلانه ! والله المستعان .

وأما الرجل الآخر المعاصر ؛ فهو المدعو (عز الدين بليق) ، مؤلف ما سماه بـ

« منهاج الصالحين » ، فلقد كان موقفه من هذا الأثر موقفاً آخر معاكساً لموقف الشيخ الصابوني تماماً ؛ فإنه أنكره أشد الإنكار في أول كتابه : « موازين القرآن الكريم » (ص ١٣ ـ ١٤) ، وكتابه الآخر : « موازين القرآن والسنة » (ص ٦٩) .

وبقدر ما أصاب في إنكاره إياه ؛ فقد أخطأ أقبح الخطأ في اعتباره إياه مثالاً لبعض الأحاديث الموضوعة التي وردت في كتب التفسير ، وجهل أو تجاهل ـ لسوء طَوِيَّتِهِ ـ أنه ليس حديثاً ؛ وإنما هو من الإسرائيليات !

فتأمل تباين موقف الرجلين من هذا الأثر ، ثم تأمل كيف يلتقيان في الإساءة ـ بجهلهما ـ إلى الإسلام ، وتوهمهما الأثر حديثاً ، ذاك بتأويله إياه ، وهذا بضربه له مثالاً للأحاديث الموضوعة ، لا سيما وقد أتبعه بمثال آخر ، وهو قوله ﷺ :

« خلق الله التربة يوم السبت . . . » الحديث ، وهو صحيح لا غبار عليه سنداً ومتناً ؛ رواه مسلم في « صحيحه » ! ومع ذلك جعله (بليق) مثالاً آخر للأحاديث الموضوعة ! وسوَّد لإثبات ذلك ـ زعم ـ ست صفحات (١٥ ـ ٢١) !

وأصل ضلاله هذا ؛ إنما هو من سوء الفهم ، ولربما من سوء القصد ـ أيضاً ـ ؛ فإنه فسر (التربة) فيه بأنها الأرض ! والصواب أنها التراب ، كما يدل عليه تمام الحديث واللغة ، على ما بينته في آخر المجلد الرابع من « السلسلة » الأخرى : « الصحيحة » (الاستدراك ١٥) .

ومن عجيب حال هذا الرجل : أنه في الوقت الذي يطعن في عشرات الأحاديث الصحيحة في كتابه الثاني المتقدم ، وبعضها متواتر ؛ كأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها فهو في الوقت نفسه قد حشا كتابه « المنهاج » بمئات الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، وبعضها من الموضوعات ، كحديث عرض الحديث

على القرآن ؛ فإن وافقه قبل ، وإن خالفه رفض ! وهو من وضع الزنادقة ؛ كما بينته في غير ما موضع ! وغيره كثير وكثير . فالله المستعان .

هذا ؛ وقوله في أول حديث الترجمة :

« أشد الناس عذاباً رجل قتل نبيّاً » ؛ قد جاء بإسناد حسن عن ابن مسعود ، وهو مخرج في « السلسلة » الأخرى برقم (٢٨١) .

٥٤٦٢ ـ (إذا ماتَ أحدُكم ؛ فَقَدْ قامتْ قِيامتُهُ ؛ فاعبُدُوا اللهَ كأنَّكُمْ تَرَوْنَهُ ، واستغْفِرُوه كلَّ ساعةٍ)[1] .

موضوع . أخرجه الديلمي (١ / ١ / ١٥١ ـ زهر الفردوس) من طريق **عَنْبَسة ابن عبد الرحمن** : حدثنا **محمد** بن زاذان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عَنْبَسة هذا ؛ فإنه كان يضع الحديث .

وقد مضى له غير ما حديث موضوع ؛ فانظر اسمه في فهرس المجلد الأول والثاني من هذه « السلسلة » .

وقريب منه : شيخه محمد بن زاذان ؛ فإنه متروك ، فانظر الحديث (٤٣٥ ، ٥١٨) .

والحديث ؛ ذكره السخاوي في « المقاصد » (ص ٧٥) من رواية العسكري عن أنس بلفظ :

« الموت القيامة ، إذا مات أحدكم ؛ فقد قامت قيامته ، يرى ما له من خير وشر » .

---

(١) سبق تخريج الشيخ ـ رحمه الله ـ الحديثَ برقم (١١٦٦) مختصراً . فانظره . (الناشر) .

ولم يتكلم على إسناده بشيء ، لا في رواية العسكري ولا في رواية الديلمي ، وقد ذكرها تحت حديث :

« من مات ؛ فقد قامت قيامته » (ص ٤٢٨) مشيراً إلى أنه لا أصل له بهذا اللفظ الأخير . وقال :

« وللطبراني من حديث زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال :

يقولون : القيامة القيامة ، وإنما قيامة المرء موته .

ومن رواية سفيان بن أبي قيس قال :

شهدت جنازة فيها علقمة ، فلما دفن قال : أما هذا ؛ فقد قامت قيامته » .

٥٤٦٣ - (يُدْعى الناسُ يومَ القيامةِ بأُمَّهاتهم ؛ سَتْراً مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ عليهِم)[١] .

باطل . رواه ابن عدي في « الكامل » (ق ١٧ / ٢) عن **إسحاق بن إبراهيم الطبري** : ثنا مروان الفزاري عن حُمَيد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال :

« منكر المتن بهذا الإسناد » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، وابن حجر في « اللسان » .

ومن قبلهما ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٤٨) ؛ فإنه أورد الحديث من طريق ابن عدي ، ثم قال :

« هذا حديث لا يصح ، والمتهم به إسحاق ، قال ابن عدي . . . » . وقال ابن

(١) خرَّج الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث قديماً برقم (٤٣٣) ، فانظره . (الناشر) .

حبان في إسحاق هذا (١ / ١٣٨) :

« منكر الحديث جداً ، يأتي عن الثقات بالأشياء الموضوعات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ثم ساق له عدة أحاديث موضوعة تدل على حاله السيئة ؛ فليراجعه مَنْ شاء . ولذلك ؛ قال الحاكم في - « المدخل » كما في « اللسان » - :

« روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة » .

ولذلك ؛ فالحديث باطل ؛ كما قال ابن القيم في « مناره » (ص ٥١) ، قال :

« والأحاديث الصحيحة بخلافه ، قال البخاري في « صحيحه » : (باب ما يدعى الناس يوم القيامة بآبائهم) . ثم ذكر حديث : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غَدرته ، فيقال : هذه غدرة فلان ابن فلان » .

ومن عجائب السيوطي : أنه تعقب - في « اللآلي » (٢ / ٤٤٩) - ابن الجوزي بقوله :

« قلت : له طريق آخر . . . » .

ثم ساق حديث ابن عباس المتقدم برقم (٤٣٤) ، وهو موضوع أيضاً ؛ فيه كذاب ؛ كما بينته هناك .

ولذلك ؛ تعقبه ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » بقوله (٢ / ٣٨١) :

« هو من طريق إسحاق بن بشر ؛ وهو كذاب وضاع ، فلا يصلح شاهداً » .

ولهذا ؛ فقد أساء السيوطي بتعقبه المذكور من جهة ، وبسكوته عليه وفيه

الكذاب من جهة أخرى ، كما سكت عليه أيضاً في كتابه الآخر « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » (٨٠ / ١١٨ ـ تحقيق الأخ الفاضل محمد الصبّاغ) !

وقريب من ذلك : ما صنعه الزرقاني في « مختصر المقاصد الحسنة » (٧٦ / ٢٢٢) ؛ فإنه أورد الحديث ، وقال :

« ضعيف » !

فأوهم أنه ليس شديد الضعف ، ليس فيه من رمي بالكذب والوضع ! وهذا إنما يأتي من التقليد وقلة التحقيق .

ونحوه في « تذكرة الموضوعات » للشيخ محمد طاهر الفُتَّنِيِّ (ص ٢٢٤) .

٥٤٦٤ ـ (لا أجمعُهما له ، هو أبو سليمان)[١] .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (٣٢٨) : أخبرنا الزُّبَيْر بن بَكار قال : حدثني محمد بن يحيى عن **إبراهيم بن أبي يحيى** عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ قال :

لما وُلد محمد بن طلحة بن عبيد الله ؛ أتى به طلحةُ النبيَّ ﷺ ، فقال :

« أسْمِهِ محمداً » . فقال : يا رسول الله ! أكنيه أبا القاسم ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ ابن قنفذ تابعي لم يدرك القصة . وإبراهيم ابن أبي يحيى ؛ الظاهر أنه إبراهيم بن أبي حية اليسع ؛ فإن كنيته اليسع أبو يحيى ؛ ولقبه أبو حية ؛ كما في « اللسان » . قال البخاري :

---

(١) مال الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى ثبوته قبل وقوفه على إسناده ، فانظر آخر الحديث (٥٤٥٢) . (الناشر) .

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وقد أشار ابن عبد البر إلى ضعف هذا الحديث في « الاستيعاب » .

لكن قد صح النهي عن الجمع بين اسمه ﷺ وكنيته في غير هذا الحديث ، كما بينته في التعليق على « مختصر تحفة المودود » لابن القيم بقلمي . ولم يصح أن النبي ﷺ كناه بأبي القاسم ؛ خلافاً لما ذكره ابن عبد البر !

٥٤٦٥ - (إذا كانَ يومُ القيامةِ ؛ خرجَ صائحٌ مِنْ عند الله ، فنادى بأعْلى صَوْتِهِ : يا أُمَّةَ مُحَمَّد ! إنَّ اللهَ قَدْ عفا لكم عَنْ حَقِّهِ قِبلَكُمْ ، فَتَعَافَوا فيما بينكُم ، وادخلُوا الجَنَّةَ بسلامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (٣٤١) : حدثنا **محمد ابن بَشِير الكِنْدي** قال : نا مَعْن بن عيسى الأشجعي وعبد الله بن إبراهيم الغِفَاري عن **زيد بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم الليثي** عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه عن جده عن عثمان بن عفان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته زيد هذا ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الذهبي في ترجمة (عبد الله بن إبراهيم الغفاري) من « الميزان » .

وأورد فيها حديثين آخرين من روايته عن زيد ، فقال ابن عدي :

« لم أسمع بزيد إلا في هذين الحديثين ، ولا أعلم روى عنه إلا عبد الله بن إبراهيم » !

قلت : ويرده هذا الحديث ؛ فقد روى عنه معن بن عيسى الأشجعي ؛ وهو ثقة ثبت ؛ حتى قال أبو حاتم :

« هو أثبت أصحاب مالك » .

لكن الراوي عنه محمد بن بشير الكندي فيه كلام ؛ قال يحيى :

« ليس بثقة » . وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

٥٤٦٦ - (مَنْ توضَّأ فأسبغَ الوُضوءَ ، ثم أتى الرُّكْنَ لِيَسْتَلِمَهُ ؛ خاضَ في الرحمةِ ، فإذا استلَمه فقال : بسمِ اللهِ واللهُ أكبرُ ، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لهُ ، وأشهدُ أن محمَّداً عبدُه ورسولُه ؛ غَمَرَتْهُ الرحمةُ ، فإذا طافَ بالبيتِ ؛ كتب اللهُ لهُ بكُلِّ قدَم سبعينَ ألفَ حسنةٍ ، وحطَّ عنهُ سبعينَ ألفَ سيئةٍ ، ورفعَ لهُ سبعينَ ألْفَ درجةٍ ، وشُفِّع في سبعينَ مِنْ أهْلِ بيتِه ، فإذا أتى مَقَام إبراهيمَ ، فصلَّى عندَهُ ركعتينِ إيماناً واحْتساباً ؛ كَتَبَ اللهُ له عِتْقَ أربعةَ عَشَرَ مُحَرَّراً مِنْ وَلَدِ إسماعيلَ ، وخرجَ مِنْ ذُنوبِهِ كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٠٤ / ٢ - مصورة الجامعة الإسلامية : الثانية) من طريق عيسى بن إبراهيم الطِّرسُوسِيِّ : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا إسماعيل بن عياش عن المغيرة بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المغيرة بن قيس بصري منكر الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨) عن أبيه .

وابن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها .

والطرسوسي ؛ لم أعرفه .

٥٤٦٧ ـ (يُوشِكُ أن تظْهَرَ فِتْنةٌ لا يُنَجِّي مِنْها إلا اللهُ ، أو دعاءٌ كدعاءِ الغَرِيق) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٢٣ / ١) من طريق **يحيى ابن المتوكل عن يعقوب بن سَلَمة** عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ يحيى بن المتوكل : هو المدني أبو عقيل ؛ مُجمع على ضعفه . بل قال ابن حبان (٣ / ١١٦) :

« منكر الحديث ، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث النبي عليه الصلاة والسلام ، لا يسمعها الممعن في الصناعة إلا لم يرتب أنها معمولة » .

ويعقوب بن سلمة : هو الليثي مولاهم المدني ، وهو مجهول الحال .

وأبوه لين الحديث ؛ كما في « التقريب » !

وحقه أن يقول في أبيه : إنه مجهول ؛ لأنه لم يذكر له في « التهذيب » راوياً غير ابنه ، بل ختم ترجمته فيه بقوله :

« لا يعرف » ، وهو الذي جزم به الذهبي في « الميزان » .

٥٤٦٨ ـ (إذا كانَ أولُ ليلة منْ شَهْرِ رمضانَ ؛ نَظَر اللهُ إلى خَلْقِه ، وإذا نظرَ اللهُ إلى عبدٍ ؛ لم يعذِّبْهُ أبداً ، ولله في كُلِّ يوم ألفُ ألفِ عتيقٍ منَ النّارِ ، فإذا كانت ليلةُ تسع وعشرينَ ؛ أعتقَ الله فيها مثلَ جميع ما أعتقَ في الشَّهرِ كُلِّه ، فإذا كانتْ ليلةُ الفطْرِ ؛ ارتجَّتِ الملائكة ، وتجلَّى الجبارُ بنُورِه ـ مع أنه لا يصفُه الواصفُون ـ ؛ فيقولُ للملائكةِ ـ وهم في عيدِهم مِنَ الغدِ ـ : يا معشرَ الملائكةِ ـ يوحي إليهم ـ ! ما جزاءُ الأجيرِ إذا أوفى عملَه ؟ فتقولُ الملائكةُ : يُوَفَّى أجْرَهُ . فيقولُ الله تعالى : أُشْهِدُكم أني قَدْ غفرتُ لهم) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٨٠ / ١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٨٩ ـ ١٩٠) من طريق **حَمَّاد بن مُدْرِك** : ثنا **عثمان ابن عبد الله الشامي** : ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال ابن الجوزي عقبه :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه مجاهيل ، والمتهم به عثمان ابن عبد الله ؛ قال ابن عدي : حدث بمناكير عن الثقات ، وله أحاديث موضوعة . وقال ابن حبان : يضع على الثقات » .

قلت : وحماد بن مدرك ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه من المجاهيل الذين أشار إليهم ابن الجوزي ، وقد أقره السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١٠٠ ـ ١٠١) .

ومع هذا كله ؛ أورد المنذري هذا الحديث في « ترغيبه » (٢ / ٦٨ ـ ٦٩) من رواية الأصبهاني هذه ! وذلك من تساهله الذي حملني على جعل كتابه إلى

قسمين : « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ؛ وقد شرحت تساهله هذا في مقدمة « الصحيح » بما لا تجده في غيره ، وقد تم طبع المجلد الأول منه ، يسر الله لنا طبع سائرها مع « الضعيف »[1] .

٥٤٦٩ ـ (إذا كانَ أولُ ليلة مِنْ رمضانَ ؛ فُتِحَتْ أبوابُ السماءِ ؛ فلا يُغْلَقُ منها بابٌ حتَّى يكونَ آخرُ ليلةٍ من رمضان .

فليسَ من عبْدٍ مؤمنٍ يصلِّي ليلةً ؛ إلاَّ كَتبَ اللهُ له ألفاً وخمسَ مئةِ حسنةٍ بكلِّ سجْدةٍ ، ويُبنَى له بيتٌ في الجنّةِ مِنْ ياقوتةٍ حمْراءَ ، لها ستُّون ألف بابٍ [لكل باب] منها قصرٌ مِنْ ذهَبٍ مُوَشَّحٍ بياقوتةٍ حمراءَ .

فإذا صامَ أوَّلَ يومٍ من رمضان ؛ غُفِرَ له ما تقدَّم إلى مِثْلِ ذلك اليومِ مِنْ شهْرِ رمضانَ .

ويستغفرُ لهُ كلَّ يوم سبعونَ ألفَ ملَك مِنْ صلاةِ الغداةِ إلى أن تُوَارى بالحجابِ ، وكان لهُ بكلِّ سَجْدةٍ يسجدُها في شهْرِ رمضانَ بليلٍ أو نهارٍ شجرةٌ يسيرُ الراكبُ في ظِلِّها خمسَ مئةِ عامٍ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣١٤ / ٣٦٣٥) ، و الأصبهاني في « الترغيب » (١٨٠ / ١) من طريق محمد بن مروان **السُّدِّيِّ** عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة العبدي وعن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : والسدي هذا ـ وهو الصغير ـ متهم بالكذب .

---

(١) ثمّ طبع الكتاب ـ بقسميه ـ في خمسة مجلدات بعد وفاة الشيخ ـ رحمه الله ـ بقليل . (الناشر) .

ولست أدري لماذا لم يورد ابن الجوزي حديثه هذا في « الموضوعات » ؟ ! وقد أورد له حديثاً في الصلاة على النبي ﷺ ؛ وقال فيه :

« كذاب » ؛ كما تقدم برقم (٢٠٣) ؛ فلعله لم يقف عليه .

وقد أساء المنذري بإيراده إياه في « الترغيب » (٢ / ٦٦ - ٦٧) دون أن يبين حال راويه ؛ فإنه لم يزد على قوله :

« رواه البيهقي ، وقال : « قد روينا في الأحاديث المشهورة ما يدل على هذا ، أو لبعض معناه » . كذا قال رحمه الله » ! !

وكأن المنذري أشار إلى نقد كلام البيهقي ؛ فإنه ليس في الأحاديث المعروفة ما في هذا إلا الفقرة الأولى ؛ فإنها في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة نحوه .

وقنع المنذري بالإشارة إلى تضعيفه فقط !

و قلده المعلقون الثلاثة ، فصرحوا بأنه « ضعيف » ؛ مع أنهم عزوه للبيهقي والأصبهاني بالأرقام ! ولا يحسنون إلا هذا :

كالعيس في البيداءِ يقتلها الظَّمَا   والماءُ فوق ظُهورِها محمولُ

٥٤٧٠ - (إذا كانَ غداةُ الفِطْرِ ؛ قامتِ الملائكةُ على أفواهِ الطُّرُقِ فنادَوا : يا معْشرَ النَّاسِ ! اغدُوا إلى ربٍّ رحيم ، يمنُّ بالخيرِ ويثيبُ الجزيلَ ؛ أمَركُم بصومِ النهارِ فصمتوه ، فإذ أطعتُم ربَّكم فاقْبِضُوا أجوركم .

فإذا صلَّوا نادى منادٍ مِنَ السماءِ : ارجعُوا إلى منازِلِكم راشدينَ ؛

فقد غفرتُ ذنوبَكم ، ويُسَمَّى ذلكَ اليومُ في السماء يومَ الجَائزةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦١٨) ، والمعافى بن زكريا في « الجليس » (٤ / ٨٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١٨٨ / ١) من طريقين عن **سعيد بن عبد الجبار** [عن توبة] عن **سعيد بن أوس الأنصاري** عن أبيه مرفوعاً به . والزيادة للطبراني .

وكذلك رواه الحسن بن سفيان في « مسنده » ؛ إلا أنه قال : عن **توبة أو أبي توبة** .

وكذلك أخرجه المعافى في « الجليس » ؛ لكنه قال :

عن أبي توبة . . بغير شك ، وكذا نقله في « الإصابة » .

قلت : وأبو توبة ـ أو توبة ـ لم أعرفه . ومن المحتمل أن يكون هو الذي في « الجرح » (١ / ١ / ٤٤٦) :

« توبة بن نمر الحضرمي المصري ، وكان قاضي مصر ، فلما مات استقضي عبد الله بن لهيعة ، وابنته تحت ابن لهيعة . روى عن أبي عفير عن ابن عمر . روى عنه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، وابن لهيعة » .

ولعله مما يرجح الاحتمال المذكور : أن الراوي عنه ـ سعيد بن عبد الجبار ـ هو حضرمي أيضاً ، وهو سعيد بن عبد الجبار بن وائل الحضرمي ، وهو ضعيف .

وعلى كل حال ؛ فقد روي الحديث من طريق أخرى عند الطبراني (٦١٧) من رواية **عمرو بن شَمرٍ** عن جابر عن أبي الزبير عن **سعيد بن أوس الأنصاري** به .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ أبو الزبير مدلس ؛ وقد عنعنه .

لكن الآفة ممن دونه ؛ فإن جابراً هذا ـ وهو الجعفي ـ متروك .

وعمرو بن شمر شر منه . قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

وأعله الهيثمي (٢ / ٢٠١) بالجعفي وحده ، فقصر .

ومدار الطريقين على سعيد بن أوس الأنصاري ، ولم أجد من ترجمه .

ووقع في « ترغيب الأصبهاني » : **سعد بن أوس** ولم أجده أيضاً ؛ فهو علة الحديث . والله أعلم .

٥٤٧١ ـ (إنَّ اللهَ يُحِبُّ [أهل] البيتِ الخَصِبِ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٠٩ / ٢) من طريق ابن أبي الدنيا قال : حدثني **محمد بن قُدَامة الجوهري** : ثنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج : **أن** رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مع إعضاله ؛ فإن ابن جريج ـ واسمه عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج ـ لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة .

وفي الطريق إليه محمد بن قدامة الجوهري ، وفيه لين ؛ كما في « التقريب » .

وأعله السيوطي في « الجامع الصغير » بالإعضال فقط ! والزيادة منه .

٥٤٧٢ ـ (إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ يَرَى أثرَ نِعْمتِهِ على عَبْدِهِ في مَأْكَلِهِ ومَشْرَبِهِ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢١٠ / ١) من طريق ابن أبي الدنيا بسنده عن **عبد المجيد بن عبد العزيز** عن [ابن] جريج **عن علي ابن زيد بن جدعان قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ ابن جدعان تابعي معروف بالضعف .

وابن جريج مدلس .

وعبد المجيد بن عبد العزيز ـ وهو ابن أبي رَوَّاد المكي ـ ضعيف أيضاً . وبالغ فيه ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (٢ / ١٦١) :

« منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير ؛ فاستحق الترك » !

والحديث ؛ أعله السيوطي في « الجامع » بالإرسال فقط .

وزاد المناوي إعلاله بضعف ابن جدعان .

واعلم أنني إنما أوردت الحديث هنا لهذه الزيادة :

« في مأكله ومشربه » ! لتفرد هذه الطريق بها ؛ فإنها ـ مع ضعفها ـ مخالفة للطرق الأخرى التي روت الحديث موصولاً مسنداً عن ابن عمرو ، ووالد أبي الأحوص دونها ؛ وهما مخرجان في « غاية المرام » (٧٥) .

٥٤٧٣ ـ (إنّا أُمِرْنا أن نأخُذَ الخيرَ بأَيمانِنا) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢١١ / ١) من طريق **عبد العزيز**

ابن أبان : ثنا محمد بن بِشْر بن بَشِير بن مَعْبد الأسلمي قال : حدثني أبي عن جدي ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ :

أنه كان بـ (أَذْرَبِيجان) ، فأُتوا بطعام ، وعندهم ناس من الدَّهاقين ، فلما فرغوا ؛ أُتوا بماء يغسلون أيديَهم ، وأُتوا بأُشْنَان ، فأخذه بيمينه ، فتغامزت الدهاقين ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد العزيز هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

وقد خالفه في متنه : طَلْقُ بن غَنَّام ـ وهو ثقة ـ فقال : حدثنا محمد بن بشر ابن بشير عن أبيه بشر بن بشير :

أنه أتي بأُشنان يغسل يده ، فأخذه بيده اليمنى ، قال : إنا لا نأخذ الخير إلا بأَيْماننا .

رواه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٩٦) .

فهذا موقوف ، وهو الصواب .

وإن كان معنى المرفوع صحيحاً ، يدل على ذلك حديث الأمر بالأخذ والإعطاء باليمين ، وهو مخرج في الكتاب الآخر (١٢٣٦) .

٥٤٧٤ ـ (السُّلطانُ ظِلُّ اللهِ تعالى في الأرضِ ، فإنْ أحسَنُوا ؛ فلهم الأجرُ ، وعليكم الشكرُ ، وإن أساءوا ؛ فعليهمُ الإصرُ وعليكم الصبرُ ، لا يحمِلَنَّكم إساءَتُه على أن تَخرجُوا مِنْ طاعتِهِ ؛ فإنَّ الذُّلَّ في طاعةِ اللهِ

خيرٌ مِنْ خلودٍ في النّارِ ، لولاهم ما صَلَحَ الناسُ) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢١٤ / ٢) من طريق **عمرو بن عبد الغفار** عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِي عن سعد بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

قلت : يا رسول الله ! أخبرني عن هذا السلطان الذي ذَلَّتْ له الرقاب ، وخضعت له الأجساد ؛ ما هو ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن عبد الغفار ؛ قال ابن عدي :

« اتُّهم بوضع الحديث » .

وقد رواه غيره من المتهمين بإسناد آخر عن ابن عمر مرفوعاً نحوه ؛ وقد مضى برقم (٦٠٤) .

٥٤٧٥ - (اطْلُبِ العافيةَ لِغَيْرِكَ ؛ تُرْزَقْها في نَفْسِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٢٦ / ٢) من طريق **محمد ابن كثير الفِهْرِيِّ** : ثنا **ابن لهيعة** عن أبي قَبِيلٍ عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن لهيعة ضعيف .

لكن الآفة من الفهري هذا ؛ فإنه متروك ؛ قال ابن معين :

« ليس بثقة » . وقال ابن عدي :

« روى بواطيل ، والبلاء منه » .

٥٤٧٦ - (ثلاثة يَتَحدَّثون في ظِلِّ العرشِ آمنينَ ، والناسُ في الحسابِ : رجلٌ لم تأخذْه [في الله] لومةُ لائم ، ورجلٌ لم يَمُدَّ يَدَيْهِ إلى ما لا يَحِلُّ له ، ورجلٌ لم ينظرْ إلى ما حُرِّمَ عَلَيْه) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٢ / ٢) من طريق **غسان ابن مالك السلمي** : ثنا **عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن محمد بن رُسْتم** عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ والبلاء من عنبسة هذا ؛ فإنه متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع . وقال ابن حبان (٢ / ١٧٨) :

« صاحب أشياء موضوعة ، وما لا أصل له » .

وغسان بن مالك ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥٠) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، بيِّن في حديثه الإنكار » .

لكن روى عنه أبو زرعة الرازي ؛ فهو ثقة عنده .

وعلى كل حال ؛ فالآفة من شيخه عنبسة .

٥٤٧٧ - (يا بُنيَّ أكثر من الدُّعاء ؛ فإنه يَرُدُّ القضاءَ المُبْرَمَ . يا بُنيَّ ! أكثر من قول : لا إله إلا الله ؛ فإنّها أثقلُ مِنْ سَبْعِ سماواتٍ ومِنَ الأرضين وما فيهنَّ . يا بُنيَّ ! لا تَغْفُلْ عَنْ قراءةِ القرآنِ إذا أصبحْتَ وإذا أمسيتَ ؛ فإنّ القرآنَ يُحْيي القلبَ الميتَ ، وينهى عَنِ الفحشاءِ والمنكرِ والبغي ، وبالقرآن تسيرُ الجبالُ . يا بُنيَّ ! أكثرْ من ذِكْرِ الموتِ ؛ فإنكَ إذا أكثرتَ ذكْرَ الموت : زَهِدْتَ في الدُّنيا ، ورغِبْتَ في الآخرةِ ، وإنَّ الآخرة

هي دارُ القرارِ ، والدُّنيا غَرَّارةٌ لأهلها ، والمغرور مَنِ اغترَّ بها) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٨ / ١) من طريق أبي محمد بن حيان : ثنا أبو إسحاق بن أحمد الفارسي : ثنا سهل بن زياد القطان عن **كثير بن سُلَيْم** عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آثار الصنع عليه ظاهرة ، وهو من صنع كثير هذا ؛ فقد قال فيه ابن حبان (٢ / ٢٢٣) :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه من غير رؤيته ، ويضع عليه ، ثم يحدث به » . ونحوه قول أبي حاتم فيما رواه ابنه عنه (٣ / ٢ / ١٥٢) :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، لا يروي عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره » .

وقد مضى له حديث آخر استنكره أبو زرعة برقم (١١٧) .

٥٤٧٨ - (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه ؛ آواهُ اللهُ في كَنَفِه ، ونشَرَ عليه رحمتَه ، وأدخلَه في مَحَبَّتِهِ : مَنْ إذا أُعْطِيَ شكرَ ، وإذا قَدِرَ غَفَرَ ، وإذا غَضِبَ فَتَرَ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١ / ١٢٥) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٤ / ١٠٥ / ٤٤٣٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢٣٦ / ١) من طريق يعقوب ابن سفيان : ثنا **عمر بن راشد** - كان ينزل (الجار) - : ثنا محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب عن هشام بن عروة عن محمد بن علي عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ فإن عمر بن راشد شيخ من أهل الحجاز من أهل المدينة ، قد روى عنه أكابر المحدثين » ! ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : بل واهٍ ؛ فإن عمر قال فيه أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً » .

قلت : تمام كلام أبي حاتم في رواية ابنه عنه (٣ / ١ / ١٠٨) :

« . . وزوراً ، والعجب من يعقوب بن سفيان كيف روى عنه ؟ ! لأني في ذلك الوقت وأنا شاب ؛ علمت أن تلك الأحاديث موضوعة ، فلم تطب نفسي أن أسمعها ، فكيف خفي على يعقوب بن سفيان ذلك ؟ ! » .

قلت : وفي ذلك إشارة إلى أن رواية الثقة عن شيخ لا يكون توثيقاً له ، وهو الصحيح ؛ حتى ولو كان ينص على عدالة شيوخه ، كما قال الحافظ ابن كثير في « مختصره » (ص ١٠٦) ؛ خلافاً لما أشار إليه كلام الحاكم المتقدم :

« قد روى عنه أكابر المحدثين » !

فلا جرم أن الحافظ الذهبي لم يعرج عليه .

وكأن الحاكم أشار بذلك إلى رواية يعقوب بن سفيان عنه .

ثم أخرجه البيهقي (٤٤٣٤) من طريق ابن عدي ، وهذا في « الكامل » (٦ / ٣٧٨) : ثنا **أحمد بن داود بن أبي صالح** : ثنا **أبو مصعب المديني - يلقب (مُطَرِّف)** - : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به نحوه .

ساقه ابن عدي مع أحاديث أخرى في ترجمة (مطرف) هذا ؛ وقال :

« يأتي بمناكير » .

فتعقبه الذهبي في « الميزان » بقوله :

« قلت : هذه أباطيل ؛ حاشا مطرفاً من روايتها ! وإنما البلاء من أحمد بن داود ، فكيف خفي هذا على ابن عدي ؟ ! فقد كذبه الدارقطني ، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى » .

ونحوه في « التهذيب » لابن حجر .

٥٤٧٩ - (في الجنَّةِ شجرةٌ أصلُها مِنْ ذهَب ، وأغصانُها الفضَّةُ ، وثَمَرُها الياقوتُ والزَّبَرْجَدُ ، ينبعثُ لها ريحٌ ؛ فيَحُكُّ بعضُها بعضاً ، فما سُمع شيءٌ قطُّ أحسنُ منه) .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٥٦ / ٢) : أخبرنا **عَتَّاب ابن بَشِير** عن **عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز الهُرْمُزِي** عن مجاهد قال :

قيل لأبي هريرة : هل في الجنة سماع ؟ قال : نعم ؛ شجرة . . . إلخ .

قلت : وهذا - مع وقفه - ؛ فيه ابن هرمز هذا ، وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وعتاب صدوق يخطئ ؛ مع كونه من رجال البخاري .

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » من طريق **مسلمة بن علي** عن زيد بن واقد عن **رجل** عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : مسلمة هذا متروك .

وتابعيه مجهول لم يُسَمَّ .

وله شاهد ؛ يرويه **حفص بن عمر** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن في الجنة . . . » فذكره بنحوه .

أخرجه ابن الجوزي في « جامع المسانيد » (ق ٤٢ / ١) .

وحفص هذا ؛ الظاهر أنه ابن عمر بن سعد القرَظ المدني المؤذن ؛ فإنه من هذه الطبقة . فإن يكن هو ؛ فهو مقبول عند الحافظ .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يزال في مرتبة الضعف ؛ لتعرِّيه عن شاهد معتبر . والله أعلم .

٥٤٨٠ - (اقضِيا يوماً آخر)[١] .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٩٤ / ١) : عن ابن جريج قال : قلت : لابن شهاب : أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال :

« من أفطر في تطوع ؛ فَلْيَقْضِهِ » ؟

قال : لم أسمع من عروة في ذلك شيئاً ، ولكني سمعت في خلافة سليمان ابن عبد الملك من ناس عن بعض من نساء عائشة أنها قالت :

كنت أنا وحفصة صائمتين ، فقُرِّبَ إلينا طعام ، فابتدرناه فأكلناه ، فدخل النبي

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « انظر (٥٢٠٢) » . (الناشر) .

ﷺ ؛ فبادرتني إليه حفصة ـ وكانت ابنة أبيها ـ ؛ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

٥٤٨١ ـ (عَشْرٌ مُباحٌ للمُسلمينَ في مَغازِيهم : العَسَلُ ، والماءُ ، والترابُ ، والخَلُّ ، والمِلْحُ ، والزَّيتُ ، والحَجَرُ ، والعُودُ ـ ما لم يُنْحَتْ ـ والجِلْدُ الطَّرِيُّ ، والطعامُ يُخْرَجُ بِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٩٥ / ٢) : أخبرنا **عبد الملك بن محمد الشامي** ـ وهو صاحب الأوزاعي ـ : نا **أبو سلمة العاملي** : حدثني الزهري : حدثني عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ يوم حنين بالجِعْرَانة ـ . . . فذكره . وقال :

« حديث منكر ، وعبد الملك عندهم في حد الترك » .

قلت : وقد وثقه بعضهم ، وهو ليّن الحديث ؛ كما قال الحافظ .

وإنما آفة الحديث : شيخه أبو سلمة العاملي ـ واسمه : الحكم بن عبد الله بن خَطَّاف ـ ، وهو متروك ، ورماه أبو حاتم بالكذب .

٥٤٨٢ ـ (مَنْ ماتَ وعليهِ صَوْمُ نَذْرٍ ؛ فَلْيَصُمْ عنه وَلِيُّهُ) .

منكر . أخرجه ابن راهويه في « المسند » (٤ / ٩٥ / ٢ ـ ٩٦ / ١) : أخبرنا **عبد الله بن واقد الجَزَري** : نا حَيْوة بن شُرَيح : أخبرني سالم بن غَيْلان عن عروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ؛ بزيادة : « نذر » ! تفرد به الجزري هذا ، وهو متروك ، وكان أحمد يثني عليه ، وقال :

« لعله كبر واختلط ، وكان يدلس » !

قلت : قد صرح هنا بالتحديث ؛ فالعلة من سوء حفظه .

ويؤكد ذلك : أن ابن وهب تابعه في أصل الحديث دون هذه الزيادة ، فقال : قال حيوة به .

أخرجه أحمد (٦ / ٦٩) .

وكذلك أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق أخرى عن عروة به ؛ وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٠٧٩) .

وأما قول ابن راهويه عقب الحديث .

« السنة على هذا » .

فهو الراجح من الناحية الفقهية ، وعليه حَمْلُ هذا الحديث عند المحققين ؛ فكأن الجزري روى الحديث بالمعنى الذي يراه ، وهذا من شؤم الرواية بالمعنى !

٥٤٨٣ - (إنّ الدَّيْنَ يُقْتَصُّ مِنْ صاحبِهِ يومَ القيامةِ إذا ماتَ ولمْ يَقْضِهِ ؛ إلا مَنْ تَدَيَّنَ في ثلاثٍ :

رجلٌ تذهبُ قُوَّتُهُ [في سبيل الله] ، فيَدَّينُ ما يتقوّى به على عدوِّ الله وعدِّو رسولِه ؛ فمات فلم يقْضِهِ .

ورجلٌ ماتَ عندَه مسلمٌ ؛ فلم يجدْ ما يُكَفِّنه إلا بدَيْنٍ ؛ فمات ولم يقْضِهِ .

ورجلٌ خافَ على نفسه العُزْبَة ولم يكنْ عندَه ما يتزوَّجُ ، فاستدانَ

فتزوَّجَ ؛ ليُعِفَّ نفسَه خشيةً على دِينِه . فاللهُ يقضِي عن هؤلاءِ الدَّينَ يوم القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ١١٢ / ٢ - ١١٣ / ١) - والسياق له - ، ويعقوب الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٥٢٥ - ٥٢٦) ، وابن ماجه (٢ / ٨٣) - والزيادة لهما - ، والبزار (١٣٤٠) ، وكذا أبو يعلى - كما في « زوائد ابن ماجه » للبوصيري (ق ١٥١ / ١) - من طريق **الإفريقي عبد الرحمن بن زياد ابن أَنْعُم عن عمران بن عبدٍ المَعَافري** عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الإفريقي .

ومثله شيخه عمران ؛ فقد ضعفه ابن معين ، وتبعه الحافظ ، ولم يلتفت إلى توثيق الفسوي له . وكذلك فعل الذهبي ، فقال فيه في « الكاشف » :

« لين » .

وأعله الهيثمي (٤ / ١٣٣) بالإفريقي فقط من رواية البزار ! وهو قصور ظاهر قلَّده عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٢ / ١١٨) كما هي عادته !

٥٤٨٤ - (أَمرَ عَمَّاراً أن يفعلَ هكذا ؛ وضربَ بيدَيْهِ الأرضَ ، ثمَّ نفضَهما ، ومسحَ على وجْهه ويدَيه ، وقال سلمة : ومرفقيه) .

منكر بذكر المرفقين . أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٠١) من طريق حُمَيد بن عبد الرحمن عن **ابن أبي ليلى** عن الحكم وسلمة بن كُهَيْلٍ :

أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى عن التيمم ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف ؛ علته ابن أبي ليلى ـ واسمه محمد ابن عبد الرحمن ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ؛ سيِّئ الحفظ جدّاً » .

قلت : وضعفه وسقوطه عن مرتبة الاحتجاج به ؛ أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف ، ولولا أني رأيت المعلق على ترجمة سلمة بن كهيل من « تهذيب التهذيب » نقل تصحيح بعضهم لهذا الإسناد ؛ لما خرجته كما ستراه في الحديث التالي ، لا سيما وحديث التيمم في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عمار ليس فيه ذكر المرفقين ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٦٩٤) ، و « صحيح أبي داود » (٣٤٣) .

(**تنبيه**) : قد أعل الحديثَ البوصيريُّ في « زوائد ابن ماجه » (ق ٤١ / ٢) بضعف حفظ ابن أبي ليلى ؛ ولكنه قال :

« ولم ينفرد به ابن أبي ليلى ؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » عن وكيع عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن ابن أبي أوفى عن أبيه . . . فذكره » !

كذا وقع في « المخطوطة » :

« عن أبيه » ! فلعلها مقحمة من بعض النساخ ؛ فإنهم لم يذكروا لأبي أوفى رواية مطلقاً ، لا من رواية ابنه عبد الله ، ولا غيره .

وكذلك وقع في المطبوعة (١ / ٨٠) ، ووقع فيها : « مصنفه » مكان : « مسنده » ؛ وهو خطأ أيضاً ؛ فإن الحديث ليس في « مصنف ابن أبي شيبة » .

ثم لينظر في قول البوصيري : « فذكره » ؛ هل يعني أنه بلفظ سلمة : « ومرفقيه » ،

وهو المنكر كما تقدم ، أم بلفظ الحكم : « يديه » ، وهو المحفوظ ؟ !

٥٤٨٥ - (لا تَنْفُخْ ؛ فإنّ النفخَ كلامٌ) .

منكر . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٢١٤ / ٢) : أخبرنا **يونس ابن بُكَير** : نا **عنبسة بن الأزهر** عن سلمة بن كُهَيل **عن** أم سلمة :

أنها قالت لذي قرابة لما قام فصلى فنفخ : لا تفعل ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول لغلامه رباح : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف منقطع ؛ فإن سلمة بن كهيل ما أظنُّه لقي أم سلمة ؛ فإنه كوفي وهي مدنية ، وقد ماتت وله من العمر نحو (١٥) عاماً ، وقد قال ابن المديني في « العلل » :

« لم يلق سلمة أحداً من الصحابة إلا جندباً وأبا جُحَيفة » .

واستدرك عليه بعضهم بأن ابن ماجه روى في « باب التيمم » من « سننه » بإسناد صحيح عن الحكم وسلمة بن كهيل : أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن التيمم . . . الحديث !

فأقول : هذا ممكن ؛ فان ابن أبي أوفى تأخرت وفاته ؛ فإنه مات سنة (٨٧) بالكوفة ، وهو آخر من مات فيها من الصحابة ؛ لكن قوله :

« بإسناد صحيح » ! غير صحيح ، كما تقدم بيانه آنفاً .

ثم إن عنبسة بن الأزهر ويونس بن بكير ؛ فيهما ضعف من قبل حفظهما .

وقد خولفا في إسناده ولفظه ، فأخرجه ابن راهويه أيضاً ، وأحمد (٦ / ٣٠١ ،

٣٢٣) ، والترمذي (٣٨١ ، ٣٨٢) ، وابن حبان (٤٨٣) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٣٧٩) من طرق ثلاث عن **أبي صالح مولى طلحة** عن أم سلمة قالت :

رأى النبي ﷺ غلاماً لنا - يقال له : أفلح - إذا سجد نفخ ، فقال :

« يا أفلح ! ترِّب وجهك » . وضعفه الترمذي بقوله :

« وإسناده ليس بذاك ، وميمون أبو حمزة ضعفه بعض أهل العلم » .

وأقره الحافظ في « الفتح » (٣ / ٨٥) .

لكن أبو حمزة قد توبع عند أحمد وابن حبان ؛ فعلة الحديث أبو صالح هذا ؛ فإنه لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

٥٤٨٦ - (يا أيُّها الناسُ ! حُرِّم هذا المسجدُ على كل جُنُبٍ مِنَ الرِّجال ، أو حائضٍ مِنَ النِّساءِ ؛ إلا النبيَّ ، وأزواجَهُ ، وعليّاً ، وفاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ، ألا بَيَّنْتُ الأسماءَ أنْ تَضِلُّوا) .

منكر . أخرجه ابن شَبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٨) ، وابن حزم في « المحلى » (٢ / ٢٥٢ - طبع الجمهورية) من طريق **عطاء بن مسلم** عن ابن أبي غَنِيَّةَ عن **إسماعيل** عن جَسْرَةَ - وكانت من خيار النساء - قالت : كنت مع أم سلمة رضي الله عنها ، فقالت :

خرج النبي ﷺ من عندي ، حتى دخل المسجد فقال : . . . فذكره . وقال ابن حزم :

« باطل ، عطاء بن مسلم الخفاف منكر الحديث . وإسماعيل مجهول » .

قلت : وقد رواه **أفلت بن خليفة** عن جسرة به نحوه مختصراً .

وأعله ابن حزم بأفلت هذا ، وأعله غيره بجسرة ؛ وهو الراجح عندي ؛ كما بينته في « ضعيف أبي داود » (٣٢) ، فلا نعيد القول فيه .

٥٤٨٧ ـ (لا تَرْقُدُوا في مَسْجِدي هذا ، فخرجَ الناسُ ، وخرجَ عليٌّ رضي الله عنه ، فقال لعلي : [ارجع] فقد أُحِلَّ لك فيه ما أُحِلَّ لي ، كأني بك تذودُهم على الحوضِ ، وفي يدِكَ عَصًا عَوْسَجٍ) .

منكر جداً . أخرجه ابن شبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٧ ـ ٣٨) من طريق **حَرَام بن عثمان** عن أبي عَتِيقٍ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

أخرج رسول الله ﷺ أناساً من المسجد ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حرام هذا ؛ قال الشافعي وغيره :

« الرواية عن حرام حرام » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٦٩) :

« كان غالياً في التشيع ، منكر الحديث فيما يرويه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل » .

وساق له الذهبي مما أنكر عليه عدة أحاديث ؛ هذا منها ، وقال :

« وهذا حديث منكر جداً » .

٥٤٨٨ ـ (لما تجلَّى اللهُ تعالى للجَبَلِ ؛ طارتْ لعظمته ستَّةُ أَجْبُلٍ ، فوقَعَتْ ثلاثةٌ في المدينةِ ، وثلاثةٌ في مكَّةَ : وقعَ بالمدينةِ أُحُدٌ ، ووَرِقانُ ،

ورَضْوى ، ووقع بمكة ثَبِيرٌ ، وحِرَاءٌ ، وثَوْرٌ)[1] .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٧٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٤٤١) عن عبد العزيز بن عمران عن معاوية بن عبد الله عن الجَلْد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« هذا الحديث غريب جدّاً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ثم روى عن ابن معين أنه قال في عبد العزيز هذا ـ وهو ابن عمران بن عبد العزيز الزهري المدني ـ :

« ليس بثقة ؛ إنما كان صاحب شعر » . وعن البخاري :

« منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » .

ولذلك ؛ أورد ابن الجوزي الحديث في « الموضوعات » (١ / ١٢٠ ـ ١٢١) ؛ وقال :

« قال ابن حبان : هذا حديث موضوع لا أصل له ، وعبد العزيز بن عمران يروي المناكير عن المشاهير » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٤) بأن له متابعاً ! متروكاً .

وردّه عليه ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٤٤) بقوله :

« بل هو كذاب ؛ فلا يصلح تابعاً » . وهو كما قال .

---

(١) سبق للشيخ ـ رحمه الله ـ تخريج الحديث برقم (١٦٢) ، وسيأتي ضمن الحديث التالي برقم (٥٤٩٠) ، وما ههنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

قلت : والجلد بن أيوب ؛ قال الدارقطني :

« متروك » ، وقال أحمد :

« ضعيف ، ليس يسوى حديثه شيئاً » .

وفي ترجمته أورد الحديث ابن حبان في « ضعفائه » (١ / ٢١١) ، وقال :

« موضوع ، لا أصل له » .

وذكر أن إسماعيل بن علية كان يرميه بالكذب .

قلت : وهذه العلة لم يتعرض لذكرها من ذكرنا من النقاد : ابن الجوزي ، والسيوطي ، وابن عراق !

٥٤٨٩ ـ (هل تدرونَ ما اسمُ هذا الجَبَلِ ؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ ! قال : هذا [حمت] جبلٌ مِنْ جبالِ الجنّة ، اللهمّ ! بارك فيه ، وبارك لأهله فيه ، وقال للروحاء : هذه سَجَاسِجُ وادٍ مِنْ أوديةِ الجنة ، ولقد مرَّ بها موسى ؛ عليه عباءتان قَطَوانيتان على ناقةٍ وَرْقاءَ ؛ في سبعينَ ألفاً مِنْ بَنِي إسرائيلَ حاجِّينَ البيتَ العتيقَ ، ولا تمرُّ الساعةُ حتى يَمُرَّ بها عيسى ابنُ مريَمَ عبدُ اللهِ ورسولُه حاجّاً أو معتمراً ؛ أو يجمعَ اللهُ له ذلك كُلَّهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٦ / ١٢ ، ١٣) ـ والسياق له ـ ، وابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٨٠) ـ مختصراً ـ من طريق **كثير بن عبد الله المزني** عن أبيه عن جده قال :

غزونا مع رسول الله ﷺ ـ أول غزوة غزاها ـ الأبواء ، حتى إذا كنا بـ (الروحاء) ؛ نزل بـ (عرق الظبية) ، فصلى ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن كثيراً ضعيف متهم بالكذب .

وقد اقتصر الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٦٨) على تضعيفه ! وقد استدركت الزيادة التي بين المعكوفتين منه ومن « التاريخ » ؛ فقد سقطت من « المعجم » .

واعلم أن إيراد الحديث في هذا الكتاب إنما هو باعتبار النصف الأول منه ؛ لغرابته ونكارته ؛ وإلا ؛ فالنصف الآخر ثابت في بعض الأحاديث الصحيحة ، فانظر « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٢ / ١١٥ - ١١٧) .

ومن أحاديث كثير المذكور الحديث التالي :

٥٤٩٠ - (أربعةُ أجبالٍ مِنْ أجبالِ الجنّةِ ، وأربعةُ أنهارٍ مِنْ أنهارِ الجنّةِ ، وأربعةُ ملاحمَ مِنْ ملاحمِ الجنةِ . قيل : فما الجبالُ ؟ قال :

أُحُدٌ يحبُّنا ونحبُّه - جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ ، [و (وَرِقان) جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ] ، والطُّورُ جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ ، ولبنانُ مِنْ جبالِ الجنةِ .

والأنهارُ الأربعةُ : النيلُ ، والفراتُ ، وسَيْحانُ ، وجَيْحانُ .

والملاحمُ : بَدْرٌ ، وأُحُدٌ ، والخندقُ ، وحُنَينٌ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٧ / ١٨ / ١٩) - والسياق له - ، وابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٨٠ - ٨١) - مختصراً - بإسنادهما المتقدم ، والزيادة من « التاريخ » ؛ والظاهر أنها سقطت من أصل رواية الطبراني ؛ فإنها لم ترد أيضاً في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٤) .

وقد عزاه للطبراني ، وضعفه بكثير !

وهو عندي بهذا السياق موضوع ؛ لكن صح منه :

« أحد جبل يحبنا ونحبه » ؛ فقد رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « فقه السيرة » (ص ٢٩١) ، وقد أخرجه ابن شبة عن جمع من الصحابة .

« وأربعة أنهار من الجنة . . . » مخرج في « الصحيحة » (١١٠) .

ثم روى ابن شبة الحديث (١ / ٨٥) من طريق **عبد العزيز** عن **أبي معشر** عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه بتقديم وتأخير .

وهذا إسناد ضعيف جداً كسابقه ؛ عبد العزيز : هو ابن عمران الزهري المدني ، وهو متروك كما تقدم بيانه في الحديث الآنف الذكر (٤٥٨٨) .

وأبو معشر : اسمه نَجِيحُ بن عبد الرحمن ؛ ضعيف .

٥٤٩١ - (يا أُمَّ قيس ! تَرَيِنَّ هذه المقبرةَ ؛ يبعثُ الله منها سبعينَ ألفاً يومَ القيامةِ على صُورةِ القَمرِ ليلةَ البَدْرِ ، يدخلونَ الجنةَ بغَيْرِ حساب ، [كأنَّ وُجوهَهم القمرُ ليلةَ البَدْرِ] . فقامَ عُكَّاشةُ فقال : وأنا يا رسولَ الله ؟ ! قال : وأنتَ . فقامَ آخر فقال : وأنا يا رسولَ الله ؟ ! قال : سبقكَ بها عُكَّاشةُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ١٨١ / ٤٤٥) - والسياق له - ، وابن شبة في « التاريخ » (١ / ٩١ - ٩٢) - و الزيادة له - من طرق عن **سعد أبي عاصم** : ثنا **نافع مولى حمنة بنت شُجاع** قالت : قالت لي أم قيس :

لو رأيتني ورسول الله ﷺ آخذٌ بيدي في سكة من سكك المدينة ، ما فيها بيت ، حتى انتهى إلى بقيع الغرقد ، فقال لي : . . . فذكره . وزاد الثاني :

قال سعد : فقلت لها : ما له لم يقل للآخر ؟ قالت : أراه كان منافقاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ نافع هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٥٣) لهذه الرواية ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٣ / ٢٦٩) ؛ على قاعدته المعروف شذوذها عن قواعد الأئمة .

وسعد هذا : هو ابن زياد أبو عاصم مولى سليمان بن علي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٨٣) عن أبيه :

« يُكْتب حديثه ، وليس بالمتين » .

قلت : وأما قول الهيثمي (٢ / ١٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه من لم أعرفه » !

فهو عجيب ؛ لأن الطبراني رواه بإسنادين صحيحين عن سعد ؛ فهو يعنيه وشيخه نافعاً ، وقد ترجمهما ابن أبي حاتم !

والحديث منكر ؛ لأن المحفوظ أن النبي ﷺ قال في السبعين ألفاً أنهم : « الذين لا يسترقون ، ولا يكتوون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون » . أخرجه الشيخان .

والظاهر : أنه في عامة أمته ﷺ ؛ وليس في الذين يدفنون في البقيع . والله أعلم .

والحديث ؛ سكت عنه الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤١٣ ـ السلفية) ! فلم يصب .

ثم رواه ابن شبة من طريق **عبد العزيز** عن **حماد بن أبي حميد** عن ابن المنكدر **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرسلاً دون قصة عكاشة .

وهذا ضعيف جدّاً ؛ عبد العزيز متروك ؛ كما تقدم .

وحماد ضعيف .

٥٤٩٢ ـ (مَقْبرةٌ بغَرْبِيِّ المدينةِ ؛ يَقْرِضُها السَّيْل يساراً ، يُبْعَثُ منها كذا وكذا ؛ لا حسابَ عليهم) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن شبة في « التاريخ » (١ / ٩٣) من طريق **عبد العزيز ابن عمران** عن **عبد العزيز بن مُبَشِّر** عن المَقْبُرِيِّ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن عمران هذا ، وهو متروك ؛ كما تقدم غير مرة .

وعبد العزيز بن مبشر ؛ لم أعرفه .

والمقبري الراوي عن أبيه ؛ إن كان سعيد بن أبي سعيد المقبري ؛ فهو ثقة كأبيه .

وإن كان **عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري** ؛ فهو متروك . والله أعلم .

٥٤٩٣ ـ (جزاكِ اللهُ مِنْ أُمٍّ وَرَبِيبةٍ خيراً ؛ فنِعْمَ الأمُّ ، ونِعْمَ الرَّبيبةُ كنتِ لي . يعني : فاطمةَ بنتَ أسدٍ أمَّ عليّ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن شبة في « التاريخ » (١ / ١٢٤) : ثنا **عُبَيْد بن إسحاق العَطَّار** قال : حدثنا **القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عَقِيلٍ**

قال : حدثني أبي عبد الله بن محمد ـ قال : ولم يَدْعُهُ قط إلا أباه ، وهو جده ـ قال : حدثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

بينما نحن جلوس مع رسول الله ﷺ ؛ إذ أتى آتٍ ، فقال : يا رسول الله ! إن أم علي وجعفر وعقيل قد ماتت ، فقال رسول الله ﷺ :

« قوموا بنا إلى أمي » . فقمنا وكأن على رؤوس من معه الطير . فلما انتهينا إلى الباب ؛ نزع قميصه ، فقال :

« إذا غسلتموها فأَشْعِروها إياه تحت أكفانها » . فلما خرجوا بها ؛ جعل رسول الله ﷺ مرةً يحمل ، ومرةً يتقدم ، ومرةً يتأخر ، حتى انتهينا إلى القبر ، فتمعَّك في اللحد ، ثم خرج ، فقال :

« أدخلوها باسم الله ، وعلى اسم الله » . فلما أن دفنوها قام قائماً ، فقال : . . . فذكره . قال : فقلنا له ـ أو قيل له ـ : يا رسول الله ! لقد صنعت شيئين ما رأيناكَ صنعتَ مثلهما قط ؟ ! قال :

« ما هو ؟ » . قلنا : نزعك قميصك ، وتمعكك في اللحد ؟ ! قال :

« أما قميصي ؛ فأردت أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله . وأما تمعكي في اللحد ؛ فأردت أن يوسع الله عليها قبرها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته من أحد راوييه :

إما القاسم بن محمد ؛ فقد قال أبو حاتم :

« متروك » . وقال أحمد :

« ليس بشيء » .

وإما عبيد بن إسحاق ؛ ضعفه يحيى . وقال البخاري :

« عنده مناكير » . وقال الأزدي :

« متروك الحديث » . وقال ابن عدي :

« عامة حديثه منكر » .

وأما أبو حاتم ؛ فرضيه !

٥٤٩٤ - (أَجْهِدُوا أيمانَهُمْ أنَّهم ذَبَحُوها ، ثمّ اذكُروا اسمَ اللهِ وكُلُوا) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٣١ / ١ - ٢٥٣١) ، وأبو الشيخ في « طبقات المحدثين بأصبهان » (٤١١ / ٨٧٨) من طريق محمد بن حِمْير قال : حدثني سَلَمَةُ بن العَيَّارِ عن جرير بن حازم عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري قال :

كان أناس من العرب (وفي رواية أبي الشيخ : الأعراب) يأتون باللحم ، فكان في أنفسنا منه شيء ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ؟ فقال : . . . فذكره . إلا أن لفظ أبي الشيخ : « ذكُّوها » مكان : « ذبَحُوها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير أبي هارون العبدي - واسمه عمارة بن جُوَين - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ومنهم من كذبه » .

وخفي حاله على الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٤ / ٣٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

وانطلى الأمر على الحافظ ابن حجر ؛ فقلده في « الفتح » (٩ / ٦٣٥) !

ولو أنه رجع إلى سنده في « الأوسط » ؛ لم يخف عليه حاله .

وقد صح منه الشطر الثاني من حديث عائشة رضي الله عنها :

أن قوماً قالوا للنبي ﷺ : إن قوماً يأتوننا بلحم ، لا ندري أذُكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال :

« سمُّوا عليه أنتم ، وكلوه » .

قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر .

أخرجه البخاري (٥٥٠٧) وغيره ، وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٢٥١٨) .

وقد اختلف في وصله وإرساله ، وأشار البخاري إلى ترجيح الوصل ؛ خلافاً للدارقطني ؛ كما بينه الحافظ .

وممن أرسله : سفيان بن عيينة ، وزاد في روايته :

« اجتهدوا أيمانهم ، وكلوا » . فقال الحافظ :

« أي : حلِّفوهم على أنهم سمّوا حين ذبحوا . وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة ؛ لكن روايته هذه مرسلة » .

وأقول : بل هي - إلى ذلك - شاذة في حديث عائشة ؛ لأنها لم تذكر في شيء من الطرق الأخرى الموصولة أو المرسلة .

وحديث الترجمة لو صح ؛ يدل على أنه سقط منها قوله :

إنهم ذبحوها ! وهو الذي يقتضيه سياق حديث عائشة . والله أعلم .

٥٤٩٥ ـ (إنَّ الله عَزَّ وجلَّ خلقَ الخَلْقَ قِسْمَين ، فجَعَلَني في خَيْرِهما قِسْماً ، وذلك قولُ الله عزّ وجل : ﴿ وأصحابُ اليَمِينِ ﴾ ، ﴿ وأصحابُ الشمال ﴾ ؛ فأنا مِنْ أصْحابِ اليمينِ ؛ وأنا خيرُ أصحاب اليمين ، ثم جعلَ القِسمين أثلاثاً ، فجعلَني في خيرِها ثُلُثاً ، فذلك قوله : ﴿ وأصحابُ الميمنةِ ﴾ ، ﴿ والسابقونَ السابقون ﴾ ؛ فأنا خيرُ السابقين ، ثم جعلَ الأثلاثَ قبائلَ فجعلَني في خَيرِها قبيلةً ، وذلك قولُه : ﴿ وجعلناكم شُعوباً وقبائلَ لتعارفوا إنَّ أكرَمَكم عِنْدَ الله أتقاكم إنّ اللهَ عليمٌ خبيرٌ ﴾ ، وأنا أتقى ولدِ آدمَ وأكرمُهم على الله عزَّ وجلَّ ، ثمَّ جعلَ القبائلَ بُيوتاً ؛ فجعلَني في خَيرِها بيتاً ، وذلك قوله : ﴿ إنما يُريدُ اللهُ ليُذْهِبَ عنكم الرِّجْسَ أهلَ البيتِ ويُطَهِّرَكم تطهيراً ﴾ ، وأنا وأهل بيتي مُطَهَّرون مِنَ الذُّنوبِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (١ / ٤٩٨) : حدثني **يحيى بن عبد الحميد** قال : حدثنا **قيس** عن الأعمش عن **عَبَايةَ بن رِبْعِيٍّ الأَسَدي** عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جدّاً ؛ ليس فيه ثقة سوى الأعمش :

أولاً : عباية هذا ؛ ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وقال :

« غالٍ مُلْحِدٌ ، وكان يشرب الدَّنَّ وحده » .

ثانياً : قيس ـ وهو ابن الربيع ـ ضعيف .

ثالثاً : يحيى بن عبد الحميد ـ وهو الحماني ـ ؛ قال في « التقريب » :

« حافظ ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

قلت : وآثار الوضع والغلو في المتن ظاهرة ؛ لا سيما في الجملة الأخيرة منه :

« . . مطهرون من الذنوب » .

فإنه يشعر بأن التطهير في الآية تطهير كوني ! وليس كذلك ؛ بل هو تطهير شرعي ؛ كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في رده على الرافضي ـ في كتابه العظيم : « منهاج السنة » .

وقد رواه الفسوي وغيره من طريق أخرى أخصر منه ؛ ليس فيه ما ذكرنا ؛ ولكن في إسناده ؛ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم** ؛ وقد اضطرب في إسناده ؛ كما تقدم بيانه برقم (٣٠٧٣) .

لكن صح من رواية مسلم وغيره مختصراً جداً ، وصححه الترمذي ؛ وقد خرجته لمناسبته تحت الحديث المتقدم (١٦٣) .

٥٤٩٦ ـ (سَيَخْرُجُ مِنَ الكاهنَينِ رجلٌ يدرُسُ القرآن دراسةً لا يدرسه أحدٌ بعدَه) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (١ / ٥٦٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٥٠٠ ـ ٥٠١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٥ / ٤٤٥ / ٢) من طريق أبي صخر عن عبد الله بن معتب ـ **أو مغيث ـ بن أبي بردة عن أبيه** عن جده مرفوعاً . وزاد ابن سعد :

قال نافع بن يزيد : قال ربيعة : فكنا نقول : هو محمد بن كعب القرظي .
و (الكاهنان) : قريظة والنضير .

قلت : وعزاه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٤ / ١٩٩ - ٢٠٠) للفسوي ، وابن وهب . وتحرف على الطابع اسم (معتب) أو (مغيث) إلى : (سعيد) !

وسكت الذهبي عن إسناده ! وهو ضعيف ؛ لجهالة عبد الله بن معتب أو مغيث وأبيه ؛ فقد أورد الأول منهما ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٧٤) بهذه الرواية ؛ غير أنه قال :

« . . . ابن مغيث . . . » ، ولم يشك ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم يذكر أباه مطلقاً ؛ لا فيمن اسمه (مغيث) ، ولا فيمن اسمه (معتب) . والله أعلم .

٥٤٩٧ - (يكونُ في أُمَّتي رَجُلٌ - يقالُ له : صِلةُ بْنُ أَشْيَمَ - يَدْخُلُ الجنةَ بشفاعتِهِ كذا وكذا) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٧٧) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ١٣٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٤١) من طريق عبد الله بن المبارك : أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : **بلغنا أن** رسول الله ﷺ كان يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ ابن جابر هذا من أتباع التابعين ، وهو ثقة .

وابن المبارك أشهر من أن يذكر .

٥٤٩٨ - (إنّا لله وإنَّا إليه راجعونَ ، أتاني جبريلُ آنفاً ، فقالَ : إنا لله وإنَّا إليهِ راجعون . فقلتُ : أَجَلْ ؛ إنّا لله وإنَّا إليه راجعون ، مم ذاك يا جبريلُ ؟ ! فقال : إنّ أمتك مُفتنةٌ بعدَك بقليلٍ مِنَ الدّهر غير كثير . فقلت : فتنةَ كفْرٍ أو فتنةَ ضلالةٍ ؟ قال : كلٌّ سيكونُ . فقلتُ : من أين ذاك وأنا تاركٌ فيهم كتابَ الله عز وجل ؟ ! قال : بكتابِ الله عز وجل يَضِلُّون ، فأولُ ذلك من أمرائهم وقرّائهم ، تمنعُ الأمراءُ الحقوقَ ، ويسألُ الناسُ حقوقَهم فلا يُعْطَوها ؛ فيَغْشُّوا ويقتتلوا ، ويتبع القُرَّاء أهواءَ الأمراءِ ؛ فيمدونهم في الغَيِّ ثم لا يُقْصِرُونَ . فقلتُ : يا جبريلُ ! فبمَ يَسْلَمُ (الأصل : يسأل) من سَلِمَ منهم ؟ قال : بالكفِّ والصَّبْرِ ؛ إن أُعْطُوا الذي لهم أَخذوه ، وإن مُنِعُوا تركُوهُ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩) من طريق محمد بن حِمْيَر عن مسلمة بن علي عن عمر بن ذَرٍّ عن أبي قِلابة عن أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر بن الخطاب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بلحيتي (كذا ! ولعل الصواب : بلحيته) - وأنا أعرف الحزن في وجهه - ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« ومحمد بن حمير هذا حمصي ليس بالقوي . ومسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث . وعمر بن ذر هذا أظنه غير الهمداني ، وهو عندي شيخ مجهول ، ولا يصح هذا الحديث » .

أقول : أما أن الحديث لا يصح ؛ فنعم .

وأما أن محمد بن حمير ليس بالقوي ، وأنه ممن يعل به الحديث ؛ فلا ؛ لأنه قد

وثقه ابن معين وغيره ، وحسبك أنه ممن احتج بهم البخاري في « صحيحه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

وإنما علة الحديث : من شيخه مسلمة بن علي ؛ فإنه متروك ؛ كما في « التقريب » . وقد تقدمت له أحاديث كثيرة .

٥٤٩٩ - (نهاني أنْ أتختَّمَ في هذه وهذه . يعني : الخِنْصَرَ والإبهامَ) .

شاذ بهذا اللفظ . أخرجه ابن ماجه (٣٦٤٨) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا عبد الله بن إدريس عن عاصم عن أبي بُرْدة عن علي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير عاصم - وهو ابن كُلَيْب الجرْمي - ؛ فهو من رجال مسلم وحده ؛ غير أن البخاري روى له تعليقاً .

وعبد الله بن إدريس : هو الأَوْدي .

وابن أبي شيبة : اسمه عبد الله بن محمد ، وهو الثقة الحافظ صاحب « المصنف » وغيره من المؤلفات ؛ فالسند صحيح .

لكن في المتن شذوذ ونكارة من وجهين :

الأول : قوله : هذه وهذه ! وإنما هو : . . أو هذه . . . على الشك .

والآخر : قوله : يعني : الخنصر والإبهام ! والصواب :

السبابة أو الوسطى .

وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أنه قد جاء من طريق ثقتين آخرين عن ابن إدريس على الصواب ، فقال مسلم (٦ / ١٥٢) : حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب جميعاً عن ابن إدريس قال : سمعت عاصم بن كليب . . . بلفظ :

نهاني - يعني : النبي ﷺ - أن أجعل خاتمي في هذه أو التي تليها . . . لم يدر عاصم في أي الثنتين .

قلت : وما اتفق عليه ثقتان أولى بالاعتماد عليه مما تفرد به ثقة واحد وخالف ؛ لا سيما إذا جاء ما يشهد له من رواية الثقات الآخرين عن عاصم ، كما يأتي بيانه . وهذا المخالف يحتمل أن يكون ابن ماجه نفسه أو شيخه ابن أبي شيبة ، فليراجعْ كتابَهُ « المصنف - كتاب اللباس » من شاء التحقّق من ذلك ؛ فإني بعيد عن مخطوطته ، ومطبوعته الجديدة ؛ فإن المطبوعة القديمة منه لم تصل إلى « اللباس » منه .

ثم رأيته في المطبوعة الجديدة (٨ / ٥٠٤) بلفظ : هذه وهذه . يعني : السبابة والوسطى . فثبت أن الوهم من ابن ماجه ، أو لعله من أحد نساخ كتابه .

وقوله : هذه وهذه . . . كذا هو في المطبوعة !

والآخر : أن ابن إدريس قد تابعه جمع من الثقات على الوجهين الراجحين ؛ فأنا ذاكر من وقفت عليه منهم ، ومخرج لروايتهم ؛ ليكون القارئ على بينة مما نقول :

فأولهم : سفيان بن عيينة عن عاصم بن كليب عن ابن لأبي موسى به . . . فذكر الحديث بنحوه .

هكذا أخرجه مسلم ؛ لم يسق لفظه ، وإنما أحال به على لفظ حديث ابن إدريس المتقدم عنده .

وقد رواه بإسناده عنه : الترمذي (١٧٨٧) ، وساق لفظه ؛ فإذا هو هكذا :

هذه وهذه ، وأشار إلى السبابة والوسطى . وقال :

« حديث حسن صحيح » .

قلت : ففيه بيان ما أجمل في رواية ابن إدريس الراجحة ، بذكره **السبابة والوسطى** ؛ خلافاً لحديث الترجمة : الخنصر والإبهام ؛ لكنه وافقه في قوله :

هذه وهذه .

فجمع بينهما ولم يتردد .

لكني أظن أنه سقطت ألف (أو) من بعض النساخ أو الطابعين (!) ؛ فقد رواه الحميدي في « مسنده » (٥٢) : ثنا سفيان بإسناده المذكور بلفظ : (أو) ، وهو المحفوظ ؛ لما سيأتي التصريح به من بعض الثقات أنه شك عاصم .

وقد أخرجه أبو عوانة في « مسنده » (٥ / ٤٩٧) من طريق الحميدي ؛ إلا أنه قد اختصره .

وثانيهم : شعبة عن عاصم به نحوه .

كذا أخرجه مسلم أيضاً .

وقد أخرجه أحمد (١ / ١٠٩ ، ١٣٨) من طريقين ؛ أحدهما عن محمد بن جعفر - وعنه تلقاه مسلم - ؛ ولفظه :

في السبابة أو الوسطى .

ومن هذا الوجه : أخرجه النسائي في « الزينة » ؛ لكن سقط منه ألف (أو) .

وكذلك وقع عند أبي عوانة (٥ / ٤٩٦) ، والطيالسي (١٦٧) .

ويؤكد السقوط : رواية أحمد الأخرى عن شعبة :

في ذه أو ذه : الوسطى والسبابة . . . وزاد فيها :

وقال **جابر ـ يعني : الجعفي** ـ : هي الوسطى لا شك فيها .

وقد رواها في مكان آخر (١ / ١٥٠) عن شعبة أيضاً عن جابر بلفظ :

أن أضع الخاتم في الوسطى .

وهذه فائدة هامة ؛ لكنْ جابر الجعفي ضعيف لا يحتج به .

وإن مما يؤكد السقوط المذكور : رواية الثقة الآتي وهو :

ثالثهم : أبو الأحوص عن عاصم بلفظ :

. . . هذه أو هذه . قال : فأومأ إلى الوسطى والتي تليها .

أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (٥ / ٤٩٧) ، والنسائي ـ مختصراً ـ . وقال أبو عوانة :

وأومأ إلى الوسطى أو التي تليها . . . بإثبات الألف أيضاً .

رابعهم : أبو عوانة عن عاصم بلفظ :

ونهاني أن أجعل خاتمي في هذه ، وأهوى أبو بردة إلى السبابة أو الوسطى . قال

عاصم : أنا الذي اشتبه علي أيتهما عنى .

أخرجه أحمد (١ / ١٥٤) ، وأبو عوانة (٥ / ٤٩٨) ـ مختصراً ـ .

وأبو عوانة : اسمه الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري ، وهو ثقة ثبت ، أخرج له الشيخان وغيرهما .

وهي تؤكد خطأ حديث الترجمة من الوجهين المتقدمين .

ومثلها ما يأتي :

خامسهم : بشر بن المفضل : ثنا عاصم مثله ، ولفظه :

. . . في هذه ، أو في هذه : في السبابة والوسطى . شك عاصم .

أخرجه أبو داود (٢ / ١٩٨ ـ التازية) .

وبشر بن المفضل ثقة ثبت من رجال الشيخين أيضاً .

سادسهم : سفيان عن عاصم مختصراً بلفظ :

نهاني أن أجعل الخاتم في هذه أو في هذه . قال عبد الرزاق : لإصبعيه السبابة والوسطى .

أخرجه أحمد (١ / ١٢٤) .

وسفيان : هو الثوري ، وهو أشهر من أن يذكر بالثقة والحفظ .

سابعهم : محمد بن فُضَيْل عن عاصم به ؛ إلا أنه اختصره ، فقال :

نهاني أن أجعل خاتمي في هذه السباحة أو التي تليها .

أخرجه أحمد (١ / ٧٨) .

ومحمد بن فضيل ثقة من رجال الشيخين أيضاً .

ثامنهم : علي بن عاصم : أخبرنا عاصم بن كليب الجرمي مثله ؛ إلا أنه قال :

هذه أو هذه : السبابة والوسطى . وزاد :

قال : فكان قائماً ؛ فما أدري في أيتهما قال .

أخرجه أحمد (١ / ١٣٤) .

وعلي بن عاصم لا بأس به في الشواهد والمتابعات .

تاسعهم : صالح بن عمر : نا عاصم بن كليب ؛ بلفظ :

قال عاصم : وأنا اشتبه علي أيتهما هي ؟ !

أخرجه أبو يعلى (١ / ١٧٦) .

وجملة القول : أنه ثبت - برواية ابن إدريس المحفوظة عنه ، ومتابعة الثقات التسعة له - أن حديث الترجمة ضعيف شاذ لا صحة له ، وأن الصحيح رواية مسلم وغيره : النهي عن التختم في السبابة أو الوسطى ؛ شك راويه عاصم بن كليب .

فقول الشيخ الطِّيبي - كما في « المرقاة » (٤ / ٤٤٥) - :

« (أو) هذه ليست لترديد الراوي ؛ بل للتقسيم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تُطعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾ » !

فهذا خطأ ظاهر ؛ وإن أقره الشيخ علي القاري ، وقلده المعلق على (صحيح

مسلم - طبع إستنبول) ؛ منشؤه من الوقوف والجمود على المتون ، دون الرجوع إلى الأصول !

ولكن ليت شعري ؛ إذا كان هذا عذر الشيخين المذكورين ؛ فما عذر المعلق على « صحيح مسلم » ؛ وهو يرى فيه عقب الحديث قول ابن إدريس :

لم يدر عاصم في أي الثنتين ؟ !

أليس هو التقليد ؟ ! !

ثم إن مما يؤكد خطأ ذكر الخنصر في الحديث ؛ قول أنس رضي الله عنه :

كان خاتم النبي ﷺ في هذه . وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى .

أخرجه مسلم ، والبخاري (٥٨٧٤) نحوه من طريق أخرى عنه .

وفي معناه : ما رواه الطبراني عن أبي موسى قال :

رآني رسول الله ﷺ وأنا ألبس خاتمي في السبابة والوسطى ؛ فقال :

« إنما الخاتم لهذه وهذه » ؛ يعني : الخنصر والبنصر .

قال الهيثمي (٥ / ١٥٣) :

« وفيه محمد بن عبيد الله ؛ فإن كان العرزمي ؛ فهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : بل هو متروك ؛ كما قال الحافظ وغيره .

فإن قيل : فإذا كان الراوي عاصم شك ، ولم يدر أي الإصبعين أراد النبي

ﷺ : السبابة أم الوسطى ؟ فعلى ماذا العمل ؟

فأقول : إلى أن يتبين لنا أيهما أراد ﷺ برواية أخرى أو بحديث آخر ؛ فينبغي أن يكون العمل بلفظي الحديث احتياطاً ، فلا يتختم في الوسطى ولا في السبابة . وهو الذي نقله القاري عن النووي : أنه يكره ذلك كراهة تنزيه . والله أعلم .

٥٥٠٠ - (يا وائلَ بنَ حُجْر ! إذا صلَّيْتَ ؛ فاجعلْ يديك حِذاءَ أُذنَيْكَ ، والمرأةُ تجعلُ يديها حِذاءَ ثَدْيَيْها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ١٩ / ٢٨) عن **ميمونة بنت حُجْرِ بن عبد الجبار بن وائل بن حجر** قالت : سمعت عمتي **أم يحيى بنت عبد الجبار بن وائل بن حُجْر** عن أبيها عبد الجبار عن علقمة - عمها - عن وائل بن حجر قال :

جئت النبي ﷺ فقال :

« هذا وائل بن حجر ؛ جاءكم ، لم يجئكم رغبةً ولا رهبةً ؛ جاء حبّاً لله ولرسوله » . وبسط له رداءه ، وأجلسه إلى جنبه وضمه إليه ، وأصعد به المنبر ، فخطب الناس ، فقال لأصحابه :

« ارفقوا به ؛ فإنه حديث عهد بالمُلك » .

فقلت : إن أهلي قد غلبوني على الذي لي ! قال :

« أنا أعطيكه ، وأعطيك ضعفه » . فقال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن ميمونة بنت حجر ، وعمتها أم يحيى بنت عبد الجبار ؛ لم أجد لهما ترجمة . وقال الهيثمي في موضعين من « المجمع » (٢ /

١٠٣ و ٩ / ٣٧٣ - ٣٧٤) :

« رواه الطبراني من طريق ميمونة بنت حجر بن عبد الجبار عن عمتها أم يحيى بنت عبد الجبار ؛ ولم أعرفها ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ولا أعلم حديثاً صحيحاً في التفريق بين صلاة الرجل وصلاة المرأة ؛ وإنما هو الرأي والاجتهاد .

وقد ثبت عن بعض السلف خلافه ، فانظر آخر كتابي « صفة الصلاة » .

ومما يؤيد ذلك : أنه ثبت أن النبي ﷺ كان يجعل يديه حذو منكبيه تارة ، ويحاذي بهما أذنيه تارة ؛ كما تراه مخرجاً في « صفة الصلاة » . فالتفريق المذكور في الحديث منكر . والله أعلم .

* * *

انتهى بحمد الله وفضله المجلد الحادي عشر من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة » ،

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الثاني عشر ، وأوله الحديث :

٥٥٠١ - (لا تدخلوا على النساء وإن كن كنائن . . .) .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .

الفهـــارس

صفحة

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

٣ ـ فهرس الكتب الفقهية للفهرس الرابع

٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية

الكتب الفقهية مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأطعمة والأشربة والذبائح والعقيقة والحيوان

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب

٧ ـ التوبة والزهد والرقائق

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والغزو

١٠ ـ الحج والعمرة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والنفقات

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ السيرة النبوية والشمائل

١٦ ـ الصيام والقيام

١٧ ـ الطب النبوي

١٨ ـ الطهارة والوضوء وسنن الفطرة

١٩ ـ العلم والسنة

٢٠ ـ الفتن وأشراط الساعة والجنة والنار

٢١ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار

٢٢ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٣ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٤ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(أ)

(ي)

٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

(لا ، ي)

٧ ـ غريب الحديث

٨ ـ الرواة المترجم لهم

(ش)

(غ)

(ي)

(النساء)